

شخصية مصر

دراسة في عبقرية المكان

جمال حمدان

الجزء الأول

دار الفلاح



دكتور جمال حمدان

شخصية مصر

دراسه في عبقرية المكان

دار الهلال

الغلاف الفنان
علمى التونى

الجزء الأول

شخصية مصر الطبيعية

الفهرس

مقدمة — فى الشخصية الاقليمية ١١

الجزء الاول

شخصية مصر الطبيعية

الباب الاول — من الجيولوجيا الى الجغرافيا

٦٧	الفصل الاول — ارض مصر
١٢٣	الفصل الثانى — تاريخ حياة نهر
١٧٥	الفصل الثالث — تغيرات النيل التاريخية
٢٣٣	الفصل الرابع — وجه مصر

الباب الثانى — الصحراوات

٢٨٩	الفصل الخامس — الصحراء الغربية
٣٤٧	الفصل السادس — اقاليم الصحراء الغربية
٤٠٣	الفصل السابع — اقاليم الصحراء الغربية (تابع)
٤٥٣	الفصل الثامن — الصحراء الشرقية
٤٨٧	الفصل التاسع — اقاليم الصحراء الشرقية
٥٣٩	الفصل العاشر — سيناء

الباب الثالث — وادى النيل

٦١٩	الفصل الحادى عشر — فيزيوغرافية النهر
٦٧٩	الفصل الثانى عشر — مورفولوجية الوادى
٧٣٣	الفصل الثالث عشر — الوادى والفيوم
٧٨٩	الفصل الرابع عشر — الدلتا

الجزء الثانى

شخصية مصر البشرية

الباب الرابع – التجانس

- الفصل الخامس عشر – التجانس الطبيعى
- الفصل السادس عشر – التجانس المادى
- الفصل السابع عشر – التجانس العمرانى
- الفصل الثامن عشر – التجانس الحضارى
- الفصل التاسع عشر – التجانس البشرى

الباب الخامس – الوحدة ، الحضارة ، والنظام

- الفصل العشرون – الوحدة السياسية
- الفصل الحادى والعشرون – من السبق الحضارى الى التخلف
- الفصل الثانى والعشرون – من الطفيلان الفرعونى الى الثورة الاشتراكية

الباب السادس – شخصية مصر السياسية

- الفصل الثالث والعشرون – من امبراطورية الى مستعمرة
- الفصل الرابع والعشرون – الاستعمار الاوروبى الحديث
- الفصل الخامس والعشرون – شخصية مصر الاستراتيجية

الباب السابع – البناء الحضارى والاساس الطبيعى

- الفصل المتنادس والعشرون – طلب العالم : موقع مصر الجغرافى
- الفصل السابع والعشرون – هبة النيل

الجزء الثالث

شخصية مصر التكاملية

الباب الثامن - شخصية مصر الاقتصادية

- الفصل الثامن والعشرون - هيكل الاقتصاد
- الفصل التاسع والعشرون - الزراعة المصرية
- الفصل الثلاثون - الصناعة والثروة المعدنية

الباب التاسع - خريطة المجتمع المصرى

- الفصل الحادى والثلاثون - كثافة بلا هجرة
- الفصل الثانى والثلاثون - مركزية رغم الامتداد

الباب العاشر - آفاق الزمان وأبعاد المكان

- الفصل الثالث والثلاثون - تعدد الأبعاد
- الفصل الرابع والثلاثون - التوسط والاعتدال
- الفصل الخامس والثلاثون - الاستمرارية والانتقطاع

الباب الحادى عشر - مصر والعرب

- الفصل السادس والثلاثون - بين الوطنية المصرية والقومية العربية
- الفصل السابع والثلاثون - مصر فى عالم عربى متغير

اختصارات

- .A.A.A.G. : Annals of the Association of American Geographers,
- A.G. : Annales de Géographie.
- B.I.E. : Bulletin de l'Institut d'Egypte.
- B.S.G.E. : Bulletin de la Société de Géographie d'Egypte.
- C.S.J. : Cairo Scientific Journal.
- E.C. : Egypte Contemporaine.
- .E.G. : Economic Geography.
- .Geog. : Geography.
- G.J. : Geographical Journal.
- G.R. : Geographical Review.
- M.P.I.E. : Mémoires Présentés à l'Institut d'Egypte.
- S.G.M. : Scottish Geographical Magazine.
- S.R. : Sociological Review.
- S.N. : Survey Notes.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة في الشخصية الاقليمية

ان تكن الجغرافيا في الاتجاه السائد بين المدارس المعاصرة هي « التباين الارضى areal differentiation » ، اى التعرف على الاختلافات الرئيسية بين اجزاء الارض على مختلف المستويات (١) ، فمن الطبيعى ان تكون قمة الجغرافيا هي التعرف على « شخصيات الاقاليم regional personality » (٢) . واذا كان الاقليم بهذا التعريف هو قلب الجغرافيا ، فمن المنطقى ان تكون الشخصية الاقليمية هي قلب الاقليم ، ومن ثم يبين اعلى مراحل الفكر الجغرافى .

والشخصية الاقليمية شىء اكبر من مجرد المحصلة الرياضية لخصائص وتوزيعات الاقليم ، اى شىء اكبر من مجرد جسم الاقليم وحسب . فهى انما تتساءل اساسا عما يعطى منطقة تفردا وتميزا بين سائر المناطق ، محاولة ان تنفذ الى « روح المكان » لتستشف « عبقرية الذاتية » التى تحدد شخصيته الكامنة . وهذا هو فكرة الهيكل المركب compage عند بعض الجغرافيين الامريكيين (٣) او ما يعرف كاصطلاح عام « بعبقرية المكان genius loci » . (٤)

(1) R. Hartshorne, The nature of geography, Lancaster, 1939, p. 92 ff.; G.H.T. Kimble, The inadequacy of the regional concept, in: London essays in geography, ed. L.D. Stamp & S.W. Wooldridge, Longman's, 1951, p. 151 — 174.

(2) P.M. Roxby, «The theory of natural regions», Geog., 1926, p. 376 — 9; R. Crowe, «On progress in geography», S.G.M., Jan. 1938, p. 4 — 12; R.E. Dickinson, «Landscape & Society», S.G.M., Jan. 1939, p. 1 — 13; G.H.T. Kimble, The craft of the geographer, Montreal, 1945, p. 7.

(3) P. James; C. Jones, American geography. Inventory & prospect, Syracuse, 1951.

(4) A.J. Herbertson, «Regional environment, heredity & consciousness», Geog., No. 34, 1915, p. 148; J. Fairgrieve, Geog. in school, Lond., 1949, p. 38; W.G. East, Geog. behind History, Lond., 1948, p. 27.

وإذا كانت ميزة وميسم الجغرافيا وصميم اصلاتها ، وهى أيضا ما ترد به دينها للعلوم الاولية التى تأخذ منها ، هى أنها كما يقول لابلاش « فن عدم فصل ما وصلت الطبيعة » (١) ، فان هذا لا يتبلور كما يتبلور فى دراسة الشخصية الاقليمية . ان روح المكان ، نحن نخلص ، هو أكثر من أى شىء آخر روح الجغرافيا كما تحدث عنه مثلا مؤلفا كتاب .. روح الجغرافيا وهدفها » . (١)

ومن الواضح بعد هذا ان مثل هذه النظرة ليست تحليلية وحسب وانما هى تركيبية فى الصف الاول ، نظرة واسعة عالمية Weltanschauung كما يقول الالماني ، أو كلية holistic بتعبير سمطس الشهير (holism) . اذ لا شك اننا اذا كنا نريد ان نقتنص روح المكان ونمسك به وهو غوار نابض بالحياة حتى نضع ايدينا فى النهاية على « كلمة السر » فى الاقليم وعلى مفتاحه أو « شفرته » التى تمنحه أخص خصائصه وتفتح اعماق أعماقه ، فان المطلوب اذن انما هو دراسة للكائن العضوى وهو حى غص وفى مجموعه ككل متعضون وليس كتحليل أو كتقطير اتلافى يمزق أو يفتت هذا الروح ولا كفحص تشريحي لجثة ميتة أو محنطه post-mortem .

ليس هدفنا ، يعنى ، ان نشرح المكان لنقدم عن أعضائه وأجزائه موسوعة كتالوجية وصفية ، ان تكن ضافية وإغية الا أنها خاملة راكدة . (٢) ولكن الهدف ان نعتصر روح المكان ثم نستقطره حتى يستقطب فى ادق مقولة علمية مقبولة ويتركز فى اكتف كبسولة لفظية ممكنة . ولمثل هذا فنحن بحاجة الى جغرافيه ترحيبية فى المقام الاول ، جغرافية علوية رفيعة ، قل « سوبر — جغرافيا super-geography » ، لا تقف عند حدود وصف المكان بل تتعداه الى فلسفة المكان .

بل اننا لنذهب الى أبعد من هذا . ان هدف العلم ، أى علم ، وهو أيضا مقياسه ومحكه كعلم حقيق ، انما هو الوصول من آلاف التفاصيل ودقائق الجزئيات وركام المعلومات الى الكليات العامة والمعادلات المركبة أو البسيطة الضابطة والقوانين الاساسية الحاكمة . ولقد حاول آينشتين ، على سبيل المثال ، ان يختزل الكون كله فى معادلة رياضية واحدة .

(1) «Aim of geography», Geog., 1918, p. 195.

(2) S.W. Wooldridge; W. Gordon East, The spirit and purpose of geography, Lond., 1951.

(3) K.H. Huggins, «Landscape & Landschaft», Geog., Sept. 1936, p. 225 — 6.

والجغرافيا ، لا ندرى لسوء الحظ أو لحسنه ، علم الخاص specific لا العام generic ، أو بلغة فلاسفة المعرفة علم تصويري idiographic أكثر مما هو علم تقعي nomothetic ، أو بلغة مبسطة علم المتفرد المتوحد المطلق sui generis, unique لا النمطى المتكرر النسبي . فالجغرافيا كالتاريخ لا نعيد نفسها بالضبط ، ولا الاقليم يكرر نفسه بصرامة . (١) ومن ثم فلا « قانون » للاقليم من حيث هو ، ولا سبيل الى أن نطمع في وضع « اقانيم الاقاليم » كما قد نقول . ولكن على الاقل فلنحاول من الناحية الاخرى ان نصل ، ان لم يكن الى المعادلة الشاملة الاحادية الحاكمة ، غالى انسب عدد من المعادلات الجزئية « ولوغاريتمات الجغرافيا » التى تعد مفتاح الاقليم وتختزل روح المكان فيه .

وعدا هذا ، فمن الواضح كذلك الى حد البديهى ان دراسة الشخصية الاقليمية لا تقتصر على الحاضر وانما هى تتراعى بعيدا عبر الماضى وخلال التاريخ ، لانه بالدور التاريخى وحده يمكن التعرف على الفاعلية الاجابية للاقليم وعلى التعبير الحر عن الشخصية الاقليمية . غالبية قد تكون في بعض الاحيان خرساء ، ولكنها تنطق من خلال الانسان ، ولربما كانت الجغرافيا احيانا صماء ، ولكن ما أكثر ما كان التاريخ لسانها . ولقد قيل بحق ان التاريخ ظل الانسان على الارض . بمثل ما أن الجغرافيا ظل الارض على الزمان ، بينما يضيف قول آخر ان معظم التاريخ ان لم يكن « جغرافية متحركة moving geography » (٢) ، فان بعضه على الاقل « جغرافية متحركة in disguise » .

لهذا كله نجد ان البحث في الشخصية الاقليمية لم يكن من عمل الجغرافيين وحدهم ، بل بحث فيه المؤرخون كثيرا ابتداء من الجيولوجى الاركيولوجى سيريل فوكس في مؤلفه المشهور « شخصية بريطانيا The Personality of Britain » الى حسين مؤنس في « مصر ورسالتها » وشفيق غربال في « تكوين مصر » الى صبحى وحيدة في « اصول المسألة المصرية » وحسين فوزى « سندباد مصرى » .

ولكن لعل طريق الجغرافى أكثر غنى وتنوعا مع ذلك في المناهج والطرائق ، وربما كان كذلك ارحب آفاقا حيث يجمع تلقائيا بين الزمان والمكان ابتداء من الجيولوجيا حتى الاركيولوجيا ومن الفلك حتى الانثروبولوجيا،

(1) H.J. Mackinder, «Progress of geog. etc.», G.J., July 1935, p. 8 — 10; Spirit & purpose of geog., p. 145.

(2) Cf. Harlan H. Barrows, «Geography as human ecology», A.A. A.G., Vol. XIII, No. 1, 1923, p. 12.

وذلك اذا اقتصرنا فقط على ذكر اقصى فروع العلم المنظرغة واطرافه الهامشية الحديثة . وغضلا عن هذا فان وحدة مصر الحقبة انما تتبلور في جغرافيتها الباقية ، اكثر بيقين مما تبدو في تاريخها المعتم بالتغيرات ، والاستمرارية بالبديهة ابرز في جغرافيتها ، فيما ان الانقطاع اغلب بالمقارنة على تاريخها .

لهذا وذاك نجد الشخصية الاقليمية مطلبا اثيرا بين كبار الجغرافيين ابتداء من لابلاش في مقدمته القيمة لكتاب لانيس عن تاريخ فرنسا « شخصية فرنسا الجغرافية » الي اندريه زيجفريد في كتابه « سيكولوجية بعض الشعوب » ومن ماكيندر في « بريطانيا والبحار البريطانية » حتى حزين في دراساته الاصلية المتعددة والوضاءة عن البيئة والموقع في مصر عبر التاريخ .

في طبيعة الجغرافيا

وانه لطبيعى — ليس كذلك ؟ — ان يكون للجغرافى كلمته في هذا المجال ، والا فالى من يتجه المواطن العادى والمثقف العالم لمعرفة جوهر وطنه ؟ الى من سوى ذلك الذى « يتخصص في عدم التخصص » كما وصف ، وهو هكذا وصف لانه الاختصاصى الذى يضرب بحرية في كل العلوم ، يربط الارض بالناس ، والحاضر بالماضى ، والمادى باللامادى ، والعضوى بغير العضوى ، ويكاد يتعامل مع كل ما تحت الشمس وفوق الارض — كل اولئك ، وهذا تحفظ شرطى وشرط قطعى ، من خلال وجهة نظر موحدة صارمة واصيلة . هي الاقليم والفكرة الاقليمية .

والجغرافيا بهذا ليست كما قد يبدو على السطح علما موسوعيا فضفاضا او بحرا لا ساحل له ، بل هي علم تكاملى بالضرورة ، بل العلم التكاملى بامتياز . الجغرافيا انما الجسر الذى يربط بين العلوم الطبيعية والاجتماعية ، وتصل ما فصل التخصص الاكاديمى الضيق . الجغرافيا ، باختصار ، ليست علم « من كل بستان زهرة omnium gatherum » ، ولا الجغرافى هو « حاشد محتطب بليل rag-and-bone intellectual » . (١) وحتى ان بدت الجغرافيا على السطح علما موسوعيا ، فانها في الجوهر وبالفعل علم ملحمى على موسوعيته ، علم العالم لا علم العلوم .

لا ، وليست الجغرافيا بهذا مجرد علم معقد ناقل ، شمولى دون اضافة ، كما قد يتوهم او يهملهم او يتبرم البعض . نعم ، هي بالتعريف والتصنيف .

(1) J.B. Mitchell, Historical geography, Lond., 1954, p. 1 — 10.

المنهجى علم مركب ثانوى لا اولى الى ابعد حد . ولكنها فى جوهرها الفلسفى . علم بسيط اساسا ، بل بسيط للغاية ، تكاد تقول غريزيا او فطريا ، وان شئت فقل هى بين العلوم علم الفطرة كما ان الاسلام بين الاديان دين الفطرة . والفطرة هنا هى اساسا فكرة الاقليم : الارض مختلفة بطبيعتها ، وما على الجغرافيا الا ان تطالع وترصد وتدرس اختلاف الاراضين : هذا كل شئ . ومن هذه الطبيعة ولا شك جاء قدم الجغرافيا منذ اولى مراحل المعرفة الانسانية ، ثم كان خلودها بعد ذلك كعلم مستقل لا غنى عنه قط ولا بديل له على الاطلاق . (١)

اما انها علم ناقل فضولى ، متطفل على سائر العلوم جميعا ، مجرد علم تسجيلى وثائقى ، فليس صحيحا ذلك دونما تحفظ وعلى وجه الاطلاق . فواقع الامر ان الجغرافيا بالدرجة الاولى علم « ميتابولى metabolic » ان صح التعبير ، اعنى علم تشرب وهضم وتمثل ثم اعادة افراز وتشكيل وتخليق . او قل هى علم تصنيع لا تعدين ، ان اردت تشبيها ميكانيكيا بدل البيولوجى . وحقا ، قد لا تكون بهذا او بذاك علما خالقا على مستوى الحقائق والمعلومات ، غير انها بوظيفتها الاساسية من الربط ورصد العلاقات تخلق جديدا بالتاكيد على مستوى الافكار والانماط . علم ناقل اذن كمعرفة ، خالق كفكر . ولكن حتى عند ذلك قد يعترض البعض قائلا : بل اعادة خلق هو اكثر منه خلقا اوليا مطلقا . ولكن ، حسنا ، يبقى مع ذلك انه خلق فى حدود اعادة الخلق — اليس صحيحا ؟ والجغرافى بالتالى ، وعلى اية حال ، قارئ كل شئ ، ولكنه كاتب جغرافية فقط ، ياكل كل شئ omnivorous ، غير ان معدته لا تفرز الا جغرافية صرفا .

عن طبيعة الشخصية الاقليمية

الآن فان من المحقق ان طبيعة الجغرافيا الكاملة الكامنة هذه لا تتحقق فى شئ كما تتحقق فى دراسة الشخصية الاقليمية . فليست الشخصية الاقليمية مجرد تقرير حقيقة علمية مطلقة يمكن ان تخضع تماما للقياس الرياضى والاحصائى ، وذلك على الرغم من انها تعتمد اساسا — وما ينبغى لها غير ذلك — على مادة علمية موضوعية بحتة . انها عمل فنى بقدر ما هى

(1) Nevin M. Fenneman, «The circumference of geog.», A.A.A.G., Vol. IX, 1919, p. 3 — 10.

عمل علمي ، وذلك رغم ما قد يجده البعض في هذا من تعارض ظاهري (١) . فكما يقول جلبرت احد دعاة الشخصية الاقليمية ووريث مدرسة اكسفورد « ان الجغرافيا هي فن التعرف على شخصيات الاقاليم ووصفها وتفسيرها » ، ويضيف ان « شخصية الاقليم كشخصية الفرد يمكن ان تنمو وأن تتطور وأن تتدهور ، ووصفها لا يقل صعوبة » (٢) .

على اننا مع ذلك نرى ان « فن » تناول المادة العلمية لا بكفى وحده للتشخيص الاقليمي ، بل لابد كذلك من اطار من « فلسفة المكان » يحدد تلك الشخصية . ولهذا فنحن ايضا مع دينام حين يعرف الجغرافيا بأنها « فلسفة المكان » (٣) ، ومع اندريه شوللي حين يعتبر الفكرة الجغرافية « كنوع من فلسفة الانسان باعتباره الساكن الرئيسي للكوكب الارضي » (٤) ، ومع ماكيندر حين يتحدث عن « الجغرافيا الفلسفية » (٥) ، وذلك دون ان نذكر دعوة البعض المتطرفة الى ما يسمونه geosophy (٦) . ولا يعني هذا او ذاك فلسفة محلقة غامضة ، بل فلسفة عملية واقعية concrete philosophy . قد ترتفع براسها فوق التاريخ ولكن تظل اقدامها راسخة في الارض ، فلسفة تطلق بقدر ما تحدد . والواقع انه لا انفصال للجغرافيا بحال عن صيغة فلسفية ما منذ قال سترابو عنها انها من عمل الفيلسوف (٧) الى ان قال كون « انها الجغرافي الجيد فيلسوف » (٨) .

ولئن بدا ان هذا يجعل للجغرافيا منهاجا خلاسيا متناغرا يتأرجح ما بين علم وفن وفلسفة ، فاننا نبادر فنذكر بأن الجغرافيا نفسها وبطبيعتها علم ، متناغر غير متجانس في مادته الخام ، وليس غريبا ان يكون كذلك في منهجه . ماكيندر ، مثلا ، يعتبر الجغرافيا بوضوح فنا وفلسفة معا . (٩) هذا بينما يحسم ستامب لنا الموقف بايجاز ابلغ من كل اطناب حين يقول « ان الجغرافيا في نفس الوقت علم وفن وفلسفة » (١٠) . ويمكن ان نضيف للتوضيح : علم

(1) Preston E. James, «The region as a concept», G.R., Jan. 1962, p. 130 — 1.

(2) E.W. Gilbert, «The idea of the region», Geog., vol. 45, 1960, p. 157 — 175. (3) F. Debenham, Use of geog., Lond., 1950, p. 11.

(4) A. Cholley, Guide à l'étudiant en géographie, Paris, 1942.

(5) H.J. Mackinder, The content of philosophical geog., International geog. congress, Cambridge, 1930, p. 6 — 11.

(6) Henry Wilson, «The aim of geog.», Geog., no. 51, 1918, p. 196.

(7) C. Vallaux, Les Sciences géographiques, Paris, 1925, p. 7.

(8) C.S. Coon, Caravan, The Story of the Middle East, N. Y., 1951, p. 10.

(9) H.J. Mackinder, «Geog., an art and a philosophy», Geog., 27, 1942, p. 122-130. (10) L. Dudley Stamp, Intermediate Geog., 1939, p. 1.

بمادتها ، فن بمعالجتها ، فلسفة بنظرنها . والواقع أن هذا المنهج المثلث
يعنى ببساطة انه ينقلنا بالجغرافيا من مرحلة المعرفة الى مرحلة الفكر . من
جغرافية الحقائق الرصوصة الى جغرافية الافكار الرصينة التى تخاطب
العقل وتتوجه اليه وتقدم غذاء جيدا متوازنا للفكر اكثر مما تستدعى الذاكرة
(او تستعديها !) بالحشو الملل والسرد السقيم الذى يتحدى الذكاء والذاكرة
معا وعلى حد سواء . الحقائق والمعلومات كغذاء للفكر وكوقود للعقل ،
ما يتبقى فى الذهن بعد ركام التفاصيل والجزئيات اللانهائية ليصبح خامه
يعمل عليها الوعى الباحث — ذلك هو أعلى امداف ومراحل العلم .

وكما قلنا ، لا تتحقق هذه الطبيعة المركبة كاملة كما تتحقق فى الشخصية
الاقليمية . والواقع أن دراسة الشخصية الاقليمية تبدأ حيث تنتهى دراسة
الجغرافيا الاقليمية التقليدية بالمعنى المدرسى المعروف ، ثم تتجاوزها لتمثل
النتويج القمى والعلوى لها ، فهى أعلى مراحل الجغرافيا والفكر الجغرافى .
فاذا كانت الجغرافيا الاقليمية تهتم أساسا بدراسة « جسم » الاقليم .
فنتناوله على الطريقة الاكاديمية بالتشريح والتحليل لتحديد اقاليمه الثانوية
ودون الثانوية وتصف معاله وملامحه النوعية وتوزيعاته وعلاقاته المكانية ،
فان هدف الشخصية الاقليمية هو « روح » الاقليم قبل جسمه وبعده ، مثل
جسمه وغوقه . الجغرافيا الاقليمية العادية هى وصف المكان ، حيث
الشخصية الاقليمية هى فلسفة المكان . الاولى جغرافيا تقريرية ، ولكن
الثانية جغرافيا علوية تتجاوزية . super-geography, transcendental geog. (١) .

والحقيقة أن الملاحظ أحيانا أن الجغرافى قد يدرس على البعد أو على
الورق اقلها ما دراسة اكااديمية مستفيضة ، يحدد خطوط التضاريس
والجيولوجيا ويحلل المناخ والنبات والتربة ويصنف ملامح الانسان ويصف
بمعالم السكان والانتاج والاقتصاد ... الخ ، حتى اذا ما اتاه زائرا على
الطبيعة وجد نمطا من الحياة الجارية اليومية يرتبط بصميم البيئة الجغرافية
ولكنه هو شخصا يجهله ولا تسعفه فيه دراسنه السابقة تلك . هذه الحلقة
المفقودة هى بالدقة روح المكان وجوهر الاقليم .

لهذا فان المطلوب جغرافية حية ، « جغرافية الحياة » بالدقة ، لا
بمعنى الجغرافيا الحيوية، ولكن بمعنى «جغرافية الحياة اليومية everyday
life geography» ، تلك الذى اذا عرفتاه عرفت كل شئ عن نمط وطبيعة
وظروف وقوانين الحياة فى هذا المكان أو ذاك ، جغرافية الحياة التى ان

(1) C.R. Dryer, «Genetic geography», A.A.A.G., vol. X, 1920,
p. 13 — 14.

بدأت من أعلى آفاق الفكر الجغرافى فى التاريخ والسياسة فانها لا تتعاقس
عس ، او تستنكف ، ان تنفذ او تنزل الى ادق دقائق حياة الناس العادية فى
الاقليم ، باختصار جغرافيا تنسج الحياة اليومية ودورة حياة الناس الجارية
فى نمط الاقليم ومورفولوجية الارض .

ودراسة الشخصية الاقليمية بهذا المفهوم لا تجب الجغرافيا الاقليمية
العادية ولا تلغى بالطبع ، وانما هى تكملها بل وتصحح عيوبها وقصورها ،
وكلتاها على اية حال ناقصة بغير الاخرى . فهى بطبيعتها الدينامية المتوتبة
المتسائلة تدفع عن الجغرافيا تلك النهمة الشائعة من انها علم « سكونى »
جامد او خامل ، فتتفت الحياة فى عظامها وتدفع الدم فى شرايينها التى قد
تتصلب أحيانا .

من الناحية الاخرى غلبت الشخصية الاقليمية دراسة ذاتية غير
موضوعية ، ولا هى تقديرية بدل التقريرية ، كما لا تعد من قبل الاحكام
التقييمية judgement values ، وانما هى فى الجوهر والاساس تقييم علمى
للدور الجغرافى ، للنمط الجغرافى ، وللفاعلية الجغرافية . انها جغرافية
طموح ، تتجاوز الجغرافيا التقليدية ولكنها لا تتجاوز المكان ولا العلم .

دراسة مصر

والبحث الحالى — وله جذور او ربما بذور فى عمل سابق للكاتب (١) —
يحاول ان يرسم صورة عريضة ولكنها دقيقة بقدر الامكان لشخصية مصر .
ومصر لا شك موضوع مثالى لمثل هذا البحث نظرا لما تمتاز به من طبيعة
جغرافية واضحة الحدود والتقاطيع ، ولما تملكه من تاريخ الفى حافل .
القريب فى الامر ، مع ذلك ، ان مصر جغرافيا وبالمقاييس العلمية العالمية
الرغيدة ما تزال الى حد بعيد « أرضا بكرا » ولا نقول « أرضا مجهولة » .
الغرب ان هذا يصدق على كلا المستويين الاكاديمى المنخصص والثقافى العام .

حقا لقد كتب شىء لا يباس به عن جغرافية مصر بمختلف اللغسات ،
خاصة الاجنبية ، ولعلماء اجانب غالبا ، الا انه على قيمته وخطره مجرد نواة
متواضعة نسبيا او شظايا متناثرة هنا وهناك ، والكل لا يعدو قطره من
محيط اذا كان المستهدف مكتبة جغرافية وطنية بالمعنى العالمى . وليس فى
العربية حتى الآن مرجع علمى واحد عن جغرافية مصر ، مرجع جامعى او

(١) جمال حمدان ، دراسات فى العالم العربى ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

فوق جامعى جدير بالكلمة . بل ولعلك واجد لدينا بالعربية كتباً جغرافية عن بعض البلاد الاجنبية أو العربية أضخم وأجل مما نملك عن مصر (١) .

هذا فى حين أن الجغرافيا ليست بالضرورة «عن البلاد النائية الغربية»، ليست دائماً شيئاً نذهب اليه ، وانما هى ببساطة حولنا ، تحيط بنا ، ونحن فيها ، كالهواء نتنفسها . الجغرافيا — كالأحسان — تبدأ ببيتك ، «جغرافية الوطن home geography» . فكل شبر من أرض مصر ، كل قرية ، كل حقل ، كل تربة فى الوادئ ، وكل جبل أو صخرة فى صحارينا ، ينبغى أن تغطى بمونوجراف مفصل مكثف على حدة (٢) .

هذا أكاديميا ، أما على مستوى الثقافة العامة فإن الحصاد بئس أن لم يكن حقاً حصاد الهشيم . ولنعترف بلا مواربة أننا كمواطنين عاديين جهلة جداً بمصر . أن أقل من يعرف عن مصر — ولنقلها ولا نخف — المصريون ! وما أكثر ما يبدى المصرى العادى من دهشة أو استخفاف وانكار أو استنكار لما قد يساق أحياناً لا سيما على السنة الاجانب من آراء واحكام عن مصر ، لا تعصبا بالضرورة ولكن مجرد جهل غقط . وما أكثر أيضاً ما نسمع ونقرأ من امثلة غادحة على الجهل العام الشائع والمتفشى بأبسط الحقائق عن مصر، أحياناً على أعلى المستويات القبائية . خذ مثلاً سيناء ، التى هى بالحاح وتكرار مخجل « سدس مساحة مصر » (الصواب ٦ / ١ أو ١ / ١٦ من مصر) ، أو أن مصر « نصف العرب » سكانا (الصحيح ربع العرب) .

لا عجب بعد هذا ما نرى وما نلمس من تخبط التخطيط ، مثلاً ، واحباطه واجهاضه فى عديد من المجالات وعلى معظم المستويات ، اذ لا تخطيط البتة أيا كان نوعه بلا جغرافيا . ثم فى ركاب التخطيط الفاشل هل من مفر أن يسير أو يسنمّر التخلف المادى والاقتصادى والحضارى العام ؟ دع عنك بعد هذا تردى سياستنا الخارجية وتدهورها وانحرافها . ان ثقافتنا الوطنية — علينا من أسف أن نخلص — قاصرة محدودة ، وحتى عند ذلك غفحن نأخذها بطريقة عاطفية غجة أكثر منها علمية ناضجة . ونحن — حرجياً — ندفع لذلك كله ثمناً باهظاً فى كل جوانب ونواحي حياتنا بلا استثناء .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإننا قط لم نكن أحوج مما نحن الآن

(١) جمال حمدان ، « نحو مدرسة عربية فى الجغرافيا » ، مرآة العلوم الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٤ ، ص ٥ — ٤٢ .

(٢) على عبد الوهاب شاهين ، « نصيب الاقليم المصرى من الدراسة الجيومورفولوجية » ، الجمعية الجغرافية المصرية ، المحاضرات العمامة ، ١٩٦١ ، ص ٧٥ وبعدها .

الى فهم كامل معمق موثق لوجهنا ووجهنا ، لكياننا ومكاننا ، لامكانياتنا وملكاننا ، ولكن أيضا لنقائضنا ونقائضنا — كل أولئك بلا نخرج ولا نحبر أو هروب . غفى هذا الوقت الذى تأخذ مصر منعطفًا خطرا ولا نقول منحرفًا خطأ — فكل انحراف مهما طال أو صال وجال الى زوال ، ولا يصح فى النهاية الا الصحيح ، فى هذا الوقت الذى تتردى مصر الى منزلق تاريخى مهلك قوميا وينقلص حجمها ووزنها النسبى جيوبوليتيكيا بين العرب وبنحسر ظلها ، نقول فى هذا الوقت تجد مصر نفسها بحاجة اكثر من اى وقت مضى الى اعادة النظر والنفكير فى كيانها ووجودها ومصيرها بأسره : من هى ، ما هى ، ماذا تفعل بنفسها ، بل ماذا بحق السماء يفعل بها ، الام . والى أين . . . الخ . . . الخ ؟ وبالعالم وحده فقط ، لا الاعلام الاعمى ولا الدعاية الدعيية ولا التوجيه القسرى المنحرف المغرض ، يكون الرد .

ان مصر تجتاز اليوم اخطر عنق زجاجة وتدلف او تساق الى اخرج اختناقة فى تاريخها الحديث وربما القديم كله . ان هناك انقلابا تاريخيا فى مكان مصر ومكانتها ، ولكن من اسف الى اسفل والى وراء ، نراه جميعا راي العين ولكنها يبدو منفاهمون فى صمت على ان نتعلمى عنه وفتحاشى ان نواجهه « فى عينه » ووجهها لوجه ، ونفضل ان ندفن رؤوسنا دونه فى الرمال . لقد تغيرت ظروف العالم المعاصر والعالم العربى من حولنا ، فلم يعد الاول بعيدا نائيا ولا عاد الثانى مجرد « أصفار على الشمال » .

غفى عصر البترول العربى الخرافى ، نخدع انفسنا وحدنا اذا نحن غشلنا فى أن نرى أن وزن مصر وثقلها ، حجمها وجرمها ، قامتها وقيمتها ، قوتها وقدرتها ، بين العرب وبالتالي ايضا فى العالم ككل ، قد اخذت تتغير وتهتز نسبيا فى اتجاه سلبى وان كانت هى ذاتها فى صعود فعليا . ولم تعد مصر بذلك تملك ترف الاستخفاف والاستهتار بمن حولها من الاشقاء او الانعزال المريض المتفطرس العاجز الغبى الجهول الذى يغطى عجزه وتراجعته وارتداده وترديه بكبره المغرور وصلفه الاجوف وعنجهيته القزمية ، والذى يعوض مركب نقصه باجترار الماضى وامجاده وتمجيد العزلة والنكوص باستثارة أدنى غرائز الشوفينية البلهاء . من هنا خان مصر فى وجه هذه المتغيرات بحاجة ماسة جدا الى اعادة نظر حادة فى ذاتها والى مراجعة للنفس امينة وصريحة ، بلا تزييف او تزويق ، بلا غرور او ادعاء ، بلا زهو ولا خيلاء ، ولكن كذلك بلا تهرب او استخذاء ، وبلا تطامن او استجداء .

مقزى الشخصية الاقليمية

ليس هذا فحسب . معنى هذا الوقت العصيب الذى يضطرم فيه الفكر فى مصر بل ويضطرب اضطرابا بحثا عن شخصيتها العربية وتحديد المعادنها

القومى الاصيل ولدورها الانسانى والحضارى ، نبرز بحدة الى المقدمة مسألة مغزى الشخصية الاقليمية ، المغزى الفكرى والعلمى سواء بالنسبة الى مصر او الى غيرها من البلاد العربية وغير العربية عامة . وهى مسألة تلفى مسئولية خاصة على الجغرافى الملتزم الذى يضع علمه فى خدمة مجتمعه ووطنه الكبير وقد يوظف الاكاديمى لصالح الايدولوجى والعلمى لصالح القومى .

تفسير ذلك ان البعض قد يرى ان الحديث عن الشخصية الاقليمية وما بضغط عليه او يوحى به من تفرد فى روح المكان وعبقريته ذاتية فى الاقليم انما هو امر يؤكد الفروق الجغرافية على حساب المشابهات بالضرورة وبرز الاختلافات المحلية فى وجه التجانس العام ، وبالتالي قد تكون له محمولات وظلال معينة او قد تتحم عليه نخريجات او تأويلات سياسية بعيدة او قريبة.

وفى منطقة كالوطن العربى الكبير ، تسعى اليوم حثيثا الى الوحدة الشاملة فى نضال تاريخى بطولى ، الا يعنى هذا — هكذا يتساءلون — التأكيد على « الوطنية » المحلية الضيقة فى وجه « القومية » العربية المشرقة ؟ الا يعنى الحديث عن الشخصية المصرية انغلاقا وتشبثا اقليميا « بالمصرية » ازاء « العروبة » ؟ فاذما ما تكلمنا بعد ذلك عن الشخصية العراقية والشخصية السورية والجزائرية ، الى آخر الوحدات التى يتألف منها الوطن الكبير ، افلا يعد هذا بصورة ما سعى واعيا او غير واع الى التفرقة والتمزيق فى وقت نحن أحوج ما نكون الى التماسك والتلاحم ؟

وعلى الفور تتبدى لنا حقيقة الفلسفة الفكرية التى نكمن وراء القضية المثارة . انها اذن قضية المشابهات والفروق الجغرافية بين قطر وآخر من الاقطار العربية ، قضية التفرد والتجانس ، قضية الوحدة والتنوع . والمطلوب اذن ممن يتصدون لمثل هذه الدراسة ان ينقبوا عن أوجه الشبه لتأكيدهما والضغط عليهما . ونكاد نضيف ان المفهوم لذلك منطقيا وضمينيا انهم مدعوون كذلك الى اهمال أوجه الاختلاف الطبيعى ان أمكن ، فكلما كنت وحدويا « طيبيا » كان من الطبيعى أن تنقب عن التجانس الطبيعى داخل الوطن الكبير وتبرزه تجسيما وتضخيمًا ، وان أمكنك ان تغفل الفروق وتعنم التفرد المكانى فذاك خير وأجدى وحدوية .

ولقد وصل الامر بهذا الاتجاه ، حتى من الناحية السككية او الرمزية البحتة ، الى حد يثير التساؤل أحيانا . غفى أيام الوحدة السورية — المصرية فى الخمسينات ، « الجمهورية العربية المتحدة » ، كان هناك اصرار مبدئى شديد بين بعض المثقفين الوحدويين على محو كل مظاهر الاختلاف الطبيعى

الصرف بين اقليمى الوحدة ، بما فى ذلك حتى الحقائق الجيولوجية ذانها
والاسماء الجغرافية الطبيعية من بعدها . فمن الاولى ، شهدت تلك المرحلة
محاولات فجأة لاثبات وتأكيد الوحدة بين الاقليمين من خلال ابراز التشابه ،
مثلا ، بين الصخور والتكاوين والطبقات الجيولوجية فيهما (كذا !) .

اما عن الثانية ، فقد ثار جدل فكرى حول اى التسميات نستعمل :
الاسماء الطبيعية التى وجدت منذ فجر التاريخ سوريا ومصر ام الاسم
الوحدوى المستحدث الجمهورية العربية المتحدة ؟ وواضح ان صميم المشكلة
كان الظلال الوحدوية او الانفصالية التى ظن ان هذه التسمية او تلك قد
توحى بها . ولكن الواقع ان التعارض لم يكن حقيقيا وكانت المشكلة شكلية
الى حد بعيد . فمصر (منذ مصراييم) ، كسوريا (منذ الاشوريين) ، اسم
« جغرافى » ، يمثل ما ان اسم كوكبنا هذا هو الارض واسم نهرنا هذا هو
النيل ، وكل باق ولا مفر منه ما بقيت هذه الارض وهذا النيل . اما الجمهورية
العربية المتحدة فاسم « سياسى » عبر عن حقيقة قامت وعن اهل شهاق
مرموق . وهو بهذا لم يكن يقصد به ان يقتصر على مصر وسوريا حكرا الى
الابد ، وانما كان المفروض — بالتعريف — ان يتسع يوما لدولة الوحدة
الغربية الكبرى . ولهذا لم يكن غريبا ان عاد اسم مصر ففرض نفسه فيما بعد
على « جمهورية مصر العربية » ، وبالمثل فى « الجمهورية العربية السورية »
الثنائية .

حسنا ، ولكن هل حقاً يعنى وجود الفروق الجغرافية بين وحدات
الوطن العربى التفرقة السياسية ، وهل حتما ان تؤدى الاختلافات الطبيعية
الى الخلافات القومية ؟ هل الحديث عن الشخصية الاقليمية لمصر او المغرب
او العراق . . الخ يترادف مع الحديث عن « المصرية والمغربية او العراقية »
. . الخ ويتضاد مع العروبة ؟ اهى ردة بصورة ما مباشرة او غير مباشرة الى
الفرعونية والبربرية والاشورية ؟ باختصار هل يتعارض القول بوجود عبقرية
مكان خاصة بكل او باى قطر عربى مع دعوة القومية والوحدة العربية ؟

اما ان هناك فروقا طبيعية وجغرافية بين اجزاء الوطن العربى ، فذلك
حقيقة اولية كالبديهيات لا يمكن لاحد ان ينكرها موضوعيا اكثر مما يمكنه ان
ينكر ان هناك مشابهاة ووجه تقارب بين بعضها البعض . فهناك مثلا تشابه
اسى بين مصر والعراق كبيئتين غيظيتين ، والشام والمغرب الكبير نظائر
جغرافية الى حد بعيد بظليعتهما الجبلية المتوسطة ، وبالمثل تكرر الوحدات
الصحراوية من العالم العربى كثيرا من الملامح المشتركة . ولكن من الواضح
تماما ان البيئة المصرية تختلف عن البيئة فى المغرب بمثل ما تختلف البيئة
العراقية عن السورية ، وهكذا .

ولسنا نقصد بهذا ان نؤكد الفروق الطبيعية بين اقطارنا العربية لنطمس معالم التشابه بينها ، ولكننا نقول ان ثمة فروقا ، وليس يجدى في مواجهتها علميا أو قوميا أن نتجاهلها في سبيل وحدة جغرافية منمطة أو تجانس طبيعى باهت موهوم . انما الشخصية الاقليمية اشبه شئ بالشخصية الانسانية . فالشخصية — هذه وتلك — مركب معقد للغاية من عدد ضخم من العناصر وتوليفة معينة من السمات والصفات والملامح والمعالم . فاذا اشتركت شخصيتان في الغالبية من تلك العناصر والقسمات ، ولكن اختلفتا في قلة منهما مهما تضاءلت ، فليس علينا جناح ان ننكلم عن « تفرد » الشخصية في كل منهما رغم التشابه الواسع المدى ، ودون ان يعنى ذلك اى تنافر أو تضاد بينهما .

ولهذا فان من الخلط ان نظن ان الحديث عن تفرد الشخصية الجغرافية وعبرية المكان لهذا القطر العربى او ذاك يعنى تدعيم الدعوة الانفصالية ، واننا اذا قلنا شخصية مصر فقد قلنا الفرعونية او اذا قلنا شخصية الشام فقد قلنا الفينيقية . . الخ ، وان القول بتفرد اى او كل قطر عربى هو تبرير للتجزئة السياسية او سند للانفصال يتعارض مع القومية والوحدة العربية .

وحقيقة الامر أن الوحدة السياسية لا تأتى بالضرورة من الوحدة الطبيعية ، وانما من الوحدة البشرية تأتى . فالعبرة في قيام دولة موحدة دستوريا هى وحدة الناس ، أى وحدة القومية بمعنى تجانسهم في المقومات الاساسية من لغة مشتركة وتاريخ ملتحم ومصالحة متزايدة وعقيدة سائدة ، وهذه جميعا اركان منوغة في القومية العربية ربما كما لا تتوغل في قومية اخرى معروفة . ولا عبرة بعد هذا بتجانس أو تباين الارض التى يحتلونها . ثم ان الوحدة السياسية وحدة وظيفية ، والوحدة الوظيفية في اى مجال لا تأتى من الوحدة التركيبية بل من التنوع التركيبى . فإى جدوى من ان نتحد اقطار متشابهة منمطة في انتاجها ومواردها وامكانياتها ، الا ان يكون مجرد تمديد أميبى عقيم ؟ وهذا بالدقة ما يعرف ببدا « التنوع في الوحدة » أو « الوحدة في التنوع » .

ليس مما يضير قضية الوحدة العربية اذن او يخرب حركة القومية العربية ان يكون لكل قطر من اقطارها شخصيته الطبيعية المتبلورة بدرجة أو باخرى داخل الاطار العام المشترك . وهذا التنوع والتباين في البيئات انما يثرى الشخصية العربية العامة ويجعلها متعددة الجوانب والابعاد . وهو في نفس الوقت أمر لا علاقة له بالتعدد الدستورى ولا يعنى التمزيق السياسى أو تأكيد الانفصالية الراهنة بحال ، ولا يشجع الولاءات الوطنية أو روح الاقليمية في وجه الولاء القومى العربى الكبير أو على حسابه . لا ، ولا هو يمهّد لنصرة محلية وانعزالية فكرية وسياسية بقدر ما يضيف الى العزة القومية الواسعة وينميها .

ومن الملاحظ في هذا الصدد أن كلمة « الإقليمية » تستعمل عادة عند بعض الكتاب السياسيين كمنقبض للقومية والعروبة ، وحينئذ بكاد لا تستعمل الا مقرونة بصفة « الضيقة » ، اشارة الى انفصالياتها الانانية او الجاهلة . وهذا كله صحيح . غير أن من الضروري ألا يختلط هذا الاستعمال مع الاستعمال العلمى لكلمة الاقليمية في الجغرافيا . فهي فيها الاساس والمقياس ، لان الاقليم هو قلب الجغرافيا . والاقليم الجغرافى هو الوحدة المكانية المتجانسة الكاملة والمثالية . ومن الزاوية السياسية والقومية ، فان « الاقليم » الوحيد بالمعنى الصحيح في العالم العربى انما هو العالم العربى نفسه ، وليس دولة ووحداته السياسية الراهنة ، لانه هو وحده الوحدة الكاملة المجانسة في اسس القومية وهى اللغة وأخواتها . ولذلك فان الاقليمية هنا تتناقض تماما مع مفهوم الاقليمية الانفصالية الضيقة بالمعنى الدارج ، وترادف تماما مفهوم القومية والوحدة ، ولا داعى للبس خطير نتيجة لاختلاف المصطلحات ومدلول المفردات .

كذلك فخلقد أثبتت الاحداث المؤسفة التى شهدتها الساحة العربية في السنوات الاخيرة خطر تبسيط الامور وتسطيح العلاقة المركبة بين الوطنية والقومية او الاستخفاف بأى منهما . فقد ثبت أن اكبر خطر يمكن أن يهدد القومية الصحيحة الصحيحة ، بعد خطر الوطنية الضيقة الشوفينية المنحرفة المنغلقة ، انما هو المغالاة في ترجيح القومية والاسراف الكاسح في تغليبها على الوطنية . الزيادة في القومية ، يعنى ، لا تقل انحرافا عن الزيادة في الوطنية .

بل لقد اتضح أن اكبر غلطة يمكن أن يرتكبها « صليبيو » القومية والوحدة من المثقفين التقدميين ، على سلامة مبدئهم ونيتهم ، هى المبالغة المتشنجة في تسويد القومية وتغليبها على الوطنية الى حد محو هذه الاخيرة أو تاكلها وتهرئها ، اذ أن رد الفعل المضاد أدى الى التشبث المرضى الذى لا يقل تشنجا وتعصبا بالوطنية . وقد خلق هذا كله في العقل العربى أو اللوعى العربى نوعا من الازدواجية والتضاد بين الوطنية والقومية ، حيث لا ازدواجية ولا تناقض بالتأكيد وانما ثنائية متكاملة أو قطبان لمتصل مدرج واحد continuum .

والواقع أن على القومية أن تحترم الوطنية وتقرها ، بمثل ما أن على الوطنية أن تعترف بالقومية وتقربها . ولعل المطلوب ليس تذويب الوطنية في القومية بقدر ما هو تزويدها بها . وعلى أية حال فان الطريق الصحيح الى القومية انما يبدأ من الوطنية ، يغذيها ولا يغزوها . غفى البدء كانت الوطنية ، ثم اتسعت وامتدت ونمت الى القومية . والقومية بدورها تبدأ — كالأحسان

مرة أخرى — بيتك ، بالوطنية . فانت لا يمكن ان تكون وحدويا طيبا دون ان تكون وطنيا بارا جيدا ، والعكس صحيح . وكما ان اكثر الاعمال عالمية في الفن هي اكثرها محلية ، فعمل اشد الناس وطنية هو وحده الذي يمكن ان يكون اشدهم قومية مادام يحفظ النسبة والتغمة الصحيحتين بين الطرفين .

من هنا جميعا فاذا كنا قد جادلنا بأن الكلام عن شخصية مصر لا يعنى اقليمية ضيقة فضلا عن شوفينية شعوبية ، ولا يضع الوطنية في مواجهة ضد القومية ، فاننا نضيف الآن انه لا يؤكد الوطنية من خلال القومية فحسب بل ويؤكد القومية من خلال الوطنية تأكيدا صحيحا بغير تعارض . واذا كانت بعض البلاد مثل الولايات المتحدة قد نجحت وحدتها لانها — كما قيل — قد تجاهلت عمدا وعن قصد كل الجغرافيا وكل التاريخ ، واذا كانت بلاد أخرى مثل كندا تعاني وحدتها لانها تتذكر الجغرافيا اكثر مما ينبغي وتتذكر التاريخ اقل مما ينبغي ، واذا كانت بلاد أخرى مثل غرب أوروبا تتعثر وحدتها لانها تتذكر كثيرا جدا من التاريخ وقليل جدا من الجغرافيا⁽¹⁾ ، اذا كان هذا فاننا في الوطن العربي يمكن ان تنجح وحدتنا اكثر كلما تذكرنا الجغرافيا والتاريخ معا اكثر واكثر ، لان التاريخ يجمعنا مثلما تفعل الجغرافيا، والمكان والزمان عوامل وحدة بيننا، بل وربما جاز لنا ان نقول ان الجغرافيا والتاريخ هما طوب وحدتنا العربية وملاطها او هما لحمتها والسداة .

وبعد ، فلقد كان ضروريا قبل ان نمضي الى شخصية مصر بانفاضة ان نضغط على المفزى الفكرى للدراسة حتى لا نترك مجالا لتخريج او تأويل مبتسر . فما نرى في شخصية مصر مهما تبلورت او تجوهرت الا جزءا من شخصية الوطن العربى الكبير المحمية الثرى، وما نرى في دراستها تعارضا اى تعارض مع أمل الوحدة الشاهق . واذا كنا قد خصصنا مصر بالدراسة فهذا امر طبيعى لجغرافى عربى من مصر . ومع ذلك فقد عقدنا بابا كاملا مطولا ذا غصول يضع مصر بين العرب في الاطار التكاملى القومى الشامل مثلما يضع الوطنية في اطارها الصحيح من القومية ويعقد: صلحا علميا وعمليا وحياتيا ابديا بين قطبيهما المتجاذبين لا المتنافرين . واخيرا ، وفضلا عن ذلك ، فانه يبقى املا كبيرا من آمال هذا الكاتب ان تتاح له في المستقبل سلسلة كاملة في الشخصيات العربية واحدة تلو الاخرى ابتداء من المحيط الى الخليج . ولعلنا نبدا ، بل لقد بدانا بالفعل ، بشخصية الشام عموما وسوريا الحبيبة خصوصا .

(1) W.G. East, An historical geog. of Europe, Lond., 1950, p. 444 — 5.

ما يكتب وما لا يكتب

فاذا ما عدنا بعد هذا الاستدراك الواجب الى مصر ، غاننا نصطدم بمشكلة مؤسفة وجسيمة كالعقبة الكداء . فنحن كشعب — لابد لنا بصراحة ان نعترف — لا نحب فقط ان نهجد ونطري انفسنا بحق وبغير حق ، ولكننا ايضا نحب ان نسمع عن انفسنا ما يرضينا ويعجبنا او يرضى اعجابنا بذاتنا الوطنية وبشخصيتنا القومية . بل اننا لنكره أشد الكره ان نسمع عن عيوبنا وشوائبنا ونرفض باباء ان نواجهها او نواجه بها . ولا تكاد توجد فضيلة او ميزة على وجه الارض الا وننسبها الى انفسنا ونلصقها بها ، واياها رذيلة او عيب فينا — ان هي وجدت على الاطلاق ! — فلا محل لها لدينا من الاعراب أو الاعتراف ، وان اعترفنا بها على مضض واستثناء فلها عندنا العذر الجاهز والمبرر والحجة المقنعة او المقنعة .

ومن طريف ما يلاحظ في هذا الصدد اننا ، حين نراجع مثلا نحيما نكتب عن انفسنا الى كتابات الرحالة والمؤرخين العرب في العصور الوسطى او الكتاب الاجانب المعاصرين، ننتخب منها فقط تلك الاشارات الطيبة والمرضية ونحشدها حشدا « كفضائل مصر » ، مهملين ببساطة شديدة كل الاشارات العكسية او المعاكسة التي اوردها الكتاب نفسه والتي قد تكون اضعاف الاولى كما وكيف !

ليس هذا فحسب ، او ليت هذا فحسب . فما اكثر بعد ذلك ما نكتب عيوبنا عن عهد الى مزايا ونقائصنا الى محاسن ، بل أسوأ من ذلك قد نقبهاى ونتفاخر بعيوبنا وسليبياتنا ذاتها ! ولعل هذا تجسيد لقمة ما سماه البعض « الشخصية الفهلوية » . ويبدو عموما أننا زاد جهلنا بمصر كلما زاد تعصبنا لها . بل الملاحظ أننا كلما ازدادت احوالنا سوءا وتدهورا كلما زاد تفاخرنا بأمجادنا وعظمتنا ، كلما زدنا هزيمة وانكسارا كلما زدنا افتخارا بأننا شعب محارب ، وكلما زدنا استسلاما وتسليما كلما زدنا تباهايا بأننا شعب سلام متحضر . . . الخ . أهو نوع من الدفاع الطبيعي عن النفس للبقاء ، أم خداع للنفس قاتل ، أم هو الاول عن طريق الثانى ؟

ايا ما كان ، نحن معجبون بانفسنا أكثر مما ينبغى والى درجة تتجاوز الكبرياء الصحى الى الكبر المرضى . ونحن نتلذذ بممارسة عبادة الذات فى نرجسية تتجاوز العزة الوطنية المتزنة السمحاء الى النعرة الشوفينية الساذجة البلهاء أو الهوجاء . انه مركب عظمة بكامل أبعاده ويكل معنى الكلمة . وهذا — سنرى — بل كما نرى حولنا بالفعل — مقتل حقيقى كامن للشخصية المصرية . فمن المحقق الذى لا يقبل جدلا أو لجاجا

ان كل مركب عظيمة فعلى او منفعل انما هو « مركب نقص مقلوب
inverted inferiority complex » : انه تعويض مريض عن شعور هو اصلا
مريض اكثر : شعور بعدم الثقة ، بالعجز والقصور ، باليأس والضمور
والاحباط والانحدار ... الخ .

وبديهى ان هذا الشعور يرجع فى حالتنا الى ميراث القرون والاجيال
الكاتمة الكيية من الاستعمار والتبعية والاستبداد والمذلة والتخلف والفقر .
ومن هنا جميعا تبدو الهوة هائلة والتناقض فاحشا الى حد السخرية بين
واقعتنا وحقيقتنا وبين ادعاءاتنا وطنطانتنا ، بل ذلك والى حد قد يذكر
بمقولة « يا امة ضحكت من جهلها الامم » ، تلك التى حرفها بعضنا مؤخرا
— سنة التطور ! — الى « يا امة ضحكت من جبنها الامم » .

وبطبيعة الحال فان الموقف برمته لا يعدو ، موضوعيا ، قطعة من
الطفولة او المراهقة الفكرية او عدم النضج ، من آياته اننا شعب قد يخفى
او يخفف عقده وعيوبه بسخريته من نفسه احيانا ، الاسلوب الذى قد
يعده البعض جزءا من منطق « الفهولة » الذى يذكرون . من آياته ، اكثر ،
ان تقييما الذاتى لشخصية مصر والمصرى يخضع للذبذبة الحادة العنيفة
بحسب المتغيرات العابرة من انتصارات او هزائم بحيث نتردد او نتردى
من النقيض الى النقيض المطلق . فنحن نضخم من ذاتنا الى حد السخف
ونكاد نؤله مصر حين نتنصر ، بينما ننهار ونكاد نسب انفسنا عند اول
هزيمة او انكسار . او لعله العكس احيانا من قبيل التعويض .

حتى عن مستقبل مصر ، نحن اما متفائلون باسراف يدعو الى السخرية
والاشفاق او متشائمون الى حد متطرف قابض للنفس . غفى النظر الى
مستقبلنا نلاحظ غالبا ان هناك من جهة خطر المتفائلين ، اما بسذاجة او
بخبث شديد ، أولئك الذين يفضلون خداع النفس لراحة البال على مواجهة
الحقيقة المرة « فى عينها » . ومن جهة اخرى هناك خطر المتشائمين المنفرين
المحترغين الذين افقدهم التوتر حس النسبية الصحيح هم ايضا . باختصار ،
مصر اما « بخير » دائما ، او « فى خطر » ابدا . وكلا الحكمين لا يرى او
يضع الحقائق فى حجبها الطبيعى السليم .

لا غرابة بعد هذا كله ان نجد معظم ما يكتب عن مصر غالبا ما يجنح
الى المغالاة والتطرف اما نحو التهويل او التهوين ، التهليل او التقليل ،
الايجاب او السلب ، التمجيد او التنديد . فمصر اما ام الدنيا واما غتات
التطور ، اما صانعة التاريخ واما « راووق » التاريخ ، اما اصل الحضارة
او مثال التخلف الحضارى ... الخ . موضوع بلا موضوعية !

عند هذه النقطة ، وبغض النظر عن التشهير والتشويه أو النقد المغرض الهدام البادى الدوافع والاهواء والعداء ، لا يمكن لكاتب أو عالم أو مفكر أن يوجه الى مصر نقدا موضوعيا بناء صادقا ومخلصا الا وعد على التو والفور وللغربة والدهشة : عدوا بغیضا أو حاقدا موتورا ان كان اجنبيا ، وخائنا اعظم أو احقر ان كان مصريا ، وهذا وذلك انما « اغتراءات على مصر والمصريين » أو اكاذيب واباطيل ... الخ . وبالاختصار ، فنحن المصريون اكبر جدا من النصيح ، ومصر فوق النقد .

موقف خطر للغاية ، يصل الى حد الارهاب الفكرى « والمصادرة على المطلوب » مسبقا . وهو ببساطة مفجعة اكبر ضمان بالتدهور والانحدار الوطنى والتجهد والتخثر والتعثر القومى ، لاننا بمنطقه مطلوب منا ببساطة أن نصور مصر والمصريين كيوتوبيا على الارض ، كفرديوس أرضى . فالخطر كل الخطر فى وجه هذا الموقف ان قد يصبح خط المقاومة الدنيا هو الطريق السهل ، خط الديماجوجية والنفاق الوطنى وتملق ودغدغة غرائز الشعب وارضاء غروره بتزيين عيوبه وتضخيم محاسنه .

حينئذ يمسى الكاتب ، كشاعر القبيلة فى الجاهلية ، « صناجة » الوطن وبوق الشعب كيفما كانت حقيقتهم ومهما كانت هذه حقا أو باطلا . وبذلك يفقد الكاتب توا وظيفته الاجتماعية ومبرر وجوده الوطنى . هذا والا فهو الصمت العظيم يفرضه على نفسه فى اغتراب ونفى ذاتى عن حماة الشعوب ولا نقول الشعب ، أو أن يلوذ بالمنطق الوحيد المفتوح امامه ، المنطق الانتقامى والانتهزامى معا للأسف أو الانتحارى باختصار ، وهو منطق « خير عقاب لهذا الشعب هو ما هو فيه » !

والحقيقة ان ابن مصر البار الفيور على امه الكبرى انما هو وحده انذى — لصالحها — ينقدها بقوة وبقسوة اذا لزم الامر وبلا مداراة أو مداورة . فصدقتك من صدقتك لا من صدقتك ، ومن يك حازما فليقتس احيانا على من يرحم . بل ان هذا الكاتب ليؤمن ايمانا مطلقا بأن مصر لن تتغير ولن تتطور أو تخرج من حماتها التاريخية الراهنة الا حين يأتيتها المفكر والحاكم الصادق كلاهما مع نفسه والجرىء مع جمهوره فيواجهه علنا بعيوبه بلا وجل ولا دجل .

بالمقابل ، وان عن غير قصد بالطبع ، قد يكون اعدى اعداء مصر هم بعض المصريين المتعصبين ، اولئك الذين يدفنون باصرار رؤوسهم فى الرمال ويتغابون أو يتغافلون عمدا عن عيوبنا ، زاعمين باستمرار أن ام الدنيا مصر بخير وان ليس فى الامكان ابداع مما هو كائن ، متشنجين على كل مصرى ينقد مصر لصالحها ومتهمينه بتعنت أو بتخابث بعدم الولاء أو بالخيانة ... الخ .

المثير ، والمؤسف اكثر ، ان على راس هؤلاء الاعداء لمصر بالجهل والجهالة وضيق الافق يأتى غالبا ولا نقول دائما الحكم والحاكم . فالسياسى ، الذى — بالتعريف — يبيع الوطنية للمواطن ، لا يملك الا ان يقدم الاوهام الوطنية والمخدرات التاريخية للجماهير ، فمصر « أم الدنيا ، أم الاختراع ، أم الحضارة ، فاتحة التاريخ ، فوق الجميع ، خير أمة اخرجت للناس » ، (« أم العرب » ايضا) ... الخ . والحاكم ، فى الوقت الذى قد يكون اكثر من يسوم الشعب العسف والخسف والهوان والذلة والقهر الجسدى او المعنوى او كليهما ، بحيث يصبح هو مصدر كل عيوبه وسوالبه ، الحاكم لا يتورع بالديماجوجية مع ذلك عن ان ينافقه ويتزلف اليه ويتملق غرائزه الوطنية الطبيعية بتضخيم ذاته ونعظيم صفاته ومناقبه وامجاده .

والقاعدة تقريبا عند كل حاكم اننا — بزعمه — نعيش دائما فى عصره اروع وأمجد فترة فى تاريخنا وحياتنا بلا استثناء . كل عصر عند صاحبه هو ، وهو وحده ، عصر مصر الذهبى . تلك نغمة لولية وبضاعة مزجاة يكررها كل حاكم منذ الفراعنة فى نقوشهم وسجلاتهم الهرموجليفية على جدران الآثار حتى اليوم فى ابواق الدعاية ووسائل الاعلام العميلة التى لا تتحرج ولا تخجل .

ولان الحاكم ، بالنظرية أو بالتطبيق ، بالوراثة أو بالممارسة ، يتوهم مصر دائما ملكا له ، ضيعته أو قريته الكبرى ، هو الدولة وهو الوطن ، والولاء للوطن هو وحده الولاء للنظام ، غانه يعتبر ان كل نقد موجه لمصر انما هو موجه اليه شخصا ، وبالتالي فهو خيانة وطنية ، خيانة عظمى . باختصار ، النظام أو الحاكم هو بالضرورة والواقع العدو الطبيعى لناقد مصر الموضوعى ايا كان . والغالب انه يتخذ من المفكر الناقد لمصر « صبى الضرب whipping-boy » التقليدى وكبش الفداء الدورى على مذبح الشعبية الرخيصة ومداينة الشعب (وارهابه ايضا) .

الغريب المؤسف ان الشعب المخدوع الساذج نصف الجاهل قد يستأسد ويبطش بابنه ناقد الوطن الذى يريد له الخير والسيادة غيدينه ويسلمه تسليما لسوط الحكم ، وذلك بالقدر نفسه الذى يخضع فيه ويخضع ويستكين تحت هذا السوط . وهكذا للغرابة والدهشة قد نجد الشعب المسكين المضلل (ولا نقول الخائف المروع) يتبادل مع قيادته العاجزة الفاشلة الباطشة غالبا وجلاده الغائب الخائن احيانا انتخاب خداع النفس وعبادة الذات ، الاول يتغابى عن عيوبه الجسيمة بل ويتغنى بها ، والثانى يلهيه ويخدره عن استبداده وقهره أو خيانتة وغدره بأحاديث المجد والوطنية والاصالة ... الخ .

ولقد يشارك بعض زواحف الكتاب الانتهازيين والمأجورين والعلماء العملاء في هذه المحاصرة المخزية أو الديالوج المدمر ، فتمجد كل سلبياتنا ومثالبنا بأى منطق ، بل وقد تزين لنا العبودية في الداخل و/ أو في الخارج أى للحكم الفاشم أو للعدو انغاصب على الترتيب . ولئن كان منطق عملاء الطفلة الزائف ليس الا منطق العبيد ، الا ان الناقد المثقف المفكر الوطنى الحق يجد نفسه هكذا في النهاية محاصرا — للغرابة والدهشة أكثر — بين قوسين من الارهاب والترويع الفكرى والجسدى ، الحاكم الطاغية المغتر من جهة والشعب المكبل المقهور المغلوب على امره من الجهة الأخرى . وهكذا يعود الناقد الوطنى مرغما مرة أخرى الى المنطق المعكوس المرغوض ، منطق « عيوب هذا الشعب وامراضه ومآسيه ومآله ومصيره هى جميعا عقابه الطبيعى المستحق » .

ولقد اثبتت لنا التجربة بالفعل أن أكثر ما يهدد دراسة « جغرافية الوطن » انما هى الشوغينية (أى النعرة الوطنية) والشوغينيون ، سواء منهم الدعاة وأنصاف الكتاب المحترفين الذين يتعاملون فى الحماسة ويبيعون المبالغات والآثارة أو طبقة الحكام ممن لا يريدون تقليديا الا كل مدح وتعظيم للوطن كأنما يتوهمونه ملكهم الخاص أو لانه ينعكس من خلاله عليهم لمشكلة الشوغينيين أنك اذا نقدت أى شىء فى كيان البلد نقدا علميا موضوعيا بناء للإصلاح والتصحيح ، قالوا هدم لوجه البلد وتشويه وتشهير وربما خيانة عظمى . وعلى النقيض ، فهم مزايده أو مبالغة منهم فى التعصب لمصر ، يتوقعون منك أن تمجد كل حجر فى أرض مصر وكل حقيقة تحت سمائها ، بلغة مابلغت من الرثاءة أو الركاكاة ، وأن تقس حتى كل الأخطاء والخطايا ، حتى تثبت أن « مصر فوق الجميع » ، وهذا هو هدفهم الاصيل أو الخبىء أن لم يكن شعارهم المعلن بالفعل .

هم انن يريدون أن يحيلوا جغرافية الوطن الى نوع جديد من الوثنية الجغرافية التى تتمثل رقعة أرضه وترابه صنما جبارا يعبد ويؤله باسم الوطنية ، وبهذا يفرضون حجرا وارهابا فكريا على النقد العلمى النزىه للوطن ، ويخضعون العلم فى النهاية للوطنية لا الوطنية للعلم . ولكنهم بهذا انما يحاولون عبثا أن يعيدوا عقارب الساعة الى الوراء قرونا — غالشوغينيون ينتمون اساسا الى الماضى . كما ان الحقيقة أن الشوغينية غير علمية نصا وروحا ، بل ضد — علمية رأسا ، وهى علميا مجرد « مركب نقص » وطنى ، مقلوب احبانا واحيانا بادى الانتصاب . والاسوا من هذا انها ضمان جازم بالتجهد والتخلف وضد التغير الى الافضل والتطور نحو الامام .

غير أن هذا ليس كتابا لمن يحبون أو يرجون خداع النفس أو الغير .

ليس هذا كتابا في النرجسية او عبادة الذات الوطنية ولا هو محاولة شونينية للتهجيد . ليس قطعة من « الغزل العلمى » ولا هو موسوعة في « فضائل مصر » . ليس دفاعا بالحق والباطل عن مصر ، ولا هو هجوم عليها أيضا . وأنها هو تشريح علمى لموضوعى يقرن المحاسن بالاضداد على حد سواء ، ويشخص نقاط القوة والضعف سواء بسواء . وبغير هذا لا يكون النقد الذاتى ، بل ولا يكون العلم . فليس فى العلم « شعب مختار » ولا « أرض موعودة » . وكما أنه لا حياة فى الدين ، لا حساسية فى العلم . وكما أن الوطن فوق الجميع ، فإنه أيضا ملك للجميع ، ولا فضل لحاكم على محكوم الا بالصدفة . وقد لا يرضى هذا الدعاة والسطحيين والامعات ، لكننا لهذا ندعم مناقشتنا دائما وبغزارة بالمصادر والاسانيد الواضحة والمراجع القاطعة .

كلا ، لقد اعتدنا أكثر مما ينبغى على تاريخنا وامجادنا (علما بان هناك اليوم خطرا من أن نجرد من افتتاحيه هذا التاريخ على الأقل بفضل جهود بعض الاركيولوجيين النشطة والدائبة ضد مصر !) . ولعلنا كنا نستعمل تاريخنا المجيد وحضارتنا العريقة كسلاح سياسى ضد الاستعمار تأكيداً لذاتنا ورغما لروحنا المعنوية فى الصراع . وهذا حق مشروع وواجب ، الا أننا أسرفنا على أنفسنا فى استعماله حتى بقنا فى خطر الهروب من الحاضر الى الماضى بانتظام . فنحن ما زلنا نعيش على اطلال واجداث تاريخية ، « كام الدنيا » و « أم الحضارة » ... الخ ، وما زلنا نتعاطى هذه المكيفات التاريخية وندمن هذه المخدرات المعتقد التى أصبحت تستثير اما السخرية او الاشفاق اما من الاعداء او من الاصدقاء (وحديثا أيضا من الاشقاء) .

وليست هذه بالتأكيد دعوة الى نبذ روائع ماضينا او القاء امجادنا القديمة فى البحر ، ولكن هذا الايمان ما عاد يجدى فى القرن العشرين وامام متغيرات العصر . كذلك فنحن ما زلنا نتباهى بالاصالة ونمجد كل القيم المتوطنة الرثة المتهرئة وتقاليد وأخلاقيات القرية المتهالكة المتهافتة المتخلفة المتحجرة التى لا تمثل الا رواسب الطغيان والذلة وقيم العبودية وأخلاقيات العبيد وتقاليد الرياء والنفاق ... الخ ،

وهذا كله لا يعكس الا افلاسا فكريا وحضاريا وسياسيا مروعا ، حتى تكلمت مصر واصبحت كجثة راكدة خامدة خاملة وصارت بالاجماع تقريبا « دولة — مشكلة » . ومهما اختلفت الآراء بين الرضا والرفض وبين التهويل والتهوين ، فلن تختلف على أن مصر اليوم ليست فى أحسن احوالها بالقطع ، ان لم تكن حقا فى أسوأها . ولا داعى ولا جدوى من خداع النفس .

كفانا اذن حديثا عن مزاياها ومناقبها ، فهي مؤكدة ومقررة وهى كفييلة .بنفسها ، ولتركز من الآن على عيوبها ، لننظر الى عيوبها في عيونها في مواجهة شجاعة ، لا لننشق بها ولكن لنسحقها ، لا لنسئ الى انفسنا ولكن لنظهر انفسنا . نعيوب الشخصية المصرية خطيرة وليست بالهينة أو الشكيلة ، فهي التي اوردتنا مورد التهلكة في الماضي ووسمت او وصمت وسودت تاريخنا بالعبودية للطغيان في الداخل دائما وللاستعمار في الخارج غائبا ، وهى التي تهدد حاضرا بنفس الشكل بالخضوع للديكتاتورية الغاشمة في الداخل وبالركوع للعدو الاجنبى الغاصب في الخارج .

شخصية مصر

ام الشخصية المصرية ؟

وليست هذه اول دراسة من نوعها في مصر او عن مصر بطبيعة الحال ، وان حاولنا ان تكون واغية دون اطناب . كذلك لا يمكن لمثلها ان تكون نهائية ابدا ، غير أننا نأمل ان تشع من الضوء مظلما تنفت من الحرارة على شخصية هى بكل المقاييس وباجماع الآراء من أغنى الشخصيات الاقليمية . واكثرها ثراء وتعددا في الجوانب والابعاد . المهم ، على أية حال ، أنها دراسة عن شخصية مصر لا المصريين ، عن شخصية مصر لا الشخصية المصرية . والفارق حاسم كما هو دقيق . ورغم قدر من التداخل الحتمى .منطقيا ومن حيث المبدأ ، ورغم فكرة الجغرافيا كجغرافية الانسان التي تصدر عنها هنا منهجيا ، ورغم تركيز الجزء الاكبر من مادة هذا الكتاب فعلا على ابناء مصر واهل مصر وسكان مصر بالضرورة عمليا ، فان هذه أساسا دراسة لشخصية مصر البلد والاقليم لا لشخصية المصرى أو الانسان المصرى من حيث هو .

أولا لان الجغرافيا اساسا « علم اشياء » لا « علم انسان » كما علم بصدق برون منذ وقت مبكر وكما يذكرنا بحق كل من أتى بعده . وليس معنى هذا أن الجغرافيا علم « بشيىء » الانسان بلا تحفظ كما يفلسف البعض . فاذا كان الانسان يدخل الجغرافيا من اوسع ابوابها مع ذلك ، بل وليحتل مركزها وبؤرتها وقلبها الى ذلك ، فانها بمشهورين جغرافيين محددتين . وأصيلين . فلالانسان في البيئة جانبان جغرافيا : الانسان كظاهرة جغرافية في حد ذاته أى كعنصر جغرافى ، والانسان كعامل جغرافى . فالانسان % كساكن الاقليم l'homme - habitant الأول والخطر ، ليس فقط ابرز وواقع واكتف وأهم « شىء » فيه كما هو اجله وارفعه ، ولكنه أيضا أفعل وأقوى

عامل في تشكيله وتغييره وتثمينه كما هو في التعبير عنه . (١) فمصر اذن كوطن المصرى ، والمصرى كصاحب البيت المصرى والبيئة المصرية ، هذان هما محور كتابنا وحداه كما هما أيضا حدوده .

هذا من ناحية . من ناحية ثانية فان موضوع شخصية الانسان في أى مكان ، تلك التى تتداخل بشدة مع فكرة « الطوابع القومية » ، هو موضوع لازال حتى الآن في دائرة الدراسة الشخصية أو الذاتية البحتة ولا يقوم بعد على أساس علمى موضوعى وثيق أو مقنع . وفكرة « الطوابع » نفسها غامضة بدرجة مقلقة ، وقد لا تزيد في النهاية عن مجرد « انطباعات » ذاتية أو سطحية عابرة ، والموضوع برمته ، فضلا عن هذا ، يمنح نفسه بسهولة لاغراض الدعاية الشوفينية أو الحرب الدعائية ، قابل للاستغلال السياسى ، ويمكن أن يحرف كثيرا الى حد العنصرية كما أثبتت التجربة النازية ، بل ويمكن أن يصل الى حد التشويه العائد والتخريب العدوانى الحاقدا أحيانا مثلما تفعل بالدقة كل كسابات « الباحثين » الاسرائيليين والصهيونيين عن شخصية المصريين والعرب عموما وبعد يونيو خصوصا ، تلك الكتابات التى تتغلف بغلالة العلم شكلا وادعاء ولكن تنضح بالتلفيق والتزوير والتضليل العلمى وتنتمى الى المخابرات أكثر مما تنتمى الى معاهد الأبحاث وتعد أداة للسياسة والتبرير الاستعمارى وتأتى ضد العلم الحقيقى بل وتقع خارجه تماما كما أثبتت عمليا معركة أكتوبر .

الموضوع اذن مازال علميا في مرحلة جدلية عنيفة ، ولا نقول هلامية ، وقد لا يمكن التوصل فيه الى انتهاءات علمية يقينية الى الأبد . وعلى أية حال ، فهو في الأساس مجال الانثروبولوجى والاثنولوجى وعالم الاجتماع والنفس أكثر مما هو مسئولية الجغرافى أو مشكلته . ونحن لم نعرض له هنا الا في أضيق الحدود الضرورية كمجرد مماس للدائرة الجغرافية .

ملامح شخصية مصر

ليس سهلا أن نركز الشخصية الاقليمية في معادلة موجزة ، لا سيما اذا كانت غنية خصبة كشخصية مصر . ولكن البعض كثيرا ما ردد أن مصر « أرض المتناقضات land of paradox » ، أو بتعبير ملتر « أرض الأضداد

(1) Maurice Le Lannou, La géog. humaine, Paris, 1949, p. 11;
P.W. Byran, Man's adaptation of nature, Lond., 1933, p. 9 - 13, 17.

land of anomalies « (١) ، ربما تحت تأثير الفروق الاجتماعية الصارخة من ناحية ، او من ناحية أخرى التباين الشديد بين خلود الآثار القديمة وتفاهة المسكن القروي ، او كذلك بين الوادى والصحراء حيث يتجاوران جنبا الى جنب ولكن كما تتجاور الحياة والموت . (٢) ولكن اذا لم تكن هذه كلها نظرة جزئية سطحية ، فانها على الاقل ضيقة مخلة ان لم تكن مختلة ، لا تعرض الا لجانب واحد من مركب عريض جدا . ولا تختلف محاولة التشخيص « بأرض الطغيان land of tyranny » عن ذلك كثيرا ، بل انها لتتعدى التبسيط الساذج الى حد التشويه السافر .

والذى نراه هو اننا ازاء حالة نادرة من الاقاليم والبلاد من حيث السمات والقسمات التى تجتمع فيها . فكثر من هذه السمات تشترك فيه مصر مع هذه البلاد او تلك ، ولكن مجموعة الملامح ككل تجعل منها مخلوقا فريدا . غذا حقا . ففى بطريقة ما تكاد تنتمى الى كل مكان دون أن تكون هناك تماها . وبهذا فانها تكاد تأخذ من كل طرف تقريبا بطرف ، أى تأخذ بالحد الأدنى على الاقل كميّا من الحد الأقصى من الحالات والسمات نوعيا .

ثم هى تاتى عادة النموذج المثالى والمثل الكلاسيكى فى كل شىء تشترك فيه تقريبا ، بحيث تبدو فى حد ذاتها وكأنها بلورة شديدة التبلور مركزة مكثفة منضاعطة على نفسها بدرجة نادرة ، وبالتالي كثيرا ما تذهب علما على نوع او عينة لاكثر من نمط او بيئة او اقليم type-locality ، ومن ثم مقياسا نمطيا يقاس عليه وينسب اليه . قديما ، مثلا ، قالت الفرس « كل جميل يأتى من مصر » ، بينما تحدث الرومان عن « القمح من مصر » . وحديثا فان كل ما هو متميز بارز فى بابيه او فى بلده فهو نيله او مصره ، ابتداء من « نيل السودان » (النيجر) الى « مصر امريكا » (نطاق القطن) . . . الخ .

وبهذا تعود مصر فتأخذ أحيانا بالحد الأقصى كميّا من الحد الأدنى من الحالات والسمات نوعيا . وبهذا وبذاك معا تجمع بين الحد الاوسط على الاقل من التعميم والتخصيص الجغرافى ، من العمومية والخصوصية الاقليمية . واذا كان لهذا كله من مغزى ، فليس هذا المغزى أنها تجمع بين الاضداد والمتناقضات بقدر ما أنها تجمع بين اطراف متعددة غنية وجوانب كثيرة خصبة وثرى ، بين ابعاد وآفاق واسعة ، بصورة تؤكد فيها « ملكة الحد الاوسط »

(1) W. Page May, Helwan & the Egyptian desert, Lond., 1904, p. 94.

(2) Maurice Hindus, In search of a future, Lond., 1949, p. 115.

ونجعلها « سيدة الحلول الوسطى » ، تجعلها أمة وسطا بكل معنى الكلمة ، بكل معنى الوسط الذهبى ، ولكن ليس أمة نصفا ! وسط فى الموقع والدور الحضارى والتاريخى ، فى الموارد والطاقة ، فى السياسة والحرب ، فى النظرة والتفكير ... الخ .

ولعل فى هذه الموهبة الطبيعية سر بقائها وحيويتها على العصور ورغمهما . ان مصر جغرافيا وتاريخيا تطبيق عملى لمعادلة هيجل : تجمع بين « التقرير » و « النقيض » فى « تركيب » متزن أصيل . ونحن لهذا لا نملك الا ان نقول انك كلما أمعنا تحليل شخصية مصر وتعمقناها استحال علينا ان نتحاشى هذا الانتهاء : وهى انها « غلطة جغرافية » لا تتكرر فى أى ركن من أركان العالم . وفى كلمة واحدة ، شخصية مصر هى التفرد : *sui generis* ، *the uniqueness of Egypt* . وهى ما يعبر عنه كل كاتب أو زائر بطريقته الخاصة ومن وجهة نظره : طبيعة خاصة ، طبوغرافية غير عادية ، نسيج وحده ، بلد مختلف ، بلد غريب ... الخ . « ثمة حقيقة مؤكدة » ، هكذا مثلا يكتب نيوبى B.H. Newby ، « وهى ان شعب مصر شعب خاص ، وقد جعلهم تاريخهم وجغرافيتهم يختلفون عن سكان أية أمة من الأمم » .

وحتى لا يكون شك أو خلط ، نبادر فنقول ان كل اقليم أو بلد هو يقينا متفرد ونسيج وحده الى حد أو آخر . فالجغرافيا كما أسلفنا لا تكرر نفسها أكثر مما يعيد التاريخ نفسه . غير أن واقع الامر بعد ذلك هو أن درجة التفرد ومدى التمايز وحدة التباين هى التى تختلف . وهنا تأتى مصر بكل سهولة على القمة . انها قمة التفرد . وتلك هى حقيقة عبقريتها الإقليمية .

والنظرية العامة التى نقدم فى تفسير هذه الشخصية الغلطة هى التفاعل — اثتلافاً أو اختلافاً — بين بعدين أساسيين فى كيانها وهما الموقع *site* والموقع *situation* . فالموقع نقصد به البيئة بخصائصها وحجبها ومواردها فى ذاتها ، أى البيئة النهرية الفيضية بطبيعتها الخاصة وجسم الوادى بشكله وتركيبه ... الخ . أو كما يقول أحمد غزرى بحق فى « مصر الفرعونية » « لقد استمدت مصر شخصيتها الحقة من شخصية أرضها ونيلها » . أما الموقع فهو صفة نسبية تتحدد بالنسبة الى توزيعات الأرض والناس والانتاج حول اقليمنا وتضبطه العلاقات المكانية التى تربطه بها . الموقع خاصية محلية داخلية ملموسة ، ولكن الموقع فكرة هندسية غير منظورة .

بهذين العنصرين الجوهريين والعلاقة المتغيرة بينهما نفسر شخصية مصرنا . فهما يختلفان حين نجد مثلا أن حجم الموقع كان لا يتكافأ دائما مع خطورة الموقع الحاسم على ناصية العالم ، وحين نجد ان الاول ينتظم قدرا ما

من عزلة ، والثانى يفرض غيضا من الاحتكاك . وهما يأتلفان فى الاثر حين يدعوان الى الوحدة السياسية والمركزية العنيفة ، ومن حيث ان زمامهما ليس محليا تماما وانما يرتبط بعوامل خارجية بعيدة . وبين هذا الشد والجذب تخرج شخصية مصر الكامنة كفلتة جغرافية نادرة . فما هى اذن ملامح هذه الشخصية فى قائمة عرض اولية مقتضبة ؟

هى بالطبع — ايمكن على الاطلاق الا تكون كذلك ؟ — مثال النهر الكامل ، هى البيئة النهرية بامتياز ، وبالتحديد نموذج البيئة الفيضية المطلق ، بل هى بكل سهولة « أكثر الفيضيات غيضية » فى الدنيا . فأكثر من أى بلد آخر ، جيانها كلها هى النهر ، لا وجود لها بدونيه . فغسواء كانت هبة النيل ، هبة النيل الازرق ، هبة الفيضان ، هبة التحريق او الشراقي ، هبة الفلاح او هبة المصريين ، فان مصر تظل فى التحليل الاخير هى النيل .

وهى ، بعد ، عالم الرى الصناعى التام وتجسيم بيئة الرى المطلقة والمجتمع الهيدرولوجى البحت . بل ان مصر من الناحية العملية ترعة اكثر مما هى أو بقدر ما هى نهر ، أو قل التركة هى الترجمة التنفيذية للنهر . حسبك فقط ان شبكة ترعها والمصارف ليست اول واقدام ما فى العالم فحسب ، وانما كذلك اكثفها الى اليوم حيث لا مثيل لاطوالها بحسب المساحة أو السكان . انها ببساطة ابنة الرى جغرافيا ، وان كانت امه تاريخيا .

مثال النهر الكامل هى اذن ، ولكنها بالدرجة نفسها مثال الصحراء التامة أيضا — منتهى التناقض ، أو لا تناقض على الاطلاق . فبنسبة المساحة تعد مصر احصائيا اكبر واكثر الدول صحراوية فى العالم بلا استثناء ، بما فى ذلك دول الجزيرة العربية . فنحن دولة الصحراء الاولى فى العالم ، بمثل ما اننا دولة النهر الاولى . وسيادة صحارينا ليست بالكلم فقط ولكن بالكيف أيضا ، فمصر بصحراواتها تأتى قمة الصحراء الكبرى مثلها هى قلبها . ليس هذا فحسب ، وانما صحارينا عينة جامعة مائعة لكل أنواع وانماط وتنويعات الصحراء الحارة ليثولوجيا ومورفولوجيا ومناخيا . مصر الصحراوية ، باختصار ، تصغير نموذجى للصحراء الكبرى .

من داخل متناقضة النهر — الصحراء يترى رتل من المتناقضات التى لا تقل اثاره وان كانت اقل درجة . فمصر فى حكم الواحة الصحراوية : انها فى الصحراء وليست منها . انها واحة ضد — صحراوية anti-desert ، بل ليست بواحة ، وانما شبه واحة هى . فلا هى تعتمد على المياه الباطنية اكثر مما تعتمد على المطر ، ولا هى تنفصل عن اطار الصحراء اكثر مما تبعد عن البحر . انها ماء بلا مطر ، تجمع بين نقيضتى الجفاف والحياة . وبالتالى

فانها ارض الزراعة بالدرجة الاولى . مهدها على الارجح . واكتنفها على وجه اليقين .

لكنها للسبب نفسه ارض المزروعات لا النباتات ، النباتات الطبيعية اعنى . فليس هناك غطاء نباتى او نبات طبيعى عمليا ، لا حشائش ولا غابات ، ثمة فقط غطاء زراعى . مصر ، تكاد من ثم تقول ، زراعة بلا نبات . او بغير مفارقة لفظية ، مصر زراعة بلا رعى ، الا ان يكون الرعى المزروع او المصنوع ، اى زراعة العلف . وفيما عدا هذا الاستدراك ، فان مصر من ثم الى حد او آخر خبز بلا لحم ويقول بلا البان . فكان المصرى تقليديا وتاريخيا من مشاهير « اكلة الخبز » المتخصصين ، ومن « العواشب » لا « اللواحم » تقريبا او نسبيا .

لا مطر اذن ، لا نبات طبيعى ، لا مراعى طبيعية — ولا لاندسكيب طبيعى كذلك . ففى طبوغرافية الوادى المجرية المضغوطة ، لا سيما الدلتا ، تختلط التضاريس الطبيعية بالصناعية الى ابعد حد ، وفى بيئة الرى الصناعى تحول الانسان المصرى الى عامل جغرافى موجب يغير ويشكل ويعيد تركيب اللاندسكيب الطبيعى باستمرار . غبالاف الترغ والمصارف المحفورة ، بضفافها المصنوعة ، بسدودها وقناطرها العديدة ، وبالنسوية الصناعية الحتمية للحقول ، يخرج اللاندسكيب بشريا بقدر ما هو طبيعى . وهكذا يمتزج الطبيعى بالصناعى والجغرافى بالبشرى فى الوادى بصورة دالة موحية ، مؤثرة ومؤثرة . والحصلة النهائية : رى صناعى ، رعى صناعى ، تضاريس صناعية . ان مصر الفيضية هى بالضرورة والتراكم بيئة مصنوعة بقدر ما هى مطبوعة ، ومصنوعة « باليد » على وجه الدقة .

ليس هذا فحسب . ففى داخل هذه البيئة المتبلورة المثالية ، يبدو كل شىء فى مصر مكثفا الى اقصى حد ، مضغوطا متضاغطا على نفسه بشدة ؛ ابتداء من التضاريس نفسها الى السكان مرورا بالتربة والمائية والزراعة والسكن وسائر عناصر الحياة المادية . فغضاريسيا ، مصر الوادى مجرد خدش بسيط ضحل على صفحة الصحراء ، خدش سطحي بقدر ما هو طويل مديد . فالتضاريس قزمية مجهرية ، والسطح كله من اعلاه الى ادناه يدور فى حدود الفيزيوغرافيا الميكروسكوبية .

حتى مصر الصحراء نفسها خارج الوادى لا تعد مرتفعة بشكل خاص . فاعلبيها قطاع من « افريقيا السفلى » ، هضبة اقرب الى السهول العالية ، وأقلها الجبال والقمم الشاهقة التى تعد مجرد شريحة او حافة متواضعة بن « افريقيا العليا » . بل ان اخص ما يتميز به سطح مصر الصحراوية انما هو المنخفضات الغائرة التى تقع تحت مستوى سطح البحر ، وبالذقة فانها تنفرد

بأكبر عدد فى أى بلد من أعمق هذه المنخفضات . على أن هذه الهضبة المتواضعة تفرض فى مجموعها حدودا قاطعة صارمة بما فيه الكفاية للوادي، فتزيده تبلورا على تبلور ، وان زادته أيضا تحديدا على تحديد فى رقعته بحيث يبدو فى النهاية عالما متناهيا وسط تيه الصحراء أو جزيرة خطية وسط بحر الرمال المحيط .

ولكن أى خدش هو الوادى بعد ذلك ! غنى بيئة الرى ، حيث ارتفاع أو انخفاض منسوب الماء سنتيمترا واحدا قد يحدد الخط الفاصل بين الفرق والشرق أو الحياة والموت ، تكتسب أدق دقائق السطح قيمة حيوية غير عادية ، بحيث يعادل كل متر من الكتور عشرات أضعافه فى البيئات المضرة من حيث نتائج البشرية والحيوية . كذلك لا تتل التربة الفيضية ، المنقولة المتجددة ، تركيزا فى خصوبتها ، حتى غدت مضرب الأمثال بل وتحولت بالمبالغة الى أسطورة أحيانا . وبعد هذا أو قبله لا ننس — كيف ؟ — كثافة المياه : نمصر النيلية هى ببساطة مجمع وجماع هيدرولوجية الحوض جميعا ، هى الوريث الطبيعى والشرعى لصافى إيراده ، واليها آلت كل ثمار شبكة رواغده الهائلة وغيضاناته التراكمية .

أعجب ، والحالة هذه ، أن تكون الزراعة المصرية من اكثف واغنى الزراعات فى العالم تقليديا ، مثلما هى من أقدمها واكثرها استقرارا وثباتا على العصور ؟ أن الزراعة المصرية ، حتى تحت الرى الحوضى المتوسط الكثافة ، كانت دائما اقرب الى فلاحه البساتين ، والفلاح المصرى بستانى محاصيل حقل وان لم يكن صاحب أشجار مثمرة ولا كان رجل فواكه بصفة خاصة .

لا عجب كذلك أن يأتى الغطاء البشرى من عمران وسكن وسكان أشبه بارسابة بشرية سميكة مكثفة متضاغطة لا تعرف التخلخل ولا الفجوات . ومنذ فجر التاريخ تبدو مصر الوادى كانبوبة مغلقة مكتظة بالسكان وتبدو السكان مكدسة كغابة متراسة من البشر فى أرخبيل غاص بالحلات والقرى والمدن . وكما كانت مصر القديمة تفوق فى عدد سكانها معظم بلاد العالم المعروف وتعادل وحدها العديد منها ، فإن كثافة السكان فى مصر الحديثة تعادل أو تفوق مثلتها فى أغنى الدول الصناعية وأشدّها تزاخا .

من الأساس الطبيعى والقاعدة الأرضية ، إذن ، الى الهيكل الاقتصادى الى الغطاء البشرى والصرح الحضارى ، مصر بكل سهولة وبكل تأكيد كثافة لا مساحة ، مثلما هى بمورفولوجيتها الطبيعية مسافة قبل أن تكون مساحة . انها بللورة محدودة الرقعة وان كانت مغرطة الامتداد ، غير انها أساسا مكثفة مركزة بلا حدود وبلا هوادة .

بل انها لتزداد تكثيفا وتضاغطا باطراد . فكمالمتناه طبيعيا ، يسدو الوادى غير قابل للنمو جغرافيا الا بالكاد وفي أضيق الحدود ، ولكنه مع ذلك ينمو باستمرار وبتسارع ، وانما راسيا الى اعلى لا افقيا على الجانبين .
غسواء فى الزراعة واستغلال الارض والمحاصيل والانتاج او فى السكن والسكان من مدن او كثافة ، بل حتى فى سمك طبقة الطمى النيلى ذاته ، فان كل ما يفعل النمو كوظيفة للزمن هو ان يرفع الكثافة ويزيدها تكثيفا على تكثيف بالارتفاع والتكدس والتراكم المطرد الى اعلى .

التجانس بعد التكاثر — تلك يقينا هى الكلمة المفتاح والنعمة الاساس داخل هذه البلورة المركزة المضغوطة . فرغم عديد الفروق الموضوعية والمحلية والاقليمية ، يسود اجزاء الوادى قدر غير عادى من التشابه طبيعيا وماديا وبشرىا . ففى هذه البيئة الفيضية ، النهر هو موزع كل شىء وضابط ايقاع كل شىء : الغرين والماء ، التربة والخصوبة ، الطبوغرافيا ذاتها ، الزراعة والانتاج ، العمران والسكان . ان النيل جغرافى مصر الاول وربما الاوحد ، انه النهر الجغرافى بامتياز . وبحكم قوانين الارساب النهري ، تميل هذه التوزيعات جميعا الى الحد الاقصى من التجانس والعدالة والتشابه والى الحد الادنى من التنافر والاختلال والتباين . وبالتالي فلا انقطاعات داخلية حاسمة ولا نطاقات متبلورة .

وبطبيعة الحال فان هذا اصدق واصح عن المناخ ، ذلك الغلاف الرتيب والغلالة الضافية من اقصى الشمال تقريبا الى اقصى الجنوب . ومن جانبه فان التركيب الجنىسى او التوزيع الاثروبولوجى لا يكاد هو الاخر يقل تجانسا، رغم خضوعه لضوابط اخرى تماما بالطبع . فاهل مصر من اشد شعوب العالم تجانسا فى الصفات الجنسية والمقاسات الجسمية خاصة الراس ، ومن اكثرهم تشابها فى السحنة والتقاطيع والملامح ... الخ .

وفى كل هذه النواحي والجوانب بغير استثناء تقريبا ، فاذا كان ثمة تغيير او اختلاف فعلى الهوامش والاطراف . ومن ثم تبدو مصر الوادى طبيعيا وبشرىا ، من التضاريس والمناخ حتى العرق والعقيدة والقرية والمدينة ، جسما متجانسا الى ابعد حد ممكن ، لا تتطور نحو التباين التدريجى الا على الاطراف وحدها حيث تبرز او تبرز الملامح المحلية او الابتعادات الخاصة سواء فى المناخ او البيئة الطبيعية او المحاصيل الزراعية او الحرف والمهن او الموانى والمدن او حتى العناصر الجنسية والجناليات الاجنبية .

لهذا تبدو مصر الوادى من وجهة الجغرافيا الاقليمية اقليما رئيسيا سائدا واحدا على الجيلة ، ينقسم فقط الى اقليم ثانوية باهتة او شاحبة

نسبيا ، بل والى حد قد يتحدى الجغرافى الذى يتصدى لها بالتصنيف ، الامر الذى يلخص التجانس مثلها يؤكد . حتى مصر الصحراء ، هى الاخرى كما يتفق ، لا تتطور جديا نحو التباين والاختلاف الا على الاطراف سواء ذلك فى الارض والبيئة او فى العناصر الجنسية والاقليات الوطنية .

من التجانس الى الوحدة ، نقلة لا شك منطقية ونتيجة حتمية . وهكذا بالفعل كان ، وهكذا كانت مصر دائما . فمنذ فجر التاريخ ، وقبل اى بلد آخر بقرون على الاقل ، بزغت مصر كشعب واحد تجمعته وطنية واحدة فى وطن واحد على شكل دولة احادية : تلك اقدم امة فى اول دولة فى التاريخ ، الامة - الدولة والنموذج جيوبوليتيكا ، قل ام الامم ، وان كانت ابعد شئ عن امة الامم ، بل انها لم تكن الاولى الا لانها بالدقة لم تكن الثانية .

وما من شك ان وراء هذه الوحدة السياسية العريقة الوثيقة والعروة الوثقى تكمن عوامل التبلور الجغرافى ووحدة البيئة الطبيعية والوظيفية والتجانس الارضى والجنسى والبشرى . كذلك فمنذ ولدت هذه الوحدة فانها قلما عرفت الانفراط او الانحلال ، كما لم تعرف التقسيم لا بالطول ولا بالعرض ، لا بالتصنيف ولا بالتربيع ، لا فى ظل الاستقلال ولا حتى تحت الاستعمار . ان مصر لم تكن قط مجرد « تعبير جغرافى » وحسب ، بل كانت دائما تعبيرا سياسيا منذ البداية والى النهاية .

من الوحدة الى المركزية ، جاءت خطوة منطقية اخرى الى الامام ، ولكن من المركزية الى الطغيان تمت خطوة اخيرة ومؤسفة الى الوراء . عن الاولى ، فلا جدال ان الدولة المركزية والمركزية العارمة ملتح ملح وظاهرة جوهرية فى شخصية مصر ، لا تنفصل ولا تقل خطرا عن ظاهرة الوحدة نفسها ولا تختلف فى عواملها وضوابطها الطبيعية . فبقوة المركزية الجغرافية والوحدة الوظيفية وطبيعة الرى فى البيئة الفيضية ، وبرغم الامتداد الطولى الخطى الجسيم ، فرضت المركزية السياسية والادارية ثم الحضارية نفسها فخرضا فى شكل حكومة طاغية الدور غائقة الخطر وببيروقراطية متضخمة متوسعة ابدا وعاصمة كبرى صاعدة الى اعلى صاروخيا وشامخة فوق البلد غالبا . يصدق هذا منذ الفرعونية حتى اليوم وبلا استثناء تقريبا . ومنذئذ والى الآن كقاعدة ايضا ، أصبحت المركزية ، الحكومة ، البيروقراطية ، العاصمة اطرافا اربعة او مترادفة لمشكلة واحدة مزمنة ولمرض مستعص تقريبا .

على ان السمة الاكثر سلبية والمرضى المدمر حقا انها هو تردى المركزية الى الاستبداد والطغيان . ومهما اختلفت التسميات بين الطغيان الفرعونى

او الاقطاعى ، وسواء عد هذا قطاعا عاديا من « الاستبداد الشرقى » بنمطه المعروف او عد قمته واعتى صورته كما يرى الكثيرون ، وايا كانت النظريات المطروحة فى تفسيره من « نمط الانتاج الاسيوى » الى « المجتمع الهيدرولوجى » وبيئة النهر والرى والزراعة الفيضية ، فان الطفيان والاستبداد الفاشم الباطش هو من أسف حقيقة واقعة فى تاريخ مصر من بدايته الى اليوم مهما تبدلت او تعصرت الواجهات والشكليات .

وسواء كانت مصر ام الدنيا او ام الديكتاتورية ، او كان حاكم مصر هو اقدم امراضها كما يذهب البعض ، غلا شبهة فى ان الديكتاتورية هى النقطة السوداء والشوهاد فى شخصية مصر بلا استثناء ، وهى منبع كل السلبات والشوائب المتوغلة فى الشخصية المصرية حتى اللحظة ، ليس على مستوى المجتمع فحسب ولكن الفرد ايضا ، لا فى الداخل فقط ولكن فى الخارج كذلك .

ولقد تغيرت مصر الحديثة فى جميع جوانب حياتها المادية واللامادية بدرجات متفاوتة ، الا نظام الحكم الاسبندادى المطلق بالتحديد والفرعونية السياسية وحدها ، فهى مازال تعيش بين (او فوق ؟) ظهرانينا بكل ثقلها وعتوها وان تنكرت فى صيغة شكلية ملفقة هى « الديمقراطية الشرقية » او بالاحرى « الديموقراطية » . والمؤكد ان مصر المعاصرة لن تتغير جذريا ولن تتطور الى دولة عصرية وشعب حر الا حين تدفن الفرعونية السياسية مع آخر بقايا الحضارة الفرعونية الميتة .

تلك سلسلة متداعية من السمات والخصائص الاساسية البارزة او الكامنة فى شخصية مصر على مستوى الموضع او من الداخل . غير ان هذه الشخصية لا تقل فى خصائصها تبلورا وتميزا وتفردا على مستوى الموقع او من الخارج . وملاحظ الموقع نعد من أخطر مفاتيح تلك الشخصية . فهنا بالدقة يصل تعدد الابعاد والجوانب فى شخصية مصر الى حده الاقصى ، اذ تتفاعل جوانب الموقع مع جوانب الموضع اما فى تلاق وتلاقح او فى تعارض وتناطح ، وبهذا التفاعل الخلاق تكتمل تلك الشخصية حتى تبلغ منتهى مداها ومدى آفاقها ، وتخرج مصر من بينها وهى واسطة العقد ومتوسطة الدنيا وسيدة الحلول الوسطى .

هى أولا دون مدارية بعروضها وان لامست اطرافها المدار ، ولكنها متوسطة بعرضها وان تماسست معه بالكاد . على انها ان تكن دون مدارية — متوسطة بجسمها ، فانها موسمية بجزورها وأصولها المائية وهيدرولوجيتها الحبشية . كذلك غلن كانت قد تحولت بالرى الدائم حديثا الى « موسمية دائمة » على ما فى التعبير من تناقض ، فانها تظل — مجازا بالطبع — آخر

الموسميات شمالية . وهى بهذا وذاك جميعا من أقل المداريات مدارية ، وأقل المتوسطيات متوسطة ، وآخر « الموسميات » شمالية ، بمثل ما وجدناها بالموضع من قبل أكثر الفيضيات غيضية .

وهكذا جمعت مصر فى آن واحد بين قلب افريقيا وقلب العالم القديم ، واخذت من المداريات زبدها دون زبدها ، غظفرت من النيل بجائزته الكبرى دون موقعه الداخلى السحيق المعوق واستبدلت به موقع البحر المتوسط المتقدم المتألق ، واكتفت من العروض السفلى بحرارتها الحيوية المشرقة دون تطرفها الوائد ثم استكملتها بمؤثرات عروض الخيل اللطيفة المنعشة ، فكانت صيفا بلا سحاب وشتاء بلا صقيع مثلما هى اصلا حياة بلا مطر .

افريقية هى اذن بالموضع ، متوسطة بالموقع ، بيد انها كذلك اسيوية بالموقع . فكما انها تقوم بالجغرافيا فى افريقيا ، فانها تمت ايضا الى آسيا بالتاريخ . ففى البلد الوحيد الذى تلتقى فيه القسارتان ويقترب فى الوقت نفسه من اوربا ، بمثل ما انها الارض الوحيدة التى يجتمع فيها البحران المتوسط والاحمر . الاول قلب البحار وبحر الانهار ، والثانى بحر بلا انهار ولكنه بطوله وامتداده وموقعه كالنهر بين البحار . مصر اذن ، وهذا من نافلة القول ، مجمع اليابس ومفرق البحار ، ارض الزاوية فى العالم القديم ، قلب الارض « ومتوسطة الدنيا » كما وضعها المقرئزى .

اضف بالمثل انها البلد الوحيد الذى يلتقى فيه النيل بالمتوسط . الاول بالطول والثانى بالعرض . الاول بعد رحلة سحيقة شاقة مفعمة بالآخطار والمخاطر وبالعبثات والسدود ، الجيولوجية والطبوغرافية والمناخية والنباتية والهيدرولوجية ، كل منها كان يمكن وحده أن يشتهه ، يجهضه ، يقطع عليه الطريق ، ولكنه يجتازها جميعا بالحاح ثم بنجاح — لمصر يجتازها . والثانى يصلنا فى أقصى نهايته ونهاية مطافه . الاول اوسط انهار الدنيا موقعا واطولها وأعظمها ، والثانى اوسط بحار الدنيا ، سيد البحار وأغرقها . انه لقاء الكفاء والانداد والافذاذ جغرافيا : أبو الانهار وأبو البحار ، مهد الفلاحة ومدرسة الملاحة ، نهر الحضارة وبحر التاريخ (او نهر التاريخ وبحر الحضارة — سيان) .

وبهذا اللقاء ، مع التحام القارتين وتقارب البحرين ، فكانما كل اصابع الطبيعة تشير الى مصر وكان خطة علوية عظمى قد رتبها « الجغرافى الاعظم » لتجعل منها قطبا جغرافيا أعظم فى العالم القديم . وبالفعل تحقق الوعد الجغرافى تاريخيا ، فكانت حضارة مصر النيل الفرعونية ، الحضارة الاولى فى التاريخ ، الرائدة والمشعل . وسواء اكانت صدفة سعيدة او نتيجة حتمية ،

فتلك ملحمة جغرافية ترجمت الى ملحمة حضارية . وسواء اكانت هذه الحضارة البكر الخلاقة من خلق النيل المعلم او الفلاح المصرى الملهم ، فانها ثمرة الزواج الموفق السعيد بين أبى الانهار وام الدنيا . وسواء اكانت الزراعة اكتشافا مصرىا محليا مستقلا كما كان الراى السائد أصلا او مستوردا من الخارج — الهلال الخصيب او الشرق القديم كما هو الاتجاه الحديث ، فان مصر الحضارة هى ثمرة زواج النيل بالمتوسط او الموضع بالموقع .

وفى جميع الاحوال ، فان مصر هى واسطة كتاب الجغرافيا تحولت الى فاتحة كتاب التاريخ . وفى جميع الاحوال أيضا ، فان السبق الحضارى ملمح أساسى بلا نقاش فى شخصية مصر . وأخيرا وليس آخرا ، فلقد أبدت هذه الحضارة استمرارية نادرة ، فعمرت بصلابة وتماسك آلاف السنين ولم يقطعها او ينسخها الا الحضارة الحديثة وحدها فى القرنين الاخيرين فقط . ولئن كانت مصر قد تحولت بعد ذلك من السبق الى التخلف الحضارى ، فقد عادت سبابة الى البعث الحضارى فى العصر الحديث ، وان يكن فى اطار النقل لا الخلق .

بموقعها البؤرى المركزى على ناصية العالم ، كان مستحيلا ان تعيش مصر فى حضارتها الالفية الفوارة تلك فى عزلة منطقية على نفسها داخل قوقعة الصحراء . فى مرحلة النشأة الاولى ربما ، كانت الصحراء عازلا ، الا انها كانت عزلة حماية ، صحية وحافظة . ولم يكن دور الصحراء سلبيا تماما على الدوام . ومع اجتماع نداء النهر ولقاء البحر وغراغ الصحراء ، خرجت مصر الى العالم الواسع بالتصدير الحضارى والتبادل التجارى ، واصبحت « متوسطة الدنيا » قبلة العالم وصرة المعمورة ، ملقى الشرق والغرب ومجمع الجنوب والشمال . ورغم بعض ذبذبات عارضة فى موقعها الجغرافى ، فقد تحولت مصر نهائيا من دولة حمائية الى دولة طريق ، واصبحت دولة برزخ مثلما هى دولة نهر .

ولكن هل مصر فى عزلة جغرافية حقا؟ حقا ان مصر ، لانها بلد بلا امطار ، شعب بلا جيران . غير انها عزلة خفيفة نسبية ، عزلة بالموضع يصححها الاحتكاك بالموقع . ثم هى عزلة من طرف واحد ، عزلة من الداخل ، الا ان العالم كله لا ينى يأتى اليها . صحيح ان مصر ، لانها كثافة بلا هجرة ، كانت لا تصدر الرجال وانما الحضارة . ولكن لانها من الناحية الاخرى منطقة دخول لا خروج ، كانت دائما مصبا للرجال . والحقيقة ان مصر يكاد يأتى اليها كل شئ ، وان قل ان تذهب هى الى احد : التجارة ، البحارة ، الهجرات والغزوات ، الاستعمار (هل نضيف حتى النيل ، حتى الرياح ؟!) . كلا ، لم تكن مصر قط فى عزلة حقة ، انما هى عزلة بلا اعتزال كما قد نقول .

من اول امة فى التاريخ ، الى اول دولة ، الى اول امبراطورية ، ولكن ايضا ومن اسف الى اطول مستعمرة فى التاريخ بعد ذلك — الى هذا اتى تطور مصر السياسى الالى . وكثنائية السبق الحضارى — التخلف ، لا مفر من أن نعد ثنائية الامبراطورية — المستعمرة سمة أساسية من سمات شخصية مصر ، وأسبابها كامنة مثلها فى ثنائية الموقع — الموضع . فعلى أساس من قاعدتها الجغرافية الانتاجية الحضارية العريضة والوثيقة ، مصر بالضرورة مركز حتمى وأبدى من مراكز القوة الطبيعية فى العالم القديم ، لها دور جيوبوليتيكى مقدور ، بحيث كانت دائما مركز دائرة استراتيجية لها فلك ومحيط وظل وشبه ظل ومجال مغنطيسى وجاذبية .

ولكن هذا الدور كان دفاعيا فى الدرجة الاولى . فكانت الامبراطورية الفرعونية ، الامبراطورية الاولى فى التاريخ ، امبراطورية دفاعية غالبا . وفى العصور الاسلامية أصبحت مصر تلقائيا قلعة الدفاع عن المنطقة وعن العروبة والاسلام . وفى خلال هذا كله غانها أكثر من اى بلد آخر تكاد تلخص تاريخ العالم القديم مثلها تلخص جغرافيته : صراعات الرمل والطين ، البر والبحر ، الشرق والغرب ... الخ .

غير أن مصر ، بعد الفى سنة من السيادة العالمية أو الاقليمية ، عاشت الفى سنة أخرى فى ظل التبعية الاستعمارية وتحت السيطرة الأجنبية ، حتى تسأل البعض : اغرق امة فى التاريخ ام فى التبعية ؟ وسواء صح السؤال او لم يصح ، فان هذا قد القى من اسف ظلالا كثيفة على الشخصية المصرية وعد أسوا نقطة سوداء فيها بجانب الطغيان الداخلى . والحقيقة انه لا وسط فى تاريخ مصر : اما قوة عظيمة سائدة زادعة ، واما تابعة خاضعة عاجزة .

هى بجسمها النهري توة بر ، ولكنها بسواحلها قوة بحر ، وتضع بذلك قدما فى الارض وقدماء فى الماء . وهى بجسمها النحيل تبدو مخلوقا أقل من قوى ، ولكنها برسالتها التاريخية الطموح تحمل رأسا أكثر من ضخمة . ومازالت تلك بالدقة مشكلة مصر المعاصرة . ففى عصر لم تعد فيه «ام الدنيا» ، فانها تبدو اليوم وقد أصبحت مشكلة سياسية للعالم ولنفسها . فهى أصغر من أن تفرض نفسها على العالم كقوة كبيرة ، ولكنها أيضا أكبر من أن تخضع لضغوط العالم لتتكمش على نفسها كقوة صغيرة ، أعجز عن أن تلفظ العدو الاسرائيلى ولكنها اكرم — نرجو ، أو كنا — من أن تركع له .

فى ابعادنا الاربعة ، اذا انتقلنا من عالم القوة الى قوة الموقع ، يتمثل تعدد ابعاد شخصيتنا كأكمل ما يكون . فلهصر ابعاد اقليمية اربعة تجسم وتختزل توجيهها الجغرافى بدقة وجساسية وان تداخلت بقدر أو آخر مثلها

تداولت الاولوية فيما بينها على التعاقب تاريخيا . بعدان قاريان : الافريقى والاسيوى ، وبعدان اقليميان : النيلى والمتوسط . الابعاد الاولى تجعلها افريقاسية توا ، ولكن المتوسطى يجعلها اورافريقية ايضا . وحتى العصور الكلاسيكية كان المتوسطى مركز الثقل فى توجيهها ، الى ان استدار مع عقارب الساعة الى البعد الاسيوى بعد الاسلام ، مثلما يستدير اليوم قليلا فى نفس الاتجاه نحو البعد الافريقى بعد التحرير .

ثم هى ان تكن افريقية بأرضها ومائها ، الا انها فوقازية أوربية بجنسها ودمائها ، والمصريون بهذا المعنى انصاف او اشباه اوربيين . هى اذن قطعة من افريقيا ، ولكنها بضعة من أوربا ، فى افريقيا وليست منها ، ومن أوربا وليست فيها . غير انها الى ذلك اسيوية التوجيه والتاريخ والتأثير والمصير ، انها بأسيا واليها . وفى المحصلة الصافية غان مصر نصف أوربية ، ثلث أسيوية ، سدس افريقية . وفى داخلها تبدأ أوربا عند الاسكندرية ، وآسيا عند القاهرة ، وافريقيا عند أسوان .

وكما ان تعدد هذه الابعاد يعنى تعدد الجوانب وثراء الشخصية لا انفصامها ، غان مصر لا تشعر بينها « بدوار جغرافى » قط ، وانما تظل فى التحليل الاخير وفى نواتها الدفينة هى مصر ، مصر العربية فقط ودون ازدواجية . كيف ولماذا ؟

غرمونية هى بالجد ، لكنها عربية بالاب . غير ان كلا الاب والجد من اصل مشترك ومن جد اعلى واحد . فعلاقات القرابة والنسب متبادلة وسابقة للاسلام بل وللتاريخ . وما كان الاسلام والتعريب إلا إعادة توكيد وتكثيف وتقريب . ولهذا غان التعريب ، وان كان أهم وأخطر انقطاع فى الاستمرارية المصرية ، الا انه لا يمثل ازدواجية بل ثنائية . فلا تعارض ولا استقطاب بين المصرية والعربية ، وانما هما اللحمة والسداة فى نسيج قومى واحد .

ومنذ آلت اليها زعامة العالم العربى ، أصبحت مصر خير تصغير وتكبير له . خير تصغير ، لانها الوحيدة تقريبا التى تتمثل فيها معظم العناصر الجنسية والجاليات الوطنية من جميع الاقطار والشعوب العربية تقريبا ، وتحقق بذلك نموذج وأمل الوحدة العربية ، ان لم تعد حقا تجسيد الوحدة العملية قبل عصر الوحدة والقومية الحديثة . وخير تكبير ، لانها بالحجم المرتفع والوقع هى الراس وانقلب وضابط الايقاع . انها فى العالم العربى كالقاهرة فى مصر نفسها أو كفيينا فى النمسا ، أم العرب أكثر منها ابنتهم . انها مرآة العالم العربى لا ظله ، ومرآة مكبرة بالتحديد فيها يستطيع ان يرى صورته المستقبلية .

ذلك أنه ، كما تم تعريب مصر قديما في عصر الاسلام ، فاننا نشهد تحت اعيننا بداية عملية تمصير للعرب في عصر البترول . وهذه العملية الهادئة البطيئة السارية تتم من خلال شبكة العلاقات والمصالح الجديدة المتلاحمة عموما والوجود المصري الذي لأول مرة بزغ وانتشر في ربوع الوطن الكبير خصوصا . والواقع أن مصير العرب مصري حضاريا ، كما أن مصير مصر عربي سياسيا . فالعرب بغير مصر « كهاملت بغير الامير » ، ومصر لا مستقبل عالمي لها خارج العرب .

ومصر بالذات محكوم عليها بالعروبة وبالزعامة ، ولكن أيضا بتحجير فلسطين ، والاغبالاعدام . فمصر لا تستطيع أن تنسحب من عروبتها أو تنضوها عن نفسها حتى لو أرادت — كيف ؟ وهي اذا نكصت عن استرداد فلسطين العربية كاملة من البحر الى النهر وهادت وهادنت وخانت وحكمت عليها بالضياع ، فقد حكمت أيضا على نفسها بالاعدام ، بالانتحار ، وسوف تخسر نفسها ورصيدها ، الماضي كالمستقبل ، التاريخ والجغرافيا .

لكن مصر ، رغم ثلاثية النكبة فالكارثة العظمى ، لا يمكن أن نركع وتستسلم للعدو تحت أى شعار زائف أو ستار كاذب . ومصر مستحيل أن تكون خائنة لنفسها ولشقيقاتها ، وليس فيها مكان لخائن ايا كان موقعه كما اتهمها البعض مؤخرا . ورغم كل شيء ، فإن كل انحراف الى زوال ، ان عجز الشعب المطلوب على امره عن كسحه الى سلة قاذورات التاريخ ، فلسوف يفعلها التاريخ نفسه .

غير أن على مصر ، كما على العرب ، أن ترتفع الى مستوى التحدى والمسئولية : الاولى بأن تعطى العرب قيادة ثبورية جديرة قادرة لا قيادة مميئة عاجزة خائرة ، والثانية بأن تعطى مصر كل شحنة و طاقة من القوة المادية والمعنوية تدبر بها الصراع . ان مصير مصر ومكانتها في العالم سيحددها مصيرها ومكانتها في العالم العربي ، ومصيرها ومكانتها في العالم العربي سيحدده مصير فلسطين .

ولقد خلق البترول العربي نمطا جديدا ، وان يكن ثانويا ومؤقتا ، من توازن القوى السياسية داخل العالم العربي . وهذا الاختلال اثار وعري كل كوامن الحساسيات الوطنية بين العرب ، حتى ليوشك أن يتحول الى عامل تفريق وتمزيق للعرب بعد أن كانت مأساة فلسطين عامل تجميعهم . وبين هذا وذاك فإن فلسطين نفسها مهددة بخطر الضياع المطلق ، ولكن كذلك مصر ، فضلا عن العرب عموما .

فحجم مصر بين العرب مهدد في عصر البترول الخرافى بالتضاؤل النسبى

(لا المطلق) : الدخل القومى والموارد والانتاج ، الموقع الاستراتيجى وقناة السويس ، الرقعة الزراعية ، حتى عدد السكان ... الخ . وليس أمام مصر من فرصة ذهبية لاستعادة كامل وزنها وزعامتها الا بتحقيق نصر تاريخى مرة واحدة والى الابد بتحريرها فلسطين كاملة ، تماما مثلما فعلت مع الصليبيات والمغوليات فى العصور الوسطى .

ولن تصبح مصر قط دولة حرة قوية عزيزة متقدمة يسكنها شعب أبى كريم متطور الا بعد أن تصفى وجود العدو الاسرائيلى من كل فلسطين . فبهذا ، وبه وحده ، تنتقم لنفسها من كل سلبيات تاريخها وعار حاضرها . والى أن تحقق هذا فستظل دولة مغلوبة مكسورة راکعة فى حالة انعدام وزن سياسى تنذبذب بين الانحدار والانزلاق التاريخى ، دولة كما يصمها البعض شياخت واصبحت من مخلفات التاريخ تترنج وتنزاح بالتدريج خارج التاريخ . وذلك — نحن نثق — لن يكون .

عن الخطبة

التجانس الطبيعى والمادى والحضارى والبشرى ، الوحدة الطبيعية والسياسية ، من السبق الحضارى الى التخلف ، من امبراطورية الى مستعمرة ، من الطغيان الفرعونى الى الثورة الاشتراكية ، الاساس الطبيعى الخارجى للبناء الحضارى ، مركزية رغم الامتداد ، كثافة بلا هجرة ، تعدد الأبعاد ، التوسط والاعتدال ، الاستمرارية والانقطاع ، ثنائية الوطنية — القومية — تلك اذن ، فى رؤوس موضوعات ، هى أبرز خصائص شخصية مصر التى يتعين علينا الآن أن ندرس ونحلل بالتفصيل .

ولكى نحدد هذه الملامح لا يمكن أن نعرض عرضا تقليديا رتبيا لفصول جغرافية مصر الطبيعية او البشرية ، فليس هذا هدفنا على الاطلاق ، وانما علينا أن نتحسس هذه الملامح ونتقصاها أنى كانت : فى الماضى او فى الحاضر ، فى الطبيعة او العمران ، فى السياسة او الاقتصاد ... الخ . وقد تقطع دراسة الملمح الواحد عبر عدد من هذه العناصر أو قد تتعاود عليها جميعا بلا حرج . فدراسة الشخصية الاقليمية كما قلنا لا يمكن الا أن تكون دراسة فى الجغرافيا التكاملية ، عضوية هادئة لا آلية واصفة .

فى البدء ، مع ذلك ، لابد من مسح كامل شامل لكل شبر ، لكل حجر ، لكل حبة رمل ، فى أرض مصر . انه الاساس ، الف باء الجغرافيا ، بل هو فى نهاية الامر جوهر شخصية مصر الطبيعية . لابد اذن ، يعنى ، من دراسة تقديمية لجغرافية مصر الطبيعية : أرض مصر من حيث هى وكما هى بتركيبها

وطبوغرافيتها ، بكل أعماقها وأبعادها ، وبسماها وهوائها أيضا . . . الخ .
وهذه الدراسة تؤلف وحدها الجزء الاول من هذا الكتاب تحت عنوان
شخصية مصر الطبيعية .

هى تبدأ بطبيعة الحال بأركان الاساس الطبيعى وهى اوليات جيولوجية
مصر : كيف نمت ارضا وتكونت حتى بزغت وتشكلت . وفى هذا المقام يحتاج
النيل الى وقفة خاصة امام اصله ونشأته فى العصور الجيولوجية ثم تاريخه
وتطوره فى العصور التاريخية . ثم تتقدم الدراسة لتشمل سطح أو طبوغرافية
مصر : وجه مصر اجمالا ثم الصحراء غالواى تفصيلا .

وهنا ، سيلاحظ ، تختلف دراسة الصحراوات عن دراسة الوادى فى
الاسلوب والمضمون بالضرورة . فى الصحراء يستقطب مركز ثقل الدراسة
الى أقصى حد فى الجغرافيا الطبيعية ، بينما تتوارى الجغرافيا البشرية فى
الظل . على العكس الوادى تماما ، السواد الاعظم من جغرافيته هو تلقائيا
الجغرافيا البشرية ، بينما تأتى الجغرافيا الطبيعية على الهامش نسبيا مهما
توسعنا فيها . هكذا لان الظاهرات البشرية محدودة نسبيا فى الصحراء ، فلا
مفر من ادماجها هنا مرة واحدة والى النهاية مع الجوانب الطبيعية . كذلك
لا بد من اتباع التحليل الاصولى للصحراوات بتقسيمها الاقليمى مباشرة .
وهكذا تتحول دراسة الصحراوات الى مزيج من الجغرافيا الطبيعية والبشرية
غالاقليمية .

اما الوادى فلانه عصب كل شئ فى مصر ، غانه المحل الطبيعى للسواد
الاعظم من مادتها الجغرافية ، اى من مادة الكتاب كله . ولهذا فلا بد من
تناوله بمنتهى التفصيل ، مقتصرين بالتالى فى هذا الجزء على نواحيه الطبيعية
البحثة وحدها : فيزيوغرافية النهر ثم مورفولوجية الوادى واخيرا اقاليم
الوادى . الاولى تعالج على التتابع امتداد النهر وانحداره ، الاتجاه ، المجرى ،
التعرجات والجزر النهرية ، مائية النهر والفيضان ، ثم اخيرا حمولة النهر .
والثانية تغطى اطار الوادى واتساعه وتوزيعه بين الضفتين ، فتصاريص
الوادى ثم تربته واخيرا مياهه الجوية . اما الثالثة فتشمل الصعيد والفيوم
والدلتا ، كلا بأقسامها المختلفة .

ولئن حق لنا أن نبغى فى دراستنا هذه تفاصيل التفاصيل وادق الدقائق
وجزيئات الجزئيات من كل قطعة من ارض مصر ، فحق علينا كذلك ألا نفرق
فيها أو نتوه ونضيع ، وانما علينا أن نتجاوزها ، نقفز منها وغوقها الى أعلى
الكليات وأعم العموميات . فوصف المكان وحده ليس يكفى ، بل لا بد بعده من
فلسفة المكان . والى جانب النظرة التحليلية الميكروسكوبية والجغرافية

المجهرية ، لا غنى عن النظرة التركيبية التلسكوبية والجغرافيا الماكروسكوبية
الواسعة الأفق macroscopic (١٠)

والملاحظ كظاهرة منهجية عامة أن الدراسة الإقليمية التحليلية أو
الداخلية التي تقسم البلد الى مناطق وأقاليم قد تثرى معرفتنا اثرأ سخيا
بالمعلومات الغزيرة الفياضة عن كل وحدة منها ، غير انها قل أن تتقبض على
روح المكان وعبقورية البلد الكامنة وتمسك بها وتجسدها لنا بأحكام . انها
نشرح الاقليم ، الا انها في غمار ذلك تضحى بروح الاقليم .

وانما يتأتى هذا ويأتى من النظرة الكلية لمجموع الاقاليم الداخلية معا في
اطار موحد شامل جامع Zusammenhang — ومعروف فلسفيا أن الكل
أكبر من مجرد مجموع أجزائه . ولهذا فان علينا ، لكى نقبس شخصية مصر
في الصميم ، أن نتحرك من التخصيص الى التعميم ، من الجزء الى الكل ، من
« أقاليم مصر » الى « اقليم مصر » ، أو بالتعبير العربى الوسيط من « كورات
مصر » الى « كورة مصر » .

وهذا بالدقة ما نفعل في الأجزاء التالية من العمل . فإذا كان الجزء
الأول ادخل في باب « تقويم البلدان » بالمفهوم العربى القديم ، أى بمعنى
الحصر والوصف والتقدير ، فان الجزء الباقي محاولة في « تقييم البلدان »
بمعنى الوزن والتمثل والتقدير ، ولكن بنفس الموضوعية العلمية . ففيه
تضع رقعة الوطن كلها في بؤرة واحدة للنظر اليها من منظور سماتها وخصائصها
وملامحها الرئيسية السائدة أو الغالبة ، أى ملامح شخصية مصر كما تعرفنا
عليها وحصرناها من قبل .

هكذا نبدأ بدراسة التجانس بجوانبه المختلفة : التجانس الطبعى
في الارض والمناخ ، التجانس المادى في الزراعة والمحاصيل ، فالتجانس
العمرانى في توزيع السكان ، ثم التجانس الحضارى في القرى والمدن ، ثم
أخيرا التجانس البشرى في السلالة والتكوين الجنىسى . ومن التجانس نتقدم
منطقيا الى الوحدة ، الوحدة السياسية بكل مقوماتها ومكوناتها من وحدة
إقليمية ووطنية ولغوية ودينية ونفسية . . . الخ .

تلى هذا سلسلة فصول التطورات التاريخية ، تل سلسلة « من . . .
الى » : من السبق الحضارى الى التخلف ، من الطغيان الفرعونى الى
الثورة الاشتراكية ، من إمبراطورية الى مستعمرة . والموضوع الأخير بالذات
يستدعى ويشمل وقفة مفصلة أمام الاستعمار الاوروبى الحديث باعتباره آخر
واعلى مراحل المستعمرة ، ثم وقفة أخرى معممة عند شخصية مصر

الاستراتيجية ككل . من السياسة والاستراتيجية ننتقل بعد هذا الى البناء الحضارى واساسه الطبيعى ممثلا اولاً فى الموقع : قلب العالم ، ثم فى الموضع : هبة النيل .

وهذا الاساس الصلب يضعنا تلقائياً على الطريق الى دراسة شخصية مصر الاقتصادية : التطور العام والخصائص الرئيسية اولاً ، ثم الزراعة والصناعة والثروة المعدنية كل على حدة وكل بهيكلها ومشاكلها وتخطيطها ... الخ . ثم من الاقتصاد نتحرك منطقياً الى الاجتماع ، فنرسم خريطة المجتمع المصرى فى بحثين اساسيين ، الاول يعالج السكان تحت عنوان كثافة بلا هجرة ، والثانى محوره المدن تحت عنوان مركزية رغم الامتداد .

بعد هذا نتقل بحرية وبسرعة محلّقين بين آفاق الزمان وابعاد المكان، لندرس اولاً تعدد الابعاد ، ثم التوسط والاعتدال ، ثم الاستراتيجية والانقطاع . والموضوع الاخير ينقلنا منطقياً الى الباب الختامى فى العمل كله وهو موضوع مصر والغرب . فنتدور فصوله بين الوطنية المصرية والقومية العربية اولاً ، ثم مصر فى عالم عربى متغير ثانياً .

فى المنهج

لان الجغرافيا بمعنى ما فى النهاية فلسفة ، فان من اخطر قضاياها فلسفة الجغرافيا . ولهذا تصبح فلسفة المنهج من شروط أى عمل جغرافى كبير . والسؤال الآن هو : مثل هذا العمل الحالى ، اذا كان من المفيد كما هو من الضرورى ان نحدد مكانه فى منهج العلم الجغرافى ، غاين بالضبط نضعه وكيف نصنفه ونوصفه ؟ اقرب صيغة الى الصحة فى تصورنا ان نقول انه قطاع كامل من الجغرافيا الشاملة بجميع غروعهها وتقاسيمها الاولى والثانوية والافقية والراسية ، يغطى دائرتها التامة من المركز الى المحيط . انه كل الجغرافيا مقسومة فقط على ، او مضروبة فى ، كسر مصر . ذلك كله ، دعنا نكرر ، لا كسر تقليدى لجغرافية اصولية او اقليمية عامة ، ولكن بالدقة كعرض فى اطار الشخصية الاقليمية الخاصة ، ومن منظورها الموحد المحدد .

هكذا يفتح العمل ، ابتداءً ، بالجغرافيا الطبيعية ، ثم يمضى قدماً ليخوض آفاق الجغرافيا البشرية بكل مراحلها ومراتبها . وهو اذ يضغط فى الشق الطبيعى على الارض والمناخ بنوع خاص — لا قيمة عمليا للغطاء

النباتى والحيوانى فى مصر الصحراوية — غاتها ليضغط على علاقة التكامل والتواصل الحثية والصحية بين الجغرافيا الطبيعية والبشرية من حيث المبدأ . فخلد تكون الجغرافيا الطبيعية صماء خرساء لا تنطق الا من خلال الجغرافيا البشرية ، ولكن الجغرافيا البشرية بدونها كسيحة او عرجاء . ولهذا فلا غنى لاحديهما عن الاخرى ، وكلتاها غاية ووسيلة معا ، بحيث تتكاملان لا كفاعل ومفعول به ولكن كمضاف ومضاف اليه ، هذه الاساس وهذه الصرح .

وسواء باسم الجغرافيا الطبيعية او الفيزيوجرافيا او الجيومورفولوجيا (كما تتعدد التسميات) ، وسواء عدت الاخيرة جزءا من الجغرافيا او من الجيولوجيا او علما وعالما مستقلا عن كليهما (كما تتعدد الآراء) (١) ، فان الارض لا مفر هى مركز الثقل الطاغى فى هذا الجانب الطبيعى . (هل نقول الطبوجغرافيا topogeography كبديل وكحل لمشكلة التسميات السابقة ؟)

على الجانب البشرى ، يمكن أن نصنف العمل كدراسة فى الجغرافيا البشرية الاصولية او فى الجغرافيا البشرية الاقليمية بمفهوم المدرسة الفرنسية . وهاهنا بالضرورة يرقد مركز الثقل فى العمل ككل ، من ناحية لان تلك هى طبيعة جغرافية مصر ، ومن ناحية اخرى لان الشخصية الاقليمية انما تبرز وترجم من خلال الانسان واعماله فى الدرجة الاولى . وسواء صح أو لم يصح ما قاله البعض ، نظرها أو تطرغا لا ندري ، من أن الجغرافيا البشرية هى « النصف الحلو the better half » من الجغرافيا ، فالمهم داخل تلك الحدود أن نحتفظ بالتوازن السليم بين النظرتين الطبيعية geocentric والبشرية anthropocentric ، homocentric ، بين دراسة اللاندسكيب الطبيعى واللاندسكيب الحضارى .

فى ادبها التقليدى الراهن ، تكاد جغرافية مصر البشرية تعنى الجغرافيا الاقتصادية تقريبا ، خاصة منها الزراعية ، مع رشاش أو تهميش وشذرات او جذاذات هنا وهناك من جغرافية السكان والمدن عادة . ذلك ، فى رايانا ، قصور معيب لا يستقيم . من هنا حاولنا معالجة متكاملة متكافئة بقدر المستطاع لكل مراحل ومناحى الجغرافيا البشرية من الاقتصادية الى

(1) S.W. Wooldridge, The role & relations of geomorphology, in : London essays in geography, op. cit., p. 19 — 31; G.H. Dury, The face of the earth, Penguin, 1959, p. 2; R.J. Russell, «Geographical geomorphology», A.A.A.G., vol. 39, p. 1 - 11; K. Byran, «The place of geomorphology in the geographic sciences», A.A.A.G., vol. 40, 1950, p. 196 ff.

الاجتماعية ومن الجنسية الى السياسية ومن الحضارية الى الثقافية .
وسيجد القارئ ، ربما لأول مرة ، اهتماما خاصا بتلك الجوانب المهمة او
المظلمة من جغرافيتنا البشرية : القرية والمدينة ، جغرافية (لا ديموغرافية)
السكان ، الجغرافيا الجنسية (لا الانثروبولوجيا البحتة) ، جغرافية الدولة
السياسية والاستراتيجية ... الخ .

واخيرا ، وعند هذا الحد ، لابد من كلمة في فلسفة المنهج . فما دمنا
قد قلنا الجغرافيا البشرية ، فقد قلنا توا الايكولوجيا ، أى العلاقة بين
البيئة والانسان . وما دمنا قد قلنا الايكولوجيا ، فقد قلنا اما فلسفة الحتم
الجغرافى واما مدرسة الحرية ، امكانية كانت او احتمالية او ضرورية (١) .
وبهذا فان الايكولوجيا ، وان بدت بجاذبيتها الفلسفية والفكرية كالنصف
الحلو بالقياس الى الكورولوجيا ، شأنها فى هذا شأن الجغرافيا البشرية
نفسها بالمقارنة الى الجغرافيا الطبيعية ، فانها مثلها تأتى محفوفة بالملزق
العلمية التى تتطلب الحذر الشديد .

ونحن من جانبنا هنا نعتصم بمبدأ لابلاش الهادى من ان « كل ما مس
الانسان فقد مسه الشرطية : Tout ce qui touche à l'homme est
frappé de contingence » (٢) . والخط الذى تسترشد به هذه الدراسة هو انه
ليس هناك حتم جغرافى ، ثمة فقط حسم جغرافى . وقضية الحتمية صفحة
حسبناها طويت من قديم بعد ان ماتت ميتة طبيعية ، حتى لتكاد اثارها بغير
مبرر عند كل منعطف ان تعد نوعا من الاغلاس الفكرى ، سواء ذلك من جانب
الكاتب او الناقد . ولكن استنكار الحتمية الجغرافية لا ينبغى من الناحية
الآخري ان يتطرق الى انكار حد ادنى من الفاعلية الجغرافية نفسها ، لانه
انكار للسببية العلمية برمتها ، وبالتالى هروب غير علمى وهدم . ولكن
البعض ما زال من أسف يمارس هذه اللعبة غير المسئولة وتلك .

وعندنا باختصار أن الجغرافيا عامل هام فى تفسير الحياة والحضارة
والتاريخ فى مصر ، ولكنها التاكيد ليست العامل الوحيد — فلا مكان فى العلم
الاجتماعى للاحادية monism ، ولا هى العامل الاهم بالضرورة — وان كان
لنا (ام علينا ؟) ان نقرر بأمانة أننا كأمم واقع لا نعرف بعد تلك الدراسة
غير الجغرافية التى تعالج وتغطى وتفسر شخصية مصر بطريقة علمية مقنعة
وجامعة مانعة . ومهما يكن من أمر ، فسرى القارئ لنفسه بالفعل خلال

(1) O.H.K. Spate, «The end of an old song ? The determinism
possibilism problem,» G.R., April 1958, p. 280 — 2.

(2) P.V. de La Blache, Principes de géographie humaine, Paris,
1922, p. 16.

فصول هذا الكتاب ان بعضا من غير الجغرافيين هم — للمفارقة الساخرة — اكثر قربا من الجغرافيين انفسهم الى السببية الجغرافية ، بل واحيانا الى الحتم الجغرافي نفسه ، وكأنهم ملكيون اكثر من الملك !

وقد لا يعلم او يدرك البعض ان الكثير جدا من النظريات البيئية الجزئية الشائعة او قليلة الانتشار ، ايا كان اتجاهها او كانت صحتها ، ليست في الاصل من وضع جغرافيين محترفين ، وانما وضعها علماء آخرون من سائر العلوم الاجتماعية والانسانية واحيانا الطبيعية ، كالمؤرخين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع والبيولوجيا واحيانا الفلاسفة وحتى الادباء ، ثم تسربت بعد ذلك الى حيز الجغرافيا ودخلت في حوزة الجغرافي . ومما له مغزاه ، وان كان من المثير للسخرية او الاشفاق بالدرجة نفسها ، ان بعض من اتهموا آراء معينة في هذا الكتاب بالحتم الجغرافي ، جزاها ودون اثبات في الواقع ، تورطوا هم انفسهم بشكل بانئس وفي اللحظة نفسها في حتم جغرافي حقيقي واشد خطرا من حيث لا يحتسبون .

مثال ذلك الناقد الذي سئل عن « هدوء وسكون تلك الطبيعة (الجغرافية) المصرية السحرة وهذا السلام وانعكاسها على شخصية المصرى » ، فجاء على لسانه ان « هذه البساطة الخلوة من طبيعة ومجد وسلام تراها اوضح في الريف المصرى . ولا شك انها اعطت الانسان طبيئته وجبه للسلام . فالطبيعة (طيبة) معنا ، والطبيعة تدخل في نسيج الشخصية . فانسان الزلازل قلق ، وانسان الايضانات مشقت ، وانسان الارض المستوية هادىء . . وانسان الجبال والاحراش جاف » . ثم ، حسنا ، بعد هذه الجرعة العاتية المركبة نائقة التركيز من الحتم الجغرافي السافر والمطلق في اعنى صوره ، والتي لا يمكن ان يرقى او يطمح اليها بل يحلم بها جغرافي قط منذ راتزل وسبيل وديمولان وبكل ، يستنكر ناقدنا الفاضل مبدا التفسير الجغرافي لانه على حد قوله ما هو الا عامل واحد من بين عوامل عديدة (كذا) .

هذا انن من الجانب البشرى في الدراسة . غير ان تلك الجغرافيا البشرية ، بل ومثلها الجغرافيا الطبيعية من قبل في الواقع ، لا تقتصر مع ذلك على الحاضر ، وانما هي مضروبة في الماضي ، في تاريخنا الطويل بمراحله المتعاقبة . ذلك ان الجغرافيا المعاصرة — تميزا لها عن الجغرافيا التاريخية — لا تكفى لفهم الشخصية الاقليمية الكاملة . فشخصية اى بلد هي كجبل الجليد الطافى لا يظهر منه الا اقله وهو الجغرافيا المعاصرة ، اما الجسم الغاطس الاكبر فهو البعد او العمق او الوراثة التاريخى .

والامر في هذا ليس مجرد اهتمامات « انتيكية antiquarian » او ولع

بإيجاد الماضي ، وإنما الجغرافيا الحالية لا تليم ما هي الى حد أو آخر محصلة جغرافيات الماضي وراثها وتراكمها كما هو مقرر معروف . ومن أجل هذا قبل ان الخريطة الجغرافية وثيقة اجتماعية ، الخطوط التي عليها هي خط يد التاريخ (١) . ومن أجله أيضا قيل كذلك ان التاريخ هو البعد الرابع للجغرافيا (٢) . بل يذهب رودويل جونز الى حد القول بأنه « اذا كانت الجغرافيا قد أصبحت تعنى دراسة علاقات الانسان ببيئته الطبيعية ، فان كل الجغرافيا هي إذن جغرافية تاريخية » (٣) . ومن هنا جميعا تصبح الجغرافيا التاريخية عنصرا جوهريا في دراسة الشخصية الاقليمية ، لانها بإيجاز متوسط التاريخ مضروبا في جذر الجغرافيا .

التاريخ ، بعبارة أخرى ، هو منجم للجغرافيا ثرى لا ينضب ، منه تستمد خامة ثينة لا غنى عنها ، وهو الى ذلك معمل الجغرافيا البشرية بالذات ، يقدم لها تجاربها التي لا بديل لها ، تجارب الماضي ، حيث يستحيل اجراء «تجارب» على الانسان الحي بطبيعة الحال . والواقع انه لا جغرافيا بلا تاريخ ، الجغرافيا البشرية اعنى ، اكثر مما هناك تاريخ بلا جغرافيا . او كما وضعها ديجول حديثا من موقع وواقع التجربة القمية الشاملة كرجل دولة عالمي « الجغرافيا هي قدر الامم » وهي « العوامل الثابتة في صناعة التاريخ » (٤) . ولعلنا نذكر كذلك ما قاله احدهم منذ وقت مبكر من ان الجغرافيا بلا تاريخ تبدو كجسد بلا روح ، بينما ان التاريخ بلا جغرافيا اشبه بروح هائمة بلا جسم تقر وتستقر فيه .

بصيغة أخرى فانه لا جغرافيا بلا تاريخ اكثر مما هناك جغرافيا بلا خرائط عموما . كل الفرق ان الخريطة اداة ، أما التاريخ فمادة ، الخريطة وسيلة ايضاح واسلوب تعبير ، أما التاريخ فخامة للتشكيل ومصدر للتقنين . وكما ان تاريخ مصر ككل تاريخ لا يمكن فهمه بغير جغرافيتها كما يدرك كل مؤرخ واع ، فان جغرافية مصر ككل جغرافيا تفقد الكثير جدا من معناها ومبناها ، من مفزاها ومحتواها ، بغير تاريخها .

غير ان الجغرافيا التاريخية بعد هذا ، دعنا نوضح ، ليست «جغرافية التاريخ» ولا هي « التاريخ الجغرافي » او « التفسير الجغرافي للتاريخ » كما

(1) Spirit & purpose of geog., p. 83 — 4.

(2) W.G. East, «A note on historical geography», Geog., Dec. 1933.

(3) L. Rodwell Jones, Economica, Nov. 1925.

(4) M.H. Heikal, «Egyptian foreign policy», Foreign affairs, July 1978, p. 715.

ذهب العرف أو التعريف الأكاديمي في وقت ما (١) . وأما هي ببساطة « جغرافية الماضي » ، أو كما وضعها ماكيندر ببراعة « جغرافية الحاضر الذي كان » أو « الحاضر التاريخي » (٢) . وللمزيد من الدقة ، يحسن أن نضيف أنها « جغرافية الماضي البشرية » على وجه التحديد ، أي الجغرافيا البشرية للماضي (٣) ، أي دون الجغرافيا الطبيعية ، وذلك لسبب بسيط ولكنه عملي ، وهو أن مظاهر التغير في جوانب البيئة الطبيعية ثانوية محدودة للغاية في مدى حياة الإنسان على وجه الأرض بحيث تعد عمليا من الثوابت لا المتغيرات ، وبذا لا تكاد تحتل مكانا ذا بال في هيكل الجغرافيا التاريخية . والنتيجة كما هي الخلاصة أن الجغرافيا التاريخية تأتي عمليا وفلسفيا وهي المرادف أو المكافئ الموضوعي للجغرافيا البشرية ، مترجما لمفهوم الماضي القريب أو البعيد .

وعلى أية حال ، فالجغرافيا التاريخية بهذا جغرافية ديناميكية متعددة الطبقات أو الأعماق كما قد نقول ، جغرافية الجذور والاصول أو جغرافية التطور التي تتبّع الماضي في الحاضر وتصل الحاضر بالماضي وتضيف إلى الجغرافيا الراهنة جغرافيات عديدة تتضاعف بها أعماقنا وأبعادنا وأفاننا ، راسيا وأفقيا ، كليا ونوعيا . وهي بهذه الطبيعة والصلة تعد مصلا مضادا للفسكونية أو الطابع الجامد الذي تتهم به الجغرافيا أحيانا ، مثلما تعتبر ضمانا ضد السطحية التي يمكن أن تتردى فيها أحيانا أخرى ، وفي الوقت نفسه تحتفظ باستقلالها التام عن التاريخ وبوجهة نظر جغرافية باللغة الاصالة والجدة والجدية .

ولعل الجغرافيا التاريخية ، لهذا كله ، هي من بين كل الجغرافيات أكثر ما يسبر روح أي إقليم ويعبر عن جوهر كيانه ، ليس فقط بكشف الثوابت المتكررة أو المتغيرات في سلوك الإقليم ودوره ، ولكن أيضا بالاحاطة والشمول والعمق الزمني . وليس صدفة أن أغلب من درسوا الشخصية الإقليمية من الجغرافيين إنما دخلوها من الجغرافيا التاريخية أساسا مثل

(1) E.W. Gilbert, «What is historical geography ?», S.G.M., May 1932, p. 129 — 135; J.B. Mitchell, Historical geog. Lond., 1934, pp. 11 - 12; «What is historical geography», Geog., March 1932, p. 39 - 45.

(2) Ibidem; W.G. East, «A note on historical geography», Geog., Dec. 1933, p. 282 — 292.

(3) John Myres, in: «What is historical geography», op. cit., p. 45; C. Daryll Forde, «Human geography, history & sociology», S.G.M., July 1939, p. 227; P.M. Roxby, «Scope & aims of human geog.», S.G.M. Sept. 1930, p. 289.

لابلاش وماكيندر وفليز ، وفي معنى خاص الاركيولوجى سيريل فوكس . ولهذا فان دراستنا هذه دراسة فى الجغرافيا التاريخية كما هى دراسة فى الجغرافيا الطبيعية والبشرية . وهى فى ذلك الجانب تضغط بصفة خاصة على النواحي السياسية ، اى الجغرافيا السياسية التاريخية او التاريخية السياسية .

وعند هذه النقطة لابد من وقفة اخرى قصيرة . فالملاحظ ان دراسة الجغرافيا التاريخية لمصر او فى مصر ، بينما ابدت اهتماما معقولا بالجوانب الاقتصادية خاصة ، كالزراعة والرى والصناعة ، والاجتماعية الى حد ما ، كالسكان والمدن ، اهلكت الجوانب السياسية الى حد بعيد . هذا على الرغم من ان الجغرافيا التاريخية السياسية لا تقل أهمية ولا خطرا عن الجغرافيا التاريخية الاقتصادية او الاجتماعية وتعهد شرطاً أساسياً لفهم الجغرافيا السياسية للاقليم السياسى المعاصر ، كما انها تلقى احتفالا شديدا فى أوروبا والخارج ، فى حين ان مصر بتاريخها السياسى المفعم والمترامى أجدر بهذا الاهتمام مثلما هى أخصب لهذا الغرض .

من أجل هذا فليقد حرصت دراستنا هنا على أن تضع الجانب السياسى من جغرافيتنا التاريخية فى البؤرة وأن تسلط عليها ضوءاً مركزاً وكاشفاً بما فيه الكفاية . غهى تتبع نمو الدولة المصرية واقلبيها عبر العصور من الماضى حتى الحاضر فى سعيها الحثيث نحو تحقيق « وطنها السياسى الانسب » ، كما تعالج استراتيجياتها السياسية والعسكرية فى صراع القوى التاريخى من حولها ، مثلما أخضعت مراحل الصعود والسقوط ودورات المد والجزر التاريخية فى أقدارها ومصائرهما لمقاييس وتكنيك الجغرافيا السياسية المعاصرة . وبهذا وبغيره تنسج على مدى فصول الكتاب شخصية مصر الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية منذ تبرز فى البداية الى أن تبرز لنا تامة النضج والاكتمال .

واذا كنا هكذا قد أعطينا الجغرافيا التاريخية ، ومعها الجغرافيا السياسية ، حقها الواجب من الاهمية والاهتمام كعناصر جوهرية فى شخصية مصر ، فلسنا بحاجة الى أن نقول حتى للقارىء غير المختص ان هذا ليس كتابا فى التاريخ او السياسة ، أكثر مما هو محاولة فى « التفسير الجغرافى للتاريخ السياسى المصرى » . وانما نحن نغترف بحرية من هذين العلمين الاولين لنتخب الحقائق والاحداث التاريخية والسياسية الدالة فندأخذها ونصيها ، بعد تحنيئها تصنيفا جغرافيا جذريا ، فى قوالبيها الجغرافية الصارمة والواجبة : انماطا وادوارا وقيما اقليمية محددة واصيلة .

لا ، ولا هو كتاب فى فلسفة التاريخ كذلك ، رغم ان فلسفة التاريخ

بطبيعتها تقترب كثيرا من الجغرافيا ولا يمكن أن تستغنى عنها سواء منذ الاغريق الى ابن خلدون أو عند مونتسكيو حتى كروتشه وشينجلر وتوينبي^(١) . بل ان التاريخ في اقترابه هذا من الجغرافيا وتخصيه بها ليتحول بالتدريج ، كما تنبأ ولز بحصافة ، الى ايكولوجيا : « History becomes Ecology »^(٢) . وبهذا وذاك تزداد فلسفة التاريخ بالضرورة اقترابا من فلسفة المكان ، دون أن تختلط بها أو نخلط بينهما مع ذلك . ولهذا يظل كتابنا عملا كاملا في فلسفة المكان ، وفلسفة المكان وحدها على الاطلاق ، كما بدأنا في أول هذه المقدمة . والخلاصة الصافية بالاختصار ، ليس هذا كتابا في التاريخ ولكن في الجغرافيا التاريخية ، ولا في السياسة وانما في الجغرافيا السياسية ، ولا في فلسفة التاريخ بل في فلسفة المكان .

اخيرا وليس آخرا ، لك بالطبع ان تعد هذا العمل برمته دراسة في الجغرافيا الاقليمية ، تلك التي سميت حيناً « بالجغرافيا الخاصة Specielle Geographie » (برنارد فارينوس Varenius) ، والتي ترادف الكورولوجيا أو التباين الأرضي ، والتي هي بالضرورة مصب ومجمع ونهاية وقمة الجغرافيا جميعا . أوليست هي ، في التحليل الآخر ، دراسة عامة « لاقليم خاص » ؟ ومن هذه الزاوية فان للدراسة جانبين هما ما يمكن أن يسمى الجغرافيا الاقليمية « الداخلية » « والخارجية » .

الأولى تحليلية ، فيها نشرح كائنا عضويا ضخما macro-organism^(١) الى أعضائه الكائنة الدقيقة micro-organisms بهدف تقسيم مصر الى أقاليمها الداخلية بحسب خصائصها وتميزها المحلي . انها تتويج الجغرافيا المجهرية microgeog. ، أو هي الجوانب الخاصة من جغرافية عامة ، أو باختصار مباشر أقاليم مصر . اما الثانية فتركيبية أساسا ، تنظر الى مصر كلها كإقليم واحد فقط ، كإقليم مصر ، تبغى التعرف على مكانه وخصائصه وهيئته ودوره في العالم الواسع عامة والوطن العربي الكبير خاصة . وهي بهذا تحاول أن تضع عالما صغيرا نسبيا microcosm في مكانه الدقيق والصحيح من عالم أعظم macrocosm ، ومن ثم تقع في دائرة ما يسمى بالجغرافيا الملحمية macrogeography^(٣) .

والواقع اننا في هذا المجال ومن هذا المنطلق عنينا بصفة خاصة

(1) Lucien Febvre, La terre et l'évolution humaine, Paris, 1924, p. 5 et seq.

(2) H.G. Wells, The fate of Homo Sapiens, Lond., 1939, p. 33.

(3) W. Warntz, Geography, geometry & graphics, Princeton, 1963, p. 18.

وبصورة مستمرة بأن نقارن بين مصر وبين كثير من البلاد والاقاليم الاخرى، سواء لتحديد اوجه التشابه الجزئية — ولا مفر من ان تكون جزئية دائما لا أكثر — أو لتأكيد اوجه التناقض الجزئية أو الكلية ،، فبعضها تعرف الاشياء — وبمثلها ايضا، وبالمقارنة نمنح المنطقة عمقا وبعدا عالميين ومنظورا كوكبيا مجسما . ومن هنا فان الدراسة الحالية تغدو أيضا دراسة في الجغرافيا الاقليمية المقارنة ، Vergleichende Erdkunde بتعبير ريتز القديم الجديد(١) .

ذلك كله — الجغرافيا الطبيعية ، البشرية ، التاريخية ، الاقليمية ... الخ — على مستوى الجغرافيا البحتة ، أى المستوى النظرى الاكاديمى . غير ان المستوى التطبيقى لا يقل أهمية وخطرا . فمن المنطقى لا شك ، بعد ان تكون قد حلت شخصية المكان فى الماضى والحاضر بكل هذه الاسفاسة والاحاطة والنسول ، من المنطقى ان تتعرض بالتقييم والتقويم لنقاط القوة والضعف التى قد تتكشف فيها . وهذا ما يقودنا راسا الى الجغرافيا التطبيقية ، جغرافية التخطيط ورسم السياسة الاقليمية والاستراتيجية القومية .

ان الحكم — جزئيا — ما هو الا فى جوهره جغرافيا تطبيقية فى جوهرها ، جغرافيا فى التطبيق ، واليوم أصبحت السياسة جغرافية أكثر منها فى أى وقت مضى . ذلك لان السياسة أضحت الآن من الاشتغال بالمستقبل والتخطيط . ولقد كان حتما لا صدفة ان يبرز علم المستقبلية futurology بعد بروز علم التخطيط . وفى مصر، فان الجغرافيا ، لا التاريخ، هى امل المستقبل . ولذا فان علينا ان نحترمها فى الحكم كما فى العلم ، وفى الادارة كما فى السياسة ، وفى التنفيذ كما فى التخطيط .

ومن جانبها فان الجغرافيا ان تكن نظريا فلسفة المكان ، فانها تطبيقيا هندسة المكان ، وما التخطيط الاقليمى ببساطة الا هندسة اقليمية ، بينما ان المخطط الجغرافى ليس سوى مهندس اقليمى تحت الجلد . وبهذا الشكل تصبح جغرافية التخطيط فى واقعها بمثابة جغرافية المستقبل geo-futurology ، وتغدو جغرافية المستقبل فى واقعها مستقبل الجغرافيا بل جغرافية المستقبل ايضا .

وفى دراستنا هذه سيجد القارئ بكثير من فصولها نماذج من «جغرافية المشكلات problems geog. » التى تركز على الجوانب العملية والتطبيقية

(1) Hartshorne, Nature of geog., p. 59.

والتخطيطية وتبحث عن الحلول والعلاج ، سواء في مجالات الانتاج والموارد
او الاستهلاك والتوزيع او السكان والمدن او النقل والمواصلات او
الاستراتيجية والدفاع الوطنى والامن القومى ... الخ . كذلك غلقت ختمها
الكتاب بدراسة مستقبلية تحاول ان تتنبأ بمستقبل مصر وان ترسم صورة الغد
على اساس علمية منضبطة : مصر في عالم متغير ، مصير مصر ووضعها
العالمى ، مصر بين العرب ، خريطة مصر سنة ٢٠٠٠ ... الخ .

وليس المقصود بالطبع ان تضع الدراسة دستوراً او بوصلة للعمل
المادى والحضارى او القومى لمصر — يكفى جداً في مثل هذا مجرد مؤشرات !
المقصود فقط ان تستكمل المقدمات النظرية الى نتائجها العملية ، وان تبرز
ما ينبغى ان يكون الى جانب ما هو كائن ، باختصار ان تستقط الماضى والحاضر
على المستقبل . وبهذا غلثن كانت دراستنا قد بدأت تقويم بلدان بمعنى الوصف
والتقرير ، ثم تقدمت الى تقييم بلدان بمعنى الوزن والتقدير ، غانها الآن تعود
لمنتهى تقويم بلدان ولكن بمعنى التعديل والتغيير والتصحيح .

وختاماً ؟ في هذا العمل اذن — وتلك حدوده وابعاده — اجتمعت كل
« الثنائيات » المعروفة في الجغرافيا : الاصولية والاطليمية ، الطبيعية
والبشرية ، التاريخية والمعاصرة ، الكورولوجيا والايكولوجيا ، اللانديسكيب
والجيوغيزيقيا ، الكيفية والكمية ، المجرية والملصية ، البحتة والتطبيقية .
فيه ايضا وظفت كل ادوات الجغرافيا ولواحقها في خدمة جغرافية الحياة ،
جغرافية الحياة اليومية والاشياء الصغيرة ، كما تضفى الحيوية والاهمية
والاهتمام على الحقائق الجاهدة الصماء وتحيلها حية نابضة ناطقة . ومن اجل
هذا ، وفي خلال هذا كله ، حاولنا دائماً وعمداً ان ننظر الى الاقليم نظرة
لانديسكيبية بالتحديد تعتمد على ، وتدعو الى ، الرؤية والحس المباشر . فمن
الثابت ان المنهج اللانديسكيبي ، الذى يعالج الاقليم كظاهرة « مرئية وملموسة
visible et tangible » بتعبير برون ، (١) يضفى على الدراسة حياة وحيوية
ومعاشة قد تفتقدها بغير ذلك . مثال ذلك الآثار وأسماء الاماكن toponymie
والفولكلور والامثال الشعبية وسائر مظاهر الحياة المحيطة بنا والتي نعيش
فيها .

ثم تبقى في النهاية « مذكرة تفسيرية » اخرى عن المراجع والمصادر .
لمراجع هذا الكتاب ومصادره جغرافى معظمها بطبيعة الحال كما هو واضح
من عناوينها واسماء مؤلفيها . غير ان بعضاً منها ليس جغرافياً بالمعنى

(1) La géog. humaine, Paris, 1925, t.I, p. 11; Human geography.
in: History & prospects of the social sciences, ed. H.E. Barnes, N.Y.,
1925.

الحرفى أو الحرفى المباشر . والذى نود هنا أن نذكره عن عمد للقارىء غير الجغرافى من باب التنوير هو أن مصادر العمل الجغرافى ، كما يعلم جيدا أى جغرافى ، ليست بالضرورة جغرافية أصلا وأساسا . وإنما كل معلومة أو حقيقة علمية ، محققة ووثيقة بالطبع ، هى أنى وجدت وأيا كان مصدرها غذاء جيد وخامة مشروعة للجغرافى مادامت تبدى له الطبيعة والمغزى الجغرافيين ويستطيع هو أن يهضمها ويصنعها ويشكلها الى مادة جغرافية أصيلة — أو بالتشبيه الانجليزى المطروق : لحم طيب للجغرافى *fit meat for the geographer* ، جرش صالح لطاحونته *grist for the geographer's mill* . الخ .

وهذا أمر طبيعى بل بديهى ، لأن الجغرافيا علم يستمد مادته الأولية أساسا من سائر العلوم الأخرى ، « العلوم الأولية » كما تسميها ، وتعتمد أصلا على الاستعارة بحرية من كل غروع العلم الطبيعى والاجتماعى — ومن هنا الكناية « بعلم العلوم » . وهذه الحقيقة قد لا يتعرف عليها القارىء فى معظم كتب الجغرافيا المدرسية التعليمية *textbooks* . ولكن ما من رسالة علمية فى الجغرافيا مهما كان موضوعها الا وتبرز بين مراجعها عشرات من المصادر غير الجغرافية بأى مقياس . ومجرد مراجعة سريعة لمصادر أى عينة عشوائية من الأبحاث والمقالات المنشورة فى دوريات ومجلات الجغرافيا العالمية الكبرى ، أى الأوراق العلمية الأصيلة ، كفيلة بأن تكشف أن معظمها مصادر عامة وشتى جدا ، أحيانا أقلها جغرافى بالتصنيف الأكاديمى وأكثرها ليس كذلك . وتلك فى حد ذاتها علامة الأصالة ، وكلما زادت كلما زادت احتمالات الجدة والابتكار فى البحث .

ولئن كان هدف العلم النهائى — نظريا وبالتعريف — هو أن يصل يوما ما الى الاكتفاء الذاتى التام فى مصادرهِ ومراجعهِ ، وذلك حين يكون قد تم استنفاد كل خامة العلوم الأخرى بلا نقص ولا استثناء وتم تحويلها الى مادة جغرافية مطلقة ، الا أن هذا هدف للمستقبل البعيد جدا ، بل وربما كان مستحيلا عمليا ومنهجيا لأن العلم ، العلوم الأولية نفسها ، فى تجدد وتوسع باستمرار وإلى ما لا نهاية . . .

وبعد، فإن عملا بهذا الحجم والطبيعة قد يبدو موسوعيا بالضرورة. غير أنه فى الحقيقة أبعد شئ عن أن يكون موسوعة ، بل هو بحق النقيض المطلق للموسوعة ، قل ضد — موسوعة . وإنما هو ملحمة بكل معنى الكلمة ، الا أنها علمية بالدرجة الأولى . هو أيضا وبطبيعة الحال بحث علمى أكاديمى مصنف ضاف يعتمد على مئات المصادر والمراجع ، الا أنه قبل ذلك وبعده نظام فكرى ونسق منهجى ومعمار بنىوى يتغيا الأصالة والخلق والجدة والابتكار أساسا،

وان كان الحكم على مدى نجاحه فى هذا متروكا للقارئ بالطبع . المهم بعبارة
جامعة انه بناء عقلى فى كبسولة ، يضع مصر برمتها كالبلاورة فى البسورة
ويستقطر مكنون شخصيتها حتى تستقطب فى معادلة .

وانها يقينا لرحلة شاقة الا انها شيقة ، وعرة غير انها الى اقصى حد
واعدة ، مجهدة لكنها بالقدر نفسه لهما نرجو مجزية .

عسى — دعنا نأمل — أن يجد كل مصرى نفسه فى هذا الكتاب .
ولسوف يرضى .

الباب الأول

من الجيولوجيا إلى الجغرافيا

الفصل الأول

أرض مصر

قبل الجغرافيا

فى البدء كانت الجيولوجيا أم الجغرافيا ؟ قد يبدو من البديهى للوهلة الاولى أنها الجيولوجيا هى البداية وهى الاسبق ان لم تكن حقا أم الجغرافيا. على أننا ، مع الفكرة الثانية ، ندرك أن الفصل بصرامة بين الجيولوجيا والجغرافيا فى الزمان ليس أسهل ولا أصح من الفصل بينهما فى المكان . فمن الناحية المنهجية ، لا الماضى الأرضى هو للجيولوجيا وحاضرها للجغرافيا ، ولا باطن الأرض هو للجيولوجيا وسطحها للجغرافيا ، أكثر مما يجوز أن يعد الماضى عموما للتاريخ والحاضر عموما للجغرافيا . (١) كلتا القسمتين « السليمانيتين » ضيزى ، مفتعلة ، وليست صحيحة علميا .

وبدلا من هذه القطبية الثنائية المطلقة ، يتداخل العلمان الأرضيان جزئيا فى متصل زمانى — مكانى هو الأقاليم الجيولوجية أو الجيولوجيا الإقليمية (هل نقول الجغروولوجيا geogrology أو الجيولوجرافيا geology ؟) ، كما يتقاربان ويشاركان فى فلسفة منهجية واحدة أساسا هى فلسفة « المناطق والطبقات zones & strata » (٢) . فالجيولوجيا ، كالجغرافيا ، ليست فى التحليل الأخير الا طبقات تتتابع زمنيا على المستوى الراسى فتترجم مكانيا الى مناطق على المستوى الأفقى .

لا سبيل إذن الى الفصل بين الجيولوجيا والجغرافيا فى الزمان أكثر مما هو ممكن فى المكان . ومع ذلك ، ومن الناحية الأخرى ، وعلى مستوى

(1) Hartshorne, Nature of geog., p. 116 — 9.

(2) Griffith Taylor, Racial geography, in: Geog. in the twentieth century, ed. G. Taylor, Lond., 1951, p. 444 — 5.

تجاوزى خاص ، قد يمكن أن نرى في الجغرافيا مجرد الفصل الأخير ، الفصل الحى المعاصر ، من الجيولوجيا . فلامر ما اعتبر بعض الجغرافيين البشريين أن جغرافية الأرض ، كما ترتبط بالإنسان وتتوقف على وجوده ، فإنها لا تبدأ إلا بالإنسان أى بظهوره على مسرح الحياة ، (١) أما قبله فليس ثمة على وجه الأرض إلا الجيولوجيا ، أو على الأكثر الجغرافيا البالية palaeogeography (٢) وسواء صح هذا أو لم يصح ، فإن علاقة الجغرافيا بالجيولوجيا أو بالجغرافيا البالية تظل الى حد بعيد كعلامة التاريخ بما قبل التاريخ pre-history ، وتظل الجيولوجيا بمعنى ما ودون تناقض منهجى ، هى ما قبل الجغرافيا pre-geography ، وعلى هذا الاساس نبدا .

التاريخ الجيولوجى

وأرض مصر ، جيولوجيا ، جزء مما يسمى « كتلة النوبة — الصحراء العربية Arabo-Nubian massif » ، التى هى بدورها جزء من « درع الصحراء الكبرى أو الدرع الافريقى العظيم African shield or craton » (٢) ، والذى يعد بدوره هو الآخر جزءا من قارة جوندوانا الاركية القديمة . وهى بهذه الصفة تحمل وراءها تاريخا جيولوجيا طويلا ومعقدا ، الا انه قابل للتبسيط فى خطوطه العريضة الى معادلة بسيطة أكثر منها مركبة ، هى قصة التفاعل الحميم والمد والجزر عبر مئات ملايين السنين بين طرفين أو قطبين أساسيين ، كلاهما بالغ القدم ، أحدهما قارى فى الجنوب والآخر بحرى فى الشمال .

فالتقطب الجنوبى هو الكتلة القارية أو المركب القاعدى الجوندوانى socle, basement complex ، الذى يشكل الاساس السفلى الاعيق لارض مصر جميعا . أما القطب الشمالى البحرى فهو بحر التثيز ، ذلك البحر الجيولوجى العميق القديم geosyncline الذى كان يقع الى الشمال من قارة جوندوانا متوسطا قارات الزمن الاركى أو ما قبل الكامبرى والذى يعد البحر الابيض المتوسط الحالى آخر بقاياها . أى أن نواة أرض مصر هى اساسا ، وان يكن بطريق غير مباشر جدا ، من النسل الجيولوجى لقارة جوندوانا ، كما أن البحر المتوسط الحالى هو بالمعنى نفسه سليل التثيز .

(1) Hartshorne, id.

(2) C.B. Bär; E. Klitzsch, Introduction to the geology of Egypt, in: Guidebook to the geology & archaeology of Egypt, Amsterdam, 1964, p. 71.

في هذا الاطار ، وسواء عدت كتلة جوندوانا مؤخر الجبهة hinterland كما عند أرجان Argand أو عدت كأوربا مقدم جبهة آخر foreland كما عند كوبر Kober ، وسواء تحركت جوندوانا وحدها شمالا نحو أوربا أو تحركت ككتاهما نحو الأخرى (١) ، فيبقى أن جوندوانا كتلة ثابتة أساسا ولكنها سالبة نسبيا في حين كان التثيز هو الطرف الدينامي الموجب (٢) . ولكن من الناحية الأخرى إذا كان البحر هو الذى يطغى على يابس القارة مرة بعد أخرى ، فقد كان اليابس هو الذى يكسب على حساب البحر باستمرار ، وثيدا ولكن أكيدا . فالقاعدة أن البحر كان كلما تقدم خطوة الى الامام تراجع بعدها خطوتين الى الخلف . من هنا فيقدر ما كانت القارة تتقدم نحو الشمال بفضل رواسب البحر ، كان البحر يتراجع ويتقلص تدريجيا ولكن باطراد ، الى أن اتخذ كلاهما أبعاده وأوضاعه الحالية .

على قاعدة أساسية صلبة قدمتها القارة ، وبفريشات متلاحقة قدمها البحر ، تكونت أرض مصر اذن بالنمو التدريجى المتصل خطوة خطوة ، افقيا من الجنوب الى الشمال ورأسيا من أسفل الى أعلى ، حتى تحولت من نواة او بذرة جيولوجية اولية الى شرنقة أرضية مركبة مديدة .

وكتلة أساسية من الكتل الثابتة الراسخة ، لا مناطق الضعف ، في القشرة الأرضية ، كانت جوندوانا كتلة صلبة شديدة المقاومة لحركات واختلاجات الأرض الباطنية ، سواء الأفقية منها أو الرأسية ، فلم تخضع في معظمها تحت سطح البحر ولا تأثرت كثيرا بحركات الرفع أو الالتواء والانكسار الا على أطرافها وهوامشها الضحلة الضعيفة في الحالين ، خاصة في الشمال في نطاق الصحراء الكبرى ، وبالاخص منه نصفه الشمالى . ولعل هذا أكثر ما يكون وضوحا في منطقة مصر بائذات .

فهنا في هذه الاطراف والهوامش طغى التثيز على شكل خلجان مختلفة متفاوتة العمق وترك رواسبه على شكل طبقات أفقية تقريبا داخل أحواض مغلقة تفصل بينها وتطوقها السنة أو نتوءات مرتفعة spurs . وليست أرض مصر في معظمها الا أحد ، أو جزءا من أحد ، هذه الاحواض المغلقة هو ما يسمى الحوض الليبي أو الحوض الليبي - النيلى ، وليست كتلة جبال البحر الأحمر الا أحد تلك الالسنة أو النتوءات التى تغلق الحوض .

كذلك فهنا في هذه الاطراف والهوامش بدت على الكتلة الصلبة آثار

(1) S.W. Wooldridge; R.S. Morgan, The physical basis of geography, Longman's, 1937, p. 76 — 79.

(2) W.B. Fisher, The Middle East, Lond., 1950, p. 16.

العوامل التكتونية من حركات انكسار أو التواء أو بركنة ، وكلها يعد من عمليات تكوين الجبال orogenic بعد أن تكون يابس القارة من قبل epirogenic . رغم صلابه الكتلة ومقاومتها للضغط ، فإنها لم تنتج نهائيا من هذه القوى الباطنية ، إلا أنها من الناحية الأخرى أنتت محدودة الامتداد متواضعة المدى ، فاقترنت غالبا على الاطراف ولم تصل الى حد اعادة تشكيل وجه الارض المصرية جذريا . ولا شك أن أهم وأخطر مظاهر هذه النشاطات الباطنية هي تلك التي ارتبطت بنشأة وتكوين أخدود البحر الأحمر الأفريقي العظيم الذي مزق القارة القديمة رشطرها اقليميا ففصل كتلة جزيرة العرب عن كتلة الصحراء الكبرى وترتب عليه شبكة معقدة من الانكسارات والانواءات والطفوح البركانية على كلا جانبيه أو على أحد هذين الجانبين .

الدورة الجيولوجية

والسؤال الآن هو : كيف نمت أرض مصر وكيف تشكلت حتى ظهرت لنا على صورتها ومورفولوجيتها الحالية ؟ القصة أساسا وببساطة هي سلسلة طويلة ومركبة من عمليات طغيان البحر من الشمال على نواة اليابس القديمة الصلبة في الجنوب ثم انحساره عنها بعد ذلك . وسواء تمت هذه العمليات نتيجة لارتفاع منسوب البحر أو لانخفاض سطح اليابس ، فإنها جميعا تعد جزءا من عملية تكوين القارة . والمهم أنه نظرا لاحادية مصدر الطغيان واتجاهه ، فقد جاءت القصة على تعقيدها بسيطة في جوهرها ، ومعها جاءت خريطة مصر الجيولوجية في النهاية بسيطة الى حد معين في خطوطها العريضة.

وعادة يأخذ طغيان البحر شكل خليج بحري مقعر ينعقد الى الداخل نحو الجنوب بقدر أو بآخر . وفي الاصح الاغلب يقل مدى هذا التعمق كلما انتقلنا من عصر جيولوجي قديم الى عصر أحدث . ومعنى هذا كتاعدة أساسية أن كل خليج لاحق يقصر قليلا أو كثيرا عن حدود سابقه ، وبذلك تقع تكوينات كل عصر جيولوجي الى الشمال دائما من سابقتها الى حد أو آخر دون أن تتجاوزها الى الجنوب قط . وبهذا وذاك يظل تتابع التكوينات الجيولوجية المتعاقبة منتظما بصفة عامة وبأقل قدر من التداخل أو التعقيد كما لو كانت هندسيا بمثابة دوائر تقريبية متحدة المركز ولكنها متناقصة الاقطار باطراد .

فحين تطفئ مياه البحر تترسب على اليابس طبقات وتكوينات مختلفة من الرسوبات التي تختلف نوعا وسمكا وامتدادا — ولونا ايضا . نوعا ، بحسب الكائنات البحرية المعاصرة ، سمكا ، بحسب مدة طغيان البحر ، وامتدادا ، بحسب مدى توغل البحر نحو الداخل ، أما لونا ، فلكل نوع من التكوينات لونه الذي يسوده ويميزه عادة . وفي المتوسط يتراوح سمك

تكوينات كل عصر عندنا حول بضعة الى عدة مئات من الالمتر ، ولو انها تتفاوت بشدة محليا واقليميا .

وفي العادة ايضا تختلف طبيعة ونوعية هذه الارسابات بحسب العمق، فتختلف في اعماق الخليج عنها في اطرافه شبه القارية . وفيما عدا هذا فان الترسيب يستمر طوال طغيان البحر ، وينتهي ذلك عادة ببدء حدوث حركة ارتفاع أو نهوض في اليابس في نهاية كل عصر جيولوجى الى أن يخفى الخليج تماما وينحسر البحر نهائيا . وعلى مدار دورة ارتفاع اليابس من تحت البحر، تختلف أنواع الرواسب مرة أخرى في اتجاه أنواع الاطراف شبه القارية . ولهذا كله فان صخور وتكوينات كل عصر جيولوجى واحد لا تتجانس أو تتشابه تماما بل تختلف وتتعدد ثانويا وان سادها نوع أساسى بعينه .

ونظرا لصلابة القاعدة الاركية وشدة مقاومتها للحركات الباطنية ، فقد جاء ترسيب هذه الرواسب في طبقات افقية الى حد بعيد مع ميل طفيف نحو الشمال ، لكن دون أن تتعرض كثيرا للالتواء الشديد . ونظرا كذلك لانحدار سطح تلك القاعدة نحو الشمال ولوقوع مصدر طغيان البحر في الشمال ايضا ، فان سمك هذه الرواسب الجيولوجية المتعاقبة جميعا يزداد كقاعدة كلما اتجهنا شمالا ، ولكن سطحها يظل ينحدر أيضا في ذلك الاتجاه نفسه .

اخيرا ، وحين ينحسر البحر بصفة نهائية متراجعا نحو الشمال ، تظهر هذه الارسابات الطبقة او الطبقات الرسوبية على السطح ، فتتعرض لفعول عوامل التعرية الارضية والجوية بدرجة تتناسب مع مدة هذا النعرض ، كما قد تتعرض لآثر الظاهرات التكتونية الباطنية من التواء وانكسار وبركنة وزلزلة . والامر في الحالين يعدل من طبيعة تلك الارسابات كطبقات ويعيد تشكيلها كسطح . ثم يعود البحر في مرحلة لاحقة فيغطي على اليابس الجديد مرة أخرى وتكرر دورة الترسيب غالانحسار بالتعرية ، وهكذا في كل زمن أو عصر جيولوجى على التعاقب .

وفيما بين تعرض سطح الارسابات للتعرية ثم تكوين الارسابات اللاحقة عليها ، تتكون عادة سطوح تعرية جيولوجية قديمة محددة erosion surfaces ، وبالتالي يحدث أحيانا شيء من عدم التساوق أو التناسق non-conformity بين طبقات المجموعتين من الارسابات . وفيما عدا ذلك تتكون أرض جديدة نحو الشمال باستمرار واطراد ، الى أن تتم آخر فصول القصة الجيولوجية فتكتل أرض مصر نهائيا حتى خط الساحل في أقصى الشمال .

ويفهم من هذا كله اننا حين لا نجد تكوينات عصر معين على وجه أرضنا،

غان معنى هذا انها على الأرجح ، وان لم يكن حتماً ، كانت يابسا صلبا في ذلك العصر . نقول بلا حتم ، لان الامر انها يتوقف على امكانية العثور على التكوينات تحت السطح ، وكثير من تكوينات العصور الجيولوجية التي لاتعرف على سطح مصر يوجد بالفعل في الاعماق السفلى دفينا تكشف عنه بالصدفة آبار الابحاث ومجساتها او الشقوق الطبيعية الفائرة ... الخ . وعلى العكس من ذلك غان وجود تكوينات عصر معين في تركيبنا الجيولوجى يعنى بيقين انها كانت تحت بحر ذلك العصر .

يعنى هذا ايضا من الناحية الاستراتيجية ان تكوينات كل عصر لاحق تغطى الجزء الاكبر من تكوينات العصر السابق وتقع في الوقت نفسه تحت الجزء الاكبر من تكوينات العصر الذى يليها . وبذلك تتزايد وتعدد طبقات او تكوينات العصور المختلفة في البروغيل الجيولوجى أو السلم الاستراتيجى كلما اتجهنا من الجنوب الى الشمال . فعلى حين نبداً بأفق واحد من التكاوين في أقصى الجنوب ، فانه يضاف اليه (او بالاصح عليه) أفق ثان ثم ثالث ... الخ ، وأحدا بعد آخر كلما تقدمنا شمالا ، الى أن نصل الى العدد الأقصى من آفاق تكوينات العصور المختلفة في أقصى الشمال عند الساحل .

بذلك كله ايضا تصبح الصورة النهائية لطبقات الارض وهى اشبه شئ بمجموعة من المجلدات الضخمة المتدرجة القطع ، صفت بعضها مائلة غوق بعض من الجنوب الى الشمال ، ومرتبة من أسفل الى أعلى من الاكبر الى الاصغر ، بحيث يغطى كل واحد منها جزءا فقط من كل المجلدات اسفله وبحيث يظهر جزء من كل منها للعيان على السطح وتختفى بقيته تحت الآخرين .

خريطة مصر الجيولوجية

وهذا بالفعل ما نجده على خريطة مصر الجيولوجية . فأقاليم مصر الجيولوجية أو جيولوجية مصر الاقليمية ترسم نمطا بسيطا نسبيا ، يتألف من سلسلة من النطاقات العرضية التي تمتد بصفة عامة من الشرق الى الغرب متتابعة من الجنوب الى الشمال ، تبدأ بالاقدم في الجنوب وتتوالى نحو الاحداث في الشمال . فحيثما كنت وانى بدأت في مصر ، فانت تتقدم دائما من التكوينات الاقدم الى الاحداث كلما تقدمت شمالا . وهذه النطاقات جميعا تقوم في أعماقها على أساس من المركب القاعدى الاركى الصلب الذى يميل نحو الشمال ميلا طفيفا وثيدا جدا بزوايه قدرها درجة واحدة تقريبا .

لهذا تختفى هذه القاعدة تماما تحت تلك النطاقات ولا تظهر ، باستثناء

أعمق قيعان بعض منخفضات الصحراء الغربية كالخارجة ، الا في اقصى الجنوب حيث كانت كتلتها أعلى من أن تغمرها التكوينات الاحداث وبذلك ظلت بارزة ظاهرة على السطح . ولهذا السبب ايضا يشذ النطاق الاركى الظاهر في الجنوب وحده عن قاعدة الامتداد العرضى لظروف خاصة وبنائج خاصة أيضا .

يترتب على هذا انه لما كان بعض أو كثير من العصور الجيولوجية لا يتمثل في مصر أو لا يظهر بها الا على نطاق محلى محدود جدا ، فان السواد الاعظم من رقعة مصر يتكون عمليا من عدد محدود من العصور أو النطاقات لا يتجاوز الستة أو السبعة ، بها تتحدد ايضا الخطوط الرئيسية في جيولوجية مصر الاقتصادية economic geology ، فكل منها معادنه وثروته المعدنية الخاصة بها في ذلك أيضا أحجار البناء والزينة .

تلك النطاقات هي على الترتيب من الجنوب الاقدم الى الشمال الاحداث : التكوينات الاركية ، تكوينات الخراسان النوبى ، التكوينات الطباشيرية الكريتاسية ، تكوينات الحجر الجيري الايوبينى ، تكوينات الاوليجوسين من الحجر الرملى ، ثم اخيرا الحجر الجيري الميوسينى . فهذه النطاقات الستة تغطى فيها ببناها نحو ٩٥ ٪ من مساحة مصر . ويكمل الباقى تكوينات محلية محدودة من عصور حديثة مثل البليوسين والبلايستوسين أو الهولوسين (الحديث) .

والجدول التالى يقدم مساحات ونسب تكاوين العصور الجيولوجية المختلفة بالكيلومتر المربع .

العصر	المساحة	٪
البلايستوسين والحديث	١٦٥ر٠٠٠	١٦ر١
البليوسين	٧ر٠٠٠	٠ر٦
الميوسين	١١٣ر٠٠٠	١١ر٠
الاوليجوسين	١٦ر٠٠٠	١ر٥
الباليوسين والايوسين	٢٠٣ر٠٠٠	٢٠ر٠
الكريتاسى	١٣٠ر٠٠٠	١٢ر٦
الخراسان النوبى الكريتاسى	٢٩٠ر٠٠٠	٢٨ر٤
الجوراسى	٤٥٠	٠ر٠
الترياسى	٥٠	٠ر٠
الفحمى	١٢٠٠	٠ر١
ما قبل الفحمى	٩٣ر٠٠٠	٩ر١
المجموع	١٠١٩ر٦٠٠	١٠٠ر٠

على كل تلك اللوحة الحافلة المفعمة — سلسلة النطاقات الجيولوجية العرضية، خطوط الظاهرات الباطنية والبركانية ، الى آخره (١) — يأتى النيل اخيرا بواديه كحدث حديث للغاية وكخدش صغير ضحل نسبيا محفور فيها على السطح ولتعماد عليها جميعا تقريبا بالطول من الجنوب الى الشمال كترافيرس او كقطاع عرضي يكشفها ويظهر تكويناتها على طول قطاعاته بتحديد واضح يمكن تعيينه احيانا بنقط معلومة منه ، كما يخلق منها حافتين منتصبتين على جانبيه escarpments ، وقد يقطع ويقتطع منها بالتعرية كتلا منفصلة او شبه منعزلة تقف كشواهد التلال الامامية buttes-témoins . وبصفة عامة فان هذه الطبقات التى يجرى عليها النيل فى مصر تبلغ زاوية ميلها فى المتوسط نحو ٤ — ٥ درجات .

كذلك فان النيل ، اذ يقطع فى رحلته عبر تلك النطاقات الجيولوجية ويعمل بدأب فى طبقات صخورها الافقية المختلفة فى تكوينها وبنيتها ودرجة صلابتها ، فانه يخرج لنا نموذجا قويا من التعرية المتفاوتة differential erosion نتعاقب فيه الاودية والحافات ridge — and — valley وفى نمط من الطيات الاحادية المثالية monoclines . ومن ابرز امثلة هذه الظاهرة تلال المقطم شرق القاهرة ، حيث وقف نتوء outcrop من الحجر الجيرى الايوسينى بصلابة ومقاومة عنيدة فى وجه فعل تعرية النهر (٢) .

(وبهذه الصورة نستطيع ، عابرين ، أن نرى كيف يعمل الوادى ايضا كفتاح طبيعى للمناجم والمحاجر على جانبى النهر مباشرة حيث السكان والاستغلال بالطبع . فهذا الوضع يمنح مواقعها قيمة كبيرة ، خاصة منها المحاجر التى ينبغى اقتصاديا أن تكون اقرب ما يمكن الى السكان تفاديا للرحلة القاسية الباهظة الى اعماق الصحراء . ولهذا السبب نجد كثيرا من مناجم مصر واكثر محاجرها يقع ويتركز فى نطاقات التكوينات الجيولوجية المتتابعة عبر الصخور النارية والحجر الرملى والجيرى وذلك بالدقة فى جبهة التقائها بالوادى ، ومنها على التعاقب نحتت او شيدت أضخم وأروع الآثار القديمة .)

(١) بغير تحديد صفحات ، المصدر الرئيسى فى دراسة هذه الاقاليم الجيولوجية هو الفصول الاولى من :

John Ball, Contributions to the geography of Egypt, Cairo, 1939;
Rushdi Said, The geology of Egypt, Amsterdam — N.Y., 1962 (henceforth referred to as : R. Said).

(2) W. B. Fisher, p. 14; P. Birot; J. Dresch, La Méditerranée et le Moyen-Orient, Paris, 1956, p. 225.

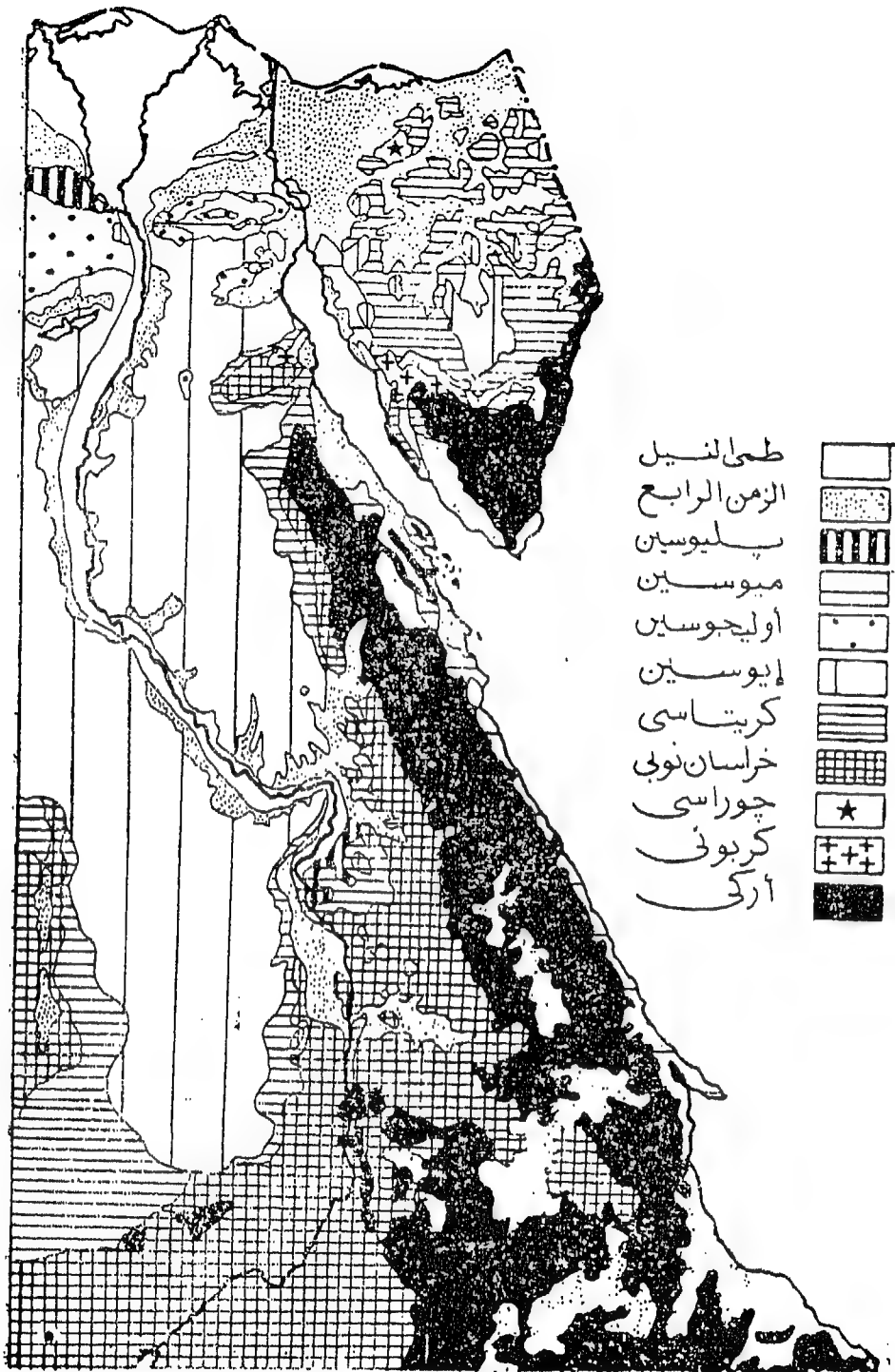
وغيما عدا هذا ، فالمهم ان الوادى بهذا يقطع فى نطاقات مصر الجيولوجية اكثر مما يفصل بينها شرقا وغربا او يقطع استمراريتهما . فهذه النطاقات تستمر بعامة شرق النيل وغربه على السواء ، الامر الذى يعنى ، ابتداء وباستثناءات معينة ، التشابه الاساسى بين الصحراوين الشرقية والغربية . على سبيل المثال ، فان الهضبة المائدية الواقعة بين النيل والخارجة هى ، كما يلاحظ رشدى سعيد بحق ، استمرار لهضبة المعازة شمال الصحراء الشرقية (١) . واذا كنا قد الفنا تلقائيا او تقليديا ان نفصل ونميز بين صحراوينا بشدة ، فان من الواضح الآن ان هذا جيولوجيا يثير شيئا من التساؤل ويستدعى بعض التعديل . ولهذا يحسن مبدئيا الا نبالغ كثيرا فى الضغط على التفرقة بين الصحراوين ، على الاقل من الناحية الجيولوجية البحتة ، كما ينبغى ان نتحفظ نوعا فى اعتبار الوادى خط التقسيم الحاسم بينهما ، فلا هو بالفاصل الفاصل تماما ولا هو باميزاز « خط الاستواء » فى ارض مصر .

النطاق الاركى

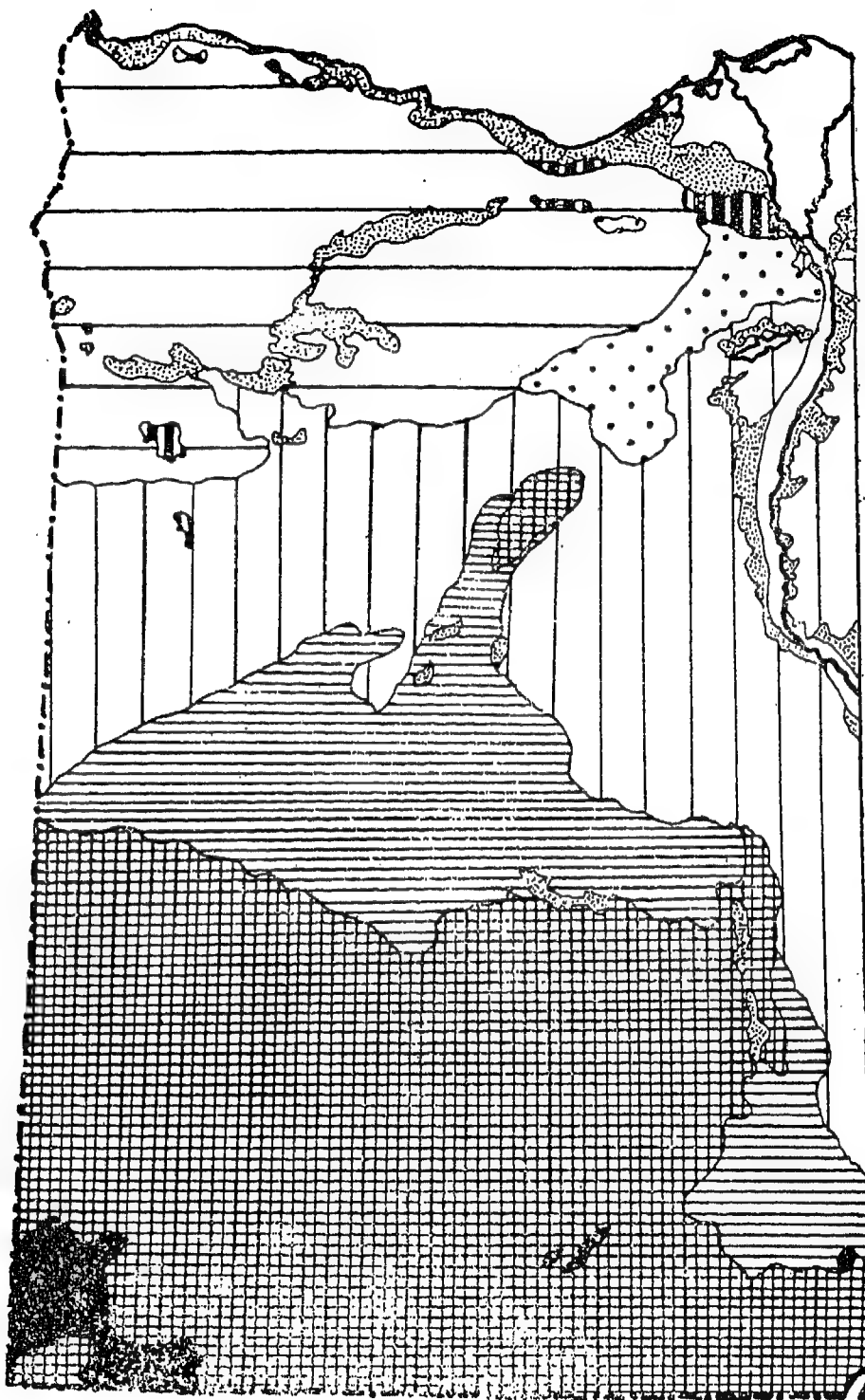
تكوينات الزمن الاركى او المركب القاعدى او الصخور القاعية تغطى نحو عشر سطح مصر ، ولكنها بالطبع تترقد اسفل جميع تكوينات مصر ، الرسوبية اغلبها ، ومنها اشتق كثير من الرواسب القارية التالية ، وعليها مباشرة وغير مباشرة القيت الرواسب البحرية اللاحقة . لذلك فهمى بالصفة الاولى مصدر الاشتقاق والمادة الخام فى بناء ارض مصر ، وبالصفة الثانية قاعدة الاساس فى معمارها ، وبالصففتين معا « النواة النووية nuclear core » التى نمت عليها وحولها مصر جيولوجيا بنسبة تسعة الاعشار على الاقل . اما العشر الظاهر ، الذى ظل بارزا شامخا فوق كل تكوينات العمود الاستراتيجى الرسوبى اللاحق ، فانه « اوتاد مصر » (« والجبال اوتادا ») . وهو يتوزع فى اربع مناطق : اولا واساسا جبال البحر الاحمر ، فجنوب سيناء ، ثم نيل اسوان ، فبعض نقط بجنوب الصحراء الغربية .

فى الاولى ، جبال البحر الاحمر ، تمتد التكوينات الاركية بطول البحر من الحدود الجنوبية حتى آخر كتلها النارية شمالا وهى جبل ام التناصيب حوالى منتصف خليج السيوس وعلى خط عرض ٢٨ر٥° تقريبا . وفى هذا النطاق يتراوح عرضها ما بين ٤٠٠ ، ٢٠٠ كم ، محتلة بذلك نحو ثلث مساحة

(1) Geology etc., p. 9.



شكل ١ - خريطة مصر الجيولوجية



شكل ١ - خريطة مصر الجيولوجية

الصحراء الشرقية . والى الشمال توا فى سيناء تحتل معظم الثلث الجنوبى الاقصى جنوب خط عرض ٢٩° شمالا ، ولكن مع لسان شريطى بحذاء ساحل خليج العقبة حتى راسه على خط عرض ٢٩ر٥° . وبهذا تعد تلك النقطة الاخيرة اقصى وجود وامتداد نحو الشمال للصخور الاركية فى مصر . وفيما بين كتلتى جبال البحر الاحمر وسيناء تظهر الصخور الاركية كتتوء محلى صغير للغاية فى جزيرة شدوان .

وعلى اقصى الجانب الآخر من كتلة جبال البحر الاحمر تنتشر الصخور الاركية فى منطقة نيل اسوان وخائق الكلابشة وذلك كبروز او امتداد آخر لتلك الكتلة او كحماس لها مع النهر . وهذا التتوء النهري يؤدى بنا أخيرا الى مجموعة نقط جنوب الصحراء الغربية . هذه بضع ظهورات كالجزر طالعمة من وسط الخراسان النوبى معثرة متباعدة قرب او على طول الحدود الجنوبية ، بالتحديد على خط عرض ٢٣° ، تنتهى بكبراها فى اقصى الجنوب الغربى بالعوينات اى على خط ٢٢° شمالا .

فيما عدا هذه البقع ، فان الصخور الاركية تظهر ، وان بالكاد احيانا ، فى اعماق قيعان بعض منخفضات الصحراء الجنوبية كالخارجة . وهكذا نجد فى الصحراء الغربية انه على حين ترتفع هذه الطبقة القاعدية او القاعدية فى نقط محلية الى مستوى ٥٠٠ متر فوق سطح الارض فى اقصى الجنوب ، اذ بها تنخفض الى عمق ٦٠٠ متر تحت سطح الارض فى الواحات الخارجة ، ثم الى ٢٠٠٠ متر فى البحرية ، بينما وصلت اعماق الحفر فى منخفض القطارة الى ٤٠٠٠ متر دون ان تصل اليها .

توزيع الاركى الحقيقى النعال اذن حكر من الوجهة العملية على شرق مصر عموما والصحراء الشرقية خصوصا . ولئن بدا الاركى فى توزيعه العام لصيما او مصاقبا نظريا لضلعى مربع مصر الشرقى والجنوبى على شكل زاوية قائمة تقريبا من اقصى شمال شرق مصر عند رأس خليج العقبة حتى اقصى جنوب غرب مصر فى العوينات ، فان هذا نمط رمزى او شكلى بحت ، فليس ثمة فى الواقع سوى الضلع الشرقى ، اما الجنوبى فخط تجرىدى صرف قوامه مجرد نقط قزمية منبثة على الطريق لا اكثر .

ثم لابد ان نلاحظ ان هذه التكوينات الاركية الصلبة ، وحدها تقريبا من بين كل تكوينات مصر الجيولوجية ، تنفرد بمحور طولى لا عرضى . وبهذا ايضا فانها فى جبال البحر الاحمر تعد حافة ، ولكن مجرد حافة ، هورستية انكسارية هائلة للبحر نفسه الذى تكون بعد ذلك كجزء من الاخدود الاغريقى العظيم . والجبال بذلك ايضا امتداد واستمرار للحافة الجبلية او الشفرة

الغربية للاخدود التى تبدأ شرق الهضبة الحبشية وتتصل عبر السودان البحرى . واخيرا نلاحظ ان التكوينات الاركية فى جنوب سيناء هى استمرار لكتلتها الرئيسية فى جبال البحر الاحمر ، انفصلت عنها فقط مع تكون خليج السويس كذراع لآخدود البحر الاحمر .

ليثولوجيا ، الصخور الاركية بللورية اساسا ، نارية ومتحولة بالطبع ، وبلا حفريات بتاتا ، أو نلقل عمليا . ذلك انه يكاد يكون من المؤكد أن بعض الصخور التى تدخل فى تكوين هذا المركب المعقد ، كالنايس والشست ، كانت أصلا صخورا رسوبية ، الا انها فى ظل الضغوط الحادة والالتواء العنيف واندساس الصهير المتدخل أخضعت لقدر هائل من التغير حتى تحولت بدرجة فقت معها تماما كل خصائصها الأصلية كما مى منها كل ما عسى قد كان بها من حفريات عضوية . صعب جدا ، بالتالى ، أن نميز بيقين بين صخورها التى كانت رواسب رسوبية فى الأصل وتلك التى بدأت نارية مباشرة . واصعب حتى من ذلك أن نحدد أعمارها بأى دقة أو حتى مجرد ترتيبها وتناسعها فى غمار هذا المركب الصخرى البالغ التعقيد والخلط .

تكوينات الاركى بعد هذا معقدة للغاية فى تاريخها وبنيتها الجيولوجية ، فهى ابتداء متعددة النشأة أو الدورات polycyclique, polygenic . فلتد أمكن التعرف فيها — هيوم وشيرمان Schürmann وغيرهما — على عدة دورات ، على الأقل دورتين ، من عمليات الترسيب وتكوين الجبال والجرنتة granitization وتحول الصخور ، تماما مثلما وجد فى بقية أجزاء الندرع الافريقى . (١) لهذا التعقيد اختلف على عمرها ، فردها البعض أو حاول حيناً الى أوائل الزمن الاول (الباليوزوى) ، ولكن التقدير السائد الآن أن صخور المركب القاعدى معظمها قطعاً سابق للكمبرى . (٢)

المتفق عليه أن السياق العام يبدأ بتراكم الرواسب القارية فى حوض أرضى هابط ، ثم اندفعت انبثاقات من صهير الماجما magma خلال هذه الرواسب على شكل قواطع وشواطر مندسة intrusive وعروق بركانية وطفوح سطحية . هذه الانبثاقات أثرت على تلك الرواسب بالتحول فى طبقاتها العليا وبالجرنتة فى طبقاتها السفلى . ومن هنا تكونت صخور النايس والشست والجرانيت وسائر الصخور المتحولة . ثم تكررت العملية فى دورة

(1) Birot; Dresch, p. 197;

أيضا قارن : ريمون فيرون ، الصحراء الكبرى ، مترجم ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٣٨ .

(2) R. Said, p. 62 — 3.

أخرى أو أكثر . ولطول تعرضها السحب لعوامل التعرية ، سويت كثير من سطوح هذه التكوينات العتيقة الى أشباه سهول بالية peneplain تمثل سطوح تعرية قديمة يمكن التعرف عليها أحيانا في مقاطع الاودية والانكسارات تحت الرواسب الاحداث ، كما في اجزاء من سيناء .

لم يتفق بعد تماما على تاريخ التتابع الجيولوجى فى تلك الدورات ، لكن الاستراتيجية العريضة واضحة الآن بما فيه الكفاية . فى البدء كان الناييس ، الناييس الاساسى أو ناييس الاساس fundamental gneiss : انه اقدم الصخور قاطبة هنا وفى كل مصر ، وهو بداية كل شئ . ويرى وهو يغطى مساحة كبيرة فى جنوب شرق مصر ويمتد عبر الحدود ليطغى مساحة اكبر فى شمال السودان . يلى ذلك الشست الذى لابد قد بدا اصلا على شكل جريبيوك greywakes وصخر الطين mudstone وغيرهما ، رسبت فى خليج جيولوجى قديم هابط باستمرار . وقد صحبت الشست مجموعة من اللواحق البركانية metavolcanics ، تبعتها اندساسات باطنية عديدة على شكل سدود وقواطع وشواطىء وبحيرات صهير وطفوح الخ .

ثم جاءت نوبة اوروجينية من تكوين الجبال رفعت المنطقة ولوتها وحولت رواسبها ، فنجمت عن ذلك عملية الجرنه . وهذا الجرانيت الناتج يعد اقدم جرانيت بمصر ، ويسمى الجرانيت الشعيتى Shaitian نسبة الى الوادى المعروف حيث عينته النموذجية . وفى مرحلة اوروجينية اخرى لاحقة تعرض هذا الجرانيت الشعيتى على السطح ، ووقع نشاط بركانى عظيم اغل صخور الانديزيت andesites والبورفيرى التى تضم بورفيرى جبل الدخان البنفسجى الشهير .

وفى الاحواض المنخفضة التى اوجدتها هذه العملية الاوروجينية الاخيرة القيت رواسب هائلة السمك من الطبقات الحمراء والملتحات conglomerates واشباه الجريبيوك وصخر الطين . وهذه الرواسب واسعة الانتشار حاليا ، خاصة على شكل مجموعات الحمامات (نسبة الى الوادى) شرق قنا حيث يوجد صخر البرتشا الاخضر الشهير . والى هنا تقع كل المتابعة السابقة فيما قبل الكامبرى ، ولكن ما بعدها يعد احدث من الكامبرى ويرجع الى اسفل الباليوزوى .

هذا يبدأ بمرحلة من النشاط البلوتونى اثر رواسب مجموعة الحمامات التى اعطتنا الجرانيت القطارى Gattarian (نسبة الى منطقته المثلة جبل قطار) . واذا كان الجرانيت الشعيتى هو اقدم جرانيت مصر ، فان القطارى

الباليوزوى الاسفل هو أحدثه بلا شك . والجرانيت القطارى واسع الانتشار يكون عديدا من نرى جبال البحر الاحمر كجبل الشايب . وبعد المرحلة القطارية حدثت فترة من النشاط البركانى الذى رصع الصخور القاعدية الاقدم والجرانيت القطارى نفسه بالشواطىء والقواطع الحادة . ثم اخيرا وفي النهاية سادت فترة طويلة من الهدوء والتعرية السطحية ادت الى تسهيل peneplanation وتصلب كتلة الصخور القاعدية جميعا . (١)

الخلاصة اذن ان المنطقة عبر العصور السابقة للكامبرى الاسفل والاوسط والاعلى تعرضت عدة مرات للنشاطات الجرانيتية ثم بعد ذلك خضعت للالتواء والهبوط الجيولوجى geosynclinal الذى ارتبط بالنشاط البركانى واندفاع طفوح اللافا وصهير الماجما بالاضافة الى الضغوط التى اظهرت الصخور المتحولة بكثرة وبث فيها عروق الكوارتز المتدخلة ... الخ. وعموما فان الصخور البللورية والمتحولة هى السائدة كالجرانيت والنيس والشست بالاضافة الى الميكا والكوارتز والكوارتزيت والديوريت والريوليت والبورفيرى ذات الالوان المتعددة المتألقة اللامعة ابتداء من الجرانيت الوردي الى البورفيرى الاخضر الى الديوريت الاسود ... الخ . (١)

اخيرا ، فان بعض هذه الصخور البللورية لها قيمتها منذ الفراعنة كمحاجر الانواع الممتازة والفاخرة للتماثيل والتحف والمقابر ، ومنها ما له شهرته العالمية كالجرانيت المحبب « والبورفيرى الامبراطورى imperial porphyry » او « البورفيرى الاحمر القديم porfido rosso antico » « والبريتشا الخضراء المصرية breccia verde d'Egitto o antico » . فضلا عن هذا ، واهم ، فانها منجم معدنى ثمين لكثير من معادننا الهامة ان لم يكن أكثرها كالحديد والمنجنيز والنحاس والرصاص والقصدير والزنك ، الى جانب الذهب والعديد من المعادن النفيسة التى ترتبط فى اصولها عادة بعملية تحول الصخور ، هذا بالاضافة الى الاحجار الكريمة كالفيروز والزبرجد ... الخ . والواقع ان شهرة الصحراء الشرقية وسيناء فى التعدين انما ترجع فى الدرجة الاولى الى وجود تلك التكاوين القديمة النارية بها .

من الكامبرى الى الكريتاسى

هذه الحقبة الهائلة ، التى تكاد تغطى نصف درجات سلم الازمنة والعصور الجيولوجية وتستوعب معظم عمره ، هى الفجوة الكبرى والفراغ

(1) R. Said; S.W. Tromp, «Preliminary compilation of the macro-stratigraphy of Egypt», B.S.G.E., 1951, p. 59 — 65.

(2) Bär & Klitzsch, p. 72 — 77.

الاساسى فى تاريخ مصر الجيولوجى . فتكويناتها ، باستثناءات معينة ومحدودة للغاية ، لا تكاد توجد بمصر ، مما يدل على ان معظم ارضها كان يابسا فوق البحر اغلب هذه الحقبة . وغيا عدا حالة وحيدة فى جبل العوينات ، يلاحظ ان هذه الاستثناءات النادرة تتركز فى أقصى شمال شرق مصر فى سيناء وغرب خليج السويس .

فمن عصور الزمن الاول لا يتمثل الا العصر الفحمى (الكربونى) ، ولكن بمساحة محض رمزية ، نحو واحد فى الالف من رقعة مصر . وتتوزع هذه المساحة بين ثلاثة مواضع . اولها واكثرها أهمية قطاع ام بجمة - أبو زنيمة فى غرب سيناء ، ثانيها على الجانب الآخر من خليج السويس فى وادى عربية والمنحدرات الشرقية للجلالة البحرية ، وثالثها واقلها أهمية فى جبل العوينات .

فى الاول تستقر التكوينات على المركب القاعدى الاركى مباشرة بينما يعلوها كريتاسى هضبة التيه . وهى تتألف من طبقتين من الحجر الرملى تفصل بينهما طبقة من الحجر الجيرى ، والكل يقع تحت الكريتاسى . فى الثانى نجد طبقة الحجر الجيرى الحاملة لحفريات العصر الفحمى تتخلل طبقات الحجر الرملى والمارل . أما فى الثالث فلم يعثر الا على نباتات من العصر الفحمى فى الطبقات السفلى من الحجر الرملى النوبى ، ولكن لعل تكويناته اوسع انتشارا تحت هضبة الجلف .

ومن الواضح على الفور ان الموضعين الاولين يصنعان معا نطاقا جيولوجيا واحدا فصله فقط أخدود خليج السويس ، بينما ينفصل الموضع الثالث تماما ، بحيث يستقطب التوزيع العام للعصر فى أقصى قطبى مصر على التقابل ، أقصى الشمال الشرقى وأقصى الجنوب الغربى . الفرضية الحتمية الوحيدة ، مع ذلك ، هى اتصال المناطق الثلاث جميعا فى بحر واحد اثناء العصر . هذا البحر ، بالضرورة ، اما غطى معظم مساحة مصر من الشمال الى الجنوب ، الا أن رواسبه أزيلت بعد ذلك بالتعرية طوال الحقبة الفجوة الهائلة من الانحسار حتى الكريتاسى ، واما أن خليجا بحريا امتد بصفة خاصة الى منطقة العوينات ، لعله أيضا كان مصبا خليجيا يتلقى نهرا ما من الجنوب .

وايا ما كان ، فغيدو من المؤكد أن انحسار بحر الفحمى قد أعقبته حقبة طويلة جدا من ارتفاع الارض . فحفريات البرمى لم يعثر عليها بمصر ، ولكن من المحتمل أن ترجع بعض الصخور الرملية غير الحفرية مما يعلو الفحمى الى العصر البرمى .

أما عن الزمن الثانى فان رقعة الترياسى محدودة للغاية ، وتتوزع بين عدة بقع . أهمها جبل عريف الناقة فى شمال شرق سيناء حيث تتكون نواة

الجبل من مجموعة من الحجر الرملى يتخللها المارل والحجر الجيرى وتنطوى على حفريات ترجع الى الترياسى . وفى جبل المغارة بشمال سيناء وفى خشم الجلالة على خليج السويس قطاع من مازل الحجر الرملى يحتوى على حفريات قد ترجع الى اللىاس او حتى الترياسى .

بالمثل الجوراسى ، تقتصر ظهوراته ، قليلة الحفريات والتي تتكون من الحجر الرملى والمارل والحجر الجيرى والطفل ، على بقع فى جبل المغارة والتلال المحيطة به ، ثم فى جبل المنشرح جنوب المغارة ، ثم اخيرا فى الطرف الشمالى الشرقى لهضبة الجلالة البحرية وكذلك فى سفوحها الجنوبية والشرقية . ويعنى هذا ان بحر الجوراسى امتد الى رقعة محلية محدودة من اقصى شمال شرق مصر .

الخراسان النوبى

اما عن تكوينات الخراسان النوبى ، التى تنتشر انتشارا بعيد المدى فى شمال القارة الافريقية خارج الحدود المصرية جنوبا فى السودان وغربا فى ليبيا والصحراء الكبرى ، فتغطى القطاع الجنوبى الاقصى من مصر ، نحو خمس مساحتها او ضعف مساحة الاركى ، ابتداء من الحدود حتى عروض ثنية قنا تقريبا مع انحناءات شديدة فى حدودها الشمالية .

ومعظم تكوينات الخراسان تقع فى الصحراء الغربية حيث نكاد تؤلف مستطيلا منتظما فى الركن الجنوبى الغربى من مصر او من الصحراء الغربية يمكن ان نصفه « بمربع الخراسان النوبى » او « الربع الخراسانى » . وتستمر تكوينات الخراسان بعد هذا عبر وادى النيل جنوب اسوان ، وبذلك يؤلف الخراسان تلقائيا غلاف النوبة . على انه يقتصر فى الصحراء الشرقية على رقعة اقل كثيرا تنحصر بين جبال البحر الاحمر والنهر حتى ثنية قنا، حيث يتحول شمالها الى شريط خطى ضيق بطول السلسلة الجبلية وتحت توجيه كتلتها الصلبة . ويوجد الخراسان ايضا فى سيناء ولكن بمساحة ضئيلة للغاية كشریط عرضى بالغ الدقة شمال الكتلة الاركية .

يتألف الخراسان النوبى أساسا من الحجر الرملى تتخلله محليا بعض طبقات من رقائق الطفل shale والكوارتزيت . والحجر الرملى النوبى اما خشن او ناعم ، مفكك عادة ضعيف التماسك يسهل تجويته الى رمل سائب من الكوارتز الخالص او المختلط ، وهو يتحول بالتجوية الى اللون البنى او الاحمر عادة واحيانا الابيض . وبالطبع غانه مسامى شديد النفاذية للغاية . لكن النقطة الاساسية انه خال من الحفريات كلية ، بمعنى انه تكون تحت مناخ

هوئى اى على اليابس وليس تحت البحر . فهو من أصول قارية terrigenous . من هنا صعوبة تحديد تاريخه والاختلاف على « تسنيته » ، الا ان يكون بالاشارة الى طبقات الصخور البحرية المحلية التى تتخلله افقيا فى بعض المناطق . وفيها عدا ذلك فانه يقع مباشرة على القاعدة الاركية واسفل التكوينات الاحداث فى الشمال .

وقد كان الاعتقاد السائد ان الخراسان النوبى يرجع الى العصر الكريتاسى الاسفل فى الاعم الاغلب . كذلك كان سمكه يقدر على الارجح بما يزيد على ٥٠٠ متر . لكن الدراسات الحديثة اثبتت انه اقدم من ذلك بكثير ، يمكن ان يتراوح بين اى شئ من الكامبرى حتى الكريتاسى اى من اوائل الباليوزوى حتى اواخر الميزوزوى . كذلك سمكه ، اكثر من ذلك جدا ، نحو ١٤٠٠ متر او اكثر .

بهذا تنقسم تكوينات الخراسان النوبى الى ثلاث مجموعات من الحجر الرملى . فمن اسفل الى اعلى ، هناك اولا الحجر الرملى الباليوزوى ، يستقر على القاعدة الاركية مباشرة ، واقصى سمكه ٢٠٠ متر . ثم يلى الحجر الرملى الباليوزوى — الميزوزوى ، وينتشر به الطفل والملتحات ، واقصى سمكه ٧٧٥ مترا . ثم اخيرا على القمة يأتى الحجر الرملى الميزوزوى (الكريتاسى الاعلى) ، وبه يكثر الطفل خاصة ، واقصى سمكه ٤٤٠ مترا . (١)

نشأة وبيئة تكوين الخراسان ، هى الاخرى ، موضع خلاف . المتفق عليه ان ارسابه تم على سطح سهل تحاتى او شبه سهل peneplain ، وأن هذا الارساب كان نتيجة لعملية انخفاض قارى epeirogenic subsidence ، وأن مادة هذه الرواسب نحتت بالتعرية من جسم الكتلة الجبلية الاركية القديمة الى الجنوب . لكن بيئة الترسيب تراوحت بين ثلاثة آراء : اما اصل ايولى هوئى ، واما قرب السواحل البحرية الضحلة ، واما هوئى — بحرى — نهري على التعاقب . وربما تعاصرت الاصول الثلاثة فى القطاعات المختلفة من السهل التحاتى الذى ارسبت عليه . (٢)

اخيرا ، من مساهمته ونفاذيته الشديدة ، يأتى دور الخراسان كخزان للمياه الجوفية ، اذ يمكن الوصول اليها حيثما امكن الوصول الى طبقاته . ولئن كان الفضل فى هذه الثروة المائية ينسب بحق الى الخراسان النوبى ، فنبغى انصافا الا نغفل ايضا فضل القاعدة الاركية الصماء اسفله ، فانهما

(1) R. Higazy; A. Shata; «Remarks on the age & origin of ground water in Western Desert», B.S.G.E., 1960, p. 178.

(2) Birot & Dresch, p. 198; Bär & Klitzsch, p. 74, 78.

هى الطبقة الكاتمة acquiclude حيث الخراسان هو الطبقة الحاملة
aquifer . الاولى هى التى حفظت على الثانية مياهها من التشتت
وجعلت منها « مصيدة الماء » الممتازة تلك .

وغيا عدا هذا ، غلقد تكون هذه المياه الجوفية هى — مجازا — اثن
ثروة « معدنية » فى الحجر الرملى النوبى ، حيث لا يرتبط بنوع خاص من
المعادن وتكاد قيمته تقتصر على محاجره من الصخور الرملية الجيدة التى
تسود الآثار الفرعونية فى منطقة اسوان والنوبة ابتداء من معبد ابو سمبل
المنحوت الى معبد الكرنك العظيم .

لطباشير الكريتاسى

الى الشهبال مباشرة من منطقة الخراسان النوبى ، ولكن بمساحة أقل
كثيرا ، تقع تكوينات العصر الطباشيرى أو الكريتاسى الاعلى التى ان
تعاصرت تقريبا أو تقاربت جزئيا مع الخراسان النوبى لانهما تختلف فى طبيعتها
وفى ظروف ارسابها اختلافا تاما . فهى تكوينات طباقية من الحجر الجيرى
اساسا والصخور الطباشيرية والطباشير والصلصال بعد ذلك ، غنية
بالحفریات بالطبع ، يبلغ سمكها نحو ٥٠٠ متر ، تم ترسيبها تحت البحر —
البحر الكريتاسى الذى تعمق فى أرض مصر الى أقصى مدى نحو الجنوب وأكثر
من أى بحر آخر لاحق .

ويبدو أن الفارق الجذرى فى النشأة بين تكوينات الخراسان النوبى التى
امتد تكونها حتى الكريتاسى الاسفل وبين التكوينات الطباشيرية التى تمت فى
الكريتاسى الاعلى فقط هو اساسا غارق فى ظروف البيئة الطبيعية التى رسبت
كلتاهما فيها . ففى الاولى كان البحر الكريتاسى على شدة توغله نحو الداخل
ضحلا نسبيا ، بينما كان فى الثانية شديد العمق رغم انحساره كثيرا نحو
الشمال . والراجع أن طغيان وتوغل بحر الكريتاسى وهبوط اليابس بالمقابل
حدث على مراحل عديدة وعلى مدى زمنى بالغ الطول وبتدرج شديد ، فكان
ان اقتصر الارساب اولا فى الجنوب الاقصى الضحل على الصخور الرملية
القارية ، بينما تحول الى الصخور الطباشيرية البحرية فى القطاع الشمالى
الاعمق .

وتقع معظم منطقة الكريتاسى الطباشيرى فى الصحراء الغربية الوسطى
حيث يرسم قلبها أو جسمها الاساسى شكل مثلث تقريبا قاعدته فى خطوط
عرض ثنية قنا مرتكزة على مربع الخراسان النوبى ورأسه عند واحة الغرافة .
ومن هذا الرأس يخرج نتوء كاللسان يمتد حتى الواحات البحرية شمالا .
وبهذا يستوهم المثلث الكريتاسى كل واحات الصحراء الاربع الجنوبية

الخارجة ، الداخلة ، الفراغة ، البحرية . وعلى الجانب الآخر من المثلث يخرج من قاعدته نطاق ضيق يدور حول حدود الخراسان النوبى ويلازمها حتى يستدير نحو وادى النيل حيث يعبره ليمتد على شكل لسان طولى ضيق جدا فى الصحراء الشرقية بموازاة لسان الخراسان النوبى بها . وكما يحتل الكريتاسى الطباشيرى قلب الصحراء الغربية ، يعود ليحتل وسط سيناء خاصة فى هضبة التيه .

الواضح والواقع انن ان نطاق الطباشير الكريتاسى ككل ادنى الى ان يكون شريطا ضيقا او دقيقا فى معظمه يطوق اقليم الخراسان النوبى باحكام وانتظام سواء فى الصحراء الغربية او الشرقية او حتى فى سيناء . او قل انه حزام قوسى يفصل بين جسمين مكتنزين هما كتلة الخراسان فى الجنوب والحجر الجبرى الايوسينى فى الشمال .

واخيرا ، وكتكوينات طباشيرية اساسا ، فان الكريتاسى يمتاز ببعض ظاهرات جيومورفولوجية خاصة فى بعض المناطق . غثمة فى منطقة الواحات الداخلة الجافة وعلى حافة وادى النيل فى الصعيد ظاهرة « الخرافيش » ، وهى نوع متميز من طبوغرافية الصحراء ينجم عن التعرية الخشنة وغير المنتظمة لسطح الطباشير . (١) اما فى المناطق الاقل جفافا مثل هضبة التيه بسيناء غثمة بعض الظاهرات الكارستية التى تميز الطباشير حيثما تأثر بالרטوبة . (٢)

يبقى فى النهاية جانب الجيولوجيا الاقتصادية . فى تكوينات الكريتاسى المستودعات الرئيسية لثروة الفوسفات والنترات فى مصر . الامثلة على ذلك منطقة السباعية والمحاميد شرق النيل مباشرة ، ومنطقة سفاجة - القصير قرب ساحل البحر الاحمر ، وكما اثبت مؤخرا اكتشاف هضبة ابو طرطور بين واحتى الخارجة والداخلية حيث الرصيد زاهر وضخم خارج كل حدود ومقارنات سابقة .

الايوسين

تكوينات الايوسين هى ايضا من الحجر الجبرى اساسا والكلس عموما ، لكنها أحدث وأكثر سمكا ، نحو ٧٠٠ متر . أبرز ما يميزها فجوة حادة hiatus بين طبقاتها السفلى والعليا تعد اوسع ما فى اى تكوين جيولوجى بمصر او الشرق الاوسط جميعا ، وترتبط بأولى قفلات الباطن المؤشرة الى ظهور اخدود البحر الاحمر وشيكا . وتفسير ذلك ان ارض مصر بعد ان خضع قلبها

(1) Bär & Klitzsch, p. 82.

(2) Birot & Dresch, p. 199.

للبحر الايوسيني عادت غارتفعت في اواسط العصر غانحسر عنها البحر فتعرضت الارسابات الاولى للتعرية الموهلة ، فلما عاد البحر غطى من جديد كانت تلك الفجوة — الهوة بين الطبقات السفلى والعليا . (١) من هنا الفروق الواضحة في نوعية طبقات الايوسين راسيا ، الى جانب اختلافها افقيا لترامى امتدادها . ومن هنا ايضا كان التمييز بين ثلاث مراحل من الايوسين : الاسفل والاوسط والاعلى .

صخور الايوسين الاسفل منجانسة الى حد بعيد ، اغلبها الحجر الجيرى والمارل مع شرائط من الصوان . وهى تتمثل خير ما تتمثل في الجروف والحواف الغربية لحوض طيبة (الاقصر) . طبقاتها غنية بالحفريات المتنوعة ، الا انها في وادى قنا اقل في كلا الحفريات وشرائط الصوان . الى الايوسين الاسفل ايضا تنتمى طبقات الحجر الجيرى الوردية اللون التى توجد محليا في بعض المناطق ، لا سيما في الجروف والحافات التى تحد المنحدرات الشرقية والغربية لمنخفض الفراغة . اصل هذه الطبقات الوردية نمو للشعاب المرجانية في بيئة ساحلية reefal facies على هامش بحر الايوسين المفتوح .

الايوسين الاوسط اقل رقعة وانتشارا من الاسفل ، واقصى امتداده لا يتعدى غيما يبدو خط عرض ٢٧° شمالا ، وهو بذلك يمثل اول دليل ملموس على رجحان كفة اليابس على البحر . صخوره الحجر الجيرى اساسا ، وهى تتألف من وحدتين شائعتين ، سفلى وعليا . السفلى من حجر جيرى ابيض كالثلج ، وتتمثل خير ما تتمثل في المنيا وفي قطاعات اخرى على امتداد وادى النيل . وفي مواضع تتحول هذه الوحدة تدريجيا الى مارل وطفل سهل التجوية والتعرية .

اما الوحدة الصخرية العليا فمن الحجر الجيرى النوموليتى ، وتكون جزءا ضخما من هضاب صحارى مصر الشمالية . سميت كذلك لان هذا الصخر يزخر بحفريات كثيرة اهمها النوموليتية حتى ليعرف الحجر الجيرى الايوسينى احيانا بالحجر الجيرى النوموليتى . ابرز هذه الحفريات يدورها النوموليت الجيرى nummulites Gizehensis التى تعرف عند البحوث « بقروش الملايكة » ، من شكلها الذى يشبه قطع العملة . ومن ابرز عينات هذه الوحدة الصخرية العليا ، الطبقات السفلى من جبل المقطم شرق القاهرة حيث ينتشر بها نوموليتى الجيزة وتعلوها أحجار البناء الضخمة .

على ان تكوينات الايوسين الاوسط تبدى كثيرا من التفاوت والتنوع في

(1) Tromp, op. cit., p. 75.

مناطق أخرى ، مما يوحى بأن تخصصا في كتل اليابس المصرى كان قد حدث في بداية واثناء الايوسين الاوسط .

في الايوسين الاعلى حدث مزيد من تراجع البحر ، من ثم لا تمتد صخور هذه المرحلة الى ابعد من عروض الفيوم . وكل ما في صخور الايوسين الاعلى وحفرياتة يشير الى عملية ارساب في بحر يتراجع بسرعة في سبيله الى الاختفاء . اما صخوره فمن الحجر الجيري الرملى البنى يتخللها عدد من طبقات الرمل والطفل . المنطقة العينة أو العينة الممثلة هي جبل المقطم حيث تؤلف هذه الصخور الجزء الاعلى من التل ، ثم هي تنتشر انتشارا واسعا في صحراء المعادى جنوب القاهرة .

استراتيجرافيا ، تقع طبقات الايوسين ككل فوق طبقات الكريتاسى في الجنوب واسفل طبقات الميوسين في الشمال ، في ميل واضح نحو الشمال . ونحو الشمال ايضا يزداد سمخها بانتظام . ليثولوجيا ، الانتقال من الطباشيرى الى الايوسين ، في مصر كما في كل الشرق الاوسط ، تدريجى بطيء جدا بحيث يتعذر تحديد الخط الفاصل بينهما بصرامة . وتعرف منطقة الانتقال بينهما احيانا أو محليا باسم رقائى طفل اسنا Esna Shales وما يجرى مجراها من تكوينات ثانوية موضعية .

يغطى الايوسين نحو خمس مساحة مصر ، اى نحو مساحة الفراسان النوبى ، معظمها ايضا في الصحراء الغربية حيث تتمدد بعيدا طولا وعرضا ، ثم تستمر في الصحراء الشرقية ما بين وادى النيل ووادى قنا ومن ثنية قنا حتى طريق القاهرة - السويس . ويستكمل الايوسين توزيعه في وسط سيناء بهضبة التيه ، حيث تتقطع تكويناته بصفة خاصة الى هضبات شتى ممزقة مبعثرة الى اقصى حد .

من هذا نرى ان كتلة الايوسين الاساسية تحف بوادى النيل غربا وشرقا ابتداء بالدقة من اسنا حتى القاهرة . ويلاحظ ان امتداد الايوسينى شمالا في الصحراء الغربية يقصر نوعا دون امتداده في الصحراء الشرقية ، ولكنه بالمقابل يتعمق اكثر جدا في الجنوب . بالمثل يلاحظ ان طبقات الايوسين في الصحراء الشرقية اعلى واكثر ارتفاعا من نظيرتها المقابلة في الصحراء الغربية . ومع ذلك فلعل الايوسين هو التكوين الوحيد في مصر الذى يتوزع بسمتية او تناظر ملحوظ على جانبي الوادى وبين الصحراوين . والواقع ان كتلة الايوسين الاساسية على جانبي الوادى اشبه في مجموعها بخليج عظيم عريض عميق يتوسط قلب مصر ويكاد يتمحور حول خليج بحرى قادم ولكنه خطى بحت هو الخليج البليوسينى .

وعلى الوادى تطل كتلة الايوسين بحافتين عاليتين ، تأخذان من قسوة وبياض لونها ، هما الهضبة الغربية والشرقية . ان الايوسين غلاف الصعيد ، كما ان الخرسان غلاف النسوبة . من هنا ايضا نجد ان كل محاجر الوادى الهامة ، خاصة من الحجر الجيرى والرخام والمرمر او الالباستر ، ابتداء من السباعية حتى اسيوط وبنى سويف الى طرة والمقطم ، انما تنتمى الى الايوسين . غالايوسين هو محجر مصر الاساسى فى الماضى والحاضر ، فمنه معظم الآثار الفرعونية الكبرى من معابد وهاكل وتماثيل واهرامات بطول الوادى (بما فى ذلك اهرام الجيزة) ، غالاهرام — دعنا ننص — ايوسينية ، وكذلك ابو الهول هو ايوسينى) . وعنى الايوسين ايضا تعتمد اليوم صناعة الاسمنت والجير الحديثة ، فضلا عن التحجير .

يبقى اخيرا تذييل نهري للايوسين . ففى طبقات رقائق طفل الايوسين التى تحف مباشرة بمنخفض الفيوم فى شماله الغربى بمنطقة قصر الصاغة وجدت بقايا حيوانات فقيرة ارضية ضخمة واخرى شاطئية كالحيطان والنماسيح والسلاحف الى جانب القواقع البحرية . وتلك بقايا تدل على نهر قديم نقلها من اليابس الى البحر الذى كانت المنطقة وقتذاك . وعلى هذا الاساس افترض كل من بلانكنهورن وبيدندل وجود نهر محلى او اقليمى فى مكان ما من الصحراء الغربية الى الجنوب . ولعل هذا النهر من اول الانهار الجيولوجية الحفرية التى تشير اليها الادلة حتى الآن . ولكن الاهم من هذا انه ينبىء او يثبى بنهر اكبر واطغر فى المرحلة التالية ، الاوليجوسين .

الاوليجوسين

الى الشمال الغربى والغرب والجنوب الغربى من منطقة القاهرة — الفيوم — الريان ، وعلى محور شمالي شرقى — جنوبى غربى كالمقاطع ، يترامى نطاق شبه مستطيل طوله نحو ٢٠٠ كم ، يكمله على الجانب الآخر من رأس الدلتا لسان متقطع وثنائوى للغاية بامتداد طريق القاهرة — السويس الصحراوى — ذلك هو كل اقليم الاوليجوسين فى مصر ، اقل من ٢٪ من المساحة الكلية . وهذه التكوينات ، التى يبلغ سمكها نحو ٥٠٠ متر ، تقع بانتظام فوق الايوسين جنوبا وتختفى تحت الميوسين شمالا . وهى تنقسم ليثولوجيا الى مجموعتين : رسوبية وبلوتونية ، والاولى اقدم تكونت فى اوائل العصر ، والثانية احدث تكونت فى اواخره .

الرسوبية قوامها الحجر الرملى والرمال الملونة اساسا مع قليل من الحجر الجيرى والمارل ويكثر من العناصر الحطامية او المفككة elastic

خاصة الصوان والزلط والحمى والحصباء والتشيرت والكوارتزيت . . . الخ .
وتعتبر منطقة الجبل الاحمر شمال شرق القاهرة هي العينة النموذجية
لرواسب الحصباء والرمال . الرواسب فقيرة في الحفريات والبقايا العضوية
والرخوية بصورة ملحوظة ، ولكنها من الناحية الاخرى غنية بدرجة غير
عادية ببقايا وجنوع الاشجار الضخمة المتحجرة المترملة silicified المنبثة في
تضاعيفها كالجزر . الموضعية ، والتي يتجمع بعضها على شكل « الغابات
المتحجرة » الشهيرة والتي تنتشر في منطقة واسعة . ايضا ينظر هذه البقايا
النباتية بقايا حيوانات برية اصخم من انواع منقرضة كالغيل القديم جنس
الفيومى او الارسينويثيريم Arsinoitherium والحيوانات الاميبية
العلاقة كالتاسيح والسلاحف . . . الخ .

اما التكوينات البلوتونية فتظهر كطفوح بازلتية سوداء غطائية معتدلة
السمك . وكما هي احدث من التكوينات الرسوبية ، فانها اقل انتشارا بكثير ،
مجرد خطوط دون اقليمية وامضة او نقط محلية مبعثرة ، وكلها يقع غالبا في
الشمال من النطاق ككل او على الاقل الى الشمال من تكويناته الرسوبية
بالتاكيد . اهم هذه الخطوط جبل القطراني شمال غرب بحيرة قارون بالفيوم
(لاحظ الاسم) ، واهم النقط جبل ابو زعل شمال شرق القاهرة (هل نكرر
ملاحظة الاسم ايضا ؟) .

ولئن كان الاوليغوسين من اقل اقاليم مصر الجيولوجية شانا من حيث
المساحة والرقعة ، فانه مع ذلك من اجلها شانا واكثرها اثارا من حيث دلالة
تكويناته ، سواء منها الرسوبية او البلوتونية . فمن الاولى ، واضح بدليل
بقايا الاشجار والحيوانات البرمائية الضخمة ان المنطقة ، منطقة الاوليغوسين
او اقليم الفيوم الكبير عموما ، كانت خليجا بحريا من بحر الاوليغوسين يجرى
ساحله في عروض القاهرة - الفيوم بالتقريب وفيه ترسبت طبقاته ، اي في
شقة ساحلية ضحلة ، وترسبت فضلا عن ذلك من اصول نهريّة عذبة بالتحديد .
في كلمة واحدة : الرواسب رواسب بيئة مصيبة نهريّة fluvio-marine او
fluviale - estuarine جلبها ختسا نهر ما والقي بها قطعما في خليج
مصبى معين . هناك بالضرورة ، يعنى ، نهر اوليغوسينى يصب في دائرة
منطقة الفيوم وينبع من مكان ما جنوبها بالصحراء الغربية .

ولما كانت تكوينات الاوليغوسين تستمر جنوبا غربا خارج الفيوم على
شكل مساحات شاسعة من الرمال والحصباء التي تمثل غالبا مسار نهر
متعرج ، فلا بد ان هذا النهر كان يصب في الفيوم التي كانت خليجا بحريا
استيواريا في ذلك الوقت . وعلى الجانب الآخر فان صخور الاوليغوسين
تعرضت فيما بعد الى عوامل التعرية ففككتها الى عناصرها الاولى من حمى
وحصباء . ولكن جاءت مجار مائية نهريّة غامضة نقلها وتوزيمها نحو الشمال

والشمال الغربى ، الامر الذى يفسر شدة انتشار الزلط والحصى والحصباء
فى منطقة شاسعة تمتد جنوب شرق منخفض القطارة وفى قاع المنخفض نفسه .

من هنا جميعا افترض بلانكنهورن لأول مرة وجود مثل ذلك النهر ،
وتتبع اصوله الى الايوسين ولكن على مقياس متواضع حيث كان يصب فى
البحر قرب بحيرة قارون ، كما تتبع نموه فى الاوليجوسين وما بعده حين انتقل
مصبه الى قرب النطرون . وقد أطلق بلانكنهورن على هذا النهر اسم النيل
القديم Ur-Nil . ولما كانت رواسب الاوليجوسين المنفكة من الصوان
والزلط والحصى والحصباء والتشيرات والكوارتزيت مشتقة اساسا كما يدل
تحليلها من صخور الخراسان النوبى والايوسين الواقعة الى الجنوب ، فقد
حدد منبعه من جنوب الصحراء الغربية ورسم مجراه من الجنوب الشرقى الى
الشمال الغربى بحذاء النيل الحالى وعلى مسافة شبه ثابتة الى الغرب منه .
ومن الناحية الاخرى ، فلما كانت تلك الرواسب تملأ من بقايا الصخور
النارية والمتحولة ، فلا معنى لهذا سوى ان الاور - نيل لم يكن على اتصال
حينذاك بجبال البحر الاحمر وان حوضه اقتصر بالتالى على الصحراء الغربية
اساسا . ورغم ان ربط هذا النهر ، من حيث التسمية على الاقل ، بنهر النيل
الحالى قد سبب خلافا كبيرا حوله وخلطاً اكبر بينهما ، فقد قبل الكثيرون
الفكرة من حيث المبدأ وبصرف النظر عن التسمية .

من جهة اخرى اقترح بيدنل ان الى الجنوب من الفيوم كانت توجد كتلة
يابس ارضى اثناء الايوسين الاعلى والاوليجوسين ، وكان يصرف هذه الكتلة
نهر ينبع من ، او على الاقل يمر خلال ، بحيرة كانت تحتل الواحة البحرية
الحالية . والارجح ايضا انه كان يمر بقارة الحمرة ، على طريق الفيوم -
البحرية ، قبل ان يصب فى الفيوم . اى ان نهر بيدنل على العكس من نهر
بلانكنهورن كان يجرى من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى وبالتالى
متعامدا عليه وان اشترك معه فى دلتاه . وقد حدد بيدنل هذا المسار على
اساس ان كلا من جبل غرابى فى شمال الواحة البحرية وقارة الحمرة يتكون
من رواسب بحيرية اوليجوسينية . غير ان البحث الحديث اثبت ان كلا الجبلين
الاخيرين ايوسينى رسوبى بحرى عادى . ولذا لابد على الاقل من تعديل
مسار نهر بيدنل هو الآخر . (١)

ورغم هذه الانتقادات والتعديلات ، يبقى مع ذلك بحكم توزيع حصباء
الاوليجوسين الواسعة الانتشار الى الجنوب والغرب من الفيوم حتمية وجود
نهر ما متمرج يقع فى مكان ما الى الجنوب أو الغرب من الفيوم ، ويجرى

(1) R. Said, p. 103 — 4.

تابعاً consequent على طبقات الايوسين المرفوعة في هذا الجزء من الصحراء ، سواء أكان هذا النهر هو أور - نيل بلانكنهورن او نهر بيدنل الفيومي المعدل . ومن المسلم به الآن علميا انه بدون مثل هذا النهر لا يمكن فهم أو تفسير جيولوجية مصر الاوليوجوسينية قط .

واخيرا ، فإذا كان الاوليوجوسين هو عصر النهر الاول أو الاكبر المعروف في تاريخ مصر الجيولوجي ، فإنه هو عصر الاضطرابات التكتونية والتدفقات البلوتونية الاول أيضا . فكما تدل تكويناته الرسوبية على العنصر النهري ، تدل تكويناته البلوتونية على العنصر التكتوني بلا جدال . غنى الاوليوجوسين تعرضت أرض مصر جميعا ، كأرض افريقيا عموما ، للضغط والنوترات الباطنية الحادة التي ارتبطت في أصولها بالاضطرابات العنيفة التي خلقت أخدود البحر الاحمر ، أو الأخدود الافريقي العظيم عموما . وقد تفجرت هذه الضغوط في مناطق الضعف والانكسارات المحلية على شكل تلك الطفوح التي ترصع النطاق الاوليوجوسيني ابتداء كما رأينا من جبل القطراني الى أبو زعبل .

على ان هذه الاضطرابات والتدفقات لا تقتصر بصرامة على الاوليوجوسين وحده ، لا زمنا ولا توزيعا . فقد تكررت نبضاتها ودغقتها على امتداد اواسط الزمن الثالث كلها ، واخترق صهير الماجما طبقات الصخور من مختلف العصور حتى ، وبما في ذلك ، الاوليوجوسين ، ولكن دون ما بعده . وهكذا ظهرت الصخور البازلتية على السطح في مواقع تتباعد بمئات الكيلومترات اما كسدود وقواطع منعزلة أو كغطاءات مديدة مسيحة . والمعتقد كذلك أن المياه الحارة المصاحبة ، مشبعة بالسيليكا المذابة ، كانت هي السبب في تحجر وتحفر وحفظ جذوع الأشجار والغابات المتحجرة واسعة الانتشار في طبقات الاوليوجوسين .

هكذا ، بالإضافة الى نطاق الاندساسات البازلتية الممتد من شمال الفيوم الى شمال القاهرة ثم بعدها شرقا، نجد كثيرا من البروزات والظهورات المنفصلة بل والنائية . ثمة منها واحد في شمالوط . وعلى الجانب الآخر من النيل قرب البهنسا رقعة أكبر ، تعقبها عدة بقع منعزلة في قارة السودة قرب منفوط ثم جنوبا غربا حتى الواحة البحرية . وعلى طريق القاهرة - السويس ، وفي خليج السويس ، ثم في شمال وجنوب سيناء ، تظهر لواظف البازلت المماثلة . ورغم أن هذه التكوينات قد لا تكون جميعا متعاصرة بالضبط ، فالواضح أنها تشكل الحد الاعلى لتكوينات الاوليوجوسين بمصر .

الميوسين

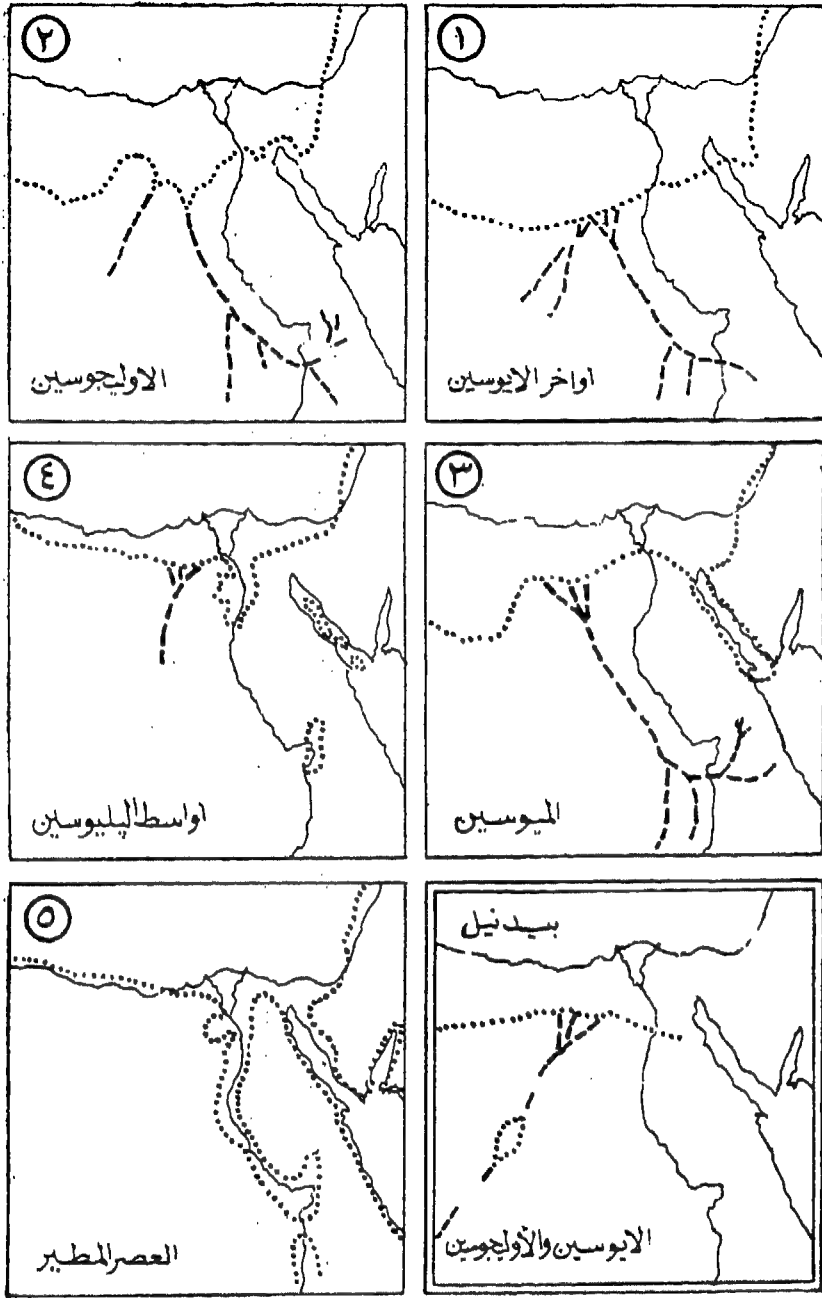
اخيرا ، وفي أقصى الشمال من مصر ، تأتي تكوينات الميوسين .

مساحتها نحو عشر مصر أو ما يعادل مساحة الاركى فى الركن المقابل من أقصى مصر . كتلتها الأساسية تحتل شمال غرب مصر على شكل مثلث قاعدته فى الغرب ورأسه قرب رأس الدلتا ، بحيث يصل الى أقصى اتساعه فى الغرب ويضيق ويدق كلما اتجهنا شرقا . وعلى الجانب الآخر من رأس الدلتا يتوزع الميوسينى ك نطاق صغير نوعا على طريق القاهرة — السويس ، ومنه يستمر كشریط ضيق على جانبى خليج السويس بطول ساحل سيناء الغربى وساحل الخليج الإفريقى . ثم من الأخير يستمر بطول ساحل البحر الأحمر حتى رأس بناس .

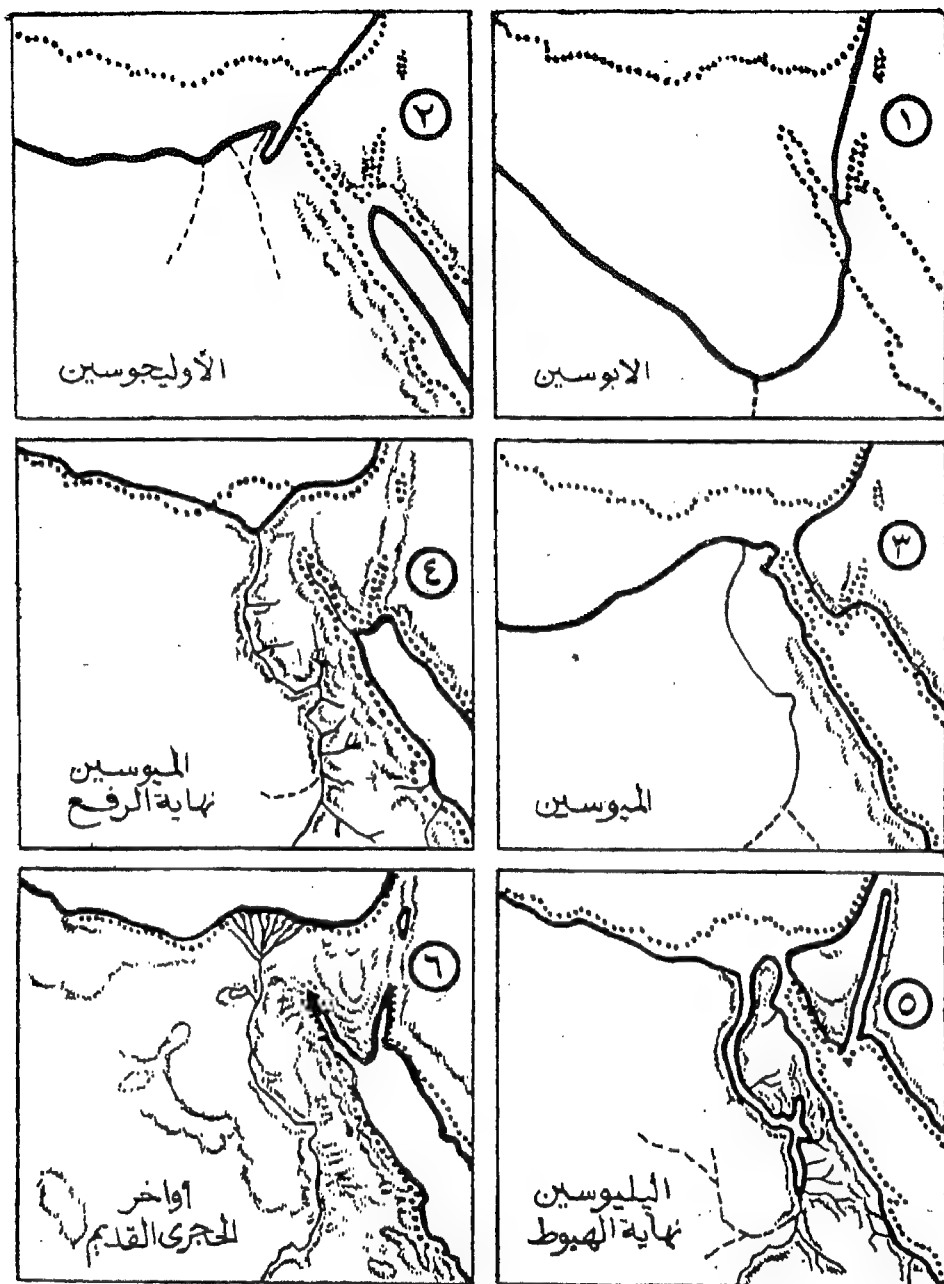
تتألف تكوينات الميوسين من الحجر الجيرى أساسا ، مع الحجر الرملى والحجر الرملى الدولوميتى والصلصال . سمكها يتراوح بين ٣٠٠ ، ٤٥٠ مترا ، مع زيادة ملحوظة كلما اتجهنا شمالا . تكونت هى الأخرى فى بحر كان يغطى أقصى شمال مصر خاصة شمالها الغربى وحتى خط عرض سيوة ، وذلك كخليج كبير يرسل ذراعا الى البحر الأحمر عبر برزخ السويس وبطريق خليج السويس بحيث اتصل بالبحران فى الشمال والشرق . ونظرا لتراكمى امتدادها ، تبدى تكوينات الميوسين بعض فروق اقليمية ملحوظة . لهذا قد يمكن تتبع القصة العريضة على محورين ، محور المتوسط العرضى ومحور الأحمر الطولى .

على محور المتوسط ، تتألف طبقات الميوسين الأسفل من الحصباء والرمال التى تشبه بشدة راسب الأوليجوسين من قبل مباشرة . وأبرز ما تتمثل هذه الوحدة الحصبائية الرملية تتمثل فى واحدة المغرة عند أقصى الطرف الشمالى الشرقى للقطارة . وتشير وفرة بقايا الفقرات وجذوع الأشجار المتحجرة هناك الى وسط أو بيئة دلتاوية ، تشير بدورها الى أن نظاما نهريا ، لابد أنه ذلك الذى كان يصرف الى الفيوم فى الأوليجوسين ، قد ثقب طريقه قدما الى مدى أبعد شمالا حتى المغرة .

وتحتوى بعض طبقات هذه المجموعة، خاصة جنوب المغرة، على حفرات وقواقع وأصداف بحرية . وهذا مؤشر واضح الى الذبذبة المرحلية فى طغيان البحر أو رجحان اليابس أثناء عملية ارساب هذه المواد الحطامية الضخمة . ومثل هذه المواد الحطامية التابعة للميوسين الأسفل توجد أيضا على طريق القاهرة — السويس ، إلا أنها أقل سمكا وحباتها أقل غلظة . على أن تغييرا محسوسا حدث فى الأيوسين الأوسط . فقد غطى شمال مصر حتى عروض سيوة على الأقل، بحر ضحل ألقى بارسابة متجانسة من الحجر الجيرى المرجانى على هضبة مرمريكا وطريق القاهرة — السويس .



شكل ٢ - النيل الليبي القديم (الأور - نيل) : نهر بلاتكنهورن المفروض ومراحله وتطوره من النشأة حتى الانقراض (١ - ٥) . للمقارنة أضيف نهر بيدنل المخالف في المجرى المشترك في المصب .



شكل ٣ - تطور أرض مصر ونهر النيل فى الزمن الثالث و١١ ابع .
[عن جور بول]

على خلاف محور المتوسط العرضي ، يقدم محور البحر الاحمر الطولى فى خليج السويس وساحل الاحمر متتابعة متميزة . فهنا ، حيث تكونت المنطقة فى اعقاب حركات الاخدود الافريقى ومتأثرة بها ، غزت مياه المتوسط الزاحفة هذه الجبهة الشرقية مكونة خليجا متطاولا يمثلها الآن خليج السويس ، وامتد منه لسان بطول ساحل البحر الاحمر . وبحكم الشكل الجغرافى الضيق الخندقى المحصور ، جاءت رواسب الميوسين هنا ، خاصة فى الخليج ، أكثر سمكا بكثير منها فى جانب الساحل الشمالى . هذه الرواسب هى التى تغطى اليوم كل سطح جانبى خليج السويس والقطاعات الاساسية من ساحل الاحمر .

ورغم فروق محلية عديدة ، تعود الى طبيعة الحوض والكتل الانكسارية به والقطاعات المرتفعة التى تقطعه ... الخ ، فان الصورة العامة جرت على هذا النحو . فى بداية العصر بدأ طفيان بحر الميوسين بارساب ملتحمات ورمال ، تلاها مارل سميك ، غطته أحجار جيرية ومتبخرات evaporites من بيئة بحيرات ساحلية بالضرورة . وفى نهاية الميوسين الاوسط ارتفعت الارض وانحسر البحر وبدأت التعرية النشطة الحادة . ولكن بصفة خاصة أثناء الميوسين الاعلى أخذ الارتفاع يعرو جبال البحر الاحمر نتيجة حركات الباطن من التواء وانكسار ، بينما تم ظهور برزخ السويس من تحت الماء بانحسار البحر المتوسط عنه وتراجع شمالا . وبدلا من البحر ظهر نهر صغير يجرى نحو الجنوب على البرزخ والخليج وتغذيه روافد من الشرق من سيناء ومن الغرب من الصحراء الشرقية .

عند هذه النقطة ، نهايات الميوسين الاوسط ، وهذا هو الحدث الاهم ، كان ميلاد النيل وظهوره لأول مرة على الارجح . وبعيدا عن قضية نيل بلانكنهورن اللبى ، وبعيدا أيضا عن قضية الاصل اهو التواء او انكسار ، فقد ظهر النيل المعروف بشكله الحالى حينذاك ، ثم أخذ فى الميوسين الاعلى وما بعده فى حفر مجراه وتعميق واديه فى تكوينات وصخور العصور السابقة . فالنيل اذن ، كقضية غير خلافية تقريبا ، وليد الميوسين . وبهذه الصفة او الصلة يكتسب الميوسين أهمية خاصة جدا فى اصول مصر المعاصرة . فلو جاز أن نرد الحاضر الحى البشرى الى الماضى الجيولوجى السحيق ، لجاز أن يعد الميوسين أخطر وأجل عصور تاريخ مصر الجيولوجى . انه ببساطة واهب واهب الحياة فى مصر .

أيضا من ناحية الجيولوجيا الاقتصادية تتضح على الفور أهمية وخطورة الميوسين . فهو وحده وأساسا حقل بترول مصر ، سواء ذلك فى حوض بترول خليج السويس التقليدى ببيره السينائى والافريقى وكذلك بمياهه ذاته او بحقول الصحراء الغربية الاحداث . وخليج السويس بالذات ، بتركيبه

الجيولوجى الخاص كحوض أخدودى شبه مغلق ، يمثل تركيبا مثاليا « لمصادر الزيت » ، يتجمع فيه ولا يتشتت . ان مصر البترولية ، على الأقل حتى الآن ، هى ببساطة مصر الميوسينية .

البليوسين

مساحة البليوسين ، اذا انتقلنا الى نهاية الزمن الثالث ، محدودة جدا ، بل هى اقل العصور الهامة رقعة فى مصر على الاطلاق . غير انها قد تكون من أهمها من وجهة العمران والحياة لارتباطها بوادى النيل . بعد هذا تبدو معظم ارسابات البليوسين اقرب الى الاشرطة الخطية البالغة الطول والضيق والى حد ما التقطع أيضا . وهناك ثلاثة خطوط متميزة ، متوازية أو متعامدة ، هى على الترتيب التصاعدى الساحل الشمالى الغربى ، ساحل الاحمر ، وادى النيل . ولكل منها وضعياته وظروفه الخاصة بالطبع ، لكن المفتاح المشترك بينها هو طغيان البحر سواء من الشمال أو من الجنوب ثم غزوه للارض المصرية على امتداد تلك الخطوط بالتحديد .

ذلك ان الحقيقة الحاكمة فى كل جيولوجية البليوسين هى ان البحر ارتفع ارتفاعا كبيرا بالنسبة الى اليابس خلال هذا العصر . وقد وصل هذا الارتفاع الى اقصاه فى اواسط البليوسين الى نحو ١٨٠ مترا فوق مستوى سطحه الحالى . وبالتالي غمر البحر من ارض مصر المناطق الادنى من هذا المنسوب ، وهى تلك الخطوط الثلاثة .

فعلى الساحل الشمالى ترك طغيان البليوسين بعض جيوب ضئيلة مبعثرة ، من أهمها منطقة وادى النطرون ، حيث تتألف رواسبه من الرمل والصلصال الجبسى تضم بقايا حيوانات غفيرة برية وبحرية تشير بالضرورة الى بيئة نهريّة . والفرضية المطروحة بالطبع هى أن هذا النهر هو بعينه نيل بلانكنهورن . فكان وادى النطرون فى تلك المرحلة كان مصبا خليجيا لهذا النهر .

أما على ساحل البحر الاحمر فان ارتفاع البحر المتوسط أدى الى غمر منطقة البرزخ من جديد ، وبالتالي دفن نهر خليج السويس الميوسينى الصغير نهائيا تحت المياه الملاحه . من ثم نجد رواسب البليوسين فى شمال خليج السويس قارية قليلة السمك . على الجانب الآخر اتصل المحيط الهندى والبحر الاحمر لأول مرة . فهناك فى جنوب البحر انفتح مضيق باب المندب وغزت مياه المحيط الهندى البحر ومعها حيوانات وأحياء المحيط الهندى — الهادى البحرية . من هنا تتكون رواسب البليوسين على طول ساحل الاحمر من كسر الجير أساسا lime-grits ، مستقرة بلا تناسق

طبقات على متبخرات الميوسين . وهذه المجموعة الجيرية أبرز ما تكون انتشارا واكتمالا في قطاع سفاجة - رأس بناس بوجه خاص .

على محور خط وادى النيل ، أخيرا ، كان الغزو البليوسينى الأكبر . كل الدلتا برمتها ، ومعها على ضلوعها وادى النظرون ، ثم القطاع الأكبر من وادى الصعيد حتى أسنا ان لم يكن أكثر ، بما فى ذلك أيضا اغواه اودية الصحراء الشرقية التى تفتح عليه ، تحولت جميعا الى خليج بحرى خطى طولى مسحوب . وفى هذا الخليج البليوسينى المحورى القى البحر رواسبه ثم تركها بعد انحصاره معرضة على السطح على شكل ظهورات exposures وبروزات outcrops منعزلة على طول امتداد الوادى ، محصورة فيما بين حافته الهضبية وبين سهله الفيضى ، وموقعة على كنتور ارتفاع موحد تقريبا فوق مستوى السهل الفيضى الحالى .

وهذه الرواسب على نوعين تكوينا ونشأة وعلى قطاعين توزيعا . فى الشمال نوع بحرى من الحجر الجيرى والمارل مع الرمل والصلصال يدل على أصل بحرى ، ويمتد من القاهرة حتى الفشن . وفى الجنوب نوع من الملتحيمات الرملية يشير الى أصل نهري منقول من الجنوب ، ويمتد من الفشن حتى أسنا ويتوغل حول اغواه ومصاب الاودية الصحراوية الرئيسية التى تنتهى الى النهر . ولكن عند ساندفورد وآركل ان الخليج البليوسينى توغل الى ادفو بل وكوم أمبو ، بدليل وجود كتل من الرواسب البليوسينية قرب منيحه فى سهل كوم أمبو . على ان الرواسب البليوسينية لم يعثر عليها قط جنوب أسوان . (١)

على هذه الرواسب البليوسينية جميعا فرشت غيما بعد طبقة من الحصى والرمل من ارساب اودية الصحراء الشرقية . وغوق الجميع جاء النيل غشقى مجراه غيما ونشر فوقها بدوره رواسبه النهرية الفيضية . غالبليوسين وتكويناته نرقد اذن تحت أعماق الدلتا والوادى ، ولو أننا لا نعرف سمكها ولا وصلنا الى تحديد هذا العمق . ومن هنا يقتصر ظهور تكوينات البليوسين فوق السطح على هوامش وأطراف نطاقه وحدها كرقع وجيوب مشتتة ، وبهذا أيضا تتحدد مساحته على هذا النحو من الضالة .

الزمن الرابع

الزمن الرابع ، أحدث الازمنة الجيولوجية وأقصرها عمرا ، هو آخر

(1) K.S. Sandford; W.J. Arkell, Paleolithic man & the Nile Valley in Nubia & Upper Egypt, Chicago, 1933, II, p. 8, 83.

نصل في قصة تكوين ونمو وتشكيل الأرض المصرية . دوره من ثم محدود نوعاً ، هو بالدقة إضافة « اللبسات النهائية » إلى سطح الأرض ، أي جيولوجيا مهلية « التشطيب finishing » أو « وضع النقط على الحروف » أن صبح ذلك التشبيه أو جاز هذا التعبير . والواقع أن هذه العملية أما سطحية للغاية رأسياً أو حدية هامشية أفقياً . سطحية ، بمعنى أنها تقتصر أساساً على « قشرة القشرة » الأرضية دونما كبير تعمق ، تصقل وتهذب هنا أو ترسب وتعيد تشكيل السطح هناك . وحدية ، بمعنى أنها تنحصر غالباً في أطراف وهوامش الأرض المصرية ، تضيف إليها شريحة دقيقة خطية هنا أو تسليخ من حوافها السابقة شظية هناك ، راسمة بذلك « الحدود » الجغرافية النهائية — أي السواحل الأخيرة — لأرض مصر في آخر مرحلة من مراحل عمرها وتطورها الجيولوجي ، تماماً مثلما لم يأت رسم وتعيين الحدود السياسية المصرية للدولة على المستوى الجيوبوليتيكي إلا في آخر مراحل العصر الحديث فقط وبعد تاريخ ألفي طويل سابق .

رغم هذه الطبيعة السطحية والحدية ، بل بسببها بالدقة ، فإن تكوينات الزمن الرابع تعد على المستوى العلمي فائقة الأهمية بالنسبة إلى الجغرافيا إذا قيس بالجيولوجي . فأنما هي مرتع الجيومورفولوجي الخصب وأرضه المثلى بامتياز حيث يصل ويجول بتلقائية وحرية . ولا يعبر عن هذه الحقيقة بأبلغ مثلاً من صكنا لتعبير « جغرافية الزمن الرابع » أو « جغرافية البلايستوسين » . أما على المستوى الحيوي فإن تلك التكوينات المتواضعة نسبياً تعد بلا تردد أخطر قواعد وضوابط ومحددات الحياة البشرية من عمران وثرورة واستغلال ، فأنما هي بإيجاز غنى عن كل تعليق التي ترسى وترسم خطوط الحياة والموت في القطر ، أي حدود الوادي والصحراء أساساً .

تفصيلاً (١) ، تكوينات الزمن الرابع رغم حداتها ، وعلى العكس تماماً من الأوليغوسين والبليوسين ، مساحتها كبيرة للغاية ، نحو سدس مصر ، بحيث لا تكاد تقل كثيراً عن الأيوسين ذاته . والواقع أنها ثلاثة تكوينات مصر مساحة بعد الخراسان فالايوسين . لكن انتشارها واسع المدى متراعى الأطراف ، معظمه في الداخل أكثر منه على السواحل ، وفي الأعم الأغلب من أصول قارية لا بحرية . والواقع أن تكوينات الزمن الرابع هي أقرب إلى حد ما إلى « رواسب الهشيم drift geology » ، أي مجرد رشاش أو غطاءات ثانوية سطحية ضحلة فوق قاعدة جيولوجية صلبة قديمة solid geology

وترتبط الرواسب البلايستوسينية خاصة بضابطين أو متغيرين

جوهزيين : نذبذبات البحر التوازنية وتغيراته اليوستاتية أولا ، ونذبذبات المناخ من فترات مطر وجفاف ثانيا . كذلك تنقسم هذه الرواسب الى ثلاث مجموعات من الانواع : - أولا ، رواسب فيضية نهريية في الوادى والدلتا ، او بحيرية في الفيوم ، او وادعية في منخفضات ووحدات الجنوب . ثانيا ، رواسب هوائية رملية في الاودية والمنخفضات الصحراوية ، او كتبان رملية صحراوية . ثالثا ، رواسب ساحلية على شكل تكوينات خاصة او شواطىء مرفوعة .

فاما الرواسب الفيضية فان تاريخ النيل البلايستوسينى هو تاريخ دورات النحت والارساب تبعا لتغيرات المتوسط اليوستاتية كخط قاعدة . وقد اتخذت نتيجة هذه الآلية شكل مدرجات ومصاطب نهريية متعددة ، نحو العشرة ، على مستويات متفاوتة . والقصة نفسها تنطبق على الفيوم الا انها تأتى كنسخة بحيرية . أما الرواسب الواحية فقد تكونت اثناء الفترات المطيرة من البلايستوسين في منخفضات الصحراء الغربية خاصة الفيوم وبالاخص الخارجة وكركر . وهى تأخذ في الخارجة شكل التوفا الجيرية وغطاءات التراغرتين ، خرجت من عدد من الينابيع كدفقات على دفعات تتناوب مع مراحل الجفاف .

أما الرواسب الرملية ففي الصحارى بالطبع سواء داخلها او على سواحلها . ولها شكلان : ملء الاودية بالرمال في الصحراء الشرقية وسيناء وقذفها في منخفضات الصحراء الغربية ، ثم تكديس وتراكم الكتبان الرملية في قلب الصحراء الغربية وشمال سيناء .

الرواسب الساحلية ، أخيرا ، تتخذ شكل سلاسل تلية من الحجر الجيري الحبيبي oolitic على ساحل المتوسط في قطاع مرمريكا مريوط ، يبلغ عددها تسع سلاسل على الاقل . وقد رسبت هذه السلاسل كشطوط رملية ازاء الساحل في خليج العرب البلايستوسينى الذى كان اكثر تعمقا نحو الجنوب ، بحيث ظهر كل واحد منها على التوالى كحاجز تفصله البحيرات الساحلية عن الشاطئ . يقابل هذه التكوينات الخاصة على ساحل الاحمر شقة كالمدرجين ، أعلاها وأقدمها شبيهة للغاية برواسب البليوسين المحلية ، والأوطأ والاحداث تشمل الشواطىء المرفوعة . وهذه الأخيرة تناظر مثيلاتها على ساحل المتوسط الا انها هنا مرجانية تمثل فترة كانت الشعاب المرجانية فيها انشط مما هى عليه الآن .

خلاصة الجغرافيا الجيولوجية

اكتمل لنا الآن فيما نأمل هيكل مبسط ولكنه واف لنشأة وتكوين ارض مصر . ومن هذا الهيكل نستطيع أن نخرج بالخطوط العريضة الآتية في جيولوجيتنا الاقليمية أو جغرافيتنا الجيولوجية .

فأولا ، في أشد تبسيط وبأبسط تعبير ، تتألف أرض مصر من قاعدة اركية صلبة سفلى أساسية سابقة للكامبرى ، تعرضت كثيرا للاضطرابات التكتونية والتعيرية في الأزمنة القديمة ، ثم بعد الباليوزوى وخاصة منذ الكريتاسى حتى البليوسين تعرضت مرارا لعمليات الرفع والخفض وللخضوع تحت سطح البحر القديم ، فترسبت عليها تكوينات رسوبية ، معظمها بحرية ، أحدث وأقل صلابة ، فاخفت تلك القاعدة تحتها كقاعدة « حفرية » لا تظهر الا في أقصى الجنوب والشرق . وقد تتابعت هذه التكوينات الرسوبية على الترتيب الزمنى من الجنوب الى الشمال باطراد وبلا انعكاس . ومن واقع توزيع هذه الرواسب والتكاوين الجيولوجية ، فان الجزء الاكبر من أرض مصر ينتمى الى الزمن القديم والثانى والثالث ، بينما يكاد يخفى الزمن الاول كما يقل الرابع .

وهذا التوزيع الجيولوجى نفسه يفسر توزيع الصخور السائدة كما يفسر توزيع الثروة المعدنية في تلك الصخور . فلما من الناحية الصخرية ، فان الحجر الجيرى بأنواعه المختلفة هو السائد الغالب على أرض مصر بحيث يغطى اكبر نسبة منفردة من مساحتها ، اكثر من النصف ، على عكس الحجر الرملى الذى يقتصر على نحو ربع المساحة ، بينما لا تزيد الصخور النارية والمتحولة على العشر .

أما عن الثروة المعدنية ، فاذا كان وجود تكوينات الزمن الاركى القديم يفسر وجود الحديد في مصر ، فان غياب تكوينات الزمن الاول تقريبا (الذى يشمل العصر الكربونى أو الفحمى) يفسر غياب الفحم الا بالكاد . والطريف ان القليل جدا من الفحم الذى اكتشف في مصر لا يأتى من تكاوين العصر الفحمى وانما من الجوراسى ، لا في وادى عربة أو منطقة ام بجمة بل في جبل المغارة .

وفيما عدا هذا ، فليقد جاء ترسيب معظم تكويناتنا الجيولوجية في ظروف اشبه بالحوض المغلق على شكل طبقات أفقية تقريبا تميل بالتدريج نحو الشمال مثلما يزداد سمكها عامة في الاتجاه نفسه . ومن هنا نجد ان ميل الطبقات لا يتفق معه انحدار السطح العام فحسب ولكن كذلك حتى انحدار طبقات المياه الجوفية تحت السطح وفي الاعماق . أى ان الطبقات والسطح والمياه الجوفية تميل ثلاثتها الى أن تنحدر بصفة عامة نحو الشمال .

كذلك فنظرا لصلابة القاعدة الاركية لم تتعرض تلك التكوينات الرسوبية ولا تأثرت أفقيتها بالسائدة بالظواهر الباطنية من التواء وانكسار أو بركنة الا قليلا ومنحليا . أى انها لم تتأثر كثيرا بحركات الرفع التى يمكن

ان تضيف الى الارتفاع ، بينما تعرضت طويلا لعملية التعرية التى خفضت من مستوى السطح . وكنتيجة لهذا وذاك جاء سطح مصر فى النهاية وبصورة عريضة اقرب الى الهضاب المتواضعة المسطحة واشبه بالسهول العالية منه بالمرتفعات الشاهقة .

هذا ما يفسر بلا شك ان سطح مصر حاليا ، غيما عدا جبال البحر الاحمر الحافية ، لا يمتاز بالارتفاع الشديد ، ان لم يغلب عليه الانخفاض النسبى نوعا ما ، دع عنك انفراد سطحنا فى النهاية بأكبر عدد فى دولة واحدة من المنخفضات الكبيرة المساحة التى تقع تحت مستوى سطح البحر ذاته . ويمكننا ان نعبر عن هذا كله بصيغة تصنيف يسارجه المعروفة ، فنقول ان مصر تجمع تضاريسيا بين « افريقيا السفلى » و « افريقيا العليا » ولكن بنسب اشد ما تكون اختلالا . فبينما تقتصر الاخيرة على شريحة هامشية محدودة هى حافة جبال البحر الاحمر وسيناء ، تبتلع الاولى السواد الاعظم من ارض مصر .

اخيرا وليس آخرا ، بل قبل وفوق كل شئ حقا ، فان الجيولوجيا فى مصر هى التى تحدد الطبوغرافيا بصورة حاسمة ومباشرة ، بمعنى ان التركيب الجيولوجى هو الذى يقرر ارتفاع السطح فيرسم خريطة التضاريس . والتشابه بين خريطتى الجيولوجيا والتضاريس لافت وشبه تام الى حد التطابق تقريبا . فالسطح فى مصر ينخفض شمالا باطراد كقاعدة عامة ، خطوة بخطوة فى نفس الاتجاه مع الطبقات الجيولوجية التى تزداد حداثة . واعلى اجزاء مصر جغرافيا هى مباشرة اقدمها جيولوجيا وهى القطاع الاركى النارى فى جبال البحر الاحمر وجنوب سيناء ، بينما ان اوطاها هى ببساطة احداثها فى الشمال . ولا يكاد يوجد استثناء للقاعدة سوى نطاق الهضبة الميوسينية فى شمال الصحراء الغربية حيث يعلو بعض الشئ عما جنوبه مباشرة ، غير انه استثناء محلى محدود لا ينفى العلاقة الاساسية الوثيقة بين البنية والتضاريس . كذلك لا ننس ان معظم اقاليمنا التضاريسية انما هى ببساطة وسهولة ، او على الاقل بغير صعوبة ، اقاليم جيولوجية الى حد بعيد : اقاليم السطح هى نفسها تقريبا اقاليم البنية .

ولنلاحظ هنا انه لا عبرة فى هذه العلاقة لا بتعدد الطبقات الجيولوجية ولا بسمكها ، وانما العبرة بعمق القاعدة الاركية الصلبة الدفينة والاساس . فرغم ان الطبقات الرسوبية يزداد عددها وسمكها عموما باطراد كلما تقدمنا من الجنوب الى الشمال ، الا ان السطح يظل يزداد انخفاضا . وهذا التعارض انما يرجع الى ان الطبقات رسبت كما نعرف فى بحر ينحسر فينخفض شمالا باستمرار واطراد . وهكذا يبقى فى النهاية ، وبرغم ان الطبقات الاقدم

تعرضت أيضا لطول وأكثر لعوامل التعرية والتسوية والتخفيض ، يبقى أن سطح مصر يعكس في طبوغرافيته وتضاريسه تركيبها الجيولوجى الباطنى بدقة وأمانة ، هذا يتطور نحو الحدائة شمالا وهذا نحو الانخفاض .

ثانيا ، هناك فروق واضحة في الجيولوجيا الاقليمية بين الصحراويين الغربية والشرقية . فالغربية تكاد ، عمليا ، تخلو من التكوينات الاركية النارية التى تقتصر ، بالتالى ، على الصحراء الشرقية حيث تغطى مساحة شاسعة منها . وفي المقابل ، فان الخراسان النوبى اوسع انتشارا بكثير جدا في الصحراء الغربية منه في الشرقية . وهذا يصدق أيضا على التكوينات الكريتاسية . والواقع أن ما تنفرد به الصحراء الشرقية من الصخور الاركية النارية انما يأتى على حساب هذين التكوينين الاخيرين بالذات ، واتساع مساحتها هو الذى يقلص مساحتهما .

وعدا هذا فان جيولوجية الصحراء الشرقية اشد تعقيدا وتداخلا من جيولوجية الصحراء الغربية بدرجة لاغته للغاية . ونظرة واحدة الى الخريطة الجيولوجية توضح مدى الازدحام المربك بل والتعدد والتعقد والتقطع المحلى ولا نقول الميكروسكوبى الذى تمتاز به (او تعاني منه) الصحراء الشرقية ، على عكس الغربية التى تسودها نطاقات مساحية بادية الاتساع والانبساط والبساطة ، فلا جيوب قزمية ولا جزر مقطعة مشتتة ولا أرخبيلات من التكاوين السديمية كتلك التى تغص بها الصحراء الشرقية .

هذا يرجع أولا الى اختلاف المساحة الكلية أصلا ، فالغربية ضعف الشرقية على الأقل ، ثم يرجع ثانيا الى فعل العوامل التكوينية من ناحية بما في ذلك خاصة أثر تكوين أخدود البحر الاحمر ثم عوامل التعرية المائية والسيالية من ناحية أخرى في الصحراء الشرقية ، ففى تعمل على أساس شبكة اقليمية كثيفة الخطوط دقيقة الفتحات ، بعكس التعرية الهوائية التى تسود الصحراء الغربية وتعمل على أساس غطائى عموما أكثر اقليمية وأقل محلية .

ثالثا ، رغم هذه الفروق الاقليمية ، فان التشابه العام بين الصحراويين الغربية والشرقية تشابه أساسى في طبيعة التكوينات الجيولوجية وفي تتابع نطاقاتها من الجنوب الى الشمال . فترتيب معظم النطاقات الرئيسية من الجنوب الى الشمال ليس واحداً فقط ، ولكنها أيضا مستمرة فيهما معا عبر وادى النيل ورغمه . ولهذا فان الفارق الجذرى الاكبر ينتهى ويقتصر في' التصفية الاخيرة على انفراد الصحراء الشرقية بكتلة التكوين الاركى الضخمة المتمثلة في جبال البحر الاحمر ، التى باختلاف محاور امتدادها البطولى الصلب

فرضت أيضا على بعض نطاقات التكوينات التالية تعديلا محليا مماثلا في الاتجاه .

على هذا ، ففيما عدا تلك الكتلة وبصرف النظر عن وادي النيل الذي ليس انقطاعا جيولوجيا بقدر ما هو قاطع جغرافي ، فان هناك وحدة أساسية بين الصحراويين ، أو قل ان الصحراء المصرية كلها وحدة جيولوجية واحدة حتى الحد الغربى لجبال البحر الاحمر ، أو ان شئت فقل أيضا ان الصحراء « الغربية » انها تمتد جيولوجيا في الواقع حتى أقدام جبال البحر الاحمر الغربية ولا تنتهى شرقا عند خط النيل أكثر مما تنتهى غربا عند خط الحدود السياسية . ان الصحراء الغربية ، بعبارة أخرى ، تبدأ جيولوجيا عند وادي قنا أكثر منها عند وادي النيل ، وهى من هذه الزاوية « غربية » فقط بالنسبة لجبال البحر الاحمر أكثر مما هى بالنسبة لوادي النيل . اما الصحراء « الشرقية » الحقيقية فهى وحدها كتلة جبال البحر الاحمر القديمة .

ولعل الاصح في النهاية وعلى الجملة ان ننظر الى صحارى أو صحراء مصر جميعا كوحدة جيولوجية واحدة أساسا أشبه بقرص مستدير أو بدائرة مرتفعة tourne-table ، لكن لها حافة اقليمية عريضة جدا rim-land من الجبال الشاهقة تحف بها في أقصى الشرق ابتداء من الحدود الجنوبية حتى شمال سيناء . باختصار ، صحراء مصر هضبة مستديرة ميزوزوية — الى — كينوزوية تحفها على ضلوعها الشرقية حافة جبلية قافزة اركية سابقة للكامبرى .

رابعا ، بينما تختلف سيناء جذريا عن الصحراء الغربية ، فانها تعد امتدادا جيولوجيا للصحراء الشرقية ، لا يغير من هذا وجود الفاصل المائى المتمثل في خليج السويس . وجيولوجية سيناء ، من حيث طبيعة التكوينات الصخرية وتتابعها الاستراتيجرافى وترتيب نطاقاتها من الجنوب الى الشمال ابتداء من الاركى النارى حتى الجيرى الايوسينى ، تكرر على نطاق مصغر جيولوجية الصحراء الشرقية الى حد بعيد . كذلك يتكرر في سيناء ذلك الازدحام والتقطع والتمزق الفيزيوغرافى في التكوينات الذى رايناه في الصحراء الشرقية ، بل انها لاشد تعقيدا وتقطعنا الى حد يجعلها حيرة الباحث والدارس ، وذلك لانها أيضا أقل ما تكون مساحة .

مع هذا ، أو لهذا السبب بعينه ، غالبا ان نقول ان سيناء تصغير جيولوجى مضغوط ، أكثر منها امتدادا مصفرا ، للصحراء الشرقية . السبب ان سيناء وان بدأت جغرافيا حيث تنتهى الصحراء الشرقية تقريبا ، الا انها لا تبدأ جيولوجيا حيث تنتهى هذه وانما تكررهما من أول وجديد . وأيا ما كان ،

فمسواء عدت امتدادا أو تصغيرا ، فانها في جيولوجيتها اقرب جدا الى الصحراء الشرقية منها الى الجزيرة العربية المجاورة أو اى منطقة أخرى مشابهة في جنوب الشام . وبهذا فانها جيولوجيا افريقية أكثر منها اسيوية ، على عكس ما يذهب البعض سطحيًا ، أو هي على الأقل افريقية بقدر ما هي اسيوية .

هيكل مصر التكتونى

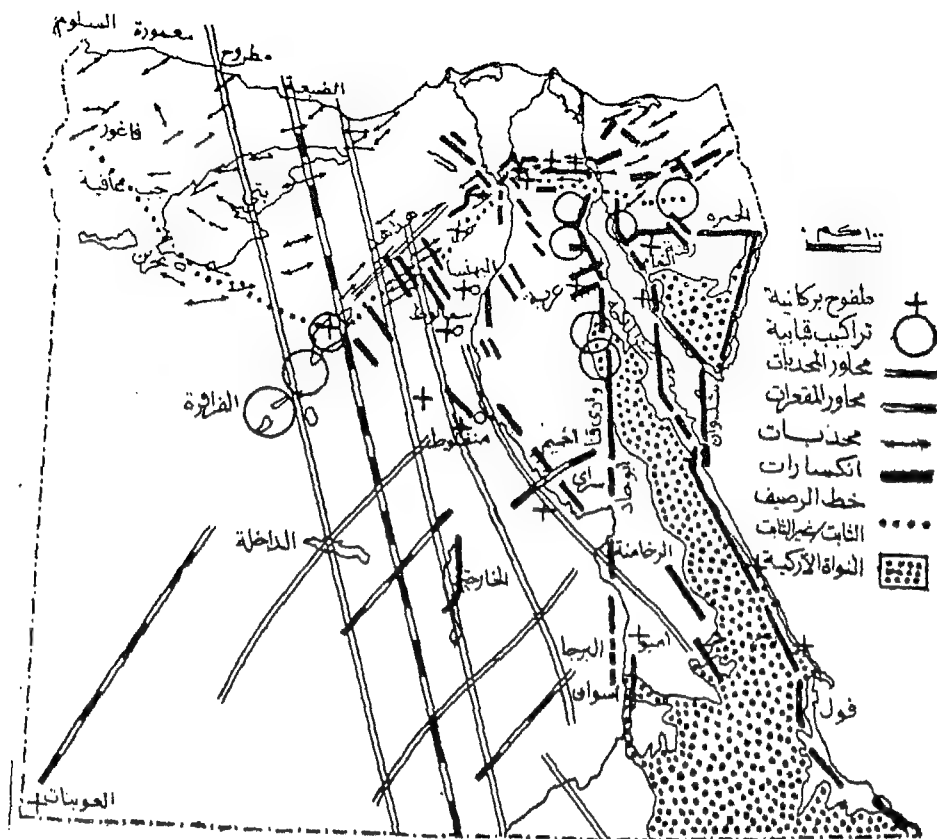
الأقاليم التركيبية

لان نطاقاتنا الجيولوجية تتدرج في قدمها أو حداثتها من الجنوب الى الشمال ، فانها تتدرج ايضا في مدى صلابتها وثباتها الجيولوجى وفي درجة مقاومتها للاضطرابات الباطنية والتعرية السطحية في الاتجاه نفسه . غرض مصر كتاعدة عامة ثقل صلابة وثباتا كلما اتجهنا شمالا . وعلى هذا الاساس يمكن تقسيمها الى اقاليم تركيبية رئيسية متميزة ، حددها رشدى سعيد (١) بثلاثة هي كتلة النواة ، الرصيف الثابت stable shelf ، والرصيف غير الثابت unstable shelf . والتقسيم نفسه ينسحب على سيناء سواء على حدة أو في اطار مصر العام .

والرصيف الثابت هو الذى يحف ويحدق بالنواة الاركية مباشرة ، ومساحته ثلثا مصر ، اى يمثل الجزء الاكبر من جسمها . أما الرصيف غير الثابت فيقع الى الشمال من الرصيف الثابت اى في أقصى شمال مصر ، ومساحته كسر بالقياس ضئيل . الخط الفاصل أو جبهة الالتحام بين الرصيفين هي الخط الممتد من غاغور في منتصف المسافة بين السلوم وسيوة الى بحرین جنوب القطارة الى الواحات البحرية الى القاهرة فالسويس فالجدي غابو حمط في منتصف سيناء . وهذا الخط يتفق تقريبا مع حدود تكوينات الايوسين الشمالية كما يقطع في حدود الاوليجوسين والميوسين الجنوبية على الجانبين .

معنى هذا أن الرصيف الثابت يشمل مناطق تكوينات الخراسان النوبى والكريتاسى والايوسين بل وشريحة من كلا الاوليجوسين والميوسين . هذا بينما يشمل الرصيف غير الثابت معظم مناطق تكوينات الاثنين الاخيرين مع

(١) وهو المرجع الرئيسى في الصفحات القادمة . انظر :
Geology of Egypt, p. 28 — 38; Bär & Klitzsch, p. 71 — 2.



شكل ٤ - هيكل مصر التكتوني .
[عن سعيد ، شكرى ، شطا ، يالوز وكنتش]

البليوسين والبلايستوسين ، وكلا الرصيفين جزء من حوض رسوبى منخفض يحيط بالنواة الأركية ويدور حولها ، وكلاهما يشبه الآخر فى جوانب ولكنه يختلف فى أخرى كالعمر ونوع الرواسب وسمكها ومدى صلابتها ورد فعلها لاضطرابات الباطن سواء على شكل التواء أو انكسار ... الخ .

الرصيف الثابت

تفصيلا ، الرصيف الثابت هو المقدم الجيولوجى (الفورلاند) أى الذى يقع أمام النواة الأركية . رواسبه من ثم مشتقة من كتلتها أو من مواد أعيد نحتها من رواسب سابقة ، وبالتالي فهى قارية أو شبيهة قارية epi-continental . الرواسب قوامها الرمال فى الجزء الأسفل والأكبر من العمود الرسوبى ، والباقى طفل ومارل وحجر جيرى . سمك العمود محدود نسبيا ، يزيد بعامة كلما بعدنا عن النواة واتجهنا شمالا . على سبيل المثال: قرب النواة يبلغ السمك نحو ٣٥٠ - ٤٠٠ متر ، بينما يصل فى الخارجة إلى

١٠٨٦. مترا ، يرتفع عند حدود الرصيف قرب البحرية الى ٢٦٤. مترا . بالمثل في سيناء ، يبدأ السمك عند جبل الجنة والعجمة بنحو ٧٦٠ مترا ، وعند حافة التيه تجاه خليج السويس يبلغ ١٨٤٠ مترا ، بينما يرتفع عند أبو حمظ في الشمال الى ٢٣٧٦ مترا .

من حيث الصلابة ، الرصيف الثابت صلب الاساس برواسبه التي ترجع الى ما قبل الكريتاسي والتي لا تبعد كثيرا عن السطح . لهذا فان رد الفعل الميكانيكي لهذا الغطاء الرسوبي في وجه الاضطرابات الباطنية انما هو كثرة الانكسارات . ولئن كانت الانكسارات كبيرة المقياس غير شائعة على السطح ، فيبدو انها كثيرة تحته . وعلى العموم فان للانكسار والشد الدور الرئيسي في تركيب الرصيف ، بما يفوق دور الالتواء والضغط بكثير . فالانكسارات من كل انواع المحاور شائعة ، وغالبا ما تحف بالالتواءات بقوة خاصة في الشمال ، وكثيرا ما توازيها . كذلك يقطع الرصيف عدد من تراكيب الهورست والجربين .

على العكس من الانكسار ، دور الالتواء ثانوى ، والالتواءات لطيفة ولا توجد محدبات حقيقية ، وانما قباب أو تحدبات لطيفة جدا لا تكاد زاوية الميل فيها أن تحس . وعموما فان وجه الرصيف مغضن بالمحدبات والمقعرات التي هي في الواقع قباب وان كانت اطوالها اضعاف عرضها أحيانا . وهذه التراكيب القبابية المائلة على السطح ترجع غالبا الى تقوس النواة القاعدية تحتها الى أعلى . ثم هي تزداد بخاصة على جبهة الالتحام مع الرصيف غير الثابت ، ومحاورها شمالية شرقية - جنوبية غربية ، سمرتية ، صغيرة المقياس ، ميولها لطيفة ، وبعضها قد تحدده الانكسارات البسيطة الى المعتدلة كما في سيناء .

الرصيف غير الثابت

إذا تقدمنا الى الرصيف غير الثابت ، فانه يقع بين الفورلاند والبحر الجيولوجى القديم ، وبهذا يعمد miogeosyncline . أهم ما يميزه عن الرصيف الثابت أن البحر قد طغى عليه طوال تاريخه الجيولوجى ، وهو طغيان رئيسى وقديم منذ الباليوزوى . من ثم فان رواسبه بحرية ، كلسية في معظمها ، ومن أصل كيماوى أو عضوى ، ويسودها الحجر الجيري والمارل . اما الرواسب ذات الاصل القارى الحطامى فقليلة نادرة ، الا على جبهة الالتحام مع الرصيف الثابت بحيث تتداخل رواسبهما كالاصابع المتشابكة : رمل وطفل الرصيف الثابت مع حجر جبرى ومارل الرصيف غير الثابت .

من حيث السمك فان قاع الرصيف غير الثابت يتألف من مجموعة من

الاحواض والمرتفعات basins & swells ، لذا يتفاوت سمك العمود الرسوبي فيه محليا مثلما يختلف طبيعة . الا انه على الجملة اكبر بكثير من سمك الرصيف الثابت ، كما يزداد مثله شمالا . على حدوده الجنوبية عند البحرية مثلا يبلغ السمك ٢٦٤٠ مترا ، وعند مرسى مطروح ٥٧١ مترا ، بالمثل في سيناء ، يبلغ عند ابو حطب ٢١٧٥ مترا ، وعند الخيرة ٣١٣٤ مترا .

الاضطرابات التكتونية كثيرة ولكنها من المرتبة الثانوية . لذا فان دور الانكسار وان كان موجودا اقل مما في الرصيف الثابت ، وعملية رفع الكتل والاسافين اقل شيوعا هي الاخرى بالمقارنة . على العكس دور الالتواء والضغط الذي يرى اثره بوضوح على السطح ومعاله . فالالتواءات الخطية غير السمترية والقافزة upthrust شائعة . ذلك ان الاضطرابات الباطنية والضغط الطويلة الابد اثرت التواءات غير سمترية مصحوبة بانكسارات عكسية خاصة في شمال الرصيف .

وأبرز النماذج هي لا شك تلك المجموعة من الالتواءات المعقدة التي تقطع كل شمال مصر على محور شمال شرقى - جنوبى غربى والتي تدخل ضمن ما سماه كرنكل Krenkel بنظام القوس السورى Syrian arc system او Syrian swells . والنظام يمثل نبضات القشرة الثانوية في أعقاب الحركة الالتوائية الالبية العظمى ، وينتشر في حوض شرق البحر المتوسط من اللغانت حتى المغرب . (١) وتمتاز محدبات القوس السورى بأنها جميعا على محور الشمال الشرقى ، غير سمترية حادة الميول على ضلوعها الجنوبية خفيتها على الشمالية ، وكلها ممزقة بشدة بالالتواءات والانكسارات ، تكثر بها أخيرا الاندساسات البازلتيية على محاور الانكسارات مثلما ترتبط بها سببيا .

خطوط الشبكة

إذا كان لنا الآن أن ننظر الى الهيكل التكتونى لمصر ككل وفي اطار موحد عام ، فان أرض مصر بحكم موقعها على الاطراف الاقل مقاومة نسبيا من كتلة جوندوانا تعرضت لكثير من اضطرابات البركنة والزلزلة ولاكثر منها من ظاهرات الالتواء والانكسار ، وغالبا ما ارتبطت المجموعتان نشأة وتوقيتا . ورغم أن هذه الظاهرات التكتونية قديمة تبدأ منذ الزمن الاول بل الاركى ولا يخلو منها زمن أو عصر جيولوجى بعد ذلك ، فلعل أهمها اثرا هي تلك التي ارتبطت بتكوين أخدود البحر الاحمر الانكسارى العظيم في اواسط الزمن الثالث . على انها جميعا جاءت ، بفضل صلابة ومقاومة القاعدة الاركية القديمة ، محدود المدى والقوة فاقترنت غالبا على الاطراف

الهامشية أو على نطاقات محلية بحيث لم تصل إلى حد إعادة تشكيل وجه الأرض المصرية جزييا .

وكقاعدة عامة ، غلقت كل الاضطرابات والمؤثرات الباطنية اقوى واشد فاعلية في شرق مصر منها في غربها ، أى في الصحراء الشرقية وسيناء منها في الصحراء الغربية . وجزء أساسى من السبب يرجع الى أثر القرب أو البعد من مصدر هذا الاشعاع أو النبض الباطنى ، أخدود البحر الاحمر . وهذا أيضا ما يفسر أن شرق مصر جاء أعلى مستوى وسطحا من غربها .

وإذا نحن حللنا الهيكل التكتونى الى عناصره الاولى الثلاثة ، الالتواء والانكسار والبركنة ، فإن لنا أن نتصور سطح مصر وقد انطبعت أو انطبقت عليه شبكة ضيقة الحلقات معقدة الخطّة نسبيا من خطوط الالتواءات والانكسارات من كل الأبعاد والمراتب والدرجات ابتداء من الاقليمى الرئيسى الى المحلى الثانوى ، تتوازى أو تتعامد أو تتقاطع بحرية ، متقاربة متكافئة هنا أو متباعدة متخلّطة هناك ، وغوق الشبكة ينتثر هنا وهناك رشاش متطاير من بقع أو نقط من اللواظف والحمم والطفوح الباطنية تعطى للمسات الأخيرة لوجه مصر الطبيعى ، كأنها هى الشامات والبنور حيث الالتواءات والانكسارات هى تجاعيده والتغضنات . وكما أن ملامح الوجه وخصائص البشرة إنما تعكس باطن الجسم فى الكائن العضوى ، فكذلك تعد هذه الشبكة السطحية انعكاسا الى أبعد حد لاعمق أعماق الباطن بتغضناته من محدبات ومقعرات وبقواه من ضغط وشد وغوران وقذف ... الخ .

ويمكن القول بصفة عامة بأن الالتواءات والانكسارات فى هذه الشبكة اقوى وأوسع انتشارا فى الرصيف غير الثابت ، وأقل فى الرصيف الثابت ، وأقل ما تكون فى الكتلة الاركية . بعبارة أخرى ، هى تزداد بصورة عامة من الجنوب الى الشمال . ونظرا لمقاومة القاعدة القديمة الصلبة ، فيبدو كذلك أن الانكسارات جاءت أكثر وأوسع من الالتواءات التى بدورها جاءت أقرب الى مجرد التغضنات أو التجمعات المحلية الثانوية . وأكثر ما تجتمع الالتواءات والانكسارات تجتمع فى شرق مصر ، خاصة سلاسل البحر الاحمر .

محاور هذه الشبكة المتعددة تتنوع فى كل الاتجاهات ما بين العرضى والطولى والقاطع ، ولكن تغلب عليها وتسود بينها بضعة أنماط بعينها ، وإن تفاوت كل نمط فى مدى انتشاره وسيادته وأهميته . ورغم أن أسماء هذه الأنماط كما وضعها غون غيسمان وراتينز Rathjens تطلق عادة على خطوط الانكسارات (١) ، فإن من الممكن تعميمها لتشمل الالتواءات أيضا . وهناك

(1) Birot; Dresch, p. 205.

أربعة أنواع أساسية من المحاور تتدرج في إلهمية على الترتيب التنازلى الآتى .

أولا ، المحور الطولى الشمالى — الجنوبى ويسمى نوع شرق افريقيا وهو أكثرها شيوعا وانتشارا ، التواء وانكسارا ، ولعله محور نواة مصر القديمة ، وكثيرا ما حكم توجيه أو تحريف السواحل القديمة والحديثة الى جانب الكتل الكبرى والصغرى فى الداخل . ثانيا ، المحور القاطع الشمالى الغربى ، ويسمى النوع الارترى أو الافريقى كما قد يطلق عليه محليا القلزمى Clysmic نسبة الى بحر القلزم . وهو بارز حاد للغاية فى قطعه للمعالم الطبوغرافية سواء على الساحل أو فى الداخل . ثالثا ، المحور العرضى الشرقى — الغربى ، ويسمى النوع التثيزى نسبة الى موازاته للبحر المتوسط أى التثيز القديم . وهو أبرز فى شمال مصر منه فى جنوبها . رابعا ، المحور القاطع الشمالى الشرقى — الجنوبى الغربى ، ويسمى نوع عوالى Aualitic أو الصومالى ، وهو الآخر يظهر أكثر فى الشمال كلما ابتعدنا عن النواة الاركية القديمة .

الالتواءات

إذا تصفحنا وجه مصر على هذا الاساس ، بادئين بالالتواء ، لبدى لنا مفضنا بالطيات والثنيات الاقليمية الكبرى المديدة من الدرجة الاولى على شكل محدبات geanticlines ومقعمرات geosynclines يصعب التقاط خطوطها أحيانا لفرط امتدادها ، تنطبع عليها وتكاد أيضا تخفيها طيات وثنيات أصغر ثم أخرى أصغر وأصغر وهكذا حتى المستوى المحلى البحت . والصفة القبابية أوضح وأصح فى هذه التحدبات الأصغر على الأقل ، والتي على أية حال تزداد وضوحا وتكاثرا أعدادا فى شمال مصر فى قطاع الرصيف غير الثابت .

هيوم مثلا — وهذه أكبر طية فى السلم كله — يتصور مصر كلها وقد اختطها أو انتظمها محدبان عظيمان يفصلهما مقعر كبير : محدب فى الصحراء الشرقية مؤشره وادى قنا ، ومحدب فى الصحراء الغربية مؤشره الواحات الخارجة ، أما المقعر فوادى النيل شمال الأقصر . من مقياس أصغر ، يتركب فوق ضلوع تلك الطية الاقليمية طية محلية من « الالتواءات التثيزية » بتسمية هيوم أيضا . تلك هى مركب الجالنتين وعتاقة . فكتلتا الجالنتين وبينهما وادى عربة يصنعان معا التواء باديا تميل فيه طبقات الجلالة القبلية نحو حتى إذا ما شارفنا مدخل وادى قنا اتخذت المحدبات اللطيفة المحاور الشمالى الغربى . (١)

(1) W.F. Hume, «Surface dislocations in Egypt & Sinai», B.S.G.E., 1929, p 2 — 9.

بالطريقة نفسها تبدو هضبة الايوسين ما بين الجبلتين والنيل وقد تموجت كالثنيات اللطيفة في سلسلة من المحدثات والمقعرات اتجاهها العام نحو الشمال الغربى . وهنا نجد محور محدب الجلالة الكبير ، اذ يفادى وادى عربة صوب النيل ، يستدير من الشمال الشرقى الى الشمال الغربى ، حتى اذا ما شارفنا مدخل وادى قنا اتخذت المحدثات اللطيفة المحور الشمالى الطولى المباشر .

وغير بعيد ، على الضفة الشرقية لنيل سمالوط — المنيا ، تعرف ساندفوردي على قمتى محدبين يفصلهما مقعر . وعلى الضفة الغربية جنوب اسنا تصنع الصخور الكريتاسية كذلك سلسلة من المحدثات والمقعرات ، وبالمثل يفعل الخراسان النوبى الى الجنوب فى اسوان ، حيث يتثنى فى متتالية من المحدثات والمقعرات المسطحة المديدة المترامية على محور الشمال الشمالى الغربى . (١)

فى الصحراء الغربية ايضا ، لن تخطى العين المدربة بعض المحدثات والمقعرات الاقليمية المقياس فى الجنوب الثابت ، تترك مكانها بعد ذلك لاسراب لا تحصى كما لا تخفى من القباب الصغيرة فى الشمال غير الثابت . من الاولى تعرف شطا على خطين من الالتواءات او الثنيات المقعرة *synclines* يتوسطهما ويفصل بينهما خط من الالتواءات او الثنيات المحدبة ، وتمتد ثلاثتها على محور قلزمى شمالي غربى — جنوبى شرقى ، بحيث تؤلف معا مجموعة التوائية متموجة مركبة تنظم بين دفتيها وفى طياتها الواحات الخارجة والداخلية . (٢) وعلى المحور الارترى نفسه يضيف شكرى الى ذلك خط انخفاض مقعر رئيسى فى المنطقة ما بين النيل والخارجة . (٣)

من الناحية الاخرى يتعرف يالوز وكنتش ما بين النيل والجلف الكبير على ثلاثة محاور ارتفاعات وتحدبات تحصر بينها على التعاقب خطين من الاحواض التركيبية اى المقعرات ، والكل على محور عوالى شمالى شرقى — جنوبى غربى . فلما محور الارتفاع الاول فى الغرب فهو خط العوينات — الجلف فى الجنوب يتممه خط البحرية — ابو رواش فى الشمال . محور الانخفاض المقعر الذى يليه شرقا هو الداخلة ، الذى يفصله عن مقعر الخارجة التالى خط ارتفاع او محدب هضبة ابو طرطور . (٤) على ان

(1) Said n. 31. (2) A. Shata, «Remarks on .. Kharga & Dakhla oases B.S.G.E., 1961, p. 155.

(3) N.M. Shukri, «Geology of Shadwan island», B.S.G.E., 1959, p. 44.

(4) M. Yallouze; G. Kretsch, «Linear structures in and around the Nile basin», B.S.G.E., 1954, p. 170 — 181.

الملاحظ أن هاتين المجموعتين من خطوط التحدب والتقعر ، مجموعة شطّا وشكرى فى جانب ومجموعة ياللوز وكننتش فى الجانب الآخر ، تتعارض فيها المحاور جذريا الى حد التعامد بحيث يتعذر التوفيق بينها .

هذا فى جنوب الصحراء الغربية . اما فى الشمال فى نطاق الرصيف غير الثابت فان المحدثات والمقعرات الصغيرة المحلية المتواضعة المقياس — نظام القوس السورى — ترى متتابعة بلا انقطاع من عروض البحرية حتى الساحل ومن أبو رواش حتى الحدود . ولا يضارع هذه المنطقة أو يفوقها فى كثرة وكثافة المحدثات والمقعرات الموضعية أو القباب المحلية سوى قطاع الرصيف غير الثابت من شمال سيناء . ففى هنا تتلاحق بالعشرات حتى لتؤلف أرخبيلًا حقيقيا بوضاوى الشكل فى قلب شمال سيناء سماه حسان عوض بحق « اقليم القباب » . (١)

الانكسارات

اذ ننتقل من الالتواءات الى الانكسارات ، فكأننا انتقلنا من المناطق الى الخطوط ، وبالتالى من التعميم الى التحديد . فخطوط الانكسارات قاطعة لا تحتل التأويل ، وخطة شبكتها ليست اقل وضوحا . معظم الانكسارات الرئيسية واهمها يتوزع فى جبال البحر الاحمر وسيناء بطول السواحل ، ثم على واجهة وادى النيل ، وكذلك فى قطاع القاهرة — السويس واخيرا بعض مناطق الصحراء الغربية . وغيا عدا مجموعة خطوط محدودة على المحور العرضى التيزى ، فان معظم الشبكة يتوزع بين المحاور الطولية والقاطعة .

المجموعة العرضية تبدأ بخط يعبر سيناء بتقطع من رأس خليج العقبة الى رأس خليج السويس . فتشمل انكسارا رئيسيا فى شمال شرق سيناء يحدد جبل الحمر ، ثم آخر على امتداده هو سد رقبة النعام الذى تصحبه الطفوح البازلتيّة طوال رحلته . والى الشمال قليلا على طول طريق القاهرة — السويس يجرى انكسار آخر يحدد الكتل التلية على جانبيه وتنقطه أيضا الطفوح البازلتيّة محليا . وعلى الجانب المقابل جنوبا يمكن أن نضيف انكسار وادى عربة الذى يتعامد على محدبى الجبالين ويفصل بينهما .

عن المحاور الطولية السائدة ، غنى شرق مصر يحف بكل من سيناء وجبال البحر الاحمر محوران أساسيان من الانكسارات . فعلى كلا جانبيه

(1) H. Awad, La montagne du Sinai central, Le Caire, 1951, p. 15.

خليجي العقبة والسويس مجموعات من الانكسارات موازية للسواحل ، وعلى كلا ضلعي سلسلة جبال البحر الاحمر مجموعتان أخريان ، يضاف اليهم على امتداد وادي النيل سلسلة أخيرة من الانكسارات الاقل مقياسا واطرادا . على أن المجموعات كلها تتداخل أو تتواصل حوالى منطقة خليج السويس بحيث يكمل بعض منها بعضا آخر .

في أقصى الشمال الشرقى مجموعة انكسارات خليج العقبة ، حادة قاطعة ، وتمتد أبرز نماذج النوع العوالى في مصر . على الجانب الآخر من سيناء والاحمر يسود ، على العكس ، المحور القلزمى . وبالتالي تكاد مجموعتا انكسارات ساحلى سيناء تلتقيان في الجنوب عند رأس محمد . على أن المجموعة الغربية تستمر عبر جزيرة شدوان لتلتقى في خط واحد مع مجموعة انكسارات ساحل الاحمر التى تتراعى حتى الحدود الجنوبية . وعلى الجانب الغربى من خليج السويس نتصل الانكسارات بخط ساحل الاحمر ، ولكنها تنفرع أو تنحرف في جنوبها لتتجه على خط واحد مع مجموعة انكسارات وادي النيل التى تتخذ أولا محورا طوليا مباشرا أى من نوع شرق افريقيا .

يبدأ هذا الخط في الشمال بوادي قنا الانكسارى الاصل ، ثم يستمر في مجموعة كتل مهشمة شرق وجنوب ثنية قنا وحتى الاقصر كجبل سراى والقرن والرخامة ، ثم يعبر النيل محتفظا بنفس المحور قرب النهر في قطاع اسنانا — جبل البرقة (البرجا) — كركر حيث وجد بيدنل فارقا سلميا حادا في مستوى ارتفاع الهضبة الليبية غربا وتخوم الوادي شرقا شخصه على انه انكسار محلى ، وأخيرا يعود الخط المستمر فيعبر النهر مرة أخرى ليظهر في مجموعة انكسارات صغيرة تتراص شرق اسوان . (١)

شمال ثنية قنا تستمر خطوط انكسارات وادي النيل ولكن محورها ينحرف شمالا غربا متحولا من نوع شرق افريقيا الى النوع الارترى . هنا تتوالى مجموعات من الانكسارات القصيرة التى توازى الوادى احيانا وتقطعه بانحراف احيانا أخرى . هذه الانكسارات هى التى تحدد مجرى النهر ما بين قنا وأسيوط ، وتظهر في منطقة اخميم ، وتتواتر شرق النهر في منطقة المنيا وفي قطاع بنى سويف — حنوان ثم تعود فتنكأثر غرب النهر في منطقة وادي الريان وفي منطقة الهداهد الى الغرب منها وكذلك في ابو رواش ثم أخيرا على تخوم جنوب غرب الدلتا . (٢) ويلاحظ في دائرة المنطقة الأخيرة غرب النهر أن الانكسارات هنا تجتمع مع الالتواءات ومحدباتها المحلية وغالبا ما تتقاطع معها وتتعامد عليها كما في الهداهد والريان ولكن ابو رواش بصفة خاصة .

(1) Said, p. 32.

(2) Id., p. 35.

في الصحراء الغربية تقتصر الانكسارات الهامة على الواحات الخارجية والبحرية حيث يمتد بكل منهما انكسار بطول المنخفض ، الاول من الشمال الى الجنوب والثاني من الشمال الشرقي الى الجنوب الغربي . كذلك تظهر بضعة انكسارات اصغر على المحور الشمالي الغربي في المنطقة ما بين النيل والفرافرة - البحرية . وفيما عدا محور البحرية العوالى النوع ، يلاحظ ان الآخرين يتبعان نفس محور الانكسار المجاور في قطاع وادي النيل المناظر .

هذا واذا نحن ربطنا هذه الانكسارات المحدودة في الصحراء الغربية بكثرتها العديدة في وادي النيل ثم في الصحراء الشرقية ، لامكننا - ربما باكثر من خيال العلماء - ان نتصور مع يالوز وكنتش نطاقا كاملا شبه متصل من الانكسارات الارتية المحور يقطع وسط مصر بكامل عرضها تقريبا من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي ، من البحرية الى وادي نتش وخليج غول . (١)

البركنة

تبقى اخيرا مظاهر البركنة بأشكالها المختلفة خاصة الطفوح والغطاءات الباطنية . وهذه عرفت في أرض مصر في معظم العصور الجيولوجية من اقدمها الى احدها ، ولكن الاخيرة هي اهمها ، كما انتشرت في كثير من ارجاء مصر من أقصى الجنوب الى الشمال ، غير ان الاخير هو اهمها . وعلى الجملة فقد تركزت اهم الاضطرابات الباطنية والطفوح البركانية الحديثة على جانبي اخدود البحر الاحمر سواء في مصر أو الجزيرة العربية . ومن ثم اقتصر في مصر على هذا القطاع .

لكن المهم انها جاءت على الجانب المصري اقل قوة وانتشارا بكثير منها على الجانب العربي المقابل . فسلسل جبال البحر الاحمر المصرية لم تعرف قط تلك الطفوح الباطنية البركانية ، حرات اللابة أو اللافا ، الواسعة الانتشار الشاسعة المساحة والهائلة السمك والتراكم التي ترصع جبال السراة في غرب الجزيرة ، الامر الذي يفسر أيضا أن جبال مصر لا تصل في ارتفاعاتها الى مستويات نظيرتها عبر البحر .

تفصيلا ، اقدم حالات البركنة المعروفة في مصر ترجع الى الزمن الاول ، وتوجد في أقصى الجنوب الغربي بجبل العوينات على تخوم الكتلة العربية - النوبية الصلبة ، وذلك على شكل طفوح من الريوليت . في الكريتاسي تجددت الاضطرابات الباطنية بدليل تخلل شرائح من اللافا والرماد البركاني لصخور الخراسان النوبي شرق كوم امبو وما يتأخها من الصحراء الشرقية .

(1) «Linear structures etc.», loc. cit., p. 190 — 5.

على أن الزمن الثالث عامة والاوليجوسين خاصة كان موطن تلك الاضطرابات بامتياز ، واليهما ترجع معظم حالات الطفوح الهامة ابتداء من خليج السويس حتى البحرية ومن غرب سيناء حتى القصير . واكثرها يرتبط عادة بالانكسارات بطبيعة الحال ، كما أن معظمها تغلب عليه الطفوح البازلتيية بالتحديد . وأبرز هذه الطفوح نجدها على امتداد سد رقبة النعام الانكسارى العرضى بشمال غرب سيناء ، وفى قطاع أم بجمة — أبو زنيمة بغرب سيناء ، ثم فى وادى عربة بين الجاليتين ، وبعدها على شكل طفوح الدولريت بطول ساحل البحر الاحمر جنوب القصير .

وعلى طريق القاهرة — السويس تتناثر الطفوح البازلتيية الى ان تتكاثر خاصة فى منطقة الجبل الاحمر واكثر منها أبو زعبل . وفى منطقة الجبل الاحمر بالذات ارتبطت الظاهرات الباطنية بالنشاطات المائية الحارة بأشكالها المختلفة وكان لها آثارها المتعددة فى أكسدة وتلوين الحجر الرملى ودولوميتية وترميل واعادة بلورة الحجر الجيرى والطباشير . أخيرا وعبر النيل نعود فنجد الطفوح البازلتيية فى جبل الخشب غرب القاهرة ، واكثر منه فى جبل القطرانى شمال غرب الفيوم . (١)

أخدود البحر الأحمر

لا تتم قصة أرض مصر موصولا الا بوقفه خاصة عند اخدود البحر الاحمر، لانه مفتاح معظم الاضطرابات والظواهرات التكتونية فيها ، ولما له من تأثير جانبي على شرق مصر خاصة وعلى وضع مصر عامة فى الكتلة العربية — النوبية . فعلى امتداد الأزمنة والعصور الجيولوجية المتأخرة ابتداء من الزمن الثالث وحتى اليوم ، يمكن رد كل مظاهر وحركات القشرة الأرضية فى مصر الى اثر الاخدود بطريقة او بأخرى ، وذلك ابتداء من تكوين البحر الاحمر نفسه وخلقائه وتزريق جبال البحر الاحمر فى الماضى الجيولوجى نفسه ، الى حركات الرفع التى أصابت شرق مصر من النوبة حتى شرق الدلتا ومن النيل النوبى حتى غرور الدلتا فى العصور التاريخية وقلب العصور الوسطى . بل وحتى نبضات الزلازل الخفيفة العابرة التى تسجلها المراصد كل بضعة أعوام أو أيام ونحس نحن بها أو لا نحس فى وقتنا سدا هي أيضا بالأخدود ترتبط .

(1) Said, p. 43 — 4.

تطور الأخدود النشأة والنمو

لا البحر ولا الأخدود ، بأبعاده الهائلة تلك ، نشأ دفعة واحدة بضربة واحدة في يوم وليلة ، وإنما هو محصلة عملية نمو اقليمي معتد وتراكم جيولوجي منعم عبر عصور عديدة تتابعت فيها نبضات الباطن في ثورات متقطعة تكون هو فيها جزءا جزءا ، جزء يسبق جزءا ، جزء أقدم وآخر أحدث ، وهكذا . والأخدود مع ذلك حديث النشأة بوجه عام ، ابن الزمن الثالث عامة ، بينما أن البحر نفسه أحدث وأحدث فهو يأتي فقط في أواخر ذلك الزمن . وقد بدأ الأخدود يتكون من الجنوب الى الشمال ، فكان أقدم وأسبق في الجنوب بينما تأخر ظهوره في قطاع البحر الاحمر ، ولهذا كان البحر هو أحدث أجزاء الأخدود الافريقي العظيم نشأة .

ويبدو أن أقدم الانكسارات والفوالق في هذا القطاع ترجع الى اليبوسين وربما الى الكريتاسي (١) ، سيما لم تتكون حفرة الأخدود نفسها الا في عصر الاوليجوسين الذي شهد لذلك أعظم مراحل ومظاهر الاضطراب الباطني والقلقات الارضية التي انعكست بعيدا على كل المناطق الشرقية من أرض مصر . وإذا كانت النظرية الكلاسيكية في أصل البحر الاحمر ، منذ وكما وضعتها المساحة الجيولوجية المصرية ، هي الاوليجوسين ، فانها قد أصبحت محل تساؤل منذ أعاد رشدي سعيد تسنين أخدود البحر الاحمر بالميسين . (٢)

فاذا صحت النظرية الاولى لكان معناها تعاصر نشأة البحر الاحمر وخليج السويس الذي هو اوليجوسيني بيقين أكثر . أما اذا صحت النظرية الثانية لكان خليج السويس كأخدود أقدم بالقطع من أخدود البحر الاحمر العام وكان بذلك مظهرا مستقلا سابقا للبحر وليس تابعا لاحقا له كما يبدو لأول وهلة . والواقع أن لخليج السويس تاريخا جيولوجيا معتدا جدا وقديما للغاية قبل الزمن الثالث جميعا ، وإن لم يكن ذلك كأخدود بالضرورة . (٣)

مهما يكن الامر ، فإن البحر الاحمر نفسه كبحر هو اشد حداثة . فالواقع أن البحر المتوسط (التثيز) لم يغز حفرة الأخدود لأول مرة الا بعد امد طويل في الميوسين ، وحتى عند ذلك لم يتوغل كثيرا في الجنوب الى ابعد من خليج

(1) Birot & Dresch, p. 203 — 4.

(2) Geology of Egypt; F.T. Barr, Geology of the Gulf of Suez area, in : Guidebook to geology etc., p. 128.

(3) Barr, p. 128 — 9.

السويس . اى ان البحر الاحمر جيولوجيا لم يعد فى الاصل ان يكون ذراعا مقطوعة او مسدودة اكثر منها مسدودة من البحر المتوسط . ثم عاد البحر المتوسط فى نهاية الميوسين فانحسر عن البحر الاحمر ، بينما احتل موقع خليج السويس نهر صغير يجرى من الشمال ويصب فى الجنوب . وخلال البليوسين عاد البحران فيما يبدو فاتصلا ولكن بصورة متقطعة غير منتظمة ان لم نقل مبهمه .

كذلك غفى او اخسر البليوسين وحده ، ان لم يكن حقا فى 'اوائل البلايستوسين ، تكون اخدود خليج العقبة ، الذى هو بذلك احدث بكثير جدا من خليج السويس . اى ان اخدود العقبة احدث قطعا من اخدود البحر الاحمر العام الذى قد يكون هو نفسه احدث من اخدود خليج السويس . وأخيرا ، ومن الناحية الاخرى ، فقد تأخر اتصال البحر الاحمر بالمحيط الهندى الى البليوسين حين غزت مياه الهندى الاخدود فاصبح بحرا لاول مرة ، ربما بما فى ذلك خليج العقبة . وعلى هذا فاذا لم يكن اخدود خليج السويس اقدم من اخدود البحر الاحمر ، فانهما على الاقل متعاصران . ومن جهة اخرى فاذا لم يكن اخدود خليج العقبة احدث من اتصال البحر الاحمر بالمحيط الهندى فانهما بدورهما متعاصران .

وهنا نلاحظ مفارقة هامة وهى ان البحر الاحمر ، وان كان اول اتصال له هو بالبحر المتوسط دون المحيط الهندى ، فقد انتهى فى النهاية واتصاله بالمحيط الهندى دون البحر المتوسط على نحو ما نجد اليوم . اى ان البحر الاحمر تحول من ذراع خليجية للبحر المتوسط الى خليج ذراعى من المحيط الهندى ، وفى الوقت نفسه تحول لسان السويس من مضيق بحرى الى برزخ ارضى بينما تحول باب المندب من معبر ارضى الى مضيق مائى . صورة معكوسة بالكامل . ولنا ان نضيف هنا بالمناسبة انه فيما بين اتصال البحر الاحمر بالمتوسط وقبل اتصاله بالهندى زادت ، تحت ظروفه المناخية وفى عروضة المدارية ، درجة الملوحة ، فكان ان اكتسب تلك الخاصية المعروفة التى احتفظ بها منذئذ وظل يتميز بها عن المتوسط .

قوة الدفع

السؤال الآن : اذا كانت نشأة الاخدود قد بدأت من الجنوب ، فهل جاءت من الجنوب ايضا قوة الدفع ؟ الملاحظ ان البحر الاحمر بعامة اضيق نوعا فى الشمال منه فى الجنوب ، وهو فى نهايته ينشطر وينشعب الى فرعين دقيقين نحيلين حول سيناء . فلماذا انشطر ؟ اكيدا اما لضعف القوة او لقوة المقاومة او للاثنيين معا ، والاخيرة ارجح . فلا شك ان صلابة كتلة سيناء القديمة الصماء قد وضعت حدا لنمو الاخدود وارغمت طاقته الباطنية على ان تستدير فتلف حولها لتبقى هى بين ذراعيه النموذج الكامل للهورست الاخدودى .

ولكن من المحقق ايضا ان معظم طاقة الاخدود كانت قد استنفدت وانفقت نفسها من قبل وبدأت تزداد تخلخلا ووهنا . فرغم ان اخدود السويس الاقدم يستمر شمال الخليج نفسه ، الا انه يختفى تحت برزخ السويس تجاه الاسماعيلية حيث يطمر تحت رواسب الطمي . ولهذا غانه يبدو في خطة الاخدود العظمى شعبة جانبية على الهامش بل وعلامة انتهاء . وعلى الجانب الآخر ، فاذا كان خليج العقبة ، على شدة حدائته ، يبدو المكمل الحقيقي لمحور الاخدود نحو الشمال ، فالواضح انه يزداد ضحولة ونحولة وتقطعا بل وينتهي في النهاية بالشام وهو اخدود كاذب false rift ذو كتف واحدة لا اثنتين . (١)

فاذا ما عدنا الى الصورة الراهنة ، وجدنا الانكسارات الطولية العديدة تحف بأخدود البحر الاحمر على كلا جانبيه بقدر او آخر من التناظر او السمترية اللافتة ، ليس فقط في الحافتين الجبليتين المتناظرتين ايضا واللتين تقطعهما تلك الانكسارات تقطيعا ، ولكن كذلك تحت سطح البحر حيث تحمل قواعد تلك الانكسارات الجزر المرجانية العديدة الشهيرة التي تتاخم جانبي البحر . وحتى السهل الساحلى والرصيف القارى تمثل هي الاخرى حافة escarpment غاطسة متدرجة نحو العمق . اما هذا العمق فتحدده حفرة وسطى كالهوة الغائرة توازى الساحلين ويتراوح عرضها بين ٤٥ ، ٦٥ كم ويدور عمقها حول ٢٠٠٠ متر مع اتجاه الى زيادة العمق جنوبا وتناقصه شمالا (٢) حيث نجد خليج العقبة ، وعمقه + ١٠٠٠ متر ، امتدادا لهذه الهوة ، وذلك دون خليج السويس الذى يبلغ عمقه - ١٠٠ متر .

ولعل هذا العمق الضئيل والضحالة البالغة هي بعض الاسباب التي حدثت بكون بول الى ان يرد اصل خليج السويس وحده ودون سائر اجزاء حوض البحر الاحمر الى فعل التعرية . على ان هذا الراى الغريب لا يشاركه فيه أحد من الجيولوجيين الذين يرونه انكسارى النشأة كسائر اجزاء اخدود البحر الاحمر . ولعل هذه نقلة مناسبة الى مشكلة نشأة الاخدود عموما .

اصل الاخدود

كيف تكون الاخدود ؟ ان يكن المعروف ان البحر الاحمر جزء لا يتجزأ من الاخدود الاثريعى العظيم الممتد من الزمبيزى حتى طوروس كما راده جريجورى ، فان الذى ينبغى ان نضيفه الآن هو ان هذا الاخدود بدوره كما اثبتت آخر الدراسات الحديثة على يد هيوزن Heezen انها هو جزء لا يتجزأ من نظام

(1) W. B. Fisher, p. 15.

(2) Birot & Dresch, p. 203 — 5.

او هيكل اخدودي انكسارى يطوق الكرة الارضية برمتها ويدور حولها اكثر من مرة تحت المحيطات ، وكل ما هناك أن الاخدود الافريقى هو القطاع القارى الوحيد او الابرز فيه .

ومازال اصل الاخدود موضع نظريات عديدة متعارضة ، ولكنها لا تخرج ، افقيا او راسيا ، اما عن ميكانيزم الضغط (جريجورى ، بالارد Bullard ، هولز ، وييلاند Wayland ، لستر كينج ، ديبرتريه Dubertret) او الشد (نيجنر ، دى توا Du Toit ، هيزن ، مينارد Menard) . (١)

نظريات الضغط

فعند جريجورى أن اصل الاخدود زوجان متوازيان من خطوط الانكسارات العادية normal faulting ، او مجموعات من الانكسارات السلمية step faults أى جريين Gräben ، نشأت نتيجة للضغط الجانبية على ضلوع ثنية او طية محدبة ، مما أدى الى انهيار قمة او قبة المحذب وسقوطها راسيا وانخسافها على شكل واد اخدودى rift valley . بصيغة أخرى ، الاخدود فى أصله كتلة طويلة كالاسفين ، تدق كلما زاد العمق ، سقطت بين انكسارات حدية عادية كنتيجة لهبوط الضغط الجانبى على تركيب قوسى أصلا ، فأزاع الاسفين الغارق مواد الاعماق فى الباطن فتفجرت على شكل لوانظ بركانية بامتداد الشقوق . الاخدود ، ببساطة يعنى ، خندق هابط او حفرة ساقطة foundered trough ، fossé d'effondrement . والواقع الجيولوجى يثبت أن البحر الاحمر برمته يتأطر على كلا جانبيه بأعداد لا حصر لها من الانكسارات العادية باستثناءات نادرة جدا ، كما يؤكد النظرية الشكل القبابى المشوه لتكوينات الميوسين على ساحل البحر فى مصر (٢).

لكن بالارد وهولز رفضا نظرية الانكسارات العادية وقالوا بالانكسارات العكسية او القافزة reverse faulting التى تراكبت فوق بعضها البعض فى خطين متقابلين على مستوى سطح الوادى الذى لم يلبث كرد فعل أن هبط وهوى تحت ثقلهما حتى يتم توازن القشرة الارضية . وليس ثمة من دليل واقع معروف على هذا الفرض سوى انكسار واحد زاحف وضاعط تعرف عليه هيوم فى حقول بترولنا غرب خليج السويس .

كذلك رأى بيلى وويليز Willis أن الاخدود نشأ بقوة الضغط فى الاعماق السحيقة ، وبالتالي بقوة الدفع من الجوانب الى أعلى upthrust مسلطة على كتلتين متوازيتين فانتصبتا واثبتت بحافتين شاهقتين تاركة

(1) Ibid; p. 205.

(2) Said, p. 118 — 120.

ما بينهما كهوة في الحضيض . ويمكن ان نشبه قوة الوثب هذه بالاسد حين يرفع جسمه في الهواء مرتكزا على قدميه الخلفيتين استعدادا للوثب . الرفع ، رفع الحافتين ، اذن ، لا الخفض ، خفض الحضيض ، هو الاساس . ولهذا فليست الانكسارات عادية بسيطة بل دافعة ضاغطة قافزة ، وليس الاخدود واديا اخدوديا كما عبر جريجورى rift valley ، وانما هو واد واثب ramp valley كما يدعوه ويلليز . غير ان الاعتراض الجوهرى على نظرية ويلليز هو ان الضغط الجانبى سحق الاعماق انما يثمر انكسارات حدية حادة قافزة ، الامر الذى لا يثبتته الواقع الجيولوجى .

آخرون مثل ليز ومودى وهيل Lees ، Moody ، Hill ، قالوا بالانكسارات الانخلامية — مثلما تلوى الذراع — wrench faulting ، واعتبروا اخدود البحر الاحمر — البحر الميت انكسارا ملويا مخلوعا من الدرجة الاولى ، ولو ان بار لا يرى اى دليل على هذا . (١)

من الناحية الاخرى غان كثيرين ، مثل غون غيسمان V. Wissmann وكلوز Cloos فضلا عن ماكس بلانكنهورن وجون بول وهيوم ممن اشتغلوا على مصر ، لا يرون في الاخدود اكثر من قبة او قبة محدب هاو او هان voûte anticlinale effondrée بصورة اقل او اكثر تعقيدا ، اى نفس فكرة جريجورى الاولى . والواقع ان هناك الآن عودة عامة الى رأى جريجورى ببساطته وعلى بساطته . وفي هذا السياق ، يعتبر جوجل J. Goguel ان الضغط الرأسى ، الذى يزيد على الضغط الافقى ، يكتفى تماما لتفسير محاولة التوسيع التى تفرض نفسها على التوزيع الهيدروستاتيكي للضغط ، الناجمة عن ائقال الكتل الارضية وحدها دون اى عامل آخر . (٢)

نظريات الشد

أما عن ميكانيزم الشد فقد تبناه هيجنر كجزء من نظريته العامة الشهيرة في زحزحة القارات . فالأخدود انكسار معتد نشأ عن شد كتل اليابس في عملية الزحزحة ، مما أدى الى تمزيق قارة جوندوانا وفصل الجزيرة العربية عن القارة الافريقية ، أو بالانق الى تباعد الجزيرة العربية نحو الشرق عن كتلة القارة الافريقية . وما البحر الاحمر وخليج عدن الا الفجوة التى تخلفت عن هذا الترحح ، فليس البحر اذن حفرة بل فرجة او انفراج ، والاخدود لاهو واد اخدودى rift valley ولا واد واثب ramp valley ، وانما هو وادى زحزحة drift valley .

(1) Barr, loc. cit., p. 124.

(2) Birot; Dresch, p. 205.

من ناحية أخرى يذهب بوجوليفوف Bogolepov الى ان البحر الاحمر ليس اخدودا وانما شرح عريض نشأ عن « انشقاق الدوران » rotation rift بالدقة ، اى انشقاق الطبقات العليا من الغلاف الصخري للكرة الارضية نتيجة لدورانها حول نفسها . هذا ويسمى شالم Shalem مثل هذا المنخفض الناشئ عن تحرك كتل القشرة بعيدا عن بعضها البعض « بالبار paar » . وعلى الجملة ، فقد تبني دى توا من جانبه نظرية الزحزحة وان يكن مع تعديلات .

بالمثل طبق ديبيرتريه على سوريا ، الا انه على العكس من فيجينر ثبت كتلة الجزيرة العربية وحرك كتلة افريقيا ، فزحزح سيناء اولا نحو الجنوب حوالى ١٥٠ كم ، ثم دور افريقيا على نفسها او محورها نحو ٥ درجات مع عقارب الساعة (١) . اى انه حرك الكتلة الكبرى لا الصغرى ، وحولها نحو الغرب لا نحو الشرق . وقد ايده فى ذلك ويللينج Willing ، لكن كوينيل Quennell جاء غراى ان محور حركة الزحزحة ليس على الجانب الغربى وانما الشرقى من الشام ، وليس الى الجنوب ولكن الى الشمال (٢) .

من جهة ثالثة ، ادخل سوارتز وآردن Swartz ، Arden اربع كتل فى عملية الزحزحة : اولا كتلة شمال شرق افريقيا غرب السويس والبحر الاحمر وشمال الاخدود الاثيوبى ، ثانيا كتلة شبه الجزيرة العربية ، ثالثا كتلة شبه جزيرة سيناء ، رابعا كتلة القرن الافريقى شرق الاخدود .

حديثا جدا ، فى النهاية ، اتى هيزن بنظرية الهيكل الاخدودى الكوكبى الذى ركب فيه الاخدود الافريقى ورد اصوله الى ضغوط الشد الناشئة عما افترضه من تمدد حجم الكرة الارضية ، وهو غرض من شأنه ايضا ان يدعم نظرية الزحزحة . واخيرا فان هناك نظرية مينارد عن التيارات او الخلايا الانقلابية الصاعدة فى القشرة الارضية التى تتركز عندها ضغوط الشد فى القشرة . (٣)

مهما يكن اصل اخدود البحر الاحمر ، فالمهم انه اذ شطر الكتلة العربية النوبية الصلبة لم يغير من وحدتها الجيولوجية الاصلية وترك على جانبيها تناظرا اصيلا بين طرفيها ينعكس اليوم فى التركيب الجيولوجى والهيئىة .

(1) L. Dubertret; J. Weulersse; Syrie, Liban et Proche-Orient, t.I, Péninsule arabe, Beyrouth, 1940, p. 11 — 16.

(٢) صلاح بحيرى ، جغرافية الصحارى العربية ، عمان ، ١٩٧٢ ،

ص ٩٩ — ١٠٢ .

(3) Barr, loc. cit., p. 125 — 7.

الطبيعية لكل من مصر والجزيرة العربية . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى جاء تكوين الاخدود بمثابة « المهاز » او « فعل الزناد » المنفجر لكل حركات الباطن التكتونية من اضطراب وقلقلة فى معظم جهات ارض مصر ، خاصة شرقها المصاقب ، حتى أصبح شرق مصر بالذات هو المحل المختار والموطن والمصدر التقليدى دائما لحركات القشرة الباطنية فى ادب الجيولوجيا المصرية .

اكثرت من هذا وخطر ، فمن الاضطرابات الارضية الاقليمية العنيفة التى صاحبت مراحل نشأة وتكون الاخدود جاءت ، فى بعض الاراء ، الاختلاجة الاولى التى مهدت للنيل وجودا وموقعا واتجاها . فالتواء او انكسار الوادى الاول الذى احتله النيل بعد ذلك نشأ ، كما سنرى ، كرد فعل لتلك الاضطرابات المجاورة . وبهذا المعنى قد يمكن أن يعد الاخدود الجد الاعلى جدا او الابعد وغير المباشر جيولوجيا للنيل ، وبالتالى صاحب فضل غير منظور وعادة غير مذكور على مصر .

الفصل الثانى

تاريخ حياة نهر

على تلك الخلفية الارضية المعقدة ، ونوق ذلك المسرح الجيولوجى المعد ، ياتى النيل لا كحدث بالغ الخطر فحسب ولكن أيضا كحدث صغير السن للغاية . انه من أحدث الظواهر الطبيعية الهامة فى مورفولوجية مصر ، ان لم يكن أحدثها بالفعل ، وليس أحدث منه بها فعلا سوى الانسان وحده تقريبا ، على الا نخلط بالطبع بين الحادثتين ، فالاولى انما بالمقياس الجيولوجى والثانية بالمقياس التاريخى ، وشتان ما بين المقياسين . ومن الناحية الاخرى ، فلو كان من الخطأ على المستوى الجيولوجى البحث أن نقول بقديم النيل ، فان من الخطأ كذلك أن نبالغ فى تقدير حدائته .

وعلى حداثة هذه ، فان للنيل فى مصر ، كما فى خارجها ، تاريخا طبيعيا معقدا بالغ التركيب ، ولانقول الغرابة والشذوذ . فالنيل الاعظم بامتداده الهائل من العروض الاستوائية حتى البحر المتوسط ، بل من اطراف نصف الكرة الجنوبى حتى قلب العالم القديم ، لم ينشأ دفعة واحدة كنظام نهري واحد ، وانما تكون اصلا من مجموعة من النظم النهرية الاقليمية ، بدأ كل منها منفصلا مستقلا عن الباقي ، وربما فى عصور جيولوجية وظروف طبيعية مختلفة كذلك ، ثم اتصلت تلك النظم ببعضها البعض وتلاصحت وتوحدت فى نظام نهري واحد مركب لابسيت ، بالغ الضخامة كما هو شديد الخصوصية ، بحيث لا يكاد يدانيه نهر فى اتساعه وابعاده ، كما يوشك هو الا يخضع للقوانين الحاكمة التى تضبط تركيب الانهار العادية ولا للتصانيف الفيزيوغرافية التى تقع فيها الانهار عادة .

النيل اذن نهر فريد لامثيل له جيولوجيا مثلما هو تاريخيا ، نهر بصورته الراهنة بالغ الحداثة فى قارة بالغة القدم ، نهر شديد الحداثة جيولوجيا بقدر ما هو مفرط القدم تاريخيا . باختصار ، انه من أحدث ، ان لم يكن أحدث ، انهار افريقيا جغرافيا (١) ، بينما هو أقدم انهار الدنيا كلها تاريخيا .

(١) محمد عوض محمد ، نهر النيل ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ١٤٢ .

ومن هذا المنظور وفى هذا الاطار ، وحدهما ، نستطيع ان نقدر مدى المشاكل العلمية والاستئلة العويصة التى تواجه الباحث فى نيل مصر ، ولماذا قد تتضارب الاجابات احيانا او تتعدد حولها الاجتهادات .

ميلاد نهر

وانسؤال الاول الذى يلح علينا بلاشك هو : متى ظهر النيل فى مصر لأول مرة ؟ وكيف ظهر : من اصل محلي ام من اصل خارجى ؟ هل له اصل سابق أو اسبق ، ومتى كان ذلك ، ان كان ؟ ثم هل كان النيل فى مصر متصلا منذ بداية ظهوره بانهار الحبشة ، فضلا عن منابعه العليا الاخرى ، ام لم يكن ؟ واذا لم يكن ، فلماذا ، ومنذ متى تم الاتصال ؟ ثم ما اصل هذا الوادى : التوائى ام انكسارى ؟ كيف ولماذا ؟ الخ ... الخ ...

الواقع ان الاجابات ، التى قدمها جيولوجيون غالبا ، تراوحت بين الافراط فى القول بقدم النيل وبين الافراط فى تحديد حدائته ، كما تارجحت بين نظرية الاصل المحلى والاصل الخارجى ، وبين افتراض وجود أنهار سابقة للنيل وبين اصلته المباشرة ، وأخيرا بين نظرية الالتواء وغرضية الانكسار . وكثير من هذه النظريات والفروض ثبت ضعفه أو تطرفه العلمى . والمهم فى كل الاحوال ان نحفظ بالمقياس العلمى الدقيق بحيث نستبعد تباعا كل نظرية مشكوك فى صحتها حتى نصل فى النهاية الى « التسنين » والتقنين الصحيح لنيل مصر . ويمكننا هنا ان نعرض للموضوع فى اربع قضايا اساسية مترابطة ومتداخلة على الترتيب الآتى : اصل سابق ام غير مسبوق ؟ القدم والحدائة ، بين الالتواء والانكسار ، مشكلة الاتصال بالمنابع العليا .

اصل سابق ام غير مسبوق ؟

ولعل من الخير لنا ، على هذا الاساس ، ان نبدأ بنظرية الاصل السابق المزعوم — فما هو الا زعم واهم كما سنرى — حتى ننفض أيدينا منه غورا ونتقدم الى النيل الحقيقى نفسه . ولقد كان الجيولوجى ماكس بلانكنهورن Blanckenhorn هو اول من نادى بهذه النظرية فى اوائل القرن الحالى وتبعه فيها نفر من الباحثين والعلماء . فمن وجود بعض الرواسب النهرية وحفريات المياه العذبة والاشجار المتحجرة فى التكوينات الجيولوجية القديمة فى اجزاء من الصحراء الغربية ، افترض بلانكنهورن كما راينا ان نهرا ضخما واحدا هو الذى كونها وكان يجمعها كما يجمع بعض الروافد من اودية

الصحراء الشرقية الكبرى ، ثم يجرى على صفحة الصحراء الى الغرب من مجرى النيل الحالى وموازيا له تقريبا متجها نحو الشمال الى البحر المتوسط الذى كان يمتد فى تلك العصور الى الجنوب من خط ساحله الحالى .

وقد بدأ هذا النهر فى عصر الايوسين حين كان يصب فى البحر قرب بحيرة قارون ، ثم استمر فى الاوليجوسين ، ثم الميوسين حين بلغ اقصى نموه ، وكان مصبه حينذاك قد انتقل قريبا من وادى النطرون . واخيرا وفى البليوسين اخذ النهر يتضاؤل ويتدهور حتى انقرض تماما فى آخره . وفى الوقت نفسه — أواخر البليوسين — طغت مياه البحر المتوسط من الناحية الاخرى على ادنى وادى النيل الحالى وغمرته بعض الوقت فتكونت فيه عدة انكسارات وغوالق هى التى مهدت مجرى النيل الحالى فى مصر .

وقد أطلق بلانكنهورن على ذلك النهر المنقرض اسم النيل الليبى أو نهر النيل القديم الليبى *Das Libische Ur-Nil* ، واعتبره جد النيل الحالى . أما هذا الاخير فحديث العهد جدا عند بلانكنهورن ، لم يظهر الا فى أواسط العصر الجليدى أو المطير فى البلايستوسين ، وان كان المؤلف قد عاد فعدل عن هذا الراى وعدله (١) .

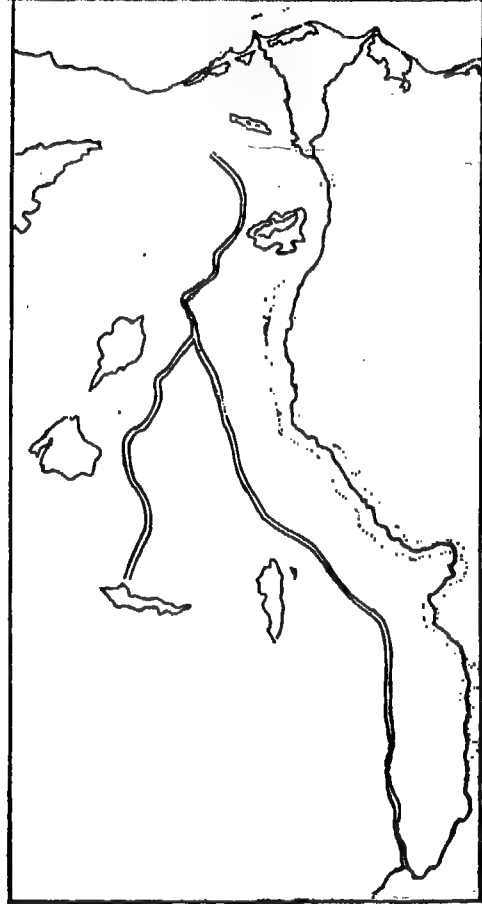
ومن الناحية الموضوعية البحتة ، هناك شواهد وادلة كثيرة فى الصحراء الغربية على وجود نظم تصريف مائية قديمة ، يمكن للتصوير الجوى التقاط انماطها بسهولة (٢) ، فضلا بالطبع عن الادلة الحفرية المباشرة فى باطن الطبقات الجيولوجية نفسها . ولهذا فقد قبل بعض العلماء بوجود النهر الليبى القديم الذى « اكتشفه » بلانكنهورن ، وبعضهم حدد مجراه بأنه يتبع غرد أبو محاريق الذى يمتد من الواحات البحرية حتى الخارجة .

والبعض الآخر مثل كايو *Cailliaud* اعتبر أن « البحر بلا ماء » الذى تواتر ذكره فى الروايات التاريخية والمحلية غرب النيل بالصحراء الغربية هو مجرى النيل القديم ، وذلك على أساس قواقع نيلية عثر عليها كما قال فى مجرى هذا البحر الجاف . وقد رسم كايو هذا المجرى بالفعل كخط مواز تقريبا لمجرى النيل الحالى ، يبدأ منه قرب ثنية كورسكو — الدن بالنوبة ثم يتجه شمالا مارا الى الشرق من الواحات الخارجة ثم البحرية ، ثم يستدير ليحتل مجرى الوادى الفارغ خلف وادى النطرون حيث ينتهى وشيكا قرب صحراء غرب الدلتا ، كما اضاف اليه راغدا صغيرا من الجنوب

(١) السابق ، ص ١٦٧ — ١٧٠ .

(2) C.H. Squyres; W. Bradley, Notes on the Western Desert of Egypt, in : Guidebook to geology etc., p. 101.

الغربي يبدأ من الواحات الداخلة الى ان يلتقى به قرب الواحات البحرية .
 اى ان المجرى المرسوم يكاد يلم واحات الصحراء الغربية الرئيسية في طريقه
 أو واديه ، كما ان هذا المسار لا يبتعد كثيرا فى جزء منه عن مسار غرد أبو
 محاريق أيضا . غير ان تسبتل Zittel رفض وجود تلك القواقع النيلية
 المقولة ، كما رفض وجود البحر بلا ماء كلية كمجرى للنيل قديم أو حديث (١) .



شكل ٥ - خطا مشهور : البحر بلا ماء .
 كما رسمه كابو ورفضه تسبتل .
 [عن جاك دى مورجان]

ليس هذا فحسب ، بل ان بيدنل « اكتشف » هو الآخر كما نعرف نهرا:
 قديما آخر عاش في الايوسين والاوليجوسين في الصحراء الغربية ويكاد
 يقطعها بكاملها من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، اى متعامدا على
 اتجاه نهر بلانكنهورن ، ويكاد أيضا يصب حيث كان يصب مشتركا معه في
 دلتاه تقريبا بحيث يكاد يشكل راغدا غربيا له . وبالتحديد أكثر ، كان هناك منذ
 ٦٠ مليون سنة نهر قديم في الصحراء الغربية يكاد يوازي النيل الحالى ،

(1) Jacques de Morgan, Recherches sur les origines de l'Egypte,
 Paris, 1896, p. 17.

ينبع من بحيرة الى الجنوب الغربى من الفيوم يرجع انها الواحة البحرية. الحالية ويصب في الفيوم نفسها . على أن جون بول رفض فكرة النيل الليبي، من حيث المبدأ والمسار والمنتهى ، كما لم يجد دليلا علميا قط على وجود نهر تقدم أى نهر في الصحراء الغربية .

من المعقول والمتصور إذن ، أيا كان الامر ، أن تنشأ عبر العصور الجيولوجية القديمة ، وهى حقيقة الطول ، أنهار عديدة ثم تختفى ، فتنشأ غيرها فى عصور أخرى ، وهكذا . فليس ثمة ما يمنع علميا ومنطقيا من هذا . لكن الشيء المهم فى النيل الليبي القديم أنه حتى أن صحت النظرية فإن التسمية لاتصح ، لانه لاعلاقة بين نهر بلانكنهورن وبين نهر النيل الحالى . فلم يقل أنا بلانكنهورن أين كانت تلك العلاقة ولا كيف كانت .

فالنيل الليبي القديم ، بفرض وجوده ، نهر مختلف ومستقل تماما عن نيل مصر الحالى المعروف . فنجذعه الاساسى يقع الى الغرب من نيلنا بنحو ١٠٠ كم على الاقل ، تصل الى ٢٠٠ كم فى بعض المواضع كما يتضح من خريطة بلانكنهورن نفسه . فهل « هاجر » النيل الليبي شرقا ، وكيف ، زحفا أم أسرا ؟ لكنه لم يهاجر ، وانما — بالنظرية — انقرض ، فما علاقته إذن بالنيل الحالى ؟

واضح ان الخطأ الجوهرى انما يكمن فى تسميته بالنيل ، فهذا مصدر المخطط كله . وكل ما فى الامر انه « نهر جيولوجى انقرض » ، أى « نهر حفرى ولايمت الى النيل بنسب ... وهو فى الحقيقة ليس أصلا للنيل ولا أبا ولاجدا » كما لخص عوض الموقف كله بحذق ووضوح رؤية — وبلاغة ايضا . (١)

على أن قصة حياة — او وفاة — النيل الليبي لم تنته عند هذا الحد ، بل أعاد بعث شبحه فى تجسيد جديد جيولوجى آخر هو تيودور آرلت Arldt . فقد أخذ آرلت نهر بلانكنهورن ووسعه ليمتد جنوبا حتى يشمل كل مجموعة انهار النوبة الرئيسية حتى عروص الخرطوم بكل اوديتها الجافة الحالية التى كانت روافد مغذية للنهر . وفى هذا النظام النهري المتشعب كانت ثنية S — النيل النوبى الحالية تختزل فى مجارى مباشرة مع انعكاس انحدار المياه فى بعض قطاعاتها . فمنابع النيل الليبي القديم عند آرلت كانت هى هضبة النوبة . أى أن نيل آرلت كان نهرا نوبيا بقدر ما هو ليبي .

لكنه من الناحية الاخرى لم يكن على اتصال بقطاعات النيل الاخرى

(١) المرجع السابق ، ص ١٧١ — ١٧٥ .

سواء في الحبشة أو السودان أو البحيرات . وقد ظل هذا هو الوضع منذ الإيوسين ، إلى أن طغى البحر على اليابس المصري في البليوسين حتى عروض وادي النطرون تقريبا ، فحدثت في مصر وما حولها مجموعة من الانكسارات والشقوق الطولية على محاور شمالية - جنوبية ، جاء بعضها في مكان النيل الحالي ، فأسرت مياه النيل الليبي وحولته من مجراه الغربى في الصحراء الغربية إلى مجراه الحالي . وبينما هاجر النيل الليبي إلى النيل الحالي عن طريق الأسر ، جف الأول حتى باد وانقرض (١) . وبهذا كله يكون النيل الحالي قد تكون في ومنذ البليوسين ، كما يكون وريث نيل بلانكنهورن الليبي المباشر أو غير المباشر ومن نسله أو سلالاته .

ولكن الواضح أن ما يقال عن نيل بلانكنهورن يقال بقوة أكبر عن نيل آرلت ، فهو يبنى نظرية ضخمة كاملة ولكنها هشة وتخمينية بحثة على نظرية أخرى محض افتراضية ولا تقل ضعفا . وهما معا لا يخلقان أشياء خطيرة للغاية من شواهد وأهية للغاية فحسب ، وإنما بالأحرى يخلقان شيئا كاملا من لاشيء على الإطلاق . والاعتراض الجوهرى هو أنه ليس من الواضح تهما لماذا يتعين علينا بالضرورة والحق أن نبحث عن أصل سابق للنيل ، ولماذا لا نقصد إليه هو مباشرة وإنما في عصور أسبق فقط . وهذا في رأينا هو الاتجاه الصحيح ، وهو ما ينقلنا إلى القضية الثانية في تاريخ نشأة النيل في مصر وهى قضية القدم والحدثة .

أصل حديث أم قديم ؟

نظرية الحدثة

ذهب بعض العلماء المبكرين إلى أن النيل في مصر نهر حديث جدا ، لم ينشأ بشكله الحالي أو يتخذ شكله الحالي إلا في عصر حديث للغاية ، هو عصر البلايستوسين ، وبالتحديد منه العصر المطير أو الجليدى . وربما بالغ البعض الآخر فجعله أحدث حتى من ذلك ، وسفنوا عمر النيل المصرى بعدة من عشرات الآلاف من السنين فقط ، أى بما لا يزيد كثيرا على عمر الإنسان نفسه منذ أول ظهوره على المسرح . ولعل من أبرز ممثلى هذا الاتجاه عالم المناخ والمناخ القديم بروكس .

يرى بروكس أن النظام النهري الحديث في مصر لا يرقى إلى أبعد من ١٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد أى من نهاية العصر الجليدى ، وقبل ذلك كان

(١) المرجع السابق .

النيل الأزرق لأمر ما لا يصل إلى مصر ، وأن اتصال النيل في مصر أمر حديث العهد ولا يمكن أن يسبق ذلك التاريخ . ومن الناحية الأخرى فلو كان المطر في مصر غزيرا من مصادره المحلية ، وكانت أودية الصحراء الشرقية أنهارا تجري بالمياه الغزيرة من جبال البحر الأحمر إلى سهول مصر حيث تلقى برواسبها من مفتحات صخور تلك الجبال . ولقد بلغ سمك هذه الرواسب نحو ١٣ — ١٧ مترا ، أي أنها تتجاوز سمك طبقات الغرين الحبيشى التى أتت بعدها وتقع فوقها . بل لقد كانت مياه ورواسب تلك الأودية الشرقية تتجاوز وادى النيل الحالى نفسه لتصل إلى أطراف الصحراء الغربية ، وهذا دليل آخر على أن النيل لم يكن موجودا في ذلك الوقت . ومعنى ذلك ، ضمنا ، أن أودية الصحراء الشرقية أقدم نشأة وتكويناً من وادى النيل .

أما متى ظهر النيل لأول مرة بعد ذلك ففى الفترة الثانية من فترات العصر المطير الأربع وهى فترة ميندل . وأما ماذا كان قبل نهـر النيل هذا فوادى النهر نفسه ، فهذا الوادى قد حفرته وكونته لأول مرة مياه أنهار الصحراء الشرقية المطرية ، إلى أن وصلت مياه النيل الأزرق إلى مصر واتصل النيل في مصر بالنيل في الحبشة ، فاتخذ النهر الحديث من ذلك الوادى واديه والمجرى . (١) .

معنى ذلك فى كل الأحوال أن وادى النيل فى مصر حديث للغاية يحتله نهر أكثر حداثة لم يتصل بالمنابع الحبيشية إلا فى فترة أحدث وأحدث . ومعناه أيضا أن نهر النيل الحالى ليس بآنى واديه الذى يحتله الآن ، وإنما هو ضيف طارئ أو دخيل على واد مستعار أقدم منه وأغرق .

غير أن الأبحاث الحديثة قد أثبتت خطأ معظم آراء بروكس ومعها خطأ نظرية الأصل الحديث للنيل فى مصر . كذلك فإذا كان لاشك فى حدوث العصر المطير بمصر — هذا من المسلمات العلمية الآن — فإن من المشكوك فيه جدا أن يكون وادى النيل بحجمه الضخم وبقوس قاعه وجانبه الفسيح هو من حفر أنهار الصحراء الشرقية القديمة . أن أودية الصحراء الشرقية ، وبعضها هائل الأبعاد والأعماق ، لم تكونها على وجه اليقين السيول الصحراوية الدورية العابرة الآن ، فهى أعجز ماتكون عن ذلك تماما ، وإنما هى تراث

(1) C.E.P. Brooks, Climate through the ages, Lond., 1926, p. 314—7; Evolution of climate, Lond., 1930, p. 72 — 3.

العصر المطير وبصمات أصابعه في أبرز صورها . غير أنها بدورها أعجز ما تكون عن أن تحفر وتخلق وتعمق وادي النيل في مصر بشكله المعروف وبضفافه العالية ومدرجاته المرتفعة الخ . (١)

وثمة دليل آخر حاسم ينفي ذلك الغرض . فالأرض الزراعية السوداء في الوادي يقع معظمها على الضفة الغربية لا الشرقية . فكيف يتفق هذا أو يستقيم إذا كانت أودية الصحراء الشرقية هي التي خلقت مجرى النيل الأول وواديه ؟ ولهذا كله فإن علينا في جميع الأحوال أن ننبد نظرية الأصل الحديث للنيل وأن نبحث عن أصل قديم أو أقدم .

نظرية الأصل القديم

هنا أيضا اختلفت الآراء والتقدير . فذهب غينيار في دراسته لحوض كوم أمبو وجبل السلسلة الى أن النيل لم يكن موجودا منذ مليون سنة ، وإنما كانت تحتل حوض كوم أمبو بحيرة ضخمة حبيسة أمام سد جبل السلسلة ومن حصيلة مياه وادي شميت — الخريط الآتية من جبال البحر الأحمر المطيرة حينذاك . والبحيرة بهذا تعد مجرد واحدة من البحيرات العديدة الكبيرة التي كانت ترصع وجه الصحراء في العصر المطير . أما النيل فلم يظهر على المسرح إلا منذ ٥٠٠ ألف سنة (٢) .

من جهة أخرى انتهى كارل بوتزر الى أن واحة كركر التي عثر بها على أشجار متحجرة وقواقع مياه عذبة كانت بحيرة هائلة من بحيرات الصحراء قبل وصول النيل ، تكونت في البلايستوسين وعمرها لا يقل عن مليون سنة . ثم لما شق النيل طريقه الى مصر منذ مليون سنة ، يمضى بوتزر ، امتدت منه فروع عذبة الى الواحة ، بل وليس وادي سن الكذاب الحالي سوى أحد هذه الفروع القديمة .

بداية النيل ، مع ذلك ، أقدم بكثير . فبالأبحاث الجيولوجية المعمقة والمكثفة في باطن وادي النيل نفسه ، ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن النيل في مصر قد نشأ لأول مرة في عصر البليوسين على الأقل ، أن لم يكن حقا في سابقه الميوسين على الأرجح . فمن ناحية عثر على رواسب بحرية بليوسينية في قاع وعلى جانبي الوادي ما بين القاهرة والفيشن ، ومن ناحية ثانية وجدت بقايا وحفريات بليوسينية أخرى معظمها من أصول نهريّة عذبة مبعثرة ما بين

(١) السابق ، ص ١٥٣ — ١٦٦ .

(2) M. Vignard, «L'histoire du bassin de Kom Ombo», Bulletin de l'institut française d'archaeologie orientale, t. 32, 1910, p. 112.

اسيوط واسنا وربما امتدت حتى كوم ابو . والواقع الجيولوجى ان وادى النيل فى مصر بدلتاه وصعيده حتى اسنا على الاقل كان فى عصر البليوسين خليجا بحريا ضخما من البحر المتوسط ، الدلتا خليج مصبى استيوارى والصعيد خليج خطى بالغ الضيق والاستطالة .

غنى اوائل ذلك العصر ارتفاع مستوى سطح البحر كما راينا نحو ١٨٠ مترا فوق منسوبه الحالى ، وذلك كنتيجة لانخفاض اليابس ، غطى البحر واحتل المناطق والخطوط المنخفضة فتكون ذلك الخليج البليوسينى الممدود الذى تراكمت فى قاعه وعلى جوانبه الرواسب البحرية البليوسينية على طول امتداده . رقى اواخر العصر عادت الارض ترتفع والبحر ينخفض ، فأنحسر بذلك عن الخليج . ومعنى هذا ان وادى النيل نفسه ، بصرف النظر عن مياهه ، كان موجودا منذ البليوسين على الاقل ، وربما منذ الميوسين او اواخره بالاحرى كما يرى كثير من الجيولوجيين وعلى رأسهم بول .

هنا يكون السؤال : ماذا اذن قبل البليوسين ؟ يعتقد بول انه فى الميوسين ، حين امتد ساحل التثيز الى خط القاهرة — سيوة ، كان عدد من المجارى المائية الصغيرة يصرف هضبة اليابس المصرى نحو الشمال الى ذلك البحر . أحد هذه المجارى ، ولعله اكبرها وأهمها ، هو النيل الاول او النيل البدائى Proto-Nile . اى انه كان يصب قرب منطقة القاهرة ويحتل وادى الصعيد الحالى الى نهايته ، اى بغير الدلتا ، ولكن ربما بالإضافة الى جزء آخر من النيل النوبى جنوبه . وفى اواخر الميوسين حدثت عملية رفع فى أرض مصر خاصة فى الجنوب أمالت الهضبة بعض الشيء وخلقت حافة مستعرضة تجرى من الشرق الى الغرب فى منطقة سبلوطة ، قرب بدابات النيل النوبى الحالية . هذا الميل وهذه الحافة المرفوعة زادا من قوة التعرّبة فى النيل الاول ، وكنتيجة لذلك حفر النهر قاعه وعمقه بضع مئات من الامتار فى سطح الهضبة (١) .

ولقد كان هذا النيل الاول نهرا مستقلا قائما بذاته ، مثله فى ذلك مثل سائر أجزاء نظام النيل الحالى ، ولم يكن له بها اى اتصال ، وكان فى اقصى امتداده ينبع من جيرة سبلوطة ويصب فى جيرة القاهرة . ومن البديهي انه كانت تغذيه روافد ترغده من الجبال المحيطة فى سلسلة البحر الاحمر . كذلك فان معنى هذا بوضوح أصل محلى وقديم ، أصل مصرى بحث للنيل المصرى الحالى ، .

فلما جاء الخليج البليوسينى أغرق هذا النهر وواديه وغمرهما تحت

(1) Ball, Contributions, p 70 ff.

مياهه حتى الفشن على الاقل أو اسنا على الارجح . ويبدو ان هذا القطاع المغمور من النهر لم يفقد مع ذلك رواغده الجبلية التى ظلت تقذف عند مصباتها فيه بالمياه العذبة ، مما يفسر حفريات المياه العذبة المنتشرة فى قطاع الفشن — اسنا من الوادى . فكان النيل الاول لم يدفن أو ينقرض كله بفعل الخليج البليوسينى ، ولا كان هذا مقبرة مالحه كبرى للنهر العذب ، وانما قطاعه الاسفل فقط هو الذى طمر أو اغرق ، بينما ظل قطاعه الاعلى (والاطول) من اسنا حتى قرب سبلوقه موجودا جاريا حيا . فقط اصبح شكل النيل الاول اشبه بخط أو بخيط قصير دقيق ينتهى الى خليج طويل ضيق جدا ، قل مع الفارق الطبيعى كتكبير لاحد النهرات التى تصب على رأس فيورد طويل من فيوردات النرويج مثلا .

المهم ان هذا القطاع الاعلى كان بمثابة حلقة الوصل والاستمرار بين النيل الاول الميوسينى والنيل البليوسينى ، هذا الذى عاد بعد البليوسين سيرته الاولى فاستعاد مجراه القديم حافرا اياه فى قلب رواسب الخليج البحرى ، الى أن بدأ فى البلايستوسين يتصل بسائر نظم أو أجزاء نظم النيل فى الجنوب والتى كانت فى الاثناء قد اتصلت والتحمت ببعضها البعض ، حتى اسرها كلها مرة واحدة تقريبا فشدتها الى مجراه واتخذها منابعه العليا الجديدة والموسعة الى أقصى حد على نحو ما سنفصل بعد قليل .

كهامش آخر على نشأة النيل كما صورها بول ، يحسن أن نورد رأيا مرتبطا لساندفورد وآركل . يذهب هذا الراى الى أن النيل النوبى حديث جدا ، ربما أحدث من النيل المصرى المظلى القديم . الدليل عندهما عدم وجود مدرج البليو — بلايستوسين (١٠٠ — ١١٠ أمتار) فى النوبة بينما هو موجود فى مصر العليا والوسطى^(١) . ولكن البعض يرد بأن النيل النوبى ربما كان وقتئذ فى دورة نحت ، لا ارساب فلم يترك مدرجا وانما ترك رصيفا صخريا فقط . غير أننا ، بغض النظر عن المناظرة الوجيهة فى حد ذاتها ، ينبغى الانسى الفارق الكرونولوجى . ففى تدور فى حدود البليو — بلايستوسين ، فى حين أن نهر بول ميوسينى أقدم بكثير . وهذا غارق يستدعى التحفظ أو التنسيق على الاقل .

أصل التوائى أم انكسارى ؟

ايا ما كان ، فالسؤال الآن هو : هذا النيل الاول ، ابن الميوسين ، لماذا تحدد مجراه حيث جرى بالذات ، أى فى موضعه أو موقعه الحالى بالدقة

(1) Paleolithic man... in Nubia etc., I, p. 24.

ودون سواء ؟ طبوغرافيا ، من الواضح البديهي أن النيل ، كجسم مائي ، إنما يحتل أخفض خط تضاريسي موجود أو متاح بين صفحتي الصحراويين الشرقية والغربية . وبهذا فإن وادي النيل يمثل ، جغرافيا ، زاوية الاتصال وخط الالتقاء بين الصحراويين أو القاع الاوطأ عند جبهة التحامهما ، قل كزاوية كتاب مفتوح .

ولكن السؤال ، جيولوجيا ، إنما هو : ما أصل هذا الخط الاخفض ، من أين أتى وكيف نشأ ؟ ليس ثمة سوى طريقتين : إما بالالتواء وإما بالانكسار . وبالفعل ، تنازعت أصل وادي النيل في مصر منذ وقت مبكر نظريتان متناقضتان ظل الخلاف بينهما سجلا لفترة طويلة : نظرية الأصل الالتوائي ، ومن أعلامها بيدنل وبول وهيوم وساندفورد ، ونظرية الأصل الانكساري ، ومن روادها سوس Suess وبلانكنهورن وآرلت قديما وجريجوري وليونز ولوسون Lawson بعد ذلك ، ومن أنصارها جمهرة الجيولوجيين المحدثين مثل يالوز وكنتش وسعيد وعطية وعيسوي . وقد كانت النظرية الانكسارية أسبق ، ولكنها تراجعت طويلا أمام النظرية الالتوائية التي سادت حتى قريب ، حين عادت النظرية الانكسارية لمبرزت الى الصدارة حاليا .

النظرية الالتوائية

في النظرية الالتوائية أن وادي النيل المصري ظاهرة تعرية أساسا كما يصر بول ، ترجع الى التعرية النهرية وحدها وذلك على امتداد واد التوائى أى التواء مقعر syncline لطيف طولى شمالي - جنوبى المحور ، تعترضه أيضا بعض التواءات طفيفة . أما إذا وجدت انكسارات موضعية أو اقليمية على حواف الودادى ، فإن النظرية تقلل من دورها للغاية . فهي إما ليست بانكسارات صدعية rift أو حوضية هابطة trough faults حقيقة ، وإنما مجرد كتل انزلاقية سطحية سابقة للميوسين ، أى تشوهات نتيجة لانزلاق كتل ضخمة من الحجر الجيري على طبقات الطفل اللينة أسفلها ، كما ذهب بول وساندفورد ، وبالتالي فلا قيمة لها في تشكيل الودادى . أو هي في معظمها انكسارات قاطعة للنيل لا موازية كما ذكر هيوم ، الذى لاحظ أن الانكسارات الطولية الموازية للودادى هي أقل حدوثا وانتشارا بكثير من الانكسارات والفوالق التى تعترض مجراه .

على أن هيوم لا يستبعد قدرا من ضبط البنية والتركيب لتشكيل الودادى . وفي هذا الصدد اقترح مجموعتين من الالتواءات ربما وجهتا عملية حفرا الودادى ونحتته في مراحلها الاولى . كذلك فقد سلم بيدنل بأن فارق المستوى الكنتورى الواضح بين طبقات الايوسين على جانبي النيل في الصعيد يوحى بأن وادي

النيل يقع إما في التواء احدى الميل monoclinal واما في واد انكسارى ،
اى يقبل التأويلين على حد سواء .

بل ان هيوم ذهب الى ابعد من ذلك ، فجمع تقريبا بين النظريتين
الالتوائية والانكسارية . فقد انتهى الى ان الوادى فى معظمه التوائى الاصل ،
الا انه فى مواضع محلية انكسارى اساسا كما فى منطقة ثنية قنا ، حيث
تمثل اضلاع الثنية الثلاثة محاور انكسارات محلية عرضية غطولية ثم عرضية
اخرى ، بارزة بوضوح وخارجة عن محور التواء الوادى الطولى العام .

وفيما عدا هذه الاختلافات التفصيلية ، فان الصورة العامة المقدمة عادة
فى نشأة الوادى على اساس النظرية الالتوائية تفترض انه مع تكون اخدود
البحر الاحمر وهبوطه حوالى الاوليجوسين اندفعت حافة الاخدود بقوة الى اعلى
مكونة جبال البحر الاحمر . ومع هذا الاندفاع والتكون حدث كرد فعل توازنى
حتمى التواء مقعر طفيف او ثنية مقعرة بسيطة syncline فى هضبة مصر
بطبقاتها الرسوبية الجيرية الافقية ، وذلك على محور طولى من الشمال الى
الجنوب اى مواز كما هو موازن لاندفاع مرتفعات البحر الاحمر . حدث هذا
فيما قبل البليوسين الى الميوسين . فكانت هذه الثنية المقعرة الطولية
الخفيفة هى وداى النيل الذى تجسعت فيه مياه النهر لاول مرة ثم غزاه البحر
على شكل الخليج البليوسينى ثم احتله النيل بعد ذلك بصورته النهائية .

اما ندوذ ثنية قنا فليس انكسارا ، وانما هو محدب بسيط فى الطبقات
anticline حدث كتحدب محلى اعترض التغير الاقليمى الاساسى على
محور شمالى شرقى - جنوبى غربى ممثلا فى كتلة شبه جزيرة طيبة البارزة
كنتوء من كتلة الصحراء الغربية ، تماما ولكن على تصغير شديد كما حدث
فى ثنية النوبة الكبرى . وطبيعى عجز النهر فيما بعد عن اختراق هذه
الكتلة ، فاستدار حولها شرقا الى ان تجاوزها فاستعاد محوره الاصلى
الشمالى الجنوبى على امتداد الثنية المقعرة الاساسية .

وهكذا فان وادى النيل ، جيولوجيا ، ليس الا التواء مقعرا بسيطا
اساسا وان تعقد نوعا فى قطاع منه . انه التواء طفيف نسبيا يدين فى نشأته
الاولى لانكسار اعظم مجاور قافز وحافز هو اخدود البحر الاحمر . اى أننا
ندين فى الحقيقة بوجود النيل للبحر الاحمر بطريقة ما او بمعنى جيولوجى
خاص .

النظرية الانكسارية

جوهر النظرية الانكسارية ، اذا استقنا الى المدرسة المضادة ، هى ان

سلسلة من الحركات الارضية في المنطقة قد ادت الى تكوين مجموعة من الانكسارات والعيوب والفوالق ، وهذه أساسا هي التي مهدت وادى النيل وشكلته . فالوادي تتكونى انكسارى الاصل ، انكسار منخفض — trough fault ، والنيل انما حفر على امتداد خط من الانكسار او الصدع . الادلة كثيرة ودامغة ، مباشرة وغير مباشرة ، ولئن كان قد انكرها الالتوائيون فعن خطأ في التفسير او لعدم كفاية البحث لا اكثر .

من الادلة غير المباشرة ، هناك ، أولا ، وكما اشار سوس ولوسون مبكرا ، توازى وادى النيل وخليج السويس ، والاخير محور انكسار أساسى . ثانيا ، فارق الارتفاع الكتورى في طبقات الايوسين بين الصحراويين الشرقية والغربية بمغزاه المزدوج على الاقل . ثالثا ، حافات الوادى نفسها حادة القطع صقيلة « مشطوفة » . مثلا في جبل كرارة ازاء مغاغة يسدل الجرف العمودى الناعم والكتل المنزقة عند اقترام الحافة على انكسار مواز للنيل . رابعا ، يؤكد الدلالة السابقة ايضا عدم وجود مدرجات نهريّة مرتفعة . خامسا ، وجود طفوح بازلتية ازاء شمالوط ، اندفعت غالبا خلال انكسار قديم ، اوليجوسينى ربما ، يحدد الوادى في قطاع المنيا . سادسا ، وبالمثل ، وجود تدفقات الطوغا الجيرية على حافة الوادى في قطاع نجع حمادى — سوهاج ، اندفعت على الأرجح ايضا خلال انكسارات محلية . سابعا ، توزيع رواسب البليوسين نفسها كنوائى وبوارز outliers على جانبي الوادى يوحى بأصل انكسارى صدعى للخليج البليوسينى الاب ، الذى لابد تجدد شبابه بعد ذلك في اواخر البليوسين .

اما الادلة المباشرة فهي وجود الانكسارات نفسها منتشرة انتشارا واسعا يغنى عن كل برهان آخر . فمن ناحية ، هناك أدلة على ان ما اعتقده ساندفورد كتلا انزلاقية انما هي انكسارات وفوالق حقيقية . ومن ناحية اخرى ، فاذا كانت معظم ادلة الانكسار قد جاءت من منطقة القاهرة ، فان توزيعها يشمل جميع اجزاء الوادى على اوسع نطاق ، سواء في ذلك الانكسارات القاطعة للوادي او الموازية له . (١) عن الاولى ، وجد ياللوze وكنتش تراكيب خطية تشير الى وجود منطقة كبرى تمتد مئات الكيلومترات من الواحة البحرية الى جبال البحر الاحمر تمتاز بالانكسارات ذات المحور الشمالى الغربى — الجنوبى الشرقى وتعبر وادى النيل جنوب منفلوط . (٢) بل ان البعض ليمد هذه المنطقة الى وادى حلفا جنوبا وحلوان شمالا .

(1) R. Said, p. 87 — 8.

(2) M. Yallouze; G. Knetsch, "Linear structures in and around the Nile basin", B.S.G.E., 1954, p. 175 — 7, 195.

وعن الثانية ، فإذا بدأنا من الجنوب ، فأولا ، في النوبة السفلى نطاق الحجر الرملى وجد سعيد وعيسوى انكسارات عديدة موازية للنيل ووجهت مجرى ومسار النهر وروافده من الاودية الجافة . ثانيا ، على مدى اقواس تلال طيبة تنتشر الانكسارات بوفرة . ثالثا ، ومن قبل ، وجد لوسون كتلا انكسارية هابطة (Kernbutts) down — faulted blocks على جانبي الوادى في مواضع عدة بين الاقصر والمنشأة ، هي تلك التى اساء تفسيرها ساندفورد وغيره . رابعا ، شمالا في نطاق الحجر الجيرى يوجد ابرز انكسار يحف بالوادى جميعا ، وهو ذلك الذى يمتد من نجع حمادى حتى اسيوط على محور شمالي غربى . وقد كشف حفر ترعة قرب اخميم ان حافة الوادى حافة انكسارية . خامسا ، في مجسات حفرت في بنى سويف وجد عطية كتلة ايوسينية منزقة تحت سطح الارض بعمق كبير ، مما يشئ بانكسار آخر . محدد للوادى هنا . سادسا ، واخيرا ، وفي طوبه بالجيزة ، وجد سعيد تكوينات بليوسينية تشبه تماما النتوء البليوسينى للحافة ولكنها تقع على عمق ٣٢٥ مترا تحت طبقات أحدث ، مما يدل على ان هاهنا انكسارا هابطا . (١)

الدلتا

هذا اذن عن الوادى ، الذى ظن في الغالب التسواء فانتهى محض انكسار ، فماذا عن الدلتا ؟ الطريف انها عدت ايضا خليجا التوائيا بسيطا في الاصل ولكنها بالمثل انتهت مرتبطة بالانكسارات على حافتيها . ذلك ان الابحاث الحديثة في السنوات الاخيرة قد ادت الى نظرية جديدة في اصل الدلتا تجعلها اشبه في تاريخها الجيولوجى بخليج السويس الميوسينى منها بدلتا الفيوم الاوليوسينية ونهرها المنقرض القديم .

فمن ناحية كشفت الاقمار الصناعية عن مجموعة من الانكسارات تاخذ خطين محوريين كلاهما يحف بأقصى اطراف الدلتا الصلبة شرقا وغربا ولكنهما يستمران خارجها الى شمال سيناء من جهة والى خليج السويس من جهة اخرى . فخط الانكسار المحورى والاكبر يأخذ محورا جنوبيا شرقيا — شمالبا غربيا ، فيمتد أولا على طول خليج السويس ثم يعبر الصحراء الشرقية الى راس الدلتا عند القاهرة ثم يستمر محددًا لحافة الدلتا الغربية حتى قرب الاسكندرية . الخط الثانى محوره من شرق الشمال الشرقى الى غرب الجنوب الغربى ، ويكاد يتعامد على الخط الاول عند منطقة القاهرة . وهو يبدأ من منطقة جبل المغارة في شمال سيناء ثم يستمر عبر قناة السويس شمال البحيرات المرة ثم يواصل اتجاهه ليحدد حافة الدلتا الشرقية حتى رأسها . وبهذا وذاك يرتبط اطار الدلتا بالظواهرات الانكسارية الاساسية في سيناء وخليج السويس .

(1) Geology of Egypt, p. 87 — 8.

من الناحية الاخرى كشفت المجسات الجيولوجية ، المرتبطة بالبحث عن البترول خاصة ، ان رواسب الدلتا مشابهة لرواسب خليج السويس والبحر الاحمر وذلك عبر العصور الجيولوجية السابقة لنشأة نهر النيل في مصر . بالتالى فانها امتداد جيولوجى تركيبى لخليج السويس والبحر الاحمر حتى الميوسين على الاقل . من ثم ايضا فهى قد نشأت مرتبطة بنفس الحركات الارضية التى صاحبت تكوين الالب اى الالتواء الالبى في الميوسين . وبعد ذلك فقط ، حين وصل النيل على محور مختلف عن محور البحر الاحمر وخليج السويس واخذ يلتقى برواسبه في خليج الدلتا ، بدا التاريخ الجيولوجى للدلتا يختلف عن تاريخ خليج السويس ويستقل على النحو الذى نعرفه منذ الخليج البليوسينى ثم التراكمات الرسابية البلايستوسينية ... الخ .

الاتصال بالمنابع العليا (١)

يبقى الآن فى تتبعنا وتحليلنا لتاريخ حياة النهر القضية الرابعة والاخيرة ، وهى قضية الاتصال بالمنابع العليا عامة والمنابع الحبشية خاصة . وجوهر القضية ان بعضا من العلماء يرى ان اتصال النيل في مصر بالنيل في منابعه العليا اتصال حديث للغاية ، وقبل ان يحدث هذا الاتصال كانت منابع النيل موزعة بين نظم نهريّة ونظم تصريف مشتتة جدا ، يكاد كل منها « يسلك » من منابع النيل شعبة او شبكة يوجهها بعيدا جدا عن حوضه ويضمها او يصرفها الى بحار او بحيرات منفصلة تماما ، وذلك على اساس او فروض مختلفة يطرحها كل منهم .

ويمكننا ان نحصر على الاقل اربع محاولات لعملية « السلك » هذه : غربا الى الصحراء الكبرى فالبحر المتوسط ، وشرقا الى البحر الاحمر ، ثم بين الاثنتين في الحبشة وما حولها على اليمين ، واخيرا وعلى اليسار في حوض النيل الاوسط نفسه بالسودان . والاوليان تسلكان من النيل الى صرف بحرى خارجى ، والاخيرتان الى صرف قارى داخلى .

نحو الغرب والشرق

فأما غربا ، فقد ذهب هولز وستيجاند ، فى محاولة لتعليل تشابه اسماء النيل وبحيرة تشاد ، الى ان النيل كان يجرى من غربى بحيرة البرت ثم ينحدر نحو الشمال الغربى جاريا بين وادى ودارفور حتى يصل الى بحر

(١) عوض ، نهر النيل ، ص ١٥٣ - ١٦٦ ، ١٧٦ ، ١٧٩ .

الغزال الذى يصب فى بحيرة تشاد ، ومنها كان النهر يجرى شمالا فى « الوادى الفارغ » الشهير بالصحراء الكبرى ، وبعده يعبر جبال تبسنى شمالا بشرق الى البحر المتوسط . وبذلك فان النظرية تسليخ جزءا من منابع النيل الاستوائية وتلحقه بنظام نهري خارج حوض النيل تماما .

ولكن الواضح ان النظرية تفتقد اى اساس علمى سليم . فالثابت ان بحيرة تشاد حوض مغلق ولم يكن له اتصال بحوض النيل فى اى وقت . كذلك فان من المستحيل ان يعبر اى نهر جبال تبسنى بارتفاعها الهائل . واخيرا ، فما اكثر الاودية « الفارغة » فى الصحراء ، وكلها بقايا نهيرات محلية صغيرة من العصر المطير .

اما شرقا ، فلاسباب زولوجية مشابهة ، وهى تشابه بعض حيوانات الانهار فى النيل والاردن ، ذهب جريجورى الى ان نهرا هائلا - النهر الارترى - كان يمتد نابعا من فلسطين ومنتها الى المحيط الهندى قرب عدن . وكان هذا النهر يحتل منخفض البحر الاحمر الذى كان واديا جافا قبل ان يتكون بالاتصال بالمحيط عن طريق فتحة باب المندب . وقبل ان يصل النهر الى المحيط ، كان يرفده من الغرب راغد كبير يجمع بحيرة فيكتوريا والبحيرات الاستوائية وبعض انهار وبحيرات الاخدود الاغريقى فى الحبشة . ثم اتت الحركات الارضية فقلبت انحدارات الارض ، فانفصل هذا الراغد وانصرف الى حوض النيل على نحو ما نرى الآن .

وعدا هذه النظرية ، غلقد ذهب آرلت من قبل الى ان النيل الازرق والعطبرة لم يكونا جزءا من النيل الاول ، بينما لم يكن النيل الابيض موجودا على الاطلاق . فقد كان الازرق والعطبرة ، فى رايه ، مجموعة نهريه مستقلة تجرى الى الشمال مخترقة منطقة منخفض البحر الاحمر الى ان تصب فى البحر المتوسط قرب شبه جزيرة سيناء . وقد حدث هذا قبل تكون البحر الاحمر ، الذى لو كان موجودا لاسر هذين النهرين بحكم الانحدار ولما وصلا الى البحر المتوسط .

غير ان هذه النظرية لا تقل جموحا وتطوحا ، لا تفسر لماذا انعكس انحدار النهرين . كما ان الثابت الآن جيولوجيا ان البحر الاحمر يرجع الى الاوليجوسين او حسب ابحاث رشدى سعيد الى اواسط الميوسين ، (١) وان لم يتصل بالهندى الا فى اواخر البليوسين ، الامر الذى يستحيل معه ان يجرى فيه هذان النهران حتى سيناء .

(1) Geology of Egypt, p. 189.

عن الحبشة

أما عن الحبشة وما حولها ، فإن البعض يجعلها في الماضى منطقة صرف داخلى لا تصل مياهها لا الى النيل الرئيسى ولا الى النيل في مصر . وهذا هو رأى بروكس الذى اشرنا اليه من قبل عابرين والذي يحتاج هنا الى وقفة أكثر تفصيلا . ونقطة البداية عند بروكس ، كما عند كثير غيره من الباحثين مثل هيوم وكريج في مصر نفسها ، هى سمك طبقات الغرين في وادى النيل المصرى . فهذه الطبقات ، ذات المصدر الحبشى بالطبع ، لا تزيد في سمكها بمصر عن ١٠ أمتار في المتوسط . وعلى أساس معدل الترسيب السنوى المعروف والمحسوب ، وهو ١ مم كل سنة أو مترا كل ألف عام ، وعلى فرض اطراده وثباته ، فإن هذا السمك لا يشبر الى عمر أكثر من ١٤٠٠٠ سنة .

لماذا ، وما الذى يفسر هذه النتائج والاستدلالات ؟ السبب في رأى بروكس هو العصر المطير وطبيعة توزيعات المناخ القديم ونطاقات المناخ الكوكبية فيه . فعلى حين كان يسود مصر في ذلك العصر البلايستوسينى مناخ ممطر انبته ربما بمناخ جنوب أوربا الحالى ، كانت الحبشة نادرة المطر الى حد الجفاف شبه التام ، بل لقد كانت — في تصوره — احدى المناطق القليلة في العالم التى اتخذ تغير المناخ بها في البلايستوسين اتجاها عكسيا لاجاهه العام في كل الدنيا .

يعمل بروكس هذا بأن نظام المناخ الموسمى بمطاره الصيفية الغزيرة لم يكن موجودا حينذاك ، لان نظم الضغط الجوى الصيفى على قلب آسيا لم تكن موجودة ، وذلك لان هذا القلب حتى الهمليا كان يغطيه الغطاء الجليدى البلايستوسينى الدائم شتاء وصيفا . ومن ثم فقد كان النيل الأزرق اما غير موجود واما نهرا داخليا ضئيلا مثل خور الجاش على الاكثر يفقد نفسه في الصحراء قبل أن يصل الى مصر .

ولكن على النقيض تماما من كل فروض أو تكهنات بروكس ، ثبت حديثا ان الحبشة كانت غزيرة المطر جدا في البلايستوسين وأنه لا صحة لنظرية جفافها حينذاك . أما عن عمر الغرين الحبشى ، فلا ضمان ولا دليل على اطراد معدل ترسيبه ، وهناك أدلة على أنه تعرض للتعرية في مراحل عديدة ، كما ان دراسة سمكه لم تكتمل علميا . وعلى هذا فلا شك أن عمره أكبر مما قدر حسابيا ، ولا شك كذلك في أن الاتصال بالحبشة أقدم مما قيل . وإذا كان من المسلم به أن نهر النيل خال يجرى في مصر لمدة غير معلومة وهو خال من الغرين الحبشى ، فلا محل للمغالاة في حداثة الانصال .

نظرية بحيرة السد

تبقى في النهاية تلك النظرية او الفطريات التي تسليخ نيل السودان او
اواسط حوض النيل في نظام صرف داخلي مستقل . فهناك ، اولا ، نظرية
تديمة متواترة عن « بحيرة السد » التي كانت تحتل منخفض بحر الغزال على
الاقبل ، اى قلب تلك المنطقة الرطبة التي سماها ركلى « ببلاد الانهار
Pays des Rivières » في جنوب السودان . واذا كان البعض يرغب هذه
النظرية مثل ليونز وجريهام — الاخير على اساس ان التربة الصلصالية
الدقيقة الحالية غير الطباقية هي تربة هوائية لا بحيرية الاصل — فان كثيرا
من الباحثين يميل الى قبولها .

بل ان منهم من يوسعها لتشمل دائرة اكبر ، كما يفعل ويلكوكس الذي
برى ان بحيرة السد ، بالاضافة الى حوض بحر الغزال ، كانت تتلقى مياه
بحر الجبل والسوبات من الجنوب والشرق ، وكذلك النيل الازرق والابيض
من الشمال وذلك بعد ان يستدير الاول قرب الخرطوم لينحدر جنوبا في مجرى
النيل الابيض الحالى حتى يصب في البحيرة . غير ان ويلكوكس لا يفسر لنا
سبب هذا الانقلاب الجذرى في انحدار النهرين الاخيرين .

وهنا يأتينا جون بول ليستدرك هذا النقص وليوسع بحيرة السد مرة
اخرى واخيرة الى ما يمكن ان نسميه — في غياب تسمية افضل — بحيرة بول
او سد بول . (١) فبدل ان يقلب النيل الازرق ليصب في البحيرة ، مد البحيرة
لتشمل حوض النيل الابيض برمته حتى يصب فيها النيل الازرق حيث هو .
وبذلك تحولت البحيرة الداخلية الى بحر داخلي هائل الابعاد والاعماق ، اذ
تقع في حدود خط كنتور ٤٠٠ متر ، وتمتد من غابة شامبى في الجنوب حتى
خائق سبلوكة في الشمال وبربو طولها على الالف كيلومتر وعرضها على ٥٠٠ كم
بينما تناهز مساحتها حوالى ربع مليون كيلومتر مربع .

ولقد قدر ان بحر ٣ ملايين يومية من سطح هذه البحيرة كفيلا بان
يمتص كل المياه الداخلة اليها من جميع روافدها ، ومن ثم بان يبقى عليها
كنظام مغلوق دونما أدنى فيض او غيضان خارجها . ولما كان معدل البخر
اليومى في السودان الآن هو حوالى ٥ ملايين في المتوسط ، فان ذلك
الفرض يبدو معقولا للغاية حتى ولو افترضنا مناخا اوطب في الموسمين . كذلك
فان ترسيب الطين في قاع تلك البحيرة القديمة هو بلا شك الذى انتج تلك
التربة الخصبة المعروفة الآن في السودان ، تربة القطن السوداء
black cotton soil .

(1) Contributions, p. 75 ff.



شكل - ٦ بحيرة السد
حسب بول

المهم أنه طوال وجود هذه البحيرة كان المعطبرة كان الراغد الحبشى وغير الحبشى الوحيد الذى يصل الى مصر ويتصل بنيلها . غير أنه حدث بعد ذلك ، يمضى بول ، أن مياه بحيرة السد المتراكمة خلف خانق سبلوكة تعالت حتى غاضت فوق الخانق . لسببين تعالت : رواسب الطمي المتزايدة على قاع البحيرة أساسا ، وهى عملية تلقائية ولكنها تراكمية لا مفر من أن تتفجر آثارها ان عاجلا أو آجلا ، ثم احتمال زيادة المياه المنصبة فى البحيرة نتيجة لتحويل مياه بحيرة فيكتوريا وهضبة البحيرات إليها . فلو كان الظن الى قريب أن فيكتوريا تصب جنوبا شرقا الى المحيط الهندى ، ولكن منذ نحو ٢٠ - ٢٥ ألف سنة شقت لنفسها مخرجا نحو السودان فأتصلت ببخيرة السد وأضافت الى مائيتها .

فلما ارتفعت مياه البحيرة أخذت تفيض فوق خانق سبلوكة فى الشمال ، الذى ربما تصدع أيضا تحت ثقلها الضاغط . كذلك بدأت تأسرها رؤوس الجارى المائية القصيرة السريعة النشطة التى كانت تجرى جنوب حافلة

سبلوقة . ولا يقل عن ذلك أهمية فعل وأسر المنابع العليا للنيل الاول المصرى لياهاها عن طريق النحت التراجعى . من ذلك كله نشأت فتحة غائرة عميقة طويلة ضيقة فى حافة سبلوقة — خانق سبلوقة نفسه — تم خلالها أخيرا تصريف بحيرة السد شمالا نحو مصر .

هذا التصريف حدث على الأرجح منذ نحو ٢١ ألف سنة . فبهذا يشير نصب أثرى غرعونى عند سبلوقة معروف أنه أقيم سنة ١٩٠٠ ق.م على مستوى النهر حينذاك ، ولكنه اليوم يقع على ارتفاع ٢٥ قدما فوق مستوى ماء النهر ، فى حين أن عمق الوادى حاليا يصل الى ١٤٨ قدما . فكان اتصال النيل المصرى بالمنابع المدارية والاستوائية العليا الحالية لا يرجع الى ١٠ آلاف أو ١٤ ألف سنة كما قدر البعض ، وإنما الى ضعف ذلك على الأقل أو على التقريب .

هكذا اذن اتصلت منطقة بحيرة السد ببقية النيل حتى مصر ، ولم يلبث ان لحق بها العطبرة الذى ربما أسره هو الآخر أحد المجارى العليا للنيل الاول المصرى . وبذلك كله تم اتصال كل منابع النهر بالنيل فى مصر ، كما تم اتصال قطاعات النهر كلها ببعضها البعض ، واكتمل لحوض النيل شكله الشجرى أو العنقودى أو الحويصلى المميز ذلك ، أو ذلك الشكل الذى يشبه القصبة الهوائية بشعبها الرئوية المتعددة .

هذه النظرية ، ان صحت ، تعنى أن ماء النيل وغرين الحبشة ليسا بالضرورة حديثى الوصول الى مصر . فمن ناحية ، ربما كانت مياه بحيرة السد تنساب جزئيا عبر خانق سبلوقة لتصل الى مصر ، الا انها كانت خالية من الطمي الذى كانت تحتبسه البحيرة خلف الخانق . ومن ناحية أخرى ، فلقد كانت مياه العطبرة وطميه ، سابقة للبحيرة ، تصل مصر . ويعنى هذا أن أول طمي حبشى دخل تربة مصر هو من طمي العطبرة ، مختلطاً لا شك برمال القطاع الصحراوى على الطريق ، وهو بهذا يؤلف الطبقة السفلى من غرين الوادى حاليا . ثم حين زالت بحيرة السد وتصرفت مياهها ، زاد حجم ايراد مياه النيل فى مصر ، كما تضاعف الطمي الحبشى الوارد اليها . وبذلك ايضا تصبح الطبقات العليا الاحداث نسبيا من تربة مصر من صنع العطبرة والازرق معا . وبذلك كله اكتمل بروفيل التربة فى وادى النيل بمصر على نحوه المعروف الآن .

قصة النيل باختصار

والآن فلنلخص . قصة النيل ، باختصار شديد وبأبسط التصورات وعلى أرجح النظريات ، تبدأ فى الميوسين بنهر مصرى بحث أو مصرى — نوبى

على الاكثر ، اقصى منابعه جنوبية تقع في جيرة او عروض حافة سبلوطة العرضية المرفوعة التي تعد بذلك خط تقسيم مياه حاسما في المنطقة حينذاك . اما سائر اجزاء حوض النيل الراهن جنوب ذلك الخط — الحافة غلا علاقة له بها البتة ولا اتصال . في مرحلة لاحقة ربما كان المعطبة الاستثناء الوحيد في هذا الصدد . ثم في البليوسين يبتز او يقتطع نصف هذا النهر بابتلاعه او اختفائه تحت خليج بحرى انبوى غاز من الشمال ، بينما يبقى نصفه الجنوبى الاعلى لا يحفظ عليه وجوده فقط الى ان يستعيده كاملا في البلايستوسين بعد انحسار الخليج البليوسينى ، وانما كذلك لياسر له بمنابعه العليا وبفعل النحت التراجعى الذى اقتحم خط سبلوطة ثم اخترقه فحوله من حافة الى خانق ، يأسر له كل النظم النهرية جنوب سبلوطة ، اى منابعه العليا الجديدة ، اى حوض النيل الحالى بأسره .

ذلك في خطوطه العريضة تاريخ حياة النهر منذ الميلاد حتى اكتمال النضج . فبماذا ، في الخلاصة ، يمكن أن نخرج منه ؟ في كلمات : ليس للنيل في مصر أب ولا جد ، لا « بروفة » ولا نواة ، وليس له أصل سابق لا من الغرب (النيل الليبى) ولا من الشرق (اودية الصحراء الشرقية) ، لا اور — نيل Ur-Nil ولا نيل مستعار Pseudo-Nile . ثمة فقط نيل واحد من البداية الى النهاية ، هو النيل الاول (البروتو — نيل) في الحالة الاولى ، والنيل الاعظم في الحالة الاخيرة . فانما ولد النيل في مصر مرة واحدة ولادة كاملة .

وهو الى هذا نهر قديم يرجع على الاقل الى اواخر الميوسين . وليس هناك انقطاع بعد ذلك في وجوده او انقراض ثم بعث او نسخ ثم تناسخ ، وانما ظل النيل المصرى منذ بدايته الاولى محتفظا بوجوده وكيانه ، جزئيا على الاقل في اخرج مراحل الجيولوجية : متحورا او متقلصا في صورة او اخرى ، ولكن دون أن ينقرض او يببدا تماما ليبدأ جديدا من جديد .

لا ، ولا بدا النيل الاول مصبا تابعا للنظم النهرية الداخلية الواقعة جنوبه ، بل بدأ مستقلا منفصلا تماما . اكثر من هذا ، هو الذى اسر تلك النظم جميعا وضمها اليه وثيقا ، فأرجح حدود حوضه في ضربة او قفزة واحدة عملاقة من خط سبلوطة الى هضبة البحيرات ، من الشلال السادس وخط عرض ١٧° شمالا الى خط الاستواء وخط تقسيم مياه النيل — الكونغو . وفى هذا كله يبدو كم هي حرجة وحاسمة منطقة سبلوطة في تاريخ حياة النهر ، فهي في البدء منابع مرحلته المصرية الاولى ، وهي بعد مفتاح غزوه لكل بقية حوض النيل الزاهن . تلك اذن نقطة حرجة جيولوجيا ، وقد تكون اخطر نقطة تحول في تاريخ حياة النيل المصرى والنيل الاعظم جميعا .

والنيل المصرى الاول ، بعد ، او قبل ، هو منذ بدايته نهر ضخم واسع
المجرى والوادى وغير المائية ، رغم أنه ظل غير متصل بالمنابع العليا
الحبشية وغير الحبشية حتى مرحلة متقدمة او متأخرة من البلايستوسين .
واذا كان من المرجح أن العظيرة كان على اتصال بالنيل في مصر منذ وقت مبكر
في البلايستوسين ، وكان هذا هو الراغد الحبشى الوحيد له ، فإن الاتصال
الكامل بين المصب والمنابع تأخر الى حين . غير أنه على أية حال ليس
بالحادثة المفردة التى تصورها أو صورها البعض .

وفى كل الاحوال فإن النيل سواء فى صورته البدائية الاولى أو فى
صورته الحالية لا يدين بوجوده وأصله للحبشة أو غير الحبشة من المنابع
بقدر ما يدين لجيولوجية مصر المحلية فى تطوراتها المتعاقبة . فلولاً أخذود البحر
الاحمر لما نشأت ثنية الوادى المقعرة أصلاً ، ولولا الخليج البليوسينى لما
تعمقت هذه الثنية ولما توطدت أركان الوادى ، ولولا حادثة خانق سبلوقة لما
أسر هذا النيل المصرى النيل الاعلى ووحده ، ولولا الاثنان معا ، الوادى
والخانق ، لما كان حتماً أن يجرى النيل الاسير الجديد حيث يجرى الآن
بالضبط ، بل ربما تأرجح أو تسكع يمينا أو يسارا ، أو انتهى داخلها أو
خارجها ، الى البحر الاحمر أو اعماق الصحراء الكبرى . وانما فضل المنابع
العليا أتى تالياً ومن بعد ، أما الفضل الاول فكان للنيل المصرى المحلى المجتهد
النشط ذاته ، ولولاه لما تفضلت المنابع العليا بدورها اللاحق هذا .

بعد الميلاد امتداد النهر : الفيوم

نشأة المنخفض

بامتداد النهر نقصد ضم منخفض الفيوم الى « حوض الوادى » ان جاز
التعبير . كيف دخل المنخفض فى حوزة النهر ودائرته ، ومتى وعلى أية
مراحل ؟ ثمة ثلاثة رؤوس موضوعات أو قضايا للبحث : نشأة المنخفض نفسه
اولاً ، ثم نشأة بحيرته بعد ذلك ، وأخيراً اتصال الاثنين بالنيل فى النهاية .
المنخفض فى الاصل لا يعدو أن يكون واحداً من منخفضات الصحراء الغربية
العديدة ، إلا أنه أقربها موقعا الى وادى النيل وأشدّها التصاقاً به . وكما فى
بعض منخفضات الصحراء الغربية ، اختلف العلماء حول كيفية وتاريخ نشأة
المنخفض . وهناك ثلاث نظريات مطروحة : الانكسار ، التعرية المائية ،
التعرية الهوائية .

نظرية الاصل الانكسارى ان المنخفض فى هيكله الجيولوجى الاساسى
مثلث انكسارى متساوى الاضلاع هبطت الارض داخله ، فهو حوض انخفضى
او منخفض هبوطى *bassin d'effondrement* . (١) غير ان الباحثين لم
يجدوا الا عيوباً موضعية لا يمكن ان تفسر تكوين المنخفض بحجمه هذا . من
هنا انتقل الاهتمام من المجال التكتونى التركيبى الى مجال التعرية بنوعيتها
المائية والهوائية . ولكن الخلاف فيما بين هاتين الاخيرتين لا يقل عن خلافهما
مع النظرية التكتونية .

من البليوسين يبدأ الخلاف . فالمنخفض يكاد يخلو من رواسب
البليوسين الا من خط ضيق متقطع على امتداد حافته الشرقية فى جبهة تقسيم
المياه بينه وبين وادى النيل . وهذه الرواسب ، التى تبدو على شكل بروزات
من الحجر الرملى تمتد من الشرق الى الغرب ، تتدرج فى أعلاها الى حصباء
مصبية غيضية تقع على منسوب ١٧٠ — ١٨٠ متراً فوق مستوى سطح البحر .
من هنا يستنتج بيدل ان بحر البليوسين بلغ منسوبه نحو هذا الارتفاع ،
١٧٠ — ١٨٠ متراً فوق سطح البحر ، وأن هذه الرواسب رسبت فى بحيرة
كانت تحتل المنخفض كجزء من الخليج البليوسينى الكبير الذى غمر وادى
النيل الرئيسى ، اى انها تنتمى الى هذا الخليج الكبير . (٢)

ولكن فى اعتقاد ساندفورد وآركل ان غياب رواسب البليوسين البحرية
تقريباً من منخفض الفيوم فى معظمه انها يدل على ان المنخفض لم يكن موجوداً
فى ذلك العصر ، وأنه كان يشكل هضبة عالية تصرف الى خليج وادى النيل ،
ولا بد ان مستوى سطح البحر وقتئذ كان أعلى من مستواه الحالى بنحو ١٠٠
متر كما يشير مستوى أعلى طبقات بروزاتها بشرق المنخفض . اما رواسب
الحصباء العليا التى تكسوها فانها هى ترسيب المجارى المائية التى كانت
تصرف هضبة الفيوم .

فى البلايستوسين الاسفل ايضا ، يستطرد ساندفورد وآركل ، ظلت
الفيوم هضبة مرتفعة مثلما كانت فى البليوسين . أما تكوين المنخفض كمنخفض
غبيسود لهما انه بدأ فى عصر البليو — بلايستوسين ، وتم حفره الى كامل
عمقه فيما بين أواخر العصر الحجرى القديم وأوائل العصر الحجرى الحديث .
أما كيف حفر فبفعل التعرية النهرية من جانب المجارى المائية التى كانت تصب

(1) H. Lorin, L'Egypte d'aujourd'hui, Le Caire, 1926, p. 56.

(2) H. Beadnell, Topography & geology of the Fayum province of
Egypt, Cairo, 1905. p. 10 — 19, 98 — 100.

فى النيل ، الذى لابد كان منسوبه آنذاك اوطى بكثير مما هو عليه الآن . (١)
التعرية المائية اذن هى حافر المنخفض وصانعه الاول والاخير .

ولكن الاعتراض هنا هو : كيف لمجرى لخطى ان يحفر حوضا دائريا ؟
لهذا ذهب بول الى ان حفر المنخفض لا يمكن ان يرد الى التعرية المائية
بواسطة المجرى الجانبية . ثم يضيف مفندا نظرية ساندفورد وآركل ان هذه
المجرى الجانبية يستحيل ان تصرف من الفيوم الى النيل ، حيث ان منسوب
النيل فى البليوسين واوائل البلايستوسين كان ، حسب نتائجها ذاتها ، اعلى
بكثير من منسوب قاع منخفض الفيوم .

بالمقابل ، يقترح بول ان المنخفض حفر بفعل الرياح فى فترة جفاف اثناء
اواخر البليوسين واوائل البلايستوسين . وفيما بعد فقط اتصل المنخفض
بالنيل بفعل النحت التراجعى لاحد الرويفدات عند مضيق الهوارة . (٢)
والواقع ان الاتجاه السائد منذ بول وبيدنل هو الى اعتبار التعرية الهوائية
المسئول الرئيسى عن خلق المنخفض فى ارضه الميوسينية اللينة الهشة .

نشأة البحيرة

على العكس من البليوسين ، تتخلق تكوينات البلايستوسين حول
جنبات منخفض الفيوم من كل جهة بلا انقطاع ، وذلك على مستوى حدده
بيدنل بمنسوب ٢٢ — ٢٣ مترا فوق سطح البحر . ومن ثم فهو يستنتج ان
هذه التكوينات رسبت فى بحيرة عذبة كان يغذيها النيل الذى كان ولا بد يجرى
حينئذ على مستوى اعلى . وينتهى الى ان البحيرة البلايستوسينية هذه كانت
بالضرورة فى مساحة بحيرة قارون الحالية . ١ مرات على الاقل .

وبعد ان اثبت بيدنل وجود هذه البحيرة القديمة الشاسعة ، ذهب الى ان
النيل ربما دخل المنخفض حينما كان ينحت ويعمق واديه الى اسفل ، وان
الاتصال ربما انقطع لبعض الوقت ثم عاد من جديد حين ارتفع منسوب النيل
نتيجة لارساب الطمي . وهو يرى ان هذه البحيرة استمرت حتى العصور
التاريخية حين تم ضبطها اثناء الاسرة ١٢ وكانت تعرف ببحيرة مورييس (٣) .
ومعنى هذا ان بيدنل يقول لالبحيرة واحدة ولكن ببحيرتين نلت احدهما الاخرى .

(1) K.S. Sandford; W.J. Arkell, Palaeolithic man and the Nile-
Fayum divide, Chicago, 1929, p. 5 -- 11, 66 -- 77.

(2) Ball, Contributions, p. 204 ff.

(3) Topography & geology of the Fayum, ibid.

من جهة أخرى تتفق مس جاردنر وكيثون — تومبسون مع بيدنل في القول بتعاقب بحيرتين ، واحدة في العصر الحجري القديم والاخرى في الحجري الحديث، وان اختلفت البحيرة الثانية عندهما في اقتصارها على منسوب ادنى من الاولى نوعا . فهاتان الباجتتان انتهتا الى ان النيل دخل منخفض الفيوم في البلايستوسين وملأته مياهه حيث كانت بحيرة متصلة به في العصر الحجري القديم . وفي البدء وصلت هذه البحيرة الى منسوب ٤٠ مترا فوق سطح البحر . ونظرا لان المياه تتباطأ بالطبع عند دخولها البحيرة قرب الهوارة فقد ألقت حمولتها الطميية وبنيت بها دلتا هي تلك التي يحددها اليوم انشاء أو انبعاج خطوط الكنتور الواضح حول الهضبة التي تقوم عليها مدينة الفيوم حاليا . ومن سمك هذه الرواسب يبدو أن البحيرة استمرت لفترة طويلة حقا . وهناك أدلة على جفاف المناخ في وقت وجودها .

ولكن توالى هبوط البحيرة بعد ذلك بالتدريج على مراحل حتى منسوب ه امتار تحت مستوى سطح البحر . وعند هذا الحد انفصلت البحيرة عن النيل وانقطعت الصلة بينهما ، فانقطعت امدادات المياه وجفت البحيرة تدريجيا بالبحر ، بينما تصلبت الرواسب وتعرضت للتعرية . اما الرواسب البحرية على كنتور + ٢٢ مترا التي اعتبرها بيدنل تحدد شواطئ البحيرة في العصور التاريخية فليست سوى احدى تلك المراحل المتتابعة .

ومن المحتمل في تقدير الكاتبين ان هذه البحيرة القديمة تتفق مع بحيرة بيدنل الاولى التي تكونت والنيل يعمق واديه ، لاسيما ان برواسبها قواقع من نوع قواقع وادي النيل . واخيرا فان هذه البحيرة القديمة ، التي جفت قبل ظهور اهل الفيوم الاوائل ، ليست اذن جدة بحيرة مورييس التاريخية كما كان الافتراض سابقا ، وما من بحيرة تالية بلغت هذا المنسوب .

في العصر الحجري الحديث ، تمضي كيثون — تومبسون وجاردنر، عاود النيل مبكرا اتصاله بالمنخفض ، فتكونت بحيرة جديدة وصل منسوبها — بدليل عدم وجود شواطئ بحيرية اعلى — الى ١٨ مترا فوق مستوى سطح البحر . وتقترح الكاتبتان بحيرة الفيوم اسما لهذه البحيرة الجديدة ، اذ ان اهل الفيوم الاول كانوا قد ظهوروا وقتها .

على ان البحيرة منذ ان حققت ذلك المنسوب اخذت في الهبوط على مراحل حتى العصور التاريخية . حدث هذا في اواخر العصر الحجري الحديث ، حتى وصلت البحيرة الى منسوب — ٢ مترا تحت مستوى سطح البحر . وحدث هذا نتيجة لتناقص التدفق السنوي من جانب النهر من جهة ولتزايد جفاف المناخ من جهة أخرى .

ومنذ بلغت البحيرة ذلك المستوى لم ترتفع اليه أو غرقه قط بعد ذلك ، بل ظلت في انخفاض مستمر دونه طوال العصور التاريخية . وأخيرا ، فإن هذه البحيرة الثانية والأخيرة والمستقلة والمنفصلة تماما عن البحيرة الأولى القديمة هي التي استمرت في النهاية الى العصور التاريخية لتكون جدة أو أم بحيرة موريس التي هي بدورها جدة أو أم بحيرة قارون الحالية . (١)

الاتصال بالنيل

السؤال الآن هو : كيف بالدقة والتفصيل اتصل المنخفض بالنيل ؟ ثمة نظريتان : نظرية بول ونظرية عوض . وكلتاها تقول بالأسر النهرى عن طريق النحت التراجعى ، الأسر هو أحد روافد الفيوم والمأسور هو بحر يوسف وادى النيل . إلا أن الأولى تفترض أن بحر يوسف فرع طبيعى بسيف للنيل ، بينما تجعله الثانية مصرفا مركبا للوادي . كذلك فإن الأولى تفترض اتصالا بسيطا تم مرة واحدة ثم استمر بلا انقطاع بين النيل وبحيرة الفيوم ، في حين تفترض الثانية الاتصال مرين فصلت بينهما مرحلة انقطاع .

نظريه بول أنه في أوائل البلايستوسين كانت هناك روافد قصيرة عديدة تجرى على منحدرات المنخفض وسفوحه ، أحد هذه الروافد الشرقية النشطة استطاع بالتعرية الراجعة نحو المنبع — يهضى بول — أن يتمدد باطراد شرقا تجاه النيل حتى دقت حافة المنخفض وأصبحت كالثغرة أو الجدار الهش ، فانهارت تحت ثقل مياه بحر يوسف ، الذى كان فرعا طبيعيا من غرور النيل ، لتصبح تلك الثغرة هي فتحة اللاهون . هنا غزت المياه المنخفض ، وكان ذلك في العصر الحجري القديم الأسفل ، فكانت به بحيرة احتلت حوضه جعبا وبلغ ارتفاعها ١٠ مترا فوق سطح البحر ، ولذا كانت أبعادها أضعاف أضعاف بحيرة قارون الحالية ، فالمساحة ١٤ مثلا تقريبا وحجم المياه ١٠٠ مثل على الأقل .

هذا ، ومنذ امتلأت بحيرة الفيوم لأول مرة بمياه النيل في العصر الحجري القديم الأسفل ، أخضعت لعدد من الذبذبات الراسية صعودا وهبوطا بصورة متوakبة ومتزامنة مع ذبذبات النهر نفسه ، الى أن دخلت مرحلة هبوط مستمر وتقلص نهائى منذ العصور التاريخية . وعلى هذا يمكننا أن نقسم تاريخ البحيرة المائى الى ثلاث مراحل أساسية . الأولى مرحلة ارتفاع مطرد ،

(1) G. Caton — Thompson & E.W. Gardner, "Recent geology & neolithic industry of the northern Fayum district", J.R.A.I., 1926, p. 301 — 314; "Recent work on the problem of lake Moeris", G.J., 1929, p. 20 — 60; The desert Fayum, Lond., 1934, p. 36 ff.

وهى مرحلة الماء الاول فى الحجرى القديم الاسفل . الثانية مرحلة ارتساع وانخفاض فى نبض وتذبذب منقلب ، وهذه هى اطول المراحل تمتد من بداية الحجرى القديم الاوسط حتى بداية العصر التاريخى ، وكانت نهايتها الهبوط المستمر طوال الحجرى الحديث . المرحلة الثالثة مرحلة هبوط تدريجى ومطرد خلال العصر التاريخى ، الى ان وصلت البحيرة الى مستواها الراهن تحت سطح البحر ، وحتى أصبحت بركة قارون هى مجرد بقاياها الحفرية القزمية . (١)

تلك فى مجملها ومحملها النظرية الاولى فى اتصال الفيوم بالنيل ، نظرية بول . اما بحسب النظرية الثانية التى ندين بها لمعوض ، غفى البدء لم يكن ثمة اتصال ، ولكن فى العصر الحجرى القديم الاسفل ، حين كان النيل اعلى من منسوبه الحالى بنحو ١٠٠ مترا ، وصلت مياهه الى المنخفض غملاته مكونة به بحيرة ارتداعها فى مثل ذلك المنسوب تقريبا . ولقد كان الاتصال بين النيل والفيوم مباشرا وحرا ، فحين يرتفع ماء النهر يكون التيار الى البحيرة ، ومن البحيرة الى النهر اذا انخفض . ولكن لم يلبث مستوى النهر ان انخفض كثيرا فانقطع الاتصال بينه وبين البحيرة تماما ، وظل هذا هو الوضع حتى اوائل العصر الفرعونى حين تكون بحر يوسف على الأرجح .

فلقد كانت الرويفدات المطرية والمسائل المائية تجرى على جوانب منخفض الفيوم على النحو السابق المألوف . ومن الناحية الاخرى كان فيضان الفيول سنويا يترك فى أقصى الهامش الغربى للوادى فى الصعد الاسفل سلسلة طولية من المستنقعات والغدران back-swamps ، لان ذلك الهامش هو اشد أجزاء الوادى انخفاضا بطبيعته . من هنا نجح احد المسائل المطربة بشرق الفيوم فى ان يعيق مجراه تجاه المنبع نحو هذه المستنقعات ، فاندحرت اليه مياهها واحدة تلو الاخرى تباعا ، بحيث أصبحت مجرى واحدا ينحدر نحو منخفض الفيوم ، فكان هذا المجرى هو بحر يوسف . (٢)

أصل بحر يوسف

وهنا نصطدم بمشكلة أصل بحر يوسف . فمن ناحية نحن قد تعودنا ان نتحدث عن بحر يوسف « كفرع » من غروع النيل الطبيعية او « كذراع » قديمة منه . فهذا المجرى ، شديد التعرج بل الاكثر تعرجا من النيل نفسه ، والذي يخرج حاليا من ترعة الابراهيمية عند ديروط ، والذي كان بلا شك يخرج من النيل نفسه رأسا ، والذي يسير فى أقصى غرب الوادى على هواشه

(1) Contributions, p. 180 et seq.

(٢). نهر النيل ، ص ٣٣٥ — ٣٣٧ .

الصحراوية حتى يكاد يلامسها أحيانا ، هذا المجرى لا يمكن أن يكون قناة صناعية من صنع الانسان وانما هو من صنع الطبيعة . ونظرية الاصل الصناعي ، سواء على يد امنمحمت الثالث في الاسرة ١٢ أو سيدنا يوسف في الاسرة ١٧ أو حواليتها والذي ينسب البحر الى اسمه المفترض في النظرية ، هى نظرية لا دليل عليها تاريخيا أو جغرافيا رغم شيوعها . (١) ولهذا فان البحر لا مفر فرع طبيعى من غرور النيل . وهذا فعلا ما يقوله لوران (٢) ، وهو كما رأينا الراى الذى اخذ به بول واعتمد عليه في تفسير الاتصال بين النيل والفيوم .

غير اننا من الناحية الاخرى نرى كيف رفض عوض هذا الراى التقليدى وكيف طرح نظرية أصيلة وثاقبة في أصل البحر . فهو يلاحظ بحق أن بحر يوسف يمثل ظاهرة شاذة في جغرافية الوادى ، « يوشك الا يكون لها نظير في جغرافية أى نهر آخر » ، فهو ليس « رافدا » للنيل بطبيعة الحال ، ولكنه في الوقت نفسه ليس « فرعا » منه لانه يخرج من النيل في منتصف جذع الصعيد وقبل راس الدلتا بنحو ٤٠٠ كم . (٣)

ولنا هنا أن نضيف انه لو صح أن بحر يوسف كان فرعا للنيل ، لكان معنى ذلك أن دلتا النيل انما تبدأ قرب اسيوط لا عند القناطر الخيرية ، ولكن نصف الصعيد الاسفل برمته جزءا من دلتا النيل ! وهذا بالطبع وضع غير مقبول ولا صحيح علميا ، اذ ليس هناك في التضاريس والسطح ما يدعو الى أن يبدأ تفرع النهر في تلك الاحباس العليا جدا ، كما أن اليوسفى نفسه مجرى متواضع الحجم والقطاع لا يقارن قط بفروع الدلتا الضخمة .

والحقيقة أن اليوسفى في النيل الاسفل اثنى شئ باليازو Yazoo في المسببى الاسفل ، تلك الشعبة المتعرجة التى تخرج من النهر لتبتعد عنه كثيرا ثم لتعود اليه في النهاية بعد مسيرة بضعة مئات من الكيلومترات ، تاركة بينها وبين النهر الاب « جزيرة » نهريّة ضخمة بالغة الطول . ولولا أن اليوسفى ينتهى الى منخفض الفيوم لعاد حتما الى النيل قبل القاهرة تاركا بينهما « جزيرة » نهريّة ضخمة مماثلة .

ومن هنا تبذو نظرية عوض ولها وجاهتها . وهى بهذا انما تعنى أن اليوسفى في الاصل بقايا ، ولا نقول نفاية ، صرف الفيضان الطبيعى ، جمع

(١) السابق ، ص ٣٣٨ ،

Karl Butzer, "Remarks on the geography of settlement in the Nile Valley during Hellenistic times", B.S.G.E., 1960, p. 14.

(٣) ص ٣٣٤ — ٣٣٥ .

(٢) ص ١١ — ١٢ ، ٥٣ .

وصرف عقدا من المستنقعات والبرك والبحيرات الهامشية في خط واحد ، وأنه تكون من الشمال الى الجنوب أى من أسفل الى أعلى وليس العكس ، أى نشأ عكسيا أو رجعيا من المصب الى المنبع ، وأنه — أخيرا — قد نجح فى أن يكون لنفسه بالتدريج ضفلا عالية تحمى مجراه بعد أن كانت مياه الفيضان تطفى عليه فيختفى تحتها تماما أو تقريبا . وإذا كان المنخفض بمعنى ما قد « أسر » بحر يوسف فى البدء ، وبالتالي نهر النيل كله من خلفه ، فإن النيل لم يلبث بكل معنى أن استولى عليه تماما فأدخله واديه « ودورته الدموية » ، أقصد هيدرولوجيته ، وجعله جزءا لا يتجزأ من نظامه النهري الموحد .

والبحر بهذا كله ليس غرضا للنيل ولا راغدا ، لا هو أبو الفيوم ولا هو ابنها ، ولكن وليد العلاقة الطبوغرافية والهيدرولوجية الخاصة بينه وبين النهر . فأنما هو « مصرف » طبيعى نشأ بطريقة غير طبيعية ، ثم تحول على يد الانسان الى « رياح » غير عادى بطريقة عادية كما قد نقول .

ومن هذا الباب الأخير بالدقة يدخل العنصر الاصطناعى الوحيد فى تاريخ البحر أو جغرافيته . فلو كان هناك من قطاع صناعى فى اليوسفى فهو فقط مخرجه من النيل ، حيث وصله الانسان به بلا شك لتنظيم أعمال الرى . أول اتصال للبحر بالنيل كان طبيعيا بالتأكيد ، إلا أن الانسان عدله بعد ذلك وأعاد وصله ونقله كثيرا . وهاتان الحقيقتان مفتاح يفسر كثيرا من الظواهر اللاحقة .

فأولا ، من المرجح جدا أن أول اتصال طبيعى تم فى منطقة شمال مدينة أسيوط ، حيث يتحدد المأخذ الحالى اليوم أيضا ، وليس من مكان سواها سواء أعلاها أو ادناها . ذلك لأن هذا الموضع هو الوحيد الذى تصل فيه الصحراء الى حافة النهر مباشرة أو تكاد . فها هنا فقط يمكن لليوسفى أن يحفر بأسهل طريقة أقصر مجرى يوصله بالنهر . بدليل آخر هام ، وهو أن هناك ما يزال مجرى طبيعى شمال أسيوط يستخدم حاليا كالطرف الشمالى للترعة السوهاجية .

ثانيا ، من الثابت كذلك ومع ذلك أن مأخذ اليوسفى لم يكن دائما ثابتا ولا حيث هو الآن بالضرورة ، بل كان مذبذبا عادة وأعلاه أحيانا . ويبدو أن الانسان كان باستمرار يصعد بهذا المأخذ الى حبس أعلى وأعلى كلما ساءت حال مجراه وضائقته سعته بالاطماء . يوحى بهذا نص النابلسى المعروف عن فشل فتح غوطة جديدة لرأس المنهى — أى اليوسفى — تحت وليس فوق فوهته المختنقة بالرواسب . (١)

(١) السابق ، ص ٣٣٧ — ٣٣٩ .

بل إن لدينا ، على أية حال ، نصا صريحا وحاسما . فابن عبد الحكم ، بعد أن يميز في بحر يوسف بين قطاعين : فرع الفيوم من اللاهون حتى نهايته في الفيوم وفرع المنهى من اللاهون حتى مأخذه من النيل ، يحدد هذا المأخذ بمنطقة « صول » بين مراغة وأخميم . ويجد المحقق أن هذا التحديد يتفق مع سوهاج الحالية ، وأن المجرى الإضافى يتفق بالتالى مع التربة السوهاجية ، وأن السوهاجية إذن كانت جزءا من بحر يوسف . (١)

ومن الواضح ، ثالثا وأخيرا ، أن نغم البحر بعد هذا وائناء حركته المتكررة صناعيا ما بين الشمال والجنوب قد عاد الآن غاسقتر حيث بدا في الأصل بصفة طبيعية عند أسسيوط . عود على بدء يعنى ، إلا أن المفزى الجغرافى هذه المرة غير مباشر أو محتم ، فانما هى صدفة جغرافية بقدر ما هى صدفة تاريخية .

بناء الوادى

عملية البناء

حسنا ، منذ ظهر النيل فى الميوسين ، كيف اذن بنى واديه ؟ كيف ، بعبارة أخرى ، تكون « حشو الوادى او ملوه valley-fill » ، كما يسمى ، الى ان اتخذ سمكه وسمته واديمه الراهن فى اللحظة الحالية ؟ فى الميوسين ، كما نعلم ، اقتصر النيل فقط على واديه الصعيدي الذى كان يجرى فوق ارضية ايوسينية هى التى يتكون منها سطح الهضبة ، بينما كانت الدلتا خليجا بحريا تركيبيا مثلث الشكل كجزء من بحر الميوسين . رواسب هذا الخليج الميوسينى لم يصل اليها الحفر اطلاقا ، ولهذا فلا دليل مباشر على وجودها تحت قاع الدلتا ، ولكن المرجح جدا أنها توجد فعلا وانما على اعماق صحيحة . فيما عدا هذا فان رواسب الخليج البليوسينى الذى غمر كلا الدلتا والوادى هى نقطة البداية المشتركة بينهما ، وهى بذلك اول « بطانة » موحدة تبطن قاع وادى النيل المصرى بأكمله .

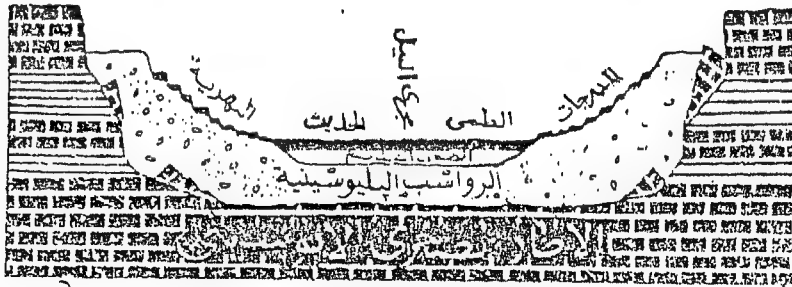
غير أن معنى هذا ، من جهة أخرى ، غارق استراتيجرافى ابتدائى بين الدلتا والوادى : فبينما تستقر طبقات البليوسين مباشرة على قاعدة ايوسينية بلا فاصل فى الوادى ، فانها فى الدلتا قد ترقد على الارجح على طبقة ميوسينية . وفيما عدا هذا فان تتابع التكوينات الجيولوجية بعد ذلك فى البلايستوسين والحديث واحد فى الدلتا والوادى على السواء . وبهذا يكون

(1) O. Toussoun, "Mémoire sur les branches du Nil. Epoque arabe" M.P.I.E., t. 4, 1923, p. 70.

بروغيل التتابع الاستراتيجى فى المنطقتين هو كالاتى : الدلتا : ايوسين (١)
 — ميوسين — فبلايستوسين ، الوادى : ايوسين — لاميوسين —
 فبلايستوسين . (١)

فاذا عدنا بشئ من تحليل الى البليوسين ، وجدنا الخليج البليوسينى
 يمتلىء بالرواسب الفيضية والخليجية الاصل المكونة اساسا من الزلط والحصى
 والحصباء والرمال التى جلبتها اليه رواغده ومجاريه الجانبية والردش المنهال
 عليه downwash . اى ان مصدر هذه الرواسب هو مصدر شرقى لا جنوبى ،
 هو اودية الصحراء الشرقية لا منابع النيل العليا . وبعض من هذه الرواسب
 يظهر على جانبى الوادى بامتداد بعض قطاعاته ، وكذلك عند فوهات اودية
 الصحراء الشرقية حيث كشفته التعرية للعيان ، كما يظهر على هوامش
 الدلتا الخارجية وأطرافها الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية .

هذه التكوينات البليوسينية بها وحدها فقط يبدأ الاساس الصخرى
 القاعدى للدلتا اى الصخور القاعية bed-rock . وهذا الاساس لم يصل
 اليه الحفر قط فى مكان ما من الدلتا بل والوادى حتى الآن . ففى الدلتا وصل
 الحفر قرب الزقازيق الى عمق ١١٥ مترا ، وقرب ابو قير الى عمق ١٦٣ مترا ،
 وفى الصعيد فى منطقة سوهاج الى عمق ١٥٠ مترا ، كل اولئك دون ان يصل
 الى الصخور القاعية . والشئ المؤكد ، لهذا ، ان الخليج البليوسينى كان
 اعمق مما قد يتبادر الى الذهن . ومن الناحية الاخرى ، فاذا كنا نفتقد بهذا
 الدليل المباشر على بليوسينية قاع الدلتا ، فان المرجح منطقيا انه يتألف من
 صخور جيرية بليوسينية أسفلها صخور جيرية اخرى ميوسينية مما نشاهده
 فعلا على جانبى الدلتا شرقا وغربا .



شكل ٧ — قطاع نموذجى لوادى النيل فى الصعيد .

[من بول]

(1) Ball, Contributions, p. 25 ff.

بناء الدلتا

ثمة كذلك فارق آخر في عملية البناء والنمو بين الوادى والدلتا . ففى الوادى ، العملية بسيطة نسبيا ، تتم أفقيا نحو الجانبين أى بالعرض ، ربما بالإضافة الى أعلى أى بالارتفاع . أما فى الدلتا فان العملية معقدة تتم جانبيا وأماميا أى على كلا المحورين العرضي والطولى ، فضلا عن الارتفاع الرأسى . وغنى عن القول ان الدلتا بدأت تتكون من الجنوب أولا . وقد حتم هذا وساعد عليه انفساح الوادى فجأة عند منطقة القاهرة بين كتلتى المقطم شرقا وأبو رواش غربا حيث تنتهيان هناك فجأة كذلك . وبالتدرج تقدمت الدلتا نحو الشمال على حساب البحر . ومن جانبه فقد ساعد هذا بهدوئه كبحر شبه مغلق يخلو من المد والجزر العنيف والتيارات المائية الحادة ، بالإضافة الى ضحولة الساحل نسبيا .

على انه ليكون من الخطأ الجسيم ان نتصور ان الدلتا بذلك نمت نحو الشمال باستمرار واطراد ودون ارتداد . فكما سنرى ، كان ساحل البحر خلال البلايستوسين وغيره خطا ديناميا الى أقصى حد ، يتأرجح ويتذبذب ما بين الشمال والجنوب ، متجاوزا حده الحالى تجاه الشمال بعدة كيلومترات أحيانا وقاصرا عنه أحيانا أخرى تجاه الجنوب بنفس الدرجة أو اضعافها . أى ان الدلتا كانت تتذبذب فى نموها ما بين الشمال والجنوب والتمدد والتقلص والطول والقصر . فكانت أحيانا تتقدم شمالا وأحيانا تتراجع جنوبا، كانت أحيانا أطول وأكبر مما هى الآن وأحيانا أخرى أقصر وأصغر .

وفى البدء ، فى مرحلة النكوين والنشأة ، كانت عملية الارساب تأخذ شكلا وطبيعة مختلفة تماما عما نعرف اليوم . كانت غرور النيل عديدة للغاية وشديدة التغير . وكان كل واحد منها يكون لنفسه داخل الخليج الاستيوارى صفتين طبيعتين مرتفعتين غير منتظمتين على جانبيه ، تتقدمان بالتدرج نحو البحر حتى حوالى الساحل الحالى . وبهذا كان الطمى يكون عديدا من الجزر المتطاولة التى أخذت تدرجيا تتصل ببعضها البعض . أو بالعكس كانت غرور الدلتا العديدة تمزق اليابس الوليد الى كتل عديدة من الجزر الضخمة المتباعدة تفصلها مستنقعات وخلجان ومصاب خليجية شتى .

عموما كان نمو الدلتا يتم على شكل خطوط والسنة طويلة مترامية من الرواسب والشطوط على محاور طويلة متشعبة فى قلب الخليج وداخله . ولكن ما أن تصل هذه العملية الى حدود الاستيوارى النهائية حتى تتوقف ، حيث تلتقى رواسب الطمى بتيار البحر السفلى فتكف عن التقدم . (١) وهناك

تتحول بالتدرج وتحت تأثير التيار البحرى الى شطوط رملية وبحيرات ساحلية تتعاقب. وتتراص ممتدة على المحور العرضى لتغلق الدلتا الوليدة بقدر الامكان .

بعد هذا أخذت رواسب الفروع تزدحم ما بين تلك الجزر او الكتل الجزرية وتملأ فجواتها ، خاصة فى الجنوب ، وتلحمها فى كتلة واحدة رصيفة ، بينما راحت الشطوط والبحيرات الساحلية تتقدم خطوة خطوة الى الامام . ومن المحتمل ان ساحل الدلتا فى ظل هذا النمو كان اقرب الى التعرج الشديد بروزا وفتورا وخلجانا وشروما . ولعل نمط الدلتا فى ذلك الحين كان اقرب لذلك الى ما يسمى نمط قدم الاوزة *goose-foot delta* ، على غرار ما توصف دلتا المسسى اليوم ولكن على نطاق اكبر واضخم . (١) ولكن توزيع رواسب الطمي بواسطة التيار البحرى هو الذى سوى الساحل بعد ذلك على شكله الخطى المنتظم المعروف .

اخيرا ، وفى المراحل التالية بعد ان اصبح الجنوب اكثر تماسكا والتحاما وتجانسا ، انتقلت الصورة الممزقة السابقة الى القطاعات الشمالية ، وهكذا بالتدرج الى ان اكتملت الدلتا بصورتها الحالية . وعلى الجملة ، يمكن القول بان الجنوب اقدم دائما من الشمال والشمال احدث دائما فى الدلتا ، كما ان الساحل كان يتطور باستمرار من خط شديد التعرج الى خط اكثر انسيابية واستواء .

وغيا بين القطبين لمعمل نمو ارض الدلتا لم يكن موحدا معدله فى كل اجزائها من الراس الى القاعدة او فى كل مراحله من البداية الى النهاية ، وانما كان يتباطأ ويقل كلما اتجهنا شمالا . وبالتالي كان تقدم الدلتا شمالا يضعف ويتضاءل كلما تقادم بها العهد . تفسير ذلك ان معدل النمو فى الجنوب ، فى حى قلب الخليج الاسنيوارى الدفين ، لابد كان اكبر واسرع منه كلما تقدم شمالا واقترب من البحر العريض بتياراته المتلاطمة وخاصة تياره السفلى الجارف المتجه شرقا . ذلك ايضا بالاضافة الى تزايد عمق الخليج شمالا ، فضلا عن تزايد عرض الدلتا بانفتاح مروحيتها .

لهذه الاسباب الثلاثة نستطيع ان نفترض مثلا ان تكوين قطاع الخمسين كيلومترا الاخيرة او السفلى او الشمالية القصوى من الدلتا بكامل عرضه من ساحل الخليج المثلثى الى ساحله الآخر قد استغرق ارسابا وملئا وظهورا اضعاف الزمن الذى استغرقه قطاع الخمسين كيلومترا الاولى او العليا او

(1) E. de Martonne, A shorter physical geography, trans., Lond., 1948, p. 251.

الجنوبية القصوى من الدلتا بكامل عرضه من الصحراء الى الصحراء . وهذا هو السبب الذى يفسر بقاء المستنقعات والجزر العديدة فى شمال الدلتا الى وقت متأخر للغاية حتى فجر التاريخ البشرى وحتى الفرعونى .

كم استغرقت هذه العملية ، من المستحيل ان نحدد . ولكن يقينا كانت عملية ملء الدلتا بطيئة للغاية ، ولم تختف المستنقعات والبرك منها الا بالتدريج الشديد . ولعل ذكرى هذه المرحلة هى التى انعكست فى رواية كهنة المصريين القدماء لهيروتوت من ان الدلتا كلها ان لم تكن مصر جميعا كانت تحت المياه وان الدلتا احدث عهدا ووجودا من الصعيد ، تلك الرواية التى اثارت جدلا كبيرا حول صحتها وتفسيرها سواء طبيعيا او بشريا .

فقد نسأل البعض عما اذا كان معنى هذا ان الدلتا لم تكن موجودة كليا او جزئيا حين كان الـ .عبد من قبل مسكونا ومعمورا فضلا عن كونه موجودا بالطبع . كذلك جادل البعض فى مقولة هوميروس على هذا الاساس عن تقدم الدلتا على حساب البحر وكسبها منه ، « نظرية طغيان الدلتا encroachment of the Delta » ، واختلفوا اصححة هى ام خاطئة .

وحقيقة الامر ان القضية كلها قضية توقيت لا حقيقة ، وان هذا الجدل انما يخلط البعد الطبيعى بالبشرى او الجيولوجى بالتاريخى . فمما لا شك فيه ان مينا حين دخل الدلتا وجد بها كثيرا من الجزر والمستنقعات ، اذ انه فى ذلك الوقت ، أى قبل ٥٠٠٠ سنة من الآن ، كان مستوى سطح الدلتا اقل من مستواه الحالى بنحو ٥ أمتار على الاقل (وليس ٧٠٠٠ سنة ، ٩ أمتار على التوالى كما يقول دى مورجان) ، وذلك بحساب ارساب طمى الفيضان السنوى المعروف والبالغ ١ ملليمتر كل سنة . وعلى اية حال فمن المؤكد ان سطح الدلتا فى تلك المرحلة لم يكن ذلك السهل المنتظم المنبسط الذى نرى اليوم . بل كانت الضفاف الطبيعية العالية ترتفع على جانبي فروع النهر العديدة ، وكثبان الرمال الساحلية تعترضها فى كل اتجاه ، بينما الجزر من مختلف الاحجام تتراعى داخلها والمستنقعات والبحيرات تفصل بينها . . . الخ.

من الناحية الاخرى ، فليس صحيحا ان الدلتا لم تكن قد تكونت او ظهرت حين كان الصعيد قد اكتمل ارضا وسكانا . وانما الصحيح ان الدلتا وان كانت بداهة احدث نشأة واكتمالا من الوادى فيزيوغرافيا ، فان المقصود هنا هو المقياس الطبيعى لا البشرى . وفيما عدا هذا فلا جدال ان الدلتا كانت قد نشأت وتكونت جميعا قبل العصر التاريخى وظهور العمران وقيام الحضارة فى مصر الوادى . وهى بالقطع لم تتكون او تبرز فى وقت كان الصعيد فيه معمورا ماهولا على " " . والمصريون انفسهم ذكروا لنا ان

بوصيريس وتابوص: ريس وبوتو وبيلوزيوم ، وكلها في اقصى الشمال ، وجدت حتى في أوائل أيام أوزيريس وحورس الاسطورية ، يعنى انها قديمة جدا .

بالمثل ، فليس من شك ان شمال الدلتا تكون في عصر لاحق لجنوبها وان المستنقعات بقيت في الشمال الى عصر متأخر شهدته بدايات عصر الاسرات والفرعونية كما شهدت أيضا اضمحلالها وتقلصها وانحسارها تدريجيا نحو الشمال الاقصى . اما نظرية طفيان الدلتا على البحر فصحيحة هي الاخرى من حيث المبدأ طبعاً ، ولكن في حدود الخليج الاستيوارى المثلثي ، اما خارج ذلك وبعد ذلك فانها ليست واردة لان النمو قد تباطأ بشدة والى حد التوقف تقريباً . (١)

بنية الوادى

مكونات البنية

فوق هذا الاساس الصخرى ، هناك ثلاثة تكوينات اساسية ، تقابل ثلاث مراحل حاسمة ، تصنع معا جسم الوادى والدلتا وتتتابع من الاقدم الى الاحدث اى من اسفل الى اعلى على النحو الآتى : رواسب اسفل الدلتا ، الطمي القديم ، الطمي الحديث . وثلاثتها عالمية التوزيع في الوادى والدلتا ، ولكن كلا منها يخفى معظم ما تحته ، ولهذا لا يظهر اقدمها الا بعيدا على الاطراف والهوامش القصوى ، بحيث تكاد تستقر فوق وداخل بعضها البعض كطاقم من الاطباق الطباقية الضحلة nest of saucers بصورة تقريبية .

وقبل ان نعرض بتفصيل لكل تكوين من هذه الثلاثية ، وكصورة عامة ، يعطى الجدول الآتى — عن غورتو — القطاع العادى السائد في ارض مصر بحسب تكوين وعمق شرائحها من اعلى الى اسفل . (٢)

الشريحة	التكوينات
صفر — ٥ امتار	طين صلب يتراوح الى طين رملى
٥ — ١٠ امتار	طين رملى
١٠ — ١٥ مترا	رمل طينى
١٥ — ٢٠ مترا	رمل غنى بالميك
٢٠ — ٢٥ مترا	حصباء
٢٥ — ٣٠ مترا	طبقة سفلى من الطين عادة
٣٠ — ٤٠ مترا	رمل خشن وحصباء غليظة

(1) De Morgan, p. 43 — 4, 173 — 4; Wilkinson, Manners & customs, p. 4 — 10.

(2) R. Fourtau, "Contributions à l'étude des dépôts nilotiques". M.I.E., t. VIII, 1915 p ٤٥ "

رواسب أسفل الدلتا

هذه تكون الفرشة الاساسية لرواسب الدلتا الاحداث جميعا ، ولذا تعرف باسم « رواسب أسفل الدلتا أو رواسب الدلتا السفلية أو رواسب ما تحت الدلتا sub-deltaic deposits » . نشأتها ترجع الى البلايستوسين ممتدا حتى العصر الحجري القديم الاوسط . (١) مصدرها روافد ووديان جبال البحر الاحمر الجارية في العصر المطير ، حين لم يكن النيل في مصر قد اتصل بعد بالمنابع العليا في السودان والحيشة . اى أن أصلها محلى مصرى بحث ، اى شرقى لا جنوبى بالتالى .

ويحكم مصدرها ووسائل حملها ونقلها بالاضافة الى قصر رحلتها نسبيا، كانت رواسب خشنة غليظة من الزلط والحصى والحصاء والرمل ، جلبتها تلك الاودية السيلية القوية والقت بها في قاع وادى النيل ودلتاه وعرشتها عليه كأول فرشة أو بطانة رسوبية اساسية وثيقة . ولهذه البطانة غائصة حيوية كبرى مرتين : الاولى انها بمساميتها الشديدة تمتص قدرا كبيرا من مياه الفيضان المتسربة راسيا ، فتمنع كما سنرى تحول الوادى الى مستنقع عظيم لا يكاد يصلح للاستغلال ، والثانية انها للسبب نفسه هى موطن المياه الجوفية الطبيعية الاول والامثل تحت سطح الوادى (كأنما قدر للمياه الجوفية في مصر جميعا واديا وصحراء أن ترتبط جيولوجيا بعناصر صحراوية ما بطريقة ما) .

رواسب أسفل الدلتا ليس معروفا بالضبط سمكها أو مدى عمقها . لكن المؤكد أن هذا السمك ليس بالهين أو البسيط ، كما أن من الثابت أن عمقها أسفل سطح الدلتا ، أى بعدها وغورها عنه ، يزداد كلما اتجهنا شمالا . ففى تبعد عن سطح الارض نحو ٨٥ متر في منوف ، ١٥ مترا في شبين الكوم وطنطا ، ٣٥ مترا في اميوط ، ٤٢ مترا في الشارقة ، واخيرا ٤٣ مترا في رشيد . (٢)

المهم انه في هذه الرواسب ، بعد أن انحسر البحر عنها ، اخذ النيل خلال البلايستوسين يحفر مجراه النهائى ويعمق واديه أكثر فأكثر . غبدات مروع النهر ومجاريه تقطعها في طريقها الى الشمال وراحت تعرى الاجزاء الهشة اللينة منها وتفتتها ثم توزع مفتتاتها على وجه الدلتا ثم منها الى البحر . حدث هذا بصورة ناجزة في العصر الحجري القديم الاعلى حين هبط مستوى البحر بنحو ٤٣ مترا بكاملة دون مستواه الحالى ، فجدد نشاط النهر بصورة

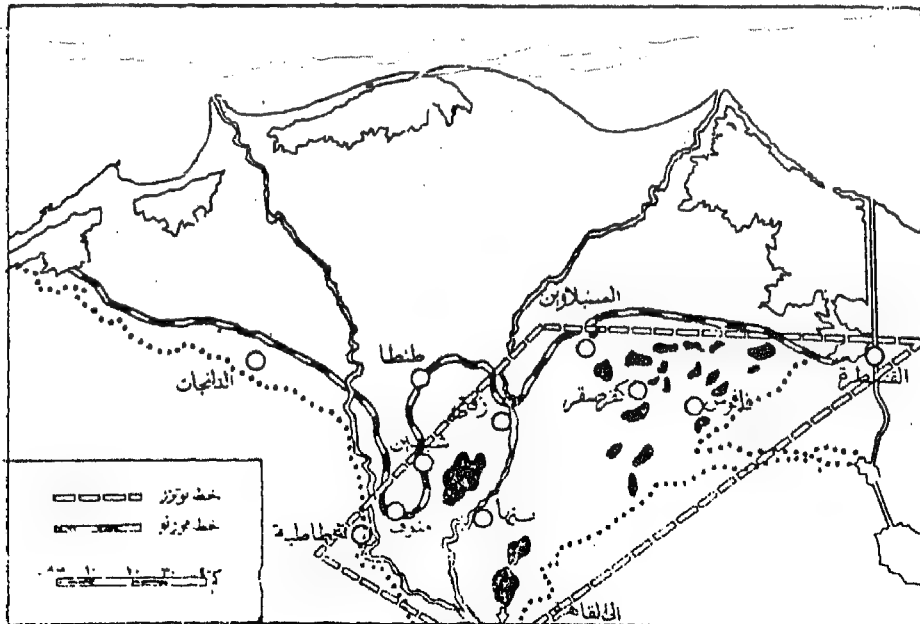
(1) Ball, Contributions, p. 25 ff.

(2) Fourtau, op. cit., p. 60, 90 ff.

عارمة ، فاختذت مياهه تكتسح تلك الرواسب اكتساحا يكاد يكون غطائيا شاملا وألقت بها في البحر ، إلا ما صمد منها لصلابته وخشونته فمعجز عن ازالته وظلت باقية كالثبواخص الجغرافية أو الشواهد الجيولوجية .

وربما ساعدت حركة نهوض الأرض في البلايستوسين على تصديع وتشقيق هذه الرواسب ، مما سهل عمل التعرية المائية في هذه الشقوق أو عجل بتعميقها . هذا بينما صمدت الأجزاء الصلبة منها للتعرية سواء منها النهرية أو الجوية وظلت تقاوم عملية التآكل والتحات من حولها ، وإن تقلصت رقعتها بالتدرج إلى أن بقيت منها نواتها الأصلية قائمة بين أذرع وغروع الدلتا وشاخصة فوق مستوى السطح النعام على شكل جزر من الحصى والرمل الغليظ ، تتوالى وتتراكم حول وتحت أقدامها الرواسب النهرية التالية وتغطي أسافلها وتقلص باطراد من مساحتها لكن دون أن تنال منها كثيرا .

ويصل ارتفاع بعض هذه الجزر إلى ١٣ مترا فوق مستوى سطح الطمي الحالي . ومعنى ذلك أن هذه الجزر تكونت لأبد في وقت كان ارتفاع البحر يزيد على ارتفاعه الحالي ، وذلك بنحو ١٦ مترا على الأقل كما يقدر . كذلك فإن معناه أن مساحة هذه الجزر اليوم هي أقل بكثير جدا مما كانت منذ ١٠.٠٠٠ أو ٢٠.٠٠٠ سنة . تلك الجزر هي ما يعرف باسم « ظهور السلحفاة » turtle — backs — وهي تسمية على مسمى حقا ، حيث تبدو وسط محيط الطمي كشطوط حصوية أو تلال رملية محدبة مقوسة .



شكل ٨ - الرمل في الطين أو الصحراء في الوادي : ظهور السلحفاة .
[عن فورتو وموتزر]

وظهور السلحفاة ، التى تنتشر أساسا فى جنوب وجنوب شرق وشرق الدلتا كأرخبيل منثور يتبلور فى عدة بؤرات أو نويات معينة ، ظهور السلحفاة كما ذهب بول ما هى انز الا الاجزاء الاصلب والبارزة من رواسب الدلتا السفلية بقيت كاندساسات محلية فوق مستوى التراكمات الطينية التالية والاحداث . اولا بدليل تركيبها ، فهى تشبه فى تكويناتها الرملية الحصوية رواسب المدرجات النهرية التى تتعاصر معها ايضا فى الفشة . ثانيا بدليل موقعها فى جنوب الدلتا دون شمالها ، بحكم قرب طبقتها من سطح الارض فى الجنوب وغورها المتزايد فى الشمال . (١)

غير ان هذا يثير نظرية اخرى ، نظرية ساندفورد وآركل ، ترد نشأة ظهور السلحفاة هذه الى فعل السيول ، ولا تبدو بذلك متسقة فى سياق تكوين الدلتا الفيزيوجرافى والاستراتيجرافى السابق . فحسب هذه النظرية فان مياه السيول المندفعة فى اودية الصحراء الشرقية المجاورة والجارية اثناء البليوسين والبلايستوسين حملت مفتتاتها وارسبتها حيث هى اليوم جزرا رملية كظهور السلحفاة . وتسنند النظرية الى قرب موقع هذه الجزر من الصحراء الشرقية حيث تنتشر الاودية الجافة بكثرة اليوم . (٢)

ولقد يمكن ان يضاف فى صفها ايضا نمط توزيعها الجغرافى . فاغلبيتها طولية ، محورها السائد جنوبى شرقى — شمالى غربى ، ثم هى تنتشر عادة فى ازواج متقاربة متوازية ، واخيرا لانها الى حد ما تقل حجما كلما اتجهنا شمالا . فبهذا النمط النوزيعى يمكن تصورهما وقد جمع بينهما واد سيلي آت من الجنوب الشرقى ثم رسبها على كلا جانبيه خطوة خطوة حتى نهاية مصبه .

غير ان الرد ان السيول انما تفرش ارساباتها النهائية افقيا فى دالات لا راسيا فى تلال وعلوات كظهور السلحفاة . ثم ان هذا الفرض يجعل هذه الرواسب نقطية بحتة داخل رقعة محلية محدودة من الدلتا ، فى حين ان المعروف انها توجد كفرشة غطائية شاملة فى كل الدلتا الا انها سفلية خفية هى طبقة رواسب ما تحت الدلتا .

من ناحية اخرى يذر شاهين سؤالا احتماليا — دون ان يجيب عليه — من شأنه ان يربط اصل ونشأة تلال ظهور السلحفاة بتلال الكتبان الرملية الساحلية . « . . . هل كانت هذه التلال » ، يتساغل هو ، « مناطق تحصرها المجارى القديمة لفروع دلتا النيل ، او يمكن اعتبارها شريطا ساحليا للكتبان

(1) Ball, Contributions, p. 31 et seq.

(2) K.S. Sandford; W.J. Arkell, Palcolithic mar. and the Nile Valley, Lower Egypt, Chicago, 1939, p. 41, 74.

الرملية الساحلية عندها كان الساحل القديم في هذه المنطقة ؛ ولماذا لا توجد في أجزاء أخرى على طول ذلك الساحل ؟ ، وهل عوامل التعرية المختلفة ازانت أجزاءها على طول ذلك الساحل ؟ ، أم ان الكتبان الساحلية لم تكن واضحة الا في هذه المنطقة ؟ » . (١)

ولئن صح هذا الغرض الواعى ، لجاز لنا ان نتساءل بدورنا لم لم تظهر هذه الظهور على مدى عديد خطوط السواحل القديمة في وقفاتها المتتابعة فيما بين جزرها الحالية في الداخل وبين كتبان الساحل الحالى ؟ ولحق لنا أيضا ان نفترض ان مصير تلال كتبان الساحل الحالية ، في المستقبل الجيولوجى البعيد طبعاً ، هى الى ان تتمزق وتنفرق وتستحيل جزراً مبعثرة في وسط محيط طمى الدلتا المتقدمة حينئذ أكثر كثيراً الى الشمال . ولوجب أخيراً ان تتجانس منيراوجية الرمال والتلال في كلنا المجموعتين تجانس القرابة ووحدۃ الاصل والتكوين : ظهور السلحفاة وكتبان الساحل . الى آخره ، الى آخره . قضية نيرة ، ولكن واضح بالدرجة نفسها انها بحاجة الى بحث حقلى معملى كامل .

الطمى القديم

على اية حال ، بعد وفوق طبقة رواسب ما تحت الدلتا ، تأتى الرواسب النيلية . وبها فقط يبدأ طمى النيل يساهم في تكوين الوادى ، وبذلك وحده يبدأ المصدر الجنوبى للرواسب النيلية لأول مرة . اما قبل ذلك فلم يكن النيل المصرى على اتصال بالمنابع العليا والحبشة ، وكان مصدر رواسب الوادى هو المصدر الشرقى من أودية جبال البحر الاحمر . كذلك فمعه ، هذا الطمى النيلى ، ننقل أخيراً الى نهايات البلايستوسين والهولوسين بهراجلهما المختلفة .

ولا يقل سمك هذه الرواسب النيلية في مجموعها وبأنواعها المختلفة عن ٣٥ — ٣٦ متراً ، حيث وصلت آبار المجسات التى حفرت في الدلتا الى هذا العمق دون ان تصل الى نهايتها ، مما يدل على أن سمك هذه الرواسب اعظم مما قد نظن لأول وهلة . غير انها تنقسم سواء في الصعيد او في الدلتا الى نوعين اساسيين : الطمى القديم ، والطمى الحديث .

(١) شاهين ، «نصيب الاقليم المصرى من الدراسة الجيومورفولوجية» ،

الطمي القديم هو أول دفعة وصلت مصر من رواسب الحبشة بعد اتصالهما ، ولذا فهو بلايستوسيني بحت ، ويعرف أيضا باسم طمي العصر الحجري القديم الاعلى Upper Paleolithic Silt (تسميه ساندفورد وآركل) او الصلصال السبيلي Sebilian Silt (تسمية غينيار) ، كما يسميه البعض احيانا الطمي الطوفاني diluvial ، تمييزا له عن الطمي الحديث alluvium . فزيقيا ، لا يختلف هذا الطمي القديم كثيرا عن لاحقه الطمي الحديث ، الا انه اكثر خشونة وغلظة واشد صلابة وتماسكا لان نسبة الرمل به اكثر والطين اقل . كذلك لايفترق مظهره عن الطمي الحديث فيما عدا انه افتح لونا او بالاصح اقل سوادا وسواده اقل قتامة ، ولكنه لا يكاد يقل خصوبة . وهو اخيرا اكبر سمكا من الطمي الحديث بكثير .

يظهر الطمي القديم على السطح خارج مصر في شمال السودان ممتدا منه الى اواسط الصعيد ، ثم يختفى شمال ذلك تحت طبقة الطمي الحديث ، كما يظهر في جميع القطاعات على هوامش الوادي خاصة عند افواه الاودية الصحراوية وهو يكاد يسدها بعد ان كشفتها التعرية . لكنه حين وحيث يظهر على السطح لا يظهر كنطاقات متصلة بل متقطعة لان التعرية ، من قدمه ، ازالته قطاعات منه وقطعته . كذلك فقد يظهر مرتبطا ببعض المدرجات النهرية القديمة جاذنة بدرج ٣٠ مترا .

بعد حلفا ، وداخل مصر ، يمكن رؤية الطمي القديم برواسبه ومدرجاته تلك في بقع كثيرة من النوبة مثل اشكيت وابوسبيل وقسطل وبلانة وارما وتوشكي وعنييه وكورسكو والدكة وقورته . وعند ارما بصفة خاصة تتسع مساحاته ويزيد سمك طبقاته . كذلك فانه هو هذا الطمي القديم وحده الذي يظهر على السطح ويملا المجريين القديمين للنهر في شرق حوض مدينة اسوان على ارتفاع نحو ٣٠ مترا فوق مستوى السهل الفيضي (١) . ثم في سهل كوم ابو ، الذي هو المصب المشترك لوادى شعيت والخريط ، تنتشر وتتكدس هذه التكوينات بنوع خاص ، ولذا تاتي تسميتها المرادفة بالطمي السبيلي مناسبة للغاية حيث تستمد الحضارة السبيلية اسمها من احد مواقع ذلك السهل وهو قرية كوم سبيل .

عمق هذا الطمي تحت السطح يقل باطراد من الجنوب الى الشمال . فعند وادي حلفا يقع على ارتفاع ٣٠ مترا فوق مستوى الوادي ، تنخفض الى ٦ امتار فقط عند الاقصر ، حتى اذا ما وصلنا الى نجع حمادى وقعت

(1) K.S. Sandford; W.J. Arkell, Paleolithic man and the Nile Valley in Nubia and Upper Egypt, Chicago, 1933, p. 18, 103 — 4.

عند مستوى السطح تماما ، ثم بعدها لاينتهى وجوده ولكن يأخذ في الاختفاء تحت الطمي الحديث ، فلا يظهر الا على اطراف الصحراء عند مصاب الاودية كما في المعادى حيث يقع تحت السطح بنحو ٣ أمتار .

أما عن سمك هذا الطمي القديم فيبلغ ٢ — ٥ أمتار عند المطاعنة ، ٣ — ٧ أمتار عند الأقصر ، ١٢ مترا عند قنا ، ٦ أمتار عند البلينا ، ٢٥ متر عند طهطا ، ١٠٥ متر عند أسيوط (١) ، ٦ أمتار عند المعادى . واضح شدة تفاوت السمك محليا وعدم اطراده اقليميا . ولعل متوسط السمك في الوادى ككل أن يناهز ٧ — ٨ أمتار . أما في قلب الدلتا فقد وصل سمكه المعروف الى ما لا يقل عن ٢٧ مترا .

متى وكيف جاء هذا الطمي القديم ؟ نقطة البدء الأساسية انه وصل وظهر في مصر فجأة . فبانتهاء العصر الحجري القديم الاوسط وخلال القديم الاعلى الذى يترادف ويتعاصر في مصر مع الحضارة السبيلية — من هنا التسمية بطمي الحجري القديم الاعلى أو الصلصال السبيلي — أخذ النيل بلا سابقة وبلا سابق انذار يجنب الى مصر كميات من الطمي هائلة الى حد ان اكتظ بها مجرى النهر من وادى حلفا حتى نجع حمادى وارتفع قاعه ارتفاعا كبيرا . ووقع هذا الطمي فوق مستوى الوادى بنحو ٣٠ مترا عند حلفا انما يعنى أن مياه النيل وصلت الى هذا الارتفاع اذ ذاك .

ما الذى اطلق الزناد خلف هذا السيل العرم من الماء والطين ؟ عند بول انه تصفية وتصريف بحيرة السد — بحيرة سد بول — عبر خائق شبلوثة حين اقتحم النيل الاعلى العقبة والتحم بنيل مصر شمالا . . . الخ . وهو فرض معقول ومتسق مع نفسه ، يكمله أخيرا أن هذه العملية المباشرة انتظمت فارقا في النشاط النهري بين القطاع الجنوبى والشمالى من النيل في مصر . فبينما كان النهر يرسب في الجنوب ، كان يعمق في الشمال . وهذا هو الذى يفسر ظهور هذه الارسابات المتراكمة على السطح في الجنوب واختفاءها تحت السطح في الشمال (٢) .

الطين الحديث

بينما يبدأ الطمي القديم عند الشلال الثانى خارج الحدود ، لا يبدأ الطمي الحديث الا عند الشلال الاول في منطقة أسوان داخل مصر . وبه ، وبه

(1) Id.

(2) Contributions, p. 68 — 84.

وحده ، يبدأ السهل الفيضى بمعنى الكلمة فى الوادى وفى مصر ، ومن هذه النقطة وحتى سيف البحر المتوسط ، ومن الصحراء الى الصحراء ، يمتد هذا الغطاء الرسوبى العلوى على صفحة الوادى كفرشة غطائية عالمية كاسية بلا انقطاع ولا ثقب الا فى حالتين محددين ، فيهما يتغلب راسيا ارتفاع الرواسب الاقدم والاسفل على سمك طبقة الطمى الحديث افقيا ، فتهرب من خلاله وغرقه كالجزر النائية النائية : منطقة جبل أبو صير فى شمال محافظة بنى سويف ومناطق ظهور السلخانة العديدة فى جنوب وشرق الدلتا .

هذا بالطبع هو طمى السطح المالوف او التربة النيلية العليا او الغرين المعروف الذى كونه الفيضان بغشاء رقيق من رواسبه كل عام ، اى هو بايجاز الارض السوداء مهد الزراعة المباشر . لونه اسود قاتم او بنى شديد الاسوداد ، علامة الخصوبة العالية . تركيبه هش نوعا بالقياس الى الطمى القديم ، ولكنه دقيق التكوين واكثر نعومة ومرونة منه بكثير ، اذ يتألف من نسبة اكبر من الصلصال واقل من الزمالة ، كما انه اكثر لزوجة وغروية لاسيما كلما أمعن صوب الشمال حيث تزداد فيه نسبة الصلصال باطراد فتغلب عليه معها كل خصائص الطين من تماسك وقلة نفاذية ولزوجة ورطوبة . مع نعومته وليونته التشكيلية الفائقة وهو رطب ، يتقلص حجمه ويتشقق بعمق كما يتصلب بشدة حين يجف حتى ليصبح ارضا صلبة جامدة جدا ، حسبها فى ذلك انها تكون ضفاف الترعى والقنوات وتحمل الطرق الزراعية فضلا عن كونها خاما البناء الريفى الاولى ... الخ .

احيانا يفترق هذا الطمى الحديث عن الطمى القديم اسفله ويتميز عنه بحدة ، واحيانا يتدرج اليه ويمتزج فيه بهوادة وبلاغارق واضح . لكن سمكه يقل كثيرا عن سمك الطمى القديم ، اذ يتراوح فى المتوسط العام حول ١٠٠ متر فقط . المهم انه يتفاوت محليا تفاوتا شديدا ، من ناحية لتجمع وعدم استواء سطح الطمى القديم المرسب عليه ، ومن ناحية اخرى لتغير النهر لجراه من حين الى حين بحيث قد يكتسح اليوم ما ارسبه بالامس هنا والعكس هناك ... الخ .

الاهم ان هذا السمك متغير اساسى على المستوى الاقليمى ، وذلك ايضا بانتظام مطرد . فهو يزيد باطراد من الجنوب الى الشمال ، فى الدلتا هو اعلى منه فى الصعيد ، وفى الجنوب منهما اعلى منه فى الشمال ، وهكذا ، كما يوضح جدول لیتل المبني على نحو ١٠٠ عينة حفر . (١)

(1) Id., p. 163.

الوادي	مترا	الدلتا	مترا
من اسوان الى قنا	٦٠٧	جنوب خط عرض ٣١°	٨٠٥
من قنا الى المنيا	٨٠٥	شمال خط عرض ٣١°	١٠٢
من المنيا الى القاهرة	٩٠٧	متوسط الدلتا	٩٠٨
متوسط الوادي	٨٠٣	متوسط مصر	٩٠٠

على اننا ، مع ذلك ، ينبغي ألا نغالي كثيرا في تصور انتظام او اطراد زيادة سمك الطمي شمالا . غالاختلافات المحلية حادة احيانا الى حد تختل معه هذه الوتيرة الرتيبة وتختفى عنده العلاقة الطردية بين خط العرض وسمك الطمي ، وذلك كما يوضح جدول ليونز التالي (١) . ورغم تقادم ارقامه ، فانها تبين امكان تساوي السمك عند رأس الدلتا وقرب قاعدتها بينها قد يأتي وسطها وهو اقلها سمكا .

المنطقة	مترا	المنطقة	مترا
الشمارة	١٧	طنطا	٨
سمنود	١٢	بنها	١٧
محلة روح	٩	القاهرة	١٧

على اطرافها وتخومها الصحراوية ، لاتخلو طبقة الطمي الحديث من تداخلات من الرمل غزتها على ما يبدو في مراحل مختلفة على شكل شرائح تبدو افقية طباقية تعلو طبقة الطمي ثم تعود فتعلوها ، وهكذا في عدة طبقات على التعاقب . مثلا في الصعيد على امتداد نحو ١٧٥ كم بغرب مصر الوسطى كما في البهنسا وكرداسة تندس داخل طبقة الطمي الحديث طبقة من الرمل سمكها بضعة امتار وعلى عمق ٥٠ - ٣٥ متر تحت السطح . هذا فيما يرجح من غزو الكثبان الرملية في مرحلة جفاف . ساعدها من الجانب الاخر ضعف ارساب النيل في مرحلة تراجع نحو الشرق لبحر يوسف . المهم ان الظاهرة منتشرة على التخوم الصحراوية كثيرا ومن الممكن احيانا تتبع وتاريخ

(1) H.G. Lyons, Physiography of the river Nile & its basin, Cairo, 1906, p. 339.

هذا التداخل الراسى والتعاقب بين الطمى الحديث والرمل من العصور الفرعونية عبر اليونانية - الرومانية الى الاسلامية الى الحديثة . (١)

ماذا ، أخيراً ، عن عمر الطمى الحديث ؟ أيمن « تسنيه » حتى نحدد متى بدأ فى الوصول والتراكم ؟ على أساس معدل ترسيب الطمى السنوى المعروف ، نحو ملليمتر كل عام ، ثم بسده أو رده الى الوراء extrapolation على أساس متوسط سمك طبقة الطمى الحديث كلها ، قدر بول عمرها بنحو ١٠ آلاف سنة ، أى أنها هولوسينية بالتاكيد ونيوليثية بالتحديد (٢) .

على أن بوتزر يفرق بين شمال الوادى وجنوبه فى هذا الصدد ، فيقدر بداية ارساب الطمى الحديث فى شمال الوادى حوالى ٧٦٠٠ ق . م . وفى جنوبه بحوالى ٤٦٠٠ ق . م . نفسيره لهذه التفرقة أنها استجابة لارتفاع مستوى سطح البحر المتوسط خلال العصور مابعد الجليدية ، ومن الطبيعى فى هذه الحالة أن يبدأ الارساب فى الدلتا أولاً ثم يتقدم ببطء أعلى النهر . (٣)

على أنه ايا كان الأمر شأن من الخطأ أن نفترض معدلاً ثابتاً متجانساً لارساب الطمى الحديث طوال هذه السنوات الالفية ، فلا حجم فيضان النيل الأزرق كان مطرداً ولا سطح البحر المتوسط كمستوى قاعدة للتعرية كان ثابتاً بلاذبذبات . من هنا ينتهى بوتزر على أساس السجلات التاريخية للمجاعات وفيضانات النيل بالاغراط أو التفريط الى أن ٦٠٪ من طمى النيل الحديث كان قد رسب قبل الاسرة الاولى (حوالى ٢٨٥٠ ق . م) ، وأن ترسيب الطمى كان ضئيلاً للغاية بين ١٩٦٠ ق . م ، ٩٠٠ ق . م ، وأن نحو ٢٠ — ٢٥٪ من طبقة الطمى رسب منذ حوالى ٥٠٠ ق . م وحتى الآن (٤) .

ديناميات النهر

يبقى فقط أن نتساءل الآن : ماذا بعد تكون الوادى وبنائه ؟ والرد هو أنه ، شأنه شأن كل الانهار الناشئة ، أخذ منذ بداية البلايستوسين وحتى الوقت الحالى يحفر واديه ويبنى ضفافه ويعمق مجراه فى رواسب قاعه البليوسينية ، وصولاً الى خط مستواه القاعدى base level ، ووصولاً بالتالى الى مرحلة النضج من حياته . غير أن هناك عاملاً كان يمثل ضابطاً

(1) K. Butzer, "Environment & human ecology in Egypt during predynastic & early dynastic times", B.S.G.E., 1959, p. 66 — 7.

(2) Contributions, p. 32 — 3. (3) Op. cit., 57.

(4) Ibid., p. 57 — 8; K. Butzer, "Some recent geological deposits of the Egyptian Nile Valley", G.J., 1959, p. 75 — 9, 125.

ايقاع لحركة النهر هذه ، وذلك هو تذبذب مستوى سطح البحر . فخلال البلايستوسين والعصر الحديث ما برح البحر المتوسط يغير منسوبه بالنسبة الى اليابس ارتفاسا وانخفاضا . ومع هذه التذبذبات الحاكمة كانت تحدث تذبذبات مرتبطة ومتراصة كحلقات السلسلة في ثلاثة مظاهر : خط الساحل ، رأس الدلتا ، المدرجات النهرية .

فحين ينخفض مستوى البحر ، يتقدم خط الساحل على الفور شمالا ويزداد طول الدلتا ، كما يزحف رأسها اماما نحو اسفل النهر ، بينما يتجدد نشاط النهر اوتوماتيكيا فينبسط في التعرية وتعميق مجراه degradation تاركا على جانبيه أفقا جديدا من المدرجات النهرية . وعلى العكس حين يرتفع مستوى البحر : يقتصر خط الساحل سريعا نحو الجنوب وتقتصر الدلتا ، مثلما يتراجع رأسها الى الخلف نحو أعلى النهر ، بينما يكف النهر فجأة من التعرية ويتحول الى الارساب غيرفع قاعه فيرتفع مستواه aggradation .

والجدول الاتي — عن بول (١) — يجل هذه التذبذبات جميعا ، مع ملاحظة أن أرقام منسوب البحر فيه بالموجب والسالب منسوبة الى مستوى البحر الحالي ، وأن أرقام موقع ساحل الدلتا تشير الى بعده عن القاهرة .

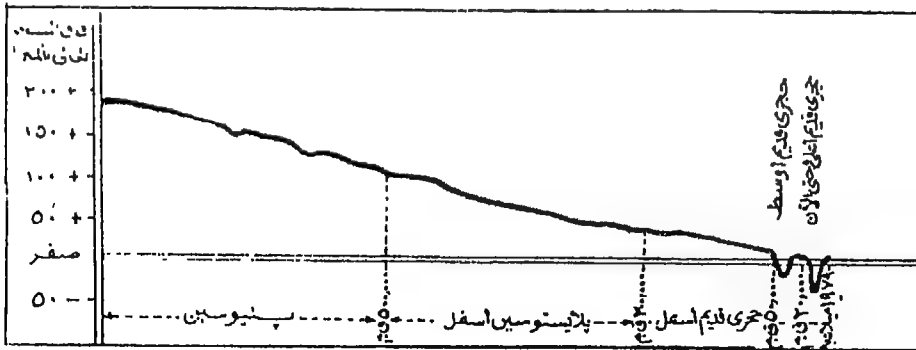
العصر	المرحلة	مستوى البحر بالمتر	موقع الساحل بالكم
البليوسين الأوسط	—	+ ١٨٠	—
البليوسين الأعلى	مدرج ١٤٠	+ ١٥٤	٢٥
»	» ١١٥	+ ١٢٩	٢٨
البلايستوسين الأسفل	مدرج ٩٠	+ ١٠٣	٣٣
»	» ٦٠	+ ٧٢	٤٥
»	» ٤٥	+ ٥٧	٤٨
الحجري القديم الأسفل	مدرج ٣٠	+ ٤١	٥٣
»	» ١٥	+ ٢٥	٦٤
الحجري القديم الأوسط	مدرج ٩	+ ١٨	٧٠
»	موسيتري أوسط	— ١٢	٩٠
»	» أعلى	+ ١٦	٨٢
الحجري القديم الأعلى	سبيلي أسفل	+ ١٣	٨٥
»	» أوسط	+ ٣	١٠٣
»	» أعلى	— ٤٣	١٨١
الحجري الحديث	أوائل الحجري الحديث	— ١٠	١٧٣
العصر الحديث	—	صفر	١٧٠

مستوى البحر

غذا بدأنا بمفتاح هذه السلسلة او هذا الميكانيزم الطبيعي ، وهو
ذبذبات مستوى البحر ، فنلاحظ أولا انها نسبية ، بمعنى انها تتحدد بالاشارة
الى مستوى اليابس أيضا . فمسواء اكان اليابس هو الذى ارتفع والبحر
انخفض ، او العكس ، فان النتيجة الفيزيوجرافية واحدة . ولنلاحظ كذلك ان
هذه الذبذبات ما هى الا استمرار ، ولكن على مستوى متواضع للغاية نسبيا ،
لما كان يحدث دائما لمستوى سطح البحر بالنسبة الى اليابس طوال العصور
الجيولوجية القديمة والحديثة .

اما عن اتجاه التطور ، فالاتجاه العام السائد عبر الجدول من
البليوسين حتى اليوم هو اتجاه مستوى البحر الى الهبوط التدريجى ، وذلك
باستثناء ذبذبتين ثانويتين نسبيا فى المراحل الاخيرة . فاجمالا ظل مستوى
البحر يهبط باستمرار واطراد من ١٨٠ مترا فوق مستواه الحالى اثناء
البليوسين الاوسط حتى وصل الى اقل من مستواه الحالى بنحو ١٢ مترا فى
الحجرى القديم الاوسط . بعدها بدأ البحر دورة جديدة قصيرة ومحدودة من
الارتفاع النسبى . ولكنه سرعان ما عاود الهبوط الى ان بلغ ادنى مستوى
حققه فى تاريخه الجيولوجى المعروف وهو - ٤٣ مترا فى اواخر الحجرى
القديم الاعلى . ومن نقطة الحضيض هذه عاود الارتفاع النسبى المتواضع فى
دورة صغيرة ثانية استمرت خلال الحجرى الحديث وظلت متصلة حتى بلغ
البحر مستواه الحالى . تغيرات ضخمة لاشك ، يعطى مدى الفارق بين
حديها الاقصى والادنى فكرة مجسمة عن جسامتها . فلما كان الحد الاقصى
لارتفاع هو + ١٨٠ مترا ، والحد الادنى للانخفاض هو - ٤٣ مترا ، فان
الذبذبة وقعت فى مدى نحو ٢٢٣ مترا .

فى تفسير هذه التطورات ، يرى بول ان الهبوط الاول والاكر من ١٨٠



شكل ٩ - مستوى سطح البحر المتوسط فى تذبذبه وتغيره من اواخر الزمن الثالث حتى اليوم .
[عن بول]

مترا في البليوسين حتى ١٨ مترا في الحجري القديم الاوسط يرجع الى ارتفاع تدريجي في الارض . اما الذبذبات المضطربة التالية بعد ذلك حتى اخريات الحجري القديم الاعلى فترجع الى تغيرات مستوى البحر المتوسط في حوضه الشرقى نتيجة تغير علاقته بحوضه الغربى ثم تغير علاقة كليهما بالمحيط الاطلسى بسبب نشأة المعابر الارضية في وسط الحوض ونهايته . وهذه التغيرات جميعا ترتبط بذبذبات الجليد في اوربا وما ترتب عليها من تغيرات في نظم البخر وكميات المياه المتدفقة الى البحر . اما الارتفاع التدريجي اللاحق في مستوى البحر منذ الحجري الحديث وحتى العصر التاريخى فيرجع الى هبوط تدريجي في الارض ، مثلما كان الحال في السابق قبل تلك الذبذبات المضطربة (١) .

خط الساحل

خلال هذه التطورات في مستوى البحر صعودا وهبوطا ، كانت الدلتا تأخذ بالمقابل اتجاها عكسيا — لاحظ كيف تتدرج ، ولا نقول تتناسب ، الارتفاع في نهريهما عكسيا بالنسبة الى بعضهما البعض . ولهذا فكما غلب اتجاه الهبوط في الحالة الاولى ، غلب الاتجاه الى زيادة الطول في الثانية . اما الذبذبات المتأخرة فلم تبتز طول الدلتا الا بصورة ثانوية نسبيا . لكن الجدير بالملاحظة مرحلة اواخر الحجري القديم الاعلى حين سجل البحر ادى مستوى له ، فقد سجلت الدلتا حينئذ أطول امتداد لها تجاوز طولها الحالى بنحو ١١ كم . واذا كانت الدلتا قد تراجعت بعد ذلك بصورة طفيفة ، فقد ظلت حتى الحجري الحديث أطول مما هي الآن بنحو ٣ كم . ثم استمرت الحركة حتى بلغت الدلتا طولها الحالى .

غير انه ينبغي ان يكون واضحا من البداية ان الفكرة التبسيطية العامة عن دلتا ترسب وتدفع قدما صوب البحر خلال العصر الحديث اى الهولوسين وحده هي فكرة لا تبدو صائبة تماما . ذلك ان الدلتا وجدت بأبعادها الحالية على الاقل منذ آخر الفترات ما بين الجليدية على الاقل inter-glacial ، ولم تفقد ارضا وتراجع القهقري الا في العصور ما بعد الجليدية post-glacial (٢) . فيما عدا هذا فان الدلتا كانت في عملية نمو مستمر رغم بعض التوقف او التراجع الطفيف احيانا .

واذا كانت الدلتا لم تبدأ في الظهور والتكون الا منذ البلايستوسين وليس قلبه ، فانها كانت قد بلغت نحو نصف امتدادها الراهن منذ العصر

(1) Ibid., p. 66.

(2) Butzer, "Environment & human ecology etc.", p. 59.

الحجرى القديم الاوسط على الاقل ، اى فى عصر ظهور الانسان . وفى خلال
الحجرى القديم الاعلى وحده فقط لم تستكمل كل رقعتها الحالية فحسب بل
وتجاوزتها بالفعل حين وصل ساحلها الى أقصى امتداد له نحو الشمال فى كل
تاريخها على الأرجح . لكنها عادت فتقلصت بعض الشيء فى منتصف الحجرى
الحديث . ويبدو أن هذا الاتجاه قد استمر فى العصر التاريخى حيث أن من
الثابت أن شريطا من ساحلها قد تعرض للهبوط والفرق .

بالاختصار ، فإن الدلتا بدأت تتكون بالتدريج منذ نهاية البليوسين ،
وأخذت تنمو تدريجيا وتتقدم شمالا على حساب البحر على مراحل كان آخرها
فى العصر الحجرى القديم الاعلى والحجرى الحديث . وإذا كانت القصة تنتهى
فى آخر فصولها بحركة ارتفاع تدريجى فى مستوى سطح البحر نتيجة لهبوط
الأرض تدريجيا ، وبالتالي بتراجع خط الساحل ، فإن البعض يعتقد أن
هذه الحركة لم تنقطع منذ ذلك الوقت بدليل ما أصاب مدن وبلاذ ساحل مصر
الشمالى أثناء العصر التاريخى كما سنرى فيما بعد .

رأس الدلتا

أما عن موقع رأس الدلتا ، فقد تذبذب هو الآخر كثيرا ، ولكن الاتجاه
العام السائد هو الزحف شمالا مع التيار وإلى أسفل . منذ كانت الدلتا
خليجا بليوسينيا ، تحدد موقع رأسها عموما بمنطقة القاهرة . وكان هذا فعلا
هو موقعها فى أوائل الحجرى القديم الاوسط . وفى أواخره أصبحت قرب
منف . وكانت منف أيضا هى موقعها أيام الفراعنة ، أى جنوب القاهرة
الحالية بنحو ٢٥ كم . ثم أطرده التقدم شمالا وظل كذلك دون انعكاس أو انقطاع
إلا على مستوى محدود فى العصور الوسطى . وفى القرن ٥ ق . م كان
الموضع هو جزيرة الوراق الحالية ، ظل يزحف منها شمالا حتى القرن ٧ م ،
حين قلب اتجاهه فتراجع جنوبا بضعة قرون حتى القرن ١٣ م ، ثم استعاد
هبوطه نحو الشمال من جديد إلى أن وصل إلى بلدة شطانوف فى القرن
١٥ م ، عاد بعدها مرة أخرى إلى الارتداد نحو الجنوب . (١)

واليوم فإن رأس الدلتا يقع قرب القناطر الخيرية عند نقطة التفرع أو
رأس جزيرة وسط الدلتا أو شبه جزيرة بطن البقرة على بعد ٢٥ كم من
من القاهرة . ومعنى هذا أنها تحركت فى مدى نحو ٥٠ كم خلال العصور
الحجرية والتاريخية أى خلال نحو خمسة آلاف سنة أو يزيد ، أو بمعدل نحو
كيلو متر كل قرن أو ١٠ أمتار كل سنة .

(1) M. Clerget, Le Caire, 1934, t. I, p. 14 — 5; W. Willcocks; J.I. Craig, Egyptian irrigation, Lond., 1913, I, p. 294.

المدرجات النهرية

يبقى اخيرا النهر نفسه ، النيل . هو الاخر مر في دورات من الارتفاع والانخفاض تتساق وتتعاصر مع دورات البحر . ولعل المهم هنا ان نسجن ان النيل وصل في اقصى دورات ارتفاعه الى نحو ١١ مترا فوق مستواه الحالى ، وكان ذلك في اواخر الحجرى القديم الاوسط ، بينما سجل أخفض او اعرق مستوى له بعد ذلك في الحجرى القديم الاعلى حين كان على مستوى ٣٣ مترا تحت منسوبه الحالى . وهذا مدى هائل من التغير لاشك ، كما يشير الى ضخامة عملية حفر النهر لواديه من ناحية ومدى تراكم الرواسب النهرية من ناحية اخرى . ولقد عاد مستوى النهر الى الارتفاع بعد ذلك ، حيث بلغ ٨ امتار فوق مستواه الحالى في منتصف الحجرى الحديث . ومنذ ذلك الوقت اخذ يعمق مجراه حتى وصل به الى مستواه الحالى . اى انه تعمق بهذا القدر خلال نحو الستة آلاف سنة الاخيرة .

على ان النتيجة المباشرة لارتفاع وانخفاض مستوى النهر كانت المدرجات النهرية . فمع تذبذب مستوى سطح البحر بالنسبة لليابس ، كان مستوى خط القاعدة يتذبذب ، فيتحول معه النهر ما بين التعرية والارساب . فاذا ارتفع البحر بالنسبة الى اليابس ، فقد النهر قوته على النحت والحمل فكف عن التعرية وتعميق مجراه والقى برواسبه في قاعه .

اما اذا انخفض البحر ، فان شباب النهر يتجدد ويستعيد قدرته على التعرية فبحفر واديه اكثر ويعمق مجراه . وكنتيجة لهذا يترك مدرجات ممتدة على طول جانبيه ، ليس فقط على امتداد الوادى فى الصعيد ، ولكن ايضا على حافتى الدلتا وان يكن بدرجة اقل وضوحا واستمرارا حيث مزقتها آخر اودية الصحراء الشرقية . كذلك فهى تظهر كدوائر او حلقات حول منخفض الفيوم حيث تتحول الى شواطىء بحيرية مرغوة ، بما فى ذلك حتى عنق او حلق اللاهون — الهواره . واخيرا فقد امكن التعرف على بعضها على جوانب الاودية الجافة فى الصحراء الشرقية .

وهذه المدرجات ، التى تبدو الآن مرئية فى اللاندسكيپ الى حد او آخر ، تتراص كالمصاطب او الرفوف بعضها فوق او اسفل بعضها الاخر ، بحيث يبدو الوادى كما لو كان مجموعة من الاودية المتدرجة الحجم مركبة داخل بعضها البعض valley-in-valley ، او كطاقم من حروف V مستقرة اصغرها داخل اكبرها . والنمط فى مجمله يمنح بروغيل الوادى فى عين الرائي الانطباع بالامفتياترو او المدرج الكامل يمينا ويسارا ومن القاع الى القمة . هذا بينما يتحول الشكل فى منخفض الفيوم الكاسى الى الامفتياترو الدائرى التام او الحلقى المغلق كليا او جزئيا ، على غرار المدرجات الرومانية الدائرية المتتينة المغروغة .

وبطبيعة الحال فإن هذه المدرجات تترتب ترتيبا تنازليا ، فأعلاها هو أقدمها وأوطاها هو أحدثها . ومن هنا فإن الأولى يتكون بعضها من الطمي القديم ، الطمي السبيلي ، كما في النوبة ، بينما تتكون الأخيرة من الطمي الحديث . كذلك فنظرا لطول تعرضها للتعرية فإن الأولى عادة أكثر تقطعا وأقل وضوحا ، بعكس الأخيرة . وعلى الجملة فإنها تبدو كمقياس مدرج لا يبلى أو كترموتر صخري محفوظ أو محفور لنبض البحر المتوسط وتذبذبه .

ولقد تعرف الجيولوجيون والاركيولوجيون على ٩ مدرجات بالوادي ، أعلاها يرتفع ١٥٠ مترا فوق مستوى السهل الفيضي الحالي ، وأدناها لا يعلوه إلا بنحو ٣ أمتار فقط . وفيها بين الطرفين تتباعد بقيتها بفواصل رأسى يدور غالبا حول رقم ١٥ ومضاعفاته ، أى بايقاع منتظم رتيب تقريبا . فئمة هذه المتتابة : ١٥٠ ، ١١٥ ، ٩٠ ، ٦٠ ، ٤٥ ، ٣٠ ، ١٥ ، ٩ ، ٣ أمتار .

والمدرجان الأولان (قل ما فوق علامة ١٠٠) يرجعان الى البليوسين الأعلى ، والثلاثة التالية (أى ما بين علامتى ١٠٠ ، ٥٠) ترجع الى النبلايستوسين الأسفل ، والمدرجان التاليان (أى بين علامتى ٥٠ ، ١٠) الى الحجرى القديم الأسفل ، بينما يرجع المدرجان الآخران (أى تحت علامة ١٠) الى الحجرى القديم الأوسط . وبالطبع فإن مدرجات الفيوم وأودية الصحراء الشرقية تختلف فى ارتفاعها بحكم اختلاف نقطة الصفر ، فهى هنا قاع المنخفض أو الوادى الصحراوى لا قاع وادى النيل نفسه ، لكن الترتيب واتساع والعمر لا تكاد تختلف .

كذلك لا توجد كل المدرجات العليا بالضرورة فى تلك المواقع الهامشية . فمثلا فى النوبة السفلى بين وادى حلفا وأسوان وجد ساندفورد وآرل المدرجات على مستوياتها المختلفة من ٣٠٠ الى ٢٠٠ الى ١٥٠ قدما الى مادون ذلك ، ولكن المدرجات العليا تختفى شمال أسوان حيث وجدا أن أعلاها هو مدرج ١٥٠ قدما فقط (١) . ومن جهة أخرى فقد عثرا فى مصر العليا والوسطى على مدرج ١٠٠ — ١١٠ أمتار ، ولكنها لم يعثرا عليه فى النوبة ، ربما لأن النيل فى الأخيرة أحدث ظهورا وعهدا (٢) ، أو لأن النيل كان حينذاك فى دورة تعرية لا أرساب فلم يترك مدرجا وإنما رصيفا صخريا (٣) . وأخيرا ، وفى وادى قنا لم يعثر إلا على المدرجات الأربعة السفلى . وهكذا وهكذا . . . الخ .

أخيرا ، وفى الوقت الحالى ، أعنى فى العصر الحديث ، لا يعد النيل فى

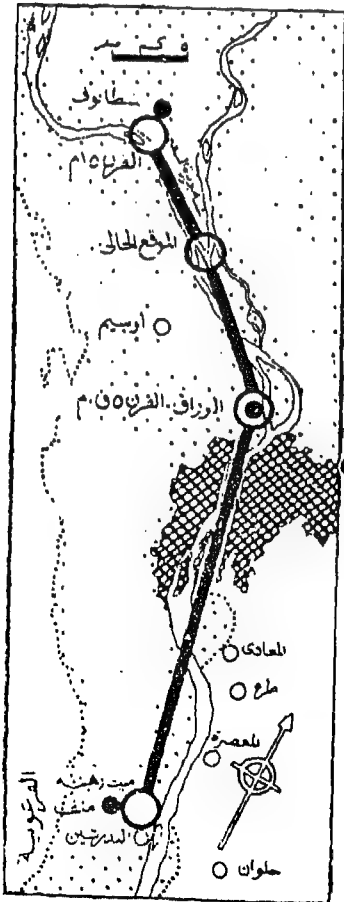
(1) Paleolithic man etc. in Nubia & Upper Egypt, p. 83.

(2) Id, p. 24.

(3) S.A.S. Huzayyin, Place of Egypt in pre-history, Cairo, 1941. p. 151.

مرحلة تعرية بل ارساب ورفع لمستواه aggradation لا خفض degrad. فقد كان يلقي كل عام بطبقته الغشائية الدقيقة من الرواسب في كل من قاع مجراه وسهل واديه ، وذلك رغم تناقص هذه الرواسب نوعا خلال القرن الاخير منذ بدا الري الدائم وعصر السدود والخزانات . غير ان السد العالي جاء اخيرا ليضع حدا نهائيا لهذه المرحلة وظواهرها ، وليحدث انقلابا جفريا طبيعيا صناعيا ، اعنى في الطبيعة بطريقة صناعية . فلما وقد احتجز كل طمي النهر ، فان النيل قد تحول من آخر مراحل ارسابه الى مرحلة تعرية لا نهاية منظورة لها او من مرحلة رفع المستوى الى خفضه .

ومن الناحية الفيزيوجرافية البحتة ، فان هذا يرقى عمليا الى عملية تجديد لشباب النهر ، بينما ان استثناء « النحر » اى التعرية في قاعه وجانبيه يعنى بالمفهوم الصارم انه على ابواب دور جديد من تعميق مجراه ، او بعبارة اخرى يعد (او يهدد) بان يكون « مدرجا » نهريا جديدا . آخر واوطى مدرجاته التاريخية . وبصرف النظر عن ان هذه جميعا عمليات مدمرة للوادي نفسه وخطرة على الحياة وال عمران والتربة والزراعة والمنشآت الهندسية النهرية ... الخ ، مالم تضبط ، فان هذا هو التفسير العلمى الوحيد والحتمى لمعنى السد من الناحية الفيزيوجرافية والجيومورفولوجية ومن حيث جغرافية النهر .



شكل ١٠ - تحرك رأس الدلتا
منذ المصور الفرعونية
حتى الوقت الحالى .

الفصل الثالث

تغيرات النيل التاريخية

ككل المجارى الدنيا من الانهار الكبرى ، كان النيل فى مصر — ولم يكن له بد من أن يكون — نهرا ديناميا بالغ التغير معرضا للتحويلات الفيزيوجرافية الحادة والعديدة . ولقد عرف النيل المصرى خلال العصور التاريخية أو منذ ظهور الإنسان كثيرا، من التغيرات الهامة سواء فى مجراه أو فى مستواه ، افقيا أو رأسيا ، إما فى بعض قطاعاته أو كلها ، كما أن بعض هذه التغيرات مستديم موصول secular ، والبعض دورى غترى cyclic ، والبعض الآخر آنى مرحلى periodic .

غير أن هذه التغيرات على أهميتها وخطرها تعد بطبيعة الحال ثانوية بالقياس الى ما طرأ على الوادى من تغيرات فى العصور الجيولوجية السابقة للإنسان . والواقع أن الخطة الأساسية والشكل الحالى لجغرافية الوادى الطبيعية كانت قد اكتملت واتخذت معظم معالمها المعروفة قبل بداية التاريخ المكتوب بألف أو ربما ببضعة آلاف من السنين (١) . أما ما طرأ من تغيرات وتحولات أو تعديلات وتحويرات بعد ذلك فلم يكن فى الحقيقة الا خطوات ومظاهر لانتقال النهر من مرحلة النشأة والشباب الى مرحلة النضج والاستقرار، من التوسع الى التكامل، ومن الاندفاع الى التهذب والاعتدال . وكما ينبغى منطقيا ، فالملاحظ اقليميا أن هذه التغيرات تزيدها كلما هبطنا مع التيار شمالا ، أى من الاقدم فيزيوجرافيا الى الاحداث ، فهى فى الدلتا أكثر وأشمل منها فى الوادى ، وفى شمال الدلتا أكثر وأوسع منها فى جنوبها .

كصورة عامة تمهيدية ، تبدأ هذه التغيرات وتنتهى بمستوى النهر نفسه مع بعض الظواهرات الاقليمية المرتبطة مباشرة . فكلحن أساسى مستمر فى الخلفية ، كان النيل يرفع مستوى قاعه وواديه بانتظام خلال العصر التاريخى ، بينما كانت ظهور السلحفاة للسبب نفسه تقصر كما تتقلص

(١) عبدالفتاح وهيب ، دراسات فى جغرافية مصر التاريخية ، الاسكندرية ، ١٩٦٢ ، ص ٨ .

وتتضاءل وتزداد تباعدا بالتدرج على ضلوعه اليمنى ، فى حين كانت بحيرة الفيوم تنخفض وتتكشف معا على ضلوعه اليسرى . واستكمالاً لبل ونتيجة لهذه التغيرات الرأسية الزمنية ، تعرض أقصى شمال الدلتا لتغيرات مماثلة ولكنها حادة . فبينما كان النهر يرفع مستوى قاعه وواديه ، كان شمال الدلتا فى ايقاع عكسى يهبط وينحط مستواه . وفوق هذه التغيرات الرأسية العامة والمحلية جميعا ، فرضت نفسها التغيرات الافقية المتمثلة فى تحويل النهر لجراه الرئيسى فى الصعيد ثم تغيير غروعه فى الدلتا .

على الاساس النوعى — الاقليمى اذن نستطيع للدراسة التحليلية ان نصنف هذه التغيرات الجوهرية فى سبعة عناصر هى على الترتيب المنطقى: ارتفاع مستوى الوادى ، انكماش بحيرة الفيوم ، تغيرات المجرى الرئيسى فى الوادى ، تغيرات غرور الدلتا ، هبوط ساحل وشمال الدلتا ، تكون بحيرات الدلتا ، وأخيراً نشأة البرارى .

ارتفاع مستوى الوادى معدل الارتفاع

منذ اتصل النيل المصرى بالحبشى والغرين يتدفق مع الماء ثم يترسب فى قاع النهر وينتشر على سطح الوادى فى غشاء سنوى رقيق للغاية ، ولكنه مع تراكمه الالفى يرفع مستوى القاع والوادى ونيذا ولكن اكيدا . (فى الاتجاه المضاد ، اذا صح ما يقوله بىترى ، تعمل الرياح . فهو يقدر ان الرياح ازاله من الرواسب من سطح دلتا النيل ما سمكه ٨ اقدام خلال ٢٦٠٠ سنة .) (١) والعباية مستمرة لا مقطوعة ولا ممنوعة، ولها نتائجها وتغييراتها الهامة . والمشكلة هى التحديد الكمى لمعدل ومجمل هذا الارتفاع . صعب بالطبع قياس سمك غشاء الطمى المرسب سنويا على صفحة الوادى مباشرة، ولكن كبديل امكن تقدير المعدل السنوى عبر التاريخ رغم الاختلافات السنوية والمرحلية ، وذلك بفضل قراءات مقياس الروضة وغيره من الشواهد .

فمنذ بدأت قراءات المقياس فى سنة ٨٦١ ميلادية حتى اوائل القرن الحالى ، اى خلال ١٠٢٦ سنة ، ارتفع منسوب خط وفاء النيل الثابت بنحو ١٢٢ متر . هذا يعنى ان منسوب قاع النهر قد ارتفع خلال تلك الفترة بمعدل ١٢ سم كل قرن ، او نحو ١ سم كل عقد ، او حوالى ١ ملليمتر كل

(1) Cited in Wooldridge & Morgan, op. cit., p. 302.

عام (١٨٠٣ م) بالدمية (١) . وبصيفة أخرى ، تكون الأرض المصرية قد زاد سمكها وارتفع منسوبها نحو ٥ أمتار منذ بداية التاريخ المصري (٢) .

غير المقياس ، هناك مسألة المطرية . فالمسألة تشير الى أن مستوى السطح ارتفع ٣٣٥ متر في ٤٠٠٠ سنة ، أى بمعدل ٨٨ سم كل قرن (٣) . والفارق بين هذا المعدل ومعدل المقياس هو بالطبع الفارق بين ارساب سطح الوادى وارساب قاع النهر على الترتيب . وللبعض في هذا الصدد حسابات أخرى . غنى تقديرهم أن النهر يرفع مجراه الرئيسى lit majeur بمعدل يناهز ضعف معدل رفعه لمجراه الثانوى lit mineur ، اذ يبلغ الاول ٣٠ سم كل قرن مقابل ١٦ سم للثانى . (٤)

الفروق الإقليمية

هذا الفارق الأخير يثير عموماً نقطة هامة وهى اختلاف معدل تصاعد سطح الأرض بالارساب في أجزاء مصر المختلفة أى على المستوى الإقليمى . ومن أسف أن هنا تضارباً بين الآراء غير مفهوم . فزعم أن معدل انحدر النهر في الدلتا أشد وسرعة التيار والتدفق في فرعها أعلى مما في الصعيد ، فإن البعض ينص على أن معدل رفع مستوى الأرض واحد في الوجهين . تفسيرهم لذلك أن ارتفاع مستوى الأرض إنما يحدده انتشار الماء ، الذى يتوقف بدوره على معدل ومدى تدفقه وجريانه (٥) .

من الناحية الأخرى ، يشير ماكون من قبل مثلاً الى أن معدل ارتفاع تربة مصر يقدر في الصعيد بنحو ٥ بوصات كل قرن ، في حين أنه في الدلتا أقل نظراً لشدة اتساع المساحة التى يفيض عليها النهر (٦) . ومن بعد يلج أوديبو على أن هذا المعدل أقل في الدلتا منه في الصعيد وذلك لشكل الدلتا المروحي المفتوح مما يقلل سمك الغشاء السنوى المنشور عليها (٧) . كذلك فإنه يضيف أن هذا المعدل أقل ما يكون في شمال الدلتا وخاصة نطاق

(1) W. Willcocks; J.I. Craig, Egyptian irrigation, Lond., 1913, vol. I, p. 294.

(٢) وهيبة ٢ ص ٥٥ .

(3) A. Shafei, "Lake Moeris & Lahun", B.S.G.E., 1960, p. 195.

(4) Birot et Dresch, p. 278.

(5) Emil Ludwig, The Nile. Life-history of a river, trans., Lond., 1936, vol. II, p. 153.

(6) J.C. McCoan, Egypt as it is, Lond., 1877, p. 16.

(7) Charles Audebeau. "Nôte sur l'affaissement du nord du delta égyptien", B.I.E., 1918 — 9, p 132

البرارى ، لان المياه لا تصل هنا. إلا بعد ان تكون قد ارسبت بمعظم طبيها في الجنوب (١) . المشكلة مع ذلك ، فيما يلوح ، هي كيف يتفق هذا مع الحقيقة الثابتة من أن مجموع سمك طبقة الطمي الحديث في مصر جميعا يزيد كلما اتجهنا شمالا ويزيد في الدلتا عنه في الصعيد وفي شمال الدلتا عنه في جنوبها . متناقضة تحتاج الى المزيد من التحقيق .

مهما يكن ، فنتائج عملية رفع مستوى قاع النهر وسطح الوادى هامة وغير خافية بطبيعة الحال سواء على جوانبه او في داخله . على الجوانب ، هي اولا تعمل على توسيع رقعة الارض السوداء أفقيا مهما كان ذلك بطيئا ، طفيفا ، تماما بمثل ما تعمل على تمديدتها شمالا على حساب البحر .

التوسيع الافقى

على البحر

فأما عن التوسع اى التقدم شمالا ، فمنذ وقت مبكر ذهب سافارى الى أن مصر بارتفاعها الطفيف منسوبها قد توسعت بالطول اى زاد طولها . غفى سترابو مثلا أن الميليزيين أو الملطيين الاغريق Milesians أتوا أيام بسماتيك في ٣٠ سفينة وأرسوا عند مصب الفرع البوليتى وبنوا مدينة جديدة هي ميتيليس Metelis ، التى هي غوه الآن . ولما كانت تلك المدينة ميناء بحرية ، بينما كانت تقع أيام سافارى في أواخر القرن ١٨ الى الداخل بعيدا عن الساحل بنحو ٩ فراسخ ، فإن هذا يبرهن تاريخيا على نمو وتوسع طول الدلتا (٢) . ولقد يشك البعض أو يشكك في استدلال سافارى ، كما ذهب معاصره وزميله فولنى فعلا (٣) ، ولكن تراجع موانئ غم المصبين الى الداخل تاريخيا حقيقة علمية لا شك فيها .

على الاطراف

أما عن توسيع الرقعة الزراعية أفقيا على جانبي الوادى ، فذلك لان ارتفاع قاع النهر يؤدي الى توسيع عرض السهل الفيضى الذى يغمره بمائه . فـرغم أن مستوى السهل الفيضى نفسه يرتفع هو الآخر برواسب

(1) C. Audebeau, "Etude hydrographique et agricole sur la region des Bararis," B.I.B., 1909, p. 46.

(2) M. Savary, Lettres sur l'Egypte, Paris, 1786, 1.

(3) M.C. — F. Volney, Voyage en Syrie et en Egypte, Paris, 1787, 1, p. 20.

النهر ، الا ان مقدار هذا الارتفاع يقل عن مقداره في بقاع النهر ذاته كما رأينا . ومن هذا الفارق الطفيف تطفو مياه النهر الى مدى أبعد وأبعد باطرافه على اطراف السهل الفيضى موسعة اياه في النهاية ولو بقدر طفيف للغاية .

ليس هذا فحسب ، بل ان معدل الاتساع لم يكن واحداً في كل قطاعات الوادى بالصعيد . فلأن شمال الصعيد اقل وعورة وأكثر سهولة وانبساطاً من جنوبه ، وانحدار حافتي الوادى الهضبتين في الشمال الطف وأكثر تدرجاً منه في الجنوب ، كان مدى توسيع السهل الفيضى افقياً نتيجة ارتفاع مستواه راسياً اكبر وأسرع نسبياً في الشمال منه في الجنوب . (١)

يترتب على هذه القاعدة الطبيعية الاساسية ثلاث نتائج منطقية . اولاً ، ان مجمل مساحة الوادى لم يكن قيمة ثابتة طوال التاريخ بل كانت تتغير وتنطور في اتجاه الزيادة . فالوادى لم يولد كاملاً مرة واحدة والى الابد ، وانما كان بنمو ويكبر وينضج مع الوقت طولاً وعرضاً وارتفاعاً الى على الابعاد الثلاثة ، مهما كان ذلك بالغ البطء والضآلة او بدا مجهولاً لا يكاد يرى او يحس على المدى القريب او المباشر . وتلك حقيقة اولية في حياة وتطور وادى أى نهر .

ثانياً ، في اقدم عصور الماضى كان اتساع ومساحة الوادى اقل بكثير او بقليل منها الآن ، وبالمقابل كان اتساع ومساحة الوادى اليوم هى اكبر مما كانت في أى وقت مضى وتمثل الحد الاقصى التاريخى لها (٢) . ثالثاً ، لم تكن القيم النسبية لمساحات كلا الصعيد والدلتا ، ولا لقطاعات كليهما المختلفة ، ثابتة جامدة طوال التاريخ وعبر مراحلها المختلفة ، وانما كانت في تغير ولو طفيف ، سواء مطرد او غير مطرد ، ولو انه لا سبيل الى تجديد وحساب هذا التغير بأى دقة .

هذا على المستوى النظرى . اما عن الادلة والشواهد التاريخية فثمة بعض الاشارات والاجتهادات لبعض المؤرخين والكتاب . فيذكر ويلكنسن ، أكثر من اهتم بهذه القضية ، ان سهل طيبة في أيام امنحوتب الثالث ، أى حوالى ١٤٣٠ سنة قبل الميلاد ، لم يكن يزيد عن ثلثى اتساعه او عرضه الحالى ، بدليل ان تماثيل هذا الملك ، التى تراكم الطمى على قواعدها

(1) G. Maspéro, The struggle of the nations, trans., Lond., 1896, p. 82 — 3.

(2) J.G. Wilkinson, Manners & customs of the ancient Egyptians, Lond., 1836 — 7, 1, p. 222.

لارتفاع نحو ٧ أقدام ، تقوم على الرمال التى امتدت امامها حينما ما بعض الامتداد .

وعبوما يقدر ويلكنسن أن السهل الفيضى فى وادى النيل بالصعيد كان عرضه يتسع ويزيد نحو الغرب كل سنة أيام رى الحياض بمعدل ٧ بوصات (١) ، أى نحو ٢٠ سم أو نحو متر كل ٥ سنوات . وهذا يعنى أن النهر قد أضاف الى عرض واديه فى الصعيد نحو كيلومتر فى ٥٠٠ سنة ، أى منذ بداية التاريخ الفرعونى تقريبا .

ولئن بدا فى هذا التقدير شىء من المبالغة ، فمن منظور اقرب يقول جونسون « من المحتمل أن مساحة وادى النيل فى العصر الرومانى كانت اقل مما هى الآن ، حيث أن انشاء ترعة الابراهيمية فى الجزء الاول من القرن ١٩ وسع المساحة المزروعة على الضفة الغربية » (٢) . وبالمثل يشير ماسبرو الى اطراد توسع الوادى أفقيا عبر التاريخ القديم .

وأيا كان المعدل ، فإن لنا على الاقل أن نجزم بأن توسيع النهر لعرض واديه أفقيا كان غيه الكفاية وزيادة لموازنة ومعادلة طغيان الرمال السافية والزاحفة على أطراف الوادى . غنى معادلة الصراع بن رمال الصحراء وطين الوادى ، كان توسيع النهر لواديه أفقيا نتيجة رفعه مستواه رأسيا يحسم النتيجة لصالح الاخير .

أما نظرية أن رمال الصحراء الزاحفة تهدد كيان البلد أو رخاءه أو ساهمت فى انحداره تاريخيا فما أبعدنا لذلك عن الصحة . (٣) فزعم وجود خطر تلك الرمال لاشك ، إلا أنه لم يكن شديدا دائما ، أساسا بفضل هذا العامل النهري المضاد . ونحن لا نسمع عن مواقع أو بلاد هامشية على أطراف مصر وردت فى التاريخ القديم ثم بادت أو انطهرت تحت الرمال ، لا ، ولا تعرض مجرى مائى كبحر يوسف مثلا لخطر الردم رغم موقعه على حافة الصحراء .

وعلى أية حال ، فإن السد العالى اذ أوقف ورود الطمى فقد أوقف عملية التوسيع الأفقى للأرض المصرية على أطرافها الى الأبد ، فأصبحت غير قابلة للزيادة ، أن لم تكن حقا قابلة للتناقص فقط بفعل الرمال الزاحفة والسافية ، إلا أن تتدخل المشاريع الاصطناعية بالاستصلاح والاستزراع ... الخ .

(1) Ibid., 1, p. 218 — 219, 112.

(2) Allan Chester Johnson, Roman Egypt, Baltimore, 1936, p. 7.

(3) Wilkinson, 1, p. 219.

الارتفاع الرأسى

ذلك فجعل ظاهرة ارتفاع مستوى الوادى التدريجى على اطرافه ، اما فى الداخل فهى تمثل عملية زحف دائرى صاعد بهدوء واصرار على اقدام ظهور السلحفاة ، بحيث يحدد ويضيق بالتدريج من رقعتها ويغير من تركيب قاعدة تربتها ، وفى الوقت نفسه يباعد بين جزرها وقد يفصل المتقارب منها ، كما يقلل فى النهاية من ارتفاعها النسبى فوق منسوب الارض السوداء نفسها . وعلى هذا الاساس ، وعلى فرض بقاء الظروف الاخرى ثابتة ، نستطيع من الناحية النظرية البحتة ان نقنأ بأن مآل ظهور السلحفاة هذه على المدى السحيق هو ، نيزيوغرافيا الى اختفاء كامل بالردم الحتمى من اسفل الى أعلى بقوة هذه العملية وحدها ودون حساب فعل التعرية الجوية او الهوائية من أعلى . غنى غضون العشرة آلاف سنة القادمة تقريبا يكون مستوى الارض الزراعية السوداء قد ارتفع بفعل هذه الآلية الرأسية الى مستوى أعلى قمم تلك الجزر الرملية وغمرها وطهرها وأخفاها كلية .

من الناحية العملية ، مع ذلك ، يمكننا ان نستدرك بسرعة لنقول ان هذا لن يتحقق قط ، لا بالضرورة لتباطؤ العملية بشدة منذ ادخال الرى الدائم ، ولكن اساسا لتوقف عملية تصاعد مستوى السهل الفيضى المصرى أصلا منذ توقف ورود طمى النيل بعد السد العالى . فخلقت أوقف السد العالى عملية الرفع الرأسى لمستوى الارض المصرية الى الابد ، وبذلك ثبت مساحة وارتفاع ظهور السلحفاة وأمن بقاءها الى ما لا نهاية ، بمثل ما أوقف نهائيا عملية توسيعها الاغنى على الاطراف .

الفرق بين النهر والوادى

ان تكن هذه هى ابرز وأعم نتائج عملية ارتفاع مستوى الوادى ، فليس يقل خطرا ولا مغزى بالتأكيد ما ينجم عن اختلاف معدلها ، وأبرزه لا شك ذلك الذى يحدث بين قاع النهر وسطح الوادى . فلأن الارساب على الاول مباشر وكثيف حيث الحمولة أغزر ما تكون ونسبة المواد الرملية الخشنة على أشدها ، فان النهر يرفع قاعه بمعدل يفوق معدل رفعه لمسه سهل الفيضى والدلتا . وفى النتيجة فان متوسط منسوب المياه فى النهر فى كل حالاته ، ولكن خاصة فى الفيضان وبالاخص فى الفيضان العالى ، « يكسب » بالنسبة لمستوى الوادى العام ، أى يزيد باستمرار ويصبح أعلى وأعلى منه باطراد .

من هنا فان خطر الفيضان العالى المفرق يزداد اشتدادا على الزمن ، بينما يقل نسبيا خطر الفيضان الواطى الجاف . ومن هنا أيضا تتغير ، نحو

الزيادة بالطبع ، كل قراءات مقياس النيل عبر القرون والعصور ، لان نقطة الصفر قد ارتفعت . ويطرد هذا التغير الى حد الاضطراب والخلط في النهاية ، بحيث تتعذر المقارنة بين الماضي والحاضر الا بتصحيح وتوحيد نقطة الصفر . ومن هنا لا تصح المقارنة على اطلاقها وبغير تصحيح .

على سبيل المثال ، ذكر هيرودوت انه في ايام مورييس (المنسوبة اليه بحيرة الفيوم القديمة والذي يرجع الى ٥٠٠ سنة قبل حروب طرواده) كانت ٨ اذرع كافية لتفيض على الدلتا جميعا ، مقابل ١٥ ذراعا على ايام هيرودوت نفسه ، ثم فيما بعد كانت علامة الوفاء ايام الرومان واوائل العصر العربي ١٦ ذراعا ، ارتفعت الى ١٨ ذراعا في اواخر ذلك العصر كما وجدها سافاري . مثلا في اواخر القرن ١٨ . وقد استنتج سافاري من ذلك ان الدلتا ارتفع مستواها ١٤ ذراعا في نحو ٣٠٠٠ سنة . (١) ولكن هذا ، كما ناقضه معاصره وزميله فولني ، خطأ جسيم ، لانه اغفل تغير المقياس وعدم جواز المقارنة بين عصور مختلفة .

من الناحية الاخرى ، فلا شك في صحة المقارنة داخل حدود العصر العربي نفسه . وهنا نجد انه في العصر العربي المتقدم ، القرن ٩ الميلادي بالتحديد ، كانت علامة ١٦ ذراعا هي الحد الادنى لكفاية الفيضان للرى الحوضي في كل مكان ، اى لوفاء النيل . اها في وقتنا نحن الحالي والى ما قبل السد العالي فقد ارتفع هذا الحد الى علامة ٢٠ر ٢ ذراع . (٢)

انكاش بحيرة الفيوم

قبل التاريخ

قد يكون مستوى بحيرة الفيوم في بداية العصر التاريخي اعلى فعلا مما كان عليه في العصر الحجري الحديث حين ساد الهبوط المطرد . ثمرواية هيرودوت تشير بلا تردد الى ان البحيرة ، بحيرة مورييس كما ذكر اسمها او بحيرة مي - وبر Mi-wer في اصلها الفرعوني ، كانت قد استعادت الكثير من اتساعها وارتفاعها . على ان الآراء تختلف حول تطورات البحيرة في مرحلتى ما قبل التاريخ والتاريخ القديم . فيرجح بول ان هذا الاتساع يرجع الى مشروع الضبط الضخم الشهير الذي حققته الاسرة ١٢ ، الدولة الوسطى .

من جهة اخرى انتهى هانبرى براون من دراسة مستويات ورواسب

(1) Savary, 1, p. 13.

(2) Egyptian irrigation, 1, p. 294.

النيل في الجانب الجنوبي من منخفض الفيوم الى ان البحيرة قبل الضبط لم تتجاوز منسوب ٢٣٠ قدما الا نادرا ان لم تتجاوزه على الاطلاق . كما زاي انه لم تحدث تغيرات هامة في مناسيب النيل منذ وجدت المياه طريقها الى الفيوم ، وان البحيرة القديمة العالية المنسوب كانت تحت الضبط وأبقيت صناعيا على منسوب ٢٢٢ قدما أيام الاسرة ١٢ . (١)

من جهة الثالثة ايضا ، غبدلا من بحيرة سابقة للتاريخ على منسوب مرتفع ثابت الى حد أو آخر ، قال غليندرز بيتري ببحيرة ظلت طوال عصور ما قبل التاريخ والعصور التاريخية ترفع منسوبها تدريجيا متمشية في ذلك مع منسوب النيل وهو يرفع مستوى قاعه . كذلك غانه يعتقد ان هذه البحيرة وصلت الى منسوب مرتفع في اوائل العصر البطلمي وانها صرغت صناعيا للحصول على أرض للتعمير . (٢)

العصر التاريخي

ايا كان الامر مع ذلك ، فان العصر التاريخي من تاريخ بحيرة الفيوم هو مرحلة هبوط وانخفاض عام في مستوى سطحها ، مع تقلص مواز بالطبع في مساحتها ومكعب مائيتها . يؤيد هذا ويؤكد المراحل المتخلفة المتحلقة حول البحيرة اليوم والتي كانت بلا ريب شواطئها في مراحل انكماشها المتعاقبة ، او كانت بالدقة وقفاتها اثناء تلك المراحل . والمسألة أساسا وفي التحليل الاخير مسألة ميزانية ايراد الماء المتناقص ضد غاقد البحر المتزايد ، وضابطها هو تدفق بحر يوسف ، يطى مجراه باطراد فيضيق قطاعه فتقل سمته . وما أكثر الوثائق والاشارات التاريخية ، خاصة في العصر العسرى ، عن اخفاق اليوسفى وعجزه المتزايد والمحاولات الفاشلة لتطهير مجراه او توسيع مأخذه . . . الخ .

بالتتابع التاريخي ، تشير الادلة الى المقياس المدرج الآتى . في وقت ما بعد الحجرى الحديث وقبل العصر التاريخي ، كان شاطئ البحيرة يتراوح بين ٢٥ + ، ٢٢ مترا حيث ترك ٥ مدرجات تعرف في مجموعها اليوم نظرا لشكلها المميز « بجسر الحديد » . في الدولة القديمة كان مستوى البحيرة ٢١ + مترا ، مقابل ٢٠ + مترا (١٧٥٠ في رواية أخرى) في الاسرة ١٢ التى ادخلت المنخفض في نظام رى الوادى حيث حولته الى خزان لفائض الفيضان

(1) R. Hanbury Brown, Fayum & lake Moeris, Lond., 1892.

(2) W.M. Flinders Petrie, "Observations on (Recent geology etc.)", J.R.A.I., 1926, p. 325 — 7.

عن طريق بحر يوسف يحكه سد ضابط عند غم الفيوم في اللاهون (رو — هون الفرعونية Ro-hun) . والى هنا سيلاحظ تقارب مستوى البحيرة طوال تلك المراحل .

وقد تدخلت مشاريع استصلاح اراضي الفيوم على يد الاسرة ١٢ في تحديد مستوى سطح البحيرة ، ولكن اثرها الاكبر جاء فيما بعد مع البطالسة ومشاريعهم الطموحة للاستعمار والتعمير الاغريقي . فاستمر الانخفاض وبشدة في مستوى البحيرة حتى وصل أيامهم الى — ٢ متر ، حيث كانت مستعمرتهم كرانييس Karanis مثلا (كوم اوشيم حاليا) تتح على شاطئها مباشرة . (١) وفي رواية أخرى ان المنسوب انخفض الى اقل من ٤ متر قبل القرن ٣ ق.م ، ووصل تقريبا الى مستوى سطح البحر حوالي ٢٠٠ ق.م. (٢) على ان الجدير بالذكر ان كل مستعمرات البطالسة لم تهبط قط دون كتنور + ١٥ او + ١٨ مترا ، اما لان ما دون ذلك كان معرضا للفرق في الفيضانات العالية او ردىء الصرف واما لان مياه الري المتاحة لم تكن تكفى للوصول بعيدا عن غم الفيوم . (٣)

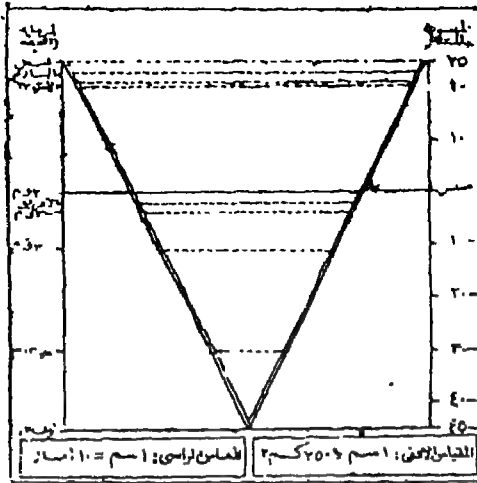
المهم ان البحيرة ، لاول مرة في العصر التاريخي ، لم تهبط الى حوالى او دون مستوى سطح البحر الا ايام البطالسة بالتحديد . ومنذئذ أصبح تاريخ البحيرة كله تحت مستوى سطح البحر ، وبهبوط متزايد ومتسارع ذلك . وهذا التسارع في المعدل يرجع الى ان سعة البحيرة في متر كنتوري مرتفع تعادل اضعاف سعتها في متر منخفض بحكم تضائل المساحة السريع في الشكل القمى . ففى القرن ٣ ق.م وصل المنسوب الى — ١١ مترا . وفي العصر العربى هوى الى — ٣٠ مترا أيام النابلسي في القرن ١٣ الميلادى . واستمر الانخفاض بعدئذ حتى وصل الى — ٤٥ مترا حاليا ، وهو اخفض عمق وأعمق نقطة في مصر الوادى جميعا .

وينبغى هنا ان نستجل ان هذا الحد الادنى السالب — ٤٥ مترا يكاد يعادل وينظر ، ولكن بالمعكوس ، الحد الاعلى الموجب وهو مدرج + ٤٤ مترا . ولكن بينما استغرق تبخير وتفريغ النصف الاعلى من البحيرة فوق خط الصفر آلاف السنين منذ الحجرى الحديث على الاقل حتى بداية العصر المسيحى تقريبا ، لم يستغرق النصف الاسفل تحت خط الصفر سوى العصر المسيحى نفسه فقط وعلى الاكثر . كما ان هذا وذاك يعنى ان اقصى مدى الذبذبة الرأسية التى شهدتها البحيرة طوال تاريخها المعروف يدور في حدود ٨٩ مترا .

(1) Shafei, p. 190 — 3.

(2) Boak, p. 357 — 8.

(3) Butzer, "Remarks on the geog. of settlement etc.", op. cit.,



شكل ١١ - نذبذبت بحيرة الغيوم التاريخية .

أخيرا ، وكما في العصر البطلمي ولكن على مستوى آخر ، فإن حد الزراعة لم يهبط دون خط الصفر خلال القرن الماضي . (١) هكذا ولتصبح قارون في النهاية مجرد ظل أو بقايا حفرة لموريس ، مجرد « بركة » حقا . والطريف أن البحيرة بدأت أخيرا يعود الى الارتفاع مستواها ، في حدود تقدر بنحو ١ - ٢ مترا ، وذلك بفعل تدفق مياه الصرف فيها . (٢)

تغيرات المجرى الرئيسى فى الوادى

لتغيرات المجرى الرئيسى فى الوادى حدود بالطبع ، فهي محسوبة مضبوطة بتحديد الهضبة الصارم ، فلا مجال لتحولات متطوطة أو مقترمة فى المسار أو السلوك . وقد سبق أن تعرض المجرى فى حالتين على الأقل - شلال اسوان وخائق السلسلة - الى ظاهرة « الهجرة غربا » حيث هجر النهر مجرى قديما يقع فى الشرق الى مجرى جديد يقع الى الغرب اكثر . على ان هذه الظاهرة ، كما قد تكون مرتبطة بالتعرية والارساب النهري ، قد تكون ايضا من اصول تكتونية محلية ، فضلا عن انها ظاهرة قديمة بلايستوسينية غالبا وسابقة للمرحلة الانسانية او التاريخية .

اما فى هذه المرحلة ، فمقصرى التغيرات النهرية هى التغيرات المترتبة على ظاهرة التعرية والارساب فيها بين الضفتين . وحتى هذه تقل كلما ارتفعنا جنوبا حيث يضيق الوادى ويزداد صلابة بينما يزداد النهر سرعة وقوة . ولهذا نجد اهم التغيرات النهرية انما تقع عادة فى الصعيد الاوسط ، من ثنية قنا فشمالا ، والعملية هنا لا تخرج فى جوهرها عن تآكل شاطئ بفعل التعرية ونمو الآخر بفضل الارساب ، ثم ما يرتبط بهذا وبذاك من اقتطاع الجزر النهرية من الضفة او التحامها بها اى ظهورها واختفاؤها .

وطبيعى ان هذه العملية متبادلة بين الضفتين ومتعاقبة عليهما ، ومن

(1) Ibid., p. 15.

(2) Shafei, idem.

ثم فان حساب الخسائر والارباح او التآكل والضمور والضم والنمو اقرب في النهاية الى التعادل او التحياد . ولكن اذا اتفق وانحازت العملية بانتظام الى ضفة بعينها دون الاخرى ، فان الامر يكون مختلفا وتكتسب الظاهرة حينئذ دلالة جغرافية ونتائج اقليلية اكبر واخطر ، كما حدث بالفعل فيما يبدو .

فى العصور القديمة

فمن كتابات الرحالة والجغرافيين الاغريق والرومان امثال ديودور وسترابو وبلينى وبطليموس حتى جورج القبرصى ، والتي تحدد مواقع كثير من المدن والقرى على كلتا الضفتين وما اذا كانت على الشاطئ او الى الداخل . . . الخ ، امكن التعرف على كثير من حالات تغيير النهر لجراه فى الصعيد خلال العصور الكلاسيكية .

لدينا اولا رواية هيرودوت عن تغيير مينا لمجرى النيل جنوب منف بنحو ٢٠ كم . فقد كان النيل يجرى قبل ذلك قرب الصحراء الغربية الليبية ، فاغلق مينا ذلك المجرى وجعله يسير فى الوسط بين الصحراوين . وقد ظن البعض مثل سافارى ان المجرى القديم للنيل هو « البحر بلا ماء » الذى تواتر ذكره فى الماضى طويلا فى الصحراء الغربية غرب النيل . ولكن هذا ، كما اعترض هولنى مرة اخرى ، محض وهم ، والاغلب ان مينا انما حول رافدا ضئيلا او فرعا غربيا فى اقصى غرب الدلتا ، حوله شرقا لى يزيد حصة الدلتا من المياه (١) . ومهما يكن ، فان هذا تغيير صناعى بالطبع من فعل الانسان . لكن التغيرات الطبيعية اكثر واهم .

فمثلا لو صح ان المواقع الاتية كانت على ضفتها المذكورة فعلا فى تلك الكتابات ، لكان معنى ذلك ان النيل قد غير مجراه بضعة كيلومترات نحو الشرق فى حالات منف ، دلاص ، القيس (Co) ، اهناسبا (Heracleopolis) ، بحر يوسف) ، قاو الكبير (Antaeopolis) ، والاخيرة دمرت فعلا فى عام ١٨٢١ ميلادية بتغيير فى المجرى مثل ذلك . هذا بينما يكون المجرى قد تغير نحو الغرب فى حالات طهنا الجبل (Acoris) ، الكوم الاحمر (Hebenu) او (Alabastropolis) ، والشنيخ عبادة (Antinoopolis) . (٢)

تلك جميعا امثلة لتغيرات قديمة السهد فى مجرى النهر ، اهم منها ربما لماذا قامت فى الماضى عواصم ومدن هامة على الضفة الشرقية حيث لا ارض طينية اليوم تقريبا ، مثلا تل العمارنة فى الفرعونية ثم الكوم الاحمر والشنيخ

(1) Volney, 1, p. 20 et seq.

(2) Butzer. "Remarks etc.", p. 26 — 8.

مضل (Cynopolis) وقراره (Hipponon) والشيخ عبادة كما يذكر الكتاب الكلاسيكيون السابقون وغيرهم . أكثر من هذا ، يذكر دليل طريق أنتونين Antonine Itinerary المعاصر طريقا مستمرا يمتد بطول الضفة الشرقية للصعيد من بابليون عبر قراره والشيخ عبادة حتى طيبة وأسوان ، حيث لا مثيل اليوم لمثل هذا الطريق فيما بين الواسطى ومنفلوط .

لا بد إذن أن الأرض الزراعية ، أى الطينية ، كانت اعرض واوسع رقعة على تلك الضفة . والافتراض المحتمل هو أن النيل اما كان يجرى الى الغرب أكثر مما يفعل الآن ، واما كانت تعرجاته النهرية أكبر وأبعد مدى مما يعطى الضفة الشرقية رقعا اوسع وافصح من الطين فالزراعة غالبا حياة ومن ثم المدن والطرق .

اما اليوم ، ومنذ القرن ١٤ الميلادى على الاقل ، فإن كل مدن الضفة الشرقية فى قطاع الواسطى — منفلوط بالغة الضالة والتفاهة . والمقول أنه قد حدثت عملية ضخمة من تناقص وتفريغ السكان depopulation من الضفة الشرقية وانتقال لمدنها الهامة الى الضفة الغربية . (١) وكل هذا يفترض عملية تآكل وضهور حاسمة للضفة الشرقية جاءت لحساب ومصلحة الضفة الغربية . ولعل هذا كله ان صح أن يكون جزءا من التفسير المرحلى للظاهرة الطاغية حاليا وهى تركيز معظم أرض الوادى فى الضفة الغربية وضآلتها فى الشرقية .

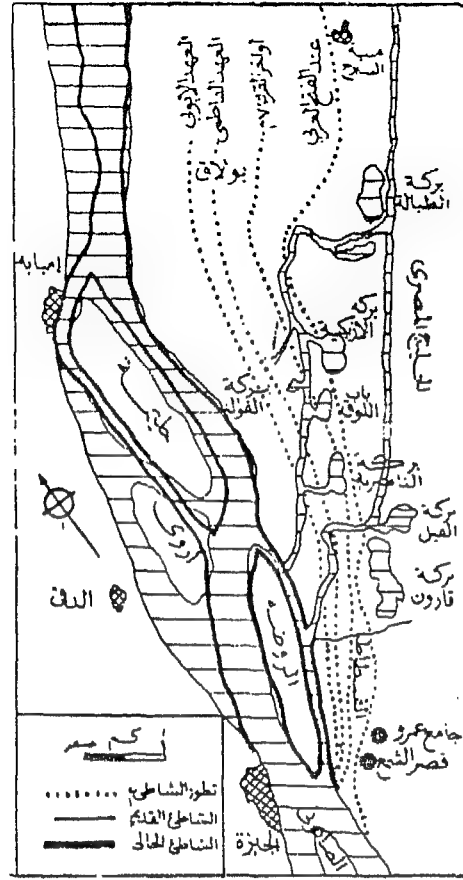
منطقة القاهرة

مهما يكن الامر : فإن قصة القاهرة نفسها اقرب إلينا — واوثق — من تلك الحالات الغابرة . غفى بداية العصر العربى كان شاطئ النيل عند القاهرة يبدأ من منطقة حصن بابليون فى الجنوب ثم يمتد نحو الشمال الشرقى باطراد حتى منطقة باب الحديد وغمرة فى الشمال . ومنذ ذلك الحين أخذ الارساب يضيف الى الضفة الشرقية أكثر من الكيلومتر مائتا المثلث المسحوب بين ذلك الخط وبين خط الشاطئ الحالى المتجه تقريبا نحو الشمال نصا . وبينما أخذت هذه الأرض الجديدة تتخلق وتظهر من نحت الماء ، أخذ النهر يغير مجراه نحو الغرب باطراد .

وفى البدء كان الارساب يأخذ شكل جزر تفصلها ذراع مائية عن بر الضفة ، ما تلبث أن تظمى فتلتحم به . وأهم تلك الجزر هى جزيرة بولاق

(1) Ibid.

شكل ١٢ - مجرى النيل
فى منطقة القاهرة
فى العصور الاسلامية .
[من كليبرجيه]



(بلاق لغة هي الارض المنخفضة) ، وقد ظهرت فى القرن ١١ الميلادى .
وبعدها ببضعة قرون ظهرت جزيرة الفيل التى أصبحت فيما بعد أرض شبرا .
كذلك غبينما كانت جزيرة الروضة موجودة كما هي تقريبا قبل العصر العربى ،
ظهرت فى القرن ١٤ الميلادى جزيرتان الى الشمال هما جزيرة حليلة التى هي
الجزيرة او جزيرة الزمالك اليوم ، ثم جزيرة اروى بينهما الى الغرب التى
التحمت ببر الضفة الغربية لتصبح اليوم منطقة الدقى . (١)

ولولا تحكم الانسان الحديث فى مجرى النهر لكان نفس المال من نصيب
جزيرتى الروضة والجزيرة ، الاولى لتندغم فى الضفة الشرقية حيث الفاصل
المائى بالغ الضيق (سيالة الروضة) والثانية فى الضفة الغربية حيث على
العكس يوجد الفاصل المائى الضيق (« البحر الاعمى » تميزا له عن « البحر
الاعظم » المقابل) . ولو قد حدث هذا كله ل زاد تغير المجرى فى منطقة
القاهرة برمتها الى حد الاعوجاج والانبعاج الشديدين حقا .

(1) Clerget, Le Caire, t. I, p. 57;

المقريزى ، خطط ، ج ٣ ، ص ٣٠٢ - ٣٠٥ ، وهيبه ، ص ٥١ - ٥٢ .

تغيرات فروع الدلتا

مع فروع الدلتا نرتفع الى درجة اعلى والى مقياس اكبر من التغيرات التاريخية . فلادلة الوثائق التي تركها لنا المؤرخون والجغرافيون الكلاسيكيون ومن بعدهم العرب تثبت أن شبكة فروع الدلتا كانت في حالة تغير، وتطور لا تنقطع طوال العصر التاريخي . ولدينا على الاقل في هذا المصدد أربعة أو خمسة مصادر موثوقة : هيرودوت (القرن ٥ ق.م) ، مخطوطة دليل سكيلاكس Periplus of Scylax المجهولة المؤلف (القرن ٤ ق.م) ، بطليموس (القرن ٢ ق.م) ، ديودور وسترابو (القرن ١ ق.م) ، ثم جورج القبرصي (القرن ٧ م) . أما الكتاب العرب فلا يكاد أحد من أصحاب « المسالك والممالك » أو « تقاويم البلدان » أو « أحسن التقاسيم » لم يتعرض للموضوع ابتداء من ابن عبد الحكم وابن سراجون وابن خردادبه والقلقشندي والمقريزي الى الادريسي والمسعودي وابن حوقل وابو الفدا ... الخ .

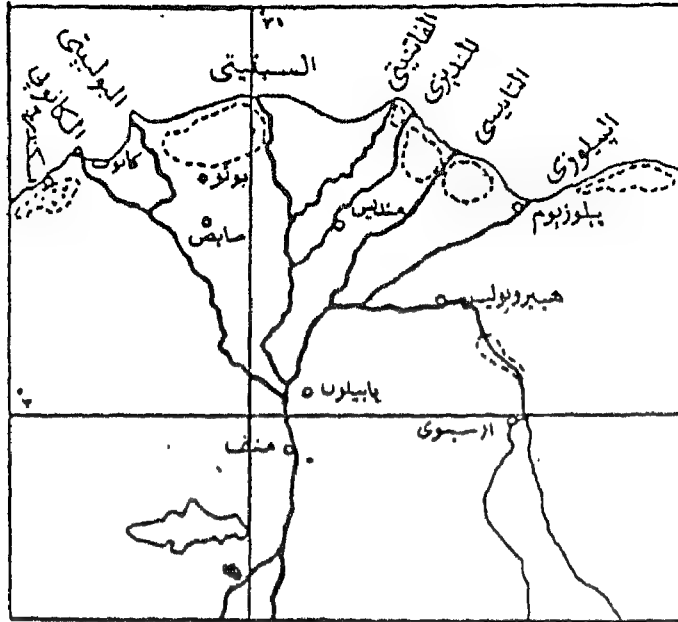
المشكلة ، فضلا عن غموضها الطبيعي وعدم دقتها الحتمية ، أن هذه الروايات تتضارب كثيرا . فاسماء الفروع يختلف بعضها ما بين المؤرخين المختلفين وبعضها يتفق . ثم ان مساراتها ليست دائما واضحة ، وقد تتعارض بينهم جميعا . ولكن لحسن الحظ امكن تحقيقها والتنسيق أو التوفيق بينها بما فيه بعض الكفاية ، كما فعل عمر طوسون ثم جون بول . (١) وقد امكن لها ذلك بفضل اشارات ومؤشرات وشواهد وتضمنات مختلفة ، كاسماء المدن والاماكن القديمة التي تحملها تلك الفروع أو نهاياتها، وكالوحدات الادارية الوارد ذكرها بين الفروع نفسها ، وكخطوط العوالى المرتفعة في سطح الدلتا الحالي ... الخ .

على أن الملاحظ ان اختلافات تفسير هذين المحققين قد لا تقل عن اختلافات نصوص المؤرخين القدماء انفسهم . والواقع ، موضوعيا ، أن الخرائط التي رسماها ربما تعبر عن اجتهاداتهما بقدر ما تعبر عن نصوص المؤرخين انفسهم ، وكلا النصوص والاجتهادات أو المتون والشروح قد لاتعبر عن الحقيقة العلمية ذاتها بصورة طاعة بالطبع . ولهذا فلعل من الحكمة الا نحمل النصوص القديمة أكثر مما تتحمل أو تحتل . ففى مثل هذه المحاولات بطبيعتها قد يتعادل هامش الخطأ مع نصيب الصواب أو حصة الصحة .

(١) وهذان بالفعل هما المصدران الاساسيان في هذا الجزء جميعا :

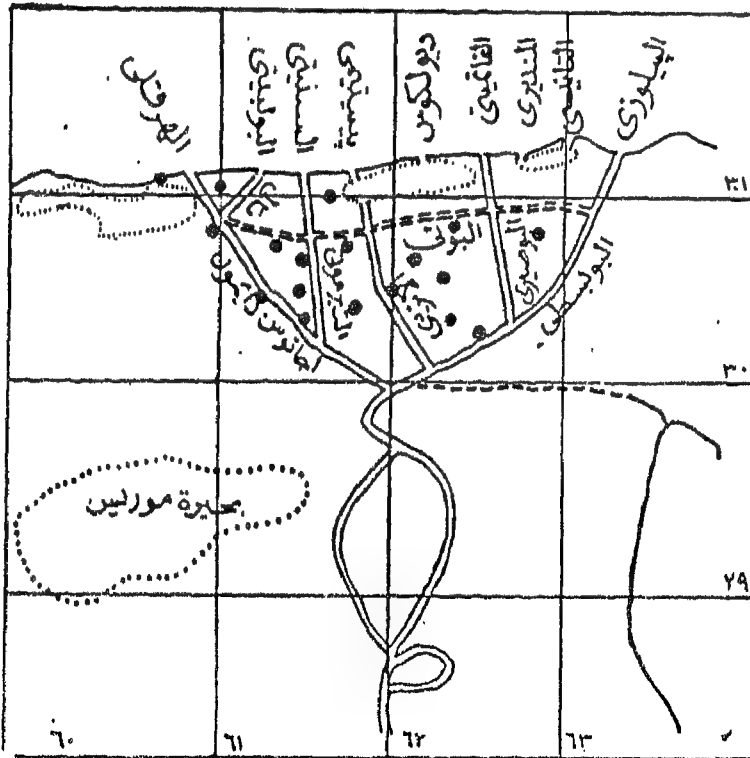
O. Toussoun, "Mémoire sur les anciennes branches du Nil", M.P.I.E., t. 4, 1922, p. 1 — 60; J. Ball, Egypt in the classical geographers, Cairo, 1942, p. 17 — 176.

انظر ايضا : وهبة ، ص ٤٠ — ٤٧ . ١٨٩



شكل ١٥ - مخرج النيل عند سترابو ،

حسب تفسير بول .



شكل ١٦ - خريطة بطليموس الاصلية لمصر وفروع الندي
[عن بول]

أما عن المقابلة بين الفروع القديمة والمجارى المائية الحالية ، فإن من المؤشرات الهامة أن المجارى المتعرجة هى غالبا وريثة الفروع القديمة ، بينما أن المجارى الخطية المستقيمة هى من صنع الإنسان على الأرجح أن لم يكن بالقطع . موجه آخر هام فى التحقيق هو السنة الاراضى المرتفعة نسبيا أى خطوط العوالى الحالية ، فحتى اذا هى خلت من المجارى المائية اليوم فإنها غالبا ما تدل على مجار قديمة بادت بعد أن كونتها بالارساب ، فهى وحدها التى يمكن أن تفسر وجودها .

العصور الكلاسيكية

هيروودوت

فى « تاريخه » ، بدأ هيروودوت أولا بنقطة تفرع الدلتا ، فوضعها عند بلدة كركاسور Cercasore ، التى يرجح أنها جزيرة الوراق الحالية شمال غرب القاهرة . وفى الفروع ، يميز هيروودوت بين مجموعتين : رئيسية ثلاثة هى البيلوزى Pelusiac ، السبنيى Sebennytic ، الكانوبى Canopic ، وثانوية تتفرع من الرئيسية وهى أربعة هى السايى Saïtic ، المنديزى ، Mendesian ، البوكولى Bucolic ، البولبى Bolbitne ، والاخيران منها غير طبيعيين . فالمجموع ٧ ، ٥ طبيعية ، ٢ صناعية .

فأما البيلوزى ففى أقصى الشرق ، ويصب عند بيلوز (الفرما) التى ينسب اليها . يمثلها حاليا عند طوسون البحر الشبى والخليلى وبرعة أبو الأخضر ثم بحر فاقوس وترعة السماعنة . أما السايى والمنديزى والبوكولى فتتفرع ثلاثتها من السبنيى فيها بين ميت غمر وسمنود منجهة نحو الشمال الشرقى وبحيرة المنزلة ، ولذا فهى انصاف غروع تقريبا .

فالسايى ، نسبة الى سايس Xoïs (صا الحجر) ، غامض فى هيروودوت ، فليس واضحا ايجرى شرق السبنيى أم غربه . فبحسب الاسم ، قد نفترضه يجرى الى الغرب مارا بسايس نفسها . لكن سترابو يذكر أن البعض كان يسمى الفرع الثانيسى فى ايامه بالسايى . وعلى هذا يرجح بول أنه يقع شرق السبنيى فى شرق الدلتا ، ويجعله مرادفا لتانيسى سترابو ، لينتهى به قرب فتحة اشتوم الجميل بالمنزلة غربى بورسعيد .

على أن طوسون يخرج به من الجنوب أكثر عند اتريب (قرب بنها الحالية) ، وبجريه فى بحر مويس ثم فى بحر المشرع ، لينتهى به على الساحل عند أم فرج فى منتصف المسافة بين بيلوز وبورسعيد . كذلك فانه يرسم فرعا

سايسا آخر يرتبط بسايس ولكنه يتحفظ فينبه الى انه قد يكون خطأ في رأى البعض . وهو يجرى هذا الفرع الاحتياطى او التبادلى في ترع الباجورية والقضابة والبحر الصعدي الحالية .

المنديزى ، حسب بول ، يصب في حلق الوحل ، احد بواغيز بحيرة المنزلة الحالية جنوب شرق رأس البر بنحو ١٣ كم . لكنه ، عند طوسون ، يبدأ قرب ميت غمر ثم يجرى ليهر بمنديس (تل الربيع الحالية) وليحتل البحر الصغير ثم ليخرج في النهاية من فتحة الديبة بالمنزلة . اما البوكولى ففرع كما يقول هيرودوت غير طبيعى من حفر الانسان . وهو يمثل اليوم في النصف الشمالى تقريبا من فرع دمياط الحالى ابتداء من شبرا الين ومارا بسمنود .

عن السبىتى ، نسبة الى سبنيتوس Sebennytos ، سمنود الحالية ، فهذا هو الفرع الرئيسى الوحيد داخل الدلتا ، يبدأ عند رأسها ويكاد يتوسطها مارا بمدينة بوتو Buto (ابطو الحالية او تل الفراعين) . يجسريه بول من جزيرة الوراق الى ترعة الباسوسية حتى قرية كفر عليم ، ومنها في النصف الجنوبى من فرع دمياط حتى شبرا الين جنوب سمنود بنحو ١٤ كم . ثم يقوسه بحدة نحو الشمال الغربى في لفة عظمية ليهر بقرى شبرا بابل ونشيل قلين وشباس عمير ثم كوم الفراعين ، ليخرجه اخيرا عبر البرلس عند فتحة برج البرلس . ولكن طوسون يضع السبىتى بامتداد فرع دمياط الحالى من رأس الدلتا حتى سمنود ، ثم يجريه بعد ذلك في بحر تيره مارا بالحامول ثم حافا بطرف بحيرة البرلس الشرقى الى ان يصب عند برج البرلس .

البولبىتى هو الفرع الصناعى الثانى في رواية هيرودوت ، من الكانوبى يتفرع نحو الشرق . يبدؤه بول من الكانوبى قرب دمنهور متجها شمالا شرقا لبحل الثلث الاخير من فرع رشيد الحالى ابتداء من الرحمانية . لكن طوسون يبدؤه عند زاوية البحر ليجرى مباشرة وكلية في فرع رشيد حتى بولبىتين (رشيد الحالية) . غير ان بول يرفض هذا التفسير ، على اساس انه يجعل مدينة سايس على بعد ١٥ كم من الفرع البولبىتى ، في حين ان سترابو يقول لنا صراحة انها على بعد ١١ او ٢٢ كم من النهر .

الكانوبى ، اخيرا ، هو الفرع الغربى الاقصى والرئيسى في غرب الدلتا ، ويصب عند كانوب — من هنا النسبة — او ابو قير الحالية في خليج ابوقير . يمثلته أعلى فرع رشيد حتى زاوية البحر ، ثم ترعة ابو دباب مارا بكوم حمادة ونقراطيس (نقراش او كوم جعيف) فدمنهور وابو حمصر .

وعلى الجملة ، وبالمقارنة مع فرع الدلتا اليوم ، يظهر لنا اتفاق حرم او قطاعى مع بعض غروع هيرودوت . فالنصف الجنوبى من فرع دمياط ينفق

مع جزء من السبنييتى ، والنصف الشمالى مع البوكولى . كذلك يتفق فرع رشيد فى ثلثه الجنوبى عند بول وثليته عند طوسون مع الكانويى ، بينما يتفق الباقى مع البولبىتى . واذا كانت اشارة هيرودوت الى اصطناعية البوكولى والبولبىتى هى اكثر ما فيه غرابة واثارة ، فان طوسون لا يستبعد ان يكون هذا المجرىان برغم اصطناعيتهما قد انتهيا باجتذاب معظم المياه اليهما لان خطوطهما اكثر مباشرة وبالتالى اشد انحدارا فحقوة تيار من سائر الفروع الاخرى ، ومن ثم زادت اهميتهما على حساب هذه الاخيرة التى تضاءلت على نحو ما نرى اليوم .

شكل ١٩ - رأس الدلتا في العصور الكلاسيكية
حسب تفسير الحملة الفرنسية وطوسون
[عن طوسون]

كهيرودوت ، ذكر سترابو ٧ فروع أيضا ، يشترك معظمها كذلك في نفس الاسماء وبعضها في مساراتها : البيلوزى ، التانيسى Tanitic ، المنديزى ، الفاتيتى Phatnitic أو الفاتيتى Phatmétique ، السبىتى ، البولبىتى ، الكانوبى . ونستطيع ان نستنتج من سترابو ان اربعة فروع ظلت على ايامه كما كانت ايام هيرودوت دون تغيير ، وتلك هى البيلوزى والمنديزى والبولبىتى والكانوبى . اما التانيسى ، نسبة لى تانيس (سان الحجر الحالية) ، فهو نفسه فرع هيرودوت السايى تحت اسم جديد والا انه غير مأخذه من السبىتى الى البيلوزى فصار يأخذ من الاخير بعد أن كان يأخذ من الاول ، وهنا أصبحت نقطة التفرع الجديدة هى بوبسطه (تل بسطه قرب الزقازيق حاليا) .

تقريبا . وسترابو يضعه في الدرجة الثالثة من الاهمية بين فروعه السبعة . وهو يجمع بين أعلى سبنيتي هيروودوت حتى سمنود وبين البوكولى حتى البحر ، أى حل محلها معا . ويعمل طوسون هذا التغير بان البوكولى المتواضع سابقا قد ابتلع أعلى السبنيتي بفضل قوته نتيجة لانحداره المباشر . على ان الامر كله في هذه الحالة لا يعدو فيما يبدو انتقال الثقل والاهمية من القطاع الاسفل من السبنيتي القديم الى القطاع الاسفل من الفاتميتي الجديد مع تغير الاسماء دون تغير الهيكل الهيدرولوجى نفسه . والفاتميتي بهذا يتفق في معظمه مع فرع دمياط الحالى . غير انه اصبح يتفرع من البيلوزى عند كوم اشفين أى بعيدا قليلا عن رأس الدلتا بعد ان كان يتفرع عند الوراق .

أما سبنيتي سترابو فيتفرع من الفاتميتي قرب سمنود ثم يتجه في خط شبه مستقيم نحو الشمال الغربى ليشغل مجرى بحر شسبين وبحر تيره الحاليين ثم ليمر عند الخاشعة بحذاء شاطئ بحيرة البرلس الشرقى لينثنى خارجا عند فتحة البرج . ومعنى هذا ان السبنيتي ، بعد ان بتر اعلاه وابتلعه الفاتميتي ، قد تحول الى مجرد فرع صغير منه فانزلق الى مرتبة متواضعة بين الفروع الجديدة . أما بول غيرى ان الجزء الاسفل من سبنيتي هيروودوت القديم ، لفة بوتو الضخمة ، اما اختفى على ايام سترابو او اصبح مجرى ثانويا .

بطليموس

كما يتفرد بطليموس بين مصادرنا الكلاسيكية بأنه الجغرافى الوحيد بين مؤرخين — سيد الجغرافيا الكلاسيكية في الواقع — فإنه يتفرد بخريطة مختلفة تماما ، ليس فقط كمصور جغرافى مرسوم بخط يده هو نفسه ، ولكن ايضا كلوحة مختلفة في الهيئة والهيكل والاسماء والمصطلحات . انه وخريطته ، سواء لحسن الحظ او لسوءه ، يقفان وحدهما بين مصادرنا القديمة .

في « جغرافيته » يميز بطليموس أولا بين الفروع والمصببات ، فيذكر ٦ فروع ثم ٩ مصبات تنتهى اليها تلك الفروع . ومن الفروع ما هو غير طبيعى ، كما ان من المصببات ما هو « زائف » . ولعل المقصود بالمصبب الزائف انه مخرج صناعى حفره الانسان عبر الشريط الساحلى الضيق بين البحيرات والبحر ليوصل الى الاخير فرعا يصب طبيعيا في احدى تلك البحيرات فقط ودون ان يكمل طريقه الى البحر نفسه . وكما يتفرد احدى الفروع بمحور عرضى تماما ، يقسم بعضها الدلتا الى ثلاث وحدات او دالات اصغر .

الفروع هي البوبسطى ، البوصيرى ، الاتريبي ، التيرموتى ، تالى ، اجاثو دايمون ، ثم البوتى العرضى . اما المصببات فهي البيلوزى ، الثانيسى ،

المنديزى ، الغاميتى ، ثم المصبان الزائفان ديولكوس وبنيتى ، غالسبنيى والبولبىتى والهرقلى . وأخيرا غبين غرمى أجاثو دايمون والاتريبيى ثمة تقع « الدلتا الكبرى » فى الغرب ، وبين البوصيرى والبويسطى تقع « الدلتا الصغرى » فى الشرق ، وفى الوسط بين الاثنتين اى بين الاتريبيى والبوصيرى تقع « الدلتا الثالثة » .

ومن السهل ، لا سيما بتوجيه اسماء مصابها ، أن نتعرف فى هذه الشبكة الجديدة على ثلاثة غروع على الأقل لها ما يقابلها توا فى المصادر السابقة بحيث نستطيع أن نفرغ منها على الفور . غالبويسطى هو البيلوزى عند هيرودوت وسترابو ، وتالى Taly هو البولبىتى ، وأجاثو دايمون Agathodaemon أو أجاثوس دايمون Agathos Daemon هو الكانوبى . الاول ينتهى الى المصب البيلوزى ، والثانى يأخذ من أجاثو دايمون عند دمنهور وينتهى بالمصب البولبىتى ، والثالث ينتهى بالمصب الهرقلى Herachleotic . ومن الناحية الاخرى ، فقد تحول التانىسى والمنديزى من غروع الى مجرد مصبات ، اى أنها أصبحت غروعا شبه مندثرة .

أما التيرموتى Thermutiac ، Térénuithiaque ، نسبة الى ترنوتيس Térénuithis (طرانة الحالية شمال الخطاطبة على الضفة الغربية) ، فيتفرع من أجاثو دايمون قرب قرية جريس . وبين الاثنيين ينحصر النوم البروسوبيتى Prosopitis الذى ذكره هيرودوت من قبل كجزيرة هى جزيرة بروسوبيت . وحسب بول يشغل التيرموتى جزءا من مجرى بحر شبين ثم ترعة البتانونية حتى تلاثم ترعة القاصد وبعدها يستمر شمالا مع بعض التعرج ثم فى نهايته يحتل مجرى سبنيى هيرودوت القديم (وليس سبنيى سترابو) الى أن يعبر بحيرة البرلس فى شرقها لينتهى بالمصب السبنيى عند مفتحة البرج .

الاتريبيى ، حسب بول أيضا ، يتفرع من البويسطى عند كوم أشفين ، ثم مارا باتريب يتبع مجرى غاميتى سترابو حتى سمود ثم مجرى سبنيى سترابو أيضا حتى الخاشعة قرب نهاية بحيرة البرلس الشرقية ، ومنها ينحرف بشدة نحو الشمال الشرقى ليصل الى البحر عند مصب بنيتى الزائف الذى يتفق مع مخرج مصرف الغربية الرئيسى الحالى شرق بلطيم بنحو ١٠ كم . ويفكر بطليموس هنا مصبا زائفا آخر هو ديولكوس Diolcus لكن دون أن يربطه بأى غرع ما .

والواضح كما يرى بول أنه مخرج مجرى ثانوى كان يتفرع من الفرع الاتريبيى عند بلدة طنيخ الحالية ليحتل مجرى بحر بسنديله وливسب فى البحر عند أشتوم جمعه الحالية . أما عند ظوسون فان الاتريبيى يجرى أولا فى

الفاتميتى حتى مدينة اتريب ، وبعدها بقليل ينحرف غربا ليحتل مجرى بحر شابين وبحر بسنديله الحاليين الى ان ينتهى الى البحر بمصب بنبتيمى الزائف .

من البوبسطى ايضا يتفرع البوصيرى Busiritic ولكن عند راس الدلتا الصفرى . وفى طريقه يمر بمدينة بوصير وينتهى بان يصب خلال المصب الفانميتى . نقطة ابتدائه من البوبسطى يضمها طوسون عند قرية النعامة على فرع دمياط قرب اتريب وبنها ، بينما يضعها بول فى كفر الشرايبة . اما عن مساره ، فرغم نسبته الى بوصير الواقعة على الفاتميتى ، فان توصيف بطليموس يعطيه مسارا آخر ، يبدأ عند طوسون بجزء من بحر موسى (الفرع الثانيسى) حتى كفر صقر ، ثم ينعطف شمالا ليفرغ فى الفرع الفاتميتى ما بين شربين وفارسكور .

اغرب فروع بطليموس ، اخيرا ، واكثرها مدعاة للدهشة ولا نقول الشك هو البوتى يقينا Butic . فكل الفروع التى اوردها الكلاسيكيون مروحية الاله ، فهو الوحيد العرضى المحور بينها . يمتد من الغرب الى الشرق فى محاذاة أو موازاة الساحل تقريبا وعلى بعد متجانس منه ، نحو ٥٠ - ٦٠ كم ، وواصل بين كل الفروع الطولية الرئيسية الاخرى . يبدأ ، فى تحقيق بول ، من نهر تالى غير بعيد من دمنهور ، أو لعله تفرع منه عند كوعه قرب الرحمانية ، جاعلا نحو الشمال الشرقى ليمر ببوتو التى اليها ينسب ، وبعدها يمضى شرقا حيث يتقاطع على التوالى مع التيرموتى قرب الحمراء ومع الاتريبيى قرب طنيخ ومع البوصيرى قرب تمى الامديد واخيرا مع البوبسطى قرب دفناى Daphnae (تل دفنه الحالية) .

واضح بانطبع ان مجرى كهذا لا يمكن ان يكون من خلق البئسة ، ولا الطبيعة يمكنها ان تصنعه . فهو يقع فى جميع قطاعاته وبطول امتداده على منسوب أو كنتور واحد تقريبا . هو اذن صناعى من عمل الانسان بالتأكيد ، حفرة لاغراض الرى ، ربما لتحقيق توزيع اكمل للمياه اثناء الفيضان فى المناطق الواقعة جنوبه وصرف افضل لها بعده . غبه يمكن حفظ مياه الفيضان فى الجنوب وللجنوب بينما يمكن بسهولة تصريف الماء الزائد الى الشمال بفتحة غيه . لذا غلو ترك هذا المجرى وشأنه لاطمى وشيكا ، ولا يمكن المحافظة عليه الا بالتطهير اليدوى الدائم كل عام .

يدعم نظرية الاصل الصناعى هذه وجود سلسلة من العوالى والحواف والقتال البارزة تعرف عليها بول فى شمال شرق الدلتا ، ترتفع فوق مستوى السهل المنبسط المحيط بنحو ٢ - ٣ أمتار ممتدة من الشرق الى الغرب تماما وذلك لنحو ٢٠ كم بين تمى الامديد وصان الحجر ، وتعرف محليا باسم تل

القنان . فهذا الخط لا شك بقايا الجسر الجنوبي للفرع البوتى فى هذا القطاع تكون من القاء حفيره وحفر الضفة الشمالية ليكون سدا منيعا يحول دون ضياع المياه شمالى الفرع .

ختاما ، اهو حقيقة ام خرافة هذا الفرع ، طبيعيا كان او صناعيا حتى ؟ الحق ان الكثيرين شكوا فى وجود هذا الفرع على الاطلاق ، كما لا بد من التنويه بانه لا يظهر فى خريطة بطليموس فى بعض النسخ الاولى من « جغرافيته » . ومع ذلك غثمة فى جوزيفوس دليل على وجوده . فهو يشير الى حملة عسكرية رومانية قامت من الاسكندرية لتحطيم اورشليم (سنة ٧٠ ميلادية) ، وان الحملة نقلت بالسفن فى النهر بامتداد النوم المنديزى حتى ثمويس (تمى الامديد) حيث تركت السفن وبدات السير على الاقدام . ولا ننسى كذلك شهادة تل القنان المقنعة .

جورج القبرصى

فى « وصف للعالم الرومانى » كتبه فى بداية القرن ٧ الميلادى : لم يشر جورج القبرصى الى فروع الدلتا الا اشارة مقتضبة موجزة ، ولكن اهميتها ترجع الى تاريخها ، فهى تسبق الفتح العربى ببضعة عقود فقط ، ولذا يمكن ان تعد حلقة فى تطور غرور الدلتا بين الكلاسيكية والعصور الوسطى . وتختلف الاسماء التى اوردها جورج عن كل الاسماء السابقة ، ولكن من السهل تحديد المقابلة بينها . غير ان اللافت ان البيلوزى لم يذكر بينها ، لذا يبدو ، كما يستنتج بول ، انه فى بداية القرن السابع كان قد جف واندثر .

مهما يكن ، فان للنيل، كما يقول القبرصى سبعة مصبات : الاسكندرية ، كولنثين Colynthin ، اجنو Agnu ، بارالوس Paralos ، كازماتوس Chasmatos ، تامياتى Tamiatc ، تينسى Tenese . وكما يحقق بول ، الاول جديد ولكنه واضح . والكولينثين لا يمكن الا ان يكون الكانوبى . اجنو هو البوليبتى حيث ذكر سترابو من قبل راس اجنو سراس Agnu ceras . بارالوس هو البرلس ، فما الاخيرة الا تحريف للاولى ، وهو بالتالى سبىتى بطليموس . الكازماتوس اسم جديد ، ولكن بموقعه بين السبىتى والتامياتى قد يكون مصب بنبتيمى بطليموس . اما التامياتى فدمياط طبعاً . كذلك فان القنيسى هو الثانيسى بسهولة .

ابتداء ، واضح ان هناك اختلافات هامة وعديدة بين الروايات الثلاث ، سواء فى مآخذ او مسارات او مصبات المجارى المختلفة . ومسافة الخلف بين هيرودوت وسترابو اقل بكثير من مسافة القرب ، بينما يبتعد بطليموس ابتعادا جسيما عن كليهما . ولعل خريطة سترابو اقربها جميعا الى البساطة والوضوح ، وربما كذلك الى الخريطة الحالية . ومع ذلك كله فان هناك قاسما مشتركا محققا بين الجميع .

مقارنة و خلاصة

المرادف الحالى	بطليموس	سترابو	هيرودوت (ومصبه)
الشرقاوية، أبو الاخضر، فاقوس	البوبسطى	البيلوزى	البيلوزى (الفرما)
مويس وحادوس جزئيا	التانىسى	التانىسى	السايسى (الجميل)
البحر الصغير جزئيا	المصب المنديزى والفرع البوصيرى	المنديزى	المنديزى (راس البر)
فرع دمياط جزئيا	المصب الفاتينتى والفرع الاتريبي	الفاتينتى	البوكولى (غير طبيعى)
بحر شبين و قمره	السبنيتى	السبنيتى	السبنيتى (بوغاز البرلس)
فرع رشيد جزئيا	تالى	البولبيتى	البولبيتى (غير طبيعى)
بحر دياب والمحمودية	أجاثو ديمون والمصب الهرقللى	الكانوبى	الكانوبى (أبوقير)
—	البوتى (عرضى من البيلوزى حتى الكانوبى)	—	—

والواقع اننا اذا امعنا النظر فى الخرائط الثلاث لوجدنا ان الاختلافات الجوهرية تكمن ، فيما عدا التسميات المتغيرة ، فى « الوصلات » بين الفروع والمجارى المختلفة ، بمعنى ان الفرع الذى يذكره أحدهم قد يتألف فى معظمه من أجزاء من فرعين أو أكثر مما يذكره الآخر . وهذا قد يدل على تغييرات محلية فى المجارى تربط فرعاً سابقاً بفرع آخر أو تفصله عنه أو تحول فرعاً من مصبه السابق الى مصب فرع آخر .

وهناك بالطبع غرور يفرد بها مصدر دون آخر ، مثل البوتى عند بطليموس ، الذى يجرى من الشرق الى الغرب بكل عرض الدلتا واصلاً أقصى الفرعين الهامشيين البوبسطى (البيلوزى) وأجاثو ديمون (الكانوبى) . والارجح كما رأينا أنه مجرى صناعى لاغراض الري . لكن الذى يلفت النظر خاصة نص هيرودوت على الاصل الصناعى الانسانى للفرعين البوكولى والبولبيتى أى غرعى دمياط ورشيد فى معظمهما . فمن الغريب حقاً ، ولعله من المستبعد أيضاً ، أن يكون هذان الفرعان الاصطناعيان هما ورثة الشبكة الطبيعية كلها فى النهاية .

كذلك فكما نلاحظ كيف كان الفرع الشرقى الاقصى ، البيلوزى ، يتجاوز الدلتا ليصب فى الطرف الشمالى الغربى الاقصى من سيناء ، ينبغى الانفسى ان كثيرا من النصوص تشير الى فرع ناقص او متدهور نوعا يخرج قبل البيلوزى ليتجه شرقا ليتصل بالبحيرات المرة ثم ليخترقها جنوبا الى البحر الاحمر عند كليزما (السويس) . ويبدو ان هذا الفرع القلزمى ، الذى يسير بوضوح فى وادى الطميلات الحالى ، يسبق قناة سيزوستريس ونخاو الفرعونية الصناعية الى البحر الاحمر . فاذا صح هذا ، فان معناه ان النيل لم يكن نهرا متوسطيا فحسب بل واحمر ايضا ، اى كان يصب فى كلا البحرين فى وقت ما .

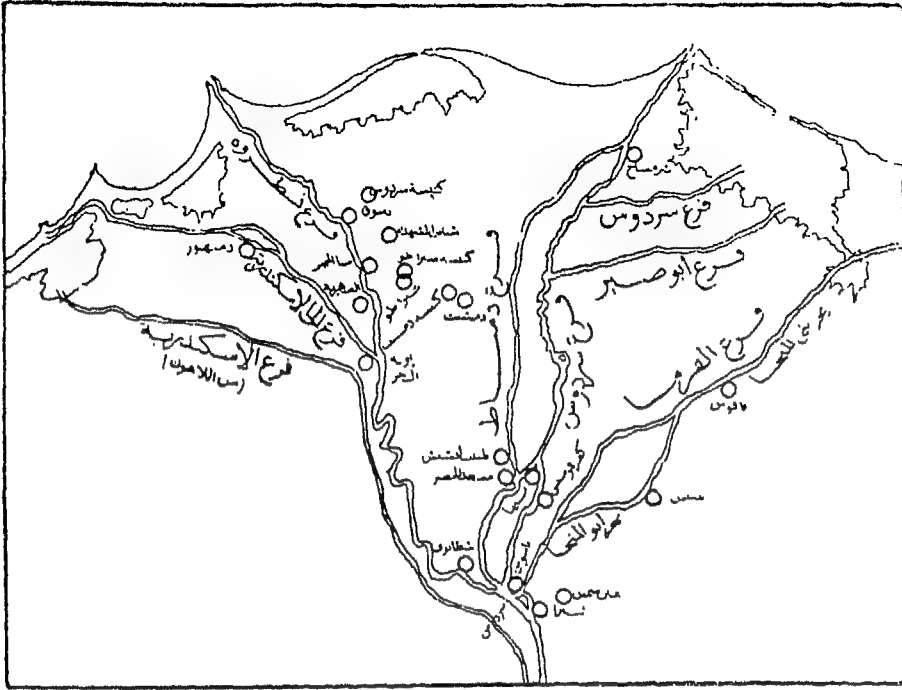
واخيرا ، وبمنظرة شاملة ، من السهل ان نرى كيف كانت كثافة شبكة الفروع تصل الى اقصاها فى شرق الدلتا دون غربها ، اى ان الشرق كان مركز الثقل الهيدرولوجى فى نظام الدلتا كله ، كما كانت مساحة ارض شرق الدلتا بالتالى اكبر مما هى الان كثيرا ومما كانت عليه مساحة غرب الدلتا اكثر واكثر . والمفارقة هنا اننا سنجد الانقراض انما يبدأ ويشتد فى شرق الدلتا بالذات . وختاما ايضا نرى كيف يختلف عدد الفروع فى الروايات المختلفة . فأكبر عدد هو ما يذكره بلىنى الاكبر ، ١٦ فرعاً لا اقل . لكن الكثرة تذكر ٧ فقط ، وهو بدوره ليس الا رقما « تعويذة » فقط فى رأى البعض ، صحته ه فقط ، اختزل على اية حال الى ٣ فى العصر العربى كما سنرى ، الى ان انتهى اليوم الى ٢ هما فرعاً الدلتا الحاليان .

العصور الوسطى

الصورة فى العصر العربى ، هو الآخر ، لم تزل غامضة ، بل ربما كانت اكثر غموضا منها فى العصور الكلاسيكية ، على كثرة الروايات العربية نسبيا . والسبب هو شدة تضاربها مع عدم وضوحها غالبا . ولدينا على اية حال بعض اشارات متناثرة فى ابن عبد الحكم (القرن ٩ م) وابن سيراىون (اول القرن ١٠ م) والادريسي (القرن ١٢ م) . وقد جمعها وحققها طوسون (١) ، غير ان الصورة ما برحت بقعية مبهمه الى حد بعيد .

فأما ابن عبد الحكم فيتحدث عن ٤ فروع : فرع سردوس (بالقليوبية غالبا) ، فرع دمياط ، فرع سخا (الذى لا يمكن الا ان يكون تيرموتى بطليموس) ، ثم اخيرا فرع الاسكندرية . ويذكر ابن سيراىون ٣ فروع رئيسية فقط ، اوسطها هو فرع شطانوف الذى يصفه بأنه يبدأ من شطانوف

(1) O. Toussoun, "Mémoire sur les anciennes branches du Nil. Epoque arabe", M.P.I.E., t. 4; 1923, p. 70 — 100.



شكل ٢٠ - فروع الدلتا عند ابن سيرايبون ،
حسب تفسير طوسون

وينتهى الى البحر عند دمياط . ويعتبره طوسون الفرع الاتريبي القديم بلا شك ، الا أنه بدل أن يصب في البحر خلال مصب بنبتيمى تحول نحو الشرق في ترعة المحلة التى يذكرها الادريسي ليصب في فرع دمياط عند بلدة شرمساح .

ابن حوقل

اما ابن حوقل فيقول ان النيل يتشعب الى فرعين عند شطانوف : الشرقى فرع دمياط وتينيس ، والغربى يمر بالجريسات (أشمون جريس حاليا) ثم بأبو يؤانس حيث ينشعب الى ذراعين تعودان فتلقتان في الشمال عند أبيج مكونتين فيما بينهما جزيرة ضخمة لا يسميها ، ولكنها هى بلا شك جزيرة ابيار عند الادريسي ، وجزيرة بنى نصر عند ابن دقماق والقلقشندى ، ومن قبل جزيرة بروسوبيت عند هيرودوت ، والنوم البروسوبيتى عند بطليموس والذي كان ينحصر بين فرعى الاجاثو دايمون والتيرموتى .

وبينما يضع ابن حوقل نقطة التفرع عند أبو يؤانس التى لا وجود لها اليوم ، يخالفه القلقشندى فيضعها عند أبو نشابة (ثمة اليوم جزيرة في فرع رشيد ازاء الخطاطبة تسمى أبو نشابة) . ولكن اتضح بالتحقيق أن الاسمين

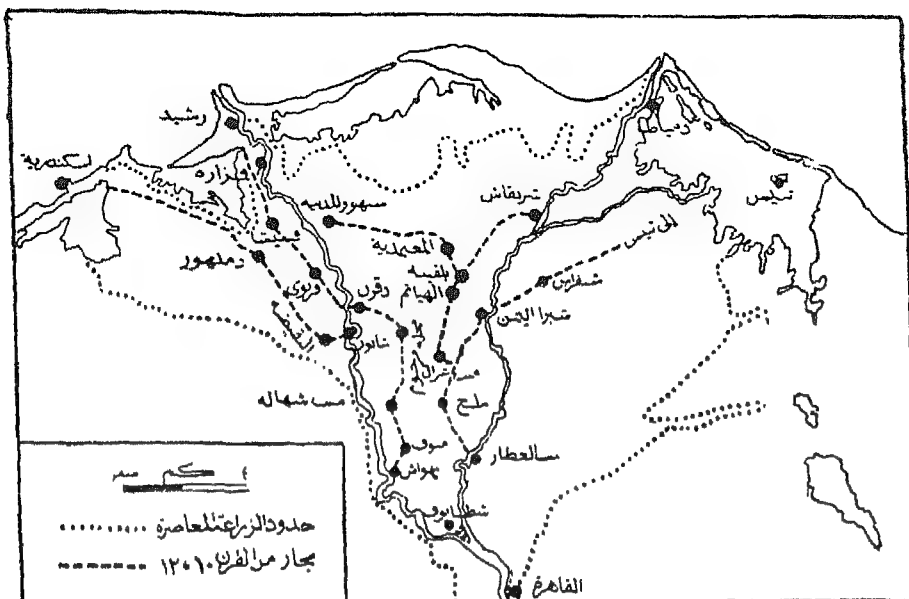
لشخص واحد ، وكلاهما قرب ظهواى الحالية ، وثلاثتها لابد كانت بداية تفرع تيرموتى بطليموس . ومهما يكن ، فان الشعبة الشرقية بعد التفرع تسير فى ترعة البناتونية الحالية حتى تلبنت قيصر ، ومنها تستمر فى ترعة القاصد الى ان تعود فتنصل بالشعبة الغربية عند ابيج . وفى هذا المسار تمر الشعبة بمنوف ، طندتا (التى لا وجود لها الآن) ، البندارية ، فيشا سليم ، محطة مرحوم ، قليب العمال (التى هى بلا شك قليب ابيار) ، ثم أخيرا ابيج نفسها . ولكن مرة أخرى يخالف القلقشندي ابن حوقل فى نقطة الالتقاء الأخيرة هذه ، فيضعها فى فرستق . ولكن ، مرة أخرى أيضا ، لا خلاف حقيقى ، اذ الاثنان لا تفصل بينهما سوى بضعة كيلومترات .

الادريسي

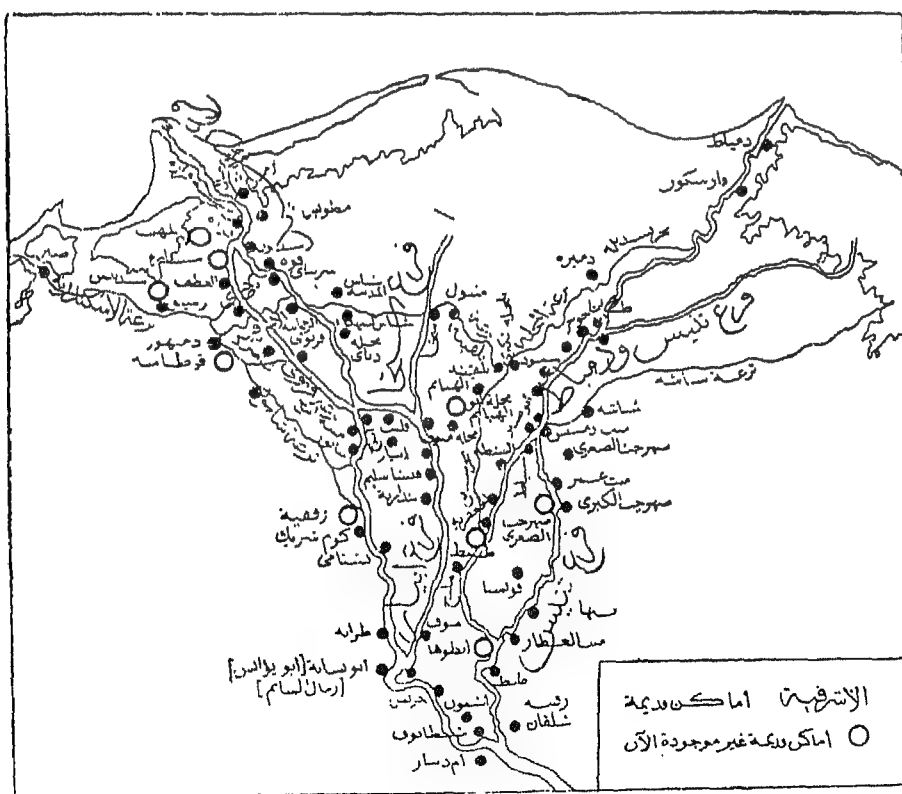
كما فى ابن حوقل ، نقطة تفرع الدلتا فى الادريسي هى شطانوف أيضا ، وهى تتفرع الى فرعين كذلك . ويذكر الادريسي ان الفرع الغربى (اى رشيد) كان اهم من الشرقى (دمياط) ، ولكن القلقشندي يقول بالعكس . وعلى أية حال فان رواية الادريسي للفرع الغربى تتفق كثيرا مع رواية ابن حوقل . فهو يمر بأشمون وجريس ثم رمال السائم (التى ترادف أبو نشابة وأبو يؤانس بلا شك) . وعند هذه الرمال يتشعب الفرع الى شعبتين تعودان فتنصلان فى الشمال عند ابيج . وتسمى الشعبة الشرقية فرع ابيار ، والغربية فرع شابور وهو اسم كان يطلق على فرع رشيد كله . ويضيف القلقشندي هنا انه فى نهاية فرع رشيد كانت تخرج ذراع صغيرة تصب فى بحيرة تسطروه (البرلس) ، قد تكون هى خليج برمبال الحالى .

عن الفرع الشرقى يرسم الادريسي صورة مشابهة تقريبا للفرع الغربى من حيث انشعابه الى شعبتين تحصران بينهما جزيرة ضخمة . فالفرع بعد ان يمر بطنط ثم انطوها (اسطنها ؟) يتشعب الى شعبتين تعودان الى التلاقى عند شبرا (شبرا اليمن) ودمسيس (ميت دمسيس) . هذه الجزيرة لا يسميها الادريسي ، ولكنها هى جزيرة قويسنا فى ابن دقماق . أما عن مسار الشعبتين ، فان الشرقية تمر بينها العسل ، اتريب ، صهرجت الكبرى ، ميت غمر ، ميت دمسيس . أما الغربية او فرع مليج فتمر بطنط ، الجعفرية ، السنطة ، سنباط ، قبل ان تعود أخيرا الى الالتقاء بالفرع عند شبرا اليمن . ومعنى هذا ان الشعبة الغربية كانت تجرى فى جزء من بحر شبين الحالى او الفرع الاتريبي عند بطليموس .

هذا ومن فرع مليج بعد طنط كانت تخرج ترعة هامة هى ترعة المحلة ، وتمر بمحلة أبو الهياتم ثم بلقينه ثم المحلة الكبرى ، ثم تستمر الى ان تصب فى فرع دمياط تجاه شرمساح . وهى بهذا كانت تسير ابتداء من المحلة الكبرى



شكل ٢١ - فروع الدلتا في القرنين ١٠، ١٢ م.
حسب تفسير جست .



شكل ٢٢ - فروع الدلتا في العصر العربي
[عن طوسون] ٢٠٤

فى جزء من بحر شبين ثم فى بحر بسنديله ، وهما معا كما نعلم فرع بطليموس
الأتريبي القديم . أخيرا فمن ترعة المحلة بدورها ، وعند بلقينه ، كانت تأخذ
ترعة أخرى هى ترعة بلقينه ، وتتجه غربا مارة بدار البقر ، المعتمدية ،
مقبول ، سخا ، ثم سنهور المدينة حيث تنتهى .

خلاصة مقارنة

حسنا ، فماذا نقول لنا هذه الروايات العربية فى مجملها ؟ على علاقتها،
واضح فى الصورة العامة على الأقل أن عدد الفروع لم يتعد الثلاثة قط ، وأن
فرعى دمياط ورشيد احتلا الصدارة فى الشبكة المختزلة المخففة ، إلا أنهما
لم يتشكلا بشكلهما المعروف ولم يبرزوا الى هذا الوضع الا حوالى القرن ١٠
الميلادى كما وجد جست ، أى منذ نحو ألف سنة الآن . (١) فإذا تذكرنا أن
الألف السابقة على ذلك ، أى منذ بداية العصر المسيحى ، هى التى شهدت
التغيرات العديدة والشديدة فى فروع الدلتا كما سجلها لنا الكلاسيكيون ،
لا تضح لنا أن العصر العربى بالمقارنة عصر استقرار بل وجمود نسبى فى
الخريطة الهيدرولوجية .

المهم فى هذه الخريطة الجديدة على أية حال أن الفروع القديمة الأخرى
وقد اختفت أو اختنقت لم تعد تصل أو تصب فى البحر وإنما بعد أن تتفرع من
الفرعين الجديدين تعود فتصب فيهما داخليا تاركة بينها وبينهما جزرا نهريّة
هائلة المساحة تتقاسم فيما بينها جزءا كبيرا من رقعة قلب الدلتا . من هذه
الفروع الداخلية أو فروع الفروع ، فرع مليج الذى يتفق جزئيا مع بحر شبين
الحالى ، ثم فرع سخا الذى ورثته جزئيا ترعا القاصد والجعفرية الآن ،
وأخيرا فرع إبيار الذى تمثله اليوم جزئيا الباجورية . أضف فى النهاية فى
أقصى الغرب فرع الاسكندرية الذى سبق أن أورده جورج القبرصى بنفس
الاسم والذى ورث الكانوبى جزئيا . (٢)

مغزى التطور وأسبابه

أيا كانت الصورة التفصيلية فى هذه اللقطات التاريخية المتباعدة
والمتتابعة ، فإن الواضح المؤكد إذن أن عدد فروع الدلتا بدأ كبيرا ثم تطور
من التعدد الى القلة فى عملية « كخف الذرة » ، عملية اختزال الى عدد أقل
من الفروع الأعمق والأوسع ، فانقرض بعضها وأهمل البعض الآخر أو ردم
أو حول الى قنوات رى صناعية . المهم أن ندرك أن هذه العملية هى دليل
النضج الفيزيوجرافى وقرينته ، وهى من صميم تطور وتنام نضج اللاندسكيب،

(1) A. Guest, "The Delta in the Middle Ages", Journal of the royal
Asiatic society, 1912, p. 941 — 5. (2) Id.

لأنها انتقل من المركب والمعقد الى البسيط والابسط ، أو ان شئت نقل من النمو الاغنى المسطح الى النمو الرأسى العمق ، أو من الكم الى الكيف ، أو أخيرا بتعبير جلوك Glock من مرحلة التوسع الى مرحلة التكامل .

السؤال الآن هو كيف حدث هذا التطور ولماذا ؟ الذى يبدو هو أن الانقراض بدأ من الشرق . ثمة كان الفرع الواهى الضعيف الطبيلاتى — القلزمى ، ان صح وجوده ، وقد احتاج الى أن يعاد حفره كقناة صناعية منذ وقت مبكر فى الفرعونية . بعده أتى دور البيلوزى ، أقصاهم شرقا ، والذى ذكره الجميع الا جورج القبرصى ، مما يوحى بأنه كان قد اختفى قبل القرن ٧ الميلادى على الاقل . يلى بعد هذا غربا التانىسى المانديزى : هذان ، هما الآخران ، تحولا من فرعين رئيسيين مستقلين الى مجرد مصبين عند بطليموس لا يأخذان حتى من الفروع الأساسية الاخرى وانما من الفرع البوتى العرضى المشكوك فى طبيعته أو طبيعته . على النقيض من هذا كله ، نجد استمرارية محققة فى فروع الغرب القصوى البوليبتى والكانوبى ، غمى متواترة تحت اسم أو آخر منذ هيرودوت حتى جورج القبرصى بل وحتى قلب العصر العربى . من الشرق اذن بدأ ضمور غرور الدلتا القديمة ، وفى الشرق تركز . والغريب ان هذا يذكرنا بما أصاب الضفة الشرقية فى الصعيد من اضمحلال وضمور لحساب الضفة الغربية وذلك بسبب عملية التعمية والارساب . كائنا الشرق من وادى النيل ككل هو ، لأمرا ، الذى قدر له الانكماش والتضاؤل الفيزيوجرافى . على أن التفسير فى الدلتا يختلف بالطبع . والنظرية المتداولة هنا عادة هى نظرية ليونز .

أولا يربط ليونز مباشرة بين تغيرات غرور الدلتا الحادة خاصة فى مجاريها السفلى وبين حركة انخفاض الساحل الشمالى التى حدثت قبل العصر الرومانى . ثم يرجح ليونز أن حركة رفع باطنية أو نهوض طفيفة أصابت بالتدريج شرق الدلتا أو شرق مصر ، فعدلت انحدارات السطح فأصبحت بالاضمحلال فالزوال حتى التلاشى تلك الفروع الشرقية بينما زادت من قوة ونمو الفروع الغربية . وإذا كانت الأدلة المباشرة على حركة الرفع هذه نادرة فى الدلتا نفسها ، فإنها كما يقول متوغرة فى منطقة خليج السويس . فتكون ملاحظات عديدة جنوب رأس غارب فى خليج السويس يشير الى أن حركة نهوض ورفع قد حدثت هناك حديثا جدا أو مازالت تحدث حتى الآن . (١) بل أن البعض لهد هذا المنطق الى وقتنا هذا ليفسر الضالة النسبية لفرع دمياط نفسه مقياسا بضخامة فرع رشيد . (٢) وهذا كله ما يقودنا تلقائيا الى القضية التالية فى تغيرات الدلتا التاريخية وهى هبوط الساحل والشمال .

(1) Lyons, p. 348 — 9.

(٢) عوض ، نهر النيل ، ص ١٩٠ — ١٩١

هبوط ساحل وشمال الدلتا

كما فى العصور الجيولوجية والاركيولوجية ، ولكن على مقياس أصغر بكثير ، تعرض النطاق الساحلى الشمالى من الدلتا خلال العصور التاريخية الى حركة هبوط وانخفاض بالنسبة الى سطح البحر المتوسط أدت الى غرق وضياح مناطق كثيرة منه . الحركة لا شك فيها علميا ، والادلة المادية والوثائقية ، اى كلا الشواهد والشهادات ، وغيره مثلما هى يقينية ودائمة ، ولكن اسبابها وتفسيرها هى موضع الخلاف والتضارب الشديد ، كما أن هناك كثيرا من الغموض والشك يكتنف بعض جوانب القضية خاصة الجانب الكرونولوجى .

تلك فان للقضية ثلاثة أبعاد أو عناصر ، الفصل الصارم بينها صعب ، ولكن تداخلها لا يساعد ايضا على وضوح الرؤية كثيرا . تلك الثلاثية هى : هبوط الساحل نفسه كخط ، تكون سلسلة البحيرات كظاهرة طبيعية ، وأخيرا نشأة البرارى ككارثة على نطاق اقليمى عريض . فايها الاسبق حدوثا والاقدم تاريخا ؟ اترجع ثلاثتها الى عامل واحد أو الى عوامل مشتركة ، مترابطة أو منفصلة ؟ طبيعية أم بشرية ، أم هى الائتلتان معا ؟ وإذا كانت هى العوامل الطبيعية ، فهل هو البحر الذى ارتفع أم اليابس هو الذى انخفض ، وكيف ولماذا ؟ وإذا كانت العوامل البشرية ، فما هى بالضبط ، ومسئولية من ؟ الى آخره الى آخره .

الشواهد والشهادات

منطقة الاسكندرية

بالاسكندرية تبدأ الشواهد والادلة المادية . هناك أولا المقابر الرومانية الشهيرة بكوم الشقاغة catacombs والواقعة حاليا تحت مستوى الماء الجوفى (حيث تشاهد وتقاس موجة نذبته المدية السنوية كما فعل أوديبو) . ثم هناك المقابر البطلمية الفارقة تحت الماء بالشاطبي ، ثمة كذلك أرسنفة ضخمة لميناء الاسكندرية القديمة غارقة تحت ماء البحر على أعماق متفاوتة تتراوح بين ١٣ ، ٦٥ ، ٨٥ متر كما قدرها المهندس جونديه ، تتناثر بينها ايضا بقايا التماثيل المهشمة . وشئ من هذا كله بطبيعة الحال لم يبن تحت سطح الماء أو الارض . وعموما يقدر بريثشا Breccia ان الطابق الرومانى من الاسكندرية يقع تحت سطح المدينة الحالى بنحو ٦ - ٧ أمتار ، بينما يرقد الطابق اليونانى البطلمى تحت مستوى سطح البحر . كذلك وفى المواجهة ، يأتى غرق جزيرة أنتيرودس Antirhodes التى كانت تتوسط الميناء الشرقية أيام الكلاسيكية ثم اختفت تحت البحر . وعلى الجملة يقدر بريثشا مدى

هبوط اليابس في منطقة الاسكندرية بنحو ١ — ١٥ متر ، بينما يصل به أوديبو الى ٢٦ متر خلال نحو ١٨ قرنا الاخيرة أى بمعدل ١٤ سم كل قرن . (١)

ايضا ، غير بعيد في خليج أبو قير ، نجد نهاية مصب الفرع الكانوبى القديم تستمر ممتدة تحت مياه البحر كاستيوارى غارق لمسافة ٨ كم الى أن تنتهى الى الجنوب من جزيرة نلسون بنحو ٣ كم . وهذه الجزيرة « نفسها جزيرة كانوب القديمة التى ذكر الكتاب الاغريق أنها كانت تقع عند مصب الفرع الكانوبى . ولما كانت نهاية الفرع الكانوبى تتحدد حاليا عند الطرف الشمالى الغربى لبحيرة ادكو والى الغرب من فتحة المعديّة ، فان معنى ذلك أن نهايته القديمة كانت تمتد بعدها لمسافة ١١ كم تقريبا .

فضلا عن هذا غنى المنطقة المجاورة لخليج أبو قير والمصب الكانوبى هناك ٣ مدن كلاسيكية غارقة تحت مياه الخليج . اولها هيراكليوم الى الجنوب الغربى من مصب الكانوبى القديم ، والى الجنوب الغربى منها ايضا كانت ثانيها منوتيس Menuthis ، اما ثالثها مدينة كانوب الى الجنوب الغربى من بلدة أبو قير الحالية بنحو ٣ كم . (٢) ولا شك أن سيف البحر كان يصل على الاقل الى أكثر هذه المواقع شمالية .

وسط الدلتا وشرقها

نحو الشرق ، فى وسط الدلتا ، ينتشر فى قاع بحيرة البرلس عديد من البقايا والآثار المتناثرة التى تعرفت عليها وسجلتها الحملة الفرنسية نفسها ، والتى تمثل اما جزرا غارقة أو أرضا هابطة ، وكلها تشير الى غزو البحر للبحيرة . ثم قرب مصرف العموم رقم ٤ ، وعلى بعد ٢٤ كم من الساحل ، ويعيدا عن خرائب اية قرية قديمة ، وجد أوديبو بقايا سيقان وجذور قديمة فضلا عن بعض التماثيل الصغيرة تحت سطح الارض الحالى بنحو ٣٩ متر ، أى تحت سطح البحر الحالى بنحو ٣٣ متر .

وفى شرق الدلتا ، بيت سلسيل جنوب بحيرة المنزلة بنحو ٦ كم ، وجد فيكتور موصيرى شريحة أو رقيقة من الاعشاب والنباتات المتفحمة على عمق ١٤ متر تحت مستوى سطح البحر فى حين يبلغ منسوب الارض نفسها ٤٠ ر . متر فوق مستوى سطح البحر . اما بحيرة المنزلة نفسها فخلعها اكبر متحف مائى لبقايا واطلال القرى والمدن القديمة التى فرقت وبادت تحت سطح مائها . ويرى البعض أن كل جزيرة من جزرها التى تعد بالمئات كانت تحمل

(1) Audebeau, "Nôte sur l'affaissement etc.", p. 119 — 120.

(٢) محمد إبراهيم حسن ، « بعض الظواهر الطبيعية فى دلتا النيل » ، الجمعية الجغرافية المصرية ، المحاضرات العامة ، ١٩٥٨ ، ص ٣٥ .

حطة أو عمراناً ما في الماضي حين كانت أرض البحيرة كلها حقلاً مزروعة كثيفاً . (١) وأهم تلك المدن الغارقة تنيس لا شك ، مدينة النسيج العظيمة ، التي تبطلها الآن بضع جزر تدعى كوم تنيس .

كذلك ونحو الشرق أكثر ، فالثابت أن سبخة البردويل بشمال سيناء — بحيرة سيربون Sirbonis الرومان — قد تعرضت لطغيان البحر حيث غمر بعض المستعمرات الرومانية حولها .

منطقة مرسى مطروح

على الجانب المقابل في أقصى الغرب يبرز دليل آخر في مرسى مطروح . فغرب هذه المدينة وجد جون بول قنطرة باطنية محفورة تحت الأرض subterranean aqueduct يقع قاعها على ارتفاع بضعة سنتيمترات فوق مستوى سطح البحر المتوسط الحالي ، وقد حفرنا لآلاف المستعمرات الاغريقية — الرومانية هناك بياه الشرب ، وذلك عن طريق استمدادها طبقة مياه التصريف الرقيقة التي تجري تحت الأرض من تلال الداخل إلى البحر .

هذه القنطرة الجوفية تستعمل الآن ، بعد إزالة الرمل الذي سدها وطمرها ، كمصدر لمياه الشرب لمرسى مطروح . غلو أن مستوى سطح البحر في وقت حفر هذه القنطرة الجوفية كان أوطأ بمتريين أو ثلاثة ، يقول بول ، لاستحالة على طبقة المياه العذبة الجوفية ، التي تقع فوق طبقة ماء ملحية ولا يزيد سمكها عن متر أو نحو ذلك ، أن تصل إلى مستوى مرتفع بما يكفي لكي تبلغه تلك القنطرة الجوفية . (٢)

البراري عموماً

أخيراً ، وبالإضافة إلى كل هذه الحالات ، غفى كل نطاق البراري بشمال الدلتا عموماً تنتشر الخرائب والاطلال ، قرى باكلها ومدن وفيللات ... الخ ، تحملها مئات الاكوام ، الاكوام فيها مقابر جرائيت وحجر جبرى ومعمار قديم وحمامات رومانية وتمائيل وطوب نبيء ومحروق وغفار ، الفخار فيه مجوهرات وكنوز وبرونز و عملات بطلمية ورومانية (٣) ، البتسايا هذه كأنها لمدن ضخمة غنية لا لمجالات بسيطة ، وذلك حتى بكثافة تصل في مواضع إلى كثافة مثيلاتها الحية في محافظة كالمونوية نفسها كما يؤكد فيليبز ستوارت ! (٤)

(1) Audebeau, id., p. 119.

(2) Contributions, p. 67.

(3) Id.; Audebeau, "Etude etc.", p. 42 — 3.

(4) M. Villiers Stuart, "Elevation & depression in Egypt". C.S.J., Sept. 1909, p. 230 — 1.

من أمثلة هذه المدن بوتو القديمة (كوم الفراعين) ، بينما أن منها ما كان يصل شمالا الى ساحل بحيرة البرلس تقريبا مثل علوة الذهب وكوم العرب شمال شرق دسوق بنحو ٢٥ كم وشرق برنبال بنحو ٢٠ كم ، حيث يبدو أن هنا كانت تقوم مدينة هامة لم تعرف على خرائط مصر القديمة . كل هذه المدن ، يقينا ، لم يكن صيد الاسماك هو قوام حياتها ولا كان يمكن لسكانها أن يكونوا صيادين أو رعاة (١) ، وانما هي القمم المدفونة لفرشة قاعدية ثرية من الزراعة الكثيفة .

الشهادات التاريخية

هذا عن الشواهد والادلة المادية ، أما عن الادلة التاريخية لمدينتنا شهادات المؤرخين . من أقدمها المخرومي (القرن ١٢ الميلادي) ، الذي ذكر أن كل المنطقة الواقعة بين بيلوز القديمة (الفرما) في الشرق وترعة الاسكندرية القديمة في الغرب كانت أرضا عامرة مأهولة مزروعة جميعها حتى سنة ٩٦١ ميلادية حين تركت وهجرت وحل بها الخراب والبوار (٢) .

أهم من ذلك شهادة المقریزی (القرن ١٤ الميلادي) . بعد دوكليشيان (دقلديانوس) بنحو ٢٥١ سنة — يقول المقریزی — غطى البحر جزءا من الأماكن التي تحمل اليوم اسم بحيرة تنيس (المنزلة حاليا) وأغرقه . زاد الغزو البحري كل عام حتى انتهت المياه بتغطية البحيرة كلها . كل القرى الواقعة على أماكن منخفضة فرقت ، بينما استمر باقيا منها المرتفع وحده مثل تونه وبورا وشطا وفوق الكل تنيس العاصمة الإقليمية والمدينة التاريخية العريقة . أما الفرق الكامل للأقاليم فقد تم قبل فتح العرب لمصر بمائة سنة . أي أن غرق بحيرة المنزلة يرجع ، بحسب المقریزی ، الى سنة ٥٣٥ ميلادية بالتحديد . (٣)

نظرية هبوط الأرض

السؤال الآن : كيف حدث هذا كله ، وكيف نعلل له ؟ أن غزو البحر الذي تحدث عنه المقریزی ليس موضع شك أو نقاش ، وانما المشكلة هي لماذا ، أي طبيعة تغير العلاقة بين البحر واليابس . الاحتمالات الممكنة لاتخرج منطقيا عن أربعة : أما أن البحر ارتفع ولكن اليابس ثابت ، وأما أن البحر

(1) Audebeau, "Etude hydrographique", p. 42.

(2) Ch. Audebeau, "Terres du bas — delta restées fertiles à la suite de l'abandon de la culture dans le nord de l'Egypte au cours de l'époque médiévale", B.I.E., 1924 — 5, p. 205.

(3) Audebeau, "Note sur l'affaissement etc.", p. 117.

ارتفع وكذلك اليابس هبط ، وأما أن البحر ثابت ولكن اليابس هو الذى هبط ،
وأما أن الاثنين ارتفعا معا ولكن البحر ارتفع أكثر . وهناك بالنمط نظريتان
أساسيتان كما هما متناقضتان : الأولى هبوط الأرض نفسها وحدها ، وهى
نظرية توازنية isostasy ، والثانية ارتفاع البحر وحده ، وهى نظرية
بوستاتية eustatic .

نظرية هبوط الأرض هى السائدة ، ويمكن أن نتعرف فيها من حيث
التفسير والسببية على ثلاثة اتجاهات : العامل التكتونى ، رد فعل الارتفاع
المجاور ، ثقل رواسب طمي النيل . فاما العامل التكتونى فخارج الموضوع
نقريبا لبعده المنطقة نسبيا عن دائرة الزلازل والبراكين ، الا انه ليس غائبا
تماما فى تقدير البعض . جوندته مثلا لا يستبعد أن تكون الهزات الأرضية
الخفيفة التى انتابت منطقة الاسكندرية عاملا مساعدا أدى الى انزلاق
glissement تكوينات الطين الواقعة فوق القاع الصخرى للخليج الى
المواضع المنخفضة فهبط بالتبعية كل ما فوقها من طبقات . (١).

أما عن نظرية رد فعل الارتفاع المجاور فيمثلها بول الذى يرى فى
انخفاض الساحل تعويضا توازنيا عن ارتفاع الأرض فى شرق الدلتا أثناء
القرن ٦ ق م (٢) . غير أن هذا الاتجاه لا يشارك فيه كثيرون .

نظرية ثقل الرواسب

أما الاتجاه الاغلب والاقدم فهو أثر الثقل الضاغط لرواسب النيل
المترامية عبر العصور ، والمقدر معدل تراكمها بنحو ١٠ سم كل قرن كما
راينا . ورغم بساطة ومنطقية النظرية البادية ، فهى معقدة للغاية فى الحقيقة
لان تحديد حركة الهبوط ليس سهلا على الإطلاق . فالمشكلة ان النظرية
تنطوى على متناقضة كامنة وهى أن رواسب الطمي المترامية مفروض أنها
تزيد سمك التربة وبالتالي ترفع مستوى الأرض بالتدريج بينما أن ثقلها يهبط
بمستوى الأرض أكثر فتكون النتيجة الصافية عكسية سلبية .

مهما يكن الامر ، فان النظرية ليست بجديدة ، فهى ترقى على الأقل الى
الحملة الفرنسية ، خاصة منها كورديه Cordier الذى لم يغفل أيضا احتمال
ارتفاع فى الأرض بترام الطمي ولكن مع ارتفاع البحر أكثر . (٣) ثم تجددت
النظرية حديثا عند غايل Weill وليونز واوديو وغيليرز ستوارت وغيرهم .

(1) G. Jondet, "Les ports submergés de l'ancienne île de Pharos".
M.I.E., vol. IX, 1916, p. 75 — 9.

(2) J. Ball, Egypt in the classical geographers, p. 176.

(3) Description, t. V, ch. XXIII.

أوديبو ، مثلا ، ينتهى الى أن كل ساحل مصر الشمالى خضع فيها يبدؤ
ورغم انكار البعض الى حركة انخفاض منذ العصر الرومانى بسبب تضاؤل
وتضاغط الطمى المتراكم ليس فقط على يابس الساحل ولكن أيضا فى قيعان
بحيراتها التى تتلقى فضلا عن ذلك رواسب الرمال النهرية بعد أن تقذف بها
الرياح والتيار الغربى من البحر الى الساحل فيتضاعف بذلك ثقل الارسابات .
المهم أن ارتفاع التربة المستمر هذا قد أدى فى اتجاه عكسى الى هبوط مستوى
الأرض نفسها . (١)

وهنا يلاحظ أوديبو التناقض الكامن بين الاتجاهين والمنطقيين . فيذكر أن
الأرض حول كوم علوة الذهب مثلا قرب بحيرة البرلس تقع على ارتفاع نصف
متر فوق مستوى سطح البحر . فإذا حسبنا منسوبها فى الماضى على أساس
معدل الارتفاع السنوى ١ ملليمتر لكان على ارتفاع ٢ متر تحت مستوى
سطح البحر أيام البطالسة . فلو كانت مناسبة اليابس والبحر ثابتة حينئذ
كما هى الآن لاستحالت زراعة هذه الأرض لفرط انخفاضها . هذا فى حين أن
بقايا المدن الخربة حولها تدل على العكس . (٢)

كم يبلغ ، على أية حال ، معدل هذا الهبوط ؟ يقدر كل من ليونز وأوديبو
معدل هبوط الساحل بنحو ١٤ سم كل قرن ، مما عدل كثيرا فى شكل الساحل
وسيف البحر . والمرجح أن معدل الهبوط كان يقل شرقا ، فكان بدرجة أكبر
فى غرب الدلتا وأقل فى شرق الدلتا . (٣) ولعل هذا الفارق أن يساهم فى
تفسير ضهور غرور الدلتا الشرقية مقابل تجديد نشاط فرع رشيد .

يبقى أخيرا جانب الميكانيزم فى نظرية رواسب الطمى . هاهنا أيضا
اتجاهان : الهبوط المستمر والهبوط المتقطع . نظرية الهبوط المستمر المطرد
يمثلها راييموند غايل الذى يرى أن هبوط الساحل فى الاسكندرية كان حركة
مستمرة منذ العصور القديمة وأيام ميناء فاروس حتى العصر الرومانى ، كما
يرجح استمرار حركة الهبوط هذه حتى يومنا هذا . (٤)

أما نظرية الهبوط المتقطع فيمثلها جونديه الذى يرى أن الهبوط قد حدث
على عدة دفعات متباعدة متقطعة « ريحت » فيها الأرض من حين الى حين
كلما تراكم الضغط والنقل عليها . والمقصود بالضغط والثقل هنا طبقات
الطين المرسبة فى خليج الاسكندرية والمنطقة البحرية المتاخمة . تحت ضغط

(1) "Nôte sur l'affaissement", p. 132 — 3.

(2) "Etude hydrographique", p. 46.

(3) Lyons, Physiography etc., p. 349.

(4) Bull. inst. franç. arch. orient., t. XVI, 1919 p. 1 — 37.

الطبقات العليا منه (المرسبة حديثا) فان الطبقات السفلى (الاقدم ترسيبا)
تفقد ماءها فينكمش سمكها فترداد تباسا وتكاثفا وبالتالي يحدث هبوط
الترسيب . (١)

نظرية ارتفاع البحر

الآراء القديمة

ارتفاع مستوى البحر ، كالنظرية المقابلة ، مرضية اضعف عند الاغلبية
وكانت دائما اقل ناصرا . نمىذ نصوص المقریزی والمخزومی ، لم يؤيدها من
علماء الحملة الفرنسية مثلا سوى دولوميه Dolomieu الذى انتهى من
دراسته للمناطق الخربة القديمة عند سمنود وبحيرة البرلس الى ان
مستنقعات برارى شمال الدلتا ، التى حلت على حد قوله محل اراض كانت
خصبة وكثيفة السكان جدا ، انما ترجع الى ارتفاع مستوى سطح البحر (٢) .

الا ان زملاءه في الحملة عارضوا نظرية ارتفاع مستوى البحر اصلا ،
مثلا تلميذه كوردييه الذى اخذ بنظرية هبوط اليابس ، بينما ذهب سان جيئى
Saint Genis الى ان آثار الاسكندرية الفارقة هي نتيجة لهبوط بطيء
ومعتدل في الارض ، وان تغير مستوى البحر ان صح على الاطلاق فغوره
لا يمكن الا ان يكون طفيفا للغاية . (٣) حتى رينان في اواخر القرن توصل من
دراسة سطوح التعرية الانفية في صخور الساحل السوري الى ان مستوى
البحر المتوسط لم يتغير منذ عدة آلاف من السنين (٤) . كذلك انتهى كل من
كايي (٥) وسييس (٦) الى ثبات مستوى البحر المتوسط خلال العصور
النارخية .

ولكن ، على الهامش ، لماذا يرتفع او ينخفض مستوى سطح البحر ؟
مدا التغيرات المناخية والهيدرولوجية المألوفة ، البعض يذكر تغيرات قاعه
هو نفسه . لماذا ؟ ربما لتقلص الكرة الارضية ، بينما يثير البعض النظرية
التراهيدية ذاتها بلا توضيح . (٧)

(1) Op. cit., p. 75 ff.

(2) A. Lacroix; G. Daressy, "Dolomieu en Egypte". M.P.I.E., t. III, 1922, p. 121 — 2.

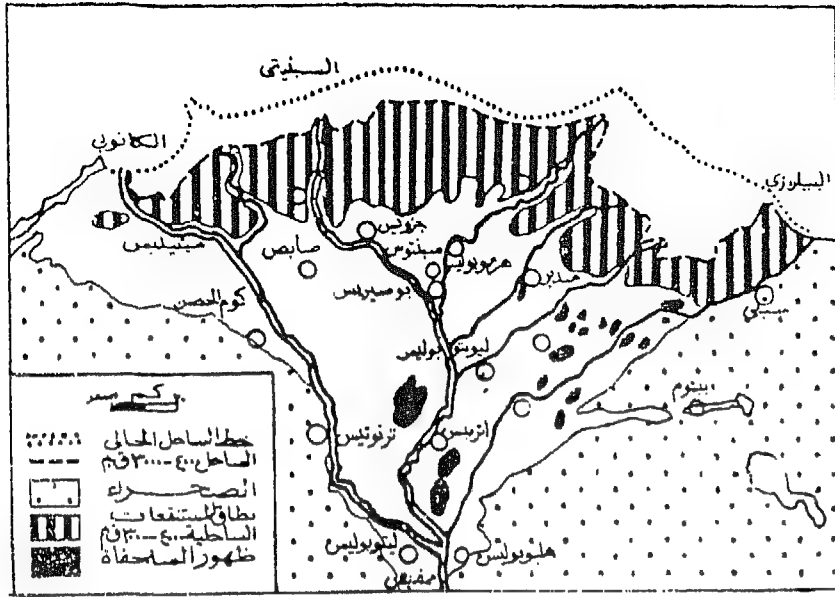
(3) Description, t. V, ch. XXVI.

(4) Ernest Renan, Mission de Phénicie.

(5) Cayeux, A.G., t. XXI, 1907.

(6) Suess, La face de la terre, t. II.

(7) Audebeau, "Nôte sur l'affaissement", p. 134.



شكل ٢٣ - الدلتا في عصر ما قبل الأسرات وأوائل العصور التاريخية .
[عن بوتزر]

الآراء الحديثة

على أية حال ، فقد عاد هيوم حديثا الى النظرية من جديد ، كما أعاد هافمان Hafemann وبوتزر مراجعتها وتأكيدا مؤخرا . فحسب الأخيرين ، كان مستوى البحر المتوسط حوالي ٣٥٠٠ ق.م ، أي حوالي بدايات التاريخ المصري المكتوب ، هو + ٤ أمتار بالنسبة لمستواه الحالي ، وظل على ذلك عدة قرون ، ثم هبط الى + ٢ متر وتوقف عليه طويلا من ٢٠٠٠ ق.م الى ١٠٠٠ ق.م ، ثم هبط من جديد الى ما دون سطح البحر الحالي بحوالي ٢ متر وذلك حوالي ٤٠٠ ق.م ، ارتفع بعدها قليلا الى ٢ متر في القرن الاول الميلادي ، ثم استعاد مستواه الحالي في أوائل العصر الإسلامي .

هذا بينما انتهى هافمان بأدلة قاطعة من كل سواحل المتوسط الى أن ارتفاعا حقيقيا يوستاتيكا قدره ٢٥ متر قد حدث بين ٥٠٠ ق.م ، ٥٠٠ م . ويرى بوتزر أن هذا القدر يعادل تماما مقدار هبوط آثار الاسكندرية الرومانية الذي حدده أوديبو بنحو ٢٦ متر ، وأنه هو الذي يفسر ذلك الهبوط ، كما يضع نظرية تشاغل طمى الدلتا الى حد هبوط الارض موضع الشك والتساؤل . (١) على أن نقطة الضعف البادية في نظرية ارتفاع مستوى البحر هي لماذا اقتصر

(1) Butzer "Environment & human ecology etc.", p. 58 — 9.

اثره الاغراقى على ساحل مصر وحده ولم ينتظم كل نبواحل البحر . وليس ردا أن يقال انه هو الساحل السهل الرسوبى المنخفض الوحيد فى الحوض ، فمثل هذه النتائج يمكن أن تفرض نفسها على أضيق السواحل وأوعرها .

تكوين البحيرات

على أن هذه المناقشة تنقلنا تلقائيا من الساحل نفسه كخط الى الظاهرتين المرتبطتين خلفه ولكن المختلفتين عنه كرونولوجيا وهما بحيرات الدلتا ثم براريها . غزو البحر لبحيرة المنزلة حقيقة تاريخية بشهادة المقرئى حين نشأت على الأقل واحدة من بحيرات الدلتا الرابع . كذلك فإن هبوط الساحل قد وسع مساحة بحيرات الشمال عموما ، استدلال منطقى بديهى . لكن المشكلة هى أن وجود البحيرات سابق لعملية هبوط الساحل فى العصر الرومانى . فالمعروف والثابت أن البحيرات الساحلية كانت موجودة فى القديم ، وإن كان من الصعب معرفة حدود امتدادها جنوبا خاصة فى سنوات غيضانات النيل العالية (١) .

بل أن لنا ، إذ نرقى الى مرحلة موغلة فى القدم أكثر ، أن نفترض أن البحيرات كانت خلجانا من البحر مفتوحة تماما ، وربما جاز أن نتساءل عما إذا كان بعضها متصلا ببعض الآخر مباشرة أو غير مباشرة فى خليج واحد أو بحيرة مشتركة ، خاصة منها مريوط وادكو والبرلس التى تتقارب اليوم تقريبا شديدا بل وتنتثر بينها بحيرات داخلية صغرى مبعثرة لعلها آخر بقايا تلك البحيرة الكبرى المتصلة الواحدة . لكننا بطبيعة الحال لا نملك الأدلة التاريخية المباشرة على هذا التكهن المنطقى نظريا .

من ناحية أخرى يرى بوتزر أنه فقط بعد أن ارتفع سطح البحر المتوسط الى مستواه الحالى ، وذلك فى أوائل العصر الاسلامى بعد أن كان قد بلغ أدنى منسوب حديث له وهو — ٢٥ متر حوالى ٤٠٠ ق.م ، بعدئذ وبعدئذ فقط بدأت مياه النيل تحجز وتحبس خلف بحيرات الدلتا ، وحينئذ فقط غمر جزء كبير من شمال الدلتا . على أنه حتى مع ارتفاع مستوى البحر المتوسط ٤ أمتار ، فإن الجزء المغمور لا يعدو فى تقدير بوتزر المساحة الحالية لبحيرات الدلتا المنزلة والبرلس وادكو وذلك بدون منطقة المستنقعات المحدقة بها . أما هذه المستنقعات فكانت محددة فى الجنوب بخط كنتور

(1) Audebeau, "Nôte sur l'affaissement etc.", p. 132.

٣ متر الحالى . على هذا ، وعلى اساس من رواية المخزومى عن نشأة بحيرات الدلتا فى ٩٦١ ميلادية بواسطة طغيان البحر ، ينتهى بوتزير الى ان هذه العملية كانت جزءا من ارتفاع مستوى سطح البحر منذ القرن الثانى الميلادى . (١)

هذا ، وفى « وصف مصر » بدا لجراسيان الاب Gratiens le Père أن البحر يغزو بحيرة البرلس باطراد ، وذلك بدليل الاطلال والبقايا الفارقة التى وجدها بها (٢) . ولكن روايات الكتاب العرب عن المنزلة أكثر تفصيلا مثلما هى أكثر توثيقا ، وان لم تخل من تضارب . فعن تينيس يقول ياقوت ، مثلا ، ان التى أسستها وسمتها باسمها هى ابنة دلوكة ، ملكة مصر الفرعونية القديمة بعد حادثة خروج موسى ، وكانت هى التى قادت اليها مياه النيل بينما كانت منطقة المدينة أرضا صلبة كلها . ثم يضيف أن الفراعنة اللاحقين ، فى صراعهم بعد ذلك مع اليونان ، لجأوا للحماية الى « حفر ترعة كبيرة تخرج من بحر الظلمات [كذا] لتكون الحسد الفاصل بين مصر واليونان ، فاندفع بحر الظلمات فى هذه التربة وطغى عليها غزا البلاد العديدة المسكونة واقاليم شهيرة وخرب تينيس . وحين كان الفتح الاسلامى فى سنة ٢٠ هجرية لم تكن تينيس تتألف الا من اكواخ حقيرة . » (٣) . ويضيف محمد رمزى أنها كانت اكواخا من البوص ، ولذا كانت تعرف « بذات الاخصاص » (٤) . ويبدو بوضوح أن الخرافة تختلط بالحقيقة فى هذه الرواية ، بقدر ما تختلف أيضا عن سائر الروايات .

فحسب المسعودى والمقريزى من بعده ، كانت المنزلة جزءا من نطاق ظل الى قرن قبل الفتح العربى لا يضارع او يناظر فى مصر ، ربما باستثناء الفيوم ، وذلك فى مناخه وخصبه وثرائه . غنى مروج الذهب أن « تينيس كانت أرضا لم يكن بمصر مثلها استواء وطيبا وتربة ، وكانت نخلا وكرما وشجرا ومزارع ، وكان فيها مجارى ماء على ارتفاع من الارض ، ولم ير الناس بلدا أحسن من هذه الارض ولا أحسن اتصالا من جنتها ولا كرومها ، ولم يكن بمصر كورة يقال انها تشبهها الا الفيوم » .

لكن البحر ، تمضى الرواية ، اخترق خط التلال الرملية التى كانت تعمل كمباريس طبيعية ، وسنة بعد أخرى زحفت مياهه وتوغلت الى أن اكتسحت كل الاراضى المنخفضة الوطينة ببلدانها وقراها ، تاركة فقط عدة

(1) Op. cit., p. 59, 62 — 3.

(2) Audebeau, "Etude hydrographique etc.", p. 47.

(3) O. Toussoun, La géographie de l'Egypte à l'époque arabe, p. 50.

(٤) القاموس الجغرافى . ٢١٦

جزر عالية بما فيه الكفاية لتنجو من الخراب ، تقوم عليها بضع مدن معدودة .
من هذه المدن القائمة على البحيرة ، الى جانب تنيس أهمها ، ثمة تونة ،
دميرة ، دبيق ، وكلها من مدن النسيج والمنسوجات الممتازة .

غير أن تنيس وحدها ، بحجمها الضخم واثرائها المعماري وصناعتها
العظيمة في أفخر المنسوجات والاسلحة الصلب وتجاريتها الواسعة مع العراق
بالذات ، هي التي كانت تقارن بدمياط وشطا . ولقد كانت تنيس تقوم على
جزيرة كبيرة المساحة ، ويتم الوصول اليها عن طريق قناة تسمى بحر الروم
تنتهى الى الصالحية وربما كانت جزءا من الفرع الثاني .

ولكن حتى في وقت متأخر كالقرن ١٠ الميلادى ظلت تنيس عامرة بالآثار
العظيمة من المساجد والكنائس والحمامات بالمئات والعشرات . وحتى بعد
قرن آخر ، في القرن ١١ ، ذهل الرحالة الفارسي ناصري خسرو لضخامتها
ورخائها حيث وجد بها كما ذكر ١٠٠٠٠٠ محل تجارى ، ١٠٠٠ سفينة في
مينائها ، بينما بلغ عدد سكانها الذكور وحدهم ٥٠٠٠٠٠ تقريبا . وعلى الجملة
فقد كانت « من أجمل مدائن مصر » . الاكثر اثارة أن هذه الجزيرة ، التي لم
تكن تزرع شيئا واعتمدت في كل غذائها وتموينها على التجارة ، كانت تعيش
على الصهاريج في مياه الشرب . فائناء الفيضان كانت مياه النيل تكسح المياه
المالحة المحيطة بها ، فتملأ الصهاريج الباطنية الشاسعة حيث تخزن للعام
كله .

ولقد ظلت جزيرة تنيس تقاوم غزو مياه البحر ، ولكنها عجزت عن أن
تواجه منفردة غزاة البحر ، إذ أصبحت معرضة لخطر غارات القراصنة
والصليبيين من صقلية وفلسطين . غامر صلاح الدين بإخلائها في نهاية القرن
١٢ ، وفي أوائل القرن ١٣ هدم الكامل حصونها وسورها وسواها بالأرض
مجرد كومة من الحطام (١) ، لتظل بعدها جزيرة مهجورة خربة تعرف الآن بكوم
تنيس أو تل تنيس . لقد سقط آخر معاقل المقاومة ضد غزو مياه البحر ،
واكتملت سيادة بحيرة المنزلة كفصل أو كجزء من نظرية طغيان البحر على
شمال الدلتا .

من ناحية أخرى ، يربط جالك دى مورجان نشأة البحيرات ، المنزلة
بالذات ، بعملية هبوط ساحل وأرض شمال الدلتا . فهو يرى أن هذا الهبوط
هو الذى خلق بحيرة المنزلة ، لأن الفرع البيلوزى كان في السابق يمر قرب

(1) A.J. Butler, The Arab conquest of Egypt, Oxford, 1902, p.
351 — 355.

مدينة تنيس في حين يقع مجراه القديم على عمق ١٥ متر تحت مياه البحيرة حاليا ، وبالمثل الفرع الثانيسى . غير انه يجد من الصعب تحديد الفترة التي بدأت فيها حركة الهبوط البطيئة هذه لغياب الادلة حاليا .

اما ما يمكن الجزم به فهو ان النهر كان قد كف عن مد مدينة بيلوز بمياهه في العصر الرومانى ، بينما في تنيس لم تحفر صهاريج الماء التي نراها اليوم في خرائبها الا حوالى القرن ٣ الميلادى . معنى هذا انه في ذلك الوقت كانت المياه المالحة قد خلفت المياه العذبة في منطقة المنزلة . وعند ذلك كان مدينة تنيس ، وقد حرمت من المياه العذبة ، فقدت مبرر وجودها ، فاختفت تختفى رويدا رويدا وان لم تهجر كلية الا في اوائل العصر العربى . (١)

من ناحية ثالثة ، هناك نظرية تجمع بين الاصلين النهري والبحرى للبحيرات . فثمة رأى يذهب الى ان بحيرة المنزلة مثلا — تنيس العرب ، نسبة الى مدينتها القاعدة — ظهرت كمجمع لمياه النيل بفروعه القديمة الثلاثة التي كانت تخترقها وهى البيلوزى والمنديزى والتانىسى ، ربما في البدء كمجموعة من المستنقعات والبرك العذبة المنفصلة ، تواصلت بعد ذلك واندغمت في بحيرة واحدة كبيرة . ولكن نتيجة لزلزال شهير في القرن ٦ الميلادى انخفض مستوى قاعها غدهما البحر .

بالمثل بحيرة البرلس — نستروه العرب — مازال هناك موضع في منتصف اللسان الغربى الضيق شمال البحيرة يعرف الى اليوم باسم كوم مسطوره . كذلك ادكو التي ترتبط نشأتها بالفرع الكانوبى ، وربما البولبىتى ايضا ، الى ان كان ذلك الزلزال نفسه فانخفض مستواها قليلا ، فتحولت الى سياحة شاسعة تمتزج فيها مياه النيل خاصة اثناء الفيضان بمياه البحر خاصة في الشتاء . وعموما ، يبدو ان كل البحيرات الشمالية كانت اقل مساحة مما هى الآن اثناء التحريق ، ولكنها كانت اكبر ايام الفيضان . (٢)

مربوط المتفردة

فى العصور القديمة

لعل قصة مربوط وحدها هى التي تختلف كليا او جزئيا . فبديهي — والبحيرة بالتعريف وكسائر أخواتها خليج من البحر داخل الدلتا و / أو قطاع

(1) J. de Morgan, Recherches sur les origines etc., p. 42.

(2) Audebeau, "Etude hydrographique, p. 47.

من الدلتا لم تردمه رواسبها بعد — بديهي انها في الاصل كانت متصلة بالبحر بل وجزءا منه . لكننا ، في حدود ابعاد مدى تصل اليه أدلتنا ووثائقنا التاريخية، لا نملك اشارة محددة الى اى اتصال بين البحيرة والبحر . اى انها منذ أقدم عصورنا التاريخية المعروفة وهى بحيرة داخلية ، منفصلة عن البحر ولكنها متصلة بالنهر والنهر وحده . ما الذى عزلها واغلقها عن البحر ؟ لعله تكوين نطاق الكثبان الجبرية الحبيبية شمال البحيرة مباشرة ، والذى تنفرد به في ظهرها دون سائر أخواتها ، والسذى يترامى بموازاتها وعلى نفس محورها وبطولها وعلى مدى امتدادها تماما .

أيا كان ، فمئذ تلك اللحظة أصبحت البحيرة من عمل النهر وحده . معنى هذا ايضا انها كانت أعظم اتساعا بكثير مما نعرف وأشد عمقا بما يسمح بالملاحة السهلة ، فضلا بالطبع عن انها كانت عذبة المياه تصلح للشرب وللرى . ومن الجائز في تلك المرحلة او غيرها أن بحيرة مريوط كانت على اتصال ببحيرة ادكو ثم انفصلتا تاركتين بينهما بحيرة أبو قير الصغيرة كبقايا مسنقعية . (١)

وعلى اية حال ، ومنذ ٢٠٠٠ سنة على الأقل ، كانت شواطئ مريوط تصل الى مدينة ماريا العاصمة الناجحة لمنطقة مريوط المزدهرة والتي تقع بقاياها اليوم ازاء سيدى كرير ، كما كانت زراعتها (ذراع الملاحة) تصل في نهايتها القصوى غربا حتى بلدة العميد الحالية . وقد كانت هذه الشواطئ مليئة بالموانى البحرية والقرى الخصبة العامرة ، البحيرة بحق هى حلقة الاتصال بين بعضها البعض وبينها وبين الاسكندرية نفسها بواسطة السفن، ذلك فضلا عن اتصالهم جميعا بداخل القطر عن طريق غرور النيل، حيث كانت شديبا Schedia في الشرق قرب كفر الدوار الحالية هى الميناء النيلية للاسكندرية .

غير أن اتصال البحيرة بالنيل لم يكن عن طريق الفرع الكانوبى مباشرة، فقد كان هذا يمضى بعيدا الى الشرق منها حتى كاتوب (أبو قير) ، وانما من طريق ترعة او أكثر تتفرع منه ، هى الجد الاعلى للترعة التى كانت تغذى الاسكندرية بالمياه العذبة قبل المحمودية وهى الخليج الناصرى فى العصور الوسطى ثم الترعة القديمة ما قبل المحمودية ثم المحمودية نفسها فيما بعد .

المهم انه بفضل هذا الاتصال بالفرع الكانوبى كانت البحيرة تعكس في مائيتها سلوك النيل ، يرتفع مستواها فى الفيضان وينخفض فى التحريق .

(1) Egyptian irrigation, II, p. 490 ff.

بل كثيرا ما كان ارتفاع منسوبها في الفيضان يعلو على مستوى سطح البحر نفسه ، بحيث خيف على الاسكندرية ذاتها أن تغرقها البحيرة . من هنا شق مصرف غربى المدينة يصلها بالبحر يعمل كمفيض في حالات الذروة أو الخطر ، مثلما استغل بالمناسبة كمائع مائى ضد اخطار بدو الصحراء الغربية وأطباعهم في المدينة .

غير أن الفرع الكانوبى لم يلبث أن تعرض للاطماء ثم للضمور الى أن انقرض تماما ، فانقطعت صلة البحيرة بالنيل ، وتم ذلك في القرن ١٢ الميلادى . ومنذ تلك اللحظة تحولت مريوط من بحيرة داخلية عذبة الى مجرد مستنقع مالح ضحل ومنكمش أبدا . ذلك أن البحيرة أصبحت بلا ايراد مائى، فصار الفاقد المائى بالبخر والتسرب هو العامل المحدد الوحيد لمصيرها . فأخذت مياهها تقل وتتضاءل ، وراحت مساحتها تتقلص وتتحول اطرانها الى مناطق ومضاحل متقطعة ، بينما بات عمقها يقل وملوحتها تزداد تدريجيا بالتركيز . حتى اذا كان القرن ١٨ كانت قد جفت في معظمها وتحولت الى مستنقع عظيم عقيم .

فى التاريخ الحديث

ومنذ هذا الوقت أصبحت البحيرة جزءا من التاريخ الحديث ، بل والتاريخ السياسى — العسكرى بالتحديد . فقد اتخذ الانجليز من البحيرة اداة استراتيجية في صراعهم الاستعمارى باغراقها بمياه البحر مرتين في أواخر القرن ١٨ وأوائل القرن ١٩ . المرة الاولى ضد الحملة الفرنسية في مصر ، لحصارها في الاسكندرية وحرمانها من المياه العذبة التى كانت تحملها التربة القديمة السابقة للمحمودية ، وبالتالي لعزلها عن سائر القطر . والمرة الثانية اثناء حملة غريرز وضد مصر نفسها لحماية أنفسهم في الاسكندرية ، ولو أنهم بهذا حرموا أنفسهم أيضا من المياه العذبة .

وقد تم هذا في الحالتين بحفر قناة في منطقة بحيرة ابو قير والمعدية التى تقع شرق بحيرة مريوط وتربها التربة العذبة القديمة . ولما كانت بحيرة ابو قير — المعدية متصلة بالبحر ، فقد تدفقت مياه البحر عن طريقها الى بحيرة مريوط حتى تساوت مع مستوى سطح البحر .

ورغم أن تلك القناة قد ردمت بعد كلتا عمليتى الاغراق واصلحت سدود المنطقة وأعيد مد التربة العذبة الى الاسكندرية ، فقد كانت تلك التجربة — مرتين من الفرق في غضون عقد واحد — بمثابة الضربة القاضية لبحيرة مريوط . فقد رفعت مياه البحر نسبة الاملاح بها أكثر وأكثر ، كما عاودت هى الانكماش والجفاف بعد اصلاح السدود ، لتصبح بحيرة موسمية مؤقتة playa تجف معظم السنة .

وقد استمر هذا الوضع حتى أواخر القرن ١٩ ، حين أعيد تنظيم مصرف غرب الدلتا فانتهت مجموعة من الترع والمصارف الى البحيرة أهمها مصرف العموم ، اى أصبحت مصرفا للمنطقة ، فعاد منسوبها الى الارتفاع . ولكن حماية للاسكندرية من طغيان البحيرة ، تقرر حفظ مستواها دائما عند منسوب ٣- أمتار تحت سطح البحر ، وذلك بضخ الزائد منها الى البحر بطريق طلبات المكس . ولولا هذا وذاك لكان مصير بحيرة مريوط كمصير جارتها الصغرى بحيرة أبو قير التى انتهت بأن جففت فى أواخر القرن الماضى . (١)

بحيرة أبو قير

فلقد كانت بحيرة أبو قير هذه تقع الى الشرق من بحيرة مريوط بينها وبين ادكو . وكان طولها ١٢ كم ، وعرضها ٩ كم ، ومساحتها ٣٠ ألف فدان . أما منسوبها ، وكان شديد الاستواء ، فنحو ١ مترا تحت مستوى سطح البحر ، يرتفع برفق تجاه أطرافها شرقا وغربا الى منسوب ٥٠٠ متر . اى أنها كانت فوق مستوى مريوط بمترين .



شكل ٢٤ - بحيرة أبو قير السليقة قبل تجفيفها فى القرن التاسع عشر . لاحظ كيف كانت تتوسط بحيرتى مريوط وادكو .
[عن ويلكوكس وكريج]

(1) F.W. Hume; F. Hughes, Soils & water supply of Maryut district, Cairo, 1921, pp. 19 et seq.

البحيرة لم تكن دائمة ، فقد كانت مياه الصرف المتسربة اليها من الاراضى الزراعية فى الشرق ومياه الامطار الشتوية تتراكم فى قاعها الى ارتفاع ٣٠ سم فى الشتاء ، ولكنها تعود فتنبخر فى الصيف تاركة قشرة ملحية بيضاء سميكة . وتؤكد آثار مجارى المياه القديمة وبقايا المباني ان المنطقة كانت مزروعة ، ربما حتى القرن ١٨ حين أغرقت بالبحر غدمرت زراعتها بصفة دائمة . حتى اذا كان القرن ١٩ تم تجفيفها برمتها نهائيا لاستصلاحها واستغلالها . (١)

نشأة البرارى

قديمة ام طارئاً ؟

عن البرارى ، اخيراً ، لا يقل الموقف غموضاً وتضارباً ، ذلك ان لم يزد . فكل الادلة التاريخية تقريباً ابتداء من هيرودوت الى النقوش الفرعونية تجمع على ان شمال الدلتا عرف المستنقعات والبرك وشمل البرارى والفيافى دائماً بصورة أو بأخرى والى حد أو آخر . قد يختلف عمق هذا الحد أو تتفاوت حدة هذا الوضع ، لكن ثمة دائماً وابداً نواة صلبة باقية من المستنقعات فى مكان ما فى أقصى الشمال . وتلك على اية حال طبيعة الاشياء فى مصبات الانهار الرسوبية ، خاصة فى مراحل حدوثها الاولى نسبياً .

وحوالى بدايات التاريخ المصرى ، ٤٠٠٠ — ٣٠٠٠ ق.م ، يقدر بوتزر امتداد نطاق المستنقعات جنوباً بما يتفق وخط كنتور ٣ متر الحالى . وعلى أساس أن تقهقر وتراجع البحر المتوسط الحديث وصل الى أدنى مستوى له حوالى ٥٠٠ ق.م ، نجده يفسر تعمير واستعمار شمال الدلتا فى عصر الاسرات المتأخر والبطالسة على اعتبار أنه استجابة طبيعية للتصريف الطبيعى للمستنقعات والامتداد الشمالى لليابس . (٢)

كذلك يلاحظ ويلسون ان معظم « نومات nomes » الدلتا الفرعونية كانت تقع فوق كنتور ٦ متر ، أى فى الارض العالية الجافة ، بينما كانت الاستثناءات القليلة الواقعة أسفل أو شمال هذا الخط تحمل أسماء تدل على البيئة المائية الرطبة « كجزيرة المستنقعات » أو « جزيرة الرمل » ، ويبدو أنها كانت ترتبط بطرادات النيل أو بظهور السلحفاة ... الخ (٣) . وعدا ذلك ، فلو كان النطاق الشمالى من الدلتا المتاخم للبحر يسمى فى الماضى القديم باسم

(1) Egyptian irrigation, vol. 2, p. 497.

(2) Butzer, "Environment & human ecology etc.", p. 61 — 3.

(3) Id., p. 62.

إيليارشيا Elearchia وذلك نسبة الى المستنقعات الشاسعة التى كانت تغطيه . وكانت البرلس Paralou (الاغريقية) هى التسمية التى تلت إيليارشيا . (١) كذلك ترى سميل أن شمال الدلتا كان دائما محدود الخصوبة خاصة النطاق الساحلى الخفيض حيث يصعد الماء الباطنى المالح الى السطح بواسطة الجاذبية الشعرية ، وحيث الصرف الطبيعى صعب والرمال تسد المصاب وأغواه الترع . (٢)

من الناحية الاخرى ، لا سبيل الى الشك عند البعض فى أن كل نطاق شمال الدلتا كان منذ فجر العصور التاريخية أرضا عامرة معمورة تزرع الى سيف البحر ذاته وتخضع لنفس نظام رى الحياض السائد جنوبها كما يحدد اوديبو . وكان توزيع المياه فيها اثناء الفيضان يتم عن طريق غرور النهر ، وكان يحف بهذه الفروع اراض ضفاف عالية لا تلبث أن تنخفض كلما ابتعدت عنها . أما تصريفها فكان يتم فى نوفمبر بواسطة قنوات صرف تقع فى الاراضى المنخفضة وتنتهى الى البحيرات الشمالية التى يبدو أن خلجانها الحالية هى وريثة مصاب تلك المصارف القديمة . (٣)

او كما يقول ويلكوكس وكريج ، فإنه حسب الروايات المحلية ، التى يؤيدها وجود ترع صيفية غرعونية ، كانت اجزاء من المنطقة تغطى بحدائق الكروم فى حين كانت بقيتها مقسمة الى احواض هائلة كل منها مساحتها ٥٠٠ هـ غدان ومزروعة بالقمح ، بينما كان السكان على درجة عظيمة من الكثافة . وفى ايام البطالسة والرومان ايضا كانت منطقة البرارى باكملها تزرع ، بينما عرفت المنطقة المتاخمة للبحيرات فى المراحل التالية (اى العربية بالطبع) باسم « أرض الزعفران » ، كناية عن الخصب والعطاء . (٤)

وحسبنا بعد هذا كله على اية حال شهادة المخزومى التى تحدد أيضا (بداية أو نهاية ؟) نشأة البرارى بحوالى ٩٦١ ميلادية حين كان قد تم الخراب واكتمل هجرها . وأيا كان ، فخلقت وقعت الواقعة وضاع الشمال وجاءت البرارى لتبقى .

(1) M. D'Anville, Mémoires sur l'Egypte ancienne et moderne, Paris, 1766, p. 87 — 8.

(2) E.C. Semple, Geography of the Mediterranean region, Lond., 1932, p. 160.

(3) "Terres restées etc." p. 219; Egyptian irrigation, vol. 2 p. 453-4.

(4) Egyptian irrigation. I, p. 358; II, p. 453 — 4.

النظرية الطبيعية

هنا أيضا نجد النظريتين المتناقضتين ، الاصل الطبيعي البحرى والاصل البشرى النهري . عن الاول ، تتواتر الروايات المحلية بقصص طغيان البحر على البر في الشمال المصرى . منها واحدة عن غزو البحر للمنطقة أيام دوكليشيان في القرن ٣ الميلادى . تقليد آخر أن اتجاه طغيان البحر كان من شمال الشمال الغربى الى جنوب الجنوب الشرقى ، بالتقريب من منطقة كوم نقيزة الحالية الى سمنود (١) . وفى ابن اياس كما رأينا أن تنيس كانت (كالاسكندرية) تختزن امدادات المياه من النيل فى صهاريج ، ولكن « قبل فتح مصر بمائة عام طغت عليها مياه البحر المالحة وأغرقت هذه الاراضى » .

أما من العلماء المعاصرين ، فان هيوم ينص فيما ينص على نظرية الاصل البحرى فى نشأة البرارى . « يبدو من المحتمل جدا » ، يقول هو ، « أن تشعب هذه الاراضى بالقلوية ليس مرتبطا فقط بالتغيرات السياسية ، وانما كذلك بالتغيرات الطبيعية . فالروايات تدعى بقوة طغيان البحر على المناطق الارضية المصرية الشمالية فى القرن السادس حين ظهرت الى الوجود واحدة على الاقل من البحيرات الحالية (المنزلة) . » (٢)

(قارن نص ابن اياس ، ولاحظ أيضا اختلاف نقطة الاصل او نواة البداية فى نشأة البرارى بين أوديبو وهيوم ، فحسب الاول تذهب الاولوية الى غرب الدلتا ، وحسب الثانى الى شرقها .) ولكن فى كل الاحوال ، فان نقطة ضعف نظرية طغيان البحر الواضحة هى أن معظم اراضى البرارى اعلى من مستوى سطح البحر بدرجة كافية ، فضلا عن ارتفاع نطاق الكثبان الرملية الحاجز شمالها ، فكيف لغزو البحر أن يكون ؟

من هنا اتجهت النظرية الطبيعية وجهات أخرى . فاوديبو ، الذى لا يرى فى « اقصوصة غزو البحر المزعوم » للبرارى الا نوعا من الامتداد لنظرية الكهنة القدماء من أن الدلتا كانت فى الماضى خليجا من البحر ، انتهى من دلالة مقابر كوم الشقافة الى أن موجة من الهبوط اجتاحت النطاق الشمالى من الدلتا منذ القرن ٢ الميلادى . (٣)

(1) Mackenzie Wallace, Egypt & the Egyptian question, Lond., 1883, p. 14 — 5.

(2) Vol. I, p. 189.

(3) "Etude hydrographique", p. 44 — 5; "Nôte sur l'affaissement", p. 117 — 130.

وبصيفة مختلفة فان بول ، الذى يجزم بأن الارتفاع النسبى فى مستوى سطح البحر المتوسط منذ القرن الثانى الميلادى قد حدث كنتيجة لهبوط محلى فى الارض التى تكون الجزء الشمالى من الدلتا ، وليس هبوط ارض مصر ككل ، ينظر الى هذا الهبوط كتعويض توازنى عن ارتفاع الارض فى شرق الدلتا فى القرن ٦ ق.م .^(١) من ناحية اخرى ، هناك رواية تقليدية محلية تذهب الى ان مستوى ارض المنطقة هبط منذ ٩٠٠ سنة (اى حوالى القرن ١٠ الميلادى) اثناء زلزال عنيف .

الفظرية البشرية

اما النظرية البشرية فتتد نشأة البرارى الى الاهمال التراكمى ، حتى نقطة الانهيار ، فى الصرف والتطهير والعناية بشبكة المجارى المائية فى ذلك القطاع المنخفض قليل الانحدار من الدلتا . يقول هوجارث « لقد أصبحت مستنقعات الدلتا ، فيما يبدو ، أكثر اتساعاً منذ العصور الوسطى ، ولكن بالاحرى نتيجة الاهمال أكثر من اى فعل للنيل غير قابل للعلاج » .^(٢) ويقول أوديبو احدا انصار هذا الراى « لقد أدى التقاعس الحكومى الى هجر نحو مليونى ونصف المليون فدان فى شمال البلاد » .^(٣)

اما هيوم ، الذى يجمع بين النظريتين الطبيعية والبشرية كما راينا . فيقول « لقد ذكر انه ، كنتيجة لتدمير وانهيار جسور احواض الرى القديمة اثناء الفتح العربى فى القرن السابع الميلادى ، اُتلف أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ راً فدان بارتفاع الملح والقلويات من خلال الفرق والبخر الى حد أن زراعتها لم تعد ممكنة » .^(٤) (لاحظ فارق المساحة المنكوبة بين المصدرين الاخيرين والبالغ وحده مليون فدان .)

بالمثل يعود ويلكوكس وكريج الى ربط الاصل البشرى بالعرب . فبعد الفتح العربى لمصر ، هكذا يقولان ، دمرت جسور الاحواض فى تلك المنطقة الشمالية الحساسة فانهار الرى والصرف فيها فزادت الملوحة باطراد حتى تقدمت خصوبتها بالتدريج الى أن اكتمل فسادها نهائياً .^(٥)

وايا كان التفسير الحقيقى لنشأة البرارى ، فان ربطه بالعصر العربى،

(1) Contributions, p. 67.

(2) D.G Hogarth, The Nearer East, Lond., 1902, p. 84.

(3) "Terres restées etc.", p. 215.

(4) Vol. I, p. 189.

(5) Vol. 2, p. 83.

كما يفعل الكثيرون صراحة مثل ويلكوكس وكريج وهيوم وليونز أو في غموض مثل بتلر وأميليونو (١) ، اتهام — كخطريّة حرق مكتبة الاسكندرية ؟ — شائع ولكنه باطل وغير مقبول ، ولا نقول وجهة نظر متحيزة .

« حين نتذكر » ، يقول ويلكوكس وكريج مثلاً ، « أن كل مساحة أرض الدلتا المستزرعة جيداً هي ٢ مليون فدان فقط ، بينما أن لدينا ٥١ مليون تحت الاستصلاح وتنتج محاصيل ضعيفة أو هي بور أو تطفئ عليها المياه الملحة من حين إلى حين — وحين نعلم فوق هذا أن كل هذه الأرض كانت يوماً ما تزرع جيداً وكثيفة السكان — فإنا ندرك أي كارثة خطيرة لمصر كان ترك الري الحوضي في مثل هذه المساحات على يد العرب والأتراك . ليس فقط أنهم سبحوها لنحو ٤٠٪ من أرض الدلتا المزروعة بأن تسقط من حساب الزراعة ، وإنما بالإبقاء عليها خارج الزراعة لهذه السنين العديدة فإنهم أيضاً أحوالها ملحية وجرداء إلى حد أن أصبح استصلاحها مشكلة بالغة الصعوبة » .

ورغم أنها يعودان إلى التحفظ بصدد ما إذا كان هذا التدهور راجعاً إلى ترك الري الحوضي وحده أو ما إذا كانت هناك عوامل أخرى قد ضاعفت منه (٢) ، فإن هذا الحكم يتنافى مع الأدلة الكرونولوجية العديدة . أولاً ، مع شهادة الكاتبين نفسيهما عن أرض الزعفران ، فهذا التعبير ، العربي بالطبع ، يشير بلا جدال إلى أن الخصوبة كانت مازال قائمة إبان العصر العربي . ثانياً ، مع شهادة بتلر الذي يصف المنطقة بأنها لم يكن لها نظير أو منافس في مصر جميعاً حتى قرن واحد قبل الفتح ولكن كفت الحال عن أن تكون كذلك طوال ذلك القرن . (٣) ثالثاً ، وعلى النقيض ، فإذا كانت شهادة المخزومي تنص على حلول الخراب وعمومه في نهاية القرن ١٠ الميلادي ، فإن ذلك إنما يشير إلى نهاية الكارثة لا بدايتها .

أخيراً ، وليس آخراً ، فإذا كان الفتح العربي هو المتهم بالنكبة ، فإن خط سير الحملة لا يتفق مع مثل هذا التخريب المزعوم . فالعرب في زحفهم التزموا حافة الصحراء ، غالباً متجهين نحو الصالحية — ومنطق طبيعي بالنسبة إلى فاتحين رعاة أن يلتصقوا بطريق صحراوي . وفي قلب الدلتا ، فإنهم زحفوا من نيقوي إلى أتريب فبوصير ففسخا ومنها إلى دمياط . معنى هذا أنهم لم يتقدموا في الدلتا شمالاً إلى أبعد من سخا ، الأمر الذي يوحي بأنهم لم يكونوا بحاجة إلى مثل هذا التقدم لأن ما كان يقع في أقصى الشمال إنما كان ببساطة مهجوراً من قبل ، كان براري من قبل .

(1) E. Amélineau, La géographie de l'Égypte à l'époque copte, Paris, p. XXVI.

(2) Vol. 2, p. 454.

(3) Butler, Arab conquest of Egypt, p. 351.

ومن الناحية الأخرى فنحن نقرا في بترل أن « معظم غزاة مصر الإقليميين مثل قمبيز ، اتخذوا طريقا آخر ، ضاربين نحو الغرب نصا من بيلوزيوم الى سنهور وتانيس ، ومنها عبر الدلتا الى بوبسطه ، ولكن هذه المرة (العرب) كانت المستنقعات حول بحيرة المنزلة قد انتشرت بحيث جعلت ذلك الطريق أكثر صعوبة » . (١) فضلا عن أن النص صريح على وجود البراري قبل الفتح العربى ، فإنه يبعده عن طريقها تماما بما يبعد عنه أى شبهة أو اتهام .

والخلاصة أن الأرجح ، أن لم يكن المؤكد ، أن نشأة البراري سابقة للعصر العربى . ومن الجائز أنها ترتبط بتلك الفترة المضطربة كثيرا والغامضة نوعا التي كانت الدلتا فيها مسرحا للصراع المسلح الرومانى — الفارسى ، بكل ما تعنى من أخطار على الرى وعلى الزراعة . فيما عدا هذا فإذا كان للعرب — ومن بعدهم — ثمة من مسئولية يلامون عليها تاريخيا ، فنذلك هى التقصير والجهود ازاء التوسع الثانوى البطيء للبراري ثم التبدل العاجز والقعود المعيب عن استصلاحها قرون عددا .

زحف البراري

وهذا أيضا ينقلنا الى السؤال المنطقى والوارد : هل تكونت البراري دفعة واحدة أم على دفعات ؟ اظلت بعد نشأتها الاولى تابتة المساحة والحدود أم تذبذبت ما بين تقدم وتقهقر ؟ يفهم من المصادر التاريخية أنه كانت هناك أكثر من ضربة واحدة فى مأساة البراري ، توسعت فى كل منها بقدر أو بآخر . والثابت أن هذه العملية الخبيثة السادرة insidious استمرت حتى القرن ١٣ الميلادى . ولعل الضربة الاولى بدأت فى الشرق حول المنزلة ، ثم تتابعت حلقاتها نحو الغرب . أو لعله العكس — لا سبيل الى القطع — النواة فى الغرب ثم التوسع نحو الشرق .

هناك اذن وعلى أية حال عدة مراحل ونوبات أو بضع بؤر ونوبات : انها دراما ذات فصول . وحتى بعد هذا ملقد ظلت البراري تزحف الى الجنوب ببطء ولكن باطراد ، نتيجة للعجز عن مقاومة هذا الزحف نفسه والاخلاء المستمر للمناطق المنكوبة ثم الاهمال اللاحق الذى زاد من مضاعفات هساد التربة وبوارها . فالعملية اذن ما ان بدأت حتى اكتسبت قوة التوسع الذاتى والاندفاع الآلى تلقائيا .

فى قرون العصور الوسطى حتى نهاية القرن ١٨ كانت الحروب والاضطرابات الداخلية والانحطاط والاهمال تمنع باستمرار تطهير مصارف

(1) Butler. p. 214.

المنطقة غطمت بالتدرج لا سيما مع شدة ضعف الانحدار الطبيعي . فكانت المياه حين يأتى الفيضان كل سنة وتطغى على الأرض لا تجد مجرى واضحا تتقلل فيه وتنصرف الى البحيرات ، غتطفو خارجه وتتجول وتنساح بحرية فوق الأرض ، تتسكع وتتولى معظم السنة ، فتكون ما بين التلول المختلفة التى تكومها الرياح مساحات شاسعة مبللة غير مصرفة وتتحول الى سياحات وبطائح ومستنقعات وبرك بلا ضوابط ولا حدود ، تتواصل أو تنفصل ، ثم تتبخر فتستملح ، الى أن تفرق تحت الفيضان التالى وهكذا . وكان البخار يشتد فى التحريك أو الربيع خاصة فى مارس وأبريل حين يبدأ تصعيد الأملاح بالجاذبية الشعرية ويزداد تركيزها على السطح . فلا يرى سوى بعض أعشاب فقيرة هنا وهناك فى نوفمبر وديسمبر . وعلى خرائط الحملة الفرنسية، أى فى أواخر المرحلة ، تظهر مساحات عظيمة فى البرارى مغطاة بالمياه الملحة لمدة ٨ — ٩ شهور فى السنة . (١)

من الناحية المضادة ، لم يعدم الأمر محاولات كثيرة لمقاومة هذا الزحف المدمر ولكبح بور البوار . سلاطين العصور الاسلامية مثلا حاولوا مرارا ، أساسا بشق بعض الترغ والقنوات فى قلب الاراضى البور لتوصيل مياه النيل اليها أثناء الفيضان لغسلها من الأملاح وتنييلها . ولكن هذه الجهود كانت غالبا ما تفشل بعد حين لتوقف المياه عن الجريان فى تلك الترغ نتيجة للارساب والاطماء التدريجى الذى يحتم التطهير والتعميق الدائم ، وهو ما لم يكن يراعى دائما .

ومن الأمثلة الناجحة ما يذكره المقرئى عن إعادة حفر ترعة الاسكندرية القديمة فى القرن ١٤ الميلادى حيث حشدت الحكومة بضع عشرات من الآلاف من الرجال للحفر ، فكانت النتيجة احياء أكثر من ١٠٠ ألف فدان انتزعت من البوار ودقت فيها مئات السواقي وازدهرت حولها عشرات القرى الجديدة ، فضلا بالطبع عن احياء الملاحة الى الاسكندرية التى استغنت أيضا عن الحاجة الى تخزين المياه فى الصحاريج . (٢) على أن هذه غيما يلوح حالة نادرة ، كما أنها هامشية على اطراف البرارى ، التى ظل جسمها الاساسى لا يمس بالكاد ، بل على العكس يترهل ، يستثرى ، ويتمدد نحو الجنوب ، زاحفا بانتظام من أسفل الى أعلى .

القاعدة والاستثناء

داخل هذا الجسم السائد الساحق ، ينبغى مع ذلك أن نسجل استثناء جوهريا وحيويا . فمن خواء أو خلاء البرارى الموحش ، ومن فراغ البور

(1) Audebeau, "Etude hydrographique", p. 44.

(٢) وهيبة ، ص ٦٢ .

الغامر ، تستثنى ثلاث نويات عامرة ظلت دائما وإبدا صابدة مزروعة معمورة طوال العصور الوسطى وإلى الحملة الفرنسية ثم العصر الحديث دونما أدنى انقطاع . تلك الثلاثية هي مناطق البرلس شمال البحيرة ثم دمياط ورشيد على نهايتي الفرعين . الأولى جزيرة صغيرة منفصلة تماما في أقصى شمال الدلتا ، والآخران شبةا جزيرتين جليلتا الحجم والخطر تخرجان على امتداد أدنى الفرعين كخراعين بارزتين من كتلة المعمر المتبقية في الجنوب ومتصلتين بها جيدا . وثلاثتها ، سيلاحظ بالمناسبة ، اكتف وأعظم غابات النخيل في أى مكان في شمال الدلتا .

غاما منطقة البرلس وبلطيم — أقصى نقطة شمال مصر ، وأطر بقعة فيها — فقد ظلت مزروعة ومسكونة طوال التاريخ بفضل اعتمادها على المطر — ١٥ — ٢٠ سم — المخترن في كتابها الرملية وأن كان غصليا . أى أنها كانت مستقلة عن رى النهر ، وبالتالي نجت من كارثة البرارى وأفلتت من دائرة البور . ولقد كانت المنطقة دائما نواة لكورة من كورات مصر ، كورة البرلس أو النستراوية أو البشارود ، نسبة إلى نستروه أو البشهور اسم بحيرة البرلس اذ ذاك . وكانت عاصمة الكورة تتناوبها البرلس وبلطيم ونستروه ، والآخرى هي كوم مسطوره الحالية على اللسان الارضى بين البحيرة والبحر .

وقد وصف ابن حوقل وياقوت نستروه بأنها جزيرة في بحيرة البشهور ، الوصول إليها بالقوارب أثناء الفيضان وبالجسور بقية العام ، يأتيها الماء من النيل في القوارب ، لا تزرع ولكن تعتمد أساسا على صيد السمك الوغير ، ودخلها منه لا يعادله دخل أى بحيرة أخرى ، وبها كثير من الاغنياء . ويضيف ابن دقماق أنها كانت مدينة جميلة مزدهرة فيما مضى ، الا أنها على أيامه (القرن ١٤م) كانت الرمال قد غزتها في معظمها وهدمت معظم منازلها . (١) (المشكلة ، على هامش هذه الروايات ، أنها تنص صراحة على أن نستروه جزيرة في البحيرة ، بينما أن كوم مسطوره الحالية في قلب اللسان اليابس . فهل اتسع اللسان جنوبا بالرواسب الرملية على حساب البحيرة إلى أن تراجعت نستروه إلى قلبه ؟ وهل إلى هذا ، ان صح ، يرجع غزو الرمال المذكور لها أولا ، ثم ابتعادها عن البحيرة بعد ذلك ؟)

أما عن منطقتى دمياط ورشيد ، فهاتان دانتا ببقائهما واستمرارهما لكونهما استمرارا لفرعى الدلتا بالطبع ، ومن ثم لاتصالهما بهما مائيا على الدوام ، ريا وملاحة . تفصيلا ، تتحلل هذه الميزة إلى عنصرين أساسيين .

(1) Toussoun, Géog. de l'Egypte à l'époque arabe, p. 112.

اولا ، ان جسر الطراد هنا ، في منطقة فارسكور شرقا كما في خليج برنيسال غربا ، يصل الى حد من الضخامة لا مثيل له في مصر جميعا ، فسمكه نحو ٨ أمتار ، مما ساعد على استمرار السكنى هنا بمنأى ومنجى عن زحف البرارى . ثانيا ، ان مستوى مياه الفرعين هنا اثناء التحاريق قريب جدا من مستوى الارض ، وذلك لان المسنويين يتقاربان طبيعيا في هذه الاحباس السفلى عند نهايتى او مصبى الفرعين على العكس مما يفعلان في الاحباس العليا . ومن ثم كان الرى بالرفع ممكنا وسهلا في الصيف ، وبالتالي تمتعت المنطقتان بالرى الدائم وكانتا على الدوام بؤرتين من الزراعة الكثيفة الغنية .

بفضل هاتين النواتين العمرانيتين غان نواتيهما النوويتين ، مدينتى دمياط ورشيد ، عاشتا وهما ميناءا مصر الاوليان ومدخلاها الرئيسيان طوال العصور الوسطى وحتى الحديثة بلا انقطاع . على خريطة الحملة الفرنسية ، مثلا ، تظهر المنطقتان كخليتى عش الغراب من القرى العديدة المتاخمة المتقاربة حتى مسافة ٦ — ٧ كم على جانبى الفرع . ولكن لان انحدار الارض على شطى الفرع في كلتا المنطقتين اشد بكثير — حوالى ثلاثة الامثال — نحو خارج الدلتا منه نحو قلبها ، كان اتساع شريط السكنى وكثافة الزراعة والعمران اكبر على الجانب الخارجى منه على الجانب الداخلى . غنى حالة دمياط كان اكبر على الشط الايمن في شرق الدلتا ابتداء من دمياط الى فارسكور ، بينما كان اضيق بكثير على شطه الايسر في وسط الدلتا . وفي حالة رشيد كان اتساع الشريط المسكون المزروع اكبر على الضفة اليسرى في غرب الدلتا اى البحيرة منه على الضفة اليمنى في وسط الدلتا . (١)

خط البرارى

فيما عدا هذه النويات الثلاث اذن ظلت البرارى خلال وطوال العصور الوسطى تزحف على الاطراف كبقعة الزيت وتتوسع متمددة نحو الجنوب ككرة الثلج . الى اى مدى في الجنوب ؟ ما هو ، بعبارة اخرى ، موقع « خط البرارى » ، كما يمكن ان نسمى الحد الجنوبى للمنطقة البور او الحد الشمالى للزراعة المنتظمة ؟ اذا صحت حدود البرارى الواردة في بعض الخرائط التاريخية المتعاقبة ، لامكن تتبع تاريخ هذا الخط خطوة خطوة نحو الجنوب الى ان بلغ حده الجنوبى الاقصى في القرن الماضى ، القرن ١٩ . فعلى خريطة جست عن القرنين ١٠ — ١٢ الميلادى ، يبدو خط البرارى في منتصف المسافة تقريبا بين ساحل البحر وبين خط القرن ١٩ .

اما هذا الخط الاخير ، خط ويلكوكس كما قد ندعوه اصطلاحا ، فيتحدد

(1) Audebeau, "Terres restées etc.", p. 205 — 215.

عرض نطاق البرارى يبلغ اقصاه فى شرق وغرب الدلتا وادناه فى وسطها .
ومعنى هذا أن توسع البرارى لم يكن عملية زحف من الشمال بقدر ما كان
عملية حصار شبه دائرى من الشمال ومن الشمال الشرقى والغربى فى آن
واحد تسعى الى أن تطوق قلب الدلتا كالكماشة . وقد كان لهذا النمط
نتائجه البشرية العديدة كما سنرى . وسنرى أيضا أنه من هذا الخط سوف
يبدأ هذا الاستصلاح الحديث ، بينما سيأخذ هو يتأرجح خطوة خطوة نحو
الشمال ، عكس حركته التاريخية السابقة .

الفصل الرابع

وجه مصر

بقدر ما يمتاز تاريخ مصر بالتعقيد ، تمتاز جغرافية مصر بالبساطة (١) .
لها لا شك فيه أن هيكل مصر الجغرافى العام وخطوط الطبيعة العريضة
فيها أميل نوعا الى البساطة النسبية وتخلو على هذا المستوى من التعقيدات
الفيزيوغرافية أو الجيومورفولوجية البارزة والتناقضات الطبيعية الحادة .
وهذه الطبيعة المبسطة أدركها حتى قدماء المصريين ، حتى فرضت نفسها
على فكرتهم عن العالم المحيط بهم وانعكست في الكوزموغرافيا الفرعونية
وتراثها من الفكر الكونى (الكوزموجونى cosmogony) (٢) .

وهناك ، بالتأكيد ، آلاف التفاصيل والدقائق المتباينة التى لا تخفى
على الجغرافى المبتدئ بل حتى على غير الجغرافى المختص ، ولكنها جميعا
تأتى عادة فى المرتبة الثانوية ، وتظل مصر تبدى وجهها جغرافيا بادية البساطة
والوضوح محدد المعالم والملامح فى هدوء وإيقاع متبهل بشكل غير عادى .
على أن هذه البساطة الجغرافية إذا كانت سمة أساسية فى شخصية مصر ،
فإن علينا فى الوقت نفسه ألا نبالغ فى تصويرها أو تقديرها فنخرج بها عن
حدودها الصحيحة ونسبها السليمة . أصبح ، مثلا ، أن يقال كما قال مارش
فيليبس « أن جغرافية مصر قد صنعت للأطفال » ؟ (٣) لا يستقيم ، وكل
ما يمكن للجغرافى أن يقول هو أن وجه مصر ، أن لم يكن أقرب الى البساطة
منه الى التركيب ، فإنه على وجه اليقين أقرب الى التركيب منه الى
التعقيد .

ولا تتبدى هذه البساطة النسبية كما تتبدى فى تلك السمترية أو ذلك
التناظر الذى يسود عناصر اللاندسكيب الطبيعى فى مصر وحولها . (٤) فعلى
جانبي الوادى الذى تحف به حافظان هضبتان فى توازن ملحوظ ، تتناظر

(1) Charles Issawi, Egypt. An economic & social analysis, 1946, p. 1.

(2) J.A. Wilson, in : Before philosophy, Pelican, 1949, 14, 59.

(3) L.M. Phillipps, The works of man, Lond., 1932, p. 45.

(4) Issawi, id.

صحراوان في الشرق والغرب بصفة مستمرة وبصورة ملحّة مثلما هي موحية .
والوادي نفسه ، على وحدته الاساسية ، ينقسم ما بين الدلتا والصعيد
اللذين يتوازنان بدورهما في استقامة واضحة ما بين الشمال والجنوب . لا ،
وليس هذا فحسب ، بل حول الجميع يتناظر بحران رئيسيان في الشمال
والشرق .

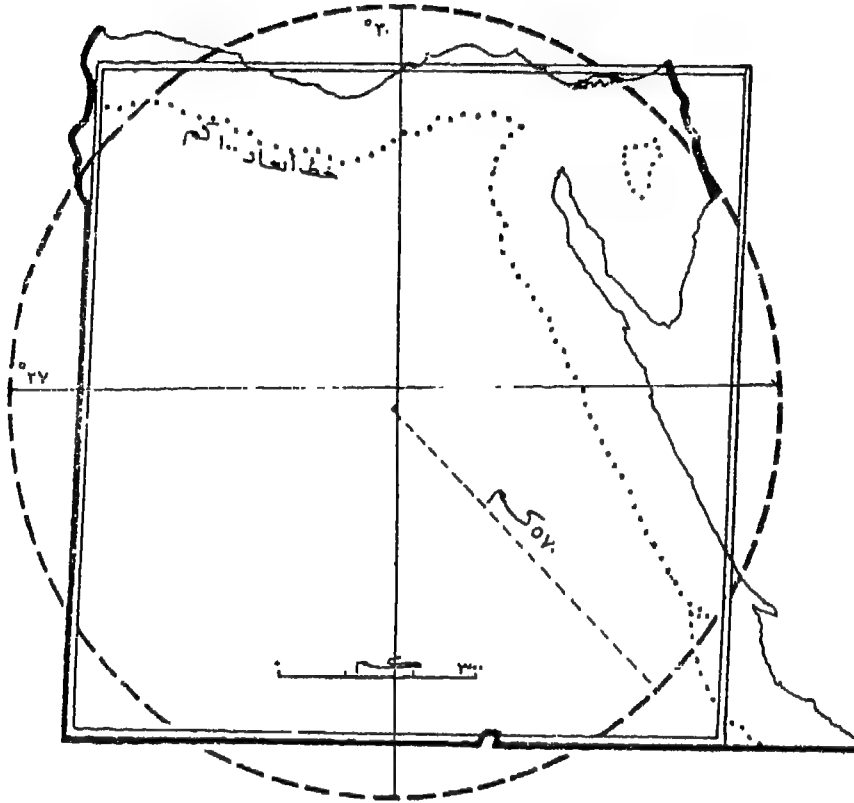
ولقد ألفنا أن ننظر الى صفحة مصر على انها تتألف من عنصرين
طبيعيين أساسيين هما النهر والصحراء . ولكن البحر بالتأكيد عنصر ثالث ،
بعد ثالث ، يكمل صورة مصر الجغرافية ولا يمكن لهذه أن تفهم بدونه . ولهذا
غلابد لاي تحليل متكامل لخريطة مصر الجغرافية أن يأخذ في اعتباره هذه
الثلاثية من الخطوط الطبيعية : النهر ، الصحراء ، البحر . وعلى الفور
يبدو قدر من النظام والترتيب أو الايقاع والتوازن العريض ، قدر من التناظر
الهندسي العام باختصار ، في كل واحد من عناصر تلك الثلاثية . فالتناظر اذن
هو القاسم المشترك والنغمة الاساسية في صورة مصر الجغرافية .

وجه مصر ، بعد ، مربع منتظم ، أو قل أن جسيمها ربعة مكتنز .
فبسهولة تامة ، مصر مربع مليوني يحتل الركن الشمالي الشرقي من افريقيا
ويمثل $\frac{1}{3}$ من مساحتها (مليون كيلومتر مربع بالضبط من ٣٠ مليونا بالتحديد) .
المربع ذو زوايا أربع قوائم أو أشباه قوائم هندسيا ، وطول كل ضلع من
اضلاعه بالتالي نحو ± 1000 كم نظريا .

عمليا ، بالطبع ، النمط يختلف أو يختل قليلا أو كثيرا ، اساسا بسبب
ميل ساحل البحر الاحمر بالدقة عن الخط العمودي وانحرافه عن الزاوية
القائمة . والنتيجة المثيرة لهذا الاختلال النسبي اننا نجد أن أقصى عرض
مصر اكبر من أقصى طولها . فالاخير من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب
يبلغ ١٠٧٣ كم ، مقابل ١٢٢٦ كم للاول من أقصى الشرق الى أقصى الغرب .
ومع ذلك تظل مصر على الاغلب اقرب رقعة ارضية الى الشكل المربع ، واغنى
شكل بالزوايا القوائم ، وحسبك في هذا أن تنظر الى الحدود الغربية
والجنوبية فقط .

الآن ، داخل هذا الاطار ، يسيطر على خطوط التضاريس الكبرى
محوران أساسيان بحيث يبدوان وكأنهما « احداثيا مصر » : المحور الطولي
والمحور العرضي ، أو محور البحر الاحمر (القلزمى عند الجيولوجيين)
ومحور البحر المتوسط (التيزي عند الجيولوجيين) . ومن تقاطع وتعاود
هذين المحورين الفقريين تبرز شبكة مركبة من الاحداثيات الثانوية والثالثة

grid تغطي وجه مصر وتضبط ايقاع معظم معالم وملامح اللاندسكيپ فى تناغم موحد وتمنحه خطة مهندسة بالطبيعة ولكنها مبسطة بالضرورة ، مما يؤكد البساطة الكامنة فى صورة مصر الجغرافية جميعا . ومحور الاحمر بين الاثنين هو الاحداثى الطاغى الغلاب خارج كل مقارنة، فهو حاكم الخطوط الرئيسية، بينما يحدد المحور المتوسطى الخطوط الثانوية نسبيا .



شكل ٢٦ - رقعة مصر : ربعة يمكن تقريبها الى مربع طول اضلاعه ١٠٠٠ كم والى دائرة نصف قطرها نحو ٥٧٠ كم ومركزها قرب تقاطع خط طول ٣٠° وخط عرض ٢٧° . خط ابعد ١٠٠ كم يوضح قارية كتلة الارض المصرية .

لمخطوط البحر الاحمر نفسه ثم جباله ، والنيل وواديه ، ومعظم منخفضات الواحات وبعض خطوط التضاريس الموجبة واقتواس المحدثات فى الصحراء الغربية ، فضلا عن بحار وخطوط الرمال بها ثم عشرات الانكسارات الطولية وشبه الطولية التى تتخلل وتتداخل فى الجميع ، كل هذه تتبع محورا واحدا واضحا هو المحور الطولى . اما على المحور المتوسطى العرضى فنتراعى خطوط الساحل الشمالى كالبحيرات وكثبان او تلال الرمال

أو الجير الحبيبي ، وخط المنخفضات الشمالية في الصحراء الغربية ، ثم معظم أودية الصحراء الشرقية ، الى جانب كثير من طرق المواصلات الطبيعية . بر الصحراويين ، ثم أخيرا كل خطوط الانكسارات العرضية . والطريف ، بعد ، أنه حتى الحدود السياسية تشارك في هذا العزف الطبيعي الموقع غتأتى موازية للمحورين أو الساحلين ، الغربية مع محور الاحمر والجنوبية مع محور المتوسط .

وإذا كانت ثلاثية النهر — الصحراء — البحر تنتظم هكذا في نسق جغرافى موحد ، فإن كل خط من هذه الخطوط الثلاثة يبدى وحدة أساسية تجمع بين طرفيه رغم كل الفروق والاختلافات العديدة والعميقة بينهما اقليميا ومحليا ، تعميما وتفصيلا . فبين الدلتا والصعيد فروق طبيعية شتى في الاصل والتاريخ والتركيب الجيولوجى ، كما في الظاهرات الجغرافية كالسطح والتربة والمائية والمناخ ، غير أنها تأتى دائما في مرتبة ثانوية . وبالمثل تختلف الصحراء الشرقية عن الغربية في كثير جدا من الخصائص والملامح ، ولكن الصحراوية تجمع بينهما في النهاية أكثر . كذلك يفعل البحر المتوسط والاحمر .

النتيجة النهائية هي أنه في كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة تأتى الاختلافات في الدرجة الثانية من الاهمية ، أو قل في الدرجة أكثر منها في النوع ، بينما تظل الوحدة الأساسية هي القاعدة الاصولية . وعلى هذا الاساس نبدا في هذا الفصل الدراسة التحليلية المقارنة للبحرين والصحراويين وحدهما على الترتيب ، مرجئين الوادى بالضرورة الى دراسته التفصيلية المستقلة بحسبان قلب مصر وكل شئ بها في النهاية .

البحران

بين البحر المتوسط والاحمر اختلافات طبيعية مثيرة وعديدة تؤلف في مجموعها مقارنة بالغة الطرافة والجدة . وتمتد هذه الاختلافات ابتداء من التركيب الجيولوجى نفسه الى التكوين التضاريسى الى الشكل الجغرافى حتى الموقع والمناخ والحياة المائية ذاتها . وكلها اختلافات لا تنعكس على سواحل مصر وشواطئها فحسب ، ولكنها تتجاوزها الى صلب البلد نفسه وتوجيهه ونظريته بحيث سنجدها تلعب دورا أساسيا في تاريخه البشرى والحضارى والسياسى جميعا . ومحصلة القول في هذه الاختلافات هي أننا سنجد أن البحر المتوسط — بحرنا الشمالى — هو بحر مصر الامامى حيث الاحمر — بحرنا الشرقى — هو بحرنا الخلفى أكثر حتى مما هو الجانبى .

وبهذه النسبة بالضبط يتحدد وزن وقيمة كل منهما في كيانها سواء على المستوى الطبيعي أو البشري ، التاريخي أو السياسي ، أو الاقتصادي أو الاستراتيجي .

جيولوجيا ومورفولوجيا

جيولوجيا

نحن حيث الاصل والتركيب الجيولوجي ، يلفت النظر بشدة ذلك الاختلاف بين قدم البحر المتوسط وحدائة البحر الاحمر . للمتوسط بحر قديم النشأة جدا ، فهو في الواقع وريث التثيز ، اى ترجع أصوله الى أقدم العصور الجيولوجية . اما الاحمر فحدث بكثير جدا ، تكون في الاوليجوسين أو حتى في الميوسين كما رأينا ، ولم تغمره مياه المحيط الا في البليوسين كذلك . وقد اتصل البحران ثم انفصلا أكثر من مرة خلال العصور الجيولوجية الحديثة أو التالية .

البحر المتوسط ، بعد ، من أصل التوائى جيولوجى عميق geosynclinal ، تكون بين كتل اليابس الافريقى واليابس الاوربى القديمة . اما الاحمر فبحر انكسارى يمثل القطاع الاكبر من الأخدود الافريقى العظيم ، فهو أساسا جريبن أخدودى بين هورستين امتلا بالمياه . الاول تخلف عن تراجع وانحسار بحر أقدم عهدا وأعظم أبعادا بكثير ، والثانى تخلق من لا شىء وسط يابس صلب قديم . الاول ، يعنى ، تشكل بالانكماش ، والثانى نشأ بالتمدد . بالاختصار ، المتوسط بحر « حفرة fossé » بالمعنى الصارم الدقيق ، حيث الاحمر بحر « حفرة fossé » بالدقة والتحديد .

وبطبيعة الحال ، يختلف الاطار الجبلى للبحرين في التركيب والعمر الجيولوجى . فهو التوائى البى حديث حول البحر المتوسط ، بينما هو انكسارى من صخور قديمة حول البحر الاحمر . وهنا تبرز المفارقة مثيرة بين البحر واليابس في الحالين . فبينما المتوسط بحر قديم جدا فان الحلقة الجبلية المحيطة سلسلة رسوبية حديثة للغاية ، هذا في حين أن البحر الاحمر بحر حديث للغاية ولكن جباله النارية جزء من كتلة اليابس الافريقى — العربى الجوندوانية الصلبة البالغة القدم .

مورفولوجيا

البحران بهذا اذن جبلى كلاهما في الدرجة الاولى . فبينما تحف بالبحر الاحمر كالحوائط السماء سلسلتان جبليتان شديدتا الانحدار هما حافتنا الاخدود ، تطوق البحر المتوسط حلقة جبلية كالسوار لا انقطاع لها تقريبا الا

في مصر وحدها بالدقة ولحسن الحظ . وهذا الانقطاع النادر هو ما اعطى مصر ميزة جغرافية وتاريخية كبرى في البحر المتوسط ، كما يميز جغريا بين سواحلنا الشمالية والشرقية ، فالاولى نلية او هضبية او سهلية مكشوفة ومفتوحة ، اما الثانية فجبلية مغلقة عازلة كما هي معزولة .

من هذه النقطة بالتحديد ينبع فارق حيوى حاد في قيمة ودور البحرين في كيان مصر الطبيعي والبشرى على السواء . فالمتوسط ليس فقط « بحر النيل » ، اى بحرنا الذى يصب فيه ويلتحم به نهرنا العظيم ، ولكنه ايضا « بحر مصر » الاول والاساسى ، بمعنى انه واجهة مصر الحقيقية . فلان سواحلها منخفضة متدرجة ، فان مصر تنفتح عليه تلقائيا بلا حواجز او عوائق وترتبط به حتميا سواء على المستوى الطبيعى او البشرى . مناخ مصر مثلا، حاكمه البحرى الاساسى هو المتوسط : رياحه « البحرى » ، اعاصيره العكسية الغربية ، امطاره الشتوية ، حتى نسيمه وتلطيفه ... الخ . اما الاحمر فهامشى من حيث الموقع ، معزول الى حد ما بحاجز الجبال والصحراء ، ولذا فان تأثيره في مصر محلى حتى على المستوى الطبيعى البحت كالمناخ ، فلا يتوغل في الداخل وانما تكبته الجبال وتقصره على الشقة الساحلية بصرامة .

ولان كلا البحرين تحف به حلقة جبلية ، فان سهوله الساحلية ضيقة جدا بالضرورة ، واهم من ذلك ان انهاره غالبا قصيرة نوعا او قصيرة للغاية، مع ملاحظة الفارق الجذرى في المناخ بين الاثنين . فالبحر المتوسط ، لغزارة امطار حوضه ، الاكبر مساحة ايضا ، انهاره كثيرة عديدة ، الا انها غالبا قصيرة ، والاستثناء الاكبر هنا هو النيل . فهاهنا تختفى الحلقة الجبلية كما راينا من ناحية ، ومن ناحية اخرى يأتى النهر من جانبه وهو عملاق نادر المثال بحيث لا يكاد من الزاوية النهرية البحتة أن ينتمى الى البحر المتوسط .

اما البحر الاحمر فبحر صحراوى اساسا ، ولذا فهو بحر بلا انهار ، ولا تكاد سواحلها او حوضه تعرف الا السيول الموسمية العابرة القصيرة والادوية القزمية الجافة او شبه الجافة . والواقع ان هذه الادوية الجافة هي من الكثرة بحيث تعد بالمئات ان لم يكن بالآلاف ، ويوشك الا يكون لها نظير في كثافتها وتعددتها بين كل البحار الجافة الماثلة كالخليج العربى او بحر العرب ... الخ . بصيغة مركزة ، ان يكن البحر الاحمر بحرا بلا انهار بالضرورة ، فانه بالمقابل بحر الادوية الجافة بامتياز .

لهذا السبب فان مياهه صافية الى اقصى حد ، حتى لترى شمعاه وحيواناته بالعين المجردة قرب الساحلين . ولكن للسبب نفسه فان ناقذ البحر الشديد تحت مناخه الحار لا يعوضه اى ايراد مائى نهري يذكر ، ومن

ثم غلولا اندفاع مياه الهندي والمتوسط اليه بحكم الاوانى المستطرفة لانخفاض مستواه نحو ١٨٠ سم كل عام . غير أن هذا من الناحية الاخرى يخلق فيه تيارا مائيا شديدا ويعرضه للهد والجزر القوى ، كما يجعله واحدا من اشد بحار العالم ملوحة .

حتى خط الساحل ، بعد ذلك ، يختلف بين البحرين طبيعة وخطه وشكلا . فساحل المتوسط العرضى يبدو في مصر وهو ساحل مقوس متعرج في سلسلة من التحدبات والتقعرات الانسيابية المديدة ، بينما ساحلنا الاحمر الطولى خطى مستقيم بصرامة الا من الاستثناء السينائى بمثلثه المذهب كرقم ٧ .

ثم ان ساحل الاحمر متجانس في طبيعته ، صخرى ومرجاني كله ، اما ساحل المتوسط فمتباين في تكوينه بشدة : صخرى رملى في قطاع الصحراء الغربية ، طينى بحيرى في قطاع الدلتا ، رملى طينى في سيناء . واخيرا ايضا فان ساحل المتوسط ، كما هو منخفض عموما ، تقل به الاودية الصحراوية الجافة ، على العكس من ساحل الاحمر الجبلى الاعلى الذى تخدده مئات الاودية بلا انقطاع .

وحتى تحت الماء ، يتقوس عمق البحر المتوسط بعيدا عن الساحل في جزئه الاكبر بسبب مقذوفات رواسب النيل والدلتا السفلى . فنجد خطوط الاعماق المتساوية تبتعد امام ساحلنا في محدب هائل ولا تعود اليه الا بالتدرج قرب العلمين غربا ورفح شرقا . اما عمق البحر الاحمر فيوازي الساحل بطريقة هندسية ميكانيكية لافتة بحيث تكاد خطوط الاعماق المتساوية تعكس خط الساحل بكل اخلاص وحتى ادق التفاصيل .

فى الاوقيانوغرافيا

التشابه

كلا البحرين بعد هذا هو خليج من محيط ، خليج هائل ولكنه مجرد خليج مهما تراسى او اختلف في الشكل والامتداد والمساحة والطول . وكخليج ، فانه في الحالين لا يربطه بمحيطه الا فتحة ضيقة حاسمة . فالمتوسط بحر شبه داخلى من بحار المحيط الاطلسى لا يفتحه الا مضيق جبل طارق ، والاحمر ذراع طويلة مهدودة من المحيط الهندي ، باب المندب هو « جبل طارق » . الاثنان اذن بحار قارية continental seas (تميزا لها عن البحار الساحلية epi-continental seas) (١) .

(1) De Martonne, op. cit., p. 111.

من هنا أيضا كان كلاهما بحرا هادئا نسبيا يخلو من التيارات البحرية القوية العنيفة ولا يعرف ظاهرة المد والجزر الحادة . لكن المتوسط يتفوق في هذا المجال ، ولذا كان بحر ارساب اكثر منه بحر تعرية ، ملائم لتكوين ونمو دالات الانهار الكبيرة مثلما هو صالح للملاحة ان لم يكن حقا مدرسة طبيعية للملاحة . اما الاحمر فان المد والجزر فيه اشد وخطر ، كما انه الوحيد بين بحار العالم الذى يتجه فيه التيار المائى من الجنوب الى الشمال في حين ان الرياح السائدة تهب من الشمال الى الجنوب ، مثله في هذا مثل النيل في الداخل وان اختلف المستوى بالطبع .

اخيرا فان كلا البحرين ، كخليج ، هو خليج طولى بدرجة او باخرى ، الاحمر الى اقصى حد ، والمتوسط الى حد ما رغم انه اطول بكثير كما هو اعرض . فالبحر الاحمر طوله ١٢٠٠ ميل ، وعرضه يتراوح بين ١٣٠ ، ٢٠٠ ميل (١) . اما المتوسط فطوله ٢٢٥٠ ميلا (٢) ، ولكن عرضه يتفاوت كثيرا حتى يصل احيانا الى نصف طوله .

الاختلاف

ولكن ما اشد الاختلاف بين البحرين بعد ذلك كله . فاذا كان كلاهما خليجا من محيط ، فان كلا منهما يأخذ في طبيعته من طبيعة قارته ، مثلما يأخذ في اتساعه وأهميته من اتساع وأهمية محيطه ، بحيث نجد — من هذه الزاوية الطبيعية وحدها — ان المتوسط هو بحر اوريا اكثر مما هو بحر افريقيا ، بينما ان الاحمر هو على العكس بحر افريقيا بدورها اكثر مما هو بحر آسيا . فالمتوسط ، كمحيطه الاطلسي ، أضخم ابعادا وامتدادا ومساحة بمثل ما يتفوق الاطلسي على الهندي الذى لا يعدو ان يكون « نصف محيط » في الواقع . (٣) ودور المتوسط في التاريخ اعظم بكثير جدا من دور البحر الاحمر بنفس نسبة دور المحيط الاطلسي الى المحيط الهندي .

ومن ناحية الشكل الجغرافى ، فاذا كانت قارة اوريا هي « شبه جزيرة من اشباه جزر a peninsula of peninsulas » كما توصف بجدارة (٤) ، فان البحر المتوسط — وان كان في مجموعه مجرد خليج من الاطلسي — هو بحق « خليج من خلجان a gulf of gulfs » ، أعنى انه خليج يتكون من عدد كبير من الخلجان المحلية الصغرى ، او هو بحر مركب من مجموعة متعددة من

(1) Barr, loc. cit., p. 123.

(2) André Siegfried, The Mediterranean, trans., Lond., 1948, p. 25.

(3) E. C. Semple, Influences of geographic environment, Lond., 1911, p. 99, 144.

(4) A.E. Moodie, Geography behind politics, Lond., 1947, p. 86.

البحار الصغرى أو هو كما يضعها هويتلزي جراب أو كيس pouch من المحيط الاطلسى ، يتألف بدوره من عديد من الجرابات أو الاكياس . بل ان البحر المتوسط هو اكبر بحرا متشعب فى العالم ، ففيه اكبر عدد من البحار الثانوية والخلجان الداخلية والتعرجات الساحلية « والكهوف والكوات والاقبية » البحرية والممرات والحنايا المائية ... الخ . (١) وهو فى هذا كله يعتبر نموذجا مثاليا يقاس عليه وينسب اليه ، بل يعد « نوعا » من الانواع الاساسية من بحار الدنيا ، « النوع المركب » ، ينتمى اليه على سبيل المثال البلطيق والكاريبى .

العكس تماما حالة البحر الاحمر : خندق مائى خطى متطاوّل صقيل ، وكذلك - وباستثناء رقم ٧ حول سيناء - بحر بلا خلجان ، تماما كقارته افريقيا التى هى كتلة صماء مندمجة بلا أطراف أو نتوءات أو خلجان . (٢) انه على كل ضخامته شبه بحر أو شبه بحيرة . بل ان البحر الاحمر هو الوحيد فى العالم الذى لا تشعب أو انثناءات أو انحناءات هامة فيه . بل انه لا يكاد يعدو ضعف الادرياتي ، الذى هو مجرد واحد من خلجان البحر المتوسط ، أو ضعف خليج كاليفورنيا الذى يمتد على نفس عروض القطاع المصرى من البحر الاحمر . والاحمر بهذه الصفة يعد النموذج المثالى للنوع الاساسى الآخر من أنواع البحار فى الدنيا وهو « النوع البسيط » ، لا يكاد يأتى معه فيه الا الخليج العربى . وفى النتيجة يأتى البهران وهما طرفا النقيض على الاطلاق بين بحار العالم .

عن المناخ والاحياء المائية

اخيرا ، من حيث الموقع والمناخ والمائية ، فان الفروق أيضا واضحة . فالبحر المتوسط هو بحق اسم على مسمى ، فهو يتوسط يابس العالم القديم ، ومن هنا جاء دوره التاريخى والحضارى الهائل . وهو بالنسبة لمصر بحيرة الى اوريا . كذلك فانه بامتداده العرضى وعروضه ، عروض الخيل ، بحر معتدل دفىء ، تساعد الملاحه فيه بالطول رياحه الغربية السائدة شتاء وبالعرض رياحه الشمالية المتدخلة صيفا ، ولو أن هذه الاتجاهات - خاصة ايام الشراع - ادعى الى تشجيع الملاحه من الساحل الشمالى للبحر الى ساحله الجنوبى ومن حوضه الغربى الى حوضه الشرقى اكثر منها فى الاتجاه المضاد . وقد يفسر لنا هذا جزئيا لماذا كانت الملاحه تاتى الى مصر اكثر مما تخرج منها .

(1) D. Whittlesey, The earth & the state, Wash., 1944, p. 247.

(2) L. Dudley Stamp, Africa, N.Y., 1955, p. 14.

والمتوسط ، بعد ، اعمق كثيرا من الاحمر ، ومياهه اقل ملوحة ، ولذا تختلف حياته المائية وأسماكه ، فهو بيولوجيا ومن حيث الاحياء المائية جزء من عالم المحيط الاطلسي ، حيث الاحمر جزء من عالم المحيط الهندي المداري الحار . من هنا يمتاز الاول بالدولفين (الدرفيل) وبالتونة والسردين في مقابل القرش والقشريات كالمحاريات واللوبيستر والجمبرى في الثانى ، وفي مقابل حقول الاسفنج الغنية موضعيا أسفل سواحل الاول تسود خطوط الشعاب المرجانية الخطرة تحت سواحل الثانى .

واخيرا ، فان المتوسط بحر تكثر به الجزر الفسيحة والارخبيلات الواسعة ، بما في ذلك الجزر الساحلية offshore islands التى كان حتما لذلك أن تلعب دورا هاما في تاريخ حوضه وشعبه كمواطىء اقصاد للغزو او التجارة ، مثل جزيرة فاروس أو نلسون أمام الساحل المصرى ازاء الاسكندرية . ولا ننس في النهاية خط البحيرات الفستونية الموزعة كحبات العقد على امتداد الساحل نفسه ، ليس فقط في قطاع دلتا النيل وحده ولكن ايضا شرقا وغربا في سيناء وممرىكا بين الكثبان والتلال .

اما البحر الاحمر ، بامتداده الطولى من الشمال الى الجنوب ، فدهليز الى آسيا الموسمية والبحار الجنوبية ، وهو يكون مع البحر المتوسط خاصرة العالم القديم برمته والزاوية الحرجة في كل الملاحة العالية . ثم ان البحر الاحمر بحر مدارى حار تسوده الرياح التجارية الشمالية عموما ، ويبدو بحرارته ورطوبته الثقلة داخل حوضه الجبلى الضيق العميق اشبه في الصيف بحمام بخارى مشبع وممض (١) ، خائق كما هو مختنق ، بينما يتحول في الشتاء الى مجرى محصور تتقلل فيه الرياح فتنتطلق من عقالها بسرعة العاصفة ، الامر الذى كان يعاكس الملاحة طويلا ، خاصة أيام الشراع ، وبالاخص في شمال البحر ، وبالاخص جدا في خليج السويس اكثره ضيقا واختناقا ، حيث تدخل الاعاصير العكسية ايضا في هذا السباق الجوى فتضاعفه ، مما انعكس على ملاحة مصر البحرية بنوع خاص ووجه الحركة واختيار الموانئ فيها وجهة معينة .

واذا كانت الجزر العديدة بل التى لا عدد لها تحف بسواحلها وتنقط شواطئها ، التى تخلو بالمقابل من البحيرات تقريبا ، فانها جميعا من جزر الشعاب المرجانية الحادة المدببة التى كما تهدد الملاحة تخلو من الحياة ولا تكاد تصلح لشيء الا كتواعد للفنارات والمناثر ، ولذا فانها على العكس من جزر المتوسط لا قيمة لها بشريا او تاريخيا . (يبلغ عدد الجزر المصرية الهامة نسبيا في البحر الاحمر نحو ٤٠ جزيرة .)

(1) W.B. Fisher, p. 46.

على أن البحر الاحمر ، من ناحية أخرى ، يعوض بل ويتفوق بثروته البترولية غائقة الاهمية التى كان ينفرد بها تماما الى وقت قريب جدا (دون أن نذكر هنا ثروته المعدنية القاعية من الركازات الثمينة كالذهب والحديد التى ثبت مؤخرا وجودها فى قطاعه الاوسط) . فخليج السويس كان ومايزال حوض بترول مصر الاساسى والتقليدى سواء برا على كلا شاطئيه او بحرا فى أعماقه . ومع ذلك فإن من الطريف لا شك أن نلاحظ ، بالنسبة لمصر ، أن الاحمر ان يكن بحر البترول فقد أصبح المتوسطا اخيرا جدا بحر الغاز ، وذلك بفضل حقل أبو قير البحرى فى أعماق الخليج ، وان كان ذلك على مقياس محلى متواضع لا يقارن بالطبع بخليج السويس .

الصحراوان

اولى دول العالم صحراوية

فى أبسط صيغة تقريبية ، مصر مربع مليونى من الصحراء ، يبلغ متوسط مطره السنوى ككل ونظريا نحو ١ سم فقط ، وان تركز معظمه بالفعل فى شقة ساحلية ضحلة الى اقصى حد . المربع يشطره عمود خطى دقيق الى شبه مستطيلين ، ثلث بالتقريب فى الشرق يشمل الصحراء الشرقية وسيناء ، وثلثين فى الصحراء الغربية . اما مساحة هذا الخط أو الخط العمودى الفاصل ، اى الوادى ، فلا تزيد عن ٣٥٪ من كل مساحة المربع ، اى نحو ١/٣ من مصر ، أى نفس نسبة مصر الى افريقيا الام . اضرورى بعد هذا أن نستنتج أن وادى مصر أو مصر الوادى لا تعدو ١/٣ من مساحة افريقيا ، اى بالكاد اكثر من ١/٤ ؟

نصر بهذا ليست فى جوهرها الا جزءا من نطاق الصحراوات الجافة فى العروض الوسطى من العالم القديم أو « نطاق صحارى منتصف العالم » عند هيربرتسن « mid-world desert belt » (١) ، ذلك الذى يمتد من قلب آسيا الوسطى حتى المحيط الاطلسى ، والذى يعرف القطاع الغربى منه أحيانا بنطاق الصحراء الكبرى — صحراء العرب Saharo-Arabian belt . ليست مجرد جزء فقط ، ولكن قلبه ووسطه . ليست قلبه فحسب كذلك ، وانما جماع مصغر لكل خصائصه وطبيعته وتلخيص مركز لنهط الصحراء الحارة من حيث هى نوع غريد من الاقليم الجغرافى الطبيعى . فاذا كانت

(1) A.J. Herbertson; O.J.R. Howarth, Senior geography, Oxford, 1926, p. 220.

الصحراء الكبرى — لأنها النموذج العالمى الكامل للصحراء الحارة على وجه الأرض — قد تحولت من اسم نوع الى اسم علم، «الصحارى The Sahara»، فإن صحراء مصر تكاد بدورها تكون التصغير النموذجى الكامل للصحراء الكبرى .

فالصحراء الليبية ، وصحراء مصر الغربية منها خاصة ، قد تكون أكثر اجزاء الصحراء الكبرى صحراوية ، أعنى أشدها جفافا ، ان لم تكن حقا أجف صحارى العالم الحارة جميعا . بل ان مصر لتعد، رغم النيل ، أولى دول العالم صحراوية وجفافا على الاطلاق ، تسبق في ذلك حتى دول الصحراء التقليدية مضرب الامثال كالجزيرة العربية وليبيا . . . الخ . ذلك انها ، بنسبة المساحة ، اكبر الدول الصحراوية فى العالم ، بما فى ذلك العالم العربى موطن الصحراء الاكبر . حقيقة مذهلة تأتى — فى بلد النيل والزراعة الاول فى العالم — كالمتناقضة المثيرة والاكتشاف الثورى . لكن مصر فعلا هى دولة الصحراء الاولى مثلما هى دولة النهر المثالية ، كما يوضح هذا الجدول ، جدول خريطة بيغريل مايجز الشهيرة عن النسب المئوية للاراضى الجافة بأنواعها المصنفة وتصنيفاتها المدرجة . (١)

الدولة	الاراضى الجافة			الاراضى الرطبة
	صحراء قاحلة	صحراء	شبه صحراء	المجموع
مصر	٨٦	١٤	—	١٠٠
ليبيا	٧٥	٢٣	٢	١٠٠
الجزائر	٥٠	٣٨	٩	٩٧
السودان	٢٤	٣٤	٣٤	٩٢
فلسطين	١٩	٤٢	١٥	٧٦
الأردن	٥	٩٢	٣	١٠٠
المغرب	—	٢٧	٥٣	٨٠
تونس	—	٧٥	١٤	٨٩
لبنان	—	—	—	—
سوريا	—	١٦	٧٣	٨٩
العراق	—	٨٠	١٦	٩٦
الكويت	—	١٠٠	—	١٠٠
اليمن	—	٤٤	٤٢	٨٦
بقية الجزيرة	٢١	٦٩	١٠	١٠٠
العالم العربى	٣٧	٤٣	١٦	٩٦
العالم	٤	١٥	١٤	٣٣

(1) Peveril Meigs, World distribution of arid & semi-arid homoclimates, Unesco, Paris, 1953; Arid & semi-arid climatic types of the world, International geographical union, p. 136 — 7.

ليس هذا فحسب ، ليس الكم وحده ، ولكن كيف ايضا . فصحارينا عينة جامعة مانعة لكل أنواع الصحراء الحارة . الصحراء المطلقة وشبه الصحراء ، صحراء الاستبس وصحراء السفانا ، الصحراء الداخلية والساحلية أو القارية والبحرية ، صحراء الواحات وصحراء الاودية ، الصحراء الجبلية والسهلية ، الصحراء الحجرية والحصوية والرملية ، وفي صحراء الرمل بحار الرمال والغطاءات والكثبان ، ومن الكثبان السيفية والهلالية ، واخيرا ومن الواحات انواعها الثلاثة : واحات المنخفضات الكلاسيكية وواحات حضيض الكثبان وبطونها ثم واحات الجبال والودية المعلقة — كل اولئك يتمثل في صحارينا بصورة متحفية ولا نقول بالضرورة نموذجية .

صحراء الجبل والحوض أو السلسلة والبولسون range - and - bolson هي وحدها التي تكاد تختفى عندنا كما في كل الصحارى العربية . كما تختفى ، ولكن على العكس من الصحارى العربية ، صحراء اللانا أو اللابة اى الطفوح البركانية أو الحرات التي ترصع صحارى المشرق والمغرب على السواء ولا تكاد تخلو منها دولة عربية الا مصر والعراق .

بين البيداء والبادية

والصحراء — بالتعريف — ظاهرة مناخية أساسا ، هي حيث وحين يزيد البخر على التساقط ، أى الفاقد على الايراد فى ميزانية الرطوبة . ويحدث هذا عادة اذا قل المطر عن ١٠ بوصة ، وان كان لدرجة الحرارة دور كبير فى تكيف هذا الحد الأدنى ، حتى ليرفع البعض مثل أوستن ميللر حد الصحراء الحارة الى الضعف أى الى ٢٠ بوصة (١) . والصحراء بهذا هي أساسا من صنع الرياح التجارية التى تهب بانتظام من الشمال أو الشرق ، الشمال الشرقى بعمامة ، أى من داخل وقلب القارات الى اطرافها وهوامشها وليس العكس ، فتكون جافة بالضرورة بل وتزداد جفافا كلما زادت توغلا فتسخنا على اليابس . من هنا قيل بحق عن التجاريات « صائنات الصحارى desert-makers » (٢) وصحراؤنا هي بهذا ابنة الرياح الشمالية — رياحنا « البحرى » — السائدة التى قد تكون ملطفة منعشة ومرغوبة جدا فى قيطا الصيف ولكنها فى الصيف غير معطاءة ولا جواد بل اصل الجفاف وأس الصحراء .

على أن للموقع والتضاريس تأثيرهما فى تعديل الصورة نوعا . فبحكم

(1) A.A. Miller, Climatology, Lond., 1963, p. 85.

(2) Preston James, A geography of man, Boston, 1949, p. 30.

موقع البحر المتوسط الى الشمال ، والى حد اقل الاحمر الى الشرق ، تلتقط رياحا البحرية التجارية بعض الرطوبة اثناء رحلتها عليهما ، فتلتقى مصر قدرا محدودا من المطر الشتوى على الساحل الاول وآخر من المطر الربيعى والخريفى على الساحل الثانى . واذا كانت كمية الرطوبة فى حالة الثانى اقل لشدة ضآلة مسطح البحر الاحمر المائى ، فان تصادم الرياح بجبال البحر بارتفاعها الكبير يعوض من هذا النقص ويضاعفه الى حد ما . المهم انه ، كما يتكون شريط ضيق من المطر على الساحل الشمالى ، ينشأ شريط آخر أضعف واقل انتظاما على طول الساحل الشرقى .

ولقد افنا ان نفكر فى مطر مصر اساسا كنطاق مختنق وباهت على ساحل المتوسط يقل بسرعة وبشدة نحو الداخل ، وهذا صحيح جوهريا ، ولكن الى جانبه ينبغى الآن ان نضيف نطاقا آخر أكثر تدهورا وتخلخلا على ساحل الاحمر . وبهذا يصبح هناك اطار هامشى متصل نوعا من المطر الخفيف يمتد كالزاوية القائمة على ضلعى مصر البحرينى فى الشمال والشرق وان اختلف بينهما داخليا فى الدرجة والنوع . ولهذا السبب نفسه قلما تصل الصحراء المطلقة فى مصر الى سيف البحر كما فى سيرت ليبيا مثلا او صومال القرن الافريقى .

من هنا وهناك جميعا يظهر اطار هامشى من « الصحراء الساحلية coastal desert » يحف « بالصحراء الداخلية inland desert » شمالا وشرقا على طول البحرين . (١) وفى هذا الاطار تتعدل الصحراء المطلقة بدرجة أو بأخرى الى صحراء مخففة أو شبه صحراء . ومن هنا بالتالى تنقسم صحراء مصر الى نوعين أساسيين : الصحراء الكاملة أو المطلقة والصحراء المخففة أو شبه الصحراء ، أو قل البيداء والبادية على الترتيب . الاولى هى السواد الاعظم من الرقعة وتتبلور الى القمة فى الصحراء الغربية التى تعد من أجف صحارى العالم قاطبة وتكاد بذلك تمثل قمة فكرة الصحراء الحارة الجافة عموما وقلب الصحراء الكبرى خصوصا . والثانية هى الاطار الساحلى الضيق الذى يتحدد بصرامة بالموقع والتضاريس .

وهاهنا نستطيع ان نلاحظ اثر انخفاض سطح مصر العام على درجة سيادة الصحراء . الاصل فى الصحراء طبعا انها ظاهرة مناخية . وصحارينا ، بهذا المعنى ، صحارى « مناخية » (٢) — كما يذهب التصنيف — أى حددتها ابتداء دورة الهواء والرياح الكوكبية . ولكن الاصل ايضا فى الصحراء انها

(1) P. Meigs, Geography of coastal deserts, Unesco., Paris, 1966, p. 15.

(2) Wooldridge & Morgati, p. 296.

منخفضة متواضعة الارتفاع — والا لما كانت صحراء . وفي هذا المعنى فإن صحارينا أيضا صحارى « تضاريسية » .

بعبارة جامعة ، يمكن القول ان صحارينا مناخية في الدرجة الاولى ؛ تضاريسية في الدرجة الثانية . ويعنى هذا ان صحارينا كانت ستظل على اية حال صحراء بصرف النظر عن انخفاض سطحها العام . كل ما فعل هذا الانخفاض هو انه ضاعف الجفاف واكد الطبيعة الصحراوية . ومع ذلك فلو قد كان السطح اقل انخفاضا ، اى أكثر ارتفاعا ، لكانت سيادة الصحراء اقل نسبيا ، خاصة في الصحراء الغربية المتواضعة الارتفاع .

لنا أيضا ان نلاحظ هنا اثر الموقع على درجة القارية . فالقارية في مصر ، سواء بالمعنى الارضى او المناخى ، تقل على الساحلين نسبيا وتزيد كلما ابتعدنا عنهما وأمعنا في الداخل جنوبا أو غربا ، اى على الجبهة من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى . وفي هذا تأتي سيناء في أقصى الشمال الشرقى والعوينات في أقصى الجنوب الغربى وهما قطبا القارية المتناقضين والمتقابلين بين صحارينا، الاولى اقلها قارية وأكثرها جزرية نسبيا والثانية أكثرها قارية وأبعدا بل أبعد شئ عن الجزرية .

البيئة الصحراوية

حسنا ، فما هو بالدقة الفارق بين الصحراء المطلقة والمخفضة ، وما ملامح كل منهما عمليا ؟ أما الصحراء المطلقة فمعالم قائم بذاته : الجفاف تام — متوسط المطر في الخارجة ملليمتر واحد في السنة ، وقد تمضى بضع سنين دون قطرة واحدة . فالمطر منعدم كلية ، الا من السيول الهوج النادرة والفجائية التى لا يضاعف من غايليتها وخطورها الا تلك الندرة والفجائية ذاتها . من ثم فإن نظم التصريف ، ان هى عدت نظما ، بدائية مضطربة شبكتها ، ممزقة وحداتها ، غير متصلة أو مترتبة أوديتها ، باختصار نظم تشنجات ونزوات تغير مجاريها بفتة ، غلا تفاع واد حقيقى Thalweg ولا عمق ولا استقرار لخطوطها . والتصريف كله في النهاية قارى داخلى بالطبع arctic ، endoeric .

الغطاء النباتى ، بعد ، فاقدر تماما ، والارض عارية الا من بقع نادرة جدا من الاعشاب والعويشبات القزمية المقاومة للجفاف xerophytes أو للملوحة halophytes . وحتى هذه قليل عدد انواعها بصورة لاغته . من ثم فلا تربة أيضا ، فغياب الماء والمادة العضوية النباتية التى يمكن أن تعمل عليها البكتريا وعمليات التخمر يمنع تكون التربة بالمعنى البيولوجى الصحيح . « قتربات الصحراء » ، كما تسمى ، ان هى الا القشرة السطحية lithosol ، regosol للقشرة الصخرية regolith في مناطق الصحراء الحجرية أو

الحصوية . اما الرمل فلا يمكن ان يسمى تربة الا « من قبيل المجاملة » ، فهو — كالاتريت — لا يعرف أحد بالضبط أترية هو أم صخر ، والتربة الرملية انما هى تربة معدنية على سبيل التجاوز . (١)

صورة الصحراء المخففة تختلف . اولا تتراوح بين ما دون الصحراء sub-desert او شبه الصحراء semi-desert بدرجاتها اللطيفة attenuated والحادة accentuated ، وبين صحراء الاعشاب او الحشائش الفقيرة او الزائفة بأنواعها المعتدلة pseudo-steppe والمدارية pseudo-savanna . (٢) فلانها ساحلية تغيد من ارتفاع الرطوبة النسبية وخاصة ظاهرة الندى ، ومرتفعة تتمتع ببضغ بوصات من المطر ، فان الصحراء المخففة تعرف غطاء نباتيا مخلخلا رقعيا من الاعشاب والحشائش الصحراوية تتخلله في المواضع المفضلة كالادوية وواجهات السفوح بعض الاشجار القصيرة او الشجيرات المبعثرة ، كما في جبال البحر الاحمر وجبال سيناء وساحل مريوط .

وبحكم الموقع تميل النباتات في المنطقة الاولى نحو النمط السوداني وحشائش السفانا ، وفي الاخيرة نحو نمط البحر المتوسط واعشاب الاستبس ، بينما تقترب سيناء من نمط غرب آسيا . ومع الارتفاع يزداد غنى الغطاء النباتي نسبيا كما في أقصى جنوب جبال البحر الاحمر وسيناء . وبذلك تميل هذه الاطراف الجبلية ، وهى نهايات الارض راسيا كما هى افقيا بالفعل ، الى ان تكون بيئات طبيعية مناخية — نباتية متميزة نوعا ، تمثل مناطق الانتقال بين مصر والاقاليم الجيران الاغنى مطرا جنوبا وشرقا وغربا .

ومع ذلك يبقى ان جبال مصر جبال صحراوية أساسا بسبب غرط الجفاف . ولذا فان الجبل المصرى التقليدى هو ، اذا استعمرنا تسميات اقليلية معروفة ككنايات محلية مناسبة ، « الجبل الاقرع » لا « الجبل الاخضر » او حتى « الجبل الاصفر » . والواقع انه لولا الجفاف القاسى لكانت منطقة مثل جبل علبة بمثابة « اثيوبيا مصر » على استحياء ، ولتحول جبل الطور في جنوب سيناء الى شئ أشبه « بلبنان مصر » على تصغير ، بينما لصارت منطقة مريوط تقريبا « الجبل الاخضر » اى كنسخة متواضعة من جبل برقة الشهير .

الحمد ، الرق ، والعرق

اذا كانت تلك هى بصفة (ام وصمة ؟) المناخ على صفحة الصحراء ،

(1) Dury, p. 186.

(2) Unesco, Fao, Bioclimatic map of the Mediterranean zone, explanatory notes, vol. 12, 1963, p. 11 — 14.

فان لطبيعة الصحراء الليثولوجية او التركيب الصخرى بالمقابل اثرها البارز فى تحديد نوع الصحراء : اما صخرية او حصوية او رملية ، وابتداء ، فرغم ان الرمال تغطى مساحات شاسعة منها ، فليس صحيحا ان صحراءنا المصرية « بحر من الرمال » كما قد يتوهم البعض فى التصور الدارج . فالحقيقة ان صحارى مصر فى معظمها صحراء صخرية اساسا ، يغشاها محليا او اقليميا غشاء رقيق للغاية من الرمال ، مع رقع هنا وهناك من الزلط والحصى والحصى .

بهذا تجتمع فى الصحراء المصرية انواع الصحراء الثلاثة المعروفة فى العالم : الصخرية او صحراء الحد hamada ، والحصوية او صحراء الرق reg ، والرملية او صحراء العرق erg . غير ان نسبها تختلف بشدة جملة وتفصيلا ، اقليميا ومحليا . فاعلها مساحة ، مجرد كسر ضئيل ، هى صحراء الحصى الكاملة . وهى تفتصر على جانبى الدلتا فى تكوينات الاوليجوسين والميوسين وعلى الساحلين حتى البلايستوسين ، ثم على نطاقات وشرائح ضيقة ما بين وادى النيل وهضاب الصحراء فى الرواسب البلايستوسينية ، واخيرا فى بعض اودية الصحراء الشرقية الكبيرة ودالاتها الساحلية .

اما الصحراء الرملية الصرف فاضعاف الحصوية مساحة ولكنها دون الصخرية اضعافا . وهى تسود منطقة متوسطة المساحة محددة فى غرب الصحراء الغربية وشمال سيناء . ونظرا عدا هذا وذاك فانها هى الصحراء الصخرية او الحجرية التى تسود . ويمكن القول ان نسبة الصحراء الصخرية الى الرملية فى صحارينا ككل هى كنسبة ٣ : ١ ، وهى نفسها النسبة السائدة بين الصحارى على مستوى العالم بصفة عامة . (١)

ومن المفيد هنا ان نتذكر ان الانواع الثلاثة هذه انما هى مراحل تطويرية مختلفة فى تكوين الصحراء ولكن على تاريخ جيولوجى بعيد المدى جدا . فالاصل والمادة الخام فى الجميع هى مادة حطامية clastic تتيحها ظروف الصحراء المناخية بصورة مثالية ، الا انها متدرجة الاحجام بعد ذلك .

فالصحراء الحجرية هى اساسا نتاج عملية التجوية الهائلة فى ظل الجفاف ، اى تهدد وتقلص الصخور على التعاقب باستمرار مع المدى الحرارى الكبير بين الليل والنهار والشتاء والصيف وبالتالي تحطم الصخور الضخمة . وفى عز الظهيرة ، كثيرا ما تسمع اصوات كطقات الرصاص هى

(1) De Martonne, op. cit., p. 281 ff.

اصوات كتل الصخور الهائلة تتمزق . وفي كثير من مناطق الصحراء الصخرية تتكدس حصيلة هذه الصخور كركامات من الجلاميد والكتل الضخمة حادة الزوايا بكميات وكومات طائلة عند اقدام المرتفعات . ونظرا لغياب المجارى المائية القادرة وحدها على نقل مثلها ، فانها تبقى حيث هى فى مكانها على شكل ركام من الردش scree ، talus ، عادة بزوايا ميل حادة للغاية . وهذه الظاهرة من أبرز خصائص الصحراء الحجرية .

اما الصحراء الحصوية فمرحلة متقدمة أكثر من تفكك وتفتت الصحراء الصخرية ، فيها تتضاءل أحجام الصخور بالتدرج وتتلطف زواياها الحادة الى الاستدارة فتتحول الى الزلط والحصى والحصباء . اما الصحراء الرملية فهي آخر مراحل تطور الصحراء . فمن مفتتات الصحراء الحصوية تنقل الرياح ذرات الرمال الدقيقة الى أبعد المسافات لتتجمع هناك على شكل صحراء رملية . تاركة الصخور الأثقل حيث هى كصحراء حصوية .

معنى هذا أن صحراء الحمى أو الرق هى ابنة صحراء الحجر أو الحمى خرجت من رحمها جيولوجيا ، بمثل ما أن صحراء الحمى أو الرق هى بدورها أم صحراء الرمل أو العرق . فالثلاثة من نسل واحد أصلا وعلى خط نسب متصل فعلا . أما الفصل بينها فهو ، بعد الأعداد الجيولوجى ، عملية غرز وتصنيف ونقل تتم بواسطة عوامل النقل الميكانيكى أو الهوائى ، الهوائى خصوصا .

ومعنى هذا بدوره على الفور أن صحراء الحمى هى الأقدم جيولوجيا ، والرق أحدث ، بينما العرق هو الأحدث على الإطلاق . فإذا كان ذلك كذلك ، فإن الاستنتاج الوحيد هو أن صحراءنا بدأت وكانت فى يوم ما صحراء حجر لمقط ، ثم تطورت عنها فى أجزاء منها صحراء الحمى ، ثم عن الأثنتين تطورت أخيرا صحراء الرمل . ونحن نجد الآن بالفعل أن السواد الأعظم من صحرائنا هو صحراء الحجر . كذلك فإذا كان الباقي تسوده صحراء الرمل أكثر من صحراء الحمى فما ذاك إلا لأن الأخيرة مرحلة انتقالية أساسا أكثر منها بداية كصحراء الحجر أو نهاية كصحراء الرمل .

وبالمقابل فإن لنا أن نتصور ، جدلا ولكن عقلا ، أن مآل صحارينا — ككل الصحارى الحارة فى هذه الحالة — هو الى أن تصبح يوما ما صحراء رملية بحتة : صحراء الحجر تتضاءل رقعتها ببطء وتتحول بالتسريع الى صحراء حمى تتوسع رقعتها على حسابها ، والحمى الى رمل يتوسع بدوره على حساب الحمى ، وهكذا الى أن تكتمل نهائية الدورة المورفولوجية المحتملة . الشرط الوحيد لهذه النبوءة أن تظل العوامل المناخية ثابتة كما

هى الى الابد ، والافتراض الوحيد فيها قبل ذلك وبعده هو ان هذا لن يتم الا بعد عصور جيولوجية تقدر بعشرات ملايين السنين وربما بمئاتها . ان مورفولوجية صحارينا، وهذا هو جوهر القضية ، فى تطور مستمر لا ينقطع . واذا كنا لا نحس بهذا عمليا الا بالكاد ، فما ذاك الا لانه عملية جيولوجية سحيقة الاماد تتجاوز حياة النوع البشرى على الارض بسداية ونهاية .

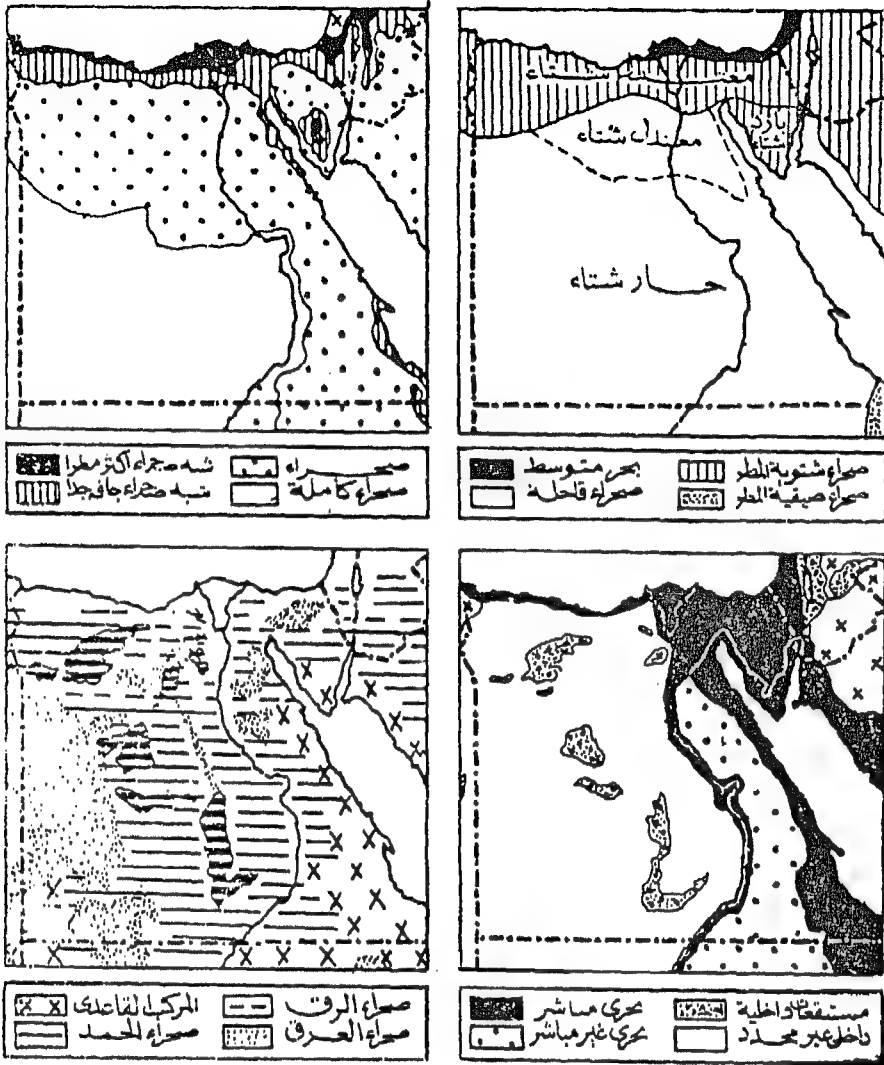
هذا الاستنتاج الزمنى يؤدى بنا بدوره الى استنتاج آخر مكاني لا يقل مغزى ودلالة . فلما كانت الرياح السائدة فى صحرائنا ، كأداة لعملية الفرز والنقل بين انواع الصخور او الصحارى ، هى الرياح الشمالية بعمامة ، فان لنا ان نتوقع — جغرافيا — ان نجد الصحراء الام الاولى او الجدة ، وهى الحمد ، فى الشمال ، بينما تليها الصحراء الانتقالية وهى الرق الى الجنوب ، فى حين ينبغى ان تقع الصحراء الحفيدة وهى العرق فى اقصى الجنوب من الجميع . الاقدم ، يعنى ، اكثر شمالية ، والاحدث اكثر جنوبية . ولسوف نرى فى المسح التفصيلى لصحارينا الى اى مدى تتحقق او لا تتحقق هذه الفرضية المنهجية او النتيجة المنطقية .

هذا ، وفى النهاية ، فلو قد تكون الصحراء الرملية اكثر الانواع الثلاثة رتبة وبالتالي ادعماها الى الملل ، لكنها قد لا تخلو احيانا من بعض النباتات القصيرة بين بطون الكثبان او على حواشيتها وعند اقدامها ، ان لم تزحف احيانا على ضلوعها .

اما الصحراء الصخرية فهى بلا شك اكثرها وحشة ووحشية وقحولة، كما ان اشكال التضاريس فيها تبدو عادة بكل ضراوتها وحداثتها وغرابتها نظرا لحدة فعل الرمال السافية فيها، خاصة فى اسافلها، بحيث تبقى اعالها معلقة كالانغريز المتدلى over-hanging ، او متضخمة على قاعدة مختنقة كعش الغراب ، او معزولة كالتلال الكتلية او القلاعية وهى ما يعرف بالقارات (الجارات او الجور) . . الخ . (١)

اما صحراء الرق الحصوية فهى بلا جدال اكثرها استواء وتمهيدا ، فانما هى ما « رق » اصلا من اديم الصحراء ولان لحركة الابل والانسان حتى لتسمى ايضا « بالسريير » . من هنا فهى وسط وطرق الحركة المفضلة فى الصحراء ، تسعى فى طلبها القواغل بقدر ما تنأى عن الصحراء الصخرية والرملية .

(1) De Martonne, p. 231 — 5.



شكل ٢٧ - من إيكولوجية البيئة الصحراوية : الاقليم والانواع المناخية ، انماط التصريف ،

وانواع الصحراء

[عن مايجز واليونسكو ولينتون وبحيرى]

المياه الباطنية

أصل الحياة في الصحراء ، أي صحراء ، تكمن لا في ماء المطر بالطبع ولكن في المياه الباطنية . وإذا كانت أصلية الصحراء الغربية على وجه الخصوص تكمن في منخفضاتها وواحاتها ، فإن أصلية منخفضاتها وواحاتها إنما تكمن بدورها في مياهها الجوفية ، فهي أساس حياتها ومبرر وجودها ،

بغيرها لا تتصور ولا تقوم . ومن المفارقات الغربية ، ان لم يكن من السخرية حقا ، ان هذه الصحراء النى قد تكون أجف صحارى العالم تملك تحت اقدامها خزاناً مائياً غنياً بأى مقياس . ويبدو أن الصحراء الغربية بالذات ، والتي تكاد تفتقر الى شبكة صرف سطحي قد عوضت بشبكة او بطبقة باطنية بحيث غاضت الدورة الهيدرولوجية من وجه الارض حتى غاصت تحت العمق . ورغم أن المياه الباطنية ترتبط أساساً وفي المحل الاول بالصحراء الغربية ، فإنها لا تقتصر عليها بصراحة ، بل تشارك فيها الصحراء الشرقية أيضاً بقدر ولو جزئياً في أقصى الجنوب . لذا فقد يكون من المفيد أن نعرض لموضوع المياه الباطنية في دراستنا العامة الاصلوية هذه عن الصحراوين معاً .

الطبقة الحاملة الأم

ترتبط هذه الطبقة ارتباطاً حميماً عميقاً ، بل تكاد نقول تتوطن وجوداً وجودة وعمقاً ووفرة ، بطبقة الخراسان النوبى الرملية المسامية التي « تبطن » قاع الصحراء برمتها على أعماق متفاوتة والتي تستقر بدورها على قاعدة صخور الدرع الصماء القاعية الكاتمة غير المنفذة . فالخراسان النوبى هو مائياً خزان الصحراء ومستودع الواحات ، وطبقته هى حامل المياه والموصل الجيد للحياة .

ومن الصور الجوية الحديثة أمكن مؤخراً رسم خرائط كنتورية للسطح العلوى لهذا الخزان الجوفى ، أى « لسقف » الماء الباطنى ، فوجد أن منسوب هذا السطح أو السقف يتراوح منحدرًا من ١٠٠٠ متر فوق سطح البحر عند العينات الى ٢٥٠٠ متر تحت سطح البحر عند القطارة . وهذه الطبقة الخراسانية الحاملة للمياه تغطيها من أعلى طبقات سميكة صماء من الطفل هى التى تجعل المياه الجوفية دائماً تحت ضغط ارتوازى . فكانها اذن محمية من أسفل ومن أعلى بطبقة كاتمة تحفظ عليها ماءها فتجعل منها « مصيدة ماء » نموذجية . وقد ثبت وجود ٨ طبقات حاملة للمياه فى طبقات الحجر الرملى أو الخراسان النوبى هذه (١) ، تتخللها أو تنفصل بينها على التوالى طبقات من الطين والطفلة تستقر أخراها فوق القاع الصخرى .

من عذوبة هذه المياه ، قد يكون من المثير أن نعرف أن درجة ملوحتها أقل من درجة ملوحة المياه الجوفية فى وادى النيل نفسه . كذلك ثبت أنه

(١) محمود بسيونى ، آفاق جديدة للحياة ، القاهرة ، ١٩٦٢ ،

كلما كان الحجر الرملى النوبى أقدم كان الماء أوفر وأجود . (١) أما سمكا فيبدو أن هذه الطبقة الحاملة للمياه يقل سمكها كلما اتجهنا شمالا . (٢) ولكن المرجح أنها تكاد تمتد أسفل الصحراء جميعا كفرشة غطائية واحدة ، كأنما ترقد الصحراء على « حشية » اسفنجية مشبعة بالماء ، وحتى ليتمكن أن تعد الصحراء الغربية كلها تقريبا حوضا ارتوازيا واحدا هائل الابعاد (٣) .

من هنا يمكنك الوصول الى المياه أنى حفرت فى الصحراء ، ولو أنها ، عمليا لا يسهل الحصول عليها الا فى التجاويف الطبيعية أى المنخفضات والواحات التى تقربنا كثيرا من مستوى الماء الباطنى او فى الانكسارات الطبيعية التى تساعد على انبثاق الماء تلقائيا . وفى كل الحالات هناك مستويان مختلفان ومنفصلان تماما للمياه الباطنية : مستوى قريب *nappe phréatique* وهو محدود القيمة والقدرة ، وآخر عميق *nappe artésienne* هو وحده الارتوازي حقا وهو المستودع الحقيقى للثروة المائية فى الصحراء الغربية .

ومن الناحية الطبيعية ، لهذه المياه الباطنية خاصتان هامتان ، كلتاهما دليل على ، ونتيجة ، لشدة عمق المصدر الجوفى الغائر . الاولى ارتفاع درجة الحرارة ، فهى إما غائرة أو دافئة دائما ، ان لم تكن حارة أحيانا، اذ تتراوح بين ٥٢.٥ ، ٥٤.٠ مئوية . الثانية كثرة الغازات بها ، خاصة الازوتية والكربونية ، مما يمنحها طبيعة فوارة الى حد أو آخر . كذلك من الناحية الجيولوجية ، ثمة أيضا خاصتان . الاولى أن المياه الباطنية أغرز تدفقا وأجود نوعية فى مناطق الانثناءات المحدبة منها فى المقعرة . الثانية أنها شديدة الارتباط بالانكسارات المحلية ، خاصة على جانبها القافز الناهض *upthrown* . (٤)

وقد أمكن رسم خطوط اعماق متساوية دقيقة لمياه الصحراء الغربية الباطنية ، أبرز ما تعكسه هو تقوس القاعدة الاركية السفلى تحتها ، فهى غالبا منحنيات محدبة بالنسبة لساحل البحر المتوسط بحيث تتخذ فى مصر محورا شماليا غربيا — جنوبيا شرقيا . ولكنها فى الشمال تكاد ترسم واديا يمتد من الفراغة حتى القطارة ، وآخر يتبع وادى النيل (٥) .

(1) S. Youssef; M. El Saady, "Relation between ground water composition & geology of Dakhla oasis", B.S.G.E., 1963, p. 108.

(2) Squyres; Bradley, p. 100.

(3) W.B. Fisher, p. 455.

(4) Youssef; El Saady, p. 101 — 112.

(5) John Ball, "Problems of the Libyan Desert", G.J., 1927, p. 215.

والحقيقة الكبرى بعد هذا هي ان عمق المياه الباطنية يقل بانتظام من الجنوب الى الشمال ، من حوالى ٤٠٠ — ٦٠٠ متر فى الخارجة الى ١٥٠ — ٢٥٠ مترا فى الداخلة ، الى الصفر فى عروض القطارة ، الى ما دونه بعد ذلك . اى ان مستوى الماء الباطنى يقترب باطراد من سطح الارض كلما اتجهنا شمالا . ولهذا السبب تظهر هذه المياه تلقائيا فى قيعان المنخفضات غير المعصورة كالقطارة حيث تفسر الرطوبة والمياه الاسنة التى تنتشر بقاعه ، او فى بطون الواحات المأهولة كسيوة حيث تتعدد البحيرات والسبخات الكثيرة . هذا بينما نحتاج الى دق آبار بالغة العمق حتى نصل الى الماء فى الخارجة مثلا . وبصفة عامة أيضا فان حجم الموارد الباطنية المتاحة او الكامنة أكبر فى الجنوب ويقل بانتظام نحو الشمال ، اى ان الكم يتناسب تناسباً طردياً مع العمق .

على ان علاقة الجودة بالعمق علاقة معقدة . فلأن الماء الباطنى يمر فى رحلته الى أعلى بصخور الطبقات المتتابعة التى تعلو طبقاته الخراسانية فيختلط بأملاحها الذائبة ، التى تكثر خاصة فى الحجر الجيرى الأيوسينى . فانه يصبح باطراد أكثر ملوحة وأقل جودة . ويزداد هذا كلما زاد عدد الطبقات العليا المخترقة . (١) ولما كانت هذه تزداد شمالا ، فان درجة الملوحة تزداد فى هذا الاتجاه . وهذا يعنى من اسف أننا حين نجد الوصول الى الماء سهلاً مقرباً نجده هو أسوأ رديئاً ، وعلى العكس لا سبيل الى الماء الجيد الا بأعمق الحفر وأصعبه وأبهظه . اى ان ما يصلح العمق تفسده الملوحة ، وما تصلح التضاريس تفسده الكيمياء .

من هذا جميعاً نجد ، على المستوى الإقليمى ، ان أكثر المياه كمية وأجودها نوعية وان كانت أبعداً غوراً هي على الترتيب التنازلى فى الواحات الخارجة فالداخلة فالبحرية فسيوة ، حيث يسود فى الأخيرة الوسط الأيوسينى فتصل الملوحة الى أقصاها ، بينما يتحول القطارة المجاور والمائل الى ملاحه سبخة فعلاً مفقودة للمياه كما هي للحياة . اى ان الترتيب هو من الجنوب الى الشمال ، فيما خلا الفراغة قليلة المياه نوعاً .

أخيراً ، ومن الناحية التاريخية ، يبدو ، كما وجد بول منذ وقت مبكر ، ان منسوب هذه المياه الباطنية قد انخفض . فهناك أدلة عديدة فى الواحات على هذا الهبوط خلال العصور التاريخية ، « منذ الرومان » كما يردد عادة (فقط لاننا نادراً ما نعرف كيف كان الوضع قبل ذلك ، كما يستدرك بوتزر) . والاعلم ان هذا الهبوط امتد على طول الخمسة آلاف سنة الأخيرة .

(1) Youssef; El Saady, p. 109.

غفى الخارجية تشير « ينابيع التلول mound-springs » الحفرية الى منسوب أعلى من المنسوب الحالى بنحو ٥٥ - ٦٠ مترا . وكثير من آبار وعيون العوينات والجلف ووحدات الشب والطرفاوى قد جفت منذ عصر الاسرات . وقد بلغ انخفاض مستوى الماء الباطنى فى بير المساحة نحو ٢٢ مترا ، وفى بير العطرون والمرجا نحو ١٠ أمتار ، وفى الفراغرة نحو ٥ أمتار ، وذلك كله منذ العصور الرومانية . وفى الصحراء الشرقية ايضا نجد . المستوى الحالى دون مستوى العصر الفرعونى بنحو ٧٥ متر فى وادى الملاقى ، بينما جفت الآن الآبار الرومانية فى وادى قنا تماما . أما قرب ساحل المتوسط فأن المستوى الباطنى لم يتغير كثيرا . والمقرر أن هذا الانخفاض العام فى مستوى المياه الباطنية الصحراوية لا علاقة له بنظرية « الجفاف المطرد progressive desiccation » الشائعة .

من الناحية الاخرى فقد انخفض المستوى فى الفترة المعاصرة اما نتيجة لافراط الضخ والسحب فى رأى اولتناقص مصادر المياه الباطنية فى رأى آخر . غفى البحرية قدر أن المنسوب انخفض ٥ أمتار منذ سنة ١٩٠٠ ، وبالمثل فى الخارجية ، ونحو الضعف فى الداخلة (١) . وتناقص مياه الآبار الجديدة وجفاف مياه القديمة حاليا سنة بعد سنة هى حقيقة يومية ملموسة . والثابت أن مستوى المياه الجوفية انخفض نحو متر كامل فى الأربعين سنة الاخيرة ، كما أن المقدّر أنه سيهبط نحو ٥٥ سم أخرى حتى سنة ٢٠٠٠ .

مشكلة المصدر

مهما يكن الامر ، فإن مشكلة المياه الباطنية ليست قضية الثبات او الهبوط ولا الوسط او التوطن وانما الاصل والمصدر . نعم هى تتوطن الخراسان النوبى ، ولكن القضية من أين جاءت للخراسان . حيث أن المنطقة كلها جافة اليوم تماما ، فليس أمامنا الا أحد احتمالين لمصدر هذه المياه : إما من مناطق جغرافية ممطرة بعيدة خارج المنطقة ، وإما من عصور تاريخية (جيولوجية فى هذه الحالة) مطيرة .

هكذا ظهرت مدرستان أساسيتان متعارضتان يمكن أن نسميهما على الترتيب النظرية الجغرافية والنظرية التاريخية أو نظرية المياه « الخارجية exotic ، allochton » ونظرية المياه « الحفرية pluvial, fossil » . وكما تعددت الآراء داخل كلتا النظريتين ، فقد عقدت (أو تعتقدت !)

(1) K. Butzer, Climatic change in arid regions since the Pliocene, in : A History of land use in arid regions, ed. L.D. Stamp, Unesco, Paris, 1961, p. 45.

المحاولات التوفيقية التى تجمع بين أكثر من اتجاه . ولتحديد الرأى الصحيح بينها قيمة عملية قصوى ، فعليه يتوقف نجاح كل مشروعات الاستغلال وخطط المستقبل ، ذلك أن النظرية الأولى تعنى موارد متجددة بينما الثانية غير متجددة .

النظرية الخارجية : حوض النيل

فى النظرية الخارجية راى ان أساسيان : حوض النيل أو وسط افريقيا، والاول هو الاقدم . فمنذ أوائل القرن اعتبر الكثيرون مثل ليونز وبيدندل وجريبهام Grabham ، وأكدهم بعد ذلك سيريل فوكس وشطا ، أن حوض النيل هو المصدر الاساسى لمياه الصحراء الغربية أو الصحارى المصرية ، كما اضاف الاولان امطار السودان كمصدر آخر ممكن . (١)

وقد حدد البعض المصدر النيلى « بمنطقة مستنقعات السد فى النيل الابيض بالسودان » ، بينما أشار البعض ، على الاقل بالنسبة للواحات الخارجة والداخلية ، الى منطقة النيل النوبى بين الشلال الثانى والرابع ، وذلك بالارتباط مع خطوط المرتفعات والمنخفضات التركيبية التى تحتوى تلك الواحات ، على أساس أن مثل هذه الخطوط يمكن أن تسبب اضطرابات فى المنطقة المحصورة بين النيل والواحات بحيث تؤدي الى تسرب بعض مياه النهر فى تكوينات الخراسان النوبى (٢) . ويمكن هنا أن نضيف بحيرة السد العالى مؤخرا كمصدر تغذية محلى اضافى حديث لمياه الصحراء الغربية الباطنية ، خاصة الواحات الخارجة .

وعلى العكس من هذا كله ، رأى هيوام أن امطار السودان هى المصدر الاساسى ، وأن اضاف البعض حوض النيل كمصدر نكملي ، وآخرون اضافوا امطار الحبشة كبديل أو كمكمل . ومن ناحية أخرى ربط محمود ابراهيم بين المياه الباطنية « والقوس الاقليمى regional arch » ، على أساس أن التركيب الاقليمى وامطار مرتفعات الحبشة هى الضوابط الاساسية لمياه الصحراء الباطنية (٣) .

وسواء كان النهر أو المطر هو المصدر الاساسى ، فإن معنى نظرية حوض النيل هو أن مياه الصحراء الغربية الجوفية ليست الا امتدادا جانبيا لمياه النهر ، أو ليست الا مياه النشع الهامشية للنهر ، على الاقل بالنسبة

(1) Higazy; Shata, loc. cit., p. 177.

(2) A. Shata, "Geological problems related to the ground water supply of some desert areas of Egypt", B.S.G.E., 1959, p. 257 — 8.

(3) Higazy; Shata, p. 178.

للواحات الشرقية القريبة . وبهذا فان مياه الصحراء الجوفية انما هي ،
بأكثر من تعبير مجازى ، « نيل باطنى » ، « نيل سفلى » غير مرئى دفين
فى الاعماق ، « نيل يخرج من الارض » الى جانب « النيل الذى ينزل من
السماء » ، اذا استعرنا النص الفرعونى الشهير .

بهذه الصورة أيضا فان موارد مياه الواحات ان هي الا « غرور »
طبيعية للنيل تحت الارض الا انها غطائية متصلة ، الآبار هي « قنواتها » او
ترعها الصناعية الا انها عمودية تبدأ فى منابعها فى الخراسان النوبى افقية
وتصل الى السطح راسية ، على العكس من النيل نفسه الذى يبدأ بأمطاره
فى منابعه راسيا وينتهى على سطح مصبه افقيا . والجميع يرجع فى الاصل
والنهاية الى منابع النيل العليا بطريقة مباشرة او غير مباشرة . وبهذا كله
فان النيل ، كما هو مصدر ماء الوادى فى مصر ، فانه أيضا مصدر المياه
الجوفية فى صحاريها ، أى مصدر كل ما يدخل أرض مصر من مياه سواء على
السطح او فى الباطن ، فى الوادى او فى الصحراء .

وختاما ، فلعل من طريف ما يرتبط بنظرية النيل كمصدر لمياه الصحراء
الجوفية فكرة اسطورية قديمة عن اتصال النيل فى الماضى بواحات الصحراء
الغربية . فقد كان القدماء يمتقدون فى وجود غرر جوفى للنيل يخرج من
المجرى الرئيسى جنوبى أسوان ، ثم يسير فى باطن الارض تحت الصحراء
الغربية فى خط يصل بين واحاتها المختلفة ، التى انما تستمد مياهها من هذا
النهر الجوفى ، الذى بدوره لا ينتهى عند ذلك الحد فقط وانما يستمر حتى
يصب فى البحر تحت الارض أيضا .

ولقد عشتت هذه الاسطورة ليس فقط فى الفولكلور الجغرافى المحلى
— زعم بعض الاهالى لهيرست ان اناء فقد فى النيل بأسوان ثم عثر عليه
صاحبه فى العام التالى فى بئر باحدى الواحات (كذا !) (١) — ولكن أيضا
فى الفكر الجغرافى العلمى نفسه حيث ظل هذا الفرع الموهوم او المزعوم
يظهر على بعض الخرائط الجغرافية حتى منتصف القرن الماضى ذاته (٢) .
وغنى عن القول أن الامر كله محض خرافة لا أساس لها من العلم ، ولكنها
قد لا تكون منبئة الصلة تماما بنظرية الاصل النيلي لمياه الصحراء الجوفية .

وايا ما كان ، وبعبدا بالطبع عن الاسطورة الخرافية غير العلمية ، فقد

(1) Hurst, The Nile.

(٢) جمال مرسى بدر « نهر النيل فى تاريخ الفكر الجغرافى » ، المجلة ،
أكتوبر ١٩٥٧ ، ص ٤٤ — ٤٥ .

رغض جون بول (١) نظرية المصدر النيلي جملة وتفصيلا على أساسين .
اولا ، ان مياه الصحراء الغربية الباطنية ، كما راينا ، اعلى في درجة حرارتها
من مياه النيل ، مثلما هي غازية نسبيا ، الامر الذى يعنى غور وعمق
مصدرها بالمقارنة الى مياه النيل . ثانيا ، ان مستويات آبار الواحات نفسها
اعلى بكثير من مستويات مثيلاتها في وادى النيل بحيث يستحيل ان تصعد
الاخيرة في الخراسان الى الاولى .

وسط افريقيا

وبالمقابل ، طرح بول نظرية مرتفعات السودان الفرنسى الاستوائى
او وسط افريقيا ، التى ايدها بعد ذلك الكثيرون ومنهم ساندفورد ثم
هلشتروم Hellstrom . و خلاصة النظرية ان كل مياه الصحراء الغربية هي
طبقة واحدة مستمدة جميعا لا من مياه النيل وانما من مياه الامطار التى
تسقط على مرتفعات وسط افريقيا ، خاصة مرتفعات اردى وارديبى وانيدى
في اقليم بحيرة تشاد وغرب السودان . وهذه الامطار ، السودانية
السافانية ، التصاعدية والتصادمية ، امطار غزيرة ، يذكر البعض انها تبلغ
اكثر من متر في العام (٢) . فحين تتسرب مياه هذه الامطار الى طبقة
الخراسان النوبى تبدأ مع الانحدار وميل الطبقات رحلة طويلة تستغرق نحو
٥٠٠ سنة تسافر خلالها نحو الشمال بحيث لا تنتهى الا قريبا من ساحل
البحر المتوسط وبحيث تظهر في كل منخفضات الصحراء .

على ان جزءا من هذه المياه ، دعنا نستدرك ، يضيع في المستنقعات
والمنخفضات الشمالية بالصحراء الغربية ، كما انه لا جدوى من حفر آبار
عميقة في اقصى الشمال قرب البحر المتوسط ، لان مثلها ينبغي اولا ان تكون
مفرطة العمق جدا حتى تصل الى طبقة الحجر الرملى النوبى ، وثانيا لان
المياه لن ترتفع فيها كثيرا لشدة ضعف الضغط الهيدروستاتيكي او الارتوازي
الواقع عليها على مثل هذا البعد السحيق عن منطقة المصدر .

ليس الشمال محسوب . فكما تسافر هذه المياه الباطنية نحو الشمال ،
فانها ايضا تنحدر شرقا نحو النيل حيث تظهر دائنة عند الدكة في أسوان ثم
تعبر تحت النهر كما لو كانت « سحارة siphon » طبيعية لتعود فتظهر
شرقه في الصحراء الشرقية على ارتفاعات تزيد كثيرا على منسوب مياه
النهر ذاته وذلك كينابيع شرق حوض كوم امبو أو كآبار داخل الصحراء
بعشرات الكيلومترات مثل لقيطة وكنابس .

(1) "Problems of Libyan Desert", p. 22 - 37, 106 - 127, 210 - 220.

(2) Higazy; Shata, p. 183.

تلك فى أساسياتها هى نظرية بول . ويقدر ما توارت نظرية النيل كمصدر حتى أصبحت الآن مهجورة بل ومنبوذة عند الاغلبية ، اكتسبت نظرية ابطار وسط افريقيا كمصدر انتشارا طاعيا . ولقد تقدمت الدراسات حول النظرية كثيرا بعد بول بطبيعة الحال . فتوصل هارش بارجر الى أن الصحراء الكبرى ككل من الاطلس الى النيل تخفى تحتها اعظم كتلة غطائية من المياه الجوفية فى العالم ، كما انتهى الى أن فى صحراء مصر الغربية وحدها { انهار جوفية ضخمة منها ما هو قرب السطح ومنها ما يتعمق الى ٢٠٠٠ قدم (١) .

كذلك توصل امبروجى فى الستينات الى أن الصحراء الكبرى ككل ، لانها تشتمل على تراكيب جيولوجية مختلفة وتعرضت لضغوط معقدة ، تحتوى على عدة أحواض مائية مختلفة ، غير أنها رغم ذلك متصلة هيدرولوجيا ببعضها البعض وان بأشكال متباينة . وهى فى هذا تختلف عن أحواض البترول المغلقة والمنفصلة عن بعضها البعض .

وقد وجد امبروجى أن هذه الأحواض المائية سبعة ، تتشابه فى العمر الجيولوجى للطبقات الحاملة للمياه لكنها تتفاوت بشدة مساحة وحجمها ومخزونها . وهناك فضلا عن هذا أخدود مياه طبيعى يمتد من الكاميرون حتى القنطرة ، ومياهه متجددة باستمرار . تلك الأحواض هى من الغرب حوض النيجر ، تانزرونت ، العرق الغربى الكبير ، العرق الشرقى الكبير ، غزان ، تشاد ، وأخيرا صحراؤنا الغربية ، وهو أكبرها وأعظمها خارج كل مقارنة .

فيه وجد أن الفرق بين منسوب طبقة الحجر الرملى النوبى فى شمال منطقة تشاد بمرتفعات تبستى واردى وانيدى وبين منسوبها فى الواحات الخارجة ، والذي يبلغ نحو ٥٥٠ — ٦٥٠ مترا ، هو الأساس فى أحداث الضغط الارتوازي للمياه الجوفية . كذلك دلت الدراسات والمجسات العديدة على أن اتجاه التغذية الرئيسية فى طبقات الخراسان النوبى هو من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، وهذا بعينه هو اتجاه التوججات الرئيسية فى الصخور القاعية الجرانيتية . أى أن اتجاه تحركات المياه الجوفية تحكمه توججات الصخور القاعية . كذلك وجد أن سرعة تسرب هذه المياه داخل طبقة الخراسان تبلغ ١٥ — ٣٠ مترا فى السنة .

وفى أحدث الدراسات المعاصرة لبعض الباحثين المصريين مثل عزت والعيوطى أن مياه الصحراء الغربية الباطنية لم تكن فى الاصل عذبة بل

(١) عز الدين نراج ، تعمير الصحارى ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٩ .

ملحية ، ثم جاءت المياه العذبة من الجنوب فغزت الخزان الجوفى وازاحت تلك المياه الملحية القديمة . ولما كانت منطقة المصدر فى اردى واخواتها على بعد نحو ١٠٠٠ كم من الخارجة ، وبحسب معدل سرعة سريان المياه المعطى ، فان رحلة المياه تستغرق نحو ٣٣٠٠٠ ر.٠٠٠ — ٦٦٠٠٠ سنة . وقد اكدت ابحاث الكربون المشع على مياه آبار الخارجة نفسها صحة هذا الحساب ، اذ تسننت بنحو ٢٥٠٠٠ سنة . اى ان نقطة الماء التى نحصل عليها اليوم فى الخارجة مثلا هى نقطة مطر سقطت اصلا على منطقة المصدر منذ نحو ٣٠٠٠٠ سنة على الاقل .

وبحسب معدل السرعة نفسه ، فان مخزون مياهنا الجوفية الحالى لا بد ان استغرق تكوينه وتراكمه ، اى ايضا ازاحته للمياه الملحية السابقة ، ما لا يقل عن ١٣٠ الف سنة . وخلال هذه الفترة البالغة الطول وصل الخزان الى حالة من التوازن الهيدرولوجى ، بمعنى ان كمية المياه التى يكتسبها او تدخله اصبحت تساوى كمية المياه التى يفقدها او تخرج منه . غير ان هذه وتلك برمتها لم تتم على نطاق الصحراء الغربية كلها حتى الآن ، فمزال النطاق الشمالى من الخزان شمال القطارة ملهى المياه كما كان فى الاصل . وفى القطارة بالتحديد يوجد ، فى الواقع ، فاصل جيولوجى بين المياه العذبة فى الجنوب والملحة فى الشمال .

والقطارة اذا كان بهذا يمثل الخط الفاصل بين العذب والغدق ، لمانه يشكل ايضا المصرف والمخرج النهائى للماء العذب . الدليل على هذا ان آبارا كثيرة دقت فى المنخفض وحوله فوصلت الى طبقة المياه العذبة التى تدفقت تحت الضغط الارتوازى فوق سبخات المنخفض الملحة ، كما انها قد تندفع تلقائيا من الشقوق والانكسارات العديدة المحيطة بالمنخفض . والقطارة بهذا هو المنطقة التى تضيع فيها اكبر كمية من مياه الخزان الجوفى . وهذا ايضا هو السبب فى وجود مساحات ضخمة من الملاحات والسبخات ترصع ارضيته . (١)

تلك فى اصولها القديمة وغروعا الحديثة هى نظرية المصدر الخارجى المتجدد . وللبرهنة على صحة النظرية يسوق اصحابها ثلاثة ادلة : عمر المياه ، درجة حرارتها ، ودرجة ملوحتها . فمعن العمر ، اعطى « تسنين » المياه الباطنية بواسطة الكربون المشع ١٤ وغيره اعمارا قديمة جدا ، مما يشير الى بعد مصادر تغذية الخزان بعدا صحيحا . غير ان هذه الاعمار

(١) محمد على عزت ، مشروع الوادى الجديد ، ١٩٦٤ ، ص ١٥ وما بعدها .

اختلفت تقديراتها . ففي الخارجة تدرت بنحو ٥٠ ألف سنة . ولكن نتائج أحدث ارتفعت بها الى ٢٠٠ ألف سنة . وأخيرا عاد بها البعض في الواحات الأربع الجنوبية الى ٢٠ — ٣٠ ألف سنة فقط .

أما عن درجة الحرارة ، فإنها لا تزداد فقط كلما زاد العمق ، ولكن أيضا بمعدل أعلى من معدلات ارتفاع الحرارة في الخزانات غير المتجددة ، وذلك نتيجة للطاقت المكتسبة من ديناميات تحركها عبر الطبقة الحاملة لها ، مما يعنى المصدر الخارجى المتجدد . كذلك فإن درجة ملوحة المياه الجوفية تقل عن مياه النيل ، كما تزداد نسبيا في اتجاه حركتها الاساسى نحو الشمال الشرقى وذلك كنتيجة للتبادل بينها وبين الصخور التى تخترقها .

وعموما ، ومهما يكن من اختلاف في التفاصيل أو من جديد ، فمن الواضح أن النظرية أن صحت تعنى لكل من مياه النيل ومياه الصحراء الباطنية مصدرا مختلفا لاختلاف الوادى عن الصحراء في الحياة ذاتها، مصدرا منفصلا ومستقلا، مصدرا عنقودى الشكل يكاد أيضا يرتبط بخطوط أطوالهما المتعاقبة . كذلك فبدلا من أن يغذى النيل الصحراء بمياهه ، فإن العكس هو الحادث : مياه الصحراء الباطنية هى التى تتصل بالماء الجوفى في وادى النيل وهى التى تضيف اليه بعضا من رصيدها المائى . (١) وبعبارة أخرى ، مياه الصحراء هى التى تصب في النهر وليست مياه النهر هى التى تصب في الصحراء .

وتعنى النظرية بعد هذا أيضا أن مصر تستمد مواردها المائية لا من حوض النيل وحده فحسب ، وإنما كذلك من الحوض الليبى — السودانى الداخلى الى جواره غربا ، والذي لا يقل كثيرا في مساحته ، أى أنها تتغذى بالمياه من نحو ضعف مساحة حوض النيل أو نحو ٦ ملايين كم^٢ أى نحو خمس القارة . ومصر بهذه الفرضية هى المصب وحوض التصريف الطبيعى للربع الشمالى الشرقى من القارة على السطح وفى الباطن معا ، مرثيا وغير مرثى .

وفى النهاية فثلث كانت النظرية تختلف جذريا عن نظرية حوض النيل كمصدر ، فإنها تشتركان في أنه مصدر دائم متجدد غير قابل للنفاذ . كما تشتركان في أنه مصدر أجنبى خارجى ، بمعنى أن كل مياه مصر في الوادى أو الصحراء تدخلها من خارج حدودها . وأخيرا فإنها تشتركان في أن مياه مصر جميعا واديا وصحراء تنحدر، وتسعى باستمرار نحو الشمال .

(1) Birot; Dresch, p. 269.

ورغم أن نظرية بول قد لقيت قبولا عاما وسادت لفترة طويلة ، فمقد تعرضت أخيرا للنقد هام . فلبوتزر عليها اعتراضان أساسيان . أولا ، علينا أن نتساءل عما إذا لم تكن هناك صخور نارية متدخلة في طبقة الخراسان النوبى تقطع الطريق على مياهها أثناء رحلتها الطويلة تلك من مرتفعات اردى وانيدي ... الخ . ثانيا ، وعلى عكس ما ذكره البعض ، فإن أمطار اردى اليوم نحو ٢ سم في السنة ، وانيدي نحو ١٠ سم ، ومثل هذه المعدلات الهزيلة لا يمكن بحال أن تكون مصدرا لحوض ارتوازي هائل كالصحراء الغربية . ثم ان خمس هذه الكميات على الاكثر هو الذى يمكن أن يتسرب الى البساطن ، وذلك نظرا لشدة البخر المحلى .

كذلك فمقد قدر البعض — يضى بوتزر — أن المياه الباطنية تحتاج الى نحو ٣٠.٠٠٠ الى ١٠٠.٠٠٠ سنة ١ وليس ٥٠٠ سنة كما اعتقد البعض) لكى تنتقل من انيدى الى القطارة ، وذلك بحسب مدى تشقق طبقة الخراسان الحاملة للماء . وعلى هذا ، وعلى أساس أن آخر فترة مطيرة ترجع الى نحو ٨٠.٠٠٠ الى ٢٠.٠٠٠ سنة مضت ، ينتهى بوتزر الى أن أصل خزان المياه الباطنية إنما هو الاصل المطير pluvial . وهو ما ينقلنا الى النظرية الحفرية . (١)

النظرية الحفرية

على العكس من نظرية الاصل الخارجى المتجدد ، جاءت النظرية الحفرية لتقول بالاصل المحلى ولكن القابل للنفاذ . فهى ترجع بأصول مياهها الباطنية لا الى الورا الجغرافى ولكن الى الورا التاريخى أى الجيولوجى . وبمقتضاها تعد مياه الصحراء الباطنية مياه حفرية ، تكونت وتراكمت في العصور المناخية المطيرة القديمة ، النيوجين أو الزمن الرابع ، أى الممتدة من ١٥٠ ألف سنة الى ٦٠٠٠ سنة مضت . ولعل آخر مرة شحن فيها الخزان الجوفى كانت في الفترة منذ ٩٠٠٠ — ٣٠٠٠ سنة مضت ، أى آخر مرة منذ ٣٠٠٠ سنة . وعلى هذا فإن تلك المياه الباطنية هى رأسمال معطى لا دخل متجدد ، ورصيد محدد قابل للسحب فقط لا للإيداع وللنقص لا للزيادة . هى معنى ، كالبترول مثلا ، ثروة ناضبة متناهية خاضعة لقانون النفاذ .

وقد كان باللوز وكنتش على راس هذه النظرية . وقد اضاف بافلوف Pavlov أن المياه الباطنية تكونت خلال مرحلة أو مرحلتين من مراحل العصر المطير . ثم زاد على ذلك أن هذه المياه المخزونة يعاد تعبئتها بكميات قليلة من مصادر عديدة منها أمطار اردى وانيدي ، وأمطار شمال الحبشة وارتريا

(1) Butzer, Climatic change etc., p. 45 — 6.

وجنوب حوض النيل ، ثم مياه النيل نفسه ، وأخيرا رخات المطر المحلية العابرة . (١) وفي هذه الحالة الأخيرة تكون المياه بالغة الحداثة نسبيا ، ولكنها لندرتها وتباعد تساقطها محدودة الاضافة للغاية . مثال ذلك مياه بير طرغواي وبير مرجا ، فقد أثبت التحليل أن عمرها لا يتجاوز ٢٣ سنة ، أي أنها مستمدة من أمطار سقطت سنة ١٧٤٨ أي أيام المماليك .

أما من الأدلة التي تساق على صحة النظرية الحفرية فثمة منها اثنان : الانخفاض التاريخي في مستوى المياه الجوفية ، وزيادة عمرها مع العمق . فشواهد انخفاض المستوى اليقينية ، كما عرضنا لها من قبل ، لا تعنى سوى أن الرصيد يتناقص لأنه لا يتجدد ، أي أنه ادخار حفرى . بل أن هذا الانخفاض هو الذى أدى بصورة غير مباشرة الى ازالة التعرية الجوية لسبك كبير من تربة الواحات ، وذلك من خلال علاقة التوازن الحرجة بين المياه الجوفية وعوامل التعرية ، حيث تتوقف الأخيرة عن النشاط عند حد معين من أفق الاولى . غفى الخارجية مثلا أزيلت التعرية ٥٥ مترا من التربة منذ الرومان ، أي خلال ٢٢ قرنا فقط ، نتيجة انخفاض المياه الجوفية بهذا القدر كما تشير ينابيع الاكوام أو التلول بها .

أما عن ظاهرة زيادة عمر المياه الجوفية مع العمق — ولكل بئر عمر على حدة — فقد اتضح من أبحاث فانس هاينز أنه باستمرار السحب من البئر تصبح المياه أقدم عمرا باطراد . فمثلا إذا سجلت المياه المسحوبة اليوم عمرا قدره ٤٠٠ سنة ، فإنه بالسحب غدا من مياه أعماق تخرج وعمرها ٥٠٠ سنة . أي أن المياه الأعمق أقدم عمرا . ولا تفسير لهذا سوى أن المياه مخزونة متراكمة ، الأعمق أقدم والأقل عمقا أحدث نشأة .

بين النظريتين

عند هذا الحد نجد أن البعض — وله الحق — يفضل أن يتحفظ بعض الشيء في التفرقة بين نظريتي الأصل الخارجى والحفرى من حيث مسألة القابلية للنفاذ أو للتجدد . فالفرق عمليا بين المصدرين ، هم يقولون ، أقل مما يبدو لأول وهلة نظريا . فإذا كانت نقطة الماء المتاحة أو المضخة اليوم هي نتج نقطة المطر التي سقطت علينا منذ عشرات آلاف السنين في النظرية الحفرية ، فإنها أيضا نتج نقطة تسرب بدأت رحلتها إلينا منذ تاريخ لا يقل بعدا وطولا في النظرية الخارجية ، بحيث تكاد هي الأخرى أن تكون حفرية فعلا إلى حد أو آخر . جزء ، يعنى ، من الماء الذى نسحبه اليوم هو ، بشكل ما ولكن حتما ، قديم ادخارى تراكمى تكون عبر عصور غابرة وسحيقة .

(1) Higazy; Shata, p. 178.

وهناك اذن قاسم مشترك ، ادنى على الاقل ، بين النظريتين الخارجية والحفرية ، وليس التعارض أو التضاد بينهما كلياً مطلقاً تعارض وتضاد الابيض والاسود .

والواقع أن أحد المعانى الدقيقة للنظرية الحفرية وأكثر منها الخارجية هو أن قطرة الماء الباطنى التى تسحبها وتستخدمها الآن مباشرة هى فى حساب الهيدرولوجيا كبعض نجوم السماء التى تراها بعينك فى التو واللحظة ولكنها اندثرت وانقرضت فى حساب الفلك . فمن المعروف أن بعض النجوم تموت فى كل لحظة ، ومع ذلك نظل نحن نراها بعد أن تم موتها تماما ، والسبب هو أن رحلة شعاع الضوء المنبعث منها تستغرق ملايين السنين الضوئية حتى يصل إلينا . وحين يصل إلينا ، وفيما نحن نراها ، يمكن أن يكون النجم نفسه قد هوى وانتهى ، وإنما نظل نحن نرى شعاع الضوء الذى خرج منه قبل موته وإن لم يزل هو فى رحلته السحيقة إلينا . هكذا نقطة الماء الباطنى الراهنة ، مخزونة كانت أو مستوردة ، وصولها إلينا الآن لا يدل حتما على الحالة الراهنة لمصدرها الاصلى ، وإنما هو يشير فقط الى مرحلة سابقة وسحيقة لا أكثر ولا أقل .

من هنا جميعا ، وكمحاوله للتوفيق بين هذه النظريات المتناقضة ، ونظرا
ايضا لان حجم المياه الباطنية اكبر من أن يغمره عامل أو مصدر واحد ، يبدو
أن الاتجاه الآن هو الى نظرية تعدد الاصول . ففى الخارجة وجد شطا
ثلاثة اصول لمياهها الباطنية ترتبط مباشرة بالمجموعات الثلاث التى تنقسم
اليها تكوينات الخراسان النوبى بالواحة . ففى المجموعة السفلى الباليوزوى
الماء حديث العمر للغاية ، متجدد ، ومصدره امطار المناطق المدارية
والاستوائية جنوب مصر . وفى المجموعة العليا الميزوزوى فان الماء على
العكس من أصل العصر المطير وغير قابل للتجديد . أما فى المجموعة الوسطى
الباليوزوى — الميزوزوى فالماء خليط من المصدرين الآخرين . (١)

ومهما يكن الامر فان من شأن نظرية الاصول المتعددة هذه ان تحل مشكلة الادلة المتضاربة على سلوك مستوى المياه الباطنية هبوطا او ثباتا منذ العصر الحجري الحديث في الصحراء المصرية عموما . اذ يبدو انه في المناطق التي تتلقى اليوم امطارا يعاد شحن المياه الباطنية باستمرار ولذا يظل مستواها ثابتا ، بينما في المناطق الجافة تماما تتعرض المياه الحفرية للاستنزاف المطرد صناعيا او للفاقد المستمر طبيعيا ومن ثم يهبط المستوى فيها . (٢)

(1) Ibid., p. 185.

(2) Butzer. Climatic change etc. p. 46.

حساب الرصيد

على الجانب العملى ، أخيرا ، يبقى السؤال الحيوى وهو حساب الرصيد . هنا تختلف التقديرات بحسب النظريات الجيولوجية فى أصل الخزان اختلافا جسيما بل مطلقا ، فنتراجع بين المبالغة الشديدة التفاؤل والتي تصل الى أرقام فلكية حقا وبين التحفظ الذى يصل الى حد التشاؤم . فمن قبل قدر البعض أن هذه المياه من الثراء بحيث أن كل المياه المستخدمة فى كل الصحراء الغربية حاليا طوال عام ، وبمعدل ٥٠ ألف متر مكعب يوميا ، لا تتجاوز كمية المياه التى يتشبع بها كيلومتر مربع واحد من طبقة الحجر الرملى ، على غرض أن سمك هذه الطبقة ١٢٢ مترا فقط . وبالتالى فإن استنزاف مخزون الطبقة يستدعى ٣٠٠٠ سنة على الأقل ، وذلك تحت منخفضات الواحات وحدها ودون الصحراء المحيطة بنفسها والتى تمتد تحتها المياه بنفس الثراء ، كلما نضب قطاع منها تغذى من القطاعات المجاورة . (١)

من ناحية أخرى ، فعلى أساس نظرية الأصل المتجدد من مرتفعات شمال تشاد ، تمت فى الستينات ثلاثة تقديرات بأحدث الوسائل التكنولوجية . فقدر باغلووف رصيد المياه الجوفية بالصحراء الغربية بنحو ٢١ مليار متر مكعب ، أى ما يعادل مخزون السد العالى (البالغ ١٧٣ مليار متر مكعب) ١٣٠ مليون مرة . وبلغ التقدير الثانى ٢٣٤ ألف مليار متر مكعب . أما التقدير الثالث فبلغ ٥٣٠ ألف مليار متر ، أى قدر السد العالى ٣٠٠٠ مرة . أما عن التغذية اليومية فقد قدرت بنحو ١٨ مليون متر مكعب ، منها ١٢ مليون تأتى من الغرب من الصحراء الليبية ، ٥٣٠ ألفا من الجنوب من السودان ، ٥٢ ألفا من الشرق من الصحراء الشرقية . وبذلك أيضا يكون مجموع التغذية السنوى هو ٦٥٧ مليون متر مكعب أى نحو ثلثى المليار .

وفى مصادر أخرى أن خزان الصحراء الغربية ، الذى يمتاز صوما بأن حدوده ليست مغلقة ، مساحته نحو ١٨ مليون كم^٢ ، وحجمه ١٣٨ × ١٠ متر مكعب أو ٦٠٠٠ مليار متر . هذا بينما يقدر معدل تغذيته اليومية بنحو ٣ ملايين متر ، لا يدخل منها الى الواحات الا نحو مليون فقط فى حين يضيع المليونان الآخران فى الرمال وفى منخفض القطارة . أما عمر هذا الخزان فملا يقل عن ٢٠ ألف سنة ، وعمر احتياطى مياه التغذية اليومية ٢٥ ألف سنة . وأخيرا ، فلما كان الخزان قد وصل الى مرحلة التوازن الهيدرولوجى كما رأينا ، بمعنى أن ما يدخله الآن يساوى ما يخرج منه ، فإنه لا يزيد حاليا . ولهذا فإن القيد الوحيد على استغلاله ، ضمنا لعدم انخفاض ضغطه فى المستقبل وبالتالى زيادة عمقه وتكاليفه ، هو عدم الاسراف فى الاستنزاف .

(١) عز الدين مزاج ، ص ٨ .

بهذه الأبعاد أو تلك الحدود ، على أية حال ، فإن الخزان ككل يعد من أكبر خزانات المياه الجوفية في العالم ، لا يقل عما بأستراليا والولايات المتحدة الشهيرتين في هذا المقام ، ولا مثيل له في كل إفريقيا حيث أنه يفوق ضعف خزان تونس والجزائر . بل إن مياه خزاننا تتدفق طبيعيا ، على عكس خزان الجزائر مثلا ، الذي يزرع عليه مع ذلك ٣٠٠ ألف غدان ، مقابل ٤٥ ألفا عندنا على أحسن الفروض . بصيغة أخرى ، كما يضمها البعض ، غفى صحرائنا نيل آخر ، نيل جوفى ، أكبر ألف مرة من نيلنا السطحي ، وإمكانياته أكبر آلاف المرات من بحيرة ناصر . . . الخ .

على هذه التقديرات ترد نظرية المياه الحفرية بأنها ليست غلكية فقط بل خرافية حريا ، غفى خاطئة تماما علميا وعلميا . أولا لأنها بنيت على تصور جيولوجى خاطئ أصلا ، وهو تجانس التركيب الداخلى لطبقات الصحراء كلها ، فى حين أن باطن الصحراء يتكون من موزايكو مفتت معقد جدا من التراكيب المحلية والموضعية لكل منها ظروفه وأشكاله ومساحاته وأحجامه الخاصة ، وهذه الظروف تتمثل فى الآبار الموجودة بالفعل . والخزان الجوفى لكل بئر إنما هو خزان محدود للغاية مرتبط بتركيب جيولوجى معين ، البعد عنه يبعدنا تماما عن المياه .

أما القول بأن الخزانات الجوفية تتعدد وتتباعد ولكنها تتشابه جيولوجيا فلا أساس له من الصحة . فليس هناك إذن غرشة غطائية مائية مفترضة أو حشية اسفنجية عالمية التوزيع من الحدود الى البحر ، وإنما هى بقع أو برك أو جزر من المياه الجوفية المتباعدة هنا وهناك من تجمعات مياه الأمطار القديمة أو الحديثة . وللسبب نفسه فإن مبدأ قياس مخزون الصحراء الجوفى هو فى ذاته مستحيل علميا .

أما عن التغذية اليومية للخزان الجوفى ففى ، فى نظر ذات النقاد ، مستحيلة من الجنوب والغرب لوجود حواجز طبيعية من الصخور الجرانيتية والسدود البازلتية تقف كسد حائل بين الماء والتسرب شمالا أو شرقا ، وتمثل فى جبل العوينات وما حوله .

فأما من الجنوب فإذا كانت نظرية مياه الخراسان النوبى المتجددة تدفع بأن السدود الصخرية ليست مستمرة تامة الاعتراض بل متقطعة ومليئة بالشقوق والفجوات التى يمكن أن تمر منها المياه الى الشمال ، فإن الرد هو أن سمك طبقة الخراسان فى هذه الانقطاعات والفجوات ثبت أنه لا يعدو بضعة أمتار فقط ، ومن ثم لا يستطيع أن يحمل من المياه الا تصريفا ضئيلا للغاية .

أما من الغرب فإن حوض الكفرة المتاخم يرجع الى الزمن الاول بينما حوض صحرائنا الغربية يرجع الى الزمن الثانى . أى أن الاول اعرق وأوطأ ، وبالتالي لا يمكن للمياه أن تصعد منه الى أعلى لتصل الى الثانى .

وفى كل الاحوال فإنه لم يثبت بعد علميا أن المياه تتسرب الى الصحراء الغربية من الجنوب أو الغرب . ولو قد كانت هناك تغذية ، فلماذا لم تظهر المياه فى صحراء شمال السودان وشرق ليبيا وهى اشد جفافا من صحرائنا الغربية ؟ لا سيما أن هناك انكسارات عميقة عديدة على الطريق ، ومع ذلك لم تظهر فيها المياه الجوفية ، واقتصرت على الواحات المعروفة . أما من الشرق فكيف تتأتى أو تأتى التغذية والطبقات الحاملة تنحدر شمالا لا غربا ؟

وعلى الجانب الآخر من صحرائنا ، فإن المياه السبخة فى منخفض القطارة ليست من نشع المياه الجوفية وإنما من تسرب مياه البحر المتوسط الملحية . وبالقرب ، فإن تزايد السحب والضح فى سيوه مؤخرا قد ادى الى رفع ملوحة مياه الآبار الى نحو ثلاثة الامثال .

أخيرا ، وفى كل الحالات ، فإن سبك طبقة المياه الجوفية فى الصحراء الغربية جميعا لا يزيد عن ٥ أمتار ، وليست مئات الأمتار كما تصور نظرية المصدر الخارجى ، وبالتالي فكيف لها غيزيقيا وميكانيكا أن تحمل كل تلك الأرقام الفلكية المزعومة ؟

من هنا جميعا تنتهى نظرية الاصل الحفرى الى أن مياه صحراواتنا موجودة ولكنها غير متجددة ، موجودة ولكنها محدودة ، الى أقصى حد محدودة ، لا تكاد تزيد عما يعتمد عليه سكانها القلائل الآن بالفعل ، ولا تكفى على أكثر تقدير الا لنحو ٥٠ ألف غدان . ويستنتج البعض من هذا أنه لا أمل فى المياه الجوفية للتوسع فى الوادى الجديد ، ويتطرق من ذلك الى العودة الى دعوة توصيل مياه النيل كحل أوحى .

وهكذا يعود مستقبل استغلال الصحراء معلقا بعلامة استفهام كبرى . وفى منتصف الطريق بين المبالغة فى التفاؤل والتشاؤم ، يذهب الموقف المعتدل الى أن الثابت الآن علميا ، بصرف النظر عن نظريات الاصل والمنشأ ، أن بالصحراء موارد مائية معقولة تكفى لزراعة نصف مليون غدان حتى سنة ٢٠٠٠ ، وبدرجة أمان فى حدود ٢٠٠ سنة . وتقدر هذه الكمية بنحو ٢٥ مليار متر مكعب سنويا . ترى ، أين الحقيقة ؟ وهل تتكشف بصورة قاطعة يوما ما ؟ دعنا نأمل .

الانسان والصحراء

من مفارقات الارقام الغريبة ان نسبة عدد سكان الصحراء المصرية الى مجموع عدد سكان مصر تكاد ، كنفس نسبة مساحة وادى النيل الى مساحة مصر او مساحة مصر الى مساحة افريقيا ، تدور بدورها حول نفس الكسر : $\frac{1}{3}$. فبينما لا تزيد مساحة الوادى عن ٣٥٪ تقريبا ، فانه يستأثر بنحو ٩٨ — ٩٧٪ من السكان ، وبينما تبلغ مساحة الصحراء ٩٧٪ ، فانها لا تظفر الا بنحو ١ — ٢٪ من السكان ، كما يوضح هذا الجدول .

السنة	سكان الصحراء	سكان مصر	%
١٩٣٧	١١٠.٠٠٠	١٥٩٣٢.٠٠٠	٠.٧
١٩٤٧	٢١٦.٠٠٠	١٩.٠٢١.٠٠٠	١.٢
١٩٧٦	٣٨٣.٠٠٠	٣٨.٢٢٨.٠٠٠	١.٠
١٩٧٦ (تقدير آخر)	٤٠٩.٠٠٠	٣٨.٢٢٨.٠٠٠	١.١

على الجانب البشرى ، اذن ، تكاد الصحراء تكون غراغا عمرانيا الى على اطرافها وهوامشها الساحلية شمالا وشرقا . ابلغ تعبير عن هذا واغناه من التعليق ان علينا في حساب كثافة السكان في الصحراء ان ننسب بضعة كيلومترات من الارض الى كل نسمة (نحو ٧ — ٦ كيلومترات حاليا) ، فبما نحن ننسب بضع مئات من السكان الى كل كيلومتر مربع في الوادى (نحو الالف نسمة في المتوسط او على الاقل حاليا) . ومن السهل بعد هذا ان نرى كيف ان مجموع سكان صحارينا يقصر دون اقل محافظات وادى النيل سكانا ، بل ولا يعادل مدينة كبيرة من مدنه الا بالكاد . ومن الممكن على هذا الاساس ان نقسم صحارينا الى نطائين او منطقتين يتفان بشكل عريض مع نطاقى الصحراء الكاملة وشبه الصحراء ، وهما اللامعمور وشبه المعمور .

المعمور واللامعمور

فالللامعمور فهو قلب الصحراء ، بل هو جسمها الاساسى السائد ، يخلو تمامها من الحياة البشرية والحياة العضوية عامة ، الا في الواحات المعدودة المتباعدة المعزولة والا على طرق القوافل الخطرة ودروب الصحراء النحيلة بينها . فالصحراء الحقيقية ارض بلا ساكن no man's land ، وليست حتى ارض رحل nomad's land ، بل انها لا بعد ما تكون عنها . اما الواحات فانها ابعد ما تكون عن الاثنين على السواء : انها في الصحراء وليست منها . فهي نقيض الصحراء المطلق : زراعة كثيفة بلا رمى ، واستقرار عميق الجذور بلا قبائل على الاطلاق . انها كاجزاء من وادى النيل ، الا انها مجرد نقط في محيط او كأنها الجزر في البحر .

أما عن شبه المعمور فهو شريط الحواشي الصحراوية أو الهوامش الساحلية ، ولكنه يستأثر بالسواد الأعظم من مجبوع سكان الصحراء برمتها . وهو أساسا المجال التقليدي لحياة الرعى وعالم القطعان ومجتمع القبائل ، التي تمارس أيضا قليلا من الزراعة المطرية الجافة الواسعة شبه المتنقلة ، والتي تعيش حياة حدية هامشية غير مأمونة ولا مضمونة تحت خطر الجفاف والقحط الدوري وغشل المحاصيل المتكرر وهلاك القطعان النكبائى .

ليس صدفة بالتالى انها تعتمد دائما كصمام أمن أخير على علاقاتها بوادى النيل وغائض حاصلاته ومعوناته المتواترة . وليس صدفة بعد ذلك أن حضارة الوادى قد غزت هذه الهوامش بطرق المواصلات الحديثة ومدن التعدين والسياحة فضلا عن مشاريع الاستصلاح والمياه . وبهذا وذاك أصبحت مزيجا من الاستقرار وشبه الاستقرار ونصف البداوة والبداوة الكاملة . ولعلها أيضا تعرضت لخطر التصحير desertification ، أن لم يكن بفعل الطبيعة بفعل الإنسان نفسه ، الراعى والحطاب ، خاصة الماعز وقطع الأخشاب ، ولو أنها عادت فأصبحت الآن موطن التوسع الزراعى وتوطين البدو المتزايد .

مع ذلك كله فإن الصحراء على الجملة تظل منطقة عزلة شديدة بدرجات متفاوتة وحياة قاسية متخلطة الى حد بعيد . وتكاد هذه العزلة تتناسب تناسباً طردياً مع درجة القارية . ومن الناحية الأخرى ، ربما بسبب هذه العزلة بالدقة ، ارتبطت أجزاء كبيرة من أطراف صحارينا بالبلاد المجاورة ومنها استمدت أحيانا بعض عناصرها البشرية كما جنحت الى طريق حياتها وتأثرت بؤثراتها . كذلك ، وإلى وقت قريب ، ظلت الصحراء منطقة طرد بشرى تلفظ من السكان الى الوادى أكثر مما تمتص منه ، وإن بدأ الاتجاه ينعكس أخيراً مع مشاريع التعدين العديدة والاستصلاح الزراعى . وعلى الجملة مازال التكامل بينها وبين الوادى ضعيفا واهيا .

غزو الصحراء

عملية غزو الصحراء أو اختراقها حضاريا عملية جاءت بطيئة صعبة مترددة . فالخطوط الحديدية القليلة التى مدت فيها تأخرت طويلا ، كما اقتصر على أطراف الصحراء الساحلية أو تخومها الهامشية دون أن تتوغل فى أعماقها الحقيقية . ثم هى الى ذلك قد تذبذبت كثيرا ، فأكثر من مرة انتزع خط بعد مده ليلفى أو ليستعار لخط آخر . . . الخ . باختصار ، كانت معظم خطوطنا الصحراوية الحديدية أقرب الى المضارب المضطربة ونحيا عنصر واضح من الارتجال والتردد . وربما كان بعض السبب عدم اقتصادية اختراق الصحراء لقلة عائدها .

وعلى اية حال فخلد اصبح بالصحراء ما قد يعد تجاوزا « شبكة » حديدية تتألف من ثلاثة خطوط ، بعضها يخطط الصحراويين الشرقية والغربية او يربطها معا بالعرض ، وبذلك تتعاقد على شبكة الوادى الام الطولية وتبدو كاشواك الشبكة المتشعبة من سلسلتها الفقرية . فعلى الساحل الشمالى هناك خط سيناء على جانب ، وخط مريوط - مطروح على الجانب الآخر ، وان كان الاتصال بينهما غير مباشر بالطبع . وفى الوسط اصبح خط السويس يكمل محوره خط حلوان - البحرية الجديد . وفى الجنوب يكمل محور مواصلة الخارجة القديم خط غوسفات سفاجه الجديد .

والملاحظ ان نصف الخط الاوسط وكل الخط الجنوبي هى خطوط تعدينية مرتبطة أساسا بنقل خامات معدنية . كذلك فان الشبكة ككل يزداد ارتفاعها مع الكثور خطا خطا من الشمال الى الجنوب . غبينما يبدأ الخط الساحلى سهليا ، تنتهى الخطوط التعدينية وخاصة الخط الجنوبى وهى شبه « جبلية » ، بمعنى انها تصعد وتهبط كثورات عالية ومعقدة فى قطاعات مخرسة ، خاصة عبر مرتفعات البحر الاحمر . ومن ثم يرسم قطاعها العرضى فى تخرسه شكل حرف « ك » شديد الانفراج . وهى من هذه الزاوية الوحيدة والجديدة من نوعها فى مصر النهرية السهلية .

يبقى ، مع ذلك ، ان شبكة خطوط الصحراء الحديدية محدودة كما وكيفا ، كثافة وخدمة . وان دل هذا على شىء فانما يدل على ان الخط الحديدى قد لا يكون الرد الحقيقى على تحدى الصحراء . طرق السيارات وحدها هى التى تقدم البديل الافضل ، ولعلها مفتاح الصحراء الحقيقى ، والواقع ان السيارة ، وسيارة الجيب بالذات ، كما يلاحظ ويعبر محمود بسيونى ، هى « سفينة الصحراء الجديدة » التى حلت محل سفينتها القديمة الجملى ، الذى بدأ فى الوقت نفسه يختفى بصورة ملحوظة . (١)

ولقد بزغت او تبرعت من قبل بالفعل شبكة طرق سيارات من خطوط الدرجة الاولى تتشكل على هيئة سلسلة شوكية السمك بامتداد صفحة صحارينا من واحات الصحراء الغربية الى ساحل الصحراء الشرقية . والمطلوب الان هو تكثيف هذه الشبكة وملء فجواتها لتأكيد غاعليتها .

لا تكاد ظاهرة أنابيب البترول والغاز فى الصحراء تختلف عن ظاهرة الخطوط الحديدية ، الا انها أحدث عهدا واضيق مجالا وأقل انتشارا وأدخل فى باب التعدين وحده بالطبع . فمن أنبوب بترول السويس - القاهرة ، أبيض واسود ، الى أنبوب غاز أبو الغراديق - حلوان ، فضلا عن خط ترانزيت سوميد القاطع ، بدأت تخطط صحراءنا شبكة وان لم تزل جنينية هشة من أنابيب البترول والغاز .

ولئن كان طبيعيا أن تنتقل خامات ووقود الصحراء الى الوادى لتصنيع والصناعة ، الا ان هذه الشبكة تثير السؤال المنطقي ايضا وهو : اليست الصحراء نفسها الموضع والمحل الطبيعى لتصنيع خاماتها وطاقاتها اذا اريد غزوها وتعميرها ؟ وما من شك أن الاجابة الصحيحة ستفرض نفسها غرضا يوما ما بالاعتساف والتقسيم على اساس معقول من التفاضل والتكامل .

ثمة تطور آخر — شبكى ايضا — طارئ حديثا على صفحة الصحراء المصرية ، ولا يقل خطرا ومغزى عن الخطوط الحديدية أو خطوط البترول . تلك اعنى ظاهرة أنابيب المياه الممدودة من الوادى الى اطراف الصحراء وأركانها ، والتي انتشرت خطوطها (ومشاريع خطوطها) بغزارة نسبيا فى السنوات الاخيرة . فاذا عد الخطان الافتتاحيان ، خط مرسى مطروح فى شمال الصحراء الغربية وخط القصير وسفاجة فى قلب الصحراء الشرقية ، من الخطوط المخضمة نسبيا منذ الحرب الثانية ، فان الخطوط الحديثة والمستقبلية تتكاثر بمعدل متسارع ، بل وكخطوط مياه للرى لا للشرب فقط كذلك السابقة .

وهذا هو الجديد فى الامر ، فالى جانب مشاريع ازدواج أنابيب سفاجة والقصير ومشاريع برنيس وساحل البحر الاحمر ، تقرر أخيرا مد أنبوب من المعادى الى السويس . والمشروع الأخير ، الذى يأخذ أمام المعادى وينتهى عند السفينة بالتحديد ، سينقل بين نصف وثلثى مليون متر مكعب من مياه النيل لتغذية منطقة السويس الزراعية (الغذاء المحلى) والصناعية (الاسمدة) . وبعد توفير حاجات السويس ، سيمبر الأنبوب الى سيناء ذاتها خلال سحارة تحت قناة السويس ليمتد بطول الساحل الى العريش ورنح ، وذلك للشرب وللرى معا فى الحالى . وسيكون الأنبوب بهذا أضخم خط أنابيب بمصر بعد ومنذ سويد .

وكانابيب للرى ، واضح ان هذه فى واقعها انما « ترع أنبوبية » ، « ترع مغطاة » ، انما « ترع الصحراء » بالضرورة والامتياز . فالاتجاه الجديد اذن فى الصحراء هو الى تهديد مياه النيل أنبوبيا . ليس فقط انه أوغر فى ناقد البخر والتسرب الجسيم ، ولكنه أيضا روح العصر وامكانيات التكنولوجيا . وبهذه الترع الاصطناعية يتوسع حوض النيل اصطناعيا ليس فقط هامشيا على تخومه ولكن أيضا فى قلب الصحراء والى أقصى الحدود السياسية شرقا وغربا . وعلى الاقل فان الشبكة الحالية والمخططة تحيل نمط النيل من خط أحادى طولى الى حرف T ، ان لم يكن الى شوكة سكة مخللة *arête de poisson* .

• اذا كانت انابيب البترول والغاز غابرة الصحراء تثير قضية علاقة

التوطن الصناعى بالتعمير الصحراوى ، فان انابيب المياه الجديدة تثير قضية مناقضة وهى : الى اى حد يمكن لتعمير الصحراء ان يعتمد على استيراد مياه النيل ، والى اى حد ينبغي ان يعتمد ذاتيا على مياه الصحراء الجوفية نفسها؟ ان مفتاح غزو الصحراء المسيطر هو الماء بلا ريب ، بدونيه لا شئ وبعده ممكن كل شئ . والذى يبدو هو ان نجاح هذا الغزو حقيقة على المدى البعيد وعلى المقياس الكبير انها محكه الماء الذاتى لا المستورد ، المياه الجوفية لا مياه النيل . كما لابد ان نحفظ للصحراء بحق تصنيع قدر معين من خاماتها المعدنية موضعيا ، لابد يعنى ان تستقل الصحراء بنفسها فى موارد مياه التعمير والتمهيد بقدر مقبول ومضمون محليا . على ان هذه فرضية متروك اثباتها للمستقبل .

على اية حال ، والى الوقت الحالى ، فلقد اخذت الصورة العريضة للاندسكيب الحضارى الصحراوى تتعدل فى السنوات الاخيرة بالتأكيد ، والنظرة الى الصحراء تتغير ، الا ان الموقف العام مازال فى انتظار ثورة حقيقية على الصحراء . ولربما تكون الصحراء ، ذلك الخواء البشرى السالب والخلاء الطبيعى الهائل ، هو الرصيد الذى احتفظ به القدر وادخره لمصر فى المستقبل القريب او البعيد . انها « المجال الحيوى » الطبيعى الوحيد المفتوح امام الوادى الذى انغلق على نفسه الغيا واكتظ بسكانه مليونيا .

وما من شك ان الصحراء قد أهملت وطال إهمالها ، ومن الصعب ان نزعج ان الانسان المصرى ، هذا الانسان النهري النيلى ، كان انسانا صحراويا بالدرجة الكافية او الواجبة . وحتى قريب ، اقتصر استثمار الوادى للصحراء تقليديا على الاستغلال لا التعمير ، على التعددين لا التوطن . ولكن هذه السياسة السلبية ، ولا نقول الاستلابية ، لم تعد يقينا لتكفى او تصلح .

وفى هذا الصدد ، فان ثروة الصحراء الاقتصادية هى ، على عكس ثروة الوادى ، ثروة باطنية دفينة فى أغلبها ، سواء فى ذلك المياه الجوفية او الثروة المعدنية . واذا كانت مصر الوادى هبة النيل ، فان الصحراء اساسا هبة الواحات والمعادن : الصحراء الغربية هبة الواحات ، والشرقية هبة المعادن ..

ليس سهلا ، مع ذلك ، غزو الصحراء ، ليس نزهة جغرافية او حضارية ، وانما هو صراع كفاحى ضد الطبيعة ومعركة حقيقية ضد العنصر . والعملية مخاطرة ريادية قد تحتل من الفشل والنكسات قدر ما تحمل من النجاحات . ومن أسف ان المحاولات الثلاث الاولى لاستصلاح ارض الصحراء وتعميرها فى العقدين او الثلاثة الاخيرة ، سواء على تخوم الوادى نفسه او

في واحات قلبها ، وهى مشروع مديرية التحرير ووادى النطرون والوادي الجديد ، تعثرت بدرجات متفاوتة وانتظمت كثيرا من الخسائر ولم تحقق في تقدير الاغلبية النجاح المرجو أو المرموق .

لكن المزيد من الدراسة العلمية والتخطيط الرشيد ، بعيدا عن اليأس المثبط وعن الاسراف في التفاؤل المجنح كذلك ، جدير بأن يفتح عصرا جديدا مجيدا « وعالمنا جديدا شجاعا » في الصحراء . غنى امكانيات الصحراء يمكن واد جديد حقا ، ليس فقط بواحاته الزراعية ومياهه الجوفية ، ولكن أيضا بمشروع القطارة الضخم الذى يمكن أن يناظر السد العالى كمصدر للقوة والطاقة والتصنيع . فإذا أضفنا الثروة المعدنية المتنامية ومجالات الاسكان اللامتناهية ، تجمعت لدينا العناصر الصلبة لثورة حقيقية على الصحراء تضاعف الثورة الكبرى على النيل ، فقط بالتصميم والتخطيط . ان المستقبل للصحراء ، ولكن الكلمة الاخيرة للمستقبل .

بين الصحراويين

في ختام دراستنا الاصولية العامة للصحراويين ، وقبل الدراسة الاقليمية التفصيلية لكل منهما على حدة ، نحتاج الآن الى مدخل مقارن يبرز الخصائص الاساسية والفروق الجوهرية بينهما ، تلك التى تحدد لكل منهما شخصيتها الاقليمية الخاصة في نظرة شاملة ولكنها محلقة كنظرة الطائر bird's eye-view . وفى صيغة مركزة ، نستطيع ان نحصر تلك الخصائص والسمات وأوجه الشبه والاختلاف فى النقاط العشر الآتية .

أولا ، يغلب على سطح مصر عموما الانخفاض المتواضع أو الارتفاع المتوسط ، ولكن شرق مصر أو الصحراء الشرقية وسيناء أعلى كتاعدة من غربها أى الصحراء الغربية . من ثم فالصحراء الغربية هضبية أساسا ، وهضبة معتدلة الارتفاع عموما ، بل لعلها أقرب الى طبيعة « السهول المرتفعة » ، خاصة لاتساعها الشديد . أما الصحراء الشرقية وسيناء فهضبية — جبلية معا فى الدرجة الاولى ، ان لم تكونا أقرب حقا الى الطبيعة الجبلية فى الاعم الاغلب ، أكثر ارتفاعا وتضرسا ووعورة بكثير . وبالتعبير المورفولوجى الحقيق ، الصحراء الغربية أقرب الى نوع صحراء « الحمد » اللاندية المستوية ، بينما الصحراء الشرقية وسيناء ادخل فى باب صحراء « التاسيلي » الأشد علوا وتضرسا وخشونة وتديبا .

أكثر من هذا ، نبينما تعرف الصحراء الغربية نقطا عديدة بل ومنطابق حقيقية تحت مستوى سطح البحر نحدد أوطا جهات مصر ، ليس فى الصحراء الشرفية ولا فى سيناء نقطة تنخفض عن ٢٠٠ متر باستثناء السهول

السااحلية ، وعلى العكس فانها تسجل اعلى قمم مصر . ولعمل من الطريف ان نلاحظ ان اعلى منطقة متصلة في مصر ، وهى كتلة جبل طور سيناء ، وأوطأ مسطح منفرد فيها ، وهو منخفض القطارة ، يتناظران في الصحراوين على جانبي الوادى في خطوط عرض متقاربة . كذلك فان قمة مصر في جبل سانت كاترينا في أقصى جنوب الاولى تتناظر مباشرة مع قاع مصر في أقصى جنوب غرب الثانى ، وذلك أيضا على خط عرض متقارب كثيرا .

. ثانيا ، انحدار سطح مصر العام هو نحو الشمال ، ولكن الصحراء الشرقية ، لانها الأكثر ارتفاعا ، أشد انحدارا من الغربية ، اذ تبدأ الاولى من ١٠٠٠ - ١٥٠٠ متر في الجنوب وتنتهى عند حوالى ٢٠٠ متر في الشمال ؛ في حين تبدأ الثانية من ٥٠٠ - ١٠٠٠ متر وتنتهى عند نفس مستوى الاولى تقريبا . وسيناء بدورها أشد انحدارا من الصحراء الشرقية ، فانحدارها يبدأ من مستويات أعلى ولكنه يتضاغط في نحو ثلث المسافة .

ومن الناحية الاخرى فاذا كان انحدار سطح مصر العام على المحور الطولى هو نحو الشمال ، فلا نستنتج من ارتفاع شرق مصر عن غربها ان الانحدار العام على المحور العرضى هو من الشرق الى الغرب ببساطة ، فانما هو انحدار مركب ، حيث تنحدر كلتا الصحراوين الشرقية والغربية نحو وادى النيل أى نحو الداخل في قلب الارض .

كذلك فاذا كان الانحدار العام بسيطا نحو الشمال ، فليس معنى هذا ان كل نقطة في مصر الى الشمال أكثر هى بالضرورة أقل ارتفاعا من كل نقطة تقع الى الجنوب منها ، أو العكس . فهناك استثناءات محلية ، لا تغير من القاعدة العامة حقا ولكنها قد تدخل تعديلات هامة . فالصحراء الغربية من جانبها مثقبة بالمنخفضات العديدة التى تعود الارض بعدها في الشمال وهى أعلى منها بكثير . أما في الصحراء الشرقية فنجد هذه المفارقة الغربية وهى ان أعلى قمة في جبال البحر الاحمر ليست في الجنوب وانما في الوسط ، كما ان قمم سيناء أعلى بدورها من قمم جبال البحر الاحمر .

ثالثا ، السطح في كلتا الصحراوين ، ترتبيا على ما سبق جزئيا ، مقطوع الى هضاب وهضيبات أو الى كتل جبلية ممزقة . وهذا التقطع يتم في الصحراء الغربية على محاور عرضية غالبا ، ولكنه في الصحراء الشرقية يتم على محاور عرضية وطولية معا . غير ان المهم ان هذا التقطع يرجع في حالة الصحراء الغربية الى خطوط المنخفضات ، بينما أداته في الصحراء الشرقية وسيناء هى الودية ، ولو ان كلتا الظاهرتين ترتبط كلتا أو جزئيا بجبهات التقاء التكوينات الجيولوجية المختلفة .

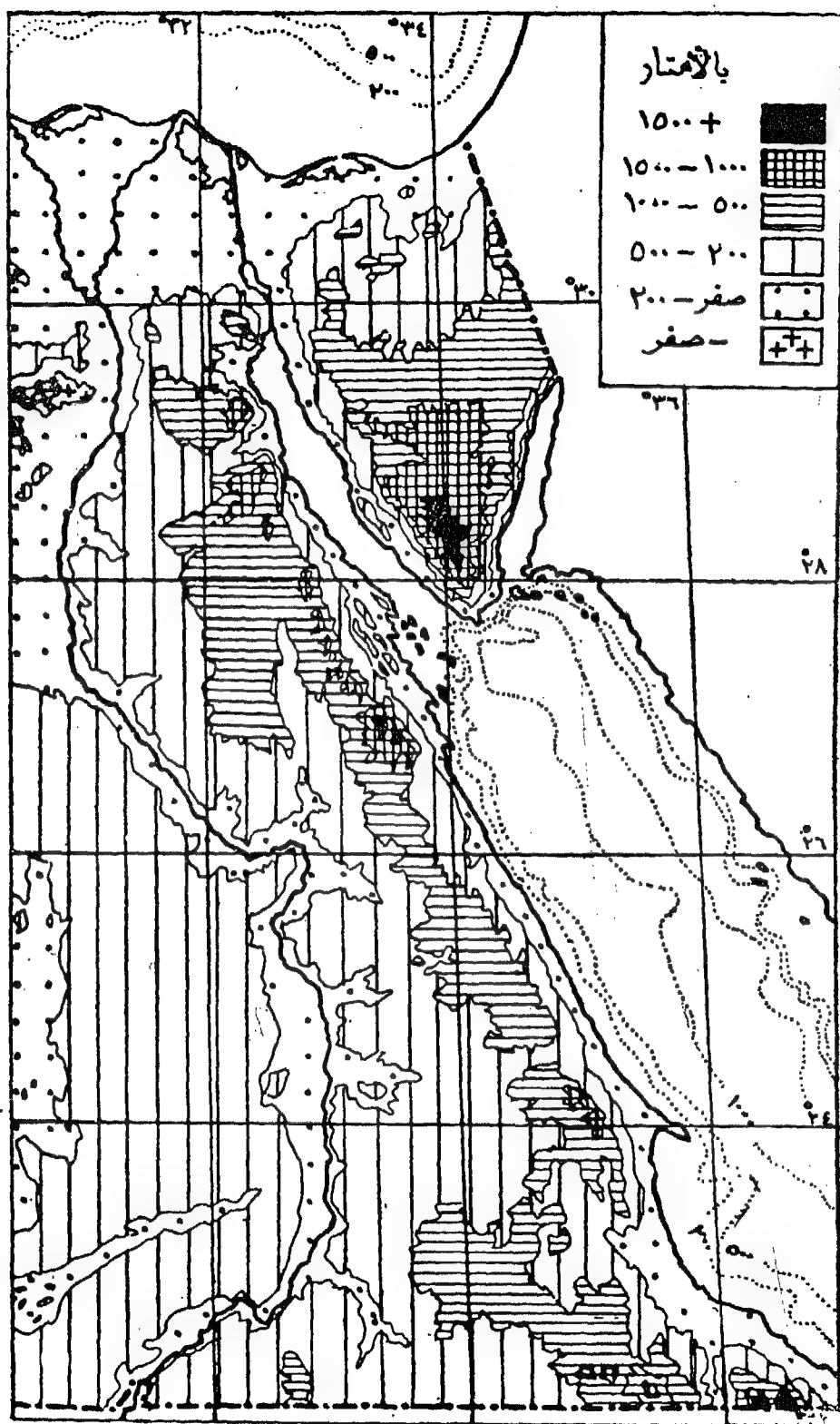
فالصحراء الغربية تنفرد بظاهرة المنخفضات ، بينما تنفرد الشرقية وسيناء بالادوية . وهذا التفرّد مطلق تقريبا ، فليس في الاولى اودية صحراوية الا اودية محلية ضئيلة داخل المنخفضات او على حوافها او في اقصى الشمال الساطى ، اما الاخيرنان فلا تعرفان المنخفضات على الاطلاق . ولقد يكون من الصعب بعد هذا ان نعمم بشأن العمر الجيولوجى لكل من المنخفضات والادوية ، وان كانت الاولى ابتداء من صنع عصر الجفاف والثانية من صنع العصر المطير . فاذا كانت الادوية بلايستوسينية النشأة او حتى سابقة للبلايستوسين ، فان من المنخفضات — خاصة الجنوبية — ما هو اقدم من ذلك ، ومنها — خاصة الشمالية — ما هو معاصر او احدث .

الصحراء الغربية اذن صحراء هضبة ومنخفضات اساسا ، بينما الشرقية وسيناء صحراء جبال وادوية في الحل الاول . من هنا نجد الصحراء الشرقية أكثر تقطعا وحدة وتعقيدا في التضاريس ، تسودها الوحدات والخطوط المحلية الصغيرة المقياس ، بينما الغربية أكثر انسيابية واستدارة واقل تدببا وحدة وتهزيقا ، لا سيما لاتساعها البالغ ، تسودها الوحدات والخطوط الاقليمية الكبيرة المقياس .

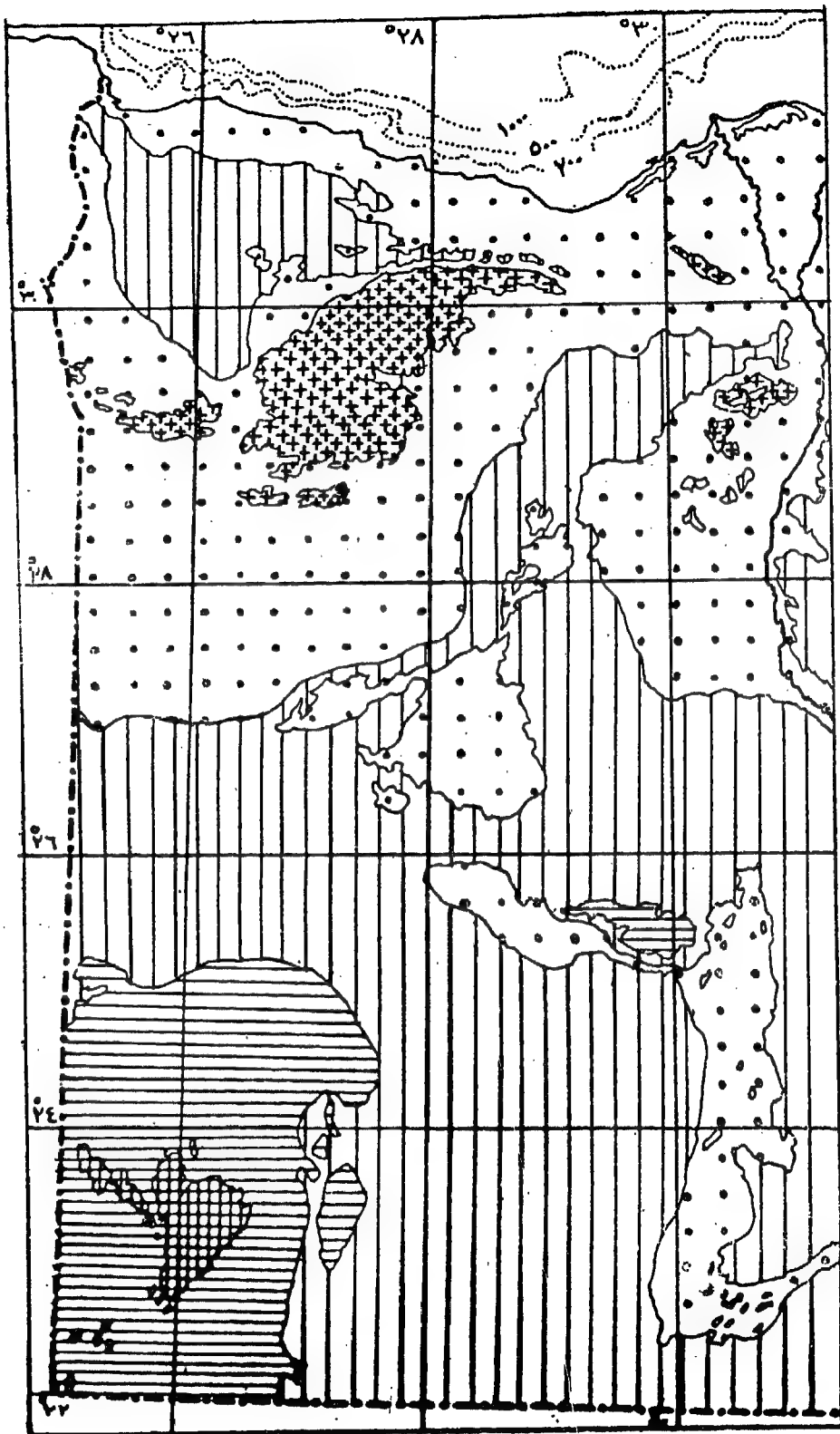
الاولى ، باختصار يعنى ، اقرب في ملامحها الى الفيزيوغرافيا المجهرية micro-physiography ، بينما الثانية ادخل في باب الفيزيوغرافيا العظمى — macro . وهذا الاختلاف الجوهرى يشير الى سيادة التعرية الجوية والهوائية في الصحراء الغربية مقابل سيادة التعرية المائية بصفة خاصة او منفردة في الشرقية وسيناء ، وهو ايضا ما يقودنا الى الفارق المناخى العام بين الصحراويين في الرطوبة والنبات .

رابعا ، رغم ان الغطاء الصخرى الاساسى السائد في صحارينا جميعا حجرى في الدرجة الاولى ، فان الصحراء الغربية صحراء حمادة وعرق اولا وقبل كل شيء ، اى صحراء حجرية ورملية ، اما الصحراء الشرقية فصحراء حمادة ورق ، اى صحراء حجرية وحصوية . وتكاد سيناء ان تجمع بين كل هذه الانواع والبقاع بنسب مختلفة . ومعنى هذا ان صحراء الرمل الكبرى والاساسية في مصر هى تلك التى تحتل غرب قلب الصحراء الغربية والتى تكاد في مجموعها ان تتخذ شكل حرف C الافرنجى .

واللافت في هذا النمط انه يشكل صورة معكوسة لتوزيعات الغطاء الصخرى في الجزيرة العربية على الجانب الآخر من البحر الاحمر . فصحراء الرمل الاساسية في الجزيرة العربية تأخذ في قوسها المعروف من النفود عبر الدهناء الى الربع الخالى شكل حرف د العربى ، اى مقلوب النمط المصرى ، وهذا وذاك على غرشة اساسية من الصحراء الحجرية مع رقع من الصحراء الحموية هنا وهناك في الحالىن .



شكل ٣٠ - سطح مصر



شكل ٣٠ - سطح مصر

خامسا ، وعلى صحراويتها غير المنقوصة ، الصحراء الشرقية وسيناء
أغزر مطرا ومائية نسبيا من الصحراء الغربية ، ليس فقط في الوقت الحالي
وانما على الأرجح أيضا حتى في العصر المطير . ويكفى للتعبير عن هذا أن
الصحراء الغربية تعد بالاجماع من أشد صحارى العالم جفافا وغفرا ، في حين
أن الشرقية ، وأكثر منها سيناء ، تتلقى قدرا ما من المطر وتكتسى بغطاء رقيق
هش ولكنه معقول نوعا من النباتات الطبيعية ، كما أن موارد المياه السطحية
بها أغنى على العموم ، ولذا فإن شبكة الآبار بها أكثر نسبيا ، فبينما يحسب
متوسط التباعد بين آبارها بعشرات الكيلومترات عادة ، يحسب في الغربية
بمئاتها .

والواقع أن الصحراء الغربية بمنخفضاتها ومياهها الباطنية هي
صحراء واحات وزراع ، فيما أن الشرقية بجبالها ومطرها ونباتها صحراء
أودية ورعاة . وهذا غارق بشري جذرى بما فيه الكفاية يضاف الى الفروق
الطبيعية ويضاعفها كما يعكسها ، وهذا أيضا هو بعينه السبب في أن سكان
الغربية مجمعون في تركز عنيف صارم في الواحات ، مثلما هم بالضرورة
مستقرون ترتبط جذورهم بالأرض ، تماما كما تضرب جذور الزراعة التي
يمارسونها . انهم زراع أولا ورعاة بعد ذلك فقط . أى أن توزيع السكان
مكثف في مجموعة من الحزم أو الخصلات الكثة ، وهذا قمة التركيز النووي .
أما خارج الواحات فلا شيء سوى الموت واللامعمور ، تماما كما في وادي
النيل نفسه ولكن على نطاق ميكروسكوبى . على العكس سكان الصحراء
الشرقية ، قمة التبعثر السديمى هم . فهم مشتتون كمنثور منتشر على
صفحة الصحراء كلها في الأودية والسفوح وحول الآبار . وهم رعاة أولا
وزراع بعد ذلك فقط أو بالكاد .

من هذا النمط السائد في الصحراء الغربية لا يستثنى الا هامشها
الساحلى في مريوط . والواقع أن منطقة مريوط والساحل الشمالى الغربى
بالنسبة للصحراء الغربية تشبه أو تناظر بمعنى ما منطقة جنوب شرق جبال
البحر الاحمر بالنسبة للصحراء الشرقية . فكلتاها حافة على هامش مصر
وعلى هامش صحرائها ، وكلتاها أكثر أو أقل ارتفاعا ، وكلتاها شريط
مطرى بدرجة أو بأخرى ، ولكلتيهما غطاء نباتى غنى نوعا اما من الاستبس
واما من السفانا .

سادسا ، واستطرادا من نمط السكان كما تحكمه الفروق الطبيعية
الى حجم السكان العام نفسه ، ثمة ظاهرة لافتة في المقارنة تستحق التوقف
والتحليل . ورغم أن الصحراء الشرقية أمطر نسبيا وعلى العموم من الصحراء
الغربية ، فإنها أقل سكانا بكثير وبأكثر حتى مما يتناسب مع المساحة أو مما

يمكن ان يفسره هذا العامل . حتى في اضعف حالاتها ، كانت الصحراء الغربية اضعاف الصحراء الشرقية سكانا . بل ان سيناء ، على صغر مساحتها النسبية ، ولكن لا شك لانها الاغزر مطرا ، تتفوق هي الاخرى على الصحراء الشرقية ، وبشدة أيضا ، فهي لم تقل قط عن ضعفها سكانا .

وفي النتيجة ، وكما يوضح هذا الجدول الذي يعطى النسب المئوية لوحداث الصحراء الثلاث من مجموع سكان صحارى مصر ككل ، نجد الاوزان البشرية للصحراوات الثلاث تتبع هذا الترتيب بالحاح وصرامة : الصحراء الغربية أولا وخارج كل منافسة ، لمسيناء ثانيا ، ثم الصحراء الشرقية في المؤخرة دائما .

السنة	مجموع سكان الصحراوات	الصحراء الغربية		الصحراء الشرقية		سيناء	
		عدد السكان	%	عدد السكان	%	عدد السكان	%
١٩٣٧	١٠٩٦٠٠	٨١٦٠٠	٧٤	٩٩٠٠	٩	١٨٠٠٠	١٧
(١) ١٩٤٧	١٦٠٩٠٠	١٠٧٣٠٠	٦٧	١٥٩٠٠	١٠	٣٧٧٠٠	٢٣
١٩٧٦	٣٨٢٨٠٠	١٦٩٥٠٠	٤٥	٥٦٢٠٠	١٤	١٥٧١٠٠	٤١

غير ان من الواضح ايضا ان هناك تطورات حاسمة في الاوزان النسبية للوحدات الثلاث . فرغم ان الجميع يتزايد فعليا ، فان هناك فروقا محسوسة في معدلات هذا التزايد تنعكس على احجامها النهائية . فالصحراء الغربية نسبتها في تناقص مطرد سريع ، بعكس سيناء التى هى اشد الجميع تزايدا واكثرهم كسبا ، فى حين تزحف الصحراء الشرقية الى الامام قليلا ويصعوبة وببطء . وبهذا فان الاخيرتين تكسبان على حساب الصحراء الغربية التى تعد من ثم الخاسرة الوحيدة والكبرى وان ظلت بالطبع فى الصدارة .

فبعد ان كانت الصحراء الغربية تحتكر نحو ثلاثة ارباع سكان صحارينا مجتمعة ، هبطت حصتها اخيرا الى النصف تقريبا . النقيض المقابل هو الصحراء الشرقية ، التى بدأت اقل من عشر سكان صحارينا ولم تنته اكثر من ذلك الا بالكاد . وبين النقيضين تلفت سيناء النظر بشدة الى قفزتها الحديثة فى خطوات متلاحقة . فبعد ان كانت ضعف الصحراء الشرقية فقط واضعف شئ من ان تقارن بالصحراء الغربية ، اصبحت اليوم ثلاثة امثال الاولى ومنافسا خطيرا للثانية لا يقل عنها الا بضع وحدات .

(١) لا يشمل « العربان الرحل المقدرون » وعددهم ١٠٠٠٥٥ تقريبا .

سابعاً ، كل أو معظم هذه الاختلافات الطبيعية والبشرية بين الصحراويين ترجع أساساً وفي التحليل الأخير الى انفراد الصحراء الشرقية وسيناء بوجود الجبال القديمة العالية فيها . غهى بارتفاعها ، ثم ما يترتب عليه من أمطار ، أساس وجود الأودية بها سواء ذلك بأصولها البلايستوسينية أو بسيولها الحالية . والواقع أن النصف الغربى من الصحراء الشرقية كان من الممكن ألا يختلف كثيراً عن الصحراء الغربية لولا ذلك ، لا سيما مع تشابه التكوين الجيولوجى القاعدى . أى أنه لولا جبال البحر الأحمر لما اختلفت الصحراء الشرقية عن الغربية كثيراً ، ولربما كانت حافظتها أشبه شئ بشرط مربوط بكبنة طبيعية بيوتية . ومن الناحية الأخرى ، فإن هذا يعنى ويؤكد الوحدة الأساسية بين صحارى مصر رغم الاختلافات . فثنائية الصحراويين هى غارق فى الدرجة أكثر منه فى النوع ، والاختلاف إنما يأتى فى المرتبة الثانية بعد التشابه .

ثامناً ، وفى المحصلة الصافية ، نجد أنه بينما تختلف الصحراء الشرقية وسيناء اختلافاً كبيراً عن الصحراء الغربية ، لا تكاد الأوليان تختلفان عن بعضهما البعض كثيراً جداً ، حتى لتعد أخراهما امتداداً أو استمراراً لأولاهما الى حد أو آخر . ومع ذلك فالمفارقة هى لا شك أن أعقد منطقة جيولوجية فى مصر ليست فى جبال البحر الأحمر وإنما فى كتلة جبل سيناء ، وأن أعلى قمم مصر ليست فى الأولى ولكن فى الثانية ، كما أن أطول وأكبر واد صحراوى فى مصر ليس فى الصحراء الشرقية بل فى صحراء سيناء (قد يكون وادى العلاقى أطول مجرى وأكبر حوضاً من وادى العربش ، إلا أن جزءاً منه خارج حدود مصر كما أنه أقل تشعباً) .

على أن سيناء فى سهلها الشمالى بكتبانها وقطعانه ورعيه وزراعتيه الجافة تأخذ أيضاً شيئاً من طبيعة الصحراء الغربية فى سهلها الساحلى الشمالى ، وذلك الى جانب تشابهها الأساسى والأكبر مع الصحراء الشرقية . من هنا تخرج سيناء وهى « عقدة » بين صحارينا تجمع بين معظم خصائصها جميعاً بدرجات متفاوتة مثلما هى عقدة بين قارتينا بالموقع . ومع ذلك وعلى الجملة تظل سيناء ككل أقرب بلا جدال الى الصحراء الشرقية منها الى الغربية ، بل لعلها فى النهاية أشد اختلافاً عن الصحراء الغربية من اختلاف الصحراء الشرقية عن الغربية .

تاسعاً ، يقودنا هذا كله فى النهاية الى قاعدة عامة تحكم صورة صحارى مصر عموماً . فكل شئ فيها يختلف أساساً على أطرافها ، أو قل أن كل شئ يختلف ويتباين فيها بصورة قوية إنما يتم ويتبلور ويقع على أطرافها . فابتداءً من كتلة سيناء المتفردة المتميزة كثيراً ، جنوباً الى كتلة

جبال البحر الاحمر التى تزداد اختلافا كلما بعدت جنوبا الى ان تشكل بيئة نباتية ومائية خاصة ، ثم على الجانب الآخر جنوبا فى منطقة العوينات والجلف الكبير العالية ، ثم عبر بحر الرمال العظيم شمالها ، الى منخفضات سيوة والقطارة ، الى شريط مريوط والساحل الشمالى الغربى اخيرا بخطوط تلالة الجيرية الحبيبية وباستبسه المطرى الزاهى — تلك جميعا حلقة واحدة واضحة تطوق ارض مصر وتجمع كل الاختلافات والابتعادات الطبيعية الخاصة التى تعرفها مصر سواء فى السطح او المناخ او النبات ، تاركة قلب الارض المصرية وهو أكثر تجانسا وتشابها نسبيا وذلك كهضبة صخرية جيرية جافة أساسا تخف وتخفت فيها المفارقات والاختلافات الطبيعية .

ان كل شئ فى مصر الصحراء انما يتغيرا ويختلف على الاطراف بصورة حلقية . ولسوف نرى فيما بعد كيف ان هذا القانون الجغرافى يصدق أيضا على مصر الوادى ، ومن ثم على مصر الطبيعية كلها كما على مصر البشرية جميعا :

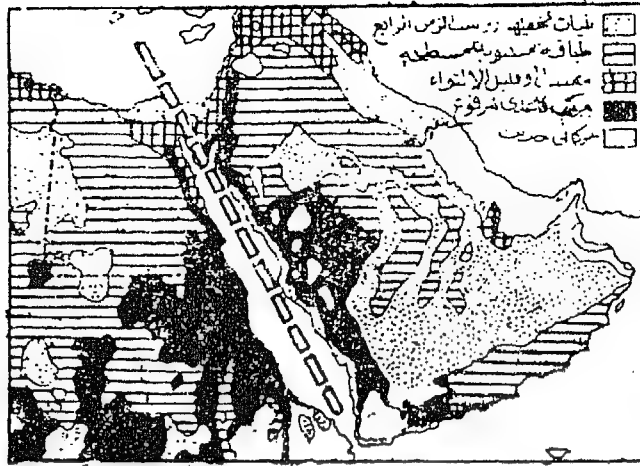
عاشرا ، واخيرا ، اذا وسعنا بؤرتنا من الاطار الداخلى العريض الى الاطار الاقليمى الاعرض ، فلن يفوتنا تناظر جغرافى دال وكاشف بين مصر الطبيعية والجزيرة العربية بحيث يتعين علينا ان نعددها — بصورة جزئية على الاقل ومع استثناءات محددة — نظائر جغرافية او أشباه نظائر ، تبدو فيها الصورة مرآوية معكوسة على جانبى خط المحور وهو اخدود البحر مقابل هضبة نجد المطرية نوعا بجبل طويقها المحدد هناك وذلك فى وسط الوحدتين . هذا فضلا بالطبع عن ان الجزيرة العربية تنتهى شرقا وجنوبا الى خليج وبحر ، بينما تتصل مصر غربا وجنوبا بسائر القارة . فاذا استبعدنا هذا التناقض المحلى ، وان يكن الجذرى جدا فى نتائجه البشرية بالطبع ، لاتضح التناظر الى حد يمكن معه ان نقول انه لولا النيل لكانت مصر الطبيعية نسخة مرآوية معكوسة enantiomorph من الجزيرة العربية أكثر منها اى شئ آخر .

فاولا وابتداء هناك التناظر القاعدى فى تركيب وتتابع التكوينات والنطاقات الجيولوجية الاساسية من الجنوب الى الشمال على جانبى البحر ككتلة واحدة هى الكتلة العربية — النوبية كما نعرف . ثم يأتى اخدود البحر بعناصره وطبيعته الانكسارية على الجانبين . فعدا الساحلين الصخريين بجزرهما المرجانية التى لا حصر لها ، فان السهل الساحلى الضيق على جانبنا هو نظير ساحل تهامة العربى مباشرة ، فهو تهامة مصر طبيعة ومناخا . وجبال البحر الاحمر بدورها هى المعادل المباشر لسلسلة جبال السراة فى

الجزيرة وذلك بكل انحداراتهما واوديتهما العرضية والطولية ، ولو ان
الاخيرة أعلى نوعا كما تنفرد بكتل الحرات واللابات البركانية التراكمية .

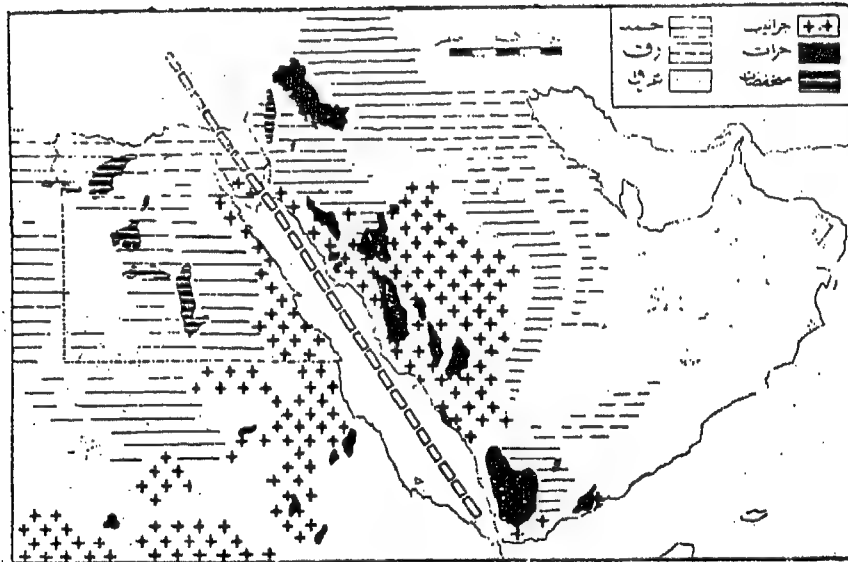
وكما ينحدر سطح الجزيرة بعد ذلك شرقا نحو الخليج ، ينحدر سطح
مصر عموما نحو الصحراء الغربية ، وذلك أيضا على قاعدة من صحراء
صخرية أساسية وصحراء حصوية محليا فقط ، يستقر على أطرافها في
الحالين قوس محوري من الصحراء الرملية ، هذا مفتوح نحو الغرب وهذا
نحو الشرق ، بل وعلى عروض متقاربة . وإذا كانت هضبة الحمد العربية
بعد ذلك تنفرد دون الحمد المصرية بالآودية العرضية المترامية ، فإنهما
تتشتركان في ظاهرة الواحات والمنخفضات المنتشرة كالشامات في نمط غير
مختلف الكثافة جدا ولا في طريقة الحياة كثيرا بل وذلك أيضا على أساس
مشترك من المياه الباطنية المرتبطة بالخراسان النوبي في الحالين .

وأخيرا ، وبمنظرة عامة ، فإذا كانت أرض الجزيرة تقسم تقليديا إلى
ثلاثة — بلاد العرب الحجرية A. Paetra ، وبلاد العرب الصحراوية
A. Deserta ، إلى جانب العرب السعيدة في اليمن A. Felix ، فإن بحر
الرمال العظيم عندنا هو مقابل العرب الصحراوية ، وبقيّة صحارينا هي
مصر الحجرية، بينما يأتي وادي نيلنا بداهة وهو مصر السعيدة إلى أقصى حد .



شكل ٣١ - مصر والجزيرة العربية كاشياء نظائر جيولوجية الى حد ما . على جانبي محور البحر الاحمر يتشابه التركيب والتتابع الجيولوجي كمصورة مرآتية معكوسة .

[عن لينتون]



شكل ٣٢ - مصر والجزيرة العربية كاشياء نظائر مورفولوجية الى حد معين . اذا استبعدنا النيل من مصر والحرات من الجزيرة ، يتضح التناظر النسبي في وجه الأرض على جانبي محور البحر الاحمر بحيث تبدو الصورة كلها كما لو في مرآة عكسة .

[عن لينتون ، درش ، البحيري]

الباب الثاني

الصحراوات

الفصل الخامس

الصحراء الغربية

بمساحتها التي تزيد نوعا على ثلثي المليون كيلومتر (٦٨١.٠٠٠ كم^٢) ، تمثل الصحراء الغربية على الأقل ثلثي مصر مليونية المساحة مربعة الشكل بالضبط . من ثم فإنها تتخذ أيضا شكل المستطيل طوله نظريا ١٠٠٠ كم وعرضه ٦٦٦ كم . لكن الشكل بطبيعة الحال أقل انتظاما في الواقع الجغرافي ، فهي أكثر اتساعا في الجنوب حيث يفتنى النيل متباعدة نحو الشرق قليلا أو كثيرا . لذا يتراوح متوسط عرضها في نصفها الجنوبي حول ٧٥٠ — ٨٠٠ كم ، بينما تضيق نوعا في نصفها الشمالي لتتراوح حول ٥٠٠ — ٦٠٠ كم .

والصحراء الغربية لربما أشد أجزاء الصحراء الكبرى جفافا ، وهي تعد عموما من أجف صحارى العالم جميعا وأكثرها قحولة وجدبا ، بل إنها لتعتبر النموذج الكامل للصحراء المطلقة التامة . إنها البيداء أكثر مما هي البادية . وفي داخل مصر ، غلا شك أن الصحراء الغربية أكثر تمثيلا وتجسيذا من الصحراء الشرقية لفكرة الصحراء الحارة والصحراء الكبرى ، كما لانزاع على أنها أكثر صحارينا عزلة ووحشة — الركن الجنوبي الغربى منها بالذات في الجلف والعوينات لم تطاه قدم انسان متحضر حتى ثلاثينات القرن الحالى ، بل وكما وضعها أحد العلماء الغربيين يعادل في غموضه حتى الآن غموض صحراء القمر قبل أن يصل اليه الانسان (!) .

مع ذلك فغينبغى هنا ، أكثر من أى صحراء أخرى من صحارينا ، أن نميز بين الساحل والداخل ، ولو أن أحدهما لا يعدو أن يكون قفنسوة متواضعة جدا على قمة رأس الآخر . فهناك شريط الصحراء الساحلية أو شبه الصحراء الاستبسية المتوسطة المطرية بأوديتها وصرغها الخارجى ورعيها . ثم هناك الصحراء الداخلية المطلقة ، التي تعتبر كلها حوض صرف داخلى واحدا هائل الأبعاد ، وكذلك الوحيد في مصر جميعا ، والذي يخلو من الحياة تماما الا في نقط الواحات بزراعتها التي تعتمد كلية على الماء الباطنى .

وأخيرا فهنا ، أكثر من أى منطقة أخرى من صحارى مصر ، يمكن أن نقول ، مع دى مارتون ودون المبالغة في التقليل من العوامل الأخرى ، أن

الرياح هي سيدة طبوغرافية الصحراء بلا منازع (١) . فالجفاف المطلق يكاد يلغى التعرية المائية ، ويترك المسرح خاليا مكشوحا تماما للتعرية الهوائية ، التي يضاعف من انطلاقها انخفاض السطح وانبساطه العام أيضا . والغريب أن فعل الرياح يعود بدوره فيضاعف من هذا الانخفاض والانبساط بها ينحدر من المرتفعات ويرسب في المنخفضات مما يؤدي في النهاية الى خفض السطح وتسويته واستوائه أكثر *denivellement* ، *degradation* .

والواقع ان الرياح بالدقة هي اكبر عامل تشكيل لسطح الصحراء الغربية بالذات . انها « جاروف » أو « كباش » الصحراء الجبار الذي حفر تجاوبها الهائلة . ولا ينبغي أن يستخف أحد بقوة الرياح ، عنصر الحركة والحياة الوحيد هذا في عالم الموت والسكون كما وصفه جوتييه . فالطاقة الكامنة فيها ، خاصة أثناء العواصف الرملية حين تكتسب الرمال السرافية قدرة نحتية مخيفة ، هي طاقة هائلة بأى مقياس ، ودورها في تشكيل الصحراء الغربية يعادل دور النيل في تشكيل الوادي . انها بحق مثال الصحراء الطبيعي ونحات معمار اللاندسكيب الطبيعي فيها ، وذرات الرمال ازميلها . وبعبارة أخرى وأخيرة ، الغلاف الغازي هنا هو اكبر عوامل تشكيل الغلاف الصخري .

صحراء هضبة ومنخفض

الصحراء الغربية ، في الدرجة الاولى ، صحراء هضبة ومنخفض *plateau-and-depression* . فجسمها مصوغ أساسا في قالب هضبة عظمى واحدة تفصلها الى عدد من الهضاب الاقليمية الثانوية سلسلة من المنخفضات الكبيرة او الصغيرة تستقر على سطحها او تغور فيه بدرجة او بأخرى . ورغم صعوبة تحديد مساحات المنخفضات لتباين حدودها كفتوريا ، فالمقدر ان مجموعها لا يقل عن ١٠٠ ألف كم^٢ ، أى أكثر من سبع مساحة الهضبة كلها . الهضبة اذن « مائدة صحراوية » من مقياس عظيم ، الا انها مائدة « مخرم » سطحها — كتفعة جبن الجريير — بعدد من الثقوب المتفاوتة تتركها في النهاية متموجة متفضنة بوضوح .

مائدة الصحراء

الارتفاع المتواضع هو ابرز خصائص الصحراء الغربية . حسبنا مؤشرا ان نحو نصف مساحتها يقل عن ٢٠٠ متر فوق سطح البحر ، دع عنك

(1) A shorter physical geog., p. 232.

نحو « دسنة » من المنخفضات الغائرة ، نصفها تقريبا يقع تحت مستوى سطح البحر . فلان طبقات الصخور هنا رسبت أفقية الى حد بعيد ، دون أن تكون بالغة السمك كذلك ، ثم لبعد المنطقة نسبيا عن تأثيرات اضطرابات أخدود البحر الأحمر العنيفة ، جاء سطح الأرض هنا أقرب الى الهضاب المنخفضة المنبسطة والسهول الفسيحة العالية قليلا ، مثلما جاءت الانحدارات هادئة متدرجة والافق واسعا مفتوحا متراويا والمعاليم الجغرافية كلها على مقياس رحب سخى مديد وكبير ، بحيث لا يخلو المنظر الطبيعي والاندسكيب العام من رتابة مملة وأحيانا قاسية ، لا يكسر من حدتها هنا وهناك الا بعض الحافات أو التلاع (الكويستات) حيث يعطى تكوين جيولوجى مكانه لتكوين آخر ، والا بعض المنخفضات التى تقع عادة فى ظل تلك الحافات أو فى جبرتها . (١)

هذه الهضبة المترامية تنحدر عموما من الجنوب الى الشمال بالدرجة الاولى ، ومن الغرب الى الشرق نحو الوادى بدرجة أقل . فعلى المحورين الطولى ، تتدرج من حوالى ١٠٠٠ متر قرب الحدود الى نحو ٢٠٠ متر فى الشمال قرب الساحل . لكن الجزء الأكبر من رقعتها انما يتدرج فى الواقع بين ٥٠٠ ، ٢٠٠ متر على الترتيب . ومن اجتماع انحدار السطح على هذين المحورين ، كانت أعلى قطاعاتها هى أقصى الجنوب الغربى ، خاصة فى هضبة الجلف الكبير التى تزيد محليا عن ١٠٠٠ متر ارتفاعا ، تصل فى قمة جبل العوينات الى ١٨٠٠ — ١٩٠٠ متر . وهنا فى الواقع نجد الجبال الحقيقية فى كل المنطقة ، ففيها عداها لا تعرف الصحراء الغربية جبلا بمعنى الكلمة .

على المحور العرضى ، أخيرا ، انحدار الصحراء الغربية واضح ملحوظا تماما للمسافر مثلا من الوادى الى الواحات . غفى كل الحالات ، ابتداء من الفيوم أو حتى النطرون شمالا الى الخارجة أو حتى كركر جنوبا ، فان المسافر بعد أن يترك أرض الوادى الزراعية المستوية يأخذ فى التصعيد باطراد نحو الغرب لعشرات وعشرات أو لمئات من الكيلومترات بحسب الهدف . ثم فقط عند بدايات الحواف الخارجية القصوى للمنخفضات تلك الواحات ، التى ترقد خلفها وأسفلها غير مرئية الا عند تلك البدايات وحدها ، يبدأ المسافر فى النزول محليا بسرعة أو ببطء بحسب اتساع وعمق المنخفض وذلك وصولا نحو قلب التجويف أو عين المنخفض . ثم بعد ذلك يعود التصعيد كتقاعدة مرة أخرى نحو الغرب باطراد ، الى أن يبدأ منخفض آخر ، وهكذا .

فضلا عن هذا ، فالواقع ان الهضبة فى ارتقائها التدريجى العام نحو

(1) W.B. Fisher, p. 453 — 4.

الغرب ، يبرز! على سطحها ، خاصة في نصفها الجنوبي ، عدد من خطوط الارتفاعات والانخفاضات التركيبية structural highs & lows ، او قد يسميها بعض الجيولوجيين محاور علو swell axes وأحواض تركيبية structural basins على الترتيب . وابتداء من وادي النيل او قربه وحتى أقصى غرب الصحراء ، تتعاقب هذه الخطوط على التناوب او التبادل ، متدرجة ايضا في الارتفاع في نفس الاتجاه ، بحيث يخرج السطح في انحداره متموجا في طيات مركبة محدبة — مقعرة ، متتابعة ومتعددة — upfolds downfolds. وهذه الخطوط مديدة اطوالها تتراعى احيانا لبضع مئات من الكيلومترات ، على محاور طولية تقريبا شمالية شرقية — جنوبية غربية يرتبط بعضها بمعالم القوس السوري .

فمن الشرق الى الغرب ، هناك اولا بين وادي النيل والخارجة خط ارتفاع بارز ، يليه خط انخفاض يتمحور على امتداد منخفض الخارجة الذي يمثل اهم قطاعاته . ثم بين الخارجة والداخلية خط ارتفاع آخر هو بالفعل الذي يفصل بين منخفضيهما . وعلى امتداد الداخلية يلي خط انخفاض جديد ليس منخفض هذه الواحة الا جزءا ابرز فيه . واخيرا والى الغرب يبرز خط ارتفاع عظيم الامتداد يتفق مع مرتفعات العوينات — الجلف الكبير ، يكمله او يتابع امتداده نحو الشمال الشرقي محور خط ارتفاع الواحات البحرية — أبو رواش (١) الذي يتبلور « كالضهرة dorsale » الواضحة المميزة في منتصف الصحراء الغربية جميعا .

كوكبة المنخفضات

في انزلاقتها التدريجي نحو الشمال يتناوب سطح هضبتنا المسطحات الواسعة كالسرير او التلال المسطحة mesas في جانب والمنخفضات وحافاتها الكويستية في الجانب الآخر . فلان ميل الطبقات العام هو نحو الشمال ، فان الحافات الجرفية او الكويستات تتكون عند حدود التكاوين الجيولوجية المختلفة . ولان حضيض الكويستات يمثل مقعرات حادة ، فان الواحات تتكون بدورها تحت اقدام الكويستات وفي ظلها . وهكذا نجد ان كل المنخفضات تقريبا تتميز بحافة شمالية بارزة ، بينما انها تنفتح على الجنوب بالتدرج الى مستوى الصحراء المحيطة . وصانع الحافات escarpment maker في كل هذه الكويستات الشمالية هو طبقة من الحجر الجيري الصلب التي تغطي الرمال المفككة او الطفل السهل التعرية (٢) .

(1) Yallouze; Knetsch, "Linear structures etc.", p. 264.

(2) Said, p. 13.

والمنخفضات ، بعد ، تختلف بشدة في المقاييس والإبعاد ابتداء من النور والجورات المحض مجهرية ، التي لا تعدو « سفت تزية deflation bowl » موضعيا والتي تشبه « ضبايات » المغرب و « خبرات » المشرق ، الى المنخفضات الاقليمية العملاقة طراز الواحات والقطارة ... الخ . لكنها هي هذه المنخفضات الكبرى بالذات التي تعد اقوى خطوط تقسيم الهضبة الى اقاليمها الرئيسية او الثانوية خاصة على المحور العرضي ، يمثل ما أتمها هي وحدها التي تمنحها أصالتها وتفردها وطابعها الاقليمي المميز .

وفي صحرائنا الغربية أكثر من عشرة ، قل « دسنة » ، من المنخفضات الرئيسية تنتشر على سقف الهضبة من أقصى الشمال قرب البحر الى أقصى الجنوب قرب الحدود ، ومن أقصى الغرب على الحدود بل عبرها الى أقصى الشرق لصق الوادي بل في التحام تام به . ثم هي قد تتقارب جدا حتى لتوشك تماس مثل سيوة - القطارة أو تشترك في حوض واحد مثل الفيوم - الريان ، أو تتباعد بمئات الكيلومترات كما هو الغالب الاعم . كذلك فانها تتفاوت بشدة في المساحة والعمق والشكل ، ما بين المنخفضات العملاقة والقزمية ، وما فوق مستوى سطح البحر وما تحته ، وما بين الخطية والمستديرة والطولية والعرضية .

اخيرا فان نصفها تقريبا غير مأهول بلا حياة ولا سكان مثل الريان واحة كركر ودنقل غرب أسوان فضلا عن كبيرها القطارة بالطبع . اما النصف الباقي فمأهول معمور ، وتلك بالطبع هي الواحات الخمس أو الست المعروفة ، وفيها تنحصر مناطق الاستقرار الوحيدة في كل الصحراء بل مناطق المعمر الوحيد بها اذا استثنينا الساحل الشمالي وحده .

ملاحح الخريطة

بهذه الكوكبة من المنخفضات تخرج الصحراء الغربية وهي حقا صحراء هضبة ومنخفض ، كما تبرز في الوضعيات والعلاقات العامة بينهما أربعة ضوابط هامة .

أولا ، أن هذه المنخفضات تتوزع على خطين ثلاثين أو على محورين أساسيين عرضيين ، بحيث تنقسم بهما هضبة الصحراء الغربية كلها تلقائيا الى ثلاث هضبات تتتابع كالنطاقات العرضية من الجنوب الى الشمال . فهناك خط واحات الخارجة - الداخلة - أبو منقار في الجنوب ، وخط وادي النطرون - القطارة - سيوة في الشمال ، الى جانب خط طولى بينهما هو خط الفراغة - البحرية . والخطان الجنوبيان من هذه المنخفضات يقع كلاهما دائما فوق سطح البحر ، أما الخط الشمالي فوحده وكله تحت مستوى سطح البحر بأعماق متفاوتة .

ولقد يمكن بنظرة شاملة لاقطعة ان نجمع كل هذه الخطوط في نمط جغرافى هندسى مركب واحد يتلخص في منعرج zigzag يتألف من حرفى Z متصلين معا ومركب احدهما فوق الآخر . فمن الجنوب يبدأ الحرف الاول بضلع يضم واحتى كركر ودنقل ، يكمله ضلعا الخارجة غالداخلة — ابو منقار ، وبالضلع الاخير يبدأ الحرف الثانى ، يكمله الخط القاطع ابو منقار — الفراغة — البحرية — الريان — الفيوم — النطرون . اما الضلع الاخير فيشمل النطرون — القطارة — سيوة .

ثانيا ، هذه المنخفضات ، مهما اختلفت محاورها بين الطول والعرض او مواقعها بين هوامش الصحراء وقلبها وهوامش وادى النيل ، تتوزع بصورة لافتة في أزواج أو ثنائيات ، ولا نقول توائم بالضرورة . فلكذلك أولا ثنائى الخارجة — الداخلة ، ثم الفراغة — البحرية ، كذلك سيوة — القطارة ، وبالمثل الفيوم — الريان ، حتى النطرون — الوادى الفارغ يمكن تجاوزا اعتباره ثنائيا آخر على ضلوع الدلتا وتخوم الوادى كثنائى الفيوم — الريان .

ثالثا ، تتحدد مواقع هذه المنخفضات بخطوط التقاء التكوينات الصخرية المختلفة formational boundaries . فهاهنا بطبيعة الحال تكون مناطق ونقط الضعف في القشرة الارضية وخطوط المقاومة الدنيا أمام عوامل التعرية ، تماما كالمفاصل بين صخرتين منفردتين . والواقع ان خطوط المنخفضات هذه هى فعلا « مفاصل الصحراء الغربية » كما هى مقاطعها ومكاسرها ، الا انها على نطاق اقليمى هائل . فالخارجة والداخلة تتكون عند التقاء حدود تكوينات الخراسان النوبى الرملية وطبقات الكريتاسى الطباشيرية ، بينما تقع الفراغة والبحرية عند خط التحام الكريتاسى والايوسين ، فى حين تقع سيوة والقطارة فى « ظل حدود الايوسين — الميوسين » كما يضعها رشدى سعيد بصورة معبرة (١) . حتى منخفض الفيوم — الريان يقع بين الايوسين جنوبا والاوليجوسين شمالا ، كذلك يفعل وادى النطرون بين الاوليجوسين جنوبا والبليوسين شمالا .

رابعا ، وأخيرا ، فان أقدار ومصائر هذه المنخفضات ، سواء مأهولة او مهجورة ، قد تحددت بعوامل عدة معقدة من أهمها عاملان مترابطان : الموقع الجغرافى والتركيب المورفولوجى . بالاول نقصد القرب أو البعد من وادى النيل بالتحديد ، وبالثانى نقصد طبيعة ووضع الحافات العالية المطوقة للمنخفض . فجميع المنخفضات بلا استثناء تقريبا حافة شمالية حادة الانحدار الى جوفها ، ثم اليها قد تضاف حافة أخرى أو أكثر على جانب آخر

أو أكثر . وبالتالي فعلى وضعميات هذه الحافات يتوقف توجيه المنخفض الخارجى الى حد بعيد .

فالخارجة مثلا نقع حافتها الرئيسية فى الشرق دون الغرب ، ولو كان العكس فإن من المحقق أن علاقتها بوادى النيل كانت تكون أشد وأوثق . والفيوم دخلت دائرة وادى النيل وغمرها النهر بترتبه ومائه وحياته لان حافة المنخفض الشرقية متواضعة سهلة الاقتحام . ولو تصورنا الحافة الشمالية العالية ، جبل القطرانى ، على ضلوع المنخفض الشرقية فربما كان هذا قد أخرجها من دائرة الوادى وظلت منخفضة ميتا بلا حياة ، تماما كوادى الريان المجاور .

فهذا ، الذى لا يكاد يقل عن الفيوم قربا من النيل ، مشكلته بالدقة أن حافته التلية تطوqe من كل الجهات ، فبقى معزولا عن الوادى الى الابد . كذلك ، ولكن بطريقة مختلفة ، لو أن الحافة الجرفية فى القطارة كانت على الجانب الجنوبي لا الشمالى لتغير بالتأكيد كل تاريخ المنخفض والساحل الشمالى الغربى ، خاصة التاريخ العسكرى . أما سيوة فإن انفتاحها شرقا وغربا ، مع موقعها الهامشى على الحدود ، أدخل عنصرا ليبيا واضحا فى توجيهها الخارجى .

أصالة المنخفضات

وليس من شك بعد هذا أن المنخفضات واحدة من أخص خصائص الصحراء الغربية ، أن لم تكن حقا أخصها ، وهى التى تمنحها قدرا هاما من شخصيتها الاقليمية المتميزة . فمن الصعب أن نجد مساحة مماثلة يجتمع فيها مثل هذا العدد من المنخفضات الكبرى . على أن أصالة الصحراء الغربية تكمن بوجه خاص فى النصف الواقع من هذه المنخفضات تحت مستوى سطح البحر . بل أن هذه الاصالة الفريدة لتمتد الى مصر كلها بامتياز . فإذا كانت هناك علامة مميزة خاصة جدا فى منطح مصر جميعا تنفرد بها دون العالمين ، فليس الارتفاع الكبير بصفة خاصة هو تلك العلامة ، فإن أعلى قمم مصر لا تتجاوز العشرة آلاف قدم أو الالفى متر الا بالكاد ، وإنما هى يقينا تلك المنخفضات العميقة الغور الواقعة بعيدا تحت منسوب البحر ، ليس ذلك فقط ولكن أيضا شدة اتساعها ، ليس كذلك اتساعها فحسب وإنما أيضا شدة تعددها ، لا ولا التعدد وحده كذلك بل اجتماعها كلها الى ذلك فى رقعة واحدة متقاربة هى ذلك الحضيض القوسى الممتد فى شمال الصحراء الغربية من سيوة — القطارة حتى النطرون — الوادى الخارج والفيوم — الريان .

والجدول الآتي يقدم خامه لمقارنة احصائية داخلية بين هذه المنخفضات
من حيث العمق والمساحة جنباً الى جنب مع الموقع والارتفاع ثم من حيث
العلاقة بينهم جميعاً .

المنخفض	المساحة / كم ^٢	العمق بالمتر
النفطرون	٥٠٠	٢٤ -
الفيوم	١٧٠٠	٤٥ -
الريان	٧٠٠	٦٤ -
سيوة	١٠٠٠	١٧ -
المجموع	٣٩٠٠	١٥٠ -
القطارة	٢٠٠٠٠	١٣٤ -
المجموع الكلى	٢٣٩٠٠	٢٨٤ -
البحرية	١٨٠٠	١١٣ +
الفرافرة	١٠٠٠٠	٢٥ +
الداخلية	٤٠٠ / ٤٠٠٠	١٠٠ +
الخارجية	٣٠٠٠ / ٥٥٠٠	٢ +
المجموع الكلى	١٥٢٠٠ / ٢١٣٠٠	—
اجمالى المجموع العام	٣٩١٠٠ / ٤٥٢٠٠	—

فأولاً ، من حيث العمق تنقسم المنخفضات الى مجموعتين : خماسية
تحت مستوى سطح البحر فى الشمال ، ورباعية فوق مستواه فى الجنوب ،
الخط جنوب سيوة — الريان هو الحد الفاصل بينهما . وفى كلتا المجموعتين
يتفاوت العمق بشدة . غنى المجموعة الجنوبية تصل أقصى نقطة عمقا فى
البحرية الى ١١٣ مترا ، ولكنها تهوى فى الخارجة الى مترين فقط أى تكاد
تلاص مستوى سطح البحر . أما فى المجموعة الشمالية فإن أظلم عمقا
سيوة ، بينما بجوارها توا يأتى أشدها غورا وهو القطارة . بل يكاد عمق
القطارة وحده يعادل عمق سائر المجموعة مجتمعة : — ١٣٤ مترا مقابل
— ١٥٠ مترا على الترتيب . وككل ، يبلغ اجمالى عمق المجموعة الشمالية
الخماسية نحو — ٢٨٤ مترا تحت سطح البحر ، أى ما يناهز عمق البحر
الميت أشد أجزاء سطح الأرض غورا: على الاطلاق (— ٣٩٢ مترا) .

ثانياً ، من حيث المساحة ، ونحيا غدا القطارة ، فإن المجموعة الشمالية
السفلى أصغر مساحات بكثير من المجموعة الجنوبية . لكن المجموعتين ككل
تتقاربان فى مجموع المساحة العام : ٢٣٩٠٠ كم^٢ للاولى مقابل ١٥٢٠٠ كحد
أدنى ، ٢١٣٠٠ كحد أعلى للثانية . أما المجموع الكلى لكافة منخفضات
الصحراء الغربية فنحو ٣٩١٠٠ كحد أدنى ، ٤٥٢٠٠ كحد أعلى ، أى اكبر
بكثير من مساحة وادى النيل على أقل تقدير .

بعد هذا فان النطرون أصغر منخفضات الصحراء الغربية مساحة والقطارة أكبرها . والواقع ان القطارة يعادل بقية مجموعة المنخفضات الواقعة تحت سطح البحر ٥ مرات على الأقل ، كما قد يعادل وحده ان لم يفق رباعية المنخفضات الجنوبية مساحة ، مثلما يبتلع وحده نحو نصف كل منخفضات الصحراء الغربية مجتمعة . وتعد الفراغة أكبر منخفضات المجموعة الجنوبية ، تكاد تعادل بقية المجموعة معا وتساوى نصف مساحة القطارة ، وبذلك تأتي ثانی أكبر منخفضات الصحراء الغربية مساحة .

ثالثا ، هناك علاقة عامة عريضة بين العمق والمساحة ، غير أنها جزئية غير مطردة ولا محتبة . فخلقد نفترض منطقيا أن عمق المنخفض يزداد كلما زادت مساحته ، والعكس ، لاسيما في المجموعة الشمالية الواقعة تحت مستوى سطح البحر . لكن الواقع ان العلاقة مذبذبة متأرجحة على غير اطراد . غفى المجموعة الشمالية ، بل في الصحراء ككل ، تصل العلاقة الى قمته في القطارة حيث أقصى مساحة مع أقصى عمق . لكننا من الناحية الاخرى نجد أن الريان من أصغر مساحة ولكنه أعمق الجميع بعد القطارة . وهكذا شأن سائر منخفضات النطرون والفيوم وسيوة . بالمثل في المجموعة الجنوبية . فخلقد تكون البحرية أقلها مساحة وعمقا معا ، غير أن أكبرها مساحة وهى الفراغة ليست أشدها — وان كانت من أشدها — عمقا ، بينما ان أشدها عمقا وهى الخارجة ليست أكبرها — وان كانت من أكبرها — مساحة . والخلاصة الصافية ان العلاقة بين المساحة والعمق علاقة جزئية محدودة بصفة عامة ، فقد يتناسبان طرديا او عكسيا بين حالة واخرى .

رابعا ، فى العلاقة بين العمق والموقع والارتفاع نلاحظ بالمثل علاقة عامة عريضة ولكنها جزئية غير مطردة . فابتداء ، تكفى الاشارة الى المجموعتين الجنوبية العليا والشمالية السفلى . ولكن لا فى الاولى ولا فى الثانية يتناسب العمق مع الموقع / الارتفاع تناسباً طرديا على المستوى التفصيلي بقدر ما تبدو العلاقة مذبذبة متموجة ان لم تكن أحيانا متناقضة متعارضة . غفى المجموعة الجنوبية نجد أعمق المنخفضات هو أقصاها جنوبية وأعلاها فى مستوى الهضبة المحيطة وهو الخارجة (+ ٢ متر) . هذا بينما أقلها عمقا هو أقصاها شمالية وأقلها فى مستوى الهضبة المحيطة وهو البحرية (+ ١٢٥ مترا) . وغيا بين الطرفين يبدو سلوك العلاقة موجيا متأرجحا عبر الداخلة والفراغة . اما فى المجموعة الشمالية المنخفضة جميعا دون منسوب سطح البحر فيمكن أن نلاحظ علاقة عكسية مطردة بين العمق والموقع / الارتفاع على امتداد المحور الطولى النطرون — الفيوم — الريان ، اى أننا كلما اتجهنا جنوبا وارتفعنا أكثر كلما زاد لا قل غور المنخفضات بانتظام .

من هذه المقارنة الداخلية ، نستطيع الآن ان نتقل الى مقارنة خارجية على المستوى الاقليمى والعالمى . بالارقام ، ثمة هذا الترتيب التنازلى بالترتيب:

المنخفضات المصرية	خارج مصر
.....	البحر الميت — ٣٩٢
.....	مصب هوائش — ١٨٠
.....
.....	بحر قزوين — ١٣٠
.....	وادي الموت — ٨٥
.....
.....
.....
.....
.....	بحيرة آيسر — ١١

البحر الميت وحده ، أخفض نقطة على سطح اليابس ، يقف وحده اذن ، فهو نحو ٣ أمثال عمق القطارة ، أخفض نقطة على سطح مصر . وفيما عدا ذلك ، فإن القطارة لا يقل كثيرا جدا عن أخفض نقطة في افريقيا وهى مصب نهر هوائش في القرن الافريقى . فهو الثالث بعدهما في العالم ، مع ملاحظة ان كليهما منخفض أخدودى يستقر في قرار الأخدود الافريقى العظيم ، بينما هو منخفض تعرية هوائية فقط . أما بعد ذلك فلا يقارن بالقطارة سوى قزوين ، وهو في الواقع أقرب سطح الى مستواه . وبعده توشك اعماق نقطة في امريكا الشمالية ، بل في العالم الجديد ، وهى وادي الموت ، لا تعدو نصف عمق القطارة الا بالكاد ، وان كادت تعادل ضعف عمق الفيوم . اعماق نقطة بعد هذا على وجه الارض اقل بسهولة من أى نقطة أخرى من نقط مصر العميقة .

بمصر الصحراء الغربية او بصحراء مصر الغربية اذن ثالث اعماق نقطة في العالم ، وخمسة من اعماق نقط العالم العشر جميعا . ولئن لم يكن القطارة أخفض نقطة في افريقيا ، فانه يتفوق في مساحته خارج كل حدود ، بل انه لأكبر مساحة من كل مناطق العالم المنخفضة دون سطح البحر باستثناء منطقة بحر قزوين . ثم انه ليس بالعالم منطقة منفردة تجتمع فيها ٥ منخفضات تحت مستوى البحر الا هنا في شمال الصحراء الغربية . ان يكن البحر الميت اذن قاع العالم شكلا وموضوعا ، فإن القطارة قاع افريقيا موضوعا وان لم يكن شكلا ، كما يظل شمال صحرائنا الغربية من اعماق بقاع الارض واكثرها تفردا في هذا الصدد .

فى أصل المنخفضات

من أين ان انت هذه المنخفضات الفريدة شديدة التميز ، وكيف ؟ عن أصل المنخفضات ، اختلفت الآراء بشدة فى نشأتها ما بين أربعة اتجاهات أساسية : الأصل التكويني ، الأصل التكتوني الانكسارى ، الأصل التكتوني الالتوائى ، الأصل الهوائى . وواضح أن الاتجاهات الثلاثة الأولى ترتبط كلها بالغلاف الصخرى بينما ترتبط الأخيرة وحدها بالغلاف الجوى . ولهذا يمكننا أن نصنفها تجميعيا فى مذهبين أو مدرستين : النظريات الأرضية والنظرية الهوائية .

النظريات الأرضية

فالأصل التكويني *formational* يقصد به طبيعة التكوينات الجيولوجية السائدة . وهذه نظرية بفاننشتيل *Pfannenstiel* الذى يرى أنه لا الانخساف التكتوني ولا فعل الرياح ولا كسح المياه بقادر على أن يفسر أصل هذه المنخفضات . وبدلاً من ذلك فإنه يلاحظ أنها تقع عند حدود التكوينات الجيولوجية المختلفة والمتباينة . ومن هنا انتهى إلى أن أصل المنخفضات هو ببساطة نتيجة لتكون الكويستات أى الحافات العالية عند حدود تلك التكوينات الجيولوجية . والتكوينات الحادة الميل تبتدى عادة تباعدا ضيقا بين الكويستات ، بينما تبتدى التكوينات الأكثر أفقية تباعدا أوسع بين الكويستات . ومن ثم كانت منخفضات الصحراء أعمق وأكثر تباعدا فى الشمال منها فى الجنوب (١) .

ومن حيث المبدأ تبدو النظرية منطقية مقنعة إلى حد بعيد ، فضلا عن أنها تتفق مع الواقع . إلا أنها مع ذلك لا تجيب على سؤال جوهري وهو موضع المنخفض المحلى المحدد بعينه من بين كل مواضع أو قطاعات خط الحدود التكوينية الجيولوجية . وهنا يجد سعيد الإجابة فى سمك الغطاء الصخرى الصلب المكون دائما من الحجر الجيرى . فعنده أن موقع المنخفض يحدده هذا السمك بالدقة ، فكل منخفض إنما يوجد غالبا حيث يدق هذا الغطاء ويبلغ أدنى سمكه . مثال ذلك أن البرزخ أو البروز الأرضى الذى يفصل سيوة عن القطارة إنما يشكل أسمك قطاع من الحجر الجيرى ، وبالتالي أكبر مقاومة للتراجع بفعل التعرية . وهو يجزم بأن دراسة خطوط السمك المتساوية *isopachs* لطبقات غطاء الحجر الجيرى على امتداد كل الحدود التكوينية فى الصحراء الغربية جدية بأن تظهر وتثبت أن هذا الغطاء

(1) R. Said, "New light on the origin of the Quattara depression". B.S.G.E., 1960, p.38 — 9.

هو رقيق دائما عند الاجزاء التى تحف بالوحدات والمنخفضات . وعلى سبيل المثال فإن الفراغة والبحرية ، لأنها كانت محدبات swells تقف مرتفعة في بحر الزمن الثالث ، تلقت بالضرورة ارسابات اقل سمكا من مناطق الاحواض المحاورة في البحر المفتوح المحيط نفسه (١) .

إذا انتقلنا الى نظرية الاصل التكتونى الانكسارى ، فإن كنيثش وياللويز يبدآن بالمثل من موقع المنخفضات عند حدود التكوينات الجيولوجية ، الا انهما يربطان نشأتها بالانكسارات والقلقات التكتونية العنيفة التى تفتح بدورها الطريق امام العوامل السطحية وتسهل عملية الكسح والتعميق من الخارج exogene . (٢) على أن رشدى سعيد ، وان أيد بفاننشتيل في أن نقطة البدء في تكوين المنخفض ترتبط بتكوين كويستا عند حدود التكوينات الجيولوجية المحيطة ، لا يجد دليلا في القطارة مثلا على ارتباط موقع المنخفض بتكوين جيولوجى أو وجه تركيبى facies معين كما اقترح كنيثش وياللويز (٣) .

وعلى العموم يستبعد سعيد امكانية الاصل التكتونى للمنخفضات ، ويعتقد انها حفرت في هضاب لم يصحب عملية رفعها أى ضغوط شد مذكورة . فلا الانكسارات تحد أو تخترق أيا من هذه المناطق ، على العكس ثبت أن الحواف التى تحدّها هي ظاهرات تعرية ، ولا الانخفاضات نفسها ترتبط بوسط أو بوجه تركيبى مغين ، على العكس بعضها كالقطارة وسيوة محفور في رواسب غطائية لا يعكس تركيبها ووضعها أى شيء من تاريخ باطنها الحوضى القديم . فضلا عن هذا — يضيف سعيد — فإن هذه المنخفضات تنتشر مبعثرة في كل أرجاء الصحراء الغربية ، فتوجد في الرصيف الثابت الصلب كما في الرصيف المتحرك كما على جبهة التحامها على حد سواء . وهذا التوزيع انما يؤكد أن هذه المنخفضات ظاهرات حديثة العهد ، فرضت على المنطقة بالتعرية ولم تنبثق منها تكتونيا (٤) .

وهذا ما ينقلنا الى سائر اشكال نظرية الاصل التكتونى الانكسارى . هناك من جهة فكرة « انكسار باب المصيدة trap-door faulting » التى يشير اليها وولدريدج ومورجان باقتضاب (٥) . ثم هناك فكرة الحوض الانكسارى التى يطرحها محمود ابراهيم ، وبمقتضاها يرى أن منخفضات الصحراء الغربية ان هي الا أحواض انكسارية مصدعة أو مهشمة shattered basins وأن أصلها جميعا تكتونى صرف . فالأحواض التى تتكون

(1) Id.; Geology of Egypt, p. 14, 27 — 9.

(2) G. Knetsch; M. Yallouze, "Remarks on the origin of the Egyptian oasis — depressions", B.S.G.E., 1955, p. 25 — 30.

(3) "New light etc.", p. 40 — 1.

(4) Geology etc., p. 14.

(5) P. 303.

يمثل هذه الطريقة تنمى لنفسها صرفا داخليا لا تلبث مياهه أن تتسرب الى الشقوق والفلق التى تنجم عن انهيار وانخساف أو تصدع هذه الاحواض المهشمة . عندئذ يؤدي تآكل الصخور بفعل البكتريا والذوبان الى تخلف ارسابات مختلفة يمكن للرياح أن تفروها . هنالك تستطيع الرياح أن تنقلها الى المنخفضات الواطئة . ورغم أن كلتا العمليتين يمكن أن تحدث في آن واحد، فإن المنخفضات قد تظل توجد أو حتى تزداد اتساعا مع الوقت اذا ما توفرت عوامل تآكل الصخور الأخرى (١) .

غير أنه ، بالنسبة للقطارة بالذات مرة أخرى ، لا يجد رشدي سعيد دليلا على فكرة الحوض المهشم أو المنهار . فغنيا عدا بعض انكسارات محلية في شمال المنخفض ، ليس ثمة انكسارات رئيسية بامتداد حافة المنخفض أو تحت هذا المنخفض الذى تكون في طبقات أفقية غطائية ، والواقع أن في كل منخفضات الصحراء الغربية انكسارات وغوالق عديدة ، إلا أنها جميعا انكسارات موضعية محلية الأبعاد أصغر من أن تكون قادرة على تكوين منخفض اقليمى عظيم . وقصارى ما يمكن لها هو خلق منخفضات محلية جدا بل ميكروسكوبية كذلك التى تنقط بالعشرات سطح هضبة الميوسين شمال منخفض القطارة نفسه (٢) .

من الأصل التكتونى أيضا ، ولكن المركب من الالتواء والانكسار ، أو هى كذلك انتقالية بينه وبين أصل التعرية ، نظرية الالتواء المحذب الذى تأثرت قمته أو قوته بالانكسار *breached anticline* ثم تآكل بفعل عوامل التعرية حتى انقلب عاليه سافله فأصبح نوعا من التضاريس المقلوبة *inverted relief* . فعند البعض أن منخفضى الخارجة والداخلية كلاهما طية أو التواء محذب لطيف عريض بأسماء مختلفة : *dome* ، *upfold* ، *anticline* ، *monocline* ، *flexure* . الخ ، ويرتبط بوجود انكسار طولى أو شبه عرضى على الترتيب (بول ، بيدل ، ليتل ، بافلوف ، بيردون ، Siagaev ، سيجيف ، بيرف وبريتوريوس ، Paver & Pretorius ، عطية . . الخ) .

وليس هناك شك في وجود عهد من الانكسارات الطولية أو شبه الطولية مرتبة كالمنعرج *en échelon* فى الخارجة ، ولو أنها جزئية الامتداد فقط لا تحتط المنخفض بأكمله . وبالمثل فى الداخلة حيث الانكسارات عرضية أو شبه عرضية . غير أن شطا يرفض نظرية تكوين الخارجة والداخلية كطية التوائية

(1) M.M. Ibrahim, Effect of static electrical charges on wind erosion & the origin of depressions in the Libyan Desert, Cairo, 1952.

(2) "New light etc.", p. 40 — 1.

محدبة ، ويرى أنها يحتلان ويمثلان انخفاضين أو طيتين مقعرتين خفيضتين downfolds على جانبي أو ضلعى طية محدبة ناهضة upfold ، والخطوط الثلاثة ترتبط بمحور طولى أساسى بارز فى معالم الصحراء الغربية يمتد من شمال الشمال الغربى الى جنوب الجنوب الشرقى على مدى عدة مئات من الكيلومترات (١) .

من الناحية الاخرى ، فان من الثابت المتفق عليه — بول ، بيدنل ، سكوایرز وبرادلى . . . الخ — ان منخفضا واحدا على الاقل ، البحرية الذى الذى هو وحده حوض مغلق تماما تحيط به الحافات العالية من كل جانب ، هو وحده الذى نشأ بطريقة الالتواء المشروخ أو المكسور breached anticline . فها هنا التواء محدب ، هو جزء من خط محدب البحرية — أبو رواش المعروف، اعترته الانكسارات فتعرض للذوبان ثم شقته أو شجته التعرية . وربما اضاف البعض الفراغة أيضا الى نفس الاصل (٢) .

النظرية الهوائية

فما عدا هذا فان النظرية الايولية أى الهوائية هى الراى السائد فى قضية نشأة منخفضات الصحراء (بول ، هيوم ، ساندفورد وآركل ، كيتون تومبسون وجاردنر . . . الخ) . فمنذ بداها بول ، أصبحت هذه المنخفضات المغلقة التى لا تتصل بالبحر هى النموذج المرجعى الكلاسيكى لفعل التعرية الهوائية أو التذرية deflation فى المناطق الجافة . ويعنى هذا أن الرياح، التى مهدت لها تحت هذا المناخ القارى المتطرف عملية التجوية الموضعية الحادة بتفكيك وتفتيت الصخور فى مكانها in situ ، جاءت فازالت هذه الصخور فى مناطق الضعف وحملتها بعيدا ثم حفرتها وجوفتها وعمقتها حتى تكونت هذه المنخفضات (التعرية الهوائية المتفاوتة differential wind erosion) .

يؤكد هذا أنه فى جميع الحالات قد توجد أو لا توجد حافة فى شرق المنخفض أو غربيه حسب الظروف المحلية ، ولكن دائما لا توجد حافة فى الجنوب ، بينما توجد حافة شديدة الارتفاع شبيه عمودية الانحدار فى شمال كل المنخفضات بلا استثناء ، يبدو كذلك أنها تتراجع باستمرار نحو الشمال . فمن أين جاءت ، وكيف ولماذا تتراجع ؟ انها إنما تكونت نتيجة لان الرياح الشمالية اذ تهوى منها الى المنخفض « كشلال هوائى windfall »

(1) A. Shata, "Remarks on the regional geologic structure of ground water reservoirs at Kharga & Dakhla oases", B.S.G.E., 1961, p. 152 — 5.

(2) Squyres; Bradley, p. 100, 103.

جبار فانها تنحت قاعها فيتقوض اعلاها فتراجع خلفا الى الشمال بالتدريج بينما يبقى اعلاها بارزا كالانغريز المتدلى. over-hanging ، فلا يلبث بالضرورة ان يتقوض وينهار على شكل صخور وجلاميد وكتل صخرية تملأ قاع المنخفض عند اقدام الحائط مباشرة . (١) وبهذا وذلك تتراجع الحافة نفسها ككل بالتدريج نحو الشمال ، تماما كما يتراجع شلال النهر نحو المنبع .

واذا كانت الحافة هكذا تتراجع نحو الشمال ، فبديهي ان نقطة البداية في تكوينها تكون من الجنوب ، ولو ان من الصعب ان نحددها بالضبط . على ان لنا ان نفترض انها ترتبط بطريقة او باخرى بحدود التكوينات الجيولوجية المختلفة المتباينة . كل هذا بينما تكتسح الرياح قاع المنخفض وتحمل مفتاته وتلقى به خارجه بعيدا ، الامر الذي يلاشى حافته الجنوبية بالتدريج فيصبح مفتوحا في ذلك الاتجاه .

وليس صدفة بعد هذا كله ان ركام الصخور المتساقطة من الحافة المقوضه انما يتركز في القطارة مثلا في اقصى الشريط الشمالى الغربى من قاعه ، اى انه صحراء حمد ورق ، بينما يليه في الوسط نطاق السبخات والمستنقعات ، في حين يقتصر نطاق الكتبان الرملية على اقصى الجنوب ، اى انه صحراء عرق . بعبارة اخرى : تكون التعرية الهوائية على اشدها في القطاع الشمالى من المنخفض وتصل الى ادناها في القطاع الجنوبى ، ان لم نقل حقا ان الاول قطاع تعرية هوائية والثانى قطاع ارساب .

اذا صحت نظرية الاصل الهوائى وفعل الرياح ، فان معنى هذا ان المنخفضات لا تكف عن التوسع والنمو دائما نحو الشمال ، عن طريق تراجع الحافة الحائطية . لكنها من الناحية الاخرى قد كفت تقريبا عن التعمق ، نظرا لان مستوى المياه الباطنية الثابت في قاع المنخفض يعمل كنوع من مستوى القاعدة base-level بالنسبة لعملية التعرية الرأسية . بل لعمل العملية تنعكس بالتدريج الى ارساب راسى طفيف نتيجة لتراكم الصخور المتهدلة ونكدس الكتبان الرملية السافية في قيعان المنخفضات . اى ان التعرية الافقية مستمرة والتوسع الافقى مطرد ، بينما التعرية الرأسية ومعها التوسع الرأسى عوامل شبه ثابتة .

واضح من هذا على الفور ان المنخفضات لم تولد في يوم وليلة ولا نشأت هكذا بأحجامها الحالية ، وانما هى نمو تاريخى (اى جيولوجى) مديد جدا وتطور موصول لا ينقطع ، بدأت صغيرة جدا ثم توسعت بالتدريج الى ابعادها الراهنة . نصل من هذا ايضا ، نظريا فقط ، الى ان مساحة

(1) Id., p. 104.

المنخفضات على المدى الجيولوجى البعيد جدا فى توسع دائم على حساب مساحة الصحراء عموما ، وهى بهذا فى تقارب دائب بينها يقل التباعد بينها .

إذا كان ذلك كذلك ، فهل لنا إذن ، وعلى الأساس نفسه ، أن نفترض جيولوجيا أن بعضها المتقارب ، خاصة كالمغرة — القطارة — سيوة ، وبدرجة أقل البحرية — الفراغة ، ولا نقول الخارجة — الداخلة ، قد يتصل ويلتحم بعد مئات ملايين السنين ؟ انستطيع أن نتصور القطارة ، فى تراجعها المتصل نحو الشمال ، وقد ضاق البرزخ المرتفع الذى يفصله عن البحر الى عنق مخنوق يظل يدق ويستدق تحت فعل التعرية الهوائية من الجنوب وضغط البحر من الشمال الى أن ينهار ويتلاشى ، فيتم غزو البحر للمنخفض ، الذى يتحول بذلك فى النهاية الى ذراع خليجية هائلة من أذرع البحر المتوسط ؟

حسنا ، الرد ببساطة هو بالنفى . ذلك لان هذه التساؤلات التنبؤية تغفل عاملا حائلا حاسما وهو صلابة ومقاومة التكوينات الصخرية الواقعة بين هذه المنخفضات وحولها . فالمنخفضات نفسها انما تقع حيث هى وكما هى لانها هى مناطق الضعف اللينة الهشة نسبيا فى سطح قشرة الصحراء الأرضية ، ولولا ذلك لما نشأت فيها أصلا بالتعرية الهوائية ، وكذلك غلولا صلابة ما عداها من المناطق لظهرت أمثالها فيها . ومعنى عدم ظهورها فيها أصلا هو أنه ، من باب أولى ، لا ينتظر للمنخفضات الحالية أن تتوسع فيها الى حد الاتصال والاندغام بين بعضها البعض . وقصارى ما يمكن أن يتوقع هو أن تظل هذه المنخفضات فى توسعها الراهن بتراجع حوافها الشمالية ولكن موضعيا ومحليا فقط وليس اقليميا أو مناطقيا .

على أية حال ، فحتى هذا التوسع الموضعى المتواضع ، الذى يفترض بداهة عصورا جيولوجية سحيقة البعد تتجاوز تماما المقياس التاريخى والمستقبل الإنسانى ، يذهب فى النهاية فى سبيل تغيير مورفولوجية وجغرافية الصحراء الغربية فى الداخل وقرب الساحل ، ولو ببطء شديد جدا ، ولو بصورة طفيفة مجهرية للغاية ، ولو نظريا أكثر منه عمليا . المهم من حيث المبدأ أن جغرافية صحرائنا الغربية ، بفضل أو بفعل التعرية الهوائية ، هى فى تطور وتغير خبىء خفى ، خافت صامت .

تلك إذن هى النظرية الهوائية، وهذى بعض محمولاتها ومغزاها نظريا . ورغم أن التفسير الهوائى هذا يبدو مقنعا للأغلبية ، فإن هناك انتقادات حادة أو جادة توجه اليه . فمحمود ابراهيم يستبعد أثر الرياح فى التعرية على أساس قوة الطرد بين ذرات الرمال كنتيجة لشحنتها الكهربائية ، فهذا

« يقلل جدا من وقع الذرات المندفعة اثناء العواصف الرملية » (١) .

كذلك لا يشك وولدريدج في قدرة الرياح والهواء على خلق منخفضات صغيرة ضحلة ، ولكنه يتساءل عما اذا كان من الممكن أن تتضخم هذه المنخفضات حتى ترقى الى مستوى اشكال الارض الاقليمية على غرار منخفضات الصحراء الغربية . قد تكفى الرياح ، يجادل هو ، لتمنع تراكم الرمال والرواسب فيها ، أى لتمنع ردمها وطمسها بالارساب الهوائى ، ولكن ان تخلقها بالحفر فتلك نظرية بادية الصعوبة والصعوبات (٢) .

نظرية تعدد الاصول

في وجه هذه الانتقادات او التحفظات ، يحتفظ البعض بالتفسير الهوائى كأساس ولكن مع محاولة اضافة عوامل تكميلية مساعدة له . من هذه عامل الازابة solution . فكما يلاحظ وولدريدج ، حيث أن منخفضاتنا تقع في وسط من الحجر الجيري أساسا ، فليس من المستبعد قط احتمال أن يكون لعامل الازابة يد في تشكيلها . (٣) وقد كان بول نفسه يرى ، في حالة القطارة مثلا ، أن الاصل الهوائى ممكن تماما في تعرية وتجويف جسم المنخفض جميعا باستثناء غطائه الصخري الصلب المكون من طبقة من الحجر الجيري . وهنا يسهم رشدى سعيد بعامل تآكل وازابة الصخور بفعل المياه كيميائيزم لازالة ذلك الغطاء الصخري .

فهو يجد على الهضبة الميوسينية شمال المنخفض مباشرة مئات من المنخفضات الميكروسكوبية او المحلية الضئيلة ، لعلها من طراز الضايات والخبرات ، ترصعها وتنقط وجهها بصورة لافتة للفتة على محاور شمالية - جنوبية ربما تعكس في الاصل نمط الصخور الخطى . امتلاء هذه المنخفضات بالمياه في العصور الرطبة الماضية يمكن أن يؤدي الى اذابة وتآكل صخورها حتى تتعمق راسيا ثم تتوسع افقيا أكثر ، على غرار فكرة محمود ابراهيم . وما بين التجوية والتجوير تلتحم وتنفث على بعضها البعض مكونة منخفضات أكبر ، الى أن تزول وتتلاشى طبقة الغطاء الصخري من الحجر الجيري . عندئذ تنقض الرياح فتعمل بسهولة في التكاوين اللينة أسفلها فبدأ دور التعرية الهوائية منطلقا بغير حدود . وبهذا تمثل تلك المنخفضات المجهريّة المرحلة الجنينية في تكوين المنخفض الاعظم (٤) .

(1) Op. cit.

(2) Physical basis of geog., p. 303.

(3) Ibid.

(4) "New light etc.", p. 41.

ولقد نضيف هنا من جانبنا تلك الواحات القزمية التى تحف بالمنخفض
أو تتبرعم على جانبيه كواحة القارة على ضلوعه الغربية ومغرة على اقصى
طرفه الشمالى الشرقى . فهاتان الواحتان تكاد كلتاها تماس المنخفض ولكنها
منفصلة عنه ببرزخ ضيق جدا ، لا ريب انه فى سبيله الى التآكل ، وعندئذ
لما الواحتين الى اندغام حتما فى جسم المنخفض الكبير .

ومن العوامل الاخرى المساعدة للرياح فعل المياه ، مثلما يشير بول فى
الخارجة حيث يرى أن الاخيرة بدأت تكوين المنخفض فى العصر المطير من
البلايستوسين ثم حل الجفاف فأكملت الرياح العملية . وفى الخارجة ايضا
تضيف كيتون تومبسون وجاردنر الانكسارات المحلية كمعامل تكميلية مساعدة،
ولكنهما ترفضان فعل المياه . وفى القطارة لا يفصل البعض دور الرياح عن
عامل المياه الباطنية التى خلقت السبخات الملحية فى قاع المنخفض .

ومع التسليم بأولوية عامل الرياح فى تفسير نشأة المنخفضات ، فيبدو
أن الاتجاه الاحداثى هو من النظريات الاخادية الى تعدد الاصول . فالمنخفض
فى الارجح ظاهرة تعرية هوائية أساسا ، ولكن القوى الطبيعية الاخرى من
الباطن أو على السطح اما مهدت واما ساعدت على حفره . اذ أن جوهر
السؤال ليس : لماذا الرياح ، ولكن لماذا الرياح هنا ؟ بمعنى لماذا حدثت
التعرية الهوائية فى هذا الموضع ، موضع هذا المنخفض ، بالذات دون سواء
شرقا أو غربا ، شمالا أو جنوبا ، بعيدا أو قريبا ؟ وبعبارة أخرى : لماذا هى
انتخابية selective التعرية الهوائية ؟

ويكاد الرد الوحيد أن يكون : لان هنا بالذات ظروفا طبيعية سابقة
للرياح ولدور الرياح مهدت لها ومكنت لفعلها وضاعفت فاعليتها . وتلك
الظروف لا يمكن أن تخرج عن الظروف الباطنية أو السطحية من ضعف أو
لين أو انكسارات أو التواءات أو اذابة ... الخ . فكان هذه الظروف
السابقة القبلية الجاهزة أو المجهزة هى بمثابة الاطراف السالبة فى المعادلة
والرياح هى العوامل الموجبة ، الاولى هى المفاصل والثانية هى المعاول ،
غير أن هذه بغير تلك ما كانت لتحقق دورها وتعمل لفعلها كليا أو جزئيا .

بدليل نقطة اخرى هامة . لو أن الرياح وحدها هى حافز تلك
المنخفضات بداية ونهاية ، لجاز لنا أن نتوقع أن تتخذ محاورها الاساسية
محاور الرياح السائدة ، أى لوجب أن تكون كل منخفضاتنا طولية أولا وطولية
شمالية غربية — جنوبية شرقية ثانيا . ولكن الذى نجده يكاد يكون العكس،
حتى لتكاد العلاقة فى الاعم الاغلب تكون عكسية بين محاور المنخفضات
فيزيوغرافيا وبين محاور الرياح السائدة . فالاخيرة تتقاطع مع الاولى

وتتعمد عليها بحيث يمكن القول ان العلاقة بين مجاور الرياح وبين التعرية الهوائية (أى حفر المنخفضات) علاقة عكسية .

نفى النطرون والريان فقط نجد محور المنخفض من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، أى كمحور الرياح السائدة ، اما باقى المنخفضات فمحورها اما شمالي شرقى — جنوبى غربى ، أى ضد وعكس الرياح تماما يكاد يرسم معها زاوية قائمة ، كالقطارة والبحرية والفراغة ، واما شرقى — غربى يرسم زاوية حادة مع الرياح كسيوة والى حد ما الداخلة ، واما اخيرا شمالي — جنوبى نصبا ينحرف عن محور الرياح قليلا ولكنه يقترب منها اكثر كالخارجة .

والملاحظة الهامة هنا ان حالتى الاتفاق الاوليين ، النطرون والريان ، هما منخفضات ثانوية الابعاد او الغور ، أى من مقاييس متواضعة نسبيا ، من المتصور تماما ان تنفرد الرياح بحفرها من البداية حتى النهاية دون عوامل مساعدة كما يشير وولدريدج مثلا . اما حالات التعارض ، وهى الاغلبية ، فكلها من مقاييس ضخمة جدا ابعادا وأعماقا ، خاصة القطارة ، تستدعى عوامل قبلية تمهيدية مساعدة . وفى حالة الخارجة بالذات ، حيث الانكسارات وغيره للغاية ، فان من الممكن ان نقول ان محور المنخفض هو الذى فرض نفسه على محور الرياح اكثر منه العكس .

أغلب الظن اذن ان هناك اكثر من عامل مساعد الى جانب الرياح فى نشأة المنخفضات ، وان الكفة الراجعة هى لنظرية تعدد الاصول . غير أن الوزن النسبى لدور هذه العوامل المتعددة يختلف من حالة الى أخرى . ومن هذه الزاوية ، غالواقع ان منخفضات الصحراء الغربية تكاد تقع ، نشأة كما هى تركيا ، وجيولوجيا كما هى جفراويا ، فى مجموعة من التوائم أو الثنائيات . فعمل الخارجة — الداخلة اكثر تأثرا بعامل الانكسار والتعرية البحرية ، بينما الفراغة — البحرية اقرب جدا الى طبيعة الالتواء المكسور ، فى حين ان القطارة — سيوة ادخلها جميعا فى عامل الرياح شبه المطلق ، اما النطرون — الفارغ والفيوم — الريان فقد تكون اشدها تأثرا بالنهر تكوينها مثلما هى موقعا .

سؤال اخير عن الكرونولوجيا : متى تم حفر منخفضات الصحراء الغربية ، أيا كان حافرها ؟ فى دراستهما للفيوم حدد ساندفورد وآركل عملية حفر المنخفض ، التى أرجعها الى التعرية ، بالبلايستوسين الاسفل . ولكن من المشكوك فيه حقا ان تكفى هذه المدة أو الفترة القصيرة لمثل هذه العملية ، ولا بد انها أقدم من ذلك بكثير . فلو اننا حسبنا معدل التعرية ، كما فعل مرى مثلا ، لوجب ان نفترض مدى زمنيا أطول وأبعد جدا .

فعلى اساس التاريخ الطبيعى الثابت للفيوم والريان وخط التقسيم الصخرى الفاصل بينهما ، انتهى مرى الى أن هذا المعدل يبلغ ٣٦ ملليمتر كل قرن . (١) وعلى هذا فمن غير المتصور ولا هو من الصحيح حسابيا أن ترجع منخفضات الصحراء الغربية الكبيرة كالقطارة مثلا الى البلايستوسين على الاطلاق . ولذا يرجح كل من مرى وسعيد أن عملية حفر هذه المنخفضات انما بدأت بعد اواسط الميوسين وذلك اثر عملية رفع الهضبة مباشرة (٢) .

صحراء الحجر والرمل

من الناحية الليثولوجية ، فان الرمال فى الصحراء الغربية تسجل اعلى نسبة لها فى اى جزء من مصر على الاطلاق ، ٣٦٪ ، اى اكثر من الثلث ، مقابل اقل قليلا من الثلثين للصخور ، مع كسر ضئيل للحصى والزلط . الصحراء الغربية اذن صحراء حجر أو حمد فى الدرجة الاولى ، وصحراء رمل أو عرق فى الدرجة الثانية ، بينما لا تعد صحراء حصى أو رق الا فى الدرجة العاشرة على الاكثر . فى كلمة واحدة : انها صحراء حمد وعرق hamada - and - erg ، قل بنسبة الثلثين - الثلث على الترتيب .

ولما كان الرمل يتركز فى قلب الصحراء الداخلى مرتكزا على الحدود الغربية ومتمثلا اساسا فى بحر الرمال العظيم ، بينما يتوزع الحصى على نطاق الساحل الشمالى حتى جوانب الدلتا ثم ينثنى كشریط دقيق عند اقدام وخضيف هضبة الصحراء على مشارف وادى النيل ، مع بعض رقع فى أقصى جنوب الهضبة ، جاز لنا أن نقول ان الصحراء الغربية هى مستطيل هضبي من الصخر يغطى الرمل قلبه العميق غربا وتتأطر اطرافه المقابلة شمالا وشرقا وجنوبا باطار نحيل من الحصى ، يتفق أيضا مع اطار مطابق من الاودية الجافة ، بينما ترصع سقفه فى الوسط ما بين القلب الرملى والاطار الحصى سلسلة المنخفضات الكبرى .

الصحراء الصخرية

فاما الصحراء الصخرية فيتحدد نوع صخورها ابتداء بطبيعة التكوينات الجيولوجية ، فتنتابع من الحجر الرملى أو الخراسان النوبى الى الحجر الجيرى والطباشيرى الكريتاسى فالجيرى الايوسينى فالميوسينى كلما تقدمنا من الجنوب الى الشمال . ان اختلفت هذه التكوينات فى صخورها ، حسنا ، فان خصائص صحراء الحمد تجمع بين سطوحها . فكتيجة لتصعيد المياه

(1) G.W. Murray, "Egyptian climate. An historical outline", G.J., 1951, 117, p. 425 ff.

(2) Id.; Said, Geology of Egypt.

الجوفية المحملة بالمحاليل المذابة بالجاذبية الشعرية ثم تبخرها تحت الشمس المدارية ، تتركز طبقة ملحية أو كلسية لاحمة على شكل قشرة صلبة hardpan ، duricrust اما أسفل السطح مباشرة أو عليه . ولشدة صلابتها ومع استوائها ، مما يساعد الحركة كثيرا ، تبدو هذه القشرة ، وتسمى بالفعل ، « أرضة أو دروع الصحراء desert pavement , armour » . وكثيرا ما تتأكسد هذه القشرة بالتعرض الجوى فتكتسب بشرة قاتمة ولونا داكنا ولكنه براق كاللبناء اكسبها اسمها المعبر « طلاء الصحراء desert lac ، desert varnish » (١) .

من ظاهرات التعرية

بفضل هذه القشرة الصلبة ، يحمل لاندسكيب صحرائنا الصخرية ، خاصة منها الجيرية وهي السائدة ، بصمات أصابع التعرية الهوائية ، خاصة الرياح ، التي تساعدنا هنا شدة الانبساط والاستواء فتتعلق انطلاقا . ومحور هذه الصياغة ، « موتيفها » ، هو « التعرية المتفاوتة differential erosion » التي تزيل الخطوط الهشة فيغور سطحها بينما تبرز الخطوط الصلبة كمظاهر ناتئة . ولهذه الاشكال الأرضية المثيرة اعطى البدو المحليون قاموسا كاملا وثيقا من المصطلحات الطبيعية الدارجة ولكن المعبرة : الجارات ، حقول البطيخ ، الخرايش ... الخ .

فالجارات أو الجور ، جمع قارة ، كتل تلية أو هضبية صلبة ناتئة برزت بازالة الرياح للأجزاء اللينة حولها . وهي من أكثر المعالم الطبوغرافية انتشارا في الصحراء الغربية . وهي بعينها ما سمىها فالتر الموائد الصحراوية Zeugen . ولما كان فعل الرياح ، المسلحة بأسنان الرمال السافية الحادة . قاصرا بالضرورة على الارتفاعات السفلى في حدود أمتار لا أكثر ، فان قوة التعرية فيها تنحصر في جذور الفتوات واقدامها دون أعاليها . من ثم تبدو أحيانا واسعة السقف ضيقة القاعدة ، كتمثال بلا قاعدة ، فتأخذ شكل عشب الغراب Pilzfelsen وغيره من الاشكال البالغة الغرابة والطراقة .

أما حقول البطيخ فغشائية في نطاق الحجر الجيري الايوسيني بصفة خاصة ، أحيانا على مهابحات شاسعة ، مثلما ترى على امتداد مواصلة الخارجية الحديدية ما بين وادي سمهود والواحات نفسها . شكلها على السطح ككتل الجلاميد المكورة المنثورة ، وأصلها الدفين أنها ببساطة العقد الصوانية الصلبة بقيت وتخلفت في مواضعها بعد أن أزال التعرية المواد الرخوة المحيطة .

(1) W. B. Fisher, p. 60 — 2.

الخرافيش ، أخيرا ، هى نوع من التعرية الخطية linear يتركز على الاطراف والهوامش المنحدرة لهضبة الصحراء وليس فى قلبها المسطح ، ومن ثم تمتد عادة بانتظام ملحوظ لمسافات مديدة للغاية . لذا نجدها على طول هامش هضبة الصحراء الغربية الجيرية المطلة على وادى النيل ابتداء من نجع حمادى حتى الجيزة . هى ضلوع صخرية حادة الجوانب مقوضتها أحيانا ، ارتفاعها عادة بضعة أو عدة أمتار ، تفصل بينها بتواز واضح حزوز غائرة فى السطح كالممرات أو الفجوات ، بحيث يبدو السطح فى مجموعه مسننا مشرشرًا بحدّة كسطح الامواج أو الاسياخ . وهنا يلذ للبعض تشبيهه الخرافيش بظاهرة الياردانج yardang المعروفة فى صحارى وسط آسيا بمثل تكلا ماكان وغيرها من صحارى الحمد (١) .

الآودية الصحراوية

رغم هذه الصور المتعددة وغيرها من صياغة أديم اللاندسكيب ، فإن استواء السطح وقلة خشونته ، ولا نقول نعومته ، تظل من أخص خصائص صحراء الحمد الصخرية بعد الارتفاع المتواضع . فمن الواضح أن مظاهر التضاريس الموجبة والسالبة مضغوطة بالغة الاتضاع . الآودية مثلاً تكاد تختفى تماماً من المسرح ، أما للجفاف المطلق وأما لضعف الانحدار وأما لكليهما معاً . ثمة استثناءات أربعة فقط ، تتوزع حيث يتوفر بعض المطر أو الانحدار الطبيعى الفعال ، ومعظمها يتجمع بالتالى على هوامش وحواشى رقعة الصحراء الغربية جميعاً . غشمالاً ، هناك نطاق الساحل المطر ، وشرقاً ، حواف الهضبة المطلة على وادى النيل لا سيما فى القطاع الجنوبى من أسبوط حتى الحدود ، ثم جنوباً ، حول العوينات والجلف بارتفاعاتها البارزة ، وأخيراً ، حول حواف المنخفضات الرئيسية فى وسط الهضبة .

وبهذا التوزيع الهامشى ، الذى لا يعدو نقش أو وشى الحواشى والحفر السطحي الضحل ، فإن هضبة الصحراء الغربية ، مثلها وجدناها مائدة مخرمة بالثقوب من الداخل ، هى أيضاً مائدة محززة بالوديان والخيران على الاطراف — قل على الجملة كخوان قديم متهالك الحواف متاكلها منقب السطح متقشره .

وتشير هذه الآودية الهامشية الضحلة قضية أو أكثر — أو لا تكاد تشير فى الحقيقة . فإذا كانت آودية الجنوب فى الجلف والعوينات توحى بعصر

(1) S. Beheiry, " Geomorphology of the Western Desert margin between Sohag & Nag Hamadi, Egypt, " B. S. G. E., 1967 p. 54.

مطير بلايستوسيني وباصول قديمة ، فان اودية الساحل الشمالى اضمال^١ شأننا واحكاما وابعدادا من ان تتجاوز فعل المطر الشتوى الحديث والمعاصر ، ومن ان تستثير نظرية الاصل البلايستوسيني ، بينما ان اودية الحافة الشرقية المطلة على وادى النيل ، كمثيلاتها المتحلقة حول منخفضات الداخل ، هى بكل سهولة واقناع ابنة الانحدار المحلى والتعرية الموضعية البسيطة لا اكثر . اذن لا دليل قاطع على وجود شبكة تصريف مائى جديرة بالذكر في^٢ الزمن الرابع بالصحراء الغربية ، او بالاحرى الادلة تتناقض ، والآراء من ثم مازالت تتضارب .

وايا ما كان فان من المغربى ، كما هو من الموحى ، ان نقارن في هذا السياق بين اودية حافتى وادى النيل في شرق الصحراء الغربية وغرب الصحراء الشرقية . لا نسبة ولا تناسب على الاطلاق ، ولا أدنى شبهة من تكافؤ أو تناظر . ورغم ان اودية الحافة الغربية بالصحراء الغربية لا تكاد تنقطع من الحدود الى الساحل على طول امتداد اجناب الصعيد وضلوع الدلتا ، فانها تقل وتتبعد وتتقزم كلما اتجهنا شمالا بعامة ، واغلبها الى الاخوار اقرب ، او كان قد . ولذا فغيبا عدا الاقلية النادرة ، خاصة تلك الجنوبية القصوى ، فلا وجه للمقارنة باودية الصحراء الشرقية العمادية فضلا عن العملاقة .

احيانا ، بحكم الضرورة الهندسية او الصدفة الجغرافية ، يتفق ان تقع بعض اودية حافتى الصحراويين ازاء بعضها البعض تماما او تقريبا على جانبي وادى النيل . وفي هذه الحالة فان اودية الصحراء الغربية تبدو وهى لا تعدو ان تكون تزييلا او ذنبا هزيلا لاودية الصحراء الشرقية . هذا بالطبع شكلا محضا وعلى السطح فقط ، اما موضوعا فلا هى تنتم ولا هى استمرار البتة كما ظن البعض حيناً . ليس فقط لان النيل يقطع بينهما كحد السيف ، ولكن أساسا وببساطة لان انحدار السطح على كلا الجانبين هو عكس الآخر تماما ، هذا من الشرق الى الغرب وهذا من الغرب الى الشرق .

الصحراء الرملية

من نوعين من التكوينات تتألف : الغطاءات الرملية والخطوط الرملية . والاخيرة تقع وتتعلق حول الاولى ، بحيث نستطيع ان ننظر الى الصحراء الغربية الرملية برمتها كنظام رملى حلقى concentric او نصف دائرى كامل ، نواته ومركزه قلب بحر الرمال العظيم ، ثم يتخلل ويضعف كلما بعدنا عنه تجاه الاطراف والاقواس الخارجية الى ان يتلاشى في النهاية غرب وادى النيل . ويلاحظ في عناصر هذه الصحراء الرملية ان مواععها ثابتة اقليميا بصفة عريضة ، فهى تظهر على الخرائط بلا تغيير على السنين ، وسطحها

وحده هو الذى يتغير . ويبدو أن هذه المواقع قد حددتها التضاريس العامة، كما يرجح أن هذا حدث فى عصر مناخ اربط نوعا حيث تم تثبيت هذه المسطحات الرملية الشاسعة (١) .

الغطاءات الرملية

الغطاءات الرملية ، أو الرمال الغطائية ، تتمثل اعظم ما تتمثل فى « بحر الرمال العظيم » ، ذلك الذى يترامى لنحو ٥٠٠ كم من نهاية منخفض سيوة — الجغبوب شمالا حتى مشارف وتخوم هضبة الجلف جنوبا ، أى بنحو امتداد نصف طول مصر ، بينما يتسع عرضه الى ٢٠٠ كم تركب الحدود بين مصر وليبيا لتستمر فى الاخيرة على امتداد الشمال الغربى . فالمساحة شاسعة ، نحو سدس مليون كيلومتر مربع ، أى سدس مساحة مصر أو ربع مساحة الصحراء الغربية أو ضعف مساحة منخفضاتها مجتمعة . وهو بهذا رابع اكبر بحار الرمال فى الصحارى العربية بعد الربع الخالى والعرق الشرقى العظيم والغربى العظيم بالجزائر . وأهم ما يلفت النظر فى البحر بعد ذلك هو الموقع الداخلى القارى .

النمط الاساسى السائد فى البحر هو كتيب « السيف » الطولى الحاد الذى يترامى على محور الرياح السائدة ، أى شمالى غربى — جنوبى شرقى . الطول يتراوح بين kilometre وعشرات kilometre ، أما السمك فقد يصل الى عشرات الامتار ، والارتفاع الى المائة ، ولو ان السمك والارتفاع كلهما يقل كلما اتجهنا شرقا . اكاداس مكدسة لا عديد لها من هذه السيوف تتراص تباعا بلا فاصل أو انقطاع ، الا من « فجاج » (المفرد « فجج ») كالممرات المختنقة لا تبين الا بالكاد ، وقد يمكن السير فيها بطريق متعرج اذا تحتم اختراق البحر ، كما قد تظهر فى قيعانها بعض الاعشاب الصحراوية الهزيلة . أحيانا تستقر السيوف على سطح ربوات رملية شاسعة مسطحة ، ظهور الحيتان whalebacks ، أو حافات الرمل sand ridges ، وحينئذ قد تغطيها اما منفردة واما متعددة مثنى وثلاث ورباع .

ولكن فى كل الحالات يندس ما بين تضاعيف السيوف نمط آخر من الكتبان هو الكتيب الهلالى أو « البرخان » الذى يعطى ظهره للرياح السائدة ويستطيل قرناه نحو الجنوب بحيث ترنو هذه الالهة الى القطب الجنوبى . غفى فجوات الممرات والفجاج ما بين الكتبان الطويلة تنقل الرياح بصرامة واستقامة فتتوغر البيئة الطبيعية الملائمة لتفريخ البرخان . ومن مجموع هذه الانماط الهندسية المتداخلة ، ولا نقول النقوش والزخارف الطبيعية الملبسة،

يبدو البحر كله في النهاية بتموجاته وتعرجاته على صفحة اللاندسكيب كالصقيع على سطح زجاجى أو كالأمواج المتلاطمة على سطح البحر (١) .

على أطرافه الخارجية « يتخلج » البحر أى يتعرج في مجموعة من الخلجان أو الأذرع النانئة أو الغائرة ولكن بطول المحور العام للبحر . كذلك ينفصل عن جسبه ، ولكن يتحلق حوله ، عدد من « بحار الرمال الصغرى » ، أو قل بحيرات الرمال المقتطعة ، أهمها اثنان أو ثلاثة : واحد مستعرض يمتد جنوب منخفض القطارة وبعرض قاعدته ، والثانى متطاول يترامى جنوب الفراغة بطول المنخفض وحتى المشارف الشمالية للداخلية ، وربما أضفنا مسطحات الرمال المنتشرة حول العوينات والجلف الكبير والتي يمتطى بعضها الحدود عبر السودان . وهذا وذاك يشير الى تداخل الغطاءات الرملية في الصحراء الغربية كلما اتجهنا شرقا بعيدا عن قلب بحر الرمال العظيم نفسه .

على أن المسطحات الرملية في الجلف الكبير تستدعى وقفة خاصة ، كما تنود الى ملاحظة مثيلاتها في شمال السودان . غطاءات الجلف الرملية أعظم مساحة بكثير مما نظن ، كما تتجاوز حدود مصر الى شمال السودان . فهي رقعة شاسعة بين المستطيل والمربع ، تركب الحدود في تناظر مثير ، حيث تترامى نحو درجة عرضية على كلا جانبيها من خط ٢٣° أى مدار السرطان الى خط ٢١° ، بينها بالعرض تتوسط المسافة بين النيل والحدود الغربية متمركزة حوالى خط طول ٢٧° قرب بير المساحة . والمهم بعد ذلك انها تقع الى الجنوب الشرقى من بحر الرمال العظيم على محوره وامتداده تماما . انها بالنسبة اليه « بحر الرمال الصغير » بكل المقاييس . وهناك ، بالإضافة ، غطاءات رملية أخرى في شمال السودان . غفى الركن الشمالى الغربى قرب الحدود بحر رمال أصفر ، بينما تجتمع مجموعة من البحيرات الرملية الصغيرة في صحراء العظمور شرق النيل داخل ثنية النوبة .

خطوط الرمال

أما عن خطوط الرمال ، إذا انتقلنا الى الشكل الاساسى الثانى في صحراء الرمل ، فهي خطية لا غطائية ، يتألف كل منها من عدد أو مجموعة من الغرود المنفردة أى الكتبان النحينة ، بالغة الضيق ولكنها بالغة الطول . وقد تلتحم عدة غرود أو تتعاهد على بعضها البعض في « عجروود » ضخمة كالمعدة يزيد ارتفاعه عن ١٠٠ متر . ورغم أن الكتبان الخطية من نوع السيف هي السائدة عموما في خطوط الرمال الرئيسية بصحرائنا الغربية ،

(1) Id. , p. 230.

فاتها تعرف أيضا نوع البرخان القوسى ، مع ملاحظة ان النوعين لا يجتمعان ،
كتاعدة عامة ، فى منطقة محلية واحدة (١) .

واهم مناطق البرخان منطقة شاسعة الى الجنوب من سيوة ، يصل
ارتفاع الجبهة الساقطة فى كتبانها الى ٣٠ مترا وزيادة . ولكن افضل نموذج
لها هو يقينا ذلك الذى يقع جنوب الواحات الخارجة ، اذ تتكامل هنا بيئتها
المثلئى : رياح مطردة دائمة ، معقولة كلتا سرعتها وحمولتها من الرمال . على
ان بعض هذه الالهة يفقد شكله الكثيبي فى النهاية حين تفقد الرياح سرعتها
فجأة ، فتهتحول قرب الحدود وعبرها الى مجرد غرشات غطائية عشوائية
ومسطحة . هذه الغرشات انما هى الا سهول رملية منبسطة بقدر ما هى
غسيحة ، اذ تغطى عدة آلاف من الكيلومترات . ولكنها لحسن الحظ تعطى ،
بعكس الكتبان ، سطحا ممتازا للنقل الميكانيكى والحيوانى .

فيما عدا هذا فان الكتبان الطولية السيفية والسائدة تنقسم الى عدة
مجموعات . غثة مجموعة متعددة للغاية وواسعة الانتشار جدا تقع الى
الجنوب الشرقى من منخفض القطارة متوغلة ايضا داخل جنوب شرق
المنخفض نفسه وممتدة شرقا حتى جنوب وادى النطرون بل وحتى جنوب
وادى الريان . وأغلب هذه الكتبان ضيق قصير نسبيا ، ولكن يسود امتدادها
جميعا المحور الشمالى الغربى — الجنوبى الشرقى .

وفى أقصى جنوب الصحراء غير بعيد عن الحدود وبامتدادها مجموعة
أخرى من الكتبان المبعثرة الصغيرة التى تزداد حجما حتى تتماظم على
سطح هضبة الجلف الكبير . وفيها جميعا يسود المحور الشمالى الشرقى —
الجنوبى الغربى ، تماما عكس المجموعة الشمالية .

وفيما بين الطرفين تأتى مجموعة الوسط ، خاصة جنوب البحرية
والفراغة ، وبالأخص عبر الداخلة حيث تكاد تنصفها مثلما تتجاوزها شمالا
وجنوبا . وهناك خط آخر يمتد على طول الحافة الهضبية لوادى النيل فى
المعيد الاوسط ، خاصة فى سوهاج وقتنا ، يتألف من ظلال الرمال
sand shadows وهشيمها sand drift حين تدفعهما الرياح فى مسارات
ومسارب أطراف تلك الحافة فتتخلق منها كتبان هلالية زاحفة أبدا (٢) .

على ان اهم خطوط المجموعة هو بلا شك خط ابو محاريق الذى هو
أقصى خطوط الرمال الكبرى شرقية فى الصحراء الغربية وأشدّها اقترابا من

(1) Dury, p. 194.

(2) Beheiry, p. 58 — 9.

الوادي ، مثلها هو أطولها وأضخمها ، كما هو أكثرها استقامة وانتظاما بل وإصرارا . يبدأ الخط إلى الشرق من الواحات البحرية حتى شمال الخارجة ، أى لمسافة ٣٥٠ كم بمحور شمالي غربي - جنوبي شرقي . وعلى أساس معدل سرعة زحفه ، قدر بول عمر نشأته بنحو ٣٥ ألف سنة .

لكن الخط يستمر ، في الواقع وإن يكن دون الاسم ، داخل منخفض الخارجة حتى نهايته لمسافة ١٥٠ كم أخرى بمحور شمالي - جنوبي نصا . أى أنه يمتد ٥٠٠ كم موازيا تقريبا للنيل من المنيا إلى أسوان ، أى قدر امتداد بحر الرمال العظيم أو نصف طول مصر . غير أن عرضه لا يزيد عن بضعة كيلومترات على الأكثر . ويلفت النظر في مساره ، عدا أنه في نصفه الجنوبي يتبع منخفض الخارجة ، أنه في نصفه الشمالي يتبع بامانة خط كنتور ٢٠٠ متر ، بينما يربط البعض وسطه بمجرى النيل الليبي القديم . هو إذن وكل خط رملي موجه تضاريسيا إلى حد بعيد ، وقد يفسر هذا انتظامه الشديد فضلا عن بقاءه وثباته .

تلك إذن خريطة الرمل في الصحراء الغربية ، منها نضغ ايدينا على أربع حقائق أساسية تمثل أركانها . فأولا ، وبصفة عامة ، تأخذ هذه الخطوط جميعا محورا أساسيا شماليا غربيا - جنوبيا شرقيا هو محور الرياح التجارية السائدة . وهذا المحور الاساسي يعنى أن الكثبان حين تعترضها الواحات الطولية كالخارجة فإنها تخطط المنخفض وتوازيه بانتظام ، بينما تتعاهد على الواحات العرضية كالدخلة فتقطعها بلا تردد من الحافة إلى الحافة .

ومع ذلك يلاحظ أن هذا المحور الاساسي يتعدل ثانويا من منطقة إلى منطقة . فهو إذا كان أوضح ما يمكن في الشمال ، فإنه أدنى في الوسط إلى الاتجاه الشمالي - الجنوبي المباشر ، بينما ينحرف بوضوح في أقصى الجنوب من الصحراء إلى الاتجاه الشمالي الشرقي - الجنوبي الغربي . فكان المحور العام ينحرف باطراد مع حركة عقارب الساعة .

ثانيا ، لما كان المحور الاساسي للكثبان هو الشمالي الغربي - الجنوب الشرقي ، بينما المحور الفيزيوجرافي للسائد لمعظم المنخفضات هو على العكس الشمالي الشرقي - الجنوبي الغربي ، فإن النتيجة هي أن المحورين يتعامدان متقاطعين في زاوية قائمة أو شبه قائمة . أى أن العلاقة بين محاور الرياح ومحاور الكثبان علاقة طردية وإيجابية دائما ، في حين أنها باستثناءات محدودة ومحددة عكسية متعارضة بين محاور الرياح ومحاور المنخفضات .

وبتعبير آخر فإن العلاقة بين محاور الرياح وبين الارساب الهوائى

(أى تكوين الكثبان) هى على النقيض تماما من العلاقة بين محاور الرياح وبين التعرية الهوائية (أى حفر المنخفضات) . ويرجع هذا بالطبع الى أن الرياح وحدها هى عامل تشكيل وتوجيه الارساب الهوائى ، ولكنها لا تنفرد وحدها بتشكيل التعرية الهوائية بل تدخل الى جوارها عوامل مساعدة أخرى كما رأينا . ولا شك ان عملية الارساب الهوائى أسهل من عملية التعرية الصعبة الشاقة .

ثالثا ، كل منخفضات الصحراء بلا استثناء تمتاز حتما بخط أو أكثر من خطوط الرمال يقع الى الجنوب منها . قد يبدأ هذا الخط شمال المنخفض ، وقد يخطئه ، وقد لا يفعل هذا أو ذاك ، ولكنه دائما يمتد الى الجنوب منه ، بحيث يبدو والمنخفض « كالنجمة أم ذيل » . هذا واضح حتى فى الريان حيث يحف الذيل بأطراف الوادى حتى المنيا ، والى حد ما فى النطرون ، وهو واسع الانتشار جدا جنوب القطارة ، ولكنه بارز تماما فى الفراغة والداخلية والخارجة .

رابعا ، وأخيرا ، رغم أن خطوط الرمال هذه لا حصر لها ، فإن أبرز ما فى توزيعها ككل أنها من ناحية تختفى تماما شمال منخفض القطارة بالذات ، ومن ناحية أخرى تقع الى الشرق والى الجنوب — الى الشرق أكثر — من بحر الرمال العظيم ، مثلما تقل بالتدرج كلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب عموما . والواقع أن معظم هذه الخطوط ترسم أقواسا أو أنصاف دوائر متزايدة الاقطار حول بحر الرمال العظيم مركزها المتحد يقع فى قلبه . وبهذا يمكن القول ان كثافة الصحراء الرملية فى صحرائنا الغربية ككل تقل وتتخلل كلما اتجهنا شرقا ، أى كلما ابتعدنا عن مركز الثقل وهو بحر الرمال العظيم واقتربنا من وادى النيل .

نشأة الكثبان

السؤال الآن : أصل الرمال ، من أين أتت ، وكيف تكونت ؟ بين نشأة المنخفضات ونشأة الكثبان علاقة عضوية مباشرة ، علاقة سبب ونتيجة : هذه تعرية هوائية ، وهذه أرساب . فمنذ طرحها بيدل مبكرا فى أوائل القرن ، أيدى معظم الباحثين فى نظريته التى ترى أن كل التكوينات والارسابات الرملية فى الصحراء الغربية إنما مستمدة أصلا من الفتات الذى خرج من تكوين منخفض القطارة ، بعد أن حملته ونشرته الرياح على ذلك النمط . وبينما يقصد البعض بهذا تجمعات وغرشات الرمال السطافية والسائبة وخطوط الكثبان الاقليمية ، يضيف البعض أيضا مثل مرى بحر الرمال العظيم برمته (١) . الاستثناء الجزئى الوحيد هو كثبان الحافة الغربية لوادى النيل

(1) " Egyptian climate etc. ", p. 427.

بالصعيد حيث لا شك في اجتماع الاصل النيلي الى جانب الاصل الصحراوى
في مصدر الرمال .

واذا كان قد قدر ان حفر منخفض القطارة قد ازال من المادة الارضية
ما لا يقل عن ٢٠ ألف كيلومتر مكعب ، فان المقدّر ان جزءا فقط من مكعب هذا
الحفر يكفى تماما كمصدر لكل رمال الصحراء الغربية المتحركة والسافية .
هذا كميّا . أما نوعيا فقد ثبت أيضا من ناحية التحليل المعدنى ان ذرات
كتبان الصحراء الغربية مماثلة تماما لتركيب رواسب الميوسين التى حفر فيها
المنخفض اصلا (١) . وليس مشكلة ان صخور الميوسين يسودها الحجر
الجيرى في حين ان الرمال - معدنيا - من الكوارتز الذى يأتى أساسا من
تفكك الحجر الرملى . ذلك لان صخور الميوسين تشتمل أيضا على نسبة من
الحجر الرملى . ولنا ان نفترض ان معظم رمال الكتبان مستمدة في الدرجة
الاولى من ذلك القدر من الحجر الرملى في تكاوين صخور القطارة . وأخيرا ،
فان غياب الكتبان الرملية كلية شمال القطارة نفسه ، ثم تناقص كثافتها
واحجامها جنوب المنخفض كلما ابتعدنا عنه ، جديرة بأن تؤكد صحة النظرية .

رمال الصحراء الغربية اذن هي ابنة منخفض القطارة ، خرجت من
صلبه وحملتها امها الرياح الشمالية ، نكاد نقول كما خرج جنم القمر من
تجويف المحيط الهادى في احدى النظريات على المستوى الكوكبى او كما
خرجت سلسلة كواكب المجموعة الشمسية من جسم الشمس على المستوى
الفلكى . ولما كان تكوين منخفض القطارة يرجع الى ما بعد الميوسين ، فان
بداية هذه الكتبان لا شك أحدث ، والمرجح انها ترجع الى البلايستوسين
على الاقل .

وعند هذه النقطة لن نخطئ حقيقة دالة ، وهي ان مصدر اشتقاق
رمال صحرائنا ليس فقط أرضا منخفضة لا مرتفعة كما في كثير من الصحارى
الحارة الاخرى ، وانما هي أيضا تتقدم في توزيعها صوب الجنوب من أرض
منخفضة الى أرض أكثر ارتفاعا بانتظام ، أى مصعدة ضد الانحدار ولا نقول
ضد الجاذبية من كتورات منخفضة في الشمال الى أخرى أعلى منسوباً في
الجنوب .

الآن ، ومع التسليم ابتداء بصحة النظرية العامة ، فثمة ملاحظة او
أكثر تستدعى التساؤل . فأولا ، مفهوم جدا ان تكون الرياح الشمالية الغربية
او حتى الشمالية السائدة هي التى حملت فتات القطارة ووزعته على صفحة

(1) R. Said, "New light etc.", p. 42.

الصحراء ، كما لا شك قد فعلت ، ولكن بحر الرمال العظيم يقع في جسمه الاساسى الى الجنوب الغربى ، وليس الى الجنوب الشرقى ، من المنخفض . فكيف ولماذا ؟ ان خط طول ٢٧° شرقا يكاد يحدد نهاية المنخفض الغربية ونهاية بحر الرمال الشرقية ، اى انهما يقعان بالتقريب على التمازج en échelon . اخطر من ذلك ان البحر يستمر بعد ذلك عبر الحدود بليبيا مئات اخرى من الكيلومترات وذلك نحو الشمال الغربى اى في عروض منخفض القطارة نفسه . وما يقال في ذلك عن بحر الرمال العظيم يقال عن امتداده في الجلف وشمال السودان ثم في شمال غرب السودان .

اتحرف الرياح هنا ، مثلما توحى كثبان الجلف الكبير في أقصى الجنوب مثلا ، او كما اقترح مرى بالفعل حيث افترض ان دورة الرياح في العصور المناخية القديمة المختلفة التى تمت فيها العملية كان يسودها المحور الشمالى الشرقى لا الشمالى الغربى ؟ (١) . ام ترى يكون لشكل منخفض القطارة ، كبوق او قرن فتحته الضيقة في الشمال والواسعة في الجنوب ، اثر في توجيه قذف فتاته نحو الجنوب الغربى هنا وعلى الرغم من توجيهه الرياح نحو الجنوب الشرقى ؟

لا هذا ولا ذاك يبدو الراجح ، ولا هو بالمقتنع تماما . ادنى الى المنطق ان يكون للبحر مصدر اشتقاق آخر الى الشمال الغربى منه ، لعله سرير كلنشو في ليبيا جنوب هضبة برقة (٢) . انه ايضا ميوسينى جبرى كالقطارة ، واهم من ذلك صحراء رق وحصى ، اى بيئة تفرخ وتصدير طبيعية وجاهزة للرمال .

ثانيا ، اذا كانت خطوط الكثبان تظهر بانتظام جنوب كل منخفضات الصحراء بلا استثناء كذيل النجمة ، بينما قد تتقطع شمالها او بينها ، فلماذا لا تكون هذه الكثبان المحلية مستعدة مباشرة من حفر وفتات منخفضاتها الواقعة شمالها مباشرة تلك ، على الاقل جزئيا الى جانب مصدر القطارة ؟ لا . يمنع منطقيا — ليس كذلك ؟ — من ان تكون سائر المنخفضات ، الى جانب القطارة ولكن مثله ، مصدرا ثانويا محليا لبعض كثبان الصحراء ومنسطحاتها الرملية .

بدليل نقطة اخرى هامة . اذا كانت الرياح هى التى حفرّت المنخفضات جميعا ، فلين ذهبت مفتحات المنخفضات الجنوبية مثلا كالداحلة والخارجة ؟ بلا شك الى شمال السودان . بل انها لتبدو المصدر الوحيد المنطقى ، ولا نقول الحتمى ، لمجموعة بحار رمال صحراء المطمور الضئيلة الحجم .

(1) Op. cit. . p. 427.

لهذه من ناحية تقع الى الجنوب الشرقى منها مباشرة أى فى خط الرياح الشمالية الغربية نصا ، ومن ناحية أخرى ليس معقولا أن يكون القطارة على بعد ١٥٠٠ كم على الأقل هو المصدر . غلن صحت هذه الفرضية ، وصحت كذلك نظرية سرير كلنشو ، لكانت صحراؤنا الغربية يصدر جنوبها رماله الى شمال السودان كما يستورد شمالها الرمال من شمال شرق ليبيا .

ايضا لئن صحت هذه التساؤلات والافتراضات وتلك ، ولا سبيل هنا طبعا الى الجزم النهائى بعد ، ولابد أولا من دراسة منيرالوجية مقارنة شاملة ، لكانت رمال صحرائنا الغربية بكل اشكالها ، ساقية وسائبة ، ثابتة ومتحركة ، غطائية وخطية ، شركة مساهمة بين ثلاثية القطارة وكلنشو وسائر منخفضاتنا ، اكثر منها الاحتكار المطلق للاول وحده . فهل بقيت البحث ذلك فى المستقبل ؟

الرمال الزاحفة

اذا كانت عناصر الصحراء الرملية تتمحور بمحور الرياح السائدة ، فان العلاقة بينهما ليست مجرد علاقة توزيع وتوجيه ، وانما هى وراء نشأتها نعية كما هى وراء تشكيلها ارسابا . الرمال والرياح طرفا معادلة لا حل لها وقطبان متجاذبان لا انفصال بينهما، والصحراء فعلا مملكة الرمال والرياح^(١) . والرياح التجارية الجافة هى اذن خير مثال تطبيقى للمقولة العامة الشهيرة من أن التجاريات هى صانعات الصحارى . من هنا ايضا قيل انه اذا كانت الرياح الشمالية هى « نعمة الوادى » فى مصر بما لها من تأثير ملطف منعش فى الصيف ، فانها « نقمة الصحراء » .

خذ العواصف الرملية الفجائية : تماما كرجال الجراد الصحراوية النكبائية ، سحابة هائلة ساقية خائقة ، ليست مجرد اسفكتيا عارضة للحياة بكل اشكالها حتى النبات ، بل ايضا مقبرة جاهزة للتواغل (الهياكل العظمية للانسان والحيوان منظر مألوف بل تقليدى ينفذ كل طرق التواغل) ، بل وبالوعة مريضة للجيش الضالة أو الضليلة (جيش قمباز الذى اختفى غرب الواحات البحرية أو الفراغة ... الخ) .

كذلك تكفى قصة الكثبان وحدها لتؤكد الى أى حد تعد هذه الرياح لعنة الصحراء حقا . فليس اسوا ما فى هذه الكثبان وجودها وحسب ، ولكن تحركها ايضا . ففى حركة دائمة وزحف مستمر دائم ، الكثبان تجاه الجنوب والرمال تجاه الشرق . انها اكبر وأخطر « زواحف » الصحراء

(١) البهبرى ، جغرافية الصحارى العربية ، ص ٥٨ .

الضارية كما قيل بحق — راجع التعبيرات الشائعة عن « الصحراء الزاحفة encroaching desert » « والرمال المتحركة shifting sands » ... الخ . ولئن كانت مناطق الصحراء الرملية ثابتة جغرافيا على المستوى الاقليمي العريض ، فان الكثبان المنفردة على اطرافها متحركة بشدة .

واذا كانت الكثبان الضخمة ، خاصة المشجرة ، تتوقف عند حجم معين عن الحركة تماما وتصبح ثابتة ، فان الكثبان الصغيرة الجرداء لا تكف عن الحركة . وكلما كان الكثيب اصغر حجما ، كان اكثر قدرة على الحركة وقابلية لها (١) . وفي منطقة الخارجة مثلا قدر بيدنل ان سرعة زحف الكثبان تراوح بين ١٠ ، ٢٠ مترا في السنة . ومع ذلك فقد تغير الرمال اماكنها بين يوم وليلة .

الرمال اذن ، بالتعاون مع الرياح ، اداة تصحير كامنة كما هي ماعلة . من هنا كانت الخطر الدائم والداهم بصفة خاصة على الواحات التي تعيش في حالة حرب ابدية ضد الرمل : آجام النخيل تطمر ، الابار تردم وكذلك الترع والمساقى ، الحلات والقرى تهجر وتنقل الى الجنوب اكثر فأكثر ... الخ . من هذا كله نفهم ، اخيرا ، سر « الواحات المفتودة lost oasis » التي يحفل بها تاريخ الصحراء والصحراء الغربية خاصة ، ابتداء من واحة زرزوره الاسطورية Zarzura الى واحتي اركنو والعوينات التي اعيد اكتشافهما في الثلاثينات الماضية فقط .

واذا كان زحف الرمال نفسها هو الخطر الذي يهدد الواحات واطراف الوادى ، فان الغبار والعثير الخائق الذي تحمله العواصف الرملية هو الخطر الذي تصدره الى الوادى . اذ لما كانت الصحراء الرملية كجزء من الصحراء الغربية تقع غرب الوادى ، فان الرياح الشمالية الغربية السائدة تحمل عواصفها الرملية الى الوادى بحكم الموقع . وجزء من اضرار ومضايقات الخماسين مكتسب من رحلتها فوق الرمال الساخنة السفافية . ولو قد كانت الصحراء الغربية صخرية فقط كالصحراء الشرقية ، او لو كانت الصحراوان الغربية والشرقية قد تبادلنا المواتع ، لكان تعرض وادى النيل للعواصف الرملية اقل بكثير . وضرر هذه العواصف الرملية الهوجاء على الصحة ، الصدر والعيون خاصة ، لا يقل عنه في الزراعات ونظافة البيئة والتلوث ... الخ . وعلى الجملة ، فان الصحراء الغربية تكاد تصدر الى الوادى من الغبار والتراكوما اكثر مما تصدر من المحاصيل والانتاج .

من الناحية الاخرى ، مع ذلك ، فعمل هذه العواصف اذ تلتقى بحمولتها

من الرمال على الوادى ان تخفف نوعا من درجة طينية التربة الطميية اللزجة المتناسكة في ربوعه ، خاصة قلبه الدلتاوى العميق . كذلك فلما كانت هذه العواصف لا تحمل ، لطول الرحلة ، من ذرات الرمال الناعمة الا ادتها واخفها ، فلعلها ادنى الى جرثومة تربة اللبس ، لولا جفاف جو الوادى . فلو قد كان هذا الجو رطبا مطيرا ، لعلقت هذه الذرات بقطرات المطر ، ولتحولت على ارض مصر الى نوع من هذه التربة الشهيرة على اطراف الصحارى . بل الواقع ان هناك بالفعل مؤشرات الى وجود تربة اللبس في اجزاء من شمال سيناء ، أقصى شمال شرق الساحل (١) ، وكذلك في الواحات الخارجة حيث تكونت على الارجح نتيجة العصور المطيرة (٢) . وبالمثل ، في الطبقات السفلى من الرواسب الطينية بقاع خليج الاسكندرية البحرى مؤشرات او آثار لويضية ، ترتبط لا شك كذلك بعصور سابقة للعصر الحديث وبظروف مناخية مختلفة .

صحراء واحات

اذا كانت الصحراء الغربية من اجف صحارى العالم ، فاما الواحات العديدة المنتشرة داخل هذا الاطار القفر الموحش تاتى لتجعل منها واحدا من أبرز نماذج ذلك النوع من الصحارى المعروف بصحارى الواحات desert-cum-oasis ، اى نوع الصحارى التى تنقطعها وتتبعثر فيها الواحات على مسافات شاسعة كالجزر فى البحر او كالشامات على وجه الارض . وعلى ذكر الشامات ، فلا سبيل هنا بالطبع الى المقارنة مع الشام حيث الاسم مشتق فعلا من انتشار الاراضى الزراعية والواحية تفصل بينها رمال الصحراء « كالشامات » على الوجه ولكن فى تعدد وتلاصق شديدين . واما الادنى الى المقارنة صحراء الجزيرة العربية الشاسعة بواحاتها القليلة المتباعدة . وعلى مثل هذا المستوى فتلصص صحراءنا الغربية هى النموذج المثالى الذى يقاس اليه ، ويكنى ان كلمة واحة ، فى العربية نفسها أولا ، ثم عنها فى كل اللغات الاوربية الهامة ، مشتقة من wet ، اصلها الفرعونى القديم هنا .

واذا كانت واحاتنا الخمس او الست المعروفة لا تمثل الا نحو نصف عدد المنخفضات الهامة بالصحراء الغربية ، فان هذا بالدقة هو ما يضع ايدنا على الفرق بين المنخفض والواحة . فكل الواحات منخفضة ، ولكن ليست كل المنخفضات واحات . واما الواحة منخفضة معمور مأهول مسكون ،

(1) Birot; Dresch, p. 289.

(2) G. Caton — Thompson, Kharga oasis in prehistory, p. 10.

لها المنخفض فلاهر ما يظل بلا حياة وبلا عمران ولذا يظل مجرد منخفض .
الواحة ، باختصار ، منخفض حتى ، والمنخفض منخفض محسوب ، منخفض
بيت . للأولى ، يعنى ، جغرافيتها البشرية ، ولكن الثانى جغرافية طبيعية
لنقط .

شد ما تتفاوت الواحات بعد هذا فى الاهمية والوزن ، سواء تاريخيا
او مساحة او سكانا ، خاصة سكانا حيث قد تتراوح بين بضعة او عدة مئات
وبين بضعة او عدة آلاف . كذلك ولتجد سيوة مثلا واحة التاريخ الاسطورى ،
« واحة آمون Ammonium » فى القديم ، بينما النطرون واحة الاديرة العتيقة .
ثم هناك البحرية ، « الواح الصغير » عند القدماء ، او « واح البهنسا »
نسبة الى مدينة رأس الطريق الى الوادى ، تقابلها « الواحة الكبيرة » او
الخارجة كبراها مساحة وامتدادا . ومن الناحية الاخرى فان الداخلة هى
كبراها سكانا ، وعلى النقيض منها الغرارة ، فهى صفراها سكانا (هل
نقول مع بعض الساخرين « غرغور الواحات » ؟!) .

شد ما تذبذب كذلك قدر الواحات وقدرها عبر التاريخ . والعصر
الذهبي للواحات هو بلا شك العصر الفرعونى والرومانى — راجع الآثار
القديمة العديدة من معابد وهياكل وحصون ، وهى منتشرة بكثرة فى معظمها ،
ابتداء من معبد هيبيس Hibis وقبوات البجوات فى الخارجة الى معبد
آمون جوبيتر فى سيوة ، فضلا عن شبكات الاقنية الرومانية الصناعية
لواسعة الامتداد المحفورة تحت الارض aqueducts فى بعضها
كالبحرية ... الخ .

وفى اواخر الفرعونية ، اثناء فترات الفوضى والحروب فى جنوب مصر ،
حين كان طريق التجارة والمواصلات مع السودان يفسد خطرا غير آمن ،
كايام الغزو الاشورى الذى احرق طيبة ، كان طريق الواحات ودرب
الاربعة بدلا جاهزا لطريق الوادى . أما تحت البطالسة فيقال ان مساحة
الارض الزراعية فى الواحات الخارجة وحدها بلغت مليون فدان ، بينما تحولت
الواحات عموما فى عصر الشهداء تحت البيزنطية الى ملجأ ومهجر لسكان
الوادى هربا من الاضطهاد الدينى ، وكان هؤلاء اللاجئين هم الذين بنوا
مدينة البجوات بكنائسها وصوامعها العديدة المعجبة فى الخارجة .

والمقول بعد هذا عادة ان الواحات اهلتم — للفرابة والدهشة — فى
العصر العربى ، عصر ابناء المراء ، الى ان تم الانهيار الكامل فى العصر
التركى حين أصبحت الواحات معزولة مهملة كجزر المحيطات النائية . ومن
الحقائق المثيرة ان الواحات فى كل مراحل اهلها منذ الفرعونية وحتى العصر

الحديث تحت الانجليز وحتى الامس القريب — هذا وحده من علامات الاهمال والافول — كانت تستخدم دائما كمنفى للخطرين على الامن والخارجين على القانون الى جانب المعتقلين السياسيين ، اى « كليمان صحرأوى » ، كانوا الواحات هى « سيبيريا مصر » حيث الصحراء نفسها هى « العالم الآخر » .

ومن الثابت بعد هذا ان عدد سكان الواحات كان اكبر مما هو عليه الان بالقطع ، خاصة فى العصر الرومانى حين كانت تصدر القمح بوفرة وكما تشير بقايا المشروعات العمرانية . الواحات البحرية وحدها كان سكانها فى العصر الرومانى نحو ١٠٠ ألف فى تقدير (١) . ولئن صح هذا الرقم ، فخرىبا جمعت الواحات فيما بينها نحو المليون . اما اكثر من ذلك ، كتلك التقديرات التى تذهب الى ٨ ملايين فى الخارجة والداخلة وحدهما ايام الفرس واليونان والرومان (٢) ، فتقع يقينا داخل دائرة المبالغة والخرافة غير العلمية .

مهما يكن ، فلا ريب ان الواحات كانت « مريضاً » او « مريضاً » لفائض سكان الوادى ، بحيث كان تيسر الهجرة يجرى من الوادى الى الواحات وليس العكس ، تستورد الرجال وتصدر الحبوب . وعلى الجبل ، فما من شك ان الواحات فى الماضى كانت تدخل باحكام ودقة فى دورة الوادى الدموية وظيفيا ، وتتكامل مع دائرته الكهربائية اقتصاديا ، بعيدا عن العزلة او الانطواء المحلى او الاكتفاء او الانكفاء الذاتى . لقد كان دور الواحات فى كيان مصر واقتصادها فى القديم شيئا اكبر من هامشى واكبر جدا مما نعرف اليوم .

فاليوم يروعنا بلا شك ضهور سكان الواحات رغم لطرفة النمو الحديث نسبيا فى السنوات الاخيرة . فى ١٩٤٧ مثلا كان مجموع الواحات اقل من ٥٠ ألفا ، وهى اليوم اقل من ١٠٠ ألف . معنى هذا ان كل الواحات فى قمتها الراهنة هى دون البحرية وحدها فى القديم ، وحتى دون سكان الساحل الشمالى من الصحراء الغربية نفسها (نحو ٦٠ ألفا فى ١٩٤٧) ، وانها معا لا تكاد تعدل مدينة صغرى ولا نقول قرية كبرى فى وادى النيل .

والواقع ان الواحات فيما بينها اشد سكانا باى حلقة عشوائية من قرى الوادى ، لا اكثر ولا اقل . بل ان بعضها ثابت عدد سكانه تماما على رقم معين لا يتجاوزه كما لو بقانون عرعى غير مكتوب ، لا شك لفقر الموارد

(1) Squyres; Bradley, p. 100.

(٢) عز الدين غراج ، تعمير الصحارى ، ص ٥ ، سيد مرعى ، الاصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى ، القاهرة ، ص ٢٣٨ .

وجمودها . مثلا ، يقال ان فى واحة الفراغة قانونا غير مكتوب يقضى بالآ
 يزيد عدد السكان عن ٨٠ ذكرا (٤) . (١) واحة القارة ، مثلا اقرب ، قارة
 أم الصغير ، توقف تعدادها على رقم ١٤٢ منذ اول القرن العشرين حتى
 اليوم . ان الواحات للأسف ، وهذا هو الانتهاء الصارم الصادم الذى
 يفرض نفسه علينا ، بقدر ما هى حقيقة جغرافية كبرى ، هى خرافة
 سكانية تقريبا .

المجموع	٤٧٦٠٠	
الواحة	السكان ١٩٤٧	السكان ١٩٧٦
الخارجة	٢١٣٠٠	
الداخلية	١١١٠٠	
الفراغة		١٠٠٠
البحرية	٦٧٠٠	٣٠٠٠٠
النطرون	٤٧٠٠	
سيوة	٣٨٠٠	٧٥٠٠

لا غرابة اذن ان يتسم نمو الواحات بالضمور والضالة . حقا لاتناقص
 هناك ، بل ثمة تزايد ، لكنه بطيء ومحدود للغاية . ولا عجب كذلك ان
 تتحول الواحات الى بيئة طاردة تُلغظ ابناءها الى الوادى وتصدر من الرجال
 أكثر مما تستورد ، بينما يتجه السيويون حاليا الى ليبيا بحكم الموقع واغراء
 البترول . وهذا هو « الخروج الواحى oasis exodus » بكل ملامحه (٢) .
 واذا كان هذا الاتجاه قد انعكس مؤخرا منذ بدأت مشاريع استصلاح
 الصحراء والواحات ، فانه فى المرحلة الجنينية مايزال .

فمنذ ١٩٦٠ مثلا أنشئت ١٢ قرية حديثة بالخارجة والداخلية لاستقبال
 المهجرين الجدد من كلا الوادى الجديد نفسه والتقديم . وقد بلغ عدد هؤلاء
 المهجرين ٢٣٤٢ أسرة ، تم تملكها للاستزراع نحو ١٢٥٠٠ فدان مستصلحة
 بمتوسط ٥ أفدنة لكل أسرة . من هذه الاسر ١٨١٢ من سكان الصحراء
 الغربية ، ٥٣٠ من سوهاج معظمهم من الخطرين سابقا . كذلك فقد عاد نحو
 ١٥ الفا من أبناء الواحات اليها من القاهرة واقاليم وادى النيل .

وعلى أية حال ، فمن المؤكد ان الواحات قد عادت لتلتحم بالوادى اكثر،
 كما أن لها مستقبلا اكبر من اى وقت مضى . ان الواحات ، التى كانت منفى

(1) Semple, Influences, p. 504.

(2) H. Awad, "L'eau et la géographie humaine dans la zone aride",
 B.S.G.F 1958 n 205.

ومعتقلا أحيانا وضحية الوادى غالبا ، تتحول الآن بسرعة الى ضاحية كبرى
وان تكن نائية للوادى او بالدقة الى ضواحي نائية لمدينة الكبرى .

في هذا التحول المثير ، ستحدث تغيرات داخلية لا تقل اثارة في الاقدار
والاوزان والقيم النسبية للواحات المختلفة . فاذا كانت آفاق المستقبل
الزراعى — امكانيات المياه الجوفية والنيلية وارضى الاستصلاح الزراعى
والرعى — مشرقة في الخارجة والداخلة تقليديا ، فقد اضيفت اليها الآن ثروة
فوسفات ابو طرطور بمجموعها الصناعى مما سيثور مستقبلها تثويرا . بالمثل
الواحات البحرية في الشمال حيث اجتمعت امكانيات الزراعة والتعدين وبدا
منجم الحديد ثورة محلية صغيرة .

لكن الانقلاب الفذ هو الفراغة لا شك . فهذه الواحة القزمية ،
« مرغور » الواحات سابقا كما رأينا ، تبشر بأن تقفز الى الصدارة بين
الواحات جميعا . فقد اتضح من الابحاث الحديثة الاخيرة انها تنطوى على
أكبر خزان جوفى بين واحاتنا من ناحية ، وانها تضم أكبر رقعة صالحة
للزراعة بها على الإطلاق . فاذا أضفنا انها تتمتع بأعدل مناخ واحى ، ثم
الموقع المتوسط بين كوكبة الواحات ، أدركنا ما يمكن أن ينتظرها من مستقبل
واعد ، حتى لقد رشحها البعض عاصمة للوادى الجديد (وذلك بغض النظر
عن « حماقة » ترشيحها عاصمة لمصر الدولة !) .

كوكبة الواحات

النمط الجغرافى

للتوزيع الجغرافى للواحات في مجموعها نمط جدير بالملاحظة . فبالنسبة
الى خطوط الطول والعرض ، أولا ، يلاحظ أن المنخفضات الرئيسية الخمسة
القطارة والبحرية والفراغة والداخلة والخارجة تتوزع على هذا الترتيب
بحيث يبدأ كل واحد منها أو من أغلبها حيث ينتهى سابقه الى حد أو آخر ،
وذلك سواء جنوبا مع خطوط العرض أو شرقا مع خطوط الطول . والنتيجة
أن المنظومة في مجملها تبدو سلمية الانتثار تقريبا أو متعرجة كالدرج zigzag .
ليس بصرامة الطبع ، فهناك فواصل مسافية مختلفة بين الواحات المختلفة ،
كما أن بعضها يبتعد قليلا أو كثيرا عن الخطة العريضة ، ولكن يظل الاتجاه
العام مائلا الى حد لاقت .

فحيث ينتهى القطارة جنوبا ، تبدأ البحرية شمالا ، التى تبدأ أيضا في
الغرب حيث ينتهى القطارة في الشرق باستبعاد لسان المغرة الضيق من
جسم القطارة الاساسى . والفراغة تبدأ شمالا حيث تنتهى البحرية جنوبا
بالتقريب ، ولو انها تختلف بالنسبة الى خطوط الطول . على أن السداحة
تعود فبتبدأ شمالا حيث تنتهى الفراغة جنوبا ، وإلى حد ما غربا حيث تنتهى

الآخيرة شرقا . وأخيرا تبدأ الخارجة شمالا حيث تنتهى السداخلة تقريبا ،
وغربا حيث تنتهى الآخيرة شرقا .

وباعتبار نقطة ارتكاز كتلة الجسم الاساسى ، وباستثناء بعض
الاطراف القصوى ، تكاد معظم الواحات تقريبا تقع كل على خط عرض
معين بحيث تتراتب على التماقب بلا انقطاع ، اى بفواصل درجة عرضية
واحدة ، وبالتالى بفواصل مسافى متقارب الى حد بعيد يتراوح حول ٨٠ كم .
وقد يقع أكثر من واحدة منها على خط عرض واحد مثل سيوة - الريان ،
ومثل النطرون - المفرة ، والداخلة - الخارجة جزئيا . او قد تتراعى واحدة
منها على امتداد درجة عرضية كاملة كالخارجة او درجة ونصف كالقطارة ،
لكن دون ان يكسر هذا من القاعدة او يخل بها .

وكما يتفق ، فان هذا ايضا يضع كل واحة على خط عرض واحد مع
مدينة هامة فى الوادى ، مما يجعل ارتباط المواصلات بينهما ، الى جانب
التبعية الادارية ، امرا منطقيا وطبيعيا . ولهذا نجد شبكة خطوط الطرق
الصحراوية بين الوادى والواحات تتألف دائما وبلا استثناء من خطوط عرضية
نصا تربط بين كل واحة ومدينتها المواجهة مستفيدة بقدر الامكان من الاودية
الطبيعية الصخرية المتاحة ، تضاف اليها وتكملها مجموعة خطوط متشعبة
كتروس العجلة تخرج اساسا من اسيوط بحكم اهميتها وتوسطها متجهة الى
اغلب تلك الواحات . وبذلك كانت اسيوط دائما ميناء صحراوية كبرى
والمصب الاول لطرق الصحراء وخطوط القوافل . والجدول الآتى يلخص كل
هذه العلاقات بصورة موجزة ومركزة .

الواحة	خط العرض	المدينة المواجهة	ملاحظات
النطرون	٣٠.٥	الخطاطبة	بيرنيكتوريا يتوسط الطريق
القطارة	٢٩ - ٢٠.٥	—	يتراعى بين النطرون والريان - سيوة
الفيوم	٢٩.٥	الواسطى	وصلة السكة الحديدية
الريان - سيوة	٢٩	بنى سويف	البهنسا وسمالوط نهايتا
البحرية	٢٨	المنيا	الخط الصحراوى
الغرافرة	٢٧	اسيوط	اسيوط ومنفلوط نهايتا
الداخلة	٢٦	الاقصر	الخط الصحراوى
الخارجة	٢٥ - ٢٦	الاقصر ، كوم امبو	استسنا وادفو نهايتا
كركر - دنقل	٢٤	اسوان (الشلال)	الخط الصحراوى
			كركر يخطها مدار
			المرتطان نصا

هذا بالطول ، أما بالعرض فإن التوزيع الجغرافى لا يقل طسراغة .
فمعظم مجموعة الواحات الشرقية باستثناء أقصى طرفيها شمالا وجنوبا تقع
الى الغرب من النيل بفاصل مسافى موحد تقريبا يبلغ نحو ± 100 كم ، اى
نحو ضعف الفاصل الرأسى بين الواحات بعضها البعض . هذا يصدق ابتداء
من الخارجة حتى البحرية ، وحتى القطارة يخضع لنفس القاعدة اذا اعتبرنا
أقصى طرفه الشرقى . وبهذا التباعد الثابت ، ترسم هذه الواحات غيما بينها
خطا يكاد يوازى النيل فى انشاءاته وتعرجاته . غير أننا خارج هذا القطاوع
شمالا وجنوبا نجد الواحات تقترب بسرعة وبشدة من النهر حتى تلتحم به أو
تكأد فى نهايتها كالفيوم - الريان تماما أو النظرون تقريبا فى الشمال وكركر
ودنقل الى حد آخر فى الجنوب .

وبهذا الاقتراب والالتقاء يتحول خط الواحات الشرقية جميعا وعلى
الجملة من خط متعرج مواز للنيل فى وسطه ، الى قوس غسيح الانفراج ،
مضلع ولكنه انسيابى بوضوح ، يرتكز على قاعدة النهر من أقصى الشمال
الى أقصى الجنوب . المثير أن هذا القوس ، المقعر بالنسبة للنيل ، يتقاطع
تقريبا مع قوس آخر مماثل فى الأبعاد ولكنه مضاد فى التوجيه والطبيعة هو
آخر اقواس كتابان وخطوط الرمال فى الصحراء الغربية ، غرد أبو محاريق .
والواقع أن خطوط طرق الصحراء (أو القوافل ، سيان) التى تربط بين هذه
الواحات بعضها البعض ترسم بالفعل هذا القوس بصورة معبرة كما هى
مشيرة . ومن مجموع هذا القوس وشبكة طرق الواحات - الوادى يتألف
هيكل شبكة طرق المواصلات الرئيسية فى معظم الصحراء الغربية ككل .

شبكة الطرق

متوالية « الدروب » - « السكك » - « المداقات » الصحراوية
المنسوجة غيما بين الواحات ، بالاضافة الى « نقوب » حوائط أو حافات
الواحات التى توجهها فى دخولها وخروجها ، هى التى تضع الهيكل العظمى
لهذه الشبكة . وتاريخيا ، كانت هذه الشبكة طرق قوافل أساسا ، تتحرك
عليها تجارة مرور بعيدة المدى جدا بين أقاليم سحيقة التباعد والتباين ، فى
الحقيقة تجارة عبور عابرة للقارة trans-continental بين السودان
والبحر المتوسط وبين حوض النيل ومصر .

أما السلع التى تتعامل فيها فكانت حاصلات افريقيا المدارية التقليدية
من ريش النعام وسن الفيل والعاج والذهب عدا الرقيق ، مقابل منسوجات
ومصنوعات مصر والملح . . . الخ . وقد تلتقت هذه الطرق ضربتها القضائية
منذ طريق الرأس ، ولكن بالأخص منذ القرن التاسع عشر . منذ تحولت

طرق القوافل إلى تجارة محلية أكثر : درب الأربعين أصبح طريق الجبال ،
ومحور الواحات مجرد طريق التمر .

ثم جاءت الخطوط الحديدية تغزو هذه الشبكة في أطرافها من ناحية
الوادي منذ وقت مبكر نسبيا في أوائل القرن الحالى ولكن في تعثر واضطراب
نوعا . بدأت أولا من الجنوب بمواصلة الخارجة ، ثم من الشمال بخط
الساحل ، ثم أخيرا جدا في الوسط بخط الواحات البحرية . وعلى حين جاء
الخطان الأولان وهما أول خطوط حديدية تغزو الصحراء الغربية على الإطلاق،
جاء الخط الأخير أحدثها على الإطلاق كذلك . غير أن خط الساحل عرف
التمدد والتقلص والخلع وإعادة المد بصورة مثيرة ، كما أنه في الوقت الذي
تقرر فيه مد خط الوسط تم التخلي عن خط الجنوب ، ثم عاد فأعيد تشغيله
مرة ثانية مع مشروع أبو طرطور .

على أن البديل الحقيقي لدروب الصحراء البدائية وطرق القوافل
القديمة ليس القطار وإنما طرق السيارات التي غرست نفسها بالفعل على
أهم قطاعاتها حتى الآن ، مثل طريق درب الأربعين الذي بدأ رصفه لتحويله
إلى طريق سيارات شريانى . وهذه الطرق لا شك وارثها جميعا يوما ما .
وحينئذ تكون كل دروب الصحراء وطرق القوافل الرئيسية قد تحولت إلى
شبكة طرق سيارات .

نستطيع الآن أن نلخص خطة الشبكة العامة لمواصلات الصحراء في
هذه الخطوط العريضة . قوس محورى أو محور قوسى يربط أساسا
الخارجة — الداخلة — الفراهرة — البحرية ، ثم يتصل عند طرفيه بوادي
النيل ، ثم من هذين الطرفين أيضا تخرج حزمتان تكميليتان شمالا نحو ساحل
المتوسط وجنوبا إلى السودان ، ثم أخيرا على جانبي المحور تخرج مجموعة
من الطرق العرضية شرقا وغربا تربط الواحات بالوادي من ناحية وبعقب
الصحراء الغربية من الناحية الأخرى .

فجنوبا يتصل المحور بالوادي بمواصلة نجع حمادى — الخارجة
الحديدية الضيقة التي تبدأ بالدقة عند بلدة القارة شمال نجع حمادى بنحو
١٤ كم والتي يبلغ طولها نحو ١٩٥ كم . وقد توقف العمل عليها منذ الستينات،
وورثها طريق سيارات حديث هو طريق أسيوط — الخارجة (٢٢٠ كم) .
غير أنها عادت إلى العمل من جديد كقطاع من خط حديدى أبو طرطور —
سفاجة . أما شمالا فيتصل المحور بالوادي بطريق صحراوي البحرية —
الجيزة (القاهرة) ، مع شعبة إلى الفيوم شرقا ورثها أخيرا خط حديدى
وطريق سيارات البحرية — حلوان كجزء من مشروع استغلال حديد البحرية .

وهنا نلاحظ ان مركز تجمع وتجاذب الطرق التى تربط بين محور الواحات والوادي قد تحرك بانتظام من الجنوب عند نجع حمادى الى الشمال عند اسيوط ثم حلوان . ومع ذلك فان اكتشاف واستغلال غوسفات ابو طرطور قد اعاد الاهمية والحياة الى مواصلة الخارجة - نجع حمادى المهجورة ، وبذلك يعاد توزيع ثقل النقل على طول امتداد السلسلة بعدالة اكثر .

اما عن حزمى النهايتين التكميليتين فكلتاها ثلاثية . الشمالية تخرج من البحرية بشعبة الى الاسكندرية مروراً بوادي النطرون ، واخرى الى العلمين مروراً بالمغرة ، وثالثة تتخلل منخفض القطارة الى الساحل خلفه . اما الحزمة الجنوبية فتتجه الى غرب السودان . فمن الخارجة يخرج درب الاربعين التاريخى الشهير ماراً بواحة سليمة ، ثم يلى الى الغرب منه درب الطرغاوى ماراً ببير طرغاوى ، واخيراً ومن الداخلة يخرج طريق الى العوينات عبر الجلف الكبير . ويمكن ان نضيف الى هذه الثلاثية خطاً منفصلاً قرب النهر هو درب الجلالة (نسبة الى جلالة الرقيق) يبدأ من ادفو مروراً بواحتي كركر ودنقل ثم يعود الى النهر عند حلفا ليستمر الى السودان .

اخيراً ومن المحور الطولى الاساسى تخرج - على الطريق - مجموعة من الطرق العرضية شرقاً وغرباً تربط الواحات بالوادي . فشرقاً تنصب المجموعة الداخلية على دائرة اسيوط : البحرية - شمالوط ، البحرية - ديروط ، الفراغة - القوصية ، الداخلة - منفوط ، الخارجة - اسيوط ، والاخير هو قطاع ، القطاع الاخير ، من درب الاربعين . كذلك غلشدة استطالتها ، يخرج من الخارجة أيضاً طريقان عرضيان الى الوادي جنوب ثنية قنا : جناح - اسنا ، المكس - ادفو .

اما مجموعة الطرق التى تخرج من المحور غرباً فليعلها اقل « مفصلية » مع المحور القوسى واقل تركيباً في دورته الدموية بعض الشيء ، كما تميل الى ان تتكامل في دورة محلية متميزة نوعاً ، لا سيما في الشمال حيث تتميز هضبة الساحل الشمالى بشبكة اقليمية مستقلة نسبياً . اهم الخطوط في الشمال طريق البحرية - سيوة الذى يحف بأطراف القطارة الجنوبية ، كما تتفرع منه عدة شعب ثانوية تخترق المنخفض وتتجه الى الساحل الشمالى .

ولكن اهم منها حزمة الطرق التى تنتشع من نقطة النهاية نفسها وهى سيوة الى الساحل الشمالى . الاساس في هذه الحزمة خطان على شكل رقم ٧ الى مطروح والسلوم ، ولكن عليهما تنسج مروحة كاملة من الخطوط الثانوية تترى من الحدود حتى العلمين ولا يقل عددها عن العشرة تقريباً . اما في الجنوب فحزمة طريق يخرج من الفراغة يمر بمنخفض عين داله متجهـ

غربا حتى الحدود حيث ينتهى جنوبا نحو الجلف الكبير ، وهو عموما طريق ثانوى ، ويؤدى الى لكفرة فى جنوب ليبيا .

مورفولوجية الواحة

لننتقل الآن بعد النمط العام لتوزيع الواحات ووضعياتها وعلاقاتها الى النمط الخاص للواحة من الداخل ، الى مورفولوجية الواحة . الواحة فى المفهوم العام الدارج بقعة خصبة ومعمورة فى قلب الصحراء . غير أن الواحة بالاحرى وفى المفهوم العلمى منخفض كبير فى قلب هضبة صحراوية ، رقعة صغيرة جدا منه هى الخصبة حقا ، بينما الجزء الاكبر من مساحته محض صحراء جرداء . فالاصل فى الواحة انها ظاهرة تضاريسية ، بمثل ما أن الصحراء حولها ظاهرة مناخية . ان الواحة فى الصحراء وليست منها .

الاصح ، لذلك ، ان نقول ظاهرة تضاريسية — هيدرولوجية . فواحات الصحراء الغربية انها هى محصلة منخفضاتها الهائلة بالاضافة الى مياه طبقة خراسانها النوبى السائدة . وهنا يتضح فضل المنخفضات الكبير ، فهى التى تقرب السطح من طبقة الصخور الحاملة للمياه الباطنية ، ولولاها لظلت هذه المياه حبيسة الباطن غائرة بلا غائدة . انها « مجسات » طبيعية لكنوز ومكنوز أعماق الباطن غير المرئية .

من الناحية الاخرى ، فلو لا هذه المياه الباطنية المذخورة المدخرة لما زادت تلك المنخفضات عن مجرد تجاويف جافة أو احواض حائرة غائرة فى بطن الصحراء بلا غائدة ولا حياة ، يعنى مجرد فراغ طبوغرافى فى فراغ مناخى أو كمجموعة ضخمة من منخفضات قطارة أخرى . فقط بكتلتنا الناحيتين معا ، تتحول المنخفضات الميتة الى واحات حية . واصالة الواحة انها تكمن فى انها تنتمى — نكاد نقول ، بالمعنى الطبيعى طبعا — الى « العالم السفلى » للصحراء : أعماق قيعانها ، وأغور مياهها الجوفية .

ولان خصوبة الواحة تتوقف على وجود موارد المياه الباطنية ، فان الجزء الخصب من الواحة هو عادة أوطأ جزء من المنخفض . ولقد تنتشر حول الواحة بضع رقع متقطعة من مراعى الاعشاب الفقيرة الخشنة وخصلات أو باقات الحشائش المنثورة tufts تتخللها الرمال على غرار « نبكات » صحارى المشرق التى ترتبط أيضا بالمياه الجوفية وتقوم على رطوبة التربة الباطنية ، مع الاستفادة كذلك من ظاهرة الندى الصحراوى الشهيرة . لكن هذا يقتصر غالبا على بعض الواحات الشمالية ، كما فى شرق الجارة وسيوة . والاغلب أن يكون التناقض حادا وفجائيا بين الواحة الحية والصحراء الميتة المحيطة ، تماما كما فى حالة وادى النيل .

وليست الواحة بمعد ذلك مجرد منخفض أو تجويف مقعر بسيط في الصحراء ، وانما هي غالبا ، حتى في الواحات الصغيرة ، « منخفض من منخفضات » أو « تجويف من تجاويف » ، أى مركب من عدد من المنخفضات أو التجاويف الداخلية الاصغر ، تفصل بينها الى حد أو آخر حافات أو رقبات داخلية col غليظة أو دقيقة ، عالية أو واطئة ، مثلما يطوقها أو يحف بها جميعا من الخارج حافة حادة أو كويستا عالية بدرجة أو بأخرى من جانب واحد أو أكثر . ولهذا غنحن كثيرا ما نصعد ونهبط مرارا وتكرارا على أكثر من محور داخل حدود الواحة الواحدة . وداخلها أيضا قد نجد أودية محلية وتلالا أو جبلايات موضعية ، أحادا أو أسرابا ، فضلا بالطبع عن البحيرات العديدة العذبة أو المالحة والسبخات والمناقع في القيعان ... الخ .

اقاليم الواحة

ورغم أن كنتور الواحة الخارجى لا يلتزم الشكل الدائرى بالضرورة ، بل قد يكون أبعد شئ عنه أحيانا ، فإن النمط الحلقى concentric ، الذى يتتابع متدرجا من التعرية على الاطراف الى الارساب فى القلب ، يكاد يسود مورفولوجية الواحة الطبيعية ولو بصورة مشوهة أو محرفة أو غير مكتملة . على أن النمط برمته من طبيعة الاشياء ، نظرا لطبيعة المنخفض كحوض trough أو كصحن مقعر cuvette يتدرج سطحه فى الانخفاض من المحيط الى المركز . ولهذا نستطيع عادة أن نتعرف على حلقات ثلاث على الأقل فى تركيب ارض الواحة .

مالحقة الخارجية هى بمعناها الحافة الكويستا أو الجرف الصخرى الحاد الذى يطوق منخفض الواحة كليا أو جزئيا . بجهة ساقطة مهيلة تكاد تنقض ، يشرف الجرف على المنخفض ، تنقطه ثغرات النقوب التى تمثل مداخل ومخارج الواحة الحاكمة ، وتسننه وتخططه كالاسكالوب escalloped الاودية الشابة المتحدرة التى تزيده وعوره وتضرسا . (أحيانا يحل محل هذه الحافة الصخرية على الجانب المقابل نطاق من الارساب والرواسب الرملية ، فرشات أو كتباننا ، تتدرج الى أسطح رق نحو الخارج) .

الحلقة التالية تفتزعها وتبرزها التعرية من صلب وصميم الحلقة الخارجية . فالأودية الجافة ، لا سيما اذا تعامدت فى خطوط شبكية عرضية وأخرى طولية ، لا تلبث أن تقتطع من جدار المنخفض كتلا هضبية أو تلية متخلفة residual منفصلة كليا أو جزئيا ، أى اما كجزر جبلية كالمقدمات أو الاماميات outliers واما كاشباه جزر كالتنوعات أو البروزات outcrops ، تنتشر كالرشاش على مدى محيط الحافة التى لا تفتأ هى نفسها تتراجع نحو الخلف بالتآكل ، وبالتالي تتوسع نحو الخارج .

وبين حضيض الحافة المتراجعة هذه وهذا المنثور الجبلى الطالع .
تتناوب المخاريط الفيضية والدالات المروحية المحلية التى تكونها رواسب
الاودية fanglomerate مع ركامات الحجارة وصخور الجلايد والكتل
المتهدلة من الحافة scree . وقد تتلاحم هذه وتلك فى النهاية فى مسطحات
حصوية مدبية من الرق ، تتدرج أحيانا بعد ذلك الى سفحيات صخرية مائلة
pediments . وأوضح ما تتجسم هذه الملامح والظواهرات تتجسم فى الواحات
الجنوبية المرتفعة كالخارجة والداخلة .

الحلقة الثالثة والاخيرة تبدأ مع سيادة الارساب فى بطن المنخفض .
فهنا تظهر الرواسب الطينية الدقيقة الذرات كمسطحات مديدة شبه رصيفة
mud flats . ولان هذه الارسابات قليلة النفاذية للغاية ، فان الاملاح
الشعرية تتركز فيها كلها هبط الكنتور نحو قلب المنخفض ، وقد يزداد ترهيرا
الى ان تتكون عليها قشرة ملحية لامعة ناعمة أو مشققة هتكون « السبخات »
أو « الملاحات » التى يتباين فيها بشدة سواد الطين وبياض الملح فيبدو
سطحها كثيج البحر أو كزبد السيل . ولقد تنضج هذه السبخات وتنز بمياه
الرشح الجوفى كبرك أو « سياحات » أو كبحيرات مؤقتة أو دائمة . وفى
جميع الحالات فانها لا تصلح للنباتات حتى منها الملحية . وهذه الظواهرات
والخصائص أبرز ما تكون فى الواحات الشمالية المنخفضة خاصة سيوة .

تربة الواحات

إذا انتقلنا الى التربة ، فان تربة الواحات ، كتربة الصحراء المحيطة
وعلى عكس تربة وادى النيل ، تربة موضعية لا منقولة اشتقت أساسا من
صخورها المحلية أسفلها . ولذا تسودها التربات الجيرية ، ولكن أساسا
الرملية التى تضاعف منها الرياح السافية المحدثه ، يضاف اليهما غالبا نسبة
متواضعة من الطمى والصلصال . على أن هذه النسبة تتفاوت بشدة ، فهى
لا ترتفع الا فى الخارجة والداخلة (٥٠ - ٧٠ ٪ أحيانا) حيث يشبه الطمى
ايضا فى طبيعته طمى النيل ، وتقل جدا فى الواحات الشمالية (١٠ - ١٥ ٪)
بينما ترتفع نسبة الرمل أضعافا (٥٠ ٪ +) . ومن هذه الزاوية ، الطمى
أو الصلصال ، تأتى تربة الواحات وسطا بدرجة أو بأخرى بين تربة
للصحراء الصرفة وتربة وادى النيل ، مع الفارق الجسيم فى النسبة بالطبع .

على أن طمى الواحات لا يختلف عن الوادى فى النسبة وحدها ، ولكن
فى الاصل ايضا . فالواحات ذات النسبة المذكورة من الطمى ، أى الخارجة
والداخلة ، المصدر فيها هو ارسابات بحيرية من مخلفات الماضى
البلايستوسينى ، مسطحة مستوية شديدة الانبساط أحيانا . معنى هذا أنها،
كالمياه الجوفية أسفلها ، تكوينات « حفرية » . بالتالى فانها غير متجددة .

ولا متابلة لاتجديد ، ومن ثم اقل خصوبة . هذا فضلا عن تزايد نسبة الرمال فيها بالسفلى المستمر . على أن هذا لا ينفى أنها تربة جيدة ، وربما أيضا اقل تماسكا ولزوجة ، تصلح لكل المحاصيل الاساسية ما لم ينقصها الماء . بل ان بعضها ليفوق تربة وادى النيل نفسه خصوبة ، كما فى مناطق من الخارجة .

غير ان الاملاح هى القاسم المشترك الاعظم ، او الاسوأ ، بين كل انواع تربة الواحات ، وهى تزداد بشدة فى الواحات الشمالية مثل سيوة حيث تظهر تربة السولونشاك solonschack بل وقد تتحول التربة محليا بالفعل الى طبقة قشرية من الملح الصرف . ولعل الملح ، أكثر من الرمل ، هو لعنة تربة الواحات الحقيقية . وهذه حقيقة لا تنفصل عن ظروف البيئة الطبيعية العامة ، نقطتنا التالية .

بيئة الواحات (١)

لمورفولوجية الواحة اثرها المباشر ، صدى وانعكاسا ، انطبعا وانطباقا ، على بيئتها الحيوية . وعالم الواحة عالم غريب الطابع شديد الواقع على نفسية ابن الوادى عند الوهلة الاولى ، بحيث يبدو كبيئة جغرافية مختلفة تماما لها شخصية اقليمية متميزة . ومع ذلك فمن كثير من الزوايا تلوح له بيئة الواحة كبيئة الوادى مع درجة اكبر فقط من التطرف والعزلة والقارية . والواقع أن هناك جوانب شبه عديدة بين الطرفين أكثر من سطحية او جزئية أحيانا رغم غارق المقياس والفارق الجذرى فى طبيعة مصدر المياه والحياة بين النهر الجارى والماء الباطنى .

فبقدر معين تكاد الواحة تبدو كالوادى الا أنها تقوم على نهر راسى ، بينما الوادى مجازا واحة ترقد على نبع اغتى . والى حد معلوم تبدو الواحات كطلائع ومقدمات او بشائر متواضعة للوادى تنبئ به وتؤمى اليه ممثلة حلقة او مرحلة انتقال بينه وبين الصحراء الصرف . وفى معنى ما ، أخيرا ، تتكوكب مجموعة الواحات حول الوادى الكبير الاب كأنها الاقمار التوابع حول شمس ممدودة او نهر مجرة . على الجملة ، وبالاختصار ، تبدو الواحات بالنسبة للوادى بمثابة منطقة حدية متدهورة الى الغرب ، أشبه الى حد ما بمنطقة النوبة فى الجنوب الا أنها منفصلة جسديا معزولة تقليديا . أنها بمثابة « الوادى فى الصحراء » ، أو كأن قد .

ومن الناحية الايكولوجية فان الواحة فى الصحراء ليست فى جوهرها

(١) جمال حمدان، أنماط من البيئات، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٩٣-٩٧ .

الا عينا أو بئرا تضخمت أو تعددت أى تعددت ، وموارد المياه الباطنية ترقد من أسفلها كقاعدة الحياة والاساس ، اما تنبجس كينابيع أو عيون طبيعية أو تستدق بآبار ارتوازية عميقة . ومن هنا فان طبقة المياه الباطنية بالنسبة للواحات هى كالنيل بالنسبة الوادى ، بينما أن عيونها وآبارها هى كترعه وقنواته . غشبكة العيون والآبار هنا تعادل من الوجهة الجيوتكنية شبكة الري فى الوادى ، وفن الآبار هنا منذ الفراعنة والرومان يصل الى درجة عالية من الكفاءة والكثافة .

هذه الكثافة مقروءة بسهولة فى ذلك العدد الضخم من الآبار والعيون القديمة التى تثقب أرض الواحات تثقيا ، نحو ٤٠٠٠ ، وان لم يعد يعمل منها سوى ٨٠٠ تقريبا . فهذه الشبكة الكثيفة اذن تعادل فى الواحات شبكة الترعه البالغة الكثافة فى الوادى ، مع الفارق فقط بين الراسى والافقى . بل يمكن القول ان آبار الاهالى الضحلة البدائية نوعا بالواحات — « بالدولاب » البلدى تحفر — هى بمثابة الري الحوضى القديم فى الوادى ، بينما ان الآبار الميكانيكية الحديثة هى بمثابة التحول الى الري الدائم بترعة « الصيفى » الكبرى . والواقع ان حفر بعض هذه الآبار العملاقة « بالبرية » ، الذى لا يكاد يختلف عن حفر بئر بترول ، لا يكاد يقل مائيا عن شق ترعة رى صيفى . فمنها ما يصل الى عمق ١٠٠٠ متر ، ويتكلف أكثر من ١٠٠.٠٠٠ جنيه ، ويضخ من الماء ما يزيد تصرفه على ١٠.٠٠٠ متر مكعب يوميا .

الصحراء الغربية اذن ، صحراء الواحات بامتياز ، هى صحراء الينابيع والآبار بالضرورة . فمنها مثلا اكبر نسبة من الآبار فى مصر الصحراء . فمن نحو ١٣٥٦ من العيون المائية المعدنية والدافئة عدت فى مصر تقسع جميعا فى الصحراء نجد الاغلبية الساحقة فى الصحراء الغربية ، نحو ١٣١٠ بنسبة ٩٦٪ . وعلى رأس واحاتها تاتى الداخلة (٤١٪) ، غالبحرية (٢٣٪) ، فالخارجة (١٣٪) ، نسيوة (٨٪) . أى أن الواحتين الاوليين تستأثران وحدهما بنحو ثلثى مجموع الصحراء الغربية أو مصر جميعا .

المنطقة	عدد العيون	المنطقة	عدد العيون
الداخلة	٥٦٤	أم الصغير	١٥
البحرية	٣١٥	القطارة	٥
الخارجة	١٨٨	حلوان	٥
نسيوة	١٠٦	الريان	٤
الفرافرة	٧٥	عين الصيرة	٣
الفيوم	٣٦	أبو السعود	٣
سسيناء	٣٣	النطرون	٢
		خليج السويس الغربى	٢

الغريب المثير مع ذلك أن الماء هو مشكلة الواحات الأولى ، بل ويمكن القول بأن الماء لا الأرض هو العامل المحدد للرقعة المزروعة مساحة كما هو موقعا . فإذا لم تكن الموارد الجوية محدودة أصلا ، فقد تتركز في محليات محدودة دون سائر الرقعة الصالحة للزراعة ، أو قد تكون مشبعة برواسب أو أكاسيد حديدية تفسد صلاحيتها . وإذا لم يكن هذا أو ذلك ، فإن قدرة الأهالي الفنية متواضعة — دولا ب الحفر البدائي — تقصر استغلالهم على الطبقة الأولى السطحية من الطبقات الحاملة للمياه ، في حدود ٨٠ — ١٠٠ متر على الأكثر . والواقع أنهم إنما يعتمدون في الأعم الأغلب على تجديد وأحياء الآبار الرومانية القديمة المطمورة أكثر مما يقتحمون آبارا جديدة بكرا .

حتى هذه ينذر أن تغامر بعيدا أو تبعد كثيرا عن الرقعة المزروعة فعلا وذلك بسبب قسوة الرحلة إلى الحقل في المناخ القارى المتطرف . وإذا حدث أن ابتعدت غانها ادعى عادة إلى خلق قرية جديدة بطريق الانشطار عن القرية الأم . وعلى أية حال فإن الاكثار من دق الآبار والعيون الجديدة يكون عادة على حساب القديمة التى سرعان ما ينخفض تدفقها بالمقابل . كذلك تفعل آبار المواضع المنخفضة — المفضلة لقربها من الطبقة الجوية وسهولة الوصول إليها — بالنسبة إلى آبار المواضع المرتفعة . ولكن الغريب بعد كل هذه العقبات والمعوقات هو إهمال صيانة الآبار ، غنى كثرة الميسقات فيها من أجسام غريبة ، ولا صنابير عليها بل تتدفق وتسيل أبدا. وبددا (١) .

المشكلة الايكولوجية

بعد هذا فإن الموقع الداخلى السحيق والجفاف المطلق وشدة انخفاض الرطوبة النسبية ، مع ضالة المسطحات المائية المحلية ، كلها ترادف مباشرة القارية المتطرفة في المناخ بأكثر مما تعرف العروض المماثلة من الوادى . ولكن لان الواحات منخفضة مفعرة أو غائرة ، فإنها أشد حرارة ، حتى من هضبة الصحراء المحيطة ، ولو أنها تتمتع ببيزة الدفء في الشتاء . ولان الحرارة أعلى ، فإن البخار أيضا أعلى . وهذا يحتم ، زراعيًا ، مقننات مائية للرعى أعلى بكثير من معدلات الوادى ، ربما إلى حد افراط الرعى المزمع والمصرف .

من ثم فإن الصرف أسوأ بكثير مما بالوادى مرتين . ذلك لان الواحة نصريف داخلى غير متصل بالبحر ، يحارب ضد الانحدار اقليميا ويحارب ضد الخصوبة والتربة محليا . والواقع أن الصرف ، لا أقل من الرمل ، مشكلة

(١) أحمد أبو زيد ، « الإنسان والبيئة في الواحات الخارجية » ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٨ ، ص ٦٥ — ٦٧ .

الواحة الخطيرة ، نكاد نقول موروثه غيزيوغرافيا أكثر مما هي مكتسبة زراعيًا . تفسير ذلك أن قلب الواحة الاوطا هو مصرفها الطبيعي الاوحسد ، وبالتالي ضحيته الأولى : مستنقع آسن راكد غدق أو أجاج أو مالح ، في زحف وتوسع متقطع وغير متقطع . هذا عدا الجانب الصحى حيث تتوطن البعوضة وتستشري الملاريا (مقابل الدودة والبلهارسيا فى الوادى) .

اغراط الرى والبخر والحر مع تفريط الصرف يعنى على الفور ترك الاملاح فى المياه الباطنية باطراد وصعودها حثيثا الى سطح التربة بالجاذبية الشعرية الى أن تتكون قشرة ملحية رقيقة على السطح أو اسفله مباشرة . من هنا غان زراعة الواحة ، أكثر من الوادى ، حرب مستمرة ضد الملح والاستصلاح ، مثلما هى ضد الرمل والكثبان .

والذين يعرفون الواحات يرونها مرصعة بالعديد من دوائر وحلقات بيضاء ، واسعة الاقطار ، ترسمها الاملاح المتراكمة . دوائر الملح هذه تحدد انتقال الانسان وهجرة الزراعة والحقول من قطعة ارض بعد استصلاحها الى قطعة أخرى طازجة ، وهكذا الى ما لا نهاية . انها اذ ترسم كل تاريخ انسان الواحة ، تلخص أيضا كل مشكلة الحياة بها .

وليس غريبا بعد هذا أن نجد أن أكثر أنواع التربة شيوعا فى الواحة انما هى التربة الملحية من ناحية والرملية من الناحية الأخرى . والنتيجة الاقتصادية الحتمية هى فقدان المزيد من الارض للزراعة بانتظام واستشراء الاراضى البور والمهله والفاسدة باطراد .

هذا هو الذى يفسد بالتاكيد ما نجده فى كل واحاتنا بلا استثناء ، وان بنسب متفاوتة، من شدة ضالة الرقعة المزروعة فعلا بالنسبة للقابلة للزراعة، وانتشار الاراضى الفاسدة المهجورة فى نمط منثور متخلل متدخل فى كل تضاعيف الزراعة . آية ذلك ، كمجرد مؤشر ، أن مجموع كل الاراضى المزروعة فعلا فى جميع واحاتنا لا يعدو عدة عشرات من الآلاف من الافدنة ، بينما تقدر المساحة الصالحة للاستزراع والقابلة للاستصلاح بنحو ٣ ملايين فدان ، فى حين أن مساحة منخفضات الواحات الشاملة أو ما يسمى الوادى الجديد تجرى فى حدود ١٤ مليون فدان .

هكذا تجد زراعة الواحة نفسها محاصرة بين الرمال الزاحفة من الخارج والهابطة من أعلى وبين الاملاح المتعددة فى الداخل والصاعدة من اسفل ، الاولى تطاردها نزولا الى القاع والثانى تطردها مركزيا الى الاطراف ، وبينهما تردد هى تقلصا وانكماشاً حتى تتعلق فى النهاية على شفا برزخ حرج وسطى الموقع من علوات أو عليات ضيقة تعصم بها حيث لا عاصم تقريبا .

المؤسف أنه بينما تنكشف رقعة الزراعة أفقيا ، تهبط أيضا طبقة المياه الباطنية وتزداد ابتعادا رأسيا ، وذلك نتيجة الإفراط في دق الآبار واستنزاف الطبقة الحاملة مما يحتم التعمق الى طبقة أدنى وأبعد غورا . في الخارجة مثلا كان الفرس والرومان يحفرون الآبار على عمق لا يتجاوز ٤٠ مترا ، أما في القرن الأخير فقد وصل الأهالي بالحفر الى ٢٠٠ متر أحيانا ، بينما جاءت آبار الاستصلاح الحديثة فتعمقت الى أضعاف ذلك . ان الرقعة المزروعة من الواحات محكوم عليها تقليديا بالضمور التدريجي ، بمثل ما أن التدهور حتمي في نوعية الانتاج — ما لم يتدخل الاستصلاح والمحافظة بانتظام في الحالين .

زراعة الواحات

في ظل هذه الظروف الايكولوجية ، تكتسب زراعة الواحات عدة خصائص متميزة . فمرغم أنها زراعة كثيفة تماما مستقرة اصلا ، الا انها نتيجة لاستنزاف التربة والاستصلاح المطرد وغزو الرمل تكاد تتحول عمليا الى نوع خاص من الزراعة المتنقلة او المهاجرة ، كما انها تصبح رقعية متقطعة مبعثرة . وهذا ما يفرقها عن زراعة الوادي العريضة الثابتة الجذور . كذلك فرغم أنها زراعة رى كما في الوادي ، الا أنه رى آبار ، اما بالراحة او بالرفع ، ومن آلاته « الخطارة » وهي الشادوف في الوادي ، والقنوات اما مكشوفة او مغطاة على شكل فجارات او اقنية . أضف أيضا ان الارض غير مستوية ، وهذه مشكلة للرى والصرف معا ، تستدعى عمليات تسوية مستمرة وريا كنتوريا احيانا وصرغا راسيا احيانا .

ثم ان الماء هنا ، لا الارض ، هو سيد الموقف ، عكس الوادي ، لانه العامل السيد والمسيطر والمحدد معا . فالاقتصاد الواحي اقتصاد ماء قبل أن يكون اقتصاد ارض . فالماء في الواحة سلعة تباع وتقرض وترهن مستقلة عن الارض ، بل وأحيانا أداة نقد « سائل » (جدا) للمعاملات والمبادلات والمقايضات ، بينما عقود الملكية والبيع والمزارعة هي عقود رى (١) . وهناك تشريع بأكمله صارم ودقيق ينظم حقوق الماء وتوزيعه . وبديهي بعد ذلك أن يكون الماء مدار ومناط السلطة في المجتمع ومقياس الهيئة الاجتماعية عموما . فالملكية والثروة والميراث تقدر بالآبار وكيل الماء وقيراط المساء ، لا بالطين والفدان وقيراط الارض . فلا أحد يعرف أو يعترف بملكية الارض ، بل لا أحد يعرف حدود أرضه أين بالدقة تبدأ او تنتهى .

والزراعة ، فيها عدا تجارة القوافل الى اضمحلت كثيرا في العصر الحديث ، هي ابتداء نمط الحياة الاساسي والحرفة الرئيسية ، تماما كما في

(1) H. Awad, "L'eau et la géog. humaine etc.", p. 202.

الوادي . فلا مكان هنا للرعى أيضا ، فهو منى من جغرافية الواحة حيث تحيط بها الصحراء القاحلة بحددة ودون تدرج أو استبس ، تماما مثلما في الوادي . والقليل المتاح من الرعى يعتمد على المرعى الصناعى اى المزروع ، البرسيم الذى يدخل فى الدورة الزراعية على غرار الوادي . ولهذا فان التنظيم الاجتماعى هنا ليس قريبا على الاطلاق ، فلا قبائل فى الواحات ، على عكس الصحراء او شبه الصحراء .

وفى الزراعة ، لا تكاد المحاصيل الرئيسية تختلف ايضا عما بالوادي : حبوب وبقول وبرسيم ثم غواكه وخضروات وحتى بعض القطن احيانا . الحبوب تقليدية : قمح وذرة وشعير وارز ، مع ارتفاع نسبة الشعير كثيرا عن المألوف فى الوادي بفضل تحمله للملوحة والجفاف ، ثم تزايد الارز كمحصول استصلاح للتربة وغسيل للملوحة . الفواكه اشجار متوسطة بكافة انواعها ، خاصة الزيتون ، بالإضافة طبعا الى النخيل ، « غابة الصحراء » ، الذى يعد بحق « مظلة الواحة » التى تقى المحاصيل من الشمس النارية والبحر الشديد ، مثلما يعتبر حواجز تكسير للرياح ومصدات للرمال . ولذا تتخلق أجسام النخيل حول الواحة كالنطاق المحيط ، مثلما تبرز من خلال حقول التمر . وفى تضاعيف المزروعات . ومن هذا كله تبدو زراعة الواحة اقرب الى الزراعة البيئية المحملة interculture (١) .

رغم هذا التنوع فان البلح يعد محور الاقتصاد الزراعى الواحى ، فهو فى الواحة كالقطن فى الوادي ، بل ان موسم الزواج فى الاولى هو موسم البلح مثلما هو فى الثانى موسم القطن . ولا تكفى الواحة نفسها فى الغذاء الا بالكاد عادة ، وربما تحتم استكمال الاستهلاك من الحبوب بالاستيراد من الوادي . ولهذا فبدل ان تصدر الواحات المحاصيل الغذائية الى الوادي وتستورد منه الرجال ، فانها ماتزال فى الاعم الاغلب تصدر اليه السكان وتستورد التموين . لكن هناك غالبا فائضا من الفواكه وغيضا من التمر يصدر بالمقابل الى الوادي . وليس من شك مع ذلك ان امام زراعة الواحات آمنا رحبة للتطور والتوسع ، لا سيما مع انتخاب المحاصيل الملائمة بيئيا .

وفى رأى البعض ان انسب المحاصيل للواحات انما هى اشجار الفواكه الثمينة المعتدلة والمدارية على السواء ، لانها يمكن ان تحل مشكلة الرى بالغمر بواسطة الرى بالتنقيط ، كما انها اقرب بطبيعتها الجزرية الى الوصول الى المياه الجوفية والاعتماد عليها مباشرة ، عدا انها قابلة للتنوع

(١) حمدان ، انماط من البيئات ، ص ٩٤ — ٩٥ .

الشديد بحسب خطوط العرض ، مجزية العائد وقابلة للتصدير والنقل البعيد المدى ودون عطب (١) . ولئن كانت المسافة والبعد مشكلة اقتصادية فعلا ، فلعل للعزلة والانفصال مزاياها المتمثلة في أن الواحات وسط ايكولوجى مستقل ومركب باثوجينى مختلف يخلو من امراض الوادى وآفاقه المتوطنة ومعزول نوعا عن الاوبئة الواغدة .

ولكن للواحة مع ذلك مشاكلها الايكولوجية والباثوجينية الخاصة . فالرياح المنطلقة في فراغ الصحراء اللانهائى سريعة قوية عنيفة غالبا ، بنسبة ٩ ايام من كل ١٠ « وطيايا » - كما تسمى - يوما واحدا فقط كما يذكر بيدنل عن الخارجية . وهذه الرياح العاصفة اذا لم « تفرط » الجبوب على اعوادها في الحقول وتحتم بذلك اعادة البذر اكثر من مرة ، فانها بحرارتها الصيفية يمكن ان « تسلق » المحاصيل القائمة ، والا فانها تفعل ذلك كله واكثر منه بحمولتها من الرمال السافية . والحشرات الطفيلية ايضا من اخطر اعداء الواحة الطبيعيين : ارجال الجراد الصحراوى الوبائية ، طفيليات المن المتوطنة ، ثم جيوش النمل الابيض او الارضة الخلية التى يوغر النخيل لها بيئتها المفضلة من الاخشاب تنخرها حتى تنهاوى كأنها اعجاز نخل خاوية (٢) .

امكانيات الواحات اخن مشجعة ، ولكن لا ينبغي مع ذلك المبالغة فيها كما حدث . فالمشكلة المحورية ستظل قبل الاستصلاح والتعمير وبعده هى الماء . ولقد قدرت الرقعة الصالحة للاستصلاح والاستزراع في الوادى الجديد بنحو ٣ ملايين فدان . وقيل ان الخزان المائى الجوفى اكثر من كاف . ولكن الآبار الجديدة العميقة التى دقت لم يلبث معدل تدفقها ان هبط سنة بعد اخرى حتى النصف . فالراجع ان الرصيد المائى ثابت معطى ، ينقص بقدر ما تسحب منه . (أكون تناقص سكان الواحات عبر التاريخ عما كان عليه في القديم نتيجة للتناقص المطرد في خزان الماء ؟)

جزر الصحراء

العزلة الجغرافية والحضارية ، او الفيزيائية والنفسية ، هى بصفة ووصية الواحة في آن واحد . وتزداد هذه العزلة كلما بعدت عن وادى النيل - او « الريف » كما يسميه الواحيون . والفاصل الصحراوى العازل ، اكثر من المسافة البحتة احيانا ، هو العامل الفاصل - الخارجة مثلا اقرب الى

(1) A. M. Migahid; Shafei Ali; A. A. Abdel Rahman; M. A. Hammouda, "An ecological study of Kharga & Dakhla oases", B.S.G.E., 1960, p. 297 — 8, 307 — 8.

(٢) أبو زيد ، ص ٦٨ — ٦٩ .

الوادي من القاهرة الى الاسكندرية كما يذكرنا أبو زيد (١) ، وسيوة اقرب الى الاسكندرية من الاسكندرية الى اسوان كما يمكن ان نضيف .

من هذه العزلة ينبع التخلف الحضارى ، حيث لا تقترب التجديدات والتطورات الحديثة من الوادي الا بمشقة ومتأخرة جدا ، وهناك تخضم طويلا بينما تكون قد هجرت أو أصبحت بالية في الوادي . ولهذا كثيرا مانجد الانماط الحضارية والحياتية العتيقة التي عفى عليها التطور أو انقرضت في الوادي مازالت معششة في الواحات ، كأنها متحف جغرافى — ناريخى حى لحياة وادى النيل منذ عقود وربما أجيال . والواحات بهذا المعنى تعد بمثابة الهوامش المتخلفة للمنطقة الحضارية التي قلبها الوادي .

نتائج العزلة

ان شئت بعض الامثلة — الادلة ، غنى الزراعة ، ابتداء ، مازالت الاساليب البدائية العتيقة هي السائدة ، وبعضها يكاد يذكر بالمصريين القدماء . غالفأس والمنجل هما الادوات الاساسية ، بينما لا يعرف المحراث الا القلة ، وتحل محله « الطورية » في سيوة . والحيوان ، الذى يخفى منه الجاموس تقريبا ، يحل محل النورج في الدراس . والارز يزرع بذرا ، اما الشتل فمجهول تماما . والفخار ، الذى يغلب على معظم أوانيهم المنزلية ، لا يعرف الطلاء او الخزف .

بالمثل في صناعة غزل ونسج الصوف تستخدم أدوات واساليب بدائية مما كان يستخدمه الفراعنة (٢) . والصناعات المحلية يدوية او بدوية كلها ، تعتمد على أبسط الطرق البدائية ، ابتداء من حفر الآبار (الدولاب) الى عصر الزيتون (الحجر) الى تجفيف البلح والفواكه (المناشر) .

كذلك الامر في جوانب الحضارة اللامادية والاجتماعية . فمن تفشى الخرافات والخزعلات والسحر والشعوذة والتمايم وكذلك الدروشة والفنون الشعبية الساذجة الى تقاليد زواج الخطف والمبالغة في احتفالات الزواج الى الوشم والخزام وعادة عزل الارملة المنبوذة بعض الوقت (الغولة) . . . الخ . وخلف كل هذا التخلف تكمن العزلة بلا ريب .

من العزلة ايضا ينبع انطواء الكفاية اقتصاديا وبشريا . فالتبادل التجارى الخارجى عند حده الأدنى ، والمجتمع مغلق على نفسه بيولوجيا

(١) ص ٧٤ .

(٢) عز الدين فراج ، ص ٧٩ — ٩٢ ، ٩٨ ، ٩٩ — ١٠٣ .

يتزاوج داخليا ، بحيث قد تعد الواحة برمتها وحدة زواج اقارب ، بل ان بعض قرى الواحة قد تكون احيانا بمثابة وحدة قرابية قائمة بذاتها . على ان تحسن المواصلات مع الوادى حديثا ، والتحام الواحات به اكثر ، مع زيادة هجرة الواحيين اليه ، بدأت تخفف من هذه العزلة وآثارها الاجتماعية فأخذت الانماط القديمة تتحلل بالتدريج : العائلة الضيقة تحل محل الواحة (البدنة) ، الملكية الفردية للأرض والماء تظهر بجانب الملكية الجماعية ، النقود تزيغ التقايض ... الخ (١) . ان نمط الواحة التقليدية يقترب اكثر واكثر من نمط الواحة العظمى الام - الوادى .

آفة الواحة عمرانيا ، بعد العزلة الصارمة وما يستتبعها من التخلف القاسى ، هى غارات البدو الناهبة التى تنقض كالسيول المباغثة او تحط كأرجال الجراد المنتشر . وتاريخ الواحات ، لا سيما منها المتطرف الموقع ، معلم بهذه الغزوات او « الغزيات razzias » ، المتسللة عادة من الصحراء الليبية غربا وربما من القبائل الزنجية السافانية جنوبا . حتى « واحات الوادى » نفسها كالفيوم والنطرون لم تنج من هذا الخطر . وفى غيبة او بعد السلطة المركزية القوية ، ربما فرض البدو الغزاة نفوذهم على الواحة : الجزية ، « الخوة » ، العبودية ، او تبعية الموالى ... الخ .

فى وجه هذه الاخطار يلعب عامل الحماية والدفاع دورا هاما فى حياة الواحة : الحلات نووية مجمعة ، الواحة كلها او حلاتها قد تسور او تغلق طرقها ودروبها الضيقة المعتمدة بالبوابات الداخلية ليلا ، كما تبدو المباني كالقلع أو الحصون فى معمارها وذلك بجدرانها السمكية الغليظة وفتحاتها القليلة وابوابها الخفيضة وسطوحها المنيعة احيانا - راجع تسمية « قصر » الشائعة مثل قصر البايوطى وقصر الداخلة وقصر الفراخنة وقصر باريس ... الخ .

واكبر الواحات لا تزيد عادة عن عدة قرى وحلات او « حطيات » (جمع حطية وهى عكس عليّة) موزعة اما بين قلبها وقاعها بحسب الكثور (كالحطية التحتانية والفوقانية مثلا فى الواحات البحرية) او على سفوحها وحافاتها توغيرا للرقعة الزراعية المحدودة . وعاما ، اقتصاد المكان هو ايضا الذى يفسر شدة تكدس مباني القرية وقلة الطرق وضيقها والتواءها بصورة لافتة المغاية . والغالب ان تتباعد قرى الواحة وحلاتها عن بعضها البعض تباعدا شديدا ، احيانا عشرات الكيلومترات كما فى الخارجة خاصة . واذا لم يكن السبب فى ذلك هو تقطع الرقعة الصالحة للزراعة بطبعها الى جيوب

(١) أبو زيد ، ص ٧٥ - ٨٠ .

متباعدة ، فان تزايد الارض البور المطرد يؤدي الى النتيجة نفسها . كذلك فان شكل الواحة يتكيف بقوة بنوع موارد المياه : فالآبار السطحية تؤدي الى حدائق وحقول مبعثرة متباعدة بمئات الامتار احيانا ولذا تكون حدود الواحة غير منتظمة ، بينما يؤدي استعمال الآبار الارتوازية الى تركيب ملموم اكثر (١) .

النتيجة النهائية ان تتضاعف العزلة الجغرافية العامة بعزلة محلية خاصة ، وتصبح كل قرية اشبه وحدها بواحة منفصلة داخل الواحة (٢) . وبالتالي فان الواحة ككل ، مثلها هي منخفض من منخفضات مورفولوجيا ، تصبح « واحة من واحات » عمرانيا . واللافت ان هذا التخلخل العمراني في جسم الواحة ككل يتناقض بشدة مع التكاثر والتكدس الضاغط في مباني كل قرية على حدة .

والقرية الواحية في مورفولوجيتها العامة تبدو اوجه شبه دالة مع قرى وادي النيل . فلأن الارتباط بالآبار والينابيع أساسى في توقيعهما ، فانها تعد من « حالات النقط الرطبة wet point settlements » . ولأن مساكنها تتقارب وتتجمع للحماية والامن ، فانها من الحالات النووية المجمعة nucleated . وأخيرا ، فان هذه القرى عادة مغلطحة تتألف من طابق واحد فقط . وعموما فان اى واحة تبدو كائى مجموعة من قرى الوادي شكلا وبناء (اللبن) وطريقة حياة .

على ان قرى الواحة من الناحية الاخرى تكاد تمثل حالات مغمورة او مغروسة في الارض ، ولا نقول تحت الارض ، لانها دائما مسقوفة الشوارع الضيقة طلبا للظل والرطب تحت شمس الصحراء القاسية . بل ان بعضها محفور بالفعل — كسكان الكهوف troglodytes — في باطن الارض . وعلى عكس الشوارع الضيقة ، مقاييس المساكن رحة سخية للغاية ، ورغم الطابق الواحد فالسقف عال شديد الارتفاع ، بينها الجدران بالغة السمك — تماما كما في نجوع النوبة القديمة . وكل ذلك ليوفر عازلا حراريا فعلا ويحقق مناخا مجهريا متبيئا .

مشكلة العمران

مشكلة الواحة العمرانية الحقيقية ليست ، مع ذلك ، الحرارة ، وانما الرمل والسييل . الاول كالمرض المزمن او المتوطن ، مقيم ولكنه بطيء ، والثانى

(1) Lars Eldblom, "Notes on problems of irrigation in three Libyan oases", Ekistics, April 1967, p. 201.

(٢) أبو زيد ، ص ٧٥ .

كالمرض الحاد أو الوباء ، فجائى ولكنه نكباتى . واذا كان الاول امرا طبيعيا ، فان الثانى يبدو غريبا وغير منطقى فى بيئة الجفاف الصحراوى المطلق هذه . لكن خطر السيول واقع ليس له دافع ، يضاعف منه هذا الجفاف بعينه لانه يجعل البناء اصلا غير معد لمقاومة الرطوبة . لمحات الواحات جميعا معرضة لخطر السيول الداهمة التى ، على ندرتها نسبيا ، تتقفل فى الاودية والمسارب العديدة التى تشرشر حواف المنخفض ، وامامها تذبذب مبانها الطفلية وبيوتها الطينية الهشة أو تكاد . ولهذا لا يمقت الواحيون بعد الرمال السافية فى الطبيعة والبدواناهبة فى الحياة سوى السيول والامطار .

أما الرمال ، بأنواعها السافية والطائرة والزاحفة ، فهى الخطر الاكبر ، قل الخطر الاصفر . والغريب أن خطر الرمال ليس الارساب وحده كما نظن عادة وان كان الاكبر بالتأكيد ، فهناك خطر التعرية أيضا . واذا كان الارساب يؤدى أحيانا الى اثناء بل خلق التربة فى بعض الحالات المحدودة ، كما فى رقع من الساحل الشمالى كمطروح حيث نقل اليها تربة جيدة من تعرية الجبل الأخضر ببرقه ، فان خطر التعرية أشد ضررا خارج كل مقارنة .

فالرياح ، مسلحة بذرات الرمال ، تعمل ببطء على تآكل وإزالة التربة الزراعية فى الواحات وبالتالي تناقص سمكها وخفض مستواها . والمقدر أن هذه العملية هى المسئولة عن اختفاء ما سمكه ٥٥ مترا من تربة الواحات الخارجة منذ العصر الرومانى ، حملتها الرياح وقذفت بها جنوبا على سهول شمال السودان . والعملية مستمرة بمعدل نحو بوصة كل سنة ، ويخشى أن يتآكل معها متر كامل من سطح تربة الواحات خلال نصف القرن القادم . والحل الوحيد هو التشجير الكثيف على اوسع نطاق حول الواحات .

على أن خطر التربة الطائرة هذا يتضاءل كثيرا بجانب خطر الرمال الواغدة . زوايج الرمال الطائرة قد تحط طبقة من ذرات الغبار والعشير الدقيق على وجه الواحة جميعا : الحقول ، سطوح المساكن ، الطرق ، وقد تردم موهات الآبار ومسطحات القنوات والترع حتى تغص بالرمال فبالماء تفتشش وتشل ، كما تصفع الجدران وتعصف بها فاذا هى عصف مأكول الى أن تنقوض . من هنا جيعا قباب بعض المباني ، والحوائط - المصدات التى تعلو البعض الآخر ، وكذلك تسقيف الشوارع وتقبية فتحات الآبار وتقوية جدران البيوت المغلظة المنخفضة الابواب الخالية أيضا من النوافذ ، فضلا عن احاطة القرية بخطوط النخيل من جميع الجهات الا الجنوب . . . الخ . الغريب ، مع ذلك ، أن الرياح أحيانا تصلح بعض ما أفسدته ، اذ قد تحمل الرمال التى القت بها فوق الخصب أو العمار لتكشفها أو تطهرها من جديد ، غير أن هذا هو الاستثناء النادر .

لكنها هي الكثبان الزاحفة التي تهدد وحدها بأن تطهر المباني الكاملة ، ان لم تدفن الحلة كلها حقا على المدى الطويل . فهي ترحف حتى تعترضها الكتلة المبنية فنتراكم خلفها ثم تتعالى حتى تنهال عليها فتطمرها . ان الحلة الواحية تعيش معلقة على حد سيف الكثيب . هنا يكتسب العمران الواحي ، تهما كزراعة الواحات ، صفة متناقضة غريفة ، فاذا هو « استقرار مترحل » ان صبح التعبير ، واذا الحلات هي « رحل الواحات » ، والقري — كالحقول — مهاجرة متنقلة .

وهي هجرة مزدوجة ، انقية ورأسية . غنى وجه تكس وتعالى الرمال في ظهر الحلة وانطمار دورها ، تترك طابقتها الوحيد لتبنى آخر فوقه ، وهكذا عبر الاجيال مثنى وثلاث ورباع ، حتى تبدو الحلة في النهاية من حلات الاكوام أو قمم النلال . hill-top settlements ، تما كما كانت تفعل قري وادي النيل في وجه الفيضانات العالية وارتفاع قاع النهر برواسب الطمي . هذا رأسي .

أما انقبا ، فلما كان زحف الرمال من الشمال الى الجنوب ، فان مساكن القرية الشمالية تهجر ليبنى غيرها في اقصى الجنوب ، وهكذا تستطيل القرية بشئذ أولا لتكتسب نمط الحلات الشريطية المتطاولة shoe-string settlements ، أشبه شيء هذه المرة بنجوع النوبة الخطية . وباستمرار العملية تجد القرية نفسها وقد انتقلت جسيما تماها وغيرت موضعها كلية . لقد اكتملت المعادلة : غرود زاحفة : قري مهاجرة . ان الاستقرار الواحي جميعا ، العمراني كالزراعي ، يدور داخل دائرة الواحة في حلقة مفرغة .

كمجرد نموذج حي معاصر ومعايش لهذه الظاهرة — المشكلة ، خذ الخارجية . كل سنة تغلق الكثبان الزاحفة عدة طرق رئيسية بينها وبين الداخلة والوادي ، كما تقطع وسائل الاتصال المباشر مع المناطق النائية في باريس وغرب الموهوب وأبو منقار . وكل حين تخرج الحملات الميكانيكية لكسح وتطهير الكثبان الرملية التي تظهر في يوم وليلة على الطريق الاسفلتي الشرياني الجديد الى أسسيوط . أما القري فمرغم مصدات الرياح تغلبت العومسف والرياح العنيفة على ه خطوط منها لتصدع وتردم بالكامل أربعة من قري التهجير الجديدة الاثنى عشرة وهي بورسعيد ، الثورة ، ناصر ، دمشق . وقد ساعدت مياه الرشح المتسربة من الآبار على تقويض أساسات المباني الى أن أعطتها الرمال الضربة القاضية . وقد بدأ انشاء قري جديدة بديلة على مواقع جديدة ، كما تحاول الواحة تجرية تثبيت الكثبان بالبلاستيك السائل ، دون جدوى غيما يبدو حتى الآن .

ان الواحات ، فى خاتمة المطاف ، بيئة وسط بين بيئة وادى النيل وبيئة الصحراء . فهى فى الصحراء وليست منها ، لكنها كالوادي وليست مثله ، اذ تجمع بين نقيضتى الاستقرار والتنقل او الثبات والترحل فى كلا الاستغلال الزراعى والعمران البشرى . وهى بالمثل وسط يقع بين الوفرة النسبية والصعوبة الدائمة . فهى فى صراع مستمر مع مشاكل البيئة وفى توقع دائم للخطر : ندرة الارض والمياه ، مشكلة الصرف والملوحة ، غزو الصحراء الطبيعى والبشرى او غزو الرمال والرجال ، العزلة والتخلف . انها ان لم تكن بيئة قلق خفيف وتوجس مكتوم او محكوم ، فانها بيئة طاردة لمن بداخلها بقدر ما هى جاذبة لمن حولها . وفى الحالين فان الوادى هو الهدف الذى تتطلع اليه وترنو مثلما هو الفلك الذى تدور حوله وتستقطب .

الفصل السادس

اقاليم الصحراء الغربية

على اساس خطى المنخفضات العرضية الغائرة وحافتيهما الجرفيتين الشاخصتين (الكويستا) ، تنقسم الصحراء الغربية بسهولة الى ثلاثة اقسام طبيعية واضحة ، تتتابع كهضبات ثانوية من الجنوب الى الشمال ، وتتفاوت بدرجات مختلفة ليس فقط في الموقع او التركيب الجيولوجى ولكن كذلك في المناخ والنبات وانماط الحياة البشرية . ولهذا تعد بحق اقاليم الصحراء الغربية الجغرافية . تلك هى على الترتيب : الهضبة الجنوبية والوسطى والشمالية . الاولى جنوب خط الخارجية - الداخلة - ابو منقار ، والاخيرة شمال خط سيوة - القطارة - النطرون ، والثانية بين الخطين . وفى هذا التقسيم سيلاحظ فى الحالة الاولى ان سلسلة المنخفضات نفسها قد ضمت مع الاقليم الجنوبى ، بينما هى تضاف فى الحالة الاخيرة الى الاقليم الشمالى . وبهذا تكون حافة الكويستا لا تجاوىف المنخفضات هى الحد الحقيقى الفاصل بين الاقليمين الجنوبى والوسطى ، فى حين ان نظيرتها فى الشمال تمثل العمود الفقرى فى الاقليم الشمالى وتتوسطه تهما او تقريبا .

الاقاليم الثلاثة ، على اية حال ، سيلاحظ بصفة عريضة ولكنها مقنعة انها اقاليم جيولوجية بقدر ما هى اقاليم تضاريسية ، وبالدقة فانها تعد اقاليم جيولوجية - جغرافية او تركيبية - طبوغرافية معا . كذلك سيلاحظ انها وان مايلت بصورة ما اقاليم الصحراء الشرقية الرئيسية الثلاثة الا انها تختلف عنها (غياب الاقليم الاركى الجبلى من جهة ، وفى انها بالعرض وتلك بالطول من جهة اخرى ، ثم فى اختلال نسب مساحاتها من جهة ثالثة حيث تبلغ الهضبة الجنوبية هنا ثلث مساحة الصحراء الغربية بينما تفوق الوسطى الثلث بكثير وذلك على حساب الشمالية التى تقصر دونه بكثير . وبعمامة يمكن تقريب ومقابلة الهضبة الجنوبية او هضبة الجلف الكبير بهضبة المباددة وذلك موقعا وبنية ونسبة مساحة ، والهضبة الوسطى بهضبة المعازة . والحقيقة ان كليهما امتداد او استمرار لكليهما على الترتيب من عديد النواحي .

الهضبة الجنوبية

كتلة الهضبة

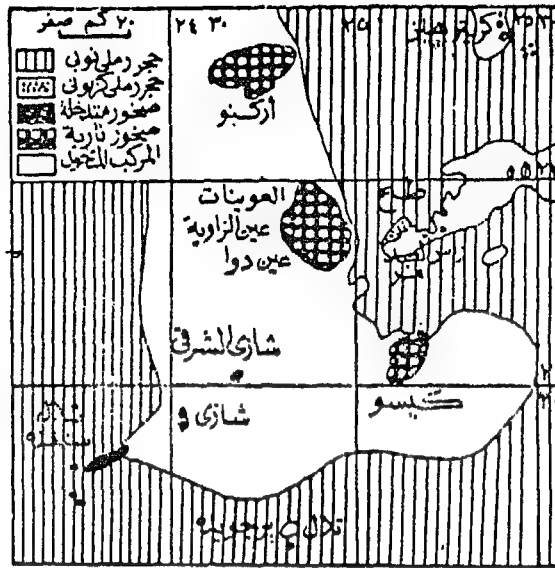
تمتد من الحدود حتى خط منخفضات الخارجة — الداخلة — ابو منقار الواقع على عروض ثنية قنا بالتقريب . يمكن أن نطلق عليها بصفة شاملة هضبة الجلف الكبير . المساحة نحو ربع مليون كيلومتر مربع ، اى نحو ثلث مساحة الصحراء الغربية ، او نسبيا مثل نظيرتها هضبة العباددة فى جنوب الصحراء الشرقية .

تتكون الهضبة من الحجر الرملى النوبى ، ولكن فى الشرق يظهر كثير من البروزات النارية وسط الخراسان . ولان الخراسان يسودها ، كانت اقدم وأعلى واعرض هضاب الصحراء الغربية . متوسط الارتفاع لا يقل عن ٥٠٠ متر ، يرتفع الى ١٠٠٠ متر واكثر فى الجنوب الغربى فى الجلف الكبير .

فى أقصى الزاوية الركن على الحدود ، وعلى قاعدة الهضبة ، تقع منطقة العوينات وأخواتها (أركنو — كيسو — تشاتزى — صندرة — بابين ... الخ) ، ومعظمها يقع خارج حدود مصر فيما عدا أقصى شمال شرق جبل العوينات نفسه الذى يتجاوز الحدود ويدخلها بقليل . المنطقة تمثل جزيرة أو مجموعة جزر محلية أو اقليمية من الصخور القديمة والمركب السابق للكامبرى وسط بحر الخراسان النوبى المحيط .

صخر المنطقة السائد country rock هو مركب متحول شديد الالتواء يحتل الرقع المنخفضة نوعا من المنطقة ، ثم يتدخل مندسا خلاله كتل بلوتونية غير مشوهة ، تخرقها بدورها صخور أعماق سحيقة ، واخيرا يلى المجموعة كلها قطاع من الحجر الرملى يرجع الى العصر الفحمى . وصخور المركب المتحول ، التى تنتمى الى منطقة تحول بالغة العمق karazone والتى تمتاز بدرجة عالية من اعادة التبلور ، تبدو مكشوفة معرضة فى السهل الممتد على جوانب كتلة العوينات من كل الجهات . وميل الطبقات فيها دائما شمالى وشديد الانحدار للغاية . كذلك تخرق المركب كله على محور شرقى — غربى عروق الكوارتز وشواطره وعقده وكتله bosses .

أما الصخور النارية غير المشوهة ، التى يسودها غالبا السيانيت والجرانيت ، فغبرز شامخة فوق سهل الطبقات المتحولة ، وعادة ما يكون الاتصال بينهما قاطع التحديد . والى الشمال الشرقى من العوينات ، وداخل محيط الجلف الكبير ، توجد منطقة معروفة بتل الفوهات البركانية Crater Hill ، وهى تسمية دالة حيث تمثل حقلا بركانيا قديما . فهنا تتألف الصخور



شكل ٣٣ - جبل العوينات ومنطقته : حجر الزاوية وزاوية الركن فى صحراء مصر الغربية .
[عن ستانفورد]

النارية من غوهات بركانية مفتوحة ومن غوهات ذات سدادات ثانوية جانبية من التراكيت trachyte وأعناق من التراكيت ومن حوائط محددة من الحجر الرملى المتصلب بالإضافة الى تلال منعزلة لهاغطاءات من اللاما التراكيتية . والمرجح ان هذه المجموعة البركانية ترجع الى الزمن الثالث (١) .

جبل العوينات

وسط هذه المنطقة المميزة بأسرها ينتصب جبل العوينات الاركى التجرانيتى بقمة تبلغ ١٩.٧ أمتار ، اى حوالى ١٠٠٠ متر كاملة فوق مستوى الهضبة العام ، مسجلا أعلى نقطة فى صحرائنا الغربية جيعا ، وان كانت هذه القمة نفسها خارج حدود مصر السياسية .

الجبل اذن اكبر مجموعة من الاعلام المفردة الشاخصة المثالية Inselberge . نجيوولوجيا هو ، كجزر المحيطات البركانية المحض نقطية ، او كمشاريط تبال « اقماع السكر sugar-loaf » ، مجرد نقطة مندسة او متدخنة من صخور المركب القاعدى الاركى اخترقت بالبركة أثناء الزمن الاول غطاء الخراسان النوبى وشبهت فوقه عاليا . وبينما سوت التعرية بعد ذلك

(1) R. Said, p. 85 ff.

هذا الغطاء وحولته الى شسه سهل تحاتى *pcneplain* ، بقيت كتلة الجبل الصلدة بارزة ناتئة . اما مورفولوجيا ، فالجبل علم صحراوى مفرد مثالى من حيث هو كتلة صماء عارية جرداء قشرتها التجوية الصحراوية الحادة ونضت عنها غطاءها الصخرى وكست به قاعدة على شكل ركام صخرى جليل القدر .

اودية الهضبة

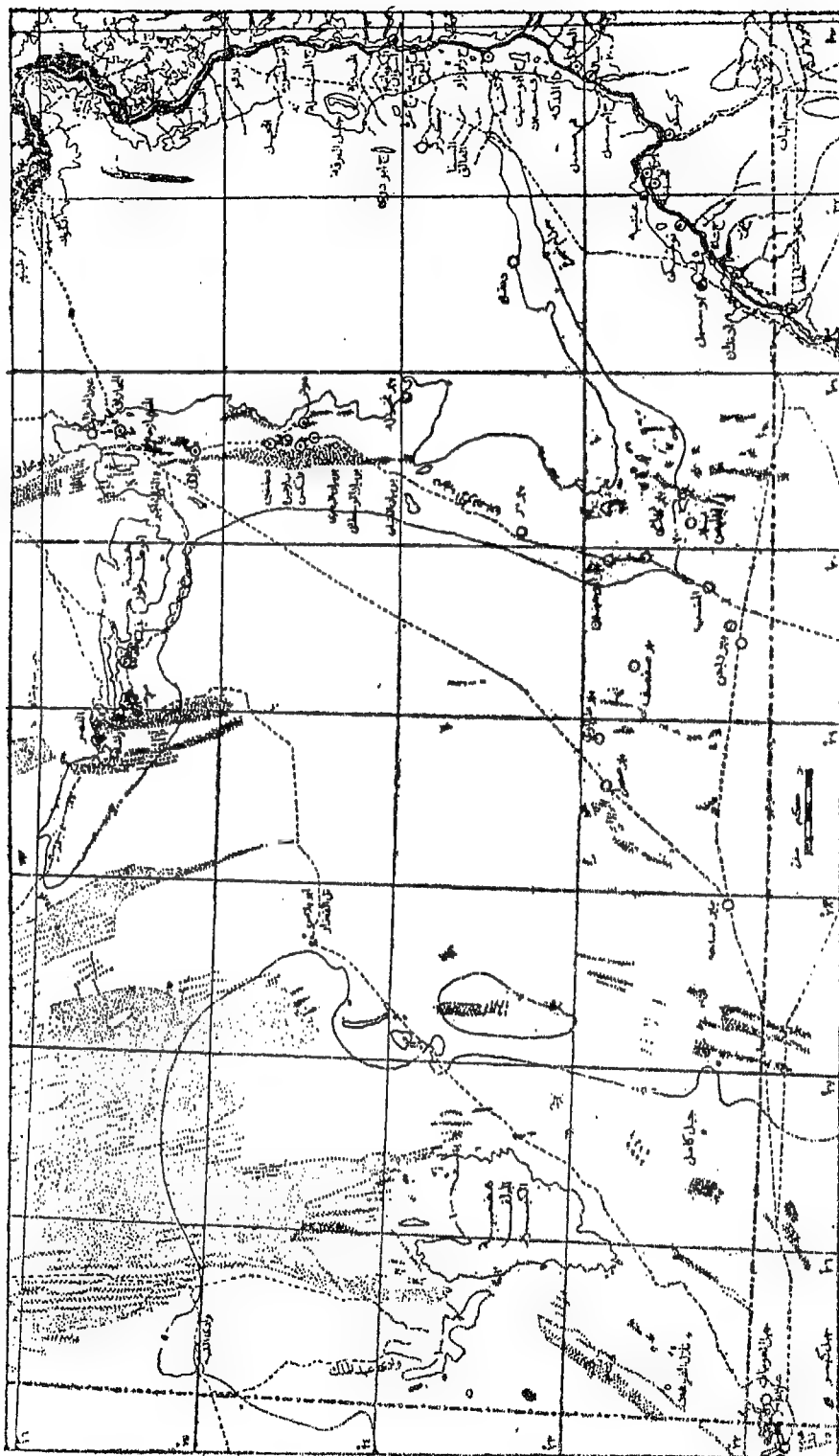
الى جانب عدد من خطوط الكتبان تغطى الهضبة ، خاصة فى وسطها ، لا يخنو السطح من بعض خطوط التصريف المائى مبعثرة او مجمعة هنا وهناك ، خاصة فى الاطراف بحذاء او بحفاف النيل شرقا وعلى وحول الجلف والعمينات غربا . فكان الكتبان والرمال تقع فى الوسط من الهضبة بين قوسين من الاودية على الجانبين .

وكما تنفصل اودية اليمين عن اودية الشمال هكذا جسميا ، فانها تختلف فى الاصل والنشأة . فإودية الحافة النيلية عديدة ولكنها ضئيلة اكثرها كالاخوار ، وأهم من ذلك أنها حديثة النشأة على الأرجح . أما اودية اجناب الهضبة الغربية فلعلها اقل عددا ولكنها اكبر ابعادا ، غير أن الاهم انها قديمة النشأة فى الاغلب ، تمثل بقايا نظم تصريف مائية قديمة من مخلفات العصر المطير .

فاذا بدأنا بالاخيرة ، فمان هناك بضعة اودية تخذد الجلف الكبير قرب الحدود الغربية ، مثل وادى الملك (عبد الملك) الذى يجرى من الجنوب الى الشمال موازيا للحدود ، ثم وادى القبة الذى يترامى عبر الحدود شرقا بغرب عند اقدام الجلف الكبير الشمالية راسما بالتقريب حدودها الكنتورية .

اذا نقلنا الى اودية الحافة النيلية ، حيث الانحدار اقل والخرائيش منتشرة ، وجدناها لا تنقطع تقريبا من الحدود حتى ثنية قنا . وهى تبدأ قزمية كالاخوار وتبلغ أقصى أطوالها وأحجامها فى الوسط بوادى كلابشه ثم تعود لتتضاءل شمالا كما بدأت . فبعد سلسلة من الاودية — الاخوار ، يكاد يكون وادى توشكى ، الذى اتخذه المفيض الجديد مجرى جزئيا له ، أول واد جدير بالذكر (٢٣ كم) . يليه وادى أم سبل (وليس أبو سبل قرين المعبد البعيد قرب الحدود) ازاء سيالة .

عند كلابشه نصل الى أكبر اودية الحافة الشرقية للهضبة الجنوبية بل' وللصحراء الغربية جميعا ، وهو وادى كلابشه (١٠٠ كم) ، ثم نده الوحيد وادى كركر (٥٠ كم) . والاول يفتح على باب الكلابشه ، بينما لا يبعد الثانى كثيرا عن شلال أسوان . وكلا الواديين يجرى من الغرب الى الشرق



شكل ٣٤ - الصحراء الغربية : الهضبة الجنوبية .

تقريبا ، ويتصل الاول بنهايات منخفض الخارجة — الداخلة مفضيا الى واحة دنقل ، بينما على أعالي الثاني تقع واحته كركر . وفيما بين الواديين الكبيرين تندس بضعة اودية عرضية أخرى ولكنها ضئيلة مثل السنا والفالق ، كما تفصل بينهما بضعة تلال موضعية صغيرة مثل جبل راو راو .

ثمة بعد منطقة اسوان كوكبة من الاودية الصغيرة تستحق التسمية . فحوالى الخطارة شمال أسوان بقليل ينتهى وادى الكبانية ووادى الجميزة أخذين من مجموعة التلال المتواضعة المبعثرة فى الغرب مثل جبل غرة (الجارة) وجبل أبو دوى . ومن جبل البرقة (البرجا) الكبير يأخذ وادى السنجابة ليصب ازاء دراو . وشمال جبل السلسلة ينتهى وادى شط الرجال ، بينما ازاء سلوة يتناهى وادى المحل وأبو طنقورة .

وفى حين تضرب كل هذه الاودية تقريبا شرقا بغرب نسا ، تنحرف معظم الاودية التالية ، والمتضائلة أدا بعد ذلك ، نحو الشمال الشرقى . الى ان ندخل نجويفة ثنية قنا ، فاذا بها « تقلب » بحكم توسط لسان المرتفعات فى قلبها ، فتستحيل شمالية نسا فى جنوبها جنوبية نسا فى شمالها . تجويف الثنية ، يعنى ، يمثل نمط التصريف المشع radial شأن كل الهضاب القباية المدورة .

لمحة جيومورفولوجية

حسب كوتون ، فان للصحراء الغربية سطح تعرية شاسعا (شبه سهل نحأتى صحراوى) يتراعى عاريا فى كثير من الاجزاء او يغطى بطبقة رقيقة من الرمل . وفى ظل ظروف الجفاف السائدة فان تقطيع الهضبة بالاودية والاخوار والمجارى العميقة يقتصر على حواف هضبة العوينات — الجنف الكبير . غفى هذه المنطقة كونت التعرية المائية سهلا محيطا على الحاشية يتألف من السفحيات الصخرية (بديمنت) المتلاحمة . « وبين حافة الهضبة حديثة التقطيع فتيته وبين السهل المحيط توجد منطقة انتقالية من التعرية الناضجة فيها تنقط السهل تلؤل معزولة buttes عند حواف الهضبة الشبيهة بالمائدة (الميزا) . ويتألف السطح من حجر رملى أفقى الطبقات ، مع قشرة غطائية من الكوارتزيت هى صانعة الحافة او الكويستا » . والسطح الصخري لشبه السهل الصحراوى وامتداداته الاخطبوطية فى المرتفعات قلما يخفى مدفونا بعمق تحت الرواسب الفيضية .

هكذا بينما تكثر السفحيات الصخرية (البديمنت) للغاية ، تندر نطاقات مخاريط الرواسب الفيضية (الباهادا) . فبقدر ضالة انتشار الباهادا ، تنتشر السفحيات الصخرية الخبيثة وان تكن غير الدفينة فى كل مكان .

والسفوحات تبرز أو تبرز عند حضيض الجروف وحافات المرتفعات الشبيهة بالميزا والتلول المنزلة والحواف الجانبية لتخلجة كل واد متفرع . واتسدام الحافة أو الجرف مدفونة تحت مكدسات الردش ، تلك المكدسات التي تعجز الرياح في ظل الجفاف المطلق عن تحريكها أو نقلها . ولعمل عملية من « التسفيح pedimentation » في ظل ظروف جفاف اقل قسوة مما هو سائد الآن هي المسئولة عن هذا « التسهيل planation » المطلق الذي حدث .

وعلى الجملة ، فإن الصحراء الغربية كما تبدو هنا تقدم مثالا لدورة التسفيح في منطقة ذات تضاريس محدودة متواضعة أصلا ولكن ذات قدر من الانحدار الاقليمي . وقد أدى هذا الى تقطيع سطح المرتفعات بالاخوار التابعة consequent والداخلية insequent في مرحلة مبكرة من الدورة . وبصفة عامة فإن انحدار السفوح الناتجة يعتبر أكثر لطفا وتدرجا من ذلك الذي ينجم عن عملية التسهيل في الصحارى الجبلية ، إذ أن تلك السفوحات قلما تبدى تحديات مروحية بارزة (١) .

خط المنخفضات

هذا الخط المنخفض المركب الذي يحدد الهضبة من الشمال هو أبرز معالم المنطقة . يمتد كزاوية شبه قائمة بذراعين أساسيتين تكملها ثلاثة في الجنوب متجهة نحو النيل بها تتحول الزاوية القائمة الى شكل حرف Z تقريبا . وتمتد كل ذراع بضع مئات من الكيلومترات . الشمالية منها يحتلها منخفض الداخلة العرضي وواحة أبو منقار في أقصى الغرب ، ولو أن الواحة الأخيرة تكاد تكون منفصلة عن صلب المنخفض ، كما أنها أقرب الى منخفض الغرارة منها اليه . أما الذراع الطولية فيحتلها منخفض الخارجة الطولى ، بينما تمتد الذراع الجنوبية نحو الجنوب الشرقى حيث تنشعب الى شعبتين تشملان واحتى دنقل وكركر تجاه النيل عند أسوان .

ولقد كان السائد أن المنخفض مغلق في نهايته الشرقية هذه وغير متصل بوادى النيل ، لكن ثبت أخيرا أنه مفتوح على الوادى بالتدرج وعلى اتصال به . وهذا في الواقع هو الأساس الطبيعي لفكرة تحويل جزء من مياه بحيرة السد العالى الى المنخفض المطروحة حاليا — مشروع مفيض توشكى .

المنخفض إذن يتكون ككل من واحتين كبيرتين في القلب مع واحة ثانوية أو أكثر عند أقصى الطرفين . وكما تتناظر واحتا القلب وتتشابهان في عديد

(1) C.A. Cotton, Climatic accidents in landscape — making, N.Y., 1942 p. 112.

من النواحي بحيث تبدو ان كشيقتين ، تتناظر واحات الاطراف في الضلالة والاتصال النسبي عن جسم المنخفض .

المنخفض ككل يقع على عمق نحو ٢٠٠ - ٣٠٠ متر تحت مستوى سطح الهضبة المحيطة البالغ نحو ٣٠٠ - ٤٠٠ متر في المتوسط . اى ان التعرية (الهوائية) ازالته على الاقل ما سمكه ٢٠٠ متر من الرواسب حتى نشأ المنخفض . والمهم ان المنخفض برمته فوق مستوى سطح البحر ، وان كاد يمس في نقطة . غير ان عمق المنخفض يزداد كلما اتجهنا شرقا ، متمشيا - يعنى - مع انحدار سطح الهضبة العام بالعرض وان تعارض نوعا مع انحداره بالطول .

بتحديد اكثر ، متوسط ارتفاع الخارجية اقل نوعا من ١٠٠ متر فوق سطح البحر ، والداخلية اكثر من ٢٠٠ متر . اى ان الداخلة اعلى تركيبيا من الخارجية بنحو ١٥٠ مترا ، رغم انها شمالية اكثر ، ولكن السبب انها غربية داخلية اكثر . والواقع ان مستوى الخارجية فوق سطح البحر يقل في معظمه عن ١٠٠ متر ، وهو في المتوسط حوالى ٨٠ مترا ، بينما مستوى الداخلة دائما يفوق ١٠٠ متر ، وهو في المتوسط زهاء ٢٣٠ مترا . واخفض نقطة في الخارجية تصل الى ٢ متر ، قرب قرية بولاق ، وبالتالي فهي اخفض نقطة في المنخفض جميعا .

يفصل منخفض الخارجية عن الداخلة برزخ من المرتفعات عرضه نحو ١٢٠ كم ، يتعمق نحو الجنوب كتلة بارزة بحيث لا يترك الا شريطا ضيقا جدا من الارض المنخفضة كهمر او كخائق يصل بين الواحيتين ، وهو الذى يتبعه درب القوافل بينهما . وتحتل هذه الكتلة هضبة ابو ظرطور (+ ٥٥٠ مترا) وسهل عال هو سهل الزيات (+ ١٥٠ مترا) ، بينهما كويستا بارزة . لذا ، لانحدار من ابو ظرطور الى الخارجية حاد للغاية يبلغ نحو ٤٠٠ متر ، ولكنه اخف نسبيا الى الداخلة يبلغ ٢٥٠ مترا . وتكثر في هذه الهضبة وهذا السهل بقايا نظم صرف قديمة طويلة من الاودية الجافة ذات المدرجات الحصوية العديدة والبحيرات الحفرية ذات الرواسب البحرية الصلصالية ، كما تنتشر بينها كتل القارات (الجور) الصخرية الناتئة .

على ان ابرز معالم المنخفض بلا شك هي تلك الحافة (الكويستا) العالية التى تطوقه بالعرض في الشمال وبالطول في الشرق على شكل زاوية شبه قائمة ، منحدره بشدة نحو قاعه . هذه الكويستا تتكون وتتحدد بالدقة عند التقاء حدود الخراسان النوبى في الجنوب ورقائق الطفل الطينى الكريتاسى والطباشيرى الباليوسينى في الشمال (١) . اما على الجانب الاخر

(1) Said, p. 13.

جنوباً وغرباً ملاً حافة للمنخفض ، وإنما يتدرج ببطء صاعداً نحو مستوى الهضبة المحيطة . بل إن هذا الجانب أميل إلى أن يكون جانب أرساب هوائى بقدر ما يعد الجانب الآخر جانب تعرية مائية وهوائية على السواء .

وتتشترك الخارجة والداخلية فى بعض الملامح الطبيعية والبشرية . ففى كليهما توجد طبقتان حاملتان للمياه الباطنية ، كلتاهما من الرمل والخراسان النوبى ، ولكن تفصل بينهما طبقة كاتمة غير منفذة من الطفل الرمادى والصلصال سمكها نحو ٧٥ متراً . الطبقة الاولى قرب السطح على عمق معتدل ، وعليها تعتمد آبار الاهالى القديمة الضحلة . أما الثانية فهى الطبقة الارتوازية ، سمكها قد يناهز الالف متر ، وهى التى دقت فيها آبار الاسدصلاح العميقة الحديثة .

وكما تعد الواحتان أغنى واحاتنا بالموارد المائية ، فانهما أكبرها سكاناً مثلما هما مساحة وامتداداً . الداخلية هى الأكثر خصوبة ، ولذا كانت تقليدياً هى الأكثر سكاناً بين الاثنتين رغم أنها الأقل مساحة ، ولكن يبدو أنهما تبادلتا الوضع السكانى فى الفترة الأخيرة فأصبح المكان الاول للخارجة . ولا شك أن الواحتين هما مركز الثقل فى مشروع الوادى الجديد ، ومستقبلهما فيه يأتى فى الصدارة . كذلك فإن مشروع غوسفات أبو طرطور على ضلعيهما يضيف إلى امكانيات الزراعة امكانيات التعدين ويضاعف من آفاق هذا المستقبل .

فضلاً عن هذا فإن الواحتين أيضاً من اقرب واحاتنا إلى الوادى وأشدّها ارتباطاً وتأثراً به بشراً وحضارة ، أى من أكثرها مصرية ، ولو أن بالخارجة بحكم شدة قربها من الحدود الجنوبية تأثيرات وعلاقات واضحة مع السودان ، وبالدخلة مؤثرات ليبية أوضح . ومن المؤكد أن مشروعات التنمية الحديثة سواء زراعية أو معدنية تدخل الواحتين فى دورة وادى النيل الاقتصادية أكثر من أى وقت مضى كما تضاعف من تمصيرهما إلى أقصى حد .

الخارجة

فى الهيئة العامة

على بعد نحو ١٥٠ — ٢٠٠ كم من نيل أسوان — قنا ، ولكن للغرابة إلى الغرب تواً من خط طول نيل اسيوط — المنيا ، تقع الخارجة محصورة بين خطى طول ٥٣١ ، ٥٣٠ شرقاً . هى اذن تبدأ شرقاً حيث ينتهى أبعد وآخر قطاع من الصعيد غرباً ، لتجد نفسها بذلك على نفس خطوط طول الريان

والفيوم والنطرون وغرب الدلتا أو البحيرة . انها اقرب الى وادى النيل اقليميا اكثر مما يبدو محليا .

على المحور الآخر ، ممطيا درجتين كاملتين من درجات العرض ، ٥٢٤ — ٥٢٦ شمالا ، اى بين عروض مدينتى أسوان جنوبا ونجع حمادى شمالا ، يترامى هذا المنخفض الطولى ، اطول الواحات المصرية حقا . أقصى طوله من الحائط الشمالى او من جبل اليابسة فى أقصى الشمال الشرقى الى جبل بوبيان فى أقصى الجنوب يبلغ ١٨٥ كم .

لكن اتساع المنخفض بعيد جدا عن التجانس ، اذ يتفاوت بشدة الى جانب صعوبة تحديده . فثلث تكن حدوده الشرقية بالغة الوضوح وهى الحافة الشرقية شبه المستقيمة من الشمال الى الجنوب ، فان حدوده الغربية شديدة التعرج فى عديد من الرؤوس والخلجان الارضية promontories . ففى القطاع الشمالى خاصة تتوغل كتلة الهضبة الفاصلة بين منخفضى الخارجة والداخلية بعمق نحو الجنوب على شكل بروز ارضى مسنطيل واسع يشطر شمال منخفض الخارجة الى لسانين او خليجين عريضين متعامدين عند منطقة المحاريق بزاوية قائمة ، الاول راسى فى الشمال حيث جبل اليابسة ويمكن ان نسميه لسان اليابسة — المحاريق ، والثانى افقى يمتد نحو الغرب حتى عين عمور ويمكن ان نسميه لسان ام الدباب — عين عمور . والاخير يبدأ شمالا حيث ينتهى الاول جنوبا ، وبه يصل اتساع المنخفض الى اقصاه وهو نحو ٨٠ كم . هذا بينما يتراوح عرض سائر المنخفض عموما بين ٣٥ — ١٥ كم فقط .

على هذا يتراوح اتساع المنخفض ككل بشدة بين ٨٠ ، ١٥ كم كحد أقصى وأدنى ، اى ان الاول يمكن ان يعادل الثانى اربعة او خمسة الامثال . وهكذا ايضا يتفاوت تقدير المساحة الكلية للمنخفض ، من ٣٠٠٠ كم^٢ على اساس خط كنتور ١٠٠ متر ، الى ٥٥٠٠ كم^٢ (١٣ مليون فدان) على اساس متوسط عرض قدره ٣٠ كم (١) .

يقع المنخفض دون مستوى سطح الهضبة المحيطة بنحو ٣٥٠ — ٤٠٠ متر . حافظته الشمالية والشرقية حائطية الشكل . على العكس غربا تتواضع ضلوعه الى حدود باهتة تتدرج اليها الارض من قلب المنخفض لتختفى تحت تكوينات الرمال السمكية التى تعد لذلك اصطلاحا بمثابة الحدود الغربية للمنخفض . اما الى الجنوب فيكاد المنخفض عمليا يكون مفتوحا على الهضبة بلا تحديد او تمييز .

(1) A. Abd El-Samie, "Report on the survey & classification of the Kharga oasis soils", B.S.G.E., 1961, 54 — 5.

في الداخل ، تتدرج أرض المنخفض عموماً من قلبه الى أقدام حوافه في كل الاتجاهات تقريباً وفي نغضن أو نوح مستمر ما بين ارتفاع وانخفاض ، لكن مع انحدار عام من الجنوب الى الشمال الا أنه طفيف للغاية غير مطرد ولا يكاد يبين ، وكذلك مع انحدار آخر أوضح قليلاً من الغرب الى الشرق . وعلى الجملة فإن متوسط ارتفاع قاع المنخفض يدور حول ٦٠ — ٨٠ متراً فوق سطح البحر . أما أخفض نقطة فيه فتكاد تماس مستوى سطح البحر الا قليلاً ، + ٢ متر ، وهي قصر زيان قرب قرية بولاق في منتصف امتداد المنخفض تقريباً (بلاق ، لغة ، تعنى الأرض المنخفضة ، فهل يكون هذا مصدر تسمية بولاق هنا ؟) .

حول البنية والاصل الجيولوجي

جيولوجياً ، تمتاز طبقات المنخفض بالافقية التامة تقريباً ، مع ميل طفيف قدره درجة أو درجتان نحو شرق الشمال الشرقي . من السطح الى الصخور القاعية الجرانيتية تتوالى طبقات الترافرتين واللوس فتكوينات طينية غرقائق طفل اسنا فالطباشير فطفل الداخلة فطبقات الفوسفات فالطفل الملون فالحجر الرملي النوبي . وتظهر هذه الطبقات جزئياً في قطاعات كثيرة من جوانب المنخفض حيثما تعرضت ، لاسيما منها طبقات الفوسفات الغنية (٦٠ ٪) التي أصبحت مصدر ثروة المنخفض المعدني (١) .

وقد اختلف الجيولوجيون حول طبيعة المنخفض . فهو باسماء مختلفة التواء محدب لطيف عند بول وبيدنا . وبافلوف وبيردون وسياجيف — dome, anticline, monocline, upfold . وقد عد بول عملية طي الخارجة « مرتبطة بانكسار »، احدث عهداً في وادي النيل « ، بينما ربطه بافلوف وبيردون وسياجيف « بالبروز الليبي L. Swell » الكبير ذي الميل الشمالي » . ولكن شطا يرفض تشخيص المنخفض بالطية المحدبة ، ويعتبره طية مقعرة downfold ومنطقة منخفضة تركيبياً (٢) . كذلك يخلص رشدي سعيد الى أن المنخفض التواء لطيف ، أو الافضل طية roll ، على محور شمال شمال غربي — جنوب جنوب شرقي (٣) .

على أن من أبرز ملامح المنخفض انكساراً طولياً بمند وسطه ، واليه يرجع البعض غزارة مياه الخراسان النوبي في آبر الواحة . غير أن هناك من لا يرى وجود مثل هذا الانكسار ، وبدلاً منه يرى مجموعة من الخطوط الانكسارية شبه الطولية المتتابة من الشمال الى الجنوب على التعارج

(1) R. Said. p. 76.

(2) Shata, 1961, p. 152, 155.

(3) P. 76.

ممتدة من المحاريق شمالا حتى بوبيان وبير مر جنوبا بل ومتجاوزة المنخفض الى دنقل (١) . ومهما يكن الأمر ، فالى هذه الانكسارات التكتونية الاصل يرجع كثير من مظاهر الاضطراب والقلقة في ترتيب الطبقات في اجزاء مختلفة من حواف المنخفض والجبال المنتثرة داخله . من هنا ، ورغم النظرية الايولية السائدة ، ورغم ان البعض يرى العكس ، فالمعتقد ان الانكسار كان عاملا حاسما في بداية تكوين المنخفض ، ثم بعده فقط اتت العوامل الاخرى المساعدة سواء المياه الجارية او الرياح ، وان اختلفت الآراء حول هذه هي الاخرى .

فمن المياه الجارية ، وعلى اساس استنتاجاته الشديدة ، هناك نظرية نجعل منخفض الخارجية جزءا من نهر جبولوجى قديم كان يجرى بطول المنخفض أولا ثم يستمر شمالا بامتداد غرد أبو محاريق الحالى ، ولعله نيل بلانكنهورن المقول . ولعل النظرية أيضا لا تبتعد كثيرا عن أسطورة « البحر بلا ماء » الذى كان ينتظم سلسلة منخفضات الصحراء الغربية حتى نهايتها شمالا ، او عن الاسطورة الماثلة عن نيل جوئى يأخذ من نيل أسوان ويجمعها حتى الشمال .

وبصرف النظر عن ان البحث لم يثبت وجود هذه الانهار ، فان الاستطالة في ذاتها لا تكفى دليلا على الاطلاق ، هي نفسها ظاهرة تحتاج الى التفسير ، كما ان المنخفض اعرض بكثير جدا مما يمكن للتعرية النهرية ان تحفر ، فضلا عن انه مغلق ومن ثم بلا تصريف خارجى ، مثلما يخلو من الرواسب النهرية التقليدية من حصي مستدير وحصاء (٢) . أيضا ، فكيف للنهر المفترض في انحداره من الجنوب الى الشمال ان يعتلى حائط الحافة الشمالية العمودية للمنخفض كى يواصل مسيره المدعى شمالا ؟

كذلك فلكى تكون النظرية منطقية مع نفسها ، فلم تقتصر على الخارجية ، لم لا تمتد مثلا الى الداخلة لتجعل منها هي الاخرى وريثة راغد غربى مستعرض للنهر المزعوم ، وهى اقل عرضا من الخارجية ولا تكاد تقل استطالة كما تنحدر من الغرب الى الشرق ؟ لكن هنا مرة أخرى تسقط النظرية لاستحالة اعتلاء هذا المجرى لهضبة أبو طرطور العالية الفاصلة بين المنخفضين . وهذا كله انما يذهب ليؤكد بطلان الفرضية اصلا .

بالمقابل ، يذهب بول الى ان المياه لعبت دورها في نشأة المنخفض ولكن فقط كدور وسط ووسيط بين الانكسارات من قبل وبين التعرية الهوائية من

(1) Shata, ibid., 152.

(٢) دولت صادق ، « الوادى الجديد . دراسة جغرافية لمنخفض الخارجية » ، الجمعية الجغرافية المصرية ، المحاضرات العامة ، ١٩٦٥ ، ص ١٢٧ .

بعد ، وذلك اثناء العصر المطير حين بدأ حفر المنخفض الى أن حلّ الجفاف بعده فأتى الدور الايولى الاله مهمته وشكله في صورته وأبعاده الحالية . الدليل على دور المياه وجود تكوينات الطوفا الجيرية والبرتشا الشهيرة على جوانب المنخفض بانتشار عظيم . غمى تدل على بيئة رطبة وارساب مائى ، الاولى ترتبط بالفترات الاكثر رطوبة والثانية بالفترات الاكثر جفافا . وهذا ما يتفق مع تعاقب الفترات المطيرة والفترات ما بين المطيرة في العصر المطير . وعلى هذا ، ينتهى بول ، فان حفر المنخفض يرجع في بدايته الى البلايستوسين حين احتلت قاعه بحيرة او بحيرات تركت بقاياها كارسابات سطحية تغطى وجهه الآن (١) .

من جهة أخرى تذهب مس جاردنر وكيون — تومبسون على العكس الى أن الطوفا والبرتشا ، التى لا شك في بلايستوسينيتها ، انما تكونت بعدا لا قبل تكوين المنخفض ، وبالتالي فلا بد أن تكون المنخفض نفسه سابق عليها وعلى البلايستوسين . وهذا يعنى بتحديدتهما أن نشأة المنخفض بدأت في الزمن الثالث لا الرابع . وهذا بدوره يعنى أن نشأة المنخفض من بدايته الى نهايته ايولية صرف (٢) ، وليست ثلاثية الاصل انكسارية — مائية — ايولية كما تذهب النظرية المركبة السابقة .

الحافة الشمالية

أيا كان الاصل ، فقد آن لنا أن نعكف على تحليل مورفولوجية المنخفض بالتفصيل ، بادئين بحافات المحددة ثم هابطين منها الى قاعه بشتى تكويناته وملامحه . الحافة الشمالية ، اذا بدأنا مع عقارب الساعة ، حافة كويستية حائطية حادة الارتفاع والانحدار ، الا أنها ليست خطا واحدا مستعرضا مستقيما ، وانما لتخلج المنخفض هنا تتعرج في خطين عرضيين يقع كل منهما على خط عرض مختلف . فالاكثر شمالية في الشمال الشرقى يحدد نهاية لسان اليابسة — المحاريق ، والاكثر جنوبية في الجنوب الغربى يحدد لسان أم الدبادب — عين عمور .

الخط الاخير أطول امتدادا وأعلى ارتفاعا نوعا ، حوالى ٣٧٠ مترا فوق قاع المنخفض ، ولكن تميزه الاساسى أنه من الحجر الرملى . الطرف الشرقى منه يعرف بجبل الرملية . يحدد الخط بشدة عديد من الاودية العكسية obsequent القصيرة السريعة ، التى تظهر على جوانب بعضها مدرجات

(1) J. Ball, Kharga oasis, its topography & geology, Cairo, 1900, p. 90 — 99.

(2) G. Caton — Thompson; E.W. Gardner, "Prehistoric geography of Kharga oasis", G.J., 1932, p. 398 et seq.

ومصاطب قد تصل الى الخمسة ، تغطى بالحصى المستدير الضخم بكثافة فرضت نفسها على اسم احد تلك الاودية — وادى الحصى . فى بطون هذه الاودية الغائرة الطولية المحور تستقر بالضرورة ركامات الرمال السافية المضطربة ، الى ان تنتهى عند مصابها فى الجنوب ككتبان هلالية منتظمة بالغة الطول ، احيانا بضعة كيلومترات (١) .

اما القطاع الشرقى من الحافة فأقل امتدادا وارتفاعا نوعا ما ، حوالى ٣٥٠ مترا فوق قاع المنخفض ، لكنه انما يختلف عن القطاع الغربى اساسا فى انه من الحجر الجيري والطباشير لا الحجر الرملى . عند كوع المنخفض او راس زاويته القائمة فى أقصى شماله الشرقى ، حيث تنتشر ارسابات الطوفا بسمك كبير وعلى مستويات متعددة ، يفتح واد صحراوى غائر ومنحدر فجوة هامة هى ممر اليابسة بين حائطى الحافة الشمالية والشرقية ، تقدم نقبا يحمل الطريق القديم والحديث للقوافل والمواصلات شمالا الى اسيوط ونيل الصعيد الاوسط يعرف بعقبة الرملية .

الحافة الشرقية

اذا استدرنا الى الحافة الشرقية وجدناها بسهولة أعلى واضخم حافات المنخفض ، ومن أعلى واكبر حافات الصحراء الغربية كلها ايضا ، لاسيما اذا قيس ارتفاعها الى مدى عمق منخفضها . متوسط ارتفاعها ١٠٠ متر ، لكنها اشد ارتفاعا ووعورة فى نصفها الشمالى شمال نقب بولاى . هذه الحافة شديدة الاستقامة ترتبط بعدة خطوط أو سلاسل من الانكسارات الطولية يراها البعض ممتدة بطول المنخفض جميعا ، ولكن البعض الآخر يراها تنقطع فى الوسط لتتنقسم بذلك الى مجموعتين واحدة فى الشمال والاخرى فى الجنوب .

على هذه الحافة الحادة تتعامد عشرات من الاودية الجافة جارية من الشرق الى الغرب . بعضها يمتد خارج الحافة على سطح الهضبة المحيطة لبضع عشرات من الكيلومترات ، وبعضها شديد الغور يبدو خانقيا فى مقاطع منه ، كما تظهر على سفوح كثير منها المدرجات والمصاطب الحصوية التى تحكى التاريخ المناخى القديم لانهارها الحفرية ، بينما يفص معظمها برواسب الرمال المتراكمة بأشكالها المختلفة لا سيما فى ظل سفوحها الشمالية . بفضل هذه الاودية ، ورغم ارتفاع الحافة وسمكها ، فانها تبدو غنية بحسبة غير عادية بالفتحات والنقوب التى تقدم ممرات طبيعية الى مراكز اسوان الهامة .

(1) G. Caton — Thompson, Kharga oasis in prehistory, Cambridge, 1950, part 1, p. 5 — 11.

الارسابية الصلصالية التي قد تتقارب فتنصل في بعض القطاعات مكونة نطاقا من الباهادا الصحراوية التقليدية . المثل الواضح منطقة شرق بوبيان في الجنوب ، وان اقتصرت الاودية على حضيض الحافة دون أن تتقدم كثيرا في قاع المنخفض الكبير نفسه . وفيما عدا هذه المخاريط الرسوبية ، تتكدس في نطاق الحضيض كل رواسب سفوح الحافة من ركابات طائلة من الجلايد وكسر وفتات الصخور ومن مفتتات وردش وانهارات ضخمة ودقيقة ، فضلا من ركابات الرمال بأشكالها المختلفة التي تحملها الرياح الشمالية بحذاء الحافة وتلقى بها عند أسافلها . وكل هذه الرواسب مجتمعة تعود فتوازن أثر التعرية فتخفف من حدة انحدار السفوح الدنيا من الحافة (١) .

فيما بين قمة الحافة وحضيضها ، فإن من أهم الملامح ارسابات الطوفا الجيرية والبريتشا على سفوحها وجوانبها . التوفا جيرية أساسا ، رسبت أصلا في فترات الرطوبة القديمة في مياه عذبة تحتوي على كربونات الكلسيوم ذائبة فيها ، ثم بعد تبخر المياه رسبت الكربونات على شكل طوفا جيرية مختلطة بقواقع وأصداف مائية عذبة وبقايا النباتات والاشجار من أوراق واغصان . أما البريتشا فنوع من الردش scree ، talus حاد الزوايا من صخور وحصى وزلط وحصباء تراكمت من المواد المنحدرة من الواجهة الصخرية للمنخفض بجرف الاودية الجافة في فترات الجفاف القديمة .

وقد تتابع ارساب الطوفا والبريتشا في فترات المطر وما بين المطر أثناء البلايستوسين على سفوح ومنحدرات الحافة الشرقية للخارجة وعلى سطحها وأوديتها ، حيث يتعاقب توزيعها كنتوريا في آفاق طباقية . فنجد طوفا قديمة على صخور الزمن الثالث مباشرة وترجع الى أوائل البلايستوسين ، يعلوها افق من البريتشا ، ثم تعلو هذا طوفا حديثة مسامية تحتوي على البقايا النباتية والاصداف وترجع الى البلايستوسين المتأخر ، وهكذا .

وكلا التكوينين الطوفا والبريتشا ينتشر اليوم انتشارا واسعا على امتداد الحافة ، خاصة في قطاعات ممنة كاقصى الشمال ومنطقة نقب الرفوف كما يتوزع على مختلف المستويات والمناسيب متعاقبا الواحد مع الآخر ، بينما تتفاوت الطوفا ما بين « طوفا الاودية » و « طوفا الهضبة » ، الى أن يتلاشى الكل أو يمتزج عند أقدام الحافة بالرمال وسائر الهشيم والخطام الصخري البیدمونتی (٢) .

(1) Caton — Thompson, Kharga oasis in prehistory, part 1, p. 17 — 24.

(2) Ibid., p. 47 — 50; Caton — Thompson; Gardner, op. cit., p. 400 — 3.

تبقى الآن ليثولوجية ومورفولوجية الحافة . ليثولوجيا ، تختلف تكوينات الطبقات العليا من الحافة عن تكوينات طبقاتها السفلى . خالسلى كريتاسية من الصخور الطباشيرية ، والعليا ايوسينية من الحجر الجيري . الاولى اقدم ولكنها كطباشير أكثر لبونة ، والثانية أحدث لكنها أكثر صلابة ومقاومة . لهذا كانت التعرية افعل وامضى فى الطبقات السفلى منها فى العليا . وعلى هذا التتابع ترتبت عدة نتائج مورفولوجية هامة .

فلأن الطبقات السفلى أسرع دفقتا وتأكلا ، فقد كانت أسرع تراجعاً من العليا ، مما منح انحدار الحافة ككل سقوطاً عمودياً تقريباً ، أى حافظ على حدثها على الجملة . وللسبب نفسه ، جاءت مفتقات الطبقات العليا المتساقطة الى السفوح السفلى محدودة الكم نسبياً ، مما ترك الأخيرة معرضة مباشرة لفعل التعرية بلا غطاء حائل ، الامر الذى أكد الظاهرة السابقة . ولئن جاءت مفتقات الطبقات العليا أقل كمية ، الا أنها من الناحية الأخرى من أحجام ضخمة كالكتل والجلاليد ، انهارت وتساقطت نسبة كبيرة منها بفعل التقوض undermining ، undercutting ، بينما أن مفتقات الطبقات السفلى اكبر كمية ولكنها أدق حجماً . وأخيراً ، فبفعل التعرية المتفاوتة differential erosion على الطبقات الأفقية المتتابعة رأسياً والمتفاوتة الصلابة ، تكونت على جوانب الحافة مدرجات ومصاطب متعاقبة ومتعددة كالرغوف الصخرية المتباينة الاتساع (١) .

التراجع نحو الشرق بفعل التعرية هو ، بعد ، اهم حقيقة دينامية فى تاريخ الحافة . وهذا لم يؤد الى توسيع المنخفض فقط ، ولكن أيضاً الى شأنة ظاهرات معينة تميز جوانب الحافة ومنحدراتها . اهم هذه الظاهرات هى الكتل الجبلية المنفصلة كلياً أو جزئياً عن الحافة . والعملية دائماً تتلخص فى واديين متوازيين من أودية الحافة العمودية ، يتعمد عليهما راغد أو أكثر لهما ، ثم تعمل جميعها كالمشمار فى أجذاب الحافة من جميع الجهات فتنقطع منها كتلة تخرج ناتئة كالبروز . outlier أو تنفصل عنها وتقف ازاءها كميزات نموذجية mesas ، ولكنها جميعاً تناظر الحافة الام ارتفاعاً وطبقات بصورة دائمة تماماً على وحدة الاصل ، كما تمتاز بقمة مسطحة مستوية واسعة رجوانب شديدة الانحدار دلالة على أفقية طبقاتها الاساسية .

من امثلة هذه البروزات أو النياتىء جبل اليابسة فى أقصى الشمال اقرب طريق الخارجة — اسيوط ، ثم جبل غنيمة (٣٨٣ متراً) جنوبى نقب الرغوف ، ثم جبل أم الغنايم (٣٧٥ متراً) شمال نقب بولاق ، وهذان

(1) Ball, Kharga oasis etc., p. 28 ff.

الاخيران هما أبرز المجموعة . ثم في الجنوب تقل ارتفاعاتها بوضوح ، فنجد نل الدابة الغربية (١٢٠ مترا) اللطيف الانحدارات جنوب باريس ، وتل دوش (١١٠ لمتار) في المنطقة المعروفة بنفس الاسم (١) .

على الضلوع الغربية

اذا تحركنا الآن الى الجانب الغربى من المنخفض ، وَجَدنا مجموعة من الجبال والتلال منتشرة من الشمال الى الجنوب تحل محل الحافة التى تختفى هنا . وترتبط هذه التلول ارتباطا وثيقا بانكسار رئيسى يحف بها أو بأغلبها تاركا آثاره من الاضطراب والقلقلة على بعضها . فمن أبرز ملامح منخفض الخارجة الكنونية انكسار شمالي جنوبى يحد التخوم الغربية بادئا أولا من الحافة الشمالية وممتدا في قلب المنخفض لنحو ١٠٠ كم مارا بجبال الطير فطروان فالناضورة فقرن جناح ثم جنوبا حيث يخفى تحت الرمال .

تبدأ مجموعة الجبال والتلال في انشمال بثنائى جبل طارف — جبل الطير الذى يقع غرب قرية المحاريق وشمال مدينة الخارجة . والاول منهما يقع الى الشمال الغربى وهو الاضخم مساحة وارتفاعا ، والثانى الى الجنوب اشرقى منه . وبين الاثنين مباشرة بضرب محور خط الانكسار الذى لا شك يفصل بينهما في الماضى . آية ذلك تناظر التتابع الطبقي في الجبلين ، الا ان انسق كله أكثر ارتفاعا في جبل طارف منه في جبل الطير بنحو ٢٠٠ متر . معنى هذا على الفور ان الاول يمثل الجانب الاندفاعى الصاعد من الانكسار بينما الثانى هو الجانب المنزلق الهابط (٢) .

على جانبي ثنائى طارف — الطير ، يظهر جبلان اقل اهمية هما جبل الشيخ غرب طارف وجبل طروان جنوب الطير ، الاول خارج خط الانكسار الرئيسى ولكن الثانى عليه . ثم على نفس الخط يتتابع نحو الجنوب جبل الناضورة جنوب شرق مدينة الخارجة بقليل ، ثم جبل القرن او قرن جناح شرق قرية جناح مباشرة وهو آخر الجبال الهامة . أما جبل الغراب الكبير ، الذى يقع بعيدا في اقصى الغرب على طريق درب الجبارى الى السداخلة ، فخارج الخط والمنخفض نفسه تماما .

بعد قرن جناح تتحول مجموعة التلال الى ابعاد متواضعة على شكل نلال بيضاوية ، أهمها عين السيوة شرق بولاق ، ثم تل الدبة شرق جرميشين ، ثم تل القلعة الى الجنوب قليلا . وبعيدا والى الجنوب الغربى

(1) Ibid;

دولت صادق ، ص ١١٠

(2) Ball, id., p 91.

من باريس يقوم جبل اكبر نوعا هو جبل القرن ، قرن باريس تميزا له عن قرن جناح .

على مستوى مختلف تماما من القوة والبروز ، ومن اصل مختلف كليا جيولوجيا ، تظهر في أقصى جنوب المنخفض مجموعة من الجبال المنعزلة التي نحدد نهايته جغرافيا ، شاخصة كأنها الاعمدة على بوابته . فإذا كان شمال المنخفض يتميز بكثرة الكتل الجبلية المتخلفة ، فإن الجنوب ينفرد ببعض الكتل الجرانيتية المنفردة أهمها جبل بوبيان بفروعه البحرى والوسطانى والقبلى . اصل هذه الكتل بلوتونى لا شك ، طفوح باطنية من صخور اركية اندمعت أثناء الاضطرابات التي صاحبت بعض الانكسارات الطولية واندست خلال القاع الرسوبى الى أن ازيل هذا بالتعرية فبرزت هى على السطح . هذه الجبال الصخرية الصلبة العارية لا تختلف كثيرا عن الجبال الجزرية المنبنة على الجلف الكبير جنوبا والمندسة فى طبقاته بل تستبقها وتوىء اليها بل وتعد بمثابة نقط انتقال من الهضبة باعلامها الى المنخفض بواحاته . وهى مثلها جسم خصب لفعل التجوية خاصة التقشر الصخرى الذى يغل تحت (أو فوق) أقدامها غلالة ضافية من الردش والمفتتات الضخمة والحادة .

فى قاع المنخفض

إذا نزلنا أخيرا الى قاع المنخفض الكبير نفسه وجدناه بلا ملامح بارزة الا من ظاهرتين رئيسيتين : الرواسب الطينية البحرية فى قلب المنخفض اساسا وهى الاقل توزيعا بكثير ، ثم الرواسب الرملية وهى السائدة وتتوزع على كلا جانبي المنخفض كما تتداخل فى قلبه . وعلى هذا فإن قاع الخارجة يتقاسمه بالعرض اكثر من نطاق طولى من التربة والتكوينات الارضية : اوسط من الرواسب الطينية البحرية تتخلله وتمزقه الرمال أيضا ، وهامشان هريضان بدرجة أو بأخرى من الرمال بأشكالها المختلفة ، يتدرج الشرقى منها خاصة الى الحصى والزلط والردش البيدمونتى عند أقدام الحافة .

فإذا بدأنا بالتكوينات الطينية ، فإن من اخص ما يمتاز به الخارجة رواسب طينية صلصالية داكنة سميكة تنتشر على السطح فى مناطق عديدة بمساحات كبيرة ، تتكون من ذرات دقيقة ناعمة نسيجا ، وتبدو وقد قطعتها التعرية الهوائية والرياح الشمالية السائدة بحزوز عميقة grooves الى خطوط وشرائح وظهور طولية متفضنة ولكنها متجانسة السطح hummocks ، كأنها هى كئبان ملينية ثابتة ، وإن امتدت أيضا على شكل فرشات مسطحة منبسطة ومديدة . تلك هى « الكدوات » ، كما نعرفها محليا ، والتي تعد مشكلة فى الزراعة والاستصلاح الزراعى وإن قدمت خامة جيدة للطوب المحروق .

أهم مناطق انتشارها أربع : منطقة أم الدباب في الشمال الغربي ، منطقة المحاريق في الشمال ، سهل الشركة جنوب المحاريق ، ثم شمال سهل باريس في الجنوب . وللآخر ، سهل باريس ، أهمية خاصة . فهو سهل خصب على رقعة فسيحة تمتد بين الكيلو ٧٥ ، ٩٠ على طريق الخارجة — باريس ، ويعد أكبر رقعة منفردة في الواحة من الأراضي الصالحة للزراعة ، حيث لا تقل هذه المساحة عن ٣٥ — ٤٠ ألف فدان ، وقد تصل إلى ٥٠ ألفا . التربة صلصالية مشققة بعمق لانتشار الكدوات بأعداد عظيمة متراسة . الجذور النباتية المتحللة أو البقايا النباتية غير المتحللة (١) .

رغم وحدتها العامة ، ثمة غروق محلية في خصائص هذه الارسابات الطينية . فهي قد تحتوى على عنصر الرمل بنسبة ملحوظة وتكثر بها المفاصل الرأسية كما تعكس آثار عدم انتظام الترسيب ، وذلك مثلاً في منطقة أم الدباب . أو هي قد تعكس الترسيب المتوج ، كما في منطقة سهل الشركة . أو على العكس قد تسود بها نسبة الصلصال أو تميل إلى الاحمرار ، كما في سهل باريس . ولكنها في كل الحالات تخلو من الحفريات ، إلا من بعض الجذور النباتية المتحللة أو البقايا النباتية غير المتحللة (١) .

أصل هذه الرواسب موضع خلاف . عند بول ، هي وليدة وبقايا بحيرة كبيرة ضحلة أو أكثر كانت تحتل قاع منخفض الخارجة في العصور المطيرة ، تلقت الرواسب الهوائية من أعلى على شكل تراب ورمال ، بينما قذفت إليها الأودية الجارية والرويفدات المحلية التي تصب بها بالرواسب الصلصالية الغزيرة . ومن هذا الخليط تكونت هذه الرواسب إلى أن جفت البحيرة مع عصر الجفاف فتركبتها لنا على السطح (٢) .

من الجهة الأخرى تذهب كيتون — تومبسون إلى الأصل الهوائي ونظرية تربة اللوس . فعندها أن أصل هذه الارسابات قد يكون بعض كتبان رملية قديمة ثبتتها النباتات فكفت عن الحركة ، كما قد يكون فعل ونقل الهواء للذرات الرملية مع فعل المياه في نقل بعض الحصباء إليها ثم تعرض الجميع للتفتت والتشقق في خطوط الضعف والمقاومة الدنيا (٣) .

وقبل أن نغادر الرواسب الطينية إلى الارسابات الرملية ، تحسن الإشارة إلى تكوين آخر منفصل ينتشر في قاع الخارجة ، ولكنه لا ينفصل عموماً عن التاريخ البلايستوسيني لتلك التكوينات الأخرى ، وذلك هو تكوين

(١) دولت صادق ، ص ١٢٠ — ١٢١ .

(2) Kharga oasis, p. 90 — 3.

(3) Kharga oasis in prehistory, part 1, p. 7 — 13.

الترافرتين . فالخارجة تضم عددا من الينابيع القديمة انبثق منها الترافرتين. في غترات تدفقها الغزير في الماضي . وهذه الارسابات من الترافرتين تتناوب ما بين مراحل التعرية والارساب . وهناك ادلة على انه قد حدثت على الاقل خمس مراحل رطبة بدرجة ما تفصل بينها مراحل أكثر جفافا . وترجع أكثر تلك المراحل رطوبة الى الفترة الاشيلية — الفلوازية .

الرواسب الرملية

الرواسب الرملية ، أخيرا ، متعددة الاشكال تتنوع ما بين المسطحات والمساحات الرملية الشاسعة المتموجة أو المستوية وما بين الضهرات ridges والظلال shadows والكثبان ، ولكن الكثبان أكثرها شيوعا ، وبين الكثبان توجد الثابتة والمتحركة كما توجد السيفية والهلالية (البرخان) ، ولكن الأخيرة هي السائدة الى أقصى حد . وعموما تتوزع التكوينات الرملية في ثلاثة نطاقات أساسية بطول المنخفض وعلى محوره الذي هو أيضا محور الرياح الشمالية الغربية السائدة .

فيها جميعا تتناوب قطاعات الكثبان الثابتة مع البرخانات عدة مرات ، وذلك غالبا بحسب اعتراض أو توجيه الكتل الهضبية أو الجبلية أو الاودية لها ، تلك العقبات والعوائق التي قد تصعدها الرمال وتهبط عليها بلا حرج ولا صعوبة . وهي كذلك قد تدق الى مجرد خط أو أكثر متجاورين أو قد تتسع الى نطاق حقيقى ، كما قد تطول أو تقصر ، وهذا وذاك أيضا بحسب ما اذا كان الطريق امامها مفتوحا بلا عوائق أو محكوما بحافات المنخفض .

هكذا نجد النطاقات الثلاثة تبدأ بالنطاق المحورى والعمود الفقرى في الغرب على تخوم المنخفض السهلية المكشوفة ، يقابله بجذاء اقدام الحافة الشرقية النطاق الشرقى الذى يأتى في الدرجة الثانية من الاهمية ، يتوسط قلب المنخفض بينهما النطاق الثالث والاخير درجة وأهمية . معنى هذا على الجملة أن النطاقات الثلاثة تختلف عن بعضها البعض في السمك والكثافة وفي الاتجاه والانحراف وفي الامتداد والطول فضلا بالطبع عن القيمة والخطر وذلك كله بحسب موقعها من المنخفض أهى على تخومه المفتوحة الحرة الغربية أم على ضلوعه الشرقية المغلقة المحكومة أم في الوسط الذى وان كان سهليا ممريا فان نصيبه من الرمال في حكم البقايا التى تركها له النطاقان الطرفيان .

الاول اذن هو قمة الارساب الرملى في المنخفض كله ، والثانى يجمع بين الارساب والتعرية الهوائية بقدر ، والثالث الاوسط يأتى في المرتبة بين المرتبتين . فالرمل تدخل المنخفض من الشمال غترسب بحرية معظم حملاتها

على ضلوعه الغربية المكشوفة ، ولكنها تصطدم في شرقه بحافته الحائطية ،
منضرب في أسافلها بالنحت والتعرية بقدر ما تلقى عليها من ارساب ، ثم
يسهل الاوسط ما بين الاثنين لا يتبقى الا ما يتخلف من حمولة فقط .

تفصيلا (١) ، النطاق الغربى انما هو الامتداد والاستمرار المباشر لفرد
ابو محاريق الاقليمى — لاحظ أن اسمه ينسب الى بلدة المحاربى بشمال
الخارجة . لذا فهو العمود الفرى في الهيكل الرملى كله ، ربما يبتلع أكثر من
نصف رمال الخارجة جميعا . من هنا فهو يتقدم كجبهة حقيقية قوية قادرة
على أن تعلى المرتفعات كما تهبط على المنحدرات الى المنخفضات ثم على
الاستمرار بعد ذلك متماسكة لرحلة بالغة الطول . لهذا يمتد النطاق بطول
المنخفض من حائطه الشمالى حتى نهايته أقصى جنوب بوبيان بلا انقطاع ، الا
أن يختلف في نصفه الشمالى المضرس عنه في نصفه الجنوبى المتحرر من
قصر الارض نسبيا .

في دخوله المنخفض يهوى من سطح الهضبة الخارجية ومن سقف
الحائط الشمالى الغربى ليستقر أو يتقنل في اودية خليجه الارضى المنخفض
الاول ، تلك الاودية ذات نفس محوره الشمالى الشمالى الغربى والتي تعمل
كأوعية طبيعية معدة جيدا لاستقباله واحتوائه . ثم منها يرتقى النطاق الى
البرزخ الهضبى الثانى حيث يتحول الى خطوط عديدة من البرخانات الى أن
يقطع الهضبة وينحدر منها الى الخليج الارضى المنخفض الثانى في لسان
أم الدبادب — عين عمور ١٠١

مع اعتراض السلسلة الأفقية من التلال الى الجنوب ، جبال طروان —
الطير — طارف — الشيخ ، يتحول الخليج عمليا الى « حوض احتشاد »
رملى فيه تتراكم الرمال وتتصاعد بالتكدس الرجعى الى الخلف الى أن تعلى
سفوح هذه الجبال بالزحف خاصة منها السفوح الشمالية الى أن تستدير
حولها . وهكذا تتحول اعالي تلك الجبال الى جزر صخرية وسط نطاق
الرمل . وفي هذا التحنن والتكدس المتلاطم تفقد البرخانات أشكالها المنتظمة
وتختلط وتتداخل في كتلة رملية موهجة باهتة الشكل مبططة الملامح بقدر ما هي
شاسعة فسيحة . ولكنها بذلك انما تنتهى للنصف الطلق المتحرر والاخير من
رحلتها حيث تنظم خطوط زحفها وتستعيد الشكل البرخانى المنتظم من جديد .

(١) في هذا الجزء كله راجع : نبيل امبابى ، « التنبؤات الدينامية المنحركة
في المناطق الصحراوية » ، المجلة الجغرافية العربية ، ١٩٧٠ ، ص ٦٤—٦٩ ،

N. Embabi, "Structures of barcandunes at the Kharga oases de-
pression", B.S.G.E., 1970 — 1, 1. 5— 7

الاستقامة والخطية الصارمة بعد ذلك الاضطراب والتفطح والتشتت
هى السمة الاساسية هنا . فلنحو ١٠٠ كم ابتداء من مدينة الخارجة حتى
باريس يتألف النطاق هنا من مجموعة من خطوط البرخانات المتلاحمة المتواجة
المنتظمة والمتوازية ، البرخانات ناضجة ضخمة طويلة ، والخطوط محورها
من شمال الشمال الغربى ، والكل بموازاة ومحاذاة المحور الاساسى لخط
انصران فى الواحة . التغير الجوهرى فى النطاق انه يبدأ ضيقا فى الشمال ،
٢ — ٣ كم ، ثم يأخذ فى الاتساع بشدة حتى يصل الى ١٥ كم فى نهايته . لماذا
يتسع ، لماذا « يفرش » ، لا شك لانه قد انطلق متحررا من ضبط التضاريس
محكوما فقط بفعل الهواء . ويطرد الانفراج بعد هذا أكثر وأكثر الى حد انه
يتحول من الجبهة الموحدة المتماسكة الى خطوط متفرقة متشعبة كأصابع اليد
المفتوحة وذلك فى نهاية الرحلة لمسافة ٥٠ كم من باريس حتى بوبيان (١) .

النطاق الاوسط هو اضعف الثلاثة نموا وكثافة وطولا ، فهو انما بقايا
الكل . ثم هو اقرب فى محوره الى الشمالى — الجنوبى نصا ، على خلاف
الميل الشمالى الشمالى الغربى للنطاق الغربى ، لا شك لان الرياح تنقل هنا
فى منتصف المنخفض بلا قسر او تحديد مباشر . لضعفه بتحلل او يخلخل الى
ثلاثة خطوط منفصلة متباعدة متضائلة الطول باطراد من الغرب الى الشرق ،
فضلا عن انها جميعا متقطعة بوضوح . والنطاق ككل يقع الى الشرق قليلا
او كثيرا من خط العمران الاساسى فى الواحة ، كما تسوده البرخانات عموما .

الخط الغربى يبدأ من الجروف الجنوبية للبرزخ الهضبي الشمالى حتى
حول باريس ، ممتدا بطول خط التلال البيضاء المتتابعة من جبل الطير حتى
جبل قرن باريس . الخط الاوسط يمتد من لسان الخليج الارضى الشمالى
بنقطة حتى منخفض قصر زيان الوطىء الذى يضع نهاية له حيث يعمل
« كمصيدة كئبان » (١) او « كمقبرة رمال » تدفن فى قاعه فلا تقوم لها قائمة
منه او بعده . الخط الشرقى بالغ القصر والضالة والضعف ، بضعة آحاد من
البرخانات بطول سهل الشركة جنوب شرق مدينة الخارجة .

النطاق الشرقى والاخير يتألف من خط وحيد ولكنه غليظ نسبيا من الكئبان
وانرمال ، يمتد ايضا بطول المنخفض بحذاء اقدام الحافة الشرقية ابتداء من
جبل اليابسة حتى بوبيان . ابرز حقيقة فيه ، مع ذلك ، انه محكوم تضاريسيا
الى ابعد حد وأكثر من اى نطاق آخر فى المنخفض . فاذا كان النطاق الغربى
أكثر اخلاصا وامتنالا لمحور الرياح الاب التتليى شمال الشمال الغربى ،

(١) امبابى ، ص ٦٤ — ٦٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٧ .

وكان النطاق الأوسط أدنى إلى المحور الشمالي الجنوبي نصا ، فان هذا النطاق الشرقى أدنى في مجمله إلى القوس المحدب المركب العديد للغاية اذ انه يتقوس أكثر من مرة تبعا لتقوسات وتعرجات ونتوءات الحافة الحاكمة . وفي النتيجة العامة تتقارب النطاقات الثلاثة نوعا ما في طرفيها لاسيما الطرف الجنوبي وتتفرج أكثر في وسطها ، فغبدو المنظومة كلها إلى حد ما أشبه بهيئة قوس ضحل وتره غليظ ، أو قل على شكل حرف B بالغ الاستطالة .

الخط يبدأ كشریط من الرمال المتناسكة ، ومن ازاء نقب الرفوف حتى بروز الحافة بازاء بارييس يتحول إلى مسلسل من البرخانات المركبة المشوّهة بفعل التضرس المحلى . إلى أن ينهار النظام الكثيبى نفسه تماما حول قاعدة ذلك البروز ، فيستحيل إلى حقل رملى متلاطم يتصاعد بالتكدس الرجعى . بعد سبور الحافة تستعيد الرمال نظامها الكثيبى ولكن تحت قسرها تنحرف الرياح من هنا بزاوية منفرجة لتصبح شمالية شرقية ، ومعها يتمحور الخط إلى أن يجتازها فبكتسب المحور الشمالى حتى نهايته . غير أنه هنا يتقطع أكثر من مرة من اعتراض بروزات ونوائى الحافة التلية أو يعتليها إلى أن تضع آخرها نهاية له (١) .

البيئة والعمران

الآن ، وعلى الجانب البشرى ، من الواضح أن نطاقات الرمال الثلاثة تترصد خط العمران الواحى وطريق المواصلات الطولى الشريانى الوحيديين فى المنخفض وتحاصرهما من يمين وشمال كما تتداخل معهما فى الوسط . ومن حسن الحظ نسبيا أن أقرب النطاقات الرملية الثلاثة إلى خط المعبور وادخلها فيه ، وهو الأوسط ، انما هو أضعفها حجما وأقلها خطرا . وعلى العموم ، فان معبور الواحة يبدو بهذا وكأنه موضوع بين قوسين غليظين من الرمال تقتحمه أيضا جملة اعتراضية فى الصميم . هذا بالطول ، أما بالعرض فان ثلاثتها جميعا أو أحادا تتعامد على ، وتتقاطع مع ، خطوط المواصلات العرضية فى قطاع أو آخر منها . لا مفر ، يعنى ، لاي من الاستقرار أو الحركة من أن يصطدم بالرمال بالطول أو بالعرض مما يهددهما فى الصميم .

من هنا عموما تتداخل الاراضى الزراعية والاراضى الرملية فى الواحة تداخلا عميقا بعيد المدى بحيث تتفاقم مشكلة زحف الرمال على الزراعة والعمران ، الامر الذى يفسر أيضا كثرة الاراضى البور المهملة المهجورة ومئات الآبار المسدودة . ولا تكاد توجد قربة أو حلة بالمنخفض لا تحيط بها الرمال . اما المباءة ، فقد كان بالخارجة فى مطلع الستينات ٢٨٧ بثرا ، جف منها نتيجة

(١) السابق ، ص ٦٨ — ٦٩ .

أحفر آبار الاستصلاح العميقة ١٢٧ بئرا ، غبقى ١٦٠ بئرا . ولكن الخزان الجوفى كبير ، يكفى فى تقدير لزراعة ١٥٠ ألف فدان لمدة ٢٠٠ سنة .

أما عن العمران فإن الجزء الأساسى من المزروع والعمور فى المنخفض هو القطاع الشمالى بوجه عام ، والشمال هو مركز ثقل العمران . وهنا تتركز أهم القرى مثل الحصارى والخارجة وجناح وزيان وبولاق وباريس ودوش . ويبلغ عدد سكان كل منها بضعة آلاف ومساحة زمامها بضعة آلاف أو مئات من الأفدنة ، إلا العاصمة الخارجة التى يزيد سكانها على العشرة آلاف وسهل باريس الخصب الذى يتجاوز ٥٠ ألف فدان .

ومعظم هذه القرى ينتظم كالعقد فى خط واحد ووحيد ، يتوسط المنخفض بطوله من الشمال إلى الجنوب — « خط الحياة » للواحة كما قد نقول . (الاستثناء الوحيد ، قرية جناح ، إنما استمدت اسمها بالدقة كما يقال من أنها وحدها التى « جنحت » خارج هذا الخط بانحراف قليل نحو الغرب!) (١) من هنا تبدو الخارجة فى مجموعها وبرقعتها الطينية الزراعية المتقطعة ويعقد حلاتها الطولى « كشارع من الواحات » كما يضعها لوران (٢) . وليس صدفة لهذا أن يتبعها طريق درب الأربعين باستمرار من البداية إلى النهاية .

وعلى ذكر الدرب ، فإن الخارجة تملك بسهولة أغنى وأكثف شبكات طرق واحاتنا الصحراوية جميعا . فضلا عن قربها من وادى النيل ، مع شدة استغلالها أيضا ، فإنها بحكم الموقع كأولى الواحات تعد بوابة الصحراء الجنوبية . لذا تخرج منها أو تلتقى فيها مجموعة متشعبة كتروس العجلة أو كخيوط العنكبوت ، قد تبلغ الدسنة عددا ، وتتبع إما المحور الطولى أو العرضى . فإذا بدأنا من الجنوب الغربى : طريق العوينات — الكفرة ، درب الأربعين إلى الفائر ، الدر ، ادفو ، أسنا ، الاقصر ، نجع حمادى — فرشوط ، جرجا ، سوهاج ، أسيوط ، الداخلة عن الطريق الشمالى ثم الجبوى (درب الجبارى) ثم تفريعه الجنوبية باريس — الداخلة .

غير أن هذه الطرق تتفاوت كثيرا فى أهميتها بالطبع ما بين الرئيسى والفرعى . فالمحوران الرئيسيان هما وحدهما الطولى طريق الأربعين (أسيوط — الفائر) والعرضى (نجع حمادى — الداخلة) . وبين هذين الآخرين كان هناك عادة شد وجذب مرحلى دخل فى توجيه علاقات الواحة الخارجية .

(١) عز الدين فراج ، ص ٩٨ .

(2) P. 100.

نفى البداية وجه درب الاربعين الحركة على المحور الطولى ما بين غرب السودان ونيل اسيوط ، وعليه كانت الخطوط العرضية شرقا وغربا تتعايد كأشواك السمكة على عمودها الفقرى . ولكن منذ ١٩٠٨ مدت مواصلة الواحات الحديدية الضيقة التى تخترق الخارجة بالعرض وتستفيد فى مسارها من وادى السمهود لتنتهى قرب مرشوط ، فجاءت لتؤكد المحور العرضى المجدد على حساب المحور الطولى التقليدى .

غير أن انشاء طريق اسيوط البرى للسيارات فى العقد الماضى ، والذي يخترق الواحة الى اقصى جنوبها تقريبا حوالى باريس ، وضع نهاية لحياة مواصلة الخارجة وأعاد تأكيد المحور الطولى من جديد . لقد ورث طريق السيارات درب الاربعين البرى ، ولكنه بالقدر نفسه بعثه فى صورة معصرة .

ثم أخيرا جدا جاء غوسفات أبو طرطور ليعيد الحياة مرة أخرى الى مواصلة الواحات فى صورة معدنية ليعمل جنباً الى جنب مع طريق سيارات اسيوط الشريانى . وبذلك ولأول مرة أصبحت الخارجة مركزاً للشبكة مواصلات محلية تكعيبية لا بأس بها تجمع على قدم المساواة بين المحورين الطولى والعرضى وتتعايش فيها الوسيلتان الحديثتان الخط الحديدى وخط السيارات على أساس واقعى من تقسيم العمل : الاول للخامة المعدنية والثانى للخدمة العامة .

الداخلية

الصورة العامة

بموقعها الى الغرب من الخارجة بنحو ١٢٠ كم ، ومن النيل بنحو ٣٠٠ كم ، تكاد الداخلة تتوسط المسافة بين ثنية قنا — التى تقع على عروضها تقريبا — وبين الحدود الغربية . تبدأ بالتقريب شرقاً حيث تنتهى الخارجة غرباً ، أى حوالى خط طول ٥٣٠ شرقاً لتنتهى حوالى خط ٥٢٨ شرقاً ، أى على امتداد درجتين طوليتين . أو بالاحرى على امتداد ١٥ درجة طولية على جانبى خط طول ٥٢٩ الذى يكاد يقطعها فى وسطها بالضبط . هى بالتالى تصطف جزئياً على نفس خطوط طول الفراغرة والبحرية وقطارة المفررة ثم خليج العرب ومنطقة الحلمين على الساحل الشمالى .

كالخارجة ، حدها الشمالى خط عرض ٥٢٦ ، ولكنها جنوباً تقصر دون خط ٥٢٥ ، ولذا فهى لا تبدأ بالضبط حيث تنتهى الخارجة بقدر ما تصنع معها الضلع الشمالى من الزاوية القائمة المشتركة . على عكس الخارجة ، هى

بالطبع منخفض عرضي ، حافتها الوحيدة في الشمال وتعد امتدادا لحافة الخارجية الشمالية . أما جنوبا فلا حافة ، مثلما في الخارجة غربا ، ومن هنا ينفتح المنخفضان على بعضهما البعض بحرية في الجنوب والغرب ، في الوقت الذي يفرض عليهما انغلاقهما بالحافة الشامخة في الشمال والشرق أن يتطلع كل منهما الى الآخر بصفة خاصة ، ولذا تتكاثر بينهما هنا طرق القوافل والمواصلات الصحراوية بصورة ملحوظة .

الداخلية ، مع ذلك ، منخفض اصغر ابعادا بكثير . فطوله ٥٥ كم ، وعرضه ١٠ — ٢٠ كم ، فلا تزيد مساحته عن نيف واربعمئة كيلومتر مربع (١٠٠ ألف فدان) (١) . ولكن في قياسات اخرى أن الطول ١٥٠ كم ، والعرض أقصاه نحو ٥٤ كم وأدناه ١٨ كم ومتوسطه ٢٨ كم ، أما المساحة فنحو المليون فدان . ولعل المقصود بالابعاد الاخيرة « المنخفض » الطبيعي عموما ، بينما يقصد بالابعاد الاولى « الواحة » الزراعية أي الجزء المفيد من المنخفض . وعلى أية حال ، ورغم تعذر الدقة ، فالداخلية عموما وبالتقريب نصف الخارجة مساحة على الاكثر . المثير ، مع ذلك ، أنها كما سنرى أخصب تربة وأغزر مائية وأكثر بالتالي سكانا بصفة تقليدية .

كالخارجة ايضا ، الداخلية منخفضة جوف بامتداد خط حدود التكوينات الجيولوجية بين الحجر الرملي النوبي في الجنوب وبين الطفل الكريتاسي والطباشير الباليوسيني في الشمال . المنخفض نفسه محفور في الحجر الرملي النوبي ، بينما أن طبقات الحجر الجيري الصلبة الشمالية هي صانع حافته ، والطباشير الباليوسيني هو الغطاء الصخري الاصلب لهذه الحافة . طباقيا ، تشترك الداخلية مع الخارجة في معظم تكويناتها . ففوق الحجر الرملي النوبي الذي يشكل أرضية أو قاع المنخفض ، تتوالى طبقات الطفل الملون لطبقات الفوسفات فطفل الداخلية ثم الطباشير . وفيما عدا النوبي ، لا تظهر هذه الطبقات بالطبع معرضة الا في مقاطع حافة الكويستا الشمالية (٢) .

وتمتاز الداخلية باطراد واستمرار طبقاتها الارضية في كل اجزاء المنخفض ، مع قلة تغاير سمكها ، كما تمتاز تكتونيا بغياب الانكسارات الهامة . وهذا وذاك يشير الى بساطة تركيبها ، والى أنها لم تتمرص لكثير من القلقة أو التشويه . والواضح أن تاريخها الجيولوجي أقل تعقيدا من الخارجة بكثير . ومع ذلك فقد اختلف الجيولوجيون في تشخيص طبيعة المنخفض . فهي عند

(1) M.S. Youssef; M.N. Elsaady, "Relation between ground water composition & geology of Dakhla oasis", B.S.G.E., 1963, p. 102.

(2) R. Said, p. 13, 67 — 71.

البعض التواء محسب له نفس اتجاه المنخفض ، ربطه بافلوف وبيردون وسياجيف مع الخارجة بالبروز اللبني الكبير . ولكن البعض الآخر يرى أنه يقع في التواء مقعر محوره نحو الشمال الشرقي (١) .

الحافة العظمى

تضاريس المنخفض لا تقل بساطة عن بنيته . الحافة الشمالية ، اذا بدأنا بأبرز المعالم يقينا ، هي ثاني أضخم كويستا في الصحراء الغربية بعد القطارة . فهي تتفوق على نظيرتها الشرقية في الخارجة امتدادا وارتفاعا . استمرارا لحافة الخارجة الشمالية ، تمتد لنحو ٢٥٠ كم في اتجاه غرب الشمال الغربي بعرض متوسطه ٧ — ٨ كم . متوسط ارتفاعها ٣٥٠ — ٤٠٠ متر فوق قاع المنخفض ، ولكنها تزداد ارتفاعا ووعورة في القطاع الاوسط حيث تصل في مواضع الى ٤٧٠ — ٤٨٠ مترا .

انحدار الحافة من ذراها الى الهضبة الشمالية الطباشيرية تدريجي مطرد حتى الفراغة ، ثمة فقط بعض التلال المحلية مثل جيشان في الغرب وجبل شواشاو في الوسط (٤٠٠ متر) . وعلى سطح الهضبة المتاخمة تنتشر الخرافيش (التي حرفتها بعثة رولفس هنا الى Caraschaff) ، وهي نوع من الصحراء غريب المظهر نشأ عن تعرية الطباشير الصلب بشكل متغضن متموج كسطح البحر المضطرب . أبرز أمثلتها في أقصى شمال غرب المنخفض حيث اكتسبت المنطقة اسمها كعلم : منطقة الخرافيش .

رغم وحدة محورها العام ، فليست الحافة خطية مستقيمة كحافة الخارجة الشرقية ، وانما تتعرج في بضع سلّمات أو زوايا قوائم قصيرة تتوالى على التعارج واحدة شمال الاخرى . وبهذا تبرز منها بضعة رؤوس صخرية ناتئة تحصر بينها بضعة خلجان أرضية واضحة أهمها ثلاثة : شمال وشرق قصر الداخلة ، شمال شرق بلاط ، شرق تنيدة .

في هذه الخلجان تتكاثر الاودية القصيرة السريعة ، فتتحول الطبقات التي تكون جرفا حائطيا خارجها الى منحدرات متآكلة مهتدلة بالنحت التراجعي ، ومن ثم فبقدر ما تتراجع فيها الحافة باستمرار واطراد بقدر ما تتوسع هي وتكبر . وفي النتيجة تتشكل عند اقدام الحافة عتبة موازية كالكرف الضيق عرضها بضعة كيلومترات ، فتبدو أشبه بهضبة شريطية تمثل منطقة انتقال بين الحافة والمنخفض .

(1) Idem.

ليس انتقال فقط ، بل ونقل أيضا . فهنا في الواقع تتحدد الطرق والممرات الوحيدة التي يمكن منها اختراق الحافة واجتيازها من بطن المنخفض الى سطح الهضبة الصحراوية الشمالية . واهم هذه الممرات هي باب الجسند في الغرب شمال القصر وهو مجاز الطريق الى الفرازة ، ثم فتحة العقبة في الشرق شمال شرق بلاط وهي مجاز درب الطويل الى وادي النيل (١) .

هذا عن الحافة وتراجعها في قطاعات خلجانها ، اما عند رؤوسها الاكثر صلابة ومقاومة بالتعريف فالظاهرة محدودة ، وتأخذ شكل الكتل المقتطعة من صلب الحافة ، اما منفصلة جزئيا أو كليا ، أي كتواتر أو بوارز لها نفس ارتفاع وأستراتيجرافية الحافة الام . والحالة الوحيدة المعروفة تقع في أقصى شمال غرب المنخفض ازاء منطقة الخرافيش . غثمة أولا ومباشرة نتوء مثلث متصل كشبه الجزيرة ، لكنه في طريقه المحتوم الى الانفصال التام .

ثم الى الجنوب منه وعلى بعد ١٧ كم غرب قصر الداخلة تل منفصل تماما هو جبل ادمونستون Edmonstone (هكذا سمته بعثة رولفس نسبة الى أول مستكشف أوربي شاهده ، ولعله بات من المناسب أن نستبدل بها تسمية محلية كجبل الداخلة مثلا) . وفي كل حوض الداخلة ، فان هذا الجبل هو الوحيد ، كأنه الاستثناء الذي يؤكد القاعدة . وفي هذا تختلف الداخلة عن الخارجة تماما حيث تنقط التلوال والجباليات جوانب المنخفض ووسطه (٢) .

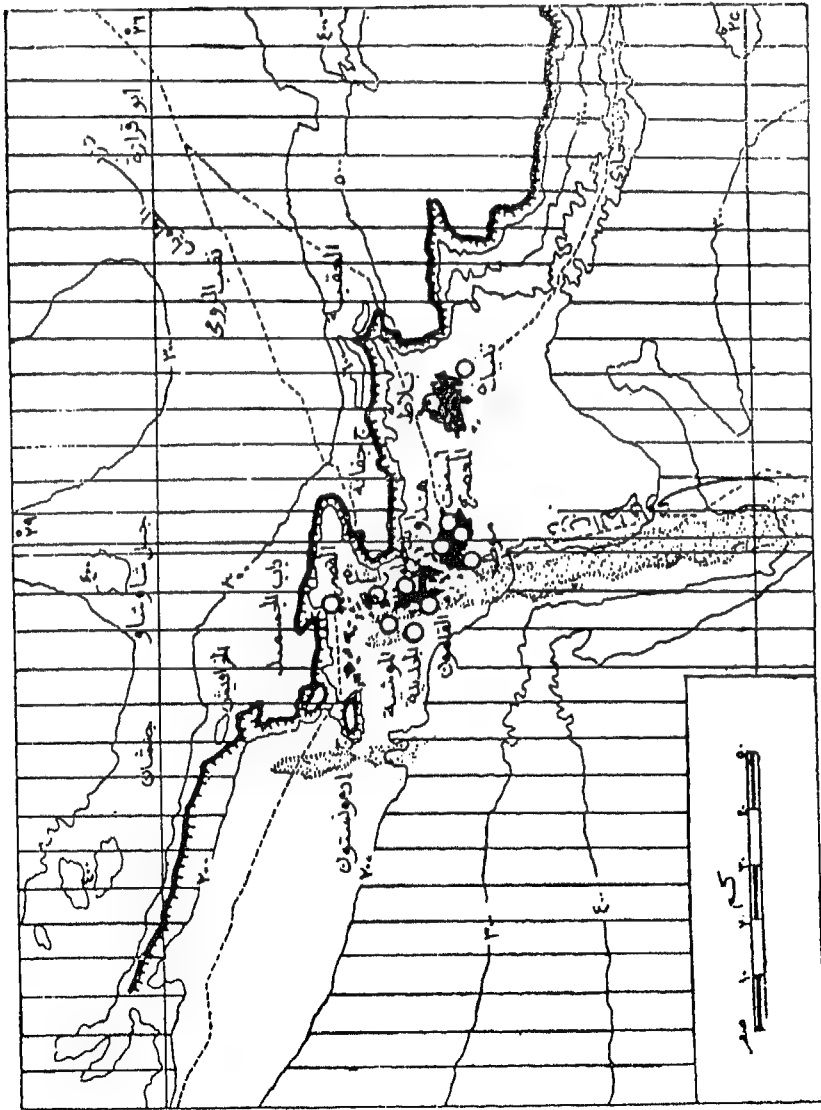
أرضية المنخفض

وهذا ما ينقلنا الى أرضية المنخفض نفسه . المستوى الاقليمي أعلى من الخارجة بكثير بالطبع ، بنحو ١٠٠ متر على الأقل . فإخفض نقطة في الداخلة لا تقل عن ١٠٠ متر فوق سطح البحر ، ترتفع في أعلاها الى ١٥٠ مترا . الانحدار العام من الغرب الى الشرق ، فالقطاع الغربي أعلى من الشرقي حيث توجد أيضا أخفض نقطة في كل المنخفض . السطح متموج بلطف عموما ، كما يرقى الى هوامشه غالبا بالتدرج الوئيد . وهذا الاستواء ، دعنا نسجل ، دون أن يكون للداخلة تاريخ بحيري قديم كالخارجة مثلا . وانما قاعها من الصلصال الاحمر في معظمه ، يرجع الى الكريتاسي ، ويغطيها الطمي في بعض المواضع بنسبة ربع مساحته تقريبا .

(1) H. Beadnell, Dakhla oasis, its topography & geology, Cairo, 1901, p. 4 — 9, 13 — 21.

(2) id., p. 29 — 41, 55 — 75.

الى الجنوب لا حافة السّنة ، وانما ارضية تتدرج وئيدا ولكن اكيدا منذ آخر المناطق الزراعية الى ان تندغم وتتلاشى بغير وضوح في هضبة الصحراء الجنوبية . تحديد الحدود من ثم صعب ، وبالتالي اتساع المنخفض فمساحته . اتساع الواحة ، اذا قيس بحساب الاراضى الزراعية والعيوان ، يبلغ اقصاه فى الغرب . فهنا نجد قصر الداخلة اكثر بقعة شمالية وموط اقصاها جنوبية ، والمسافة بينهما ٣٨ كم . اى ان الواحة تزداد اتساعا كلما اتجهنا من الشرق الى الغرب . أما بحساب خطوط الكنتور ، التى تجرى عموما من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى مع المحور العام للمنخفض ، فاذا كانت اقدام الحافة الشمالية تقارب عموما خط كنتور ٣٦٠ - ٣٧٠ مترا ، فان حدود المنخفض الجنوبية تقارب خط كنتور ٢٠٠ متر .



شكل ٣٦ - الواحات الداخلة ، لاحظ استعراض المنخفض وحافته الشمالية العظيمة .

على أن هذا الخط الأخير يمتاز في وسطه باتباعه كبيرة يتفرع عنها نحو الجنوب في لسان منخفض بارز كأنه واد صغير يخرج من منخفض الواحة متعامدا عليه . هذا بينما يعود الخط في أقصى طرفيه شرقا وغربا ليقتررب بشدة من خط الحافة الشمالية مضيقا بذلك اتساع المنخفض للغاية ومحددا مخرجها عرضيا بمضايق أرضية محصورة كفتحات البوابات .

غنى الشرق ثمة لسان نحيل وطويل يصل منخفض الداخلة بالخارجة ، يمثل الطريق الوحيد المباشر بينهما ، لذا يتبعه درب الجبارى . أما في نهاية المنخفض الغربية فإن اقتراب كتلة جبل الداخلة (ادمونستون) وسلسلة من الكثبان الرملية من الحافة الشمالية يتركها أشبه بسرداب طويل بالغ الضيق والدقة كاتخايق الحائطي defile عرضه في نقط عدة أمتار فقط يمثل نقب الدخول الوحيد من الغرب .

الرواسب الرملية

عن التكوينات الرملية ، التى تتنوع ما بين سهول رملية وخطوط كثيبية ، فإنها بالقطع أقل انتشارا ومساحة منها في الخارجة ، مثلما تختلف توزيعا بالضرورة . فبدلا من ثلاثة خطوط ، ثمة هنا خطان فقط ، كلاهما على محور نحو شمال الشمال الغربى ، ومن ثم يقطعان المنخفض بالتعامد بل وبزاوية تكاد تكون قائمة وليس بالتوازي كما في الخارجة . الخطان أجنح الى غرب المنخفض منهما الى شرقه ، بل يقع الغربى منهما خارجه عمليا أو قل على عتبة بابه . والخطان أبعد شئء عن التقارب في الاهمية .

فالشرقى هو العمود الفقرى ، وهو وحده الذى يقارن بخطوط رمال الخارجة . على محور قصر الداخلة — موط ، شاملا قطاعهما ، يمتد لنحو ٨٠ — ٩٠ كم صوب الجنوب . وصوب الجنوب يزداد عرضه بالتدرج حتى يبلغ نحو ١٠ — ١١ كم في نهايته . داخل المنخفض يتقطع الخط الى جزر تتداخل في فوضى شاملة مع جزر الواحات الزراعية . أما خارجه فالظاهرة الجديرة بالتسجيل هى أن الخط محكوم تضاريسيا بقدر ما هو موجه بالرياح . فهو هنا يستقر بكامله تقريبا في ذلك اللسان الارضى المنخفض أو الوادى الذى ترسمه خطوط الكنتور جنوب المنخفض . وبهذا فإن الخط في مجموعه يبدأ داخل المنخفض وهو رمل الواحة وينتهى خارجه وهو وادى الرمل .

أما خط الرمال الغربى فثانوى للغاية ، طوله نحو ٢٠ كم وعرضه ٢ كم فقط . يقع الى الغرب من جبل الداخلة (ادمونستون) بتقليل تاركا فتحة ضيقة صخرية بينهما وأخرى بين نهايته الشمالية وحافة المنخفض الشمالية .

وبهاتين الفتحتين تتحدد مداخل المنخفض الغربية كما رأينا . عدا الخطين ، هناك سهول رملية عديدة وكتبان شاردة في أرجاء المنخفض ، كما في وادي العاقولة وكما حول قرى الشمال خاصة كالقصر والجديدة والقلمون وبدخولو حيث يزيد خطر الرمال في هذا القطاع كلما اتجهنا شمالا (١) .

عند هذا الحد نستطيع أن نرى أن توزيع التكوينات الرملية في مجملها هو بالدقة ولسوء الحظ التوزيع الخطأ من وجهة نظر العمران . فهو لا يعتمد فقط على هيكل المعبور وخط العمران ويتقاطع معه ويساهم في تزيقه ، ولكنه أيضا اذ يجنح أساسا الى القطاع الغربى من المنخفض فانها يتوقع كما سنرى حالا مع القطاع الاساسى من العمران . وحتى اذا كان العمران قد نجا من خط الرمال الغربى بوقوع هذا خارجه تماما ، فان هذا هو الخط الضئيل خارج كل مقارنة ، بينما أن الذى يضرب في قلب المعبور انما هو الخط الاساسى البالغ الضخامة والخطر .

استغلال الأرض

غير الرمال ، المستنقعات الملحية والاراضى السبخة البور واسعة الانتشار هى الاخرى نتيجة لتبديد مياه الآبار وعدم ضبط تدفقها . حول موط والجديدة وغيرهما ، مثلا ، خلق تبديد مياه الآبار مستنقعات ملحية شاسعة وارضى سبخة جدا . والواقع أن كل قرى الدائخة بلا استثناء تقريبا بهما اراض صالحة مزروعة وأخرى فاسدة غير مزروعة . وعادة تقع الاراضى البور حول حدود الاراضى المزروعة . غير أن المستنقعات والسبخات الملحية ترتبط أساسا بالاراضى المنخفضة . فالاجزاء السهلية المسطحة من المنخفضات مزروعة عادة ، ولكن الاجزاء الاعمق بها عالية الملوحة غارقة بالمياه ولا تلت أن تتحول الى مستنقعات ملحية .

من هذا نصل الى القاعدة العامة وهى أن الاراضى البور وسط في منسوب الكتور وفي درجة الملوحة بين المستنقعات الملحية من جهة وبين السهول الرملية والهضبة الصحراوية من الجهة الاخرى (٢) . وهناك ، أخيرا ، تداخل كبير بين الرقع الزراعية والرمال والمستنقعات جبيما . والمقدر أن الرمال والمستنقعات معا تشغل نحو نصف مساحة المنخفض الكلية .

ورغم أن هناك مساحات شاسعة تصلح للزراعة ، يقدرها البعض

(1) A.M. Migahid et al., "An ecological study of Kharga & Dakhla oasis", B.S.G.E., 1960, p. 290.

(2) Id., p. 291.

بنحو ٧٠٠ ألف فدان ، لا ينقصها الا الماء والاستصلاح ، فان الرقعة الزراعية تبلغ تقليديا نحو ٤٠ ألف فدان فقط . وهذه الرقعة تنقسم بوضوح الى قطاعين ، وان كانا غير متكافئين ، تفصل بينهما رقعة من الصحراء الصخرية القاحلة عرضها ١٠ كم . فالقطاع الغربى يستأثر بثلاثة ارباع ارض الواحة الزراعية وبمعظم الآبار ، كما امتد مؤخرا بالاستصلاح الى منطقة غرب الموهوب . من ثم تتركز الغالبية العظمى الساحقة من القرى الهامة فى القطاع ، انه مركز ثقل الواحة فى الانتاج وال عمران . اما القطاع الشرقى فلا يضم سوى ربع ارض الواحة الزراعية تقريبا ، وآباره قليلة ، ولذا لا يملك سوى قريتين اثنتين فقط من بين نحو « ستة » هى مجموع قرى وحلات الواحة (١) .

فيما عدا هذين القطاعين الاساسيين من الارض الزراعية ، يوجد فى اقصى شرق الداخلة وعلى الطريق بينها وبين الخارجة ثلاثة اودية خصبة صالحة للزراعة وان ظلت حتى قريب جرداء قاحلة لنقص المياه . تلك هى من الغرب الى الشرق وادى العاقولة ، وادى البليزية ، سهل الزيات . غوادى العاقولة ، نسبة الى العاقول النبات المحلى السائد ، يقع على الطرف الجنوبى لمنخفض الداخلة عند الكيلو ١٥٠ من الخارجة ، وهو سهل رملى تصله بعض مياه الرش من سيح آبار قرى الداخلة المجاورة . اما وادى البليزية فيقع الى الشرق من تنيده بنحو ١٢ كم ابتداء من الكيلو ١٤٠ على طريق الخارجة . اما الزيات فسهل خصب غسيح منبسط حمما ، تربته صلصالية ثقيلة مشققة للغاية . وهو يقع بين الداخلة والخارجة من الكيلو ١٠٥ حتى الكيلو ٩٢ على طريق الخارجة أيضا (٢) .

هيكل العمران

بهذه الصورة تتحدد خريطة العمران فى الواحة . هيكل الخطة بسيط كما هو واضح للغاية : زاوية قائمة تقريبا مستقيمة الضلعين ، ضلعها الراسى الاقصر فى اقصى غرب المنخفض ، والاطول اعق بامتدادها نحو الشرق مع انقطاع حاد قبل النهاية حيث فجوة الارض الجرداء غير الزراعية . الزاوية تكاد توازى وتتبع الحافة الشمالية فى بعض تعرجاتها ورؤوسها، ولكنها بعيدة عنها بقدر ما نجنى الى الجانب الجنوبى من المنخفض . وأخيرا فان هذه الزاوية تتألف دائما وفى جميع قطاعاتها من خطين متوازيين ، داخلى وخارجى ، يفصل بينهما نطاق من اللامعمور من الاراضى القاحلة الرملية والطفلية .

(1) Beadnell, Dakhla etc., p. 65 — 73.

(2) Migahid et al., op. cit., p. 302.

يبدأ الخط الخارجى فى الشمال بقصر الداخلة ، فيجمع الموشية فالجديدة
القلمون الى أن نصل الى موط على رأس الزاوية حيث نشرق الى معصرة
الى أن نقفز فجوة الانقطاع الى تنيده فى أقصى الشرق . أما الخط الداخلى
فيبدأ فى الشمال بحتلى برباية وقطامية ، ثم ينتظم بدخولو فالراشدة ثم ينثنى
شرقا الى هنداو فأسمنت الى أن يقفز فجوة الى بلاط .

واضح أن الضلع الغربى ورأس الزاوية من القصر حتى موط هو مركز
الثقل العمرانى . والطريف أن هاتين القريتين الهامشيتين هما أكبر مراكز
الداخلة ، قديما كانت القصر وحاليا موط . القصر ، قصر الداخل أو الداخلة ،
تقع على نقب الغرب الضيق وعلى باب الجسند الشمالى ، مسيطرة بذلك
على بوابة الدخول الوحيدة هناك . فكانت من ثم بداية طرق القساوغل غربا
الى السودان وشمالا الى الفراغة ، وكذلك نقطة الحراسة المحصنة دائما
ضد الهجمات والاغارات الآتية من الصحراء الليبية خاصة . وهذا ما يفسر
الحصون الفرعونية والرومانية العديدة بها ، عدا اسمها الدال القصر رغم
تواضعها الشديدة كقرية بسيطة . ولعل هذا الموقع هو الذى يفسر أولويتها
التقليدية فى الماضى .

غير أنها موضعا تقوم على حافة كالجرف فى منطقة تلال صخرية وكثبان
رملية ، وذلك أيضا بلا واد خصب بقربها على خلاف سائر قرى الواحة . لذا
تعانى دائما من تهديد الكثبان الزاحفة التى تستقر بجانبها على قاعدة من
الصخر مباشرة ، على العكس مما فى الخارجة حيث تستقر على الصلصال .
الكثبان تزحف عليها من الشمال ، بينما تنتثر رقع المزروع حولها فى الشرق
والجنوب والغرب . وقد ردمت الرمال كثيرا من آبارها ، ولذا كانت مواردها
من المياه فى تناقص (١) . ولعل هذا يفسر انتقال الاهمية منها الى موط مؤخرا .

على مرتفع مكشوف أيضا ، بل وأعلى ، تقع بدخولو ، فكانت من ثم
مهددة أيضا بالكثبان الشاردة التى تزحف على الحلة والمزارع والآبار على
حساب مواردها المائية المحدودة . الرقعة الزراعية حول بدخولو تمتد جنوبا
لتتصل بتلك المحيطة بالراشدة الغنية بآبارها وبساتينها وغواكها . القلمون ،
على العكس ، هامشية منعزلة تترصدها الرمال من كل الجهات ، وتتناثر
رقعتها الزراعية بين تضاعيف وتجاويف كثبانها ، وقد تكاثرت حولها المستنقعات
الملحية مؤخرا . بين القلمون وموط سهل رسوبى واسع للغاية ، إلا أنه قاحل
لغياب الماء ، نكن من الممكن زراعته لو توفر .

(1) Id., p. 303.

أما موطن فكبيرة قرى الواحة حاليا وعاصمة الإدارة المحلية . حولها منطقة واسعة من الأراضي الملحية المنبسطة تغطيها قشرة ملحية نتيجة لتبديد الآبار (١) . بحكم موقعها في أقصى الجنوب ، كانت بداية طريق درب الطرغاوى . وكما تتصل رقعتا بدخولو والراشدة في الشمال ، تتصل رقعتا معصرة وأسمنت في الجنوب وذلك في مساحة أوسع بكثير هي نهاية القطاع الغربى من أراضي الداخلة الزراعية .

أخيرا وبعد فاصل أوسع من الانقطاع التام نصل الى أكبر رقعة زراعية منفردة في الواحة ، وهي الأكبر لا لسبب سوى أنها تشكل القطاع الشرقى كله من أرض الواحة الزراعية . عليها تقوم بلاط وتنيدة . وكلتاها بحكم الموقع بداية طريق صحراوي ، الأولى بداية درب الطويل الى وادى النيل ، والثانية بداية الطرق الثلاثة الى الخارجة ، الطريق الشمالى عبر سهل الزيات ، درب الجبارى الى مدينة الخارجة ، ثم فرع الجنوبى الى بريس .

الداخلة ، أخيرا ، من أغنى ان لم تكن أغنى الواحات بموارد المياه العذبة . فلقد كان بها أكثر من ٩٠٠ بئر (٢) ، بعضها يعطى ماء دافئا كما في منطقة القصر خاصة ، لكن كثيرا منها اندثر بالرمال السافية والاهمال . وكان المقدّر أن هناك نحو ٢٤٠ ينبوعا ، ١٦٠ بئرا باقية . وفي مصدر آخر أن العدد ٩٤٠ بئرا ، منها ١٢٠ بئرا عميقة ، ٨٢٠ سطحية للاهالى . ولكن في مطلع الستينات كان عدد الآبار ٦٩٨ ، ثم جف منها ١٣٧ بئرا بعدد دق آبار الاستصلاح العميقة ، فبقى ٥٦١ بئرا . ومع تناقص عدد الآبار عامة ، ثم تناقص معدلات تصرفها بشدة ، الجديدة منها كالقديمة ، انكشيت الرقعة المزروعة من ٤٢ ألف غدان سنة ١٩٣٨ الى ١٢ ألفا حاليا .

وعلى أية حال ، نفضل هذه الموارد المائية ، بالإضافة الى تفوق خصب أرضها ، كانت الداخلة تقليديا تفوق الخارجة سكانا بكثير ، ومن ثم كانت كبرى واحات الصحراء الغربية كلها سكانا . في ١٩٣٧ ، مثلا ، كان حجم السكان في الداخلة ١٩٥٠٠ مقابل ٩٦٠٠ في الخارجة ، وذلك من بين ٤٠١٧٠ نسمة هي مجموع سكان واحات الصحراء الغربية الخمس . أى أن الداخلة كانت ضعف الخارجة ومثل باقى الواحات الأربع مجتمعة ، أى كانت وحدها نصف الواحات سكانا .

من هنا ، ولوقتها الهامشى المتعمق داخل الصحراء — لاحظ تسمية « الداخلة » — والمتوسط في الوقت نفسه بين سلسلة الواحات ، كانت

(1) Id., p. 303 — 5.

(2) Id., p. 280 — 305.

الواحة عقدة هامة في شبكة مواصلات الصحراء . فهناك محوران للطرق :
الطولى : جنوبا شرقا الى الخارجة في ثلاث شعب ، وجنوبا الى غرب
السودان بطريق درب الطرغاوى المتفرع من درب الاربعين ، ثم شمالا الى
الغراغة مروراً بأبو منقار . والمحور العرضى : شرقا الى اسيوط بطريق درب
الطويل ، وغربا الى العوينات والكفرة .

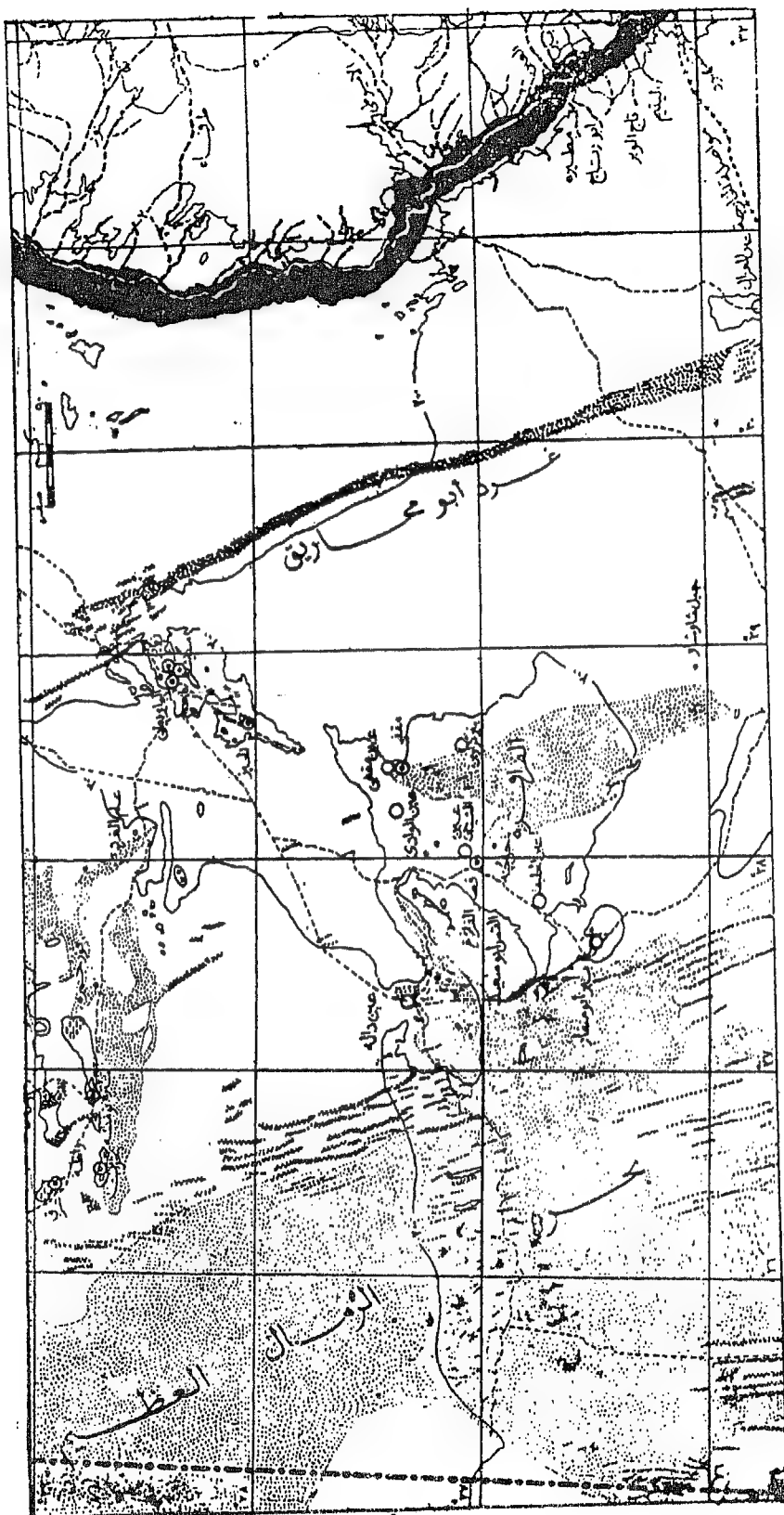
الهضبة الوسطى

كتلة الهضبة

تنحصر ما بين خطى منخفضات الخارجة — الداخلة الواقع فوق سطح
البحر جنوبا ، والقطارة — سيوة — النطرون الواقع تحت سطح البحر
شمالا . تتألف من نطاقى الحجر الطباشيرى الكريتاسى والحجر الجيرى
الايوسينى معا . لذا تمتد امتدادا شاسعا ، من عروض ثنية قنا الى عروض
رأس الدلتا تقريبا ، محققة شكل مربع منتظم الى حد ما ، يحتل قلب الصحراء
الغربية ، ويخرج منه لسانان : واحد مريض في الجنوب الشرقى غرب النوبة
والثانى يحدده خط كنتور ٢٠٠ متر ويندفع كالمقاطع نحو الشمال الشرقى ،
وهو أبعد امتدادا ، ويبدأ أكثر عرضا ولكنه يضيق بالتدرج حتى ينتهى
كالمثلث المسحوب قرب رأس الدلتا .

متوسط ارتفاع الهضبة ٢٠٠ — ٣٠٠ متر ، لكنها تتفاوت حوله كثيرا
محليا واقليميا . والانحدار العام الى الشمال بالطبع ، لكن بروز اللسان
القاطع وسطها يعقد الانحدار نسبيا . فهو يكاد يشطر جسم الهضبة الى
قطاعين اقل ارتفاعا ، احدهما في الشرق ينحدر تدريجيا الى وادى النيل ،
والثانى غربا نحو الحدود ويحمل اساسا بحر الرمال العظيم حتى منخفض
القطارة . والواقع ان هذا القاطع يبدو كطية محدبة شاسعة الامتداد تعلو
وسط الهضبة ، وتتفق في جزء كبير منها مع محدب البحرية — أبو رواش
الشهير . والمحدب يمكن بسهولة ان يعد بمثابة « الظهر dorsale » الواضحة
لشمال الصحراء الغربية — شىء اقل من عمود غمرى وأكثر من مجرد خط
تضاريسى موجب .

بهذا كله فان الهضبة ككل ، مثلما هي احدث عمرا وأكثر تنوعا في
بنيتها ، فانها أكثر تضرسا في سطحها ، كما تحمل معظم تكاوين الصحراء
الغربية الرملية سواء من بحار او خطوط رمال ، مما يزيد مورفولوجيتها
وملامحها تنوعا بدرجة او بأخرى . وبينما تتركز التكوينات الرملية أكثر
ما تتركز في القطاع الغربى من الهضبة ، تتركز مظاهر التعرية السطحية من
أودية وتلال في حافتها الشرقية تجاه وادى النيل . وأخيرا ، فلعل الهضبة



شكل ٣٧ - الصحراء الغربية : الهضبة الوسطى

الوسطى بموقعها الداخلى وامتدادها الشاسع هى اجف اجزاء الصحراء الغربية وافقرها فى موارد المياه . فلتنحو ٨٠٠ كم طولاً ، ٣٠٠ كم عرضاً جنوب سيوة وغرب الفراغة لا توجد نقطة ماء واحدة ، اذ تختفى الآبار والينابيع تماماً (١) .

تفصيلاً ، يمكننا ان نركز على القطاع الشرقى من الهضبة بصفة عامة ، ثم بصفة خاصة على ركنيه الجنوبي فى قطاع نجع حمادى — سوهاج (٢) والشمالى فى قطاع ابو رواش . غنى انحدارها نحو النيل تتدرج الهضبة فى عدد من سطوح التعرية التى تشى بمراحل متعددة من دورات التعرية فى ظل ظروف مناخية مختلفة وتبدو بقايا هذه السطوح على شكل حافات عديدة تمتد احياناً لمسافات كبيرة وتقع على مستويات متتابعة تبدأ من سقف الهضبة العالى وتنتهى بالصحراء الواطئة low desert غرب وادى النيل ، وعادة ما يبلغ فارق الارتفاع بينها عدة عشرات من الامتار . على الكل ، بعد ، تنتشر آثار التعرية الانتخابية فى محيط الجير : حقول البطيخ الصحري ، الخرايش ، الكهوف ... الخ ، مما يضاعف من تضاريس السطح الثانوية.

الركن الجنوبي الشرقى

ثم اخيراً تنتهى اقدام الهضبة غرب الوادى بعدد من الخلجان او التخلجات الارضية عادة ، تقترب فيها من حدود الزراعة برؤوس بارزة مدببة ثم تبتعد عنها فى اقواس نصف دائرية او متعرجة . من هذه الخلجان فى قطاع نجع حمادى — سوهاج خليجاً سمهود وجرجا . واجزاء كبيرة منها يغطيها حطام الرواسب البليوسينية النيلية ، بينما تتوسطها تدفقات من الترافرتين والتوفا تبدو كخطوط من الحافات القاتمة اللون ، انبثقت اصلاً خلال الانكسارات والفوالق التى تصدع اقدام الهضبة بموازاة الوادى .

على امتداد هذا النطاق تتكاثر الاودية الصفرى والقزمية بلا عدد ، منحدره على ضلوع الهضبة الى الوادى بمحاور عرضية او شمالية غربية وبمختلف الانماط والتشكيلات ، مزقة حواف الهضبة وتاركة بينها كتلها معزولة على شكل تلّول مخروطية buttes او ربوات وهضبات موضعية (ميزا) . ولتفاوت مستويات السطح الفجائى مع سيادة الجفاف وغياب التعرية المائية ، فقد تبدو هذه الاودية احياناً معلقة ومجاريها كمساقط الشلالات الجافة ، بينما تنغص بطونها بالرمال المكسدة المستمدة من تعرية سطح الهضبة دون ان

(1) Said, p. 12.

(2) Beheiry, "Geomorphology of Western Desert margin etc."

تجد ما يكسحها . هكذا تتخذ التكاوين الرملية بأشكالها المختلفة في هذه الأودية ، متخذة أيضا محاورها . وعلى سبيل المثال ، يوجد بخليج جرجا ١٠ برخانات من شتى الأحجام ومراحل النمو والتطور .

من أهم هذه الأودية ، التي لا تقارن في شيء بالطبع بأودية الصحراء الشرقية المتأصلة ، نجد من الجنوب إلى الشمال في قطاع نجع حمادى — سوهاج : وادى كرنك وسمهود ازاء نجع حمادى وغرثشوط ، ثم بنى حامل ودخان ، ثم اليتيم وتاج الوبر ازاء جرجا ، وأخيرا أبو رتاج ورافده مطيرة ازاء سوهاج . ولا شك أن وادى السمهود ، الذى تتبعه مواصلة الواحات الحديدية ، هو أهمها طبيعيا كما هو بشريا . فهو يبدو واديا مركبا من أكثر من واد : واد أعلى على سطح الهضبة دائرى الحوض داخلى الصرف ، وواد أسفل خطى نشطا على أقدامها ، فلم يلبث الثانى أن أسر الأول واقتاده إلى النيل عبر عنق خانقى فى الوسط (١) .

الركن الشمالى الشرقى

اذ ننتقل الآن من الركن الجنوبى الشرقى الأقصى ازاء قطاع نجع حمادى — سوهاج إلى الركن الشمالى الشرقى الأقصى فى منطقة أبو رواش ، فإننا نصنع قطاعا طوليا مقارنا أو نتبع تراغيرسا مختزلا لكل مورفولوجية الهضبة الوسطى من الصحراء الغربية . مستوى الارتفاع هنا أقل كثيرا بالطبع ، حيث تنهدى الهضبة فى الانخفاض الوئيد شمالا . غير أن اندفاع ضهرة محدب البحرية — أبو رواش وتدخلها محليا يعود غيرغ الكنتور موضعيا ويعتقد التضاريس نسبيا . أيضا تقترب هنا من تخوم الايوسين — الاوليجوسين مما يعقد الخطة التركيبية نوعا .

أهم من ذلك ، بالتأكيد ، أن هنا يتركز الاستثناء الاستراتيجى الوحيد فى شمال الصحراء الغربية ، وهو بروز نواة الكريتاسى وسط محيط الايوسين . فمناطق أبو رواش ظهور كريتاسى على أقصى تخوم نطاق الايوسين ، أى الرقعة الوحيدة التى تمت إلى الزمن الثانى فى كل شمال الصحراء الغربية الذى ينتمى إلى الزمن الثالث ، مثلما هى منطقة التقاء نادرة بين الالتواء والانكسار فى هذا الجزء من الصحراء الغربية .

فى أبسط صيغة ، المنطقة ببساطة جزيرة من الكريتاسى بحيط بها الايوسين من كل الجهات ، ولكن فى نضاعفها من الداخل يتداخل التكوينان

(1) Ibid., p. 37 — 58.

ما بين محدباتها ومقعراتها وتلالها ووديانها . وكما تتألف التكوينات الكريتاسية من مختلف الطبقات والصخور ، ترجع التكوينات الايوسينية الى كل المراحل والانواع ، بيد أنها تقل سمكا كلما قاربت نواة المركب ومركزه الجغرافى . أخيرا ، وعلى جانبى هذا المركب يسارا ويمينا ، تبدأ تخوم الاوليجوسين بحصاه ورماله المفروشة وطمى وادى النيل على الترتيب ، بينما تظهر الطفوح البازلتية الواسعة فى شماله فى منطقة تل الزلط .

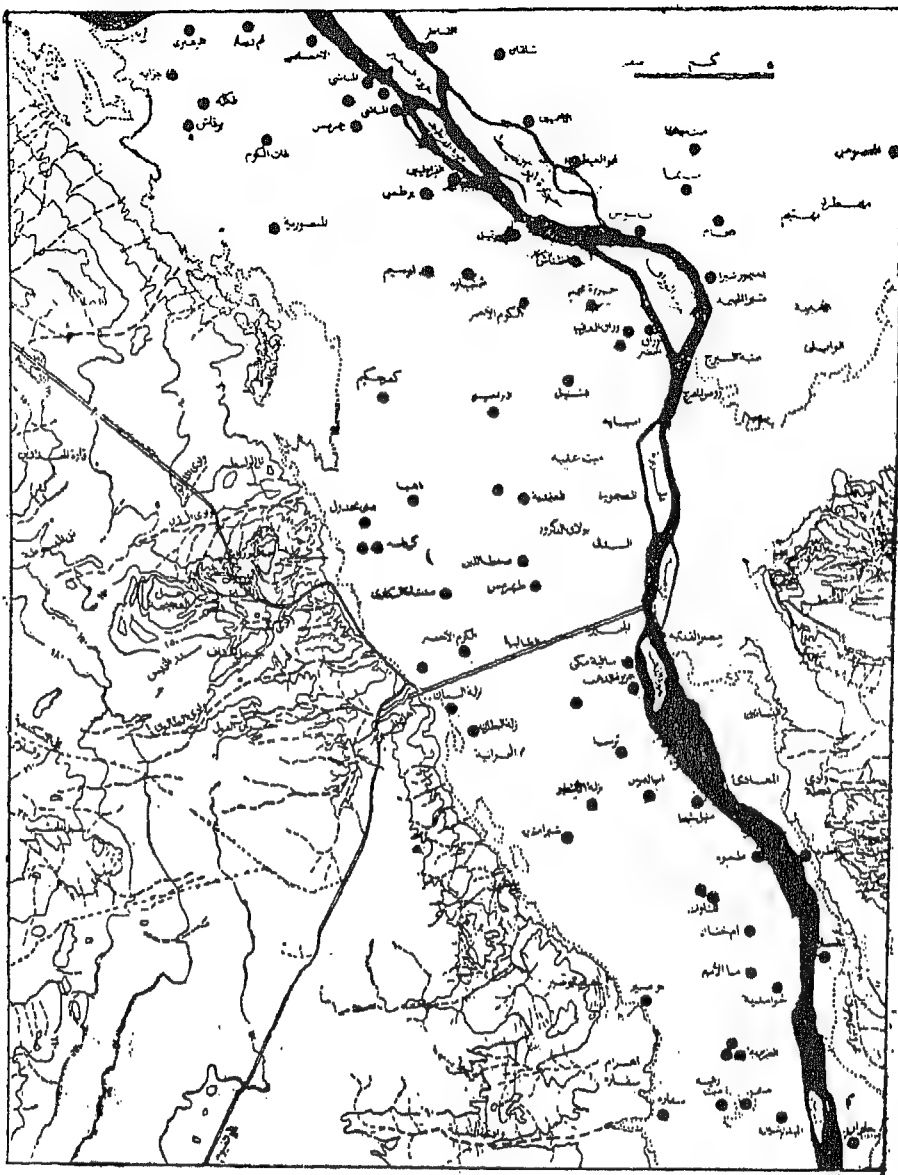
فى اقتصار قصة اذن ، يدين مركب او محدب أبو رواش بأصوله الى عملية التواء دون اقليى او غوق محلى حدثت فى اواخر الكريتاسى الاعلى وتركت المنطقة أرضا صلبة مرغوة بعد ذلك حين دهم بحر الايوسين اسفلها دون أعاليها . ولعل ضغوط الطى اتت فى اتجاه الشمال الغربى أساسا ، مع أخرى مساعدة فى اتجاه الجنوب الغربى . والمحدب بهذا جزء أساسى من نظام القوس السورى . على أن المحدب برمته يقع ، كما أثبتت الصور السيسمية ، فوق خالق او انكسار رئيسى تحت العمق واسفل القشرة subcrustal يمتد على محور الالتواء نفسه . ولذا يحتمل ان يكون الالتواء تعبيرا ميكانيكيا عن قوى الانكسار الدفين فى العمق .

غير أن تعرض المنطقة للانكسار على السطح بعد ذلك انما حدث أساسا ، كما فى معظم أنحاء مصر ، فى عصر الاوليجوسين ، وجاء محور هذا الانكسار افريقيا شماليا غربيا يتعامد على محور المحدب الالتوائى . وتظهر آثار هذا التعامد فى شدة تمزق ووغورة بعض أجزاء المنطقة خاصة فى الشمال والجنوب . أخيرا ، وفى فترات وشقوق هذه الانكسارات ، تسلفت الطفوح والمسكوبات البازلتية ، خاصة فى منطقة تل الزلط (١) .

فى اطار هذه البنية ، تتغضن تضاريس المنطقة فى سلسلة معقدة ولكنها متعاقبة من محدبات التلال ومقعرات الوديان ، تترى من الجنوب الى الشمال ويسودها محور أساسى هو الشمال الشرقى — الجنوب الغربى ، وتنتهى بخيما على حواف وتخوم وادى النيل حيث تبدأ الأرض الزراعية وحيث يمرق أيضا طريق القاهرة — الاسكندرية الصحراوى . غنقيدا عن منطقة سقارة فى الجنوب حيث يجرى وادى التلة ، وكذلك عن منطقة أبو حنير شمالها حيث يجرى واد آخر مراز ، وحيث يقع الى الغرب منها جبل الخشب الضخم المرتفع ذو الطفوح البازلتية (٢٥٥ مترا) ، وابتداء فقطع من اهرامات الجيزة ، هناك على الاقل ثلاثة او أربعة محدبات تفصلها المقعرات فى منطقتنا .

(1) Said, p. 197 — 201.

انظر ايضا : اسماعيل الرملى ، « دراسات هيدروجيولوجية لمنطقتى هضبة اهرام الجيزة ومرتفعات أبو رواش » ، الجمعية الجغرافية المصرية ، المحاضرات العامة ، ١٩٦٥ ، ص ٨٥ — ٩٥ .



شكل ٣٨ - منطقة ابو رواش :
التخوم الشمالية الشرقية من الهضبة الوسطى بالصحراء الغربية .
لاحظ تعدد الحافة وتتابع محددات القنال ومقعرات الاودية .

غالى الغرب نضا من اهرامات الجيزة بنحو كيلومترين او ثلاثة ، والى الشمال من واد متوسط الابعاد يكاد ينتهى عندها شرقا ، يبدأ اول المحدثات على شكل تلال جران الفول (١٤٥ مترا) ، التى يحدها من الشمال وادى الطالون القسيح الذى ينحدر نحو الشمال الشرقى ، ليفصلها عن جبل الحقاف شماله (١٧٣ مترا) . يلى الاخير مقعر سدر الخميس الواسع الضحل ليفصله عن الجبل التالى شمالا وهو جبل العجيبة او الفجيبة (١٩٧ مترا) فى الغرب وكتلة القاع والمدورة فى الشرق (١٣٠ - ١٥٠ مترا) . ثم الى الشمال يلى وادى الحسنه الصغير ايجنب على حدة جبل ابو رواش نفسه ، اشهر المجموعه وان لم يكن اعلاها (١٥٠ مترا) . وكلا الاثنين ، الوادى والجبل ، يقع مباشرة غرب كرداسة وعلى عروض بولاق الدكور والدقى .

مرة أخرى ، وعلى ضلوع وتحت أقدام جبل ابو رواش الشمالية ، يجرى واد كبير هو وادى القرن ، وهو فى مجراه الأدنى فى الشرق يفصل جبل ابو رواش عن تل الزلط البازلتي (١٠٣ أمتار) الواقع على عروض ميت عقبة ، وفى مجراه الأعلى فى الغرب يفصل جبل العجيبة عن تل المبسوطة . واخيرا ، وكما يرسم وادى اللؤلؤ فى أقصى الشمال حدود تل الزلط فى أدناه ، فانه فى أعلاه يفصل تل المبسوطة فى الجنوب عن قارة النجارين فى الشمال .

ختاما ، وبالتدرج الوئيد ، تأخذ الارض فى الانخفاض شمالا وغربا ، وتتحول الى سهول متموجة يغطيها حصى وحصباء ورمال الاوليجوسين النهرية - البحرية الاصل ، ترتفع منها هنا وهناك بعض تلال متوسطة مثل جبل حزى فى الشمال على عروض القناطر الخيرية وغرب طريق القاهرة - الاسكندرية مباشرة ، ومثل التل الاسود ثم الى يساره جبل الرزة الرملى فى الغرب على عروض الاهرام .

خط المنخفضات

تلك فى خطوطها العريضة او الدقيقة هى خطة وخريطة الهضبة الوسطى وهذه معالمها وملامحها الاساسية . غير أن أبرز هذه الملامح جميعا هو بلا شك خط المنخفضات الذى يتوسط قلبها ، أو بالأصح يعتلى قاطع مرتفعاتها ، مستفلا بذلك تماما فى الموقع والمحور والتركيب عن خطى المنخفضات المرضيين اللذين يحدان الهضبة نفسها من جنوب وشمال . ذلك خط الفراغة - البحرية الذى يبعد ٦٠ كم على الأقل عن منخفض الخارجة - الداخلة فى اقرب نقطة بينهما . ولقد يضيف البعض هنا على اطراف الهضبة منخفض النيوم - الريان ، الذى يقع على امتداد محور الخط ويكمله فى أقصى الشمال الشرقى ، لكن البعض الآخر قد يفضل أن يعتبرهما حلقة اتصال أو منطقة انتقال بين منخفضات الصحراء وبين منخفض وادى النيل .

والواقع أن واحتى القلب الفراغة والبحرية هما ، كالخارجة والداخلية الى حد بعيد ، بمثابة شقيقتين أكثر منهما مجرد ثنائى متجاور . ورغم أن كلاً المنخفضين ينفصل عن الآخر تضاريسيا ، فإن الفاصل الأرضى بينهما برزخ مضيق ضيق لا يتجاوز ٣٠ كم ، مثلما هو متواضع الارتفاع لا يعلو الا بضعة عشرات من الأمتار عن مستوى المنخفضين عند طرفيهما . وعبر هذه العلوة المحدية يتصل المنخفضان بدرب وعر ، صخرى جزئيا رملى جزئيا ، مجمل طوله شاملا إياهما ١٨٥ كم .

والحق أن طرفى المنخفضين يتقاربان ويتعان على محور واحد الى حد تبدو معه الواحتان منخفضا واحدا أكبر يأخذ فى مجموعته شكل مروحة مفتوحة الى الجنوب ولها يد دقيقة مدببة فى الشمال ، الفراغة بمساحتها الهائلة هى المروحة ، والبحرية النحيلة الضامرة المساحة هى اليد . واللافت فى هذه المروحة ، الموجهة على محور شمالى شرقى - جنوبى غربى ، انها «مقلوبة» الميل نوعا ، بمعنى أن البحرية أعلى فى منسوبها العام من الفراغة رغم أن الاولى تقع الى الشمال والشرق أكثر والثانية جنوبية وغربية أكثر . فهذا بالطبع على عكس انحدار السطح العام ، وهو وضع يذكر الى حد ما بالداخلية بالنسبة للخارجة .

من هنا ، ورغم الاختلافات الكثيرة بينهما خاصة فى المساحة والسطح والمعادن ، فإنهما يشاركان فى شخصية أقليمية ينفردان بها بحيث يحسن أن نحتفظ لهما فى الذهن بوضع خاص بين واحاتنا . فنشأتها ، ابتداء ، أكثر ارتباطا بالالتواء المكسور . ثم هما تقعان فوق سطح البحر بكثير أو بما فيه الكفاية . والاثنتان أيضا من أكثر منخفضات الصحراء انفلاقا بالحافات ، الفراغة من كل الجهات الا الجنوب ، والبحرية حلقيا من كل الجهات بلا استثناء . وحافاتهما جميعا تمثل التقاء حدود الكريتاسى بالزمن الثالث الاسفل . كذلك فإن كنتورهما أقرب الى الاستدارة منه الى الاستطالة كما أن محاورهما أميل أن تكون وسطا بين الطول والعرض . وأخيرا فإنهما أقل واحاتنا مياها وسكانا ، على الأقل حتى الآن .

الفراغة

الامتداد والابعاد

تكاد الفراغة تتوسط الصحراء الغربية بالطول والعرض . نهي تقع على عروض محافظة أسبوط تقريبا ، على بعد ٣٠٠ كم منها ، وعلى بعد مقارب من الحدود الغربية . هى كالدأخنة اذن فى بعدها عن النيل كما فى توسطها للصحراء بين النيل والحدود ، رغم أن اتساع الصحراء هنا يقل كثيرا

عنه في عروض الداخلة بسبب تغيز انثناءات النهر . ولكن للسبب نفسه فانها الى حد معين تبدأ شرقا حيث تنتهى الداخلة غربا ، ولذا تقع الى الشمال الغربى منها اكثر مما تقع شمالها مباشرة :

في اقصاها من الشرق الى الغرب تتراعى لمسافة نحو درجتين طوليتين بين خطى ٥٢٩ ، ٥٢٧ شرقا ، وبالتالي على خطوط طول الجزء الاكبر من منخفض القطارة . في اقصى امتدادها بالطول تمتد بين خطى عرض ٥٢٦ر٥ ، ٥٢٧ر٥ ، وسطا تقريبا يعنى بين عروض ساحل المتوسط (٥٣١ — ٥٣١ر٥) والحدود الجنوبية (٥٢٢) . هذا يعنى ايضا انها تمتد درجة عرضية واحدة فقط مقابل درجتين طوليتين ، أى أن اقصى عرضها يبلغ نحو ضعف اقصى طولها .

مساحة ، الفراغة ثالث اكبر منخفضات الصحراء الغربية بعد القطارة والخارجة ، وربما غاق الاخير ، لمساحته حوالى ١٠ آلاف كم^٢ . شكله أدنى الى صدفة المحارة ، أو الى مثلث متساوى الساقين تقريبا وان كان ضلعه الغربى اقل انتظاما واكثر تعرجا ، قاعدته في الجنوب الغربى ورأسه في الشمال الشرقى بحيث يضيق باطراد وانتظام شمالا . اتساع القاعدة الجنوبية بين اقصى طرفيها نحو ٢٠٠ كم . وهذا يعادل المسافة بين نهاية الداخلة الشمالية وبين رأس مثلث الفراغة . ولكن اقصى ارتفاع المثلث نفسه من قاعدته الى رأسه يبلغ نحو ١٥٠ كم ، بينما يضيق اتساعه في وسطه تقريبا في عروض قصر الفراغة الى ٩٠ كم .

الشكل والحواف

من ذرى حافة الداخلة الشمالية تأخذ هضبة الصحراء في الانخفاض التدريجى نحو الشمال ، لا يقطعها سوى بضعة تلال متناثرة ، حتى اذا كنا على بعد ٥٠ كم وابتداء من خط كنتور ٢٠٠ متر أخذنا ندخل في تودة وهوادة وبصورة غير ملحوظة حدود منخفض الفراغة الجنوبية ، فضلا عن برعم منخفض ابو منقار الصغير بجواره . وهنا نلاحظ أن واحدة ابو منقار اقرب بشدة الى الفراغة منها الى الداخلة ، فهي تبعد عن غرب الموهوب ١٤٠ كم مقابل ١٠٠ كم نقط عن الفراغة . على اننا لا نلبث أن نتحدر الى كنتور ١٠٠ متر بحيث يقع الجزء الاكبر من المنخفض تحت هذا المستوى .

وبينما يبدو المنخفض هكذا مفتوحا الى الجنوب ، فإن كلا ضلعتى المثلث الشرقى والغربى مخدد بكل وضوح بخافة عالية حادة الانحدار تحو المنخفض متدرجة الانحدار الى هضبة الصحراء التى تتناظر شرقا وغربا في ارتفاعها ،

نحو ٢٢٥ مترا فوق مستوى المنخفض فى عروض قصر الفراغة ، كما تتناظر فى استوائها وفى رتبة مظهرها العام . فى الشمال عند رأس المثلث تتقارب هاتان الحافتان ثم تتوازيان حتى تكادا تلتقيان وتبدوان كحافة مزدوجة ، حيث لا حافة مستقلة فى الحقيقة ، وإنما هى اجتماع حافتي الاجناب . ورغم أن هذه الحافة الشمالية المزدوجة أقل ارتفاعا من الحافتين الشرقية والغربية ، فإنها شديدة التحدر كما هى شديدة التميز بلونها الابيض الناصع الذى يبلغ درجة باهرة نادرة المثال (١) .

البنية

جيولوجيا ، الفراغة تجويف محفور فى طبقة من الطباشير الكريتاسى الابيض تشكل أرضية أو قاع المنخفض . فوق هذه الطبقة ، وعلى ضلوع الحافتين الشرقية والغربية ، تتوالى الطبقات الاحداثى والتى منها تتكون الحافتان ومنحدراتهما . فعلى الطباشير ، بقدر معين من عدم تناسق الطبقات ، تأتى أولا طبقة بن الطفل الأخضر متساوية السمك تقريبا فى الحافتين ، نحو ١٢٠ — ١٦٠ مترا فى الشرقية ، ١٥٠ مترا فى الغربية عند هضبة القس ابو سعيد ، يتخللها أفق رقيق من الحجر الجيرى ، ويرجع تاريخها الى الايوسين على الأرجح . ثم أخيرا وعلى طبقة الطفل تأتى طبقة السطح من الحجر الجيرى الايوسينى .

تركيبيا ، من الواضح أن الفراغة قبة صغيرة . فالطبقات على كلتا الحافتين الشرقية والغربية ، خاصة فى الشمال ، تميل بتدرج شديد نحو الشرق والغرب على الترتيب . وهناك ميل اقليل للطبقات نحو الشمال . هذا التناظر التام بين الحافتين يشير الى أن التركيب الذى حفر فيه المنخفض ، ولو أنه مديد ، هو تركيب قبابى أساسى كما يذهب الاكثرون . ويبدو أن المحور الرئيسى للتقبة أو التقبب ، الذى يمتد بطول الواحة البحرية فى الشمال أيضا ، مستمر جنوبا فى قلب منخفض الفراغة حتى عروض عين مقفى على الاقل . ويشير وجود بعض من عدم التناسق فى الطبقات الى أن عملية رفع القبة حدثت فى الباليوسين (٢) .

التضاريس

جغرافيا ، يقع الجزء الأكبر من رقبة المنخفض تحت مستوى ١٠٠ متر فوق سطح البحر ، حوالى ٩٠ — ٧٠ مترا غالبا ، مع انحدار تدريجى نحو

(1) H. Beadnell, Farafra oasis, its topography & geology, Cairo, 1901, p. 5 — 16.

(2) R. Said, p. 78 — 80.

الشمال ، استمرارا لانحدار سطح الهضبة المحيطة حوله . فبينما يقع قصر الفراغة على منسوب ٧٥ مترا تقريبا ، تقع أخفض نقطة في الشمال حول عين الوادى على منسوب ٢٥ مترا . وعلى هذا فان أعقق نقطة بالمنخفض تعلو عن مستوى سطح البحر بما فيه الكفاية .

السطح على العموم أقرب الى الاستواء المعقول منه الى التضرس الواضح . وكما ينصف خط عرض ٢٧° المنخفض تقريبا بين الشمال والجنوب فانه كذلك يقسم السطح الى منطقتين : شمالية منبسطة تكاد تخلو من المعالم البارزة ، وجنوبية أكثر تضرسا وتباينا بمرتفع هضبي في الغرب وبكتبان رمليّة في الشرق .

فأما المنطقتان الشمالية المسطحة ، التي تقع بالدقة شمال عروض بير الذكر ، فلا تتفاوت كثيرا في الارتفاع ، منخفضة ، رتيبة باهتة التضاريس الا من بضعة طول منعزلة قمعية الشكل على جانبها الغربى . وتتكون هذه التلال من طبقة الطفل نفسها التي تظهر على منحدرات الحافة المقابلة ، مما يدل على انها بقايا متخلّفة من عملية حفر المنخفض . غالى الجنوب من قصر الفراغة بنحو ١٢ كم يقوم جبل الجنبه المزدوج : الجنبه القبلى والبحرى . والى الشمال من القصر بنحو ٢٠ كم تقوم ثلاثة تلال أخرى لا أسماء لها .

ان بساطة المنطقة الشمالية ورتابتها تذكر ، فيما عدا انخفاض السطح، ببساطة ورتابة هضبة الصحراء المحيطة هنا شرقا وغربا . على أنها من الناحية الأخرى تشمل نقطة العمران الوحيدة في المنخفض بأسره ، وهى قصر الفراغة مع بعض عيون هامة حولها مثل بير الذكر في الجنوب وعين مقفى وعين الوادى في الشمال ١٠.

أما في المنطقة الجنوبية ، التي ترتفع صعدا بالتدريج نحو الجنوب ، فان أبرز معالم المنخفض كتلة هضبية مسنطيلة تندفع من الجنوب الغربى لتستقر في هذا الركن منه على نفس محور المنخفض العام . تلك هى هضبة القس أبو سعيد المشهورة . شكلها أشبه بالابهام ، ويكاد يذكر بقطر في الخليج العربى . تخرج كئسبه جزيرة طبوغرافية من جسم الهضبة المحيطة على نفس ارتفاعه العام ، حوالى ٢٥٠ - ٢٧٠ مترا ، لتتشطر المنخفض محليا مجنبّة على هامشه فصا أصفر أو حوضا ثانويا شبه مغلق يعرف بمنخفض السدالة ويفطيه في معظمه لسان من بحر الرمال العظيم الملاصق مباشرة الى الغرب .

وبينما تسيطر هضبة القس أبو سعيد على الجانب الغربى من منخفض الفراغة ، يسود في الجنوب الشرقى بحر محلى من الرمال ، لعله أكبر البحيرات المقتطعة من بحر الرمال العظيم ، اذ يكاد يحتل نصف مساحة

المنخفض مبتدا لنحو ١٥٠ كم أى بكل طوله تقريبا ومتجاوزا اياه جنوبا ، وذلك بعرض نحو ٥٠ كم لا تتناقص الا خارجه . واذا كانت كتلة القس تتبع محور الضلع الغربى لمثلث المنخفض ، فان بحر الرمال — اذ يتمحور بمحور الرياح السائدة — يوازى هنا ضلعه الشرقى نصا (١) .

بشرىا

رغم مساحتها الهائلة ، الفراغة تقليديا افقر الواحات ماء واقصرها سكانا ، تأتى فقط قبل القطارة ، أعنى تكاد تكون غير معمورة . وهذا مما يؤسف له حقا ، لان الواحة تمتاز بخلوها من المستنقعات وبالتالي من الملايا أيضا . فالفراغة هى واحة الحلة الواحدة ، فليس بها الا قرية واحدة هى قصر الفراغة ، تكاد تتوسط المنخفض فى البرزخ الضيق بين كتلة القس من الغرب وبحر الرمل من الشرق . وهى تعيش على مجموعة من الآبار تتحلق حولها ، عددها نحو العشرين ، ولكن تصرف أغلبها لا يزيد على البوصة . من ثم لا تزيد المساحة المزروعة عن ٢٠٠ فدان ، مقابل ٩٠ ألفا صالحة على الأقل . من ثم لا يزيد عدد السكان عن ١٠٠٠ نسمة (تذكر سخرية « فرغور الواحات » !) .

لكل هذا كانت الفراغة اقل الواحات قيمة . والواقع انها لا نعدو طبيعيا ان تكون مجرد حوض رمل شاسع ، وبشرىا شبه منخفض قطارة آخر . حتى من حيث الطرق الصحراوية كان دورها محدودا . من ناحية لقله السكان ، ومن ناحية أخرى لانها بحكم الموضع مجرد خطوة على طريق الواحات العام . ولهذا كانت الطرق المؤدية اليها قليلة : جنوبا من الداخلة : شمالا الى البحرية ، شمالا غربا الى سيوة مرورا بالدالة ، مع طريق ثانوى غربا الى ليبيا ، لكن دون طريق شرقا الى النيل . ولعلها بذلك الوحيدة التى لم تكن تتصل مباشرة بالوادي . لكل هذا كان يبدو انها محكوم عليها مسبقلا بأن « تسقط بين مقعدين » ما بين زحف التعمير على واحات الجنوب من جهة وواحات الشمال من الجهة الأخرى . غير ان اكتشاف أكبر خزان مياه جوفى وأكبر رقعة صالحة للزراعة بها أخيرا قد غير الموقف وصورة المستقبل جذريا وبصورة انقلابية .

البحرية الشكل والابعاد

الى حد ما ، تبدأ شمالا وغربا حيث تنتهى الفراغة جنوبا وشرقا على الترتيب ، واقعة بذلك فى ركن التقاء خط طول ٢٩° بخط عرض ٢٨° . هذا

(1) Beadnell, Farafra, p. 24 — 37.

يضعها بالتقريب على نقطة الثلث — الثلثين من المسافة بين كل من النيل والحدود الغربية بالعرض والحدود الجنوبية والبحر المتوسط بالطول . فبالعرض ، تبعد عن نيل المنيا ١٨٠ كم ، وعن الفيوم ١٦٠ كم ، فهي اذن اقرب الواحات الجنوبية الى الوادى ، وتقع منه على عروض المنيا ، بينما تكاد تتفق بالضبط مع مثلث هضبة طور سسيناء الجنوبى الاقصى ، طرفها الجنوبى فى حذاء رأس محمد وطرفها الشمالى فى حذاء مدينة الطور . اما بالطول فهي تصطف بسهولة فى خط واحد مع وسط الداخلة والمفرة والعلمين تقريبا .

الشكل غير منتظم تماما ، خاصة فى جانبه الغربى المتعرج المعقد جغرافيا ، ولكنه عموما اهليلجى اشبه بالبيضاوى اضيفت اليه زائدتان ضيقتان مسحوبتان فى اقصى طرفيه شمالا وجنوبا بحيث يقترب نوعا من شكل العدسة او العين او المغزل اليدوى فى النهاية ، والكل على محور قاطع شمالى شرقى — جنوبى غربى . والزائدة الشمالية محدودة الرقعة طولها ٨ كم فقط ، اما الجنوبية فأكبر بكثير شكلها مثلث طويل مسحوب طوله ٣٧ كم .

بهذا الشكل يتفاوت عرض المنخفض على عروضه المختلفة . فالزائدة الشمالية لا تعدو ٥ كم اتساعا ، بينما ينفصح المنخفض الى ٢٨ كم على عروض قصر الفراغة ، مقابل ٣٥ كم فى آخر جسم البيضاوى فى الجنوب ، تضيق بسرعة الى ١٥ كم عند بداية مثلث الزائدة الجنوبية ، الى ان تنتهى فى اقصى طرفها الجنوبى بما لا يزيد على ٤ كم . اما اقصى عرض المنخفض فنحو ٤٢ كم ، واقصى طوله نحو ٩٤ كم (١) . مساحة المنخفض حوالى ١٨٠٠ كم^٢ ، اى مثل منخفض الفيوم تقريبا . من ثم كانت البحرية صفرى واحات الصحراء الغربية — « الواح الصغير » .

متوسط منسوب المنخفض تحت مستوى سطح الهضبة المحيط يبلغ حوالى ١٠٠ متر الا قليلا . ابرز خصائصه ، وبها ينفرد بين كل منخفضات الصحراء ، هى تلك الحافة الحلقية التى تطوقه وتغلطه من جميع الجهات والتى تشير ببلاعة الى أصله الجيولوجى . ارتفاعها يتراوح بين ١٧٥ ، ٢٠٠ متر فوق قاع المنخفض ، واليه ينحدر بشدة . وقد كشفت التعرية فى قطاعات كثيرة منها عن مقاطع راسية يظهر فيها تتابع الطبقات الجيولوجية ابتداء من الخراسان النوبى حتى الحجر الجيرى الايوسينى .

فى التاريخ الجيولوجى

ن جيولوجيا ، تتكون ارضية قاع المنخفض من اساس من الحجر الرملى

(1) J. Bali; H. Beadnell, Baharia oasis, its topography & geology
Cairo, 1903, p. 7 — 20.

الكريتاسى الذى يتألف من عدة طبقات اسفل بعضها البعض يزداد عمرها قدما عن الكرياسى كلما زاد عمقها ، ويصل مجموع سمكها الى أبعاد عظيمة حيث وصل الحفر الى صخور المركب القاعدى على عمق يزيد على ١٨٠٠ متر تحت سطح الواحة . طبقات الحجر الرملى هذه تظهر مكشوفة فى بعض مقاطع حواف المنخفض ، كما تكون الجسم الاساسى للعظم التلال المنتشرة فى قلبه ، لكن تعلو بعضها فى الحالين التكوينات اللاحقة . فعلى جوانب المنخفض الجنوبية تعلوها طبقات من الحجر الجيرى المتبلور ، تكسوها بدورها طبقات من الحجر الجيرى الطباشيرى . اما على جوانبه الشمالية فيكسو الحجر الجيرى الايوسينى طبقة الحجر الرملى الكريتاسى الاساسية مباشرة . ويضاف الى الجميع اخيرا بعض اندغاعات من الصخور البلوتونية الحديثة تظهر على شكل كتل تلية فى بعض المناطق خاصة فى الشمال .

من حيث التاريخ والتركيب الجيولوجى ، واضح أن البحرية ، التى تقع على جبهة التحام الرصيف الثابت والرصيف غير الثابت ، تعرضت لكثير من التعقيد والتشويه . فالمنخفض يمثل التواء محدبا بعيد المدى والأبعاد . محور هذا المحدثب يجرى نحو الجنوب الغربى ابتداء من جبل غرابى فى الشمال مرورا بالتلال الوسطى حتى نهاية المنخفض الجنوبية ، مستمرا فيما يبدو ليثمل الفراغة . ويبلغ ميل الطبقات فى الشمال ٦٠ درجة ، ثم يقل فى الجنوب ، الامر الذى يدل على أن مركز الطى كان فى الشمال . وهناك ايضا عدة تراكيب التوائيه محدبة بطول الحافة الشرقية للمنخفض يصل ميل الطبقات بها أحيانا الى ٥٠ درجة ، ويفصلها عن المحدثب الرئيسى مقعر كبير الأبعاد .

وخلال التاريخ الجيولوجى المعقد ، الذى تحول به التركيب من التواء محدب الى منخفض مجوف سواء بالعوامل الباطنية أو الهوائية منفردة أو مجتمعة ، أدت ضغوط الشد ثم انفراجها الى حدوث انكسارات عديدة تتعاهد على امتداد محور التركيب ضاربة نحو شرق الجنوب الشرقى . اعم هذه واحد يخترق الواحة عبر جبل الهفوف ، وآخر فى فتحة المنخفض الشمالية عند نقب غرابى ، كما أن الحافة الشرقية للمنخفض محدبة بانكسار (١) .

المهم أن هذه الانكسارات ، اذ صدعت التركيب المحدثب ومزقت سطحه الايوسينى ، كانت اشارة البدء لعوامل التعرية بالهجوم عليه لحته وخفضه . بعدئذ تحول المنخفض فى الاوليوجوسين كما يرى بيدنل الى بحيرة شاسعة تفتقرش أرضه جميعا بينما تشخص فيها اعاليه كارخبيل من الجزر البحرية هي كوكبة جبال الواحة الحالية بعد أن جفت البحيرة (٢) . هذه البحيرة لم تكن

(1) R. Said, p. 81 — 86.

(2) Topography & geology of the Fayum, p. 47 et seq.

الحافة الحلقية

فيزيوغرافيا ، البساطة تغلب على الحافة الشرقية ، نهي شبه منظمة في تقوساتها المديدة المعتدلة القليلة . وشكلها العام يذكر بالساحل الشرقى لأمريكا الجنوبية ، إلا من اختلال وتشوه ملحوظ في النسب . على انتظامها ، لا تخلو الحافة من بعض الانقطاع خاصة في الشمال ازاء منطقة عين جليت وفي الجنوب ازاء منطقة عين الحيز . ليتولوجيا ، يسود معظم سطح الحافة الحجر الجيري الايوسيني الذى يمتد نطاقه الى الشرق منها جميعا .

الحافة الغربية ، على العكس تماما ، يغلب عليها التخلج الشديد المعقد في خلجان بارزة نصف دائرية وطولية والسنة ورؤوس غائرة ، كما تختلف التكوينات الجيولوجية على قطاعاتها المختلفة ، فلا تقل تعقيدا من الناحية الجيولوجية عنها من الناحية التضاريسية . فالزائدة الضيقة بأقصى الطرف الشمالى حوافها منخفضة وقل انحدارا مما يسود جنوبها . واليها يتدرج قاع المنخفض بتؤدة مما يسهل الحركة ، ولذا تتجمع معظم الطرق التى تربط البحرية بالنيل في هذا المهبط الميسور ، ومنها تفرق خلال نقب غرابى في أقصى الشمال الشرقى .

بعد الزائدة تقوس الحافة الغربية في خليج نصف دائرى كبير ينتهى بعد نحو ٢٥ كم برأس غائر ازاء منطقة القصر . وهنا تصل الحافة الى أعلى ارتفاع لها في كل حائط الواحة حيث تصل الى ١٧٥ مترا فوق مستوى أرض المنخفض . الى الجنوب يعقب هذا الخليج نصف الدائرى خليج ضيق متطاوّل كاللسان يعود فينتهى برأس غائر ازاء جبل حماد . وبعد ذلك يتعاقب النبط نفسه أكثر من مرة ، خليج نصف دائرى كبير فأخر متطاوّل صغير ، الى ان ينتهى بأخر رأس غائر ازاء الحيز .

وعلى امتداد هذا القطاع المعقد تحدد الاودية المتحدرة جنبات الحافة ، محددة مخارج ونقوب الواحة غربا ، بينما تتكدس عند أقدامها ركامات الصخور المكسرة والمفتتة . ولكن ابتداء من زائدة المثلث الجنوبى تستقيم الحافة لأول ولآخر مرة ، الى ان تستدير لتتصل في أقصى نهايتها الجنوبية بالحافة الشرقية ، لتحكم اغلاق المنخفض تماما الا من نقب ضيق يؤدى الى المرافرة .

على امتداد الحافة الغربية يتفاوت التكوين الصخرى على التعاقب من الشمال الى الجنوب . ففي نصفها الشمالى يسود الحجر الجيري الايوسيني

كما على الحافة الشرقية عموما . ولكن في نصفها الجنوبي يغطى سطح الحافة طبقات من الحجر الجيري المتبلور الصلب ، مكونا شبه عتبة او رف او سلمة عالية نوعا . وعلى نفس الامتداد في النصف الجنوبي تعلو الطبقات الاخيرة ، في غير تناسق طبقات ، طبقات اخرى من الحجر الجيري الطباشيري مؤلفة على البعد حافة ثانية او بالاحرى ثالثة اعلى للمنخفض شديدة البروز والتميز بوعورتها وبتعرجها وبلونها الابيض الثلجي . وفي اقصى الجنوب تقترب هذه الحافة الاخيرة من حائط الحافة العامة الاولى للمنخفض ، وتمتد جنوبا حتى الفراغة .

معالم القاع

اذا نزلنا من الحافة الى قاع المنخفض نفسه ، فان السطح العام ، كالفراغة ، معتدل، التضرس ، مع انحدار اقل يميل عريض نحو الشمال ، وربما ايضا ولكن الى حد اقل من الشرق الى الغرب . مثلا تقع الحيز في الجنوب على ارتفاع ١٥٦ مترا فوق سطح البحر ، بينما عين جليت وحررة في الشمال الشرقي على ارتفاع ١٣٥ مترا ، مقابل + ١١٣ مترا في منطقة القصر في الشمال الغربي حيث تعد اخفض نقطة في قاع المنخفض كله . ويضاعف من عمق هذه النقطة النسبي انها تكاد تواجه اعلى قطاع في حائط المنخفض كله . بصفة عامة اذن بتراوح عمق المنخفض ككل بين ١٥٠ ، ١٠٠ متر فوق سطح البحر ، مثلما يقع تحت مستوى سطح الهضبة المحيطة بنحو ١٠٠ متر في المتوسط .

ان تكن الحلقة المغلقة المطوقة هي، ابرز سمات الحافة الحادة الانحدار، فان اخص خصائص القاع الموج، وبها ايضا ينفرد المنخفض بين سائر منخفضات الصحراء ويكتسب مظهرا وطابعا مميزا للغاية ، هي تلك الكوكبة المنتشرة من التلال او الجبلديات المنفردة كالجزر Inselberge التي ترصع ارض المنخفض حتى شبهه البعض بغابة او ارجيل من التلال . نشأتها قديمة ترجع الى الكريتاسي والبلويسين ، لذا تتفاوت في اشكالها واحجامها وارتفاعاتها والوانها. كذلك فان بعضها من فعل التعرية ، اما مقتطعة من اجناب الحافة او متخلفة بين جنباتها residual, relict عن التكوين القبايى الاب ، ولكن بعضها بلوتوني من اصل تكتوني .

عدها بضع عشرات منثوررة في ارجاء المنخفض بلا نظام واضح ، فمنها ما يحف بالحافة الشرقية ، ومنها ما يلاصق الحافة الغربية وهو أكثر ، ومنها ما يتبعثر عشوائيا في وسط المنخفض . غير انها اكثر في الشمال عموما منها في الجنوب حيث تكاد تختفى من زائدة المثلث الجنوبي بالذات . وفي الشمال فان

اهمها مجموعة تقع على قاطع من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى بحيث تكاد تشطر الواحة الى شطرين ، بل والرقعة الزراعية الضئيلة الوحيدة بها ايضا . وهذا القاطع يتفق مع خط انكسار رئيسى على المحور نفسه .

تبدا هذه المجموعة بجبل غرابى ، انصاها شمالية واكثرها شهرة وان لم يكن اكبرها او اعلاها . الجبل يحتل وسط الزائدة الشمالية كانه جزيرة صخرية شامخة وسط خليج عالى الحوائط . الجبل تل كبير اسود ، يرجع لونه الى ركاز الحديد به ، والذي يدين له بشهرته واهميته . وقد كان المعتقد ان هذا الركاز من اصل اوليجوسينى ، ولكن ثبت من وجود حفرات نوموليتية به انه ايوسينى معاصر لهضبة الحجر الجبرى المحيطة . كذلك فان الخام ليس رسوبى الاصل بل تكون بالاحلال والتأكسد . اما معدنيا فان عناصره تتفاوت بين السيديريت والهيماتيت والماجنتيت .

الى الجنوب ، فى دائرة القصر ، تبرز ثلاث او اربع كتل تلية كبيرة تعلو مستواها بنحو ١٣٠ مترا ، هى من الشمال جبل ميسرة ثم جبل منديشة فجبل الهفوف (الهفوف) . الاول على محور جبل غرابى ، الثانى يقع ويقطع فى رقعة الارض الزراعية بالواحة ، وكلاهما قائم اللون يغطيه غطاء من الدولريت . اما الثالث فأكبر تلال الواحة جميعا ولكنه معقد التركيب يتألف من تل ضيق طويل من الحجر الجبرى يشبه الحافة فى الجنوب وكتلة سوداء من الدولريت فى الشمال . هذه الجبال اذن هى اندساسات بركانية من الدولريت حدثت فى الاوليجوسين ، ظهرت فى حالة جبل الهفوف على شكل انق اندساسى الى وسط صخوره الكريتاسية ، مما يدل على اصل لاكلوثى lacolith اى انبثقت كقبو او كتبة جوفية صخرية (١) .

على جوانب المنخفض ، وقرب مقدم الحافة الغربية ، ينهض جبل الدست الذى يتكون من نفس حجر رملى قاع المنخفض يكسوه غطاء من الحجر الجبرى الايوسينى . فهو بوضوح اذن نتوء مقتطع من الحافة نفسها وانفصل تماما عنها . على الجانب الآخر من القصر ، وعلى مسافة مقاربة ، يقوم جبل حماد ، وهو بداية مجموعة تنتثر نحو الجنوب الغربى قرب اقدام الحافة وفى خلجانها العديدة ، عددها نحو ستة أخرى على الاقل من التلال التى لا تعرف لها اسماء محددة فيها يبدو . ومعظمها كتل متخلفة من التعرية من نفس طبقات قاع المنخفض ، وبعضها نواتىء مقتطعة من الحافة المجاورة . وبالمثل ينقط الجانب الشرقى من المنخفض قرب الحافة او بعيدا عنها عدد اقل من الكتل والتلال ولكن بعضها من احجام اكبر مثل جبل حرة فى الشمال وكتلة ضخمة مترامية من الحجر الرملى فى الجنوب حوالى عروض الحيز .

(1) Idem.

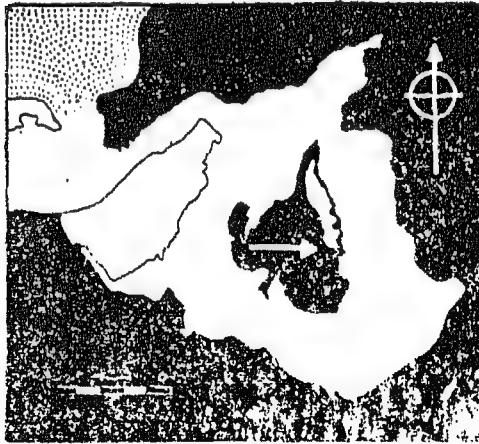
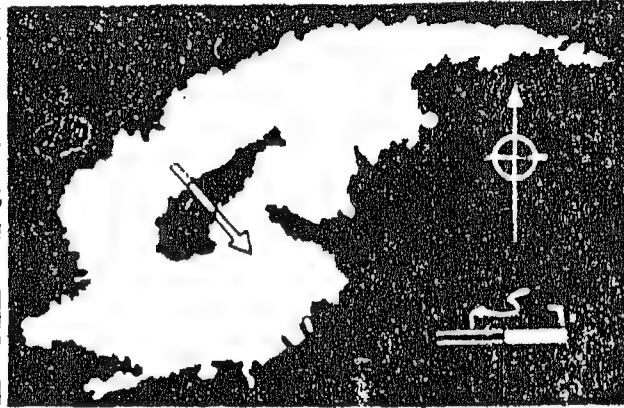
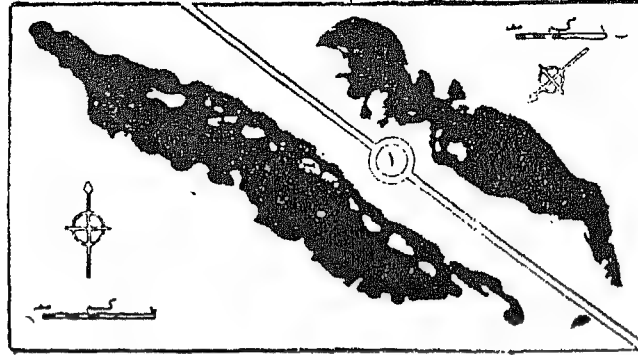
عدا التلال ، فان مما يميز البحرية ايضا قلة الرمال والكثبان داخلها او حولها بصورة لاغتة . ربما شكلها الحوضى المغلق هو الذى حماها ، فهنا فى الواقع ولكن بعيدا الى الشرق بما فيه الكفاية يبدأ غرد ابو محاريق . على ان السكنى اذا كانت قد نجت من الرمل داخل الواحة ، فان الحركة خارجها لم تغفل من قبضته ، حيث تقطع الرمال بموقعها شرق الواحة طريق القواغل الرئيسى الى وادى النيل مما يفرض عليه لفة طويلة لتفاديها . المهم على أية حال ان نلاحظ هنا فى ثنائى الفراغة — البحرية ، كما فى ثنائى الخارجة — الداخلة ، كيف تقل التكوينات الرملية فى الواحة الشمالية بالقياس الى الجنوبية .

من الناحية الاخرى ، تكثر بالبحرية البرك — كالمسيلة كبراها — والمستنقعات والاراضى الملحية القشرية ، ومن ثم تنتشر الملايا بشدة . على ان الحياة النباتية تبدى غنى نسبيا محسوسا بل غير عادى بالقياس الى سائر الواحات ، يتمثل فى انتشار الحشائش والاعشاب والشجيرات ، خاصة حول مناطق الآبار والعيون وفى مناطق المستنقعات . كذلك فان الموارد المائية متوسطة الوفرة والجودة والعمق ، عليها اقام الرومان نظاما جيدا ، اندثر الآن ، من الاقنعة الجوفية والفجاجير والآبار الارتوازية المنحوتة او المحفورة فى الصخر . وكبرى عيون الواحة حاليا هى عين البشمو — رومانية اصلا ومشقوقة بين الصخور — ولها منبعان واحد ساخن والاخر بارد تختلط مياههما فى قناة طويلة الى الحقول والحدائق .

على هامش الحياة

بذلك التوسط الحيوى يتحدد العمران ايضا . غليس ثمة الا ٤ قري هامة متقاربة التوزيع نوعا ، وتتجمع كلها بالشمال الاقصى فى زوجين : الباويطى (وهى العاصمة) والقصر ثم زوبو ومنديشه . وثمة بعيدا فى الجنوب قرية الحيز ، محطة على الطريق الى الفراغة . الرقع الزراعية حول القرى محدودة والانتاج قليل ، لكن تجود معظم الفواكه جودة فائقة ، كما ان امكانيات الاستصلاح والتوسع الحديث كبيرة . كان مجموع السكان حوالى ١٩٥٠ نحو ٧٠٠٠ نسمة ، وهو الآن ٢٠ — ٣٠ الفا (قارن ١٠٠ الف فى القديم) . ولكن بفضل التعدين — حديد البحرية ، خامه مصنع صلب حلوان — امام الواحة مسنقل انتقلى كبير لعله يستعيد الماضى او يتجاوزه . والمخطط الان ان يصل السكان الى ١٠ امثال عددهم الحالى .

اخيرا ، وبحكم موقعها النهائى كآخر مجموعة واحات الصحراء الجنوبية واكثرها شمالية كما تشير تسمية « البحرية » ، وكذلك كاقربها الى النيل ،



شكل ٤٠ - اشكال المنخفضات المتشابهة في الصحراء الغربية .
 بين بعض منخفضات الصحراء الغربية شيء من التشابه في الشكل العام بصرف
 النظر عن المساحة وعن التوجيه : النطرون - قارون (اعلى) ، القطارة - سيوه
 (الوسط) ، الغرافة - الفيوم (اسفل) . لاحظ اختلاف او توحيد مقياس الرسم
 بحسب كل حالة ..

كانت الواحة دائما عقدة طرق صحراوية اساسية تكاد تناظر الخارجة جنوبا .
فرغم ان طريقا واحدا هو الذى يربطها بالجنوب مع الفراغة ، فان هناك
حزمة كاملة تتفرع نحو كل جهات الشرق والشمال والغرب .

فشرقا نحو الوادى هناك طرق عديدة ، ولو ان اغلبها يعانى من كثبان
شرق الواحة و:دور حولها جنوبا فى لغة طويلة ، كما يمر بعضها بمنخفض
الريان . فثمة طريق الى المنيا ، وآخر الى البهنسا ، ثم طريق الى مفاغة
والفشن ، ثم الى الفيوم ، وأخيرا الى الجيزة والقاهرة . وشمالا هناك طريق
الى وادى النطرون ، وآخر الى الاسكندرية . اما غربا فهناك طريق النقب ١٣
الى سيوة ، اما عبر منخفض القطارة ، واما مرورا بواحاته الصغيرة
الجنوبية .

واخيرا يأتى الخط الحديدى مع طريق الاسفلت الى حلوان ليؤكد
التناظر مع الخارجة فى المواصلات وربما سير المواصلات . فهو يجعل البحرية
ثانية الواحات التى ترتبط بالوادى بمواصلات حديثة بعد الخارجة ، كما يبدو
ايضا انها تناظرها بالتالى فى مستقبل التنمية والتطور . ولم يكن غريبا لهذا
كله ان تضم الواحة مؤخرا الى محافظة الجيزة اداريا .

الفصل السابع

أقاليم الصحراء الغربية

(تابع)

الهضبة الشمالية

سواء بخط منخفضاتها في الجنوب أو بنطاق هضبتها في الشمال ، فإن هذه المنطقة شخصيتها الإقليمية المتفردة ، ان لم يكن في مصر جميعا على الصحراء الغربية بالتأكيد . جيولوجيا ، هي أحدث وحدات الصحراء الغربية ، ميوسينية يسودها الحجر الجيري بصفة أساسية ، الطبقات لطيفة الميل نحو الشمال ، بعيدة المدى في انتشارها الإقليمي ، ومعتدلة التجانس في تركيبها الصخري . والإقليم عموما بسيط في تركيبه الجيولوجي السطحي رغم ما كشف أخيرا عن شدة تعقيد في تاريخه الجيولوجي القديم وتركيبه الجيولوجي تحت الأعماق . ثم ان الإقليم ينتهي كله الى الرصيف غير المستقر من أرض مصر ، ومع ذلك فإنه من أقل مناطقها تأثرا بالعوامل والاضطرابات التكتونية ، وخاصة الانكسارات الإقليمية الكبيرة ، كما ان التواءاته القليلة هي طيات خفيفة ثانوية لطيفة الميل رمياتها بعيدة المدى (١) .

جغرافيا ، المنطقة هي أقل وحدات الصحراء الغربية ارتفاعا ، أدنى الى السهل الرتيب الباهت الملامح ، لا يكسر رتبته الا حافة الكويستا العظيمة الأساسية ومجموعة المنخفضات الرئيسية . ومنخفضاتها ، فضلا عن هذا ، تنفرد بين كل منخفضات الصحراء بأنها جميعا تحت مستوى سطح البحر ، بل في أحدها تتحدد أخفض وأعمق نقطة في مصر جميعا . ومناخيا وهيدرولوجيا ونباتيا ، هي أقل مناطق الصحراء الغربية جفافا أو أكثرها رطوبة سواء في ذلك الهضبة بأمتارها أو المنخفضات ببحيراتها وسبخاتها . في كلمة : هي أقل أجزاء صحرائها صحراوية ، فهي الى شبه الصحراء والاستبس أقرب .

أخيرا ، وفي النتيجة ، فإنها تبدو من الناحية البشرية ملامح جد متميزة . فهي أساسا إقليم رعى وقطعان وقبائل وبدواة وترحل ، بل إقليم الرعى

(1) R. Said, p. 197.

الوحيد في الصحراء الغربية كلها . ومن هذه الزاوية ، فرغم أنها طبيعيا أقل أجزاء هذه الصحراء صحراوية ، فإنها أكثرها تمثيلا لنمط حياة الصحراء الرعوية الحقة . ثم هي موقعا أكثر انفتاحا على البحر ، وأشد ارتباطا بوادي النيل وتأثرا به ، وفي النهاية أقل عزلة وتخلفا . إنها ، باختصار ، قمة الصحراء الغربية بشريا وإن تكن قاعها طبيعيا .

خط المنخفضات

فإذا ما بدأنا من الجنوب ، فإن خط المنخفضات الذى يفصل الهضبة الشمالية عن الوسطى خط ثلاثى يشمل سيوة ، القطارة ، النطرون ، الأولى على عروض نهاية القطارة الجنوبية والآخر على عروض نهايته الشمالية . وثلاثتها تقع مباشرة في ظل الحافة الجنوبية للهضبة الشمالية ككل ، وهى الحافة نفسها التى تمثل الحافة الشمالية لهذه المنخفضات ، والتى تنحدر إليها انحدارا شديدا إن لم يكن عنيفا أحيانا . غير أنه إذا عدت سيوة امتدادا بشكل ما للقطارة ، فليس صحيحا قط أن النطرون امتداد آخر . فبينما لا يعدو البرزخ الأرضى الفاصل بين الاونيين ٢٠ كم ، لا يقل الفاصل الأرضى بين الآخرين عر ١٠٠ كم .

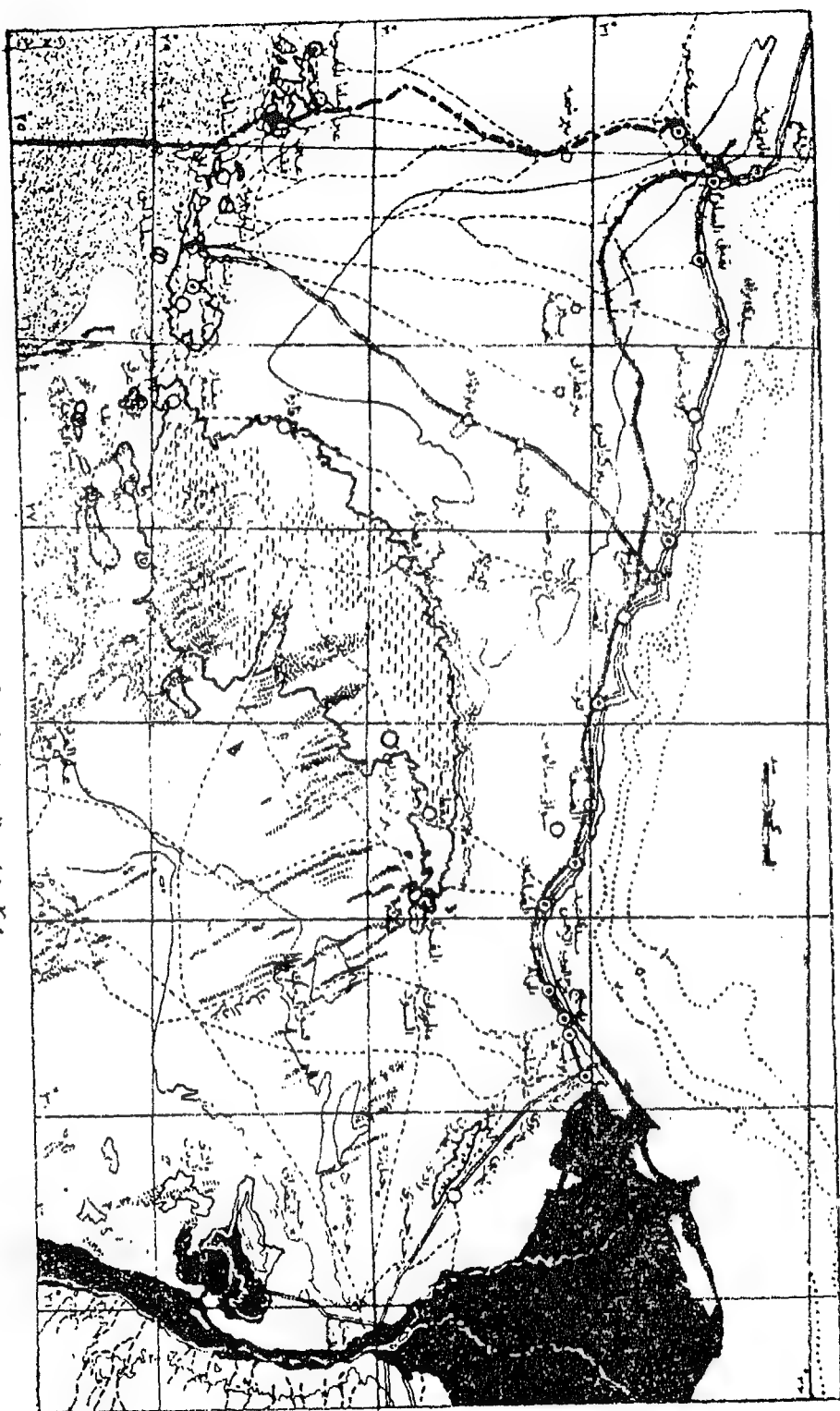
والواقع أن قطاع سيوة — القطارة مركز أرخبيل كثيف من الواحات والمنخفضات الصغرى المنفصلة التى نترامى من أقصى الغرب فى الجنوب حتى أقصى الشرق جنوب وجنوب شرق القطارة نفسه . وفي هذا الأرخبيل تؤلف سيوة والقطارة ثنائيا يتشابه من وجوه كثيرة ، رغم اختلافه في وجوه أخرى عديدة ، ويذكر في بعض منها بثنائى الخارجة — الداخلة في أقصى الجانِب الآخر من الصحراء .

ورغم اختلاف المساحة الشديد ، وكثير من النواحي الأخرى ، تشترك المنخفضات الثلاثة في أربع خصائص متميزة إن لم نقل متبلورة . فكل مساحاتها جميعا تحت مستوى سطح البحر أولا ، وتقعانها جميعا تمتاز بظاهرة البحيرات أو السبخات التى تستمد مياهها غالبا من طبقة الخراسان النوبى، وجميعها يستنبل أكثر على المحور العرضى ، وكلها أخيرا تبدو من الناحية الجيولوجية أحدث نشأة نسبيا من معظم منخفضات الصحراء الجنوبية .

سيوة

سيوة — والاسم تحريف عن سيوخ ، أحد آلهة المعابد المحلية القديمة — نصف منخفض أكثر منها منخفضا واحدا نأما ، نصفه الآخر هو واحة الجفجف

شكل ١ - البحر، القرية : المنطقة الشمالية .



عبر الحدود ، غنبا معا يشتركان فى حوض واحد مطلق عرضى المحور . بهذا فان سيوة ، ابتداء ، مفتوحة غربا على الجغبوب . والمنخفض السيوى يقع معظمه تحت مستوى سطح البحر ، اعلى نقطة فيه — ١٧ مترا . مساحته بالتقريب حوالى ١٠٠٠ كم^٢ ، طوله نحو ٧٥ كم ، وعرضه فى المتوسط زهاء ١٥ كم ، لكنه يضيق فى الغرب الى اقل من النصف ، بينما يزداد اتساعا فى الشرق الى اكثر من الضعف حيث يتوغل منه نحو الشمال خليج ارضى دائرى مسيح . والغريب ان شكل المنخفض العام ، مع فارق الحجم الهائل ، يشبه الى حد ما شكل منخفض القطارة مقلوبا او معوجا . فاذا حرغت الخريطة بحيث يكون الغرب فى الشمال لبدت حدود المنخفض السيوى الجنوبية المنتظمة اشبه بقوس حدود منخفض القطارة الشمالى ، بينما يبدو جسمه كبوق او كقرن على هيئة القطارة .

طبوغرافية المنخفض

تشرف على المنخفض من الشمال حافة عالية حادة الانحدار تخططها وتخدها الاودية والمسائل الطولية العديدة التى قطعها بشدة الممرات والنقوب كما اقتطعت منها التلال المنفصلة والقارات الناتئة . هى اذن حافة تعرية بوضوح تام . وهذه الحافة هى بعينها نهاية — جزء من نهاية — الهضبة الشمالية ، وهى التى ستستمر شمال القطارة . لكنها هنا تتعرج كثيرا اقترابا وابتعادا حول محورها العرضى العام . وفى أقصى الشرق بصفة خاصة تتوغل جنوبا كخليج او كبرزخ ارضى مرتفع هو الذى يفصل بقدر ما يصل بين سيوة والقطارة . وهذا ما يجعل المنخفض السيوى مفتوحا تقريبا على الشرق ايضا . اما جنوبا فلا تكاد توجد حافة بمعنى الكلمة ، اذ تدفن تحت بداية بحر الرمال العظيم . هذا الجانب اذن اقرب الى الارساب .

وثمة بعض الواحات الصغرى تبدو كالتوابع مبشرة حول المنخفض الاساسى فى الجنوب والغرب كمناطق انتقال الى منخفض الجغبوب . وبهذا كله يبدو المنخفض فى جملة كمر شريطى مفتوح بالعرض محصور بين حافة الشمال ورمال الجنوب . وفى هذا لمانه يشبه الى حد ما منخفض الداخلة فى أقصى الجنوب من الصحراء .

بهذا الاطار الذى يتناثر فيه الجانبان الشمالى والجنوبى بشدة اكثر مما يتناظران ، تتحدد الى حد بعيد طبيعة ارض المنخفض من الداخل . فمن ابرز ملامح المنخفض الاختلاف اللافت بين منحدراته الشمالية والجنوبية . فالاولى تعرف المصاطب والدرجات عند اقدام الحافة ، ويتراكم عليها وتحتها كسر الصخور والفتات ، وتتعامد عليها عشرات الاودية العرضية والمسائل العديدة

بلا انقطاع . وهى أخيرا تنقطعها عشرات من التلال المقطعة والقارات المنعزلة المنفصلة أو شبه المنفصلة ، المنخفضة أو العالية التى يناهز بعضها ارتفاع الحافة الام نفسها . أما المنحدرات الجنوبية ، فعلى العكس أكثر تدرجا وأقل ارتفاعا ، تسودها الرمال بأشكالها المختلفة من سهول رمال وكثبان سيفية وهلالية . ولا يكسر هذه القاعدة سوى بعض القارات التى تبرز من الغطاء الرملى .

وفيما بين نطاقى المنحدرات هذين ، يتحول قاع المنخفض الى منخفض من منخفضات ، أى يتألف من مجموعة من التجاويف الصغرى والاحواض الثانوية ، يعرف بعضها بالحطيات ، ويحتل قلبها عادة إما بحيرات أو مسنقعات أو سبخات ، وحولها أيضا تتركز الواحات العديدة التى تتكون منها واحة سيوة ككل . وبهذا يبدو قاع المنخفض كالغربال المثقب ، كما تسوده الأشكال المائية والبحيرية .

ويبدو أن قاع المنخفض كانت تحتله بحيرة واحدة كبيرة ، تقطعت بالتدرج الى عدد من البحيرات الأصغر ، ثم الى عديد من البحيرات الصغرى ، لا يقل عددها الآن عن ١٠ ، ولبعضها مدرجات بحيرية مرتفعة نوعا من آثار عملية الإنكماش . كبراها بحيرة سيوة نفسها فالزيتون فالمرامى فخميسة ، ثم أغورمى والمعاصر وقوريش وتيرة ... الخ .

الموارد المائية والاقتصادية

الموارد المائية فى سيوة مصدرها كالمعتاد طبقة الخراسان النوبى ، إلا أنها تعاني من شئ ، مفرط أحيانا ، من ملوحة ، نظرا لشدة البخر من جهة وللثائر الكيماوى لبعض الطبقات الجيولوجية المتدخلة من جهة أخرى . لكن المياه الصالحة ونيرة للغاية ، وبأكثر حقا من الاحتياجات الراهنة ، بل أن المشكلة ليست الرى بقدر ما هى الصرف . فالمقدر أن اجمالى الموارد المتاحة يبلغ ١١٣ ألف متر مكعب يوميا ، فى حين أن أقصى الاحتياجات الجارية تناهز ١٠٠ ألف متر . وهناك نحو ٥٠٠ عين ، نصفها صالح للشرب والرى ، وبعضها ساخن والآخر بارد . وأحيانا تتجاوز العيون العذبة والملحة ، وكذلك الباردة والساخنة بصورة لافتة .

هذه العيون والآبار موزعة على مساحة ٣٥ ألف فدان ، لا يزرع منها سوى ١٦ ألفا أى أقل من النصف . كذلك فإن هذا الجزء المستغل من أرض الواحة الصالحة للزراعة لا يمثل سوى ربع المساحة القابلة للاستصلاح والزراعة . وهناك بالتالى مجال للتوسع فى ثلاثة أمثال الرقعة المستغلة

والمنتجة حاليا . وثمة على الاقل ٢٩ ألف غدان صالحة للاستزراع غورا ، منها نحو ٧٥٠٠ غدان من الدرجات الثلاث الاولى . وفيها عدا هذا فان الباقى تسوده الرمال والبرك والملاحات والمستنقعات والسبخات . ونظرا للاسراف فى الري وسوء الصرف ارتفع مستوى الماء البساطنى فى كثير من المناسبات المزروعة الى حوالى نصف متر من السطح مما يضاعف من مشكلة الملوحة كما يؤدى الى انتشار الملاريا وتفشيا .

الامكانيات الزراعية والاقتصادية للواحة ، وان كانت محدودة نوعا . لا باس بها ، وبها يتحدد حجم السكان . غالى جانب ثروة النخيل ببلحها السيوى الشهير - نحو ١٨٠ ألف نخلة ، هناك الزيتون الممتاز - نحو ٢٠ ألف شجرة مثمرة ينتج كل منها نحو ١٠٠ كيلو جرام سنويا وتجعل من سيوه فى واقع الامر اكبر مزرعة للزيتون فى مصر . غير ان المكابس والمعاصر بدائية . متخلفة تحتاج الى تجديد وتحديث تام . هناك أيضا النباتات الطبية والعطرية التى يمكن ان تطور الى سلعة تصديرية مربحة جدا . ومجال الصناعات اليدوية والبيئية ، كمجال السياحة ، مفتوح بلا قيود ، لاسيما حين يتحقق المشروع المخطط لرصف الطريق الى مطروح حتى يكون شريانا للسيارات الى الساحل . وعلى الجملة فان سيوة اغنى واكبر نقطة منفردة فى ابعد منطقة من الصحراء الغربية عن وادى النيل .

العمران

عدد السكان نحو ٧٥٠٠ نسمة فقط ، غالكثافة ضئيلة للغاية بالنسبة الى المساحة والامكانيات . ومن المؤكد ان الواحة تتحمل اضعاف عدد السكان الحالى . من الناحية الاخرى يعد مستوى الدخل اعلى بالفعل من متوسط دخل الفرد فى مصر عموما . ورغم هذا وذاك فان مشكلة نقص الايدى العاملة بارزه بالحاح . ومع ذلك ايضا فان هناك مؤخرا خروجا واحيا الى برقة وليبيا البترولية عموما . ويتوزع هؤلاء السكان بين مجموعة من القرى والحطايا تكرر عادة اسماء البحيرات و / او القارات المجاورة (او العكس ، سيان) . واهم هذه القرى هى مجموعة الواحات السبع : الاوردى ، الزيتون ، المراتى ، تيجزرتى ، اغورمى ، امشندو ، بهى الدين .

ثمة بعد هذا نمط معمارى متميز يتكرر فى واحات سيوة ، يعكس ايضا خامة البيئة مباشرة . غالبا بنى اساسا من القورشيف ، وهو طين طفلى رملى صحراوى على الملوحة من عائلة النطرون . اما السقوف والابواب والشبابيك والاسوار والاثاث فمن جذوع وجريد النخيل . ولكن لكلا العنصرين مشكلته الايكولوجية الخطيرة . فالقورشيف ، على صلابته بعد الجفاف ،

وعلى مزاياء كمادة عازلة للحرارة والبرودة وطاردة للحشرات والذباب ،
يذوب من أملاحه تحت المطر النادر ففتهار المباني تماما ، كما حدث عام ١٩٣٠ ،
١٩٧٠ .

أما جذوع النخيل فمشكلتها التي تعاني منها سيوة بصفة خاصة هي
النمل الابيض . فهذه الجذوع غنية بالسياليولوز ، غذاء النمل المفضل . وقد
استشرت هذه الآفة الى حد الوباء البيئي الحقيقي ، حيث أصابت الآن كل
منازل قرى الواحة تقريبا حتى تهدم معظمها فهجرتها أصحابها وبنوا مساكن
جديدة بعيدة عنها . بل يعد النمل الابيض أحد العوامل الرئيسية في تهدم
مدينة سيوة القديمة التي هجرت تماما وأنشئت المدينة الحالية بدلا منها . ولعل
هذا أيضا سبب هجر بلدة شالي القديمة التي لا تعدو اليوم كومة من الاطلال .

سيوة العاصمة هي بسهولة كبرى تجمعات الواحة ، وتعد نموذجا طيبا
لها . فهي تكاد تتوسط المنخفض من الشرق الى الغرب ، ولكنها تجنح الى
حافته الجنوبية . تتوسط بضع تلال وبحيرات مشهورة مثل جبل الموتى ثم جبل
التكرور في الشرق وأغورمى في الشمال ، والآخر هو الذي يعلوه معبد آمون
الشهير . وتتكون سيوة من اثنتين : سيوة القديمة والجديدة . فسيوة القديمة
تقع على ربوة عالية ، مساكنها طبقة فوق طبقة ، قليلة الفتحات للغاية ، تبدو
كتلة بناء واحدة مصمتة أو كتلة صباء بلا فتحات أو ممرات الا واحدا عليه
بوابة كبيرة محكمة المتاريس ، يفضى الى شوارع بالغة الضيق تغلقها بوابات
من جذوع النخيل . أما سيوة الجديدة المبنية من الطين فأكثر اتساعا وانفتاحا .

القطارة

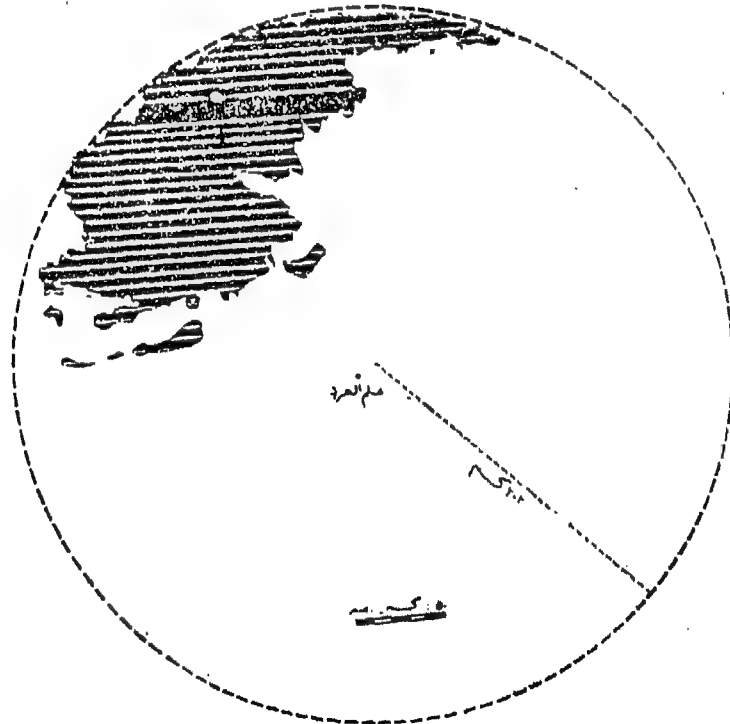
ليس هذا أكبر منخفض في صحراء مصر فحسب ، ولكنه أكبر منخفض
من نوعه في العالم (١) . وهو كذلك ليس « قاع مصر » وحدها غقط ، بل أيضا
قاع افريقيا برمتها باستثناء وحيد هو مصب نهر هواس في القرن الافريقي
وإن كان هذا لا يقارن قط بالقطارة مساحة . وعلى العموم ، فإنه ثالث أعرق
أو أخفض نقطة على اليابس في العالم أجمع ، بعد البحر الميت فمصب
هواس . لكن المثير أنه ليس منخفضا اخدوديا تكتونيا مثلهما ، بل منخفض
هوائي أساسا . ومن هذه الزاوية فإنه يقينا أعرق منخفض من نوعه في العالم
أيضا . الاغرب أن هذا المنخفض الهائل يقع على هذه الدرجة من القرب من
البحر — مسافة ٧٠ كم فقط — دون أن يتصل به قط ، سواء في الماضي أو في
الحاضر ، سواء في النشأة الجيولوجية أو في العلاقات الجغرافية .

شكله المتميز أميل الى التقوس ، على محور عرضي أميل الى القاطع ،

(1) Squyres; Bradley, p. 99.

ورقعته غير المنتظمة اميل الى المثلث راسه مسحوب ضيق في الشمال وقاعدته العريضة في الجنوب ، وهو في مجموعه اشبه شئ بالبوق أو القرن . والواقع أن حدود المنخفض الشمالية والغربية الخطية الصقيلة تكاد ترسم قوساً مديداً، مثير الانتظام من دائرة مركزها منطقة علم الغرد (في منتصف المسافة بين واحة سترة والبحرية) ونصف قطرها ٢٠٠ كم بالضبط . أقصى طوله نحو ٣٠٠ كم، وأقصى عرضه نحو ١٥٠ كم، ومجموع مساحته نحو ٢٠.٠٠٠ كم^٢، أي نحو مساحة الدلتا ، أو ثلث مساحة سيناء .

رقعة المنخفض كلها تحت مستوى سطح البحر ، ولكن متوسطها العام يدور حول — ٥٠ متراً ، ومعظمها دون ذلك ، بينما تصل أخفض نقطة به في أقصى الجنوب الغربي الى — ١٣٤ متراً . ومعنى هذا أن عمق القطارة تحت مستوى البحر يكاد يساوى وحده مجموع أعماق المنخفضات الأربعة الأخرى الواقعة دون مستوى البحر ، وهى سيوة والنطرون والفيوم والريان ، والبالغ — ١٥٠ متراً . والواقع أن عمق القطارة يعادل أكثر من ضعف عمق الريان، أو عمق الفيوم نحو ٣ الأمثال، أو عمق النطرون بين ٥ — ٦ الأمثال، أو سيوة نحو ٨ الأمثال .



شكل ٤٢ - منخفض القطارة ، الذى يشبه فى شكله القرن أو البوق ، وربما ذكر الى حد ما بشكل تشيكوسلوفاكيا قبل الحرب ، تتبع حدوده الشمالية الغربية بأماله وانسيابية قوساً من دائرة مركزها علم الغرد ونصف قطرها ٢٠٠ كم تقريباً

الحافة العظمى

ابرز معالم المنخفض ، ومن ابرز حافات الصحراء الغربية جميعا ، حافته الشمالية او الشمالية الغربية بالاحرى . هي بعينها الحافة الجنوبية للهضبة الكبرى في الشمال . وهى التى بقومسيها الانسيابية النادرة المثال قد حددت تقوس المنخفض العام . ويرجع هذا التقوس اساسا الى ان طبقة التكوينات الصخرية الميوسينية التى حفر فيها ، والتى تعرف هنا بتكوينات مرمريكا ، تزداد سمكا وبالتالى صلابة كلما اتجهنا من الشرق الى الغرب ، ولهذا كانت عملية النحت والتعرية اسهل واسرع واعمق في الشرق عنها في الغرب ، فتراجعت حافة المنخفض بشدة أكثر نحو الشمال في القطاع الشرقى ، بينما ظلت صامدة متقدمة نحو الجنوب أكثر في القطاع الغربى ، حتى اذا ما وصلنا في أقصى الغرب الى البرزخ الأرضى المتقدم promontory الذى يفصل القطارة عن سيوة بلغ سمك تلك التكوينات اقصاه بالفعل (١) .

ترتفع الحافة نحو ٣٥٠ مترا فوق سطح البحر ، وهى اعلى ما تكون في قطاعها الشمالى (او الشرقى) وتميل الى الانخفاض نوعا في قطاعها الغربى (او الجنوبى) . تهوى من حالق كالحائط العمودى ، حيث يبلغ مجموع السقوط { ١٠٠ - ٥٠ } مترا في مدى كيلومترات معدودة ، ولذا يصعب اجتيازها حتى على الاقدام . ولولا ان اعلى قطاع بالحافة وهو الشمالى لا يتفق في موقعه مع اخفض قطاع في المنخفض وهو الجنوب الغربى ، ل زاد مدى الانحدار عن ذلك كثيرا . لكنه يكفى مع ذلك لكى يوضح شدة العمق على الجانب الغربى من المنخفض . وعلى هذا الجانب أيضا يلتحم بالحافة منخفضان ضئيلان في أقصى الغرب والشرق ، هما واحة قارة (قارة أم الصغير) غير بعيد عن اخفض نقطة في القطارة ، وواحة مفرة عند طرفه النهائى في أقصى الشمال الشرقى تجاه البحر وجنوب العلمين .

على العكس من هذا الجانب المقابل في الجنوب والشرق : لا حافة تقريبا ، والمنخفض مفتوح يتدرج ويثدا الى مستوى سطح الصحراء . كذلك فان حدود المنخفض الشرقية ، على التقيض من الغربية ، شديدة التمرج والتخلج كثيرة النتوءات والانثناءات . انها جانب ارساب بكل وضوح ، حيث الحافة الشمالية الغربية جانب تعرية بكل قوة . وفي الجنوب والجنوب الشرقى تتكاثر المنخفضات الصغيرة التى تبدو كالتوابع حول المنخفض الكبير ، منفصلة احيانا ونسبه متصلة احيانا . واهم هذه المنخفضات التوابع في أقصى الجنوب سترة والبحرين ونوميسة والواطنة والعرق .

(1) Said, "New light etc.", p. 41.

قاع المنخفض

وكما في سيوة ، ولكن على نطاق هائل ومع الفوارق المحلية ، يتحدد تكوين أرض القطارة من الداخل بهذا التناقض الحاد بين المنحدرات الشمالية والجنوبية . فأرض المنخفض ، الذى حفر خلال البلايستوسين والحديث في طبقات الميوسين الافقية اللينة ، تتفاوت بين الحجر الجيري وبين الصلصال والحصى والرمال ، يضاف اليها السبخات الملحية المستنقعية التى تغطى مساحة ضخمة منه . ولكن المهم أن هناك تنابعا نطاقيا وترتيا جغرافيا خاصا في مكونات القاع بين جانبيه الشمالى والجنوبى .

ف عند اقدام الحافة الشمالية مباشرة وبطولها نطاق عظيم من الجلايد والصخور وخاصة كسر الصخور والفتات المتساقطة جميعها من تعرية الحافة ، ثم يلى نطاق أعظم اتساعا وعرضا وعمقا من السبخات ، يرتبط معظمها بأعماق المنخفض الشديدة ، وان لم يكن بالضرورة بأعمقتها ، فهذه تحتكرها عادة تكوينات الصلصال . وبينما تسيطر السبخات على الشق الغربى تقريبا من المنخفض ، يسود الحصى الشق الشرقى بعمامة — صحراء واسطح رق — يعنى . وأخيرا على أقصى الهوامش الشرقية من المنخفض يترك الحصى مكانه للرمال التى تتوزع في كتبان طولية في الاتجاه التقليدى — صحراء عرق يعنى . ومن الواضح أن للتعرية الهوائية التى تسود المنخفض وللرياح باتجاهها المعروف دورها الواضح في غرز وترتيب مكونات ومواد التعرية من الاثقل الى الاخف ومن التعرية الى الارساب ابتداء من الحافة الشمالية الى الحدود الجنوبية .

عن البيئة

القطارة ، بعد ، حوض لاء . حقا يمتاز قاع المنخفض بالرطوبة التى تستمد أساسا من مياه الخراسان النوبى الباطنية . وهى تظهر على شكل بقع ملحية ، وفى الاغلب على شكل السبخات المالحة التى تغطى سطحها كنتيجة البحر الشديد قشرة ملحية صلبة . براقة بقدر ما هى خوانة ، والتى تغطى وحدها نحو ربع مساحة المنخفض . كذلك فربما عرف المنخفض بحيرة في مرحلة من مراحل تكوينه .

مع ذلك كله فان موارد المياه الصالحة لماقدة تماما ، فيما عدا واحبة المغرة التى تميل مياهها الى الملوحة ويتكاثر عليها بعوض الماريا ، ثم واحة القارة حيث المياه قليلة جدا . وعلى أطراف المنخفض بعض عيون وآبار مثل

عين تبغبع في الجنوب الغربى ويئر أبو الغراديق في الشمال الشرقى ، ولكنها محدودة القيمة . ولذا كان القطارة خاليا من العمران تماما . انه ، كما قد نقول ، « وادى الموت » الاكبر في الصحراء الغربية .

وأخيرا ، فان شدة الانحدار وانتشار السبخات الزلقة والرمال المتحركة تؤدى الى صعوبة وخطورة الحركة والانتقال في المنخفض ، حتى لقد كان الظن تقليديا حتى أيام الحرب الثانية والعلمين انه غير قابل للمعبور على الاطلاق . ومع ذلك فهناك بعض طرق تخطط المنخفض على امتداد الارض الصلبة فيه . كذلك فان المنخفض قد عبرته منذ ذلك الوقت قوائم لشركات البترول في كل الانجاهات مرات لا حصر لها (١) . ومع ظهور البترول حول المنخفض ، وحين يتحقق مشروع الكهرباء العظيم به ، لن تتغير فقط كل الجغرافيا الطبيعية والبشرية لشمال الصحراء الغربية ولكن المنخفض نفسه سوف يتحول من وادى الموت الى بحيرة الحياة .

هيكل المشروع العظيم ، الذى يقرن ويقارن في ضخامته وخطره بشق قناة السويس في القرن الماضى وبيناء السد العالى حديثا ، هو شق قناة من البحر المتوسط الى المنخفض لتحويله الى بحيرة داخلية يسقط اليها الماء باستمرار على شكل شلال جبار يولد الكهرباء من خلال مجموعة من التربينات الضخمة . القناة طولها ٧٦ كم ، تجتاز عنق هضبة الرويسات — العلمين في اضيح وانسب مقاطعها ، وتمر في قطاع منها خلال نفق محفور في جوفها . عمود السقوط المخطط ارتفاعه ١٣٠ مترا ، يضبط معدل تدفق مياه البحر في المنخفض بالنسبة الى فاقد البحر بحيث يحافظ على مدى السقوط هذا باستمرار . طاقة الكهرباء المولدة تبلغ ٢ مليار كيلووات — ساعة ، اى نحو الثلث من طاقة السد العالى حاليا او من استهلاك مصر الراهن ، وبذلك يقدم رصيد مصر من الطاقة .

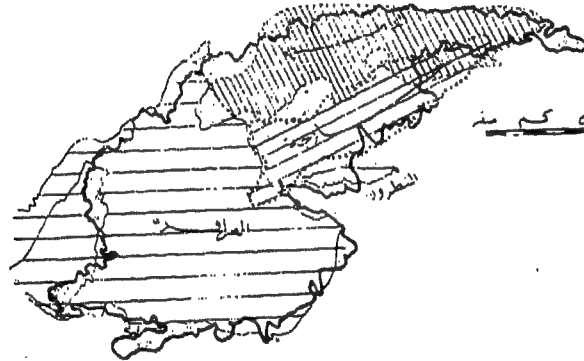
للمشروع أيضا مزايا جانبية هامة . فمن مياه بحيرة القطارة المالحة الجديدة يقترح البعض استخلاص عناصر عديدة قيمة للصناعة كأملاح البوتاسيوم والصوديوم والبروم والمغنسيوم فضلا عن ركاز الذهب والفضة بكميات اقتصادية ومجزية للغاية . وآخرون يقترحون من جهة أخرى تركيب محطات ضخمة على نهاية القناة أو بداية المنخفض لتحلية أو تعذيب المياه المتدفقة اليه ، وبذلك يتحول الى بحيرة داخلية عذبة لا ملحة ، وعليها يمكن التوسع الزراعى البعيد المدى حول المنخفض وعلى منحدراته .

وفي كل الحالات فان بحيرة القطارة الصناعية الداخلية الجديدة ستكون

(1) Squyres; Bradley, p. 101.

تغييرا اساسيا في اللاندسكيپ الطبيعى بشمال الصحراء الغربية وثور جذرية في اللاندسكيپ الحضارى للساحل الشمالى الغربى او مرمريكا مريوط. فهذه البحيرة الشاسعة المساحة ستكون بمثابة خليج صناعى جديد في البحر المتوسط ، وتكاد بذلك تخلق ساحلا حديدا للبحر . وكالمعهد ، يتنبأ البعض بأنها ستغير المناخ الاقليمى او المحلى للمنطقة نحو درجة أقل من الصحراوية وأكثر من الرطوبية . بل يتصور البعض شرقها نطاقا جديدا من الاستبس الخفيف يصلح للرعى وتربية الحيوان ... الخ . واذا كان البعض يرغب في هذه النبوءات المتطوِّحة ، فان البعض الآخر يحذر من انها على العكس قد تصيب بالخلل نظام المطر في شمال وغرب الدلتا ... الخ .

وعلى اية حال ، مطر او لا مطر ، فان المشروع سيخلق نواة من العمران في عمق الصحراء وعلى تخومها . فخطته تشتمل على انشاء ٧ مدن جديدة في حوض القطارة . وعلى الجملة ، فبه يتحول القطارة من منخفض غائر جاف ميت الى شئ اقرب ما يكون الى البحر الميت المجاور ، الا انه حتى الى ابعد حد بالطاقة والصناعة والعمران . بصيغة أخرى ، سيتحول المنخفض من مجرد ناقذ جيولوجى الى ائمن عائد تكنولوجى .



شكل ٤٣ - يكاد القطارة يتسع لمعظم منخفضات الصحراء الغربية الاخرى ، فهو يستوعب في مساحته كلا من الغرارة والخارجة والداخلية والنظرون مجتمعين

مشروع القطارة

اما على المستوى العملى فان المشكلة الملاحية هي اولا تطهير المنطقة من حقل الالغام الكثيف الذى كانه ايام الحرب الثانية . ثم ثانيا تحديد وسيلة شق نفق القناة ، بالتفجير العادى التقليدى أم النووى النظيف . ولكل مزاياه وعيوبه ، فالاخير اسرع وارخص ، لكن اخطاراه الاشعاعية وارداة في بعض الآراء المختصة . وفيما عدا هذا ، فان امكانية المشروع وجدواه الاقتصادية ليسا موضع شك . ولسوف يكون المشروع بالنسبة للصحراء الغربية كالسد

العالى لوادى النيل نفسه ، وبالنسبة لعرب الدلتا كقناة السويس لشرق الدلتا . فى كلمة : انه مشروع القرن الحادى والعشرين بامتياز .

وادى النطرون

مثلا ننظر الى القمر ، قد يكون من الافضل أن ننظر الى وادى النطرون « كالجانب الذى يري » عادة ، أو يري أكثر ، من منخفض ثنائى أو زوجى طولى صغير ، كما هو ضحل نسبيا ، يقع تحت مستوى سطح البحر ، ويقبع على الضلوع الغربية البعيدة لدلتا النيل ، وعلى محور شمالى غربى — جنوبى شرقى ، وسط المسافة ، وعلى الطريق الصحراوى ، بين القاهرة والاسكندرية . غلن كان وادى النطرون هناك هو الأشهر ، فانه ليس الاوحد .

غالى الخلف منه ، متواريا وموازيا له ، واد آخر يقع مثله تحت مستوى سطح البحر ، لا يفصلهما الا حافة ضيقة متوسطة الارتفاع ، ولذا يكاد يقع فى « ظله » جغرافيا كما هو شهرة ، فى حين يحتكر الاول « دائرة الضوء » . ذلك هو « الوادى الفارغ » الذى تصوره البعض حينما وهما من أساطير الصحراء ومدد البعض غربا حتى برقة ، ربما تحت تأثير قربه من درب « الحج القديم » الى المغرب ، بينما ربطه البعض الآخر عشوائيا « بالبحر بلا ماء » الشهير فى الصحراء الغربية والذى لا يقل خرافة . واذا كان قد نبت زيف هذه الاساطير ، فقد ثبت أيضا أن الوادى الفارغ حقيقة علمية الا انها محلية بحتة ومن مقياس متواضع للغاية .

النطرون والفارغ

على أن الواديين ، بمزبد من الدقة ، لا يتجاوران ولا يتوازيان تماما وكلية وانما جزئيا والى حد ما ، كما أنهما أميل الى المحور غرب الشمال الغربى وشرق الجنوب الشرقى ، بل يكاد الفارغ بالذات يكون عرضيا شرقيا — غربيا فى مجموعه أو على الاقل فى قطاعه الغربى . فالنطرون ، ٥٠ كم غرب الخطاطبة ، يتوسط المسافة بين القاهرة والاسكندرية تماما أو تقريبا ، حيث يبعد كلا طرفيه عن مدينته المقابلة نحو ٨٠ كم . أما الفارغ فاقرب الى القاهرة كثيرا وابعد عن الاسكندرية أكثر ، اذ يبدأ طرفه الجنوبى على بعد ٥٠ كم من العاصمة حيث تمتد موازيا للنطرون الى منتصفه تقريبا ، بعده يبتعد عنه فى انفراج واضح متجها صوب الغرب نصا أو تقريبا لمسافة ١٥ كم أخرى . والفارغ بهذا يقع الى الجنوب من النطرون أكثر مما يقع غربه . والواديان اذن يقعان على التعارج en échelon بقدر ما يقعان على التجاور ، والواحد منهما يمتد شمال الآخر أو جنوبه بقدر ما يمتد شرقه أو غربه . والشكل الذى يرسمه الاثنان معا اقرب الى حرف لا منحرف منه الى رقم ١١ مائل .

من حيث الابعاد ، الفارغ اطول قليلا من النطرون ، ٧٠ كم مقابل ٥٥ — ٦٠ كم على الترتيب . لكن النطرون أعرض ، ١٠ كم مقابل ٧ كم على التوالي ، وإذا كانت المساحة بعد هذا متقاربة ، فإن الفارغ أعلى ارتفاعا ولكنه أضحل عمقا بكثير . فلأن انحدار السطح العام هنا هو من الغرب الى الشرق ، فإن الفارغ يقع على منسوب أو كتور أعلى من النطرون ، غير انه ضحل لا تزيد أعماق نقطة فيه على — ٤ أمتار تحت مستوى سطح البحر . أما النطرون فيقع تحت مستوى الهضبة المحيطة بنحو ٥٠ مترا ، ويقع الجزء الأكبر من رقعته تحت خط صفر ، بينما تصل أعماق نقطة به الى — ٢٤ مترا تحت مستوى سطح البحر .

وإذا نحن أمعنا النظر في هذه الابعاد ، لوجدنا أن معناها الحقيقي أن الفارغ واد حقا ولكن النطرون ليس كذلك . الفارغ واد مفتوح له منبع وله مصب بينهما رواد ، منبع ضيق أعلى ومصب أوسع أوطى . وهو الى ذلك واد ينبع من الغرب ويصب في الجنوب الشرقي ، أي من حافة الهضبة الصحراوية الى حافة وادي النيل . أما النطرون فليس واديا وإنما ببساطة منخفض يستلقى على حافة الدلتا والصحراء المشتركة ، منخفض مغلق موحد الاتساع تقريبا وكذلك الارتفاع نسبيا ، فلا منبع له بصراحة ولا مصب ولا رواد ، بقدر ما له بداية ونهاية وحسب . وإذا كان له أي انحدار داخلي محسوس نوعا ، فهو إنما ينحدر نسبيا من الجنوب الشرقي الى الشمال الغربي ، أي عكس الفارغ . فكلاهما اذن ، مثلما يعطى ظهره للآخر ، ينحدر عكسه بعيدا عنه وفي الاتجاه المضاد .

صفوة القول بايجاز أن الفارغ واد صحراوي لمعلا ، حيث النطرون منخفض صحراوي لقط . الاول معظمه فوق مستوى سطح البحر ويستمد مائته النادرة من أعلى من السيول الصحراوية العابرة ، والثاني كله تحت مستوى سطح البحر ويستمد مائته من أسفل من الماء الباطني مثلما تستقر في قاعه عديد البحيرات . الاول اسم على مسمى لميزيوغرافيا ، والثاني تسميه شائعة ولكنها خطأ ، خطأ مشهور . لسكن تسمية الاثنان بالوادي بلا تمييز قد توحى ، مع شدة تلاصقهما وارتباطهما في الذهن ، بتشابه بينهما كاذب جزئيا أو مبالغ فيه نسبيا . انهما مجرد جارين أكثر منهما قريبين فخلا عن أن يكونا شقيقين أو توأمين . والمنخفض المزدوج كله يمثل حالة فريدة يجتمع فيها أو يتجاور على قدم المساواة تقريبا مهيكلان لاهم عنصرين طبوغرافيين في الصحراء وهما الوادي الجاف والمنخفض الرطب ، والعادة في الصحراء الغربية أن الاول ضئيل مجرد تابع على حواف الثاني ويصب فيه ..

الفارغ ، أيضا ، اسم على مسمى مرتين ، مرة طبيعيا ومرة بشريا ، فهو واد حقيقي طبيعيا وفارغ فغلا بشريا . من هنا يتفوق النطرون على

الفارغ هيدرولوجيا وبالتالي بشريا خارج كل حدود . فالوادي الفارغ يخلو الا من شبكة تصريف فقيرة مخلطة ، على النقيض من النطرون الذي يمتاز بشبكة تصريف اغنى واكثف ، فضلا بالطبع عن سلسلة بحيراته الملحية الشهيرة . ثم ان الفارغ على النقيض من النطرون واد ميت بلا حياة . وفي هذه النواحي الاخيرة ، كما في الموقع والى حد ما في الابعاد ، يكاد الثنائي النطرون — الفارغ يذكر الى حد او آخر بالثنائي الفيوم — الريان غير بعيد ، الاخير في كليهما مجرد ظل للاول .

البنية والتضاريس

جيولوجيا ، الحقيقة الرئيسية في تركيب هذا المنخفض المثنى هي بلا ريب موقعه الدقيق على جبهة الالتقاء او الالتحام بين الاوليجوسين جنوبا والبليوسين شمالا ، بحيث يقع الوادي الفارغ على الخط المشترك بينهما او هو محفور فعلا في تكوينات الاوليجوسين كما يحدد ساندفورد وآركل^(١) ، بينما يقع وادي النطرون كله داخل البليوسين وحده . وفي هذا يختلف المنخفض المزدوج عن سائر مجموعة منخفضات الهضبة الشمالية من الصحراء الغربية والتي حفرت جميعا في ارض الميوسين ، مثلما يختلف في انه يقع على الضلوع الشمالية لتلك الهضبة بينما تقع هي على ضلوعها الجنوبية .

فيزيوغرافيا ، يبدو الواديان في هذا المنخفض المزدوج وكأنهما يحتلان المنحدرين المتقابلين لحصد ثانوي واحد او السطحين المتضادين لهرم مفلطح جدا ، النطرون الواجبة الامامية والفارغ الخلفية وكان كليهما يعطى ظهره للآخر . ذلك الحصد يتراوح ارتفاعه حول ± 100 فوق سطح البحر . ومن هذا المستوى ينحدر المركب كله جنوبا الى الفارغ وشمالا بشرق الى النطرون .

تضاريسيا ، يقع المركب عموما في منطقة منخفضة سهلية موجهة انحدارها الاساسي العام من الغرب الى الشرق ومن الجنوب الى الشمال . الحصى والحصباء ، مختلطة بالرمال وبعض الطين والغرين ، تسود المنطقة مغطية نحو ثلاثة ارباع مساحتها ، ومنشرة غرب المنخفض ووسطه وشرقه ، ولكن متجهة من القدم الى الحداثة كلما اتجهنا من الغرب الى الشرق . المنطقة ، يعنى ، صحراء رق بالدرجة الاولى .

غالى الغرب من الوادي الفارغ ، اذا بدانا دراستنا التحليلية^(٢) من البداية ، تمتد سهول من الحصباء القديمة باهتة الملامح تتألف من الصوان

(1) Paleolithic man & the Nile valley in Lower Egypt, 1939, p. 47.

(2) M.G. Barakat; A.M. Abou-Khadrah, "Contributions to the geomorphological pattern & structural features of Wadi El-Natron area", B.S.G.E., 1970 — 1, p. 130 — 135.

الاجناب الغربية للوادي الفارغ تنحدر برفق نحو الغرب منفجة على سهول الحمى القديمة المتموجة . اما الاجناب الشرقية فترتفع الى جافة محدبة يفصله عن وادى النطرون ، يغطيها الحمى القديم ايضا بتكويناته المختلفة ، وتصل الى اقصى ارتفاعها فى الوسط فى جبل المخيمين ، حوالى ٩٠ - ١٢٠ مترا فوق سطح البحر ، والذي يتكون من الحجر الرملى اساسا تغطيه رقع من كونجولومرات الحجر الجيرى .

اما وادى النطرون فاذا كانت تحده غربا حافات ظهر طشائشة ورقبة المحيط تم جبل الحديد لجبل المخيمين على الترتيب من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، فان اجنابه الشرقية تتدرج باعتدال شديد وبدو شديده التواضع بالمقارنة الى الاجناب الغربية ولا ترقى قط الى حد الصافة بالمعنى الصحيح اذ لا تزيد عن ٣٠ مترا فوق مستوى سطح البحر تنحدر بتؤدة وهودة وباستمرار نحو حوض الدلتا الكبير . وبينما يغطى الحمى القديم حواف الوادى الغربية ، تتدرج اطرافه الشرقية من الحمى الحديث الى الاحداث على الترتيب من الغرب الى الشرق .

نسheel الحمى الحديث تغطى خط التفسيم الطبوغرافى بين وادى النطرون ودلتا النيل ، على شكل ارض منخفضة مموجة من الحصباء والرمال السائبة التى تبلغ سمكا عظيما والتى تتدرج شمالا الى الرمال الصرفة وجنوبا الى سهول الحمى الحديث التى نستمر شرقا حنى محاجر الخطاطبة المنتمة اليها جيولوجيا . ويتالف هذا الحمى الحديث من الحصباء الخشنه والصوان لونها بنى فاتح وتختلط بالرمال والطين والغرين .

تجوييف الوادى نفسه ، الذى يحفه قليل من الالتواءات وكثير من الانكسارات المحلية . قد يوحى تاريخه الجيولوجى بأصل تكتونى ورث من الاوليجوسين انكسارا اخدوديا - جريين - قلزما اى على محور اخدود البحر الاحمر ومعاصر له ايضا . ولكن البعض يرى انه انما تكون بالانكسار ثم عدلته بعد ذلك التعرية الجوية خاصة فى البلايستوسين (١) ، وان كان الراى السائد انه من عمل التعرية الهوائية اساسا .

مهما يكن الاصل ، فان النطرون تجوييف خفيف يقع معظمه تحت مستوى سطح البحر ، بعمق اقصاد - ٢٤ مترا . طوله ٥٥ - ٦٠ كم ، متوسط عرضه نحو ١٠ كم ، لمساحته نحو ٥٠٠ كم^٢ . عرضه شديد التجانس ، لا يبدى الا فى اقصى نهايتيه شمالا وجنوبا . شكله يكاد يذكر ببخيرة قارون الفيوم غير بعيد وعلى نفس خطوط الطول تقريبا ، وانما مقلوبة المحسور والتوجيه ، وان زاد هو عن ضعفها مساحة .

(1) Ibid., 130 — 2.

من الفارق المحسوس في الارتفاع بين جنبى المنخفض يميل سطحه نحو الشمال الشرقى عموما ، أو قل ان نصفه الغربى اعلى من نصفه الشرقى . ونتيجة لهذا الانحدار ، نجد ان مجموعة البحيرات التى تمثل اهم ظاهرة طبيعية في الوادى لا تتوسط المنخفض بل تجنح بشدة الى الجانب الشمالى أو الشرقى منه ان لم تقع في أحضانه تماما . وعلى العكس من البحيرات ، فان التلول القليلة التى قد ترتفع على قاع المنخفض انما توجد على الجانب المضاد ، الجانب الغربى الاعلى . وبالمثل ، نجد ان الاودية الجافة التى تنحدر على جانبى المنخفض تزيد كثيرا في الجانب الغربى عنها في الجانب الشرقى .

بحيرات النطرون

عن البحيرات تفصيلا (١) ، تلك التى تذكر بسببها وربما تحتل نسب مقاربة من مساحة المنخفض ، فانها ترصع قاعه كعقد منظوم على مدى نحو ٣٥ كم . عددها حاليا ليس محددًا بالقطع لشدة ضآلة بعضها ، ولكنها تتراوح بين ١٦ ، ٢٠ ، « ستة » منها على الاقل كبيرة وواضحة بما فيه الكفاية . في عقدها نترامس على خط واحد تقريبا وبتباعد متجانس غالبا أكثر مما تتجمع في مجموعات أو قطاعات وان تقارب بعضها أحيانا . كلها ، حتى الصغيرة منها ، طولية بمحور المنخفض .

عمقها لا يزيد عادة عن المترين . مساحاتها تتفاوت بشدة ما بين ٢ كم^٢ كحد أقصى ، - ١٠ كم^٢ كحد أدنى . ومجموع مساحاتها معا يناهز ١٠ كم^٢ ، أى نحو ١/٥ من مجموع مساحة المنخفض . بعضها يحمل أسماء ألوان مختلفة كالحمرة والخضرة والبيضة . . . الخ ، ولكنها جميعا تقريبا تميل مياهها الى الحمرة الخفيفة لأسباب زولوجية شتى ولكنها متشابهة . كلها مياهها ملحة لانها مشبعة بملح النطرون ، لكن درجة ملوحتها تتفاوت بشدة .

كلها تقريبا تستمد مياهها من المياه الباطنية لوادى النيل ، تلك التى تصل الى أطراف الدلتا والصحراء وحتى الاسكندرية والتى تظهر على السطح في قاع منخفض النطرون على شكل هذه البحيرات لشدة انخفاضه . وانما يتحول هذا الماء الباطنى هنا من العذوبة الى الملوحة لتفاعله الموضعى مع تكوينات طبقات المنخفض السفلى البحرية الاصل بالضرورة . وليس ملح النطرون الا ثمرة هذا التفاعل الموضعى . ويسبب الاصل النىلى للمياه الجوية ، فان اهم خصائص هذه البحيرات ان مياهها تزيد في غلظ الغيضان وتغيض حتى تجف تماما أو جزئيا اثناء التحريق ، وذلك مع الموجة المدية السنوية لتلك المياه .

(1) A. Shata; M. Pavlov; K. Saad, Preliminary report on the geology, hydrogeology & ground water hydrology of Wadi El-Natron, General desert development organization, Cairo, 1962.

أما الآن يرجع هذا الانفصال والتقطع ، غالى غزو وردم الرمال الى عشرين تقريبا . فالشهادات التاريخية المتاحة منذ العصور الكلاسيكية حتى مطلع القرن ١٩ تشير الى وجود بحيرتين فقط بالغتى الاستطالة والمساحة . ولعلهما فى الأصل كانتا ، كما فى سيوة ، بحيرة واحدة ثم تكاثرت بالانشطار أو بالانكماش . فإذا كان ذلك كذلك ، لكان التكاثر الحالى حديث العهد للغاية ، ابن القرن الماضى فقط . معنى هذا أيضا أن البحيرات خضعت فى هذه الفترة للاتصال والانفصال كثيرا ، أو بالأصح للانفصال المستمر ، وبالتالى تغير عددها فى اتجاه الزيادة .

أما الى ما يرجع هذا الانفصال والتقطع ، غالى غزو وردم الرمال السافية مما مزق أوصال البحيرات الكبيرة الى جيوب متباعدة باطراد . وبعد هذا الانفصال اختلفت درجات ملوحتها وكانت قبل واحدة . والثابت المعروف أن احدى البحيرات على الأقل قد انكشفت مساحتها فى العقود الأخيرة فعلا لهذا السبب (١) . ولكن أكون هناك سبب مساعد ، كانخفاض مستوى مياه النيل الجوفية الطبيعية — نبتة بضع بوصات تكفى — فى اتمى مناطق امتداده غربا ، لاسيما أن تكاثر البحيرات الفجائى تعاصر مع بدء عصر الرى الدائم الذى بقدر ما خلق من مستوى جوفى صناعى سطحى سحب من المستوى الجوفى الطبيعى العميق ؟

ورغم أن المنخفض لم ينشأ ، ولم يكن قط ، فرعا من غرور الدلتا كما توهم البعض تحت إحياء امتداده ومحوره ، وإنما بالتعرية الهوائية نشأ ، فإن النيل بمياهه الجوفية يظل مصدر مياه بحيراته . ولقد تضيف مياه اطار شمال الدلتا مصدرا آخر الى جانب مياه الفيضان . ولكن فى الحالين لا يعدو المنخفض أن يكون مجرد مصرف هامشى بعيد لغرب الدلتا ، باطنا وسطحا . المهم على أية حال أن لا علاقة لمائته بمياه الخراسان النوبى ، وفى هذا يختلف الوادى اختلافا أساسيا عن بقية منخفضات الصحراء الغربية (٢) .

البيئة البشرية

إذا انتقلنا أخيرا من البيئة الطبيعية الى البيئة البشرية ، فإن النطرون، على عكس الوادى الفارغ، الفارغ اسما وفعلًا، ملئ نسبيا بالحياة البشرية، عمرانه قديم ، وكان دائما ومنذ وقت مبكر على اتصال وثيق بوادى النيل رغم بعده وانفصاله الجغرافى عنه . فمِنذ أقدم عصور الفرعونية أدخله ملح النطرون فى دائرة حياة الوادى الكبير ونشاطه الاقتصادى الواسع . فخلد

(1) P.E. Lamoreaux, Reconnaissance report & recommendations for ground water investigations, Wadi El-Natron, General desert development organization, Cairo, 1962.

(2) Hume, Geology of Egypt, 1, p. 152.

كان خامة أساسية في صناعة التخفيف — كان اسم الوادى في الفرعونية عين حورس أو حقل الملح . كذلك كان النطرون سلعة تصدير هامة الى اوريا في العصور الوسطى .

ولقد خلق هذا النشاط التعدينى والتجارى دائما متجاورا وساطة نشطا على جبهة جنوب فرع رشيد ليكون حلقة اتصال بين الوادى الصغير والوادى الكبير . فكانت ترنوتيس في القديم هى هذا المتجر ، ثم طرانه في العصور الوسطى (التحريف العربى لترنوتيس) ، ثم الخطاطبة في الوقت الحالى . طرانه مثلا كانت مركزا هاما في العصر العربى ومحطة أساسية على الطريق الى رشيد والاسكندرية كما يذكر كل الرحالة والمؤرخين العرب ، ومنها تعددت الدروب الصحراوية الى وادى النطرون (١) . وقد ورثت وصلة سكة حديد الخطاطبة دور تلك الدروب الآن .

فيما عدا هذا ، فقد كانت السكنى المحلية الخفيفة تتمثل تقليديا في حياة نصف بدوية — نصف مستقرة تجمع بين الرعى والزراعة ونقل القواغل . فالصحراء المحيطة بالنطرون ليست مطلقة الجفاف تماما ، فلا تخلو من بعض الاعشاب الفقيرة المخلخلة التى تزداد غنى كلما اتجهنا شمالا والتى تصلح للاغنام شتاء . والسكان هنا هم قبيلة الجوابيص نصف الرحل ، يقيمون حول المنخفض بأغنامهم كل شتاء حين يعملون داخله أيضا في حمل النطرون والاحطاب الجافة . والى جانب ذلك كانوا يشتغلون في نقل التمر من سيوة الى وادى النيل ، كما يشاركون بدو اولاد على في حركة نقل التمر من الواحة البحرية حيث يخصص لهم محصول قرية منديشة بالتحديد (٢) .

وفي العصر الحديث تحول استخراج ملح النطرون الى صناعة استخراجية عصرية هامة في انتاج الصودا الكاوية والصابون . غير ان النطرون لم يكد يتحول الى صناعة متطورة حتى بدا ينضب ، الى ان نفذت خامته تماما في السنوات الاخيرة . لقد اصبح وادى النطرون ، الذى ترقى تسميته هذه الى المقريزى ، اصبح على عكس زميله الوادى الفارغ اسما على غير مسمى مزتين ، فلا هو اصلا بواد بالمعنى الصحيح كئنا راينا ، ولا عاد في الامر نظرون بغد ان نفد هذا العنصر ولضب .

ولقد دشّن هذا التطور المفاجيء دورة تحول اقتصادى جديدة بالضرورة . فكبدل الثمّنت صناعات تجهيمية خفيفة حديثة (كالرايو والترايزستور

(1) Otto Meinardus, "Notes on Terentuthis — Tarrāha", B.S.G.E., 1966, p: 161 — 176.

(2) G.W. Murray, Sons of Ishmael, Lond., 1935, p. 279 ff.

والبطاريات) ، الى جانب صناعة الزجاج المنخفض الدرجة على رمال المنخفض . كذلك بدى فى اسصلاح اراضي الوادى للاستزراع ، وهناك مشروع لتوصيل مياه النيل اليه . وقد اخذ هذا التطور يستقطب بعض العناصر البدوية الرحل من الصحراء المحيطة للاستقرار به من قبيلة الجوابيص .

وما دنا بصدد العمران ، فان معظم عمران الوادى يتركز بصفة عامة على جانبه الشرقى المواجه لعمران الدلتا من ناحية وحيث مدخله هو وبحيراته النطرونية من الناحية الاخرى . فهنا نجد اهم نقط العمران البشرى القليل من عزب ومدن ، مثل عزبة بنى سلامة وكفر داود وبلدة بير هوكر ، مدخل المنخفض ومحطة وصلة الخطاطبة . بل الطريف ان الوادى فيما يبدو كان يستمد بعض عمرانته تقليديا من تلك الجبهة الام المواجهة على فرع رشيد بالدقة ، حتى لنجد ان بعض حلته تكرر بعض اسماء تلك الجبهة ، مثل عزبة بنى (بنت ؟) سلامة وكفر داود مما نلقاها مزدوجة مكررة على جانبى المنطقة .

من جهة اخرى فان الوادى منذ بداية العصر المسيحى اجتذب بعزلته الصحراوية الواحية العمران الدينى او عمران الرهبان حيث قامت اديرتة الشهيرة . وبينما يجنح العمران المدنى الاساسى الى الجانب الشرقى البحرى من الوادى ، فالطريف ان مجموعة الاديرة ، الاربعة حاليا والتي يبدو ان عددها على عكس البحيرات كان فى تناقص عبر القرون ، تتركز فى أقصى جانبه الغربى التلى ، حيث تكاد حوائطها بالغة السمك تقوم على حافة الصحراء والرمل مباشرة ، وان لم يحمها هذا الموقع النائى احيانا من غارات البدو الداهمة من الصحراء الغربية والليبية .

واضح اذن ، فى الختام ، ان النطرون كما يختلف كثيرا او قليلا عن سائر منخفضات الصحراء من الناحية الطبيعية ، فانه يختلف اكثر من الناحية البشرية ، ان لم يكن بحكم الموقع الجغرافى لصق الوادى وشدة ارتباطه به نسبيا ، فبحكم البيئة المحلية . فمن جهة يجمع النطرون بين قدر من عزلة وقدر من عمران ، كانت ترجحة محصلتها هى دور الملجأ الدينى او عمران الرهبان . ومن جهة اخرى ، فعلى حين تسود الزراعة المنخفضات الاخرى المعمورة ، ساد هنا التعدين اساسا وظويلا ، وان انتهى الوادى اخيرا بسيادة الزراعة ، عكس ما بدا وعلى نحو ما غرقت المنخفضات الاخرى .

شيما غدا هذه القروى المميزة ، فان النطرون بين منخفضات وواحات الصحراء الغربية هو الذى خذ او آخر اقرب شئها بسيوة واشبهه قريبا بالخارجة .

الأولى ، بمنسوبها تحت سطح البحر وببحيراتها العديدة ، فضلا عن عروضها الشمالية) دون أن نضيف دور الدين والتدين بصورة ما (زوايا السنوسية) .
والثانية ، بموقعها اقرب ما تكون الى وادى النيل ، بالاضافة الى وصلة سكة حديدها ، ثم اخيرا بخط طولها . فى معنى ما جزئيا ويقدر من التجاوز ، وادى النطرون هو مجازا « سيوة وادى النيل » و « خارجة الدلتا » .

هضبة مرمريكا

نصف اقليم ونصف بيئة على الاكثر هى هذه المنطقة الهضبية المتواضعة الارتفاع والاتساع ، والتي تعرف « بالساحل الشمالى الغربى » فى العرف الدارج او بمرمريكا منذ الرومان (مراقبة عند العرب) ، والتي تتراعى لنحو ٥٢٥ كم من القاهرة حتى السلوم اى لنحو ضعف طول اى من ساحل الدلتا او سيناء او مثل مجموعهما معا او باختصار نحو نصف ساحل مصر الشمالى البالغ ٩٥٠ كم . ذلك لانها نصف صحراء - نصف استبس طبيعيا ، وسكانها نصف رحل - نصف مستقرين بشريا . ومع ذلك فانها اكثر تمثيلا لنمط حياة الصحراء من واحات الصحراء فى الداخل ، تلك التى لا تختلف كثيرا عن نمط الوادى الزراعى نفسه .

البيئة الطبيعية

غلمق نحو ٥٠ - ٦٠ كم من الساحل ، تمتاز المنطقة ببعض الامطار الاعصارية الشتوية ، تبدأ من ١٠٠ - ٢٠٠ ملليمتر على الساحل وتتناقص بسرعة شديدة حتى الصفر نحو الداخل . اى ان المطر يقتصر على نطاق يشمل كل شريط الساحل ثم الشريط الشمالى فقط من الهضبة الداخلية وليس كلها . ويمكن القول بالتقريب ان خط ١٠٠ ملليمتر هو الذى يفصل بينهما : ١٠٠ ملليمتر للشريط الساحلى ، ١٠٠ ملليمتر للشريط الشمالى من الهضبة الداخلية . وعلى محدوديته وعدم انتظامه ، فان هذا كاف لان يخرج النطاق كله من دائرة الصحراء المطلقة ويدخله دائرة شبه الصحراء او الصحراء الساحلية ويرفعه الى مرتبة النوع المتوسطى المتدهور او شبه الاستبس

هذا المطر لا مفر يترك ايضا بصماته على شكل اللاندسكيب . فبينما تختفى الكثبان او تكاد ، يتحول النطاق من ارض مترية جافة فى الصيف الى ارض موحلة لزجة فى الشتاء . كذلك يتجمع المطر اعلى الهضبة ليسيل شمالا وجنوبا ، شمالا اكثر ، فى اودية تابعة تتعاود عليها consequent ، عديدة قصيرة وسريعة ، بعضها الى المساليل الضئيلة اقرب gullies ، تخدش وتخطط قشرة الارض ، وتقترح شبكة المدقات والنقوب الرئيسية فى المنطقة ، تلك التى تتجمع كالحزم المتراصة كل حزمة تلم عددا من نقط الساحل وتركزها على واحات الداخل ، خاصة سيوة .

والى جانب الاودية ، ورغم طبيعة الارض الجيرية الصلبة ، فان الامر لا يخلو أيضا من بعض الظواهرات المحلية الكارستية karstified والخنادق الصغيرة كمجارى المياه الغائضة والمسطحات الجيرية المرسبة المستوية المعروغة « ببلطة العرب » ... الخ ، مما يرتبط بمسامية الجير او قابليته للذوبان .

من حيث التربة تنتمى المنطقة بوجه عام الى نوع تربة الاستبس الجاف الصفراء قرب الساحل ثم تتدرج الى تربة الصحراء الرمادية او السيروزم sierozems كلما تقدمت نحو الداخل . وهذه التريات عموما جيرية بدرجة عالية ، لونها بنى خفيف عادة ، نسيجها السطحى يتراوح بين الخشونة المتوسطة والنعومة الدقيقة (١) .

ما نباتيا فان الامطار تكسو اللاندسكيب بغطاء غصلى اسنيسى خفيف ، يخفف من حدة جذب الصحراء ، تتوجه الابصال والازهار الجميلة كالسوسن والخزامى ، ويتميز بدورة حياة انفجارية قصيرة . وهذا ، الى جانب مناخها الساحلى المعدل وساحلها الرملى اللازوردى الفائق الذى يخلو من الطين والصخور ويفسله بانتظام تيار جبل طارق البحرى ، يكسب المنطقة جماليات سياحية نادرة المثال ومثالية الشهرة .

موارد المياه

عن موارد المياه وضبط الماء ، فان المصدر الاساسى - والوحيد عمليا - لموارد المياه فى مرمريكا مربوط هو المطر . اما المياه الجوفية العميقة الارتوازية ، اى مياه طبقة الخراسان ، فلا محل لها هنا لفط عمقها وضعف ضغطها . وللمطر كمورد للمياه شكلان رئيسيان : مباشر وغير مباشر . المباشر كتساقط عام او كانهسياب سطحى فى المنخفضات ، وذلك لرى الزراعة الجافة من شعير بعلى واشجار فواكه مقاومة للجفاف ثم للمراعى الطبيعية . وقد تقام السدود الترابية فى مواضع منحدره على طريق الامطار والسيول المندفعة لتوزيع مياهها على مساحات اوسع من الاراضى المنبسطة او المهددة فى مصاطب متعاقبة .

ما الشكل غير المباشر فكمخزون ارضى اى باطنى ، اما طبيعى او صناعى . الطبيعى كتسرب راسى فى المناطق الرملية كتطابق الكتبان الساحلى او فى المناطق الجيرية المسامية كالهضبة الداخلية . وفى الاولى يتراكم ماء المطر المتسرب مكونا طبقة رقيقة من الماء العذب تستقر عادة فوق ماء البحر

(1) A.G. Abd El-Samie, "Soil survey classification & management of Mariut agricultural project", B.S.G.E., 1960, p. 158.

المالح ، ولذا يستدق بآبار ضحلة او بطلمبات خفيفة والا ضخت ماء البحر المالح نفسه . وتعرف هذه الآبار الضحلة قرب الساحل « بالمعطن » . اما في الثانية فتكون الآبار اعرق بفضل الارض الجيرية في الداخل ، وتعرف هذه الآبار « بالسوانى » ، مثل سوانى سمالوس بين العلمين وسيدى عبدالرحمن وسانية القصبة شرق مطروح .

اما المخزون الصناعى غبتم بتنظيم وتوجيه الانسان ، ويكون ضبط الماء بتكنيك وفي اشكال محلية مختلفة . وهناك نوعان رئيسيان من التخزين الصناعى : التخزين الارضى والصهاريج الرومانية . فالتخزين الارضى يتم عادة في بطون الاودية والافوار والمسائل باقامة سدود ترابية او حجرية تعترض سير الماء المنحدر الى البحر وتمنع ضياعه فيه ، فيتوقف ويغض في الطبقات المسامية في بطن المجرى ، حيث يؤخذ بعد ذلك بآبار تحفر في الارض المسامية او تسحب بالسواقي او الطلمبات . ولقد تقام السدود على شكل رقم ٧ على اعلى الاودية احجز المياه وتجميعها في صهريج جوفى ، ثم يعاد توزيعها بالرفع على الرقعة المزروعة .

وفي بعض المناطق ، كما في هضبة مريوط — العامرية ، تنتشر « الكروم Krumbs, Karms » ، وهى نوع من السدود الطينية الحائطية الصناعية ترتفع الى ٣ أمتار احيانا وترجع الى الرومان وتجمع الامطار لزراعة الشعير ايضا (١) . والثابت أن للتخزين الارضى عموما مجالا ومستقبلا كبيرين في المنطقة برمتها ، لكثرة الاودية والافوار في كل مكان تقريبا ، وبالتالي لضخامة كميات المياه التى يمكن منها اقتناصها واستنقاذاها واستقطابها .

اما الصهاريج الرومانية cisterns فهى اساسا تكنيك الاحواض المحفورة في الصخر ، خاصة الحجر الرملى ، لاختران مياه المطر ثم استمداد الماء من هذه الخزانات في خطوة تالية اما بالسواقي او بالدلاء لتوصيله الى الحقول للرى او للشرب . موضع حوض الصهريج ينتخب بعناية أسفل المنحدرات التى تجرى عليها مياه الامطار الساقطة على اكبر مساحة ممكنة من الاراضى المجاورة والمحيطة . ولذا فان المواضع الصالحة ليست متوفرة في أى أو كل مكان ، وبالتالي كانت محدودة نسبيا .

بوجه الماء الى الصهريج بحفر خندقين طويلين على المنحدر حيث يلتقيان عند فتحة الصهريج على شكل رقم ٧ . الاحواض عادة مستطيلة ، تبطن

(1) Abd El-Samie, 156, 160; A. Shata, "Remarks on the physiography of El-Ameriya — Mariyut area", B.S.G.E., 1957 p. 70; Lorin, p. 99.

جدرانها بطلاء غير منفذ لمنع تسرب المياه خارجها . سعة الحوض تتفاوت ، بحسب الموارد المتاحة ، من بصع مئات من الامتار المكعبة الى عشرات الآلاف . من ثم فان مساحة الزمام الزراعى المرتب على الصهريج تتناسب مع سعته . يوجه مخزون الصهريج بقنوات ضخلة الى الابار المحيطة ذات الفتحات الضيقة تقليلا للبخر ، ومنها تؤخذ المياه بالسواقي أو الدلو . الصهاريج نحتاج بالطبع الى العناية الدائمة والتطهير السنوى من رواسب الرمال والطين المجروغة مع المطر ، والا تقلصت سعة الخزان بالتدريج الى حد الانسداد والتلاشى فى النهاية ، وتلك آفة الصهاريج الرومانية التى ختمت على مصير معظمها كما نعلم .

اقليلها ، يقدر عدد الصهاريج الرومانية ما بين الاسكندرية والسلوم بنحو الالف صهريج . وهى أكثر ما تكون انتشارا فى الهضاب الصخرية ، خاصة فى الهضبة الداخلية حيث يوجد الحجر الرملى . وتمثل الصهاريج حاليا نقطة ارتكاز أساسية للاستصلاح الحديث فى المنطقة ، حيث يمكن احيائها بتطهيرها وتشغيلها ، ولو أنه لا مجال كبير لحفر الجديد منها نظرا لعدم وغرة المواضع البكر الصالحة لمثلها بعد (١) .

الحياة البشرية

فوق هذا المسرح الطبيعى كله ، أرضا ومناخا ونباتا وموارد مياه ، تقوم حياة رعوية زراعية مختلطة تجمع بين الترحل والاستقرار ، قوامها قطعان الغنم وزراعة الشعير البعلى أى الزراعة الجافة الواسعة الى جانب أشجار الفاكهة المقاومة للجفاف كالتين والزيتون والكروم واللوز . . . الخ ، أو قل بتركيز : مركب الضأن — الشعير — الفواكه . ويلاحظ أن سيادة الضأن هنا على الرعى ، لا الماعز ولا الابل ، تشير الى غنى موارد الرطوبة النسبى . أما زراعة الشعير فتتفاوت مساحتها سنويا بحسب الامطار ، ولكنها تصل فى المتوسط الى نحو ١٥٠ ألف فدان . وهى ترتبط عادة بالمناطق المنخفضة نسبيا من سطح الهضبة . ذلك أن نمط من الحياة كامل ، يتمثل بأكمل صورته عند بدو اولاد على حتى أصبحوا علما عليه .

لا غرابة فى ظل هذه الظروف الايكولوجية أن نجد أن عدد سكان الهضبة هذه ساحلا وظهيرا يفوق مجموع سكان الصحراء الغربية الداخلية بكل واحاتها . ففى ١٩٤٧ كان الرقمان ٦٠ الفا مقابل ٤٧ الفا على الترتيب أى بنسبة ٥٥ — ٤٥٪ . وفى ١٩٧٦ تغيرت هذه النسبة لصالح الهضبة

(١) عز الدين غراج ، ص. ٢٠ — ٢٦ ، ٤٤ — ٤٥

أكثر . فقد بلغ سكان مطروح ١١٢٨٠٠ مقابل ٥٦٧٠٠ للوادي الجديد ،
أي بنسبة ٦٦٥ - ٣٣٥ ٪ على الترتيب ، أي أن الهضبة أصبحت ضعف
الداخل سكانا أو ثلثي الصحراء الغربية جميعا . بل أن هذا التفوق الواضح
يتعدى السكم إلى الكيف . فالهضبة منصفة تقريبا بين الحضر والريف
(٥٣ - ٥٤٧ ٪) ، فيما يغلب الريف على واحات الداخل تماما
(٧٧ - ٢٢٩ ٪) ، كما يكشف تعداد ١٩٧٦ .

والحقيقة أن هذه المنطقة ، منطقة الهضبة ، كانت أسبق أجزاء صحاريها
جميعا ، والصحراء الغربية خصوصا ، إلى التنمية والتطور ، حتى وإن كان
هذا قد مضى في تردد وتعثر غالبا . وقد تقدم هذا التطور أصلا وأساسا على
الخط الحديدي الساحلي الذي مد في أوائل القرن الحالي ، ثم انتزعه الانجليز
أثناء الحرب الأولى ليبنوا به خط سيناء ، كما تعرض بعد عاداته إلى المد
والجزر أثناء الحرب الثانية حيث مده الطليان إلى الحدود ثم عاد لماقتصر حتى
مطروح . ولعل هذه الذبذبات أن ترمز إلى ذبذبة تنمية المنطقة عموما . وقد
ضوَعف الخط الحديدي بعد ذلك بطريق سيارات شرياني ، كما مد أنبوب مياه
على طول الساحل .

سلفة القول أن المنطقة تمثل امكانيات كبيرة نسبيا للتنمية الإقليمية
والزراعة الجافة وتوطين البدو وكذلك للسياحة والتوسع المستقبلي . وهناك
مشروعات كثيرة بدأت لاستغلال موارد المياه ، بما في ذلك مراوح الهواء
للتوسع الزراعي ، خاصة زراعة أشجار الفواكه المتوسطية المثمرة كاللوز
والتين والزيتون والكروم وكذلك النباتات العطرية والطبية كالخروع . . . الخ .
وقد انتشرت خلايا المزارع الجديدة حول برج العرب وبهيج ورأس الحكمة
وغوكة وغيرها من نوايا الساحل العمرانية . وهناك أيضا تجربة جديدة
تجرى في براني والنجيلة لادخال زراعة غول الصويا إلى المنطقة لكي تكمل
دورة زراعة الشعير الشتوي الأساسي بقية العام ، ولكي تفيد أيضا من
تخصيب الأمطار الشتوية للتربة من ناحية وتعمل على تخصيصها من الناحية
الأخرى .

لما عن الرعي فتقدر الثروة الحيوانية المحلية بنحو المليون ، ولو أن
الخبراء قد حددوا طاقة المراعي الحالية بنحو ٤ر . مليون إلى نصف مليون
رأس من الأغنام . وهناك مشروع لتنمية مليون رأس من « أمهات » الأغنام
لتصدير نتائجها السنوى من الذكور والمقدر بمليون مائل إلى الدول العربية
بواقع ٢٠٠ دولار للطن . وينطوي المشروع على زراعة بضعة عشرات من
الآلاف من الأفدنة بنباتات الرعي والحشائش البقولية وإمدادها بالآبار
الجديدة العاملة بهراوج الهواء ، مع ضبط الرعي الجائر . . . الخ .

أما عن توصيل مياه النيل ، فمن نهايات النوبارية تم بالفعل مد قناة بهيج (أو برج العرب) لمسافة ٦٠ كم غرب الاسكندرية ، مع استزراع مساحات كبيرة على جانبيها . والخطوة ان تصل القرعة الى العلمين سنة ١٩٨٣ ، ثم الى الضبعة . هذا بالإضافة طبعا الى أنبوب مياه الشرب الى مطروح ، والمقرر ازدواجه (كطريق الاسكندرية - السلوم الموازي) ، ثم مده الى السلوم ذاتها ، وبذلك يتم توفير مياه الشرب من النيل لكل الساحل الشمالى الغربى حتى الحدود .

من الناحية العمرانية ، أخيرا ، فإن الخطط قد وضعت مؤخرا لانشاء عدة مدن ساحلية جديدة ، سياحية وسكنية وتحضيرية وصناعية ، صغيرة وكبيرة ، تستوعب في مجموعها نحو نصف مليون نسمة تصل الى ٧٥٠ ألفا في سنة ٢٠٠٠ . ويبلغ عدد هذه المدن الجديدة ١٥ مدينة على امتداد الساحل الشمالى الغربى كله . منها مجموعة مدن وقرى سياحية صغيرة تتخذ من القرى الحالية نوايا لتحويلها الى مراكز نصف حضرية ، ومنها مجموعة تتركز على الصناعات الخفيفة وخامات البيئة . غالمدن والقرى السياحية ستمتد من المعجمى وهاتونيل وأبو ثلاث وسيدى كرير الى بهيج وبرج العرب والحمام والرويسات ثم العلمين . ومن التجمعات نصف الحضرية المقترحة بهيج والغريانيات والرويسات .

ولكن غوق الكل تأتى العامة الجديدة العملاقة التى يصل بها مشروع التخطيط الى نصف مليون سنة ٢٠٠٠ . وهى تقع على بعد ٧٠ كم غرب قلب الاسكندرية ، فى منتصف المسافة بين ، والى الجنوب من ، برج العرب والحمام . وستكون مدينة صناعية كبرى ، خاصة للنسيج ، تخفف الضغط عن الاسكندرية من جهة وتقدم عاصمة قوية دافعة لاعماق ساحل مريوط .

ولا يبقى فى النهاية سوى أن نضيف أن كل هذا التخطيط الاقليمى الحديث يعجل الآن بتحقيقه وتنفيذه ظهور البترول على تخوم المنطقة جنوبا (أبو الغراديق ، أم بركة ، يما ، رزاق ، مليحة) ، وظهور الغاز على مشارفه البحرية شمالا (أبو قير) ، فضلا عن انتهاء أنبوب بترول سوميد الى عند سيدى كرير . وباختصار ، هذه المنطقة ، كما كانت دائما الاستثناء من القاعدة فى الصحراء الغربية ، فإنها الآن جبهة الريادة الواعدة بها ، ولو أن الماء سوف يظل دائما مفتاح المستقبل ، مثلما كان فى الماضى البعيد .

العمران الغاير

غالثابت المعروف أن المنطقة كانت اكثف عمراننا وزراعة فى الماضى ، وبصفة خاصة فى العصور الكلاسيكية حين تكاثرت الصهاريج المحفورة فى

الصخر لاختزان مياه الامطار ، والتي تدل بقاياها وآثارها اليوم على مدى كثافتها وغناها : مزارع الكروم والزيتون ، حدائق البساتين والفواكه المتوسطة ، بل والحبوب ايضا ، فضلا عن اجود الانبذة والزيت في مصر جميعا ، تلك التي كانت تتصدر صادراتها من هذه الاصناف وذلك حتى الى مناطق انتاجها الرئيسية في المتوسط نفسه كالليونان وايطاليا . باختصار ، كانت مرمريكا جزءا من « صومعة غلال روما » كما كانت لمربوط شهرة غائقة في الكروم والمعاصر والنبذ تصدره . . . الخ . وفي هذا كله لدينا شهادات المؤرخين الكلاسيكيين من هيرودت وسترابو الى بليني وبطليموس الجغرافى .

اما عمرانيا ويشريا فقد كان الاقليم من الاسكندرية حتى قورينه (سيرين) نطاقا متصلا بلا انقطاع من الاراضى المزروعة تتوجه سلسلة متلاحقة من المدن الهامة مثل بلنثين Plinthine في تاينيا Thainia ، تابوسيريس ماجنا Taposiris Magna ، خرسونيزوس Chersonesus ، وغوق الكل ماريا او مربوط Marea . ومن الثابت ان اقليم مصر في القرن الاول الميلادى مثلا كان يعد مستمرا لا ينتهى الا حيث يبدأ اقليم برقة . ولم يكن بين الاثنين انقطاع او عقبة ، لا في وجه المواصلات السلمية انى كانت مرتبة في مراحل بالغة التنظيم ، ولا في الحملات الحربية بدليل ان غزو الفرس (خسرو) ثم العرب (عمرو) لبرقة من مصر نم بسهولة ودون اخطار طبيعية تذكر على الطريق (١) .

وفي هذا الاطار الغنى المشجع ، يكاد يلوح للمرء ان دور سيوة الدينى — السياسى ، مثلا ، كواحة آمون او « كدلفى مصر » فى القديم ، بكل ما ينظم من رحلة الحج الملكية الشاقة ، يبدو غير مفهوم لو كان الوسط الطبيعى السائد حينذاك هو الجذب الصحراوى السائد اليوم ، بقدر ما يبدو منطقيا كنهاية حافلة لرحلة ممتعة خلال حديقة غناء شاسعة .

لا شىء ابعد عن الصحة ان من الزعم بأن اقليم مربوط والساحل الشمالى الغربى كان صحراء قاحلة سواء فى العصور الكلاسيكية او فى بداية العصر العربى . ومن الاخير ، لدينا فى هذا شهادات المسعودى والادريسي والتضاعى واليعقوبى والقلقشندي والمقريزى عن غنى وثراء المنطقة ووفرة المياه والزراعة والسكان والمدن بها . يقول الادريسي مثلا « وكان بلد مربوط هذا فى نهاية العمارة ، والجال المتصلة بارض برقة من بلاد العرب . . » (٢) . هذا بينما يذكر المقريزى ان « مربوط كورة من كور الاسكندرية كانت فى نهاية

(1) Butler, Arab conquest, p. 10 --- 12.

(٢) مروج الذهب .

العمارة ، بها الجنان المتصلة . وهى اليوم من قرى الاسكندرية ، يزرع بها الفواكه وغيرها « (١) . وعن مراقبة يضيف انها اقليم شديد الاتساع ، يحوى عددا كبيرا من اشجار النخيل والحقول المزروعة والعيون الجارية والفواكه الطيبة ، والتربة غنية الى حد ان كل حبة تبذر من القمح تغل من ٩٠ الى ١٠٠ سنلة ، بل حتى الارز الممتاز يزرع بكميات غزيرة ... الخ .

على ان هذه الصورة الزاهية تغيرت بعد عدة قرون من الفتح العربى ، وحلت بالتدرج الصورة الصحراوية التى تسود اليوم . ويرجع البعض هذا الى اسباب تاريخية مختلفة . فيذكر بئر أن مراقبة فى السابق كانت تسكنها قبائل البربر ، ولكن فى اوائل القرن الثالث الهجرى او العاشر الميلادى اشتط امير برقة فى معاملة سكان لوبيا ومراقبة الى حد انهم انسحبوا الى الاسكندرية . ومنذ ذلك الوقت انحدرت مراقبة وتدهورت باستمرار الى ان أصبحت كالخرائب والاطلال (٢) .

وآخرون يقولون انه دخول الرعاة والرعى الى الاقليم بعد تعرضه لغزواتهم وحروبهم المتكررة المدمرة ، ثم ما اصاب المنشآت العمرانية والمعمارية والهندسية خاصة من تخریب ثم اهمال ، واكثر منها اثر اغراط الرعى او الرعى الجائر over-grazing وبخاصة اثر الماعز النهم الذى عرى المنطقة من الغطاء النباتى فزاده قحولة وجفافا وتعرية .

وعلى النقيض من هذا وذاك تذهب مدرسة اخرى الى ان مناخ المنطقة هو الذى تغير الى الاسوأ وتحول الى الجفاف فتدهورت المنطقة تاريخيا . غير ان هذه قضية متشعبة أدخل فى باب تغير مناخ مصر عامة كما سنرى فيما بعد . وحسبنا هنا فقط الحقيقة التاريخية — الجغرافية فى ذاتها ، وخلاصتها ان مرمريكا لا تعدو اليوم ظل نفسها فى القديم .

مورفولوجية مرمريكا

نلك اذن مرمريكا التى ان اقتصرت على مصر شكلا فانها تستمر عبر الحدود حيث تتعاطم اتساعا وارتفاعا فى برقة تحت اسم سيرنيكا . فيزيوغرافيا ، هى بوضوح أحدث ، كما هى اوطأ ، هضاب الصحراء الغربية الثالث . تنحصر بوضوح أكثر بين خط المنخفضات الشمالية وساحل البحر . ولان الاول يتقدم نحو الشمال باستمرار كلما اتجهنا شرقا ، بينما يتقدم الثانى

(١) الخطط ، ج ١ ، ص ١١٠ .

(2) Id., p. 11

نحو الجنوب ، فانهما يتقاربان بسرعة في هذا الاتجاه ، ومن ثم فإن الهضبة تضيق بشدة وبسرعة أيضا . من هنا تبدو على شكل مثلث مسحوب شبه متساوي الساقين قاعدته عند الحدود ورأسه تجاه مشارف رأس الدلتا .

تنقسم الهضبة ككل الى نطاقين طبيعيين وان كانا أبعد شيء عن التكافؤ في المساحة ، وهما نطاق الهضبة في الجنوب ويحتل معظم المساحة ، ونطاق الساحل الشريطي في الشمال . وقد تخلص الأولى بتسمية مرمريكا ، أو تسمى بالهضبة الليبية وهي تسمية شائعة ولكنها شائكة بل خاطئة ، بينما يعرف الساحل عادة بساحل مريوط .

نطاق الهضبة

فاما الهضبة ، المكونة أساسا من الحجر الجيري الميوسيني الاغني الطبقات ، فتمثل تلك الوحدة المورفولوجية البارزة التي لا تبدأ عند الحدود الا لتستمر تاركة منخفض القطار على ضلوعها الجنوبية والنظرون على ضلوعها الشمالية ، ثم لتنتهي لتحف بأطراف غرب الدلتا الى أن تتلاشى وتموت غرب القاهرة تجاه الجيزة ، فانما مرتفعات غرب العاصمة هي آخر نهاياتها بالفعل (١) . وتلك أيضا هي نفسها الهضبة التي تحدد حدودها الشمالية الحواف الغربية لخليج الدلتا البليوسيني القديم ولتخوم الدلتا الحالية . وهي أخيرا تلك الطية المتجانسة homocline التي تعرف جيولوجيا باسم التواء مرمريكا . وهنا نستطيع أن نرى كيف يجتمع قرب رأس الدلتا وغرب القاهرة خطان تضاريسيان أساسيان من خطوط الصحراء الغربية البارزة : الأول من الجنوب الغربي وهو محذب أو ضهرة البحرية — أبو رواش ، والثاني هو هذه الهضبة الشمالية المتراصة .

متوسط الارتفاع يتراوح حول ٢٠٠ متر ، وأحيانا يبدو السطح حصويا شديد الاستواء خلوا من التضاريس فيما عدا بعض التلال والخطوط والربوات الصخرية التي تعلو سطح الهضبة بنحو ٢٠ مترا على الأكثر ، كما هي الحال في صحراء الدافه التي تقع بين مطروح وسيوة . غير أن الهضبة في مجموعها أعلى في الجنوب منها في الشمال ، وفي الغرب منها في الشرق . فهي تنخفض وتنحدر بالتدرج نحو الشرق بحيث لا تزيد عن ١٠٠ متر جنوب الاسكندرية حيث تتحول الى سهل مرتفع متموج يعرف بهضبة مريوط .

هذه الهضبة الأخيرة ليست ميوسينية بل بليو — بلايستوسينية ،

(1) Lorin, p. 98.

تربتها جيرية من الحجر الجيري الرملى البنى ، تنتشر عليها بعض تكوينات الحجر الجيري الحبيبي كالرقع المتقطعة المرتفعة التى تعرف محليا « بالعلوات » (١) ، ويبدو أنها كتبان جيرية قديمة تصلبت ، بينما تنتشر تربات الطفل الجيرى والحصى فى الرقع المنخفضة . وفى الشرق أكثر ، لصق طريق الاسكندرية - القاهرة الصحراوى ، يحتل قلب هضبة مريوط انخفاض حوضى كبير هو حوض أبو مينا الذى يمثل حوض تمرية مثلث الشكل يحدده كنتور ٥٠ مترا وتبلغ مساحته نحو ٥٠٠ كم^٢ ، وتغشاه تربة طفلية جيرية لونها بنى خفيف وسمكها نحو ٧ أمتار (٢) .

هذا ، وعلى تخوم الدلتا الغربية مباشرة يزداد مستوى الهضبة انخفاضا وانضاعا حتى لا يكاد يعلو عنها هى نفسها كثيرا . فنجد التضاريس مسطحة باهتة خالية من المعالم البارزة فيما عدا منخفض النطرون والوادي الفارغ . نمثلا يحيط بالنطرون منطقة واسعة منبسطة من الحجر الجيري الميوسينى تغطيها طبقة من رمال محلية مشتقة من تلك الصخور موضعيا . أما على السطح فنجد الغطاء النباتى يزداد غمرا وجديبا كلما اتجهنا جنوبا . فمن شجيرات صحراوية وأعشاب لا بأس بها فى الشمال قرب بحيرة مريوط وحوض أبو مينا تكثر قطعان أعداد محدودة من البسودو الرحل ، يتخلخل النبات بسرعة حول منطقة وادى النطرون فتقل كثافة القطعان والبسودو بوضوح ، حتى إذا وصلنا الى جنوب وادى النطرون سادت الصحراء المطلقة واختلى الغطاء النباتى تماما ومعه الغطاء البشرى بالتالى .

هذا كله على المحور العرضى . أما طوليا فإن هضبة مرمريكا ككل تطل فى الجنوب على خط المنخفضات بحافة كوستية cuesta مرتفعة شديدة الانحدار ، بينما تنخفض بالتدرج شمالا نحو البحر حيث تشرف على السهل الساحلى بحافة انحدارية scarp يبلغ معدل انحدارها نحو نصف الزاوية القائمة وتقع أقدامها على منسوب ٥٠ - ٧٠ مترا فوق سطح البحر بحيث تبدو من الساحل كالأوجه الحائطية . وكما تخذ الاودية الصحراوية الجافة والسيليه بروغيل الحافة ، فإنها ترصع أقدامها بسلسلة من المراوح الفيضية والمخاريط الارسابية البيدمونية التقليدية fluviomarine .

على أن الهضبة عموما قلما تصل الى ساحل البحر ، وإنما تقترب وتبتعد عنه على التناوب حتى تكاد تلامسه فى أكثر من نقطة ، خاصة عند

(1) Abd El-Samie, p. 152.

(2) Shata, 1957, p. 68 — 9.

منطقتي فوكه والسلوم . وعادة، لاسيما في الشرق ابتداء من منطقة الرويسات، يتلو أقدام الهضبة نحو الشمال سهل داخلي frontal plain هو بمثابة منطقة انتقال بينها وبين السهل الساحلي ، ويتراوح اتساعه بين ٣ ، ٦ كم ، ولعله يمثل بقايا السهل الساحلي في الماضي . وهو يشكل مجمع تصريف لاودية حواف الهضبة جنوبا والسهل الساحلي شمالا .

شريط الساحل

إذا انتقلنا الى هذا النطاق الساحلي ، الذي يعد جيولوجيا أحدث من الهضبة ، بليو — بلايستوسيني ، وجدناه سهلا ضيقا ولكنه مستمر من بحيرة مريوط حتى السلوم ، أي من نهاية الدلتا حتى الحدود . وهو يضيق بصفة عامة كلما اتجهنا غربا . غيبيلغ أقصى اتساعه في منطقة خليج العرب والعلمين حيث يصل الى ٢٠ كم ، ثم ابتداء من الضبعة يضيق بشدة ويزداد ضيقا عند فوكه حيث يختنق تقريبا ، ويظل بالغ الضيق من مرسى مطروح حتى السلوم حيث يعود مرة أخرى الى الاختناق ويصبح أشبه بالمر الحاد الذي تشرف عليه الهضبة الداخلية من عل فيكتسب على الحدود صفة استراتيجية بالغة ومحقة بالضرورة .

أما خط الساحل نفسه فرملي صخري معا تتناوبه الرؤوس الصلبة البارزة والشواطئ الرملية الناعمة ، ولكنه ضحل على العموم لا يرتفع عن مستوى سطح البحر الا قليلا . ليس هو اذن بالساحل الملاحي ، بقدر ما هو « سياحي » ، ان كان بفتقر الى « المراسي » الجيدة أي المرافئ والموانئ الطبيعية ولا يصلح لاستقبال السفن الكبيرة ، فهو من الناحية الاخرى ساحل الاسفنج بتلك « المسائل البحرية » الممتازة ، بل ساحل « اللازود والفيروز » وذلك بشاطئه الناعم المتدرج المثالي للسباحة والترفيه ، ويمكن بامتياز ان يكون « ساحل الأزور الجنوبي » أو « ريغييرا مصر » . لذا فان أهم موانئه أصبحت مصايف هامة ، ابتداء من مطروح والسلوم الى سيدي عبد الرحمن وسيدي كرير ... الخ .

الملح البارز في خط الساحل نفسه هو لا شك تلك السلسلة المطردة من السامات النمطية التي تأخذ شكل مجموعة حروف L محدودة القاعدة ، مرتبة بالتعاقب على التعارج أو التراجع en échelon ، يتوج كلا منها رأس صخري بارز على شكل زاوية قائمة . والاغلب ان هذا السلوك النمطي أو النمط الطبيعي هو نتيجة تقاطع عدد من الانكسارات المحلية العرضية والطولية . والطريف ان كل سلمة تقل طولها وعرضا ، كما تزداد تراجعاً نحو الجنوب ، كلما اتجهنا شرقا ، حتى تنتهي الى خليج العرب القوسي المقعر .

ولهذا يأخذ الساحل ككل ، الى جانب تعرجه ، اتجاها مائلا من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى . وهناك ثلاث سلالات اساسية ، وان كانت الظاهرة تبدأ فى الواقع فى ساحل برقه. اللبى منذ خليج اليومية حتى خليج السلوم . فالسلطة الاولى تبدأ من السلوم حتى مطروح عند رأس علم الروم ، والثانية من مطروح حتى فوكه ورأسها هو رأس الكنيس ، والثالثة من فوكه حتى الضبعة عند رأس الضبعة .

سلاسل الكثبان الرملية الحبيبية

ولابد لنا الآن من وقفة خاصة عند ابرز معالم نطاق الساحل ، وهى تلك المجموعة المتطاولة من خطوط الكثبان الرملية وسلاسل التلال الصخرية النحيلة المدواسة . التى تتألف من الرمال والحجر الجبرى الرملى والحجر الجبرى الحبيبي ، والتى تتناوب من خط الساحل الى الداخل تفصل بينها على التعاقب خطوط من المنخفضات الضيقة الضحلة الموازية ، ولتى تتبع فى مجموعها محور الساحل من الشرق الى الغرب . المجموعة كلها من مقياس محلى منواضع للغاية بالطبع ، فهى مضغوطة فى حدود الساحل الامامى foreshore ، اتساعها فى أقصى عمقها فى الشرق لا يزيد كله عن ٥ - ٨ كم ابتداء من الساحل ، ومنخفضاتها لا تعلو أو تنخفض كثيرا عن مستوى سطح البحر ، بينما لا يعدو علو مرتفعاتها ١٠ - ٣٥ مترا فى المتوسط .

مع ذلك ، ورغم نواضعها هذا الشديد ارتفاعا وعمقا واتساعا ، خان المجموعة بمحدراتها ومقمراتها المتعاقبة تغضن نطاق الساحل بصورة ملحوظة وتدمغه بطابع شديد التميز والتمايز . فهى تبدو حيث تكتمل اثنى بقطعة مستطيلة من الصفيح المغطى corrugated iron ، او بموقعها على آخر ارض مصر وكأنها النية النهائية على طرف الثوب او الرداء . والواقع ان كتلة السلاسل فى أقصى شرقها كانت ، بارتفاعها وعرضها وصلابتها وكذلك بمحورها ، حاجزا طبيعيا منيعا وحر الحماية لنمو الدلتا هنا باطراد وثقة ضد فعل الرياح الشمالية الغربية السائدة والآتية من جهة البحر . وهنا نلاحظ انه ، كما تنتهى هضبة الصحراء الشمالية وتتلاشى جنوبا ازاء غرب القاهرة ، ينتهى لساتها التلى الساحلى شمالا عند الاسكندرية ، بل ان هذه كما سنرى انما تقوم بالدقة على شعبة من شعب هذا اللسان .

والنظام او المنظومة برمتها ككل تنحصر بين سهل ساحلى ضيق فى الشمال يدق أحيانا الى بضع عشرات من الامتار فقط بحيث تشرف السلاسل على البحر مباشرة ، وبين سهل داخلى فى الجنوب frontal plain يفصلها عن الهضبة الجنوبية . وهذا السهل الاخير متسع نسبيا الا حيث تخنقه الهضبة نفسها ، ويبدو على شكل مجموعة من الاحواض الداخلية تتخذ اسماء

محلية مختلفة وتحددها وتعلوها ٣ او ٤ حافات متعاقبة بارزة أهمها حافتا الطرفيين . الحافة الاولى والشمالية يتراوح ارتفاعها حول ٦٠ — ٧٠ مترا ، وتعرف في منطقة مريوط باسم حافة خشم الكبش (٦٠ مترا) . والثانية الجنوبية تنراوح حول ٩٠ — ١١٠ أمتار فوق مستوى سطح البحر ، وتعرف باسم حافة علم شلتوت (١١٠ أمتار) . وهذه الحواف الاخيرة الاربعة هي بمثابة خطوط تلائية أخرى تضاف الى منظومة السهل الساحلى في الشمال الا أنها اشد انفراجا وتباعدا عنها لاسيما كلما اتجهنا شرقا مع اعتماد الهضبة الميوسينية عن الساحل .

على أن المنظومة ككل ليست مستمرة على الاطلاق ولا متصلة بلا انقطاع على طول امتداد الساحل من طرف الدلتا عند الاسكندرية الى الحدود عند السلوم ، وان كان الخط الساحلى هو أكثرها استمرارا واتصالا وبالتالي طولا ، ولكن حتى هو لا يخلو من بعض التقطع . كذلك فان عدد خطوط او سلاسل التلال يختلف من قطاع الى قطاع ، وان تراوح غالبا بين ٣ ، ٢ . بالمثل يتسع الفاصل بينها ويضيق بلا قاعدة موحدة بصرامة ، وانما بحسب تباعدها هي وتقاربها محليا . أيضا تختلف محاورها بحسب اتجاه خط الساحل . لا ، ولا هي ومنخفضاتها البينية تتبع في تطورها وتغيرها سواء على المحور الطولى او العرضى قواعد صارمة مطردة في الارتفاع او الانخفاض او في الانحدار والميل .

على هذه الاسس المتغيرة بلا اطراد ، ينقسم نطاق السلاسل تلقائيا الى عدة قطاعات متباينة ، يمكننا أن نتعرف فيها على أربعة واضحة بما فيه الكفاية . الاول قطاع ابو قير — الحمام أى منطقة الاسكندرية ومريوط بالمعنى الضيق ، الثانى قطاع العلمين — رأس علم الروم ، الثالث قطاع علم الروم — أم الرخم ، والرابع قطاع أم الرخم — السلوم . وكما يتفق ، فان القطاعات الاربعة تتتابع « على التناظر » ، ليس فقط أبعادا وامتدادا ولكن أيضا تركيبا وتشابها .

فالقطاع الاول والثالث كلاهما محدود الامتداد نسبيا ، وفي كليهما تظهر ٣ خطوط من السلاسل ، كما تمتد الثلاثية بلا انقطاع تقريبا أو بالحد الأدنى منه . الاختلاف البارز هو في الاتجاه والاتساع فقط ، فالاول محوره شمالي شرقي — جنوبى غربى ونظامه اعرض ، والثانى محوره شرقي — غربى نصا واتساعه اقل . أما القطاعان الثانى والرابع فيشتركان في المحور العام من الجنوب الشرقي الى الشمال الغربى ، وأهم من ذلك انهما أكثر امتدادا وطولا بكثير بحيث يجمعان فيما بينهما الجزء الأكبر من الساحل كله . ولكن فيهما يقتصر عدد خطوط السلسلة على ٢ فقط ، وذلك أيضا مع التقطع الشديد

الى حد الاختفاء فى بعض النقط والمناطق وحلول الغرود والكثبان الرملية العادية محلها احيانا . كذلك تكثر بصفة خاصة ظاهرة البحيرات والمستنقعات والسبخات الداخلية الصغيرة المتناثرة بين خطى السلسلة .

فى هذه القطاعات المختلفة تأخذ السلاسل التلالية أسماء محلية مختلفة بطبيعة الحال . ولما كانت المجموعة تتبلور فى اكمل صورها فى اقصى الشرق خاصة اى فى قطاع الاسكندرية ومريوط ، حيث أصبحت ايضا وبطبيعة الحال معروفة ومدروسة أكثر ، فقد يطلق البعض أسماءها المحلية على امتداداتها خارجها . للتوحيد وتفايد التعقيد والخلط ، قد يحسن مع ذلك ان نبنى فى التسميات العامة الاساس الجغرافى البسيط ، فنميز عموما بين السلسلة الساحلية والوسطى والداخلية . وعلى هذا الاساس ، وللدراسة التفصيلية ، سنركز بؤرتنا على القطاعين الاول بصفة أساسية والثالث بصفة تكميلية .

قطاع ابوقير - الحمام (١)

الخط الاول من خطوط نلاله الثلاثة يسمى السلسلة الساحلية ، وهو وحده الخذا الاقليمى شبه الكامل . يبدأ من رأس العجمى غرب الاسكندرية مالا ينتهى الا شرق السلوم بنحو ١٥ كم . عرضه يتراوح بين الكيلومتر ونصف الكيلو ، ومتوسط ارتفاعه ١٠ أمتار ولا يتجاوز فى اعلاه ٢٠ مترا .

واذا كانت السلسلة محتفى فجأة عند رأس العجمى . فما ذاك الا لان المنطقة هنا فى خليج الاسكندرية البحرية تد تعرضت لعملية هبوط غرقت معها السلسلة تحت الماء . لكن من الممكن تتبعها بسهولة لغوته فى بقاياها مجموعة الجزر النقطية التى ترسم خطا قوسيا يمتد ما بين رأس العجمى فى الغرب وجزيرة فاروس فى الشرق بما فى ذلك فاروس نفسها . هذه الجزر ، التى يحمل بعضها أسماء حيوانية مميزة ، هى : المرباط : الاكراش ، الفار ، القط ، الكلب ، الحوت ، الاخوان ، الارامل .

بهذا كان للسلسلة الساحلية الغارقة فضل كبير فى نشأة وقيمة ميناء الاسكندرية . لمجزرها البارزة واجزاؤها الغارقة تعد خط تفسير طبيعى وان كان غير مرئى تماما للامواج والتيارات البحرية ، كما أنها تستقطب حولها يمسس الرواسب البحرية التى يحملها تيار البحر وتستلحبها بدل ان تدفع كلها الى داخل الميناء وبذلك تحفظ عليها عمقها . هذا فضلا عن أن جزيرة فاروس ، بعد أن ربطت صناعيا بصلب اليابس بجسر من الردم يزيد طوله عن

(1) W.F. Hume; F. Hughes, Soils & water supply of the Maryut district, Cairo, 1921; Shata, 1957, Abd El-Samie, op. cit.

الكيلومتر (الهبتاستاد أو الاستادات السبعة) ، هى عمليا التى خلقت الميناء العظيمة بحوضيها الشرقى والغربى . ولأن الميناء الشرقية بحكم الموقع فى حصى من دوامات وارسابات تبار جبل طارق ، على عكس الميناء الغربية المعرضة ، فقد كانت تاريخيا الميناء الرئيسية الكبرى للاسكندرية . غير أن الوضع انقلب تماما منذ العصور الوسطى بسبب هبوط الساحل وتراكم السفن الفارقة فى الميناء الشرقية ، الى أن اصبح ميناء الاسكندرية منذ محمد على والى اليوم وهو عمليا الميناء الغربية فقط ، بينما تحولت الشرقية الى بحيرة راكدة صالحة فقط للصيد وسباق الزوارق .

تتكون السلسلة الساحلية أساسا من الكتبان البيضاء ، بعضها ثابت وبعضها متنقل . الكتبان تتألف أساسا من حبيبات دقيقة oolites ، تتكون كل حبيبة منها من نواة أو بالادق نوية من الرمل تغلفها شرنقة من أغشية جيرية رقيقة متعاقبة . وقد تكون الحبيبات مفككة هشة لم تماسك بعد ، فتكون الكتبان منحركة ، وقد تكون تماسكت بفعل مياه الأمطار والذوبان ، فتكون كتلة جيرية صلبة . ويفعل الأمطار تثبت على هذه الكتبان شجيرات متفرقة تنشعب جذورها كالعروق فى الطبقة العليا منها بصورة مرئية واضحة للعيان . رمل هذه السلسلة الساحلية الأبيض الناصع هو ، أخرا ، السبب فى ذلك اللون الأزرق الشاحب الرقيق الذى يميز الساحل هنا ويمنحه طابعه اللازوردى . أما بشرى فإن أهمية السلسلة تكمن فى مياهها الباطنية المحدودة المتسربة من الأمطار . يتم الوصول إليها بالآبار العديدة ، نحو ٣٠ بئرا ، كلها ضحلة ، ٢ — ٤ أمتار ، وعليها تعيش جماعات البدو الساحلية القليلة .

الخط الثانى هو سلسلة المكس — أبو صير أو أبو صير (ساندغورد وآركل ، أو الدخيلة أو أبوصير — الدخيلة (هيوم وهيو) . هو أكثرها تقدما نحو الشرق اذ يبدأ من أبو قير حتى الحمام ، ولذا غانه الوحيد الذى يتغلغل بكليته بين البحر وبحيرة مروط ، ومن ثم تقوم عليه مدينة الاسكندرية برمتها تقريبا ، كما يجرى قرب اقدامه طريق الاسكندرية — مطروح للسيارات . المهم أن السلسلة تتحول فى قطاع العجمى — أبو قير الى سلسلة ساحلية بالفعل دون الاسم اذ أنها هى التى تشرف هنا على البحر مباشرة .

غير أن السلسلة تتقطع بعد الحمام غربا بحسب اقتراب أو ابتعاد الهضبة الداخلية . متوسط ارتفاع السلسلة ٢٥ — ٣٠ مترا ، واقصاه ٥٠ مترا ، بنما يتراوح عرضها بين نصف كيلومتر وربع الكيلو . السلسلة تتكون من حجر جبرى كان فى البدء حبيبات من الجير الرملية كالتى تسود السلسلة الساحلية راكمتها الامواج والرياح على طول الساحل ، الا أنها تماسكت وتصلبت بعد ذلك بفعل مياه الأمطار الى صخر حقيقى يعرف بأحجار المكس .

هذه الاحجار هى التى منها انشئت معظم مبانى الاسكندرية مثلما تقوم عليها . فالسلسلة هى الحجر الطبيعى للمدينة ، لاسيما لوقوعها على اقصى طرف الدلتا الطينية بلا احجار . لذا تكثر بها المحاجر ، خاصة فى المكس وبهيح ، مما زاد فى تفضنها او اغقدها استواءها الطبيعى القديم . والواقع ان سلسلة المكس — ابو صير بهذا هى بالنسبة الى الاسكندرية كالمقطم بالنسبة الى القاهرة ، ومحاجر المكس وبهيح فى الاولى قل بمثابة محاجر طره والجبل الاحمر فى الثانية .

الخط الثالث والاخير يسمى سلسلة جبل مريوط او جبل القرن ، ويقتصر على منطقة مريوط — العامرية ، بادنا « تحت ابط » بحيرة مريوط وملاحظتها . القطاع الجنوبى منه تشغله منطقة بهيج والحمام ، كما تحمل ضلوعه الجنوبية طريق العامرية — مريوط للسيارات فضلا عن خط حديد مريوط . متوسط ارتفاع السلسلة ٣٥ مترا ، واقصاه ٥٠ مترا ، بينما يراوح عرضها بين نصف الكيلومتر وثلاثة . القطاع يمتاز بعض محلياته بنكوبات طباقية من الجبس استغلت كجباسات هامة اشهرها الغربائبات قرب الحمام (١) .

بنظرة شاملة اذن ، واضح ان السلاسل الثلاث متواضعة الارتفاع بصفة عامة ، ولكنها تزداد ارتفاعا كلما اتجهنا من البحر الى الداخل ، وكذلك كلما اتجهنا من الغرب الى الشرق . وكلها ، بعد ، بالغ الضيق والنحولة لايزيد اعرضها عن الكيلومتر كحد اقصى ، وعرضها يزداد من الغرب الى الشرق . لكنها من الناحية الاخرى تزداد ضيقا ونحولة ، وكذلك تباعدا ، كلما انتقلنا من الساحل الى الداخل . والانحدار فيها جميعا تدريجى تجاه البحر حاد تجاه الداخل . ولكن الانحدار غربا يزداد كلما اتجهنا من السلسلة الساحلية الى الداخلية .

على ان الجدر بالملاحظة ان قمم هذه الكتلان جميعا ليست مدببة حادة كراس المثلث بل مقوسة كمحيط الدائرة ، بفعل تعرية الرياح ام بفعل اذابة مياه المطر لا ندرى . كذلك فانها كلها تتكون اساسا من الحجر الجيرى الحبيبي الابيض والرمل المفكك ، ولكنها تزداد صلابة باطراد من السلسلة الساحلية الى الداخلية . ولذلك فانها جميعا ، خاصة السلسلتين الوسطى والداخلية ، مخرمة كمعش النحل بالمحاجر العديدة ، اذ منها اتت مادة البناء الاساسية فى الاسكندرية والمنطقة .

كذلك فانها جميعا تغطيها عادة ، كنتيجة لاثر الرطوبة ومياه المطر ،

(1) Shata, 1957, p. 66 — 8.

قشرة جيرية رقيقة متبلورة متصلبة داكنة اللون بين البنى الخفيف والثقيل .
قد تعيد الرياح تفكيكها الى رمال حبيبية متماوجة ، وعليها جميعا أيضا يتعمد
كثير من الاودية الطولية consequent التى تنتهى مياهها آخر المطاف الى
المنخفضات البينية .

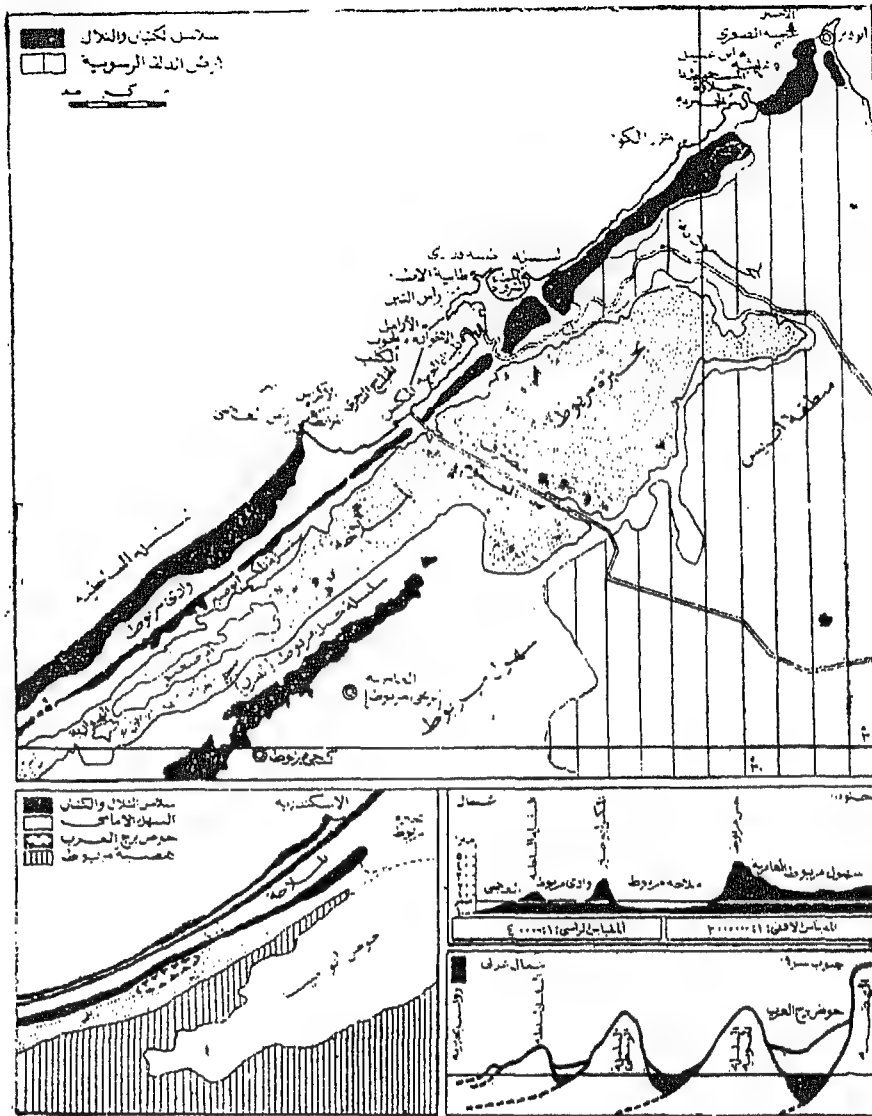
واخيرا ، فان للتربة على السلاسل جميعها بروغيا مشتركا الى حد
بعيد . فقممها جرداء عارية من التربة ، بينما سفوحها الدنيا غنية بتربة طفلية
سميكة خصبة مشتقة من الصخر الاب وتجمعت عليها بكسح الامطار ، وغبها
بين القمم والسفوح الدنيا نطاق انتقالى من الطفل الحصى والحجرى ،
وعادة يجرف مطر الشتاء كميات كبيرة من تلك التربة الطفلية الجيدة ، التى
تصلح خاصة لزراعة التين ، وتلقى بها في قيعان المنخفضات البينية التى لاتعد
مثالبة للمزراعة .

اما من حيث موارد المياه ، فهذه السلاسل غنية الى حد بعيد بالآبار
الضحلة — بضعة امتار — ولو انها لا تخلو من شئ من ملوحة خفيفة .
وتشير كثرة الآبار والاطلال المخربة عليها ، خاصة منها السلسلة الوسطى ،
الى كثافة السكان قديما .

اما عن خطوط المنخفضات ، فان اولها منخفض الدخيلة — ابو صير .
وهو يفصل بين السلسلة الساحلية والوسطى ويتقطع وقد يختفى فى الساحل
الشمالى الغربى خارج منطقة مريوط — العامرية حيث تحتله بعض بحيرات
ومستنقعات محلية قد تغزوها احيانا امواج البحر العالية . اما فى الشرق :
حيث ينتهى المنخفض عند خليج العجمى ، فانه يستمر تحت مياه خليج
الاسكندرية . فهذا الخليج ليس الا القطاع الشرقى منه هبط وغرق تحت مياه
البحر مع السلسلة الساحلية فى نفس حركة الهبوط المحلية .

اتساع المنخفض كيلومتر الى ثلث الكيلو . متوسط منسوبه ٥ امتار
فوق سطح البحر ، لكنه يهبط الى مستوى سطح البحر فى بعض اجزائه .
وفى هذه الرقع الواطئة تتجمع المستنقعات وتتراكم التكوينات الملحية . اما
الرقع المرتفعة فخصبة التربة عذبة المياه ، فتنحصر فيها الزراعة خاصة حقول
الشعير والبطيخ وحدائق التين .

الخط الثانى هو منخفض ملاحه مريوط ، وهو يفصل بين السلسلتين
الوسطى والجنوبية . تحتله فى الشرق ذراع بحيرة مريوط ، وكذلك امتدادها
القديم فى الماضى . لاهذا ، ان نقول ان الملاحه تشطر نظام السلاسل
الى شطرين : سلسلتين شمالها مقابل سلسلة واحدة جنوبها .



شكل ٤٥ - سلاسل الكثبان الرملية وخطوط التلال الجيرية الحبيبية
 في قطاع مربوط، مع بعض مقاطعات عرضية ممثلة
 [عن هيوم وهيوز، شطا، عبدالحكيم]

اتساع المنخفض اضعاف الاول لانه اتساع الملاحة ، ولذا يفصل جبل مريوط عن الشمال بوضوح ، فمتوسطه يتراوح بين ٥ ، ٢ كم ، بالغا اقصاه في الشمال الشرقي عند بحيرة مريوط وأدناه جنوبا غربا . بالمثل يزداد قاعه ارتفاعا نحو الجنوب الغربى . فحتى بهيج غربا ، يقع المنخفض تحت مستوى سطح البحر ، وبين بهيج والحمام يتذبذب تحت وفوق مستوى البحر ، ثم بعد الحمام يرتفع بالتدريج الى نحو ٥ أمتار .

«يلاحظ في قطاع الملاحة ان البحيرة تتذبذب مياهها فصوليا ، حيث تجف في الصيف فتتسحر عن شقة كبيرة من ضفافها خاصة في منطقة العاصمية ، مخلفة وراءها قشرة ملحية ناصعة البياض . وفيما عدا هذا فان قاع المنخفض يتكون من صخور جيرية وطين جبرى ترتفع بها نسبة الاملاح . اما المياه الباطنية فغدقة وقريبة من السطح . على جوانب الملاحة التى تعلو البحيرة تنتشر زراعة الشعير والتين ، اما القيعان الواطئة المشبعة بالملوحة فمهملة لا تسنفل .

واضح ان خطوط المنخفضات تزداد اتساعا وعمقا كلما اتجهنا من الساحل الى الداخل ، وكذلك كلما اتجهنا من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى . فضلا عن تسرب مياه الكثبان الباطنية اليها ، فان هذه المنخفضات على بالطبع مجمع مياه وأمطار السلاسل الحافة ، اذ تتدفق اليها في النهاية ، مثلما تفعل التربة التى تهطل اليها من منحدراتها . وغالبا تترك هذه المياه بعد البحر سلاسل من البرك والمستنقعات المالحة الضحلة المتقطعة . وبالمثل بينما يتمتع منخفض الدخيلة - ابو صير لارتفاعه نسبيا بقرية طفيلية جيرية خصبة قد يصل سمكها الى ٥ أمتار ، تتكاثر فيها زراعة التين ، يسود منخفض الملاحة الطين الجبرى المالح والمياه الغدقة ، خاصة في القيعان الواطئة ، فلا يصلح لزراعة .

وكما على السلاسل ، الآبار كثيرة في المنخفضات ، وعلى أعماق مشابهة . واخيرا فانها كخطوط انخفاضات تقدم طرق مواصلات طبيعية . غير انه لكثرة المستنقعات والبرك بها فان تلك الطرق تسمى بالاحرى الى هوامشها قرب اقدام السلاسل المرتفعة . وكثيرا ما تقطع سيول اودية السلاسل هذه الطرق في الشتاء .

ختاما . اذا نحن نظرنا الى النظام في مجموعه من خطوط مرتفعات ومنخفضات ، لتبدت لنا حقيقة هامة سيكون لها مغزاها في دراسة أصله ونشأته . ففى الاغلب ، وأن لم يكن بصراحة حتما وذلك للظروف المحلية ، كل سلسلة او منخفض الى الجنوب فمنسوبه وارتفاعه والى حد ما عرضه اكبر من كل سلسلة او منخفض يقع الى الشمال منه . أى ان

النظام ككل سلمى مدرج ينخفض ويضيق خطوة خطوة من الجنوب الى الشمال ومن الداخل الى الساحل . وسنرى الى اى حد يتكرر هذا النمط في منطقة مطروح ، نقطتنا التالية .

منطقة مطروح (١)

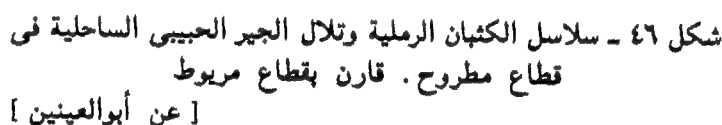
اذا انتقلنا من قطاع ابو قير — الحمام او منطقة الاسكندرية الى قطاع علم الروم — ام الرخم او منطقة مطروح ، الذى تتوسطه تقريبا هذه المدينة ، وجدناه مشابها له كثيرا ولكن على تصغير . ففيه تكاد تتكرر نفس خطوط المرتفعات والمنخفضات البيئية ، وتعد استمرارا . ومناظرا مباشرا لخطوط المنطقة الاولى ، غالبا بنفس التركيب والبنية والتصريف والتربة والظواهر الطبيعية المحلية . كذلك يبدى النظام فى مجموعه نفس التركيب السلمى التنازلى من الجنوب الى الشمال ، الا انه اقل امتدادا ، نحو ٣٠ كم ، واقل عرضا ، نحو ٣ كم ، وذلك اخيرا على محور عرضى مباشر . كذلك فكما فى منطقة الاسكندرية ، ولكن فى نسخة بدوية ، تقوم القرى والحلات على قمم او ضلوع خطوط التلال الجرداء ، بينما تخصص قيعان المنخفضات للزراعة حيثما خلّت من السبخات والبحيرات .

السلسلة الساحلية استمرار لمثلتها فى منطقة الاسكندرية ، تمتد من رأس علم الروم حتى منطقة كليوباترا غرب مطروح اى نحو ١٥ كم ، ولكن تشطرها بحيرة مطروح الى قسمين غير متساويين اكبرهما هو الشرقى ويعرف بسلسلة الطابية (١٠ كم) . أما فى الغرب فان السلسلة تترك مكانها للمفرد والكثبان الرملية العادية .

اقصى عرض السلسلة نصف كيلومتر ، متوسط ارتفاعها ٢٠ مترا ، واعلى قممها ٣٥ مترا . تشرف على البحر مباشرة تقريبا الا من سهل ضيق قد لا يعدو عدة أمتار او عشرات من الامتار ومتوسط ارتفاعه ٥ أمتار . ولانها تشرف هكذا على البحر ، تكثر بها ظواهر التعرية البحرية من جزر ومسلات وجروف وكوات notches وشواطىء امواج ... الخ . ومن المرجح ، كما فى منطقة الاسكندرية ، ان هذه الجزر الساحلية كانت جزءا من السلسلة ملتصحا ، باليابس ، ثم فصلتها عنها التعرية او الهبوط .

كما فى منطقة الاسكندرية ايضا ، انحدار السلسلة اشد نحو الداخل منه نحو الساحل . تكوينها مثلها من حبيبات الجير البيضاء الدقيقة الهشة التى

(١) حسن ابو العينين ، « منطقة مرسى مطروح وما جاورها . دراسة جيومورفولوجية » ، المجلة الجغرافية العربية ، يونيو ١٩٧٥ ، ص ٧ — ٢٣ .



الى الجنوب من السلسلة الساحلية مباشرة يتراعى المنخفض البينى الاول أو الشمالى بطول امتداد القطاع تقريبا . اتساعه يتراوح بين كيلومتر وثلث الكيلومتر . متوسط ارتفاعه فوق مستوى سطح البحر ٥ أمتار . وكما يحتل خليج الاسكندرية البحرى جزءا من المنخفض المماثل فى الشرق ، تحتل بحيرة مطروح المزدوجة وسط المنخفض هنا . البحيرة بحيرتان مستطيلتان مفتوحتان على البحر وعلى بعضهما البعض لا يفصلهما الا نتوء صغير ، بحيث تذكر الى حد ما بخليج الاسكندرية بينائيه الشرقية والغربية . وعلى ساحل البحيرة الشرقية منهما يتراعى مصيف مرسى مطروح ، بينما بدأ انشاء ميناء مطروح الجديدة على الغربية .

البحيرات تختفى نهاما من المنخفض . ويصبح متاحا للزراعة في رقعه الجيدة .
ربة المنخفض ، كما في منطقة الاسكندرية ايضا ، من الطفل المشتق من مفتتات
سفوح السلسلتين المحطتين الساحلية والوسطى .

السلسلة الوسطى بطول القطاع تمتد . الا انها بالغة التقطع للغاية
بواسطة الاودية الجافة العديدة والعريضة . ابرز وأطول وحداتها في الشرق
هو جبل كريم ، والى حد اقل جبل المطاريح في أقصى الغرب . متوسط عرض
السلسلة ثلث كيلومتر ، وارتفاعها ٢٠ مترا ، وأعلاها في المطاريح ٢٨ مترا .
كما في نظيرتها بمنطقة الاسكندرية : تكوينات الحجر الجيري الحبيبي هنا
اكثر صلابة وتماسكا منها في السلسلة الساحلية ، كما ان لونها مصفر اغبر
نوعا لكثرة نسبة الرمل في عناصرها . وبالمثل ايضا غانها تغطي بقشرة
غطائية متصابة قاتمة اللون تكاست تحت تأثير الرطوبة والمطر والذوبان ،
ولكنها تعمل بصلابتها على حماية جسم السلسلة اللين من التعرية .

من السلسلة الوسطى نهبط جنوبا الى المنخفض الثانى فى المجموعة
والذى يناظر منخفض ملاحه مريوط فى منطقة الاسكندرية . يبلغ أقصى اتساعه
فى الوسط ، نحو نصف كيلومتر ، حيث يتسع لامتداد مدينة مطروح الحديث
جنوبا ، بينما يضيق نحو طرفيه شرقا وغربا الى نحو خمس الكيلومتر . وهو
على الجملة أضيق من سابقه المنخفض الاول أو الشمالى . متوسط ارتفاعه
٥ - ١٠ أمتار فوق سطح البحر : أى أعلى من منسوب المنخفض الشمالى
بنحو ٥ أمتار . بدلا من البحيرات التى تختفى منه نهاما ، تنقطه عدة تلال
منفردة متباعدة تسمى محليا بالعلوات ، يصل ارتفاعها الى ٣٠ مترا ، أى
نفض فوق مستوى المنخفض بنحو ١٥ - ٢٠ مترا . ونظرا عدا هذه التلال :
فان ارضية المنخفض شديدة الاستواء .

أخيرا يصل الى سلسلة التلال الثالثة والجنوبية والتي تناظر سلسلة
جبل مريوط أو القرن فى منطقة الاسكندرية . ومثلها ، فان هذه ابرز السلاسل
الثلاث : أطولها امتدادا وأكثرها استمرارا وأكبرها عرضا وارتفاعا مثلما هى
أشدها تماسكا وصلابة . السلسلة تمتد بطول القطاع عمليا ، الا انها أكثر
نقطعا بالودية الجارية فى الغرب منها فى الشرق حيث تتمثل فى اكمل صورها
فى جبل الاستراحة الذى يمتد لنحو ١٠ كم . متوسط الارتفاع ٣٠ - ٢٥ مترا ،
اقصاه فى الوسط نحو ٤٥ مترا ، ثم ينخفض تدريجيا شرقا وغربا . انحدار
سفحى السلسلة شمالا وجنوبا يمتاز بالتناظر الشديد ، وذلك على جانبى
قمة كستها التجوية الكيماوية بقشرة غطائية داكنة صقيلة .

ختاما . وكما تنتهى مجموعة سلاسل منطقة الاسكندرية الى حوض

أبو مينا كجزء من السهل الداخلى الذى يفصلها عن مقدم واقدام الهضبة الميوسينية فى الجنوب ، تنتهى المجموعة هنا فى قطاع علم الروم — أم الرخم الى حوض كبير فسيح هو حوض رباح . الحوض مستطيل الى بيضاوى يضيق فى طرفيه . طوله ٢٥ كم ، وعرضه يتراوح حول ٥ — ٧ كم ، ومنسوبه ± ٣٠ مترا فوق سطح البحر . سطحه شديد الاستواء ، ولكن ينقطه عدد من التلال المنفردة او العلوات وتعلو سطحه بنحو ٥ — ١٥ مترا بالغلة فى قممها ٣٥ — ٤٠ مترا كحد اقصى . كذلك يخلو السهل من الاودية ، ولكن ترصع حاشيته الجنوبية سلسلة من المخاريط والمراوح الارسابية التى ترتبط بحافة الهضبة الميوسينية .

مشكلة الأصل والنشأة

يبقى الآن هذا السؤال : ما اصل هذه الخطوط جيولوجيا ؟ بصرف النظر عما اذا كانت حبيبات oolites تكوينات هذه السلاسل حقيقية او كانت هذه التكوينات غير حبيبية حقا كما جادل البعض ، فان هناك نظريتين أساسيتين فى اصل خطوط المرتفعات : الاصل البحرى والاصل القارى ، يضاف اليهما نظرية توغيقية أحدث وهى الاصل البحرى — النهري المشترك fluvio marine . الاولى هى الاقدم ، وتعنى ان هذه السلاسل المرتفعة تطورت عن شطوط البحر الرملية sand bars . وكان هذا رأى غورتوا الذى أرجع نشأتها الى البليوسين ، ثم بلانكنهورن ، الى أن تبناه وجدده تزوينر Zeuner . ومن شأن هذه النظرية أن تحل مشكلة تفسير تقوس قمم تلك السلاسل .

أما نظرية الاصل غير البحرى ، اى القارى ، فهى الاحدث — هيوم ريهوز ، ليتل ، جون بول ، ساندفورد ، وآركل ، بيكار Picard ، شفيجلر Schwegle . مؤداها ان تلك السلاسل هى نتاج تماسك وتصلب كتبان ملية ساحلية قديمة تكونت « على طول خط ساحل متراجع » . أما عمرها فقد وضعه كل من بول وساندفورد وآركل فى مراحل مختلفة من العصر الحجري القديم .

وكما يوضح بول بتفصيل أكبر ، فقد نشأت هذه الكتبان الرملية ، كرواسب هوائية أصلا ، بمساعدة الرياح الشمالية الغربية السائدة من جهة ورياح الربيع الاعاصارية الرملية الجنوبية الغربية من الجهة الاخرى ، بحيث صفتها غيبا بينها بطول الساحل . ثم جاءت امطار الشتاء فتسربت فى هذه الكتبان واذابت بما تحمل من حامض الكربونيك عنصر الجير فيها ، ثم صعد الجير بالبحر والجاذبية الشعرية الى السطح وترسب عليه كتشرة صلبة لاحمة .

هذا. عن سلاسل المرتفعات . أما عن خطوط المنخفضات فهناك أيضا رايان . فقد ربطها هيوم وهيوز وبول بالحركات الارضية وردوها الى الهبوط القارى البطيء ، ولكنها فى رأى آخر بحيرات ساحلية أصلا lagoons ترجع الى الهولوسين . والواقع ان نشأة المنخفضات لا تنفصل عن نشأة سلاسل المرتفعات ، لان طبقة الحجر الجيرى الحبيبي التى تتكون منها الاخيرة تستمر تحت طبقة الطفل الجيرى التى تغطى قيعان الاولى ، وذلك لعمق كبير ايضا يبلغ ٤٣ مترا تحت مستوى سطح البحر فى بعض المواضع .

وليس لهذا الا تفسير واحد ، وهو ان كتبان المرتفعات تكونت كرواسب قارية على طرف اليابس فى وقت كان البحر فيه دون مستواه الحالى بنحو ذلك القدر ، وبالتالي فلا بد ان خط الساحل كان يتجاوز الخط الحالى بنحو ١٠ كم الى الشمال . ومنذ ذلك الوقت لابد ان سطح الارض قد هبط ببطء الى مستواه الحالى ، مما يفسر نشأة المنخفضات ايضا (١) .

وعلى الجملة يمكن تصوير القصة كلها بان منطقة السلاسل برمتها ان هى اصلا الارض ساحلية كان البحر يغمرها فى مراحل ثم ينحسر عنها متراجعا فى مراحل اخرى . فحين يغمرها تعمل أمواجه وتياراته على ترسيب رماله وذراته المفككة ، فتتولى الرياح من جانبها ترتيبها فى كتبان منتظمة بطول الساحل . وحين ينحسر البحر عن ارض المنطقة يترك الساحل القديم متراجعا الى ساحل حديث متقدم تبدأ عنده العملية نفسها من جديد ، ترسيب وترتيب فى خط جديد من الكتبان ، وهكذا . وبين الخط الكئيبى القديم والجديد يترك تجويف منخفض هو خط من خطوط المنخفضات البينية الفاصلة .

يستتبع هذا المنطق ان تكون خطوط المرتفعات والمنخفضات اقدم نشأة فى الجنوب واحدث فى الشمال ، فاقدمها هو اقصاها الى الجنوب واحدثها هى السلسلة الساحلية . ويترتب على هذا بدوره ان السلاسل الجنوبية الاقدم تكون اكثر صلابة وتماسكا والشمالية الاحدث هشة واكثر تفككا . يترتب كذلك ان مستوى ارتفاع او منسوب كل خط جنوبى سواء من المرتفعات او من المنخفضات يكون اعلى من منسوب كل خط مماثل شماله ، ومن ثم يأتى النظام كله سلميا مترابعا بانتظام . وهذا. وذلك جميعا ما نجد بالفعل .

والعملية كلها ، بعد ، ما هى الا جزء ، الجزء الاخير جدا والهاسمى جدا ، من عملية بناء الارض المصرية ونموها تباعا نحو الشمال على حساب البحر . تماما كسابق فصول ومراحل الازمنة والعصور الجيولوجية القديمة

(1) Ball, Contributions, p. 30, 31.

في الجنوب وفي قلب الأرض . إلا ان العجلة هنا في نهاية أطراف الرقعة وعلى مقياس مكاني وزماني متواضع جدا ولا نقول مجهريا بالمقارنة . باختصار ، المنطقة في مجملها ، وهي من عمل البلايستوسين . انما هي بمثابة اللمسات الاخيرة والاضافات النهائية الى معمار أرض مصر الجيولوجي كما قلنا . وأقرب شبيه ونظير لها في مصر هو ساحل البحر الاحمر المناظر الذي توسع خطوة خطوة على حساب البحر الهابط تدريجيا وذلك على شكل مدرجاته الساحلية المرفوعة ، الا انها هنا من التكوينات المرجانية واعلى وهي هناك من الجيرية الحبيبية وأخفض .

ولا يبقى أخيرا . الا تحديد توقيت او كرونولوجية تكون كل سلسلة من المجموعة تحديدا دقيقا . نقطة الابتداء هي الحافة الشمالية للهضبة الميوسينية التي هي الحد الجنوبي للساحل على من مرمريكا . اقدم هذه الحافة هي الساحل القديم لبحر البليوسين ، وكل الأرض الحالية الواقعة شمالها انما كانت تحت هذا البحر ، حين وحيث تكونت قاعدة المنطقة جميعا والتي تتركز عليها أحواض السهل الداخلي ومنظومة السلاسل الجيرية الحبيبية كلها .

ثم في البلايستوسين أخذ البحر ينخفض منسوبه ويتراجع نحو الشمال على مراحل ودفعات الى سواحل جديدة تاركا خلفه يابسا جديدا ضيقا كمدرجات بحرية مرفوعة متعاقبة . وقد تم هذا التراجع على ٤ مراحل تركت مدرجاتها على طول سواحل حوض البحر المتوسط ، أعلاها أقدمها وأوطاها أحدثها ، هي على الترتيب : الصقلية ، الميلاتزية ، التيرانية ، الموناستيرية .

وفي مرمريكا مربوطتان سلاسل التلال الجيرية الحبيبية المتتابعة من الجنوب الى الشمال انما تمثل محليا هذه المراحل والمدرجات المتوسطة العامة وتتعاصر معها نشأة وتنفق وإياها منسوبها وارتفاعها . وكل سلسلة منها تحدد ظهور ساحل جديد لمصر هنا أكثر تقدما نحو الشمال ، وتشير بذلك الى عملية نمو اضافي لأرضها أحدث وأحدث (١) . بحيث اذا رسمنا خط كل سلسلة منها على حدة نكون أليا قد رسمنا خط ساحل مصر في وقتها ، وما كان يابسا من أطراف مصر وما كان تحت الماء .

بالمنطق نفسه ، فكل سلسلة منها داخلية اليوم ، كانت هي السلسلة

(1) A. Shata, Introductory note on the geology of the northern portion of the western desert of Egypt, Publications Inst. Desert, t. V, no. 2, 1955; Geology & geomorphology of Wadi Kharrubah area, do., no. 10, 1957.

الساحلية يوما ما ، ونظريا . ولولا تغير الظروف ، فمآل السلسلة الساحلية الحالية أن تصبح داخلية في المستقبل الجيولوجى البعيد (الذى لن يتحقق على أية حال لتوقف عملية انخفاض منسوب البحر المتوسط) .

كذلك فكل منخفض او حوض داخلى حالى فى النظام كان بحيرة داخلية فى مرحلة ما ، شديدة الاستطالة جدا بالطبع ، اقتطعت من البحر بظهور سلسلة تلية ساحلية جديدة واحتبست خلفها كمستنقع ساحلى lagoonal شبه داخلى ثم داخلى تصب فيه أنهار وادوية سفحى السلسلتين المحيطتين ، خاصة أنهار وادوية السلسلة الجنوبية ، وتلؤها بالرواسب حتى تردها تدريجيا فتنحدر من بحيرة واحدة الى عدة بحيرات صغيرة متباعدة منكشاة الى سهل منبسطة . او منخفض جاف فى النهاية ، بينما تبرز الجزر الصغيرة التى كانت تتوسط تلك البحيرات الداخلية على شكل تلال منفردة مبعثرة فى أرجاء المنخفض اليوم . والتواقع والبقايا البحرية فى صخور الجميع اليوم هى الدليل القاطع على هذا الاصل وتلك النشأة البحرية البحرية المستتعية البيئة .

ثم تتقدم العملية من جديد الى الشمال وتكرر مرة أخرى ، وهكذا حتى تم تكوين المنظومة كلها — فقط مع اختلافات بيئية ثانوية . فكل بحيرة داخلية أحدث تأتى على منسوب أوطأ بالطبع ، وغالبا أضيق . ولأنها تقدم خط قاعدة جديدا للتعرية ، تتقدم اليها الأنهار الداخلية التى يتجدد شبابها فى الحوض السابق فتزداد أوديته عمقا وخائفة ... الخ .

تفصيلا ، أول حافة من الجنوب فى مريكا وأندبها وأعلاها ، وهى حافة علم شلتوت (١١٠ م) ، تمثل المرحلة أو المرحج الصغلى ، كل ما شمالها كان بحرا ، أما ما جنوبها حتى اقدم الهضبة الميوسينية فتحول الى بحيرة ساحلية داخلية تصب فيها أنهار الهضبة النشطة القوية الى أن ردمتها بالرواسب السمكة وأحالتها الى سهل بحرى قديم تبدو بقاياها اليوم كسطوح تعرية عالية واضحة .

ثم فى المرحلة التالية وهى الميلاتزية انخفاض البحر وتراجع الى ساحل جديد تكونت على طوله حافة جديدة هى حافة خشم الكبش وامتداداتها (٦٠ م) احتجزت خلفها بحيرة ساحلية جديدة ، بينما امتدت أنهار الهضبة الداخلية الى الامام لتصب فى البحيرة الجديدة ، معمقة أوديتها فى السهل الحوضى السابق بعد أن تجدد نشاطها بخط قاعدة جديد ، وفى الوقت نفسه رادمة البحيرة الجديدة الى أن حولتها فى النهاية الى سهل بحرى جاف أوطأ منسوبها وأوديته أقل عمقا من سابقه .

بالمثل في المرحلة التالية التيرانية برزت على الساحل الجديد مع هبوط وتراجع البحر المتوسط سلسلة ساحلية جديدة هي حافة جبل مريوط أو القرن واستمراراتها المختلفة الاسماء في منطقة مرمريكا اى خط السلاسل الجنوبية عموما (٣٥ - ٤٠ م) . وخلفها تكونت بالردم في النهاية أحواض السهل الداخلى المختلفة مثل حوض أبو مينا ورياح ... الخ .

في المرحلة الموناستيرية التالية تكررت الآلية نفسها ، فظهرت حافة أبو صير وامتداداتها في المنطقة اى عموما السلسلة الوسطى حاليا (٢٥ م) . وخلفها ، ولكن على منسوب أوطأ وباتساع اقل من سابقه ، تكون منخفض ملاحة مريوط واشباهه بنفس الطريقة السابقة . ولانه احدث فان ردمه لم يكمل بعد تماما ، وما زالت بقايا البحر ممثلة فيه في صورة بحيرة مريوط نفسها واشباهها من السبخات والبحيرات الداخلية في سائر قطاعات مرمريكا .

اخيرا ، وفي نهاية المرحلة الموناستيرية ، انخفض منسوب المتوسط لانخفاضه الاخيرة وتراجع ساحله لآخر مرة وذلك الى ساحله الحالى تقريبا حيث تكونت آخر واحد سلسلة تلالية في النظام الجبرى الحبيبي وهى السلسلة الساحلية الحالية (١٠ م) . ولانها على منسوب أوطأ ، فانها اقل ارتفاعا . ولانها الاحداث ، فانها الاكثر ليونة والاقل تماسكا . وخلفها تكون منخفض الدخيلة - أبو صير ونظائره في المنطقة . ولان المنخفض حديث العهد للغاية ، فلا زال على اتصال بالبحر جزئيا كما في حالة بحيرة مطروح. المزدوجة أو تكثر به المستنقعات والسبخات الداخلية (١) .

وكصورة ختامية شاملة ، يلخص الجدول الآتى مورفولوجية خطوط المرتفعات والمنخفضات في نظام مرمريكا الجبرى الحبيبي بقطاعيه الاسكدرية ومطروح ، بالاضافة ايضا الى كرونولوجية نشأتها مرحلة مرحلة.

(1) G. Sogreah, Land development of the western desert coastal zone, Intern rep., Desert Inst., Cairo, 1961.

منطقة مظهر				منطقة الاسكندرية				
المرش بلكم	أقصى ارتفاع	الارتفاع بالمتر	المرحلة	التكوين	المرش بلكم	أقصى ارتفاع	الارتفاع بالمتر	اللفظ
٠.٢٥ - ٠.٥	٣٥	٢٠	نهلية الموناستيرية	رمل جيبية مكككة بيضاء	٠.٥ - ١	٢٠	١٠	السلسلة الساحلية
٠.٣٣ - ١	٤	٥		تربة طينية جيرية خصبية سك ٥٥	٣٣ - ١	١٠ - صفر	٥	منخفض الدخيلة - لومصير
٠.٣٣	٢٨	٢٠	بداية الموناستيرية	حجر جيري جيبى أبيض وأصلب	٠.٢٥ - ٠.٥	٥٠	٢٠ - ٢٥	سلسلة المكس - لومصير
٠.٢ - ٠.٥	١	١٠ - ٥		مخور جيبية وطنين جيري ومياه غدقة	٢ - ٥	٤	صفر	منخفض ملاحه مريوط
٠.٥ +	٤٥	٣٥ - ٢٠	التيرانية	حجر جيري جيبى أصلب	٠.٣٣ - ٠.٥	٥٠	٢٥	سلسلة جبل مريوط

الفصل الثامن

الصحراء الشرقية

صورة الصحراء الشرقية

الشكل والامتداد

تقل مساحة الصحراء الشرقية بعض الشيء عن ربع المليون كيلومتر . نحو ٢٢٥ ألف كيلو ، فهي اذن ربع مصر الا قليلا ، وثالث الصحراء الغربية تقريبا . تنحصر بين البحر والنهر على محور مائل شمالى غربى - جنوبى شرقى ممتدة بطول مصر من الحدود حتى نهاية بحيرة المنزلة ، اى نحو ٨٠٠ كم . متجاوزة بهذا خط طريق القاهرة - السويس لتشمل مثلث صحراء شرق الدلتا بين الوادى والقناة . شكلها شريطى اكثر حتى مما هي مستطيلة ، وذلك لشدة طولها بالنسبة لعرضها الذى يتراوح فى متوسطه العمام بين ٢٠٠ . ٥٠٠ كم ، وفى معظمه بين ١٥٠ ، ١٨٠ كم . ورغم توازى البحر والنهر على جانبيها بصفة تقريبية او على الاقل جزئية ، فانها تزداد اتساعا بوضوح كلما اتجهنا جنوبا ، كما يتفاوت اتساعها محليا بتقاربها او بتباعدها .

فعلى حين يدق طرغها فى اقصى الشمال حتى ينتهى عند خط عرض ٣١° وهي نظريا (او عمليا) شبه نقطة ، فانها تصل الى ١٣٠ كم بين السويس والقاهرة عند خط عرض ٣٠° ، والى ٢٥٠ كم اى نحو الضعف تجاه نهاية سيناء بين مضيق جوبالى والمنيا على خط عرض ٢٨° ، ثم الى ٣٠٠ كم عند رأس بناس - أسوان على خط عرض ٢٤° ، واخيرا تصل الى اقصى اتساعها على الاطلاق عند الحدود على خط عرض ٢٢° حيث تبلغ نحو ٦٠٠ كم بين حلايب - أدندان ، اى اكثر من ضعف المتوسط العام وما لا يقل كثيرا عن متوسط اتساع الصحراء الغربية .

وغيا بين اقصى الطرفين فى الشمال والجنوب ، فانها لا تختنق الا عند ثنية قنا على خط عرض ٢٦° ، حيث تبلغ ١٥٠ كم فقط بين القصير وقنا

اى ما يعادل طول قناة السويس او نحو نصف متوسط الصحراء الشرقية العام
او ربع اقصى اتساعها على الحدود . ومن ثم تكون تلك الخاصرة الحادة او
المحددة التى تميز الصحراء الشرقية عن الغربية والتى تكتسب هى نفسها
مغزى تاريخيا خاصا الى جانب مغزاها الجغرافى المباشر والجيولوجى البحت .

ولئن كان هذا التفاوت الواضح فى عرض الصحراء يرجع اساسا الى
انفراج وتباعد البحر والنهر باطراد تقريبا نحو الجنوب ، فان الملاحظ ان
ساحل البحر يتخذ باستمرار محورا مطردا مستقيما تقريبا من الشمال الغربى
الى الجنوب الشرقى بينما يتعرج النهر كثيرا يمينا ويسارا . غفيرا يتأرجح
النهر شمال ثنية قنا بين خطى طول ٣١° ، ٣٢° ، غاته يلتزم خط طول ٣٣°
جنوبها . وفى النتيجة نجد ان قناة السويس ووادى قنا وثنية قنا ثم النيل
جنوبها تكاد جميعا تقع على خط طول واحد ، خط ٣٣° ، يوشك بدوره ان
يشطر الصحراء الى نصفين . ومن الناحية الاخرى ، يبدأ الساحل عند رأس
خليج السويس على خط طول ٣٢°٥٠ ولكنه ينتهى على الحدود عند حلايب
ورأس حدربة على خط طول ٣٧° ، اى ينحرف نحو الشرق نحو ٥ درجات
كاملة اثناء مساره .

وها هنا ، فى الواقع ، نجد اقصى نقطة شرقية فى مصر جميعا . فمن
الثير ان نلاحظ ان اقصى نقطة تتطرف من مصر نحو الشرق ليست عند رأس
خليج العقبة فى سيناء على خط طول ٣٥° كما قد يتبادر الى الذهن لاول وهلة ،
وانما على اقصى الحدود الجنوبية عند حلايب على خط طول ٣٧° . والحقيقة
ان ساحل البحر الاحمر يكاد يرسم فى مجموعه بالنسبة لخطوط العرض
والطول او مع خط الحدود زاوية قدرها ٤٥° ، اى نصف زاوية قائمة .

من هنا جميعا تثبت الحقيقة المثيرة وهى ان النصف الجنوبى من
الصحراء الشرقية يكاد فى معظمه ان يقع أيضا الى الشرق من نصفها الشمالى ،
اى على التعارج أو التراجع en échelon . بل ان الجزء الاكبر من رقعة
الصحراء الشرقية انما يقع على خطوط طول سيناء ، اى جنوبها او حتى الى
الشرق منها قليلا .

الاغرب من ذلك ان جزءا من هذه الرقعة يقع بالفعل على خطوط طول
فلسطين والشام ومدين فى الجزيرة العربية ، بمعنى ان جزءا من يابس قرب
البحر الاحمر يقع فعلا الى الشرق من جزء من يابس ما شرقه ، او ان جزءا
من ساحل غرب البحر يقع الى الشرق من جزء من ساحله الشرقى ، او ان
ثلثتا ثلث من الساحل المصرى يقع الى الشرق من جزء من الساحل
السعودى .

التركيب الجيولوجى (١)

خريطة الصحراء الشرقية الجيولوجية يمكن تبسيط خطتها الأساسية في كتلة مقترية عظمى أو نواة طولية كبرى تؤلف سلسلة جبال البحر الأحمر ، تحف بطولها على الجانبين وتدور حولها من الشمال مجموعة من النطاقات الرسوبية الاحداث التي تزداد حداثة كلما بعدت عنها والتي تتسع على الجانب الغربى وتضيق بشدة على الجانب الشرقى مؤلفة الهضاب الغربية والمنحدرات والسهول الساحلية الشرقية على الترتيب .

والمفترض ان هذه الطبقات الرسوبية كانت تغطى كل سلسلة جبال البحر الأحمر في الماضى ، ثم ازال التآكل الجزء الأكبر من هذا الغطاء الرسوبى في معظم أجزاء السلسلة المرتفعة بحيث لم يتبق الا على جانبيها الاقل ارتفاعا حيث هو اليوم . وهذا الغرض هو الذى يغسر تواجد وتساخر التكوينات الجيولوجية على جانبي سلسلة الجبال شرقا وغربا .

هذه التكوينات المحيطة بالسلسلة الجبلية النواة تشمل الحجر الرملى النوبى ، التكوينات الكريتاسى ، الايوسين الاسفل ، وكلها يوجد على جانبي السلسلة وان بنسب وبمساحات شديدة التفاوت . لكن الشيء اللافت ان طبقات الايوسين الاوسط والاعلى ثم الاوليوسين لا توجد قط في اى مكان شرق السلسلة ، لا ولا هى تبدو غربها كذلك في نفس خطوط العرض ، بينما هى تنتشر بكثرة تماما شمالها في خليج السويس .

اختفاء هذه التكوينات هنا يعنى غالبا ان المنطقة الى الجنوب من خليج السويس كانت قد رفعت واصبحت في تلك الفترات هضبة مرتفعة انحصرت عنها التآكل من قبل . اثناء ذلك ، ايضا ، خضعت الكتلة الجبلية القاعدية وغطاؤها الرسوبى الكريتاسى الايوسينى لضغوط عنيفة كونت مجموعة من الكتل الانكسارية الشديدة الميل تمتد على محاور شمالية غربية . وخلال هذه المرحلة القارية تعرضت المنطقة بالضرورة للتآكل الشديدة قبل ان تغمر مرة اخرى بالبحر في الميوسين كما سنرى .

فاذا توقفنا بقليل من تفصيل عند المجموعة الرسوبية الغطائية ، فان الحجر الرملى النوبى يكون دائما ادنى طبقاتها ، واقعا بلا تناسق طبقات على المركب القاعدى المسهل *penplained* . ثم تعلوه عادة الصخور الكريتاسية التى تضم ، معدنيا ، رواسب الفوسفات الشهيرة في قطاع القصير - سفاجه .

ثم يأتى أخيرا الايوسين الاسفل . وبينما تأخذ هذه التكوينات شكل نطاقات عريضة فسيحة غرب السلسلة الجبلية وحتى النيل : غانها تتحول فى شرقها وحتى ساحل البحر الى أشرطة ضيقة نحيلة متقطعة غالبا ، تظهر فيها على شكل عدة تلال ملتوية ومكسورة .

ويوحى توزيع ونمط هذه الطبقات على جانبى سلسلة جبال البحر الاحمر بأن عملية رفع المركب القاعدى حدثت على محور شمالى شمالى غربى بعد ارساب الايوسين الاسفل . وقد أدت هذه العملية الى تقوس الغطاء الرسوبى الذى كان منتظما من قبل . ثم تعرضت المنطقة لفعل التعرية طويلا . وهنا أدى اثر التعرية المتفاوت على الطبقات الصلبة المقاومة والينة الضعيفة الى تكوين حافات ومنخفضات مثل وادى قنا على الجانب الغربى بينما على الجانب الشرقى التوت الطبقات فى منطقة هامش الرمع وأصبحت بالانكسارات الحادة . ثم جاءت التعرية أخيرا فأزالت الجزء الأكبر من الغطاء الرسوبى ، فلم تبق الا بقايا القطاعات العميقة الغائرة التضاريس وحدها .

فعلى السهل الساحلى الضيق شرق السلسلة أصابت التعرية من بين ما أصابت رواسب ما قبل الايوسين ، الا أن الانكسارات الظاهرة فى منطقة كالقصير — سفاجه ، كما أدت الى تعقيد الطبوغرافيا بشدة ، أدت أيضا الى حفظ رواسب الكريتاسى والايوسينى الاسفل . فهذه الطبقات الأخيرة تحتل هنا أحواض وثنايا الالتواءات المقعرة بين سلاسل الجبال البلورية ، ومن ثم تدين ببقائها لهذه الانكسارات الحافظة . ولكن النتيجة ، من الناحية الأخرى ، أننا بينما نجد تكوينات الكريتاسى والايوسينى متصلة ومستمرة غرب السلسلة الجبلية ، فضلا بالطبع عن مساحاتها الشاسعة ، نجد أنها شرقا تتوزع وتتمزق بين مجموعة من النواتئ والبوارز المتباعدة المنفصلة ، فضلا عن قزميتها وضآلة مساحاتها أصلا .

بمزيد من التفصيل ، فإن تكوينات الكريتاسى والايوسينى شرق السلسلة تظهر فى حى مقعراتها وانكساراتها الحافظة على شكل نواتئ منعزلة وحافات بارزة وهضبات صفرة محلية كثيرة من الحجر الجيرى . وبفضل غطائها الايوسينى الابيض الناصع ، غانها عادة ما تبرز بوضوح وسط التلال والجبال البلورية الداكنة المحيطة من كل الجهات . ومن أبرز أمثلة هذه الحافات والهضبات جبل ضوى الذى يمتد كحافة شمال غرب القصير شمال طريق قنا — القصير ، وجبل عطشان الذى يقابله على الجانب الجنوبى من الطريق ، ثم جبل حمادات جنوب غرب القصير بنحو ٢٠ كم فى النهاية الشمالية لمقر محوره شمالى غربى وطوله نحو ٤٠ كم .

إذا انتقلنا الآن الى المراحل التالية ، فإن غياب تكوينات الايوسين .

الأوسط والأعلى والأوليوسين قد تعنى من بين ما تعنى أن الاختداد الذى يشكل البحر الأحمر جنوب الفردقة لم يكن قد تكون بعد ، وإن كان خليج السويس نفسه قد تكون من قديم بسبب حركات الأرض فى الباليوزوى والليزوى ، فإمكان للرواسب الكثيفة المتتابعة أن تتراكم فيه ، وإن لم يكن إلى الجنوب منه حيث لم يغير إلا فى الكريتاسى .

أما بعد ذلك فإن المنطقة شرق جبال البحر الأحمر وجنوب الفردقة عادت فغمرت فى الميوسين . غفى الميوسين امتد لسان من بحر التثيز واتصل لأول مرة اتصالا كاملا بالبحر الأحمر عن طريق برزخ السويس . وكنتيجة نجد طبقات الميوسين تمتد كقطاع على امتداد ساحل الصحراء الشرقية ، واقعة على ما قبلها بدون تناسق طبقات ، ومؤلفة حاليا أبرز ملامح المنطقة جيولوجيا وطبوغرافيا .

وتتألف هذه التكوينات الميوسينية أساسا من طبقات من الرمال والحصى والحجر الجيرى المرجائى وكسر الجير lime-grits ، يضاف إليها طبقات من المتبخرات evaporites تتبطل فى الجبس . فإما الأولى فيزداد سمكها جنوبا ، ويدل ترسيبها على أن خطوط التصريف فى ذلك العصر كانت كالحالية تقريبا ، فتوزيعها مرتبط ارتباطا وثيقا بالطبوغرافيا القديمة . فالرمال والحصى السميكة تتوزع على امتداد خطوط التصريف ودالات الانهيار ، بينما يتوزع الحجر الجيرى المرجائى وكسر الجير على قمم ومنحدرات التلال والسلاسل المفصورة .

أما طبقات المتبخرات فتتشكل من الجبس الأبيض الصلب الذى يستحيل سطحه بالتجوية إلى اللون البنى المصفر . وهذه الرواسب تتراعى لثلاث الكيلومترات على امتداد السهل الساحلى وتزداد سمكا نحو الشمال ، وهى طباقية ميولها نحو الساحل . عمرها ميوسين أوسط ، وتدل طبيعتها على أنها تكونت تحت ظروف ترسيب خاصة فى بحيرات ساحلية ملحية ذات هيدرولوجيا معينة .

مثلا حدث فى الميوسين من قبل ، ومثلما حدث فى الخليج البليوسينى النبلى على الجانب الآخر من الصحراء الشرقية ، حدث فى البليوسين غزو بحرى من الشمال على امتداد الساحل الشرقى بحيث عاد الاتصال بين التثيز والأحمر . ومن الناحية الأخرى حدث الاتصال بين الأحمر والهندي فى الجنوب ، بدليل حفريات البليوسين على طول الساحل . وقد ترك هذا بعض طبقات من المحار والرواسب الساحلية من الشعاب المرجانية وشطوط الاصداغ ومراوح الدالات ، تمتد من جبل الزيت شمالا إلى القصير جنوبا .

رواسب البلايستوسين ، أخيرا ، ترتبط نشأتها عموما بتغيرات مستوى البحر اليوستاتية أو بهبوط أرضى معتدل لم يعرف انكسارات حادة . وهى توجد على شكل مدرجين على الأقل . الاول افقى لا يختلف كثيرا عن تكوينات البليوسين ، قوامه الشعاب المرجانية التى كانت أكثر نشاطا بوضوح مما هى الآن . الثانى قوامه مجموعة من الشواطىء المرفوعة ، أعلاها قديم ممزق متقطع وأوطاها حديث مستمر متصل .

وجه الصحراء الشرقية

التضاريس

مفتاح سطح الصحراء الشرقية هو تاريخها وتركيبها الجيولوجى المفعم الذى لا ينفصل بدوره عن تاريخ أخدود البحر الأحمر المجاور وتكوينه . غالاضطرابات الأرضية والحركات الباطنية العنيفة التى اجتاحت المنطقة طوال عصورها الجيولوجية القديمة ، ولكن بالأخص إبان تكوين الأخدود الذى حولها الى حافة هورستية انكسارية قافزة ، كل هذا جعل مورفولوجية الأرض هنا شديدة التعقيد والاضطراب مثلما هى بالنسبة العلو والارتفاع (بالمقياس المصرى ذلك) .

فلقد أدت حركات الرفع والدفع المتعددة الى بروز الجبال والكتل الجبلية وبلوغها ارتفاعات سامقة لا نظير لها فى الصحراء الغربية ، كأنما لتعوض عن التوسع الأفقى بالتوسع الراسى كما قد نقول . الصحراء الشرقية ، بعبارة أخرى ، تمتاز على الغربية بارتفاع السطح الابتدائى الى أقصى حد initial relief . وفى الوقت نفسه فإن تلك الحركات قد مزقتها بالتواءات والانكسارات العديدة والعميقة طولا وعرضا ، بحيث خرج اللاندسكيب فى النهاية وعرا حادا شديد التضرس وغير منتظم الى حد بعيد .

وعلى الجملة ، يمكن القول ان الصحراء الشرقية صحراء جبلية - هضبية أساسا حيث الغربية صحراء هضبية ومنخفض ، أو هى من نوع « صحراء التاسيلي » ، مجمعة مخرسة ، حيث الغربية « صحراء حمد » ممهدة مسواة . بصيغة أخرى ، الصحراء الشرقية ، على عكس الغربية ، أقرب فى مجموعها الى مرتبة المرتفعات العالية highlands منها الى المرتفعات المتوسطة uplands ، أو هى للدقة والتحديد تتدرج من الاولى الى الثانية على الترتيب كلما اتجهنا من الجنوب الى الشمال . أو أخيرا ، ان شئت تشبيها من قلب مصر يلخص الموقف فى السطح والتضاريس ، فالشرقية هى « صعيد » صحرائنا حيث الغربية « كدلتاها » .

الانحدار العام نحو الشمال والغرب بالطبع ، إلا أنه غير مطرد بصرامة نظرا لشدة التضرس . والانحدار سريع حاد نحو البحر ، إلا حيث يتسع السهل الساحلى نوعا كما فى أقصى الجنوب ، أما الانحدار نحو النيل فتدريجى ممتد . فى الجنوب تصل الارتفاعات فى أقصاها الى ٢٠٠٠ متر ، ويحدث هذا كثيرا فى قمم الجبال العديدة خاصة فى الجنوب الشرقى ، غير أن المعدل العام دون ذلك كثيرا ، بين ١٥٠٠ ، ١٠٠٠ متر غالبا ، ولكنه لا يقل عن ٥٠٠ متر أبدا فى الشرق تتدرج الى ٢٠٠ متر فى الغرب . أما فى الشمال فتصل أقصى الارتفاعات الى ± ١٠٠٠ متر كما فى الجبالتين وعتاقة ، ولكن المتوسط يدور غالبا حول ٥٠٠ متر فى الشرق ولا يقل عن ٢٠٠ متر فى الغرب . والصحراء الشرقية بهذا يتقاسمها الجبل والهضبة ، الجبال فى الشرق والهضاب فى الغرب . أى أن التقسيم هو على محور طولى وليس عرضيا .

وتختلف الجبال عن الهضاب بنية وتركيبا اختلافهما فى الارتفاع . فالأولى أقدم جدا ، أركية ، نارية ومتحولة صخورها . أما الثانية فهضاب رسوبية ، أحدث كثيرا ، وأكثر جدائة فى شمالها عنها فى جنوبها ، حيث يسودها الحجر الرملى النوبى فى الجنوب والحجر الجيرى الأيوسينى فى الشمال ، وخط التقسيم بينهما عند ثنية قنا . وإلى الشمال من خط القاهرة - السويس يستمر التدرج كذلك من الميوسينى والأوليغوسينى الى البليوسينى والبلايستوسينى . من ثم فإذا كان التقسيم بين الجبال والهضاب يتم على المحور الطولى ، فإن الهضاب تنقسم بدورها على محور عرضي ، وخاصة الصحراء لهذا خط تقسيم جيولوجى أساسى .

المناخ الخاص

أما عن المناخ ، فإن مناخ الصحراء الشرقية لا ينفصل عن حوض البحر الأحمر أكثر مما تنفصل بنيتها وتضاريسها عن تاريخ أخطوده . وكلا العاملين معا . السطح والمناخ ، هما اللذان يفسران طبيعة هذه الصحراء كصحراء حجر وحصى أولا ثم كصحراء جبل وواد ثانيا كما سنرى . فوجود البحر الأحمر ، كمسطح مائى حوضى شبه مغلق مشبع بالبخر ، يخلق ظروفنا مناخية خاصة أو محلية من الضغط والرياح والرطوبة تمنح شرق مصر عموما لونا أو نظاما مناخيا خاصا تبتعد به بدرجة معينة عن النمط السائد فى سائر أجزاء مصر .

وألواقع أن بمناخ شرق مصر مسحة من الاضطراب والتعقيد والخلط لا تقل عما لا ووجرافيته وتضاريسه . على أن قيام جبال البحر الأحمر لصق الساحل توا كحائط شاهق يحصر اثر البحر المضطرب فى شقة ساحلية ضيقة نوعا ويتركه هو عنصرا محليا معزولا الى حد ما عن عمق مصر .

من ناحية ، تصل الى المنطقة ، وان تكن متدهورة منهكة ، آخر السنة الرياح العكسية الشمالية الغربية بأعاصيرها الشتوية الممطرة . ومن ناحية أخرى ، غطى شمال البحر الاحمر وحتى الركن الجنوبى الشرقى من البحر المتوسط وغوق سيناء بينهما ، تتكون منطقة محلية من الضغط المنخفض ، تتدفق اليها الرياح من الشرق والشمال فى غصلى الربيع والخريف مسببة اضطرابات محلية وعواصف رعدية شديدة تكون مصحوبة بالامطار السيلية التى يمكن أن تكون غزيرة وسيولها جارفة . ومن ناحية ثالثة ، فان آخر السنة الرياح الجنوبية الشرقية المدارية الرطبة بمصادرها السودانية تصل عبر البحر الاحمر الى اقصى جنوب الصحراء الشرقية .

بهذا كله تتلقى جبال البحر الاحمر وسفوحها قدرا لا بأس به من المطر الذى تتنوع مصادره وأصوله ما بين الاعصارى والتصادمى (الأوروجرافى) وما بين الشمال والجنوب ، مثلما تتعدد غصوله ربما من الشتاء الى الصيف ومن الخريف الى الربيع . غير أن كمية هذا المطر محدودة للغاية بالطبع ، لا تزيد عن ٢ — ٤ بوصات . وهى بعد سيلية غير منتظمة شديدة التفاوت غير مضمونة ولا مأمونة ولا يعتمد عليها . على أنها تبقى محسوسة بما فيه الكفاية لكى تخفف من سيادة طبيعة الصحراء المطلقة ولكى تميز الصحراء الشرقية قطعاً عن الصحراء الغربية بكل ضراوة جفافها وغمورها المناخى والنباتى المدقع .

كذلك فان توزيع هذا المطر القليل يتفاوت بشدة بين اجزاء الصحراء الشرقية . فهو ابتداء وكتاعدة يزداد بالتدرج كلما اتجهنا جنوبا . ولذا كان الركن الجنوبى الشرقى منها هو أغزر قطاعاتها مطرا وأغناها رطوبة ونباتا . وعلى الجانب الآخر فان قيام سلسلة جبال البحر الاحمر كالحائط وانحدارها الحاد نحو البحر يحصر معظم المطر فى الشقة الساحلية الضيقة ويركزه على سفوحها الشرقية بحيث يقل فجأة نحو الداخل ويكاد يحرم منها سفوحها الغربية ويحيل قلب الصحراء نفسها الى منطقة « ظل مطر » هائلة توشك أن تخلو من المياه ومواردها ، والنبات أيضا بالتالى ، الا أن تتقنل فى خطوط الاودية المحددة بصرامة . هذا فضلا عن أنه يحرمها من تأثيره اللطيف لدرجة الحرارة وبالتالى يضاعف من قارية المناخ الشديدة . وهذا يختلف الى حد بعيد عن مطر منطقة الساحل الشمالى فى الصحراء الغربية حيث يتلاشى المطر بالتدرج نسبيا نحو الداخل .

من هنا نصل الى متناقضة ملحوظة ولكنها مفهومة فى الصحراء الشرقية . رغم أنها فى مجملها شريطية لا يبتعد معظمها كثيرا عن الساحل ، فانها ليست صحراء ساحلية الا جزئيا وعلى نطاق ضحل ضيق عند ذلك . ويكاد خط

تقسيم مياه البحر الاحمر - النيل ان يرسم الفاصل بين نوع الصحراء الساحلية شرقا والداخلية غربا . وهو ايضا ما ينقلنا منطقيا الى موضوع التصريف .

شبكة التصريف

بنضل اوديتها العديدة وعن طريقها ، الصحراء الشرقية برمتها ، على النقيض من الصحراء الغربية في معظمها ، هي منطقة صرف خارجي exoeric . ويشطر خط تقسيم المياه هذا التصريف الى نطاقين : شرقا الى البحر الاحمر مباشرة ، وغربا (أو شمالا ؟) الى البحر المتوسط غير مباشرة عن طريق النيل . واذا كان من الواضح ان النطاقين ابعد ما يكونان عن التكافؤ ، حيث يتفوق الاخير مساحة خارج كل مقارنة بحكم انحدار السطح ، فان الاوضح منه انه لولا النيل واوديته لكانت الصحراء الشرقية في معظمها منطقة صرف داخلي شأنها في ذلك شأن الصحراء الغربية . فلول النيل لانتهت اوديتها الغربية لتتقد نفسها في الصحراء ولتنتهي الى سلسلة من البحيرات الداخلية الملحية الموسمية أو المؤقتة playas تحتل قاع وادي النهر ، ان لم تتجاوزه احيانا الى تخوم الصحراء الغربية ذاتها .

ومهما يكن الامر ، فان المثير هنا في النطاق الغربي من تصريف الصحراء الشرقية هو ان يكون على مثل هذه الدرجة من القرب من البحر الاحمر ثم يعطيه ظهره في تلك « اللغة » الشاسعة الى المتوسط . كمجرد مثال ، خذ وادي العلاقي ، اقصى وديان الصحراء الشرقية النيلية جنوبية . ان رؤوس بعض منابعه لا تبعد عن ساحل البحر الاحمر اكثر من ١٠٠ كم ، ولكنه ينأى عنها وعنه ليصرف من خلال النيل في المتوسط على بعد ١٢٠٠ كم تقريبا . كذلك وادي قنا في الوسط : بعض رؤوس منابعه لا تبعد عن الاحمر اكثر من ٥٠ كم ، بل وعن المتوسط نفسه اكثر من ٣٥٠ كم ، ومع ذلك يستدير في لفة بالغة الطول وعبر رحلة شديدة التركيب لا تقل عن ١٠٠٠ كم ليصرف اخيرا في المتوسط .

صحراء الحجر والحصى

بإيجاز شديد ولكنه معبر للغاية ، نستطيع ان نقول ان صحراينا الشرقية لوحة هائلة (او لوح ؟) من الصحراء الحجرية يحيط بها اطار دقيق من الصحراء الرملية ، او هي جزيرة ضخمة من المسخر يحيط بها الرمل من كل الجهات ، مع قطاع محلى على الجانب الايسر من الحمى .

تفصيلا ، لا تغطي الرمال الا كسرا ضئيلا من رقعة الصحراء الشرقية ، ربما عشرها . وهذه الرمال ، مختلطة عادة بالحصباء والحصى والزلط او الصوان ، ترتبط اساسا بالاودية الصحراوية ، وفي احواضها ، بطوننها ، وعلى جوانبها بطول امتدادها تتركز . ولهذا نجد لها موزعة اساسا في شريطين هامشين رئيسيين بلا انقطاع تقريبا ، اولهما على امتداد مجارى اودية النيل جميعا ، خاصة منها قطاعاتها السفلى ، وذلك من اقصى الجنوب الى اقصى الشمال ، ولكن بالاختص في هضبة المعازة شمال ثنية قنا . وثانيهما على طول امتداد ساحل البحر الاحمر بكامله حيث تترى الاودية الساحلية بلا انقطاع .

وحيث يلتقى الشريطان في اقصى الشمال عبر خط القاهرة - السويس في مثلث صحراء شرق الدلتا يندغمان في صحراء رملية غطائية شبه كاملة . كذلك وبالإضافة تمتد ما بين الشريطين ، واصلة بينهما احيانا بدرجة او بأخرى ، خطوط عرضية محلية من الرمال على امتداد اودية الهضبة الداخلية الواقعة بين النهر والبحر . وبهذا كله يرسم توزيع الرمال اطارا هامشيا دقيقا ولكنه شبه متصل على اطراف كتلة الهضبة ، مع بعض قواطع ثانوية او خطوط عرضية محلية عبر الاطار .

وواضح ان اصل نشأة هذه الرمال هنا هو عملية التجوية الميكانيكية الاولى في مناخ الصحراء القارى ، ثم عملية التعرية المائية في مجارى الاودية حيث تتراكم ارسابات الرمال المفككة ، يضاف اليهما على الساحل فعل الرياح التى تساعد على تكسيها وتوزيعها على طولها ، سواء في ذلك الرياح الشمالية الغربية السائدة او الجنوبية الشرقية المحلية او حيث يتلاقيان ويتحاذيان في بؤرات رهو او هدوء محلى يسقط حملاتها على التو موضعيا . على ان هذه الرمال لا تعرف شكل الكتبان بمعنى الكلمة ولا الغطاءات الرملية تقريبا . وعلى الجملة فان الصحراء الشرقية بذلك كله لا تعد صحراء رمل او عرق الا على نطاق ثانوى جدا ومحلى للغاية .

اما صحراء الحمى والخصباء البحتة ، اى سرير العرب ، فكالعادة لا تشغل الا نسبة محدودة من المساحة ، تتوزع في رقع مبعثرة هنا وهناك . ولعل ابرز حالاتها في الصحراء الشرقية هى ذلك النطاق السهل المستوى نسبيا الذى يحف بوادى قنا الادنى الى الشرق منه وحول كتلة جبل ابو حاد وحتى طريق قنا - القصير . فهنا ، حيث التكوينات من الخراسان النوبى ، نجحت تعرية الوادى المائية خاصة في كشف النواة الخراسانية المشبعة باندساسات الصخور الجرانيتية المتدخلة intrusive حتى احوالها الى سهل هضبي من الحمى والصوان .

غيا عدا هذا غانها هي الصحراء الصخرية ، بكل خصائصها ومقوماتها وبعلاقتها من الحمى والصوان والجلاميد وركامات الفتات débris ، التي تسود سيادة مطلقة . ان الصحراء الشرقية هي بالضرورة والامتياز صحراء صخرية ، صحراء الحجر والحمى ، او صحراء الحمد والرق hamada - and - reg ، حيث الصحراء الغربية اساسا صحراء الحجر والرمل او الحمد والعرق . وليس صدفة ان تكون الصحراء الشرقية ، وليس الغربية ، هي محجر مصر التاريخى والتقليدى مثلما هي منجها الاساسى .

والواقع ان الصحراء الشرقية ، كصحراء صخرية ، شديدة التنوع والتلون والثراء ، وهى لذلك من اقل صحارينا املاا ورتابة نسبيا . ويفضل مطرها ومائها ونباتها ، على علاقتها ، قد تظلو احيانا من تلك الوحشة الكالحة التي ترين على الصحراء الحجرية كقاعدة ، بل قد يكتسب اللاتسكيب محليا شيئا من الحيوية والبهجة اذا تورن ببثيله في الصحراء الغربية . على انها من الناحية الاخرى لا تقل اثارة ولا رهبة وجلالا بجبالها الشامخة وحلقاتها الحادة الهاوية وكلها العمودية القائمة التي تريد ان تنقض ... الخ .

صحراء الجبل والوادي

لا شك ان الادوية هي اهم وابرز معالم الصحراء الشرقية ، غهي بالنسبة اليها كالمخفضات والواحات بالنسبة الى الصحراء الغربية . غمة منها شبكة كثيفة بالعشرات ، بل حرميا بالمشات ، تغطى وجهها من اقصى الجنوب الى اقصى الشمال ومن النهر الى البحر ، بعضها بالغ الطول شديد التفرع مفرط العمق شاسع الحوض بحيث يمثل نظم تصريف ناضجة فيزيوغرافيا الى حد بعيد . وكلها يترك سطح الهضبة في النهاية كتطمة هائلة من النقش الصخرى او الحفر البارز bas - relief او اشبه « بالحنثلا » او المخمرات متقنة الصنع .

غخلايا هذه الشبكة تبلغ احيانا من الدقة والضيق بحيث تتضائل بينها الفواصل المسافية وتتقارب الادوية ورواندها ومسائلها تقريبا شديدا حتى لتكاد تتشابك وتتداخل طبوغرافيا ، ل لولا الجفاف وغقر المياه لقلنا في عمليات اسر نهري جادة . والواقع انك انى كنت في الصحراء الشرقية لايمكن ان تبعد عن واد ما اكثر من ٢٥ كم كحد اقصى ، وفي الاعم الاغلب ٥ او ١٠ كم ، بحيث لا تكاد الادوية تغيب عن ناظريك من خلف او قدام .

نسيج الشبكة

على المستوى العام ، ابرز ملامح هذه الادوية الخمسة . اولاً ، انها تنقسم بواسطة خط تقسيم المياه الى مجموعتين اساسيتين ، واحدة على

المنحدرات الشرقية للجبال وعلى الساحل وتصرف شرقا الى البحر الاحمر ،
واخرى على المنحدرات الغربية وسطح الهضبة الداخلية لتصرف غربا الى
النيل .

ثانيا ، انها اطول بعامة في الجنوب واتصر كلما اتجهنا شمالا وذلك
بحكم اتساع الصحراء ، وسواء ذلك شرق السلسلة الجبلية او غربها .

ثالثا ، انها تزداد كثافة وتقاربا وكذلك مائية وغنى نباتيا كلما اتجهتسا
جنوبا بحكم زيادة المطر في هذا الاتجاه ، والعكس في الشمال ، فالاولى اشد
صحراوية والاخيرة اقل .

رابعا ، انها جميعا تجرى بالمرض مع الميول والانحرافات الثانوية
المرتبة بحكم انحدار السطح ، اى انها اودية تابعة consequent ذات رواغد
متعامدة عليها كأودية عكسية . obsequent (١) . وليس ثمة الاستثناء
وحيد هو وادى قنا - حسنا ، ليس الوحيد تماما الا كواد رئيسى . ذلك أن
هناك عدة حالات او مناطق اخرى تتجه فيها الاودية طوليا اما من الشمال
واما من الجنوب .

اهم هذه الحالات في الغرب وادى قبقيه راغد العلاقى ثم كل رواغد
العلاقى الثانوية المتعامدة عليه ، كل الرواغد الشمالية والجنوبية لوادى عبانا
ووادى الحمامات ، الاودية الموضعية الضئيلة شمال (وجنوب) قطاع قنا -
نجع حمادى من ثنية قنا ، اما في الشرق فهناك أعالى اودية دعييب ثم الحوضين
ورحبة .

لا ، وليس صحيحا كذلك أن وادى قنا هو الوحيد الذى يجرى من
الشمال الى الجنوب عكس اتجاه النيل العام . فكل الرواغد الشمالية من
مجموعة الحالات الاستثنائية الثانوية الاخيرة انما تجرى بطبيعة الحال من
الشمال الى الجنوب ، اى عكس اتجاه النيل هي الاخرى .

خامسا ، اودية الصحراء الشرقية ما لم تكن أحادية المجرى فانها يمكن
أن تتخذ أيا من الاشكال النمطية المعروفة للاودية النهرية والجافة ابتداء من
النمط المتوازى الى ما دون المتوازى sub-parallel ، او من النمط
المستطيل الى نمط الزوايا angulate ، او اخيرا وبالتالي من النمط التكميى
trellised الى النمط الشجرى العنقودى dendritic . وهذا كله يتوقف
على طبيعة الصخور واشكال الارض وماخذ ومحاور الاودية نفسها . . . الخ .
ولكن في الاعم الاغلب فان الذى يسود بلا جدال انما هو النمط الشجرى .

(1) Birot ; Dresch, p. 224.

وفى جميع الاحوال فان عدد روايد الاودية عموما يبلغ اقصاه عند منابعها، ولما كانت هذه المنابع تتوزع على جانبي خط تقسيم المياه ، فان كثافة شبكة الاودية ككل تصل الى قمته حوالى وعلى طول ذلك الخط فى العمود الفقرى الاوسط تقريبا من الصحراء ، ومنها تنقل وتتخلل شرقا وغربا .

بين الشرق والغرب

وعند هذا الحد يبرز لنا عدد من الفروق الاساسية بين مجموعتى الاودية الشرقية والغربية . فاولا، الشرقية بالغة القصر والسرعة والاتحاد، خاصة فى القطاع الاوسط من المجموعة ، ولو انها تميل الى الطول نسبيا فى القطاع الشمالى كوادى عربية وغويية والجنوبى كوادى الحوضين وابيب ودعيب . اما الاودية الغربية فاعظم اطوالا بكثير ، ربما ٣ اضعاف الشرقية فى المتوسط ، بل ان بعضها يتبع تغير بعيد جدا عن البحر الاحمر ، احيانا على مسافة عدة كيلومترات فقط .

ثانيا ، الشرقية اكثر عددا بكثير ، نحو المائة ، اما الغربية فاعقل بوضوح، نحو الخمسين ، لكن الطويلة الرئيسية منها قلة معدودة لا تزيد عن العشرة . وعموما ، فان الغربية تعوض عن العدد بالطول .

ثالثا ، بالنسبة لاطوالها وابعادها ، تعد الاودية الشرقية اغزر مطرا واغنى موارد مائية ونباتا من الغربية ، لان الاولى مستقبل الرياح والمطر غنيا الثانية منصرف رياح وظل مطر ، الاولى اودية شبه صحراوية والثانية اودية محض صحراوية .

رابعا ، رغم ان بعض الاودية الشرقية ، خاصة فى اقصى الجنوب واتصى الشمال ، متعدد الروافد ، الا ان معظمها لاسيما فى القطاع الاوسط بسيط احادى المجرى بصرامة ، ولذا فاحواضه ضامرة قزمية . وتفسير هذا ان هذه الاودية لشدة قصرها لا تلبث ان تبدأ حتى تنتهى الى البحر دون ان تجرى بما فيه الكفاية لكى تتجمع مع بعضها البعض فى واد اكبر موحد . اما الاودية الغربية فتمثل مرحلة اعلى من النضج والتكامل الفيزيوجرافى . فلانها تجد امامها متمسعا من الارض والجريان ، فانها تتقارب وتتجمع باطراد فى عنقود واحد ، ولذا فان اغلبها مركب متعدد الروافد واسع حوضه ، بل يمثل احيانا ، خاصة فى الجنوب ، نظما معقدة شاسعة الاحواض اقليمية الابعاد بكل معنى الكلمة .

خامسا ، انحدار الاغلبية المعظم من الاودية الشرقية هو نحو الشمال

الشرقى ، بينما الاقلية المحدودة هى التى تجرى من الغرب الى الشرق نصا ، لكن هناك بعد هذا استثناء واحد هو وادى الحوضين ورحبة ، فهما وحدهما ولاسباب محلية فى شكل السطح يتجهان من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى . اما الاودية الغربية فليس لها قاعدة سائدة وانما هى تتوزع وتتدرج فى الانحدار ما بين الجنوب الشرقى والمحور العرضى الشرقى — الغربى والشمال الشرقى فى الاعم الاغلب ، بالاضافة الى المحور الطولى المباشر اما من الشمال او من الجنوب فى اقصى الاطراف شمالا وجنوبا .

واضح من هذه الاختلافات ان محاور اودية المجموعتين الشرقية والغربية ليس من الضرورى ان تتفق حيث تتقارب ، الا انها احبانا تفعل ، وعندئذ تنفتح الطرق الطبيعية بينها عبر السلسلة الجبلية فى ممرات معقولة نسبيا . مثال ذلك ان اودية اعلى العلاقى واودية الساحل الجنوبى الشرقى المواجهة لها تتفق معا فى المحور الشمالى الشرقى — الجنوبى الغربى . وبالمثل تتفق اودية اعلى شعيت مع اودية الساحل المواجهة . هذا فى حين تتفق اودية اعلى الخريط مع وادى الحوضين ورحبة المقابلين ولكن على العكس على المحور الشمالى الغربى — الجنوبى الشرقى . واخيرا ففى بعض حالات اخرى تتفق المجموعتان الشرقية والغربية فى المحور العرضى الشرقى — الغربى كما فى وادى كيريم والحمامات .

تاريخ الشبكة

هذه الشبكة كلها بطبيعة الحال ليست ، ولا يمكن قط ان تكون ، من صنع امطار اليوم السيلية المذبذبة المضطربة التى تخلف اكثر مما تنجز ، وما تنجز أعجز تضاريسيا عن ان يبرز . وانما هى ارث العصر المطير والبلايستوسين ، ان لم يكن عصرا اقدم حقا ، لعله البليوسين ان لم يكن الميوسين ذاته فى الزمن الثالث . وقتها كانت انهارا جارية وروافد للنيل ، وبعضها كان بلا شك بالغ الضخامة والقوة ، بل هى فى رأى الجسد الاعلى جدا للنيل المصرى . لكنها الآن اودية جافة ، او ان شئت فقل « أنهار شبه ميتة او نصف حفرة » ، اقرب الى الفتحات الهوائية wind gaps منها الى الفتحات المائية water gaps .

والواقع ان ابعادها ظرلا وعرضا وعمقا أبعد شئ عن ان تتناسب وحجم المياه الهزيلة التى تجرى بها حاليا ، وانما التناسب اصلا مع مياه العصر المطير . ولذا فانها تبدو الآن غضاضا جدا كطفل يلبس ثوب ابیه او كوارث لقصر مثيف دون دخل او بدخل ضعيف . من ثم تعد هذه الاودية مثلا نموذجيا حيا لما يسمى بالاودية غير المتناسبة او دون المتناسبة underfits , misfits .

ايضا تعكس مورفولوجية هذه الاودية الراهنة كل تاريخها البلايستوسيني الغابر وتراث التعرية المائية الفاعلة ، بكل ما تعنى من تغيرات مناخية او تغيرات في مستوى القاعدة او كليهما معا . فمن آثار الاسر النهري المحقق وزوايا الاسر الحادة ، الى نقط تجديد الشباب knick-points في القطاع الطولى ، الى ظاهرات التقوض الجذرى under-cutting في القطاع العرضى وبقايا الكتل المتخلفة كالاعمدة او الابر الصخرية stacks قرب السفوح خاصة عند حنايا الاودية المحدبة ، الى الاودية المعلقة ... الخ . مثال صغير ولكنه جامع لكل هذه الظاهرات نجده في وادى هلال الضئيل عند الحاميد (١) . وكثير من الاودية الكبرى خاصة يبدى نمط « الوادى داخل الوادى valley-in-valley » مما يرسم بدقة نذببات المناخ السالف .

اما المدرجات او المصاطب النهرية (او الوديانية بالاصح) ، والتي قد يصل عددها الى الستة او السبعة ، فظاهرة مشتركة بين معظم الاودية الرئيسية ، وان تفاوتت مستوياتها بحسب مستوى القاعدة الموضعى . في وادى قنا مثلا عثر ساندفورد على مدرجات على مستويات ٢٣ ، ٣٤ ، ٥١ ، ٧٠ مترا فوق قاع الوادى (٢) . وفي وادى عباد وجد بوتزر وهانسن مدرجات على مستويات ٥ ، ١٠ ، ١٢ ، ٣٢ ، ٤٢ ، ٥٢ ، ٥٤ مترا فوق القاع (٣) . وهكذا الى آخره .

اخيرا ، ومن الناحية الجيومورفولوجية ، فان بعض هذه الاودية يرتبط بالانكسارات العرضية في المرتفعات ، كما يرتبط بعضها بجبهات الاتصال او الالتقاء بين التكوينات الجيولوجية المختلفة باعتبارها خطوط المقاومة الدنيا امام التعرية شأنها في ذلك شأن منخفضات الواحات في الصحراء الغربية . والمثل البارز لهذا هو وادى قنا الذى يقع على جبهة الالتقاء بين الصخور الاركية النارية والصخور الجيرية الايوسينية . على ان هذا الارتباط وذاك بين بعض الاودية وبعض خطوط الانكسارات او الاتصالات التكوينية مقصور على حالات محدودة نوعا ، ولذا لا يغير من النمط الجغرافى الشجرى السائد للشبكة ككل ولا يحيلها الى النمط التكميى trellised كما قد يظن .

(1) A. A. W. Shahin, "Morphology of the lower section of Wadi Hilal," B. S. G. E., 1970-1, p. 10 — 20.

(2) K.S. Sandford, "Pliocene & Pleistocene deposits of Wadi Qena & Nile Valley between Luxor & Assiut," Quarterly journal geological society of London, 1929, p. 501 et seq.

(3) K. W. Butzer ; C. L. Hansen, Desert & river in Nubia, Madison, 1968, p. 14.

هضبة مقطعة

وفي كل هذه الحالات ، فان هذه الاودية دائبة على التعرية والنحت او الارساب كمنشار او مبرد حاد يعمل بلا كلل مساعداً هابطاً على ضلوع المرتفعات واجنبائها ، اذاتها في ذلك ، أسنان المنشار أو المبرد يعنى ، هى بالطبع مياه السيول الجارية أو الجارفة . وهذا يشير الى أهمية دور المياه كعامل تعرية في الصحراء الشرقية . ففعل المياه هنا هو الأساس بلا جدال ، على حين يأتى دور الرياح ثانوياً محدوداً ، وهذا بالضبط عكس المعادلة السائدة في الصحراء الغربية . ومن هنا أيضاً نجد أنه بينما تميل التعرية والارساب الى أن تقلل بالتدرج من حدة التضاريس وتزيدها بالفعل استواء وتسطحاً في الصحراء الغربية ، فانها في الصحراء الشرقية تزيدها حدة وبروزاً وتأكيدا على مر الايام .

الودية بهذا ، كما تفصل بين كتل الجبال ، تعد أكبر عامل تمزيق لسطح الهضبة الى هضبات وهضيبات عديدة ، لاسيما أن بعضها شديد الغور قد يصل عمقه الى أكثر من ١٠٠ متر ، فيبدو الى الخوانق اقرب canyons ، مما يزيد اللاندسكيب كله تضرساً ووعورة ، والمحصلة أن كتلة الهضبة تبدو كلها في النهاية ككتلة خشب شرشرت أو خدشت جنباتها وسطحها بطريقة موغلة من يمين ويسار ، بحيث تتعاقب فيها الحزوز والبروز أو الودية والحافات .

هذه البروزات والفواصل الجبلية والهضبية بين الوديانية interfluves ، التى تتفاوت بشدة في مقاييسها واحجامها ما بين الحافة الموضعية الصغيرة والكتل الضخمة المديدة ، وكذلك في سطوحها ما بين المخرسة الوعرة والموطاة المسطحة ، تأخذ عادة أسماء محلية معينة تنتشر في الصحراء الشرقية من البحر الاحمر حتى النوبة مثل كولة ، كاب . . . الخ ، وكلها تدل على الارتفاع والربوات .

بهذا كله نصبح ازاء حالة تامة من الهضاب المقطعة dissected ، بل والحادة التقطع . والواقع أن التقطع والتمزق هما اشد حدة مما توضحه الخرائط المتاحة أو يمكن أن توضحه . وفي النتيجة الصافية فان الصحراء الشرقية من الناحية الجغرافية ليست في جوهرها الا هضبة جبلية - وديانية ، هضبة جبل وواد أو حافة واد ridge - and - valley , mountain - and - valley ، حيث الصحراء الغربية بالمقابل هضبة حافات ومنخفضات . الصحراء الشرقية ، باختصار ، صحراء جبل وواد ، حيث الغربية متحراء هضبة ومنخفض .

الادوية وسيولها

كلمة اخيرة لابد منها عن سيول اودية الصحراء الشرقية قبل ان نغادر الجانب الطبيعى الى الجانب البشرى . فى وقتنا الحالى ، فان هذه الادوية الجافة لا تكتسحها السيول الا يوما او اياما فى موسم المطر مرة كل عام او كل بضعة أعوام ، والاخيرة الاغلب . وهذا الموسم هو عادة اواخر الخريف ثم الشتاء حتى اوائل الربيع حين يصود شرق مصر بعمامة الطقس المضطرب وعدم الاستقرار الجوى وتكثر العواصف الرعدية .

وفى سنى الجفاف قد تفشل بعض الادوية فى الوصول الى النهر وتفقد نفسها فى الصحراء وتتحول الى صرف داخلى . ولكنها اذا كان المطر غزيرا — وأحيانا ينصب « كأمواه القرب » ، هذا هو التعبير الشائع فى هذه الحالة — فانها تمتلئ فجأة وقد تنتفخ وتطفح بالمياه فتكون مدمرة ، خاصة عند مصابها فى وادى النيل حيث تقاوم أو تقوم « بالمخرات » المناسبة .

وعلى الجملة ، ان عدت الادوية فى الصحراء الشرقية المكافئ الجغرافى للواحات فى الصحراء الغربية ، فان خطر السيول الداهية فى الاولى هو المعادل الموضوعى لخطر الكثبان الزاحفة فى الثانية . وكان الوادى الاب ، وادى النيل ، محصور بهذا الشكل بين قوسين غليظين من الاخطار الصحراوية : الرمل والسيول ، زحف الكثبان وغزو الغبار من الغرب وكسح السيول والفرق بالمياه من الشرق .

ويمزىد من التحديد ، فان دور السيول فى اودية الصحراء الشرقية هو كدور الفيضان فى وادى النيل نفسه . غيابة السيول فى الاولى يعادل الفيضان الواطى الشحيح فى الإخير ، بينما تناظر السيول الجارفة الفيضان العالى الخطر . فكما قد يؤدى فيضان النيل الواطى الى القحط والمجاعة ، يؤدى انعدام السيول طويلا الى انخفاض مستوى المياه الجوفية فى بطون الادوية الصحراوية وبالتالي فى الآبار والعيون ، بالاضافة الى جفاف الاعشاب فهلاك القطعان والانسان . ومثلما يكتسح فيضان النيل الجامح المحاصيل والقرى أو الحرث والنسل وتهرب السكان الى عوالى الضفاف ، فان السيول الكاسحة قد تفرق الانسان والقطعان على امتداد الادوية من رؤوسها الى مصابها فى النيل ، وبالمثل يهرع الناس الى المنحدرات والمرتفعات الجبلية كملجأ أخير .

(1) W.B. Fisher, p. 452.

فيما عدا غارق الحجم اذن ، غالواقع ان الخطر الهيدرولوجى لا يكاد يختلف فى جوهره بين سيول الاودية وفيضان النهر . ولولا ان السكان فى الحالة الاولى قلة للغاية بالطبع والنمط رعى مغلغل متحرك ، لكانت كوارث السيول ضخمة وخطرة كما هى فى وادى النيل . اى ان سيول الصحراء فى نكباتيتها تكرر او تصغير محلى لفيضان النهر . ولعل من الطريف هنا ان نلاحظ انه بينما انتهى خطر الفيضان العالى فى وادى النيل منذ السد العالى ، فان خطر السيول فى اودية الصحراء الشرقية مستمر كالمعتاد . انها الآن « الفيضان الاصفر » او المتبقى .

الاطرف — بالمناسبة — ان البعض يربط بطريقة عشوائية فيما يبدو بين السد والسيول . غثمة رأى ظهر مؤخرا يرد الزيادة الملحوظة نسبيا فى حدوث وخطورة السيول الصحراوية فى السنوات الاخيرة الى فعل بحيرة ناصر غير المباشر واثرها المقول فى تغيير المناخ المحلى فى منطقة جنوب مصر نحو المزيد من الرطوبة النسبية . ولكن لا الزيادة فى السيول اصلا ، ولا العلاقة بالسد من باب اولى ، بمقنعة علميا ، على الاقل حتى الآن . فرغم تواتر السيول وتعاضم خطرهما كما وكيفا فى السبعينات المتأخرة ، فانها لا تقاس بسيل قنا المخرب الشهير سنة ١٩٥٤ ، والذي يسبق ميلاد السد ايضا بعقدين على الاقل .

زيادة او لا زيادة ، سد او لا سد ، فالمهم على اية حال هو الجانب الاقليمى فى خطر السيول ، قل سلوكها الجغرافى او جغرافية توزيعها . والقاعدة العامة فيما يلوح هى ان خطر السيول على كلا المحور العرضى والطولى يزداد كلما اتجهنا من المنبع الى المصب . فعلى المحور العرضى ، ورغم ان الاودية فى اعاليها بجبال البحر الاحمر وهضاب الصحراء الشرقية مدمرة سيولها بما فيه الكفاية ، فان تدميرها يزداد كلما اقتربت من وادى النيل . من ناحية لانها على الطريق تكون قد جمعت المزيد من المياه والانتفاخ والمزيد من السرعة والاندفاع momentum ، ومن ناحية لان العمران والحياة تزداد عموما فى هذا الاتجاه .

حتى اذا ما بلغت حد الوادى الزراعى نفسه ، تكون قد بلغت الحد الاقصى من التدمير . من ناحية لان هنسا يكون قد بلغ السيل الزبى ، ومن ناحية لانه يضرب هنا لأول مرة فى الصميم ، ليس فقط من حيث كثافة السكان الحقيقية ولكن ايضا بسبب الاستقرار العمرانى المطلق الذى لا حركة ولا حراك له . ولهذا ورغم ان السيول قد تفعل افاعيلها فى عمق الصحراء الشرقية وتنتشر الذعر والدمار فى اعالي اوديتها ، فنحن عادة لا نسمع او نحس بالضربة وهول الكارثة الا حين تصل الى وادى النيل وتصيبه اصابتها الاخيرة والمباشرة .

وعند هذا الحد أيضا ينعكس تدرج خطر السيول . فبعد أن كان يزداد من الشرق الى الغرب باطراد ، يقل بالتدريج الى أن يتلاشى عند النيل نفسه — الذى هو المخر النهائى اى المصب الطبيعى لكل السيول بالطبع . ذلك ان الحد الشرقى لارض الوادى المزروع اى تخوم الصحراء — الوادى هى التى تتلقى وتمتص الضربة الاولى للسيول الجارغة مما يكسر من حدتها وقوتها ومدى تخريبها بعد ذلك غربا حتى النهر . هذا فضلا عن ان مباغطة المفاجأة على حد الوادى الشرقى لا تدع مجالا للمقاومة ، فى حين تكون اعمال المقاومة وتقليل السيل الى ترع الرى والصرف البعرضية وتوجيهه الى النيل قد بدأت وتنبهت وانتظمت نوعا بعد ذلك .

لهذا فان خطر السيول يتركز اساسا ويبلغ حده الاقصى فى قرى ومدن حافة وادى النيل الشرقية الملاصقة للصحراء والجبال مباشرة ، خاصة منها تلك التى تقع على مصاب السيول نفسها وفى حوض الجبل بالدقة . اما قرى وسط وقلب وغرب الوادى فى العمق فلا يصلها الخطر الا محدودا او منكسرا بعد أن تلقتة عنها الحواف . ولانها الضحايا التقليدية المروعة او الغدية الطبيعية التى نفتدى الداخل ، فان نجوع وقرى ومدن مصبات السيول واحضان الجبل هى عادة التى لا علاج لها سوى اعادة التوقيع re-siting والانتقال الى مواضع بعيدة محمية تلقائيا .

ولسنا بحاجة فى النهاية بالطبع الى ان ننص على ان هذا كله انما يقتصر على الضفة الشرقية من وادى النهر ، الضفة الصحراء الشرقية ، دون الضفة الغربية ، الضفة الصحراء الليبية ، التى تفلت بذلك من خطر السيول بقدر ما تقع فى قبضة زحف الرمال . او كما قلنا قبلا : الكتبان لحواشى الضفة الغربية من الوادى ، والسيول لحواف الضفة الشرقية .

هذا على المحور العرضى . اما على المحور الطولى فلا جدال ان الحدوث النسبى للسيول ومدى خطرها الفعلى تقل بانتظام من الجنوب الى الشمال على امتداد وادى النيل . ففى الوادى اكثر وأعنف جدا منها فى الدلتا حيث تقتصر على مناوشات مخفوضة مخفوة على حواشى مثلثها الشاسع ، وفى الوادى هى اكثر شيوعا وخطورة فى النوبة منها فى الصعيد ، وفى الصعيد الاعلى منها فى الصعيد الاوسط والاسفل . فتمت الحدود والخطر تتركز عادة فى قطاع اسوان — قنا — سوهاج ، بعدها تقل حدة السيول بحدة فجائية نوعا . وعادة ايضا تتناوب تلك المحافظات الثلاث غيما بينها حالة او نقطة الفرو .

والسؤال بعد ذلك هو : عن ضابط هذا الاتجاه العام للسيول نحو التناقص على مستوى مصر عموما : هل لان المطر اغزر فى جنوب الصحراء

الشرقية ، حيث الجبال والمرتفعات أكثر ارتفاعا ، منه في شمالها الاجف والاقل ارتفاعا ؟ أم هل للبارق الليثولوجى فى نوعية التركيب الصخرى بين الهضبة الجنوبية والشمالية ، حيث يسود الاولى الحجر الرملى وقطاعات الاودية ضحلة ، بينما يغلب الحجر الجبرى على الثانية وتتعمق الاودية تمتدس قطاعاتها لاحتواء وامتصاص غورة السيول وعنفوانها ؟ ذلك دون أن ننسى بالطبع ضخامة الاودية فى الجنوب عنها فى الشمال . ثم هل للتضاريس المحلية أو الفيزيوغرافيا المجهرية اثر فى تحديد مدى خطورة السيل ؟ أم هى تلك العوامل والضوابط كلها مجتمعة وغيرها أيضا ؟

ايا ما كان ، غيبقى أن نلاحظ اختلاف آثار السيول وتفاوت فعلها صوراً وأشكالاً بحسب البيئة وطبيعة العمران . غيبينا تعنى أخطار السيول فى همق الصحراء الشرقية الرعوية القطعان والرحل أساساً بالاضافة الى معسكرات التعدين على الساحل ، فانها فى الوادى الزراعى تنصب أساساً على المحاصيل القائمة فى الحقول والغرس والدرس ، فضلاً عن الحالات من نجوع وقرى — ومدن أيضاً . وهانها قد تصل الخسائر الى عشرات الحالات وآلاف المساكن والمباني ، بينما قد تنتشر عشرات الآلاف ويتحتم ايواؤها واعاشتها فى معسكرات ومخيمات مؤقتة ثم اعادة بناء هذا كله فى النهاية . وكما رأينا ، فان هذا اعنى وأوضح ما يكون عادة فى النوبة وجنوب الصعيد .

أما فى أقصى شمال الوادى كما فى منطقة القاهرة وطريق السويس فان أبرز آثار السيول ونتائجها تأخذ شكلاً مدنياً حضرياً أو حضارياً أكثر . غالى بجانب خطوط السكة الحديدية وطرق السيارات التى تقطع أو تغمر ، فان السيول تجتاح عادة الاحياء السكنية الشرقية الاعلى من المدن كالتاهرة (من العباسية مشرقاً) وحلوان والمعادى ، حيث نرى ونسمع كثيراً عن غمر السيول للشوارع وتدفقها الى الطوابق السفلى ثم يجرى تصريفها أو كسحها ... الخ .

صحراء الرعى والتعدين

الموارد المائية

رغم الجفاف الشديد ، لا تخلو الصحراء الشرقية من بعض موارد مائية تكفى لان تجعل منها منطقة غير نافية تماماً للحياة . وليس ثمة هنا حوض ارتوازى كما فى الصحراء الغربية ، وانما ترتبط هذه الموارد أساساً بالأمطار السيلية ، أى بالمياه السطحية وليس بالمياه الباطنية الا محلياً فى أقصى الجنوب فى منطقة الخراسان النوبى المحدودة المساحة نسبياً . وفى هذا تختلف

الصحراء الشرقية عن الغربية اختلافا جوهريا . ففي حين تأتي الموارد الباطنية وهى الاساس العالمى فى الصحراء الغربية ولا تحتل الموارد السطحية الا دورا ثانويا ومحليا بصرامة، فان العكس تماما يصدق على الصحراء الشرقية .

ولانها ترتبط بالامطار السيلية ، فان هذه الموارد السطحية المحدودة ترتبط بالدرجة الاولى بالادوية المبطنة بالرواسب الرملية الحصوية ، وفى الدرجة الثانية غقط بالمرتفعات الصخرية (١) . فالغطاء الرملى فى بطون الادوية يعمل كخزان طبيعى - وقريب جدا أيضا من السطح - لمياه الامطار، لاسيما حيث تعترضها بروزات صخرية عارضة . ومن هنا تتركز معظم الآبار فى قيعان أو على جنبات الادوية ، وتكون كتاعدة ضحلة لا تعدو بضعة أمتار، ولو انها يمكن أن تتفاوت بين العذبة والملحة .

خارج بطون الادوية ، تقتصر موارد المياه الهامة فى الصحراء الشرقية على القطاع الجنوبى الاقصى منها حيث يوجد الخراسان النوبى الحامل أو الحافظ للمياه . ومنذ وقت مبكر لوحظ فى مناطق مناجم التعدين بالصحراء الشرقية أن آبارها تقع دائما قرب الخط الفاصل بين الخراسان النوبى والصخور الاركية الاقدم منه (٢) . على أن تكوينات الخراسان هنا موزعة فى منطقتين رئيسيتين على ضلوع سلسلة جبال البحر الاحمر شرقا وغربا بحيث تفصلهما هذه فصلا تاما . ومن هنا تختلف مصادر مياهها بحسب الموضع .

ففى فى غرب السلسلة من المياه الباطنية المتسربة ، شأنها فى ذلك شأن الصحراء الغربية عموما ، ويمكن الحصول على المياه الارتوازية بالآبار انعيقة . مثال ذلك منطقة لقيطة حيث توجد بها الآن ٩ آبار ، ثم منطقة شرق كوم أبو حيث يمكن التوسع الزراعى عليها . اما شرق السلسلة فان الجبال تفصل الخراسان النوبى عن مصادر المياه الجوفية ، ولذا فان مياهها تستمد من الامطار المخزنة التى تسقط على سفوحها وتحدّر نحو الشرق . وفى هذه الحالة فانها تظهر على شكل ينابيع طبيعية مثل بير أبرق وأبو سعة اساسا .

وهذا ما ينقلنا من الآبار الى الينابيع عموما ، فنقول انها نادرة للغاية ، اقل بالتأكيد منها فى الصحراء الغربية ، تظهر فقط عند خطوط اتصال بعض انواع الصخور الرسوبية المسامية مع صخور المركب القاعدى الصماء ، وعندئذ تبدو بارتفاع كثورها الكبير « كالينابيع المعلقة » اشتهر بتلك التى تكثر مثلا فى جبل لبنان . ومن الامثلة الهامة كما رأينا ينابيع منيجه وأبرق وأبو سعة فى الجنوب . اما فى كل المرتفعات الصخرية الضلابة نفسها فان

(1) W.B. Fisher, p. 452.

(2) Hume, Geology, 1. p. 123.

المياه تتجمع تلقائيا في التجاويف الملائمة ، وقد تبدو على شكل بركة مستديرة مؤقتة او دائمة .

من هنا يمكن القول بان الآبار والينابيع في الصحراء الشرقية ، كما تستمد مياهها من التساقط من أعلى وعلى السطح ، ترتبط حتى في الاودية بسطوح مرتفعة ويكتنورات عالية ، بينما هي على النقيض تأتي أساسا في أوطى كتنورات المنخفضات الغائرة في بطن الصحراء الغربية ، مثلما تستمد من أسفل ومن الباطن . واهم من ذلك أنها عادة منفردة مبعثرة موزعة كل منها وسط مساحة شاسعة جدا ولكن على أبعاد معقولة نسبيا تقدر بعشرات الكيلومترات في المتوسط ، بينما هي مركزة بكل صرامة في واحات الصحراء الغربية وقاصرة عليها تماما ، ولذا تفصل بينها مئات الكيلومترات غالبا . التبعر ، يعنى ، هو القاعدة في الصحراء الشرقية ، مقابل التركيز في الغربية.

رعى بلا زراعة

هذا النمط المميز المخلخل المشتت لا ينعكس كما ينعكس على نمط الحياة وحياة السكان كما وكيفا وحجما وتوزيعا . فموارد المياه هي هنا الضابط المسيطر والعامل المحدد الصارم للحياة البشرية ، بل ويمكن القول ان نمط هذه الحياة ليس الا ترجمة مباشرة لنمطها . فأولا ، لا مجال للزراعة هنا اطلاقا ، فحتى الزراعة الجافة ، بل حتى الزراعة المهاجرة الرحل لا تكاد تعرف حتى في أغنى الاودية او سفوح الهضاب ، الا ان تكون بقعا محدودة جدا والا من حالات نادرة وهزيلة للغاية .

مثال ذلك منطقة جنوب شرقى اقليم العباددة ومنطقة البشارية ، حيث نجد — كما في السودان الشرقى — زراعة مطرية من الدخن ، بدائية مخلخلة مهلهلة مهلهلة جدا ، مجرد مكمل للرعى ، لا يستقر الرعاة حولها بل يتركونها الى ان يعودوا اليها ، وهى مع ذلك كله غير مضمونة بل ومعرضة دائما لقطعان الرعاة الآخرين وللاحتكاك معهم (١) .

انها اذن صحراء حتى بلا واحات . وهى بهذا النقيض التسام لواحات الصحراء الغربية : رعى بلا زراعة ، مقابل زراعة بلا رعى على الترتيب . ومن ثم نهى صحراء الرعى المطلق والترحل الكامل ، بل وربما أضفنا : وما دون الرعى والترحل ، فان حرف الصيد البرى والجمع والالتقاط (خاصة

(١) محمد رياض ، « العباددة . دراسة في الاقتصاد الصحراوى » ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٦١ ، ص ١٢١ .

الاشجار لصناعة الفحم النباتى والاعشاب الطبية كالسنامكى ... الخ)
تدريش نفسها بجانب الرعى .

لهذا ، والى مدى اكبر جدا مما فى شمال الصحراء الغربية ، على الرعاة
هنا ان يعتمدوا فى الحبوب وسائر الغذاء على زراعى الوادى : الحيوانات
مقابل الحبوب اساسا ، او بتخصيص اكثر : الجمال مقابل الذرة ، ثم
الاعشاب الطبية والفحم النباتى مقابل المنسوجات والبلح . من هنا تقوم بين
الصحراء والوادى مدن الاسواق والتبادل التقليدية مثل اسوان ودراو ،
وكلتاها خاصة الاخيرة من اسواق الجمال المشهورة فى مصر (١) .

رعى فقير

ولكن حتى الرعى هنا هو من النوع الفقير ، يأتى وظيفيا فى مرتبة ادنى
مثلا من رعى الهضبة الشمالية بالصحراء الغربية . فحتى حيث يزيد المطر
نوعا كما فى الجنوب ، فان فاعليته الحقيقية rainfall effectiveness
تنخفض بسبب البخر الشديد . من هنا غمسفوح الجبال طاردة وسطوح
الهضبة جرداء عارية من الغطاء النباتى الذى يقتصر بالتالى على الاودية حيث
المياه وحيث بعض الظل الذى يحميها من البخر .

معنى هذا ان الاودية هى معقل (أم معتقل ؟) الحياة البشرية الحقيقية
والرئيسى . والواقع ان الاودية بالنسبة الى رعاة الصحراء الشرقية لها
تماما نفس القيمة الحياتية التى للواحات بالنسبة الى زراعى الصحراء الغربية .
لا عجب ان اكتسبت فى نظرهم نوعا من الحفاوة ولا نقول القداسة ينعكس
فى طقوسهم الترحلية حين يدخلون وادى العلاقى مثلا .

حسنا ، المرعى اذن شديد الفقر ، وامكانيات الرعى محدودة كما وكيفا .
فاحجام القطعان من ثم متواضعة ، وبديل الاغنام التى تسود فى شمال
الصحراء الغربية يسود هنا الماعز سواء — وبصرف النظر عن الاسم —
بين المعازة فى الشمال او العباددة والبشارية فى الجنوب ، بينما تاتى الابل
والضأن بعد ذلك فقط .

فعلى الرغم من ان الابل هى محور المكائنة الاجتماعية والثراء لدورها فى
الترحل والنقل والتجارة والحرب ، فان السيادة العددية فى كل الصحراء

(١) السابق ، ص ١٢٥ — ١٢٦ ، ١٣٠ — ١٣١ .

الشرقية هي للماعز . وإذا كانت هناك اختلافات محلية بمعد ذلك ففي الترتيب النسبي لكل من الإبل والضأن . فحيث تزيد موارد المياه نوعا يحتل الضأن المرتبة الثانية تليها الإبل في المؤخرة ، كما في حواجر الوادي وأقصى الجنوب الشرقي من الصحراء . أما حيث يشتد الجفاف فإن الإبل تصعد إلى المرتبة الثانية بينما يتراجع الضأن إلى الثالثة (١) .

على الجملة ، فإن هذا الترتيب أو ذلك يمثل تدرجا نحو الأسفل أو الأسوا ، لأنه يعنى درجة أكبر من الترحل وأقل من الاستقرار . ولذا فبينما يعد بدو شمال الصحراء الغربية من أنصاف الرحل semi-nomads ، بل ومن أنصاف الزراع بالإضافة ، فإن رعاة الصحراء الشرقية جميعا بدو رحل تماما يتجولون باستمرار في مجالات شاسعة وإن تفاوت مداها كثيرا بحسب البيئة المحلية .

مثلا بين عبادة الشمال والوسط والساحل حيث تقل الإبل ، يقل مدى الحركات الرعوية وتدور حول الآبار والوديان المحلية . ولكن عبادة الجنوب بإبلهم أوسع مدى بكثير ، ومنهم من يتجاوز الحدود إلى العتباى وشرق السودان حيث المطر أغزر مما هو في صحرائنا الشرقية بالطبع ، بل قد يطول هذا إلى درجة أن بعضهم أصبح سودانى الإقامة أكثر مما هو محريها (٢) .

الغطاء البشرى المخلخل

ليس الترحل وحده الذى يفوق ترحل شمال الصحراء الغربية ، الاستقرار هو الآخر أقل درجة . فلا قرى حقيقية أو حلات دائمة ثابتة معروفة ، وإنما نقاط التقاء ومحطات فصلية حول الآبار والينابيع يعودون إليها دوريا أو غتريا . ولا تزيد تلك المحلات عادة عن بضعة « خيشات » من أغصان الأشجار مغطاة بأبراش سعف نخيل الدوم . والنكل يوقع غالبا في موضع مرتفع نوعا على حافة الوادي الجبلى ، أو الأفضل على مصطبة أحد أوديته الفرعية تفاديا لخطر سيول الوادي الرئيسى الفجائية (٣) .

بهذا الشكل ، فإن السكان على قلتهم — بضعة عشرات من الآلاف تقليديا — ينتثرون كبارهم انتشارا شديدا بكثافة غطائية عامة ولكنها مخلخلة

(١) السابق ، ص ١١٥ — ١١٧ .

(٢) السابق ، ص ١١٩ — ١٢٠ .

(٣) سابقه ، ص ١٢٦ — ١٢٧ .

ومبهلة الى اقصى حد . وهذا على العكس تماما من نمط الصحراء الغربية حيث يتكثف السكان في عدة نويات مطلقة التركيز وسط فراغ عمراني مطلق . أما هنا فالانتشار غطائي شبه عام مغلغل ولكن بلا نوايا على الاطلاق . ولئن كان من المستحيل عمليا أن نحسب هنا كثافة سكان بصيغة رقمية مقنعة ، فمما لا شك فيه أنها لو أتاحت لوجدناها تتناقص باطراد من الجنوب الى الشمال مع تناقص المطر والنبات والمرعى وقطعان الحيوان .

الى هذا الغطاء المخلخل ، اضع ايضا سيولته الرعوية الحتمية في المناطق الصحراوية الجافة ، حيث تتخطى القبائل حدودها التقليدية أحيانا وتطغى على مناطق بعضها البعض ، بكل ما يثير هذا من صراعات وصدامات . ولئن كان هذا ظاهرة عالمية بين الرعاة ، فإن الطريف هنا أن عملية التخطي والاغارة على مناطق الآخرين تبدو مرتبطة في الصحراء الشرقية بنمط الكثافة السابق . فتاريخيا ، معروف أن العباددة في الجنوب قد طفوا على أطراف منطقة المعازة في الشمال وتوسّعوا فيها ، وبالمثل فعل البشارية في أقصى الجنوب بالعبادة خلال القرنين ١٨ ، ١٩ (وكانت العملية الأخيرة هي الذريعة التي غرض الاستعمار بها بدعة أو خدعة « الحدود الادارية » بين مصر السودان) (١) .

هناك إذن عملية ازاحة أو زحزحة تنابعية حدثت على التابع من الجنوب الى الشمال : البشارية ضغطت على العباددة ودفعتهما الى الشمال ، والعبادة بدورها ضغطت على المعازة وقلصت منطقتها من الاطراف . مصدر الضغط إذن هو دائما من الجنوب ، الذي هو الفائز أبدا على حساب الشمال الخاسر أبدا . سيكون تفسير تفوق الجنوب على الشمال في الحالين أن الجنوب هو الأغنى مطرا وموارد ومرعى لمقطعنا وابل وفي النهاية سكانا ، وبالتالي الأقوى قتاليا ؟ احتمال وارد ، لكنه يستدعي المزيد من التحقيق .

منجم مصر

على أن الصحراء الشرقية ليست مجرد مرعى أو مرتع أو مربع يسدو هائل ، ولكنها أيضا منجم مصر الاول . وبهذا ، ابتداء ، كان اقتصاد الصحراء الشرقية ، كالصحراء الغربية ، مزدوجا دائما ، الا أنه على أساس الرعى والتعدين هنا مقابل الزراعة والرعى هناك . وبهذه الثروة المعدنية ، التي كانت تقليديا تنفرد بها دون شقيقاتها الغربية ، غانها تعوض عن فقرها الحيوى . أو قل أن الجيولوجيا تصحح خطأ الجغرافيا . فمعادن الصحراء

(١) سابقه ، ص ١١٠ .

الشرقية النفيسة او الصناعية ، فضلا عن محاجرها واحجارها الكريمة ، هي هدية جيولوجيتها القديمة العنيفة المعقدة وباطنها المضطرب المضطرب . وكما شقت اودية الصحراء والتواءاتها وانكساراتها باطن الارض وفتحت أمام هذه الثروة ، فتحت أيضا طرق المواصلات والحركة اليها .

ولقد كانت هذه الثروة منذ فجر التاريخ المغناطيس الذى جذب الباحث والمعدن من الوادى . ولا تزال اودية الصحراء الشرقية تنفس بالنقوش القديمة وحتى مخلفات الحملات التعدينية النشطة والعديدة عبر كل العصور ، خاصة الفرعونية والرومانية . والواقع ان دور هذه الثروة المعدنية كان اساسيا فى صناعة الحضارة المصرية قبل التاريخ وبعد الفرعونية ، مثلما هي حيوية وأستراتيجية اليوم فى صناعتنا الحديثة المعاصرة .

ويلاحظ هنا ان التعدين فى الصحراء الشرقية تطور من المعادن النفيسة اساسا فى الماضى الى المعادن الصناعية فى الوقت الحالى ، من الذهب والفضة والفيروز والزبرجد الى الفوسفات والحديد والبتروى وبعض المعادن الاخرى الصغيرة . وقد صلب هذا التطور انتقال فى مراكز التعدين من قلب الصحراء وداخلها بعامة الى ساحلها بصفة خاصة حيث تتركز معظم ركائز ورواسب المعادن الجديدة . وبهذا أصبحت الصحراء الشرقية ، أكثر من اى وقت مضى ، بمثابة « خرقة بالية حواشيها من الذهب » . والواقع ان أهم ما فى الصحراء الشرقية هو ساحلها وسهله الساحلى ، حتى ليمكن أن يقال انها مجرد ساحل بلا داخل ، بعكس الصحراء الغربية التى تتألف نسبيا من ساحل (مريكا) وداخل (الواحات) معا .

نمط التوطن الحديث

صحب هذه التطورات أيضا تطور مواز فى نمط العمران وتوزيع السكان . ففى الماضى قل ان خلقت عملية التعدين والتحجير عمراننا دائما وانما معسكرات مؤقتة غالبا رغم ضخامة بعضها أحيانا ، كما ان تشغيلها اعتمد أحيانا على السخرة والاسرى . أما الذى زرع لأول مرة فى الصحراء الشرقية استقرارا حقيقيا ، واستقرارا مدنيا بالذات ، فهو التعدين الحديث وحده خلال القرن الاخير ، وخاصة منه البتروى . فظهرت مجموعة مدن وموانئ التعدين الجديدة المعروفة ابتداء من جمسة وسفاجة الى الغردقة ورأس غارب ... الخ .

وبهذا التطور أصبح ساحل الصحراء الشرقية هو مركز الثقل الاساسى فى عمرانها ، ان لم نقل مركز العمران الحقيقى فيها ، كما أصبح التعدين والاستقرار للساحل والرعى والترحل للداخل . وهذا ، مرة أخرى ، عكس

النمط في الصحراء الغربية ، حيث الرعى والترحل في السواحل والزراعة والاستقرار في الداخل . ان الاستقرار في الصحراء الشرقية يرتبط اساسا ببدن التعدين ، فيها هو يرتبط في الصحراء الغربية بقرى الواحات . وبالتالي فبينما يتركز الاستقرار في الداخل والترحل على الساحل في الصحراء الغربية ، يتركز الاستقرار في الصحراء الشرقية على الساحل والترحل في الداخل .

على ان لنمط الاستقرار الجديد هذا مشاكله الجوهرية . فمدن التعدين هنا يعيها قصر عمرها المرهون بعمر ارسابات المعدن ، كما تظل أحجامها محدودة للغاية لا تعدو عدة آلاف ، وتعاني بازمان من صعوبات الحياة الخام وقسوتها . على ان مشكلتها الحرجة والباهظة هي نقص موارد المياه المتاحة . فحتى مياه الشرب اما تستقطر بالمكثفات الصناعية (سفاجة) أو تستورد بالسفن ناقلات الماء من السويس (جمسة ، الغردقة ، رأس غارب) .

ولقد مد بعد ذلك أنبوب مياه من النيل عند قنا الى سفاجة الى الغردقة مما ساعد على انعاش الحياة في المينائين ومنحهما المزيد من الاستقرار ، لاسيما انه سيزدوج قريبا . وهناك الآن مشروع لشبكة من أنابيب المياه ، اهم خطوطها من المعادى الى السويس ثم من ادفو الى مرسى علم ، وآخر من أسوان الى برنيس ، ثم أنبوب ساحلى من برنيس الى سفاجة يربط الكل في النهاية . هنا اذن ، كما في مريكا الصحراء الغربية ، لا تكفى الصحراء الشرقية ذاتيا بالمياه ، والاستقرار والعمران فيها رهن كما فيها بمده وبوسائل مده من النيل ، الناقلات والانابيب هنا والانابيب والترع هناك .

بالموازاة ، واكب هذا الاستقرار والاستغلال الجديد تيار لا بأس به نسبيا من الهجرة من الوادى يتألف من الفنيين والعمال ، مثلما واكب حركة الاستصلاح الزراعى في الواحات بالصحراء الغربية . والملاحظ ان معظم الفنيين هم من العاصمةين ومعظم العمال من الاقاليم خاصة الصعيد وبالاخص منطقة قنا وسوهاج . لكن الغريب في هذا ان كثرة الايدى العاملة بهذا التعدين الصناعى انما تأتى من الوادى لا من أبناء بدو الصحراء الشرقية نفسها ، ربما لان هذه الحرفة الشاقة تتطلب بنية جسمية قوية ولا تطيقها بنية الصحراوى النحيلة . على ان هذه الصناعة بدأت تجتذب بعضا منهم وتحولهم من الرعى والبداوة الى الاستقرار .

نحو الاستقرار

هذا الاتجاه الى استقرار التعدين والخدمات على الساحل يناظره على جانب الوادى اتجاه نحو الاستقرار الزراعى خاصة مع استصلاح بعض

هوامش الوادى الصحراوية وتمليكها لبدو الصحراء . وبالفعل فلقد استقرت من قبل مجموعات من العباددة والبشارية داخل الوادى شرق وغرب النيل فى مختلف الحواجر مثل حاجر قنا والاقصر ودراو وحاجر اسنا وادفو . . . الخ اى من ثنية قنا حتى الحدود بل وعبرها .

بل لقد وصل هذا الاستقرار احيانا الى مدى بعيد حقا . فمثلا قبيلة كاملة من قبائل العباددة الاربع قد انتقلت نهائيا من البداوة والرعى الى الاستقرار والزراعة فى الوادى ، بينما ان كل رئاسات ومشيخات القبائل جميعا مستقرة الان بالوادى ومدنه (١) . لا تجاوز اذن اذا نحن ميزنا منذ الان بين عباددة الهضبة والوادى او الصحراء والنهر .

والى جانب التفكك القلى وفويان القبلية detribalization الذى ينتظمه الاستقرار بشقيه المعدنى والزراعى ، فان اثره على النمط السكاني وخريطة الكثافة لا يقل عمقا ومغزى . فالى مناجم الشرق ومدنه والى ريف الغرب وواديه ، تفرغ الصحراء بانتظام من سكانها القلائل . اى ان هناك عملية اعادة توزيع للسكان ، وبالدقة عملية استقطاب وتركيز فى الهامشين شرقا وغربا وانحمار وتغريغ فى القلب .

بالتالى تشتد الفروق فى الكثافة وتزداد حدة ما بين الهوامش والقلب ، ويتطور النمط برمته من التجانس المخلخل العام الى التنافر المركز المحلى ، وكأنه ايضا يتطور بدرجة أو بأخرى من نمط الصحراء الشرقية التقليدى القديم نحو نمط الصحراء الغربية الحاد التركيز ، ولكن بينما الاخيرة خرقة بالية منثور على وسطها بضيع لالىء ثينة ، فان الاولى هى اكثر واكثر خرقة بالية حواشيها من الذهب ، هذه قلب ميت وهذه على العكس قلب حي .

وعلى اية حال ، فكما ان هناك تيار هجرة تعمدين من الوادى الى الصحراء الشرقية ، هناك تيار هجرة زراعة منها اليه . هناك ، يعنى ، هجرة داخلية وأخرى خارجة . أيهما الاقوى ، وهل الصحراء فى مكسب أو خسارة صافية سكانيا ، لا ندرى بالضبط . ولكن فى كل الاحوال فان الصحراء الشرقية تظل فى مجموعها ، كما كانت دائما بالتاكيد طوال التاريخ ، اقل سكانا من الصحراء الغربية بكثير .

مثلا فى ١٩٤٧ لم يزد عدد سكان محافظة البحر الاحمر (بغير « العربان الرحل ») عن ١٤٩٠٠ نسمة ، اى زهاء قسم مطروح وحده أو اقل من

(١) سابقه ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

الخارجة وحدها في الصحراء الغربية التي كانت في مجموعها تبلغ ١٠٧٣٠٠ نسمة . وفي ١٩٧٦ ارتفع تعداد المحافظة الى ٥٦٢٠٠ ، أى ما يعادل بشدة سكان الوادى الجديد (٥٦٧٠٠) ، وإن كان لا يقارن بمجمل الصحراء الغربية البالغ ثلاثة الأمثال (١٦٩٤٠٠ نسمة) . والمقول أن مجموع سكان محافظة البحر الأحمر يصل حاليا الى ٩٠ ألفا .

صحراء عزلة ولكن إقليم عبور

بين العزلة والاتصال

لا تكتمل لنا شخصية الصحراء الشرقية من الناحية الجغرافية الإقليمية الا اذا اعتبرنا أبعادها الخارجية وعلاقتها المكانية في إطارها الأكبر . فمن المحقق أن الصحراء الشرقية ، رغم كل شيء ، كانت طوال التاريخ طريقا هامة في شبكة اتصالات مصر بالعالم الخارجى ، أهم على الأقل من نظيرتها الصحراء الغربية بالتأكيد . لقد كانت ممرًا أكثر منها مقرا ، وإقليم حركة أكثر منها إقليم استقرار . وبهذا جمعت بين طرفى متناقضة مثيرة ، وإن لم تكن غير مألوفة ، وهى أنها صحراء عزلة ولكن إقليم عبور أو مرور .

دواعى العزلة

فأما العزلة ، غلوعورة تضاريسها وغرط جفافها وقلة عمرانها ، وتلك بديهية لا تحتل الجدل ولا تتحمل التزيد . وقبل شق قناة السويس ، كان الاتصال الأرضى المباشر بين الصحراء الشرقية وسيناء يكاد يجعل منهما معا جسرا أرضيا واحدا ، مما سهل حركة قبائل الرعاة والبدو والعرب بينهما والتفاعل داخلهما على المحور الطولى . ومن هنا تحولت الصحراء الشرقية في العصر الإسلامى بوجه خاص الى معبر كثيف للقبائل العربية الى السودان وغيره ، حتى ليقدر مكهايكل عدد تلك القبائل التى مرت من هنا بنحو ٢٢٠ قبيلة . أما في العصر الحديث فإن من المحتمل أن قناة السويس ، بعد أن فصلت بين سيناء والصحراء الشرقية ، قد زادت من عزلة الأخيرة نسبيا ، على الأقل في ذلك الاتجاه .

حتى الساحل أيضا غير المضيف غير المحمى لم يكن يصلح بشعبائه المرجانية الخطرة الا « لاسطول من القراصنة » كما يقول لوران (١) ، بينما أن السهل الساحلى نفسه ، الى ضيقه ، كان معزولا أيضا بالجبال ، منعزلا على نفسه ، ويكاد يعطى ظهره للصحراء ويؤلف دائما صغيرا خاصا ، له الى حد ما حياته شبه المستقلة التى تمت قليلا الى حياة مصر (٢) .

(1) P. 104

(2) Id., p. 103.

وعلى الجبل ، وفي أبسط ترجمة ، تتضح لنا العزلة الطبيعية للصحراء الشرقية في تلك المجموعة من الاديرة القبطية والخلوات الصوفية التي لجأت الى مغاراتها واعماقتها منذ وقت مبكر للغاية والتي أصبحت الآن مزارا للحج عند البعض : ديرا انبا انطونيوس (سان انطوان) وانبا بولس (سان بول) ، بعيدا خلف منطقة خليج السويس في الشمال ، ومعتزل الشيخ الشاذلي في منطقة بير شاذلي في الجنوب .

دوافع العبور

على الجانب الآخر ، مع ذلك ، لم تكن الصحراء الشرقية معادية او مضادة تماما للإنسان . فمن جهة ، اذا كان السهل الساحلى يعطى ظهره للصحراء بحكم ميل انحدارات جبال البحر الاحمر بحدة نحوه ، فان الصحراء نفسها للسبب نفسه لم تكن تعطى ظهرها لمصر ، بل وجهها ، اليها تنحدر تدريجيا متجهة نحو الوادى ومصرغة غيه . ومن جهة ثانية ، فتحت الودية الطرق وحددت المسالك الطبيعية بقوة في تضاعيف الهضبة وعلى ضلوع الجبال ، وهى طرق « فيزيوغرافية » تطرق ، اقوى واعمق من ان تترك . والواقع ان طرق الصحراء الشرقية مسألة موضع بحث ، ممرات جبال ، رسمتها التضاريس بحدة وحسم ، حيث دروب الصحراء الغربية ، للمقابلة ، مسألة موقع غقط بين نقاط الواحات ، سطحية باهتة ، ولا نقول تائهة او ضائعة ، على صفحة الزمال المستوية .

اخيرا ، وليس آخرا ، هناك موقع الطريق . فالصحراء الشرقية تقع على مشارف واحد من أكبر مفارق طرق العالم القديم ، وساحلها هو واجهة مصر على البحر الاحمر ، طريق آسيا وافريقيا ، والموسميات والمداريات ، والمشرق والهندي ، ثم غيما بعد طريق الحج الى الاراضى المقدسة والجزيرة العربية ، باختصار طريق البحار الجنوبية عموما . والواقع ان الصحراء الشرقية في مصر « برزخ » ارضى لا يكاد يختلف او يقل اهمية عن برزخ السويس — الخاصرتان متماثلتان تقريبا في العرض ، نحو ١٥٠ كم كل — الا انها بين الاحمر والنيل وليس بين الاحمر والمتوسط (يتضح هذا اكثر اذا نحن قلبنا شمال الخريطة جنوبها او شرقها) .

من هنا كان ساحل الصحراء الشرقية ، من وجهة نظر مصر ، هو اثنى ما فيها تقليديا ، ومن اجله كان عليها ان تعبر الصحراء بلا تردد ، وعلى الاول رغم كل معوقاته اقامت سلسلة موانئها عبر التاريخ ، وعلى الثانية رغم كل وعورتها فرضت شبكة طرقها التاريخية بلا كلل . وبفضل كثرة الودية العرضية عبر الصحراء لم يكن ينقص كل ميناء على البحر طريق مباشر خلفه الى النيل . ولكن لان الهوامش والاطراف هى الهدف ، والقلب

وعر كما هو ميت ، فقد كانت هذه الشبكة دائما تدور حول الصحراء الشرقية أكثر مما تخترقها أو على الأقل بقدر ما تخترقها . والسبب نفسه ، فرضت أحيانا على شبكة الطرق العرضية طرق قاطعة diagonal تفاديا للثة الطويلة .

تلك الشبكة هي الشبكة العرضية بين الوادى والبحر ، وهى وإن تكن الأساسية بالطبع فلا تنس إلى جانبها الشبكة الثانوية الطولية التى تربط الصحراء الشرقية شمالا بسيناء وجنوبا بالسودان . ومن أهم خطوط الوجهة الأخيرة طريقان عبر صحراء العتايى والعطبور هما طريق دراو — بربر وطريق كرسكو — أبو حمد . على أن مركز النقل يظل خارج كل مقارنة للشبكة العرضية ، التى تستحق من ثم تفصيلا خاصة .

هيكل العلاقات الخارجية

شبكة الطرق والموانئ

عبر التاريخ ، على التعاقب أو التعاصر ، كانت هناك خمسة مواضع أو موانئ أثيرة للموانئ موزعة بتباعد متشابه تقريبا على طول ساحل الأحمر، تتجاذب محاور الحركة من خلفها فى تنافس كلعبة شد الحبل ، فتنذبذبا أقدارها ومصائرهما فى مد وجزر ، ولكنها مهما نسخت فى عصر تعود فتناسخ فى عصر آخر ، إذ لا بدائل لها فى النهاية . من هنا ظاهرة قدم هذه الموانئ جميعا ، ثم دورات سقوطها وقيامها بلا انقطاع . وخلف هذه الموانئ كانت تتحدد خمسة محاور أساسية لشبكة الطرق الصحراوية ، اثنان منها على الأقل هما أكثرها قدما وعراقة وثباتا واستمرارا ، لانهما أكثرها استراتيجية، وهما أولها وأوسطها .

على أنه كانت هناك دائما علاقة صراع جغرافى — تاريخى بين محاور القطاعين الشمالى والجنوبى من هذه الشبكة ، رغم أن كلا منها يمكن أن يخدم ظهيره المناظر من الوادى بلا منافس . السبب فى هذا هو صعوبة الملاحة فى البحر الأحمر كلما اتجهنا شمالا لعنف الرياح الشمالية وبالاخص فى خليج السويس الخندقى المختنق . فكان هذا يعطى الأفضلية لموانئ القطاع الجنوبى على القطاع الشمالى رغم بعدها المكثى . أضف أيضا فى العصور الوسطى أخطار الشمال السياسية والعسكرية . ولم ينسخ عامل الرياح لا فى العصر الحديث فقط بعد الملاحة البخارية ، ومنذئذ انتقلت الأفضلية والأهمية إلى القطاع الشمالى موانئ وطرقا على السواء .

تفصيلا ، نبدأ في أقصى الشمال بطريق القاهرة — السويس أو رأس الدلتا — رأس الخليج . قديم هو قدم الفراغة وكليزما (أو كلوزما) الاغريقية والقلزم العربية . ويكفي الدلالة على خطره أن البحر الأحمر كله كان ينسب إليه : بحر القلزم . ويقدر ما كان هذا الطريق يعانى في القديم أيام الشراع ، وفي العصور الوسطى أثناء الحروب والصراع ، بقدر ما استقطبت السويس كل الاهمية والسيدة بين موانئ البحر الأحمر منذ القناة والباخرة .

يلى طريق مدخل خليج السويس — ثنية قنا ، أو طريق ميوس هورموس الاغريقية Myos Hormos (أبو شعر قبلى الآن) — قنا ، وهو أهم طريق قاطع ، ويستفيد في معظمه من وادى قنا . ثم يلى واسطة العقد بامتياز ، طريق الخصرة ، قنا — القصير ، مستفيدا من وادى الحمامات — كريم ، أو وادى ريهنو Rehenu الفراغة . هنا يكفى أن القصير أقدم موانئ مصر المعروفة ، أكثر من ٣٠٠٠ سنة . فلا يلخص قدم وخطر هذا الطريق الشريانى كخلود القصير منذ ليوكوس لينم البطالسة Leukos Limen (أى المرفأ الأبيض) الى القصير القديمة التى بناها سليم قرب وادى جاسوس والقصير الجديدة الى الجنوب منها ببضعة كيلومترات ، ومنذ طريق بونت عند الفراغة الى طريق الحج منذ الاسلام . والى ما قبل قناة السويس كانت القصير أهم موانئ البحر الأحمر جميعا . وحين دار البحث عن موقع لبناء كبرى حديثة لمصر على البحر الأحمر قبيل ثنى القناة كانت القصير مرشحا منافسا عنيدا للسويس .

الطريق التالى هو طريق أسوان — برنيس عند رأس بناس ، ومحوره الاساسى هو وادى الخريط . وقد ظلت برنيس (أو بيرنيكه ، نسبة الى أم مؤسسها البطلمى) لبضعة قرون ميناء مصر الاولى على البحر ومركز كل تجارة الهند والجزيرة العربية الى أن تدهورت ثم بادت تهاما في العصر العربى بلا عقب ، ليرثها آخر الطرق موقعا ونشأة ونعنى به طريق أسوان — عيذاب .

هذا الاخير طريق قاطع يتجه من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى فى قلب صحراء النوبة الشرقية ، وشرائه الوجه هو كسابته وادى الخريط مضافا اليه بعد ذلك وادى الحوضين . وقد أنشئت عيذاب ، الى الشمال قليلا من حلايب ، من لا شئ لتصبح مركز كل تجارة الشرق وطريق الحج ، وبلغت شأوا كبيرا في العصور الاسلامية ، الى أن دمرت عمدا وهجرت تهاما . أيام المماليك لتبقى أطلالها كسابقتها برنيس .

بين الحاضر والمستقبل

هذه الشبكة التاريخية ، التى توضح مدى اختراق الصحراء الشرقية ودورها كإقليم عبور ، أما أحياتها أو وراثتها أو أضلفت إليها شبكة طرق السيارات الحديثة بحيث تضاعفت فى مجملها حتى لتوشك أن تحرث الصحراء الشرقية جيدا . نغفلنا عن الطريق الشريانى الساحلى المستمر حتى الحدود السودانية والذى يزمع تحسينه واستكماله (٦٢٤ كم من برنيس الى بورسودان) ، وكذلك مجموعة من المداخل الصحراوية عبر اودية أخرى بينية تسمى ما بين الساحل والوادي ، فان مما أضيف ادنو — مرسى علم الذى تحدده اودية عباد فى الداخل وأبو جريبة والعلم تجاه الساحل . بالمثل طريق كوم أبو — الاحمر الذى ترسمه اودية شعيت والجمال . وهناك مشروع لحياء برنيس وطريق أسوان ، بينما ضوعف منذ البداية طريق القاهرة — السويس بالخط الحديدى ، الذى هو الوحيد الذى يخترق الصحراء الشرقية.

وهنا نلاحظ أن هذه الصحراء هى حتى الآن أغقر صحارى مصر فى الخطوط الحديدية . وإذا كانت فترة الحرب الثانية قد شهدت مد خط حديدى بين قنا وسفاجية ، فانه قد رفع بعدها . وإذا كان قد تقرر أخيرا إعادة مد الخط كمخرج لفوسفات أبو طرطور ، فان هذا وذاك انما يعود ليؤكد ظاهرة اضطراب وعدم استقرار الخطوط الحديدية نوما فى صحارينا بعامة .

وهنا أيضا نلاحظ فى الآونة الأخيرة اتجاهها نحو عدم التركيز على القصير والابتعاد نسبيا عن طريق قنا — القصير ، وهى التى كنا نحسبها كجغرافيين واسطة العقد وخط الخصرة فى الصحراء الشرقية . غالاتجاه متزايد بوضوح نحو سفاجية فى الشمال من جهة (طريق سيارات وسكة حديد وأنبوب مياه قنا — سفاجية) ونحو برنيس فى الجنوب من الجهة الأخرى (مشروع طريق أسوان — برنيس البرى والحديدى وأنبوب المياه) ، وذلك على حساب القصير بالضرورة التى يخشى بذلك أن « تقع بين مقعدين » .

لكن التركيز على سفاجية بالذات هو الأكبر بلا حدود . فقد وسعت مؤخرا لاستقبال السفن الكبيرة ، ليس فقط لتصدير غوسفات أبو طرطور ولكن أيضا لاستيراد خام صناعة الألومنيوم بنجس حمادى (البوكسيت من استراليا خاصة) وتصدير انتاجها المصنع (الى الهند واليابان خاصة) ، فضلا عن استقبال شحنات الفحم والحبوب المستوردة للصعيد (والتى تناهز المليون طن حاليا) ، وكذلك خامات ومعدات صناعة تعدين البترول فى خليج السويس . والواقع أن سفاجية ، وليس القصير ، تعد الآن بوضوح لتكون ميناء المستقبل على البحر الأحمر .

ايكون هذا الاتجاه نحو التحول من طريق الخاصرة الى طريق القساطع الصحراوي ، ومن الميناء المتوسطة الموقع الى الميناء التي تجنح الى الشمال نوعا ، ايكون نتيجة لجاذبية حوض البترول قرب رأس خليج السويس ؟ ام هي ببساطة مسألة موقع ومسافة ، حيث ان طريق الاودية الجبلية خلف القصير انما يفضى مباشرة الى قوص لا الى مدينة قنا ، التي هي قاعدة الاساس والانطلاق هنا جيبعا ، والتي تجد في روافد وادي قنا الجنوبية طريقا طبيعيا مائلا حقا نحو الشمال الشرقي ولكنه مفضى مباشرة الى سفاجة ؟ قد يكون العاملان معا ، بالاضافة ايضا الى تقارب المسافة الخطية بين كل من قنا - القصير وقنا - سفاجة . فغرم ان الاول هو طريق الخاصرة العرضي المباشر ، الا ان ميل الساحل نحو الشمال الغربي يكاد هندسيا يقرب سفاجة الى قنا اكثر من قنا الى القصير .

يوما عن يوم ، واضمح في الختام وأيا ما كان ، ان جانب العزلة في صحرائنا الشرقية يقل وجانب العبور يزداد . فطرق الواصلات الحديثة ، وعمليات التعدين المتنامية ، ومشاريع السياحة بإمكانياتها النادرة ، وكذلك إمكانات الصيد الوفير ، كل هذا يدمجها أكثر فأكثر في دائرة حياة الوادي . اضف الى ذلك الاهمية المتزايدة للبحر الاحمر استراتيجيا وتجاريا ، ثم انقلاب البترول والحياة والحضارة على الجانب الآخر من البحر في الجزيرة العربية بما في ذلك الشاطئ المواجه نفسه - تصور فقط كم كان يتضاعف تطور صحرائنا الشرقية لو كانت حقول بترول الجزيرة او بعضها مركزة على ساحلها الغربي المواجه مباشرة . ذلك فضلا بالطبع عن التنمية والتطور المادي المساعد في الصعيد ومشروع « جنوب مصر » بمجمعاته التعدينية ، فكل هذا لا مفر منعكس على قبة وطبيعة الصحراء الشرقية .

فاذا ما أمكن حل مشكلة المياه فليسوف تكتمل الثورة البشرية والعمرانية المحلية الصغيرة التي وضعت جراثيمها أدوات الحضارة الحديثة ، لتتحول الصحراء الشرقية يوما ما من صحراء عزلة الى أكثر من اقليم مرور ، لتصبح « جبهة ريادة » جديدة على جبهة مصر الشرقية .

الفصل التاسع

أقاليم الصحراء الشرقية

الآن ، وعلى أساس من البنية والتضاريس ، نستطيع أن نقسم الصحراء الشرقية للدراسة التفصيلية الى اقاليمها الطبيعية الكبرى . فهناك أولا الجبال في الشرق ثم الهضبة في الداخل . فلما الجبال غاتها ، كخط تضاريسي بحت ، تمتد كسلسلة بلا انقطاع من الحدود حتى رأس خليج السويس ، او من خط ٢٢° حتى خط ٣٠° ، اى نحو ٨ درجات عرضية ، او حوالى ٩٠٠ كم . الا انها جيولوجيا ومورفولوجيا وطبوغرافيا تختلف وتتغير في قطاعها الاخير ابتداء من خط عرض ٢٨° ازاء منتصف خليج السويس ، فتصبح احدث تكوينا وصخورا بكثير واقل ارتفاعا للغاية بحيث تتحول من جبال حقيقية الى تلال نسبيا . ولهذا فعمل من الخير والمفيد ان نقسم السلسلة الى وحدتين داخليتين ، وان كانتا ابعد شيء عن التكافؤ : جبال البحر الاحمر من الحدود حتى خط عرض ٢٨° ، تلال البحر الاحمر شمال هذا الخط وحتى مشارف السويس .

اما الهضبة ، على تمايزها العام عن الجبال ، ففتفاوت داخليا بما يحى الكفاية لى تقسمها الى ثلاث وحدات اصغر : على جانب الهضبة الحجرية الرملية الجنوبية والهضبة الجيرية الشمالية ، ينبغى أن نضيف ثلاثة اصغر وهى صحراء شرق الدلتا ، تلك التى تكاد تكون « أرضا منسية » فى كتب جغرافية مصر التقليدية ، لا تدرس مع الدلتا بالطبع وتهمل فى دراسة الصحراء الشرقية غالبا ، وبذلك « تستط بين مقعدين » عادة ، فى حين أنها تمثل جزءا عضويا من الصحراء الشرقية .

هلى هذا وذاك يكون لدينا خمسة اقاليم طبيعية : جبال البحر الاحمر ، تلال البحر الاحمر ، الهضبة الجنوبية ، الهضبة الشمالية ، وصحراء شرق الدلتا . ويصفة تقريبية عريضة جدا يمكن القول بأن كلا من سلاسل البحر الاحمر فى مجموعها والهضبة الجنوبية والشمالية على حدة يحتل نحو ثلث مساحة الصحراء الشرقية ، او حوالى ٧٠ - ٧٥ الف كم^٢ كل ، تزيد او تقل هنا او هناك كثيرا او قليلا .

جبال البحر الأحمر

ومازال البعض يصر على تسميتها «بتلال» البحر الأحمر Red Sea Hills تأكيداً على تواضع ارتفاعها بالنسبة لجبال العالم الكبرى . ولكن الحقيقة أن هذه السلاسل ، التى هى نهائياً تنتمى الحافة الشرقية الشاهقة للهضبة الحبشية ، تبدأ فى الجنوب وهى جبال حقيقية بكل معنى الكلمة ، وان انتهت فى الشمال تلالاً متواضعة نسبياً .

الإصح ، لهذا ، أن نميز فى السلسلة كما فعلنا بين وحدتين : الجبال وهى الوحدة الأم والعظمى فى الجنوب ، والتلال التابعة فى أقصى الشمال . وعلى أساس هذا التحديد ، فإن جبال البحر الأحمر ، كسلسلة أركية قديمة جبليّة شديدة الارتفاع والوعورة ، تنتهى شمالاً بكتلة جبل أم التناصيب ازاء منتصف خليج السويس وحوالى خط عرض ٢٨°٥٠ ، ممتدة بذلك نحو ٧٥٠ كم .

تبدأ السلسلة عند الحدود عظيمة الاتساع ، نحو ٣٥٠ — ٤٠٠ كم ، فتكاد تصل من البحر الى النهر ، بل انها لتمس مجرى النيل بالفعل فى أكثر من موضع حيث تعترضه بصلابتها النارية على شكل بروز ناتئ outcrop هو ما يفسر شلال أسوان فى رأى البعض . ولكنها بعد ذلك مباشرة يتقلص عرضها الى نحو النصف ، بحيث تكاد تحتل نصف عرض الصحراء بعمامة ، ثم تضيق تدريجياً ولكن باستمرار حتى تدق كثيراً فى أقصى نهايتها .

نصل من هذا كله ، ونكتطة ابتداء وانتهاء معنا ، الى أن جبال البحر الأحمر اذا كانت تؤلف « السلسلة الفقرية dorsale » للصحراء الشرقية ، فإن الربع الجنوبى الاقصى منها جنوب خط أسوان — رأس بناس يكاد بدوره يؤلف « عقدة » جبليّة للسلسلة نفسها . يؤكد هذا ويبلوره أن جبال البحر الأحمر فى شمال السودان أقل ارتفاعاً بالفعل عنها فى جنوب مصر .

واذا كانت السلسلة تتصل بعد ذلك بهضبتى الجلالة الجنوبية والشمالية ثم بجبل عتاقة ، الذى يمكن اعتباره نهاية الخط الجبلى ، فمما لا شك فيه أن جبال البحر الأحمر نفسها تستمر بعد ذلك حول خليج العقبة لتتصل بجبال غرب الجزيرة العربية ، فكل هذه نظام جبلى انكسارى واحد فصل بينه اخدود البحر الأحمر فقط .

تركيب السلسلة

طبوغرافيا

وليسنت جبال البحر الأحمر بالسلسلة البسيطة ولا هى بالمتصلة المستمرة تماماً ، وانما مجموعة مركبة ومعقدة للغاية من الكتل الجبلية massifs

الوعرة التى تتراص على محورها العام فى ترتيب متداخل على التمعارج أو التراجع en échelon . وتفصل عادة بين هذه الكتل مجموعتان من الانكسارات المعقدة : العرضية المتوسطة والطولية القلزية . وهذه الانكسارات المضطربة الفائرة ، التى تمثل خطوط ضعف القشرة ، كثيرا ما تتعامد أو تتشاك فتحدد بذلك حدود كل كتلة جبلية ، كما قد تفصل بعضها عن صلب السلسلة وتعزلها على ضلوعها . وعادة ما تحتل خطوط هذه الانكسارات مجارى الاودية الجافة .

وترجع كثرة هذه الانكسارات الى الاضطرابات الجيولوجية العنيفة التى انتابت النظام الجبلى كله فى الماضى ، خاصة منها ما يرتبط بالاخود . الاغريقى ، والتى تنعكس كذلك فى كثرة السدود النارية والعروق والقواطع المعدنية والخوانق الفائرة . وكل هذا بالاضافة الى آثار التمرية الطويلة التى تعرضت لها المنطقة بضاعف من تمزيقها ووعورتها وقسوتها البالغة ، كما تقترب بها فى بعض المواضع القليلة من نوع صحراء الجبل والبولسون أى الجبال ذات الجيوب الحوضية المغلقة . وعلى الجملة تتحول المنطقة بهذا كله الى « متاهة أو حيرة طبوغرافية topographic puzzle » حقيقته كما يعبر بارون وهيوم (١) .

وتعتبر جبال البحر الاحمر اعلى منطقة فى مثل مساحتها بمصر ، كما تتعدد فيها القمم الشاهقة البارزة الكتلية أو المحببة التى تعد من اعلى ما بمصر . التى يكاد بعضها لغرط ارتفاعه ووعورته يوحى بانطباعات « البية » . تلك القمم تتزاحم بوجه خاص فى القطاع الجنوبى من النظام ، وأن كان الملاحظ ان اعلى قمم السلسلة وهى جبل الشايب (٢١٨٤ او ٢١٨٧ أمتار) انما تقع تجاه الشمال كثيرا قرب خط عرض مدينة اسيوط أو ميناء الفردقة .

واذا كان جبل الشايب هو وحده الذى يتجاوز علامة الالفى متر ، فان المرء يستطيع ان يحصى على الخريطة الطبوغرافية نحو ١٢ قمة على الاقل من فئة ٢٠٠٠ — ١٥٠٠ متر ، وما لا يقل عن ١٥ قمة من فئة ١٥٠٠ — ١٠٠٠ متر ، اما ما يقل عن ذلك قليلا أو كثيرا فلا يحصى ولا يحصر .

المهم ان معظم هذه القمم الكبرى ، ان لم يكن كلها ، تقع على خط تقسيم المياه بين البحر والنيل ، بل ليس هذا الخط اساسا الا مجموع هذه الذرى فى مجملها . هذا بينما قد تقع بعض القمم الصغرى ككتل منفصلة على جوانب السلسلة الاساسية . كذلك فنظرا لشدة عرض السلسلة وارتفاعها فى الجنوب الاقصى يمكن ان نميز احيانا خطين من القمم واحد فى الشرق والاخر فى الغرب .

(1) T. Barron; W.F. Hume, Topography & geology of the Eastern Desert of Egypt. Central portion, Cairo, 1902, p. 16.

مورفولوجيا

من حيث أنواع الصخور ، تبدأ السلاسل في الجنوب والجرانيت يسودها ، وتنتهى في الشمال وقد سادتها الصخور المتحولة . وعموما ، لما كانت الصخور النارية والمتحولة من الجرانيت والنايس والثيبست هي التي تغلب على تكوين جبال البحر الاحمر ، فانها تبدو شديدة اللون أو قاتمة أحيانا . وينعكس هذا أحيانا على أسماء بعض القمم والكتل الجبلية المحلية . « فحمرة » ، وتقابلها « أدار » في التسميات المحلية البشارية ، تشير الى لون الجرانيت الاحمر ، مثل حمرة الدوم وجبل حمرة مكبود والحمراوين (حيث الفوسفات) ومثل أدار قاقا . هذا بينما تشير « زرقة » الى اللون القاتم مثل جبل زرقة النعام ... الخ .

جيومورفولوجيا ، الحقيقة الاساسية في كل كتلة جبال البحر الاحمر هي ان نوع الصخور يحكم اشكال اللاندسكيب الى ابعد مدى ، اى ان الجيولوجيا تحكم الجيومورفولوجيا مباشرة . نمظهر الكتلة ابلاتشى زائف او يكاد يكون شبه ابلاتشى pseudo-Appalachian ، مبديا كل علامات مرحلة الشباب الفيزيوجرافية ، فالودية العديدة العميقة ذات الجوانب والسفوح الحادة الانحدار تنزق الكتلة وتبدى في كل مكان علامات الحفر الراسي والتعميق الدائب . وقليل من خطوط التصريف ما هو مطرد التدريج graded ، اما معظمها لمعاد الانحدار مضطربه تعوق مساره الشلالات والمندفعات الجافة . وقيعان الودية الكبرى وحدها هي التي تمتاز بأى قدر من الملو أو الحشو الصخري والحطامى ، أما الاغلبية العظمى من الودية فقيعانها تتكون من صخور عارية .

هذا عن الخطوط السالبة ، أما عن المرتفعات فان اشكالها تعكس طبيعة الصخور مباشرة . فللجبال الجرانيتية اشكال مستديرة لطيفة الى حد أو آخر ، ولونها خفيف فاتح . أما الجبال التي يسودها الثيبست فلونها داكن ، وشكلها مدور عموما ولو انها مثرشرة بحدّة . أما سدود الفلسبار الصلبة التي تعترض كلا من الجرانيت والثيبست فتنتج حافات طويلة مرتفعة ينتمى اليها بعض من أعلى كتل السلسلة الجبلية جميعا . والكتل المسطحة القمم الهضبية الشكل ذات الحافات الوعرة كثيرا! ما تغطى بغطاءات من البورفيرى الحامضى (١) .

ايكولوجية الجبل

على الجانب المناخى — النباتى ، تتلقى جبال البحر الاحمر بفضل الارتفاع قدرا لا بأس به من المطر ، الامطار التصادمية عموما ، ولكن الاعصارية اكثر في الشمال ، والعاصفية اكثر في الجنوب . هذه الامطار ، القليلة بالطبع ، تزداد كلما اتجهنا جنوبا ، ليس فقط مع خط العرض تجاه السفانا السودانية ولكن أيضا مع الارتفاع المطرد . وهى تميل عموما الى ان تزيد على السفوح البحرية الشرقية وتقل على الهضبة في الداخل .

الى جانب هذا تمتاز المنطقة بقدر غير عادى من الرطوبة ، بالدقة تكثيف الرطوبة ، التى تبدو اقرب شىء الى نوع من « واحات الضباب Nebeloasen, mist — oases » بتعبير كارل ترول (١) ، تنعكس بدورها في شكل غطاء نباتى محلى خفيف من الاعشاب والحشائش والحياة الشجرية تبدو في بعض الاودية الجبلية « كواحات معلقة » حقيقية بتعبير لوران (٢) . وتبدى هذه الحياة النباتية عادة انتهاءات واضحة ، وان كانت متدهورة ، الى السفانا المدارية ، وتذكرنا باننا هنا على هوامش واطراف عالم السفانا السودانى .

ولا يقتصر هذا الغطاء النباتى على الجبال والمرتفعات فقط وانما يمتد كذلك الى اوديتها ، حيث يقفز الى الحياة بكثافة بل واحيانا بصورة انفجارية بعد السيول خاصة ، ولو ان هذه السيول متباعدة غير منتظمة بالطبع . وعادة تمتاز اعشاب اعالي الاودية بالقصر ولكنها غطائية كاسية تقريبا ، بينما يزيد طولها ولكن تتركز في خصلات ونباتات وقباب متقطعة متباعدة في اسفلها . وعلى الجبل ، يبدو المنظر العام اقرب شىء الى السفانا الشجرية الفقيرة . اما اهم انواع الاشجار السائدة فهى السيل والسلم والسمر بجانب الاثل (٣) .

كل هذه الخصائص والملامح المحلية لا تتبلور كما تتبلور في منطقة جبل علبة ، أقصى الجنوب الشرقى من مصر . حيث — للفرابة المثيرة — يخضع توزيع انواع النباتات على سفوحها لقانون الطبقات الرأسية vertical zonation ، حتى لتعد بيئة بيوتية biotic قائمة بذاتها في ايكولوجية مصر النباتية . والواقع ان هذه المنطقة تبدى ملامح مشابهة بقوة لمنطقة اركويت المناظرة على جبال البحر الاحمر بالسودان ، ليس فقط في الارتفاع ولا في

(1) Butzer, "Environment & human ecology etc.", p. 76.

(2) P. 22.

(٣) رياض ، « العبادة » ، ص ١٠٦ — ١٠٩ .

الرطوبة الناشئة عن اجتماع الامطار الصيفية من الجنوب والشتوية من الشمال ، ولكن ايضا في انواع الشجيرات والنباتات السائدة ، وكذلك في ترتيبها الطبقي بحسب الارتفاع (١) .

حلقات السلسلة

رغم أن المحور العام لجبال البحر الاحمر هو من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى ، فإن الواقع انها تبدأ في أقصى الجنوب اقرب الى قوس دائرى هائل ما بين منطقة جبل علبة على الحدود ومنطقة رأس بناس . فبينما تبدأ السلسلة عند جبل علبة قرب الساحل ، تأخذ في الابتعاد عنه بسرعة وبشدة كلما تقدمت شمالا ولا تعود اليه الا جنوب رأس بناس ، تاركة بذلك « خليجا » هلاليا سهليا ساحليا عظيما تحتله مجموعة من الاودية الكبيرة . وبعد ذلك فقط تتخذ السلسلة محورها العام بانتظام شديد .

تبدأ السلسلة على الحدود بكتلة جبلية مثلثة متميزة ، يبرزها على حدة انخفاض عريض هو وادى دعيب ، وتحدها ثلاث قمم هامة هي جبل شنديب (١٩١٢ مترا) ، جبل شلال ، جبل علبة (١٤٣٧ مترا) ، والاول أعلاها بوضوح تام . وإلى الغرب من وادى دعيب تستأنف السلسلة امتدادها بالغة الاتساع ، تعلوها مجموعة من القمم العالية شرقا وغربا . فشرقاً ، أولها على الحدود مباشرة جبل عس ثم جبل أدار قاقا فأبو هديت وكورابكانسى وحمرة الدوم والجرف ونقروب . وغرباً ، أولها جبل ايجات (١٤٢٠) ازاء الدراهييب عبر الحدود ، فـجبل أم الطيور الفوقانى . بعد هذا تبدأ كتلة جبل سيجه التى تمتد امتدادا عظيما نحو الشمال الغربى على شكل بروز ناتئ فى ذلك الاتجاه .

بعد كتلة سيجه تعود السلسلة فتسمى صوب الساحل ، ولكنها تدق كثيرا فى هضبة مسطحة قليلة الارتفاع لا نجد عليها من القمم الهامة الا جبل زرقة النعام ، بينما تنحدر على ضلوعها منابع وادى الخريط غربا ووادى الحوضين شرقا ، وبذلك يسهل عبورها والانتقال عبرها بين الداخل والساحل . وهى بذلك كله اشبه برقبة طويلة ضيقة col او بسرّج saddle سهل الامطاء يمكن أن نسميه سرّج الخريط — الحوضين .

تجاه منطقة رأس بناس تتسع السلسلة من جديد ، وتكثر القمم فى عقدة تتخلق حولها يمكن أن نسميها نسبة الى أعلاها عقدة حماطة . تبدأ

(1) M. Kassas, "Certain aspects of landform effects on plant water resources", B.S.G.E., 1960, p. 51.

مجموعة القمم من الجنوب بجبل ابو زهر في الداخل وجبل الفرايد تجاه الساحل . والفرايد (١٢٣٤ أمتار) الواقع تحت مدار السرطان تماما هو Pentadactylus الرومان ، من شكله ذى الاصابع الخمسة ، ولعل المعنى نفسه كامن في التسمية العربية ايضا . ثم يلى شمالا جبل دهانيب فابو جوردى (١٥٦٠ مترا) الذى يأخذ منه وادى لخمى . ثم نصل الى جبل خماطه نفسه (١٩٧٧ أمتار) بلونه الوردى الاحمر وشكله الذى يشبه شكل ظهر الحوت .

الى الغرب والشمال الغربى من خماطه يقوم جبل ابو عرقوب (١٦٠٨ أمتار) وجبل ابو حيميد (١٧٤٥ أمتار) الذى يأخذ منه غربا وادى ابو حيميد احد رؤوس وادى الخريط وشرقا وادى حلوز راغد وادى الجمال . ثم يلى جبل رأس الخريط (١٥٦٢ مترا) الذى يأخذ منه الخريط نفسه ، ثم اخيرا جبل أم سميوكى (٢٤٨٦ أمتار) الشهير بمنجم النحاس .

ابتداء من منطقة رأس بناس تستعيد الجبال محورها التليدى ، ولكنها تنقل نوعا في عرضها ، وتعود تعلوها القمم البارزة . فنلقى أولا ثلاثى سكيت ، نقرص (١٥٠٤ أمتار) ، زبارة ، يحفه غربا جبل ابو خروج (٨٧٠ مترا) وشرقا جبل السكرى ، بالاضافة الى أم سويراب (١٠٢١ مترا) وحفافيت (٨٥٧ أمتار) ، والاخير على انخفاضه النسبى يمتد كالحافة لنحو ٥ كم بلا انقطاع . ثم الى الشمال تتوالى قمم جبل عطوط فابو دياب فأم نجات فصباحى واخيرا ابو طيور جنوب القصير (١٠٩٩ أمتار) .

على طريق قنا - القصير تضيق السلسلة ثم تعود لتتسع بالتدرج تعلوها قمة جبل عطا الله ازاء قنا ، حتى اذا اقتربنا من الفردقة برزت عليها كوكبة اخرى من القمم اولها جبل الشايب ، شايب البنات (٢١٨٤ او ٢١٨٧ أمتار) ، قرب خط عرض ٢٧° شمالا ، وقمة قمم سلاسل البحر الاحمر جميعا ، والوحيد بها الذى يتجاوز علامة الالفين ، وخامس أعلى جبال مصر بعد رباعية سيناء كاترينا - شومر - الثبت - موسى .

بعد الشايب نلقى جبل قطار (١٩٦٣ أمتار) وجبل فطيرى (كلاوديانوس الرومان Mons Claudianus) (١٦٢٠ مترا) حيث محجر وادى ابو خريف ، واخيرا جبل الدخان (بورغيرى الرومان Mons Porphyrites) (١٦٦١ مترا) . واهم القمم المفردة بعد ذلك جبل غارب (وليس غريب) الذى يقع جنوب غرب رأس غارب (١٧٥٠ مترا) . ويعد جبل غارب آخر أعلى قمة منفردة في سلاسل البحر الاحمر ، ثم هو ايضا مركز لكوكبة من القمم الاصفر تحيط به من كل الجهات .

غالى الجنوب منه تتواتر قمم جبل العرف (١٢٤٠ مترا) غداره (١٠٨٠)
فالحرارة (١١٣٠) غعويرب (١٣٦٠) . والى الشمال هناك جبل سمر العبد
(١٠٧٠) غسمر القاع (٨٩٠) غام ريول (٩٧٠) وأخيرا جبل أم التناصيب
(١١١٠) الذى يشتهر بأنه مجمع أو بالاصح منبع اودية نحو كل الاتجاهات :
طرفاء وسنور غربا الى النيل ، عربية وحواشيه شرقا الى البحر ، اى انه خط
تقسيم مياه محلى . اما الى الغرب فيبرز جبل النهيدات السود (٨٧٠ مترا) ،
بينما نهوى فى الشرق الى جبل غرمول (٤٢٠ مترا) ومنه أخيرا الى جبل
الزيت (Mons Oeleus القدماء) على الساحل نسا (٤٦٠ مترا) .

السهل الساحلى

تتدر سلسلة جبال البحر الاحمر بسرعة وشدة نحو البحر فى منحدرات
حاددة وعرة مدبية . وبين أقدامها وبين الساحل ينحصر سهل ساحلى ضيق
فى مجموعه ، يزداد أو يقل ضيقا باقتراب أو ابتعاد السلسلة موضعيا ،
بحيث يتراوح عرضه حول ٥ - ١٠ كم . أقصى اتساع نجده فى أقصى
الجنوب ، من رأس حلايب الى رأس بناس ، أو من خط عرض ٢٢° الى
٢٤° تقريبا ، حيث يبدو السهل كقوس أو خليج أرضى غسيح بقدر ما هو
مديد ، خاصة فى قطاعه الاوسط بين وادى دهب والحوضين حيث يناهز
بضع عشرات من الكيلومترات . ومن رأس بناس الى سفاجه يضيق السهل
تاهما مع تجانس وانتظام ملحوظين فى عرضه ، بحيث يبدو كشارع كورنيش
بالغ الطول والضيق . ثم يغود السهل غيتسع قليلا أو كثيرا من سفاجه حتى
منتصف خليج السويس بالغا اقصاه حول رأس جيمه ، وان اختطته هنا
بعض خطوط متقدمة من التلال والحافات ، تأخذ من اتساعه بقدر ما تضيق
اليه .

السهل الساحلى فى مجموعه أحدث تكوينا بكثير من كتلة السلسلة
الجبية بطبيعة الحال ، تظهر فى غربه بعض تكوينات خطية من الخراسان
النوبى الكريتاسى لصق ضلوع أو أقدام السلسلة ، كما تندفن فيه بالعرض
بعض تكوينات الكريتاسى والايوسين فى منخفضات الودية العميقة الغائرة
حيث حفظتها انكساراتها من التعرية . ولكن اغلب السهل الساحلى يتكون
من الميوسين مع بعض رقع متقطعة من البليوسين ملصقة هنا وهناك
بالتكوينات الاقدم أو بأقدام الكتلة الاركية مباشرة .

وكثير من رؤوس الساحل البارزة على شكل اشباه جزر تتكون عادة
اما من نوية قديمة اركية أو من نواة ميوسينية تلتصق بها أو حولها
الرواسب الاحداث ، كئيبه جزيرتى رأس بناس وجيمه على الترتيب . على

ان نسبة كبيرة من هذه التكوينات جميعا تغطيها الرواسب البلايستوسينية والحديثة على شكل غطاءات رملية او غيضية حصوية خاصة في دالات وعلى امتداد مجارى الاودية العرضية التى لا عدد لها .

بصفة تقريبية يمكن ان نحدد بداية السهل الساحلى بخط كنتور ٢٠٠ متر ، ينحدر منه تدريجيا متوجا حتى خط الساحل . ولقد تظهر هنا وهناك على امتداد السهل بعض تلال منخفضة صغيرة منعزلة تقطع تدرجه او رتبته . الا ان مثل هذه الربوات والتبؤات قليلة متباعدة لا تشكل اى سلسلة ساحلية باى معنى — الا فى قطاع وحيد محدد يتركز ازاء منطقة خليج جيمه وخليج الزيت اى حوالى مدخل خليج السويس .

السلسلة الساحلية الامامية

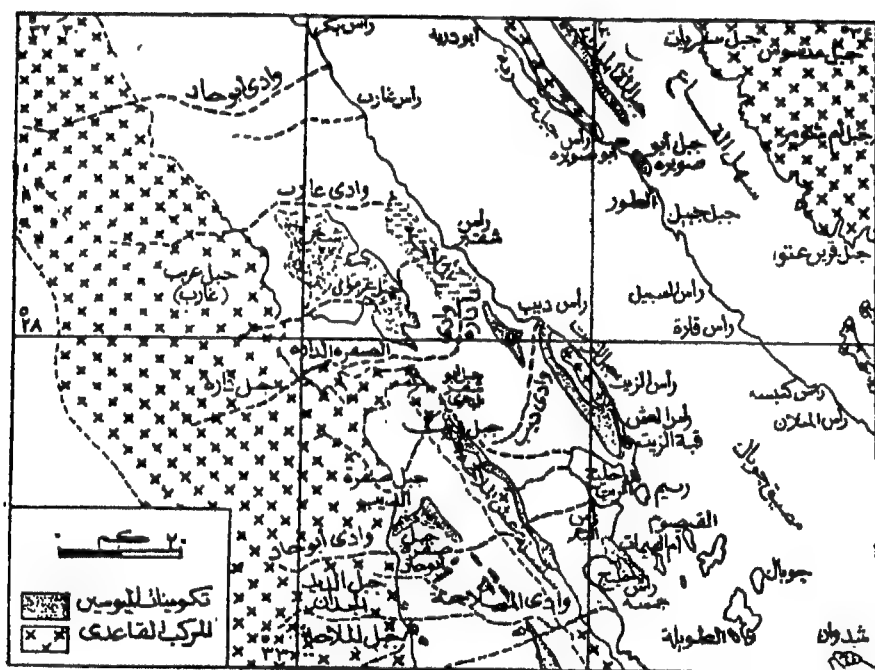
منها تبرز من السلسلة الجبلية الام مجموعة خطوط او حافات ضيقة من التلال العالية او الجبال المنخفضة ، منفصلة عنها ومتقدمة حتى الساحل ومتخذة محورها الشمالى الغربى العام نفسه . وعلى محيطها البحتة ، غلغل من الممكن تجاوزا ان نعد هذه المجموعة بمثابة « السلسلة الساحلية الامامية » من جبال البحر الاحمر ، قل « جبال البحر الاحمر البحرية » ، او على اية حال « طلائع جبال البحر الاحمر » ، حيث تمثل فى مجموعها آخر نبضة تموج محدب فى نظام السلسلة الجبلية الكبرى . وسنرى ان لهذه الطلائع الامامية المتقدمة نظيرا مماثلا بل شديد التناظر والتماثل على الجانب الآخر من خليج السويس فى السهل الساحلى لغرب سيناء .

تتألف هذه الطلائع من سلسلتين ثانويتين : جبال عس الملاحه غربا وجبل الزيت شرقا . تبدأ سلسلة عس الملاحه جنوب جيمه بقليل ، قريبة جدا من الساحل ، ولكنها اذ تضرب شمالا بغرب تبعد باطراد عن الساحل حتى تصبح داخلية فى معظمها . طولها ٨٠ كم ، تمتد من ابو شعر قبلى فى الجنوب حتى ابو شعر بحرى فى الشمال . متوسط عرضها ١٠ — ١٥ كم . على ان السلسلة تتألف فى الحقيقة من خطين متوازيين او حافتين يفصل بينهما انخفاض طولى ضيق .

الحافة الكبرى هى الشرقية ، وهى جبل عس الملاحه بمعناه الصحيح ، ولا تعدو ان تكون شظية من الصخور النارية والمتحولة تطوحت كبروز متقدم منفصل من كتلة جبال البحر الاحمر ، وان الصقت بها رقع من الصخور الميوسينية على ضلوعها الشرقية . من ثم تمتاز بقم وعرة عالية تربو على ٥٠٠ متر .

الحافة الغربية أضغر وأحدث ، تعرف بسلسلة الصفرة أو الصفر ،
يمثل جبل صفرة الدارة في الشمال وجبل صفرة الديب في الوسط وجبل صفرة
أبو حاد في الجنوب . وهي تتكون من صخور رسوبية كريتاسية وأيوسينية ،
ولعل من هنا لونها وتسميتها ، كما تصنع خطا من الجروف يصل ارتفاعه الى
٣٠٠ متر .

الى الشرق من سلسلة عث الملاحه ينفسح السهل الساحلى فى شقة
مسيحة منبسطة يتراوح عرضها حول ١٥ - ٢٠ كم ، تغطيها الحصباء
وتخططها بالعرض خطوط التصريف القليلة التى تأخذ من تلك السلسلة ،
بينما تخططها بالطول بعض حافات متوازية من الصخور الكريتاسية
والمويسينية تزداد انخفاضا من الشرق الى الغرب . عند نهاية هذا السهل
وفى اقصى الشرق يقوم الخط الثانى من مجموعة طلائع جبال البحر الاحمر ،
جبل الزيت .



شكل ٤٧ - الصحراء الشرقية : تنصيلة : قطاع جبل الزيت - مش الملاحه .

الجبيل ، على غرار عش الملاحه ، شظية أركية مطايرة الى اقصى الشرق ، فنواته جرانيتية وان التصقت بصلوعه هنا وهناك رقع من الحجر الجيري الدولوميتي والجبسي . لكنه ، على خلاف عش الملاحه ، سلسلة قصيرة ونحيلة وساحلية ملقطة . غطولها ٣٠ كم ، ومنوسط عرضها ٦-٥ كم وأعلى ارتفاعها ٦٠ مترا . وعلى قصرها تنتشر السلسلة بواسطة وهدة خفيفة من رواسب المتبخرات الى فغرتين : كبرى في الشمال هي جبيل الزيت الرئيسي ، وصغرى في الجنوب تسمى جبيل الزيت الصغير .

السلسلة ككل تلاصق الساحل مباشرة وتنحدر اليه بحافة جرفية عمودية تهوى بقوة الى مياه الخليج . ولهذا تبدو قلة ارتفاعها منتصبه كالعמוד الشاخص عند بداية مدخل خليج السويس حيث تسمى بصورة موفقة « قبة الزيت » . واذا كان جبل الزيت يغطس بفتة مختفيا تحت المياه الى الجنوب قليلا من ميناء الزيتية ، فان خط الجزر الغربى من ارخبيل جوبال وشدوان يثنى بامتداده الجيولوجى السابق بعيدا نحو الجنوب (١) .

الشواطىء المرفوعة

تلك صورة موجزة للساحل الساطلى بتكويناته وربواته ، لا تكتمل الا بحاشية عن مدرجاته . فمن ابرز معالم السهل تلك السلسلة من المدرجات المرجانية التى تتعاقب فى نهايته على مدى بضعة كيلومترات من الساحل والتى تستبق شعاب البحر المرجانية ازاء الساحل نفسه . ولقد أمكن التعرف على ٧ خطوط من هذه المدرجات تتوزع بين خط الساحل وخط ابعاد ٧ كم على ارتفاعات تتراوح بين نحو ٢٥٠ ، ٢٥٠ مترا فوق سطح البحر بفواصل رأسية غير منتظمة ولا مطردة . وهناك شواطىء مرفوعة أكثرها وضوحا يقع على مستويات ١٥ — ٢٠ مترا ، ٦ — ٨ أمتار . والملاحظة الهامة فى كل هذه الخطوط هى أن أعلاها هو أكثرها تقطعا وأدناها هو أكثرها اتصالا . وهذا الترتيب يشير الى تاريخها الجيولوجى مثلما يدل وجودها نفسه على أصلها الجيولوجى .

فهذه المدرجات ما هى الا خطوط من الشعاب المرجانية القديمة التى تكونت بلا شك تحت الماء ، أى فى وقت كان البحر يطغى فيه بالتأكيد على هذا الهامش من الساحل . ومعنى ذلك أن البحر فى وقت ما كان أعلى من منسوبه الحالى بما لا يقل عن ارتفاع أعلى هذه المدرجات ، أى نحو ٢٥٠ مترا ، ثم انحسر تاركا بقاياها على سطح اليابس . وقد تم هذا التكون ثم الانحسار على دفعات تبدأ من الميوسين فى حالة أعلاها ويتدرج حتى الحديث فى أدناها مرورا بالبليوسين والبلايستوسين فيما بين . أى أن أعلاها هو أقدمها ولذا كان أكثرها تمزقا بالتعرية ، على عكس أدناها (٢) .

الاودية الساحلية

على السفوح الشرقية ، التى تنحدر بشدة الى السهل الساطلى الضيق ، تتتابع الاودية القصيرة السريعة السيلية بلا انقطاع ، تقطع

(1) R. Said, Geology of Egypt.

(2) J. Ball, Contributions etc.

السلسلة وتخطيطها بخطوط من الرمال والحصى وتزيدها تفضنا ووعورة وقسوة ، ولو انها قد تفتحها احيانا في ممرات مختنقة ولكنها ثمينة القيمة . فضلا عن انها تعمل بمثابة فتحات shafts طبيعية للمناجم والتعدين تكشفها وتقربها ، فان لهذه الاودية قيمتها كطرق مواصلات مفيدة ليس فقط على اليابس ولكن ايضا في الماء . ذلك انها بمياهها العذبة ورواسبها العكرة هي وحدها التى تفتح ثغرات في خط الشعاب المرجانية الذى يغلق الساحل . وبذلك تتحدد « اودية » الشعاب المرجانية بأودية الجبال ، وبالاثنين وبين الاثنين تتحدد الموانى الحتمية وتمثل استمرارا لخطوطها .

نبدا « بالخليج » السهل الساحلى الكبير في الجنوب الاقصى ، فنجد مجموعة من اكبر واهم الاودية . دعيب اولها ، وهو من اطولها واعرضها ، وكذلك ولذلك من ابرزها كمر . ينبع عبر الحدود في السودان ، وتجمع شبكة روافده اطار جبال اويو واريب واسوتريا في السودان فضلا عن مياه جبل عس وشنديب وعلبة في مصر . ولاتساعه الملحوظ ، يكاد الوادى يفصل كتلة علبة واخواتها عن جسم السلسلة ويفتح عبر الحدود ممرًا جبليا هو اهم فتحة في السلسلة تقريبا بعد طريق الساحل نفسه .

على ان ما يلفت النظر في وادى دعيب هو اتجاه مجراه الرئيسى وروافده . فبينما يتخذ المجرى الأدنى الاتجاه العام لاودية الساحل من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، توشك بقية المجرى ان تكون طولية من الجنوب الى الشمال الا قليلا . ثم على هذا المجرى الطولى تتعاهد مجموعة الروافد الثانوية من الشرق ومن الغرب بزوايا شبه قائمة مثل وادى حريتره من الشرق ووادى عس من الغرب . ثم على هذه الاخيرة بدورها تتعاهد الروافد الصغرى متجهة اما من الجنوب واما من الشمال . وفي النتيجة يبدو النمط العام اقرب الى التكميية المثالية trellis ، ولا نقول النادرة المثال .

بعد دعيب تتتابع اودية ابيب ثم شاب على المحور التقليدى من الجنوب الغربى . والواديان تفضل بينهما كتلة جبل حمرة الدوم . ويأخذ ابيب من جبل ادار ماقا وابو هديت ، بينما يأخذ شاب من جبل كورابكانسى وجبل الجرف حيث تقع في اعاليه بير منيجه الهامة .

بعد ذلك ، وعلى العكس تماما من كل اودية الساحل الشرقى ، يلى واديا الحوضين ورجبة اللذان ينفردان بالمحور الشمالى الغربى — الجنوبى الشرقى . بل ان لكليهما روافد في المجرى الاعلى تتجه من الشمال الى الجنوب نسا ، ولو ان من الضرورى ان نذكر ان اهم روافد الحوضين تأتى

من الجنوب نسا كذلك مثل وادى خيجوه وغيره . ولهذا فلعل الاصح ان نقول ان نظام الواديين الحوضيين ورحبة هو النمط المشع radial الذى يتشع من قطاعات قوس نصف دائرى ليتجمع فى مركز الدائرة عند المصبين على الساحل .

السبب فى هذا النمط المتفرد واضح وبسيط ، وهو تقوس السلسلة الجبلية بين عقدتى قمم فى الطرفين جنوبا وشمالا على شكل سرج او عنق يترك السهل الساحلى حوضا نصف دائرى تقريبا ، قل كسيرك صحراوى cirque . ومن ثم تنحدر رواغد التصريف من جميع زوايا القوس الى مركز الحوض ، فتنخذ الشبكة النمط المشع بالضرورة .

فيما عدا هذا فان الحوضين هو بلا شك اطول وديان الساحل واوسعها حوضا حيث لا تقل مساحته عن مساحة الصعيد بكامله ، بينما تصرف رواغده قوسا جبليا شاسعا يمتد من جبل الجرف ونقروب الى زرقة النعام ودهانيب . وفى اعاليه ، عند اقدام القوس الجبلى ، تقع عينا ابرق وابو سعة العاليتان الشهيرتان ، بينما عند مصبه تقع بئر شلاتين الهامة .

والى مدى اكبر من دعيب ، يعتبر الحوضين مرا ولغاتح طريق من الطراز الاول ، ليس فقط لان رؤوسه تقترب بشدة من رؤوس الخريط فى الداخل لا تفصل بينها الا رقبة نحيلة ، ولكن ايضا لانهما يقعان على خط محور واحد من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى . اما وادى رحبة فيأخذ من جبلى ابو زهر والفرايد .

الى الشمال من رأس بناس تتعدد الاودية وتتقارب ، الا انها بالغة القصر . من اهمها وادى لحمى الآخذ من جبل ابو جوردي ، ثم وادى الجمال الى الجنوب من مجموعة زبارة واخواتها ، وله راغد جنوبى هام هو وادى حلوز . ثم هناك وادى العلم الذى تقع عنده مرسى علم ، ثم يلى وادى ابو جريبة ودبر ، فالمبارك الذى ينتهى عند رأس المبارك ، فوادى شرم البحرى ، فوادى عسل منتهيا عند بير عسل ، فوادى زوقل البحرى الذى ينبع من جبل حمادات ، ثم وادى زرايب الذى يأخذ من رأس زرايب .

عند القصير نصل الى وادى كريم ، أهم هذه الاودية تاريخيا باعتباره مكل وادى النمامات على طريق الخاصرة . ويرغد وادى كريم من الجنوب اودية محش وام العشى والحرامية وسودمين نابعة من جبل ام عرصة وجبل مر وكاب حمدان . اما من الشمال فيرغده وادى جاسوس ، ويلتقى الاثنان قبيل المصب بقليل ، كما يتصل به وادى النخيل وعجبى نابعة كلها من جبل ضوى وجبل النخيل وجبل العنز .

الى الشمال من القصير تترى الاودية الصغيرة : وادى ابو شجيلة
آخذا من جبل الحمراوين ، وكلاهما اسم جديد بارز في تعدين الفوسفات ،
وادى ابو حمرة ، وادى مريخة آخذا من جبل ام كوجوره ، وادى ابو حمرة
البحرى ، وادى الساقى او الساقية بروافده ابو عقارب وحميرية ، ثم وادى
ابو شجيلة (آخر) ووادى سبيخة وام عش ، ثم وادى جواسيس فوادى
جاسوس . الاخير يأخذ من جبل جاسوس ، وله رافد شمالي هو وادى
الابيض يأخذ من جبل الشيخ ، وتتوسط حوضه مناجم فوسفات ام الحويطات ،
وفي اعاليه يتصل بوادى واصف .

الى الجنوب قليلا من ميناء سفاجه ، وعند بير سفاجه ، يصب وادى
سفاجه نفسه الذى يتصل في اعاليه بوادى ابو غريد ويحف في وسطه بجبل
ام الحويطات . والى الشمال مباشرة يجرى الى البحر وادى نقرة آخذا من
جبل بنفس الاسم . ثم ازاء ميناء سفاجه نفسها وجزيرتها ينتهى وادى البارود
برافده الجنوبي وادى ام طاغر الذى ينبع من جبل ام طاغر التحتانى .
وبين سفاجه والغردقة تتوالى مجموعة اخرى من الاودية الصغيرة من ابرزها
وادى بلى .

في خليج جهسه نفسه يصب وادى الملاحة المتعدد المنابع التى يأخذ
بعضها من جبل عش الملاحة وبعضها غربها ويقطعها في أدناه قبل أن يصل
الى البحر . بالمثل يفعل وادى ابو حاد الى الشمال مباشرة ليصب في خليج
الزيت ، يعقبه على التو وادى ديب نابعا من جبل ديب وصابا عند رأس
ديب شمال جبل الزيت . وعلى اعقابه يلى وادى داره نابعا من جبل داره
وصابا جنوب رأس شقير .

وبين رأس شقير ورأس غارب تظهر على امتداد الساحل وخلفه
مباشرة بحيرة ساحلية داخلية ملحية lagoon تعرف بالملاحة وينتهى اليها
عدد من الاودية الصغرى التى تعد من ثم ذات تصريف داخلى . وعند رأس
غارب نفسه ينتهى وادى غارب الآخذ من سمييه جبل غارب ، بينما الى
الشمال بقليل ينتهى وادى ابو حاد الطويل ، تعقبه عدة اودية مماثلة تنتهى
بوادى حواشيه الذى يأخذ من جبل ام التناصيب ويمد بذلك آخر اودية
السلسلة الاركية . وعند هذه الخاتمة نستطيع بنظرة مقارنة ان نرى ان
وادى الحوضين هو اهم هذه السلسلة جغرافيا ، حيث كريم اهمها تاريخيا .
بينما سيأتى مرة وهو اهمها جيولوجيا .

خط الساحل

اخيرا ، يبتى الساحل نفسه . ثمة خصائص ثلاث تميز هذا الساحل

الصخرى الخطى الصقيل ، وثلاثتها تعمل في اتجاه واحد نحو تحديد المرائىء والموانى الطبيعية في مواضع معينة ، وتلك هى : كثرة الرؤوس الخليجية ، كثرة الجزر الساحلية ، انتشار الشعاب المرجانية .

الرؤوس الخليجية

معنى الاولى ، اذا كان نمط الخلجان السلمية هو السذى يميز تعرجات ساحل الصحراء الغربية ، فانه هنا نمط الرؤوس البارزة والخلجان المتداخلة او نمط الرؤوس الخليجية باختصار promontory . فعلى امتداده تتكرر حالة او نمط او مركب جغرافى معين تتالف دائما من رأس ناتىء من الساحل نحو الجنوب الشرقى على شكل شبه جزيرة ، ثم الى الجنوب منه يقع خليج محمى بدرجة او اخرى من التيارات وخاصة من الرياح الشمالية وان كان مفتوحا للجنوبية .

النموذج المثالى هو بلا شك رأس بناس وخليج نول فى الجنوب حيث ياخذان ابعادا تستحق الذكر . ثم يلى رأس جمسة بخليجه ، ثم شماله مباشرة رأس جبل الزيت وخليجه ، ويمكن ايضا ان نضيف سفاجة والغردقة كحالات متدهورة من النمط .

الجزر الساحلية

ثانياً ، كثرة الجزر الساحلية ظاهرة لاغثة ، بعكس ساحل الصحراء الغربية . فعدد الجزر المصرية فى البحر الاحمر يبلغ نحو ٤٠ جزيرة ، معظمها على جانب الصحراء الشرقية . وتنقسم هذه الجزر الى مجموعتين : مجموعة خطية ولكنها مخلخلة فى نقط متباعدة بامتداد الساحل وموازاته من الحدود حتى مضيق جوبال ، ومجموعة مركزة فى كوكبة متقاربة فى مضيق جوبال نفسه ، مع ملاحظة أنه لا جزر فى خليج السويس نفسه تقريبا . فاما المجموعة الخطية فمعظم جزرها صغير المساحة للغاية ، وتنقسم عموما الى خطين : خط فى العمق وخط ساحلى .

خط العمق لا يقل بعده عن الساحل عن ٦٥ كم ، ويكاد فى أعمقه يقترب من منتصف البحر ، ولذا يمكن رؤية معظمه من كلا الساحلين المصرى والعربى . لكنه محدود العدد ، يشمل ٣ جزر فقط . الاولى القديس يوحنا (سانت جون) أو جزيرة الزبرجد ، جنوب شرق رأس بناس وعلى بعد ٧٥ كم من الساحل فى الغرب ، وتتوسطها قمة من صخور نارية ارتفاعها ٢٠٠ متر . الثانية ديدالوس Daedalus Reef شعب مرجانى على خط عرض

مرسى علم ، وهى اشد جزرنا تقدما فى البحر اذ تبعد عن الساحل ٩٠ كم .
الثالثة الاخوان تجاه القصير على بعد ٦٥ كم من الساحل .

اما الخط الساحلى غيلامق الساحل ، اذ لا يفصله عنه الا بضعة كيلومترات على الاكثر . جزره اكثر عددا واكبر مساحة بكثير من خط العمق .
يشمل من الجنوب : جزيرة حلايب لصق الميناء ، ثم سيال ، ميريار ، غالمقوع
ازاء نهاية رأس بناس ، ثم جلهان شمالها ، فجزيرة وادى الجمال ازاء
الوادى ، ثم جزيرة سفاجة ازاء الميناء ، وأخيرا الجفاتين قبالة الفردقة .

واذا كانت المجموعة الخطية عموما صغيرة الحجم للغاية ، وكان اقلها
فى العمق ومعظمها لصق الساحل ، فان اغلبها فى الحقيقة
جزر مرجانية تتحلق حولها الشعاب او هى تتكون منها فعلا ، كأنها
مشروع حلقات مرجانية atolls تحت التكوين ، مثال ذلك شعب مرجان
ديدالوس . هذا بينما ان الخط الساحلى كانت جزره جميعا جزءا من يابس
الساحل نفسه كاشباه جزر ناتئة ثم انفصلت عنه بفعل التعرية — جزيرة
المقوع مثلا واضح تماما أنها امتداد منفصل للسان شبه جزيرة رأس بناس .
بل ان هذا الانفصال قد تم احيانا فى وقت قريب جدا فى زمننا هذا ، كالقرن
او القرنين الماضيين ، مثلما فى حالة حلايب . . الخ .

كوكبة مضيق جوبال ، اذا انتقلنا الى مدخل خليج السويس ، أرخبيل
حقيقى وان على نطاق موضعى متواضع ، فغيه تتراحم نحو ٢٠ جزيرة أهمها
شدوان (شاكر الآن) والطويلة وجوبال والقيصوم والاشرفى وأم الهائمة
ورنيم . اغلبها ميوسينى رسوبى مسطح منخفض ، الا كبراها شدوان .
فشدوان اولا طولية على محور شمالى غربى بموازية خط الساحل نفسه ،
طولها ١٥ كم وعرضها ٥ كم تقريبا . وهى ثانيا تمثل شظية بارزة من نطاق
المركب القاعدى بصخوره النارية والمتحولة وسط ارضية ميوسينية ، ولذا
غهى تلية ترقى فى أعلاها الى ٣٠٠ متر (١) .

واذا كان خط الجزر الساحلى من المجموعة الجنوبية ملتحما فيها مضى
بيابس القارة ، فمن الواضح أن أرخبيل مضيق جوبال يرتبط بانخساف
أخدود خليج السويس ثم ببقاء هذه الجزر ككتل متخلفة ، والكل يمثل فى
مجموعه خط الساحل القديم . فمن ناحية يبدو خط جزر رنيم — أم الهائمة —
الطويلة استمرارا مباشرا نحو الجنوب لسلسلة جبل الزيت ، ومن ناحية

(1) N.M. Shukri, "Geology of Shadwan island" B.S.G.E., 1954, p.
83 — 90.

أخرى فإن خط الجزر الشرقى القيصوم — شيدوان — جوبال هو على الأرجح بقايا سلسلة أخرى مماثلة لجبل الزيت تمزقت وغرقت تحت مياه البحر^(١) .

ختاما ، غلثن كانت جزر البحر الاحمر هذه التزمية مهجورة غير معمورة الا من بعثات المنائر وخفر السواحل ، فان لها قيمتها مع ذلك . فالملاحظ ان اغلبها يقع ازاء او حول مركبات الرؤوس والخلجان ، خاصة راس جبل الزيت وجمسة ثم بناس ثم الى حد ما سفاجة والقصر . وهى بذلك تتحول تلقائيا الى خط تكسير طبيعى للامواج ومصدات للرياح ، مصححة بذلك خطأ او نقص الرؤوس الخليجية ومساعدة على خلق جبهة بحرية محمية غير معرضة نسبيا .

الشعاب المرجانية

ثالثا ، وأخيرا ، هناك الشعاب المرجانية التى تتتابع نحو العمق بحذاء الساحل كخطوط أو خيوط شبكة كثة من الاشواك الطبيعية المعقدة ، أو كحصيرة من الاسلاك الشائكة العضوية ممدودة أسفل سطح الماء بنحو نصف المتر الى المتر ونصف المتر . انها كما توصف بحق « حدائق بحرية » ، الا انها حدائق من الصبار الشوكى . بلونها الوردى الخفيف تكاد أن تبين من خلال الماء الذى تحيله نفوذا الى لون فاتح مقروء بوضوح وسط زرقة البحر القاتمة ، ولعل من هذا اللون أتت تسمية البحر الاحمر أصلا . وهذه الفرشة الغاطسة من الشعاب خطر شديد على الملاحة ، تحيل الساجل رغم صخريته ضحلا صعب الاقتراب حتى للسفن الصغيرة فضلا عن الكبيرة .

هذه الشعاب ، كما هو معروف ، هى كمتابلها الاسفنج فى سناحل الصحراء الغربية ، اغرازات حيوانية خاصة ، الا انها اغرازات « صوفية » خشنة مجمعة حيث هذه اغرازات « حريرية » انسيابية ناعمة ، والا أنها فى بيئة مائية ليست معتدلة وانما مدارية مالحة رائقة . والواقع أنها أساسا ابنة البحار عالية الحرارة والملوحة والصفاء ، وهى شروط تتوافر مثاليا فى البحر الاحمر بحوضه المغلق الحار الجاف بلا أنهار او دالات طينية عكرة ، وهى مذكرتنا باستمرار بأن هذا البحر ليس فى النهاية سوى خليج من الهندى .

وللاسباب نفسها فان هذه الشعاب تختفى من ساحله حيثما غلب الماء العذب العكر ، أى حيث تصب الاودية الصحراوية السيلية بالتحديد بما

(1) H. Sadek, Miocene in the gulf of Suez region, Cairo, 1959, p. 14.

تقذف دوريا بعنف وبعمق من حمولة مكسدة من المياه والرواسب الطينية .
منها تفتتح « اودية » متعرجة حرجة في البحر ، امتدادا مباشرا لاودية البر ،
تكتسب من ثم أهمية خاصة كالثغرات أو المداخل الوحيدة المتساحة الى
الساحل . فتظهر المرافئ البدائية البسيطة أو « المراسي » كسميتها على
ساحل الصحراء الغربية .

وهاهنا نصل الى النقطة التي تجتمع فيها تلك الظواهر الثلاث التي
تميز ساحل الاحمر — الرؤوس الخليجية ، الجزر الساحلية ، والشعاب
المرجانية — لتلتقى على نتيجة واحدة مشتركة وهي قلة المرافئ والموانئ
الطبيعية الجيدة على هذا الساحل الخطى الخطر المعرض غير المحصى .
ولحسن الحظ ، غفى المواضع المحدودة المحددة التي توجد فيها مثل تلك
المرافئ تتضافر هذه العوامل لتصحيحها .

فكما رأينا ، تتركز الجزر الساحلية امام الرؤوس الخليجية بصفة
خاصة لتحميها من الرياح والامواج الهائجة ، بينما الاودية الصحراوية من
خلفها تفتح لها المسالك في الشعاب المرجانية . ولهذا تركزت كل موانئ
الساحل الهامة عبر العصور في تلك المواضع وتعاقت عليها بالحاج ، ابتداء
من حلايب وعيذاب في الجنوب الى برنيس الى القصير الى سفاجة والغردقة
وجمسة في الشمال .

ولكن لان افواه الاودية الاخيرة معرضة بالطبع لخطر جرف السيول
الداهمة ، غالبا ان تقوم الميناء بعيدا عنها قليلا الى الشمال أو الجنوب .
أو قد تزوج الميناء بطنتين متباعدتين قليلا أو كثيرا ، كما في حالة سفاجة ،
آخر موانئ البحر الاحمر حاليا ، حيث مدينة الميناء خلف حماية جزيرة سفاجة
ومدينة المناجم والآبار عند نم وادي سفاجة مدة كيلو مترات الى الجنوب .

تلال البحر الأحمر

خط تقسيم مياه ام التناصيب علامة طريق في سلاسل البحر الاحمر .
منها تنتهي السلاسل الاركية القديمة العالية وتبدأ سلاسل أحدث جدا كما
هي أوطا مثلما هي أكثر تقطعا بكثير . انها تلال البحر الاحمر ، وذلك قطاع
الجلالين وعتاقة ، الذي وان بدأ وبدأ ملتحما تضاريسيا بقطاع الجبال الاركية
بلا انقطاع ظاهر ، غاته ينفصل عنه جيولوجيا وينقطع تركيبيا .

والواقع ان بهذا القطاع يبدأ التناظر والارتباط المباشر في التكوين
الجيولوجي مع سيناء ، فهو استمرار للقطاع الاوسط والمقابل توا من سيناء

بنية وسطها . حتى خط تقسيم ام التناصيب يقع على عروض وادي غيران - نصب الذي يمثل الحد الفاصل في سيناء بين الجبال الاركية في الجنوب والتكوينات الاحداث في الشمال . الاطراف ان وادي عربية ، ابرز ما يشق القطاع ، يكاد محوره يستمر على الجانب الآخر من خليج السويس في وادي سدر ، الفتحة الوحيدة تقريبا في حائط غرب سيناء .

تمتد تلال الاحمر لنحو ١٥٠ كم ، وتشمل ثلاث وحدات بالتحديد : الجبلتين وعقاة . جيولوجيا ، ثلاثتها كتل من الحجر الجيري الايوسيني اساسا ، تظهر الصخور الكريتاسية في الجزء الاسفل من حافاتهما المحددة . فالجير والطباشير ، مع اشكالهما وانواعهما المختلفة بما في ذلك المارل والدولوميت ، يسيطران على بنيتها . وحافاتهما المحددة هذه تحف بها الانكسارات العديدة على مختلف محاورها ، خاصة منها عقاة . اما السطح ، ورغم أن مستواه يمثل آخر محاولة لمعاودة الارتفاع ، فانه يعتبر شديد الانخفاض بالقياس الى قطاعات الجنوب من جبال البحر الاحمر ، كما ان تدرج الانخفاض نحو الشمال مستمر باطراد : من الجلالة القبلية الى البحرية الى عقاة .

الخصائص العامة

وبهذه الهيئة فان ثلاثتها ايضا تأتي اقرب الى الهضاب الجبلية او الجبال الهضبية منها الى الجبال الحقبة او التلال البحتة على السواء . والواقع انها بهذا تكاد تكون وسطا نهائيا بين سلسلة جبال البحر الاحمر الام في الشرق وبين كتلة الهضبة الداخلية في الغرب ، يجتمعان فيها بصورة ما في آخر الرحلة . ومن ثم تبدو تلال البحر الاحمر تتويجا نسبيا لكتلة الهضبة الداخلية بمثل ما تمثل استمرارا متواضعا لسلسلة الجبال الام . وفيما عدا هذا ، فان الجبلتين اقرب الى الهضاب المائدية الفسيحة نوعا ، بينما عقاة كتلة محدبة محدودة الرقعة نسبيا . وفيما تأتي الجبلتان اشبه مورفولوجيا بالتوائم ، بحيث تبدو التسمية المزدوجة موفقة الى حد بعيد ، يجيء عقاة كالاخ الاصغر .

اخيرا فان التقطع الشديد سمة غالبية جدا . فالواديان الفاصلان بين وحدات الثلاثية ، عريه وغوييه ، كلاهما انخفاض بالغ الاتساع والعرض جدا كانه الفتحة او الخليج الارضي embayment . بل يكاد مجموع اتساع هذه الثنيات المقعرة في السلسلة ككل ان يعادل مجموع عرض ثنياتها المحدبة تلك . من هنا تتباعد الكتل الثلاث بشدة لا نظير لها من قبل في سلاسل البحر الاحمر ، بل ويفاصل يزداد اتساعا باطراد من الجنوب الى الشمال . ان

السلاسل التى بدأت شاهقة شامخة فى أقصى الجنوب قد اقتربت من نهاية رحلتها وآن لها أن تتواضع وتتخلل أخيرا تكاثفا وتماسكا كما هى علوا . وارتفاعا الى درجة الثلاثى فى النهاية .

الملاحظ بعد هذا أن وحدات تلال البحر الاحمر الثلاث تقترب من الساحل ربما أكثر من أى قطاع فى جبال البحر الاحمر نفسها . فبامتداد النصف الجنوبى من خليج السويس يتسع السهل الساحلى بشكل ملحوظ ، كما أن السلسلة الجبلية توازيه على البعد فى مساره نحو الشمال الغربى . ولكن فى النصف الشمالى من الخليج تقع أطراف الوحدات الثلاث الشرقية على خط عمودى واحد تقريبا ، بحيث تغير السلسلة ككل اتجاهها نحو الشمال نص ، مقتربة بالتالى من الساحل بشدة وبتزايد مطرد حتى توشك ألا تترك سهلا ساحليا مذكورا . لا سيما كلما تقدمنا شمالا .

لثلاثية أيضا وضعياتها ومحاورها التى تتطور من الجنوب الى الشمال فى نمط معين . فالجلالة الجنوبية ملتحة تماما فى جسم سلسلة جبال البحر الاحمر من خلال عقدة أم التناصيب . فهى إذن بمثابة « شبه جزيرة » طبوغرافيا ، أن صح القول ، حيث كل من الجلالة البحرية وعتاقة « جزيرة » طبوغرافية منفصلة عن السلسلة تماما وسط ويواسطة الاودية المحددة ، ولو أن ثلاثتها اذ تبلغ أقصى ارتفاعها فى الشرق وتنخفض بالتدريج غربا فانها تندمج وتتلاشى فى النهاية فى جسم هضبة الداخل الايوسينية العامة .

كذلك غلأن الواديين المنخفضين اللذين يفصلان بين الكتل الثلاث يأخذان محاور مختلفة ، تأخذ الكتل نفسها محاور مختلفة أيضا ، تتدرج كاوتار متشعبة فى قوس من دائرة مركزها ، لو مدت ، يقع حوالى جبل مجمر على الساحل المقابل فى غرب سيناء . فبينما تتخذ الجلالة الجنوبية محورا شماليا شرقيا — جنوبيا غربيا ، تكتسب الجلالة الشمالية اتزاناً عرضياً ملحوظا على محور شرقى غربى نص ، بينما يتمحور عتاقة من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى أى عكس الجلالة الجنوبية .

الجلالة الجنوبية

تفصيلا ، تبدأ هضبة الجلالة الجنوبية ملتحة بجبال البحر الاحمر فى منطقة أم التناصيب ، ويحددها عنها واديا حواشيه شرقا وطرشاء غربا . رغم أن رأسها يقترب بشدة من الساحل عند رأس زعفرانة ، فإن جسمها يتراجع قليلا نحو الداخل ، لكن امتدادها الكبير نحو الجنوب الغربى ملحوظ بوضوح . متوسط ارتفاعها + ١٠٠٠ متر ، وأعلاها ١٢٧٠ مترا .

يحددها من الشرق والشمال حافتان حادتا الانحدار صوب الخارج .
بينما لا حافة في الجنوب بالطبع لالتحامها بكتلة جبال البحر الاحمر . الحافة
الشرقية طولية نصا ، تقترب من الساحل كلما تقدمت شمالا . اما الشمالية
فتمتد نحو الجنوب الغربى موازية لوادى عربية 'نتى تمثل فى الوقت نفسه
حافته الجنوبية ، وهى تبلغ اقصى ارتفاعها ووعورتها فى نهايتها الشرقية ،
ثم تنخفض بالتدريج غربا الى أن تتلاشى فى محيط الهضبة الداخلية العامة .
المعازة .

بين الجلاتين يجرى وادى عربية على محور شمالى شرقى - جنوبى
غربى . الوادى الفسيح ، الذى تحدده حافتا الهضبتين المتوازيتين فى انتظام
مثير ، اتساعه من الشمال الى الجنوب ٣٠ كم ، بحيش، يمتد ازاء الساحل
من رأس زعفرانة الى رأس ابو درج . يزداد سطح الوادى ارتفاعا بالتدريج
غربا الى أن يتداح فى مستوى سطح هضبة المعازة ، معطيا فى الوقت نفسه
صعودا معقولا ومباشرا الى اعلى وادى سنور ومنه الى بنى سويف التى
تقع على خط عرض زعفرانة .

هذا الاتساع الفسيح لا يحتله ، مع ذلك ، سوى واد واحد هو عربية
وحده برواغده العديدة . لكن اللافت فى هذا الوادى ، الذى يصب عند
الزعفرانة ، ليس فقط تعدد رواغده ، وانما كذلك اقتصارها بصرامة تقريبا
على المصدر أو الجانب الجنوبى ، ربما لانه الواجحة الاغزر مطرا . فباستثناء
راغد شمالى واحد فقط هو وادى اصخر ، فان معظم رواغد عربية تنبع من
المنحدرات الشمالية للجلالة الجنوبية دون المنحدرات الجنوبية للجلالة
الشمالية .

اخيرا فان هذا الاتساع يرجع الى أنه واد انكسارى ، كان فى الاصل
التواء محدبا فتصدع منخفضا الى أخدود فسيح مصبه bray (١) . واذا كان
الوادى بذلك يمثل حالة من الاستراتيجرافيا المطلوبة ، فقد ابرز هذا الى
السطح بعض تكوينات نادرة جدا فى جيولوجية مصر السطحية . فاهم الصخور
التي تبرز على السطح فى وادى عربية هى الحجر الرملى النوبى (الكريتاسى
الاسفل) ، بينما تظهر فى الوسط فى منطقة روض الحمل طبقات من العصر
الفحمى غنية بالحفريات . والاخيرة تكوينات يقتصر وجودها فى كل أجزاء
الصحراء غرب البحر الاحمر على تلك البقعة وحدها ، ولا تستمر الا شرقها
نقط فى بقعة مكملة من ساحل غرب سيناء .

(1) Birot & Dresch, p. 228.

الجلالة البحرية

للجلالة البحرية ، اذا انتقلنا الى وحدتنا التالية ، شكل مميز نادر الانتظام : مضلع خماسى كالمظروف المفتوح : قاعدته فى الشمال ، وضلعا فى الجنوب كضلعى المثلث المتساوى الساقين ، وضلعه الشرقى يلاصق الساحل ويحاذيه فى محوره نحو الشمال الغربى ، بينما ضلعه الغربى الطولى تشرشره بشدة الاودنة الصحراوية المتجهة الى النيل خاصة وادى الرشراش المنتهى عند الصف .

على عكس الجلالة الجنوبية المتراجعة ، تقترب الجلالة الشمالية من الساحل بشدة . ومع انها اقل منها امتدادا نحو الداخل ، الا انها اكثر منها اقترابا من النيل ، بل اشد ما تكون اقترابا ، وذلك بحكم ضيق خاصرة الصحراء هنا . وكتلة الجلالة الشمالية هضبة شاسعة عالية ، متوسط ارتفاعها دون ١٠٠٠ متر ، واعلاها ١١٠٠ متر . وعلى حين تحتفظ فيوسطها بمظهر الهضبة ، تبدو حوافها مقطعة بالادوية العديدة .

وهناك ، على خلاف الجلالة الجنوبية ، ثلاث حواف تحدها من الشمال والشرق والجنوب . الحافة الشمالية تنحدر عموديا تقريبا الى وادى غوبية ، ويبرز فى شرقها جبل ام رصيص . وبالمثل تنحدر الحافة الجنوبية الى وادى عربية ، ويقطعها راغده اصخر . اما الحافة الشرقية فتنتهى عند البحر بغتة دون ان تترك اى سهل ساحلى يذكر ، وهى تمتد من رأس ابو درج فى الجنوب الى عين السخنة فى الشمال حيث يعرف رأس الهضبة الشمالى الشرقى بخشم الجلالة . وخشم الجلالة كتلة انكسارية صغيرة ، ولكنها تمتاز بنتوء او ظهور نادر فى جيولوجية مصر السطحية من الجوراسى والترياسى .

يفضل الجلالة البحرية عن عتاقة فى الشمال واد غسيح اوسع من وادى عربية ذاته ، نحو ٤ كم رأسيا ، وينفتح شرقا على خليج قبة البوص الذى يصنع أول واهز زاوية قائمة فى رأس خليج السويس . الوادى تحده وتحده جنوبا بكل وضوح الحافة الشمالية المتراصة للجلالة البحرية ، لكن حافته الشمالية غير مكتملة النمو والبروز لضالة امتداد جبل عتاقة . بطن الوادى يرتفع ، كالمهود ، غربا بالتدرج الى ان يندمج فى الهضبة الداخلية العامة ، مؤديا الى حلوان التى يقع فى عروضها .

لكن من هذه الهضبة الاخيرة تندفع على سطح الوادى حافتان خطيتان من التلال تخططانه من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى وتقسمانه

بفواصل متساوية تقريبا الى ثلاثة أحواض ثانوية ، بكل منها يجرى الى البحر واد صحراوى . وبذلك يحتل المنخفض ثلاثة اودية لا واد واحد كما فى حالة عربية . وهذه الاودية تقل أطوالها وأهمياتها من الجنوب الى الشمال كما تزداد محاورها انحرافا صوب الشمال .

الحافة الجنوبية هى جبل كحيلية (٥٨٦ مترا) — جبل ام زيته ، والشمالية هى جبل النقرة — جبل الاخضر (٣٦٧ مترا) (او جبل الشيخ — جبل الاخضر) . أما الاودية فهى من الجنوب وادى غويبة اكبرها وأشهرها ، ومحوره عرضى نصا ، ويصب عند عين السخنة . وكوادى عربية ، يستمد كل رواغده من المنحدرات الشمالية للجلالة البحرية وحدها دون الشمال . الوادى الثانى هو البازة ، ويصب عند بير عذيب . أما الثانى غواضى حجول الذى يكاد ينحرف شماليا — جنوبيا مستمدا رواغده من ضلوع عتاقة الجنوبية .

عتاقة

كتلة جبل عتاقة نفسها ، أخيرا ، هى اقل وحدات تلال البحر الاحمر الثلاث امتدادا وارتفاعا . فلا تزيد أقصى أبعاده من الشرق الى الغرب عن بضع عشرات من الكيلومترات ، وأعلى ٨٧٠ مترا . الكتلة انكسارية تفص بالانكسارات العديدة الحادة المحدقة والمعقدة . ولذا تبدو عليها آثار التعرية بشدة مضاعفة . من هنا كانت ، على تواضعها طولا وارتفاعا ، أشد تمزقا ووعورة وتضرسا وأقرب الى الطبيعة الجبلية من الجبالتين . الجبل محدب هلالى الشكل تقريبا ، تنتهى حافته الشمالية الحادة فجأة على بعد نحو ٢٠ كم غربى مدينة السويس التى يشرف عليها ، واقعا بذلك على خطوط عرض جبل المقطم على جانب الوادى (١) . .

الهضبة الجنوبية

وتعرف أيضا بهضبة العبابدة ، نسبة الى قبائل الإبل البدوية التى تسود المنطقة ، كما تتداخل تسميتها أحيانا فى أقصى جنوبها بصحراء النوبة العامة . هى هضبة مستطيلة طولها نحو ٤٧٠ كم تتراعى الى الجنوب من ثنية قنا منحصرة بين وادى النيل وجبال البحر الاحمر ، وتكاد الا قليلا تتناصف مع الاخيرة شقة الصحراء بين الاثنين ، ولذا يتراوح عرضها حول ١٥٠ كم كمتوسط . أما ارتفاعها فيتفاوت بين ٥٠٠ ، ٢٠٠ متر ، فى انحدار تدريجى ويئذ من الجبال الى الوادى . أرضها من الخراسان النوبى بلونه الاحمر المغبر او البنى بدرجاته المختلفة ، وبمياهه الجوفية المعهودة وآبارها التى تمثل مورد المياه ومصدر الحياة الاساسى .

(1) R. Said, Geology of Egypt.

الهضبة على وحدتها تكاد تنقسم الى هضبتين شبه منفصلتين الا من فتحة ضيقة في الوسط ، وذلك لان بروزا ضخما spur من جبال البحر الاحمر هو كتلة جبل سيجه يتقدم مندفعاً نحو الغرب بشدة في عروض جنوب أسوان فتختنق به الهضبة اختناقاً ملحوظاً . وفيما عدا هذا يتقطع سطح الهضبة بواسطة الاودية الكثيرة الى كتل وهضبيات يفصل بعضها في أقصى الغرب الى نلال وجبيلات منعزلة buttes تعلو السطح العام وتزيده تضررسا وخشونة . ومن أبرز هذه الجبال المقتطعة جبل النعماج وحمرة مكبود في الجنوب ، وفي الشمال جبل نزي وجبل الرخامنة جنوب نية قنا ما بين اسنا والاقصر .

دورة الاودية وخصائصها

أبرز معالم السطح بعد هذا هي الاودية الجافة التي تنبع من الجبال وتصب في الوادي . والطريف ان اتجاهات هذه الاودية تظل تتغير بالتدرج الوئيد فيما بين أقصى الجنوب وأقصى الشمال راسمة شبه دورة كاملة أو فتحة مروحة تامة ، أي راسمة فيما بينها نمطا دائريا مشعاً radial . فهي تبدأ في أقصى الجنوب من جنوب الجنوب الشرقي الى شمال الشمال الغربي حتى لتكاد تبدو جنوبية — شمالية نصا في بعض الحالات ، ثم اذا بها تستدير بلطف لتصبح جنوبية شرقية — شمالية غربية ، ثم شرقية — غربية نصا ، ثم شمالية شرقية — جنوبية غربية ، وأخيرا تنحرف لتجرى من شمال الشمال الشرقي الى جنوب الجنوب الغربي ، حتى اذا وصلنا الى وادي قنا باتجاهه الطولى المطلق من الشمال الى الجنوب لم يكن ذلك الا نتيجة ونهاية منطقية لعملية انحراف بدأت وتطورت من قبل طويلا .

ثمة بعد هذا ثلاث خصائص عامة تميز اودية الشبكة ، وبها ايضا تتميز وتختلف كما سنرى عن شبكة اودية الهضبة الشمالية .

أولا ، غلأن الهضبة الجنوبية بالغة العرض والاتساع ، فإن الاودية اطول بكثير واكبر ابعادا بوجه عام من اودية الهضبة الشمالية ، سواء في ذلك الاودية الساحلية في الشرق او النيلية في الغرب ، وسواء في ذلك الاودية الكبرى أو الصغرى . فمعظم الاودية الساحلية في الهضبة الجنوبية اطول من ميلاتها في الهضبة الشمالية ، بينما في حالة الاودية النيلية تكاد الاودية الصغيرة في الهضبة الجنوبية — ودعك تماما من الاودية العملاقة التي لا نظير لها — تعادل اكبر اودية الهضبة الشمالية .

فمثلا لا يقل طول وادي الجفة الصغير في الجنوب عن طول وادي اسيوط في الشمال ، ووادي عباد عن وادي طرغاء أطول اودية الشمال ، بينما

يزيد وادى الحمامات وأخوته تفرعا وتشعبا عن وادى سنور أكثر اودية الشمال تعدد رواغد ، كما لا يكاد يقل عنه طولا .

ثانيا ، لان الاودية على الجملة اطول وأكثر امتدادا بالعرض ، فسان ارضية مجاريها تتعدد في تركيبها الجيولوجى . فمعظمها ، أو بالسدقة الاطول منها ، يبدأ في أقصى الشرق على أرض الكتلة الاركية النارية ، ثم يجرى بقية مجراه في الخراسان النوبى ، بل وقد يمتد بعضها خاصة الشمالى الاقصى على أرض الحجر الجيرى والطباشيرى الكريتاسى وذلك في مجراه الأدنى . على أن القطاع الخراسانى بالطبع هو كتعاودة أطولها وأكبرها في معظم الحالات . وهذا التعدد في الخلفية الجيولوجية لن نجده في الهضبة الشمالية .

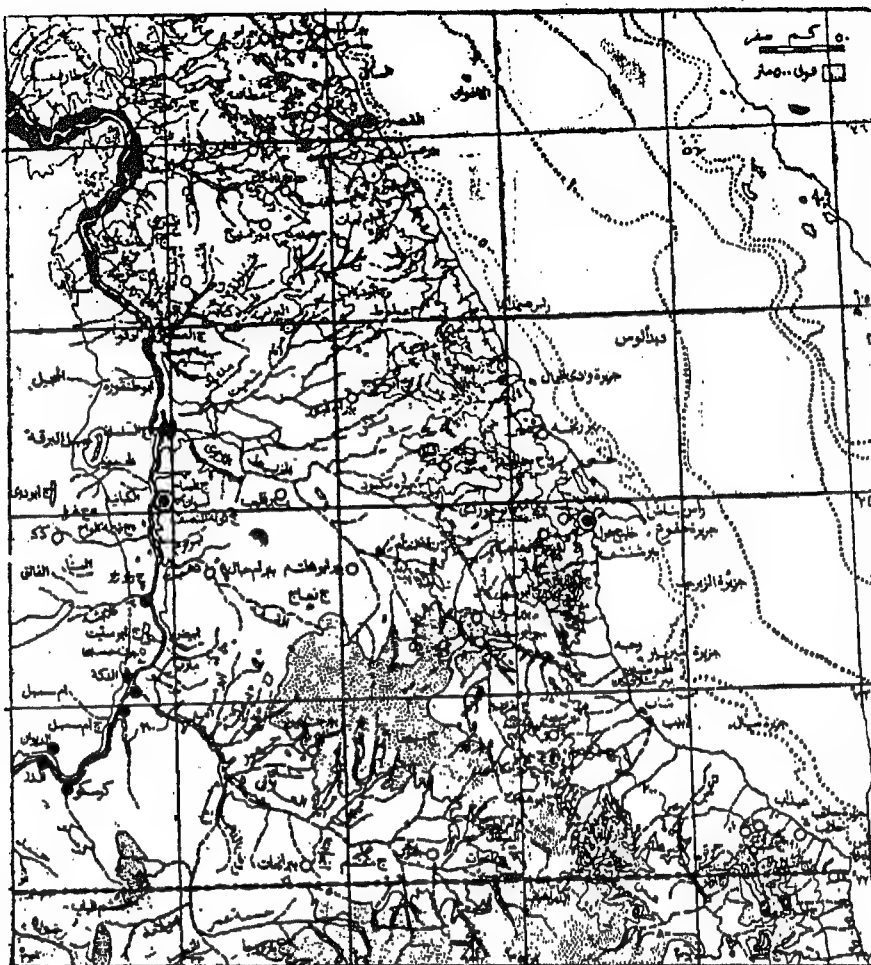
ويترتب على اختلاف الارضية الجيولوجية للاودية بالطبع اختلاف مقاطع قطاعاتها في العمق والعرض والبنية . ففى في مجاريها العليا الاركية عميقة جوانبها حادة مدببة ، أما في أحباسها الخراسانية السائدة حيث يسيطر الحجر الرملى بمساميته ونفاذيته فان قطاعات الاودية تنجح الى أن تكون متسعة عريضة وجوانبها متهدلة متدرجة معتدلة الانحدار . وبهذا وذاك فان قطاع الوادى على الجملة يميل الى أن يقل عمقا وحدة تحديد ، ويزداد ضحولة وعدم تحديد ، كلما تقدم من المنبع الى المصب .

ثالثا ، وأخيرا ، لان معظم الاودية تأخذ رؤوسها على السفوح الغربية لجبال البحر الأحمر ، بالإضافة الى موقعها الجنوبي ، فانها تتلقى كمية أكبر من الامطار مما تتلقاه اودية الهضبة الشمالية . ولذا ففى نسبيا أقل صحراوية من هذه الأخيرة ، الا انها من الناحية الاخرى أكثر تعرضا لخطر السيول الداهية .

الادوية الصغيرة

عن اودية الشبكة بالتفصيل ، فانها تتباين كثيرا في الطول والاهمية ، متعاقبة ما بين مسيلات قصيرة كالأخوار وما بين أنظمة متشعبة بالغة الطول والامتداد . والواقع أن الشبكة في مجموعها تغلب عليها الاودية الصغيرة القصيرة نسبيا ، يتوجها فقط واديان ثنائيان عملاقان بكل المقاييس ويتطلبان وحدهما وقفة خاصة بعد أن نفرغ سريعا من قاعدة الاودية الصغيرة .

تبدأ الاودية الضئيلة بمجموعة من الاودية النوبية البحتة ، وان نبعت على التعاقب تقريبا واحد من عبر الحدود ثم واحد من داخلها ، ومعظمها يضرب نحو الشمال الغربى وان جرى بعضها نحو الشمال نصا . أولها ، ولعله أول اودية النيل المصرى ، وادى حجر شمس ، والطريف انه ينبع



شكل ٤٩ - الصحراء الشرقية : الهضبة الجنوبية.

ويجرى على الارض المصرية ولكنه يصب في لسان حلفا السودانى ازاء غرس .
يلى ذلك وادى مور وهو اكبر المجموعة ، ثم وادى حمى الذى ينتهى ازاء
توشكى ، ثم كورسكو الذى ينبع من مرتفع خشم الباب على الحدود ويصب
معد كوع ثنية كرسكو الشهيرة ، ثم أخيرا وادى سيالة المنتهى عند النجع
الذى يحمل نفس الاسم .

ما بين العلاقى العملاق والخريط — شعيت تندس بضع اودية صغيرة
يسودها الاتجاه العرضى هى بوسكو وماريه وأبيض في الجنوب ، القفة
وبرترم في الوسط ، واللاوى في الشمال . والقفة (الجفة) يأخذ قرب جبل
نعاج ، ويعرف في ادناه بواى دهيت نسبة الى النجع الذى يصب عنده .
وبرترم يحده من الشمال جبل كولة النصف . أما اللاوى فيمثل الخط المكمل
لادنى مصب وادى الخريط ويتصل به في النهاية عند المصب .

بين سلوه وادفو ، اذا. انتقلنا شمال الخريط — شعيت ، يجرى واد
ضئيل مزدوج الروافد هو وادى أم سليم الذى تفصله كتلة تلية صغيرة هى
جبل عطوانى من الوادى التالى والاكثر وهو وادى عباد . هذا ينتهى قرب
الرديسية وازاء ادفو ، وهو يؤلف نظاما شجريا متعدد الروافد والشعب .
فهو يتألف من وادى البرامية حيث مناجم الذهب القديمة الشهيرة في الجنوب،
ثم من وادى المياه النابع من جبل أبو دياب وام نجاة في الشرق . وفي ادنى
المياه تقع بير كنائس قرب ملتقى بالبرامية ، بينما قرب نهايته يرغده من الشمال
وادى بتور ، الذى يتعاود عليه بدوره ثلاثة روافد صغيرة من الشمال على
شكل اودية عكسية هى اودية الشلول في الشرق والشعب في الوسط وام
تنيدبة في الغرب .

ما بين وادى عباد جنوبا ووادى الحمامات شمالا سلسلة من الاودية
الضئيلة تفصل بينها مجموعة من التلال الصخرية المقطعة التى سوت التعرية
سطوح بعضها كما تعكس أحيانا التسمية المحلية مثل « الحجرية المسطحة »
... الخ . فجنوب السباعية والحاميد بقليل نجد ثنائى وادى المحاميد —
هلال الذى يناهز طوله ٢٠ كم . وعلى ضلوع جبل عوينة الجنوبية يجرى
وادى عوينة ، بينما الى الشمال وازاء اسنا يجرى وادى شاكى بين كتلتى
جبل عوينة في الجنوب وجبل الرخامنة في الشمال . ثم عند الاقصر ينتهى
واد صغير آخر هو وادى أم ممدود ، الا انه يتجه من الجنوب الشرقى الى
الشمال الغربى جاريا بين جبلى الرخامنة ونزى .

أخيرا ما بين قوص وقتنا ننتهى الى وادى الحمامات الشهير ، ولو انه
ليس في الحقيقة الا أحد عناصر شبكة ثلاثية اكبر تجمع وادى زيدون في

الجنوب ولقطة في الوسط ثم الحمامات نفسه في الشمال . وثلاثتها تلتقى تقريبا عند بير لقطة المعروفة ، والتي بعدها يسمى قطاع الوادى المشترك الأدنى بوادى الماتولة . وفي هذا المجرى الأدنى ، الذى يجرى على حجر الجير الطباشيرى الكريتاسى ، يغدو الوادى ضحلا متعرجا ، وتكثر به المسطحات الرملية . وينتهى الوادى بسهل دلتاوى فسيح يتدرج جنوبا الى كتلة جبل نزي الكريتاسية الايوسينية وشمالا الى مجموعة بروزات جبل الجير وسراى الجيرية .

ولا شك بعد هذا ان وادى زيدون هو اكبر الرواخذ الثلاثة ، وهو يبدأ من جبل العرضية (١٠١١ مترا) وام لصيفة (١٢١٠ امتار) في اقصى الشرق ، ويرفده من الجنوب واديان طويلان عكسيان obsequent يتعامدان عليه هما عقدية في الشرق ومشاش في الغرب . وبالمثل يرغد وادى الحمامات ولكن من الشمال عدة اودية طويلة عمودية عكسية ، اهمها يأخذ قرب جبل عطالله في الشرق وسراى في الغرب . واذا كان وادى الحمامات هو آخر اودية الهضبة الجنوبية الهامة ، فان هناك واديا ضئيلا ينتهى بعد قنا بقليل ويجرى بين جبل الجير جنوبا وكتلة سراى شمالا .

الادوية الكبيرة

الآن ، فوق هذه السلسلة المتواضعة وبين تضاعيفها ، يبرز الثنائيان العلاقى - قبقبه وشعيت - الخريط كأودية مركبة تعد من اكبر اودية مصر الصحراوية ، لا يقل مجموع اطوال نظام كل منهما عن بضعة آلاف من الكيلومترات . ورغم ان نحو ١٥٠ كم تفصل بين مصبيهما على النيل ، فان بعض منابعهما العليا تتقارب جدا في حدود ١٠ - ٢٠ كم احيانا ، كما يقترب كلاهما بنفس الدرجة تقريبا من المنابع العليا لوادى الحوضين على الجانب الآخر من الكتلة الفاصلة بين ثلاثتهم وهى كتلة جبل سيجه الضخمة .

العلاقى - قبقبه

فأما الثنائى العلاقى - قبقبه فمنابعه تكاد تكون سودانية بقدر ما هى مصرية . فالعلاقى يبدأ من خط تقسيم النيل - الاحمر في الشرق ابتداء من جبل سيجه وام الطيور الفوقانى وايجات بل وعس ، كما تبدأ بعض رواغده من الجنوب عبر الحدود في السودان ابتداء من الدراهيوب وحسمة أم عمر . أما قبقبه فينبع من منطقة جبال بارتازوجا وحسمة أم عمر بالسودان ويتجه شمالا حتى يلتقى بالعلاقى ايشتركا في المجرى الأدنى وفي المصب النيلي عند العلاقى . او قد يعد قبقبه رافدا للعلاقى . المهم ان شبكة الوادى ضخمة ، طول المجرى بضع مئات من الكيلومترات ، ومساحة الحوض تناهز مجموع كل اراضى مصر الزراعية الحالية والقابلة للزراعة معا . ولذا فان هذا الوادى بشطريه على جانبيه الحدود السياسية هو اكبر اودية الصحراء الشرقية .

ما يميز العلاقى — قبقبه بالدقة ، مع ذلك ، انها هو نظام الاودية
الثانوية العديدة التى تتصل ببعضها البعض فى سلسلة متوالية من الدرجات
التصاعدية وذلك بزوايا شبه قائمة . فمرغم أن بعضا من هذه الاودية يتصل
بزوايا حادة ، الا أن الاغلبية تتبع تلك القاعدة . ومعنى هذا أن معظم الاودية
الثانوية التالية تصبح تلقائيا اودية عكسية تسير اما عكس اتجاه العلاقى —
قبقبه او عكس اتجاه النيل نفسه .

فالمجرى الرئيسى للعلاقى يتخذ محورا شرقى الجنوب الشرقى ويصب
فى النيل بزواية قائمة تقريبا . ثم من الجنوب والشمال ترغده مجموعة كبيرة
من الاودية الصغرى معظمها يكاد بدوره يتعامد عليه مثل انجالت وغيره .
وبالمثل من الشمال ، حيث يأتى وادى سيجه برواغده الصغرى أبو حد وام
علقة ثم وادى مرة غواذى شلمان وحيصور ثم وادى قليب فام عركة غابو مرة .

اما قبقبه فمجره الرئيسى يكاد يتجه من الجنوب الى الشمال متصلا
بالعلاقى بزواية شبه قائمة ، بينما تأتى معظم رواغده عرضية تقريبا سواء
من الشرق او من الغرب فتنعمد من ثم عليه بدرجة او بأخرى ، مثال ذلك
وادى حسمة عمر من الشرق والخطيب والبحر بلا ماء وغيرها من الغرب .

شعيت - الخريطة

إذا انتقلنا الى التوام شعيت — الخريطة فان اطواله وحوضه أقل أبعادا
ولكن شبكته أكثر تشعبا وتعددا بصورة لافتة . ويجرى شعيت من الشمال
الشرقى والخريط من الجنوب الشرقى ، نابعين من السفوح الغربية لجبال
البحر الاحمر ، عند نقطتى رأس شعيت ورأس الخريط على الترتيب ، وعلى
امتداد ٣٠٠ كم كل . فشعيت يجمع رواغده ابتداء من أبو خروج فى الجنوب
حتى أبو دياب فى الشمال مرورا بنقرص وحفانيت وعطوط . ومن رواغده فى
الشمال بيرج الذى يأخذ من جبل أبو دياب ثم مرة وأخيرا مدرك .

اما الخريط فيجمع رواغده من قوس مترام يبدأ من جبل سيجه فى الجنوب
حتى أبو خروج فى الشمال مرورا بزرقة النعام وجوردى وحماطه . ومن أهم
هذه الرواغد وادى جراه وخشب وعنتر ونتش . ومن رواغد رأس الخريط
العليا نفسه وادى أبو حميد الآخذ من الجبل الذى يحمل نفس الاسم ، ويتع
فى حوضه بير شاذلى الشهيرة .

على أن الذى يلغى النظر خاصة فى الخريط انها هو ادناه ، حيث نجد
وادى اللاوى يكمل خطه المباشر قرب نهايته ثم يشترك معه فى مصبه عند
النيل وان استقل بمنبعه الضئيل . فالذى يلوح وتوحى به الخريطة هو ان

اللاوى انما كان القطاع الأدنى من الخريط فى اتجاهه الاساسى نحو الشمال الغربى وكان مصبه المباشر فى النيل . غير ان رأس أحد الرواغد الصغيرة لوادى نتش (الراغد الشمالى الكبير للخريط نفسه) استطاع بالتعرية التراجعية النشطة ان يأسر نهاية الخريط ويحوله نحو الشمال ، مما ترك وادى اللاوى فى الجنوب مقتطعا منفصلا . على ان هذه بالطبع مجرد فرضية تحتاج الى التحقيق الميدانى القاطع (هل عرض اللاوى اكبر مما يتناسب وطوله ؟ هل هناك بقايا مجرى مهجور فى الشققة الضيقة جدا بين رأس اللاوى وزاوية الخريط ، اى فى منطقة زاوية الاسر المفترضة ؟ ... الخ) .

مهما يكن الأمر ، فان الخريط هو الوادى الاطول وصاحب الحوض الاكبر بين الاثنين ، فحوضه وحده يناهز وقد يجاوز مساحة الدلتا برمتها ، بينما يوشك حوض الاثنين معا ان يعادل مساحة مصر المعمورة . والواديان يلتقيان فقط عند نقطة المصب على النيل عند كوم امبو ، وليس حوض كوم امبو الزراعى المرتفع نفسه الا الدلتا النهرية المعلقة والمشاركة للواديين بما يجلبان من ارسابات ومفتتات كثيرة .

والثير ان شبكة الواديين المتشعبة تذكر الى حد بعيد بدلتا النيل بفرعها . فاذا نحن قلبنا الخريطة ليصبح الشرق هو الشمال ، لوجدنا نظام الواديين يشبه شبكة الدلتا فى شكلها التقليدى ، بما فى ذلك اختلاف فرعها فى الطول وكذلك بهروحة ترعها ومصارفها المفتوحة المترامية ... الخ .

الهضبة الشمالية

أو هضبة المعازة ، نسبة الى القبيلة العربية البدوية السائدة بها . تمتد فى مثل طول الهضبة الجنوبية اى نحو ٤٧٠ كم ، الى الشمال من ثنية قنا حتى طريق القاهرة — السويس ، منحصرة بين وادى النيل وبين وادى قنا وسلاسل البحر الاحمر . ولكن عرضها يتفاوت كثيرا حيث تضيق تجاه طرفيها وتتنسع فى الوسط مع نقوس النيل البارز نحو الغرب . وهذا التفاوت سيحدد ايضا اطوال الاودية الى حد بعيد .

البنية والتضاريس

مما يلفت النظر ويستدعى التعليق مستوى ارتفاع الهضبة . فاذا كان نصفها الغربى يتراوح بين ٢٠٠ ، ٥٠٠ متر ، فان نصفها الشرقى يعلو كثيرا عن ٥٠٠ متر الى ان يرقى الى مستوى سلاسل البحر الاحمر . والهضبة بهذا اعلى بكثير من نظيرتها الايوسينية فى الصحراء الغربية على نفس العروض . وتلك نتيجة منطقية متوقعة نظرا لانخفاض مستوى الصحراء الغربية عموما عن الشرقية .

لكن اللافت أنها بذلك أيضا أكثر ارتفاعا في مجموعها من نظيرتها الجنوبية في الصحراء الشرقية نفسها . وهذا يكاد يكون قلبا مثيرا لقانون السطح في مصر عامة حيث الانحدار مطرد دائما نحو الشمال . ولعل هذا الشذوذ المحلى أن يفسر أيضا شذوذ وادى قنا في اتجاهه كما سنرى .

تتكون الهضبة في صلبها من الحجر الجيري الايوسينى ، الاسفل غالواوسط غالاعلى من الجنوب الى الشمال على الترتيب . الا أنها تتعقد وتتداخل في جنوبها الشرقى مع تكوينات الطباشير الكريتاسية والخراسان النوبى ، ولذا تنفصل عنها هنا بعض كتل جبلية بفعل تعرية الاودية الكثيرة لاسيما حيث تتقارب ، مثل روافد وادى قنا العديدة . غفى زاوية أو كوع هذا الوادى نجد مجموعة من الكتل الجبلية المنفصلة مثل جبل أبو مجول وأبو حاد وعراس وسراى والشهادين والجير . كذلك تعرضت الهضبة لكثير من الانكسارات ذات المحاور الطولية أو العرضية ، تأثرت بها حوافها بصفة خاصة فيما عدا الحافة الغربية غالبا ، كما ترتبط بها بعض أوديتها العديدة بما في ذلك وادى قنا الطولى .

ولأن أرض الهضبة جيرية سهلة الاذابة والتحلل ، فقد عمقت أوديتها مجاريها فيها فأصبحت على العكس من اودية الهضبة الجنوبية غائرة خانقية شديدة الانحدار جوانبها (١) . وبهذا أدى عمقها ، خاصة مع تعددها ، الى شدة تقطيع الهضبة الى هضيبات واضحة التحديد ، أى الى هضبة مقطعة بالمعنى الكلاسيكى dissected plateau . ولما كان سطح الهضبة الطبقيّة أميل أصلا الى قدر من استواء ، فإن هذا التقطيع يجمع هضيبات ما بين الاودية interfluves أقرب الى الموائد الصحراوية المديدة الممدودة tablelands, mesas . وإلى هذا غانه يؤدي الى نزيق الحافة الغربية للهضبة وتاكلها وتهدلها . من ثم تبدو هذه الحافة للرائى من وادى النيل أقل بروزا وحدة وحائطية وأكثر شرشرة وتهذبا من نظيرتها الخبالية من الاودية على الضفة الغربية .

ومن الناحية الاخرى ، غلما كانت الاودية بسيولها الكاسحة تلقى بحمولات ضخمة من المفتتات الصخرية والحصى والحصاء على شكل سهول أو مسطحات السرير التقليدية ، فإن هذا يخلق على الفور نمونجا من صحراء الرق الحصوى واسع الانتشار فى الهضبة . ولما كان هذا يتم على أديم الصحراء الصخرية نفسها ، فإنه يجعل من هضبة المعازة أقرب مناطق الصحراء الشرقية الى نمط صحراء الحمد والرق التى تسودها بصفة عامة .

ما بين انخفاضات هذه الاودية ومسطحات هذه الهضاب المقطعة ، يبدو

(1) Hume, Geology of Egypt, I, p. 106.

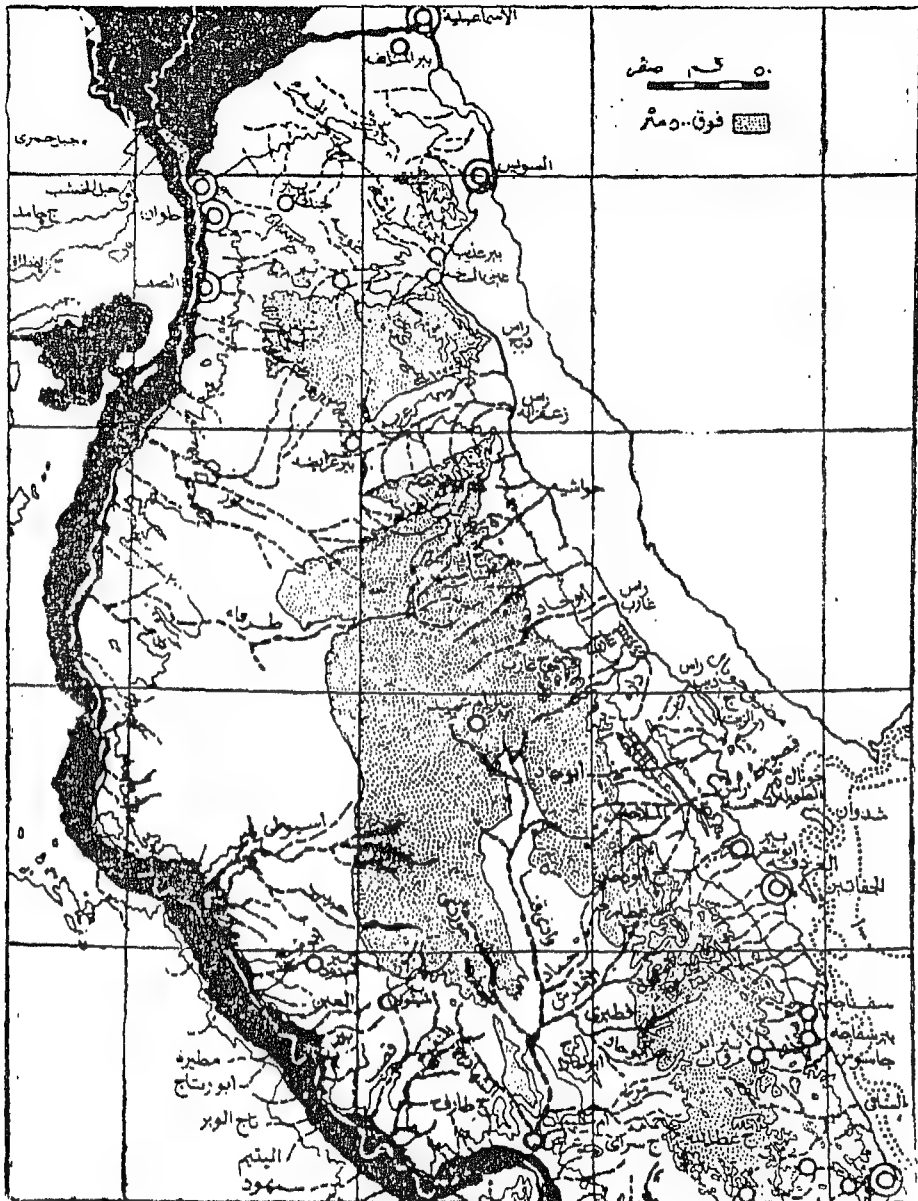
السطح عموما مموجا في مجموعات متتابعة خفيفة من المصدبات والمقعرات اللطيفة التي تظهر على الاخص في شمال الهضبة بين الجالنتين والنيل . وهكذا نجد على سطح الهضبة سلاسل وخطوطا متعاقبة وان غير منتظمة من التلال التي تفصل بينها رواغد الاودية والتي تمثل طلائع خطوط التلال الاكثر انتظاما في جنوب صحراء شرق الدلتا .

في خطوط عرض حلوان ، مثلا ، نجد خطا معقدا من التلال والكتل المنعزلة يبدأ في الغرب بجبل حوف (٣١٧ مترا) شمال شرقى حلوان وبجبل الحلاونة (نسبة الى المدينة) جنوب شرقتها . ثم يلى شرقا مجموعة جبل جبو نابو شامة غسد النعام في الشمال ، وابو مليسات ومسخرة في الجنوب . ثم بعيدا نوعا الى الشرق يأتى جبل ام ريحيات غام عرقوب غالرمية ، ثم أخيرا جبل النقرة واخضر اللذان يحددان نهايات الوادى الانخفاضى العريض ما بين عتامة والجلالة البحرية .

شبكة الاودية

أبرز ملامح الهضبة بعد ذلك هى بلا شك تلك المجموعة الكبيرة من الاودية العرضية التابعة consequent التي تنصرف الى النيل في اتجاه بسيط من الشرق الى الغرب تقريبا ، في مجار بسيطة منفردة غالبا لا مركبة ، وباطوال تكاد تتبع عرض الهضبة اتساعا وضيقا فتتصرم نوعا في أقصى الجنوب وأقصى الشمال وتطول أكثر في الوسط . ومعظم هذه الاودية يعرف ، بفضل رطوبة قاعه ، حياة عشبية من النباتات الصحراوية والحشائش والازهار النى توغر مرعى معقولا لقطعان الحيوان التى يسودها الماعز خاصة ومنه استمدت قبائل المنطقة اسمها الدال .

وكما في اودية هضبة العباددة في الجنوب ، يلاحظ هنا ايضا تدرج اتجاهات الاودية في التغير والانحراف البطيء كلما تقدنا ما بين الجنوب والشمال في نفس دورة النمط المروحي او الدائرى المشع مرة أخرى . ففي أقصى الجنوب تتجه الاودية بحدة من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى حتى لتكاد تكون من شمال الشمال الشرقى الى جنوب الجنوب الغربى ، ثم اذا بها تتغير بالتدريج الى الاتجاه الشرقى — الغربى المباشر ، ثم « تقلب » فتمضى من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى ، ثم يشتد انقلبها في أقصى الشمال حتى تكاد تصبح جنوبية — شمالية نصا على طول طريق القاهرة — السويس الصحراوى ، أى تماما عكس أقصى الجنوب حيث وادى قنا المتجه من الشمال الى الجنوب راسا .



شكل ٥٠ - أنصحاء الشرقية : الهضبة الشمالية .

ومن هذه الزاوية على الأقل ، يبدو هذا الاخير تنمة طبيعية وقمة منطقية لعملية تغير اتجاهات الاودية بصورة وثيدة ولكنا اكيدة ، ليس فقط على طول امتداد الهضبة الجنوبية ولكن الشمالية ايضا . وهذه العملية ، التى تغطى نحو ١٨٠ درجة كاملة ما بين اقصى الجنوب والشمال ، ترتبط بطبيعة الحال بتطور انحدار سطح الهضبتين بحسب المواقع النسبية بين منابع ومصاب الاودية او مرتفعات البحر الاحمر ووادى النيل .

وعلى النقيض من شبكة الهضبة الجنوبية ، وباستثناء وادى قننا بوضعه الخاص ، تمتاز اودية الهضبة الشمالية بثلاث خصائص هامة . اولها انها اقصر على الجملة واقل امتدادا . الثانية وحدة وتجانس الخلفية الجيولوجية ، فجميعها يجرى بكامل مجراه من المنبع الى المصب على ارض الهضبة الجيرية الايوسينية . الاخرة انها افقر مائية ونباتا ، وبالتالي اكثر صحراوية وقسوة ، من اودية الهضبة الجنوبية ، وذلك لانها تقتصر دون الوصول الى جبال البحر الاحمر الاغزر مطرا فقتصر على الهضبة الداخلية الاشد جفافا .

ونظرا عدا هذا فان اودية الهضبة الشمالية ، كالجانبية فى هذا الصدد . اشد عورا وتحددا وحوافها اشد عمودية وحدة فى مجاريها العليا . بينما تتدرج نحو الضحولة والتحديد الباهت فى مجاريها السفلى ، حيث يشتد ايضا تفرجها وتثنيها ، وحيث تندمج سهولها الدلتاوية الفيضية فى وادى النيل نفسه . وفى قطاعاتها العرضية المحور ، يبدو ان هذه الاودية تعترض الرمال التى تحملها الرياح الشمالية السائدة ، فترسب كسطوط او كتلال او كتائب رملية ، خاصة على الحافة الشمالية للوادي ، واحيانا ما تثبت النباتات هذه الكتبان فتصبح دائمة غير متحركة (١) .

وادي قننا

لوادى قننا ، اذا بدانا بالتفصيل من الجنوب ، وضع خاص وقيمة بارزة فى هذه الخطة العامة . فلهذا الوادى ، الذى يتوسط الصحراء الشرقية بتوازن تام تقريبا سواء بالطول بين الشمال والجنوب او بالعرض بين الشرق والغرب ، يكاد الا ينتمى الى اى من اودية السلسلة الجبلية النارية شرقا او اودية الهضبة الجيرية الايوسينية غربا ، مثلما يختلف عن اودية الهضبة الجنوبية بالطبع ، ويوشك ان يجمع بين خصائصها جميعا بدرجات مختلفة . ولكنه بعد ذلك ينفرد بخصائص مستقلة بحيث يأتى نسيج وحده بين اودية الصحراء الشرقية جميعا .

(1) M. Kassas; W.A. Girgis, "Studies on the ecology of the Eastern Desert etc..". B.S.G.E., 1972, p. 46.

فاولا ، هو الوادى الطولى الوحيد فى هذه الصحراء ، بل وأكثر من ذلك الوحيد بين أودية وروافد نهر النيل الرئيسية الذى يتجه من الشمال الى الجنوب ، أى عكس اتجاه النهر وانحداره العام بل وانحدار سطح الصحراء العام أيضا . انه وادى مصر « العاصى » ، اذا استعمرنا التسمية الدالة الشهيرة من جغرافية الشام . وهذا يؤكد ما اشرنا اليه من انعكاس السطح والتضاريس فى هذا الجزء من الصحراء الشرقية . والطريف مع ذلك انه من غير الجائز تصنيف هذا الوادى المعاكس كواد عكسى obsequent ، لانه ليس راغدا لواد تابع أو تال من أودية النهر ، وانما هو راغد مباشر للنهر نفسه .

ثم ان الوادى فضلا عن هذا هو خط التقسيم الجيولوجى بين التكوينات الاركية القديمة فى جبال البحر الاحمر شرقا والتكوينات الحديثة الرسوبية الايوسينية فى هضبة المعازة غربا ، مثلما يمثل الحدود الشرقية لهذه الوحدة الطبيعية الأخيرة . واخيرا ، غانه ليس مجرد خط ضيق من التضاريس السالبة بين تضاريس موجبة يمينا ويسارا ، بل نطاق ان لم نقل منطقة عريضة غسيحة الاتساع ، وبالتالي معلم أساسى فى الصحراء الشرقية جيولوجيا وجغرافيا على السواء ، مثلما هو معقد من الناحيتين على حد سواء .

جيولوجيا

كل هذا التفرد ولا نقول الشذوذ لا تفسر له بالطبع الا فى البنية والتاريخ الجيولوجى ، ولو أن هناك اختلافات جذرية بين الجيولوجيين على اصله . فيذهب ساندفورد الى انه يحتل واحدة من الثنيات المحدبة البليوسينية الرئيسية فى الصحراء الشرقية (١) . غير ان هذا لا يتفق مع الواقع ، كما يعجز عن تفسير مظاهر شذوذه . والسائد الآن انه خط انكسارى أساسى من مجموعة الخطوط الانكسارية المتقطعة التى تختط الصحراء الشرقية بالطول من خليج السويس حتى شرق اسوان .

والمرجح ان نشأة الوادى بدأت بالحركات الانكسارية التى خضعت لها منطقته بعد ظهورها عقب الايوسين الاسفل ، حيث أدت الى تكوينه كواد فى البليوسين . فالانكسار ، الطولى والعرضى ، داخل قطعا فى تكوين الوادى ، ممهدا بذلك لحفره وتعميقه وتشكيله النهائى بواسطة عوامل

(1) K.S. Sandford, Paleolithic man & the Nile Valley in Upper & Middle Egypt, Chicago, 1934.

التعرية بعد ذلك . وقد غزا خليج وادى النيل البليوسينى جزءا من مصب
رادى قنا الاسفل تاركا على جانبيه وسطحه كثيرا من رواسبه (١) .

جيولوجيا ، ينحصر الوادى الفسيح بين تكوينات الايوسين اللينة
نسبيا بهضبة المعازة غربا وبين النطاق الاركى البالغ الصلابة بجبال البحر
الاحمر شرعا ، محتلا الشريط الخطى الطولى الضيق الذى يجمع لسانى
الحجر الرملى النوبى والطباشير الكريتاسى النحيلين . وتقطع بعض من
روافده العليا والوسطى فى طبقات الحجر الرملى النوبى بصفة خاصة .
وتندخل تكوينات الحجر الرملى والطباشيرى فى بعضها البعض بتعقيد
محموظ فى وسط وشرق حوض الوادى ، الى ان يسود الحجر الرملى نهائيا
فى الجنوب الشرقى متصلا بنطاقه الاساسى فى هضبة العبادة .

على ان هناك ، بفعل الاودية العديدة من روافد الوادى الرئيسى ،
بعض كتل منعزلة من الحجر الجيرى الايوسينى تقع على الجانب الشرقى
من الوادى فى قطاعه الجنوبى تقف كبروزات ونواتئ منفصلة عن الهضبة
الجيرية الام فى الغرب ومتدخلة كالجزر المبعثرة فى منطقة الحجر الرملى أو
الطباشيرى .

قطاعات الوادى

ياخذ الوادى رؤوسه عند خط عرض ٢٨° شمالا ، وتنتهى دلتاه عند
قنا حوالى خط عرض ٢٦° شمالا ، أى انه يغطى درجتين عرضيتين بكاملهما .
طول محوره الاساسى ٢٠٠ كم ، أو ربما ٢٤٠ كم ، ويعد بذلك أطول اودية
الهضبة الشمالية ومن أطول ما بالصحراء الشرقية . ينحدر مجراه من
الشمال الى الجنوب بمعدل ٢٥ متر للكيلومتر . أقصى اتساعه ٥٠ كم ،
وإدناه ٥ كم . وبصفة عامة يزداد اتساعه من المنبع الى المصب ، ولكنه
يختنق أو ينفس قليلا أو كثيرا باقتراب أو ابتعاد الكتل الجبلية المتقابلة على
جانبيه فى أحباسه الدنيا خاصة .

بمزيد من التفصيل (٢) : الوادى فى أعلاه غائر محفور بعمق وشديد
التحديد والمدرجات واضحة الظهور . هذه المدرجات أعلاها بليوسينى على
مستوى ١٠٠ قدم (+ ٣٠ مترا) ، بينما تمتاز المدرجات السفلى بتلال
صغيرة هى بقايا أشجار وآجام الاثل المتحجرة غطتها الرمال ، وكثافتها

(1) R. Said, p. 110.

(2) T. Barron; W.F. Hume, Topography & geology of the Eastern Desert of Egypt (central portion), Cairo, 1902, p. 7 ff.

الملحوظة تشير الى غابة اثل قديمة . وكما يذكر بارون وهيوم فان هذه النقايا تستخرج وتسوق في مدينة قنا كوقود .

في القطاع الاوسط ، جذع الوادى الرئيسى اقل عمقا ولكن مجراه محدد جيدا بهضاب معتدلة الانحدار شرقا وغربا . وحشو الوادى السميكة متماسكة بوضوح لوجود بعض الصلصال الناعم به . اما القطاع الاسفل من الوادى مغريض ولكنه ضحل ، وتظهر مدرجانه السفلى على مستوى ٣ - ٤ امتار ، والعليا على مستوى ٥٠ قدما (حجرى قديم اسفل) .

نحو الجنوب يتحول القطاع تدريجيا الى سهل دلتاوى تغطيه رواسب فيضية سميكة من الرمال والحصباء وتقطعها شبكة من المجارى المائية المتعرجة . هذه الرواسب الفيضية تقع فوق الرواسب البليوسينية التي تظهر على شكل تلال ضخمة على هوامش مصب الوادى فى النيل . وفى هذا القطاع يوجد الماء الباطنى على عمق ٢ - ٥ امتار ، وهو فى الحقيقة نشع نهر النيل نفسه تمدد بفضل مسامية الرواسب المحلية . لذا فان النبات فى القطاع غنى نسبيا ، كما تكثر به الآبار نوعا .

اذا انتقلنا من المجرى الرئيسى الى الروافد ، فان الوادى يجمع رواغده من رقعة شاسعة تبدأ فى الشرق من جبل دخان وقطار والشايب حتى جبل عطا الله . فترغده فى وسطه وأدناه اودية ثانوية عديدة . غنى الوسط ، على الجانب الشرقى ، يأتى من الشمال الشرقى وادى حماد ثم الاطرش فى تواز ملحوظ ، آخذين من منحدرات جبل دخان (١٦٦١ مترا) وقطار (١٩٦٣ امتار) . والاطرش تكثر بمجراه الرقع الرملية ، كما يصبح ضعيف التحديد والعمق كثير التثنى فى مجراه الأدنى . وهنا ترغده عدة اودية ثانوية أهمها غطيرى ، ولو أن البعض يعتبره توامه ، ويفصل بينهما جبل ابو مجول . ياخذ غطيرى من جبل الشايب (٢١٨٧ امتار) وجبل ابو حمر (١٤٤٣ امتار) ، ويصب فيه من الجنوب اودية ابو راول والجضامى وجارية وأبو حاد الذى يحف بضلوع كتلة جبل ابو حاد الشرقية .

وتأتى آخر رواغد وادى قنا الشرقية فى مجراه الاسفل قبل نهايته بقليل . فعند بير عراس يتصل به وادى القرية قادما من الشرق براغديه مرخ وحمامة اللذين يصرغان جبل ابو غراد (١٠٣٢ مترا) . وأخيرا يجرى وادى أم سليمان العرضى الصغير ، ويحده جنوبا جبل سراى ، ويصب شمال مدينة قنا بقليل . هذا على الجانب الشرقى ، أما على الجانب الغربى فليس ثمة سوى واديين ضئيلين بالمقارنة : جوردى فى الشمال وهو فقير النبات جدا ، والشهادين فى الجنوب ويصب عند نفس مصب وادى ام سليمان .

واضح من هذا على الفور تفوق الروافد الشرقية خارج كل مقارنة عددا وأطوالا وأحواضا ، وهو أمر طبيعي لان هذا جانب المطر والسيول ، كما انه يفسر شدة تقطع حواف الوادى الشرقية الى كتل عديدة منفصلة . والواقع ان الروافد الشرقية تنتمى جغرافيا الى تصريف جبال البحر الاحمر ، ولذا كانت عديدة مثلما هى غزيرة المياه ، بينما تنتمى الغربية الى تصريف هضبة المعازة القاحلة فكانت صحراوية قليلة العدد والرطوبة . على ان هذا يجعل الروافد الشرقية مصدر الخطر الحقيقى فى حالة السيول ، كما يوضح سيل سنة ١٩٥٤ المخرب مثلا (١) .

يحد حوض الوادى من الغرب الحافة المتحدرة لهضبة الحجر الجيرى المسطحة المتجانسة ، بينما يحده من الشرق على العكس قمم جبال البحر الاحمر الجرانيتية المشرشرة المتعددة الالوان . تجاه الجنوب ينفصح بين هذه القمم والوادى سهل عريض تنتشر فيه بروزات مائدية بنية اللون من الحجر الرملى النوبى تكسوها الرواسب اللاحقة . وبين الحافة الغربية الحادة للوادى ومجراه تمتد مجموعة من التلال المنخفضة يحفها على جانب الوادى جرف بارز يتراوح ارتفاعه حول ٥٠ - ١٥٠ مترا . وقرب مصب الوادى يندفع هذا الجرف على شكل نتوء مرتفع يتمثل فى جبل الشهادين ثم جبل عراس (٥٢٠ مترا فوق سطح البحر) .

بالمثل على الجانب الشرقى ، يفصل مجرى الوادى عن جبال البحر الاحمر مجموعة من الكتل الجبلية المائدية اهمها من الشمال كتلة جبل ابو مجبول فجبل ابو حاد وجبل قرية (٥٩٥ مترا فوق البحر) فجبل سراى (٦٢٤ مترا) واخيرا جبل الجير . ويفصل بين هذه الكتل الاخيرة روافد الوادى الشرقية العديدة والنشطة . ويرجح ساندفورد ان تكون كتلتا جبلى ابو حاد وسراى متصلتين معا حتى العصور الحجرية مكونتين حاجزا مستمرا . وفيما عدا هذا فان الجروف الغربية للوادى والجبال المائدية فى جنوبه الشرقى متجانسة متماثلة فى التركيب الجيولوجى والتتابع الطبقي (٢) .

رواسب الوادى

من الداخل ، يمتاز وادى قنا برواسبه الغنية المتنوعة سواء المنحوتة او المرسبة ، اى التى نحتتها أوديته الراغدة والسيول من جنباته او التى رسبها غزو الخليج البليوسينى فى ادناه . عن الاولى ، نرغم موقعه على جبهة الاتصال بين تكوينات الصحراء الشرقية الجيولوجية المختلفة ، فان

(1) Kassas; Girgis, op. cit., p. 58 — 9.

(2) Said. p. 108.

اللافت كما اشار هيوم ان الرواسب التى تبطن قاع الوادى مشتقة جميعا من اصل جبرى ميوسينى دون اية اصول نارية من صخور جبال البحر الاحمر . ومعظم هذه الرواسب اتى بالتحديد من الكتل المنفصلة المصاحبة فى الشرق والجنوب الشرقى بصفة خاصة ككتلة ابو حاد وسراى ، اولا لليونة تكويناتها الجبرية الهشة وسهولتها للتعرية ، وثانيا لتعدد الاودية الرافدة فى هذه الاحباس . وهذه الرواسب هى كالمعتاد غليظة حصوية ورملية فى اعلى الوادى ، اقل خشونة واعلى فى نسبة الرمل الطينى فى ادناه (١) .

اما عن الرواسب البليوسينية فتقع بلا تناسق طبقات على اقدام جبال ابو حاد وسراى شرقا وعراس غربا . وهى تبدى غروقا واضحة بالعرض ، فتتدرج من صلصال ومارل خشن غليظ على جوانب الوادى الى ناعم ودقيق تجاه وسطه . والهوامش الخشنة تتوغل ايضا كالسنة فى اهامم الاودية الرافدة ، حيث كثيرا ما تتفاعل مع الجبر فغتماسك فى صخور صلبة من البرتشا الحمراء او الملتحات conglomerates . وفى قطاع وادى قنا نفسه تؤلف الرواسب البليوسينية كتلا مائدية وربوات متفاوتة العرض ، بينما يصل ارتفاعها الى ١٦٥ مترا على الاقل . وهذه الرواسب البليوسينية ، التى تخلو من الحفريات ، تنطوى على كميات ضخمة من الحصباء . الا ان مصدر هذه الحصباء ليس صخور جبال البحر الاحمر البللورية الى الشرق ، ربما لان اتصال كتلتى ابو حاد وسراى حجزها عنها . وقرب مصب الوادى عند قنا تغطى الرمال البلايستوسينية تلك الرواسب البليوسينية (٢) .

وعلى الجملة ، فان الوادى ، الذى تنتشر فى بطنه الاشجار والشجيرات والاعشاب المتناثرة ، وتنقطه عدة آبار يعتمد عليها البدو كأم عميد فى الشمال وام العباس فى الوسط وعراس فى الجنوب . الوادى تغطى مساحات ضخمة من قاعه تربة طينية صالحة للاستغلال . هذا عدا انه ينتهى عند وادى النيل بدلتا كبيرة من الرواسب الوديانية متوسط سمكها متران .

ونظرا ، مرة اخرى ، لموقعه على جبهة الاتصال بين تكوينات جيولوجية متباينة ، فان رواسب دلتاه تشتمل على مكونات خاصة : ومن ثم تغطى تربة خاصة اذ تمتزج بطمى وادى النيل . ولعل هذه التربة الخاصة هى ما يفسر شهرة منطقة قنا بصناعة الفخار (٣) ، ويكفى ان نتذكر « القلل القناوى » وقرية « البلاص » هنا كرمز لهذه العلاقة . ففى قبلى قنا المدينة نفسها مستعمرة كاملة لصناعة القلل ، بينما تأتى البلاص (المحروسة حاليا)

(1) Hume, 1, p. 117.

(2) Said, p. 110

(3) Lorin, p. 47.

اسما على مسمى رغم تسميتها الجديدة حيث تعد مركز صناعة البلاصى خاصة . كذلك تنتشر صناعة القلل فى الترامسة وصناعة القلل والبلاصى فى الطويرات غير بعيد .

الاودية الاخرى

غيا عدا وادى قنا فى اقصى الجنوب ، تتسابع اودية هضبة المعازة بالعرض بلا انقطاع حتى ضواحي القاهرة الجنوبية . وكما فى هضبة العباددة ، تقتصر الاودية الكبرى على قلة معدودة هى رباعية قنا — اسيوط — طرغاء — سنور ، غير ان بينها تندس منحشرة عشرات عديدة من الاودية الصغرى . والمجموعة الجنوبية منها حتى الاسيوطى تاخذ من خط التقسيم بين النيل ووادى قنا نفسه .

تفصيلا ، نبدأ من الجنوب بوادى النفوخ فقصب امام جرجا . وهما اقرب الى التوازي النادر ، ويتصلان بالنيل كل على حدة . ولقصب راغد شمالى طولى عكسى obsequent يكاد يوازي وادى قنا هو وادى ستون (زتون او شتون ؟) . وازاء اخميم ينتهى واد اصفر هو وادى بير العين ، ولعله يستمد اسمه من غنى البئر التى تتوسطه . ثم يلى وادى ابو شبيح ازاء طما .

اما وادى اسيوط نفسه (او السيوطى) ، الذى يستمد اسمه من المدينة الكبيرة التى يكاد يقع ازاءها تماما ، فان مجراه الرئيسى شرقى — غربى تقريبا ، يأخذ من موضع عال على خط تقسيم النيل — وادى قنا ارتفاعه اكثر من ٧٠٠ متر . له شبكة رواغد من الجنوب تشمل حبارة ، مراحيل ، حبيب ، والاخير اهمها على الاطلاق . اما مصب الوادى فسهل مستطيل يندغم فى وادى النيل ، وتغطيه الحصباء الفيضية ، ورواسبه تشمل مدرجات البليوسين وما بعد البليوسين . وللوادى ، اخيرا ، شهره خاصه بمحاجر الرخام والالبستر الجيد . والطريف ان هذه المحاجر انما تقع عند مصب الوادى بالنحديده ، مؤلفة كتلة بيضاوية دفيئة وسط صخور الحجر الجيرى الايوسينى الاسفل المضيفة (١) .

من الاودية الثانوية التى نلقاها بعد الاسيوطى ثمة وادى جاموس مقابل ملوى ، ثم وادى الطير جنوب سميح جبل الطير وشمال مدينة المنيا

(1) M.K. Akaad; M.H. Naggar, "The deposit of Egyptian alabaster at wadi el Assyuti", B.S.G.E., 1963. p. 29 — 31.

وقبيل واديها الرئيسى طرفاء . وهذا الاخير ، وان ارتبط فى الذهن بمدينة المنيا ، انما يقع فى الحقيقة شمالها بقليل ، ازاء مطاى واقترب الى بنى مزار . وهو على اية حال اوسط اودية الهضبة الرئيسية موقعا ولذا اطولها على الاطلاق باستثناء قنا . وهو ياخذ رأسه عند سفوح جبل أم التناصيب مؤديا الى وادى أبو حاد ومفضيا منه الى الغردقة . وقبيل مصبه فى النيل يحف به من الشمال جبل الرخامية ، بينما يرغده من الجنوب الشرقى راغده وادى مخرية .

بعد طرفاء تتوالى الاودية الصغيرة من جديد : وادى الشيخ شمال سمية جبل الشيخ والى الشمال من مغاغة ، وهو يمتاز بالحجر الجبرى المطعم بالصوان الغزير ، ثم ازاء بيا وادى سنعار براغديه الجنوبى العبد والشمالى الفقرى ، فوادى المواثيل براغديه الجنوبى العيان والشمالى قمر . وقبيل بنى سويف المدينة نصل الى وادى سنور الشهير بليه وادى نراب الضئيل .

يقع سنور على عروض وادى عرية فى حين تنبع رواغده الشمالية والجنوبية من الجبالتين على الترتيب . والواقع انه ان يكن طرفاء أطول اوديه الهضبة الشمالية ، فان سنور اكثرها تشعبا وتفرعا ، وذلك باستثناء وادى فنا فى الحالىن بالطبع . بل ان سنور أشبه ان يكون واديا ثنائيسا او توام اودية ، شأنه فى ذلك مثلا شأن شعيت - الخريط الذى ، فيما عدا غارق المقياس ، يذكر به فعلا فى شكله العام الى حد ما .

ثم بعد هذا عدة اودية ضئيلة مثل الرشراش بين الواسطى والصف وقرب اطنيح ، أخذنا من المنحدرات والنهايات الغربية للجلالة البحرية . ثم تلى اودية جبو وجروى ورشاد قبيل حلوان ، غابو سلى شرقها مباشرة . هذا بينما يقع الى الشمال الشرقى من المدينة واديها الشهير ، وادى خوف ذو المجرى العميق والحوض الممزق الكتل بشبكة رواغده المتشعبة التى اهمها الحمادل وخاى من الجنوب وأم الجيفان وأبو الرخام من الشمال .

واخيرا وازاء المعادى بالضبط. ينتهى آخر سلسلة اودية الصحراء الشرقية وهو وادى دجلة الذى يجرى مجراه الرئيسى نحو غرب الشمال الشرقى بعد ان يصب فيه بعض رواغد صغيرة كروض الحمارة وتلات ستيقة وتلات حيدة وتلات النجا وتلات الغز . ثم قبل نهاية المجرى الرئيسى يتصل به اكبر رواغده وادى التيه الذى يجرى شرقا بغرب نابعا من جبل الخشب ، كما يتصل به اخيرا وقبيل نهايته وادى أبو عويقل . وفى النهاية ، وكأخر اودية الصحراء الشرقية ، ربما كان انا ان نضيف واديا صغيرا للغاية شرقا

القاهرة هو وادى دويقة الذى يجرى من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى بين جبل الجبوشى (المقطم) جنوبا والجبل الاحمر شمالا غاصلا بينهما ومنتهيا شرق العباسية .

صحراء شرق الدلتا

هذه هى نهاية الصحراء الشرقية فى أقصى شمالها — وايضا فى أضعف صورها أو أعدل قطاعاتها . شكلها أقرب الى مثلث قائم الزاوية تقريبا ، أضلاعه طريق القاهرة — السويس الصحراوى جنوبا ، وقناة السويس شرقا ، وحدود دلتا النيل غربا ، أما رأسه فعند نهايات بحيرة المنزلة . والمثلث بهذا ينحشر بين مستطيل الصحراء الشرقية جنوبا ومثلث الدلتا غربا ومثلث سيناء شرقا ، وبذلك يمثل حلقة الوصل الطبيعية بين ثلاثتها .

والواقع أن المنطقة فى جوهرها هى الجسر البرى الذى ينقلنا بالتدرج من الصحراء الشرقية الى شمال سيناء شرقا ، وهى المنحدر الطبعمى glacis الى حوض الدلتا العظيم غربا . ومن هنا فانها فى بنيتها وتضاريسها وسائر خصائصها الطبيعية أقرب شئ الى اقليم شمال سيناء ولا تعدو أن تكون امتدادا له نحو الغرب عبر برزخ السويس وصوب دلتا النيل .

هنا ينتهى محيط الحجر الجيرى الايوسينى السائد فى هضبة المعازة ليحل محله نطاق عرضى من تكوينات 'الاوليجوسين والميوسين يمتد على جانبى طريق القاهرة — السويس ، يختفى شمالا تحت ارسابات البليوسين والبالايستوسين والحديث التى تغطى بذلك معظم المثلث . فالقاعدة ببساطة هى التتابع نحو الاحداث شمالا ، مما يشير الى بساطة فصول القصة الجيولوجية نسبيا ، وان كان هناك كثير من التعقيد والتداخل فى أقصى الجنوب فى الاوليجوسين والميوسين خاصة .

هذا جيولوجيا ، أما تضاريسيا فان المنطقة يحدها فى الجنوب خطا كنتور ٢٠٠ متر بالتقريب ، ومنه تنحدر بالتدرج نحو الشمال الى قرب مستوى سطح البحر عند بحيرة المنزلة . كذلك ينحدر السطح تدريجيا من الشرق الى الغرب ، من قناة السويس حتى تخوم الدلتا . فالانحدار العام اذن هو نحو الشمال الغربى .

وعلى الجملة يعنى هذا ان هيئة السطح تتفق بصورة عريضة مع التركيب الجيولوجى ، بل وتعكسها فى الواقع ، فهى اذ تنخفض من الجنوب الى الشمال انما تتواضع من التكوينات الاقدم الى الاحداث ، أى ان أعلى

المعالم التضاريسية تصنعها أقدم التكوينات الجيولوجية وأوطاها من صنع أحدثها .

وبهذا كله تنقسم المنطقة الى ثلاثة نطاقات عرضية : نطاق تلى مرتفع نوعا في الجنوب على امتداد وعلى جانبي طريق القاهرة — السويس ، ونطاق سهلى متموج متواضع الارتفاع فى الوسط حتى لسان وادى الطميلات ، وأخيرا نطاق أو مثلك سهلى منخفض فى أقصى الشمال .

النطاق الجنوبي (١)

هو ، جيولوجيا ، نطاق الاوليغوسين — الميوسين أساسا . مع حوائى ايوسينية مديدة على الهامش الجنوبى وحالة أو اثنتين من البروزات الكريناسية المحض موضعية . جغرافيا ، السطح عموما منخفض فيما عدا خطوط المرتفعات ونقط الارتفاع ، وخطوط التصريف ضعيفة التحديد . التركيب الجيولوجى هو الى أبعد حد الذى يحكم الطبوغرافيا ، فمناطق الارتفاع التركيبى هى نفسها مناطق الارتفاع الطبوغرافى . فالمناطق المرتفعة تتكون باستمرار من حجر جبرى الايوسين الاوسط ، ورواسب الايوسين الاعلى من الحجر الجبرى الرملى ، ورواسب الميوسين البحرية تصنع الحافات الجرفية والمنحدرات وتظهر كتلال مصفرة اللون من الحجر الجبرى المارنى ، بينما يعطى حصى ورمل الاوليغوسين والميوسين غير البحرى تلالا مدورة قاتنة يكسوها الحصى المتخلف عن تذرية الرمال الناعمة . وأخيرا ، وكقاعدة عامة ، فان كل المظاهر الطبوغرافية تحددها بالدقة الانكسارات ، فمعظم المعالم البارزة هى كتل انكسارية وهورستية .

التاريخ الجيولوجى

فى الايوسين الاوسط ، اذا فصلنا القول فى التاريخ الجيولوجى ، هبطت الارض بالتدريج ، فتم ارساب تكويناته ، التى تتألف من حجر جبرى أبيض صلب ومتبلور يقتّم الى رمادى غامق بالتجوية ، مع حجر جبرى طباشيرى وطبقات مارل قرب السطح أحيانا . ثم ارتفعت الارض فى أواخر الفترة ، فجاءت رواسب الايوسين الاعلى الساحلية والبحرية الضحلة neritic من الحجر الجبرى الرملى المائل الى البنى مع بعض طبقات من الحجر الرملى أحيانا . وبعد انتهاء الايوسين سادت الظروف القارية كل المنطقة وتعرضت الصخور الايوسينية للتعرية .

(1) Said, p. 216 — 226; Trip to gulf of Suez, in : Guidebook etc., p. 141 — 4.

ثم جاءت رمال وحصباء الأوليجوسين النهرية ، طاغية على جزء من الطبقات الايوسينية ومغطية اياها بحسب مدى ما تعرضت له من تعرية . وهذه الرمال الأوليجوسينية متعددة الالوان ، غير طباقية او هي كاذبة الطباقية false-bedded ، منككة غليظة الحبات . ويشير تركيبها المعدنى الى احتمال اشتقاقها من اصل من الخراسان النوبى . كما تشمل هذه الرمال وحصباؤها بقايا من جذوع الاشجار الضخمة المتحجرة المنتشرة غالبا والتي تتجمع احيانا فى مواضع مركزة فتعرف «بالغابات المتحجرة» (جبل الخشب) . اشتهر بها تلك المعروفة شرق المعادى . وبعض هذه الاشجار يبلغ طوله ٣٠ مترا ، بلا اغصان او ثمار او سائر الاجزاء اللينة ، مما يدل على انها نقلت من مسافات بعيدة وتعرضت لرحلة طويلة . والمتفق عليه انها لم تتحفر او تنرمل او تسنرمل الا موضعيا بعد عملية نقلها . ونقلها يؤكد نظرية النهر الأوليجوسينى القديم الكبير من الجنوب ... الخ .

فى نهاية الأوليجوسين تعرضت المنطقة بشدة للانكسارات العديدة المتعددة المحاور ، العادية مع ذلك دون قفز او انقلاب . ورغم الاختلاف على عمرها ، فالراى الغالب انها اوليجوسينية عموما . على انه لا خلاف على انها نتيجة قوى الشد لا الضغط ، كما لا جدال انها هى التى تحكم كل نضارييس وتوجات سطح النطاق جميعا . وقد اقترنت هذه الانكسارات بصعود صهير السيماء فى شقوقها ، فانثقت على شكل طفوح بازلتية داكنة منتشرة فى كثير من اجزاء النطاق . كذلك صاحب انفجار الماجما نشاط المياه الحارة التى ادت فى النهاية الى ترميل silicification وتلوين رمال الأوليجوسين وغيره باللون الاحمر .

فى الميوسين الاسفل اخذت المنطقة فى الهبوط ، والقيت على تخومها رواسب بحرية شاطئية ضحلة يسودها الرمل مع بعض طبقات من الملتحيمات ، كلها غنية بالحفريات وتزداد سمكا من الغرب الى الشرق ، كما تقل رملية وتزداد جيرية فى الاتجاه نفسه . ويرى بارون أن هبوط الارض الذى اناح لبحر الميوسين الدخول بدا فى الشمال الغربى ثم امتد بالتدريج شرقا وجنوبا اثناء ارساب الميوسين الاسفل ، وذلك على أساس ان الرواسب السابقة اكثر تعرية وتأكلا فى الشرق . ولكن لعدم كفاية الادلة فلعل الاسلم ان نقول ان غزو البحر بدا من الشمال عموما دون تحديد .

مهما يكن ، غفى الميوسين الاعلى انحسر البحر وتلقت المنطقة طبقة رواسب نهريية غير محرية من كسر الجير وحصى وحصباء صغيرة الحجم نوعا ، مناسكة الى حد ما بمادة جيرية . ويبدو ان حركة رفع الارض التى اغلقت خليج السويس خلقت عمودا من الاحواض المغلقة ساعدت على

ترسيب المحليات في الخليج ، بينما في المنطقة الشمالية الغربية من الخليج تكونت رواسب عذبة في البحيرات التي كانت تتلقى صرغها من مناطق بعيدة ، فكانت أصل رواسب منطقتنا الميوسينية العليا غير البحرية .

إذا وصلنا أخيرا الى البليوسين ، فيبدو أن خليجا صغيرا من البحر امتد الى غرب المنطقة في البليوسين يسميه ساندفورد وآركل « خليج هليوبوليس » ويحده جنوبا وغربا رأسا الجبل الأحمر وجبل المقطم . ومن الممكن تتبع آثار البحر البليوسيني الى الشمال من هذه المنطقة حتى أقدام جبل أم قمر . وقد ترك هذا رواسب من الحجر الجيري تغطي بعضها قشرة رقيقة صلبة كثيفة جدا من الحجر الجيري الخزفي porcellaneous يبدو أنها من ترسيب البحيرات الهامشية العذبة .

أما النلايستوسين فتغطي ارساباته من الرمال الكوارتزمية مساحات كبيرة شمال شرق القاهرة كما تملأ كل اودية ودالات الاودية الصحراوية في المنطقة . ولما كانت هذه الرمال محلية الاشتقاق ، فإن هذا يدل على أن شبكة التصريف الحالية كانت قد تكونت من قبل في البليوسين .

إذا انتقلنا من التطور الجيولوجي الى التوزيع الاقليمي ، فإن الايوسين الاسفل يغطي مساحات كبيرة في أقصى جنوب نطاقنا ، ولذا يؤلف أعلى قطاعاتها تضاريسا ويشكل أهم كتلها وحوافها التلية . أما الايوسين الاعلى فمرقعه تتوسط منطقة الايوسين الاوسط بالتقريب ، مع امتداد الى قطاع جبل الناصوري - العنقبة في الشمال . وعلى الجملة يحتل الايوسين بقسميه الاوسط والاعلى المنطقة جنوب خط عرض ٣٠° بين النيل وخليج السويس .

أما الاوليغوسين ، الذي تنقسم تكويناته الى نوعين: الرمال والحصباء ثم الطفوح البازلتية ، فإن الاولى نطاقية بالطبع حيث الثانية نقطية بالضرورة . وهي على الجملة تغطي مساحة رئيسية من نطاق طريق القاهرة - السويس . وهناك رقعتان أساسيتان تقعان على التعارج : ا) غربية جنوب طريق السيارات تمتد من شرق القاهرة الى العنقبة ، وشرقية شمال الطريق نفسه تبدأ من حيث تنتهي الاولى وتمتد من جبل الجفرة حتى قرب جبل جنيفة . وبهذا التوزيع تسيطر التكوينات الاوليغوسينية على بنية القطاع الأكبر من نطاقنا تقريبا .

أما الميوسين فينتشر انتشارا عظيما شمال خط عرض ٣٠° ، متوزعا بين مناطق الايوسين والاوليغوسين في الجنوب ، الى أن يسود تماما في الشمال . على أن تكويناته تعطي مظاهر طبوغرافية اقل ارتفاعا وبروزا من تكوينات الايوسين .

خطوط التلال

فاما خطوط التلال فنستطيع ان نميز منها ثلاثة عرضية تتوالى من الجنوب الى الشمال بالاشارة الى كل من الطريق البرى والطريق الحديدى، بينما يحتل الطريقان نفسيهما ، كما ينبغى ، منخفضين واطئين يفصلان بين خطوط المجموعة بوضوح . فالخط الجنوبى جنوب طريق السيارات، والاوسط بين الطريقين فى قطاعه الشرقى وجنوب خط السيارات فى قطاعه الغربى ، والشمالى شمال الخط الحديدى . وبصفة عامة يقل متوسط ارتفاع كل خط كلما اتجهنا شمالا .

هذا ويتألف كل خط من مجموعة من التلال ، معظمها يمثل محدبات مستطيلة ، أغلبها على محور عرضى فى الوسط ، يتحول الى طولى على الطرفين شرقا وغربا ، محور شمالى شرقى قرب وادى النيل ومحور شمالى غربى قرب قناة السويس . ثم ان أغلب هذه المحدبات تحدده الانكسارات وتتحف من جانب واحد أو من جانبيين ، أى من الشمال و / أو الجنوب فى الوسط أو من الشرق و / أو الغرب فى الطرفين ، وفى كل الحالات فإنها تصبح بذلك كتلا هورستية . وأخيرا غيبينا أو عليها تجرى اودية المنطقة الجافة باتجاهاتها المتغيرة .

الخط الجنوبى يبدأ فى الغرب بجبل المقطم الذى يقع عند أقدامه الشرقية جبل الجبوشى (١٢٠ مترا) ، وكذلك بجبل طره (٢٧٢ مترا) وامتداده شرقا جبل البعيرات (٣١٠ أمتار) . ثم يشمل الخط جبل الخشب (حيث الغابة المتحجرة ، ٣٣٩ أمتار) ، ثم عجرة النعجة (٤٠٢ مترا) . تلى شرقا مجموعة يهوم: جبل يهوم نفسه ثم الى الجنوب الشرقى والغربى منه يهوم الاصفر فالاسمر أعلاها (٤٨٠ مترا) فالصغير . وبعد جبل أخشين يأتى جبل القطامية (حيث المرصد الجديد) فأبو ترافية فأبو طريفية فالخيلية فكحيلية (٥٨٦ أمتار) ثم أخيرا عتاقة أعلاها جميعا (٨٧٠ مترا) .

الاتجاه نحو زيادة الارتفاع كلما اتجهنا شرقا واضح تماما . أما تركيبا فان المجموعة كلها ايوسينى اوسط ، غيما عدا، أبو طريفية فهو اوليجوسينى وان احاطت به التكوينات الايوسينية ، كما يمثل أكبر منطقة طفوح بازلتية فى النطاق ويصل سمك الغطاء البازلتى فيه الى ٢٥ مترا . وتحف الانكسارات من كلا الشمال والجنوب بكل من طريفية وعتاقة بصفة خاصة ، حيث يمتاز الاول بصفة اخص بان محور الانكسارات حوله هلالى بحيث يبدو كجربين نصف دائرى ، ربما نتيجة لقصر الطفوح البازلتية المجاورة ، هذا بينما ينفرد عتاقة بقطاع صغير من الكريتاسى عند أقدامه .

الخط الاوسط بجمع الجبل الاحمر فالمعرفة (٢٣٢ مترا) ، ثم جبل الناصورى والعنقبة فالجفرة والى الجنوب منه مباشرة سميها مشاش الجفرة ، واخيرا عوييد وغرة والحميرة . معظمها اما ايوسينى او اوليجوسينى او يجمع بينهما مع قطاعات ميوسينية احيانا . ومعظمها كتل هورستية تحف بها الانكسارات شمالا وجنوبا ، فالجبل الاحمر بالعباسية ، اوليجوسينى يمتاز برماله ذات الالوان المتعددة الثرية ، ورماله تمتاز بالانابيب المتحجرة التى تتخللها .

أصل هذه الانابيب اما مرور المياه الحارة خلال الرمال الرطبة ، واما السوائل الصاعدة الحاملة لأكاسيد الحديد والمنجنيز والكبريت على شكل نفثات غازات fumaroles اولا ثم على شكل ينابيع مياه حارة بعد ذلك ، وذلك كله دون ان نحدث اضطرابا فى التركيب الطباقى للرمال نفسها . ايضا تكثر بالمنطقة بقايا نفثات الغاز هذه ، كما يوجد بها بركان الغاز maar المعروف ببركان رينباوم Rennebaum volcano ، وهو أصلا فتحة أحدثها انفجار باطنى فى بركان غاز ، امتلأت بالرواسب الاوليجوسينية اللزجة الزلقة التى تصلبت بعد ذلك ، ثم تعرض التركيب كله للنعيرة الشديدة .

اما كتلة الناصورى والعنقبة فمعظمها من الايوسين الاعلى مع قطاعات من الاوليجوسين والميوسين والبليوسين . وتكثر طفوح البازلت حول محذب العنقبة حيث يصل سمكها الى ١٧ مترا . كذلك حال الطفوح فى جبل الجفرة حيث يصل سمكها الى ٢٥ مترا ، مدمجة قاتمة أو خضراء باهتة . والجفرة جسمه اوليجوسينى صرف ، بينما عوييد اقدمه اوليجوسينية وجسمه من الايوسين الاوسط والاعلى .

الخط الشمالى ، اخيرا ، يبدأ بجبل ابو زعل شمال شرق القاهرة ، ثم يصم جبل ام قمر لجبل ام رقم ثم الجربة فالشهابى فشبراويت غرب البحيرات المرة الكبرى ثم جبل جنيفه جنوب غرب البحيرات المرة الصغرى ثم اخيرا جبل الشلوفة . والثلاثة الاولى اوليجوسينية وسط محيط ميوسينى ، وان ظهرت التكوينات البليوسينية عند اقدام ام قمر . وينفرد ابو زعل بالطفوح البازلتية التى يبلغ سمكها ٦٠ مترا ، ولعله اكبر سمك فى كل النطاق . هذا بينما ينحصر كل من ام قمر وام رقم بين انكسارات عرضية شمالا وجنوبا .

اما الجبال الاربعة الشرقية الاخيرة فكتل محاورها شمالية غربية ، تحفها الانكسارات من الجانبين شرقا وغربا . وينفرد شبراويت بأنه البروزا الكريتاسى الوحيد فى كل منطقة صحراء شرق الدلتا ، وطبقاته الحادة الميل تظهر بفتة من وسط طبقات الايوسينى الافقية المحيطة . والجبل محذب

بأخذ محور وتكوين نظام القوس السورى، تأثر بالالتواء وتكتفه الانكسارات طوليا وعرضيا . وهو فى معظم هذا يذكر بجبل أبو رواش غرب القاهرة .

أما جبل جنيفه فمعظمه ايوسينى اوسط مع بعض الاوليجوسين والميوسين الاوسط . طبقاته افقية من الحجر الجيرى الناصع البياض ، يمتاز بأفق من الالباستر أصله من الحجر الجيرى الذى أعيدت بلورته ، ولذا يمثل محجرا هاما . وبالمثل محجر جبل الشلوة الشهير « بترابة الشلوة » المعروفة .

خطوط الأودية

تلك هى خطوط التلال الثلاثة التى تخط النطاق الجنوبى من صحراء شرق الدلتا ، عليها تنعمد مجموعة من الأودية الصحراوية والاخوار الجافة التى تفصل بين وحدانها ويضرب معظمها مع الانحدار العام من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى وأحيانا شمالا بجنوب نصا بينما يجرى بعضها عرضيا شرقا بغرب فى المنخفضين اللذين يفصلان بين خطوط المرتفعات الثلاثة خاصة فى أقصى الغرب قرب منطقة القاهرة وفى أقصى الشرق على ضفاف القناة وبرزخ السويس .

وقد اجتمع بعض أودية المجموعة الطولية الاولى لتصب فى بعض أودية المجموعة العرضية الثانية التى قد تفقد نفسها بعد ذلك فى الرمال السائبة او تختفى تحت كثبانها ، بينما قد ينجح بعضها الاقوى فى تجاوز النطاق كله ليصل بعيدا حتى تخوم جنوب شرق الدلتا . وكذلك فان بعض الأودية الطولية قد يتبع الانكسارات الطبيعية الفاصلة بين كتل المحدثات والتلال ، بينما قد يقطع بعضها تلك الكتل نفسها .

من الناحية الاخرى ، فان المجموعة العرضية — وهى تتقل بالضرورة فى المنخفضين الفاصلين بين خطوط المرتفعات — تقدم فى مجموعها الطرق الطبيعية للمواصلات سواء خط السكة الحديدية فى الشمال او طريق السيارات البرى فى الجنوب . فالأخير مثلا تتألف بعض قطاعاته من قيعان هذه الأودية وقد تسمى أحيانا بأسمائها كدرب الحمرة نسبة الى وادى الحمرة، كما تتتابع على مراحلها نقاط استراحة مبسطة تعرف « بالبسطات » ، ومغزى التسمية الطبوغرافى واضح .

ومعظم هذه الأودية، بعد ، تمتلئ قيعانها ومجاريها ومخاريطها الفيضية بالرمال الخشنة والحصباء أو الحصى ، ولبعضها مدرجات واضحة فى نفس هذه الرواسب الرملية . وأخيرا ، فلأن غالبية هذه الأودية تنعمد على طريق القاهرة — السويس الشرقى ، فانها بالضرورة تقطعه بالسيل الجارفة وتعطل المواصلات على نحو ما نسمع ونرى كل بضعة اعوام .

من أهم هذه الأودية مجموعة في الغرب تصب شمالا في وادى عرضى واحد يجمع نهاياتها جميعا هو وادى الحمرة الذى ينحدر غربا الى أن يفقد نفسه ويضيع تحت رمال غرود الخانكة وكثبان الجبل الأصفر على تخوم الدلتا . من الغرب الى الشرق تبدأ المجموعة بوادى اللبلابة شرق اقدم المقطم . وهو يأخذ عند نقب الحجالة ويمر بقرب عين موسى ثم ينتهى شرق الجبل الأحمر بالعباسية . وينفرد اللبلابة بأنه يجرى في خط انكسارى محدد بقوة يفصل بين حجر جبرى الايوسين في الجانب الغربى ورمل وحصاء الاوليغوسين في الجانب الشرقى (١) .

يلى موازيا وادى النهادين ، ثم أهم منه وادى الاسير الذى يجمع روافده العديدة نسبيا من جبل الخشب جنوبا وقلعة الريان غربا وجبل العرقة شرقا . ومن عجرة النعجة يبدأ بعد ذلك وادى الحلازوني حيث يرغده هناك وادى أبو عازر ، ثم يمر بجبل العرقة الى أن يقترب في نهايته من نهاية الاسير . ويبدو أن الحلازوني كان واديا داخلا insequent حيث يظهر في مجراه كوع الاسر النهري ثلاث مرات .

وبعد واديين من مقياس متواضع هما الاعدام غام ديسير . تأتي مجموعة من الأودية الكبيرة التى تميل الى الاتجاه الجنوبى — الشمالى أكثر والتى تبدأ من مجموعة جبال يهيموم . فهناك وادى الناصورى ثم عنجبية الرويانية ثم عنجبية ثم أخيرا الفرن الذى يعرف في أحباسه العليا باسم وادى أبو درمة . والاولان يقطعان بوضوح في كتلتى الناصورى والعنقبية على الترتيب ، بينما يمتاز الأخير بأنه أقلها استطالة وأكثرها استدارة نسبيا في حوضه (٢) .

بعد هذه السلسلة من الأودية المنتهية الى الحمرة ، وفي وسط النطاق ما بين القاهرة والسويس ، تظهر مجموعة قليلة العدد من الأودية الأكبر والاطول التى تتراعى جنوب النطاق وشماله على السواء وتنحدر عموما نحو الشمال الغربى ، وأبرزها وادى الجفرة ثم وادى العشرة شرقه .

الجفرة هو بلا منازع أعظم أودية صحراء شرق الدلتا امتدادا كما هو أوسطها موقعا ، يكاد يحقق بينها أبعاداً فوق — محلية ، راکبا نهاية هضبة المعازة جنوبا وبداية صحراء شرق الدلتا شمالا ، اذ بينما يأخذ رؤوسه في عروض حلوان وبعد أن يمر بمنطقة جبل الجفرة الذى يشاركه التسمية فإنه لا ينتهى إلا قرب بلبيس . وشبكة منابعه المتعددة نسبيا تجتمع روافدها ابتداء من بير جندلى غربا حتى جبل عتاقة شرقا ورؤوس وادى غويية جنوبا .

(1) R. Said; S. Beheiri, "Quantitative geomorphology of the area to the east of Cairo", B.S.G.E., 1961, p. 129, 131.

(2) Id., p. 128 — 139.

والى الشرق لا يقارن العشرة بالجفرة الا من حيث انه يوازيه في مجراه
الادنى فقط . ثم الى الشرق اكثر تتضاءل الاودية باطراد وتصبح محلية ضحلة ،
الى ان تتحول في منطقة برزخ السويس الى الاتجاه الشرقى — الغربى نسا .

النطاق الاوسط والشمالى

على عكس النطاق الجنوبى من صحراء شرق الدلتا ، ليس لدينا الكثير
نقوله عن النطائين الاوسط والشمالى . فلما النطاق الاوسط ، فكل ما يمكن
ان يقال هو أنه اقل ارتفاعا بكثير ، لا تسوده المعالم الصخرية بل التكاوين
الرمية والحصىة التى نقل فيها التلال وتتواضع ، خصوصا كلما اتجهنا
شمالا وغربا . ولعلنا نستطيع ان نلمح خطا تليا فى الجنوب ، يبرز فى الشرق
خاصة على ضفاف البحيرات المرة الكبرى حيث جبل جوزة الحمراء وغيره .

اما الاودية هنا فلا تزيد عن اخوار ضحلة هزيلة ، والمظهر العام هو
صحراء متموجة رملية جرداء ، قد تظهر فيها بعض الآبار الصحراوية مثل بير
المناف فى أقصى الشمال الشرقى قرب بحيرة التمساح والتى حول الاستصلاح
والتمير الحديث منطقتها الى واحة فى قلب الصحراء هى واحة المناف .

اخيرا ، فان النطاق او المثلث الشمالى سهل صحراوى من الرمل
والحصباء يمتزج بطين المستنقعات والبحيرات فى الشمال ، فيتحول الى ارض
لزجة هشة متواضعة لا تعدو عادة عدة أمتار تنتهى قرب مستوى سطح البحر .
ولكنها لكل ذلك انسبها للاستصلاح والاستزراع . وهى الآن مسرح لبعض
قبائل الرعاة والصيادين من انصاف البدو وانصاف المستقرين .

واذا كانت صحراء شرق الدلتا فى مجملها تظل جزءا من الصحراء
الشرقية ، فان امكانيات انتزاعها من برائن الصحراء وارادة وقائمة . فلو ان
كان لسان وادى الطميلات هو الانقطاع الوحيد فى قلبها الذى يكسر من حدتها
واسنبراريتها ، لقد خلقت القناة على طول ضفتها الغربية نطاقا من
الاستصلاح والزراعة ، خاصة البستانية ، لا يكف عن التوسع وانتزاع
الارض من الصحراء . وتبثل هوامش الدلتا قاعدة اخرى للتوسع ومهاجمة
الصحراء ، هذا فضلا عن وادى الطميلات نفسه بالطبع .

والواقع ان المثلث الشمالى الاقصى ، او سهل الصالحية وبورسعيد ،
هدف لمشروع استصلاح اساسى حاليا ، كما ان وادى الطميلات وطريق
الاسماعيلية مدرج تخطيطيا كترسانة للتوسع الصناعى الكبير . ويوما ما
— نحن نتمكن — قد تبدأ الصحراء الشرقية لا من اطراف بحيرة المنزلة ولكن
من تخوم وادى الطميلات ، بينما تتحول صحراء شرق الدلتا برمتها او فى
معظمها الى جزء لا يتجزأ من الدلتا الكبرى نفسها .

الفصل العاشر

سيناء

الهيكل العام

بين الشكل والموقع

سيناء — ٦١ ألف كيلومتر مربع ، حوالى ٦٪ أو ١/١٦ من مساحة مصر ،
أو نحو ٣ أمثال مساحة الدلتا — تبدو على الخريطة كمثلث منتظم بدرجة أو
بأخرى ، ارتفاعه من رأس برون حتى رأس محمد نحو ٣٨٠ — ٣٩٠ كم ،
وأقصى عرضه بين السويس والعقبة نحو ٢١٠ كم . أى أن طوله نحو
ضعف عرضه الا قليلا ، قل بالارقام المدورة ٤٠٠ ، ٢٠٠ كم على الترتيب .

لعل الادق ، لهذا ، أن نقول مثلثا مائلا قليلا في الجنوب ، يرتكز على
قاعدة عريضة كالمستطيل تقريبا في الشمال . المستطيل الشمالى ، أو
« شمال سيناء » ، أضلاعه قناة السويس غربا ، والحدود السياسية مع
فلسطين شرقا ، ثم ساحل المتوسط شمالا ، وأخيرا الخط المائل بين رأس
خليج السويس والعقبة جنوبا ، أو قل تجاوزا خط عرض ٣٠ درجة .
ومتوسط طول هذا المستطيل نحو ٢٠٠ — ٢١٠ كم ، وعرضه ثلثا ذلك تقريبا
أى نحو ١٥٠ كم . أما المثلث الجنوبى ، أو « جنوب سيناء » ، فأسسه عند
رأس محمد جنوب خط عرض ٢٨° ٥٢ ، وارتفاعه زهاء ٢٣٠ كم . أما
ضلعاه فخليج السويس والعقبة ، الاول طوله ٢٧٥ كم ، والثانى ١٨٠ كم .

بهذا الشكل تبدو سيناء ، بكتلتها المندمجة المكتنزة ، ككتل معلق أو كسلة
مدلاة على كتف مصر الشرقى في أقصى الشمال لا تلتحم بها الا بواسطة برزخ
السويس . ولقد ألفنا لذلك أن ننظر الى سيناء على أنها تمثل أقصى شمال
شرق مصر . وهذا صحيح أساسا بالطبع ، ولكن مع تصحيحين ثانويين .
لأنها أكثر طولاً منها عرضاً ، نجد ثمة مفارقتين مثيرتين .

ثاولا ، رغم أنها من أكثر أجزاء مصر امتدادا وتطردنا نحو الشرق ، الا
أنها ليست الأكثر في هذا المضمار ، فهذا الموقع إنما يذهب كما رأينا الى

منطقة علبة في أقصى جنوب شرق الصحراء الشرقية . فأقصى نقطة شرقية في سيناء عند رأس خليج العقبة تقع على خط طول ٣٥° شرقا ، بينما تتجاوز منطقة علبة خط ٣٧° شرقا .

ثانيا ، ورغم أنها من أكثر أجزاء مصر شمالية وتمتددا نحو الشمال ، إلا أننا قليلا ما نذكر أنها أيضا بالغة التعمق نحو الجنوب ، أكثر بالتأكيد مما نتصور تقليديا . فبينما هي تبدأ مع ساحل مصر الشمالى حوالى خط عرض ٣١° ، إذ بها تنتهى عند رأس محمد بعد خط عرض ٢٨° ، تقريبا على عروض ملوى في وسط محافظة أسيوط ، أى أنها تتعمق حتى عروض قلب الصعيد الأوسط . وأنت عند رأس محمد تكون في الحقيقة أقرب الى قنا وثنية قنا منك الى القاهرة ورأس الدلتا ، وذلك بأى الطرق البحرية أو البرية المطروقة . وبعبارة أخرى فإن سيناء تترامى عبر نحو ٣٥ درجات عرضية ، لتبلغ بذلك أكثر من ثلث امتداد او عمق مصر من الشمال الى الجنوب . وبالاختصار الشديد ، سيناء ١/٦ من مصر مساحة ، ولكنها أكثر من ١/٣ مصر عمقا .

الجزرية النسبية

هذا الشكل أيضا ، تأتى سيناء غريدة بين أقاليم مصر في وضعياتها الطبيعية . أنها شبه الجزيرة الكبيرة المتفردة الوحيدة في يابس مصر القارى المندمج الرصيف المتصل بلا انقطاع . فليس في مصر منطقة لها ثلاثة سواحل محيطية ، محدقة ، ومطوقة سوى سيناء (الطريف أن قناة السويس حولت هذه السواحل الثلاثة ، أو أن شئت الساحلين المنفصلين في الشمال والجنوب ، الى ساحل واحد متصل يلف شبه الجزيرة من جميع الجهات الا على حدود فلسطين) . وسيناء ، من ثم ، هي أكثر منطقة في مصر يتداخل فيها البابس والماء بشدة ، على التقاطع وفي أكثر من اتجاه . أنها ، بسهولة مطلقة ، أكثر أقاليم مصر « جزرية » وأقلها قارية ، النقيض المطلق لمنطقة العوينات على الركن المقابل تماما في أقصى الجنوب الغربى .

اقرأ هذه الجزرية النسبية ، ان أردت ترجمتها الجغرافية الحية ، بلغة الأرقام . فلسيناء أطول ساحل بالنسبة الى مساحتها في مصر ، وليس في سيناء نقطة تبعد عن البحر الا قليلا . عن الاوى ، يبلغ طول سواحل سيناء ٧٠٠ كم ، من ٢٤٠٠ كم هي مجموع سواحل مصر . فسيناء بنحو ٦١٪ فقط من مساحة مصر تستأثر بنحو ٢٩٪ من سواحل مصر . لهذا ينخفض « معامل القارية » في سيناء كثيرا اذا ما قورن بنظيره في مصر ككل ، كما يوضح هذا الجدول .

النسبة	سيناء	مصر (١)
نسبة السواحل الى المساحة	٧٠٠ كم : ٢٦١٠٠٠ كم ^٢	١ : ٨٧
نسبة الحدود البرية الى المساحة	٣٨٠ كم : ٢٦١٠٠٠ كم ^٢	١ : ١٦٠
نسبة السواحل الى الحدود البرية	٧٠٠ كم : ٣٨٠ كم	١ : ٠.٥
نسبة السواحل والحدود الى المساحة	١٠٨٠ كم : ٢٦١٠٠٠ كم ^٢	١ : ٥٧

غسياء تملك كيلومترا ساحليا لكل ٨٧ كم^٢ من مساحتها ، مقابل كيلومترا لكل ٤١٧ كم^٢ في مصر عموما . بالمثل تنخفض نسبة حدود سيناء البرية الى مساحتها عن نظيرتها في مصر . فخط كل كيلومتر من الحدود في سيناء تترامى مساحة قدرها ١٦٠ كم^٢ فقط ، مقابل ٣٨٧ كم^٢ اى الضعف وزيادة في حالة مصر . كذلك فبينما تكاد حدود مصر البرية تعادل سواحلها طولاً ، فان سواحل سيناء تناهز ضعف حدودها البرية . وبالتالي فان مجموع السواحل والحدود البرية اذا نسب الى المساحة يعطى لسيناء قيمة احصائية اقل بكثير من القيمة المناظرة لمصر ، نحو الربع . ان سيناء ، من ايام منظور وبأى مقياس ، اقل قارية من مصر عموما ، بل هي اقلها قارية على وجه التخصيص ، وبالتالي اكثرها جزرية نسبيا .

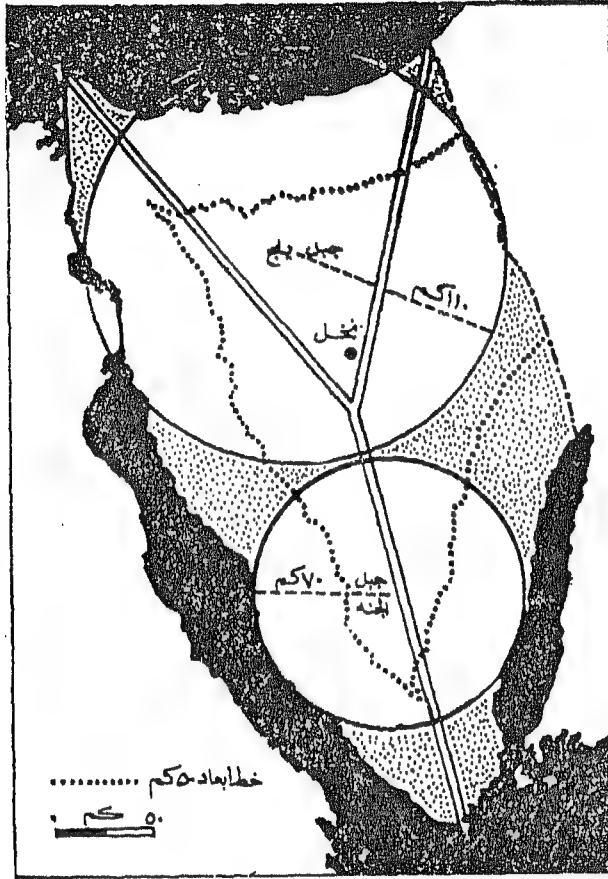
عن مدى القرب أو البعد عن البحر ، ارتكز على نقطة الى الجنوب قليلا من نخل في قلب سيناء ، وارسم حرف Y منتظما الى اركان شبه الجزيرة ، تجد الخط الواصل الى كل من رفح وبورسعيد ورأس محمد خطا متساويا تقريبا طوله نحو ٢٠٠ كم . معنى هذا ان ابعد نقطة عن الساحل في سيناء لا تزيد على ٢٠٠ كم ، مع ملاحظة ان معظم رقعتها يقل عن ذلك كثيرا في مدى بعده عن البحر . قارن هذا بخط ابعاد ٢٠٠ كم على خريطة مصر isostade ، ستجد الرقعة الكبرى من المساحة — على العكس من سيناء — داخل الخط لا خارجه .

العزلة ضد الاتصال

وكمقياس الجزرية — القارية ، يذهب مقياس العزلة — الاتصال . فالعزلة الطبيعية في صحارى مصر تقل ، كالقارية ، كلما اتجهنا من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، من العوينات الى سيناء كما راينا . فكما ان الصحراء الشرقية اقل عزلة من الغربية ، فان سيناء اقل عزلة من الشرقية . سيناء ، يعنى ، اقل صحارينا عزلة بالتأكيد ، وذلك لا شك بفضل الموقع

(١) انظر بعده ، الجزء الثانى .

البوابى البارز كمداخل مصر الشرقى والاول بلا نزاع . ولهذا كانت مسيئة
 بعمامة على اتصال مباشر ومتواتر عبر برزخ السويس مع وادى النيل . ومن
 ثم نجد معظم قبائلها العربية ، التى تتكرر غالبا فى فلسطين والجزيرة العربية،
 تمتد غربا الى شرق الدلتا ، وكان معظمها يعمل فى حرفة التجارة والنقل
 وخدمة قوافل الحج .



شكل ٥٢ - سيناء أقل أجزاء مصر قارية وأكثرها جزرية نسبيا . فكما
 يوضح خط أبعاد ٥٠ كم وحرف Y الدال ودائرتا الأبعاد ، ليس فى
 سيناء نقطة تبعد عن البحر أكثر من ٢٠٠ كم بل من ١٠٠ - ١٢٥ كم .

على أن قناة السويس عزلت هذه القبائل على جانبيها نوعا ، فانهضرت
 قبائل سيناء فى دائرتها المحلية (١) ، ولو أن القناة من الناحية الأخرى عادت
 فاستقلعت حولها كثيرا من أبناء هذه القبائل من الجانبين وصهرتهم فى بوتقة

(1) M. Awad, "Settlement of nomadic etc.", p. 26.

نواتها البشرية الجديدة معجلة بذلك بعملية تمصيرهم ودمجهم في مجتمع الدولة الحديثة . والقناة بذلك كله ان تكن قد وضعت حدا للعلاقات القديمة فقد اُحلت محلها تفاعلات جديدة انضج وارتقى مستوى .

اخيرا وفي الاتجاه نفسه جاءت مأساة سيناء كأرض المعركة في الصراع العربى - الاسرائيلى لتزيد من عمق الارتباط مع ، والانصهار في ، مجتمع وحياء وادى النيل ، ولتخفف من عزلة سيناء ، بل ولتعديل نوعا ما من نمط حياتها الرعوى البدوى وتطبعه بالطابع المصرى أكثر . فتهجير العديد من أبناء سيناء الى داخل وقلب الدلتا أثناء العدوانات الاسرائيلية ، واقامتهم في القرى النيلية واختلاطهم بالفلاح المصرى ، علمهم الزراعة والاستقرار ، وهذا بدوره انعكس على حياتهم في سيناء بعد العودة اليها .

الزراعة ، مثلا ، خاصة زراعة الخضروات ، بداوا يهنبون بها ، وكذلك تربية الاغنام المنتخبة والماشية المدخلة بدل الرعى المترحل . من ثم بدأ بناء القرى الدائمة وتوسع المدن كالعنطرة التى ستصبح مدينة جديدة تستوعب ٢٥ ألف نسمة بعد ازالة ثلاثة أرباعها في توسيع القناة . وقد استدعى هذا العمران الاستقرارى انشاء مصنع هناك للطوب الطفى . وهكذا الى آخره . وعلى الجملة فان سيناء في المستقبل لن تعود سسيناء التقليدية بحال ، والى اقصى حد سوف تخف عزلتها الى أدنى حد .

وها هنا يأتى دور التخطيط القومى الواعى الفاعل كمذيب للعزلة . فبعد درس العدوان الاسرائيلى المتكرر وتجربة احتلال العدو للتمسة ، اصبح ربط سيناء بالوطن الاب ودمجها في كيانه العضوى وادخالها في دائرة كهربائه الحيوية والحياتية بديهية أولية للبقاء . والمواصلات والتصنيع والزراعة والتعمير هى أدوات هذا التخطيط الحضارى الرئيسية .

فمن المواصلات ، تقرر أخيرا ولأول مرة مد ثلاثة خطوط حديدية بسيناء : الاول خط الساحل القديم الى رفح ، الثانى على محور الوسط من الدفرسوار الى ابو عجيلة ، والثالث يربط بين السابقين بطول شرق القناة ثم يمتد جنوبا بطول الساحل الغربى حتى الطور على الاقل . أما الصناعة فقد تقرر مبدأ التصنيع المحلى ، أى انتقال الصناعة الى مناجم وخامات سيناء بدلا من نقل هذه الى الصناعة فى الوادى . أما الزراعة والتعمير فيسيران معا على اساس استصلاح كل ما هو صالح للزراعة بسيناء مع نقل اكبر حجم ممكن من الكثافة السكانية من الوادى الى شبه الجزيرة . وبهذا كله تنقرض الى الابد عزلة سيناء ، جغرافية كانت او تاريخية ، سياسية كانت او اجتماعية : حضارية كانت او حربية .

على أن سيناء اذا كانت تقليديا اقل صحارينا عزلة ، فان هذا انما
بصدق على المستوى العام فقط ، اما على المستوى التفصيلي فهو لا يصدق
الا على شمالها وحده . ونستطيع لهذا ان نميز بين نطاقين : نطاق اتصال
يتفق مع المستطيل الشمالى ، ومنطقة عزلة تتفق مع مثلث شسبه الجزيرة
الحقيقى . وسيناء بهذا تذكر ، على نطاق مصغر جدا بالطبع ، بشبه الجزيرة
العربية حيث الهلال الخصيب شمالها طريق حى مطروق عارم بالعمران بينما
الجزيرة العربية جيب هائل معزول على جانبه الى الجنوب بين آسيا واغريقيا .

فاما نطاق الاتصال فهو القطاع الذى يحمل كل طرق سيناء التاريخية
بين الشرق والغرب . وهى طرق ثلاثة أساسا تتحدد فى الواقع بمعالم
السطح . فحول نطاق الكتبان الرملية فى الشمال تدور الحركة وتنشعب الى
طريقين : واحد شمالها هو الطريق الساحلى ، والآخر جنوبها هو الطريق
الاطسط . ثم بين راسى الخليجين يجرى الطريق الثالث الجنوبى والآخر
ليحمل طريق الحج الى الاراضى المقدسة . اى ان الطريقين الاولين يؤديان
الى فلسطين والشام « طريق الشامات » ، والآخر الى الحجاز والجزيرة
العربية « درب الحج » .

هذا ويكمل طريق الشامات الطريق البحرى الملاهى الى الشام ، لاسيما
حين كانت الاخطار تهدد الطريق البرى ، بينما كان طريق خليج السويس
البحرى بديلا لدرب الحج احيانا ، وحيانا اخرى كان طريق النيل
— الصعيد — ثنية قنا هو البديل . وبديهي أن قيمة كل هذه الطرق قد قلت
نسبيا فى العصر الحديث ، ولو أنها تحولت من مدقات الى طرق سيارات
ممهدة ، كما ضوعف الطريق الساحلى خاصة بطريق حديدى . وهناك الآن
كما رأينا مشروع لتحويل طرق سيناء المحورية الثلاثة الى خطوط حديدية فى
المستقبل .

اما عن كتلة الجنوب الوعرة المتطوحة فانها ، كجبال هامشية ، تعد
هنا نهايات الارض ليس فقط أفقيا بل ورأسيا أيضا . لذا فهي فى الواقع
جيب معزول على جانب سيناء لا يقل عزلة عن أعماق اعماق الصحراء
الشرقية بحال ، ان لم يزد ، وكان طوال التاريخ معقل عزلة والتجاء ابتداء
من تاريخ اليهودية حتى المسيحية ، من موسى حتى سانت كاترينا .

والواقع ان هذا الجزء من سيناء هو الذى يحمل فى اسماء اماكنه كل
آثار قصة موسى وخرعون واليهود من البعث حتى الخروج ، ابتداء من عيون
موسى قرب راس خليج السويس ، الى جبل حمام خرعون وجبل حمام موسى
على الساحل الغربى لسيناء ، الى هضبة التيه فى الداخل ، الى جبل موسى

وجبل المناجاة في عمق الجنوب أى الطور ، بما في ذلك لا شك الوادى المقدس طوى وان كنا لا نعرف أين هو بالضبط .

وجه سيناء

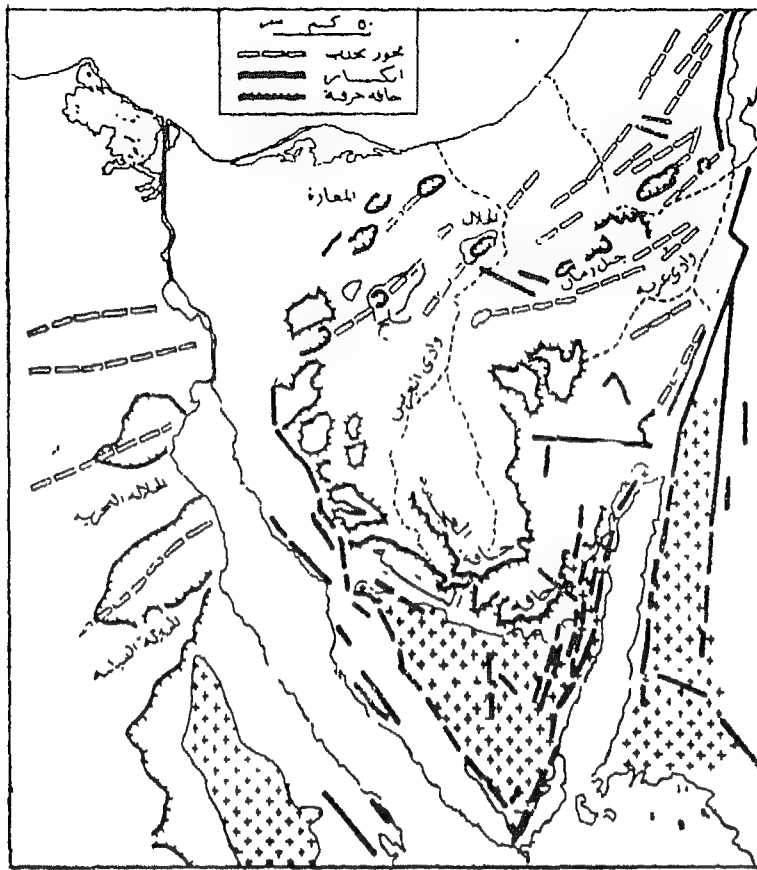
العقدية هى بلا شك أخص خصائص سيناء ، ليس فقط في الموقع ولكن أيضا في البنية والتضاريس ، ليس فقط على الأرض ولكن في الجو ، أى في المناخ ومعه بالطبع النبات . فسيناء بالتأكيد عقدة جيولوجية بارزة بل ومعقدة . هى أول وآخر جزيرة — تقريبا — في صميم بحر الأخدود ، شأنها في ذلك — تكاد نقول — شأن جزيرة بريم بين دفتى أو ضلفتى باب المنذب على الطرف الآخر من البحر الأحمر ، إلا أنها على مقياس هائل وبمعنى مجازى نوعا .

ذلك أن سيناء ، أو بالدقة الكتلة الجنوبية منها ، ليست النموذج المثالى للهورست الأخدودى الانكسارى في مصر وحدها فحسب ولكن ربما أيضا في كل منطقة الكتلة العربية — النوبية جميعا . فهى وحدها الكتلة القديمة التى يكتنفها الانكسار الأخدودى من الجانبين وعلى الضلعين ، خليج العقبة وخليج السويس ، تتخندق هى بينهما كالجزيرة تقريبا وتتمترس خلفها كالقلعة الشامخة . وفي هذا تختلف سيناء عن سائر الأخدود الأفرى من حيث أنها يابس واحد بين بحرين وهو بحر واحد بين يابسين ، أو قل من حيث أنها هورست واحد بين أخدودين وهو أخدود واحد بين هورستين .

حتى في جيولوجيتها الإقليمية ، تكاد سيناء تختزل جيولوجية مصر كلها تقريبا . ففى داخل مساحتها المحدودة نسبيا تجتمع معظم أنواع التكوينات الجيولوجية وطبقات الأرض والصخور التى تتمثل في مصر عموما . بل أنها حتى لتنفرد ببعض من أنواع وعصور التكوينات التى لا تعرف في بقية أجزاء مصر ، وإن كان ذلك على نطاق ضيق للغاية كالعصر الكربونى والجوراسى .

كذلك من حيث ليثولوجية أو مورفولوجية الصحارى ، يجتمع في سيناء بنسب مائلة معقولة نوع الصحراء الصخرية التى تسود الصحراء الشرقية ونوع الصحراء الرملية الكثبية التى تميز الصحراء الغربية بالإضافة الى الصحراء الحصوية العامة والمشاركة . والمقدر أن الصحراء الرملية تغطى ١٣٪ من مجموع مساحة سيناء ، معظمها في السهول الشمالية مع السنته ممتدة على القطاع الشمالى من الساحل الغربى .

بالمثل جغرافيا ، فإن سيناء أدنى أن تلخص الصحراء الشرقية بصفتها خاصة ، فهى تمثل « تضافطا » مكثفا ومصفرا في مثلث للاقاليم الطبيعية



شكل ٥٣ - خريطة مورفوتكتونية عامة لسيناء .
[عن حسان عوض ، جان درش]

والجغرافية التي تتمثل في مستطيل تلك الصحراء بأسرها . انها ، كما قلنا ،
تصغير مثلما هي امتداد للصحراء الشرقية . لكن سيناء ، فضلا عن ذلك ،
هي « المفصل charniere » (المفصلة) (١) أو العقدة الطبيعية التي تلحم
افريقيا بآسيا ، ومصر عموما بالشرق العربي مباشرة . بل ان فيها تجتمع
مصر والشام والجزيرة العربية جيولوجيا وتضاريسيا . فالسهل الساحلي
انما هو استمرار لسهول فلسطين ، والهضبة الوسطى امتداد مباشر لهضبة
صحراء أو بادية الشام ، أما كتلة الجبال الجنوبية فمعدة الالتحام المشتركة
بين جبال حافتي الاخدود الانكساريين في حوض النيل والجزيرة العربية .

(1) Lorin, p. 106.

شبكة التصريف

كالصحراء الشرقية ، ورثت سيناء عن العصور المطيرة السابقة شبكة كثيفة من الاودية الجافة التى لا تجرى بالمياه الا غصليا وسيليا ، ترصع وجهها وتقطع مرتفعاتها وتحدد سفوحها بحدة . وهى بذلك تزيدها وعورة على وعورة وتمزيقا على تضرس ، لكنها فى الوقت نفسه تفتح لنا ، كما فى الصحراء الشرقية ، داخلها وتقرب باطنها المعدنى وترسم خطوط الحركة والمواصلات ، وكذلك ترسى بياهاها وينابيعها مواطن الاستقرار والعمران .

على ان الغالبية العظمى من هذه الاودية اشبه باودية السفوح الشرقية لا الغربية من الصحراء الشرقية ، اعنى انها من النوع القصير الشديد الانحدار ، وذلك بحكم ضالة المساحة النسبية . الاستثناء الوحيد هو وادى العريش الطويل المترامى المتشعب الذى ينتهى بجدارة الى نمط اودية المنحدرات الغربية من الصحراء الشرقية ويقارن باطولها ويوشك ان ييزها . وغيا عدا هذا فان اودية الساحل والسفوح الغربية اطول دائما من اودية الساحل والسفوح الشرقية ، كما ان هذه وتلك جميعا تمتاز بالضحالة والاتساع فى الشمال الاقل ارتفاعا بينما تزداد عمقا وضيقا كلما اوغلت فى مرتفعات الجنوب الشاهقة .

كذلك نجحكم مورفولوجية سيناء العامة وشكلها الربعة ، فان نمط التصريف الذى يسود شبه الجزيرة برمتها هو النمط الدائرى المشع radial . نكل اوديتها تنبع من قلب المرتفعات او ضلوعها متجهة الى سواحلها الثلاثة . ولذلك ترسم شبكة التصريف الهيدرولوجى خطة دائرية مثالية ، اكثر بالتاكيد واوضح من اى شىء مماثل فى الصحراء الشرقية .

ويطبيعة الحال فان سيناء منطقة صرف خارجى ، وهى فى هذا ، مرة اخرى ، تشبه الصحراء الشرقية من حيث ان الصرف مزدوج الى البحرين الاحمر والمتوسط ، ومن حيث ان التصريف الى الاول يجمع الاودية الصغرى فى الحالين بينما يستأثر التصريف الى الثانى بالاودية الكبرى . الفارق الاناسى ، مع ذلك ، هو ان تصريف سيناء المتوسطى تصريف مباشر ، حيث تصريف الصحراء الشرقية غير مباشر عن طريق النيل .

على ان الطريف هنا نقطتان او ثلاث على جانبى شبه الجزيرة فى اركانها المتقابلة ، تضيف ايضا الى صفة العقدية البارزة فى هيدرولوجيتها . فالركن الشمالى الغربى الاقصى من سيناء ، مثلث سهل العينة ، هو مورفولوجيا جزء

لا يتجزأ من دلتا النيل ، تكون صلبه أو سطحه من طبيها ، وحمل أحد غروعها القديمة ، ولذا فهو هيدرولوجيا جزء من حوض النيل ونظام تصريفه .

ثم على المنحدرات الشمالية والغربية لخط جبال شمال سيناء الممتد من السويس الى ابو عجيلة تجرى مجموعة من الاودية الجافة ، ابتداء من وادى الحاج الى وادى الحسنة ، وكلها تنتهى الى الصحراء ، فتمثل بذلك نطاقا من الصرف الداخلى .

أخيرا ، وعلى الركن المقابل شمال غرب رأس خليج العقبة فى منطقة الكونتيل ، ثمة للفرابة رقعة تحمل رؤوس عدة أودية يضمها وادى الجرانى الذى هو أحد روافد وادى عربية الذى ينتهى بدوره الى البحر الميت فى فلسطين . فالصريف هنا داخلى بحت . ولعل هذه هى منطقة الصرف الداخلى الصريح الوحيدة فى كل سيناء ، لكن وجه الفرابة ، على ضآلة الرقعة ، أنها على مرمى حجر من البحر عند الخليج .

عقدة مناخية

نفس فكرة العقدية واضحة بعد هذا حتى على المستوى المناخى . غسيناء هى ركن الزاوية أو زاوية الركن فى إطار الرطوبة الساحلية الخفيف على ضلعى مصر البحرين ، وفيها تجتمع آخر السنة الرياح الشرقية بأمطارها العاصفية الربيعية مع غلول الغربيات العكسية بأعاصيرها الشتوية . ولهذاضطرب جسو سيناء بشدة فى الخريف والربيع حين تكثر فى هذين الفصلين العواصف الرعدية العاتية والسيول المدمرة ، هذا الى جانب أمطار الشتاء برخاتها التى لا تقل عدم انتظام . ومن هنا تكاد سيناء تتميز ، على استحياء شديد وبمقياس ميكروسكوبى ، بقميتين فصليتين للمطر ، الشتاء والخريف .

وبكل المقاييس المناخية بالطبع ، فان سيناء منطقة صحراوية أو شبه صحراوية على أفضل الاحوال . فالأمطار قليلة نادرة . تتخلف أحيانا وأحيانا نتحول الى سيول فجائية عنيفة كأفواه القرب . لكن سيناء على أية حال أغزر مطرا من كلتا الصحراوين الشرقية والغربية بعامة ، اذ يتراوح المطر فيها بين ٦ بوصات فى الشمال ، ٢ - ٢ فى الجنوب . ولقد تكون فى كلتا هاتين الصحراوين رقع محلية تفوق كثيرا من أجزاء سيناء مطرا ، لكن سبنا ببيتين هى أغزر صحارينا مطرا على وجه العموم .

وشريط الساحل هو أغزر سيناء مطرا ، خاصة كلما اتجهنا شرقا بحكم وضعيات محور الساحل المتغيرة بالنسبة الى الرياح الشمالية الغربية . وإذا

كان المطر بعد هذا يقل هكذا كتقاعدة من الشمال الى الجنوب : غانه في أقصى الجنوب المرتفع وبحكم التصعيد الاوروجرافى يعود الى قمة محلية ثانوية يزداد فيها من جديد ، تاركا الوسط بين الطرفين « كانخفاض » مطرى عميق يجعله اشد اجزاء سيناء جفافا . معنى هذا أن هناك قمتين للمطر اقليميا مثلما هناك فصليا . وفي هذا تختلف سيناء عن الصحراويين الشرقية والغربية ، أو قل هي تجمع بينهما ، حيث يقل المطر بانتظام نحو الشمال في الاولى ونحو الجنوب في الثانية .

وعقدة نباتية

هذا التعديل الطفيف أو النسبى في درجة الجفاف ينعكس بطبيعة الحال على الغطاء النباتى . فنسبة الكساء الخضرى ، الذى يختفى تماما في المناطق القاحلة الجرداء ، يزيد نوعا في رقع كثيرة حتى تصل الى ١٠ ٪ ، ٢٠ ٪ بل وأحيانا الى ٣٠ ، ٤٠ ٪ . وحتى الكثبان الساحلية لا تخلو من بقع نباتية تنقطها ، وأحيانا تمسكها وتثبتها . كذلك ورغم أن انواع النباتات والاعشاب السائدة هي انواع الجفاف عموما وانواع الملوحة في المستنقعات الملحية ، فإن انواع الرطوبة hygrophytes تنتشر في المناطق الجبلية المرتفعة على السفوح والقمم والودية الجبلية . وفي بعض الرقع نكاد نكون ازاء منطقة شجرية لا صحراوية ، حيث تتكاثف آجام الشجيرات والاشجار ، خاصة من الاثل والسنط ، بجانب النخيل العالمى بالطبع ، في شبه واحات ولا نقول شبه ادغال واضحة الغنى والوفرة ، كوادى غيران مثلا نموذجيا .

وعلى النقيض من جبال الصحراء الشرقية العارية الموحشة ، تحمل جبال جنوب سيناء غطاء نباتيا غنيا على كل الارتفاعات من القاع الى القمة . وتزداد هذه النباتات غنى كلما اتجهنا الى أقصى الجنوب (١) . وحتى السطوح والسفوح الصخرية الصماء ، التى تخلو من التربة تماما ، لا تخلو من انبثاق نباتات الشقوق المتخصصة chasmophytes . كذلك فعلى سفوح ومنحدرات الجبال الجنوبية الشاهقة تعرف ظاهرة المناطق النباتية الطباقية التى تتوالى بحسب الارتفاعات المختلفة vertical zonation ، بل وتظهر الفروق البارزة بين السفوح الشمالية المواجهة للرياح والمطر بغطائها النباتى الغنى وبين السفوح الجنوبية فى منصرف الرياح وظل البحر غنبودو الخضرة عليها أقل كثافة وربما تصبح ماحلة تماما (aspect) (٢) .

(1) A.M. Migahid et al., "Ecological observations in western & southern Sinai", B.S.G.E., 1959, p. 175.

(2) Id., p. 190.

على أن المثير حقا في النبات الطبيعى بعامة هو غنى سيناء الشديد بالانواع النباتية . فخلقد قدر أن هناك أكثر من ٥٢٧ نوعا ، ربعها على الأقل لا وجود له في أى منطقة أخرى من مصر(١) ، مما يشير الى ارتباطات اقليمية خاصة ، ايكولوجية وبيئية ، بمناطق جغرافية مجاورة . والواقع أن سيناء تجمع في نباتها عناصر من كلتا القارتين افريقيا وآسيا . انها ، مرة أخرى ، خاصية العقدية الاقليمية . فهي تنفرد عن سائر اقاليم مصر بأنواع اسيوية ، في الوقت الذى تنفصل فيه — كما يلاحظ مجاهد وزملاؤه — عن اقاليم مصر الجغرافية — النباتية بحاجز خليج السويس الفعال ، « بحيث تبدو معزولة تقريبا ولها نباتها الخاص وحدها » . وفي جبال الجنوب المنعزلة بالذات بقايا لنباتات غرب ووسط آسيا بوجه عام (٢) .

افريقية أم اسيوية ؟

افريقية أم اسيوية ؟ — هذا هو السؤال ، القديم الجديد ، الذى يطرح نفسه عند هذا الحد ويتطلب منا اجابة علمية شافية — وواعية أيضا . فلامر ما الح بعض الكتاب والعلماء الغربيين منذ وقت مبكر في القرن الماضى على هذا السؤال الحاحا سافرا ومرييا ، ليس فقط بشريا ولكن طبيعيا ، ليس فقط جغرافيا ولكن حتى جيولوجيا . ومن أسف أن بعضا منا رجع التساؤل نفسه دون وعى فكري وبلا نقد علمى كاف . لكن واقع الامر علميا أن المشكلة مفتعلة والقضية مزيفة ، اصطنعها الاستعمار تمهيدا وتبريرا فكريا لاغراض سياسية بعيدة ومبيتة تكشفت فيما بعد . اما الحقيقة الموضوعية في الجدل كله لمسئولية العلم ، والعلم الجغرافى وحده .

فلان سيناء ، كشبه جزيرة يطوقها خليجان متعمقان ، تنفصل أرضيا انفصالا جزئيا عن كتلة أرض مصر وتتصل بالدرجة نفسها تقريبا باليابس الاسيوى ، فقد الحقها البعض تصنيفيا بالجانب الاسيوى أو العربى ، بينما حار البعض الآخر في تحديد موقفها أو موقعها جيوديزيا وغير جيوديزى . هذا فضلا بالطبع عن تشابه بعض ملامح التضاريس والسطح والمناخ ، وكذلك بعض انواع النبات الاسيوية المتخلفة ، عدا تدفق قبائل البدو العربية السامية المتوطنة (ودعك من الاسم نفسه ، سيناء ، السامى الاصل من سين آله القمر عندهم ، أى بمعنى أرض القمر) .

حتى على المستوى الجيولوجى البحث ، حاول البعض أن يربطها بالجانب الاسيوى دون الافريقى . يقول لوران مثلا ، « شبه جزيرة سيناء

(1) Id., p. 175.

(2) Id., p. 167.

تكمل شبه الجزيرة العربية ، التى تربطها بها كل خصائصها الجيولوجية ،
فخليج العقبة ، الذى يحفها من الشرق ، هو الاستمرار لانكسار وادى الاردن
الفلسطينى الكبير . [. . .] ، ولا يختلف على الجملة عن البحر الميت ، المائل
تحت ابعاد مصفرة ، الا فى أنه يتصل بالمياه المفتوحة « (١) .

من هنا جميعا اعتبر البعض سيناء جزءا من بلاد العرب الصخرية
Arabia Paetra التى تقع شمال غرب الجزيرة العربية فى منطقة مدين والحجاز ،
ومن ثم أصبحت عندهم جزءا من آسيا (٢) . بل هناك أيضا من شبهها بأنها
تصغير شديد للجزيرة العربية بيئة وبنية وتركيبا (٣) . ولقد تبدو سيناء
بالفعل ، بحسبان اتصالها الارضى مع شبه القارة العربية بمعناها الواسع
الذى يشمل الهلال الخصيب ثم تشابه التركيب الارضى والهيئة الطبيعية
والطبيعة الجغرافية بين الاثنتين بدرجة أو باخرى ، قد تبدو وكأنها نتوء بارز
واستمرار مصفر لكتلة الجزيرة العربية على نحو ما تفعل شبه جزيرة آسيا
الصغرى مثلا بالنسبة الى قارة آسيا . يعنى أن سيناء قد تبدو من هذه
الوجهة ولأول وهلة وكأنها « جزيرة العرب الصغرى Arabia Minor » .
على وزن آسيا الصغرى Asia Minor .

مصر الصغرى

لكن الحقيقة مختلفة عن ذلك كثيرا . غالواتع أن سيناء إنما امتداد أو
تصغير لصحراء مصر الشرقية أكثر مما هى امتداد أو تصغير للجزيرة العربية .
وهى أقرب فى الجيولوجيا والطبوغرافيا والمناخ والمائية والنبات الى الاولى
منها الى الثانية ، فلا هى جزء لا يتجزأ أو يتجزأ من قارة آسيا ولا هى من بلاد
العرب الحجرية اى العرب البتراء أو شبه القارة العربية فى شىء .

خذ الجيولوجيا أولا . أن خليج العقبة استمرار لانكسار اخدود البحر
الميت ، كما يشير أو يثير لوران ، إنما يمعن لا فى فصل سيناء عن مصر ولكن
فى فصل سيناء بل ومصر جميعا عن شبه الجزيرة العربية وعن الشام كليهما ،
وذلك بحسبان أن خليج العقبة بعمقه الخندقى العظيم ، وليس خليج
السويس الرصيفى الضحل ، هو المسار الثريائى هنا للاخدود الافريقى
العظيم ، ومن ثم « خط الاستواء الجيولوجى » الحقيقى بل الوحيد أصلا
وأساسا داخل الكتلة العربية — النوبية الجوندوانية الصلبة ككل .

أما تشابه مظاهر السطح والتضاريس فغام ومشارك بين سيناء

(1) P. 106.

(2) Id.,

(3) J.L. Myres, The dawn of history, H.U.L., 1933, p. 47.

والصحراء الشرقية كما بينهما معا وبين غرب الجزيرة العربية . وغرق هذا
فان الاخيرة والشام ينفردان دون سيناء والصحراء الشرقية بغطاءات اللان
البركانية وطفوح الحرات البازلتية الهائلة المساحة والانتشار ، بما يرجح كفة
افريقية سيناء في ميزان المقارنة .

اخيرا ، عن الانواع الاسيوية في نبات سيناء ، نقول انها الاقلية لا
الاجلبية كما رأينا ، هذا الى ان ظاهرة الانواع النباتية الغريبة او الاجنبية في
مصر لا تقتصر على سيناء وانما تسرى على اركانها الهامشية الثلاثة كما رأينا
في جبل علبة ومرمرىكا ، وهى قانون عالمى عام في كل مناطق الانتقال الحيوية
الى البيولوجية على التخوم والاطراف .

والحقيقة ان الخطأ في اتباع سيناء جيولوجيا او جغرافيا او طبيعيا
للجزيرة العربية دون مصر انما ينبع من انكسار عام في الرؤية العلمية مثلما
يذكر « بخداق أرسطو » . فمصر والجزيرة ككتاهما كما رأينا نظائر جيولوجية
على ضلعي الاخدود الافريقى بعد ان كانتا أصلا وحدة جيولوجية واحدة في
الكتلة العربية — النوبية الصلبة . فالتشابه الجيولوجى مشترك بين الجميع ،
سيناء ومصر والجزيرة . وسيناء في هذا هى العقدة الجيولوجية مثلما هى
العقدة الجغرافية بين الجانبين ، الا انها دائما اقرب جيولوجيا الى صحراء
مصر الشرقية مثلما هى ادخل جغرافيا في مصر الام عموما .

ثم بعد هذا فاذا كانت سيناء تبدو كنتوء بارز من كتلة الجزيرة العربية
بمعناها الواسع ، فان نظرة الى الخريطة لتوضح على الفور انها المتهم
الطبيعى لجسم مصر الذى يكمل مربعها المنتظم في اقصى الشمال الشرقى .
تماما كما تكمل آسيا الصغرى مثلث قارة اوربا في اقصى جنوبها الشرقى رغم
انها تخرج ناتئة من كتلة القارة الاسيوية الكبرى . اكثر من هذا ، فتماما كما
تعد شبه جزيرة آسيا الصغرى جغرافيا من اوربا ، شأنها في ذلك شأن شبه
جزيرة ايبيريا كما ينبهنسا كريسى وذلك رغم انها من آسيا جيوديزيا (١) ؛
نستطيع ان نرى ان سيناء التى تلتحم باليابس المصرى بقدر ما تلتحم باليابس
العربى هى من مصر وافريقيا جيوديزيا وجغرافيا اكثر مما هى من آسيا
والجزيرة العربية. انها في معنى حقيقى جدا «مصر الصغرى Egypt Minor» .
اكثر منها جزيرة العرب الصغرى .

وبهذا فان السؤال « افريقية ام اسىوية » محسوم علميا ، ولا مبرر
لحيرة او لتناقض . فسيناء ، على المستوى الطبيعى ، افريقية اكثر مما هى
اسىوية ، ومصرية اكثر واكثر منها عربية . كل هذا ، لاحظ ، على المستوى

(1) G.B. Cressey, Asia's lands & peoples, McGraw-Hill, 1952, p. 403.

الطبيعى فى الجيولوجيا والجغرافيا والارض ، أما فى التاريخ فتلك قصة أخرى نعرض لها غنيا بعد . وكل ما يمكن أن نقوله هنا هو أن مصر كما هى فى إفريقيا بالجغرافيا غانها فى آسيا بالتاريخ . وفى هذا المفهوم غان مصر تزداد اسيوية بالضرورة كلما اتجهنا شمالا بشرق ، فالصحراء الشرقية أكثر اسيوية الى حد ما من الغربية ، وسيناء أكثر نوعا من الاثنتين ، ولكنها فى النهاية لا تزيد اسيوية ولا تقل إفريقية من مصر . انها بكل بساطة جزء لا يتجزأ من مصر ، كما تذهب تذهب .

الموارد والاقتصاد

الماء ، ماء المطر بأوديته والينابيع ، والماء الباطنى بآباره والعيون — ذلك هو ضابط الحياة الأولى فى سيناء ، وعوامله الأولى تلك ، أى الأودية أولاً والآبار ثانياً ، هى ضوابط توزيعها الحاكمة . وفى سيناء ما لا يقل عن ٢٥٠ بئراً أو عينا من مختلف القدرات والتدفقات (١) . ومعظم هذه الآبار والعيون يقع فى بطون الأودية كالعريش وغيران ، وبعضها يقع فى المناطق الرملية كالنطاق الشمالى وكعيون موسى ، وبعضها خارج النوعين كالمناطق الجبلية فى الطور ، كما توجد صهاريج محفورة فى الصخر فى القصيمة والجديرات .

ومن المؤكد أن الامكانيات الكامنة لموارد المياه فى سيناء تفوق الموارد المنتجة والمستغلة منها فعلا فى الوقت الحالى . فبعض الابحاث فى منطقة العريش مثلا تدل على أن من الممكن دق آبار تزيد ثلاثة الأمثال عما هو موجود حالياً (٢) . كذلك كشفت محاولات البحث عن البترول عن آبار جافة بتروليا ولكنها غنية بالمياه العذبة على أعماق مختلفة دون أن تستغل أو تعرف مصادرها . مثال ذلك بير حبشى شرق البحيرات المرة (عمق ٦٠ مترا) ، بير أبو قطيفة جنوب شرق السويس (٦٢٠ مترا) ، نخل وسط شبه الجزيرة (٩٠٠ — ١٣٥٠ مترا) .

ثم هناك المياه السطحية ، مياه السيول الجارية بالأودية العديدة والتي يمكن استغلالها بواسطة سدود صغيرة ، ولو أن التجربة أثبتت فشلها غالباً اما لاطمائها السريع أو لانتهيارها تحت ضغط السيول الجارفة . ولذا يفضل البعض التوصية بالاتجاه الى الصهاريج الصخرية المتناثرة .

على أنه يبقى فى النهاية بالطبع أن هذه جميعا موارد محدودة متواضعة نسبيا . ومع ذلك غان الموارد المائية فى سيناء لا تترادف أو تحدد الموارد

(١) رشدى سعيد ، تعمير شبه جزيرة سيناء ، القاهرة ، ص ٦١ .

(٢) السابق ، ص ٥٠ .

الاقتصادية جميعا وانما الموارد الزراعية والرعية فقط . فهناك ، بالاضافة ، الموارد المعدنية التى قد تزيد أهمية بكثير جدا ، ثم موارد الصيد التى قد لا تقل أهمية بكثير جدا . الزراعة ، الرعى ، المعادن ، الصيد — بهذه الرباعية اذن تتحدد اقتصاديات سيناء وبالتالي امكانياتها العمرانية والبشرية .

عقدة اقتصادية

وبهذه الرباعية وبهذا التعدد البادى تجمع سيناء ايضا وبصورة دالة بين اقتصاديات كلتا الصحراوين الغربية والشرقية . من الاولى تأخذ رعى الساحل المختلط وزراعة واحات الداخل ، ومن الثانية تأخذ اقتصاد التعدين والصيد البحرى . انها « عقدة » اقتصادية ايضا ، تختزل مجمل صحارينا مرة اخرى .

والواقع ان ساحل سيناء الشمالى ، بامطاره ومياه كتبانته ورماله وبقطعانه وزراعاته بل وبمدنه وبدوه ثم بامكانياته السياحية الجذابة ، يكاد يكرر الى حد ما نطاق مرمريكا على ساحل الصحراء الغربية الشمالى ، على الاقل فى ملامحه الاساسية ، كما لا يخلو من اشباه واحاتها الداخلية بمعنى ما او بالادق من « واحات الكتبان » . حتى دور الرومان وطرقهم وآبارهم والصحاريج ، التى تعرف هنا « بالهرابات » ، وكذلك الدلائل على أن السكان والعمران كانت اكثر فى الماضى ، ثم ادلة تعرية النبات والتربة بافراط الرعى وازالة الاشجار ، كلها تتكرر هنا ايضا . فتاريخ الجفار او ساحل شمال سيناء عمرانيا هو كتاريخ مراقبة او مرمريكا مريوط . خذ مثلا شهادة ابن عبد الحكم : « ... الجفار بأجمعه كان أيام فرعون رعى فى غاية العمارة بالاد والقرى والسكان » .

هذا من ناحية . من الناحية الاخرى ، فان كتلة جنوب سيناء ، بجبالها واوديتها وبسواحلها الصخرية وبمعادنها ومناجمها ومدن معسكرات التعدين وموانئ صيد الاسماك ، تكرر بوضوح كاف نمط الاستغلال والاستقرار السائد . فى الصحراء الشرقية فى جبال وسواحل البحر الاحمر . وهكذا تنتهى سيناء وهى تجمع بطريقة ما بين نمطى الصحراويين الغربية والشرقية الاساسيين فى الاستثمار والتعمير .

واخيرا ، ورغم اشتراك اضلاع مثلث سيناء الثلاثة فى الرعى والصيد بنسب مختلفة ، وكذلك فى الزراعة الى حد اقل ، يمكن القول بصفة تعميمية او تغليبية لا تنفى الاستثناءات ان الساحل الشمالى هو اساسا ساحل الزراعة ، والغربى هو ساحل التعدين ، والشرقى هو ساحل الرعى .

المركب الاقتصادي

أهم مناطق الزراعة في سيناء هي الساحل الشمالى المطير حيث يوجد شريط من الاراضى الرملية — الطينية الصالحة للزراعة والتي لا تنقصها موارد المياه المعقولة . وهى زراعة امطار — آبار مشتركة أو مزدوجة ، أكثر منها زراعة مطرية بعلية مباشرة كمربوط أو زراعة واحات مياه جوفية مطلقة كواحات الصحراء الغربية . أو قل هى زراعة مطرية غير مباشرة أو زراعة شبه واحات .

غلامطار تستقط فتروى بعض المحاصيل مباشرة ، ثم تتسرب في الكثبان الرملية حيث تختزن في قاعها فنستدق بالآبار الضحلة لتروى محاصيل أخرى بين فجوات الكثبان . وفي منطقة العريش تسود الآبار واسعة القطر (٨ — ١٠ أمتار) قليلة العمق (٦ أمتار) ، ترفع منها المياه بالشواذيف . ولكل مزارع عادة بئر خاصة تسقى نحو ٥٠٠ « تحويلة » ، أى لكل مزرعة بئرها أو لكل بئر مزرعتها المسورة بسياج نباتى (١) .

ومياه هذه الآبار عذبة رغم شدة القرب من البحر ومن السطح على السواء . والقطاع الشرقى ، خاصة العريش — رفح ، هو أغنى النطاق ، بينما في أقصى القطاع الغربى في سهل الطينة الدلتاوى امكانيات جيدة للاستصلاح والاستزراع .

هكذا على طول الساحل ، وإلى جانب آجام النخيل الكثيفة وبينها وتحت ظلها interculture . تنتشر زراعات الفواكه والأشجار المثمرة من أنواع لبحر المتوسط (خاصة التين والزيتون) ، والخضروات والمقات (خاصة البطيخ الذى يمثل العلف الصيفى الأساسى للابل كما يصدر فائضه إلى الوادى) ، فضلا عن الشعير الذى هو محصول الحبوب الرئيسى . وفي قطاع العريش — رفح المتميز يصل غنى الزراعة النسبى إلى حد تعرف معه الدورة الزراعية التى تجمع بين الشعير شتاء والذرة الرعيعة صيفا . كذلك فهنا فقط من بين كل سيناء توجد الأبقار والماشية وإن كانت من الحجم الصغير نوعا ، ومثلها تفعل الخيل والحمير .

خارج هذا النطاق الساحلى تقتصر الزراعة على رقع أو بقع متناثرة كالجزر حول الآبار في بطون وجوانب بعض الاودية أو في دالاتها كزراعة شبه واحة ضئيلة ، أساسها الشعير وربما الذرة ، ثم النخيل وربما الزيتون ، إلى جانب بعض الفواكه المختلفة . من أهم هذه النقاط المبعثرة في السهول

الشمالية نخل وثمد والعوجة والقصيمة حيث عين جديرات الشهيرة بالزيتون .
أما في الهضبة الجنوبية فهناك واحة وادى غيران الغنية بمياهها ونباتاتها
ومزروعاتها خاصة الفواكه ، واحة دير سانت كاترينا التى تغذى الدير ،
ثم أساسا سهل القاع .

غنيا عدا هذا غان امكانيات الزراعة فى سيناء رهن بمشروعات الري
والاستصلاح ، اما على أساس موارد المياه المحلية وهو أساس محدود ولكنه
اقتصادي ، واما على أساس مياه النيل المنقولة وهو باهظ التكاليف بالطبع .
الاولى محورها اما مضاعفة السحب بدق الآبار العميقة التى تتخطى الطبقة
المطرية السطحية الى طبقة المياه الباطنية العميقة التى تعرف محليا باسم
« الفجرة » (١) ، او اقامة عشرات السدود الصغيرة لحجز مياه الودية
الدائمة الفائضة . واكبر هذه السدود كان سد الروافعة على وادى العريش
قرب أبو عجيلة بطاقة ١ - ٣ ملايين متر مكعب ، وان كان الاطماء المتراكم فى
خزان السد والرشح فى الترع قد ادى الى غشل المشروع . وهناك مشروع
سد آخر على الوادى عند الضيقة اعلى الروافعة بكيلومترات .

أما مبدا توصيل مياه النيل أسفل القناة عبر سحارة خاصة من ترعة
اسماعيلية ففكرة قديمة ، وقد تحققت مؤخرا رغم اضطراب المشروع بسبب
العدوانات الاسرائيلية . وبه عاد قطاع من سيناء ، كما كان فى القديم ، جزءا
من حوض النيل . وكانت خطة المشروع زراعة ٥٠ ألف فدان فى غرب سيناء ،
يمكن التوسع فيها مستقبلا لتشمل استصلاح سهل الطينة ، كما يمكن مده
لينصل بوادى العريش نفسه مباشرة او حتى عن طريق وادى الحاج ووادى
بروك (٢) . وهناك الآن تقديرات مليونية لامكانيات التوسع ، اذا تحققت
مستقبل الصورة تماما .

رغم أهمية هذا الاقتصاد والاستقرار الزراعى ، غانه الرعى يسود .
حيث يغطى الرقعة الكبرى من سيناء ويمثل الحرفة الأساسية للقطاع الاكبر
من السكان ، نحو الثلثين ربما . وهكذا تنتشر قبائل البدو الرحل التى تتحرك
لا حدود او بانتظام وراء المرعى . واغنى نطاق من المرعى يتوزع فى ظهير
لنطاق الساحلى ، ولكن مع المطر يقل المرعى داخله كلما اتجهنا غربا وتزداد
خشونته وملوحته . ولما كان من الثابت ان سيناء قد ورثت غطاء نباتيا مخربا
مبددا بسبب تعرية الرعى أساسا ، فان البعض لا ينصح باعتماد اعادة تنمية
الرعى من جديد (٣) . وربما كان رعى البحر اجدى ، فسيناء بسواحلها الثلاثة
وبحيرات الشمال ذات امكانيات ضخمة فى صيد الاسماك .

(١) رشدى سعيد ، تعبير ، ص ٥١ .

(٢) السابق ، ص ٤٧ - ٤٨ . (٣) السابق ، ص ٥١ - ٥٢ .

الثروة المعدنية

عن المعادن ، أخيرا ، فخلع سيناء أول مناجم مصر القديمة ، حتى قبل الاسرات ومنذ البدارى ، ان لم تكن حقا أقدم مناجم العالم المعروفة في التاريخ . وكما في الصحراء الشرقية ، آثار وبقايا عمليات التعدين التاريخية مازال شاهدة شاهدة حتى الآن ، أحيانا ببوتقاتها وقوالب السبك وكسر الخام ، وذلك ابتداء من الذهب الى الفيروز والنحاس ، ومن المغارة الى صرابيت الخادم .

ورغم أهمية التعدين منذ القدم ، ثم في العصر الحديث خاصة ، وبالأخص منذ البترول ، فإنه يقتصر أساسا على نطاق ساحل خليج السويس وما وراءه من منحدرات على ضلوع الهضبة . فهنا كانت تتركز مناجم المعادن والاحجار الكريمة الفرعونية القديمة ، وهنا تتركز مناجم المنجنيز والحديد الحديثة ، وأهم منها حقول البترول التي كانت في وقت ما تقدم نحو ثلثي انتاج مصر .

على أن امكانيات سيناء المعدنية تتجاوز هذه المنطقة وتلك المعادن بكثير ، كما أثبتت الكشوف الحديثة التي أضافت آفاقا جديدة في المنجنيز والفوسفات والنحاس والحديد ثم الفحم ، عدا الكاولين والجبس والرمال السوداء والكوارتزيت البيضاء .

غفى المنجنيز كشف عن مواطن جديدة في جبل موسى وحول دير سانت كاترينا ، وكذلك في منطقة شرم الشيخ حيث رصد منه ٣٠ ألف طن خام . والفوسفات وجد أيضا في السفوح العليا لهضبة التيه وحول هضبة العجمة فضلا عن شمال سيناء . أما النحاس غفى الجنوب هناك وادى سمرة والجنوب الشرقى ، وفي الوسط المغارة وسرابيت الخادم ووادى الغيب ثم في الغرب . وعثر على الحديد في مناطق الكريتاسى الاعلى .

لكن الفحم يقينا هو مزية أو هدية سيناء الخاصة . فقد جاء الكشف الثورى في منتصف الستينات برصيد يبلغ نحو ١٠٠ مليون طن مؤكدة ، ١٠٠ مليون أخرى محتملة . حقل المغارة في الصدارة ، ٥٢ مليون طن مؤكدة ، ٣٦ مليوناً محتملة . تلى منطقة بدسة وثور ، ١٥ مليوناً مؤكدة ، ٦٠ مليوناً محتملة . أخيرا في عيون موسى ٤٠ مليوناً ، ولو أنها في تقدير آخر ١٨٥ مليون فقط . النوعية في المغارة وعيون موسى تصلح لتشغيل محطات القوى الكهربائية ومجمعات الحديد والصلب . في حقل المغارة بدأ الاستغلال قبل ١٩٦٧ ، وذلك بمنجم الصفا وبطاقة ١٠٠٠ طن يوميا ، لكن العدوان الاسرائيلى اوقفه . وقد تقرر الآن فتح ٥ مناجم جديدة الى جانب اعادة تشغيل الصفا

الذى يقدر ان انتاجه يمكن ان يلبى ٣٠٪ من احتياجات صناعة الحديد والصلب بطلوان ، ويمكن ان ينقل اليها تلقائيا ومباشرة على خط سكة حديد العريش بعد اعادة تشغيله .

اما عن الكاولين فهناك منجم من نوعية ممتازة تصلح لافضل انواع الخزف ، وكانت طاقته قبل العدوان ٤٠ الف طن سنويا . وفي الخبوية ، وسط سيناء ، اكبر وانقى منجم للرمال البيضاء الصالحة لانتاج ارقى انواع الزجاج ، وكانت طاقته ٢٥ الف طن . اما الجبس ففى رأس ملعب ، والنوعية ممتازة تصلح للتصدير ، اما الانتاج فنحو ١٢٠ الف طن سنويا .

الهيكل العمرانى

الآن ، على هذه القاعدة الاقتصادية المخلخلة نسبيا ، يقوم الهيكل العمرانى وبها يتحدد . فمجموع السكان محدود جدا بالنسبة الى المساحة الشاسعة . وتتفاوت تقديرات السكان بشدة ، ما بين ١٠٠ الف ، ٢٠٠ الف قبل الاحتلال الاسرائيلى (الذى غرغ المنطقة من نحو نصف سكانها فيما يقدر بالتهجير الاجبارى والطرء والارهاب ، وبذا احوال سيناء الى منطقة طرد بشرى تصدر السكان الى وادى النيل بدل ان تستوردتهم) . اما فى تعداد ١٩٧٦ فقد قدر عدد سكان المناطق غير المحررة بنحو ١٤٧ الفا ، بينما بلغ سكان المنطقة المحررة ١٠ آلاف . اى ان المجموع الكلى نحو ١٥٧ الفا ، او ما يعادل بالكاد سكان مدينة متوسطة الحجم فى الوادى . لهذا فان متوسط الكثافة العام منخفض جدا ، ٢٥ نسمة فى الكيلو المربع .

يبقى ، مع ذلك ، ان رغم السكان المقدر ان صح يجعل من سيناء ، صغرى صحارينا مساحة ، كبراها سكانا على الارجح ، اكبر جدا بالتاكيد من الصحراء الشرقية ، وربما اكبر من الصحراء الغربية بواحاتها وساحلها او على الاقل قدرها . ولقد كانت سيناء دائما اكبر سكانا من الصحراء الشرقية (٣٨ الفا مقابل ١٦ الفا ، اى اكثر من الضعف ، فى ١٩٤٧) . ولكن لم يكن هكذا الوضع قط بالنسبة الى الصحراء الغربية التى عدت ٣ امثال سيناء تقريبا فى ١٩٤٧ (١٠٧ آلاف مقابل ٣٨ الفا) .

وان دل هذا على شىء فانما يدل على امكانيات سيناء الكامنة . والواقع انه لا غرابة فى بروز سيناء سكانيا ، فهى اغزر صحارينا مطرا . ولا غرابة بعد هذا ان تكون العريش — ٤٥ الفا الآن — هى اكبر مدينة صحراوية فى مصر او بالاصح كبرى مدن صحارى مصر ، فهى تعادل على

الاقل ضعف اى مدينة اخرى فى صحارينا سواء مرسى مطروح او رأس غارب
او أو ... الخ .

ليس هذا فحسب . فمن المحقق أن نمو سكان سيناء فى العقود الاخيرة
نم يحرص عليه أن يكون مضطربا مذبذبا بعنف فحسب ، أو حتى متوقفا فقط ،
بل متناقضا قطعاً . والاشارة بالطبع هى الى العدوان الاسرائيلى الكامن أو
الجائم . ولولا ذلك لكانت سيناء اكبر سكانا مما هى عليه أو كانت عليه فى
أوجها . وزوال هذا الخطر يعنى أن امام سيناء بالتأكيد طاقة سكانية لا بأس
بها فى المستقبل ، وانها يمكن أن تتحول الى طاقة عمرانية تصب فيها مصر
الوادي بعض غائضها البشرى .

الملاحظة الجديرة بالتسجيل فى النهاية ، مع ذلك كله ، هى ارتفاع
نسبة سكان المدن فى شبه الجزيرة ككل ، الثلث على الاقل وربما النصف .
ولقد يبدو هذا غريبا فى مثل هذه البيئة الصحراوية ، لكننا هى طبيعة بيئات
التعدين والرعى . غفى مثلها ينقسم السكان بحددة عادة ما بين سكان مدن
محتشدة فى كفة وبدو رحل مبعثرين فى الكفة الاخرى ، دونما سكان ريف أو
زراع تفصل بين النقيضين بدرجة مكافئة أو مذكورة .

توزيع السكان

هذا عن حجم السكان وتركيبهم . اما عن التوزيع الجغرافى فان
السواد الاعظم من أبناء سيناء مركز اساسا فى موطن الانتاج والمياه التى
ترتبط باطراف المنطقة وهوامنها ، بينما تخلو رقع كثيرة وشاسعة فى
الداخل الهضبي والجبلى من السكان تقريبا وتكاد تعد من اللامعمور . الانتاج
اذن حدى ، والعمران هامشى ، ونبطه الاساسى حلقى . فالعمران يتخذ
بصورة تقريبية شكل الحلقة الضعيفة حول « القلب الميت » . وهذه صورة
أو متناقضة مألوفة فى الجغرافيا البشرية ، ولكنها هنا تبدو غريبة لان المنطقة
جميعا ضعيفة السكان للغاية . وعلى العموم وبالتقريب يمكن القول انه من
بين اضلاع مثلث سيناء الثلاثة يعد الساحلان الشمالى والغربى من المعبور
والسواحل الحية فى حين يأتى الساحل الشرقى اقرب نوعا الى الساحل
الميت أو شبه اللامعمور .

تحديدا ، تبدأ تلك الحلقة الهامشية من العمران على شكل شريط متصل
نوعا على الساحل الشمالى الشرقى من رفح حتى البردويل ، تتوجه مدينة
العريش ، كبرى مدن سيناء ، نحو ٥٠ ألفا تمثل وحدها حوالى ٢٩٪ من
سكان شبه الجزيرة . ويتقطع هذا الشريط فى امتداده غربا ، ثم يتحول الى

عقد من النقاط المأهولة على الضفة الشرقية لقناة السويس حيث مدر القناة الصغيرة ، وكبراها القنطرة شرق التي تعد ثاني اكبر مدينة في سيناء (٥ آلاف) . وعلى ساحل خليج السويس ينتشر عقد مدن التعدين مثل أبو زينة (المنجنيز) ، ومستعمرات البترول الحديثة التي أبرزها أبو رديس وسدر ، بالإضافة الى الطور مدينة الصيد ومجر الحج الصحرى .

أخيرا ، وعلى ساحل خليج العقبة تزداد نقاط العمران تضاريا وتباعدا ، وأغلبها موانئ الصيد أو الموانئ الحربية . وتكل الحلقة على طول الحدود الشرقية مجموعة من نقاط المخافر والمراكز العسكرية ابتداء من رأس النقب وطان والكوتيل الى القصيمة وأبو عجلة . وفيها عدا هذا ، فهناك شتيت منثور من الواحات ومراكز الاستقرار الصغيرة في قلب الداخل أشبه بالجزر المنزلة ، وأغلبها مرتبط بالادوية الرئيسية وخاصة على نقاط تقاطعها .

عند هذا الحد ، لن نخطئ بالتأكيد ذلك التناقض الحتمى الكامن بين موقع العاصمة والنمط العمرانى . فتقليديا كانت عاصمة سيناء القديمة هي نخل ، وسطية الموقع جدا ولكن في عين القلب الميت ، وان دعمها نوعا درب الحج قبل أن ينقرض في العصر الحديث . ولذا كان طبيعيا أن تنتقل العاصمة بعد ذلك الى العريش التي ، وان جاءت على العكس في أغنى قطاع عمرانى من شبه الجزيرة ، إلا أنها تأتي من الناحية الأخرى متطرفة الموقع الى أقصى حد . على أن تقسيم سيناء إداريا الى محافظتين مؤخرا قد أدى الى ثنائية العاصمة ، العريش للشمال والطور للجنوب . ولعل هذه المعادلة الجديدة أدنى الى حل متناقضة توزيع السكان - توقيع العاصمة ، مثلما تعد دليلا عليها وتشخيصا لها .

اقاليم سيناء

سيناء على الخريطة وفي الحقيقة ثلاثية في مثلث ، كتلة جبلية - هضبية - سهلية . ومن هذه الزاوية فإنها ، وان كانت تشبه عموما شبه جزيرة العرب على تصغير شديد ، تذكر أيضا بشبه جزيرة الدكن في الهند الى حد ما شكلا وسطحا . وعلى الجملة تبدو شبه الجزيرة في مجموعها كتلة رصيفة مكتنزة من المرتفعات تترك سهولا واسعة نسبيا في الشمال ، مقابل سهل ساحلى ضيق نوعا في الغرب تنحدر اليه سلميا ويختنق بأودية في وسطه ، بينما يكاد السهل يختفى تماما في الشرق .

جغرافيا ، تنقسم سيناء بسهولة الى ثلاثة اقاليم طبيعية او فيزيوغرافية تتوالى من الشمال الى الجنوب : سهول واسعة تعرف اصطلاحا بسهول

العريس وأحيانا بالصحراء ، هضبة وسطى يطلق عليها تعميما هضبة التيه ، ثم أخيرا كتلة جبلية تسمى عموما جبل الطور . أو على الترتيب : اقليم السهول ، اقليم الهضاب ، اقليم الجبال .

الآخر هو الثلث الجنوبي الأقصى من مثلث شبه الجزيرة بمعناها الدقيق ، أى ذلك المحصور بين خليجى السويس والعقبة . والثانى هو المستطيل الأوسط الذى يرسمه الثلثان الباقيان من هذا المثلث نفسه . والثالث هو المستطيل الشمالى الأكبر الذى يمتد حتى الساحل شمالى مثلث شبه الجزيرة بمعناها الضيق . أى أن هذا المثلث الأخير ، أو ما يعرف عادة « بجنوب سيناء » ، يتوزع بين الأقليمين الجبلى والهضبى ، بينما ينفرد اقليم السهولى بالمستطيل القارى الشمالى برمته وهو ما يعرف بالمقابل « بشمال سيناء » .



شكل ٥٤ - أقاليم سيناء الفيزيوجرافية : هيكل اقليمى .

ولقد يمكن القول بصورة تقريبية جدا ان هذه الاقاليم الرئيسية تنفق الى حد بعيد مع درجات العرض الثلاث الاساسية التى تغطى سيناء ، كل خط عرض يفصل بين اقليمين ، وكل اقليم منها يحتل درجة كاملة على الأقل :

السهول شمال خط ٥٣٠ ، والهضاب بين ٥٣٠ ، ٥٢٩ ، والجبال جنوب ٥٢٩ . الاستدراك الهام الضروري هو ان كلا الخطين الفاصلين بين الاقاليم الثلاثة يتقوس في وسطه نحو الجنوب حوالى ربع درجة .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى غلان سيناء تمتد نحو ربع درجة اضافية شمال خط ٥٣١ وربع درجة اخرى جنوب ٥٢٨ ، فان التقسيم الحقيقى بين الاقاليم الثلاثة يتعدل ويبتعد في وسطه بالدقة عن هذا النظام النظرى العرضى بأن يتقوس هنا منبعجا او هناك متفلطحا . فيتسع اقليم السهول في وسطه نحو ربع درجة شمال خط ٥٣١ وربع درجة جنوب خط ٥٣٠ ، بينما يتقوس كل من اقليمى الهضاب والجبال في وسطه نحو الجنوب بحيث يصل الاخير الى نهاية ساحله متجاوزا خط ٥٢٨ بنحو ربع درجة .

ورغم تساوى عرض الاقاليم الثلاثة نسبيا كدرجات عرض ، فان مساحاتها بحكم الشكل المثلثى العام لشبه الجزيرة تتناقص بسرعة وبشدة جنوبا او تتزايد باطراد شمالا الى ان تصبح ابعثىء عن التساوى . ولهذا ايضا نجد كلا من الاقليمين الجبلى والهضبى متجانسا فيزيوغرافيا ، ممثلا وحدة طبيعية متميزة تماما ، ومن ثم سهل التصنيف والتقسيم اقليميا رغم تعقده ووعورته طبيعيا ، بينما يأتى الاقليم السهلى الشاسع المساحة في الشمال وهو على العكس غير متجانس فيزيوغرافيا بل متنوع بشدة ، بالنالى صعب معقد في تصنيفه وتقسيمه الاقليمى رغم سهولته الفيزيوغرافية .

شمال سيناء

على اساس التقسيم العام السابق ، يتحدد مستطيل شمال سيناء بخط الساحل في الشمال وخط كنتور ٥٠٠ متر في الجنوب حيث يبدأ اقليم الهضاب . والخط الاخير يتفق بصورة عريضة جدا مع خط عرض ٥٣٠ شمالا ، او بصورة ادق مع خط مقوس يتقعر شمال خط العرض هذا في وسطه ويتحدب في شرقه ممثدا من رأس خليج السويس حتى منطقة الكونتيللا شمال رأس خليج العقبة ، او يزيد من الدقة من ممر متلا حتى جبل عريف الناقة .

بهذا التحديد تبلغ مساحة المستطيل نحو ٢١ الف كم^٢ ، اى نحو ثلث مساحة سيناء جميعا . وبهذا التحديد الكنتورى ايضا يتنوع الاقليم بشدة بين سهول ساحلية منخفضة وسهول داخلية عالية نسبيا يتوسطهما نطاق من المرتفعات والجبال القبابية المتميزة المنتثرة . وبالتالي غلا هو بالسهول

الصرغة ولا هو بالجبال المطلقة . بل يجمع بين العنصرين في نمط معين خاص .

لهذا فان تسمية الاقليم الدارجة بسهول العريش تسمية قاصرة نوعيا وجزئية اقليميا يمكن ان تصدق على شماله الساحلى وحده فقط . ومن الناحية الاخرى فان تسميته الشائعة بشمال سيناء ليست بأفضل ، فما هي بتسمية غيزيوغرافية او مورفولوجية وانما مجرد تسمية موقعية او قطاعية غرضتها الضرورة على علاقتها في غياب تسمية موفقة دقيقة وجامعة .

ومهما تكن التسمية ، فان من الممكن تقسيم الاقليم بخطين قاطعين الى ثلاثة اقاليم ثانوية ، تكاد كلها داخل حدود المستطيل العام تكون هندسية الشكل بالضرورة : مثلث السهول الشمالية شمال خط مقوس يمتد من البحيرات المرة الى رفح ، مثلث السهول الجنوبية جنوب خط مقوس يمتد من ممر متلا الى عريف الناقة (١) ، ثم بين المثلثين أخيرا بيضاوى ضخم يتوسط رقعة المستطيل على محور قاطع محتلا نصف مساحته تقريبا وهو نطاق المرتفعات والجبال لقبابية .

الاول يقع تحت خط كنتور ٢٠٠ متر ، والثانى ينحصر بين كنتورى ٢٠٠ — ٥٠٠ متر ، بينما يتراوح الثالث بين ٢٠٠ — ١٠٠٠ متر . وعلى هذا تختلف السهول الشمالية عن الجنوبية في أن الاولى اقل ارتفاعا ، بمثل ما ان الاولى ساحلية والثانية داخلية . هذا بينما يتراوح بيضاوى نطاق المرتفعات والجبال القبابية بشدة في مستويات ارتفاعه ما بين مستوى السهول المحيطة والجبال المجاورة .

كذلك فليقد تختلف او تتعدد تسميات هذه الوحدات الثلاث . فالسهول الشمالية او الساحلية هي الساحل الامامى fore-shore عند شطا ، او اقليم الرمال والكتبان عند غيره . ونطاق المرتفعات البيضاوى هو نطاق الالتواءات الامامية frontal folds عند شطا ، وهو اقليم القباب region des domes عند حسان عوض (٢) وهي خير تسمية دالة ومعبرة . اما السهول الداخلية فتتفق مع النطاق المفصلى hinge belt او اقليم الانكسارات عند شطا (٣) .

والمهم من الناحية التركيبية على أية حال ان اقليم شمال سيناء يبدأ من الشمال او البحر ككتيبة مقعرة منخفضة في السهول الشمالية ، يرتفع منها الى

(1) A. Shata, "Structural development of the Sinai peninsula", Bull. inst. désert Egypte, 1956, p. 117 ff.

(2) H. Awad, La montagne

du Sinai central, Le Caire, 1951, p. 15.

(3) Shata, ibid.

ثنية محدبة عالية ومركبة في نطاق المرتفعات والجبال القبابية ، يعود غيبيط جنوبها في ثنية مقعرة أخرى ولكنها ضحلة في السهول الداخلية قبل أن يرقى بنها نهائيا الى اقليم الهضاب أو التيه الذي يتوسط قلب سيناء . وكلا الاقليمين ، شمال سيناء بعناصره التركيبية المختلفة واقليم الهضاب أو التيه، يصنعان معا في تشخيص مون وصادق منطقة ثنية مقعرة عريضة واحدة synclinal ، الا أنها تتخفى وتتوارى خلف متاهة أرخبيل الجبال القبابية في بيضاوى نطاق المرتفعات (١) .

السهول الشمالية

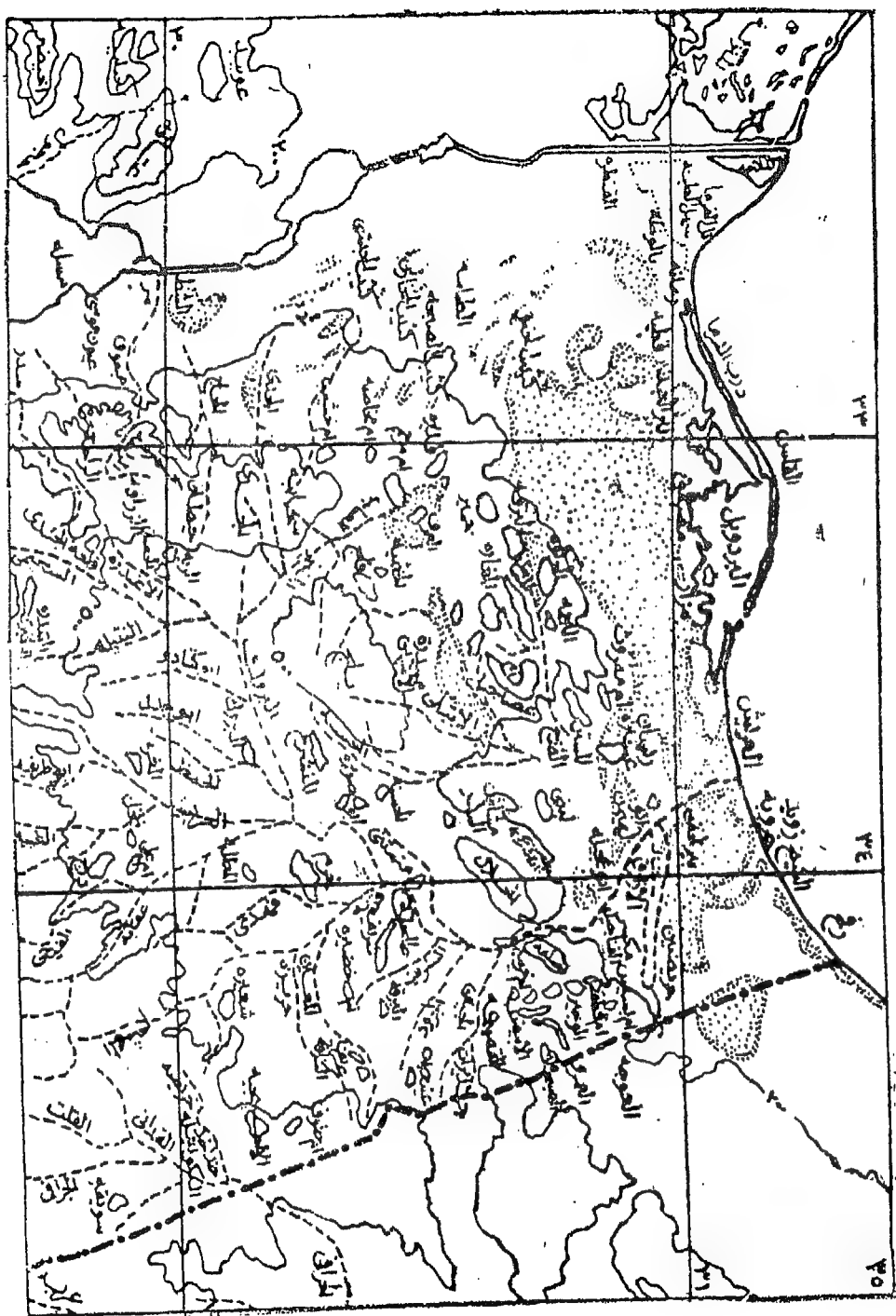
خط الساحل

من مياه ضحلة بفعل تراكم ارسابات دلتا النيل المحبولة شرقا بواسطة تيار جبل طارق الجنوبي ، يبرز ساحل سيناء الشمالى ببطء ، رمليا خفيضاً واطناً ، يحمل هو الآخر بصمات تلك الارسابات بحيث يكاد يكون ساحلا « نيليا » الى حد أو آخر ، لبس فقط تكوينا بل وشكلا أيضا كما سنرى . فطوى النيل المنقول يمتزج برمل الساحل الاصيل في شريط خيطى دقيق كأنها بضع خطا مسودا ثقيلًا تحت نهاية (أو بداية) الصحراء السينائية المصفرة الشاسعة .

وكما يتوقع ، تقل نسبة هذا الطين والصلصال وتزداد نسبة الرمل شرقا كلما بعدنا عن المصدر الدلتاوى . على أن في هذا ما يكفى لكى يعطى خط الساحل عموما طابعا لزجا وليؤكد ضحولته ، كما ينقط خلفيته بسلسلة من المضاحل الآسنة والمستنقعات والسبخات والرقع الملحية . وهذا كله ما يفسر عدم صلاحية الساحل لاستقبال السفن الكبيرة ، كما يفسر لماذا تبتعد كل موانيه ومدنه الى الداخل بضعة كيلومترات سواء منها القديمة مثل بيلوزيوم (الفرما العربية أو بالوظة الآن) ورمانة أو الحديثة مثل العريش ورفح ... الخ .

تبدأ سلسلة المستنقعات والسبخات ، التى تعكس طبيعتها تلقائيا في اسمائها ، بالملاحة ، جنوب بورغؤاد ، حيث تكاد تبدو بحيرة داخلية مقطعة من جسم بحيرة المنزلة الكبير . والملاحة بدورها تحتل رأس مثلث سهل الطينة الذى يشير اسمه الى أصله الدلتاوى كالسهل الفيضى للمصب البيلوزى القديم . فكان الطرف الدقيق الشمالى الغربى الاقصى من سيناء أو بالدقة من سهلها الساحلى هو نيلى صرف .

(1) F.W. Moon; H. Sadek, 'Topography and geology of northern Sinai, Cairo, 1921, p. 10 — 15.



شکل ۵۵ - مثال سیمانه

ثم تلى سبخة البردويل وامتدادها الغربى بحيرة الزرائيق — البحيرتان بحيره واحدة فى الحقيقة ، وانما البردويل هى البحيرة الام ، مكتنزة عريضة، والزرائيق لسان ضيق متطاوّل منها . المساحة الكلية ١٦٤٥٠٠ فدان ، اى اكبر نوعا من بحيرة البرلس ، التى تشبهها بصورة لافتة فى كثير من النواحي، وذلك قبل التجفيف (١٤٠٠٠ فدان) ، واقل نوعا من المنزلة بعد التجفيف (١٨٠٠٠ فدان) . اى انها كانت دائما ثانية بحيرات ساحل مصر الشمالى مساحة ، قبل كما بعد التجفيف . بل ولسوف تكون كبراها يوما ما، وحتى ضعف تاليتها ، اذا ما نفذ برنامج التجفيف الموضوع .

طول البحيرة ككل نحو ١٣٠ كم ، تمتد من المحمدية قرب رمانة وشرق بور سعيد بنحو ٤٥ كم فى الغرب حتى غرب العريش بنحو ٥٠ كم . البردويل وحدها طولها ٧٦ كم وعرضها ٤٠ كم ، اما الزرائيق فطولها نحو ٦٠ كم وعرضها ٣ كم فى المتوسط . قرب القلّس (رأس برون) تتصلل البحيرة بالبحر بفتحة او بوزان اتساعه نحو ١٠٠ متر . وفى الشتاء تؤلف البحيرة مسطحا مائيا واحدا ، تنحسر عن قطاعها الشرقى صيفا ، فتتفصل الزرائيق عن البردويل مؤقتا .

البحيرة اذن تتوسط الساحل وتتوجه بفوسها المحسب المتميز الذى يذكر توا بنط بحيرة المنزلة وبأكثر منه بنط بحيرة البرلس . والواقع ان البردويل تكرر البرلس بالذات موقعا وشكلا ومورفولوجية ونشأة كبحيرة ساحلية يفصلها عن البحر لسانان ارضيان دقيقان متقابلان من الجانبين .

بل ان ساحل سيناء ككل ، فى خطه العام وتقوساته الانسيابية المديدة والمتعمرة الاتجاه ، التى ترسم فى مجموعها شكل رقم ٤ مديد الانفراج مفتوح نحو الشمال ، فضلا عن بحيرته الساحلية الطولية ، هذا الساحل يكاد ان يكرر ساحل الدلتا الوسطى ما بين الفرعين . واذا كان ساحل سيناء الشمالى يختلف بذلك كلية عن ساحل الصحراء الغربية الشمالى الصخرى الرمى السلمى ، فانه على الجملة يكاد يكون نمطا انتقاليا او مزيجا منه ومن ساحل دلتا النيل الى الغرب .

كلمة اخيرة عن السواحل القديمة قبل ان نغادر خط الساحل . الادلة متوفرة على ان الساحل القديم تحرك وتقدم كثيرا ومرارا خلال العصر الحديث على الاقل . فهناك اربعة مدرجات شاطئية مرفوعة raised beaches تحاذى الساحل الحالى وتتتابع على ابعاد مختلفة منه وعلى ارتفاعات متفاوتة بالنسبة اليه . وهى ترتبط بمراحل هبوط مستوى سطح البحر

المتوسط ، كما أمكن ربطها بسائر الشواطئ المرفوعة حوله خاصة غرب الاسكندرية ، على نحو ما يلخص هذا الجدول (١) .

المرحلة	الارتفاع فوق سطح البحر الحالي بالمتر	البعد عن الساحل الدالى بالكم
الصقئية	٨٢	١٠
الميلانزية	٦٢ — ٥٥	٦
التيرانية	٣٣ — ٢٢	٢
الموناستيرية (او قبل الرومان)	١٢	٠.١

نطاق السهول

الآن ، بين خط الساحل وخط كنتور ٢٠٠ متر تقريبا ، تحدد سهول سيناء الشمالية التى تعد استمرارا لصحراء شرق الدلتا ، آخر نهاية الصحراء الشرقية . مساحة النطاق ٨٠٠ كم . السهول تتراوح فى اتساعها حول ٥٠ كم ، ولكنها تتسع كثيرا فى الغرب لتبدأ قرب السويس ، ثم تضيق قليلا فى الوسط ، وفى أقصى الشرق تندغم بلا انقطاع فى سهول جنوب فلسطين الساحلية . الارض تتدرج فى الارتفاع بهوادة نحو الجنوب ، ولكنها تظل بعمامة سهولا منخفضة متموجة غسيحة . التربة السائدة على السهول الشمالية هى تربة السيروزم المتوسطية Mediterranean sierozem . لكن ابرز معالم السهول الشمالية ، تلك التى اعطتها اسمها العربى القديم « الجفار » والتى تعطى اللاندسكيپ اخص ملامحه ، هى بلا شك نطاق الكثبان الرملية .

النطاق يتراعى بعرض شبه الجزيرة من القناة حتى الحدود ، بادئا بطول القناة حتى جنوب مدينة السويس ، ويمتدا شرقا بحذاء الساحل بعرض يتراوح بين ٨ ، ٢٤ كم ، ويمتعدا او مقتربا من الساحل قلبلا حتى يصل الى سيفه فى قطاع العريش — رفح . ويلاحظ ان هذا النطاق يشكل فى الجزء الاكبر الشمالى منه رقعة متصلة بلا انقطاع تشبه ان تكون بحر رمال صغير ، بحر رمال سيناء ، فيها هو يتقطع ويتخلل فى جزئه الجنوبى الى جزر رملية متفرقة ومجموعات كثبان متباعدة الانتثار .

من ابرز امثلة هذه الكثبان كوكبة على خط قاطع بعيدا شرق البحيرات المرة : كتيب الحبشى ، الماخازن ، الماصحة ، ثم الى الشمال كتيب الحنو .

(1) A. Shata, "Ground water & geomorphology of the northern sector of Wadi El Arish basin", B.S.G.E., 1959, p. 229 — 230.

وقد تظهر بين تضاعيف هذه المساحات الرملية بعض البرك أو المستنقعات المسطحة الضحلة تعرف محليا « بالمشاش » ، مثل مشاش السرب قرب جبل لبنى .

والواقع ان الذى يضع نهاية لامتداد الكتبان ويحدد حدود النطاق جنوبا هو حاجز خط المرتفعات القاطع الذى يقع فى مقدمة الهضبة الوسطى ، ولولاه لربما توغل النطاق الى داخل سيناء الوسطى أكثر : وبالفعل تتسلل بعض السنت ملتصقة ولكنها معزولة من الكتبان الى الداخل عبر الفتحات المنخفضة العديدة فى ذلك القاطع (١) .

ولنلاحظ أخيرا أن موقع نطاق الكتبان هذا فى سيناء هو عكس موقع كتبان الرمال فى الصحراء الغربية . فهو هنا فى سيناء على السهل الشمالى يرتبط بالساحل ، بينما يقع فى الصحراء الغربية بعيدا فى الداخل .

أما على المستوى التحليلى ، فثمة هذه النقاط الأساسية . جيولوجيا ، ترجع هذه الكتبان الى البلايستوسين والحديث حيث أنها تقع فوق طبقات وارسابات بلايستوسينية . أما أصل رمالها ، فغالباً أنها مشتقة من ارسابات النيل التى تلعب دوراً هاماً فى تكوين الرواسب الشاطئية بساحل سيناء وسواحل شرق البحر المتوسط . وفى قطاع العريش — رفح تتحول بعض الكتبان الرملية القديمة تحت السطح الى نوع من الحجر الرملى الجبرى يعرف محليا باسم الكركر Kurkar ، بينما تتحول فى منطقة رفح الى ارسابات أشبه باللوس (٢) الذى يظهر ويتبلور أكثر فى النقب بجنوب فلسطين (٣) .

جغرافيا ، تصل ارتفاعات الكتبان أحيانا الى ١٠٠ متر ، ورمالها كتاعدة مفككة غير متماسكة تغور فيها الاقدام الا فى الشمال حيث يربطها أحيانا العشب الذى ينمو على سطحها . جيومورفولوجيا ، الى جانب الغطاءات الرملية المتموجة ، تتقاسم النطاق الكتبان الخطية (السيف) فى الشمال والهلالية (البرخان) فى الجنوب ، ومن أمثلة الأخيرة كتيب الطير قرب وادى العريش .

اقتصاديا ، الكتبان هى خزان مياه الامطار الطبيعى ، خاصة كركر الساحل ، ومن ثم عماد أساسى للحياة الاقتصادية والعمران البشرى .

(1) A. Shata, "Geology & geomorphology of El Qusaima area" B.S.G.E., 1960, p. 104.

(2) Shata, ibid., p. 110.

(3) W.B. Fisher, p. 60 — 1.

عمرانيا ، هى مع ذلك تهديد دائم لطرق المواصلات والحلات والمساكن
تقرضها وتقوضها وتدفعنها وتفرض باستمرار حمايتها بجهد وثمن باهظ .

فيما عدا هذا غالواقع أن تواجد الكثبان هنا مع المطر قد دمج الاستقرار
والاستغلال البشرى بطابع مفرد ، إذ خلق نمطا متميزا من الواحات هو
« واحات الكثبان أو الواحات الكثيبية oasis dunaires » الذى تعرف
عليه وعرف به برون فى دراسته الشهيرة عن واحة سوف على تخوم العرق
الشرفى الكبير بجنوب الجزائر . غنى تجاويف ووهاد ما بين الكثبان تستقر
بعض نجوع وحلات البدو ويزرع قليل من الشعير فى ظل النخيل (١) .
وعلى خلاف وادى النيل حيث الملكية هى ملكية الأرض ، وعلى خلاف
واحات الصحراء الغربية حيث الملكية هى ملكية الماء ، فالطريف هنا أن
الملكية هى ملكية النخيل وحده وأساسا (٢) .

والثمة هنا أنهم ، تماما كما فى السوف : يلجأون الى تكتيك جفاف بارع
يقدر ما هو غريب ، إذ بدلا من أن يحفروا الآبار للوصول الى المياه الجوفية
لرى النخيل ، يحفرون حفرا عميقة فى الأرض يغرسونها فيها بحيث تقترب
جذورها من الماء الجوفى وترتوى منها مباشرة . بدلا ، يعنى ، من أن يرغموا
مستوى الماء الباطنى الى السطح ، يهبطون بمستوى السطح اليه . من ثم
نصبح الواحة وهى نوع من « حدائق الحفائر jardins d'excavation » ،
أو « الواحات الجافة » ، الماء فيها لا يرى ولكن من مؤاطى قاعها تنزع
باقات النخيل منتصبة سامقة (٣) .

أخيرا ، فإن السهول الشمالية هى بالطبع الموطن الرئيسى للاستقرار
الدائم الكامل فى سيناء ، لا تتدهور على الاسوا الى أقل من نصف البداوة
أو الترحل (٤) . هنا على الأقل نصف سكان سيناء جميعا (٥) . وهنا العقد
الفريد من المدن والتجمعات الهامة بها . وهو عقد ساحلى بالضرورة ، أى
أغلبه موانى ، وإن كانت ضحلة متراجعة : بالوطة ، رمانة ، المساعيد .
العريش ، الخروبة ، الشيخ زويد ، رفح . وهنا أيضا الخط الحديدي
الوحيد الذى يربط هذه المواقع جميعا ، خط فلسطين الذى بناه الانجليز

(1) Shata, "... Wadi El Arish etc.", p. 234.

(2) H. Awad, "L'eau et la géog. hum. etc.", p. 202.

(3) Ibid., p. 201 — 2; J. Brunhes, La géog. hum., p. 345.

(4) M. Awad, "Settlement of nomadic etc.", p. 26.

(٥) عباس عمار ، المدخل الشرقى لمصر ، القاهرة ، ١٩٤٦ ، ص ١٥٨ .

للزحف عليه اثناء الحرب الاولى والذى ورث خط حديد مربوط . والواقع ان السهول الشمالية في مجموعها تحمل شرايين الطريق التاريخي بين مصر وفلسطين .

اقليم القباب

هذا هو بيضاوى المرتفعات والجبال القبابية الشديدة التميز جملة وتفصيلا لا في قلب شمال سيناء وحدها ولكن في كل شبه الجزيرة جميعا . مساحة الاقليم ١٣ الف كم^٢ ، يحده شمالا خط كتور ٢٠٠ متر ، وتراوح ارضيته العامة وسهوله القاعدية حول ٢٠٠ - ٥٠٠ متر، ولكن على هذه الارضية تبرز جزره الجبلية لترتفع الى اى شئ بين ٥٠٠ - ١٠٠٠ متر . من هنا نلاحظ ان المعلم البارز في السهول الشمالية هو الكتبان الرملية ، وفي اقليم الهضاب الوسطى هو الهضاب الشاسعة الرتيبة ، فانه هنا الجبال القبابية المخورة والمحدبة الواسعة الانتشار والتي تتكون من الحجر الجيري ويكثر بها الطفل والرمل .

فاهم ما يميزه مجموعة عديدة كالارخبيل السديمي من المحدثات البيضاوية الشكل تفصل بينها مقعرات منخفضة تتخذ جميعا محورا واحدا سائدا هو الشمال الشرقي - الجنوب الغربي . كل محدب منها كتلة بيضاوية متطاولة غير سمترية اى غير متناظرة الجانبين ، تبدو كظهور الخنازير hog-backs ، تنحدر طبقاتها نحو الشمال الغربي انحدارا معتدلا لطيفا يتراوح بين ٥ - ٢٠ درجة ، بحيث تتحول احيانا الى منحدر تقليدى من نوع السفحية الصخرية pediment ، بينما تنحدر نحو الجنوب الشرقي بحدة تتراوح بين ٤٥ - ٩٠ درجة ، بحيث توجد دائما منطقة حادة الانحدار على الضلوع الجنوبية الشرقية ترتبط غالبا بالانكسارات التى تختط تضاعيف المنطقة بلا عدد .

فكل هذه المحدثات والمقعرات التى بينها اعترتها وصددتها خطوط الانكسارات الكثيفة على نفس محاورها السائدة الشمالية الشرقية ، مثلما نالتها التعرية بالتآكل والتخديد . واغلب هذه الانكسارات بسيط عرضي يفترض انه ارتبط في نشاته بعملية الالتواء نفسها . اما الانكسارات الطولية فنادرة ، وان وضحت في جبالى المغارة والجدي ، وبعضها انكسارات عكسية reverse كما في الجبلين نفسيهما وكما في جبل ام مغروث . وثمة سدود بازلتية تعتمد على محاور تلك التراكيب والانكسارات ، كما في شمال شرق جبل يلج والمقعر الفاصل بين يلج والمغارة (١) .

وبصفة عامة تخرج هذه المحدثات فجأة من وسط طباشير وجير السهول على شكل جبال ومرتفعات تتفاوت جدا في مساحاتها وارتفاعاتها بين الكتل الجبلية العريضة الشامخة وبين الجبيلات والثلل القزمة . وكقاعدة عامة تتكون محدبات الجبال من الكريتاسى ، في حين تتكون المقعرات البينية من الايوسينى . ولكن في حالات معينة معدودة ترجع المحدثات والمقعرات الى تكوينات أقدم خاصة الجوارسى وأحيانا الترياسى .

والواقع ان هذه المنطقة هي واحدة من المناطق النادرة جدا التى تظهر بها تكوينات هذه العصور في كل أرض مصر . وبهذا الشكل ، تصل الخريطة الجيولوجية هنا الى قمة تداخلها المريك ما بين جزر الكريتاسى والايوسينى فضلا عن شظايا الترياسى والجوراسى . هذا بينما تصل الخريطة الطبوغرافية بعدها الى قمة التعقد والتمزق حيث قطعت التعرية المنطقة واقتطعت كثيرا من اجزائها ككتل صغيرة منفصلة وكجبال منعزلة مبعثرة .

ولان هذه الجبال المقبية والمرتفعات المحدبة تنتشر بأعداد كبيرة جدا على صفحة الهضبة ، بينما تفصل بينها وتجري في فجواتها رواغد وادى العريش العديدة ، فان النتيجة ان تكتسب هذه الفتحات الجبلية قيمة استراتيجية كبرى كطرق المواصلات والحركة الطبيعية الى جانب تركيز الآبار واليذابيع والحياة في باطنها . وتعبيرا عن هذا التداخل بين الجبال والادوية ، نجد عادة في كل محلية جبلا وواديا وبثرا تحمل نفس الاسم .

ورغم ان هذه الجبال المثلثية تنتشر على وجه الهضبة بلا تحديد او نظام صارم ، فانها تقع في ثلاثة خطوط او نطاقات واضحة بدرجة او بأخرى . فثمة في الوسط يخطط البيضاوى الكبير من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى خط قاطع شديد التبلور والبروز يتألف من كتل جبلية بالغة الضخامة والارتفاع والاتساع بحيث يعد محور النظام الجبلى كله . ثم على جانبيه من شمال وجنوب يتوزع خط مزدوج او مثلث ولكنه ثانوى بالمقارنة ، وبلا خطة تقريبا خاصة على تخوم البيضاوى ، في شتيت من الجبال الصغيرة والجبيلات المنفردة المتواضعة .

والواقع ان هذه الخطوط الثلاثة تمثل ثنيات اقليمية محدبة *upwarps* او حافات طيات *anticlinal ridges* تحصر او تفصل بينها ثنيات مقعرة *synclinal downfolds* . تشترك في المحور الشمالى الشرقى - الجنوبى الغربى وتتفاوت في حدة رمياتها وعلوها او انخفاضها (١) .

(1) Shata, "... Wadi El Arish etc.", p. 224 — 5.

القاطع المحورى

فالقاطع المحورى يترامى ما بين منطقتى السويس والصحبة ، وهو يقل عرضا واتساعا كلما تقدم شمالا شرقا حتى يدق فى النهاية قرب الحدود الى منثور من التلال الصغيرة . يتألف من أربع كتل جبلية رئيسية ، هى كتلة واجهة السويس فى الغرب ، ثم جبل يلقى فى الوسط ، فجبل الحلال فى أقصى الشمال الشرقى ، وأخيرا منثور التلال الصغيرة بين وادى العريش والحدود . وتفصل بين هذه الكتل ، كما تجرى على سفوحها الشمالية ، مجبوعة من الاودية التى تنحدر غربا او شمالا غربا او شمالا لتضيع فى الصحراء دون أن تصل الى البحر . وبذلك تؤلف نطاقا او منطقة من الصرف الداخلى على منحدرات القاطع الجبلى الشمالية .

وكتلة واجهة السويس ، التى يحدها ويفصلها عن جسم هضبة القيه الكبير فى الجنوب ممر متلا ، هى أشدها تعقيدا وتقطعا . فهى كتلة طولية فى محورها العام ، تنهض كالحائط المرتفع امام منطقة السويس ، ولكن يخطتها عدد من الاودية الممرية العرضية التى تقسمها الى عدة جبال منفصلة تتراوح اعلى قممها حول $\pm 700 - 800$ متر .

فنبدا فى الجنوب بجبل الجدى الذى يواجه جبل حيطان عبر الممر . الممر ، ذو الشهرة الاستراتيجية الفاتكة كمفتاح مدينة السويس ، يمتد بضع عشرات من الكيلومترات ، لكنه يضيق حتى يصل احيانا الى عدة عشرات من الامتار فقط . ولان جبل حيطان جنوبا والجدى شمالا هما اعلى جبلين فى المنطقة ، كانت اهمية الممر الخاصة مضاعفة .

اما جبل الجدى نفسه فمجسمه كريتاسى ؟ على قمته البالغة ٨٤٠ مترا برور خراسان نوبى نالته التعرية ، بينما تظهر الصخور الايوسينية فى الانكسارات الارضية تحت اقدامه . على سفوحه الغربية ينحدر وادى الحاج الذى يتلاشى ازاء الشط ، والذى كان بداية درب الحج القديم ، بينما يجد الجبل من الشمال وادى الجدى نفسه الذى يضيع فى الصحراء قبل البحيرات المرة الصغرى . ثم يلى جبل ام خشيب (٦٤٠ م) ويحده شمالا وادى ام خشيب الذى يفقد نفسه عند كثيب الحبشى ازاء البحيرات المرة الكبرى . وأخيرا يأتى جبل سحابة (٦٨٠ م) .

هنا تنتهى كتلة واجهة السويس الطولية . اذ يأتى وادى المليز وامتداده وادى الحجاب ، جاريا نحو الشمال الغربى ومنتها قرب بير الجفجافة ، ليفصل الكتلة عن الكتلة الجبلية الرئيسية التالية وهى جبل يلقى (يلج) . هذا ، الذى يظهر فى نواته الخراسان النوبى بينما تتكون منحدراته السفلى

من الحجر الجيري الكريتاسي ، كتلة جليظة الحجم والضخامة والانتساع ، أضخم وحدات ومحددات النظام القبلي جميعا . ينهض في قلب الوسط كجزيرة جبلية قبابية على محور شمالي شرقي - جنوبي غربي ويبدو كعلم مفرد شامخ (١٠٩٠ مترا) . كما يفصله من الغرب وادي الليز ، ومن الجنوب وادي البروك ، يفصله من الشرق وادي الحسنة حيث يثر الحسنة المعروفة وجبل الحسنة الضئيل ، بينما تنحدر على سفوحه الشمالية عدة أودية أخرى داخلية الصرف ينتهي أحدها إلى بير روض سالم شمالا بغرب وينتهي أهمها شمالا بشرق وهو وادي الاثيلي .

بعيدا عبر وادي الحسنة ، يأتي أخيرا جبل الحلال . كتلة جسمه كريتاسي ، ضلوعه حجر جيري ومارل كريتاسي ، على قمته طاقة ضيقة من الخراسان النوبي . محوره كيلق ، إلا أنه أقل طولاً وعرضاً ومساحة بكثير ، وكذلك ارتفاعاً (٨٩٠ متراً) . كحافة طية محدبة ، نجد أن عشرات الانكسارات العرضية تقطعه . وتركيب قبلي نموذجي ، نجد أن التعرية قد أزالته أعلى قمته المقوسة وحولتها إلى « سيرك تعرية erosional cirque » مستدير أشبه بفوهة التركان الواسعة ويعرف محلياً باسم الحضرة (أو الحدره) (١) . نهاية الجبل في الشرق تشرف على وادي العريش مباشرة بحافة منحدره عند الضيقة ، ولذا يتحول الوادي هنا إلى خائق ضيق كما يتضح من الاسم . وهنا في الواقع تبدأ مجموعة التلال الصغيرة المبعثرة التي تختتم سلسلة القاطع المحوري .

غالي الشرق من وادي العريش وحتى الحدود تتفرق السلسلة وتتضاءل إلى عدد من الجبيلات المتواضعة والتلال التي يتراوح ارتفاعها حول ± 200 متر ، تحصر بينها حوضاً تركيبياً morphotectonic هو حوض الصبحة الذي تصرفه عدة أودية تعرية تجرى بين تلك التلال وتفصل بينها ، مثل وادي الصبحة والجديرات والابيض والعمر . الخ . ولاغلب هذه التلال غطاءات كاسية مدورة madra من الحجر الجيري الصلب (٢) .

أول هذه الجبال وأكبرها جبل صلفة ، يواجه مباشرة جبل الحلال عبر وادي العريش ، وهما معاً اللذان يكونان خائق الضيقة . ثم يلي جبل أم قطف فمارة أم بسييس على خط الحدود . وإلى الجنوب قليلاً يأتي جبل الوجير والابيض لجبل العمر والصبحة ، الأخير على الحدود أيضاً . وإلى الجنوب أكثر ، إلى الداخل قليلاً ، يظهر جبل أم خريبة فالقصيمة .

(1) Shata, "... Qusaima area", p. 103.

(2) Id., p. 100 — 1.

خط المرتفعات الشمالى

إذا انتقلنا الى خط المرتفعات الشمالى على تخوم مقدم الالتواء ، نجد مجموعة من الجبال والتلال المحلية الصغيرة المتوسطة الارتفاع مبعثرة على محور عرضى ، تجرى وتفصل بينها بضعة اودية داخلية التصريف ، والكل يتداخل مع أرخبيل من كثبان شمال سيناء المتناثرة . فالخط بهذا يمثل مؤخره سهل سيناء الشمالى وطلائع اقليم القباب . والودية المحلية المتخللة ، التى اهمها وادى الفتح وروافده وادى المساجد والمغارة وبعض روافد وادى الاثلى ووادى الحسنه ، تكاد تقسم مجموعة المرتفعات الى ثلاثة خطوط ، شمالى واوسط وجنوبى ، تدور اعلى قممها بين ٦٠٠ — ٧٠٠ متر ، تقل احيانا الى ٤٠٠ متر ، وقليل ما ترتفع الى ٨٠٠ متر .

الخط الشمالى هو اكثرها تعددا ، يجمع محذبات وجبال قديرة (٤٣٤م) — حمير (٦٢٦ م) — البرقة (٤٦٠ م) — الركوة — اللجمة — أم مفروث (٢٦٠ م) — المستن (٢٩٠ م) — ريسان عنيزة (٣٧٠ م) — أبو لهيم (١٨٩ م) . وفى كل من أم مفروث وريسان عنيزة ينكشف الجوراسى فى نواته .

الخط الشمالى هو اكثرها تعددا ، يجمع محذبات وجبال قديرة (٤٣٤م) — (٧٣٥ م) — أم عصاجيل (٨٠٧ م) . والمغارة هو بلا شك اضعف وأبرز حلقات السلسلة ، متوسط ارتفاعه ٥٠٠ — ٦٤٠ مترا ، يصل الى قمته فى شوشة المغارة بالجنوب الشرقى (٧٣٥ مترا) . ترجع اهميته اولا الى كشف منجم الفحم به حديثا ، وثانيا الى أن به يوجد أعظم ظهور للصخور الجوراسية فى مصر مساحة وسما . فتواة المحدث والجزء الاكبر منه من طبقات الجوراسى ، وسماها ٢٢٠٠ متر ، تحيط بها صخور الكريتاسى فى المنخفضات موما . (١) .

الخط الجنوبى هو خط أم مخاصة (٢٩١ م) — الختمية (٤٢٦ م) — ملح (٦٨١ م) — منيدرة الاثلى (٥٤٦ م) — لبنى (٤٦٣ م) . ويلاحظ أن منيدرة الاثلى يقع عند النهاية الشمالية الشرقية لجبل يلج يفصله عنه فقط مقعر ضيق . أما جبل لبنى فلا يذكر دون الشهرة الحربية التى اكتسبها فى معارك سيناء الحديثة .

خط المرتفعات الجنوبي

إذا انتقلنا الى الجنوب من القاطع الجبلى المحورى وجدنا مجموعة جبال وتلال الخط الجنوبى من البيضاء . وهى اقل عددا من مجموعة الخط الشمالى ، شديدة الانتثار والتبعثر بين مجارى رواند وادى العريش الوسطى والعليا . اغلب قممها تتأرجح بين ٤٠٠ — ٧٠٠ متر ، لا تتجاوزها الى اكثر من هذا الا القلة المعدودة . ويتألف الخط العريض من خطين منفصلين ، شمالى وجنوبى .

الخط الشمالى يجمع محذبات وجبال حمرة (٦٠٠ م) — راس الجبلية — الجدى الجنوبى (٧٠٠ م) — ميتان — غرب يلج (٧٥٠ م) — المنشرح (٥٧٠ م) — أبو صويرة — الحسنه (٢٠٠ م) — طلحة البدن (٤٠٩ م) — متمتى — القصيمة (٤٤٤ م) — الصبحة (٤٤٩ م) . ويلاحظ ان جبل طلحة البدن ومتمتى يتواجهان لا يفصلهما الا وادى العريش . غير ان المنشرح هو أبرزها جيولوجيا اذ يظهر الجوراسى فى نواته يحيط به الكريتاسى على الضلوع والسفوح .

الخط الجنوبى هو خط جبل الربيه — جبل الحصن — البروك (٤٠٧ م) — نزم (٧١٠ م) — شريف (٤٣٨ م) — أم حصيرة (٥٩٣ م) — البرقة (٦٦٦ م) — عنيجه (٨٠٢ م) . وفى هذا الخط يقع البروك جنوب المنشرح يفصلها وادى البروك ، كما يلاحظ أن البرقة كتلة هورستية تحدها وتحقق بها الانكسارات العديدة .

مثلث السهول الداخلية

لا يبقى الآن من مستطيل شمال سيناء سوى مثلث السهول الداخلية . الواقع جنوبه وجنوبى شرقى بيضاوى المرتفعات والجبال القبابية . وهذا المثلث هو النطاق المفصلى واقليم الانكسارات عند شطا . مساحته ٤٠٠٠ كم^٢ ، ينحصر بين خط ممر متلا — عريف الناقة فى الشمال وحافة هضبة التيه فى الجنوب . متوسط ارتفاعه يتراوح بين ٢٠٠ — ٥٠٠ متر . وبهذا يمثل سهولا مرتفعة نسبيا ، تنحدر بالتدرج من الجنوب الى الشمال ، تختطها غالبا بالطول المجموعة الكبرى من الاودية العديدة التى ترند وادى العريش وتفصصها الى شرائح طولية من السهول العالية بين الوديانية interfluves .

ههنا عدا هذا فان المنطقة انتقالية بالطبيع ، تختلف عن السهول

الساحلية الشمالية في أنها داخلية قارية ، أكثر ارتفاعا ، كما تخلو عمليا من الكثبان والرمال . وتختلف عن نطاق المحدثات والجبال القبابية في أنها قليلة المحدثات للغاية ، ومحدثاتها متواضعة الأبعاد ، لا ترسم خطوطا متصلة أو غير متصلة ، وإنما بضع نقط متباعدة منتثرة هنا وهناك ، أما في تضاعيف المناطق بين الوديانية وأما على حوافها قرب اقدام حافة التيه .

على أن أهم ما يميز المنطقة كثرة الانكسارات الطولية التي توازي محاور الالتواءات ، لا التي تتعامد عليها كما في نطاق الجبال والمحدثات القبابية . وهذه الانكسارات الطولية تؤثر بشدة على مورفولوجية وتضاريس المنطقة؛ كما أنها هي التي أبرزت الى السطح الطبقات القديمة في بعض المحليات مثل الجوراسي في عريف الناقة . أما الانكسارات العرضية فقليلة محدودة الرميات ولذا لا تأثير خاص لها على السطح . أيضا تمتاز المنطقة عموما بالسدود البازلتية المختلفة (١) .

من الجبال القليلة التي تنقط المنطقة ، لا نجد بالداخل سوى جبل المطلة (١٠٤ م) الى الجنوب من جبل خرم ، أما الاغلبية الباقية تهتف بها على أطرافها قرب اقدام هضبة التيه . غابتداء من الغرب ، هناك ثلاثية تتوزع حول مدينة نخل : جبل الغرة (٥٢٥ م) غربها ، جبل راس ابو طليحات (٥٥٦ م) جنوبها ، جبل أم على (٥٦٠ م) شرقها . ثم بعيدا في منتصف المسافة بين نخل والحدود الشرقية نجد جبل شعيرة (٥٢٦ م) .

أخيرا قرب الحدود وبموازاتها نجد من الجنوب الى الشمال جبل الاحيجبة (٦٥٨ م) ، فجبل أم حلوف (٦٤٢ م) ، ثم جبل عريف الناقة (٩٣٤ م) . وليس عريف الناقة أعلاها فحسب ، بل وأكبرها أيضا حيث يبلغ طوله ٧ كم وعرضه ٤ كم . لكنه فوق ذلك أهمها جيولوجيا ، فهو إحدى المناطق المعدودة في مصر التي تظهر فيها طبقات الترياسي على السطح . ففي نواته يظهر الترياسي على شكل طبقات من الحجر الرملي والمارل والحجر الجيري ، يعلوه الكريتاسي ، بينما أسفله أيوسيني . ويرجع ظهور الترياسي هنا الى فعل الانكسارات الحادة الانقلابية (٢) .

أخيرا ، وفي ختام اقليم شمال سيناء بمناطقه المختلفة ، يقدم الجدول الآتي خلاصة مركزة لأهم محدباته مرتبة بحسب خطوطها الاقليمية (٣) .

(1) Shata, "Structural development etc.", loc. cit.

(2) Said, p. 229 — 230.

(3) Id., p. 31, 39 — 42.

المحذب	الطول والعرض كم	اقصى ارتفاع م	ملاحظات
أم مفروث	٧ × ١٥	٢٦٠	الجوراسى ينكشف فى نواته .
ريسان عنيزة	٧ × ٢٠	٣٧٠	الجوراسى ينكشف فى نواته .
المغارة	٢٤ × ٤٠	٧٣٥	اعظم ظهور للجوراسى بمصر مساحة وسمكا .
أم مخاصة	٥ × ١٠		نواته حجر جبرى كريتاسى .
غليج	٧ × ١٥	٦٨١	على قمته يظهر الخراسان والحجر الجبرى الكريتاسى .
منيدرة الاثلى	٥ × ١٢	٥٤٦	يفصله مقعر عن الطرف الشمالى الشرقى ليلج ، معظمه كريتاسى .
لبنى الجدى	٧ × ١٠ ١٢ × ٣٠	٤٦٣ ٨٤٠	معظمه كريتاسى يحيط به الايوسين . جسمه كريتاسى ، يتوجه ظهور خراسانى .
يلج	٢٠ × ٤٥	١٠٩٠	جسمه وضلوعه حجر جبرى ومارل كريتاسى وقمته خراسان .
حلال	١٥ × ٤٥	٨٩٠	نواته خراسان ومنحدراته السفلى حجر جبرى كريتاسى .
حمرة	٥ × ١٢	٦٠٠	فى نواته يظهر الكريتاسى .
راس الجيفة	١ × ٢٥		فى نواته يظهر الكريتاسى .
الجدى الجنوبى	٢ × ٤	٧٠٠	فى نواته يظهر الكريتاسى .
غرب يلج	٤ × ١٠	٧٥٠	معظمه كريتاسى .
المنشرح	٥ × ٨	٥٧٠	فى نواته يظهر الجوراسى . محاطا بالكريتاسى .
طلحة البدن	٨ × ١٥	٤٠٩	كريتاسى فى نواته ومحيطه ، يقطعه وادى العريش .
البروك	٢ × ٥	٤٠٧	نواته كريتاسى ، تظهر السدود البازلتية فى انكساراته .
خرم	٥ × ٩	٧١٠	خراسان نوبى أسفله كريتاسى مارلى .
أم حصيرة	٥ × ٧	٥٩٣	نواته كريتاسى .
البرقة	١ × ٣	٦٦٦	كتلة كريتاسية هورستية وسط الانكسارات المحددة .
عريف الناقة	٤ × ٧	٩٣٤	اهم ظهور للترياسى بمصر . نواته ترياسى ، وأعالیه كريتاسى ، وأسفله ايوسينى .

المصدر الاساسى هو رشدى سعيد :

R. Said Geology of Egypt, p. 31 — 42.

اقليم الهضاب

يمتد بين خطى عرض ٥٣° ، ٥٢٩° بالتقريب ، ولكن مع تقوس نحو الجنوب في الوسط ، اى عموما بعرض درجة وبعض درجة . بالتقريب أيضا ، يتحدد بخطى كنتور ٥٠٠ ، ١٥٠٠ متر . المساحة نحو ٢١ ألف كم^٢ ، اى حوالى ثلث سيناء . ولان الهضبة تجنح نوعا ما الى الشرق حيث تترك سهلا ساحليا مذكورا في الغرب دون نظير له في الشرق ، فان خط طول ٥٣٤ يكاد يتوسطها ويشطرها الى نصفين وان كان بعيدا . عن تنصيف شبه الجزيرة ذاتها ككل .

هنا تسود السطح هضبة مترامية ، او بالاصح هضبتان في واحدة ، تتواصل من الخليج الى الخليج على شكل مستطيل يكاد يتوسط شبه الجزيرة من الشمال الى الجنوب . هذا هو اقليم « سيناء المائدة Sinai tabulaire » كما يسميه بحق حسان عوض (ص ١٢) . وهو وحدة طبيعية ، جغرافية ، ومورفولوجية واحدة ، تتباين بشدة وبكل وضوح مع كل من شمال سيناء بسهوله ذات القباب المسطحة واقصى جنوب سيناء بجباله ذات القمم المدببة . وهذه الوحدة تستمد من تركيبها الجيولوجى . من اسفل كما من سقفا السطحى من اعلى .

غنى تتألف اساسا من طبقات افقية تقريبا ، تميل باطراد نحو الشمال ميلا طفيفا لا يعدو درجتين في اتجاه الشمال الشرقى دون أن يعثورها . الاضطراب فيها عدا بعض الحالات المحلية المحدودة . هذه الطبقات تصنع متتابعة من التكوينات الرسوبية تلف النواة الاركية وتغلغها ، بادئة بالخراسان النوبى ثم الكريتاسى والطباشير فالطفل فالحجر الجيرى ، ينقطعها اخيرا بعض القواطع او السدود البازلتية . الهضبة اذن ، في الغالب الاعم ، تسودها صخور الطباشير الكريتاسى والحجر الجيرى الايوسينى بحيث تشكل كتلتها استمرارا واضحا لهذا النوع وذاك من التكوينات على الجانب الآخر من خليج السويس في هضبة المعازة وسلاسل البحر الاحمر الشمالية .

السطح ، ترتب على البنية ، ينحدر بالتدرج من الجنوب الى الشمال لا يقطعه بالطول الا روافد وادى العريش وبالعرض الا مجموعتان من الحافات الجرفية او الكويستات . فلما روافد الوادى ، تلك التى تنبع عند الحافة الجنوبية العظمى من هاتين الحافتين ، فكثير منها يجرى عميقا في الهضبة مكونا خنادق غائرة في الاحباس العليا حيث يشقويحت بقوة في طبقات الحجر الجيرى الكريتاسى الصلبة المتجانسة . ولشدة تعدد هذه الودية شبه الطولية شبه المتوازية ، فانها تفصص الهضبة او قلبها الى شرائح طولية متراصة على شكل مناطق بين وديانية عريضة مسطحة interfluves .

لكلما هي حافات الكويستات بالتأكيد التى تمثل المعلم الإبرز على سطح الهضبة المائدية . هما حافتان عظيمتان ، أو بالأصح مجموعتان من الحواف ، تحيطان بالنواة الأركية القديمة من جانب بقدر ما تحفان من الجانب الآخر بالهضبة الوسطى بقسميها هضبة التيه وهضبة العجمة ، وذلك على شكل رقم ٧ مزدوج وبالع تشويه .

كلتا الحافتين تواجه الجنوب بجرف حائطى شبيه عمودى ، ولكن الجنوبية هى الأضخم والأعلى والأطول بينما الشمالية أقل أبعادا . الجنوبية تسمى كويستا جبل التيه نسبة الى جبل التيه الذى يشكل القطاع الغربى والإبرز منها ، بينما تسمى الشمالية كويستا جبل العجمة نسبة الى جبل العجمة أهم معلم بقطاعها الشرقى .

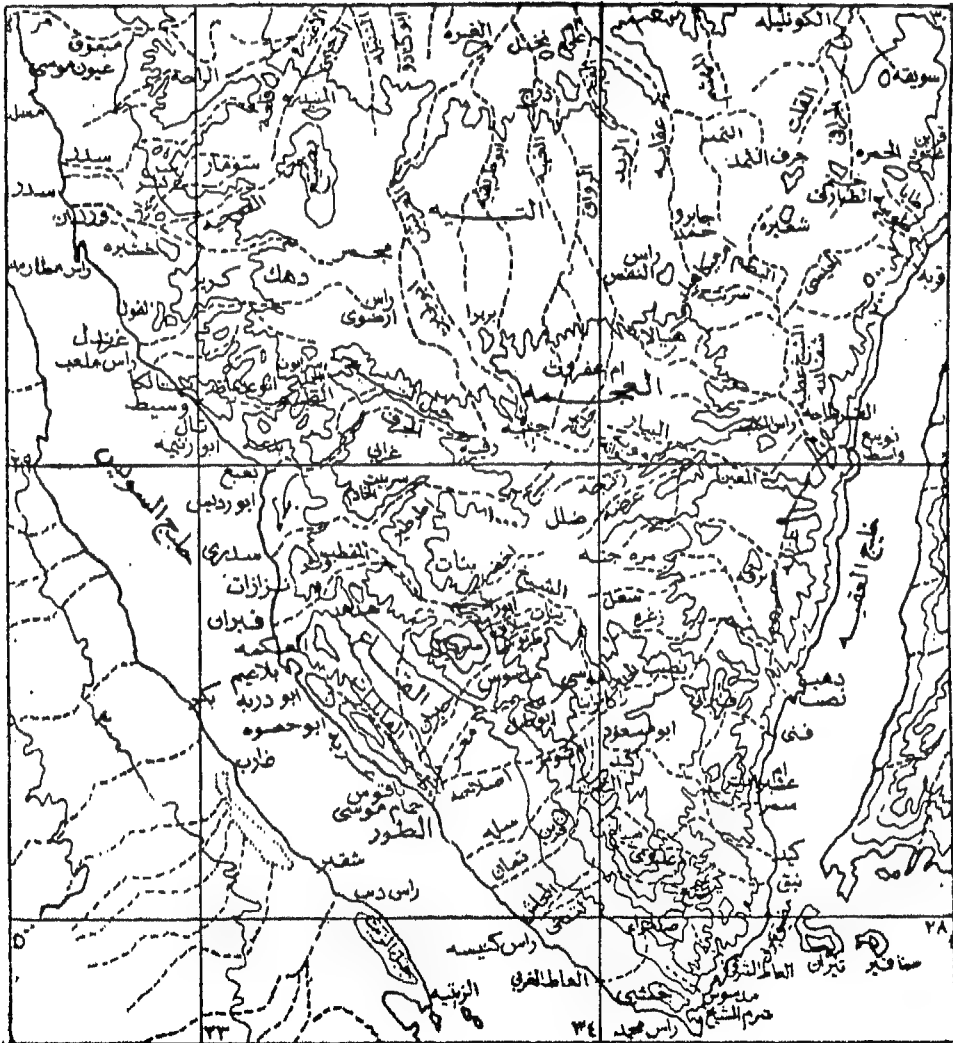
معنى هذا ، حتى لا يحدث خلط أو خطأ ، ان الحافتين غير منسويتين الى هضبتى التيه والعجمة نفسيهما كما قد يظن ، لا ولا تختص كل منهما بحافتها أو ان هذه تحددها على حدة دون الأخرى ومنفردة عنها . وإنما كلتاها تقطع وتقع فى كلتا الهضبتين على السواء ، ولكن بمواقع ونسب مختلفة . بل ان ترتيب الحافتين الجغرافى لهما عكس ترتيب الهضبتين نفسيهما ؛ فبينما تقع هضبة التيه شمال هضبة العجمة فان حافة التيه هى التى تقع جنوب حافة العجمة .

تمتد حافة جبل التيه بعرض شبه الجزيرة من الشرق الى الغرب نحو ١٤ كم مترسمة فى مسارها كله حدود الصخور الكريتاسية بهضبة التيه . وتبدو الحافة فى القطاع الغربى منها اى فى جبل التيه نفسه خطية مستقيمة للغاية بمحور شمالى غربى ، مستمرة نحو الجنوب الشرقى حتى جبل ضلل الذى يمثل رأس زاوية الكويستا . هذا بينما يبلغ ارتفاع جرفها الحائطى نحو ٧٠٠ متر تمثل مدى عمق ما أزالته التعرية .

هذه الضخامة مع الاستقامة النادرة فى الغرب إنما يفسرها ، كما وضع حسان عوض ، أنها حافة انكسار مقلوب ، تطورت الى كويستا بفعل التعرية العميقة للسطح ما قبل الخراسان النوبى *prénubienne* (١) . فالحافة إنما شكلتها فى معظمها التعرية ، مثلا الى الشمال من جبل الجنة أزيلت طبقات الخراسان النوبى الرخوة وبقي السطح وعرا . ويضاعف من وعورة ومنعة الحائط قلة الأودية التى تخترقه .

(1) Ibid.

الغربي جبلى - هضبي أكثر مما هو هضبي تماما ، فهو دائما مجموع كتل الحافة الغربية المضرسة المقطعة بفعل الاودية ، واديته تتجه غربا ، وغربه سهل ساحلى واسع بدرجة او بأخرى . أما القطاع الاوسط فأقرب الى مفهوم الهضبة المائدية التقليدى ، تخططه الى غصوص مستطيلة روافد وادى العريش ، واديته شمالية جنوبية تصرف شمالا . أما القطاع الشرقى فقد يكون أقل ارتفاعا نسبيا ليس فقط من القطاع الغربى ولكن حتى من الاوسط أيضا ، واديته تتجه وتصرف شرقا ، الا أنه بلا سهل ساحلى تقريبا .



شكل ٥٦ - جنوب سيناء .

لكنما هي حافات الكويستات بالتأكيد التى تمثل المعلم الابرز على سطح الهضبة المائدية . هما حافتان عظيمتان ، او بالاصح مجموعتان من الحواف ، تحيطان بالنواة الاركية القديمة من جانب بقدر ما تحفان من الجانب الآخر بالهضبة الوسطى بقسميها هضبة التيه وهضبة العجمة ، وذلك على شكل رقم ٧ مزدوج وبالغ التشويه .

كلتا الحافتين تواجه الجنوب بجرف حائطى شبه عمودى ، ولكن الجنوبية هى الاضخم والاعلى والاطول بينما الشمالية اقل ابعادا . الجنوبية تسمى كويستا جبل التيه نسبة الى جبل التيه الذى يشكل القطاع الغربى والابرز منها ، بينما تسمى الشمالية كويستا جبل العجمة نسبة الى جبل العجمة اهم معلم بقطاعها الشرقى .

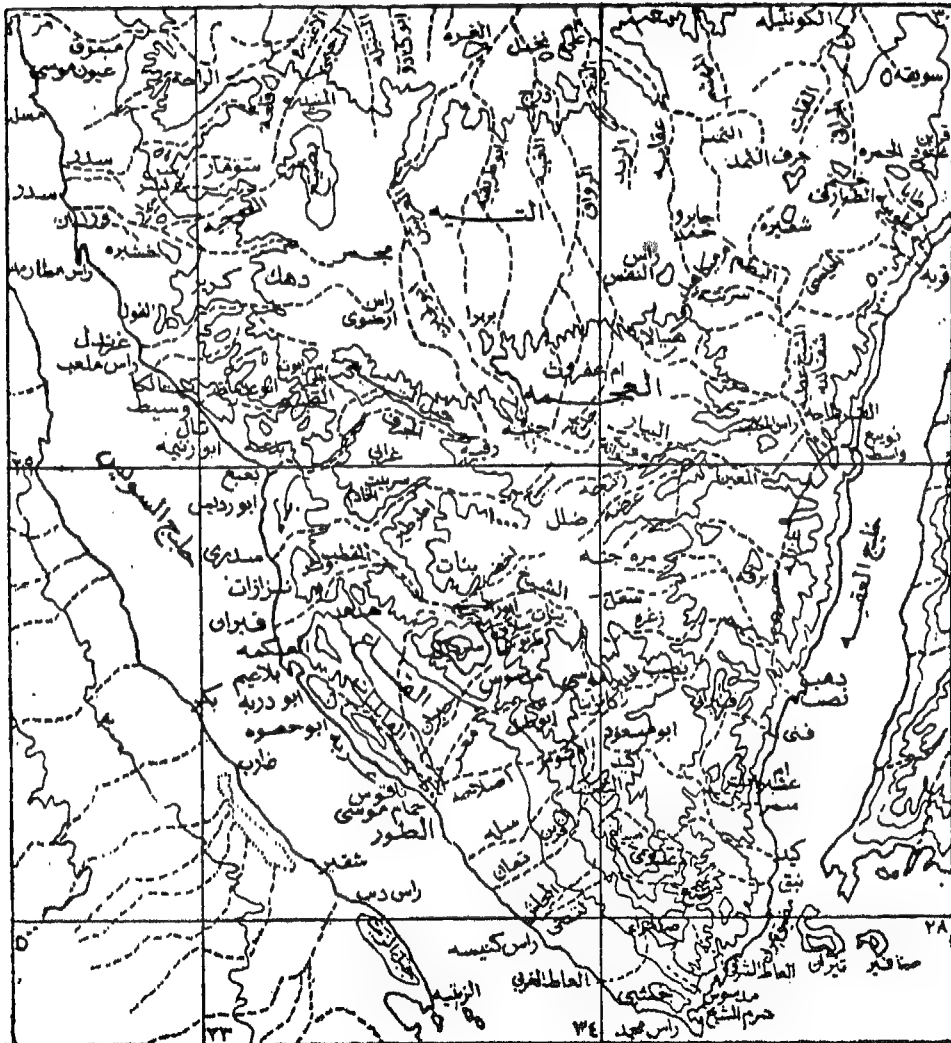
معنى هذا ، حتى لا يحدث خلط او خطأ ، ان الحافتين غير منسوبتين الى هضبتى التيه والعجمة نفسيهما كما قد يظن ، لا ولا تختص كل منهما بحافتها او ان هذه تحددها على حدة دون الاخرى ومنفردة عنها . وانما كلتاها تقطع وتقع فى كلتا الهضبتين على السواء ، ولكن بمواقع ونسب مختلفة . بل ان ترتيب الحافتين الجغرافى لهما عكس ترتيب الهضبتين نفسيهما ، فبينما تقع هضبة التيه شمال هضبة العجمة فان حافة التيه هى التى تقع جنوب حافة العجمة .

تمتد حافة جبل التيه بعرض شبه الجزيرة من الشرق الى الغرب نحو ١٤ كم مترسمة فى مسارها كله حدود الصخور الكريتاسية بهضبة التيه . وتبدو الحافة فى القطاع الغربى منها اى فى جبل التيه نفسه خطية مستقيمة للغاية بمحور شمالى غربى ، مستمرة نحو الجنوب الشرقى حتى جبل ضلل الذى يمثل رأس زاوية الكويستا . هذا بينما يبلغ ارتفاع جرفها الحائطى نحو ٧٠٠ متر تمثل مدى عمق ما ازلت التعرية .

هذه الضخامة مع الاستقامة النادرة فى الغرب انما يفسرها ، كما وضع حسان عوض ، انها حافة انكسار مقلوب ، تطورت الى كويستا بفعل التعرية العميقة للسطح ما قبل الخراسان النوبى pré-nubienne (١) . فالحافة انما شكلتها فى معظمها التعرية ، مثلا الى الشمال من جبل الجنة ازيلت طبقات الخراسان النوبى الرخوة وبقي السطح وعرا . ويضاعف من وعورة ومنعة الحائط قلة الاودية التى تخترقه .

(1) Ibid.

الغربي جبلى - هضبى أكثر مما هو هضبى تماما ، فهو دائما مجموع كتل الحافة الغربية المضرسة المقطعة بفعل الاودية ، واوديته تتجه غربا ، وغربه سهل ساحلى واسع بدرجة أو بأخرى . أما القطاع الاوسط فاقرب الى مفهوم الهضبة المائدية التقليدى ، تخططه الى نصوص مستطيلة رواغد وادى العريش ، واوديته شمالية جنوبية تصرف شمالا . أما القطاع الشرقى فتند يكون اقل ارتفاعا نسبيا ليس فقط من القطاع الغربى ولكن حتى من الاوسط أيضا ، واوديته تتجه وتصرف شرقا ، الا أنه بلا سهل ساحلى تقريبا .



شكل ٥٦ - جنوب سيناء .

هضبة التيه

تنحصر بالتقريب بين كنتورى ٥٠٠ - ١٠٠٠ متر ، ومن ثم كذلك بين خطى ٥٢٩ - ٥٢٩ هـ أو أكثر نوعا مع تقوس نحو الجنوب فى الوسط دائئا . وبهذا التحديد فانها ترسم مستطيلا يستعرض بكامل اتساع شبه الجزيرة من الخليج الى الخليج ، كما يكاد يتوسطها بالضبط ما بين الشمال والجنوب . ههى قلب سيناء جغرافيا ، ولكن القلب الميت بامتياز ، لانها اشدها جفانا وغفرا : انها بيداء التيه الكلاسيكية Wilderness of Tih .

تكوينها من صخور الطباشير الكريتاسية اساسا . يحدها ويحدها من الجوانب الاربعة تقريبا اما الحافات أو الكويستات واما الانكسارات واما الاثنان معا وهو الاغلب . فالحدود الشمالية لهضبة التيه تمتاز بانكسارات عظيمة شرقية - غربية تقطع سيناء بكامل عرضها ، وتعد فى تاريخها انكسارات قديمة تتعاصر مع انكسارات خليج السويس .

ابرز قطاعات هذا الانكسار فى الشرق فى جبل حمرة شمال غرب راس النقب مباشرة وبالتقريب من رأس خليج العقبة . هناك يفصل الانكسار الجرانيت القاعدى عن الحجر الجيرى الكريتاسى برمية تناهز ٢٠٠٠ متر . وعلى امتداد الانكسار فى قطاع حمرة - التمد يظهر الطباشير بمساحات كبيرة .

لكن الانكسار اقل حدة فى قطاعه الغربى ، غير أن الى جانبه هنا يظهر قاطع أو سد بازلتى مترام هو سد رقبة النعام يمتد بضع عشرات من الكيلومترات شرقا بغرب ويقطع بكلا انكساره وسده جبل بضيق كاشفا كل تكويناته . ويرجع بازلت ودولريت هذا السد الى الزمن الثالث الاسفل .

هذا شمالا ، اما جنوبا وشرقا وغربا فتحتف بالهضبة الجروف الحادة شبه الراسية التى يصعب ارتقاؤها الا بنقوب معينة . وكلتا الحافتين الغربية والشرقية محددة بالانكسارات . الغربية يزداد ارتفاعها كلما تقدمت جنوبا ، ههى تبلغ ٨٠٠ متر فى جبل الراحة فى ركنها الشمالى الغربى ، بينما تصل الى ١١٠٠ متر فى ركنها الجنوبى الغربى الذى يطل على وادى أبو قضا أحد روافد غرندل . هذا بينما تظهر غير بعيد فى رأس أرضوى اندساسات البازلت والدولربت على شكل سدادة بارزة متميزة plug . اما الحافة الشرقية فاعل ارتفاعا وبروزا ، وهى بحكم الموقع تشرف على وادى عربية أكثر مما تشرف على خليج العقبة . وثمة انكسار طولى يكتنفها بين كسل الجرانيت يظهر شمال طابا (١) .

هضبة التيه

تنحصر بالتقريب بين كنتوري ٥٠٠ — ١٠٠٠ متر ، ومن ثم كذلك بين خطى ٥٢٩ — ٥٢٩ر٥ او اكثر نوعا مع تقوس نحو الجنوب في الوسط دائما . وبهذا التحديد فانها ترسم مستطيلا يستعرض بكامل اتساع شبه الجزيرة من الخليج الى الخليج ، كما يكاد يتوسطها بالضبط ما بين الشمال والجنوب .، فهي قلب سيناء جغرافيا ، ولكن القلب الميت بامتياز ، لانها اشدها جفافا وفقرا : انها بيداء التيه الكلاسيكية Wilderness of Tih .

تكوينها من صخور الطباشير الكريتاسية اساسا . يحدها ويحددها من الجوانب الاربعة تقريبا اما الحافات او الكويستات واما الانكسارات واما الائنتان معا وهو الاغلب . فالحدود الشمالية لهضبة التيه تمتاز بانكسارات عظيمة شرقية — غربية تقطع سيناء بكامل عرضها ، وتعتمد في تاريخها انكسارات قديمة تتعاصر مع انكسارات خليج السويس .

ابرز قطاعات هذا الانكسار في الشرق في جبل حمرة شمال غرب رأس النقب مباشرة وبالتقريب من رأس خليج العقبة . هناك يفصل الانكسار الجرانيت القاعدي عن الحجر الجيري الكريتاسي برمية تناهز ٢٠٠٠ متر . وعلى امتداد الانكسار في قطاع حمرة — الثمد يظهر الطباشير بمساحات كبيرة .

لكن الانكسار اقل حدة في قطاعه الغربي ، غير أن الى جانبه هنا يظهر قاطع او سد بازلتى مترام هو سد رقبة النعام يمتد بضع عشرات من الكيلومترات شرقا بغرب ويقطع بكلا انكساره وسده جبل بضيع كاشفا كل تكويناته . ويرجع بازلت ودولريت هذا السد الى الزمن الثالث الاسفل .

هذا شمالا ، اما جنوبا وشرقا وغربا فتهافت بالهضبة الجروف الحادة شبه الرأسية التي يصعب ارتقاؤها الا بنقوب معينة . وكلتا الحافتين الغربية والشرقية محددة بالانكسارات . الغربية يزداد ارتفاعها كلما تقدمت جنوبا ، فهي تبلغ ٨٠٠ متر في جبل الراحة في ركنها الشمالى الغربى ، بينما تصل الى ١١٠٠ متر في ركنها الجنوبى الغربى الذى يطل على وادى ابو قضا أحد روافد غرندل . هذا بينما تظهر غير بعيد في رأس أرضوى اندساسات البازللت والدولربت على شكل سدادة بارزة متميزة plug . اما الحافة الشرقية فأقل ارتفاعا وبروزا ، وهي بحكم الموقع تشرف على وادى عربة اكثر مما تشرف على خليج العقبة . وثمة انكسار طولى يكتنفها بين كتل الجرانيت يظهر شمال طابا (١) .

الى الداخل وراء الراحة ، وجنوباً يمر مثلاً ايضاً ، ينتصب كالحائط جبل حيطان — لاحظ الاسم — الذى تبلغ قمته ٨٠٦ امتار ، والذى يحدد خانق المر نفسه مع جبل الجندى فى الشمال . ثم الى الجنوب من كتلة حيطان وخلف الراحة يقع جبل الزرافة ، تفصله عن جاريه اعلى وادى الراحة ، وتبلغ قمته ٧٠٦ امتار .

تنتهى الكتلة الشمالية عند وادى سدر ، الذى تقع فى اعاليه عين سدر ، ويمتد على محور شمالى شرقى — جنوبى غربى ، ويصب عند رأس السدر . الوادى يمثل اوسع واهم فتحة فى حائط غرب سيناء جميعاً ، مناظراً فى ذلك لوادى عربية على الجانب الآخر من الخليج بل ومكماً له تركيبياً . وكما يضع الوادى حداً للكتلة الشمالية من غرب التيه ، يحدد بداية الكتلة الوسطى التى تنتهى عند المجرى الرئيسى لوادى وردان الذى يتخذ تقريباً محوراً شرقياً — غربياً نصاً وينتهى عند رأس مطارمة .

وكما فى الكتلة الشمالية ، تتحدد الحافة الغربية للكتلة الوسطى بنفس الانكسار الرئيسى الطولى المستمر ، الا انه ينحني هنا قليلاً نحو الجنوب الشرقى . وفى النتيجة ، نلاحظ أن الكتلة تتراجع نوعاً الى الداخل بالقياس الى سابقاتها . على سطوح وسفوح هذه الكتلة تجرى روادى وردان واهمها سومار (او سمار) فى الشمال والقوقية (او القوجية) وسيج فى الجنوب . وكما تقع عين سدر فى اعلى واديتها ، تقع كل من عين سومار وعين القوقية فى اعلى واديتها على التوالي .

نفس هذه الودى تساعد على تقسيم الكتلة الى بضعة جبال هضبية . فالركن الشمالى الغربى ، شمال وادى سومار ، هو جبل سن بشر ، الذى يصل فى اعلاه الى ٦١٨ متراً . وفى اقصى الجنوب تنفصل بين وادى القوقية ومجرى وردان الرئيسى كتلة محدب جبل حلفاية ، وهو ايوسينى النسوة ميوسينى الضلوع . بقية الكتلة ، وهى جسيها الرئيسى ، هو جبل سومار .

الجبل متطاوّل نوعاً كجبل الراحة ، الا انه لا يقع جنوبه بقدر ما يقع جنوب شرقه . ومثله ايضاً تتأثر حافته الغربية بخط الانكسار الرئيسى ، الا انه يختلف تركيبياً فى انه اساساً تركيب قبابى . والواقع انه اول وحدة من مجموعة تراكيب قبابية تسود ظهير القطاع الغربى من هضبة التيه . فالجبل قبة لطيفة ، كريتانى الطبقات من الطباشير الابيض ، يبلغ اقصى ارتفاعه ٩٢٥ متراً ، ويعد بهذا من اعلى كتل الحافة الغربية لهضبة التيه . فى جنوبه الشرقى تقطعه على مخور شمالى شرقى شعبة من سد رقبة النعام البازلتي .

(٩١٣ مترا) ، والاخير يشرف على الحدود شمال رأس النقاب . واخرا
يأتى جبل ببويقة (٧٤٠ مترا) على الحدود ايضا ولكن بعيدا الى الشمال
حوالى جنوب الكونتيل .

غير اننا هنا على المنحدرات الشرقية لهضبة التيه نجد نظام الصرف
يحتل أو يتعدل . غفى الشمال نجد منطقة الصرف الداخلى التى تنتهى الى
البحر الميت عن طريق راغد وادى عربية وهو وادى الجرافى الذى يبدأ جنوب
جبل ختم الطارف ثم يجمع عدة رواغد مجلية أهمها خريصنة ، خدأخذ ،
القدانى ، والقلت الذى ينبع شمال جرف النهد . أما فى الجنوب فيتم الصرف
عن طريق الرواغد الشمالية لوادى اواطر الذى هو ادخل فى هضبة
العجمة . وغىما بين الجرافى شمالا واواطر جنوبا يخلو شرق هضبة التيه
عمليا من الاودية الساحلية الا ان تكون مجاري قزمية جدا مثل وادى طابا
وضوبية وقرية الى الجنوب مباشرة من رأس خليج العقبة .

هضبة العجمة

هذه هى آخر وحدات الهضاب الوسطى ونهايتها جنوبا ، تكاد تقع
وتتوزع على جانبى خط عرض ٢٩° بالتساوى شمالا وجنوبا . من ثم غهى
اضيق واقل عرضا من هضبة التيه ، ولذا لا تزيد كثيرا عن نصف مساحتها .
غير انها أكثر ارتفاعا للغاية ، اذ تنحصر بين كنتورى ١٠٠٠ متر شمالا ،
١٥٠٠ متر جنوبا . والحد الاول هو آخر جروف سيناء الكبرى ويتفق مع
جبل التيه المستعرض . أما الحد الثانى فهو خط اودية غيران — نصب الذى
يفصلها عن الكتلة الجبلية القديمة فى الجنوب . وهى بهذا الوضع تمثل
بالنسبة الى هذه الكتلة الاخيرة « المقدم الثابت stable foreland » كما
يسميه شبطا (١) .

من ابرز ما يميز العجمة كذلك انها أكثر قطاعات مرتفعات سيناء بروزا
وتقدما نحو الغرب ، تقترب بشدة من خليج السويس ، الذى يتفق ان
يتأرجح هو الآخر هنا الى أقصى مداه نحو الشرق ليبلغ أقصى اتساعه . مما
يضاعف من ظاهرة التقارب الشديد بين الهضبة والساحل . يحدث هذا
بالتحديد على خط عرض ٢٩° الذى ينصف الهضبة بالتقريب ، وبالتالي
يقع بالنخسيعس ازاء قطاع ام بجمة — ابو زنيمة . من هنا لا تكاد الهضبة
نترك سهلا ساحليا يذكر ، حتى ليوشك السهل ان يختنق الى مضيق او مسر
محصور فى منطقة ابو زنيمة حيث يشرف جبل حمام غرعون وجبل تال على
البحر مباشرة .

الى الداخل وراء الراحة ، وجنوباً يمر مثلاً ايضاً ، ينتصب كالحائط جبل حيطان — لاحظ الاسم — الذى تبلغ قمته ٨٠٦ امتار ، والذى يحدد خانق المر نفسه مع جبل الجندى فى الشمال . ثم الى الجنوب من كتلة حيطان وخلف الراحة يقع جبل الزرافة ، تفصله عن جاريه اعلى وادى الراحة ، وتبلغ قمته ٧٠٦ امتار .

تنتهى الكتلة الشمالية عند وادى سدر ، الذى تقع فى اعاليه عين سدر ، ويمتد على محور شمالى شرقى — جنوبى غربى ، ويصب عند رأس السدر . الوادى يمثل اوسع واهم فتحة فى حائط غرب سيناء جميعاً ، مناظراً فى ذلك لوادى عربة على الجانب الآخر من الخليج بل ومكماً له تركيباً . وكما يضع الوادى حداً للكتلة الشمالية من غرب التيه ، يحدد بداية الكتلة الوسطى التى تنتهى عند المجرى الرئيسى لوادى وردان الذى يتخذ تقريباً محوراً شرقياً — غربياً نصاً وينتهى عند رأس مطارنة .

وكما فى الكتلة الشمالية ، تتحدد الحافة الغربية للكتلة الوسطى بنفس الانكسار الرئيسى الطولى المستمر ، الا انه ينحن هنا قليلاً نحو الجنوب الشرقى . وفى النتيجة ، نلاحظ ان الكتلة تتراجع نوعاً الى الداخل بالقياس الى سابقاتها . على سطوح وسفوح هذه الكتلة تجرى روادى وردان وأهمها سومار (او سمار) فى الشمال والفقوية (او الفوجية) وسيج فى الجنوب . وكما تقع عين سدر فى اعلى واديهما ، تقع كل من عين سومار وعين الفقوية فى اعلى واديهما على التوالي .

نفس هذه الوديه تساعد على تقسيم الكتلة الى بضعة جبال هضبية . فالركن الشمالى الغربى ، شمال وادى سومار ، هو جبل سن بشر ، الذى يصل فى اعلاه الى ٦١٨ متراً . وفى أقصى الجنوب تنفصل بين وادى الفقوية ومجرى وردان الرئيسى كتلة محدب جبل حلفاية ، وهو ابوسينى النواة ميوسينى الضلوع . بقية الكتلة ، وهى جسمها الرئيسى ، هو جبل سومار .

الجبل متطاوّل نوعاً كجبل الراحة ، الا انه لا يقع جنوبه بقدر ما يقع جنوب شرقه . ومثله ايضاً تتأثر خافته الغربية بخط الانكسار الرئيسى ، الا انه يختلف تركيباً فى انه اساساً تركيب قبابى . والواقع انه اول وحدة من مجموعة تراكيب قبابية تسود ظهير القطاع الغربى من هضبة التيه . للجبل قمة لطيفة ، كريئاسى الطبقات من الطبشائير الابيض ، يبلغ أقصى ارتفاعه ٩٢٥ متراً ، ويعد بهذا من أعلى كتل الحافة الغربية لهضبة التيه . فى جنوبه الشرقى تقطعه على محور شمالى شرقى شعبة من سد رقبة النعام البازلتى .

(٩١٣ مترا) ، والاخير يشرف على الحدود شمال راس النقب . واخيرا
يأتى جبل ببويقة (٧٤٠ مترا) على الجبود ايضا ولكن بعيدا الى الشمال
حوالى جنوب الكونتيل .

غير اننا هنا على المنحدرات الشرقية لهضبة التيه نجد نظام الصرف
يحتل او يتعدل . غنى الشمال نجد منطقة الصرف الداخلى التى تنتهى الى
البحر الميت عن طريق راغد وادى عربية وهو وادى الجرامى الذى يبدأ جنوب
جبل ختم الطارف ثم يجمع عدة رواغد مجلية أهمها خريصة ، خداخد ،
القدانى ، والقلت الذى ينبع شمال جرف الثمد . اما فى الجنوب فيتم الصرف
عن طريق الرواغد الشمالية لوادى اواطر الذى هو ادخل فى هضبة
العجمة . وفيما بين الجرافى شمالا واواطر جنوبا يخلو شرق هضبة التيه
عمليا من الاودية الساحلية الا أن تكون مجارى قزمية جدا مثل وادى طابا
ومنوبية وقرية الى الجنوب مباشرة من راس خليج العقبة .

هضبة العجمة

هذه هى آخر وحدات الهضاب الوسطى ونهايتها جنوبا ، تكاد تقع
وتتوزع على جانبى خط عرض ٢٩° بالتساوى شمالا وجنوبا . من ثم لم
اضيق واقل عرضا من هضبة التيه ، ولذا لا تزيد كثيرا عن نصف مساحتها .
غير أنها أكثر ارتفاعا للباية ، اذ تنحصر بين كبتورى ١٠٠٠ متر شمالا ،
١٥٠٠ متر جنوبا . والحد الاول هو آخر جروف سيناء الكبرى ويتفق مع
جبل التيه المستعرض . اما الحد الثانى فهو خط اودية غيران — نصب الذى
يفصلها عن الكتلة الجبلية القديمة فى الجنوب . وهى بهذا الوضع تمثل
بالنسبة الى هذه الكتلة الاخيرة « المقدم الثابت stable foreland » كما
يسميه شبطا (١) .

من ابرز ما يميز العجمة كذلك أنها أكثر قطاعات مرتفعات سيناء بروزا
وتقدما نحو الغرب ، تقترب بشدة من خليج السويس ، الذى يتفق أن
يتأرجح هو الآخر هنا الى أقصى مداه نحو الشرق ليبلغ أقصى اتساعه ، مما
يضاعف من ظاهرة التقارب الشديد بين الهضبة والساحل . يحدث هذا
بالتحديد على خط عرض ٢٩° الذى ينصف الهضبة بالتقريب ، وبالتالي
يقع بالتخصيص ازاء قطاع ام بجمة — أبو زنيمة . من هنا لا تكاد الهضبة
تترك سهلا ساحليا يذكر ، حتى ليوشك السهل أن يختنق الى مضيق او مسر
محصور فى منطقة أبو زنيمة حيث يشرف جبل حمام غرمون وجبل تال على
البحر مباشرة .

والعجمة هضبة هائدية من الحجر الجيري الايوسيني اساسا ، على خلاف هضبة التيه التى يسودها الكريتاسي . وعلى الفور يلفت النظر هنا هذا الترتيب او التتابع الجغرافى الميعكوس ، حيث يقع الكريتاسي الاقدم فى الشمال والايوسيني الاحدث فى الجنوب ، فى حين ينتظر العكس . السبب ببساطة ان التعرية قد ازالَت الطبقة الايوسينية فى جالة هضبة التيه بينما احتفظت بها هضبة العجمة ، فكان هذا الترتيب المعكوس .

هكذا نجد كل سطح هضبة العجمة الايوسيني يغطيه بشكل متجانس الحجر الجيرى المرصع بالصوان ، يعلوه فى بعض المحليات فقط الحجر الجيرى النوموليتى كما فى بروز ام عفروث فى الجنوب . ويقطع هذه التكوينات محليا اندساسات البازلت ، واهمها تلك التى تعترض الخراسان الغربى جنوب غرب جبل رقمة فى الجنوب ، وتلك التى تجرى بامنداد حافة جبل التيه .

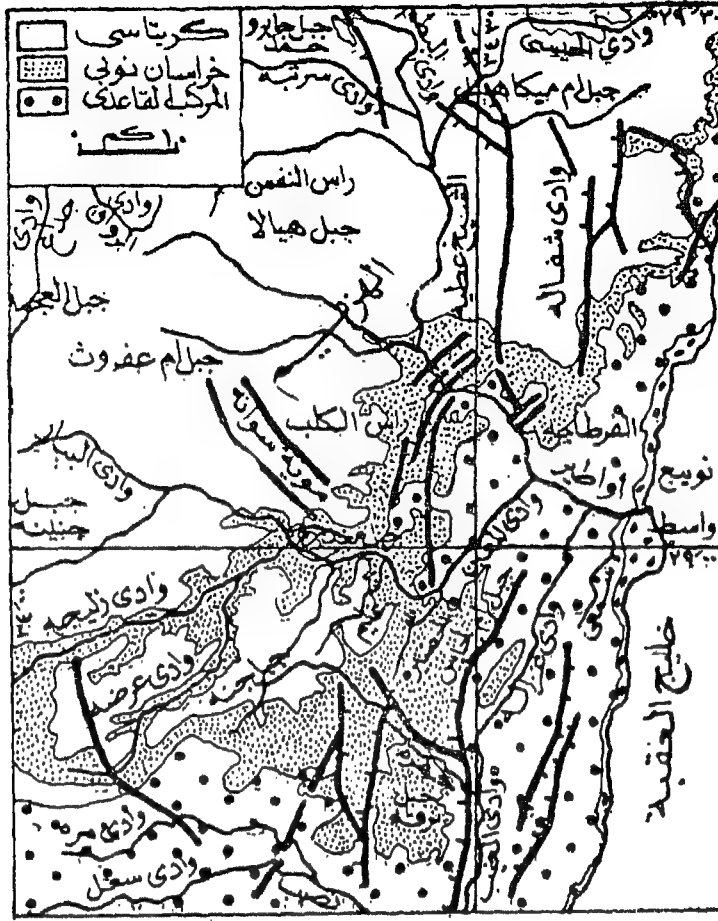
بضاريسيا ، العجمة اكثر وعورة وتقطعا ، مثلما هي اعلى مستوى ، من البنية ، كما انها اغزر مطرا ومائية . والواقع انها فى مجموعها تمثل خط تفديم المياه بين روافد وادى العريش شمالا واودية الخليجين جنوبا ، لتجتمع من ثم فيها رؤوس ومنابع كلتا المجموعتين ، بل وتتقارب احيانا الى درجة يمكن ان تغرى بالاسر النهرى ، خاصة مع طبيعة مياهها السيالية .

القطاع الغربى

وكالتيه ، تنقسم هضبة العجمة الى ثلاثة قطاعات ، الغرب والوسط والشرق . فالقطاع الغربى ، الذى ينحصر بين وادى غرندل شمالا وغمران جنوبا ، يتشكل من الحافة الناهضة البارزة من الهضبة وتزقه الاودية والانكسارات الى عديد من الكتل الجبلية الواضحة ، ثم لا يترك الا سهلا ساحليا بالغ الضيق تكثر به السلاسل التلية الثانوية المنفصلة .

فالسا سهل الساحلى فان خط الساحل الذى يبدأ ومحوره متجه نحو الجنوب الشرقى ينحرف بحدة عند مصب وادى بعبع ليصبح شماليا - جنوبيا نصا . ويتحدد السهل نفسه بنية وتضاريس بتأثير الانكسار الطولى الرئيسى والانكسارات العرضية الثانوية . ففى كل من ثلثة الشمالى والجنوبى تبرز لصق الساحل مباشرة سلسلة تلية منفصلة موازية ، بينما يتسع السهل نسبيا فى ثلثة الاوسط .

فالسلسلة الشمالية ، التى تحف بها وتحكمها الانكسارات المعقدة ريقطعها فى وسطها وادى وسيط ، تتألف من ثلاثة جبال صغيرة : جبل حمام



شكل ٥٨ - شرق العجمة وجنوب شرق سيناء .
[عن بيدل ، سعيد]

من الجنوب الى الشمال ، اذن ، تتتابع الكتل والقمم الجبلية ، يجنبها هنا واد او يعزلها هناك انخفاض . في أقصى الجنوب ، تجاه اليمين ، نجد وادي زليخة او زليخة (وليس زليخة) يجنب جبل الجنه على يساره او قبله وسط هضبة عالية متموجة حتى يصل الى ١٥٨٣ مترا . وتجاه اليسار يقوم جبل ضلل كراس الزاوية في كويستا جبل التيه وكتلة منعزلة غصلتها مفتحة واد عكسى . وبينما يبلغ الجبل في قمته ١٥٧٠ مترا ، تنحدر جروغه الحائطية وحدها نحو ٥٠٠ متر .

والى الشمال قليلا ، قد يبدو الوادى او المنخفض الذى يطل على حافة جبل التيه رتيبا شاحب الملامح ، غير انه لا يخلو أحيانا من سد بازلى ار بروز جرانيتى يكسر هذه الرتابة . مثال ذلك بروز جرانيتى جبل رقبة

والعجمة هضبة هائدية من الحجر الجيري الايوسيني اساسا ، على خلاف هضبة التيه التي يسودها الكريتاسي . وعلى الفور يلتفت الناظر هنا هذا الترتيب او التابع الجغرافي الميكروس ، حيث يقع الكريتاسي الاقدم في 'شمال والايوسيني الاحدث في الجنوب ، في حين ينتظر العكس . السبب ببساطة ان التعرية قد ازلت الطبقة الايوسينية في حالة هضبة التيه بينما احتفظت بها هضبة العجمة ، فكان هذا الترتيب المعكوس .

هكذا نجد كل سطح هضبة العجمة الايوسيني يغطيه بشكل متجانس الحجر الجيري المرصع بالصوان ، يعلوه في بعض المحيطات فقط الحجر الجيري النوموليتي كما في بروز أم عفروث في الجنوب . ويقطع هذه التكوينات محليا اندساسات البازلت ، واهمها تلك التي نغترض الخراسان الغربي جنوب غرب جبل رقعة في الجنوب ، وتلك التي تجري بامتداد حافة جبل التيه .

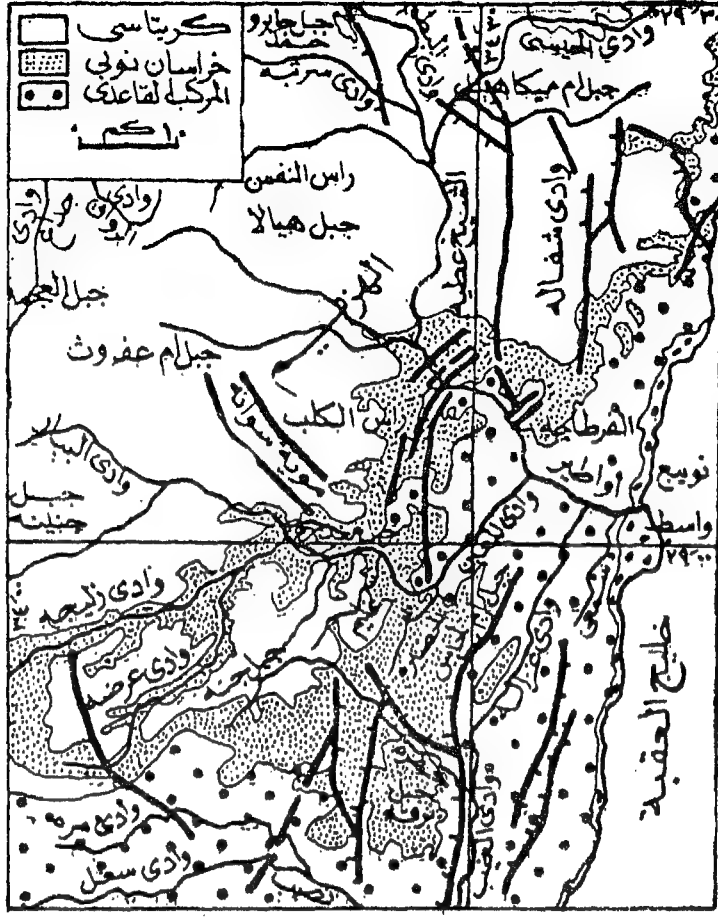
بضاريسيا ، العجمة اكثر وعورة وتقطعا ، مثلما هي اعلى مستوى ، من البنية ، كما انها اغزر مطرا ومائية . والواقع انها في مجموعها تمثل خط تبسيم المياه بين روافد وادي العريش شمالا واودية الخليجين جنوبا ، لمجتمع من ثم فيها رؤوس ومنايع كلتا المجموعتين ، بل وتتقارب احيانا الى درجة يمكن ان تغري بالاسر النهرى ، خاصة مع طبيعة مياهها السيالية .

القطاع الغربى

وكالتيه ، تنقسم هضبة العجمة الى ثلاثة قطاعات ، الغرب والوسط والشرق . فالقطاع الغربى ، الذى ينحصر بين وادى غرندل شمالا وغمران جنوبا ، يتشكل من الحافة الناهضة البارزة من الهضبة وتمزقه الاودية والانكسارات الى عديد من الكتل الجبلية الواضحة ، ثم لا يترك الا سهلا ساحليا بالغ الضيق تكثر به السلاسل التلية الثانوية المنفصلة .

فاما السهل الساحلى فان خط الساحل الذى يبدأ ومحوره متجه نحو الجنوب الشرقى ينحرف بحدّة عند مصب وادى بعبع ليصبح شماليا - جنوبيا نصا . ويتحدد السهل نفسه بنية وتضاريس بتأثير الانكسار الطولى الرئيسى والانكسارات العرضية الثانوية . غفى كل من ثلثة الشمالى والجنوبى تبرز لصق الساحل مباشرة سلسلة تلية منفصلة موازية ، بينما يتسع السهل نسبيا في ثلثة الاوسط .

فالسلسلة الشمالية ، التى تحف بها وتحكمها الانكسارات المعقدة ريقطعها في وسطها وادى وسيط ، تتألف من ثلاثة جبال صغيره : جبل حماه



شكل ٥٨ - شرق العجوة وجنوب شرق سيناء .
[عن بيدنل ، سعيد]

من الجنوب الى الشمال ، اذن ، تتتابع الكتل والقمم الجبلية ، يجنبها هنا واد او يعزلها هناك انخفاض . في أقصى الجنوب ، تجاه اليمين ، نجد وادي زليخة او زليخة (وليس زليخة) يجنب جبل الجنه على يساره او قبله وسط هضبة عالية متموجة حتى يصل الى ١٥٨٣ مترا . وتجاه اليسار يقوم جبل ضلال كراس الزاوية في كويستا جبل التيه وكتلة منعزلة فصلتها مفتحة واد عكسي . وبينما يبلغ الجبل في قمته ١٥٧٠ مترا ، تنحدر جرومه الحائطية وحدها نحو ٥٠٠ متر .

والى الشمال قليلا ، قد يبدو الوادى او المنخفض الذى يطل على حافة جبل التيه رتيا شاحب الملامح ، غير انه لا يخلو احيانا من سد بازلتى ار بروز جرانيتى يكسر هذه الرتابة . مثال ذلك بروز جرانيتى جبل رقبة

(١٣٩٨ مترا) على الجانب الايسر قرب وادى سيج راند وادى سدري ،
وجبل مندره على الجانب الايمن قرب وادى العين راند الواطر .

الى الشمال أكثر ، على امتداد حافة جبل التيه نهسها ، تعاود الذرى
تتويج سطح الهضبة . جبل الجنيئة ، رأس زاوية الحافة ، يأتي بلا شك
في الصدارة . ففيه يصيل انحدار جرف الحافة وجده الى ٥٠٠ متر ، بينما
تصل قمة الجبل الى ١٦٢٦ مترا ، محددة بذلك واحدة من اعلى مواضع
سيناء جميعا خارج كتلة جبل الطور النارية في الجنوب (١) . قمة اخرى
بارزة على خط الجافة جبل أم عفروث الى الشمال الشرقي .

هذا بينما الى الجنوب الشرقي من أم عفروث وحتى جبل مندره تتحدد
منطقة موية سوانه بالانكسارات المتوازية العديدة . واخيرا ، وفي أقصى
الشمال ، في الوسط تقريبا ، قد يمكن اعتبار جبل بربرا (١٠١١ مترا) آخر
جبال هضبة العجبة او اول تخوم هضبة التيه .

القطاع الشرقي

الى الشرق من هضبة الهزيم ، ينخفض السطح نسبيا ، من حدود
١٥٠٠ — ١٠٠٠ متر الى حدود ١٠٠٠ — ٥٠٠ متر ، لكنه يظل عاليا هضبيا
وعرا حتى وشارف ساحل الخليج تقريبا . كذلك غبدلا من سيادة الحجر
الحيري الايوسيني في الداخل ، تتقاسم النواة الاركية معه الجناح الشرقي
من هضبة العجبة ، اذ تمتد صخور النواة النارية هنا لتظهر على السطح
في القطاع الجنوبي تاركة القطاع الشمالي لايوسين الداخل .

أهم الملامح التضاريسية هنا اثنان هما مجموعة الانكسارات الطولية
التي تحدد المنطقة ، ثم مجموعة الاودية العرضية التي تتعاود عليها كقاعدة
ولكن قد تتبعها بعض روافدها كمجار محددة . الانكسارات هي من مجموعة
انكسارات خليج العقبة الداخلية الاقدم ومحاورها شمالية — جنوبية غالبا .
اهمها انكساران متجاوران متوازيان هما ، كما يسميهما بيدل ، انكسار
الشيخ عطية في الغرب وانكسار شفا لله في الشرق .

فاما انكسار الشيخ عطية فيبتدأ أولا من الشمال الى الجنوب من
حوالي منطقة جبل أم ميكاهل الى جيرة عين الفرطاجة ، محتلا اياه وادى
الواطير . ثم من نهايته في الجنوب ينحرف الانكسار نحو الجنوب الغربي حتى
جيرة منطقة جبل مندره ، وفيه يجري وادى العين راند الواطر . والانكسار
في النفرية الاخيرة سلمى تظهر في مقاطعه الصخور الخراسانية ضد
جرائيت النواة مباشرة .

انكسار شفا لله لا بقل وضوحا ان لم يزد ، وان كان اقل طولا وامتدادا . في قطاعه الاوسط يحدد لوادى الابرق مجراه ، ثم يستمر هو الى الجنوب منه لمسافة طويلة . ميل الطبقات على جانبى الانكسار يتراوح من ٢٠ درجة حتى العمودى التام . وبينما تميل الطبقات على شفرته الغربية نحو الشرق ، فانها تغدو افقية على شفرته الشرقية . وعلى تلك انحناء الغربية للانكسار تكثر التلال المنعزلة المكونة من الطباشير الكريتاسى الابيض الذى يكسوه الحجر الجيرى الايوسينى الصلب (١) .

اذا نقلنا من الانكسارات الى الاودية التى تقطع شرق العجمة ، فان هذه لا تعنى الا واديا واحدا في الحقيقة ، اواطر (الوتر) ، الوحيد الذى يصرف شرق الهضبة على مدى امتداد الساحل من رأس النقب حتى نوبيع واواسط . ولئن كان الوادى وحيدا ، الا انه ليس احاديا ، بل على العكس تماما يمثل نظاما مركبا شجرياً متعدددا جدا برواغده التى تتجاوز «الدسته» .

بعض هذه الرواغد ينبع من الشمال توا من تخوم هضبة التيه ، وبعضها من الغرب مباشرة من قلب العجمة . اى ان حوضه يتجاوز العجمة ليشمل التيه ايضا ، وممتدا في اقصى اطرافه من جبل شعيرة في الشمال الى جبل الجنة في الجنوب ، اى على مدى اكثر من نصف درجة عرضية . والواقع انه اكبر واد في الساحل الشرقى ، بل والغربى ايضا ، ويعد بذلك فعلا ثانى اكبر اودية سيناء جميعا بعد وادى العريش .

للوادى شعبتان رئيسيتان ، شمالية تجمع رواغد شرق هضبة التيه ، وغربية تجمع رواغد شرق هضبة العجمة . وتمزل الشعبتان بينهما قبل التقائهما بضع كتل جبلية اهمها جبل رأس الكلب (٩٩٩ مترا) . الشعبة الاولى تبدأ بوادى الحيسى ضرب رأس خليج العقبة ، ووادى البطم آخذا قرب جبل شعيرة ، ووادى سرتبه غير بعيد عن جبل رأس النفس . ثم تتجمع الاودية الثلاثة برواغدها الصغرى في مجرى رئيسى يحتل انكسار الشيخ عطية ، الى ان ينثنى جنوبا شرقا حتى ينتهى الى البحر عند اواسط جنوب نوبيع .

الشعبة الثانية تجمع بالترتيب من الشمال وادى البيار الذى ينبع غير بعيد عن جبل الجنينة ، فوادى زليقة وعرضة اللذين يأخذان من حوالى جبل الجنة . وبعد ان تجتمع ثلاثتها في مجرى موحد باسم وادى العين ترغده من الجنوب عدة اودية صغرى مثل ابو طريفية وغليم والحضيرة . وعند

(1) H. Beadnell, The wilderness of Sinai, Lond., 1927, p. 116 et seq.

الفرطاجة يلتقى وادى العين بالمجرى النهائى للواطير الذى يرمده من الجنوب وقبل ان يصل الى البحر واديان ثانويان هما غزالة وسمى اللذان بأخذان قرب جبل ام لهاس .

وادی العريش

تلك بصورة عامة مورفولوجية الهضبة الوسطى من سيناء بأقسامها المختلفة ، لا تكتمل الا باضافة ذلك الوادى الكبير الذى يمنحها وحدتها العامة — وادى العريش . فوادى العريش ليس فقط اكبر الاودية الصحراوية طولا وتشعبا ومساحة حوض فى سيناء وحدها ، ولكنه من اكبر ما فى مصر كلها ، فلعلة يتفوق على كل اودية جنوب الصحراء الشرقية فى هذه الابعاد ربما باستثناء العلاقى وحده . وهو على اية حال اكثر اودية مصر الصحراوية الكبرى شمالية واعتدالا واقلها مدارية . ولا غرابة بعد هذا ان كان يسمى منذ اقدم العصور « نهر مصر » ، ولعله المقصود « نهر مصر الكبير » فى التوراة ، ولو ان هذا لا يصدق بالطبع الا على النيل . ومهما يكن ، فلعلنا لا نتجاوز كثيرا اذا قلنا ان العريش بمعنى ما — سنرى كيف — هو « نيل سيناء » .

وغنى عن الذكر ان روافد الوادى العديدة هى التى تفتح قلب سيناء للمواصلات والحركة سواء التجارية او الاستراتيجية ، وبها يتحدد كثير من دروبه ومدقاته . لكن الجدير بالذكر ان الكثير جدا من مواقع وسط وشمال سيناء المعروفة ، على الحدود السياسية كما فى القلب الداخلى ، تقع على واحد او اكثر من هذه الروافد . مثال ذلك : نخل ، بير جبل الحصن ، بير التمادة ، التمد ، هذا فى الداخل ، ثم الكونتيللا ، القصيمة ، الصبحة ، على الحدود ، بينما تقع ابو عجيلة عليه قرب مصنه ، ثم بعدها بير لحفن قبل ان ينتهى أخيرا عند مدينة العريش التى يستمد اسمها منها كما استمدت هى اسمها من « العريشة » التى ضربها قوم ابراهيم او يوسف فى طريقهم الى مصر .

طوله نحو ٢٥٠ كم ، وحوض صرغه يكاد يضم نصف مساحة سيناء او على الاقل ١٥ الف كم^٢ ، ويجمع ثلثى مياهها جميعا او نحو ١٦٠ مليون متر مكعب سنويا . ورغم انه جاف معظم السنة ، سيلي فى الشتاء ، فهو الى حد معين اكثر انتظاما من سائر الاودية الصحراوية . اما فى موسم «فيضاته» ، فيكاد يبدو نهرا حقيقيا جليل القدر عظيم الخطر ، يزحف كالسيل طوال شتو تقريب مقتلما المباتى والمزارع . لذا تبني الحواجز الحجرية فى مجراه الأدنى

هدد أخصاخه ، مثلما ترمى الصخور الحجرية أو الطينية في غرله استفادة
بمياهه وكسرا لحدته . من الاولى سد وادى العريش شرقى المدينة حماية
لها ، وهو سد حجرى ضخيم يمتد حتى البحر بطول ٤ كم وارتفاع ٥ أمتار ،
ومن الثانية سد الروافعه المعمارى الذى توقفت بعد انشائه اخطار السيل .

شجرة الوادى

اما تركيبه المورفولوجى فشجرى مثالى ، يتألف من عدد كبير جدا من
الروافد التى تنتظم كالمروحة أو العنقود أو الحزمة ، مما يشير الى سيادة
النمط المشع على النظام كله ، الذى يعكس بدوره انحناء سطح الارض .
فوادى العريش الرئيسى نفسه واد اولى تابع consequent يتبع ببساطة
انحدار السطح العام ، تفرعه شبكة من الاودية التالية subsequent من
يمين ويسار (١) . ورغم أن الجزء الاكبر من حوضه يتوسط قلب سيناء تماما،
الا أنه فى مجراه الادنى يجنح بشدة نحو شرقها مقتربا جدا من الحدود ومبتعدا
جدا عن قناة السويس ، تقريبا مثلما يفعل النيل بين صحراوينا الشرقية
والغربية .

والطريف بعد هذا أن الوادى بقدر ما يبدأ ويجرى بالغ التشعب
بالروافد ، ينتهى فى مجراه الاسفل بعد خانق الضيقة وحيدا لا يكاد يرغده
راغد هام . وهو فى هذا لا يشبه اودية الصحراء الجافة الكلاسيكية فحسب،
وانما كذلك أنهارها بما فى ذلك بل وعلى رأسها النيل نفسه الذى يبدأ باكتف
واعقد حزمة عنقودية من الروافد فلا ينتهى الا نهرا اتحاديا بحتا .

الاطرف من هذا أن شبكة روافد الوادى العليا حتى منطقة جبل خرم
نكاد تذكر فى شكلها واوزاعها واتجاهاتها بنيل السد فى منطقة بحر الغزال،
بل يكاد القطاع التالى حتى الضيقة يذكر بروافده الشرقية بمنطقة النيلين
الابيض والازرق . ومن الناحية الاخرى ، فان للوادى فى مجراه الاوسط
والادنى تقوسا شاسعا قبل أن يضل الى البحر يكرر فى السذهن هيئة نهز
الفستيو لا المعروفة .

قطاعات المجرى

تنبع روافد الوادى العليا من جنوب هضبة التيه على ارتفاع ١٠٠٠
متر ، ويكاد خط تقسيم مياهه أن يحدد جبهة التقسيم بين هذه الهضبة
وهضبة العجمة الى الجنوب منها . وبهذا ينحدر فى رحلته نحو ١٠٠٠ متر فى

(1) Shata, "Wadi El Arish etc. , p. 227.

٢٥٠ كم ، اى بمعدل ٤ امتار فى الكيلو ، ولو ان معظم هذا الانحدار مركز فى مجازيه العليا .

للوادى راغدان رئيسيان . فبعد ان تقطع روافده العديدة هضبة التيه وتقطعها ، نتجمع فى مجتمعين اساسيين هما وادى العقبة من الجنوب الشرقى ووادى البروك من الجنوب الغربى ، وهما يلتقيان قرب منطقة جبل خرم . الاول ياخذ من قلب العجمة ومشارف راس خليج العقبة ، والثانى من جبال راس خليج السويس الراحة وسومار ثم بضبع . الاول اهم روافده التمد فالرواق فابو طريقية فابو لجير ، والثانى النتيلة فالسحيمى فالاغيدرة .

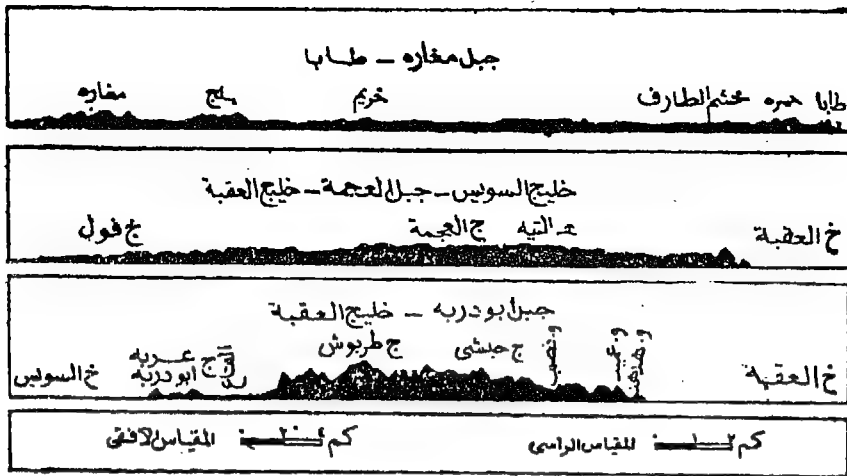
فى المجرى الاوسط بين خرم والضيقة يتجه الوادى نحو الشمال الشرقى وينوسطه خائق متمنى حيث ينحصر الوادى بين جبلى متمنى غربا وطلحة البدن شرقا . يرغد هذا القطاع من الجنوب انشرقى عدد كبير من الاودية ، مثل وادى قرية الذى يلزم مجموعة من الاودية الثانوية ، ثم وادى الشريف فالجور فالجيفى فالموليح فالحسنانى . اما من الجانب الغربى فالروافد قليلة وصغيرة ، اهمها متمنى والحضيرة وام مرجب التى تصرف جبل الحلال .

وعند الضيقة يبدأ الوادى يغير اتجاهه نحو الشمال الغربى ، كما يبدأ سلسلة من الخوانق يتحول بها الى نهر سالف antecedent ذى تاريخ جيولوجى معتد (١) . الضيقة نفسها ، بين جبلى الخلال وصلفة ، هى اول واهم تلك الخوانق لانها اضيقها واعمتها ، نحو ١٥٠ مترا فوق مجرى الوادى . ثانياها خائق الروافعة قرب ابو عجيلة ، ثالثها عند بير لخنن وهو يرتبط بخط مرتفعات ريسان عزيزه الى الغرب .

وترجع نشأة هذه الخوانق الى حركة رفع بظيئة ، هى التى يرتبط بها تكون خطوط المرتفعات القبابية المحيطة ، اصابت الارض فى اواخر الزمن الرابع ، فاخذ الوادى يعمق مجراه كرد فعل ، بينما تقدمت التعرية بنفس خطى الرفع . فى الضيقة مثلاً عمق الوادى مجراه بنحو ٤٠ مترا تحت سطحه الخالى . وربما ساعدت بعض الانكسارات المحلية فى هذه العملية ،

ومن الناحية الأخرى ، خضرت هذه الخوانق بينها بضيرة فى مجرى الوادى فى ذلك الوقت كونت دلتا مروحية كانت تصب فى بحر البلبوسين : وهى التى شق فيها الوادى مجراه بعد ذلك . واذا كان الوادى بهذا يعد واديا سالفا ، فقد تركت عملية التعميق على جانبيه مجموعة من المدرجات ،

(1) H. Awad, La montagne du Sinai.



شكل ٥٩ - قطاعات عرضية عمر سيناء .
[عن مون وصادق بتصريف]

لسجل أيضا عملية انخفاض مستوى البحر المتوسط المصاحبة خلال العصر الحديث . هذه المدرجات ، التي يمكن متابعتها اليوم لمسافات طويلة ، عددها ثلاثة ، على مناسيب ١٠ ، ٢٢ ، ٣٥ مترا فوق بطن الوادي (١) . وهناك هذا بقايا سطح تعرية قديم يقع على ارتفاع ٥٠ مترا فوق قاع الوادي الحالي يفتشره غطاء عظيم من الحصى والحصباء .

وادي العريش ، أخيرا ، يكاد يكون احاديا في مجراه الاسفل ، فلا يرغده الا عدة اودية تالية صغيرة من الشرق مثل الدخاخين والفيهيدية ثم حريضين والازارق المترابطين والذين يتصلان به بعد خائق لحفن ، ثم في النهاية المزار الذي يصب عند مدينة العريش نفسها . والطريف هنا ان المجارى العليا من حريضين والازارق تقع عبر الحدود في نقب فلسطين . وعلى الضفة الغربية من جذع الوادي ، لا تبدو هناك رواغد واضحة . ولكن يحتمل ان وادي الحسنة ، النابع من يلق والذي يبدو تصريفا داخليا شديد البعد ، يستمر شمالا كواد خفى تحت الرمال ليصب مياهه بين الحين والحين في وادي العريش (٢) .

(1) Shata, ibid., p. 230 — 244.

(2) Ibid.; Shata, "... Qusaima area", p. 110.

جبل الطور

او اقليم الجبال ، او الكتلة الجبلية الحقيقية ، كتلة الصخور الاركية النارية البللورية الجرانيتية الصلدة . تحتل الثلث الجنوبي الاقصى والاضيق من مثلث شبه الجزيرة ما بين الخليجين جنوب خط عرض ٢٩° بقليل . بل هي نفسها مثلث متساوى الاضلاع تقريبا ، مع تقعر خفيف نحو الجنوب في الضلع الشمالى ، ومع ملاحظة ان من الضلع الشرقى يخرج لسان ضيق ولكنه متصل تماما وذلك بامتداد الساحل حتى رأس خليج العقبة تقريبا ، في حين ان الضلع الغربى اقصر بوضوح ولكن تخرج منفصلة عنه بالمقابل بعض شظايا موازية مستقلة .

الكتلة كلها محدودة المساحة نسبيا ، اقل من ١٩ الف كم^٢ ، اى اقل من ثلث شبه الجزيرة بكثير ، لكنها متميزة الى اقصى حد ، متبلورة الشخصية جدا . غالى الجنوب من خط اودية غيران - نصب ، الذى يفصلها عن الهضبة الوسطى ، يتغير فجأة كل شئ في مورفولوجية الاقليم ومظهر البيئة . فهنا قل ان تقابل رمالا او هضابا مائدية كما في الشمال ، بل حيثما اتجهت فثم قمم الجبال المدببة الشاهقة والكتل الجبلية الضخمة الحادة تتسلل او تندفع بينها اودية عميقة غائرة ... الخ . باختصار ، هنا نواة سيناء الصلبة وقلعتها المعزولة السماء .

وبينما يمتد تحت اقدام هذه القلعة على الجانب الغربى السويسى سهل ساحلى متسع نسبيا ، فانها تهوى بلا منحدر تقريبا glacis الى البحر على الجانب الشرقى لتشرف على خليج العقبة مباشرة كأنها قلعة مخندقة مائيا moated . اما في الداخل فان مثلث الكتلة تخدده شبكة كثيفة من الاودية العميقة التى تصرف يمينا ويسارا فغبدو في هيئتها كضلوع القفص الصدرى . وكما يتفق فان معظم هذه الاودية يبدأ حوالى خط طول ٣٤° حوالى منتصف المثلث ، فيصبح الخط بذلك تلقائيا بمثابة خط تقسيم مياه - ماذا نقول ؟ فلكيا ! - بين شبكتى تصريف السويس والعقبة ، او لنقل بالاصح مؤثرا مشوئيا الى ذلك الخط .

المهم ، في النتيجة ، ان اودية الكتلة الجبلية الجنوبية على كلا جانبيها تبدى بانتظام اتجاها مطردا نحو القصر من الشمال الى الجنوب ، وذلك بحكم الشكل المثلثى من ناحية مع انتظام تنصيف هامود خط تقسيم المياه في وسطه الهندسى من الناحية الاخرى . على ان هذا الاتجاه المنتظم ، دعنا نستدرك ، ظاهرة تقتصر على الكتلة الجبلية من سيناء وحدها دون سائر مناطقها ، وذلك لعدم التزام اودية جانبيها هناك بخط تقسيم موحد او متقارب رغم سيادة الشكل المثلثى العام .

السهل الساحلى : القاع

على العكس من العجمة ، تنزاح الكتلة الجبلية او تنحاز الى الشرق كلية لتلاصق ساحل العقبة ، تاركة على الجوانب الآخر السويسى سهلا ساحليا غسيحا مديدا يبدأ من رأس أبو رديس فلا ينتهى الا عند رأس محمد . هذا هو سهل القاع ، وحدة مورفولوجية وحدة ، طوله ١٥٠ كم ، متوسط مرضه ٢٠ كم ، يصل الى اقصاه فى الوسط عند ميناء الطور بالفا نحو ٣٥ كم ، بينما يضيق ثم يدق عند نهايتيه شمالا وجنوبا الى ٣ - ٤ كم ، بحيث يبدو شكله العام اشبه بالسيجار تقريبا . هو بوضوح اذن أكبر رقعة منبسطة فى سيناء شبه الجزيرة كلها .

السهل ميوسينى اصلا واساسا ، وهذا ما يفسر بتروله الغزير (حقول بلاعيم وأبو رديس واخوتهما ... الخ) . يحدده عند اتصاله بالكتلة الجبلية شرقا خط الانكسار الطولى الرئيسى خاصة فى الشمال ، اما فى الجنوب فيبتعد الانكسار غربا مختطبا وسط السهل نفسه الى ان ينتهى . سطحه تغطيه الرواسب الحديثة ، فهو حصباوى حصوى عموما ، يكسوه المارل الرملى والجبس وحيانا الزلط . والى الجنوب من الطور تغشاه الرمال السائبة وكتل رجم الجرانيت المتناثرة boulders ، وكلما اقتربنا من رأس محمد فى أقصى الجنوب ظهرت بقع او رقع من الصخور الجرانيتية تنقط السهل هنا وهناك . وبينما يبدو السهل فى الداخل فقيرا للغاية فى نباته لشدة انحداره وانفتاحه ، تحف الشعاب المرجانية الحديثة بساحله الخفى .

السلاسل الساحلية

الاستثناء الوحيد الذى يكسر رتابة السهل هو مجموعة من السلاسل الجبلية الساحلية المحلية فى أقصى شماله الغربى ، تتكون من صخور قديمة اركية او كريتاسية الى ما بعد الكريتاسية ، ممثلة بذلك شظايا متطايرة من الكتلة الاركية الام الى الشرق تستقل على شكل بوارز او نواتىء منفصلة . وهنا نرى على التو ان المجموعة تاتى ، تكوينا صخريا وتعدد خطوط ومحاور امتداد ، نظيرا مباشرا للمجموعة المواجهة عبر خليج السويس على ضلوع جبال البحر الاحمر وهى مجموعة جبل الزيت - عش الملاحه ، وان وقعت هذه الى الجنوب منها تماما اكثر مما تقع الى الغرب او حتى الجنوب الغربى . هذا التناظر ليس الا جزءا بالطبع من التناظر العام بين جانبى الخليج - خطوط الانكسارات ، تواجه الاودية والفتحات ، التكوينات الجيولوجية ... الخ - مما تفسره وحدة تاريخه الجيولوجى .

المجموعة تتبع محور الساحل من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى

وتتألف من سلسلتين جبليتين متوازيتين ، سلسلة ساحلية وأخرى خلف ساحلية الى الشرق . وكلتاها يقل ارتفاعها جنوبا ، كما تنقسم الى ثلاثة قطاعات أوسطها يشمل معظمها بحيث تبدو الثلاثة كشرطة طويلة بين نقطتين .

السلسلة الساحلية هي سلسلة أبو درية — عرابة — حمام موسى ، وتمتد من خليج بلاعيم في الشمال الى أن تنتهي شمال مدينة الطور بنحو ١٥ كم . هي كتلة من الجرانيت الوردي ، تنحدر بشدة الى الساحل وبالتدرج نحو الداخل . يقسمها انكسار عرضي أو أكثر الى قطاعاتها الثلاثة . كتلة الشمال هي جبل أبو درية ، وقمته ٥٠ مترا . الجسم الاساسي الاوسط هو سلسلة جبل عرابة ، وقمتها في الشمال وتسمى جبل أبو حصوة وتبلغ ٦٦٦ مترا . كتلة الجنوب هي جبل حمام موسى ، وقمته ٢٥٦ مترا . وبالقرب منه يقع جبل صغير آخر هو جبل أبو صويرة ازاء رأس أبو صويرة .

تنحدر السلسلة الساحلية بالتدرج شرقا الى واد سهلي هو مقعر ضيق يجري فيه أحد روافد وادي معر . ثم يرقى الوادي تدريجيا الى مجموعة من شرائح طولية ضيقة متتابعة من تكوينات الخراسان النوبي والمارل والحجر الجيري الكريتاسي ثم الحجر الجيري الايوسيني فالميوسيني تكون معا حافة جبلية هي السلسلة الداخلية أو خلف الساحلية أو سلسلة العكمة — القابليات — ناقوس (١) . السلسلة تنحدر تدريجيا نحو الشرق حتى تختفي تحت رواسب سهل القناع الحديثة ، وهي أطول قليلا من الساحلية .

قطاعاتها الثلاثة تبدأ بالكتلة الشمالية وهي جبل العكمة ، وأعلىها ٦٣١ مترا . في الوسط السلسلة الرئيسية وهي جبل القابليات الذي يتجاوز سلسلة عرابة امتدادا ولكنه دونها ارتفاعا ، فلا تزيد قمته في الشمال عن ٩٤ امتار . الكتلة الجنوبية الأخيرة هي جبل ناقوس ، ولا تمتد قمته ٢٤١ مترا . ويبعدا الى الجنوب بنحو ١٠ كم يقع الى الشرق من مدينة الطور جبل منفصل هو جبل جبيل .

سلسلة الاودية

فيما عدا هذه السلاسل ، فإن أهم معالم سهل القاع هي سلسلة الاودية التي تخترقه نابعة من قلب الكتلة الجبلية الأركية في الداخل . الطريف أن أغلبها يأخذ رؤوسه حوالى خط طول ٣٤° ، وبالتالي فإنها تزداد طولاً كلما اتجهنا شمالا بإطراد . كذلك فإن معظمها يتجه نحو الجنوب الغربي

(1) Said, p. 154, 156.

أكثر منه نحو الغرب مباشرة ، بل يتجه بعضها نحو الجنوب كلية ، كما أنها جميعا باستثناء وحيد تصل الى البحر .

أهم هذه الأودية هو أولها وأطولها وهو غيران بالطبع ، الذى يحدد الخط الفاصل بين هضبة العجمة فى الشمال وكتلة الطور فى الجنوب ، كما يعد مفتح الطريق الأساسى الى الأخيرة . غبضل روانده أخضر والشينخ وسلاف يتوغل فى قلب الكتلة فأتاحا الطريق الى دير سانت كاترينا رأسا .

يلى بعد ذلك مركب حبران — معر الذى يجمع نحو ه أودية بعضها يجرى من الشمال بين أو حول مجموعة السلاسل الجبلية الساحلية ويجرى بعضها الآخر من الشرق ، ثم تلتقى جميعا قبيل المصب قرب جبلى ناقوس وحمام موسى على شكل أصابع اليد المفتوحة .

الى الجنوب من الطور تتوالى الأودية الأصفر : أصلحه ، أسله ، ثم وادى المحاشى ولتقى اللذان يلتقيان بعيدا عن الساحل إزاء رأس كنيسة ولكنها يفشلان فى الوصول الى البحر . أخيرا وشمال رأس محمد يجرى أصفر المجموعة وهو وادى العاط الغربى الذى ينبع من جبل العاط فى الشمال الشرقى .

الكتلة الجبلية

من سهل القاع الى جبل الطور نقطة سريعة فجائية وكاملة من قاع سيناء الى سفنها بل سقف مصر جميعا . فهنا جسم الكتلة الجبلية الصلبة الصماء ، نواة سيناء النووية وعقدتها المعقدة التى تعد جيولوجيا كتلة بارزة من المركب القاعدى وتتألف من الصخور الأركية القديمة تغطيها فى الشمال بعض الرواسب الأحداث . لكن النواة تنكشف تماما فى الجنوب ، كما أن التعرية أزالَت بعض هذه الرواسب تاركة خلفها سطح تعرية على شكل سقف شبه مستو نوعا له مثله فى فلسطين بحيث سُمى بالسطح السينائى — الفلسطينى Sinai - Palestine erosion surface .

وبهزئ من التفصيل ، غنى أقصى الشمال من مثلث الكتلة يوجد شبه سهل رملى منبسط نسبيا ، يتفق مع خط وادى غيران — نصب ، تنتشر فيه كتل الحجر الرملى النوبى . ثم يلى الى الجنوب نطاق عريض من الحجر الرملى الداكن البنفسجى المحمر يخطط شبه الجزيرة من الساحل الى الساحل . وأخيرا يأتى مثلث الكتلة الأركية المسارية التى تحررت من عبء غطاء الارسابات السطحية ، ومساحته ٧٥٠٠ كم^٢ . الصخور هنا بالطبع قديمة

نارية ومتحولة يسودها الجرانيت بألوانه المختلفة ، بعضها خلاب ، كما تنتشر محليا بعض الطفوح البركانية البازلتية في بعض الرقع الغربية متممة لنظيرتها في وادى عربية غرب خليج السويس .

الاضطرابات التكتونية العنيفة التى تعرضت لها هزمتها بالانكسارات التى لا حصر لها ، الى جانب التعرية الطويلة الامد بعيدة المدى ، جاءت كلها فملأت هذه الكتلة الصلدة بالاوذية الخانقية العميقة الغور ، التى يصفها البعض باللولبية ويصنها البعض الآخر بالثعبانية serpentine ، والتى يقترب بعضها من « الاودية المعلقة » بينما يخلق بعضها الآخر « واحات معلقة » كنوع من الواحات الجبلية . وعلى اطراف الكتلة قد تفصل هذه العوامل بعض جبال مقطعة مثل جبل هداهد فى أقصى الشمال الغربى جنوب وادى غيران .

النتيجة النهائية بالطبع هى لاندسكيب معقد وعر الى أقصى حد ، حتى ليعد من اشد مناطق العالم تعقيدا ووعورة . والواقع ان كتلة جبل الطور هى اشد اجزاء سيناء برية ووحشية وصعوبة مثلما هى أعقد منطقة فى مصر قاطبة .

غابة من الجبال

الارتفاع شاهق لا يقل كحد أدنى عن ١٠٠٠ — ١٥٠٠ متر ، يصل الى ٢٠٠٠ فى قلب الكتلة ، بينما يتجاوز ٢٥٠٠ فى قمم الجبال العليا التى تسجل عدة قمم هى أعلى ما فى مصر جميعا — سقف مصر . فأعلاها ، جبل كاترينا ، هونمة قمم مصر كما هو قمة سيناء ، يليه جبل ام شومر ، وكلاهما يزيد على ٢٥٠٠ متر . وهناك بعدهما أيضا ٥ قمم غئة ٢٥٠٠ — ٢٠٠٠ متر ، هى على الترتيب التنازلى جبل الثبت نموسى فأبو مسعود فسربال فمدسوس . وبذلك فان الاربعة الاولى منها تفوق جبل الشايب أعلى قمم جبال البحر الاحمر . وهناك عدا تلك الجبال السبعة كوكبة كاملة أخرى من القمم الأقل ارتفاعا .

والواقع ان القمم الجبلية تتكدس هنا وتتلاحق فى مساحة صغيرة نسبيا بكثافة لا نظير لها فى أى رقعة أخرى من مصر الجبلية حتى لتكاد المنطقة تكون غابة صنوبرية من الاتباع الجبلية المخروطية . وتتراكم هذه الاتباع الجبلية او تتراحم عادة فى مجموعات او كومات جبلية piles ، أبرزها اربع او خمس .

فمن الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، ثمة اولا مجموعة جبل سربال (٢٠٧٠ مترا) جنوب واحة غيران ، وجبل مدسوس (٢٠٢٣ مترا) ، وجبل سفريات على تخوم سهل القاع . وإلى الشرق فى شمال الداخل حول

أعلى وادي غيران وروافده مجموعة جبل بنات (١٧٥٨ مترا) ، وجبل أبورا وهو مركب كريتاسى ايسينى على ضلوع الكتلة، ثم جبل طربوش (٢٩٣ مترا) . ثم هناك كوكبة جبل موسى (٢٢٨٥ مترا) ، وسانت كاترينا (٢٦٣٧ مترا) « أقرب نقطة في مصر الى السماء » حيث الدير وجبل المناجاة حيث ناجى موسى ربه ، ثم جبل الحديب في قلب الداخل . تلى مجموعة أم شومر (٢٥٨٦ مترا) ، وأبو طبل (١٨٢٠ مترا) في الجنوب . واخيرا تأتي مجموعة جبل الثبت (٢٤٤٠ مترا) وجبل صباغ في أقصى الجنوب ، وجبل قرين عطوط (٤٧٩ مترا) في الجنوب الغربى قرب سهل القاع .

الواحات الجبلية

اخيرا ، وبفضل هذا الارتفاع البالغ ، فان الامطار هنا أغزر بكثير مما هي عليه في الهضبة الوسطى ، حتى لقد تتحول الاودية بسيولها مؤقتا الى نهيرات قوية واهيانا دائمة . أما موارد المياه في الاودية فأكثر كما هي أعذب . وعلى حزن يصل صفاء ونقاء الجو على الجبال صيفا الى درجة نادرة تسمح بالرؤية الجديدة ، فما أكثر السحب الكثيفة التى تلتفح القمم شتاء . بل ان تساقط الثلج نفسه ظاهرة شتوية ليست غير معروفة ، وقد يصل سمك طبقته على الارض الى المتر ، وربما دام غطاؤها طوال الشتاء ، حتى اذا ذابت في الصيف أضافت بعض الشئ الى موارد المياه . ويعتقد تزوهارى Zohary ان بعض القمم العليا من كتلة الطور تتلقى مطرا سنويا لا يقل عن ٣٠ سم (١) .

من هنا جميعا بعض الواحات وغابات الشجيرات المبعثرة التى اهمها اثنتان : واحة غيران ومنطقة دير سانت كاترين . واحة غيران تقع بالتقريب في اواسط وادياها قرب المنحدرات الغربية للكتلة الجبلية ، تتراعى نحو ٥ كم طولاً لترسم أو لترسى قطب الخصوبة في كل جنوب سيناء . يحيط بها على البعد جبل بنات من الشمال وجبل سربال من الجنوب وجبل هدهد من الغرب وجبل أبورا من الشرق . جبال سربال الصخرية الشاهقة التى تحف بها من الجنوب تنتهى قاعدتها بطبقة طميية سهلة الحفر ، بينما ان أرض الواحة صفراء سهلة الخدمة ، كما ان مياهها غزيرة ولو أنها مهلهلة . الماء يخرج من عيون ، العيون امامها خزان محفور تتجمع فيه كالبركة ويسمى « محاش » ، ثم من الخزان تخرج قناة الى الحقول والحدائق الغنية بزروعها الخضراء .

اما منطقة الدير فحديقة هواكه وخضروات مشتركة بين الرهبان والعربان ، تعتمد على المطر والرى ، شديدة التنوع مثلما هي غائقة الجودة.

فالفواكه بحكم الكنتور تجمع بين أصناف البحر المتوسط كالعنب والزيتون واللوز وأصناف غرب أوربا كالتفاح والكثيرى ، بينما تكاد الخضروات تنسج بحكم الضرورة لكل أصناف وادى النيل المعروفة .

رغم هذه الواحات وأمثالها فإن اللاندسكيب عموما فقير عاز والجبال جرداء . لولا غرط الجفاف ، إذن ، نكاد ننتهى ، بل نكاد نأسف ، لكانت كتلة سيناء الجبلية الجنوبية بمثابة لبنان مصر بمعنى ما ، الى حد أو آخر .

المنحدرات الشرقية

نحو الشرق ، أخيرا ، تميل كتلة جبل طور سيناء الى الانخفاض قليلا تمهيدا للانتقال الى منحدراتها الشرقية . ولكن حتى مع ذلك فإنها تشرف على خليج العقبة بارتفاع بالغ تهوى منه اليه عموديا تقريبا غير تاركة أى سهل ساحلى يستحق الذكر ، على العكس تماما من الجانب السويسى . الاودية هنا من ثم أقصر ، كما هى أقل مددا ، مثلما تقل روافدها كلما اتجهنا جنوبا . على أن المثير أن معظمها يبدأ ، كما فى اودية الجانب الغربى من الكتلة ، حوالى نفس خط طول ٥٣٤ تقريبا .

اول الاودية من الشمال نصب ، وهو أهمها وأطولها وأضخمها . تؤدى بعض روافده العديدة الى منطقة دير سانت كاترينا ، بينما يصب هو عند دهب ، وبذلك يتم وادى غيران كالتريق الرئيسى عبر شبه الجزيرة فى جنوب سيناء وكذلك كالحدد الفاصل بين هضبة العجبة والكتلة الجبلية . للوادى على الأقل خمسة روافد هامة : الغيب الذى يجرى طوليا من الشمال الى الجنوب نصا موازيا للساحل ، والذى تطوق منابعه كتلة جبلية صغيرة معزولة هى جبل برقه وجفرا . ثم هناك وادى مرة ، ثم عسل ، ثم زغرة ، ثم أخيرا وادى النصب نفسه الذى يجرى نصفه الأدنى طوليا ولكن من الجنوب الى الشمال وتتقع فى أواسطه بير النصب ، بينما تقترب أعاليه من دير سانت كاترينا حيث ينبع من منطقة جبل الحديد وجبل كاترينا .

كثير من هذه الروافد يتحدد انكساريا ، فيقتبع مجراه انكسارا أو أكثر من الانكسارات العديدة القديمة أو الحديثة بمحاورها المختلفة . فالانكسارات هى التى تحدد مجارى وادى دهب والغيب ، بينما يجرى وادى نصب فى جريين تظهر فيه الصخور الخراسانية معرضة ضد الحوائط الجرانيتية للانكسار .

عدا وادى قنى الضئيل جنوب دهب ، وادى كد المروحي الشكل هو

التالى موقعا واهمية . ويبدو انه واد مركب ذو اكثر من مصب واحد ، اذ بينما ينتهى مصبه الرئيسى شمال نبق (نبك) وعلى عنق خليج العقبة المخطط ، يتصل به الى الشمال واد صغير هو وادى سمر ، وربما آخر هو وادى عربى ، ليخرج الجميع عند رأس اتانتور . فيها عدا هذا فان اول رواغده وادى ملحج الطولى الذى ينبع من جبل غيرانى ويتجه جنوبا موازيا للساحل . ثم يأتى وادى كد نفسه ، ويأخذ من جيرة جبل أبو مسعود . وبين ملتقى الاثنين يقوم جبل كد . أخيرا فى أقصى الجنوب يأتى وادى تمان من أقصى الغرب متخذاً مجرى عرضيا مباشرا .

عند نبق نفسها يصب واد يجمع بين راغدين هما أم عدوى شمالا وليتح جنوبا ، والاخير يأخذ عند ممر جمال فى نهاية مثلث الكتلة الاركية وقريبا من مأخذ وادى لتحى المصرف غربا الى خليج السويس . ثم بين رأس نصرانى التى تواجه جزيرة تيران وشرم الشيخ التى تحكم مضيق تيران ، يصب وادى العاط الشرقى الذى يناظر سميته على الساحل الغربى . آخر الاودية واد قرمى حقا هو وادى مدسوس ، يأخذ من جبل مدسوس ويندس بين شرم الشيخ شمالا ومرسى الغزلان ورأس محمد جنوبا او بين جبلى مدسوس وخشبي على الترتيب .

كما على الجانب الآخر من الكتلة الجبلية ، هنا ايضا تمزق الاودية المرتفعات الى كتل منفصلة لا تخلو من قمم عالية . فاذا كان جبل غيرانى فى أقصى الشمال قرب الساحل لا يزيد عن ٦٨٥ مترا ، فان جبل أبو مسعود اعلاها فى الداخل يصل الى ٢١٣٥ مترا . وقرب الساحل ايضا تتتابع القمم نحو الجنوب . فهناك جبل أم عشيقات (١١٢٠ م) وبجانبه جبل كد ، وفى أقصى الجنوب نجد جبل صحراء (١٤٥٩ م) وبجانبه جبل العاط (١٣٥٧ م) . رءد الطرف النهائى لسيناء او نهاية الارض تقل الارتفاعات بسرعة ، فنجد جبل مدسوس (٧٤٠ م) ثم آخر جبل فى سيناء جبل خشبي (٣١٦ م) غرب شرم الشيخ وشمال رأس محمد .

الخليجان

لا تكتمل لنا صورة سيناء بفقر ذكر الخليجين . والدراسة المقارنة للخليجين هى بالضرورة دراسة فى الاختلاف لا التشابه . فكلن هما بديا كالتوامين البحرين حول سيناء ، فان الفروق بينهما جذرية ، الا ان يكون غياب الجزر بصورة لافتة هو وجه الشبه الوحيد . ففينا عدا عند النهايتين ، كالجزيرة الخضراء عند رأس السويس وجزيرة فرعون على رأس العقبة فى

الشمال ، فضلا عن جزر مضيق تيران وجوبال في الجنوب ، يخلو الاثنان من الجزر . فيما خلا هذا فلا تشابه بل اختلاف كامل .

نمعدا اختلاف المحور الى حد التعامد والتقاطع ، يظهر على الخريطة بوضوح كيف يمتاز ساحل خليج العقبة بالانتظام الشديد في اتجاهه الواحد ، بينما تتعدد محاور ساحل خليج السويس حيث يغير اتجاهه في الوسط الى الاتجاه الشمالي - الجنوبي نصا ، وبالتالي تكثر فيه الرؤوس البارزة ابتداء من رأس مسلة حتى رأس بلاعيم ... الخ ، مما لا نظير له على ساحل العقبة . كذلك يمتاز خليج السويس بسهل ساحلى واسع نسبيا على كلا شاطئيه ، بينما يكاد يختفى السهل الساحلى تماما على كلا شاطئى خليج العقبة .

وبينما يبدو حائط الجبال متقارب الارتفاع على جانبى العقبة ، يزيد ارتفاع الحائط الجبلى في غرب سيناء كثيرا على نظيره على ساحل خليج السويس ، الذى تكثر فيه أيضا الفتحات المنخفضة الواسعة نسبيا ، خاصة فتحة وادى عربة الفسيحة ، بعكس حائط غرب سيناء شبه المصبت . ويبرز هذا بصورة مؤثرة لمن يقف في وسط الخليج ، حيث يروعه غارق الارتفاع والاستمرارية على الجانب الايمن والانخفاض والانقطاع النسبيين على الجانب الايسر .

فى مياه الخليج

فاذا ما نزلنا نهائيا من ساحل كل خليج الى ميساهه ، فان اول غارق هو أن السويس اعرض بكثير كما هو اطول . السويس طوله ٢٧٥ كم ، اى نحو درجتين عرضيتين وربع درجة من خط ٣٠° الى خط ٢٧°٤٥ تقريبا . اما العقبة فطوله ١٨٠ كم ، او حوالى درجة ونصف درجة فقط من خط ٢٨° الى خط ٢٩°٣٠ بالتقريب . اما عرضا فالسويس في أقصى اتساعه يعادل ضعف العقبة في أقصى اتساعه ، بل ان السويس في أضيقه يفوق العقبة في أوسعها . والواقع أن السويس في أوسعها - خط ٢٩° ، عروض ابو زنيمة - ابو رديس - يكاد يتحول بالفعل من مجرد خليج محدد الى بحر عجاج ، نحو ٥٠ كم . والطريف أن الخليجين يتعارضان في العرض ، فحيث يتسع الواحد يضيق الآخر ، والعكس . وفي النتيجة فان خليج السويس يوشك أن يعادل ضعف خليج العقبة مساحة .

كذلك وعلى الجملة فان خليج السويس في شكله الجغرافى العام اسطوانى مستطيل اكثر ، لا يقل اتساع طرفيه كثيرا عن اتساعه العام .

أما العقبة فـرغم أنه أكثر تجانساً في عرضه العام ، فإنه يضيق ويدق بوضوح عند الطرفين في اختناقين كالعنق النحل . والواقع أن مدخل خليج العقبة المخنوق إنما يمثل جيولوجياً قواطع عارضة sill ، قواطع نيران التي تقع إلى الجنوب من شرم الشيخ وجزيرة نيران وتفصل الخليج عن البحر . ولذا فإن السويس خليج بحري أكثر انفتاحاً وانفساحاً ، في حين يبدو العقبة كبحر شبه مغلق أو كشبه بحيرة مقطوعة . ويتلخص هذا كله في الشكل العام ، حيث يرسم خليج العقبة صورة اذن الارنب الطويلة تقريباً ، بينما السويس أقرب إلى ذراع القط الممدودة .

أهم من الشكل وخطر ، فارق البنية والتركيب الجيولوجي . فالسويس خليج رصيفي متوسط العمق بل ضحل ، لا يزيد عن ٧٠ متراً بالكاد . أما العقبة فأعمق بكثير جداً ، أخدودي جداً ، نحو ١٠٠٠ متر عمقاً ، أي أكثر من عشرة الأمثال ، ولعله في ذلك ، حسب رثدي سعيد ، « أعمق بحار الأرض بالنسبة لاتساعه » (١) . ومن هنا فلا ريب أن حجم خليج العقبة أضعاف حجم خليج السويس . أن العقبة يعوض عن المساحة بالكتلة أو عن التوسع الأفقي بالراسي أن شئت . أما سبب هذا الاختلاف وغيره فهو التاريخ الجيولوجي عموماً والعمر الجيولوجي خصوصاً .

التركيب الجيولوجي

هاذا بدأنا بالأقدم ، الأقدم جداً في الواقع ، فإن خليج السويس وحدة تركيبية وحده وعلى حدة ، ليس لمقط إقليمياً بل حتى على مستوى البحر الأحمر نفسه ككل . فالخليج تعرض لكل الحركات الباطنية التي وضعت تحت البحر طوال التاريخ الجيولوجي بأسره تقريباً ، مما رسب في قاعه سبكا هائلاً من الرواسب المتنوعة . ولقد كان الخليج دائماً غارقاً وفي حالة هبوط مستمر ، وإن لم يتخذ شكله الحالي إلا في الزمن الثالث ، وما زالت جوانبه تهبط بقدر ضئيل جداً غير محسوس حتى اليوم .

أما القوى التي شكلت حوضه نهائياً فهي قوى الشد أساساً : إنه أساساً بحر جيولوجي انكساري مفلوق taphrogeosyncline . وهذه القوى أي الانكسارات قديمة للغاية يرجع بعضها إلى الزمن الأول على الأقل ، وبعضها الأحداث ليس إلا تجديداً لشباب بعضها الأقدم . أما الطي أو اللي فلم يلعب في تحديد تركيب الخليج إلا دوراً ثانوياً ، إن لعبه على الإطلاق . فكل ما به من التواءات نجم إما عن ثنى الطبقات قبل حركة الانكسار أو عن

(١) تعمير شبه جزيرة سيناء ، ص ١٥ .

حركات أدت الى ثنى الرواسب الاقل صلابة على شكل طيقت محدبة او مقعرة .

ومن المؤكد عموما ان تاريخ خليج السويس ملمع ومعقد الى اقصى حد . فهناك أدلة على ان لكل جزء من اجزائه المختلفة تاريخه الجيولوجى المختلف ، الى حد ان احدا منها لا يمثل في مجموعه . والواقع كما صور رشدى سعيد بنغازية ثابتة ان لنا ان ننظر الى الخليج كاتلزم يتألف من عدد كبير من الكتل التى كانت باستمرار ترتفع وتنخفض في أزمنة مختلفة وباقدار متباينة وبحدة متفاوتة على كلا جانبيه . وما تاريخ هذا الاقليم الا تاريخ حركات الارتفاع والانخفاض هذه .

ويبدو ان نواة نشأة وتكون الخليج كانت في اقصى شماله الغربى ، حيث ان كل رواسبه تقل سمكا نحو الجنوب الشرقى ، مما يدل على ان قلب الحوض كان تجاه الشمال الغربى حوالى منطقة عيون موسى . ومن المحتمل ، بعد ، ان كتل الجانب الغربى كانت أكثر نشاطا من كتل الجانب الغربى في العصور الجيولوجية المبكرة ، وبذلك ظل الخليج حينما هو نصف جريين half-graben . ولكن الوضع انعكس في العصور المتأخرة ، فاصبحت كتل الجانب الشرقى هى الأكثر نشاطا . بل ان الأدلة تشير الى ان هذا الجانب الاخير أخذ في الهبوط اليوم بمعدل أكبر من معدل الجانب الغربى . ويقدر هذا المعدل منذ البلايستوسين بنحو متر واحد كل ١٠٠٠ سنة .

ليس هذا محسب . فخليج السويس تكتونيا يعد واحدا من اكثف مناطق العالم اجمع بالانكسارات وتعرضا للانكسارات . ذلك ، لاحظ ، بين كتلتين من اقل المناطق اضطرابا وقلقلة ، وهما كتلة قلب ووسط سيناء وكتلة هضبة وسط الصحراء الشرقية (١) . والواقع ان الانكسارات لا تخطط شكل الخليج فحسب بل تشكل حدوده نفسها . فالانكساران الرئيسيان على جانبيه ، واللذان يبعدان عن خط الساحل بمسافة متساوية تقريبا عند اقدام المرتفعات فى الداخل ، انما هما اللذان يرسمان خطوطه العريضة وحدوده الدقيقة على حد سواء .

والخلاصة ان السويس خليج قديم جدا ، بالغ العمر ، ومن ثم لمقد امتلا طويلا بالرواسب البحرية المتراكمة السمكية ، غارتف قاعه كثيرا ، كما بنيت حواشيه الساحلية فى شكل سهل ساحلى واسع الى حد او آخر .

أما العقبة فخليج حديث النشأة جدا تأخر ظهوره كاخدود وظل يابسا

(1) Said, 151 — 2, 185.

الى عصور حديثة للغاية . فهو ابن البلايستوسين ، اى لم يغير الا منذ نحو مليون سنة ، ولهذا: تخلو جوانبه من رواسب الميوسين والبليوسين التى تعد علامة مميزة على خليج السويس بضفتيه . فقط عند نهاية الخليج فى شرم الشيخ وجزيرة تيران الى الجنوب من قواطع تيران التى تفصل الخليج عن البحر الاحمر ، يوجد الميوسين ، وربما ايضا كان تحت الميوسين اوليجوسين . فيما عدا هذا فان غياب رواسب الميوسين او البليوسين لا يعنى الا ان الخليج كان هضبة مرفوعة فى تلك العصور ، وبالتالي ان الخليج ما تكون الا فى البلايستوسين فقط .

رواسب البلايستوسين ، بالتالى ، واسعة الانتشار متعددة الاشكال على جانبي الخليج . اولاً ، دالات مروحية عند مصاب الاودية الرئيسية العديدة المصرفة اليه ، وهى تفص بالزلط والحصى النارى والمتحول وكذلك الكريتاسى والايوسينى . ثانياً ، مدرجات ومصاطب حصباء توجد على مستويين على الاقل : ٢٣ ، ٣١ متراً ، ويمكن تتبعها على جوانب كثير من الاودية الرئيسية . ثالثاً ، شعاب مرجانية تقع هى الاخرى على مستويين على الاقل : ١٥ ، ٢٥ متراً (١) .

فضلاً عن هذا يبدو العقبة ذا تاريخ جيولوجى معقد بخطوط الانكسارات العديدة الحديثة التى تحف به فى موازاته ومتجاوزة فى رمياتها الكيلومترين الى الثلاثة احياناً (٢) . ومع هذا تظل الحقيقة قائمة وهى ان العقبة لم يكد فى المحصلة يعرف رواسب القاع فظل عميقاً ، ولا رواسب السطح فلا يكاد السهل يبنى او يبين ، فيما عدا المخاريط الفيضية القزمية التقليدية على نم الاودية .

ولعل هذه الفروق التركيبية الجيولوجية كلها ان تفسر ايضاً لمارق الثروة المعدنية ، حيث السويس خليج بترول غنى أرضاً وماء ، بينما ان العقبة خليج « جاف » بترولياً . ولا شك ان هذا الفارق يفسر بعض مظاهر الاختلافات البشرية والعمرائية على شواطئ الخليجين وفى مياههما ، ولو ان الفارق التاريخى والبشرى الحاسم انما اتى — يقيناً — من تفرد خليج السويس بقناة ملاحية الشرق — الغرب العظمى ، فكان شرياناً عالمياً ، حيث ظل العقبة منزوياً كزقاق مغلق مظلم شبه مهجور ، وان بدأ يتحول مؤخراً الى حارة او عطلة محلية لاسباب طارئة عابرة غالباً . هل نحن ، اخيراً ، بحاجة الى ان نضيف ان السويس خليج مصرى كله ، بينما ان العقبة نصف مصرى — نصف سعودى اساساً ؟

(1) Ibid., p. 126, 192.

(2) Ibid., p. 125 — 6.

الباب الثالث

وادی النّیل

من المفارقات الصادمة ان وادى النيل فى مصر ، بكل ما يمثل من ثقل وخطر فى حياة الامة ووجودها ، لم يحظ بعد بالدراسة الطبيعية المفصلة والمعمقة والواقية التى تتكافأ مع هذه الاهمية الفائقة . افتح اى كتاب تقليدى فى جغرافية مصر ، تجد غالبا ان ما كتب عن الوادى من الناحية الطبيعية اقل بكثير مما يكتب عادة عن صحارينا ، اى من صحارينا على حدة ، هذا فضلا عن انه اقرب دائما الى العموميات والمعالجة العاجلة .

وقد يرجع هذا ، جزئيا على الاقل ، الى ان الجيولوجيين ، الذين رادوا الكتابة عن ارض مصر عامة ، ركزوا بطبيعة اهتماماتهم على الصحراء ولم يعرضوا للوادى الا بقدر حجمه او دوره الجيولوجى المحدود نسبيا بالطبع . وك مجرد مؤشر ، فلفل ما كتب عن واحة كالخارجة مثلا ، الخارجة بالذات ، يفوق حجما او كما ما كتب عن الوادى ذاته ! اما رجال الهيدرولوجيا ، الذين ركزوا على الوادى أساسا وبالضرورة ، فغلطهم اتجهوا منطقيا الى النهر اكثر من واديه ، الى الجوانب المائية اكثر من الجوانب الفيزيوجرافية ، وإلى الفيضان اكثر من السطح ، ومشاريع الري اكثر من التربة .

وهكذا ، بين « المتعدين » سقطت جوانب حيوية تهم الجغرافى بصفة أساسية . فاین هی مثلا تضاريس الوادى بوضوح ودقة ؟ قد لا تكون هذه التضاريس الا ادق الملامح ، لطيفة بل شاحبة ، لانها تضاريس بيئة فيضية . ولكن بالدقة لانها كذلك ، فانها تعد المفتاح الجوهرى لفهم كل الوجود المصرى ابتداء من هندسة الري والانتاج الزراعى حتى كثافة السكان وتوزيع المسكن ... الخ . واين كذلك خريطة تربة الوادى بكل ما تعنى للزراعة والانتاج الزراعى ؟ حتى الآن — وهذه حقيقة ، صدق او لا تصدق — لا تملك مصر خريطة للتربة . وهكذا قل فى سائر المظاهر الطبيعية للوادى .

لماذا تذكرنا ان جغرافية الوادى هى لب جغرافية الوطن ، وانها بذلك جديرة بان تدرس قرية قرية بل وتحث — حرنيا — شبرا شبرا ، أفلا يجوز لنا ان نزعّم ان 'رض الوادى ما تزال « أرضا بكرا » ولا نقول « أرضا مجهولة » ؟ أم ترانا ، وما نظن ، مبالفين ؟

ليس هذا لمحسب . فما يقال عن الوادى ككل بين اقاليم مصر ، يقال بنفس القوة عن بعض اقاليم الوادى نفسه فيما بينها . فالجغرافى الواعى لا يمكنه ان يخطئ ملاحظة لافتة ومقلقة ، وهى ان تغطية اقاليم الوادى

المختلفة بالدراسة تتفاوت تفاوتاً شديداً للغاية . فهناك أقاليم مدروسة بدرجة مرضية نسبياً وأخرى مهملة أو شبه منسية . ويبدو أن في الجغرافيين ميلاً كامناً أو تلقائياً تحت الوعي إلى التقاط وانتخاب الوحدات المكانية الواضحة التحديد أو المنفصلة على حدة أو على جنب أو الصغيرة المتميزة البارزة ليركز عليها عدسته ويضعها في بؤرته .

ورغم أن هذا أمر طبيعي إلى حد معين لأسباب شتى ، فإنه يترك الوحدات الأم الضخمة المترامية أو المتداخلة أو باهتة التحديد كأرض بلا صاحب أو حارس أو حارث أو دارس ، أرضاً بوراً من الناحية الأكاديمية باختصار . وفي المحصلة العامة نجدنا نجتزئ الزوائد والأطراف القاطعة التحديد أو الأسافين والجزر الصغيرة البارزة الملامح ونقتطعها من الجسم الأب الكبير نفسه الذي يظل ملقى كجثة مبتورة مثلما هي مجهولة . وعلى أحسن تقدير تظل كثافة دراسة الوادي ككل دراسة مختلة غير متوازنة أو متجانسة .

خذ مثلاً منطقة النوبة أو ثنية قنا في الجنوب . كلتاها لظرونها أو لوضعيتها الخاصة من بيئة أو موقع أو من طابع أو وحدة اجتذبت الكثيرين للدراسة . بالمثل وربما أكثر من المثل الفيوم على جانب الوسط ، شبه منفصلة ، ملمومة ، بارزة ، متميزة ، كما لو كانت وحدة الدراسة النموذجية للجغرافي العملي ، فتكاثر عليها ربما إلى حد التزاحم . كذلك على مستوى أصغر أو أقل وادي النطرون ووادي الطميلات بل ومنطقة قناة السويس ، ولكن على مستوى أكبر وأخطر بالطبع منطقة القاهرة الكبرى بكل ما تمثل وتعننى وتركز وترمر .

في الدلتا ، أيضاً ، اتجاه إلى استقطاع وحداتها الصغرى أو دالاتها الثانوية كمثلث غرب الدلتا على حدة أو كجزيرة وسط الدلتا أو أجزاء من شرق الدلتا ، وإن كانت معظم هذه أضخم حجماً ومساحة من المقياس المثالي المنشود للجغرافي العملي الذي يسعى إلى خطوط المقاومة الدنيا لا يلوى على شيء . أقرب إلى هذا المقياس وإلى قلب صاحبنا تلك الظواهر الجغرافية الصغرى المبعثرة هنا وهناك أو المركزة على الهوامش والأركان كمناطق ظهور السلحفاة ، كالبحيرات الشمالية ، ككثبان الساحل ... الخ .

وفي النتيجة ، وبين زوائد وأطراف الشمال والجنوب ووحداتها الصغيرة الملمومة ، نجد جسم الوادي الأساسي يسقط مرة أخرى بين مقعدين . ولا شك أن جذع الصعيد من نجع حمادى إلى الجيزة هو المثل الكلاسيكى لضحايا الدراسة الجغرافية الانتخابية . ورغم أنه العمود

الفقرى فى هيكل الصميد ، غانه بلا نزاع اقل مناطقه حظا فى الدراسة والبحث حتى باتت ملامحه وخصائصه ونبائياته وتقاسيمه الثانوية باهتة متميعة الشخصية فى ذهن جغرافى مصر حتى الآن . ربما لفرط امتداده ؛ ربما لتجانسه الظاهرى نسبيا ، وربما لتعذر تفتيته الى وحدات الجغرافى العملى المثالية ، او لعله فقره النسبى فى الظاهرات البارزة المنفردة كالبحيرات والكتبان وجزر الرمل ... الخ . المهم انه يبقى ارض الوادى المجهولة او المهملة اكثر من اى قطاع آخر ، ما كتب عنه قد يقل عما كتب مثلا عن بحيرات مصر الشمالية مجتمعة ولا نقول احداها على حدة . ولعل هذا كله للاسف وبالضرورة منعكس بما يغنى عن التعليق فى حجم غفلنا هنا عن اقليم الصميد بالقياس الى اقليم الدلتا .

من هذا المنطلق ، فى هذا الباب محاولة اولية لمعالجة متوازنة للوادى تسد بعضا من هذه الثغرة بدرجة معقولة . نهى تسعى الى رسم صورة مجسمة حية وناضجة بقدر الامكان للعالم الوادى الطبيعية ، لا تنفصل عن التفاصيل والدقائق المحلية تثرى بها وتعمق ، ولكنها ايضا لا تضع فيها من الكليات الجوهرية والخطوط الاساسية . فالهدف هو ان يجد كل مصرى نفسه فى هذه الصورة ، كما يجد فى هذه الصورة شخصية مصر الوادى فى اكمل تجسيد .

بهذا المنطق انقسمت الدراسة تلقائيا الى بحثين رئيسيين : النهر نفسه اولا ثم يلى واديه بعد ذلك : او غيزيوغرافية النهر ثم مورفولوجية الوادى على الترتيب . فبعد ان يبدأ بالامتداد والانحدار ورصد اتجاهه العام ، يركز البحث فى النهر على مجراه عرضا وعمقا ثم على ما به من تمرجات وجزر ، ومنها جميعا يدلف الى مائيته نفسها وما بها من حمولة ثمينة . وهذا ما يسلمنا تلقائيا الى مورفولوجية الوادى ، التى نستهل برصد اطاره التلى المحيط ، ومنه تنزل الى ارضه نفسها اتساعا وتوزيعا ثم سطحا وتربة ، تفوص بعدها الى مياهه الجوفية الدفينة كخاتمة اخيرة . وبهذا تتم تغطية اصوليات الموضوع ، توطئة للانتقال فى الفصلين التالين الى الدراسة الاقليمية اى اقاليم الوادى بالتفصيل اقليما اقليما .

الفصل الحادى عشر

فيزيوجرافية النهر

الامتداد والانحدار

الامتداد

نظرة عامة

من الحدود الى البحر ، يبلغ طول النيل فى مصر نحو ١٥٣٦ كم (٩٥٢ ميل) ، يقطعها عبر نحو ٩٥ من درجات العرض (من ٢٢° الى ٣١° شمالا) . وهذا يعادل الا قليلا نحو ربع (٢٣٪) طول نهر النيل من اقصى منابعه حتى المصب والبالغ نحو ٦٧٠٠ كم (٤١٥٤ أميال) ، ونحو ثلث عدد درجات عرضه الا قليلا (٣٠٪) والبالغة ٣٥ درجة (من ٤° جنوبا الى ٣١° شمالا) . فكان مصر بهذا بين ربع وثلث النيل امتدادا ، وهو امتداد اكبر مما نتصور عادة .

وكان نيل مصر وحده يعادل بهذا ايضا طول نهر مثل نهر دفيينا بأكمله فى أوربا (١٠٠٠ ميل) ، أو نحو ضعف الابرو أو أى من الرون أو السين (٥٠٠ ميل) أو مثلهما معا . والواقع ، كما يوضح الجدول الآتى (١) ، أن النيل المصرى وحده يفوق طولا معظم أنهار أوربا المعروفة ، فيما عدا أربعة فقط هى الفولجا والدانوب والدينير والدون ، ومعظمها من أنهار روسيا الاوربية .

(1) Sidney E. Ekblaw; Donald J.D. Mulkerne, Economic & social geography, McGraw-Hill, 1958, p. 404.

النهر	الطول بالميل
النيل المصرى	٩٥٢
الفولجا	٢٣٠٠
الدانوب	١٧٢٥
الدنيير	١٤٠٠
الدون	١١٠٠
دفيينا	١٠٠٠
الراين	٧٠٠
الالب	٧٠٠
الفستيو لا	٦٥٠
الرون	٥٠٠
السين	٥٠٠
أبرو	٤٦٥
البو	٤٠٠
التهز	٢٠٠

وعلى النقيض كثيرا من هذه الأبعاد ، ليس للنيل في مصر إلا حوض ضامر ولا نقول مبتورا . ولولا أودية الصحراء الشرقية بالذات لما زاد الحوض عن الوادى الا قليلا او بالكاد . فعلى الجانب الغربى ، تكاد حدود الحوض تتفق مع حدود الوادى وهى اقدام او سفوح او حافة هضبة الصحراء الغربية ، مع بعض الاضافات المحدودة هنا او هناك كمنخفض واحات كركر ودنقل وتوشكى غرب قطاع أسوان وكوادى الريان جنوب غرب الفيوم وكوادى النطرون وما بعده غرب الدلتا (١) .

وقد يرى البعض ان ننقل هذه الحدود نقلة عريضة الى الغرب لتشمل معظم منخفضات وواحات الصحراء الغربية حتى سيوة نفسها ، على أساس ان هذا النطاق الجاف ذا الصرف الداخلى لو كان ممطرا، لصرف مياهه الى النيل بحكم الانحدار ، أى على أساس « خط تقسيم المياه الميت dead water-shed » . غير ان هذا فرض مشكوك فيه قليلا او كثيرا ويجب ان ينتظر التحقيق الدقيق .

هذا غربا ، أما شرقا ، فان حدود الحوض تتسع الى خط تقسيم المياه بين النيل والبحر الذى يجرى ملتويا على ذرى جبال البحر الاحمر ، مضيئا بذلك الى الحوض نحو ثلثى رقعة الصحراء الشرقية على الأقل ، بما فى ذلك

(١) عوض ، النيل ، ص ١٢٨ .

ايضا السهول والتسفوح والادوية الغريبة لسيناء وجزء من سهولها الشمالية . ولما كانت مساحة الصحراء الشرقية هى نحو ربع المليون من الكيلومترات المربعة ، فعمل مساحة حوض النيل فى مصر — هذا تقدير حدسى بحث — لا تبعد كثيرا عن نحو خمس أو ربع المليون كيلومتر مربع . وهذا ، من مساحة حوض النيل الكلية البالغة نحو ٣ ملايين كم^٢ (٢٩١ مليون بالتحديد) ، يعنى أن حوض النيل فى مصر لا يعدو جزءا من ١٥ جزءا أو نحو ٧ — ٨٪ من حوض النهر الكلى بالتقريب .

نظرة داخلية

بعد هذه النظرة العامة الخارجية الى امتداد الوادى فى مصر ككل ، من المفيد أن ننظر نظرة داخلية الى تقسيم هذا الامتداد بين قطاعاته المختلفة خاصة الدلتا والصعيد . وهنا لابد أن نميز بين طول النهر نفسه بتفرعاته وتعرجاته وبين الطول الخطى المباشر بالكيلومترات وبدرجات العرض . وفى الحالى نجد أن الصعيد ± ٥ أمثال الدلتا طولاً أو امتداداً . ففى الدلتا يبلغ طول فرع رشيد ٢٣٩ كم ، وفرع دمياط ٢٤٥ كم ، قل بمتوسط ± ٢٤٠ كم للدلتا ككل ، مقابل ١٠٥٢ كم للصعيد . أى أن امتداد النهر فى الصعيد نحو ٤٤ مرة مثل امتداده فى الدلتا . بالمثل تقريبا اذ اعتبرنا الامتداد الخطى المباشر . فطول الدلتا نحو ١٧٠ كم أو ١٥ درجة عرضية ، مقابل ٩٠٣ كم أو ٨ درجات عرضية للصعيد . أى أن الصعيد مثل الدلتا نحو ٥ مرات ، كما يلخص هذا الجدول .

المنطقة	طول النهر بالكم	الطول الخطى بالكم	درجات العرض
الدلتا	± ٢٤٠	١٧٠	١٥
الصعيد	١٠٥٢	٩٠٣	٨
مصر	١٥٣٦	١٠٧٣	١٥

هذه الصورة الهندسية ، مع ذلك ، تقريبية ان لم تكن تجريدية الى حد أو آخر . أما الصورة الحقيقية فتختلف . فإلآن النهر من ناحية متعرج متعدد المحاور والاتجاهات فى الصعيد ، ومن ناحية أخرى يزودج فى الدلتا بالفرعين ، فإن الاطوال الفعلية مقيسة على واقع خريطة النهر تعطى نسباً مختلفة . فمجموع طول فرعى الدلتا ٤٨٤ كم ، مقابل ١٠٥٢ كم للصعيد ، بنسبة ٣١٪ مقابل ٦٨٪ على الترتيب من مجموع طول النهر فى مصر ، قل نحو الثلث والثلثين بالتقريب . أى أن الصعيد نحو ٢٢ مرة مثل الدلتا ، وفرعى الدلتا نصف نيل الصعيد بالكاد .

هذا على الفور يأتى عكس المساحة تقريبا ، حيث أن الدلتا ضعف

الصعيد مساحة بالتقريب . وفي النتيجة ، رغم أن الدلتا خارجية بحرية أكثر بالموقع ، والصعيد داخلي قاري أكثر ، فإن الصعيد بالطبيعة أكثر « نهري » من الدلتا . فكما يوضح الجدول الآتي ، ففي مقابل كل ٤٥ كم^٢ من المساحة تملك الدلتا كيلومترا واحدا من مجرى النيل ، بينما يتمتع كل ١٠٤ كم^٢ في الصعيد بـ كيلومتر من النهر .

المنطقة	طول النهر بالكم	%	المساحة بالكم ^٢	المساحة لكل كم نهري
الدلتا	٤٨٤	٣١٥	٢٢٠٠٠	٤٥
الصعيد	١٠٥٢	٦٨٥	١١٠٠٠	١٠٤
مصر	١٥٣٦	١٠٠٠	٣٣٠٠٠	٢١٥

الانحدار

في رحلته الطويلة هذه التي تزيد على ١٥٠٠ كم ، لا يهبط النهر إلا نيفا ومائة متر فقط (يجري النيل في مصر على طبقات تبلغ درجة ميلها نحو ٤ — ٥ درجات) . فوادي حلفا التي تواجه ادندان ، آخر السودان وأول مصر على الترتيب ، تقع على منسوب ١١٤ مترا فوق سطح البحر تقريبا ، بينما تقع أسوان على ارتفاع ٨٤ مترا ، والقاهرة حوالي ١٨ مترا . أي أن معدل انحدار النهر في مصر هو في المتوسط ٧ سم لكل كيلومتر (١) ، أي يناهز في مجبوعه ١ : ١٤٠٠٠ تقريبا . وهو انحدار معتدل معقول ، فلا النهر — كما يضعها عوض — سريع الانحدار جدا كما في الحبشة أو اقليم الشلالات ، ولا هو بطيء جدا كالنيل الأبيض أو منطقة السدود . فلو كانت الأولى لكان عائقا خطيرا للملاحة الداخلية والاتصال الخارجي ، ولو كانت الثانية لتحول الوادي إلى مستنقعات ولكان الفيضان شديدا الخطر جدا (٢) .

في داخل هذه الحدود ، ومع ملاحظة أن معدل انحدار النهر نفسه لتمرجه أقل وأبطأ نوعا من معدل السهل الفيضي ، فإن القاعدة العامة هي أن الانحدار يقل بالتدرج كلما تقدم النهر شمالا ، ولو أن هذه القاعدة ليست مطردة بالضبط بل تبدى قدرا من الشذوذ الاقليمي يكاد يصل إلى حد القلب الكامل للقاعدة ، كما يعني على أية حال أن الانحدار يختلف من قطاع إلى قطاع .

ففي النوبة السفلى بين حلفا واسوان (٣٤٥ كم) ، أو بين ادندان

(1) Lorin, p. 9.

(٢) نهر النيل ، ص ١٣٣ .

واسوان (٣٢٠ كم) ، يكون المعدل نحو ١ : ١١٠٠٠ ، وان حسب ويلكوكس وكريج ١ : ١٢٥٠٠ (١) . فمنسوب النهر في الفيضان عند حلغا ١٢٥ مترا وعند أسوان ٩٢ مترا ، أى بفارق ٣٣ مترا في ٣٤٥ كم ، أى نحو المتر كل ١١ كيلومترا . على أن الانحدار يشتد بالطبع في قطاعات الجنادل والمندفعات ضعف وأحيانا أضعاف هذا المعدل العام . ففيها يصل إلى ١ : ٦٤٤٠ في المتوسط وإلى ١ : ١٠٠٠ في قطاعها الحرج (٢) .

بين أسوان والقاهرة (٩٦٥ كم) ، أو بين أسوان والبحر (١٢٠٠ كم) ، يقترب المعدل من ١ : ١٣٠٠٠ ، بينما يقدر بول متوسط انحدار السهل لفيضى عموما بنحو ١ : ١٠٠٦٠٠ (٣) . معنى هذا أن معدل الانحدار في قطاع ادندان — أسوان أو النوبة السفلى يزيد عنه في بقية نيل مصر إلى حد معين ، والعلاقة العامة إذن طردية بصفة عريضة بين الارتفاع والانحدار .

على أن اللافت في هذا القطاع إنما هو الانحدار شبه المقلوب نسبيا ، بمعنى أن معدل الانحدار يزيد كلما اتجهنا شمالا . فقد لاحظ بول أن معدل انحدار السهل الفيضى ما بين أسوان والاقصر أقل والطف منه بين الاقصر والقاهرة . فمثلا يبلغ الانحدار بين ادفو والاقصر ١ : ١٥٠٠٠ ، وبين الاقصر ونجع حمادى ١ : ١٢٠٠٠ ، وبين نجع حمادى واسيوط ١ : ١٠٠٦٠٠ (٤) .

الأغرب من هذا أن معدل الانحدار في الدلتا أشد منه في الصعيد ، وليس العكس كما قد ننتظر . بل تكاد الدلتا تكون أشد قطاعات نيل مصر انحدارا جملة وتفصيلا . فغراس الدلتا يقع على ارتفاع ١٧ مترا تقريبا ، بينما يبلغ طولها حتى البحر ١٧٠ كم تقريبا . أى أن أرضها تنحدر مترا واحدا كل ١٠ كيلومترات في المتوسط ، أى بمعدل ١ : ١٠٠٠٠ تقريبا . تارن هذا بمعدلات الصعيد وقطاعاته السابقة . أو بصيغة أخرى ، فعلى حين يبلغ متوسط معدل الانحدار من أسوان إلى القاهرة نحو ٥ بوصات في الميل ، فإنه يبلغ في الدلتا ٨ بوصات في الميل (٥) . فكان الانحدار يتناسب عكسيا ، لا طرديا ، مع الارتفاع إلى حد بعيد .

على أن الانحدار داخل الدلتا يختلف كثيرا ما بين رأسها ونهايتها ،

(1) Egyptian irrigation, vol. I, p. 48.

(٢) اطلس القطر المصرى ، مصلحة المساحة ، ١٩٤٥ ، ص ٨ .

(3) Contributions, p. 47.

(4) Id., p. 47 — 9.

(5) Ludwig, 2. p. 153.

ينصل عند رأسها الى ١ : ٧٠٠٠ وفي شمالها الى ١ : ١٩٠٠٠ في بعض التقديرات (١) ، او في بعض الحسابات الاخرى قد يصل عند رأسها الى ١ : ١٠٨٠٠ ولكنه ينتهى عند البحيرات حوالى ١ : ٣٠٠٠٠ بل وحتى ١ : ٥٠٠٠٠ تقريبا (٢) . كذلك فلما كان الفرعان نفسيهما اطول من الدلتا و حد ذاتها ، نحو ٢٤٠ كم مقابل ١٧٠ كم ، كان انحدار النهر اضعف من انحدار الارض ، والفارق يترجم الى تلك التعرجات الشديدة التى لا نهاية لها فى مجرى الفرعين . وهنا يلاحظ ان انحدار فرع دمياط فى احباسه العليا اقل منه فى فرع رشيد (٣) .

ومن الواضح بصفة عامة ان انحدار الارض فى مصر يبلغ ادناه فى شمال الدلتا ، هنالك حيث قد يمكن بلا صعوبة رؤية استدارة الكرة الارضية ، جسمة فى بعض سهولها البالغة الاستواء . وهنالك أيضا تعود العلامة طردية بين مستوى الكتور ودرجة الانحدار .

الاتجاه

الاتجاه النهر قيمة اكثر من شكلية — فكم فقط كم ذا كانت تتغير جغرافية مصر بل والمنطقة ، فضلا عن تاريخهما ، بل وكل مظاهر الحياة فيهما ، لو أن النيل كان يجرى بمصر أو خارجها بالعرض بدل الطول . فان قيل تلك معطيات الطبيعة ، لا نقاش لها ، تؤخذ كما هى وعلى علاقتها ، فنبقى مع ذلك اختلافات الاتجاه الحالى بكل آثارها ومغزاها ، وهى جديرة بكل تحليل .

والاتجاه العام هو الى الشمال بالطبع ، أى طولى المحور ، لكن هناك اثثناءات وتعرجات اقليمية بل واحيانا ابتعادات وانحرافات جدية بالملاحظة . فبينما تقع أو تكاد كل من ادندان والقاهرة ، أى مدخل النهر فى مصر ونهاية الوادى على الترتيب ، على خط طول واحد تقريبا هو شرق ٣١° ، فان النهر يتأرجح بينهما فى مدى واسع بين غرب خط ٣١° وخط ٣٣° شرقا ، أى فى مدى درجتين طوليتين . هذا بينما تتراعى الدلتا فى توازن ملحوظ بين خطى ٢٩° ، ٣٢° شرقا ، وكذلك يفعل فرعها فى وسط هذا المدى بالتقريب .

هكذا نجد ان كل قطاع النهر ابتداء من ثنية قنا حتى ثنية كورسكو — الدريقع برمته الى الشرق تماما من جسم بقية الوادى بها فى ذلك الدلتا نفسها

(1) Butzer, "Environment & human ecology", p. 47.

(2) Egyptian irrigation, I, p. 369.

(3) Id., p. 297.

وحتى أقصى أطرافها الشرقية . أى أن الأول ينتهى غربا حيث يبدأ الثانى شرقا ، أى أنهما يقعان على التمارج أو التعاقب بالنسبة لبعضهما البعض en échelon . بل الواقع أن ذلك القطاع الجنوبى إنما يقع جزئيا على خطوط طول سبخة البردويل بل وغرب سيناء وخليج السويس فى أقصى أطرافها . بعبارة أبسط وأوضح ، الصعيد الأقصى لا يقع « جنوب » الدلتا بله الصعيد الأوسط بقدر ما يقع « شرق » الدلتا أو « جنوب » بداية سيناء .

النتيجة المثيرة أننا نجد كل مدن الصعيد الأقصى ابتداء من قنا بل من نجع حمادى تقع فى الواقع شرق مدينة مثل بورسعيد بل حتى السويس ، وليس غربها كما قد نتصور . وهكذا أيضا نجد أن أقصى نقطة شرقية فى وادى النيل بمصر ليست أطراف بحيرة المنزلة وإنما هى قطاع ادفو — العلاقى عامة وحوض كوم أمبو خاصة (وليس — بالمناسبة — ثنية قنا) . وعلى العموم فإن النهر فى كل قطاعه الجنوبى حتى نجع حمادى أكثر وأسرع تغييرا لانجاهاته منه فى قطاعه الشمالى بعد ذلك .

وعدا هذا فإذا كان الاتجاه الجفرى للنهر هو نحو الشمال ، فثمة شذوذ محلى طفيف ولكنه طريف فى قطاع أو منطقة « ثنية » كورسكو — الدر ، حيث بعكس النهر اتجاهه ويرتد بالقطع ويجرى من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، ولو أن هذا يتم لبضعة أو عدة كيلومترات فقط . كأنها هذا الشذوذ يكرر ، على مقياس قزمى بالطبع كما هو عكسى الاتجاه ، منطقة الشذوذ الكبرى فى نيل النوبة قبل ذلك ما بين أبو حمد والدبة أو دنقلة القديمة . ولهذا الشذوذ انعكاسه المباشر على طبيعة وسهولة الملاحة النهرية الشراعية .

أما اتجاه النيل من الشرق الى الغرب غيما بين قنا ونجع حمادى بثنية قنا متعامدا على محوره العام ، فذلك استثناء أكثر منه شذوذا ، ولا يخرج على القاعدة بقدر ما يؤكد . وهو بطبيعة الحال يرجع الى اعراض تلك الكتلة الصلبة شبه الجزرية الناتئة من الصحراء الغربية ، مما فرض على النهر أن ينفادها ويدور حولها فكانت الثنية الشهيرة . وهنا أيضا ، ولكن الى حد اقل مما فى ثنية الدر — كرسكو ، تتأثر الملاحة بهذا الاتجاه الخاص . ولكن كلتا الحالتين لا تعد مثالية لها على أية حال .

مع بوصلة النهر

ولنفصل قليلا . قطاع ادندان — الدر بمحوره الجنوبى الغربى — الشمالى الشرقى ليس الا استمرارا لمحور النيل النوبى العام منذ عكاشة ومنطقة بطن الحجر قبل الشلال الثانى فى النوبة السودانية . ولكن عند الدر

نبدأ « ارتدادة » الدر — كرسكو نحو الجنوب الشرقى لمسافة نحو ١٥ كم .
بضرب النهر بعدها نحو الشرق نصا لمسافة نحو ١٠ كم حتى نجع السنجارى .
وعلى ضالة هذا القطاع المعكوس الاتجاه أو المقلوب الانحدار غانه يمثل عقبة
محلية امام الملاحة . فالرياح الشمالية الغربية السائدة تتضافر هنا مع انحدار
التيار من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ضد الملاحة الصاعدة بالذات ،
وقد يجرفان الملاحة الهابطة أيضا بعض الشيء .

بعد هذه الثنية البارزة يستعيد النهر محوره السابق تقريبا تمهيدا
للتحول الى الاتجاه الجنوبي — الشمالى التام من العلاقى حتى ادفو . وبعد
هذه الشقة يعود النهر غيتجه نحو الشمال الغربى حتى جذر ثنية قنا قبل
أرمنت بقليل . ولو نظرنا نظرة شاملة الى شكل المجرى ما بين الدر وقرب
أرمنت ، فسنبجده اقرب الى القوس الضحل الممدود يكاد يرسم حرف ب .

ثنية قنا

ثم تبدأ ثنية قنا ، اكبر وأخطر انثناء فى اتجاه النهر بمصر ، بمحاورها
الثلاثة التى تجرى معا فى دورة عكس عقارب الساعة كما قد نقول ، مؤلفة
اضلاع مربع مفتوح غير كامل كما هو غير صارم ، حيث ان ضلعه الجنوبى
اقرب الى المحور الجنوبى الغربى — الشمالى الشرقى ، بحيث يكاد يتشوه
المربع الى مثلث ويكاد شكل الثنية برمتها يكون مزيجا غير عادى من نصف
الدائرة المنبجعة والمربع الناقص والمثلث المنكسر ، قل على الجملة كحدوة
الحصان . ومهما يكن ، فان الثنية تشبه الى حد بعيد ان تكون تكرارا مصريا
وبصغرا للصف الجنوبى من ثنية S — النيل النوبى الواقعة بين الخرطوم
والدبة .

وباستثناء تعرجات النهر الصغرى المحلية المرتبطة بالتعرية والارساب
المائى ، فهاهنا نجد المثل الاكبر على كيف ينقلب الاتجاه تماما بالعرض
لمتعامد النهر على محوره الطولى . ويحدث هذا مرتين ، وان بالمقلوب . من
هنا الحالة الطريفة حيث ، مثلا ، تجذ السفن الهابطة نفسها لا متعامدة على
محور النيل الرئيسى فحسب ، ولكن أيضا معاكسة لبعضها البعض فى الاتجاه
ما بين شمال الثنية وجنوبها رغم ان الرحلة الهابطة واحدة . الطريف ، مع
ذلك ، أنهم يظلون يميزون بين ضفتى النهر بنفس الطريقة السائدة فى سائر
الوادى ، فيقولون شرق وغرب النهر (أو البحر فى التعبير الدارج) وليس
شماله وجنوبه أو قبله وبحريه .

الأطرف ان انقلاب الاتجاه هذا قد أدى فيها يبدو الى اختلاط الحس
بالاتجاه أحيانا . ففى قطاع الوادى العرضى ما بين مدينتى قنا ونجع حمادى

يلفت النظر في بعض القرى ذات الاسماء المشتركة على الضفتين ان التمييز بالجهات الاربع الاصلية مطلوب تماما . فمثلا « غاو قبلى » تقع على الضفة الشمالية (البحرى) بينما تقع « غاو بحرى » على الضفة الجنوبية المتسابلة (القبلى) . وغير بعيد كذلك على الضفة الجنوبية نجد « الحفاية قبلى » على الشاطئ مباشرة ، بينما على حافة الصحراء والى الجنوب قطعما تقوم « الحفاية بحرى » ...

هذا من ناحية الشكل . اما وظيفيا فتكاد ثنية قنا تكون نقيض ثنية النوبة بغض النظر عن غارق الحجم الضخم . فالاخيرة ، وان امتصت الكثير من عنفوان وخطر الفيضان العالى المفرق ، تطيل النهر على غير طائل ، تفقده كثيرا من مائه بالبخر ، وتضاعف المواصلات في « لفة » شاسعة باعدت نوعا بين مصر والسودان . انها باختصار « غاقد جفرامى » . اما ثنية قنا فكباج أيضا لاندفاع الفيضان الجاسم الخطر محليا ، وان دفعت ثمن ذلك غالبا بالتضحية باغراق حياضها قبل الاوان . غير انها على النقيض تماما ليست غقط كسبا مؤثرا في المواصلات وانما هي أيضا كسب ثمين في الارض . ورغم انها ليست بصرامة اكثر نقطة شرقية في نيلنا تماما ، الا انها اقرب نقطة غيه الى البحر الاحمر ، حيث ان القطاع الواقع جنوبها ، وان وقع الى الشرق اكثر بقليل ، يجد البحر قد ازداد بعدا بحكم اتجاهه . من هنا جاء دور الثنية التاريخية مع البحر .

كذلك غلو تصورنا ان الثنية جاءت « مقلوبة » في وضعيتها ، اى منحرفة في ابتعادها عن خط النهر نحو الغرب لا نحو الشرق كما هي بالفعل ، لفقدت بالتاكيد دورها التاريخي في المواصلات مع البحر الاحمر . ولو انها في هذه الحالة كانت ستقرب بشدة من الواحات الخارجة ، ولادخلتها بذلك في نظام الوادى ، اشبه شئ بالفيوم او النطرون شمالا ، او بعبارة شاملة لقربت الواحات الى الوادى بقدر ما باعدت الوادى عن البحر .

اما ارضا ، غلو قد كان النيل يجرى مستمرا في محوره نحو الشمال مباشرة في خط مستقيم من اسنا الى نجع حمادى لاخترلت مساحة الارض الخضراء والزراعة وال عمران ، الحياة باختصار ، من نحو ١٨٠ كم الى نحو ٦٠ كم كما يطير الطائر ، اى الى نحو ثلث مساحتها الحالية في منطقة الثنية . اى ان الثنية تضيف اكثر من ١٠٠ كم طولى من الارض الحية الثمينة للوادى . وبصيغة اخرى ، فعلى حين تغطى الثنية من طرف الى طرف اكثر قليلا من نصف درجة عرضية فقط ، فانها لو « فردت » لغطت اكثر كثيرا من درجة عرضية كاملة . ان ثنية قنا بوضوح ليست نزوة جيولوجية ضائعة من جانب النهر ، وانما هي ثروة واضافة جغرافية ثمينة محققة .

ابتداء من نهاية الثانية عند نجع حمادى ، يستقيم النهر فى خطوط طويلة منظمة أكثر ، متجها أولا نحو الشمال الغربى حتى منفلوط ، أى لنحو ٢٠٠ كم كما يطير الطائر . ثم يعتدل نحو الشمال نصا ما بين منفلوط ومدينة المنيا . وما بين المنيا والقناطر الخيرية يكون النهر اقرب الى التقوس اللطيف البطيء الواسع المدى ، راسما قوسين متضادين ، الاول مقعر والثانى محدب ، مدخل الفيوم هو خط التقسيم بينهما بالتقريب . أما فى الدلتا فان انفراج الفرعين اقرب الى التناظر ، ولو أن فرع رشيد قد يكون أكثر تعرجا وانثناء .

المجرى

القاعدة ، التطبيق ، والاستثناء

القاعدة

عرض النيل فى مصر يناهز فى متوسطه نحو ثلاثة أرباع الكيلومتر أو نصف الميل . مثال جيد لهذا المتوسط ازاء مدينة بنى سويف ، حيث يبلغ العرض ٧٥٠ مترا بالضبط . لكنه بطبيعة الحال يتفاوت كثيرا اقليميا ومحليا . فالمتوسط فى النوبة نحو ٥٠٠ متر فقط ، وكذلك مباشر لهذا العرض خذ الجزء من السد العالى الواقع عبر مجرى النهر وحده ، فهو يبلغ ٥٢٠ مترا . ثم من اسوان الى القاهرة ، أى فى الصعيد ، يبلغ المتوسط ٩٠٠ متر . وأخيرا فى الدلتا نجده ٥٠٠ متر فى فرع رشيد ، ٢٧٠ مترا فى فرع دمياط .

اقليميا اذن ، الاتجاه الاساسى هو أن المجرى عموما أضيق فى الجنوب ويزداد اتساعا كلما تقدم نحو الشمال . حتى الخريطة الصغيرة المقياس لا تخفى عن القارىء كيف يضيق النهر ويدق ابتداء من أسوان وطوال رحلته جنوب ثنية قنا ، فإذا به يتسع خطوة خطوة عبر الثنية نفسها ، ثم اذا هو ينفذح وأحيانا ينفسح شمالها فى صلب جذع الصعيد باطراد عام ، الى أن يحقق اتساعا مؤثرا بالفعل عند القاهرة . وهذا يشير الى علاقة طبيعية دالة مثلما هى منطقية ، وهى أن عرض المجرى عموما وكقاعدة أصولية يكاد يتناسب تناسبا طرديا مع عرض الوادى نفسه بعمامة — اليسا يخضعان فى النهاية لنفس الضوابط الطبيعية الحاكمة ؟

الاستثناء

وإذا بدا أن هناك استثناءين لهذه القاعدة الاقليمية العريضة ، فذلك لاسباب خاصة ومنهومة . فعلى الخريطة ، وقبل السد العالى ، كان قطاع

النهر الى الجنوب من اسوان يظهر وهو شديد الاتساع للغاية ، حوالى ضعف معدله الى الشمال منها . على ان هذا انما هو تأثير بحيرة خزان اسوان السابقة ، غاضت على الجانبين وملأت أيضا افواه الاخوار والادوية الصحراوية ، فانتفخ عرض النهر بها ظاهريا . ثم جاء السد العالى ببجيرته ناصر فلم يفعل سوى ان دفع بهذا الوضع الاصطناعى الى منتهاه .

الاستثناء الثانى هو فرعا الدلتا . فلقد ننتظر مع الاتجاه العام نحو الاتساع شمالا ان يكونا اوسع او على الاقل فى مثل اتساع المجرى الرئيسى فى الصعيد . لكن الواقع ان العرض هنا ، بدل ان يتضاعف ، ينقسم على انين ، ببساطة لتوزع المياه على مجريين بعد واحد . فنجد اتساع كلا الفرعين يتراوح بين نصف وربع الكيلومتر ، اى ما يعادل معا متوسط اتساع النهر المنفرد فى الصعيد .

التطبيق

اذا نقلنا الى المقياس المحلى ، فان الاتساع والضيق يتعاقبان بصورة لا حصر لها ، ولكن الملاحظ كتقاعدة عامة ان الاتساع يشتد دائما وبالضرورة فى مواضع الجزر النهرية ، خاصة منها الكبرى . فرغم ان المجرى المائى المشطور نفسه فى هذه الحالة قد لا يزيد كثيرا جدا بالضرورة او لا يزيد الا قليلا نسبيا ، بينما تحتل الجزيرة او مجموعة الجزر المعترضة الجزء الاكبر من عرض النهر ، فان مجموع عرضه العام بين الشاطئين قد يصل احيانا الى ثلاثة او اربعة امثال متوسطه العام ، اى الى ٤ - ٥ كم احيانا .

امثلة هذا بلا عدد ، خاصة فى جذع الصعيد ، نذكر منها كمجرد عينات واضحة ابنوب مباشرة (٥٤ كم) ، المراغة (٤ كم) ، شيبية (٥٤ كم) وزعفرانه (٤ كم) والاخيرتان جنوب ابو قرقاص مباشرة ، قلو صنا شمال سمالوط توا (٥٤ كم) ، شارونه جنوب مغاغة (٣٥ كم) ، وعند جزيرة الكريمات جنوب الواسطى (٥٢ كم) ، ثم شمالها قرب جرزه (٤ كم) . وعند رأس الدلتا شمال القاهرة ما بين امبابه والقناطر الخيرية ، حيث تتتابع وتتكاثف الجزر بلا انقطاع ، يتسع عرض النهر بوضوح شديد متراوحا بين ٢ ، ٥ كم .

اما فى الدلتا فالحالات اقل ، وتقتصر على اقصي الجنوب ، وكذلك لا يتعدى العرض الاقصى ٢ كم . مثال ذلك عند طحيله وجزيرتها جنوب بنها على فرع دمياط ، وعلى فرع رشيد وريان وجزيرتها بطلوها مباشرة بين سلامة غساقية المنقدي ، ثم واسط الفرع قرب النجيلة وبعدها توا عند ممشلا .

اين يضيق النهر؟

اما 'اين' ولماذا يضيق مجرى النهر بمسلة خاصة ، فهناك عدة حالات موضوعية معينة يحتاج كل منها الى وقفة خاصة ، وابرزها هي الجنادل والخوانق في الجنوب الاقصى ، ثم افواه الاودية الصحراوية في الصعيد ، ثم اخيرا اخضانات الغرمين في الدلتا . ولكن لان اهم امثلة الحالة الاولى وهي تسالل اسوان له قصة خاصة تستحق تحليلا مفصلا مستقلا ، فسنعرض هنا لتلك الحالات الثلاثة تباعا نعود بعدها لنضع الشلال على حدة في البؤرة .

الخوانق والجنادل

هذه ثلاثة مواضع حرجة ومعروفة جيدا : باب الكلابشه ، الشلال الاول ، خائق السلسلة . فلما الاول ، فان النوبة بعامة هي قطاع الخوانق والمخاضات بامتياز . فهي تعرف كثيرا من المخاضات في التعاريق ، مثال ذلك مخاضة تشتمنه التي عبر عليها الممالك الفارون من مذبة القطعة . ثم هي تفص بالخوانق والقواطع المظومة الضيقة من المجرى والتي وسمتها التسمية المحلية بكل بلافة . مثال ذلك — لاحظ التسميات — منطقة « المضيقي » شمال نية كرسكو — الدر وعلى خط ٢٣* مباشرة ، ثم منطقة « باب » ابو هور تحت مدار السرطان تماما .

على ان « باب » الكلابشه ، الى الشمال بنحو ١٠ كم والى الجنوب من اسوان بنحو ٥٠ كم ، هو بلا منازع اضيق خائق في النوبة المصرية ، فضلا عن مصر جميعا بالتالى . فهو اختناق في المجرى يمتد لنحو ٥ كم يضيق فيه النهر الى ٢٠٠ متر فقط ، كما تتحول فيه جوانب النهر وقاعه من صخور الخراسان النوبى السابقة واللاحقة الى صخور بلورية نارية صلبة . فاسفل طبقة من الحمى والرمال سمكها نحو ٢٠ مترا ، توجد الصخور الجرانيتية لعمق يزيد على ٣٠ مترا . والمرجح ان هذا القطاع من المجرى كان جندلا قديما نجح النهر في ازالته بالتعرية (١) . على ان ظهور الصخور الجرانيتية لا ينتهى عند منطقة ابو هور وباب الكلابشه ، بل هي تبرز وسط الخراسان النوبى من جديد بعد نحو ٢٠ كم عند دهيت ، ويظل النهر يخترق هذه الصخور الجرانيتية لمسافة ٣٥ كم حتى اسوان والشلال (٢) .

(١) عوض ، النيل ، ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٢) محمد مانتع عقيل ، « بعض الظواهرات الجغرافية في بلاد النوبة المصرية » ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٩ ، ص ١٠٤ .

أما الشلال الاول ، الذى يقع جنوب أسوان بنحو ٧ كم ، لها هو بشلال ولا هو باول ، بل جندل من جندل ثنية النوبة ، أى مجرد اسراب متواصلة أو أرخبيلات نهريّة من الصخور تعترض مجرى النهر دون سقوط ، وهو الى ذلك الجندل السادس والاخير . ايضا لمانه اصفر الجندل الستة امتدادا ، فهو يترامى لمسافة ١٢ كم فقط (قارن اكبرها الشلال الثالث الذى يترامى لمسافة ٣٨٠ كم) ، يضيق فيها مجرى النهر كثيرا كما يشتد انحداره اكثر . كذلك فهو يختلف عنها جميعا في نشأته ، ورغم وجود الصخور البلورية والبركانية فيه وحوله لمسافة ٣٥ كم ، الا انه نشأ كنتيجة لحدوث انكسارات طولية تكونت فيها اودية اخدودية ضيقة تدفق النهر خلالها .

يتكون الشلال من نحو «دسته» من الجزر الرئيسية الكبيرة والمتوسطة ينشعب النهر بينها الى عدة مجار ، يضاف اليها سديم من مئات من الجزر الميكروسكوبية التى لا تعدو أن تكون صخورا ضخمة نوعا ، والكل من الصخور النارية خاصة الجرانيت والسيانيت أو الصخر الاسوانى . ورغم هذا التركيب الصخري ، فان بعض الجزر الكبرى وصل طمى النيل الى أن يغطيها وباتت تزرع وتسكن .

على بعد ٤٠ كم من أسوان ، والى الشمال قليلا من كوم امبو ، يقع جبل السلسلة . وهو كتلة من الحجر الرملى النوبى من طبقات صلبة ضخمة تكثر بها المفاصل الرأسية ، ومن صخورها اتخذت حجارة كثير من المعابد المصرية القديمة في المنطقة . ازاء الجبل يضيق النهر الى مجرى مختلف لا يعدو ٣٠٠ متر ، ولذا يعرف « بخائق » السلسلة (أما السلسلة ، بالمناسبة ، فاعلمها نسبة الى السلسلة الحديدية الحاجزة التى ، على غرار تقليد العصور الوسطى الشائع ، كانت تمتد عبر النهر هنا منعا لزحف السفن المعادية من الجنوب ، أو هكذا على الاقل يذهب احد التأويلات) . ويجرى النهر هنا على منسوب ١٣ مترا اسفل مستوى سطح سهل كوم امبو الهلالى الشكل .

يحد السهل من الشمال حافة انكسارية من الخراسان النوبى تتجه شرقا بغرب ، وهى التى شق النهر خلالها خانقه العميق الضيق . والى الجنوب ، على الجانب الهابط من الانكسار ، ترتفع بعض التلال من وسط طمى السهل وفي قلبه ، مما يشير الى اصله التكتونى في رأى البعض . ثم اسفل طمى السطح تقع طبقة سميكة من الحمى والحصباء والرمال البلايستوسينية التى جلبها وادى شعيت — الخريط من اصول نارية من جبال البحر الاحمر ثم نشرها على رقعة السهل على ارتفاع نحو ٦٦ مترا فوق منسوب النهر الحالى . واخيرا ، وكما في منطقة الشلال ، ثمة واد حفرى جاف مهجور ومواز شرق الحافة الانكسارية الشمالية ، تملؤه الرواسب

النهرية القديمة ، وتفصله عن مجرى النيل الحالي كتلة جبل إلسلسة نفسه (١) .

الآن ، لا ريب ان هذا الوادى الشرقى المهجور كان مجرى قديما للنيل هجره الى مجراه الحالى . والمعتقد ان الخائق كان حينئذ جندلا يعترض النهر بينما كان جبل إلسلسة يسد على الماء طريقه ، ولذا احتبس في بحيرة جانبية تحتل ما هو الآن سهل أو حوض كوم أمبو . ثم شق النهر طريقه الى العائق الجبلى بضغط الماء المحجوز خلفه ، فغشا الخائق كما صرفت البحيرة الى النهر وتحولت الى السهل الجاف الحالى (٢) .

ولعل هذا التاريخ المعقد ، مثلما يفسر اختناق النهر ، ان يفسر ايضا اتجاهه العرضى الفجائى والصارم حيث يكاد يرسم زاويتين قائمتين في غضون كيلومترات قليلة فيها بين قبل كوم أمبو وما بعدها . اما كيف حدث هذا كله فهنا ايضا ، كما في حالة الشلال ، نجد التفسير التكتونى الانكسارى عند البعض وتفسير التعرية والارساب النهري عند البعض الآخر (٣) .

عند هذا الحد سنلاحظ ان المواضع الثلاثة السابقة ، الكلابشة ، الشلال ، إلسلسة ، تقع ثلاثتها في قطاع واحد محدود من النهر لا يزيد مداه عن ١٠٠ كم . فكأنك في النوبة السفلى المصرية لا تكاد تخرج من خانق الا لتدخل خانقا آخر ، على غرار ما تخرج من جندل الى جندل آخر في النوبة العليا السودانية . فإذا أضفنا ايضا ان ثلاثتها كانت في الماضى جنادل تعترض النهر ازالها باستثناء واحد منها هو اوسطها ، فلعل هذا ان يشير الى انها جميعا كانت على الأرجح تنتظم في جندل واحد مترام مؤلف من ثلاث مجموعات منفصلة نسبيا .

وليس هذا بالشئ الغريب أو المستبعد ، فهكذا تفعل معظم جنادل نيل النوبة الاخرى ، تمتد وتترامى لمائة أو مائتى كيلومتر أو اكثر . أما لماذا زالت المجموعتان المتطرفتان ، فلأنهما كانتا الاضعف والاسهل تعرية ، بينما بقيت كبراها وأصلبها ونواتها وهى مجموعة شلال أسوان . فكأن الجندل الاول ربما كان قطاعا ضخما من النهر على نفس مقياس الجنادل الخمسة الاثقاء الاخرى ، ليس شلال أسوان الحالى الا بقاياها المحدودة .

(1) Said, p. 90 — 1.

(2) M. Vignard, "Histoire du bassin de Kom Ombo", Bull. inst. français d'archaeologie orientale, t. 32, p. 190.

(3) Lorin, p. 40.

أودية الصحراء الشرقية

هذه ، بما تلقي من جيولات — ضئيلة أحسانا — في المجرى ، تكون بالتدريج دالات نهريّة غارقة لا تلبث أن تتعالي فتصبح ظاهرة . ورغم أن هذه دالات قزمية في نهاية الامر ، إلا أنها تدفع بشاطئ النهر نحو الغرب بحيث تصبح تلقائيا قطاعات تعرجات محدبة بارزة في مجرى النهر ، لا مقعرة بالطبع ، فيختنق المجرى نسبيا ، والا حافظ على اتساعه بالنحر في الشاطئ العربي المقابل . ولهذا فعلى حين تضيف الأودية الصحراوية مطايا إلى عرض وادي النيل وتوسعه ، فإنها تقلل نوعا من عرض مجرى النهر نفسه وتضيّقه .

فرعا الدلتا

ثالثا ، وأخيرا ، نصل إلى الدلتا . الحقيقة الأساسية والهامة هنا هي الفارق الحاد في الاتساع بين الفرعين . فمتوسط اتساع فرع رشيد ٥٠٠ متر ، ومساحة قطاعه أثناء الفيضان ٤٠٠٠ متر مربع ، مقابل ٢٧٠ مترا ، ٢٧٠٠ متر مربع على الترتيب لفرع دمياط (١) . وكما يذكرنا عوض ، يستطيع المسافر بالقطار من القاهرة إلى الاسكندرية أن يلاحظ لنفسه هذا الفارق بين الفرعين بمقارنة طول كوبرى بنها (٢٨٥ مترا) بطول كوبرى كفر الزيات (٥٣٠ مترا) (٢) . ففرع دمياط إذن لا يزيد إلا قليلا عن نصف فرع رشيد عرضا وسعة (ومبائية أيضا) (٣) .

بل إنه ليزداد ضيقا كلما أسحل ، فمن ٤٠٠ متر عند رأسه ، يختصر مجراه إلى ٢٠٠ فقط في أحباسه السفلى . ومنذ تحويل كثير من ترع وسط الدلتا الآخذة من فرع دمياط لتصب في فرع رشيد ، عدل الأول مجراه الأعلى بحيث يتكيف مع ضيق مجراه الأسفل . وقد فعل هذا عن طريق تحويله إلى مجرى عريض ضحل . وفي النتيجة أصبح المجرى الأعلى يحمل من الماء في الفيضان أكثر مما يستطيع المجرى الأسفل أن يستوعب دون أن يرتفع غبه رأسيا فوق مستوى الأرض إلى حد يهددها بخطر الاغراق . فحينما بعلو مستوى فرع رشيد في أحباسه الوسطى بنحو ١٥ — ٢ متر فقط فوق مستوى الأرض أثناء الفيضان العالي ، فإن ارتفاع فرع دمياط المقابل يبلغ ٢٥ — ٣ أمتار (٣) .

والواقع أن فرع دمياط آخذ في الانطماء بسرعة وبشدة . والبعض

(1) Egyptian irrigation, 1, p. 296.

(٢) نهر النيل ، ص ١٣٦ .

(3) Egyptian irrigation, 2, p. 534; 1, p. 297.

يمثل هذا بحركة الرفع العامة او النهوض التي اصبحت شرق الدلتا في العصور الوسطى. فأصابته بنوع من الضمور او الاختناق . هذا بينما ينحدر فرع رشيد مجراه في الفيضانات العالية ، أى يتحول ولو مؤقتا الى فرع تعرية لا ارساب . من هنا فانه يخرج وهو الشريان الجذرى او الجذرى الشريانى بين الفرعين ، بل يعده ويلكوكس « وريث النيل heir » لتحقيقى في الدلتا (١) .

وعلى العكس من فرع رشيد ، الذى لا يعرف أى ضيق موضعى بل يبدى تجانسا واضحا فى اتساعه الملحوظ ، يظهر التباين الشديد والسريع فى مجرى فرع دمياط المتواضع أصلا ، بحيث يعانى فى قطاعات عديدة للغاية من الضيق الشديد ويكاد يختنق فى مواضع معينة . مثلا عند نوسا البحر وازاء المنصورة لا يزيد اتساعه بالكاد عن ٢٠٠ متر ، بينما يهوى دون ذلك كثيرا عند تفهنا العزب حتى لا يكاد يزيد كثيرا عن بحر كبحر الفرعونية ، الفرع القديم الذى كان يربط الفرعين عبر جنوب المنوفية ، وحتى ليوشك ان يذكر بباب الكلابشة فى اعلى النوبة فيما عدا غارق التضرس الاساسى بالطبع . ومن المثير حقا كيف ينجح النهر مع ذلك فى اجتياز هذه « الخوانق السهلة » ليمت رحلته الى البحر

نموذج فى البؤرة : شلال أسوان

خطوط الخريطة

اول ما يلفت النظر هنا انها هو النمط الجغرافى للمنطقة . غالى الجنوب من مدينة أسوان تتقدم الضفة الشرقية على شكل بروز ناتئ كشبه جزيرة يمكن ان نسميها اصطلاحا شبه جزيرة أسوان . وتكاد شبه الجزيرة هذه ترسم مثلثا متساوى الساقين رأسه عند المدينة نفسها فى الشمال وقاعدته عند الخط الذى يكمله خزان أسوان . ثم الى الجنوب من هذا المثلث يمتد مثلث آخر مناظر ولكنه مقلوب ، ومن الماء لا اليابس ، قاعدته هى نفس الخط المشترك ورأسه فى الجنوب حوالى نجع تنجار ، وتتوسطه مجموعة جزر بواض وبيجا والهيسا . . . الخ . والمثلثان معا يرسمان بالتقريب شكل معين اصلاعه النيل وعنق شبه جزيرة أسوان التى تحتل قلبه .

الآن ، فى هذا المنظور ، فبقدر ما تاتى الضفة الغربية بسيطة متجانسة

حيولوجيا ، تأتي الصفة الشرطية على العكس مركبة بالغة التنوع والتعقيد .
 فعلى قاعدة الصخور النارية ينتشر الخراسان اقليميا والطمى القديم موضعيا .
 وتتألف الصخور النارية من الناييس والشست كصخور سائدة ، ومن الجرانيت
 بأنواعه المختلفة والديوريت والجرانو ديوريت (الجرانيت - الديوريت)
 كصخور بلوتونية . وقد سمي بلينى هذا الجرانيت بالسيانيت syenite نسبة
 الى سيين ، أسوان القديمة . على أن مفهوم اللفظ قد تغير مع التداول
 الحديث الى حد افقده معناه المحلى . وكل ما يمكن أن يقال هو أن الصخر
 الاساسى فى منطقة أسوان هو الجرانيت ببساطة . وهو هنا بورغيرى غليظ
 الحبات وردى اللون عادة (١) .



شكل ٦٠ - البنية والتركيب الجيولوجى لمنطقة الشلال الاول
 وأسوان .
 [عن عطية]

(1) Said, p. 51 — 2.

المهم بعد هذا أن توزيع هذه الصخور يتخذ نمطا خاصا يعتبر مؤشرا هاما الى الماضي . فالى الشرق من المعين يسود الجرانيت على شكل قوس هلالى مطوق يغطيه جزئيا الخراسان النوبى . اما شبه جزيرة أسوان فتتألف من بضعة خطوط طولية تتوالى على التعاقب من الجرانيت والخراسان والطمي القديم . فعلى الشاطئ الغربى خط أول مختلط من الجرانيت والخراسان ، يليه خط أول من الطمي القديم ، فخط اعرض من الجرانيت وحده ، فآخر من الخراسان وحده ، فآخر وأخير أشد عرضا من الطمي القديم ، بعده فقط يبدأ طوق القوس الهلالى المركب العام .

هذا ، ويبلغ طول كل من خطى الطمي البينين حوالى ≈ 11 كم ، ويتعان على منسوب حوالى ≈ 29 مترا فوق مستوى الفيضان العادى الحديث . ولكن عرض الخط الغربى لا يزيد عن 5 مترا فى المتوسط ، بينما يكاد الخط الشرقى يفوق مجرى الوادى الحالى نفسه اتساعا . ولذا ذكر أخيرا — عابرين — أن هذين الخطين ، اللذين يمثلان بطبيعة الحال خطى تضاريس سالبة منخفضة وسط السنقرى بؤات الخطوط الجرانيتية والخراسانية الصلبة القديمة ، يجرى فيهما اليوم خطا السيارات والسكة الحديدية المؤديان الى مستعمرتى الخزان والشلال على الترتيب .

والذى ينبغى أن نضيفه بعد هذا، على الفور هو أن على امتداد خطوط الجرانيت الثلاثة السابقة تقع جزر المثلث المائى الجنوبى — وهى جرانيتية أيضا — بانتظام واضح ومباشرة موحية . فجزيرتا عواض والهيسا تكملان خط الجرانيت الغربى ، وجزيرتا أجيلكيا وبيجا تتممان الخط الأوسط ، بينما تقع جزيرتا كنوسو وغيله على امتداد الخط الشرقى . ومن المنطقى جدا أن نفترض أن هذه الجزر كانت متصلة بتلك الخطوط تؤلف معها ثلاثة محاور صخرية طولية ممتدة من أقصى شمال المنطقة الى أقصى جنوبها وتفصل بينها منخفضات موازية ، ثم انفصلت هذه الجزر فيما بعد عن خطوطها الشمالية مثلما انفصلت عن بعضها البعض وغمرت المياه الانخفاضات البينية فاتخذت صورتها الحالية . لماذا انفصلت ؟ — اما لانخفاض منسوب المياه أو لتمزقها . بالانكسارات المحلية .

معنى الخريطة

حسنا ، فماذا تقول هذه الخريطة ؟ لئن كان مجرى النيل هو مجرى الشلال الحالى ، فان من المحقق أنه كان فيما مضى يتخذ مجرى آخر الى الشرق — والا فمن أين أتى خطا الطمي القديم الى الشرق ؟ فانما هما بوضوح تام واديان طوليان متوازيان ومحاذيان لمجرى النيل الحالى ، وترتيبهما من الرواسب النهرية القديمة ، الامر الذى يدل على انهما كانا مجريين للنهر

متابعا ، اما على التعاصر واما على التعاقب ، اما بالاضافة الى المجرى الحالى واما كبديل عنه ، الشرقى كخط مضلع او كقوس محدب على عكس هيئة المجرى الحالى المقعر ، والغربى كخط مستقيم مباشر من الجنوب الى الشمال ، ثم لامر ما « هاجر » النهر غربا وتحول عنهما الى المجرى الحالى ليقطعاهما كواديين حفرين جانبيين معلقين عاليا وبعيدا (« high and dry ») .

فان كانت الاولى — على التعاصر — لكان معنى ذلك ان مجرى النيل كان ذا ثلاث شعب ، ان لم تكن اربعة حقا ، وبذلك كان مجرى مشعبا braided stream ، تشقه وتتخلله جزيرتان طوليتان او اكثر من الجرائيت والخراسان ، بينما تبدو الخطاة كلها كالمغزل او الحزمة او كالعنسة او البصلة ، حيث يبدأ التشعب فى اقصى الجنوب ثم ينفرج الى اقصاه فى الوسط ثم يعود فيلتئم فى مجرى واحد فى اقصى الشمال . واجتماع الشعب الثلاث فى الجنوب هو الذى يفسر وجود المثلث المائى الجنوبى الفسيح الذى يبدو بغير ذلك ظاهرة غريبة محيرة . وفيما عدا هذا فان الفروع او الشعب جميعا متساوية أصلا فى العمر قدما او حداثة . واخيرا فان اندثار المجريين الشرقيين واقتصار النهر على المجرى الغربى الحالى لا يعد اذن بالدقة « هجرة » من مجرى الى آخر بقدر ما هو « هجر » لمجرى لحساب آخر .

وان كانت الثانية — على التعاقب — لكان معنى ذلك ان النيل فى البدء كان يجرى فى الوادى الطبى الشرقى الفسيح ، ولعل بقاءه به طال كثيرا نظرا لشدة اتساع وعرض ذلك الوادى . ثم انتقل مجرى النهر الى الوادى انطيمى الاوسط بينما انطى الاول ، ثم تكررت العملية فانطى المجرى الثانى وانتقل النهر مرة اخرى واخيرة الى المجرى الحالى .

وفى هذه الحالة فانه لم يكن للنيل فى المنطقة الا مجرى وحيد فى اى وقت ، ولا جزيرة تتوسطه الا واحدة غقط ظلت تتضاءل على مراحل بالتحام القطاع الشرقى منها بالبر الشرقى . وبذلك ايضا تختلف المجارى الثلاثة فى العمر ، فترداد حداثة بانتظام من الشرق الى الغرب . واخيرا فان اندثار المجريين الشرقيين وتركز النهر فى مجراه الحالى الوحيد انما هو هجرة بمعنى الكلمة ، هجرة على مرحلتين ، وتحول حقيقى من الشرق الى الغرب .

فكيف اذن حدث هذا او ذاك ، ولماذا ؟ هناك نظريتان : اما تكتونيا واما نهريا ، ولكل مؤيدوها ومعارضوها . فاما الاولى ، فبتأثير الحركات الارضية الباطنية المرتبطة بتكون الانكسارات الطولية فى المنطقة بعمامة ، بحيث ادى ظهور انكسار جديد اقل منسوبها الى تحول النهر اليه بحسبانه خط المقاومة

الدنيا . ولعل غورتو كان أول من اصل هذه النظرية في مطلع هذا القرن (١) ،
بينما جاء بول على اعتاقه وشيكا غبلورها نهائيا حيث عثر على انكسار هام
عند مجمع الواديين القديمين في الشمال قرب مدينة أسوان (٢) .

ورغم أن البعض مثل ساندفورد وآركل انكر وجود الانكسارات ونبذ
النظرية التكتونية أصلا ، إلا أن البحث اللاحق أثبت وجود الانكسارات
الطولية المعقدة والمتعددة في المنطقة بما لا يدع مجالا للشك (٣) . كذلك فإذا
صححت النظرية فأنها يمكن أن تفسر احتمال اتصال ثم انفصال خطوط
التكوينات الجرانيتية على البر وفي الجزر الجنوبية . ولربما اشارت أيضا
الى أن خط الجزر الجرانيتية الشمالي الذي يتوسط مجرى النيل الحالي
شمال الخزان حتى جزيرة الفانتين كان متصلا ملتحما في مرحلة ما بخط
انجرانيت الغربى المواجه الممتد على طول الشاطئ الشرقى ، ثم انفصلا
عن بعضهما البعض بالمثل . وعلى أية حال فإن النظرية التكتونية تظل ممكنة
وواردة كفرضية عاملة الى أن نسنعرض النظرية المضادة وهى النهرية .

محور هذه هو التعرية والارساب النهري ، ومؤداها ان المجارى الثلاثة
لا تعدو أن كانت ثلاث شعب في جندل واحد اكبر وأعرض ، ثم انطوى كل من
الشرقى والاوسط على الترتيب تباعا برواسب النهر لارتفاع منسوبهما الى
أن اقتصر النهر « وتقتل » أخيرا على مجرى وحيد هو الغربى اى الحالى .
وتلك بالفعل هى نظرية ساندفورد وآركل .

فعندهما أن النيل في البدء كان اعجز من أن يقتحم هذا الجندل الضخم
بمجرى رئيسى وحيد ، فتوزع أو تمزق بين أكثر من مجرى مستنديرا حول
جزيرتيه الطوليتين فأصبح مجرى ذا ثلاث شعب . ثم لان المجرى الشرقى
ارتفع قاعه تدريجيا بحمولة ورواسب النهر الخشنة ، لم يلبث أن انداح عنه
الماء وتحول نهائيا حتى انطوى وجف تماما . وفي العصر الحجري القديم الاسفل
كان المجرى الاوسط يعمل الى جانب المجرى الغربى ، الا أنه لغرض ضيقه عجز
عن أن يستوعب كل تدفقات الماء خلاله وعن تمريرها عبره . من ثم تفرعت
المياه وتوزعت الى المجرى الغربى الذى أصبح في النهاية المجرى الوحيد حين
اكتمل انطواء المجرى الاوسط . وهكذا وصلنا الى النمط الجغرافى الراهن
والى المجرى الحالى الوحيد (٤) .

(1) M. Fourtau, "Cataracte d'Assouan. Etude de géographie physi-
que", Bulletin de la société khédiviale de géographie, 1905, p. 325 et seq.

(2) J. Ball, A description of the first or Aswan cataract of the Nile,
Cairo, 1907.

(3) Said, p. 50 ff.

(4) Palcolithic man etc. in Nubia & Upper Egypt, p. 55 ff.

والنظرية بعمامة لا تفتقر الى الوجاهة والمعقولية ، وهى اذا مسحت لكان لها محمولها المستقبلى الى جانب احتمالها الماضى . اذ لما كان المجرى الحالى فى قطاعه الشمالى ما بين قرية الخزان ومدينة أسوان ينقسم بواسطة خط جزره الصلب الى مجريين ، فهل تعيد النظرية نفسها او بالاحرى تمد نفسها الى المستقبل الجيولوجى فتؤمى الى انطماء الشرقى منها بدوره الى ان يتتصر النهر على الغربى الاقصى مثلما تكرر فى الماضى الجيولوجى ؟ المؤكد ان المجرى الشرقى منها ليس فقط اضيقتها خارج كل مقارنة ، وانما هو كذلك يختنق فعلا فى الوقت الحالى — هذا طبعا باعتبار ما قبل السد العالى — بالرواسب الى حد يتحول معه محليا الى مخاضة حقيقية فى التحاريق . والمنطقى ان هذا هو المعنى البعيد للنظرية — لولا ان جاء السد العالى فوضع حدا نهائيا للارساب واحل محله التعرية الدائبة .

بين النظريتين

ولكن ، فيما عدا هذه الجزئية ، فسواء قلنا بالنظرية التكتونية او النهرية ، فان ايا منهما لا تفهم خارج اطار تاريخ وتطور مائية النيل . اذ كيف نفسر ان امكن للنهر ان يحتفظ بثلاثة مجار فى آن واحد ، او حتى بمجرى واحد فى مراحل متتالية ، فى الوقت الذى يقع قاع أعلاها فوق مستوى قاع أسفلها بأكثر من ٣٠ مترا على الاقل ؟

والرد الحتمى الوحيد هو ان حجم مياه النيل فى البلايستوسين كان اكبر وكان مجراه اعلى ، ثم أخذت مائته المتناقصة فى الهبوط مع مجراه المتعمق قاعه ابدا وباستمرار . والدليل على ذلك هو المدرجات النهرية العديدة التى تركتها لنا عملية الهبوط . ومعنى هذا ان ماء النهر كان يعم ويغمر كل واديه فى منطقة الشلال — كما فى سائر اجزائه بالطبع — على منسوب اعلى بكثير من منسوبه الحالى بحيث كان يغطى المجرى الثلاثة تلقائيا (١) . ومع تناقص المائية وانحسار المنسوب تدريجيا قصر دون المجرى الاعلى غالواوسط مرحلة بعد مرحلة بحيث جفا على التوالى وانطما غانظمرا الى ان اقتصر النهر على المجرى الحالى الاخفض الغربى والاخير . ولهذا ليس الامر فقط امر انكسار جديد اعلى او اوطى ولا امر ارساب او تعرية متفاوتة differential erosion بقدر ما هو مسألة مائية منحسرة هابطة ، وان كانت هذه لا تنفى تلك بالضرورة .

سؤال آخر واخير : ايا كانت ميكانيكية النظرية النهرية ، انتعارض بالضرورة مع النظرية التكتونية ؟ واضمح ان لكليهما وجاهتهما واحتماليتها ، بحيث يفترض حد ادنى على الاقل من التوافق بينهما . والذى

يبدو لنا أنه لا تعارض حتميا ، وأن كلا منهما يمكن أن يصدق على مرحلة ، وبالتالي فإن الامر بينهما ليس امر تناقض وانما امر اولوية . غنى البدء جاء الانكسار ، ثم عليه عملت التعرية النهرية .

ذلك أن النظرية النهرية تفسر لنا بيقين امتلاء الوديين الشرقيين بالطمي القديم ، لكنها لا تفسر وجودهما أصلا بالضرورة كما هما وحيث هما . وهذا بالدقة ما يمكن أن تقدمه النظرية التكتونية باقناع . فالانكسارات الطولية مهدت الطريق أولا وشعبت المجارى الثلاثة ، ثم جاء النهر فاحتلها وتوزع بينها الى أن اختزلها الارساب والتعرية النهرية الى المجرى الحالى على النحو المرحلى السابق .

مع ذلك ، وفى كل الاحوال ، فإن من الواضح أن نظرية تناقص حجم مياه النهر وانخفاض منسوبه تدريجيا ، وهى حتمية علمية ، يمكن وحدها أن تكفى لى تفسر تحول النهر عن مجريه القديمين الى مجراه الحالى ، ويمكن بذلك أن تغنى عن كلتا النظريتين التكتونية والنهرية والمناظرة بينهما ، وأن لم تجبها بالحتم والضرورة . بمعنى أنه لا يهم كثيرا ان كان أصل المجارى الثلاثة انكسار أو التواء ، ولا الهجرة ان كان أصلها حركات الباطن أو فعل الارساب النهري ، مادام من المحتوم على أية حال أن تحدث هجرة المجرى بحكم انخفاض منسوب النهر . المهم ، مهما يكن الامر ، أن هجرة النهر هنا غريبا لا خلاف عليها ، بمثل ما أنها لا تقتصر عليها وانما تكررت فى منطقتين أخريين مجاورتين : شلال حلفا من قبل وجبل السلسلة من بعد .

التعرجات النهرية

لا تتم دراسة مجرى النهر الا بذكر ظاهرتين مترابطتين هما التعرجات والجزر النهرية . فلما كان انحدار النهر عموما فى تناقص ويؤيد كلما تقدم ، وكانت مائيته هى الاخرى تتناقص فتقل قدرتها على الحمل كما رأينا ، فإن ظاهرة الارساب والتشعب التى تتزايد كلما اتجهنا شمالا لا تنعكس فقط على اتساع الوادى نفسه ، وان كان هذا هو صلب الظاهرة كلها كما سنرى ، ولكن أيضا على النطاق الضيق جدا للمجرى نفسه .

فمن جهة نجد أن المجرى يزداد تعرجا وانشاء كلما اتجهنا شمالا ، أى تزداد التعرجات والانشاءات النهرية meanders باطراد مع كل ما يرتبط بها من أشباه جزر وشطوط رملية وبحيرات مقطعة . . . الخ . ومن جهة أخرى تبرز فى المجرى ظاهرة الجزر النهرية ، فنجدها تزداد باطراد نحو الشمال

عموما وذلك مع تناقص قوة التيار وزيادة عطية الارساب . وفى الوقت نفسه فان كلتا الظاهرتين ترتبط بالآخرى ارتباطا وثيقا ، بحيث تكاد العلاقة بينهما تكون طردية بانتظام .

فاذا بدأنا بالتعرجات ، فانها ظاهرة طبيعية تماما فى مثل هذا الجزء الأدنى من حوض النهر . ومن شأنها ان تزيد طول النهر الفعلى كثيرا عن طوله كما يطير الطائر ، وهى بالفعل التى تفسر أساسا لماذا كان طول مجرى النيل فى مصر ١٥٣٦ كم فى حين أن أقصى طول مصر نفسها من الحدود الى البحر نحو ١٠٧٣ كم فقط .

ولقد تبدو هذه على السطح أطالة لا طائل من ورائها ، لكن الحقيقة انها ظاهرة صحية ومفيدة للغاية . نعم ، ربما هى « لفة » مسرعة وعناء للملاحة النهرية ، غير أنها فى الفيضان ماصة صدمات تمتص اندفاعته وتكسر من حدته ، وهى للرى والصرف تقرب أكبر واجهة ومساحة ممكنة من الأرض الى مصدره أو منصرفه الأساسى ، كما تضى على جوها أكبر قدر ممكن من التلطيف والتأثير « البحرى » ، فضلا عن أنها منذ السد العالى أصبحت من القلة الباقية الفعالة من كوابح النحر فى قاع النهر .

سلوك التعرجات

لا تبدأ التعرجات الا بعد بداية السهل الفيضى عند أسوان ، أما قبلها فى النوبة الصخرية المجرى المختنقة الوادى فلا ارساب بل تعرية ، ومن ثم فالمجرى شبه خطى مستقيم بلا صقيل نادر الانحناء جدا . أما بعد أسوان فمع القاعدة العامة بالتقريب هى أن التعرجات تزداد بالتدرج مع الهبوط أسفل النهر أو مع التيار وذلك عددا وعرضا وعمقا . أو قل بالدقة تتجه الى الزيادة العامة شمالا على موجات ، فتزيد أولا ثم تعود الى تناقص طفيف فى قطاع ثم تتكاثر من جديد فى القطاع الذى يليه وهكذا .

فمن أسوان حتى جذر ثنية قنا لا تظهر التعرجات الا على استحياء فلا تكاد تبين ، ولكنها تتضح وتكثر فى الثنية تماما . حتى اذا ما دخلت جذع الصعيد قطاع نجع حمادى — أسيوط وصلت الى قممها بالتأكيد فى كل الصعيد حيث تتعاقب بسرعة وتتعدد وتتلور أبعادا وأحجاما بصورة لافتة للغاية ، لا شك لاتساع السهل الفيضى البالغ . ورغم أن كثافة وضخامة التعرجات تظل شديدة فى قطاع أسيوط — القاهرة ، إلا أن الملاحظ أنها أقل نوعا من القطاع السابق .

واذ تنفتح الدلتا ويشتد ضعف التيار والانحدار تعود التعرجات فمتكاثر
ربما الى حدها الاقصى في مصر جميعا خاصة في الاحباس العليا من الفرعين
حيث تتضخم ابعادها واحجامها بدرجة غير عادية . ولكن هناك ميلا محددا
بعد ذلك الى التناقص الملحوظ في الاحباس السفلى من الفرعين ، ولو انها
تعود فتمشتد اخيرا قرب المصبين . وفيما عدا هذا فان فرع رشيد تعرجاته
اكثر ورمياته اكبر بالقطع من تعرجات فرع دمياط ورمياته .

تفسير ذلك كله انه حين يأخذ الوادى يتسع بالتدرج ثم ينفصح ، فان
النهر يتهادى على صفحة السهل الفيضى متنيا بهوادة يمينا ويسارا بين
أقدام اطاره التلى في انحناءات عديدة وتعرجات مديدة للغاية أحيانا ، تعرجات
محدبة مرة ومقعرة بعدها ، واحدة حنية تعرية والاخرى حنية ارساب على
التعاقب . وحيث يتسع الوادى الى اقصاه ويزداد ضعف الانحدار والتيار ،
فلقد يترنج النهر المتناقل أكثر حتى مما يتأرجح . وهنا يشتد طول رميات
التعرجات *amplitudes* ، وقد تصل الى عدة كيلومترات كاملة بعرض
الوادى كله ، كما قد تبلغ زاوية الانحناء نفسها حد الزاوية القائمة ، فيبدو
المجرى كله متلويا كالشعبان او الدودة يتحرك كحركة الامعاء الدودية . وهاهنا
تنشأ عدة ظاهرات غريبة مثلما هي طريفة ، أهمها ثلاث : انعكاس الاتجاه ،
اشباه الجزر ، البحيرات المقتطعة .

من نتائج التعرجات

انعكاس الاتجاه

فاولا ، ينقلب اتجاه النهر محليا من المحور الطولى الجنوبى — الشمالى
العام الى المحور العرضى تماما ، فاذا به يسير من الشرق الى الغرب او من
الغرب الى الشرق . (بحيث لو وجد مركبان هابطان في مجرى ضلعى ثنية نهريّة
واحدة لراى كل منهما شراع الآخر عبر شريط الارض الفاصل وهو يبحر في
اتجاه وانحدار عكس الآخر تماما ، والاثنين معا عكس اتجاه النيل العام) .

مثلا فيما بين اخميم والمراغة يتحول النهر الى المحور العرضى مرتين ،
وفيما بين اسيوط ومنفلوط ٤ مرات على الاقل ، وفي الحالتين فانه يجرى
غربا بينما يتخذ مجرى النهر شكل مجموعة من السلّمات او الزوايا القوائم
المتعارجة *en échelon* . وفي فرع رشيد ما بين بطن البقرة والخطاطبة يجرى
النهر من الشرق الى الغرب ٣ مرات على الاقل ومرة واحدة من الغرب الى
الشرق ، بعضها يطول لعدة كيلومترات . ويتكرر هذا على نطاق اصغر حوالى
كفر الزيات ثم غوه . بالمثل على امتداد فرع دمياط يتعاقب تغير التيار ما بين

الاتجاه نحو الشرق ونحو الغرب عشرات المرات ، خاصة في الجنوب جنوب
بها ، وفي الوسط بين زفتى وسمنود ، وفي الشمال شمال شربين .

أكثر من هذا ، قد ينعكس اتجاه النهر كلية وضد التيار والاتحدار العام ،
غالباً بالاتجاه أولاً نحو الجنوب الشرقى أو الغربى في قطاعات من التمرجات ،
ولكن أحياناً حتى بالاتجاه الكامل نحو الجنوب المطلق . وحيث أن النهر يستعيد
بعد ذلك اتجاهه الشمالى العادى ، فإن النتيجة عادة نصف دائرة أو هلال
مفتوح نحو الشمال (وفي هذه الحالة يجد مركباتنا بعضهما البعض الواحد
« مبحراً » والآخر « مقبلاً » بينهما هما في قافلة رحلة واحدة) .

أمثلة ذلك في الصعيد نجدها قبل البلينا بقليل ، وبين أخميم وسوهاج ،
ثم بين الوليدية شمال أسيوط وابنوب . ومن قبلهم تنتهى ثنية قنا تجاه نجع
حمادى بإنشاء تامة الاستدارة كحدوة الحصان ، الطريف فيها أن الاتجاه نحو
الجنوب إنما يأتى بعد المحور العرضى الاصلى لآخر أضلاع الثنية نفسها .
وعند طحله جنوب بنها على فرع دمياط ، ثم بين شربين ودمياط ، تتكرر
الظاهرة ، يقابلها على فرع رشيد قطاع فوه — رشيد .

باختصار اخن ، اذا كان من الصحيح أن نقول أن اتجاه النيل العام هو
من الجنوب الى الشمال ، فما أكثر مع ذلك ما نجد في مصر المواضع التى
بنعكس فيها الامر ويختلط كل شيء ، وأن يكن على نطاق محض محلى بالطبع ،
والسبب هو التمرجات النهرية .

أشباه الجزر النهرية

نتيجة أخرى مثيرة أن نطاق التمرجات برمتها meander belt يتحول
الى سلسلة لا نهاية لها من أشباه الجزر . وما قد لا يدركه المصرى العادى
هو أن وادى النيل في مصر مرصع على امتداده النهرى من الشلال الى البحر
بعشرات أشباه الجزر على الجانبين ، لا أقل من الجزر التى يراها وسط النهر
نفسه . وكل الأمثلة المحلية التى سبق ذكرها هى نماذج لذلك . والواقع أن
جزءاً كبيراً من أرض ضفتى الوادى المتاخمة للنهر سواء في الصعيد أو الدلتا
هى أشباه جزر طبيعية من مختلف الاشكال والانماط والاحجام ، وأن تكن في
النهاية من مقياس محلى بالطبع . وهذا ما يعرض أكبر واجهة ومساحة للجهة
المائية ، ويؤكد ما رأينا من طبيعتها المناخية المعدلة اللطيفة .

مع أشباه الجزر المتعاقبة هذه تتناوب أيضاً وبالضرورة الجزر النيلية
العديدة التى تظهر بالدقة والحتم عند زاوية الانحناء النهرية حيث يصل

خضع وتراخى التيار الى منتهاه فيعجز عن نقل حمولته فيكون الارستاب على شكل تلك الجزر . جزر المجرى واشباه جزر الشاطئين ، يعنى ، مترابطة وظيفيا وموقعا . فاذا اضعنا هذه الى تلك اثبتت الطبيعة النهرية ، ولا نقول « البحرية » فى البيئة المحلية .

البحيرات المقتطعة

ثالثا ، واخيرا ، حين يشتد اعوجاج التعرجات النهرية وتفاقم انبعاجها ونقارب بداياتها ونهاياتها بالنسبة الى لفتها ويبلغ تشاغل التيار فيها حد الركود ، كثيرا ما يحدث أن النهر ينقله المتضاغط المحتبس عند بداية الانحناء يتدخل ليحسم الموقف المعلق بصفة نهائية ويختزل الثنية بأسرها ، فيقتحم الشقة الارضية الضيقة عند عنق الثنية ويشق طريقه ويحفر مجراه مباشرة فى خط مستقيم فى اتجاهه الطبيعى ، هاجرا بذلك مجراه المتعرج القديم ومختطا لنفسه مجرى جديدا ، أى ببساطة يغير النهر مجراه . هنا تتحول الثنية النهرية القديمة الى ذراع مائية مسدودة مقطوعة عن النهر كالبركة الاسنة او الى بحيرة قوسية مقتطعة راكدة على هامشه لا تلبث أن تتقلص بالاطماء المتزايد الى أن تنقرض فى النهاية ، بينما تتحول شبه الجزيرة السابقة وسط الثنية القديمة الى جزيرة كاملة مرحليا ثم ترتد شبه جزيرة ولكن بصورة أخرى .

والمثل الكلاسيكى هو جزيرة الامعاج وطنط الجزيرة — لاحظ الاسم — الى الشرق قليلا من فرع دمياط والى الجنوب كثيرا من بنها . فهنا توجد بوضوح بحيرة مقتطعة مقوسة الى الشرق من احدى تعرجات الفرع الكبرى . والواقع أن هذه الذراع المائية المسدودة والتى تمثل مجرى مائيا لا يستعمل الآن تعرف باسم البحر الاعمى (١) ، وهى تسمية تغنى عن كل تعليق وتقابل التسمية الانجليزية للبحيرات المقتطعة الميتة mortlake (٢) .

ومن المرجح أن النهر فى هذه الثنية قد تغير مجراه فى الماضى . فلعلة ليس مجرد خطأ أو سهو أن وضع الاديسى قرية طنط على الضفة الغربية بينما هى تقع اليوم على الضفة الشرقية (٣) . كذلك توجد على الجانب المقابل من الفرع فى الموضع نفسه وقرب بداية بحر الفرعونية عدة اذرع مائية مسدودة تخلفت عن سد مأخذه أيام محمد على .

(١) عوض ، نهر النيل ، ص ١٣٤ — ١٣٥ .

(2) Wooldridge; Morgan, p. 173.

(3) Toussoun, "Mémoire sur les branches du Nil. Epoque arabe", loc. cit., p. 96.

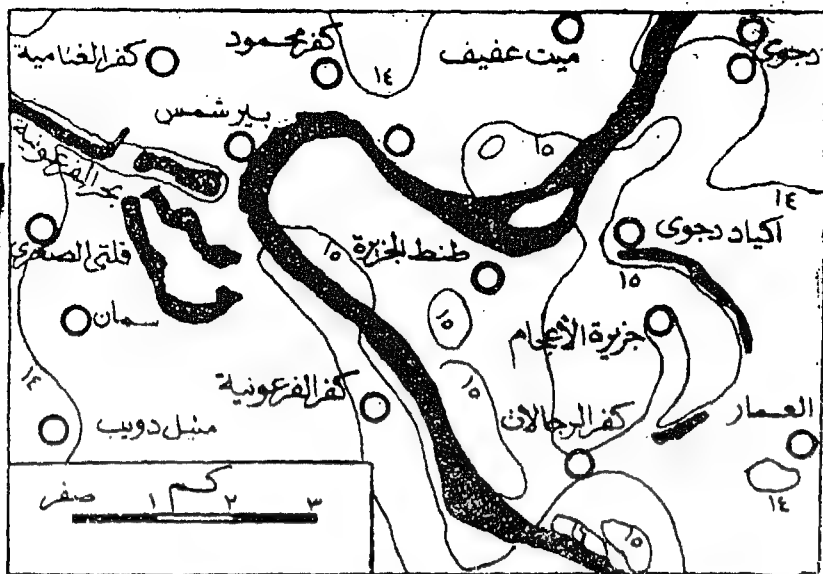
ولئن جاء المثل الكلاسيكى هكذا من الدلتا ، فإن الملاحظ أن بالصعيد عددا ملحوظا من الاذرع المائية المسدودة أو « الازقة النهرية » المغلقة التى تشير الى تحولات محلية وتغيير للمجرى ، اما بعملية اقتطاع كجزيرة نهرية من بر الوادى أو بعملية التحام لجزيرة نهرية بذلك البر ، لكن دون أن تكتمل كليهما . فالى الغرب من العديسات جنوب أرمنت بقليل يخرج لسان كالزقاق المغلق من النهر شاطرا من البر شبه جزيرة صغيرة بحيث يبدو الوضع كله كمشروع جزيرة تحت التكوين . وتتكرر الظاهرة عند منقباد غرب أسيوط ولكن بطريقة معقدة نوعا حيث يبدو الزقاق النهرى مزدوجا ذا شعبة شرقية وأخرى غربية . وشمال منفلوط مباشرة تأخذ الذراع المسدودة شكل الخطاف أو الزائدة الدودية . وجنوب شارونة (المنيا) تذكر الظاهرة فى شكلها بنمط العديسات . وبالمثل ، وإن على مقياس أصغر وعلى حافة الصحراء الشرقية مباشرة ، نجد الوضع شمال مدينة بنى سويف . ثم أخيرا غرب مدينة العياط توا يتكرر نمط منقباد ، إلا أنه هنا بالطول لا بالعرض .

الجزر النهرية

نهر جزرى

النيل المصرى لاشك نهر جزر ، « نهر جزرى » أن صح التعبير ، أعنى أنه يفص بالجزر النهرية التى ترصع مجراه على امتداده من الشلال حتى البحر . هكذا هى كل المصاب السفلى من الانهار الرسوبية ، لكن قلة منها يقينا هى التى تقارن بكثافة وتعدد جزر النيل فى مصر . فباستبعاد مئات الأصخور الجزرية المحضة فى جنادل أسوان ، هناك نحو من ٣٠٠ جزيرة تخبط المجرى من أدندان حتى المصين . هذا ، فى نحو ١٥٣٦ كم هى طول المجرى المصرى بفرعى الدلتا ، يعنى فى المتوسط جزيرة كل ٦-٥ كم . فكان هذه اذن سلسلة أو خط متقطع يتوسط النهر بالتقريب ، تماما مثلما تتوسط « جزر المرور » نسوارع المدن ، مؤلفا بذلك نطاقا ما من « الأرض » وسط النهر ، ومضيفا نطاقا ثالثا ، وأهيا مخلخلا بالمقارنة طبعا ، الى نطاقى الضفتين الصلبتين يميننا ويسارا .

من هنا غلقد يجوز لنا بطريقة ما أن ننظر الى السهل الفيضى للنهر على أنه مؤلف من ثلاثة نطاقات أكثر مما هو من اثنين فقط . أو لنقل أنه نطاق انتقال بين الضفتين ، مثلما هو موطن مقدم مفيد يسهل الملاحه عبره ويقدم جزئيا دعائم جاهزة للكبارى أو يختزل أبعادها ، فضلا عن أن الجزر فى جميع الاحوال أرض زراعية ومزرعة خضروات وخامة للطوب الاخضر ومضارب وقمائن الطوب الاحمر .



شكل ٦١ - نماذج من التعرجات النهرية وظاهرة الاذرع المسدودة والبحيرات المقتطعة.

والواقع أن خط الجزر النهرية هذا هو جزء لا يتجزأ من السهل الفيضي، بل هو أول مراحل هذا السهل أرسابا وتكويناً، ويوشك ألا ينفصل عن أراضي «السواحل» المواجهة على الضفتين. وهو مثلها نتيجة لغزارة حمولة النهر ونرايد قوى الأرساب، كما هو دليل عليهما. وهو مثلها أيضاً أول ما يتعرض لمفرق الفيضان وآخر ما ينحسر عنه. وكأراضي السواحل كذلك، بل أكثر، تسود الجزر التربة الرملية، فلانها أول أرساب لاثقل حمولة النهر، فانها تأتي أكثر ما في أرض الوادي رملية وأقلها طينية. وليس صدفة لهذا أن تشيع بين هذه الجزر تسمية «الرمل» كجزيرة الرمل بفرع دمياط قرب بنها.

الجزائر والسواحل

والواقع أن أراضي «الجزائر والسواحل» مترابطة معاً دائماً في الدهن والتنظيم والإدارة، مثلما تتشابه مع بعضها البعض في كثير من الخصائص الطبيعية والزراعية والبشرية. وهما في الحقيقة أقرب عنصرين في جغرافية الوادي إلى بعضهما البعض. مجموعهما معاً يؤلف جملة الأرض المحصورة بين جسر الطراد على الضفتين يميناً ويساراً. غير أن هناك هامشاً من الاختلاف بين المفهوم الجغرافي المنطقي وبين التحديد التقليدي الدارج لكل من الجزائر والسواحل.

فليست الجزائر هي الجزر الحقيقية وحدها ولا السواحل هي حواف الضفتين حتى الجسر كما قد يفهم جغرافياً، وإنما هناك هامش من تداخل بينهما في العرف التقليدي. فمناطق الأراضي الواقعة خارج جسر الطراد من أقدامه حتى مجرى النهر يقسم اصطلاحاً إلى حوضين: حوض الجزيرة ويشمل الأراضي التي تغمرها مياه الفيضان حتماً، وحوض الساحل ويشمل الأراضي التي لا تغمرها مياه الفيضان عادة بصفة حتمية. (١) بالإضافة إذن إلى الجزر الحقيقية في النيل، تشمل الجزائر الأرسابات النيلية على الشواطئ المنخفضة المباشرة، بينما أن السواحل هي الأرسابات النيلية على الأجزاء الأكثر ارتفاعاً نوعاً من جانبي النهر.

مساحة الجزائر وحدها كانت تغطي في فترة الحرب الكبرى الأولى نحو ربع مليون فدان أو بالتحديد ٢٢٥ ألف فدان، منها ١٩٥ ألفاً في الصعيد، ٣٠ ألفاً في الدلتا. (٢) أي أنها أساساً ظاهرة صعيدية أكثر منها بحيرية،

(١) جرجس حنين، الاطيان والضرائب في القطر المصري، القاهرة،

١٩٠٤، ص ١٢٥.

(٢) V. Mosséri, "Note sur les dépôts nilotique des gazayer et saouahel de l'Egypte", B.I.E., 1918 — 19, p. 151.

وترتبط بالسهل الفيضي أكثر منها بالدلتا . أما جاليا فتقدر مساحة الجزاير والسواحل معا بنحو ١٢٥ ألف فدان ، ثلاثا أو ١١٠ آلاف فدان تتركز أيضا في الصعيد وحده .»

اختلاف أو تغير المساحة الواضح يرجع جزئيا الى انها بطبيعتها غير ثابتة تتذبذب من عام الى آخر بحسب حالة الفيضان وتغيرات الارساب والتعرية النهرية التي تكتسب هنا تسميات معينة معروفة . فالارساب هو « طرح البحر » اذا كان سبيكا او « ظمى البحر » اذا كان رقيقا ، والتعرية هي « عجز البحر » اذا كان كبيرا او « اكل البحر » اذا كان طفيفا . وفي كل الحالات فان نوع الارساب يختلف : اما رمل مطلق (توالف) او ارض سوداء بحتة (طينة عسلوجة) او ارض صفراء بين بين . وبهذه الاختلافات تتحد فائدة الطرح ونوع المحاصيل الزراعية الصالحة له . (١)

وواقع الامر ان الجزر من المتغيرات النهرية البالغة الدينامية ، متحركة أو قابلة للتحرك جدا . فهي عرضة لتغير الارساب والتعرية ، قد تتآكل من الجنوب وتنمو من الشمال فيتحرك جسمها اى تزحف وتهاجر بالتدريج مع التيار ، ولكن ليس ضده بالطبع . وقد تتصل الجزر المتقاربة منها فتندغم في جزيرة واحدة اكبر ، او على العكس تنفتت الى عدة جزر ، وقد يختفى بعضها تماما ، وهكذا . والدراسة المقارنة لخرائط النهر القديمة والحديثة تكشف عن تغيرات هامة في اشكال واحجام بل ووجود كثير من هذه الجزر .

هذا ، وقد تعرض نظام الجزر النهرية الى هزة شديدة منذ السد العالى ، فقد لوحظت زيادة « (لا نقص) في عددها رغم انقطاع الارساب . والسبب هو تمزق الجزر الكبيرة الى مجموعات من الجزر الصغيرة بفعل النحر المتزايد ، ولكن اساسا وفي الدرجة الاولى نتيجة لنحر قاع النهر وجانبيه بشدة وتجمع مفتتات هذا النحر المحلى الموضعى في جزر جديدة بالضرورة .

الجزر النيلية الجديدة الان ، يعنى ، وليدة التعرية النهرية لا الارساب ، التعرية الموضعية والمحلية داخل النيل المصرى نفسه لا الارساب المنقول المجلوب من خارجه كما كانت الحال قديما — انقلاب كامل ومثير . وبصيغة جامعة ، فلقد كانت اراضى الجزاير والسواحل « كساء النهر » تقليديا ، فاصبحت « غذاء النهر » حاليا — او تكاد .»

انواع الجزر

على المستوى الاقليمى ، ينبغى اولا ان نميز تركيبيا بين نوعين من الجزر

فى النهر : الصخرية والرسوبية . على ان هذا التصنيف نوعى اكثر منه اقليميا فى الحقيقة ، لان النوع الاول انما يقتصر على قطاع محدود جدا هو شلال اسوان وبعض النوبة ، بينما يشمل الثانى كل بقية النيل المصرى جنوب ذلك وشماله . فكان النوع الصخرى لا يعدو اقليميا ان يكون مجرد جملة اعتراضية قرب نهايات النوع الرسوبى ، او ان شئت فقل كنقطة نهاية الجبل او علامة التعجب . ولكن يبقى الفارق التركيبى بين النوعين أساسيا وجذريا . وباختصار شديد ، الجزر الصخرية قطعة من المركب القاعدى وجزء لا يتجزأ منه اندفعت كاندساسات قاعية رأسية وسط النهر ، بينما الجزر الرسوبية قطعة من صميم السهل الفيضى أسقطت وسط النهر .

فالجزر الصخرية ، أولا ، قديمة جدا ! مثلما هى صلبة الى اقصى حد : صخور نارية او متحولة اركية او على الاقل خراسانية جزئيا . أما الرسوبية فمن عمر السهل الفيضى الحديث كما هى من مادته اللينة الرخوة الطينية الرملية . الاولى من اقدم صخور مصر اطلاقا ، والثانية من أحدثها على الإطلاق .

الجزر الصخرية ، ثانيا ، منبثقة من أسفل الى أعلى من قاع النهر الاساسى الذى قدت منه ، كانها الاعمدة الصخرية المنقصة والملتحمة بصميم صلب نواته . أما الجزر الرسوبية فكأنها المسكوبات السائلة او اللزجة القيت فى كومة فوق قاع النهر من أعلى الى أسفل لتستقر عليه وترتكز . او بتشبيه ترسيبات الكهوف الجيرية الشهيرة ، الاولى فى هذا الصدد كالصواعد stalagmites ، غيما الثانية كالنوازل stalactites .

ثالثا ، الجزر الصخرية لصلابتها الصماء ثابتة غير قابلة للحركة قط بالطبع ، ولكنها لصلابتها ذاتها قابلة للتناقص فقط بالتآكل والبرى لا للنمو (باستبعاد ترسيبات الطمي عليها أو حولها ان وجدت طبعا) . أما الجزر الرسوبية فمقابلة لكلا النمو والتناقص بفعل الارساب والتعرية ، ولكنها للسبب نفسه وبالدرجة نفسها قابلة للحركة للغاية .

رابعا ، وأخيرا ، فان للجزر الصخرية ايا كان صخرها — نوعا أو لونا — قشرة صفيحية رقيقة صلبة زلقة براقاة قائمة سوداء غالبا تغشاها ، ولكن قط لاتنضوها ، تكتسبها من عناصر الحديد والمعادن المؤكسدة بفعل الحرارة الشديدة ورطوبة ماء النهر الدائمة . وتلك هى « صبغة أو طلاء النهر river varnish or patina » ، والتي تقابل « طلاء الصحراء desert varnish » فى ظل الحرارة والجفاف الشديدين . (١) أما الجزر الرسوبية فلا طلاء لها البتة ، بل تظل خامة خاما على الدوام مغبرة كالحلة كأي قطعة من ارض الوادى المحيط .

(1) Hume, Geology etc., I, p. 154 — 6.

الجزر الصخرية

تفصيلا ، اذا بدانا بالجزر الصخرية ، فان النوبة رغم انها منطقة تعرية كانت الجزر فيها تبرى برىا بفعل المياه والنحر ، الى ان غمرت كلها تحت الماء منذ سد اسوان ثم السد العالى ، النوبة اغلب جزرها مع ذلك رملية او طينية . وهى تكثر فى قطاع عنبية وتوماس والدر ، بينما التصق بعضها بسهل الوادى الفيضى كما عند قسطل والجينية ، فى حين تكثر الشطوط الرملية التى نعوق الملاحة فى الفصل المنخفض فى أقصى الجنوب خاصة عند بلانة وغرس (١) . وفى حين تتركز الجزر الرسوبية للزراعة بالطبع ، كان القليل الموجود من الجزر الصخرية يستخدم عادة كمراكز دفاعية محصنة او كملاجئ عزلة وخلوة ، الا ان الجميع كان يهجر غالبا خلال الفيضان . (٢)

على الجملة ، فقد كانت جزر القطاع النوبى محدودة العدد والحجم ، نحو ١٥ جزيرة من ادندان حتى اسوان ، او فى نحو ٣٠٠ كم ، أى بمعدل جزيرة واحدة كل ٢٠ كم تقريبا ، وهذا بالتأكيد اقل كثافة فى مصر النيلية جميعا .

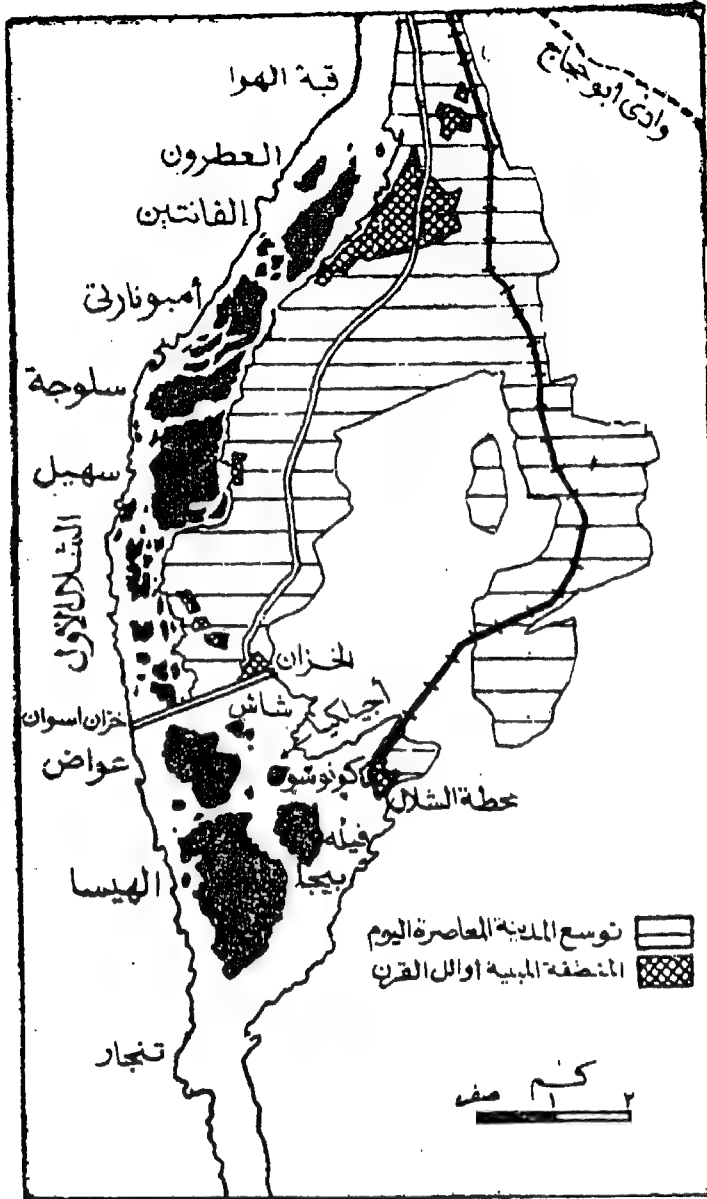
اضافة جزر قطاع شلال اسوان نفسه ، حيث نطاق الجزر الصخرية الوحيد بامتياز فى كل النيل المصرى ، قد تغير او لا تغير كثيرا . او قليلا من النتيجة السابقة . ذلك يتوقف . «فدسته» جزر الشلال الرئيسية لا ترغع كثافة الجزر فى قطاع النوبة كله الى اكثر من جزيرة كل ١٥ كم بدلا من جزيرة كل ٢٠ كم ، ويظل القطاع بذلك كما هو اقل نيلنا جزرا .

غير انك اذا شئت ان تعتبر الاف الجزر — الصخور القزمية الجرداء التى لا قيمة لها ولا حساب فى قطاع الشلال ، لارتفعت الكثافة يقينا الى اعلى معدلها فى مصر جميعا . الا ان هذا اعتبار مشكوك فى سلامته . وفيما عدا هذا ، فان جزر الشلال الرئيسية نفسها جديرة بنظرة مبهريّة خاصة تضعها فى البؤرة .

تفصيلا ، ينقسم مجرى النهر فى منطقة الشلال الى قسمين يفصل بينهما جسم خزان اسوان . غالى الجنوب يتسع المجرى الى حوض اشبه بالمثلث رأسه فى الجنوب ارتفاعه ٦ كم وطول قاعدته نحو ٤ كم ، أما الى الشمال فيعود المجرى خطا متعرجا متشعبا . المثلث الجنوبى تتوسطه ٧ جزر رئيسية تصطف فى ٣ خطوط طولية تقل مساحتها من الجنوب الى الشمال ومن الغرب الى الشرق ، وتشق المجرى الى ٣ شعب تزداد اتساعا ، على العكس ، من الغرب الى الشرق .

(١) عقيل ، ص ١٠١ .

(٢) غاروق شويقة ، النوبة المصرية . دراسة فى تفاعل الانسان والبيئة ، رسالة دكتوراة منسوخة ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٨٣ .



شكل ٦٢ - الجزر النهرية في قطاع أسوان : النموذج الكامل والوحيد تقريباً للجزر الصخرية في النيل المصري .

الخط الغربي من الارخبيل يبدأ في الجنوب بجزيرة الهيسا وهي كبرى جزر الشلال جميعاً ، ثم يكمله الى الشمال منها جزيرة عواض . الخط الاوسط يضم جزيرة بيجا ثم أجيلكيا وأخيراً شاش الصغيرة . الخط الشرقي المتواضع يقتصر على جزيرة غيلسه (غيلاي القديمة Philae) او جزيرة انس الوجود الحديثة او جزيرة القصر حيث قصر انس الوجود الشهير) ، ثم على مجموعة

صخور جزرية شمالها تعرف باسم كنوسو Knosso (اي الصخرة الضخمة).
وفي مواجهة غيله على الضفة الشرقية تقع قرية الشلال حيث ينتهى الخط
الحديدى .

شمال الخزان يضيق المجرى ويعود خطيا ممتدا على محور خط الجزر
الغربى جنوبه ، ويبدأ بسديم من الجزر الصماء العديدة الصغيرة تتوسطه .
لذا يشتد الانحدار والتيار مرتين : مرة لضيقه ومرة لجزره . وهنا يبدأ الشلال
الحقيقى بمعنى الكلمة . وهنا أيضا اقيم جسم الخزان على بضع جزر من هذه
الجزر الصخرية الصلبة ، تفصل بينها بضعة مجار تعرف محليا « بالابواب
او بالمجارى » ، هذب المجرى الغربى الاقصى منها بنفس جزره وصخوره
ورؤوسه وحول الى قناة ملاحية هويسية موازية وموازنة للخزان .

ثم عند نهاية هذا السديم الجزرى يتسع المجرى قليلا وتظهر سلسلة
متتابعة كالعقد من الجزر الكبيرة او المتوسطة الحجم التى تجنح قليلا الى الشرق
بحيث تترك المجرى الغربى اوسع بعامة من المجرى الشرقى . اولى هذه الجزر
هى سهيل المستطيلة الشكل التى تقوم عليها قرية سهيل . تليها سلوجة
المستعرضة قليلا ، ثم امبونارتى ذات الاصابع والخلجان غير المنتظمة الشكل .

ثم تلى الفانتين المتطاولة المسحوبة الشكل والتى تعرف تحريفا بجزيرة
الفيل ، اما لان المصريين القدماء شاهدوا الفيل لأول مرة عليها فى رواية ،
واما لان شكلها يشبه قدم الفيل فى تاويل آخر ، واضح انه تخريج محض
لفظى لانه لا يتفق مع الشكل الحقيقى . وهى تقع بمواجهة وبطول مدينة
أسوان ، ولذا تعرف أيضا بجزيرة أسوان ، كما تعرف كذلك بجزيرة الكوم .
بأرضها تكثر « الحفر الوعائية » من فعل مياه الفيضان . وهى تبدو مخضرة
بنخيلها الكثيف ، وعليها قريتان تتكلمان النوبية ، كما يقوم عليها مقياس
النيل الشهير .

أخيرا ، وعند الطرف الشمالى من الفانتين والى الغرب ، تقع جزيرة
عطرون ، التى عرفت حينا باسم جزيرة السردار او جزيرة كتشنر ، وتعرف
الآن بجزيرة النباتات حيث حديقة النبات المدارية الشهيرة . وبهذه النهاية
نستطيع ان نرى ان جزر منطقة الشلال ، رغم انها صخرية التكوين جميعا ،
يغشى الشمالى منها طبقة رسوبية من طمى النيل ، ولذا تعد بمثابة حلقة
انتقال بين جزر الجنوب والشمال .

الجزر الرسوبية

اما الجزر الرسوبية فتبدأ — بجزيرة بهريف — مع بداية السهل
الفيضى وتتطور بتطوره نحو الشمال اتساعا وارسابا وانحدارا وتيارا بل

وحتى تكوينها فتقل رملية وتزداد طينية كلما اتجهنا شمالا، كما يثبت هذا الجدول الذى يوضح تباين توزيع الجزر النيلية وتفاوت كثافة هذا التوزيع فى قطاعات النهر المختلفة .

القطاع	عدد الجزر	طول القطاع بالكم	كثافة الجزر/كم
من ألدندان الى أسوان	٢٠	٣٢٠	جزيرة كل ١٥ كم
من أسوان الى جذع ثنية منا	٤٠	٢٣٠	جزيرة كل ٦٠ كم
ثنية منا	٢٧	١٧٠	جزيرة كل ٦٥ كم
من نجع حمادى الى القاهرة	١١٧	٥٥٥	جزيرة كل ٤٧ كم
فرع رشيد	٣٥	٢٣٩	جزيرة كل ٦٧ كم
فرع دمياط	١٥	٢٤٥	جزيرة كل ١٦ كم
جملة النيل المصرى	٣٠٠	١٥٣٦	جزيرة كل ٥ كم

وواضح ان أعداد الجزر تكاد بصفة عامة تتناسب تناسباً طردياً مع تقدم واتساع السهل الفيضى . فالحقيقة الأساسية هنا ان عدد الجزر ومعدلات تكاثرها تزداد باطراد واضح تماماً كلما اتجهنا من الجنوب الى الشمال ، بينما يقل متوسط تباعدها ، بل وكذلك تزيد أحجامها وأبعادها طولاً وعرضاً بكل تأكيد . وهى اذا كانت تعود الى التناقص قليلاً فى القطاع الأدنى من فرعى الدلتا ، فان هذا لا يغير القاعدة العامة بقدر ما يجعل منحنى توزيعها اقرب الى القوس المنتظم المديد ، اعلاه وقمته فى وسطه مركزاً على منطقة القاهرة عموماً وأوطاه فى نهايته عند الحدود والسواحل .

وهناك بضعة قطاعات ونقاط فى هذا المنحنى تسترعى الانتباه . فـجذع الصعيد الرئيسى هو اكثف قطاعات النهر بالجزر ، وكثير منها من أبعاد ضخمة . وأحياناً تترى هذه الجزر تباعاً بفواصل مائى صغير ، حتى ليمسح مجموع يابس الجزر أكبر من مجموع الفواصل المائية بينها او على الأقل يعادله — راجع مثلاً قطاع المنيا — شمالاً . لكن الظاهرة انها تصل الى قمتهما يقينا فى قطاع القاهرة الكبرى حيث تعد أكبر أرخبيل نهري فى مصر .

فمن جزيرة الشعير والذهب عبر جزيرة الروضة والجزيرة (الزمالك) ، التى تؤلف جزءاً أساسياً من نسيج العاصمة وتلعب دوراً هاماً فى جغرافية المدينة الى جزيرة الوراق وغيرها حتى القناطر الخيرية ، تتراحم وأحياناً تتكاثف نحو ١٠ جزر بعضها بادية الضخامة . تفسر هذه الكثافة النادرة يكن فى القاعدة الاصولية العامة عند رؤوس كل الدالات النهرية ، حتى الداخلية منها . فهنا حيث يتفرع المجرى ، تضعف سرعة التيار فجأة ويتغير

معدل الاتحاد بصورة سلبية محسوسة ، فتنقل قدرة النهر على حمل حمولته فيلقى بها على شكل تلك الكوكبة الكثيفة من الجزر الضخمة (١) .

العكس تماما بعد هذا هو ، للفرابة والدهشة ، ما يحدث في الفرعين نفسيهما . فكما ينقسم عرض المجرى وحجم الماء وكمية الحمولة على اثنين ، تنقسم الجزر أيضا ، فنجد عددها في الفرعين محدودا بصورة لافتة وأقل بكثير مما قد نتصور أو نتوقع في هذه المرحلة النهائية من المجرى حيث يشتد ضعف الاتحاد والتيار للفاية . حتى مجموع جزر الفرعين يبدو ضئيلا بالقياس الى طول المجرى : نحو ٥٠ جزيرة في أقل قليلا من ٥٠٠ كم ، بمعدل جزيرة كل ١٠ كم تقريبا ، أى نحو نصف معدل الكثافة في جزع الصعيد الرئيسى بين ثنية قنا ورأس الدلتا .

وكالمعتاد ، يذهب الثقل في عدد واحجام الجزر ، جنبا الى جنب مع المائية والحمولة ، الى فرع شيد ، بينما يتراجع فرع دمياط بشدة لقلة قطاعه وحمولته رغم شهرته بالانطماء والترسيب . على انه في الفرعين على حد سواء تجبهننا حقيقة لافتة ، وهى ان أعداد الجزر ، واحجامها أيضا ، تقل بالقطع كلما اقتربنا من المصب ، فتركز وتتضخم بوضوح شديد في الاحباس العليا وتقل وتتباعد وتتضائل كلما نزلنا في الاحباس السفلى .

على مستوى الموضع

إذا انتقلنا من المستوى الاقليمى الى الملقى او التحليلى ، فان مواضع الجزر ترتبط بصفة خاصة بمواقع التفجرات الكبرى في مجرى النهر ثم بتعرجاته العديدة . فالملاحظ ظهور الجزر دائما عند الانشاءات والانحناءات حيث يشتد ضعف التيار وبطؤه بالضرورة . ولذا فان هناك علاقة ارتباط محققة بين توزيع وكثافة الجزر وتوزيع وكثافة التعرجات النهرية . والجزر هى المسئول الاول عن توسيع عرض النهر في مواضعها على نحو ما راينا .

لكن الجزر لا تتوزع بطبيعة الحال بنظام او في انتشار معين ، بل قد تظهر منفردة او تتجمع في اسراب في الموضع الواحد مثنى وثلاث ورباع وأحيانا حتى ٥ جزر كما عند طليا في أعلى فرع رشيد او حتى ٦ كما في ثنية النهر قبيل البلينا ، أى شبه أرخبيل نهري صغير . على ان الشائع هو الثنائيات والثلاثيات .

وحين تتعدد الجزر في موضع واحد يغلب ان تكون صغيرة الحجم او

(1) G. Taylor, Urban geography, Lond., 1949, p. 168 — 172.

الا تتضخم منها الا واحدة فقط . والاغلب في مثل هذه الحالة ان تكون الجزر الصغيرة انشطارية ، اى انفصلت عن جزيرة اكبر بالتعرية قسمت جزيرة واحدة كبيرة الى عدة جزر صغيرة . وتتفاوت أحجام الجزر بشدة ما بين عدة اعدنة وعدة آلافها .

كذلك لا تلتزم الجزر في توزيعها أحد الشاطئين أو منتصف المجرى بالضرورة ، بل تنتشر بحرية بينها ، وان كانت تميل بحكم التثنى والتعرج الطبيعي للتيار الى ان تتابع يمينا ويسارا على التعاقب مثلما تفعل تقاطعات التعرية والارساب في تعرجات النهر ، فمرة تنجح الى الوقوع قرب الضفة الشرقية ويعددها تميل جنب الغربية ، وهكذا . وغيا بين الجانبين قد تظهر جزيرة ثالثة تتوسط المجرى مكمله خط التقوس العام . وفي كل الحالات فانها تكسب النهر ، حتى اليوم ، مظهر النهر المنشعب أو المشعب braided stream (١).

دراسة تيبلوجية

اما عن الشكل فانه يتحدد بطبيعة الحال بشكل المجرى نفسه وتوجيه التيار . ولما كان شكل مجرى النهر العام طويا ، كانت الجزر الطولية هي القاعدة العامة السائدة . ولكن حيث يستعرض النهر محليا أو في تعرجاته الموضعية تظهر الجزر العرضية ، غير انها تمثل الاقلية المعدودة أو الاستثناء المحدود . وغيا بين النقيضين تظهر اشكال خاصة متنوعة ، كالمثلث والمثلث المقلوب ونصف الدائرة والجزيرة القوسية ، تنشأ عادة أو خاصة عند رؤوس الانثناءات الحادة أو ضلوع الحنيات الانسيابية في مجرى النهر . وعلى هذه الاسس وغيرها نستطيع ان ننشئ تصنيفا نوعيا أو تحليلا في تيبلوجية أو انواع جزرنا النيلية typology .

فاما الجزر الطولية السائدة فان محورها يأخذ محور قطاع النهر المحلي ، فتكون شمالية جنوبية نصا أو منحرفة نحو الشمال الغربى أو الشمال الشرقى . وقد تكون منتظمة الاستطالة كالمستطيل تقريبا ، أو قد تدق عند الطرفين قليلا أو كثيرا تقترب من شكل المعين أو العين أو اللوزة . والأمثلة لا حصر لها ، من أهمها بالصعيد من الجنوب الى الشمال جزيرة الكبح والمحاميد واسنا وأرمنت والكلاخين ، ثم جزر اولاد طوق شرق ، جرجا ، الاحابوة شرق ، صدفا ، القوسية ، بلوى ، ماقوسة ، البرجاية ، جزيرة شارونة ، ملاطية ، الكريمات . اما في الدلتا فهناك جزيرتا ابو الغيط والقراطين عند رأس الدلتا ، ثم جزر طليا ، وردان ، الخطاطبة ، زاوية البطلى ، عمروس ، ولكن بالأخص الرحمانية والوكيلة بجانبها ، وذلك في فرع رشيد .

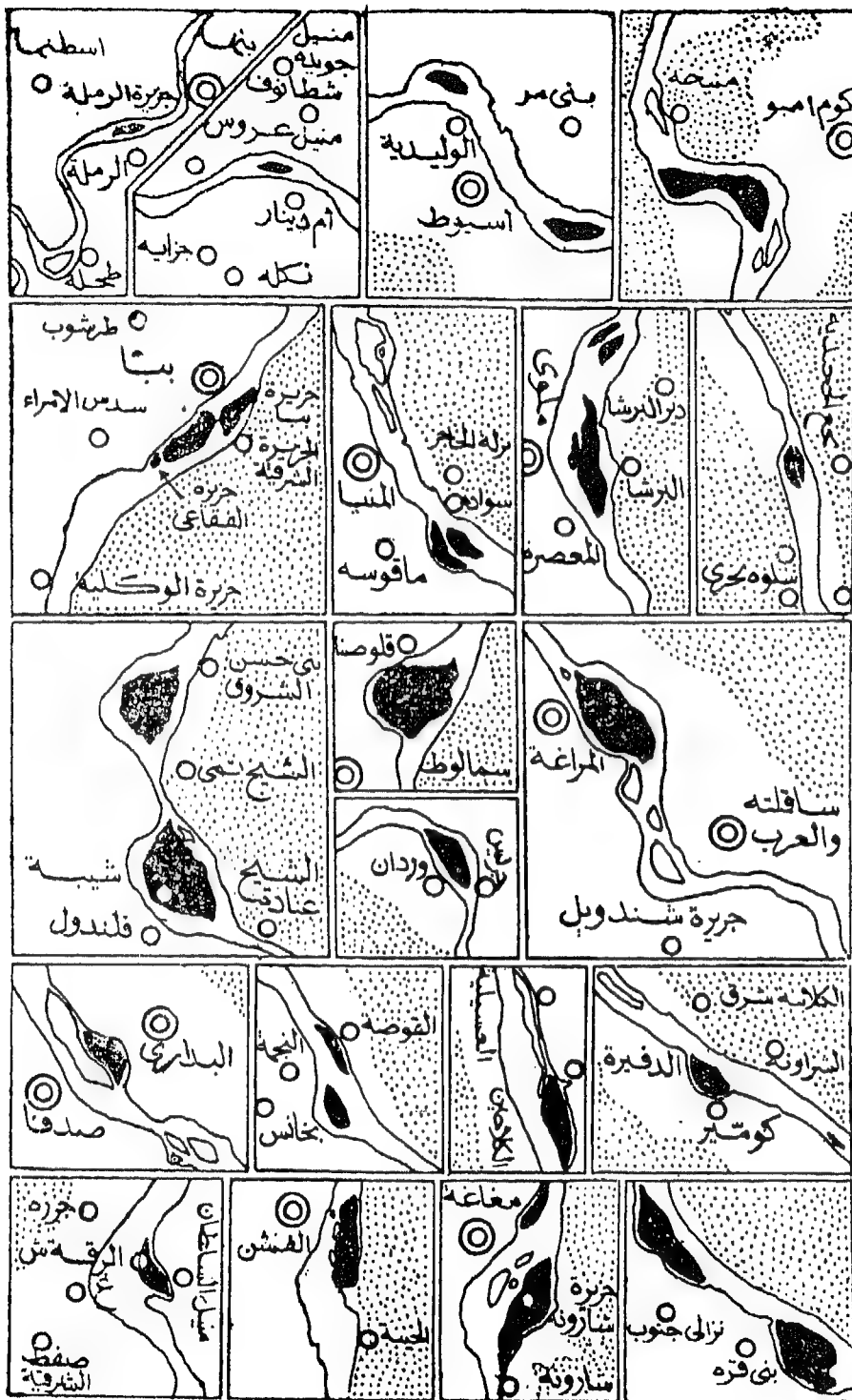
(1) Butzer, "Environment & hum. ecology etc.", p. 46.

هذا ولقد يشتد تطاول الجزيرة المستطيلة فتصل الى بضعة كيلومترات، الى حد تصبح معه خطية او خيطية او شريطية . مثال ذلك جزيرة العياط التى تناهز ٢٠ كم وتعد بهذا من اطول الجزر النيلية فى مصر . فاذا ما تصادف اجتماع شدة الضيق بشدة التطاول بدت الجزيرة كمنط الدودة النحيلة . مثال هذا معظم مجموعة الجزر الواقعة فى قطاع قوص — قنا وتلك الواقعة فى قطاع طهطا — البدارى ، اما فى الدلتا فهناك فى فرع رشيد جزيرة المنقدي ازاء الخطاطبة وجزيرة جمجون قبيل الرحمانية . وعلى العكس قد تتحول الجزر الطولية الى نصف دائرة وذلك بصفة خاصة عند التعرجات النهرية البارزة . فاذا كانت مترامية الأبعاد غانها تكتنز حينئذ وتكتسب مساحة لا يستهان بها . مثال ذلك جزيرة أبو نشابة قرب الخطاطبة فى أعالى فرع رشيد .

اما عن الجزر العرضية ، فانها تقتصر بالطبع على القطاعات المستعرضة من النهر اقليميا وعلى مواضع التعرجات النهرية العرضية محليا . والحالة الاولى تسود بالطبع فى قطاع قنا — نجع حمادى اساسا حيث تتراجع الجزر الطولية الى المؤخرة تماما . اما الحالة الثانية فبالأول امثلتها ، ولعلها أيضا أبرزها ، تلك الجزيرة الكبيرة التى تحتل كوع الزاوية القائمة الشهيرة التى يصنعها النهر جنوب غربى مدينة كوم أمبو مباشرة . مثال آخر جنوب وشمال مدينة أسيوط مباشرة . اما فى الدلتا فهناك جزيرة منيل عروس فى بداية فرع رشيد ، وجزيرة الرملة جنوب بنها فى فرع دمياط . على ان الملاحظ ان كثيرا من حالات الجزر العرضية تتداخل أيضا مع جزر رؤوس الثنيات النهرية الحادة او تدخل تحت بندها ، وهو ما ينقلنا الى هذه الفئة المميزة بدورها .

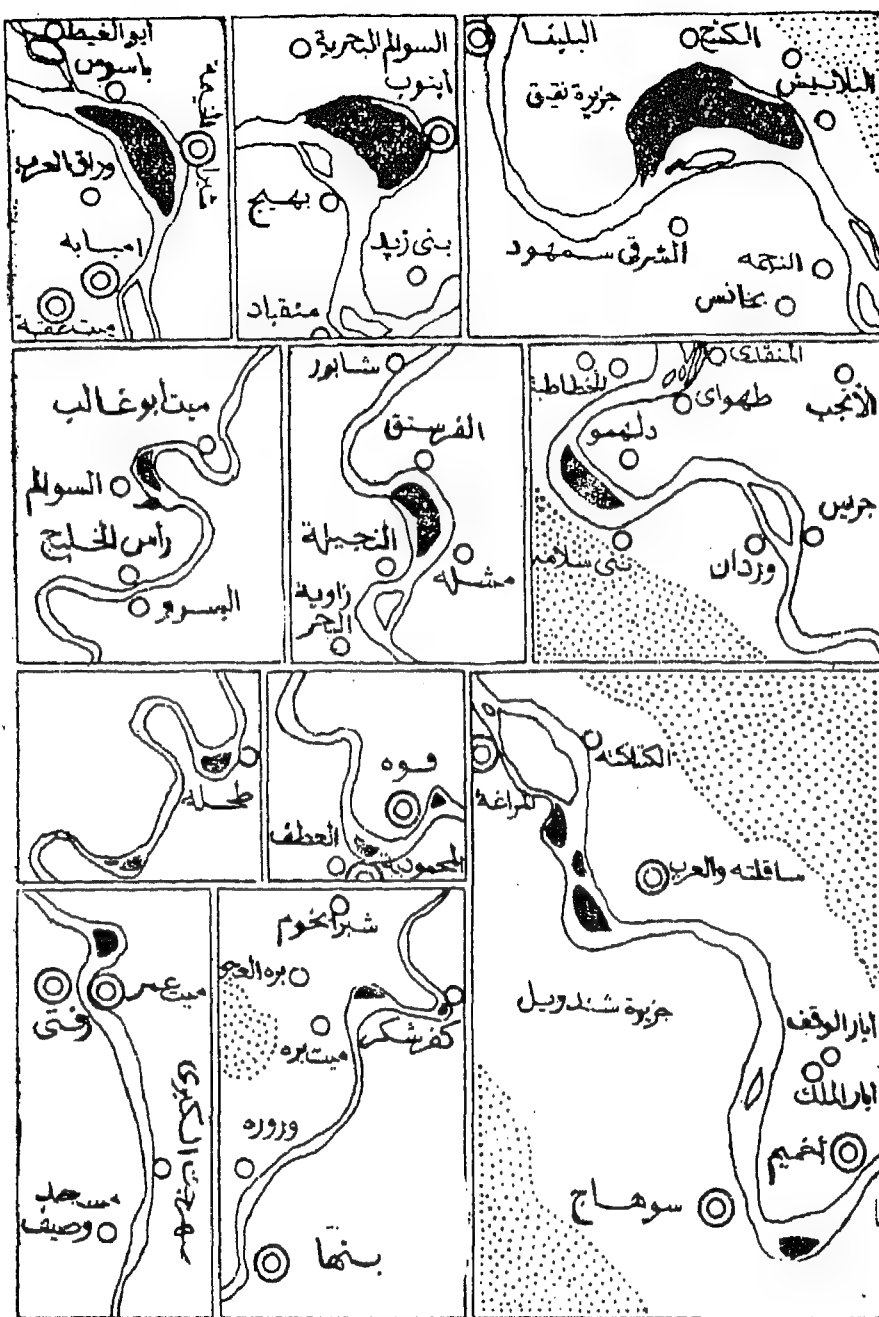
هى فئة خاصة فى أشكالها كما فى مواضعها هذه الجزر ، جزر التعرجات والانشعاقات البارزة ، لا سيما منها رؤوسها الحادة . ثم هى بدورها تنقسم الى بضعة فئات او انماط قد نتعرف منها على ثلاثة . أبسطها حين وحيث ينفرج النهر بعد اختناقه او يختنق بعد انفراجه وذلك فى حنية لطيفة او انثناء اولية لطيفة ، فيلقى بجزيرته او بجزره فى وسط المجرى او على جانبيه على شكل لوزى او عدسى . وكثير جدا من الجزر الطولية يندرج تحت هذه الفئة ، ومن ثم فلا حصر لامثلتها .

على ان هذه الجزر تتفاوت بالطبع فى أحجامها واعدادها ، فاحيانا تتكون من جزيرتين او ثلاث صغيرة متجاورة او متوازية او متعاقبة او حتى متناظرة كفلقتي الحبة او كالتوائم السيامية ، واحيانا تكون جزيرة واحدة ضخمة ربعة مكتنزة كالصلة او كنصف الدائرة . فمن التوائم الواضحة الجزيرتان الصغيرتان ازاء نجع الحجندي شمال سلوة بحرى ، وتلك الواقعة ازاء البياضية شمال ملوى ، ثم تلك الواقعة مقابل ماقوسة جنوب مدينة المنيا .



شكل ٦٤ : نماذج من أنماط الجزر النيلية : أعلى : الجزر العرضية .
فى الوسط : الجزر التوأمية والبصلية الشكل . أسفل : الجزر الغليجية

أو المعششة



١٠ كم ————— صفر

شكل ٦٥: نماذج من أنماط الجزر النيلية. أعلى: الجزر القوسية. أسفل: الجزر المثلثية.

ملاحظة عامة: في المجموعة كلها المقياس موحد (١ : ٣٠٠٠٠٠). والاتجاه الشمالى صحيح الا فى الحالات البوضحة بالاسهم.

أما الأمثلة الأحادية الضخمة البصلية النمط فمن أولها جزيرة المراغة ، ثم من أبرزها ، ولعلها أضخمها ، جزيرة شيبية شمال الشيخ عبادة والروضة ، فالجزيرة المائلة شمالها مباشرة جنوب أبو قرقاص ، ثم تلك الواقعة شمال سمالوط ، ثم أخيرا جزيرة وردان في بداية فرع رشيد .

النمط الثانى هو ما يمكن أن نسميه نمط « الجزر المعششة » nestled او الخليجية » . فليد ينحنى النهر بتؤدة ويتسع مجنبا في شبه خليج او كوة جانبية جزيرة او اكثر لا تكاد تعترض خط المجرى الرئيسى نفسه بل تقع خارجه تماما او تقريبا على امتداد خط البر ذاته . ومعظم هذه الحالات هي من الأحجام الصغيرة بالطبع ، ولكنها يمكن أن تكون كبيرة أحيانا ، كما يمكن أن تكون مستطيلة او نصف دائرية .

منها مثلا جزيرة نجع الدفيرة جنوبى مدينة اسنا ، والكلاحين في منتصف المسافة بين قوص وقنا ، ثم الجزيرتان المتقابلتان قرب أبو تشت ، فذلك الواقعة على التوالى مقابل البدارى ثم القوسية ونزالي جنوب ثم ماقوسة ، وربما أضفنا جزيرة شارونة ثم جزيرة الفشن ثم أخيرا جزيرة الرقة الشرقية ازاء منيل سلطان شمال الواسطى . أما في الدلتا فلا نكاد نجد ممثلا للنمط ، الذى يبدو من ثم صعيدا أساسا .

النمط الأخير هو نمط رؤوس الانثناءات النهرية القوية الرئيسية سواء منها التدريجية المقوسة او البارزة الحادة . فعند هذا القوس او الزاوية يلقي النهر جزيرة على شكل قوسى او مثلثى على الترتيب ، ويكون القوس محدبا او مقعرا والمثلث معتدلا او مقلوبا بحسب موقع جانب الارساب او التعرية من النهر .. فمن النماذج القوسية ، التى تقترب أيضا من نصف الدائرة وقد تكتسب أحجاما تذكر ، أرخبيل جزر تلك الثنية العرضية القوية في النيل بعد أبو تشت وقبل البلينا ، حيث تصطف في انتظام انسيابى لاغت كوكبة من الجزر القوسية الصغيرة على كلا جانبي جزيرة قوسية كبرى هي جزيرة نقيق .

المثل التالى هو جزيرة ابنوب نصف الدائرية التى تحتل ثنية نهريّة محدبة رئيسية . ولقد تعود جزيرة شيبية وتاليها شمالا توا ثم جزيرة سمالوط لتندرج تحت هذا النمط الى حد أو آخر . وعند رأس الدلتا تعدد جزيرة الوراق مثلا نموذجا لجزر التعرجات القوسية . وبالمثل تفعل جزيرة وردان وبنى سلامة في أعالي فرع رشيد وجزيرة مشلة في أواسطه ، ثم أخيرا جزيرة ميت أبو غالب في نهايات فرع دمياط .

واذا كانت الجزر القوسية أكثر شيوعا في الصعيد منها في الدلتا ، فإن العكس صحيح بالنسبة للجزر المثلثية . فعند زوايا الانثناءات الحادة ورؤوس المنعطفات البارزة في المجرى ، حيث قد يصل الامر أحيانا الى حد

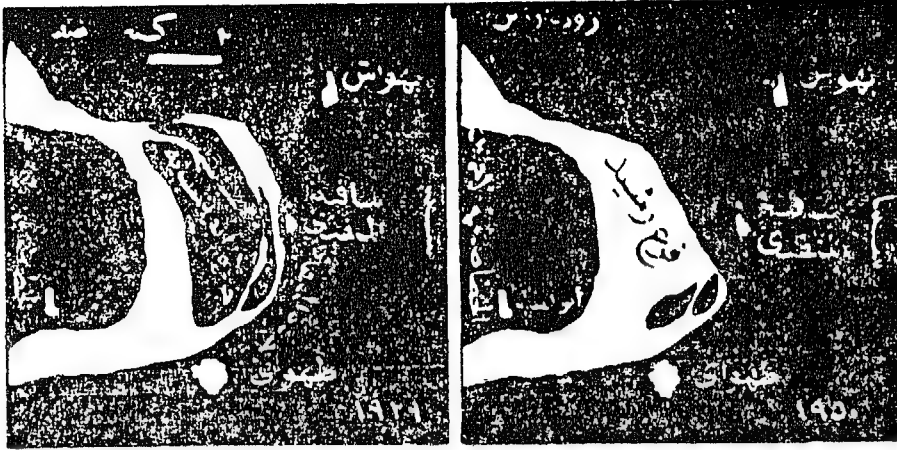
الزاوية القائمة او الحادة فعلا ، يصطدم التيار بالشطاطيء بعنف غيرتد الى الاتجاه العكسى تاركا خلفه ارسابته على شكل جزيرة مثلثة واضحة التحديد، المثلث اما متساوى الاضلاع او الساقين ، وراسه اما فى الشمال او الجنوب وذلك بحسب موقعه من جانبى النهر ، ولكنه فى كلتا الحالتين يقع ناحية الشطاطيء بينما تقع قاعدته على وسط وفى قلب المجرى المائى .

من الامثلة القليلة فى الصعيد جزيرة سوهاج جنوب ثنية النهر المقعرة قبيلها مباشرة . بالمثل الى حد ما الجزيرة الواقعة غرب ساقلته والعرب ، ثم تلك الواقعة قبيل مدينة اسيوط . على ان النمط الصق كما قلنا بالدلتا بحكم غرط تثنى النهر فى احباسه السفلى . غفى اعالى واواسط فرع رشيد تتكرر الظاهرة مرارا ، لكن المثل النموذجى بالتاكيد هو جزيرتا غوه والعطف قرب المصب : الاولى ، شرق مدينة غوه ، مثلث متساوى الاضلاع تقريبا راسه نحو الشمال عاكسا نفس شكل زاوية الثنية التى ترسم رقم ٨ ، والثانية ، جنوب غرب المدينة حيث تستقر فى قاع الثنية المضادة التى ترسم رقم ٧ ، اقرب الى المثلث المتساوى الساقين والمقلوب الرأس تجاه الجنوب .

على امتداد فرع دمياط أيضا تتكاثر الجزر المثلثة عند رؤوس التفرجات النهرية ولو ان بعضها يجنح نوعا نحو النمط القوسى او نصف الدائرى . فمن الجنوب الى الشمال تتتابع هذه النماذج : جزيرة زاوية الانثناء الواقع شمالي طنط الجزيرة ، جزيرة طحله الضخمة (وكل منهما جنوب ثنيتهما) ، ثم جزيرة ميت بره شبه القوسية فى الغرب تناظرها بعدها مباشرة فى الشرق جزيرة كفر شكر المثلثية المتساوية الاضلاع ، ثم جزيرة الحاجبى الضخمة حقا شمال زفتى وميت غمر عند تلك الثنية المميزة جدا فى منتصف الفرع والتى تكاد تذكر فى شكلها بشكل ثنية قنا على تصغير شديد ، ثم أخيرا والى حد ما جزيرة سموند جنوبى المدينة .

جزيرة وما هى بجزيرة

على ان الجزر ، خاصة اذا كانت بالغة الطول والضيق ، حين تقترب من الشطاطيء الى حد الالتصاق تقريبا ، يأخذ المجرى المائى الفاصل بينهما فى الاطماء فيزداد ضحولة وضيقا الى ان ينقرض تماما او يتحول مرحليا الى ذراع مسدودة ميتة بينهما . ومصر الجزيرة حينئذ هو الى الالتحام الفعلى الكامل بأرض الضفة الصلبة واندغامها فيها كجزء لا يتجزأ منها ، تكسبها على حساب النهر الذى عادة ما يعانى بالمقابل من ضيق نسبى فى مجراه هنا . والناظر فى لوحات اطللس مصر الطبوغرافى كان يستطيع ان يتنبأ بسهولة وامان بمآل كثير من جزر النهر واندماجها فى الضفاف (هذا قبل السد العالى ، حيث قد الغى الارساب وضوعفت التعرية ، ولعله بذلك وضع نهاية للظاهرة برمتها) .



شكل ٦٦ : التحام الجزر الملاصقة بالبحر : جزيرتا ساقية المنقدي وأبو نشابة .

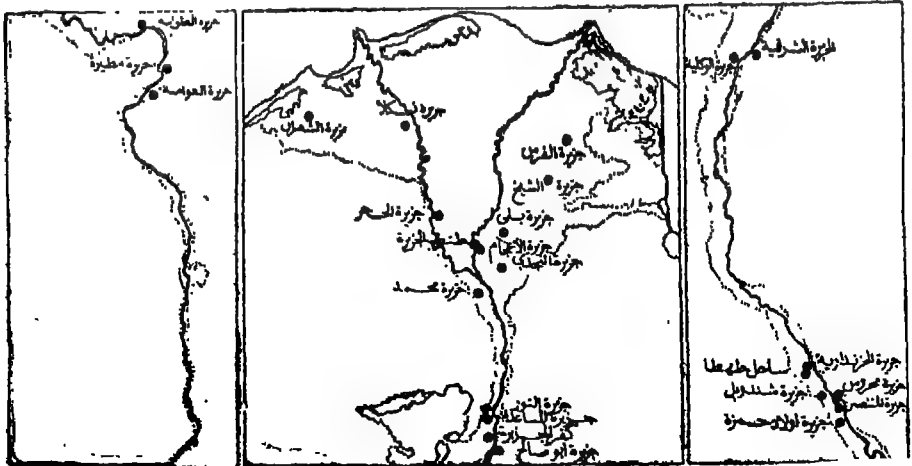
من النماذج الحية القريبة العهد جزيرة المنقدي في الركن الشمالي القريب الاقصى من مركز اشبوسن ، منوفية . غفى اطللس مصر الطبوغرافى طبعة ١٩٢٩ ، تظهر هذه الجزيرة الشريطية البالغة الاستطالة والضيق شديدة القرب من بر المنوفية محصورة بينه وبين جزيرة أبو نشابة الضخمة الى الغرب ، وكلتاهما معا تحتل ثنية بارزة للغاية من مجرى فرع رشيد ، بينما تقع قرية ساقية المنقدي الى الشرق مطلة على النهر مباشرة .

وعلى خريطة المساحة ١٩٥٠ للدلتا ، تظهر الجزيرتان كجزء من بر المنوفية ذاته وقد توسع على حسابهما ، بينما تراجعت قرية ساقية المنقدي الى الداخل ولم تعد تقع على فرع رشيد ، الذى أصبح بدوره اوسع واعرض قطاعا وتغير شكله . وبدلا من الجزيرتين القديمتين ، ظهرت كبقايا لهما جزيرتان تزميتان الى الجنوب . وسواء تم هذا الالتحام طبيعيا بفعل الارساب النهري او صناعيا بفعل الاستصلاح الزراعى ، فان القصة تلخص المصير الغالب للجزر النهرية الشديدة الالتصاق بالشاطئ .

من هنا ، وليس من هناك ، نفهم تلك الظاهرة الشائعة الحدوث والمحيرة بعض الشيء ، وهى تسمية بعض اجزاء من ارض ضفتى النهر فى الوادى والدلتا « بجزيرة » وما هى بجزيرة حقا . واذا كان من الطبيعى ان تسمى الجزر الحقيقية جزرا كقولنا جزيرة شارونة (جنوب مغاغة) ، فلماذا تسمى جزرا ارض صلبة غير جزرية بالمرّة بل قرى تبعد عن النهر بضعة كيلومترات احيانا ، مثلا كجزيرة شنديل (جنوب المراغة وشمال سوهاج) ؟

أصل هذه المواضع جزر حقيقية في النيل التحتت تاريخيا باراضى الضفاف ولكنها ببساطة احتفظت بتسميتها التقليدية كجزر . أمثلة هذه الظاهرة كثيرة ، خاصة في الصعيد ، حيث ترتبط أكثر بالضفة الغربية وان عرفتها الشرقية أيضا ، كما توضح هذه القائمة المرتبة من الجنوب الى الشمال .

الاسم	المركز	ملاحظات
جزيرة العوامبة	الاقصر	الضفة الشرقية
جزيرة مطرة	قوص	الضفة الشرقية
جزيرة الطوابية	قنا	الضفة الغربية
جزيرة أولاد حمزة	جرجا	الضفة الغربية
جزيرة المنقصر	أخميم	جنوب المدينة
جزيرة محروس	أخميم	شرق سوهاج
جزيرة شندويل	المراغسة	شمال أخميم
جزيرة الخزندارية	طهطا	يجاورها ساحل طهطا
جزيرة أبو صالح	الواسطى	الضفة الشرقية
كفر الجزيرة	الواسطى	الضفة الغربية
جزيرة النور وجزيرة المساعدة	الواسطى	الضفة الغربية
جزيرة محمد	امبابة	غرب جزيرة وراق الحضر
جزيرة الاعجام ووطن الجزيرة	طوخ	شرق غرغ دمياط
جزيرة بلى	بنها	بعيدا شرق غرغ دمياط
جزيرة الحجر	الشهداء	غرب غرغ رشيد
جزيرة نكلا	ايتاى البارود	قرب نكلا العنب
جزيرة سعود	الشرقية	في قلب شرق الدلتا
جزيرة الفرس	كفر صقر	في قلب شرق الدلتا
جزيرة عليوة	الشرقية	في قلب شرق الدلتا
جزيرة الشيخ	أبو كبير، شرقية في قلب شرق الدلتا	



شكل ٦٧ - « جزر وما هي بجزر »

المائية

نهر متدخل

بعد النيل في مصر نمونجا مثاليا لذلك النوع من الانهار الذي يعرف بالانهار المتدخلة intrusive أو المدود projected أو الغريبة allogène, exotic . فهو يجري بالمياه في وسط جاف تماما ، مستمدا ماءه من بعيد خارج الحدود، فليس مصدره موضعيا أو محليا ولا هو يكاد يستفيد من الامطار المحلية حتى ان وجدت .

وبهذه الصفة غانه على عكس معظم الانهار العادية نهر يتقدم باطراد من اقاليم اكثر مطرا الى اقاليم اقل مطرا واخيرا الى اقاليم بلا مطر على الاطلاق . وهو من ثم لا يكسب ، بل يفقد ، ماء كلما تقدم « واسفل » ، لان موارده تقل بينما يزيد غاقده بالبخر والتسرب ، اى أن هيدرولوجيته تتناقص ويصاب بالانيميا الى حد او آخر ويصبح بمثابة نهر قليل الروافد كثير المصاب . ولولا أنه يأتى اصلا برصيد هائل لتحولت الانيميا الى نزيف خطير ولما اتم رحلته .

والواقع ان النيل لا يتلقى اى راغد من بعد العظيرة ، فهو آخر رواغده تجاه الشمال ، ولمسافة اكثر من ٢٧٠٠ كم يظل النيل نهر احاديا ، خطيا ، منفردا . واذا كان النيل في مصر يتلقى كثيرا من الاودية الجافة من صحرائه الشرقية ، فهذه لا تفعل سوى أن توسع حوضه دون أن تضيف الى مائته .

بالارقام : يقدر متوسط ايراد النيل الطبيعى السنوى عند اسوان بنحو ٨٣ مليار متر مكعب . لكن هذا الايراد يتفاوت حول متوسطه هذا تفاوتا عظيما : من عام الى عام ، وخلال العام ، ثم كلما اتجهنا شمالا حتى يصب في البحر . يوضح مدى الاختلافات السنوية الفرق بين الحدين الاقصى والادنى للايراد : غفى ٨ — ١٨٧٩ سجل الايراد ١٥١ مليارا (اى بنسبة ١٨٠٪ تقريبا من المتوسط) ، وذلك ضد ٤٢ مليارا فقط في ٣ — ١٩١٤ (اى نصف المتوسط بالضبط ٥٠٪) ، هذا بينما يزيد الفارق بين الحدين على المتوسط نفسه بكثير (١٠٩ مليارات ضد ٨٣ ، اى بنسبة ١١٠٪) ، وفى الوقت نفسه فان الحد الاقصى يعادل الحد الادنى اكثر من ثلاثة الامثال

أو قل أن الأدنى أقل من ثلث الأقصى ، أى أن النسبة بينهما يمكن أن تتراوح في حدود ٣ : ١٠ ، وبصيغة أخرى ، غييبنا بلغ متوسط تصريف النهر في سنة الحد الأقصى إبان فورة الفيضان أكثر من المليار (١٢ مليار) متر مكعب في اليوم الواحد ، لم يكد يزيد على ثلث ذلك في سنة الحد الأدنى (١) .

دور الفيضان ودورته

أما دورة المائية السنوية فهي فصلية إلى أقصى حد ، حتى لنؤشك لولا المبالغة أن نمد هذه الفصلية إلى النهر نفسه . فالفيضان ظاهرة موسمية بصرامة ، ولكنه هو وحدة الجسم الحقيقي في هذه المائية . فمن متوسط ٨٣ مليارا ، نصيب الفيضان هو ٦٨ مليارا ، أى بنسبة ٨٢٪ ، والباقي وقدره نحو ١٥ مليارا أو ١٨٪ لموسم التحاريق (أول فبراير حتى آخر يوليو) . وبدوره ، يكاد نصف إيراد الفيضان يتركز في الشهور الثلاثة أغسطس ، سبتمبر ، أكتوبر ، بنسبة ٤٠ — ٤٥٪ من المجموع السنوى كله .

معنى هذا أنه ان تكن مصر عمليا هي النيل ، فإن النيل بدوره ليس إلا الفيضان أو يكاد . وإذا كانت « مصر هبة النيل » ، فإن لنا بكل تأكيد وصحة ان نضيف أن « مصر هبة الفيضان » . وإذا صح أنه لولا النيل لكانت مصر صحراء جرداء مطلقة إلا من حفنة من الواحات الصحراوية وربما القرى الساحلية (٢) ، فإن من الصحيح أيضا أنه لولا الفيضان لكانت مصر مجرد نهر فصلى هزيل يولد ويموت كل سنة دون أن يضمن الوصول إلى البحر دائما . إلى حد يعنى أو آخر ، « النيل هبة الفيضان » هو الآخر .

في رحلته داخل مصر يتعرض النهر لقدر معين من الفاقد سواء بالبخر أو بالتسرب . وهو فاقد كبير ، قدره باروا بين أسوان والقاهرة بنحو ١٥٥٪ في فترة التحاريق وينحو ٢٦٢٪ أثناء الفيضان وذلك قبل بناء خزان أسوان وما تلاه . غالبخر السطحى يعادل في المتوسط انخفاض منسوب الماء بنحو ٢ — ٢٥ ملليمتر في اليوم في مصر الوسطى . وهو بالطبع يصل إلى أقصاه في فصل الصيف ، وبالدقة أثناء الفيضان . أما التسرب إلى الباطن فمستول عن اختفاء ٥ مليار متر غيما بين أسوان وأسيوط وحدها غقط ، وأكثر من هذا بالطبع في الدلتا ، وعلى الجملة يبلغ زهاء ١٢ مليارا من مجموع الإيراد السنوى البالغ ٨٣ مليارا ، أى نحو ١٥٪ (٣) . ومثل هذه الكمية تقريبا تضيع في النهاية هباء إلى البحر ، ولو أن هذا الفاقد إلى البحر يتوقف بالتحديد على حجم الفيضان نفسه بحيث قد يصل في بعض

(1) Hurst, The Nile.

(2) W. B. Fisher, p. 461.

(3) J. Barois, Les irrigations en Egypte, Paris, 1911, p. 70 — 2.

السنوات الى ٦٠ مليارا . أما باقى الكل فهو ما يذهب الى الزراعة ، وكان
يقتدر بنحو ٥٥ - ٦٠٪ من متوسط حجم الفيضان ، والباقى يذهب الى
البحر .

ليس كل هذا الفاقد ، دعنا نتحفظ ، مفقودا تماما مع ذلك . فرغم ان
جزءا منه لا يستهان به يذهب بددا الى الابد ، فان جزءا آخر يعود الى
ميزانية المياه وايراد الدخل المائى بطريقة غير مباشرة وبصورة او باخرى .
غنى عالم الطبيعة ، كما ان المادة لا تستحدث من العدم ، فانها لا تغنى الى
العدم . ففاقد البحر يذهب جزئيا فى صنع او تشكيل المناخ ، ترطيبا او
رطوبة ، بفض النظر عما اذا كان هذا يلطف الجو او يثقله . اما فاقد التسرب
فان منه ما يمثل مخدرات مائية تختزن فى باطن الارض على شكل مياه باطنية
تعود فتدخل دورة الاستعمال كآبار وسواقي ... الخ ، بل منها ما يعود الى
النهر نفسه فى موسم انخفاضه . ولعل فاقد الدائق فى البحر هو الاكثر ضياعا
وتبددا ، ومع ذلك فمن خلاله على اية حال يتم بناء الدلتا او على الاقل يتمتع
تاكلها .

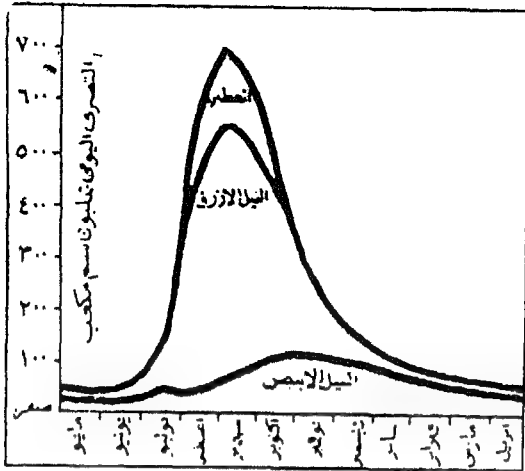
ولا شك بعد هذا ان الفيضان هو ابرز واهم ظاهرة فى مائية النهر .
فبينما لا يكاد سكان المنابع الاستوائية يلحظون صعود النهر وهبوطه على
مدار السنة ، تصل هذه الظاهرة الى القمة فى النيل المصرى حيث يمكن ان
يصل مدى اختلاف منسوب النهر وحده الى ارتفاع منزل من طابقتين او حتى
ثلاثة بحيث لا يمكن ان تخطئه حتى العين الغافلة .

ويبدأ النهر فى الارتفاع عند اسوان فى العقد او الاسبوع الاخير من
يونيو ، ثم يتعالى بسرعة وبشدة من منتصف يوليو الى ان يصل الى ذروته
فى منتصف سبتمبر . ومن نهاية سبتمبر تبدأ المياه فى الهبوط ، اولا بسرعة ،
ثم ببطء وتدرج بعد ذلك ، حتى اذا كان منتصف نوفمبر عاد النهر الى مجراه
العادى . ثم يطرد الهبوط الى ان يصل النهر الى حضيض التحاريق فى اوائل
يونيو . ويستغرق الفيضان من اسبوع الى اثنين ، بحسب حجمه وسرعته ،
ليقطع المسافة من اسوان الى القناطر الخيرية (١) . ومنذ بدأ تحويل احواض
الصعيد تباعا الى الرى الدائم ، اخذ الفيضان يصل الى الدلتا مبكرا اكثر فأكثر،
كما اضحى اكثر وأكثر ارتفاعا (٢) .

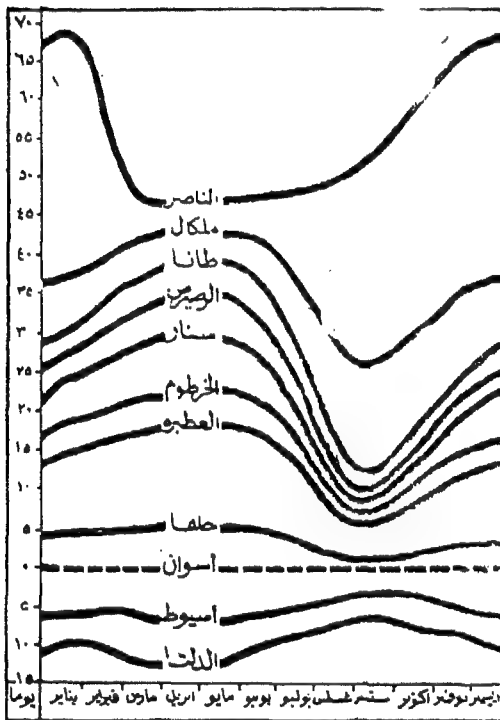
وبصورة عامة يبلغ ارتفاع النهر فوق قاعه ، أى ارتفاع عمود الماء
او سبكه او عمقه ، نحو ١٠ أمتار فى الفيضان العالى ، مقابل نحو ٩ أمتار
فى الفيضان المتوسط ، تنخفض الى ٧ أمتار غقط فى الفيضان الضعيف . أما
قيعان الترع الرئيسية فتبلغ فى احواض الصعيد القديمة نحو ٥٠ متر فوق

(1) Hurst, The Nile.

(2) Egyptian irrigation, 1, p. 103.



شكل ٦٨ - تصريف نهر النيل عند أسوان (مع استبعاد اثر خزان أسوان) (اعلى) تصريف روافد النيل بالقياس الى أسوان (أسفل) [عن هيرست]



قاع النهر نفسه ، بينما تعلو الأرض الزراعية عند حواف النهر عن قاعه بنحو ٩ أمتار . وفي الدلتا تقع قيعان الترع الأخذة من قناطرها على منسوب نحو ٥ - ٦ أمتار تحت مستوى سطح الأرض ، ويبلغ ارتفاع عمود الماء فيها صيفا ٢ - ٣ أمتار (١) . وأخيرا غلنتذكر أن النيل في الفيضان يكون منسوبه اعلى بكثير من منسوب الأرض المصرية عموما ، والتي لا يحميها بذلك من الفرق المطلق سوى جسور الضفتين أى جسور الطراد .

(1) Id., 1, p. 301.

أما الفروق الفصلية الإقليمية في المائية فتعكس بالطبع ناقص الإيراد أو التصريف المطرد كلما تقدم النهر شمالا . ولهذا نجد كل هذه المعدلات تقل في هذا الاتجاه ، من إسوان إلى القاهرة ومن القاهرة إلى البحر . فعند إسوان يبلغ متوسط عمق النهر في الفيضان نحو ٩ أمتار وفي التحاريق نحو ٢ متر ، فمتوسط الفارق في منسوب النهر بين الفيضان والتحاريق نحو ٧٩ متر ، تصل في الحد الأقصى إلى ٩٨ متر وفي الحد الأدنى إلى ٦٤ متر . وسبتمبر هو عادة أعلى منسوب ، ومايو هو الأدنى ، بينما يقف متوسط منسوب التحاريق المعدل عند مستوى ٨٥ مترا فوق سطح البحر .

أما عند القاهرة فيبلغ متوسط الفارق في منسوب النهر بين الفيضان والتحاريق ٧ أمتار ، تصل في الحد الأقصى إلى ٩٦ متر وفي الحد الأدنى إلى ٣٨ متر . وأكتوبر هو هنا أعلى منسوب ، ويونيو الأدنى ، أي أن شهري الذروة والحضيض يتخلfan في القاهرة شهرا كاملا عنهما في أسوان ريثما يقطع النهر رحلته . أما متوسط منسوب التحاريق المعدل فلا يزيد عن ١٢٢ متر فوق سطح البحر (١) .

المائية بين الضبط والضوابط

المائية وضبط النهر

تلك جميعا بطبيعة الحال هي الصورة التقليدية قبل مشاريع ضبط النهر المتتابعة وإلى ما قبل السد العالي . وقد عدلت تلك المشاريع كثيرا من تفاصيلها ، مثلا تناقص تفاوت المنسوب بين الفيضان والتحاريق من ٦٥ متر عند إسوان إلى ٥٤ متر فقط (٢) . لكن السد العالي جاء أخيرا ليُلغى الفيضان وكل أوضاعه ومظاهره من الناحية العملية ، أي وضع نهاية للجيولوجيا النهر الطبيعية وخلق بدلا منها نظاما نهريا جديدا اصطناعيا سنرى نسقه ونتأجه فيما بعد .

أما في الدلتا فقد تعدلت الخريطة الهيدرولوجية كثيرا بعد إقامة القناطر الخيرية وقناطر محمد علي . فقبل إنشاء القناطر كان معدل التصريف الأقصى في الفرعين متساويا تقريبا عند رأس الدلتا . غير أنه بعد قليل جدا كانت المائية لا تلبث أن تنحاز انحيازا طاغيا إلى فرع رشيد على حساب فرع دمياط . فبعد بضعة كيلومترات فقط كان يخرج من فرع دمياط فرع شلقان ليصب في فرع رشيد . وبعد نحو ٢٠ كم أخرى يفعل بحر الفرعونية الشيء نفسه ، آخذا حوالى ثلث تصريف فرع دمياط بأكمله ليضيفه إلى فرع رشيد .

(1) Id., 2, p. 296.

(2) W.B. Fisher, p. 461.

ولقد أغلق محمد علي هذين الفرعين البيئيين ، ومنع ذلك فقد ظلت هناك مجموعة ضخمة من الترع في شرق ووسط الدلتا تخرج من فرع دمياط ، بدو كآن يفقد من مائته كل كيلومتر يتقدمه نحو الشمال . أما فرع رشيد فعلى العكس لم تكن تخرج منه أية فروع تذكر سوى البحر الضعيفى قرب مصبه ، بينما يتلقى نهايات كثير من الترع ولذا كانت مائته أكبر باستمرار .

ولقد أغلقت مجموعة الترع الدمياطية تلك بعد ذلك كليا أو جزئيا ، مما قلل تصريفها كثيرا ، نادى هذا الى أن أصبح فرع دمياط يحمل فى أحباسه العليا كثيرا من المياه الى حد لا تتحملة أحباسه السفلى دون أن يرتفع فيها منسوب المياه فوق مستوى الأرض الى حد الخطر . أما الآن ومنذ انشاء القناطر فانها تنظم تصريف الفرعين بحيث يفلتان خلال الصيف فلا يستقبلان سوى مياه التسرب القليلة العائدة من باطن القرية (١) .

المائية والانحدار

أخيرا ، وفى العلاقة بين المائية والانحدار ، مهم جدا أن ندرك حقيقة أساسية ، وهى أن النهر بفروعه وترعه « يكسب على الأرض » كلما تقدم شمالا ، بمعنى أنه كلما تقدم تجاه المصب كلما قل الفارق فى المنسوب بين مستوى مياه الفيضان وبين مستوى سطح الأرض المحيطة (٢) . ذلك أنه لما كان مستوى ماء النهر يبدأ بالضرورة وبالطبع عند أسوان دون مستوى سطح الأرض بينما يلتقى المستويان فى النهاية عند فم البحر المتوسط على مستوى سطح البحر ، فإن ماء النهر يقترب بالتدريج وباطراد من مستوى الأرض كلما تقدم شمالا نحو البحر .

فكما سبق مثلا ، فى الدلتا تقع رؤوس الترع المتفرعة عند القناطر الخيرية على عمق ٥ - ٦ أمتار تحت مستوى سطح الأرض المحيطة . ولما كانت المياه تجري فيها بعمق ٢ - ٣ أمتار ، فإن منسوب الماء يكون دون مستوى الأرض بنحو ٣ أمتار (٣) . هذا بينما يتساوى المستويان عند البحر بطبيعة الحال . وكبؤثر عام نجد أن متوسط انحدار الأرض فى الدلتا يبلغ ٩ سم فى الكيلومتر ، بينما لا يزيد متوسط انحدار الماء فى الترع عن ٣ - ٤ سم فى الكيلومتر (٤) .

كذلك فإذا كان منسوب النهر فى الفيضان أعلى من المستوى العام

(1) Egyptian irrigation, 1, p. 297.

(2) Id., 1, p. 410.

(3) Id.

(٤) حسين سرى ، علم الري ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، ج ١ ، ص ٥٣

لأرض الوادي ، فإن هذا الفارق يزداد كلما اتجهنا شمالا . على جنوب الصعيد لا يزيد ارتفاع منسوب الفيضان العالي عن مستوى الأرض أكثر من متر واحد عادة ، ولكن في القطاعات الوسطى من غمرى دمياط ورشيد يصل ارتفاع الفيضان العالي عن متوسط ارتفاع أراضي الدلتا إلى ٣ متر (١) .

معنى هذا أن مصر المصبية ، وإن كانت عموما أكثر من يشاهد أعنف دذبذبات النهر صعودا وهبوطا من بين سكان الحوض ، بعكس سكان المنابع الاستوائية تماما ، فإن الصورة على المستوى المحلي داخلها تعود فتعكس ، فيصبح سكان المصبين أو غمرى الفرعين كدمياط ورشيد هم الذين يلاحظون أقل هذه الدذبذبات ، بعكس سكان النوبة والجنوب الأقصى كأسوان والاقصر .

ومنذ وقت مبكر جدا مثل الحملة الفرنسية ، كانت هذه الحقيقة بارزة للعيان . دولوميه مثلا ، أحد علماء الحملة ، حدد خطأ من الرحمانية إلى المنصورة قسم به الدلتا إلى اقليمين : الشمالي وفيه لا يختلف مستوى النيل في الفيضان عنه في التحاريق إلا بعدة أقدام ، ٣ — ٤ على الأكثر ، أي مترا تقريبا ، والجنوبي وفيه يصل الفارق إلى ٢٥ قدما وأكثر ، أي أكثر من ٨ أمتار . أيضا فإن الإقليم الشمالي — كما لاحظ — هو منطقة زراعة الأرز ، والجنوبي هو منطقة زراعة القمح — الشعير — الكتان (٢) . وهو ما يشير إلى أثر هذه المناسيب النسبية على الزراعة ، ويثير بذلك نقطة أخرى حيوية .

فلهذه العلاقة الحساسة نتائجها الهامة والخطرة أيضا من وجهة الحياة والزراعة . فمعناها أولا أن رفع المياه وإيصالها إلى الأرض أي الرى أصعب في الأحباس العليا وأسهل في السفلى ، بينما العكس أسهل في العليا وأصعب في السفلى . في الدلتا مثلا كان الرى الصيفي دائما أسهل بكثير منه في الصعيد ، إذ الفرق بين منسوب مياه التحاريق والأرض الزراعية في الأولى قليل بحيث يسهل رفع مياه النيل والترع إلى الأرض بالآلات يدوية كانت، أو بخارية ، والعكس صحيح في الصعيد .

ومن الطريف أن آلات الرفع التقليدية تعكس هذه الفروق الإقليمية وتتناسب مع صعوبات الرفع . ذلك أن لكل آلة مدى رفعها للماء بحسب ضخامتها وعمقها وقدرتها . فالحساكية والطنبوشة مثلا (والآخر تنويعا على الأولى إلا أنها مقسمة إلى جيوب بدل القواديس) تستعمل حين وحيث يزداد الرفع على ٣٥ متر ، يليها التابوت إذ يستعمل حين وحيث يقل الرفع عن

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 525 — 6.

(2) "Dolomieu en Egypte", op. cit., p. 82 — 3.

٣. أمتار . على الجانب الآخر من الشادوف والطنبور تخصص للرفع القليل في حدود ١ — ١٢٥ متر ، بينما تأتي النطالة في المؤخرة حيث يقل الرفع عن المتر (١) . من هنا نجد الساقية والطنبوشة هي التي تسود في الصعيد ، بينما يسود التابوت والطنبور والشادوف والنطالة في الدلتا . هذا فضلا عن ظاهرة رفع المياه الى الكفتورات العالية في درجات أو سلّمات متعددة على التتابع en échelon في جنوب الصعيد خاصة ، وذلك على « بطاريات » منراتبة من الشواذيف والطنابير أو حتى السواقي (٢) .

كل هذه الفروق والصعوبات المتزايدة والمضافة في الصعيد تنعكس بالطبع في الجهد والتكاليف وصافي الربح في النهاية . وكل هذا أيضا لا يفسر فقط اقليم الارز السابق في الشمال عند دولوميه ، ولكن أكثر منه يفسر ما رأينا قبلا من بقاء واستمرارية نواتي المعبور المصبيتين حول دميّاط ورشيد في قلب نطاق البراري طوال العصور الوسطى .

هذا على جانب الري والصرف ، ولكن على الجانب الآخر هناك خطر الفيضان . فخطر الفيضان العالي ، أي خطر الفرق ، أكبر في الاحباس السفلى منه في العليا ، وبالتالي في الدلتا أكثر منه في الصعيد ، بينما أن خطر الفيضان الواطي ، أي خطر الشرق ، هو على العكس أكبر في الاحباس العليا منه في السفلى ، وبالتالي في الصعيد أكثر منه في الدلتا . في الاخرة مثلا ، حيث يصل ارتفاع الفيضان العالي في بعض قطاعاتها عن متوسط ارتفاع الارض المحيطة الى ٣٥ متر كما رأينا ، فإنه لولا جسر الطراد المفرط الضخامة لفرقت تلك الاحباس في معظم السنين ان لم يكن كلها .

وحتى بعد هذا فإن أدنى كسر في الجسر أثناء الفيضان يكشف عن مدى الخطر الكامن هنا في العلاقة بين منسوبي النهر والارض . ولهذا فليس من قبيل الصدفة أن معظم كوارث الفرق بالفيضان العالي كما سجلت في أواخر القرن الماضي وأوائل الحالي إنما تركّزت أساسا في الدلتا وبالأخص في نصفها الشمالي الاسفل .

حمولة النهر

ينقل النيل الى مصر حمولة ضخمة كل عام هي حصيلة مفتتات التعرية في منابعه العليا . وتلك هي « وجبة » الغرين الشهير التي بنى النهر بها واديه الرسوبي وسهله الفيضي ودلتاه عبر العصور ، والتي اليها ترجع

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 766.

(2) Hurst, Nile, 43 et seq.

خصوبة مصر. المتجددة. والخلدة . الى هذه الحمولة يضاف اثناء الطريق والى نهاية الرحلة قدر من رمال الضخراء السنافية ، التى تذروها الرياح الشمالية الغربية وكذلك رياح الخماسين الجنوبية والجنوبية الغربية العاصفة المتزيرة الرملية ، وتلقى بها على وجه مصر حيث تختلط بماء النهر كما بأرض الوادى . وهذه الرياح هى مصدر حبات الرمال الخشنة الغليظة التى تحتوى عليها مياه النيل وحنولته فى النهاية .

المصدر

أما مصدر مفتتات الوجبة الاساسية فهو هضبة البحيرات وهضبة الحبشة ، ولكن مع اختلاف جدرى بينهما كما وكيفا . فهضبة البحيرات الاستوائية صخورها من الجرانيت والنايس ، كما يكثر بها عنصر الحديد خاصة فى منطقة بحر الجبل وهضبة الحجر الحديدى Ironstone plateau (لاحظ الاسم) . ولهذا يأتى منها الصلصال مع نسبة كبيرة من الحديد واكاسيده ، والواقع انها هى مصدر معظم المواد الحديدية فى تربة مصر . لكن لضعف تيار بحر الجبل والنيل الابيض من حمل المواد الخشنة ، ولاستلاب سدود بحر الجبل لبعضها ايضا ، ثم أخيرا لطول الرحلة المفرط ، لا يصل مصر من هذه المفتتات الا الصلصال الدقيق للغاية وبكميات متواضعة فى النهاية (١) .

أما هضبة الحبشة فلها الاولوية المطلقة فى حمولة النهر بفضل أنهارها الثلاثة الجبارة شديدة الانحدار والتيار والقوة ، تعرية وحلا ، اما لضخامة مائيتها أو لطبيعة تكوينات صخورها . ولكن فى الحبشة بدورها تذهب الصدارة للعطبرة لا للزرق وان كان هذا أكثر مائية خارج كل مقارنة . فالعطبرة أطمى روافد النيل جميعا بالنسبة الى حجمه ، أى أكثرها طينا . مثلا فى أغسطس ، ذروة الفيضان ، تبلغ حمولة الرواسب العالقة به نحو ٣ كيلوجرام أو أكثر فى المتر المكعب من الماء ، مقابل كيلوجرام واحد فقط للزرق ، مقابل عشر الى خمس الكيلوجرام فحسب للنيل الابيض (٢) .

على العكس من هضبة البحيرات ، الحبشة بركانية بازلتية أساسا ، فمفتتاتها غنية بالمواد الفلسبارية عموما . لكن منطقة السوبات خاصة تمتاز بالجير ، ولذا يغلب الجير على حمولتها مما انعكس فى تسمية النيل الابيض . هذا بينما يسود منطقة الرصيرص خاصة فى النيل الازرق الجرانيت الذى يعطى مفتتات رملية كوارتزيتية بالطبع . هذا فى حين أن مفتتات العطبرة ناعمة

(1) Hume, 1, p. 178.

(2) Egyptian irrigation, 1, p. 47.

وادق من مفتتات الازرق ، ولكنها اكثف واكثر سوادا بحيث يغلب سوادها على لون الحمولة في النهاية .

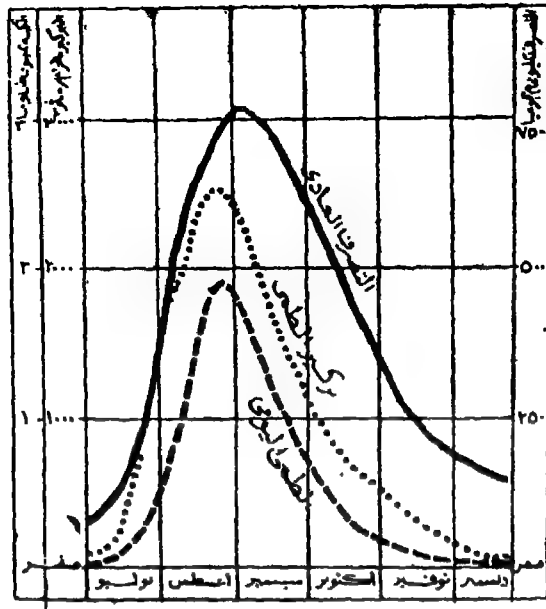
وعموما فان حمولة النهر في مصر وتريتها لا تختلف كثيرا عن مفتتات اوا تربة الحبشة ، الا ان حبيبات الاولى ادق واصفر حجما وزواياها مدببة اقل وذلك بحكم تعرضها للتفتت والبرى اكثر خلال الرحلة الطويلة . ولكن من الناحية الاخرى فان مفتتات الحبشة ، خاصة تلك التى ينقلها النيل الازرق ، تمتاز بأن ذراتها اكبر قطرا وحجما وتدببا عن مفتتات هضبة البحيرات التى ينقلها النيل الابيض . ذلك لسببين : أن رحلة الاولى اقصر ولذا تتعرض للبرى بدرجة اقل ، وان شدة الانحدار وقوة التيار اكبر في الحالة الاولى ولذا كان النهر اقندر على حمل المواد الاثقل .

حجم الحمولة

يتفاوت حجم الحمولة بعد هذا من عام الى عام بحسب حجم الفيضان ، كما يختلف بين موسم الفيضان وموسم التحريق اختلافا تاما لانها اساسا من جلب الفيضان ، واخيرا فانه يختلف في مصر محليا من قطاع الى قطاع حيث تقل بانتظام كلما تقدم النهر في رحلته من الجنوب الى الشمال . أما نوعيا ، فان هذه الحمولة تنقسم الى قسمين : المواد العالقة وهى السواد الاعظم ، والمواد الذائبة وهى كسر ضئيل .

وقديما في ظل رى الحياض كانت هذه الحمولة تنتشر كالفناء على ارض الوادى فتترسب عليها طبقة رقيقة تجدد خصوبتها وتزيد من سمك تربتها ، ثم ينحسر معظمها الى مجرى النهر حيث تضيف الى « حمولة القاع bottom load » التى تترسب طبقة اخرى منها على القاع فترفع منسوبه كل عام بقدر معلوم . لكن منذ بدأ ضبط النيل اخذت حمولة النهر تتعدل في توزيعها وتقل بالتدريج خاصة في القطاعات والاحباس الشمالية بتأثير ما تحتجزه الخزانات والسدود والقطاير من الطمي ، ولو أن هذه الكميات المحتجزة يعود الفيضان التالى عادة فيكسحها في مقدمته مما يزيد من حمولته نوعا عما كانت قبل ضبط النهر ذاته ، أى أنها حمولة مؤجلة (١) . تناقص الحمولة هذا وصل الى منتهاه مع السد العالى الذى يحتجز امامه كل الحمولة تماما ، الحمولة العالقة اعنى دون الذائبة بالطبع . ومن هنا جاء السد تغييرا جذريا لفيزيوغرافية النيل وبالتالي المورفولوجية الوادى .

(1) Ball, Contributions, p. 118 ff.



شكل ٦٩ - حمولة الطمي في النيل عند وادى حلفا .

[عن هيرست]

في الظروف العادية ، أى قبل عصر الضبط ، تقدر حمولة النهر العالقة السنوية في المتوسط عند وادى حلفا بنحو ١١٠ ملايين طن ، يصل منها الى مصر عند أسوان نحو ١٠٠ مليون طن (١) . (يعطى بول أرقاما أكبر : ١٣٤ مليون طن عند حلفا ، ١٢٧ مليون طن عند أسوان أو بالدقة عند الجعافرة شمال الخزان بحوالى ٢٨ كم) (٢) . وبالمطبع يحتكر موسم الفيضان السواد الاعظم من هذه الحمولة : نحو ٦٨٪ في شهرى اغسطس وسبتمبر وحدهما . غنى أثناء الفيضان تبلغ كثافة الطمي نحو ١٦٠٠ جرام في المتر المكعب .

حتى اذا ما بلغنا القاهرة انخفضت حمولة الطمي الى ٥٧ مليون طن ، أى نحو نصف ما كانت عليه عند وادى حلفا أو أسوان ، منها ٥٥ مليوناً أثناء الفيضان (الشهور الأربعة أغسطس - نوفمبر) ، والباقي ٢ مليون أثناء بقية السنة كلها . وهناك عند القاهرة تكون كثافة الطمي أثناء الفيضان قد انخفضت الى ١٧٠ جراماً في المتر المكعب ، أى نحو عشر كثافته عند أسوان . وبطبيعة الحال فإن هذا الطمي العالق هو سبب اللون المحمر العنبرى الداكن الشهير والقوام العكر التقليدى للنيل أثناء الفيضان turbidity ، على العكس أثناء التحريك حين يكون الماء رائقاً مخضراً بالالجا ذا رائحة نفاذة عضوية « سميكية » غير محببة .

(1) Hurst, The Nile, p. 75.

(2) Contributions, p. 132.

توزيع الحمولة

أما أين يذهب النيف وخمسون مليون طن الباقية ما بين وادى حلفا / أسوان والقاهرة ، أو النصف المفقود ، فإن نحو ١٦ مليونا ترقد مستقرة على سطح الأرض ، خاصة الحياض التى تنال فى المتوسط نحو ١٣ طن فى كل هكتار أو نحو ٥ أطنان فى كل فدان . أما الباقي أى ٣٦ مليون طن أو نحو ثلث كل طمى نيل مصر فيضاف الى حمولة القناع التى تؤلف حوالى ثلثي مجمل الحمولة العالقة فى النهر جميعا (١) . وبعد القاهرة تتوزع الحمولة على الفرعين بحيث يذهب الجزء الأكبر منها ، كما من الماء نفسه ، الى فرع رشيد والاصفر الى فرع دمياط ، تقريبا بنسبة الثلثين — الثلث على الترتيب . وفى النهاية ، عند المصبين ، يذهب جزء من الحمولة فى بناء ساحل وأطراف الدلتا بينما يتدفق الجزء الباقي فى البحر لينيى الدلتا السفلى الغاطسة أو تتقاذفه أمواج البحر وتياراته .

أين بالدقة يذهب الطمى الذى يصل الى الأرض ؟ هناك ابتداء جزء هام من الحمولة العالقة يترسب فى كل الترعرع والقنوات قبل أن يصل الى الأرض المروية نفسها . ومن الجزء الذى يصل الى الأرض فعلا ، ثمة نسبة معينة تعود فتحمل ثانية مع مياه الصرف . ومعظم عوالق مياه الصرف هذه يترسب فى المصارف نفسها ، وقليل جدا ما يعود منها الى النهر . وأخيرا فإن الجزء الأكبر من العوالق المرسبة فى الترعرع والمصارف يستعمل فى صيانة وتدعيم الجسور والشطوط حيث أن نسبة ضئيلة للغاية هى التى تنتشر فعلا على سطح الأرض (٢) .

أيضا عن الطمى الذى يترسب على رقعة الوادى فى مصر ، هناك أخيرا عدة تقديرات لمعدلات ترسيبه عبر الزمان والمكان . فالمعدل التاريخى هو ، فى التقدير السائد ، نحو ملليمتر واحد كل عام ، بالدقة ١.٣ ملليمتر . أما اقليلها فيتفاوت معدل أو سمك الارساب بحسب قطاع الوادى ونوع الرى السائد . فهو يقل بشدة كلما اتجهنا شمالا من الصعيد الى الدلتا ليبلغ فى الاول أكثر من ثلاثة أمثال الثانية ، كما يقل الى أبعد حد فى ظل الرى الدائم (٣) .

المنطقة ونوع الرى	المعدل السنوى	المعدل القرنى
مصر العليا (رى حياض)	١.٣ ملليمتر	١.٣ سم
مصر العليا (رى دائم)	٣.١ »	٣.١ »
مصر السفلى (رى حياض)	٣.٠ »	٣.٠ »
مصر السفلى (رى دائم)	٠.٦ »	٠.٦ »

(1) Ball, Contributions, p. 118 — 139; Birot & Dresch, p. 280.

(2) Ball, idem, p. 168, 172.

(3) Id., p. 172 — 3; W.B. Fisher, p. 460.

مكونات الحمولة

المواد العالقة

والآن ، ما مكونات هذه المواد العالقة في حمولة النيل ؟ هي أربعة أو بالأحرى ثلاثة عناصر رئيسية تتدرج تنازليا غلظة وخجما كالآتي : الرمل أو بالأحرى ثلاثة عناصر رئيسية تتدرج تنازليا غلظة وخجما كالآتي : الرمل الخشن ، الرمل الناعم ، الغرين silt ، الصلصال clay . لكن نسبها المثوية تتدرج تصاعديا على نفس الترتيب ، ولو أن نتائج الدراسات المختلفة تختلف فيما يبدو .

فالرمل الخشن أقلها خارج كل معارفة حتى لا يكاد يذكر ، والرمل الناعم محدود نوعا ، بينما يتنافس الغرين والصلصال على الصدارة ، في حين يبلغ مجموع الآخرين ضعف أو أضعاف الرملين معا . وهذه النسب ، خاصة الصلصال ، تختلف أيضا ما بين الفيضان وبقية العام ، ولو أنه ليس بالاختلاف الجذري .

أخيرا ، فلما كان الرمل الناعم ، فضلا عن الغليظ ، هو أثقلها ، فإنه كما لاحظ سميكة يعلق ويتحرك على ارتفاع ٨٠ سم ، قل مترا ، فوق قاع النهر ، أى في أسفل عمق ، بينما يتوزع الغرين والصلصال بتجانس في كل أعماق الماء (١) .

والجدولان الآتيان يعطيان تلك النسب المثوية بحسب مصدرين مختلفين ، الأول موصيري عن متوسط الفترة ٢٤ - ١٩٢٧ ، والثاني سميكة عن الخمسينات ، بينما يعطى الجدول الثالث الأرقام الحقيقية كما أوردها هرست مقدرة عند وادى حلفا (٢) .

الموسم	رمل خشن	رمل ناعم	غرين	صلصال
الفيضان (أغسطس / نوفمبر)	٠.٢	١٨.٥	٢٦.٣	٥٥.٠
بقية السنة	٠.٢	١٠.٨	٢٤.٩	٦٤.٢
المتوسط السنوي	٠.٢	١٢.٧	٢٥.٣	٦١.٨

العنصر	القطر بالمليمتر	النسبة المثوية
رمل خشن	٠.٢ +	—
رمل ناعم	٠.٢ — ٠.٠٢	٣.٥
غرين	٠.٠٢ — ٠.٠٠٢	٤.٠
صلصال	— ٠.٠٠٢	٣.٠

(1) Y.M. Simaika, Suspended matter in the Nile, Cairo, 1953, Phys. Dept., Paper 40.

(2) Hurst, The Nile, p. 276.

العنصر	طن
ضلضال	٣٠ مليون
رمل ناعم	٣٠ مليون
غرين (سلت)	١١٠ مليون
المجموع	١١٠ ملايين

المواد الذائبة

أما عن المواد الذائبة ، فهي على أهميتها لا تقارن قط بالعالقة . تبلغ نحو ٧٥ مليون طن عند القاهرة ، أو بمعدل ١٧٠ جرام في المتر المكعب ، كلها باستثناء عدة آلاف من الاطنان يأتي في موسم الفيضان . ولكن على العكس من المواد العالقة فانها أكثر أهمية في فصل التحريق من أبريل الى يوليو (٢٠٠ جرام في المتر المكعب) ، بينما تقل عن ذلك بين سبتمبر وديسمبر . أهم مكوناتها بيكربونات الكالسيوم والمغنسيوم ، الى جانب الأملاح التي تصل الى ٣٧ جراما في يوليو ضد ٨ جرام في سبتمبر - أكتوبر (١) . وبالمثل فان نسبة المواد العضوية ترتفع من ٨٪ أثناء الفيضان الى ٢٠٪ أثناء التحريق .

أما عن العناصر الحيوية الهامة ، « غيتامينات التربة » ، فقد وجد فوادن Foaden أن حمولة النيل تشمل ٠.١٠٪ نيتروجين ، ٠.٢٠٪ فوسفات ، ٠.٦٠٪ بوتاس (٢) . وبالارقام الحقيقية ، ينال غدان الحياض كل عام أثناء الفيضان نحو ٩٠ كيلوجراما من البوتاس ، ٢٠ كيلوجراما من حامض الفوسفوريك ، ٢٠٠ كيلوجرام من المادة العضوية ، تحتوي على نحو ١٠ كيلوجرامات من الازوت . ومن هذا يتضح أن مياه النيل غنية جدا في البوتاس ، أقل غنى نوعا في الفوسفات ، ولكنها فقيرة بالقطع في الازوت (٣) .

مما يسترعى الانتباه أيضا تغير نسبة الصودا الى البوتاس ما بين الفيضان والتحريق . فكما وجد ماكنزى ، تبلغ النسبة في مياه التحريق : ٣ صودا الى ١ بوتاس ، والعكس في مياه الفيضان : ١ صودا الى ٣ بوتاس . ويرجع ماكنزى ارتفاع نسبة البوتاس هذا أثناء الفيضان الى تأثير الحبشة البركاني . ولكن حيث أن صخور الحبشة قاعدية للغاية basic ، فان البعض يرد مصدر التأثير الى منطقة الجرانيت والنايس الواقعة بين الحبشة والخرطوم .

(1) Birot; Dresch, p. 280.

(2) Egyptian irrigation, 1, p. 37.

(3) Ibid.

على ان اهم ما في المواد الذائبة يقينا انها هي املاح الصوديوم ،
وكلوريد الصوديوم بالتحديد (ملح الطعام العادى) . فلو قدر ما كثر ان
كل فدان يتلقى تحت الري الدائم ٤٠٠٠ متر مكعب من الماء ، انما يعنى اضافة
ما يعادل ٩٦ كيلوجراما (قل نحو قنطار مترى غرنسى) من ملح الطعام كل
سنة (١) . والدلالة واضحة : الزراعة المصرية في حرب ابدية ضد الملوحة
وخطر الاستملاح ، والنتيجة اوضح : حتمية الصرف الصناعى .

اخيرا ، اذا نظرنا نظرة شاملة الى حمولة النيل ، فلا جدال في
ضخامتها المطلقة . مع ذلك يرى البعض انها محدودة بالنسبة الى ضخامة
النهر الخارقة ، مثلا بدليل انها لم تستطع ان تنظم تلك العتبات الصخرية
التي تعترض مجرى النهر في النوبة والتي هي الجنادل او الشلالات كما
تسمى (٢) . اهم من ذلك ان حمولة النيل لا تقارن نسبيا بحمولة نهر اصغر
بكثير كالدجلة ورائده القارون — الكرخا الذي يعادل نحو ١٠ ملايين طن
سنويا (٣) ، مقابل + ١٠٠ مليون للنيل عند اسوان رغم غرق الحجم الهائل .
حتى الفرات ، اقل انهار العراق حمولة ، تبلغ حمولته من الطمي عند
قرقيش ٥ امثال النيل (٤) ، وعند دير الزور ٨٦٩ مليون متر مكعب (٥) .
يضاف الى ذلك ، كما يفسره ، ضالة رقعة دلتا النيل في راي البعض بالنسبة
الى الانهار المائلة في الضخامة . ولعل هذا كله يرجع الى طول رحلة مياه
النيل من المنبع حتى المصب ، مما يوزع جزءا كبيرا من الحمولة على قطاعاته
واحباسه العليا والوسطى اى ما قبل المصب ، كمنطقة السدود في جنوب
السودان ومنطقة الجزيرة في وسط السودان .

(1) Hume, 1, p. 183 — 5.

(2) Birot; Dresch, p. 280.

(3) Raoul C. Mitchell, "Physiographic regions of Iraq", B.S.G.E., 1957, p. 85.

(4) R.O. Whyte, Evolution of land use in South-Western Asia, in: A Hist. of land use in arid regions, op. cit., p. 94.

(5) Dresch, p. 281.

الفصل الثانى عشر

مورفولوجية الوادى

إطار الوادى

الهيكل والبنية

يتحدد اتساع وادى النيل بهدى تقارب أو تباعد حافتى هضبتيه المحيطتين . وهذا بدوره يتحدد جزئيا بطبيعة الصخور التى تتكون منها الحافتان ومدى ليونتها أو صلابتها . فكلما كانت أصلب كلما عجز النهر عن حثها وتعريتها فضاى واديه، وكلما كانت أكثر ليونة كلما نجح فى نحتها وحفرها فأتسع الوادى . ولهذا يعتبر الاطار التلى المحيط بالوادى المفتاح ، مثلما هو المدخل ، الطبيعى لدراسة اتساع الوادى .

وبوجه عام ، ليس مطردا بالضرورة ، يمكن القول ان هذا الاطار يزداد انفرجا وتباعدا حتى ليكاد يختفى تماما فى بعض المواضع فى أحد الجانبين ، كما يقل ارتفاعا ، بينما تزداد صخوره حداثة ، وذلك كلما اتجهنا شمالا . ومن الناحية الأخرى يزداد النهر بطئا وارسابا . وبين الاثنين يزداد الوادى شفه اتساعا بالتالى .

ومن الناحية البشرية فان حافة الاطار التلى ، أى نطاق الانتقال الحرج الضيق ما بين سقف الهضبة الصحراوية وقاع الوادى الفيضى ، تعرف محليا فى الجنوب الاقصى ابتداء من قنا فجنوبا باسم « الحاجر والحواجر » ، فيقال حاجر قنا ، حاجر ادفو ، حاجر اسنا . . الخ . وهى تسمية يبدو أنها تجمع بطريقة ما بين مفهومى الحاجر والحجر فى واحد (٢) .

أما عن صخور الاطار التلى ، فان النهر يجرى فى رحلته الصعيدية عبر ثلاثة نطاقات ، أقدم وأصلب فى الجنوب بالطبع ثم تزداد حداثة وليونة كلما اتجهنا شمالا . فمنذ أن يدخل مصر — قبلها بكثير فى الحقيقة — وحتى اسنا يجرى على نطاق الخراسان النوبى بصخوره الرملية القديمة المتصلبة . ثم

ما بين اسنا وارمنت يتحول الى الكريتاسى فتكون الحافتان فى هذه الشقة القصيرة من الصخور الطباشيرية . ثم من ارمنت وقتنا شمالا حتى القاهرة ، اى لنحو ٧٠٠ كم ، تسود هضبة الحجر الجيرى الايوسينى بحافتيها المتميزتين ، اللتين تصاحبان النهر بذلك فى أكبر قطاع منه فى مصر وتمنحه مظهره وشكله الخاص . ولذلك قد يمكن ، من وجهة نظر الوادى ، أن يعد الايوسين أهم تكوين فى خريطة مصر الجيولوجية .

ويلاحظ فى كل هذه المناطق الثلاثة أن الحافة الشرقية دائما ممزقة مقطعة بشدة أكثر من الحافة الغربية ، لان الاولى مرصعة بعشرات الاودية بعكس الثانية التى تخلو من الاودية باستثناء بعض المجارى المحلية الصغيرة فى نطاق محدود يمتد بين اسنا ومنفلوط بصفة خاصة . لذلك تبدو الحافة الغربية رصيفة منتظمة أكثر . ومع ذلك يلاحظ أن الحافة الشرقية الايوسينية ، التى هى فى حقيقتها الحافة الغربية لهضبة المعازة ، لا تكاد تعرف الانكسارات والعيوب تقريبا .

أما عن تقارب وتباعد حافتي الهضبتين ، فعمل خير ما يلخصهما ويحددهما هو خط كنتور ٢٠٠ متر الذى يكاد يصاحب الوادى على الجانبين طوال رحلته فى مصر ، حتى يمكن من هذه الوجهة أن يعد هو الآخر أهم خط كنتور فى خريطة مصر الجغرافية . ويمكن ابتداء أن نضعها قاعدة عامة أساسية أن الحافة الشرقية عامل ثابت constant ، والغربية متغير variable . فالشرقية تلازم الوادى وقد تقترب بشدة من النهر حتى تحتضنه أحيانا وحتى ليكاد هذا فى مواضع أن يغسل أقدامها ، كما تنحدر هى اليه بحدّة كالحائط العمودى أو شبه العمودى . أما الحافة الغربية فتقترب ثم تبتعد بشدة عن النهر تباعا عدة مرات على رميات مديدة اقليمية المقياس .

الحافة الشرقية

عن الحافة الشرقية بثباتها الملتزم ، فإن نظرة واحدة الى كنتور ٢٠٠ متر توضح هذا على الفور ، وإن كان هذا أوضح فى الجنوب منه فى الشمال . عموما حيث تتراخى هذه العلاقة الحميمة بالتدرج . كذلك يستثنى من هذه القاعدة قطاعات مصبات الأودية الصحراوية خاصة المركب منها ، كالعلاقى وشعيت - الخريط وقتنا وطرفه وسنور ، فعندها جميعا يتسع الوادى وتتراجع حافة الهضبة كثيرا كما تنهدل سفوحها وضلوعها أكثر فتكون الطف انحدارا واشد تدرجا .

فى القطاع النوبى تبدأ الحافة الشرقية محدقة بالوادى على شكل

مدرجات أو أرصفة صخرية تتصاعد من مستوى ١٠٠ متر فوق السهل الفيضى الى ٣٠٠ - ٤٠٠ متر ، وتغطى بالحصى والرمال الخشنة وأحيانا بالطمي القديم . وقد ازيلت التعرية أجزاء من هذه الارصفة ، لكن بقاياها مرئية بوضوح خاصة عند أبو سمبل وبين ابريم وتوماس وفي ثنية كورسكو - الدر . ومن هذه المدرجات تتصاعد السفوح بسرعة الى مستوى ٦٠٠ متر فوق سطح البحر . والسطح هنا سفحا وهضبة وعرة معقد تزيده حدة البروزات الجرانيتية من ناحية والودية العديدة والكبيرة من الناحية الاخرى (١)

بعد النوبة يقل ارتفاع الحافة وتضرسها تدريجيا . فعند الاتصر ترتفع الحافة الغربية عن مستوى السهل الفيضى بنحو ٤٠٠ متر ، أما الحافة الشرقية فاقبل ارتفاعا واكثر تدريجا . على العكس عند قنا ، تعود الحافة الشرقية الى الارتفاع النسبى فقتبل ٤٠٠ متر . ثم من نجع حمادى حتى اسيوط يقل ارتفاع الحافتين على السواء بوضوح ، كما يتقارب فيهما نسبيا ، فتراوح بين ٣٠٠ ، ٢٠٠ متر . وأخيرا وبعد اسيوط وحتى القاهرة يطرد انخفاض الحافة الشرقية بالتدرج الوئيد ، بينما تكاد الحافة الغربية تختفى عمليا لشدة تباعدها عن الوادى .

الحافة الغربية

أما الحافة الغربية فتتسلك سلوكا معيناً وترسم نمطا محدداً يتكرر ثلاث مرات عبر ثلاثة نطاقات بطول الوادى . فهي تقترب أولا في كل نطاق اقترابا شديدا أو شديدا جدا من الوادى ثم تبتعد عنه بالتدريج قليلا أو كثيرا حتى تعود اليه ، لتبدأ نفس السلوك في النطاق التالى . وبذلك كله ، ومع ثبات الحافة الشرقية ، فإن قطاع الوادى يضيق ثم يتسع تباعا ثلاث مرات ما بين الجنوب والشمال .

فالقِطاع الاول هو من الحدود حتى ثنية الدر - كورسكو ، حيث تبدأ الحافة ملاصقة للنهر تقريبا ثم تبتعد عنه قليلا حول توشكى وعينية الى أن تعود الى النهر عند الثنية . والحافة هنا ، وعلى امتداد القطاع النوبى عموما في الواقع ، متوسط ارتفاعها ٢٠٠ - ٣٠٠ متر ، وقلما تصل في أعلاها الى ٥٠٠ متر . فهي اقل بكثير من نظيرتها الشرقية ارتفاعا واكثر استواء . أيضا تقل بها الودية الهامة غيما عدا وادى كلابشه ووادى توماس وعافية . ويغضى سطح الهضبة هنا كثير من الكتبان والتلال الرملية التى يصل ارتفاع بعضها

(١) عقيل ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

الى ٣٠ مترا وزيادة ، خاصة عند بلانه وغرس ، وتتوج بعضها اشجار الابل ... الخ (١) .

ابتداء من ثنية الدر — كورسكو حتى جذر ثنية قنا يمتد القطاع الثانى .
فهنا نبتعد الحافة نحو الغرب أكثر ، وتزداد ابتعادا كلما اتجهنا شمالا ، حتى
ليصبح الفاصل بضع عشرات من الكيلومترات ازاء أسوان وادفو . والواقع
أنه بينما يتقوس مجرى النهر هنا تجاه الشرق فى حرف بائه المتميز ، يبدو خط
كنتور ٢٠٠ متر كخط عمودى منتظم ، وهكذا يشهد الانفراج بينهما وتتطوح
الهضبة غربا الى بعيد ، تاركة منحدرًا لطيفا عريضا للغاية تنتثر فوقه بعض
التلال المنعزلة المنفردة التى تبدأ صغيرة قرب الوادى ثم تزداد ارتفاعا ورقعة
بعيدا عنه .

اذ ننتقل الى ثنية قنا فان الوضع يكاد يكون محايدا ، فلا الحافتان ملاصقتان
للنهر بشدة أو متباعدتان عنه بشدة ، ولا هما تختلفان كثيرا ما بين الشرق
والغرب وان كانت الغربية أقرب وأعلى نوعا . ولكن منذ نجع حمادى يعود
نمط الاقتراب أولا ثم الابتعاد ثانيا بأجلى صورة فى كل وادى النيل . فمن نجع
حمادى حتى اسيوط تقترب الهضبة من النهر اقترابا شديدا بحيث تكاد ترتفع
مباشرة من نهاية الارض الزراعية . وبهذا يصبح الوادى محددا محصورا
جدا بين حافته غربا وشرقا طوال هذه الرحلة الطويلة ، الى حد يبدو معه
كطريق مجوف أو مفرغ (٢) ، أو كشوارع عريض فسيح نوعا ولكنه بالغ الطول
تتراس العبارات العالية بلا انقطاع على جانبيه ، أو قل كخندق منتظم واسع
نسبيا يصبح مع وجود النهر أشبه بخندق مائى نموذجى moat .

فجأة عند اسيوط يتقوس خط ٢٠٠ متر تقوسا هائلا كخليج برى اعظم
embayment تاركا النهر تماما الى قلب الصحراء الغربية وملازما خط كثبان
ابو محاريق بل عبره حتى الواحات البحرية وأبعد منها ، ولا يبدأ فى العودة
نحو النهر بالتدريج الا بعد ذلك حين يظهر بعيدا غرب الريان وشمال الفيوم
حيث يتفق مع جبل القطرانى ثم أخيرا غرب القاهرة على شكل جبل أبو
رواش . طوال هذا الخليج الاعظم من بدايته الى نهايته يكاد يصبح الوادى
بلا حافة غربية ، حافته وحيدة هى الشرقية ، قل وحيد الكتف ، ولذلك يكون
تدرج جانب الوادى على الضفة الغربية ملحوظا بشدة .

اطار الدلتا

هذا عن الوادى ، اما الدلتا فتختلف جذريا بالطبع . لا حافة هنا بالمعنى

(2) Lorin, p. 10.

(١) السابق ، ص ١٠٢ — ١٠٣ .

التضاريسى ، اذ بعد رأس الدلتا بقليل تأخذ حافتها الوادى فى الانخفاض بسرعة انخفاضاً شديداً حتى تتلاشى تقريباً على جانبى الدلتا نفسها . ومن جانبه يتدرج سهل الدلتا نحو جانبيه شرقاً وغرباً مندغماً بتؤدة فى التكوينات الجيولوجية التى تقع أسفله والتى تظهر على السطح عند هذه الحواف والاطراف على شكل ما نسميه الصحراء بمعناها العام الدارج .

وهكذا تتعاقب تلك التكوينات تباعاً من الجنوب الى الشمال ، من الاقدم الى الاحداث بادئة بالاوليجوسين ومنتهية بالهولوسين . غير ان مدى امتداد هذه التكوينات لا يتناظر فى سمترية على جانبى الدلتا ، فهى اكثر اكتمالاً وبروزاً وتقدماً نحو الشمال على جانب غرب الدلتا منها على جانب شرقها حيث تنتشر الغطاءات البلايستوسينية والحديثة انتشاراً اوسع بكثير تخفيها تحتها وتحجبها عن العيان .

لها التكوينات الاوليجوسينية تمتد على الجانب الغربى منذ البدرشين تقريباً حتى امبابه ، وعلى الجانب الشرقى منذ نهايات المقطم حتى ابو زعبل . وفى هذا القطاع المرتفع نسبياً ، والذي تغطى أرضه بغطاء شاسع من الزلط والحصى والرمل ، تبرز بعض الظاهرات المحلية التى تضرس طبوغرافيتها الى حد ما . فكمما تعلوه فى اقصى الشمال الشرقى لوافظ البازلت البركانية فى ابو زعبل ، تعلو وسطه على الجانب الغربى كتلة ابو رواش التى يجتمع فيها الالتواء بالانكسار ليقبلا استراتيجرافية المنطقة فتظهر التكوينات الكريتاسية من الحجر الرملى النوبى والحجر الجبرى الطباشيرى على السطح وفوق طبقات الاوليجوسين نفسها والايوسين تحتها . كذلك وعلى آخر نهاية الاوليجوسين الشمالية ، اى على اقصى حده الشمالى عند التحامه بالتكوينات التالية وهى البليوسينية ، تتخذ الحافة بالوادى الفارغ الذى يقع تحت مستوى سطح البحر ، والذي يردفه ويوازيه على التو وادى النطرون ولكن متوسطاً قلب القطاع البليوسينى .

هذا القطاع البليوسينى يمتد هنا من امبابه حتى مقابل جزى (منوف) شمال الخطاطبة بقليل ، وفيه يطرد انخفاض السطح كما يقل تضرسه الا من بعض العلوات من جهة ومنخفض النطرون نفسه من الجهة الاخرى . أما على جانب الدلتا الشرقى فان مساحة البليوسين اقل وأقل ، كما هى اكثر تقطعاً ، فضلاً عن أنها تبتعد جنوباً عن شرق الدلتا لقلتزم طريق القاهرة - السويس . وبالمثل ، بل من باب اولى ، تختفى التكوينات التالية الميوسينية تقريباً من حواف شرق الدلتا تحت التكوينات الرملية البلايستوسينية والحديثة التى تسود حتى برزخ السويس والبحر المتوسط .

لها فى غرب الدلتا فتظهر التكوينات الميوسينية الجبرية على امتداد

القطاع الشمالى (أو الشمالى الغربى) الاقصى . والارض هنا تزداد انخفاضا واستواء حتى تكاد تختفى منها ظاهرات التضاريس المحسوسة ، كما تغطيها رواسب شاسعة من الرمال المفككة المشتقة محليا من الصخور الميوسينية نفسها . وتستمر هذه الصورة حتى تنتهى عند أقصى طرف الدلتا الشمالى الغربى وعلى شقة ساحل البحر فى منطقة مربوط ، وذلك بسلاسل تلال الكتبان الجيرية الرملية الحبيبية التى تتركز على تكوينات بليوسينية والتى ترجع فى نشأتها الى الزمن الحديث فى العصر الحجرى القديم .

اتساع الوادى الهيكل العام

داخل هذا الاطار المحكم ، وبحكم هذه الضوابط المحددة ، نجد ان وادى النيل فى مصر يبدأ ضيقا جدا ثم يأخذ فى الاتساع بالتدرج ثم باطراد شديد كلما اتجهنا شمالا حتى رأس الدلتا حيث يبدأ فى الانفراج الشديد ليصل الى أقصاه عند قاعدتها . هكذا غفى حين يبدأ الوادى ببضعة كيلومترات على الأكثر (٢٠٠ متر عند كلاشه) ، ينتهى عند البحر بأكثر من ٢٠٠ كم .

بهذا النمط تتخذ مصر النيلية شكلا مورفولوجيا غير مألوف ، خاصة جدا ، ومميزا للغاية . غفى على الجملة تقترب من شكل الكاس الطويلة او شكل مثلث مسحوب جدا ، بالغ الاستطالة ، ودقيق للغاية . وهذا الشكل هو ما يجعل مصر ابتداء وكأنها طول بلا عرض ، أو كما وضعها عمرو « طولها شهر وعرضها عشر » . ولكن لان تدرج الاتساع يخل ويتعدل محليا بطبيعة الحال فى مواضع معينة ، فان شكل مصر العام يعود غيبود فى واقعه كالزهرة: الصعيد ساقها ، والدلتا زهرتها ، والفيوم برعمها (١) . وآخرون يقولون كالنخلة : صعيد باسق ، ودلتا كالمظلة المفتوحة ، بينما الفيوم عرجونها .

وكما يتدرج اتساع الوادى من الجنوب الى الشمال ، فكذلك تتطور طبيعته الرسوبية . غرواسب الطمى أو الغرين النيلية لا تكاد تظهر على جانبى النهر قبل اسوان ، وعندها فقط تبدأ فى الظهور على استحياء . انها بداية السهل الفيضى ، قبلها نطاق تعرية نهرية وتحات وبعدها نطاق ارساب . وهذا ما يخلق كل الفارق الجسيم بين الوادى أعلاها واسفلها . فلا ننس ، ابتداء ، انه لا رواغد للنيل فى مصر أكثر مما له فى النوبة منذ العظيمة آخر

(1) Ball, Contributions, p. 11.

الرواند ، ومع ذلك فحشمان ما بين مصر والنوبة مجرى وو'ديا وبالتالي حياة
وكيانا . لم تكن صدفة ، اذن ، التسمية الفرعونية الذكية لجزيرة غيـله ،
Pi - lak ، بمعنى الزاوية اى نهاية الارض ، شىء مثل Land's End فى نهاية
الجزيرة البريطانية بكورنويل او Finisterre فى نهاية فرنسا ببريتانى .

هكذا اذن يبدأ الوادى عند أسوان ضيقا كالنقطة — هل نقول نقطة
الصرى ؟ — ثم تظل الرواسب ضيقة نحيلة حتى ثنية قنا ، حيث تفتش أرض
الوادى بسخاء ، ثم تتسع كثيرا ثم أكثر فأكثر كلما اتجهنا شمالا بصفة عامة ،
الى أن نصل الى الدلتا فتتفرج كالمروحة بلا حدود . وبهذا ايضا ينقسم الوادى
من حيث الارسابات النهرية الى ثلاثة قطاعات رئيسية : الوادى بلا سهل
جنوب أسوان ، والسهل الفيضى من أسوان الى القاهرة ، ثم اخيرا الدلتا .

الاتساع شمالا

بالارقام ، يتفاوت عرض الوادى بشدة بين حده الأدنى فى الجنوب
وحده الأقصى فى الشمال ، سواء ذلك من حيث الأبعاد الفعلية المطلقة 'و
المتوسطات العامة . فالحد الأدنى المطلق تسجله منطقة خانق السلسلة
شمال كوم أبو حيث يتقلص كل عرض الوادى الى نحو ثلث كم . أما الحد
الأعلى فيقع على العكس فى أقصى الشمال فى بنى سويف حيث يسجل ٢٣ كم ،
هى اعرض نقطة للوادى فى مصر . اى أن اعرض نقطة بالوادى تعادل نحو
٧٠ مرة أضيق نقطة . أما متوسط الحد الأدنى فيقع أيضا فى الجنوب فى
أسوان حيث يتراوح بين ٢ — ٣ كم . ومرة أخرى تسجل بنى سويف متوسط
الحد الأقصى وذلك بنحو ١٧ كم ، اى أكثر من ٥ أمثال نقيضه . ونظرا لهذا
التفاوت يصبح من الصعب استخراج المتوسط العام لاتساع الوادى ككل .
ومع ذلك فلما كان طول النهر فى الصعيد أكثر قليلا من ١٢٠٠ كم ، فى حين أن
مساحته نحو ١١ الف كم^٢ ، فإن متوسط اتساعه الكلى يدور نظريا حول
١.٠١ كم .

الاتساع والمساحة

وطبيعى ، يترتب على تفاوت اتساع الوادى تفاوت مساحته فى
قطاعاته المختلفة . ولما كانت أطوال المحافظات فى الصعيد تقل بالتدرج
عموما نحو الشمال فى حين يزيد اتساع الوادى ، فإن المساحات والأطوال
بينها تتناسب تناسباً عكسيا كقاعدة عامة ، كما يوضح الجدول الآتى الذى
يقارن النسب المئوية لأطوال المحافظات ومساحاتها . وقد اتخذنا فيه طول
النيل فى كل محافظة مؤشرا تقريبا ميسورا لطول المحافظة . ولئن كان الاول
أطول نوعا بتعاريجه ، فإن النسب تظل محفوظة والنتيجة واحدة عمليا .
كذلك فقد استبعدنا اليوم باعتبارها خارج خط الوادى نفسه .

المحافظة		طول النيل		مساحة المحافظة
كم	%	كم	%	
٧٠	٦	١٠٢٨	٩٥	الجيزة
٧٠	٦	١٠٧٠	١٠٥	بنى سويف
١١٤	١٠	٢٠٠٧	١٨٥	المنيا
١٤١	١٢	٢٠٣٩	١٩٥	أسيوط
١٠١	٨	١٥٤٠	١٤٥	بوهاج
٢٠٥	١٧	١٨٢٢	١٧٥	قنا
٤٤٠	٣٨	٨٧٣	٨٥	أسوان
١١٤١	١٠٠	١٠٣٧٩	١٠٠	جملة الصعيد بغير الفيوم

تكاد قنا ، يقول لنا الجدول ، تكون نقطة التعادل بين المساحة والطول ، حيث أنها الوحيدة التى تتساوى فيها النسبتان المئويتان ، وبهذا فإنها الاقرب الى تمثيل متوسط اتساع الوادى ككل . أما شمال قنا فان نسبة المساحة تزيد ونسبة الطول تقل بانتظام تقريبا ، والعكس بشدة جنوبها . وهذا بالطبع لصالح الشمال وعلى حساب الجنوب . فجدع الصعيد الاساسى من سوهاج حتى الجيزة يغادل ٥٥٪ من طول الوادى أى اكثر قليلا من النصف ، ولكنه يكتنز بنحو ٧٤٪ من مساحته أى ثلاثة الارباع تقريبا .

على العكس الجنوب الاقصى فى اسوان : وحده اكثر من ثلث طول الوادى ، نحو ٣٨٪ ، ولكنه لفرط ضيقه لا يستحوذ الا على اقل من عشر مساحته ، نحو ٨٫٥٪ فقط . بل اننا اذا اخذنا القطاع النوبى من اسوان على حدة ، أى من اسوان حتى ادندان ، لوصل ضيق الوادى وقلة مساحته الى اقصى حد والى حد مثير . فطول النهر هنا نحو ٣١٠ كم ، بينما مساحة النوبة المصرية ٢١٧ كم ، أى ان متوسط عرض الوادى يقل حتى عن الكيلومتر الواحد .

التقطع المحلى

على انه اذا كان الاتساع المطرد شمالا هو الظاهرة الكبرى فى مورفولوجية الوادى ، فان من ابرز خصائصه بعد ذلك تقطعه تقطعا تاما او جزئيا فى قطاعات محلية معينة . يحدث هذا حيث يضيق الوادى ضيقا شديدا غير عادى ، فتقترب الصحراء من شاطئى النهر بشدة حتى تكاد تلامسه ، فيتمزق السهل الى أحواض صغيرة او كبيرة بينها فواصل قد تطول او تقصر .

هذه الظاهرة تصل الى قمته فى بدايتها ، أى فى قطاع النوبة حيث

تصبح هى القاعدة لا الاستثناء وتغزو الاحواض القزمية اقل مساحة وامتدادا بكثير من الفواصل الصحراوية . ثم من اسوان حتى جذر ثنية قنا تخف. الظاهرة نسبيا ، ولكنها تظل واضحة بها فيه الكفاية للتعرف على أحواض متميزة لها أسماؤها المختلفة ولها بداياتها ونهاياتها المحلية المحددة . وفي الثنية نفسها تختفى الظاهرة وان اختنق السهل اختناقا شديدا لمسافات طويلة احيانا . غير ان ظاهرة التقطع تعود من جديد لتصبح القاعدة المطلقة على امتداد الضفة الشرقية وحدها ابتداء من حوض أنبوب غسالا حتى القاهرة .

وعلى عكس الضفة الشرقية تماما ، تمثل الضفة الغربية ابتداء من ثنية قنا حتى القاهرة كتلة واحدة متصلة دون أدنى انقطاع ، فهي بالغة الإتساع مهما ضاقت . غير ان هناك استثناء نسبيا طفيفا عند منقباد شمال مدينة اسيوط مباشرة ، فهنا يختنق الوادى والسهل بشدة بحيث لا يزيد عن الكيلومتر اتساعا . ولئن بدا أن هذا يشطر كتلة الضفة الغربية على المستوى الاقليمى العريض أو النسبى الى حوضين هائلين منفصلين تقريبا ، فالحقيقة أن الضفة برمتها تظل حوضا واحدا اعظم الا أنه مختنق في رقبة نحيلة جدا قرب منتصفه .

مع رحلة النهر النوبة

ولنتبع الآن عرض الوادى بشيء من تفصيل . يبدأ الوادى على الحدود وعلى امتداد النوبة ضيقا لا يكاد يملك سهلا غيظيا بمعنى الكلمة . فالحد الأقصى لعرض السهل هنا لا يزيد على بضعة مئات من الأمتار ، بينما قد يصل الحد الأدنى الى بضعة أمتار بالمعدد . ويتسع العرض بالطبع حيث يزيد الارساب النهري ، ويكون هذا عادة عند الانحناءات النهرية أو خلف النتوءات الصخرية البارزة وعند مصبات الاودية الصحراوية الكبيرة نوعا .

من ثم فهذا السهل ، الذى يقع على ارتفاع مترين فى المتوسط فوق مستوى الفيضان العادى ، يبدو كأشرطة بالغة الضيق شديدة التقطع ، فالحواف والجروف الصخرية أو المدرجات المتاخمة التى يغطيها الطين القديم ورواسب الحمى والرمال الخشنة تخنقها فلا تتسع نسبيا الا عند توماس والدر . والصحراء تجور وتطفى الى شاطئ النهر لمسافات كبيرة من آن الى آخر فتقطعها وتفصلها عن بعضها البعض الى جيوب ضئيلة أهمها أبو سمبل وبلان ووتوشكى وتوماس والدر وأبريم وكورسكو والدكه وقورته ولعلاقى . والى هذا فعلى الضفة الغربية تكثر الكثبان والتلال الرملية ، فتعرض رقع

السهل الفيضى لسفلى الرمال البطيء مما ترك بعض الأراضى الزراعية يورا ،
بينما سدت الكثبان مداخل بعض الاودية النهرية الصغيرة ،ولولا النيل لغزت
الضفة الشرقية أيضا . (١)

من غرط هذا الضيق والتقطع والاختناق ، اتت لاشك تلك الظاهرات
العمرائية الخاصة التى نلاحظها بقليل من الحيرة والتساؤل فى النوبة . واليك
ثلاثا منها : تسميات الوادى ، استطالة النجوع الفائقة ، ثنائيات تسميات
النجوع . بالاولى نغنى ذلك التقليد المنتشر من وسم قطاعات عديدة من النوبة
« بالوادى » ، كأنها بامتياز أو للتخصيص ، مثال ذلك وادى العرب ، وادى
المالكي ، وادى السبوع . أما استطالة النجوع الفائقة الشهرة فلا ريب حرصا
على الرقع الزراعية المتقطعة القزمية التى قد تفرض على النجع نفسه أحيانا
أن يتقطع الى بضع نويات تفصل بينها كيلو مترات . أما ثنائيات تسميات
النجوع فمشاهدة مثلا فى حالة الجنيفة والشباك ، توماس وعلفية ، ولعل هذا
التداخل والتواصل بين نجعين متجاورين هو صورة أخرى من تقطع وانتثار
النجوع العشوائى ذاته .

الصعيد

من الشمال يتسع الوادى بالتدرج الوئيد ولكن بصفة مطردة حتى نهاية
شنية قنا . غيرأراح متوسطه بين ٢ — ٣ كم فى أسوان ، وبين ٥ — ٦ كم أى
الضعف فى قنا . والاستثناء الوحيد هنا هو حوض كوم أبو المكتنز نسبيا ،
حيث تبلغ مساحته نحو ٥٠ كم^٢ ومتوسط عرضه نحو ١٠ كم وطوله نحو ٢٥
كم ، بينما يبلغ ارتفاعه فوق منسوب النهر نحو ٢٥ مترا . التفسير بطبيعة
الحال أن هذا هو السهل الفيضى الذى تخلف عن بحيرة الحوض القديمة ، كما
يعد الدلتا النهرية المعلقة لوادى شعيت — الخريط .

بعد الثنية ، ثنية قنا ، يبدأ « جذع » الوادى الحقيقى وصلب الصعيد،
فيفتح السهل حقا ويصبح غسيحا باستمرار ولكن بشكل أقرب الى التجانس
نوعا حتى المنيا حيث يتأرجح متوسطه طوال هذه الرحلة حول ١٥ كم ، أى
ثلاثة أمثال متوسط الثنية . ثم بطول بنى سويف يصل الوادى الى أقصى عرضه،
بمتوسط قدره ١٧ كم ، ويحد أقصى قدره ٢٣ كم كما رأينا يبلغه ازاء مدينة
بنى سويف نفسها . لماذا هنا بالذات الحد الأقصى ؟ لثلاثة أسباب .

اولا ، وأساسا ، لابتعاد الحافة الهضبية الغربية هنا الى أقصى حد بل
والى حد التلاشى تقريبا ، حيث تتقوس فى خليجها الأرضى الهائل المعروف
موغلة فى قلب الصحراء الغربية . فكذا يترك هوامش الضفة منخفضة الى

(١) عقيل ، ص ١٠١ — ١٠٩ .

مدى بعيد ، مما يسمح لوادى النهر أن يتوسع سهله الفيضى فيها بلا عائق مباشر . وهذا بدوره لا ينفصل عن عملية رفع النهر لمستوى قاعه وواديه رأسيا باطراد وبالتالي لتوسيع عرضه افتيا على العصور .

ثانيا ، لعل لازدواج النيل هنا ببحر يوسف الذى يجرى فى أقصى غرب السهل الفيضى أثره المساعد فى اتساع الوادى . على أن هذا قد لا يكون الا مجرد تعبير عن العامل السابق او مظهر من مظاهر العملية السابقة . ثالثا ، قيام كتلة جزيرة جبل أبو صير هنا داخل الارض السوداء ، فهى تضيف الى اتساع الوادى بقدر ما تأخذ من مساحته . ولعل هذا أن يعد عاملا سائبا بالقياس الى العاملين الموجبين السابقين ، الا أنه يفرض فى النهاية اضافة محققة الى مجمل عرض الوادى .

على أن الوادى ، بعد هذه الطفرة القبية القصوى ، يعود فى الجزيرة يفقد ما كسب فى بنى سويف ، اذ ينكمش فجأة وعلى غير المتوقع ، خاصة بين الصف وحلوان ، الى نصف متوسطه فى الاخرة . فلا يتجاوز متوسطه ٨ كم الا بالكاد ، كأنما هو رقبة الوادى المختنقة التى تعلو جسمه النحيل الطويل . لكن حتى فى هذه الرقبة فإن الوادى يظل أوسع بكثير مما هو عليه فى ذيله فى الجنوب الاقصى .

الدلتا

الدلتا ، أخيرا ، لها وضعها الخاص بطبيعة الحال . فهى مثلث منتظم ، وأن يكن غير متساوى الساقين ، ارتفاعه نحو ثلثي قاعدته . فالارتفاع من القناطر الخيرية حتى برج البرلس يبلغ نحو ١٧٠ كم ، قل تقريبا بطول قناة السويس ، التى لا تنزلق عنها فى خطوط العرض نحو الجنوب الا قليلا بمقدار المسافة بين بلطيم وبورسعيد أو بين القناطر الخيرية والقاهرة التى تقع ، أى القاهرة ، على نفس خط عرض مدينة السويس . أما طول قاعدة المثلث من الاسكندرية الى دمياط فنحو ٢٠٠ كم ، ومن الاسكندرية الى بورسعيد ٢٥٠ كم . وهذا بالطبع أقصى اتساع لمصر النيل فى أى مكان . وهذا الاتساع يعادل بالقياس الاول عرض سيناء وساحلها ، وبالقياس الثانى يزيد عنه قليلا . وعموما فإنه يعادل نحو \pm ربع ساحل مصر الشمالى البالغ ٩٥٠ كم .

وبهذه الأبعاد تبلغ مساحة الدلتا نحو ٢٢ ألف كم^٢ ، أى أكثر قليلا من ضعف مساحة الوادى فى الصعيد . فالدلتا إذن هى ثلثا مصر النهرية ، والوادى ثلثها فقط . أن الدلتا — هندسياً — مثلث حيث الوادى خط ، أو هو خط وهى كرة .

بين الضفتين

من أبرز خصائص السهل الفيضى فى الوادى ظاهرة هامة ، كان لمعوض الفضل الاول فى تسجيلها وتحليلها ، كما كان خير من عللها (١) . تلك هى أنه فى معظمه يقع على جانب من النهر دون الجانب الآخر . فنحو تسعة أعشار الارض السوداء فى الوادى تقع على الضفة الغربية ، ليس فقط بصفة منتظمة ولكن ايضا بصفة متصلة مستمرة . هذا بينما يخص الضفة الشرقية العشر فقط ، وبصورة متقطعة جدا عند ذلك .

معنى هذا ابتداء ان النهر ، أولاً ، لا يتوسط واديه وانما يجنح مجراه بشدة الى ان يلزم الجانب الشرقى منه وقد يلامسه تاركا صلب الوادى غربيه . ومعناه ، ثانياً ، أن الضفة الشرقية ضفة تعرية نشطة ونحت دائمو دائب فى حين ان الغربية ضفة ارساب واطماء كثيف . ومن تحصيل الحاصل ان هذا بدوره يعنى ان الاختلال بين الضفتين ليس حتى ثابتا بل هو فى ازدياد مطرد . فالضفة الشرقية تخسر باستمرار من شقتها السوداء الضئيلة لحساب الغربية التى تكسب بالتالى مرتين أو بالربيع المركب .

ولقد راينا بالفعل أدلة تاريخية على هذه العملية الأخيرة ، التى لو استمرت غان الضفة الشرقية السوداء ستتجه نظريا الى الانقراض تقريبا فى المستقبل البعيد جدا . المستقبل الجيولوجى لا البشرى أعنى ، بينما يقتصر الوادى فى النهاية على الضفة الغربية وحدها . وربما كان توقف الارساب وانطلاق النحر فى النهر منذ السد العالى من معجلات هذه العملية ، حتى وان كان هذا يفترض أنه سيسلخ من الضفتين على السواء بنفس القدر . وعلى اية حال غان هذه النظرية — النبوءة تطرح نفسها للبحث والتحقيق الدقيق قبل ان يمكن القطع فيها براى نهائى .

القاعدة والاستثناء

تلك اذن هى القاعدة العامة فى العلاقات بين الضفتين ، الا أنها تفصيلا اشد وضوحا فى قطاعات عنها فى أخرى . غنى النوبة ، أى قبل اسوان ، لا سهل فيضى كما نعلم سوى جيوب ترمية جدا مبعثرة هنا وهناك على كلتا الضفتين دون انحياز واضح لاي منهما وان بدت أكثر قليلا على الضفة الشرقية بينما تختنق أكثر على الضفة الغربية التى تتعرض لسفى الرمال الا حيث تحجبها عنها التلال . لكن الطريف ان القرى والنجوع النوبية القليلة الصغيرة

(١) نهر النيل ، ص ١٢٩ — ١٣٣ .

فى هذا القطاع ، اذ تتحرر من ضبط السهل ، تتوزع بحرية ما بين الضفتين ؛ بل تكاد تميل الى ان تتبادل التوزيع من ضفة الى الضفة الاخرى على التعاقب ، فتقوم احداها على هذه الضفة فتعقبها التالية على الضفة الاخرى وهكذا . وقد تتواجه قرأتان على الضفتين تماما مع اختلاف الاسماء ، ولكن الأشيع ان تنشطر القرية الواحدة بين الضفتين .

فهكذا ، قبل الخزان والسد ، من بين ١١ حلة وقرية ذات قيمة ، كان ١٧ على الضفة الشرقية وحدها ، ٩ على الغربية وحدها ، ١٢ مقسمة تحت نفس الاسم بين الضفتين ، ٣ مزدوجة على الضفتين مع اختلاف الاسماء . ولعل هذا النمط المتميز هو أصل وتفسير تلك التفرقة التقليدية المحلية ، والمحيرة بعض الشيء ، عند النوبيين بين الماتوك والتينوك ، والتي قد لا تعنى أكثر من سكان الضفة الشرقية والغربية على الترتيب (١) .

مع بداية السهل عند أسوان ، ورغم ضيق الوادى هنا عموما ، نجد السهل موزعا على الضفتين بنوع من التكافؤ تقريبا وان صعب التحديد قطعاً . فهو أكبر بعض الشيء على الضفة الغربية اذا استبعدنا حوض كوم أمبو من الحساب باعتبار ظروفه الخاصة ، ولكن اذا ادخل فيه فان كفة الضفة الشرقية ترجح . وعلى أية حال ، فعلى الجانبين على السواء يتقطع السهل بشدة الى سلاسل متصلة او منفصلة من الاحواض ؛ وقد تسير الصحراء مع النهر لمسافات طويلة خاصة فى الجنوب وبالأخص على الجانب الغربى . لكن الظاهرة اللافتة حقا هى ان هذه الاحواض تتتابع غالبا على التعاقب ما بين الضفتين الشرقية والغربية ، بمعنى أنها اذا بدأت على الشرقية كانت التالية لها على الغربية ، وهكذا . واذا حدث وازدوج سهل الوادى على الضفتين ، كما يتكرر مرارا ، فالأغلب ان يجنح الثقل الغلاب الى ضفة منهما فتكون « حوضا » حقيقيا ، بينما تكون الرقعة على الضفة المقابلة ضئيلة او ضئيلة جدا فلا تعدو مجرد « حوضه » صغيرة .

ليس هذا محسوب ، بل المهم والاهم ان هذه الاحواض فى كلتا الضفتين على السواء يغلب ان تقع عادة ، حين توجد ، فى داخل ثنية مقعرة للنهر لا ثنية محدبة . وفى حالة تواجده حوض كبير مع حوضه صغيرة ، أى فى حالة ازدواج السهل ، فان الاول هو الذى يقع دائما فى داخل الثنية المقعرة بينما يجنب الثانى خارجها أى يكون فى ظل ثنية محدبة . وبهذا وبذلك كله تتعاقب

(١) محمد عوض محمد ، الشعوب والسلالات الافريقية ، القاهرة ،

الاحواض ما بين الضفتين في اتساق ايضا مع تعاقب نعرجات النهر ما بين ثنيات مقعرة ومحدبة .

التطبيق : مع رحلة النهر أسوان

إذا تتبعنا الخريطة تطبيقا ، فغيا عدا بقعتين كالنقطتين لا تكاد تزيد كل منها عن الكيلومتر طولا وعرضا حول مدينة أسوان نفسها وعند الخطاره شمالها ، لا تبدأ أحواض الضفة الشرقية الحقيقية الا بحوض كوم أبو العظيم المساحة والذي يحقق اعرض اتساع واكبر مساحة في اى جزء من الوادى جنوب نجع حمادى . ولكن لهذا الحوض كما نعلم ظروفه الباليوجغرافية والفيزيوجرافية الخاصة كحوض بحيرة قديمة وكدلنا وادى شعيت — الخريطة . على أن هناك حوضه صغيرة ، حوضه بنبان ، على الضفة الغربية في حوض ثنية مقعرة صغيرة للنهر .

بعد فاصل صحراوى محدود ، تتحول الضفة الشرقية ابتداء من سلوه حتى جذر ثنية قنا الى شريط محدود مسحوب بالغ الضيق ، يدق أحيانا حتى يتلاشى ويتقطع بطول الثنيات المصدبة من النهر ، وقد يتسع قليلا داخل الثنيات المقعرة في حوضات متطاولة مثل حوضه الكلابية ثم حوضه الطود عند جذر ثنية قنا . أما الضفة الغربية في القطاع نفسه نهى الاكثر اتساعا واتصالا بكثير ، وان بدأت وانتهت ضيقة جدا ، ولذا تتسع لثلاثة أحواض طولية هامة هى حوض ادفو فالسباعية فأسنا . وكانعكاس مباشر وكمقياس دقيق لهذه العلاقات المتغيرة بين الضفتين ، نجد المدن الهامة تعاقب عليهما بالتبادل ، فأسوان ودراو وكوم أبو على الشرقية ، بينما ادفو والسباعية وأسنا وأصفون على الغربية .

ثنية قنا

في ثنية قنا ككل تتفوق الضفة الشرقية على الغربية اتساعا ، رغم أن أرقام متوسطات محافظة قنا توضح العكس . فمتوسط اتساع الضفة الشرقية ٢٨٣٠ مترا ، والغربية ٣٢٨٠ مترا (١) . غير أن هذا يرجع الى أن حدود المحافظة الادارية تتجاوز حدود الثنية الجغرافية لتضم قطاعات مغايرة . فعلى الضلع الجنوبى للثنية تتوزع الضفتان بعدالة ما بين حوضين من نمط عدسى يحتل كل منهما الثنية المقعرة في قطاعه . الغربى هو حوض أرمنت ، والشرقى حوض الأقصر .

(1) Willcocks & Craig, Egyptian irrigation, vol. I, p. 210.

أما على الضلع الأوسـ: من الثنية لتكون السيادة المطلقة للضفة الشرقية حيث نجد حوضاً واحداً كبيراً مركباً هو حوض قوص — قنا ، شكله هلالى ولو أنه أوسع في قطاعه الجنوبي القوصى في ظل ثنية مقعرة واضيق في قطاعه الشمالى القنائى حيث الثنية محدبة نوعاً . ويلاحظ هنا أن الضفة الشرقية هذه هى مجمع عدة أودية صحراوية هامة كالحمامات وقنا ، تضيف لا شك الى اتساعها بما يتراكم حولها من ارسابات . أما الضفة الغربية فتتضاءل الى سلسلة ، ولكنها متصلة ، من الاحواض الصغيرة والحوضات الشريطية ، كحوض قمولا ثم حوض البلاص .

أخيراً على الضلع الشمالى للثنية يتبع السواد الاعظم من السهل شمال النهر ، اى على الضفة الشرقية ، كقطاع مديد سميك يعادل حوض قوص — قنا حجماً وتتوسطه مدينة دشنا ، ولو أن ثنية محدبة تكاد الا قليلاً انفصل عنه فى أقصى الغرب حوضه كروية الشكل تستقر داخل ثنية مقعرة تشبه لدائرة او شبه الدائرة المثالية . جنوب النهر ، على العكس ، اى على الضفة الغربية ، تتضاءل الارض الى رقعة شريطية متقطعة تستقر داخل الثنيات المقعرة وتتألف من حوضه دندره الصغيرة فى الشرق وحوض غاو بحرى فى الغرب تفصل بينهما الصحراء طويلاً على امتداد ثنية محدبة . فكذا تركيب الضلع الشمالى لثنية قنا هو تركيب ضلعها الشرقى ، الا أنه معوج بالعرض بدل الطول .

جذع الصعيد

لا تتبلور ظاهرة انحياز السهل الفيضى للضفة الغربية كما تتبلور فى جذع الصعيد ابتداءً من نجع حمادى حتى رأس الدلتا . صلب السهل هنا نحتكره الضفة الغربية بلا أدنى توازن ، حيث تمثل نطاقاً ضخماً عريضاً رصيفاً لا نظير له فى سائر الوادى خارج الدلتا . انه الحقيقة الجغرافية الكبرى فى مورفولوجية الوادى ، ولا مجال اذن للاغاضة فيه الا ان نذكر أنه يضيق قليلاً أو كثيراً فى نقطتين : ازاء مدينة سوهاج فى الجنوب حيث ينكمش عرضه الى ٥ كم ، ثم ازاء مدينة أسيوط فى الوسط حيث يقتلص الى ٣ كم . بعيداً تماماً عن أى انقطاع ، قل اذن كخاصرة فى الحالة الاولى وكعنق فى الحالة الثانية . بل الطريف فى هذين الموضعين أن عرض السهل " يضى على الضفة الشرقية يصبح وهو الأكبر ، على خلاف القاعدة الطاغية فى جذع الصعيد برمته ، لكنها هو الاستثناء الذى يؤكد القاعدة لا الذى ينفيها .

على الضفة الشرقية ، على العكس ، علينا أن نميز بين ثلاثة قطاعات متباينة جذرياً " من نجع حمادى حتى منفلوط ، من منفلوط حتى الواسطى ، ثم من الواسطى حتى القاهرة . فى القطاع الاول يتركز عملها السواد الاعظم

من كل ارض الضفة الشرقية . وفى النتيجة ، فمن اجتماع هذا القطاع الدسميك نسبيا مع شقيقه الاكبر على الضفة الغربية نحصل على اضعف اطول قطاع مستمر من السهل الفيضى فى الوادى كله . كذلك تنعكس اهمية القطاع فى كثرة المدن الهامة فيه بصورة غير عادية ، مثلا اخميم وابنوب .

تفصيلا ، القطاع يقطع الى اربعة احواض طولية مديدة ، ولكنه يبدو شبه متصل تقريبا اذ تربط بين وحداته خيوط دقيقة جدا من الارض السوداء بحذاء النهر ولو انها لا تقل عنها هى نفسها طولا . تلك الاحواض هى من الجنوب حوض اولاد طوق بجنوب سوهاج ، حوض اخميم — ساقلته بشمالها ، حوض البدارى بجنوب اسيوط ، ثم حوض ابنوب بوسطها . وحوضا الاطراف هما اكبرها ، وحوضا الوسط اصغرها .

هذه الاحواض بلا استثناء تستقر اساسا او فى معظمها داخل ثنيات مقعرة للنهر ، بينما أن الثنيات المحدبة بينها هى اساسا التى تفصلها عن بعضها البعض . أكثر من هذا فان تلك الاحواض تصل الى اقصى اتساعها حيث تتعمق ثنياتها المقعرة غربا ، بينما تضيق حيث تقترب من الثنيات المحدبة . بل بفضل تلك الثنيات المقعرة العميقة قد يفوق عرض تلك الاحواض فى اقصى عرض سهل الضفة الغربية المواجه موضعيا كما يحدث فعلا فى اربعتها باستثناء حوض البدارى . الحقيقة الثانية ، بعد ضبط الثنيات ، أن هذه الاحواض تتفق الى حد بعيد مع مجامع بعض الاودية الصحراوية الهامة ، بحيث تمثل دالاتها ورواسبها اضافة تذكر الى رقعتها . مثلا فى حوض اولاد طوق ينتهى وادى النفوخ — القصب ، وفى حوض ابنوب وادى اسيوط .

حين ننتقل الى القطاع الاوسط ، منفلوط — الواسطى ، تختفى الضفة الشرقية او تكاد عمليا . فالنهر هنا وحيد الضفة احدى الجانب بصفة شبه مطلقة ، وتوشك اقدام الصحراء الشرقية أن تغتسل فى مياه النهر . الاستدراك الوحيد بضع بقع أو نقط موضعية متباعدة جدا ، مجرد جيوب قزمية قد لاتزيد عرضا أو طولا أو مساحة عن بعض الجزر النيلية المقابلة . أو هى على الاكثر بضعة اشربة خيطية نحيلة جدا منعزلة ومغلقة . والمثال الوحيد الجدير بالذكر هو حوض الشيوخ فضل — شارونه فى شمال المنيا .

وفى عدا هذا لالكل يعيش بوضوح فى أحضان ثنيات مقعرة اساسا ، والكل أيضا يبدو كعقد منفرد الحبات أو كواحات أو جزر سوداء وسط رمال الصحراء أو تحت اقدام الهضبة التى تصل بدورها الى حافة النهر مباشرة فى المسافات البينية الفاصلة والسائدة حيث يستطيع المرء حرفيا أن يضع قدما فى الماء وأخرى فى الصحراء .

فى القطاع الثالث والاخير ، الواسطى — القاهرة ، تعود الضفة الشرقية فتبرز بوضوح وباستمرار ، ولكنها تظل متواضعة ودون الغربية عرضا واهمية . السهل هنا ينقسم الى حوضين طوليين ، جنوب وشمال مدينة الصف التى تتوسط الرقبة المختنقة التى تصل او تفصل بينهما والتى تعد المدينة الوحيدة الهامة على امتداد الضفة الشرقية ما بين ابنوب وحلوان . الحوض الجنوبى هو اكبرهما مساحة وامتدادا ، ويكاد حقا يعادل القطاع المواجه من الضفة الغربية نفسها . الحوض الشمالى هو حوض غمارة — الشوبك ، وينتهى بازاء حلوان . هو الاضيق والاصغر ، ويتضاءل بوضوح بالقياس الى نظيره على الضفة الغربية . وغيا بين حلوان والقاهرة يكاد السهل يختفى الا من حوضة متواضعة فى الشمال هى حوضة البساتين ، آخر واحات الضفة الشرقية شمالا .

الخلاصة

كنظرة عامة على الوادى ، نستطيع الآن ان نعمم فنقول ان السهل الفيضى ، أولا، ينحاز عموما الى الضفة الغربية ، أساسا على حساب الشرقية . ثانيا ، نجع حمادى نقطة افتراق وتقسيم حاسمة ، شمالها تتفوق الضفة الغربية خارج كل مقارنة ، بينما توزيع الضفتين جنوبها اقرب الى التعادل النسبى مع رجحان طفيف فى كفة الضفة الشرقية . ليس هذا فحسب ، وانما هذا التحيز وذاك يزداد ، ثالثا ، كلما بعدنا عن نجع حمادى شمالا وجنوبا اى صوب اطراف الوادى . فشمالا يزداد انحياز الوادى للضفة الغربية باطراد الى ان يصل الى قمته فى بنى سويف ، وجنوبا يتطور التوزيع من التحايد النسبى فى ثنية قنا الى الاختلال النسبى لصالح الضفة الشرقية فى النسوبة .

الاغرب ، رابعا ، ان هذا الانحياز فى الشمال الى الضفة الغربية يصل الى حد العلاقة العكسية بين اتساع الضفتين . فحيث يصل انحياز السهل للضفة الغربية الى اقصاه ، يكاد يختفى تماما فى الشرقية ، وحيث يقل انحيازه نوعا للضفة الغربية يتفق ان هذه بالدقة نكون القطاعات الذى يظهر فيها على الضفة الشرقية بدرجة معقولة او شبه معقولة . وحيث يجنح النهر نفسه الى اقصى الغرب ، تتسع ارض الضفة الشرقية الى اقصاها ، والعكس حيث يجنح الى اقصى الشرق فهناك تتسع الضفة الغربية الى اقصاها . اتساع الوادى بين الضفتين ، باختصار ، يكاد يتناسب تناسبا عكسيا مع اتساعه على الضفة الاخرى .

واضح هذا فى حالة بنى سويف ، فهنا اقصى اتساع للوادى كله ، وهنا لا ضفة شرقية على الاطلاق . اما نقض هذا فنجده فى قطاع نجع حمادى —

منفلوط . فكل أحواض الضفة الشرقية المكتنزة هنا تقع بالذات حيث تضيق الضفة الغربية أكثر ما تضيق ويجنح النهر الى الغرب أكثر ما يجنح ، بينما نجد على العكس النقط الوحيدة في كل الوادى التى تكاد تصل فيها الصحراء الغربية وهضبتها الى شاطئى النهر تقريبا .

وإذا كانت تلك هى صورة الصعيد ، فإن الطريف أن الدلتا تأتى على العكس منها تماما، رغم أنها حالة خاصة جدا بالطبع . فهنا لا يتوسط الفرعان السهل الرسوبى بصرامة ولا يشطرانها بعدالة ما بين شرق وغرب . فالواقع أنهما يجنحان الى الغرب أكثر ، بحيث يأتى شرق الدلتا ضعف غرب الدلتا مساحة تقريبا كما تحف الصحراء الغربية تقريبا بالنصف الجنوبى من الأخير . أى أن الدلتا ، على عكس الصعيد ، الجانب الشرقى منها وليس الغربى هو الاوسع بكثير ، كما أن الجانب الغربى الاضيق وليس الشرقى هو الذى يتعرض لتقدم أو تدخل الصحراء .

التفسير العلمى

السؤال الآن : لماذا عدم التناظر هذا بين الضفتين ، وهل هو نمط لا نظير له ؟ أما أن له نظراء ، فهذا ثابت في كثير من الانهار الطولية المتجهة شمالا أو جنوبا ، وبالأخص في انهار روسيا الاوربية وسيبيريا حيث يجنح سهل الوادى ، ومعه كل ما يحمل من زراعة ومدن وحياة ، الى أن يقع على الضفة الغربية (١) ، وكذلك الحال في بعض انهار البرانس الفرنسية الصغيرة . . . الخ . أما عن التفسير ، فيستقطب عادة في نظريتين : دوران الارض حول نفسها ودفع الرياح ، أو التفسير الفلكى والمناخى على الترتيب . ولكن ينبغي أن يضاف اليهما في حالة النيل عاملان تكميليان هما الاودية الصحراوية وتركيب الدلتا ، أو التفسير الفيزيوجرافى والجيولوجى على الترتيب .

التفسير الفلكى : دوران الارض

فبمقتضى قانون فرل Ferrel Effect المشهور تنحرف الاجسام المتحركة غير الصلبة ، كالرياح ، الى يمين اتجاهها في نصف الكرة الشمالى والى يسارها في النصف الجنوبى نتيجة لدوران الارض حول نفسها من الغرب الى الشرق . وليس الماء كسائل رجراج باستثناء . فسرعة دوران الارض حول نفسها « تقذف » بمحتوى النهر يمينا ، فيكون الجانب الشرقى هزيلا ضامرا متأكلا بينما الغربى تاما متناميا . وقد يكون هذا التعليل مقنعا في حالة النيل،

(1) G. Taylor, Urban geog., p. 220 — 2.

كما أن استثناء ثنية قنا لا يتعارض معه لأنه إنما ينصرف إلى المجارى الطولية لا العرضية كالثنية . غير أنه بالطبع لا يفسر لنا تلك القطاعات العديدة من السهل الفيضى المتناثرة أو المتكاثرة على الضفة الشرقية (١) .

التفسير المناخى : الرياح

من هنا يطرح البعض التفسير المناخى ، متمثلا فى الرياح ، أما كبديل وأما كمكمل . فالرياح السائدة فى منطقة ما من شأنها أن تدفع بمياه أنهارها فى اتجاهها فتجنح وتنحاز إلى الضفة دون أخرى . فالرياح الشمالية والشمالية الغربية السائدة بانتظام فى مصر ، خاصة فى الصعيد ، تدفع مياه النيل بحسب هذه النظرية نحو الشرق ملزمة إياه بتلك الضفة تاركا وراءه الجسم الأساسى من سهله الرسوبى على الضفة الغربية .

معنى هذه النظرية ، التى تمنح الرياح قوة أكثر مما قد نتوقع ، أن الرياح الشمالية فى مصر لم تحفر المنخفضات العميقة وتخطط الكثبان المترامية فى الصحراء فقط كعامل تعرية أو أرساب ، ولكنها أيضا كعامل ميكانيكى قد شكلت أو ساهمت فى تشكيل مورفولوجية الوادى بكل ضخامته . ويعنى هذا أيضا أن الرياح الشمالية أن تكن نعمة على الضفة الغربية فإنها نقمة الشرقية ، أو أن تكن نعمة على جو الضفة الشرقية من حيث تلطيف الحرارة وتعديلها فإنها نقمة على أرضها من حيث غيابها أو نقصها .

ومهما يكن ، فهكذا يأتى فعل الرياح متضاغرا لا متناغرا مع فعل غرل ، ومضاعفا لا مضاعفا له ، فى « طرد » النهر بعيدا عن الضفة الغربية والزامه بالشرقية ، وبالتالي فى طرد السهل الفيضى من الضفة الأخيرة وقصره تقريبا على الضفة الغربية . كذلك فإن أثر الرياح يمكن أن يفسر باقتناع وقوع صلب السهل الفيضى فى قطاع قنا — نجع حمادى العرضى على الضفة الشمالية (الشرقية) ، حيث أن الرياح الشمالية تدفع بالنهر جنوبا ليلتزم الضفة الجنوبية (الغربية) .

المشكلة ، مع ذلك ، تظل قطاعات الضفة الشرقية من السهل ، فإن عامل الرياح يعجز عن تعليلها مثلما عاجز قانون غرل . ثم أن دور الرياح مركب أو معقد ولا نقول متعدد أو متناقض . فمن جهة فإن رياحنا الشمالية والشمالية الغربية ، كما تدفع بالنهر شرقا ، تدفع برمال وكثبان الصحراء الغربية لتغير على أطراف الضفة الغربية ، مما لا نظير له على الضفة الشرقية . وإذا كان من المسلم به أن هذا عامل محدود المقياس ، إلا أنه لا ريب يحد من

(١) عوض ، النيل ، ص ١٣١ — ١٣٢ .

اتساع الضفة الاولى نوعا . وهناك فعلا بعض من الكثبان الزاحفة على حافة الوادى فى قطاع او اكثر من مصر الوسطى . هذه واحدة .

اخرى واطخر ان للرياح نفسها اكثر من محور ، كما ان تغيرات اتجاه النهر هو الآخر فى قطاعاته المختلفة تعقد الصورة اكثر وتضعف العلاقة بين النهر والرياح . قد لا يكون هناك تعارض او تناقض فى حالة قطاع الوادى من منفلوط الى القاهرة . ففى النصف الجنوبى منه حيث يتخذ النهر محورا شماليا — جنوبيا نصا تسود الرياح الشمالية الغربية ، وبذلك يمكن ان تسقط على النهر بزواوية حادة . بالمثل فى النصف الشمالى من القطاع ، حيث نجد ان محور النهر ينحرف نحو الشمال الشرقى ولكن الرياح السائدة تختلف هى الاخرى لتصبح شمالية نصا وبذلك تظل الزاوية الحادة بينهما موجودة (١) .

ولكن كيف للرياح ان تفسر الوضع فى قطاعات الوادى ابتداء من منفلوط فجنوبيا ؟ انها ان تكن الرياح الشمالية التى تسود ، فانها لجديرة بان تدفع بالنهر الى اقصى غرب لا شرق السهل الفيضى فى قطاع منفلوط — نجع حمادى وفى مثله قطاع ارمنت — ادفى حيث محور الوادى شمالى غربى — جنوبى شرقى . اما ان تكن هى الرياح الشمالية الغربية التى تسود ، فانها تكون موازية للنهر وبالتالي يفنى ان تكون محايدة او محيده الاثر . وعلى العكس اذا كانت الرياح الاولى الشمالية الغربية هى السائدة ، فلماذا ينوزع السهل الفيضى على الضفتين بتعادل تقريبا فى قطاعى شرق ثنية قنا وادفو — اسوان حيث محور النهر شمالى جنوبى نصا ؟

التفسير الفيزيوجرافى : الاودية

عند هذه الثغرة يظهر التفسير الفيزيوجرافى ليسد نقص العاملين الفلكى والمناخى . فغلا ريب ان الاودية الصحراوية ، اودية الصحراء الشرقية ، التى تنتهى الى وادى النيل ساهمت فى توسيع رقعته بما تجاب من رواسب تتراكم عبر العصور ، خاصة فى الماضى المطير . وكلما كانت الاودية اضخم واقتوى كلما كانت اضافتها اكبر واوسع . ونحن نعرف ان مواضع مصبات الاودية الصحراوية تبرز عادة فى النيل ككتليات محدبة ناتئة ، كما راينا فى استعراض الضفتين كيف ان معظم أحواض الضفة الشرقية من اسوان بل ومن النوبة حتى ابنوب بل وحلوان تقع داخل ثنيات مقعرة من النهر (أى محدبة من الارض) . وهذا كله يمكن ان يفسر وجود السهل الفيضى ، بل والى حد التفوق ، فى بعض قطاعات الضفة الشرقية . حوض كوم امبو هو المثل الكلاسيكى بالطبع ، لكن الضلع الاوسط من ثنية قنا مثل آخر ، واكبر منه أحواض قطاع نجع حمادى — منفلوط .

التفسير الجيولوجى : الدلتا

تلاشية دوران الارض — دفع الرياح — الاودية الصحراوية مجتمعة يمكن اذن أن تفسر كل تفاصيل توزيع السهل الفيضى بين الضفتين فى الوادى، اى فى الصعيد . ولكن لا النظرية الفلكية ولا المناخية ، ودعك طبعاً من الفيزيوجرافية ، بصالحة قط للدلتا ، حيث لا تفسير مقنع للوضع فيها سوى ظروف نشأتها وتكوينها وترسيبها كمثث فى خليج ، اى التفسير الجيولوجى .

فمن جهة نجد أن الدلتا أعرض جداً ، وغربها أعمق داخلها جداً ، من أن يؤثر دوران الارض أو دفع الريح على نوسط مجرى النهر النسبى بها تأثيراً فعالاً . ومن جهة أخرى فقد يكون لدفع الرياح للرمال دور فى اقتراب الصحراء من فرع رشيد فى نصفه الجنوبى اقتراباً شديداً ، وربما كذلك فى تحديد نمو ارض غرب الدلتا فى نصفه الشمالى بدرجة أو بأخرى . وقد كشفت الاقمار الصناعية مؤخرًا عن غرود زاحفة فى شمال الصحراء الغربية تقترب من غرب الدلتا بمعدل ١٣ كم سنوياً .

صحيح أن سنى الرمال ودورها النحيدى يصدق على ضفة الصعيد الغربية ، إلا أنه دور محدود للغاية وأضعف بكثير بالقياس الى دور دفع الرياح للنهر نحو الشرق . وهكذا بينما تلعب الرياح والنهر الدور الاساسى فى تركيز السهل الفيضى فى الوادى على الضفة الغربية ، تلعب الرياح والرمال فى الدلتا دوراً ما ولو ثانوياً فى تحديد وكبت نمو الجانب الغربى منها . على أن عامل التركيب المورفولوجى لحوض الدلتا يبقى فى التحليل الاخير وهو العامل والتفسير الاساسى لا جدال .

وجه الأرض

وهل لمصر النيلية سطح أو تضاريس ، بمعنى الارتفاع والانخفاض ؟ حسناً ، على السطح يبدو الأمر مجرد سهل فيضى مستو ينتهى الى دلتا اشد استواءً وتسطحاً بمثل وبقدر ما هى أكثر اتساعاً واكبر مساحةً ، والكل ينحدر بعد هذا فى تدرج مطرد باهت لا يكاد يبين من الثلال الى البحر . وعلى السطح أيضاً ، يبدو وجه الوادى شاحب الملامح فاقد المعالم تقريباً أن لم نقل بلا تضاريس فعلاً . فانت حيثما نظرت غثم الانبساط السهل والرتابة السائدة الا من خطوط أو نقط تعلق أو تنخفض قليلاً هنا وهناك عن المستوى المسطح العام ، ولكن لا يكاد يشعر بها السائر تحت قدميه ولا يكاد هى تكسر خط الافق فى عين الناظر .

تضاريس مجهرية

الحقيقة، مع ذلك ، مختلفة الى حد آخر. غلسطح الوادى تضاريسه، وتضاريسه السالبة والموجبة بل والايجابية جدا . صحيح أن هذه التضاريس هي تضاريس الحد الأدنى minimal ، لا تعد حتى من تضاريس الدرجة الثالثة، وقد لا تقاس الا بالمتر واحيانا بالسنتيمتر . فاعلى نقطة فى الوادى كله فى أقصى الجنوب بالكاد تبلغ المائة متر . فمِنطقة اسوان على بداية وقمة السهل الفيضى فى حدود ٨٠ - ٩٠ مترا ، وادندان على بوابة الحدود السياسية فى حدود ± 100 متر (وادى حلفا عبر الخط ارتفاعها ١١٤ مترا فوق سطح البحر) . فاذا اضفنا ان اعق نقطة تحت مستوى سطح البحر فى أقصى شمال الدلتا ، وهى بحيرة مريوط ، لا يزيد عمقها عن ٣ امتار ، لكان مجموع كل الفارق بين اعلى واخفض نقطتين فى الوادى جميعا لا يزيد كثيرا عن ١٠٣ امتار . وللمقارنة ، فان مجموع الفارق بين اعلى واخفض نقطتين فى الصحراء المصرية المحيطة او فى مصر جميعا ، اى بين قمة سانت كاترينا (٢٦٣٧ مترا) وقاع القطارة (- ١٣٤ مترا) هو ٢٧٧١ مترا ، اى مثل مدى الوادى الاوروجرافى نحو ٢٧ مرة .

الطريف ، مع ذلك ، ان مدى التباين الاوروجرافى بين اعلى واوطى نقطتين فى الوادى هو اضعاف نظيره فى الصحراء نفسها . فنسبة اعلى نقطة فى الوادى على الحدود الى اوطى نقطة عند مريوط هي ١٠٠ : ٣ اى نحو ٣٣ مثلا ، اما فى الصحراء فان النسبة هي ٢٦٣٧ : ١٣٤ اى نحو ٢٠ مثلا فقط . وبطبيعة الحال فان هذا لا يمنع من أن الوادى يظل فى حد ذاته بالغ التواضع والضآلة والضخالة من حيث ارتفاعه ، ويظل سطحه دراسة فى الفيزيوجرافيا الميكروسكوبية micro-physiography ، وتضاريسه هي تضاريس مجهرية micro-relief ، متواضعة المقياس خفيفة ، خفيفة ، لطيفة ، ودقيقة nuancé الى أبعد حد ، لانها اساسا تضاريس بيئة نهريّة فيضية .

ولكنها هي بالدقة دقائق هذا السطح الخفيض التى تحكم على سبيل المثال كل خريطة الرى والصرف فى مصر ، بمثل ما تعد خطوط هذه الخريطة مرآة عاكسة او انعكاسا كاشفا لدقائق ذلك السطح يمكنك ان تطالعها من خلالها بطريقة غير مباشرة . والواقع ان خطوط الهيدرولوجيا من ترع ومصارف ومجار سائية ، والتى لا تقل فى مصر اهمية عن خطوط الكنتور كتعبير عن السطح ، انما هي بمثابة « كنتور سائل » بالفعل . والهيدرولوجيا فى مصر الفيضية الجافة اذن ليست فقط البديل او المكافئ الموضوعى لتساقط فى الاقاليم المطيرة ، ولكنها بالدرجة نفسها مجسم حساس للسطح والتضاريس ايضا ، او قل فيها يجتمع ويندغم القطبان الاساسيان فى الجغرافيا الطبيعية عموما وهما التضاريس والمطر .

لكل هذا فان تضاريس الوادى عندنا على شدة تواضعها تعد ايجابية فاعلة ومؤثرة الى اقصى حد من النواحي الطبوغرافية والهيدروجية والبشرية . فمتر واحد ، احيانا عدة سنتيمترات ، يمكن فى هذه البيئة الفيضية ان تصنع الفرق بين الحياة والموت وبين النجاة والضياع ، سواء بالفرق او بالشرق . بقدر ما هى سالبة اذن هذه التضاريس طبيعيا ، بقدر ما هى موجبة بشريا .

من هناك جميعا تكتسب دراسة سطح وادينا ، على تواضعه ، اهمية فائقة . وهنا نجد تضاريس هذا السطح تخضع لمنطق مطرد بسيط ، وفى منطقتها لضوابط اولية للغاية ، قل ان نجد لهندستها وميكانيكتها نظيرا فى غير بيئات الانهار الفيضية . فكل شىء فى تشكيل السطح يتوقف على قواعد الارساب النهرى ، ارساب حمولة النهر على صفحة الاقليم ، وهى قواعد تخضع لمعدلات ومعادلات ميكانيكية محددة واضحة تماما تتوقف اساسا على التفرقة فى ارساب تلك الحمولة بين مكوئها الرئيسيين وهما عنصر الرمل والطين فيها بحسب ثقلها او وزنها .

يترتب على هذا ، بالمناسبة ، ان التضاريس الطبوغرافية الناتجة ترتبط توا ارتباطا وثيقا جدا بطبيعة وتوزيع التربة ايضا الى حد التدخل الكامل واستحالة الفصل بينهما ، بحيث تصبح دراسة سطح مصر الوادى هى فى الوقت نفسه دراسة فى تربتها تقريبا ، وبحيث تعكس خريطتنا التضاريس والتربة كلا منهما الاخرى الى حد او آخر . وحتى لا ننسى ، فكلان هذا وذاك معا يعنى ان تضاريس الوادى وتربته كلاهما من صنع النهر وصياغته وتشكيله .

الضوابط الأساسية

ولنوضح تفصيلا . بطبيعة الحال فان انحدار سطح الوادى هو اول الضوابط المعطاة . وهو لا يختلف كثيرا عن انحدار النهر نفسه الا فى حدود معقولة هى الفارق المحدود وشبه المتجانس او المتدرج بين منسوبيهما ، فالاول يزيد على الثانى دائما بضعة او عدة أمتار . من هنا ينحدر سطح الوادى الهوينى وبهودة من الجنوب الى الشمال . وهذا كما سنرى هو ما يحكم عملية الارساب النهرى فى الوادى فيكمل تشكيل تضاريسه . ويكنى فى تحديد هذا النمط ان نرصد مناسيب ارتفاع بضع نقط او مدن متتابعة على امتداد الوادى مثلما يفعل الجدول الآتى ، الذى تشير الارقام المزدوجة القليلة فيه الى منسوبى النهر والبر (١) .

(١) المصدر الرئيسى للارتفاعات :

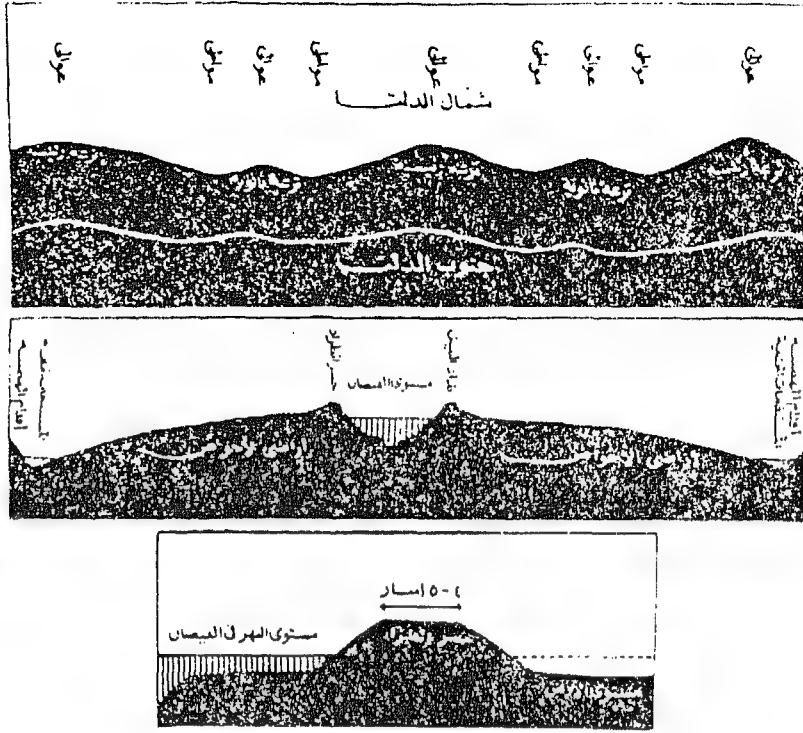
Climatological Normals, Cairo, 1938.

الموضع	مسترا	الموضع	منرا
حلفا	١١٤ ، ١٢٥٦	القاهرة	١٨ ، ٢٠
ادنجان	١٠٠ +	الازبكية	٢٠.٥
اسوان	٨٤ ، ١٠٠	العباسية	٢٩.٩
كوم امبو	٨٩	مصر الجديدة	٤١.٠
ادفو	٨٣	الخانكة	٣٠.٨
وادي عباد	٨٣	قناطر الدلنا	١٩.٦
وادي هلال	٨٠	بنها	١٣.٨
اسنا	٨٢	الزقازيق	١١.٢
الاقصر	٧٨ ، ٧٥	طنطا	١٤.٥
قنا	٧٣ ، ٧٥٤	الجميزة	٩.١
نجع حمادى	٦٧	القرشية	٧.٦
اسيوط	٥٥.٢	المنصورة	٦.٦
المنيا	٤٣	سكسا	٦
بنى سويف	٢٨.٤	دمنهور	٥.٩
الفيوم	٣٠.٤	رشيد	٢
الجيزة	٢١.٣	السرو	٢
		بورسعيد	٣.٥

اول ما يرسبه النهر بعد هذا من حمولته العالقة هو اثقلها ، وذلك اما في احباسه العليا او على جانبى شطوطه المباشرة حيث التيار اقوى ما يكون . اما اذا اراد ان يمضى بحمولته بعيدا الى مدى رحلته او حتى حواف الصحراء ، فانه لا يمكنه ان يحمل الا اخف واقل حمولته . اى ان آخر وابعد ما يرسبه هو اخف حمولته حيث التيار اضعف ما يكون . بعبارة اخرى ، ضابط التغر الميكانيكى في العملية كلها هو ببساطة "قدرة النهر على الحمل من جانب وثقل الحمولة من الجانب الآخر .

ولما كانت ذرات الرمل الخشنة الاكبر حجما هي الاثقل وزنا ، فضلا عن انها محمولة غالبا اقرب ما تكون الى قاع النهر ، فانها هي التى تترسب اولا ومبكرا سواء في الاحباس العليا او على الشاطئين المتصلين بالقاع والمتاخمين له مباشرة . عكس هذا ذرات الطين ، صلصالية دقيقة ناعمة ، فيستطيع النهر ان يحملها لمسافة اطول وابعد ، ومن ثم تزداد نسبتها في الاحباس السفلى وتجاه حواف الصحراء (١) .

(1) Hume, 1, p. 179.



شكل ٧٠ - قطاعات عرضية تمثل سطح الارض في الدلتا (أعلى)
والصعيد (أسفل) .
[عن ويلكوكس وكريج]

على المحور الطولى

فإذا بدانا بالمحور الطولى ، أى من الجنوب الى الشمال ، نجد الصعيد بعامة أكثر رملية فى تربته ، بينما الدلتا أكثر طميية . وبنفس التوازنات تختلف أجزاء كل منهما داخليا . فمثلا نجد أن التربة أخف ما تكون وأكثر رملية ومسامية فى الجنوب الاقصى من الصعيد ، بينما فى أقصى شمال الدلتا ترتفع نسبة الطين والصلصال الى اقصاها — ٨٠ — ٩٠ ٪ جنوبى بحيرة البرلس مثلا (١) — ولذلك تصل كثافة وتماسك التربة الطينية الى حد اللزوجة وعدم النفاذية تقريبا . ورغم مشاكل وصعوبات استصلاح مثل هذه الاراضى الطينية الصماء اذا ما تشبعت بالملوحة مرة ، كما فى برارى شمال الدلتا . فانها من الناحية الاخرى وللسبب نفسه تعزل المياه الجوفية المالحة هنا عن السطح وتبعد عنها خطر البوار الى الابد .

(1) Audebeau, "Terres . . restées fertiles etc.", p. 220.

ومن الطريف هنا أن نلاحظ داخل الدلتا غارقا موازيا بين فرعى رشيد ودمياط ، يمتد أيضا الى قطاع الساحل المتاخم لكل منهما . فلما كان فرع رشيد هو الاقوى تيارا حيث يستأثر بالقدر الاكبر من تصريف المياه ومن الحمولة العالقة ، فانه هو الاقدر أيضا على حمل ونقل ذرات الرمل الاثقل والاكثر خشونة ، بينما يعجز فرع دمياط الضعيف الجريان عن مثلها ويلتقط نسبة اكبر من ذرات الطمي والصلصال الناعم الخفيف . وهذا ينعكس مباشرة على تركيب التربة والارض على جانبي وضايف كل من الفرعين فضلا بالطبع عن الجزر النيلية فيه : رشيد أكثر رملية ورماله اكبر حجما ، ودمياط أكثر طينية ورماله أدق حجما .

الاطرف أن هذا الفارق يمتد الى قطاع ساحل الدلتا المتأثر ، تحت فعل تيار البحر المتوسط المتجه شرقا ، بكل من رواسب مصبى الفرعين . فقطاع رشيد — دمياط من الساحل (أى ساحل الدلتا الوسطى) يتأثر برواسب فرع رشيد ، ولذا كان أكثر رملية ورماله أكثر خشونة ، بينما يأتى قطاع دمياط — بورسعيد (أى ساحل شرق الدلتا) المتأثر برواسب فرع دمياط مباشرة وهو أكثر طينية ورماله أكثر نعومة (ولذا — بالمناسبة — كانت شواطئ السباحة فيه أقل جاذبية واغراء) (١) .

على المحور العرضي

إذا انتقلنا الآن من المحور الطولى الى العرضي ، فهنا نجد أن النهر يلتقى بأكبر قدر ونسبة من الرمل وذلك بالطبع بأكبر سمك وبالتالي بأعلى ارتفاع على شاطئيه المتاخمين مباشرة ، بينما تنقل ذرات الصلصال والطين الناعمة الدقيقة الخفيفة الى أبعد مدى لتتشر على وجه السهل الفيضى جميعا مع تناقص مطرد بالطبع فى الكمية والسمك والتراكم كلما بعدت عن مجرى النهر واقتربت من حافة الصحراء (٢) .

معنى هذا على الجملة أن أكبر كمية من الرواسب عموما بأكبر سمك وبأكبر ارتفاع ، وفى الوقت نفسه بأكبر نسبة من الرمل وأقلها من الطين ، تترسب على جانبي الشاطئين مباشرة ، بينما تقل كمية الرواسب عموما ويدق سمكها ويتناقص ارتفاعها كما تزداد فيها نسبة الطين وتقل نسبة الرمل كلما ابتعدنا صوب حافة الصحراء . العملية إذن عملية فرز مرتب أو توزيع أو

(1) Rushdi Said, "Remarks on the geomorphology of the Deltaic coastal plain between Rosetta & Port Said", B.S.G.E., 1958, p. 117.

(2) L.E. Bury, "Note on a problem of silt in canals", S.N., June 1911, p. 135.

تصنيف انتخابى للعنصرين الأساسيين الرمل والطين ما بين الطرفين النهائيين وهما شاطئ النهر وحافة الصحراء . وعلى هذه العملية الأساسية تترتب نتيجتان جوهريتان مترابطتان ، الأولى فى مستوى الارتفاع والثانية فى تركيب التربة .

هيكـل السطح

نمنسوب الارتفاع يصل الى قمته على جانبى الشاطئين مباشرة فى خط او شريط ضيق يمتد بطول النهر وموازيا له وعلى بعد قليل منه بحيث يبدو كذروة الحافة التى تنحدر منها الارض بشدة وبسرعة نحو النهر وبالتدريج وتبدد نحو الصحراء فى انحدار لطيف جدا ، عادة فى حدود مترين او ثلاثة على مدى عدة كيلومترات كاملة هى التى تكون أحواض الوادى حتى نهايته . وفى النتيجة فان سطح السهل الفيضى ككل على كلا جانبي الجرى النهري يصبح فى مجموعـه مقوسا محدبا cambered ، أعلاه فى وسطه وأوطاه على هامشيه ، كسطح الشوارع أو الطرق الحديثة المخططة بميل لتصريف المطر (١) .

ورغم أن هذا النمط من الارساب يسرى على كلا السهل الفيضى والدلتا ، فقد يسمى عموما بالنمط الدلتاوى ، بمعنى أن الارض فيه تكون أعلى على ضفاف النهر ثم يقل ارتفاعها بالتدريج كلما بعدت عنه نحو الاطراف ، مع استمرار انحدارها العام نحو الشمال بالطبع . وهذه الهيئة هى وحدها التى تجعل كلا الرى والصرف فى النمط الدلتاوى سهلا ممكنا بل وعملية طبيعية بحتة تتم بالجاذبية الطبيعية والانحدار السطحى . فهى فى الحالة الاولى التى تسمح بوصول مياه النهر تلقائيا الى آخر مدى الوادى الزراعى ، وهى فى الحالة الثانية التى تمكن مياه الصرف بعد دورة الرى فى الاحواض أن تعود الى النهر من جديد عن طريق مصرف فى شمالها او فى نهايتها عند البحر فى الشمال .

ليس عبثا ان هذا النمط ، وانما هو صميم سر حياة الوادى . فبه فى الواقع يبنى النهر ضفتيه الساليتين اللتين تحددان وتقنلان مجراه أولا ثم تحتويان فيضانه بعد ذلك فتحميان السهل الفيضى نفسه خلفها من خطر الغرق واجتياح وطغيان النهر عليه . هاتان الضفتان العاليتان هما أرض الضفاف الطبيعية natural levee أو bermlands ، وهما اللتان تعرفان فى قاموس الريف المصرى السدارج واصطلاحات هندسة الرى والمساحة

(1) A.E. Crouchley, Economic development of modern Egypt, Lond., 1938, p. 3.

الطبوغرافية « بطراد النيل » أو « جسر الطراد » الذى يحوى السهل الفيضى خلفه من الغرق أثناء الفيضان .

هذا الجسر ، الذى يهد عادة على شكل مصطبة ، يتفاوت عرض سقفه كثيرا ، كما يزيد نوعا فى التربة الرملية . وفى الدلتا يتراوح هذا العرض من نحو ١٠ امتار قرب راسها الى نحو مبرين قرب المصبين وان كان يصل هنا بالمقابل الى اقصى ضخامته حيث نجد فى منطقتى دمياط ورشيد اضخم جسور الطراد فى مصر جميعا . واخيرا فان هذا الجسر هو الذى يحمل سطحه دائما طرق المواصلات من طرق زراعية او طرق سيارات او سكك حديدية .

وفى المدن ، نظرا لاهمية الوقوع على الجبهة المائية ولغباب الزراعة ، يدفع هذا الجسر لصق النهر مباشرة حيث يرتفع من الماء توا ودعم بالتكسيات الحجرية المائلة بينما يتحول سقفه تقليديا الى « الكورنيش » المعروف . اما فى الريف فان الجسر يبعد بطبيعته عن خط الماء نفسه مسافة قليلة ولكنها غير منتظمة تماما ، نحو بضع عشرات من الامتار فى المتوسط ، مثاليا . { مترا ، تاركا شقة منخفضة بنه وبين النهر هى التى تعرف باسم اراضى السواحل . ولهذه الشقة قيمتها الحيوية ، غهى تغرق تماما حين الفيضان وبذلك تمتص الجزء الاكبر من ارتفاع النهر وغورة علو مياهه الناهضة وتمثل صمام الامن الاول ضد الفيضان (١) .

الاقاليم التضاريسية

على هذا تنقسم تضاريس السهل الفيضى من النهر الى الصحراء تلقائيا وعلى هذا الترتيب الى اربعة فطاعات : اراضى السواحل ، طراد النيل ، اراضى الاحواض ، المسنقعات الخلفية . غاولا ، اراضى السواحل ، شقة ضيقة حادة الانحدار الى النهر ومنسوبها يعلو قاع النهر كثيرا ولكنها تغرق فى جميع الفيضانات .

ثانيا ، طراد النيل ، وهو ذروه السهل جميعا ، كما انه خط الدفاع الحقيقى والاخير عنه فى وجه الفيضان ، ويظل سقفه بمنأى عن اعلى مائه الا فى سنوات الفيضانات العالية العارمة حين يعلى الماء قمة الطراد نفسه ويقفز فوقه او يكسره ليغرق كل شىء خلفه حتى حافه الصحراء . وفى هذه الحالة يصبح جسر الطراد هو الملجأ الاخير last resort للحياة جميعا ، غالى قومه وعواليه يهرع السكان الريفيون والفلاحون بكل مواشيهم وامتعتهم بقيمون عليها مؤقتا فى العراء غارارا من الغرق .

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 520 — 535.

ثالثا ، اراضى الاحواض ، وهى ليست اوسع النطاقات فحسب ولكنها
اولا وقبل كل شىء هى الجسم الاساسى للسهل الفيضى نفسه والبيواد الاعظم
من رقعته ، بقاس عرضها بالكيلومترات حيث تقاس الاخرى بالامتر فقط .
لذا غهى تنحدر بهوادة شديدة من عند اقدام الطراد الى حافة الصحراء ومائلة
فى ذلك الاتجاه نفسه ايضا . على ان النقطة الهامة هى ان منسوب هذا
النطاق فى معظمه يقع اسفل منسوب قاع النهر نفسه ، لان النهر كما نعلم
يرفع قاعه بمعدل اكبر واسرع من معدل ترسيبه له . ولذا غانه غارق حتا
فى جميع الفيضانات لولا ضبط الطراد ، كما ان بقاعه يظهر اولى وآخر بوادر
نشع المياه الجوفية قبيل الفيضان وبعده .

رابعا ، وأخرا ، نطاق المستنقعات الخلفية ، وذلك فى اقصى نهاية
السهل الفيضى عند تخوم لصحراء واقدام الهضبة . هذه بالضرورة اوطأ
نقطة فى السهل ، لذا تتحول عادة الى نطاق ضيق من البحيرات والمستنقعات
والبرك الدائمة او المؤقتة المتقطعة او المتصلة كالعقد ، وتعرف «بالمستنقعات
الخلفية back-swamps» تمييزا لها عن غيرها من تكوينات او تجمعات البرك
والغدران والمضاحل فى سائر أنحاء السهل (١) .

١ هذا اذن هو شكل السطح او منحنى الارتفاع كما تحدده طبيعة عملية
الارساب النهرى فى السهل الفيضى فى الوادى اى الصعيد . والامر فى الدلتا
لا يختلف كثيرا فى الجوهر ، الا انه من مقياس اصغر ولكن فى تركيب أعقد .
فحكم كل من فرعى الدلتا مورفولوجيا هو حكم النهر فى الوادى وان يكن على
نطاق اقل ضخامة واصغر بالطبع . فلان ارسابات النهر تتوزع فوق رقعة
اوسع بكثير مما فى الوادى المحصور ، كما ان جزءا منها ينفى الى البحر ، فان
اراضى الضفاف العالية او الطراد تكون اقل ضخامة وارتفاعا بوضوح مما فى
الصعيد ، بينما تأتى الاحواض المنخفضة خلفها شديدة الانخفاض بحيث
تتدهور احيانا الى مستنقعات وبحيرات شاسعة خاصة قرب المصاب حيث
نجد بحيرات الشمال الدائمة (٢) .

كذلك فان حكم لمروع الدلتا القديمة التى تحولت الى ترعها الكبرى هو
حكم الفرعين ، وان يكن هى بدورها اقل حجما ووضوحا وانتظاما فى خطوط
ضفافها لما اصابها من نعرية وتهدل او انقراض موضعى . فاذا اضفنا فوق
ذلك كل تغيرات المجارى القديمة وترعجاتها وما تهجر من ضفاف قديمة وتخلق
من ضفاف جديدة : ادركما كم هى معقدة مركبة ومتداخلة صورة السطح

(1) Butzer, "Environment & hum. ecology etc.", p. 46.

(2) Id., p. 46 — 7.

الفيضى والتضاريس النهرية فى الدلتا . فهى تتألف من عدد من الخطوط الطولية المتراسة بجانب بعضها البعض ترتفع الارض ثم تنخفض بها مرارا وتكرارا على التعاقب . وكما تحتل الفروع الحالية والقديمة وترع الرى الكبرى الخطوط المرتفعة فى هذا الهيكل ، تحتل خطوطها المنخفضة شبكة المصارف بالضرورة . بل وكلما زادت أهمية التربة واتسع قطاعها كلما زاد احتمال وجودها فى مستوى كنتورى اكثر ارتفاعا . فاعلى اراضى الدلتا على المحور الطولى هى ما يمر بها فرعا دمياط ورشيد أولا ، ثم نجد الرياح المنومى يمر باعلى بقاع وسط الدلتا ، وهكذا على الترتيب سائر الرياحات فالترع الرئيسية (١) . اكثر من هذا ، فاذا وجدت السنة من العوالى البارزة تخلو من الترع الهامة اليوم ، فيمكنك أن ترجح باطمئنان انها كانت تحمل مجارى مائية او غروعا ما فى القديم . اما المصارف فاذا وجدت فى خط مرتفع نسبيا ، اى فى غير المواطى الدنيا ، فلا يعنى هذا سوى انها سيئة التخطيط بلا نقاش . وعلى هذا فانك بخريطة شبكة الترع والمصارف وحدها وبدون خريطة كنتورية ، تستطيع على الجبلة أن تقرأ وتحدد تضاريس الدلتا العريضة دون خطأ كبير وبدقة كافية .

اخيرا ، فكما تمتاز الخطوط المرتفعة بارتفاع نسبة الرمل فيها وبالتالى بارتفاع درجة المسامية ، تمتاز الخطوط المنخفضة بارتفاع نسبة الطين ولذا فهى اكثر طميية وتماسكا ولزوجة . ويترتب على هذا بدوره منطقيا وواقعا أن الاولى ، التى تحمل ترع الرى بالطبع ، يمكن أن تتمتع بالصرف الطبيعى بالراحة اذا ما اجريت المياه فى ترعها على منسوب معقول الارتفاع ، ولكن اراضيها من الجهة الاخرى تكون معرضة اكثر لخطر النشع والتشبع اذا ما اجريت تلك المياه على منسوب اعلى مما ينبغى . اما الثانية فتكون اشد ما يمكن حاجة الى الصرف الجيد ، ولذا تستفيد تلقائيا من وجود المصارف التى تجرى فى باطنها بالضرورة ، لكنها اذا حرمت منها فسدت الى حد يتعذر معه اصلاحها تعذرا شديدا .

وفى النهاية ، وكما فى الصعيد ، ترتبط كل من خطوط العوالى والمواطى هذه بمحاصيل خاصة الى حد معين ، ليس فقط بحكم التضاريس ولكن ايضا بحكم التربة والمائية والصرف . وكل هذا يترجم حتما فى النهاية فى الحياة البشرية : كثافة السكان ، أحجام المدن ، الحرف ، طرق المواصلات ، انماط الحياة ... الخ .

(١) حسين سرى ، علم الرى ، د ١ ، ص ٥٤ .

التربة

خريطة التربة

بالموازاة مع هيئة الارض يسير تركيب التربة . فنسبة الرمل الاثقل اعلى ما تكون قرب النهر وتقل بالتدرج بينما تزيد نسبة الطين الخفيف كلما تقدمنا نحو حافة الصحراء . وبالصيغة البيدولوجية المحلية ، قرب النهر والفروع تسود التربة الرملية التى تتراوح نسبة الطين فيها حول الربع $\pm 25\%$ ، تتدرج بعيدا عنهم الى الطفل loam حين تتعادل نسبة الطين والرمل تماما ، ثم الى التربة الطينية او « الارض السوداء » التى ترتفع بها نسبة الطين الى النصف او اكثر $\pm 50\%$ ، ثم فى النهاية على هامش الصحراء الواسعة تأخذ « التربة الصفراء » الخفيفة جدا فى الظهور (١) .

كل هذا ينعكس مباشرة على الزراعة بالطبع ، حيث سنجد لكل نطاق محصوله الامثل او محاصيله المثلى . هكذا تكون اراضى السواحل هى الاكثر رملية ، ولذا تتميز بمحاصيل خاصة ومتخصصة جدا ، شأنها فى هذا وذلك شأن الجزائر النيلية التى هى اقرب شئ اليها وشبها بها من بين كل نطاقات ارض الوادى .

مثل السواحل الى حد ما ارض الضفاف العالية ، رملية او من الطين الرملى . بل انها لمثالية القوام تجمع بين الدرجة الصحيحة من المسامية والدرجة الواجبة من الغنى العضوى . محرومة هى حقا من الماء الاحمر عادة ، حيث ان الفيضان لارتفاعها لا يطغى عليها الا مرة كل ٧ — ٨ سنوات فى المتوسط . وحتى حين يطغى عليها فتلقد تخسر محصول هذا العام غرقا ، ولكنها تكسب فى نوعية وغنى محاصيل الاعوام التالية بتجدد تربتها . وهى تعتمد اساسا على الرى بالرفع الدائم فتمتتع تقليديا بالرى الدائم ، ولكن الاغراط فى الرى يصيبها بالفساد السريع نظرا لمساميتها . وفيما عدا هذا ، وعلى الجملة ، فان اراضى الضفاف العالية هذه ان تركت وشأنها لكانت أغنى تربة فى ارض مصر جميعا (٢) .

اما عن الاحواض فغسودها التربة الطينية السوداء الثقيلة (٣) ينوعها السميك (٦ — ٧ أمتار) وغير السميك (١ — ٣ أمتار) خاصة كلما تقدمنا

(1) Egyptian irrigation, 1, p. 184 — 6.

(2) Id., 2, p. 536.

(3) Id., 2, p. 451.

نحو الصحراء ، ولو أنها اذ تختلط على حافاتهما بقاعدتها الرملية السائدة تعود فتصبح مزيجا من طين النهر ورمل الصحراء غيسود هامش من التربة الصفراء الخفيفة .

ومرة أخرى فإن هذه الصورة تبدو بشكل نموذجي مبسط في الوادى بالصعيد ، كما تتخذ أبعادها الكاملة فيه على الضفة الغربية الأساسية بينما تتضاغط وتقتصر على مقاطعات مقطعة بالطبع في الضفة الشرقية ، ولكنها تتعقد كثيرا جدا في الدلتا .

خريطة جغرافية

وعموما ، فقد تعرف ويلكوكس (١) في محاولة تصنيفية شاملة للتربة المصرية على أربعة أنواع أساسية هي : التربة الصلصالية السوداء الكثيفة السمكية ، والصلصالية السوداء الكثيفة متوسطة السمك ، ثم الصلصال الرملى ، وأخيرا التربة الرملية او الحصبائية . ولكن ، بالنظر الى شدة تنوع وتعقد تركيب الاراضى المصرية الى أقصى حد ، فإن هذا التصنيف على أهميته يعد تبسيطا الى درجة « البساطة او السذاجة » كما يعلق موصيرى (٢) . كذلك فإن التصنيف نوعى اساسا ، لا يحدد التوزيع الاقليمى بدقة ، ولو ان موصيرى الذى بعض الضوء على خطوط هذا التوزيع . وهذه هى اهم معالم تلك الرباعية .

أولا ، التربة الصلصالية السوداء الكثيفة السمكية ، سمك ٦ — ٧ أمتار . غنية هى جدا ، ملائمة للقطن بصفة خاصة ، شديدة التماسك والقوام ، لا تفسد بافراط الرى الا ببطء شديد للغاية ، ولكنها اذا ما غسدت استعصمت على الاستصلاح كاشد ما يكون الاستعصاء . وعمليا ، فإن مثل هذه التربة لم تفسد اطلاقا بالرى المسرف الا حيث اجريت الترع على منسوب مرتفع طوال شهور السنة الاثنى عشرة . توزيعا ، تسود هذه التربة فى أقصى شمال الدلتا وفى اراضى الاحواض القديمة بها جنوب خط ويلكوكس القديم . ثم فى السنة الاودية المنخفضة فى معظم أجزاء الدلتا ، هذا بالاضافة الى أجزاء كبيرة من الاحواض فى كل الصعيد تقريبا .

ثانيا ، التربة الصلصالية السوداء الكثيفة متوسطة السمك ، سمك ١ — ٣ أمتار ، والمستقرة فوق الرمل . هذه متماسكة غنية ايضا ، كانت قبل الرى المسرف حديثا مرصعة فى كل مكان بالآبار التى تعمل صيفا وشتاء .

(1) Hume, 1, p. 179 — 180.

(2) V. Mosséri, "Le drainage en Egypte", B.I.E., 1909, p. 104.

ولكن حينما أجريت النزع فيها على منسوب مرتفع تدهورت التربة بصورة ملحوظة . بيد أنه حيث جرت النزع على منسوب منخفض عن سطح الأرض بنحو مترين صيفا وشتاء ارتفع مستوى المياه الجوفية الى منسوب مياه النزع ذاتها ، وبذلك أصبحت الآبار أقوى وأغزر ، فتحققت أفضل النتائج للجميع . أما توزيعا فان هذه التربة تتفق الى حد بعيد مع توزيع التربة الاولى .

ثالثا ، الصلصال الرملى ، وهو تربة غنية جدا حين تكون مرتفعة ، كما انها تصلح للذرة جيدا . ادخال النزع العالية المنسوب صيفا وشتاء في هذه التربة احوال الارض الى مستنقعات تتراكم على سطحها الاملاح . ولهذا لاند من خفض مناسيب النزع بها بحزم . توزيع هذه التربة يرتبط بشدة بالمجارى المائية ، فتظهر على حواف وجوانب الذيل وفروعه وترعه الطبيعية والنزع عموما . في الدلتا مثلا نجدها تسود في العوالى على امتداد النزع ، بينما تسود التربة الصلصالية السوداء الكثيفة السمكية في مواطى الاودية البيئية .

رابعا ، التربة الرملية او الحصباءية البحتة ، وتشمل مناطق ظهور السلحفاة في الدلتا ثم اطراف الوادى الهامشية سواء في الدلتا او الصعيد .

خصائص التربة

اخيرا ، ومن هذا التداخل الاقليمى بعيد التشابك بين التضاريس والتربة لا يبقى لنا في النهاية الا ان نخرج بالصورة العامة للتربة المصرية والقواعد والقوانين الاساسية الضابطة لها كما توصل اليها راؤول روش خاصة منذ وقت مبكر ثم اكدها واكملها اخصائيو التربة من بعده .

التربة المصرية ، اولا وقبل كل شيء ، تنطوى على متناقضة اساسية بين تركيبها الكيماوى والميكانيكى : الاول متجانس جدا ، والثانى بالغ التنافر الى اقصى حد . فكتربة منقولة ، مصدرها واحد ، تمتاز تربتنا بتجانس مطلق تقريبا في التركيب الكيماوى : غنية جدا — كما رأينا — في البوتاس ، اقل غنى نوعا في الفوسفات ، فقيرة قطعيا في الأزوت . كذلك فان نسبة الماغنيزيا والمنجنيز العالية متجانسة من اسوان حتى الدلتا . حتى نسبة الاملاح والملوحة لا تتفاوت كثيرا جدا خارج البرارى ، وان كانت أعلى في الدلتا منها في الصعيد دائما . (١)

على النقيض تماما التركيب الميكانيكى : يختلف ويتفاوت بشدة والى درجة مذهلة ليس فقط من محلية الى محلية او رقعة الى اخرى وانما كذلك

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 68.

داخل الحقل الواحد ، الامر الذى يفسر الفروق الصادمة فى انتاجية الزراعة بين حقل وآخر^(١) ، كما يعد حيرة باحث التربة ويفسر صعوبة تكوين بل غياب خريطة مقننة لتربة مصر حتى الآن .

تنصيلا على جانب التركيب الميكانيكى ، ورغم الفروق الاقليمية والمحلية التى لا نهاية لها ، فان اهم ما يمتاز به الارض المصرية عموما هو غلبة وسيادة التربة الطينية الصلصالية عليها وضعف الشق الرملى فيها . ذلك ان التربة المصرية مشتقة مباشرة من حمولة النهر وتعكس مكوناتها بكل امانة حتى ليوشك الا يكون هناك غارق تحليلى بينهما^(٢) . ولما كان عنصر الطين والصلصال يغلب بشدة على عنصر الرمال فى حمولة النهر ، فقد جاءت التربة المصرية — لسوء الحظ كما يضغط موصيرى — طينية اكثر مما ينبغى^(٣) .

ف رغم ان الطين اغنى جدا بالمواد الغذائية للنبات واحفظ للماء من الرمل المسامى الفقير ، الا انه شديد التماسك واللزوجة قليل النفاذية . ولهذا كانت التربة المصرية خصبة حقا ، سهلة الرى فعلا ، لكنها صعبة الصرف نوعا . وهنا يأتى فضل الشق الرملى المجحود او غير المنظور على تربتنا ، فهو الذى يخفف نسبيا من شدة تماسكها وصعوباتها وييسر صرفها نوعا . وكما يقول ويلكوكس وكريج ، ان يكن الماء الاحمر يحتوى على الكيماويات والرمل والبكتريا وغذاء البكتريا ، « فان الرمل من بين الاربعة ليس اقلها فائدة »^(٤) .

معادلة الخصوبة نسبة الأزوت

وهذا ما ينقلنا منطقيا الى موضوع خصوبة التربة : ما الذى يحدد خصوبة التربة فى مصر ؟ عاملان أساسيان : نسبة الأزوت ودرجة الملوحة ، وهما فى النهاية غير منفصلين عن بعضهما البعض تماما . عن الاول ، فلأن التازت عملية هامة جدا فى حياة النبات ، ولأن التربة المصرية فقيرة جدا فى الأزوت (النيتروجين) ، فان القاعدة العامة كما وجدها راؤول روش هى ان الاراضى المعروفة عنها انها أردا ما يكون هى دائها الاغقر فى نسبة الأزوت او

(1) Hume, p. 181 — 4.

(2) Ball, Contributions, p. 164.

(3) "Note sur l'assainissement des terres de la Basse Egypte" B.I.E., 1919 — 20, p. 97 — 103.

(4) Vol. 1, p. 426.

المنعّم بها بتاتا (١) . الأزوت ، يعنى ، وليس البوتاسيوم أو المغنسيوم ... الخ ، هو العامل المحدد limiting factor للخصوبة فى التربة المصرية (٢) .

لكننا ، من الناحية الأخرى ، نعلم أن الفروق الكيماوية بين أجود الأراضى وأردئها ليس كبيرا جدا ، ولهذا فإن من الخطأ أن نرد كل فروق الخصوبة الى عامل نسبة الأزوت وحده . والواقع أن هذه النسبة تتبع عاملا أوليا آخر هو عامل التهوية الداخلية للتربة . فعدم التهوية الكافية يعنى أن الأرض محرومة من الهواء ، أى فى حالة اختناق دائم (اسفكسيا) . وعامل التهوية يتوقف بدوره مباشرة على كمية الرطوبة فى التربة ، أى على حالة الرى .

وقد أثبتت التجارب أن التربة المصرية تتأزت بسهولة مع الرى الجيد ، وأن الأراضى التى لا تروى تحتفظ بأزوتها الطبيعى العضوى ، وهذه أيضا هى حال الأراضى التى كانت تروى حوضيا فقط . كذلك فإن إضافة السماد الطبيعى أو الصناعى تزيد التأزت . أما الأراضى التى لا تروى بكفاية فلا تتأزت جيدا . ولكن افراط الرى أكثر مما ينبغى يجعل التأزت يتم بسرعة جدا وبدرجة أكثر مما ينبغى بحيث تفقد الأرض ميزة التهوية الداخلية . ولهذا فإن الأراضى المعرضة لانشعاع أو ذات التربة الصماء غير المنفذة يركد فيها ماء الرى أياما عديدة فلا يظهر فيها أى أزوت فتكون فى حالة الاختناق الدائم ، وإضافة المخصبات هنا مجهود ضائع لا جدوى منه . وهذه الحقائق هى التى تعلل لماذا نجد مساحات كبيرة من الأراضى صرعا الجذب رغم أن التحليل الكيماوى لها هو نفس الترتيب الكيماوى لأجود الأراضى (٣) .

درجة الملوحة

أن يكن الأزوت ، مع ذلك ، هو العامل المحدد فى معادلة الخصوبة ، فإن العامل المسيطر master factor هو الملوحة . وابتداء ، فإن التربة المصرية عموما لا تخلو بحكم أصلها من الأملاح ، ولكن المهم هو درجة هذه الملوحة . فعند موصيرى أن درجة الملوحة هى أخطر عامل منفرد يشكل ويحكم خصوبة التربة فى مصر ، وأن درجة الخصوبة إنما هى درجة الملوحة لا أقل ولا أكثر تقريبا (٤) . وعند كيلينج أن وجود الأملاح الذائبة فى التربة أو غيابها

(1) R. Roche, "Etude sur la nitrification du sol d'Egypte", B.I.E., 1907, p. 107.

(2) V. Mosséri, "Le sebak des koms ou sebak koufri", B.I.E., 1920 — 1, p. 78.

(3) Roche, id., p. 108 — 110.

(4) V. Mosséri, "Drainage en Egypte", B.I.E., 1909, p. 108.

هو العامل الجوهرى فى تحديد خصوبتها . وقد وجد من دراسته للدلتا أن متوسط نسبة الاملاح فى التربة الجيدة هو نحو ٠.٣ ٪ ، وفى التربة المتوسطة ٠.٥ ٪ ، وفى التربة الرديئة ٠.٨ ٪ ، أما فى التربة الجذباء فقد يكون أى شىء ، حتى ٢٥ ٪ (١) . هذا مع العلم بأن كل أرض تزيد نسبة املاحها عن ٣ ٪ لا تثبت أى زرع مفيد ولا ترى فيها سوى الاعشاب البرية . فإذا ما هبطت النسبة الى ٢ ٪ امكن زراعة الدنيبة وحدها . ولا بد أن تنخفض الى ٥.٥ ٪ قبل أن تمكن زراعة الارز أو البرسيم (٢) . ومن حسن الحظ عموما أن جميع الاملاح الضارة فى التربة المصرية هى من انواع قابلة للذوبان فى الماء بسهولة جدا ، ولذا يمكن غسلها وازالتها جيدا بالمعاملة الصحيحة .

والثابت بعد هذا أن الرى الدائم يعمل ، من خلال رفع مستوى الماء الباطنى ، على تركيز الملح فى التربة وعلى رفع نسبة الملوحة باستمرار . ومن ثم يتحدد التوزيع الرأسى للملوحة فى التربة بعاملين : طبيعة التربة ثم عمق المستوى الباطنى (٣) . من هنا فان الخصوبة ، بسبب الملوحة ، قد تختلف حتى ولو تجانس التركيب الميكانيكى للتربة . فلقد توجد تربة طينية صلصالية بجوار أخرى طينية صلصالية مختلفة التركيب أو متشابهة ، ولكنهما تختلفان فى الخصوبة بشدة ، السبب هو اختلاف نسبة الاملاح فيهما (٤) .

وها هنا يأتى الصرف ، بما فى ذلك الصرف الطبيعى أى انحدار الأرض ، كعامل أساسى فى تحديد درجة الملوحة . ولما كان الصرف الطبيعى يتوقف على منسوب الأرض أى على عامل الارتفاع عن سطح البحر ، فاننا نجد كقاعدة عامة أن الأرض الأعلى اقل ملوحة والأوطى أكثر ملوحة . ومن هنا ، ورغم أن نسبة الملوحة لا تتفاوت بين أجزاء مصر إلا تفاوتها محدودا نسبيا ، فان الملوحة تزداد فى مصر عموما كلما اتجهنا من الجنوب الى الشمال ، ففى الصعيد حيث النيل مصرف طبيعى عام اقل منها فى الدلتا ، وفى الدلتا فانها تزداد بانتظام كلما اتجهنا أو قل هبطنا شمالا .

فأرض الدلتا ، بمزيد من التفصيل ، تحتوى على املاح أكثر بالتقطع من أرض الصعيد ، الى حد أن نسبة الاملاح فى مياه مصارف الاولى تبلغ بضعة الى عدة امثالها فى مياه مصارف الاخيرة فى المتوسط وأحيانا عشرات امثالها

(1) B.F.E. Keeling, "The fertility map of the Delta", C.S.J., Jan. 1914, p. 2.

(٢) حسين سرى ، علم الرى ، ج ٢ ، ص ١ .

(3) Mosséri, "Drainage etc.", p. 109.

(4) Mosséri, "Nôte sur les dépôts nilotique des gazayer et saouahel" B.I.E., 1918 — 19, p. 179.

في الحدود القصوى والحالات المتطرفة (١) . كذلك ، مثلا ، في أقصى شمال الدلتا تتتابع نسبة الملوحة من الجنوب الى الشمال على النحو الآتي . في الاراضي المزروعة على منسوب متر واحد ، تبلغ نسبة كلورور الصوديوم ١ / ونسبة المجنيزيا ٥٠ ٪ . في الاراضي البور التي يتراوح منسوبها حول ١ - ٥٠ متر ، تبلغ نسبة الملحين معا ٢ - ٢٥ ٪ . وأخيرا قرب البحيرات ، تبلغ نسبة كلورور الصوديوم ٥ - ٨ ٪ ونسبة المجنيزيا ١ - ٢ ٪ (٢) .

بهذه الضوابط مجتمعة ومتداخلة تتحدد معادلة خريطة الخصوبة في نهاية المطاف . فالصعيد أكثر رملية والدلتا أكثر طينية ، ولكن الصعيد أقل ملوحة والدلتا أكثر . وفي المحصلة فإن هذا يعوض ذاك تقريبا وتنتهي المعادلة الى توازنات اقرب الى التعادل النسبي . ولكن داخل الدلتا على حدة يتفق اثر الكنتور والملوحة في تحديد الخصوبة . فنجدها تقل باطراد من الجنوب الى الشمال بحيث تبرز ثلاثة نطاقات اساسية من الخصوبة في علاقة حاسمة مع الارتفاع والصعود وفي تدرج واضح من جنوب الدلتا الى وسطها الى شمالها . وخط التقسيم بين التربة الجيدة والمتوسطة هو بالتقريب خط كنتور ٦ متر ، بينما يتبع خط التقسيم بين التربة الرديئة والمجدبة كنتور ٥ متر . ليس هذا فحسب . بل ان السنة الاراضي الأكثر ارتفاعا على جانبي الترع الكبرى تكون دائما أكثر خصوبة من السنة الاراضي الأكثر انخفاضاً بينها (٣) .

خصوبة مصر

الآن ، ختاماً ، اذا كانت تلك هي معادلة الخصوبة وهذه خريطتها ، فالى اى حد تعد التربة المصرية خصبة بصفة عامة ؟ على عكس الشهرة الذائعة عن خصوبة التربة المصرية ، تربتنا فقيرة في عنصرين جوهريين الازوت والذبال (المادة العضوية humus) . ثم هي بعد . ان تكن غنية بسائر « فيتامينات » التربة من الاملاح المعدنية الحيوية ، فإنها سواء بالوراثة او بالبيئة غنية ايضا بالاملاح الضارة . هذا وذلك بينما يبدي قواها الميكانيكي كل درجات الصلاحية والسهولة وعدم الصلاحية والصعوبة . أبولغ اذن في تقدير خصوبة مصر وفي شهرتها التاريخية مضرب الامثال ؟ « وهل ، أولا ، مصر خصبة ؟ » - يعترض جاي لوساك أصلاً ، ثم يجيب بتحفظ « كلا ، ليس بصفة مطلقة » (٤) .

(1) Egyptian irrigation, 1, p. 67 — 8.

(٢) حسين سرى ، نفس المكان .

(3) Egyptian irrigation, id.

(4) V. Mosséri, "Du sol égyptien sous le régime de l'arrosage par inondation", B.I.E., 1922 — 3, p. 22.

وهكذا نجد تقييم خصوبة التربة المصرية ، ومعها غرين الفيضان بالطبع ، يقع كالعادة بين طرفى نقيض من التهويل والتهوين . ولكن الواقع ان للخصوبة جانبين : معدن التربة نفسه وطريقة استغلال هذه التربة . لذا فان القضية ككل ادخل في باب الزراعة . وكل ما يمكن ان نقوله هنا عن معدن التربة وحده ، الجوهر الموروث الدفين نفسه ، هو انه جيد جدا ، دون ان يكون بالضرورة اجود ما يمكن ، فعمل في العالم تربيات كثيرة اجود قليلا او كثيرا .

المياه الباطنية

ليس النيل الذى تراه يتوج لاندسكيب الوادى هو كل النيل الحقيقى في مصر . فقليلا ما نتذكر ان لهذا النهر المرئى اعماقا وجذورا دفينة وضاربة تحت ارض واديه التى ندب عليها ونحن ننظر اليه ، حتى ليوشك هذا الوادى مجازا ان يكون جزيرة هائلة او كالجزيرة تطفو على بحيرة خفية من المياه العذبة . فهناك تحت الوادى حوالم اخرى نيلية باكملها تجعل من النيل نهرا . لا نقول كجبل الجليد الطامى لا يظهر منه الا اقله ، ولكن نهرا ذا طابقين two-storeyed على الاقل ان لم نقل ثلاثة .

فليس في مصر نيل واحد فقط ، ثمة في الواقع « نيلان » : ظاهرى على السطح هو النيل السطحى ، وان كان ابعد شىء عن السطحية ، فانما هو الاساس بالطبع ، والافضل ان نقول العلوى او الظاهر ، وباطنى خفى غير مرئى تحت التربة هو النيل السفلى او الباطن ، وهو غيظ وغائض النيل العلوى او ظل النيل تحت الارض . وليست المياه الباطنية اذن قاصرة على الصحراء ، فلوادى ايضا طبقتة او طبقاته الجوية الحاملة للمياه الباطنية وان تكن على مستوى آخر ومن مصدر جد مختلف .

واخيرا فليس كل ما يختفى من مائية النيل الجارى بالتسرب هو غاقد ضائع مفقود للانسان الى الابد ، بل هو كما نرى لا يغور او يغوص الى اسفل الا ليكون خزاننا باطنيا بعيدا عن البخار والبحر بحيث يصبح بمثابة نهر سفلى ورصيد مدخر ، نكاد نقول حرفيا « تحت البلاطة » ، اعنى تحت الارض ، او قل بمثابة صهريج او بنك ماء دفين محفوظ لوقت الحاجة ، الا انه بنك محلى . خصوصى لكل قرية او مزرعة او حتى ساقية .

قيمة المياه الباطنية

لنوضح . ما يتسرب من مياه النيل والفيضان في الارض لا يضيع بددا شتىا فيما تحت التربة ، بل يعود الى التجمع في طبقات معينة منها على

شكل موارد مائية جوفية تحت الوادى نفسه يمكن استغلالها ، وتستغل فعلا منذ القدم وعلى نطاق واسع للزراعة والشرب ، طوال العام وفى كل انفسول ، لا مقطوعة ولا ممنوعة ، لا منقوصة ولا مقصورة . وهى موارد لا يستهان بها ، بل هائلة بأى مقياس ، وقد لعبت دورا هاما فى الزراعة والحياة فى كل اجزاء مصر منذ فجر التاريخ وعبر كل العصور ، خاصة ايام الرى الحوضى ، وبالاخص فى شريط اراضى حافة النهر المرتفعة او النبارى التى تعلو على مستوى الفيضان ، ثم فى اراضى النجوع او اراضى حافة الوادى على الصحراء شديدة البعد عن النهر وتريعه . وفى هذه الحالات فانها تستدق بالسواقى وسائر آلات الرى وبالأبار العميقة او الضحلة . وعلى الجملة فان المياه الجوفية بهذا الشكل تمثل بحق حلقة الوصل التاريخية والجغرافية بين الرى الحوضى والرى الدائم (١) .

عليها ايضا كانت تعتمد المدن والعواصم المصرية الكبرى القديمة فى الشرب وتوغير الزراعة الكثيفة المستديمة ، خاصة منها تلك البعيدة عن النهر او الواقعة على اطراف الصحراء . والملاحظ فعلا ان كل عواصم مصر التاريخية العريقة قامت فى مناطق غنية بموارد المياه الجوفية الجيدة مثل طيبة وأبيدوس ومنف نفسها . فمياه منف الجوفية ممتازة للشرب ، اما طيبة فهي الوحيدة فى كل الضفة الشرقية ذات الموارد الجوفية الجيدة ، بينما تتمتع أبيدوس بأفضل مياه جوفية على الاطلاق فى وادى النيل جميعا (٢) .

وحتى بعد الرى الدائم لم تفقد هذه المياه الجوفية اهميتها للزراعة فى مناطق كثيرة . ففى احواض الصعيد سابقا كانت الآبار تحفر فى كل مكان للرى الصيفى ، وكان الماء عذبا وعلى عمق ٣ — ٧ أمتار من السطح . اما فى الدلتا فان الآبار من أجل الرى واسعة الانتشار للغاية اعلى خط كنتور ٦ متر ، ومستوى الماء على بعد ٣ — ٦ أمتار أسفل السطح ، وكلما كان المنسوب اعلى كلما كان الماء احلى . والآبار هنا تعتمد فى خزائنها الجوفى على مياه الترعى الكبرى مثلها على النيل نفسه تماما . اما أسفل كنتور ٦ متر فيندر جدا استعمال الآبار ، لأن الماء الجوفى مالح او مائل للملوحة (٣) . واخيرا ، وفيما عدا هذا ، فان المياه الجوفية هى الاساس والامل الحقيقى لاي توسع زراعى او عمرانى على حافة الوادى كله لا سيما فى الصعيد .

اما عن الشرب ، فعلى المياه الجوفية مازالت تعتمد مئات القرى فى كل اجزاء مصر ، سواء بالآبار او الطلبات . وتلك هى « المية المعين » ، نسبة

(1) Egyptian irrigation, vol. 1, p. 299.

(2) Id., p. 299.

(3) Id., 1, p. 32 — 33.

الى العين بمعنى النبع ، وتميزا لها من مياه الترعة والنهر العادية الجارية . هذا بينما اعتمد عليها كثير من مدن مصر الحديثة في شبكات مياه المدن حتى اوائل القرن الحالى ، كما في طنطا وغيرها من مدن الاقاليم بل والقاهرة نفسها (منذ بدايته على قمة واطراف الهضبة الصحراوية الغربية ، اعتمد فندق مينا هاوس على المياه الجوفية) (١) . وفي الوقت الحالى فان ٢٠ مليون نسمة من سكان مصر ، أى نصفهم ، يعتمد على المياه الجوفية في الشرب .

ليس اذن مما يستثير الدهشة أو حتى مجرد الالتفات ، عند هذا المدي ، ان تعتمد مصر النهرية الفيضبة على المياه الجوفية الى هذا الحد ، وان تكون رقعة الوادى النهرى مثقبة بالآلاف الآبار ، السطحية والعميقة ، الارتوازية وغير الارتوازية ، للرى وللشرب ، وأن يحصل نصف السكان على ماء النهر من أسفل قاع النهر ، يعنى من تحت أو من أسفل ماء النهر ، دون سطحه أو جنبه هو نفسه مباشرة ؟ الا يذكر هذا الى حد أو آخر بجوهر حياة الواحات ؟ ولكن ، حسنا ، أوليست مصر في النهاية شبه — واحة ، أو بهذا التحديد نصف — واحة ؟

الخصائص العامة

مهما يكن ، فاهم ميزات هذه الموارد الجوفية ، فضلا عن توغرها محليا مباشرة وطوال الوقت ، خلوها من المواد العالقة مسببة العكارة ، فهي بحكم تجولها البطيء والطويل خلال طبقات التربة السفلى أشبه بالمكررة طبيعيا . كذلك فهي تخلو من الشوائب والآفات ودواعى التلوث الذى تتعرض له مياه النهر المكشوفة ، ولذا كثيرا ما يتحول الاستعمال اليها اثناء الاوبئة والطواعين والكوليرا . . . الخ ، لأنها آمنة وضمن من مياه النهر المعرضة لنقل الجراثيم .

على ان مميزات المياه الجوفية ليست ميزات كلها . فهي كقاعدة عامة دون مياه النيل جودة وتنوعية ، لأنها أقرب الى الماء العسر hard water منها الى اليسر soft ، خاصة كلما كانت اعماق ، وذلك لكثرة الاكاسيد الحديدية والمتجزز بها . كذلك فانها اميل الى الملوحة نظرا لما يذوب فيها من املاح الباطن اثناء تجولها فيه . أيضا ، وبالتالي ، فانها أكثر ملوحة كلما ابتعدنا عن النهر والوادى واقتربنا من الصحراء . ويمكن لهذه الكيميائية أن تهدد انابيب المياه في شبكات المدن بالانسداد أو التآكل ، أى أنها لا تلائم الاغراض الهندسية كثيرا . وأخيرا فانها قابلة للتناقص والاستنزاف ، أى محدودة في النهاية كموارد . لكل هذا تفضل مياه النيل حيثما أتاحت وحيثما أمكن تنقيتها أو تكريرها (٢) .

(1) Hume, 1, p. 118 — 9.

(2) Ibid.

والترربة ضابط اساسى جدا فى ابقاع حركة المياه الجوفية راسية وافقية على السواء ، لاسيما انها تختلف بشدة كما نعرف من بقعة الى اخرى . فحيث توجد التربة الصلصالية المتماسكة المعهودة لا يكون لارتفاع غيضان النيل تأثير كبير على سطح الارض . ملقد يكون النيل على منسوب ٣ امتار فوق مستوى الارض ، ومع ذلك تظل الحقول جافة كما فى عز الصيف . ولكن حيث التربة رملية فان هى الا بضعة ايام بعد ارتفاع النيل مترا واحدا فوق مستوى الارض حتى يكون كل حقل قد غدا بركة راكدة من الماء الاسود تصل الى مسافة نصف كيلومتر من النهر وفى بعض المواضع الى كيلومتر كامل . مع ذلك فما ان يهبط النيل حتى تهبط المياه الجوفية معه غورا .

الشيء نفسه يقال عن مياه الآبار بالطبع ، فهى تختلف كثيرا او قليلا فى مدى ارتفاع وانخفاض المستوى الباطنى بها وفى مدى سرعته ويطئه وذلك بحسب التربة . قرب القاهرة ، مثلا ، وجد ان الماء يبئر فى تربة رملية ارتفاع ٧٣ متر فوق منسوبه الأدنى بينما ارفع النيل ٦١ متر . كذلك فان الآبار فى التربة الطينية الصلصالية السوداء تعطى ماء اقل مما تعطيه فى التربة الرملية ، غير انه فى الاولى احلى منه فى الاخرة (١) .

اخيرا ، وكما فى الصحراء الغربية ، ولكن مع الاختلاف المطلق فيما عدا ذلك بل وحتى فى بعض ذلك ، هناك مستويان للمياه الجوفية فى وادى النيل : واحد قريب من السطح ، والآخر بعيد فى العمق . وكل منهما منفصل تماما عن الآخر كقاعدة ، ولا يتلاقيان او يتماسان الا فى نقط او آفاق محلية وظروف خاصة . كذلك فكل منهما خصائصه الطبيعية والكيمائية المتميزة ، وله ايضا حركته وسلوكه وذبذباته او هيدرودينامياته وهيدروستاتيكيته الخاصة ، اى دورته الباطنية bathyhydrique المستقلة بدها وجزرها المختلفين . ولكن كليهما مصدره الوحيد والمطلق هو مياه النيل ، وكلاهما على اتصال مباشر او غير مباشر به ، أفقيا أو رأسيا . الاول يسميه فيرار وأوديبو مستوى الماء الجوفى الصناعى artificial water-table ، والثانى الطبيعى natural . والاول اقل اهمية ، والثانى اغنى واجل بكثير .

الطبقة الطبيعية

فاما المياه الباطنية الطبيعية فتتوطن اساسا فى طبقة الحمى والرمل السفلية ، او طبقة حشو الوادى او ما قبل النيل او الطوفانية diluvial ، التى تبطن قاع الوادى تحت طبقات الطين والصلصال بتوليفاتها المختلفة .

(1) Egyptian irrigation, 1, p. 32.

منسوبها ≈ ٤٠ مترا كأفق سائد ، ولكنها تتراوح كثيرا أعلاه وأسفله في حدود نحو ٢٠ مترا أخرى . فمثلا عند دشنا يصل هذا العمق الى ٦٠ مترا ، وعند غرشوط الى ٧٢ مترا (١) . وعموما لا يعرف بالضبط الى أى مدى تنساب هذه الطبقة المائية ، ولكنها على أية حال تتوقف عند أول طبقة صماء تلى طبقة الحصى والرمل الحاملة .

المهم انها تمتد كالفرشة الغطائية من الصحراء الى الصحراء تحت كل الوادى فى الصعيد ومعظم الدلتا حتى نحو ٥٠ — ٦٠ كم من الساحل . وفى كل هذا المجال لمانها كتاعدة عامة تزداد ملوحة نسبيا كلما اقتربنا جانبيا من الصحراء أو شمالا من البحر ، الى أن تتحول في الاتجاه الاخير الى ماء مالح أجاج فى النطاق الشمالى الاقصى الوطنى من الدلتا (عمق ٥٠ — ٦٠ كم من الساحل) ، وذلك بتأثير البحيرات المالحة وغزو البحر المتأخم ، بينما فشلت كل محاولات الوصول الى مياه عذبة من أعماق اكبر حتى ١٠٠ متر وزيادة (٢) .

لا خوف ولا خطر ، مع ذلك ، من هذه المياه الجوفية المالحة هنا على التربة العليا ولا على مشاريع استصلاح الاراضى البور سواء حول البحيرات او فى قيعانها نفسها . فالحسن الحظ أن طبقة الطين الصلصالية السطحية هنا فى شمال الدلتا ، على العكس منها فى وسطها وجنوبها ، صماء صلبة متماسكة وغير منفذة للغاية ، ولذا تعمل كعازل طبيعى بين طبقة المياه الجوفية المالحة وسطح الارض . ولو قد كانت على مثل درجة المسامية والنفاذية السائدة فى وسط وجنوب الدلتا لاختلف الامر تماما ولتعتبر الاستصلاح أبدا بل ولضاعت المنطقة الى الابد (٣) .

اخيرا ، فان هذه المياه ليست « ارتوازية » حقا ، كما يسميها البعض خطأ ، الا فى بعض مناطقها الشمالية القصوى بالدلتا . وانما هى مياه « بارومترية » لأنها تعمل بالضبط كالأبار البارومترية (٤) . أما فى أقصى شمال الدلتا فقط ، بما فى ذلك حتى قيعان البحيرات ، لمانها ارتوازية بالمعنى العلمى الصحيح لان مستواها البييزومتري niveau piézométrique هنا ليس مرتفعا فحسب بل وأعلى من مستوى سطح الارض نفسه فى الرقع

(1) M.I. Attia, Note on the underground water in Egypt, Cairo, 1942, p. 18.

(2) Hume, p. 118 — 122.

(3) Audebeau, "Terres restées etc.", p. 215.

(4) V. Mosséri, "L'utilisation du reservoir souterrain de l'Egypte" B.I.E., t. VIII, 1914, p. 19.

المنخفضة (١) . على أن هذه الصفة الارتوازية لا قيمة لها عمليا حيث تقع في نطاق المياه الباطنية الملحية .

أيضا فإن هذه المياه الباطنية الطبيعية هي التي تعتمد عليها زراعة السواقي والآبار العميقة في الصعيد ، وكثيرا ما « يبيعها » كبار الملاك للفلاحين في شمال الدلتا حيث تستدق بالآلات البحاري ، كما أنها هي التي يعتمد عليها كثير من المدن في كل أنحاء مصر في مياه الشرب (كانت أولاها طنطا منذ أواخر القرن الماضي) (٢) . هيدرولوجيا إذن ، تلك الطبقة الحاملة العالمية هي للوادي كطبقة الخراسان النوبي للصحراء الغربية .

الحركة السنوية

ولعل الحقيقة الحاكمة بعد هذا أن هذه الطبقة تتصل اتصالا مباشرا بماء النيل من أسفل حيث يتسرب إليها أفقيا على جانبيه ، بحيث تتأثر تماما بحركته وإيقاعه صعودا وهبوطا في الفيضان والتحاريق فتعكس ذبذباته بأمانة . وهذه الحركة ، التي ترتبط بالجاذبية الشعرية ، تساعد عليها وتسهلها الطبيعة المسامية المنفذة لطبقتها الحصوية الرملية والتي هي أكثر مسامية في الدلتا منها في الصعيد وفي شمال الدلتا منها في جنوبها أي باختصار كلما اتجهنا شمالا (٣) .

هذا المد السنوي في طبقة المياه الباطنية هو إذن الضغط الموصل المنقول لفيضان النيل ، ومن الممكن ملاحظته في الآبار والفتحات المتصلة بطبقة الحصى والرمل المسامية السفلى . إذا اعترضتها طبقة غير منفذة ، كالصلصال مثلا ، قل حجم هذا الضغط الهيدروستاتيكي بسبب زيادة الاحتكاك ، وترتب على ذلك ضعف ارتفاع الماء في البئر (٤) .

ومن هنا تصبح تلك الطبقة أشبه بمقياس طبيعي ثابت للنيل إلا أنه مقياس باطنى ومنفصل . ويتجسم هذا كله في أيما منخفضات رئيسية تعترض طريقها . ولعل بحيرات وادي النطرون على أطراف طبقتها الدلتاوية هي خير وآخر ما يعكس هذه الحقيقة .

غير أن ذبذبات الماء الجوفي لا بد أن تتأخر بعض الوقت بالطبع ريثما تنتقل

(1) Ch. Audebeau, "Note complémentaire sur la nappe souterraine en Egypte", B.I.E., t. V, 1911, p. 87 — 8; "Terres restées", p. 215.

(2) Mosséri, "Utilisation", p. 20, 18,

(3) Id., p. 41.

(4) H.T.Ferrar, "On the creation of an artificial water-table in Egypt", S.N., July 1910, p. 153.

اليها موجة النهر المدية الام . ويتناسب هذا الفارق الزمنى أيضا تناسباً طردياً مع المسافة الجغرافية ، فيزداد كلما ابتعدنا عن النهر أو غرعى الدلتا ، وكذلك كلما اقتربنا من البحر في الأخيرة . يصدق هذا على تاريخ بدء ارتفاع الماء الباطنى وعلى تاريخ قمة هذا الارتفاع . وبالنسب نفسها يتأخر هبوطه بعد قمة الفيضان وبعد انتهائه . وفى هذا الصدد وجد أوديبو أن الانحدار البيزومتري للماء الباطنى أثناء التحاريق فى الدلتا يبلغ ٦ سم فى الكيلو متر على المحور الطولى (شندلات — القرشية) ، مقابل ٣ سم فى الكيلو متر على المحور العرضى (عزبة طوخ — شنراق) . أى أن علاقة الانحدار بين الماء الباطنى والبحر أقوى منها بينه وبين النهر .

هكذا نجد أنه بينما تظهر موجة المد والجزر فى الطبقة الجوية على جانبى النهر تواً فى الصعيد بعد بضعة أو عدة أيام فقط ، فإنها تتخلف فى منطقة الاسكندرية نحو ٤ شهور أحياناً . فى إحواض الصعيد ، مثلاً ، تبدأ المياه الجوية فى الارتفاع عموماً بعد نحو ٤٠ يوماً من وصول الفيضان الى مصر ، وتصل الى قمته بعد مرور قمته . وفى الاسكندرية يحدث أعلى مستوى للماء الباطنى بعد ٣ شهور تقريباً من نهاية فيضان النيل ، ويظل كذلك لنحو المدة نفسها ، بينما يقع أدنى مستوى له حوالى منتصف الفيضان . وغياً بين طرفى النقيض هذين . تتدرج العملية بانتظام بالنسبة لتواريخ فيضان النيل فى المنطقة المعنية على هذا النحو . (١)

المنطقة	البعد عن البحر	تأخر الارتفاع	مدى الذبذبة
السنطة	٩٥ كم	١ شهراً	٢
شندلات	٩٠ كم	١٥ شهراً	٢٠ سم
القرشية	٨١ كم	٢ شهراً	٢٨ سم
الشمارة	٥٠ كم	٢ — ٢٥ شهراً	٨٠ سم
كوم الشقافة	—	٣ — ٣٥ شهراً	٣٣ سم

مدى الذبذبة amplitude أو حدة الموجة ، هى الأخرى ، تزيد فى سننى الفيضان العالى عنها فى سننى الفيضان الضعيف ، كما تزيد كلما تلا فيضان عال جداً تحاريق منخفضة جداً . كذلك فإنها تضعف وتقل كلما ابتعدنا عن النهر وغرعيه الى أطراف الصحراء أو اقتربنا من البحر شمالاً . وفى منطقة الاسكندرية مثلاً لا يزيد هذا المدى السنوى عن ثلث المتر تقريباً ، بينما يصل الى المتر على بعد ٥٠ كم من ساحل المتوسط ، يزيد الى ثلاثة الامتار فى وسط الدلتا تقريباً ، ثم يظل يزداد بعد ذلك حتى نقطة تفرع الدلتا حيث يبلغ ٨٥ متر .

(1) "Note sur l'affaissement", p. 119, 129.

وأخيرا ، فإن هذه الطبقة الجوفية المتصلة بالنيل مباشرة ، مثلما تأخذ منه حين يرتفع ماؤه في الفيضان influx ، ترد إليه بعض ما أخذت حين ينخفض منسوبه عن مستواها في التحاريق deflux ، فتعود المياه تتسرب منها منسابة على جوانبه بوضوح ، مرئى أحيانا ، لتساهم بعض الشيء في دعم مائيته في فصل الحاجة ، سواء ذلك في الصعيد أو في غرعى الدلتا . بالمثل تجاه البحر ، مع الفارق الموضعى والموضوعى بالطبع . فطوال فصل الفيضان تنساب المياه الباطنية ، المالحة هنا ، تحت ماء البحر بعمق كبير ، متحركة خلاله كماء نفاث يتدفق في ماء متلاطم ، بينما يغزوها هوائا فصل التحاريق . (١)

حقا اذن ما قاله لومباردينى Lombardini ، كم هى مذهلة كمية المياه الجوفية المرتدة الى النهر في فصل الجفاف ، حسبها انها كافية لتعادل كل فاقد البخر الحاد في ابريل ومايو ويونيو ، فضلا عن مساهمتها في امدادات الرى الصيفى (٢) . ويقدر هذا الماء الباطنى المرتد الى النهر بنحو مليار متر مكعب سنويا ، نصفه في الصعيد والنصف الآخر في غرعى الدلتا . هذا بالطبع عدا البخر وما تتسربه النباتات المزروعة ثم الضائع المنتهى الى البحر .

من هذه الزاوية ، فإن طبقة المياه الجوفية هذه تعمل في واقع الامر كخزان طبيعى مساعد وكمنظم جانبى بالمجان لمائية النهر ، كما تمتص من حدة الفيضان الجامح وتخفف من شدة الفيضان الشحيح . هذا فضلا عن انها بحركتها الرأسية والافقية تعد عملية غسيل وتصريف طبيعية وصحية جدا للتربة السفلى وباطن الارض ، اى انها بمثابة الدورة الدموية النشيطة التى تنقى جوف الوادى .

حجم الخزان

اذا كانت تلك هى ضخامة العائد المرتد الى النهر من المياه الجوفية الطبيعية ، فما بالنا بحجم الخزان ككل ؟ على أساس متوسط سبك موجة الماء الباطنى ، مضروبا في المساحة المعنية ، قدر موصرى حجم الماء الباطنى السنوى بنحو ٨ مليار متر مكعب في الصعيد ، ٥٠ مليار في الدلتا (باستبعاد الاراضى المالحة في الشمال) . المجموع ١٢٥ مليار متر مكعب ، اى اكثر من ضعف مخزون خزان اسوان سابقا (٣) ، واكثر من صافى اضافة السد العالى حاليا ، واكثر من خمس حاجات مصر المائية السنوية تقليديا قبل السد العالى وبعده .

هذا على المستوى السنوى فقط ، أما عن حجم الخزان الشامل الدائم

(1) Egyptian irrigation, 1, p. 60, 100 — 1.

(2) Id.

(3) "Utilization du reservoir etc.", p. 34.

فلقد يبدو صعب التصديق أن النيل الباطن يفوق النيل الظاهر مائبة ، ولكن هذه هى الحقيقة المقدرة كما يصل اليها الشواربى فى حسابه لحجم هذا الخزان . فعلى أساس مساحة وادى النيل ، مضروبة فى السمك المقدر للطبقة الحاملة للمياه الجوفية ، مضروبه فى درجة مسامية عامة مقدرة لهذه الطبقة هى ٣٥ ٪ . نجد الاتى (١) .

المنطقة	المساحة بالكم ^٢	السمك بالتر	حجم المياه الجوفية بالتر ^٣
الوادي	٩٢٤٠	٥٠	١٦٠ مليار
الدلتا	٢٢٠٠٠٠	٧٠	٥٤٠ مليار
مصر	—	—	٧٠٠ مليار

معنى هذا أن المياه الجوفية الطبيعية ، عدا انها فى الدلتا تزيد عن ٣ أمثالها فى الوادى ، تحقق مع كل تحفظ حجما مذهلا . فهى فى الوادى وحده تكاد تعادل ضعف متوسط حجم الفيضان فى مصر جميعا غنما مضى (٨٣ مليار) ، ومثل حجم بحيرة ناصر حاليا (١٧٣ مليار) . وفى الدلتا غانها تزيد على ٦ أمثال حجم الفيضان كله ، ٣ أمثال السد العالى . أما فى مصر ككل غانها تزيد على ٩ أمثال الفيضان ، ٤ أمثال السد العالى . فلو صح هذا لحق القول أن المياه الجوفية الطبيعية فى وادى النيل هى أكبر مستودع مائى فى مصر جميعا ، ولجاز القول بأن النيل الظاهر انما هو ظل النيل الباطن وليس العكس .

أى ثراء خفى خبىء ! أبسط دليل عليه حنفيات الماء الحقيقية التى تتحول اليها طلبات الشرب العادية أحيانا فى ذروة الفيضان . فبعض هذه الطلبات التى يستعملها الفلاحون فى الريف ، والتى تضخ هذه المياه الجوفية من عمق ١٠ أمتار أو أكثر ، تصبح بمثابة حنفيات دائمة تعطى الماء باستمرار ودون إدارة الطلبة باليد اذا ما ركب عليها صنبور عادى نقط (٢) ١٠ .

من هنا جاء الاقتراح الذى طرح مرارا بالاعتماد على هذا الرصيد الهائل فى الزراعة ، أن لم يكن كبديل وكأولوية أولى قبل المشاريع والسدود والقناطر ، فعلى الأقل كعنصر تكميلى لها وكعامل مساعد للنهر يعمل كصمام أمن فى الفترة الحرجة من السنة المائية . ولقد يبدو غريبا حقا الدعوة الى الالتجاء الى المياه الباطنية فى عصر مشاريع ضبط النيل الضخمة ، ولكن الحاجة الى المزيد من الماء لم تزل قائمة ، فضلا عن أن المياه الباطنية أرخص بكثير فى

(١) محمود يوسف الشواربى ، الأراضى والمجتمع ، القاهرة ،

١٩٦٥ ، ص ٦٤ .

(٢) السابق ، ص ٦٣ .

حساب النفقات والتكاليف الانشائية والتشغيلية. وحتا كذلك ان المياه الباطنية تستغل من قبل في الزراعة والرى دائما ، ولكن ذلك على أساس فردى بحث، والمطلوب ترشيد وتقنين وتعظيم هذا الاستغلال عن طريق مشاريع حكومية ضخمة عميمة (١) . وحقا ايضا ان هذا التخطيط سابق للسد العالى ، ولكنه ما زال واردا بعده جزئيا .

فقبل السد العالى كانت هناك اربعة مجالات لتوظيف المياه الباطنية في الزراعة . اولا ، الرى الصيفى وذلك كمكمل فى سننى التحريق المنخفضة ، ثم فى طنى الشراقى فى سننى الفيضانات المتأخرة . وهذا وذاك فى الدلتا خاصة ، وفى شمالها بالأخص ، وللتبكر بزراعة الذرة بالذات ، لان ثلاثتها اكثر ما يعانى من تلك الحالات اما بحكم الموقع النهائى أو التوقيت الزراعى .

ثانيا ، الرى الشتوى ، بما فى ذلك توفير مياه نقية للشرب اثناء السدة الشتوية (الجفاف) حين تغلق الترع للتطهير فلا يجد سكان الريف من مصدر لياه الشرب سوى المصارف المالحة والبرك الملوثة مما يصيبهم بالامراض المتوطنة والمستعصية ويؤدى الى نفوق نسبة خطيرة من الثروة الحيوانية قد تصل الى ٢٠٪ (٢) .

ثالثا ، استبقاء اراضى الحياض المتخلفة فى الصعيد — مليون فدان — وذلك كرى حوضى فى الشتاء وكرى بالآبار العميقة والطلببات التوية فى الصيف اعتمادا على المياه الجوفية . وبذلك تتحول الحياض عمليا الى زراعة دائمة دون اضرار وعيوب الرى الدائم (٣) .

رابعا ، استصلاح البرارى فى الدلتا اقتصاديا وبأرخص مياه متاحة . ولهذا الهدف، اقترح موصيرى قديما اقامة « قناطر » من الآبار الباطنية تقتنص كل ناقد الخزان الجومى الضائع الى البحر فى المكان المناسب ، وذلك على طول خط بعرض الدلتا ومواز للساحل على بعد ٨٠ كم منه ، أى على بعد ٢٠ كم من بداية منطقة المياه الباطنية المالحة . هذه القناطر تتألف من عدد محدود نسبيا من الآبار المتساوية التباعد المحفورة بماكينات الديزل والمركبة عليها طلببات قوية تسيطر عليها بضعة وحدات ١٠ مجمعات مركزية بواسطة خط كهربائى زهيد التكاليف . (٤)

(1) Mosséri, "Utilization etc.", p. 20 — 27.

(٢) السابق ، ص ٢٨ ، ٤٤ .

(٣) الشواربى ، ص ٦٥ .

(4) " Utilization ", p. 27 - 8, 40 - 1.

واذا كان السد العالى قد النى الحاجة الى بعض هذه المشروعات ، فان بعضها مازال صالحا وضروريا كمياه شرب السدة الشتوية ولكن كاستصلاح البرارى اساسا . فمن الاسهل والارخص الاعتماد جزئيا على المياه الباطنية .الموضعية فى استصلاحها بدلا من نقل مياه السد العالى اليها كليا أكثر من ١٠٠٠ كم . وهذا يمكن ايضا من توجيه مياه السد الى الوادى الجديد وغيره على الطريق كبعض مناطق الاستصلاح فى الصعيد ... الخ .

الطبقة الصناعية (١)

اما عن طبقة الماء الجوفى الصناعية او السطحية فهذه ترتبط بطبقة الطمي العلوية العادية التى تغطى سطح الارض ، ولهذا لا تبعد عنه أكثر من ٢ - ٣ - ٤ أمتار غالبا ، قد ثقل او تزيد قليلا . مصدر مياه هذه الطبقة هو ببساطة ماء الرى السطحي المباشر اذ يفرق الفيضان الاحواض قديما او تطلق مياه الرى بالراحة حديثا . فهنا يأخذ جزء من مياه الرى فى التسرب الرأسى المباشر من أعلى الى أسفل خلال طبقة الطين . ولكن حركتها تكون بطيئة صعبة لشدة تماسك التربة وعدم نفاذيتها فلا تتوغل الا لبضعة أمتار الى أسفل تعود بعدها الى الارتفاع بالجاذبية الشعرية بعد انحصار مياه السطح او الفيضان . وخلال هذه العملية تتبدد وتنصرف هذه المياه من خلال ثلاث طرق : الصرف الباطنى الى النهر ثانية ثم الى البحر فى النهاية ، امتصاص النباتات والمزروعات ، البخر السطحي . والى هنا لا شئ غير طبيعى او اصطناعى فى الامر ، وهكذا بالفعل كان الوضع فى ظل الرى الحوضى .

غير ان الامر اختلف الى حد الانقلاب منذ الرى الدائم . فمع ادخال الرى الدائم اطلق على طبقة الطمي النيلي غير المنفذ نسبيا مزيد من الماء عما قبل ، وبالتالي أصبح الامداد من أعلى اكبر من قوى التبديد والتصريف من أسفل . من ثم أصبحت هناك كمية اكبر من الماء حبيسة بصفة مؤقتة فى طريقها الى البحر . وكل عام يضاف الى هذه الكمية جرعة أخرى تحتفظ بها الطبقة الطينية . وهكذا بالتدريج تظل المياه معلقة داخلها بصفة دائمة ، لا هى قادرة على التوغل الى أسفل حتى تلحق بطبقة المياه الجوفية الطبيعية وتنصرف معها الى البحر ، ولا هى مسموح لها بالوقت الكافى لكى تصعد الى السطح وتتبدد تماما . والنتيجة النهائية انها تتحول الى مستوى باطنى دائم ولو انه اصطناعى ، أو اصطناعى ولكنه دائم ، مستقل تماما عن المستوى الطبيعى العميق ومنفصل عنه بواسطة طبقة طينية غير منفذة . وفى الوقت نفسه لا يفتأ منسوبه يرتفع أى يقترب من سطح الارض وذلك مع زيادة حجمه .

والى حد ما تساعد قناطر وسدود الري الدائم على رفع هذا المستوى وان محليا أو موضعيا . ف رغم أن المياه الباطنية يمكن أن تتسرب ، وتتسرب بالفعل ، من أسفل أساسات المنشآت الهندسية القائمة على النهر ، فان جزءا منها يتحول الى « بركة » حبيسة أمامها (١) . مثال ذلك عند خزان أسوان والسد العالى ثم قناطر اسنا ونجع حمادى وأسيوط وقناطر الدلتا وزفتى . على أن هذا التأثير يظل محليا في محيط ضيق نسبيا . والعبرة في النهاية إنما هى بكمية المياه المطلقة في مجارى الترعى والواصله الى سطح الارض المزروعة .

وليدة الري الدائم

والدراسات والقياسات الاحصائية المتاحة لا تدع مجالا لادنى شك في العلاقة الطردية الوثيقة والمباشرة بين ارتفاع منسوب الري الدائم أمام القناطر وفي الترعى وبين ارتفاع مستوى الماء الباطنى الصناعى . ففى ١٨٨٤ ارتفع منسوب الحجز أمام القناطر الخيرية مترا واحدا من ١٢ مترا الى ١٣ مترا ، وفى ١٨٨٩ سجل ويلكوكس ارتفاع الماء الباطنى في كل مكان بجنوب المنوفية مترا واحدا . ومنذ ذلك الوقت رفع منسوب الحجز عند القناطر الى ١٤ مترا سنة ١٨٩٠ ، ثم الى ١٥٥٠ مترا في سنة ١٩٠٠ . وبالتالي راح منسوب الماء الصيفى في كل ترعى الدلتا يرتفع بالتدريج ، الى أن لم يعد ثمة فارق يذكر بين منسوب الفيضان العالى ومنسوب الصيف .

وكل شيء يذهب ليثبت أنه حوالى نهاية القرن ١٩ كان مستوى الماء الباطنى في يونيو ويوليو يتراوح حوالى ٥ — ٦ أمتار تحت سطح الارض عند الطرف الجنوبى للدلتا ، وحوالى ٥ — ٣ أمتار في قلبها عند السنطة وذلك بحسب ما اذا كانت تحت الزراعة أو شراقيا . ولكن حوالى ١٩١٠ كان المستوى في يونيو ويوليو في منطقة السنطة قد ارتفع فأصبح على بعد ١ — ٢ متر من السطح في الاراضى المزروعة ونحو ١٥ — ٢٥ متر في الاراضى غير المزروعة . أى أن مستوى الماء الباطنى ارتفع مترا واحدا على الأقل ، مقتربا من سطح الارض في مواضع كثيرة (٢) . وعلى الجملة فحوالى ١٩١٠ كان قد تكون في وسط الدلتا بالمنوفية والغربية أفق من الماء الجوفى الدائم على بعد مترين فقط من السطح . (٣)

طبقة المياه الباطنية الصناعية اذن هى ابنة الري الدائم أولا ، ووليدة الاسراف في الري ثانيا . غير أن البعض ، من ناحية أخرى ، يعترض على

(1) H.T. Ferrar, "On the creation of an artificial water-table in Egypt", S. N., July 1910, p. 155 - 6.

(2) Egyptian irrigation, 1, p. 99.

(3) Ferrar, loc. cit.

اعتبارها طبقة دائمة ثابتة أصلا ، ثم على تسميتها بالصناعية بعد ذلك . وهذا موقف لو كاس . فهو يرى أن تشبع طبقة تربة الطين السطحية في أوقات معينة بماء الرى إنما هو أمر طبيعى متوقع ، ومثله يحدث في أوربا ولكن من المطر . غير أن هذا ليس الا نتيجة مؤقتة للرى الغزير . ولذا فإن تسميته بمستوى باطنى صناعى يعطى فكرة خاطئة مضللة (١) .

ومهما يكن ، فلا خلاف على ضخامة كمية هذه المياه المتسربة راسيا . وللدلالة على ذلك يكفى أن معلم أن بعض فتحات السواقي في الحياض أو الرى الدائم تتدفق فيها المياه المطلقة كالمجرى أو كالشلال الصغير دون أن تمتلئ قط ، ولا شك أن هذا يذهب في النهاية الى طبقة المياه الجوفية الطبيعية السفلى .

وأحيانا ، ومستوى ماء النهر يعلو أثناء الفيضان وقبل أن يسطا سطح الارض نفسه ، قد يتسرب الماء من جانبي شاطئيه الى طبقة الطمي اسطحية ، وهنا تنشأ موجة سنوية أفقية للماء الباطنى السطحى تفرض على مستوى الماء الباطنى السفلى . الا أن شدة مقاومة الطمي غير المنفذ لحركتها تكبت حدة موجتها وتمنع تمتها من الابتعاد كثيرا عن شاطئى النهر ولا تلبث أن تنحسر وتراجع في موجة الجزر السالبة . وقد قدر غرار مدى هذه الموجة بنحو الكيلومتر . ومع ذلك فغقد كانت تسهم وحدها بنحو ثلث مياه الاحواض بينما تسهم عملية الرى أو الاغراق الراسية بالثلثين الباقين .

أحيانا أخرى تظهر هذه المياه الجوفية المتعددة انفتيا كنشع أو كرشوح في المواطى والمنخفضات وقيعان السواقي ، خاصة في الرقع الأكثر مسامية والحقول الرملية ، وذلك بسرعة مذهلة بعد بضعة أيام فقط من الفيضان . ونفس هذه الموجة الجوفية هى التى كنا نراها تغمر بمياهها « بدرونات » المبانى والبيوت في القاهرة ، خاصة منها الاحياء الشاطئية القريبة ، وكذلك في سائر المدن النيلية ، وذلك طول فترة الفيضان ، وهى نفسها التى نراها في المدن تنز وتنبتق ثم تتراكم كالبرك في قيعان حفرات أساسات المبانى الكبيرة تمهيدا لعملية البناء .

الحركة السنوية

تلك اذن هى طبقة الماء الجوفى السطحية أو الصناعية ، رعى الطبقة الضحلة القريبة التى تعتمد عليها ، وليس على الطبقة الطبيعية العميقة ، معظم آبار الاهالى في الريف . وكذلك الاخيرة ، فإنها تخضع لحركة الصعود

(1) A. Lucas, "An artificial water-table", S.N. Aug. 1910 p. 198-9.

والهبوط السنوى مع النهر ، كما تعرف ظاهرة الارتداد الى النهر حين ينخفض منسوبه عن مستواها فى فصل التحريق . واحيانا ، اذا وجدت طبقة مسامية اسفل طبقة الطمي السطحى الحاملة لهذه المياه الجوفية تتصل بالنهر افقيا ، فان تلك الطبقة المسامية تتحول تلقائيا الى مصرف طبيعى جيد لها . اما اذا وصل سمك الطبقة المسامية الى حد الاتصال بطبقة الحصى والرمل السفلية فان المستويين الجوفيين الطبيعى والصناعى يتشابكان فى مستوى واحد مشترك .

ولقد كانت حركة المياه الجوفية الصناعية تصل تقليديا الى مدى كبير راسيا الى اعلى والى اسفل ، حتى لتقترب وتبتعد عن سطح الارض اقترابا وابتعادا مناسبين ، ولو انها قد تقترب بشدة فى بعض الحالات والمحليات . والجدول الآتى يقدم عينة من مدى هذه الحركة فى الصعيد الاعلى ، حيث يوضح بعد طبقة الماء العلوى عن سطح الارض بالتر اثناء الفيضان وفى التحريق (١) .

القطاع	فى الفيضان	فى التحريق
من اسوان الى الأقصر	٢٥	٦
من الأقصر الى قوص	٥	٨
من قنا الى نجع حمادى	٦	٩

من الناحية الاخرى ، غفى بعض مواضع من القاهرة كان المستوى يقترب من السطح حتى عمق ١٥ متر اثناء الفيضان ، غير انه كان يعود فيهبط بعدد هبوطا شديدا . هذه الذبذبة السنوية الراسية الحادة هى التى كانت تصيب الارض احيانا بالتخلخل الفجائى نتيجة لهبوط المياه السريع ، مما كان يهدد بانتظام توازن اساسات بعض المباني ، فيؤدى الى حوادث سقوط وانهار انشعيف منها فى فترة ما بعد هبوط الفيضان مباشرة .

الآن فان السد العالى قد عدل كثيرا من حركة هذه المياه الجوفية الصناعية حدة وطبيعة ، راسيا وافقيا . فمع امتناع الفيضان فان هذه المياه وان ارتفع منسوبها فى المتوسط قليلا عما كان عليه قبل السد ، ظلت حدة ذبذبتها السنوية واصبحت اقرب الى الاتزان او فى حالة شبه توازن دائم ، مما قلل الخطر على اساسات المنازل بصفة عامة ، كما اختفت نهائيا ظاهرة فرق بدرومات المنازل الشياطينية فى كل المدن النهرية .

(١) عبد الله زين العابدين ، الاراضى ، منشؤها وتكوينها وخواصها ، القاهرة ، ص ١٨٢ .

كذلك فمقد حدث تغير محسوس في اتجاهات حركة المياه وعلاقتها بالنيل .
فقبل السد كانت المياه الجوفية ترتفع مع الفيضان ، أى كان الماء يتجه من
النهر الى الخزان الجوفى . وبعد هبوط الفيضان كانت المياه الجوفية تهبط
الى أسفل ، حاملة معها املاح الارض الزراعية ، ثم تتجه بها الى النيل . أما
بعد السد وامتناع الفيضان فمقد أصبح المصدر الرئيسى للمياه الجوفية السطحية
هو مياه الري الزائدة فقط . كذلك فان انخفاض مستوى النيل على مدار
السنة بعد السد جعله اوطى من منسوب المياه الجوفية الصناعية . وبذلك
انعكس اتجاه حركة الماء فاصبح من المياه الجوفية الى النيل ، وبالتالي اصبح
النيل بمثابة مصرف كبير للاراضى المتاخمة .

الخطر المستقبلى

اخيرا ، فان الطبقة السطحية الصناعية ، مثل الطبقة السفلية العميقة
ايضا ، ظاهرة طبيعية في الاصل وصحية لا ضرر منها ما ظل مستواها منخفضا
وكان ارتفاعها موسميا مؤقتا كما كانت بالفعل في حالة الري الحوضى . الامر
الخطير وغير الطبيعى انها ، مع استمرار الماء كما في الري الدائم وبالاخص
مع ارتفاع منسوب المياه في الترع الدائمة ، يأخذ مستواها في الارتفاع التدريجى
دون أن تعود فتتخفص قط ، وتظل تعلو حتى تقترب من سطح الارض ، الى
ان تتشبع بها « وتطبل » ، بالاضافة الى ما تجلبه الى سطح التربة من املاح
مركزة ، فنودى بالخصوبة والزراعة .

من هنا فقط عدت طبقة « اصطناعية » . ومن هنا ايضا فمقد يؤدي
ارتفاع هذه الطبقة الجوفية الى سهولة دق الآبار للري بالنسبة للفلاح ، ولكنها
في النهاية مقتل حقيقى لارضه . ولهذا كله فمقد شاهد الري الدائم مشكلة
خلق هذا المستوى الباطنى الصناعى ، وحتم بالتالى ادخال الصرف الصناعى
كرد وحيد عليه .

غير أن الزراعة والارض الزراعية ، وان كانت موطن الخطر الاكبر ،
فان المياه الجوفية الصناعية تهدد الارض المصرية جميعا بكل ما عليها ، أى
بها في ذلك المبانى والآثار وحتى الطرق نفيسها بالتدريج . وبمعنى آخر فان
هذه المياه تهدد ، في بعض الآراء ، ذات المستقبل والوجود المصرى كله على
المدى البعيد ، الامر الذى يستدعى منا وقفة خاصة .

فمقد لوحظ في السنوات الاخيرة ارتفاع مستوى المياه الجوفية الصناعية
تحت سطح الارض في جميع اجزاء مصر — برك الماء في ايما حفرة ضحلة
تحفر ، في الانفاق ، تحت الكبارى ، بعض الشوارع في عديد من المدن . الخ .
والمقدر أن المنسوب أصبح الآن على بعد ٢ متر من سطح الارض في كل مكان

من مصر ، بعد أن كان على بعد { ٥ أمطار منذ ٥٠ سنة فقط . والسبب في هذا الارتفاع هو التراكم البطيء المطرد لمياه الري المتسربة راسيا . وقد بدأ هذا التراكم مع الري الدائم وما يرتبط به من الري بالراحة والغمر ، ولكن بصفة خاصة ما ينطوى عليه من الاسراف الفاحش في الري والاهمال المخيف في الصرف . فزادت كمية المياه الجوفية الصناعية المحقونة في الارض دون أن تجد مخرجا أو منصرا ، فلم يكن أمامها الا أن ترتفع الى أعلى .

وقد قدر الجيولوجى البهى عيسوى حجم هذه المياه الجوفية السطحية على أساس اغراض الري . فلما كان نصيب الفدان في مصر من مياه الري حاليا هو ٨٠٠٠ متر مكعب في السنة ، بينما أن مقتنه السليم ٥٠٠٠ متر فقط ، فإن هناك ٣٠٠٠ متر تدخل الارض كل سنة زيادة عن الحاجة . وعلى هذا فإن نحو ١٨ مليار متر مكعب تتسرب الى باطن الارض كل سنة في الستة ملايين فدان المزروعة . ومعنى هذا أنه قد تكونت عبر الخمسين سنة الماضية فقط بحيرة من المياه الجوفية حجمها ٩٠ مليار متر مكعب ، أى نحو حجم الفيضان فيما مضى أو نصف مخزون بحيرة ناصر حاليا . وعلى هذه البحيرة الخفية الصناعية تعوم الآن أرض مصر .

وهذه المياه الجوفية السطحية هي التى تظهر حاليا كنشع على أساسات وجدران كثير من الآثار والمباني الاثرية وتشوهها وتطمسها ، وتسقط المنازل العتيقة بل وتهدد بتاكلها وسقوطها جميعا ، وسقوط المباني والمنازل القديمة بل والحديثة ، أى كل شيء ، كل مباني مصر ، في غضون ٥٠ سنة من الآن ما لم يتغير الموقف جذريا . ففى هذه المدة سيكون حجم المياه الجوفية قد تضاعف وأصبح ١٨٠ مليار متر مكعب ، وساعتئذ سيرتفع مستواها نحو المترين أى قرب سطح الارض مباشرة ان لم تغطه تهاما (١) . صورة مقبضة ونبوءة مروعة . ولئن صحت هذه الصورة ، فإنا نخشى أن مصر ، التى زعمها بعض الشائنين بالباطل بناء سامقا على الرمال ، قد تستحيل بخطر المياه الجوفية الصناعية بدلا من ذلك الى بناء شاهق على المياه .

وإذا كان هناك شبه اجماع على أن السد العالى برىء من رفع مستوى المياه الجوفية الصناعية هذا ، بل وقد ساعد على تدعيم أساسات المباني نسبيا بتخفيفه حدة ذبذبه السنوية ، فإن هناك رأيا يذهب الى أنه مشارك في المسئولية بصورة أخرى . ذلك أن بحيرة ناصر بمخزونها العظيم تمثل ضغطا هائلا على قاعها ، وتحت هذا الضغط ومن خلال بعض الفوالق والانتكسارات القاعية تتسرب المياه الى باطن الارض ، فتؤدى في النهاية الى

ارتفاع منسوب المياه الجوفية في مصر جميعا (١) . غير ان المقصود بهذا الضغط ، اذا صح ، ليس المياه الجوفية الصناعية السطحية وانما الطبيعية العميقة التى يبلغ حجمها كما راينا عدة مئات من المليارات . ولكن يبدو من المستبعد ان ترتفع هذه المياه العميقة الى مستوى المياه السطحية لهذا السبب وحده .

على اية حال ، وعلى الجانب الآخر من القضية ، فان الراى الرسمى ينفى هذه انصورة القائمة وينفى الخطر حالا ومستقبلا على ارض وعمران مصر . فخرم اتفاق المسئولين على اغراط الرى وتفريط الصرف ، فان مايذهب الى المياه الجوفية السطحية كل عام بفعل الرى هو فى تقديرهم ٦ مليارات فقط وليس ١٨ مليارا . ثم اننا نسحب سنويا من هذا الخزان ما يعادل هذا الرقم وزيادة : ٥٠ مليار فى كل من الدلتا والصعيد يعاد استخدامها فى الرى والشرب ، ٦٠ مليار لمرغق مياه القاهرة من خزان القاهرة الكبرى المكون اساسا من بركة قناطر الدلتا ، هذا بالاضافة الى ٣ مليارات تعود تلقائيا الى النيل مرة اخرى كمصرف طبيعى على طول الوادى ، فالمجموع ٦٠٦ مليار . وبهذا يظل مستوى المياه الجوفية فى حالة اتزان او تعادل ، بل انه غير قابل للزيادة لاسيما بعد السد العالى . وهكذا لم يحدث ارتفاع فى المستوى الباطنى الا بضعة سنتيمترات ، ولا خطر هناك لا على المباني ولا على الآثار لا حالا ولا مستقبلا . اما الخطر على خصوبة الارض الزراعية فحله ترشيد الرى وضبطه وتحسين الصرف (٢) .

(١) انسابق .

(٢) الاهرام ، ٢٩/٨/١٩٧٨ ، ص ٣ .

الفصل الثالث عشر

الوادی والفيوم

بشكلها المورفولوجي الخاص والمميز جدا ، تقسم مصر نفسها بنفسها جغرافيا الى ثلاثة اقاليم رئيسية واضحة توغر على الجغرافى مشقة الاجتهاد: الوادى ، الفيوم ، الدلتا . غير أن مشكلة الجغرافى تبدأ مع تقسيم هذه الاقاليم الرئيسية الى اقاليم ثانوية او داخلية . وسنرى أن أصل هذه المشكلة إنما هو التجانس الطبعى الأساسى السائد فى تلك الاقاليم . وكتويج تكاملى لجغرافية الوادى الطبيعية ، ندير فى هذا الفصل والفصل الذى يليه الدراسة الاقليمية لتلك الاقاليم الرئيسية الثلاثة واقاليماها الثانوية الداخلية ، بادئين كالعادة من الجنوب الى الشمال .

الوادی

البنية (١)

سواء أكان الوادى فى أصله ونشأته التوائية او انكساريا او وادى تعرية نهرية او الثلاثة معا ، فإنه موضوعيا التواء مقعر عظيم تحف به الانكسارات العديدة والمديدة فى معظم قطاعاته سواء بالموازاة او بالانحراف او بالتقاطع ، ثم شارك النهر بالتعرية فى تكوينه بحفره وتعميقه وتشكيله . وسواء أفقيا من الجنوب الى الشمال على الخواف او راسيا من أسفل الى أعلى فى الداخل؛ فإن التكويزات الجيولوجية تتجه وتتغير بانتظام واطراد من الاقدم الى الاحداث . غير أننا ، فى النتيجة ، نجد خلال رحلة الوادى بطوله تناقضا دالا بين نسيج أرضه وبين تركيب الاطار الهضبى المحيط . فالاول متجانس على الجملّة باستمرار فى حين يتغير الثانى بانتظام .

(1) R. Said, Geology of Egypt.

التتابع الافقى

فأما الطبقات الجيولوجية التى تحف بالوادي فانها واضحة جيدا ، ميلها نحو الشمال ، وهو ميل يزيد قليلا على انحدار النيل نفسه . وغيا عدا سهل كوم أمبو حيث أدى انكسار عرضى أو قاطع الى عكس ترتيب الطبقات ، فانها عموما تصبح أحدث وأحدث باستمرار من الجنوب الى الشمال : من الخرسان النوبى الى الطباشير الكريتاسى الى الحجر الجيرى الايوسينى على التوالي . فمن الحدود حتى سلوه تسود السطح طبقات الخرسان مستقرة فوق الصخور النارية والمتحولة المسهلة التى لا تظهر على السطح الا محليا كاندساسات ثانوية أحدث فى منطقة الكلابشة وأسوان . فالنوبة كما سبق خراسانية كما أن الخرسان نوبى .

الطبقات افقية تقريبا ، مع ميل طفيف نحو الشمال او الشمال الغربى او الشمال الشرقى ، وتخلو عموما من القلقات . بالمقابل تكثر بها التراكيب القبابية الثانوية ذات المحور الشمالى الشمالى الغربى . بالمثل تنتشر الانكسارات الواضحة التى يبلغ مدى الزحزحة فيها ٥٠ مترا أحيانا ، ومعظمها شمالى - جنوبى بمحور النيل أو الوادى نفسه هنا ، غير أن بعضها شرقى - غربى أيضا . وأخيرا ، غفى طبقات الخرسان هذه توجد أفاق من ركاز الحديد الخام ، حديد أسوان ، كانت أساس صناعة الحديد والصنب الحديثة فى المنطقة .

ابتداءً من سلوة وادفو يبدأ نطاق الطباشير الكريتاسى ، فيختفى الخرسان تحت طبقة غطائية كاسية من الحجر الجيرى والعظام ، ميلها الى الشمال قليل لا يزيد عن ميل طبقات الوادى نفسه . وعند المحاميد والسباعية تصبح طبقات العظام فوسفاتية بنسبة عالية ، ومن هنا رواسب ومناجم الفوسفات الشهيرة . وفى منطقة اسنا يأخذ الكريتاسى شكل الطفل الشهير ، طفل اسنا ، ويعد جبل عوينه ازاء اسنا العينة - النموذج لهذا الطفل .

أخيرا ، وابتداءً من قنا وحتى القاهرة ، يمتد بلا انقطاع نطاق الايوسين ، أى لمسافة ٦٦٠ كم أو نحو ثلثى امتداد الوادى كله : انه كما نعرف أطول تكاوين الوادى الجيولوجية وغلاف الصعيد بامتياز . معظمه الحجر الجيرى بالطبع ، وميل الطبقات فيه نحو الشمال بتؤدة شديدة جدا . وبدورها تتعاقب مراحل الايوسين الثلاث الاسفل فالأوسط فالأعلى على الترتيب من الجنوب الى الشمال . فمن قنا حتى منتصف المسافة ما بين ديروط ومنفلوط تبتدئ طبقات الايوسين الاسفل ، ثم تختفى بعد ذلك تحت طبقات الايوسين الأوسط التى تسنمر حتى حوالى منطقة الفشن - بنى سويف ، حيث تغطس بدورها تحت الايوسين الأعلى الذى يستمر حتى منطقة القاهرة .

في البداية لا يكاد الانتقال من الايوسين الاسفل الى الاوسط يكون ملحوظا او واضحا ، ولكن حوالى سمالوط يصبح التغير كاملا حيث يحل الطفل اللين محل الحجر الجيري ، وتتحول الضفة الشرقية الى سهول مترية بينما يظهر الحصى والحجر الرملى على الضفة الغربية . وفي منطقة المنيا يأخذ الايوسين شكله الكامل في صورة « تكوينات المنيا » التى تتألف من الحجر الجيري الأبيض الناصع كالثلج والذى تكثر به حفریات النوموليت بها في ذلك الجيزى . وتستمر الطبقات الحاملة للنوموليت الجيزى على طول امتداد الوادى من المنيا حتى القاهرة .

والى الشمال من المنيا في سمالوط ومغاعة تظهر طبقات من المارل والطفل سهلة التعرية ، بينما تبدو بقايا الايوسين الاوسط على شكل جزر صلبة نعلو الطمى . من ذلك مثلا جبل كرامة بطبقاته الصلدة من الالباستر ازاء مغاعة ، ووادى الشيخ بحجره الجيرى الملىء بالصوان ازاء الفشن . على الضفة الغربية ، من الناحية الاخرى ، يأخذ الايوسين الاوسط شكل هضبات اونجود مائدية mesetas تفصل النيل عن الفيوم ، ومن أبرز أمثلتها جبل دشاشة . والى الشمال أكثر يظهر الايوسين الاوسط على نفس الضفة الغربية كبقع صغيرة معزولة ولكنها مرتفعة ، بعدها يعود فيغطى مساحة كبيرة من المنطقة ، الى أن يختفى نهائيا تحت طبقات الايوسين الاعلى ابتداء من بنى سويف تقريبا .

ومن هذا الحد حتى القاهرة يلاحظ أن سمك الايوسين على الضفة الغربية يقل كثيرا عنه في الضفة الشرقية ، مما ينعكس على ارتفاع السطح أيضا . وأعل هذا يرجع الى أن محدب أبو رواش ، الذى يستقر ايوسين الضفة الغربية على اقدمه بلا تناسق طبقي ، كان نشطا اثناء تكوين وترسيب طبقات الايوسين . وفي هذا الوسط الايوسينى ، دعنا نذكر ، قدت الاهرام وأبو الهول .

أما على الضفة الشرقية فيعد المقطم نموذجا للايوسين الاوسط والاعلى . معاً . مخلف القلعة يبدى جبل المقطم اختلافا حادا بين طبقاته السفلى والعلوى في الشكل واللون . فالثلثان السفليان حجر جيرى أبيض ، أما الثلث العلوى فحجر جيرى بنى محمر تكثر به طبقات حطامية عديدة . ومن هنا قسم تسيتل المقطم الى مقطم أسفل وأعلى ، وسننهما جميعا بالايوسين الاوسط . على أن البحث الحديث أثبت أن المقطم الاسفل ايوسين أوسط في معظمه ، بينما أن المقطم الاعلى ايوسين اعلى كله .

التتابع الرأسى

هذا من تتابع الطبقات انقيا على حواف الوادى . بالمثل راسيا داخله ،

على نطاقات القاعدة السابقة تتتابع الرواسب البليوسينية ثم طمي النيل القديم فأحدث ، ولو أن هذه الرواسب ليست كلها عالمية التوزيع في الوادي ، فبعضها ينتشر في كل أرجائه ولكن بعضها الآخر يقتصر على قطاعات منه دون أخرى .

فأما الرواسب البليوسينية ، فعلى امتداد الوادي من أسنا (وربما من أسوان) حتى القاهرة ، فإن نواتها وبروزاتها معروفة جيدا وبكثرة على الجانبين على طول حافتي الأرض الزراعية . إذ بعد أن انحصر الخليج البليوسيني عن الوادي خلف رواسبه هذه وراءه على شكل كتل وأشرطة تنحصر اليوم بين حواف السهل الفيضي الطيني وبين أقدام الحافة الهضبية المحددة . على أن تكويناتها تختلف نوعا أو نوعيا ما بين الجنوب والشمال ، فهي استيوارية خليجية إلى الجنوب من الفشن ، وبحرية مصبية شمالية .

وعلى الجملة فإنها تتكاثر بصفة خاصة في قطاعات بعينها . مثال ذلك على الضفة الغربية بين أبو صير والجيزة ، ومن أبرز أمثلتها كوم الشلول (أي الاصداف) في وادي الملاحة . كذلك شرق النيل إلى الجنوب من القاهرة عند حلوان وعند أقدام المقطم في قايتباي تحد الرواسب البليوسينية نطاق الزراعة مستقرة على حافة الايوسين .

هذا ، ولأن الرواسب البليوسينية تحتوي على تكوينات غزيرة من المارل الذي تدخل في تركيبه عناصر الفتحات ونترات الصوديوم بوفرة ، ففي كثير من مناطق الصعيد دأب الفلاح تلقائيا ومنذ القدم على حفر واستخراج هذا المارل واستخدامه كسماد طبيعي قيم . وفي قطاعات عديدة من الصعيد تشاهد فتحات الحفر هذه بلا عدد على بعد كيلومترات قليلة من حدود المزرع . وإذا كان عصر الاسمدة الكيماوية قد وضع نهاية لهذه العملية الشاقة ، فإنها تعود دائما فتفرض نفسها في فتحات الحروب وازمات الاستيراد أو التصنيع مثلما حدث في الحرب العالمية الثانية (١) .

أما طبقة رواسب طمي النيل الصلصالية الرملية التي تكسو أرض الوادي على السطح فتعم أرجاءه جميعا دون أن تتغير أو تتحول ، إلا أن تختلف نسب عنصرها نحو المزيد من الصلصال والقل من الرمل كلما تقدمت شمالا . وهي إلى ذلك تمثل خرشة غطائية شاملة تغطي سطحه جميعا من بدايته إلى نهايته دون أن تترك فجوات أو « جزرا » داخله ، فيما عدا استثناء واحدا خاصا .

فمقرب مدخل واحة الفيوم عند اللاهون ، واقرب إلى الجانب الغربي

(1) Beheiry, op. cit., 1967, p. 38, 60.

للوادی منه الى وسطه ، تبرز من وسط الطمی وفوق مستوى السهل كتلة طولیة عالیة من الصحراء التلیة اشبه بجزیره ضخمة من الصحراء داخل الارض السوداء مثلما هی من اللامعمور داخل المعمور . تلك هی كتلة جبل ابو صیر . طولها نحو ١٥ كم ، وعرضها بین ٣ الى ٥ كم ، ولكنها تضیق فی الوسط كثيرا . وهی تتكون بطبیعة الحال من تكوينات قاع الوادی البلايستوسينية القديمة ، ولكن لشدة ارتفاعها محليا عجزت رواسب الطمی عن تغطيتها ودارت حول اقدمها . وهی فی هذا تشبه تضاريسا مناطق ظهور السلحفاة فی جنوب الدلتا ، وان اختلفت ظروف النشأة والتركيب وضعا أو موضعا . هذا ان لم تعد حقا سلحفاة الوادی الوحيدة أو تذيلا صعيديا متطوحا لظهور سلحفاة الدلتا العديدة . وفي هذه الحالة غلقت ان ظهور السلحفاة عندنا انما تتمركز بالدقة حول رأس الدلتا أكثر منها فی جنوب الدلتا وحدها بصرامة .

التضاريس

من الحدود حتى رأس الدلتا عند القناطر الخيرية يبلغ طول النيل ويمتد الوادی نحو ١٢٩٦ كم ، تنقسم بحسب طبيعته أو اتجاهه الى عدة مراحل أو قطاعات . فالنيل النوبي حتى شلال أسوان طوله نحو ٣١٥ كم ، بينما يبلغ طول النيل من الشلال الى القناطر ٩٨١ كم . أما الجنوب الاقصى من أسوان حتى جذر ثنية قنا فنحو ٢٣٠ كم ، وثنية قنا نفسها تمتد نحو ١٧٠ كم ، ومن نهاية الثنية حتى رأس الدلتا يترامى جذع الصعيد الاساسى لمسافة ٥٥٥ كم . وفي هذه الرحلة الطويلة ينحدر الوادی من منسوب ١٠٠ متر الى ١٨ مترا ، أى نحو ٨٢ مترا ، بمعدل متر واحد كل ١٥ كيلومتر بالتقريب .

الخصائص العامة

هذا الانحدار التدريجى الاساسى نحو الشمال هو جوهر تضاريس الوادی . فادنى نقطة فيه أعلى من أعلى نقطة فی الدلتا ، ربما باستثناء القلة العليا والجنوبية القصوى من جزر ظهور السلحفاة بجنوبها . والصعيد ما سمي صعيدا الا لذلك ، فان الصعيد لغة هو ما علا من الارض . وفكرة رى الحياض كمبدا ، وتنقسم السهل الفيضى الى احواض وسلاسل احواض محصورة بين اقدم الهضبة وشطوط النهر ومحددة بجسور عرضية بينها ، تتتابع مدراسيها تباعا من أعلى الى اسفل ، كل حوض فيها اوطأ من سابقه وأعلى من لاحقته ، انما هی تعبير هيدرولوجى اولى عن الحقيقة التضاريسية الاولى فی جغرافية الوادی مثلما هی افادة أساسية منها .

والواقع ان الوادی أو الصعيد بأحواضه المتتابعة هذه اشبه تضاريسيا بقطار هائز الطول يتألف من صف لا عدد له من عربات البضائع ، ينزلق ببطء

على منحدر لطيف طفيف الميل للغاية . وفي الفيضان ، حين تمتلئ الاحواض ، يتحول قطار عربات البضائع تلقائيا الى قطار عربات ماء او صهاريج مكشوفة .

الوادى بهذا ايضا تركيب خطى اساسا ، طول بلا عرض ، ويناهز نحو خمسة امثال الدلتا طولاً . ولهذا النمط كما سنرى انعكاساته البشرية الهامة والمتعددة ، ولكن على المستوى الطبيعى يمكن ان نأخذ شبكة الرى كتعبير هيدرولوجى عنه . فترع الصعيد اما زوجية تخرج من خط واحد على الضفتين واما احادية منفردة على ضفة واحدة ، وذلك بحسب توزيع السهل الفيضى بين الضفتين . لكن المنير انها قصيرة غالبا ، وليس العكس ، اقصر جدا من ترع الدلتا . والسبب بطبيعة الحال هو انه لا داعى لاطالتها ، فكل نقطة على النيل هى مخرج مباشر ميسور لترعة جديدة كفاء ، بعكس الدلتا التى تلتزم بدايات ترعها بقدر المستطاع برأسها قبل أن تستنفد المياه ويهبط مستواها .

كذلك فلا رياحات فى الصعيد ، على عكس الدلتا ، فالنيل نفسه هو الرياح الاعظم والمباشر . وحتى على جانب الصرف ، فان النهر فى الوادى هو مصرفه الطبيعى المباشر ، وليس صدفة أن الحاجة الى المصارف لم تظهر فى الصعيد الا مؤخرا. ومتأخرة جدا عنها فى الدلتا ، كما ان كثافتها به اقل بكثير .

وكقاعدة عامة ينحصر الوادى طوال معظم مراحل رحلته بين حافتي الهضبة ، اللتين تأخذان فى التباعد والانفراج باطراد ، وكذلك فى الانخفاض التدريجى ، كلما تقدمنا شمالا ، حتى تنفتحا تماما عند رأس الدلتا وتتلشيا بنودة على ضلعيها . وبالمقابل ، فان الوادى نفسه يأخذ كقاعدة عامة فى الاتساع المطرد والسريع فى الاتجاه نفسه ، ولو انه يعود غيميل الى الضيق قليلا فى نهايته فى قطاع الجيزة . لكن هناك خلال هذا التطور التدريجى عدة نقط حرجة او حاسمة يتغير فيها التطور فجأة ، وأهم هذه النقط هى اسوان واسيوط .

عن اسوان ، فان النيل النوبى لفرط ضيق الوادى لا يكاد يعرف له سهلا فيضيا ، او هو على أكثر تقدير سهل جنينى ، قل طلائع السهل الفيضى pre - flood - plain او شبهة سهل فيضى pseudo - flood - plain . فقط مند اسوان يبدأ السهل الفيضى الحقيقى وتبدأ مصر الفيضية حقا . ولم يكن مباحا ان الفراعنة سمو جزيرة غيلة بمعنى نهاية الارض ، ولا كان اتفاقا ان جعل منها الرومان الحد السياسى واقاموا عليها قلعة منيعة وكانت عندهم عاصمة دبية لآلهتهم بمعنى ما كما كانوا يعتقدون انها منبع النيل بطريقة فاضلة .

اما من اسيوط ، فعندها يحدث اختلاف جذرى فى طبيعة ونظام الحافتين

الهضبيين . فبينما تستمر الحافة الشرقية ماضية على وتيرتها وإيقاعها التدريجى الهابط حتى القاهرة ، تتطوح الحافة الغربية بعيدا فى قلب الصحراء بحيث تخفى عمليا بالنسبة للوادى الذى يصبح بالتالى مفتوحا بلا تحديد على الصحراء وحده بالغ الانخفاض بالقياس الى نظيره على الضفة الشرقية .

فيما عدا هذا ، فان هناك اكثر من مارق آخر بين الحافتين . فالشرقية مقطعة مخددة بعمق بنهايات اودية صحرائها الضخمة الممدودة ، بينما ان الغربية مشرشرة فقط شرشرة سطحية ضحلة اقرب الى خدوش المنتشار المسننة وذلك بواسطة عشرات من الودية القزمية الموضعية التى تكثر فى بعض القطاعات وتقل فى بعضها الآخر . ولغرض ضالحتها ، فان قليلا من هذه الودية هو ما يحمل أسماء محلية لا تظهر على الخرائط العادية المتداولة متوسطة المقياس ، بينما ان اكثرها لا تعرف له أسماء على الاطلاق لا على الخرائط التفصيلية ولا على الطبيعة .

اخيرا وبالإضافة الى خطوط الانكسارات التى تعتور كلتا الحافتين فى قطاعات مختلفة منها اما موازية اوقاطعة لها او احيانا اقل متعامدة عليها ، فعلى كليهما تظهر هنا وهناك بعض بقع من الطفوح البركانية البازلتية القليلة الانتشار .

الحافتان

فيما عدا هذا فان الحافة عبر قطاعاتها المختلفة تأخذ فى العادة أسماء محلية مختلطة بطبيعة الحال ، يرغمها الاصطلاح الدارج الى مرتبة « الجبل » ، وما هى بجبل بالطبع وانما تل او حافة محسب . على ان الطريف ان الضفة الغربية ، على عكس الشرقية ، لا تكاد تعرف مثل هذه التسميات الا فى الجنوب الاقصى والنوبة ، وذلك لسبب بسيط وهو ان الحافة تختفى منها شمال ذلك فى الاعم الاغلب .

فاما على الضفة الشرقية ، اذا بدأنا تتبع أسماء الحافة بالتفصيل ، فانها فى النوبة هى جبل عدة الذى يقع ويفصل بين مصبى وادى مور وحمد والذى يكاد يواجه معبد أبو سمبل على الضفة الاخرى ، ثم هى جبل حياتى بين مصبى العلاقى وبوسكو ، ثم جبل كولة النصف (النص) جنوب شرقي الشلال واسوان .

الى الشمال قليلا من اسوان بحرى الخطارة ، تصبح الحافة هى جبل الحمام ، ثم جبل السلسلة شمال كوم امبو ، ثم جبل السراج جنوب الرديسية ، ثم جبل العطوانى شرق ادفو وبين وادى سليم جنوبا وعباد شمالا ، فـجبل الشراوة ازاء السباعية . ثم الى الشمال الشرقى من محطة السباعية بنحو

٩ كم والى الجنوب من وادى شاكى والى الشرق من اسنا نجد جبل عوينة
'نذى يبلغ ارتفاعه ٤٥٠ مترا ويعد العينة للنموذج لطفل اسنا . الى الجنوب
من الاقصر يمثل الحافة جبل الرخامنة والى الشرق منها جبل نذى . بالمثل يفعل
جبل سراى شرقى قنا وعراس شمالها .

اما الى الشمال من ثنية قنا فان الحافة هى جبل الطارف، وهى جبل طوخ
ازاء جرجا ثم جبل هريدى ازاء طهطا ، وجبل سلين والرخام تجاه اسيوط ،
وجبل راج (برج) قبالة منفوط ، لتصبح جبل ابو غوده (ابو غدا ؟) بين منفوط
وديروط ، وجبل الشيخ سعيد مقابل الاخرة، ثم جبل الطير فى مواجهة سمالوط،
وجبل الرخامية ثم تملكية عند وادى طرفاء ، وجبل كرامة والشيخ عند مغاغة ،
ثم جبال سخلان وحديد وأم الحوية مقابل الفشن .

مقابل مدينة بنى سويف تتخذ الحافة اسم جبل القبة فى الجنوب ، وجبل
حمرة شيبون فى الشمال . ثم نجد جبل طربول جنوب مدينة الواسطى وجبل
قرين شمالها ، ثم جبل هايدى شرق الشرفا والشويك . الى ان نصل الى
حلوان غنجد جبل الحلاونة جنوبها وجبل حوف شمالها . وبعدها نجد جبل
البعيرات فطره ازاء طره ، واحيرا جبل المقطم (الجبوشى) شرق القاهرة حيث
تنتهى الحافة بالجبل الاحمر بالعباسية شمال شرقها .

هذا عن الحافة الشرقية . اما على الضفة الغربية فان الامر كما راينا
يختلف ، اذ تقتصر الاسماء المحلية للحافة على القطاع الجنوبى غالبا ثم تندر
فى الشمال باستثناءات محدودة . فبدءا من الجنوب مرة اخرى ، الحافة هى
جبل العصر (٢٦٤ امتار) غرب توشكى ، ثم جبل ام سمبل جنوب الوادى
سميه والى الشمال نوعا من ثنية كرسكو - الدر ، ثم جرف حسين الذى
يشير اسمه الى طبيعته كحافة جرفية شمال العلاقى نوعا ، ثم من خلفه جبل
ابو ستيت جنوب وادى كلابشة ، ثم شماله بقليل جبل راوراو الصغير ، ثم
الى الشمال من وادى كركر جبل شيمة الواح جنوب غربى شلال أسوان .

فى عروض أسوان نفسها يلى الى الشمال الغربى جبل الجارة (القارة) ،
ثم بعيدا اكثر فى الاتجاه نفسه جبل أبو دوى . ثم بعدها وازاء دراو يأتى جبل
البرقة (البرجا) . والجارة والبرجا هما اضخم معالم القطاع ، يتراوح كلاهما
حول ٥٠٠ - ٥٥٠ مترا . أخيرا، تحمل الحافة اسم جبل ابو شقة ازاء سلوة ،
فالجرنة الشهير ازاء الأقصر ، وفى النهاية درنكة جنوب غربى اسيوط .
والاخير هو فى الواقع نهاية الحافة الحقيقية وبرز رؤوسها اقترابا من النهر
وتوغلا فى وادى الضفة الغربية حيث يسكاد يشطره الى شريطين بدلا من
شريط واحد .

بعد اسبوط تتدنى الحافة وتنحط الى حد التلاشي احيانا وتتحول الى سهول مترية ، إلا من تلال موضعية متواضعة خاصة في جبهة خط التقسيم بين منخفض الوادى ومنخفض الفيوم . مثال ذلك جبل دشاشة قرب بنى سويف ، فجبل سدمنت فالنقلون جنوب عنق الهوارة ، فالروس شمالها . على ان حافة الهضبة الليبية تعود الى الاقتراب من النهر في منطقة القاهرة فنتكاثر أسماؤها المحلية من جديد .

فبينما يتماوج سطح الحافة ما بين محدبات التلال المعتدلة الارتفاع ومقعرات الاودية القصيرة التى تفصل بينها على التعاقب ، فانها ككل تقترب باطراد من حدود الوادى حتى تصبح شبه جرعة في النهاية . فعلى عروض طره ، وعلى بعد اكثر من ١٠ كم من حدود الزراعة ، نجد جبل الخشب ، ثم الى الغرب من أهرامات الجيزة بكيلومتريين أو ثلاثة فقط نلقى جبل جران الفول ، وبعدها تتتابع ثنائية التلال — الاودية من جبل الحفاف الى العجيبة الى أبو رواش الى تل الزلط ... الخ .

الصعيد هو الضفة الغربية

ولعل أبرز حقيقة بعد هذا في جغرافية الوادى أن السواد الأعظم من سهله الفيضى يقع على الضفة الغربية دون الشرقية ، تقريبا بنسبة ٩ : ١ . وبالتحديد أكثر ، كانت مساحة الارض الزراعية أيام الحياض مثلا تبلغ على الضفة الغربية ٢٨٠.٠٠٠ فدان مقابل ١١٠.٠٠٠ فدان على الضفة الشرقية ، أى بنسبة ٨٦٦٪ مقابل ١٣٤٪ على الترتيب . وإذا كان لهذه الحقيقة أسبابها الطبيعية المفهومة ، فان لها أيضا نتائجها الهامة بشريا وجغرافيا .

فعلى الجانب البشرى ، المعنى الحتمى هو أن الصعيد ليس ببساطة الا الضفة الغربية أو يكاد عملياً . أما الضفة الشرقية فليست سوى الجانب المظلم أو المعتم أبداً من الصعيد ، لا نقول الضفة الميتة ولكن مجرد ملحق أو ظل للضفة الغربية ، أشبه « بنوبة » أخرى شمالية متقدمة انزلقت مع التيار والصقت بحذاء الضفة الغربية . ذلك أن وقوع السهل الفيضى في معظمه على جانب دون الآخر من الوادى يعنى أن الارض السوداء بكل ما تحمل من مظاهر الحياة والعمران والحضارة تتركز وتتكدس في جانب دون الآخر : الزراعة ، السكان ، المدن ، حتى الطرق ... الخ .

بشريا

بل الواقع ان بعض اجزاء الضفة الشرقية ليست الا امتدادا للعمران

والسكنى الام فى الضفة الغربية ، بمعنى ان بعض قراها وتجمعاتها البشرية هى مجرد خلايا انشطارية انفصلت تحت ضغط السكان وبواسطة الهجرة عن السكن الاساسى فى الضفة الغربية وعبرت الى الشرقية بحثا عن ارض جديدة للاستصلاح والتعمير . من هنا نجد بعض قرى على الضفتين تشترك فى الاسم الواحد مع التفرقة الطبيعية بين غرب وشرق . والمهم فى كل هذه الحالات تقريبا انها ترتبط بجيوب ارضية قزمية بالغة الضالة على الضفة الشرقية مما يؤكد تبعيتها العمرانية للنواة الام على الضفة الغربية .

امثلة ذلك عديدة فى الجنوب الاقصى وجذع الصعيد . نبدءا من الجنوب، هناك الكلح شرق وغرب (شمال ادفو) ، الكلابية الشرقى والغربى (جنوب اسنا) ، الشرقى بهجورة وبهجورة والغربى بهجورة ، والاولى على هامش الضفة الشرقية والاخيرتان فى الغربية (قرب نجع حمادى) . وفى جذع الصعيد نجد اولاد طوق شرق وغرب ، والاولى يدل عليها اسمها ، وهى بلدة كبيرة نسبيا لانها الوحيدة فى جيب كبير بصفة خاصة على الضفة الشرقية (شرق البلينا) . ثم تلى الاحايوة شرق والعيساوية شرق والصوامعة شرق (وكلها ازاء اخميم - سوهاج) ، ثم هناك الحوطا والحوطا الشرقية فالعمارية والعمارية الشرقية ، والشرقتان منهما على جيب ارضى قزمى واحد (ازاء ملوى) ، ثم المطاهرة الشرقية والبحرية والقبليّة (جنوب المنيا) ، ثم تاتى بنى سليمان الشرقية (بنى سويف) ، فالشويك الشرقى والغربى (الجيزة) وكل الشرقى منها على جيوب ضئيلة للغاية على الضفة الشرقية .

صفوة القول ان الضفة الشرقية ان هى الا ملحق وتابع للضفة الغربية طبيعيا وبشرىا . وهذا ما قضى منذ البداية والى النهاية على الضفة الشرقية بالتخلف والاهمال والذبول . وبالفعل ، وعلى الجانب التاريخى ، فلقد مرت بنا نظرية تعرض الضفة الشرقية فى العصور القديمة او الوسطى لعملية تناقص وتفريغ وهجرة السكان المزمدة الى الضفة الغربية .

اما على مستوى الحالة الراهنة ، فيكفى مؤشرا الى مدى فقر وعزلة وتخلف الضفة الشرقية انها تخلو من اى طريق شريانى متصل على امتداد النيل ، وكذلك من اى مدينة رئيسية . فعالة غنة . ه الفا طوال القطاع المحصور بين حلوان وقنا . وشكوى ابناء الضفة لا تنقطع : انها تكاد تكون ريف الصعيد الذى لا يعرف حياة المدن بقدر ما يعانى حياة العزلة ، ولا يتمتع بالخدمات المركزية الحديثة والتسهيلات العصرية بقدر ما يعيش فى الماضى المتحجر ، باختصار 'انها تكاد تكون نفاية ولا نقول منفى الضفة الغربية مثلما هى ملجأ « مطارديها » ومقبرة موتاها أحيانا . ومما له مغزاه الدال اننا نجد اصطلاح « شرق النيل » شائعا فى معظم الصعيد كرمز او كناية عن التخلف والاهمال

والضالة والتبعية . هذا في حين أننا لا نكاد نسمع بتعبير « غرب النيل » ، كأنها هو تزايد وفضول لا محل له هنا حيث يوجد الأصل أو الكل ، وكأنها هذا هو وادى النيل ولا وادى الا هو .

جغرافيا

ومن الناحية الجغرافية يمكننا ، للتعبير عن هذه الظاهرة القاهرة ، أن ننتخب ثلاث شبكات محددة تعكس على تباينها النوعى نمطها الاساسى : الرى ، السكة الحديدية ، المدن . فشبكة الرى تمتاز فى الصعيد بنطاقين مختلفين تماما . فمن اسنا حتى مدينة سوهاج يسود نمط الترعى المزدوجة المحدودة الطول نسبيا على كلا جانبي النهر والتي ياخذ كل زوج منها من أمام قنطرة واحدة . غثمة لدينا ترعتا أصفون والكلاية ابتداء من اسنا ، والفؤادية والفاروقية من نجع حمادى ، ومجموعها يخدم كل القطاع الممتد من اسنا حتى سوهاج .

ولكن ابتداء من سوهاج يتغير النمط تماما الى نمط الترعى الشديدة الطول التى تتعاقب متسلسلة من الجنوب الى الشمال ، لتسلم كل واحدة منها الزمام للأخرى أو لتأخذ منها ، ولتقتصر كلها فى النهاية على ضفة واحدة هى الغربية بالطبع . فعند سوهاج تبدأ السوهاجية ، وعند أسيوط تبدأ الابراهيمية التى تستمر حتى مشارف القاهرة ، بينما ياخذ منها عند ديروط بحر يوسف ليستمر الى أن ينتهى الى الفيوم .

هناك أيضا ظاهرة « الحياض المنعزلة » على الضفة الشرقية خاصة . فحيث تنفصل تماما جيوب الارض السوداء فى أهلة قوسية قزمية عن سائر ارض السهل الفيضى ، كما يكثر فى اسوان وعلى الضفة الشرقية فى الصعيد الأوسط ، يستحيل توغير الرى لها عن طريق القنوات والترعى العامة العادية ، فتخصص لها ترعة صغيرة تبدأ فى صدر الجيب وتصرف فى نهايته ويقسم الجيب كله الى سلسلة من الحياض بجسور عرضية . وقد كانت مساحة هذه الحياض المنعزلة نحو ٦٢ ألف فدان أغلبها فى اسوان ، ثم تم تحويلها جميعا الى الرى الدائم على طلبات الرفع . (١)

أما شبكة السكة الحديدية ، فإن الصورة أبسط وأوضح ولا تقل دلالة . فمسار خط السكة الحديدية من القاهرة حتى نجع حمادى يلتزم الضفة الغربية ، وبعد نجع حمادى فقط يعبر الى الشرقية . ومع ذلك ، أو لذلك بالدقة ، فإنه بعد ثنية قنا يصبح في واد ومظاهر العمران والمدن فى واد آخر . ثم مدن مثل ادفو واسنا تقع على الضفة الغربية ، ولكنها تجد محطاتها الحديدية نفسها

(١) حسن الشربيني ، تطور الرى المصرى ، القاهرة ، ص ٦٢ — ٦٣ ، ١٠

منفصلة على الضفة الشرقية ، وعلى المسافرين اليهما بعد ان يغادر المحطة شرق النيل ان يعبر النهر بالزورق أو المدييات . كذلك تواجه عملية استصلاح الاراضى فى الضفة الغربية هنا ، ومعها بوجه خاص عملية التوسع فى زراعة القصب ، نفس العقبة والعائق . فهذا المحصول البالغ الضخامة والثقل لابد ان ينقل عبر النهر أولا قبل ان يصل الى خطوط الديكوغيل الضيقة لمصانع السكر على الضفة الشرقية .

اما من شبكة المدن ، فان السواد الاعظم من المدن ، مع كتلة السكان الاساسية بالطبع ، يقع على الضفة الغربية ابتداء من نجع حمادى حتى نهاية الوادى ، بينما تكاد الضفة الشرقية تكون من اللامعمور باستثناء قطاعين اثنين : قطاع الاحواض الشرقية فى أقصى الجنوب وقطاع الجيزة فى أقصى الشمال . وعندهما بالتالى يزدوج العمران والمدن على جانبي النهر . وفى قطاع الاحواض الشرقية فى الجنوب نجد مدن اخميم والبدارى وأبنوب ، كل تتوسط حوضا مستقلا وتواجه مدينة على الضفة الغربية . فنجد انفسنا ازاء ثنائيات من المدن : مثل اخميم - سوهاج ، البدارى - طما ، أبنوب - أسيوط .

اما فى قطاع الجيزة فى الشمال ، حيث يثبت السهل وجوده بشدة على الضفة الشرقية ، فان المدن تكاد تتعاقب على التبادل ما بين ضفة واخرى . فبعد الواسطى على الضفة الغربية ، نجد أطفيح والصف على الشرقية ، فالعياط والبدرشين على الغربية ، فخلوان على الشرقية ، فالحوامدية على الغربية ، فالجمادى على الشرقية ، الى ان نصل الى الجيزة على الغربية والقاهرة نفسها على الشرقية .

اشكال الارض واسماء الاماكن

يبقى أخيرا ان نلاحظ سطح الوادى فى انحداره من النهر حتى اقدام الهضبة شرقا وغربا . ورغم تقوسه الخفيف والمائل فى ذلك الاتجاه ، فهو عموما سطح أقرب الى الاستواء . ورغم المواطى والعوالى الموضعية التى تسبب مشاكل عديدة فى تنظيم البرى وتستدعى التسوية دائما للزراعة ، فانه يظل غير مضرس بمعنى الكلمة . وينعكس هذا الاستواء مباشرة فى نمو او تهدد او انشطار القرى ، فهو يتجه دائما أفقيا لا رأسيًا كتقاعدة عامة فى بطن الوادى او قلبه . فعلى الضفة الواحدة مثلا ، المبالوف فى قرانا حين تشترك فى اسم واحد ، دليلا على انشطارها عن أصل أبوى وأحد عادة ، ان تشير اليها بالجهات الاربع الاصلية ، اى أفقيا .

النمو الافقى والرأسى

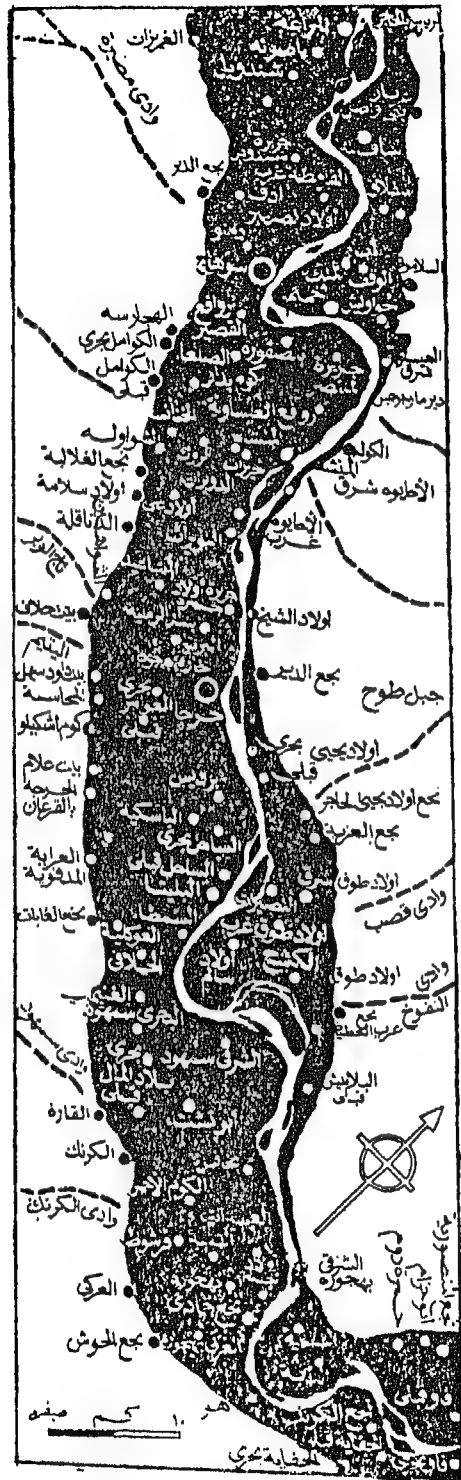
مثال ذلك بحرى او قبلى ، كالزينية بحرى وقبلى ، والاشراف بحرى وقبلى ، وناو بحرى وقبلى ، وبلاد المال بحرى وقبلى (قنا) ، وكالبلايش بحرى وقبلى ، والكوامل بحرى وقبلى (سوهاج) ، وكالعقال بحرى وقبلى ، وبنى عدى البحرية والقبلىة (اسيوط) ، وكالعربين بحرى وقبلى ، واسطال بحرى وقبلى ، وشم البصل البحرية والقبلىة (المنيا) ، وكأبو رجوان البحرى والقبلى (الجيزة) .

او قد تكون الاشارة شرقى وغربى ، مثل اولاد طوق شرق وغرب ، الحريزات، الشرقية والغربية (سوهاج) ، ومثل بنى محمد الشرقية والغربية وترمنت شرق وغرب (بنى سويف) . واحيانا قد تجتمع الجهات الاربع : كالبحرى قمولا والاوسط قمولا والغربى قمولا والقبلى قمولا (قنا) ، وابو مناع بحرى وقبلى وشرق وغرب (ثنية قنا) ، والسهمود والشرقى سهمود والغربى سهمود والقبلى سهمود (قرب نجع حمادى) ، والغنسايم بحرى وقبلى والشرقية والغربية (اسيوط) .

هذا فى قلب الوادى المستوى ، غير انه عند اقدام الهضبة ، خاصة حيث يضيق الوادى بشدة ، يتضاغط الارتفاع بحدة ويشند الانحدار . هنا ينعكس التباين مباشرة فى اللاندسكيپ الحضارى من مدن بل وقرى احيانا فينغير من النمو او الامتداد الافقى الى الرأسى ، وكذلك فى أسماء الاماكن فى اللاندسكيپ الطبيعى نفسه فتشير الى تنوع واختلاف الوسط الطبيعى ما بين النهر والتل .

فحيث تقترب الهضبة من النهر بشدة ويضيق الوادى ، كما عند مدينة اسيوط والقاهرة ، ولكن بالاختص فى الجنوب الاقصى حتى ثنية قنا ، نجد كل المدن ابتداء من اسوان حتى قنا مخرسة تصعد من النهر الى الجبل فى طبقات ارتفاعية (١) ، وتحتكر المباني والمساكن والاحياء الفنية الشريط السهل النهري بينما تتراجع وتتعالى الاحياء المتوسطة والمتواضعة والفقيرة آفاقا آفاقا على السفوح .

حتى القرى والكفور والنجوع على تلك المنحدرات والسفوح تعرف هذا النمو او التباعد الرأسى بدل الافقى الذى يسود بطن الوادى . فهنا ، كما فى كثير من مناطق اوربا الجبلية ، نجد القرى المشتركة الاصل او الاسم تتمايز بالتفرقة بين العليا والسفلى بحسب الكثور . فمثلا شمال مدينة اسوان نجد نجع الحجاب الفوقانى ، وغرب كوم ابو نجد نجع الخبرة الفوقانية والوسطانية، بينما تكثر قرب الاقصر حالات النجع الفوقانى والتحتانى . الخ .



مشتقاتها. مثال ذلك نجع حجار، نجع الحجر، نجع المغارة، نجع المحيجر، جبل ابو شقة (اسوان) ، نجع الحجيري ، نجع خور القضا ، نجع الجبل ، نجع الجبلو (قنا) ، ثم تلى تونة الجبل ، طهنا الجبل ، جبل الطير ، برطباط الجبل (المنيا) ، ثم سدهنت الجبل (بنى سويف) ، وأخيرا كفر الجبل (الجيزة) . (يمكن - هذا مجرد تساؤل تخميني بحث يعوزه التحقيق - أن تكون برطباط الجبل بالذات تصحيفا أو تحريفا لأصل مثل «بارتباط الجبل»؟ هذا ما لم تكن غير عربية الأصل على الإطلاق ، فرعونية أو كلاسيكية .)

ودعنا في النهاية لا ننس الحاجر في جنوب الوادى ، حيث تطلق التسمية صوما على حافة الجبل وأقدام الهضبة عند تخوم الوادى . فهناك عدة مواضع وحلات هامشية تحمل اسم الحاجر تتوزع من النوبة حتى المنيا شمالا ، وذلك على جانبي الوادى على حد سواء . ثمة مثلا نجع الحاجر شمال غرب مدينة كوم أمبو ، نجع حاجر ابو خليفة غرب مدينة ادفو ، نجع ~~الوادى~~ الحاجر شرق مدينة جرجا ، الريانة بالحاجر شرق المراغة تقابها نزلة الحاجر غربها، ثم أخيرا نزلة الحاجر شرق مدينة المنيا ولعلها آخر الحواجر واقصاها شمالية . (الطريف ، مع ذلك ، أن هناك حالة استثنائية متطرفة في بنى سويف . فعلى آخر اقدام كتلة جبل أبو صير الجنوبية التى تقع في قلب الوادى يظهر حاجر خاص جدا هو حاجر بنى سليمان) . ومثل الحاجر ، الكولة ، التى تعنى الجبل أو المرتفع . مثال ذلك نجع الكولة قرب البلاص شمال قوص ، والكولة شرق مدينة سوهاج ... الخ .

ختاما ، غفى بعض الاحيان ، حين يقع التضاد بين اطراف هذه « المصفوفات » على خط العرض الواحد، فعندئذ تكتمل المفارقة الفيزيوجرافية ونجدنا بازاء قطاع عرضي جغرافى كامل من النهر الى الصحراء . مثال ذلك: نجع الطينة على حافة النهر مقابل الجبلو على حافة الهضبة ، ونجع الجزرية قرب النهر مقابل نجع الجبل على حافة الهضبة ، وذلك جنوب وغرب مدينة قنا على الترتيب . مثل آخر من المنيا : الروضة على النيل مقابل تونة الجبل على حافة الصحراء ، ثم سواده على النهر مقابل نزلة الحاجر على حافة الهضبة .

اقاليم الوادى

كنظرة تركيبية ختامية ، لنا الآن أن نقسم الوادى الى اقاليمه الطبيعية الرئيسية والثانوية ، وذلك على أساس مشترك من البنية والتضاريس . وأسس التقسيم بهذا الشكل تشمل التكوين الجيولوجى من صخور وطبقات والتركيب التكتونى من انكسارات أو مسكوبات باطنية ، ثم حافظى الوادى وجودا وغيابا وطبيعة وارتفاعا وانحدارا بالاضافة الى أوديتهما الكبرى

والصغرى ، ثم أخيرا اتساع مجرى النهر والوادي وشكلهما واتجاههما وارتفاعهما وكذلك تغير التكوينات والرواسب الفيضية بالوادي وتوزيع ضفتيه .

ولان التضاريس غالبا ما تعكس البنية ، فان هذه الاسس كثيرا ما تتفق مع بعضها البعض ، فتعطينا نقط انقطاع هامة تقدم مفاتيح التقسيم الاقليمى المنشود . على ان بعض هذه النقاط قد تكون احادية الاساس او متعددة الاسس ، فتكون قاطعة حاسمة بدرجات متفاوتة ، كذلك فهي قد تقتارب احيانا دون ان تتواقع تماما ، تاركة بذلك مناطق انتقال ثانوية بين الاقاليم الاساسية . وفي النتيجة تبدو هذه الاقاليم غالبا كوحدات تباين اقليمى نسبى لا مطلق ، بمعنى ان مجموعة معينة من الخصائص الطبيعية والمورفولوجية تسود كلا منها سيادة غالبية ولكنها ليست مطلقة .

فاذا نحن تتبعنا اهم نقط الانقطاع في مورفولوجية الوادي لوجدنا اسوان اولاهما بلا شك ، فعندها يتحول النهر من التعرية الى الارساب ويبدأ السهل الفيضى الحقيقى ويتسع الوادي جديا . واسنا هي النقطة الفاصلة التالية ، فهنا ينتهى المحيط الخراسانى ويبدأ الكريتاسى ، كما قد تكون هي البداية الحقيقية لرواسب البليوسين شمالا دون الجنوب . النقطة الحاسمة التالية هي نجع حمادى ، ففضلا عن ان اتجاه الوادي واتساعه وطبيعته حافظيه وتوزيع ضفتيه تتغير كلها هنا جذريا ، فعندها ايضا يختفى الطمي القديم من على السطح ويغوص تحت الارض . بالمثل اسيوط ، عندها يتغير الاتجاه وتناظر الحافتين والصفقتين ، كما يعطى الايوسين الاسفل مكانه للاوسط غير بعيد حوالى منفلوط - ديروط . نقطة التغير والانعطاف الاخيرى تتوزع بين الفشن وبنى سويف والواسطى بلا تحديد . فعند الاولى تحل الرواسب البليوسينية البحرية محل الاستيوارية ، وعند الثانية يحل الايوسين الاعلى محل الاوسط ، وعند الاخيرى يضيق الوادي بعد ان بلغ اقصى اتساعه كما تعود ضفتاه الى الازدواج .

على هذه الاسس والمعطيات ، نستطيع الآن ان نقسم الوادي الى ستة اقاليم طبيعية او فيزيوغرافية متميزة : النوبة ، الجنوب الاقصى ، ثنية قنا ، الجذع الجنوبى ، الجذع الشمالى ، العنق .

النوبة

النوبة ، النوبة السفلى ، نوبة مصر ، او مصر النوبية ، خراسانية خالصة بامتياز ، فيما عدا قطاعا محدودا نسبيا من الصخور البللورية الاريكية في الشمال في منطقة الكلاشنة . الخراسان طبقاته شبه افقية لم تنهلها الاضطرابات الباطنية كثيرا ، فلا تظهر آثارها على السطح الا بمقدار .

تضاريسيا ، الاقليم « سقف الوادى » ان صح القول . غلانه أقصى جنوب مصر على الاطلاق ، كان اعلى قطاع بمصر النيلية قطعا ، فهو يقع ككل بين كنتورى ١٠٠ — ٨٠ مترا بالتقريب . هو ايضا اطول اقاليم الوادى الطبيعية ، نحو ٣١٠ كم من ادندان حتى أسوان ، او بالضبط درجتان عرضيتان ٢٢° — ٢٤° ، اى بالتقريب خمس طول النهر و/او القطر . وهو بالطبع الاقليم المدارى الوحيد فى الوادى .

انحدار النهر شديد نوعا ، وعرضه اقل من المتوسط ، اقل من متوسط عرض النيل فى مصر عموما . والواقع انه اضيق اقاليم الوادى كله مجرى ، ولا يقل عنه عرضا فى مصر جميعا سوى فرع دمياط . فضلا عن هذا فانه يسجل اضيق نقطة فى مجرى النيل المصرى على الاطلاق ، وذلك فى باب الكلابشة . ايضا يعد المجرى من أكثر قطاعات النيل المصرى اسنقامة واقلها تعرجات وجزرا نهريه .

كالمجرى ، الوادى نفسه استمرار لنيل النوبة الكبير ، ولذا فان خصائصه هى كل خصائصه بكل ما فيها من غطر طبيعى ومظاهر شحيحة . فالوادى ، الذى ينحصر بين حافتيه الخراسانيتين اللتين ترتفعان الى بضع مئات من الامتار فوق مستوى بطن الوادى ، ضيق الى حد الاختناق عمليا ، بحيث يوشك المجرى والوادى ان يترادفا ، ولولا اوديه الصحراء الشرقية الواسعة لاضفنا الحوض ايضا . وفى باب الكلابشة بالدقة يصل هذا الوضع النادر الى منتهاه .

ما الوادى نفسه فيخلو تقريبا من الرواسب النهرية الا من رقع ضيقة منقطعة للغاية هنا وهناك ، موزعة بشئ من العدالة تقريبا بين الضفتين مع نفوق لطيف للضفة الشرقية . بل فى هذه الرواسب يوشك الطمى القديم ان يعادل الطمى الحديث ان لم يفقه حقا مساحة واتساعا . والواقع ان هذا الاقليم منطقة تعرية نهريه اكثر مما هو ارساب ، بل انه اقليم التعرية النهرية الوحيد فى كل النيل المصرى .

كل هذا فانه يصبح عمليا واديا بلا سهل رسوبى ويصبح النهر مجرد مجرى بلا ضفاف تقريبا . انه الوادى الصخرى ، وهو فى مجموعه لا يرقى الى أكثر من ذنب الوادى الطويل او ذنب مصر الوادى عموما . ولقد غرق هذا الذنب بالتدريج ، ولا نقول بتر ، أكثر من مرة ، حتى تحول نهائيا من خندق مائى جار وسط الصخر الى خزان مائى يستقر بين الصخر . حدث هذا مرارا بعد انشاء خزان أسوان وتعلياته المتعددة ، ثم حدث على نطاق اقليمى هائل بعد السد العالى حيث اصبح الاقليم كله جزءا من بحيرة ناصر التى تمتد بعيدا فى شمال السودان .

الجنوب الاقصى

هذا اقليم خطى شبه مستقيم يمتد بين الشلال وجذر ثنية قنا حوالى اسنا . كالنوبة ، هو اقليم خراسانى اساسا مع قطاع محدود من الصخور الاركية النارية ، ولكن على عكس النوبة يقع هذا القطاع فى اقصى الجنوب لا الشمال ، وذلك هو قطاع شلال اسوان . ايضا كالنوبة ، يمتاز الاقليم بخائق غائر فى مجرى النهر ، هو خائق السلسلة ، مقابل خائق باب الكلابشة . ولكن ، على عكس النوبة مرة اخرى ، ينفرد الاقليم بأنه يجمع بين ظاهرتى الجندل والخائق مقابل الخائق لمقط فى النوبة .

بالمثل كالنوبة غالبا ، لا يعرف الوادى هنا الرواسب البليوسينية ، وان ذهب رأى آخر الى أنه على العكس وعلى خلاف النوبة يعرفها جيدا . أخيرا ، فعمل المؤثرات التكتونية هنا أكثر مما هى فى النوبة ، الا انها معتدلة نسبيا ، تظهر خاصة كانكسارات موازية على الضفة الشرقية .

عرض مجرى النهر هنا اكبر منه فى النوبة ، وكذلك تعرجاته وجزره أكثر ، الا انها تظل متوسطة نسبيا . انحدار النهر ، على العكس ، أقل بكثير ، بل لعله — وهذا هو الملمح الغريب — أقل اقاليم الوادى فى هذا المجال . اما وادى النهر ، الذى تنخفض وتتباعدها حافته الخراسانيتان كثيرا بالقياس الى النوبة ، فيتحول لأول مرة الى سهل فيضى حقيقى ، ولذا يتفوق اتساعه على النوبة خارج كل مقارنة ، وان ظل اضيق وافقر اقاليم السهل الفيضى نفسه بلا استثناء . مع ذلك ، فكالنوبة تقريبا ، تتقاسم الضفتان ارض الوادى بعدالة الى حد ما مع تفوق الضفة الشرقية نوعا .

ثنية قنا

اقليم بارز الشخصية الاقليمية مثلما هو بارز التركيب ، جيولوجيا كما هو جغرافيا . غاذ يبدأ جنوبا من اسنا ، فانما يبدأ ببنية مختلفة متميزة تماما . ففيها عدا بعض الاطراف الهامشية فان الطباشير الكريتاسى يلف الجزء الاكبر من الثنية من الخارج ، بينما تبطنها من الداخل الرواسب البليوسينية الغزيرة الواسعة الانتشار . اما جغرافيا ، فكانها لتصر على تفرد اقليمها ، لا تكفى الثنية باتجاهها العرضى المعاكس لاتجاه النهر الطولى ، وانما تدخل فى دائرتها ايضا واديتها ذلك المعاكس لانحدار الوادى الاب ، وادى قنا .

وعلى أية حال ، فكما تنفرد الثنية بانحناءتها المتميزة فى الوادى ، فقد تنفرد بانها قطاع انكسارى الاصل او متأثر بالانكسار فى بعض الآراء . وكما تنفرد بتداخل الصحراء الغربية فى قلبها فى الوقت الذى تتوغل هى فى

الصحراء الشرقية ، فانها تتميز « بحيادها » النسبى من حيث توزيع اتساع الضفتين . ثم هى تمثل منطقة الانتقال التدريجى بين الوادى الضيق الضيق الفثير جنوبا والواسع الغنى شمالا ، وفى الوقت نفسه تمثل حلقة الاتصال بين الوادى والبحر .

بصيغة جامعة مانعة ، الثانية بين اقاليم الوادى وسط فى كل شىء تقريبا : فى مستوى الكتور وارتفاع الحافتين وفى اتساع المجرى ودرجة تعرجه وكثافة جزره ثم فى اتساع الوادى نفسه وفى توزيع الضفتين الى حد او آخر ، بل وكذلك وقبل ذلك فى الموقع بين الشمال والجنوب وبين النهر والبحر .

الجزع الجنوبي

هذا الاقليم ، الذى يمتد من نجع حمادى الى اسيوط او كبديل الى منفلوط - ديروط ، قد لا يقل تفردا واصالة وتبلور شخصية عن اقليم الثانية، وان بطريقة مختلفة تماما . أولا ، هو بداية عالم الايوسين ، بل وهو وحده عالم الايوسين الاسفل كله . ثانيا ، هو اشد قطاعات الوادى ارتباطا بالانكسار ، فالانكسارات تحدد به وتحدده من الجانبين بلا انقطاع تقريبا كما قد تقطعه أيضا فى بعض الحالات . وايا كان اصل وادى النيل بعمامة ، فان هذا الاقليم تكتونى البنية ، وهو بالتاكيد اشد اقاليمه « انكسارية » .

من هنا محوره الاحادى المستقيم بصرامة من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى ، وكذلك واهم من ذلك طبيعته الخندقية المؤثرة . ورغم أن مستوى ارتفاع حافتي الوادى يتطامن هنا قليلا ، فان الوادى يبدو مغلقا تماما من كلا جانبيه بحافتيه المتوازييتين المطردتين بلا انقطاع . انه أكثر اقاليم الوادى تناظرا، فى الاطار التلى ، واذا تخلج فعلى الضفتين على حد سواء ، وهو من ثم « خندق » الوادى كله بالامتياز .

اذا نزلنا الى الوادى فانه من اوسع ما يكون فى الصعيد . ورغم انه ينحاز أساسا الى الضفة الغربية ، فانه ينفرد فى توزيعه بأقل نسبة من الاختلال بين الضفتين اذا ما تورن ببقية الوادى ادناه ، حيث تصل نسبة اراضى الضفة الشرقية الى اقصاها فى أى مكان شمال ثنية قنا . انه بدرجة او بأخرى اقرب اقاليم الوادى الى سمترية او تناظر الضفتين اطارا وارضا معا . اخيرا وليس آخرا ، فان الاقليم هو بلا منازع قمة التعرجات والجزر النهرية فى الوادى كله من اقصاه الى ادناه . فالنهر هنا يترنح داخل خندقه أكثر مما يفعل فى أى قطاع آخر بالصعيد ، كما يتفوق فى كثافة الجزر خارج كل حدود .

الجدع الشمالى

هذا الاقليم ، الممتد من منفلوط - ديروط الى الواسطى ، قد يكون من بعض نواحي البنية اقل تجانسا فى داخله من اقليم الجذع الجنوبى . ومع ذلك فقد لا يقل عنه كثيرا فى تبلوره وتفرد بنية وتضاريس معا . من حيث البنية ، تقل الانكسارات الحافة نسبيا ، ولكن تظهر الطفوح البركانية بوضوح اكثر خاصة على جانب الحافة الغربية (منفلوط ، سمالوط ، البهنسا) . من الداخل ، يسود الاقليم فى معظمه الايوسين الاوسط بحجره الجيرى الناصع البياض غالبا . من الناحية الاخرى ، لا يتجانس حشو الوادى البليوسينى تماما ، وان كان التغير او الاختلاف ثانويا . فهو فى القطاع الجنوبى الاكبر حتى الفشن من النوع الاستيوارى بينما يتحول فى القطاع الشمالى الاصغر الى النوع البحرى .

فيما عدا هذا فان الاقليم وحدة غريذة تضاريسيا . فعند بدايته بالضبط يغير النهر اتجاهه ليصبح شماليا نصا او مقوسا . واهم من ذلك ان الوادى يزداد اتساعا على اتساع الى ان يصل الى اقصاه فى مصر الوادى جميعا وذلك فى اقصى شمال الاقليم ببنى سويف . انه اشد اقاليم الوادى اتساعا .

بالمقابل ، غابتداء من اسيوط قرب بدايته تختفى الحافة الغربية للوادى نهاما وتندحط الى سهول موجة واهية الملامح ، فى حين تستمر الحافة الشرقية مطردة بلا انقطاع وان تطامنت قليلا فى الارتفاع . وبذلك يصبح الاقليم احادى الكتف . بالمقابل على العكس ، يختفى السهل الفيضى اختفاء تاما تقريبا من الضفة الشرقية ليلبغ اقصى تركزه على الاطلاق فى الضفة الغربية ، وبذلك يصبح الاقليم احادى الضفة عمليا .

وهكذا : حافة ولا ضفة شرقية ، وضفة ولا حافة غربية : منتهى الاختلال بين الضفتين حافة واتساعا . انه بسهولة اشد اقاليم الوادى عدم تناظر وبعدا عن السمترية الجغرافية . الطريف ، مع ذلك ، انه مع بداية الاقليم يبدأ بحر يوسف ، فيتحول النهر لاول ولاخر مرة فى الصعيد من احادى المجرى الى ثنائى المجرى بمعنى ما او بشكل ما .

اخيرا ، وفى المحصلة ، لماذا ما نحن جمعنا اتساع هذا الاقليم الفائق الى تركزه شبه المطلق على احد جانبيه مع انحصاره بين النيل فى ناحية واليوسفى فى الناحية الاخرى ، لحق لنا ان نعهده بمثابة « ميزوبوتاميا » الوادى او الصعيد اى ارض ما بين النهرين فيه ، شأنه فى ذلك شأن الدلتا الوسطى المحصورة بين الفرعين بالنسبة للدلتا عموما . وهو بهذا ارض ما بين النهرين اكثر منه ارض الضفتين .

اقليم العنق

آخر الصعيد ، من الواسطى حتى رأس الدلتا يمتد . قد يكون شديد التجانس فى تركيبه الداخلى جيولوجيا وجغرافيا ، ولكنه اقليميا يعد — باستثناء الجنوب الاقصى وحده — افقر واصفر اقاليم السهل الفيضى ، ولعله ايضا اضعفها فى حدة تميزه الطبيعى وتفرد الاقليمى ، وهو اذن فى الواقع ان يكون « اقليم غضلة relict region » . جيولوجيا ، هو المجال الرئيسى لكل من الايوسين الاعلى والبليوسين البحرى . جغرافيا ، يبدو محدود الطول والامتداد ، وكذلك العرض والاتساع . الحافتان حوله اقرب الى الحياض ، فلا هما بالبعيدتين جدا ولا بالقربيتين جدا . كذلك توزيع اراضى الضفتين هو اقرب الى الحياض والتكاثر .

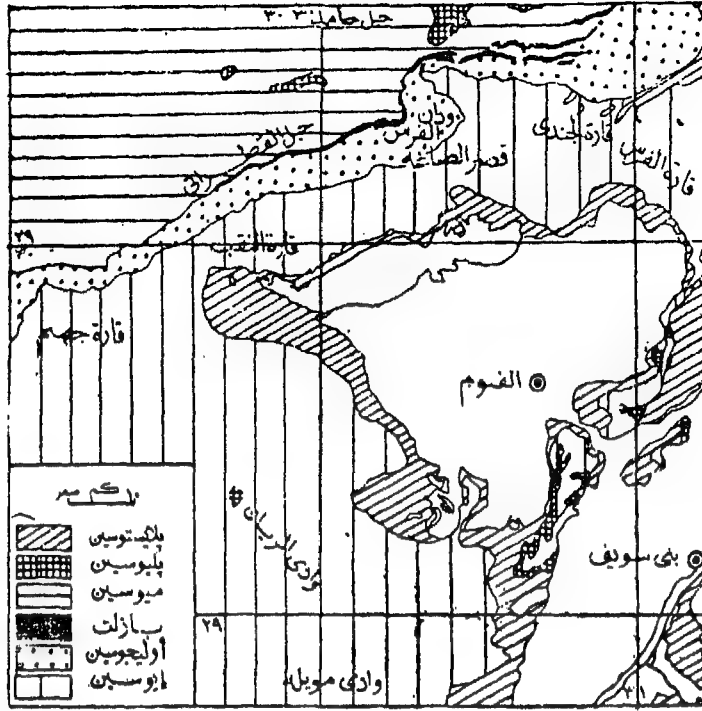
الفيوم

التركيب الجيولوجى (١)

الفيوم تجويف محفور فى نطاق الايوسين اساسا ، ولكن على اطرافه الشمالية غير بعيد جدا عن تخوم نطاق الميوسين . غير ان طبقات الايوسين تختفى فى معظمها تحت التكوينات التالية الاحداث ، فلا تظهر اساسا الا حول حافات المنخفض . اما هذه التكوينات الاحداث فتشمل الاوليجوسين والميوسين . البليوسين والبلايستوسين والحديث ، وتقع اما خارج المنخفض او على جوانبه او داخله ، متخذة توزيعات مختلفة اما خطية جزئية مماسة واما حلقة او دائرية كاملة . وبهذا تتلخص خريطة المنخفض الجيولوجية فى نمط جغرافى محدد وبسيط .

فتبدأ من اعلى بحلقة ايوسينية خارجية عليها شبه مستمرة حول حافات المنخفض امتدادا لتوزيع النطاق الايوسينى الاقليمى على سطح الهضبة المحيطة . يتلوها الى الداخل حلقة اخرى بلايستوسينية على منحدرات المنخفض ، والاثنان تدوران حول قرص كبير او دائرة اساسية من طمى النيل الهولوسينى تفتش قاع المنخفض جميعا تقريبا وتمثل ارضيته المباشرة . ثم يحف بهذه المنظومة الحلقية — الدائرية ويحتويها اطار خطى مضلع يتألف من ثلاثة ماسات : خط اوليجوسينى فى الغرب ، وآخر ميوسينى فى الشمال ، وثالث بليوسينى فى الشرق .

(1) Beadnell, op. cit.; R. Said, op. cit.



شكل ٨٠ - منخفض الفيوم ومنطقته : البنية والتركيب الجيولوجي .
[عن بيدنل ، بول ، هيوم ، سعيد]

تفصيلا ، الإيوسين هو الذي يكون بطبقاته الحذرية أساس وجسم المنخفض سواء في أعماق قاعه أو على منحدراته أو بحافاته . لكنه لا يظهر على السطح الا في حالتين : أساسا حول معظم جوانب المنخفض وفي حافته الخارجية الرئيسية ، ثم بصفة ثانوية أو استثنائية داخل المنخفض في بعض نقاط أو خطوط من قاعه . ففي الأخيرة يبرز من تحت طمي النيل على امتداد المجارى المائية والاقوار العميقة التي تصل النيل ببحيرة قارون ، كما يظهر في بعض جزر البحيرة نفسها .

أما حول المنخفض فيكاد الإيوسين يحيط بحوافه من كل الجهات ، ولذا فتوزيعه حلقى أساسا وكامل تقريبا . بهذا فانه هو الذي يكون حواف المنخفض العليا والبارزة كما يكون بعض منحدراته الحادة . فشرقا نجده يدخل في تكوين خط التسيم المرتفع بين منخفض الفيوم ووادي النيل كما في جبل الروس والنقلون وسدمنت . وشمالا يظهر كحافة عالية ضخمة مترامية الامتداد كما في قارة الفرس وقارة الجندي . ثم يستدير الى غرب بحيرة قارون مؤلفا

منحدراتها العليا الصاعدة الى جبل القطرائى ابتداء من قصر الصاغة فى الشمال حتى قارة النقب فى الجنوب . وأخيرا يدور ليسؤلف الحافة الجنوبية متراميا على مداها شاملا وادى الريان وما بعده .

وفى هذا التوزيع يلفت النظر ايوسين قصر الصاغة بصفة خاصة . ففى طبقات طفله بقايا حيوانية فقيرة ارضية ضخمة وشاطئية اضخم كالحيتان والتماسيح والسلاحف فضلا عن القواقع البحرية ، مما يدل على نهر قديم نقلها من اليابس الى بحر كائنه منطقته الفيوم حينذاك . كذلك تكثر بنفس الطبقات آثار نباتات قديمة بعضها ليجينيتى يشبه الفحم البنى ، بل هو فحم حقيقى فى بعض المواضع وعلى نطاق محدود .

على الضلع الشمالى الغربى لحقطة الايوسين ، يمتد الاوليجوسين كمماس خطى وكشريط ضيق مواز يترامى من الشمال الشرقى الى الجنوب الغربى . تكويناته يدق سمكها تجاه طرفيه ، بالغة اقصاها فى الوسط حيث تبلغ اقصى ارتفاعها بالتالى فى صورة تلال ودان الفرس المخروطية البديعة الشكل (لاحظ التسمية) . وتنقسم تكوينات الاوليجوسين الى مجموعتين : رسوبية وبلوتونية .

الرسوبية من الرمال الملونة والحجر الرملى اساسا مع قليل من الحجر الجيرى والمارل ، كما يكثر بها الزلط والصوان والحصى والحيباء والتشيرات والكوارتزيت . ورغم انها فقيرة فى الحفريات ، فانها غنية ببقايا اشجار مترملة وحيوانات برية ضخمة كالارسينويثيريم والتماسيح والسلاحف ، وهذا كله يشير قطعاً الى بيئة غيضية — بحرية ، ويعنى حتما نهر اوليجوسينيا قديما — راجع اور — نيل بلانكنهورن ونهر بيدنل .

اما التكوينات البلوتونية فاحدث من الرسوبية ، تكونت فى نهاية الاوليجوسين حين تعرضت مصر للضغوط الباطنية العنيفة . وهى تترامى كخط دقيق يمرق وامضا ومماسا للتكوينات الرسوبية من الشمال وذلك على امتداد جبل القطرائى كطفوح بازلتية غطائية معتدلة السمك .

الى الشمال والشمال الغربى تختفى طبقات الاوليجوسين تحت نطاق مترام الى بعيد هو الميوسين ، الذى لا يدخل بذلك فى تكوين منخفض الفيوم تماما بقدر ما يمثل تخومه القريبة . هكذا لا يبرز الميوسين الا فى منطقة جبل الخشب شمال الفيوم ، حيث تضم طبقاته الرملية الحسبائية الحمراء بعض الصوان وجذوع الاشجار المترملة . ومن اعلامه ايضا جبل حامد .

سالمثل على الجانب الآخر ، يقتصر وجود تكوينات البليوسين بالفيوم على

خط دقيق متقطع على امتداد الحافة الشرقية في جبهة التقسيم بين المنخفض ووادي النيل . تبدو هذه الرواسب على شكل بوارز ونواتئ من الحجر الرملي ممتدة من الشرق الى الغرب ومتدرجة في أعلاها الى حصباء مصبية — فيضية تقع على منسوب ١٧٠ — ١٨٠ مترا . والمرجح ان هذه الرواسب البليوسينية تنتهي الى خليج وادي النيل البليوسيني الكبير .

على عكس التوزيع الخطى المماس للاوليجوسين والبليوسين ، وكالتوزيع الحلقي للايوسين ، يأتي البلايستوسين . فهو يرسم حلقة كاملة تدور حول جنبات المنخفض محصورة بين حلقة الايوسين الخارجية العليا على سطح او سقف الهضبة المحيطة وبين دائرة او قرص الطمي النيلي الهولوسيني الحديث الذي يبطن ارضية المنخفض مباشرة . أى أنه يقع تقريبا بين أقدم وأحدث تكوينين في المنخفض جميعا . وبالمثل يتراوح مستواه الكنتورى بين مستوييهما .

الحلقة يدق عرضها بشدة في الشرق والشمال حيث تتحول الى شريط دقيق يحف بشاطئ بحيرة قارون الغربى ، لكنه يتسع بوضوح على امتداد الضلع الجنوبي الغربى خاصة في طرفيه غرب البحيرة وبمنطقة الفرق .

رواسبه بحيرية يغلب عليها الحمى والحصباء ، فهو وليد البحيرة العذبة النهرية الاولى مثلما هو موطن المدرجات البحرية الحلقية المترتبة رأسيا على محيط المنخفض كشواهد على مراحل حياة تلك البحيرة وكملاحظات لتوقيتاتها .

الاطار الاقليمي

الفيوم ، التى ينحدر اسمها عن الاصل الفرعونى Phiom ، بمعنى « البحيرة » ، والتى تقع جنوب غرب القاهرة بنحو ٩٠ كم وغرب بنى سويف مباشرة ، منخفض واحى من منخفضات الصحراء الغربية ، الا انه بفضل قربه الشديد من الوادى الى حد الالتصاق تقريبا يتصل بالنيل عن طريق فتحة ضيقة كالعنق هى فتحة اللاهون — الهوارة . المنخفض بهذا لا يختلف عن منخفضات الصحراء من حيث أنه حوض مقعر مغلق تتحلق حوله الحافات الحادة والمرتفعات العالية ، وأنه حوض صرف داخلى أصلا يقع جزء كبير منه تحت مستوى سطح البحر بكثير ، وأن انحداره الاساسى نحو الشمال الغربى أى الشمال عموما ، هذا فضلا بالطبع عن أصله الايولى مثلها .

على الجانب الآخر ، فمن حيث أنه يتصل بالنيل عن طريق بحر يوسف ، فإنه يكون جزءا من نظامه النهري مثلما تبطن أرضه بطمييه . وبهذا اضيفت الى مياهه الباطنية مياه النيل السطحية الجارية ، والى تحت التربة الحصىاوية

الرملية الموضعية التربة الطينية النيلية المنقولة . وبهذا وذاك أصبح المنخفض فى واقعہ « ملحقا » للوادی (١) « ودلتا داخلية » للنهر « وشبهه واحه » صفرى تضاف كالبرعم الى شبه الواحة الكبرى التى هى الوادی نفسه . فهو اذن مجمع الوادی والمنخفضات وحلقة اتصال او منطقة انتقال بين النيل والصحراء .

ان يكن الوادی اذن هبة النيل ، فان الفيوم هبة المنخفض والنيل معا ، ابنة التعرية الهوائية والارساب النهري بنفس الدرجة ، وثمره الزواج الطبيعى السعيد بين الصحراء والنهر . فشان الفيوم فى هذا ، بمعنى خاص ، هو شان قناة السويس ، التى هى هبة البرزخ والنهر ، الا ان هذه من صنع الانسان وتلك بفعل الطبيعة .

الطريف او المثير ايضا انها هما الاقليمان الوحيدان فى مصر النيلية المنفصلان جزئيا الا من برزخ ضيق عن جسم الوادی الكبير ، فانت تمر فى رحلتك منه اليهما خلال صحارى ممتدة بدرجة او باخرى تقطعها بالسيارة او بالقطار فى نصف ساعة على الاقل فى حالة الفيوم وفى ساعة الى ساعتين فى حالة القناة . وبهذا كله يبدو تفرد الفيوم فى مصر من البداية والى النهاية كاقليم خاص وكبيئة متميزة لا نظير لها بين سائر اقاليمها وبيئاتها .

الفيوم والريان

وليست الفيوم فى موقعها هذا على ضلوع الوادی هى المنخفض الوحيد هناك فى الحقيقة ، بل هى احد منخفضين متجاورين ، ثانيهما هو منخفض وادی الريان الى الجنوب الغربى مباشرة . والاثنان معا يقعان بدورهما كذلك فى منخفض واحد مشترك اكبر واوسع من الصحراء الغربية غرب الصعيد الادنى تبلغ مساحته نحو ٣٠ الف كم^٢ ، هو ذلك الذى يشكله كنتور ٢٠٠ متر اذ ينثنى فى تقوسه العظيم ابتداء من اسيوط ومبتعدا عن النهر غربا الى ان يعاود الاقتراب منه تجاه الجيزة . لكن منخفض الفيوم اكبر مساحة من وادی الريان بكثير : ١٧٠٠ كم^٢ مقابل ٧٠٠ كم^٢ على الترتيب ، اى مثله مرتين ونصف المرة .

بهذا التجاور ، وبغيره ، تبدو الفيوم والريان كالتوأمين او كالشقيقتين الاكبر والاصغر . فكلاهما ، كسائر منخفضات الصحراء الغربية ، من اصل ابولى ومن حفر التعرية الهوائية ، وكلاهما يقع جزئيا تحت مستوى سطح البحر بكثير ، بل ويتشابهان فى عمق اخفض نقطة بهما ٢٠ — ٤٥ مترا فى الفيوم

(1) Lorin, p. 11 — 12.

مقابل — ٦٤ في الريان . الا انها بعد ذلك منفصلان عن بعضهما البعض
أوروجرافيا انفصالا تاما بحاجز من الحجر الجيري السميك عرضه نحو
١٥ كم وارتفاعه ٢٤ مترا . والا كذلك ، وهذا هو الهم ، ان وادى الريان
في الراى السائد لم يتصل قط بالنيل ولا عرف ارساباته او طميه بل هو
يخلو منها تماما .

لماذا لم يتصل ؟ — هذا هو السؤال ، لاسيما مع اتصال الفيوم المقاربة
والمشابهة . الثابت ان المياه في الفيوم ارتفعت في الفترة الاثيلية الى منسوب
٤٢ مترا . فلماذا اذن لم تتقدم مياه النيل هذه لتغمر منخفض الريان الملاصق
والاشد غورا ؟ السبب بلا ريب هو وجود الحاجز الصخري الفاصل بين
المنخفضين والذي يبلغ ارتفاعه حاليا ٢٤ مترا . ولكن لابد ايضا ، كما
يفترض مرى ، ان هذا الحاجز كان في ذلك الوقت أعلى مما هو الآن بنحو ٢٣
مترا على الأقل حتى يكفى لمنع مياه الفيوم المرتفعة من اعتلائه وتجاوزه الى
الريان . ويترتب على هذا الفرض كذلك ان التعرية لابد قد ازالته نحو ١٨
مترا من صخور هذا الحاجز الفاصل منذ تلك العصور الاثيلية ، اى منذ
نحو ٦٠ ألف سنة ، او بمعدل ٣٦ ملليمتر كل قرن (١) .

أيا كان الامر ، فان النتيجة الصافية ان الريان على عكس الفيوم لم
يتصل بالنيل . وبهذا الفارق على وجه التحديد اختلف مصيرهما الى الابد .
فبينما تحولت الفيوم الى واحة حية رطبة وإلى خلية عضوية تنفس بالحياة
والعمران ، ظل الريان منخفضا جامعا عقيما يخلو نهاما من المياه والحياة ،
مفتوحا من توام الى اخ غير شقيق بل شريد ، وعلى الاكثر غلقد تحول أخيرا
جدا الى مصرف خاص للفيوم . وفي هذا يقف الريان في كنف الفيوم كما يقف
غير بعيد الوادى الفارغ خلف وادى النطرون ، مجرد ظل او شبح .

بين السبق والتخلف

على ان الفيوم كمنخفض لا يتفوق فقط على الريان ، ولكنه من زاوية
خاصة تفوق ، أو حاول ، على وادى النيل نفسه . فكمينخفض منسوبه أوطأ
من منسوب النيل ، كان للفيوم تلقائيا منذ البداية ، بداية التاريخ ، ميزة
الرى الدائم على الوادى الذى لم يعرف سوى الرى الحوضى حتى القرن
الماضى . واذا كنا قد ألفنا ان نقول ان الرى الدائم دخل مصر من الشمال ،
من الدلتا ، فاننا نقصد بهذا الرى الدائم الحديث . أما الفيوم فتمتعه بصورة
كاملة تقريبا منذ اقدم عصور الفرعونية . ولا شك ان هذا هو سر شهرة
الفيوم التاريخية بالخصوبة الفائقة ، وهو الذى يفسر دورها البارز والمتميز
في القديم خاصة في تعمير الدولة الوسطى وفي الاستعمار الكلاسيكى .

(1) Murray, "Egyptian climate", loc. cit., p. 430 — 4.

على أن الفيوم أيضا دفعت ثمن هذه الميزة الخاصة والسبق المبكر . فلطول ما مارست الري الدائم بآلاف السفين ، وبالراحة أيضا ، فقد تعرضت التربة للاستصلاح المطرد ، فضلا عن الاجهاد والاستنزاف الطويل . الاسوأ من ذلك أنها ، وان تمتعت كمنخفض مقعر بميزة الصرف بالراحة في أجزائها العليا ، فقد دفعت الثمن أجزاؤها السفلى ، اذ بينما ازدهر الشرق تدهور الغرب وتحول كل السهل المتاخم لبحيرة قارون الى اراضى بور ملحية قلوية حيث تحولت البحيرة نفسها كمصرف داخلى الى بؤرة نشع دائم حولها . انها مشكلة كل منخفض صحراوى : الري الجائرة ، والصرف الضحية : للعالى الغنم ، وعلى الواطى الغرم . من هنا جميعا تخلفت الفيوم فى الخصوبة والانتاجية الزراعية والثراء وفقدت شهرتها القديمة بالخصب النادر . ومن هنا أيضا جاءت الحاجة مؤخرا الى مشروع وادى الريان ، الذى تحقق أخيرا ، كمصرف خارجى خاص للفيوم .

وجه الفيوم

بين الدائرة والمثلث والكأس ، يبدو شكل الفيوم أشبه على الجملة بورقة شجر الاسفندان maple ، غصنها أو عودها القصير هو وادى بحر يوسف من اللاهون حتى مدينة الفيوم ، وعروقتها هى شبكة الترع والمصارف المتشعبة التى تنتشع داخلها . بهذا الشكل ، وبمساحتها البالغة ١٧٠٠ كم^٢ ، يبلغ محيطها نحو ١٨٠ كم ، كما يحدد أو بالاحرى يتتبع معظم حدودها الخارجية بعض ترعها الرئيسية متاخمة تقريبا للصحراء المحيطة ، تماما كما هى الحال فى دلتا النيل .

تبدأ تلك الحدود من مستوى الصحراء المحيطة على ارتفاع نحو ٣٥ مترا ، لكنها لا تلبث أن تنخفض بشدة وبسرعة نحو قلب المنخفض ليقع جزء كبير منه ، أكثر من الثلث الشمالى الغربى ، تحت مستوى سطح البحر ، ثم يستمر الانحدار ويتسارع ليصل فى النهاية الى - ٤٥ مترا فى أقصى الشمال الغربى وذلك فى بركة قارون . وأخيرا ، وكما يرتفع منخفض القطارة مباشرة من أقصى عمقه فى أجنوب الغربى الى أعلى حافاته فى الشمال الغربى ، يرتفع منخفض الفيوم فجأة من قاعه فى قارون الى أعلى حافاته المحيطة أو الحائطية وهى جبل القطرائى البركانى الاصل ، فيكون تضاعط الانحدار مضاعفا وحادا .

روفيلا الانحدار

هنا نلمس أول مظهر عملى من مظاهر تفرد الفيوم بين اقاليم الوادى . فالفيوم ، أولا ، وان لم تكن اعماق منخفضات مصر عموما ، غانها بسهولة

اعمق اقاليم الوادى جميعا ، وبها احدى منطقتين غيه تقعان تحت مستوى سطح البحر — الاخرى حول بعض بحيرات شمال الدلتا — وان تفوقت الفيوم فى ذلك خارج كل مقارنة مساحة وعمقا . بعد هذا ان الانحدار هنا ، اذ يقطع من الحواف على مستوى ٣٥ مترا الى القاع على منسوب — ٤٥ مترا ، فانما يقطع نحو ٨٠ مترا فى مدى نصف قطر لا يعدو ٢٠ — ٢٥ — ٣٠ كم ، ودعك تماما من حافة القطرانى حيث يتحقق ضعف هذا الانحدار فى بضعة كيلومترات لا غير .

فهذا القدر من الانحدار يكاد يعادل انحدار وادى النيل بأسره من اسوان الى المتوسط ، ويزيد بالتأكيد على انحدار الصعيد من اسوان الى القاهرة ، أى ما يتراوح بين ١٢٠٠ ، ١٠٠٠ كم على الترتيب . وبصفة اخرى يتراوح معدل مجمل الانحدار داخل المنخفض فى المتوسط العام بين ١ : ٥٠٠ ، ٢٥٠ : ١ تقريبا . وبهذا فان الفيوم ، هذه الواحة الكاسية النموذجية cup-oasis ، تختزل انحدار الوادى بأكمله فى كأس ولا نقول فى غلجان .

من هنا أيضا كان حتما أن يتحول سطح المنخفض الى سلم من الدرجات او المدرجات او المصاطب الطبيعية المتلاحقة سراعا بحيث يبدو بروغيبيل المنخفض متعدد الطوابق ، بالتحديد ذا ثلاثة طوابق . فهناك ثلاثة مدرجات اساسية تتسارع فى الانحدار باطراد من أعلى الى أسفل أى كلما زدنا هبوطا وانخفاضا . الاول بين كنتور ٢٥ — ٢٦ مترا عند اللاهون وكنتور ٢٣ — ٢٢ مترا عند مدينة الفيوم ، بمتوسط انحدار ٢٥ متر فى مسافة نحو ١٠ كم أى بمعدل ١ : ٤٠٠ تقريبا . الثانى بين كنتور ٢٣ — ٢٢ مترا وكنتور ١٠ متر الذى يمر بسنورس وسنهور وأبو كساه ، ومعدل الانحدار هنا ١ : ١٤٠٠ تقريبا . المدرج الثالث بين كنتور ١٠ متر وشاطئ البركة (١) أى ٥ — ٤ مترا ، أى بفاصل رأسى قدره نحو ٥٥ مترا فى مسافة ١٠ كم ، بمعدل انحدار قدره ١ : ١٨٠ تقريبا . ولا شك أن هذه الشقة الأخيرة هى أشد رقعة فى مصر النيلية تحدرًا واندفاعا .

بهذه الطوابق الثلاثة يستكمل المنخفض فى النهاية شكل المدرج الدائرى (أمفيتاترو) أشبه بملاعب الرومان القديمة البيضاوية أو المدورة المدرجة والمنحوتة فى الصخر . والمرء لا يحس فقط بهذا التضرس والتحدّر فى صعوده وهبوطه بسرعة لاهثة وأحيانا بمشقة واضحة ، ولكنه أيضا يستطيع أن يراه رأى العين فى أكثر من موضع ممثلا فى تلك المصطبات أو المدرجات المحلية

(1) Boak, op. cit., p. 353 — 4.

المنتشرة داخل القرى نفسها والمرتبطة عادة بالاخوار الكثيرة القديمة . مثال ذلك قريتا غديميين والسلبين اللتان ينحدر زمامهما نحو ١٥ — ٢٥ مترا على عدة مدرجات مزروعة الى بحر سنهور المجاور الذى هو نفسه خور قديم (١) .

تضاريس حقيقية

كل هذا يجعل الفيوم تنفرد في وادى النيل بانها الوحيدة التى لها « تضاريس » حقيقية بالمعنى الجغرافى ، والتى يلعب الكنتور فيها دورا موجبا حاسما وواضحا في الحياة سواء في المواصلات أو الرى أو الصرف ، كما يظهر فيها نظام طبقات افقى في الزراعة altimetric—, vertical. zonation . فمثلا ينعكس هذا بصورة مرئية مباشرة في اللاندسكيب على شبكة الرى التى تتحول مجاريها الى سلسلة طباقية من المساقط الصغيرة التى تستعمل كقوة محركة لسوائى الهدير التى لا مثيل لها خارج الفيوم — نحو ١٠٠ هدارة ، ولتشغيل المطاحن ولتوليد الكهرباء مؤخرا . هذا ولولا تلك المساقط ، ولولا انتشار مروحة الشبكة نفسها كذلك ، لتهطلت جوانب المنخفض كثيرا أو قليلا .

اخيرا ، وكسائر منخفضات الصحراء الغربية ، فان الفيوم منخفض من منخفضات ، اعنى ليست مجرد تجويف بسيط على ضخامته بل تجويف مركب يتقطع من داخله الى عدد من التجاويف المحلية الاصغر أو الحوضات الثانوية تستقر في قاعه وعلى جنباته . وذلك بالطبع مما يزيد سطحه تضرسا وتعمقا كما يعدد اتجاه الانحدارات المحلية داخله رغم سيادة الانحدار العام نحو الشمال الغربى . وبعض هذه التجاويف ينخفض في اعماقه الى ما دون سطح البحر ببضعة امتار ، اى ان بالفيوم اكثر من بقعة دون سطح البحر غير حوض بحيرة قارون نفسها وان كانت اقل عمقا بكثير .

ولما كانت كل هذه التجاويف أو المنخفضات الثانوية الداخلية هي من مخلفات البحيرة التاريخية القديمة الكبرى التى كانت تملأ المنخفض الى الحافة ، فان الذى يفصل بينها كالحوائط الحاجزة هي عادة شطوط رملية عالية نوما أو خطوط كنتورية بارزة كانت تمثل شواطئ البحيرة في مراحل توسعها وانكماشها المختلفة ، بينما تكثر الاخوار في قيعائها .

وهناك تجويفان رئيسيان على جانبي أو جناحي المنخفض : تجويف طامية — الروض في الشمال الشرقى ، وتجويف قلمشاه — تطون في الجنوب ،

(١) المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، « الفيوم » ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٣ .

يضاف اليهما تجويف اشد انفصالا واستقلالا هو حوض الفرق السلطاني في الجنوب الغربى . فاذا أضفنا الى ثلاثتها قطاع وادى بحر يوسف في فتحة اللاهون ، ثم دلتاه في قلب المنخفض الفيومى ، ثم اخيرا السهل الشاطئى لبحيرة قارون ، لا اكملت بذلك فى الواقع اقاليم الفيوم الطبيعية الرئيسية الست (١) .

هيدرولوجيا جغرافية

على تلك المنحدرات المثقبة والسفوح الدقيقة التى تنحدر بعامة نحو البحيرة فى الشمال الغربى ، يحدد بها الانحدار العام للمنخفض فى ذلك الاتجاه ، تجرى شبكة المجارى المائية الطبيعية والصناعية فتعكس بأمانة لا شكل سطحه محسب ولكن أيضا شكل المنخفض نفسه . اننا هيدرولوجيا جغرافية كاشد ما تكون الهيدرولوجيا تأثرا بالجغرافيا فى أى جزء من مصر النيلية .

وابتداء ، وكما فى دلتا النيل عن طريق رأسها ، لا ماء يدخل الفيوم الا من مدخل واحد هو اليوسفى وفتحة اللاهون — اللاهون من Ro-hun أو Le-hone الفرعونية بمعنى «نم الخليج» أو «نم التربة» أى «نم البحر» (٢) . على ان اليوسفى قد ضعف حديثا بترعة مساعدة هى بحر حسن واصف تحمل نحو ثلث دخل الواحة المائى مقابل الظئين لليوسفى . الماء يدخل اذن من أقصى الشرق ، وكل الفيوم تروى من تلك البوابة ، اما من غوها مباشرة ، واما من نقطة المقاسم عند مدينة الفيوم حيث يتفرع البحر الى شبكته الواسعة ، والتى تقابل بذلك قناطر الدلتا . وبهذا الانحدار الطبيعى أيضا تتمتع الفيوم ، حتى من قبل عصر الرى الدائم فى وادى النيل ، بالرى المستديم وبالرى بالراحة معا ، أى بالجاذبية من أعلى الى أسفل .

وبالمقابل ، فان الصرف كله أيضا وبلا استثناء تقريبا ينتهى الى بركة قارون فى أقصى الغرب ، أى يتم من الشرق الى الغرب أو من أعلى الى أسفل . فالبركة هى المصرف الطبيعى والوحيد للفيوم جميعا ، وهو مصرف داخلى بالطبع . وفيما عدا هذا الموقع الداخلى ، فانها بهذا الوضع تعد بالنسبة للفيوم بمثابة البحر المتوسط بالنسبة لدلتا النيل . ومن هاتين القاعدتين الأساسيتين فى الرى والصرف ، وكما فى دلتا النيل أيضا ، لاتستثنى الا بعض جيوب محلية فى تجاويط اطراف المنخفض تحتاج اما الى الرى بالرفع أو الصرف بالضخ .

(١) السابق ، ص ٧ .

(٢) A. Shafai, "Lake Moeris etc.", loc. cit., p. 188.



شكل ٨١ - الفيوم : الطبوغرافيا والهيدرولوجيا .

الشبكة المائية

ترجمة لهذه الضوابط ، ترسم خطة شبكة الري والصرف نمطا محددا . يشبه نمط دلتا النيل الا انه اكثر تعقيدا بعض الشيء . فترع الري تبدأ كلها في أقصى الشرق من قطاع اللاهون — مدينة الفيوم لتغطي كل المنخفض حتى أقصى الغرب بحيث تصل نهائياتها الى قرب بحيرة قارون نفسها . ومن ذلك القطاع تتشعب وتتفرع في مروحة ، لا كمروحة دلتا النيل المثلثية البسيطة ، وانما مركبة اشبه في مجموعها بهيئة المزهرة (الهارب) . فهي تتألف من مجموعتين من الترع الرئيسية : الاولى هامشية نصف دائرية والثانية داخلية خطية .

المجموعة الاولى تخرج من عند اللاهون ، واهمها ترعة عبد الله وهبي شمالا وبحر الفرق وبحر النزلة جنوبا ، وهما تحفان بأطراف المنخفض الصحراوية وتكادان تحددانه مثلما تفعل ترعتا الاسماعيلية والنوبارية في دلتا النيل . المجموعة الثانية في قلب المنخفض ، تتفرع امام مدينة الفيوم على شكل مروحة مثلثية بسيطة كمروحة دلتا النيل ، فتنشر غروعا المستقيمة من الشمال الى الغرب ابتداء من بحر تنهلا فبحر سنورس فبحر ترسا فبحر سنهور الى بحر غديمين فبحر سنرو فبحر أبو كساه فبحر ابشواى وأبو جنشو حتى بحر اهرت ... الخ .

مثل هذا تفعل شبكة المصارف ، ولكن في نمط عكسي مقلوب يتداخل مع شبكة الري تداخلا لصيقا كاصابع اليدين المتشابكتين . فهي ايضا تبدأ من أقصى الشرق ، بل تتوغل نهايات بعضها داخل فتحة اللاهون — الهوارة نفسها ، لتنتهي بعد كل هذه الرحلة الطويلة الى البحيرة . ومنها مجموعة هامشية قوسية تلف بأجناب المنخفض ، أهمها مصرف طامية (او البطس) في الشمال ومصرف الوادي في الجنوب ، وهما في الأصل خوران طبيعيان عميقان — خور طامية وخور الوادي — نحتا في طبقة الطمي حتى ايوسين القاع ، ثم استفيد منهما كمصرفين أساسيين . ثم هناك في قلب المنخفض ، كما في دلتا النيل ، سلسلة متشعبة من المصارف الاصغر والاكثر استقامة تتخلل ترع وسط الفيوم على التعاقب وتصرف مباشرة الى البحيرة .

مصر الصغرى

نصل من هذا كله وعند هذا الحد الى صورة متكاملة مقارنة للفيوم تذكرنا على نطاق مصغر ولكن بشدة بصورة دلتا النيل بل ووادي النيل كله . فمما يلفت النظر بلا شك أن بحر يوسف بواديه يشبه بالنسبة للفيوم وادي الصعيد بالنسبة لمر النيلية عموما : مجرى خطى طولى وحيد وضيق يختنق بين حافتين هضبيتين مرتفعتين . بل أن عنق أو نهاية الوادي في الحالين تكاد

تقع على كتور واحد ، فكل من منطقة القاهرة وفتحة اللاهون — الهوارة تقع على منسوب + ١٨ مترا تقريبا . ثم عند مدينة الفيوم يتفرع البحر الى مروحة مركبة مفتوحة تؤلف دلنا حقيقية في قلب المنخفض انتزعا بالارساب من البحيرة القديمة ، المنكشبة بالتالى . فهذه هى دلنا بحر يوسف ، وهى تناظر الى حد او آخر دلنا النيل الكبرى .

وحتى على مستوى التفاصيل ، نجد المقاسم تقابل القناطر الخيرية كصنبور مياه الري الحاكم ، كما نجد نفس تداخل وتشابك الاصابع بين شبكتى الري والصرف هنا وهناك ، فضلا عن جيوب الري والصرف بالرفع المحلى فى الحاليين . على أننا مقابل انحدار دلنا النيل الونيد نحو الشمال ، نجد بالضرورة انحدارا مضبوطا فى حوض الفيوم على شكل مدرجاتها العديدة الفريدة . وللفيوم بعد هذا ، كما للدلنا ، « براريها » ، هى ذلك النطاق من الاراضى البور المحلية والقلوية الذى يحف ببركة قارون من الشرق . واخيرا فكما تنتهى دلنا النيل الى بحيرات الشمال فالحبحر المتوسط ، تنتهى الفيوم الى بحيرة قارون فى اقصى الشمال الغربى ، فهى اذن بمثابة بحرهما المتوسط ولكن الداخلى .

من هنا جميعا عدت الفيوم فى منخفضها المنعزل على جنب تصغيرا مركزا مكثفا ومتضاغطا لمصر النيل ، وجاءت التسمية الموفقة « مصر الصغرى Little Egypt » ، تماما كما تعد سيناء على ضلوع مصر الصحراء « مصر الصغرى الاخرى Egypt Minor » ، وان اختلف المعنى والوضع والطبيعة فى الحاليين بالطبع . وفى هذه التسمية ايضا اختزال معبر بها ليه الكفاية عن جوهر شخصية الفيوم الاقليمية فى ذاتها ثم عن جوهر تفردا داخل شخصية مصر الاقليمية ككل .

مشكلة الفيوم

هى الصرف يقينا ، ولا شئ غير الصرف . كل الوجود المادى ، كل الجغرافيا البشرية ، للفيوم — دمنا نصر بكل قوة منذ البداية — لا يفسرها كما لا يفسرها سوى تلك المشكلة الزمنة المستحكمة ، هى حاكمها ، والسطح وسيطها ، وبركة قارون مفتاعها . للفيوم مشكلة فريدة مثلما هى مستعصية تنفرد بها بين اقاليم مصر النيل جميعا ، وتعد ادق واعمق وان تكن من اسف اسوا واردا تعبير عن تفرد روح المكان بها وعن شخصيتها الاقليمية ، وتلك هى مشكلة الصرف . فالفيوم بشريا هى ببساطة مرعها ، ومرعها هو بامتياز اهم ضابط منفرد فى حياتها ومصيرها ، كما انه هو وحده حلقة الوصل الحاسمة والفعالة بين جغرافيتها الطبيعية والبشرية . ومن ثم لابد هنا من وقفة خاصة ازاءها قبل ان نغادر فصول البيئة الطبيعية الى الدراسة الاقليمية .

صميم المشكلة بالطبع هو الصرف الداخلى ، وقطبها هو بحيرة قارون .
غيا بسط صيغة ، الفيوم حوض داخلى مغلق « ممنوع من الصرف » أو يكاد .
ذلك ان ايس للفيوم الا مصب واحد للصرف هو البحيرة ، والبحيرة هى مجمع
كل مياه صرف الواحة جميعا ، من ناحية لانها اخفض بقاعها ومن أخرى لانها
الجسم المائى الوحيد بها . ولكن لانها داخلية ، فان البحر هو العامل الوحيد
لانتقاص مائها ، غير ان هذا معامل ثابت محدد بمسطح البحيرة ودرجة حرارة
المنطقة . كذلك فلانها محدودة المساحة والعمق ، فانها محدودة السعة كما
هى محددها .

ولانها محدودة السعة ، فلا يمكن ان نتلقى من مياه الصرف الا قدرا
محددا ومحدودا أيضا . كل زيادة على هذا القدر تؤدى حتا الى ارتفاع
منسوب البحيرة عن مستواه العادى ، وكل ارتفاع يؤدى الى ان نطفى هذه
المياه الملحة على المناطق المنخفضة المتاخمة لها فتغمرها وتغرقها كما تغزو
النطاق التالى لها والاعلى منسوبها بالنشع والرشح ، الامر الذى يؤدى الى
ملوحتها وقلويتها وبالتالي فسادها وتحولها الى بور وبرارى ، هكذا بازدياد
صعدا من اسفل الى اعلى .

النتيجة الحتمية على الفور انك لا تستطيع ان تصب فى الفيوم من ماء
الرى اكثر مما تتحمل بحيرة قارون دون ان يرتفع منسوبها الى حد الخطر .
بمعنى آخر ، طاقة الصرف هى التى تحدد حدود الرى ، وليس العكس .
الصرف لا الرى ، يعنى ، هو العامل المحدد والمسيطر فى المعادلة
الهيدرولوجية بالفيوم . وهذا على النقيض بشدة من المعادلة السائدة فى
سائر انحاء مصر . وبالتحديد أدق ، فان منسوب مياه بحيرة قارون هو الذى
يحدد كمية مياه الرى التى يمكن ان تطلق فى الفيوم للزراعة .

وبالارقام ، فان سعة البحيرة تناهز ٦٧٨ مليون متر مكعب أى ثلثى
المليار ، وتتلقى سنويا نحو ٣٦٥ مليون متر أى نحو ثلث المليار من مياه
الصرف هى محصلة صرف اراضى الفيوم جميعا . هذا بينما يبلغ حجم ناتج
البحر من البحيرة سنويا ٤٠٠ مليون متر أى ما يوازى تقريبا ما تتلقاه من
مياه الصرف . اما مجموع حجم مياه الرى التى تدخل الفيوم سنويا فلا يعدو
المليارين أو نحو ١٩٩ مليار متر مكعب (١) .

ولما كانت طاقة الصرف محدودة وثابتة بصرامة هكذا ، فغد بات من
المستحيل زيادة كمية مياه النيل المطلقة فى الفيوم للرى والزراعة . ويترتب

(1) Ball, Contributions, p. 201.

على هذا بدوره استحالة تحسين شبكة الري أو الصرف بالمحافظة أو تعديل المركب المحصولي بأنواعه ونسب مساحاتها ، ثم أخيرا استحالة التوسع الزراعى سواء الرأسى بزيادة غلة الفدان أو الأفقى باستصلاح الاراضى البور والهامشية . ومعنى هذا كله ان الصرف ، وبالدقة منسوب بحيرة قارون ، يجمد كل شئ فى زراعة الفيوم ، وبالتالي يجمد كل شئ فى حياتها ابتداء من غلة الزراعة والدخل الزراعى وغير الزراعى بالتالى الى امكانيات التنمية الاقتصادية عموما ومعدل نمو السكان ذاته ... الخ .

والذين يتعاملون بانتظام مع احصائيات مصر الاقتصادية والزراعية والسكانية عبر العقود الماضية ، كما سنرى فيما بعد ، تصدمهم بشدة حقيقة غريبة تتناقض مع شهرة الفيوم التقليدية بالخصوبة والثراء ، وهى أن كل ارقامها فى حالة توقف تام تقريبا net arrest ، فيما تتطور ارقام سائر المحافظات الى اعلى وثبا أو طفرا . ومن هنا حتما تخلفت الفيوم حديثا بين اقاليم مصر تخلفا لا شك فيه .

بعبارة أخرى أصبحت الفيوم بسبب مشكلة الصرف عاجزة عمليا عن النمو أو التطور أو التوسع ، فى حالة « تبريد عميق » أو « موضوعة فى النفتالين » كما قيل . ويتحدد أكثر ، لأنها ممنوعة من الصرف ، كانت الفيوم ممنوعة من النمو . وبهذا الشكل لماذا كان الصرف هو نقطة الضعف الاساسية أو اضعف حلقة فى كيان الفيوم ، فان حياتها ومصيرها انما تتحدد من اسف بهذه الحلقة الاضعف وليس — للفرابة والدهشة — بكل سائر حلقات السلسلة الاخرى والاقتوى .

وبهذا الشكل أيضا غلقد تعد بحيرة قارون اخطر اقاليم الفيوم ، ولكن بالمعنى السلبي السيئ بالطبع . فهذه البحيرة ، بخطر ارتفاع منسوبها ، أصبحت ضابط ايقاع أى ارتفاع فى مستوى حياة الفيوم . وهذه البحيرة الواقعة طبوغرافيا تحت اقدام الواحة غدت بمثابة قيد ثقل كالاغلال فى اقدامها يجعلها مشلولة الحركة . وهذه البركة السائلة الرجراجة ، بضيقها وجمود سمعتها ، قد وضعت المنخفض بأسره فى « قفص حديدى Procrustean bed » حددت هى بحدّة وصرامة أبعاده فلا تزيد ولا تنقص ، أو يمكن أن تنقص ولكن لا تزيد .

كيف الخروج إذن من هذه الحلقة المفرغة ؟ محليا ، ثمة لمقط مخرجان . أما اقامة سد حاجز حول بحيرة قارون يسمح برفع منسوب المياه بها بمزيد أو لزيد من مياه الصرف دون خطر اغراق الاراضى المحيطة ، وأما خلط مياه الصرف الزائدة بمياه الري تخفيفا للملوحتها ثم اعادة استعمالها فى الري .

ولكن وجد ان الاقتراح الاول انما يؤجل المشكلة ولا يحلها ، بينما ان الثانى يهدد الاراضى الزراعية على المدى الطويل بزيادة الملوحة والتلوية .

وهكذا عدنا من جديد الى المأزق القديم ، ذلك الذى ابرزه بحدة الى المقدمة قدوم السد العالى . غنى خضم وغرة مياه الرى الجديدة التى اتاحها السد ، أصبحت مشكلة تجهد الفيوم ربا وزراعة ونموا. غير مفهومة ولا مقبولة اكثر من اى وقت مضى . ومن ثم بعث انسد مشروع وادى الريان كمخرج خارجى وحيد لمياه صرف الفيوم ، حتى تحقق فى السبعينات .

اقاليم الفيوم الطبيعية (١)

وادى اليوسفى

بحر يوسف هو « الحبل السرى » الذى يربط الفيوم بالوادي ويمنحها الحياة . فعند اللاهون وهوارة عدلان المتقابلتين على ضفتيه ، يترك اليوسفى السهل الفيضى بالصعيد ويتجه غربا لمسافة نحو ١٠ كم خلال ممتدة اللاهون -- هوارة (هوارة المقطع) ، او ممتدة الهوارتين ان شئت ، هوارة عدلان -- هوارة المقطع ، ثم يخترق تخوم منخفض الواحة مستمرا لمسافة ١٠ كم اخرى حتى مدينة الفيوم . هذا هو وادى بحر يوسف ، أعلى اراضى الفيوم جميعا ، بل والى حد يتعذر معه الرى بالراحة ويتحتم الرفع بالالات والسواقي العادية التى تنقط جانبيه بصورة لا تعرفها سائر اجزاء الفيوم .

هذا العنق الضيق هو برزخ او مضيق صحراوى حقيقى ينحصر بين اللسانين المتقابلين من هضبة الصحراء الغربية اللذين معا يفصلان الفيوم عن الوادى . اللسان الجنوبي هو جبل سدمنت وجبل النقلون (حيث يقوم دير النقلون وابو خشبة الصحراوى) (٢) . اما الشمالى فأكبر وأوسع ويعرف جزئيا بجبل الروس ، وتخترقه مواصلة سكة حديد الواسطى فى الجنوب ودرب جزره الصحراوى فى الشمال .

دلتا اليوسفى

عند مدينة الفيوم يتشعب اليوسفى وتبدأ دلتاه -- دلتا داخلية -- كونها بارساباته النهرية المتوالية التى تراكمت فى قاع البحيرة القديمة حتى برزت

(١) الفيوم ، المجلس الاعلى لرعاية الفنون ... الخ ، ص ٧ - ١١ .

(2) O. Meinardus, "The laura of Naqlun" B.S.G.E., 1967, p. 174 - 181.

على السطح ثم غطاها بطبقة اخيرة من الطين او الطمي الحديث . واحيانا تظهر الرواسب القديمة الحصبائية والرملية فوق مستوى السهل على شكل شطوط تمثل شواطئ البحيرة القديمة في مراحلها المختلفة ، مثل شط العدو وشط طامية . وهذا يذكرنا الى حد ما بتكوين دلتا النيل في خليجها البحري ، كما تذكرنا تلك الشطوط بظهور سلحفاتها . وتمتد دلتا اليوسفى حاليا حتى كنتور صفر غربا ، بينما يحدها من الجانبين مصرف طامية شرقا ومصرف الوادى غربا .

نهى بذلك فوق مستوى سطح البحر جميعا ، كما تتوسط قلب منخفض الفيوم هندسيا ، بينما يقترب شكلها من البيضاوى يتركز حول مدينة الفيوم نفسها . ولانها اخصب اجزاء الفيوم ، غانها اغناها بالانتاج الزراعى واكتفها بالسكان ، كما تتجمع فيها اهم كوكبة من المدن الكبيرة مثل سنورس وترسا وسنهور وابو كساه وابشواى ، فضلا عن سديم من القرى الضخمة مثل غديمين والعجيين وطبهار . انها ، باختصار ، « هارتلاند الفيوم » .

قارون وسهلها

استمرارا لهبوطنا غربا ، وابتداء من كنتور صفر حتى سيف البحيرة ، ويعرض نحو ١٠ كم بحذاءها تدق في نهايتها الى لسان غربى ضيق يصل الى اقصى طرف المنخفض في منطقة قارون — قوته ، يمتد اخيرا السهل الساحلى او الشاطئى للبحيرة . هنا تنتهى الطبقة الغطائية السطحية لطفى النيل الحديث ومعها دلتا اليوسفى ، وتظهر بدلا منها على السطح رواسب الطفل والصلصال الفيلية القديمة التى تكونت مع انحسار البحيرة القديمة . التربة ملحبة قلوية حكمها حكم برارى الدلتا وتمثل نطاق الاستصلاح الزراعى فى الفيوم : انها بحق « برارى الفيوم » .

اما بحيرة ، او بالاحرى بركة ، قارون نفسها ، سواء انتسبت الى قارون فرعون او نسبت الى القرون كناية عن تعرجات شواطئها ونقوءاتها البارزة المميزة ، نهى كما نعرف بحيرة « حفرية » بمعنى ما ، مجرد بقايا البحيرة العظمى القديمة ومجرد مصرف العموم للفيوم . ولولا مياه الصرف هذه لانقرضت تماما بالبحر ، ومع ذلك نهى فى انكماش مستمر لان الابراد يظل اقل من الفاقد . بالتالى غانها تزداد ملوحة باستمرار الى حد ان انقرضت منها اسماك المياه العذبة واقتصرت اسماكها على انواع المياه الملحة . فمياها آسنة لا تصلح للشرب ولا للرى ، بل تفسد بالنشع الاراضى الواطنة المتاخمة لها . على أن مشروع الريان قد غير الموقف اخيرا وصحح ميزانية مائيتها فانقذ البحيرة .



شكل ٨٢ - أقاليم الفيوم الفيزيوجرافية .

[عن أعمال المؤتمر الجغرافي العربي الاول]

البحيرة مساحتها نحو ٢٠٠ - ٢٥٠ كم^٢ ، أو ٥٥ ألف فدان . طولها ٤٥ كم ، وعرضها يتراوح بين ٥ ، ١٠ كم . بهذا الشكل تعد قارون أشبه ما تكون نمطا ببحيرة البرلس بين بحيرات شمال الدلتا ، ولكنها بهذه الأبعاد أقرب ما تكون مساحة الى بحيرة مريوط قبل التجفيف (٥٩ ألف فدان) حيث تكاد تساويها ، ولكنها الآن أصبحت تساوى كلا من بحيرتى مريوط (١٧ ألف فدان) وادكو (٣١ ألف فدان) مجتمعتين بعد تجفيفهما ، وبذلك تعد حاليا ثلاثة بحيرات مصر النيلية مساحة بعد المنزلة والبرلس أو رابعة بحيرات مصر، عموما بإضافة البردويل .

في وسطها تختنق البحيرة الى خاصرة معلمة بمتنوعين متعددين الى الجنوب ، تنقسم بها الى حوضين : شرقى أصغر واضحل وغربى أكبر وأعمق . أما العمق فيتراوح حول ٥ - ٦ أمتار . تتوسط البحيرة عدة جزر أهمها جزيرة القرون أو القرن الذهبى ، التى قد ترتبط بأصل التسمية . أما الشاطئان ، بخجلانهما العديدة التى تعرف هنا كما فى البرلس بالجوانات ، فيختلفان . فالشمالى أكثر ارتفاعا اذ ينهض الى حواف المنخفض وأقدام القطرانى ، وهو من ثم أيضا الأكثر تعرجا « وقرونا » . أما الجنوبى فأكثر سهولة وانخفاضاً كنهاية السهل الشاطئى ، كما أنه أكثر استقامة وأقل تعرجا . وعموماً فإن بحيرة قارون أعمق بكثير من معظم بحيرات شمال الدلتا،

نمضلا عن أنها بمنسوب — ٥٠ مترا أخفض أجزاء الفيوم بل وأخفض بحيرات مصر جيما واديا وصحراء .

تجويف الشمال

إذا انتقلنا الآن الى جناحى المنخفض بتجاويفهما البيضاء شمالا وجنوبا على ضلوع الدلتا الداخلية ، فإن تجويف طامية — الروضة يشمل التقوس الشمالى الشرقى من الفيوم ابتداء من الهوارة عند المدخل الشرقى حتى كوم أو شيم فى أقصى الشمال وعند النهاية الشرقية لبحيرة قارون ، وهو التقوس الذى يذكر فى شكله بتقوس ايسن أنجليا فى جنوب شرق إنجلترا من مصب التمز حتى الهمبر . ويحد التجويف غربا مصرف البطس وجنوبا شط العدو .

تنحدر الأرض من حواف المنخفض الى الداخل شمالا وغربا ، لكنها سرعان ما تنخفض منها الى مناسيب تحت مستوى سطح البحر تزداد انخفاضا نحو الداخل . لهذا رغم ارتفاعه النسبى العام ، تقع أجزاء عديدة من التجويف تحت مستوى سطح البحر ، مثلا فى الشرق الروبيات — ١ متر ، الروضة — ٢ متر ، وفى الشمال قصر رشوان — ١١ مترا ، طامية — ١٢ مترا . وفى هذه الاراضى الواطئة يكثر البور ومناطق الاستصلاح ، كما تنتشر على الحواف الخارجية للمنخفض التربة الصحراوية والرميلة القديمة من بقايا شواطئ البحيرة الغابرة .

التجويف الجنوبى

أما تجويف قلمشاه — تطون الى الجنوب فيفصله عن الدلتا الداخلية شماله مصرف الوادى ، بينما ينفصل تماما عن حوض الفرق السلطانى فى الغرب . على عكس التجويف المقابل ، ليس به مواضع تحت مستوى سطح البحر . لكن انحداره ، أو هو لهذا السبب ، ضعيف للغاية وسطحه قد سوته رواسب الرى الحوضى قديما ، وهى الرواسب التى بسببها تسوده التربة الطينية السوداء الثقيلة التى تميزه عن كثير من مناطق الفيوم الأخرى .

حوض الفرق

الفرق السلطانى ، أخيرا ، حوض بيضاوى عرضى المحور كمنخفض الفيوم نفسه ، لكنه منفصل أو مستقل تقريبا ، أما داخل منخفض الفيوم الاب واما على ضلوعه . فهو غص أو برعم ناتىء بوضوح فى جنوب غرب المنخفض منعزل عن جسمه الاساسى بحائط سميك من الحجر الجيرى الا من فتحة أو رقبة ضيقة تصله بحوض قلمشاه — تطون .

كذلك فإنه يستقل عن انحدار المنخفض الكبير العام بانحداره المحلى نحو قلبه هو ذاته ، حيث يهبط المنسوب أيضا دون مستوى سطح البحر

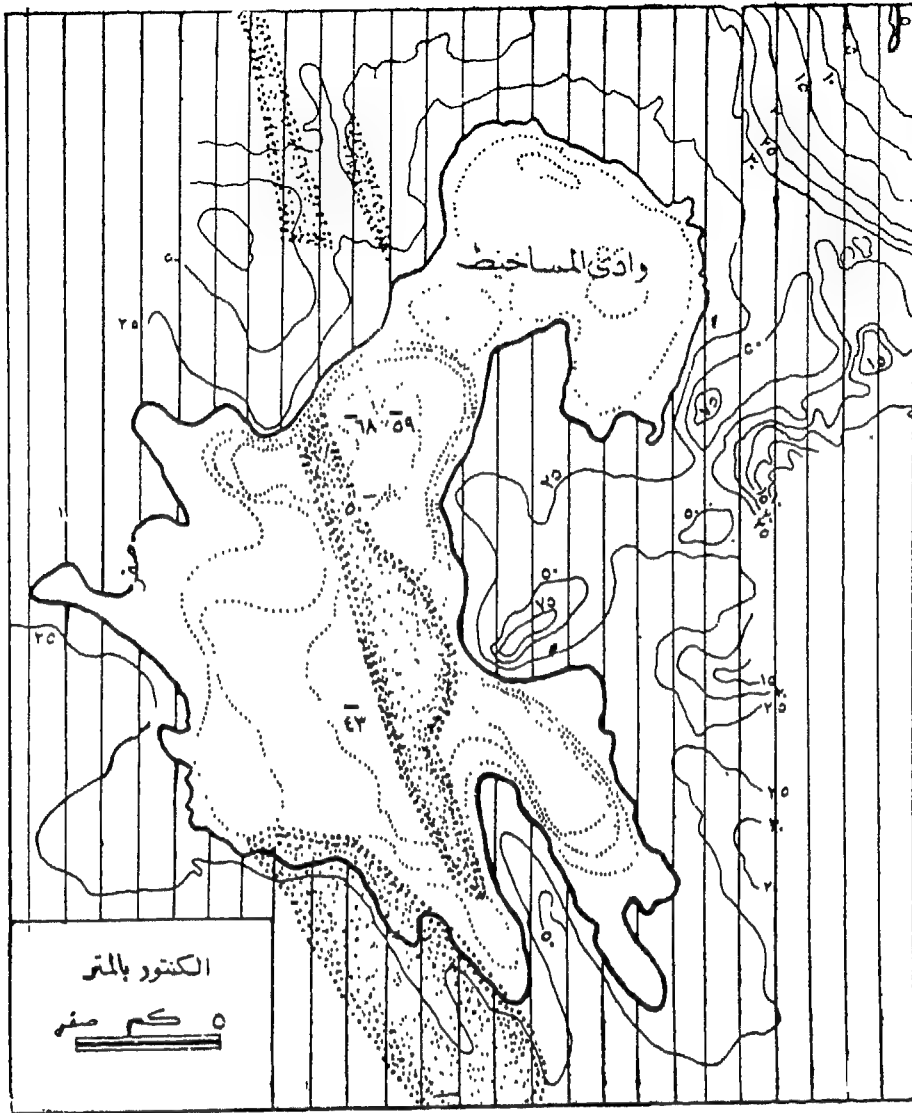
بقليل ، فتنظر البرك والمستنقعات — من هنا الاسم — وتتفاتم مشكلة الصرف . بل ان الفرق هو المنطقة الوحيدة في الفيوم التي يستحيل فيها الصرف بالراحة . ويتحتم الصرف بالرفع والطلببات . وفي هذا كله غان من الواضح تماما ان الفرق هو بالنسبة للفيوم كالفيوم نفسها بالنسبة لوادى النيل : انه بسهولة « الفيوم الصغرى » .

منخفض الريان جغرافيا

كما يقع الوادى الفارغ بالنسبة الى وادى النطرون ، يقع الى حد ما منخفض الريان بالنسبة الى منخفض الفيوم : في كنفه وظله ومتواريا خلفه نحو الجنوب الغربى . غفى الخليج الارضى المقوس الذى يرسمه الضلع الجنوبى الغربى من منخفض الفيوم الكبير ، يستقر منخفض الريان الصغير بقدر طيب من التوافق بحيث يكاد يحيل اطارهما المشترك الى مربع مختل نوعا ، يكمل هو الركن الجنوبى الغربى منه . ويبدو ان التقليد الشائع بين أبناء وادى النيل هو ان يسموا منخفضات الصحراء الغربية المتاخمة له « بالوادى » ، تجاوزا بالطبع ولكن خطأ بالقطع . غفى الريان ، كما في النطرون ايضا ، ليس فى الامر واد لا جار ولا جاف ، لا معلق ولا غائر ، وانما هو ببساطة منخفض مغلق محكم الاغلاق من جميع الجهات ، مهما غار تحت مستوى سطح البحر ذاته .

الشكل والتضاريس

للريان شكل غريب معقد بعض الشيء . اذ يتألف من مجموعة من المستطيلات القاطعة المحاور diagonal والتي تتراكب متعامدة على بعضها البعض دائرة مع عقارب الساعة وفي ترتيب تنازلى من حيث المساحة ، بحيث يبدو الشكل العام فى النهاية أشبه بخطاف أو بتفل مفتوح اليد معلق الى نهاية منخفض الفيوم بذلك الجسر الصخرى الفاصل بين المنخفضين . فهناك فى أقصى الجنوب مستطيل أكبر متخلج الاطراف محوره من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى ، يتعامد على نصفه الغربى مستطيل صغير محوره من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، عليه بدوره يتعامد مستطيل أصغر محوره من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، ثم أخيرا يتعامد على هذا مستطيل أصغر وأصغر محوره بالعكس من الشمال الى الجنوب الغربى — طرف الخطاف . وعلى الجبل غان الريان بموقعه بالنسبة الى كتلة الفيوم وبشكله المعين وبمحوره وامتداده ثم أخيرا بأصابعه المتخلجة فى أقصى جنوبه يكاد الى حد ما يشبه أو يذكر بشبه جزيرة الموره بأصابعها وخلجانها الشهيرة فى الجنوب prongs رهى معلقة الى كتلة اليونان القارية .



شكل ٨٣ : منخفض وادي الريان : الطبوغرافيا والتضاريس .

من هذا الشكل المركب ، على اية حال ، ينقسم جسم المنخفض الى منخفضين ثانويين : وادي الريان الكبير في الجنوب ، ووادي الريان الصغير في الشمال حيث يعرف الجزء الشمالي الشرقي الاقصى منه بوادي المساحيط . مجموع المساحة الكلية نحو ٧٠٠ كم^٢ . اقصى طوله من الشمال الى الجنوب ٢٥ كم . متوسط بعده عن الفيوم ١٥ كم . اعماق نقطة فيه تصل الى - ٦٤ مترا تحت مستوى سطح البحر ، وليس كما كان القياس القديم - ٤٢ مترا .

وبهذا التغيير الاخير ثبت انه اشد عمقا وغورا من الفيوم (٤٥ — ٤٠ مترا) وليس العكس . وبهذا ايضا اصبح الريان ثانى اعماق منخفضات مصر تحت مستوى سطح البحر بعد القطارة وقبل الفيوم لا بعدها كما كان الظن سابقا . على ان مساحة اعماق نقطة — ٦٤ مترا محدودة ، نحو ٢٢ كم^٢ فقط . اما مساحة المنخفض عند منسوب كنتور صفر فتبلغ ٣٠١ كم^٢ ، وعند منسوب كنتور + ٣٠ مترا نحو ٧٠٣ كم^٢ .

تضاريسيا ، تتدرج حواف المنخفض على كل الجوانب الى ارض عالية نسبيا تتفاوت بين السهل المرتفع والهضبة المنخفضة متراوحة بين ١٠٠ ، ١٥٠ مترا ، ولكنها عارية من النبات خالية من خطوط التصريف . ولكن الى الجنوب الشرقى من الريان ثمة منخفض آخر صغير فى قلب الهضبة يسمى وادى مويله ، منسوبه + ٢٥ مترا فوق سطح البحر ، بينما الى الغرب ترتفع الارض الى منطقة مليئة بالانكسارات تعرف بقصور العرب ، ثم الى الغرب منها منطقة اخرى اشد تمزقا بالانكسارات هي منطقة الهداهد .

ورغم ان منخفض الريان نفسه يرقى بتدرج ويؤيد الى هذه الحواف ، فان ارتفاعها النسبى يؤكد غور التجويف الكلى ، حيث يصل مجموع الفارق بين اعماق نقطة فى بطنه واعلى قمة فى حوافه الى نحو ٢٠٠ — ٢١٠ امتار . اما قاع المنخفض نفسه فينحدر تدريجيا نحو اخفض نقطه ، وهى تقع تقريبا فى منتصفه وتمتد لنحو ٥ — ٦ كم . وكشأن كل المنخفضات ، يتحول قاع المنخفض الى مجموعة من المنخفضات الصغيرة تفصل بينها حافات ثانوية ، وان كان بعضها عاليا حادا صعب العبور .

يغطى هذا القاع المجمع غطاء من الرمال السائفة والكثبية الهولوسينية النشأة التى تقطع المنخفض على محور شمالي شمالي غربى — جنوبى جنوبى شرقى فى شكل خطوط طولية متوازية تترك بينها مسطحا رمليا يسهل المروك منه (١) . غير ان الملاحظ ان هذه الخطوط الرملية ، التى تتجاوز حدود المنخفض ايضا الى خارجه شمالا وجنوبا ، جنوبا اكثر ، لا تظهر الا حيث يتفق محور ارض المنخفض مع محور الرياح السائدة ، بينما تختفى من قطاعاته التى يتعامد محورها مع اتجاه الرياح .

البنية

ماتزال جيولوجية الريان ، اذا انتقلنا الى البنية ، موضع خلافات . رغم النظرية الايولية السائدة فى اصل المنخفضات عامة ، يرجى البعض دور

(1) Beadnell, Topography & geology of Fayum, p. 52 et seq.

التعرية الهوائية في نشأة الريان الى المرحلة الاخيرة فقط ويضعه في مرتبة ثانوية مقدما عليها عوامل ومراحل اخطر واعقد . كذلك فبينما يذهب رأى الى ان « وادى الريان خال من الرواسب النهرية ومن القواقع النهرية مما يدل على ان مياه النيل التي كانت فيها مضى تغمر جزءا عظيما من منخفض الفيوم لم تصل الى وادى الريان . فلم يكن يوما من الايام جزءا من بحيرة موريس حتى في وقت أعظم اتساع لها » (١) ، فان البعض يؤكد العكس تماما ، ولو ان الرايين يشيران فيها يبدو الى تواريخ زمنية مختلفة . وهكذا تثير هذه التناقضات سلسلة من القضايا التي لم تحسم بعد .

فعند بعض الجيولوجيين ان المنخفض ، المحفور كالفيوم في نطاق الايوسين ، يبدأ تاريخه الجيولوجي في وقت ما قبل البليوسين بمحذب ، التواء محذب ، موجه غالبا على محور شمالي غربى — جنوبى شرقى ، عقده بعض الشيء تركيب محذب آخر محلى موجه على محور شمالي شرقى — جنوبى غربى . والمفهوم ان المحذب الاول يتفق مع حوض وادى الريان الكبير ، والثانى مع الصغير . ثم في البليوسين وأوائل البلايستوسين تكون المنخفض كمنخفض ، وذلك أولا بالعوامل التكتونية والتجوية الكيماوية ، اى ان خفض سطح المنخفض تم بالانكسار . وعندئذ تم ملء المنخفض بالمياه كجزء من بحيرة شاسعة تكونت في المنطقة حين وصل منسوب النيل الى + ٤٥ مترا . اخيرا ، وفي نهاية البلايستوسين وفي الهولوسين ، جف المنخفض تماما ، ومن ثم خضع لفعل تعرية الرياح فتكونت كتبانه الرملية (٢) .

اتصال الريان بالنيل ، قضيتنا الثانية ، واضح ضمنا في النظرية السابقة . وبمزيد من التوضيح ، يحدد سيريل فوكس ان « فيوردا بليوسينيا كاللسان برز غانداح الى منطقة بحيرات في المنطقة التي هي الآن محافظة الفيوم وبنى سويف . ونتيجة للعصر الجليدى الكبير في نصف الكرة الشمالى ، مع كل تلك الكمية الهائلة من ماء البحر التي اختزننت في الغطاءات الجليدية ، [٠٠٠] حفرت مياه النيل طريقها نحو الشمال في البحر المتوسط خلال البلايستوسين منذ حوالى ٢٥٠.٠٠٠ سنة مضت . وربما قبل هذا الاندفاع نحو الشمال مباشرة ، كانت تلك المياه ايضا قد غمرت حوضا في الفيوم . بالتالى ، ربما منذ ١٠٠.٠٠٠ سنة مضت ، غمر النيل الفيوم مرة اخرى وغاض الى وادى الريان » (٣) .

(١) عوض ، نهر النيل ، ص ١٤٠ .

(2) M.A. Zahran, "Wadi El-Raiyan : a natural water reservoir", B.S.G.E., 1970 — 1, p. 85.

(3) S. Cyril Fox, Geological aspects of Wadi El-Raiyan project, Cairo, 1951, p. 1.

اثناء هذه الغمرة الاخيرة ، تمضى الصورة ، كان الريان مجرد منخفض ضحل في الصحراء . ولهذا نفع الرياح الشمالية القوية ، مسلحة بالرمال ، سرعان ما تبخرت مياه وادى الريان . هنا بدأت الرياح المحملة بالرمال نعلها في التعرية ، ففرغت او جوفت المنخفض الى ابعاده وحجمه وعمقه الراهن ، كاشفة صخور القاع الايوسينية بطبقاتها الانقية ، وهى التكوينات الاغلبية التى حفر فيها المنخفض .

المنخفض الفارغ

ايا كان الامر فى التناقض البين فى قضية اتصال الريان بالنيل ، فانه يقودنا الى تناقض آخر فى قضية أخرى ولكن على الجانب البشرى . اكان الريان ، وهو الآن فراغ من اللامعمور المطلق ، مسكونا فى وقت ما ؟ بقاع المنخفض بقع عديدة من النباتات الطبيعية حول عيونه الارتوازية ، كما ان المياه الباطنية موجودة به على عمق مترين فقط من سطح الارض . اصل هذه المياه الجوفية هو طبقات الخراسان النوبى المشققة ، والنلى قدر سيريل فوكس عمقها هنا بنحو ٦٦٠ مترا تحت سطح المنخفض (١) . وعلى اقصى الحافة الجنوبية الغربية لقطاع وادى الريان الكبير توجد اليوم ثلاثة ينابيع للماء العذب ، العين البحرية والوسطانية والقبلىة كما تسمى . كذلك كان يقطاع وادى الريان الصغير حتى القرن الماضى عينان جاريتان ، الا انهما الآن مطمورتان تحت الرمال . ومن الواضح ان هذه العيون جميعا ظلت تستعمل طويلا . والى هذه الظاهرات مجتمعة يرجع البعض اصل اسم المنخفض ، الريان بمعنى الرى ، اى المشبع بالماء .

ثمة ، بعد ، اطلال لمبان قديمة تضم منازل ومقابر وبقايا فخار وأخشاب متحفرة واحجار منككة تنتثر فى منطقة العيون خاصة العين الوسطانية ، تردها الاساطير الى ملك يدعى الريان عاش وجيشه هناك ، والى هذا الملك ينسب البعض اسم المنخفض كنظرية بديلة . وعلى هذه الاسس يرى بعض الباحثين ان المنخفض كان مسكونا فى القرنين الاول والثانى الميلادى ، وان جزءا من الارض كان مزروعا (٢) . كذلك يتحدث البعض عن رهبان وادى الريان المعتزلة . (٣)

ولكن يبدو ، رغم هذه الروايات والتاويلات ، ان الريان ، ان صح ان اسمه مشتق من الرى ، فقد لا يكون ذلك الا من قبيل التسمية بالضد

(1) Ibid.

(2) A. Fakhry, "Wadi El-Raiyan", Annales des services des antiquités de l'Egypte, 1947, p. 5 —9.

(3) Meinardus, op. cit., p. 173.

سخرية وتهكما ، فليس أجف منه . وان صح انه كان ماهولا ، فكيف لم .
« يكتشف » الا في القرن الماضي فقط على يد لينان دى بلفون ؟ المؤكد ، على
اية حال ، ان المنخفض كان كما هو اليوم فراغا بشريا طوال التاريخ المعروف ،
والاخرى ان يسمى « المنخفض الفارغ » على غرار ما يسمى « الوادى الفارغ »
غير بعيد قرب النطرون .

هيدرولوجيا

ماذا يبقى اذن من الريان للجغرافيا البشرية ؟ حسنا ، هو الجانب
الهيدرولوجى بالتأكيد ، اى هندسة الرى والصرف . فلم يكد المنخفض
يكتشف حتى صار الموطن المختار لمشروعات رى وصرف لا تنتهى منذ اول
اقتراح الامريكى كوب — هوايتهاوس فى ثمانينات القرن الماضى بتحويله الى
خزان وقائى لمياه فيضان النيل الى ان تحول فعلا الى مصرف طبيعى لمياه
الفيوم فى السبعينات الحالية . فبفضل موقعه على ضلوع الصعيد الاسفل ،
وبفضل موضعه كمنخفض مغلق منفصل قرب الفيوم ، يبدو الريان وكأنه
الاحتياط الذى ادخرته الصحراء الغربية لخدمة وادى النيل هيدرولوجيا اما
كمفيض وخزان لضبط الفيضان واما كمصب طبيعى لصرف الفيوم ، اما كخزان
عذب يعنى واما كخزان ملح . او كما وضعها سيريل فوكس ، « فكما ان مصر
هبة النيل ، فان وادى الريان هبة الصحراء الغربية » (١) . وبين هذين
القطبين المتناظرين تماما ، قطب الرى وقطب الصرف ، تذبذبت فكرة الاستفادة
من الريان . وقد كانت الفكرة الاولى هى الاسبق والاكثر الحاحا دائما ،
ولكن الفكرة الثانية الثانوية هى التى قبض لها ان تتحقق .

الريان والرى

هيكل مشروع خزان الرى الجانبى يتلخص فى ثلاثة عناصر . أولا ،
اقامة قناطر على النيل الرئيسى جنوب مدينة بنى سويف بنحو ١١ كم . ثانيا ،
شق قناة تأخذ من امام هذه القناطر وتمتد الى وادى الريان طولها ٣٦ كم
ثلثاها فى الارض المزروعة بالسهل الفيضى وثلثها الباقى فى الصحراء . هذه
القناة هى قناة الماء والتغذية feeder أو الوارد inlet ، تنقل ماء النيل
الفائض فى شهور قمة الفيضان الى الريان ليخزن فيه . ثالثا ، قناة اخرى
للتفريغ أو للصادر outlet تحمل ماء بحيرة الريان المخزون الى النيل مرة
اخرى اثناء شهور التحريق . ولكن لا يلزم ان تكون كل هذه القناة الثانية
جديدة ، بل جزء منها فقط . ففى نفسها قناة الوارد حتى بحر يوسف ، ثم
تتبع بحر يوسف نفسه حتى اللاهون اى لنحو ٢٨ كم ، ثم من اللاهون تشق
مجرى جديدا نحو الشرق ينتهى الى النيل جنوب الواسطى بقليل .

(1) Op cit., p. IV.

وقد قدرت سعة خزان بحيرة الريان حتى منسوب + ٣٠ مترا بنحو ٢١ مليار متر مكعب . ونظرا لشدة غور المنخفض ، فان ملاء يتطلب ٨ سنوات بمعدل ٣ شهور كل سنة ابان ذروة الفيضان . ولهذا ، ولاتشاء القناطر والقناتين ، فان الاستفادة من المشروع لن تبدأ الا بعد ١١ سنة من البدء فيه . وعند ذلك فلن يستفاد من كل المياه المخزونة ، بل بشريحة الامتار الثلاثة أو الستة العليا فقط وحتى منسوب ٢٤ مترا . وهذا يعادل ٢ — ٤ مليار متر مكعب كل سنة زيادة في الايراد الصيفي ، ثلثها ايضا مفقود بالضرورة للبحر والبحر .

بهذا الشكل تتحدد مزايا المشروع في خمس . أولا ، حماية مصر من خطر الفيضان العالي ، حيث سيعمل خزان الريان كمفيض يمتص الفائض ، ثم يعود بعد ذلك الى النهر للارتفاع به بعد الفيضان . ثانيا ، يمكن ري الفيوم من خزان الريان بدلا من بحر يوسف الذى يبعد مأخذه عنها بضع مئات من الكيلومترات ، وبالتالي تخصص مياه البحر لرى اسيوط والمنيا . ثالثا ، يمكن توفير المزيد من مياه الري للفيوم للتوسع الزراعى . رابعا ، يمكن تحويل ري غرب الجيزة ليرتب على خزان الريان . خامسا ، واخيرا وليس آخرا ، يمكن زراعة جوانب وادى الريان نفسه في الشريحة التى تنحصر عنها مياه الخزان فصليا زراعة حوضية ، وتبلغ هذه المساحة نحو ١٠٠ ألف فدان الا قليلا . وبذلك يحمل الخزان الحياة لأول مرة الى المنخفض الميت ويتم خلق محافظة جديدة في مصر (١) .

بالمقابل ، هناك خمسة مثالب للمشروع . أولا ، وكما اشار او اثار ويلكوكس خاصة ، خطر النشع على الفيوم المجاورة من التخزين على مثل هذا المنسوب العالي ، مما يهدد خصوبة اراضيها وزراعتها . ثانيا ، قد توجد بمنخفض الريان شقوق وانكسارات عديدة يتسرب منها الماء فتتبع ملء الخزان كليا أو جزئيا . ثالثا ، حتى عند ذلك ، فانه لن يغذى النيل الا في شهرين فقط هما ابريل ومايو ، بعدهما وفي عز الحاجة يضعف تصريفه الى اقصى حد . رابعا ، الجزء الاكبر من مخزون الخزان لا يستفاد منه ، اما « كمخزون ميت » في قاعه أو كفاقد بالبحر والبحر . خامسا ، جزء محدود فقط من مصر المستفيد من المشروع ، هو ذلك الواقع شمال الخزان دون جنوبه (٢) .

بين هذه المزايا والمثالب ، ظل المشروع معلقا مدة طويلة الى ان حسم السد العالي الموقف . فقد ألغى الحاجة اليه وجبه نهائيا ، ليتحول الى

(1) Zahran, op. cit., p. 88 — 90.

(٢) عوض ، النيل ، ص ٢٩٦ — ٢٩٧ .
٧٨٣

.صفحة مطوية في هندسة الري والى فصل ضائع من تاريخ الريان كاتليم .
ومن الناحية الاخرى ، فقد سمث السد العالى المشروع المضاد ، مشروع
الريان كمصرف للفيوم الى ان تحقق واصبح الريان بذلك مصرفا خصوصا
للفيوم بدلا من بنك مائى عمومى لوادى النيل ، وهو هدف اقل طموحا وابعدا
بالطبع ولكنه اقل شكوكا واكثر واقعية بلا ريب . لقد سقط مشروع تحويل
الريان الى « بحيرة موريس جديدة » ، ونجح مشروع تحويله الى « بركة
قارون بديلة » .

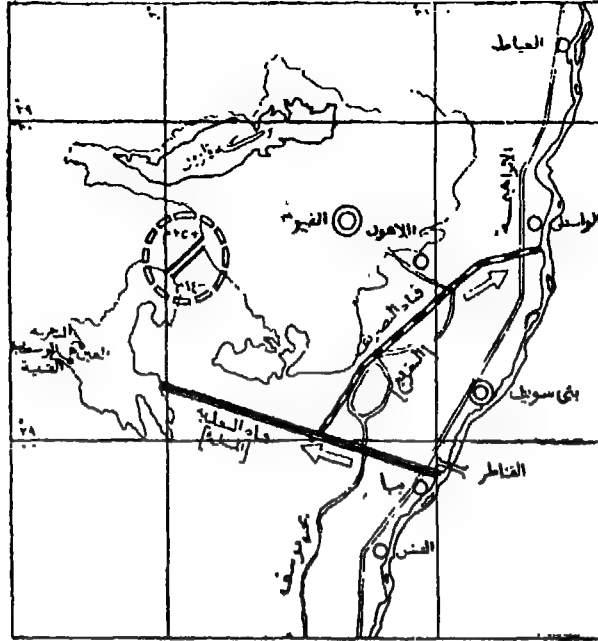
الريان مصرفا

لا ينفصل مشروع الريان كمصرف عن واحة الفيوم الام بالطبع ، بمثل
ما أن الفيوم لا تفهم الا بالاشارة الى مشكلة الصرف بالقطع . هيكمل المشروع ،
لانه اصغر ابعادا واقل اهدانا ، أبسط بكثير من مشروع الريان كخزان للرى .
توامه ثقب قناة من الفيوم الى الريان تتجه من الشمال الشرقى الى الجنوب
الغربى حاملة اليه مياه صرفها الزائدة . القناة من قطاعين : قناة مكشوفة
طولها ٩٥ كم من نهاية الطرف الجنوبى الغربى للفيوم الى حافة الصحراء ،
ثم نفق محفور أسفل الحاجز الجبرى الفاصل بين المنخفضين طوله ٨ كم
وقطره ٣ أمتار وينتهى عند حافة الريان الشمالية الشرقية فى منطقة حطية
البقرات على منسوب - ١٠ أمتار .

على أن المشروع لا يتلقى كل مياه صرف الفيوم بل جزءا منها فقط ، فوق
النصف ، او ٢٠٠ مليون متر مكعب سنويا من مجموع مياه صرف الفيوم البالغ
٣٦٥ مليوناً . وهذا الجزء هو حصيلة ١٢٠ ألف فدان فقط ، أى نحو الثلث ،
من أراضى المحافظة والبالغ مجموعها ٣٨٧ ألف فدان . أى أن مشروع الريان
لم يبلغ كلية وظيفة قارون كمصرف ، وانما قسمت رقعة صرف المحافظة الى
قسمين : الشمالى يظل موجها الى قارون ، والجنوب يحول الى الريان .

هذا التقسيم الثنائى لسببين : من ناحية استثمار تغذية قارون بقدر
مناسب من المياه حتى لا تتلاشى بالبحر فى النهاية فتفقد كمصدر للثروة
السكية والسياحة ... الخ . ومن ناحية أخرى للمحافظة على مستوى
بحيرة الريان الجديدة عند منسوب منخفض باستمرار هو - ١٣ مترا ،
استبعادا لاحتمال أى تهديد لخصوبة الفيوم نفسها من التسرب الباطنى على
منسوب أعلى ، مثلما هدد مشروع الريان كخزان للرى على منسوب + ٣٠ مترا .

مزايا المشروع واضحة بلا شك . أولا ، حل المشكلة المباشرة والملحة
وهى الصرف ، فالمشروع يؤدى الى تحسين الصرف فى الفيوم جميعا وبضربة
واحدة . ثانيا ، حل المشكلة المزمنة أبدا والمتراكمة طويلا وهى عجز الري ،



شكل ٨٤ - خريطة تخطيطية لمشروع الريان كخزان وكصرف .

وذلك بزيادة حصة الفيوم من مياه الري بمعدل نحو ١٠٠٠ متر مكعب للفدان سنوياً ، بحيث يرتفع من نحو ٥٠٠٠ الى ٦٠٠٠ متر . وهذا الى جانب تحسين الصرف يؤدي الى رفع غلة الفدان من جميع المحاصيل الى التوسع الراسى . ثالثاً ، التوسع الزراعى الى الافقى ، وذلك فى نحو ٣٢ ألف فدان صالحة للزراعة ولكن كان ينقصها ماء الري فقط . رابعاً ، الاستصلاح الزراعى للاراضى البور والصنراء ، وذلك فى نحو ٢٧ ألف فدان جديدة على هوامش المحافظة . خامساً ، اعادة تخطيط المركب المحصولى بالتوسع فى محاصيل معينة ، كزيادة مساحة الارز من ١٠ آلاف فدان الى ٤٠ ألفاً ، وتخصيص ٢٠ ألف فدان لزراعة السمار الحلو لصناعة الحصر ... الخ (١) . وعلى الجملة ، انفتح باب الانطلاق فى الزراعة والتنمية الاقتصادية وبالتالي فى السكان والتطور امام الفيوم بعد ان طال غلقه ، وبذلك وضع المشروع نهاية لعملية تجريد نمو الفيوم . باختصار ، لقد حل المشروع جوهر مشكلة الفيوم الخائفة .

على الجانب المضاد ، ثمة مشكلة واحدة وازدة ، ولا نقول محتملة او محتمة . تلك هى القضية القديمة ، قضية تسرب مياه بحيرة الريان الملحة

(١) وزارة الري ، التقرير السنوى ، ١٩٧٠ ، ص ٢٠ .

وخطر تهديدها لارض الفيوم . وابتداء ، ثمة حقيقة مؤكدة تاريخيا وعلميا ، وهى ان التسرب من الفيوم الى الريان واقع لا شك فيه . فتاريخيا ، اشار هيرودوت قديما الى تسرب المياه من بحيرة موريس . وعلميا ، هناك اجماع بين الجيولوجيين المختصين على ان المياه تتسرب من بحيرة قارون الى منخفض الريان باعتباره الاقرب والاوطأ . وهذا التسرب ، بالمناسبة ، هو الذى يفسر تخلص بحيرة قارون من الجزء الاكبر من املاحها ، وبالتالي عدم شدة ملوحتها .

على ان هذا التسرب ليس بكمية كبيرة او خطيرة ، وانما هو بالتدر الذى يكفل تبخره مباشرة فى وادى الريان بنفس سرعة وصوله اليه ودخوله فيه . وبهذا فان هناك « توازنا هيدرولوجيا » بين حجم مياه التسرب من الفيوم الى الريان وبين معدل تبخره فى الاخير (١) . هذا والا لتكونت منذ القديم بحيرة كبيرة او صغيرة فى هذا المنخفض ، ما كانت لتخفى بالطبع على ملاحظة وتسجيل المؤرخين القدماء، ولما كان الريان اليوم حوضا جافا كما نرى.

لكنما السؤال الحرج هو : ماذا عن التسرب فى الاتجاه المضاد ، من الريان الى الفيوم ؟ هاهنا حقيقتان طبيعيتان حاكمتان : الاولى ان الريان اخفض منسوبيا من الفيوم (ولبس العكس كما كان الظن سابقا) ، والثانية ان ميل الطبقات فى المنطقة اسفل المنخفضين وبينهما هو (على العكس) من الجنوب الى الشمال . من هنا اختلفت آراء الجيولوجيين ، البعض ينفى احتمال التسرب والبعض يؤكد .

غيرى بيدنل ان التسرب الخطير مستبعد بحكم طبيعة طبقات الايوسين، وانه حتى لو حدث تسرب فان ميل هذه الطبقات نحو الشمال كفيل بأن يجعلها شمالا الى ما لا نهاية دون أن تصعد الى الطبقات الاعلى ومنها الى سطح الارض الزراعية بالفيوم (٢) ، كذلك يرى سيريل فوكس ان طبقات الايوسين اسفل الريان غير منفذة ، ولا خطر بالتالى من التسرب .

اما عن العيوب والفوالق ، وهناك منها نحو ٢٦ مستوى انكسار فى المنطقة بين المنخفضين ، غيبتها ينتهى بيدنل وفوكس الى انها متكلسة مسدودة وصماء (٣) ، يحذر البعض من أن تكلسها لا يعنى انسدادها ولذا فان خطر التسرب وارد . وفى ظل مشروع الريان كخزان للرى ، كان البعض يستبعد خطر الانكسارات والشقوق حتى لو وجدت على أساس ان رواسب الطمي

(1) Ball, Contributions, p. 288.

(2) Op. cit., p. 23 — 4.

(3) Beadnell, p. 24; Fox, p. VI — 2.

العائلة بالمياه جديرة بسدها تماما . على أن مثل هذا العامل الواقع الكاتم استبعد الآن في مشروع الريان الحالي كمصرف ، من جهة لقلة الطمي العالق في مياه الصرف ، ومن جهة أخرى لاتعدام الطمي المتجدد أصلا بعد انشاء السد العالي .

على أن العامل المطمئن الذي شجع على تنفيذ المشروع في النهاية هو الفارق الكبير بين منسوب المياه الجديد في الريان - ١٣ مترا وبين منسوبه في مشروع خزان الري القديم + ٣٠ مترا .

يبقى في النهاية المغزى الجغرافي لتغير اللاندسكيب . عن الريان أولا ، فانه تحول من منخفض جاف ميت غائر تحت مستوى سطح البحر الى بحيرة داخلية صناعية وان ظل سطحها تحت مستوى سطح البحر . وهذه البحيرة هي ثمانية البحيرات الصناعية التي كونها الانسان المصري في حوض النيل بعد بحيرة ناصر والاولى في الصحراء الغربية ، الا ان هذه عذبة وعلى النهر وهذه ملحة وبجواره . وبها على أية حال دخل المنخفض في حوض النهر ، مثلما اتسع واديه هو بادخالها . وسواء اثرت بحيرة الريان مستقبلا على المناخ المحلي وعلى الحياة النباتية او لم تؤثر ، فانها تضيف الى مصايد الاسماك الممكنة مجالا جديدا ، كما قد يمكن استغلال حوافها في زراعة بعض النباتات الصناعية كتلك الصالحة لصناعة الورق ، فضلا عن أنها جبهة جديدة للسياحة الصحراوية (١) .

هذا عن الريان ، أما الفيوم فقد تحولت لأول مرة من الصرف الداخلي الى الخارجى ، وان كان هذا الصرف الخارجى الجديد داخليا في نهايته بالريان . وهكذا بعد أن كانت الفيوم في معنى مصرغا عموميا للصبغ ، أصبح الريان مصرغا خصوصا للفيوم . او قل أصبح الريان ، على درجتين وعبر الفيوم ، مصرغا جزئيا جانبيا وغربيا لوادى النيل . كذلك غبدلا من أن تصرف الفيوم شمالا او شمالا غربا فقط الى بحيرة قارون وحدها ، أصبحت أيضا تصرف جنوبا غربا الى الريان ، كما لو أن انتقالا كاملا في الطبوغرافيا والانحدار قد وقع في أحد المنخفضين أو كليهما . والطريف هنا أن هذه قد تكون أول حالة يتجه فيها الصرف في مكان بصحر من الشمال الى الجنوب لا من الجنوب الى الشمال ، أى عكس الانحدار العام ، وكأنها هذا الصرف المعاكس يناظر على البعد الاتجاه العكسى لوادى قنا بالنسبة للنيل نفسه .

(1) Zahran, p. 96.

الفصل الرابع عشر

الدلتا

الدلتا - النموذج : النضج الفيزيوجرافى

لم يكن صدفة ولا عبثا ان اشتق الاغريق القدماء اسم الدلتا من حرفهم « ∆ دال » ، بعد أن اعتبروها مثال الدلتا النهرية بامتياز ، حتى تحولت الكلمة فى النهاية من اسم علم الى اسم نوع . فالواقع ان دلتا النيل شكلا وحجما وتركيبا هى من اقرب دالات الانهار جميعا الى فكرة الدلتا النموذجية ، بل وتبدو فى هذا كله غريدة الى حد بعيد بين دالات العالم . فشكلها هو اقرب ما يكون الى المثلث المنتظم نسبيا ، المتساوى الساقين أكثر منه المتساوى الاضلاع ، حيث يبلغ طول قاعدتها نحو مرة ونصف مرة طول ارتفاعها .

ومن الدالات بعد هذا ما هو وحيد الفرع او ثلاثى الفروع او أكثر ، ولكن الدالات ثنائية الفروع نادرة كالسند مثلا ، وأندر منها تلك التى يتوازن فيها الفرعان بدرجة معقولة كما هى الحال فى دلتا النيل . وهناك دالات كثيرة اشد بروزا من دلتا النيل بالنسبة لخط ساحلها ، كالبنو والفلوجا والدانوب والمسسى والنيجر والايروادى ، ولكنها جميعا تتضاءل مساحة واتساعا بالنسبة لدلتا النيل ، التى لا تكاد تفوقها فى ذلك الا دلتا الجانج .

شكلها وحجما وتركيبا أيضا ، تبدو الدلتا على قدر كبير من النضج الفيزيوجرافى . فدلتا النيل بصورتها الراهنة تعد ناضجة بدرجة غير عادية اذا ما قورنت بغيرها من الدالات . ويرجع هذا النضج بطبيعة الحال الى تاريخ فيزيوجرافى خلفها طويل ومعمم اكتملت خلاله عمليات التكوين والنضج والتهديب الطبيعية . ويمكن أن نحصر أربعة من مظاهر هذا النضج : العمق الفسيح واختزال الفروع فى الداخل ثم ضالة البحيرات وانسيابية السواحل على الاطراف .

فبمساحتها الراهنة الكبيرة - ١٩٠.٠٠٠ هـ فدان او نحو ٢٢ - ٢٣ ألف كيلومتر مربع ، بما فى ذلك البحيرات والكثبان (١) - تبدو دلتانا فسيحة

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 450.

وعميقة بدرجة ملحوظة ، فهي تتعمق من ساحل البحر الى الداخل مسافة كبيرة ، لا شك بفعل أو بفضل نشأتها الجيولوجية وأصلها كخليج بحرى غائر ، الخليج البليوسينى القديم . اما اختزال الفروع عبر عمليات طويلة معقدة من التغير والاسر والتصفية كما نعرف من ٩ أو ٧ أو ٥ الى ٣ ثم الى ٢ ، فهذا مظهر لعملية تبسيط وتقليل وتصفية وتكامل هيدرولوجى بعيد المدى ودليل على النضج الفيزيوجرافى عموما .

من مظاهر نضج الدلتا كذلك مستنقعاتها أو بحيراتها . فهذه ، أولا ، ساحلية الموقع ، لا تتعمق الى الداخل أكثر من ٥٠ كم كحد أقصى . أى أن الداخل وجسم الدلتا الاساسى يخلو من مثلها ، وهذا يعنى أنه قد تم ردمها ولاء فجواتها المائية والبحرية تماما من قديم . ثم هى ، ثانيا ، محدودة المساحة نسبيا ، فمجموع البحيرات الاربع لا يعدو أصلا ثلثى مليون هكتار (٦٦٠ ألفا) ، أى نحو ١٠.٦ ٪ من مساحة الدلتا كلها . ثالثا ، وأخيرا ، غانها جيبيا بالغة التسطح شديدة الضحولة لا تتجاوز فى أعماقها المتر أو المترين ، أى أنها الى المستنقعات الساحلية lagoons أقرب منها الى البحيرات الحقيقية .

ساحل الدلتا الهلالى المقوس أو المحدث ، وهو قوس من أقواس ، أى قوس يتألف من مجموعة من الأقواس الصغرى ، مظهر آخر وأخير من مظاهر نضج الدلتا ، وذلك بما يبدى من السمترية والتناظر الشديد على الجانبين سواء فى درجة التقوس أو الاتجاه أو فى قطاعات أقواسه المحدثه والمتعرة اللطيفة أو أخيرا فى الخلجان والبحيرات الفائرة والرؤوس البارزة . فهذه الانسيابية الخطية السائدة عليه دليل على مرحلة أو درجة معقولة من نضج التوازن بين عملتى الارساب النهري والتعرية البحرية .

فضلا عن هذا غانه يحف به نطاق قوسى هائل من الاعماق الضحلة تمتد من خليج العرب غربا الى « كوع » البحر عند سيناء وفلسطين شرقا . فخطوط أعماق ٢٠٠ ، ٥٠٠ ، ١٠٠٠ متر تكاد كلها توازى خط ساحل الدلتا وقوسها التقليدى ، ولو أنها تعود فختتقارب وتقترب من الساحل خارج نطاق الدلتا ، لاسيما على يسارها فى منطقة الاسكندرية بالقياس الى يمينها تجاه سيناء . وهذا بلا شك يعكس رواسب النيل الممتدة والمتقدمة بعيدا تحت الماء ، كأنها هى تكمل مروحة الدلتا بالقوة أو كأنها مشروع نمو أو امتداد للدلتا كامن وغاطس تحت البحر . وقد كان لضعف حركة المد والجزر هنا فضل كبير فى نمو الدلتا ، فمداها لا يزيد على نصف متر عادة وقد يصل الى نصف ذلك كما عند بورسعيد .

نضج مع التحفظ

المساحة

هذا النضج الفيزيوجرافي المعتدل ، لابد أن نعرف ونعترف ، بعيد مع ذلك عن الكمال التام . غالبعض يلاحظ ، أولا وبحق ، أن مساحة دلتانا هي على اتساعها أقل من أن تتناسب مع ضخامة نهر كالنيل . فلو كان النيل أكبر أنهار الدنيا بالتأكيد ، فإن دلتاه بيقين ليست كبرى دالات العالم . أنها ، فيزيوجرافيا ، رأس كسيح لجسم كاسح ، أو كان قد . ولعل هذا يرجع الى أن النيل في مجراه الأدنى ، بل ومنذ العظيمة كما نعلم ، يفقد ماء ويقل حمولة باطراد ، ولولا ذلك لكانت الدلتا أطول وأكثر بروزا على الأرجح . كذلك فإن وادي النيل بأحواضه في الصعيد كان يستلزم جزءا لا يستهان به من حمولة النهر من الطمي قبل أن تصل الى الدلتا .

وفضلا عن هذا فإن النيل على ضخامة حمولته من الطمي لا يعد من أكثرها حمولة إذا قورن مثلا بالدجلة والكارون والكرخا . وأخيرا فإن تيار ساحل البحر الجنوبي المتجه شرقا أو تيار جبل طارق كما يسمى يجرف ويكسح جزءا كبيرا بلا شك من طمي النيل وينقله بعيدا ليرسبه على ساحل فلسطين حين يتعامد عليه بحيث تعد سهول ساحل فلسطين من صلب رواسب النيل وامتدادا لها . من ثم فلو لا هذا التيار لكانت الدلتا المصرية بلا ريب أطول وأكبر وأشد بروزا ، ولكانت سهول فلسطينيا Philistia تقع - مجازا بالطبع - شمال دلتا النيل كتكملة طبيعية لها .

البروز

والملاحظ بعد هذا أيضا أن الدلتا لا تبرز أو تخرج كثيرا عن خط الساحل المحيط ، ولعلها من هذه الزاوية أكثر تعمقا الى الداخل منها بروزا الى الخارج . وربما ارتبط هذا بأصلها الخليجي القديم ، ذلك المصب الاستيوارى الغائر الذي لا شك أنه كان بالغ العمق مما استنفذ في ملئه جانبا ضخما من رواسب النهر ذهب في بناء الدلتا بالعمق أكثر منه بالاتساع . وسلك طبقات رواسب الدلتا الرأسى العظيم يكاد بهذا يتناسب عكسيا مع امتدادها الأفقى الراهن . ولربما أن هذا التعمق الغائر والعمق الشديد في الخليج قد حمى الدلتا أثناء نموها من التعرية البحرية ، إلا أنه قد حكم عليها في النهاية والى الابد بالضالة النسبية في المساحة والرقعة .

البحيرات

ثمة أيضا ملاحظة ثالثة ودقيقة قد تخفى على النظرة الوهلية . فخط

الساحل الانسيابي ، حتى على تواضع بروزه نسبيا في البحر ، لا ينبغي له أن يخدمنا عن أن جسم الدلتا الحقيقي أقل تقدما في البحر مما يوحى لأول وهلة ، وبالتالي فهو أقل مساحة في الحقيقة . فهذا الخط ان هو الا نطاق رقيق نحيل من اللسنة الدقيقة الهشة التي يتوغل البحر وراءها في اليابس على شكل البحيرات الاربع . ولو استبعدنا هذه اللسنة لبان لنا خط الساحل الخلفي أو الحقيقي على الفور وهو أكثر تعرجا وانثناء بكثير من خط الساحل الامامي أو الظاهري بحيث يقترب كثيرا أو قليلا من نمط « قدم الاوزة » goose-foot » المشرشر والمميز المعروف في دلتا المسيسيبي مثلا ، ولتحولت بحيرة المنزل مثلا الى خليج مقعر مثل خليج ابو قير شمال بحيرة ادكو بل وأكبر منها معا بكثير ، ولراينا من ثم ارض الدلتا وهي أقل تقدما وبروزا نحو البحر مما تبدو شكلا . كذلك فلا شك أن نشأة البراري تمثل نكسة أو خطوة الى الوراء من وجهة نضج الدلتا .

الساحل الانسيابي

رابعا ، وأخيرا ، فحتى خط الساحل الحالي هو في تقوسه المحدث العام خطي ، انسيابي ، صقيل ، ومهذب جدا أكثر مما ينبغي . بمعنى أنه يخلو من الخلجان المتعمقة حقا ومن الرؤوس البارزة حقا promontory ، ورغم تعدد الخلجان شكلا بحكم تعدد التقوسات المحدبة والمقعرة المتعاقبة ، فالملاحظ أنها جميعا خلجان قوسية مديدة فقط ، شديدة الاتساع والانفتاح ولكنها شديدة الضحولة والهامشية . الاستثناء الوحيد هو خليج ابو قير ، فهو خليج نصف دائري متعمق ومحمي .

أما الرؤوس البارزة فليس ثمة منها في الحقيقة الا « غم » الفرعين نفسيهما قرب رشيد ودمياط ، كما يبدو أن رأس بوغاز البرلس ، أكثر نقطة في مصر شمالية ، هو بقايا نهاية المصب السبيني القديم . فهذان اللسانان مخروطان من الرواسب الطينية cônes d'alluvion ، spitheads ، cônes de déjection على شكل شبه جزيرتين في نهايتي المصبين ومن ثم يمثلان أكثر نقط الساحل كله بروزا وتقدما في البحر ويتخذان شكل رأس الحربة أو السهم التقليدي .

وإذا كانت كلتا شبه الجزيرتين النهائييتين هاتين مشقوقة بواسطة فرع النهر الى شريحتين أو غلقتين على كلا جانبيه ، فالطريف أن الشق الشرقي في كليهما هو كتاعدة أكبر مساحة وحجما ونموا من نظيره الغربي بوضوح شديد . السبب بالطبع أن تيار جبل طارق اذ يحمل رواسب الفرعين عند مخرجيهما في اتجاهه نحو الشرق فانما يلتقي بحمولته ويرسبها شرق المخرج لا غربه ، ولذا

ينمو هذا الجانب من لسان شبه الجزيرة ويتضخم أكثر من نظيره الغربى الذى ربما تعرض أيضا للتعرية أكثر (١) .

ليس هذا فحسب . بل الاطراف أن كلا من هذين الشفتين الشرقيين الاضخم هو بدوره مشقوق بفعل السنة وخلقجان دقيقة وطويلة من مياه البحر تتوغل على محور شمالى غربى - جنوبى شرقى . غشبه جزيرة الجزيرة الخضراء شمال رشيد ، والتي تذكر فى شكلها تقريبا بصورة شبه جزيرة فلوريدا مقلوبة ، تشققها الالسنة والخلقجان بعمق فى وسطها وتكاد تشطرها الى شطرين شرقا وغربا . وتعرف هذه الالسنة محليا « بالبرك » . يناظر هذا على الجانب الآخر الركن الشمالى الغربى الاقصى من بحيرة المنزلة قبالة رأس البر . فهناك نجد الخلقجان البحرية الدقيقة، والتي تسمى محليا «طوالات»، تمزق لسان اليابس الضيق الذى يفصل البحيرة عن البحر وتكاد تحيله الى بضعة السنة نحيلة للغاية .

على أية حال ، تظل رؤوس نغم الفرعين البارزة من مقياس متواضع فى النهاية ، كما يبقى خط الساحل فى جوهره أقرب الى التسطح العام . والواقع أن هذا الساحل بهيئته الراهنة ما هو الا حل وسط وانعكاس لحصلة التوازن فى الصراع الحاد بين محورين متعامدين : ارساب النيل من الجنوب الى الشمال ، وتيار جبل طارق من الغرب الى الشرق ، وهو بين القوتين يمثل خط التحييد أو الخمود . ولولا هذا الخمود ولولا تيار جبل طارق لكان ساحل الدلتا أشد تعرجا وانثناء كما كان يكون أكثر بروزا وتقدما نحو الشمال .

قمة النمو أو نهايته ؟

مهما يكن الامر فى مدى نضج الدلتا الفيزيوجرافى ، غالارجح انها بلغت أوج نموها فى أوائل القرن الماضى قبل أن يبدأ عصر السدود والخزانات ومشاريع الرى الدائم التى سلبت النهر كثيرا من مائته وحمولته فغلبا بذلك معدل نمو الدلتا وتقدمها فى البئر . ولقد كان المقدّر أن الدلتا تنمو نحو ٤ أمتار كل سنة . ولكن منذ بعض الوقت يبدو أن الدلتا لم تعد تنمو ، لاسيما أنها منذ وقت أطول بكثير لم تعد محمية حقا فى خليج ما بأية صورة (٢) .

ومنذ القرن الماضى بدأ ساحل الدلتا يتحول ، فى اجزاء منه على الاقل ، من ساحل ارساب الى ساحل تعرية . وحتى وقت قريب ، بضعة عقود فقط،

(1) R. Said, "Remarks on the geomorphology etc.", p. 116.

(2) Hogarth, Nearer East, p. 84.

لم يكن بالساحل أو يبق بالساحل كله من قطاعات ارساب سوى قلة معدودة من المواضع المحلية شرق مصبى الفرعين ، تنحصر بالتحديد فى اللسان الشرقى المحبى من كليهما مع امتداد طفيف بعده شرقا ، وذلك بالاضافة أيضا الى منطقة لسان بورسعيد الصناعى البحت .

وفيما عدا ذلك فكل السجلات تتواتر بحالات تراجع الساحل هنا وهناك خلال القرن الاخير . فاللسان الغربى من مصب رشيد يتاكل ويتراجع . وفى برج البرلس نقل الاهالى قراهم الى الجنوب ثلاث مرات فى التسعين سنة الاخيرة ، كما توغلت التعرية البحرية بالساحل الى الشرق منها الى حد يهدد بتحويل البلدة نفسها الى جزيرة معزولة مقطعة ، بينما اصبحت القلعة التركية القديمة والتي بنيت اصلا الى الداخل غارقة تتوسط البحر على بعد نصف كيلومتر من الساحل الحالى . وفى رأس البر كان البحر ياكل من الشاطئ السياحى نحو ١٠٠ غدان كل عام ، الى أن بنى اللسان الذى لم يمنع تقدم البحر كلية (١) . وهكذا وهكذا الى آخره .

اما الآن فيبدو اننا نشهد بداية مرحلة توقف نسبى او شبه تام ان لم يكن نهائيا فى هذا النمو ، وذلك منذ انشاء السد العالى الذى احتجز كل الطمى . لقد ولى ، الى الابد غيبا يلوح ، عصر تقدم ونمو الدلتا ، وبدا عصر جديد لا نعرف بالضبط حاليا الى أى حد سيكون عصر توقف وثبات ومقاومة او تراجع وانكماش وانهدار . الشيء المؤكد علميا كقاعدة اصولية هو أنه قبل عصر ضبط النيل فى القرن الماضى كان الصراع بين اليابس والماء يتم على اساس غزو البر للبحر ، اما الآن فانه العكس ، غزو البحر للبر . لقد حدث انقلاب جذرى وتاريخى فى « التوازن البر — مائى او الامبىيى » كما قد نسميه .

هكذا اصبح الصراع بين البحر والارض او بين التعرية والارساب على حساب الثانى لأول مرة فى العصور التاريخية ، بحيث اضحى خطر التاكل الصامت والتراجع البطيى يهدد الساحل الشمالى لاسيما فى رؤوسه البارزة المعرضة لمعاول التعرية حتى ليخشى أن تسويها وتزيلها يوما ما ، دع عنك مشروع الدلتا الكامنة تحت البحر الذى لن يكون بعد الآن ابدا . هذا حقا ان لم تتراجع الدلتا نفسها وتفقد ارضا على المدى البعيد بدرجة أو بأخرى كما يخشى الكثيرون ، ربما حتى مروض المنصورة (كذا) كما يحذر البعض من المنذرين أو المتشائمين (٢) .

(1) Said, ibid., p. 121.

(٢) الاهرام ، ٧ / ١٠ / ١٩٧١ ، ص ٣ .

مروحة الدلتا : الشكل والرقعة

جسم الدلتا الاساسى مرشة غطائية او رقعة واحدة متصلة — رغم « ثقب » ظهور السلحفاة — من رأسها حتى اطرافها لا تنقطع او تتقطع حتى على الاطراف . غير انها قرب هذه الاطراف تميل الى ان تتخلل وتنفرج كالاصابع القصيرة الغليظة ، بحيث تبدو الكتلة كلها اشبه بيد مفتوحة ضخمة الراحة شبه مبتورة الاصابع . فحدود الارض المعمورة او الصالحة تنثنى فى خط متعرج بسلسلة من التحدبات والتقمعات ، تمثل الاولى بروزات الارض السوداء بما فى ذلك عملية الاستصلاح من الجنوب ، وتمثل الثانية توغلات السنة البرارى او الصحراء واذرع البحيرات والمستنقعات من الشمال ومن الجانبين .

الاولى تمتد عادة على طول نهايات المجارى المائية الرئيسية وهى الفرعان والترع الكبرى ، والثانية « تشرشر » الحدود الخارجية لكتلة الرقعة على نمطها المحدد المتميز هذا . واهم الترع التى تمتد البروزات الناتئة على اطرافها هى من الغرب الى الشرق النوبارية فالحاجر غابو دياب فالحندقان فى غرب الدلتا ، ثم فرع رشيد نفسه فالبحر الصميدى فبحر نثرت فترعة القاصد فبحر تيره فبحر بلقاس فبحر شبين فى وسط الدلتا ، ثم بعد فرع دمياط وفى شرق الدلتا نجدتها فى البحر الصغير فبحر حادوس فبحر البقر فبحر مويس واخيرا وليس آخرا فى وادى الطميلات على امتداد الاسماعيلية .

على ان الظاهرة انما تصل الى مداها على جانبيها شرقا وغربا ، وبالاخص شرقا ، حيث « تتخلج » الكتلة السوداء اكثر مما تتعرج . فمع زيادة الانفراج المروحي ، تتباعد وتدق السنننها البارزة بينما تتسع وتتوغل الفراغات الصحراوية الفاصلة البينية بحيث تتحول الاولى الى مجرد اطراف وزوائد واقلبيات محاصرة وسط نطاق او محيط صحراوى شامل . هذا واضح فى كل ترع شرق الدلتا الكبرى الخمس التى تنتهى وسط صحراء شرق الدلتا ، لكنها تبلغ ذروتها فى اجراها الاسماعيلية حيث يترك وادى الطميلات بمحوره الشرقى — الغربى جسم الدلتا الاساسى كذراع شبه منفصلة وسط صحراء كاملة من الشمال ومن الجنوب . وعلى الجانب الآخر من الدلتا ، تكاد النوبارية بالمثل ان تنفصل عن جسم سهل البحيرة وعن ترعة الحاجر بنطاق متطاؤل ولكنه اضيق من الصحراء الغربية .

بين شرق وغرب الدلتا

الحدود الخارجية

مثلث الدلتا المروحي ، اذ ينفصح ويتسع بشدة وبسرعة من القمة الى

القاعدة ، يمتاز بعد هذا بالانتظام العام في شكله . ومع ذلك فهناك بعض اختلافات هامة ما بين شرق وغرب الدلتا في ثلاثة جوانب : مدى انتظام الحدود الخارجية ، مدى تناظر الرقعة ، وموقع الرقعة بالنسبة الى خط العرض . فالحدود الخارجية ، او الكتور ، التي ترسمها على كلا الجانبين دائما آخر ترع الدلتا الرئيسية ، او قل ان هذه تترسم خطى تلك بأمانة بل وبصرامة ، هذه الحدود تمتاز بأنها في الغرب اشد انتظاما واستقامة منها في الشرق .

محدود غرب الدلتا تتبع زاوية منفرجة خطية بسيطة نسبيا . حوالى عروض جزيرة الوراق — اوسيم — المنصورية تقريبا يبدأ عنق الدلتا بظاهرة لاغثة هي بركة الملاح ، وهي مجموعة برك ومستنقعات طويلة تقع على اقصى الحافة الغربية للساحل الفيضى وتحت آخر اقدام هضبة الصحراء الغربية . ومن الواضح تماما ان هذه البحيرات الهامشية ، التي تستخدم وتعرف الآن كبركة نادى الصيد ، هي آخر بقايا البحيرات الخلفية back-swamps التي تتخلف على حواف السهل الفيضى بحكم انحدار سطحه . والمهم هنا ان بركة الملاح ليست الا نظيرا ومكافئا لبركة اخرى على الجانب الشرقى من الدلتا وفي نفس العروض تقريبا ، ونعنى بذلك بركة الحاج .

بعد ذلك نحف حدود غرب الدلتا بفرع رشيد في اتجاه جنوبى — شمالى مباشر على شكل شريط ضيق جدا من وردان حتى النجيلة او زاوية البحر . هذا الشريط هو في الواقع استمرار او امتداد دقيق للغاية للضفة الغربية من السهل الفيضى في الوادى بالصعيد . وهو يجمع زمام عدة قرى دلتاوية — صحراوية مثل ابو غالب ، وردان ، بنى سلامة ، الخطاطبة ، البريجات ، واخيرا النجيلة وزاوية البحر قرب كوم حمادة . فليس صحيحا اذن — وهذا هو المهم بالذكر — ان الصحراء تصل تماما الى حافة فرع رشيد وان اقتربت منه اقترابا شديدا .

عند النجيلة / زاوية البحر تنحرف الحدود بحدة بزاوية واسعة — لعل من هنا اسم البلدة الاخيرة — نحو الشمال الغربى وذلك مع ترعة النوبارية حتى بحيرة مريوط . وبذلك تندو رقعة غرب الدلتا كمثلث شديد الانتظام له ذيل دقيق مسحوب في الجنوب . غير ان الملاحظ ان الارض السوداء لا تغطى كل هذا المثلث باستمرار حتى حدوده الصحراوية . فالى الشمال توا من النوبارية ثمة كما راينا نطاق شريطى من الارض الصحراوية يمتد كجزيرة طويلة على اطراف السهل الرسوبى ، ولو ان عمليات الاستصلاح الزراعى النشطة هنا بدأت تملأ هذه الفجوة الى حد بعيد .

غير ان مثل هذه الظاهرة انما تصل الى قمته في شرق الدلتا . فكتور

الدلتا الخارجى هنا شديد التعرج تكثر به الخلجان والاذرع البارزة او الغائرة .
فالدلتا تنفرج هنا مباشرة وبشدة متجهة نحو الشمال الشرقى وبعيدة تماما
عن فرع دمياط ، على العكس تماما من الوضع فى غرب الدلتا . لكن الحدود
هنا لا تلبث ان تتعرج بشدة تقديما وتراجعا .

نبعد راس الدلتا بقليل عبر المطرية والزيتون ومصر الجديدة وعين
شمس يظهر بروز دائرى للارض السوداء تمثله شبه واحة المريج والقلج
وتحتل طرفه بركة الحاج . وهذه البركة هى بقايا مستنقع كبير كان يشغل
المنخفض حتى الحملة الفرنسية ويتلقى على التبادل غائض مياه الفيضان من
جهة وتصريف وادى الحيرة الصحراوى المجاور من الجهة الاخرى ، ثم تم
استصلاحه حديثا (١) . ورغم غارق طفيف فى خط العرض المحلى ، فان بركة
الحاج تناظر بسهولة بركة الملاح على الجانب الاخر من رقبة الدلتا فى اقصى
الغرب .

بعد بروز دائرة بركة الحاج يلى توا وبالمقابل نتوء متعمق من الصحراء
يتمثل فى منطقة الخانكة والجبل الاصفر وابو زعبل ويرتبط بوضوح بقصر
الطفوح البركانية والرواسب الرملية الموضعية وطفيانها على الارض الفيضية .
وغيا عدا هذا فان حدود الدلتا تتبع هنا ترعة الاسماعيليه التى تمثل حدودها
القصى بصرامة وعليها تصطف وتتتابع بالفعل آخر قرى وبلاد جنوب شرق
الدلتا جميعا ابتداء من سرياقوس وشبين القناطر عبر الزوامل وانثاساص
وبلبيس حتى ابو حماد والعباسة .

وهنا يبدأ ذراع وادى الطميلات الضيق الذى يدق شرقا باستمرار حتى
يتقطع الى جيوب منفصلة فى نهايته قبل البحيرات المرة . ولكن بعد الوادى
يستعيد كنتور الدلتا اتجاهه نحو الشمال الشرقى حتى اطراف بحيرة المنزلة
منتبعا بحر البقر مباشرة وتاركا وادى الطميلات بمحوره العرضى كخراغ شبه
منفصلة وسط صحراء كاملة من الشمال والجنوب .

فبمساحته البالغة نحو ٢٣ ألف فدان ، وطوله الذى يناهز ٥٠ كم ،
وعرضه الذى لا يعدو ٥ كم فى المتوسط ، يبدو الوادى كشبه واحة طويلة
نحيلة دقيقة كوادى النيل نفسه فى مصر ولكن على تصنير شديد ، او كبرزخ
ارضى وسط الصحراء كبرزخ قناة السويس ، يستبقت ويوميء اليها ويؤد
عليه ، الا انه طبيعى وهذا صناعى ، قديم وهذا حديث ، ترعته عذبة لرى
وهذا ترعته مالحة للملاحة ، تربته سوداء بالاصل وهذا ارضه رملاء سفراء
منتزعة بالاستصلاح .

(1) O. Tousson, Mémoire sur l'histoire du Nil, op. cit.

من هنا وهنالك جميعا ما ذهب اليه البعض من أن الوادى ، الذى ينقطه عدد من البحيرات الصغيرة هنا وهناك ، انما يدل على فرع قديم للنيل كان يتجه الى منطقة السويس — والا فما الذى يفسر وجود هذا اللسان من الارض السوداء التى تبدو كتشبه واحة ممدودة داخل الصحراء ؟

مدى التناظر

ثانيا ، ومهما يكن ، فان رقعة الدلتا نفسها بصفة عامة اقرب الى قدر من عدم التناظر اى غياب السمترية . وسط الدلتا نفسه المحصور بين الفرعين ، او « أرض ما بين النهرين » او « ميزوبوتاميا الدلتا » كما قد نعتبره ، شديد التناظر بوضوح تام ، نكاد نقول كأنه مثلث متساوى الساقين . فخط طول ٣١° شرقا ، ذلك الذى يمر ببوغاز البرلس فى الشمال وبطن البقرة فى الجنوب ، يكاد ينصفها ساحلا ومساحة .

ولكن الخط نفسه أبعد ما يكون عن أن ينصف الدلتا الكبرى ككل ، بل هو يوشك أن يشطرها بنسبة الثلث فى الغرب والثلثين فى الشرق . فشرق الدلتا يكاد يعادل ضعف غرب الدلتا مساحة : ٨٥١٦ كم^٢ مقابل ٤٦٢٤ كم^٢ على الترتيب . والنتيجة النهائية هى أن جسم الدلتا ككل يجنح جدا الى الشرق أكثر منه الى الغرب .

السبب فى هذا بطبيعة الحال انما هو فرعا الدلتا ، فهما فى الواقع اللذان يجنحان بشدة الى الغرب من كتلتها . فبينما يجرى فرع دمياط فى قلب الدلتا بل واقترب بالتأكيد الى منتصفها منه الى ثلثها ، وبعيدا جدا عن أطرافها الشرقية ، فان رشيد حتى فى نصفه الشمالى يكاد يعد هامشيا فى الدلتا ، بينما يصبح بالفعل فى نصفه الجنوبى حد الصحراء تقريبا كما هو حدها .

اليس غريبا إذن ، عند هذا الحد ، أن يكون شرق الدلتا ، الذى تعرض تاريخيا كما نعلم لحركة الرفع وضمور المجارى المائية ، هو الذى يتفوق فى المساحة خارج كل مقارنة ، والا يبدو من اللافت أن فرع رشيد هو الاضخم هيدرولوجيا فى حين يأتى غرب الدلتا بجواره على هذا القدر من الضالة ؟

لعل جزءا من الاجابة يكمن فى فعل الرمال الساقية . ففى ظل الرياح الشمالية والشمالية الغربية السائدة يتعرض غرب الدلتا مباشرة للرياح الساقية والزاحفة (١) التى لا شك تكبت وتكبح نبوء النيلى او تجمده ان لم تكن حقا تعدو عليه وتصيبه بالتآكل والضمور . اما شرق الدلتا فهو بحكم

(1) Lorin, p. 18.

الموقع في منصرف الرياح ، اى فى حى من هذا الخطر ، الا ان تكون السنته المدودة وبخاصة وادى الطميلات . وبهذا يكون العامل المحدد للرقعة فى الغرب هو دور الرياح الدائم ، بينما هو فى الشرق دور حركة الرفع التاريخية .

وكابرز استثناء من القاعدة على الجانب الشرقى ، يستحق وادى الطميلات وقفة خاصة . اذ يبدو ان هذا اللسان العرضى الناتئ والطويل النحيل محكوم عليه بالضمور مرتين : مرة بالموقع واخرى بالموضع ، تاريخيا مثلما هو جغرافيا ، ليس فقط بالجغرافيا ولكن ايضا بالجيولوجيا . فجيولوجيا و/او تاريخيا ، من المؤكد ان هذا الوادى كان من اكبر الخاسرين بين فروع شرق الدلتا فى عملية الرفع الارضية المرجحة ، بحيث فقد نرعه الاتصاف بالبحر الاحمر بينما دق شرقه وتقطع الى اقصى حد . اما حاليا فمن الواضح انه بحكم موقعه الجغرافى يعد ضحية موضعه كتشبه جزيرة وسط الرمال ، اذ هو معرض اسفلى وزحف الرمال من الشمال بفعل الرياح الشمالية الغربية وذلك دون سائر شرق الدلتا ، ثم هو فى الوقت نفسه معرض لافارة وغمر الرمال من الجنوب بحمل رياح الخماسين الجنوبية الغربية اكثر من سائر هوامشها جميعا . انه وحده فى مزاج مزدوج مع الرمل ، محاصر به ابدًا من الجانبين . ولولا الحماية المنتظمة والاستصلاح المطرد لتاكلت رقعته وتقلصت طفيفا ولكن يقينا على المدى الطويل .

بين خطوط العرض

ثالثا واخيرا ، عن الموقع بالنسبة الى خط العرض ، من الواضح ان غرب الدلتا يقع برمته على عروض النصف الشمالى فقط من شرق الدلتا ، اى ان رقعة هذا الاخير تمتد الى الجنوب اكثر جدا وان نحو نصفها يقع الى الجنوب كلية من كل جسم غرب الدلتا . وبعبارة اخرى فان كل القلوبية ونحو نصف الشرقية لا نظير لها على الجانب الغربى من الدلتا ، وانما هى الصحراء والفراغ تسود .

بل قد يمكن ، كتعبير موضحى صفر عن هذه الحقيقة ، ان نضيف انه بقدر ما يعد شريط الارض السوداء النحيل فى عروض المنوفية غرب نرغ رشيد امتدادا بصورة ما للسفلى الفيضى العريض للضفة الغربية من الصعيد ، تعد جيوب الارض السوداء شرق النهر فى منطقة القاهرة وحتى حلوان كآخر امتداد لكتلة شرق الدلتا اكثر مما هى استمرار للضفة الشرقية من الصعيد . بصيغة اخرى ، فى غرب الدلتا تتقدم آخر السنة الصعيد نحو الشمال بقدر ما تتراجع كتلة الدلتا نفسها فى ذلك الاتجاه ، والعكس فى شرق الدلتا : تتقدم بداية الدلتا الى الجنوب حتى آخر مشارف الصعيد ذاته .

ثمة ، مع ذلك ، قدر من « خداع أرسطو » في هذا النمط . فإذا كان شرق الدلتا يبدو على الخريطة الشكلية وهو ضعف غرب الدلتا مساحة أولا ومغطيا كل عروضها في الشمال ثم متجاوزا اياها بكثير الى الجنوب ثانيا ، فالحقيقة ان الثلث الشمالي من شرق الدلتا يكاد يكون شبه فراغ ، اذ تحتله في معظمه بحيرة المنزلة مع نطاق بور كبير لا نظير لهما في البحيرة الا على مقياس ضئيل للغاية .

من هنا فان الحدود الشمالية الفعالة لجسم شرق الدلتا تبدأ الى الجنوب أكثر مما تفعل الحدود المماثلة لغرب الدلتا ، وبالتالي فان تفوق شرق الدلتا في المساحة الفعالة هو أقل نوعا مما يبدو على الخريطة العادية ، كما ان الجزء الأكبر من هذه المساحة يقع بالتالي الى الجنوب أكثر مما يبدو لاول وهلة بالمقارنة الى نظيره في غرب الدلتا . وفي النتيجة العامة فان جسم مروحة الدلتا الفعالة ككل أميل الى الانحراف نحو الجنوب كلما اتجهنا شرقا .

صفحة الدلتا : السطح

قد يبدو سطح الدلتا ، وهي « أسفل الأرض » في العصر العربي ، لاول وهلة مستويا « كسطح بحر هادئ » على حد قول لوران (١) . غير أن النظرة المدققة تكشف عن قدر هام من الانحدار والتفضن — ولا نقول التضرس ، لان الامر كله على مستوى متواضع للغاية بالطبع ، ادخل في باب الفيزيوغرافيا الميكروسكوبية منه في باب التضاريس بالمعنى المفهوم . ولهذا فان سطح الدلتا في نهاية الامر لا يخلو من الفروق والاختلافات الاقليمية والمحلية والموضعية ، الاولى والثانوية ودون الثانوية . وهذا التباين يقع ويتطور عادة على كلا المحورين الطولي والعرضي ، وفي الوقت نفسه على كلا الاساسين النطاقي والنقطي .

فالاولا ، وبحكم شكلها المروحي ، تأخذ خطوط السطح ومعالم التضاريس ومظاهر اللاندسكيب الطبيعي على وجه العموم في الدلتا محورا طويلا شماليا — جنوبيا في البداية ، ولكن مع انفراجها يتحول المحور تدريجيا الى عرضي شرقي — غربي الى ان يكتمل تماما في أقصى الشمال بحذاء البحر ، او قل على الترتيب المحور النيلي والمحور المتوسطي او النهري والبحري . وهذا الأخير والاختلاف مرتبط بقوانين عملية تكوين ونمو الدلتا أصلا . فمقد كانت «كونات الدلتا تتقدم طوليا الى الامام مع تيار النهر — الاب داخل خليجها — المهد دون عوائق ، الى ان تقترب من نهاياتها قرب البحر المفترج تخضع لضوابط تياره الساطي فتقلب اتجاهاتها وتتخذ المحور العرضي .

هكذا نجد معالم السطح الرئيسية في الدلتا تقع بالضرورة في أحد هذين المحورين الأساسيين . ففي الجنوب يسود المحور الطولى على نحو ما يظهر في الفرعين والترع والمجارى المائية الرئيسية وخطوط الارتفاع والانخفاض حولها وبينها . أما في الشمال فيسود المحور العرضى على نحو ما يتمثل خاصة في خط البحيرات الساحلية وخط كثبانها الرملية ، ويمكن أن نضيف نطاق البرارى بعد ذلك كحدث طارئ . ثم لا يكاد يخرج عن قاعدة هذين المحورين سوى استثناء واحد هو جزر ظهور السلحفاة التى تنتشر بينهما وتفرض نفسها عليهما ، لا كظاهرة خطية كمجارى الجنوب ، ولا كظاهرة نطاقية كمحيرات الشمال ، ولكن كظاهرة نقطية punktal مبعثرة بصورة غير مناطقية أصلا وأساسا azonal .

مدرج نصف دائرى خفيض

على المحور الطولى تنحدر الدلتا أساسا نحو الشمال من حوالى ١٧ مترا عند رأسها الى مستوى سطح البحر عند الساحل ، وان وصلت الى ما دونه بنحو مترين أو ثلاثة محليا عند بعض بحيرات الشمال حيث يستحيل لذلك الصرف الطبيعى بالراحة أو الجاذبية ويتحتم الصرف بالرفع والطلبات . كم يبلغ مجموع مساحة الرقعة من الدلتا الواقعة تحت مستوى سطح البحر لا نعرف بالضبط ، لا بالتالى ولا نسبتها الى مجموع مساحة الدلتا ككل أو مصر النيل عموما . على أنها قد لا تعدو كثيرا بضع مئات من الكيلومترات المربعة ، كما قد لا تختلف نسبتها كثيرا عن نظيرتها في الصحراء الغربية (نحو ٢٤٠٠٠ كم^٢ من مليون أى حوالى ٢.٥٪ أو ٤٪ من مساحة مصر الكلية) . المهم أن في الدلتا على المحور الطولى انحدارا قدره نحو ١٧ مترا في المتوسط ، أو ٢٠ مترا على الأكثر ، في نحو ١٧٠ كم طوليا ، أى بمتوسط قدره نحو متر كل ١٠ كم . وهو انحدار تدريجى مطرد فى معدل أساسا ، ولذا فإن الواقع بالفعل يقترب من هذا المتوسط .

الفصل الراسى

فأولا : نجد خطوط الكتور تتباعد عن بعضها البعض بفواصل متقاربة قدره في المتوسط نحو ١٠ كم ، خاصة في قلب الدلتا الوسطى ، ولو أن الفواصل أميل الى الزيادة الطفيفة كلما تقدم من الجنوب الى الشمال ، نتيجة لانحدار المطرد تمهلا ودليلا عليه . كذلك فإن الخطوط عامة تميل بحكم الشكل المروحي العام الى التقارب والتضاغط أكثر على الجانبين وعند نهاياتها في غرب وشرق الدلتا ، خاصة في الأخيرة بالذات ، وبالاخص في قطاعها الجنوبي الشرقى القلى من رأس الدلتا حتى رأس وادى الطميلات أو من القاهرة حتى التل الكبير .

ونظرا للشكل المروحي الذى يزيد فيه محيط الدائرة هندسيا كلما بعدنا عن مركزها ، فان المساحة المحصورة بين كل كنتورين تزيد فى ذلك الاتجاه رغم ثبات أو تشابه الفاصل الافقى بين خطوط الكنتور . ورغم اننا تنقصنا احصائية هيسومتريه hypsometric تحدد النسب المثوية لمساحات الارتفاعات بين خطوط الكنتور المختلفة وترسم لنا مصورا بيانيا مجسما لسطح الدلتا hypsogram ، فان الصورة العامة واضحة بما فيه الكفاية . فذلك السبب الهندسى الاولى ، نجد ان نحو نصف مساحة الدلتا جميعا تقع تحت كنتور ٥ متر وحده ، ولا يزيد ما يعلوه حتى ١٧ مترا عن النصف الباقي تقريبا ، بينما ان اقل من ربع أو ربما خمس الدلتا عملا هي ما يعلو عن ١٠ أمتار . أى ان معظم رقعة الدلتا لا يزيد فى ارتفاعه عن ١٠ أمتار فى الواقع .

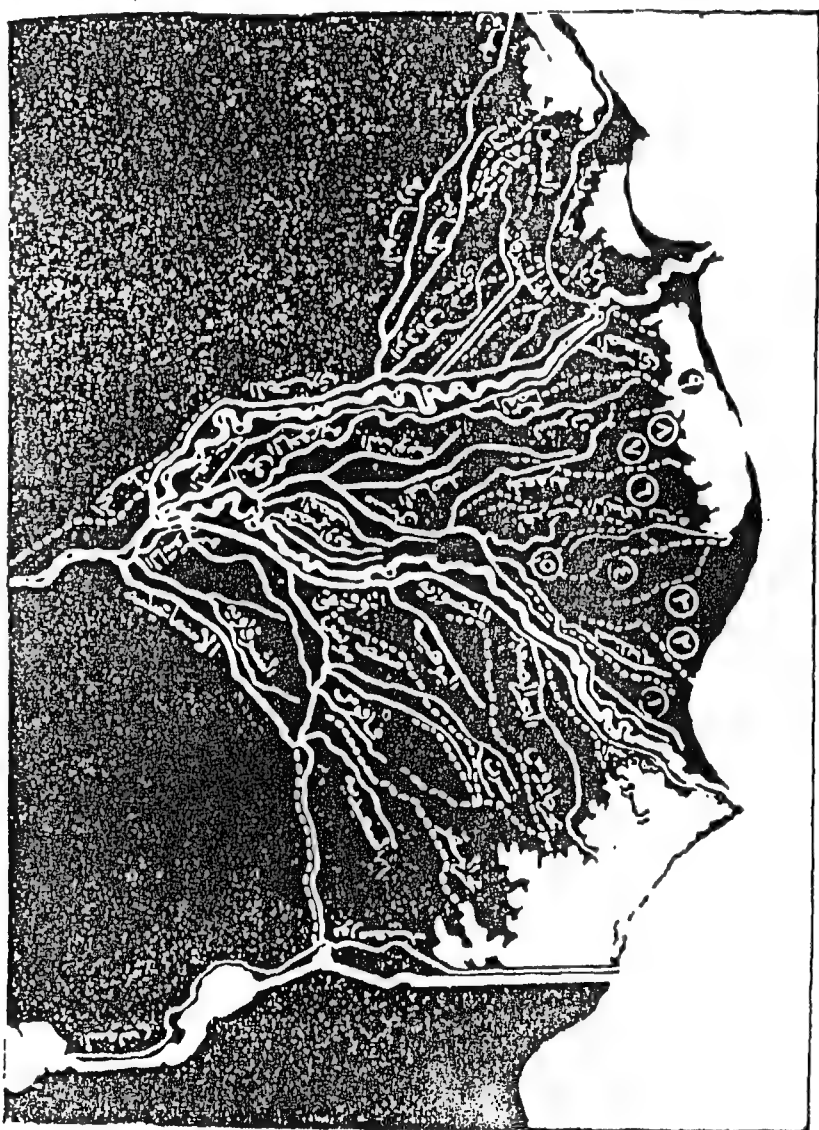
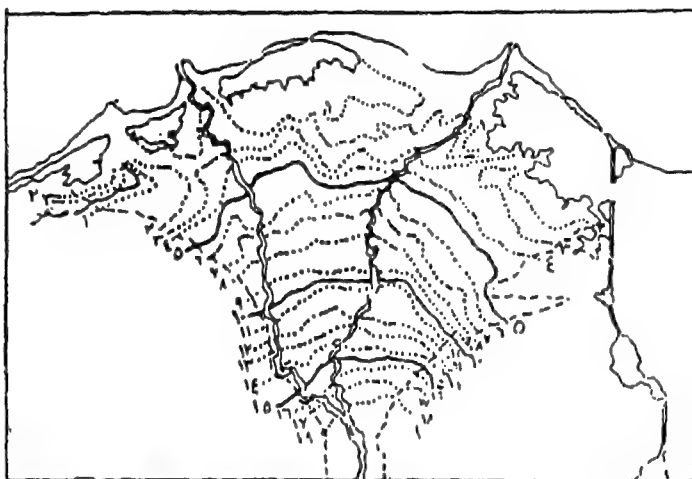
اقواس منتظمة

ثانيا ، نجد كل خطوط الكنتور تقريبا مقوسة محدبة ، منتظمة التقوس ، خطية مناسبة فيما عدا تعرجات محلية حادة متعاقبة تمثل تتابع السنة العوالى والمواطى . وهى فى تقوسها الاساسى ذلك انما تعكس شكل خط الساحل نفسه بأمانة ووضوح شديدين . وهذا بطبيعة الحال راجع الى طبيعة الارساب الخليجي اثناء تكون الدلتا ، فهو يتقدم أكثر وأسرع فى قلب الخليج وأبطأ على جانبيه . والنتيجة ان خطوط الكنتور تنحرف نحو الجنوب الشرقى فى شرق الدلتا ، ونحو الجنوب الغربى فى غربها ، بينما تضرب شرقا بغرب فى وسطها .

وهذا يعنى ان السطح ينحدر نحو الشمال الشرقى فى شرق الدلتا ، ونحو الشمال نصا فى وسطها ، ثم نحو الشمال الغربى فى غربها . ولكن ذلك يعنى أيضا ان سطح الدلتا الحالى اعلى قليلا فى وسطها منه على جانبيها . وذلك على نفس خطوط العرض . ولهذا السبب نجد ان الفرعين يحتلان اعلى الخطوط كل فى منطقتة ، وبالتالي يمثلان قمى سهل الدلتا ككل .

وهذا كله هو الذى يفسر انسياب المياه وانحدارها طبيعيا من الفرعين والرياحات الى سائر اجزاء الدلتا شرقا وغربا حتى اقصى اطرافهما . ولولا ذلك الانحدار الطبوغرافى لاستحال الرى وتوزيع المياه من قلب الدلتا الى اطرافها على النحو المعروف . من ثم فان السطح ككل هو محدب قليلا جدا ، ينخفض قليلا جدا من وسطه فى اتجاه جانبيه يمينا ويسارا وليس العكس .

ومع الانحدار الاساسى نحو الشمال ، فان السطح العام يصبح بالتالى اشبه فى هيئته بمدرج نصف دائرى (امفتياترو) وان يكن خفيفا جدا الى حد لا يكاد يرى او يحس . والواقع انه بالتحديد على اساس هذا النمط المدرج القاعدى . وضع التخطيط الاساسى لنظام رى الحياض فى الدلتا قديما :



شكل ٨٥ - الدلتا : شبكة الري والصرف (أعلى) ، وشبكة الكثير
(إلى اليسار) .

صفوف قوسية من الاحواض تترى من الجنوب الى الشمال مرتبة مع خطوط الكنتور من ناحية ، ومقسمة من الشرق الى الغرب مع خطوط الارتفاعات من الناحية الاخرى .

مدرج مائل

لكنه ايضا ، وثالثا ، مدرج مائل أو معوج tilted قليلا نحو الشمال الغربى ، ذلك المدرج الدلتاوى . فلأن خطوط الكنتور أكثر تقوسا وتضاغطا في الشرق منها في الغرب ، فان الارض أعلى قليلا في شرق الدلتا منها في غربها . وسواء ارتبط هذا الفارق في الارتفاع سببيا بحركة الرفع الباطنية الخفيفة المقولة في العصور الوسطى أو لم يرتبط ، لا يهم هنا . المهم انه الى جانب الانحدار الاساسى نحو الشمال ، فان في الدلتا أيضا انحدارا ثانويا طفيفا نحو الغرب ، أو بعبارة أدق واشمل نحو الشمال الغربى عموما . ولهذا عدة نتائج اقليمية ، او هى من آياته الدالة ، سيان .

اولاها ان أعلى قطاعات وتخوم الدلتا تقع لا في الجنوب نصا في المنوغة ولكن في الجنوب الشرقى في منطقة القليوبية عموما ، حيث تحتضنها أيضا أعلى التلال الماسية لاي جزء من الدلتا . ومن هنا مشاكل هذه المحافظة الاخيرة في الرى بالرفع التى تلخصها بما فيه الكفاية قصة أو كلمة طلبات ابو المنجا . ولكن بالمقابل فان من هناك أيضا ميزة المحافظة وشهرتها التقليدية في زراعة الفواكه . هذا على الجانب المرتفع من الدلتا .

وعلى الجانب المقابل تماما ، في أقصى الشمال الغربى في منطقة البحيرة وبحيرتى ادكو ومريوط ، وليس في الشمال الصريح في الغربية والبرلس ، نجد أخفض قطاعات الدلتا . فسهل البحيرة مثلا يلفت النظر بشدة استوائه ، حتى يشبهه لوران بسهول الفلاندر البحرية ، فسطحه بالغ الانبساط الا من الاكوام المنفردة التى تنقطه وتقوم عليها قراه (١) . أما ادكو ومريوط فهى ، وليست البرلس أو المنزلة ، اشد بحيراتنا انخفاضا تحت مستوى سطح البحر ، بما في ذلك بعض البرارى المحيطة ايضا ، ولذلك فهى اشد ما اعتمادا في الصرف على آلات الرفع والطلبات .

ثانية نتائج انحدار الدلتا نحو الشمال الغربى ان غرغ دهباط اعلى منسوبيا من غرغ رشيد ، بل انه هو بالدقة ليمثل على طول امتداده ذروة سطح الدلتا crest ، نكاد لولا التجاوز نقول حافظتها ridge ، التى تنحدر منها شرقا وغربا . واذا كان هذا يفسر ضهور قطاع الاول وتفوق الثانى

هيدرولوجيا ، فلا ننس أيضا ان الآخر كان للسبب نفسه أكثر تعرضا لخطر الفرق أثناء الفيضان في حالة حدوث كسر أو قطع في جسور الطراد .

كذلك ينعكس ذلك الفارق بين منسوب الفرعين في اتجاهات شبكة مجارى المياه الكثيفة من ترع ومصارف في الدلتا الوسطى . فنسبة كبيرة منها تأخذ من فرع دمياط أو الرياح المنوفى أو بحر شبين وتتجه شمالا غربا نحو فرع رشيد . والواقع ان أكثر من النصف الغربى من الدلتا الوسطى يروى بترع تقع مأخذها في نصفها الشرقى ، مثال ذلك ترع الجعفرية والقاصد ونشرت والسرساوية على الترتيب من الشرق الى الغرب . وقديما كان بحر الفرعونية وبحر سلقان في المنوفية يصلان بين الفرعين نابعين من فرع دمياط وصابين في فرع رشيد .

ورقة شجر مقلوبة

إذا نقلنا البؤرة أخيرا من المحور الطولى الى العرضى ، فإنا نجد سطح الدلتا موجا مغضنا بنفس القدر الطفيف الذى هو مقوس أو محدب به . فنظرا لكثافة شبكة المجارى المائية ، بما تحمل على جانبى كل مجرى منها من ضفاف عالية، يتغضن وجه الدلتا بتعاقب خطوط الارتفاعات والانخفاضات والعوالى والمواطى من الشرق الى الغرب . وبطبيعة الحال يبلغ هذا التغضن أقصاه في قلب الدلتا حيث أضخم المجارى ، ثم منها يتضائل ويتواضع بالتدريج نحو الاطراف شرقا وغربا . من هنا تبدو صفحة الدلتا ككل أشبه في شكل السطح « بورقة شجر مقلوبة » عروقتها هى الضفاف المرتفعة وأرضيتها هى أحواض ما بين المجارى المائية « (1) » .

كذلك فلما كانت الترع تعلى ذرى الخطوط العالية بينما تستقر المصارف في بطن الخطوط المنخفضة ، فإنا نجد أن هناك دائما مصرفا رئيسيا بين كل ترعتين هامتين وأن كل مصرف ينحصر بانتظام بين ترعتين . من ثم تتكون لدينا شبكتان متداخلتان كأصابع اليدين المعقودتين (« المعشوقتين » : interdigitated ، واحدة آتية من الجنوب ومنفرجة نحو الشمال وهى شبكة الرى ، والاخرى ذاهبة وهابطة ومنفرجة في آن واحد نحو الشمال هى شبكة الصرف ، الاولى بمثابة المنابع والثانية بمثابة المصاب ، ولكنها جميعا تمثل انصاف أقطار مختلفة الطول والزوايا من دائرة مشتركة المركز نظريا عند رأس الدلتا .

(1) Crouchley, p. 3.

السطح والمائية

الى هذا المدى ان يوصل الارتباط القاعدي بين شكل السطح الدلتاوى وبين شبكة الري والصرف ، حتى ليتمكن أن نضعها قاعدة عامة أن كل اخطاء الأخيرة انما ترجع حيثما وجدت الى الخروج على تلك القاعدة بمثل ما أن مشاكلها الاساسية انما تتبع أصلا منها . عن الاولى ، فإن كل ترعة رى رديئة انما هى كذلك لانخفاض كنفورها وهى أجدر بأن تحول الى مصرف ، وبالعكس فكل مصرف رديء انما هو كذلك لارتفاع كنفوره وخير له أن يقلب ترعة رى (١) . عن الثانية ، فإن ضعف أو عجز الري والصرف على أطراف الدلتا سواء شمالا قرب البحر أو هامشيا قرب الصحراء انما يكمن بالطبيعة فى ضعف انحدار السطح . مثال ذلك نطاق البرارى عموما ، بالإضافة الى وادى الطميلات .

الاخير ، مثلا تفصيليا ، يعانى مشكلتى الري والصرف معا ، وإن كانت الأخيرة الاسوا . فمئذ أجريت ترعة الاسماعيليه فيه بالرى الدائم فى القرن الماضى تعرضت تربته للتدهور الخطير بالنشع والرشح . أولا لمسامية التربة الخفيفة ، ثانيا لانها أجريت ليس فقط على منسوب مرتفع ولكن أيضا على الجانب المرتفع من الوادى ، وثالثا وأساسا لانخفاض مستواه العام عن مستوى اراضى الدلتا لاسيما فى أقصى شرقه . ولولا المصارف والطلببات لذهب الوادى ضحية الموقع والموضع مع سوء التخطيط ، أى ضحية الجغرافيا مع الجهل بها أو تجاهلها .

درجة الاستواء

من نتائج نمط ورقة الشجر المطلوبة ، أخيرا ، ذلك التناقض الدال بين مستوى الارتفاع ودرجة الاستواء . فمرغم أن جنوب الدلتا أعلى من شمالها كثيرا ، إلا أنه نسبيا وعلى عكس ما قد نتوقع لأول وهلة أكثر استواء وأقل تغضنا . ذلك لأن مجاربه المائية تتقارب وتتكدس فى رقعة ضيقة نوعا ، كما أن عملية الترسيب هنا أقدم ، ولذا فإن مرحلة التسوية levelling، nivellement أكثر تقدما ونضجا . أما فى الشمال من الدلتا حيث تنفرج الرقعة بشدة فإن المجارى تتباعد كثيرا بالضرورة كما أن عملية التسوية هنا أقل تطورا ، ولذا يبدو السطح على انخفاضه الشديد أكثر تغضنا وأقل استواء (٢) . ويحصل هذا الوضع الى اقصاه فى قطاعى مصبى نرعى دمياط ورشيد بصفة خاصة .

فكما لاحظ أوديبو عن الاول فى قطاع دمياط — غارسكور ، وويلكوكس

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 450 -- 2.

(2) Id., 1, p. 368.

من الثانى فى قطاع رشيد — خليج برنبال ، جسر النيل على الجانبين هنا بالغة الضخامة بصورة بارزة جدا ومؤثرة فى اللاندسكيب ، حيث يبلغ سمكها ٨٠ أمتار . وكما يؤكد الاثنان ، فلا مثيل لهذه الجسور فى أى جزء آخر من مصر . وهذا الحجم والارتفاع يفضن سطح الارض فى المنطقة ويؤثر مباشرة على انحداراته على المحور العرضى .

فانحدار الارض على الضفة اليمنى لفرع دهباط نحو بحيرة المنزلة شديد وحاد وسريع يبلغ ثلاثة أمثاله على الضفة اليسرى نحو بحيرة البرلس حيث يتدرج السطح ببطء وتؤدة شديدة (١) . السبب بالطبع قرب بحيرة المنزلة المباشرة من الفرع وبعد بحيرة البرلس الشديد عنه ، بحيث يستغرق الانحدار فى الحالة الاولى مسافة يسيرة للغاية حتى يصل الى مستوى سطح البحر — مستوى البحرتين المتصلتين به — بينما يقطع فى الحالة الثانية مسافة شاسعة قبل ان يبلغه .

ويختلف الوضع نسبيا على جانبى مصب فرع رشيد ، وذلك لان بعدد بحيرتى البرلس شرقه وادكو غربه يكاد يكون متقاربا . ومن ثم تتقارب انحدارات وميول الارض على الضفتين الى حد أو آخر . ومن الضفة الغربية للفرع يتوالى انحدار السطح سريعا نسبيا نحو الغرب بصفة عامة أى فى البحيرة ، حيث نجد بحيرة ادكو على مستوى سطح البحر : كانت تليها فى الماضى بحيرة ابو قير على مستوى — ١م ، ثم تليها بحيرة مريوط على مستوى — ٣م . ويترتب على هذا كله موهما أن انحدار السطح فى الاحباس السفلى من شمال الدلتا نحو الخارج (أى فى كلا شرق وغرب الدلتا) اشد وأسرع منه نحو الداخل (أى فى وسط الدلتا) .

فى مرآة اسماء الاماكن

ختاما ، كمطالعة نطبيقية عامة لوجه الدلتا ، يمكننا ان نستقرئ أهم معالم السطح منعكسة فى اسماء الاماكن . فهناك منها الكثير ذو الدلالة الفيزيوجرافية والجغرافية البيئة والمباشرة ، والبعض الذى قد يكون ادخل فى باب التعمير والاستقرار السكنى ولكنه لا يخلو ايضا من مغزى طبوغرافى أو طبيعى مباشر أو غير مباشر .

عمران افقى

ناولا واساسا ، وعلى عكس الصعيد ، لا عمران راسى فى الدلتا ، بل هو افقى كله . فاستواء السطح العام يمنع ظهور مدن أو قرى «عليا وسفلى» .

(1) Audebau, "Terres restées fertiles etc.", loc. cit., p. 206. — 210..

وبدلا من ذلك تتنوع صور التوسع أو التباعد الاغقى — كما تتجسد في أسماء واعلام — في ستة اشكال بحسب الموقع الجغرافى أو الجهات الاصلية الاربع أو العمر أو الحجم . فهناك ثنائيات البحر وغير البحر ، نصف وربع ، القبلى والبحرى ، الشرقى والغربى ، القديم والجديد ، الكبير والصغير . ولعل الاوليان اكثرها طرافة رغم انها اقلها انتشارا ، اما اكثرها انتشارا غثنائتا القبلى — البحرى والكبرى — الصغرى . ولكن لا يبدو ان ايا منها جميعا يرتبط في توزيعه بمناطق معينة بخاصة وانها تتوزع بحرية في أرجاء الدلتا عموما .

فمن ثنائيات البحر وغير البحر القليلة ، هناك نوسا البحر ونوسا الغيط على فرع دمياط وبعيدا عنه شرقا على الترنيب (جنوب المنصورة) ، ثم طرانيس البحر وطرانيس العرب ، ولكن التباعد بينهما اشد ، فالاولى على فرع دمياط جنوب شربين والثانية شرق السنبلالوين . اما الحالة الطريفة التى تميز بين القرى بالكسر والكسور ، فمنها اتريب ونصف اتريب (قرب بنها) ، والساكارة ونصف الساكارة ، ونصف وربع المطاوعة (وكلتاها شرق هيا) ، ثم اخرا نصف اول بشبيش ونصف ثان بشبيش (بيلا) .

اما القبلى والبحرى فكثير الانتشار للغاية . ثمة مثلا سلامون قبلى وبحرى (الشهداء ، منوخية) ، الصنافين القبلى والبحرية (شرق بنها) ، اكياد القبلى والبحرية (شرق فاقوس) ، صان الحجر القبلى (سايس القديمة) والبحرية (على بحيرة المنزلة) ، كفر الصارم القبلى والبحرى (سمود) ، العتوة القبلى والبحرية (قلين) ، شنره وشنره البحرية ، ميت حبش القبلى والبحرية (طنطا) ، الفقهاء والفقهاء البحرية (دسوق) ، جبارس ، زرقون ، زهرة ، القبلى والبحرية (البحيرة) .

وقد تكون ثنائية الشرقى — الغربى اقل انتشارا من ثنائية القبلى — البحرى ، ولكنها وغيره للغاية . وهى قد تتقارب أو تتباعد كثيرا أو قليلا . فمثلا هناك كفر الشرفا الشرقى على حافة الصحراء شرق المرج بالقليوبية بينما يقع كفر الشرفا الغربى على النيل شمال القناطر الخيرية . كذلك تفعل سماكين الشرق والغرب ، الاولى على تخوم الصحراء قرب الصالحية والثانية فى الداخل جنوب الحسينية . على العكس تماما طنامل الشرقى والغربى على فرع دمياط جنوب أجا ، فهما متجاورتان الى حد التلاصق . عدا هذا ، هناك ميت حبيب الشرقية والغربية (سمود) ، الكفر الشرقى وبرية الكفر الغربى (بيلا) ، ابسوم الشرقية والغربية (جنوب البحيرة) .

اما القديم والجديد ، الاقل انتشارا ، فتتوزع فى القلب والجنوب القديم كما على الاطراف وفى الشمال الحديث . ثمة مثلا كفر سنجلف القديم والجديد

(منوغة) ، كفر زنقر القديم والجديد ، كفر دميره القديم والجديد (طلخا) ، كفر الترة القديم والجديد (على فرع دمياط شمال شربين) ، برمبال القديمة والجديدة (بين دكرنس والمنزلة ، دقهلية) .

أما ثنائية الكبرى - الصفري ، التي تشير ضمنا الى العمر والانشطار أيضا ، فلعلها أكثر الجميع انتشارا . ولامر ما يبدو انها تقتصر على نصف الدلتا الشرقى . هناك مثلا غيشا وغيشا الكبرى : قلتى الكبرى والصفري (منوغة) ، ثم أجهور ، وبرشوم ، الكبرى والصفري ، والعمار وكفر العمار (قليوبية) ، وكذلك المنشأة الكبرى والصفري (شمال بنها) . ثم تلى صهرجت الكبرى والصفري ، ولكن بفاصل كبير ، نحو ١٧ كم ، فالاولى (مركز ميت غمر) على الفرع جنوب ميت غمر أما الثانية (مركز أجا) فبعيدا عنه الى الشرق . وعلى تخوم الصحراء بالشرقية نجد المناجاة الكبرى والصفري شمال الصالحية ، الخطارة الكبرى والصفري ، الحادة الكبيرة والصفيرة ، ثم البعالوه الكبرى والصفري في وادي الطيليات . وأخيرا نذكر المنشأة الكبرى والصفري (قلين) .

أسماء فيزيوغرافية

هذا عن أسماء الاماكن التي تعكس التوزيع الاغنى وتستبعد التوزيع الراسى للظواهر الطبيعية والعمرائية على صفحة الدلتا . ولكن هناك أيضا ، كما في الصعيد ، مقاطع معينة في أسماء الاماكن تتدرج من قلب الدلتا نحو الاطراف الصحراوية بحيث يرتبط بعضها أكثر من البعض الآخر بهذه دون تلك وان لم يكن بصرامة بالطبع . فباعتقاد « جزر » شواطئ الفرعين . وظهور السلخانة ، تميل مقاطع منيل وساحل وبركة وساقية وسفط الى الانتشار في القلب ، بينما تكثُر نل وكوم ورملة وحجر على الاطراف .

مثال ذلك منيل عروس ، وجويده ، ودويب (منوغة) ، منيل الهويشات (طنطا) ، المنيل (شمال طلخا ، وقرب انشاص على الاسماعيلية) . ومن ساحل ، هناك ساحل الجواهر (منوغة) وكفر الساحل (طنطا) . ومن النسبة الى الجزر نجد كفر الجزيرة (زفتى) وكفر الجزاير (قلين) . والى جانب بركة الحاج (المرج) ، هناك سنهوت البرك (جنوب منيا القمح) ، بركة السبع (منوغة) . ومن ساقية نجد ساقية أبو شمعة ، والمنقدي (منوغة) . أما سفط فمناها سفط جدام (منوغة) ، سفط الحنه (شرقية) ، سفط العنب ، والملوك ، وخالد (بحيرة) .

على الجانب الآخر ، ورغم أن من الصعب التمييز بين تل وكوم بالمعنى الجغرافى كحضارييس موجبة وبالمعنى الاركيولوجى كأطلال حالات قديمة ، فان

الملاحظ أنها غالباً تكثر على الاطراف شمالا وشرقا وغربا ، والملاحظ اكثر ان تل تشيع في شرق الدلتا بنوع خاص . فمن تل اتريب (بنها) وتل اليهودية (شبين القناطر) ، الى تل روزن وتل اثنيك (بلبس) وتل الجراد (انشاص) والتلين (منيا القمح) ، الى تل حوين ، ومسمار ، وبسطه (الزقازيق) ، الى تل مفتاح (ههيا) وتلراك (تل راك او تل الاراك) ، على اطراف الشرقية) ، نصل شرقا الى التل الكبير ، تل رطب ، وتل المسخوطه (وادى الطميلات) ، بينما نواصل شمالا الى تل دفنه (داغناى القديمة) وتل البطيخ ، والجارة ، ودنجو (جنوب بحيرة المنزلة) . وبالمقابل ، لا نجد في وسط الدلتا الا تل الفراعين (بوتو القديمة) وفي غرب الدلتا الا تل المحرس .

وعلى العكس ، بينما تندر كوم في شرق الدلتا ، تتكاثر بوضوح في وسطها وغربها . ففي الشرق ليس ثمة الا كوم اشفين ، كوم السمن ، الكوم الاحمر (وكلها في القليوبية المرتفعة) . اما في الوسط فهناك الكوم الاحمر والاخضر (منوغة) ، كوم الجزيرة الخضراء والكوم الطويل (بيلا) ، كوم المسك ، والجير (الغربية) ، وكوم على وسجين الكوم (قطور) . واخيرا وعلى الاطراف الصحراوية في غرب الدلتا نجد كوم حماده ، الكوم الاخضر ، كوم الحلة ، كوم الثعالب (بحيرة) .

وفي النهاية ، ثمة تفتتير بعض أسماء ذات دلالات فيزيوغرافية موضعية ترتبط بالاطراف الصحراوية خاصة ولو أنها قد تظهر في الداخل أيضا . فهناك انشاص الرمل على اطراف الشرقية ، ولكن أيضا الرملة على فرع دميّاط جنوب بنها ، ورملة الانجب في غرب المنوغة ، كذلك سواده على تخوم الصحراء بالشرقية . وبينما نجد بريك الحجر في طنطا بالداخل وبهببيت الحجر في القليوبية ، يسود مثلها عادة في الاطراف ، كالحجر المحروق ، الصخرة ، الكرودود وكلها على تخوم البحيرة .

اقاليم الدلتا الطبيعية

كمجرد هيكل تخطيطى عريض وسريع في ختام هذه الدراسة الطبيعية، نستطيع ان نقسم الدلتا الى ثلاثة اقاليم واضحة ، كل منها ينقسم داخليا الى اقليين ثانويين : الجنوب والوسط والشمال ، تنعكس في النهاية غالبا على الاقاليم البشرية والجغرافية العامة كذلك . وخطوط التقسيم الفاصلة بين هذه الاقاليم هي خطوط كنتور أساسا ، وهي كنتور ٧ ، ٣ ، متر .

الاقليم الجنوبي

فالجنوب يقع فوق كنتور ٧ متر حتى رأس الدلتا ، شاملا كل المنوغة

والقليوبية وثلاث الغربية الجنوبي وآخر طرف كل من البحيرة والشرقية . هذا الاقليم هو أعلى ما في الدلتا ، ١٧ — ٧ امتار ، ومع ذلك فهو أشدها استواء نسبيا لانه أكثرها تسوية . تربته أكثر الدلتا رملية وتفككا ، أو بالأصح أقلها طينية وتماسكا ، ونسبة الملوحة بها أقل ما في الدلتا ، وبالتالي أشدها خصوبة . ولانه أضيق أقاليم الدلتا اتساعا وأقلها عرضا ، فان الصحراء أقرب اليه منها في أى اقليم آخر ، كما أن به أكبر قدر من جزر ظهور السلحفاة الكبيرة . داخليا ، يمكن أن نميز فيه اقليمين ثانويين يفصلهما كنتور ١٣ مترا تقريبا . يتميز الجنوب الاعلى منهما بالجزر الكنتورية المرتفعة التى تمثل مشكلة رى خاصة تسندعى الرفع بالطللمات . وسنرى ان لهذه الجزر العالية دورها الهام والخاص فى توجيه وتلوين الحياة البشرية .

القليم الوسط

أما اقليم الوسط من الدلتا فينحصر بين كنتورى ٧ ، ٣ امتار . يشمل جنوب البحيرة والثلاث الاوسط من كل من الغربية والدقهلية والشرقية . وسط هو فى كل شئ : فى المنسوب الاقرب الى الانخفاض ، وفى نسيج التربة الأكثر طينية وتماسكا ، وفى وجه السطح الأكثر تغضنا . غاقليم الوسط اقليم انتقالى أساسا بين الاقليمين القطبيين فى الدلتا ، الجنوب والشمال . ولا تعنى انتقاليته هذه انه باهت الملامح أو ضعيف الشخصية ، فانها هو بوسطيته واسطة العقد فى كل الدلتا ، وذلك تقريبا فى كل شئ ، طبيعيا وبشريا .

القليم الشمالى

الشمال ، أخيرا ، دون ٣ امتار حتى الساحل عند مستوى سطح البحر ، ولكنه يطوى بين دفتيه مناطق دون سطح البحر نفسه . فهو أخفض نطاقات الدلتا ، بحيث نجد هنا ظاهرة الصرف بالرفع ، تماما عكس الحال فى اقليم الجنوب الذى يعرف ظاهرة الرى بالرفع . ورغم انخفاضه هذا ، فان الشمال هو أكثر اقاليم الدلتا تغضنا بالمعوالى والمواطى الموضعية بالعرض . التربة أكثر ما فى الدلتا ، وما فى مصر ، طينية وتماسكا وعدم نفاذية ، مثلما هى أشدها ملوحة ، بل لعل البحر غسلها غسلا فى الماضى مثلما يتحتم الآن بالمقابل غسلها غسلا بالنيل .

الاقليم اذن أقل اقاليم الدلتا تجانسا فى التضاريس ، وبالتالي فى تركيب التربة فدرجة الملوحة فالخصوبة فالانتاجية الزراعية فالكثافة السكانية ... الخ . انه باختصار وفى المحصلة العامة أقل اقاليمها تجانسا طبيعيا وبشريا ، وخريطته من ثم دائما أكثر تنافرا أو تباينا وتقطعا ، توزيعاتها أقرب غالبا الى مجموعة من الرقع والبقع المبعثرة أو المتجاورة ، كل أولئك بعكس جنوب الدلتا الذى يمتاز بخريطة أكثر استمرارا واتصالا ونطاقية .

توزيعا ، الاقليم يجمع الثلث الشمالى من كل محافظات الدلتا الشمالية . ولكنه ينقسم بوضوح الى اقليمين ثانويين : الجنوبى هو اقليم البرارى بالمعنى الصحيح ، ولذا فهو ارض الاستصلاح الآن ، والشمالى هو اقليم البحيرات والكثبان التى تكاد تحتل معظم مساحته ، وهو بهذا اشد اقاليم الدلتا تباينا مع تركيبها العام وصورتها السائدة . الاول صحراء طينية او شبه صحراء ، والثانى صحراء رملية او يكاد . والاقليم بهذا يعد بشقيه صحراء مصر الشمالية ، مجازا او حقيقة ، طبيعيا و/او بشريا .

اقاليم خاصة

تلك اذن هى الخطوط العريضة لاقاليم الدلتا الطبيعية الكبرى . ولكن يبرز فيها ويكملها على المستوى التفصيلى بضع ظاهرات محلية او اقليمية خاصة نحتاج الى دراسة تحليلية معمقة على حدة . فبين الصحراوين شرقا وغربا والبحر شمالا ، تبدو الدلتا اشبه بجزيرة مثلثة من الطمى يحيط بهما الرمل والماء من الجهات الثلاث . ولكن الرمال لا تقتصر على الاحاطة بها من الشرق والغرب فقط ، فالواقع ان هناك نطاقا ضيقا من الرمال فى أقصى الشمال يمثل فى سلسلة الكثبان الساحلية الواقعة بين البحر والبحيرات . ولهذا يمكن ايضا ان نقول جزيرة من الطين يحيط بها الرمل من كل الجهات . وان بدرجات متفاوتة . لا ، ولا يقتصر الرمل كذلك على الاطراف ، وانما هو يتداخل فى قلبها على شكل جزر ظهور السلحفاة المنتشرة .

وعلى هذا كله يمكن ، للدراسة التحليلية ، ان نحصر فى الدلتا عدة ظاهرات بارزة تطوق او تنقط جسمها هى من الجنوب ظهور السلحفاة ، ثم البرارى ، فسلسلة البحيرات الشمالية ، ثم اخيرا نطاق الكثبان الرملية الساحلية . ولنا الآن وقفة مطولة عند كل منها تباعا .

ظهور السلحفاة

الحد الشمالى لظهور السلحفاة فى الدلتا هو خط غورتو : مريوط — النجيلة — بنوف — شربين الكوم — طنطا — زفتى — السنبلالوين — الصالحية (١) . وجنوب هذا الخط بدوره يتركز توزيعها الاساسى داخل مستطيل بوتزر : القاهرة — الخطاطبة — السنبلالوين — القنطرة . غفى هذه المنطقة ، التى تبلغ مساحتها نحو ٥٠٠٠ كم^٢ ، تتوزع الظهور كأرخبيل او كأكسراب جزر منشورة بلا خطة . وهى جزر لا عدد لها فى الواقع ، اذ تزيد كثيرا عما يبدو على الخرائط التعميمية عادة (٢) . واهم كوكباتها تتوزع قرب

(1) Fourtau, op. cit., p. 41.

(2) "Environment & hum. ecology", p. 48 — 9.

بنها وقلوب وقويسنا والسنبلاوين وغاقوس ، ولكن بعضها يظهر بعيدا حتى جنوب المنوفية كأحد منعزلة (١) . ويلاحظ أن معظم كبراهها يقع على محور أو خط واحد قاطع من الجنوب الشرقى الى الشمال الغربى ابتداء من قلوب حتى قويسنا .

رغم تعددها فإن الجدير بالملاحظة أن أغلبها طولى الامتداد ، يتخذ محورا سائدا هو الجنوب الشرقى — الشمال الغربى . ولذا فهي عادة مستطيلة الشكل ، قلبا تكون مستديرة أو مستعرضة ، خاصة منها الكبرى . كذلك فإنها كثيرا ما تقع في ثنائيات متقاربة أو متوازية . ورغم شدة تفاوتها في المساحة والارتفاع والحجم ، فإن الارتفاع يتناسب دائما مع المساحة ، وبالتالي مع الحجم . فكلما كانت أكبر رقعة كلما كانت أعلى وأضخم بصفة عامة . وداخل كل كوكبة منها يغلب أن تكون أكبر مساحة وارتفاعا وحجما في الجنوب منها في الشمال . وعلى مستوى المجموعة ككل ، ولكن الى حد أقل ، تصدق القاعدة نفسها تقريبا . ولهذا فإن ارتباط الأبعاد بخط العرض أقل اطرادا وسريانا .

التوزيع الجغرافى

تفصيلا ، فإن كبراهها هي تلك التى تقع جنوب شرق بنها المدينة في مركزها نفسه ، ولا تقل عنها ضخامة تقريبا تلك التى حول مدينة قويسنا بمركزها أيضا . فكلتاها يبلغ طولها وعرضها بضعة كيلومترات وترتفع الى ٢٢ مترا فوق سطح البحر أى نحو ١٣ مترا فوق مستوى الأرض السوداء المحيطة . معنى ذلك أنها تزيد بعدة أمتار على أعلى منسوب للدلتا عند رأسها، أى أنها فعلا أعلى نقط في الدلتا جميعا ، قل مجازا جبال أو بالأصح جبلايات قلب الدلتا الخفيض .

فالاولى ، بنها ، تعرف باسم تل بلى (لاحظ تسمية التل ، ثم العلاقة بقبيلة بلى العربية البدوية) . وهى تنقسم الى ٥ جزر محلية ، كبراهها عند نزلة وادى راشد قرب ميت كنانة ، وصغراها في الشمال عند نزلة عرب بتمدة (لاحظ انتهاءات الاسماء البدوية مرة أخرى) . أما الثانية ، قويسنا ، فتضم ٤ جزر محلية ، كبراهها رمال العرقى وتقع غرب ميت بره وقرب شرانيس ، بينما تقع ثانياتها رمال منشاة صبرى الى الغرب قرب شمنديل الفار وعلى طرفها الشمالى تقوم مدينة منشاة صبرى عاصمة قويسنا . وغرب مدينة قويسنا نفسها تقع ثالثاتها رمال مقلد ، أما صغراها ففى الشمال عند قرية

(١) المرجع السابق .



شكل ٨٦ - نموذجان من ظهور السلحفاة : جزر قوسنا وجزر بنها .

الرمالى . (وحول الجميع وان بعيدا تنتشر أسماء الاماكن « الرملية » مثل
عرب الرمل وأجهور الرمل والرمالى ... الخ) .

اما من الجزر الصغرى المنفردة خارج هاتين المجموعتين الكبيرين ،
فواحدة محصورة بين طحانوب وطان ونوى فى جنوب القليوبية . كذلك نجدا
كوم المقدام والتل الاحمر جنوب شرق ميت فمر . وحول السنبلابين ه جزر
اهمها تل الاسود الى الجنوب الغربى ، وتل الناقوس الى الشمال الغربى ،
وبر مكيم الى الجنوب ... الخ . وثمة اخيرا جزيرة واحدة جنوب ناقوس .

الصحراء فى الوادى

بحكم اصلها ونشأتها ، فان هذه التلال الرملية القديمة ، التى تبدو
كشامات صفراء فاتحة اللون على وجه الدلتا الاغبر الداكن ، خاصة على
اسفل خديها او صدغها ، هى فعلا جزر من الرمل وسط الارض السوداء .
ولهذا تكثر فى مناطقها تسمية الرملة او الرمال كما رأينا . اما الاهالى فيسمونها
فعلا « الصحراء » ببساطة وعلى وجه العموم . وانها لكذلك بالفعل ، فان
هى الاقطع من الصحراء بزغت من تحت الارض وفى قلب السواد ، تمثل
« الرمل فى الطين » او « الصحراء فى الوادى » . وهى بهذا تعد نقىض
الواحات فى الصحراء ، التى هى مجازا بمثابة « الوادى فى الصحراء » ،
فغيا عدا أن كليهما مصدرها او اصلها الجيولوجى من اسفل ، من باطن
الارض ، فان كلا منهما مطلوب الاخرى تضاريسيا وبشرىا . فالواحات
مقعرات تمثل تضاريس سالبة ، بينما ظهور السلحفاة محدبة وتضاريس
موجبة . الواحات هى المعمور الوحيد فى قلب الصحراء ، فغيا أن ظهور
السلحفاة هى التلامعور الوحيد تقريبا فى قلب الدلتا .

فاقتصاديا وعمرانيا تعد ظهور السلحفاة مناطق محدودة الاهمية
شبه مهجورة وغير مستغلة . فنظرا لتربتها الرملية الحصوية تكاد لا تصلح
للزراعة ولا تزرع الا بالكاد . لكنها لا تخلو مع ذلك من امكانيات ، واجزاء من
بعضها استصلحت وزرعت بالفعل . فهى على اطرافها وعند اقدامها تختلط
تربتها بالتربة السوداء بالتدريج ، ولذا تتدرج نسبة الرمل - الطين على
منحدراتها السفلى فى هيئة حلقات دائرية متتابعة . ويمكن بوضوح تام رؤية
هذه التركيبية من الجو حيث تظهر حولها حلقات واسعة من التربة والحقول
الفاتحة اللون او الباهتة . ومن هذه الهوامش المختلطة بدأت القرع تشقها
والزراعة تغزوها ، بينما أخذت مساحاتها تتآكل وتتقلص بالتوازى .
وامكانيات زراعة ظهور السلحفاة تكمن فى المحاصيل الشجرية بالطبع ،
ويعنى هذا أساسا اشجار الفواكه وخاصة الموالح . ولذا يمكن ، مع خلطها
ببعض الطمى المنقول وتوفر الماء المرغوع ، أن تتحول الى آجام غاكة طيبة .

من الناحية الأخرى ، تمثل ظهور السلحفاة في الواقع بيئة صالحة للبدو والرعى وتربية الخيل عادة ، كما يتضح جليا من بعض أسمائها السابقة التي ترتبط غالبا بأسماء بدوية أو عربية الأصل أو الانتماء . وهذا ما يؤكد مرة أخرى أنها امتداد كامل لبيئة الصحراء إلا أنه وسط الأرض السوداء ، لاسيما إذا أضفنا طبقة المياه الجوفية أسفلها والتي ترتبط هي أصلا بتكويناتها .

أيضا غمى لجفافها تعد بمثابة مصحات طبيعية جيدة ، وربما كذلك « خزانات » طبيعية ملائمة لتخزين الحبوب ، فلعل شهرة قرية برهيم (منوف) بأنها أكبر « مكابر » الفول المدمس في مصر ترجع الى أن تربتها تمثل شظية من جزيرة متطوحة من ظهور السلحفاة ، شأنها في ذلك ربما شأن رملة الانجب غير بعيد (أشمون) . وأخيرا فإن رمالها الخشنة ، هذه الجزر ، بدأت تستغل في صناعة الطوب الرملى كما في مصنع قويسنا الجديد . ويبدو أن ظهور السلحفاة بتكوينها الرملى وموقعها داخل الممرور مؤهلة ومقدرة لان تكون الوريث الطبيعى لطمى النيل في صناعة طوب البناء بعد السد العالى .

نطاق البرارى

منذ بدايات القرن الماضى ، أخذت رقعة البرارى تتقلص نحو الشمال من « خط ويلكوكس » وذلك بفضل الاستصلاح بأشكاله المختلفة . وحتى العقود الأولى من القرن الحالى كانت مساحة البرارى تقدر بنحو ١٢ مليون فدان (١) ، أى نحو ضعف مساحة البحيرات الشمالية مجتمعة . وهى تمتد كنطاق بعرض الدلتا من الدحيرة حتى الدقهلية أو من بحيرة مريوط حتى المنزلة ، بعمق نحو ٥٠ كم من الساحل . ويحدها جنوبا بالتقريب خط كنتور ٣ متر . وفى قطاعات كبيرة منها فى الشمال جنوب البحيرات تقع الأرض بالفعل تحت مستوى سطح البحر ببضعة أمتار . غمى أرض منخفضة أصلا بقدر ما أن مستوى الماء الباطنى بها مرتفع .

لذا غانها لا تعاني فقط من النشع المستمر ، ولكن تتعرض أيضا فى شمالها الى فيض أو طفح البحيرات بالقرب منها سواء فى أيام الفيضان من النيل أو فى الشتاء بفعل عواصف البحر القوية التى تطنى على الأرض أحيانا . من هنا فكما نسمى كل محلية منها « بالبرية » — مفرد برارى — مثل برية الاصيفر أو برية العجوزين (مركز دسوق) ، غانها ترصع أيضا برقع من المستنقعات والبرك الطافحة تعرف بالسياحات غالبا وبالغراقات أحيانا .

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 450.

غير انها تتخذ أسماء مختلفة في منطقتي مصبى الفرعين . فهي في لسان رشيد بين نهايتي بحيرتي ادكو والبرلس تعرف بالغراقة او الملقة او المستبحر . وفي لسان دمياط بين الفرع ونهاية بحيرة المنزلة تسود تسميات شطوط ، بر ، بركة ، ملاحه ، لجة . ومن الناحية الاخرى تنتشر بين الجميع تلؤل مرتفعة بعض الشيء تكونت من الغبار المالح المتطاير تعرف باسم « الكرايد » ، جمع كردود او كردودة ، تعمل على تغضن السطح (١) .

الملوحة

افراط الملوحة هو اهم خصائص البرارى كما هو اساس نشأتها . ففي الدلتا عموما ، أسفل خط كنتور ٧ متر يصاحب تزهير الاملاح الصرف الرديء كقاعدة عامة . واسفل خط كنتور ٣ متر ، الاملاح دائها بالغة حد الافراط ، والارض تحتاج الى عناية شديدة في الصرف والى عديد من عمليات الغسيل . أما أسفل كنتور ٥١ متر فالارض كثيرا ما طغى عليها ماء البحر نفسه ، وهى بور لم تدخل بعد دور الاستصلاح (٢) .

لشدة تشبعها اذن بالمياه ، السطحية والباطنية على السواء ، تمتاز البرارى اساسا بارتفاع نسبة الملوحة في التربة ، خاصة املاح الصوديوم والكسيوم ، وهذه تؤدي مباشرة الى القلوية ، التى تؤدي بدورها الى شدة تماسك التربة وعدم نفاذيتها ، مما يضعف في النهاية من التشبع بالمياه ذاتها . كذلك تؤدي كربونات الصوديوم بوجه خاص الى تصلب التربة ، وهذا التصلب بدوره يؤدي الى تقلص حجمها ، وهذا بدوره يؤدي الى تكون احواض شاسعة جدد قاحلة اوطأ من مستوى الارض العام ، فيؤدي هذا بدوره اخيرا الى تغضن سطح البرارى كما يساعد على ركود المياه فيها وزيادة التشبع (٣) — حلقة مفرغة كاملة .

القلوية

وعلى حسب درجة التشبع بالاملاح تنقسم اراضى البرارى الى نوعين اساسيين ، مع وجود درجات انتقالية عديدة بينهما ، هما التربة القلوية السوداء black alkali وتربة عروق الجبس gypsum-veined ، وكلها في النهاية تمثل مراحل تطورية في دورة تدهورية واحدة . فالترية القلوية السوداء تتكون حيث يكون الماء الباطنى قد ارتفع الى السطح تقريبا ، ولذا فدرجة التملح فيها على اشدها ، وشدة الملوحة تعطى التربة رد فعل قلوى

(1) Id., p. 515 — 7.

(2) Id., 1, p. 32.

(3) Hume, p 197.

كما تذيب المادة العضوية (الدبال) فتحيلها الى قشرة سوداء تغطى سطح الارض ، ومن هنا التسمية بالقلوية السوداء .

اما تربة عروق الجبس فأحسن حالا او بالاصح اقل سوءا ، اذ تتكون حيث ارتفاع مستوى الماء الباطنى اقل . فى هذه الظروف تظل الطبقة العليا من التربة على السطح وقربه صلبة للغاية ، بينما يقع أسفلها أفق مجزع او مخطط بعروق الجبس — من ثم الاسم . وتربة عروق الجبس أسهل استصلاحا من التربة القلوية السوداء ، ولكنها اذا تفاقمت تدهورت الى القلوية السوداء . وفى المناطق التى لم تتشبع بالمياه الا حديثا نسبيا ، توجد التربة القلوية السوداء فى المواطى المنخفضة حيث مستوى الماء الباطنى اقرب ، بينما تتركز تربة عروق الجبس على العوالى المرتفعة حيث المستوى أبعد عن السطح نوعا (١) .

هذا ، والقلوية مستقلة عن التركيب الطبيعى الميكانيكى للتربة . فلقدها تكون الاراضى القلوية طينية او رملية او طفلية دونما تمييز . المفتاح فقط هو: نسبة تركيز كربونات الصوديوم . ولكن لعل بحسب تركيبها الطبيعى تختلف اسمائها فى قاموس الفلاح ، فثمة الشفص والجبص ، والحوار والصرميط ، ثم السباخ والقرموط ، والاخير أشهرها وأكثرها شيوعا . وعموما فإن التربة القلوية غير منفذة للماء الا بصعوبة ، فلا تتسرب الى الباطن الا قليلا وببطئا . ولهذا غائها حين تجف لا تتشقق بعمق ، بينما يظل باطنها رطبا طريا، يعلق بالمحراث فلا تكاد تجدى فيها حراثة (٢) .

البحيرات الشمالية

كما تمثل ظهور السلحفاة « الرمل فى الطين » او « الصحراء فى الوادى »، شغل البحيرات الشمالية « البحر فى البر » او « الماء فى اليابس » ، وان كانت هذه على الاطراف وتلك فى الداخل أكثر . فالبحيرات أساسا منطقة انتقال مختلطة ونطاق صراع بين الماء واليابس . فالاصل فيها أنها مجرد خلجان هامشية من البحر لم تردمها بعد تماما رواسب النهر ، وحين تفعل هذه نستختفى هى نظريا ، لاسبابا أن الاستغلال البشرى يساعد على هذه

(1) Ball, Contributions, p. 166 — 8.

(٢) محمد محمود الصياد، الموارد الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة،

القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٧ .

N. Nasr, "Markaz Qalioub.. land use etc .", B.S.G.E., 1967, p. 195.

العملية ويعجل بها — أو سالاخرى كان ، لان الموقف كله كما نعلم قد تغير منذ السد العالى .

وعلى أية حال مسواء ردمها الانسان صناعيا فى المستقبل بعد ان توقف النهر عن ردمها طبيعيا منذ السد ، او وسعها البحر طبيعيا بالنحر والتعرية بعد ان اوقف هذا السد الارساب صناعيا ، فان المهم انها تمثل نطاق صراع طبيعى وشد وجذب مستمر بين الماء واليابس وبين البحر والنهر ، ولنا أن نضيف : وبين الانسان والطبيعة أيضا .

بمساحتها البالغة أصلا ٦٤١ الف فدان أى ثلثى المليون او نحو ١٠٦ ٪ من كل مساحة الدلتا أى أكثر من عشرين ، وبموقعها الهامشى كسلسلة مستوية ترصع رأس الدلتا وتتوج قممها أو كشريط الدنتلا أو المخربات يطرزا طرف ثوبها ، وبطبيعتها كبيئة جغرافية متميزة تشكل عالما موحدا ، ترسم بحيراتها الشمالية الاربع نطاقا طبيعيا اقليميا عريضا مستقلا ومعلما متبلورا من أبرز معالم الدلتا ، لا يقل عن نصف البرارى مساحة وامتدادا كما لا يقل وضوحا واختلافا .

وكما يعد ساحل الدلتا من خلفها وحدة فيزيوغرافية ومورفولوجية واحدة ، فان البحيرات جميعا تؤلف عائلة طبيعية واحدة تشترك فى الاصل والطبيعة والشكل الى حد بعيد . ويلاحظ ابتداء ان الثلاثة الغربية منها تتقارب تقاربا شديدا وملفتا للغاية بينما تبتعد رابعها المنزلة ابتعادا شديدا بحيث تبدو منفصلة عنها تماما . فالفاصل بين مريوط وادكو ١٠٥ كم فقط ، وبين ادكو والبرلس ١٣٥ كم ، مقابل ٦١٥ كم تفصل بين البرلس والمنزلة . وهنا نلاحظ أن البرلس لا تتوسط ساحل وسط الدلتا ، بل تجنح كلية الى نصفه الغربى ولا تبتعد عن فرع رشيد الا ببضعة كيلومترات . وعموما فكل تقارب المجموعة الاولى الغربية دليل على ، او نتيجة ، لاتصالها فى الماضى البعيد جدا (؟) . والمهم على أية حال انها جميعا تتشابه تقريبا فى الصفات والسمات الاقليمية الاساسية ، ولا تختلف الا فى الملامح المحلية الثانوية .

جوانب مشتركة

الاستطالة والضخالة

فى الجوانب المشتركة ، فانها كلها كبحيرات ساحلية lagoons أميل الى الاستطالة وان بدرجات متفاوتة ، فالاستطالة أبرز فى حالة مريوط والبرلس منها فى حالة ادكو والمنزلة . لكن الطريف محاورها ، فكل واحدة

منها تتخذ محور قوس الساحل المواجه وتوازيه مباشرة ، بحيث تتطور في مجموعها بالتدرج مع تطور تقوس ساحل الدلتا المعروف . فبينما تمتد مريوط وادكو على محور شمالي شرقي — جنوبى غربى ، تتطور البرلس تدريجيا الى المحور الشرقى — الغربى البسيط تقريبا ، بينما تنقلب المنزلة الى المحور الشمالى الغربى — الجنوبى الشرقى .

الضحالة البالغة ، بعد هذا ، قاسم مشترك أعظم . فعمقتها جميعا يتراوح حول المتر أو أقل غالبا ، وقاعها قل أن يصل الى — ١ مترا الا في رقع محدودة . بل ان بها عادة مساحات شاسعة لايزيد عمقها عن عدة سنتيمترات ، الى درجة أن الرياح القوية ، التى كثيرا ما تدفع مياهها وترفعها رفعا بل وأحيانا ما ترفع مستوى المصارف التى تفرغ فيها (١) ، الرياح القوية هذه اذا استمرت قد تجفف مئات الافدنة منها أحيانا لبضعة أيام ، تهلك اثنائها بالطبع ملايين الاسماك (٢) .

هذه بحيرات لا تصلح اذن الا لمراكب الصيد الصغيرة المسطحة القاع جدا . اما اذا أريدت الملاحة المنتظمة ، كما فى حالة بحيرتى المدينتين المينائين الكبيرتين الاسكندرية وبورسعيد أى مريوط والمنزلة ، تحتم شق قنال خاص داخل ماء البحيرة عمقه بضعة أمتار . كذلك لأنها تتصل بالبحر ، فان منسوب هذه البحيرات عادة هو منسوبه ، الا مريوط المنفصلة عنه نهى تقع تحت مستوى سطح البحر ، فكانت الوحيدة التى تحتاج الى صرف صناعى حيث تقذف بمياهها الزائدة الى البحر طلبات المكس الشهيرة .

ولشدة ضحالة البحيرات عموما ، فانها تمتاز باكبر مسطح مائى بالنسبة لسمعتها ، ومن ثم تتميز بفاقد كبير من البخر . ولما كان متوسط البخر السنوى فى منطقتها يبلغ ١٢٧ متر ، فقد قدر فاقد البخر السنوى منها جملة بما لا يقل عن ٣٥ مليار متر مكعب ، أى أكثر من نصف سعة خزان أسوان سابقا (٣) .

الملوحة والصرف

بعد هذا ، فرغم غروق محلية طفيفة فى درجة الملوحة ، فانها جميعا تشترك فى كونها متوسطة الملوحة بالنسبة الى كل من مياه النهر ومياه البحر ، نهى أكثر ملوحة من الاولى وأقل من الثانية . الطريف أيضا أن سواحلها

(1) Audebeau, "Etude hydrographique", p 46.

(2) G.W. Paget, "Delta lake fisheries", C.S.J., vol. XI, no. 108, 1922, p. 2.

(3) Egyptian irrigation, vol. 2, p. 461.

الشمالية تختلف عن الجنوبية في درجة الملوحة ، فهي أعلى في الأولى لانها اقرب الى ماء البحر واقل في الثانية لانها اقرب الى ماء النهر بترعه ومصارغه وغيضانه . وهى بذلك بيئة صالحة للاسماك من كلا المصدرين .

وعموما فان الملوحة تختلف مابين فصل الفيضان وفصل التحريق . غير ان هذا التغير ، الى جانب طبيعة ارض وتربة البحيرات نفسها ، يجعلها بيئة فقيرة نسبيا في الطحالب وغذاء الاسماك ، مما ينعكس على كثافة الثروة السمكية بها (١) ، ولو ان هذه الثروة تزداد كلما قل عمق البحيرة وزادت مياه المصارف المتدفقة اليها ، كما هي حال المنزلة بصفة خاصة .

كذلك غالى كل منها جميعا تنتهى حزمة عظيمة من المصارف ونهايات الترع بحيث تعد مصارف ومصارف طبيعية لقطاع او شريحة هامة من الدلتا ، ومن ثم فانها جميعا تتسع عادة في فصل الفيضان وتنكمش في فصل التحريق . ويكون هذا الاتساع والانكماش عادة على الجانب الجنوبي من البحيرة ، والذي من ثم تحف به المستنقعات الشاسعة دون الجانب الشمالى . هذا ايضا يفسر مواطن توالد البعوض الكثيفة على جوانبها الجنوبية ، الامر الذى يشجع او يبرر او يعزل زحف عملية التجفيف عليها من الجنوب بالذات اولا .

الجوانب التركيبية

على الجوانب التركيبية للبحيرات، فانها تشترك اولا في ان قيعانها تتألف من طمي النيل ورمال البحر مع غشاء سميك من القواقع والاصداف والقشريات البحرية بالطبع . كذلك فانها جميعا مرصعة بالجزر العديدة الصغيرة من مختلف الاحجام والاشكال ، معظمها طيني ، تغطي الحشائش البرية حوافه المائية غالبا ثم تقل نحو الداخل بسرعة الى ان تتلاشى فغيبو هناك عارية عادة .

اذا تقدمنا من القيعان الى الشواطىء ، فان الحقيقة البارزة المشتركة بين اربعتها هى اختلاف الشاطئين تركيبيا الى حد او آخر . فباستثناء مريوط، يميل الشاطئ الشمالى الى ان يكون رمليا اكثر بحكم وجود نطاق الكثبان الرملية خلفه مباشرة ، بينما يميل الشاطئ الجنوبي الى ان يكون طينيا اكثر بحكم انه امتداد مباشر لجسم الدلتا . اما في مريوط فان الشاطئ الشمالى متأثر في تكوينه بنطاق الكثبان الجيرية الحبيبية ، بينما الجنوبي رملى او طيني اكثر في قطاعه الشرقى جبرى حبيبي في قطاعه الغربى .

(١) محمد ابراهيم حسن ، « التوسع الزراعى في نطاق البحيرات الشمالية » ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مارس ١٩٦٤ ، ص ١٨ - ١٩ .

أيضا يختلف الشاطئان شكلا وصورة . فالبحيرات الأربع تتصف جميعا بساحل شمالي خطى منتظم صقيل تقريبا وقليل التعرجات ، مقابل ساحل جنوبي شديد التعرج والتخج قليل الانتظام (عكس بحيرة قارون) . وتعزى كثرة الخلجان — الخلاجين في التسمية الدارجة محليا — في الساحل الجنوبي الى ان بعضها تعد وريثة نهايات ومصاب الترع والمصارف العديدة القديمة التي كانت تصرف شمال الدلتا المنخفض حين كان يزرع قبل نشأة البرارى (١) . كذلك فلقد يكون لاختلاف بنية الشاطئين ما بين رملى وطينى دخل في اختلاف شكلهما هذا استقامة وتعرجا .

الاتصال بالبحر

أخيرا وليس آخرا ، فان البحيرات باستثناء مريوط كانت وماتزال جميعا تتصل بالبحر عن طريق فتحة ضيقة أو أكثر (بوغاز) ، ويفصل بينها وبين البحر لسانان أرضيان دقيقان طويلان متقابلان ، وهذا وذاك باستثناء وحيد هو مريوط . ولا شك أن اتصال البحيرات بالبحر هذا كان أقوى بكثير قبل عصر الرى الدائم . فقبله لابد أن كميات المياه التي تنصب في البحيرات كانت أضعافها بعده ، نحو ١٠٠ مرة ربما (٢) . من ثم كان عدد فتحات أو بواغيز كل بحيرة أكبر مما هو الآن . وبفضل هذه الفتحات العديدة الواسعة كان مستوى البحيرات على نفس مستوى البحر المتوسط وقادرا على المحافظة عليه باستمرار ، بل وكان يعلو مستوى البحر بنحو المتر أثناء الفيضان . ومن الناحية الأخرى كان يمنع هذا المستوى من اغراق الأراضي المتاخمة جنوبا أثناء العواصف العالية جسور ضخمة قوية جدا .

أما الآن وبعد أن قلت جدا كميات المياه المتدفقة الى البحيرات فانها قد تعجز عن شق تلك الفتحات التي ضاقت وضحلت بواسطة الرمال التي تقذفها الرياح الشمالية الغربية القوية . وإذا وصل الردم الى حد طمس الفتحات أو ضمورها ، فقد يرتفع مستوى الماء في البحيرات أثناء الفيضان الى حد يفرق معه مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية جنوبها ، كما حدث مرارا في منطقة البرلس بالذات (٣) . بل لقد وصل الامر حاليا الى حد أن معظم هذه البواغيز تنسد بالاطماء أثناء التحاربى الى أن يقتحمها الفيضان التالى ويفتحها ، ولو أن الغالب أن كسرها يتم صناعيا . معنى هذا أن البحيرات ليست على اتصال بالبحر طوال العام في الحقيقة ، لا يستثنى من ذلك سوى المنزلة غهى الوحيدة المتصلة به باستمرار (٤) (كما تستثنى مريوط بالطبع المنفصلة أصلا انفصالا مطلقا) .

(1) Audebeau, "Etude hydrographique", p. 43.

(2) Egyptian irrigation, 2, p. 454.

(3) Ibid.

(4) Paget, p. 1 — 4.

ولاتصال البحيرات بالبحر أهمية أكثر من شكلية . فتلك الفتحة - البوغاز الضيقة إنما هي السرة التي تحمل خط الحياة الى البحيرة ، بغيرها . تتحول الى « بحر ميت » صفر أو مصفر . فتتأثر ماء البحر عبرها هو الذى يجدد شباب ماء البحيرة بالاكسجين ، ويجدد وينشط الدورة المائية فى البحيرة . فتمنع ركود حركتها ، وبالتالي تمنع نمو وتكاثر النباتات والحشائش المائية الى الحد الذى يخلق المسطح المائى . ثم انه يمثل عملية غسيل منتظمة عميقة للبحيرة تمنع التلوث ، لاسيما ان قد أصبحت البحيرات مصبا مختارا لنفايات ومخلفات مصانع المدن الساحلية المجاورة .

والبوغاز قبل ذلك هو السدى يمد البحيرات بماء البحر وتدفعاته مما يعوضها عن غاقد المياه المتبخرة ، ولولا ذلك لتقلصت مساحة البحيرة تدريجيا من جهة ، ولتركزت ملوحتها بسرعة من جهة أخرى ، لاسيما ان البحيرات تتلقى مياه مصارف الدلتا الملحية باستمرار . ان تيار البوغاز هو الذى يحفظ توازن ملوحة البحيرة ويحافظ عليها مساوية للملوحة البحر ، وذلك بين قوى البحر المحلية وتدفعات المصارف الخارجية .

من هنا جميعا نفهم ضرورة تطهير فتحة البوغاز باستمرار ومنع انسدادها . ضمانا لاستمرار اتصال البحيرة بالبحر . ومن هنا أيضا نفهم لماذا ساء مصر بحيرة مريوط بالذات حتى أوشكت تصبح بحرا ميتا ومرشحا أول للانقراض . ففضلا عن داخليتها وانفصالها عن البحر ، فانها بصفة خاصة ضحية موقعها بجانب كبرى مدن الساحل الاسكندرية التى حولتها الى مقبى مائى لمخلفات منطقتها الصناعية الكبرى بكل عوادمها وشحوماتها وكيمائياتها الكاوية . الخ . نهى تتلقى لواظظ نحو ٧٠ شركة صناعية ، عدا مجارى المدينة التى غاقت مشكلة التلوث الى حد جعل التطهير الكيماوى غير كاف ولا بد من انشاء « سحارة » للمساعدة .

على جانب الاختلاف

هذا عن جوانب التشابه بين بحيرتنا الاربعة . اما على جانب الاختلاف فالطريف ان هذه الاختلافات الثانوية تبدى تدرجا او تطورا مطردا فى نمط تصاعدى او ايقاع موحد تقريبا الى حد مثير . فمن الغرب الى الشرق نجدها تباعا تزداد مساحة (باستثناء ادكو) ، ولكنها تزداد ضحولة ، كما تزداد درجة اتصالها بالبحر ، وكذلك تزداد تربتها طينية ، كما تزداد شواطئها تعرجا . ويتزايد عدد الجزر بها .

فمن حيث المساحة والعمق ، تزداد البحيرات فيما عدا ادكو ضخامة

وطولا واتساعا كلما اتجهنا شرقا ، وفي الوقت نفسه تزداد ضحولة وان بدرجة طفيفة للغاية . نكائنا تتناسب المساحة مع العمق ، أو التوسع الافقى مع التوسع الراسى ، تناسبها عكسيا الى حد أو آخر . الطريف ، كما يلاحظ باجيت ، أن هذا ينعكس على أنماط ومقاسات مراكب الصيد المحلية في كل بحيرة ، عمقا وشكلا . غهى في المنزلة والبرلس أكبر أبعادا ، ولكنها رهيبة السطح جدا. على سبط « الصحن المفلطح skimming dish » . أما في ادكو ومريوط غانها أصغر حجما بكثير وأشبهه بالجنودول ، ورغم أنها تعمل هي الأخرى بالشرع عادة فإن المجداف على الواقف poling شائع للغاية (١) .

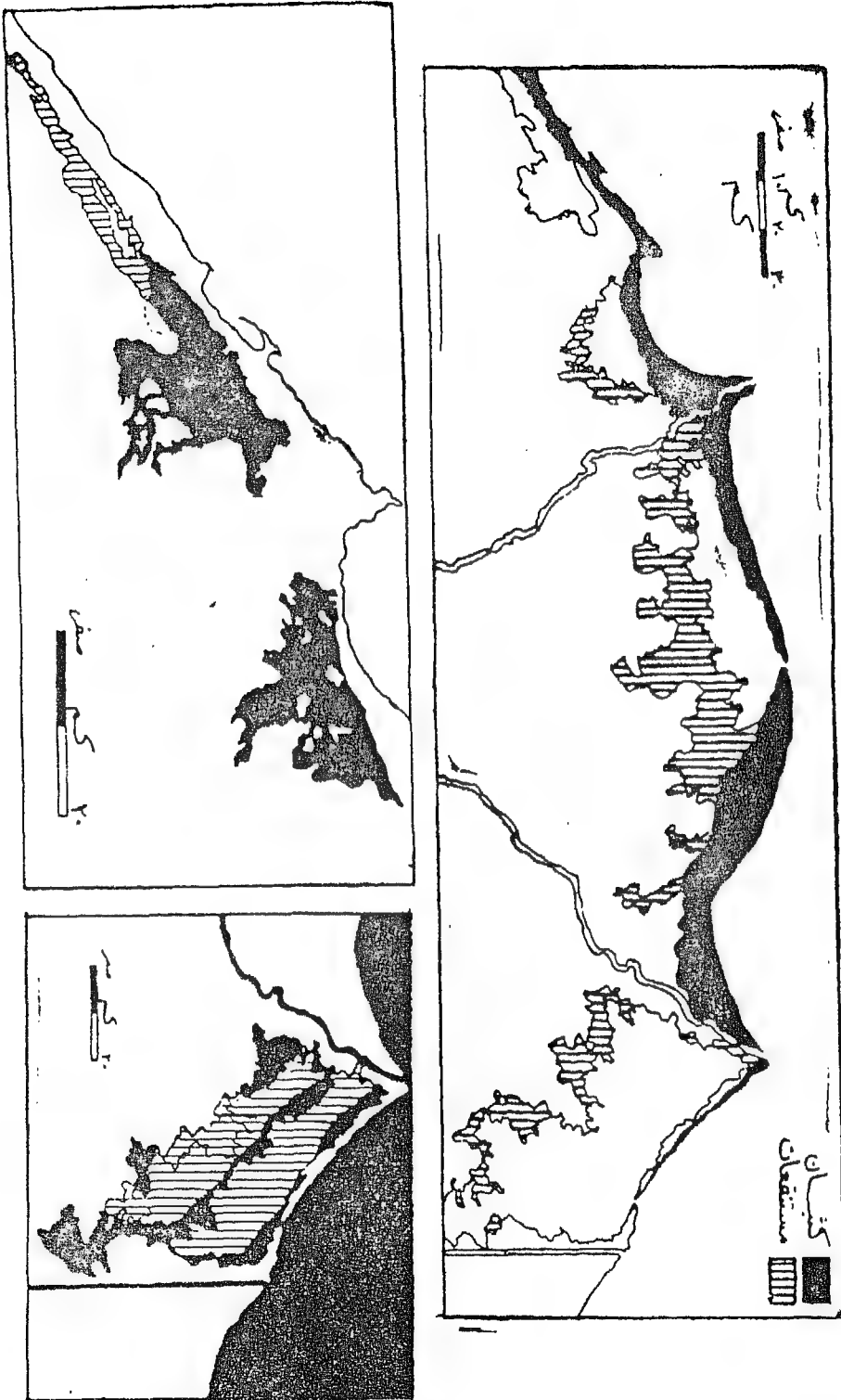
الشكل

أما عن الشكل فانه يتناوب . غمريوط والبرلس أكثر خطية ، وادكو والمنزلة بينهما أو بعدها ربعة وأكثر اكتنازا . غمريوط ، التى تشبه البلطة ، مركبة في شكلها ، غطولها ٦٨ — ٧٠ كم ، أما أقصى عرضها فنحو ٢٥ كم في كتلتها الشرقية ، لكنها تضيق في ذراع الملاحة في الغرب الى ٥ — ٢ كم فقط . وقد انفصلت هذه الذراع عن البحيرة الام بعد انشاء طريق المكس البرى عبر البحيرة ، فأخذت منذئذ في الضمور طولا وعرضا . وادكو ، المثلث المتساوى الاضلاع تقريبا والمركز على نصف دائرة خليج أبو قير ، أبعادها كأقصى عرض مريوط ، نحو ٢٥ كم .

أما البرلس ، التى تشبه الدودة الزاحفة أو المتسلقة صعدا ، والتى تعد كذلك أقرب بحيرات الدلتا شيها ببحيرة قارون من حيث الشكل ، غطولها ٥٥ — ٦٠ كم وعرضها ١٠ — ١٥ كم . والمنزلة ، الاقرب الى المستطيل ، طولها أقل قليلا ، نحو ٥٠ كم ، ولكن عرضها يتراوح حول ٣٠ — ٣٥ كم . وعلى الجملة ، فإن البحيرات الأربع ترسم في مجموعها شكل قرن أو بوق مقوس نهايته الأوسع في الشرق .

المساحة

أما مساحة ، فقبل عمليات التجفيف والاستصلاح الأخير التى تأكلت بسببها رقعة بعضها خاصة ادكو ومريوط ، كانت مساحاتها على الترتيب من الغرب هي : مريوط ٥٩ ألف فدان ، ادكو ٣٥ ألفا ، البرلس ١٤٠ ألفا ، المنزلة ٤٠٧ آلاف ، أى حسب المتوالية ٥ : ٣ : ١٢ : ٣٧ تقريبا . فكبراها المنزلة تبلغ مساحة صفراها ادكو نحو ١٢ مرة ، ومثل مساحة تاليتها مريوط نحو ٧ مرات ، ومثل مساحة ثانيتها البرلس نحو ٣ مرات . والأخيرة البرلس تعادل مساحة ادكو ٤ مرات بالضبط . ولما كانت البرلس تعادل المنزلة طولا



شكل ٨٧ - نطاق الكشبان والبحيرات والهرارى بشمال الدلتا ، مع مقارنات فى الشكل والحجم بين مريوط وادكو وبين الهرلس والمنزلة .

أو تزيد قليلا ، فان المنزلة تمثل ثلاث بحيرات من مثل البرلس رحمت ولصقت
تعاما الى بعضها البعض وهذا يؤكد خطية البرلس بقدر ما يؤكد اكنزاز
المنزلة وضخامتها .

ويبقى أخيرا أن المنزلة وحدها تعادل مساحة الثلاثة الأخرى مجتمعة
مرتين الا قليلا ، أى أنها وحدها تمثل ثلثي مجموع مساحة بحيراتنا الأربع
تقريبا . وقد لا يتصور البعض ، بعد ، أن المنزلة تعادل نحو عشر أرض الدلتا
الصلبة ، لكنه الواقع ، فهي تعادل نحو ٧٨٪ من مساحة الدلتا كلها بما فيها
البحيرات نفسها أو نحو ٩٪ من مساحتها بدون البحيرات .

العمق والتربة

على العكس من اتجاه المساحة ، تزداد بحيراتنا بعد هذا ضحولة نحو
الشرق . وفي الاتجاه نفسه ، وربما أيضا في علاقة سببية جزئيا ، فانها تزداد
طبيعية . فمربوط أعماق البحيرات بالضرورة حيث تقع على منسوب — ٣ أمتار
تحت مستوى سطح البحر . ومما يضاعف من عمقها أو الاحساس به
انحصارها بين حلاسل الكثبان الحبيبية في الشمال وجبل مربوط المرتفع في
الجنوب . وبحكم موقعها على تخوم الدلتا ، خلف نطاق التلال الجيرية
الحبيبية ، تقع البحيرة في دائرة التربة الجيرية الطفلية الخفيفة loam أكثر منها
في نطاق الطين النيلي . وفي هذا كله تختلف مربوط عن سائر بحيرات الساحل
التي تقع على العكس في وسط طيني أساسا على جانب وتحفها الكثبان الرملية
الصرفة على الجانب الآخر .

أما ادكو فغريبة وسطها أكثر طينية ، وبها رقع كبيرة المساحة بعمق
— ١ مترا تحت مستوى سطح البحر . أما البرلس فعلى قمة أشد أجزاء
الدلتا طينية وتماكا ، لكنها ضحلة يخلو قاعها من أية رقع — ١ مترا .
والمنزلة ، أخيرا ، هي قمة الضحولة بلا شك ، نحو متر في المتوسط ، وقليلا
ما ينخفض قاعها إلى — ١ مترا .

الخلجان والجزر

بالمثل عن الخلجان والجزر . فبينما لا تملك مربوط وادكو سوى قلة
معدودة من الجزر ، الكبيرة نوعا بالقياس إلى مساحتها ، كما تمتاز شواطئها
بقلة التمرج نسبيا ، نجد الجزر والخلجان البحرية الكبيرة والصغيرة
بالعشرات في البرلس وبالمئات في المنزلة . غنى مربوط نجد أكبر الجزر هي
الشعران والكشعران المربعة أو المربعة في أقصى الشرق من البحيرة الأم ،
بينما ظهرت بعض الجزر الجديدة الطولية في زراع الملاحه منذ انفصلت بواسطة

طريق المكس ، واهمها ام صفيو وطولها ١٠ كم ثم الهوارية ومساحتها لا تزيد عن الكيلو المربع .

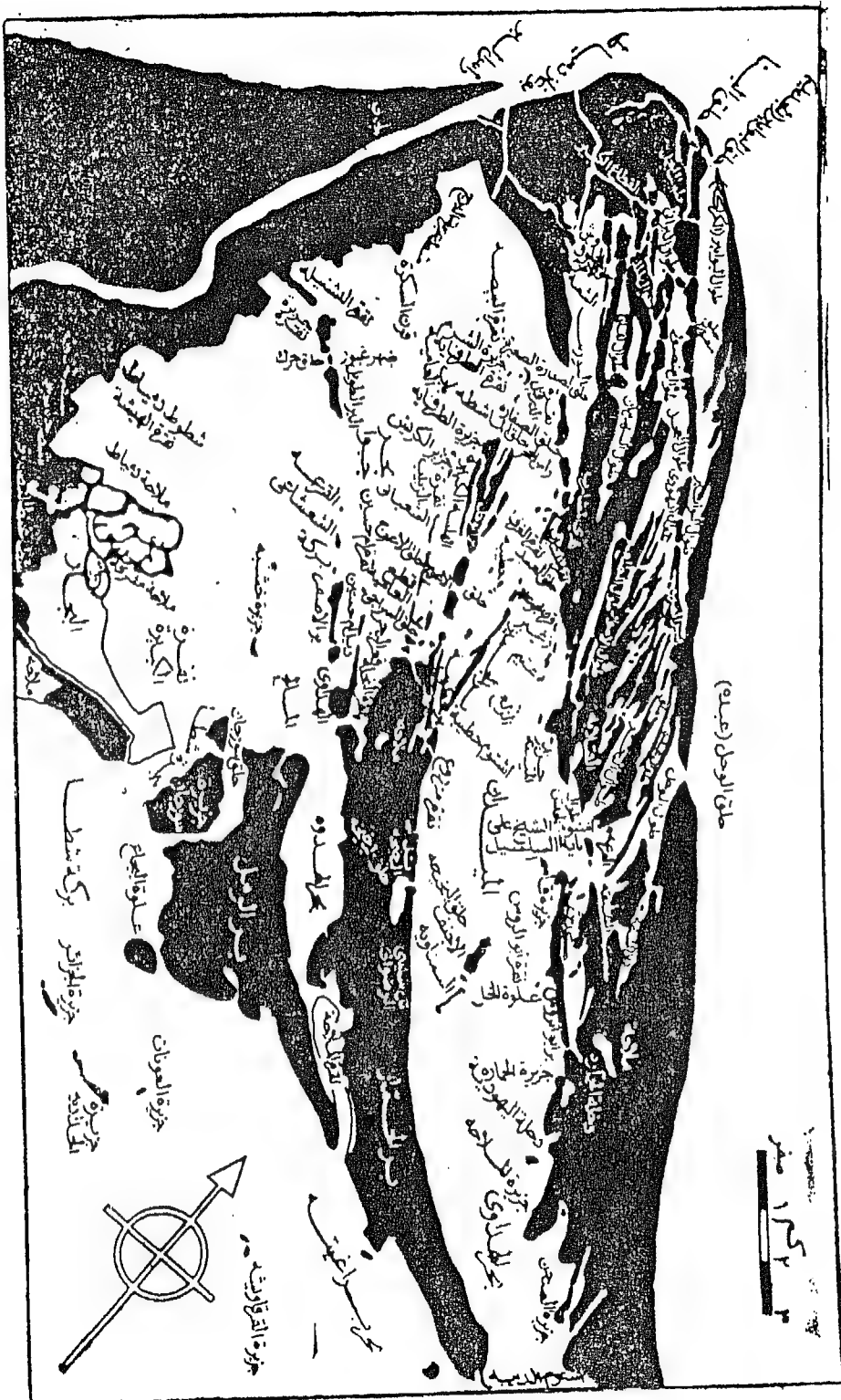
اما في ادكو فهناك خط من الجزر الصغيرة قرب الساحل الشمالى ، بينما تتوسط البحيرة اقرب الى الساحل الجنوبى بنوع جزر كبيرة مثل جزائر الطويلة والميت وحسن وفجنون ، كما يظهر خط قاطع من الجزر الشريطية يسمى جزائر الضاهرية . وكادكو ، تمتاز البرلس بخط من الجزر الصغرى لمسق الشاطئ الشمالى ، على حين تكثر الجزر الكبيرة قرب الجنوبى ، اهمها من الغرب جزيرة وحيش ، دشيمى ، الداخلة ، الزنقة ، الكوم الاخضر وهى كبراها وتصل اعلى نقطة فى كومها الى ٨ امتار ، ثم تلى جزر ابك ، سنجار ، شخله ، دينار ، الملحجرة (ابحدى) .

غنى البحيرات الثلاث اذن ترتبط الجزر والخلجان الكبيرة معا بالشاطئ الجنوبى فى الدرجة الاولى . وفى ثلاثتها ايضا تسمى الفواصل المائية الواقعة بين تلك الجزر باسم « باب » عادة ، بينما تسمى خلجان الشاطئ اما بخليج او جونه او بحيرة او بركة .

على ان ظاهرة الجزر والخلجان انما تصل الى قمتهما فى المنزلة ، حيث تتفرد ايضا بأسماء محلية خاصة . فالمنزلة ، التى يتكاثر حولها ايضا عديد من البحيرات الصغرى المنفصلة والتى تعرف فى جانب شطوط دمياط « بالبركة » او « اللجة » او « الملقة » ، تمتاز بشدة تعرج شواطئها وكثرة خلجانها بوضاحتها الى ابعد حد .

اما عن جزرها التى لا تعد فمنوعة التربة ما بين الرملية والطينية والمحارية المكونة من القواقع والاصداف البحرية . اما شكلا فتكثر بها الجزر « الدودية » ، ولكن اللافت حقا انها تنتظم فى عدة خطوط انسيابية توازى خط الساحل نفسه اى على محور شمالى غربى — جنوبى شرقى ، ممثلة بذلك اما شواطئ البحيرة او سواحل البحر المتعاقبة قديما اى خطوط الشطوط الرملية المتوالية الاقدم فى عملية تكوين ارض لبحيرة ونهوها نحو الشمال قبل غرقها واما البقايا الاعلى من تلك الارض بعد ذلك الغرق .

هذا وتميل مساحات واحجام هذه الجزر عادة الى ان تقل من الغرب الى الشرق . ومن اهم جزر الصفوف الاولى الشمالية ، فى الاتجاه نفسه ، بر الحمار ، بر الرمل ، جزيرة كساب ، الشيخ حسان ، ثم تل تنيس فى أقصى الشرق او الشمال الشرقى . ومن اهم جزر الصفوف الجنوبية جزيرة تونة شرق المطرية .



شكل ٨٨ - الركن الشمالي الغربي من المنزل : نموذج لطبوغرافية البحيرة أو الفيزيوجرافيا البحرية .

والى جانب كلمة جزيرة ، تحمل الجزر هنا تسميات محلية خاصة لا تعرف فى سائر البحيرات . من ذلك بر ، شهر ، علوة وعلاوى . وللغواص المائية بين هذه الجزر تسمياتها الخاصة ايضا . فالممرات الطولية الضيقة والمتوغة كالثوارع تعرف بالاسم المعبر طوال ، مجرة ، ديل ، ملق . أما الفتحات الضيقة التى تفصل بين الجزر بالعرض فهى اشتوم ، حلق ، دخلة ، قطع ، وأحيانا شرم أو وش . والكل يقسم البحيرة عموما الى عدد من المسطحات المائية الاصغر تسمى اما بحر أو بركة وأحيانا الميدان ، تعرف المواضع الأكثر عمقا منها بالنقرة أو قعر ... الخ .

البواغيز

فى الاتجاه نفسه ، وبالايقاع نفسه — اذا عدنا الى مقارنتنا العامة بين الاخوات الاربع — نجد اتصال البحيرات بالبحر يشهد : مريوط داخلية ، ادكو فتحة ضيقة شبه مغلقة ، البرلس فتحة واحدة ، المنزل ٥ فتحات . ونوضيحا ، فان كل البحيرات تتصل بالبحر ، او كانت ، بفتحة أو أكثر والا انسدت بالاطماء وتحولت الى بحيرات داخلية كما حدث لمريوط التى فقدت اتصالها بالبحر تماما . واضحت بحيرة داخلية منذ أقدم العصور . أما ادكو فتتصل بالبحر ببوغاز المعدية ، الا انه اتصال نقطى محلى محدود أقرب الى الانفصال منه الى الاتصال . ثم يلى بوغاز البرلس ، وريث المصب السبىتى القديم ، كفتحة أوسع .

أخيرا وعلى قمة الاتصال بالبحر تأتى المنزل بخمس فتحات ، ولو انها تتفاوت كثيرا فى الاهمية ، تعرف كل منها بأشتوم (أى بوغاز) أو حلق . ولهذا التعدد البالغ كانت المنزل الوحيدة التى تتصل بالبحر طول العام بلا انقطاع . فهناك فى أقصى الغرب غير بعيد عن رأس البر حلق البنسا وحلق البوابير (أو الجديد) ، ثم عند ربع الساحل اشتوم حدانى (أو حلق الوحل أو حلق عبده) ، ثم فى منتصفه فتحة الديبة وهى فتحة المصب المنديزى القديم ، وأخيرا وعند الربع الأخير من الساحل تقع اشتوم الجميل وهى المصب الثانيسى القديم كما أنها اليوم أهم هذه الفتحات وأشهرها .

مقارنة عامة

اذا نظرنا الآن الى البحيرات ككل نظرة عامة ، فسنجد بضع نقاط مقارنة جدية بالتسجيل ، أولا بين مريوط وادكو فى الشكل والتركيب ، وثانيا بين البرلس والمنزل فى هيئة الاتصال بالبحر ، ثم ثالثا بين البحيرات الاربع فى مدى تفرد الشخصية الاقليمية او المحلية .

بين مريوط وادكو

فأولا ، من المثير أننا إذا أخذنا القطاع الشرقي الرئيسى من بحيرة مريوط- على حدة ، سنجد شكله مشابها جدا ، ان لم نقل مطابقا تقريبا ، لشكل بحيرة ادكو المثلثى ، وذلك حتى بتمرجات وتخلجات الشواطىء ، فضلا عن تقارب المساحة جدا ، حتى لتبدو كلتاها صورة مرآوية معكوسة للآخرى . الفارق بعد هذا هو الحاق ذراع الملاحة الطولية بمريوط .

وهنا نجد ان مريوط هى فى الواقع مركب من نمطين : نمط البحيرة الربعة الفسيحة فى الشرق بكل تأثيراته وبصماته الدلتاوية من اتساع المساحة وقلة العمق وظهور الارسابات الطينية على الشواطىء ، ثم النمط غير الدلتاوى وبالدقة النمط الخندقى نسبيا الصخرى الحبيبي المتأثر بسلاسل نطاق الكثبان الجيرية الحبيبية فى الشمال والجنوب بكل مظاهره من شكل خطى طولى ضيق وشاطئى صقيل قليل التعرج .

وبالنمل ، فان البحيرة وحدها من بين البحيرات الاربع انها تمثل جبهة التقاء دلتا النيل بسلاسل البحر الكثيية الصخرية ، وهى تعكس آثار هذا الالتحام فى تباين مظاهرها وتكويناتها ما بين شرقها وغربها وما بين شمالها وجنوبها على السواء .

بين البرلس والمنزلة

إذا انتقلنا ، ثانيا ، الى البرلس والمنزلة ، فان ما يسترعى الانتباه انهما فى علاقتهما بالبحر تنفردان بهيئة خاصة او تشتركان فى نمط متميز ، يتكرر ايضا فى بردويل سينا . فكلتاها تنفصل عن البحر بواسطة لسانين طويلين دقيقين متقابلين او ملتويين ينتهى كل منهما بطرف خطافى تقليدى . والبحيرتان بهذا الشكل تبدوان عموما أشبه ببحيرتى جنوب اللطيق الساحليتين المعروفتين Kurisches Haff, Frisches Haff .

اما تلك اللسنة التى نغلقها وتحدها فانها تتكون من الصخور والرمال ، وتعمل كخطوط تكسير طبيعية للامواج تطوق البحيرة وتحميها . عن اصلها ، فهى حواجز وشطوط رملية sand bars وجزر رملية sand spits تراكمت كخطوط عرضية منتظمة من رمال الرواسب النهرية والبحرية ، وتمثل خطوط التوازن الدقيق بين قوى الامواج والرياح من الشمال والرواسب والرياح من الجنوب ، كما ساعد على تشكيلها وتوجيهها بهذه الانسيابية والصقل تيار جبل طارق فى اتجاهه سرقا بحذاء الساحل (١) . وتنحدر هذه اللسنة بجهة حادة

(1) De Martonne, p. 251 — 2.

نسبيا نحو البحر شمالا ، وبنوذة وتدرج نحو البحيرة جنوبا . ولذا يندر ان تغطى امواج البحر الحافة الشمالية ، التى عليها تقوم فعلا معظم مدن وقرى الساحل .

الالوان المحلية

تبقى ، ثالثا و اخيرا ، زاوية الشخصية الطبيعية المحلية . رغم ان البحيرات الاربع تقع فى عائلة فيزيوغرافية واحدة أساسا بما تبدى من ملامح مشتركة ، فان الفروق الثانوية بينها تمنح كلا منها شخصية او لونا محليا متميزا الى حد او آخر . لكن الغريب أن مدى هذا التميز يتدرج بالترتيب فى ايقاع متصاعد من الغرب الى الشرق بحيث تأتى بحيرتا الطرفين مربوط والمنزلة وهما اشدها تميزا وتفردا وكأتهما — نسبيا بالطبع — طرما النقيض . او القطبان المتنافران .

ولعل مربوط بالتحديد اكثرها انفرادا بشخصية طبيعية مغايرة او بالغة البروز : بحيرة داخلية ومن ثم اشدها ملوحة اولا ، تحت مستوى سطح البحر ثانيا ، عميقة نسبيا ثالثا ، جيرية — حبيبية الوسط اكثر منها رملية او طينية رابعا ، تاريخها الفيزيوغرافى مفعم ومتقلب اكثر من غيرها خامسا ، ثم هى أدنى الجميع او اوشكهم الى الانقراض سادسا .

على الطرف، القصى الآخر ، المنزلة هى كبرى البحيرات مساحة وابعادا ، طولا وعرضا ، لكنها اشدها ضحولة وتسطحا . هى من اكثرها طينية ، الا انها اشدها انصلا بالبحر . هى اكثرها تخلجا وجزرا ، بيد انها اكثرها انتظاما فى الشكل العام تقريبا . وبين هذين النقيضين تتدرج كل من ايكو والبرلس فى ترتيب تصاعدى او تنازلى رتيب كمراحل انتقال او كوسط فى المنزلة بين المنزلتين .

بعد التجفيف

تلك هى صورة البحيرات الاصلية قبل التجفيف ، صورة تاريخية الآن . تقريبا ، فان هذا قد عدلها كثيرا ، ولربما غيرها يوما ما تغيرا جذريا . ولهذا فلا بد من كلمة ختامية عن ديناميات البحيرات المعاصرة . فتلقد تقدم التجفيف فى العقود الاخيرة . على دفعات وخطوات مضطربة غير مطردة وبنسب غير متساوية او متكافئة ، وبذلك تغيرت مساحات البحيرات الحقيقية والنسبية . باستمرار ، كما يلخص هذا الجدول (بالفدان) .

الباقى	التجفيف المقترح	المساحة الحالية	ثانى تجفيف	الباقى	اول تجفيف	المساحة الاصلية	البحيرة
١١٥ر٠٠٠	٦٥ر٠٠٠	١٧٩ر٥٠٠	١٣٤ر٥٠٠	٣١٤ر٠٠٠	٩٣ر٠٠٠	٤٠٧ر٠٠٠	النفلة
٥٥ر٠٠٠	٨١ر٥٠٠	١٣٦ر٠٠٠	—	١٣٦ر٠٠٠	٦ر٠٠٠	١٤٠ر٠٠٠	البرلس
١٧ر٠٠٠	١٤ر٣٠٠	(١) ٣١٣ر٠٠٠	—	(١) ٢٠ر٠٠٠	١٥ر٠٠٠	٣٥ر٠٠٠	الكو
٨ر٠٠٠	٥ر٠٠٠	١٣ر٠٠٠	٢٠ر٢٠٠	٣٣ر٠٠٠	٢٦ر٠٠٠	٥٩ر٠٠٠	مربوط
١٩٥ر٥٠٠	٢٦٥ر٩٠٠	٤٦١ر٤٠٠	٦٧٧ر٧٠٠	٥٢٩ر١٠٠	١١١ر٩٠٠	٦٤١ر٠٠٠	المجموع

(١) ارقام متضاربة .

مدى العملية

فلانها كبراهنا ، تقلصت المنزلة بأكثر من ربع مليون فدان أى بأكثر من نصف مساحتها الأصلية لتصبح حاليا نحو ١٨٠ ألف فدان أو ٤٤٢٪ فقط من مساحتها الأصلية . وهى بهذا لم تعد تزيد عن البرلس الا قليلا . وحسب التجفيف المقترح ستتضاءل الى ١١٥ ألف فدان فقط أى ٢٨٢٪ من مساحتها الأصلية . وحينئذ فستكون أقل مما كانت عليه البرلس أصلا . ويلاحظ ان مشاريع خطوط الطرق البرية والحديدية التى تخترق البحيرة وتمزقها بذلك الى أحواض وحوضات منفصلة صغيرة تساعد على التعجيل بالتجفيف وتكاد تختتم نهائيا على مصير البحيرة .

أما البرلس غاقل البحيرات تناقصا ، بل لم تكد تهمس عمليا . لكن أكثر من نصفها مقترح للتجفيف ، بحيث لن يتبقى منها سوى ٥٥ ألف فدان ، أى ما يعادل مريوط أصلا . على العكس ادكو ، فقدت ربع الى ثلث مساحتها ، والمقرر تخطيطيا ان تفقد نصفها الحالى ، وبذلك ستتحول الى بقايا بحيرة لا أكثر .

على ان مريوط هى بلا شك أشدها تأكلا وأقربها الى الاندثار ، اكيدا بحكم قربها من الاسكندرية بحاجتها الى الارض للتوسع الزراعى والعمرانى ، وربما ايضا تعجيلا بالتخلص من تكاليف صرغها المستمر بالطلبات . ففى ربع القرن الاخير اقتطع منها نحو ٣٠ ألف فدان ذهبت فى الاستصلاح الزراعى لمنطقة أبيس . يضاف الى ذلك فى الشرق منطقة سموحه التى كانت مستنقعا شاسعا واطنا شرق ترعة المحمودية يسمى بحيرة الحضرة ، فصرف الى بحيرة مريوط بصرف سيفون تحت الترعة ، وتحول الى تقاسيم لاراضى البناء للتوسع العمرانى . وهكذا غُصدت البحيرة ، مريوط ، نحو ٨٠٪ من مساحتها الأصلية ، ولم يبق منها الا خمسها ، ٢٢٪ . ومجموع مساحة ادكو ومريوط الحالى يعادل مساحة الاولى وحدها أصلا .

على أن اللافت ان مريوط أصبحت ، بدلا ادكو ، صغرى البحيرات الاربع ، بل وبنسبة لم تعرفها هذه الاخيرة قط . فمريوط اليوم أقل من نصف ادكو ، نحو ٤٢٪ . وأكثر من ادكو ، فان مريوط اذا تحققت برنامج التجفيف الموضوع ستصبح أقرب الى بركة كبيرة منها الى بحيرة حقيقية ، ستصبح بحق « البحيرة المفقودة » .

النتائج والمستقبل

وكنتيجة لتبادل المراتب بين ادكو ومريوط فى المساحة ، أصبح تدرج مساحات البحيرات الأربع ككل مطردا منتظما بلا استثناء الآن ، فهى تزيد

بانتظام من الغرب الى الشرق . وكنتيجة ايضا لهذه الاستقطاعات المتباينة فقد اختلفت مساحات البحيرات الاربع النسبية ، فاصبحت على الترتيب التصاعدي من مريوط الى ادكو الى البرلس الى المنزلة تتبع المتوالية ١٠٢٠:٢٠٠:١٠٠:١٣٨ تقريباً . وبهذا تضاعف فارق المساحة بين البحيرات المختلفة مع تضاعف مساحاتها جميعاً .

اما عن مجوع البحيرات الكلى الذى كان يفوق ثلثى المليون فدان فقد هوى دون نصف المليون ، من ٦٤١.٠٠٠ الى ٤٦١.٠٠٠ ، بنسبة ٧٢٪ من الاصل ، اى اقل من ثلاثة الارباع . واذا تحقق برنامج التجفيف كاملاً ، فسن يتبقى منها جميعاً سوى نحو ١٩٥ الف فدان ، اى ٣٠.٤٪ من الاصل اى اقل من الثلث . عندئذ لن تكون بعيدة نهاية بحيرات الشمال . بل يخشى البعض — البعض الآخر يود ! — ان تختفى البحيرات يوماً ما تماماً من ساحل مصر .

ولو حدث هذا غستصبح الشقة من بورسعيد حتى الاسكندرية ارضاً صلبة من اليابس المصمت تماماً ، وسيختفى شريط الدلتا الذى يطرز نهاية الدلتا ويتوج رأس مصر . كذلك فلو انه حدث غستكون البحيرات قد انتقلت من الجغرافيا الطبيعية الى الجغرافيا التاريخية ، لا بفعل الطبيعة ولكن بفعل الانسان ، لا بفضل الارساب وانما بمعول الاستصلاح .

خيراً فان المفارقة هنا هى انه فى الوقت الذى تنكمش او تختفى بحيرتنا الساحلية البحرية الطبيعية فى الشمال ، تنشأ وتتكاثر بحيرتنا الداخلية النهرية الصناعية فى الجنوب ابتداء من بحيرة ناصر الى بحيرة الريان الجديدة ، دون ان نذكر مفيض توشكى وبحيرة القطارة المحتملة فى المستقبل . والكل — دعنا لا ننس ان نلاحظ — تغيرات اصطناعية بيد الانسان . وهذا دليل ومظهر آخر على ان الانسان الآن اكثر من الطبيعة هو الذى يشكل وجه اللاندسكيب فى مصر ، الانسان المصرى هو العامل الجغرافى للرئيسى فى مصر المعاصرة .

نطاق الكثبان الرملية

كما ان المنخفضات التى تقع تحت مستوى سطح البحر ظاهرة لا تقتصر على شمال الصحراء الغربية وانما تعرفها أيضاً شمال الدلتا حول بعض بحيراتها ، فكذلك لا تقتصر الكثبان الرملية على سواحل الصحراوي بل تمتد ايضا الى ساحل شمال الدلتا ابتداء من السنة بحيرة مريوط حتى السنة بحيرة المنزلة . وبذلك تكمل سلسلة الكثبان الدلتاوية هذه سلسلتى الكثبان

الصحراوية على جانبها من يمين وشمال ، شمال سيناء وشمال مرمريكا ، او الجفار ومراقية على الترتيب ، ليؤلف مجموعها نطاقا شريطيا شبه كامل من الكتبان الرملية الساحلية بطول ساحل مصر الشمالى تقريبا من الحدود الى الحدود .

وبهذا الوضع كمحراء رملية ساحلية لا شك فيها ، وبهذا الموقع فى اقصى شمال الدلتا ، قد يعد هذا النطاق بمثابة « صحراء مصر الشمالية » ، « صحراء مصر الصغرى » ، تضاف على ضآلتها وهامشيتها الى الصحراوين الغربية والشرقية لتتم او تحكم حلقة الصحراء حول واحة مصر النيلية وتفصلها تقريبا عن البحر .

الهيكل العام

هذه الكتبان ، مع السهول التى بينها وحولها فى كل الدلتا ، لا تقل مساحتها العامة عن ٢٤٠ الف فدان (١) ، اى اكثر نوعا من ثلث مساحة بحيرات الدلتا مجتمعة ، او نحو ٣٩٪ من مساحة الدلتا كلها بما فيها تلك البحيرات ذاتها . اما من حيث النشأة فان النطاق الرملى كله يعد بحكم موقعه من احدث تكوينات الدلتا ، احدث بداهة من رواسب الدلتا الطينية نفسها التى يستقر فوقها ، اذ لم يرسب ويتكون عليها الا بعد ان كانت هى قد رسبت وتكونت فى مياه البحر . وعلى الأرجح فان النطاق هولوسينى حيث قاعدته الطينية بلاستوسينية مناخرة .

التوزيع

توزيعا ، يغطى النطاق فى قطاع غرب الدلتا كل اللسان القوسى الارضى المحصور بين خليج أبو قير وشاطيء ادكو الشمالى حتى امتداد خط هذا الشاطيء الى الحصاد قرب فرع رشيد . والواقع ان بلدتى ادكو والحصاد تقعان مباشرة على نهاية وفى ظل النطاق الرملى وتحددان آخر امتداده جنوبا ، بل وتتشكل ككتاهما بامتداده فتتخذ رقعتها المبنية المحور العرضى بشدة . ولقد يعبر النطاق هنا بحيرة ادكو لينتد الى جزيرة رملية محدودة ومعزولة على منتصف شاطئها الجنوبى فى « ابطه » الشرقى .

أما فى الشرق فان القطاع يقترب من فرع رشيد على شكل لسان يمتد من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى متراميا من برج رشيد فى الشمال الى الحصاد فى الجنوب ومماسا للنهر نفسه مباشرة فى منتصفه بطول احدى

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 450.

تعرجاته المحدبة حيث يطوق مدينة رشيد نفسها من الغرب ويحدد نموها في شكل مثلث مسحوب ضلعه الشرقي النيل والغربي الكثبان ، وتاركا فقط بضيع جزر صغيرة من أرض السهل الفيضي السوداء في ظل وحى ثباته المقعرة .

في قطاع وسط الدلتا بحقق النطاق اعظم امتداده طولاً وعرضاً ومساحة، مترامياً بلا انقطاع ما بين المصبين وبحيرة البرلس ، تاركا فقط شريطين ضيقين بطول المصبين نفسها تتداخل على اطرافهما السنة الكثبان وجيوب الأرض السوداء كما تنقطهما البحيرات والمستنقعات العديدة . ويلفت النظر شرق بحيرة البرلس ان النطاق يأخذ شكلاً منتظماً الى حد بعيد ، فحدوده الجنوبية تكاد توازي خط الساحل حتى مجرى بحر بسنديله ثم منه تجرى انقعية للغاية حتى كفر البطيخ .

لكن الجدير بالملاحظة هنا بخاصة ان نطاق الرمل ، وان اشرف على فرع دمياط مباشرة في المسافة الأخيرة منه ، غايته لا يعبره الى شرق الدلتا . غنى الشقة الأرضية الضيقة المثلثة بأقصى شمال غرب الدقهلية ودمياط والمحصورة بين فرع دمياط وبحيرة المنزلة لا وجود للرمال ولا لنطاق الكثبان على الاطلاق . وهذا على العكس من الوضع في غرب الدلتا . ومن هنا فعلى حين تحف الكثبان الرملية بمدينة رشيد ، لا تعرف مدينة دمياط هذه الظاهرة . وواضح أن وجود فرع دمياط كحاجز مائي قد وضع حدا لامتداد النطاق فلم يعبره الى شرق الدلتا مع حاملته الرياح الشمالية الغربية .

بالمقابل ، نجد ان اللسان الأرضي الذي يفصل بحيرة المنزلة عن البحر المتوسط هو وحده الذي تغطيه الرمال ويشمله نطاق الكثبان ، بينما نجت منها خطوط الجزر العديدة داخل البحيرة نفسها .

الخصائص

الموقع الساحلي الشمالي ، بعد ، هو بلا شك الحقيقة الكبرى والمفتاح في النطاق ، فهو الذي يحدد كثيراً من خصائصه . فهذا النطاق من الكثبان الرملية الساحلية يختلف عن الكثبان الصحراوية الداخلية ككثبان قلب الصحراء الغربية من حيث الظروف المناخية التي يتعرض لها ، خاصة من ناحيتين : نسبة الرياح السائدة ودرجة الرطوبة .

فمن الرياح ، فرغم أن الشمالية والشمالية الغربية هي السائدة كما في داخل الصحراء الغربية إلا أنها هنا ليست الوحيدة تماماً بل تظهر بجانبها الرياح الغربية والجنوبية الغربية خاصة في الشتاء كجزء من تأثير اعاصير الساحل المتوسطية . أي أن محور الرياح ليس أحادي الاتجاه uni-directional

كما في قلب الصحراء الغربية بل متعدد الاتجاهات الى حد ما multi-directional . من هنا ، ورغم سيادة المحور الشمالى الغربى - الجنوبى الشرقى على الكتبان الساحلية عموما ، تظهر أو تندس متدخلة بينهما أحيانا كتبان مستعرضة تتخذ المحور الشرقى الغربى أو تنويعاته ، خاصة في غرب الدلتا كما في لسان كتبان غرب مدينة رشيد .

أما عن الرطوبة ، فإن النطاق الساحلى ، على عكس كتبان الصحراء الداخلية ، يعرف بعض الرطوبة الى حد ما بفعل أمطار الشتاء من جهة ورطوبة البحر من جهة أخرى . من ثم ظاهرة ذوبان بعض أملاح الكتبان وتماسك ذراتها أكثر وانتشار شئىء من الكساء النباتى والأعشاب عليها فثباتها نسبيا ، خاصة في الشتاء ، ولو أن جفاف الصيف يساعد على نشاط عملية نقل وسنى رمالها من واجهاتها الشمالية الى الجنوبية . ولكن على الجملة فإن الكتبان الساحلية أقرب نسبيا الى الثبات أو عدم الحركة من كتبان الصحراء الداخلية . بالإضافة ، فإنها كتبان رطبة لا جافة ، تختزن المياه بوفرة نسبيا في بطونها وقيعانها .

ومن الملاحظ بهذه المناسبة ان الضلوع الجنوبية بالذات للنطاق بأسره من مدينة ادكو حتى رأس البر تحمل نطاقا كثيفا وموصولا من النخيل . وهذا التوزيع يحد بالضرورة من خطر زحفها على الاراضى الزراعية جنوبا ، ولو أن هذا الخطر كما يتفق يقل نسبيا في وسط الدلتا لا شئىء سوى سيادة البرارى غالبا في هذا القطاع بينما يشتد ذلك الخطر قرب غرعى الدلتا حيث تمتد كتلة المزروع والمعمور فنجذ بعض القرى أو المساكن فضلا عن آجام النخيل نفسها مطمورة كليا أو جزئيا تحت الكتبان .

وهناك أخيرا بعض اختلافات محلية في قطاعات النطاق المختلفة سواء في نسبة الرمال أو أشكالها . فاقتراب النطاق من أرض الدلتا السوداء أو وقوعه عليها في أطرافه يجعل هوامشه الداخلية تختلط فيها ذرات الرمال بالطين فتكتسب لونا مغبرا مخضرا نوعا ، بينما يشوبها لون بنى مسود قرب الساحل عند المصبين بتأثير رماله السوداء ، في حين تغشاها مساحة مصفرة فاتحة في غرب الدلتا بتأثير المناطق الجيرية المجاورة .

أما من حيث أشكال التكوينات الرملية ، فبينما تسود الكتبان الهلالية في قطاع وسط الدلتا ، فإنها لا تعرف في قطاع غرب الدلتا حيث تسود الكتبان القبابية والطولية ، ولو أنها في الحالين قد تتراكب على بعضها البعض في أكثر من طباق أو اثنين ، الاحدث فوق الاقدم .

قطاع وسط الدلتا

لان النطاق انما يبرز ويتجسم بصفة قوية في الدلتا الوسطى ، يمكننا ان نتخذ من هذا القطاع نموذجا جيدا وعينة مثلة للدراسة التفصيلية . ففى اقصى شمالها ، بين البحيرة والساحل ، تنتهى الدلتا الوسطى بنطاق من الكثبان الرملية يمتد بطول الساحل من الفرع الى الفرع . طوله من ثم نحو ١١٠-١٢٠ كم ، يحتل اللسانين الارضيين اللذين تفصل بينهما بحيرة البرلس ، ولذا غانها وعنتها تشطره ايضا الى قطاعين شرقا وغربا . ويبدو أن القطاع الشرقى ينشطر بدوره الى قطاعين ثانويين او اكثر بواسطة مصرف البرلس ومجرى مصرف بحر بسنديلة الذى ينتهى على الساحل بفتحة اشتموم جبهه .

النطاق يضيق بشدة في قطاعه الغربى وفي اقصى قطاعه الشرقى ، حيث يتراوح حول ٥ - ٦ كم ، بينما يبلغ اقصى عرضه في قطاعه الاوسط حيث يصل الى ١٠ كم . بهذا تبلغ مساحته نحو ١٨٠ ألف فدان (١) ، اى اكبر من بحيرة البرلس كثيرا . وفي نهايته عند الطرفين يمكن مشاهدته ومتابعته طوال الطريق من الجزيرة الخضراء وبرج مغيزل حتى نهاية اليابس ناحية رشيد ، ومن راس الخليج حتى راس البر ناحية دمياط .

وعلى طول هاتين الجبهتين بالذات سبرى كيف تتداخل اطراف الكثبان المهيلة المائلة بزاوية حادة بين فجوات غابتى النخيل الحقيقيتين والكثيفتين جدا اللتين تميزان بصفة استثنائية جدا نهايتى مصبى الفرعين وشبه جزيرتيهما - مثلث الجزيرة الخضراء عند رشيد يعرف محليا باسم « بلد الثلاثة ملايين نخلة » حيث لا يكاد يخلو متر واحد منه من نخلة على الاقل .

عن الرمال

يتألف النطاق اساسا من بحر من الكثبان الرملية الهلالية التى نعطى ظهرها للشمال ، مصدر الرياح ، وتنفث قرونها نحو الجنوب . اصل هذه الرمال ليس بحريا وانما هو دلتاوى بالقطع ، حيث يمثل خليطا من ذرات الكوارتز الصغيرة الحادة الزوايا وحبيبات الماجنتيت . ولعل هذه الرمال هى ادق ما يحمل النيل من رواسب فى نهاية رحلته الطويلة . ويبدو انها مشتقة ومستمدة لا من النيل مباشرة وانما من ذرات الرمال المحمولة فى رواسب الدلتا السطحية والتى تفرها الرياح الجنوبية والجنوبية الغربية لمسافات طويلة - من هنا لونها المتسخ نوعا .

اما توزيعها الراهن فقد حددته الرياح الشمالية الغربية السائدة .

النطاق اذن تشكل من عملية الصراع والتوازن بين فعل النهر ورواسبه من الجنوب والرياح والبحر من الشمال . وليس من المستبعد تماما ان يكون نطاق الكتبان هذا امتدادا ارضيا للسان رملى ضحل في البحر تكون بفعل التيار (١) .

اما ارتفاع النطاق فمتواضع بعمامة ، لكنه شديد التفاوت . فهو يدور في المتوسط حول ٢ — ٣ أمتار ، ولو انه يصل احيانا الى ٥ — ٦ أمتار ، وفي اقصاه الى ٩ — ١٠ أمتار ، بل وربما ١٥ مترا . وفي هذه الحالة الاخيرة فانه اذن يكاد يطاول اعلى نقطة في منسوب الدلتا عند رأسها . غير ان هذا يقتصر على محليات محدودة جدا كما في شرق البرج ، برج البرلس ، مباشرة وكما في منطقة ابو ماضى ومبشوا على الضلوع الجنوبية للقطاع الاوسط .

وعلى تواضع ارتفاعه العام ، يبدو سطح النطاق شديد التفاضل او لنقل التوج موضعا ما بين ارتفاع وانخفاض . فبين ضهرات الكتبان « وعلواتها » كما تسمى محليا — جمع علوه — او « كيمانها » — جمع كوم — تتخلل وتنتشر رقع من المنخفضات والمواطى تصل احيانا الى مستوى سطح البحر ، وحيانا اخرى نادرة الى ما دونه بقليل . وفي كثير من هذه التجاويف تتركز عادة مياه المطر المختزنة على شكل مياه جوفية قريبة من السطح .

عن المياه

هذه المياه تنبهنها الى ان نطاق الكتبان هذا ليس بلا فائدة تماما ولا هو فاقد جغرافى كلية . فهذه الكتبان تمثل موارد المياه الوحيدة او الاساسية هنا ، لاسيما مع بعد واستنزاف النيل في آخر رحلته الطويلة الى البحر . لهذا تعد هذه المنخفضات واحات النطاق الحقيقية وان كانت شديدة الضآلة والتواضع — اوليست نجاويف منخفضة طبوغرافيا وسط بحر الرمل ، تعتمد على مياه جوفية هيدرولوجيا ، مع سائر أخطار الكتبان الزاحفة ومعالم العزلة والفقر بشريا ... الخ ؟ انها ببساطة واحات صحراء مصر الشمالية .

والنموذج المثالى لهذه الواحات الساحلية هو بلطيم والبرلس . ففيها وفي امثالها تتركز مظاهر الحياة الخفيفة في النطاق ، وعليها تقوم حياة الزراعة والاستقرار المحدودة مع بعض الرعى والصيد . وتعتمد هذه الزراعة اساسا على الشعير والمقبات ، خاصة البطيخ ، ثم العنب وكذلك الطماطم ، وكثير من الثلاثة الاخيرة يصدر الى مدن الدلتا حتى القاهرة نفسها .

تقوم هذه الزراعة عادة في ظل اجام النخيل الكثة التى لا يكسر خط

السماء هنا غير رؤوسها الريشية الشعشاء ، كما يضعها هيوم (١) . وعادة
ما تقوم هذه الأجام بدورها في ظل الكتبان ، أى الى الجنوب منها وليس
العكس حماية لها من زحف الرمال وسفيتها . وهناك يعمد الاهالى الى تثبيت
الكتبان بخطوط متعامدة او معترضة من حطب الخرة وغيره ، تنجح مؤقتا في
ايقاف زحفها ، اذ يتراكم خلفها خط جديد حاد الانحدار من الكتبان الثانوية ،
الا انها نفشل عادة في النهاية كما تشي بل تشهد آجام النخيل المدفونة ذاتها
في الرمال .

هذا عن تجاويف ومواطى النطاق « الحية » كما قد نسميها ، غير ان
كثيرا من تلك التجاويف المنخفضة لا يحتلها الا برك او مستنقعات ملحية صغيرة
او كبيرة مؤقتة او دائمة . لكن اللافت ان هذه البرك تختفى تماما او تقريبا في
اللسان الغربى من النطاق ابتداء من برج البرلس حتى النهاية الغربية لبحيرة
البرلس .

هذه المسطحات المائية النقطية تعرف بأسماء مختلفة محليا . فهي البرك
والملاحات والغراقات في غرب النطاق حول رشيد وبحيرة اذكو ، وهي الملاحات
فقط في لسان برج البرلس — الخاشعة ، وهي النقطات في شرق النطاق من
الخاشعة الى رأس البر ودمياط . هذا بينما يطلق اسم السياحات عادة على
المسطحات المائية الساحلية التي تتكون بفعل غزو عواصف البحر الشتوية
لشمال النطاق والتي تصل احيانا الى مساحات شاسعة حقا خاصة في
اللسان الشرقى من برج البرلس حتى رأس البر . والسياح والسياحات تطلق
ايضا على امتداد البحيرات الاربع نحو الجنوب كمستنقعات فصلية وكجزء
من البرارى حيث تختلط تسمية برية مع سياح بسهولة وبلا تمييز .

دور النطاق

ذلك انن هو نطاق الكتبان الرملية الدلتاوى في شكله وتركيبه وتوزيعه
العام . ليس مثيرا ، اولا يبدو غريبا — اذا نحن نظرنا اليه في النهاية نظرة
طائرة محله — ان ينتهى وادى النيل الطمى ، الوادى الاسمر ، بنهاية او
بافريز او حافة رملية صفراء كما هو ، هذا النطاق ، سدادة الفلين التى
تغلق غوهه زجاجة الوادى الضخمة ، او على الاقل رغوة الزبد الفوارة التى
تعلو سطح كأس من العصير الداكن ، او غلغل قلنسوة خفيفة صفراء على
رأس الدلتا السوداء . بالفعل ، فبهذا الشكل يتناثر النطاق بشدة مع سهل
الدلتا الخصب ولكن الرتيب في الجنوب ، مثلما يتناثر لونه الملحي او الزجاجي

(1) P. 129.

الابيض البراق مع لون أرضها السوداء القاتمة (١) ، او لونه الذهبى الاصفر
مع السماء الزرقاء الصافية (٢) .

وبهذا الشكل ايضا يمثل النطاق حاشية مرغوة بعض الشيء تضع
نهاية عمودية فجائية لانخفاض وانحدار سطح الدلتا المطرد نحو البحر ،
كأنه — مثل نظيره نطاق الكتبان الحبيبية في مرمريكا مريوط — ثنية طرف
الثوب السمكة التى تمنع تهمله او تنسله . وبهذا الوضع فإنه يشكل اطارا
طبيعيا أو اغريزا رصيفا للدلتا تتكون هى داخله ، وحاجزا اماميا حاميا لها من
التعرية البحرية وطغيان البحر الذى كثيرا ما يغزوها لعق نحو الكيلومتر (٣) .

سلاسل كتبان الشمال الاقصى ، يعنى ، انما متاريس ramparts الدلتا
الطبيعية ، والنطاق اذن ليس ناقدا جغرافيا أو غير وظيفى تماما كما قد نظن
لاول وهلة . ومنذ السد العالى بالتحديد وانقطاع الارساب النهري تماما ،
زادت بلا ريب قيمة هذا النطاق كحائط متواضع يحمى أرض الدلتا من خطن
التعرية والتآكل : انه خط الدفاع الاخير .

ليس طبيعيا فقط ، ولا ضد التعرية وحدها . فهذا الشريط المرتفع قليلا
هو أيضا « تبة أو طابية مصر الطبيعية » ، ولا نقول سورها المتواضع ،
عليه ، أولا ، تقوم معظم مدن الساحل وقاية لها من البحر ورفعا لها عن الماء ،
وهذا هو السبب فى تلك الظاهرة الملحة ، والمحيرة نوعا بغير هذا التفسير ،
التي تغلب على معظم مدن ساحلنا الشمالى ، وهى أن ارتفاع مواضعها أى
مستوى كثورها يعلو عادة بضعة أمتار فوق مستوى سطح البحر ، رغم أننا
قد نتصور أو نتوقع أنها فى مستواه تقريبا : الاسكندرية ، ادكو ، رشيد ،
البرلس ، دمياط . . . الخ .

من المنطق نفسه ، نجد هذا الشريط منقطا بلا انقطاع بطوابى مصر
الدفاعية التاريخية خاصة الوسيطة . فهو يحمل العشرات منها من مختلف
الاحجام والقدرات ، ابتداء من قلعة قايتباى والاطه وثكنات مصطفى باشا
وغيرها فى الاسكندرية الى طابية قايتباى (غورسان جوليان Fort St. Julien)
شمال رشيد ، حتى دمياط وتيس وبيروز (الفرما) القديمتين ، مرورا بعشرات
الطوابى الصغرى على طول الساحل ، التى تبدو فى بعض القطاعات أنها
تتباعد بفواصل مسافى شبه ثابت ، نحو ٥ كم ، التى تعرف اما بطابية
واما ببرج مثل برج البرلس وبرج جمصه وعزبة البرج بدمياط . . . الخ ،
واضح اذن انه خط الدفاع ، او غلنقل الانذار ، العسكرية الاول عن الدلتا ،
فلك النطاق الساحلى المنسى المهجور من الكتبان الرملية الذى قد يبدو على
السطح بلا فائدة ولا دور .

(1) Lorin, p. 18. (2) Hume, p. 129. (3) Id., 217.

طبع بمطبع مؤسسة دار الهلال

شخصية مصر

دراسة في عبقرية الحكيم

جمال حمدان

الجزء الثاني

دار الهلال



شخصية مصر

دراسة فى عبقرية المكان

بقلم
د. جمال حمدان

الجزء الثانى

دار الهلال

الغلاف للفنان :
حلمى التونى

الفهرس

الباب الرابع

التجانس

١١	الفصل الخامس عشر - التجانس الطبيعى
٥٩	الفصل السادس عشر - التجانس المادى
١٦٦	الفصل السابع عشر - التجانس العمرانى
٢١٢	الفصل الثامن عشر - التجانس الحضارى
٢٥٥	الفصل التاسع عشر - التجانس البشرى

الباب الخامس

ثوابت جغرافية ومتغيرات تاريخية

٣٦٣	الفصل العشرون - من السبق الحضارى الى التخلف
٤٥٧	الفصل الحادى والعشرون - الوحدة السياسية
٥٣٦	الفصل الثانى العشرون - من الطغيان الفرعونى الى الثورة الاشتراكية

الباب السادس

شخصية مصر السياسية

- ٦٠٣ الفصل الثالث والعشرون - من إمبراطورية إلى مستعمرة
- ٦٥٤ الفصل الرابع والعشرون - الاستعمار الأوروبى الحديث
- ٦٩٠ الفصل الخامس والعشرون - شخصية مصر الاستراتيجية

الباب السابع

البناء الحضارى والأساس الطبيعى

- ٧٨٤ الفصل السادس والعشرون - قلب العالم: موقع مصر الجغرافى
- ٨٧٦ الفصل السابع والعشرون - هبة النيل
- ٩٤٦ الفصل الثامن والعشرون - ضبط النيل

الجزء
الثاني

شخصية

مصر

البشرية

الباب
الرابع

التجانس

الفصل الخامس عشر

التجانس الطبيعي

التجانس الطبيعي صفة جوهرية فى البيئة المصرية، البيئة المصرية الفعالة يعنى.. فالوادي كله وحدة فيضية، أرضه من تشكيل مائه مثلما هى من صنعه وصلبه.. فالنهر هو بانى واديه الوحيد، والنهر هو الضابط الأساسى إن لم يكن المطلق لشكل اللاندسكيپ الطبيعى بنفس الدرجة التى يبرز بها فيه للعيان.. ولهذا فان النيل يمنح أرض مصر من تجانسه بقدر ما يسيطر على حياتها.. والواقع - كما يقول جورج - أنه «ليس هناك مثل آخر لبلد هو كلية وإلى هذا الحد من خلق ظرف جغرافى واحد» (١).

من الناحية الأخرى يقول بيرجرن «مصر بلد مفارقات طبيعية درامية» (٢) . ولا تناقض.. فهذا أيضا صحيح كل الصحة اذا نحن اعتبرنا مصر الصحراء والوادي معا.. فالاختلاف بين الصحراء والوادي اختلاف جذرى كامل.. فكما أن التباين بين الدلتا والصعيد هو تباين ثانوى وليس أوليا، أو هو فى الدرجة لا فى النوع، فكذلك التباين بين الصحراويين الشرقية والغربية.. أما التباين الأولى حقا والثنائية الحقيقية فعلا فى مصر فهى تلك التى بين وادى النيل ككل والصحراء ككل.. ومصر بهذا تتألف عامة من بيئتين أساسيتين هما: الصحراء والوادي.

وإذا كان من الجغرافيين الألمان مثل بنك وبارتس من يميزون بين الأقاليم المتعددة البيئات وبين قليلتها، أو كما يعبرون بين الأقاليم ذات النغمة الثلاثية Dreiklang والثنائية Zweiklang إلخ (٣) ، فإن مصر بهذا المعنى هى من الأقاليم ذات النغمة الثنائية.. ومع ذلك فان هذه الثنائية تترك مكانها فى

(1) HB. George, Relations of geography & histiry , Oxford, 1910 ,p277.

(2) Berggren loc. cit . , p40.

(3) Hartshorne , Nature of geog . , p . 261.

الحقيقة لأحادية مطلقة اذا نحن اعتبرنا الحياة فى مصر، أى مصر المعمورة.. وفى استطاعتنا إذن أن نعد مصر الفعالة بيئة أحادية بمعنى الكلمة، ذات نغمة واحدة Einklang النيل .. والنيل وحده ضابط إيقاعها .

أما من أين يأتى عنصر التجانس أو التجنيس فى تشكيل النهر، فمن طبيعته الارسابية أساسا، فكما رأينا، عملية الترسيب النهري، ككل عمليات الترسيب المائى، تخضع لمبدأ التدرج الوئيد طبيعيا وميكانيكيا.. فاذا كان ثمة تغيير فانه يكون طفيفا وتدرجيا جدا على المستوى المحلى، بحيث لا يصبح محسوسا إلا على مدى مسافات مديدة.. يضاعف من هذا ويؤكد فى حالتنا أن الوادى الفيضى، أولا، رقعة واحدة متصلة من الشلال الى البحر لا تكاد تعرف الانقطاع، وأن النيل فى مصر الجافة هو، ثانيا، مصب بلا روافد، أى بلا مصادر تدخل التعديل أو الاضطراب على تدرجه الرتيب.. ولهذا نجد فى كل جوانب ومظاهر السطح فى مصر النيل تدرجا هادئا على المحور الطولى من المنبع الى المصب بحيث يبدو بروفيل الوادى كله كمقياس مدرج.. وبحيث يمكن أن نلخص كل مورفولوجيته فى سلسلة من الانحدارات المنتظمة والمعادلات التدرجية البسيطة التصاعدية أو التنازلية.. يصدق هذا على انحدار الوادى، وحتى على اتساعه.. كما يصدق على تكوين تربته ومائيته، مما سينعكس أيضا وبالضرورة على المحاصيل الزراعية والانتاج، بل والسكان والحياة... إلخ.

وفى النتيجة، فان من الصعب أن نجد بلدا يخضع فى ملامحه لقانون التدرج كوجه مصر.. فاذا كان التجانس هو قانونه الأول، فان التدرج قانونه المكمل، أو فلنقل إنه التجانس فى تدرج أو التدرج داخل التجانس.. فالتغير لا يحدث - ابتداء - بصورة فجائية، ولذا لا يعرف لاندسكيپ مصر التحول المفاجئ أو الجزر الضالة الغريبة فضلا تماما عن الانقطاع.. ويترتب على هذا أن التغير لا يتراكم حتى يتبلور فى فروق محسوسة بدرجة أو بأخرى إلا فى أقصى الطرفين من مصر فقط.. وهكذا نعود فنجد أن كل شىء فى مصر الوادى، كما رأينا فى مصر

الصحراء لا يتغير إلا على الأطراف القصوى ليس فقط فى النواحي الطبيعية.. بل والبشرية أيضا.. وإذا جاز إطلاقا أن نتحدث عن قطبين متنافرين فى اللاندسكيب المصرى، فهما «تجاوزا» القطبان الشمالى والجنوبى فى برارى الدلتا وفى النوبة السفلى، ومع ذلك فليس الأمر تنافرا ينقض مبدأ التجانس القاعدى ويخرج عليه تماما، بقدر ما هو اختلاف اقليمى ثانوى الدرجة، ويظل الجسم الأساسى من مصر والتجانس جوهره والتدرج مظهره.

فى ضوء هذا المفهوم، وعلى أساس هذا المنطلق، نستطيع الآن أن نعرض بتفصيل لمظاهر التجانس وجوانبه فى كيان مصر الطبيعى والمادى.. ولعل خير ما نفعل فى هذا السبيل أن نتتبع كل جانب من هذه الجوانب على حدة.. فنحلل مظاهر التجانس أو التباين داخلها مع الموازنة بينها ووزنها وتقييمها، بادئين بالجوانب الطبيعية من تضاريس ومناخ ونبات، ثم نتقدم الى الجوانب البشرية كالزراعة والرعى والسكان و السكن والقرى والمدن... إلخ حتى اذا فرغنا منها جميعا كنا بحيث نستطيع أن نصب كل هذه الجوانب فى هيكل مركز من أقاليم مصر الجغرافية، وذلك كإطار عريض ونهاى يلخص فكرة التجانس كما يصحها ويضعها فى حجمها الطبيعى بغير مبالغة أو تقليل.

فى الجغرافيا الطبيعية

فأما اللاندسكيب الطبيعى، أى الجغرافيا الطبيعية من أرض و سطح، فإن دراستنا المطولة السابقة تحت باب «شخصية مصر الطبيعية» ما هى برمتها الا تطبيق تفصيلى كامل لمبدأ التجانس فى هذا المجال.. ولا يبقى لنا هنا إلا أن نجمل خطوطها الأساسية العريضة فى صورة موجزة مكثفة، قبل أن نستأنف العرض المفصل لسائر المجالات الطبيعية والبشرية.

فاذا بدأنا بالانحدار العام والسطح والاتساع، فسنجد التدرج فى الوادى نفسه كما سنجده فى اطاره التلى على حافتى الصحراء .. فالوادى يبدأ فى الجنوب ضيقا مختنقا - كل العرض عند كلابشة ١٠٠ متر فقط! - تحتضنه المرتفعات

والحواف من الشرق والغرب، ثم لا يلبث أن يتسع باطراد بينما يأخذ الاطار التلى فى التواضع، حتى اذا بدأ الانفراج عند رأس الدلتا لم يكن اتساع السهل فيها واتضاع التلال حولها إلا استمراراً لاتجاهات تحدت منذ البداية.. وفيما بين الوحدتين، الوادى والدلتا، يستمر انحدار السطح العام متصلا مطردا من الجنوب الى الشمال بلا انقطاع ظاهر.

وبنظرة عامة ، وبرغم صرامة الشكل الخطى الضيق للصعيد ومروحية الدلتا والفارق الاساسى بينهما فى الهيئة ، يتضح لنا أن مجموع الوادى يوشك تجاوزا أن يكون مثلثا مسحويا جدا ولكنه غير منتظم جدا ، أو - كبديل - قمعا مخروطيا أنبويه بالغ الاستطالة ولكنه منتظم نوعا بل إن البعض يشبه شكل الوادى فى مجمله بشكل الحيوان المنوى الذكرى برأسه الغليظ المفلطح وجسمه الخيطى الدقيق الطويل المتعرج .. المهم أن شكل الوادى المميز والخاص جدا ، والذي يعد مظهرا من مظاهر تفرد طبيعة ومورفولوجية مصر مثلما هو رمز اختزالى لها ، إنما استمد فى الأصل من القالب الجيولوجى الصارم الذى صب فيه وهو ذلك الخليج البليوسينى العتيق الذى امتد قديما من البحر حتى إسنا على الأقل .

وحواف هضبتى الوادى أيضا تخضع هى الأخرى لظاهرة التدرج تباعدا وارتفاعا . فهما تزدادان تباعدا بوجه عام كلما اتجهنا شمالا ، كما تقلان ارتفاعا .. ثم أخيرا ومع انفراج الدلتا تزداد الحواف التلية تواضعا بمقدار ما تزداد تباعدا .. كذلك يتدرج انحدار السطح باطراد نحو الشمال .

بالمثل لا ينعكس مبدأ التجانس مع التدرج فى تركيب مصر كما ينعكس على التربة الرسوبية سواء سمكا أو تكوينا .. فسمك طبقات طمى النيل الذى يكسو وجه أرض مصر يزداد كلما اتجهنا شمالا كقاعدة عامة .. أى كلما انخفض الكنتور .. وفى الوقت نفسه يتغير التركيب الميكانيكى لنسيج التربة من المزيد من الرمل الى المزيد من الطين - أما التركيب الكيماوى فمتجانس أساسا فى كل

الوادی لاشتقاقه من مصدر واحد هو الحبشة

فى الهيدرولوجيا أيضا وما يرتبط بها من رى وصرف ، تتكرر قاعدة التجانس مع التدرج .. والضوابط الأساسية هنا هى انحدار السطح المطرد من الجنوب الى الشمال ، ثم القرب أو البعد عن النهر .. وأخيرا مستوى الارتفاع أو الانخفاض بالنسبة اليه .. فباستثناء الجنوب الأقصى الضيق الذى يرتفع كثيرا عن مستوى النهر .. يجد الصعيد ريه بسهولة .. وصرفه بسهولة أكثر ، فإن النهر نفسه هنا مصرف طبيعى ضخم الى حد كبير .. أما الدلتا فلا تجد صعوبات الا فى قطاعها الشمالى الأسفل حيث تجتمع مشكلتا الرى والصرف معا: الرى لأن نهايات الترعرع يصلها الماء منقوصا بعد أن استهلكت معظمه الأحباس العليا والصرف لأن انخفاض السطح وشدة استوائه وقلة انحداره تعوق التخلص من الماء الزائد وتخلق مشكلة الاستصلاح المزمعة .

وعدا هذا ، فقديما وفى ظل الرى الحوضى كانت وحدة البيئة وتجانسها تتجلى فى تمامها حين تتحول أرض مصر تحت الفيضان الى بحيرة هائلة متصلة أو خليج عذب واحد لا تقطعه إلا سطوح السدود وقمم المدن والقرى ، بينما تعود بعد انحسار النيل فترسم صورة سلسلة مترامية لا نهائية من الأحواض المتشابهة سواء فى الصعيد أو فى الدلتا .. وإذا كان الرى الدائم قد خلق اختلافات اقليمية فى شكل اللاندسكيب ، حيث بدأ من الشمال وظل يغزو الجنوب على دفعات فقد كان ذلك أمرا موقوتا بالضرورة ، ونحن اليوم نرى آخر بقايا الحياض وقد اختفت مع السد العالى ، وعاد أديم مصر الزراعية غطاء متجانسا من أطرافه الى أطرافه ، ترصعه - كوحداث زخرفية متكررة - نقوش الحقول والزراعات الدورية ، وتمنحه أجام النخيل العالية «موتيف» موحدا من النوبة حتى فم البحر .. بينما تمثل ترعة الرى والمصرف - الأولى فى الألسنة العالية والثانى فى المواطى البينية سواء ذلك فى الدلتا أو فى الصعيد - موتيف هيدرولوجيا آخر يؤكد وحدة

اللانديسكيب المصرى الحضارى .

ليس هذا فحسب فالمثير أن هذا التجانس الطبيعى القاعدى ، اذا كان ينعكس على الحياة الزراعية والمادية .. فان هذه بدورها تعود فتترد على اللانديسكيب بالمزيد من التجانس أو التجنيس الواعى العامد .. فسطح الوادى كما يرسبه النهر متفضن مجعد بكتل الطمى مليء بالحفر والعليات فضلا عن الانحدارات الطفيفة المستمرة ، وهو بهذا أدخل كما رأينا فى باب التضاريس المجهرية وأبعد شىء عن التضاريس الضخمة أى Macro - relief .

وبهذه الصفة فانه قد يصلح لزراعة الحياض فيما مضى ، أما لزراعة الرى الدائم فهو لا يصلح البتة ، ولابد دونها وقبلها من تسوية الأرض تسوية مطلقة ليس فقط على مستوى الحوض .. بل والحقل أيضا فعلمية التسوية الصناعية - التقصيب والتزحيف كما تسمى - شرط حتمى للزراعة الدائمة ، وبدونها تموت الزراعة غرقا فى أجزاء من الحوض أو الحقل أو شرقا فى الأجزاء الأخرى .

المهم فى النتيجة أن السطح يصبح مسوى فوق أنه مستو ، أو قل مسطحا أكثر مما هو سطح بالمعنى الجغرافى المعروف ، ويصبح تعبير «صفحة» اللانديسكيب حقيقة كما هو مجاز .. وبعبارة أخرى تغدو «التضاريس» داخل الوادى «مبسطة» كالطرق المرصوفة المبلطة . أى تصبح التضاريس أو بالأحرى اللاتضاريس خلقا اصطناعيا من صنع الانسان تماما .

سطح مصر ، إذن هو «شغل يد» يد الفلاح .. وإذا كان جسم الوادى نفسه من صنع النيل فإن سطحه من صنع الانسان وتشكيله الى أبعد حد .. فإذا أضفنا ان الرى نفسه صناعى . أدركنا ان البيئة كلها مصنوعة ومن عمل الانسان - Man made وان اللانديسكيب «الطبيعى» «إنما هو «بشرى» الى اقصى حد ممكن أو متصور .. وهكذا يتضاعف التجانس الطبيعى بتجانس صناعى مضاف .

الوحدة الطبيعية

نصل من هذا كله الى أنه وان كان التغير المتدرج ملموسا فى مصر ، فانه

لايخرج عن حدود التجانس القاعدى .. والوادي كله وحدة طبيعية فيضية واحدة .
اما التفرقة التقليدية بين الدلتا والصعيد فاختلاف فى الشكل والمساحة قبل أن
يكون فى التركيب والنسيج ، ولا يبرر مايقوله كون من أن «مصر من الوجهة
الجغرافية ليست موحدة» (١) أو مايقوله مايرز من أن مصر «كانت تتألف دائما من
أرضين متميزتين ومتباينتين ، العليا والسفلى ، والوادي والدلتا» (٢) ، والأصح ما
يقوله ممفورد من أن «الوادي كله كان وحدة واحدة ، رغم الفروق بين مصر العليا
والسفلى» (٣) وإذا كان ثمة فارق فهو فى الدرجة لا فى النوع ولا محل لأى شىء
كثنائية فى اللاندسكيب المصرى الذى يسوده النهر سيادة مطلقة ولا يغيب فيه عن
عين الرأى أينما كان .. وليس هناك انقطاع أو تغير فجائى ما بين الوادي الفيضى
وسهل الدلتا .. ولندع الحكم للمقارنة ..

كلاهما ، أولا ، كان خليجا بحريا قديما ملأته رواسب البحر .. وإن اختلفا
ما بين خليج مثلثى ساحلى عريض مكشوف وآخر خطى داخلى غائر كالشق .. ثم
جرى عليهما النيل فأعاد تكوين وتشكيل غطائهما الصخرى ، فأعاد بذلك توكيد
وحدتهما التركيبية القاعدية والسطحية مرة أخرى .

كلاهما ، ثانيا ، ينحدر أساسا نحو الشمال ، ولكن بفيل طفيف نحو الشمال
الغربى ، فان ترع الصعيد - الابراهيمية وبحر يوسف بصفة خاصة - تضرب
مبكرا منذ بداية أعاليها نحو الشمال الغربى لتجرى على أطراف الوادي الغربى ،
تماما مثلما تنحدر شبكة ترع الدلتا من فرع دمياط الى فرع رشيد .

(1) C.S Coon , Races of Europe , NY., 1939, p . 92.

(2) JL Myres, Dawn of hist ., H.U.L., 1933 , p . 45.

(3) L Mumford, City in history, Pelican , 1966 , P . 102 .

كلاهما ، ثالثا ، له - أيضا - «ميزوبوتا ميا» الخاصة أى أرض ما بين النهرين ، وسط الدلتا هنا وأرض ما بين النيل واليوسفى هناك .. وكلاهما ، أخيرا ، كان نهريه ديناميا بدرجة أو بأخرى : فى الصعيد «هاجر» النيل غربا فى أكثر من موضع ابتداء من شلال أسوان الى خانق السلسلة الى القاهرة .. وفى الدلتا فقد النيل خمسة فروع قديمة على الأقل أو الأرجح وبقي له فرعان اثنان فقط .

كل الفارق إذن أن الصعيد شق غائر ضيق ، بينما الدلتا مروحة مبسطة مسطحة ، وهى أكثر طمئية فى قلبها من الصعيد ولكنها أكثر منه رملية فى الأطراف .. وفيما عدا هذا فالدلتا تتحلل فى النهاية الى مجموعة مخففة مصفرة متراصة من «الصعيدات» فى نمط أشبه مايكون بورقة الشجر المقلوبة سابقة الذكر .. والتباين المحلى المحسوس لا يبين حقا إلا فى أقصى الأطراف الهامشية شمالا فى الدلتا وجنوبا فى الصعيد الأقصى .. فالأولى نطاق مستنقعى بحيرى ، والثانى شريط جنادل صخرى ، وكل بيئة حدية أساسا تركيبا كما هى موقعا .. أما الفيوم «مصر الصغرى» لا بانفصالها الواضح عن الوادى كدلتا داخلية فحسب وإنما كذلك من حيث هى تصغير جامع للدلتا والصعيد .. فانها بصيغة رياضية الجذر الجبرى لمصر Integer of Egypt ! .

وليس معنى هذا بطبيعة الحال أنه لا توجد فروق بين أجزاء مصر أو بين الدلتا والصعيد ، فليس هذا هو المقصود بالتجانس ، ولا هو وارد حتى فى نظرية الاقليم كفكرة جغرافية .. المقصود فقط أن الفروق فى حالتنا أقل كثيرا من جوانب التشابه .. وهناك اختلافات هامة بلا شك بين الدلتا والصعيد من الناحية الطبيعية ، وإن كانت لا تخرج عن حدود التجانس القاعدى العريض ، فإذا كان الصعيد ببساطته واستقامته يمكن أن يعد نموذجا للوادى الفيضى ، فإن الدلتا هى بلا شك المثال الكلاسيكى للدالات .. الصعيد كما سبق شقى غائر عميق بالهضبتين ، بينما الدلتا سهلية مبسطة مكشوفة .. والمعمور - الأرض السوداء الزراعية - يقع السواد الأعظم منه فى الصعيد على الضفة الغربية ، ولكنه العكس فى الدلتا ،

حيث نجد شرق الدلتا أكبر مساحة من غرب الدلتا بنسبة محسوسة .

كذلك الصعيد أكثر ثباتا من حيث تغيرات مجرى النهر ، فلم يعرف النهر فيه إلا التغيرات العادية فى تعرجاته المحلية وبعض حالات موضعية ومحدودة من تغيير أو هجرة المجرى .. أما الدلتا فكانت ديناميكية جدا من الناحية الفيزيوجرافية كما رأينا فى دراستنا الطبيعية المفصلة من قبل .

وهناك بعد هذا فارق دال بين شبكة الرى فى كل من الدلتا والصعيد .. فكقاعدة تقريبية عريضة يمتاز الأخير بالنمط التكعيبي Trellised بحكم وجود وترع طويلة تأخذ من الجنوب الى الشمال وترع عرضية تتعامد عليها من النهر إلى الصحراء .. أما فى الدلتا فالنمط فى مجموعه شجرى أو عنقودى Dendritic بحكم الشكل المروحي ولكن يبقى فى النهاية أن ذلك كله فروق من الدرجة الثانية لا تجب التجانس الأسى والأساسى .

وهذا كله ماينقلنا خطوة أخرى وأخيرة لنحدد - فى الخلاصة الصافية - معنى التجانس فى البيئة المصرية عامة وفى اللاندسكيب الطبيعى خاصة .. إن التجانس الطبيعى حقيقة ملموسة ، فذلك أمر لاشك فيه فى بيئة احادية تعد بسيطة الى حد ما اذا ما قيسست ببيئة أحادية أخرى ولكنها مركبة فى ذاتها كبيئة البحر المتوسط فى الشام حيث يجتمع السهل والجبل ، والصحراء والواحة ، والنهر والوادي ، والعشب والغابة .. أما أن نبالغ فى تقدير ذلك التجانس الى الحد الذى نصل فيه الى صورة باهتة الملامح خالية من هزة التباين ومفاجآت التغير فذلك أمر ينفيه التدرج الأساسى الذى وجدناه داخل ذلك التجانس .. فضلا عن دقائق التفاصيل المحلية والموضعية التى لا تنتهى.

يقول روبرت فيدن «نظرا لشفافية التباين ودقائق التغير فى اللاندسكيب المصرى ، فقد يظن المرء خطأ أنه لا ملامح له ، وقد يصل الظن به أخيرا الى أنه لم ينتقل أبدا وأن تقدمه لم يكن إلا وهما .. فبعد سفر طول النهار، قد تحسب أنه

لم يكن ثمة إلا منظر واحد عبره شاهدت تلاعب الضوء والنور والشكل اللانهائى " هذا فجر وهذا ظهر وهذا غروب" (١) فهذا الحكم أقل من نصف الحقيقة ، والا فماذا نقول عن هولنده أو الدنمارك السهلتيين مثلا ، ولعلهما أكثر من مصر تجانسا طبيعيا بل ورتابة ؟

والواقع أن من الخطأ أن نقلل - كما فعل هيرودوت قديما - من «جماليات الاقليم Aesthetics of landscape» فى مصر .. حقا أن مصر تخلو من الغابات والجبال - قطبى السياحة الباردة - ولكنها تملك فى النيل مايمكن أن يعد بمثابة عقد متصل لا ينفرط من البحيرات السويسرية او الايطالية مجتمعة .. الخ .. وحقا إن اللاندسكيپ المرئى فيها زراعى مصنوع منتظم مهندس «داجن» من صنع الانسان ،ولكنه دائم الخضرة والروعة والثراء ، وليس متوسط الجمال أو بسيطا كما يصوره البعض .. ومن ثم فاللاندسكيپ المصرى سياحى بدرجة كبيرة .. وموهبة مصر السياحية تكمن فى الأرض بقدر ما تبرز فى المناخ ، و السياحة فى مصر جغرافية فى كل معنى يمثل ماهى «تاريخية» الى أقصى حد .

ولا ننسى فى النهاية أن جانب المنفعة فى اللاندسكيپ المصرى يرجح الجانب الجمالى على قوته .. فهو منتج غزير الانتاج وليس مجرد زخرف طبيعى فحسب ككثير من البيئات الجبلية والغابية التى تعطى ظلا بلا ثمر كما توصف أحيانا ويمكن القول انه اذا وضعت الوظيفة فى كفة والزخرفة فى كفة ، فان مصر تختار الاولى فى الدرجة الاولى ولكنها لا تهمل الثانية بعد ذلك .. وكثيرون - يقينا - يغبطوننا على طبيعتنا او يودون لو استبدلوا بيئاتهم المشجرة المضرسة بكل جمالياتها ببيئة كمصر تجمع بين روعة المناخ وبراعة الانتاج دون أن ينقصها جمال المنظر الطبيعى مع ذلك .

مناخ مصر

إن لم يكن مناخ مصر هو نموذج التجانس النادر، فإنه على الأقل أكثر عناصر البيئة المصرية تجانسا بالتأكيد، أكثر يقينا من الأرض سطحا وتربة.. وربما كذلك من المائية ريا وصرفا، بالاضافة الى الزراعة أيضا.. فكما يلخص فيشر، فإن

(1) Robin Fedden , Land of Egypt , Lond., 1939 , P. 11 .

«الظروف المناخية متجانسة أو متشابهة بشكل ملحوظ فوق كل أرض مصر» (١)، أو كما يحدد مابرو «لا يتنوع المناخ في مصر تنوعا كبيرا، وإن كان أقل اتساقا من تنوع التربة» (٢).

ذلك ، أولا وبوجه عام، في طبيعة المناخ من حيث هو، وهو، ثانيا وبالدقة، في طبيعة مصر الجغرافية، وهو ، ثالثا ولكن فوق الجميع، في طبيعة موقع مصر الفلكي.. فعن الأولى، فإن القاعدة العامة في الغلاف الغازي أن صفاته وخصائصه لا تتغير أو تتطور مكانيا إلا بالتدريج والبطء الشديدين وعلى مدى اقليمي شاسع بالضرورة.. عن الثانية، فإن انخفاض السطح وتواضعه وانبساطه عموما، فيما عدا أو الرقعة الجبلية المحدودة الموزعة على الأطراف، ثم انتظام السواحل الخطية وقلة تعرجها أو تغلغلها، أى عدم تداخل اليايس والماء بشدة، كل هذا يستبعد أو يقلل من حدة الاختلافات والفروق المحلية في المناخ بين أجزاء البلد المختلفة (٣).

والواقع أن أهم الاختلافات المناخية الاقليمية في مصر هي تلك التي ترتبط باختلاف خطوط العرض من الجنوب الى الشمال، وهو اختلاف عالمي كوكبي عام بطبيعة الحال، يتصف بأنه منتظم وعريض وتدرجي للغاية في جوهره.. أما أثر اختلافات التضاريس أو السواحل فلا يعدو التعديل المحلي والطفيف لتلك الاختلافات القاعدية المطردة العامة التي ترسمها خطوط العرض.

لهذا السبب سنجد، مثلا، أن خطوط الحرارة المتساوية تسير أفقية بانتظام شديد من الشرق الى الغرب أو في موازاة الساحل الشمالى سواء ذلك صيفا أو شتاء دونما اضطراب أو تعديل تقريبا إلا في أقصى الشرق.. من هذا كله تصبح لاختلافات خط العرض تلك أهمية كبرى، وبعبارة أخرى يصبح الموقع، الموقع الفلكي، الموقع الكوكبي، هو أهم ضوابط مناخ مصر.

عن هذا الأخير بشيء من تفصيل، فإن الجزء الأكبر على الإطلاق من رقعة مصر يقع تحت سيادة نوع مناخى واحد هو المناخ الصحراوى، ومن هنا التجانس الأساسى العام في مناخ البلد.. الاستثناء الوحيد هو شريط الساحل الشمالى المتوسطى الدقيق الذى يتضاءل مساحة مثلما يتدهور كنوع مناخى بحيث يعد إقليما مناخيا هامشيا أو حديا أكثر منه إقليما أوليا متبلورا، ولهذا فإذا جاز أن نتكلم عن ثنائية في مناخ مصر، فإنها تتألف من نوعين أو إقليمين مناخيين، هما النوع الصحراوى المتبلور والمتوسطى المتدهور، أو مناخ BWh ، Csa بتصنيف كيبين

(1) The Middle East, P . 460 .

(٢) ص ٧٦ .

(3) Birot & Dresch , P . 257 .

غير أنه لا مقارنة بينهما البتة جغرافيا، حيث لا يزيد الأخير عن مجرد ملحق أو تذييل أو تهميش للأول، فضلا عن أنهما يندمجان فى بعضهما البعض بتدرج شديد جدا.. والواقع أن نسبتها المساحية الى بعضهما البعض على المستوى المناخى هى تقريبا كنسبة مساحة وادى النيل الى الصحراء على المستوى الطبوغرافى.

من هذه العوامل الثلاثة مجتمعة يخرج مناخنا بقدر كبير وسائد من التجانس والتشابه المكانى، لا يخفف منه الا تدرج وثيد ولكنه أكيد من الجنوب الى الشمال.. فلأن مصر تتراعى نحو ١٠ درجات عرضية كاملة.. فإنها تصبح بمثابة «ترافيرس» عريض أو قطاع طولى ذى بال، مما يخلق بالضرورة بعض فروق محلية، بل إقليمية لا تنكر، ولو أنها لا تبين بالضرورة أيضا إلا فى أقصى الجنوب وأقصى الشمال.

فيما عدا هذا فالواقع كما سنرى أن الفروق الحقيقية فى المناخ فى مصر إنما هى الفروق الفصلية قبل أن تكون الفروق الإقليمية، بمعنى أن الفرق بين مناخ الصيف والشتاء فى نقطة واحدة من القطر قد يكون أوضح وأهم من الفرق بين مناخ أى نقطتين فيه فى فصل واحد، ذلك أيضا والى حد أن البحث عن أقاليم مناخية متميزة لمصر بارزة الحدود والمعالم يصبح وهو حيرة جغرافى مصر عادة.

مناخ انتقالى ، قارى ، مطرد

داخل هذا الإطار، يمتاز مناخ مصر عموما بثلاث خصائص قوية: الانتقالية، القارية، الاطراد، بعبارة جامعة، مناخنا انتقالى فى جوهره، إلا أنه قارى أساسا، ولكنه على قاريته مطرد للغاية، فبحكم الموقع، مصر من الناحية المناخية منطقة انتقالية بالدرجة الأولى.. فمدار السرطان (٢٣,٥) يقع على باب مصر الجنوبى تواء، بعد الحدود أو داخلها (٢٢) بأقل من درجة ونصف درجة.. بينما يمتد جسمها حتى ساحل البحر عند خط ٣٢°، أى على أبواب عروض الخيل شمالا (٣٠ - ٤٠°)، بذلك فإنها فى معظمها تقع أساسا فى المنطقة دون المدارية Sub-tropical ، ولكن عمليا كم منطقة انتقال بين المنطقة المدارية (أو ما بين المدارية inter-tropical) والمنطقة المعتدلة الدفينة.. وعلى الجملة، مصر معظمها يقع فى المنطقة المعتدلة، ونحور ربع الى خمس مساحتها فى المنطقة المدارية.

وبلغة الحرارة، يعنى هذا أن مصر فى معظمها تتبع أنواع المناخات عالية الحرارة macrothermal مع حافة دقيقة من المناخات متوسطة الحرارة

Mesothermal فى أقصى الشمال، وعلى المستوى الكوكبى، يعنى هذا أن مصر تقع فى وضع متوسط بالتقريب بين المناخات المدارية شديدة الحرارة فى أقصى الجنوب (وهى التى تتميز بالحرارة المرتفعة طول العام) وبين المناخات المعتدلة الباردة أو شديدة البرودة Microthermal فى أقصى الشمال (وهى التى تتميز بالحرارة المنخفضة والبرودة الشديدة طول العام).. ومناخنا فى الواقع يتراوح فصليا ما بين هذين القطبين النقيضين، بحيث يتناوبه كل منهما فى أحد الفصولين، فيسود المناخ المدارى الحار صيفا بينما يسيطر المناخ البارد شتاء (١)

من ثم تمتاز مصر، على عكس هذين القطبين نفسيهما، بفصلية حادة فى المناخ ما بين فصلى الصيف والشتاء.. كل ما هنالك أن المناخ الحار هو الذى يغلب ويسود لأنه يغطى الجزء الأكبر من السنة، وإذا تذكر مصر أولا وأساسا كبلد حرارة ومناخ حار لا العكس، فنسبة الفصل الحار أو الصيف الى الفصل البارد أو الشتاء عندنا هى تقريبا بنسبة ٧: ٥ شهور (من إبريل الى أكتوبر ومن نوفمبر الى مارس على الترتيب) ولا نقول بنسبة ٨: ٤ أى الثلثين : الثلث (من مارس الى أكتوبر ومن نوفمبر الى فبراير على الترتيب).

وفى غياب المطر كلية وسيادة الجفاف الصحراوى، تصبح الحرارة دون الرطوبة هى العامل الأساسى أو الوحيد تقريبا فى التمييز بين فصول السنة، إذ تكاد تندغم الفصول الأربعة فى فصلين أساسيين اثنين هما الفصل الحار والفصل البارد، فلا نكاد نعرف إلا الصيف والشتاء على الترتيب، وذلك على خلاف المناخات المدارية الحارة الجنوبية حيث الحرارة ثابتة والرطوبة هى المتغيرة فتقسم السنة الى فصلين هما: الفصل المطير والفصل الجاف، وعلى خلاف المناخات الباردة الشمالية أيضا حيث تبرز الفصول الأربعة بوضوح تام .

تلك الفصلية الثنائية الحادة هى بالدقة ما نسميه بالقارية، فالمناخ القارى المتطرف سمة أساسية فيها، ونتيجة منطقية، لموقعنا الكوكبى فى العروض الوسطى، وكذلك لموقعنا الجغرافى من اليابس الشمالى بين القارات والبحار، مثلما هو قرينة لازمة للظروف الصحراوية السائدة، والحق-أن كل عامل من هذه الثلاثية يكفى وحده ليفرض القارية الحادة، فكيف باجتماعها؟

فمن الناحية الأولى، نجد أن مدى الحرارة الكبير، سواء بين فصلى السنة

(1) V.C . Finch; G . Trewartha et al Elements of geography , Mcgraw - hill , 1957 P . 150.

الصيف والشتاء أو بين نصفى اليوم الليل والنهار، هو من خصائص العروض الوسطى التى تتناوبها المناخات الحارة والباردة على مدار السنة.

ومن الناحية الثانية فإن موقع مصر بين قارتى افريقيا وآسيا مباشرة أى وسط كتلة يابس هائلة بلا انقطاع وبعيدا جدا عن المحيطات، مع ضالة مساحة البحرين الداخليين المحيطين المتوسط والأحمر.. يجعلها خاضعة بالدرجة الأولى للمؤثرات القارية المدارية والتجارية التى يسودها الانتظام والهدوء، بينما يتراجع تأثير البحر الملطف والمعدل ومعه جبهاته الاعاصرية المضطربة الى الخلف ليقصر على الأطراف والهوامش الساحلية (١) ومن هنا تكون القارية متطرفة بشكل غير عادى.

من الناحية الثالثة فإن سيادة الصحراء على مصر مضاعف خطير للقارية فى حد ذاته، فالجفاف الكامل وانخفاض الرطوبة الجوية وقلة السحب وشدة السطوع، مع ما يترتب عليه أيضا من غياب الغطاء النباتى وتعرض السطح العارى الأجرد، كل هذا يصل بالاشعاع الشمسى سواء الموجب أو السالب الى حده الأقصى، فتفقد الأرض حرارتها ليلا وشتاء بنفس السرعة التى تكتسبها بها نهارا وصيفا.

فى ظل ذلك المناخ الانتقالى، ورغم هذه الطبيعة القارية، فإن لنا أن ننتظر اطرادا أو انتظاما وتشابها مستمرا فى دورة مناخنا، Constasy، أقرب ربما الى الرتابة منه الى التجانس، وبالفعل، فكثيرا ما يقال ان لمصر مناخا ولكن ليس لها طقس، أو قل ان الفارق بين المفهومين أو المضمونين طفيف ضئيل، وعلى أية حال، فليس للطقس بها مثل تلك الطقوس الاجتماعية التى تعرفها أوروبا، فجو أية أربع وعشرين ساعة يكاد يشبه جو أية أربع وعشرين أخرى فى الفصل الرئيسى الواحد، وجو الغد لن يختلف كثيرا على الأرجح عن جو اليوم، الذى لم يتغير تقريبا عنه بالأمس.

ولعل الاستثناء الوحيد هو انخفاضات الأعاصير الشتوية، فهى المتغير الاساسى وسط كل هذا الثبات والاطراد، أو كما يضعها عوض باحكام «مرور الانخفاضات الشتوية والربيعية بالقطر المصرى هو أكبر ظاهرة تسبب تغييرا فى طقس مصر وفى مناخ مصر، ولو لم تكن هذه الانخفاضات لما حدثت بمصر أمطار شتوية، ولا هبت بها رياح الخماسين ولا العواصف الرعدية البرقية، ولما اختلفت مهبات الرياح، وبدونها يكون مناخ مصر عبارة عن شىء واحد مطرد على

(1) Birot & Dresch , P . 257

طول السنين: مناخ حار فى الصيف دافىء فى الشتاء مع اختلاف كبير بين حرارة الليل والنهار ورياح شمالية دائمة لاتتغير (١) .

والحق لقد يصل اطراد واستمرار المناخ فى مصر الى حد أن المرء كثيرا ما يشعر أن الطقس الذى يحس به فى لحظة ما ، فى أى فصل من فصول السنة، بل فى أى يوم، قد سبق أن مر عليه فى عام سابق، ويكاد يجزم بأنه قد عاينه وعائشه بحذافيره، كأنما هو إعادة أو استعادة لقطاع أو لشريحة من جهاز إلى غريب لتسجيل الجو أو من ذاكرة الكترونية للمناخ، يحدث هذا فى أيام من الخماسين كما من الخريف، وفى أى يوم من قلب الشتاء كما من عز الصيف، وهو يحدث، بعد هذا، لا مرة كل بضعة أعوام وإنما تقريبا من عام الى عام.. وذلك لا شك قمة الاطراد والرتابة.

فى الميزان

الانتقالية مع القارية مع الاطراد باجتماعها تطبع مناخ مصر بالضرورة بملامح جوية وطقسية معينة تمنحه مذاقه الخاص الذى اشتهر به والذى يضيف أيضا لونا خاصا على اللاندسكيپ الطبيعى نفسه، وبالتالي يضيف الى شخصية البيئة بعدا يستحق التوقف والتحليل، كذلك فان هذه الخصائص الأساسية، بكل أسبابها ونتائجها، قد تسم أو تصم مناخ مصر ببعض سلبيات قد توحى بأنه ليس المناخ الأمثل، كما أنها تمنحه بالمقابل مزايا فريدة، إن لم تقترب به اقترابا من المناخ المثالى للنشاط البشرى، فانها تجعله مثال المناخ الصحى بالتاكيد، وبين «جماليات» المناخ تلك و«مثالياته» هذه التى قد تكون قيما شخصية، يمكن أن يختلف الرأى، ولكن هناك على الأقل بضع حقائق موضوعية بحتة.

فأولا، من الحدود الى البحر يظل مناخ مصر مناخا مداريا الى دون مدارى، وبالتالي فان مصر، حتى فى الشتاء وحتى على الساحل، تتلقى قدرا عظيما من الاشعاع الشمسى وسطوع الشمس وتقل بها السحب بصورة ملحوظة.. ولقد يصل هذا فى الجنوب خاصة.. الى حد الضوء الباهر أكثر مما ينبغى، بينما قد تختفى السحب هناك تماما معظم السنة.. وعموما فان مصر كلها تمتاز على مدار العام بالشمس الساطعة والجو المشرق والسماء التى تبدو «عالية» لقلة السحب حتى فى الليل، مما يفسر أيضا شهرتها بنجومها المتألقة البراقة.

من هنا أيضا نفهم ضرورة الشباك الخشبي - «الشيش» - فى المسكن المصرى

(١) نهر النيل ، ص ٢٤٢ .

المدنى وقلة الفتحات والشبابيك أصلا فى المسكن القروى وذلك تقليلا لكمية الضوء الباهر والحر اللاfach فى الداخل.. تماما على عكس البلاد الشمالية حيث تصل الفتحات والنوافذ الى أقصاها ويختفى الشيش دون الزجاج طلبا للحد الأقصى من الضوء الطبيعى والدفع.

ولعل الى هذا السطوع أيضا ترجع تلك الملاحظة التى تسترعى انتباه الأوروبيين خاصة وهى هبوط الظلام فى الليل فجأة بحيث يبدو الفارق بين النهار والليل حادا مثلما هو سريع، بعكس البلاد الشمالية حيث النهار كله داكن قاتم مقبض والسماء «منخفضة» ملبدة بالغيوم، بحيث لا يكاد هبوط الظلام حين يحل الليل يكون محسوسا، لاسيما مع خط الأفق الباهت الشاحب أصلا بسبب الجبال والمرتفعات، فلا يلج النهار فى الليل إلا بتدرج شديد ولا نقول دون اختلاف شديد(١).

ثانيا: رغم الرتابة السائدة، فانها ليست مطلقة، وهناك من الناحية العملية عملية تغير متجدد وتجدد دائم فى الطقس لها قيمتها الكبرى فى الحياة اليومية المباشرة كمصحح وكابح للرتابة.. فعداذبذبات الطقس العادية المستمرة طوال العام من يوم الى يوم والتى تخفف تلقائيا من حدة الرتابة كقاعدة عامة، سواء ذلك بموجات الدفء أو البرد النسبى شتاء أو بالموجات الحارة أو اللطيفة نسبيا صيفا، فان انقسام السنة الى فصلين متناقضين بحدّة من حيث الحرارة يقسم تلك الرتابة ابتداء على اثنين، ثم يكسر حدتها كل يوم فى كلا الفصلين الفارق الجسيم بين حرارة الليل والنهار.. أى أن مدى الحرارة الكبير، السنوى واليومي على السواء، يعدل المتوسط العام فى الواقع ويكيف الرتابة، والقارية بالتالى تصحح الاطراد.

لهذا فان القارية كما سنفصل ليست شرا محضا.. فبفضلها لا يعيش الانسان المصرى عمره ولا عامه ولا حتى يومه فى صوبة زجاجية ملتهبة أو تحت ناقوس زجاجى كالأتون، لا، ولا فى ثلاجة فوق خط الثلج الدائم أو تحت الصفر المطلق.. وهذا التغير المستمر فى الحرارة والجو صحى ومفيد ومجدد للجهاز البشرى العضوى والعصبى، ومنشط و حافز للنشاط البشرى.. ويعتبر مصلا مضادا للإملال والركود والكسل.

ثالثا: ليست مصر محرومة تماما من الأثر الحافز والمنشط للتغيرات المناخية الفجائية الاعصارية كذلك الذى تعرفه أوروبا الغربية واليه يعزو البعض تفوقها

(1) Berggren , loc . cit., P . 40 .

البشرى والحضارى، فبغض النظر عن النظرية البيئية التى ترى أن «الانسان الأمثل (السوبرمان) إنما هو الإنسان الأعصارى» (١) ، فإن لمصر نصيبها من مسالك الأعاصير العكسية والغريبات الأعاصرية التى تدخل عنصرا من التغيير الصحى والمفيد على مناخنا المدارى على مدار السنة.. وإذا كان قدر من هذا التغيير يأخذ من أسف شكل الخماسين.. التى تمثل بعواصف ترابها ورمْلِها وقيظها عنصر اضطراب أكثر منها عنصر تجديد، فإن هذا لا يعنى أن المناخ المصرى غير صحى أو جذاب.

فلا شيء أبعد من هذا غن الصحة.. بل إن مصر لتعد مصححا عالميا على مقياس اقليمى هائل لأمراض عديدة كالروماتيزم والبرد وأمراض مناطق الشمال عامة.. كما أنها ذات طبيعة سياحية مزدوجة مناخيا، لاشك بفعل (أم نقول بفضل؟) قاريتها المتطرفة.. فهى مشتى كما هى مصيف.. وإذا كانت هذه الطبيعة المزدوجة تتبلور الى حدما الأقصى فى القطبين المتنافرين فى أقصى الطرفين، الاسكندرية فى الشمال وأسوان فى الجنوب، فإن الأولى تحاول أن تجمع بين الصفتين، بينما تحولت القاهرة بينهما الى مزار ومجج على مدار العام.

رابعا: إذا صح أن الأثرية والرمال العالقة والساقية هى آفة جو مصر، أو إذا عد البعض الخماسين «نقطة سوداء» فى مناخها، فإن هذا كله ومثله إنما يعود ليزكرنا بأن مصر فى النهاية إنما واحة صحراوية، أى واحة جافة من الطين يحيط بها الرمال من كل الجهات، ولهذا فإن التراب أو الغبار الذى تعانى منه فى الخماسين وغير الخماسين، ولكن فى الخماسين أكثر.. إن هو إلا الثمن الطبيعى الذى تدفعه مقابل ميزة الماء بلا مطر.. فالتراب والرمل يتقاسمان هواءها كما يتقاسمان أرضها.. وأثناء العواصف الرملية يمكن للوادی كله من الشلال الى البحر أن يبدو أحيانا كحزمة كثيفة من الحياة تغلفها لفافة سميكة من الغبار.

وكما أن هذا قد يفسر أمراض العيون والرمد المتفشية خاصة التراكوما والعمى، فلعلة كذلك يفسر - بالانتخاب الطبيعى - نمو أهذاب المصرى، إن لم يكن

(1) E . Huntington , Civilization & climate , New Haven , 1924 P . 301 ; Main-springs of civilization , New Haven , 1945 . P . 370 - 85.

سعة عينيه أيضا، ليس فقط بين المصريين المحدثين ولكن أيضا القدماء (تذكر «لوحات الفيوم») والسبب نفسه نستطع أن نفهم لماذا يجمع الشباك المصرى حتما بين الشقين الخشبي والزجاجي في آن واحد.. فالمشكلة ليست الضوء أو الحر المفرط فقط، وإنما الغبار والتراب المتسلل كذلك.

خامسا: وأخيرا، فكما أن الضوء الساطع يغمر مصر فيمنح اللاندسكيپ إنعكاسا تأثيريا معينا، فإن أثر غبار الجفاف يطبعه بطابع أقوى وأشد كما هو مناقض كل التناقض، فاللاندسكيپ المصرى، خاصة منه الغطاء النباتى، وكذلك المباني رغم طلائها الفاتح والمتجدد فى المدن، يبدو غالبا كالحا قاتم اللون بما يكسوه من غلاف ترايبى دائم.. الأمر الذى يبدو شديد المفارقة فى هذا الجو الساطع دائما الباهر أحيانا.

ولهذا فعلى حين تمتاز البلاد الشمالية الباردة الممطرة بغطاء نباتى مغسول نظيف لامع براق شديد الاخضرار دائما مثلما هو شديد الكثافة دائم الخضرة evergreen وذلك رغم قتامة الجو الداكن المقبض، فإن مصر على العكس تمتاز لجفافها الشديد بغطاء نباتى ولاندسكيپ مترب مغبر متسخ وباهت ever - dusty رغم الجو المشرق الوضاء المحيط، ولعل هذا كله ما يفسر لماذا تبدو مصر عامة ومدنها خاصة - القاهرة علم شهير على هذا - متربة متسخة كالحة بالنهار، جميلة أخذاة متألقة بالأنوار فى الليل، أو فلنقل أجمل بالليل الساتر منها بالنهار الكاشف.

استراتيجية المناخ (١)

من أين تستمد مصر عناصر ومعالِم مناخها الرئيسية، وما هى القوى والضوابط الأساسية التى تحكم هذا المناخ؟ بحكم موقعها قرب وسط العالم القديم، تتأثر مصر على بعد أو قرب وبدرجات متفاوتة بالقوى والضغوط المناخية الكبرى التى تحكم مناخ النصف الشمالى من نصف الكرة الشرقى.. وهناك أربع قوى حاكمة تربض وترابط فوق أركان هذه المنطقة وتتنازع السيطرة عليها.. وبعلاقات التفاعل والشّد والجذب والصراع بينها تتحدد، ان صحت الاستعارة «استراتيجية المناخ» فيها وفى مصر بالتالى، تلك القوى - الأركان هى «الكتل الهوائية» السائدة التى هى بالنسبة للغلاف الجوى بمثابة كتل القارات والمحيطات بالنسبة للغلاف الصخرى، ثم نظم الضغط الجوى المرتبطة بها والتى هى بدورها أشبه فى المناخ بحركات الباطن التكتونية والتيارات البحرية فى الجيوفيزيقا.

(1) W. B . Fisher, P.28 , 52 ; Birot & Dresch , P.250 ff.

وهذه الكتل تمثل وتلخص فى الواقع كل أنواع وتوليفات الكتل الهوائية الأربعة الممكنة على سطح الكرة الأرضية، وهى القارية والبحرية والمدارية والقطبية.. فهناك منها اثنتان بحريتان رطبتان واثنتان قاريتان جافتان.. وفى كل منهما واحدة مدارية وأخرى قطبية، وكل منهما تقع على التقاطع مع الأخرى، وبذلك تتنضد أربعتهما كأقطاب محورين متقاطعين على شكل علامة × فهناك أولا كتلة الهواء الموسمى الحار فى جنوب آسيا، وهى بحرية مدارية رطبة، تقابلها كتلة هواء الأطلسى فى شمال ووسط المحيط الأطلسى وهى بحرية قطبية رطبة اعصارية وأن تحولت أيضا فى الجنوب الى كتلة مدارية نوعا.. ثم هناك كتلة هواء سيبيريا الباردة، وهى قارية قطبية جافة، تقابلها أخيرا كتلة افريقيا الشمالية على النصف الشمالى من القارة أى الصحراء الكبرى، وهى قارية مدارية حارة وجافة.

سيلاحظ بعد هذا أن عند تقاطع هذه الكتل الأربع يقع البحر المتوسط.. الذى يتحول بالتالى الى مجمع لتأثيراتها المتباينة نظرا لطبيعته الخاصة، مثلما تتأكد بها طبيعة المنطقة الانتقالية، فكبحيرة من الماء يحيط بها اليابس من كل الجهات تقريبا، يتحول حوض البحر الى وسط مناخى اقليمى خاص له قانونه المستقل تقريبا وسط نظام العالم القديم، أكثر منه مجرد امتداد أو لسان مناخى للمحيط الأطلسى كما هو شائع،

فكجسم مائى يسخن ويبرد أبطأ من اليابس المحيط، يكون البحر أبرد من اليابس فى الصيف وأدفأ منه فى الشتاء.. ولذلك يتحول، على الأقل نسبيا وعلى الأغلب جزئيا، الى بحيرة من الضغط المرتفع فى الصيف وسط محيط الضغط المنخفض المحقق على اليابس المجاور.. ثم الى بحيرة من الضغط المنخفض فى الشتاء وسط محيط الضغط المرتفع على اليابس المحقق.

هذا، الى جانب تداخل اليابس والماء بشدة داخل حوض البحر نفسه، بالإضافة أيضا الى تداخل الجبال والسهول حوله ، وكذلك جيوب الجذب والرطوبة، يحيل الحوض الى بؤرة اضطراب جوى على نطاق محلى أو اقليمى بحيث تستقطب المؤثرات المناخية الكبرى المحيطة وتسمح لكتلها الهوائية بأن تغزوها من جميع الجهات على مدار السنة بحسب فصولها المختلفة.

على أن الجدير بالذكر هو أن منطقة حوض المتوسط، لشدة تعمقها وبعدها عن

المحيطات وأطراف القارات، لا تصل إليها هذه المؤثرات إلا ضعيفة معدلة ومنهكة أو مستهلكة بدرجة أو بأخرى، وذلك كنهايات أو ذبول أو كآسنة متلصصة، بمافى ذلك مؤثرات الكتلتين البحريتين الرطبتين اللتين يتفق لهذا أنهما على السواء وعلى اختلاف طبيعتهما تفقدان رطوبتهما بسرعة كلما اقتربتا من المنطقة فلا تصلها إلا وهما أقرب الى الجفاف نسبيا.

بهذا يصبح حوض المتوسط عامل تعديل مناخى كما هو عامل جاذب لتلك التيارات والمؤثرات، ولو أن أثره يظل فى النهاية محدودا محليا نوعا لأن حلقة جباله المطوقة تكبت مجال نفوذه المناخى وتقصره على شقة ساحلية ضيقة ومدى اقليمى ضحل.. وإذا كان هذا الحاجز الجبلى يخفى أمام مصر بالذات، فإن هذا لا يغير كثيرا من الوضع، ويظل دور البحر والمؤثرات البحرية فى مناخها ثانويا بالقياس الى دور القارة والمؤثرات القارية الطاغية.

وعلى أية حال، فبين هذين القطبين الأخيرين بالدقة، القارة الافريقية والبحر المتوسط، تنحصر معظم المؤثرات المباشرة فى مناخ مصر فى الواقع (هل نقول كما فى تاريخها الجيولوجى أيضا؟) وعلى هذا المسرح الجوى البسيط - المعقد إذن، تمضى دراما المناخ فى مصر، دون انفصال بالطبع عن المنطقة ككل.

الصيف

ففى الصيف، حين تتعامد الشمس على مدار السرطان ويشد تسخين اليابس على العروض الجنوبية من نصف الكرة الشمالى فيتكون نظام الضغط الموسمى العميق على جنوب آسيا، يمتد انخفاض هذا النظام غربا حتى يشمل شرق حوض المتوسط، ممثلا بوجه خاص فى نوبة شهيرة منفصلة متميزة على قبرص نظرا لما تمتاز به من إحاطة الماء باليابس والجبال بسهول الداخل.. ولهذا نجد أن خطوط الضغط تسير فى مصر وحولها شبه طولية من الشمال الى الجنوب.. مثلما تتناقص قيمها كقاعدة من الغرب الى الشرق كلما اقتربت من قلب المنخفض الموسمى فى آسيا.

ومن الناحية الأخرى يضعف أثر منطقة الضغط الأزورى المرتفع الدائم على الأطلسى بعد إذ تآرجح شمالا وانحسر غربا، فلا يكاد يحس فى حوض المتوسط الغربى إلا لاما، بينما تطرده رياح النظام الموسمى طردا من حوضه الشرقى فتصبح هى وحدها المسيطرة المطلقة على مناخ المنطقة .

فتحت جذب منخفض قبرص هذا نجد أن الرياح الموسمية التى بدأت مطيرة

جدا من المحيط الهندي تستكمل رحلتها غربا حتى الحوض الشرقي من المتوسط ، ولكنها تصله معدلة جافة تماما قد فقدت صفتها الموسمية وتحولت إلى رياح تجارية عادية ، كما يتغير اتجاهها فتدور عكس عقارب الساعة لتتحول من شرقية إلى شمالية أو شمالية شرقية تعبر البحر متجهة إلى الجنوب حتى تصل إلى مصر .

وتلك بالذقة هي الرياح الإتيزية Etesian الشهيرة عند اليونان القدماء ، والرياح «البحري» عندنا اليوم ، والتي ليست إلا امتدادا جنوبيا أفريقيا على التتابع لرياح بدأت في أوروبا ومن قبلها في آسيا (١) . وهذه الرياح تسود مصر جميعا طوال الصيف باطراد وانتظام مثيرين ، ومن هنا الاستقرار النادر الذي يتصف به صيفنا مناخيا . وهو استقرار لاحظ ، يلفت النظر فيه أنه إذ يحدث في الفصل الحار فأنما يرتبط بفصل الضغط المنخفض، والضغط المنخفض كما هو معروف مولد كل الاضطراب والتغير في الجو عموما .

مهما يكن، فإن مما يساعد على هذا الانتظام والاطراد أن الرياح الشمالية تلك تستمد فوق أرضنا المزيد من الدفع وقوة الانطلاق تحت جذب منخفض جوى آخر هائل هو منطقة حوض النيل والسودان في شرق الصحراء الكبرى الشديدة السخونة، وهو المنخفض نفسه الذي يرجح أنه يجتذب من الجنوب أمطار الحبشة الموسمية التي تحدث فيضان النيل العظيم، إمامن الجنوب الشرقي من بحر العرب والمحيط الهندي مباشرة كما كان الرأي السائد قديما، وإمامن الجنوب الغربي من خليج غانة والمحيط الأطلسي كما هو الاعتقاد السائد حديثا .

المهم أن رياح الشمال هذه ، كما تبدأ رحلتها القصيرة عبر المتوسط الشرقي جافة، فإنها تصلنا بعدها جافة أيضا، من جهة لضيق البحر، فلا تتمكن من التقاط رطوبة تكفى لتساقط المطر، ومن جهة أخرى لأنها إذ تتقدم من عروض أعلى إلى عروض أدنى فإنها تزداد سخونة فتزداد من ثم قدرة على امتصاص الرطوبة لا على تكتيفها.. على أن هذا لا ينفي أن للبحر تأثيره على رطوبة هذه الرياح.. وإنما في طبقات الجو السفلى فقط.

ذلك أنها حتى ارتفاع نحو ٢٠٠٠ قدم تتشبع بقدر لا بأس به من الرطوبة، إلا أنها رطوبة لا تكفى لسقوط المطر، وبدلا من ذلك تنشئ كثيرا من السحاب و«الشابورة» التي تعرف جيدا على سواحلنا خاصة في الصباح، كما ترفع بها

(1) Birot & Dresch , P. 261 .

الرطوبة النسبية الى درجة يمكن أن تكون مرهقة لولا سرعة الرياح ونسيم البحر الذى يصل مفعوله الى عمق ١٥ - ٢٠ كم (من هنا تدين مصايفنا بالكثير من قيمتها لسرعة الرياح ونسيم البحر).

أما فوق ٢٠٠٠ قدم فإن الكتلة الهوائية تظل جافة، ولا تلبث كلها أن تجف تماما بعد مسيرة قصيرة فوق الداخل وفى النهاية ولأنها تتقدم باستمرار من عروض أبرد الى عروض أسخن، فإن رياح الشمال تأتينا ملطفة منعشة مرغوبة للغاية (١) فهي مرطبة وإن لم تكن رطبة، تحمل قدرا من قطرات بخار الماء والندى دون أن تجلب قطرة مطر واحدة.. على أن قوة تأثيرها تضعف تدريجيا كلما أوغلت داخل البلد، فتكون أفعال في الدلتا منها فى الصعيد.

وعلى الجملة، فكما أدرك المسعودى مبكرا «ما يهب من» أسفل النيل ويسمى أسفل الأرض فهي شمال وتفعّل أضداد هذه الأفعال (يقصد الخماسين) من تختيار الأبدان.. وأهل مصر يسمونها البحرية.. وتداومها فى الصيف يطيب هواهم ويبرد ماءهم فى الليل والنهار.. فقد تفعل ذلك الريح الغربية فى هذا الفصل، إلا أن الأغلب فى ذلك الشمال» (٢)، من هنا قيمة وشهرة هذه الرياح الأثيرة التى يعرفها مراكبية النيل والواحيون على السواء «بالطياب» أى الريح الطيبة: إنها «صبا مصر».

بصفة عامة إذن يمكن القول فى الختام والخلاصة إن مصر برمتها تتحول فى الصيف الى اقليم مناخى واحد.. هو جزء من مناخ اليابس الإفريقى الحار.. لا يعدله ويخفف منه إلا رياح الشمال المنعشة الملطفة، وبالتحديد أكثر، تتحول مصر كلها فى الصيف الى جزء من مناخ الصحراء الكبرى، بكل ما يعنى هذا من حرارة قانطة وجفاف مطلق.

الشتاء

هذا الانتظام والاطراد مع التجانس المناخى شبه التام يعطى مكانه فى الشتاء، على العكس تماما، للاضطراب والتباين الواضح.. وهذا بدوره وضع لافت ابتداء، لأنه يتفق والفصل البارد أى فصل الضغط المرتفع، وهو الضغط الذى يخلق عادة

(1) W . Fitzgerald , Africa, 1961 P. 30 .

(٢) التنبيه والإشراف ، ج ٨ ، ص ١٨ .

ظروف الاستقرار لا الاضطراب فى المناخ.. ففى هذا الفصل، حين تنزلق نطاقات المناخ الكوكبية جنوبا مع حركة الشمس نحو مدار الجدى، يتأرجح نطاق الغربيات والعكسيات بانخفاضاته الاعصارية فى غرب أوروبا لينتظم حوض البحر المتوسط بما فى ذلك معظم ساحله الجنوبى.

وفى الوقت نفسه، ورغم أن مستوى الضغط الجوى الحقيقى على البحر نفسه يكون أعلى فعلا فى الشتاء البارد منه فى الصيف الحار بطبيعة الحال، يكون البحر الآن أدفاً من اليابس المحيط.. ولهذا يتحول حوضه الى بحيرة متصلة بدرجة أو بأخرى من الضغط المنخفض نسيبا Winter lake تقع بين كتلة الضغط المرتفع على أوروبا الثلجية فى الشمال، وبين الضغط المرتفع فى الجنوب والذى يمثل نطاقا مستمرا تتصل فيه ثلاث كتل من الضغط المرتفع: الأزورى (المنزلق الآن جنوبا) على الأطلسى، وكتلة الصحراء الكبرى الباردة، وأخيرا نظام الضغط الموسمى ضد الاعصارى على وسط آسيا^(١).

من ثم تغزو البحر كتل الهواء القطبية الباردة الرطبة من شمال الأطلسى والمدارية الحارة الرطبة من جنوبيه، فيصبح بذلك مفتوحا لأعاصير الغربيات من الأطلسى تقتحمه بكامل طوله حتى اللفانت وشرق السويس لتحتل الحوض بكامل عرضه، مزيفة الرياح التجارية الشمالية التى تدور بصفة عادية حول خلية الضغط الأزورى ومزيجة إياها بعيدا الى الجنوب.

بهذا تصبح الانخفاضات هى المسيطر الرئيسى على مناخ المنطقة، ليس بدورها هى الذاتى المباشر والحاسم وحده فحسب، ولكن أيضا بما تجذب الى الحوض من كتل هوائية أخرى من خارجه سواء من الشمال الأوراسى المتجمد أو الجنوب الافريقاسى الأقل قسوة.. وبهذا أيضا يصبح دور هذه الانخفاضات العكسية ثلاثى الأبعاد فى الحقيقة، كما يصبح هناك ثلاثة أنواع من الكتل الهوائية والرياح تدخل فى تشكيل الطقس اليومى طوال الشتاء وحواليه.

وأحيانا يطلق على كل هذه الكتل ذات الأصول القطبية والمدارية عند وصولها الى حوض المتوسط أسماء محلية مناسبة مثل الجبهة المتوسطية أو جبهة

(1) Fitzgerald , P.30.

الأليزية Alizes أو الجبهة الانتقالية وأحيانا أخرى الجبهة المعتدلة أو الجبهة الصحراوية (١) المهم أن البحر يتحول حوضه الى بؤره من الاضطراب والجبهات والأعاصير المتقلبة التي تجعل الجو أبعد ما يكون عن الاستقرار والثبات الذي يعرف الصيف.

فأما عن دور الأعاصير الذاتية المباشر، ففي هذه الانخفاضات تلتحم كتل الهواء الدافئة من الجنوب بكتل الهواء الباردة من الشمال في «جبهات» اعصارية تمثل مفتاح المناخ السائد.. ففي هذه الجبهات يكمن «فعل الزناد» في عملية تكثيف الرطوبة وتساقط المطر.. وبذلك تكون الأعاصير هي مصدر المطر الرئيسى الذى يميز شتاء البحر المتوسط.. أما أعاصير الأطلسى فتصل عن طريق غرب أوروبا أو أيبيريا أو شمال افريقيا، ولكنها ما أن تلامس ماء البحر من جديد حتى يتجدد شبابها وتنبعث قوتها، كما أن تدفق الأهوية المختلفة المصادر من الأقاليم المجاورة على حوض البحر يساعد على تغذيتها أو تدعيمها فى رحلتها شرقا.

ورغم أن حوض المتوسط يتحول بهذا الى شبه خليج أو امتداد للأطلسى، فنادرة هي الأعاصير العكسية التى تستمد مباشرة من المحيط الأطلسى، ومعظم الأعاصير التى تكتسح المتوسط إنما تنشأ فيه موضعيا فى الواقع وذلك نتيجة لتداخل اليابس والماء الشديد فيه.. ولهذه الأعاصير المحلية المنشأة عدد من البؤرات المعروفة تتولد فيها، أهمها حوض البو وقبرص (منخفض قبرص الدائم) ثم جنوب الجزائر وخليج سيرت، والأخير أكثرها تأثيرا على مناخ مصر بحكم الموقع، كذلك فإن لها، على زئبقيتها، مسارات ومسالك شبه تقليدية إما مع الساحل الشمالى أو الجنوبى أو تتوسط البحر بينهما.. وتتحدد طبيعة كل إعصار من هذه الأعاصير بموقع بؤرة الأصل ومسارات التقدم.

التفرقة بين الأعاصير الغازية الأطلسية المنشأ وتلك المحلية المتوسطية المنشأ هي من الأهمية بمكان، فعليها يتوقف فارق كبير فى نوع الطقس المصاحب أو المترتب.. فالأولى قطبية بالغة البرودة إنخفاض الضغط فيها شديد الغور، عنيفة القوة والسرعة، رياحها هوج قارسة.. والقطاع الدافئ منها عالى الرطوبة ملبد بكتل هائلة من السحب الكثيفة القاتمة، كما يصحبها كثير من الضباب، ثم هي

(1) Birot & Dresch, P. 258.

أخيرا شاسعة الامتداد طويلة الإقامة مما يطيل فترات الطقس الرديء المتقلب.

أما الأعاصير المتوسطية الأصل فانخفاضاتها أقل غورا وعنفا ورياحها أقل حدة وقسوة.. وهى غالبا ما تعطى طقسا مشرقا وضاء. وسماء صافية حيث أن قطاعاتها الدافئة قد تكون جافة تقريبا وبلا سحب تماما وأخيرا فان مساحتها أقل امتدادا وإقامة بحيث تقصر فترات الطقس الرديء وتزداد فرص الصحو والتغير. .

على هذه الأعاصير جميعا تضعف وتتدهور بسرعة كلما أمعننا شرقا وابتعدت عن مصدرها الأصلي فى الغرب.. ولذا لا تصل مصر الا مخففة متواضعة، كما أنها تمسها مساحفيا كماس الدائرة دون أن تتوغل فى الداخل، مقتصرة على النطاق الساحلى لا تتجاوزة الى أبعد من عمق الدلتا على الأكثر، والمرجح، بحكم الموقع، أن أغلب ما يصيب مصر منها هو من النوع المتوسطى المنشأ.

وبعض الأعاصير قد يتخذ مسارا بحريا أو ساحليا بحثا فتكون ممطرة عادة.. وبعضها قد يتوغل الى مسلك قارى بحث على الصحراء فيكون جافا متربا فى الغالب وإن تراوح بين البرودة والدفء بحسب الظروف المحلية، هذا، وإلى جانب انخفاضات الشمال الغربى الأساسية.. تتعرض مصر أحيانا لانخفاضات من الشمال الشرقى من قبرص أو ساحل الشام.. وأحيانا أقل لانخفاضات من الشرق، ومن سيناء بالتحديد.

والمقدر أن مصر تتعرض لمرور انخفاضات الأعاصير هذه طوال شهور الشتاء بمعدل ٤ انخفاضات فى الشهر فى المتوسط ، قد ترتفع الى ٧ فى الذروة.. والملاحظ أن عددها يزيد ابتداء من سبتمبر حتى تصل الى قمته فى يناير، حين تأخذ فى التناقص.. وتذلف الأعاصير تباعا وسراعا فى فبراير خاصة.. بينما تمضى بطيئة متثاقلة فى نوفمبر بالذات.. ومتوسط المكث عموما نحو ٥ أيام.. للطقس فيها شبه دورة ثابتة وإيقاع منتظم.

فهى تبدأ بيوم أو اثنين من الصحو الملحوظ والدفء والشمس المشرقة نسبيا، هى فى الواقع ثمرة ومحصول، مثلما هى إعلان عن، قدوم الجبهة الدافئة من

حيث يتخلف الى أواخر الشتاء.. هذا الهواء ليس قاريا تماما، بل شبه قارى، فأصله كتل هواء الأطلسى البحرية الرطبة إلا أنها تعرضت للتبريد الشديد على قلب أوروبا.. فمن حين الى حين تنجذب تيارات من هذا الهواء الأوروبى فى مؤخرة دورة من دورات انخفاضات الأعاصير المتوسطية.. فتكتسب كثيرا من الرطوبة أثناء مرورها فوق البحر الدافىء الى جانب شىء من الدفء فى طبقاتها السفلى.

هذا الاختلاف الرأسى فى التسخين يؤدى الى عدم استقرار الجو، وهذا مع الرطوبة المكتسبة يؤدى الى كثير من المطر من طراز الرخات الفجائية الغزيرة.. وكثير من أمطارنا الشتوية، وكل ماعسى قد يسقط من الثلج القليل، يرجع أساسا الى هذا المصدر. نوبات الهواء البارد الرطب القادم من وسط وشرق أوروبا.. وغالبا ما تكون أواخر الشتاء وأوائل الربيع فصلا غير محبب على الاطلاق، تنقطه فترات مطولة من الجو البارد اللاذع، مع كثير من المطر المنتشر.

إذ ننتقل الى الهواء المدارى القارى، الجاف عادة، نلقاه غالبا فى أواخر الشتاء وأوائل الربيع قادما من الجنوب، من الصحراء، وهو يرتبط أساسا بتكون انحدار محسوس فى الضغط من الجنوب الى الشمال ما بين يابس الصحراء وانخفاضات البحر المتوسط، ولذلك عادة طريقتان :

الأولى أن يجتذب الهواء المدارى من الجنوب باعتباره القطاع الدافىء من انخفاضات أعاصير البحر المتوسط.. ولذا فهو أكثر ارتباطا بالشتاء، وهذا يعطى طقسا متطرفا متقلبا للغاية.. إلا أنه عادة قصير العمر.. وفى المناطق الصحراوية يحمل معه عواصف رملية قوية تلخصها عبارة «أمشير الأرعن» (فبراير) المتداولة فى فولكلور الطقس عندنا.. أما الطريقة الثانية فأكثر ارتباطا بالربيع حين تبدأ الصحراء الجنوبية فى التسخين بينما الشمال مازال باردا، فتصبح الظروف ملائمة لاختلاط التيارات الهوائية المختلفة.. فتندفع الرياح الجنوبية الدافئة بسرعة حاملة الغبار والرمال.

الرياح فى الحالىن جافة جنوبية أساسا ، مع تنويعاتها الفرعية من جنوبية غربية وجنوبية شرقية ، وفى الحالىن يتحول جزء كبير من الطاقة الحرارية الى مجال الضغط مثيرا رياحا قوية قد تصل أحيانا الى سرعة العاصفة وقوة

الأنواء Gale Force، وفي ساعات معدودة قد ترتفع درجة الحرارة ١٥ - ٢٠ درجة مئوية لتتجاوز علامة الـ ٤٠ بينما تنخفض الرطوبة النسبية الى ١٠٪ وربما الى ٢٪ وبهذا قد تسجل درجة الحرارة في أبريل أو مايو نهاية عظمى أكبر مما تصل اليه في عز الصيف نفسه أى في يوليو أو أغسطس،

بعد مرور الانخفاض يتحسن الجو فتتخفض الحرارة نفس القدر الذى ارتفعت به وتعود الرطوبة ٩٠٪ وأحيانا لا يصلح الجو ولا يبده الغبار إلا سقوط المطر السريع من الجبهة الباردة (١)، ولعل هذه الموجات الحارة المبكرة السابقة للأوان طلائع وبواكير الصيف نفسه.. أو هى إيدان باقترابه.. إنها تذكرنا بالصيف بقدر ما تذكرنا بالصحراء.

تلك الرياح المحلية إنما هى رياح الخماسين - خمسون يوما أو خمسون مرة أو خمسون يوما بعد الاعتدال الربيعى أو شمس النسيم أو حول عيد الفصح أو القيامة لاندري.. لا، وإن نذكر هنا النظرية البالية التى تشتق الكلمة من اسم قمبيز.. بحسبان أو زعم أنه فقد جيشه فى الصحراء بسببها فارتبطت باسمه منذ ذلك الحين (٢).

ولنما يجوز لنا أن نضيف أن الخماسين هى على الأرجح وكما الملح فانزلب Vansleb رحالة القرن الـ ١٧، وهى «مريسنى» العصور الوسطى والعرب (٣) نسبة الى أرض المريس أى الجنوب، أو كما يضعها المسعودى «مضافة الى بلاد مريس من أوائل أرض النوبة فى أعالي النيل وهو صعيد مصر» ورغم أن مرجع هذا الاشتقاق هو المصدر الجنوبى الذى يغلب على الخماسين، ورغم شهرة المريسى غير الأثرية حيث «يعمل لها حساب» بعكس «الطياب» أى رياح الشمال مثلما يذهب المثل الشعبى، وبحيث يقع الوباء إذا هى دامت بمصر مثلما يذكر المسعودى، فالمحير أن المسعودى نفسه يصفها أنها «باردة تقطع الغيوم وتصفى » الهواء وتقوى حرارة الأبدان» (٤).

وعلى أية حال، خماسين اليوم تقابلها تسميات مختلفة فى البلاد العربية المجاورة - الجبلية (القبلى) فى ليبيا، الهبوب فى السودان، الشلوق فى الشام، الطوز فى الكويت والخليج، السموم فى الجزيرة العربية وإيران... إلخ.

تمتد فترة الخماسين من منتصف فبراير الى منتصف يونيو، لكن قممتها تتركز

(1) Birot & Dresch , P.260, 263.

(2) M.G. Daressy , Les maladies frequentes au Caire au XVIIIe siecle B.I.E., 1922 -- 3 , P . 77 .

(3) Ibid .

(٤) التنبيه والإشراف ، ج ٨ ص ١٨

فى قلبها أبريل.. فهى تتواتر بمعدل نحو ٢,٥ انخفاض فى فبراير ٢,٧٥ فى مارس، ٣,٠ انخفاضات فى أبريل، انخفاضين فى مايو، وانخفاض واحد فى يونيو.. وفى المتوسط يتراوح عمر الانخفاض الخماسينى الواحد بين يوم واحد وثلاثة أيام.. من هنا فان فترات سيادة الخماسين الفعلية طوال تلك المدة لا تتجاوز ٢٥ يوما فى السنة الا بالكاد، بمعدل ٥ - ٦ أيام فى كل من فبراير ومايو، ونحو ٧ أيام فى كل من مارس وأبريل(١)، ان الخماسين فى الحقيقة إنما «نصف خماسين» إن أردنا الدقة.

والمهم عمليا أن انخفاضات الخماسين تنقسم الى نوعين: واحد بحرى المسار يسود فى الشتاء، وآخر قارى صحراوى المسار أكثر فى الربيع.. فالأولى خفيفة قصيرة العمر قد تمر دون أن يحس بها أحد.. وهى على الأسوأ مثيرة غبار وعثير فقط.. أما الثانية فحارة طويلة العمر يمكن أن تكون مرهقة للغاية بالحر والغبار معا(٢).

وبهذه الخصائص مجتمعة تؤكد الخماسين الطبيعة الانتقالية لربيعنا كجسر من برد الشتاء الى حر الصيف، ليس فقط بصفة عامة من شهر الى شهر ولكن أيضا بصفة تفصيلية من يوم الى يوم، ومن ثم بطريقة مضطربة غير متدرجة.. إذ تقل الحرارة ترتفع ثم تنخفض ما بين حر كحر الصيف القادم وبرد كبرد الشتاء الذى انقضى.. وليس كانخفاض تدريجى مستمر مطرد حتما وكل يوم ما بين الطرفين النقيضين، ذلك أن موجات الخماسين هى جبهات حارة تتبعها فوراً جبهات باردة يعود بعدها الطقس الربيعى المعدل، بحيث نجد يومين أو ثلاثة من الحر، ثم مثلها من البرد ثم غيرها من الاعتدال، وهكذا على التعاقب لشهور.

وبهذا الشكل أيضا يجتمع الشتاء والربيع والصيف معا فى غضون أيام فقط بطريقة اختزالية قصيرة المدى.. فموجات البرد والأعاصير العكسية الأوروبية المصدر تعادل الشتاء، وموجات الحر الصحراوية المصدر تعادل الصيف، وبين الاثنتين يمثل الطقس المعتدل الربيع شبه الخريفى نفسه.. وهذا الاستقطاب الاختزالى لا يحدث بطريقة منتظمة ولكن بصورة عشوائية، فلقد يسبق الصيف الشتاء وذلك بموجة حر تعقبها موجة برد، أو العكس أحيانا... إلخ، وكما رأينا فإن

(1) L.J. Sutton , « A barometric depression of the Khamasin type » , C.S.J. , 1912 , P.25 .

(2) J.I. Craig . « Types of weather in Egypt » C.S.J., 1909, P.12. F.W. Oliver, Dust storms in Egypt , «G.J., 1947 , P. 207

أكثر ما يتجسد اجتماع الفصول هذا يتجسد فى ابريل قلب الربيع وقلب
الخماسين.

أخيرا، فان هذه الرياح الشهيرة أو ذات الشهرة السيئة، فضلا عن مضايقاتها
من رمال وغبار وقيظ، لها أثرها السيء على الصحة، خاصة الأمراض الصدرية
والتنفس والأعصاب.. بل وعلى معدل وفيات الأطفال، وأحيانا أيضا على الاتصالات
الكهربائية والتليفونية، وكذلك على الزراعة لا سيما أنها تأتى فى فصل الانبات
والمرروعات فى بداية النمو مازال، فهى، وليس الصقيع، العدو الحقيقى للزراعة فى
مصر.

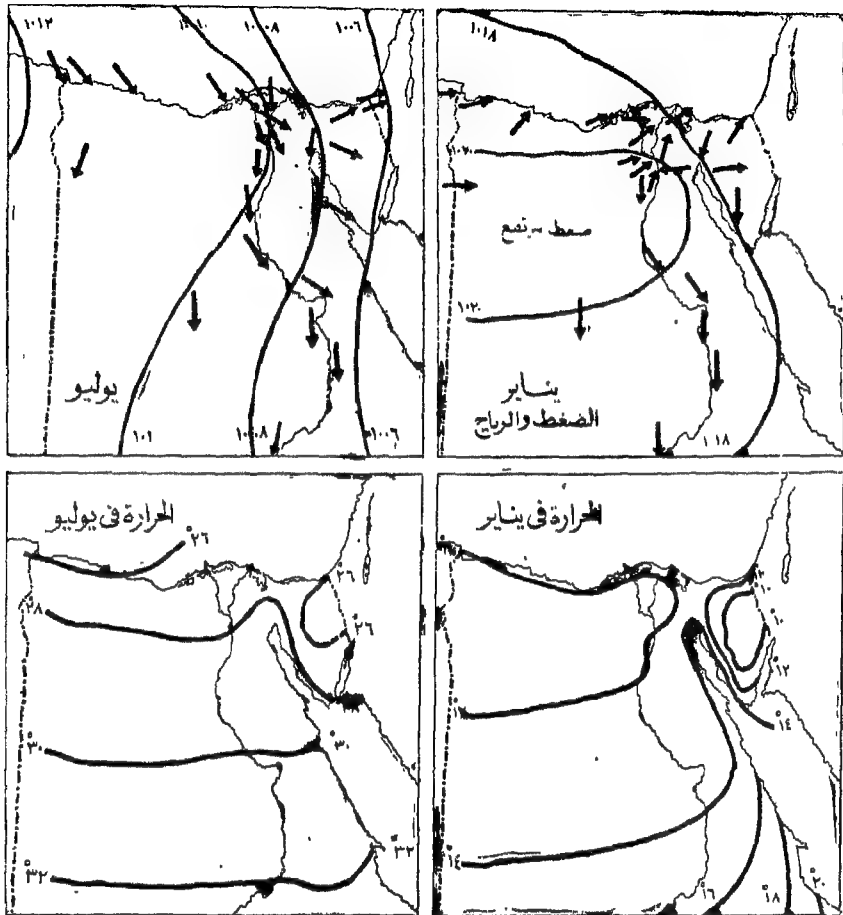
إن الخماسين هى «زفير الصحراء» كما توصف و فضلا عن أنها إعلان مزعج
صاخب وغير مريح فى قلب الربيع عن بداية نهاية الشتاء وعن تبشير مقدم
الصيف.. فأنها بحق وبلا تردد «سموم» مصر حيث الرياح البحرى هى «الصبا»
ولكنها مع ذلك ليست «بالنقطة السوداء» فى صفحة مناخنا الناصعة كما يببالغ
بعض المتذمرين بالطبع من المرفهين (١) وعلى الأقل فإنها أبعد شىء عن الرتبة
وأقرب شىء الى الجو الاعصارى المتغير رغم الغبار، ومن ثم فقد تعد منشطا
وحافزا وان بطريقة استفزازية.

دورة الحرارة

لعل الحرارة أقرب عناصر المناخ الى التجانس، رغم الفروق المحلية والإقليمية
التي تعد طفيفة نسبيا والتي تخضع لمبدأ التدرج بصورة قوية.. وأهم عاملين فى
الفروق الحرارية هما خط العرض ثم أثر البحر شمالا وشرقا.. وعموما يتفق أثر
الاثنين خط العرض والبحر المتوسط فى توجيه الحرارة نحو الانخفاض شمالا فى
الصيف، ولو أن أثر البحر يقلب العلاقة فى الشتاء بحيث يحيد أثر خط العرض أو
يتغلب عليه.

لهذا نجد خطوط الحرارة المتساوية تتبع بصفة عامة خطوط العرض حيث تتابع
تنازليا بالتدرج، سواء فى الصيف أو الشتاء، من الجنوب الى الشمال.. غير أنها
فى أقصى الشمال قرب الساحل ينقلب ترتيبها أو تدرجها انقلابا طفيفا فى الشتاء
حيث نجد الساحل أدفاً من الداخل كنتيجة لأثر البحر.. كذلك فإنها فى أقصى
نهاياتها الشرقية قرب البحر الأحمر تنحرف نحو الشمال.. قليلا فى الصيف وكثيرا

(١) عوض ، نهر النيل ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .



شكل (١) مناخ مصر : الضغط والحرارة والرياح

فى الشتاء، وذلك بتأثير البحر.. كما قد تتبع خط الكنتور الى حد ما وبصورة محلية فوق جبال البحر الأحمر وسيناء.

وكما ألمحنا من قبل، تنقسم السنة المناخية فى مصر الى فصلين أساسيين طاغيين، أكثر منها الى أربعة فصول شبه متقاربة أو متكافئة.. إذ بقدر ما يبرز الفصلان النقيضان الشتاء والصيف، يشحب الفصلان الانتقاليان الربيع والخريف حدة ومدة.. من الناحية الأخرى فإن هذين الأخيرين، كفصول انتقالية وكشهور جسر بين الحرارة والبرودة، أدنى الى قدر من التشابه والتقارب نوعا فى الحرارة وبعض عناصر الجو الأخرى، وإن اختلفا بالطبع فى جوانب وعناصر أكثر.. وهذا ما يمنح مجرى الحرارة السنوى كله نوعا من السمترية والانتظام، أشبه بدورة الموجة البحرية المتتابة المتناظرة، حيث تقع على جانبى كل من الشتاء والصيف مرحلتان وسطيتان تجمعان خصائص كليهما.

فكلا الربيع والخريف نهاره صيف وليله شتاء الى حد أو آخر.. ثم فى نهار الربيع يولد الصيف بالتدرج الوئيد، وفى ليل الخريف يولد الشتاء بنفس الوتيرة.. فإذا كان فبراير شتاء بحتا.. فإن مارس شتاء + ربيع بنسب مختلفة.. وأبريل شتاء نسبيا + ربيع أساسا + صيف فرعى، ومايو ربيع جزئيا + صيف جزئيا.. بينما أن يونيو صيف صرف.. أى أن النصف الأول من مارس شتاء، والنصف الأخير من مايو صيف، وقلب الربيع هو من منتصف إبريل الى منتصف مايو.

على الجانب الآخر من الصيف، نجد مقابل هذا الترتيب التصاعدى ترتيبا تنازليا عكسيا يؤدى من الصيف الذى يغطى يونيو ويوليو وأغسطس بصفة أساسية الى قلب الشتاء الذى يجمع أساسا ديسمبر ويناير وفبراير.. فإذا كان أغسطس صيفا صرفا، فإن سبتمبر صيف + خريف بنسب متفاوتة، وأكتوبر صيف + خريف + شتاء.. ونوفمبر خريف + شتاء، فى حين أن ديسمبر شتاء مطلق.. أى أن النصف الأول من سبتمبر عندنا صيف، والنصف الأخير من أكتوبر شتاء، وقلب الخريف من منتصف سبتمبر إلى منتصف أكتوبر تقريبا.

وهكذا نجد على جانبى قمة الصيف يوليو، أو على جانبى الصيف عموما، تناظرا نسبيا بين كل مايو وسبتمبر.. وإبريل وأكتوبر، ومارس ونوفمبر.. وفى هذه التناضيات المتناظرة يأتى إبريل وأكتوبر وهما قمتا الانتقالية، وبالتالى أشد شهور السنة تغيرا واختلاطا وعدم استقرار، حيث يجمع كل منهما بنسب متفاوتة وبطريقة اختزالية غير متدرجة تماما بين ثلاثة فصول.. على أن الربيع وشهوره بعد

هذا تختلف عن الخريف وشهوره من حيث أن الأول صعود من البرودة نحو الحرارة ، والثاني هبوط من الحرارة إلى البرودة ، كما أن الأول ينفرد بانخفاضاته الخماسينية المتميزة للغاية .

أخيرا فان لنا أن نلاحظ أن فصول السنة المناخية الأربعة بطبيعتها وبدورها هذه لا تتفق بداياتها ونهاياتها ومواقعها عندنا بالضبط مع تواريخها الفلكية العامة عالميا . فبحكم الموقع الجغرافى وخطوط عرض مصر ، فإنها عادة تسبق تلك التواريخ بنحو شهر تقريبا أو ثلاثة أسابيع . فالصيف مثلا يبدأ فلكيا فى ٢١ يونيو، ولكننا جميعا نشعر بالصيف الفعلى وقد بدأ فى أواخر مايو ، قل منذ ٢٠ مايو أو على الأقل من أول يونيو . وهكذا سائر الفصول الأربعة .

الصيف

يولج الصيف فى الشتاء بالتدريج الوئيد، ولكن أيضا بالانتقال العنيف، خلال موجات الخماسين الربيعية الحارة.. لكن الصيف الحقيقى إنما يولد من الجنوب الحقيقى فقط، حين تعبر الشمس حدودنا الجنوبية لتتعامد على تخومنا فى أقصى نقطة شمالية تصل إليها فى رحلتها السنوية وفى داخل أرضنا، أى على خط عرض ٢٣,٥ يوم ٢١ يونيو، حيث وحين تفقد العصا ظلها تماما وحيث قاس إيراتوستينى قديما أبعاد الشمس ومحيط الأرض.

قبل ذلك، من أواخر الشتاء الى أوائل الربيع، لا ترتفع الحرارة إلا ببطء وبقلة ومع ذلك فان صيفنا فى الواقع الجغرافى يسبق صيفنا الفلكى بنحو شهر كما أوضحنا.. فمذئذ أوائل يونيو تسود الحرارة الشديدة كل أرض مصر بصورة تنفى أى بقاء أو بقايا للربيع.. فبعد أن كان متوسط درجة الحرارة اليومية القصوى والدنيا يدور الثنائى ٣٠- ٢٠ ترتفع بالتدريج لتتراوح حول الثنائى ٤٠- ٣٠ فى المتوسط.

تفصيلا، سلوك الحرارة خلال الصيف يرسم منحنى كالقوس السمترى تقريبا، يكاد يتناظر فيه تصاعدها وتنازلها على جانبى قمته المركزة فى يوليو.. فهناك دائما فجوة، قفزة، واضحة فى متوسط درجة الحرارة اليومية بين مارس وأبريل أو بين ابريل ومايو فى بداية الصيف، نحو ٣ - ٤ درجات مئوية.. وفى الأغلب الأعم يحدد مايو بداية درجات الثلاثينات المثوية، التى تستمر عادة حتى سبتمبر، بعده فقط تهبط عائدة فى أكتوبر الى العشرينات.. وبهذا تظل الحرارة مرتفعة وأقرب الى الاطراد والثبات فوق المائة الفهرنهايتية طوال الفترة مايو - سبتمبر.

من مايو تزحف الحرارة ببطء وتدرّج بمعدل نحو درجتين مئويتين أو ثلاث كل شهر الى قمتها فى يوليو.. ولكن يلاحظ أن هذا المعدل يتناقص بوضوح كلما اقتربنا من يوليو حيث قد لا يتجاوز درجة واحدة.. وبعد قمة يوليو تعود الحرارة فتهدّط منها بنفس التدرّج حتى نهاية سبتمبر أو أكتوبر.. على أن متوسط الحرارة اليومى فى يوليو لا يعلو كثيرا جدا فى الواقع عنه فى أغسطس، خاصة قرب الساحلين أو البحرين، كما أن أغسطس بدوره لا يعلو كثيرا على يونيو.. والواقع أن كلا من يونيو وأغسطس ثم مايو وسبتمبر على جانبى قمة يوليو أدنى الى التقارب نسبيا (١) .

فيما عدا هذا المجرى العادى العام، فإن الترمومتر قديتجاوز علامة الأربعين فى بعض الحالات، بل ولقد يسجل علامة الخمسين، ولكن فقط كرقم قياسى نادر جدا لا يقاس عليه ويسجل بتواريخه.. والأغلب والأغرب أن هذا الحد الخارق لا يحدث فى قلب الصيف وإنما إبان الخماسين.. وذلك كله بوضوح معدّل من الحرارة «صحراوى» ببساطة، يرجع الى التسخين الشمسى المباشر الشديد تحت سماء صافية تماما خالية من السحب تقريبا، عبر غلاف جوى جاف كلية لا يخفف من جفافه أى قدر يذكر من الرطوبة النسبية، وذلك فى النهاية على أرض عارية جرداء تقريبا من أى غطاء أو كساء نباتى ناتج أو مرطب.

والواقع أن الجفاف وحده أو أساسا هو الذى يضاعف من الحرارة، وهو الذى يفسر لماذا كانت مصر أشد حرارة فى هذا الفصل من كثير من المناطق الاستوائية والموسمية المطيرة التى تملأ السحب سماءها فتكسر من حدة الإشعاع والتسخين.. قارن القاهرة مثلا بمدينة بنما أو فريتاون أو دلهى أو حتى بيروت.. فالرطوبة النسبية فى الصيف تنخفض الى حدها الأدنى عموما.. وهى لا ترتفع بدرجة محسوسة الا على وقرب الساحلين حيث ترتفع كمية بخار الماء وكذلك القدرة على التشبع، ولو أن المفارقة المثيرة أن الرطوبة هنا إنما ترتفع فى الصيف أى فى فصل غياب المطر تماما.. فيما عدا هذا فإن نسبة الرطوبة تقل باطراد كلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب أو من الساحل الى الداخل عموما.

وفى كل الأحوال فإن فقر الرطوبة الجوية يطلق العنان للحرارة اللافتحة فى معظم أنحاء القطر.. تلك التى تدفع الإنسان الى الهروب منها فى شكل نومة الظهيرة «القيولة Siesta» الشهيرة.. على أن شدة الحراره هذه مع شدة الجفاف

(1) Climatological normals , Cairo , 1950

خير بالتأكد كما يعرف الجميع من شدة الحرارة مع شدة الرطوبة.. تلك التوليفة المناخية الممضة التي تعد أقسى ما يمكن على الجسم البشرى.

تلك الصحراوية العارمة فى الحرارة تؤكدنا، ولكن تخفف منها وتلطفها فى الواقع، شدة انخفاض الحرارة ليلا.. فبقدر ما تسخن الأرض نهارا، بقدر ما تبرد ليلا - القارية - ولنفس الأسباب تقريبا.. من هنا المدى الحرارى اليومى الذى يزيد كثيرا فى الصيف عنه فى الشتاء، والذى يزيد كلما بعدنا عن البحر وتعمقنا جنوبا نحو الداخل - نحو ٧ درجات مئوية فى الاسكندرية، ١٥ درجة كاملة فى أسوان.

وتلك هى الفائدة الحقيقية والكبرى للقارية.. فلعل هذا المدى اليومى الجسيم هو الذى يجعل رحلة حرارة الصيف عندنا معقولة أو محتملة.. بفضل الليل الذى يصبح واحة الصيف.. مبردا ومنعشا وملطفا يعوض عن حر النهار اللافتح.. لا عجب إذن أن تمتد الحياة الى ساعة متأخرة للغاية من الليل بدرجة لا يعرفها أو يفهمها الأوروبيون مثلا.. ولا عجب أن تشتهر القاهرة مثلا بلياليها الساحرة الساهرة.. وإذا كان من الصحيح أن للتعرض المستمر للحر الشديد مع الجفاف الشديد بلا انقطاع أثرا سيئا ومهيجا أو موترا على الجهاز العصبى والنفسى للإنسان - فإن ما سمته الفرقة الأجنبية بالجزائر قديما «بالكفار Cafard» (١) - فان برودة ليلنا تكسر هذه الحلقة المفرغة من الحرارة الجهنمية .

معنى هذا على الفور ان القارية الصغيرة أو القارية اليومية تصحح تلقائيا القارية الكبيرة أو القارية الفصلية ، وان مدى اليومى الكبير يصلح ما أفسد مدى الحرارة السنوى الأكبر.. وبالتالي يعنى هذا أن ذبذبات المدى الحرارى اليومى السريعة والواسعة، بقدر ما هى مصحح لمتوسط الحرارة العالى، هى حافز ومنشط مناخى طبيعى يكاد يعادل فى بيئتنا أثر الأعاصير الصحى فى بيئة مثل غرب أوروبا.

قارن هذا على سبيل المثال ببيروت التى لا تبتعد كثيرا عن القاهرة فى متوسط درجة الحرارة اليومى نحو ٨٢ ف مقابل ٨٣ ف على الترتيب.. فالحرارة فيهما تبدو متقاربة للغاية.. ولكن هذا المتوسط يكاد يكون مضللا لأنه يغفل المدى الحرارى اليومى.. فنهار القاهرة غالبا ما يتخطى علامة المائة فهرنهايت.. لكن الليل لطيف منعش عادة لحددة المدى الحرارى الذى يصل الى ٢٥ درجة فهرنهايت.. أما بيروت فلا تتجاوز ٩٠ ف نهارا.. إلا أن ليلها لا يهبط عن نهارها أكثر من ١٠ درجات فقط لضعف المدى الحرارى بسبب ارتفاع رطوبتها الشديد، الذى هو فى ذاته أكبر سوابل مناخها.

(1) Fisher, P . 47

القارية إذن ليست شرا مطلقا كما قد نتصور، وإليها أيضا ترجع ظاهرة الندى - ذلك التساقط الخفى أو الخبيء precipitations occultes (١) على سطوح النبات والبيوت، وكذلك شابورة صباح الصيف فى وادى النيل وساحل البحرين.. على أن القارية حين تصل الى أقصاها يمكن أن تكون لاذعة كما فى الصحراء والواحات، قليل الصيف بها يمكن أن يكون شديد البرودة الى حد يتحتم معه الغطاء الثقيل أثناء النوم.. كذلك الاختلاف الفجائى والحاد بين حرارة النهار والليل يمكن أن يعرض الإنسان لخطر البرد (لعل من هنا المثل المعروف «برد الصيف أحد من السيف»).

هذه المعدلات الحرارية العالية بعامة لا تتعدل وتنخفض قليلا إلا على السواحل شمالا وشرقا، ولو أن الرطوبة النسبية ترتفع من الناحية الأخرى كما رأينا.. ولولا أن ارتفاع هذه الرطوبة فى سواحلنا محدود نوعا لأفسدت الرطوبة ما أصلحت الحرارة.. وفى هذانجد أن ساحل المتوسط أحسن حظا من ساحل الأحمر.. لأن الأول سهلى مفتوح تنتشر عليه الرطوبة انتشارا واسعا نحو الداخل دون عائق وبلا تركيز مفرط.. بعكس الثانى الذى يخنقه الحائط الجبلى مباشرة فتتركز كل رطوبة البحر فى الشقة الساحلية الضيقة حتى تتجاوز الحد المناسب فيسود شئ من الجو الخانق الثقيل Mujzy الذى يشتهر به حوض الأحمر عامة.. وفى هذا الصدد سيلاحظ أن ساحلنا الأحمر أقرب من ساحلنا المتوسط الى حالة ساحل الشام - تذكر جو بيروت الخانق المشبع بالذات - وذلك رغم اختلاف البحر وخط العرض بشدة.

- وبالمناسبة، فإن أثر النيل كمسطح مائى على الحرارة أثر محدود ومحلى بصرامة.. ولكنه محسوس مع ذلك من وجهة توزيع السكان أنفسهم.. فهو يطفئ من شدة الحر نوعا، وفى هذا تمتاز الدلتا المتعددة المجارى على الصعيد الضيق، لكن النيل، إذ يرفع الرطوبة النسبية المحلية.. قديجعل الجو مكتوما ثقيلا ممضا بعض الشئ خاصة فى ذروة الفيضان - سابقا - حيث كانت تلك «الزمتة» المعروفة كما تسمى.. ومع ذلك فلعل درجة الحرارة تعود فترتفع داخل المدن الكبرى على الأرجح نتيجة للتكدس الكثيف كما هى القاعدة العامة فى كل التجمعات البشرية النقطية (تزيد درجات حرارة المدن عن الريف المحيط نحو درجتين عادة) (٢).

أما جغرافيا فإن سلوك الحرارة يرسم توزيعا محددا وبسيطا.. فكقاعدة

(1) Birot & Dresch , P . 261 .

(2) E. Hahn , Handbuch der Klimatologie , P . 39 -- 32

أساسية، تنخفض درجة الحرارة بانتظام واطراد كلما اتجهنا شمالا، أى مع خط العرض.. فمثلا يتدرج متوسط درجة الحرارة اليومية فى يوليو من ٣٣,٢ فى أسوان الى ٣٢,٣ فى الأقصر الى ٢٩,٨ فى أسيوط الى ٢٩,٠ فى المنيا الى ٢٧,٢ فى القاهرة، الى ٢٦,٥ فى طنطا الى ٢٥,٤ فى الاسكندرية.. فبين القاهرة والاسكندرية بهذا فارق نحو ٥ - ٧ درجات مئوية (١٠ - ١٥ ف) ولهذا كانت الإسكندرية هى عاصمة الصيف الطبيعية.. ولكن من المؤكد فى هذه الحالة.. كما فى كل نطاق الساحل الشمالى، أن أثر البحر يشارك هنا مع أثر خط العرض.

على أن دور البحر وحده يظهر بكامله فى حالة ساحل البحر الأحمر ، رغم أنه قد يقل فعلا عن دور البحر المتوسط . ففى كل مدن ومحطات ساحل الأحمر نجد درجة الحرارة أقل منها فى نظيراتها على نفس خطوط العرض فى الداخل ، أى فى الوادى ، دع عنك الواحات بالطبع التى تسجل هى والصحراء الغربية المحيطة أعلى درجات الحرارة فى البلد بحيث تعد « قطب الحرارة » فى مصر . وهذا هو السبب فى انحراف خطوط الحرارة المتساوية عند ذلك الساحل نحو الشمال قليلا أو كثيرا .. فمثلا فى يوليو يبلغ متوسط درجة الحرارة اليومية فى القصير ٢٩,٨ مئوية مقابل ٣٢,٠ فى قنا، وفى السويس ٢٦,٣ مقابل ٢٧,٢ فى القاهرة.. من هنا كان ساحل البحر الأحمر مصيفا طبيعيا، ولو أنه بالضرورة يأتى فى المرتبة الثانية بعد ساحل المتوسط (٨).

كما يولد الصيف من الجنوب، يبدأ الحر مبكرا فى الجنوب ويتأخر كلما اتجهنا شمالا.. فرغم أن أعلى الشهور حرارة فى المتوسط العام فى الجزء الأكبر من أرض مصر هو يوليو، فإنه هو يونيو فى أقصى الجنوب حيث يشئ بانتماءات وأوضاع مناخية سودانية أو بالأدق بين - مدارية، بينما هو أغسطس فى أقصى الشمال على الساحل والى عمق دمنهور تقريبا حيث يتخلف تسخين الماء عن تسخين اليابس نحو الشهر فيتخلف شهر الذروة الى أغسطس، أسوان، القاهرة، الاسكندرية.. تمثل هذا التدرج على الترتيب.. ويشارك ساحل الأحمر ساحل المتوسط فى ذروة أغسطس المتأخرة هذه، فإثر البحر فى الحالىن واحد.. وكما فى الاسكندرية أو بورسعيد، نجد فى السويس والقصير (٢).

أخيرا فكما يبدأ الصيف بفجوة حرارية واضحة بين ابريل ومايو، ينتهى بفجوة

(1) Climatological normals .

(2) J. I. Craig "Effect of the Mediterranean Sea on the temperature in Egypt ", C. S. J. ., 1913 P. 105 ff; " Notes on temperature at Alexandria " S. N. ., Jan 1911 , P. 8 -- 12 .

مماثلة بين سبتمبر و أكتوبر.. فينخفض معدل الحرارة في المتوسط اليومي فجأة من الثلاثينات الى العشرينات.. ورغم تناظر الحرارة التقريبي العام على جانبي يوليو، فإن المهم هنا أن الخريف المصرى أدفأ وأعلى درجة حرارة من الربيع، رغم أن الأول هو الجانب الصاعد من الحرارة والثانى هو الهابط.. السبب أن الأول يأتى بعد برد الشتاء الشديد فيكون ارتقاء شاقا ويبدأ، أما الثانى فيمثل محصلة حرارة الصيف التراكمية بكل لهيبها.

على أنه مع تراجع الشمس بعيدا الى الجنوب أكثر وميلها عن السمات أكثر.. تهبط الحرارة بصفة محسوسة.. ومنذ سبتمبر تبدأ السحب تظهر بصورة جدية فى الصباح والمساء.. فى حين يتحول ليل الصيف اللطيف الى برودة محسوسة تتدرج الى لسعة لازمة فى الهزيع أو الربع الأخير من الليل، بينما على الساحل الشمالى قد يعلن بعض المطر والزواجع الرعدية نهاية الصيف نهائيا.

الشتاء

فى هذا الهزيع أو الربع الأخير من ليل الخريف بالدقة يكمن أو يتكون جنين الشتاء فى الحقيقة.. فبالترديد ولكن باطراد، تنخفض درجة الحرارة نهارا وليلا وتتزايد السحب ويتناقص سطوع الشمس حتى يصبح الليل كله أقرب الى برد الشتاء، بينما النهار مازال أقرب الى دفء الصيف.. فأواخر الخريف نهارها صيف وليلها شتاء.. كما فى أكتوبر خاصة.. ولكن ابتداء من نوفمبر يتدهور الجو بوضوح ويسود البرد طوال اليوم ويبدأ الشتاء الحقيقى كاملا، أى قبل بدايته الفلكية فى ٢١ ديسمبر بنحو شهر تقريبا.

والواقع أن هناك فجوة ملحوظة فى درجة الحرارة بين أكتوبر ونوفمبر، تبلغ نحو ٤ درجات فى المتوسط اليومي، بحيث يحدث انكسار ملموس فى حدة الحرارة، وينتهى متوسط العشرينات مع أكتوبر فى معظم أنحاء البلاد باستثناء الجنوب الأقصى.. ثم يظل منحنى الحرارة فى انخفاض سريع بمعدل نحو درجتين أو ثلاث فى المتوسط اليومي كل شهر الى أن يبلغ حضيضه فى يناير.

فيناير هو أبرد شهور الشتاء وذلك فى جميع أنحاء البلاد دون استثناء، على عكس قمة الصيف التى تختلف أو تتخلف ما بين الجنوب والشمال.. وفى المتوسط العام السائد تتراوح درجات الحرارة القصوى و الدنيا فى يناير حول الثنائى ٥٢٠ - ٥١٠ مئوية، مع اختلافات اقليمية ومحلية معينة.. والجدير بالملاحظة هنا أن متوسط

درجة الحرارة اليومية فى يناير يكاد يكون نصف نظيره فى يوليو على السواحل وفى الشمال، بينما يقل عن النصف باطراد كلما أوغلنا فى الداخل ونحو الجنوب.

ولا تقل برودة فبراير كثيرا عن يناير - الفارق نحو درجتين فى المتوسط اليومى- ولذا ربما كان فبراير أشد برودة من ديسمبر.. ولا تبدأ الحرارة فى الارتفاع الطفيف الا فى مارس، ولكنهما متى بدأت تنطلق بسرعة فى ابريل.. ولعل بدايات الخمسين هى التى تعلن نهايات الشتاء بمثل ما أن نهاياتها هى التى أعلنت بدايات الصيف.

جغرافيا، توزيع الحرارة فى الشتاء أكثر تعقيدا بعض الشيء عنه فى الصيف نظرا للتعارض بين أثر خط العرض وأثر البحر، وذلك على العكس من العلاقة بينهما فى الصيف.. فبحكم خط العرض تقل الحرارة بالتدرج من الجنوب الى الشمال، ولكن بفعل البحر الملطف تعود درجة الحرارة فترتفع نسبيا فى النطاق الساحلى الشمالى، ولو أن الفروق المطلقة طفيفة نوعا وليست كبيرة بدرجة خاصة.

من ثم فان انحدار الحرارة مركب لا بسيط، يرسم منحناه مقعرا غير متناظر قمته فى أقصى الجنوب وأقصى الشمال، بينما يتوسط حضيزه قلب القطر.. ولهذا فعلى حين نجد قطب الحرارة فى الصيف فى أقصى الجنوب، نجد قطب البرودة فى الشتاء فى وسط البلد.. حوالى وسط الصعيد ووسط الدلتا ابتداء من المنيا حتى القاهرة وربما امتد حتى طنطا.. فهذه أبعد منطقة فى الوادى عن دفع الجنوب الشمسى وعن تلطيف الشمال البحرى على السواء.

اعتبر مثلا متوسط درجة الحرارة اليومية فى يناير فى هذه السلسلة من المحطات المتتابة بالترتيب من الجنوب الى الشمال: أسوان ١٥,٥، الأقصر ١٣,٠، قنا ١٣,٢، أسيوط ١٢,٩، المنيا ١٢,٢، القاهرة ١١,٦، طنطا ١١,٦، الاسكندرية ١٣,٧، فالأقصر وقنا توشك كلتاهما أن تشبه الاسكندرية رغم فارق خط العرض الجسيم، بينما أن الاسكندرية نفسها ما من منطقة فى مصر كلها أدفا منها سوى أسوان وحدها فى أقصى الجنوب.. هنا إذن على الساحل الشمالى يتغلب أثر البحر على أثر خط العرض.

بالمثل على المحور العرضى، يلعب البحر الأحمر دورا هاما فى تعديل الحرارة نحو الارتفاع النسبى.. وهذا هو السبب فى أن خطوط الحرارة المتساوية تنحرف فى نهاياتها الشرقية نحو الشمال بشكل حاد للغاية حتى ليكاد بعضها، خط ١٤ مئوية مثلا، يتبع الساحل بأمانة ويوازيه سواء بحذاء البحر الأحمر أو على جانبى

خليج السويس.

يترتب على هذا أن أى نقطتين على خط عرض واحد فى وادى النيل وعلى الساحل تكون الأخيرة منهما الأعلى حرارة دائما، بينما اذا أضيفت ثالثة فى قلب الصحراء الغربية فانها تأتى فى ذيل القائمة أى الأشد برودة.. قارن مثلا متوسطات درجة الحرارة اليومية فى يناير فى القصير ١٧,٨، قنا ١٢,٢، الواحات الداخلة ١٢,٣، أو مثلا السويس ١٣,٨، القاهرة ١١,٦، سيوة ١٠,٤ درجة.

على أن الصورة الفعلية لا تكتمل بغير مدى الحرارة اليومى.. فرغم أنه أقل عموما فى الشتاء منه فى الصيف، فانه خصوصا من خلال الحد الأدنى للحرارة اليومية هو الذى يحدد بدقة درجة البرودة وشدة الاحساس بالشتاء.. وكما فى الصيف، القاعدة العامة هى أن مدى الحرارة يقع عند أدناه على الساحلين، خاصة الشمالى، ثم يزداد بسرعة واطرد كلما اتجهنا نحو الداخل جنوبا وغربا، خاصة جنوبا، ففي يناير يبلغ مدى الحرارة اليومى فى الاسكندرية نحو ٨ درجات، مقابل ١٣,٥ فى طنطا، ١١,٥ فى القاهرة، ١٣,٥ فى المنيا، ١٤,٠ فى أسيوط، ١٦,٠ فى قنا، ١٨,٠ فى الأقصر، يعود بعدها الى الانخفاض قليلا تجاه الجنوب الى ١٦,٠ فى كوم أمبو.. ثم الى ١٣,٥ فى أسوان.. كذلك يبلغ المدى فى السويس نحو: ١ درجات فقط مقابل ١١,٥ فى القاهرة.. وفى القصير نحو ٩ درجات فقط مقابل ١٦ فى قنا مقابل ١٧ فى الواحات الداخلة (١).

واذا كان هذا المدى اليومى الواسع تعبيراً مباشراً عن درجة القارية، فانه لايشير الى برودة النهار بقدر ما يعد مؤشرا الى ليل قارس.. حقا ان ارتفاع الرطوبة النسبية فى الشتاء عنها فى الصيف كثيرا يضاعف عموما من الإحساس بالبرودة، لكن النهار يظل دافئاً بما فيه الكفاية.. فنسبة وكثافة السحب فى القبة السماوية تظل معقولة لا تزيد فى أقصاها فى الشمال عن نصفها، كما فى الاسكندرية، تتناقص بسرعة نحو الجنوب حتى تصل نسبة السماء الصافية الى تسعة الأعشار كما فى أسوان (٢).

وعموما لا يكاد يعرف يوم لا ترى فيه الشمس لبضع ساعات أو لحظات على الأقل فى أى مكان.. من ثم ترتفع درجة ومدة سطوع الشمس ساعات طويلة من النهار مما يمنع الدفء والحرارة - تذكر شمس أسوان السياحية الرائعة - بل لقد

(1) Climatological normals .

(2) L.J. Sutton , Climate of Helwan Cairo , 1926 , P . 12 M . Hamed Mohamed , Climate of Alexandria , Cairo , 1925 , P . 20 .

يصبح الطقس بالفعل حارا في الظهيرة أثناء فترات سطوع الشمس المباشر خلال السحب.

والواقع أنه لولا السحب لكان شتاء مصر بفضل سطوع الشمس ربيعا تقريبا والغريب أن نسبة تلبد السماء بالغيوم ليلا أقل منها بالنهار.. بل تكاد السماء الصافية تسود ليلا (ربما من هنا شهرة سماء مصر بنجومها المتألقة) ولو قد كان العكس، لكان نهار الشتاء أكثر من ربيع بالفعل.. ولكن الليل أيضا أقل برودة وقسوة نظرا لانخفاض الاشعاع الأرضي تحت غطاء السحب المدثر.. ولكاد الشتاء بهذا وذاك يكون ربيعا كله.

وها هنا مرة أخرى نرى فضل القارية، وإن بطريقتها السلبية، من خلال المدى الحراري اليومي الحاد.. فكما أن الليل هو الذي يصحح حر النهار القائظ في الصيف، فإن نهار الشتاء الدافئ المشمس هو الذي يعادل برد الليل القاسي ويعوض عنه.

على الجانب الآخر فإن شدة انخفاض النهاية الصغرى للحرارة تعنى شدة برودة الليل.. يساعد على هذا ويضاعف منه صفاء السماء الليلي.. ولهذا يمكن فعلا لشتاء مصر أن يكون قارسا بالليل أكثر مما تعرف أو قل مثلما تعرف العروض الشمالية التقليدية البرودة، مع هذا الفارق وهو أن مصر - لغلبة الفصل الحار على مناخها - لا ترتب حياتها اليومية والمادية على مثل الوسائل المعقدة ضد البرودة التي تعرفها تلك المناطق في التدفئة أو الملابس أو المسكن، مما قد يضاعف الاحساس البشري بشدة بردنا.

وعلى أية حال فالملاحظ أنه، كما يندر أن تصل النهاية العظمى للحرارة في يوليو الى علامة الخمسين، يندر جدا أن تصل النهاية الصغرى للحرارة في يناير الى نقطة الصفر في أى جزء من مصر، باستثناءات معدودة تسجل بتواريخها كالفلتات الشاذة، لاسيما لحدوثها على هذه الدرجة من القرب من مدار السرطان أو تحته مباشرة.

من ذلك مثلا أن المياه تجمدت ليلا في قريها في سيوة ، وأن التربة الزراعية تتجمد عدة ليال كل شتاء في الدلتا، هذا عدا ظاهرة الثلج والبرد التي لا تقتصر فقط على جبال سيناء والبحر الأحمر أو على قممها المرتفعة، ولكن أيضا تعرف في كل شمال الدلتا من الاسكندرية حتى قناة السويس مرة كل سنة تقريبا، بل وقد تصل الى القاهرة في شكل عواصف ثلجية مرة كل بضع سنين.

لكن الأغلب، حتى في الواحات، أن تتأرجح النهاية الصغرى حول -5° مئوية دون أن تصل الى نقطة الصفر.. وفي كل الأحوال فإنها لا تصل اليها قط أو تقترب منها في أى من النطاق الساحلى في أقصى الشمال والجنوب الأقصى قرب الحدود، الأول بحكم البحر والثاني بحكم خط العرض.

خريطة المطر (١)

ما من شك أن المطر، على ضالته وتواضع دوره وأهميته، هو العنصر الجوهري فى تباين المناخ بين أجزاء مصر، وذلك على عكس الحرارة التى هى أميل الى التجانس الاقليمى سواء صيفا أو شتاء، فالمطر ظاهرة محددة بصرامة اقليميا مثلما هى فصليا، تقتصر على شريحة نحيلة أو نطاق ضيق من الساحل الشمالى مثلما تنحصر كلية فى فصل الشتاء وحده.. ولهذا فنحن اذ نقول المطر فى مصر، فانما نقول المطر فى شتاء شمال مصر لا أكثر ولا أقل.

بالتالى فعلى حين تمثل أرض مصر جميعا اقليميا مناخيا واحدا ولا نقول موحدا فى الصيف، فانها تنقسم شتاء الى اقليمين بسبب المطر والمطر وحده وأساسا، بذلك أيضا يكون الشتاء و/ أو المطر أساس أى تصنيف حقيقى ننشده لأقاليم مصر المناخية الرئيسية. وبهذا كله كذلك وفى النهاية لا تخرج خصائص المطر فى مصر عن ثلاث: أنه متدهور نوعيا، شتوى فصليا، اقليمى جغرافيا.

الخصائص الأساسية

متدهور نوعيا، أولا، لأن الأعاصير العكسية التى تحمله لا تصلنا إلا كانهفاضات ضحلة ضعيفة ومستنزفة حيث تقترب من نهاية رحلتها، رغم أنها تمر طويلا فوق البحر.. ثم إنها لا تمس أرضنا إلا بالكاد بطول الساحل دون أن تتوغل كثيرا، كما أن انخفاض هذا الساحل لا يعوض بتصادم أو غير ذلك.. ويبدو أن لهذا العامل الأخير دورا هاما.. وإلا فكيف نفسر قلة المطر رغم الرحلة البحرية الطويلة السابقة؟

على أية حال.. فان لذلك التدهور مظهرين، الكم والكيف.. فأما الكم، فان أغزر كمية سجلت فى تاريخ أى نقطة فى أى سنة بمصر هى ٣٧٥ ملليمتر فى الاسكندرية، بينما أن أمطر نقطة فى مصر لا تتجاوز ٢٤٠ ملليمتر فى المتوسط أى ٢٤ سم أى + ١٠ بوصة، وهذا الحد الأقصى هو كما نعلم الحد الأدنى لمطر الصحراء فى التصنيف العلمى.. ولولا أنه يأتى فى الشتاء أى فى الفصل البارد لا الحار، لقلت فاعلية المطر بالبخر الى ما دون حد الصحراء.

(1) L.J. Sutton , Rainfall in Egypt , Cairo , 1947

لهذا فلا وجه ولا سبيل الى المقارنة بين مطرنا ومطر الساحل الشمالى للمتوسط.. بل إن ساحلنا ليعد أقل قطاع فى كمية المطر حتى على الساحل الجنوبى نفسه.. وبذلك تأتى مصر وهى أقل منطقة فى حوض البحر كله مطرا، كما أن مساحة مناخ البحر المتوسط من رقعة أرضها تعد أقل نظيراتها فيه.. وإن كان من الانصاف أن نتذكر أن مناخ البحر المتوسط كإقليم طبيعى هو بطبيعته محدود الرقعة للغاية سواء فى حوض المتوسط نفسه أو فى سائر القارات . يبقى مع ذلك أن مصر مناخيا ، كما وكيفا ، أقل بلاد البحر المتوسط متوسطية كما قد نقول (١) .

أما عن الكيف ، الذى يعنى درجة الانتظام ، فان مطرنا القليل يتصف أيضا بعدم الانتظام والتذبذب الشديد ، أى بمعدل تفاوت Variability مرتفع للغاية ، إلى حد تفقد معه المتوسطات الحسابية معناها كما يتعذر رسم خطوط مطر متساوية بمعنى الكلمة . فالمطر قد يقل أو يزيد من سنة إلى أخرى فى نزوات جامحة، يمكن أن تصل به على الجانب السالب إلى حد الامتناع التام فى بعض السنين أى إلى حد الجفاف أو القحط الحقيقى، بكل ما يعنى هذا من أثر على الرعى والزراعة فى حياة بدو الساحل خاصة .

والمقدر أن مقياس التفاوت يتراوح بين الواحد الصحيح فى قلب نطاق المطر وبين ٤ على أطرافه، بمعنى أن المطر فى سنة ما قد يقل أو يزيد عن المتوسط الطويل بما يعادل هذا المتوسط نفسه أو أربعة أمثاله على الترتيب .. بل لقد وصل هذا المقياس فى القاهرة الى ١٠ الأمثال، إذ بلغ المطر فى احدى السنوات ٣٥٥ ملليمترًا، بينما أن المتوسط السنوى يدور عادة حول ٣٢ ملليمترًا.. وفى النتيجة قد يمتنع المطر تماما فى بعض السنين فى بعض مناطقه التقليدية بينما قد يصيب مناطق أخرى لا تعرفه تقليديا.. إنه مطر عشوائى مكانيا كما هو نزوات حجميا .

بل لقد تصل هذه الذبذبة العنيفة الى المستوى المحلى البحت فيكون بقعيا رقعيا للغاية.. فرب واد فى سيناء مثلا، كما ذكر جارفيس، ينال حظا معقولا من المطر ويغل محصولا وفيرا، بينما على بعد كيلومتر أو اثنين يحتبس المطر كلية فى واد آخر فتموت البذور أو البادرات عطشا.. بل أحيانا قد يسقط المطر على جانب من

(1) Birot & Dresch , P . 257 .

الشارع دون الجانب الآخر (١).

الفصلية، بل والتركيز الشديد داخلها في قلب الشتاء، بل وكذلك التركيز المكثف في عدد وحجم الرخات، هي بعد من أبرز خصائص هذا المطر.. ومنطقة الاسكندرية مثال نموذجي، ففي سبتمبر أو أكتوبر قد تحدث بعض رخات من المطر الخفيف، مصحوبة أحيانا بعواصف رعدية، معلنة انتهاء الصيف تماما، لكن يعقبها غالبا فترة هدوء وجفاف واضحة.. أما موسم المطر الحقيقي فلا يبدأ إلا في نوفمبر ويستمر نحو ٤ شهور حتى فبراير، يسقط خلالها نحو ٨٠ - ٩٠٪ من مجموع المطر السنوي، أكثر من نصفها على الأقل يتركز في شهرى ديسمبر ويناير.

ويبدو، كما في كل الشرق الأوسط عامة، أن شهر قمة المطر يبدأ مبكرا في الغرب، ويتأخر كلما اتجهنا شرقا (٢)، فهو ديسمبر في الاسكندرية (وإن تفوق يناير في عدد الأيام الممطرة)، بينما هو يناير في دمياط وبورسعيد.. كذلك فإن موسم المطر يطول نوعا سواء غرب منطقة الاسكندرية في مرسى مطروح أو شرقها في رشيد، ففيهما يبدأ المطر مبكرا قليلا في أكتوبر ويستمر حتى بدايات الربيع في مارس، كما يصبح أكتوبر ومارس أغزر مطرا فيهما مما في الاسكندرية، وإن ظلت قمة المطر مركزة في ديسمبر و/ أو يناير.

وعموما، فنظرا لأنه يحدث تحت ظروف من عدم الاستقرار الجوى، فإن المطر يمتاز في سقوطه بالتركز الملحوظ في عدد محدود من الرخات الغزيرة الكمية القصيرة المدة.. فعدد الأيام الممطرة بالاسكندرية، أعلى ما بمصر.. يتراوح في المتوسط حول ٦٠ يوما في السنة، تقع بمعدل مرة كل ٣ أيام في يناير.. وقد يستمر المطر عدة أيام متوالية.. ولكنه في هذه الحال يكون بكميات قليلة للغاية.. بيد أن عدد الأيام الممطرة ينخفض الى النصف في سائر المناطق الساحلية، نحو ٢٥ يوما، بينما لا يزيد عن ١٠ أيام في القاهرة.. تنتهى الى يوم أو يومين في أسوان.

التوزيع الجغرافى

توزيعا، يقنصر المطر على نطاق ضحل جغرافيا ضحالة انخفاضات أعاصيره متيورولوجيا، فهو متواضع للغاية امتدادا وعمقا، إذ لا يعدو امتداده شريط

(1) Jarvis , Yesterday and Today in Sinai, P 17

(2) Fisher , P 48

الساحل الشمالى بعمق بضع عشرات من الكيلومترات نحو الداخل.. هذا فضلا عن أنه يقل فى الحالىن بسرعة شرقا وجنوبا مع الابتعاد عن المصدر الأساسى للرطوبة.

فعلى المحور العرضى، يتراوح المتوسط بين ٢٠٠، ١٠٠ ملليمتر، ويكاد بعامة يكون فى النصف الشرقى من الساحل ككل نصف حجمه فى النصف الغربى.. ويمكن القول بأن المطر يميل الى أن يتناسب مع طول خط الساحل، أو بالأحرى مع طول خط الساحل المواجه للغرب (قارن ساحل برقه غربا وفلسطين شرقا)(١). ذلك أن لدرجة تعامد الرياح على الساحل أو موازاتها له أكبر الأثر فى تحديد كمية المطر زيادة أو نقصا.. وفى هذه العلاقة فإن الرياح السائدة باتجاهها الشمالى الغربى هى الثابت، بينما أن اتجاه خط الساحل بتعرجاته المعروفة هو المتغيرات.. وهذا هو الذى يفسر الاختلافات البينة فى حجم المطر على قطاعات الساحل المختلفة، وكيف يتعاقب قطاع غزير نوعا مع قطاع فقير نسبيا واحدا بعد الآخر.

فبدءا بقطاع مطروح - سيدى برانى يبلغ متوسط المطر ١٥٠ ملليمترا.. ولكن فى قطاع خليج العرب يتراجع الساحل جنوبا، فيقل المطر الى ١٣٠ ملليمترا.. ثم فى قطاع الاسكندرية - رشيد، البارز المتقدم نحو الشمال ذى المحور الشمالى الشرقى - الجنوبى الغربى شبه المتعامد مع محور الرياح، نصل الى أغزر أجزاء النطاق ربما، حيث يسجل المطر فى الاسكندرية ٢٠٤ ملليمترات، وفى رشيد ١٥٣ ملليمترا.. وفى قطاع البرلس يعود المطر الى قمة منافسة إن لم تكن متفوقة.. فهنا، حيث أكثر نقطة شمالية فى أرض مصر، على نتوء متعمق فى البحر كشبه جزيرة تواجه الرياح أيضا بوضع شبه عمودى.. نجد أمطر نقطة فى مصر جميعا، ٢٤٠ ملليمترا أى ٢٤ سم أو أكثر من ١٠ بوصات.

ومع تغير اتجاه الساحل عكسيا فى قطاع دمياط - بورسعيد بحيث يتوازى والرياح، يعود المطر فينخفض بصورة محسوسة: الى ١٢٤ ملليمترا فى دمياط، ٨٣ ملليمترا فى بورسعيد، ومرة أخرى وأخيرة، إذ يتغير خط الساحل الى غربى - شرقى فى سيناء يعود الى الزيادة النسبية فيصل الى ١٠٠ ملليمتر فى العريش.

على المحور الطولى، النمط بسيط، إذ يقل المطر بانتظام وبسرعة نحو الداخل،

(1) Ibid., P 49.

أى نحو الجنوب والشرق أو الجنوب الشرقى باختصار.. بذلك تصبح خطوط المطر المتساوية موازية بالتقريب لخط الساحل.. ومتدرجة أو بالأصح متحدرة متضاغطة بحسب خطوط الأبعاد.. لكن المشكلة هى صعوبة تحديد أو رسم تلك الخطوط. فمتوسط المطر السنوى يتدرج فى ذلك الاتجاه على النحو الآتى بالمليمتر: دمنهور ٩٩، سخا ٨٧، القرشية ٦٠، كفر الزيات ٥٦، الزقازيق ٢٩، الاسماعيلية ٤٣، السويس ٢٣، القاهرة ٣٢، حلوان ٣٤، الجيزة ٢٦، الفيوم ١٠.

وعلى هذا الأساس يمكن ان نتتبع خطوط المطر المتساوى بالتقريب.. فمن دمنهور الى حوالى بورسعيد يمتد خط ١٠٠ ملليمتر، محددًا بذلك شريحة ساحلية هى نطاق مطر ٢٠٠ - ١٠٠ ملليمتر.. ومن كفر الزيات الى الاسماعيلية بالتقريب، أى حوالى منتصف الدلتا، يمتد خط ٥٠ ملليمترًا، فاصلاً بذلك بين نطاق مطر ١٠٠ - ٥٠ ملليمترًا شماله ونطاق ٥٠ - ٢٥ ملليمترًا جنوبه، وهذا الأخير يرسم حدوده الجنوبية خط مطر ٢٥ ملليمترًا الذى يمتد بين الفيوم والسويس بالتقريب.. أما جنوب ذلك، أى كل الصعيد والصحراء المحيطة.. فدون ٢٥ ملليمترًا^(١).

ولقد يمكن أن نلخص خريطة المطر المصرية كلها فى صورة ذهنية مبسطة فنقول إن الاسكندرية أو الساحل تمثل بالتقريب خط ١٠ بوصة.. والقاهرة أو رأس الدلتا تمثل حد البوصة، بينما يقع حد السنتيمتر فى عروض الفيوم بالتقريب (مدينة الفيوم ١٢ مم، وقصر الجبالى ١١ مم، وشكشوك ٨ مم) فى حين تحدد أسيوط خط نصف السنتيمتر (٥ - ٧ مم) وثنية قنا موقع خطوط ٥ - ١ ملليمتر، وأسوان علامة الصفر نفسها.. على هذا فإن رأس الدلتا ونهاية الصعيد - خط البوصة - يمثل فاصلاً هاماً.. فها هنا تبدأ الصحراء الحقة.. فجنوب هذا يتناقص المطر بشدة كلما توغلنا جنوباً حتى يكاد لا يعرف فى الجنوب الأقصى، حيث قد تمضى عدة أعوام دون أن تشهد قطرة مطر واحدة.. بل ويقال فى النوبة - بشىء من مبالغة ربما - إن من الممكن أن يأتى جيل ويذهب دون أن يرى من المطر إلا سيول الأودية الصحراوية وحدها.

أقاليم مصر المناخية

تلك المناطق المطرية الأربع تكاد تكون هى نفسها أقاليم مصر المناخية الى حد بعيد.. فنظراً لتجانس توزيع الحرارة اقليمياً صيفاً وشتاءً، ولغياب المطر كلية فى

(1) J.I. Craig , « Rainfall in Lower Egypt » C.S.J. , April 1912 , P. 85 - 9.

الصيف، فإن مطر الشتاء هو وحده الذى يصنع أقاليمنا المناخية.. غير أن المنطقتين المتطرفتين من تلك المناطق الأربع فى أقصى الشمال (+ ١٠٠ ملليمتر) وفى الجنوب (- ٢٥ ملليمتر) هما وحدهما اللتان تمثلان أقاليم مناخية حقة أو متبلورة بدرجة معقولة، وهما على الترتيب مناخ البحر المتوسط والمناخ الصحراوى، وإن عد البعض المنطقة الأولى مجرد شبه متوسطى لا متوسطيا كاملا.. أما المنطقتان البيئيتان اللتان تولفان معا جسم الدلتا فليستا أكثر من مناطق انتقال بين القطبين، أى مناطق ظل وشبه ظل للمتوسطى أو الصحراوى: فالأولى (١٠٠ - ٥٠ ملليمتر) شبه متوسطية، والثانية (٥٠ - ٢٥ ملليمتر) شبه صحراوية.. أى أن الدلتا فى معظمها منطقة انتقال تدريجى بين النوع المتوسطى المعقول على حافتها الساحلية وبين النوع الصحراوى الكامل جنوبيها على الاطلاق.

فأما الإقليم المتوسطى فهو أعدل أجزاء مصر مناخا بالضرورة، وتتلخص خصائصه فى عدة جوانب.. فهو أولا أكثر أجزاء مصر تعرضا للانخفاضات والأعاصير العكسية الغربية، وبالتالي لتغير الطقس، وكذلك لأقل نسبة من الرياح الشمالية من ناحية، ومن الناحية الأخرى لأكبر نسبة من الرياح الغربية ومعها الرياح الجنوبية فى فصل الربيع.. كذلك فإنه يتلقى أكبر نسبة من الانخفاضات البحرية وأقلها من الانخفاضات الصحراوية.. كما أنه يتعرض شتاء لأسرع وأقوى الرياح فى مصر ويعانى من «نوات» (أنواء) البحر العاصفة التى يعرفها الملاحون والصيادون بأسماء معينة ويتوقيات معلومة والتى تسبب هياج البحر وقد تعطل فى الاسكندرية حركة دخول وخروج السفن من الميناء بعض الوقت.

ولأنه أكثر أجزاء مصر تأثرا بالبحر، فإنه أكثرها تعدلا وتلطفا فى حرارته.. فحرارة الصيف أقل ما فى مصر.. بينما أن حرارة الشتاء من أدنى ما فيها.. فالمدى الحرارى الفصلى واليومي أقل ما فى مصر جميعا.. وبتأثير البحر تتأخر قمة الحرارة فى الصيف الى أغسطس بدلا من يوليو.. أما الرطوبة النسبية فأعلى ما فى مصر، وهى أعلى ما تكون فى الصيف لا فى الشتاء.

الإقليم بعد هو الوحيد الممطر حقا فى مصر، إذ يتراوح حول ١٠٠ - ٢٠٠ ملليمتر، وهو بذلك الوحيد الذى يمكن أن يقارن نسبيا بسائر سواحل البحر المتوسط.. وعلى قلتها، فإن المطر هنا منتظم لا ينقطع فى عام إلا كشدوذ عارض بحث.. قمة المطر تتركز فى نواته فى قطاع الاسكندرية - البرلس، ومنها يقل شرقا وغربا، ولو أن فصل الأمطار يزداد طوله نوعا فى الاتجاهين وذلك نحو الربيع والخريف.

الإقليم الصحراوي، على العكس، أكثر رتابة في نظامه المناخي، فهو أكثر خضوعا للرياح الشمالية المطردة طوال العام، وإن قل انتظامها بالتدرج كلما اتجهنا فيه شمالا.. أما الانخفاضات والرياح الغربية فنادرة فيه لا تمس إلا شماله.. ولكنه يتعرض بكثرة للانخفاضات البرية الخماسينية الحارة بينما لا تكاد تصله الانخفاضات البحرية.. القارية.. بعد، هي كلمة السر.. فالحرارة شديدة في الصيف والبرودة شديدة في الشتاء، وكلتاهما تزيد عموما كلما اتجهنا جنوبا، لذا فالمدى الحرارى الفصلى واليومي على أشده ، وهو أيضا يزداد نحو الجنوب.

السماء، كالأرض، تكاد تكون عارية، فنسبة السحب حتى في الشتاء قليلة، ودرجة السطوح عالية.. الرطوبة النسبية منخفضة بعامه، ولكنها أعلى في الشتاء منها في الصيف، وذلك عكس الأقليم المتوسطى ، وهذا ما يترك العنان للجفاف المطلق الذى هو أخص خصائص الأقليم جميعا، فالمطر يكاد يكون منعما، إلا من السيول الصحراوية الجارفة.

مصر إذن في الخلاصة تستقطب في إقليمين مناخيين أساسيين اثنين فقط، المتوسطى والصحراوي، وإن كانا أبعد شئ عن المقارنة من حيث المساحة، فالأول ليس إلا شريحة ساحلية دقيقة بينما الثانى هو جل جسم مصر عمليا، وحتى عند ذلك.. فإن الإقليم المتوسطى فى صميم نواته الساحلية ليس إقليما كاملا بقدر ما هو نصف إقليم، لأنه إنما يختلف فى فصل واحد فقط.. فاذا نحن أضفنا نوعيته المتدهورة كأقليم هامشى حدى، ثم رقعته الضئيلة المحلية.. لهوى الى ربع أو عشر إقليم ربما.

فاذا ما أضفنا أيضا شريط المطر المحدود جدا وشبه الصحراوي على طول سواحل ومرتفعات البحر الأحمر.. ذلك الذى يصنع مع النطاق المتوسطى على الساحل الشمالى زاوية قائمة على ضلوع مصر الشمالية والشرقية، لإتضح لنا أن المطر فى مصر، وأكثر منه الحرارة ربما، تتغير فقط على الهوامش والأطراف أساسا دون القلب والبدن.. بعبارة أخرى، مصر فى المناخ أيضا.. كما فى كثير من الظواهر الطبيعية وغير الطبيعية، إنما تختلف وتتغير على أطرافها أساسا.. وهذا كله ما يعود عمليا فيؤكد سيادة التجانس المناخى على معظم رقعة مصر.

الفصل السادس عشر التجانس المادى

خريطة مصر الزراعية

ذلك التجانس الطبىعى الأساسى فى البيئة، خاصة منه التجانس المناخى،
ينعكس بالضرورة والطبع فى الزراعة فضلا عن النبات الطبىعى من قبلها ومن باب
أولى، عن الأخير، مع ذلك، فلا حاجة بنا بالتاكيد الى القول إنه لا «نبات طبىعى»
فى مصر الوادى والصحراء على حد سواء تقريبا، ففىما عدا بعض الأعشاب
الفقيرة والشحيحة جدا والبالغة التبثر هنا وهناك باستثناء الساحل الشمالى
الغربى والمرتفعات الجنوبية الشرقية، لا تكاد تعرف مصر، وبالأخص الوادى،
قاموس النباتات الطبىعية بكل مفرداته العديدة والمعروفة فى المناطق الممطرة ابتداء
من كلمة النباتات نفسها Vegetation الى التفرقة بين الزراعى والانتاجى
Cultivable , arable وبين الأعشاب والحشائش والاستبس والسفانا وبين المروج
Meadow والمراعى Pasture وبين الأدغال Jungle والأجام Grove، ودعك من
التفرقة بين مجتمعات الاشجار من مثل : Forest, Wood , Scrud .. إلخ، فالكل
عندنا «غابات» وليس فى لغتنا مرادفات محددة لها على ما يبدو.. فاذا حاولنا
العثور أو الحصول على غابات أو مراعى فى مصر.. فلن تكون إلا تكون صناعية
مزروعة من خلق الإنسان، كغابة أوشيم وقنا أو كحقول البرسيم على الترتيب.

ولعل أبسط وأوضح تعبير عن هذا كله أن أى محاولة فى مصر لتطبيق أسس
تصنيف استعمال الأرض Land use ، كما أصبحت موحدة دوليا فى العالم،
تصطدم وتتكسر على صخرة البيئة الصحراوية، فلا تلبث أن تتحول (أو تتدهور؟)
إلى دراسة تقليدية فى الجغرافيا الزراعية.. فمصر إما زراعة بلا رعى فى الوادى،
وإما رعى بلا زراعة فى الصحراء، أو تكاد . إن فصل النبات الطبىعى محذوف
عمليا من كتاب جغرافية مصر، وأنت تنتقل فجأة وبانقطاع تام من جغرافية المناخ
إلى جغرافية الزراعة دون حلقة اتصال أو انتقال من جغرافية النبات.. وتلك بحد

ذاتها حقيقة هامة لها، على سلبيتها، دلالتها الايجابية.

أو كما يلخص شارل عيسوى الموقف فى صورة: «بكل إخلاص يعكس نبات مصر انتظام مناخها.. فالمسافر إذ يجوس خلال البلد تصدمه رتابة اللاندسكيپ، ولا يكاد يحس بأى فرق بين جيرة الاسكندرية وجيرة أسوان» ثم يضيف ليبرز نقطته «ولسوف يصدم هو بصفة خاصة بالمفارقة بين مصر وفلسطين، حيث لا تبعد أقاليم جبل حرمون (الشيخ) دون الألبية سوى أميال معدودة عن أقاليم وادى الأردن دون المدارية» وهذا كله ما يعيدنا مرة أخرى الى نقطة البداية فى موضوعنا وهى تجانس الزراعة المصرية كانعكاس لتجانس المناخ والبيئة الطبيعية.

الضوابط الإيكولوجية

وهنا يكون سؤالنا المنطقى الواجب هو: ما الذى، أولاً، يضبط الزراعة المصرية؟ يرتبط توزيع محاصيلنا الزراعية بضوابط شتى طبيعية وبشرية، على رأس الاولى تأتى التربة والمناخ بعنصره الأساسيين الرطوبة والحرارة، مع ملاحظة أن الرى قد حيد العنصر الأول منهما تقريباً وحل محله عملياً.. اما العوامل البشرية ففى قلبها تأتى كثافة السكان وتوزيع المدن خاصة الكبرى المتروبوليتانية، وعلى هذا يمكن للدراسة التحليلية أن تحصر هذه الضوابط الخمسة الأساسية فى إيكولوجية الزراعة المصرية: التربة، الرى، الحرارة، السكان، المدن.

التربة

فاذا بدأنا بالعوامل الطبيعية، فإن التربة تأتى لاشك فى المقدمة، فالتربة الطينية (الصلصالية) السوداء الخصبة الغنية محاصيلها الأثيرة، كالقطن والقمح والذرة والقصب التى لا تصلح قط للأراضى الرملية.. هذا بينما ما يوجد فى الأراضى الرملية الصفراء لا ينجح فى الطينية، كالقول السودانى والسمسسم والترمس والحناء والبقول والمقات عموماً فضلاً عن الشعير . وتصلح الأرض الرملية ، خاصة الخشنة العالية ، للفواكه بصفة خاصة جداً ، لأنها مثالية الصرف .

أما التربة الملحية القلوية فلا تكاد تصلح لشيء سوى الدنيبة أو الأرز كمحاصيل استصلاح شبه مائية . على أن قليلاً جداً من الملحية فى التربة السوداء الثقيلة

لا يضر القطن بالذات ، بل قد يفيد بل وحتى طويل التيلة منه ، بينما أن أى نسبة من الأملاح تؤذى الذرة بوجه خاص لأنه حساس جدا من ناحية الملوحة .
هذا عن إيكولوجية التربة . أما عن توزيعها فإن تدرجها واضحة انحداراته .
فلأراضي الجزائر والسواحل ، أولا ، تربتها الخاصة ، إما رملية بنسبة عالية لاتصلح إلا لمحاصيل المقات ، وإما طينية ثقيلة جدا مشبعة بالرطوبة يشد فيها النمو الخضري لا الثمرى ، فلا تصلح للقطن مثلا حيث يتكاثر اللوز المتأخر فيقدم بيئة خصبة لدودة اللوز فيفشل المحصول ، ولذا تخصص فى زراعة الخضروات والفواكه ، لاسيما الأولى.

وفيما عدا أراضي الجزائر والسواحل ، فإن التربة ومعها درجة الخصوبة تتدرج بانتظام من سيادة الرمل على الطين فى الجنوب إلى سيادة الطين على الرمل فى الشمال ، سواء ذلك فى الصعيد أو فى الدلتا . وفى الأخيرة خاصة تسود التربة الرملية الصفراء فى الأطراف والهوامش الشرقية والغربية.. ولهذا تحتل الأراضي السوداء فى الدلتا محاصيل القطن والقمح والذرة والبرسيم، ولكنها تقل كلما اتجهنا نحو الأطراف الرملية شرقا وغربا، كما يقل أيضا متوسط غلة الفدان منها عموما .

على أن هناك كما نعرف فروقا ثانوية فى هذا الصدد بين هوامش الدلتا الغربية والشرقية.. فالأولى ترتبط أكثر بالتربة الرملية نظرا لأنها تتعرض لسفى الرياح الغربية المحملة برمال الصحراء الغربية مما يرفع نسبة الرمل فى أراضيها وهوامشها.. أما أطراف الدلتا الشرقية فعلى العكس تهب عليها الرياح الغربية، بحكم الموقع، من قلب الدلتا الى الصحراء.. وهذا أحد الضوابط التى ستميز بين البحيرة والشرقية مثلا فى الاقتصاد الزراعى.. فبينما تنفرد البحيرة بنسبة أكبر من زراعة الشعير، تتميز الشرقية بالفلو السودانى والسمسسم والحناء والمقات.

أخيرا ففى شمال الدلتا ابتداء من كنتور ٤ ، ٣ أمتار تقريبا فإن التربة، رغم أنها سوداء ثقيلة أصلا وتكوننا، تتحول الى تربة ملحية قلوية مشبعة بالمياه الجوفية القريبة من السطح وبالمستنقعات والأملاح بحيث لا تصلح للزراعة التقليدية، وإنما هى مناطق استصلاح فقط.. ومحاصيل استصلاح بالضرورة.. بل ومناطق تربية ماشية وألبان أساسا أكثر منها مناطق زراعة.. وهذا هو نطاق البرارى، الذى تم استصلاح جزء كبير منه من الجنوب عامة فأصبح نطاق الأرز أساسا .

وعلى هوامش النطاق تجاه الجنوب حيث تتدرج نسبة من الملوحة الخفيفة ،

لا تمتنع زراعة القطن.. بل تبدأ فى الظهور تدريجيا لتحتل بعدها قلب الدلتا بينما يتراجع ظهور الذرة الى الجنوب أكثر.. وفى بعض مناطق الشمال غير المتطرف من الدلتا، حيث لاتزال نسبة طفيفة من الملوحة الخفيفة، تخصص العوالى أى السنة الأراضى الأكثر ارتفاعا للذرة، وتخصص المواطى أى السنة الأراضى الأكثر انخفاضا للقطن.. وكما نعرف، فان العوالى هى عادة ضفاف الترع الرئيسية العالية، بينما المواطى هى مجارى المصارف المنخفضة المحصورة بينها.. والأولى عادة أخشن تربة. وأجود صرفا وبالتالي أقل ملوحة ولذا أنسب للذرة، بينما الثانية أكثر طينية ونعومة وملوحة ولذا أنسب للقطن.

وكما فى الدلتا أيضا ، فان جزءا كبيرا من أراضى الفيوم الأكثر انخفاضا والأقرب الى بحيرة قارون قلوى ملهى غير صالح للزراعة أو قليل الخصوبة لا يصلح إلا لمحاصيل المراعى والألبان، وهذا ما يحد من خصوبة الواحة عامة.. ولعله أيضا ما يفسر انخفاض متوسطات معظم المحاصيل فى الفيوم بلا استثناء تقريبا، فهى عادة تأتى فى مرتبة وسط تتناقض مع شهرتها الواسعة كحديقة غناء وواحة خضراء... إلخ.

الرى

باستبعاد مناطق الزراعة المطرية الفقيرة خارج الوادى كمربوط وسيناء أو داخله كالبراس وبلطيم، فان مطر الشمال الشتوى القليل لا قيمة زراعية له إلا كعامل ثانوى تكميلى لا أكثر.. بل هو أحيانا معرقل أكثر مما هو مكمل.. لأنه وإن كان مفيدا للزراعات الشتوية كالقمح والبرسيم، فان المحاصيل الصيفية قد تضار به، كالقطن الذى قد تتأخر زراعته بسبب هذا المطر، فضلا عن أنه يؤذى النبات وهو صغير، المطر إذن مجرد جملة اعتراضية فى الزراعة المصرية أو تهमيش على جانبها ، ويعود الرى وهو العامل السيد والسائد . لقد حيد الرى بالفعل عنصر المطر من بين عنصرى المناخ الرئيسيين ، ثم ورث دوره وحل محله .

وعلى جانب التطور التاريخى ، لعلنا نستطيع أن نقول إن تجانس الزراعة المصرية من خلال تجانس الرى كان أشد وأقوى فى ظل الرى الحوضى . فباستبعاد منطقة البرارى بعد نشأتها ، وباستثناء رقع الرى الدائم بالرفع فى أراضى النبارى ، كان الرى الحوضى يغطى الوادى برمته بصورة أقرب إلى التكافؤ والتجانس . ولكن مع إدخال الرى الدائم الحديث فى القرن الماضى وما ترتب عليه من إدخال محاصيل جديدة عديدة ، ثم مع استصلاح البرارى بمحاصيلها الخاصة فى العقود الأخيرة ، اشتد الاتجاه نحو المزيد من التنوع والتباين فى خريطة الزراعة المصرية .

وفى الوقت الحالى فان الفروق الإقليمية بين أجزاء مصر فى مياه الري محدودة بطبيعة الحال بفضل المشاريع الهندسية وتكنولوجيا ط الحديثة وهى على أية حال فروق محلية فى الغالب ، أبرزها مشكلة نهايات الترع عامة ، خاصة فى هوامش الوادى الصحراوية وبالأخص فى شمال الدلتا . أما على المستوى الإقليمى فلعل أبرزها كان توطن رى الحياض طويلا فى نحو مليون فدان فى مصر العليا ، كان يستحيل فيها بالطبع زراعة المحاصيل الصيفية كالقطن والقصب إلا بالرفع بالآلات فى نقط محلية ، كما كانت فصلية الزراعة بها تقلل الحاجة نسبيا إلى العمل الحيوانى ، ومن ثم تقل كثافة الحيوان الزراعى ، وبالتالي كثافة البرسيم فى المركب الزراعى ، وهكذا . وقد تم أخيرا فقط مع السد العالى تحويل نطاق الري الحوضى هذا إلى الري الدائم ، وبذلك عاد عامل الري أكثر تجانسا من أى وقت مضى.

وعموما فان عامل الري رهن عادة بعوامل أخرى كالارتفاع والتربة، رأينا بوضوح كيف تخضع لمبدأ التجانس مع التدرج.. وهذا ما يضع أيدينا على نقطة بالغة المغزى عميقة الدلالة فى شخصية مصر الجغرافية يمكن أن نلخصها فى هذه المقولة: فى الوادى تتحول جغرافية مصر أو تكاد الى هيدرولوجيا، بمثل ما إنها فى الصحراء تكاد تتحول الى جيولوجيا.. يصدق هذا فى الواقع إلى حد أن تقسيم العمل الجغرافى فى مصر يوشك أن يتم على أساس أن الصحراء فى الأعم الأغلب للجغرافيا الطبيعية والوادى فى معظمه للجغرافيا البشرية.

فكما رأينا فى دراستنا لصحارينا، أغلب مادتنا الجغرافية تنبع وتصب فى الجيولوجيا، والسبب ببساطة هو خلو الصحراء عمليا من الحياة والعمران والسكان.. وإذ ننتقل الآن الى الوادى حيث تتكدس الحياة البشرية، نجد أن الري يحل محل المطر، يأخذ مكانه ودوره كاملين.. وتصبح الخريطة الهيدرولوجية أى خريطة شبكة الترع والمصارف هى المكافئ الموضوعى لخريطة المطر فى بيانات الزراعة المطرية، وتغدو مفتاح خريطة الحياة أى خريطة السكان.. وكما يتفاعل المطر والتضاريس فى الزراعة المطرية، يتفاعل الري والتضاريس وبالأهمية نفسها فى زراعة الري.

ولكن عند هذا الحد تفترق الزراعتان.. ففي الأقاليم المطيرة تضبط التضاريس المطر بصورة عريضة، فيزداد المطر مع الارتفاع بمعدل معروف.. أما فى بيئة مصر الزراعية فان التضاريس هى كما رأينا «لا تضاريس» أعنى مسطحة مستوية ومسواة بالضرورة.. وأقل اختلاف فى السطح ينعكس على الزراعة بنتائج خطيرة للغاية، خاصة فى المحاصيل «شبه المائية» كالأرز حيث يتحتم أن يسوى الحقل

كالبلاطة، وكل سنتيمتر أو بوصة من الارتفاع أو الانخفاض فى أرض مصر الفيزيائية يعنى كل شىء بالنسبة للرئى، ومن ثم الحياة أو الموت بالنسبة للزراعة. من هنا فان أدق دقائق التفاصيل فى المنسوب تختزل وتعادل فى أثرها أعرش الاختلافات فى الكتثور فى المناطق المطرية، خاصة منها المضرسة، بحيث لا نغالى اذا قلنا ان السنتيمتر أو البوصة فى الأولى تساوى فى دورها ونتائجها دور ونتائج عشرات الأمتار فى الأخيرة، إنها تضاريس ضاغطة جدا فى تأثيرها على الرئى وعلى الزراعة، مثلما ويقدر ماهى مضغوظة جدا فى ذاتها ومتضاغطة على نفسها فى أقل مدى من الاختلاف.. ولكن لما كان لسطح الوادئ الحد الأدنى من التضاريس المجهرية، فان الرئى يعود فيصبح العامل المسيطر الحاسم فى كل العملية، بل تصبح التضاريس نفسها متضمنة وكامنة فى صميم فكرة الرئى وجزءا لا يتجزأ منها.

الحرارة

وهكذا، بفعل الرئى، لا تبقى إلا الحرارة كضابط مناخى مهم فى الانتاج الزراعى.. وهذه لا تكاد تمثل مشكلة فى مصر، واذا كان ثمة مشكلة فهى يقينا ليست الندرة بل الوفرة، بمعنى أن هناك فيضا وفائضا من الاشعاع والطاقة الحرارية فى كل عروض البلد، حتى الشمالية القصوى منها.. ومع ذلك فان هذه الوفرة إن لم تمثل الأنسب الزراعى فى الأعم الأغلب، فانها لا تتجاوزها الى حد الافراط إلا فى النادر الشاذ، مثلا كما يحدث فى بعض موجات الحرارة الشديدة أثناء الخماسين حيث تضر كثيرا من المحاصيل، فافراط الحرارة يصيب القطن مثلا بسقوط الأزهار وذبول اللوز وجفافه.

وعلى الجانب المقابل، فان الزراعة المصرية لا تعرف من الناحية العملية شيئا كقلة السطوع أو الفصل الميت *saison morte* أو الصقيع.. «فموسم» الزراعة ليس فصليا أو حوليا، بل هو مستديم مستمر طول الحول *year-long* أى لا «موسم» فى الحقيقة.. ورغم البرودة التى يمكن أن تكون قارسة فى الشتاء و«عضة البرد» اللاذعة، ثم ندى الشابورة الكثيف الذى يمكن أن يصل إلى حد الصقيع الذى يؤذى بعض المحاصيل لاسيما فى شمال الدلتا البارد وقلب الصعيد القارى، فان مصر الزراعية تقع خارج نطاق الصقيع فى مناخ العالم - تعبير «خال من الصقيع *frost-free*» نفسه يكاد يبدو غير معروف أو مفهوم للمصرى العادئ.

على أن النقطة المهمة والمؤثرة فى الحرارة إنما هى اختلافها المحسوس مع خطوط العرض العديدة التى تمتطئها أرض مصر.. فترامى الوادئ عبر هذه

العروض كترافيرس ممدود، أو كمحور خطى طولى ذى قطبين، القطب الشمالى والجنوبى، يمكن لظهور اختلافات اقليمية محددة فى الزراعة المصرية.. ولعل هذا هو المتغير أو عامل التغير الأساسى فى خريطة مصر الزراعية، وبهذا تصبح الحرارة أهم الضوابط المناخية فى الزراعة المصرية.

وبطبيعة الحال فإن الحرارة تنخفض فى تدرج شديد كلما اتجهنا شمالا، وهذا هو السبب فى أن زراعة معظم المحاصيل تتأخر عادة بضعة أسابيع فى الدلتا المعتدلة عنها فى الصعيد الحار، حيث تبدأ مبكرا وحيث تزداد كذلك حاجتها من المياه ومقننات الرى.. وبينما تقل الحرارة شمالا، ترتفع على العكس نسبة الرطوبة الجوية ونسبة السحب والغيوم.. بالتالى يجتمع قطبا الحرارة والجفاف فى الجنوب الأقصى، وقطبا البرودة والرطوبة فى الشمال الأقصى، من ثم نجد أن المحاصيل التى تتطلب رطوبة أكثر وحرارة أقل تزداد كلما اتجهنا شمالا، والعكس بالنسبة للمحاصيل التى تفضل الحرارة الشديدة والرطوبة المحدودة.

من هنا نجد، كقانون عام يغطى مصر جميعا من أقصاها الى أقصاها، أن القطن والبرسيم وربما الذرة الى قريب تزداد نسبة مساحتها فى المركب المحصولى كلما اتجهنا شمالا وتقل كلما اتجهنا جنوبا، وغالبا ما يرتبط بهذا التزايد أو التناقص تزايد أو تناقص مواكب فى غلة الفدان كما وكيفا (القطن مثلا تزداد تيلته طولا وترتفع رتبته شمالا وتقل جنوبا بوجه عام، أى مع كثافة زراعته نفسها تقريبا)^(١)، وهذا كله يصدق غالبا على أجزاء الدلتا وحدها والصعيد وحده أيضا.. أما القمح، وهو المحصول الانتقالى بامتياز وصاحب أوسع توزيع جغرافى فى العالم كله، فإنه فى مصر يعد بكل سهولة من أكثر محاصيلها انتظاما وانتشارا فى توزيعه.

ليس هذا فحسب، وإنما يعد العامل المناخى كذلك أهم محدد لترتيب مواقع تلك المحاصيل بالنسبة الى بعضها البعض شمالا أو جنوبا، وكذلك مدى امتدادها ما بين الشمال والجنوب.. فالقطن أكثر هذه المحاصيل شمالية فى موقعه، فهو يبدأ أكثرها شمالية، ولكنه أول ما ينتهى منها تجاه الجنوب، وليس ثمة إلا الأرز وحده الذى يتقدم عليه نحو الشمال، غير أن ذلك لأسبابه المحلية الخاصة المرتبطة بالتربة المحلية وليس للعامل المناخى الحرارى بالدقة والضرورة.. ثم يقترب من القطن فى ذلك التوقيع البرسيم، وذلك لشدة ارتباطه بالرطوبة العالية والحرارة المعتدلة الى المنخفضة.. ثم يلى أخيرا القمح فالذرة، ذلك كله.. دعنا نستدرك، ودون الاخلال

(١) الصياد، الموارد الاقتصادية للجمهورية... إلخ، ص ١٠٥ — ١٠٦

بمبدأ تداخل وتجاوز الجميع بنسب مختلفة على امتداد رقعة الوادى جميعا .

السكان

إذا نقلنا الى العوامل البشرية، فإن لكثافة السكان وقعا لاشك مباشرا على الزراعة، وابتداء، دعنا لا ننسى أن ضغط السكان التقليدى البالغ قد جعل من الزراعة المصرية باستمرار وباطراد متزايد زراعة غذاء فى الدرجة الأولى وزراعة تجارة أو زراعة نقدية فى المحل الثانى فقط، بمعنى أن المحاصيل الغذائية لاسيما منها عددا محدودا بالضرورة من المحاصيل الأساسية هى التى تستولى على السواد الأعظم من الرقعة المزروعة.

ثم داخل هذا الإطار المحكم الحاكم، تختلف المحاصيل الزراعية أى المركب المحصولى بحسب كثافة السكان الى حد بعيد.. وبالتالي فإن انحدارات كثير من المحاصيل فى كثافتها تتبع الى حد أو آخر انحدارات كثافة السكان الأساسية المعروفة شمالا أو جنوبا وشرقا أو غربا.. غير أننا ينبغى أن نلاحظ هنا أن العلاقة الوثيقة بين كثافة المحاصيل وكثافة السكان، طردية كانت أو عكسية، هى أصدق بطبيعة الحال على المحاصيل الرئيسية منها على المحاصيل الثانوية المحدودة المساحة والانتشار، وحتى عند ذلك فإن بعض هذه العلاقة، كما هى القاعدة مع المحاصيل الثانوية.. قد لا تكون إلا عرضية أو عفوية أكثر منها حتمية وظيفية.

ولنفصل، مناطق الكثافة السكانية الشديدة، التى ترتبط أيضا بالملكيات الزراعية الصغيرة وتفتت الحيازات ، تنتخب المحاصيل الغذائية للكفاية الغذائية بالضرورة ، خاصة الذرة غذاء الفلاح . قارن فى هذا الصدد شمال الدلتا بجنوبها ، وجذع الصعيد بذيله فى الجنوب الأقصى فارق جذرى لاشك.

ويرتبط بالذرة عادة البرسيم كغذاء الحيوان الزراعى الذى يتبع كثافة العمل الزراعى وبالتالي كثافة السكان . ولهذا يتناسب البرسيم ، أو كان ، مع الذرة تناسبا طرديا فى الغالب ، وإن لم يكن بصورة مطلقة أو كاملة طبعاً . والقمح أيضا مرتبط بالاثنتين إلى حد ما ولكن بدرجة أقل نوعا ، فهو أكثر استقلالاً نسبياً عن كثافة السكان وأكثر ارتباطاً بالعوامل الأخرى . من هنا كان أكثر تحرراً ، ولا يقل انتشاراً ، فى توزيعه .

غير أن من الضرورى أن نتذكر أن هذه السلسلة من العلاقات الترابطية ، التى لم تكن قط كاملة بطبيعة الحال ، قد اهتزت بشدة وازدادت تخلخلا فى العقود الأخيرة بسبب الاعتماد المتزايد فى الحبوب الغذائية على الاستيراد الخارجى . فبعد أن أصبح الاستيراد يشكل صلب الاستهلاك القومى من القمح ، وجزءاً أساسياً من استهلاك الذرة، لم تعد العلاقة الوثيقة بين كثافة زراعتيها المحلية وبين

كثافة السكان واردة بالضرورة أو الحتم، خاصة فى حالة القمح، وان وردت فقد تكون مضطربة متعثرة أو واهية للغاية.

على العكس من هذا كله القطن، فهو لا يجد مكانا له فى مناطق كثافة السكان الشديدة حيث تطرده المحاصيل الغذائية، خاصة الذرة، الى حد أنه قد يتناسب معها تناسبا عكسيا، إن الأفواه تطرد الألياف.. والمثل الأبرز هو جنوب الدلتا المكتظ.. أما ارتباط القطن الأساسى فبمناطق كثافة السكان المتوسطة والخفيفة فى وسط وشمال الدلتا، حيث الملكيات أيضا أكبر وأوسع، والملك بالتالى أغنى وأقدر على زراعة هذا المحصول الباهظ التكاليف.

إذا تقدمنا لنعتبر الأرز، فان علاقته بكثافة السكان المخلخلة فى أقصى شمال الدلتا غنية عن التعليق، ولكن ما يحتاج الى التعليق هو طبيعة هذه العلاقة.. فالأرز بطبيعته لا يتعارض أصلا مع الكثافة السكانية الشديدة، بل إنه حقا ليولدها ويدعو إليها ويؤكددها، غير أن ارتباطه هنا بتخلخل السكان إنما هو ارتباط عرضى غالبا، يأتى من خلال ارتباطه الحتمى ببيئة البرارى والاستصلاح الزراعى فحسب.

بالمثل، وإن يكن بطريقة عكسية، القصب، فأدغاله الكثيفة فى الصعيد الأعلى، وإن واكبت شريحة من الكثافة البشرية العالية التى تشترطها مثما تحت عليها، فانها إنما تعكس عامل الحرارة العالية فى الدرجة الأولى أو بالدرجة نفسها، أى تعكس العامل الطبيعى قبل العامل البشرى أو مثله على الأقل.

ومثل هذا قد يقال الى حد أو آخر عن المحاصيل الصغرى الثانوية أمثال الفول والشعير، والسمسم والسودانى، العدس والبصل والثوم، الحبة والتمرس، الكتان والصويا... إلخ، فهذه لكل منها ارتباطاته بالضرورة بكثافة السكان المحلية السائدة، سواء عالية أو منخفضة.. غير أنها فى الأعم الأغلب قد تكون ألصق ارتباطا بضبط العوامل الطبيعية أو التقليدية التاريخية، أو على الأقل فقد لا يكون عامل الكثافة ملزما أو محتما أو مانعا محددا وإنما هو أدنى أن يكون سامحا أو محايدا.

المدن

لعل أثر العواصم المتروبوليتانية على الزراعة محلى أو موضعى جغرافيا، إلا أنه حاسم ومطلق احصائيا، فهنا، ونقصد أساسا القاهرة والاسكندرية، نجد أن سوق المدينة البورجوازية هى ضابط الزراعة المطلق فى دائرة نفوذها، وجغرافية الزراعة

تخضع تماما لجغرافية المدن، بحيث يظهر مايسمى «زراعات المدن» وهى الخضروات والفواكه والألبان أساسا، ولأن هذه محاصيل ثمينة غالية كما هى سريعة التلف ولا تصلح للنقل البعيد، فانها تفرض نفسها على الزراعة التقليدية ومحاصيل الحقل فتدفع بها بعيدا عن المدينة وقد تزيغها وتطردها تماما.

المدن إذن وزراعات المدن إنما قوى طاردة مركزية لمحاصيل الحقل، فكما أن الأفواه فى الريف تطرد الألياف لحساب الحبوب، تطرد أفواه المدن كليهما من حولها لحساب المحاصيل الحضرية البستانية.. وبهذا تتخلق وتتخلق حول المدن الكبرى أقاليم ومناطق دائرية من زراعة الخضر والفواكه والألبان، تتناسب أقطارها طرديا مع أحجام ومستويات معيشتها، كما لا تكف عن التوسع مع نموها وازدهارها باطراد.

قمة القمم فى هذا القاهرة الكبرى بالطبع، حيث نجد أجزاء كبيرة من محافظات القليوبية والمنوفية والجيزة، وربما الفيوم الى بعيد، تسيطر عليها زراعات المدن، وتكاد بعض مراكزها تتكرس لها برمتها.. بل وذلك الى حد قد تحرم معه زراعة القطن بالذات بقوة القانون، كما هى حال الجيزة فضلا عن القاهرة نفسها بالطبع، بالمثل تفعل البحيرة بالنسبة للاسكندرية، أو بالاصح تفعل الاسكندرية بالبحيرة، بالإضافة طبعا الى محافظة الاسكندرية نفسها ومربوط، وإلى حد معين تبدو مثل هذه العلاقة بين منطقة القنال المدنية وبين أطراف شرق الدلتا من القليوبية الى الشرقية حتى الدقهلية، كذلك وعلى نطاق أصغر تستقطب دمياط حولها اقتصاديات الألبان بصفة خاصة، وعلى الجملة، فحول كل مدن الأقاليم المتوسطة، خاصة عواصم المحافظات فى قلب الدلتا وجوف الصعيد، تتجرثم منطقة مماثلة ولكن على مقياس متواضع عادة.

ولنا هنا بعد أن نتساءل: أيها ألصق بالمدن وأشد ارتباطا: الخضر أم الفواكه أم الألبان؟ كسلعة استهلاكية، الخضر أكثر ضرورة وكمية وشيوعا فى الغذاء اليومي لكل طبقات المدينة بلا استثناء، على عكس الفواكه التى قد تعد كمالية عند الطبقات الأفقر، ولهذا تحتل الأولى دائما مساحة أكبر.. فضلا عن أنها بطبيعتها كنبات أشد كثافة فى الحقل.. ولهذا تأتى خضر المدن دائما سابقة على الفواكه موقعا، فتحتل الحلقة الداخلية المباشرة، تاركة الخارجية للفواكه.

أما منتجات الألبان من جبن وزبد وحليب فترتبط بالطبع بمركب الزراعة المختلطة أى الزراعة مع تربية الحيوان وفى قلبها البرسيم والعلف، من هنا ترتبط بالضرورة بالريف الحقيقى الأبعد.. لتحتل بذلك الحلقة الثالثة والقصى بين

الحلقات الثلاث، ولعل هذه المتتابعة بعناصرها وأبعادها الثلاثة لا تتمثل فى مصر كما تتمثل حول القاهرة: من خضر الجيزة القريبة، الى فواكه القليوبية الأبعد، الى ألبان المنوفية الأكثر بعدا - على هذا الترتيب.

بالإضافة، ثمة فارق آخر هام بين الخضروات والفواكه، فالخضر فيما عدا التربة الخصبة والرى الوفير، لا تتطلب غالبا أرضا بعينها من حيث السطح أو المناخ أو الوجهة Aspect... إلخ، ولهذا تجد مجالها متاحا حيثما وجدت المدن الكبيرة فى الوادى المنبسط المسطح.. ثم إن الخضر بطبيعتها مختلطة بقدر ما هى متنوعة، تجتمع وتتجاوز كل أصنافها فى الحقل الواحد أو فى الإقليم المدنى الواحد بحرية وبلا تخصص صارم . إن الخضر هى أساس زراعة الحضر، وزراعة الحضر هى أساسا زراعة الخضر.

أما الفواكه فأكثر تخصصا وصرامة فى شروطها الطبيعية من أرض ومناخ، فمنها ما يحتاج الى تربة طينية ثقيلة وسطح مستو، كالموز، ولذا تسعى الى أراضي الجزاير والسواحل وقلب الدلتا، لكن أكثرها، خاصة الأشجار المثمرة كالموالح والمانجو، يحتاج الى تربة رملية خفيفة مخرسة منحدره سهلة الصرف، ولذا تلتزم حتما أطراف الدلتا كالشرقية والاسماعيلية والبحيرة... إلخ، ثم أن منها ما يرتبط بالمناخ المعتدل فى الشمال أو الحار فى الجنوب .

فضلا عن هذا فإن للفواكه زراعىا متطلبات أكثر فنية وتخصصا ، وتحتاج إلى رأسمال أكبر ومساحات مزروعة أوسع نظرا لانخفاض كثافة النبات بها ، خاصة إذا كان من المحاصيل الشجرية المتباعدة بطبعها ، الأمر الذى يجذبها إلى أطراف وتخوم الدلتا الفسيحة بأراضيها الرملية الخفيفة الرخيصة . وهكذا يميل توزيع الفواكه فى النتيجة ، وسواء على الجملة أو تفصيلا كأصناف ، إلى أن يكون إقليميا أكثر منه مدنيا ، أى يقع فى نطاقات أو أقاليم جغرافية بعينها من الوادى خاصة هوامشه ، أكثر مما ينتشر عموما حول المدن الكبيرة مدينة مدينة.

إلى أى مدى ، فى الختام ، يبرز أثر زراعات المدن المتروبوليتانية على اللاندسكيپ الزراعى ، يكفى فقط أن ننظر إلى بروفيل انحدار المحاصيل الرئيسية فى مصر بطولها من الشمال إلى الجنوب . خذ مثلا تأثير منطقة القاهرة الكبرى على «الأربعة الكبار» القطن والقمح والذرة والبرسيم . فنحن عادة ما نجد أن النسب المئوية لهذه المحاصيل فى المساحة المحصولية العامة تهبط قليلا أو كثيرا فى جنوب الدلتا كلما اقتربنا من منطقة القاهرة ، وقد توشك أحيانا أن تنقطع وتتلاشى حولها ، نتيجة لسيطرة زراعات الخضر والفواكه والألبان الطاغية.. ثم بعدها تأخذ تلك النسب فى الارتفاع من جديد قبلى الجيزة بعد أن تحررت من

مطاردة تلك الزراعات لها .

فى النتيجة، يحدث غالبا أن يتحول بروفيل انحدارات محاصيل الحقل تلك من خط أو قوس واحد هائل المدى يغطى مصر من أقصى شمالها حتى أقصى جنوبها، الى خطين أو قوسين أو أكثر، واحد للدلتا والآخر للصعيد، لكل منهما قمة أو أكثر، الى هذا الحد إذن يصل دور وأثر زراعات العاصمة على خريطة مصر الزراعية، كأنما هى بصمة أو ضغطة ابهام ثقيلة على عجينة رغيف افرنجى عند منطقة رأس الدلتا والصعيد .

بل إلى أبعد من هذا الحد، فلقد أصبحت قوة زراعات العاصمة الطاردة المركزية بحيث أحدثت بالفعل انقطاعا كاملا وحاسما فى حقل القطن المصرى بالذات، فشطرته الى حقلين منفصلين، واحد للدلتا وآخر للصعيد بينهما ثغرة أو فجوة بلا قطن تماما.. ولئن كان القطن لأمر ما أو لأسباب مفهومة هو على قوته أول ضحايا «مطاريد» زراعات العاصمة، فلن يكون الأخير فيما يبدو، فالقمح، وإن لم يزل يمثل للآن حقلا واحدا مستمرا موصولا على امتداد مصر، هو المرشح التالى للتقطع والتمزق، وربما أتى دور الذرة بعده... إلخ.

وهكذا قد لا تأتى سنة ٢٠٠٠ مثلا إلا وقد تحولت منطقة القاهرة الكبرى، بفرض استمرار الاتجاهات الراهنة، الى سلة عظمى من الخضروات والفواكه تتوسط الوجهين بقدر ما تحيلهما الى حقلين منفصلين، فان حدث هذا فستكون العاصمة وزراعاتها المتروبوليتانية هى أول وأكبر عامل تآكل فى تجانس الزراعة المصرية، لا على أطرافها كما هو السائد حاليا ولكن فى صميم قلبها، قلب البلد .

تركيب الزراعة المصرية

على ضوء هذه الضوابط الإيكولوجية، نستطيع الآن أن نمضى قدما الى دراسة تشريحية أو تحليلية لهيكل الزراعة المصرية لنرى مدى نصيبها من التجانس أو التباين الاقليمى ومدى نصيب فرضية التجانس المطروحة هذه من الصحة أو غير ذلك وكمدخل تمهيدى، يلزمنا أن نتعرف على هرم محاصيلنا كقنات أحجام أو مساحات، تؤدى بنا الى قلب الموضوع وهو مدى نصيب تلك المحاصيل من الانتشار الجغرافى أو التركيز الاقليمى، ثم لا يبقى سوى أن نضع هذه الظاهرة برمتها موضع القياس الاحصائى بالأرقام والمنحنيات.

وعلى ذكر الأرقام، فلسوف نعتمد هنا فى هذا الفصل جميعا على إحصائيات سنة ١٩٧٥ باعتبارها آخر الأرقام المنشورة المتاحة^(١)، بالإضافة الى التقديرات الأولية المعلنة لسنة ١٩٧٩، مع الاشارة إلى إحصائيات سنتى ١٩٥٤، ١٩٥٧ للمقارنة التاريخية^(٢)، وهنا لابد من تنبيه هام الى حساب المساحة المحصولية فى مصر الذى اعتمدنا عليه خلال الدراسة كلها.. فالرقم الذى تعطيه نشرة «الاقتصاد الزراعى» لهذه المساحة لسنة ١٩٧٥ هو ١١,١٦٣,٠٠٠ فدان^(٣)، غير أن مجموع مساحات المحاصيل المختلفة للمحافظات المختلفة من واقع الأرقام التفصيلية التى أوردتها النشرة نفسها يبلغ فى السنة نفسها ١١,٤٧٨,٢٩٨ فداناً.. ولعل الفارق يرجع الى أن الرقم الأول لا يضم بعض المحاصيل المستديرة فى الأرض لأكثر من حول أو بعض محاصيل التحميل... إلخ، ومن جانبنا هنا فلقد اعتمدنا فى استخراجنا للنسب المئوية لجميع محاصيلنا سواء فى المحافظات أو فى القطر على الرقم المفصل ١١,٤٧٨,٢٩٨ فداناً .

هرم المحاصيل

ينقسم مركبنا الزراعى التقليدى ابتداء الى مجموعتين أساسيتين إحصائياً: المحاصيل الكبيرة والصغيرة، أو الأولية والثانوية، أو الرئيسية والتكميلية.. ومن الممكن أيضا أن نضيف فئة أو طبقة وسطى من المحاصيل المتوسطة، وربما كذلك بعدها طبقة صفرى من المحاصيل القزمية، فالمحاصيل الرئيسية الكبيرة تمثل المركب القاعدى أو قاعدة الأساس فى المركب المحصولى، أو إن شئت قاعدة الهرم المحصولى العريضة - فهرم هو الى حد بعيد كما سنرى، أما المحاصيل الصغيرة فهى التى تكمل بقية جسم الهرم.

فأولاً، تشمل المحاصيل الكبيرة أو محاصيل الدرجة الأولى أربعة محاصيل، تقليدياً - «الأربعة الكبار» - هى على الترتيب التنازلى بحسب المساحة المحصولية البرسيم فالذرة فالقمح فالقطن، لحق بها فى العقود الأخيرة الأرز فأصبحت بحق أو الى حد «الخمس الكبار» وكما يتضح من الجدول التالى فإنها - بالتعريف - محاصيل مليونية على الأقل، وقد يتجاوز بعضها المليونى فدان، بل ويناهز الثلاثة ملايين، كما لا تقل نسبتها المئوية كل عن ١٠٪ من المساحة المحصولية القومية كحد أدنى، وقد تصل الى ٢٦٪ كحد أعلى، وفى مجموعها فإن الأربعة الكبار لا تقل أبداً

(١) الاقتصاد الزراعى ، نشرة سنوية يصدرها معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والإحصاء ، وزارة الزراعة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ج ١.

(٢) النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعى والإحصاء والتشريع ، وزارة الزراعة ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٨ .

(٣) الاقتصاد الزراعى ، ١٩٧٨ ، ج ١ ، ص ٨١ .

عن ٧٠٪ من المساحة المحصولية القومية، بينما ترتفع الخمسة الكبار الى نحو ٨٠٪.. إن المحاصيل الكبرى أو الكبيرة تحتكر وحدها أربعة أخماس مساحة المحاصيل الزراعية في مصر.

المحصول	بالفدان	%
البرسيم	٢٩٩٤٧٣٧	٢٦,١
الذرة	٢٣١٨٩٠٨	٢٠,٢
القمح	١٣٩٣٩٥٠	١٢,١
القطن	١٣٤٥٩٩٠	١١,٧
الأرز	١٠٤٧٤٧١	٩,١
المجموع	٧٩٧٧١٠٨	٧٩,٢

ثانيا: المحاصيل المتوسطة أو محاصيل الدرجة الثانية هي تلك التي تتراوح مساحتها بين نصف وربع المليون، أى بين ٥,٥٪، ٢٪ تقريبا.. وعددها خمس هي بالترتيب التنازلى: الخضروات فالفاكهة فالفول فالقصب والدريس.. ويبلغ مجموعها معا + ١,٥ مليون فدان، أى نحو سبع المساحة المحصولية وزيادة، أو أكثر من القمح بقدر محسوس.

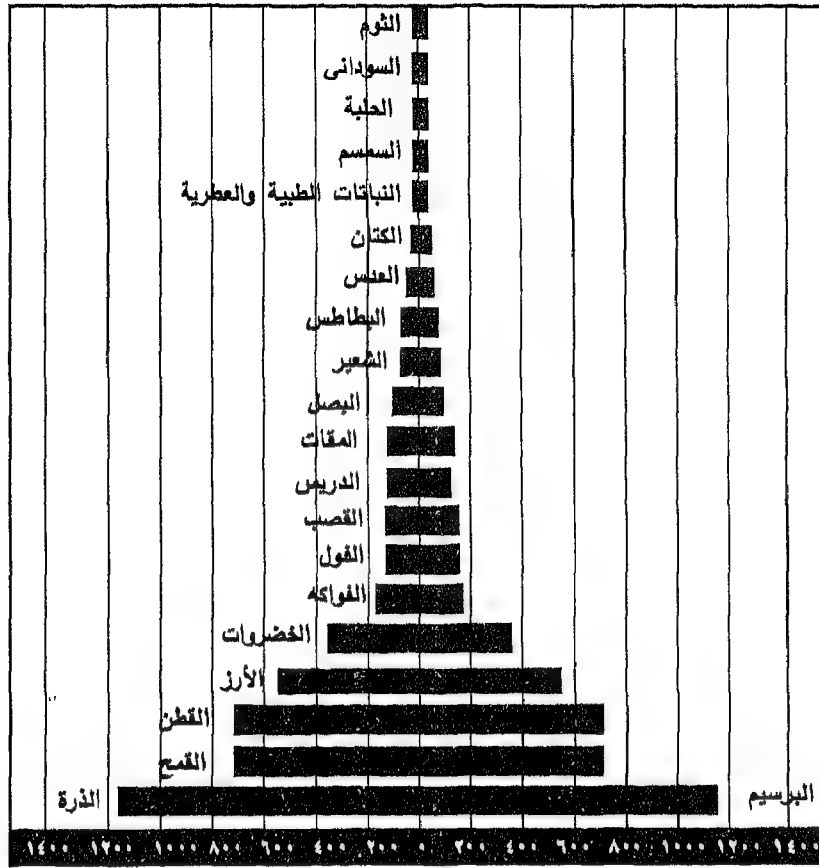
المحصول	بالفدان	%
الخضروات	٦١٩٧٤٦	٥,٤
الفاكهة	٢٨٥٢٧١	٢,٥
الفول	٢٤٥٥٧٤	٢,١
القصب	٢١٨٠٢٤	٢,٠
الدريس	٢١٥٥٥٢	١,٩
المجموع	١٥٨٤١٦٧	١٣,٩

ثالثا: المحاصيل الصغيرة أو محاصيل الدرجة الثالثة يقل كل منها غالبا عن المائة ألف فدان أى نحو ١٪ من المساحة المحصولية، وبعضها ضئيل للغاية فعلا، عددها وحدها يناهز جملة مجموعتي المحاصيل الكبيرة والمتوسطة، أى نحو العشرة الى الدسنة، ولكنها تجمع فيما بينها نحو ثلاثة أرباع المليون فدان، أو نحو ٧٪ فقط من المساحة المحصولية القومية.. فكأنها بهذا لا تزيد كثيرا جدا على الخضروات على حدة، وهى كبرى المحاصيل المتوسطة.

المحصول	بالفدان	%
المقات	١٦٥٤١٨	١,٤
البصل	١٣٦٠٧٥	١,٢
الشعير	٩٩٥٧٦	٠,٩
البطاطس	٩٨٤٢٨	٠,٩
العدس	٥٨٣٦٧	٠,٥
الكتان	٥٤٤٦٤	٠,٥
النباتات الطبية والعطرية	٤١٠٣٥	٠,٤
السمسم	٣٢٦٥٠	٠,٣
الحبة	٣١٩٥٤	٠,٣
السودانى	٣١٧٩٠	٠,٣
الثوم	٢٢٨١٨	٠,٢
المجموع	٧٧٢٥٧٥	٦,٩

رابعاً وأخيراً: فلقد نلحق بالمحاصيل الصغيرة، أو نميز عنها، مجموعة قليلة من المحاصيل القزمية حقاً، توشك أن تكون رمزية لا وزن لها تقريباً، ومجمل مساحتها لا يتجاوز ٢٠ ألف فدان إلا بالكاد.

المحصول	بالفدان
الترمس	٧٩١٢
الحمص	٥٩٢٢
الشعير ذو الصفيين (النبوى)	٤٩٥٩
الحبة السوداء	١٢٢٤
الحناء	٤٥٨
المجموع	٢٠٤٧٥



شكل ٢ - هرم المحاصيل (بآلاف الأطنان سنة ١٩٧٥)

المحاصيل بين الانتشار والتركز

من تفاعل الضوابط الإيكولوجية والمركب الزراعى يخرج توزيع المحاصيل الجغرافى، ولا يخرج هذا التوزيع بدوره عن نمطين أساسيين جغرافيا: الانتشار والتركز، فبعض المحاصيل عامة أو عالمية التوزيع فى كل أنحاء الوادى، والبعض الآخر يقتصر على رقعة أو بقعة محددة أو محدودة، أى أنها اقليمية التوزيع أو محلية، فالأولى «محاصيل عميمة» والثانية «محاصيل خصيصة» ويقدر التوازن بين هذه المحاصيل العميمة والخصيصة، أى يقدر التوازن بين قوى الانتشار والتركز أو التداخل والاستقطاب، يتحدد مدى التجانس أو التباين الزراعى على أرض مصر عموما.

والنقطة الهامة الآن لكى نحسن فهم وجه مصر الزراعى هى أنه لا المركب

المحصولى ولا الضوابط الإيكولوجية بالتى تمنع الانتشار، فالمركب المحصولى إن لم يفرض الانتشار فرضا فى الأعم الأغلب، فإن البيئة لا تمنعه بل تسمح به الى أقصى حد، بينما إذا حدث بالمقابل أن حتمت البيئة الطبيعية التركيز فلن تجد ذلك إلا فى حالات القلة المحدودة من المحاصيل، ذلك مفتاح الموقف برمته، وبدونه لن نفهم جوهره.

ثمة قدر متيقن، نستطيع من ثم أن نقول، من «السيولة المحصولية Crop mobility على غرار «السيولة الصناعية industrial mobility» كامن فى هيكل الزراعة المصرية، بمعنى أنه لا البيئة الطبيعية (خاصة الأرض والمناخ والرئى) ولا المركب المحصولى (من حيث أنواع محاصيله) بالتى تفرض حدودا أو مواضع صارمة قاسية على انتشار المحاصيل وتوزيعها، يؤكد هذا، ويلخصه أيضا، توالى المتغيرات على الثوابت من سنة الى أخرى ومن مرحلة الى مرحلة فى هيكل المركب وفى خريطة المحاصيل على السواء.

ومن الناحية التوزيعية، فبديهى أن المحاصيل الرئيسية الكبرى لا مفر حتما من أن تكون عميمة التوزيع فى معظم أجزاء مصر، ولا يمكن بحال أن تقتصر على جزء منها فحسب، كما لا مفر من أن تتداخل جميعا مكانيا الى أبعد حد وعلى كل المستويات حتى الحقل الواحد.. يصدق هذا إلى أقصى حد على الأربعة الكبار، ولايستثنى منه سوى الأرز لطبيعته الاستصلاحية الخاصة.. ولهذا تزرع تلك المحاصيل، وإن بكثافات متفاوتة، فى معظم محافظات مصر فيما عدا بضع حالات هنا وهناك لأسباب محلية مفهومة.

ولئن كان من شأن هذا الانتشار العالمى العميم أن يضعف أحيانا أو نوعا من العلاقة الإيكولوجية بين المحاصيل والبيئة، بالإضافة أيضا الى انخفاض متوسط المحصول كما وكيفا فى مناطق الحدية، فإن مما يساعد على هذا الانتشار ويعوض عن سلبياته عادة تعدد وتنوع أصناف تلك المحاصيل وسلالاتها أو حتى أنواعها بما يلائم الظروف الطبيعية لكل منطقة من مناطق الوادى المختلفة.

فاذا حللنا بقليل من التفصيل، فإن القطن محصول نقدى ثمين على أية حال، كان كل فلاح يرغب تقليديا حتى السنوات الأخيرة، بل وحتى فى السنوات الأخيرة، فى أن يزرع به جزءا من أرضه مهما كانت طبيعة أو مساحة أو ظروف هذه الأرض، ولهذا لا يختفى القطن أو لا يظهر إلا رمزا سوى فى قلة معدودة من المحافظات الهامشية أو الحدية كالاسكندرية والإسماعيلية والسويس وأسوان،

ولاشك أن أنواع القطن وسلالاته المتعددة والمتجددة أبدا تساعد على هذا الانتشار وتفسره في آن واحد.

كذلك القمح بأنواعه المتعددة من بلدى الى هندی الى هجين الى مكسيكى... إلخ، يعد أوسع انتشارا، فلا تخلو منه محافظة على الاطلاق مهما تضاعل في بعضها كالسويس.. والسبب بالطبع أنه أساس الخبز، على الأقل لسكان المدن، والذرة، أساس خبز الفلاح تقليديا، أوسع وأوسع انتشارا، فلا تخلو منه أى محافظة قط وبمساحات أكبر من رمزية حتى في حده الأدنى، وهو في كل الحالات يتكيف ويتلاءم مع ظروف البيئة المختلفة بفضل أنواعه المختلفة من شامية ورفيعة ومن صيفية ونيلية.. وأخيرا وفوق الكل يأتي البرسيم كقمة الانتشار حيث يزرع في كل المحافظات بلا استثناء وبلا استخفاف، ذلك أنه ضرورة حتمية وحيوية من ضرورات الدورة الزراعية كمجدد للخصوبة فضلا عن كونه غذاء الحيوان الأساسى.

إذا انتقلنا الآن إلى المحاصيل المتوسطة والصغيرة، فلقد يبدو منطقيا أنها محاصيل خصيصة أساسا، تقتصر على أجزاء ومناطق فقط من مصر الزراعية، وإنها لذلك بالفعل الى حد بعيد.. ومع ذلك فإن المثير أن كثيرا منها يبدى انتشارا أوسع مما تظن أو تتوقع، أو هو على الأقل كان كذلك في الماضي بشهادة هجرة المحاصيل أو سيولتها، فإذا كان الأرز محصولا رئيسيا كبيرا ولكن إقامته محددة جغرافيا في شمال الدلتا والفيوم كمحصول برارى استصلاحى، فانه يزرع مع ذلك في أغلب المحافظات خارجهما، بل وربما بغلة فدان أكبر أحيانا.

بالمثل، بل أكثر، تفعل الخضروات والفواكه، فهي تزرع في جميع المحافظات بلا استثناء بمساحات تذكر، ليس فقط لأنها محصول نقدي ثمين جدا ومجز للغاية، ولكن أيضا وببساطة لأن كل منطقة ومدينة يجب أن تحمل على أكتافها أو خلف ظهرها حديقة خضارها وبستان فاكهتها، كما أن تعدد الأصناف والأنواع الحافل يسمح دائما وفي كل مكان ولا يمنع، حتى البصل والقصب فائقا التركيز تقليديا، ما من محافظة تقريبا إلا وتزرعهما ولو بمساحة ضئيلة للاستهلاك المحلى أو اليومى.

الأكثر مدعاة إلى الالتفات الفول والشعير، فهما على وضعهما الخاص يتوزعان في جميع المحافظات بلا استثناء، وإن بصورة متواضعة أحيانا، الأغرب من ذلك أن عدد المحافظات التى تزرع فيها تلك المحاصيل من أمثال السمسم والسودانى والكتان، وإلى حد أقل الحلبة والتمرس والحمص والعفس والثوم والنباتات الطبية والعطرية، هو عادة أكبر من عدد المحافظات التى تختفى منها زراعتها.. والواقع

أنها هي وحدها المحاصيل بالغة الضالة والخصوصية أمثال الشعير ذى الصنفين والحبة السوداء والحناء التى تقتصر زراعتها بصرامة على قلة أو أحاد معدودة من المحافظات أو المناطق.

ليست كل المحاصيل الكبيرة إذن عميمة بصرامة، ولا الصغيرة هي خصيصة دائماً، وإن كانت أغلبية هذه وتلك كذلك، معنى هذا أن معظم محاصيلنا على الجملة أدنى أن تكون عميمة التوزيع منها خصيسته، وعلى أية حال فإن صورة اللاندسكيپ الزراعى المصرى تبدو لا مفر فى النتيجة كفسيفساء الموزايكو أو كرقع اللحاف المنقوش Patch - quilt ، إذ تتألف من أرضية أو خلفية عامة مشتركة طاغية وصلبة من المحاصيل الأساسية الكبرى، ينتشر أو ينتشر عليها هنا وهناك رشاش متفاوت أو رذاذ متطاير من المحاصيل الصغيرة، وقليل ما يجنب داخلها أو يتأطر على أجنابها محصول خاص.

ومعنى هذا على الفور أن الصورة العامة أقرب الى التجانس منها الى التنافر، وأن التباين يتراجع الى المرتبة الثانية، مثلما يتراجع غالباً الى الأطراف والهوامش فى أقصى الشمال والجنوب أو إلى حد أقل فى أقصى الشرق والغرب، أما فى القلب فلعل عامل التباين الرئيسى هو منطقة القاهرة الكبرى بزراعات المدن المركزة والمتميزة فيها.. إن التجانس مرة أخرى، هو نغمة الأساس فى الزراعة المصرية، مثلما هو من قبل فى الأرض والسماء المصرية.

ليس هذا فحسب.. وإنما يبدو أن خريطة مصر الزراعية، كخريطتها السكانية، تتجه ببطء وبالتدريج نحو المزيد من التجانس النسبى، فكما فى الخريطة السكانية، يلوح لنا أن ضغط السكان المتصاعد من أجل الغذاء قد بدأ يخفى أو يخفت ويبهت الفروق الإقليمية والمحلية فى خريطتنا الزراعية، فتزايد السكان الشديد يدفع بالمركب المحصولى فى كل مكان نحو المزيد من المحاصيل الغذائية، خاصة على حساب القطن الذى بدأ يتناقص مساحة ونسبة حتى فى أحسن مناطق.. هذا فضلاً عن إدخال محاصيل جديدة باستمرار كالصويا والبنجر والكتان، ذلك فى حين يبدو أن المحاصيل الصغيرة التجارية والصناعية، التى هي أصلاً محدودة المساحة ومحلية جغرافياً، لا تكاد تتأثر مثلما هي لا تكاد تؤثر، أى أن زراعتنا تتحول بازدياد وأكثر من أى وقت مضى من زراعة المحصول الواحد monoculture إلى تعدد المحاصيل المنوعة polyculture.

وفى المحصلة العامة أصبح نمط المحاصيل أو المركب المحصولى يتجه باطراد نحو المزيد من التقارب والتشابه فى عناصره ونسبه بمعظم المحافظات، إلا أن

مساحات المحاصيل المختلفة بالفدان سنة ١٩٧٥

المحافظة	القطن	القمح	الشعير	الأرز	الذرة ش - ص	الذرة ش - ن
الاسكندرية	١٨٧	٦٣٢٨	٦٠٩٢	٣٠٨٢	٧٥١٧	٣١١٦
البحيرة	١٧١٩١٧	١١٩٣٦٢	٣٧٣٠٠	١٨٣٦٤٦	١٦٨٦٩٩	٢٦٥٥٠
الغربية	١٣١٥٦٧	١٠٢٨٦٧	١١٤٩	٩٢١٩٩	١١٢٠٩٨	٢٥١٧٦
كفر الشيخ	١١٨٢٠٣	١٠١٦٦٦	٤٦٨١	٢٣٧٥٧٤	٧٤٩٥٤	٤٥٨٥
الدقهلية	٢٠٣٢١٩	١٤٧٠٣٦	٥١١٢	٢٨١٦٧٦	٧٦٢١٧	٢٦٢١٩
دمياط	١٨٣٩٤	١٣١٥٣	٩٤٣	٤٨٥٣٦	٦٩٥٣	٤٤٨٢
الشرقية	١٣٧٧٧٠	١٦٢٧٢٣	١٣٩٢٦	١٧٤٩٥٣	٢٠٦٦٥٨	٣٣٩٣٣
الاسماعيلية	٥٧٥	٩٢٨٢	٥٦٧٥	٣٤٤٥	١٢٤٤٠	٩٩٤٨
السويس	—	١١٥٧	١٢٧	١٩٢	١٢٧٨	١٠٤٥
المنوفية	٦٩٢٨٠	٨٣٧٦١	٩٠٦	٧٠٨	١٩٠٨١٣	٢٠٥٣
القليوبية	٢٩٨١٦	٣٩٣٩٩	١٤٥٢	٤٨٠٧	٩٠١٣٧	—
الجيزة	٢٤٦١	٢٥١٠٤	١٣١٤	٤٠٠	٦٧٢١٧	٣٠٦٨٧
بنى سويف	٧٤٠٧٣	٥٥١٨٩	٢٣٣١	٩٨	٧٨٢٨٢	٥٨٨٦٧
الفيوم	٦٦١٢٠	٧٦٨٨٨	٥٣٥١	١٥٧٦٧	٢٥١٩٣	٧٦٣٩٨
المنيا	١٤٠٥٦٦	٩٥٦١٧	٢٢١٤	٣٦٠	١٧١١٣٤	٣٠١٠١
أسيوط	٩٨١٢٦	٨٣٧٧٦	١٣٢٥	—	٤٣٨٦٤	٩٣٦٧
سوهاج	٧٧٣٠٩	١١٩٤٦٨	٤٥٠٩	—	٤٣٥٦١	٣٩٩٢
قنا	٦٣٩٧	١١٧٠٠٩	٣٢٦٧	٢٨	٤٤١٢٩	٤٩٢٨١
أسوان	١٠	٣٤١٦٥	١٩٠٢	—	٤٦٠٩	٨١٩٤
مصر	١٣٤٥٩٩٠	١٣٩٣٩٥٠	٩٩٥٧٦	١٠٤٧٤٧١	١٤٢٥٧٥٣	٤٠٣٩٩٤

(١) ش - ص = شامية صيفية ، ش - ن = شامية نيلية ، ر - ص = رفيعة صيفية ، ر - ن = رفيعة نيلية .

السودانى	العدس	البصل	القول	الذرة جملة	الذرة ر- ن (١)	الذرة ر- ص
---	---	---	٤٠٩٨	١٠٦٣٣	---	---
٢٣٥٣	١٢	٥١١٩	٢٢٥٩٠	١٩٥٢٤٩	---	---
٢١	٥٢	١٢١٩٤	٧٦٦٦	١٣٧٢٧٤	---	---
---	٢٧٩	١٠٧٣	١٢٢٣٨	٧٩٥٣٩	---	---
١	١٩	٢٠٨٨٥	٢١١٣	١٠٢٤٣٦	---	---
١	---	٩٠٠	٤٨٢	١١٤٣٥	---	---
٦٦٠٦	٦	٢٧٥٤٨	٢٤٨٣٩	٢٤٠٥٩١	---	---
١٢٠٨٥	---	---	٣٣٢	٢٢٣٨٨	---	---
١٤٠	---	٦٦	٢٨٤	٢٣٢٣	---	---
١٥٩	٢٨	٢٢٢٦٤	٢٨٥٩	١٩٢٨٦٦	---	---
٤٣٥	---	٧٢٧٧	٩٤٢	٩٠١٣٧	---	---
٤٥٤٣	---	٥٣٩٦	٢٠١٨	١١١٣٩١	٢٧٠١	١٠٧٨٦
---	---	٦٦٢٢	٢٩٧٤٢	٥٩٥٩٩	٤٤٤٣	١٨٠٠٧
٦٦٣	---	١٥٠٦	١٦٤٨٣	١٦١٧٩٩	١١٥٩١	٤٨٦١٧
٥٥٢	٥٧٠	٥٥٠٢	٦٦٣٩٢	٢١١٥٦٢	١٢٥٠	٩٠٧٧
٥٨٣	٣١٣٥٨	٥٥٤٠	٢٦٧٦٩	١٨٧٠٥٨	---	١٣٣٨٢٧
١٢٨٠	٣٧٢	١٢٥٦٢	١٤٨٣٧	١٩٥٥٤٢	---	١٤٦٩٨٩
١٧٢٠	٢٥٦٠٩	١٠٤٥	٨٩٠٤	١٦٥٠٩٤	---	٧١٦٨٤
٦٤٨	٦٢	٥٦٦	١٩٨٦	٤٢٥٧٢	٤٢٠	٢٩٧٦٩
٣١٧٩٠	٥٨٣٦٧	١٣٦٠٧٥	٢٤٥٥٧٤	٢٣١٨٩٠٨	٢٠٤٠٥	٤٦٨٧٥٦

المحافظة	الكتان	الحمص	الترمس	السهم	الحلبة	القصب
الاسكندرية	١٢٧٨	---	---	---	---	٣٥٧
البحيرة	٨٩٥٠	١٤٦١	---	٦٨	١٧٦	٢٢٣١
الغربية	٦٧٩٥	---	---	---	---	١٠٥٤
كفر الشيخ	١٨١٠٩	---	---	---	٢٠	١٥٦١
الدقهلية	٧٥٢٥	---	---	---	---	١٥٤٦
دمياط	١٤٧٨	---	٤	---	---	٧٠٤
الشرقية	٤١٥٤	٩٦٦	٣٤٣٢	١٧٥	١١١١	٨١٥
الاسماعيلية	---	١٢٥	١١٣٤	٣٠٤٦	٥٦	٣٢
السويس	---	---	---	٢٠٧	---	٣٠
المنوفية	١٥٧٠	---	٣١	---	٢٩	١٧٠٤
القليوبية	١٨٥٩	---	---	---	١٠	١٣٩٢
الجيزة	٦٤١	٦	٨٣٨	٣١٥	٦٦٩	٣٠٤١
بنى سويف	---	---	٤٥٠	١٢٦	٢٩٥١	١٢٨٥
الفيوم	١٩٦٣	---	٣٥٤	٧١٢	٦٢٣٣	٤٠٩
المنيا	---	١١٢	٢٠٨	٤٦٢	٨٥٥٣	٢٨٤٠٢
أسيوط	١٤٢	٢٠٦٩	١٢٨	٧٩١	١٣٢٥	٢٠٩١
سوهاج	---	٦٦١	٣٩٥	٦٠٤	٢٩٨٠	٢٤٣٤
قنا	---	٤٦١	٣٥٨	٢٣٩٧٦	٧٢٧٦	١١٦٥٧٠
أسوان	---	٦١	٥٨٠	٢١٦٨	٥٦٥	٥٢٣٦٦
مصر	٥٤٤٦٤	٥٩٢٢	٧٩١٢	٣٢٦٥٠	٣١٩٥٤	٢١٨٠٢٤

البرسيم	الدريس	الثوم	الحناء	الطبية والعطرية	البطاطس	الخضروات
٢٥٥٥٠	١١٤	---	---	---	٢٥٨٠	٢٢٣٢٩
٤١٣٧٤٦	١٩٨٨٩	١١٠٦	---	٧٦٨	٢٩٠٥٠	١٠٧٩٣٨
٢٦٢٠٦٦	١١٣٢٤	١٥٥٨	---	١٧٣	١٢٧١١	٢٨٣٠٨
٢٩٥٠٩٠	٦٠٢٩١	٥٠٥	---	---	٣٣٨	٢٤٦٩٢
٤٠٦٥٨٩	٧٦٥٤٣	٦٠٢	---	١٧١	٥٤٩٧	٣٧٢٢٠
٧٣٠٦٩	٣٧٥١٠	٣	---	٢	١٠٨٤	١٨٩٩٧
٣٧٥٤١٤	٩٤٦٨	١٠٤١	٣٧	٢٤٧	٥٥٩	٧٨٩٣٥
١٩٠٠٩	٢٩٥	---	---	---	١١	٧٨٧٥
١٣٨٦	---	---	---	---	٣	٢١٤٦
٢٠٧٩٦٠	---	٣٢٧	---	٦٠٧	١٩٤٦٢	٣٠١٢٠
٩٠٤٢٢	٢٥	٢٠٥٩	---	٣٧١	٢٤٥٦	٥٦٩٥٤
٧٩٥٣٤	٢٥	١٧١	---	٢٠٨	١٧٠٩٣	٨٢٩٧٣
١٤١٧٥٢	---	٤٤٤٧	---	١٤٥٥	١٠٤٣	١٨٨٦٣
١٦٤٩٢٣	٥٢	١٧٠	---	٢٤١٧	٣٩	٣٧٠٧٨
١٦٦٧١٢	١٦	١٠٢٨٤	---	٨٨٤٠	٥٨٠٠	١٧٢٦٧
١٠٧٠١٤	---	١٥٦	---	٢٥٣٧٠	٩٣	١٤٥٢٩
١٢١٧٦٢	---	١٥٦	---	٥٥	٥٩٨	١٠٩٨٠
٣٤٩٤٤	---	١٩٢	---	٣٢٥	١١	١٧٥٩٨
٨١٩٥	---	٥١	٤٢١	٢٦	---	٤٩٤٤
٢٩٩٤٧٣٧	٢١٥٥٥٢	٢٢٨١٨	٤٥٨	٤١٠٣٥	٩٨٤٢٨	٦١٩٧٤٦

المحافظة	المقات	الفواكه	المساحة المحصولية
الاسكندرية	٥٧١٥	١٦٧٣١	١٠٥٥١٨
البحيرة	٥٠٩٢٠	٥٠٣٣٦	١٤٢٤١٨٧
الغربية	٤٠٥٤	١٧٠٤٢	٨٣٠٣٧٤
كفر الشيخ	٨٦٦٨	٤٠٧٧	٩٦٨٦٣٤
الدقهلية	٧٣١٢	١١٨٦٩	١٣١٧٤٢٤
دمياط	٩٨١	٣٤٧٣	٢٣٥٠٨٨
الشرقية	١١٢١٧	٣٣٠٩٤	١٣٠٩٧٧٣
الاسماعيلية	٨٨٥٦	٦٧٦٨	١٠٠٩٨٩
السويس	٢٧٩	٣٦١	٨٧٠١
المنوفية	٦٢٣٤	٢٥٧٩٩	٦٦٦٦٧٤
القليوبية	٣٢٥٢	٣٧٢٩٨	٣٧٠٤٠٥
الجيزة	١٤٤٣٥	١٧٥٨٤	٣٧٠٢١٣
بنى سويف	١٠٦٠٠	٥٧٧١	٥١٦٣٩٧
الفيوم	٩٠٣٣	١٥٩٤١	٥٨٣٩٥٦
المنيا	١٤٤٣٣	١٤٠١٠	٧٩٨٤٦٢
أسيوط	٢٣٠١	١٣٧٩٢	٦٠٤٦٨٣
سوهاج	٢٣١٣	٥٤٧٣	٥٧٣٣٩٠
قنا	٣٩٩٥	٤٦٢٣	٥٣٩٦٧٣
أسوان	٨٢٠	١٢٢٩	١٥٣٧٥٧
مصر	١٦٥٤١٨	٢٨٥٢٧١	١١٤٧٨٢٩٨

تكون من الحالات الخاصة جدا كحواف الصحراء ومناطق المدن أو من المحاصيل الخاصة جدا كالأرز والقمح، إن التخصص الإقليمي يقل نسبيا، بينما يزيد التجانس الجغرافى نوعا، بصيغة أخرى فإن فعل كثافة السكان الغامرة المتضاغطة أنها دفعت أو تدفع معظم المناطق نحو قالب نمط نسبيا Stereotype من الزراعات المتشابهة وتقصرها نوعا ما فى «قفص حديدى» غير حساس بالضوابط البيئية أو كاشف لها نسبيا.

وبصيغة أخيرة، فكما غمرت كثافة السكان الفائقة التضاضط فروق البيئة الجغرافية والأرض حتى طمسها فى كتلة سميكة صفيقة شبه متجانسة بقدر ما هى غير شفافة تماما لضوابط الأرض والتربة، فكذلك هى قد دفعت بالخريطة الزراعية نحو المزيد من التنميط والتجانس المفروض الذى قد لا يكون بالضرورة صحيحا أو مرغوبا فيه إيكولوجيا وزراعيًا ولكنه أمر واقع ليس له دافع جغرافيا.

مقياس التجانس

أيمكن، بعد، أن نفيس درجة هذا التجانس ومداه إحصائيا، وكيف؟ ثمة طريقتان أو طريقتان: المقارنة المحلية والمقارنة القومية، أى أن نقارن الفروق والاختلافات القائمة فى كثافة زراعة أى محصول إما بنسبة مساحته فى كل محافظة الى جملة مساحة المركب المحصولى داخل تلك المحافظة نفسها، وإما بنسبة مساحته فى كل محافظة الى جملة مساحته هو فى مصر عموما.. والأول «مقياس الكثافة» والثانى «مقياس التركيز» والاثنان معا يصنعان «مقياس التجانس» المطلوب.

وللاختصار والتيسير، نستطيع هنا ودائما أن نشير الى مساحة المحافظة المحصولية - أى محافظة - بالرمز (م ح ل) والى مساحة المحصول القومية - أى محصول - بالرمز (م ل ق) وكخامة أساسية للدراسة ومفتاح عام للبحث، يقدم الجدولان السابقان لوحة شاملة لتكوين وتوزيع الزراعة المصرية سنة ١٩٧٥، فالجدول الأول يعطى الأرقام الحقيقية لمساحات المحاصيل المختلفة بالفدان.. والجدول الثانى يعطى نفس الأرقام محولة الى نسب مئوية، أى النسب المئوية لكل محصول بكل محافظة من جملة المساحة المحصولية فى تلك المحافظة (م ح ل) وهذا الجدول الأخير بصفة خاصة سيكون مرجعا دائما فى بقية هذا الفصل حيث يرتكز عليه كلية وبالضرورة.

مقياس التكاثر

بعيدا عن تعقيدات «الإنحراف المعيارى Standard Deviation» ومشقته

النسب المئوية لمساحات المحاصيل المختلفة بكل محافظة

المحافظة	القطن	القمح	الشعير	الأرز	الذرة ش - ص	الذرة ش - ن
الاسكندرية	٠, ٢	٦, ٠	٥, ٧	٢, ٩	٧, ١	٢, ٩
البحيرة	١٢, ١	٨, ٤	٢, ٦	١٢, ٩	١١, ٨	١, ٩
الغربية	١٥, ٨	١٢, ٧	٠, ١	١١, ١	١٣, ٥	٣, ٠
كفر الشيخ	١٢, ٢	١٠, ٥	٠, ٥	٢٤, ٥	٦, ٨	٠, ٤
الدقهلية	١٥, ١	١٠, ٧	٠, ٤	٢١, ٠	٥, ٧	١, ٩
دمياط	٧, ٩	٥, ٦	٠, ٤	٢٠, ٦	٣, ٠	١, ٩
الشرقية	١٠, ٥	١٢, ٤	١, ٦	١٣, ٤	١٥, ٨	٢, ٦
الاسماعيلية	٠, ٥	٩, ٢	٥, ٦	٣, ٤	١٢, ٣	٩, ٨
السويس	—	١٣, ٣	١, ٤	٢, ٢	١٤, ٧	١٢, ٠
المنوفية	١٠, ٤	١٢, ٢	٠, ١	٠, ١	٢٨, ٦	٠, ٣
القليوبية	٨, ٠	١٠, ٦	٠, ٤	١, ٣	٢٤, ٣	—
الجيزة	٠, ٦	٦, ٨	٠, ٣	٠, ١	١٨, ١	٨, ٢
بنى سويف	١٤, ٣	١٠, ٧	٠, ٤	صفر	١٥, ١	١١, ٣
الفيوم	١١, ٣	١٣, ١	٠, ٩	٢, ٧	٤, ٣	١٣, ١
المنيا	١٧, ٦	١١, ٩	٠, ٢	صفر	٢١, ٤	٣, ٨
أسيوط	١٦, ٢	١٣, ٨	٠, ٢	—	٧, ٢	١, ٥
سوهاج	١٣, ٥	٢٠, ٨	٠, ٨	—	٧, ٦	٠, ٧
قنا	١, ٢	٢١, ٧	٠, ٥	صفر	٨, ١	٩, ١
أسوان	صفر	٢٢, ٢	١, ٢	—	٣, ٠	٥, ٣
مصر	١١, ٧	١٢, ١	٠, ٩	٩, ١	١٢, ٤	٣, ٥

من جملة المساحة المحصولية لتلك المحافظة سنة ١٩٧٥ (م ح ل)

السودانى	العدس	البصل	الفول	الذرة جملة	الذرة ر - ن	الذرة ر - ص
---	---	---	٣,٩	١٠,٠	---	---
٠,٢	صفر	٠,٤	١,٦	١٣,٧	---	---
صفر	صفر	١,٤	٠,٩	١٦,٥	---	---
---	صفر	٠,١	١,٢	٧,٢	---	---
---	صفر	١,٦	٠,١	٧,٦	---	---
---	---	٠,٤	٠,٢	٤,٩	---	---
٠,٥	صفر	٢,١	١,٩	١٨,٤	---	---
١١,٩	---	---	٠,٣	٢٢,١	---	---
١,٦	---	٠,١	٣,٣	٢٦,٧	---	---
صفر	صفر	٣,٣	٠,٤	٢٨,٩	---	---
٠,١	---	١,٩	٠,٢	٢٤,٣	---	---
١,٢	---	١,٤	٠,٥	٢٩,٩	٠,٧	٢,٩
---	---	١,٣	٥,٧	٣٠,٦	٠,٨	٣,٤
٠,١	---	٠,٢	٢,٨	٢٧,٦	١,٩	٨,٣
٠,١	٠,١	٠,٧	٨,٣	٢٦,٤	٠,١	١,١
٠,١	٥,٢	٠,٩	٤,٤	٣٠,٨	---	٢٢,١
٠,٢	٠,١	٢,٢	٢,٦	٣٣,٩	---	٢٥,٦
٠,٣	٤,٧	٠,٢	١,٦	٣٠,٤	---	١٣,٢
٠,٤	صفر	٠,٣	١,٣	٢٧,٨	٠,٢	١٩,٣
٠,٣	٠,٥	١,٢	٢,١	٢٠,٢	٠,٢	٤,١

المحافظة	الكتان	الحمص	الترمس	السهم	الحلبة	القصب
الاسكندرية	---	---	---	---	---	٠,٣
البحيرة	١,٢	٠,١	---	صفر	صفر	٠,٢
الغربية	٠,٧	---	---	---	---	٠,١
كفر الشيخ	٠,٨	---	---	---	صفر	٠,١
الدقهلية	١,٩	---	---	---	---	٠,١
دمياط	٠,٦	---	---	---	---	٠,٣
الشرقية	٠,٦	٠,١	٠,٣	صفر	٠,١	صفر
الاسماعيلية	٠,٣	٠,١	١,١	٣,٠	صفر	صفر
السويس	---	---	---	٢,٤	---	٠,٣
المنوفية	---	---	صفر	---	---	٠,٢
القليوبية	٠,٢	---	---	---	صفر	٠,٤
الجيزة	٠,٥	---	---	---	---	---
بنى سويف	٠,١	صفر	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٨
الفيوم	---	---	٠,١	صفر	٠,٦	٠,٢
المنيا	٠,٣	---	صفر	٠,١	١,١	٠,١
أسيوط	---	صفر	صفر	٠,١	١,٠	٣,٥
سوهاج	صفر	٠,٣	صفر	٠,١	٠,٢	٠,٣
قنا	---	٠,١	صفر	٠,١	٠,٥	٠,٤
أسوان	---	٠,١	صفر	٤,٤	١,٣	٢١,٦
مصر	٠,٥	٠,١	٠,٤	١,٤	٠,٤	٣٤,٠
	---	---	٠,١	٠,٣	٠,٣	٢,٠

البطاطس	الخضروات	الطبية والعطرية	الحناء	الثوم	الدريس	البرسيم
٢, ٤	٢١, ٢	---	---	---	٠, ١	٢٤, ٢
٢, ٠	٧, ٦	صفر	---	٠, ١	١, ٤	٢٩, ١
١, ٥	٣, ٤	صفر	---	٠, ٢	١, ٤	٣١, ٥
صفر	٢, ٥	---	---	صفر	٦, ٢	٣١, ٤
٠, ٤	٢, ٨	صفر	---	صفر	٥, ٧	٣٠, ٣
٠, ٤	٨, ١	صفر	---	صفر	١٥, ٩	٣١, ١
صفر	٦, ٠	صفر	صفر	٠, ١	٠, ٧	٢٨, ٧
صفر	٧, ٨	---	---	---	٠, ٢	١٨, ٨
صفر	٢٤, ٧	---	---	---	---	١٧, ٧
٢, ٩	٤, ٤	٠, ١	---	صفر	---	٣١, ٢
٠, ٧	١٥, ٤	٠, ١	---	٠, ٥	صفر	٢٤, ٤
٤, ٦	٢٢, ٤	٠, ١	---	صفر	صفر	٢١, ٥
٠, ٢	٣, ٦	٠, ٣	---	٠, ٨	---	٢٧, ٤
صفر	٦, ٣	٠, ٤	---	صفر	صفر	٢٨, ٢
٠, ٧	٢, ١	١, ١	---	١, ٣	صفر	٢٠, ٩
صفر	٢, ٤	٤, ٢	---	صفر	---	١٧, ٧
٠, ١	١, ٩	صفر	---	صفر	---	٢١, ٢
صفر	٣, ٣	٠, ١	---	صفر	---	٦, ٤
---	٣, ٢	صفر	٠, ٣	صفر	---	٥, ٣
٠, ٩	٥, ٤	٠, ٤	صفر	٠, ٢	١, ٩	٢٦, ١

المحافظة	المقات	الفواكه
الاسكندرية	٥, ٤	١٥, ٨
البحيرة	٣, ٦	٣, ٥
الغربية	٠, ٥	٢, ٠
كفر الشيخ	٠, ٩	٠, ٤
الدقهلية	٠, ٥	٠, ٩
دمياط	٠, ٤	١, ٥
الشرقية	٠, ٩	٢, ٥
الاسماعيلية	٨, ٧	٦, ٧
السويس	٣, ٢	٤, ٢
المنوفية	٠, ٩	٣, ٩
القليوبية	٠, ٩	١٠, ١
الجيزة	٣, ٩	٤, ٧
بنى سويف	٢, ١	١, ١
الفيوم	١, ٥	٢, ٧
المنيا	١, ٨	١, ٧
أسيوط	٠, ٤	٢, ٣
سوهاج	٠, ٤	٠, ٩
قنا	٠, ٧	٠, ٨
أسوان	٠, ٥	٠, ٨
مصر	١, ٤	٢, ٥

الرياضية، من الممكن أن نكتفى هنا بأن نحسب مجموع ابتعادات كثافة كل محصول عن متوسط كثافته العامة بمصر.. وذلك بأن تحدد النسب المئوية للمساحة المزروعة بكل محصول فى كل محافظة من مجموع المساحة المحصولية لتلك المحافظة (م ح ل) ثم نحسب مجموع الفروق بالموجب أو بالسالب بين هذه النسب المئوية وبين النسبة المئوية العامة لذلك المحصول فى مصر عموما وننسبها مئويا إلى هذه القيمة الأخيرة.

ومن البديهي أنه كلما انخفضت القيمة الناتجة كلما زادت درجة التجانس أو الوحدة فى توزيع المحصول الجغرافى أى فى كثافته، وكلما ارتفعت القيمة كلما زادت درجة التنافر أو التباين.. والجدول الآتى يقدم بالترتيب التنازلى - التصاعدى مقياس التجانس فى كثافة محاصيلنا المختلفة.. وذلك كنسبة مئوية لمجموع ابتعادات النسب المئوية لكل محصول فى المحافظات المختلفة عن متوسط نسبته القومية العامة، وإذا كان لابد هنا من تحفظ معين، فهو أن جبر الكسور العشرية الحتمى يعطى نتائج غير دقيقة فى حالة المحاصيل الصغيرة ذات القيم المنخفضة، ولذا قد يحسن استبعادها من المقارنة مع المحاصيل الكبيرة التى لا تكاد تتأثر فى دقة نتائجها.

مقياس تجانس الكثافة

(النسب المئوية لمجموع ابتعادات النسب المئوية للمحصول الواحد فى المحافظات المختلفة عن نسبته المئوية فى مصر)

المحصول	المساحة بالفدان ١٩٧٥	%
البرسيم	٢٩٩٤٧٣٧	٢٣,٤
القمح	١٣٩٣٩٥٠	٢٨,٦
الذرة جملة	٢٣١٨٩٠٨	٤٢,١
الذرة الشامية	١٨٢٩٧٤٧	٤٤,٠
القطن	١٣٤٥٩٩٠	٤٥,٢
البصل	١٣٦٠٧٥	٧٥,٠
الفول	٢٤٥٥٧٤	٧٦,٢
الكتان	٥٤٤٦٤	٨٠,٠
الأرز	١٠٤٧٤٧١	٩٠,٠

النسب المئوية لنصيب كل محافظة من المساحة القومية لكل
محصول سنة ١٩٧٥ (م ل ق)

المحافظة	القطن	القمح	الشعير	الأرز	الذرة	الفول	البصل
الاسكندرية	صفر	٠,٥	٦,١	٠,٣	٠,٤	١,٧	—
البحيرة	١٢,٧	٨,٥	٣٧,٤	١٧,٥	٨,٤	٩,٢	٣,٧
الغربية	٩,٨	٧,٤	١,١	٨,٨	٥,٥	٣,١	٨,٩
كفر الشيخ	٨,٨	٧,٣	٤,٧	٢٢,٦	٣,٤	٥,٠	٠,٨
الدقهلية	١٥,١	١٠,٥	٥,١	٢٦,٩	٤,٤	٠,٨	١٥,٣
دمياط	١,٣	٠,٩	٠,٩	٤,٦	٠,٥	٠,٢	٠,٦
الشرقية	١٠,٢	١١,٦	١٤,٠	١٦,٧	١٠,٤	١٠,١	٢٠,٢
الاسماعيلية	صفر	٠,٦	٥,٧	٠,٣	١,٠	٠,١	—
السويس	—	٠,١	٠,١	صفر	٠,١	٠,١	صفر
المنوفية	٥,١	٦,٠	٠,٩	٠,١	٨,٣	١,٢	١٧,١
القليوبية	٢,٢	٢,٨	١,٥	٠,٤	٤,٠	٠,٤	٥,٣
الجيزة	٠,٢	١,٨	١,٣	صفر	٤,٨	٠,٨	٣,٩
بنى سويف	٥,٥	٤,٠	٢,٣	صفر	٦,٩	١٢,١	٤,٨
الفيوم	٤,٩	٥,٥	٥,٣	١,٥	٧,٠	٧,٠	١,١
المنيا	١٠,٥	٦,٨	٢,٢	صفر	٩,١	٢٧,٢	٤,٠
أسيوط	٧,٣	٦,٠	١,٣	—	٨,١	١٠,٩	٤,١
سوهاج	٥,٧	٨,٥	٤,٥	—	٨,٤	٦,٠	٩,٢
قنا	٠,٥	٨,٤	٣,٢	صفر	٧,١	٣,٦	٠,٧
أسوان	صفر	٢,٤	١,٩	—	١,٨	٠,٨	٠,٤

البرسيم	القصب	الحلبة	السوسم	الترمس	الحمص	الكتان	السودانى	العدس
٠,٨	٠,٢	---	---	---	---	٢,٣	---	---
١٣,٨	١,٠	٠,٥	٠,٢	---	٢٤,٨	١٦,٤	٧,٤	صفر
٨,٩	٠,٤	---	---	---	---	١٢,٥	صفر	٠,١
٩,٨	٠,٧	صفر	---	---	---	٣٣,٢	---	٠,٤
١٣,٦	٠,٧	---	---	---	---	١٣,٨	صفر	صفر
٢,٤	٠,٣	---	---	صفر	---	٢,٧	صفر	---
١٢,٥	٠,٤	٣,٥	٠,٥	٤٣,٥	١٦,٤	٧,٦	٢٠,٧	صفر
٠,٧	صفر	٠,٢	٩,٤	١٤,٣	٢,١	---	٣٨,٠	---
صفر	صفر	---	٠,٦	---	---	---	٠,٤	---
٧,٠	٠,٨	٠,١	---	٠,٣	---	٢,٩	٠,٥	صفر
٣,٠	٠,٦	صفر	---	---	---	٣,٤	١,٣	---
٢,٦	١,٤	٢,١	٠,٩	١٠,٦	٠,١	١,٢	١٤,٣	---
٤,٨	٠,٦	٩,٣	٠,٤	٥,٧	---	---	---	---
٥,٥	٠,٢	١٩,٥	٢,٢	٤,٥	---	٣,٦	٢,١	---
٥,٦	١٣,٤	٢٦,٨	١,٤	٢,٦	١,٩	---	١,٧	٠,٩
٣,٦	٠,٩	٤,١	٢,٤	١,٦	٣٥,١	٠,٢	١,٨	٥٣,٧
٤,١	١,١	٩,٣	١,٨	٥,٠	١١,٢	---	٤,٠	٠,٦
١,٢	٥٣,٤	٢٢,٨	٧٣,٥	٤,٥	٧,٨	---	٥,٤	٤٣,٨
٠,٣	٢٣,١	١,٨	٦,٧	٧,٣	١,٠	---	٢,٠	٠,١

المحافظة	الدريس	الثوم	الحناء	الطبية والعطرية	الخضروات	البطاطس	المقات	الفواكة
الاسكندرية	٠, ١	---	---	---	٣, ٦	٢, ٦	٣, ٤	٥, ٨
البحيرة	٩, ٢	٤, ٨	---	١, ٩	١٧, ٤	٢٩, ٥	٣٠, ٨	١٧, ٦
الغربية	٥, ٣	٧, ٠	---	٠, ٤	٤, ٥	١٢, ٩	٢, ٤	٦, ٠
عفر الشيخ	٢٧, ٩	٢, ٢	---	---	٤, ٠	٠, ٣	٥, ٢	١, ٤
الدقهلية	٣٥, ٤	٢, ٦	---	٠, ٤	٦, ٠	٥, ٦	٤, ٤	٤, ١
دمياط	١٧, ٤	صفر	---	صفر	٣, ١	١, ١	٠, ٦	١, ٥
الشرقية	٤, ٤	٤, ٥	٨, ١	٠, ٦	١٢, ٧	٠, ٦	٦, ٧	١١, ٦
الأسماعلية	٠, ١	---	---	---	١, ٢	صفر	٥, ٣	٢, ٣
السويس	---	---	---	---	٠, ٣	صفر	٠, ٢	٠, ١
المنوفية	---	١, ٤	---	١, ٥	٤, ٨	١٩, ٨	٣, ٧	٩, ٠
القليوبية	صفر	٩, ٠	---	٠, ٩	٩, ٢	٢, ٥	٢, ٠	١٣, ١
الجيزة	صفر	٠, ٧	---	٠, ٥	١٣, ٤	١٧, ٣	٨, ٧	٦, ١
بنى سويف	---	١٩, ٥	---	٣, ٥	٣, ٠	١, ٠	٦, ٤	٢, ٠
الفيوم	صفر	٠, ٧	---	٥, ٩	٦, ٠	صفر	٥, ٤	٥, ٥
المنيا	صفر	٤٥, ١	---	٢٠, ٥	٢, ٦	٥, ٩	٨, ٧	٥, ٠
أسيوط	---	٠, ٦	---	٦١, ٩	٢, ٣	٠, ١	١, ٤	٤, ٨
سوهاج	---	٠, ٦	---	٠, ١	١, ٧	٠, ٦	١, ٤	١, ٩
قنا	---	٠, ٨	---	٠, ٨	٢, ٨	صفر	٢, ٤	١, ٦
أسوان	---	٠, ٢	٩١, ٩	صفر	٠, ٨	---	٠, ٥	٠, ٤

المحصول	المساحة بالفدان ١٩٧٥	%
الفواكه	٢٨٥٢٧١	٩٢,٠
الحمص	٥٩٢٢	١٠٠,٠
المقات	١٦٥٤١٨	١٠٥,٧
البطاطس	٩٨٤٢٨	١١١,٠
الشعير	٩٩٥٧٦	١١١,١
الحلبة	٣١٩٥٤	١١٣,٠
الخضروات	٦١٩٧٤٦	١١٤,٨
الثوم	٢٢٨١٨	١٣,٠
الدريس	٢١٥٥٥٢	١٣٤,٨
النباتات الطبية والعطرية	٤١٠٣٥	١٣٥,٠
العدس	٥٨٣٦٧	١٨٠,٠
القصب	٢١٨٠٢٤	٢١٦,٠
الترمس	٧٩١٢	٢٣٣,٠
السسم	٣٢٦٥٠	٢٤٣,٠
السوداني	٣١٩٧٠	٣٠٠,٠

فيما عدا ذلك التحفظ، فواضح مدى الاختلاف الشديد في درجة تجانس أو تباین كثافات المحاصيل المختلفة، حتى ليصل الى أكثر من عشرة الأمثال في أقصى حديه، واضح كذلك بشكل عام أن أكبر المحاصيل مساحة هي في الأعم الأغلب أقلها تبأينا أو أكثرها تجانسا في الكثافة التوزيعية، وذلك نظرا لانتشارها على أكبر رقعة ممكنة من القطر، والعكس عموما المحاصيل الضئيلة المساحة، فهي أشدها تنافرا لتركزها في منطقة معينة أو أكثر.

فالبرسيم والقمح والذرة والقطن - الأربعة الكبار - هي أكثر محاصيلنا تجانسا في كثافة توزيعها، كما أنها متقاربة للغاية في درجة هذا التجانس، النقيض المقابل هو خماسية العدس - القصب - الترمس - السسم - السوداني.. وفيما بين القطبين تكاد درجة التجانس تتناسب طرديا وفي تدرج عريض مع أهمية المحصول مساحيا، إلا من حالات الشذوذ أو التشوه الإحصائي.

مقياس التركيز

في كم محافظة من مجموع محافظات القطر يتركز كم في المائة من مجموع

مساحة محصول ما فى كل القطر، ومن كم محافظة يأتى كم فى المائة من الانتاج القومى من هذا المحصول؟ أسئلة هامة ودالة ينبغى إثارتها والرد عليها لأنها تعبر عن جوهر التركيز الجغرافى مباشرة، فها هنا يبرز بشدة الفرق بين محصول ومحصول فى درجة التركيز، فرب محصول يأتى ٩٠٪ من مساحته أو إنتاجه من محافظة واحدة، بينما أن محصولا آخر قد لا يجمع نصفه ويصعوبة من أقل من محافظات القطر جميعا، فالأول هو بوضوح قمة التركيز العنيف، والثانى منتهى الانتشار والتكافؤ.

على هذا الأساس نحتاج أولا إلى تحديد وحصر النسب المئوية لنصيب كل محافظة من المساحة القومية العامة لكل محصول (م ل ق) ثم من واقع هذا التحديد يتعين علينا أن نستخرج مجموع النسب المئوية لأهم وأكبر المحافظات مساحة فى المحصول المعنى، وفى هذا الصدد يحسن أن نتبنى طريقة الحساب التراكمى Cumulative فى المحافظات العشر الأولى، بمعنى أن نضيف الى نسبة المحافظة الأولى ترتيبا نسبة المحافظة الثانية، ثم اليهما نسبة الثالثة، وهكذا حتى العاشرة، وهذا ما يفعل الجدولان السابقان.. فالأول يعطى لكل محافظة حصتها كنسبة مئوية من المساحة القومية لكل محصول.. والثانى يقدم النسب المئوية التراكمية للمحافظات العشر الأولى فى كل محصول محسوبة من الجدول الأول.

فى هذا الجدول عنصران يتعين علينا أن نعتبرهما، هما عدد الحالات أى المحافظات فى كل نهر، ثم الحد الأقصى لقيمة النسب المئوية فى كل نهر.. والعلاقة بينهما فى الحدوث النسبى هى علاقة عكسية غالبا، فعن العنصر الأول، من المحاصيل ما يظهر فى كل أو معظم خانات النهر، فهى محاصيل عميمة واسعة الانتشار جغرافيا، ومنها ما يظهر فى نصفها أو بعضها، أى أنها محاصيل خصيصة ضيقة الانتشار جدا.

وعن الثانى، فإن من المحاصيل ما لا تزيد قيمة أى محافظة فيه على ١٠٪ إلا قليلا أو بالكاد، أى أن قيمها فى معظم الحالات تتقارب نسبيا مهما كانت، وهذه بالطبع هى المحاصيل الرئيسية الكبرى عادة، وعلى العكس، ثمة محاصيل تقفز فيها نسبة بعض المحافظات الى أى شىء بين ٢٥٪، ٥٠٪، إن لم يكن أحيانا الى ٩٠٪، وهذا قمة التنافر والتركز والاحتكار الجغرافى بالطبع، غير أنه يرتبط عادة بالمحاصيل الثانوية أو الثالثة الضئيلة المساحة والأهمية كما نعرف.

ومن تفاعل عنصرى تعدد الحالات وقيمها الإحصائية يمكننا أن نصنف محاصيلنا الى مجموعتين تنقسم كل منهما بدورها الى فئتين.. فهناك أولا المجموعة العميمة أو واسعة الانتشار جغرافيا، نجدها فى معظم المحافظات، ويتجانس أو

تقارب معقول فى كثافاتهما.. ولكن بعضها أكثر أو أقل تجانسا من الآخر، فالفئة الأكثر تجانسا تشمل البرسيم والقمح والذرة والقطن أى الأربعة الكبار.. والفئة الأقل تجانسا تشمل الفواكه والخضروات (وإن تفاوتت درجات هاتين الأخيرتين بحسب أصنافهما المختلفة) ثم الفول والشعير ثم أخيرا القصب.

أما المجموعة الثانية فهى المحاصيل الخبيصة أو محدودة الانتشار جغرافيا، إذ يقتصر وجودها على قلة من المحافظات، وبعضها قد يكون صعيديا صرفا أو بحيريا بحتا، ولكنها فى جميع الأحوال تبدو بعيدة جدا عن التقارب فى كثافاتهما.. غير أنها تقع فى فئتين من حيث درجة التركيز، فثمة فئة شديدة التركيز، وأخرى عذفة التركيز.

الأولى تشمل على الترتيب التصاعدى : البصل فالأرز فالكتان فالسودانى فالثوم..

والثانية تشمل: الحبة والتمرس والحمص، ثم من فوقها العدس فالسمسم، ثم فوق الكل النباتات الطبية والعطرية فالحناء.. كما يلخص الجدول الآتى.

محاصيل عذفة		محاصيل خبيصة	
متجانسة	أقل تجانسا	شديدة التركيز	عذفة التركيز
البرسيم	الخضروات	البصل	الحبة، التمرس، الحمص
القمح	الفواكه	الأرز	العدس
الذرة	الفول	الكتان	السمسم
القطن	الشعير	السودانى	الطبية والعطرية
—	القصب	الثوم	الحناء

منحنيات المحاصيل

ويمزىء من التحليل يمكننا أن نتقصى العلاقة بين مدى الانتشار الأفقى للمحصول وكثافته الرأسية فى صيغة من العلاقة بين القاعدة والقمة، فلو أننا رسمنا منحنيات بيانية لكل محصول بحسب مدى انتشاره على الإحداثى الأفقى ومدى ارتفاعه على الإحداثى الرأسى، لخرجنا بعدة أنماط مختلفة الهيئة والسلوك تماما، فمنها ما هو عريض القاعدة أو ضيقها، أو مرتفعها أو منخفضها، ثم منها ما هو بلا قمة تقريبا أو هو كله قمة واحدة ليس إلا، أو هو متعدد القمم المعتدلة الارتفاع والتي تتقارب فى هذا الارتفاع أو تتباعد... إلخ.

وكقاعدة عامة، فلما كانت المحاصيل الكبرى الرئيسية، التى هى المحاصيل

العميمة بالضرورة، تبتلع السواد الأعظم من المساحة المحصولية الكلية، بعكس المحاصيل الصغيرة والصغرى التى هى بطبيعتها المحاصيل الخصيصة، فإن مستوى القاعدة يتناسب عادة تناسباً عكسياً مع مستوى القمة، بمعنى أنه كلما كانت القاعدة أكثر ارتفاعاً كانت القمة خفيضة أو متواضعة معتدلة غالباً، وكلما كانت القاعدة خفيضة كلما كانت القمة أكثر ارتفاعاً وشموخاً، ومن هذه الزاوية، وتأسيساً على هذه الأركان، يمكننا أن نصنف محاصيلنا إلى سبعة أنماط بيانية أو هيكلية.

أولاً : قاعدة عريضة عالية بلا قمة تقريباً أو متواضعة القمة.. هذا يعنى الأربعة الكبار فوراً، والقاعدة فيها كاملة تماماً، ولكن الارتفاع يتفاوت نوعاً بحسب أهميتها، غير أنها جميعاً متواضعة القمة أو تخلو من القمم البارزة، وبذا تكاد تكون بلا قيادة إقليمية حاسمة.

ثانياً : قاعدة عريضة ولكنها منخفضة، إلا إنها معتدلة القمم عدداً وارتفاعاً، هذا يشمل مجموعة عديدة من المحاصيل هى الخضروات والفواكه، الشعير والفلول، البصل والسودانى.. ولتعددتها تقع فى بضع تنويعات داخلية، فتقل قاعدتها عرضاً وتزداد قممها تباعداً على ذلك الترتيب، فالخضروات والفواكه قاعدتها كاملة تماماً، وقممها متقاربة نوعاً، وللشعير والفلول قاعدة تامة أيضاً.. ولكن قممها أكثر تباعداً. أما البصل والسودانى فقاعدتها منقوصة نوعاً، وقممها أشد تباعداً.

ثالثاً : قاعدة متوسطة الاتساع لكنها عالية، والقمم متعددة، هذا يذهب الى الأرز وحده، فهو المحصول الوحيد الرئيسى من حيث المساحة والإقليمى من حيث التوزيع.. وقممه المتعددة تتقارب أكثر مما تتباعد.

رابعاً : قاعدة متوسطة الاتساع ولكنها منخفضة، متعددة القمم.. هذا ينصرف الى الكتان والثوم، فالقاعدة تتسع لنحو نصف محافظات القطر، لكنها بالطبع شديدة الانخفاض لضالة مساحة المحصول.. والقمم فيها متعددة تتدرج فى تقارب نسبى.

خامساً : قاعدة ضيقة منخفضة متعددة القمم، هنا تأتى حزمة الحلبة، الترمس، الحمص، وهى تقتصر بالطبع على عدد محدود من المحافظات، بمساحات بالغة الضالة، لكنها شديدة التركيز فتمتاز عادة بقمميتين عاليتين متقاربتين كالحلبة والحمص أو متباعدتين كالترمس.

سادساً : قاعدة خفيضة ضيقة جداً أو «كاذبة» تقريباً مع قمة أو اثنتين عاليتين

مقاربتين.. القصب والعدس كلاهما علم على هذا النوع، مع اختلافات، فللقصب قاعدة تبدو عريضة تكاد تغطي معظم المحافظات، لكن الحقيقة أنها باستثناء القمم قزمية، ولذا شبه وهمية أو كاذبة.. أما العدس فقاعدته، الأشد انخفاضا بالطبع، تقتصر بصراحة وبصرامة على بضع محافظات معدودة، ولكن الاثنين يتركزان بلا هوادة في قمتين أكثر (العدس) أو أقل (القصب) شموخا وتقاربا.

سابعاً: قمة واحدة شاهقة بلا قاعدة تقريبا، هنا ينقلب الهرم تماما فيتكس في مسلة نحيلة سامقة وتختفى القاعدة ويتحول المنحنى كله الى قمة عليا.. النباتات الطبية والعطرية فالسمسم فالحناء على هذا الترتيب التصاعدي هي أبرز الحالات، ففيها تسود قمة طاغية على أخرى متواضعة (كالنباتات الطبية والعطرية) أو تنفرد وحدها تقريبا (السمسم) أو على الاطلاق (الحناء) والسماء هنا هي السقف، فقد يصل ارتفاع القمة الى ٧٠٪ أو حتى ٩٠٪ من المساحة الكلية.

النسب التراكمية

إذا انتقلنا الآن إلى جدول النسب المئوية التراكمية، فلعل أهم ما ينبغى أن نركز عليه انتباهنا هو «القيم الحرجة» في كل متوالية تراكمية (وهي الواردة بالبنط الأسود في الجدول)، وأولها هي قيمة المحصول الأول، الذي هو الأكبر بالتعريف.. فهي في بعض المحاصيل متواضعة لا تزيد على ١٠ - ١٥٪ من مجموع مساحة المحصول الكلية في مصر، بينما قد تطفر أحيانا الى ٥٠٪ ونادرا الى ٩٠٪ في محاصيل أخرى، بمعنى أن محافظة واحدة تحتكر نصف أو جل مساحة المحصول في البلد بأسره، وبعد ذلك تأتي القمة الحرجة الثانية وهي ٥٠٪، فبعض المحاصيل تحققها بسرعة في وثبة أو اثنتين، فتجمعها بسهولة المحافظات الثلاث أو الأربع الأولى.. وعلى العكس قد يتناقل إيقاع البعض الآخر، فلا يحققها إلا بسبع أو حتى عشر محافظات، وبالمثل سلوك التراكم وصعوده الى القيمة الحرجة التالية، ٧٥٪ من مساحة المحصول، وصولا في النهاية الى القيمة الحرجة الأخيرة وهي ٩٠٪.

هذا، وقد يحدث أحيانا أن يتحقق النصف بسرعة فائقة ثم يتباطأ التصاعد إلى القيم التالية تباطؤا ملموسا، أو هو قد يتدرج، أو ربما انقلب الإيقاع تماما، فبدأ بطيئا متناظرا للغاية، ثم قفز فجأة الى قمة سامقة... إلخ، وسيرى في النهاية أنه كلما تكدست القيم الحرجة السوداء البنط في الأنهر اليمنى من الجدول كلما دل ذلك على شدة التركيز وسرعته، والعكس كلما تأخرت إلى آخر أنهر الجدول.

واضح أن الجدول، وإن اختلف أحيانا في الجزئيات والتفاصيل عن الجدول السابق، فانما يذهب ليؤكد في نتائجه العريضة والجوهرية، فكمثله، تقع

النسب المئوية التراكمية لنصيب كل محافظة
من المحافظات العشر الأولى في كل محصول من مساحته القومية

الخصول	الحافظة ١	٢ +	٣ +	٤ +	٥ +	٦ +	٧ +	٨ +	٩ +	١٠ +
٥٠ ١٠,٤	الشرقية	المنيا	سوهاج	البحيرة	المنوفية	أسيوط	قنا	الفيوم	بنى سويف	الغربية
١١,٦	الشرقية	الدقهلية	البحيرة	سوهاج	قنا	الغربية	ك. الشيخ	المنيا	أسيوط	المنوفية
١٣,٨	البحيرة	الدقهلية	الشرقية	ك. الشيخ	الغربية	المنوفية	المنيا	الفيوم	بنى سويف	سوهاج
١٥,١	الدقهلية	البحيرة	المنيا	الشرقية	الغربية	ك. الشيخ	أسيوط	سوهاج	بنى سويف	المنوفية
١٧,٤	البحيرة	الجزيرة	الشرقية	القليوبية	الدقهلية	الفيوم	المنوفية	الغربية	ك. الشيخ	الاسكندرية
١٧,٤	البحيرة	الجزيرة	الشرقية	القليوبية	الدقهلية	الفيوم	المنوفية	الغربية	ك. الشيخ	الاسكندرية

الحصول	المحافظة ١	٧ +	٣ +	٤ +	٥ +	٦ +	٧ +	٨ +	٩ +	١٠ +
١١٠٠	البحيرة ١٧,٦	القليوبية ٣٠,٧	الشرقية ٤٢,٣	المنوفية ٥١,٣	الجيزة ٥٧,٤	الغربية ٦٣,٤	الاسكندرية ٦٩,٢	الفيوم ٧٤,٧	المنيا ٧٩,٧	أسيوط ٨٤,٥
١١٠٠	البحيرة ٣٠,٨	الجيزة ٣٩,٥	المنيا ٤٨,٧	الشرقية ٥٤,٩	بنى سويف ٦١,٣	الدقهلية ٦٦,٧	الاسماعيلية ك. ٧٢,٠	الشيخ ٧٧,٢	الدقهلية ٨١,٦	المنوفية ٨٥,٣
١١٠٠	البحيرة ٢٩,٥	المنوفية ٤٩,٣	الجيزة ٦٦,٦	الغربية ٧٩,٥	المنيا ٨٥,٤	الدقهلية ٩١,٥	الاسكندرية ٩٣,٦	القليوبية ٩٦,١	دمياط ٩٧,٢	بنى سويف ٩٨,٢
١١٠٠	الشرقية ٢٠,٢	المنوفية ٣٧,٣	الدقهلية ٥٢,٦	سوهاج ٦١,٨	الغربية ٧٠,٧	القليوبية ٧٦,٠	بنى سويف ٨٠,٨	أسيوط ٨٤,٩	المنيا ٨٨,٩	الجيزة ٩٢,٨
١١٠٠	المنيا ٢٧,٢	بنى سويف ٣٩,٣	أسيوط ٥٠,٢	الشرقية ٦٠,٣	البحيرة ٦٩,٥	الفيوم ٧٦,٥	سوهاج ٨٢,٥	ك. الشيخ ٨٧,٥	قنا ٩١,١	الغربية ٩٤,٢
١١٠٠	البحيرة ٣٧,٤	الشرقية ٥١,٤	الاسكندرية ٥٧,٥	٦٣,٢	٦٨,٥	الدقهلية ٧٢,٧	ك. الشيخ ٧٨,٣	سوهاج ٨٢,٨	قنا ٨٦,٠	بنى سويف ٨٨,٣

المحصول	المحافظة ١	٧ +	٣ +	٤ +	٥ +	٦ +	٧ +	٨ +	٩ +	١٠ +
٢٣, ٢	ك. الشيخ	البحيرة	الدقهلية	الغربية	الشرقية	الفيوم	القليوبية	المنوفية	دمياط	الإسكندرية
٤٩, ٦	٤٩, ٦	الإسماعيلية	الجزيرة	أسوان	بنى سويف	سوهاج	قنا	الفيوم	المنيا	أسيوط
٤٣, ٥	الشرقية	٥٧, ٨	٦٨, ٤	٧٥, ٧	٨١, ٤	٨٦, ٤	٩٠, ٩	٩٥, ٤	٩٨, ٠	٩٩, ٦
٢٦, ٨	المنيا	قنا	الفيوم	سوهاج	بنى سويف	٧٨, ٤	٧٨, ٧	٩٧, ٤	أسوان	البحيرة
٣٨, ٠	الإسماعيلية	الشرقية	الجزيرة	البحيرة	قنا	٨٥, ٨	٩١, ٩	٩٣, ٩	أسيوط	المنيا
٤٥, ١	المنيا	بنى سويف	القليوبية	الغربية	البحيرة	٨٩, ٩	٩٢, ٥	ك. الشيخ	المنوفية	قنا
٣٥, ١	أسيوط	٥٩, ٩	٧٦, ٣	٨٧, ٥	قنا	٩٧, ٣	٩٩, ١	أسوان	الجزيرة	—
٣٥, ١	٣٥, ١	٥٩, ٩	٧٦, ٣	٨٧, ٥	قنا	٩٧, ٣	٩٩, ١	أسوان	الجزيرة	—

الخصول	الخافضة ١	٢ +	٣ +	٤ +	٥ +	٦ +	٧ +	٨ +	٩ +	١٠ +
ف.ع.ع.ع.	قنا ٥٣٤	٧٦٥	٨٩٦	٩١٣	٩٢٤	٩٣٤	٩٤,٣	٩٥,١	٩٥,٨	٩٦٥
ف.ع.ع.ع.	اللقهية ٢٦,٩	ك. الشيخ ٤٩٥	البحيرة ٦٧٥	الشرقية ٨٣,٥	الغربية ٩٢,٥	دمياط ٩٧,١	الفيوم ٩٨,٦	القليوبية ٩٩,٥	الإسماعيلية ٩٩,٣	الإسكندرية ٩٩,٦
ف.ع.ع.ع.	أسيوط ٦١٥	المنيا ٨٢٤	الفيوم ٨٨,٣	بنى سويف ٩١,٨	البحيرة ٩٣,٧	المنوفية ٩٥,٢	القليوبية ٩٦,١	قنا ٩٦,٩	الشرقية ٩٧,٥	الجزيرة ٩٨,٥
ف.ع.ع.ع.	أسيوط ٥٣٧	قنا ٩٧٥	المنيا ٩٨,٤	سوهاج ٩٩,٤	ك. الشيخ ٩٩,٤	أسوان ٩٩,٥	الغربية ٩٩,٦	—	—	—
ف.ع.ع.ع.	قنا ٧٣٥	الإسماعيلية ٨٧,٩	أسوان ٨٩,٦	أسيوط ٩٢,٥	الفيوم ٩٤,٢	سوهاج ٩٦,٥	المنيا ٩٧,٤	الجزيرة ٩٨,٣	السويس ٩٨,٩	الشرقية ٩٩,٤
ف.ع.ع.ع.	أسوان ٩١٩	الشرقية ١٥٥	—	—	—	—	—	—	—	—

محاصيلنا تصنيفيا فى مجموعتى المحاصيل العميمة المتجانسة نسبيا والمحاصيل
الخصيصة المركزة، وفى كل أيضا فنتان أو درجتان من الاعتدال أو التطرف،
وأعضاء كلتا المجموعتين هى أيضا نفسها تقريبا فى التصنيف السابق.

فالمحاصيل العميمة المتجانسة تشمل نفس الأربعة الكبار، لأولى محافظاتنا
دائما، بداية متواضعة فى حدود ١٠ - ١٥٪ من مجموع المساحة القومية، ثم هى
بيطاء ومشقة بادية تجمع نصف مساحتها من محافظاتنا الأربع الى الست الأولى
على الأقل، وثلاثة أرباعها من محافظاتنا السبع الى التسع الأولى، وقل أن تلم
محافظاتها العشر الأولى أكثر من ٨٠٪ من المساحة القومية.

وهنا سنلاحظ أن إيقاع التركيز متشابه الى حد بعيد بين كل من الذرة والقمح
وكل من البرسيم والقطن.. ففى الأولين يأتى نصف المساحة مع المحافظة الخامسة
أو السادسة، وثلاثة أرباعها مع المحافظة التاسعة.. وفى الأخيرين يأتى النصف
مبكرا أكثر مع المحافظة الرابعة، وثلاثة الأرباع مع السابعة أو الثامنة.

وعموما تتصاعد درجة التركيز فى المحاصيل الأربعة على هذا الترتيب: الذرة
فالقمح فالبرسيم فالقطن، ولهذا نلاحظ أن سلسلة القيم الحرجة المتشابهة تكاد
ترسم بين أربعتهما خطا قاطعا من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين.. معنى هذا أن
القطن أقلها تجانسا نسبيا أو أشدها تركزا، والواقع أنه هو وحده الذى يحقق ٩٠٪
من مجمل مساحته القومية من محافظاتنا العشر الأولى.

بالترتيب التصاعدى نحو المزيد من التركيز، ولكن أيضا فى اعتدال واتزان
نسبيا، تأتى الخضروات والفواكه، واللافت هنا هو التشابه الشديد بين هذين
القرينين أو القرابين زارعا فى توافق القيم الحرجة وتطور المنحنى العام، فالقمة
معتدلة، وإيقاع التراكم بعدها أكثر اعتدالا.. فالمحافظة الأولى فى كليهما تبدأ بنحو
١٧,٥٪ من جملة المساحة المحصولية القومية.. ثم بالمحافظة الرابعة يحقق كلاهما
علامة النصف، وبالثامنة الثلاثة الأرباع، وعند العاشرة يتوقف حوالى الأربعة
الأخماس.

غير أن هذا التحليل يختلف ويختل حين نحللها كلا الى أصنافه المختلفة
والمتعددة.. فإذا أخذنا المقات على حدة سواء كفرع من الخضروات أو من الفواكه،
والبطاطس كفرع من الخضروات، وجدناهما أشد تركزا من كلتا عائلتيهما، كما
نجد البطاطس أشد وأقوى تركزا من المقات.. فالمقات تبدأ محافظته الأولى بداية

عالية بنحو ثلاثة الأعشار أى ضعف بداية الفواكه أو الخضروات تقريبا، ثم مع المحافظة الثانية فقط يحقق علامة النصف، ومع الثامنة يتجاوز ثلاثة الأرباع، ومع التاسعة أربعة الأخماس.. أما البطاطس فهو أعنف الكل تركزا.. يبدأ كالمقات بثلاثة الأعشار، ثم إذا به يتسارع بلا هوادة ليسجل علامة النصف بالمحافظة الثانية، وثلاثة الأرباع بالرابعة، وتسعة الأعشار بالسادسة، حتى إذا ما بلغ العاشرة كان قد استنفد المساحة القومية كلها تقريبا.

بعد الخضروات والفواكه عموما، وفى الاتجاه التصاعدي نفسه، يلى البصل، فالمحافظة الأولى فيه تفسر وحدها خمس المساحة، وبالثالثة يحقق النصف، وبالسادسة ثلاثة الأرباع، وبالعاشرة تسعة الأعشار، والفول أكثر تركزا، حيث يبدأ بأكثر من الربع ويسجل سائر القيم الحرجة مع المحافظة الثالثة فالسادسة فالتاسعة.. ومع العاشرة يكون قد جمع أكثر من تسعة الأعشار من المساحة القومية، والشعير بدوره أكثر تركزا من الفول: يبدأ بأكثر من الثلث، ويحقق النصف مع المحافظة الثانية، وثلاثة الأرباع مع السادسة، ونحو ٩٠٪ مع العاشرة.

وهنا تنتهى المحاصيل العميمة وتبدأ المحاصيل الخبيصة، ومعها يشتد التركيز ويعنف.. والواقع أن درجة التركيز تبدأ هنا تتقارب وتتنافس وتتسابق بشدة حتى يصعب ترتيبها، سلميا، غير أنها تتفاوت بشدة فى الإيقاع. فعلى أول السلم المساعد نجد الكتان، بادئا بالثلث، ومنصفا بالمحافظة الثانية، وبالرابعة يسجل ثلاثة الأرباع، وبالسابعة ٩٠٪، وبالعاشرة نحو ١٠٠٪.

والترمس والحلبة فرسا رهان، وإن أتى السودانى بينهما بالتداخل، والجميع أشد وأعنف تركزا. فالترمس يبدأ أشد تركزا من الحلبة، ولكنه ينتهى متباطئا عنها. فالأول يبدأ بأكثر من الخمسين، ويكمل النصف مع المحافظة الثانية، والثلاثة الأرباع مع الرابعة، وتسعة الأعشار مع السابعة، ونحو ١٠٠٪ مع العاشرة. أما الحلبة فتبدأ بالربع فقط، ولكنها لا تلبث أن تحقق النصف مع المحافظة الثانية، وثلاثة الأرباع مع الرابعة، وتسعة الأعشار مع السادسة، ونحو ١٠٠٪ مع العاشرة.. أما السودانى فأقل تركزا من الترمس ولكنه ليس أكثر من الحلبة بوضوح.. فهو يبدأ بأكثر من الثلث، ويتجاوز النصف بالمحافظة الثانية، ويناهز ثلاثة الأرباع بالثالثة، وتسعة الأعشار بالسادسة، والواحد الصحيح بالعاشرة.

يلى بعد ذلك صعدا الثوم، وهو بذلك أعنف تركيزا بكثير من قرينه البصل، فمحافظة الأولى تكاد تحتكر وحدها نحو نصف مساحته القومية، والثالث الأولى

ثلاثة أرباعها، ومن المحافظة السادسة الى العاشرة يكون قد طفر من تسعة الأعشار الى الواحد الصحيح، وفوقه بيقين يأتى الحمص، بادئاً بأكثر من الثلث، ثم فى كل محافظة تالية على التوالى يحقق القيمة الحرجة التالية، ومن المحافظة السادسة أكثر منها التاسعة يكون قد بلغ الواحد الصحيح عمليا.

هذا، وإذا كان عنف التركيز أمرا منطقيا بل وحتميا فى مثل هذه المحاصيل الضئيلة أو القزمية شديدة التبعثر أو ضيقة القاعدة، فانه مدعاة للإثارة فى حالة المحاصيل الضخمة المساحة والاقليمية أو النطاقية التوزيع، كالقصب والأرز، اللذين يفوقان كل المحاصيل السابقة تركزا، الاثنان فرسا رهان، غير أن القصب يسبق فى البداية، ولكن الأرز يسبق فى النهاية، فالقصب يسجل أكثر من نصف مساحته القومية من أول محافظة، وثلاثة أرباعها مع الثانية، وتسعة أعشارها مع الثالثة، ثم لا يضيف كثيرا بعد ذلك حتى العاشرة، أما الأرز، وهو أربعة أمثال القصب مساحة على الأقل، فيبدأ أكثر اعتدالا بالربع، فالنصف فى الثانية، فثلاثة الأرباع بين الثالثة والرابعة، فتسعة الأعشار فى الخامسة، وبعدها وفى العاشرة يكون قد بلغ الواحد الصحيح تقريبا.

بعد هذين المحصولين الرئيسيين، نعود مرة أخرى وأخيرة إلى المحاصيل الضئيلة والقزمية، لنصل الى قمة التركيز فى محاصيلنا جميعا، فمن النباتات الطبية والعطرية نرقى تباعا وسراعا الى العدس فالسمسم فالحناء، فأكثر من ٦٠٪ من النباتات الطبية والعطرية يتركز فى محافظتها الأولى، وأكثر من ٨٠٪ فى المحافظتين الأولىين، وأكثر من ٩٠٪ فى الأربع الأولى، ونحو ١٠٠٪ فى العشر الأولى، نصف العدس وزيادة يتركز فى محافظته الأولى، ولكنه سرعان ما يطفر الى ٩٧,٥٪ مع الثانية، والى ٩٩٪ مع الثالثة أو الرابعة، والى ١٠٠٪ مع السابعة والأخيرة.

ولعل السمسم أعنف تركزا بدوره من العدس فهو يبدأ بثلاثة الأرباع فى ضربة واحدة، أعنى فى محافظة واحدة، وفى الثالثة يبلغ تسعة الأعشار، ويتم الواحد الصحيح مع العاشرة، غير أن الحناء، صغرى محاصيلنا المعروفة على الاطلاق، تاتى، ولا عجب، على قمتها جميعا من حيث التركيز، فأكثر من ٩٠٪ من مساحتها يتركز فى محافظة، والباقى فى أخرى.. إنها مجرد نقطة وظل نقطة.

ختاما: وكتلخيص لمقياس التركيز التراكمى، نورد هذا الجدول الذى يعطى عدد المحافظات التى يتركز فيها ٩٠٪ من بعض المحاصيل فائقة التركيز.

عدد المحافظات	عدد المحاصيل	أصناف المحاصيل
١	١	الحناء
٢	١	العفس
٣	٢	السفسف ، القصب
٤	٢	الفسف ، الطفسفة والعطرففة
٥	١	الأرز
٦	٤	الفسفة ، السفسف ، الثوم ، البطاطس
٧	٢	الترفس ، الكفان

قاعدة التفانس

بم نرفف؁ فف النفافة والفلافة؁ من هفا الففلل الففصافى لماففلنا الزرافةؑ ماذا فقول لنا فرطفة مصر الزرافة بكل عناصرها وجزئافها؁ وكفف ففكامل فف كلمة أو فففلور فف بؤرة ؟ بعبفاا ففا عن الرتابفة الملة أو الففمفط الفاف الأفوف؁ رقة الزرافة المصرية وافف ففاما أنفا فففة الى فف الفراء بالففاففل والجزئاف الملفة وبالفلاف والفنوع المكانى.. ولا فقل ففناماف الماففل ففصوبة وففى.. ففى فافلة بالففراف والففراف من الفطور الففرفى الزافف ففى الفؤرة الصافبة الفافة.. ولكن لا المكان ولا الزمان؁ مع فذلك؁ بالفذى فففسم بالفنافر أو الفبافن الفزرى أو الفذى ففرفف ففى ففافة المفاف عن مباءا الففانس الأساسى.. والفلفل على هفا فلفسه ففى فلاثة عناصر أو فوافف فففرة بأن فحلها فبافا: كفافة الزرافة أو الماففل؁ ففناماف الماففل؁ فوزفع الماففل.

كفافة الزرافة

كفافة الزرافة ففسها؁ أى عمق القاعفة الأرضفة؁ قاعفة الأساس فافها؁ هى أوفى آفاف وأركان هفا الففانس؁ وابففاء؁ فلا انفطاعات ولا ففواف فافل الأرض المصرية إلا ففلاف الأفراف الفففعفة ففى ففمال الفلأا أو على فاففبها.. كفاك فلأافاب ولا مراعى ولا فسفففعاف؁ إلا أن ففكون برك القرى الملفة أو مسفففعاف البرارى ففى الففمال؁ وففا عفا هفا فان الأرض المصرية فقل وافف موفصول من أفصى الففوف الى أفصى الففمال مسافحه ففو فمسة ملافن وثلثى الملفون ففان.

ثم إن هذا الحقل يزرع بكثافة متجانسة أو شبه متجانسة، وهذا يضيف إلى التجانس الأفقى تجانسا رأسيا لا يقل مغزى، وابتداء، فلا تدرج بين الوادى والصحراء أو الطين والرمل، بل انتقال مفاجئ قاطع وحاد كما نعلم.. من ثم فلاتغير جوهرى فى التربة إلا أن يكون محليا للغاية فى أطراف الدلتا خاصة ومن الدرجة الثانية أو الثالثة عامة.. ومن ثم فلا مناطق حدية أو دون حدية بمعنى الكلمة فى مصر، وبالتالي فلا زراعة حدية أو دون حدية^(١) إلا أن تكون مناطق الاستصلاح الزراعى التى تمثل بطبيعتها مرحلة استغلال عابرة.. بل ليس فى مصر عموما شئ كزراعة كثيفة وأخرى واسعة، وإنما هى زراعة كثيفة فقط تلك التى تسود فى كل مكان تقريبا من القلب إلى الأطراف.

بالأرقام: بلغت المساحة المحصولية فى مصر ١٩٧٥ نحو ١١,٤٧٨,٠٠٠ فداناً، خرجت من مساحة مزروعة قدرها ٥,٦٦٠,٦٦٠ فداناً فقط، بنسبة ٢٠,٢٪ أى الضعف.. فالزراعة المصرية إذن هى مجملها «زراعة المثنى» إن شئت، ولا تكاد توجد «شلالات أو مطبات» أى فروق حادة أو تباينات عنيفة، داخل هذه التثنية.. بل تدور الكثافات المحلية فى حدود متقاربة للغاية على جانبى علامة المضاعف أو المتوسط القومى، كما يوضح الجدول الآتى عن كثافة الزراعة ١٩٧٥ كنسبة مئوية بسطها المساحة المحصولية ومقامها المساحة المزروعة.

فكما يتضح من الجدول، تقع معظم المحافظات التسع عشرة قرب علامة المضاعف أو المتوسط القومى تلك، وذلك بالتوزيع الآتى:

النسبة	عدد الحالات
٪ ٢٥٠+	١
٪ ٢٥٠ - ٢٠٠	٧
٪ ٢٠٠ - ١٥٠	١٠
٪ ١٥٠ - ١٠٠	١

فهناك ١٧ محافظة فى فئتى الوسط ، معظمها أدنى أكثر إلى علامة المضاعف والمتوسط القومى حيث تتراوح بالفعل بين ٢٢٠ - ١٨٠ ٪ . وداخل هذه المجموعة تأتى دمياط صاحبة أعلى كثافة (٢٤٣,٢ ٪) لأنها زراعة مدينة فى الواقع ، وقنا

(١) مابرو ، ص ٧٥ .

المحافظة	المساحة المزروعة	المساحة المحصولية	كثافة الزراعة %
الإسكندرية	١٢٩٠٠	١٠٥٥١٨	٨١٧,٩
البحيرة	٧١٦٧٢١	١٤٢٤١٨٧	١٩٨,٧
الغربية	٤١٦٠٨٥	٨٣٠٣٧٤	١٩٩,٣
كفر الشيخ	٤١٩٠٩٠	٩٦٨٦٣٤	٢٣١,٢
الدقهلية	٦١٣٠٧٣	١٣١٧٤٢٤	٢١٤,٨
دمياط	٩٦٦٦٧	٢٣٥٠٨٨	٢٤٣,٢
الشرقية	٦١٦١٩٨	١٣٠٩٧٧٣	٢١٢,٥
الإسماعيلية	٤٤١٧٤	١٠٠٩٨٩	٢٢٨,٤
السويس	٧٧١١	٨٧٠١	١١٣,٨
المنوفية	٣٢٣٥٩٩	٦٦٦٦٧٤	٢٠٦,١
القليوبية	١٩٨٢٥٤	٣٧٠٤٠٥	١٨٦,٩
الجيزة	١٨٥٧٤٧	٣٧٠٢١٣	١٩٩,٣
بنى سويف	٢٥٩٣١١	٥١٦٣٩٧	١٩٩,١
الفيوم	٣١٥٠٢٦	٥٨٣٩٥٦	١٨٥,٤
المنيا	٤٢١٠٣٧	٧٩٨٤٦٢	١٨٩,٦
أسيوط	٣١٥٤٦٥	٦٠٤٦٨٣	١٩١,٦
سوهاج	٢٨٠٣٧٥	٥٧٣٣٩٠	٢٠٤,٥
قنا	٣٠٩٣٦٩	٥٣٩٦٧٣	١٧٤,٤
أسوان	٨٥١١٢	١٥٣٧٥٧	١٨٠,٦
مصر	٥٦٦٠٦٦٠	١١٤٧٨٢٩٨	٢٠٢,٧

مساحة أدنى كثافة (٤, ١٧٤٪) لا شك لفقر الجنوب النسبى.. أما حالتا الأطراف أو التطرف فتقتصر على الاسكندرية والسويس.. ففي الأولى تنتفخ النسبة المحصولية إلى أقصاها فى مصر (٩, ٨١٧٪ أى أكثر من ٨ أمثال المساحة المزروعة) نتيجة لسيادة الخضروات والفواكه متعددة العروات، ولو أن الرقم يظل غير مفهوم إلى حد بعيد مع ذلك ويبقى شذوذا لا يقاس عليه.. وفى الثانية (٨, ١١٣٪) تكاد تختفى الزراعة المثناة وترتد إلى الزراعة الواحدة، وذلك كجبهة ريافة شبه صحراوية جديدة (قارن مع ذلك جارتها ومثيلتها الاسماعيلية حيث الكثافة الضعف بالضبط ٤, ٢٢٨٪) وفيما عدا هذا وذاك على أية حال.. فان مصر مثما هى حقل واحد متصل تماما، تعد مزرعة واحدة تزرع بكثافة واحدة أو متقاربة إلى أقصى حد.

ديناميات المحاصيل

لا المركب الزراعى ولا الخريطة الزراعية بالشىء الاستاتيكي الجامد الذى لايعرف التغير أو التطور.. على العكس تبدى الزراعة المصرية كثيرا من مظاهر التطور الدائم الدائب، وتبدو حافلة بالتغيرات رغم الثوابت بل وبالمحركات إلى جانب الرواسخ والرواسى.. وهذه التغيرات فى مجموعها إنما تعنى سيولة كامنة فى محاصيلنا، تشير بدورها الى تجانس بالقوة إن لم يكن بالفعل فى زراعتنا.. بمعنى أنه مادامت هذه المحاصيل تتغير وتتعاقب على الأرض بحرية أنواعا أو نسبيا أو مواقع.. فانها تبرهن على حد أدنى على الأقل من التشابه الكامن والاستعداد الطبيعى للتقارب، أى التجانس الأساسى باختصار.

ونستطيع أن نرصد أو نصنف مظاهر هذه السيولة أو تلك الديناميات فى ثلاث: دخول أو إدخال محاصيل جديدة بكر، توسع بعض المحاصيل مساحة إلى حد التسيد أو التعميم وانكماش بعضها الآخر إلى حد الانزواء أو حتى الانقراض، ثم أخيرا هجرة بعض المحاصيل من منطقة إلى أخرى بعد توطن طال أو قصر.

المحاصيل الجديدة

فعن المحاصيل الجديدة ، لن نذهب بعيدا إلى الوراء التاريخى لنرصد الأرض والقصب منذ العصور الوسطى، ثم الذرة الشامية بعدهما، ثم عديد الفواكه المدارية كالمانجو منذ القرن الماضى.. حسبنا أن نذكر البطاطس منذ أوائل القرن الحالى، والصويا والبنجر حاليا والتي ينتظر لها أن تغدو محاصيل مائة ألفية فى المستقبل القريب.

التوسع والتقلص

أما عن توسع أو تقلص المحاصيل، فإن لدينا المحاصيل المتوسعة مساحة في جانب والمنكمشة في الجانب الآخر.. وعادة ما تكون الأولى على حساب الثانية، وهذا ما يرتبط بظاهرة طرد المحاصيل، فالمتوسعة الغالبة تطرد المحاصيل المغلوبة إلى رقع ضئيلة وتحتل أرضها وتحل محلها.. من الأولى الأرز والمحاصيل البستانية بعد ثورتها الخطيرة في العقود الأخيرة، ثم الذرة الصفية على حساب النيلية في العقد الأخير منذ السد العالي.

ومن قبل طرد القطن في توسعه الكاسح المحاصيل القديمة كالكتان والشعير والفول والحلبة التي أصبحت محاصيل متناقصة المساحة تقع مع تلك المحاصيل الضئيلة أمثال الترمس والحمص.. ومن قبل كذلك انقرضت تماما بعض المحاصيل التي كانت واسعة الانتشار حتى القرن الـ ١٨، وأهمها محاصيل الأصباغ الطبيعية كالنيلالج (النيلة) Indigo والكرم (القرطم) Saffron فضلا عن التبغ الذي انقرض بالمنع والتحریم القانوني (١).

هجرة المحاصيل

على أن هجرة المحاصيل هي أبرز مظاهر أو ظاهرات السيولة الزراعية، لأنها وإن كانت لا تنفصل سببيا عن الظاهرتين السابقتين، فلعلها تتميز بأن تأخذ شكلا إقليميا أو جغرافيا مباشرا، وعادة تتحقق هجرة المحصول من خلال ميكانيزم النسب المحصولية المتغيرة بالتدرج الوئيد أو بالانقلاب العنيف، فتخف زراعته إلى أن تتلاشى من منطقة، وتتكدف إلى أن تتكدس وتتركز في منطقة أخرى، فتتم الهجرة.. ولذا نستطيع دائما أو عادة أن نحدد مرحلة انتقالية على الطريق قد نسميها نصف الهجرة.

وأحيانا تقع الهجرة عن طريق طرد محصول أقوى للمحصول الأضعف من الأرض.. ولذا كانت معظم حالات هجرة المحاصيل هي من المحاصيل الصغيرة أو المتوسطة المساحة والقيمة على الأكثر.. وأحيانا أخرى تقع الهجرة بهدف السعى

(1) Crouchley P . 28 ff ; G . H .thomas, Changing values in Egyptian agriculture from 1800 to the present time M.A. thesis, typescript London Univ . 1939 , P 97 ff.

عن وعى أو غير وعى نحو البيئة الجغرافية الأمثل للمحصول المعنى وتحقيق تلاؤم إيكولوجى أفضل ينعكس عادة فى إزدياد متوسط محصول الفدان.

وفى حصر وتصنيف حالات هجرة المحاصيل يحسن أن نميز أولا بين الهجرة الكاملة ونصف الهجرة، وهو تمييز على الأساس النسبى الغالب غالبا أكثر منه المطلق تماما، إذ يندر أن تكون هجرة المحصول مطلقة وكلية بصورة قطعية.. ثم داخل كلتا المجموعتين ينبغى أن نميز بين محاصيل هاجرت إما من الدلتا إلى الصعيد أو العكس وإما داخل أى منهما محليا.

غير أن اللافت أن حالات الهجرة الكاملة تقتصر على اتجاه واحد هو من الدلتا إلى الصعيد وليس العكس، فى حين أن معظم حالات نصف الهجرة هى على النقيض من الصعيد إلى الدلتا، ومعنى هذا أن الهجرة الحقيقية إنما هى من الدلتا إلى الصعيد أو من الشمال إلى الجنوب وليس العكس.

ولكن فى جميع الحالات فإن المحصول يبدأ محصول دلتا وصعيد دائما، أى عيما فى القطر كله، ثم ينحسر عن أحد الوجهين ليقصر على الآخر فقط.. فلسنا نعرف أو نجد حالة واحدة لمحصول كان صعيديا صرفا فانقلب بحيريا بحتا أو العكس.. وعلى هذه الأسس نجد التصنيف الثلاثى الآتى: الهجرة الكاملة، نصف الهجرة، الهجرة المحلية.

فأولا: الهجرة الكاملة، وكلها من الدلتا إلى الصعيد، وهى النمط الغالب عدديا خارج كل مقارنة، فهى تشمل خماسية الذرة الرفيعة والعدس والسمسم والحلبة والحناء، وجميعها كان يزرع قديما أو إلى قريب فى كلا الدلتا والصعيد بنسب متفاوتة، ثم تم طرده من الأولى بنسب متفاوتة أيضا حتى اقتصر على الصعيد إما كله أو جزء منه.

فالذرة الرفيعة كانت تسود مصر جميعا، إلى أن دخلت الذرة الشامية فدهمتها فى الدلتا حتى انقرضت منها تماما وانحسرت إلى جنوب الصعيد.. بالمثل لم يجد العدس فى الدلتا بيئته التقليدية الصالحة بعد إدخال الرى الدائم بها فى القرن الماضى، فتحول إلى محصول صعيد فحسب حيث اعتمد بأراضى الحياض المتخلفة.. والحلبة طردها القطن فى القرن الماضى من الدلتا إلى أطرافها وهوامشها ^(١) حيث أخذت تتناقص بها تدريجيا إلى حد الانقراض الآن تقريبا،

(1) I.A. Farid Introduction of perennial irrigation in Egypt and ind its off ects on the rural economy & population problems etc ., p.hd thesis, typescript London Univ ., 1937 , P. 135 - 8 .

فصارت محصولا صعيديا صرفا أو توشك، كذلك فإن السمس، وإن كان دائما محصول صعيد أساسا ودلتا فى المحل الثانى فقط، قد تحول مؤخرا إلى محصول صعيد أساسا وحسب.. وأخيرا فإن الحناء التى كان مركز ثقلها الشرقية بالدلتا، قد هاجرت أخيرا هجرة كلية تقريبا إلى أسوان فى أقصى الجنوب.

هؤلاء المهاجرون الخمسة سيلاحظ الآن أنهم عموما محاصيل حبوب أو بقول تقليدية أو عتيقة، صغيرة أو متوسطة المساحة أصلا، هاجرت تحت ضغط أو طرد القطن والقمح والبرسيم أو الذرة الشامية أى الأربعة الكبار، ولقد يبدو من هذا أن الصعيد هو ملجأ المحاصيل المستضعفة فى الأرض، ولا نقول منقضى مطايردها من الشمال، فهل هذا صحيح؟

من الممكن على العكس أن نقول، وهو الأخرى بالفعل، أنها، هذه المحاصيل، إنما تحركت بحثا عن البيئة الجغرافية الأنسب، إذ أن معظمها محاصيل تتطلب الحرارة الشديدة صيفا أو الشتاء الدافئ الذى يتوافر جنوبا فى الصعيد، بدليل إضافى آخر: وهو أن معظمها توطن فى أعماق الصعيد الجنوبى بالذات دون شماله وأحيانا دون وسطه، كالذرة الرفيعة والعدس، أو تحرك مركز ثقله بالصعيد الى موقع أكثر جنوبيه، كالسمسم الذى انتقل قطبه من الجذع الجنوبى إلى الجنوب الأقصى.. هذا بينما يندر العكس أو يكاد يقتصر على الحلبة التى بعد أن انتقلت إلى الصعيد كلية تحرك مركز ثقلها فيه من الجنوب الأقصى إلى الصعيد الأوسط.

ثانيا: نصف الهجرة، على العكس من الهجرة الكاملة، يتجه معظمها من الصعيد إلى الدلتا، ثم هى جميعا ظاهرة حديثة جدا ومعاصرة ترتبط بالاستينيات، أو السبعينيات وبفعل السد العالى.. المجموعة تشمل رباعية الفول والبصل والشعير والحمص.. والأصل فى معظمها أنها كانت تنتشر فى كلا الدلتا والصعيد ولكن فى الأخير أساسا، إلا الأخير الحمص فقد كان محصولا صعيديا صرفا وحسب.. ثم جاء السد، فأخذت نسبة الدلتا تتفوق على نسبة الصعيد فى عملية نصف هجرة واضحة من الجنوب إلى الشمال، بحيث أصبحت محاصيل دلتا فى المحل الأول وصعيد فى المحل الثانى. وهذا يصدق على البصل والشعير والحمص، ولكن دون الفول.

فالبصل الذى كان محصول صعيد يتفوق وامتيان تقليديا، أصبح الآن من حيث المساحة على الأقل دون الانتاج أو النوعية محصول دلتا أولا ثم صعيد ثانيا فقط.. والشعير فى العقود الأخيرة يكاد يهاجر من الصعيد إلى الدلتا كأساس، وفى الدلتا

ينتقل مركز ثقله أيضا من شرقها إلى غربها.. كذلك الحمص، الذى كان حتى الخمسينيات محصولا صعيديا صرفا، انتشر أخيرا إلى الدلتا وتوسع فيها حتى صار منصفا بين الوجهين بالتقريب.. أما الفول فهو وحده الذى اتخذ تيارا عكسيا، حيث ازداد تركزا فى معقله التقليدى بالصعيد إلى حد يقارب الهجرة والجلء الكبير عن الدلتا، وفى الصعيد أيضا يتحرك مركز ثقله من الجنوب الأقصى إلى الصعيد الأوسط..

ثالثا: الهجرة المحلية، هى أصغر الأنماط الثلاثة مدى وخطرا بالطبع حيث تتم داخل كل من الوجهين محليا وعلى حدة.. وكظاهرة نسبية، فانها بالضرورة واسعة الانتشار تتعلق بتغير كثافات الزراعة المحلية من وقت إلى آخر.. وبهذه الصفة فان كثيرا من حالات هجرة المحاصيل الكلية ونصف الهجرة السابقة تنطوى على عديد من نماذجها.. غير أنها أندر بالطبع كهجرة كلية.. وعادة ما ترتبط فى هذه الحالة بتفشى الآفات فى الموطن القديم إلى حد التدهور والانقراض، فيظهر موطن جديد مختلف.

أبرز الأمثلة القصب الذى كان يتوطن وسط الصعيد فى القرن الماضى، فتتحرك مركز ثقله جنوبا إلى قطب الحرارة فى الجنوب الأقصى حاليا.. وتتواتر الظاهرة بين الفواكه خاصة، ولعل أبرز أمثلتها التين الذى كان مركزه الطاغى قليوب وبالدقة مركز طوخ، فانقرض منه على دفعات^(١) حتى هاجر كلية إلى منطقة الاسكندرية حيث يتركز الآن بنسبة أكثر من ٩٠٪ من مساحته القومية.

توزيع المحاصيل

توزيع المحاصيل، إذا انتقلنا من الديناميكى إلى الاستاتيكي، هو بلا نزاع أهم عناصر وعوامل التجانس الزراعى فى مصر، أى أخطر مظاهره وأسبابه فى أن واحد.. فالحقيقة الكبرى الحاكمة هنا هى أن المحاصيل العميمة هى التى تسود المركب الزراعى وتغطى وجه المزروع المصرى كله بلا استثناء تقريبا من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب.. فالأربعة الكبار - البرسيم، الذرة، القمح، القطن - تؤلف معا ٧٠٪ من المساحة المحصولية.. وكلها عميمة أو عالمية.. ويكاد الفول والبصل والشعير أن يلحقوا بهذه الرباعية كتنزيل أو مكمل.. وكذلك تفعل الخضروات والفواكه.. هناك إذن قاسم مشترك أعظم، وتلك فرصة قاعدية مشتركة،

(١) جمال الدناصورى ، فى : دراسات فى جغرافية مصر، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٢٩٢ .

فى اللاندسكيب الزراعى جميعا.. وهذا وحده ومن البداية يحكم على زراعتنا بالتجانس الأساسى دون تردد أو جدال.

ملاح مضاغفة

بالإضافة، وللمزيد من التأكيد، ثمة لهذه القاعدة العميمة ملاح ثلاثة تضاعف أيضا من تجانسها الأساسى، هى التداخل الجغرافى والترابط الوظيفى والتقارب الإحصائى.. فأما الأول، فإن هذه المحاصيل لا تتجاور بقدر ما تتوقع، فلا يبدأ أحدها حيث ينتهى الآخر، وإنما هى تتراكب على نفس الرقعة بل وتتعاقب بالفعل على الأرض الواحدة خلال العام ومع الدورة الزراعية.. أى أنها تتداخل وتتشابك إقليميا فى مركب زراعى موحد شبه نمطى بحيث يستحيل الفصل بينها، هناك، باختصار، تداخل لا استقطاب.

ترابط المحاصيل لا يقل وضوحا ولا مغزى.. فمن المحاصيل كما نعلم ما يتناسب مع الآخر تناسبا طرديا، ومنها ما يتناسب تناسبا عكسيا.. كذلك فقد يكون هذا الترابط بنوعيه كليا أو جزئيا.. فالقمح والذرة وإلى حد ما البرسيم.. أى الحبوب والعلف، تتناسب فيما بينها تناسبا طرديا بدرجات متفاوتة.. ولكن القطن يتناسب معها، وبالأخص مع القمح، تناسبا عكسيا (أى الحبوب مع الألياف) كذلك يتناسب القطن مع المحاصيل البستانية تناسبا عكسيا إلى حد أو آخر.. وهكذا إلى آخره.

ولقد يبدو أن هذا الترابط المركب يؤلف شبكة معقدة من العلاقات التوزيعية التى قد تضاعف من التباين أو على العكس قد تضعف منه.. وهذا صحيح غالبا، ولكن الأغلب أن هذه العلاقات تعوض بعضها البعض وأن تلك الشبكة تحيد نفسها بنفسها إلى حد بعيد فى النتيجة الصافية، بما يسود التجانس ويعيد إليه دوره الطاغى.

أما التقارب الإحصائى، أخيرا، فلا يقصد به تقارب النسب المئوية لهذه المحاصيل الرئيسية من جملة مساحة مصر المحصولية فحسب، ولكن أيضا تقارب كل منها فى توزيع كثافته على صفحة البلد.. فالملاحظ أن فروق هذه الكثافات محدودة نسبيا، إذ أن مدى ابتعاد قممها عن متوسطاتها لا يعدو غالبا كسرا معتدلا من أصل هذه المتوسطات الأخيرة، فكما يوضح الجدول الآتى، الذى يشير إلى النسب المئوية للمحاصيل المختلفة من المساحة المحصولية لمحافظةها (م ح ل) تتراوح نسبة الفرق بين القمة والمتوسط بين ٢١، ٨٣٪ من المتوسط كحد أدنى وأقصى على الترتيب وذلك فى حالة الأربعة الكبار، فى حين أنها تطفر إلى أضعاف

أصل المتوسط فى حالة المحاصيل الصغيرة أو الضئيلة مساحيا حتى وإن كانت عميمة توزيعيا.

المحصول	القيمة	المتوسط	الفرق	الفرق %
البرسيم	٣١,٥	٢٦,١	٥,٤	٢٠,٧
الذرة	٣٣,٩	٢٠,٢	١٣,٧	٦٨,٨
القطن	١٧,٦	١١,٧	٥,٩	٥٠,٤
القمح	٢٢,٢	١٢,١	١٠,١	٨٣,٤
الفول	٨,٣	٢,١	٦,٢	٢٩٥,٢
الشعير	٥,٧	٠,٩	٤,٨	٥٣٣,٣
البصل	٣,٣	١,٢	٢,١	١٧٥,٠
الخضروات	٢٤,٧	٥,٤	١٩,٣	٣٥٧,٤
المقات	٨,٧	١,٤	٧,٣	٥٢١,٥
الفواكه	١٥,٨	٢,٥	١٣,٧	٥٤٨,٠

بروفيل المحاصيل

تفاعل هذه الخصائص الثلاث، التداخل والترابط والتقارب، ينعكس بصورة اختزالية فى بروفيل المحاصيل، فيعكس هذا بدوره مجمل التجانس العام فى زراعتنا.. فهذه المنحنيات البيانية، التى تمثل توزيع انحدارات كثافات المحاصيل المختلفة، تميل غالبا كما رأينا إلى أن تتدرج على المحور الطولى من الشمال إلى الجنوب فى اتجاه واحد محدد أو أكثر سواء بالزيادة أو بالنقص.. وتختلف أنماط هذه المنحنيات اختلافا هيكليا معبرا ودالا.. فمنها ما يرسم خطا بسيطا مائلا باستمرار كالمنحدر هابطا من الشمال إلى الجنوب - كالبرسيم.. ومنها ما يرسم كثنيتين متواجهين فى كل من الدلتا والصعيد شبه منقطعين فى منطقة القاهرة - كالقطن.. ومنها ما يرسم كثنيا فى الدلتا وهضبة متموجة فى الصعيد مع انخفاض بينى طفيف فى منطقة القاهرة - كالقمح والذرة بدرجتين متفاوتتين.

وبهذا الشكل تتوازى أو تتقاطع خطوط هذه المنحنيات كليا أو جزئيا، وتتداخل قممها المختلفة وتتشابك، وتتعانق أو تتلاحق، وإلى هذا المدى، فإن تزايد أو تناقص كثافتها كلما اتجهنا شمالا أو جنوبا هو بلاشك مدعاة إلى ظهور فروق إقليمية

حاسمة فى المركب الزراعى.. غير أنها بالمقابل تعمل بتداخل مساراتها وتشابك قممها - كالأمواج على سطح البحر - على تحييد بعضها البعض وتقريب هيكلها العام نحو قدر أكبر من التجانس العام.. وهذا يصدق أيضا على كثافة المحصول كما على كثافة زراعته، أى على متوسط محصول الفدان كما على نسبة المحصول من المساحة، ذهب الكيف هنا مع الكم أو ذهب عكسه.. وبهذا نصل إلى تجانس عام مزدوج أو مثنى: كما وكيفاً.

أما إذا كان ثمة تباين محسوس أو ابتعاد حقيقى عن هذا التجانس الأساسى، فإنما يتركز ويتبلور بالضرورة فى أقصى الشمال والجنوب، فى القطبين المتناقضين من المحور، أى أساسا فى أطراف مصر القصى وهوامشها القصية.. وهذا بالدقة ما تأتى المحاصيل المحلية أو الخصيصة لتؤكد به بشكل قاطع.. فهذه المحاصيل التى لا توجد إلا فى قطاعات ونطاقات أو رقع ويقع محددة بصرامة من أرض مصر، تشتبك فى ثلاثة ملامح تحدد دورها بداية ونهاية فى تشكيل اللاندسكيب الزراعى ككل، وهى: موقع الأطراف والقلب، ووضع الاستقطاب أو التداخل، وضالة الوزن.

فأما الموقع فإنها تنقسم إلى فئتين: الأطراف وهى الأغلبية السائدة، والقلب وهى الأقلية المعودة.. فمعظمها يشارك فى الموقع الهامشى على أطراف المزروع إما شمالا وجنوبا وهو الأغلب، وإما شرقا وغربا كما فى الدلتا خاصة.. فالأرز والقصب كما رأينا هما ببساطة القطب الشمالى والجنوبى فى الزراعة المصرية. ويكاد الكتان والعدس يتبعانها أو يتلوانهما إذا اتجهنا من كلا القطبين نحو الداخل.. وفى أعقاب هذين يأتى السودانى والبصل، ثم السمسم والحلبة على نفس الترتيب.. أو قل، فى حالة الصعيد، إن المجموعة الداخلية من هذه المتتابة، أى العدس والبصل والسمسم والحلبة، بالإضافة إلى أمثال الثوم والحمص والترمس والنباتات الطبية والعطرية، ترصع قلب الصعيد الأوسط، أو قل، فى حالة الدلتا إن إطارا من المحاصيل المحلية يحف بها من الأطراف: الأرز فى الشمال، وعلى الهوامش الشرقية السودانى والسمسم والحناء، وعلى الهوامش الغربية الفول والشعير، حتى الخضروات والفواكه، التى تمثل وضعا خاصا وسطا بين المحاصيل العامة والمحلية التى ترتبط وظيفيا بعامل المدن الكبرى أكثر منها بأى عامل منفرد آخر.. هى الأخرى تتوقع أكبر كثافتها عمليا وكأمر واقع على الأطراف والهوامش، سواء على ضلوع الدلتا شرقا وغربا أو على رؤوس مثلثها شمالا وجنوبا.

وغنى عن النص بعد هذا أن هذه المحاصيل الصغيرة جميعا تتداخل فى قاعدة المحاصيل الرئيسية الكبرى العريضة تداخلا عضويا لا انفصام له، قل «مفروسة»

فى صميم جسمها الكبير سواء كأسافين وجزر أو كجيوب ونطاقات.. غير أنها فيما بينها تنقسم ما بين الاستقطاب والتداخل.. فأغلبيتها الهامشية الموقع تمتاز بالطبع بالاستقطاب على حدة أو على جنب، بينما تتداخل بقيتها الداخلية فى بعضها البعض بالضرورة بدرجات متفاوتة.. فمعظم جيوب الحلبة والثوم والحمص والترمس والنباتات الطبية والعطرية تتقارب أو تتداخل ثم تلتئم جميعها تقريبا كتوابع لنطاق القول فى قلب الصعيد.

يبقى أخيرا ولكن فوق الكل عامل الوزن أو الحجم.. فكل هذه المحاصيل الصغيرة بل والمتوسطة، والتي تناهز أو تجاوز العشرين عددا، لا تغطى فيما بينها أكثر من ربع مساحة المزرع فى مصر أو المساحة المحصولية القومية.. وهذا يحكم عليها ابتداء بالضالة، ويحدد مع العاملين السابقين دورها بصرامة فى معمار اللاندسكيب الزراعى: إنه مجرد وشى أو نقش بديع شديد التنوع متعدد الألوان للغاية، ولكنه غالبا مقصور على أطراف الثوب، قل «كشغل البرودرى» أو «مخرمات الدانتيللا» الدقيقة، أو هو مرصع على وسطه وقلبه كوشم الوردية، تاركا صلب النسيج نفسه أقرب إلى التجانس وتجانسه أقرب إلى البساطة.

إن الزراعة المصرية، ككل عناصر الطبيعة أو الحياة التى سبق أن عرضنا لها، إنما تتغير على أطرافها وهوامشها، وعلى الأطراف والهوامش وحدها وأساسا.. وتبقى زراعتنا فى مجملها، وبعبدا عن أى طمس للمعالم الثانوية والتباين المحلى، وهى أقرب إلى التجانس العريض منها إلى التنافر الحاد أو غير ذلك، وهو تجانس يرتبط وثيقا بالتجانس الطبيعى العام فى مورفولوجية مصر، ذلك الذى لا ينفصل بدوره عن ضبط النيل أو ضبط المناخ أو كليهما معا.

أقاليم مصر الزراعية

من فعل هذا التجانس الغالب، وبرهانا عليه أيضا، صعب جدا أن نجد أو نحدد فى مصر أقاليم زراعية متبلورة صارمة الحدود على نحو ما نجد مثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كانت المحاصيل الرئيسية العامة تتداخل مع بعضها البعض بنسب مختلفة فى توليفات وتشكيلات مختلفة تعطى مركبات محصولية تختلف من منطقة إلى أخرى بحيث تمنح كلا منها بالتأكيد لونا محليا خاصا ومختلفا، فإن المشكلة هى أن هذه الفروق تتطور بالتدرج الوئيد جدا بحيث تتداخل هذه الألوان المحلية وتتدغم فى بعضها البعض فتتحول مناطقها جميعا إلى مناطق انتقالية

متصلة بلا انقطاع بين بعضها البعض.. والمحصلة النهائية لهذا ليست «نطاقات زراعية» بالمعنى الدقيق للكلمة، أى أقاليم جامعة مانعة قاطعة الحدود، وإنما نسب ومركبات زراعية مختلفة بقدر أو بآخر، أو هى على الأكثر أشباه نطاقات، أو أقاليم من الدرجة الثانية أو الثالثة داخل إقليم زراعى رئيسى واحد كبير.

حتى المحاصيل المحلية، المتفردة بطبيعتها، هى الأخرى لا يمكن أن تعد نطاقات إلا من قبيل التجاوز أو المجاز، فإن هى إلا أسافين أو جيوب موضعية صغيرة مغروسة كما رأينا فى جسم الإقليم الزراعى الواحد الكبير، أو هى ترصع حواشيه، ولئن كانت هذه الجيوب تتداخل عادة فى بعضها البعض مثلما تتداخل فى أرضية المحاصيل الرئيسية القاعدية، فإن المحاصيل المحلية بهذا النمط تؤكد اللون المحلى لمنطقتها حقا، لكن دون أن تسلخ أو تصنع منها أى شىء كأقاليم أولية بالمعنى الصحيح.

حتى تلك المحاصيل المحلية الواسعة المساحة و المتطرفة الهامشية الموقع كالأرز لا تسود سيادة مطلقة فى منطققتها المعزولة، وإنما تؤلف مجرد عنصر بارز فى مركب محصولى متعدد العناصر، وقصارى ما تفعل هذه المحاصيل المحلية الهامشية أنها بقدر ما تؤكد التباين والتغير فى صورة مصر الزراعية على الأطراف القصوى، تؤكد أن جسم البلد وصلبه أدنى أن يكون إقليما زراعيا متجانسا أو شبه متجانس.

حقا هناك مناطق ورقع زراعية متميزة فى مصر، ولكننا لا نستطيع أن نتحدث عن نطاقات زراعية حقيقية، شمال الدلتا، مثلا، هو بسهولة «صحفة أرز مصر» وجنوب الدلتا هو إلى حد أقل «سلة خبز مصر» بينما إلى حد أقل وأقل يمكن أن يعد وسط الدلتا بينهما «حقل قطن مصر» الأول باعتبار الكثافة والتيلة.. كذلك الجيزة هى نسبيا «مزرعة خضروات مصر» والمنوفية بالمثل «مزرعة ألبانها» فى حين تأتى القليوبية والفيوم على جانبى العاصمة وكتاهما «حديقة فواكه مصر» وتكاد البحيرة أخيرا أن تشارك الجميع فى تلك الأوصاف بنفس الدرجة تقريبا، ولكن أيا من هذه ليس نطاقا جغرافيا بمعنى الكلمة، وكلها مختلطة متنوعة المحاصيل أكثر منها زراعة المحصول الواحد أو السائد.

ولئن كان قد قيل بحق إن مصر بامتدادها الطولى الواضح من الشمال الى الجنوب تكاد تطوى نطاقات القمح والذرة والقطن والقصب الأمريكية الشهيرة فى طية واحدة، فإن هذا أصدق باعتبار الأطراف القصوى الشمالية والجنوبية فى الحقيقة.. أما صميم البلد فنطاق زراعى واحد متباين التشكيلات والتوليفات محليا،

هذا - بالمناسبة - مع ملاحظة أن ترتيب محاصيلنا الرئيسية هو جغرافيا عكس ترتيب «النطاقات» الأمريكية: هنا القطن أكثر شمالية من القمح، والقمح من الذرة، وهناك القمح في الشمال والذرة في الوسط، والقطن في الجنوب.. كذلك فإن مناطق محاصيلنا الرئيسية أكثر تنوعا واختلاطا وعمومية وأقل تخصصا بكثير من النطاقات الأمريكية.

مصر إذن، نخلص ونختتم، إقليم زراعى واحد شبه متجانس مديد الاستطالة ينقسم إلى عدة أقاليم ثانوية sub - regions أو ثلاثة، أكثر مما هي عدة أقاليم أولية متجاورة متضاغطة داخل أنبوب طويل.. ومن هنا فقط.. وعلى هذا الأساس وحده، ومع الاحتفاظ بعنصر النسبية السليمة، يمكننا أن نحدد المناطق أو الأقاليم الزراعية في مصر كتجميع ختامى وتطبيق تكاملى وتعبير اختزالى عن مبدأ التجانس المادى فى زراعتنا.

أسس التصنيف الزراعى

وأسس التصنيف الإحصائية هنا هى بالطبع النسب المتغيرة للمحاصيل الرئيسية والثانوية المختلفة، أى توليفات المركب المحصولى، فى كل منطقة.. والأقاليم الناتجة، التى لا تعدو أن تكون قراءة أو توزيعا رأسيا لتركيبية المحاصيل فى منطقة واحدة، حيث قراءة كل محصول على حدة على امتداد البلد هى التوزيع الأفقى، هذه الأقاليم الناتجة هى أقاليم من الدرجة الثانية، يمكن أن تنقسم داخليا إلى أقاليم من الدرجة الثالثة أو ما دون ذلك بحسب الأحوال، والاساس فى هذا التحديد هو «ميزان المحاصيل» أو - أفضل - «ميزانية المحاصيل» أى وزن وثقل كل محصول فى المركب المحصولى، وذلك كما يتمثل فى نسبته المئوية من المساحة المحصولية فى كل محافظة (م ح ل).

غير أننا إلى جانب هذا نحتاج فى تصنيفنا إلى مقياس إشارى وميزان إحصائى موحد نقيس عليه ونقارن إليه أقاليمنا لتبرز لنا الفروق الإقليمية الدالة، ولا شك أن هذا المقياس هو بامتياز ميزانية المحاصيل القومية العامة نفسها.. فمدى اقتراب أو ابتعاد كل محافظة عنها يحدد موقعها التصنيفى بين أقاليمنا تلقائيا.. ولحسن الحظ فإن لميزانية محاصيلنا القومية هيكلًا بسيطًا وواضح المعالم والحدود للغاية.

فهناك أولا قاعدة الأساس، الأربعة الكبار أو رباعية البرسيم - الذرة - القمح - القطن.. فهى تؤلف وحدها نحو ٧٠٪ (١، ٧٠٪) من مساحة مصر المحصولية.. فاذا أضفنا إليها مساحة الأرض القومية وهى نحو ١٠٪ (١، ٩٪ بالدقة) لكان المجموع ٨٠٪ تقريبا (٢، ٧٩٪ بالضبط) فاذا ما أضفنا إلى ذلك مساحة المحاصيل

البستانية من خضروات وفواكه وهى أيضا حوالى ١٠٪ (٢، ١٠٪ بالتحديد)، لكن المجموع الكلى زهاء ٩٠٪ (٤، ٨٩٪ بصرامة) هذا يترك لبقية المحاصيل أو مجموعة المنوعات نحو ١٠٪ أخرى (٦، ١٠٪ بالدقة).

داخل هذه الحدود الأولية، نستطيع أن نمضى فى تصنيفنا إلى مدى أبعد، وذلك بأن نحدد وزن كل محصول على حدة فنرصد نسبته وترتيبه.. وفى الميزانية القومية نجد أن الترتيب العام داخل الرباعية القاعدية هو دائما كالآتى: البرسيم أولا أو نحو الربع (١، ٢٦٪) فالذرة نحو الخمس (٢، ٢٠٪) والاثنتان معا يجمعان نحو ٥٥٪ من المساحة المحصولية (٣، ٥٦٪ بالضبط) ثم بعيدا بين الثمن والعشر يلى القمح (١، ١٢٪)، فالقطن (٧، ١١٪)، ولكليهما معا أقل من الربع (٨، ٢٣٪). كذلك فإن هناك الميزان البستانى ما بين الخضروات معها البطاطس فى كفة والفواكه معها المقات فى الكفة الأخرى، وهو يبلغ نحو الثلثين - الثلث على الترتيب (٣، ٦٪ مقابل ٩، ٣٪).

وهكذا بالمثل فى مجموعة المنوعات التى تضم ١٤ محصولا تجمع فيما بينها الـ ١٠٪ المتبقية من مساحة القطر المحصولية، فنصفها تقريبا (٥٪) يذهب لمجموعة البقول بالإضافة إلى القصب، فللبقول الخمس ١، ٣٪ كالآتى: الفول ١، ٢٪، العدس ٥، ٠٪، الحبة ٣، ٠٪، ثم كل من الحمص والترمس ١، ٠٪، أما القصب فله ٢، ٢٪، والنصف الباقي منصف بدوره بين مجموعة الدريس ٩، ١٪، والكتان ٥، ٠٪، والمحاصيل الزيتية ٣، ٠٪ لكل من السمسم والسودانى، وبين مجموعة البصل ٢، ١٪ والثوم ٢، ٠٪ والنباتات الطبية والعطرية ٤، ٠٪.

تلك بالتبسيط هى خطوط التقسيم القومية العريضة، فكل ابتعاد عن هذه الهراركية يمثل فروقا إقليمية تصنع لنا أقاليمنا المطلوبة تلقائيا، وبهذا المقياس المقارن الثابت ستبرز لنا على الفور فروق أساسية بين محافظاتنا المختلفة ستنعكس على شخصياتها الزراعية كما ستترسى وترسم حدود أقاليمنا الزراعية النهائية.

الرباعية القاعدية

وأول تلك الفروق وأهمها بالتأكيد فى أغلب الحالات هو حجم أو ثقل الرباعية القاعدية نفسها، فذاك هو الذى سيحدد جوهر الأقليم الزراعى الذى تنتمى إليه المحافظة أو المنطقة.. والواقع أن نسبة الرباعية - هذا أمر بديهى - تتناسب تناسباً عكسياً مع نسبة بقية عناصر ميزانية المحاصيل جملة و/ أو تفصيلاً.. وهنا نجد

فروقا إقليمية هائلة أحيانا.. فالحد الأدنى للرباعية نجده فى أقصى الشمال بالاسكندرية (٤٠,٤٪) يقابله الحد الأقصى فى أقصى الجنوب بسوهاج (٨٩,٤٪)، أى أكثر من الضعف.. غير أن هذين القطبين المتنافرين، كما سيلاحظ، هما من مواقع الأطراف جغرافيا، مثلما تقع أيضا أغلب الحالات المتطرفة المماثلة وهى الإسماعيلية والسويس والجيزة وقنا وأسوان.

على أن هذه الحالات هى عموما الأقلية، أما الأغلبية فأقل تطرفا فى ابتعادها عن المعدل القومى كما أنها تقع غالبا فى وسط البلد لا أطرافه.. وعلى الجملة فإن محافظاتنا تنقسم من هذه الزاوية الى مجموعتين: واحدة تزيد على المستوى القومى (٧٠٪) وأخرى تقل عنه، كل بدرجات متفاوتة للغاية أيضا.. وليس ثمة سوى الشرقية وحدها يقع على قب الميزان بالضبط (٧٠٪).

والحقيقة الهامة هنا أن المجموعة السالبة يقع معظمها فى الدلتا كما أن هذه بدورها تكاد تقتصر عليها، بينما تنتمى المجموعة الموجبة فى معظمها الى الصعيد.. ويكاد هذا أيضا أن يقتصر عليها وحدها.. أما الاستثناءات فقليلة فى الحالتين، كالغربية والمنوفية فى الدلتا، وكالجيزة وقنا وأسوان فى الصعيد.. غير أن هذه الاستثناءات إما حالات معتدلة غير متطرفة كالغربية.. وإما حالات خاصة جدا مفهومة مثل الجيزة كمحافظة خضروات ثم قنا وأسوان كمحافظة قصب.

معنى هذا، بعد استبعاد الاستثناءات، هو ببساطة أن الاقتصاد الزراعى السائد فى الصعيد اقتصاد تقليدى، كلاسيكى، بمعنى أنه يبتلع فى رباعية المحاصيل الرئيسية المعهودة المؤلفة من محاصيل الغذاء والعلف والألياف.. هذا بينما يبتعد النمط السائد فى الدلتا عن هذا القالب التقليدى ليطعم بعناصر غير تقليدية أكثر كالمحاصيل البستانية والأرز وسائر المحاصيل الصغيرة.

ليس هذا فحسب، وإنما يشتد الاتجاه غير التقليدى فى الدلتا ويقوى كلما اتجهنا شمالا بصفة عامة وعلى الأطراف الساحلية بصفة خاصة.. بينما يقل تدريجيا تجاه الجنوب.. تتبع مثلا نسبة الرباعية من القليوبية (٦٧,٣٪) الى السويس (٥٧,٧٪) والاسماعيلية (٥٠,٦٪) على محور الشرق، وعبر الشرقية (٧٠٪) الى الدقهلية (٦٣,٧٪) ودمياط (٤٩,٥٪) على محور الوسط، ثم أخيرا الى كفر الشيخ (٦٠,٣٪) والبحيرة (٦٣,٥٪) فالاسكندرية (٤٠,٤٪) على محور الغرب.. وليس فى الصعيد تدرج انحدارى أو انحدار تدريجى كهذا الذى يميز الدلتا، غير أننا نجد أعلى درجة من الزراعة التقليدية به ويمصر جميعا فى سوهاج حيث تبلغ نسبة الرباعية القاعدية حوالى ٩٠٪ (٨٩,٤٪).

أخيرا فإن من أبرز نتائج (أو أسباب؟) تطرف نسبة الرباعية القاعدية تغير أو اختلال عدد عناصرها المكونة بالزيادة أو بالنقص.. فقد يختفى عنصر أو أكثر من عناصر الرباعية ولكن يحل محله محصول آخر، فتظل التركيبة الأساسية رباعية كما هي الحال في الإسماعيلية والسويس حيث يختفى القطن وتسد المحاصيل البستانية مسده.. ولكن هذه الحالة فردية، والقاعدة عموما أنه اذا تعدلت الرباعية فانما تتوسع إلى خماسية أو تنكمش إلى ثلاثية.. الحالة الأولى تحدث عادة في شمال الدلتا بإضافة الأرز كمحصول رئيسي، كما في الغربية وكفر الشيخ والدقهلية والشرقية، أو في جنوب الدلتا بإضافة المحاصيل البستانية كما في القليوبية والمنوفية.. وقد تتفق إضافة الاثنین معا فتكون سداسية كما في البحيرة.. أما الحالة الثانية فتحدث باختفاء أو تضائل القطن والقمح وحلول المحاصيل البستانية محلها كما في الاسكندرية والجيزة، أو القمح والذرة وحلول الأرز محلها كما في دمياط، أو القطن والبرسيم وحلول القصب محلها كما في قنا وأسوان.

ولا يبقى، بعد هذه النظرة الخارجية الى الرباعية القاعدية، سوى أن ننظر إلى عناصرها ومكوناتها نظرة داخلية نتعرف على توازناتها وتراثتها ، وذلك كمتغيرات أو ثوابت للقياس الإقليمي، فأولا، وعلى غرار القاعدة القومية، القاعدة العامة في كل الدلتا، فيما عدا محافظتي الاسماعيلية والسويس كحالة وكبيئة خاصة.. هي أن نسبة مساحة البرسيم تزيد على الذرة، فضلا عن هذا فإن الفارق بينهما يزيد كلما اتجهنا شمالا إلى أن يصل في بعض الحالات إلى ستة الأمثال (دمياط) بينما يقل جنوبا حتى يكاد يتساويان في القليوبية.

العكس تماما أو تقريبا في الصعيد.. فباستثناء محافظتي القطن المنيا وأسيوط، تزيد نسبة الذرة على البرسيم، وذلك على عكس القاعدة القومية.. بل وكذلك يزيد الفارق بينهما كلما اتجهنا جنوبا حتى ليبلغ الأول نحو خمسة أمثال الثاني في أسوان.. ولا يتساوى المحصولان تقريبا سوى في الفيوم فقط.. وفي كلتا الحالتين الدلتا والصعيد، فإن المتغير الذي يخلق هذه الفروق هو بالدقة تناقص نسبة البرسيم على مستوى القطر كلما اتجهنا جنوبا بصفة عامة.

ثانيا: فارق المساحة بين ثنائي القمح - القطن أقل منه بين ثنائي البرسيم - الذرة، ولكن الأهم أن القمح يزيد على القطن كقاعدة عامة وفي كلا الوجهين البحرى والقبلى على السواء، إلا في محافظات القطن المتخصصة.. ففي البحيرة والغربية وكفر الشيخ والدقهلية بالإضافة إلى دمياط في الدلتا.. ثم في بنى سويف والمنيا وأسيوط في الصعيد.. تنقلب القاعدة القومية فيتفوق القطن على القمح.

وفيما عدا هذا الاستثناء، فالملاحظ بعامة، ولكن فى أقصى الأطراف شمالا وجنوبا بخاصة، أن الفارق بين المحصولين يزداد كلما اتجهنا من قلب البلد شمالا وجنوبا، والسبب فى هذا هو تناقص نسبة القطن كلما اتجهنا جنوبا لا سيما فى الصعيد، وتناقص نسبة القمح كلما اتجهنا شمالا لا سيما فى الدلتا.

المحاصيل الإقليمية

المحاصيل الإقليمية الخصيصة حاسمة فى إحداث وتوليد التباين الأرضى بدرجة أكبر من المحاصيل العميمة، لأنها بصفة خاصة تمثل حالات استقطاب جغرافى متطرف الموقع والدرجة، مثلما يفعل الأرز فى أقصى الشمال والقصب فى أقصى الجنوب.. وفى الشمال يحل الأرز محل القمح والذرة وينافس القطن، وفى الجنوب يحل القصب محل القطن ولا ينافس أحدا كما لا ينافسه أحد.. وبهذا كله ينقلب ميزان المحاصيل الإقليمى رأسا على عقب مبتعدا تماما عن نمطه القومى السائد.

فأما الأرز فانه فى محافظات يتحول توا الى محصول أول، بل ويحتل مكانة القطن كالمحصول الرابع، بل وكذلك مكانة القمح كالمحصول الثالث، وذلك باستثناء وحيد هو الغربية.. بل إنه ليبلغ فى بعض هذه الحالات ضعف إلى ثلاثة وأربعة أمثال هذا المحصول أو ذاك.. بل إن الأرز ليتفوق على الذرة نفسه وبنفس النسبة أحيانا ليصبح المحصول الثانى بعد البرسيم فى المحافظات الثلاث كفر الشيخ والدقهلية ودمياط، غير أن الأرز فى جميع الحالات يظل دون البرسيم بالتأكيد.. وفى أكتف محافظات الثلاث السابقة لا يعدو ثلثى مساحة البرسيم إلا بالكاد، بينما يهبط الى نصفها أو ثلثها فى سائر محافظات.

أما القصب فى الجنوب الأقصى فوضعه أشد حسما وجزما، فهو فى قنا يمثل أكثر من خمس المساحة المحصولية ويكاد يأتى المحصول الثانى مكررا مع القمح بعد الذرة (القمح ٢١,٦٪ والقصب ٢١,٧٪) أما فى أسوان فانه - أى القصب - يمثل وحده ثلث المساحة المحصولية (٣٤٪) ويعد المحصول الأول بلا منازع متفوقا على الذرة الذى يأتى بعده بمسافة (٢٧,٨٪).

وبهذا الشكل، وفى غياب الأرز تماما من الجنوب بالطبع، نستطيع أن نرى ونفهم مدى وسر اختلال ميزان المحاصيل فى المحافظتين: فرباعية الكبار التقليدية تختل جذريا بحيث لا تجمع أكثر من نصف المساحة المحصولية إلا بصعوبة (٥٥ - ٦٠٪ تقريبا، فى حين أنها تصل فى الميزانية القومية الى ٧٠٪، ترتفع فى بعض

الحالات الى ٨٠٪ بل والى ٩٠٪ تقريبا)، بل إن تلك الرباعية التقليدية لا وجود لها هنا فى الواقع، حيث ينقرض القطن ويذوى البرسيم.. وإنما تتحول إلى ثلاثية الذرة - القمح - القصب كما فى قنا أو حتى القصب - الذرة - القمح كما فى أسوان. وينعكس ثقل القصب الحاسم والفيصل فى ميزانية المحاصيل حين نضيف نسبته الى نسبة الرباعية التقليدية، إذ يطفر المجموع على الفور الى ٨١,٣٪ فى قنا، ٨٩,٣٪ فى أسوان.. أى ما يجاوز نسبة الرباعية مع الأرز فى أقصى شمال الدلتا أو الرباعية وحدها فى أقصى حالاتها مثل سوهاج.

المحاصيل البستانية

بنسبتها القومية العامة، ١٠٪ تقريبا، ترفع المحاصيل البستانية حصة الرباعية القاعدية مع الأرز من ٨٠٪ الى ٩٠٪ كمتوسط تقريبي عام، غير أننا نعلم أن نسبتها الإقليمية تتفاوت بشدة، فهي فى رأس الجدول بالاسكندرية ٤٤,٨٪ من ميزانية المحاصيل، وفى ذنبه بأسوان ٤,٥٪ فقط، أى بنسبة عشرة الأمثال وزيادة - وهذان أيضا هما الحدان الأقصى والأدنى تقريبا مثلما هما القطبان الشمالى والجنوبى فى البلد جميعا، من هنا، وبهذا التفاوت الشديد، تأتى المحاصيل البستانية إما لتصحح ميزانية المحاصيل حيث هى مختلة أصلا، أو على العكس لتزيدها اختلالا على اختلال، وذلك بحسب حالة كل محافظة أو مجموعة من المحافظات.

ولعل المثل الأبرز هو حالة التطرف الأقصى الاسكندرية، فهنا حيث تتقزم الرباعية القاعدية إلى أدناها فى مصر (٤٠,٤٪) ولا يكاد الأرز يضيف إليها شيئا مذكورا، فإن المحاصيل البستانية وحدها بنسبتها البالغة ٤٤,٨٪ تأتى لا كالمحصول الأول المطلق فقط وإنما لترجح إن لم نقل لتزيح الرباعية برمتها أصلا.. وبفضلها تستقيم ميزانية المحاصيل المحلية (٨٨,١٪) الى معدلها القومى السائد (٨٩,٤٪).

وإلى حد أقل نوعا، وبالترتيب التنازلى تقريبا، تصدق هذه القاعدة على حالات الإسماعيلية والسويس فالقليوبية فالجيزة فالبحيرة، حيث تتحول المحاصيل البستانية تلقائيا إلى المحصول الأول بلا استثناء فيما خلا البحيرة التى تقنع فيها بالمركز الثانى بعد البرسيم.. ففى محافظتى القناة، حيث الظروف البيئية خاصة جدا، تتضاؤل الرباعية القاعدية الى النصف أو أكثر قليلا، فلا يسعها سوى المحاصيل البستانية التى تقفز الى الربع أو الثلث تقريبا.. فنسبة الرباعية فى الإسماعيلية تبلغ ٥٠,٦٪ فقط، ونسبة البستانية ٢٣,٢٪، فالمجموع الكلى (بالإضافة الى الأرز القليل) هو ٧٧,٢٪، وفى السويس فإن هذه النسب هى على

الترتيب ٥٧,٧٪، ٣٢,١٪، والمجموع ٩٢٪. أما فى القليوبية فهى على الترتيب نفسه ٦٧,٣٪، ٢٧,١٪، والمجموع ٩٥,٧٪، وفى الجيزة ٥٨,٨٪، ٣٥,٦٪، والمجموع ٩٤,٥٪. وفى نهاية القائمة تأتى البحيرة بنسب ٦٣,٣٪، ١٦,٧٪، والمجموع ٩٢,٩٪.

داخل هذا التباين الأولى الذى تولده المحاصيل البستانية، لاننسى فى النهاية ذلك التباين الثانوى الذى يضيفه أو يضيفه الميزان البستانى، فلا شك أنه فارق إقليمي هام أن تكون محافظة ما منطقة خضروات أو منطقة فواكه.. بل حتى حيث يتعادلان فإن لذلك دلالة الخاصة.. حيث أن المفروض بالتعريف أو بالتعريف القومية أن يكون الميزان بنسبة الثلثين - الثلث تقريبا.

فمن محافظات الخضروات، لديك الجيزة (٢٢,٤٪ من المساحة المحصولية)، ثم الاسكندرية (٢١,٢٪) فضلا عن السويس (٢٤,٧٪) وإلى حد أقل القليوبية (١٥,٤٪) هذا بينما تعد الإسماعيلية مثلا نموذجيا لمحافظة الفواكه، حيث تفوق نسبة المقات وحدها نسبة كل الخضروات، أو ٨,٧٪ مقابل ٧,٨٪ على الترتيب، بينما لا تقل نسبة سائر الفواكه عن ذلك كثيرا، ٦,٧٪ بمجموع قدره ١٥,٤٪ للفواكه مقابل ٧,٨٪ للخضروات، أى الضعف بسهولة.

مجموعة المنوعات

لا يبقى فى الختام سوى هذه المجموعة الشديدة التعدد والتي تغطى نسبة الـ ١٠٪ المتبقية فى ميزانية المحاصيل.. ولا جدال أنها أشد محاصيلنا تخصصا وتركزا إقليميا، إذ أن أغلبها هى المحاصيل الخفيفة والضئيلة، ولولا ضالة مساحتها ووزنها لكان لها شأن كبير فى التباين الإقليمي الزراعى، ولكنها على أية حال تضيف الطوابع والألوان المحلية وتضيف «اللمسات الأخيرة» الى شخصيات أقاليمنا الزراعية المختلفة.

الحقيقة الرئيسية فى المجموعة ارتباطها الى حد كبير بطرفى القطر فى أقصى الشمال وأقصى الجنوب.. فى حين تقل بوضوح فى وسط القطر.. فإذا كانت نسبتها فى الميزانية القومية هى ١٠٪، فإنها تبلغ ضعفها وزيادة فى الإسماعيلية (٢٢,٨٪) ودمياط (١٩,٥٪) فى الشمال، وفى المنيا (١٦,٩٪) وأسيوط (١٦,٤٪) فى الجنوب.. وذلك دون أن نذكر الجنوب الأقصى قنا وأسوان حيث يختلط الأمر كله وينقلب انقلابا بفضل القصب، الذى لا يدرج هنا فى خانة المنوعات إلا من قبيل

ضرورات الجدولة البحتة، فتصبح مجموعة المنوعات ندا أو منافسا تقريبا للرباعية القاعدية ذاتها.

هذا كله بينما تقل نسبة المنوعات فى محافظات الوسط أمثال الغربية (٥٪)، المنوفية (١، ٥٪)، القليوبية (٤، ٣٪)، الجيزة (٥، ٥٪)، الفيوم (٦، ٦٪)، ومرجع هذا بلاشك قوة الرباعية القاعدية ومكملاتها من المحاصيل الوسطى بحيث لا تترك للمنوعات إلا هامشا ضيقا للغاية.

ومن المهم بعد هذا أن نرصد الفارق الإقليمى بين مجموعة منوعات يسودها محصول أو اثنان، وأخرى يجتمع فيها معظمها فى تقارب نسبى محسوس.. هذا فضلا بالطبع عن أنواع المحاصيل ذاتها ، فالشعير والفول والبصل تكاد تكون قاسما مشتركا فى معظم محافظات الدلتا والصعيد على السواء.. غير أن الدلتا وخاصة شمالها تنفرد بعد هذا أكثر بالسمسم والسودانى والكتان، بينما يتميز الصعيد أكثر بالعدس والحلبة والثوم والنباتات الطبية والعطرية فضلا بالطبع عن القصب.. وفى هذا المضمار يبدو جنوب الصعيد بالذات وكأنه «عطار و/ أو علاف مصر» بامتياز.

شخصيات المحافظات الزراعية: دراسة تيولوجية تطورية

تلك إذن ميزانية المحاصيل فى التحليل كأساس للتصنيف أو التقسيم الإقليمى، ولا يبقى إلا أن نضع ذلك التكنيك فى التطبيق.. فبمثل هذا المفتاح الإحصائى نستطيع أن نفتح مغاليل الشخصيات الزراعية الإقليمية، ممثلة فى المحافظات، حتى نؤلف منها أقاليمنا الزراعية الجغرافية العامة فى النهاية.

فبحسب نسب عناصر المركب الزراعى فى كل محافظة وتوليقاتها وتوازناتها المختلفة، يمكننا أولا أن نحدد خصائصها ومعالمها، وهذه الأخيرة نستطيع بعد ذلك أن نجعلها فى «عائلات» أى فى مجموعات متقاربة أو متشابهة من الأنماط، يمكن أخيرا أن نصنفها بدورها تصنيفا تراتبيا فى هيراركية أو عقد أو سلم تطورى، يبدأ من الاقتصاد الزراعى التقليدى الى اللاتقليدى، أو من المتخلف الى الأكثر تطورا، أو على أية حال من الأكثر اقترابا من النمط القومى العام الى الأكثر ابتعادا وتباينا.. وبصيغة أكثر تحديدا، السلم كله متصل متدرج Continuum بين قطبين أساسيين متناقضين هما زراعة الريف البحتة فى طرف وزراعة المدينة الصرفة فى الطرف الآخر.

ميزانية

النسب المئوية للمحاصيل بحسب مجموعاتها الوظيفية

النسب	المحافظة	القطن	القمح	الذرة	البرسيم	الرابعة	الارز	المجموع	البستانية
المنطقة	الاسكندرية	٠,٢	٦,٠	١٠٠,٠	٢٤,٢	٤٠,٤	٢,٩	٤٣,٣	٤٤,٨
المنطقة	الاسماعيلية	٠,٥	٩,٢	٢٢,١	١٨,٨	٥٠,٦	٣,٤	٥٤,٠	٢٣,٢
المنطقة	السويس	—	١٣,٣	٢٦,٧	١٧,٧	٥٧,٧	٢,٢	٥٩,٩	٣٢,١
المنطقة	الجيزة	٠,٦	٦,٨	٢٩,٩	٢١,٥	٥٨,٨	٠,١	٥٨,٩	٣٥,٦
المنطقة	القليوبية	٨,٠	١٠,٦	٢٤,٣	٢٤,٤	٦٧,٣	١,٣	٦٨,٦	٢٧,١
المنطقة	البحيرة	١٢,١	٨,٤	١٣,٧	٢٩,١	٦٣,٣	١٢,٩	٧٦,٢	١٦,٧
المنطقة	المنوفية	١٠,٤	١٢,٢	٢٨,٩	٣١,٢	٨٢,٧	٠,١	٨٢,٨	١٢,١
المنطقة	الفيوم	١١,٣	١٣,١	٢٧,٦	٢٨,٢	٨٠,٢	٢,٧	٨٢,٩	١٠,٥
المنطقة	دمياط	٧,٩	٥,٦	٤,٩	٣١,١	٤٩,٥	٢٠,٦	٧٠,١	١٠,٤
المنطقة	الدقهلية	١٥,١	١٠,٧	٧,٦	٣٠,٣	٦٣,٧	٢١,٠	٨٤,٧	٤,٦
المنطقة	كفر الشيخ	١٢,٢	١٠,٥	٧,٢	٣٠,٤	٦٠,٣	٢٤,٥	٨٤,٨	٣,٨
المنطقة	الشرقية	١٠,٥	١٢,٤	١٨,٤	٢٨,٧	٧٠,٠	١٣,٤	٨٣,٤	٩,٤
المنطقة	الغربية	١٥,٨	١٢,٧	١٦,٥	٣١,٥	٧٦,٥	١١,١	٨٧,٦	٧,٤
المنطقة	بنى سويف	١٤,٣	١٠,٧	٣٠,٦	٢٧,٤	٨٣,٠	صفر	٨٣,٠	٧,٠
المنطقة	المنيا	١٧,٦	١١,٩	٢٦,٤	٢٠,٩	٧٦,٨	صفر	٧٦,٨	٦,٣
المنطقة	أسيوط	١٦,٢	١٣,٨	٣٠,٨	١٧,٧	٧٨,٥	—	٧٨,٥	٥,١
المنطقة	سوهاج	١٣,٥	٢٠,٨	٣٣,٩	٢١,٢	٨٩,٤	—	٨٩,٤	٣,٣
المنطقة	قنا	١,٢	٢١,٧	٣٠,٤	٦,٤	٥٩,٧	صفر	٥٩,٧	٤,٨
المنطقة	أسوان	صفر	٢٢,٢	٢٧,٨	٥,٣	٥٥,٣	—	٥٥,٣	٤,٥
المنطقة	مصر	١١,٧	١٢,١	٢٠,٢	٢٦,١	٧٠,١	٩,١	٧٩,٢	١٠,٢

المحاصيل
في المحافظات المختلفة ١٩٧٥ (م ح ل)

أهم المنوعات	المنوعات	المجموع الكلي
الشعير ، الفول ، الكتان .	١١,٩	٨٨,١
السوداني ، الشعير ، السمسم .	٢٢,٨	٧٧,٢
الفول ، السمسم ، السوداني ، الشعير .	٨,٠	٩٢,٠
البصل ، السوداني ، القصب .	٥,٥	٩٤,٥
البصل ، الأرز ، الثوم ، الكتان .	٤,٣	٩٥,٧
الشعير ، الفول .	٧,١	٩٢,٩
البصل ، الفول ، القصب ، الكتان .	٥,١	٩٤,٩
الفول ، الشعير ، الطيبة ، الكتان .	٦,٦	٩٣,٤
الدريس ، الشعير ذو الصفيين ، الكتان .	١٩,٥	٨٠,٥
الدريس ، البصل ، الكتان ، الشعير .	١٠,٧	٨٩,٣
الدريس ، الكتان ، الفول ، الشعير .	١١,٤	٨٨,٦
البصل ، الفول ، الشعير ، الدريس .	٧,٢	٩٢,٨
الشعير ، الدريس ، الكتان ، الثوم .	٥,٠	٩٥,٠
الفول ، البصل ، الثوم ، الحلبة .	١٠,٠	٩٠,٠
الفول ، القصب ، الثوم ، الطيبة .	١٦,٩	٨٣,١
العدس ، الفول ، الطيبة ، البصل .	١٦,٤	٨٣,٦
الفول ، البصل ، الشعير ، الحلبة .	٧,٣	٩٢,٧
العدس ، السمسم ، الفول ، الحلبة .	٣٥,٥	٦٤,٥
السمسم ، الفول ، الشعير ، الحناء .	٤٠,٢	٥٩,٨
الفول ، القصب ، البصل ، العدس .	١٠,٦	٨٩,٤

وابتداء، ليس هناك محافظتان متماثلتان تماما أو حتى تقريبا فى التوليفة أو التركيبية الزراعية، غير أن هناك من الناحية الأخرى أوجه تقارب، إن لم تصل أحيانا إلى حد القرابة فالى حد التشابه، فنسبة الرباعية القاعدية تشير الى أى حد تعتبر التركيبية تقليدية أو لا تقليدية، وكذلك تبين نسبة الأرز فى الشمال والقصب فى الجنوب الى أى حد هى مختلفة مغايرة أو عادية نمطية.. أما نسبة المحاصيل البستانية فلعلها مؤشر معقول الى مدى تقدمها أو تخلفها أى مدى تطورها الحضارى أو التكنولوجى، هذا بينما تدل نسبة المنوعات الباقية على مدى تنوع وتلون التشكيلة عموما.

وعلى هذه الأسس نجد أن محافظتنا، بصرف النظر عن الفروق الداخلية الهامة بها أحيانا، تقع تلقائيا فى سلسلة متراتبية تطوريا تبدأ بالاسكندرية فى طرف وتنتهى بأسوان فى طرف النقيض، ولو أنهما تتشابهان مع ذلك فى أنهما أشد ما يكونان إبتعادا عن النمط القومى العام المألوف، وذلك من حيث أنهما اطار الأطراف ومنتهى التطرف جغرافيا ونوعيا، موقعا وزراعة، أو بحسبانهما - بالتعبير الديالكتيكى الجامع - بمثابة الأضداد المتماثلة Identical opposites وفيما بين النقيضين هذين تتراتب المحافظات على إيقاع وفى وتيرة مطردة نحو ذلك النمط القومى العام حتى يصل إلى أقصى مراحل إتباعية وتقليدية.

وفى تراتبها هذا تقع تلك المحافظات فى عائلات قرابة نسبية تتشابه فيما بينها بوضوح، وتمثل غالبا ثنائيات أو أزواجا من المحافظات ونادرا ثلاثيات، وتقع كل مجموعة منها فى نمط مشترك، كل نمط يمكن أن يعد انتقاليا بين سابقه ولاحقه، ومن ثم يئدى كل منها تطوريا الى تاليه، الى أن تكتمل المنظومة تصاعديا أو تنازليا، تلك الأنماط وثنائياتها أو ثلاثياتها خمسة هى:

(١) نمط زراعات المدن المتطرفة، ويشمل ثلاثية الاسكندرية - الإسماعيلية - السويس

(٢) نمط زراعات المدن المركزية، ويشمل ثنائى الجيزة - القليوبية ثم البحيرة .

(٣) النمط العادى المتطور، ويشمل ثنائى المنوفية - الفيوم ثم دمياط وثنائيات الدقهلية - كفر الشيخ ، والشرقية - الغربية.

(٤) النمط العادى التقليدى، ويشمل بنى سويف وثنائى المنيا - أسيوط ثم

سوهاج .

(٥) النمط غير العادى غير التقليدى، ويشمل ثنائى قنا - أسوان.

فاذا نحن رتبنا ميزانيات محافظاتنا المحصولية بحسب هذا الترتيب، مثمنا يفعل الجدول السابق، فسنجد أن الأرقام غالبا تتزايد أو تتناقص فى انحدرات أو

اتجاهات محددة. فنسبة الرباعية القاعدية تبدأ من أعلى الجدول ضعيفة جدا أو ضعيفة للغاية، وغالبا ما تكون بلا قطن أو بأقل القليل منه، ثم ترتفع بالتدرج حتى تصل الى التضخم والتخمة والتقليدية المطلقة، وعلى العكس من ذلك نسبة المحاصيل البستانية، فهي تبدأ مرتفعة جدا أو للغاية ثم تتواضع حتى تتطامن فى النهاية دون المعدل القومى بكثير.. أما الأرز فى الشمال والعصب فى الجنوب.. ثم المنوعات فى الجميع، فلها ايقاعها المستقل كثيرا أو قليلا بالطبع، ولكنها تؤكد علاقات القرابة والتشابه داخل عائلات الأنماط المتعاقبة عبر السلم التطورى كله.

نمط زراعات المدن المتطرفة

المتطرفة موقعا وزراعة على السواء، فالاسكندرية والاسماعيلية والسويس ثلاثتها ساحلية متطرفة الموقع، ورقعها الزراعية محدودة للغاية بعضها معزول جغرافيا الى حد ما عن معمر الدلتا، والواقع أنها إما جزء لا يتجزأ من ظهير مدينة كبرى تمثل هى الحلقة الأولى المباشرة منه ولكنها اقتطعت منه إداريا فقط، كالاسكندرية، وإما ظهير مدينة متوسطة الحجم مقتطع أصلا من الصحراء بالاستصلاح الحديث ولكنه إداريا يضم شريحة شبه صحراوية هامشية، كالسويس والاسماعيلية.. من هنا جاء تطرف زراعات المدن بها، الى جانب تطرف موقعها الجغرافى نفسه، تلك إذن فى مجملها محافظات مدن أساسا، أو بالأحرى محافظات مدينة واحدة تسودها تماما أو تقريبا.

من ثم كان حتما أن تنصرف الى زراعات المدن وتتركس لها الى أقصى حد تسمح به اعتبارات الدورة الزراعية واقتصاد المكان.. وبالمقابل، يتضائل دور الرباعية القاعدية التقليدية الى حده الأدنى.. ولذا كان النمط متطرفا أيضا فى ميزانية محاصيله، فهو يمتاز بأعلى نسبة فى مصر من المحاصيل البستانية (٢٣ - ٤٥٪)، وبأدنى نسبة من الرباعية القاعدية (٤٠ - ٥٨٪) ويعد المركب الزراعى عموما متنوعا بدرجة فوق الوسط الى عالية جدا، وذلك بفضل مجموعة محاصيل المنوعات التكميلية ذات الطبيعة الخاصة، والنمط بهذا هو نهاية التطور الزراعى فى مصر أكثر مما هو قمته.. وهو، بعد، يختلف داخليا بطبيعة الحال بحسب الظروف المحلية من محافظة الى محافظة.

الاسكندرية

فالاسكندرية قمة النمط، ولا يكاد يكون لها مثيل فى مصر، إذ أن محافظتها إنما تجتزئ الحلقة الداخلية المباشرة من حلقات زراعات ظهير المدينة الكبير الذى

يستوعب معظم البحيرة، من هنا تسجل أدنى نسبة للرباعية فى البلد وهى ٤,٤٠٪ أى أكثر نوعا من نصف المعدل القومى وأقل فعلا من نصف الحد الأقصى فى سوهاج (٨٩,٤٪) وبديهي، لا قطن عمليا، ولا أرز كذلك إلا رمزا، بينما تنكمش الحبوب الرئيسية الذرة والقمح الى نصف معدلها القومى وتعد بذلك من أدنى كثافتها فى القطر، بل إن مجموع الحبوب كلها ليقل كثيرا عن البرسيم الذى يعد فى الواقع محور الرباعية وجسمها الحقيقى.. على أن تراتب الرباعية يظل كالنمط القومى، البرسيم فالذرة فالقمح فالقطن على هذا الترتيب.

بالمقابل، تسجل المحاصيل البستانية ذروتها فى مصر ٨,٤٤٪، متفوقة بذلك على الرباعية التقليدية ذاتها، وممثلة نحو نصف المساحة المحصولية وأكثر من أربعة أمثال المعدل القومى، وهى منصفة بالتقريب بين الخضروات والفواكه، ولذا فإن المحافظة تتلخص محوريا فى مزرعة خضر وحديقة فاكهة مشتركة، وأهم الفواكه هى التين (٩٠٪ من المساحة القومية) فالزيتون (٤٣,٧٪) فالعنب فالجوافة، وأخيرا، فإن نسبة المنوعات عادية ولكنها شبه مركزة، فنصفها للشعير والباقى للفلول والكتان.

الإسماعيلية والسويس

كمحافظات قنالية منعزلة وجبهة ريادية واستصلاح هامشية، تعد الإسماعيلية والسويس أقرب شبيه بالإسكندرية فى المركب الزراعى، ولكن مع اختلافات محلية، فالرباعية القاعدية أعلى قليلا تحقيقا لبعض الكفاية الذاتية فى الحبوب نظرا للعزلة الجغرافية النسبية، ولكن كالإسكندرية لا قطن ولا أرز عمليا، وعلى عكس الإسكندرية وكل الدلتا تزيد مساحة الذرة على البرسيم بل ويبلغ مجموع الحبوب ضعف البرسيم وزيادة.

أما المحاصيل البستانية فأقل قليلا عما فى الإسكندرية، فهى وإن ظلت أكبر محصول منفرد على الإطلاق، فإنها لا تعدو نصف نسبة الرباعية القاعدية.. ويرجع هذا الفارق بالطبع إلى ضالة أحجام مدن المنطقة النسبية بالقياس إلى الإسكندرية، كذلك فإن ميزانها البستانى مختلف كثيرا، وخضرواتها على عكس الإسكندرية بلا بطاطس قط، وفواكهها أكثر مدارية حيث الأخيرة متوسطة أكثر، أما المنوعات فأعلى هنا كثيرا نظرا للملاحة التربة الصفراء الخفيفة لأنواع خاصة منها، على رأسها المحاصيل الزيتية السودانى والسهمى ثم الشعير والفلول.

حاسمة فى المركب الزراعى.. غير أنها بالمقابل تعمل بتداخل مساراتها وتشابك قممها - كالأمواج على سطح البحر - على تحييد بعضها البعض وتقريب هيكلها العام نحو قدر أكبر من التجانس العام.. وهذا يصدق أيضا على كثافة المحصول كما على كثافة زراعته، أى على متوسط محصول الفدان كما على نسبة المحصول من المساحة، ذهب الكيف هنا مع الكم أو ذهب عكسه.. وبهذا نصل إلى تجانس عام مزيج أو مثنى: كما وكيفا.

أما إذا كان ثمة تباين محسوس أو ابتعاد حقيقى عن هذا التجانس الأساسى، فإنما يتركز ويتبلور بالضرورة فى أقصى الشمال والجنوب، فى القطبين المتناقضين من المحور، أى أساسا فى أطراف مصر القصوى وهوامشها القصية.. وهذا بالدقة ما تأتى المحاصيل المحلية أو الخصيصة لتؤكد به بشكل قاطع.. فهذه المحاصيل التى لا توجد إلا فى قطاعات ونطاقات أو رقع ويقع محددة بصرامة من أرض مصر، تشتبك فى ثلاثة ملامح تحدد دورها بداية ونهاية فى تشكيل اللاندسكيپ الزراعى ككل، وهى: موقع الأطراف والقلب، ووضع الاستقطاب أو التداخل، وضالة الوزن.

فأما الموقع فإنها تنقسم إلى فئتين: الأطراف وهى الأغلبية السائدة، والقلب وهى الأقلية المعدودة.. فمعظمها يشارك فى الموقع الهامشى على أطراف المزروع إما شمالا وجنوبا وهو الأغلب، وإما شرقا وغربا كما فى الدلتا خاصة.. فالأرز والقصب كما رأينا هما ببساطة القطب الشمالى والجنوبى فى الزراعة المصرية.. ويكاد الكتان والعدس يتبعانها أو يتلوانها إذا اتجهنا من كلا القطبين نحو الداخل.. وفى أعقاب هذين يأتى السودانى والبصل، ثم السمسم والحلبة على نفس الترتيب.. أو قل، فى حالة الصعيد، إن المجموعة الداخلية من هذه المتتابة، أى العدس والبصل والسمسم والحلبة، بالإضافة إلى أمثال الثوم والحمص والترمس والنباتات الطبية والعطرية، ترصع قلب الصعيد الأوسط، أو قل، فى حالة الدلتا إن إطارا من المحاصيل المحلية يحف بها من الأطراف: الأرز فى الشمال، وعلى الهوامش الشرقية السودانى والسمسم والحناء، وعلى الهوامش الغربية الفول والشعير، حتى الخضروات والفواكه، التى تمثل وضعاً خاصاً وسطاً بين المحاصيل العامة والمحلية التى ترتبط وظيفياً بعامل المدن الكبرى أكثر منها بأى عامل منفرد آخر.. هى الأخرى تتوقع أكبر كثافاتهما عمليا وكأمر واقع على الأطراف والهوامش، سواء على ضلوع الدلتا شرقا وغربا أو على رؤوس مثلثها شمالا وجنوبا.

وغنى عن النص بعد هذا أن هذه المحاصيل الصغيرة جميعاً تتداخل فى قاعدة المحاصيل الرئيسية الكبرى العريضة تداخلا عضويا لا انفصام له، قل «مغروسة»

فى صميم جسمها الكبير سواء كأسافين وجزر أو كجيوب ونطاقات.. غير أنها فيما بينها تنقسم ما بين الاستقطاب والتداخل.. فأغلبيتها الهامشية الموقع تمتاز بالطبع بالاستقطاب على حدة أو على جنب، بينما تتداخل بقيتها الداخلية فى بعضها البعض بالضرورة بدرجات متفاوتة.. فمعظم جيوب الحبة والثوم والحمص والقرمس والنباتات الطبية والعطرية تتقارب أو تتداخل ثم تلتئم جميعها تقريبا كتوابع لنطاق الفول فى قلب الصعيد.

يبقى أخيرا ولكن فوق الكل عامل الوزن أو الحجم.. فكل هذه المحاصيل الصغيرة بل والمتوسطة، والتي تناهز أو تجاوز العشرين عددا، لا تغطى فيما بينها أكثر من ربع مساحة المزرع فى مصر أو المساحة المحصولية القومية.. وهذا يحكم عليها ابتداء بالضالة، ويحدد مع العاملين السابقين دورها بصرامة فى معمار اللاندسكيب الزراعى: إنه مجرد وشى أو نقش بديع شديد التنوع متعدد الألوان للغاية، ولكنه غالبا مقصور على أطراف الثوب، قل «كشغل البرودرى» أو «مخرمات الدانتيللا» الدقيقة، أو هو مرصع على وسطه وقلبه كوشم الوردية، تاركا صلب النسيج نفسه أقرب إلى التجانس وتجانسه أقرب إلى البساطة.

إن الزراعة المصرية، ككل عناصر الطبيعة أو الحياة التى سبق أن عرضنا لها، إنما تتغير على أطرافها وهوامشها، وعلى الأطراف والهوامش وحدها وأساسا.. وتبقى زراعتنا فى مجملها، ويعيدا عن أى طمس للمعالم الثانوية والتباين المحلى، وهى أقرب إلى التجانس العريض منها إلى التنافر الحاد أو غير ذلك، وهو تجانس يرتبط وثيقا بالتجانس الطبيعى العام فى مورفولوجية مصر، ذلك الذى لا ينفصل بدوره عن ضبط النيل أو ضبط المناخ أو كليهما معا.

أقاليم مصر الزراعية

من فعل هذا التجانس الغالب، وبرهانا عليه أيضا، صعب جدا أن نجد أو نحدد فى مصر أقاليم زراعية متبلورة صارمة الحدود على نحو ما نجد مثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كانت المحاصيل الرئيسية العامة تتداخل مع بعضها البعض بنسب مختلفة فى توليفات وتشكيلات مختلفة تعطى مركبات محصولية تختلف من منطقة إلى أخرى بحيث تمنح كلا منها بالتأكيد لونا محليا خاصا ومختلفا، فإن المشكلة هى أن هذه الفروق تتطور بالتدرج الوئيد جدا بحيث تتداخل هذه الألوان المحلية وتندغم فى بعضها البعض فتتحول مناطقها جميعا إلى مناطق انتقالية

متصلة بلا انقطاع بين بعضها البعض.. والمحصلة النهائية لهذا ليست «نطاقات زراعية» بالمعنى الدقيق للكلمة، أى أقاليم جامعة مانعة قاطعة الحدود، وإنما نسب ومركبات زراعية مختلفة بقدر أو بآخر، أو هى على الأكثر أشباه نطاقات، أو أقاليم من الدرجة الثانية أو الثالثة داخل إقليم زراعى رئيسى واحد كبير.

حتى المحاصيل المحلية، المتفردة بطبيعتها، هى الأخرى لا يمكن أن تعد نطاقات إلا من قبيل التجاوز أو المجاز، فإن هى إلا أسافين أو جيوب موضعية صغيرة مفروسة كما رأينا فى جسم الإقليم الزراعى الواحد الكبير، أو هى ترصع حواشيه، ولئن كانت هذه الجيوب تتداخل عادة فى بعضها البعض مثلما تتداخل فى أرضية المحاصيل الرئيسية القاعدية، فإن المحاصيل المحلية بهذا النمط تؤكد اللون المحلى لمنطقتها حقا، لكن دون أن تسليخ أو تصنع منها أى شىء كإقليم أولية بالمعنى الصحيح.

حتى تلك المحاصيل المحلية الواسعة المساحة والمتطرفة الهامشية الموقع كالأرز لا تسود سيادة مطلقة فى منطقتها المعزولة، وإنما تؤلف مجرد عنصر بارز فى مركب محصولى متعدد العناصر، وقصارى ما تفعل هذه المحاصيل المحلية الهامشية أنها بقدر ما تؤكد التباين والتغير فى صورة مصر الزراعية على الأطراف القصوى، تؤكد أن جسم البلد وصلبه أدنى أن يكون إقليما زراعيا متجانسا أو شبه متجانس.

حقا هناك مناطق ورقع زراعية متميزة فى مصر، ولكننا لا نستطيع أن نتحدث عن نطاقات زراعية حقيقية، شمال الدلتا، مثلا، هو بسهولة «صحفة أرز مصر» وجنوب الدلتا هو إلى حد أقل «سلة خبز مصر» بينما إلى حد أقل وأقل يمكن أن يعد وسط الدلتا بينهما «حقل قطن مصر» الأول باعتبار الكثافة والتيلة.. كذلك الجيزة هى نسيجا «مزرعة خضروات مصر» والمنوفية بالمثل «مزرعة ألبانها» فى حين تأتى القليوبية والفيوم على جانبي العاصمة وكتاهما «حديقة فواكه مصر» وتكاد البحيرة أخيرا أن تشارك الجميع فى تلك الأوصاف بنفس الدرجة تقريبا، ولكن أيا من هذه ليس نطاقا جغرافيا بمعنى الكلمة، وكلها مختلطة متنوعة المحاصيل أكثر منها زراعة المحصول الواحد أو السائد.

ولئن كان قد قيل بحق إن مصر بامتدادها الطولى الواضح من الشمال الى الجنوب تكاد تطوى نطاقات القمح والذرة والقطن والقصب الأمريكية الشهيرة فى طية واحدة، فإن هذا أصدق باعتبار الأطراف القصوى الشمالية والجنوبية فى الحقيقة.. أما صميم البلد فنطاق زراعى واحد متباين التشكيلات والتوليفات محليا،

هذا - بالمناسبة - مع ملاحظة أن ترتيب محاصيلنا الرئيسية هو جغرافيا عكس ترتيب «النطاقات» الأمريكية: هنا القطن أكثر شمالية من القمح، والقمح من الذرة، وهناك القمح في الشمال والذرة في الوسط، والقطن في الجنوب.. كذلك فإن مناطق محاصيلنا الرئيسية أكثر تنوعا واختلاطا وعمومية وأقل تخصصا بكثير من النطاقات الأمريكية.

مصر إذن، نخلص ونختتم، إقليم زراعى واحد شبه متجانس شديد الاستطالة ينقسم إلى عدة أقاليم ثانوية sub - regions أو ثلاثة، أكثر مما هي عدة أقاليم أولية متجاوزة متضاغطة داخل أنبوب طويل.. ومن هنا فقط.. وعلى هذا الأساس وحده، ومع الاحتفاظ بعنصر النسبية السليمة، يمكننا أن نحدد المناطق أو الأقاليم الزراعية في مصر كتجميع ختامى وتطبيق تكاملى وتعبير اختزالى عن مبدأ التجانس المادى فى زراعتها.

أسس التصنيف الزراعى

وأسس التصنيف الإحصائية هنا هي بالطبع النسب المتغيرة للمحاصيل الرئيسية والثانوية المختلفة، أى توليفات المركب المحصولى، فى كل منطقة.. والأقاليم الناتجة، التى لا تغدو أن تكون قراءة أو توزيعا رأسيا لتركيب المحاصيل فى منطقة واحدة، حيث قراءة كل محصول على حدة على امتداد البلد هي التوزيع الأفقى، هذه الأقاليم الناتجة هي أقاليم من الدرجة الثانية، يمكن أن تنقسم داخليا إلى أقاليم من الدرجة الثالثة أو ما دون ذلك بحسب الأحوال، والاساس فى هذا التحديد هو «ميزان المحاصيل» أو - أفضل - «ميزانية المحاصيل» أى وزن وثقل كل محصول فى المركب المحصولى، وذلك كما يتمثل فى نسبته المئوية من المساحة المحصولية فى كل محافظة (م ح ل).

غير أننا إلى جانب هذا نحتاج فى تصنيفنا إلى مقياس إشارى وميزان إحصائى موحد نقيس عليه ونقارن إليه أقاليمنا لتبرز لنا الفروق الإقليمية الدالة، ولا شك أن هذا المقياس هو بامتياز ميزانية المحاصيل القومية العامة نفسها.. فمدى اقتراب أو ابتعاد كل محافظة عنها يحدد موقعها التصنيفى بين أقاليمنا تلقائيا.. ولحسن الحظ فإن لميزانية محاصيلنا القومية هيكلًا بسيطًا وواضح المعالم والحدود للغاية.

فهناك أولا قاعدة الأساس، الأربعة الكبار أو رباعية البرسيم - الذرة - القمح والقطن.. فهى تؤلف وحدها نحو ٧٠٪ (١، ٧٠٪) من مساحة مصر المحصولية.. فاذا أضفنا إليها مساحة الأرز القومية وهى نحو ١٠٪ (١، ٩٪ بالدقة) لكان المجموع ٨٠٪ تقريبا (٢، ٧٩٪ بالضبط) فاذا ما أضفنا إلى ذلك مساحة المحاصيل

البستانية من خضروات وفواكه وهى أيضا حوالى ١٠٪ (٢، ١٠٪ بالتحديد)، لكن المجموع الكلى زهاء ٩٠٪ (٤، ٨٩٪ بصرامة) هذا يترك لبقية المحاصيل أو مجموعة المنوعات نحو ١٠٪ أخرى (٦، ١٠٪ بالدقة).

داخل هذه الحدود الأولية، نستطيع أن نمضى فى تصنيفنا إلى مدى أبعد، وذلك بأن نحدد وزن كل محصول على حدة فنرصد نسبته وترتيبه.. وفى الميزانية القومية نجد أن الترتيب العام داخل الرباعية القاعدية هو دائما كالاتى: البرسيم أولا أو نحو الربع (١، ٢٦٪) فالذرة نحو الخمس (٢، ٢٠٪) والاثنان معا يجمعان نحو ٥٥٪ من المساحة المحصولية (٣، ٥٦٪ بالضبط) ثم بعيدا بين الثمن والعشر يلى القمح (١، ١٢٪)، فالقطن (٧، ١١٪)، ولكليهما معا أقل من الربع (٨، ٢٣٪).

كذلك فان هناك الميزان البستانى ما بين الخضروات معها البطاطس فى كفة والفواكه معها المقات فى الكفة الأخرى، وهو يبلغ نحو الثلثين - الثلث على الترتيب (٣، ٦٪ مقابل ٩، ٣٪).

وهكذا بالمثل فى مجموعة المنوعات التى تضم ١٤ محصولا تجمع فيما بينها الـ ١٠٪ المتبقية من مساحة القطر المحصولية، فنصفها تقريبا (٥٪) يذهب لمجموعة البقول بالإضافة إلى القصب، فلبقول الخمس ١، ٣٪ كالاتى: الفول ١، ٢٪، العدس ٥، ٠٪، الحلبه ٣، ٠٪، ثم كل من الحمص والتمس ١، ٠٪.. أما القصب فله ٢، ٠٪، والنصف الباقي منصف بدوره بين مجموعة الدريس ٩، ١٪، والكتان ٥، ٠٪، والمحاصيل الزيتية ٣، ٠٪ لكل من السمسم والسودانى، وبين مجموعة البصل ٢، ١٪ والثوم ٢، ٠٪ والنباتات الطبية والعطرية ٤، ٠٪.

تلك بالتبسيط هى خطوط التقسيم القومية العريضة، فكل ابتعاد عن هذه الهيراركية يمثل فروقا إقليمية تصنع لنا أقاليمنا المطلوبة تلقائيا، وبهذا المقياس المقارن الثابت ستبرز لنا على الفور فروق أساسية بين محافظاتنا المختلفة ستنعكس على شخصياتها الزراعية كما ستترسى وترسم حدود أقاليمنا الزراعية النهائية.

الرباعية القاعدية

وأول تلك الفروق وأهمها بالتأكيد فى أغلب الحالات هو حجم أو ثقل الرباعية القاعدية نفسها، فذاك هو الذى سيحدد جوهر الأقليم الزراعى الذى تنتمى إليه المحافظة أو المنطقة.. والواقع أن نسبة الرباعية - هذا أمر يدهى - تتناسب تناسباً عكسياً مع نسبة بقية عناصر ميزانية المحاصيل جملة و/ أو تفصيلاً، وهنا نجد

فروقا إقليمية هائلة أحيانا.. فالحد الأدنى الرباعية نجده فى أقصى الشمال بالاسكندرية (٤٠,٤٪) يقابله الحد الأقصى فى أقصى الجنوب بسوهاج (٨٩,٤٪)، أى أكثر من الضعف.. غير أن هذين القطبين المتنافرين، كما سيلاحظ، هما من مواقع الأطراف جغرافيا، مثلما تقع أيضا أغلب الحالات المتطرفة المماثلة وهى الإسماعيلية والسويس والجيزة وقنا وأسوان.

على أن هذه الحالات هى عموما الأقلية، أما الأغلبية فأقل تطرفا فى ابتعادها عن المعدل القومى كما أنها تقع غالبا فى وسط البلد لا أطرافه.. وعلى الجملة فإن محافظاتنا تنقسم من هذه الزاوية الى مجموعتين: واحدة تزيد على المستوى القومى (٧٠٪) وأخرى تقل عنه، كل بدرجات متفاوتة للغاية أيضا.. وليس ثمة سوى الشرقية وحدها يقع على قب الميزان بالضبط (٧٠٪).

والحقيقة الهامة هنا أن المجموعة السالبة يقع معظمها فى الدلتا كما أن هذه بدورها تكاد تقتصر عليها، بينما تنتمى المجموعة الموجبة فى معظمها الى الصعيد ويكاد هذا أيضا أن يقتصر عليها وحدها.. أما الاستثناءات فقليلة فى الحالتين، كالغربية والمنوفية فى الدلتا، وكالجيزة وقنا وأسوان فى الصعيد.. غير أن هذه الاستثناءات إما حالات معتدلة غير متطرفة كالغربية.. وإما حالات خاصة جدا مفهومة مثل الجيزة كمحافظة خضروات ثم قنا وأسوان كمحافظة قصب.

معنى هذا، بعد استبعاد الاستثناءات، هو ببساطة أن الاقتصاد الزراعى السائد فى الصعيد اقتصاد تقليدى، كلاسيكى، بمعنى أنه يبتلع فى رباعية المحاصيل الرئيسية المعهودة المؤلفة من محاصيل الغذاء والعلف والألياف.. هذا بينما يتعد النمط السائد فى الدلتا عن هذا القالب التقليدى ليطعم بعناصر غير تقليدية أكثر كالمحاصيل البستانية والأرز وسائر المحاصيل الصغيرة.

ليس هذا فحسب، وإنما يشتد الاتجاه غير التقليدى فى الدلتا ويقوى كلما اتجهنا شمالا بصفة عامة وعلى الأطراف الساحلية بصفة خاصة.. بينما يقل تدريجيا تجاه الجنوب.. تتبع مثلا نسبة الرباعية من القليوبية (٦٧,٣٪) الى السويس (٥٧,٧٪) والاسماعيلية (٥٠,٦٪) على محور الشرق، وعبر الشرقية (٧٠٪) الى الدقهلية (٦٣,٧٪) ودمياط (٤٩,٥٪) على محور الوسط، ثم أخيرا الى كفر الشيخ (٦٠,٣٪) والبحيرة (٦٣,٥٪) فالاسكندرية (٤٠,٤٪) على محور الغرب.. وليس فى الصعيد تدرج انحدارى أو انحدار تدرجى كهذا الذى يميز الدلتا، غير أننا نجد أعلى درجة من الزراعة التقليدية به وبمصر جميعا فى سوهاج حيث تبلغ نسبة الرباعية القاعدية حوالى ٩٠٪ (٨٩,٤٪).

أخيرا فان من أبرز نتائج (أو أسباب؟) تطرف نسبة الرباعية القاعدية تغير أو اختلال عدد عناصرها المكونة بالزيادة أو بالنقص.. فقد يختفى عنصر أو أكثر من عناصر الرباعية ولكن يحل محله محصول آخر، فتظل التركيبة الأساسية رباعية كما هي الحال فى الإسماعيلية والسويس حيث يختفى القطن وتسد المحاصيل البستانية مسده.. ولكن هذه الحالة فردية، والقاعدة عموما أنه اذا تعدلت الرباعية فانما تتوسع إلى خماسية أو تنكمش إلى ثلاثية.. الحالة الأولى تحدث عادة فى شمال الدلتا بإضافة الأرز كمحصول رئيسى، كما فى الغربية وكفر الشيخ والدقهلية والشرقية، أو فى جنوب الدلتا بإضافة المحاصيل البستانية كما فى القليوبية والمنوفية.. وقد تتفق إضافة الاثنى عشر مع فتكون سداسية كما فى البحيرة.. أما الحالة الثانية فتحدث باختفاء أو تضائل القطن والقمح وحلول المحاصيل البستانية محلها كما فى الاسكندرية والجيزة، أو القمح والذرة وحلول الأرز محلها كما فى دمياط، أو القطن والبرسيم وحلول القصب محلها كما فى قنا وأسوان.

ولا يبقى، بعد هذه النظرة الخارجية الى الرباعية القاعدية، سوى أن ننظر إلى عناصرها ومكوناتها نظرة داخلية نتعرف على توازناتها وتراتبها ، وذلك كمتغيرات أو ثوابت للقياس الإقليمى، فأولا، وعلى غرار القاعدة القومية، القاعدة العامة فى كل الدلتا، فيما عدا محافظتى الاسماعيلية والسويس كحالة وكبيئة خاصة.. هى أن نسبة مساحة البرسيم تزيد على الذرة، وفضلا عن هذا فان الفارق بينهما يزيد كلما اتجهنا شمالا إلى أن يصل فى بعض الحالات إلى ستة الأمثال (دمياط) بينما يقل جنوبا حتى يكاد يتساوىان فى القليوبية.

العكس تماما أو تقريبا فى الصعيد.. فباستثناء محافظتى القطن المنيا وأسيوط، تزيد نسبة الذرة على البرسيم، وذلك على عكس القاعدة القومية.. بل وكذلك يزيد الفارق بينهما كلما اتجهنا جنوبا حتى ليبلغ الأول نحو خمسة أمثال الثانى فى أسوان.. ولا يتساوى المحصولان تقريبا سوى فى الفيوم فقط.. وفى كلتا الحالتين الدلتا والصعيد، فان المتغير الذى يخلق هذه الفروق هو بالدقة تناقص نسبة البرسيم على مستوى القطر كلما اتجهنا جنوبا بصفة عامة.

ثانيا: فارق المساحة بين ثنائى القمح - القطن أقل منه بين ثنائى البرسيم - الذرة، ولكن الأهم أن القمح يزيد على القطن كقاعدة عامة وفى كلا الوجهين البحرى والقبلى على السواء، إلا فى محافظات القطن المتخصصة.. وفى البحيرة والغربية وكفر الشيخ والدقهلية بالإضافة إلى دمياط فى الدلتا.. ثم فى بنى سويف والمنيا وأسيوط فى الصعيد.. تنقلب القاعدة القومية فيتفوق القطن على القمح.

وفيما عدا هذا الاستثناء، فالملاحظ بعامّة، ولكن في أقصى الأطراف شمالا وجنوبا بخاصة، أن الفارق بين المحصولين يزداد كلما اتجهنا من قلب البلد شمالا وجنوبا، والسبب في هذا هو تناقص نسبة القطن كلما اتجهنا جنوبا لا سيما في الصعيد، وتناقص نسبة القمح كلما اتجهنا شمالا لا سيما في الدلتا.

المحاصيل الإقليمية

المحاصيل الإقليمية الخصيصة حاسمة في إحداث وتوليد التباين الأرضي بدرجة أكبر من المحاصيل العميمة، لأنها بصفة خاصة تمثل حالات استقطاب جغرافي متطرف الموقع والدرجة، مثلما يفعل الأرز في أقصى الشمال والقصب في أقصى الجنوب.. ففي الشمال يحل الأرز محل القمح والذرة وينافس القطن، وفي الجنوب يحل القصب محل القطن ولا ينافس أحدا كما لا ينافس أحد.. وبهذا كله ينقلب ميزان المحاصيل الإقليمي رأسا على عقب مبتعدا تماما عن نمطه القومى السائد.

فأما الأرز فانه في محافظات يتحول توا الى محصول أول، بل ويحتل مكانة القطن كالمحصول الرابع، بل وكذلك مكانة القمح كالمحصول الثالث، وذلك باستثناء وحيد هو الغربية.. بل إنه ليبلغ في بعض هذه الحالات ضعف إلى ثلاثة وأربعة أمثال هذا المحصول أو ذاك.. بل إن الأرز ليتفوق على الذرة نفسه وب بنفس النسبة أحيانا ليصبح المحصول الثانى بعد البرسيم في المحافظات الثلاث كفر الشيخ والدقهلية ودمياط، غير أن الأرز في جميع الجالات يظل دون البرسيم بالتأكيد.. ففي أكثف محافظات الثلاث السابقة لا يعدو ثلثي مساحة البرسيم إلا بالكاد، بينما يهبط الى نصفها أو ثلثها في سائر محافظات.

أما القصب في الجنوب الأقصى فوضعه أشد حسما وجزما، فهو في قنا يمثل أكثر من خمس المساحة المحصولية ويكاد يأتى المحصول الثانى مكررا مع القمح بعد الذرة (القمح ٢١,٦٪ والقصب ٢١,٧٪) أما في أسوان فانه - أى القصب - يمثل وحده ثلث المساحة المحصولية (٣٤٪) ويعد المحصول الأول بلا منازع متفوقا على الذرة الذى يأتى بعده بمسافة (٢٧,٨٪).

وبهذا الشكل، وفي غياب الأرز تماما من الجنوب بالطبع، نستطيع أن نرى ونفهم مدى وسر اختلال ميزان المحاصيل في المحافظتين: فرباعية الكبار التقليدية تختل جذريا بحيث لا تجمع أكثر من نصف المساحة المحصولية إلا بصعوبة (٥٥ - ٦٠٪ تقريبا، في حين أنها تصل في الميزانية القومية الى ٧٠٪، ترتفع في بعض

الحالات الى ٨٠٪ بل والى ٩٠٪ (تقريبا)، بل إن تلك الرباعية التقليدية لا وجود لها هنا فى الواقع، حيث يفرض القطن وينوى البرسيم.. وإنما تتحول إلى ثلاثية الذرة - القمح - القصب كما فى قنا أو حتى القصب - الذرة - القمح كما فى أسوان. وينعكس ثقل القصب الحاسم والفيصل فى ميزانية المحاصيل حين نضيف نسبته الى نسبة الرباعية التقليدية، إذ يطفر المجموع على الفور الى ٨١,٣٪ فى قنا، ٨٩,٣٪ فى أسوان.. أى ما يجاوز نسبة الرباعية مع الأرز فى أقصى شمال الدلتا أو الرباعية وحدها فى أقصى حالاتها مثل سوهاج.

المحاصيل البستانية

بنسبتها القومية العامة، ١٠٪ تقريبا، ترفع المحاصيل البستانية حصة الرباعية القاعدية مع الأرز من ٨٠٪ الى ٩٠٪ كمتوسط تقريبي عام، غير أننا نعلم أن نسبتها الإقليمية تتفاوت بشدة، فهي فى رأس الجدول بالاسكندرية ٤٤,٨٪ من ميزانية المحاصيل، وفى ذنبه بأسوان ٤,٥٪ فقط، أى بنسبة عشرة الأمثال وزيادة - وهذان أيضا هما الحدان الأقصى والأدنى تقريبا مثلما هما القطبان الشمالى والجنوبى فى البلد جميعا، من هنا، وبهذا التفاوت الشديد، تأتى المحاصيل البستانية إما لتصحح ميزانية المحاصيل حيث هى مختلة أصلا، أو على العكس لتريدها اختلالا على اختلال، وذلك بحسب حالة كل محافظة أو مجموعة من المحافظات.

ولعل المثل الأبرز هو حالة التطرف الأقصى الاسكندرية، فهنا حيث تتقزم الرباعية القاعدية إلى أدناها فى مصر (٤,٤٪) ولا يكاد الأرز يضيف إليها شيئا مذكورا، فإن المحاصيل البستانية وحدها بنسبتها البالغة ٤٤,٨٪ تأتى لا كالمحصول الأول المطلق فقط وإنما لترجح إن لم نقل لتزيح الرباعية برمتها أصلا.. وبفضلها تستقيم ميزانية المحاصيل المحلية (٨٨,١٪) الى معدلها القومى السائد (٨٩,٤٪).

وإلى حد أقل نوعا، وبالترتيب التنازلى تقريبا، تصدق هذه القاعدة على حالات الإسماعيلية والسويس فالقليوبية فالجيزة فالبحيرة، حيث تتحول المحاصيل البستانية تلقائيا إلى المحصول الأول بلا استثناء فيما خلا البحيرة التى تقنع فيها بالمركز الثانى بعد البرسيم.. ففى محافظتى القناة، حيث الظروف البيئية خاصة جدا، تتضاءل الرباعية القاعدية الى النصف أو أكثر قليلا، فلا يسعها سوى المحاصيل البستانية التى تقفز الى الربع أو الثلث تقريبا.. فنسبة الرباعية فى الإسماعيلية تبلغ ٥٠,٦٪ فقط، ونسبة البستانية ٢٣,٢٪، فالمجموع الكلى (بالإضافة الى الأرز القليل) هو ٧٧,٢٪، وفى السويس فإن هذه النسب هى على

الترتيب ٥٧,٧٪، ٣٢,١٪، والمجموع ٩٢٪. أما فى القليوبية فهى على الترتيب نفسه ٦٧,٣٪، ٢٧,١٪، والمجموع ٩٥,٧٪، وفى الجيزة ٥٨,٨٪، ٣٥,٦٪، والمجموع ٩٤,٥٪. وفى نهاية القائمة تأتى البحيرة بنسب ٦٣,٣٪، ١٦,٧٪، والمجموع ٩٢,٩٪.

داخل هذا التباين الأولى الذى تولده المحاصيل البستانية، لاننسى فى النهاية ذلك التباين الثانوى الذى يضيفه أو يضيفه الميزان البستانى، فلا شك أنه فارق إقليمي هام أن تكون محافظة ما منطقة خضروات أو منطقة فواكه.. بل حتى حيث يتعادلان فإن لذلك دلالة الخاصة.. حيث أن المفروض بالتعريف أو بالتعريف القومية أن يكون الميزان بنسبة الثلثين - الثلث تقريبا.

فمن محافظات الخضروات، لديك الجيزة (٢٢,٤٪ من المساحة المحصولية)، ثم الاسكندرية (٢١,٢٪) فضلا عن السويس (٢٤,٧٪) والى حد أقل القليوبية (١٥,٤٪) هذا بينما تعد الإسماعيلية مثلا نموذجا لمحافظة الفواكه، حيث تفوق نسبة المقات وحدها نسبة كل الخضروات، أو ٨,٧٪ مقابل ٧,٨٪ على الترتيب، بينما لا تقل نسبة سائر الفواكه عن ذلك كثيرا، ٦,٧٪ بمجموع قدره ١٥,٤٪ للفواكه مقابل ٧,٨٪ للخضروات، أى الضعف بسهولة.

مجموعة المنوعات .

لا يبقى فى الختام سوى هذه المجموعة الشديدة التعدد والتى تغطى نسبة الـ ١٠٪ المتبقية فى ميزانية المحاصيل.. ولا جدال أنها أشد محاصيلنا تخصصا وتركزا إقليميا، إذ أن أغلبها هى المحاصيل الخبيضة والضئيلة، ولولا ضالة مساحتها ووزنها كان لها شأن كبير فى التباين الاقليمي الزراعى، ولكنها على أية حال تضى الطابع والألوان المحلية وتضيف «اللمسات الأخيرة» الى شخصيات أقاليمنا الزراعية المختلفة.

الحقيقة الرئيسية فى المجموعة ارتباطها الى حد كبير بطرفى القطر فى أقصى الشمال وأقصى الجنوب.. فى حين تقل بوضوح فى وسط القطر.. فاذا كانت نسبتها فى الميزانية القومية هى ١٠٪، فانها تبلغ ضعفها وزيادة فى الإسماعيلية (٢٢,٨٪) ودمياط (١٩,٥٪) فى الشمال، وفى المنيا (١٦,٩٪) وأسيوط (١٦,٤٪) فى الجنوب.. وذلك دون أن نذكر الجنوب الأقصى قنا وأسوان حيث يختلط الأمر كله وينقلب انقلابا بفضل القصب، الذى لا يدرج هنا فى خانة المنوعات إلا من قبيل

ضرورات الجدولة البحثية، فتصبح مجموعة المنوعات ندا أو منافسا تقريبا للرباعية القاعدية ذاتها.

هذا كله بينما تقل نسبة المنوعات فى محافظات الوسط أمثال الغربية (٥٪)، المنوفية (١، ٥٪)، القليوبية (٤، ٣٪)، الجيزة (٥، ٥٪)، الفيوم (٦، ٦٪)، ومرجع هذا بلاشك قوة الرباعية القاعدية ومكملاتها من المحاصيل الوسطى بحيث لا تترك للمنوعات إلا هامشا ضيقا للغاية.

ومن المهم بعد هذا أن نرصد الفارق الإقليمى بين مجموعة منوعات يسودها محصول أو اثنان، وأخرى يجتمع فيها معظمها فى تقارب نسبى محسوس.. هذا فضلا بالطبع عن أنواع المحاصيل ذاتها ، فالشعير والفول والبصل تكاد تكون قاسما مشتركا فى معظم محافظات الدلتا والصعيد على السواء.. غير أن الدلتا وخاصة شمالها تنفرد بعد هذا أكثر بالسمسسم والسودانى والكتان، بينما يتميز الصعيد أكثر بالعدس والحلبة والثوم والنباتات الطبية والعطرية فضلا بالطبع عن القصب.. وفى هذا المضممار يبدو جنوب الصعيد بالذات وكأنه «عطار و/ أو علاف مصر» بامتياز.

شخصيات المحافظات الزراعية: دراسة تيولوجية تطورية

تلك إذن ميزانية المحاصيل فى التحليل كأساس للتصنيف أو التقسيم الإقليمى، ولا يبقى إلا أن نضع ذلك التكنيك فى التطبيق.. فبمثل هذا المفتاح الاحصائى نستطيع أن نفتح مغاليق الشخصيات الزراعية الإقليمية، ممثلة فى المحافظات، حتى نؤلف منها أقاليمنا الزراعية الجغرافية العامة فى النهاية.

فبحسب نسب عناصر المركب الزراعى فى كل محافظة وتوليقاتها وتوازناتها المختلفة، يمكننا أولا أن نحدد خصائصها ومعالمها، وهذه الأخيرة نستطيع بعد ذلك أن نجعلها فى «عائلات» أى فى مجموعات متقاربة أو متشابهة من الأنماط، يمكن أخيرا أن نصنفها بدورها تصنيفا تراتبيا فى هيراركية أو عقد أو سلم تطورى، يبدأ من الاقتصاد الزراعى التقليدى الى اللاتقليدى، أو من المتخلف الى الأكثر تطورا، أو على أية حال من الأكثر اقترابا من النمط القومى العام الى الأكثر ابتعادا وتباينا.. وبصيغة أكثر تحديدا، السلم كله متصل متدرج Continuum بين قطبين أساسيين متناقضين هما زراعة الريف البحثية فى طرف وزراعة المدينة الصرفة فى الطرف الآخر.

النسب المئوية للمحاصيل بحسب مجموعاتها الوظيفية

النمط	المحافظة	القطن	القمح	الدرة	البرسيم	الرابعة	الارز	المجموع	البستانية
البلد المتطور	الاسكندرية	٠,٢	٦,٠	١٠,٠	٢٤,٢	٤٠,٤	٢,٩	٤٣,٣	٤٤,٨
	الاسماعيلية	٠,٥	٩,٢	٢٢,١	١٨,٨	٥٠,٦	٣,٤	٥٤,٠	٢٣,٢
	السويس	—	١٣,٣	٢٦,٧	١٧,٧	٥٧,٧	٢,٢	٥٩,٩	٣٢,١
البلد المتكبر	الجيزة	٠,٦	٦,٨	٢٩,٩	٢١,٥	٥٨,٨	٠,١	٥٨,٩	٣٥,٦
	القليوبية	٨,٠	١٠,٦	٢٤,٣	٢٤,٤	٦٧,٣	١,٣	٦٨,٦	٢٧,١
	البحيرة	١٢,١	٨,٤	١٣,٧	٢٩,١	٦٣,٣	١٢,٩	٧٦,٢	١٦,٧
العادي المتطور	المنوفية	١٠,٤	١٢,٢	٢٨,٩	٣١,٢	٨٢,٧	٠,١	٨٢,٨	١٢,١
	الفيوم	١١,٣	١٣,١	٢٧,٦	٢٨,٢	٨٠,٢	٢,٧	٨٢,٩	١٠,٥
	دمياط	٧,٩	٥,٦	٤,٩	٣١,١	٤٩,٥	٢٠,٦	٧٠,١	١٠,٤
	الدقهلية	١٥,١	١٠,٧	٧,٦	٣٠,٣	٦٣,٧	٢١,٠	٨٤,٧	٤,٦
	كفر الشيخ	١٢,٢	١٠,٥	٧,٢	٣٠,٤	٦٠,٣	٢٤,٥	٨٤,٨	٣,٨
	الشرقية	١٠,٥	١٢,٤	١٨,٤	٢٨,٧	٧٠,٠	١٣,٤	٨٣,٤	٩,٤
	الغربية	١٥,٨	١٢,٧	١٦,٥	٣١,٥	٧٦,٥	١١,١	٨٧,٦	٧,٤
العادي التقليدي	بنى سويف	١٤,٣	١٠,٧	٣٠,٦	٢٧,٤	٨٣,٠	صفر	٨٣,٠	٧,٠
	المنيا	١٧,٦	١١,٩	٢٦,٤	٢٠,٩	٧٦,٨	صفر	٧٦,٨	٦,٣
	أسيوط	١٦,٢	١٣,٨	٣٠,٨	١٧,٧	٧٨,٥	—	٧٨,٥	٥,١
	سوهاج	١٣,٥	٢٠,٨	٣٣,٩	٢١,٢	٨٩,٤	—	٨٩,٤	٣,٣
الغري العادي	قنا	١,٢	٢١,٧	٣٠,٤	٦,٤	٥٩,٧	صفر	٥٩,٧	٤,٨
	أسوان	صفر	٢٢,٢	٢٧,٨	٥,٣	٥٥,٣	—	٥٥,٣	٤,٥
مصر		١١,٧	١٢,١	٢٠,٢	٢٦,١	٧٠,١	٩,١	٧٩,٢	١٠,٢

المحاصيل
في المحافظات المختلفة ١٩٧٥ (م ح ل)

أهم المنوعات	المجموع الكل	المنوعات
الشعير ، الفول ، الكتان .	٨٨,١	١١,٩
السوداني ، الشعير ، السمسم .	٧٧,٢	٢٢,٨
الفول ، السمسم ، السوداني ، الشعير .	٩٢,٠	٨,٠
البصل ، السوداني ، القصب .	٩٤,٥	٥,٥
البصل ، الأرز ، الثوم ، الكتان .	٩٥,٧	٤,٣
الشعير ، الفول .	٩٢,٩	٧,١
البصل ، الفول ، القصب ، الكتان .	٩٤,٩	٥,١
الفول ، الشعير ، الطيبة ، الكتان .	٩٣,٤	٦,٦
الدريس ، الشعير ذو الصفين ، الكتان .	٨٠,٥	١٩,٥
الدريس ، البصل ، الكتان ، الشعير .	٨٩,٣	١٠,٧
الدريس ، الكتان ، الفول ، الشعير .	٨٨,٦	١١,٤
البصل ، الفول ، الشعير ، الدريس .	٩٢,٨	٧,٢
الشعير ، الدريس ، الكتان ، الثوم .	٩٥,٠	٥,٠
الفول ، البصل ، الثوم ، الحلبة .	٩٠,٠	١٠,٠
الفول ، القصب ، الثوم ، الطيبة .	٨٣,١	١٦,٩
العدس ، الفول ، الطيبة ، البصل .	٨٣,٦	١٦,٤
الفول ، البصل ، الشعير ، الحلبة .	٩٢,٧	٧,٣
العدس ، السمسم ، الفول ، الحلبة .	٦٤,٥	٣٥,٥
السمسم ، الفول ، الشعير ، الحناء .	٥٩,٨	٤٠,٢
الفول ، القصب ، البصل ، العدس .	٨٩,٤	١٠,٦

وابتداء، ليس هناك محافظتان متماثلتان تماما أو حتى تقريبا فى التوليفة أو التركيبية الزراعية، غير أن هناك من الناحية الأخرى أوجه تقارب، إن لم تصل أحيانا إلى حد القرابة فالى حد التشابه، فنسبة الرباعية القاعدية تشير الى أى حد تعتبر التركيبية تقليدية أو لا تقليدية، وكذلك تبين نسبة الأرز فى الشمال والقصب فى الجنوب الى أى حد هى مختلفة مغايرة أو عادية نمطية.. أما نسبة المحاصيل البستانية فلعلها مؤشر معقول الى مدى تقدمها أو تخلفها أى مدى تطورها الحضارى أو التكنولوجى، هذا بينما تدل نسبة المنوعات الباقية على مدى تنوع وتلون التشكيلة عموما .

وعلى هذه الأسس نجد أن محافظتنا، بصرف النظر عن الفروق الداخلية المهمة بها أحيانا، تقع تلقائيا فى سلسلة مترابطة تطوريا تبدأ بالاسكندرية فى طرف وتنتهى بأسوان فى طرف النقيض، ولو أنهما تشابهان مع ذلك فى أنهما أشد ما يكونان إبتعادا عن النمط القومى العام المألوف، وذلك من حيث أنهما اطار الأطراف ومنتهى التطرف جغرافيا ونوعيا، موقعا وزراعة، أو بحسبانهما - بالتعبير الديالكتيكى الجامع - بمثابة الأضداد المتماثلة Identical opposites وفيما بين النقيضين هذين تتراتب المحافظات على إيقاع وفى وتيرة مطردة نحو ذلك النمط القومى العام حتى يصل إلى أقصى مراحل إتباعية وتقليدية.

وفى تراتبها هذا تقع تلك المحافظات فى عائلات قرابة نسبية تتشابه فيما بينها بوضوح، وتمثل غالبا ثنائيات أو أزواجا من المحافظات ونادرا ثلاثيات، وتقع كل مجموعة منها فى نمط مشترك، كل نمط يمكن أن يعد انتقاليا بين سابقه ولاحقه، ومن ثم يؤدى كل منها تطوريا الى تاليه، الى أن تكتمل المنظومة تصاعديا أو تنازليا، تلك الأنماط وثنائياتها أو ثلاثياتها خمسة هى:

(١) نمط زراعات المدن المتطرفة، ويشمل ثلاثية الاسكندرية - الإسماعيلية - أسويس

(٢) نمط زراعات المدن المركزية، ويشمل ثنائى الجيزة - القليوبية ثم البحيرة .

(٣) النمط العادى المتطور، ويشمل ثنائى المنوفية - الفيوم ثم دمياط وثنائيات الدقهلية - كفر الشيخ ، والشرقية - الغربية.

(٤) النمط العادى التقليدى، ويشمل بنى سويف وثنائى المنيا - أسيوط ثم

سوهاج .

(٥) النمط غير العادى غير التقليدى، ويشمل ثنائى قنا - أسوان.

فاذا نحن رتبنا ميزانيات محافظاتنا المحصولية بحسب هذا الترتيب، مثلام يفعل الجدول السابق، فسنجد أن الأرقام غالبا تتزايد أو تتناقص فى انحدارات أو

اتجاهات محددة. فنسبة الرباعية القاعدية تبدأ من أعلى الجدول ضعيفة جدا أو ضعيفة للغاية، وغالبا ما تكون بلا قطن أو بأقل القليل منه، ثم ترتفع بالتدرج حتى تصل الى التضخم والتخمة والتقليدية المطلقة، وعلى العكس من ذلك نسبة المحاصيل البستانية، فهي تبدأ مرتفعة جدا أو للغاية ثم تتواضع حتى تنطمئن في النهاية دون المعدل القومى بكثير.. أما الأرز في الشمال والقصب في الجنوب.. ثم المنوعات في الجميع، فلها ايقاعها المستقل كثيرا أو قليلا بالطبع، ولكنها تؤكد علاقات القرابة والتشابه داخل عائلات الأنماط المتعاقبة عبر السلم التطوري كله.

نمط زراعات المدن المتطرفة

المتطرفة موقعا وزراعة على السواء، فالاسكندرية والاسماعيلية والسويس ثلاثتها ساحلية متطرفة الموقع، ورقعها الزراعية محدودة للغاية بعضها معزول جغرافيا الى حد ما عن معمور الدلتا، والواقع أنها إما جزء لا يتجزأ من ظهير مدينة كبرى تمثل هي الحلقة الأولى المباشرة منه ولكنها اقتطعت منه إداريا فقط، كالاسكندرية، وإما ظهير مدينة متوسطة الحجم مقتطع أصلا من الصحراء بالاستصلاح الحديث ولكنه إداريا يضم شريحة شبه صحراوية هامشية، كالسويس والاسماعيلية.. من هنا جاء تطرف زراعات المدن بها، الى جانب تطرف موقعها الجغرافي نفسه، تلك إذن في مجملها محافظات مدن أساسا، أو بالأحرى محافظات مدينة واحدة تسودها تماما أو تقريبا.

من ثم كان حتما أن تنصرف الى زراعات المدن وتتركس لها الى أقصى حد تسمح به اعتبارات الدورة الزراعية واقتصاد المكان.. وبالمقابل، يتضاعل دور الرباعية القاعدية التقليدية الى حده الأدنى.. ولذا كان النمط متطرفا أيضا في ميزانية محاصيله، فهو يمتاز بأعلى نسبة في مصر من المحاصيل البستانية (٢٣ - ٤٥٪)، وبأدنى نسبة من الرباعية القاعدية (٤٠ - ٥٨٪) ويعد المركب الزراعى عموما متنوعا بدرجة فوق الوسط الى عالية جدا، وذلك بفضل مجموعة محاصيل المنوعات التكميلية ذات الطبيعة الخاصة، والنمط بهذا هو نهاية التطور الزراعى في مصر أكثر مما هو قيمته.. وهو، بعد، يختلف داخليا بطبيعة الحال بحسب الظروف المحلية من محافظة الى محافظة.

الاسكندرية

فالاسكندرية قمة النمط، ولا يكاد يكون لها مثل في مصر، إذ أن محافظتها إنما تجتزئ الحلقة الداخلية المباشرة من حلقات زراعات ظهير المدينة الكبير الذى

يستوعب معظم البحيرة، من هنا تسجل أدنى نسبة للرباعية فى البلد وهى ٤,٤٪ أى أكثر نوعا من نصف المعدل القومى وأقل فعلا من نصف الحد الأقصى فى سوهاج (٨٩,٤٪) وبديهي، لا قطن عمليا، ولا أرز كذلك إلا رمزا، بينما تنكمش الحبوب الرئيسية الذرة والقمح الى نصف معدلها القومى وتعد بذلك من أدنى كثافتها فى القطر، بل إن مجموع الحبوب كلها ليقول كثيرا عن البرسيم الذى يعد فى الواقع محور الرباعية وجسمها الحقيقى.. على أن تراتب الرباعية يظل كالنمط القومى، البرسيم فالذرة فالقمح فالقطن على هذا الترتيب.

بالمقابل، تسجل المحاصيل البستانية ذروتها فى مصر ٨,٤٤٪، متفوقة بذلك على الرباعية التقليدية ذاتها، وممثلة نحو نصف المساحة المحصولية وأكثر من أربعة أمثال المعدل القومى، وهى منصفة بالتقريب بين الخضروات والفواكه، ولذا فإن المحافظة تتلخص محوريا فى مزرعة خضر وحديقة فاكهة مشتركة، وأهم الفواكه هى التين (٩٠٪ من المساحة القومية) فالزيتون (٤٣,٧٪) فالعنب فالجوافة، وأخيرا، فإن نسبة المنوعات عادية ولكنها شبه مركزة، فنصفها للشعير والباقي للفلول والكتان.

الإسماعيلية والسويس

كمحافظات قنالية منعزلة وجبهة ريادية واستصلاح هامشية، تعد الإسماعيلية والسويس أقرب شبيه بالإسكندرية فى التركيب الزراعى، ولكن مع اختلافات محلية، فالرباعية القاعدية أعلى قليلا تحقيقا لبعض الكفاية الذاتية فى الحبوب نظرا للعزلة الجغرافية النسبية، ولكن كالإسكندرية لا قطن ولا أرز عمليا، وعلى عكس الإسكندرية وكل الدلتا تزيد مساحة الذرة على البرسيم بل ويبلغ مجموع الحبوب ضعف البرسيم وزيادة.

أما المحاصيل البستانية فأقل قليلا عما فى الإسكندرية، فهى وإن ظلت أكبر محصول منفرد على الإطلاق، فإنها لا تعدو نصف نسبة الرباعية القاعدية.. ويرجع هذا الفارق بالطبع إلى ضالة أحجام مدن المنطقة النسبية بالقياس إلى الإسكندرية، كذلك فإن ميزانها البستانى مختلف كثيرا، وخضرواتا على عكس الإسكندرية بلا بطاطس قط، وفواكهها أكثر مدارية حيث الأخيرة متوسطة أكثر، أما المنوعات فأعلى هنا كثيرا نظرا لملاحة التربة الصفراء الخفيفة لأنواع خاصة منها، على رأسها المحاصيل الزيتية السودانى والسهمى ثم الشعير والفلول.

الإسماعيلية

فأما الإسماعيلية فلها ثانی أخفض رباعية قاعدية بعد الإسكندرية ٥٠,٦٪ أى نصف المساحة المحصولية، بينما تتاهز المحاصيل البستانية الربع، ٢٣,٢٪ أى أكثر نوعا من الذرة، وهى مقسمة بعدالة تقريبا بين كل من الخضروات والمقات وسائر الفواكه، بنسبة الثلث لكل (٧,٨٪، ٨,٧٪، ٦,٧٪ على الترتيب) وهذا ما يجعل الإسماعيلية بحق أرض الجنان وأرض المقات فى الوقت نفسه.. وأهم الفواكه هى المانجو (١٦,٢٪ من مساحتها القومية) فالشمام (٨٪) فالبطيخ (٦,٤٪).

غير أن أبرز ما فى الزراعة الإسماعيلية نسبة المنوعات العالية جدا، ٢٢,٨٪، أى مثل المحاصيل البستانية تقريبا.. ويستتبع هذا تشكيلة عريضة من المحاصيل الصغيرة والخاصة التى تنوع المركب بشدة كما تلونه بلون محلى متميز للغاية.. فنصف هذه المساحة للسودانى وحده (١١,٩٪) أى أكثر من مساحة القمح نفسه (٩,٢٪). ولا غرو، فالإسماعيلية تقود البلد فى هذا المحصول خارج كل مقارنة.. النصف الباقى يستولى عليه الشعير أولا ثم السمسم ثانيا.

السويس

إن تكن الإسماعيلية أقرب من السويس إلى الإسكندرية فى انخفاض نسبة الرباعية القاعدية، فإن السويس أقرب بالتأكيد من حيث ارتفاع نسبة المحاصيل البستانية ومن حيث تركيبة مكوناتها، مثلما هى فى ضالة مساحتها القابلة للزراعة أصلا، لذا يمكن اعتبار المحافظتين الشقيقتين على درجة واحدة من القرابة العائلية أو التشابه الزراعى مع الإسكندرية، سيان أن توضع إحداهما قبل أو بعد الأخرى فى سلم التراتب التطورى القومى.

فنسبة الرباعية ٥٧,٧٪، نصفها لكبيرها الذرة وحده (٢٦,٧٪) وهذه النسبة، بما فيها أهم أنواع الحبوب، أكبر نوعا مما بالإسماعيلية، لا شك لأن حجم السكان هنا أكبر، بالمقابل، هامش المنوعات، وإن اشترك فى الأنواع، ضيق ودهون ما بالإسماعيلية بكثير جدا (٨٪ مقابل ٢٢,٨٪)، وهذه المساحة مقسمة بتقارب متدرج نسبيا بين الفول والسمسم والسودانى والشعير.

وعلى العكس، تزيد نسبة المحاصيل البستانية بالسويس عما بالإسماعيلية بدرجة محسوسة، حيث تبلغ ٣٢,١٪ أى ثلث المساحة المحصولية.. لكن الاختلاف الأكبر حقا بل والجذرى هو بالتأكيد فى سيادة الخضروات سيادة مطلقة، فهى تبلغ ٢٤,٧٪ أى ثلاثة أرباع المساحة البستانية أو ثلاثة أمثال مساحة الفواكه، وهى

بهذا تأتي على رأس القطر فى نسبة مساحة الخضروات من جملة مساحة المحافظة الحبوبية، كما تأتي صاحبة ثانى أخفض ميزان بستانى فى مصر بعد دمياط.. ولا شك أن هذا يرجع إلى ضرورة اشباع الكفاية الغذائية وسد حاجة الاستهلاك المحلى اليومى المباشر لمدينة هى أشبه بالواحة الساحلية أو القنالية المعزولة نسبيا كالجزيرة البشرية المكتظة.. وهذا على خلاف الإسماعيلية التى، بتوجهها نحو الفواكه لا الخضروات، إنما تتوجه إلى التصدير وتموين سائر المنطقة والبلد.

نمط زراعات المدن المركزية

هذا النمط يمثل الوضع الطبيعى المتكامل حول المدن الكبرى، دون الاجتزاء فالتطرف اللذين يميزان النمط السابق.. ولذا فرغم سيطرة زراعات المدن على مركبه الزراعى، فإنه يتميز بالاعتدال والاتزان النسبى.. ولهذا فإنه هو، وليس النمط المتطرف، الذى يعد بجداره قمة السلم التطورى الزراعى فى مصر، وهو ينصرف أساسا إلى القاهرة الكبرى والإسكندرية الكبرى، شاملا بالترتيب التنازلى ثنائى الجيزة - القليوبية ثم البحيرة.

أبرز خصائص النمط التى تميزه عن سابقه هى ارتفاع نسبة الرباعية القاعدية وانخفاض نسبة المحاصيل البستانية كل إلى مستوى أكثر اعتدالا، ثم انكماش المنوعات إلى هامش ضيق أو ضيق جدا.. وتحقيق قدر معقول من الكفاية المحلية فى الحبوب هو الذى يكمن خلف هذا الاعتدال أو الاتزان، فالرباعية القاعدية تتراوح بين ٥٩، ٦٣٪ أى دون المعدل القومى، والمحاصيل البستانية بين ٣٦ حوالى ١٧٪ أى أضعاف المعدل القومى، والمنوعات بين ٧، ٤٪ أى دون المعدل القومى أو نحو نصفه.

وعلى هذه الأسس تقع الجيزة على رأس النمط وعلى خط التطور المباشر من أو نحو النمط السابق، تليها القليوبية فالبحيرة، غير أن الفروق المحلية تظهر بين الثلاثة لاسيما فى بروز الأرز فى الأخيرة وحدها، ثم فى نسبة القطن واختلاف تراتب عناصر الرباعية القاعدية، ثم أخيرا فى أنواع المحاصيل البستانية والمنوعات.

الجيزة

فالجيزة أقلها فى نسبة الرباعية القاعدية (٥٨،٨٪) ثم هى محافظة بلا قطن تماما أو تقريبا (٠،٦٪) والقمح بنوره (٦،٨٪) نصف المستوى القومى تقريبا..

ولذا فإن الرباعية تكاد تختزل عمليا إلى ثنائية الذرة والبرسيم، حيث تؤلف وحدها نحو ٥١,٤ ٪ من المساحة المحصولية.. غير أن الذرة هنا يفوق البرسيم.. وذلك كما فى معظم الصعيد وعلى عكس معظم الدلتا.. فيحتل الذرة ٢٩,٩ ٪ من المساحة المحصولية، والبرسيم ٢١,٥ ٪.

أما المحاصيل البستانية فتبلغ ٣٥,٦ ٪، وهى ثانى أعلى نسبة فى بابها بعد الاسكندرية، وتجعل هذه المحاصيل أكبر محصول منفرد فى المحافظة.. لكن أبرز ما فى هذه المحاصيل هو يقينا طغيان الخضروات عليها.. فالجيزة محافظة خضروات أولا وفواكه بعد ذلك فقط.. والتقسيم بينهما يتم على أساس الثلثين - الثلث تقريبا.. فللخضروات ٢٢,٤ ٪ من المساحة المحصولية، بحيث تأتى ثانى أكبر كثافة خضروات فى مصر بعد السويس وقبل الإسكندرية ومعادلة ٥ أمثال المعدل القومى، يستأثر البطاطس منها بأكثر نسبة من نوعها فى القطر وهى ٤,٦ ٪ أى ٥ أمثال المعدل القومى، وما يعادل ١٧,٣ ٪ من مساحته القومية.. ومن أهم الخضروات الأخرى الطماطم ٨,٩ ٪.

أما الفواكه فلها ٨,٦ ٪ من مساحة المحافظة المحصولية، أى ضعف المعدل القومى، منصفة بالتقريب بين المقات وسائر الفواكه.. ويسود المقات هنا الشمام لا البطيخ.. فالجيزة تقدم ٤١,٩ ٪ من مساحة الشمام فى مصر، ١٠,٢ ٪ من الخيار.. وأهم الفواكه الأخرى المانجو (٢١,٥ ٪) والبرقوق (٢٨,٨ ٪) ثم الموز والتفاح بالإضافة إلى نصف التين الشوكى فى مصر.

طبيعى لا يتبقى للتنوعات بعد هذا كله سوى هامش ضيق للغاية، ٥,٥ ٪، قوامه البصل فالسودانى فالقصب، تكمله كسور عشيرة من الفول والشعير والحلبة والترمس والأرز والكتان والنباتات الطبية والعطرية، قائمة شديدة التعدد والتنوع، ولكنها بالغة الضالة فاقدة التركيز.

القليوبية

مع القليوبية ننتقل تنازليا إلى رباعية قاعدية أكبر، نحو ٦٧,٣ ٪ أى الثلثين من المساحة المحصولية، كما يظهر القطن لأول مرة وإن دون المتوسط (٨ ٪) كما يرتفع القمح إلى ضعف نسبته فى الجيزة تقريبا ١٠,٦ ٪.. أما الذرة والبرسيم فلهما معا نصف المساحة كما فى الجيزة تقريبا أو أقل قليلا، نحو ٤٨,٧ ٪ غير أنهما هنا يبلغان حد التساوى التام، حيث ينخفض الذرة قليلا إلى ٢٤,٣ ٪ بينما يرتفع البرسيم قليلا إلى ٢٤,٤ ٪.

بالمقابل، تنخفض المحاصيل البستانية قليلا إلى ٢٧,١٪ (مقابل ٣٥,٦٪ فى الجيزة) ولكنها تظل أكبر محصول منفرد فى المحافظة، كما تناهز ٣ أمثال المعدل القومى إلا قليلا، من الناحية الأخرى، يتجه الميزان البستانى نحو المزيد من الاعتدال والتقارب، بنسبة ثلاثة الأخماس للخضروات والخمسين للفواكه، أو ١٥,٤٪ مقابل ١١٪ على الترتيب، وكلتاهما تعادل نسبة المتوسط القومى نحو ثلاثة الأمثال.

ولكن هذا الميزان يكفى مع ذلك لى يجعل من المحافظة محافظة فواكه فى الدرجة الأولى اتساقا مع شهرتها ومكانتها التاريخية التى شحبت أخيرا، على أن القليوبية، على عكس الجيزة، لا هى محافظة بطاطس فى الخضروات ولا مقات فى الفواكه، وإنما هى تتخصص فى الخضروات الأساسية المتنوعة وفى الموالح بأنواعها المختلفة.. فللقليوبية من المساحة القومية ١٧,٥٪ فى البرتقال، مقابل ٦,٨٪ فقط فى الشام.. أما من المشمش فلها ٢٩,٦٪، ومن البرقوق ١٤,٥٪، ومن الجوافة ١٢٪، هذا عدا الموز والمانجو ثم نصف التين الشوكى فى مصر.

هامش المنوعات هو أضيق ما فى بابها فى مصر جميعا، ٤,٣٪ فقط، قوامه قليل من البصل ١,٩٪، والأرز ١,٣٪، ثم كسور من الثوم والكتان فالشعير والقصب فالقول فالسودانى فالنباتات الطبية والعطرية.

البحيرة

البحيرة واقعيًا وعمليًا هى إقليم الاسكندرية الزراعى، وبهذا لا تختلف جوهريا عن محافظات اقليم القاهرة الأكبر، ولكن، بحكم أبعادها الجغرافية الأربعة، فإن مفتاح شخصية البحيرة الزراعية، أو بالأحرى مثلث غرب الدلتا كله بإضافة شريط محافظة الاسكندرية المقطع اداريا، يكمن فى أنها تجمع بنسب متقاربة بين خصائص أربع زراعات مختلفة: زراعة الأرض السوداء (القطن والحبوب الرئيسية)، زراعة برارى الشمال (الأرز)، زراعات المدن (الخضروات والفواكه)، ثم زراعة هوامش الوادى شبه الصحراوية (القول والشعير).

نسبة الرباعية القاعدية وسط بين الجيزة والقليوبية، ٦٣,٣٪، ولكن تراتب عناصرها يختلف، فهنا يتفوق القطن على القمح لأول مرة، ١٢,١٪ مقابل ٨,٤٪ على الترتيب.. كما يطرده الاتجاه نحو رجحان البرسيم على الذرة فيصل الى قمته فى النمط حتى ليبلغ ضعفه وزيادة أو ٢٩,١٪ مقابل ١٣,٧٪ على الترتيب،

ولاغرابية فى كثافة أى من القمح أو البرسيم، فهى لا تزيد على المعدلات القومية كثيرا، ولكن اللافت هو هبوط القمح والذرة دون معدلاتهما القومية بشدة، وتفسيره لاشك يكمن فى الأرز.. فهنا يظهر الأرز لأول مرة كمحصول رئيسى ١٢,٩٪ أى الثالث بعد البرسيم والذرة وقبل القطن.. هذا يرجع بالطبع الى الموقع فى نطاق البرارى والأرز، وهو أيضا ما يميز البحيرة عن زميلتيها فى النمط الجيزة والقلوبية.

بالمقابل، تنخفض نسبة المحاصيل البستانية الى نصف زميلتيها تقريبا، فتبلغ ١٦,٧٪ غير أن هذا الانخفاض النسبى إنما يرجع إلى عظم مساحة البحيرة الحقيقى بالقياس إليهما من الناحية الأخرى، فإن الاتجاه نحو تعادل كفتى الميزان البستانى يزداد اطرادا، فالمساحة البستانية منصفة تقريبا بين الخضروات والفواكه، ٩,٦٪ مقابل ٧,١٪ على الترتيب.. وكما يبرز دور البطاطس فى الخضروات نسبيا، يبرز دور المقات فى الفواكه الى حد أبعد، فله وحده نصف مساحتها (٣,٦٪)، والنصف الآخر لسائر أصنافها (٣,٥٪) وفى المقات يسود دور البطيخ أساسا، حيث تقدم البحيرة ثلث بطيخ مصر على الأقل، وأهم الخضر والفواكه الأخرى الطماطم والخيار والبرتقال والعنب والزيتون ثم البرقوق والجوافة والموز والتفاح بالإضافة إلى ثلثى كمثرى القطر.

النمط العادى المتطور

هذا النمط انتقالى عريض بين أنماط زراعات المدن كقطب وبين أنماط زراعات الريف العريض كقطب مضاد.. بالتالى تزداد نسبة الرباعية التقليدية بهدف تغذية السكان المحليين والريفيين بالحبوب والألياف الأساسية.. كذلك ترتفع نسبة البرسيم (بما فى ذلك الدريس فى الشمال خاصة) وذلك بفضل الموقع الشمالى والمناخ الرطب.. وفى الشمال أيضا يظهر الأرز كمحصول رئيسى بحكم بيئة استصلاح البرارى.. هذا بينما تزداد نسبة المحاصيل البستانية انخفاضا لتواضع نسبة سكان المدن عامة والمدن الكبرى خاصة.

ينتظم النمط ٧ محافظات هى بالترتيب التطورى التنازلى المنوفية - الفيوم، دمياط، الدقهلية - كفر الشيخ، الشرقية - الغربية.. وواضح أنه يغطى معظم جسم الدلتا بالإضافة إلى واحة الفيوم.. وهو بذلك يطوى فى دفتيه معظم نطاق الأرز فى الشمال حيث تصبح محافظات محافظاته قطن وأرز وبرسيم أكثر منها محافظات قمح وذرة، بينما تصبح فى الجنوب محافظات قمح وذرة وبرسيم أكثر تحت ضغط

كثافة السكان العالية.

واضح كذلك أن كل محافظة من محافظات هذا النمط تشكل رقعة أرضية فسيحة كاملة لمجتمع زراعى ريفى عادى ولكنه تطور حضاريا وفنيا تحت تأثير الموقع ونوايا المدن الإقليمية داخله والمدن المتروبوليتانية المحيطة به.. وإذا كان ضغط السكان الكثيف فى الجنوب قد حتم هذا التطور، فإن قلته فى الشمال قد سمحت به وأتاحته دون عوائق أو عقبات عتيقة.. فالالاقتصاد الزراعى من ثم منوع عريض بحكم البيئة أو السكان، ومعايشى وتجارى معا بحكم تيارات الحضارة الحديثة.

المنوفية - الفيوم

فى المقدمة تأتى المنوفية، رغم ما يبدو من سيطرة المركب التقليدى على زراعتها أكثر مما يظن عادة.. والواقع أن المنوفية متأثرة جيدا بتوجيه القاهرة نحو زراعات المدن، غير أن هذا التأثير جزئى مقصور على القطاع الجنوبى الأقصى منها، أما انعكاسه على المحافظة ككل فمحدود بصورة جلية.. ومن هنا فلاشك أن درجة ارتباط البحيرة بتوجيه مدينة الاسكندرية أقوى من درجة ارتباط المنوفية بتوجيه القاهرة.

وفى هذا تبدو المنوفية أقرب شيها بالفيوم، بحيث يكونان معا ثنائيا زراعيا واضح المعالم والتناظر على كلا جانبي القاهرة بالتقاطع، ففى كليهما ترتفع نسبة الرباعية القاعدية الى آفاق عالية جدا، نحو أربعة أخماس المساحة المحصولية، ولقد يبدو الانتقال إليهما من البحيرة فى نهاية النمط السابق نقلة فجائية شاذة فى مثل هذا الوضع.. لكن الواقع أنه لا أرز هنا عمليا بالطبع، ولو أننا أضفنا الأرز الى الرباعية فى البحيرة لتقاربت نسبة المجموع بين الجانبين ولبدأ التدرج التطورى أكثر اطرادا واقتناعا.

فى كل من المنوفية والفيوم تزيد نسبة الرباعية على ٨٠٪ وفى كليهما يسود التراتب العادى بالتنازل من البرسيم الى الذرة الى القمح الى القطن.. كما تتقارب نسب هذه المحاصيل فيهما تقاربا ملحوظا، وفى النتيجة تمثل الحبوب نصف الرباعية فى كليهما على السواء.. ففى المنوفية تبلغ نسبة القطن ١٠,٤٪ مقابل ١١,٣٪ فى الفيوم، أى على تخوم المعدل القومى بالكاد.. وكذلك تفعل نسبة القمح تقريبا: ١٢,٢٪ مقابل ١٣,١٪ على الترتيب.. على العكس من هذا الذرة والبرسيم، فهما يتجاوزان المعدل القومى بكثير، فنسبة الذرة ٢٨,٩٪ فى المنوفية، ٢٧,٦٪ فى الفيوم، ونسبة البرسيم ٣١,٢٪، ٢٨,٢٪ على الترتيب.. وبهذا أيضا يكون مجموع

القمح والذرة نحو ٤١,١٪ فى الأولى ٤٠,٧٪ فى الثانية.. أى نحو نصف مساحة الرباعية القاعدية فى الحالتين.. وهذا يعكس ضغط السكان، خاصة فى المنوفية، وبروز اقتصاد الزراعة المعاشية كقاعدة حتمية.

فيما عدا الأرز الذى تنفرد الفيوم بقليل منه (٢,٧٪) مثلما تنفرد فيه بالعروة النيلية، فإن المحاصيل البستانية هى القاسم المشترك التالى بين المحافظتين.. ورغم تأثير القاهرة على الاثنتين، ورغم شهرة الفيوم التاريخية، تبدو النسبة أقل من المتوقع عادة.. ولهذا لم تلحق المحافظتان بنهاية نمط زراعات المدن المركزية وقنعتا برأس النمط العادى المتطور.. وعلى أية حال، فإن التفوق النسبى يذهب للمنوفية لالفيوم: ١٢,١٪ مقابل ١٠,٥٪ أى أكثر قليلا جدا فقط من المعدل القومى على أحسن الحالين.

ولكن فى الحالين يتم تقسيم المساحة البستانية بين الخضروات والفواكه بنسبة متقاربة تتراوح حول ثلاثة الأخماس - الخمسين، غير أن المنوفية تنفرد فى الخضروات بالبطاطس حيث تعد ثانية محافظات القطر فى كثافتها بعد الجيزة ٢,٩٪ بينما تعد الفيوم أرضا بلا بطاطس، وبالمقابل تتفوق الفيوم كثيرا فى نسبة المقات، بينما تتخلف المنوفية فيها بوضوح، فالمنوفية تساهم بنحو ١٩,٨٪ من مساحة البطاطس بمصر، ١٢,٥٪ من البرتقال، ١٤,٣٪ من الخيار، ٣٨,٢٪ من البرقوق، ٢٣٪ من الموز.. أما الفيوم فلها ٩,٦٪ من مساحة الطماطم بمصر.. ثم ٦٦,٢٪ من المشمش، ٤٠,٣٪ من الزيتون، ٧,٧٪ من العنب.

هامش المنوعات، أخيرا، ضيق للغاية فى كلتا المحافظتين، فنسبته فى المنوفية ٥,١٪ مقابل ٦,٦٪ فى الفيوم.. وكلتاهما تمتاز بتركز قوى فى قلة من المحاصيل، مع تعدد ملحوظ على الجملة، كذلك تشترك المحافظتان فى أغلب هذه المحاصيل الضئيلة، وإن بنسب متفاوتة، إلا أن الفيوم تنفرد ببضعة منها، ولذا يأتى مركبها أكثر تنوعا من المنوفية.

فى الأخيرة يمثل البصل وحده أكثر من نصف المنوعات (٣,٣٪) يليه بعض الفول، فقليل من القصب والكتان، وأقل من ذلك من الشعير والنباتات الطبية والعطرية.. أما فى الفيوم فالفول فى الصدارة ٢,٨٪، يليه الشعير ٠,٩٪ فالنباتات الطبية والعطرية ٠,٤٪ فبعض الكتان والبصل والقصب.. ثم تنفرد الفيوم بنسبة من الحلبة ١,١٪، ثم بشيء من السودانى والسوسم.

دمياط

من رأس الدلتا ننتقل الى طرفها فى دمياط التى تتفرد بوضع خاص نوعا، حيث تكاد تكون حلقة الاتصال أو حالة الانتقال بين النمط العادى المتطور وبين نمطى زراعات المدن المتطرفة والمركزية معا وعلى السواء.. فهى تبدى جوانب تشابه قوية مع كل منهما بنسب شبه متكافئة، ذلك أنها محافظة محدودة الرقعة.. تسودها مدينتها العريقة دمياط بدرجة تكاد تقربها من حالات مدن المحافظات المنعزلة أو المقتطعة كالإسكندرية أو القنال ولكن على مستوى آخر، وفى قلب الزراعة القديمة العادية.. والواقع أن المحافظة تكاد تكون جزءا لايتجزأ جغرافيا وعمرانيا أو قل إسفينيا كبيرا نوعا.. من الدقهلية، وكانت بالفعل تابعة لها فى السابق.

من هنا نفهم انخفاض نسبة الرباعية القاعدية ٤٩,٥٪ أى نصف المساحة المحصولية، أو على غرار نمطى زراعات المدن المتطرفة والمركزية، وكمثلها تنخفض نسبة القطن والقمح بشدة دون المستوى القومى ٧,٩٪، ٥,٦٪ على الترتيب، كما يبدو أيضا انقلاب ترتيبهما عن الترتيب القومى.. لكن أخص ما فى دمياط تدنى الذرة الى حد التقزم، ٤,٩٪ فقط أى ربع المعدل القومى، مما يجعله أصغر محاصيل المحافظة جميعا بما فى ذلك حتى معظم المنوعات، كما يجعلها هى صغرى المحافظات فى مصر فى كثافة هذا المحصول.

يفسر هذا، ويعوضه، الأرز بلا شك، فهو يبلغ هنا خمس المساحة المحصولية ٢٠,٦٪ ويعتبر بذلك المحصول الثانى بعد البرسيم، كما يرجح محاصيل القطن والقمح والذرة مجتمعة ١٨,٤٪ ودمياط بهذه الكثافة الأرزية تأتى حلقة الانتقال بين البحيرة فى آخر نمط زراعات المدن المركزية وبين سائر زميلاتها فى نمط الزراعة العادية المتطورة.

مع ذلك كله فإن البرسيم، لا الأرز ولا المحاصيل البستانية التى لا تعدو المعدل القومى ١٠,٤٪ وإن تميزت بغلبة الخضروات عليها تماما دلالة على توجيه المدينة الأم واستهلاكها المحلى - البرسيم بالدقة والامتياز هو أخص خصائص دمياط.. ليس فقط لارتفاع نسبته بها الى ثالث أعلى ما فى مصر ٣١,١٪ ولكن أيضا - وربما أكثر - بارتفاع نسبة الدريس الى أعلى ما بمصر اطلاقا ١٥,٩٪ أى أكثر من ٨ أمثال المعدل القومى ١,٩٪، فإذا نحن جمعنا نسبة البرسيم الى نسبة الدريس لبلغتا ٤٧٪ أى زهاء نصف المساحة المحصولية بالمحافظة، وأقل نوعا من ضعف المعدل القومى ٢٨٪ التفسير، بالطبع، هو المناخ الرطب البارد نسبيا، ومنه الى اقتصاد تربية الحيوان والألبان الذى اكتسب شهرة متوطنة فى دمياط حتى

صار علما عليها وصارت هي تقود فيه القطر بسهولة تامة.
بسبب الدريس - وتلك مكانته - يفسح هامش المحاصيل المتنوعة في دمياط الى أقصى أقواسه اتساعا في مصر باستثناء الاسماعيلية والجنوب الأقصى، إذ تبلغ نسبته ١٩,٥٪ أى خمس المساحة المحصولية، إلا أنها للسبب نفسه محاصيل مركزة بعنف بالطبع رغم تعددها وتنوعها.. فعدا الدريس، هناك الشعير ذو الصفيين ١,٦٪ الذى تبرز فيه بل تكاد تنفرد به دمياط في القطر كله باستثناء ضعيف هو الاسكندرية، ثم يلي الكتان ٠,٦٪ فكل من البصل والشعير ٠,٤٪، فالقول ٠,٢، فالقصب ٠,١٪.

الدقهلية - كفر الشيخ

بين الدقهلية وكفر الشيخ قدر غير عاды من التشابه في المركب الزراعى يجعل منهما بحق ثنائيا، إن لم نقل توأما، جديرا بالرصد والتحليل، كما يجعل من الصعب أن نقرر أيهما يسبق أو نبدأ به، وإن بدت الدقهلية هي الأجدر، فهما تقعان من السلم القومى على خط نسب تطورى متشابه أو واحد تقريبا بين دمياط من جهة وثنائى آخر مماثل هو الشرقية والغربية من الجهة الأخرى، فكل منهما نموذج لمحافظات الأرز والقطن، بل إنهما نواتا الأرز النويتان بالذات.. ولعل الفارق النسبى الملحوظ هو أن الدقهلية أكثر تفوقا نوعا في القطن، بينما كفر الشيخ أكثر تفوقا في الأرز.. ومن المثير بعد هذا تقارب أرقام نسبهما المحصولية الى درجة لافتة.

فنسبة الرباعية القاعدية في الدقهلية ٦٣,٧٪ وفى كفر الشيخ ٦٠,٣٪ وتراتب عناصرها واحد: فكما في سائر أعضاء النمط، تنقلب مواقع القطن والقمح ليتفوق الأول على الثانى، بينما يتضاعل وزن الذرة لا إلى حد الضمور أمام البرسيم فقط، ولكن الى أصغر عناصر الرباعية كلها مساحة وشأنا.. ففي الدقهلية تبلغ نسبة القطن ١٥,١٪، وفى كفر الشيخ ١٢,٢٪، هذا مقابل ١٠,٧٪، ١٠,٥٪ على الترتيب للقمح.. أما الذرة فيهبى الى ٧,٦٪ فى الدقهلية.. ٧,٢٪ فى كفر الشيخ.. هذا بينما يرتفع البرسيم الى ٣٠,٣٪، ٣٠,٤٪ على الترتيب، أى نحو أربعة أمثال الذرة - منتهى الاختلال المحصولى.

غير أن الأرز هو التفسير والتعويض معا.. فها هنا فى هاتين المحافظتين المصبيتين يبلغ الأرز ذروة كثافته فى الدلتا جميعا: إنهما النواتان النويتان، فنسبة الأرز فى كفر الشيخ ٢٤,٥٪ أى ربع المساحة المحصولية للمحافظة، وفى الدقهلية ٢١٪ أى الخمس، وتفوق كفر الشيخ هنا يقابل أو يقابله تفوق الدقهلية فى القطن

تقريبا.. ولا عجب بعد هذا أن يخرج مجموع الخماسية ككل شديد التقارب فى المحافظتين: ٨٤,٧ ٪ فى الدقهلية، ٨٤,٨ ٪ فى كفر الشيخ.

ولا غرابة كذلك أن تأتى المحاصيل البستانية على استحياء، وإن كانت أبرز فى الدقهلية.. فهى فى الأخيرة ٤,٦ ٪، وفى الأخرى ٣,٨ ٪، أى بين نصف وثلث المعدل القومى على الأكثر.. وتكاد مساحتها فى كلتا المحافظتين تتوزع بنفس النسبة بين الخضروات والفواكه وهى الثلثان - الثلث.. وتتميز الدقهلية بنحو نصف مساحة الخوخ القومية ٤٦,٢ ٪، بينما تكاد كفر الشيخ تخلو من الفواكه إلا من قليل من الجافة.

وأخيرا وليس آخرا، فلا مفاجأة فى أن يتشابه هامش المنوعات، ليس فقط اتساعا ولكن كذلك تعددا وأنواعا، فهو على الجملة معتدل الاتساع والتنوع ولكنه شديد التركيز.. فنسبته فى الدقهلية ١٠,٧ ٪ وفى كفر الشيخ ١١,٤ ٪، أى حوالى المعدل القومى.. ونصف المساحة فى الحالىين يذهب الى الدريس الذى يميز هذا النمط كما نعلم، فنسبته فى الدقهلية ٥,٧ ٪ وفى كفر الشيخ ٦,٢ ٪، ثم يكمل القائمة بضعة محاصيل ضئيلة بنسب متقاربة أو متبادلة، أهمها الكتان والبصل والفول ثم أخيرا بعض الشعير وقليل من القصب. فالدقهلية تتفوق فى البصل فقط (١,٦ ٪ مقابل ٠,١ ٪) لكن كفر الشيخ تسبق فى الكتان (١,٩ ٪ مقابل ٠,٦ ٪)، وفى الفول (١,٢ ٪ مقابل ٠,١ ٪) بينما تتساوى الاثنتان تقريبا فى كل من الشعير والقصب.

الشرقية - الغربية

كثنائى الدقهلية - كفر الشيخ يلى تشابها ووضعا، أى تركيبا ودرجة، ثنائى آخر يعد آخر أعضاء عائلة النمط وهو ثنائى الشرقية - الغربية.. فمعهما يطرد الاتجاه نحو تزايد نسبة الرباعية القاعدية ولكن مع تناقص نسبة الأرز لصالح الذرة خاصة، وفى الوقت نفسه تزايد المحاصيل البستانية وإن ظلت دون المستوى القومى.. كما يضيق هامش المنوعات وإن إشتد تعددا وتنوعا.. ومن الصعب هنا أيضا أن نحدد من منهما الأسبق أو الأشد تطورا، على أن الفارق الرئيسى أن الغربية تتفوق نوعا فى القطن ولكن الشرقية تتفوق بالمقابل فى الأرز، تماما كما فى ثنائى الدقهلية - كفر الشيخ، كما تتفوق الشرقية على الغربية فى المحاصيل البستانية بمثل ما تتفوق الدقهلية على كفر الشيخ.

فأما الرباعية القاعدية فتبلغ ٧٠ ٪ فى الشرقية، ٧٦,٥ ٪ فى الغربية، وفى ذلك

تكاد الشرقية تمثل نقطة توازن دقيق، لأنها تقع على نفس خط المعدل القومي العام ٧٠,١٪ وهنا يعود الى الرباعية اتزانها وتراتبها العام بعودة الذرة الى الامة نسيا وإن ظل دون المعدل القومي قليلا أو كثيرا، فهي تتوالى تنازليا من البرسيم الى الذرة الى القمح الى القطن.. باستثناء الأخيرين فى الغربية حيث ينقلب ترتيبهما.

فى الغربية تبلغ نسبة القطن ١٥,٨٪ هى أعلى ما فى الدلتا، مقابل ١٠,٥٪ فى الشرقية أى دون المعدل القومي نوعا.. أما نسبة القمح فمقاربة: ١٢,٧٪، ١٢,٤٪ على الترتيب.. كذلك هى تقريبا حال الذرة التى ترتفع الى ضعف معدلاتها فى الثنائى السابق الدقهلية - كفر الشيخ، فنسبتها تبلغ ١٨,٤٪ فى الشرقية، ١٦,٥٪ فى الغربية، بالمثل تقريبا يفعل البرسيم الذى يناهز نصف الرباعية إلا قليلا فى الحالتين: ٢٨,٧٪ فى الشرقية، ٣١,٥٪ فى الغربية (١).

من الناحية الأخرى يتطامن دور الأرز نوعا بوتيرة مقاربة.. مع تفوق الشرقية فى الكثافة بعض الشيء، فنسبته تبلغ ١٣,٤٪ فى الشرقية، مقابل ١١,١٪ فى الغربية.. وبهذا يتراجع فى الأولى الى المرتبة الثالثة بعد البرسيم والذرة، وفى الثانية الى المرتبة الخامسة بعد الرباعية جميعا.

وفى المحافظتين على أية حال تلى المحاصيل البستانية كالمحصول السادس.. وإن تفوقت الشرقية بالطبع بحكم البيئة الهامشية والتقليد العريق فى الفاكهة خاصة.. فنسبة المحاصيل البستانية فى الشرقية ٩,٤٪ غير بعيد جدا عن المعدل القومي ١٠,٢٪، بينما تبعد عنه أكثر فى الغربية بنسبتها المتوسطة ٧,٤٪، على أن مساحة الفواكه فى كليهما تبلغ نصف مساحة الخضروات تقريبا، وبينما يبرز دور البطاطس فى الغربية، فإنها تختفى عمليا فى الشرقية وتحل

(١) راجع فى هذه الأرقام والنسب :

الاقتصاد الزراعى ، نشرة سنوية يصدرها معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، وزارة الزراعة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، الجزء الأول ، النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعى والاحصاء والتشريع : وزارة الزراعة ، ١٩٥٨ وما بعدها .
قارن أيضا :

G . hamdan Irrigation agriculture in Egypt , in : A history of land use in aridregions ed . L . Dudley Stamp Unesco , Paris , 1961 , loc . cit .

محليها الطماطم.. وبالمقابل يبرز دور المقات في الأخيرة عنه في الأخرى، وذلك بفضل التربة الصفراء، على أن لكل من المحافظتين فواكه وخضره المتخصصة بحكم فروق البيئة العامة من تربة ومناخ.. فللشرقية ١٥,٧٪ من مساحة الطماطم بمصر، ٢٩,٩٪ من المانجو، ١٤,٨٪ من البرتقال، ٥,٣٪ من البطيخ.. أما الغربية فلها ١٢,٩٪ من مساحة البطاطس بمصر، ٤٢,٢٪ من التفاح، ١٩,٥٪ من الخوخ.. بالإضافة الى الكمثرى والموز.

أخيرا وليس آخرا ففي كلتا المحافظتين يتقلص هامش المنوعات مساحة، خاصة في الغربية، ولكنه يتوزع على أكبر عدد ممكن من المحاصيل التي تتقارب غالبا في ضائلها النسبية دون تركيز ملحوظ.. وهنا أيضا تتكرر معظم هذه المحاصيل الصغيرة في المحافظتين، ولكن مع تناوب التفوق بينهما أحيانا وتغلب الشرقية نهائيا.. أهم المحاصيل المشتركة هي تنازليا البصل فالفول فالشعير فالدريس فالكتان فالثوم، ولكن الشرقية تتفوق في الثلاثة الأولى منها بنسبة الضعف غالبا الى أضعاف الأضعاف في الشعير، بينما تتفوق الغربية في الثلاثة الأخيرة بنسبة الضعف عادة، وفي هذا الحساب واضح أثر البيئة الجغرافية من تربة ومناخ.. ويتكرر دور البيئة أيضا في تلك المحاصيل التي تنفرد بها كل محافظة على حدة.. فللشرقية بقول الترمس والحمص والحلبة بنسب تنازلية، والغربية القصب بنسبة لاتذكر.

النمط العادى التقليدى

في هذا النمط، الذى يطوى شمال الصعيد ووسطه من بنى سويف حتى سوهاج، ترتفع نسبة الرباعية القاعدية الى أعلى مستوى لها على الجملة في مصر جميعا، بين ٧٥٪ على الأقل الى ٩٠٪ أحيانا، نصفها على الأقل وكحد أدنى للحبوب، الذرة والقمح.. بذلك يسود اقتصاد زراعى عادى تقليدى قوامه الحبوب والعلف والألياف الأساسية المعهودة فحسب.. دون مدخلات الحضارة الحديثة والزراعة الطموح أو المكلفة.. ولئن حلت محلها محاصيل ثانوية.. فلعلها هي الأخرى أن تكون أكثر تقليدية ومحلية.. ولضغط كثافة السكان العالية هنا دورها في توجيه وتشكيل هذا الاقتصاد، ولكن للتخلف الحضارى النسبى دورا آخر على الأرجح، وقطاع من الصعيد.. فان النمط في معظمه يعكس هيراركية الرباعية الصعيدية السائدة، فنجد القطن يتفوق على القمح مساحة، والذرة على البرسيم.. وهذا ما يميزه إضافيا عن كثير من الأنماط الأخرى.

مع تضخم الرباعية التقليدية الفائقة، تنقلص بالضرورة المحاصيل البستانية الى الحد الأدنى اللازم للكفاية المحلية فقط.. بالمقابل، غالبا ما يتسع هامش المنوعات بصورة غير عادية حتى لتكاد تحل محل المحاصيل البستانية وتأخذ دورها المعروف في أنماط زراعات المدن.. ولما كانت المنوعات السائدة هنا هي البقول خاصة الفول والعدس والبصل والثوم بالإضافة الى النباتات الطبية والعطرية والقصب، فلعل من الجائز أو المجاز أن نعتبر البقول والعطارة بمثابة خضروات وفواكه جنوب الصعيد.. ولشدة تكاثر هذه المحاصيل الثانوية يبدو النطاق كله مرصعا بأسافينها بصورة مكثفة للغاية ولا تخطئها العين، خاصة كلما اتجهنا جنوبا.

بنى سويف

بنى سويف، إذا بدأنا من الشمال، نموذج جيد للنمط، وإن كان من الصعب أن نحدد أهى أكثره تطورا نسبيا أم هى المنيا وأسيوط فى قلبه، نسبة الرباعية ٨٣٪ لاأقل، كل من عناصرها الأربعة فوق المعدل القومى كثيرا أو قليلا، إلا القمح فهو دونه بوضوح.. من هنا فان مساحة الذرة ٣٠,٦٪ نحو ٣ أمثال مساحة القمح ١٠,٧٪، ومساحة البرسيم ٢٧,٤٪ ضعف القطن تقريبا ١٤,٣٪، بينما تضم الحبوب معا ٤١,٣٪ من المساحة المحصولية أى نصف الرباعية، فالمحاصيل البستانية أعلى ما فى النمط ٧٪، ولكنها تظل دون المعدل القومى بوضوح.. ورقعتها منصفة بين الخضر والفاكهة، غير أن أبرز ما فيها أن المقات وحده يؤلف ثلثى الفواكه جميعا، وهو هنا من الشام أساسا (٩, ٢٠٪ من مساحته القومية).

نسبة المنوعات فى المستوى القومى بالضبط ١٠٪ شديدة التنوع للغاية، لكنها مركزة بعنف فى محصول بعينه هو الفول، فله نصف المساحة وزيادة ٥,٧٪.. بينما يتفتت النصف الباقي بين بقية المحاصيل الضئيلة، فهناك البصل ١,٣٪، فالثوم ٨,٠٪، فالحلبة ٦,٠٪، فالشعير ٤,٠٪ فالنباتات الطبية والعطرية ٣,٠٪، فالقصب ٢,٠٪، فالترمس ١,٠٪.. وبهذا الشكل تأتى بنى سويف المحافظة الثانية بمصر فى كل من الفول والثوم بعد المنيا، والثالثة فى النباتات الطبية والعطرية بعد أسيوط والفيوم.

المنيا - أسيوط

بكل المقاييس تقريبا، المنيا - أسيوط ثنائى زراعى شديد التبلور، ولولا اختلاف

عناصر قائمة المنوعات فقط لقلنا «توأم زراعى».. هذا إذن قلب الصعيد موقعا.. ولعله كذلك نمطا، التشابه يبدأ من نسبة الرباعية عبر عناصرها وتراتبها حتى نسبة البستانية وتوازناتها انتهاء بنسبة المنوعات أيضا.

فللرباعية فى المنيا ٧٦,٨٪ مقابل ٧٨,٥٪ فى أسيوط.. أهم ما فيها أن نسب محاصيلها الأربعة تتقارب فى الحالتين على السواء بدرجة ملحوظة.. فبالقياس الى بنى سويف، ترتفع نسبة كل من القطن والقمح، والواقع أن هذا القطاع هو قمة الصعيد فى هذين المحصولين، هذا بينما تنخفض نسبة الذرة كثيرا، والبرسيم كثيرا جدا.. فى النتيجة تتسطح نسب الأربعة وتتقارب وتقل فروقها حدة نوعا، وإن ظلت الهراركية الصعيدية الأساسية تحكمها كالمعتاد.. والواقع أن نسبة القطن بعد إرتفاعها تقترب بشدة من نسبة البرسيم بعد انخفاضها.. بينما يغدو الذرة الآن وهو لا يعدو ضعف القمح إلا بالكاد.. هذا كله فضلا بالطبع عن شدة تشابه أو تقارب هذه النسب الجوهرى بين المحافظتين، وإن تفوقت المنيا قليلا فى نسب القطن والبرسيم وتفوقت أسيوط قليلا فى نسب القمح والذرة، فالقطن تبلغ نسبته ١٧,٦٪ فى المنيا، مقابل ١٦,٢٪ فى أسيوط، والقمح ١١,٩٪ مقابل ١٣,٨٪ على الترتيب.. أما الذرة فتبلغ نسبتها فى المنيا ٢٦,٤٪ مقابل ٣٠,٨٪ فى أسيوط، والبرسيم ٢٠,٩٪ مقابل ١٧,٧٪ على الترتيب.

المحاصيل البستانية تنكمش إلى حوالى النصف من المعدل القومى : ٦,٣٪ فى المنيا ، ٥,١٪ فى أسيوط . وهى منصفة تقريبا فى الحالين بين الخضروات والفواكه ، إلا أن المنيا تنفرد بنسبة مذكورة من البطاطس ، كما يبرز المقات فى فواكهها بشدة بحيث يمثل أكثر من نصفها . فللمنيا ٥,٩٪ من مساحة البطاطس بمصر ، والبطيخ ١٠,٩٪ ، ولكن مساهمتها فى العنب أكبر فهى ٢٤,٣٪ أى ربع مصر . ويقابل هذه المتناقضة المناخية فى أسيوط حالة التفاح الذى يبلغ ٩,١٪ من مساحته القومية ، إلا أن الرمان هو احتكارها الحقيقى بنسبة ٦٢,٧٪ قوميا . بالمثل تتشابه نسبة المنوعات المرتفعة ارتفاعا شديدا : ١٦,٩٪ فى المنيا ، ١٦,٤٪ فى أسيوط . كذلك تتشابه قائمة عناصرها شديدة التنوع، نحو «دسته» من المحاصيل الصغيرة، وإن اختلفت النسب بحيث تجىء فى المنيا أشد تركزا واختلافا وفى أسيوط أكثر توزعا وثقاريا.. ففى المنيا يأتى الفول على رأس القائمة، له وحده نصف المساحة ٨,٣٪، أى ٤ أمثال المعدل القومى، ويتفوق بذلك على مجموع المحاصيل البستانية ويكاد يناطح القمح ويناهز نصف القطن، ولاغرو، فالمنيا عاصمة الفول فى مصر دون منازع.

يلى ذلك القصب ٣,٥٪، وفيه تأتي المنيا الثالثة فى القطر، ثم الثوم ١,٣٪ بكثافة تبلغ ٧ أمثال المعدل القومى مما يجعل المنيا عاصمة الثوم مثلما هى عاصمة الفول فى القطر.. وللنباتات الطبية والعطرية نسبة ١,١٪، مما يجعلها الثانية فى مصر بعد أسيوط، والحلبة ١٪ مما يجعلها ثالثتها.. وأخيرا يأتى الشعير ٠,٩٪، فالبصل ٠,٧٪، فقليل من العدس والسمسم والسودانى ٠,١٪ لكل.

أما فى أسيوط فإن الصدارة فى المنوعات هى للعدس ٥,٢٪ بكثافة ١٠ أمثال المعدل القومى، ولذا تأتي الأولى فى القطر بسهولة.. ثم يلى الفول ٤,٤٪، أى نحو نصف كثافته فى المنيا، وبهذا تأتي المحافظة الثالثة بعد المنيا وبنى سويف.. وقريب من هذه النسبة مساحة النباتات الطبية والعطرية، نحو ٤,٢٪ وهى قيمة عالية جدا نسبيا إذ تعادل ١٠ أمثال المعدل القومى، مما يجعل أسيوط الأولى فى القطر بلاقرين.. والواقع أن أسيوط هى عاصمة العدس والنباتات الطبية والعطرية بمثل ما أن المنيا عاصمة الفول والثوم.

للبصل بعد هذا ٠,٩٪ ولكل من القصب والحمص ٠,٣٪ وهذا ما يمنح الأولوية لأسيوط فى المحصول الأخير. ولكل من الشعير والحلبة بعد ذلك ٠,٢٪، مقابل ٠,١٪ لكل من السودانى والسمسم والحبة السوداء، والأخيرة تقود فيها أسيوط.. بل تنفرد فى الواقع بإنتاجها من البصل فى القطر كله .

سوهاج

أعلى نسبة للرعاية القاعدية فى مصر على الإطلاق عامة، وللذرة خاصة، وأدنى نسبة من المحاصيل البستانية عامة ومن الفواكه خاصة - تلك هى أخص خصائص سوهاج زراعيًا.. ومن ثم فتلك قمة التقليدية وقاع النمط بلاشك، وربما كذلك قاع السلم التطورى فى الزراعة المصرية عموما.. فهذا بوضوح اقتصاد معاشى أساسا يستهدف الكفاية الغذائية الذاتية أولا وأخيرا بون تطلعات تجارية أو ترفيهية تذكر سوى الحد العادى من القطن، ولا ريب أن كثافة السكان الثرى هى التى تكمن خلف هذا التركيبة، فالمحافظة كانت فى وقت ما أعلى كثافة للسكان فى مصر، وهى الآن الثالثة بعد الجيزة والقليوبية.

نسبة الرعاية ٨٩,٤٪ قل تسعة أعشار المساحة المحصولية، وهى نسبة لا مثيل لها فى أى محافظة أخرى، تزيد ٢٠ درجة على المعدل القومى، ٦ درجات على

تالياتها بنى سويف، كما تزيد على ضعف أدنى محافظة وهى الإسكندرية، تراتب الرباعية أيضا يختلف جزئيا عن سائر النمط.. فبينما تظل الذرة أعلى بكثير من البرسيم.. يصبح القمح أعلى بكثير أيضا من القطن الذى يتراجع من ثم من المرتبة الثالثة كما فى النمط الى المرتبة الرابعة.

الذرة أعلى ما فى مصر نسبة ٣٣,٩٪ أى وحده ثلث مساحة المحافظة المحصولية جميعا.. بل ويعادل وحده مجموع نسبة الذرة والقمح معا فى المعدل القومى والبالغ ٣٢,٣٪ البرسيم الثانى ترتيبا، إلا أنه أدنى بكثير من المتوسط القومى، حيث يبلغ ٢١,٢٪ والواقع أن القمح، الثالث فى الترتيب، يكاد يناطح البرسيم، إذ يبلغ ٢٠,٨٪، أما القطن فينخفض الى ١٣,٥٪ أى فوق المعدل القومى بقليل فقط.. ومعنى هذا أنه بينما يفوق كل من الذرة والقمح المعدل القومى بشدة، يقل البرسيم عنه كثيرا ولا يتجاوزه القطن إلا بالكاد.. فى النتيجة تحتل الحبوب أوسع قوسين فى الرباعية.. بل وفى مصر جميعا، فهى تبلغ ٥٤,٧٪ أى أكثر من نصف المساحة المحصولية جمعا (مقابل ٣٢,٣٪ فى المعدل القومى) هذا بينما ينخفض مجموع نسبتي البرسيم والقطن معا عن المعدل القومى قليلا: ٣٤,٧٪ مقابل ٣٧,٨٪ على الترتيب.

لا مكان تقريبا، بالتالى، للمحاصيل البستانية، فهى تسجل أدنى نسبة لها فى مصر قاطبة ٢,٣٪، يكرس الجزء الأكبر منها للخضروات الأساسية ١,٩٪، فلا تبقى للفواكه والمقات سوى نسبة من المساحة هى أيضا من أقل ما فى مصر إن لم تكن أقلها بالفعل.. ولعل الرمان وحده هو الذى يستحق الذكر ٢٠,٩٪ من مساحته القومية.. حتى المنوعات، وإن كانت دون المعدل القومى، تفوق المحاصيل البستانية مرتين، فهى تبلغ ٧,٣٪ وهى موزعة دون تركيز قوى على نحو ١٠ محاصيل ثانوية، أولها الفول ٢,٦٪، وثانيها البصل ٢,٢٪، وثالثها الشعير ٠,٨٪، ثم تاتى الحلبة ٠,٥٪، فالقصب ٠,٤٪، فالسودانى ٠,٢٪، ثم السمسم والعس والحمص ٠,١٪ لكل.

النمط التقليدى غير العادى

يحار المرء فى تسمية النمط الزراعى السائد والمتوطن فى ثنائى قنا - أسوان، أيسميه النمط الخاص أو المتخصص على أساس تفرد محاصيله؟ أم المنقوص أو المقصور على أساس غياب بعض أركان الرباعية التقليدية ونقص عدد محاصيله

الرئيسية واقتصادها على ثلاثة فقط؟ أم التقليدى غير العادى على عكس النمط السابق، أم غير التقليدى غير العادى على الاطلاق على أساس اختلاف ولا نقول اختلال تركيبته اختلافا جذريا؟ أم يسميه ببساطة النمط المدارى أو نمط الجنوب الأقصى على أساس طبيعة المناخ والبيئة الجغرافية الحاكمة والمتفردة؟

أيا ما كان، فإن للمنطقة شخصية محلية قائمة بذاتها، والنمط الزراعى متوحد لا شبيه له فى مصر، فهنا، فى القطب الجنوبى من البلد، ينقلب المركب الزراعى انقلابا جذريا، إذ يحل القصب محل القطن تماما، بينما يتضاعل البرسيم الى حد الاختفاء هو الآخر أو يكاد، فلا يتبقى من الرباعية القاعدية التقليدية سوى الذرة والقمح، وفى النتيجة النهائية تتحول الرباعية الى ثلاثية خاصة هى ثلاثية القصب - الذرة - القمح.

انخفاض نسبة «الرباعية القاعدية» التقليدية السابقة إلى أدنى حد تقريبا - بعد اختفائها الفعلى أو انهيارها تماما - نتيجة بديهية.. فهى تبلغ ٥٩,٧٪ فى قنا، ٥٥,٣٪ فى أسوان، ولكنها إنما تعنى الآن فى الحقيقة ثنائية الذرة - القمح عمليا، تلك التى تتضخم هنا الى حد يفوق المعدل القومى بكثير.. ففى قنا تبلغ الذرة ٣٠,٤٪، والقمح ٢١,٧٪، مقابل ٦,٤٪ فقط للبرسيم، ١,٢٪ للقطن.. أما فى أسوان فإن الذرة ٢٧,٨٪، والقمح ٢٢,٢٪، مقابل ٥,٣٪ للبرسيم وصفر للقطن، كبديل يصبح القصب «ملكا» فهو ليس المحصول الأول مساحة فحسب وإنما محور المركب الزراعى كله، نسبته فى قنا ٣٥,٥٪ أى فوق الثلث، وفى أسوان ٤٠,٢٪ أى الخمسان.. وهذه نسب تعادل المعدل القومى - إن جاز القياس على الاطلاق - ١٨,٢٠ مرة على الترتيب.

المحاصيل البستانية نصف المعدل القومى بالكاد: ٤,٨٪ فى قنا، ٤,٥٪ فى أسوان، ثلثاها فى الحالتين للخضروات والثلث للفواكه، مما يجعل الأخيرة من أقل ما فى مصر نسبة مساحة.. بل إن ثبت المنوعات، بل بعض عناصره على حدة، ليفوق مجمل المحاصيل البستانية مساحة وأهمية.. ولكن قنا هنا تأتى ضعف أسوان، رغم اشتراكهما فى أصناف المحاصيل العشرة تقريبا التى تشكل القائمة.. فنسبة المنوعات فى الأولى ١٣,١٪ مقابل ٦٪ فقط فى الثانية .

والواقع أن قنا معقل مجموعة لا بأس بها - ثلاثة بالتحديد - من المحاصيل الصغيرة التى تستأثر فيها بالأولوية المطلقة أو نحوها فى مصر، وهى العدس

والسمسم والحلبة.. فللعس ٤,٧٪ من المساحة أى نحو ٧ أمثال المعدل القومى أو الثانية مباشرة بعد أسبوط.. وللسمسم بعده ٤,٤٪ أى ما يوازى ١٥ مرة مثل المعدل القومى، والحلبة ١,٣٪ أى ٤ أمثال ذلك المعدل.. ويشغل الفول ١,٦٪ من المساحة، والشعير ٥,٠٪، والسودانى ٣,٠٪، والبصل ٢,٠٪، وأخيرا الحمص ١,٠٪.. أما أسوان فلا تسجل الأولوية إلا فى الحناء التى تنفرد بها هنا رغم أنها من أقل محاصيلها مساحة (نحو ٣,٠٪) وفيما عدا ذلك فإن السمسم هو الذى يتصدر ٤,١٪، يليه الفول ٣,١٪، فالشعير ٢,١٪، فالحلبة والسودانى والترمس ٤,٠٪ لكل (٣,٠٪ لكل).

أقاليم الزراعة الجغرافية (١)

من البديهي أن المحافظات وحدات مساحية ضخمة تخفى من الفروق الاقليمية والمحلية الدقيقة والهامة ما قد يشوه الأقاليم الجغرافية الحقيقية، وما دراستنا السابقة، من ثم، سوى دراسة فى الأقاليم الإحصائية أكثر مما هى فى الأقاليم الجغرافية.. أما الوحدة الإدارية المثلى لتحديد هذه الأخيرة فهى المركز، غير أنها تتطلب مسحا معمقا مكثفا بدرجة تتجاوز حدود هذا العمل.. وفى غياب هذا الأساس سنكتفى هنا، كختام، بتخطيط عريض للأقاليم الجغرافية الرئيسية فى زراعتنا.

من هذه الزاوية يمكننا أن نتعرف على ثمانية أقاليم زراعية فى مصر، كلها ثانوية بالطبع أى من أقاليم الدرجة الثانية داخل هيكل الإقليم الواحد الكبير الذى حددنا من قبل، من هذه الأقاليم ثلاثة عرضية فى الدلتا، وثلاثة طولية فى الصعيد، يضاف إليها ويربط بينها إقليم دائرى فى منطقة القاهرة وآخر على جنب فى الفيوم.. ولربما جاز أن نعد منطقة القنال بمحافظتيها الطوليتين الإسماعيلية والسويس إقليميا تاسعا مستقلا.. ولكن لعل البعض يراه أدخل فى نهايات أقاليم الدلتا العرضية المتتابة باعتبارها قطاعاتها الشرقية القصوى.. وعلى هذا تصبح أقاليمنا كالآتى بدءا من الشمال: شمال الدلتا، وسط الدلتا، جنوب الدلتا، مثلث العاصمة، الفيوم، شمال الصعيد، وسط الصعيد، جنوب الصعيد، أو الجنوب الأقصى.

هذه الأقاليم، وإن تكن من معطيات الجغرافيا أساسا، فإنها أيضا من متغيرات

(1) G . Hamdan ,Evolution of irrigation agriculture in Egypt , in : A history of land use in arid regions , Unesco, Paris , 1961 , P . 130 ff

التاريخ الى حد أو آخر، بمعنى أنها أقاليم متطورة ليست بجامدة ولا ثابتة وإنما تتغير رقعتها وحدودها وأوزانها وإن ببطء شديد عبر العقود أو العصور، فلأن المحاصيل تهاجر أو تتخلخل أو تتكثف أو يغزو بعضها بعضا، فإن أقاليمنا الناتجة يمكن أن تتوسع أو تنكمش أو تتبلور وتتدهور، ولعل إقليم القاهرة هو أبرز الأمثلة، فرغم أن المنطقة كعاصمة كانت دائما نواة للخضروات والفواكه عبر القرون، فإنها لم ترق الى مرتبة الإقليم الزراعى البارز إلا منذ الثلاثينيات والحرب الثانية الى أن أصبحت اليوم إقليما طاغيا وسائدا حقا بين أقاليمنا الزراعية التقليدية الأقدم.

ولأن هذه الأقاليم هى محصلة اجتماع عدد من العناصر الزراعية التى، بقوة ضوابطها الطبيعية والبشرية، تبدى انحدارات منتظمة على المحور الطولى من الشمال الى الجنوب، فإنها ترسم هيكلا جغرافيا محددا تبدو فيه بعض الأقاليم بمثابة نظائر أو أشباه إقليمية الى حد أو آخر.. وبحكم موقع هذه النظائر المتقابل داخل هذا الهيكل، فإن هذا الأخير يخضع فى مجموعه لمنطق النظام الحلقى Concentric، الذى يتألف من نواة فى القلب تتراتب حولها سائر الأقاليم فى دوائر أو حلقات متزايدة الأقطار.. وإذا كان شكل المعمور المصرى المتطاوول يشوه هيئة هذا النظام بالانبعاج الشديد، فإنه مع ذلك لا يجبه أو يخفيه، التحفظ الوحيد هو أن ترتيب بعض الأقاليم داخل هذه الحلقات يأتى معكوسا، غير أنه أيضا لا يلغى الصورة العامة.

فاذا بدأنا بإقليم مثلث العاصمة كنواة القلب الذى يتميز بخصائص فريدة فى زراعته، نجد حوله مباشرة حلقة أولى داخلية تجمع إقليمى جنوب الدلتا فى الشمال وشمال الصعيد فى الجنوب، ثم حول هذه حلقة ثانية وسطى تجمع إقليمى وسط الدلتا ووسط الصعيد، وأخيرا تأتى الحلقة الثالثة الخارجية جامعة إقليمى شمال الدلتا والجنوب الأقصى كأشد أقاليم مصر خصوصية وابتعادا عن النمط العام.

المشكلة الأساسية التى تستدعى الاستدراك هنا هى أن إقليم جنوب الدلتا إنما يناظر فى خصائصه الوظيفية، لا ترتيب موقعه، إقليم وسط الصعيد وليس شمال الصعيد، وأن هذا الأخير إنما يناظر وسط الدلتا لا جنوبها.. وعدم الاتفاق هذا بين الموقع والوظيفة لا شك يخل كثيرا بالبناء العام للنمط الحلقى، غير أنه يبقى مع ذلك هيكلا مفيدا يحسن الاحتفاظ به فى الذهن، وهو على أية حال يؤكد لنا مرة أخرى أن التباين الرئيسى فى مصر الزراعية إنما يقع على أقصى طرفيها شمالا وجنوبا، أى فى الحلقة الخارجية بصفة خاصة.

شمال الدلتا

يشمل كل محافظة الجيب الإسكندرية ثم شمال البحيرة ومعظم كفر الشيخ ثم النصف الشمالى الأكبر من الدقهلية بما فى ذلك كل المحافظة الإسفين دمياط ثم أخيرا أقصى شمال الشرقية.. أى أنه لا يكاد يشمل شيئا ذا بال من الغربية الحالية أو هو يشمل كل نصفها الشمالى كما كانت فى التقسيم الإدارى التقليدى الأقدم، وهو بهذا يشمل جبهة الريادة وهامش الاستصلاح والأراضى الجديدة، حيث يضم معظم البرارى والجسم الأساسى من نطاق الأرض.

ولأن كثافة السكان منخفضة والملكيات كبيرة ماتزال، كان إستعمال الأرض «واسعا» نسبيا، والمحاصيل السائدة تجارية لا اكتفائية أو غذائية، وبحكم الموقع فى أقصى الشمال حيث قطب البرودة والرطوبة النسبى فى البلد.. وكذلك بحكم ظروف التربة الملحية ومشكلة الرى والصرف، كان الإقليم شديد التميز والتبلور فى ذاته، وبنفس القدر شديد التباين والتمايز عن سائر أقاليم مصر.. إنه إقليم متفرد بالتاكيد، بارز الشخصية بيقين.

ولأنه أعرض أقاليم الدلتا، وبالتالي أبعدا تراميا ومساحة، كان من أقلها تجانسا فى داخله ومن أكثرها تباينا وتلونا محليا، لا سيما لتباين تركيب التربة وتوزيع الرى والصرف بين العوالى والمواطى وبين القطاعات النهرية والبحرية وبين البرارى والأرض السوداء، بالإضافة أخيرا إلى مدن الساحل وريف الداخل، ولذا يبرز داخل الإقليم، ربما أكثر من أى إقليم آخر بمصر، أكبر عدد من الأقاليم الثانوية والثالثة التى تمثل بيئات محلية على كلا المحورين العرضى والطولى.

فنستطيع أن نتعرف على قطاعين على الأقل على الساحل متميزين بشدة، محافظة الإسكندرية المينائية بالعرض، ومحافظة دمياط المصبية بالطول، وكلتاهما محافظة مقتطعة إداريا، ومحافظة مدينة الى حد أو آخر عمرانيا، وكالجيب أو الإسفين بشريا وزراعيًا، وبالتالي تمثل نموذجا أو نمطا متطرفا فى الإقليم، ولعل كفر الشيخ، لأنها المحافظة الكبيرة الوحيدة شبه الكاملة اداريا فى الإقليم، هى الى حد أو آخر خير ما يمثل تركيبه الطبيعى والبشرى والزراعى العادى السائد.

مركب البرارى

جوهر الإقليم وعلامته المميزة بين سائر الأقاليم أن به يجتمع الحد الأقصى من

كل من البرسيم والأرز والحد الأدنى من الذرة والقمح، الأولان بحكم المناخ الأربط والتربة الملحية، والأخيران بحكم كثافة السكان المنخفضة والملكيات الكبيرة، بالتالى فإن مركبه المحصولى هو ما يمكن مجازا أو تعميما ومن قبيل إطلاق الجزء على الكل أن نسميه «بمركب البرارى» فهو يتألف من خماسية البرسيم - الأرز - الذرة - القطن - القمح.. بهذا الترتيب غالبا، بمعنى أن البرسيم يفوق الأرز مساحة، وكليهما يفوق الذرة، بينما يفوق القطن القمح دائما.. أما الرباعية القاعدية التقليدية فى مصر فلا تمثل فيه إلا نسبة معتدلة من المساحة المحصولية تقع غالبا دون المعدل القومى ٧٠٪ بدرجة محسوسة.. ولكن باضافة الأرز تصل الخماسية الى المعدل القومى بسهولة ٨٠٪.

البرسيم كالمحصول الأول والأكبر مساحة لا يقل عن ٣٠٪ من المساحة المحصولية عادة، بحيث قد يناهز ٣ أمثال المحصول الأصغر وهو القمح، وهذا إن دل على شىء فأنما يدل على أن امكانيات الإقليم الحقيقية، بحكم المناخ والبيئة، إنما تكمن فى تربية الماشية ومنتجات الألبان أكثر مما، أو بقدر ما.. تكمن فى الزراعة التقليدية والحبوب العادية، والمثل الكامل لهذا هو محافظة دمياط برمتها، حيث تجتمع أعلى نسبة من البرسيم والدريس فى مصر جميعا - الدريس نصف البرسيم، والاثنان معا نصف المساحة المحصولية تقريبا - بحيث يكتسحان سائر المركب المحصولى بكل سهولة (٣١,١٪ + ١٥,٩٪ = ٤٧٪) وتتحول المحافظة الى محافظة منتجات ألبان وجبن وجلود... الخ.

إن يكن البرسيم الأكبر مساحة، فإن الأرز هو الأكبر أهمية مع ذلك.. نسبته فى الإقليم قد لا تقل عن ٢٥٪ من المساحة المحصولية، كما تمثلها كنموذج محافظة كفر الشيخ ٢٤,٥٪ وقبل ثورة الأرز كان الذرة هو المحصول الثانى مساحة، ولكنه تراجع له منذئذ الى المرتبة الثالثة.. بل إنه أى الذرة ليترك هذه المرتبة أحيانا للقمح ذاته منزلقا الى المرتبة الرابعة أو الخامسة كما فى كفر الشيخ ودمياط والدقهلية، وعلى الجملة فقد يقنع كل من الذرة والقمح بنسبة ٥ - ١٠٪ فقط من المساحة المحصولية، ومثل هذا قد يفعل القطن محليا، ولكنه غالبا لا يقل عن ١٠٪ وأحيانا يناهز أو يجاوز المعدل القومى، على أن المؤكد أن هذا الإقليم ليس هو نطاق القطن الأكتف ولا الأجود فى الدلتا.

تلك الخماسية تكملها بعد ذلك نسبة معتدلة من المحاصيل البستانية، دون المتوسط القومى قليلا فى العادة، لكنها كافية للاستهلاك المحلى وبعض التصدير.

الخضروات، بما فيها البطاطس، ترجح الفواكه هنا تماما، إلا أن هذه تمتاز بتنوع ملحوظ وتحتكر نوعيات معينة كالخوخ فى الدقهلية والجوافة فى دمياط وكفر الشيخ فضلا عن معظم أنواع المقات والمالح وفواكه البحر المتوسط فى البحيرة.

وأهم من المحاصيل البستانية تأتى فى النهاية مجموعة مترابطة كالحزمة من المحاصيل الثانوية الصغيرة تلون قطاعات الإقليم بألوان محلية متباينة، خاصة فى أقصى أطرافه وهوامشه شبه الصحراوية شرقا وغربا.. فبالإضافة الى الدريس الهام والذى تتضاعف أهميته فى قطاعات خاصة كدمياط كما رأينا، هناك محاصيل الجفاف والتربة الخفيفة الشعير والفلول على الأطراف الصحراوية ثم محاصيل الرطوبة والتربة الثقيلة الكتان والبصل فى الداخل.

جيوب الإقليم

ذلك إذن مركب البرارى كالطابع السائد عموما فى إقليمنا هذا، إقليم شمال الدلتا، غير أنه ينسخ كليا أو جزئيا فى حالات الجيوب والقطاعات المتطرفة التى يرصع بها الإقليم على هوامشه، ولكن خاصة وأساسا بفعل المدن، فهنا ينحرف المركب نحو زراعات المدن بدرجة تتناسب مع قوة وحجم تلك المدن بحيث تغدو المحصول الأول بلا منازع.. وبهذا الانحياز يختل المركب المحصولي فى نسب سائر عناصره اختلالا جذريا، فتضمر نسبة الرباعية القاعدية وحتى الخماسية الإقليمية إلى إندى حد تسجله فى مصر، ربما نحو نصف المساحة المحصولية، والواقع أن هذا التوجيه يرقى عمليا إلى مرتبة الاستقطاب والتخصص الجغرافى الحاسم مع العزل المكانى المطلق ما بين محاصيل الحقل والمحاصيل البستانية، تاركا الأولى لجسم الإقليم عموما ومكتثا الثانية فى قطاعات المدن المميزة تلك.

المثل الأدنى بالطبع دمياط التى تحيلها مدينتها.. من خلال رفع نسبة البرسيم والدريس حولها الى الحد الأقصى، تحيلها الى زراعات مدن فرع منتجات الألبان أساسا.. لكن محافظة الاسكندرية يقينا هى المثل الأعلى بل الصارخ.. حيث تحيلها مدينتها الطاغية الى حديقة خضروات وفواكه بنسبة نحو النصف من مساحتها المحصولية، بينما ينقرض القطن تماما ويختفى الأرز عمليا ويوشك القمح أن يلحق به تقريبا.

وسط الدلتا

يشمل جنوب البحيرة وكل الغربية تقريبا والنصف الجنوبي الأصغر من الدقهلية، ثم وسط الشرقية.. ولأن الغربية بحدودها الإدارية الحالية هى المحافظة

الوحيدة شبه الكاملة فى الإقليم، فلعلها خير ما يمثله زراعيًا مثلما هى قلبه جغرافيًا، الإقليم انتقالى وسطى بين إقليمى شمال وجنوب الدلتا ويحمل خصائص كل منهما بنسب متفاوتة سواء من حيث البيئة الطبيعية والبشرية وضوابطها من تربة وملوحة ومائية ومناخ ورطوبة وكثافة سكان وحجم ملكيات أو من حيث عناصر ونسب المركب الزراعى السائدة .

فأولاً: وبفضل اعتدال كثافة السكان وضغطهم من أجل الغذاء، تجتمع هنا المحاصيل التجارية والغذائية فى توازن وعلى قدم المساواة تقريباً.

وثانياً: من أبرز خصائص الإقليم انخفاض الأرز قطعاً وبشدة عنه فى إقليم شمال الدلتا بحيث يهبط الى المرتبة الخامسة بعد الأربعة الكبار التقليديين، لكنه مع ذلك يظل محصولاً رئيسياً فى بعض قطاعات الإقليم على الأقل.. وعلى الجملة فإن المركب الزراعى هنا يرتد من خماسية شمال الدلتا الى رباعية المحاصيل التقليدية أو ربما بدا خماسية ضعيفة فى بعض المحليات.

ثالثاً: بينما لا تختلف نسبة البرسيم هنا كثيراً عنها فى الإقليم السابق، ترتفع بشدة وإن بدرجات متفاوتة نسب سائر المحاصيل الرئيسية باستثناء الأرز، ولعل الذرة أشدها ارتفاعاً، يليه القمح والقطن، غير أن الأخير يبقى مع ذلك الثالث فى المساحة بعد البرسيم والذرة إن لم ينافس الأخير حقاً ويناطحه وقد يتغلب عليه بالفعل محلياً، فالتراتب السائد إذن هو البرسيم فالذرة فالقطن فالقمح، أو البرسيم فالقطن فالذرة فالقمح، ولكن المهم فى جميع الأحوال أن البرسيم أكبر من الذرة، والقطن من القمح.

رابعاً: وفى المحصلة، هذا الإقليم هو إقليم البرسيم والقطن فى الدرجة الأولى، حيث كان إقليم شمال الدلتا إقليم البرسيم والأرز أساساً.. فهنا تجتمع أعلى نسبة من كل من البرسيم والقطن فى مصر جميعاً، فنسبة البرسيم تكاد تماثل نسبته فى إقليم شمال الدلتا، بينما ترتفع نسبة القطن الى حدها الأقصى قومياً تقريباً، فضلاً عن هذا فإن الإقليم هو بامتياز نطاق الرتب العليا الفاخرة والتيلة الطويلة الممتازة فى الدلتا ومصر جميعاً كذلك.

خامساً: مع ارتفاع نسب معظم محاصيل الرباعية القاعدية يرتفع مجموعها الى ما فوق المتوسط القومى بدرجة ملحوظة، قل فى حدود 70% من المساحة المحصولية، وبإضافة الأرز، تجاوز الخماسية بدورها المتوسط القومى غالباً،

ومناهزة ٨٥٪ أحيانا، فى النتيجة، لا يتبقى للمحاصيل البستانية إلا قدر متوسط يقل عادة عن المعدل القومى.

سادسا: تتواضع بالمثل نسبة محاصيل المنوعات الى ما دون المعدل القومى، غير أنها متعددة الأنواع بشدة، أخذة بطرف يسير من كل نوع، وهى تتكاثر بنوع خاص فى طرفى الإقليم شرقا وغربا.. فالى جانب قليل من الشعير والدريس والفول والبصل التى تميز إقليم شمال الدلتا أكثر.. نجد بعض الثوم والقصب خاصة فى الغرب وشيئا من السودانى والترمس والحمص والحلبة فى الشرق.

جنوب الدلتا

يشمل الشريط الجنوبي الأقصى من جنوب الغربية وأقصى جنوب الشرقية ثم شمال ووسط المنوفية وأخيرا النصف الشمالى الأكبر من القليوبية، فالإقليم إذن أصغر أقاليم الدلتا مساحة، والواقع أنه كان أصلا يكتمل فى الجنوب حتى القاهرة.. شاملا يعنى كل المنوفية والقليوبية تقريبا.. ولكن هذا القطاع سلخ منه ليصنع مع مثله على الجانب المقابل إقليما مستقلا هو مثلث العاصمة كما سنرى.. بل إن الإقليم ليعد فعلا فى حالة تاكل وتقلص مستمر من ناحية الجنوب تحت ضغط وغزو وابتلاع هذا الإقليم الأخير.

الإقليم بارز الملامح والخصائص الزراعية. ومن ثم متبلور محدد الشخصية، ولو أنه إقليم سلبى أو استاتيكي بمعنى ما، إذ أنه بالضرورة إقليم الزراعة التقليدية البحتة والمركب المحصولى العادى جدا، إنه إقليم الزراعة المعاشية Subsistence بكل معنى الكلمة، وهو بهذا النقيض الكامل لإقليم شمال الدلتا، والسبب، فى كلمة، هو عامل السكان، فالتربة من أجود ما فى الدلتا، وكذا الرى والصرف، ولكن ضغط السكان العالى، كنتيجة لارتفاع الكثافة الشديد، وصغر رقعة المساحة الزراعية مع ضائلة حجم الملكيات للغاية وضعف نمو المدن الكبيرة داخل الإقليم، هو الموجه الأساسى للاقتصاد الزراعى والمركب المحصولى هنا، فانتاج الغذاء هو المسيطر تماما على حساب المحاصيل التجارية التى تتقلص الى حدها الأدنى فى كل الدلتا.

والواقع أن ها هنا حالة أخرى من الفصل المكانى أو العزل الجغرافى بين محاصيل الحقل المعاشية التقليدية وبين المحاصيل البستانية والتجارية، حالة كذلك التى وجدنا بين إقليم شمال الدلتا وحافته المتروبوليتانية فى الإسكندرية، إلا أنها

تتسع هنا لتأخذ شكلا وبعدا إقليميا كاملا يتجسد فى التضاد التام بين إقليم جنوب الدلتا وإقليم مثلث العاصمة القاهرة.

من ثم تطغى رباعية المحاصيل القاعدية طغيانا ساحقا على المركب الى حد لامثيل له فى أى إقليم آخر بمصر خلا إقليم جنوب الصعيد، إذ تصل بسهولة الى ٨٠٪ وزيادة أى أربعة أخماس المساحة المحصولية على الأقل، فمن جهة يختفى الأرز تماما أو تقريبا، ومن جهة أخرى لا يكاد يكون للمحاصيل المحلية أو الثانوية قيمة أو وجود، وكذلك البستانية، إلا رمزا، بالتالى فان المركب الزراعى تقليدى بسيط جدا، قليل التعدد والتلون للغاية.

ترتيب المحاصيل فى رباعيته أيضا تقليدى تماما: فالذرة ينطاح البرسيم بعد أن كان العكس هو الصحيح إلى أقصى حد فى الإقليمين السابقين الى الشمال، بالمثل تماما يتراجع القطن بشدة أمام القمح ليصبح فى ذيل القائمة بل يصل الأمر الى حد أن يتراوح الذرة بين أكثر من ضعف الى ثلاثة أمثال القطن فى المساحة كما يكاد يناهز ضعف القمح أيضا، وبالتالي تصبح المتتالية مقلوبها فى إقليم شمال الدلتا، أى كالاتى: البرسيم فالذرة فالقمح فالقطن.

فالبرسيم يظل على مستواه فى الإقليمين السابقين، أى فى حدود ٣٠٪ من المساحة المحصولية.. أما الذرة فترتفع صاروخيا لتحقيق نفس النسبة تقريبا، وربما أكثر بقليل محليا، والحالة الأخيرة تصبح بذلك الحالة الوحيدة من نوعها فى كل داخل الدلتا، وتلخص وحدها كل ضغط السكان بكل بلاغة.. والى مدى أقل بكثير يرتفع القمح ليحقق المستوى القومى كحد أدنى، على النقيض تماما القطن، فهو الوحيد الخاسر أو المتناقص، بحيث يقع بيقين دون المعدل القومى، والواقع أن كسب الذرة والقمح الكبير هنا إنما يتم على حساب القطن فى الدرجة الأولى وغياب الأرز فى الدرجة الثانية، وكنتيجة لهذا يتسع قوس الذرة والقمح، أى قوس الحبوب، ليبتلع نصف المساحة المحصولية على الأقل (مقابل الثلث فى إقليم وسط الدلتا ودون ذلك فى إقليم شمال الدلتا).

ماذا يتبقى للمحاصيل البستانية والمنوعات بعد هذا سوى أقل القليل؟ مجرد هامش ضيق من الخضروات وأضيق منه من الفواكه للكفاية المحلية.. لاسيما مع قلة المدن الكبيرة داخل الإقليم، وأضيق من الاثنين هامش المنوعات.. بل لعله أضيق ما فى أقاليم مصر كلها، قوامه قليل من البصل والفول والأرز، ثم أقل من القليل من القصب والكتان والثوم والشعير والسودانى والنباتات الطبية والعطرية.

من ناحية أخرى وأخيرة، فما أشد الاختلاف بعد ذلك فى متوسط محصول الفدان، فهو هنا من أعلى ما بمصر فى كل المحاصيل تقريبا، وذلك بفضل خصوبة التربة الفائقة والشهيرة تقليديا وعراقة الفن الزراعى المتوطن، وبهذا العائد الغزير بحسب وحدة المساحة يعوض الأقليم فى الواقع عن تقليدية مركبه المحصولى وقلة تلونه.

مثلث العاصمة

لهذا الاقليم، الذى يلم أقصى جنوب المنوفية والنصف الجنوبى الأصغر من القليوبية ثم شمال الجيزة، طبيعة خاصة جدا، تخصية جدا، لا تكاد تتكرر فى سائر أقاليم مصر إلا على مقياس أصغر بكثير فى الاسكندرية، فهو ليس إقليما زراعيا «طبيعيا» أعنى من صنع الطبيعة أو معطياتها، وإنما هو من صنع المدينة، صنعه القاهرة كسوق متروبوليتانية عظمى، وذلك بأن إقتطعته بالتدريج من محيط الزراعة المعاشية التقليدية حولها وحولته الى إقليم من زراعات المدن المعهودة.. ولذا فهو أيضا ليس إقليما ثابتا بل دينامى متنام باستمرار، حدوده فى توسع دائما مع تضخم نواته المدنية وزيادة استهلاكها من الخضروات والفواكه، والإقليم ككل يبدو حول نواته كزهرة ثلاثية الأوراق trefoil متفتحة الأكمام، هذا إذن إقليم العاصمة الخصوصى بكل تأكيد، وهنا أكثر من أى إقليم آخر يصح القول بلا تردد بأن المدينة هى التى صنعت الإقليم، خلقتة وشكلته، لا الإقليم المدينة.

هنا، بقوة ربحيتها الفائقة، تطرد المحاصيل البستانية محاصيل الحقل العادية الى حد بعيد وإلى مدى أبعد وتستبقيها عند الحد الأدنى فقط، فتنخفض نسبتها من المساحة المزروعة الى أقل من أى معدل لها فى أى إقليم آخر من أقاليم مصر الزراعية.. وفى بعض أجزاء الإقليم قد يقنن التشريع هذا بالتحديد الصارم أو حتى بالمنع الكامل، كما رأينا فى حالة القطن فى بعض أو كل مراكز القليوبية والجيزة.. كذلك تنخفض المحاصيل الثانوية والصغيرة الى أدنى حد.. وتبقى الخضر والفاكهة لتسود سيادة مطلقة، فتسجل أعلى نسبة ممكنة من المساحة، وهى نسب أعلى فى الواقع مما تظهره إحصائيات المحافظات التى تدخل فى حدودها بالضرورة أجزاء كبيرة من خارج الإقليم ومن داخل الزراعة التقليدية، وعلى أية حال، فإن هذه الأخيرة تتراوح بين الثمن من مساحة المحافظة المحصولية كما فى المنوفية ٣, ١٢٪ وبين الربع كما فى القليوبية ٩, ٢٦٪ الى الثلث فى الجيزة ٧, ٣٥٪.

من ثم فلا مجال هنا للحديث أو للبحث عن رباعيات أو خماسيات تقليدية أو غير ذلك.. فجميع مثلها ينهار هنا ليتحول الى ثلاثية أو ثنائية فريدة من الخضروات

والفواكه والبرسيم، ربما مع قليل من الذرة، والأخيران لتغذية حيوان الألبان والفلاح البستاني أى أدوات إنتاج الأولين، فإذا صح أن نفترض أن الأغلبية العظمى من إحصائيات محافظات الاقليم الثلاث الخاصة بالمحاصيل البستانية تمت الى هذا الاقليم فعليا وجغرافيا، وهو افتراض سليم فى جوهره، فإن هذا الاقليم الذى يعد من صغار أقاليمنا الزراعية مساحة، يأتى فى مقدمتها انتاجيا.

فعلى هذا الأساس ينفرد الاقليم بنحو ٢٧,٤ ٪ من مساحة الخضروات القومية، ٣٩,٦ ٪ من البطاطس، وبنحو ٢٨,٢ ٪ من مساحة الفواكه، ١٤,٤ ٪ من المقات، ومساحة الخضروات الفعلية والنسبية تفوق مساحة الفواكه بالطبع بنحو الضعف الى ثلاثة الأمثال.. وكلتا الخضروات والفواكه ، تضاف اليها منتجات الألبان، تنتوزع فى وحدات وقطاعات الإقليم جميعا، ولكن مع اختلافات جذرية فى الكثافة، فالجيزة تتخصص أساسا وتتفوق فى الخضروات والمقات، والقليوبية فى الفواكه بخاصة والموالح بالأخص.. أما المنوفية فأقلها كثافة وتخصصا ولكنها تتقدم فى البطاطس وتركز على منتجات الألبان.

الفيوم

إقليم قائم بذاته زراعيًا مثلما هو مجنب على انفراد جغرافيًا.. بل لعله له شخصيته الزراعية التى لا تقل بروزًا عن إقليم المثلث العاصمى، إلا أنه نقيضه تماما من حيث أن هذا شديد التخصص ضيقه جدا وهذا شديد التنوع واسعه الى أقصى حد، الأول لا يكاد يتكرر فى كل مصر والثانى يكاد يلخص كل مصر.. والواقع أن الفيوم كما تختزل مصر جميعا فيزيوغرافيا وطبيعيًا، فإنها للسبب نفسه تختزلها زراعيًا: إنها «مصر الصغرى» زراعيًا مثلما هى طبيعيًا، وهذا بالدقة هو مفتاح شخصيتها كإقليم زراعى مستقل.

فبحكم التضاريس المتضاغطة والبيئة والتربيات المنوعة ثم الموقع المتوسط بين الشمال والجنوب، يكاد المركب المحصولى يمثل هرما مدرجا ومصغرا لهم مصر الأكبر، أخذًا من كل منطقة ببعض خصائصها ومحاصيلها المتخصصة.. فعند القاعدة تأتى رباعية المحاصيل الأساسية، عريضة كأعرض ما فى مصر، حيث تتسع لأربعة أخماس المساحة المحصولية ٨٠,٢ ٪ وكإيقاع مصر عموما، يأتى تراتب المحاصيل عاديًا ينحدر تباعًا من البرسيم الى الذرة القمح الى القطن، ولقد أتيج لنا من قبل أن نلاحظ أن الفيوم تمتاز دائمًا فى زراعتها بأنها دون المتوسطات السائدة فى منطقتها المحيطة وهى مصر الوسطى فى نسبة القطن، ولكنها أعلى

منها فى نسبة القمح، الا أن الفارق فى المساحة بين كل من البرسيم والذرة وبين كل من القمح والقطن ضئيل للغاية، فى حين أن الفارق بين المجموعتين كبير جدا، إذ تجاوز المجموعة الأولى ضعف المجموعة الثانية بسهولة، فالذرة ضعف القمح مساحة، والبرسيم نحو ثلاثة أمثال القطن إلا قليلا.

وتعود الذرة على حدة وبالتحديد من بين تلك الرباعية لتؤكد طبيعة الفيوم الاختزالية لخصائص مصر العامة، ففيها تجتمع فى قدر من التوازن والاعتدال كل رباعية الذرة النوعية المعروفة فى مصر، فهي تجمع بين الذرة الشامية التى تسود فى الدلتا وبين الرفيعة التى تسود فى الصعيد، وكما فى مصر الوسطى، تزيد نسبة الأولى على الثانية ولكن دون تطرف: ١٧,٤٪ مقابل ١٠,٢٪ على الترتيب.. ثم هى تجمع فى تقارب أيضا بين عروتى الذرة الصيفية والنيلية وإن تفوقت الأخيرة نوعا: ١٢,٦٪ مقابل ١٥٪، والواقع أن الفيوم معقل تقليدى للزراعة النيلية ليس فقط فى الذرة ولكن فى الأرز كذلك.

هذا المحصول الأخير لا يمثل مع ذلك سوى كسر ضئيل من المساحة، بصورة لاتكاد تشير الى وجود جغرافى بقدر ما تشير الى وراء تاريخى.. فنسبة الأرز هنا ٢,٧٪ فقط، غير أنها تظل بها منطقته الوحيدة الجديرة بالذكر فى كل مصر خارج شمال الدلتا، وهو هنا أيضا كما هو هناك «محصول برارى» وتربة ملحية قلوية وأوطى الكنتورات.. بل إنه بالنسبة الى سائر المحاصيل وترتيب نطاقاتها ليحتل من دلتا الفيوم الداخلية نفس موقع الأرز فى دلتا الوجه البحرى: الطرف الأقصى تجاه وقرب البحيرة أو البحر، ولكن على العكس من أرز الدلتا الصيفى، تنفرد الفيوم بأنها مركز الأرز النيلي الأساسى والوحيد فى مصر، تماما كما فى الذرة، وهذا ما يعود فيشير الى أن الفيوم دائما تأخذ من خصائص الوادى والدلتا بطرف وتحفظ فى الوقت نفسه بتفرداها، جامعة بذلك بين العمومية والخصوصية والاختزال والأصالة.

ذلك أيضا ما تشى به بقية محاصيل المنوعات بالإقليم، فهي على محدوديتها مساحة ٦,٦٪ تتعدد نوعيا، بحيث يأخذ كل نوع من مصر بطرف تقريبا، فالفول والحلبة والنباتات الطبية والعطرية تمثل جانب الصعيد الأوسط المجاور، ثم الأعلى من بعده، بينما يمثل الشعير والسودانى والسمنسم جانب هوامش الوادى والدلتا الفقيرة التربة، فى حين يمثل الكتان والبصل والقصب جانب قلب الوادى والدلتا الرطب القوى التربة.

غير أنها هى المحاصيل البستانية بالتأكيد، والفواكه وبالتحديد، التى تعبر أدق

تعبير عن شخصية الفيوم الزراعية، وعلى رأس هذه الفواكه يأتى المشمش والزيتون والعنب، تقابلها الطماطم فى الخضروات، ولكن يبقى مع ذلك أن نسجل أن المحاصيل البستانية فى الفيوم إحصائيا لا ترقى الى مستوى شهرتها تاريخيا وجغرافيا، فهي تبلغ ١٠,٥ ٪ فقط، أى فى حدود المعدل القومى لا أكثر، أتكون تلك الشهرة التقليدية تاريخية أكثر مما هي جغرافية، أى تشير الى الأخرى الى الماضى أكثر منها الى الحاضر؟

أيا ما كان، فمن الانصاف أن نسجل أن زراعة الفيوم تقليدية أكثر مما نتوقع، وربما مما ينبغى أيضا، ومن الزاوية الأخيرة، على أية حال، فهناك محاولة تخطيطية كبرى لتحويل الفيوم الى ضاحية بستانية للقاهرة الكبرى بالتوسع العظيم فى مساحة الخضروات والفواكه واستبعاد المحاصيل غير المجدية أو المواتية كالقطن، وقد بدأ الاهتمام بالفعل بطماطم الأسلاك الفائقة المحصول، كما تحوت الفيوم الى مركز هام من مراكز ثقل البصل مؤخرا... الخ.

تبقى كذلك فى الختام نقطة ضعف خاصة بارزة فى هذه الشخصية الفيومية - أو لعلها تختزل مصر فيها كذلك.. فمن المفارقات المثيرة أن متوسط محصول الفدان بالفيوم فى معظم المحاصيل تقريبا منخفض عن المتوسط المصرى إنخفاضا شديدا ومؤسفا، إذ يقل عنه غالبا ما بين أردب أو اثنين أو قنطار أو اثنين، وأحيانا أكثر، مقتربة فى هذا عادة من منطقة شمال الدلتا أو الجنوب الأقصى وذلك بحسب نوع المحصول.. وبذلك تقع القيوم دائما فى مؤخرة قائمة المحافظات أو على الأكثر فى وسطها، وقد كان هذا نتيجة مباشرة لمشكلة الصرف الخاصة التى تعانى منها الفيوم كواحة شبه داخلية.. وقد حلت هذه المشكلة مؤخرا بمشروع الريان، ولكن مازالت مشكلة متوسطات الانتاج قائمة.

ولعل هذا يضع تحفظا هاما على خصوبة الواحة، تلك التى توحى بها - بقدر ما تقنعها فيما يبدو - شهرتها الذائعة كحديقة فواكه ممتازة، على أن إنخفاض متوسطات الفدان قد لا يكذب الخصوبة بالضرورة تماما، فقد لا يعنى أكثر من أن القطاع الأكبر من الواحة المنخفض المنسوب الملحى التربة سييء الصرف هو وحده المسئول عن خفض المتوسط العام للمحافظة، فى حين أن القطاع الجيد الأعلى لا يقل خصوبة ولا متوسط عائد عن الأراضى المناظرة فى جنوب الدلتا مثلا.. ومن المحقق أن تصحيح الصرف بعد الريان سوف يصحح هذا الوضع غير الطبيعى ويؤكد هذا الفرض المنطقى.

شمال الصعيد

يضم النصف الجنوبي من الجيزة وكل بنى سويف والمنيا والنصف الشمالى من أسيوط أى حتى مدينة أسيوط نفسها وثنيتها النهرية البارزة.. استطالته البالغة واضحة، الأمر الذى يخلق داخله انحدارات محققة من الشمال الى الجنوب فى كل عناصر مركبه الزراعى تقريبا.. ولكن لأن هذا الانحدار تدريجى وثيد للغاية.. فانه لا ينسخ أو يجب وحدته الأساسية كإقليم متجانس بوجه عام. زراعيًا، يسوده النمط العادى التقليدى، ولكن مع إختلافات معينة عن سائر ممثلى النمط فى الصعيد، أى عن إقليم وسط الصعيد التالى.

ينعكس الاقتصاد التقليدى فى ارتفاع نسبة الرباعية القاعدية فى المركب الزراعى، وشدة ضالة المحاصيل البستانية، وفى الوقت نفسه شدة اتساع نطاق المنوعات، فالرباعية تتراوح بين ٧٧، ٨٣٪ أى حوالى أربعة أخماس المساحة المحصولية، فى حين لاتزيد المحاصيل البستانية على ٥ - ٧٪ فقط.. وبهذا تصل جملة المجموعتين الى ٨٣ - ٩٤٪ بالمقابل تتراوح نسبة المنوعات المتبقية داخل مدى واسع من ٦٪ الى ١٧٪.

تراتب الرباعية «صعيدى» نموذجى: الذرة أولا فالبرسيم فالقطن فالقمح، مع ملاحظة أن الذرة هنا لا تقتصر على الذرة الشامية كما فى الدلتا، ولكن تجمع بينها وبين الذرة الرفيعة وإن ظلت الأولى هى السائدة خارج كل مقارنة.. وعموما، فعلى عكس الفيوم ومعظم الدلتا، يبدأ البرسيم هنا يفقد مكانته للذرة، إشارة إلى تناقص أهميته فى مصر عموما بانتظام من الشمال الى الجنوب، بالإضافة أيضا إلى ضغط كثافة السكان فى الإقليم لا سيما كلما اتجهنا جنوبا. والواقع أن البرسيم فى أكثف قطاعاته بالإقليم لا يبلغ المعدل القومى إلا بالكاد، فى حين يتجاوز الذرة معدله القومى بكثير حتى فى أقل قطاعاته كثافة.

والشئ نفسه يقال عن القطن والقمح، فالأخير لا يحقق المعدل القومى إلا بصعوبة بينما يتخطاه الأول بكل سهولة، وهكذا بينما تأتى الذرة المحصول الأول والأكبر، يأتى القمح الأخير والأصغر.. ولا تقل نسبة الذرة عن ضعف نسبة القمح، وقد تصل الى ثلاثة الأمثال، بينما يتراوح مجموعهما معا كحبوب بين ٣٨٪، ٤٣٪، أى دون نصف المساحة المحصولية بكثير قطاعا، ولعل ارتفاع نسبة القطن هى المسئولة عن ذلك.. ورغم تواضع مكانة القمح هكذا فى الرباعية.. لا سيما بالقياس إلى جاره المباشر القطن، فلنتذكر أن كلا المحصولين على السواء له هنا ميزة

مناخية وتوطن تقليدى عريق وشهرة خاصة بالجودة النوعية والانتاجية.. والواقع أن جنوب الإقليم فى المنيا وشمال أسيوط بوجه خاص هو نطاق القطن متوسط التيلة الشهير فى قلب الصعيد، ونطاق قمحه الصعيدى الجيد أيضا.

يبقى فقط أن نرصد انحدارات عناصر الرباعية على محور الإقليم من الشمال إلى الجنوب، البرسيم وحده هو الذى يتناقص باطراد كلما اتجهنا جنوبا، أما الذرة والقطن والقمح فتتزايد وإن بغير اطراد صارم دائما، فالذرة والقمح تنخفض نسبتهما انخفاضاً طفيفاً فى المنيا، بينما يبلغ فيها القطن قمته ثم يهبط بعدها نوعاً فى أسيوط، وفى المحصلة فإن نسبة الرباعية ككل تسجل قمته فى بنى سويف ٨٣٪، ثم تتنوع بعدها قليلاً تجاه الجنوب.

أما عن المحاصيل البستانية المتواضعة المساحة عموماً فتقل بوضوح كلما اتجهنا جنوباً داخل الإقليم، على أن الطريف أن الميزان البستانى يبدى انحيازاً أوضح للفواكه على حساب الخضروات، ففى بنى سويف لا تتفوق الخضروات على الفواكه إلا تفوقاً ضئيلاً، بينما تزيد نسبة الفواكه (بما فيها المقات) على الخضروات فى كل من المنيا وأسيوط وإن بهامش ضيق بطبيعة الحال.

أخيراً فلعل محاصيل المنوعات هى ما يمنح الإقليم طابعه المميز، ليس فقط بتوسعها البالغ بحيث تفوق المحاصيل البستانية بكثير ولكن أيضاً بأنواعها وشدة تركّزها فى نوع بعينه، فهى أولاً تكاد فى مجموعها تعادل القطن مساحةً، وتتفوق بالطبع على القمح، وقد تعادل أضعاف المحاصيل البستانية، ثم هى ثانياً تزداد فى نسبتها قطعاً كلما اتجهنا جنوباً، من حوالى ١٠٪ فى بنى سويف إلى نحو ١٧٪ فى المنيا وأسيوط، ثم إن نصفها، ثالثاً، للقول وحده عادةً.. والواقع أن الإقليم يكاد يتفق مع، أو يطوى، صلب نطاق الفول الصعيدى الشهير، حيث تأتى المنيا أيضاً قلبه وقمته، فنسبة الفول فى بنى سويف ٥,٧٪، ترتفع فى المنيا إلى ٨,٣٪ أى أكثر من الحاصل البستانية مجتمعة، ولكنها تعود فتهدل إلى النصف فى أسيوط، ٤,٤٪.

ثم إلى الفول تضاف تشكيلة خاصة ولكنها مبعثرة من المحاصيل الصغيرة أهمها فى الجيزة بعض السودانى والقصب، وفى المنيا القصب (القصب المنيوى الشهير رغم ضآلة مساحته حالياً، ٣,٥٪) والثوم (١٠,٣٪، «عاصمة الثوم») وفى أسيوط العدس (٥,٢٪ أى أكثر من المحاصيل البستانية قليلاً) ثم النباتات الطبية والعطرية.

وسط الصعيد

يضم النصف الجنوبي من أسيوط وكل سوهاج، وهو كإقليم شمال الصعيد ينتمى زراعيًا إلى النمط العادي التقليدي، ولكن بدرجة أقوى نوعًا. وإلى جانب توطن نظام الحياض هنا إلى وقت قريب، فلعل كثافة السكان هي منبع التفرقة بين الإقليمين، فهي هنا فائقة حقا، لا سيما في سوهاج التي تسجل ذروة الكثافة في مصر الريفية الآن، أي بإستبعاد محافظتي العاصمة الجيزة والقليوبية، من ثم اتخذ المربك الزراعي انعطافة معاشية غذائية حادة، والإقليم في هذا إن لم يوشك أن يناظر نطاق جنوب الدلتا فإنه يذكر به بقوة، حيث كانت المنوفية بالتحديد ولفترة طويلة أكثر محافظات مصر سكانا إلى أن رجحتها سوهاج مؤخرًا.

والحق أن الإقليم يمثل قطاعا من الانقطاع بل ومن الانقلاب الصغير في اندحارات معظم الاتجاهات الزراعية المختلفة في الصعيد ابتداء من محاصيل الرباعية إلى مجموع الرباعية إلى المحاصيل البستانية وحتى المنوعات، وهذا كله ما يؤكد تفرده كإقليم مستقل عن إقليم شمال الصعيد على وجه التحديد والتخصيص.

فمن جهة تسجل الرباعية القاعدية ذروتها في مصر، حيث تتناهن ٨٠٪ في جنوب أسيوط، تطفر إلى نحو ٩٠٪ في سوهاج ٨٩,٤٪ وضمور المحاصيل البستانية بعد هذا، وحتى محاصيل المنوعات، حتمية مفروغ منها.. ثم يختلف تراتب الرباعية عن إقليم شمال الصعيد في عودة القمح إلى التفوق على القطن أولا، ثم ثانيا في بلوغ الذرة ذروة كثافته في الصعيد بل في مصر جميعا مع تحوله أساسا إلى الذرة الرفيعة، ثم ثالثا وأخيرا في بلوغ الحبوب عموما ذروة كثافتها في الصعيد ومصر كذلك.. وثالثتها جميعا، سيلاحظ أعراض الضغط السكاني والاقتصاد المعاشي الذي شخصنا.

فبينما يواصل كل من الذرة والقمح اتجاه التزايد والارتفاع الذي بدأه في الإقليم السابق لیتابعه في الإقليم التالي، ينعكس اتجاه كل من البرسيم والقطن، فأما البرسيم فبدلا من أن يواصل اتجاه انخفاضه المعهود نحو الجنوب، يشذ فيرتفع قليلا على غير المتوقع في سوهاج (١٧,٧٪ في أسيوط مقابل ٢١,٢٪ في سوهاج) ربما تحت تأثير تقاليد بقايا نظام الحياض أو تطامن كثافة الفول.. أما القطن فيهبط هبوطا ملحوظا من ١٦,٢٪ في أسيوط إلى ١٣,٥٪ في سوهاج، ولئن ظل القطن بذلك فوق المعدل القومي، فإنه هنا يمثل آخر أو نهاية نطاق القطن المصري كله قبل أن يتلاشى في الجنوب الأقصى.

على العكس الذرة، إذ يتابع ارتفاعه الى ذروته الصعيدية والمصرية جميعا بالغا ٣٣,٩٪ فى سوهاج ، أى ثلث المساحة المحصولية ومعادلا بذلك أيضا مجموع البرسيم والقطن تقريبا ٣٤,٧٪ بل وكذلك المعدل القومى لمجموع الذرة والقمح معا.. وإذا كان الاقليم قمة مصر فى كثافة الذرة.. فانه كذلك قمة سيادة الذرة الرفيعة بل إقليمها الحقيقى الوحيد فى البلد، حيث تبلغ نسبته أكثر من ثلاثة أرباع مجمل الذرة (٢٥,٦٪ من مجموع ٣٣,٩٪) بينما تهوى الذرة الشامية الى الربع فقط، وهو وضع انقلابى لا نظير له قط فى إقليم شمال الصعيد ذاته، وكالذرة يفعل القمح فى اتجاهه، فيغطى خمس المساحة مسجلا ٢٠,٨٪ أى ثالث أكتف محافظة فى القطر بعد الجنوب الأقصى، وفى المحصلة يبلغ المحصولان معا ٥٤,٧٪ أى أكثر من نصف المساحة المحصولية، وهذه أعلى نسبة للحبوب فى أى إقليم فى مصر بلا استثناء (المعدل القومى ٣٣,٣٪).

النتيجة النهائية طبعاً تورم حجم الرباعية الى حد لا نظير له فى مصر كذلك، ٨٩,٤٪ فى سوهاج أى تسعة أعشار المساحة المحصولية، وأكثر من المعدل القومى بنحو ٢٠ درجة أى بنحو الخمس، بالمقابل تتقزم المحاصيل البستانية الى ٣,٣٪، وهى أدنى نسبة فى مصر جميعاً، أدنى حتى من الجنوب الأقصى، كذلك تمثل المنوعات ٧,٣٪ انخفاضاً حاداً بين قمة الإقليم السابق ١٦ - ١٧٪، والإقليم التالى (١٣,٦٪) وفى القطاع السوهاجى من الإقليم تتألف هذه المنوعات من الفول (٢,٦٪)، والبصل ٢,٢٪، والشعير ٠,٨٪ كصنف أول.. تليها الحبة ٠,٥٪، فالقصب ٠,٤٪، فالسودانى ٠,٢٪ ثم العدس والسمسم والحمص ٠,١٪ لكل.

الجنوب الاقصى

هو الإقليم - النمط أو النمط - الإقليم، بمعنى أنه وحده يشكل نمطاً كاملاً برمته من أنماط الزراعة المصرية.. وهو فى هذا صنو نفسه فقط ولا مثيل له فى سائر مصر، ثم هو من أشد الأقليم تجانساً فى داخله بمثل ما هو من أشدها تبلوراً وتميزاً عن خارجه، شأنه فى هذا شأن إقليم شمال الدلتا أو المثلث العاصمى، إنه إقليم متفرد متوحد فى مصر.. على أن تفرد هذا أقرب نوعاً الى الجانب السلبي، بمعنى أنه إقليم متدهور فقير نسبياً فى كل شىء تقريباً.. فهذا الإقليم «القطبى» كما هو حدى فى الموقع، حدى فى التربة والمناخ والظروف البشرية.. وبالتالي فى الزراعة، خاصة فى أسوان.

ففضلاً عن انخفاض عائد الفدان فى معظم المحاصيل أحياناً الى ذيل القائمة ربما باستثناء القصب أحياناً وبعض القطن مؤخراً، فإنه المركب الزراعى كله ينقلب

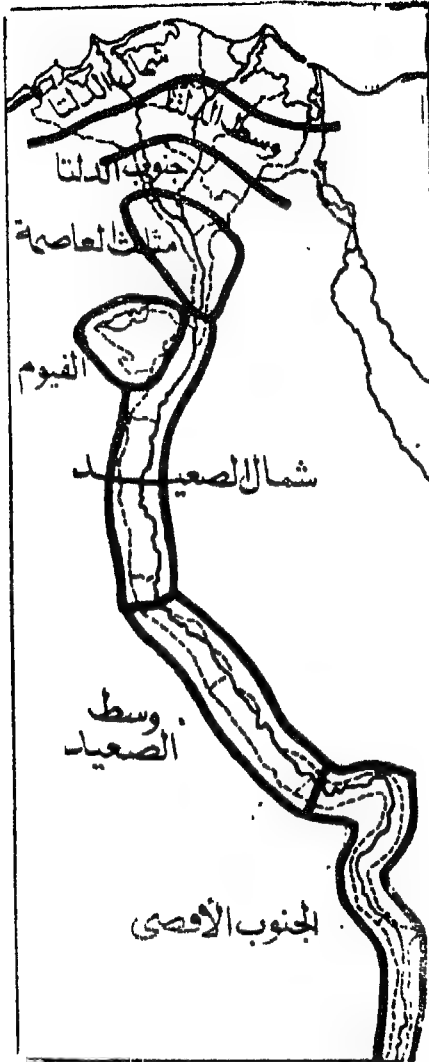
على رأسه بل وعلى نفسه أيضا، أى ينقلب مرتين، مرة جغرافيا ومرة تاريخيا، ذلك أنه لا يبتعد فقط عن التركيبة القومية السائدة فى الزراعة المصرية ابتعادا جذريا، ولكنه أيضا قد أبدى فى العقدين الأخيرين ثورة زراعية محلية صغيرة ولكنها كاملة ابتعد بها عن مركبه الزراعى المألوف فى الماضى.

المحصول	قنا				أسوان			
	١٩٥٧		١٩٧٥		١٩٥٧		١٩٧٥	
	بالفدان	%	بالفدان	%	بالفدان	%	بالفدان	%
مساحة المحافظة								
المزروعة	٣٥٥٤٩٠	-	٣٠٩٣٦٩	-	١٠٧٠٩٣	-	٨٥١١٢	-
الذرة	٦٧٧٧٠	١٩,١	١٦٥٠٩٤	٥٣,٣	٢١٥١٣	٢٠,١	٤٢٩٩٢	٥٠,٥
القمح	٧٣٧٨٠	٢٠,٧	١١٧٠٠٩	٣٧,٨	٢٠٢٧٩	١٨,٩	٣٤١٦٥	٤٠,١
الشعير	٢٠٣٧٣	٥,٧	٣٢٦٧	١,٠	١٥٥٢١	١٤,٥	١٩٠٢	٢,٢

فكما يتضح من الجدول السابق، الذى يعطى النسب المئوية لحاصيل الحبوب الثلاثة فى سنتى ١٩٥٧، ١٩٧٥ وذلك من المساحة المزروعة (وليس من المساحة المحسوبة) حدث تغير جذرى يصل الى حد الانقلاب.. ففى ١٩٥٧ كان كل من الذرة والقمح يدور فى حدود خمس المساحة المزروعة فى كلتا المحافظتين، أما الشعير، وان كان ضئيلا فى قنا، فانه كان يصل الى نحو سدس المساحة المزروعة فى أسوان، ولم يكن يقل بذلك كثيرا عن القمح (١٤,٥٪ مقابل ١٨,٩٪ على الترتيب). وبهذا كانت المحافظتان أقل أقاليم مصر فى نسبة الذرة والقمح، بينما كان جنوب الاقليم فى أسوان يعد أعلى مناطق الشعير فى مصر، الى حد أن الشعير فيها كان يحل فعلا محل القمح تقريبا والذرة نوعا.

الآن قارن ١٩٧٥، لقد إختفى الشعير عمليا من الجنوب الأقصى (١٪ فى قنا، ٢,٢٪ فى أسوان) أما الذرة فقد ارتفعت فيه من خمس المساحة المزروعة الى أكثر من نصفها (٥٣,٣٪ فى قنا، ٥٠,٥٪ فى أسوان) أى أكثر من تضاعف، والقمح بدوره ارتفع من خمس المساحة المزروعة الى نحو الخمسين ٣٧,٨٪ فى قنا، ٤٠,١٪ فى أسوان.. أى تضاعف تقريبا.. بهذا وبذاك أصبح كل من الذرة والقمح أضعاف الشعير عشرات المرات بعد أن كان أربعة أمثاله فقط فى قنا ومثله مرة ونصف المرة فقط فى أسوان.. لقد حلت الذرة والقمح اليوم محل الشعير التقليدى

فى الجنوب الاقصى، وبعد أن كان هذا أقل أقاليم مصر فى كثافة الذرة والقمح وأعلىها فى كثافة الشعير، انقلب الوضع تماما فأصبح أعلى أقاليم مصر فى كثافة الذرة والقمح وأقلها فى كثافة الشعير.



شكل ٣ - أقاليم مصر الزراعية

هذا تاريخيا ، أما جغرافيا فان الإقليم اليوم يستقل فى ملامحه الزراعية تماما عن سائر أقاليم مصر . فلا قطن عمليا ولا برسيم تقريبا . وعلى النقيض هناك أعلى نسبة بمصر من القمح بلا استثناء ولا تحفظ ، ومن الذرة باستثناء وسط الصعيد . لارباعية تقليدية بالتالى ، وإنما ثنائية حبوب فقط. ولكن فوق الجميع يأتى القصب ، ليصبح الإقليم جوهريا مملكة القصب وإقليم ثلاثية القصب - الذرة - القمح . ولأنه الإقليم - النمط أو النمط - الإقليم كما بدأنا ، فلا حاجة بنا إلى أن نكرر هنا فى باب الإقليم ما سبق أن فصلناه من قبل تحت باب النمط . حسبنا أن نلخص فنقول إنه إن لم يكن أشد أقاليمنا الزراعية تفردا وتبلورا ، فانه من أشدها بالقطع . إنه قطبنا الجنوبى الذى يناظر فى هامشيته وتباينه قطبنا الشمالى فى إقليم شمال الدلتا .

الفصل السابع عشر التجانس العمرانى

الغطاء البشرى

والان ماذا عن الانسان ؟ هل يتفق هو الآخر مع مبدأ التجانس والتدرج الأساسى فى مورفولوجية مصر ؟ أيرسم النيل خريطة الحياة - أعنى السكان ، بما فيها المدن والقرى - أيضا ؟ ان نظرة إلى خريطة توزيع السكان أو كثافة السكان فى مصر جديدة بأن تضع أيدينا على حقيقة جذرية كأنها القانون : إن النيل ليس فقط مانح الحياة فى مصر ولكنه أيضا موزع الحياة على وجهها . إنه ، إن صح التعبير ، «جغرافى» مصر الأول ولا نقول الأوحد . فالغلاف البشرى عندنا يبدو وكأنه غطاء فصله النيل على قد مصر تماما ، شكلا وموضوعا ، جملة وتفصيلا ، ونبادر على الفور لنستدرك أن هذا لا يعنى أن النيل هو العامل الوحيد فى تفسير توزيع السكان ، فهناك عوامل أخرى عديدة طبيعية وبشرية ، اقتصادية واجتماعية وحتى تاريخية .. الخ ، ولكن النهر يظل يكمن خلفها غالبا مباشرة وغير مباشرة ، وهو وحده العامل المفتاح والمسيطر .

درجة التجانس

ولننظر أولا إلى الخريطة نتحسس تضاريس الغطاء البشرى على وجه مصر (١). خريطة كثافة السكان فسيفسائية بطبيعتها ، مليئة بالفروق المحلية والتباين المتجاور الذى قد يصل كثيرا إلى حد التنافر ، وهناك اختلافات محلية وإقليمية هامة وكثيرة فى توزيع الكثافة فى مصر وإن كان بعضها من صنع خداع الارقام ، ومع ذلك فانها لا تبتعد بها كثيرا عن التجانس العام او النسبى .

(١) جمال حمدان ، نمو وتوزيع السكان فى مصر ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ١٥ - ٢٠ .

مقياس هذا كله منهجيا هو معامل التجانس Coefficient of uniformity ، وهو كما سبق شكل آخر من مقياس «الانحراف المعياري standard deviation» الا انه أكثر تبسيطا ، فهو مجموع ابتعادات ارقام كثافات الوحدات الإدارية في الاقليم عن المتوسط العام لكثافة ذلك الاقليم مقسوما على عدد تلك الوحدات ، ثم منسوبها منويا إلى هذا المتوسط الاخير ، وقد انتخبنا للتحليل والمقارنة هنا تعدادى ١٩٤٧ ، ١٩٧٦ ، ولنبدأ بمصر الوادى عامة ، اى باستبعاد الصحارى ، كما يفعل الجدولان التاليان .

١٩٤٧

المنطقة	الكثافة / كم ^٢	الابتعاد
محافظة القاهرة	١١٧٠٤	١١١٦٤ +
محافظة الاسكندرية	١٢٩١٠	١٢٣٧٠ +
محافظة القناه	٧٠٧	١٦٧+
محافظة السويس	٣٤٩	١٩١ -
محافظة دمياط	٢٤٨٢٩	٢٤٢٨٩ +
مديرية البحيرة	٢٦٩	٢٧١ -
مديرية الغربية	٣٣١	٢٠٩ -
مديرية المنوفية	٧٣٤	١٩٤ +
مديرية الدقهلية	٥٣٨	٢ -
مديرية الشرقية	٢٧٢	٢٦٨ -
مديرية القليوبية	٧٢٦	١٨٦ +
مديرية الجيزة	٧٨٩	٢٤٩+
مديرية بني سويف	٥٧٢	٣٢ +
مديرية الفيوم	٣٧٧	١٧٣ -
مديرية المنيا	٥٢٠	٢٠ -
مديرية أسيوط	٦٧٥	١٣٤+
مديرية جرجا	٨٣٣	٢٩٣ +
مديرية قنا	٦٠٧	٦٧+
مديرية أسوان	٣٣١	٢٠٩ -
مصر الوادى	٥٤٠	٥٠٤٨٨
معامل التجانس	—	% ٤٩٢

المحافظة	الكثافة / كم ^٢	الابتعاد
القاهرة	٢٣٧٣٧	٢٢٦٩١ +
الاسكندرية	٨٦٥	١٨١ -
بورسعيد	٣٦٤٢	٢٥٩٦ +
الاسماعيلية	٢٤٤	٨٠٢ -
السويس	١١	١٠٣٥ -
البحيرة	٢٤٩	٧٩٧ -
كفر الشيخ	٤٠٨	٦٣٨ -
الغربية	١١٨١	١٣٥ +
دمياط	٩٤٦	١٠٠ -
الدقهلية	٧٨٧	٢٥٩ -
الشرقية	٦٢٧	٤١٩ -
القليوبية	١٦٧٢	٦٢٦ +
المنوفية	١١١٧	٧١ =
الجيزة	٢٣٩٦	١٣٥٠ +
بنى سويف	٨٣٩	٢٠٧ -
الفيوم	٦٢٤	٤٢٢ -
المنيا	٩٠٩	١٣٧ -
أسيوط	١١٠٨	٦٢ +
سوهاج	١٢٤٤	١٩٨ +
قنا	٩٢٢	١٢٤ -
أسوان	٩١٤	١٣٢ -
مصر الوادى	١٠٤٦	٣٢٩٨٢
معامل التجانس	—	% ١٥٠

واضح ان قيمة معامل التجانس فى التاريخين مرتفعة بشدة اذ تزيد على اصل متوسط الكثافة القومى المنسوبة إليه كثيرا او قليلا ، والسبب انها منتفخة فى الواقع بكثافات محافظات المدن الكبرى القاهرة والاسكندرية والقنال التى تمثل مستوى من الكثافة يختلف جذريا عن مستوى «المديريات» قديما او محافظات الأقاليم الريفية او العادية حاليا ، ولهذا فان دلالتها الاقليمية محدودة نوعا . غير انها بالمقابل ، ذات دلالة بالغة تاريخيا .

فتطوريا ، نستطيع ان نرى ان نسبة معامل التجانس فى كثافة سكاننا قد هبطت هبوطا عظيما من ٤٩٢٪ فى ١٩٤٧ إلى ١٥٠٪ فى ١٩٧٦ ، اى من نحو خمسة امثال اصل المتوسط القومى إلى مثله مرة ونصف المرة فقط ، والمعنى هو اتجاه محقق وساحق نحو المزيد من التجانس او التجنيس ، وبعبارة أخرى ، لقد قلت فروق الكثافات الاقليمية وخفت حدتها وتقاربت مستوياتها مع الزمن ومع زيادة السكان .

بصيغة رقمية ادق ، انخفضت نسبة التباين فى كثافة السكان إلى دون الثلث بعد ان زاد عدد السكان نفسه إلى نحو الضعف (او من ١٩٠٢٢٠٠٠ سنة ١٩٤٧ إلى ٣٨٢٢٨٠٠٠ سنة ١٩٧٦) . اى ان توزيع السكان مكانيا اتجه نحو المزيد من التجانس والمساواة مع نموهم حجما ، والعلاقة من ثم طردية مؤكدة بين كثافة السكان ودرجة تجانس هذه الكثافة .

وهذا الاتجاه الحاسم نحو المزيد من التجانس فى توزيع كثافة السكان على المستوى القومى يصدق بدرجات متفاوتة على المستوى الاقليمى . فرغم انه غير واضح فى الدلتا ، فانه قاطع فى الصعيد . فكما يوضح الجدول التالى بعد قليل ، انخفضت نسبة معامل التجانس فى الصعيد من ٢٤٪ فى ١٩٤٧ إلى ١٢٪ فى ١٩٧٦ اى إلى النصف . اما فى الدلتا فانها ارتفعت من ٤١٪ إلى ٥٢٪ ، غير انها زيادة محدودة نوعا ، ومن الممكن اجمالا ان نقول ان الغطاء البشرى فى مصر ، ذلك الذى يشبه بقعة زيت واحدة متصلة ، سميكة وغلظية ، ممدودة ومتجانسة ، يزداد تجانسا كلما زاد كثافة على الايام .

وعلى العموم ، فلعل هذا كله يقترب بنا فى الواقع من قانون راتزل المعروف فى كثافة السكان ، ومؤداه ان كثافة السكان حين تزيد عن الحد وتبلغ حد الافراط فانها من فرط طفحها تفرم كل المناطق بغلظة تطمس الفروق الاصلية فى معادنها وامكانياتها الدفينة (١) ، فنتقارب كثافات المناطق المختلفة وتتشابه مؤلفة غطاء متجانسا سميكا غليظا ولكنه صفيق غير حساس ، لا يعكس جوهر قدرات التحميل الكامنة ولا يعبر عنها بقدر ما يعبر عن الطفح السكاني الشامل والغامر ، ولا جدال ان كثافة السكان فى مصر قد بلغت هذا الحد ، ان لم تكن قد تجاوزته بكثير حقا . اذا انتقلنا الان من المستوى القومى إلى المستوى الاقليمى ، فحتى تكون المقارنة صحيحة ومنصفة لابد ان نستبعد محافظة القاهرة من كلا الوجهين

(1) F. Ratzel, Anthropogeographie vol . II , P 240

البحرى والقبلى ، كما يحسن كذلك استبعاد محافظات الاسكندرية والقنال من الدلتا ، وسنلاحظ على الفور كيف ينخفض مستوى نسب معامل التجانس انخفاضاً عظيماً ويختلف جذرياً نتيجة لهذا الاستبعاد ، هذا مايقدمه الجدول التالى على مختلف هذه الاسس .

المنطقة	المساحة بالكم ٢	السكان ١٩٤٧			السكان ١٩٧٦		
		التعداد	الكثافة كم ٢	التجانس %	التعداد	الكثافة كم ٢	التجانس %
الدلتا (عدا القاهرة والاسكندرية والقناه)	٢١,٧٥٣	٨,٢٤١,٠٠٠	٣٨٠	٤١	١٥,٥٤٠,٠٠٠	٧١٤	٥٢
كل الدلتا (عدا القاهرة)	٢٢,٤٧٩	٩,٥١٣,٠٠٠	٤٢٣	٩	١٨,٦٦٧,٠٠٠	٨٣٠	٩
الصعيد (عدا القاهرة)	١٢,١٥٦	٧,١٩٨,٠٠٠	٥٩٢	٢٤	١٢,٦٧٠,٠٠٠	١٠٤٢	١٢
مصر (كل الودى بالقاهرة)	٣٤,٨١٤	١٨,٨٠٢,٠٠٠	٥٤٠	٤٩٢	٣٦,٤٢١,٠٠٠	١٠٤٦	١٥٠

الحقيقة البارزة على الفور هي ان الصعيد اكثر تجانسا فى كثافته من الدلتا .
ففى ١٩٤٧ ، حين كان متوسط كثافة الصعيد ككل وعلى حدة ٥٩٢ نسمة مقابل ٣٨٠ أو ٤٢٣ للدلتا ، كان معامل التجانس فى الاول ٢٤٪ مقابل ٤١٪ فى الثانية ،
اى ان مجموع الابتعاد عن متوسطها فى الدلتا كان نحو ضعف مثيله فى الصعيد ، وفى ١٩٧٦ ازداد الصعيد تجانسا على تجانس ، حيث هبطت نسبة معاملته إلى النصف ، او من ٢٤ ٪ إلى ١٢ ٪ اما الدلتا فعلى العكس زاد تباين الكثافة فيها نوعا ، اذ ارتفعت النسبة من ٤١٪ إلى ٥٢٪ . ولكن المعنى فى الحالين واحد ، وهو ان فى الدلتا مناطق شديدة الكثافة واخرى شديدة التخلخل ، فى حين يسود الصعيد توازن وتقارب عام فى مستوى الكثافة . فلماذا ؟
السبب الأساسى وراء هذا أن الصعيد ضيق محدود المساحة صارم الحدود

لا يعرف مناطق هامشية أو انتقالية بين الارض السوداء والصحراء تتدرج فيها الكثافة ، اما الدلتا فتضم نسبة كبيرة من الاراضى البور وشبه البور فى الشمال ، وشبه الصحراوية بل والصحراوية فى الشرق والغرب ، بحيث تنخفض فيها الكثافات بشدة ان لم تقع خارج المعمور والمزروع تماما .

اضف إلى هذا ان الصعيد اكثر تجانسا فى ظروفه الطبيعية ، فبحكم ضيقه الشديد ، ما من رقعة فيه تبتعد عن النهر اكثر من عدة كيلومترات او اميال على الاكثر ، وكل قطاعاته تقع على النهر مباشرة ، ولذا فلا فروق هامة فى امكانيات الري رغم تخلف جيب مديد من الري الحوضى فى جنوبه إلى وقت قريب . كذلك فان الصرف سهل ومباشر على النهر على امتداد قطاعاته . اما الدلتا فتختلف فيها امكانيات الري والصرف ، وكذلك نسبة الملوحة والقلوية ، ما بين الشمال والجنوب وما بين القلب والأطراف ، اختلافا شديدا .

مستوى الكثافة

وهذا ما ينقلنا منطقيا إلى مستوى الكثافة نفسه . هنا نجد ان الصعيد ليس فقط اكثر تجانسا من الدلتا ، ولكن ايضا اعلى بكثير فى متوسط الكثافة ، بل انه ليأتى دائما او حتى قريب ومتوسط كثافته اعلى من متوسط مصر وادى النيل كلها ، فى حين تاتى الدلتا دائما دون هذا المتوسط بكثير ففى ١٩٤٧ ، حين كان متوسط كثافة مصر وادى النيل عموما ٥٤٠ نسمة للكيلو ، ومع استبعاد محافظة القاهرة مساحة وسكانا من كلا الوجهين ، كان متوسط الكثافة نحو ٤٢٣ فى الدلتا مقابل ٩٢ فى الصعيد ، اى ان كثافة الدلتا لم تزد على ٧١٪ من كثافة الصعيد (تنخفض إلى ٦٤٪ اذا استبعدنا الاسكندرية ومحافظات القنال من حساب الدلتا) .

وفى ١٩٧٦ ، حين بلغ متوسط كثافة مصر وادى النيل ١٠٤٦ نسمة ، جاء متوسط كثافة الدلتا ٨٣٠ مقابل ١٠٤٢ للصعيد ، اى ان كثافة الدلتا لم تعد ٧٩٪ من متوسط الصعيد (تنخفض إلى ٦٨٪ اذا استبعدت الاسكندرية ومحافظات القنال) الصعيد لاشك اذن اكثر اكتظاظا بالسكان من الدلتا ، والدلتا لاتعدو فى المتوسط ثلاثة ارباع إلى اربعة اخماس متوسط كثافة الصعيد ، تهوى إلى الثلثين اذا استبعدنا الاسكندرية ومحافظات القنال .

ولقد تبدو هذه النتيجة مفاجئة بعض الشيء بالنظر إلى شهرة الدلتا التقليدية

والفائقة فى خصوصيتها وغناها وتعدد مواردها ، لاسيما وأن الرى الحوضى خضرم طويلا فى قطاع كبير من الصعيد . لكن الذى يفسر هذا ان الصعيد الاعلى منسوبيا ، لايعرف مشكلة الملوحة ،والقلوية التى يعانى منها شمال الدلتا ، كما انه يجد ريه وصرفه بسهولة نسبيا ، على عكس الدلتا التى تتفاقم فيها مشكلة الصرف، خاصة فى اسفلها . ايضا ربما كان لانخفاض مستوى المعيشة فى الصعيد عنه فى الدلتا دور فى رفع كثافة الاول ، واخيرا ولكن ليس آخر بالتاكيد كماسنرى توا فان هناك الفارق بين الوجهين فى نسبة المزدوع والمعمور إلى المساحة الكلية فى كل منهما .

على ان هذا الفارق الاخير بالذات ، ان فسر جزءا من تفوق الصعيد فى الكثافة، فانه ايضا يذهبنا إلى ان جزءا من تفوق الصعيد هذا انما هو وهمى مفتعل لان اساس المقارنة الاحصائية بينهما ليس موحدًا تماما فادخال جزء كبير من البور والصحراء اى شبه الفراغ العمرانى فى حساب كثافة الدلتا يضخم من مساحتها الكلية ويحسب عليها ، ولكنه يخفض من متوسط كثافتها العامة بحيث يبدو اقل من الحقيقة ، وبالتالي دون متوسط الصعيد بدرجة اكبر مما ينبغى .

ولو اننا استبعدنا من حساب الكثافة الصف الأول ، وربما الثانى ايضا ، من مراكز شمال الدلتا المتاخمة والموازية للساحل ، ومعظمها فراغ ، لارتفع متوسط كثافة الدلتا إلى قرب متوسط الصعيد ، وان لم يرق إلى مثله ، ولبدا الغلاف السكانى الاساسى للدلتا وبالتالي لمصر جميعا ،وهو إلى حد او اخر اكثر تجانسا او بالدقة اقل تنافرا فى توزيعه عما توحى به الارقام الخام .

وهذا كله مايفسر بعض الحقائق التى تبدو متعارضة او متناقضة إلى حد ما فى المقارنة بين الوجهين ، كما يفرض علينا بعض التعديلات والتحفظات فى افكارنا السابقة او المسبقة عن اوزانهما النسبية ، والجدول الاتى يلخص الموقف ويقدم مادة لتحليله ، مع ملاحظة ان كل النسب المئوية به منسوبة إلى مجموع مصر وادى النيل اى باستبعاد الصحارى.

السكان ١٩٧٦			السكان ١٩٤٧			المساحة		المنطقة
العدد			العدد			كيلومتر مربع		
الكثافة	%	نسمة	الكثافة	%	نسمة	%		
٧١٤	٤٢,٦	١٥,٥٤٠,٠٠٠	٣٨٠	٤٣,٨	٨,٢٤١,٠٠٠	٦٢,٥	٢١,٧٥٣	الدلتا
								(عدا القاهرة
								والاسكندرية والقناه)
٨٣٠	٥١,٣	١٨,٦٦٧,٠٠٠	٤٢٣	٥٠,٥	٩,٥١٣,٠٠٠	٦٤,٥	٢٢,٤٧٩	كل الدلتا
								(عدا القاهرة)
١٠٤٢	٣٤,٧	١٢,٦٧٠,٠٠٠	٥٩٢	٣٨,٣	٧,١٩٨,٠٠٠	٣٤,٩	١٢,١٥٦	الصعيد
								(عدا القاهرة)
١٠٤٦	١٠٠,٠	٣٦,٤٢١,٠٠٠	٥٤٠	١٠٠,٠	١٨,٨٠٢,٠٠٠	١٠٠,٠	٣٤,٨١٤	مصر
								(كل وادى النيل بما فيه
								القاهرة)

واضح ان الدلتا اكبر مساحة وسكانا من الصعيد ولكن من الواضح أكثر ان التفوق هنا فى السكان اقل مما يتناسب مع التفوق فى المساحة . فباستبعاد محافظة القاهرة من الطرفين ، تبلغ الدلتا نحو ثلثى مساحة مصر وادى النيل ويبلغ الصعيد الثلث فقط ، ومع ذلك لا تضم الدلتا فى اوسع ابعادها اكثر من نصف سكان وادى النيل وبصيغة اخرى ، لاتزيد مساحة الصعيد بالنسبة إلى الدلتا على ١٤ر٥% اى اكثر قليلا من النصف ، ولكنه كان يعادل ٦٥ر٧% من سكانها اى ثلاثة الارباع فى ١٩٤٧ ، وان هبط إلى ٦٧ر٩% فى ١٩٧٦ الذى يفسر هذا بالطبع هو تفوق الصعيد فى متوسط الكثافة ، فهو يحد ويقل من تفوق الدلتا المطلق ، اذ يعنى ان غناها فى السكان والموارد اقل من ان يتناسب مع مساحتها وامكانياتها .

نمط الكثافة

الصعيد

اذا انتقلنا الان إلى نمط توزيع الكثافة ، بادئين بالصعيد الخطى الاكثر كثافة وتجانسا ، وجدناه يقسم نفسه بسهولة تلقائيا وتقليديا إلى ثلاثة قطاعات من الكثافة : أسوان ، قنا - سوهاج - اسيوط - ، المنيا - بنى سويف - الجيزة + الفيوم . والفروق بين هذه القطاعات اقل حدة بكثير من مثيلاتها فى الدلتا ، والواقع

انها تزداد تلطفا ولانقول طمسا مع ارتفاع الكثافة العام عبر العقود المتعاقبة بل ان القطاع الاول منها فى الجنوب الاقصى تلاشى فعلا واندغم بالتدرج فى القطاع الثانى ، فما عاد لدينا الان فى الصعيد كله سوى قطاعين اثنين فقط .

القطاع الجنوبى

لا مفر من تجنب اسوان على حدة كقطاع سكانى كامل قائم بذاته ، فتقليديا كانت اسوان هى اقل وحدات الصعيد كثافة باستثناء الفيوم . ثم اخيرا جدا بعد السد العالى فقط تعرضت لإنقلاب او لثورة ديموغرافية محلية صغيرة رفعتها إلى مستوى الكثافة السائد فى الصعيد ، فالتحمت تصنيفيا بالقطاع الكثافى التالى شمالا ، وبهذا وذاك يعد القطاع من اكثر قطاعات الكثافة تفردا وتباينا من الناحية المكانية ، وكذلك تذبذبا وتغيرا من الناحية الزمانية

فتقليديا ، كانت اسوان دائما وعبر التعدادات الحديثة اقل محافظات الصعيد فى كثافة السكان ، وذلك حتى ١٩٦٦ وباستثناء الفيوم ، فطوال معظم هذه الفترة لم تكن لتقارن بمعظم سائر وحدات الصعيد فى مستوى الكثافة فقد عاشت فى حدود آفاق ٢٥٠ - ٤٥٠ نسمة فى الكيلو متر المربع منذ ١٨٩٧ حتى ١٩٦٠ ، ولم تبلغ مستوى الـ ٦٠٠ نسمة الا فى ١٩٦٦ . وعموما كان متوسط كثافتها نصف متوسط سوهاج ، اكثف محافظات الصعيد تقليديا .

المثير فى هذا انها احدى المحافظات القلائل فى الصعيد التى تحولت عن الرى الحوضى إلى الدائم منذ وقت مبكر للغاية . كذلك فانها احدى المحافظات القلائل فى مصر التى خبرت نقصا حقيقيا فى كثافة السكان ، حيث انخفضت الكثافة من ٣٦٥ فى ١٩٣٧ إلى ٣٣١ فى ١٩٤٧ ، ولو أن هذا أمر مفهوم بالنظر إلى تناقص السكان بسبب النزوح المزمع والهجرة الخارجة نتيجة انشاء ثم تغلية خزان اسوان باختصار اذن ، كان القطاع قاع الصعيد وذيله سكانيا ، ولو انه قمته ورأسه طبوغرافيا ، تماما عكس نظيره فى الدلتا ، فهنا فى نهاية المعمر كانت الظروف الحدية بكل معالمها من اختناق الوادى وتقطعه واحواض الرى الحوضى المنعزلة فى بعض جيوب الشمال .. الخ .

على أن أسوان مع ذلك كانت دائما أكثف من شمال الدلتا بيقين ، فلقد كانت وماتزال تتفوق على محافظات الثلاث او الأربع البحيرة وكفر الشيخ والغربية والشرقية من البداية وإلى الان ، وذلك باستثناء وحيد محفوف بالتحفظ وهو

نطور كثافة السكان فى الفترة الحديثة

(بحسب الوحدات الادارية فى الكيلومتر المربع)

الوحدة	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
القاهرة	٣٣٠٠	٣٧٩٨	٤٤٢٨	٥٩٦٠	٧٣٤٥	١١٧٠٤	١٥٦٣٤	١٩٥٩٤	٢٣٧٣٧
الاسكندرية	٤٤٣٢	٤٩٦٥	٦٢٣٨	٨٠٤١	٩٦٢٢	١٢٩١٠	٥٢٣٧	٦٢٢١	٨٦٥
القناه	١٤٤	١٧٦	٢٦٢	٣٧٦	٤٦٣	٧٠٧	-	-	-
بورسعيد	-	-	-	-	١٥٣٩	٧٠٧	٦١٧	١٧٢	٣٦٤٢
الاسماعيلية	-	-	-	-	-	-	٣٤٣	٤١٦	٢٤٤
السويس	٥٧	٦٠	١٠١	١٣١	١٦٢	٣٤٩	٦٦٢	٨٦٠	١١
دمياط	١٥٦٣٢	١٣٥٨٩	١٤٣٤٤	١٦١٦١	١٨٦٧٢	٢٤٨٢٩	٦٤٨	٧٢٢	٩٤٦
البحيرة	١٤٠	١٧٠	١٩٨	٢١٧	٢٣٦	٢٦٩	٣٦٧	٤٣١	٢٤٩
كفر الشيخ	-	-	-	-	-	-	٢٧٩	٣٢١	٤٠٨
الغربية	١٨٤	٢١١	٢٣٦	٢٥٥	٢٨٠	٣٣١	٨٦٠	٩٤٩	١١٨١
المنوفية	٥٤١	٦٠٩	٦٧٣	٦٩٣	٧٢٨	٧٣٤	٨٩٠	٩٦٩	١١١٧
الدقهلية	٢٨٢	٣٣٣	٣٧٥	٤١٠	٤٦٣	٥٣٨	٥٨٧	٦٥٨	٧٨٧
الشرقية	١٤٤	١٦٩	١٨٩	٢٠١	٢٢٢	٢٧٢	٣٨٧	٤٥٢	٦٢٧
القليوبية	٤٢٣	٤٩٥	٥٦٤	٥٩٦	٦٥٠	٧٣٦	١٠٤٧	١٢٨٣	١٦٧٢
الجيزة	٣٧٣	٤٣٠	٥١٦	٥٨٢	٦٧٥	٧٨٩	١٢٢٨	١٥٢٦	٢٣٩٦
بنى سويف	٢٨٣	٣٤١	٤١٤	٤٦٥	٥١٤	٥٧٢	٦٥٥	٧١١	٨٣٩
الفيوم	٢١١	٢٥٢	٢٨٩	٣١٦	٣٤٣	٣٧٧	٤٦٨	٥١٩	٦٢٤
المنيا	٢٦٣	٣٢٩	٣٨٥	٤٢٣	٤٦٧	٥٢٠	٦٨٦	٧٤٩	٩٠٩
أسيوط	٣٧٣	٤٣١	٤٨٢	٥٣٠	٥٩٣	٦٧٤	٨٥٦	٩١٢	١١٠٨
سوهاج	٤٤٤	٥١٦	٥٦٢	٦٢٩	٧٢٦	٨٣٣	١٠٢٥	١٠٩٤	١٢٤٤
قنا	٣٩٤	٤٣١	٤٦٩	٥٠٥	٥٦٩	٦٠٧	٧٤٦	٨١٢	٩٢٢
أسوان	٢٤٧	٢٧٩	٣٠٣	٣٢٠	٣٦٥	٣٣١	٤٣٧	٥٩١	٩١٤

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء



شكل (٤) - كثافة السكان في مصر بحسب المحافظات سنة ١٩٧٦ .

الغربية . فقد تساوتا تماما في ١٩٤٧ (٣٣١ نسمة كل) ، ثم تفوقت الغربية تفوقا ساحقا منذ ١٩٦٠ ، غير هذا التفوق ظاهري جزئيا على الأقل ، اذ يعود إلى اقتطاع كفر الشيخ المخلطة السكان من رقعة الغربية القديمة.

في ١٩٧٦ انقلب موقف وموقع اسوان جذريا ، فقد طفرت من آفاق الـ ٦٠٠ إلى الـ ٩٠٠ نسمة ، متفوقة بذلك على كل من بنى سويف والمنيا فضلا عن الفيوم بالطبع ، كما قاربت قنا بشدة ، والواقع ان هذه النقلة رفعتها إلى مصاف قطاع الكثافة الأوسط والقوى السابق بالصعيد والحققتها به منبهة انفرادها كقطاع كثافة منفصل وأدنى ، وغنى عن البيان ان هذا هو اثر السد العالى وتدفق الهجرة الداخلة ، ويصفى خاصة في مدينة اسوان نفسها.

القطاع الاوسط

حتى الستينيات كان هذا القطاع يتألف من قنا - سوهاج - اسيوط ، ولكنه منذئذ استوعب القطاع الجنوبي في اسوان ليتحول في مجموعه إلى قطاع جنوب الصعيد عامة ، شاملا بذلك كلا من الجنوب الاقصى والجذع الجنوبي من الوادى ،

ولقد كان القطاع دائما والآن اكثر من أى وقت مضى ، نطاق الكثافة العظمى فى الصعيد، وهو يتراوح حاليا حول ٩٠٠ - ١٢٠٠ نسمة ، انه بلامنافس قمة الصعيد سكانيا ، يعادل فى كثافته مرة ونصف المرة على الاقل متوسط نطاق شمال الصعيد التالى ، ونحو ضعف نطاقه الجنوبي السابق حيث وجدنا سوهاج بانتظام تعادل ضعف كثافة اسوان او اكثر أو اقل قليلا.

كذلك فان هذا النطاق هو وحده فى الصعيد الذى يناظر ، ان لم يبق حقا ، نطاق جنوب الدلتا الذى يعد اكثف نطاقاتها ، من ثم فهو يمثل احدى قمى الكثافة فى مصر جميعا وفيما عدا المنوفية والقليوبية ، فلم يكن بالدلتا محافظة الا وتتفوق عليها كل محافظة من محافظات القطاع الثلاث وذلك عبر كل التعدادات بلاستثناء. قنا هى اقل القطاع كثافة ، ولكنها كانت دائما تمثل انقطاعا حادا نسبيا عن اسوان، كما كانت ومازالت تتفوق باستمرار على كل محافظات القطاع الشمالى من الصعيد اى المنيا وبنى سويف والفيوم فيما عدا الجيزة ، بل انها كانت تتفوق على الاخيرة فى البداية عام ١٨٩٧ ، ثم تعادلتا فى ١٩٠٧ ، إلى ان تغلبت الجيزة باطراد وخارج كل مقارنة ابتداء من ١٩١٧ ، كذلك فلقد كانت قنا تفوق اسيوط داخل القطاع فى ١٨٩٧ ، إلى ان تعادلتا (كما تعادلتا مع الجيزة) ، الا انها تخلفت عنها ابتداء من ١٩١٧ وان بفارق محدود لا يعدو ١٠٠ نسمة فى الوقت الحالى .

وعلى الجملة فقد كانت قنا دائما أو غالبا ثالث أو رابع اكثف محافظات الصعيد بعد سوهاج واسيوط والجيزة . ومن حيث النمو ، تكاد قنا - راجع الجدول - تنتقل كل عقد من مستوى مئوى إلى المستوى الذى يليه ، بحيث ارتقت تباعا من أفاق ٤٠٠ نسمة فى البداية إلى ان دخلت دائرة ٩٠٠ نسمة فى النهاية.

اما سوهاج فهي مع قمة القطاع دائما وقمة الصعيد تقليديا باستثناء الجيزة مؤخرا . وقد بدأت فى حدود ٤٥٠ نسمة ، وانتهت حوالى ١٢٥٠ نسمة ، مضيئة إلى كثافتها + ١٠٠ نسمة كل عقد على التوالى تقريبا ، ومحقة مع الجيزة علامة الالف نسمة لأول مرة فى الصعيد سنة ١٩٦٠ ، حين تفوقت عليها هذه الاخيرة لأول مرة ايضا فى الفترة الحديثة ، ففي ١٨٩٧ لم تكن الجيزة لتقارن بسوهاج ، بل كانت تعادل باسيوط فى الكثافة بالضبط (٣٧٣ كل) وظلت سوهاج على تفوقها باصرار بعد ذلك محتفظة بأولويتها الصعيدية بعناد وان ضاقت الفجوة بينهما باطراد ، إلى ان تم الانقلاب فى ١٩٦٠ وفقدت هذه الاولوية .

اما بالنسبة إلى الدلتا ، فقد كانت سوهاج تتفوق باستمرار تقريبا ، وان يفارق محدود ، على القليوبية ثانياً كثف محافظاتهما . إلى ان انقلبت كفتاهما ابتداء من ١٩٦٠ وفى ١٩٧٦ لم يعد ثمة وجه للمقارنة بينهما بعد ان تربعت القليوبية على قمة الكثافة فى القطر كله ويتفوق ساحق ، بالمقابل ، كانت سوهاج إلى ما قبل ١٩٣٧ دون المنوفية اكثف محافظات الدلتا ومصر حينذاك ، غير انهما تعادلتا فى ذلك التاريخ ، ثم ابتداء من ١٩٤٧ فقدت المنوفية إلى الابد أولويتها لسوهاج بفارق نحو ١٠٠ نسمة ، وبذلك أصبحت سوهاج اكثف محافظات مصر قاطبة فى ١٩٤٧ ، بيد انها لم تتمتع طويلا بهذه الأولوية حيث قفزت فوقها كل من الجيزة والقليوبية منذ ١٩٦٠

ولا تختلف قصة اسيوط ولا وضعها كثيرا ، فهى الثانية كثافة فى القطاع الاوسط وكذلك فى الصعيد عامة بعد سوهاج ، إلى ان تغلبت الجيزة عليهما واحدة بعد الاخرى وقد بدأت اسيوط فى ١٨٩٧ وهى دون علامة الـ ٤٠٠ نسمة ، وانتهت فى ١٩٧٦ وقد تجاوزت علامة ١١٠٠ نسمة وبذلك تكون قد بدأت وهى دون قنا كثافة ، وعلى مستوى الجيزة تماما (٣٧٣ كل) ، وفى ١٩٠٧ تعادل الثلاثة بالضبط (٣٤٠ كل) غير ان اسيوط كما تقدمت لتسبق قنا باطراد ، تراجعت منذ ١٩١٧ امام زحف الجيزة الصاعد المتسارع ابدا .

وبالمقاييس إلى الدلتا ، فكما كانت سوهاج تاتى تقليديا بعد المنوفية ، كانت اسيوط تاتى بعد القليوبية ، ولكن بينما تغلبت سوهاج على المنوفية لفترة إلى ان غلبتهما القليوبية فى النهاية ولم تفعل الفجوة بين اسيوط والقليوبية سوى ان تحولت إلى هوة حيث يصل الفارق إلى نحو ٥٠٠ نسمة بحيث تبلغ الاولى قدر الثانية نحو مرة ونصف المرة .

نطاق الوسط اذن ، فى الخلاصة الصافية ، هو قمة الصعيد كثافة واحدى قمى مصر سكانا ومن السهل ان نعلل لهذا التفوق البارز : تربة اقل رملية من نطاق الجنوب ولكنها ليست مفرطة فى نسبة الطين ، سهولة الري والصرف الطبيعي تقريبا ، اتساع الوادى بدرجة معقولة مع ملاحظة أن هذا هو أقرب نطاقات الصعيد إلى ازدواج ضفتى الوادى ... الخ ، لكن الغريب بعد هذا ان النطاق كان إلى قريب جدا اكبر واخر معقل للرى الحوضى فى كل الصعيد ، فقد كان بكل محافظة من محافظات الثلاث نحو ربع مليون فدان على الاقل من اراضى الحياض ، والمفروض ان يخفض هذا من قدرة الارض على التحمل بالسكان وان تنخفض الكثافة بالتالى ، على عكس الواقع ، ولعل العامل التعويضى هنا هو سيادة الملكيات الصغيرة وغياب الملكيات الاقطاعية . ولاشك ان الاولى باقتصادها المعاشى وزراعتها التقليدية تساعد على تكاثر السكان وتزايدهم.

القطاع الشمالى

كثيف جدا ولكنه ليس الاكثف وإنما الأوسط ، او بالاحرى الاكثر والاقل كثافة فى ان واحد - ذلك هو النطاق الثالث والاخير ، نطاق شمال الصعيد من المنيا حتى الجيزة ملحقا به على جنبه شبه واحة الفيوم ، ذلك اننا نعود فنهبط كثيرا او قليلا بعد قمة القطاع الوسط ، ولكننا تنتهى فى نهايته الشمالية بقمة الكثافة فى مصر قاطبة والواقع انه ينتظم اقل محافظات الصعيد كثافة وهى الفيوم ، واعلاها واعلى مصر كثافة وهى الجيزة ، ولهذا تتراوح فيه الكثافة حاليا فى مدى هائل بين ٦٠٠ ، ٢٤٠٠ نسمة . ومن هنا فان الفروق الكثافية بين وحداته شديدة للغاية حتى لتهدد وحدة القطاع تصنيفيا وحتى ليكاد يتألف من مجموعة من الحالات الاستثنائية .

كذلك فقد كان لانحدار الكثافة داخل القطاع ايقاع منتظم ومحدد خلال المراحل الاولى من الفترة الحديثة ، الا انه تعرض للانقلاب فى المرحلة الاخيرة ، فإلى ١٩٤٧ كانت المنيا قاع القطاع ، ومن ثم ايضا حضيض جذع الصعيد منذ ثنية قنا حتى رأس الدلتا ، بينما تاتى الجيزة على العكس رأس القطاع وقمته ، وفى المنزلة بين المنزلتين تاتى بنى سويف ولكن ابتداء من ١٩٦٠ تفوقت المنيا على بنى سويف ، بينما طمرت الجيزة إلى قمة الكثافة فى القطر بأسره وبهذا تحول المنحنى إلى قوس مقعر قاعه فى وسطه ببنى سويف .

اما الفيوم فلها كما نعرف قانونها الخاص على حدة ، فهى ليست فقط اقل القطاع كثافة ولكن ايضا اقل الصعيد جميعا بما فى ذلك اسوان ، وبذلك تعد الفيوم والجيزة طرفى النقيض داخل القطاع ، بمثل ما ان الجيزة واسوان هما طرفا النقيض على نهايتى خط الصعيد كله .

غريب ان تكون المنيا ، اذا بدانا بالتفصيل من الجنوب ، على هذه الكثافة المتواضعة نسبيا ، فباستثناء الفيوم الاكثر غرابة ، فانها لم تكن تتفوق على محافظة فى الصعيد سوى اسوان الحديثة ، لاسيما وان الوادى يتسع فيها اتساعا محسوسا ، عكس اسوان تماما ، ولئن كانت المنيا قد تفوقت على بنى سويف منذ ١٩٦٠ ، فقد جاء ذلك متأخرا وبفارق طفيف نوعا كما انها من الناحية الاخرى تخلفت عن اسوان فى النهاية فى ١٩٧٦ وان كان الفارق طفيفا ايضا .

تفسير هذا كله يكمن فى عاملين ، الاول طبيعى ، وهو ان اتساع الوادى فى المنيا يضمناها هامشا شبه صحراوى خفيف التربة نسبيا كثير البدو تاريخيا

وبالتالى قليل السكان تقليديا ، الثانى اجتماعى ، وهو ان المنيا ظلت طويلا منذ اسماعيل ودائرة قصبة السنية وهى معقل من اعلى معاقل الملكيات الاقطاعية الكبرى التى تعد من كوابح تكاثر السكان .

فى بنى سويف يزيد الوادى اتساعا ، بل يصل إلى اقصاه كما نعلم ، ولكن على عكس المنيا ، لا هامش صحراوى ولا اقطاع بصفة خاصة ، ومن ثم ترتفع الكثافة طبيعيا ثم تصل إلى قمته فى الجيزة حيث تسجل الآن الرقم القياسى لمصر وهو ٢٣٩٦ نسمة ، وهذا الرقم يفوق ثانى اكثف محافظة وقمة الدلتا وهى القليوبية باكثر من ٧٠٠ نسمة ، ويعادل نحو ضعف ثالث اكثف محافظة وقمة الصعيد وهى سوهاج .

لماذا الجيزة ٩ - لا لشيء سوى فعل القاهرة ، فانما هى باطراد امتداد وفى النهاية جزء لا يتجزأ من مجملها المدنى الصناعى الطاغى . فالجيزة لم تصبح رأس الصعيد سكانا الا لانها ذيل القاهرة مدنا ، والواقع ان المراكز الشمالية من الجيزة المتأثرة بمد العاصمة هى وحدها التى تنتفخ فيها الكثافة إلى هذا الحد الذى ينعكس على متوسط المحافظة ككل ، بينما تهبط الكثافة فى مراكزها الجنوبية إلى المستوى العادى السائد مثلا فى بنى سويف المتاخمة .

والحقيقة انه فى البداية ، فى التعدادات الاولى ، لم تكن الجيزة كما راينا لتزيد عن اسبوط او لتقارن بقنا الا بالكاد ، ولكنها مع ابتلاع القاهرة لها اخذت تقفز فوق رؤوس الجميع تباعا : قنا مبكرا منذ ١٩١٧ ، فاسبوط بعدها منذ ١٩٢٧ ، ثم القليوبية منذ ١٩٣٧ ، فالمنوفية منذ ١٩٤٧ ، ثم سوهاج مؤخرا منذ ١٩٦٠ ، ومنذئذ لم تحتفظ الجيزة بالأولوية فى مصر فقط وانما ضاعفتها بقوة واقتدار خارج كل حدود وكل مقارنة .

حالة الفيوم ، أخيرا ، لاتقل استثنائية ولا اثاره فطوال التعدادات الحديثة وهى اقل الصعيد كثافة ، اقل حتى من اسوان التى لم تكن هى تتفوق عليها منذ ١٩٤٧ فقط حتى عادت دونها من جديد منذ ١٩٦٦ حين غير السد العالى وضع اسوان ، وقد بدأت الفيوم فى ١٨٩٧ فى حدود آفاق ٢٠٠ نسمة ، وانتهت فى ١٩٧٦ فى حدود ٦٠٠ نسمة وهى بهذا الآن نصف كثافة سوهاج بالكاد ، وربع كثافة الجيزة بالتقريب . على ان الفيوم ، بالمقابل ، كانت متفوقة دائما على الشرقية فى الدلتا ولو ان الفارق بينهما كان فى تضائل مطرد ، إلى ان تغلبت الشرقية قليلا فى ١٩٧٦ ، او قل هما عمليا قد تعادلتا ولا تتفوق الفيوم اليوم بين محافظاتنا الا على البحيرة وكفر الشيخ .

الجدير بالتوقف هنا ان فقر الفيوم هذا فى الكثافة ، كما فى كثير حقا من جوانب الانتاج الزراعى ، يناقض تماما ، ويكاد يكذب ، شهرتها التقليدية الفائقة بالخصوبة والزراعة بحسبانها «حديقة مصر» و«جنة الفواكه» .. الخ ولكن الواقع ان شهرة الفيوم الزراعية ليست خرافة تماما ، كما ان ضعف كثافتها ليس الا نصف الحقيقة.

اما الحقيقة الكاملة فهى ان الفيوم ، مثلما هى طبيعيا تصغير للدلتا ، فانها تصغير لها سكانيا ، بمعنى انها مثلها تنقسم إلى نطاقين متناقضين اشد التناقض : نطاق مرتفع الكثافة فى الجنوب والشرق وآخر منخفض الكثافة للغاية فى الشمال الغربى . الاول اقل مساحة ويضم رأس او وادى بحر يوسف ودلتا الفيوم ، والثانى والاكبر مساحة هو «برارى» الفيوم ، الارض الملحية القلوية رديئة الصرف التى تقع بين كنتور صفر وبحيرة قارون ، بالاضافة إلى هوامش واطراف المنخفض الصحراوية من شمال وجنوب ، الاول لا يقل كثافة عن اخصب اراضى الصعيد والدلتا ، ٨٠٠ - ١١٠٠ نسمة ، والثانى لايزيد على كثافة برارى شمال الدلتا وهوامشها الصحراوية ، او نحو ٢٠٠ - ٣٠٠ نسمة .

بروفيل الصعيد

تلك خريطة كثافة الصعيد بأقاليمها الثلاثة المتغيرة ، لا يبقى إلا أن ننظر إليها كبروفيل جانبى او قطاع طولى يجتمع شتاتها ويبرز تضاريسها ، واضح أن منحنى الكثافة قد طرأت عليه تعديلات جوهرية خلال المرحلة ، ولكنه دائما يرسم قوسا مديدا ما بين اقصى الجنوب واقصى الشمال ، الا انه قوس غير متناظر الجانبين ولا موحد الانحدار.

فحتى ١٩٤٧ كانت الكثافة تبدأ منخفضة فى القطاع الجنوبى ، ثم ترتفع كثيرا ابتداء من ثنية قنا لتصل إلى قمته شمالها مباشرة فى القطاع الاوسط خاصة فى سوهاج ، ثم تتناقص قليلا حتى تصل إلى نقطة شبه الحضيض فى المنيا ، ومنها تعود فترتفع بتؤدة وهواده إلى ان تنهض فجأة وبحدة فى الجيزة ، حيث ينتهى المنحنى فى اقصى الشمال بأعلى ذروته مثلما بدأ فى اقصى الجنوب بأدنى مستواه ، ولكن منذ ١٩٦٠ ارتفعت بداية المنحنى فى اسوان إلى مستوى سقفه فى جنوب الصعيد ، كما اصبح هذا السقف ينحدر بتدرج معقول نحو الشمال إلى المنيا قبلى سويف ، وان عاد يقفز عموديا او صاروخيا فى نهايته بالجيزة .

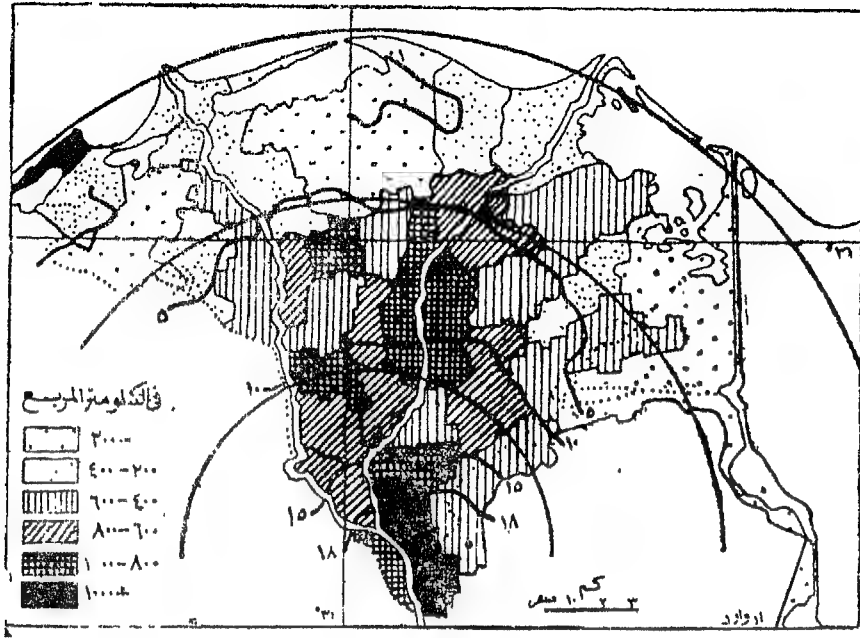
ومن الوجهة الجغرافية ، المهم فى هذا السلوك وذاك انه مستقل تماما عن عامل الارتفاع . فبينما مستوى السطح او منسوب النهر فى هبوط مطرد متدرج بصرامة من الجنوب إلى الشمال ، فان مستوى الكثافة يرتفع او ينخفض بحرية ، او بالاحرى تحت ضغط عوامل ومتغيرات اخرى طبيعية او بشرية ، ولكن دون ان تكون هناك علاقة ثابتة مع الارتفاع سواء طردية او عكسية ، والسبب ان الصعيد كله من الارتفاع بحيث لا يعرف مشكلة الملوحة اساسا ، ومن ثم لا يصبح الكنتور ضابطا حاسما للهيدرولوجيا او للخصوبة والانتاج الزراعى ، وبالتالي لكثافة السكان .

هذا على المحور الطولى ، اما كقطاع عرضى فان الوادى هنا فى الصعيد اضيق جدا من ان يتسع لنطاق هامشى حقيقى يمتزج فيه الرمل بالطين او لانحدارات واضحة فى توزيع السكان بومع ذلك فان الوقوع على النهر مباشرة يعنى وفرة وسهولة الماء للرى ، حتى بالرفع لاراضى الضفاف العالية (النبارى) ، كما ان طبقة الرواسب النيلية اكثر سمكا منها عند الأطراف الصحراوية ولهذا نجد ان تكدس السكان اشد تجاه النيل ، واقل نوعا تجاه الصحراء ، فكأن سمك الغطاء البشرى يكرر سمك الغطاء الطينى من اسفله ، يغلف ويدق معه ، ولو اننا رسمنا عدة قطاعات عرضية لتوزيع كثافة السكان على عدة محاور عرضية فى الصعيد تقطعه من حد الصحراء إلى الحد الاخر ، لوجدنا سطح كلا الغطائين مقوسا محدبا كالاخر بدرجة او بأخرى ..

الدلتا

ارتكز على رأس الدلتا عند القناطر^٥ الخيرية، التى تقع على منسوب ١٧ - ١٨ مترا فوق سطح البحر ، وارسم ثلاثة انصاف دوائر ذوات انصاف اقطار تتراوح حول ٥٠ - ٦٠ كم ومضاعفتها ، اى ١٠٠ - ١٢٠ كم ، ١٥٠ - ١٨٠ كم . هذه الاقواس الثلاثة - سيلاحظ - تكاد بالتقريب توازى خط ساحل الدلتا القوسى المحدب كما تكاد تقترب بشكل عريض من خطوط كنتور ١٠ امتار ، ٥ امتار ، صفر (الساحل) على الترتيب ، فى الوقت نفسه فانها - سنرى - ترسم بصورة مبسطة الهيكل العريض لأقاليم الكثافة فى الدلتا ، وهو هيكل لن نخطئ على الفور انه حلقى اساسا Concentric أى يتدرج فى الانخفاض مع الاتساع من المركز إلى المحيط كموجات الماء الدائرية المتلاشية حول حجر القى فيه ، فهناك ثلاثة أقاليم متعاقبة : النطاق الجنوبي شديد الكثافة ، الاوسط متوسطها ، الشمالى قليلها ..

على هذا الهيكل القاعدى النطاقي ، يتركب ايضا هيكل ثانوى خطى متعامد مؤلف من خمسة محاور منفرجة كاصابع إيد المفردة على اتساع مروحة الدلتا



شكل ٥ - كثافة السكان فى الدلتا

وعلى امتداد خطوط الماء الكبرى بها ، فهناك محوران أساسيان على جانبي فرعي دمياط ورشيد ، بينهما ثالث يخط الدلتا الوسطى ، ثم على كل ضلع من اجنابهما محور اصغر واقصر يتوسط شرق الدلتا وغربها على الترتيب ، واذا كان هذا الهيكل الفوقى يقطع فى نطاقات هيكل الاساس التحتى ، فانه ايضا يتقطع تبعا لها ، فيتخذ كل محور منه نفس التقسيم الثلاثى المتدرج من الجنوب إلى الشمال ، وهو بهذا لا يعدل او يهز تركيبها الجوهري ، وانما يؤكد ويمثل ويحدد خطوط القوة العظمى فيه . ومن اجتماع وتداخل ثلاثية النطاقات القاعدية وخماسية المحاور الخطية ، تتألف بالفعل الشبكة الكاملة لخطة وخريطة كثافة السكان فى الدلتا بكل نسيجها ومعالمها وارتفاعاتها وانخفاضاتها وتراكماتها وفراغاتها . الخ .

المثلث القمة

فالمثلث الجنوبي ، الذى يشمل المنوفية والقليوبية وجنوب الشرقية والطرف الجنوبي الاقصى من الدقهلية هو اقليم شديد الكثافة جدا تتراوح فيه الكثافة بين ٨٠٠ ، ١٦٠٠ فى الكيلومتر المربع ، لاتقل عن ذلك ولكن قد تزيد فهذا اقدم قطاعات الدلتا عمراننا وتوطننا ، وهنا موطن الكثافات الثرى التقليدية ، وربما لم

يكن بمصر رقعة واحدة متصلة فى مثل مساحتها (نحو ٣٥٠٠ كم^٢) على مثل هذا المستوى العام من الكثافة العالية جدا ، الا أن تكون منطقة اسيوط - سوهاج - قنا على وجه الاحتمال.

لهذا فرغم ان مساحة النطاق لا تزيد على نحو سدس مساحة الدلتا فقط (١٦٪) ، فانها تستأثر بنحو ثلث سكانها (٣٢٪) ، باستبعاد القاهرة والاسكندرية والقنال) أى أن متوسط كثافة النطاق ضعف متوسط كثافة الدلتا عامة. والواقع أن هذا المتوسط يبلغ نحو ١٥٠ متوسط كثافة نطاق الوسط التالى ، ونحو ثلاثة امثال متوسط نطاق الشمال الاخير ، بسهولة جدا ، اذن ، هو قمة الدلتا سكانيا مثما هو موقعا كما انه اقرب اجزائها إلى مستوى الكثافة العام فى الصعيد ككل بحيث يغدو تلقائيا المكمل الذى يتوج او يختتم محور نطاقه البالغ الكثافة

خلف هذه الكثافة الثقيلة تكمن عدة اسباب طبيعية وبشرية مقنعة ، فالترية خصبة غنية معتدل قوامها بالنسبة المثالية من مركب الطين - الرمل ، والمائية اغنى ما فى الدلتا بحكم انها مجمع الفرعين وكل الرياحات والترع الكبرى ، كذلك الصرف جيد بحكم ان المنطقة اعلى قطاعات الدلتا ، بل ان المشكلة اذا وجدت فهي رى بعض الجيوب المحلية المرتفعة كما فى اشمون بالمنوفية ومنطقة ابو المنجا بالقليوبية حيث يلزم هناك رفع الماء بالطمبات ، وللسبب نفسه تخلو التربة من الاملاح الزائدة اما بشريا ، فان المنطقة تسودها الملكيات الصغيرة بينما تقل الكبيرة ، ولذا فالالاقتصاد السائد هو المعاشى التقليدى : زراعة حبوب او فواكه إلى جانب البرسيم مع الحد الاوسط من القطن .. ثم ان محصول الفدان من اعلى ما فى مصر ، وهذا كله يعنى على الفور كثافة سكانية عالية ان لم يكن حقا ضغطا سكانيا هائلا .

ولقد كان للمنوفية بخصوبتها الفائقة واقتصادها الزراعى المكثف او المنوع والمنطور شهرة تقايدية كالكثف محافظات الدلتا بل مصر جميعا ، وبالفعل فلقد كان لها فضل السبق المبكر فى الاقتصاد الزراعى وخصوبة التربة كما فى كثافة السكان وغير السكان ، لكنها كان حتما بالمقابل ان تتخلف فى النهاية مع تزايد ضيق هامش النمو وامكانيات التوسع امامها ، فنجدها تبدأ فى ١٨٩٧ بنحو ٥٥٠ نسمة ، وكانت بذلك الوحيدة التى تزيد على ٥٠٠ نسمة بين مديريات مصر جميعا ، كما كانت تزيد بنحو ١٠٠ نسمة على تاليها سوهاج (٤٤٤ نسمة) وبأكثر من ذلك على ثالثها القليوبية (٤٢٣ نسمة) ، فضلا عن انها كانت تعادل بذلك ضعف كثافة أى من اسوان او الفيوم وثلاثة امثال أى من الشرقية او البحيرة الخ .

وحتى ١٩١٧ كانت هى ايضا الوحيدة فى مصر التى تزيد كثافتها على ٦٠٠ نسمة.. الا انها كانت تتزايد ببطء واضح وصعوبة بادية ، فلم تكن تضيف إلى نفسها أكثر من ٥٠ نسمة كل تعداد فى البداية ، اخذت تتناقص بالتدريج إلى نصف ذلك فى فترة ما بين الحربين . هذا فى حين كانت بعض المديرىات الاخرى ، ومنها الجيزة والقليوبية وسوهاج ، تضيف إلى نفسها + ١٠٠ نسمة فى كثير من التعدادات .

لهذا اخذ تفوق المنوفية المبكر ينكمش تدريجيا ، حتى اذا ما كانت سنة ١٩٣٧ وجدت سوهاج على اعقابها مباشرة ، حيث بلغت كثافتهما ٧٢٨ ، ٧٢٦ نسمة على الترتيب ، اى فى حالة تعادل ، حتى اذا ما كان التعداد التالى لم تتغلب عليها منافستها فحسب بل وكذلك تاليتها الجيزة ، ففي ١٩٤٧ بلغت كثافة المنوفية ٧٣٤ مقابل ٨٢٣ لسوهاج اى بفارق ١٠٠ نسمة ، مقابل ٧٨٩ للجيزة اى بفارق نحو ٥٠ نسمة ، وبهذا لم تفقد المنوفية أولويتها السباق لسوهاج فقط ، وانما كذلك انزلت إلى المرتبة الثالثة بعدها وبعد الجيزة كذلك ولتلتفت إلى الخلف فتجد القليوبية على اعقابها مليا حيث بلغت كثافة هذه ٧٢٦ نسمة ..

ولقد كان هذا كله ايدانا بزوال تفوق المنوفية القديم نهائيا وتدهور مركزها باطراد ، ففي كل من ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ بات ترتيبها الرابعة بعد الجيزة فالقليوبية فسوهاج وفى ١٩٧٦ انحدرت إلى المرتبة الخامسة بعد الجيزة فالقليوبية فسوهاج فالغربية ، وذلك رغم ثقل كثافتها الذاتية البالغة ١١١٧ نسمة ، على ان الملاحظ ان هذا الرقم الاخير لا يعدو ضعف رقم البداية سنة ١٨٩٧ وهو ٥٤١ ، فى حين ضاعفت بعض المحافظات الاخرى نفسها ثلاثة او اربعة الامثال خلال المرحلة ، مما يلخص بما فيه الكفاية بطء او تباطؤ نمو المنوفية ..

القليوبية بالفعل على رأس من ضاعفوا كثافتهم نحو اربعة الامثال فى المرحلة ، ذلك انها كانت تضيف إلى كثافتها كل عقد من ٧٠ إلى ٥٠ نسمة على الاقل فى البداية ، ارتفعت إلى ٢٠٠ ، ٣٠٠ فى النهاية فلقد بدأت فى ١٨٩٧ بكثافة قدرها ٤٢٣ نسمة ، وانتهت فى ١٩٧٦ بكثافة ١٦٧٢ نسمة ، وبذلك تكون القليوبية قد بدأت وهى الثالثة فى القطر بعد المنوفية وسوهاج ، وكانت رابعتهم قنا ، وهكذا ايضا ظل الترتيب فى ١٩٠٧ إلى ان تفوقت القليوبية على سوهاج او بالاحرى تعادلت معها فى ١٩١٧ ، اذ بلغت كثافتها ٥٦٤ مقابل ٥٦٢ نسمة لسوهاج ..

وفى ١٩٢٧ قاربت القليوبية آفاق الـ ٦٠٠ نسمة ، حيث بلغت ٥٩٦ محققة بذلك المرتبة الثانية بعد المنوفية التى بلغت ٦٩٣ نسمة بفارق ١٠٠ نسمة تقريبا ، واذا

كانت القليوبية بذلك قد خلفت سوهاج وراها بعيدا . فقد وجدت الجيزة من الناحية الاخرى على اعقابها بالحاح ، حيث حققت هذه ٥٨٢ نسمة ، وكان هذا ايزانا بالفعل بتغلب الاخيرة الوشيك .

ففى ١٩٣٧ انتزعت الجيزة ، وان بفارق ضئيل ، المركز الثانى فى القطر من القليوبية لتتنزل هذه إلى المركز الثالث ، فقد بلغت كثافة القليوبية فى ذلك التاريخ ٦٥٠ نسمة ، مقابل ٧٢٨ للمنوفية ، ٦٧٥ للجيزة . على ان الجميع لم يلبثوا ان فقدوا مراكزهم فى ١٩٤٧ حين قفزت سوهاج إلى صدارة القطر فى الكثافة ، وتم تنزيل المنوفية عن عرشها نهائيا لا إلى المرتبة الثانية فحسب بل إلى الثالثة بعد الجيزة ، بينما تراجعت القليوبية تبعا لذلك إلى المرتبة الرابعة وان ضاق الفارق بينها وبين المنوفية إلى ادنى حد : ٧٣٤ مقابل ٧٢٦ نسمة على الترتيب ، تمهيدا لاشك لتبادل المواقع الوشيك بينهما .

ففى ١٩٦٠ بلغت كثافة القليوبية ١٠٤٧ نسمة ، مقابل ٨٩٠ للمنوفية ، مضيفة بذلك إلى كثافتها أكثر من ٣٠٠ نسمة دفعة واحدة ، ومحقة علامة الالف نسمة لأول مرة فى الدلتا ، وكذا التفوق على المنوفية بفارق نحو ١٥٠ نسمة ، ثم محقة اخيرا المركز الثانى بعد الجيزة (١٢٢٨ نسمة) وقبل أو بالاصح قبيل سوهاج (١٠٢٥ نسمة) ..

ومنذ ذلك التاريخ وإلى الآن اصبحت القليوبية تقليديا ثانية القطر بعد الجيزة وقبل سوهاج ، ففى ١٩٦٦ بلغت كثافتها ١٢٨٣ نسمة ، أى بزيادة ٢٥٠ نسمة اضافية ، وفى ١٩٧٦ سجلت رقمها القياسى ١٦٧٢ نسمة ، أى بزيادة ٤٠٠ نسمة اضافية بضرية واحدة ، ولكن هذه القفزات المذهلة لم تكن لتقارن بالطبع بطفرات الجيزة العارمة من ١٥٢٦ إلى ٢٣٩٦ على التوالى .

على ان فى بعض من هذا كله ، دعنا لا ننسى ، شيئا من خداع الارقام المفهوم او من تمويه جغرافية الصناعة المؤلف للجغرافيا الزراعية ، فتفوق القليوبية فى الكثافة انما يعكس تحول الجزء الجنوبى منها إلى الصناعة كجزء من مجمع القاهرة المتروبوليتانى .. ولو استبعدنا هذا الجزء لظلت كثافة السكان الزراعيين فى المنوفية أعلى منها فى القليوبية بكثير ، بل ان هوامش القليوبية الجنوبية الشرقية شبه الصحراوية تبدى انخفاضا محسوسا فى الكثافة ، ووضع القليوبية فى هذا كله هو تماما كوضع الجيزة ، الا انه يأتى مقلوبا على الطرف المقابل من القاطع الذى تتوسطه وتحكمه القاهرة (١) .

(١) انظر قبله ، التجانس المادى

النطاق الأوسط

يشمل بنسب متفاوتة الاجزاء الجنوبية من كل من البحيرة والدقهلية والشرقية ، بالإضافة إلى كل رقعة الغربية الحالية ، اى بعد سلخ شمالها سابقا لكل من كفر الشيخ والدقهلية ، وبذلك تكون الغربية الحالية هى المحافظة الوحيدة الكاملة التى يتضمنها النطاق ، وهى بالفعل أقرب قطاعاته إلى تمثيله عموما من حيث مستوى كثافته العام ، ولو أن أرقامها قد تغيرت جذريا بهذا التعديل الإقليمى بشكل لا يتيح متابعة تطور كثافتها هى تاريخيا ..

النطاق أقل كثافة من الجنوبى بكثير لكنه شديدها بالتأكد ، إذ يتراوح متوسطه حول ٦٠٠ - ٨٠٠ - ١٠٠٠ نسمة ، مع فروق محلية كثيرة بالطبع ، ولعل كثافة الغربية الراهنة ١١٨١ نسمة تمثل قمة كثافة النطاق أكثر منها متوسطه .. وهذا المتوسط اذن هو نحو ثلثى متوسط النطاق الجنوبى من جهة ، بينما يعادل ضعف الشمالى من الجهة الاخرى .. مساحة النطاق تزيد نوعا على ضعف مساحة النطاق الجنوبى اى يبلغ نحو ثلث مساحة الدلتا ، بينما يكاد فرع دمياط ينصفه إلى قطاعين متقاربين كثيرا فى المساحة كما فى الكثافة .

فى مجموعه يضم النطاق نحو ٤٥٪ من سكان الدلتا (بمعناها المضيق) فى نحو ٣٣٪ من مساحتها ، أى أقل من نصف السكان فى نحو ثلث المساحة ، هذا اذن صلب الدلتا ديموغرافيا كما هو وسطها جغرافيا ، وهو اقرب بالتأكد فى طبيعته ومستواه السكانى إلى النطاق الجنوبى منه إلى الشمال .. ولئن كان لايقارن بأكثف قطاع فى الصعيد ، فانه يتفوق على سائر قطاعاته كثيرا أو قليلا. الظروف والضوابط الطبيعية هنا قد تكون اقل مثالية منها فى القطاع الجنوبى، ولكنه جيدة بما فيه الكفاية ، الارتفاع اقل ، بين ١٠ - ١٢ ، ٥ - ٦ امتار ، فامكانيات الرى والصرف معتدلة ومشاكلها معقولة والتربة جيدة ميكانيكيا وكيمياويا، فهى تقع بالضبط فوق «خط الملح» الذى يحدده كنتور ٥ - ٦ أمتار .. السكنى هنا قديمة والاستقرار البشرى ناضج ، تختلط فيه الملكيات الصغيرة بالمتوسطة بالكبيرة .. اما اقتصاديا فهو اساسا نطاق القطن والبرسيم والحبوب ، كما تتركز به معظم المدن الكبرى بالدلتا وكل هذا يفسر كثافته السكانية المرتفعة دون إفراط ..

عن تطور كثافة النطاق بالتفصيل ، فلأن المحافظات الداخلة فى تكوينه تقع أجزاء متفاوتة منها خارجه ، وذلك باستثناء الغربية ، فان ارقامها العامة لا تعكس

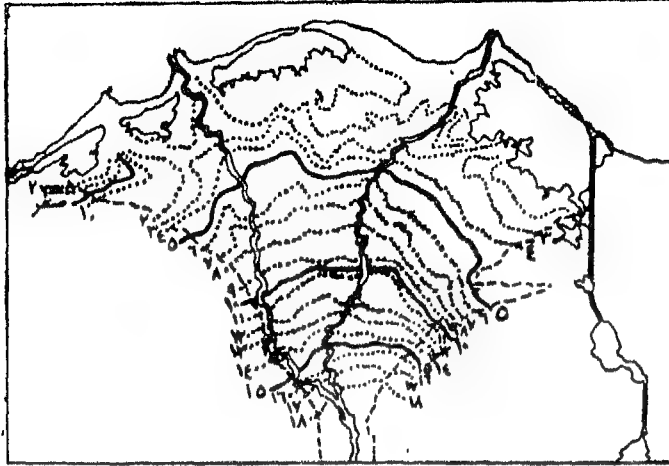
كثافته فى شىء ، فكثافات البحيرة والدقهلية والشرقية انما تمثل متوسط كثافة النطاقيين الأوسط والشمالى معا ، ولا تمثل ايا منهما على حدة ، وبذلك تعد جغرافيا ارقاما مضللة إلى حد او اخر وهذا ولاشك هو مايفسر ان كثافات معظم وحدات شمال الدلتا كالبحيرة والغربية كانت دون كثافات كل من أسوان والفيوم فى الصعيد عبر كل التعدادات ، ولا يستثنى من ذلك سوى الدقهلية التى كانت مع ذلك تأتى دون بنى سويف بالقطع وتتنافس مع المنيا على الاكثر حيث فاقتها فى البداية ثم تخلفت وراعاها فى النهاية وان بفارق طفيف .

وذلك بعينه كان أيضا شأن الغربية بالفعل ، إلى أن تم تعديل حدودها وسلخ نصفها الشمالى على الأقل ليكون محافظة كفر الشيخ ويكمل الدقهلية وهذا ايضا مايفسر تغير ارقام كثافتها فجأة تغيرا جذريا . فمن ١٨٩٧ حتى ١٩٤٧ كانت الغربية تدور فى أفاق ٢٠٠ - ٣٣٠ نسمة . أى هى الأخرى دون كل من الفيوم وأسوان أى دون ادنى وحدات الصعيد ، كما كانت الرابعة دائما فى الدلتا بعد المنوفية والقليوبية والدقهلية لا تسبق سوى الشرقية والبحيرة .

غير أن الوضع تغير بفترة منذ ١٩٦٠ ، فقد ارتفعت الكثافة من ٣٣٠ نسمة تباعا إلى ٨٦٠ فى ١٩٦٠ ، إلى ٩٤٩ فى ١٩٦٦ ، إلى ١١٨١ فى ١٩٧٦ ، ولكن هذا لا يعنى سوى اعادة تقسيم الوحدة الادارية القديمة على أساس الأقاليم الجغرافية الحقيقية . ومنذئذ تقدمت الغربية إلى المرتبة الثالثة فى الدلتا بعد القليوبية والمنوفية ، حتى اذا ما كانت ١٩٧٦ تفوقت على المنوفية نفسها متقدمة إلى المرتبة الثانية بعد القليوبية وحدها ، ومنذئذ ايضا باتت الغربية ، وان تفوقت قليلا ، اشبه كثافة باسيوط فى الصعيد وتأتى الرابعة فى القطر بعد الجيزة فالقليوبية فسوهاج ..

نطاق الشمال

يجمع القطاعات او المراكز الشمالية من البحيرة والدقهلية والشرقية بالاضافة إلى معظم محافظة الإسكندرية وكل دمياط وكفر الشيخ ، ولعل الاخيرة ، بكثافتها البالغة نحو ٤٠٠ نسمة ، هى خير ما تمثله كثافة لانها وحدها المحافظة الكبيرة المساحة التى تقع برمتها داخله . اما كثافات معظم تلك المحافظات الأخرى ، ونعنى بذلك البحيرة والدقهلية والشرقية ، فرغم انها تقع بين نفس القوسين من الكثافة فهى لاتعبر عن النطاق وحده اذ تنتمى إليه وإلى النطاق الاوسط معا على الاقل ، ومن ثم فهى مجرد متوسطات احصائية لا إحصائيات جغرافية وبالتالي لاتعنى شيئا إن لم تكن مضللة حقا .



(شكل ٦) خطوط الكثور فى الدلتا . قارن مع خطوط ونطاقات كثافة السكان

فمثلا تبدو البحيرة مع الشرقية فرسى رهان فى كثافاتهما الشديدة التقارب عبر كل التعدادات ، والتي كان السبق الطفيف فيها للبحيرة فانتقل بعد ذلك إلى الشرقية ولكن هذا لا يعدو تقاربا عاما جدا ان لم يكن مجرد صدف احصائية ، وتبقى كفر الشيخ وحدها وهى التى تمثل النطاق بكثافتها المتواضعة التى بدأت نحو ٢٨٠ نسمة فى ١٩٦٠ وانتهت حوالى ٤٠٠ فى ١٩٧٦ .

صفوة القول اذن أن النطاق هو اقل نطاقات الدلتا بل مصر كثافة ، أقل حتى من أسوان قبل السد ، فيه تدور الكثافة فى المتوسط حول ٣٥٠ - ٤٥٠ نسمة هذا يعنى حوالى نصف متوسط النطاق الاوسط وثلاث متوسط النطاق الجنوبي من الدلتا من هنا فرغم ان النطاق يبتلع وحده نحو نصف مساحة الدلتا جميعا ، فانه لا يضم بين دفتيه أكثر كثيرا من ربع سكانها (٤٩ ٪ مقابل ٢٨ ٪ على الترتيب) .

يختلف النطاق عن سابقه فى انه شديد التباين فى توزيع كثافته ، فكما تنهاوى الكثافة بسرعة وبشكل شبه عمودى من الجنوب إلى الشمال ، تتفاوت بشدة عرضيا فترتفع على جانبي الفرعين والترع الكبرى وتنخفض بعيدا عنهما خاصة تجاه الاطراف الصحراوية شرقا وغربا ففى الشمال خاصة يتقطع الغطاء البشرى ويصبح بقعيا Spotty ، حيث يتحول إلى مجموعات من الجزر السديمية المنفرقة

والمتباعدة وسط المستنقعات وسياحات البرارى ، تتراعى بينها أجزاء شاسعة مغلظة جدا ان لم تكن من اللامعمور المطلق .

ولعل محافظاتى الاسكندرية ودمياط الحاليتين أن تمثلا هذه الحواشى او الاسافين البارزة فقد كانتا محافظتى مدن صرفة ، ولكن اضيفت إلى كل منهما مؤخرا شريحة اقليمية ، فتحوّلت كثافتهما من كثافة مدن مطلقة إلى كثافة مدن وظهير ريفى ، ففي ١٩٧٦ بلغت كثافة الاسكندرية ٨٦٥ نسمة ، ودمياط ٩٤٦ نسمة ، وعلى طرف النقيض الاخر من هذه الجيوب الخاصة ، فلقد تصل الكثافة على الاطراف الصحراوية من النطاق فى غرب وشرق الدلتا إلى ١٠٠ أو ٥٠ أو ربما ٢٥ نسمة فى بعض المراكز ، كما فى أبو حماد والحسينية شرقا وأبو حمص وأبو المطامير غربا .

واضح إذن أن النطاق هو القطب السالب فى جغرافية الدلتا الطبيعية والبشرية. فانخفاض المنسوب دون خط الملح يجعل الأملاح زائدة عن الحد المناسب فى كل مكان ، وذلك أيضا فى أكثر تربات الدلتا طينية وتماسكا ، ومن ثم كانت مشكلة الملوحة والقلوية تصل إلى حد الأرض البور . كما كانت عملية الغسيل والاستصلاح اصعب ماتكون ، ويقدر ماتتعدد مشكلة الصرف بكل هذا ، يصبح الرى أيضا مشكلة حرجة ، لان النطاق هو مجمع ومجمل نهايات ترع الدلتا جميعا ، فلا يصله الماء الا بقايا مستنزفة ، انه بإختصار نطاق البرارى .

أما بشريا ، فهو ببساطة نطاق الاستصلاح ، وبذلك يمثل جزئيا خليطا من جبهة الريادة الزاحفة والظروف الحدية الصعبة ، فهو حديث السكنى والتعمير نسبيا ، بدأ غزوه العمرانى من الجنوب بالتدريج وبالتجربة والخطأ وعلى جبهات متقطعة قافزة وبمليكات اقطاعية شاسعة للأفراد او شركات الاستصلاح الاجنبية، تسوده العزب أكثر من القرى ، وتقل فيه المدن الكبيرة بوضوح اما زراعيًا فانه نطاق الارز والقطن والبرسيم اساسا وكل هذا على حدة ومجمعا عامل مباشر من عوامل التخلخل السكانى وضعف الكثافة ..

خماسية المحاور الخطية

من نطاقات الكثافة الحلقية هذه ، اثنتى تقدم قاعدة الاساس فى خريطة الدلتا ، ننتقل الآن إلى مجموعة المحاور الخطية التى تتعامد عليها وتتركب فوقها كخطوط القوة بها والارتفاعات البارزة فيها وهذه المحاور ، التى يبدأ معظمها عند رأس

الدلتا عددها خمسة ، وإن كان من الممكن التعرف على المزيد من الخطوط المحلية والثانوية بينها ، خاصة فى اطراف الدلتا الخارجية شمالا وشرقا وغربا حيث تتحلل النطاقات العرضية إلى عواملها الأولية كخطوط دقيقة متكاثرة كالاصابع البينية، عادة على طول الترع والمجارى المائية الهامة .

كذلك فإنها ، هذه المحاور، تميل إلى التقطع والشحوب نوعا على اطراف الدلتا بينما تتبلور وتبرز بقوة فى قلبها ، ولكنها جميعا تقل فى كثافتها بالتدرج من الجنوب إلى الشمال ، عاكسة فى ذلك ارضية الكثافة النطاقية العامة خلفها بحيث يمكن أن نقسم كلا منها إلى ثلاثة قطاعات متعاقبة واضحة بدرجة أو بأخرى ، وأخيرا فعلى حين تتفرج هذه المحاور وتتباعد بشدة فى الشمال ، تتقارب وتظل تتقارب فى الجنوب صوب رأس الدلتا إلى أن تتلاحم وتتشابك فى كتل أو كتلة سكانية مكثفة عظمى هى التى فى الواقع تغل نطاق الكثافة الجنوبى بكل ما يمثل من قمة وقيمة سكانية فى كل الدلتا .

تفصيلا ، لنبدأ بواسطة العقد ، فرع دمياط ، فإنه بلا نزاع المحور الشريانى والعمود الفقرى فى الشبكة جميعا ، نظرة واحدة إلى الخريطة تكفى لتوضح أن قاطع فرع دمياط يستقطب حوله أكتف قطاع سكاني فى الدلتا بعمق نحو ١٠ كم على ضفتيه فهنا تتكدس كتل الكثافة العظمى وتترى تباعا على امتداده حتى قرب المصب بلا انقطاع او اتضاع سواء على جانب وسط الدلتا او على جانب شرق الدلتا ، بهذا فانه يجمع كل او معظم مراكز قلوب وطوخ وبنها وقويسنا وزفتى والسنطة وميت غمر والمنصورة ، وطلخا واجا.. الخ ، وهى مراكز لا تقل كثافتها بحال عن ١٠٠٠ فى الجنوب ، ٨٠٠ فى الوسط ، ٥٠٠ فى أقصى الشمال ، ولو اتيح لنا ان نرسم خطى ابعاد متساوية Isostades على مسافة ١٠ كم على جانبي الفرع ، لضمنا بين دفتيهما نسبة ضخمة من مجمل سكان الدلتا لا تتناسب بحال مع مساحتها وإنما تعادلها اضعافا .

يؤكد هذا ، ويرمز إليه ، تكدس المدن الكبرى والمتوسطة ، كما سنرى فيما بعد بالتفصيل ، على طول الفرع اكثر من اى خط مماثل فى سائر اجزاء الدلتا ، انه بكل وضوح وقوة إذن خط الذروة فى خريطة الكثافة «خط الاستواء السكانى» فى الدلتا ، منه تنحدر الكثافة بالتدرج شرقا وغربا ، وواقع الامر انه اذا كان الصعيد اكتف من الدلتا على الجملة ، فان محور فرع دمياط هو وحده الامتداد والاستمرار الخطى الوحيد والحقيقى فى الدلتا لمحور الصعيد السكانى بتكدسه البالغ ، يمثل ما ان نطاق جنوب الدلتا هو نهاية هذا المحور وتاجه العرضى .

قارن الآن فرع رشيد ، بقع الكثافة العالية على امتداده اقل استمرارا او اكثر تقطعا بوضوح ، فضلا عن انها اخف وزنا بكثير فعموما تقل معدلات الكثافة بها ، خاصة على ضفته اليسرى ، بنحو ١٠٠ - ٢٠٠ نسمة عن نظيراتها على فرع دمياط . والواقع انه لا مجال للمقارنة بين الفرعين ، فمحور رشيد خط من الدرجة الثانية بالقياس إلى محور دمياط ، بل ويكاد محور وسط الدلتا يتفوق عليه هو الآخر كثيرا او قليلا وهذا ينعكس في المدن ايضا ، فهي اقل عددا وحجما بكثير مما ينتظم فرع دمياط ..

وهنا وجه المفارقة المثيرة ، ففرع رشيد، كما هو اوطأ منسوبيا ، هو الاكثر اتساعا ومائية ، بينما ان فرع دمياط الاعلى منسوبيا اضيق بكثير واقل مائية إلى حد بعيد فكان الكثافة السكانية عكس الكثافة المائية هنا ، والمحور الديموغرافي نقيض المحور الهيدرولوجي ، أو كأنما يعوض فرع دمياط بتضخمه بشريا عن ضموه فيزيوغرافيا ، أيكون ارتفاع ارض فرع دمياط ، بما يعنى من خفض نسبة الملوحة ، هو السبب ، ام هي جودة التربة الضغافية الاقل رملية والاكثر طينية ، ام هو العامل التاريخي المحض ، ام هي ببساطة كل تلك العوامل مجتمعة ؟

ايا ما كان ، فبين محوري الفرعين يجرى محور وسط الدلتا او الدلتا الوسطى العمودي ، ولكن بتقطع نوعا حتى ليكاد يتلاشى في اقصى الشمال ، المحور يجمع مراكز أشمون ومنوف وشبين الكوم في المنوفية ثم طنطا بمدينة وقطور في الغربية، ويحدده بوضوح مجموعة الترع الكبرى في قلب الدلتا الوسطى مثل بحر شبين وترعة القاصد والجعفرية والباجورية والبتانونية .

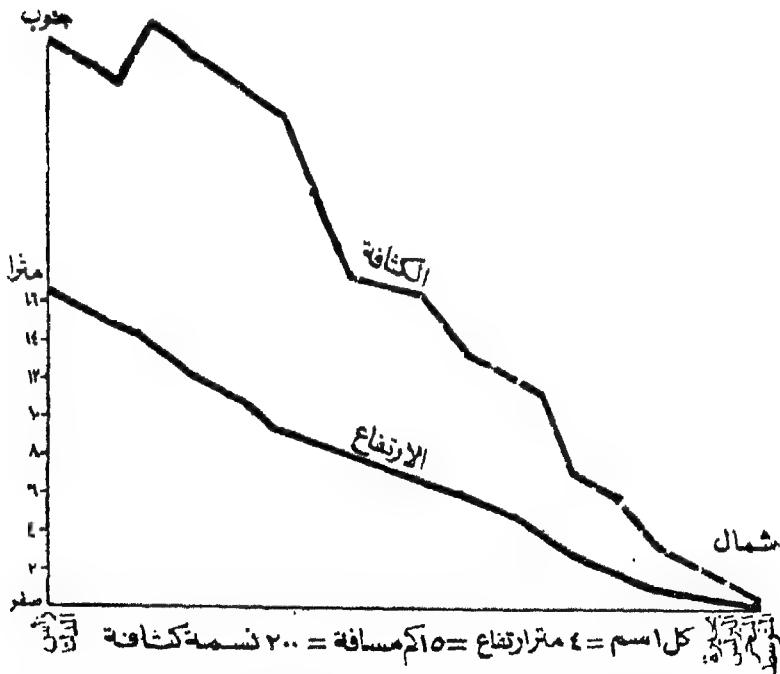
أما محور غرب الدلتا ، الذي يتوسط قلب البحيرة بعيدا عن كل من شمالها البحيري وجنوبها الصحراوي ، فهو ليس فقط اقصر محاور الدلتا الخمسة امتدادا ولكن أيضا أكثرها تقطعا وشحوبا واقلها وزنا وبروزا ، ومن الواضح انه يركز على فرع رشيد ، ويتحدد بترع الحاجر ودياب ، ويتأثر بثقل دمنهور ثم بهالة الاسكندرية في نهايته ، على أن ضعف هذا المحور انما يعبر عن ضعف كثافة البحيرة عامة ، تلك التي كانت تقليديا من اقل محافظات القطر كثافة ..

رغم ضعف كثافة الشرقية العامة نسبيا فإن محور شرق الدلتا يأتي على النقيض تماما من محور غربها ، فهو خط عريض مديد بارز بوضوح في وسط شرق الدلتا ويتميز بمعدلات كثافة عالية ، وهذا بدوره يعبر عن ضخامة رقعة شرق

الدلتا ، وكذلك عن ضخامة سكانها وكثافتها بالقياس إلى غرب الدلتا والواقع أننا إذا رسمنا خطا من القناطر الخيرية إلى جمصة ينصف مساحة الدلتا كلها ، اضم النصف الشرقى الجزء الأكبر من سكانها جميعا ، وذلك بفضل احتوائه على محورى فرع دمياط وشرق الدلتا السكانيين .

شبكة العلاقات والانحدارات الإيكولوجية

اذ تكتمل لنا هكذا صورة الدلتا السكانية ، نستطيع من هذه الصورة الشبكية، المجسمة فى تقريب شديد والمقربة فى تعميم اشد ان نضع أصابعنا على عدة انحدارات وضوابط وعلاقات هامة ودالة فاذا بدأنا على المحور الطولى ، فان اولها بلا مراء هو الانحدار الواحد المطرد المنتظم الايقاع بدرجة نادرة غير مألوفة ، فالكثافة تتناقص بانتظام كلما اتجهنا شمالا وكلما انفجرت المروحة ، سواء ذلك وسطها او شرقها او غربها ، بل وحتى على طول فرعى الدلتا والترع الكبرى ، ولانكاد نعرف لهذا استثناء الا مركز اشمون فى أقصى جنوب المنوفية ، حيث تقل



(شكل ٧) قطاع طولى فى كثافة السكان ومنسوب الارتفاع فى الدلتا على خط طول ٣١ منحنى الكثافة مركب على منحنى الارتفاع . لاحظ العلاقة الطردية الحاسمة .

الكثافة نسبيا - على شدة ارتفاعها - عن مستواها إلى الشمال منها مباشرة في شبين الكوم ومنوف .. الخ لكن هذا الشذوذ المحلي ، الذى يرتبط بصعوبة نسبية فى رفع المياه نظرا لارتفاع الكنتور الموضعى لا يقلب الانحدار الاساسى . بهذا ، وعلى خلاف الصعيد ، تكون العلاقة بين كثافة السكان وخط الكنتور علاقة طردية وثيقة بل وحميمة ، يتزايدان معا ويتناقصان معا ، إلى حد يمكن معه رياضيا تحديد كل خط كنتور بقيمة كثافية معينة تقريبا . فلما كانت الكثافة تبدأ عند رأس الدلتا فى حدود ١٢٠٠ - ١٣٠٠ نسمة وتنتهى فى الشمال قرب البحيرات فى حدود ٢٠٠ - صفر ، فمعنى هذا ان هناك على الأقل نحو ١٠٠٠ - ٨٠٠ نسمة من الانحدار السكانى فى مدى نحو ١٨ - ١٦ مترا ، بمعدل نحو ٥٠ نسمة تقريبا لكل متر من الارتفاع (او الانخفاض) أى ان صعودك أو هبوطك مترا واحدا فى أرجاء الدلتا ينقلك من وسط كثافى إلى آخر يزيد او يقل ٥٠ نسمة تقريبا

وبالفعل ، فإننا اذا تتبعنا خطوط الكنتور المرسومة على خريطة الكثافة بالعين المجردة واحدا واحدا ، او اذا حصرنا كل النواحى الواقعة على كل خط كنتور واستخرجنا متوسط كثافتها ، لوجدنا ان النتائج الحسائية الواقعية لا تتبعد كثيرا عن ذلك المعدل النظرى ، خط كنتور ١٦ مترا ، مثلا ، يمر وسط كثافات تتراوح حول + ١٠٠٠ - ١١٠٠ نسمة ، مقابل + ٥٥٠ - ٧٠٠ لخط ١٠ امتار ، ٣٥٠ - ٤٠٠ لخط ٥ امتار ، بينما يكاد يختفى السكان ويسود اللامعمور شمال كنتور ١ - ٢ متر .

على ان هذا الارتباط المحكم بين الكثافة والتضاريس ليس مجرد علاقة ثنائية مباشرة وبسيطة بين طرفين اثنين فقط ، وانما هو فى الواقع علاقة اختزالية ايضا تلخص مثلما تعكس فى أن واحد مجموعة معقدة من علاقات الارتباط الاخرى ، مترابطة هى الاخرى ، بحيث تشكل فيما بينها جميعا سلسلة متلاحمة ومتداخلة من العلاقات السببية المتبادلة والرياضية المتناسبة اما طرديا واما عكسيا .

فمن ناحية ينطوى الكنتور على علاقة هيدرولوجية محققة وحاسمة للغاية ، فالكثافة اذ تتناقص شمالا مع انخفاض السطح او منسوب الارض ، فانما تتناقص مع تناقص امكانيات الرى ومياهه من جهة ومع تزايد صعوبات الصرف ونسبة الملوحة فى التربة من جهة اخرى .. واذا كان هذا يعنى فى الوقت نفسه ان الكثافة تتناسب عكسيا مع سمك طبقة التربة الطينية شمالا ، فذلك لتغلب العامل الهيدرولوجى من رى وصرف إلى الحد الذى يلغى العلاقة مع سمك التربة .

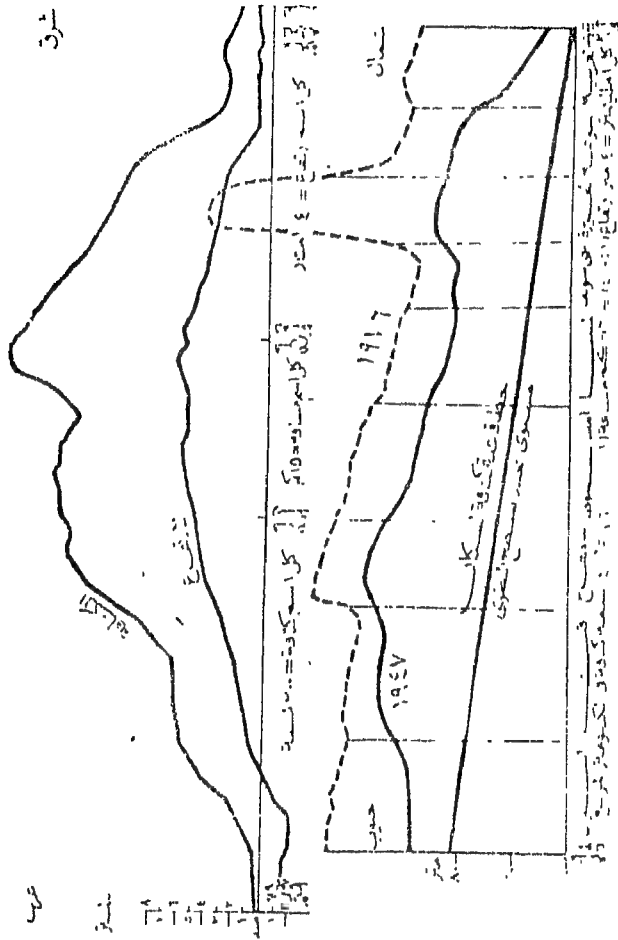
هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ينتظم العامل الهيدرولوجى بدوره علاقة قاطعة مع الانتاج الزراعى ، ليس فقط من حيث متوسط محصول الفدان الذى يقل بعامه من الجنوب إلى الشمال ومن العالى إلى الواطى ، ولكن أيضا واهم من حيث نوع المحصول نفسه أو المركب المحصولى كله . فبروفيل المحاصيل فى الدلتا واضح تماما فى تدرجه ومنطقه : فانت كلما تحركت من الجنوب إلى الشمال قلت نسبة الحبوب وزادت نسبة القطن ، اى كلما قلت نسبة المحاصيل الغذائية وزادت نسبة المحاصيل التجارية .

بل ان نسبة الحبوب فى كل مكان جنوبا او شمالا تزداد على الزمن كلما زاد السكان طبيعيا ، اى كلما زادت الكثافة وعلى العكس ، نجد خريطة القطن تقل كثافة من عقد إلى عقد تقريبا ، وربما من عام إلى عام فى الفترة الاخيرة ، بينما تزداد خريطة السكان تكاثفا وتكدسا فى كل مكان تقريبا ، وبهذا وذاك جميعا تتناسب نسبة الحبوب تناسبيا طرديا مع كثافة السكان ، فى حين تتناسب معها تناسبيا عكسيا نسبة القطن .

ولقد يقال إن كثافة زراعة الحبوب فى الجنوب كما فى المنوفية خاصة إنما هى نتيجة حتمية لكثافة السكان العالية وذلك توفيراً للغذاء الاساسى ، فى حين أن قلتها فى الشمال هى نتيجة منطقية لقلة الكثافة مما يترك مجالا واسعا من الارض للمحاصيل غير الغذائية اى التجارية ، وهذا صحيح تماما بالطبع ، غير ان العكس ايضا وارد: زراعة الحبوب تؤدي إلى ، وتساعد على ، زيادة السكان ورفع كثافتهم .

ولا يغير من هذه القاعدة العامة ان الارز ، وهو محصول غذائى من الحبوب ، يسود فى الشمال المنخفض الكنتور والكثافة معا بؤذلك لان للارز طبيعته الخاصة مرتين .. فهو محصول استطلاع أى منخفضات و مواطى وبرارى أساسا، ثم هو محصول تجارى إلى جانب كونه غذاء ، بعبارة أخرى ، الارز ، كالقطن إلى حد ما ولكن على عكس القمح والذرة إلى اقصى حد ، محصول كثافة سكان منخفضة ، ولكن فى الوقت نفسه محصول كنتور منخفض ايضا .

اخيرا ، ومع هذه العلاقات الهيدرولوجية والمحصولية ، تذهب علاقات الكنتور بالملكية الزراعية ، وقد لا يكون هذا الارتباط وظيفيا مباشرا بالضرورة ، ولكنه فى النهاية ترابط جغرافى سار وسائر ، فبصورة عريضة تتقزم الملكيات الزراعية وتندر بينها الملكيات الكبيرة كلما صعدنا جنوبا ، ولكن متوسطها العام يزداد بالتدرج وتتكاثر فيها الملكيات الكبيرة والكبرى باطراد كلما هبطنا شمالا حيث تسود الأخيرة بالذات فى برارى الاستصلاح خاصة ، وبطبيعة الحال فإن هذه العلاقة تتم من خلال



شكل ٨ - بروفيل الارتفاع والكثافة في مصر
من الشمال إلى البحر . منحنى الكثافة مركب على
منحنى السطح . لاحظ قمتين للكثافة في جنوب
الدلتا ووسط الصعيد ، بينهما عنق ضايق في
شمال الصعيد ، وعلى جانبيهما كتفان متهدلان
في الطرفين في أقصى شمال الدلتا وجنوب
الصعيد .

شكل ٩ - قطاع عرضي في
ارتفاع السطح وفي كثافة السكان
في الدلتا على خط عرض ٣١ من
الصحراء إلى الصحراء منحنى
الكثافة مركب على منحنى الارتفاع .
لاحظ الشكل القوسي في الاثنين
والتطابق بينهما .

طبيعة التربة والملوحة وعوامل الري والصرف وكثافة العمالة الزراعية فضلا عن العامل التاريخي بما فى ذلك عنصر كثافة السكان نفسه .

نمط الملكيات الزراعية إذن سبب ونتيجة لكثافة السكان فى آن واحد . ومع ذلك يبقى أساسا أن الملكيات الكبيرة والإقطاعيات الضخمة هى فى كل مكان وكقاعدة عامة بل عالمية عامل مضاد إن لم نقل وائد لكثافة السكان بحيث يتناسبان دائما تناسباً عكسياً (١) . وإنما تكمن أصالة العلاقة عندنا فى الدلتا أساسا فى ارتباطها التدريجى المطرد والوثيق بسطح الأرض المنحدر بانتظام على محور معين وثابت .

ذلك كله على المحور الطولى ، أما على العرضى فالعلاقة أبسط نسبيا ، ففى الدلتا يمكن أن نضعها قاعدة عامة أن الكثافة تقل باطراد كلما بعدنا عن قلبها إلى أطرافها شرقا وغربا . وهذا يعنى وظيفيا أنها تتغير مع متغيرين: التربة والماء . التربة - أى كلما بعدنا عن التربة الطينية السواء الغنية إلى التربة الرملية الصفراء الفقيرة نوعا والماء - أى كلما بعدنا عن فرعى الدلتا ومجارى المياه الرئيسية من رياحات وترع تغذية إلى الترع الصغرى المحلية ونهايات الترع أى كلما قلت وفرة مياه الري . وفى الحالة الأولى فإن الكثافة ، عكسها على المحور الطولى ، تتناقص مع تناقص سمك الطبقة الطينية، أى أن سمك الإرسابة البشرية يتناسب طرديا مع سمك الرواسب النهرية ، بل ويكاد يروفيها يكرر بروفيلها . وفى الحالة الثانية فإن نسيج كثافة السكان يتناسب طرديا مع كثافة شبكة المجارى المائية ، ويكاد هيكل كل منهما يعكس الآخر .

تلك أساسيات الصورة بالطبع ، لكنها أكثر تعقيدا على المستوى التفصيلي ، فبعض الترع الحالية هى وريثة لفروع حفرية من فروع الدلتا القديمة ، وتمثل لهذا ظروفها محلية من التربة كذلك فلا ننسى جزر ظهور السلحفاة كمعدل محلى لانحدارات الكثافة العامة ، وهناك الفرق الموضوعى بين ألسنة المواطى والأراضى العالية حيث تتعاقب المصارف والترع على الترتيب . وقد كانت الألسنة العالية اسعد حظا فى المياه وبالتالي فى الكثافة ، على حساب المواطى ، ولكن الاهتمام بالمصارف أعاد التوازن ، بحيث يمكن أن نقول أن التقدم الهيدرولوجى بعامة يميل إلى تحييد الفرق بين العالى والمواطى غير أن من الواضح أن هذا كله دقائق تفصيلية على المستوى المحلى ، قد تملأ الصورة العامة بالتفاصيل والتعديلات الثانوية ، دون أن تغير من خطوطها العريضة .

(1) M. Vahl (Distribution of pop. in Denmark) Intern. geog congress, Cambridge, 1928, p.332.

ثم لا يبقى لنا فى النهاية واختتاماً لموضوع الغطاء البشرى إلا أن ننظر إلى صورة السكان وكثافتهم العامة فى مصر ككل دلتا وصعيدا . أقرب وأبسط تشبيهه جامع لهيكل جسم السكان فى مصر هو مزارعة - كمزارعة القمح - ذات يد غير عادية الطول وشوكة خماسية الاصبع - هذه هى المحاور الخطية الأساسية - يلف حولها شريط اطول من القماش السميك الغليظ فى عديد من اللفائف والطيات الكثيفة - هذه هى النطاقات العرضية - التى تتفاوت من جزء إلى آخر ، فتقل طبقاتها حول بداية اليد وتزيد بصفة خاصة قرب منتصف اليد وعند رأس الشوكة وقاعدتها ، ثم تقل وتندق بالتدريج حول نهايتها .

أما عن بروفيل الكثافة فيرسم منحنى مركبا بعض الشيء نتيجة لانخفاض الكثافة نسبيا فى القطاع الشمالى من الصعيد كعنق هابط نوعا بين قممها جنوب الدلتا ورأس الصعيد ، وعلى هذا يكون لبروفيل الكثافة عبر كل مصر بطولها قمتان شامختان : الاولى عند ثنية قنا وشمالها مباشرة فى جذر - جذع الصعيد بسوهاج وأسيوط ، والثانية حول رأس الدلتا جنوبا وشمالا أى عند وحول «عقدتى» مصر الطبيعيتين الرئيسيتين . ثم بين هاتين القمتين يأتى انخفاض مقعر واضح فى شمال الصعيد ، بينما منهما تنحدر الكثافة بشدة وبسرعة نحو طرفى أو نهايتى المنحنى فى أقصى الجنوب وأقصى الشمال . فى مجملها اذن تبدو الصورة كظهر الجمل ذى السنامين ، مفلطحة بعض الشيء فقط على اننا اذا اضفنا كتلة القاهرة بكل ماتعنيه من تركيز بشرى بين الدلتا والصعيد ، لأمكننا ايضا ان نرى منحنى الكثافة العام فى مصر يقترب بشكل ما من هرم مدرج تزحف فيه الكثافة وترقى حثيثا من أقصى طرفيه من البحر ومن الشلال حتى تصل إلى ذروتها فى وقمته هو فى منطقة القاهرة .

النهر الجغرافى

تلك اذن ، فى صيغة كثافة ، صورة مصر العمرانية كغطاء بشرى متصل ممدود وفكرة الغطاء البشرى تشبه فكرة الغلاف الصخرى الذى يغطى صفحة الاقليم ذاته ، له تضاريسه التى تدق فتتخفض هنا أو تتكثف وتتكدس (١) فتعلو هناك حتى تصل إلى قممها فى شكل المدن فالمدن الكبرى هى بحق جبال الغلاف البشرى . ونحن واجدون فى مصر ، اذا نحن انتقلنا من دراسة الغطاء البشرى إلى وحداته السكنية من قرى ومدن ، ان النهر يضبط توزيعها وأثقالها وانتشارها بنفس القوة التى يضبط بها كثافته ، ومن هنا يمكن ان نتوقع مسبقا - هذا بديهى

(1) C.B Fawcett, Frontiers, Oxford, 1921. P.9

حتى - علاقة وثيقة بين توزيع كثافة السكان العامة وبين توزيع القرى والمدن التي تؤلف وحداتها الخلوية .

فعن القرى ، لاشك اننا نعرف كم تتكاثر وتتزاحم القرى الضخمة الحجم ، التي قد تصل إلى حد ٣٠ - ٤٠ ألفا أو أكثر ، فى مناطق بعينها من الريف المصرى ، كالمنوفية بخاصة (سرس اللبان مثلا) وفى الصعيد الأوسط ، فى حين تتدهور القرى إلى حالات صغيرة الحجم وربما مبعثرة للغاية فى المناطق الحدية فى أقصى الشمال من برارى الدلتا وفى أقصى الجنوب فى النوبة المختنقة ، بل ان العزبة كما سنرى اصبحت هى الشكل السائد للسكنى الريفية فى شمال الدلتا عامة ليس فقط لعوامل الملكية او الاستصلاح ، ولكن ايضا استجابة لضوابط البيئة بل فى بعض اعماق البرارى وكذلك فى جزر مثلثى مصبى دمياط ورشيد والبرلس ، يظهر المسكن المنفرد اما لشدة تقطع المعمور وتداخل الرمل والطين او لشدة فقر التربة والبيئة . بالمثل فى النوبة تتحول القرى إلى نجوع خطية تتراعى متناثرة على طول النهر الذى يتحول بدوره إلى شارع رئيسى يربط بينها .

ولنا أن نلاحظ هنا أن اتجاه أحجام الحالات إلى التضاؤل على اطراف المعمور هو عكس اتجاه مساحاتها . غير انه لا تناقض بين الاتجاهين ، فالاول يشير إلى الحجم المطلق والثانى إلى المساحة النسبية ، وبالاختصار ، ففى معظم انحاء وادى النيل تميل الحالات الريفية إلى أن تتضاؤل حجما كما تتباعد مسافة ، على اطرافه الهامشية الفقيرة ، او بلغة لا بلاش ، تسود التجمعات البشرية الضخمة molaire صلب الوادى وقلبه ولكنها تتقزم إلى تجمعات ذرية moleculaire على هوامشه المتدهورة المخلخة (١)

كثافة السكان وتوزيع المدن

ولعل هذا القانون أصدق وأوضح فى حالة المدن ، كما أنه أسهل اثباتا ومن المفيد هنا ان نعتبر طبقات المدن طبقة طبقة على حدة فإذا بدأنا من أسفل بقاعدة الهرم ، فسنجد طبقة المدن الصغرى ، فئة - ٣٠ ألفا بل وحتى - ٤٠ ألفا ، تتناسب تناسبا طرديا مع كثافة السكان أسفلها أو خلفها ، والسبب بسيط : هذه غالبا «مدن اسواق market towns عامة ، أى مراكز للخدمات المحلية المتواضعة تخدم مناطقها المحيطة مباشرة فى حاجاتها العادية اليومية البسيطة ، ولذا فان حجم نشاطها لا يمكن أن يتجاوز امكانيات مناطق نفوذها بل هو يعكسها بحساسية فائقة . هى اذن مجاج طبيعى للبيئة المحلية ، وبالتالي نبت الكثافة السكانية المباشرة .

(1) P.V.de la Blache, « repartition des hommes sur leglobe » A.G., July 1917 . p. 242.

ففى الدلتا نجد هذه المدن اكثر حدوثا وأكبر أحجاما فى الجنوب الكثيف ، ثم تقل وتتضاءل كلما اتجهنا شمالا وفى الصعيد تتألف الشبكة المدنية من الجيزة حتى المنيا من مدن ضئيلة لا تعدو ١٥ - ٢٥ ألفا باستثناءات قليلة جدا كمغاغة وبنى مزار ، ثم من المنيا حتى ثنية قنا تتضخم وحدات الشبكة بصورة قاطعة فيرتفع متوسط احجامها إلى ٢٥ - ٣٥ - ٤٥ ألفا وهذا يتفق مباشرة مع منطقة كثافة السكان العظمى فى الصعيد ، والواقع أن هذه هى المنطقة التى قادت البعض إلى التعميم غير الدقيق من أن مدن الصعيد كقاعدة أكبر واضخم حجما من مدن الدلتا ، وبعد ثنية قنا تعود الاحجام الضئيلة بل والقزمية تسود المدن مع هبوط كثافة السكان (١) .

· فضلا عن هذه العلاقة الوثيقة بين احجام المدن الصغيرة وكثافة السكان العامة، تعكس تلك المدن تجانس هذه الكثافة بنفس النمط . فرغم أن الدلتا أكثر تمدينا من الصعيد ، أى عكس الوضع فى كثافة السكان ، فإن الصعيد أكثر تجانسا فى أحجام مدنه ، تماما مثلما هو أكثر تجانسا فى الكثافة ، فكما يوضح الجدول الآتى لفئات أحجام المدن فى الوجهين بحسب ارقام ١٩٤٧ ، تملك الدلتا باستبعاد العاصمة ومدن القنال عددا ونسبة اكبر من كل من المدن الصغرى (٣٠- ألفا) والكبرى (٧٥ + ألفا) ، فى حين يتفوق الصعيد فى المدن الوسطى (٣٠ - ٧٥ ألفا) . أى أن الاحجام أكثر تقاربا وتساويا فى الصعيد ، وأكثر تباينا واختلافا فى الدلتا ، وهذا يعنى أيضا أن درجة التركيز أو المركزية فى الصعيد الخطى اضعف منها فى الدلتا الفسيحة .

فئة الحجم	الدلتا	الصعيد
١٠,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠	٣٣	٣١
٢٠٠,٠٠٠ - ٣٠,٠٠٠	١١	٨
٣٠,٠٠٠ - ٤٠,٠٠٠	٢	٥
٤٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠	١	٢
٥٠,٠٠٠ - ٧٥,٠٠٠	١	٤
٧٥,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠	٢	١
١٠٠,٠٠٠ +	٣	-

أما عن المدن الكبيرة نسبيا (٥٠ ألفا) ، فلأنها تقوم بوظائف إقليمية بعيدة المدى وليست رهن الخدمات المحلية الضيقة ، فإنها تستقل عن كثافة السكان

(1) G. Hamdan, Studies in Egyptian urbanism, Cairo, 1960, p.657 .

العامة المباشرة ولا تتناسب معها بالضرورة. وإنما تخضع لضوابط أخرى نسبية هي التباعد ، والتباعد يعنى فيما بينها ، بحيث تغطى كل منها منطقة خدمات متساوية المساحة أو الامتداد بالتقريب ، وذلك بحسب عامل الخدمات المركزية كما حدده كريستالر فى وسط طبيعى واقتصادى وحضارى متجانس ، وهاهنا مرة أخرى نجد قدرا مثيرا من التجانس فى التباعد وإن اختلف ، مرة أخرى كذلك ، ما بين الدلتا والصعيد .

فإذا نحن أخذنا مجموعة مدن + ٥٠ ألفا (بحسب تعداد ١٩٤٧) وجدناها تتباعد عن بعضها البعض بفواصل موحدة تقريبا هو كما يطير الطائر ٥٠ كم فى الدلتا ، هكذا تتباعد أزواج المدن التالية : الاسكندرية - دمنهور ، دمنهور - طنطا ، طنطا - المنصورة ، المنصورة - دمياط ، طنطا - الزقازيق ، الزقازيق ، القاهرة . الاستثناء الوحيد هو المحلة الكبرى التى تقع فى منتصف الطريق بين طنطا والمنصورة ولكن تفسير هذا بسهولة هو العامل الصناعى الذى لا يخضع لعامل الخدمات المركزية كما هو معروف .

أما فى الصعيد فهناك أيضا الفاصل الموحدة إلا أنه ضعفه فى الدلتا، أى ١٠٠ كم تقريبا ، فبهذا الفاصل تتباعد أزواج المدن الآتية : القاهرة - بنى سويف - بنى سويف - المنيا ، المنيا - أسيوط - أسيوط - سوهاج / أخميم (باعتبار المدينتين التوأمين معا) وأخيرا سوهاج / أخميم - قنا ، وهناك فقط استثناءان للقاعدة : الاول مدينة الفيوم التى تقترب بشدة من مدينة بنى سويف ، ولكن انفصال شبه واحة الفيوم الطبيعى يفسر هذا بصورة مقنعة تماما ، والثانى هو حالة قنا - كوم أمبو (وكلاهما تدخل المقارنة تجاوزا لان حجمها كان ٤٠ ألفا فقط) فالفاصل بينهما هو ضعف الفاصل الصعيدى السائد أى نحو ٢٠٠ كم كاملة ، ولكن فقر الراء الطبيعى والبشرى فى الجنوب الاقصى يعلل هذا الفقر المدنى الشديد .

وإذا كانت الظروف الجغرافية المحلية تفسر الاستثناء ، فان الظروف الاقليمية هى التى تفسر القاعدة وتجيب على السؤال الاول : لماذا كان الفاصل المسافى بين المدن الكبيرة فى الصعيد ضعفه فى الدلتا ؟ السبب بلاشك هو الاختلاف الجذرى فى الشكل الجغرافى وطبيعة التركيب والوسط العمرانى فالتباعد فى الصعيد يتم على محور خطى احادى بسيط ، بينما هو الدلتا بمساحتها الفسيحة يقع على عدد من المحاور وفى كل الاتجاهات ، فهو مركب ، مضلع : من هنا فان تربية المساحة يقابله ويستتبعه ويعوضه تنصيف المسافة فى معادلة رياضية اشبه بالآتى :

$$(المسافة) = \frac{المسافة}{2} \quad (١)$$

(1) Ibid., P 70 - 1 .

الى هذا المدى إذن يذهب الغلاف البشرى وشبكة المدن عندنا فى التجانس، وذلك كالوراء الطبيعى من تحتها ، كالغطاء الزراعى من قبلها ، وكمثلها ايضا ، فلاشذوذ ولاتباین محسوس الا على أقصى أطراف مصر شمالا وجنوبا ، ان جسم مصر العمرانى على طول امتداده ورغم اختلاف شكله ، جسم مبسط التركيب ، لا تتغير معالنه وخصائصه لا عشوائيا ولا فجائيا ، بل فيه منطق طبيعى بالغ القوة والوضوح ، له نظام وخطة محددة فى كل خطوطه وملامحه ، ويتبع فى تطوره وتغيره ايقاعا موحدا ، ويبدى انحدارات انسيابية ، وثيدة التدرج للغاية ، بحيث يكاد ذلك الجسم يؤلف نموذجا رياضيا مثاليا تختزله مجموعة من المعادلات الاولى السهلة المترابطة ويخلصه عدد من المنحنيات البيانية القوسية السمترية المديدة ، ويحيث يبلوره قانون واحد بسيط هو التجانس او التماثل فى الداخل والتدرج او التباين على الاطراف والهوامش .

الموقع النهري

ولسنا بحاجة بعد هذا إلى أن نذكر ان هذا التجانس يمتد ايضا إلى مواقع مدننا ، الموقع النهري ، من الشلال إلى البحر .مدن الصعيد جميعا بالتقريب ، صغيرها والكبير ، تقع على النهر مباشرة ، فذلك لا مفر منه بالضرورة ، والنيل شارعها وبشرانها المشترك ، اما الدلتا ، حيث سلسلة من الموانئ الكبرى على الساحل والقناة قد تبدو مرتبطة حياتها بالبحر مباشرة اكثر منها بالنهر ، فان قبضة النهر لا تقل احكاما ، اما لضرورات الحياة والشرب واما لدواعى المواصلات قديما . فحتى هذه الموانئ تستمد حياتها من ترع النيل التى تنتهى اليها ، ومدن القنال هى من خلق التربة الحلوة بقدر ماهى من خلق القناة المالحة الملاحية ، وبقدر ما ان الاسكندرية من خلق تربة الحمودية والبحر المتوسط معا .

اما فى الداخل فكل المدن الكبرى والبنادر تقع إما على فرع النيل أو على ترعه الاولى او الثانوية ، ولا نكاد نعرف لذلك استثناء ، خذ على سبيل المثال فقط هذه السلسلة من العقد الهيدرولوجية hydrological nodalities او مواقع الملاقى او المقرن confluence situations المنصورة على ملقى فرع دمياط والبحر الصغير ميت غمر (فرع دمياط × البوهية) ، طنطا (ترعة القاصد × الجعفرية) ، شبين الكوم (بحر شبين × القاصد) ، المحلة الكبرى (بحر شبين × بحر الملاح) . كذلك فى الوادى نجد اسبوط على مخرج الابراهيمية من النيل ، وديروط على مأخذ بحر يوسف من الابراهيمية .

من المنطق والمنطلق نفسه نجد المدن التوائم twin towns منتشرة بكثرة على

امتداد مصر النهرية كتعبير عن الحد الاقصى من جاذبية النهر رغم شدة اتساعه محليا فى بعض مواضعها . وفرعا الدلتا بالطبع هما المثال النموذجى ، مع ملاحظة ان فرع دمياط، مثلما يتفوق بشدة على فرع رشيد فى كثافة السكان العامة وفى عدد واحجام المدن عامة ، له الغلبة فى المدن التوائم ايضا ثمة على دمياط التوائيات البارزة : المنصورة - طلخا ، ميت غمر - زفتى ، مقابل فوه - المحمودية ، دسوق - الرحمانية على رشيد . اما فى الوادى فهناك سوهاج - اخميم ، دون أن نذكر مجمع العاصمة العملاق الذى يمتطى النهر تماما .

حتى على مستوى المراكز الصغيرة من أشباه المدن او انصاف المدن ، سواء على نفسه أو ترعه ، تتكرر الظاهرة بالحاح : شبراخيت - محلة دياى على فرع رشيد ، ابو صيرينا ميت ابو الحارث على فرع دمياط، بركة السبع - ديا الكوم على بحر شبين ، قلتي الكبرى - كفر قلتي الصغرى وفيشا الكبرى - فيشا الصغرى على بحر الفرعرنية ، شنوان - كفر شنوان على بحر شعب شنوان ، نفيا وكفر ابو داود - ميت حبيش القبلية على ترعة القاصد جنوبى طنطا .. الخ

بل حتى حيث لم يصل النمو المدنى إلى حد المدن التوائم او المزدوجة ، تحاول المدينة المصرية بقدر الامكان ان تكون مدينة صفتين : بنواة على ضفة وضاحية او نوية صغيرة على الضفة المقابلة لا سيما اذا ضاق عرض النهر نوعا ، مثال ذلك شبين الكوم ، طنطا ، سنمود ومنية سمند ، السنبلوين على البوهية ، حتى على قناة السويس تتكرر الظاهرة باصرار بليغ ، حيث نجد غالبا على الضفة الشرقية ضاحية صغيرة امتدادا للنواة الام على الضفة الغربية : بور فؤاد ازاء بورسعيد ، بورتوفيق مقابل السويس ، ثم القنطرة غرب وشرق .

لكن اللافت حقا بعد الموقع النهري ان اكبر المدن انما هى تلك التى تقع على اهم المجارى النهرية فى حين تجنح احجام المدن عامة إلى التضائل التدريجى على اطراف العمران فى الدلتا فكبرى المدن هى فى قلب الدلتا غالبا ، والاعلى ان مدن الهوامش هى الصغرى . قارن على سبيل المثال المحدود : طنطا (٢٣٠ ألفا) ، المحلة (٢٢٥ ألفا) ، المنصورة (١٩١ ألفا) فى قلب الدلتا ، مقابل الزقازيق (١٥ ألفا) ، دمنهور (١٤٦ ألفا) فى شرق وغرب الدلتا (تعداد ١٩٦٦) ، ومن هنا نستطيع ان نتصور ان شبكة المدن الداخلية فى الدلتا (اى باستبعاد مدن السواحل) تبدو كالهزم المدرج او كبروفيل المدينة العادى نفسه ، اعلى ماتكون فى الوسط والقلب وتدق نحو الاطراف وذلك بعينه ، او فلنقل بعامه ، نمط كثافة السكان الممدودة تحتها كفرشة قاعدية.

النيل ومورفولوجية المدن

بل ابعد من هذا نستطيع ان نلمس اثر النهر ونفوذه اذا نحن تركنا شبكة المدن الاقليمية لندخل اى مدينة منها ، فلا يحتاج المرء إلى ان يكون جغرافى مدن ليدرك ان اغلب المساكن والمباني والاحياء السكنية الممتازة والعمارات الضخمة متعددة الطبقات وفيها اهم الخدمات الحيوية والطبقات الغنية والراقية ، تحتشد وتتكدس على شاطئى النهر لتؤلف بحق ، اذا استعرنا تعبير تزورباو الشهير ، «ساحل الذهب» فى المدينة (١) هذا بينما تأخذ الطبقة الاجتماعية ومستوى العمارة بل وارتفاع المباني فى التناقص كلما بعدنا عن النهر ، ومعها بطبيعة الحال قيم الارض وايجارات العقارات ، وعادة ما تتوقع الاحياء الفقيرة ، فضلا عن المناطق الصناعية ، فى ابعد قطاع من المدينة عن النهر .

فى النتيجة ايضا يقترب بروفيل المدينة من مثلث قائم الزاوية ضلعه العمودى يقع على الشاطئى ووتره ينخفض بالتدرج بعيدا عنه وفى حالة ما اذا كانت المدينة مدينة ضفتين او مدينتين توائم فان المثلث يزدوج على جانبى النهر فى مثلث متساوى الساقين او هرم يشطره النهر فى منتصفه حيث قد يبدو هو بينهما كالخندق المائى العميق اذا ارتفعت المباني بشدة كما فى المدن الكبرى خاصة القاهرة .

طبوغرافية القاهرة الاجتماعية

وعلى ذكر القاهرة لتكن هذه المدينة الكبرى المعروفة معالمها جيدا لكل مواطن تقريبا نموذج لطبوغرافية المدينة المصرية كما يرسم خطوطها ويرسئ تضاريسها النهر (٢) لاسيما وأن هذا النمط الايكولوجى ان يكن نمط العاصمة بالدقة ، فانه ليس الا الصورة المكبرة لما نجده مخففا او معدلا فى معظم مدنا الاقليمية النهرية. ولنبدأ سياحتنا الجغرافية القاهرية هذه من القلب إلى الاطراف اى من النهر إلى الصحراء ، على الشاطئى مباشرة ابتداء من جاردن سيتى وقصر الدوبارة حتى مابعد مبنى التلفزيون ، اى تقريبا من كوبرى الجامعة جنوبا حتى كوبرى

(١) Harvey Zorbaugh the gold coast N . Y . 1950 .

(٢) جمال حمدان ، القاهرة (مقدمة) ، مترجم ، ١٩٦٩ ، ص ٦٣ إنظر أيضا : M . Clerget Le Caire , t II , Pierre George La Ville , Paris ,1952 . P . 282 - 294; Janet Abu- Lughod , Cairo , 1972

ابو العلا شمالا، ثم على الشاطئ المقابل أيضا من شمال الجيزة البندر حتى
مداخل امبابة الجنوبية مروراً بالدقى فالعجوزة فميت عقبة بما فى ذلك مدن
المهندسين والاعلام والصحفيين والقضاة الحديثة خلفها ، اى ما بين كوبرى الجيزة
وكوبرى الزمالك بالتقريب .، يضاف اليهما وبينهما خط الجزيرتين الزمالك والروضة
(الاخيرة إلى حد ما) نقول على هذا الشاطئ يمتد شريط من السكن الراقى ،
الدرجة الاولى إلى (اللوكة) ذى المكنة العريقة والشهرة التقليدية التى يطالعها
المراء او المار فى العمارات الحديثة الشاهقة العصرية الطراز أو فيلات الحدائق
الفخمة والقصور الارستقراطية و «الاستيل» ، بكل طبقاتها الاجتماعية الغنية
والمترفة بما فى ذلك الشرائح العليا من الجاليات الأجنبية فى الماضى وبكل
لواحقها وتوابعها من سيارات وخدم ، ويكل مايعشش فيها من سفارات وقنصليات
وأجهزة دولية ومقار شركات عالمية و «انفتاحية» مؤخرا ، والكازينوهات والمسارح
ووسائل الترفيه المنتقاة والاندية الاجتماعية والرياضية الكبرى ، بالإضافة أيضا
إلى بعض مرافق الحكم والوزارات وادارات ومؤسسات الدولة ، وغير ذلك مما
يقتضى اثر الوظيفة السكنية الراقية ويعد علما (او عالة) عليها .

وإذا كان هذا النطاق من السكن الراقى او الراقى يتوسط اليوم قلب المدينة
فان الأساس فى توقيعه إنما هو الموقع النبلى الممتاز وإذا كان هناك من استثناءات
لهذه القاعدة ، فهي محدودة يفسرها اما القصور الجغرافى او الاندفاع التاريخى ،
فعلى نهايتى النطاق فى أقصى الشمال فى امبابة القديمة والجيزة القديمة ، ثم
بولاق - السبتية - القللى ومصر القديمة ، ينخفض المستوى اما إلى الطبقة
الوسطى او السفلى بشرائحهما المتعددة ، بينما على العكس ينزل فى أقصى
شمال شرق المدينة فى ابعد مدى عن النهر نطاق ضخم من السكن الراقى ابتداء
من القبة حتى مصر الجديدة وكل امتداداتهما وتوسعاتهما الحديثة كمدينة نصر
وغيرها ، فاما الأولى فهي إرث الماضى البعيد حين كانت بعض هذه الأحياء
الشعبية المنخفضة هى موطن الطبقات الغنية الراقية ثم تدهورت فى نمط جغرافية
المدينة الجديد ، أما الثانية فحكمها حكم الضواحي العصرية التى مكنت لها وسائل
المواصلات الحديثة واصبحت تطلب لذاتها كموضة للسكن الراقى .

الآن إذ نبتعد عن نطاق السكن الراقى النهري على الضفتين شرقا وغربا ، نجد
انخفاضا واضحا ومحققا فى مستوى السكن ، ففي الحلقة المحيطة تسود الطبقة
البورجوازية الوسطى بشرائحها المختلفة العليا والوسطى والسفلى من الموظفين
والمتقنين او التجار واصحاب الأعمال .. الخ . فعدا الجانب الخلفى من الضفة
الغربية ، تغلب أو تسود هذه الطبقات الاجتماعية ابتداء من قم الخليج والمبتديان
والمنيرة وكل ما حولها ثم تسيطر على كل النطاق العرضى الممتد من الفجالة

والظاهر وغمرة عبر السكاكينى حتى الوايلى والعباسية ثم فى قطاعات كبيرة من ضواحي الشمال الشرقى ، هذا بالاضافة إلى القطاع الاكبر والجنوبى من شبرا وروض الفرج .

اخيرا ، نحو الشرق أكثر فى القاهرة الشرقية او القديمة ، تنخفض الطبقة إلى قاع السلم الاجتماعى فمن الجنوب ابتداء من بعض أجزاء مصر القديمة حتى السيدة زينب ، مرورا بابو السعود والمدابغ والمذبح والبغالة ، ثم فى أقصى الشرق من الخليفة حتى الحسينية ، مرورا بالقلعة والدرب الاحمر والجمالية ، ثم اخيرا فى أقصى الشمال فى اطراف شبرا الخيمة وشبرا البلد والساحل وما حولها وامتداداتها عبر مسطرد والاميرية ومهمشة والشماسرجى ، فى كل هذا النطاق تسود الطبقات الشعبية والرقيقة الحال والفقيرة او البروليتارية من العمال والحرفيين وصغار الموظفين او التجار .. الخ هنا يستشرى البلى المدنى وتكثر جزر الوباء المدنى urban blight بكل ملامحها المعروفة فى المباني والسكان ونمط الحياة بالمثل فى أقصى غرب الضفة الغربية كما بين السرايات وابوقتاة وبولاق الدكرور وعزبة اولاد علام وامبابة .. الخ .

تلك ، مع هامش عريض من التبسيط والتعميم ، هى خريطة القاهرة الاجتماعية ابرز ملامحها لاشك ذلك الانحدار الاجتماعى المطرد والملح من النهر إلى الصحراء ومن التل إلى الشاطئ فالطبقة الراقية تستأثر بقدر الامكان بالجبهة النهرية المثلى، وان لم تحتكرها تماما لاسباب من الماضى وعلى طرف النقيض تماما تتكدس الطبقات الفقيرة فى أقصى الشرق او الغرب من المجمع المدنى ، ابعد ماتكون عن النيل واقرب ماتكون إلى المقطم او ابو رواش ، ليس بعدها شرقا ، وان لم تتداخل حقا فى هوامشها ، الا مدينة الموتى ، اعنى سلسلة المقابر والجبانات المعروفة المتصلة من الامام الشافعى حتى الغفير ، وفيما بين النقيضيين ، الاحياء الرقيقة الحال والفنية ، تنتشر او تنحشر الاحياء المتوسطة بحيث تأتى متوسطة فى الموقع الجغرافى مثلما هى فى الموقع الاجتماعى.

هكذا ، فى المحصلة الصافية ، ان يكن العالى اجتماعيا هو الواطى طبوغرافيا والواطى اجتماعيا هو العالى طبوغرافيا ، اى ان تكن العلاقة عكسية بين خط الكنتور والطبقة الاجتماعية ، فذلك ليس الا نتجا جانبيا لجاذبية النهر الأسرة وتعبيرا عارضا عن القاعدة الجوهرية والاصولية عندنا ، وهى ان العالى اجتماعيا هو النهري جغرافيا والواطى اجتماعيا هو الهامشى البعيد عن النهر جغرافيا ، وفى هذا تختلف القاهرة وكل المدن المصرية توا وتمااما عن المدن الاوروبية والامريكية وغيرها من مدن البلاد الجبلية الباردة الممطرة حيث النهر مجرد مواطى للتلوث ومجمع للضباب والرطوبة . ومن ثم ينبذه الاغنياء القادرون إلى المنحدرات المرتفعة المشمسة الصافية ويتركونه للفقراء ، فيصبح العالى اجتماعيا هو ايضا

العالى طبوغرافيا والواطى اجتماعيا هو كذلك الواطى طبوغرافيا ، اى فى علاقة طردية بين الكنتور والطبقة (١) .

وهكذا ايضا تاخذ مورفولوجية المدينة الاجتماعية وخريطة طبقاتها النمط الحلقى الذى يتنضد فيه توزيع مناطق الطبقات المختلفة كحلقات دائرية متعاقبة من الداخل الى الخارج حول نقطة المركز المتحدة وهى جبهة النهر الذى يتوسطها، وهذا بعينه هو النمط الاساسى السائد فى مورفولوجية معظم المدن الحديثة فى اوربا وامريكا واشباهها كما حدده بيرجس وبارك وماكنزى وغيرهم ومن تلاحم من رواد إيكولوجية المدن (٢).

الا ان المهم هنا ان القاهرة تختلف بعد ذلك مرة اخرى عن تلك المدن فى ترتيب تلك الحلقات اختلافا جذريا يرقى إلى حد القلب او الانعكاس الكامل ، ففي المدينة الأوروبية - الأمريكية تقع الطبقات الفقيرة قرب وحول قلب المدينة ، ثم منها ترتفع الطبقة بالتدرج كلما بعدت عن القلب إلى الاطراف واقصى الضواحي ، اما فى القاهرة فان العكس هو الصحيح فيماعد الاستثناءات المحدودة التى سبق تحديدها ، والسبب الجوهرى بالطبع نفسه ما رأيناه من أن النهر فى بيتنا الصحراوية الحارة الجافة هو قطب الجاذبية الغلاب ، بينما ان مثله فى البلاد الباردة والمطيرة منطقة طرد غير مفضلة أو محببة .

النيل ومحاور المدن

النهر اذن مغنطيس فعال له جاذبيته المؤثرة الغلابية ، وبها يرسم هيكل التوزيع الجغرافى الطبقي للمدينة ويشكل طبوغرافيتها الاجتماعية ، وسواء فى العاصمة الضخمة القاهرة او فى العواصم الاقليمية كالمنصورة أو اسيوط والمنيا وشبين الكوم .. الخ أو حتى فى البنادر الصغيرة مثل زفتى وميت غمر وكفر الزيات ، فلن تجد لهذا النمط تبديلا إلى حد بعيد ، ومعنى هذا اننا نستطيع ان نتصور معظم مدن مصر الواقعة على النيل وهى تصل إلى قمته على شاطئه فى حين يقل وزنها وثقلها بعيدا عنه ، وان النهر على طوله هو الشارع الرئيسى للمدينة المصرية وهو ساحل الذهب فى مصر بعامة .

ليس هذا فحسب : وانما النيل موجه فعال للمدينة المصرية مثلما هو محور

(1) A.E. Smailes, Geography of towns, Lond., 1953, P. 120 et seq.; E.G. Ericksen, Urban behavior, N.Y., 1954, P. 220 et seq.

(2) R.E. Park, E.W. Burgess, R.D. McKenzie, The City. 1925; R.E. Dickinson, City region & regionalism, Lond., 1947, P. 117 ff. ; E.E. Bergel, Urban sociology, McGraw-Hill, 1955, P. 77 ff.

ارتكازها وقطب جاذبيتها ، فاذا نحن نتبعنا الخرائط التفصيلية للمدن المصرية النهرية لوجدنا اغلبها يجنح إلى الاستطالة ، احيانا إلى حد الانسياع والتفطع ، لكى تفيد إلى أقصى حد من الجبهة المائية على النيل ، وهذا امر بديهى ، ولاشذوذ عنه الا نادرا وظروف محلية خاصة .

حتى فى الماضى البعيد ، فى حدود ما لدينا من اشارات او الماعات متاحة ، كانت تلك هى القاعدة ، منف القديمة مثلا ، كما يقال لنا ، «كانت ثلاثين ميلا بيوتا متصلة» (١) ، او اذا تواضعنا مع ديودور الصقلى كان محيطها ١٧ ميلا مما يعنى طولا يتراوح بين ٦ ، ١٠ اميال (٢) واذا كان من الصعب علميا ان نقبل هذه الرواية التاريخية ، حيث لاتجعلها فحسب اكبر مدينة فى القديم ولكن ايضا اطول مدينة فى التاريخ ، وهى مورفولوجية مدن مستحيلة عمليا قبل عصر المواصلات الحديثة ، فانها على اية حال وتؤكد استطالتها وبشدة خارج كل شك ، بالمثل فيما بعد يقول ابن سعيد الاندلسى عن القاهرة فى منتصف القرن الـ ١٣ الميلادى انها «مدينة مستطيلة يمر النيل مع طولها» (٣) .

تمديد النيل اذن للمدن المصرية حقيقة مؤكدة مثلما هى متوقعة ، غير ان الذى ليس ملحوظا بنفس الدرجة ان محور تلك الاستطالة يوجه فى معظم الاحيان بحسب اتجاه النهر فى موضع المدينة المعنية ، وبعبارة اخرى فان توجيه امتداد مدننا يتحدد بموقعها من زهرة اللوتس الكبيرة التى هى شكل النهر ، حتى ليمكننا ان نتنبأ باتجاه امتداد اى منها بمجرد تحديد موقعها عليه .

فأغلب مدن الصعيد مستطيلة على محور شمالى - جنوبى نصاً او تقريبا ، لان هذا - فيما عدا الانحناءات الموضعية - هو اتجاه النهر السائد ، ولكن طرافة العلاقة انما تتبدى فى الدلتا ، مثلما تعد اختبارا لمدى قوتها ، والواقع ان محاور معظم المدن الهامة فى الدلتا هى ببساطة محاور مروحتها المائية ، بشبكة فروعها وترعها الكثيفة فلما كانت هذه تتخذ محورا شماليا شرقيا - جنوبيا غربيا فى شرق الدلتا ، فان المدن التى تقع عليها تتبنى المحور نفسه : مثلا الزقازيق ومنيا القمح على بحر مويس ، واجا على الترعة المنصورية ، والسنبلاوين على البوهية وفى غرب الدلتا تضرب الترع الرئيسية على العكس شمالا بغرب ، فتتبعها المدن

(١) الطهطاوى ، مناهج الاباب ، ص ١٧٧ .

(2) W. Page May, Helwan, op. cit., P. 9.

(٣) المغرب فى حلى المغرب القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ٨ - ١٠ .

بأمانة : مثال ذلك دمنهور التى تتطاول على ترعة الخندق من الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى(١)

أما فى وسط الدلتا فان المحور السائد - بعيدا عن التدرجات الموضعية - شمالى جنوبى ، فينعكس مباشرة على مدنه : مثلا شبين الكوم على بحر شبين ، طنطا وسخا وكفر الشيخ على ترعة القاصد ، المحلة الكبرى على بحر الملاح ، تلا والبتانون على الترعة البتانونية ، الباجور على الباجورية ، فيشا الكبرى على بحر الفرعونية . هذا عدا بنها ودمياط (الأخيرة مع انحراف طفيف نحو الشمال الغربى تبعا لثنية النهر الموضعية) ، ثم كفر الزيات وشبراخيت وإدفينا ورشيد على الفرعين نفسيهما .

وعلى هذين الأخيرين بخاصة ، فان محاور المدن لا تتعدل بدهاء الا بحسب تدرجات النهر المحلية أو الموضعية وحدها . مثال ذلك زفتى ، ميت غمر ، دسوق ، الرحمانية ، التى تتخذ محورا شماليا غربيا - جنوبيا شرقيا (وكذلك بيلا على بحر بيلا وإن بعيدا على الفرع فى الداخل ثم هناك سمنود وفوه وغيرهما التى تتخذ محورا شماليا شرقيا - جنوبيا غربيا . أما العطف وغيرها من مدن التدرجات على فرع رشيد ، ولكن فوق الكل المنصورة - طلخا على فرع دمياط . فان المحور ينقلب فيها تماما مع قطاع النهر إلى عرضى نصا يمتد من الشرق إلى الغرب .

قارن ذلك كله ، على سبيل المقابلة ، بمدن الساحل الشمالى التى يغلب عليها تلقائيا ان لم نقل حتميا المحور العرضى الشرقى - الغربى أو تنوعاته : الإسكندرية ، البرج (البرلس) ، بلطيم ، بورسعيد ، العريش ... الخ . والطريف أن لنطاق كثبان الرمال الموازى للساحل فى شمال الدلتا نفس أثر الساحل فيما يبدو على توجيه المدن والبلدان . فكل من إدكو على الشاطئ الشمالى لبحيراتها ، والحماد إلى الشرق منها ، تقع مباشرة على الحد الجنوبى لنطاق الكثبان المستعرض فى شمال من غرب الدلتا ، فنجدها مثله تلتزم المحور الشرقى - الغربى نصا .

مورفولوجية مصر البشرية

لعلنا الآن وفى النهاية فى موضع يسمح لنا بان نصل إلى قانون هام للغاية فى كيان وتكوين مصر، وفى شكلها وتشكيلها. إن النيل يكاد يحكم تشكيل كل مظاهر

(1) G. Hamdan, Egypt. The land & the people, in: Guidebook to geology etc., P. 26. .

ال عمران تقريبا وتوزيع الحياة من حوله ويضبط ايقاعها فى كثافة معينة تقل بصورة عامة كلما بعدنا عنه شرقا وغربا ، فكل شىء فى مصر تقريبا يميل إلى ان يقل وزنا وقامة وربما قيمة كلما بعد عن النهر : عدد السكان . كثافتهم ، احجام المدن ومعدل تباعدها ، بل واحجام القرى ، مستوى احياء المدن وثرائها والتوزيع الجغرافى للطبقات الاجتماعية داخلها ، ومن تحت ذلك كله سمك رواسب التربة الفيضية ونسبة الطمي المخصب فيها ، ماء الرى نفسه ، فضلا عن منسوب الارض الطبوغرافى البحت . (حتى اللغة ، بالمناسبة او الاستطراد ، النيل يحكمها هى الأخرى بنفس النمط والايقاع فيما يبدو ، فلقد لاحظت نعمات فؤاد ان «اللغة ترق وتترقق كلما قربت من النيل ، وتجف ألفاظها وينضب ماؤها كلما بعدت عن النيل . والدليل لهجة القاهرة الجميلة ، ولهجة الصحراء عند اطراف البحيرة» (١)

ذلك اذن هو ايقاع الحركة الاساسية فى مورفولوجية مصر الطبيعية وفى وجه مصر البشرى ، إن الوادى كله ، بفضل وحدة الاصل النيلي يخضع لايقاع ونغمة موحدة تتطور ببطء وبتدرج شديد فى الطبيعة واللاندسكيپ والمجتمع . اى ان النمط البشرى العمرانى اعلى واكثف ما يكون فى الوسط وينخفض كلما اتجهنا نحو الاطراف ، وسمكه يكاد يتناسب طرديا مع سمك غطاء التربة النيلية من تحته ، وسطحه محدب كسطح الوادى اسفله ، ومصر فى مجمل جسمها البشرى ، بشكله الخطى الدقيق النحيل ، المكثف المتضاغط مع ذلك ، ويانحدرات كثافته الموقعة والموزعة ، مصر اقرب شىء إلى سلسلة جبلية طويلة عالية تنحدر بانتظام من ذروتها فى الوسط عبر سفحين متناظرين إلى سناد الجبل واقدام السلسلة على الاطراف .

واذا كان معنى هذا ان التدرج الهامشى هو قاعدة الحياة البشرية وقانون مورفولوجية جسم مصر فان معنى آخر أن النيل ، كما هو مانح الحياة موضوعا life-giver فانه شكلا موزع أو رشاش الحياة life-sprayer على وجه الدقة حيث يقل عطاؤه نوعا بالتدرج على الاطراف ، ان طبوغرافية النهر ترسم تضاريس المجتمع او الطبوغرافيا الاجتماعية ، النهر . مرة اخرى ، هو جغرافى مصر الأول والأكبر : انه النهر الجغرافى .

معنى هذا ، ايضا واخيرا ، ان النيل على كل امتداده من الشمال إلى الجنوب هو قمة مصر طبيعيا وبشرياً ، وان بدا القاع تضاريسيا ، انه محور مصر وعمودها الفقرى الصلب ، على سيولته الرجراجة ، يمثل خط الذروة فيها كسلسلة السمكة او الجبال او كالهرم ، منه تنحدر وتدق وتخف شرقا وغربا فى كل شىء .

(١) شخصية مصر ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٧٣

باختصار ، النيل هنا هو «الحن الأساسى فى السيمفونية الجغرافية» كما يضعها هوارث (١) وإن المرء ليشعر بسهولة تامة ، بل لايمك إلا أن يشعر بأن كل قوة مصر وحياتها وكيانها تحتشد وتتركز بكل كثافة فى خط واحد محدد هو النيل، ما من اقليم فى العالم بالتأكيد تتركز كل قوته فى خط وحيد مثلما تفعل مصر النيلية إنه «خط القوة العظمى» بها فى الاستقرار ، مثلما هو «خط المقاومة الدنيا» فى الحركة ومصر بدورها اذن نيلية التركيز والاستقطاب Nilo - centric فالنيل ليس عصب وشريان مصر أو شارعها الرئيسى فحسب ، ولكن كذلك مرأتها ومغنطيسها وموجهها وهو الذى يمنحها التجانس التركيبى ويعطيها نسيجاً شبكياً متدرجاً فى آن واحد وتقع هذه العلاقة الحميمة كلها لا من خلال حتم جغرافى موهوم أو مزعوم ، وإنما ببساطة من خلال مطلق السببية العلمية .

(1) O.J.R. Howarth , The world about us Lond , 1926 , P. 38

الفصل الثامن عشر

التجانس الحضارى

القرية المصرية

وحتى إذا انتقلنا إلى «أعمال الإنسان works of man» من قرى ومدن ، أو «الثوابت الحضارية cultural immobilia» كما تسمى ، باعتبارها مظهرا للتفاعل المادى المباشر بين البيئة والإنسان أو رد فعل جغرافى للنشاط والفعل البشرى ، فلن نخطئ وحدة التجانس القاعدى ، فالقرية المصرية ، خلية مصر ، خلية أولية ، ولا نقول أميبية ، تكاد ، كما وصفها البعض، تمثل امتدادا رأسيا تشكيليا تكعييبا للأرض السوداء الأفقية، بينما توشك وحدتها السكنية أن تكون كما وضعها فيدن استمرارا للحقول بشكل آخر (١). فجسمها وارضيتها من تربة مصر مباشرة، والكل مرتبط تماما بالبيئة النيلية الأم ويستمد تجانسه من تجانسها.

تشريح القرية المصرية

الربوة الصناعية

فالقرية التقليدية تقوم دائما على ربوة مرتفعة ، إن لم تكن طبيعية أحيانا «كالتل» أو «الكوم» فإنها غالبا صناعية مرفوعة، ولكنها فى الحالىن محدبة كالصحن المقلوب . وتزداد الربوة علوا وارتفاعا عبر الزمن وعلى تعاقب الأجيال، وذلك مع اندثار المساكن القديمة وبناء المساكن الجديدة فوق ركامها وريديمها ، ويستطيع المرء عادة أن يحس بتحدب السطح ، إن لم يره حقا بالعين أحيانا، وهو يصعد طرق القرية ودروبها فى اتجاه ويهبط عليها فى الاتجاه المضاد .

تلك الربوة الحتمية - حتى لا ننسى - هى إرث الماضى الحوضى الطويل

(1) Land of Egypt. p.11

بالطبع، وهى مجمل وجوه جغرافية المسكن القروى (بل والمدنى أيضا) فى القديم وحتى القرن الماضى فقط . ضرورتها الملزمة نشأت من طبيعة مصر الفيضية ، أو بالأصح أو بالأحرى الحوضية ، حيث كان الفيضان يفرق حياض الوادى كله شهورا ، لا تبرز منها إلا المدن والقرى والحلات السكنية على قمم الأكوام، كأنها الجزر الأرخيبيلية كما شبهها الإغريق، أو كنجوم السماء كما شبهها العرب - كل ، كما يتفق ، من وحى بيئته الأم ، بينما الى وحى شكلها هى وهيئتها العالمية أرجع البعض - طرافة أكثر منها جدا لاشك - فكرة الأهرامات فيما بعد!

فهيرودوت حين راعه منظر الوادى مغمورا برمته تحت ماء الفيضان إلا من المدن والقرى الكومية الشاخصة ، شبه مصر بأرخبيل اليونان بجزره المبتوثة على صفحة البحر . أما عند العرب ، فإن النيل إذا تناهى مده وغشى الأرض ، «أحرق بالقرى فأصبح كأنه سماوات كراكبها الضياع» كما يذكر السيوطى (١) ، «ولم يكن وصول اهل بعض القرى الى بعض الا فى خفاف القوارب وصغار المراكب» كما صكها عمرو. او اخيرا كما اجمل المسعودى «صارت القرى كالنجوم فوق الروابى والتلال ،المراكب تجرى بأهلها فى حاجاتهم من بعض الى بعض ، قد أعدوا قبل ذلك من أقواتهم وعلوفه حيوانهم مايفكيهم الى حسره عنهم» (٢).

بهذه الصورة ، ولسبب نفسه ، كانت القرية المصرية أساسا من الحلات «النووية المجمعة nucleated » أى تلك التى تكون المساكن والمباني فيها ملمومة فى كتلة واحدة متلاحمة ، وفضلا عن ان هذا التجمع كان يضمن الامن والحماية ايضا ضد اخطار السرقة والنهب او العدوان فى عصر المواصلات البدائية . فان الفصل بين مكان السكن والعمل الذى ينطوى عليه ، والرحلة اليومية الى العمل التى تترتب على ذلك ، لم تكن بالعقبة او المشكلة الخطيرة ، نظرا لان العمل الزراعى فى ظل النظام الحوضى كان عملا موسميا فقط يقتصر على نصف السنة الشتوى (٣) .

وبهذا وبذاك كانت القرية المصرية ايضا من حالات النقط الجافة أساسا dry point settlements (٤) لان البيئة هيدرولوجية رطبة ، وبذلك تجمع بين ، وتحل فى ان واحد متناقضة . الاقتراب من الماء كشرط للحياة والبعد عنه كشرط الحماية .وهى بعد تكاد تكون نسخة مكررة منتشرة بالآلاف فى كل أرجاء الوادى

(١) حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٢٦٤

(٢) التنبيه والإشراف، ج ٨، ص ٢٠

(3) IA. Farid, The Population of Egypt, Cairo, 1948, P.24-6 .

(4) M. Aourousseau. Arrangement of roral Population G. R., oct.1920,P.228.

وعلى صفحته وان اختلفت احجاما واوزاعا . وباستثناء حالات الصعيد فى اقصى الشمال ونجوع النوبة فى اقصى الجنوب ، لانكاد نجد اختلافات تركيبية ملموسة بين قرى الوادى او المسكن الريفى فيه ، حتى قال بعضهم ، فى مزاح قد لا يخلو من جد ، إن قرانا إنما تختلف وتتباين أساسا فى الأسماء

الشكل الدائرى

قالى حد بعيد حددت تلك القاعدة الأرضية أيضا شكل القرية ، وربما خطتها كذلك ، فهى عادة أميل إلى الشكل الدائرى التقريبى . ورغم الزوائد والأطراف الممتدة هنا وهناك أحيانا . وهذا الشكل الدائرى . إن يكن منطقا طبيعيا للنمو الحر على ارض سهلية مستوية ، فانه تلاؤم منطقى أكثر ، بل والى حد الحتمى ، على سطح ربوتنا القبابية المحدبة المعهودة ، ولا يلخص هذا الشكل الدائرى ، كما لا يعبر عنه ابلغ وادق تعبير ، كتلك التسمية الفلاحية المصرية التلقائية الذكية «داير الناحية» ، الطريق الدائرى المطوق لكتلة سكن القرية و الفاصل بينها وبين الحقول المحيطة والذى تلقاه عالميا فى كل قرى مصر وحتى مدنها .

ورغم ان كثيرا جدا من قرى الوادى والدلتا نفسها تقع على الفروع والرياحات والترع والمصارف وتلتصق بها التصاقا ، وبعضها يتخذ الشكل الشريطى ، الا ان معظمها لا يبتعد عن الشكل الدائرى عادة ، وذلك لضالة رقعة الحلة نفسها من ناحية ولعدم حتمية الارتباط الوظيفى بالماء كجبهة من ناحية اخرى ، وفى هذا تختلف القرية اختلافا جوهريا عن المدينة كما سنرى . من امثلة القلة الخطية او المخططة تلك شطآنوف ، مركز اشمون ، على ترعة النجار ، فخطة شوارعها مستطيلة damier ، لاشك تحت تأثير التربة ، فهى توازيها وتتعامد عليها ، وهناك حالة طريفة هى جزى ، منوف فقد انشأها محمد على كقرية نموذجية مخططة على شبكية مستطيلة ، لكنها تدهورت على الزمن فارادت الى الخطة الدائرية المشعة المضطربة (١) . وهكذا حتى فى الحالات الفردية البحتة تعود القرية الدائرية التقليدية تؤكد وتفرض نفسها على الريف المصرى جميعا .

من هذا الشكل الدائرى الاساسى السائد تستثنى ، مع ذلك ، منطقتان اثنتان فقط:

(1) J . Lozach ; G . Hug , LHabitat rurale en Egypte,Le Cair , 1930 . P 38 .

قرى وحلات الصيد البحرية والبحيرية الشريطية فى شمال الدلتا حيث تعد بعضها من «حلات المستنقعات Marchhufendorfer» ثم قرى ونجوع النوبة النهرية المتطاولة والفريدة جدا فى اقصى الجنوب (سابقا) . الخاشعة على بحر تيرة قرب بحيرة البرلس مثال نادر للاولى ، وللثانية هناك سيالة التى تتراعى نجوعها المتعددة والمنفصلة على امتداد ١١ كم على الضفة الشرقية بعرض متوسطه ٢٠٠ متر فقط واقصاه ٤٠٠ متر ، وعلى امتداد ١٢ كم على الضفة الغربية بعرض اقصاه ١٠٠ متر ليس الا (١) . فهذه جميعا تميل الى الاستطالة الشديدة التى قد تصل احيانا الى حد الخطية المطلقة بل حتى المنفردة ، وذلك تحت تأثير ارتباطها الوظيفى الحتمى بالجبهة المائية سواء البحر او البحيرات او الترع والمصارف او النهر نفسه ، فتبدو «حلات الصفوف Reihendorfer» أو «حلات رباط الحذاء shoe-string settlements» ، كما تسمى (٢) .

الكتلة المبنية

اما عن كتلة المبانى نفسها فى القرية المصرية المتوسطة فمسطحة من طابق واحد ، قد ينقطعها رشاش من البيوت ذات الطابقيين على الاكثر، ولكن تظل الافقية المطلقة - كما فى أرض سهل الوادى المحيط نفسه اخص خصائصها وابرز معالمها، هذا، وكلما امكن توجه ابواب ونوافذ المسكن نحو الشمال للافادة من الرياح البحرية اللطيفة خاصة فى الصيف ، لا يستثنى من ذلك الا اقصى شمال الدلتا حيث الرياح قوية وباردة فى الشتاء فتوجه الابواب والنوافذ جنوبا (٣) .

اما الأسطح فمستوية بالطبع بحكم الجفاف الشديد السائد، ولكن ربما ايضا لطبيعة الخامة الطينية وعلى اية حال فان هذا السطح الافقى ، فى مناخ مصر الحار الجاف، هو الذى يعطى «السطوح» ذلك الدور الاجتماعى التقليدى فى حياة القرية المصرية وكذلك البندر ، وان تدهورت فى الاولى الى عادة نشر وتشوين الحطب الجاف اعوادا واكواما ، تلك العادة العميمة السيئة المسئولة عن ظاهرة انتشار الحرائق فى كثير منها ، خاصة فى الصيف فصل الجفاف التام ، وحتى فى

(١) محمد رياض وكوثر عبدالرسول ، « سيالة . مساهمة فى دراسة إيكولوجية النوبة المصرية » ، حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ١٩٦٢ ، ص ٨٢ .

(2) A. Demangeon « Geog . de l'habitat rural » A . G . Jan . 1927 P . 2 - 4 , Marguerite Lefevre Principe et probleme De geog humaine , Bruxelles 1945 P . 44 et seq .

(3) Lozach , Hug op . cit . ,

الشتاء فصل الرياح القوية .

وإذا كان ثمة لهذا النمط البنائي من استثناء ، فهو محلي محدود ولا يأخذ كثيرا من مبدأ التجانس الاساسى ، والطريف انه يعود مرة أخرى فيتكرر فى شمال الدلتا والنوبة ، والاطرف ان النمط البديل يتشابه الى حد بعيد فى الحالىن رغم اختلاف الاسباب المناخية والخامات البيئية ، ففي شمال الدلتا الممطر نجد اكواخ حلات الصيادين قبابية احيانا او قمعية مخروطية الشكل احيانا (١) ، اشبه شىء بالمسكن القروى فى كثير من المناطق المطيرة فى العالم العربى كسوريا والسودان او غير العربى مثل ايطاليا واسبانيا ، بل قد تكون الاكواخ احيانا ولكن نادرا ، مضلعة او منشورية ، اشبه شىء بـ «سفرديق savardak رعاة الجبل الاسود اثناء الترانس هيومانس (٢) . اما فى النوبة فان القبة او بالاحرى القباب المتعددة علامة مميزة وتقليد معمارى حتمى للمسكن القروى كالمدينى على السواء ، فالفرغ الكبير اسفل القبة حين تكييف طبيعى وعازل حرارة مثالى ، وبهذا يلائم هذا المناخ المدارى القارى اللاهب صيفا القارس شتاء .

بالمثل عن المادة الخام فى القرية : تجانس سائد لا يتعدل الا محليا فقط ، وعلى الاطراف والهوامش بالتحديد ايضا ، فمادة البناء الاساسية هى الطوب الاخضر او النيبى بطبيعة الحال . وهونبت البيئة مباشرة وقديم قدم تاريخنا ، حتى لقد غزت كلمة الطوب - وهى فرعونية الاصل - معظم اللغات الهامة ، فوصلت الى الانجليزية adobe عن طريق الاسبانية عن طريق العربية ، وميزة هذه الخامة التشكيلية (البلاستيكية) ، سهولة الصب والتداول ، انها المادة العازلة بامتياز ، فهى اداة تكييف ضيعية للحر والبرد على السواء ، هذا فضلا عن انها الخامة المحلية المتاحة الوحيدة تقريبا فى معظم الوادى مباشرة ، وذلك فى غياب الخشب دائما والمجر غالبا .

رلعل خامة الطين ايضا هى التى تفسر شدة سمك جدران المسكن الريفى المصرى بدرجة غير عادية وربما ايضا قلة وضالة الفتحات فيها ، والاهم انها هى التى فى واقع الامر تدمج القرية المصرية بقوة ، وبقسوة ايضا للأسف ، فتعطىها طابعها التقليدى ذلك القاتم القابض الكئيب الرتيب من الشلال حتى البحر ولقد كان هذا اللون الكالح مثار تعليق وموضع انتقاد الغرباء دائما ، ابتداء من رحالة

(1) E.M. Dowson " Plans of Egyptian houses " C.S.J. no 15 , Dec 1907 , P.360 .

(1) J . Civijic , La Peninsule balkanique , Paris , 1918 P . 226 - 7

الاندلس العربية فى العصور الوسطى الذين لم يكفوا قط عن مقارنته فى غلظة حادة ببيوت الاندلس المشرقة بطلاتها الابيض الحتمى ، الى الكتاب المعاصرين من الأوروبيين والاجانب الذين لخصوا الموقف كله ببساطة بان دمغوا الفلاح المصرى بانه يعيش من الطين وعلى الطين وفى الطين .

على اطراف الوادى فقط يترك الطين مكانه لخامات اخرى ، البوص والجريد واكياس المستنقعات وربما جذوع النخيل فى حالات الصيد بشمال الدلتا ولكن الحجر اساسا على سائر الهوامش الصحراوية او الهضبية ، فعلى هوامش الوادى شرقا وغربا سواء فى الدلتا او الصعيد ، ولكن الصعيد اكثر ، فضلا عن كل النوبة بالضرورة يحل الحجر لوفرتة مباشرة محل الطين كخامة للبناء، وبه يكتسى المسكن القروى لونا ابيض او فاتحا اكثر اشراقا واقل اكتسابا لحرارة الصيف . ولذا ليس اقل عزلا وترطيبا وتكييفا.

خطة بلا تخطيط

اما عن الخطة ، فلئن بدت القرية المصرية المتوسطة للنظرة العابرة ركاما عشوائيا لاشكل له amorphous ، فانه لها فى الحقيقة خطتها التقليدية ، خطة بلا تخطيط كما قد نقول فمن داير الناحية الحتمى الذى يلف بمحيط السكن ، تزحف طرق القرية من اطراف الحلة صاعدة الربوة الصناعية فى التواء معقد ومربك ، ولكن فى اتجاه واع هادف نحو وسطها الهندسى، لا تتصل عنده ولكن لتنتهى قبله فى نهايات مسدودة dead ends وأزقة مغلقة cul-de-sacs تترك قلب القرية كتلة مبنية مصممة يحتلها او يتوسطها ويعلوها عادة مسجد القرية ، والنمط كله على التأكيد يرسم هيكل خطة مشعة دائرية radio - concentric وان كانت شديدة التميع والبدائية وقد لا تكون هذه بالخطة العضوية تماما ، ان لم نقل عفوية حقا ، غير انها ملائمة ومتلائمة الى حد بعيد بالتأكيد ، والهدم والتعديل المستمر فى المساكن القائمة او حشر وازافة مساكن اخرى على الطريق قد يحيل الخطة التلقائية الى فوضى ضاربة ومربكة لكنها قط لا تلمس او تخفى هيكلها الاساسى ولا مثلة لا حصر لها ، ولكن خذ مثلا شرودا سرسموس، منوفية ، على الباجورية بين شبين الكوم وتلا (١)

والكل بعد هذا جسم مضغوط متحوصل كأنه تل النمل ، تختنق فيه الطرق اختناقا بعامل اقتصاد المكان ولكن ايضا طلبا للظل ، ولعل ضيق الطرق هذا يتلام مع سيادة الحمار كحيوان النقل والحمل الاساسى فى القرية المصرية،

(1) Hamdan , Pop . of the Nile Mid - Delta , vol . 2 , P . 176 .

فهو وحده الذى يصلح بحجمه الضئيل للمرور او المروق فيها ، مثلما يتناسب مع الطرق الزراعية الضيقة خارج القرية ومسالك الحقول الدقيقة فى الريف المكشوف ، والواقع ان اقتصاد المكان ومجاعة الارض تفرض التجمع والتكدس على القرية المصرية فرضا ، حتى كل الاستعمالات والخدمات الفردية التى تتطلب حيزا ويمكن ان تجمع على اساس جماعى ، تتحول الى مرفق عام كالجرن مثلا او حتى القبور نفسها .. الخ .

على اطراف الوادى الرملية وهوامشه الصحراوية فقط قد يتراخى ضغط الارض فتتفسح رقعة القرية وتتسع طرقها ، وقد تستبدل الحجر خاما بدلا من الطين ، الامر الذى يزيد من توسع الرقعة بالضرورة ، ومن الطريف ان الجمل هنا كثيرا ما يحل محل الحمار كدابة او اداة النقل ليس فقط لتوافره فى بيئة هذه الهوامش شبه الصحراوية ، ولكن ايضا لان اتساع الطرق والرقعة يمكن لذلك ان لم يحتمه احيانا ، ومثل هذا يحدث ايضا فى القرى الكبيرة الحجم فى قلب الدلتا لاسيما قرب مناطق ظهور السلحفاة الرملية حيث يكثر الجمل بصورة ملحوظة . مثال ذلك سرس اللبان وقويسنا ... الخ (١) .

انشطار القرى : عائلات الأسماء

لأن تضخم حجم القرية ومساحة زمامها الزراعى بعد نقطة معينة يعنى اطالة رحلة العمل اليومية من المسكن الى الحقل الى حد مرهق وغير اقتصادى ، كانت قرانا تنمو عادة الى الاحجام والاقطار التى بعدها يتحتم التكاثر بالانشطار ، وقد يحدث هذا الانشطار كنتيجة لنمو او افراط السكان ، او احيانا للخلاف والانشقاق بينهم (٢) . من هناك تنفصل عن القرية الام نويات جديدة تبدأ كبراعم فى مواضع مجاورة تحت اسماء مختلفة ولكنها دائما نسخ مصغرة من الخلية الام ، سواء وظيفة او تركيبا او نسيجا ، سواء فى قاعدة الربوة الصناعية او الخطة الاولى والشكل الدائرى او مادة البناء او نمط الملكية والانتاج والحياة ووحدة العائلة ... الخ ...

أهم واشهر فئات هذه الحلقات المشتقة هى كفر، منية وميت ، محلة ، منشأة، زاوية ، خلوة ، حصة ، كنيسة ، واخيرا نجع ونزلة ، فاما «الكفر» فكلمة مصرية قديمة فى رأى ، وقيل معربة عن السريانية ، ولكن الثابت انها عربية بمعنى الستر البسيط المؤقت تتخذ جماعة تنزل بموضع جديد ثم ينمو بالبناء الى حلة او قرية

(1) Ibid., P. 179 .

(2) Toussoun Memoire sur les anciennes branches du Nil, op. cit., P. 75.

ثابتة ، وفى تعريف ادق ان الكفر لغة هو «بقعة لم توطأ من الارض المهجورة» او «التراب يغطى ماتحته» اى بقعة من الارض العالية نوعا (١).

على ان الغريب ان الكفر كان نادرا جدا فى العصور الوسطى كما يبدو مثلا على خريطة عصر الاشرف شعبان (القرن ال ١٤ م) ، التى يتضح منها ايضا ان كثيرا من الكفور الحالية كانت تحمل اسماء مختلفة ذات معانى دالة ، خاصة «بركة» مما يشير الى عملية ردم وتغيير اللاندسكيپ بقصد اغراض التعمير (٢) . اما اليوم فلاشك ان الكفر هو اكثر فئات الحلات شيوعا وانتشارا خارج كل مقارنة ، ويكاد يكون لكل قرية الان كفر او اكثر ، ومن تنويعاته الاقل حدوثا كفور ، مثل كفور نجم (شرقية) ، كفور حشاد (شرقية)، كفور العرب (طلخا) ، كفور عابد (القليوبية) ، كفور البهايتة ، والمعصرة وكفورها (ميت غمر).

اما « ميت » فليست إلا تخفيفا أو تحريفا دارجا لمنية ، وكلتاهما تشير إما إلى حلة « قبالة » الحلة الأم أو إلى حلة تقوم على « بقعة قريبة من الأرض كانت مهجورة غير مستعملة من قبل » (٣) . أما « محلة » فواضح أنها هى أقرب التسميات إلى حلة Settement ، وقد كانت بالفعل اكثر التسميات شيوعا على الاطلاق فى العصور الوسطى ولكنها انقرضت تقريبا واقتصرت على قلة معدودة من الاماكن الكبيرة نوعا مثل المحلة الكبرى ومحلة روح ومرحوم وابو على القنطرة ودياى ومسير ومنوف .. الخ . « ومحلة » بتطورها هذا تاتى نقيض «كفر» تماما .

كذلك «منشأة» قليلة مبعثرة لكنها حديثة للغاية ، تدل على حلة بدأها او «أنشأها» احد الاعيان او الوجهاء ، وفى «زاوية» و«خلوة» ، واضح الاثر الدينى ، حيث ينسحب بعض الصوفية او المعتزلة من الشيوخ الى بقعة نائية مهجورة فيتجاذب اليها وحولها اتباعه ومريده ، فاذا هى حلة جديدة بعد حين (٤) من التسميات المحدودة الانتشار ايضا «كنيسة» و«حصّة» ، وكلتاهما تعنى ببساطة بقعة من الارض ، وغالبا ، وان لم يكن دائما بالضرورة ، ترتبط «حصّة» بالاقباط كحلة او سكن لهم قائم بذاته .

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، طبعة القاهرة ، ج ٦ ، مادة كفر ، ص ٤٦١ .

(2) Hamdan id II , P . 175 .

(٣) لسان العرب : مادة ميت ، ج ٢ ص ٤٠٠ ، ومادة منية ج ٢٠ ص ١٦٣ .

(4) A . Boinet, Dictionnaire géographique de LEgypte, Le Caire, 1899,P.XXI

اخيرا فان «نزلة» و«نجم» تقتصر فقط على الصعيد دون الدلتا ، وفى الصعيد تزداد كلما اتجهنا جنوبا الى ان تسود الاولى فى الصعيد الاوسط والثانية فى الجنوب الاقصى ، حيث نجدهما بالمتات ، ومن تنويعات نزلة المعدودة نزالى ، مثل نزالى جنوب (اسيوط) ونزالى طحا (المنيا) ، وكلتا التسميتين ترتبط باستقرار قبائل البدو والعرب ، مما فى ذلك العباددة ، وتحولهم من المضارب إلى الحلات ، ثم تكاثر هذه الحلات بالانشطار .

انقلاب العزبة

تلك بأشكالها واصولها المختلفة هى القرية المصرية التقليدية كالنمط الاصلى والأصيل فى سكنى ريفنا . الا ان انقلابا تاريخيا جذريا فى نمط السكنى بدأ مع انقلاب الرى من الحوضى الى الدائم فغير كثيرا من تفاصيل الصورة ، فمع الرى الدائم وضبط النهر . انتهت ظاهرة غمر الحياض ، وبذلك تحررت القرية المصرية من عامل الحماية ضد الفيضان ، فتخلصت اولا من اسار الكوم الصناعى واصبح من الممكن ان تقوم افقيا على الارض المسطحة المستوية ، التى مكنت بدورها لظهور الاشكال المستطيلة وخطة الشوارع المستقيمة المنتظمة .

ومن ناحية اخرى فقد تحول العمل الزراعى الى نظام دائم طول العام ، وباتت الرحلة من القرية المجمعدة الى الحقول البعيدة عبئا اكثر من اى وقت مضى ، واشتدت الحاجة الى التقريب بين مكان العمل ومكان السكن ، بين «الغيط والبيت» (يقول المثل الشعبى الفلاحى الواعى «اللى غيطه على باب داره هنياله») . وفى الوقت نفسه تغير نظام ملكية الارض من ملكية الدولة الى الملكية الفردية ، بحيث امكن للسكن الجديد ان يقوم بحرية فوق أرضه الملك مباشرة.

لكل ذلك امكن للحلة الجديدة ان تظهر باحجام صغيرة ، بحيث اقترب السكن بصورة او بأخرى من النوع «المبعثر dispersed» ولكن لما كانت الملكيات السائدة هى اما القزمية او الاقطاعية الضخمة ، فقد استبعدت فى حالة الاولى منذ البداية امكانية قيام المسكن المنفرد الذى يتوسط حقل صاحبه اى التبعثر الحقيقى ، فهذا لا يعرف الا كشنوذ عارض فى بعض المناطق عند بعض متوسطى الملاك من الفلاحين كما فى بعض قرى المنوفية والقليوبية ، هذا بينما انفتح الطريق فى الحالة الثانية امام شكل وسط بين القرى المجمعدة والمسكن المنفرد.

وهنا ولدت العزبة التى هى بنت المائة سنة الاخيرة او المائة ونيف على الاكثر

والتي ارتبطت فى البداية بأراضى الاستصلاح الزراعى فى شمال الدلتا والابعاديات والوسايا وملكياتها الفردية الشاسعة القطاعية او التابعة للشركات الاجنبية والعزبة بذلك تمثل شكلا جديدا ليس فقط من اشكال السكنى ولكن ايضا من الاقتصاد الزراعى الحديث يختلف جذريا عن القرية .

طبيعة العزبة

فاقتصاديا ، تعد العزبة ، التى لا تقل قانونيا عن ٥٠ فدانا ، وقد تصل الى عدة الاف من الافدنة ،تعد قرين الملكية الفردية الضخمة والملكية الغيابية احيانا بل غالبا ، بل هى لم تظهر الا بعد ومع تطور الملكية العقارية فى مصر الحديثة ، انها شكل من اشكال الرأسمالية الزراعية الحديثة ، وتنتمى بهذا الى نفس عائلة اللاتيفونديا الايطالية latifundia والفاندوندا البرازيلية fazend والاستانسيا estancia والهاسيندا اللاتينية .. hacienda الخ . انها باختصار مصنع تجارى اكثر منها مزرعة عائلية (١).

اصولها ، بعد ، ليست ديموغرافية كالكفور واخواتها ، بل اقتصادية - اجتماعية . وسكانها ليسوا متوطنين دائمين من صغار الفلاحين ملاك الارض او مستأجريها او اجرائها كما فى القرية ، ولا هم مشتقون منها بالانشطار ، وانما هم «رحل الزراعة» : مستأجرون او عمال مقيمون مؤقتون عابرون يعملون بالعقود فى مشروع زراعى كبير يديره ويحكمه المالك الوحيد صاحب العزبة - كل العزب تسمى كقاعدة بأسماء اصحابها الافراد رجالا كانوا من مختلف الالقاب والرتب او نساء او اجانب خاصة اليونانيين .. الخ واذا كان للعزبة اى علاقة او قرابة مع القرية فهى فقط ان سكانها بالضرورة مستمدون اصلا منها .

بالمثل سكنيا ، العزبة والقرية طرفا نقيض لا وجه للمقارنة بينهما البتة ، فالاصل فى العزبة هو البعد والتطوح : لغويا من عزب يعزب اى ابتعد ، ثم امتدت لتعنى «منطقة مرعى نائية» ثم لتشمل اكواخ الحقول المؤقتة اى «الاخصاص والخص» التى يقيمها الفلاحون من البوص والحطب فى فصل الحصاد ورعى الشتاء . (وفى كل الاحوال ، فلا صحة على الأرجح لنظرية الاصل السلافى التى ترددها إلى كلمة isba الروسية التى ادخلت عن طريق الاتراك والتى تطلق على

(1) C.B Fawcett , « Distribution of rural settlements » G.J Fed .1939 , P 155

كوخ القرغيز الخشبي (١) .

ثم ان معظم القرى قديمة الأصول سابقة للرى الدائم ، بينما العزبة حديثة تالية له من ثم فلا روبة صناعية وارضيتها مسطحة وخطتها هندسية منتظمة مستطيلة او مربعة الشكل عادة ، وعادة ايضا تصطف المساكن على ضلوعها فى اربعة صفوف حول فناء يتوسطه سكن المالك وربما طلمية بجواره ، او قد تتجمع المساكن فى عدة بلوكات يفصلها عن بعضها البعض بضعة امتار ، وفى شمال الدلتا المطير قد تبنى سقوف العزبة من الاسمنت على جدران من الطوب الاخضر (٢) ، وللפלح حين يأتى للعمل فى العزبة مسكن مجاني يتركه فور تركه العمل (٣) ، والعزبة المتوسطة الحجم تتسع عادة لنحو من ١٠ الى ٣٠ أسرة فلاح .

والعزبة بهذا كله ليست مزرعة فردية يشغلها ويشغلها مزارع وعائلته وحدهم كما فى الولايات المتحدة وكندا مثلا farmstead انها ، كما يذكر ديماجون ، ليست تفنيتا للقرية ، وانما خلية تعمير حديث (٤) . كذلك فهى ليست تصغيرا للقرية او قرية مصغرة ولا هى من اقارب الكفر كما توهم لوزاك وهيج (٥) ، ومن الناحية اخرى فهى وان لم تكن شكلا من السكنى المجمعة ، agglomeration concentration على غرار القرية واخواتها ، فانها بالقطع ليست شكلا من التبعثر الحقيقى dispersion ، وانما هى خطوة انتقالية تقع فى منتصف الطريق بين التجمع والتبعثر

زحف العزب

ومهما يكن ، فان العزبة دليل مؤكد مجسم على تطور الريف المصرى الحديث ، ولذا لم تلبث ان خرجت عن دائرة البرارى واطار الاستصلاح ، حتى حوالى ١٩١٠ ، مثلا ، لم يكن بالمنوفية كلها عزبة واحدة ، وكانت العزب مقصورة على شمال

(1) V . Mosseri Ch . Audebeaur , Quelpues notes sur Lhistoire de Iezdeh egyptienne » B.I.E. t, III 1920 - 1 p . 27 - 30 ; Oxford English dictionary ,

supplement & bibliography 1933 , p . 511 .

(2) lozach et Hug , p 39, 49 - 52 .

(3) Samir Saffa « Exploitation econ.& agricole dun domaine rural egyptien » E.C.1949 ,P.432 - 3 .

(4) A. Demangeon « Problemes actuels et aspects nouveaux de la vie rurale en Egypte » A.G., Mars 1926 , P. 171 - 2 .

(5) P. 36

الدلتا فقط . لكنها بعد ذلك اخذت تتقدم وتنتشر جنوبا بسرعة وبقوة حتى غزت تضاعيف الريف المصرى كله وانتشرت باعداد هائلة وسط القرى المجمعنة القديمة .

وفى هذا الغزو المتداخل قد تقطع العزبة الجديدة جزءا من زمام القرية القديمة وذلك تفقد القرى ارضها للعزب باطراد بينما تتحول القرى بالقوة الى عزب ، ومن الناحية الاخرى فان العزبة قد تتحول بالتدريج الى قرية ، وذلك اذا ما تحللت ببيع اراضيها او عن طريق الوراثة كما يحدث كثيرا فى الواقع ،حتى اذا ما استهلكت مباني مساكنها المخططة، وهذه مسألة ١٠ - ١٥ سنة . أعيد بناؤها عشوائيا بلانظام او تخطيط على النمط التقليدى المكس ، وبذلك تتدهور العزبة وترتد قرية عادية مجمعة ، لاسيما مع تضخم عدد سكانها فوق حدودها المقننة السابقة (١) ، وهكذا يعود «التبعثر الاولى» فيرتد الى «تجمع ثانوى» .

على ان هذا هو الاستثناء لا القاعدة ، ويظل الاتجاه العام هو تكاثرالعزب وزحف المد العزبى، حتى اصبحت العزبة من ابرز معالم الاندسكيب الريفى من البحر حتى اسوان بما فى ذلك حتى مناطق الحياض المتخلفة فى الصعيد الاوسط قبل تحويلها ، وحتى اصبحت سكان العزب يمثلون نسبة هامة من سكانا الريفيين ، اكثرمن الثلث الى النصف فى بعض مراكز شمال الدلتا مثل شربين وبلقاس . اما على مستوى البلد ككل ، فالى جانب نحو ٤٠٣٣ قرية ، هناك الان نحو ٢٨٠٠٠ حلة صغيرة مبعثرة اغلبها من العزب .

بهذا ايضا تغير هرم احجام القرى والحلات فى مصر تماما، فلما كان عدد سكان الريف بحسب تعداد ١٩٧٦ هو ٦٧٠٥٦٠ر ٢٠ر نسمة ، فان متوسط حجم القرية يتراوح بذلك بين ٤٠٠٠ ، ٥٠٠٠ نسمة ، واذا كانت هناك قرى تصل اليوم الى ٢٠ ، ٣٠ الفا ، فالواقع ان حوالى ٦٥٪ من قرانا تتراوح فعلا بين ٢٠٠٠ ، ٥٠٠٠ فى المتوسط . على الجانب الآخر فان كثيرا من العزب والحلات المبعثرة لاتزيد على مائة أو بضع مئات .

بصيغة ايكولوجية اذن ، اذا كانت عناصر المسكن الريفى هى ثلاثية القرية - العزبة - المنزل المنفرد ، فيمكن القول عن الجزء الاكبر من مصر باستثناء شمال الدلتا ان القرى هى السوائد dominants ، والعزب الثوابت constants، والمنازل العوارض casuals اما فى شمال الدلتا فتنقلب المعادلة لتصبح العزب هى السوائد، والقرى الثوابت ، بينما تظل المنازل العوارض ، على ان الكل يختلط

(1) Lozach et Hug, P.53- 140 - 2 .

ويتداخل بلا عزل او تمييز فى فرشاة غطائية موحدة ولوحة واحدة اقرب الى التجانس منها الى التنافر. وبذلك يكون ثنائى القرية - العزبة علما عالميا على ريف مجدد ولكنه من جديد متجانس بصورة اخرى .

القرية والعزبة :

او التجمع ضد التبعثر

وليس الامر بالطبع صراعا او تنافسا بقدر ما هو تكامل او تزاور بين شكلين لازمين فى النهاية من اشكال الحياة الاجتماعية فى الريف . لكن لا جدال فى ان المد العزبى الكاسح اتى كأمر واقع على حساب القرية ، وان التبعثر انما وقع فى ارض التجمع ، وفضلا عن هذا فلقد نادى بعض المخططين فى مصر منذ بعض الوقت بتبنى الشكل المبعثر فى تعمير الاراضى الجديدة المستصلحة فى برارى شمال الدلتا ، وطبقت الدعوة فعلا وبصورة مافى بعض «اقطاعات» الخريجين الزراعيين (١) ، كما اثرت مؤخرا بمناسبة مشروع اعادة بناء القرية .

ولنا ان نعلم ان لكل من التجمع والتبعثر مزاياه وعيوبه ماديا واقتصاديا واجتماعيا بل ونفسيا ، فالتجمع يسمح بقيام حياة اجتماعية حميمة ، غنية بالخدمات المركزية الاجتماعية والتعاونية ، كالتجارة والتسويق والتعليم والعبادة والتعاونيات ، فضل عن الامن والادارة... الخ ، ولكن يعيب التجمع بالمقابل الفصل بين مكان السكن ومكان العمل ، مما يحتم رحلة الصباح والمساء ذهابا وايابا بين القرية والحقل، وتزداد الرحلة طولا ومشقة كلما تضخمت القرية واتسع قطرها وكلما ترامت مساحة زمامها. وهذا قد لا يتيح للفلاح العناية الكاملة والتواجد الدائم بزراعته بوقد يحول دونه وانواعا ثمينة بعينها من الزراعات، كالمحاصيل البستانية من خضروات وفواكه مما تتطلب رعاية خاصة.

على العكس من هذا التبعثر ، يلغى الفصل بين السكن والعمل ، ويختزل الرحلة اليومية الى الحقل ، ويتيح للفلاح حرية الحركة والاختيار محصوليا ... الخ . الا انه من الناحية الاخرى يتركه فى عزلة قاسية ، وحياة فردية قاحلة بلا تعاون

(١) « مشروع القرية السعيدة » ، مجلة التعاون ، يونيو ١٩٤٦ ، ص ٤١ - ٤٢ ، « الاقطاعات الزراعية » ، مجلة التعاون ، ابريل ١٩٤٨ ، ص ١٨١ - ١٨٢ ، أغسطس ١٩٤٨ ، ص ٤٢٨ ، ٤٣٩ ، عثمان أباطة ، « الإقطاعات الزراعية » مجلة التعاون ، يونيو ١٩٥٠ ، ص ٤٣٦ - ٤٤٢ ، محمد رياض الغنيمى « مشروع الإقطاعات الزراعية » ، التعاون ، مارس ١٩٤٨ ، ص ١٤٥ - ١٤٧ .

ولا تجاور ، فقيرة فى الخدمات المركزية ، تحتم عليه كثرة الانتقال الى افرج
الحلات النووية المركزية للتسويق او التسوق او التعليم ... الخ . وقديما قيل «ساكنو
الكفور، ساكنوا القبور» اشارة الى حياة العزلة والوحدة الموحشة.

واضح إذن ان هناك دائما وبالضرورة قدرا ما من التعارض بين متطلبات العمل
الزراعى نفسه وبين حاجات الحياة الاجتماعية بين الانتاج وبين الخدمات ، وواضح
كذلك ان التجمع اصلح للاخيرة ، وان التبعثر اصلح للاغراض الاولى ، وبعبارة
اخرى ، التجمع انجح اجتماعيا ، ولكن التبعثر انجح اقتصاديا . وواضح اخيرا
ان التجمع انسب للمجتمعات الزراعية المتخلفة الكثيفة السكان حيث مساحة
الارض محدودة والممتلكات صغيرة والميكنة ضئيلة ، بينما ان التبعثر ملائم جدا
للمجتمعات المتقدمة خاصة البلاد الجديدة الشاسعة المساحة حيث الممتلكات بالآلاف
الافدنة والمزارع كالمستعمرات (الابعاديات) والميكنة على اشدھا (١).

وفى مصر ، فلقد اثبتت التجربة الواقعية عدم نجاح التبعثر كشكل للسكنى ،
وذلك لافتقاره الى الخدمات المركزية والتعاونية ، واكثرمنها الى الخدمات الشبكية
بالذات كالكهرباء والماء والمجارى والمواصلات التى تصبح تكاليف مدها باهظة وغير
اقتصادية على الاطلاق .

بل لقد لوحظ ان المساكن المنفردة التى بنيت للخريجين الزراعيين وسط
«اقطاعياتهم» فى شمال الدلتا لم تلبث ان هجروها وتجمعوا تلقائيا فى نواة
مركزية ملمومة بقوة هذا العامل وحده . والدرس نفسه كررته تجارب
الاراضى المستصلحة اخيرا فى مابعد يوليو بشمال الدلتا . ان العزلة تتراجع امام
القرية : لقد تحول المد العزبى الكاسح اخيرا الى جزر .

وعلى مستوى العالم ، فان الاتجاه الحديث هو ايضا الى ترجيح السكنى
المجمعة، حيث لا مكان الان للعزلة ، والاتجاه التخطيطى الحديث فى مصر يدعو
حاليا الى اختزال او تخفيض عدد القرى بالجمهورية الى ٢٠٠٠ قرية فقط ، اى
الى نصف عددها الراهن ، على ان المشكلة عندنا فى الواقع ليست هى الحجم
الكبير ، فيما عدا ان القرى الضخمة تحتاج الى مزيد من الخدمات الحديثة
والمرافق والتسهيلات (ولا نقول المرفهات الحضارية) . الاحجام الصغيرة هى

(1) Finch Trewarthe et al ., Elements of geog ., P. 654 - 5.

المشكلة الحقيقية ، وهذه كما رأينا تكاد ترادف العزب والحلات القزمية . فهذه التجمعات الضئيلة ، التي نشأت عادة فى ظل الاقطاع وخدمة ابعاديته وملكياته الشاسعة ، محرومة من ابسط الخدمات العادية ، فضلا عن الخدمات المركزية ، وتعيش فى عزلة كئيبة خاصة فى وحل شتاء الشمال.

وقد أثبتت الابحاث التخطيطية أن هناك حدا أدنى من الحجم ، اسفله يعجز كثير من الخدمات المركزية عن الظهور ، لأن عدد السكان وحاجاتهم وامكانياتهم لاتمكن لها ببساطة ، فالمدرسة الابتدائية او الاعدادية تحتاج على الاقل الى بضع مئات من التلاميذ وبالتالي بضعة الاف من السكان ، حتى تقوم ، وهكذا قل عن المستشفى ، عن عيادة الطبيب حتى عن بعض انواع المتاجر .. الخ وكلما ارتفع المستوى النوعى للخدمات ، كلما تحتم زيادة حجم السوق ، اى الرواد ، اى السكان.

على ان التعليم بالذات يعد مقياسا حساسا فى هذا الصدد وقد وجد ان ٥٠٠ نسمة هو بصفة تقريبية الحد الأدنى الذى يكفل مدرسة اولية (ابتدائية) بصورة معقولة . ولهذا نجد كثيرا من اطفال تلك العزب والحلات الصغيرة يتكبدون مشاق رحلات طويلة وخطرة ومكلفة الى اقرب القرى الكبيرة للتعليم - او قد «يتسربون» . وفى مجال آخر لا يقل اهمية ودلالة ، اذا كانت الوحدات الصحية المجمع ، التى تخدم كل وحدة منها عددا من القرى والعزب فى دائرة واحدة ، قد حلت بعض صعوبات هذه التجمعات ، فان المشكلة الاساسية تظل قائمة .

من هنا يجمع الكثيرون على ضرورة اخضاع وحدات ريفنا لعملية خف (كخف الذرة) من ناحية ، وعملية ضم (كضم القمح) من ناحية اخرى ، وكما حدثت عملية تجميع للملكيات الزراعية المبعثرة remembrement ، يحتاج السكن الى عملية تجميع مماثلة ، وهناك من هذه الزاوية آلاف الحالات تنتظر مشروع اعادة بناء القرية .

ومن الممكن فى هذا الصدد ان ننتهز الفرصة لكى نضع خطة طويلة المدى لاعادة توزيع احجام قرانا ومدننا فى نظام تركيبى متماسك ، تخدم فيه كل مدينة اقليمية حرما عنقوديا او شجريا متدرج الطبقات من المدن الصغرى والقرى ، ونظام كريسستال السداسى الشهير هو هنا انسب الانماط واكثرها كفاءة ، لاسيما وقد طبق بنجاح وفعالية فى التخطيط الاقليمى فى اجزاء كثيرة من اوربا .

عود على بدء

ذلك اذن تشريح القرية المصرية وتلك مورفولوجيتها ، التجانس جوهرها والتوحد منتهى تطورها . فهي لا تبتعد عن نمطها الاساسى الا على اطراف الوادى خاصة فى الشمال الاقصى من الدلتا والجنوب الاقصى من الصعيد ، ثم هى حين تتطور لا تلبث ان تستعيد فى النهاية تجانس تركيبها العام ، ويظل الشعور بتجانس القرية المصرية المتوسطة قائما . مثل هذا ايضا - سنرى - يمكن ان يقال عن المدن.

ولكن لنذكر اولا ان هناك وحدة عريضة ولكنها اساسية فى التركيب المورفولوجى بين القرية والمدينة المصريتين ، ففيما عدا الحجم ومادة البناء ثم درجة التعقيد والتطور، فان المدينة المصرية العادية تكاد تبدى الصفات والسمات الاساسية التى نجدها فى القرية المصرية المتوسطة ، سواء ذلك فى الموضع او الخطة او الشكل بل واحيانا فى بعض ملامح التركيب الوظيفى نفسه بل إننا سنجد ان المدينة المصرية المعاصرة فى تطورها الحديث انما تجمع بصورة او بأخرى بين النمطين الاساسيين فى تركيب القرية المصرية وهما القرية القديمة والعريضة الحديثة ، وانما على مستوى اعلى بالطبع وفى ابعاد اكبر بالضرورة.

وليست مصر بهذا بدعا ولا هى فى هذا باستثناء ، فلقد لوحظ فى كثير من البلاد ان هناك كقاعدة عامة وحدة عريضة فى التركيب المورفولوجى بين القرى والمدن ، بمعنى ان القرية والمدينة تميلان فى البلد الواحد الى ان تتشابها نسبيا فى الملامح والخطوط العريضة ، الا ان القرية اكثر بساطة وربما سذاجة ، بينما المدينة اكثر تركيبا وتعقيدا (١). ولعل هذا انسب نقلة الى موضوعنا التالى ، المدينة.

المدينة المصرية

ماقلناه عن تجانس القرية المصرية يصح ان نقوله عن المدينة ، فباستثناء العاصمةين وقلة من الموانئ ومدن القناة ، تشكل المدينة الاقليمية المصرية المتوسطة - البندر التقليدى - وحدة مورفولوجية ثابتة الطابع والقالب والجو العام ، حتى ليؤكد جان لوزاك ان واحدة منها لا تعرف شخصية مدنية تنفرد بها عن سواها (٢) ومثله يفعل لوران الذى يضغط بشدة على تشابه المدن المصرية ابتداء من اسيوط والمنيا وبنى سويف الى مدن الدلتا (٣) . وقبل ان

(1) L. Mumford, Culture of cities, London., 1946, P 51.

(2) L. Lozach, Delta du Nil, Le Caire, 1935, P. 209.

(3) Lorin P. 54, 79.

نحكم على هذا الحكم ، دعنا أولا نرى الخطوط العريضة فى تكوين المدينة المصرية العادية، ولنبدأ أولا بالتطور والنمو ثم نثنى بالوظيفة والتركيب أو التركيب الوظيفى عموما .

التطور والنمو (١)

الى ما قبل العصر الحديث ، اى حتى الحملة الفرنسية تقريبا ، لم تكن المدينة المصرية لتختلف كثيرا جدا عن زميلتها القرية لا فى الحجم ولا المساحة ولا فى الشكل أو التركيب أو الجوال العام . الفارق المحسوس الوحيد كان الوظيفة ، وحتى هذا لم يكن مطلقا تماما . فقد كانت مدننا الوسيطة فى نهايات عصر الانحطاط اشباه مدن على الاكثر ، اشبه بقرى مضخمة مفخمة بعض الشيء ، وكان معظمها شديد التجانس فى الهيئة العامة ونمط الحياة الى حد الرتابة المملة ، بسيطا بساطة الفقر والتواضع ولا نقول الضعة .

غير انه مع عملية التحضير والتمدين الحديث بدأت عملية تباين مطرد ما بين المدينة والقرية ، عملية ابتعاد متسارع للمدينة عن النمط البدائى المنمط المشترك مع القرية stereotype ، الى ان اكتملت التفرقة التامة بين النوعين فى العقود الاخيرة ، بل وحتى وصلت الى حد الهوة السحيقة بينهما فى بعض الحالات القصوى . المهم ان العملية لم تصب كل مدننا بدرجة واحدة ولا بمعدلات أو توقيتات موحدة ، وانما جاءت ابكر واسرع وابتعد مدى جدا فى العواصم والمدن الكبرى ، وتخلفت وتباطأت وكانت محدودة القوة والمدى فى المدن الصغرى والبنادر المتواضعة ، الى حد ان بعضها لا يزال يبدى شيئا من ملامح القرية وحياة الريف بل ومن مظاهر النمط البدائى القديم ، والى حد ان مدننا نفسها اصبحت فيما بينها اقل تجانسا واشد تباينا منها فى اى وقت مضى .

على هذا نستطيع ان نميز بين نوعين أو نمطين اساسيين فى هذا التطور المدنى الخلاق : النمط العتيق archetype والنمط الحديث neotype الاول هو النمط التاريخى التقليدى القديم ، الاصلى أو الاصيل أو «الوطنى» أو «البلدى» ، وهو النمط المتنحى recessive والثانى هو النمط العصرى الدخيل أو المستورد على الطراز «الاوربى» أو «الافرنجى» وهو النمط السائد والكاسح dominant الاول هو النمط شبه القروى البدائى غير المخطط بريوته الصناعية الدائرية المحبة نفسها وخطته الدائرية المشعة وشوارعه المتعرجة الضيقة وأزقته المسدودة ، أيضا

(1) Hamdan Pop . Nile Mid - Delta , vol . II , P. 205 ff .

ببيوته التى لقلّة نوافذها تكاد تعطى ظهرها للشارع بينما تطل على افئيتها واحواشها الداخلية التى تتلقى منها الشمس والضوء والهواء وذلك تأميناً لعزلة «الحريم» ... الخ (١) ، اى على نسق واسس العمارة الاسلامية المعروفة عموماً .

اما النمط الحديث فهو الشكل الهندسى المنتظم المخطط على مستوى الارض الطبيعى المسطح والمهندس على نموذج شبكة المربع او المستطيل echequier , damier grid- iron بشوارعه المستقيمة الواسعة الفسيحة وزواياها القائمة وميادينه المركزية، بيوته متعددة الطبقات وفيلات الحدائق والعمارات الشاهقة فضلاً عن التى تسعى الى اكبر قدر من الانفتاح على الخارج وعلى الشارع ، فهذا اذن هو نسق العمارة والتخطيط الاوروبى الحديث .

وسيتضح على الفور ان هذين النمطين المتناقضين فى مدننا ان هما الا الشكلان المدنيان المناسبان ، ولكن المرادفان والمقابلان للنمطين الاساسيين فى تطور وحدات ريفنا وهما القرية والعزبة على الترتيب بـذلك فى الخطة والشكل والوظيفة كما فى المثل الحضارية والعقلية والنفسية العامة وفلسفة الحياة ، يعنى هذا ايضا ان المدينة المصرية انتقلت من البسيط الى المركب ، اصبحت مدينة مركبة اساساً فالمدينة تبدو أو تبدى ثنائية لاتخلو من انقطاع فى النمو وهذه الثنائية أو الازدواجية فى المدينة المصرية انما تشير بطبيعة الحال الى الانقطاع الحضارى العام نتيجة للاحتكاك الاوروبى .

هذا ولما كان للجمع او المزاجية بين هذين النمطين نسقان اساسيان سواء بالموجب او بالسالب او افقياً او رأسياً ، فاننا نحصل على اربع توليفات اساسية بها تتحدد فعلاً الاشكال الرئيسية السائدة للمدينة المصرية المعاصرة ، اثنتان بسيطتان والاخرى مركبتان . الاوليان هما اما النمط العتيق البحت وحده ودون اضافة اى لاجديد ولا تجديد ، واما النمط الحديث على حدة ودون سابق اصل او اصل قديم فيكون «التخطيط الاولى . primary planning» والاخرى هما الجمع بين النمطين ، اما رأسياً بأن تفرض شبكة الحديث فرضاً على فرشة القديم وذلك بالتعديل والتقويم الجزئى ، فيكون «التخطيط المفروض او الانطباقى super-imposed planning» واما ان يكون الجمع بين النمطين افقياً فى تجاوز كقطاعين متلاصقين ، فيكون «التخطيط المركب complex ordinance» .

(1) S. Hassid The problem of rural housing in Egypt thesis Cairo 1942 vol . I P. 30 - 7 .

الشكل العتيق

وقلة معدودة الان جدا من مدننا هي تلك التي لم يمسه التطور الحديث ، خاصة منذ الحرب الثانية ثم حركة يوليو ، بدرجة ما او بلسمه ولو يسيرة ، بحيث تظل تقتصر على النمط الاولى العتيق ، فقل ان تجد اليوم مدينة مهما تضاعلت لم تضيف الى نفسها على اطرافها حيا او احياء جديدة حديثة ، او اسافين عصرية داخل جسمها القديم ، او اخضعت شبكة شوارعها البالية لجراحة تجميل وعملية تقويم وتصحيح بشق بعض الشوارع المستقيمة الهندسية .. الخ ، وكلما كانت المدينة اكثر نموا وحيوية كلما زادت نسبة هذا الجديد الى القديم ، وكلما اتجه هذا الاخير الى الانكماش او الانقراض ، حتى ليكاد يتحول فى العاصمتين وخاصة القاهرة الى اسافين محاصرة زاوية هي ما يعرف عادة بالاحياء القديمة او الشرقية او التاريخية او الشعبية .

من هنا فان الشكل العتيق بوان كان هو الشكل السائد والوحيد قبل العصر الحديث ، ولايكاد يكون له وجود اليوم عمليا الا بشىء من التجاوز والا فى المدن الضعيفة التى اصببت بالجمود والتوقف عن النمو . حتى الحرب الثانية مثلا كانت تنتمى الى هذه الفئة مدن مثل دسوق ، فوه ، الحامول ، بلقاس ، شربين ، قلين ، السنطة ، زفتى ، اشمون ، وكثير غيرها فى الدلتا واكثر منها فى الصعيد ولكنها اليوم تجاوزتها كثيرا او قليلا الى الفئات الاخرى .

التخطيط الاولى

التخطيط الاولى المطلق ، والنقيض المباشر للشكل العتيق ، محدود الانتشار بالطبع ، ولعله مقصور بالتعريف على المدن الجديدة البكر تماما ، وهى بدورها قلة معدودة فى بيئة بشرية الفية عريقة معتقة كمصر ، هنا لا تاريخ للمدينة تقريبا ، اذ لم تنشأ الا خلال الفترة الحديثة معاصرة على اكثر تقدير لمدينة الغرب الامريكى مثلا ، مرتبطة اصولها بانقلاب الرى او الاستصلاح او الصناعة او التعدين أو النقل او الادارة الحديثة . فهنا كل المدينة من النمط الحديث ، صممت ككل وعن عمد على اساس التخطيط الهندسى العصرى متخففة من كل قيود الماضى ورواسبه.

على انها اذا خططت - كما هو السائد عادة - على نمط رقعة الشطرنج اى شبكة المربعات او المستطيلات ، فانها بالضرورة تصبح مدينة بلا قلب ، مشتتة لابؤرة مركزية لها ، خدماتها المركزية على اطرافها غالبا بحيث يتحول قلبها الى قلب هامشى ، الامر الذى يشكل صعوبات خطيرة فى الحياة اليومية والمواصلات

والانتاج ... الخ ، كما يتمثل بصفة خاصة فى كفر الزيات ، ومع ذلك فليست كل المدن الجديدة حديثة التخطيط بالضرورة ، فبعضها انبثق تلقائيا على الخطوط «البلدى» القديمة مثل الزقازيق التى نشأت أيام محمد على كمعسكر لعمال وانفار الرى والاستصلاح الزراعى (١).

فيما عدا هذا فلعل ابرهذه الفئة هى كفر الزيات التى بناها محمد على كمدينة نموذجية ولم تكن موجودة قبله (٢) . وقد بدأت على شكل مربع ، ثم نمت على امتداد النيل فاتخذت شكل المثلث ولكن اهم واخطر الحالات هى مدن القناة الجديدة بورسعيد والاسماعيلية التى هى تخطيطيا خلق اوروبى عصرى كامل مثلما هى وظيفيا خلق القناة . ولانها تركز على القناة كشریان بدل النيل وتمتاز كل كتلتها المبنية بالتخطيط الهندسى المنتظم ، فان رقعتها تأخذ تلقائيا شكل مثلث قائم الزاوية فى بورسعيد ومتساوى الساقين فى الاسماعيلية ، القناة قاعدته ، ورأسه المسحوب تجاه الوادى ، اما من الداخل فكل كتلتها المبنية تمتاز بالتخطيط الهندسى المنتظم كشبكة مربعات فسيحة سخية الابعاد.

ومن الامثلة الاحداث كوم امبو التى بداتها شركة السكر «كمدينة شركات» مخططة منضبطة بصرامة ، ومن الامثلة الصناعية الاحداث كفر الدوار التى تكاد تكون من خلق شركة الغزل الرفيع اثناء ومنذ الحرب الثانية ، ومن المدن الادارية الاصغر منشأة صبرى التى انشئت كعاصمة لمركز قويسنا ، وهى اذ تركز وتتعامد على سكة حديد بنها - طنطا ، تأخذ فى نموها شكل المثلث المسحوب وفى خطتها شكل سلسلة السمكة arete de poisson وهناك بعد هذا سلسلة مدن التعدين ، خاصة الفوسفات ثم البترول على ساحل البحر الاحمر ابتداء من الفردقة ورأس غارب الى أبو رديس ، فهذه جميعا من مدن الشركات المخططة العصرية الحديثة بالضرورة (٣).

التخطيط المفروض

اقلية محدودة كذلك هى فئة التخطيط المفروض ، فهى تقتصر ايضا على بعض المدن التى توقفت عن النمو بحيث يظل النمط العتيق هو الخلفية الاساسية ، فهنا يتم التحديث لا بضم قطاع او شريحة حديثة جيدة بل بهندسة النواة القديمة ، وذلك بشق عدة شوارع جديدة شريانية فسيحة مستقيمة فى قلب جسمها ، او تهذيب وتقويم بضعة شوارع قديمة ، مع تجنب بعض الميادين المركزية وربما بعض المتنزهات العامة .

(1) Lozach Delta , P. 209.

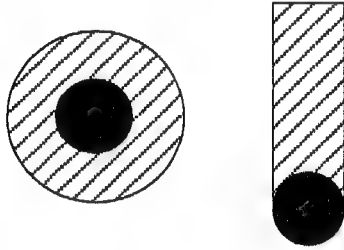
(2) Lozach ; Hug , Haditat rurale, P. 39.

(3) Hamdan, Studies in Egyptian urbanism , P. 28 - 30 .

نتائج هذه العملية التجميلية كثيرا ماتكون غريبة مهزوزة ، فحيث تحل الشوارع المستقيمة المنتظمة محل الحارات القديمة الضيقة الملتوية قد تتخلف رقع بناء مثلثة دقيقة مسحوبة تعطى مبانى شاذة الاشكال والانماط...الخ وحتى الحرب الثانية كان من امثلة هذه المدن سمنود ومنوف فى قلب الدلتا ، وكثير غيرهما فى سائر الدلتا ومعظم الصعيد ، ولكن اغلبها نما منذ ذلك الوقت وتطور فى اتجاه الشكل الاخير وهو التخطيط المركب .

التخطيط المركب

فى هذا الشكل المركب نجد نواة المدينة من النمط العتيق ، ولكن نموا كبيرا قد حدث خارجها مباشرة على اسس النمط الحديث بذلك يصل التباين والتناظر الى مداه ، حيث تجمع المدينة بين القديم والحديث ويتجاوز ويتعاصر الماضى والحاضر فاذا هى بحق تجسيد وبلورة للزمن، تلخص كل تطور مدننا الحديث وترمز اليه اكثر من اى شكل اخر. فعلى التقيض من التخطيط الاولى المطلق ، هى قديمة جدا، وعلى عكس التخطيط المفروض ، هى نامية بلاشك ، ولكن على العكس من المدينة الاوروبية حيث نجد النواة القديمة فى قلب المدينة غائرة دفينة والنمو الحديث يحيط بها دائريا من كل الجهات وحيث يبدو التركيب العام للقديم والحديث حلقياً متصلاً بلا انقطاع ، على العكس من ذلك نجد النمو الحديث يقع هنا خارج النواة القديمة على جانب واحد منها فقط وذلك تعبيراً عن الانقطاع الحضارى العام الكامن.



والواقع ان التخطيط المركب ليس فقط اكثر اشكال مدننا شيوعا وانتشارا ، ولكنه ايضا الوريث الطبيعى والحتمى ان اجلا او عاجلا لكل الاشكال الاخرى ولهذا فبينما نتجه هذه الاشكال الأخيرة بسرعة الى التناقض والانقراض ، يتجه التخطيط

شكلى (١٠) مورفولوجية المدينة المصرية (إلى اليمين) والمدينة الغربية (إلى اليسار) . النمو الحديث شمال النواة القديمة فى الاولى ، وحولها فى الثانية .

المركب الى ابتلاعها ونحو السيادة المطلقة بين المدن المصرية ، وبهذا التطور تعود المدن المصرية

فتكتسب التشابه والتجانس التركيبى فيما بينها وان فقدته كل واحدة منها فى داخلها اى ان التجانس الذى كان للمدن المصرية قبل العصر الحديث يعود اليها ولكن فى شكل جديد اكثر تعقيدا .

ولأن المدينة المركبة الجديدة المزدوجة التخطيط هذه هي السائدة الآن فنحن فى حل علميا من أن نعتبرها باستثناءات محدودة وموقوتة الشكل والنموذج الاساسى العادى للمدينة المصرية المتوسطة جميعا . ولنا على هذا الاساس أن نتخذها محورا للدراسة التفصيلية لمورفولوجية مدننا عموما ، ولنا كذلك أن نميز داخل المدينة المصرية العادية بين القطاعين القديم والحديث أو المدينة القديمة والحديثة على الترتيب ، ومن هذا المنظور ، فلئن كان من الصحيح بعامة وكقاعدة عالمية أن «قلب المدينة يحكى تاريخها ، بينما تلخص منطقة الاطراف مستقبلها» (١) ، فإن لنا أن نضيف عن المدينة المصرية المعاصرة أن المدينة القديمة بها هي التى تحكى تاريخها بينما تلخص المدينة الحديثة مستقبلها .

مورفولوجية المدينة المصرية المدينة القديمة

فاما القطاع القديم فجوهر خطته ، وربما الى حد ما جوه ، هو خطة وجو القرية المصرية التقليدية ، الا انه يلبس عمارة من الطوب الاحمر بدل الاخضر ، ويعمل فى وظائف غير زراعية اساسا وان لم يكن بصورة مطلقة بالضرورة . ففي المدن الصغيرة الراكدة الناعسة فى قلب الريف ، مثل اشمون بل وحتى منوف ، كثيرا ما يتحول محيط المنطقة المبنية إلى نطاق من الاستعمالات الزراعية فتصبح مساكنه من الطوب النئى ويسوده نمط الحياة الريفى المحض أو المخفف . بل وأحيانا ترى قطعان الحيوان والماشية فى الصباح والمساء داخلية خارجة من المدينة إلى الحقول فى رحلة الترانس هيومانس الزراعى التقليدية المعروفة فى القرى البحتة ، الظاهرة التى تستلقت بشدة - إن لم تصدم - ساكن المدينة الحقيقية حين يواجهها لأول مرة .

المنطقة المبنية

وكالقرية أيضا ، تقوم المدينة القديمة على ربوة صناعية دائرية إلا أنها أكبر وأعلى .

وكما نمت المدينة عبر العصور كلما علت الربوة واتسعت ، وكلما اتسعت انتقل دابر الناحية إلى محيط جديد خارجى أكثر وتحول القديم إلى شارع حلقى داخل المنطقة المبنية . وبالتالي فإنه كلما تعددت الشوارع الحلقية الداخلية كلما دل ذلك على نمو المدينة الكبير مثلما تحدد هى مراحلها . والمثل الواضح على ذلك تماما هو

(١) سعاد المصن ، « موقع صناعات العواصم » ، المجلة الجغرافية العربية ١٩٧٥ ، ص ٧٩ .

طنطا . أما فى المدن المسورة كالقاهرة فقد كان السور يحتل مكان دايـر الناحية . هذا وكما كانت رقعة المدينة أكبر ، قامت على أكثر من ربوة متجاورة ، بحيث يصعد المرء ويهبط شوارعها أكثر من مرة فى الاتجاه الواحد ، كما فى المحلة الكبرى مثلا.

أما الشوارع المشعة فقد يمكن بالعين أحيانا ملاحظة صعودها وهبوطها بحسب كنتورها ما بين القلب والأطراف . وأحيانا قد يختزل انحدار الربوة فى قطاعات سلمية مدرجة وذلك على مسافات مناسبة ، قد يصل ارتفاعها أحيانا من ٣ الى ٤ أمتار ، كما فى كثير من شوارع طنطا القديمة . وهذا وسط سهل الدلتا شديد الاستواء حواليك من كل الجهات ، يعطى شعورا غريبا يذكر توا بشوارع مالطه أو قبرص وغيرها من المدن الجبلية المدرجة رغم اختلاف البيئة الجغرافية المطلق .

وفى مدن الوادى الواقعة عند أقدام الهضبة الصحراوية سواء على الضفة الشرقية أو الغربية ، بما فى ذلك القاهرة وأسيوط وأخميم وأسوان ، كانت المدينة القديمة تستغنى بالطبع عن الربوة الصناعية وتفيد من التلال البارزة أو أسنة الهضاب الطبيعية ، ومنها بالتالى تنحدر أرضية المدينة صوب النهر إما غربا أو شرقا . وهنا تصبح الشوارع المنحدرة والسلمية ظاهرة مألوفة شائعة للغاية وطبيعية تماما ، كما فى الأحياء الشرقية من القاهرة فى أحضان المقطم : القلعة ، الدراسة ، السيدة زينب ، الخليفة ... الخ .

هذه المدينة القديمة لا ريب نواة المدينة ككل ، ترجع أصولها على الأقل إلى العصور الوسطى كالعصر الفاطمى ، وهى اليوم المدينة «الوطنية» أو الأحياء «البلدية» التى يسودها طابع الحياة الشعبية الفولكلورية وتفوح منها رائحة الماضى فى المباني والعمارة ، فى الوظائف والحرف ، فى العادات والتقاليد ، فى مستوى المعيشة والدخل .. الخ . فمورفولوجيا ، ابرز ما يميز المنطقة المبنية انها كتلة مصمتة غير متميزة او متباينة undifferentiated من المباني السكنية المتواضعة عمارة وارتفاعا ، لا تزيد فى المدن الصغرى عادة على طابق او اثنين تصل فى المدن الكبرى الى ثلاثة او اربعة ، والاعم والاغلب ان بروفيل المدينة مخروطى او هرمى الشكل ، اعلى المباني فى الوسط ثم تنخفض نحو الاطراف الى طابق واحد اساسا ، وطرز المعمار هنا شرقية عتيقة (لفانتية) بواجهاتها الخشبية البارزة (الشكمات) واشغال الارابيسك المخزمية المميزة (المشربيات) .

كثير من هذه المباني القديمة التى قد يبلغ عمرها بضع مئات من السنين ،

وبعضها من الاحكار والاقواف ، متهاك متداع رث يحمل كل اعراض البلى ويمثل
بؤرات تقليدية من ظاهرة «الوباء المدنى urban blight» : لا صيانة او تجديد ،
قليل من الاحلال والابدال ، كثير من الانهيارات وحوادث سقوط المساكن ، ثم خلايا
العشش والاكواخ ومدن الصفيح على الاطراف .. الخ ، وهذا الوباء قد يصل الى
حد اصابة المبانى الاثرية القيمة التى ، كما سنرى ، تغص بها المنطقة عادة ،
وبقدر ماتبدو الكتلة المبنية صماء لخلوها تماما او تقريبا من الحدائق والمساحات
الخضراء العامة او الخاصة الا ما فرض عليها مؤخرا بالتخطيط الحديث ، تبدو
مثقبة مخرمة بفراغات المبانى الخربة والمتهدمة (الخرابات) التى تتحول الى مقالب
للقمامة واوكار للقذارة والفساد .. الخ

مدينة العصور الوسطى

فى الاصل والقديم كانت المنطقة ، وظيفا ، سكنا لسراة التجار والاعيان
وطبقات الحكام والفرسان وعليه القوم الى جانب سائر طبقات مجتمع العصور
الوسطى او عامة الناس ، وربما كانت الطبقة الغنية العليا آنذاك تتوسط قلب المدينة
على اعلى الربوة أو التل حول المسجد الجامع او الجامع الكبير حيث يقوم عادة ،
ثم من حولها ينحدر الوزن الاجتماعى تدريجيا نحو الاطراف . كان العالى
اجتماعيا ، يعنى ، هو العالى طبوغرافيا ايضا ، والواطى اجتماعيا هو كذلك
الواطى اجتماعيا، مثلما هو الوضع الان فى المدن الاوربية المضروسة .

معنى هذا ايضا ان نمط الطبوغرافية الاجتماعية كان حلقيا الى حد بعيد ، وان
تكن تلك العلاقة عارضة نوعا او من نوع خاص لان الربوة صناعية فى العادة ،
وفى المدن الكبرى كالقاهرة خاصة كان الاغنياء والكبراء فى مراحل لاحقة يهجرون
سكن القلب الى الاطراف النائية حيث تتبرعم ضواح منفصلة ممتازة .

وفى ذلك العصر ، عصر الدين بامتياز ، كانت المساجد ، تماما كالكنائس فى
المدينة الاوربية الوسيطة ، تنبت وتنمو بغزارة فى كل انحاء المدينة بلا استثناء
حتى لتكاد تتبع كثافة السكان بل وربما تجاوزتها فى بعض الحالات ،ومن هنا فان
المدينة القديمة تبدو اليوم كمتحف اثرى جامع وتعد مزارا دينيا وسياحيا من
الدرجة الاولى ونحن حين نتكلم مثلا عن القاهرة «مدينة الالف منذنة» فانما نقصد
القاهرة القديمة بالدرجة الاولى .

واذا كان هذا شأن العاصمة ، فان اصغر المدن الريفية لاتخلو من دستة على

الاقل من المساجد ، بينما ترصع العواصم الاقليمية بالعشرات والعشرات منها خاصة حين تكتسب مساحة دينية كطنطا ودسوق ولأمر ما فى المحلة الكبرى بالذات ، تتكاثر المساجد فى المدينة القديمة بدرجة مذهلة لا مثيل بها بالتأكيد فى أية مدينة مصرية مماثلة فى الحجم .

كذلك كان الفصل الدينى عنصرا بارزا فى الطبوغرافيا الاجتماعية ، حيث كان لطوائف الاقباط وسائر المسيحيين وكذلك اليهود جزر او اساقين سكنية خاصة فى جسم المدينة ، تتجاذب عادة حول كوكبة من مؤسساتهم الدينية ومدارسهم المجمعمة ، ومازال بعض هذه المستعمرات والتجمعات او بقاياها وأثارها محفوظة فى اسماء الاماكن ، مثل «درب النصارى» ، «حارة اليهود» ، «شارع كنيسة الاقباط او الروم» (طنطا المنصورة.... الخ) او منطقة الديورة ودير ابو سفين وكنيسة مار جرجس والكنيسة المعلقة فى مصر القديمة بالقاهرة .

ولأمر ما نجد تجمعات هذه الاقليات الدينية فى القطاع الجنوبى من المدينة اكثر منها فى اى قطاع اخر ، والطريف ان بعضها قد يلاصق احيانا بعض المجمعات الاسلامية . ففى طنطا نجد «درب النصارى» الذى يؤدى الى كنيسة ومدرسة الاقباط يتفرع من «شارع المسجد» ، وكلها تقع الى الجنوب الغربى من المسجد الاحمدى غير بعيد عنه كثيرا .

نواة المدينة القديمة فى الاصل هى «السوق» او «البازار» الوطنى ، اى القلب التجارى فى مدينة العصور الوسطى ، الذى كان يقوم عادة فى ظل الجامع الكبير بمثل ما تنتثر حوله غابة من المساجد الصغرى ، وغالبا ما يحتل الجامع الكبير قمة ربوة المدينة او يتوسطها ، مثال ذلك الاحمدى فى طنطا والدسوقى فى دسوق ، عدا الازهر بالطبع وعشرات المساجد المحيطة والمجاورة فى القاهرة القديمة ، وهذا الارتباط بين السوق والمساجد علامة على العلاقة الحميمة القديمة بين التجارة والدين ، والتي تتجسم خاصة فى مناسبات الاعياد والمواسم والاحتفالات الدينية كما فى مولد السيد البدوى بطنطا والدسوقى بدسوق والقنائى فى قنا وابو الحجاج فى الاقصر .. الخ . ولا تكاد مدينة مصرية هامة تخلو من «شارع الجامع» بصفة عامة.

هذا القلب التجارى قد يقتصر- فى المدن الصغرى - على شارع واحد رئيسى او شارعين متقاطعين كما كان فى اشمون حتى الحرب الثانية ، ثم يتدرج حتى يصل الى احياء برمتها شاسعة كما فى طنطا والاسكندرية ولكن القاهرة اساسا . هاهنا كانت تتركز وكالات و«خانات» التجار «كخان الخليلي» و«المسافر خانات» ،

الى جانب تجارة الجملة والتجزئة بشتى انواعها وفروعها ، كما تنتشر بينها وحولها مناطق الصناعة الصغيرة والكبيرة من طراز الحرف والحرفيين السائدة ، والتي تختلف بالطبع من مدينة الى مدينة بحسب التخصصات المحلية والاقليمية ، وهنا ايضا كان يسكن التجار والمهنيون ، والحرفيون ، عادة فوق متاجرهم وحوانيتهم او خلف ورشهم ومعاملهم مباشرة ، فلقد كان التداخل قويا بين مكان السكن ومكان العمل دون فصل جغرافى واضح .

واذا كان التقسيم -الجغرافى - الاجتماعى هكذا شاحبا للغاية فى المدينة القديمة ، فقد كان التقسيم المهنى حادا فائق التبور ، فهذه المناطق التجارية والصناعية ، التى كانت غالبا تدار وتجرى على نظام الطوائف المهنية والحرفية guilds التى تجمع «المعلمين والاسطوانات والصبية» واصحاب الاعمال والعاملين وتقابل النقابات اليوم ، وكانت تتخصص عادة بحسب الشوارع والحارات ، لكل مهنة او حرفة شارع او اكثر او جزء من شارع ، ولا يقل اهمية ولا بروزا مبدأ التجاور الجغرافى بين الحرف والنشاطات المترابطة فنيا او اقتصاديا (١).

من ثم تخرج الصورة النهائية كالموزايكو او الفسيفساء المرصع برقع المهن المتعاقبة كالجزر المتلاصقة . الوحيدة التى تقع خارج المدن على هوامشها او فى ظاهرها هى الحرف الضارة او المقلقة او التى ترتبط وظيفيا بالجبهة المائية ، فهذه كانت ، كالمقابر ، تعزل على حدة : مثال ذلك المدايع والمعاطن ومضارب الطوب والجيارات التى توقع عادة على التربة او النهر او فى سند الجبل على الترتيب .

وهذا كله هو فى جوهره قانون مدينة العصور الوسطى الاوروبية ايضا ، وهو نفسه الصورة التى نرى بقاياها اليوم معدلة او كاملة فى لاندسكيپ النواة القديمة فى كل مدننا الحالية ، والتى كثيرا ماتنعكس فى اسماء الشوارع والاماكن بصورة معبرة ومختصرة بل وربما تكررت بحذافيرها فى كثير منها . وبطبيعة الحال فقد زال معنى بعض هذه الاسماء وفقد مغزاه ومدلوله بعد اندثار وظائفها التى كانت ترتبط بعصر الكفاية الذاتية ونقل الدواب ونمط حياة العصور الوسطى ، ولكن ماتزال لبعضها ، من الناحية الاخرى ، شهراتها المتوطنة المتخصصة فى السلع والمنتجات والمتاجر البلدية .

ففى القاهرة : التوابل والعطارة فى الغورية والحمزاوى ، والاقمشة والملابس

(1) H.A.R. Gibb H, Bowen , Islamic society and the West , O.U.P.1963 I,P.22 34 .

والادوات المنزلية والحلى والمصوغات فى الموسيقى والتربية ، والمجوهرات والذهب فى الصاغة ، والتحف والهدايا والتذكارات فى خان الخليلى ، هذا بينما يتخصص تحت الربع فى الادوات المنزلية والنحاسين فى النحاس والالومنيوم والموائد ولوازم المقاهى ، والدرب الجديد فى الشنط والجلديات ، والفحامين فى الأحذية ، والرويعى فى لوازم الخياطة وماكيناتها ، ووكالة البلح فى الخردة والمنسوجات الشعبية والخرنفس فى الخيش والكهنة ، وفى حين تنصرف الصناديق الى الكتب القديمة ، ودرب سعادة الى تجارة الاخشاب ، يتجه شارع التمبكشية كما يدل اسمه الى التماك والدخان ، وبالمثل تختص الخيامية بالخيام حتى الان (هل نضيف اخيرا : حتى الباطنية لها شهرتها غير الاثيرة فى تجارة المخدرات ؟)

وعموما فان الامثلة على اسماء الشوارع لاحصر لها فى اى من مدننا ، خذ ان شئت ابرزها فقط : شارع السوق ، الصاغة ، الصناديق ، القزازين (النسيج) ، ثم شارع السروجية والمدابغ وهما عادة متجاوران لارتباطهما بخامة واحدة وهى الجلد ، وقد يضاف اليهما شارع المغريلين (صناعة الغريال من امعاء الحيوان) ، شارع السمكرية والحدادين وهما ايضا متجاوران ، وغير بعيد قد تجد شارع الفحامين وسوق السلاح ، وفى بعض الحالات كما فى دسوق قد يضاف شارع الخزيرة حيث تصنع انواع السواقى (ومنها الخزيرة) ، حارة الغلال ، شارع الجرن ، الخبازين ، الدقاقين ، الكحكيين ، ثم هناك الفواله ، البرسيم ، البغالة ، الجمالة ، شارع الصيادين والمراكبية ، درب اللبانة اللبان (اللبن) ودرب التبانة (التبن) ، وهما عادة على الاطراف قرب الريف واخيرا وعلى الاطراف ايضا يأتى شارع الجبانة و/ أو شارع جبانة المسلمين ، شارع مقابر المسيحيين ، شارع جبانة الاروام ... الخ

انحدار المدينة القديمة

منذ العصر الحديث بدأ جزر المدينة القديمة فأخذ كل من يستطيع أن يتركها الى الحديثة يهاجر منها ، بحيث صفت سريعا من معظم طبقاتها العليا والوسطى ولم يتبق الا الطبقات الفقيرة والبسيطة وغير القادرة ، فنشأة المدينة الحديثة كانت هى اشارة البدء لتدهور المدينة القديمة وانزلاقها بسرعة الى مرتبة متواضعة فى المكانة الاجتماعية والقيمة السكنية والعمرانية. فى النتيجة أصبحت نسبة كبيرة من مؤسساتها ومنشأتها بلا رواد او ممولين او بما فيه الكفاية منهم ، وبالتالي أصبحت تقدم خدمات اقل من طاقتها وتلقى الصيانة اقل مما يجب ، ولذا تسير هى الاخرى فى طريق الذبول والتدهور . من ابرز الامثلة المساجد الاثرية المهمة الآن وشبه المقفرة من روادها ، الا ان يكونوا من زوار المدينة الحديثة او السياح .. الخ

على اننا ينبغي ان نضيف ان المدينة القديمة اذا كانت قد فقدت الكثير من سكانها ووظائفها وصناعاتها للمدينة الحديثة فى البداية ، فان نمو الاخيرة المتزايد وعجزها عن استيعاب كل الجديد داخلها لا يلبث بعد حين ان يضطره الى الاتجاه الى اطراف المدينة القديمة على شكل حلقات او زوائد حديثة وقد يغزو اجزاء من قلبها احيانا ، واذا كان هذا يعيد بعض الحياة الي المدينة القديمة وبعض التوازن بين المدينتين ، فانه عادة انما يجعل من المدينة القديمة مجرد «مقلب dumping ground» ميسر وملائم للمدينة الحديثة تلفظ اليه كل ما لا تتسع له او لا تريده من النشاطات والاستعمالات غير المرغوبة كالصناعات الثقيلة والمزعة او الضارة والمخازن والشون الى جانب السلاخانات ومستشفيات الامراض المعدية والجبنات ... الخ.

اخيرا ، ففي هذه المدينة الام تتكدس اليوم غالبا الطبقات العمالية والبورجوازية الصغيرة والفقراء ، والقليل جدا من الجاليات الاجنبية الذى قد يقيم هنا هو قطاعا من الشرقيين وحدهم ، كالعناصر المتوطنة شبه المتحصرة والآخذة فى الذوبان من فقراء الشوام والايروانيين والافغان والمغارية .. الخ درجة التزاحم مرتفعة و احيانا مروعة ومعدلات المواليد والوفيات والتزايد مرتفعة ، بقدر ما ان مستويات المعيشة والدخول والخدمات منخفضة متواضعة . حتى المياه والكهرباء لم يدخل بعضها الا مؤخرا جدا ، بينما تفتقر المنطقة الى خدمات المواصلات الشبكية ، وفى ظل هذه الطبقات المتواضعة المتقاربة يختفى الى حد بعيد التمايز الاجتماعى جغرافيا ، فليس هناك مناطق سكنية خاصة بكل طبقة او حرفة وانما التوزيع اقرب الى التداخل والاختلاط نسبيا ، فالمدينة القديمة اليوم كتلة غير متميزة او متباينة اجتماعيا مثلما هى بناثيا .

المدينة الحديثة

هذا هو القطاع الثانى من المدينة المصرية ، وهو ابن القرن الماضى او الاخير عادة ، واخو النمط الاوروبى فى تخطيط المدن دائما ، تحرر من ضرورة واسار التل الصناعى او الكوم بعد ان انتهى عصر الرى الحوضى ، ولذا فأرضيته منبسطة غير مخرسة وشوارعه فى مستوى الريف المحيط خطته هندسية منتظمة مخططة ، مستطيلة او مربعة ، وشوارعه مستقيمة واسعة نوعا . هذا الامتداد الجديد هو الجزء العصرى من المدينة وقطب الجاذبية السائد والغلاب فيها ، بحيث احتل قمة السلم الاجتماعى بها على حساب المدينة القديمة باختصار ، ان تكن المدينة القديمة هى المدينة «الشرقية» ، فان المدينة الحديثة هى المدينة «الغربية» او «الاوروبية» بالمعنى الدارج .

هذا ولما كانت الاولى بحكم التل الصناعى هى الاعلى طبوغرافيا بينما الثانية

أوطأ لاستوائها ، فإن العلاقة بين خط الكنتور والطبقة الاجتماعية هنا - رغم انها اصطناعية عرضية كما نعرف - تتقلب بين المدينتين ابتداء ، فيصبح العالى اجتماعيا هو الواطى طبوغرافيا والعالى طبوغرافيا هو الواطى اجتماعيا ، وهذا على النقيض تماما مما تعرف المدن الاوروبية المضروسة الباردة المطيرة ، حيث يرتبط الاغنياء «بأعلى التل» بعيدا عن الضباب والرطوبة التى تتجمع فى «قاع الوادى» فتترك للطبقات الفقيرة .

وعموما ، فإن مساحة المدينة الحديثة بالنسبة الى مساحة القديمة تتحدد بدرجة نمو وحيوية وازدهار المدينة عموما مثلما تعكسها ، فكلما كانت المدينة ككل اكبر حجما واعظم نموا وتطورا ، كانت الرقعة الكبرى منها للمدينة الحديثة بينما تقتلص المدينة القديمة الى مجرد نواة محدودة ضامرة دفينة فى نسيجها. مثال ذلك القاهرة والاسكندرية الى اقصى حد ، وطنطا والمنصورة واسيوط وسائر العواصم الاقليمية المتوسطة الى حد اقل ، بينما فى المدن الصغرى وشبه الريفية محدودة النمو تقتصر المدينة الحديثة على رقعة محدودة وتظل المدينة القديمة هى الكتلة الكبرى .

البنية والبناء

مورفولوجيا ، العمارة هنا فى المدينة الحديثة ارقى واحداث فنا ، بالوسائل المسلحة والخامات العصرية ، متراوحة بحسب اهمية المدينة بين العمارات الضخمة العديدة الطبقات والابرار الشاهقة وبين فيلات الحدائق الجميلة والقصور الفخمة ، ولا تقل على اية حال عن المساكن والمباني المتوسطة .حتى من الخارج تمتاز المباني بالطلاء الجديد بحيث تبدو المدينة كلها اكثر اشراقا وبهجة من المدينة القديمة الى ابعد حد . من هنا فالمدينة اعلى بكثير من المدينة القديمة فى قيم الارض واغلى فى الايجارات واثمان العقارات .

الطرز المعمارية العصرية الوظيفية هى السائدة ، تنقطعها احيانا طرز «الاستيل» الغربية ابتداء من اللغانتى والشرقى saracenic الى الاوروبى والريفى rustique وطرز العصور period styles .. الخ ، وذلك كنزوات تقليدية فجة غالبا .الشوارع واسعة مبلمطة ومسفلتة واحيانا مشجرة ، تكثر بينها الميادين الدائرية والمضلعة الفسيحة ، وتتناثر على امتدادها الحدائق العامة المهندسة - يكاد «منتزه البلدية» يكون موتيغا حتميا فى معظم مدننا الاقليمية وعواصم المحافظات ، مثلما اصبحت ضواحي «الجاردن سيتى» من المعالم الشائعة على الهوامش والاطراف .

وعموما فإن كثافة البناء مخلخلة كثيرا بالقياس الى المدينة القديمة ، ونسبة

الفراغ الى البناء والمساحات الخضراء الى الكتلة المبنية اعلى بكثير . على ان ضغط سكان المدن المتزايد فرض فى العقود الاخيرة عملية تكثيف حاد للبناء فى معظم الحالات ، فحداائق الفيللات تنكمش ثم تختفى ، ثم تحل العمارات الضخمة محل الفيللات المتقلصة ... الخ.

الموقع الشمالى «البحرى»

موقعا ، اهم شىء ، هو انه ، باستثناءات معدودة جدا ومحددة تماما بضرورات الموضع المحلية ، تقع المدينة الحديثة دائما او غالبا الى الشمال من القديمة ، فتصبح بذلك وهى تمثل القطاع الشمالى من المدينة ككل . ونحن عادة نستطيع ان نتعرف على جبهة الالتحام بين المدينتين القديمة والحديثة بتقوس الشارع العريض الذى يفصل بينهما ، فهذا القوس ليس الا جزءا من داير الناحية الكبير الذى كان يلف المدينة القديمة .

من دمياط ورشيد والمحلة وطلخا وبلقاس وبيلا وفوه وفسوق ودمنهوور وغيرها فى الشمال ، الى طنطا وكفر الزيات وزفتى وميت غمر وبنها وشبين الكوم ومنوف وغيرها فى الجنوب من الدلتا ، لن تجد لهذه القاعدة تبديلا ، وعلى امتداد الودى برمته فى الصعيد من الجيزة حتى اسوان لا تفعل القاعدة سوى ان تزداد تأكيدا ووضوحا ، اما الاستثناءات القليلة فمفهومة بالطبع ولا حكم لها الا حكم الموضع . فمدن الساحل الشمالى . كموانىء نشأت نواتها على الماء مباشرة ، لامجال امامها للنمو بالطبع الا جنوبا و/ او على الجانبين ، كالاسكندرية وبورسعيد مثلا . بالمثل المنصورة التى تقع على قطاع مستعرض تماما من مجرى الفرع تقوم هى على صفته الجنوبية بحيث يستبعد النمو شمالا منذ البداية .

الشمال ، بوضوح قاطع اذن هو قطب الجاذبية فى المدينة المصرية ، وهى تنمو بالضرورة وربما تزحف ببطء نحو القطب الشمالى ، والقطاع الجديد والحديث والعصرى منها يقع دائما فى الشمال والقديم الوطنى فى الجنوب بلا استثناء ذلك بلاشك هو قانون المدينة المصرية الاول ، جاذبية الشمال ، وهو بها - نكاد نقول - لا يقل صحة وقوة وسريانا عن قانون الجاذبية العام بين الاجسام والاجرام .

وواضح ان اولى نتائج اتجاه نمو المدينة المصرية هذا نحو الشمال انها تتحول بالتدريج الى الشكل الطولى الشريطى ، وهواتجاه يدعو اليه ايضا ويدعمه ويتفق معه توجيه وجاذبية نهر النيل من هنا فان شكل المدينة المصرية الصغيرة او

المتوسطة يتألف عادة من دائرة فى الجنوب هى المدينة القديمة ، ويستقر عليها مربع او مستطيل فى الشمال هو المدينة الحديثة (شكل ١٠) وفى المدن الاكبر يطرده مستطيل المدينة الحديثة فى النمو حتى اذا بلغ حد الافراط بدأ يضيق ويدق بحيث يتحول فى النهاية الى مثلث مسحوب كما كان الحال فى طنطا .

لا استثناء تقريبا لهذه القاعدة بدورها ، وهو بالاحرى تعديل ، الا فى المدن الاكبر حجما والاسرع نموا حيث وحين يبتعد النمو نحو الشمال بأطراف المدينة عن قلبها ابتعادا شديدا غير اقتصادى ، فحين يصل طول المدينة من الشمال الى الجنوب الى بضعة او عدة كيلو مترات ، يتحتم على النمو ان يستدير عائدا الى الجنوب لينتشر حول محيط المدينة القديمة ، لكنه فى هذه الحالة لا يقارن قط بالنمو الشمالى مساحة بل يظل رقعة ثانوية ، كما انه غالبا ما يخصص للاستعمالات المتواضعة او غير المترفة كالسكن الاقتصادى والمتوسط والصناعات بأنواعها ومستشفيات الحميات والأمراض المعدية والمدارس الاولى والمجازر والقمامات وماشاكلها .

هذا نجده بصورة قاطعة فى طنطا ، والى حد اقل فى شبين الكوم ، اما فى القاهرة بنموها الهائل فلا مفر من البداية ان يطوق النمو الجديد المدينة القديمة ليس فقط من كل الجهات ولكن ايضا اكثر من مرة والقاهرة فى هذا كما فى كل مجال آخر تقريبا هى قانون قائم بذاته على ان هذا كله استثناء او استكمال للقاعدة ، قاعدة النمو الحديث نحو الشمال ، لا ينفىها بقدر ما يؤكد لها .

ويبقى السؤال هو : لماذا الشمال ؟ لا تفسير لهذا بيقين سوى الرياح الشمالية السائدة (البحرى) فرغم كل جاذبية ومغناطيسية شاطئه المحققة فى كل مدننا تقريبا ، فانها لاتعمل الا على ضلع واحد من المدينة بالضرورة ، كما لا مجال للنمو ناحيتها بعد حد معين ، وهى على اية حال يمكن ان تجمع بين الحسنيين دون تعارض : الموقع النهري والبحرى ، الجبهة المائية ، وجبهة الرياح ، وهكذا لا يتبقى الا الشمال المكشوف المفتوح وحده برياحه المنعشة اللطيفة المرغوبة جدا فى صيف مصر المدارى الحار من ثم يسعى القطاع الاحداث والاقدر من المدينة الى ان يكون فى مستقبل هذه الرياح ، طازجة نقية ، وبذلك تحتكر المدينة الحديثة الموقع والمناخ الامثل من المدينة ككل ، تاركة للمدينة القديمة فى الجنوب منصرف الرياح بتلوثه وتراكم نفاياته وافرأته الجوية فضلا عن قيظه المكتوم .

ليس صدفة ولا عبثا بعد ذلك ان المدينة الحديثة تدفع - حرفيا - ثمن الرياح فى صورة قيم الارض وايجارات المباني . فلو اتيح لنا ان نرسم خريطة لخطوط القيم

العقارية المتساوية isovals للمدينة المصرية المتوسطة ، لوجدناها تزداد ارتفاعا باطراد بل ويحده من الجنوب الى الشمال ، والسبب نفسه فإن السكن داخل المدينة الحديثة نفسها كما سنرى يرتفع مستواه باطراد فى الاتجاه نفسه اى من الجنوب الى الشمال ، بذلك تجد ترتيبا طبقيا تصاعديا فى السكن والسكان من الجنوب الى الشمال تحكمه قوة جاذبية الرياح الشمالية المحسوسة وإن تكن غير المرئية.

ولما كانت المدينة القديمة هى قاع المدينة ككل موقعا وقيمة ، فان المنحنى الاجتماعى يطوى المدينة برمتها ككل طيا من اقصى شمالها الى اقصى جنوبها كترافيرس شامل فى انحدار حاسم وحاد من الاعلى والاغلى والارقى الى الادنى والارخص والشعبى . باختصار ، الشمال فى المدينة المصرية هو دائما القمة والجنوب هو القاع والقطب الشمالى منها هو القطب الموجب والجنوبى السالب تماما كما فى خريطة العالم الحضارية وإنما على مقياس محلى بعبارة اخرى واخيرة لما كانت المدينة القديمة عندنا هى المدينة «الشرقية» والحديثة هى «الغربية» اى الاوروبية ، فان «الشرق» فى المدينة المصرية كقاعدة عامة هو الجنوب و«الغرب» هو الشمال .

ومرة اخرى واخيرة ايضا ، الاستثناء هنا هو المدن الساحلية او النهرية النواة، ففيها تنعكس العلاقة او تنقلب ، وهناك ايضا القاهرة التى تنمو نحو الغرب بقدر ماتنمو نحو الشمال ، فهنا «الشرق (شرق) والغرب (غرب)» - وقد يلتقيان ، فى وسط المدينة يلتقيان ...

عند هذا الحد ، والى هذا المدى ، فلنا ان نعلم ان قانون الشمال هذا فى المدينة المصرية ليس الا تعبيراً محلياً عن قانون عام عالمى فى جغرافية المدن . ففى معظم مناطق العالم لوحظ اثر جاذبية مستقبل الرياح السائدة على السكن الراقى والقطاع العصرى من المدن ، ففى معظم مدن بريطانيا واوروبا الغربية عموماً حيث تسود الرياح العكسية الغربية ، نجد الغرب قطب الجاذبية فى المدينة والشرق القطب السالب من هنا مثلاً حتى «الوست اند» الفأخر فى لندن مقابل «الايست اند» الفقير (١) . فالشمال فى المدينة المصرية هو «وست اندها» والجنوب هو الايست اند.

القلب التجارى

وظيفيا ، تركز المدينة الحديثة بعد القلب التجارى على السكن والادارة

(1) Smailes, Geog. of towns . P . 91- 3 .

والخدمات مع بعض الصناعة الخفيفة فأولا تبدأ تنمى لنفسها قلبا جديدا عصريا ليصبح مبرر وجودها ومحور ارتكازها ومركز خدماتها ومحرك نموها الدافع ، باختصار ليكون نواتها الجديدة ونواة التجمع او المركب المدنى برمته على السواء، انه من المدينة بمثابة العاصمة من الدولة ، ففى هذا القلب يتركز كل ثراء وتفوق المدينة الحديثة ، فهو القوة الضاربة فيها . مساحته تتفاوت بالطبع بحسب حجم وثراء المدينة من بضعة او عدة شوارع مكتظة متقاطعة او متعامدة او متشعبة فى المدن الصغرى الى اقليم جغرافى حقيقى هائل فى العاصمة ، وبالتدرج نفسه تتعدد وتتنوع فيه النشاطات والخدمات المتخصصة .

ها هنا بالطبع تتركز تجارة التجزئة اساسا ، وحولها او خلفها تجارة الجملة والاستيراد والتصدير ، ثم بينهما الخدمات المركزية والادارة المركزية بالاضافة الى خدمات الترفيه والمال والمهن الحرة ومركز النقل بالمواصلات الداخلية والخارجية . فالى جانب المحلات والمتاجر والمستودعات المختلفة ، تجد البنوك والشركات والسينمات والمسارح والاندية الاجتماعية وعيادات الاطباء ومكاتب المحامين والمهندسين والمطاعم ومحطات السكك الحديدية والاتوبيس والترام ... الخ.

ولا تصل مورفولوجية القلب فى مدينة ما من مصر الى قمة النضج والاكتمال والتبلور الايكولوجى كما تصل فى القاهرة بالطبع ، وذلك بحكم عراقتها وضخامتها، اى بحكم الكيف والكم على السواء ان قلب العاصمة هو ببساطة وبلا مبالغة قلب مصر ، والقاهرة فى هذا لا تقل الآن مستوى عن اكبر وانضج العواصم والمدن الغربية فى اوروبا وامريكا وسائر العالم فلنلق اذن نظرة سريعة محلقة على مورفولوجية قلب القاهرة كمثال نموذجى لقلب المدينة المصرية الحديثة بعامة ، وان تسلسلت هذه دونها بالطبع فى مستويات ودرجات لا حصر لها .

بداية ، نتخذ من منطقة القلب فى القاهرة شكلا بيضاويا متطاولا يعكس شكل كتلة المدينة المبنية المختنقة بين النيل والمقطم ، وهى تتحدد بالتقريب حاليا برؤوس مثلث محطة مصر - العتبة الخضراء - ميدان التحرير . كما تطوقها حلقة محطات المواصلات الرئيسية من سكك حديدية ومترو وترام واتوبيس ، ابتداء من محطة مصر وكوبرى الليمون فى الشمال الى العتبة الخضراء والازبكية فى الشرق الى محطات باب اللوق ثم ميدان التحرير فى الجنوب.

والحقيقة الكبرى فى التركيب الاقليمى لهذه المنطقة هى بلا ريب التقسيم

الثلاثى أفقيا ورأسيا . فهي تنقسم الى ثلاث حلقات او اقاليم وظيفية وتركيبية على المستوى الافقى ، تقابلها ثلاث طبقات او أفاق على مستوى الرأسى ، فعلى المستوى الاخير ، فان بنايات وعمارات منطقة القلب ككل تتخصص وظيفيا بحسب الطوابق الى ثلاثية راسية محددة . فالطابق الارضى بطبيعة الحال لتجارة التجزئة من محلات وحوانيت وبوتيكات ومؤسسات من كل الانواع والخطوط والاحجام مما يتطلب الاتصال المباشر والدائم مع الشارع والجمهور اليومى ، ثم تخصص الادوار الوسطى غالبا للمكاتب بانواعها من مقار شركات وادارات وعيادات ومحامين ووسطاء ونقل وتجارة جملة ... الخ واخيرا تترك الطوابق العليا ، البعيدة نسبيا عن جمهور الشارع وضوضائه فى آن واحد ، تترك للسكن بمختلف أنواعه خاصة السكن التجارى أى الفنادق والبنسيونات إلى جانب السكن الارستقراطى القديم وسكن الاجانب سابقا والعرب حاليا ، فضلا بالطبع عن سكن العائلات العادى المستقر .

اما على المستوى الافقى ، فهناك ثلاثة اقاليم جغرافية او مناطق ايكولوجية تتابع حلقيًا من الداخل الى الخارج ، ولاتقل وضوحا وتبلورا رغم تداخلها واختلاطها احيانا وتغير حدودها بالتوسع والنمو نحو الخارج دائما ، ففي عين القلب تسود تجارة التجزئة بكل انواعها وخطوطها من اصغر الحوانيت الى اكبر المحلات المسلسلة ومتاجر الاقسام بالاضافة الى محال الخدمات المتعددة من ترفيه وتغذية كالمطاعم والكافيتريات ودور السينما والمسارح والاندية الاجتماعية.

ثم تلى المنطقة او الحلقة الوسطى المحيطة بعين القلب بهى عادة الشوارع الخلفية والجانبية الاقل ارتيادا بعيدا عن شوارع العين الشريانية والمحورية ، فهذه تتركس لتجارة الجملة وخدماتها من كل الاصناف كالوساطة والتصدير والاستيراد وأجنسات السيارات وورش التصليح وقطع الغيار ، كما فى منطقة شوارع الجلاء والتوفيقية وعرابى وزكريا احمد والبوسطة شمالا وحى معروف وشوارع شامبليون وما حوله جنوبا .

ثم اخيرا وعلى اطراف القلب فى الحلقة الخارجية نسود الوظيفة الادارية المركزية بكل اشكالها واجهزتها المباشرة وغير المباشرة . فعدا دولة الموظفين النووية السائدة فى حى الوزارات والبرلمان بقصرالعينى ومجمع التحرير فى الجنوب بكل امتداداتها حتى وزارة الخارجية والجامعة العربية غربا وحتى قصر عابدين شرقا ، يمكننا ان نتتبعها على محور شارعى رمسيس والجلاء فى مجموعات المتحف المصرى ومصلحة التليفونات والجمعيات العلمية والدينية العديدة،

وإزاءها الشهر العقارى والقضاء العالى ، ثم فى سلسلة النقابات المهنية المتعاقبة ودور الصحف الكبرى حتى قسم الاذبية قرب محطة مصر .

تلك تضاريس قلب العاصمة، وهذه طبوغرافيتها ، ان تكن اقل بروزا وتبلورا فى سائر المدن المصرية فان خطوطها العريضة وخطتها العامة تتكرر بدرجة او بأخرى نزولا من الاسكندرية حتى عواصم المحافظات والبنادر الكبرى على الاقل وعلى اية حال وباستبعاد مدننا الكبرى المعقدة والتي تحوى كل مجالات وخطوط النشاط بكل ثراء ، ففي مدننا الاقليمية المتوسطة ، تماما كما فى نظيراتها بغرب اوربا ، نجد «البنك» علامة دالة على القلب التجارى (١) بينما هو «المطعم» فى مدننا الصغرى وهذا الفارق انما يعبر بطريقة اختزالية عن الفارق بين الخدمات الاقليمية الواسعة خارج المدينة فى الحالة الاولى وخدمات الكفاية الذاتية والمعاشية المتواضعة فى الحالة الثانية.

كذلك فلأن القطن دورا حيويا وجذريا ، خاصة فى مراحل النشأة الاولى، فى اقتصاد معظم مدننا وعواصمنا الاقليمية - التجميع والحلج والاعداد والشحن الخ فان بصماته تبرز على قلبها تماما ، فلا يكاد يخلو على اطرافه، خاصة بالقرب من محطة السكة الحديدية ، من «حلقة» القطن الشهيرة ، وربما «بورصة» القطن فى المدن الكبرى كطنطا واسيوط ، ثم مجموعة من المحالج او «الوابورات» وربما كذلك عدد من «شونات» القطن غير بعيد.

وفى القلب الحديث ميل الى التخصص الجغرافى فى كثير من خطوط وانواع النشاطات المختلفة يزد وضوحا ويشد تبلورا كلما كان القلب اكبر واضخم ، فكل نشاط منطقة سائدة وان لم تكن مطلقة بالطبع بالنشاطات المترابطة تتقارب ، مثلما فى القلب القديم ولكن على مستوى ارقى واحداث ، غير ان تقليد اسماء الشوارع الحرفية يختفى هنا ويتسود اسماء تعبر عن الهيكل المدنى الحديث بمعامله وعلاماته الجديدة ، ففي معظم مدننا ستجد غالبا شوارع : المديرية (سابقا) او البلدية ، المحكمة ، المركز ، المحطة ، البوسطة ، حلقة القطن ، الوابورات الكوبرى، البحر ، التربة ، الجنابية ، المستشفى (او السبتالية) مدرسة الصنائع .. الخ ..

ذلك قلب المدينة المصرية الحديثة من حيث الدور والشكل . اما من حيث الموقع

(1) A.E. smailles. " Urban hierarchy in England & Wales ", Geog., Vol XXIX, 1944 , P. 42 ff .

فان هناك ثلاثة قوانين اساسية حاكمة " الموقع الاستراتيجى بين القطاعين القديم والحديث ، القلب المزوج ، النمو نحو الشمال فأولا ، يتحتم ان يكون موقع القلب استراتيجيا وحاكما الى اقصى حد ، فنجده فى معظم مدننا يقوم بالدقة عند وعلى طول جبهة الالتحام بين كتلة النواة الوطنية والامتداد العصري ، اى بين المدينة القديمة المدورة الجنوبية والمدينة الحديثة المربعة الشمالية ولهذا كثيرا ما نجده يتركز بوضوح تام ، كما فى طنطا وشبين الكوم والمحلة وأسيوط ، على قطاع قوسى عريض من دايير الناحية المحيط بالمدينة القديمة.

بعبارة اخرى يتوقع القلب الحديث فى اقصى الشمال من المدينة القديمة واقصى الجنوب من المدينة الحديثة . وبهذا يكون موقعه استراتيجيا بالنسبة للطرفين حيث يحقق افضل مكان وأداة للتكامل بينهما ، لاسيما وان المدينة القديمة بطبيعة خطتها الدائرية المشعة تميل الى ان تنعطف وتنطوى على نفسها وظيفيا بينما تعاني المدينة الحديثة بخطتها الهندسية المربعة من التشتت الجغرافى وتفقد المركزية والبؤية الصالحة لقلب تجارى غلاب .

ظهور القلب الجديد يعنى انه قد اصبح للمدينة ككل قلبان ، وطينى قديم وعصرى جديد ، وهذا هو القانون الثانى فى قلب المدينة المصرية المعاصرة ، وهو مايرمز الى ثنائية المدينة المركبة اساسا ، ولعل هذه ايضا هى المرحلة السائدة فى معظم مدننا بدرجات متفاوتة ، اما عمليا فان بزوغ القلب الجديد لا مفر يحدث حركة دينامية ترج التوازنات الوظيفية المستقرة فى القلب القديم ، فبفضل قوته الطاغية وامكانياته واغراضه العصرية و«الموضة» يفرض القلب الحديث جاذبيته على تجارة ونشاط القلب القديم المتوطن فى المدينة القديمة ، فيبدأ فى جذب واسر الكثير من متاجره واعماله ، خاصة منها الاكثر تقدما وطموحا ، وتفريغه منها بالتدريج لتهاجر شمالا لى تتوطن فى القلب الحديث النامى.

والصاغة والجواهرجية ثم تجار الاقمشة والملابس ، كما لوحظ فى معظم مدننا ، من اول رجال الاعمال تركا للقلب القديم وتلهفا على الهجرة الي الجديد ، وقد يفتتح بعض المؤسسات التجارية فرعا جديدا له فى القلب الحديث مع الاحتفاظ بالاصل القديم الي حين وهذا النزيف والنزوح من القلب القديم من الناحية الاخرى هو الذى يفسر وجود مساحات ويقع شاسعة من الخراب والخوان فى القلب القديم ومدنيته هى مخلفات عملية الاخلاء ، وهذا كله يعبر عن الصراع الحاد والمنافسة بين القلبين خصوصا وبين القديم والحديث عموما .

ولقد يظل القلب القديم يقاوم طويلا ، وقد يستمد تماسكا خاصا أو نادرا من

بعض «الاولاد» والثوابت العريقة كالمؤسسات الدينية الكبرى كالجامع الاحمدى فى طنطا واكثر منه القلب الدينى الكامل فى القاهرة القديمة ،ولكن حتى مع ذلك فان القلب القديم انما يخوض معركة خاسرة ، يقاوم الانقراض الحتمى ان عاجلا او آجلا وهو آسن عاجز لا يخدم الا سوقا منكمشة متدهورة فعادة يقتصر القلب القديم باطراد على النشاطات والخدمات المتواضعة البسيطة والاذواق غير الموضحة او الشعبية كما يصبح ارتباطه الغالب هو بسكان الريف المجاور اكثر منه بسكان المدينة نفسها ، فضلا عن انه يتحول من تجارة التجزئة الى الجملة ... الخ .

كذلك فلعل منطقة القلب القديم نفسها تزحف وتهاجر ببطء لتقترب اكثر ما يمكن من تخوم القلب الحديث حتى تذوب فيه او يبتلعها هو الى ان يتوحد القلبان فى النهاية فى قلب واحد مشترك متطور متجانس ولعل مدينة فى مصر لم تصل بعد الى هذه المرحلة ولكن القاهرة بالذات قد تكون اقربها اليها . ولهذا تعتبر قصة قلب القاهرة قمة لتطور المدينة المصرية عموما ونموذجا دالا يرسم مستقبلها بالتقريب .

فقبل العصر الحديث ،وقبل نشأة المدينة الحديثة كان القلب التجارى يقع فى وسط القاهرة القديمة حول الازهر والحسين ممتدا حتى شارع الازهر والموسكى ، ولكن منذ بزغ القلب العصرى الحديث فى المدينة الحديثة حول شوارع فؤاد وسليمان ، وبدأ القلب القديم يفقد الكثير من وظائفه وقوته وبريقة واخذ يتوارى فى الظل ، ولعله حاول ان يتقدم غربا الى منطقة العتبة وشارع عبد العزيز ليقترب من قطب الجاذبية الجديد لكن دون جدوى فلم يعد هو منطقة الشراء والتسوق العادى shopping للقاهري الحديث وقل ان يطرقه الا فى مناسبات ولأغراض محدودة .

من الجهة الاخرى ، انتقل كثير من متاجره نهائيا الى القلب الحديث فى منطقة الاوبرا وعماد الدين وفؤاد وسليمان حيث تجددت وتعصرت ، والبعض الاخر احتفظ بفرعه الاصلى فى القلب القديم الذى تراجع نشاطه هو بالتدريج الى خدمة الطبقات الشعبية من القاهريين وكذلك من ابناء الريف والاقاليم الزائرين وغيرهم من اصحاب الطلبات والقدرات المتواضعة والاذواق التقليدية او العتيقة هذا شأن الموسكى اليوم مثلا والصاغة والسكة الجديدة ، بينما تحولت مناطق كالغورية وتحت الربع وخان الخليلي وغيرها الى تجارات متنحية كالعطارة والقديم المستعمل من الملابس والاثاث والتحف الشرقية ، فى حين انحسر معظم نشاط شارع الازهر الى تجارة الجملة ومعاملات الاقاليم والريف كالمنسوجات اليدوية والبلدية ... الخ .

النمو نحو الشمال هو القانون الثالث والاخير فى قلب المدينة المصرية ،

فباستثناء بعض الحالات الخاصة ، تتوسع منطقة القلب فى نموها بل وفى النهاية تهاجر فى زحفها ، تجاه الشمال اساسا فى كل مدنا تقريبا ، وبذلك ينتقل القلب بالتدريج بعيدا عن جسم المدينة القديمة متوغلا داخل جسم الحديثة اكثر فاكتر ليس ذلك مع الاتجاه العامل نمو المدينة الحديثة فقط ، ولكن ايضا واساسا مع السكن الراقى ونحو الاحياء السكنية الغنية وهذا يتفق تماما مع ما يحدث فى المدينة الأوروبية والأمريكية ، حيث وجد ان القلب التجارى ينمو ويرحف تجاه السكن الراقى وتحت مغناطيسيته (١) ، وان كان هذا كما رأينا يقع فى الغرب من المدينة وليس فى الشمال كما فى المدينة المصرية (٢) .

واذا كان قلب القاهرة الحديث يتوسع ويرحف صوب الغرب اكثر منه نحو الشمال فان هذا من الاستثناءات القليلة وبرزت الحالات الخاصة ، فمنذ الحربين وخلال العقود الاخيرة تحرك قلب القاهرة ونُيدا ولكن اكيدا من منطقة العتبة - الاوبرا الى منطقة عماد الدين - فؤاد ثم الى منطقة فؤاد - سليمان واخيرا الى منطقة سليمان - التحرير . يفسر هذا الزحف غربا نمو الاحياء السكنية الراقية والغنية فى الغرب ونحو الغرب بإطراد ابتداء من الزمالك وجاردن سیتی الى الامتداد الجديد على الضفة الغربية فى العجوزة والدقى والجيزة ... الخ (٣) . وفيما عدا القاهرة ، فان نمو القلب فى المدن الساحلية والعرضية كالاسكندرية وبورسعيد والمنصورة لا يمكن بالطبع الا ان يكون بالتمدد على الجانبين بطول الواجهة المائية او بالعمق الى الجنوب . ولكن هذا كله هو الاستثناء لا القاعدة .

الوظيفة السكنية

القطاع الاكبر من المدينة الحديثة منطقة سكنية اساسا ، وسكن راق او بوجوازى عامة ، يجمع الطبقات الغنية والموظفين اى الطبقات القادرة والمتوسطة والمتعلمة والمتطلعة التى تمثل القوى الاجتماعية القيادية والصاعدة فى المجتمع الجديد باختصار المدينة الحديثة هى موطن الطبقات الاجتماعية الاكثر تقدما وثراء، إليها ايضا هاجرت كل العناصر الاكثر تطورا و امكانيات وتطلعات من المدينة القديمة وهى هجرة تلخص ببلاغة ، وترمز الى ، منحى التطور الحضارى والاجتماعى عند كثير من العائلات عبر الاجيال القليلة الاخيرة.

(1) Dickinson , City region & regionalism , P.150 .

(2) Clerget , t . I, P. 267.

(٣) ديزموند ستيفارت ، القاهرة ، ترجمة يحيى حقي ومقدمة جمال حمدان ، سلسلة كتاب الهلال ، ١٩٦٩ .

وإذا كانت أسماء الشوارع فى المدينة القديمة تشتق غالبا من الحرف والصناعات والنشاطات السائدة بها ، فلا شئ من هذا عادة فى المدينة الحديثة ، وبدلا منه يسود تقليد متفش جدا وهو أسماء الاشخاص والافراد من اوائل المعمرين ورواد المتوطنين الذين بدأوا البناء فى هذه التخوم الجديدة وكثافة السكان ، فضلا عن مستويات الدخل والمعيشة والتعليم ، لا تقارن البتة بالمدينة القديمة ، ويتمشى مع هذا بالطبع كل المقاييس الحيوية والاجتماعية المألوفة كمعدلات المواليد والوفيات والتزايد وحجم الاسرة وضبط النسل وانماط الحياة ومثلها ، فتقل نسبة الاطفال الى الكبار بينما ترتفع نسبة الخدم الى السكان .. الخ .

على خلاف المدينة القديمة ايضا ، تمتاز المدينة الحديثة بالفصل السكنى الواضح على الاساس المادى و/ او الادبى ، فكل طبقة منطقة ، وهناك عادة ثلاث درجات من السكن ، اولى وثانية وثالثة ، تتوالى تنازليا من حيث نوع وحالة المباني ونسبة المساحات الخضراء واتساع الشوارع والايجارات ... الخ . وأحيانا تفرض قوانين الاسكان والتخطيط حدودا ومقاييس دنيا لكل هذه المواصفات بالنسبة لكل درجة ، فتختلف الاحياء ما بين الاسكان الشعبى او العادى الى فوق المتوسط الى الفاخر و«اللوكس» الخ .

وعادة ايضا ما تترتب مناطق الدرجات الطبقيّة ترتيبا جغرافيا محددا ، بحيث تكون ادناها هى اقربها موقعا الى المدينة القديمة ثم يرتفع مستواها كلما بعدنا عنها حتى نصل الى اقصى الضواحي النخبة او شبه الممتازة او فوق المتوسطة أى ان المكانة الاجتماعية ترتفع كلما بعدنا عن قلب المدينة الى اطرافها ، او ان المسافة الاجتماعية تتناسب تناسبا طرديا مع المسافة الجغرافية هذا تجده فى القاهرة بدءا من محطة مصر شمالا عبر شبرا وشمالا شرقا نحو مصر الجديدة . كما تجده فى طنطا الجديدة تجاه قحافة ، وكذلك شمال كل من شبين الكوم ودمياط ورشيد وحتى فوه ودسوق ثم الجيزة وبنى سويف والمنيا واسيوط حتى اسوان .

على خلاف المدينة القديمة ايضا وعلى خلاف الفصل الطبقيّ كذلك ليس فى المدينة الحديثة فصل طائفى واضح ولا اثر له على اية حال فى أسماء الاماكن والشوارع تقريبا ، وإذا كانت هناك تجمعات او تركيزات تلقائية فى بعض الاحياء ، فانها لاتصل الى حد الفصل الحقيقى فضلا عن العزل ، ولقد تنمو لبعض هذه الاحياء شهرة عامة او خاصة بهذا التركيز ، كالاقباط فى شبرا او المسيحيين عموما فى الظاهر وغمرة وذلك فى حالة القاهرة ، ولكن هذه الشهرة على صحتها العامة عادة ما تنطوى على شئ من مبالغة كما تثبت الاحصائيات فى الغالب .

ومرة اخرى على خلاف المدينة القديمة التى هى وطنية صرف ، تجمع المدينة الحديثة كل الجاليات الاجنبية حين توجد سواء فى العاصمة او الاقاليم بل الواقع ان بداية المدينة الحديثة فى كثير من الحالات فى القرن الماضى كان للجاليات الاوروبية بالذات دور كبير فيها ، حيث لم يكن لهم لاسباب عديدة مكان فى المدينة الوطنية ولاكانوا هم على استعداد للمغامرة او القبول بالعيش فيها ، وهكذا ظهر احيانا «الحى الافرنجى» فى كثير من مدننا ولعل هذا العزل او الانعزال الاجنبى كان صارما فى البداية ، ولكنه باستثناءات قليلة خف وتخلخل بالتدريج بحيث تداخل ولا نقول اختلط المقيمون الاجانب بالسكان الوطنيين ، فتحوّلت مستعمراتهم عادة الى جزر او اسافين واضحة بدرجة او بأخرى فى وسط الاحياء السكنية الوطنية العريضة .

اما اجتماعيا ففي العاصمتين القاهرة والاسكندرية كانت تلك الجزر تتبع المستوى الطبقي العام للاحياء من الدرجة الاولى فنازلا ولذا فانها تتوزع بين اكثر من منطقة من مناطق المدينة وان كان هذا لا يمنع من تبلور تجمعاتهم هنا وهناك ، اما فى المدن الاقليمية المتوسطة حيث الحجم الكلى للجالية محدود ، فقد كانت جنسياتهم المختلفة اكثر تقاربا وتداخلا فى نطاق سكنى واحد ، تنتشر فيه ايضا مؤسساتهم وخدماتهم الخاصة من كنائس واديرة ومدارس ومستشفيات وربما اندية ، هكذا على جميع خرائط مدننا الاقليمية كانت تكرر اسماء «المدرسة الايطالية» ، «مدرسة الراهبات الفرنسية» ، «كنيسة اللاتين» ، الكنيسة الانجيلية» ، وكلها مؤشرات مباشرة الى توزيع وتوقيع جالياتها المقابلة بل كثيرا ما حملت الشوارع اسماء بعض الافراد من اقطاب تلك الجاليات ، كما فى المنصورة وطنطا والمحلة واسيوط .. الخ

الادارة

اذا كانت الوظيفة السكنية هى التى تحتل الجزء الاكبر من رقعة المدينة الحديثة، فان الوظيفة الادارية تأتى بعدها مباشرة ، فيما هى تختفى او تكاد من المدينة القديمة فالمدينة الحديثة هى مقر الادارة المحلية والمصالح الحكومية والدواوين وسائر اجهزة الدولة العصرية ، ففي كل مدننا تقريبا تتركز معظم هذه الاجهزة والمؤسسات القطاع الحديث في الشمال من المدينة ، عادة فى شكل عدة تجمعات منفصلة ولكنها متقاربة : دور المحافظات (المديرية سابقا) ، المحاكم بأنواعها ، مراكز الامن واقسام البوليس ، فروع المصالح الحكومية المختلفة والاستراحات الحكومية ... الخ وكثيرا ماتنعكس هذه المعالم فى أسماء الشوارع كما رأينا .

والعادة ان المباني الادارية تظهر فى البداية على الأطراف الخارجية من المنطقة السكنية وقد تستقر على ذلك الموقع طويلا اذا كانت المدينة صغيرة او بطيئة النمو كما فى قوة وطلخا ومنوف مثلا ولكن فى حالة المدن الكبيرة عالية النمو لا يلبث مد المباني السكنية ان يستدير حولها ويتجاوزها بعيدا الى الخارج لذا فحين تتوسع الاجهزة الادارية تضطر الي ان تقفز فوقها الى نطاق جديد خارجها ، وهكذا دواليك وهذا مايفسر انشطار التجمعات الادارية الى عدد من المجموعات المتفرقة .

وفى المدن الاكبر قد تضطر المؤسسات الادارية تفاديا للمواقع المتزايدة التطرف الى التحول عائدة الى الجنوب والالتفاف حول اطراف المدينة القديمة لتنتشر فى جيوب بارزة هنا وهناك ، كما فى طنطا بصورة واضحة حيث تتوزع الاجهزة الادارية بكثرة لا فى المدينة الحديثة فى الشمال فقط انما كذلك الى الغرب والشرق من المدينة القديمة فى الجنوب ، بانتشار الادارة الدائرى هذا يصل بالطبع الى قمته فى القاهرة التى لها وضعها الخاص فى هذا المجال كما فى كل مجال عمرانى آخر.

الخدمات

للخدمات بعد هذا مكان اساسى فى المدينة الحديثة ، على خلاف المدينة القديمة حيث لاتكاد تعرف الا على المستوى الشعبى المتواضع والمحدود وفى المدينة الحديثة بدورها يختلف هذا المكان بالطبع من حالة الى حالة ومن حى الى حى بحسب درجة الثراء والرفاهية ولكن عموما تتوزع الخدمات على رقعة المدينة بحسب كثافة السكان ومستوى المعيشة وطبيعة ونوع الخدمة (١) «فخدمات الجيرة neighbourhood services» التى تلبي الحاجات اليومية العادية المباشرة تنتشر بتجانس ملموس داخل الاحياء السكنية ، كحوانيت البقالة والتموين والمكوى والحلاقة الخ وكذلك مدارس الصغار بدرجاتها المختلفة ثم المساجد والكنائس.

ويلاحظ هنا ان المساجد تقل بدرجة ملحوظة جدا بالمقارنة الى امثالها فى المدينة القديمة ، وقد تصبح نادرة للغاية فى بعض الاحياء الغنية ، بينما علي العكس قد تزيد نسبة الكنائس بالمقارنة ، اما الخدمات المتخصصة او الاعلى مستوى فبحكم طبيعتها تتركز غالبا علي اطراف المنطقة السكنية او المدينة : المدارس الثانوية والصناعية والكليات ، الملاعب والاندية الرياضية واحيانا المتنزهات والحدائق العامة، المستشفيات العامة والخاصة غيرالمعدية ، الملاجىء والاديرة ان وجدت ... الخ (٢) .

(1) Dickinson . City region etc ., P. 152.

(2) Ibid .

الصناعة (١)

الصناعة أخيرا ، هى بلا ريب اضعف الوظائف فى المدينة الحديثة، وإن وجدت لا تعدو الصناعة الخفيفة اساسا ، وهى عادة تتوزع جغرافيا بين مجموعتين : صناعات القلب وصناعات الاطراف ، من الاولى حلج الاقطان كإرث من أيام النشأة الاولى ، ولكنها عادة مايتضح قصور توقييعها مع نمو وتطور المدينة ، ولذا كثيرا مايعاد توقييعها بعيدا خارج المدينة وترثها استعمالات غير صناعية انسب للقلب اما صناعات الاطراف فاغلبها الصناعات الغذائية البسيطة كالتعليب والحفظ والمكرونة والثلج والمثلجات ... الخ تلك هى الصورة العامة فى معظم مدننا المتوسطة ، والاغلب كما رأينا ان تتحلق الصناعة الحديثة حول المدينة القديمة او تستعمر فراغاتنا المهجورة .

غير أنه اذا وجدت الصناعة على نطاق كبير وثقيل كما فى القاهرة والاسكندرية او المحلة ، ففي هذه الحالات الخاصة تنفرد الصناعة فى الواقع بمدينة كاملة قائمة بذاتها تقع حيثما اتيح لها خارج المدينة الحديثة فضلا عن القديمة . ففي المحلة تقع مدينة الغزل والنسيج ، كمدينة شركة واحدة هائلة الى الشرق من ثنائية المدينة القديمة - الحديثة ، وبذلك تحول التجمع المدنى ككل الى ثلاثية اشبه فى هيئتها بالزهرة ثلاثية الاوراق .

اما فى القاهرة والاسكندرية فقد استقطبت الصناعة فى قطبين هامشين على المحور الطولى فى الاولى والعرضى فى الثانية ففي القاهرة هناك شبرا الخيمة بكل توابعها وملحقاتها فى الشمال (النسيج ومعظم الصناعات الاخرى) ثم حلوان (الصلب والحديد والسيارات وتوابعها) وذلك بالاضافة الى سوابقها طره والمعصرة (الاسمنت) فى الجنوب وفى الاسكندرية هناك مدينة السيوف فى أقصى الشرق (النسيج) والمكس فى الغرب (منوع) . وكل قطب من هذه الاقطاب يعد عمليا بمثابة مدينة كاملة تضاف الى المدينة الحديثة اكثر مما تؤلف جزءا منها .

الشخصية المدنية

بماذا ، فى النهاية نخرج من هذه الصورة المفصلة للمدينة المصرية ؟ تطورا ، واضح ان النغمة الاساسية هى التجانس فى البداية ثم فى النهاية وإن اختلف

(1) E.W. Miller A geog. of manufacturing , U.S.A., 1962; Geog of industrial location , 1970 .

أنظر أيضاً : سعاد الصحن « صناعات العواصم » المجلة الجغرافية العربية ، ص ٢٦ ويعددها ، « موقع صناعات العواصم » المجلة نفسها ، ١٩٧٥ ، ص ٦٦ ويعددها .

مفهوم التجانس فى الحالىن بعد رحلة تطورية حافلة ومعقدة تحولت بها من جسم بسيط الى هيكل مركب ، اما توزيعا ، فيما عدا اقلية معدودة هى العاصمتان، ومدن القنال وبعض حالات خاصة ، او قل على الجملة المدن الكبرى بما فيها العقد الساحلى المتوسطى - القنالى فان التشابه الوظيفى والتركيبى يعود فيسود معظم مدننا تقريبا رغم كل الفروق والالوان المحلية ،والخاصة بالطبع .

وهذا مايعود بنا الى رأى لوزاك ولوران وغيرهما فيما تصوره أو صوره من غياب الشخصية المستقلة بين المدن المصرية ولعل وارين تومبسون اقرب الى الحقيقة حين لاحظ ان المدن فى معظم البلاد القديمة انما تتشابه فيما بينها لأنها نشأت ونضجت ، واكتسبت طابعها المميز قبل عصر المواصلات الحديثة والاتصال العالمى السريع (١). ومهما يكن ، فالحقيقة ان هذا التشابه العائلى عندنا لايعنى الرتبة أو التنمية ، بقدر مايعنى ان للمدينة المصرية طابعا عاما مشتركا قويا وشخصية متميزة قد لاختلف جذريا بين مدينة وأخرى ولكنها تميز المدينة المصرية اساسا عن سائر مدن البلاد الأخرى وتلك نقطة اصالة لا ضعف ، ومثلها نجده بسهولة فى المدينة الانجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية بل وحتى الأمريكية ..الخ (٢)

ذلك ان مورفولوجية المدينة فى أى اقليم هى ، كما يؤكد لنا فليور ، من أقوى الطوابع التى تمنحه شخصيته وتعكس روح المكان فيه (٣) اما التجانس الداخلى العريض فذلك لوحدة الضوابط والمؤشرات الطبيعية والبيئية ،والامر كله فى النهاية انما هو - بغير حتم جغرافى - هذه العلاقة البسيطة : وحدة البيئة الطبيعية : وحدة البيئة العمرانية ،تجانس البيت الجغرافى الكبير : تجانس البيت السكنى الصغير.

(1) Warren Thompson, Population problems N.Y. 1930 . P. 115.

(2) Smailes, Geog. of towns, P. 68 - 71 .

(3) H.J. Fleure, " Some types of cities in temperate Europe "G.R., vol. 10 , 1920 , P. 103 .

الفصل التاسع عشر التجانس البشرى

تاريخ مصر الجنسى القديم

نحن المصريين ، من نكون؟ ما الأصل والعرق والنسب، ومنذ متى ظهر المصريون كشعب وكشعبة من البشر؟ كيف يبدو اليوم شكلا، وأين يقع الإنسان المصرى فى العائلة البشرية؟ أيبدى المصريون من التجانس البشرى الجنسى مثلما تبدى مصر من التجانس الطبيعى والمادى والحضارى وغير ذلك؟

قد لا تكون مصر مهد الجنس البشرى أو الموطن الأول للإنسان، بل إن من المسلم به أنها ليست كذلك، ولكن الإنسان المصرى يعد بالتاكيد من أقدم سلالات الأرض، فمن المحقق أن تعمير مصر بدأ مبكرا جدا منذ وقت بالغ القدم، يسبق فجر التاريخ المكتوب بمراحل سحيقة على أقل تقدير، فالإنسان ظهر على مسرح الحياة فى هذا الجزء من العالم فى عصر البلايستوسين أى فى العصر المطير على الأقل.

ومنذ أوائل العصر الحجرى القديم بالقطع تظهر مصر وهى منطقة معمورة مسكونة بواسطة جماعات مختلفة منتشرة فى معظم أجزاء الوادى، تدل على ذلك بقايا الأدوات الصوانية والآلات الحجرية ومخلفات السكن والمساكن التى تركتها تلك الجماعات، رغم أننا لم نجد لها بقايا جنسانية من جماجم أو هياكل عظمية.. من هنا، للأسف، فلسنا نعرف شيئا محددًا عن إنسان العصر الحجرى القديم المصرى من الناحية الأنثروبولوجية، وكل ما يمكن أن يقال عنه إنما من قبيل التخمين والتكهنات العلمية.

وعلى العكس، وللأسف أكثر، فإن البقايا الجنسانية لا تتكاثر، بل وإلى حد لا مثيل له فى أى بلد آخر.. إلا فى العصور التاريخية أيام الفراعنة، أى حين وحيث لاجدوى منها كثيرا فى معرفة الأصول الجذرية الأسبق والجذور الأولى السابقة للسلالة والسكان.. هذا وذاك فضلا بالطبع عن الصعوبات الأكاديمية التى تتمثل فى اختلاف اجتهادات العلماء، بل ومحض اختلاف تسمياتهم للجماعات أو الجنس الواحد اختلافا يجعل من الصعب توحيدها أو التنسيق بينها.

لا يمكن القطع إذن بشأن الأصول الجنسية الأولى لسكان مصر فى عصور ما قبل التاريخ، أو ما يمكن أن نسميه مع بيجهوت «فترة تكوين الأجناس - race making period» ، إذ تتكاثر النظريات المتعارضة وتقل الأدلة اليقينية.. والباحث فيما كتب عن تعمير مصر وأجناسها الأولى يدخل - فى معنى حقيقى جدا - فى متاهة كلها ضباب.. ولو أنه أخذ ببعض النظريات القديمة التى شاعت زمنا، لكانت مصر ما قبل التاريخ مثلا بل أمثلة لاختلاط الأخلاط والأمشاج الجنسية ابتداء من البوشمن والزنوج الى الليبيين والآسيويين والى الهلليين والبلقان... إلخ.. وفارق جذرى بين أن تتسرب بعض هذه الدماء إلى العرق المصرى وأن يكون هذا العرق أنبوية مزج واختبار لها بلا تحفظ أو استثناء.

وكثير من هذه النظريات يصر على استيراد سكان مصر الأول من مصدر خارجى، إما من الجنوب من افريقيا أو من جهة البحر الأحمر.. أى نظرية الأصل الافريقى للمصريين، وإما من الشمال من آسيا أو عن طريق الدلتا، أى نظرية الأصل الآسيوى للمصريين، ومنها ما يستمد السكان الأول من اختلاط وتصادم تلك الأجناس الدخيلة الوافدة (١)، وبالتالي يصور سكان مصر الأول على ثنائية جنسية تتألف من عنصر قوقازى وعنصر زنجى... إلخ، غير أن الأبحاث الحديثة أثبتت جموح كثير من هذه النظريات، وأنها إنما بنيت على شبهات ثم نمت بالتأويلات حتى سقطت بالفعل علميا.

ومن الطبيعى، مادامت مصر ليست مهد الجنس البشرى، أن سكانها الأوائل والأولين جاعوها من خارجها، أى كانوا عناصر وافدة مستوردة أتت عن طريق الهجرة، ولا شك أيضا أن هذا الوضع استمر طويلا، بقدر ما يختفى كذلك فى ضباب الماضى، ولا ضير فى هذا ولا مشكلة.. إنما المشكلة هى إلى أى مدى ظلت العناصر الوافدة تظهر على المسرح، ومنذ متى أصبحت متوطنة توطدت جذورها فى المنطقة حتى أصبحت أصيلة بالمعنى المفهوم عن قدماء المصريين منذ العصر التاريخى أو عصر الأسرات.. فلئن صح أن يقال عن أوائل المعمرين الذين دخلوا مصر البكر إنهم وافدون، فليس يصح على الإطلاق أن يقال هذا عن مصر الفراعنة مثلا وبهذا الشكل المباشر.

(1) W. M. Flinders Petrie , "Migrations , " Jour Roy . Anthroop . Inst, 1906,P. 5ff, A.G. Haddon, Wanderings of Peoples, P.56-7, A.H. Brodrick, Early Man, 1948.

إنسان العصر الحجري العصر الحجري القديم

عن إنسان العصر الحجري القديم المصرى، ثمة من يرى أن كل سكان إفريقيا الشمالية فى ذلك العصر وفدوا إليها من وسط القارة، وكانوا ينحدرون مما يسمونه الجنس الأورافريقى Eurafrican الذى يعد بمثابة الجد الأعلى لجنس البحر المتوسط فيما بعد أو بمثابة طلائعه (يمثل ما يعد البروتو - نورديين - Proto Nordics فى شمال أوروبا أسلاف وطلائع النورديين بعد ذلك).

ورغم أن هؤلاء الأورافريقيين لم يخلوا من تأثيرات زنجية ما تسربت إليهم من خلال اختلاطهم بالأجداد القدماء للبوشمن، فإن العناصر التى وصلت منهم الى مصر خلت من تلك المؤثرات بالذات، فظلت مصر خالصة فى ذلك العصر لجنس الأورافريقى النقى، أى الحامى، ومع ذلك لا يستبعد البعض أن تكون قد تسربت إليها عناصر تحمل بعض صفات زنجية - قزمية حملتها معها بعض الهجرات من شمال إفريقيا (١).

على أنه فى أواخر العصر الحجري القديم، أى فى الحجري القديم الأعلى، يمثل السبيليون فى جنوب الودى نمطا من جنس البحر المتوسط المنسق، يسبق أنماط الحجري الحديث، بل ويستبق نمط ما قبل الأسرات ويكاد يبشر به جنسيا (٢).

وبتحديد أكثر، يمكن القول إنه فى العصر الحجري القديم كانت هناك وحدة أساسية فى كلا التاريخ والتركيب الجيسى فى كل افريقيا شمال الصحراء من الأطلسى حتى الأحمر أو من أطلس حتى النيل، وذلك رغم الفروق المحلية، كذلك كانت مصر على اتصال وفى احتكاك وثيق مع سائر أجزاء القارة الافريقية سواء المتوسطية أو الصحراوية أو جنوب ذلك.

أما التركيب الجيسى فى العصر الحجري القديم الأعلى كما يتمثل فى السبيليين فيرسمه لنا رويبر شارل على النحو الآتى، كان الجسم الأساسى من السكان يتكون من العنصر الحامى القديم Paleo-Kamitique، تختلط به عناصر متوسطية عتيقة Sub-mediterranneenne وأخرى من شمال الصحراء Nord-Saharienne، وقد كان العنصر المتوسطى دائما أقوى وأكثر إنتشارا فى الدلتا منه فى الصعيد.

(1) A.C Haddon, Races of man, Cambridge. 1924, P. 35.
(2) C.S Coon, Races of Europe, N.Y. 1939, P 92.

ثم من أواخر الحجري القديم ، ومع تزايد الجفاف فى منطقة الصحراء الكبرى، أخذت الجماعات التى كانت تسكنها أصلا تهاجر شمالا إلى أطراف الصحراء تجاه وقرب ساحل المتوسط، وقد وصل التيار الرئيسى منها الى منطقة خليج قابس، حيث انشعبت جماعته شعبتين: غربا الى اقليم أطلس، وشرقا الى النيل، والأخيرة لم تتجه الى الدلتا وإنما الى مصر الوسطى، كذلك اتجه تيار مباشر من الصحراويين الى مصر العليا آتيا من الجنوب الغربى.. بذلك اجتمعت على مصر العليا مؤثرات جنوبية أكثر مما عرفت الدلتا.

وهكذا أضيفت ذماء جديدة الى قاعدة السكان، فحدث تطور تدريجى فى التكوين الجيسى خلال الألف الخامس والرابع قبل الميلاد، ويتلخص هذا التطور فى تراجع القاعدة الحامية القديمة الأصلية قليلا، وبروز العنصر المتوسطى العتيق، وكذلك العنصر المتزنج Sub-negroide، وقد كان بروز العنصر المتوسطى أقوى ما يكون فى الدلتا، وبروز العنصر المتزنج أقوى ما يكون فى الصعيد(١).

العصر الحجري الحديث

تتضح الصورة أكثر، ولكنها لا تختلف كثيرا، فى العصر الحجري الحديث، فقد تركت جماعته المنتشرة مواقعها فى أرجاء الوادى بقاياها العظمية كاملة الى جانب بقاياها الحضارية، وأول وأقدم هذه البقايا هى التاسيون فى جنوب الوادى أيضا، ورغم قليل من عرض الأنف وربما بروز الفك، فانها تشير الى جنس أبيض قوقازى عموما، ويتكهن كون بأن هذا النوع قد يكون به عرق من جنس الأفالو Afalou الذى عاش فى العصر الحجري القديم الأعلى فى الجزائر، أو يمثل امتدادا للجنس الناتوفى Natufians الذى عاش فى فلسطين فى العصر نفسه، وبهذا يكون التاسيون حلقة وصل فى تطور السلالات بين المغرب والشام، كما بين العصرين الحجريين القديم والحديث، غير ان جماعة التاسيين هذه لا قيمة لها على أية حال فى تكوين المصريين، إذ يبدو أنها اختفت بعد ذلك جنسيا كما اختفت حضاريا.

بالمثل أيضا اختفت جماعتان أخريان معاصرتان تقريبا للتاسيين وان كانتا تنتميان الى الشمال، هاتان هما أهل مرمد وأهل الفيوم. وعند البعض أنهم ربما اختفوا لأنهم هاجروا غربا حتى وصلوا الى أوروبا حيث أدخلوا حضارتهم الزراعية الحديثة، ومهما يكن، فان بقاياهم تشير الى رأس طويل، أكبر نوعا من رؤوس

(1) Robert - P. Charles , « Recherches sur l'unité de structure et d'origine du peuplement de l'Afrique mediterraneenne » B.S.G.E., 1963 P.79 - 86 .

مصريى ما قبل الأسرات، وتدل على جنس البحر المتوسط دون أدنى شبهة من أثر زنجى قط (١)، وعن التكوين الجنسى لأهل مرمره بالذات، فانه يتألف حسب روبير شارل من عناصر حامية قديمة وحامية ولييى - بربر وصحراوى شمالى ومتوسطى عتيق (٢).

غير أن الأثر الزنجى يتضح فى الجماعة التالية زمنيا لمرمره والفيوم وهم البداريون فى قلب الصعيد، فالأنف عريض كثيرا، وبهم بروز قوى فى الفك، مما يوحي بقدر من تزنج، غير أن الجزم صعب، إذ أن الشعر غير زنجى على الإطلاق، فهو خشن مموج، أسود وبني قاتم، أما البشرة فأبيض برونز، ولذا يعتقد مورانت أن جماجم البداريين شديدة الشبه برؤوس أقباط شمال الحبشة أو الدرافيديين فى جنوب الهند أو حتى الفدا فى سيلون (سرى لانكا) هذا بينما يرى كون أنهم أقرب ما يكونون إلى الصوماليين، وإلى حد ما إلى سكان سردينيا من بين الأوربيين.

وعلى هذا الأساس يرجح كون أنهم جاؤا من الجنوب من قرب منابع النيل الأزرق، كموجة حامية مبكرة مازالت بقايا أصولها موجودة فى الحبشة والصومال وأن كانت قد دخلتها هناك ومنذ ذلك الوقت دماء زنجية كثيرة. وعلى أية حال فقد كان البداريون قادمين جددا إلى وادى النيل بالقطع، وقد أزاخوا التاسيين وربما سابقيهم وحلوا محلهم.. والمهم أنهم مرتبطون قطعاً بنمط وسلالة ما قبل الأسرات التى تلى بعد ذلك رغم خلو هذه من المؤثرات أو المؤثرات المترنجة (٣).

ما قبل وقبيل الأسرات

أما أولى سلالات ما قبل الأسرات هذه فهى أهل نقاده فى ثنية قنا، والنقاديون يشبهون البداريين كثيرا فى جوانب، كما يختلفون عنهم فى جوانب، مما يجعلهم فى الواقع جماعتين مختلفتين من أصول مترابطة أو متقاربة، فأهل نقاده طوال، ربما أطول من البداريين، والأنف أضيق، وكذلك بروز الفك أقل، أما الرأس فطويل ويخلو تماما من عرض الرأس، ولأن عددهم أكبر، فيبدو أنهم قد امتصوا البداريين فى النهاية.

أما عن مصر ما قبيل الأسرات، فان روبير شارل يقدم لنا صورة خاصة من

(1) Coon, P.101 .

(2) 1963 P. 82 .

(3) Coon , P. 93 - 6 .

دراسة على عينة عظمية من مقابر حلوان، فأولا، ٩٠٪ هم من طوال الرؤوس ومتوسطيها، بينما لا يزيد عرض الرأس على ١٠٪ من السكان، ثانيا، فان معظم السكان نحو ٦٠٪ من العينة ينتمى الى النوع الحامى، بينما ينتمى العشر الى مجموعة الكرومانيون بأنواعها المختلفة من المتوسطى القديم والألبى - المتوسطى والألبى، يكملها عناصر جريمالدية وأخرى أطلنطية - نوردية.

بصيغة أخرى، فان ثلث السكان تقريبا يشير الى أصول افريقية خالصة من الأثر الزنجى، والرابع الى أصول افريقية بها تأثيرات زنجية أو متزوجة، ونحو الخمس الى أصول متوسطية، والعشر الى أصول هللينية Helladique، والباقي إلى أصول من الشرق الأوسط Nord-canaaneeenne، و تبلغ نسبة العناصر الأصلية فى العينة نحو أربعة الأخماس، مقابل الخمس للعناصر الوافدة، وهى نسبة عالية تشير الى ارتفاع نسبة المقيمين الأجانب فى مصر، خاصة من العالم الهليني، منذ وقت مبكر.

الخلاصة النهائية أن الغالبية العظمى وقاعدة الأساس تتكون من عناصر أصلية من افريقيا البيضاء والبحر المتوسط Sub-mediterraneenne، أضيفت إليها عناصر ثانوية من افريقيا السوداء متزوجة بل وأحيانا زنجية، ثم أخيرا عناصر من عالم البحر المتوسط كالسورية - الكنعانية وحتى البلقانية واليونانية (١).

تلك صورة مبسطة للتكوين الجيسى فى عصر ما قبل وما قبيل الأسرات على الترتيب، فى نقاده ثم فى حلوان.. ومن الناحية الأخرى هناك نظريات وآراء أخرى مختلفة.. فمن دراسة بعض الجماجم فى منطقة طيبة ترجع الى ما قبل الأسرات حتى العصر الرومانى، وجد طومسون وماكيفر منذ وقت مبكر مجموعتين: مجموعة ذات وجه عريض قصير وأنف عريض، وأخرى ذات وجه طويل ضيق وأنف ضيق، تضاف إليهما مجموعة أخرى وسط بين الاثنتين.. أما مورتون فيلخص الصورة فى أن المصريين فى الشمال كانوا وسطا بين العنصر الهندو - أوروبى والعنصر السامى، بينما كان المصريون فى الجنوب أقرب الى العنصر الهندى - العربى، ثم منذ الدولة الحديثة وقع الاختلاط بين الطرفين بالتدريج، مع تسرب آثار زنجية باستمرار من الجنوب.. بالمثل ذهب رايزنر من دراساته على منطقة الاهرام بالجيزة الى أن هناك مؤثرات زنجية وأخرى أرمينية دخلت فغيرت التركيب الجيسى للمصريين فى عصر الأسرات عما كان عليه فى عصر ما قبل الأسرات، ولكن

(1) Robert - P. Chaarles, "Contribution `a l'anthropologie de l'Egypte ancienne. Etude des cranes protodynastiques d'Helouan", B.S.G.É., 1961, P. 218 221.

البعض يرفض هذا الرأي (١).

غير أن أهم النظريات المطروحة فى التاريخ والتكوين الجنسى لمصر فى تلك المراحل المبكرة قد تكون نظرية مورانت والبطراوى، وهى تبدأ من الثنائية العنصرية فيما قبل الأسرات، ولكنها تنتهى بالوحدة الشاملة فى العصر التاريخى، فيجد مورانت أن هناك عنصرين فى مصر ما قبل الأسرات : واحد فى الدلتا ومصر الوسطى، والآخر فى مصر العليا، ثم توغل العنصر الشمالى بالتدريج جنوبا فحدث الاختلاط بين الاثنين.. من هنا لا نصل الى العصور التاريخية إلا والمصريون قد أصبحوا جماعة بشرية متجانسة بالمعنى السلالى.

بالمثل يشير البطراوى الى شعبين أو قومين منذ ما قبل الأسرات، شعب الشمال وشعب الجنوب، فأما شعب الشمال فيتركز فى ٣ مجموعات فى مصر الوسطى ما بين رأس الدلتا والفيوم، والنسبة الرأسية بينه ٧٥، والأنف معتدل.. أما شعب الجنوب فيتوزع بين ٤ مجموعات تمتد من المنيا حتى وادى حلفا أى الشلال الثانى، والنسبة الرأسية بينه ٧٢ أى أن الرأس أطول، والأنف أعرض نتيجة للأثر الزنجى الذى تسرب من الجنوب خاصة فى النوبة وبالأخص بين النساء، وقد ظل هذان الشعبان - يمسى البطراوى - فى عزلة حتى الدولة الوسطى، حين أخذ شعب الشمال يتوغل سلميا نحو الجنوب حتى ظهر فى طيبة فى ذلك العصر، ثم فى دندره فى عصر الدولة الحديثة، ومن ثم تم الاختلاط بين الشعبين الى أن أصبح سكان مصر العليا وسطا من الناحية الأنثروبولوجية بين شعبى الشمال والجنوب (٢).

ولعلنا نستطيع أن نلخص مجمل نظرية مورانت والبطراوى فى تاريخ مصر الجنسى المبكر فى أنه كانت هناك سلالتان من مصريى العصر الحجرى القديم، متميزتان ولكن مترابطتان، واحدة فى الشمال فى مصر الوسطى، والثانية فى الجنوب فى مصر العليا، والأخيرة تمتاز بنسبة رأسية أقل، ونسبة أنفية أعلى مع بعض بروز فى الفك، أى مؤثرات أكثر زنجية، وقد استمر هذا الفارق بين الشمال

(1) G. Elliot-Smith, in : the archaeological survey of Nubia, Cairo, 1910, vol. 2, P. 16-28.

(2) A. Batrawi, " The racial history of Egypt & Nubia", J.R.A.I., vol. 75, 1945, P. 91 ff., "The racial relationships of the ancient & Modern population of Egypt & Nubia," J.R.A.I vol. 76, 1946, P. 1137 ff.

والجنوب حتى عصر ما قبل الأسرات.. حتى اذا ما كان عصر الأسرات أخذ العنصر الجنوبي يتقهقر ويتراجع نحو الجنوب، وإن تخلفت منه جيوب فى الصعيد، بينما أخذ العنصر الشمالى يزحف تدريجيا أعلى النهر حتى صار سائدا فى كل أنحاء مصر منذ حوالى الدولة الوسطى.

وعلى الجملة، يبدو أن بداية تاريخ مصر الجنسى تتلخص أساسا وفى الاتجاه السائد فى أنه بينما كانت هناك جماعات من طوال الرؤوس فى الصعيد، كانت بالذات جماعات أخرى من جنس البحر المتوسط أيضا إلا أنها أعرض رأسا نوعا والأنف أضيق نسبيا، ولئن كان هذان النمطان هما طرفى النقيض فى سكان مصر الأصليين أو الأولين، فقد أصبحا منذ بداية عصر الأسرات وحتى العصر المسيحي قطبى أنثروبولوجية مصر جميعا.. وكل تطورها إنما هو محصلة التفاعل بينهما.. فكل تاريخ مصر الجنسى عبر ٣٠٠٠ سنة كان ببساطة إحلال نمط مصر السفلى بالتدريج محل نمط مصر العليا، بمعنى أن الرأس يزداد عرضا باستمرار مع الاتجاه الى ضيق الأنف المطرد.

من هذا نرى أن بعض الدراسات الأنثروبولوجية، وكذلك الأركيولوجية، تشير إلى أنه قد لا يكون هناك اتصال واستمرار بالضرورة بين سكان العصرين الحجري القديم والحديث، إذ ترجح أن الجماعات الأولى ربما اختفت أو انقرضت وحلت محلها الجماعات الثانية، كما أن بعض الدراسات الأخرى تشير الى العكس، غير أن هذه وتلك فروض نظرية غير قاطعة أو يقينية.

على أن الأدلة توحى قطعاً ، من الناحية الأخرى ، بأن ثمة استمرارية جنسية ما بين سكان العصر الحجري الحديث وما بين عصر ما قبل وما قبيل الأسرات إلى عصر الأسرات ، بمعنى أن هذه العناصر جميعا قد دخلت بدرجة أو بأخرى وبصورة ما فى تكوين سكان مصر التاريخية . ولسنا بحاجة طبعاً إلى أن نضغط على استمرارية الجنس المطلقة بين ما قبل الأسرات والأسرات (١) .

المصريون القدماء

هذا إذن، بشكل عام، عن المصريين «الأقدمين» فماذا - إن صحت التفرقة - عن المصريين «القدماء» بالمعنى المعروف، أى أولئك الذين انحدر منهم مباشرة مصريو

(1) C.S. Myers, "Contributions to Egyptian anthropology", J.R.A.I., 1905,P. 91, 1908, P. 130.

ما قبل وما قبيل الأسرات، والذين يعد فراعنة الأسرات نفسها تتويجا تاريخيا لهم؟ (كان المصريين التاريخيون أى الفرعونيون بناء الأهرام الأنو Anu أى البدائيون) (١) ثمة هنا حقيقتان أساسيتان أو ثلاث ينبغي أن تعلق فوق كل التفاصيل، الأولى كما يقول شانتير، هى أن المصريين القدماء شعب أصيل فى مصر autochtone ولم يفدوا إليها من مكان آخر (٢)، الثانية كما يقول مايرز، هى أن المصريين القدماء الأصليين يبدأون وهم جنس متجانس أساسا فى صفاته وتركيبه (٣) الثانية كما يقول كون، هى أن احتمالات الاختلاط الهامة قلت مع ومنذ بداية عصر الأسرات التاريخية.

فيما عدا هذا، فإن هنا أيضا تختلف النظريات اختلافا بعيد المدى، ويمكن على سبيل التيسير والتبسيط أن نصنف معظم النظريات المتاحة والآراء المطروحة فى تيارين رئيسيين على طرفى نقيض، الأول يذهب الى وحدة النوع أو الأصل، بمعنى أنه نشأ عن عنصر نقى واحد فقط أو رئيسى، والثانى يذهب الى تعدد العناصر الجنسية التى دخلت فى تكوين ذلك الأصل، وبين هذين القطبين المتنافرين تتراتب النظريات المختلفة بصورة انتقالية من البسيط الى المركب الى المعقد فالأعقد، وكلها، على أية حال لم ينج من النقد أو الاستبعاد علميا.

فأما وحدة الأصل فإن أول وأقوى من يمثلها هو شانتير، الذى انتهى الى أن المصريين القدماء - كالمحدثين - يمثلون جنسا أو عنصرا واحدا رغم كل الهجرات الدخيلة، على أن الملاحظ أنه عاد فميز فى التركيب الجسمانى للمصريين بين نوعين أساسيين، واحد دقيق ضئيل الجسم، وآخر ربعة أقصر وأكثر امتلاء، كذلك اعتبر Boulé أن المصريين ينتمون الى عنصر متوسطى واحد هو ممثل نقى للجنس الأبيض.

ثم جاء سيرجى بجنسه الشهير جنس البحر المتوسط، وأدخل فى فرعه الافريقى المصريين القدماء والمحدثين على السواء، ومن بعده قسم چوفريدا - روجيرى ذلك الجنس الى شعبتين: الليبيين والإثيوبيين، وأدخل المصريين القدماء، مصرى ما قبل

(1) Haddon, P. 39.

(2) E. Chantre, Recherches anthropologiques dans l'Afrique orientale, Egypte, 1904, P. 302 - 3.

(3) C.S Myers, "Contributions to Egyptian anthropology", J.R.A.I., 1905, P. 91, 1908, P. 130.

الأسرات، فى الشعبة الاثيوبية (١) وهاتان الشعبتان تقابرن بالتقريب شعبتى الحاميين الشماليين والشرقيين على الترتيب عند سليجمان فيما بعد، الذى صنف المصريين القدماء والمعاصرين فى الشعبة الأخيرة، وهو التصنيف السائد الآن والمقبول كقاعدة عامة.

أما نظريات تعدد الأصل فتبدأ بحسب ترتيبها من البسيط الى المركب، بنظرية تومبسون وماكيفر التى ترى فى سكان طيبة القديمة دليلا على تواجد جنسين مختلفين تماما فى التكوين الجيسى هما الأبيض والأسود، وترى كذلك أنهما ظلا بلا تغيير بسبب الانعزال الجيسى بينهما(٢).

ثم تلى نظرية إليوت - سميث المعروفة والتى تتلخص فى أن أهم العناصر الجنسية، أى القاعدة الأساسية، فى تكوين المصريين القدماء عنصر يشبه أكثر الأنواع شيوعا بين البربر المحدثين غير أنه فى أوائل عصر الأسرات غزت مصر السفلى موجة من العناصر الأرمينية (أى اللفانتية) عدلت فى القاعدة الأساسية، أما مصر العليا والنوبة فقد تأثرت فى الأصل ومنذ البداية بخليط طفيف من نوع البوشمن، كما دخلت مؤثرات زنجية من عناصر طويلة القامة إبان الأسرة الثالثة، وأخيرا وفيما بعد أدخلت هجرات الليبيين وأهل البحر Sea Folk جنس البحر المتوسط، ومن هذه العناصر جميعا تشكل التركيب الجيسى لمصر القديمة (٣).

ثم أتى دارت Dart بتركيبة أكثر تعقيدا واختلاطا، فعلى أساس قياس نحو ٣٠٠٠ جمجمة، حاول دارت أن يحدد ذبذبات التكوين الجيسى لسكان مصر عبر ٧٠٠٠ سنة، فانتتهى الى أن هناك ٩ أنواع جنسية دخلت فى هذا التكوين هى بحسب تسمياتها: البوشمنية Bushmenoid ، البوسكوبية Boskopoid، المتوسطية، الأرمينية، المغولية، أقزام افريقيا الشرقيون Eastern Negritos، النوردية، ثم ٣ أنواع مختلطة بين تلك السابقة.. ولكن عند فيرتشنسكى أن هذه النظرية غير محتملة ولا مقبولة، ويكفى كما يقول أن أهل البدارى يظهرون فى تصنيف دارت كنورديين فى معظمهم.

(1) V Giuffrida - Ruggeri, "Were the predynastic Egyptians Libyans or Ethiopians ?", Man, 1915, P. 51 - 6.

(2) R. Thompson, D. Randall-Maciver, The ancient races of the Thebaid, Oxford, 1905.

(3) G. Elliot-Smith, The ancient Egyptians, Lond., 1923, P. 14 et seq.

وبعد دارت جاعنا فالكنبورجر Falkenburger بخلطة لا تكاد تقل تعقيدا . فعلى أساس دراسة ١٨٠٠ جمجمة ، تعرف على ٤ أنواع أو عناصر أساسية تدخل فى تكوين المصريين الأقدمين : عنصر الكرومانيون ، عنصر الزنوج ، نوع البحر المتوسط ، ثم نوع يمثل خليطا من الثلاثة الأخرى . وقد وجد فالكنبورجر أن نسبة العناصر الثلاثة الأولى مجتمعة تؤلف الغالبية العظمى من السكان ، بينما يتراوح العنصر الرابع والأخير بين نحو الربع والنصف من المجموع . غير أن هذا يشكك البعض فى نتائج وقيمة الدراسة كلها ، إذ أن القاعدة العامة فى جميع المجتمعات البشرية هى أن الأغلبية العديدة أو النسبية هى دائما للعناصر المختلطة لا النقية (١) .

أخيرا وليس آخرا ، توصل فيرتشنسكى من دراسة مجموعات من الجماجم تمتد مما قبل الأسرات حتى الدولة الحديثة ، إلى أن التركيب الجنس لمصر القديمة يشتمل على ٨ أنواع مختلفة هى : المتوسطى ، الحامى (أو البربرى) ، الشرقى (أو السامى) ، الأرمينى ، الكرومانيون Cro-Magnonoid ، النوردى ، القزمى ، الزنجى (أو السودانى أو النيلوتى) ، هذا طبعا بالإضافة إلى كل توليفات الخلط الممكنة بين تلك الأنواع الأصلية . أما من حيث الأهمية النسبية ، فانه يجد أن العنصر الحامى هو أكثرها شيوعا وله الصدارة ، خاصة فى شكل خليط مع المتوسطى والشرقى والأرمينى . وعلى العكس ، فان أثر العرق الزنجى ظل ضئيلا جدا حتى الدولة الحديثة .

غير أن فيرتشنسكى يجد للحامى مفهوما خاصا يختلف عن المفهوم التقليدى ، فبدلا من التصور السائد للحاميين كشعبة من الجنس الأبيض مع ملامح انتقالية إلى الجنس الأسود ، فانه ينظر إليه كشعبة من الجنس الأبيض مع ملامح انتقالية إلى الجنس الأصفر ، وذلك على أساس وجود بعض الملامح المغولية الطفيفة فى المصريين المحدثين كما رأهم ويراهم . وتنحصر هذه الملامح أو المؤثرات المغولية ، أولا وقبل كل شئ ، فى الأرضية المصفرة المحققة - على حد تعبيره - فى قاع لون البشرة . ثانيا ، هناك عرض الوجه الذى لا يرجع إلى تأثير زنجى وإنما إلى شدة ارتفاع عظام الوجنتين . ثالثا ، بروز الفك الأعلى ، ولكن دون الأسفل ، الأمر الذى لا يعد ظاهرة زنجية . رابعا ، ضيق إطار العين ، المائلة أيضا فى بعض الحالات ، مع درجة أو أخرى من الطية المغولية أحيانا .

(1) A . Wiercinski, "Introductory remarks concerning the anthro pology of ancient Egypt", B.S.G.E., 1958, P. 77-78.

ورغم أن مجموع هذه الصفات يشير إلى مؤثرات من الجنس المغولى الأصفر ، ورغم أن البوشمن يعدون تقليديا بمثابة عنصر انتقالى بين الجنسين الأصفر والأسود ، فإن فيرتشنسكى يستبعد كلية إمكان ردها إلى مؤثرات بوشمنية قديمة فى أصول المصريين الأقدمين . أولا لخلو المصريين تماما من الشعر المفلل ، وثانيا من قصر القامة كذلك ، فضلا - على الجانب الأركيولوجى البحت - عن غياب رسوم الصخور الملونة (الشهيرة الارتباط بالبوشمن) من كل الآثار المصرية القديمة .

وبدلا من ذلك فانه يجد تشابها مثيرا فى الجمجمة بين العنصر المصرى والعنصر الحامى من درافيد الهند الذين يحملون مؤثرات مغولية . ومن هنا ينتهى إلى أن العنصر الحامى لابد قد نشأ بين مجموعة بشرية قديمة جدا فى مكان يمكن فيه تبادل الجينات مع عناصر مغولية صفراء . وأكثر المناطق احتمالا لهذا الموطن الأصلى هى الأجزاء الغربية من وسط آسيا ، خاصة التركستان . وعلى هذا يفترض أن أولى هجرات العصر الحجري الحديث جلبت الحاميين من هناك إلى مصر ، حيث لم يكونوا بها من قبل .

معنى هذا ، حسب فيرتشنسكى ، أن الحاميين و/ أو أقدم حضارات العصر الحجري الحديث فى مصر وافدة لا أصيلة ، كما أن مهد الحاميين الأول ليس إفريقيا كما كان الاعتقاد السائد ، وبالمثل لا يصح الحديث عن مهد إفريقى لجنس البحر المتوسط أو الشرقى حيث أن موطنه الأصلى غرب آسيا وجنوب أوروبا (١) .

ومن قبل فيرتشنسكى ، كان لآثر كيث رأى يقترب من بعض هذه الآراء ويبتعد عن بعضها الآخر . فعنده أن الحاميين الأفريقيين كانوا فى أواخر عصر البلايستوسين مرتبطين بالعناصر الدرافيدية الهندية عن طريق سلسلة من العناصر الانتقالية . وهكذا يكون المصريون على علاقة قرابة بعيدة مع سكان الهند . لكن علاقتهم مع الحاميين السمر الشعث كانت أقرب وأكثر مباشرة . وحتى إلى اليوم فانهم مرتبطون بجماعات قلب إفريقيا عن طريق سلسلة من العناصر الانتقالية تتراعى بطول وادى النيل . ولعل أوثق قرابة لهم هى مع الليبيين الذين يترامون غرب الدلتا بطول ساحل المتوسط . ثم لما تحولت الهضاب المحيطة إلى صحراء واتجهت مختلف الجماعات إلى أوطان جديدة فى وادى النيل وعلى ساحل البحر الأحمر والمتوسط انقطعت بقوة صلة أجداد مصرى ما قبل الأسرات بسائر أعضاء جنسهم من الليبيين غربا وجماعات البحر الأحمر شرقا ، إلا أن صلتهم بإفريقيا المدارية استمرت بلا انقطاع .

(1) Ibid., P. 81 - 3.

وفيما عدا هذا ، فان كيث يرى أن تكوين الجنس القوقازي إنما حدث وتم في غرب آسيا ، وأن من غرب آسيا انتشر العنصر القوقازي لا إلى أوروبا وحدها ولكن أيضا إلى أفريقيا شمال الصحراء . فاذا كان ذلك كذلك - والأدلة قوية على ذلك في تقديره - فلا يستبعد أن القوقازيين قد استقروا في مصر السفلى في تاريخ أسبق بكثير لعصر ما قبل الأسرات ، ولهذا فقد يكون العنصر ذو الرأس الكبير الذي عثر عليه بمصر السفلى هو من أصل قوقازي (١) .

النظرية الأصولية : الحاميون الشرقيون

هذا حصر ومسح واف لمعظم الاجتهادات العلمية في أصول المصريين القدماء أجداد الفراعنة المباشرين ، ولكن الرأي السائد بين جمهرة الأنثروبولوجيين والأكثر قبولا لديهم كان ولا يزال حتى الآن هو رأي سليجمان (٢) ، أي أنها النظرية الكلاسيكية يعني . جوهر النظرية أن المصريين القدماء ينتمون أساسا إلى مجموعة الحاميين الشرقيين ، الذين ينتشرون حاليا في كل شمال شرق أفريقيا حتى القرن الافريقي ، والذين يؤلفون مع الحاميين الشماليين في شمال غرب أفريقيا (أي إقليم أطلس أو البربر أو المغرب) مجموعة لغوية واحدة .

ورغم فروق محلية كثيرة في اللغة كما في الجنس، نتيجة للانتشار الجغرافي الواسع المدى لكلتا الشعبتين، الأولى على المحور الطولي والثانية على المحور العرضي، فانهما معا وحدة اثنية أو اثنولوجية واحدة لاشك، من أصل واحد مشترك بلا جدال، بل من أصل ضيق وتشعبهم وتباينهم لم يقع إلا منذ عهد حديث للغاية نسبيا، ربما في أواخر عصر الجفاف بالصحراء .

ففي العصر المطير كان العمران في النصف الشمالي من افريقيا على عكس نمطه الحالي: كانت الصحراء هي المعمور، ووادي النيل وإقليم جبال أطلس هي اللامعمور، فكان سواد السكان ينتشر في رقعة شاسعة تغطي الصحراء المصرية- الليبية.. فلما حل الجفاف تحولت هذه الرقعة الى بؤرة انتشار وتوزيع لكتلة سكان الصحراء يمينا ويسارا، يمينا الى النيل ويسارا الى أطلس، وبذلك انشطرت الكتلة الأم الى جزيرتين بشريتين منفصلتين انفصالا تاما وواسعا هما على الترتيب الحاميون الشرقيون والحاميون الشماليون، ولعل هذا أن يفسر الأصل الجنسي

(1) Arthur Keith, A new theory of human evolution, Lond., 1948, P. 305 - 6.

(2) C.G. Seligman, Races of Africa, H.U.L., 1939, P. 96 ff.

ا شترك ثم الانفصال الجغرافى الذى لا يغير مع ذلك من وحدة المجموعة الحامية ككل.

وهذه الوحدة بدورها تقابل وتقارب وحدة أخرى كبرى وشقيقة هى المجموعة السامية فى الجزيرة العربية أو غرب آسيا العربية، وكلتاهما معا تؤلف فرعا من جنس البحر المتوسط الأوروبى القوقازى، وإن كان البعض - خطأ - يقصر العلاقة مع الأوربيين على الحاميين الشماليين دون الشرقيين مميّزا إياهم باسم الجنس اللبى.

ومن المسلم به أن الحاميين والساميين تعديلات من أصل واحد مشترك، وأن هذا التفرع والتباين لم يحدث هو الآخر إلا منذ فترة حديثة للغاية نسبيا وإن كانت أقدم بالطبع من تفرع الحاميين الشرقيين والشماليين، ولو أننا لا نعرف على وجه الدقة أين كان البيت الجغرافى المشترك للحاميين والساميين قبل أن ينفصلوا ويتباعدا ويتخصصوا.

وحتى من الناحية اللغوية نفسها فإن الحامية، التى تنقسم الى ثلاث مجموعات هى البربرية والمصرية القديمة والكوشية، يتشابه كل فرع منها مع السامية بقدر ما يتشابه مع الفرع الآخر، الى حد دعا البعض الى اعتبار الحامية والسامية مجموعة كبرى واحدة مع ضم السامية كفرع رابع.. بل إن أوزفالد منجين كان يعتبر اللغة المصرية القديمة مجرد خليط من الفروع الثلاثة الأخرى، أى البربرية والكوشية والسامية (١).

والمتفق عليه بعد هذا هو أن الموطن الأصلى للحاميين آسيوى، لعله فى جنوب الجزيرة العربية أو ربما فى منطقة إلى الشرق من ذلك أكثر، على أن هناك، مثل سيرجى أو معه، من يضع هذا الموطن فى القرن الإفريقى، ومهما يكن فلا بد للحاميين فى الحالىن من أن يمروا بمنطقة القرن الإفريقى وصولا إلى أوطانهم النهائية سواء فى حوض النيل أو فى اقليم المغرب.. وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة للحاميين الشرقيين فى طريقهم إلى مصر.

فأغلب الظن أنهم استداروا مع ساحل البحر الأحمر الغربى ثم تتبعوه حتى دخلوا مصر عن طريق الصحراء الشرقية ومنها انحدروا إلى وادى النيل عن طريق وادى الحمامات على الأرجح . وبهذا كان المحور الجبلى المحصور بين حوض النيل والبحر الأحمر منذ أقدم العصور ممرا للرعاة نحو الشمال مثلما كان وادى النيل

(1) Coon, P. 445.

نفسه ممرا للزراع فى الاتجاه نفسه بعد ذلك (١) . ومنذ ذلك الوقت شكل هؤلاء الحاميون الشرقيون الفرشة الأساسية والأساس القاعدى فى تكوين مصر الأنثروبولوجى .

غير أنهم تركوا قبل ذلك على امتداد الطريق أجزاء من جسمهم الأنثروبولوجى تنتشر كالجزر البشرية فى الصحراء ابتداء من ارتريا حتى جنوب صحراء مصر الشرقية . وهذه الجماعات ، التى تعرف فى مجموعها باسم البجا ، هى التى تعد اليوم بمثابة الممثلين الأحياء لقدماء المصريين فى عصر ما قبل الأسرات ، أو هم كما يعبر سليجمان « قدماء المصريين الأحياء » (٢)

ويجوز لنا هنا أن نتساءل : ما الذى جذب أو دفع الحاميين من الجنوب إلى مصر فى الشمال ؟ لعل نظرية العصر المطير ثم عصر الجفاف ، مرة أخرى ، هى التى يمكن أن تقدم إجابة معقولة . فإثناء عصر الجفاف أخذ نطاق المطر ينحسر عن الصحراء الكبرى تدريجيا فى اتجاهين : نحو الشمال ونحو الغرب ، أى أنه بدأ فى الجنوب قبل الشمال وفى الشرق قبل الغرب . وعلى العكس استمر نطاق من المطر إلى وقت متأخر أكثر فى الشمال وفى الغرب (٣) . وربما من هنا بدأ الجفاف يدهم منطقة القرن الأفريقى مبكرا وأولا ، فاضطر السكان إلى الهجرة التدريجية من الجنوب إلى الشمال خطوة بخطوة ونطاقا بنطاق مع تأرجح المطر فى هذا الاتجاه .

هكذا تحرك الحاميون باطراد نحو الشمال على طول امتداد البحر الأحمر وعبر كل الصحراء حتى أوصلتهم الرحلة فى النهاية إلى مصر وصحاريها أولا ، إلى أن تم الجفاف النهائى واكتملت الظروف الصحراوية فتراجع بعضهم عائدين من الصحراء المصرية - الليبية إلى الوادى بينما تقدم البعض الآخر إلى اقليم أطلس على نحو ما رأينا فى انشعاب الحاميين الشرقيين والشماليين . وبهذا وذاك تكون هجرة الحاميين من القرن الأفريقى شمالا إلى مصر قد تعاصرت مع البدايات الأولى لعصر الجفاف ، بينما انشعابهم إلى شرقيين وشماليين قد تعاصر مع نهاياته الأخيرة .

نقطة أخرى لابد أن تستوقفنا فى موجة الحاميين الشرقيين : مصدرها الجنوبى فمصر القديمة ، مصر ما قبل الأسرات ، عمرت بهذا أساسا من مصدر جنوبى شرقى عبر القارة وعن طريق وادى الحمامات فى النهاية . اللافت هنا هو أن

(1) Coon, P. 458.

(2) Races of Africa, P. 109.

(3) V.G Childe, New light on the most ancient East, Lond., 1935, P. 90.

الرواية الشعبية التقليدية تتفق مع النظرية العلمية وتدعمها . فالمصريون القدماء فى رواياتهم الشفوية لبعض الرحالة المتأخرين من الاغريق وغيرهم أشاروا إلى تقليد قديم شائع بينهم مؤداه أن أجدادهم إنما أتوا من الجنوب والشرق ، وأنهم دخلوا وادى النيل من خلال وادى «رهنو» ، الحمامات ، وقد كان من هنا تقديسهم لهذا الطريق طريق الأجداد حتى سموه « طريق الآلهة » .

وقد يكون من الطريف بعد هذا أن نربط هذا التاريخ الافتتاحى للتعجير بتسميات أصحابه ويتسميات وطنهم الجديد . فالحاميون من ناحية هم نسبا أبناء حام بن نوح ، ومن ناحية أخرى يقول لنا كثير من المؤرخين العرب إن مصر سميت باسم مصر بن بيسر بن حام بن نوح ، ثم قبط ثم أتريب (١) . فإذا كان ذلك كذلك فلعلنا نستطيع أن نتصور أن الحاميين الشرقيين عندما دخلوا وادى النيل من وادى الحمامات عند ثنية قنا أطلقوا اسم قبط على أول مدخل لهم فكانت قفط ، المدينة المعروفة . ثم أطلق اسم مصر (ابن بيسر) على البلد كله بعد أن تقدموا فيه وعمره نهائيا ، ثم ما أطلق اسم أتريب ضمن ما أطلق فيما بعد على المدينة المعروفة جنوب شرق الدلتا ... إلخ .

النظريات المضادة

تبقى وقفة أخرى لازمة لنناقش ونفند نظرية علمية حديثة مضادة ، ولا نقول ضد – علمية فليبتري نظرية خاصة يفسر بها ظهور حضارة الأسرات الفرعونية حولتها من ظاهرة حضارية إلى ظاهرة جنسية . فقد جاء بحضارة الأسرات على يد جنس جديد من عراض الرؤوس «الجنس الجديد New Race» أو «جنس الأسرات Dynastic Race» كما سماه، استورده من مصدر آسيوى، لعله من منطقة العراق، أتى به عن طريق البحر الأحمر وأدخله عن طريق وادى الحمامات (٢)، فكان هذا الجنس الجديد لا يمثل فقط انقطاعا تاما فى الاستمرارية الأنثروبولوجية فى تكوين مصر، بل وحضاريا كذلك، وعلى الجانب الأول نقصر مناقشتنا هنا.

فأما عرض الرأس كظاهرة أنثروبولوجية فموجود فى مصر منذ ما قبل الأسرات من خلال المؤثرات الأرمينية، ولا حاجة بأحد الى استيراد جنس جديد الى مصر لتفسيرها، ولذا ينتهى فيرتشنسكى مثلا الى أن نظرية غزو الجنس الجديد

(١) المسعودى ، مروج .

(2) W. M. Flinders Peetrie, "Migrations", J.R.A.I. vol XXXVI, 1906, P. 12.

عريض الرأس «بعيدة عن الاحتمال» (١) والأحرى أن يقول محض خرافة وخيال، وفيما عدا هذا الجانب الطبيعي، فإن كل دليل بيتري وكل أساسه لهذه النظرية الضخمة لا يعدو وجود رسوم فرعونية لسفن مرتفعة المقدمة والمؤخرة مما لم تعرف مصر وكان شائعا في السفن السومرية بالعراق ، إلى جانب أسطورة الرواية المصرية عن طريق وادي الحمامات كطريق الأجداد.

ومن الواضح كم هي هشة دلالة رسوم السفن ، كما أن دلالة طريق الحمامات تحتمل تأويلا آخر أكثر إقناعا ، وأهم من ذلك أن طريق الحمامات طوال التاريخ المعروف لم يكن مدخلا هاما أو حتى ثانويا لمصر ، ولم تدخله حتى غزوة حربية عابرة واحدة . وليس من المعقول أن تعمّر مصر البرية بجنس كامل عبر طريق بحري يدور بالضرورة حول كل الجزيرة العربية برمتها ، في حين أن الطريق البري عبر الهلال الخصيب مطروق منذ فجر التاريخ وكان منذ ما قبل التاريخ طريق الغزاة والمعمرين إليها .

هذا ، وقد عاد هنري فرانكفورت فيما يبدو إلى نظرية شعب وادي الحمامات ، فأتى بهجرة لجماعة من البشر عن طريقه في أواسط عصر ما قبل الأسرات انتهى بها إلى وادي النيل ، وفي الفترة نفسها أتاناً نيوبرى ، من الناحية الأخرى ، بموجة من المهاجرين من سوريا ، شمال سوريا ، استوطنت مصر ، بل ذهب إلى أبعد من هذا فزعم أنها هي التي اخترعت الكتابة الهيروغليفية (٢) . فضلا عن هذا فإن نيوبرى نفسه تصور موجة مهاجرين أخرى أتت من حافة الدلتا الغربية من منطقة مريوط ، كما تكررت كنتيجة لفترة من قلة المطر موجة مماثلة حملت بدوا لبيبين بهم ميل إلى قدر من الشقرة هم التحنو (أو التمحو) (٣)

وهناك نظرية ، أشد تعقيدا وأبعد احتمالا ، تربط أو ترادف بين التحنو والعموريين . فتذهب النظرية إلى أن العموريين المعروفين في تاريخ الشام هم نورديون أتوا إلى الشام إما مباشرة من الاستبس الأوراسي وإما لفوا عن طريق غرب أوروبا وأيبيريا وشمال إفريقيا فليبيا حيث ظهروا كالتمحو الذين أسقطوا الأسرة السادسة في مصر كما يقال إلى أن طردوا في الأسرة العاشرة ثم ظهروا كالعموريين شرق الأردن في النصف الأول من الألف الثالث قبل الميلاد (٤).

(1) P. 83.

(٢) هارولد بيك، هيريت جون فليز، الأزمنة والامكنة، مترجم، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١٦٧.

(٣) السابق، ١٥٧، ١٧٠ .

(4) Haddon, P. 98.

وأيا كان الأمر فى هذه الموجات أو تلك ، فان فليمر يرى أن هؤلاء المهاجرين الجدد ، القادمين من جبال البحر الأحمر بطريق الحمامات من جهة ومن الاتجاه السورى من جهة ومن حافة الدلتا الغربية من جهة ثالثة ، قد أضافوا إضافة هامة كبيرة لسكان مصر فى عصر ما قبل الأسرات . كما يضيف أن هذا انتظم كثيرا من الصراع بين المهاجرين والسكان الأصليين من ناحية وبين المهاجرين بعضهم البعض من الناحية الأخرى كما تشير نقوش وآثار عديدة (١) . غير أن المفهوم أن هذه الإضافات كانت مكملة فقط ، ولم تغير الأساس الحامى القاعدى .

الانثروبولوجيا التشريحية مصريو ما قبل الأسرات

كيف كانت تبدو هيئة المصريين القدماء فى عصر ما قبل الأسرات ؟ قدم لنا إليوت سميت الاجابة فى هذا البروفيل الواضح . كان أقدم من عرفنا من سكان مصر العليا قوما دون متوسط الحجم المعتاد للإنسان ، كما لم يكن تكوينهم العضلى بادى النمو بل كان ضعيفا إلى حد يصعب معه جدا أن نحدد إلى أى الجنسين تنتمى بقاياهم من جماجم أو عظام ، وإلى حد أن دعاهم البعض - ربما دون مبرر لائق - « بالجنس النسوى Feminine rac » . على أن صفاتهم الطبيعية تبدى قدرا عظيما من التجانس . فالقامة عموما حوالى المتوسط ، ١٦٣سم . أما النسبة الرأسية فحوالى ٧٥ ، أى رأس طويل . غير أن الرأس كان صغيرا نوعا وضيقا ، مع مؤخر بارز وجبهة غير عادية الضيق ، بحيث يبدو شكل الرأس كله حين ننظر إليه من أعلى فى نمط متميز جدا هو نمط « صندوق كفن الموتى » المعروف كما سمي بالفعل coffin-shaped . كذلك كان الوجه بيضاويا طويلا وضيقا نوعا . أما الأنف فأعرض قليلا وأكثر تسطحا من الأنف الأوروبى ، دون أى ميل متزن مع ذلك . وكان الشعر بنى اللون داكنا أو أسود ، إما مسترسل وإما مموج ، لكن بلا أدنى شبهة من الصفات الزنجية . أما شعر الوجه فخفيف ، إلا الذقن حيث تتكثف لحية كثة كتلك التى تتواتر فى لوحات الرسوم الفرعونية (١) .

من هذا التشريح نرى بوضوح أن المصرى القديم قبل الأسرات إنما ينتمى إلى تلك المجموعة الجنسية متوسطة القامة داكنة الشعر والعين التى توجد على شاطئ

(١) الأزمنة والامكنة، ص ١٦٩ .

(2) G. Elliot-Smith, The ancient Egyptians, P. 50 - 61.

البحر المتوسط . كذلك نرى أن المصرى القديم يشبه بقدر ما الأوروبى المتوسطى كما يؤكد سليجمان ، وأيضا بربر المغرب حيث أن الجماعم التى عثر عليها فى ليبيا واقليم أطلس التى تعود إلى نحو ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد تشبه جماعم مصرى ما قبل الأسرات كما يمكن تتبع وجود نمط مصرى ما قبل الأسرات فى بربر المغرب حتى اليوم (١) .

كذلك نرى أن المصرى القديم يشبه إلى حد بعيد قبائل البجا التى تسكن بين النيل والبحر الأحمر ، لاسيما منها الأكثر نقاوة (٢) . هذا بينما تتبع كون تشابه المصرى القديم ، على الجانب الآخر ، إلى الطبقات العليا من الصوماليين وأرستقراطية رعاة البقر فى أوغندا معلقا على ذلك بأن « العنصر الكوشى فى اللغة المصرية كان له مقابله الجنسى » (٣) .

ومن بين الجماعات الرئيسية الأربع التى ينقسم إليها البجا ، وهى العبادية والبشارية والهدندوه وبنى عامر ، لما كان العبادية قد مصروا إلى حد بعيد ، وكان بنى عامر هم أقل جماعات البجا تعديلا واختلاطا ، فان من الممكن أن نعدهما أقرب البجا شبةا بمصرى ما قبل الأسرات وأشدهم تمثيلا لهم . ولاشك أن الذى يلفت النظر فى هذه المقابلة الأنثروبولوجية ليس التشابه بين طرفيها وحده ، وإنما كذلك استمرار وبقاء هذا التشابه عبر آلاف السنين . لكن هذه الخاصية النادرة أدخل من باب أولى فى دراسة المصرى نفسه على نحو ما سوف نتبعه كما سنرى.

غير أن لنا هنا أن نتساءل أولا عن نقطة اللون، فمن الواضح رغم تشابه الصفات التشريحية والطبيعية بين المصريين القدماء والبجا المعاصرين أن هناك فارقا محسوسا فى لون البشرة، فالأولى أميل إلى الأبيض الداكن والثانية إلى البنى القاتم على الأقل. فأى اللونين الاصلى والاصيل، الموروث، وإيهما المكتسب؟ من البديهي أن اللون القاتم لايفقد على مر الزمن فى بيئة مناخية أكثر اعتدالا وأقل حرارة، وإنما هو يكتسب من أصل فاتح فى بيئة أشد حرارة وشمسا.

لهذا فان الاستنتاج هو أن المصريين القدماء جنبا الى جنب مع البجا بدأوا فجر تاريخهم الجنسى ببشرة مشتركة فاتحة اللون أقرب الى بشرة الطرف الأول الذى احتفظ بها الى حد أو آخر فى بيته الجديد وبيئته المعتدلة، بينما اكتسب الطرف الثانى سمرة الشديدة فى بيئته المدارية الحارة عبر تلك الآلاف من السنين،

(1) Races of Africa, P. 128, 132 , 140

(2) Id., P. 100.

(3) Races of Europe, P. 459.

يضاف كذلك بلا شك فى الحالىن تأثير الاختلاط الجنسى مع الجيران والوافدين،
اى تأثير الوسط الجنسى المحيط.. حيث كان فى الحالة الأولى ادخل فى محيط
العناصر القوقازية البيضاء وفى الثانية فى محيط العناصر الزنجية السوداء.
مصريو الأسرات : مصر الفرعونية

حسنا، فماذا - بعد مصريى ما قبل الأسرات - عن مصريى عصر الأسرات أى
العصر الفرعونى نفسه؟ مصريو عصر الأسرات هم ببساطة نسل وسلالة مصريى
ما قبل الأسرات، فهم استمرار وامتداد لهم، بكل ما يعنى ذلك من صفات جسمية
محددة مميزة ولقد ترك لنا التحنيط وعادة دفن الموتى عند قدماء المصريين متحفا
أنثروبولوجيا كاملا لمصر الفرعونية وعينة احصائية لا مثيل لها عددا واطرادا
وتمثيلا فى أى بقعة أخرى فى مثل مساحتها فى العالم كما يقول مورانت، وفضلا
عن هذا ترك لنا المصريون القدماء صورة كاملة لنمطهم الجسمى الطبيعى لا نظير
لها ولثرائها كذلك عند أى شعب آخر، هى تلك الآلاف من الرسوم والنقوش وكذلك
التمثال، بحيث ينبغى لنا كما يقول كون أن نتعرف عليهم جنسيا تماما كما نعرف
المصريين المحدثين (١).

ومن هذه العينات والرسوم نستطيع ان نرى ان النمط الجسمى السائد هو
الجسم النحيف المعروق Wiry، ذو الحوض الضيق والأيدى والأقدام الصغيرة
نوعا، مع الرأس والوجه الانسيابى الكنتور، البديع الشكل، المتوسطى القالب
جيدا.. كذلك فبينما تشير الرسوم الى التنوع الفردى فى النمط الجسمى وشكل
الرأس والوجه ما بين الطويل والمتوسط، فان أبرز ما توحى به هو أن الموظفين
ورجال القصر والكهنة وغيرهم من الطبقة العليا من المجتمع الفرعونى كانوا كما
يقول كون يبدون الى حد لافت بشدة كالأوروبيين المحدثين، خاصة منهم طوال
الرؤوس، ولعل هذا يرجع، كما يضيف الى أن المصريين القدماء لم تكن جنود
أنوفهم عالية مرتفعة على نحو ما كان العراقيون القدماء مثلا (٢).

ولقد كان تلوين الرسام المصرى القديم للبشرة تسجيلا دقيقا للخريطة الجنسية
لذلك الجزء من العالم الذى يتوسطه هو، وهى حقيقة لا يكاد كتاب عن مصر
القديمة يخلو من الإشارة إليها.. فبينما كانوا يصورون الليبيين باللون الأبيض أو
الافتح مع الشعر الاصفر والعيون الملونة، والاسيويين الساميين بلون مصفر خفيف

(1) Races of Europe, P. 91.

(2) Ibid., P. 96 - 8.

مع شعر اسود كث ملفوف، والنوبيين والإثيوبيين والزنج بالأسود، كان المصريون القدماء يصورون أنفسهم باللون الأحمر أو بالدقة بالأبيض البرونت، فالرجال بالأحمر والنساء بلون أخف، بل حتى أبيض، ولو أن الشعر دائما أسود أو بني داكن للجنسين، والعيون بالبنى دائما.

المثير مع ذلك أن ابنة خوفو تبدو في النقوش كبلوند تماما، فالشعر أصفر محمر أى أصهب ، والبشرة بيضاء، والأكثر إثارة أن هذا هو أول دليل وتسجيل للبلوندية في العالم، والمرجح أن هذه الحالة النادرة هي شذوذ يرحع الى أصول غير مصرية ربما ليبية، وان دلت في الوقت نفسه على أن المؤثرات الأجنبية داخلت الدماء المصرية منذ وقت مبكر جدا، على الأقل في الطبقات الحاكمة أو المالكة (١).

صورة مصر الأسرات من الناحية الأنثروبولوجية إذن هي امتداد لصورتها ما قبل الاسرات، كما أنها لا تكاد تختلف عن صورة مصر المعاصرة، غير أن الأدلة والشواهد قاطعة بأن هناك تغيرا تدريجيا حدث في تركيب السكان منذ بداية عصر الأسرات، بحيث نجد حين نصل الى عصر الأهرامات أن السائد بين السكان هو عنصر أعرض وأضخم بنية، وجمجمته أيضا أكثر عرضا وانتفاخا، وكذلك وجهه أعرض، كما كان فكه أشد وأغلظ.. وهذه الصفات الأجنبية التي ظهرت فجأة في أوائل عصر الأسرات أيام الدولة القديمة وعصر الأهرام أخذت تتبسع وتنتشر نحو الجنوب إبان الدولة الوسطى حتى بلغت النوبة في نهايتها . وقد استمر المزج الذي بدأ حينذاك حتى وقتنا الحالى بتجانس شديد (٢) . ولا يعد هذا التغيير ابتعادا عن الأصل القاعدي مما قبل الأسرات بقدر ما يعد تعديلا له وإضافة إليه ، لاسيما وأن عرض الرأس عامل موجود ولو بنسبة محدودة للغاية من قبل ذلك .

وقد أتت هذه التغيرات عن طريق المؤثرات الأجنبية الدخيلة ، التي يفترض عادة أنها أرمينية ألبية ، لعل مصدرها الشام أو على أية حال الشمال . ورغم استعراض الرأس البارز هذا ، فإن من الخطأ الجسيم جدا ما ذهب إليه فيرشوف Virchow من أن المصريين القدماء كانوا جنسا عريض الرأس - بنى فيرشوف زعمه على أساس قياس رؤوس « التماثيل » الفرعونية القديمة ! (٣) - فهم بكل تأكيد طوال الرؤوس بقوة وتجانس نادرين .

ذلك النمط هو بحذاقيره الذي رسمته لنا روائع أعمال الدولة القديمة الفنية ،

(1) Id.

(2) Haddon, P. 38.

(3) J. Deniker, Les races et les peuples de la terre, Paris, 1926, P. 530.

والتي ترمز ببراعة تماثيل « الكاتب الجالس القرفصاء » و« شيخ البلد » . وهو نمط يمثل جزءا كبيرا من سكان مصر في عصر الدولة القديمة ، على الأقل في مصر العليا ، حيث لم تترك لنا رواسب الدلتا السمكية أدلة مباشرة من بقايا هياكل ، وإن كان من الأرجح جدا أنه كان أكثر وأوسع انتشارا بها منه في الصعيد بحكم الموقع على طريق تلك المؤثرات الشمالية . ولا سبيل إلى الشك في أن هذا النمط قد تكاثر عدده وساد خلال عصر الأسرات . والواقع أنه هو بعينه نمط الفلاحين المصريين المحدثين اليوم بالفعل .

وعند هذه النقطة نستطيع أن نلمح أن نوعا من الانفراج ، ولا نقول الاندواج ، قد حدث في نمط سكان مصر الجنسي عبر العصور ، بحيث نستطيع أن نميز طوال العصر التاريخي بين شعبتين أو شبه نمطين . الأول هو رجل الصحراء النحيل القوام الضئيل الجرم نوعا ، الذي هو بحق طراز أو نوع حي من مصريي ما قبل الأسرات . والثاني هو الفلاح زارع وادي النيل بجرمه وجمجمته الأضخم وتكوينه الربعة العريض ، وهو على خط النسل المباشر لأجداده من عصر الدولة القديمة والوسطى .

وإذا كان هذا التمايز قد بزغ أو برز نتيجة للمؤثرات الدموية ، فلنستطيع أن نتجاهل عامل البيئة على الأقل بالنسبة للصفات غير العظمية . إذ لا شك أن بقاء النوع الأول في بيئة الصحراء والرعى والترحل ، بفقرها وحركتها الدائبة ، يستبقى الجسم ضامرا نحيل ، وهذا يختلف عن بيئة الوادي الزراعية بغناها ووفرتها واستقرارها وراحتها التي هي أدعى إلى اكتناز الجسم واكتساب الوزن .

وعند هذا الحد أيضا يمكننا أن نضيف أن المؤثرات الدموية الدخيلة التي ابتعدت قليلا بسكان مصر الأسرات عن النمط القاعدي المشترك ما قبل الأسرات قد تكررت أيضا بين بعض جماعات البجا ، أقارب أو أخوة مصريي ما قبل الأسرات . فقد تعرض الهندوه بوجه خاص لدماء أرمينية أتت من عبر البحر الأحمر ، فأدت إلى زيادة عرض الرأس بينهم مع ظهور الأنف الأقبى الأرمينية . هذا بينما ظل العبادة وبنى عامر كما رأينا أشد نقاء وبالتالي قربا من النمط الأصلي الأول . من ثم فإذا كان العبادة وبنى عامر أقرب إلى أجداد المصريين القدماء من عصر ما قبل الأسرات ويمثلون نمطهم الحي ، فإن البشارية والهندوه هم بمعنى ما أقرب إلى مصريي عصر الأسرات أنفسهم وهم أوضح ممثل لهم بين الأحياء .

التاريخ الجنسى الحديث التجانس والتجنيس

تلك إذن قصة الإنسان المصرى وصورته كما تطورت حتى تبلورت فى عصر الأسرات، ومنذ ذلك الحين والتاريخ الجنسى المصرى ليس إلا عملية نمو و«تجنيس» داخلى وتطور تدريجى طبيعى خال من العقبات أو الهزات الى درجة جعلته مضرب الأمثال، يقول كوين «منذ أن تظل مصر القديمة أبرز مثال معروف فى التاريخ حتى الآن لمنطقة معزولة طبيعياً أتيح فيها للأنواع الجنسية المحلية الاصيلة أن تمضى فى طريقها لعدة آلاف من السنين دون أن تتأثر إطلاقاً باتصالات أجنبية» وفى النتيجة - يضيف الكاتب نفسه - فإن «التغيرات التى لحقت النمط الجنسى فى أى جزء من أوروبا خلال السنوات الخمسمائة الأخيرة كانت أكبر منها فى مصر خلال خمسة آلاف» (١) ، وفى نفس المعنى، وربما بتأكيد أقوى، يقول برودرىك: «... من الواضح طوال الستة آلاف سنة الأخيرة أو يزيد أنه لم يكن هناك أى تغير ملحوظ فى مظهر جمهرة المصريين، فالبداريون، وأهل النقادتين، ومصريو الأسرات والفلاحون الذين تراههم يعملون فى الحقول اليوم، كلهم من نفس النمط القاعدى - المتوسطى» (٢) وببساطة ومباشرة أكثر، يعبر كيث عن هذه الاستمرارية الجنسية، «فالفلاحون الذين يؤلفون جسم الأمة اليوم هم النسل المباشر لفلاحى سنة ٢٣٠٠ ق م» (٣).

وليس معنى عملية التجنيس تلك القول بأن اختلاط أو امتزاج عدد من العناصر الإثنية المختلفة على مدى الزمن الطويل، ينتهى الى نوبانها وانصهارها فى نمط موحد ومتجانس أى كنوع من المتوسط العام المشترك بالضرورة، فمثل هذه النظرية البسيطة أو التبسيطية، التى يسميها فيرتشنسكى بنظرية الاختلاط الشامل Panmixionist ، هى كما يدمغها بحق غير علمية لأنها سابقة للمندلية Pre-Mendelian (٤) وسواء بدأ سكان مصر الأوائل بعدد من العناصر الإثنية المتباينة أو بعنصر واحد أساسى مع عدد من العناصر الثانوية، ثم امتزجت بالتزاوج الداخلى، فلاشك أن أجزاء من هذه العناصر كانت وتظل تعود فتظهر من جديد، وذلك بحسب قوانين مندل فى عزل

(1) P. 96.

(2) A.H. Brodrick, Tree of human history, Lond., P. 118.

(3) P. 303.

(4) P. 73.

الصفات الوراثية ثم نقاوتها ويقائها وعودة ظهورها، كما كانت أجزاء أخرى تندمج وتذوب فى نوع مشترك موحد متوسط.

وعلى هذا فان عملية التجنيس عندنا، كما تستبعد التنافر الشديد بين الأنماط والأنواع الجنسية من مصر، لا تعنى التتميط المطلق أيضا، ويتضح هذا من الدراسات المقارنة بين المصريين القدماء والمحدثين ودرجة التغير ومدى الابتعاد أو التباين الذى حدث بينهما عبر آلاف السنين، فمثلا وجد مايرز أن شكل الرأس وحجمه السائدة من البحر الى الشلال اليوم هى نفس ما كان سائدا فى العصور القديمة، كما وجد أن درجة التباين داخل المحافظة الواحدة فى الصفات الجسمية المختلفة ثابتة وواحدة ما بين القدماء والمحدثين (١)، كذلك وجد جريج ميلا فى كل محافظة، لاشك نتيجة للزواج الداخلى المحلى، الى أن تنتج نمطها الجسمى الخاص المتميز (٢).

وأهم من ذلك ما توصل اليه سيدنى سميث، فقد انتهى الى أنه برغم التغيرات الجمجمية الثانوية فان المصرى المحدث قد عاد فارتد بالمعنى الجنسى الى نمط ما قبل الأسرات Reversion، حدث هذا برغم كل الإضطراب وتدفق الدماء الغربية خلال ٧٠٠٠ سنة، ففى نهاية هذه المدة كان نمط ما قبل الأسرات، «كبقرات فرعون العجاف» قد ابتلع وتمثل الكل فى كيانه الذاتى (٣)، وهذا نتيجة لقوة امتصاص غير عادية، مثلما هو دليل عليها، وعلى الجملة، وفى الميزان الختامى، فكما ينتهى مورانت «خلال الستة آلاف سنة الأخيرة يبدو أنه كان هناك تغيير طفيف فى درجة تفاوت الجماعات الجنسية» (٤).

منذ فجر التاريخ إذن يبرز الشعب المصرى كوحدة جنسية واحدة الأصل متجانسة بقوة فى الصفات والملامح الجسمية، وقد ظل محافظا على هذا التجانس حتى اليوم دون أن تحدث أى ابتعادات ملموسة عن النمط الأول أو تتنافر معه تخصصات محلية ضيقة. والواقع أن من أطرف الحقائق الأنثروبولوجية بقاء أو ثبات النمط المصرى عبر العصور persistence، إذ لم يكد يتحرك منذ آلاف السنين، حتى أن ثمة من التماثيل الفرعونية من عصر الأهرامات حين كشفت فى

(1) C.S. Myers, "Contributions to Egyptian anthropology" J.R.A.I., 1905, vol. 55 P. 80, 1908, vol. 58, P. 99

(2) J.I. Craig, "Anthropometry of modern Egyptians", Biometrika, 1911, vol. 8, P. 121.

(3) Sydney Smith, Journal of anatomy, 1926. vol. 60 P. 121.

(4) G.M. Morant, Biometrika, 1927. vol. 27, P. 306.

القرن الماضى ما تعرف الفلاحون وعمال الحفائر على بعضه كشبيه وممثل لبعض أفراد من بينهم (١).

وهذا الثبات وحده جدير بالدهشة والتساؤل، لا لأنه يتحدى البعد الزمنى الطويل فحسب، وإنما لأنه يتحدى كذلك القاعدة الأصولية من أن الهجرة الخارجة تؤدى الى التجانس والداخلة الى التنافر (٢)، وأن البيئات الغنية بالتالى تجنح كمناطق اغراء وجذب بشرى الى الخلط والتنافر الجنسى (٣)، ولكن الذى يفسر هذا هو التعارض بين أثر الموقع وأثر الموضع، فالموقع مركزى مطروق بل قلب دوامة بشرية، والموضع غنى ولكنه محمى معزول بدرجة لعبت غلالة الصحراء حوله دور «ماصرة الصدمات أو المصفى» الذى غربل الموجات الداخلة وكسر حدتها، وأخضعها للون قاس ولكنه صحى من الانتخاب الطبيعى، وحال دون أن تتعرض مصر للمصير الذى تعرضت له بلاد أخرى كثيرة من اجتياح الموجات البشرية الكاسحة التى تزيع السكان الاصليين أو تخلطهم تخطيطا (٤) وإذا كان النطاق الساحلى الشمالى ابتداء من سيناء حتى مريوط ممرا عبوريا مطروقا، فمن الراجح كما حدث فى عصور ما قبل التاريخ أن كثيرا من الموجات التى انتقلت من غرب آسيا الى شمال افريقيا اخترقته دون أن تمس جسم مصر تماما أو أن تؤثر فيه بكثير أو قليل.

وبين هذه الضوابط وتلك، كان الحل الوسط هو أن مصر لم تتعرض أساسا للهجرات البشرية وإنما للغزوات الحربية، الأولى تتغلغل وتسرى غالبا فى الريف كما تسرى فى المدن، أما الثانية فتقتصر على المدن تقريبا، الأولى تمثل حركات ضخمة الحجم كما، أما كيفا فهى «هجات كلية» أى تشمل الجنسين ولهذا يكون تأثيرها الجنسى محققا، أما الثانية فبضعة محدودة من حركة «ذكرية» بحتة ولذا تذوب ان لم تبتد، وإذا كان من المسلم به أن الأثر الجنسى للغزوات الحربية محدود للغاية فى الأساس، فربما كان من المغالاة أن نغفله تماما، لاسيما وأن بعض الغزوات كان يتحول الى استعمار طويل العمر نسبيا، كما أن حروب الماضى كانت تنتظم قدرا كبيرا من الأسر والسبى والاسترقاق وبالتالي اختلاط الدماء بقدر أو آخر، وذلك فى وقت كانت روح العصر لا تعرف فيه الحواجز العنصرية أو اللونية ولا الوعى القومى الحاد بالمفهوم الحديث.

هذا، وإلى جانب الهجرات والغزوات ينبغى أن نضيف نوعا ثالثا من الحركات

(1) H. Vallois, Races humaines, Paris, 1948, P. 40

(2) Corrado Gini, in : Population . Lectures on the Harris foundation, Chicago, 1930.

(3) W.B. Fisher, Middle East, P. 77.

(4) G. Elliot-Smith, Ancient Egyptians, P. 51.

أو التحركات الوافدة، ليس له قوة الهجرات بشريا ولا وقع الغزوات عسكريا ولكنه قد لا يقل خطرا جنسيا، ذلك هو التسرب أو التسلل السلمى الهادئ البطيء المستمر غير الملحوظ الذى عرفته تخوم مصر عبر العصور بلا انقطاع، والذى كان يشتهد أحيانا فى أعقاب الهجرات والغزوات وأحيانا أخرى كان يحل محلها حين تنقطع مثلما يسبقهما جميعا من الناحية التاريخية. وبينما كانت الغزوات تأتى من قريب أو بعيد، من بعيد أكثر، كان التسلل قريبا مصدره فى العادة، عبر تخوم مصر مباشرة، أى على ضلوعها الثلاثة، ليبيا، السودان، الجزيرة العربية والشام.

فاذا نحن نظرنا الى تاريخ مصر وجدنا فعلا أن الغزوات لا الهجرات هي السائدة تماما، بل بقدر كثرة الأولى بقدر ندرة الأخيرة، وحتى فى المراحل التى تحولت مصر فيها الى مستعمرة من الناحية السياسية، فان الاستعمار إنما يدخل تحت هذه الصفة من الناحية الجنسية، أى أنه يعد غزوا لا هجرة.. أما الاستعمار الاستيطانى فى مصر فكان شذوذا نادرا للغاية، لا يكاد يستثنى من ذلك إلا اتجاه محدود أيام الاغريق.. غير أنه ليس من السهل دائما أن نميز تماما بين الهجرات والغزوات والتسللات أو أن نضع الخط الفاصل بينها بصفة قاطعة.

فمعظم الغزوات مثلا كانت تأتى بعدد من الجيوش المتجددة التى يبدو أنها فى معظمها أو بعضها كانت تستقر ، خاصة عن طريق اقطاعها أراضى بور أو غير بور ، وبذلك تندمج وتذوب فى النهاية فى السكان ، لاسيما وأننا لا نكاد نسمع عن عودتها بعد زوال دولها ولا نعرف بالضبط أين ذهبت . ثم إن بعض الغزوات استطالت وتعمقت إلى حد يقترب بها كثيرا من الهجرة ، كالاستعمار الاغريقى بصفة خاصة .

كذلك فان بعض التسللات ، على هدوئها وضآلتها ، استمرت تياراتها المتصلة تتراكم حتى لترقى فى محصلتها النهائية إلى آثار جنسية لا تكاد تقل عن آثار الهجرات الحقيقية . وبعض العناصر الوافدة والمتجددة باستمرار كالجنود المرتزقة والمماليك فى العصور الوسطى ، لا ندري أنصنفها تحت بند الغزوات أو التسللات . والإشارات التاريخية متوافرة بغزارة على كثرتها العديدة وعلى تزاوجها مع المصريين واستقرارها فى النهاية .

من هنا جميعا يختلف الباحثون فى تحديد عدد الهجرات الحقيقية كما يختلفون على تحديد آثارها الجنسية بالمقارنة إلى الغزوات والتسللات ، والواقع أن الذى يطالع تاريخ مصر بتفصيل يكاد ينتهى إلى أن الأثر البيولوجى للغزوات ، بحكم تعددها الشديد - نحو الأربعين- ورغم محدوديته النوعية ، بالإضافة إلى أثر التسللات

المتسربة التي لاتنتقطع ، قد لا يقل فى مجموعه عن مجمل أثر الهجرات الحقيقية . وفى كل الأحوال فليس من الواقعى أن نهمل أو نقلل من الأثر الجنسى للغزو والتسلل وأن نقصره على الهجرة . وإذا لم تكن مصر تنفرد بهذه الخاصية غير المألوفة ، فانها على الأرجح تعد ملمحا خاصا فى كيانها وتكوينها .

ومهما يكن من أمر ، فمن بين نحو ٤٠ موجة دخيلة أو داخلة عدت فى تاريخنا هناك على الأقل ثلاث هجرات حقيقية لا شبهة فيها هى الهكسوس فالإسرائيليون ثم العرب . لكن البعض يضيف الاغريق قبل العرب ، جاعلا منها أكثر من مجرد غزوة استعمارية ، كما يضيف بعد العرب ما يسميه بالموجة المغولية ، جامعا تحتها العناصر الآسيوية الوافدة طوال العصور الوسطى من الأتراك والأكراد والشراكسة والغز والديلم ، وهى التى تتراوح أصلا ما بين الغزو والتسلل . فاذا صح هذا لكان لدينا خمس هجرات فى تاريخنا . ولكن لعل المصحح أن نقول : ثلاث هجرات رئيسية هى الهكسوس واليهود والعرب ، واثنان ثانويتان هما الاغريقية وتلك المسماة المغولية أو لعل الأصح أن نعتبر الأخيرتين نمطا انتقاليا بين الهجرة والغزو والتسلل ومزيجا من أنواعها الثلاثة .

الغزوات

فاذا بدأنا بالغزوات ومعها التسلات وما تطور عنهما معا من حالات اقتربت من الهجرات ، فان العصر الفرعونى يحفل بالإشارات التاريخية إليها ويشير بوضوح إلى آثارها الإثنولوجية . فلقد تواترت الحروب والغتوح المصرية وتعددت سواء شرقا مع الآسيويين من سوريين و فرس أو غربا مع الليبيين أو جنوبا مع الإثيوبيين (النوبيين) . ومع هذه الحروب ، خاصة المنتصرة منها ، كانت أفواج الأسرى تتدفق بالآلاف ، خاصة فى العاصمة . فيشير مارييت إلى الفراعنة المحاربين من التحامسة والرعامسة والمحاربة أو المنافسة « يسحبون خلف عرباتهم الحربية أسرى من جميع الأجناس التى عرفها ذلك الزمان » . وبالمثل يقول مابرو إن الآلاف من العبيد كانوا يجلبون إلى المدن المصرية الكبرى كل عام بحسب مصائر الحروب (١) . والوثائق التاريخية تسجل مثلا أعدادا أكبر من ضخمة من الأسرى فى طيبة ، كما تسجل تسرب أو توطن ثم تمصر كثير من الليبيين فى فترات أخرى ... إلخ والراجع عموما أن ظاهرة أسرى الحروب لعبت فى مصر القديمة دورا شبيها بدور تجارة الرقيق فيما بعد فى العصور الوسطى . وفيما بعد كذلك لم يخل الغزو الفارسى على ما يبدو من أثر خلفه وراءه .

(1) G. Maspero, Life in ancient Egypt and Assyria, Lond., 1892, P. 31 .

وفى أخريات العصر الفرعونى ، حين أخذت بغض الأسرات تعتمد على الجنود المرتزقة ، ازداد تدفق الأجانب، خاصة من حوض البحر المتوسط الشرقى وجزره ، وبالأخص ، الأغريق الذين يرقى ظهورهم إلى القرن السادس ق.م على الأقل أى لثلاثة قرون قبل الاسكندر ، والذين أقاموا بصفة أساسية فى مدن الدلتا . وتحت الأسرة الـ ٢٦ كان بسماتيك أكبر من شجع اليونانيين على الهجرة إلى مصر لمساعدته فى حروبه الداخلية ، ومنح الجنود منهم أراضى يزرعونها ، وسهل للتجار منهم سبل الإقامة .

ويبدو أن هذه الأعداد لم تكن ضئيلة ، حيث واجه أمازيس من بعده مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة أثارها اتساع نطاق هجرة اليونانيين إلى الدلتا ، فعمل على تركيزهم فى مناطق معينة أهمها ما عرف بعد ذلك بنقراطيس (نقراش الحالية قرب نبيهه فى البحيرة) . حتى إذا جاء الاسكندر كان سكان المدن المصرية « خليطا من أجناس مختلفة وخصوصا من الاغريق والفرس » (١) .

الغزوة - الهجرة الاغريقية

على أن التسلل الاغريقى بالذات لم يلبث أن تحول إلى غزو فالى هجرة مع الاسكندر نفسه والبطالسة من بعده . فكما يذكر جوجيه ، شهدت مصر فى القرن الثالث ق.م هجرة يونانية قوية وحقيقية . ولقد تراخت هذه الهجرة بعد ذلك فى أواخر العصر البطلمى ، لكن بعد أن كانت قد حققت حجما مؤثرا بالفعل وتحولت إلى استعمار استيطانى لاشك فيه (٢) . فمثلا يقدر سيجرى Segre عدد الاغريق البالغين الذين أقاموا بمصر فى تلك الفترة بنحو ١٥٠ ألفا ، فى حين يعادله بوتزير بأقل من ٢٪ من مجموع سكان مصر (٣) . ولو صح هذا - أسس التقدير غير واضحة - لكان معناه أن الاستعمار الاغريقى الكلاسيكى قد يتجاوز مجموع الاستعمار الاستيطانى الأوروبى الحديث فى القرن الأخير حيث بلغ هذا فى أوجه ربع المليون ونسبة ٢٪ من مجموع السكان .

ورغم أن الاغريقى ، نتج بيئة الجزر والبحر ، كان معمرا مستوطنا بالطبع بل

(1) G. Hanotaux, Histoire de la nation égyptienne,

صبيحى وحيد، فى أصول المسألة المصرية، نشر مكتبة مدبولي، ص ٢٥ - ٣٧.

(2) P. Jouguet, La vie municipale dans L'Egypte-romaine, Paris, 1911, P. 110.

(3) Butzer, «Remarks on the geog. of settlement. Hellenistic etc». P. 8,

وأقدم وأنجح معمر مستوطن ، طالما انتشرت منه خلايا صغيرة زرعت نفسها فى مستعمرات حول سواحل البحر المتوسط « كالنمل والصفادع حول بركة » كما وضعها أفلاطون (١) ، ورغم أن مصر فى هذا المجال لم تكن بالتأكيد باستثناء ، فيبدو أن ، هذه التقديرات مبالغ فيها بدرجة أو بأخرى .

وعلى أية حال فقد تركز الوجود الاغريقى فى الدلتا فى الدرجة الأولى ، وفى النطاق شبه المتوسطى من شمال مصر بصفة خاصة ، وفى منطقة مريوط - البحيرة والفيوم على الأخص . وعموما أقام الاغريق كطائفة منعزلة مميزة إلى حد كبير . والملاحظ فى المنطقتين الأخيرتين بالفعل أنهما تمثلان دائرتين منعزلتين على حدة أو على جنب إلى حد ما جغرافيا ، ربما ضمنا للعزلة عن جسم الشعب المصرى ولعدم الاحتكاك به . كذلك فانهما وحدهما إقليم الزيتون والكروم فى مصر الكلاسيكية ، بحيث قد يصح أن نصف الاستعمار الاغريقى من حيث توزيعه الجغرافى الأساسى بأنه كان « استعمارا زيتونيا » إلى حد معين (٢).

على أنه فى كل الأحوال جاء التوطن الاغريقى مدنيا فى الصف الأول . ثمة كانت نقراتيس - التى هى مؤسسة اغريقية أصلا وأساسا - ثم الفيوم (أرسينوى Arsinoe) وفى الصعيد الأوسط بطلمائيس Ptolemais (المنشأة) ، وذلك بالطبع عدا العاصمة الاسكندرية التى وصفها بوليبيوس بأنها « شعب هجين » . كذلك كان للاغريق أحياء كاملة فى منف ومدن الدلتا الكبيرة ومدن الصعيد حتى أمثال تونا الجبل .

ورغم انعزال اليونانيين فى المدن ، فان هذا لم يمنع شيوع التزاوج مع المصريين . فرغم أن الزواج المختلط بين العنصرين كان ممنوعا داخل المدن الاغريقية ، فقد كان للاغريق المقيمين خارجها حق الزواج من المصريين . ومن الثابت أن هذا كان يحدث على نطاق واسع ، خاصة بعد تراخى الهجرة الاغريقية الوافدة . وبهذا نشأت فى الريف جاليات مختلطة من المصريين والاغريق ، امتصت فيما بعد بالتدريج فى جسم السكان الوطنيين .

بل يصل البعض بهذا التزاوج والاختلاط إلى « حد الفناء فى جيل اغريقى مصرى جديد يذكرنا بما حدث بعد ذلك فى مصر نفسها من امتزاج الترك

(1) W. Gordon East, An historical geography of Europe, Lond., 1950, P. 3.

(2) M Rossovtzeff, Social & economic history of the Hellenistic World, Oxford, 1941, vol, I, P. 265, 287, 360-2.

والشراكسة بالمصريين رغم ما بين العنصرين من تنافر» (١). وهذا يفسر بعض الرللة التي حدثت وشملت تبني أسماء الأشخاص اليونانية كما تخلقت عنها الديموطيقية كثمرة زواج بين اللغة الهيروغليفية وشكل الكتابة الاغريقية . بل يذهب ماسبرو إلى حد القول بأن «المصريين كانوا سائرين إلى اليونانية كما ساروا إلى العربية بعد ذلك» (٢).

والقد يكون هذا تأويلا مبالغا فيه باسراف ، ولكن المقريزي يأتي من الجانب الآخر ليخبرنا أن مصر على قدوم العرب كانت خليطا من القبط والروم والنوبة ، حيث يقول بالتحديد « وأهل مصر حينئذ مصريون واغريق فى الغالب من ناحية الجنس » (٣). كذلك كان العرب يدعون جميع أهل مصر قبطا دون أن يفرقوا قبل فتحهم لها بين مصريين واغريق (٤). وهذا كله ، كما يوحى بأن الاغريق النازحين إلى مصر لم يغادروها إلى وطنهم الأصلي بعد بهاية سيطرتهم وعصرهم وإنما أقاموا بها نهائيا حتى ذابوا فيها ، يذهب ليشير إلى حد أدنى على الأقل من الأثر الجنسى للوجود الاغريقى فى مصر أيا عد نوعه ، غزوا أو تسربا أو هجرة.

(فى هذه الفترة التى تبني فيها المصريون الأسماء الاغريقية تبدو معظم هذه الأسماء وقد اتخذ الشكل اليونانى المنتهى عادة بالمقطع os . غير أن هذا لا يعنى أنها جميعا يونانية الأصل ، بل كان بعضها على العكس مصرى الأصل استعاره اليونان بالمقابل وحرفوه إلى قلبهم ذلك . وعلى أى الأحوال ، فإن هذه الفترة هى ، بين قوسين ، التى تفسر تلك الأسماء التى انحدرت إلينا بعد ذلك محرفة كما نجدها اليوم بين الأقباط وتبدو غير مفهومة الأصل والمعنى بغير ذلك ، والتى ترتبط من ثم وبطريق غير مباشر بكثير من الأسماء الشائعة بين الأوروبيين فى صور أخرى متنوعة ، وذلك تمييزا لها جميعا عن الأسماء المسيحية التوراتية والانجيلية Biblical names المشتركة بين الطرفين الأخيرين.

(مثلا : باخوم (Pachomius) ، اسطفان ، اسطفانوس (Stephen Stefan)
(Stevens) ، باسيلي ، باسيليوس ، وسيلي ، بسالى (Basilus , Bazil , Ba-
Macaire , Mak-) مغاريوس (zille , Vassili , Vesalius)
Tito , Titus) ، مكسيموس (Maxmilien , Massimi)
Maximus) ، بقطر (Vittorio , Victor) ، سرجيوس (Serge , Sergi , Ser-)

(١) وحيدة ، ص ، ٤ .

(٢) خطط .

(3) Butler, Arab conquest etc.

(gius , مرقص (Marx , Marcus) ، بطرس (Pierre , Peter , Perdo , Pietro) ، (, Petros) .

(أمثلة أخرى : أرمانوس (Armando , Armand) ، فلتس ، فلتاؤوس
(Philtheos = حبيب الل ، تاوفيليس ، مقلوب السابق (Theophilius , Theo-
phile = محب الله) ، أندراوس (Andreotti , Andreossi , Andrews , Andre
, Andrea , Andreas ، إكلاديوس ، قلدس (Claudia , Claudel , Claude
, Claudius ، ساويريس (Severus) ، سلوانس (Sylvia , Silvana , Sil-
vanos) ، إثناسيوس (Athenaeus) ، بولس (Powell , Paul , Paulus) ،
إغناطيوس (Ignazio , Ignatius) ، تادرس ، تاوضروس (Tudor , Theore , The-
odorus , Deodorus) ، غرغوري (Gregory) بسطوروس (بستاورو ،
باستير) ... إلخ (١) .

العصور الوسطى

من الاغريق نقفز فوق الرومان ، الذين كانوا مجرد غزو عسكري بحث لم تصحبه
هجرة ما ولا كان له أثر جنسى يذكر ، لنصل إلى تلك الفترة العجيبة التى تلت
الفتح العربى وهجرته الكبرى واستطالت طوال العصور الوسطى والتى امتزج فيها
الغزو الثانوى بالتسلل المطلوب وربما بالهجرة الخفيفة ولا نقول الخفية ، وذلك فى
نمط جديد غير مألوف ولا مسبوق بعد أن زال الحاجز الدينى تماما وانفتحت مصر
على العالم الإسلامى جميعا بلا عوائق ولا عقد .

يصدق هذا على أترك الطولونية والاخشيديية ، وأكراد الأيوبية ومعهم الفز
والديلم ، ثم على أترك وتركمان وشراكسة وقوقاز وقجاق (قوزاق) الممالك ،
كما يصدق على مغاربة وبربر الفاطمية ومعهم بعض الصقليين والصقالبة
والأندلسيين ، حتى أترك العثمانية ومعهم بعض الألبان والبلقان إلخ .

ففى كل هذه الفترات كانت كل دولة تأتى بجيوشها التى تعد بعشرات الآلاف ،
تتجدد وتتعدد من حين إلى آخر ، تبدأ كمجرد غزو وأجلا ب ولكنها لا تلبث لأسباب
أو لأخرى أن تستقر وتتحول إلى نوع من الهجرة المتسربة أو التسلل المقيم . ورغم

(١) فى أصول هذه الأسماء ، راجع :

Encyclopaedia Britannica, Dictionnaire Larousse.

أن مثل هذه العناصر الوافدة أو المجلوبة كانت محدودة العدد نسبيا ، مذكرة غالبا ، تتركز فى المدن أساسا ، وتمثل مستعمرات مغلقة تتزاوج داخليا فى العادة ، إلا أنها كانت بالتدريج تفقد خصائصها تلك ومعها وظائفها الحربية وتنزل اجتماعيا وتستقر فى الأرض وتتزاوج من الأهالى الوطنيين فتندمج وتضيع نهائيا فى جسم السكان الرئيسى ومن الجهة الأخرى فإننا لانسمع كثيرا عن هجرات راجعة بين هذه العناصر تعود بها إلى أوطانها الأصلية (التى قد لا يعرفها بعضهم أحيانا) .

أضف إلى هذا أن الأخطار المغولية والتترية التى اجتاحت وسط وغرب آسيا فى تلك المراحل قذفت إلى مصر بسيول من اللاجئين من دار الإسلام اتخذتها ملجأ وملادا ومقرا ، كما أن هجرة المغاربة المتسربة من الجانب المقابل لم تكد تنقطع طوال العصور الوسطى .

وأخيرا ، وإلى هذا كله ، ينبغى أن نضيف الرقيق كنوع خاص من التسرب . فقد ظلت تجارة الرقيق واستخدامه قاعدة عامة خلال أغلب مراحل مصر الإسلامية - كان بالقاهرة وحدها كما يذكر المقرئى ٢٨ سوقا للعبيد وتجارة الرقيق . كما كان هذا شديد التنوع فى أصوله مترواحا ما بين الرقيق الأبيض (الغلمان) من الشراكسة والاسبان والسلاف ... إلخ وما بين الرقيق الأسود (العبيد) من إفريقيا والسودان والحبشة . ويبدو أن الأخير ، لأنه كان أرخص كثيرا ، كان الأكثر عددا وانتشارا ، لاسيما بين طبقات العامة الفقيرة . وعموما فلقد كان عامل الرقيق أشبه بالحن الخلفى ولكن المستمر الايقاع طوال العصور الوسطى وحتى القرن الماضى نفسه .

لذا فإن هذه العناصر ، التى وصلت أحيانا إلى أرقام لا يستهان بها ، والتى استوطنت نهائيا ولم تغادر البلاد فى الأعم الأغلب (١) ، لا يمكن إلا أن تكون قد ذهبت فى تكوين السكان العام وساهمت فى تلوين النمط الجنسى بعد أن انصهرت فى البوتقة المصرية سواء قبل أو بعد تحرير الرقيق . وبما زالت هذه الحالات تنعكس فى بعض أسماء الأشخاص حتى اليوم ، مثال ذلك : أغا ، عتيق ، معتوق ، العبد ... إلخ ومعظم أصحابها بالفعل متطرفو اللون ، إما بيض البشرة تماما ويوشكون أن يكونوا كالأوروبيين ، وإما شديدي السمرة أو حتى السود ، وذلك على الرغم مما عسى أن يكون قد حدث من اختلاط بعد ذلك فى الحالىين .

من هنا وهناك جميعا ، فإذا كان لنا أن نقيم الوزن الجنسى لدور هذه الغزوات

(1) Coon, P. 459.

-التسللات - الهجرات المركبة خلال العصر العربى والإسلامى ، وبدون أن نبالغ فى قيمة الغزوات وحدها من حيث المبدأ ، فان علينا أن نفترض بحكم طبيعة الأشياء أنها تركت بعض أثر فى تكوين أو تلوين مصر مهما يكن محدودا أو ثانويا كذلك فلما كانت معظم هذه العناصر آسيوية الأصل والمصدر ، وكانت تلك هى الفترة التى برز واشتد فيها البعد الآسيوى فى توجيه مصر ، فلعلمها هى التى تفسر بعض الملامح والسحنات الآسيوية التى تميز بعض المصريين فى الوقت الحالى . وفى هذا المجال فان تاريخ مصر التفصيلى ملئ بالاشارات والمؤشرات وبالشهادات والشواهد .

عن جيوش بن طولون ، مثلا يقول المقرئى إنها كانت تتكون من ٤٠ ألف أسود، ٢٤ ألف تركى ، ٧ آلاف مرتزق . وعن قوات الاخشيديين يقول إنها ٤٠٠ ألف مقاتل من السود والترك المرتزقة . أما الغزو الفاطمى فيكاد بذاته يصل إلى موجة هجرة ، وهو على أية حال قد انتهى كذلك عمليا . ويكفى أن نذكر أن جيش المعز بلغ ١٠٠ ألف ، أغلبهم من البربر (كتامة وزويلة) مع بعض الصقليين والصقالبة والأندلسيين. هذا بينما مال العزيز إلى استخدام الجنود الديلم والترك مقدما إياهم على المغاربة والصقالبة من جند أبيه .

أما أيام المستنصر فقد كانت القوات تتألف ، كما يروى لنا ناصرى خسرو ، من ٢٠ ألف فارس كتامى ، ١٥ ألف مغربى ، ٢٠ ألف أسود ، ١٠ آلاف مشرقى بين تركى وعجمى « ولد غالبهم فى مصر » ، بالإضافة إلى ٣٠ ألف عبد أسود ومشترى ، ٥٠ ألف بدوى من الحجاز ، ١٠ آلاف رجل من أجناس مختلفة ، ثم فرقة كاملة من أبناء الملوك وأمراء المغرب واليمن والروم والسرب والحبشة والهند وجورجيا ودماسيا وتركستان ممن كانوا يقيمون بالقاهرة (١).

من هذه الأخلاط والأجلاط ، التى تشير إلى أن الموجة التركية لم تكن قد بدأت بعد ، لا نعرف كم عاد على وجه الدقة وكم أقام وذاب . ولكننا نعرف ، من الناحية الأخرى أن تيار الحجاج والمستقرين المغاربة لم ينقطع بعد ذلك قط . وهذا التيار ، الذى يشمل أبناء المغرب الكبير جميعا ، كان يضم أيضا الشناقطة أهل موريتانيا وبعض التكرور من السودانين فضلا عن الأندلسيين العائدين (الأندلسى) . هذا بالإضافة إلى تيار متسلل باستمرار تقريبا من الليبيين لا يمكن أن يقل فى مجموعه النهائى عن بضع مئات من الآلاف موزعة آثارها على معظم جبهة مصر الغربية ابتداء من البحيرة حتى الفيوم والصعيد الأوسط ، وعلى سبيل المثال ، فإن قرية

(١) وحيد ، ص ١٠١

كتامة الغابة مركز بسيون وقرية كتامة الشرقية مركز شربين إنما تستمد اسمها اليوم من قبيلة كتامة البربرية التي استقرت بالمنطقة أيام الفاطمية، بل يرى بعض العلماء أن كثرة بدو مصر كانت في وقت ما من المغاربة وليس من عرب الجزيرة ، نزحت في القرون ١٦ - ١٨ بصفة خاصة . كذلك كان في القاهرة دائما عنصر مقيم من المغاربة حتى أنه كان يسمى أيام الجبرتي « بالمغاربة البلدية » (١).

مع الأيوبية يبدأ المد التركي كما يسميه البعض أو المغولى كما يسميه البعض الآخر، ومرة أخرى كان المصدر الأساسى هو منطقة جنوب غرب آسيا عامة وهضاب أرمينيا وكردستان إلى الأناضول خاصة . ولابد أن ندرك أن هذه المنطقة الطاردة الفقيرة هي ، بطبيعتها الجبلية المعقدة وبموقعها كملتقى طرق قارى ، من أكثر مناطق العالم تعقيدا وتركيبا فى تكوينها الجنسى ، ففيها تتعدد السلالات والعناصر وتتداخل كالموزايك.

وكان هذا يترجم مباشرة فى إثنولوجية الجند والجيوش الداخلة إلى مصر وسائر الأجلاب والمرتزقة التى كان معظمها يأتى تحت باب الرقيق باسم الممالك ، فلم يكن الأمر لهذا يقتصر على الأتراك وحدهم ، بل امتد إلى التركمان والغز Oghuz والديلم والأوزبك والخوارزمية ، فضلا عن الأكراد والشراكسة والقفقاز (القوقاز) والقجاق (القوزاق Cossaks) والكرج (جورجيا) وحتى الأرمن ... إلخ . ورغم آسيوية هذه العناصر جميعا ، فهى لم تكن مغولية بالمعنى الحقيقى على الإطلاق ، وإنما طورانية وتركية على الأغلب ، وربما ألبية فى حالة الأتراك .

كذلك فرغم أن المصدر الآسيوى سائد على هذه العناصر ، فإن منها الأوربيين ابتداء من الروس والصقلب (كلمة سلاف فى اللغات الأوروبية أصلها كلمة عبد slave) إلى الإسبان والصقليين وأحيانا الجرمان ، والذين كانت البندقية تتخصص فى جمعهم من الشرق والغرب وتوريدهم إلى مصر وغيرها . وأيام العثمانية ، حين امتدت سياسيا داخل أوروبا إلى البلقان برمته وعبر الدانوب ، انعكس هذا على تكوين الجاليات والجيوش الوافدة . فإلى جانب الأتراك والبوشناق والتختجى واليورك والقيزلباش والبيكتاشية وغيرهم من الأناضول (٢) ، أضيف الألبان والأرناؤوط وأهل الجبل الأسود والبوسنة والهرسك ومسلمو البلقان واليونان وحتى المجيار المجلوبون أو الوافدون من كل بقاع الإمبراطورية المخلطة .

وقد تصاعد تيار الممالك المجلوبين والوافدين إلى مصر بعد الطوفانات المغولية

(١) الجبرتي ، عجائب الآثار ، القاهرة، ١٨٨٤ ، ج ٣ ص ٩٤ .

(2) Coon, P. 620 - 1 .

المخرية فى غرب آسيا وشرق أوروبا، حيث كثر الأسرى والهاربون والمقتلون وأصبحت تجارة الرقّة ملحا أساسيا من ملامح العصر وركنا فى طريقة حياة العصور الوسطى، وإن كل حاكم جديد أو دولة جديدة يأتى بجيش من عدة آلاف أو بضع عشرات من الآلاف من المرتزقة والمماليك، بحيث تتجدد من حين إلى آخر.

مثلا قدم صلاح الدين مصر فى نحو ١٢ ألف فارس من الأكراد والأتراك أحلهم محل الجند الذين وجدهم من المصريين والعربان والأرمن والسود، وفى أيام الدولة المملوكية نفسها، حين اشتدت أيضا وطأة الغزو المغولى، ارتفع عدد المماليك بمصر الى أقصاه فكانت القاهرة تعج بهم أيام أليك وقطن وببيرس وكتبغا... إلخ، وكان ممالك قلاوون عشرة آلاف، ومماليك ابنه اثنى عشر ألفا وهكذا (١).

ولما كان هؤلاء المماليك يستجلبون أصلا كأفراد محاربين فقط، فقد كانت الوظيفة الحربية، فضلا عن حياة المؤامرات والاعتقال المنتظم بين صفوفهم، تعنى الوفاة المبكرة للغالبية فى الميدان أو فى الديوان.. كذلك فقد كان المماليك أحيانا وفى البداية يمارسون الزواج الداخلى كما لوحظ كثيرا أنهم كمستعمرة مغلقة كانوا خلية عقيمة لا تعقب، مما استلزم استيراد دفعات جديدة منهم بانتظام من الخارج حتى لا ينقرضوا، وقد قيل منذ وقت مبكر - بروكا - إن هذا العقم يرجع إلى مناخ مصر، ولكن العلم أثبت خطأ هذه النظرية، وأكد أن هذه الظاهرة إنما ترجع إلى الزواج الداخلى الضيق من جهة وإلى أخطار الوظيفة الحربية من الجهة الأخرى (٢).

ومع ذلك فقد كانت نهاية معظم المماليك هى الحياة العادية، الحياة المصرية، والتزاوج مع المصريين إلى أن يضيعوا فيهم ويتوحدوا معهم فى النهاية، دون أن ينسخوا بالطبع لون الشعب الأساسى وأن ساهموا فى تعديله بعض الشيء، فالنص صريح على أنهم كانوا يتزوجون من المصريات - «مصريات لم يمسهن الرق» - بحرية تامة وعلى نطاق واسع للغاية، كما كان المصريون يتزوجون من بناتهم حيث أنهم - كالأمرأء أنفسهم - «افتتنوا بهم لصورهم الجميلة» بل واشتدت الرغبة فى الكافة فى أولادهم على اختلاف الآراء فى الإناث والذكور (٣).

كذلك فإن هذه العناصر الحاكمة أو المحاربة كثيرا ما كانت تفقد سلطتها

(١) وحيد، ص ٧٠ وما بعدها .

(2) A . Nubar Pasha, in : W. Muir, Mameluke dynasty in Eggypt, Lond., 1896, P. 228, W.Z. Ripley, Races of Europe, Lond , 1899, P. 580.

(٣) المقرئى، خطط ، وصبحي وحيد، ص ٨٥ - ٩٣ .

السياسية فى صراعاتها المتصلة من أجل القوة، كما كانت تفقد صفتها العسكرية بالسن أو بالعجز، فتتزلق اجتماعيا فتتحول إلى الحياة المدنية إما فى إقطاعيات الأرض أو فى التجارة والأسواق أو حتى قد يصل بهم الانحدار إلى حد التسول والاستجداء... الخ، وفى النتيجة كانوا يندمجون فى الشعب ويذوبون فيه، والتاريخ حافل بهذه الحالات والتحويلات سواء فى عصر المماليك أو العثمانيين.. فمثلا كانت الأجيال القديمة من المماليك، التى تزيحها أفواج الأجلاب الجديدة عن السلطة، تتحول تدريجيا إلى المماليك المتمصرين ويعرفون باسم «الأمراء المصرية» كما أخبرنا الجبرتي.

وعدا المماليك، فإن الأخطار والإغارات المغولية فى آسيا، خاصة بعد سقوط بغداد حولت مصر بالذات إلى ملاذ المسلمين من جميع البلاد والأجناس، فانصببت عليها موجات متوالية من الفارين واللاجئين «كفى من هبط منها القاهرة وحدها، بعد سقوط بغداد، لتعمير ما كانت مجاعات العهدين الفاطمى والأيوبي خربت من أحيائها، وبلغ من قدم منهم، تحت كتبغا، عشرة آلاف عائلة... واتصل إقبالهم هذا على مصر حتى صاروا العنصر الغالب فى جيوشها، وظلوا كذلك إلى أن هبط الفرنسيون مصر فى القرن الثامن عشر بفضل من كان يجلبه الحكام إليها منهم لهذا الغرض» (١).

وطوال هذه العصور، فلقد كانت صراعات القوة الدامية بين هذه العناصر جميعا، كما تنتهى إلى فناء بعضها، كانت تنتهى ببعضها إلى الهرب فى أعماق الوادئ خاصة فى الصعيد والنوبة، الأمر الذى ترك أثره حتى الآن فى ملامح بعض السكان المحليين حاليا، مثال ذلك «الكشاف» الأتراك فى النوبة وجماعات «المجيار» فى الصعيد الأقصى، كذلك فمن الثابت أن بعض العناصر الوافدة أو المجلوبة كانت توطن فى الريف، خاصة فى أطراف الدلتا، كالمورالية (من المورة) فى ههيا والابراهيمية بالشرقية (٢)، والأبازة (الأبازة)، من أبخازيا والأبخازيين من القوقاز (Abkhasians) فى الشرقية، والهنادى القبيلة الليبية التى نقلها محمد على من البحيرة إلى الشرقية ليضع حدا للصراع الدامى بينها وبين قبيلة أولاد على. أيضا كان البعض الآخر، خاصة فى القرن الماضى، يقطع إقطاعيات ضخمة فى برارى الشمال لاستصلاحها، فكانت تخرج إليها من العاصمة لتستقر فيها بالتدريج، ومنها تأصلت بالفعل بعض الأسر الإقطاعية الكبيرة التى كانت معروفة هناك إلى وقت قريب.

كذلك فنحن نعرف الانتشار النسبى لظاهرة زواج البورجوازية المصرية من

(١) وحيد، ص ٧٠.

(2) A. M. Ammar, People of Sharquiya, Cairo 1944, P. 67

الأتراك في القرن الماضي وحتى أوائل هذا القرن، ولعلنا نذكر جيدا كيف كانت مثل هذه البورجوازية الإقطاعية إلى عقود خلت فقط هي «التعلم في المدارس الفرنسية والزواج من فتاة تركية» وليس هناك شك أن الأتراك كانوا من أكبر التيارات التي وفدت على مصر من منطقة غرب آسيا طوال العصور الوسطى والحديثة، وأغلب الظن أن أعدادهم التي أقامت بمصر كانت كبيرة بأي مقياس.. من هنا فإذا كان البعض يرى أن كثرة بدو مصر كانت في وقت من المغاربة وليس من عرب الجزيرة، فإن البعض الآخر يذهب إلى حد أن مصر - في حدود تأثرها بالعناصر الداخلة - قد تكون تركية أكثر منها عربية.

ودون التوقف للحكم على هذا الفرض، الذي يعوزه البرهان على أقل تقدير، فإن كل ما يمكن أن يقال هو أن الأثر الدموي للأتراك، وربما للمغاربة بدرجة أقل، على فرض تساوى العدد أو تساوى العوامل الأخرى، حرى بالطبع أن يكون أشد وضوحا من الأثر العربي، لا لشيء سوى أن العنصر العربي قريب للغاية من العنصر المصري أنثروبولوجيا، بينما أن العنصر التركي مختلف عن المصري للغاية سواء في الصفات الجلدية كلون البشرة والعين والشعر أو في الصفات العظمية كالرأس الألبى العريض.. ولهذا السبب بالدقة فإن من السهل الوقوع في خطر المبالغة في تقدير وزنه الحقيقي ومجموع أثره النهائي.

على أن الذي ينبغي أن يتوقفنا هنا هو أن التيار التركي، كالمغربي، يكاد كلاهما يرقى في النهاية إلى مرتبة مخففة من الاستعمار الاستيطاني، ويوشكان بذلك أن يخرجوا من مجرد مرتبة الغزو، دون أن يدخلوا مع ذلك في مرتبة الهجرات، أو قل إنهما في المنزلة بين المنزلتين أو إنهما تحولوا إلى مرتبة انتقالية بين الهجرات والغزوات والتسربات، إنهما أقل من الهجرة العربية وأكبر من الغزوات العادية، فإذا كان ذلك كذلك، فلعلهما بين غزوات العصر الإسلامي أن يشبها بذلك التيار الإغريقي بين غزوات العصور القديمة.

وفي النهاية، لا ننسى ما حدث لكثير من الجاليات الأجنبية المقيمة في مصر منذ العثمانية وفي ظلها حين اكتسبت الجنسية المصرية بالجملة في أوائل القرن الحالي، وهذا يصدق على الرعايا الأتراك أنفسهم كما على الشوام من سوريين ولبنانيين وفلسطينيين، وكذلك السودانيين، كما ينطبق على بعض عناصر الجاليات الأوروبية الحديثة الدخول من يونانيين وإيطاليين خاصة ومن رعايا الامبراطورية البريطانية كالمالطيين والقبارصة... إلخ فبينما عادت الأغلبية العظمى من هذه العناصر الأخيرة من حيث أتت، تجنس كثير من العناصر الأولى قانونيا ودخل بلاشك في مرحلة الذوبان والانصهار في الجسم المصري الكبير وإن لم تنقطع بعد جنورهم تماما بأوطانهم الأصلية.

وبين الحين والحين - لعلنا نضيف - نرى ترجمة بسيطة لهذه الحقيقة فى الحياة اليومية حين نطالع مثلا فى صفحة الوفیات نعيًا يشير إلى أقارب المتوفى فى مصر ولبنان وسوريا أو فلسطين، وربما كذلك فى المهجر بأمريكا أو أستراليا... إلخ، وأحيانا ما يكون النعى للزوجة اليونانية أو الايطالية التى عائلتها من أثينا أو نابولى أو ميلانو... إلخ.

الهجرات

إذا انتقلنا الى الهجرات، الهجرات الحقيقية أو الرئيسية الثلاث الهكسوس واليهود والعرب، فسنلاحظ على الفور أن ثلاثتها من الرعاة أصلا، أى أن الهجرات الحقيقية فى تاريخ مصر البشرى تقتصر على الرعاة، بينما تتفاوت الغزوات التى تعرضت لها مصر بين الرعاة والزراع بصفة عامة وبلا تحديد، وهذا ارتباط منطقي إلى حد كبير لأن الرعاة عنصر حركى جدا بالطبع Mobile واحتمالات الهجرة الكلية عنده واستبدال وطن بوطن بوظن احتمالات أقوى منها عند الزراع المستقرين الثابتة جذورهم فى الأرض، ومن الناحية الأخرى فإن الزراع هم الأقدر ماديا وعدديا على التطلع إلى الغزوات الحربية .

يلاحظ بعد هذا أن الهجرات الثلاث هى جميعا من عناصر سامية، وأنها آسيوية أتت من الشمال الشرقى ودخلت عن طريق سيناء، وأهم من ذلك أن الهجرتين الأوليين قد طردتا تماما بعد حين، وكان الاستقرار فيهما محليا أساسا، كما أن كليهما كانت هجرة سالبية من ناحية أثارها ونتائجها الجنسية وانتهت إلى مجرد جملة اعتراضية عابرة فى تاريخ مصر الأنثروبولوجى، وعلى العكس من ذلك تماما الهجرة الثالثة والأخيرة، الهجرة العربية، فهى وإن كانت أحدثها إلا أنها جاءت الوحيدة الموجبة فى نتائجها الجنسية، وتعد بذلك أول وآخر إضافة حقيقية وفعالة إلى تكوين مصر البشرى منذ وضعت قاعدة الأساس فى عصر ما قبل التاريخ وما قبل الأسرات.

الهكسوس

فأما الهكسوس فقد جاؤا فى القرن الـ ١٧ ق. م (١٦٧٥ تقريبا) - آخرون يقولون القرن الـ ١٨، ولأمر ما كانت هذه فترة بارزة من الاضطراب البشرى العام فى التاريخ القديم، فقد خرج الرعاة الآريون من وسط الاستبس الآسيوى، ربما بسبب موجة جفاف، كطوقان من المستعمرين المعمرين، وكهجرات كلية شاملة تستهدف الاستيطان النهائى الدائم فى مناطق الاستقرار الزراعى الغنية إلى الجنوب.. فاتجه الآريون إلى الهند، وعلى العراق تدفق الكاسيون، بينما انقض الهكسوس على مصر، وفى تصوير آخر أن الهكسوس إنما دفعوا من سوريا أو

من منطقة ما شرقها تحت ضغط الكاسيين في العراق والميتاني في الأناضول(١)، وعلى أية حال فلقد تعاصرت هذه الموجات الثلاث تقريبا (القرن ١٧ - ١٨ ق . م) ونجحت جميعها حريبا بفضل الخيل والعجلة أدوات الاستبس، ولكن نتائجها ومصائرهما البشرية اختلفت كثيرا فيما بينها.

ففى مصر احتل الهكسوس الدلتا وتوغلوا فى جزء كبير من الصعيد أيضا، أما إقامتهم فقد طالت إلى ١٥٠ سنة، أما قوتهم العددية فغير معروفة بالطبع، ولكنها كانت ضخمة بلا شك، ويقدرها فليندرز بيتري فى قمته بنحو مليونين أو ثلاثة، وذلك على أساس عددهم عند الخروج وهو كما يذكر ٢٤٠ ألفا (٢) غير أن الواضح أن التقدير الأول هو مجرد تخريج تخمينى صرف لا سند له علميا، أما الثانى بدوره فرقم لا ندرى مصدره أو أساسه، وفى الاثنين قدر كبير من المبالغة على الأرجح.

وليس من الممكن القطع إلى أى جنس ينتمى الهكسوس، فالآراء العلمية فيهم، كما فى كثير جدا من شعوب الشرق القديم، تختلف اختلافا جوهريا، والرأى الغالب أنهم ساميون، لكن البعض يربطهم بالآريين وهجراتهم، بينما يعدم آخرون سوريين ببساطة(٣)، وسواء كان هذا أو ذاك، فإنه لا يغير من الأمر شيئا من وجهة تكوين مصر الجنسى، إذ إن الهكسوس خرجوا من مصر كما دخلوها بلا أثر، دمويا كما هو حضاريا .. فالثابت أن الهكسوس من جانبهم، أو «العامو» كما سماهم المصريون، أقاموا فى مصر كمجتمع مكتف بذاته أنثروبولوجيا، بمعنى أنه كان يتزواج داخليا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد عاشوا فى عزلة تامة فرضها عليهم المصريون من جانبهم ولم يختلطوا بهم جنسيا، فظلوا كجزيرة بشرية مقاطعة ومحاصرة، إلى أن نجح المصريون فى هزيمتهم وطردهم نهائيا من البلاد، حيث عادوا إلى فلسطين والشام من حيث كانوا قد أتوا مباشرة، وبهذا يمكن الجزم بأنهم لم يتركوا أثرا جنسيا فى تكوين الشعب المصرى ولم يدخلوا دمائه، كما لم يتركوا بقايا أو فلولاً منهم بين السكان.

أما النظرية الغربية التى تذهب إلى أن قبائل الهوارة الحالية فى صعيد مصر هى من نسل بقايا الهكسوس، على أساس أن اسم هوارة هو تحريف لكلمة أوأريس (أفأريس) عاصمة الهكسوس فى شرق الدلتا، فتخريج فيلولوچى فج وسقيم. وزعم علمى أشد قسادا، ولستأ نعرف لهما سندا أو دليلا أو مبررا.

وفى النهاية لابد أن يسترعى انتباهنا ذلك الفارق الجسيم فى مصير الغزاة

(1) Haddon, P. 97.

(2) Petrie, "Migrations", P. 14 .

(3) Haddon, P. 101.

المهاجرين فى كل من مصر والهند - حالة العراق غير واضحة تاريخيا، فبينما لفظت مصر الهكسوس كجسم غريب دخيل احتوته وعقمته حتى طردته، كان الغزو الأرى للهند هو أساس تشكيل كيانها الأنثروبولوجى كله بعد ذلك وكما نعرفه اليوم، فقد كان هو الذى خلق الثنائية العنصرية الأساسية فى شبه القارة: الآريين ضد الدارفيديين، وكان هو الذى شطرها رأسيا إلى طبقات اجتماعية على أساس اللون والعنصر كما شقها فيما بعد أفقيا كدول منفصلة مستقلة.

بعبارة أخرى، لقد نجح رعاة الاستبس الآريون فى الهند أنثروبولوجيا حيث فشل رعاة الاستبس الهكسوس فى مصر، رغم أن النسبة العددية إلى سكان المهجر كانت على الأرجح أكبر جدا فى الأخيرة منها فى الأولى، فلماذا؟ لا شك أن بعض هذا راجع إلى الفارق بين قوة الغازى وقوة المقاومة ومدى الانحدار الحضارى بينهما، ثم الى مدى صلابة وتماسك النسيج البشرى لسكان المهجر، ولعل هذا أول دليل تاريخى، من سلسلة كاملة، على حيوية الشعب المصرى وطاقته الكامنة منذ القدم وقدرته على لفظ الأجسام الدخيلة إذا شاء وقدرته على امتصاصها إذا أراد.

(١) اليهود

وما قيل عن الهكسوس يقال، بقوة أكبر، عن اليهود أو العبريين أو الاسرائيليين الذين هم ساميون بلا جدال والذين كان المصريين يسمونهم الهاييرو Habiru أو الخاييرو Khabiru أى البدو - والكلمة تحريف. واضح لعبرى، فلقد دخل اليهود مصر فى ١٧٨٥ ق.م، أى القرن الـ ١٨ ق.م، فى فترة أخرى من الاضطراب العام فى العالم القديم، ربما أيضا بسبب موجة جفاف أخرى، بل إن البعض يربط بصورة ما بين أولئك وهؤلاء، الهكسوس واليهود، فالمقول أن الاسرائيليين دخلوا مصر أثناء فترة سيطرة الهكسوس عليها، حيث سمح لهم هؤلاء بدخولها كتابعين أو عملاء لهم، ثم خرجوا مع طرد حماتهم الهكسوس أو بعد ذلك بقليل (٢).

ولكن هذه العلاقة إن صحت على الإطلاق فهى غامضة تماما إلى حد يثير الشك، ليس فقط للفارق الجنسى إذا صحت نظرية آرية الهكسوس، ولكن أيضا للفارق الزمنى الكبير بين الجماعتين، فالتضارب الكرونولوجى تام بين الموجتين، فإذا صحت التواريخ المعطاة السابقة لكان اليهود أسبق دخولا من الهكسوس وليس العكس، وحتى إذا تعاصرا بالتقريب فى الدخول، فقد طالت إقامة اليهود إلى

(1) Coon, P. 495 ff.

(2) Haddon, P. 99.

٣ أمثال إقامة الهكسوس على الأقل، فكأنهم خرجوا بعد خروج الهكسوس بقرن، وأخيرا فإن المؤرخين يختلفون حول هذا الخروج، أكان فى الأسرة ١٨، ١٩، أم الـ ٢٠.

أيا ما كان، فقد اقتصر الوجود الإسرائيلى فى مصر على «أرض جاشان Land of Goshen» (وادي الطميلات والشرقية)، فكانت بحق «حظيرة اليهود» Jewish Pale الأولى فى التاريخ، بل إنها باعتبارها ممرا لهم أكثر منها مقرا، كانت «حارة اليهود أكثر منها «جيتو» كبيرا، وقد مكث اليهود بمصر نحو ٤٣٠ سنة فى التقدير الشائع، أما حجما، ففي التوراة، سفر الخروج، أن اليهود عند طردهم لم يكن عددهم ليزيد على ٦٠٠ ألف.

واضح، فى الختام، أن وجودهم كان هامشيا على أطراف المعمور المصرى، كما كان هامشيا فى حياة المصريين نفسها، حيث تشرنقوا على أنفسهم فى خلية متكيسة ومن ثم لم يتركوا أى أثر جنسى فى البلد (١)، لقد دخلوا مصر «لأكضاء فى أسرة واحدة، ولكن كجماعة قائمة بذاتها» كما يقول كيث.. وبعدها عادوا سكان صحراء مثلما كانت تفعل دوريا كثير من القبائل العربية، تحط حيناً على أطراف الدلتا ثم ترحل، كما يشبه كيث أيضا (٢).

الهجرة العربية

لا يمكن المبالغة فى قيمة وخطر هذه الموجة من الناحية اللغوية، فهى التى غيرت لسان مصر القديمة وعربتها كلياً ونهائياً.. لكن فى الناحية الجنسية بالذات مجالا للخلاف فى التقييم، والواقع أن موجة أو هجرة ما فى تاريخ مصر لم تتعرض للاختلاف على تقييمها جنسيا كما تعرضت الموجة العربية، فهناك دائما أحد اتجاهين.. إما الى المبالغة المفرطة فى تقدير أثرها ووزنها، وإما إلى المغالاة الشديدة فى التقليل من خطرهما ونتائجهما، والاتجاه الأول، وهذا طبيعى، يظهر غالبا فى كتابات بعض المصريين أنفسهم أو العرب، بينما يسود الثانى بداهة عند بعض كتاب الغرب والعالم الخارجى.

من جانبنا، فإن بعض من يكتب منا عنا يصورنا أحيانا كما لو كنا عربا مستوردين من الجزيرة العربية أو أن عملية إحلال وإبدال كاملة أو حتى جزئية قد حدثت بين المصريين القدماء والعرب القادمين.. وليس هذا صحيحا بالطبع والقطع، بل ليس أبعد منه عن الحقيقة سوى النظرة العكسية الغربية التى تقلص الوجود العربى الجديد فى مصر إلى مجرد قشرة رقيقة هشة على السطح لا وزن لها لاكما ولا نوعا.

(١) جمال حمدان، اليهود أثروبولوجيا، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٨ - ١١.

(2) A new theory . P. 379 .

فعلى هذا الجانب الأخير، أما أكثر ما يشكو الأنثروبولوجيون الأوروبيون مثلاً من إطلاق بعض الأفراد والجماعات فى إفريقيا الشمالية، بما فى ذلك مصر، لتسمية عربى على أنفسهم وهم أبعد ما يكونون عن ذلك ظاهرياً أو تاريخياً، وبعض أولئك الأنثروبولوجيين أقنع نفسه بأن كلمة عربى إن هى إلا ادعاء شائع يكاد يصل إلى حد العقدة النفسية - الانثولوجية بين الأفريقيين ، ولا يعدو أن يعنى متعرباً باللسان أو أن يرادف الإسلام، أى مجرد تعبير ثقافى لا جنسى، وعلى هذا الأساس يبالغ فى التحفظ فى تقييم الوزن الحقيقى للعرب، يقول شانتير مثلاً «أما عن العرب الذين كثيراً ما يطلق اسمهم بطريقة غير سليمة على المصريين، فقد نسب إليهم تأثير أكبر بكثير مما كان لهم فى الحقيقة» (١)، بينما يقول بيتري بلاحفظ «إن الفتح العربى كان تغييراً فى السادة الحكام أكثر منه تغييراً فى الجنس» (٢).

والحقيقة أن كلا الاتجاهين متطرف تعوزه الدقة، وربما الموضوعية.. أما الحقيقة العلمية، حين تفهم صحيحة، فليست فقط وسطاً بين النقيضين، ولكنها كذلك أبسط من أن تمثل مشكلة خلافية معقدة، فالذى لا شك فيه هو أن الهجرة العربية أول وآخر وأخطر هجرة استيطان موجبة فاعلة وناجحة فى تاريخ مصر، ومن ثم أهم وأخطر إضافة، ولا نقول بالضرورة تغيير أو تعديل، إلى تكوين الدم المصرى منذ عصر ما قبل الاسرات، وبالتالي فى تاريخ الشعب المصرى برمته بعد أن وضعت فرشته الأساسية، أو كما يقول بحق كيث مشيرا إلى الفتح العربى «فى فترة واحدة فقط من تاريخ مصر اللاحق كان هناك تدفق كبير من السدماء (أو الجينات) الجديدة» (٣)، لا يقلل أو يغير من هذا أنها لم تغير أو تبدل بأى قدر مذكور من تركيب المصريين ذاته، ولذا فهى دون تناقض نقطة انقطاع، مثلاً هى وبقدر ما هى، نقطة اتصال فى تاريخنا الجيسى.

أنثروبولوجية التعريب

تفسير ذلك هو التشابه الجيسى بل والقاربة الانثروبولوجية الأساسية بين طرفى العملية، فعرب الجزيرة من الساميين، بل هم قلب السامية إن لم يكونوا أصلها، وليس من شك أن الساميين والهاميين، الذين ينتمى المصريون إلى المجموعة الأخيرة منهم، هما تعديلان من عرق جنسى مشترك أو فرعان من شجرة واحدة، وأن التمايز بينهما إنما تم فى زمن ليس بالبعيد جداً، بدليل أوجه التشابه العديدة بينهما لغوياً وحضارياً، فضلاً عن الصفات الجسمية ذاتها التى تجعلهما معا أقارب للأوروبيين من جنس البحر المتوسط كما رأينا (٤)، إنهما أقارب بعيدون نوعاً.

(1) Chantre, Recherches etc., op. cit, P. 202 - 3 .

(2) "Migrations", P. 15

(3) P. 303 .

(4) Seligman, P. 98.

وإذا كان الحاميون ينقسمون إلى شرقيين وشماليين، وكان الساميون ينقسمون بدورهم إلى شماليين وجنوبيين، فإن من الواضح أن الساميين الشماليين مع الحاميين الشرقيين هم الأقرب بين المجموعتين انثروبولوجيا كما هم جغرافيا.. كذلك فإذا كان البحر الأحمر قد فصل بين الساميين والحاميين، فإن الاستثناء الوحيد كان سيناء، وبالتالي لم ينفصل ساميو الجزيرة عن حامى مصر أبداً، وفى النتيجة النهائية، فإن عرب الجزيرة ومصرى النيل يمثلون مع المجموعتين الأكثر تشابهاً وتداخلاً والأشد تقارباً وقرابة من بين كل الساميين والحاميين معاً، انهم الأقارب الأقرب على الإطلاق بين مجموعة من الأقارب البعيدين نوعاً بدرجة أو بأخرى (١).

وعند هذه المرحلة قد نستطيع أن نغامر، أو دون مغامرة بالأحرى، بأن نتفهم لماذا نجحت موجة الهجرة العربية فى مصر حيث فشلت سابقتها أو سابقتها، أمن المبالغة، أو يكون من المستكثر، أن نقول إنها مسألة «قرابة عائلية»؟ نريد أن نقول إن من الراجح جداً أن جزءاً من تقبل المصريين للعرب الوافدين يرجع إلى إحساسهم وإدراكهم بأنهم بعض أقاربهم وأصولهم وليسوا بغريباء أجنبى حقاً أو تماماً كسابقهم، إنهم من الناحية الشكلية على الأقل، أى من حيث اللون، بنو «جلدتهم» كذلك فلا شك أن حاجز اللغة، فضلاً عن الدين، ساعد على إزالة حاجز الجنس، بمعنى أن قرب اللغة العربية السامية من اللغة المصرية القديمة الحامية السامية - عد البعض ١٠ آلاف كلمة مشتركة بينهما - قد سهل التقريب بين العنصرين وشجع الامتزاج الكامل بينهما بحيث تحول التعريب إلى بوتقة للشعبيين.

ولن قد يشكك فى هذه الاعتبارات أو يقلل من أثرها، تلفت النظر إلى كيف سادت العروبة كل العالم السامى والحامى خارج الجزيرة العربية، بينما توقفت عند سفوح زاجروس الآرية وأقدام الأناضول التركية كما ارتدت عن الأندلس القوطية، كل ذلك بصرف النظر عما يصاحب تلك الاعتبارات من علاقات أو ملاسبات تضاريسية أو مناخية أو دينية.. بل وحتى فى مصر نفسها من قبل، أقام اليونان ثم الرومان بأعداد لا يستهان بها بلا شك ولحقو ٣ أو ٤ قرون كل، ومع ذلك لم تحدث «أغرة» ولا «رومنة» لغوية أو دموية، وقصارى ما نجح اليونان والرومان فى تحقيقه هو مزج الكتابة الإغريقية واللاتينية باللغة المصرية القديمة فى شكل الديموطيقية التى لم تلبث أن إختفت هى الأخرى.

وأخيراً فإن هذه القرابة الأنثروبولوجية والتقارب الاثنولوجى هو الذى يفسر

(1) Ibid.

«متناقضة» الأثر الجنسى العربى فى مصر، فرغم الأعداد الكبيرة التى انصبت من العرب فى مصر، ورغم الاختلاط البعيد المدى الذى تم مع المصريين، فإن هذا لم يغير من التركيب الأساسى لجسم السكان أو دمهم، لماذا؟ - لا لسبب سوى أن العنصر العربى من أصل قاعدى واحد مشترك مع العنصر المصرى الذى لا يختلف جسميا عن «البدوى» كما يضعها كيث (١)، فكلاهما كما رأينا أقارب جنسيا منذ ما قبل الإسلام بل وما قبل التاريخ، والصفات الجسمية الرئيسية متشابهة متقاربة خاصة الرأس الطويل ولون البشرة والشعر والعين والطول والقوام... الخ، حتى عنصر الرأس العريض السائد فى عرب الجنوب - وهى منطقة عرض رأس مؤكدة - لم يكن غريبا على مصر، حيث رأينا فى المصريين القدماء عنصرا بازغا من عرض الرأس منذ عصر الأسرات المبكر، وقد كشفت الأبحاث فى بعض المقابر العربية قرب القاهرة عن مجموعات كبيرة من جماجم متطرفة فى عرض الرأس، ولكن لها يقينا مثيلاتها بين المصريين أنفسهم.

هكذا كان الاختلاط الجنسى المصرى - العربى بمثابة زواج بين أقارب بعيدين، ولهذا قيل إنه إذا كان العرب قد عربوا مصر ثقافيا، فإن مصر قد مصرتهم جنسيا (٢)، وأيا ما كان، فإن هذا لاينفى قدرا، وقدرا كبيرا، من أثر جنسى للعرب، ولو أنه لم يغير من التجانس الأصلى للسكان، ويتضح هذا أكثر إذا قارنا بالسودان مثلا، فالأثر الجنسى البحث - الأثر الدموى - للعرب فى السودان واضح تماما رغم أن ما انصب منه فيه قد يكون أقل مما انصب فى مصر، والسبب فى ذلك أن هنا فى السودان يختلف الأساس الجنسى القاعدى اختلافا عظيما ما بين السكان الأصليين والعرب الوافدين.

مراحل الهجرة

ومن المسلم به بعد هذا أن الهجرة العربية إلى مصر سبقت الإسلام بكثير، بل ترقى إلى أقدم عصور تاريخ مصر الفرعونية على الأقل، فسجلات التاريخ الفرعونى تشير باستمرار وبانتظام إلى جماعات البدو الشرقية تطلب الإذن بالدخول إلى مصر أو تتسلل عبر سيناء من الجزيرة العربية والشام إلى صحراء مصر الشرقية وأطراف الودى والدلتا حيث تضرب بجذورها إلى الأبد، ومعنى ذلك أن «تعريب» مصر، إن جاز التعبير فى تلك المرحلة، هو سابق للإسلام، أو على أية حال فإن الاختلاط الجنسى والدموى بين المنطقتين والشعبين هو كذلك .

(1) P. 303 .

(2) Encyclopaedia of Islam, art. Egypt.

من أمثلة هذه المرحلة، قبل الميلاد، هجرة الإسماعيليين من منطقة الحجاز، ثم النبطيين من منطقة مدين، وبعد الميلاد، انتقل فرع من قضاة الحميرية بالحجاز هو قبيلة بلى الى سيناء حيث امتدت منازلها الى الفرما، وكان ذلك فى القرن الأول، فى القرنين الثانى والثالث أيضا وصلت إلى منطقة العقبة قبائل «جذام ولخم وربيعة وتغلب وبنو ضخر».

ومن المسلم به كذلك أن الموجة العربية الإسلامية، مثلما بدأت غزوا لا هجرة، بدأت بأعداد محدودة كعملية فتح عسكرى بحت وكغزوة ذكرية مطلقة أقامت كحاميات مدن حربية أساسا، وقد كانت سياسة عمر هى الحفاظ بصرامة على التقليد العسكرى للجند بعيدا عن الزراعة والأرض، بينما كان عمرو هو واضع تقليد «الارتباع» كنوع من الترانس هيومانس البشرى ينتقل به العرب كل ربيع إلى الصحراء ومراعيها حفاظا على تقاليد البدو والبدو (١) وقد ظلت هذه السياسة سارية ونافذة لمدة قرن كامل عقب الفتح، بعده فقط بدأ التحول إلى الزراعة والاستقرار بالتدريج .

غير أن عملية الوفود كانت قد تحولت إلى هجرة واسعة النطاق مختلطة النوع، فقد أخذت مجموعات ويطون من القبائل العربية تنزح إلى مصر، أولا فى موجات محدودة، ثم راح الخط البيانى يتصاعد إلى أن أصبحت موجات مدية زاحفة إلى حد بعيد، غير أن هذا الزحف المدى ارتبط ارتباطا وثيقا بالوضع العربى والقوة السياسية العربية فى المجتمع، يرتفع معها ومعها ينخفض، ولهذا نستطيع أن نقسم تاريخه وتذبذبه بحسب تقسيم عصور الحكم المتعاقبة، ولكنه على الجملة يرسم خطا هابطا باطراد وإن دون انتظام من البداية إلى النهاية.

فالعصر العربى نفسه، الذى امتد زهاء قرنين ونصف قرن، كان ييقين العصر البطولى فى تاريخ نزوح القبائل العربية وتدفعها، فلقد كان هناك ميكانيزم خاص يتكرر كالقاعدة ويحكم عملية النزوح، فكل حاكم عربى كان يستحضر معه أو يستدعى إليه أهله وعشيرته - أحيانا عدة آلاف أو بضع عشرات من الآلاف - بحسبانها عصبيته وعزوته، وكانت كل قبيلة تقطع إقطاعات من الأراضى البور أو الزراعية لاستغلالها، خاصة على أطراف الدلتا فى «الحوف الشرقى والغربى» ولكن أيضا فى قلبها أو «بطن الريف».

ولقد كان هذا كله عاملا جوهريا فى الاتجاه التدريجى نحو الاستقرار والتحول

(١) ابن عبد الحكم، فتوح مصر، القاهرة، ١٩١٤، ص ١٤١ - ١٤٣ .

من الرعى إلى الزراعة.. بل لقد اتبعت الأموية سياسة عامدة لتشجيع القبائل على الاستقرار، وهى سياسة «العطاء» أى المساعدات والمنح المالية المباشرة، على أن العباسية، على العكس، بدأت تفرض الضرائب على البدو مثلهم مثل الفلاحين، مما بدأ الصدام والصراع الخالد بين الحكومة والبدو(١).

وعلى أية حال، فهكذا كانت القبائل المختلفة تتقاطر وتتراكم تباعا، ولو أن بعضها كان ينسحب أحيانا إلى الجزيرة فى النهاية أو يترك إلى المغرب أو السودان، نتيجة لضياح نفوذها، أو للمنافسات القبلية والأسرية وصراع القوى السياسية، كالصراع بين الأمويين والعباسيين والعلويين، وبين السنة والشيعة، وبين قيس وطيء، وقد ظل هذا الميكانيزم سائدا ساريا ما ظل الحكم والسلطان للعرب، ولم يتوقف الا حين أدبيل من العرب إلى الترك فالمماليك.

أما عن القبائل التى دخلت خلال العصر العربى، فلقد كان أهمها أيام الفتح هى جذام ولخم وبللى بالإضافة إلى قريش (٢)، واللافت هنا أن أغلب هذه القبائل كانت لها تدفقاتها على مصر قبل الاسلام، كذلك فلقد كانت قريش هى السائدة فى الهجرة العربية أيام الأموية والعباسية، مثال ذلك قيس عيلان فى القرن الـ ٨ تحت الأموية وكنز ربيعة فى القرن الـ ٩ تحت العباسية (٣)، وفى العصر الأموى ككل قدم مصر ١٢ قبيلة من قريش وقيس وجهينة والأزد ولخم وحمير.

هذا وقد كانت قيس، التى استقرت فى منطقة بلبيس وهى بور وخراب، من أوائل من تحولوا إلى الزراعة، كما عادت فانتقلت من الحوف الشرقى إلى منطقة قفط لإعادة الهدوء هناك بعد غارات البجا، كذلك فإن أزد من القبائل المبكرة التى اندمجت فى حياة المدن، وبالمثل بنى جمعة (وهى بطن من كنانة) (٤).

وإذا كان العنصر العربى قد انزوى على هامش السلطة فى أواخر المرحلة العربية وضعف مد القبائل الوافدة، فقد جاءتهم الفاطمية، وهى أصلا عرب وبدو، عصرا ذهبيا جديدا، وفى هذه الفترة، التى امتدت نحو قرنين، كانت القبائل الداخلة

(1) A. H. Saleh, " Quelques remarques sur les bedouins d'Egypte au moyen age", Studia Islamica, Paris, XLVIII, 1973, P. 55.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى، القاهرة، ١٩١٤، ج ٣ ص ٣٢٩ وما بعدها .

(٣) المقرئى، البيان والإعراب عن بارض مصر من الأعراب .

(4) Saleh, op. cit.. P. 48-54.

كثيرة، والخارجة قليلة، واتسعت أملاك القبائل وزادت ثرواتها، فتحت الفاطمية، هبطت مصر قبائل من عرب الشام والمغرب إلى جانب بنى سليم وهلال وخزام .

ولقد كان للفاطمية بعد هذا سياسة خاصة تواترت كثيرا فى نقل وإعادة توطين القبائل المختلفة تأديبا لها أو مضاربة بينها، وذلك كجزء من اللعبة السياسية والأمن الاستراتيجية داخل إطار صراع الخلافات، المثل الأكبر بنو هلال وسليم، فقد استدعواهم ليسكنوا مصر أولا، ثم منها وجهوهم نحو المغرب فيما بعد، بالمثل نقلوا عدة بطون من طيء إلى مصر، من أهمها قبيلة سنابس التى هجرت من غزة إلى البحيرة غرب الدلتا، كذلك كانت كنانة فى عسقلان، فانتقلت إلى دمياط .

وعلى الجملة، فمنذ الفتح وإلى نهاية الفاطمية كان قد تراكم بمصر عدد كبير من القبائل يعدده المقرئى فى قوله «ولما قدم الغز صحبة أسد الدين شيركوه إلى مصر، كان بأرض مصر من العرب طلحة وجعفر وبلى وجهينة ولخم وجذام وشيبان وعذره وطيء وسنابس وحنيفة ومخزوم، وفى جرائد الدولة الفاطمية منهم ألف» (١) .

ولعل من الممكن بعد هذا اعتبار الأيوبية مرحلة انتقال فى وضع القبائل العربية بمصر، وذلك ما بين العصر الذهبى السابق وعصر الحضيض اللاحق أيام المماليك، فلقد عامل صلاح الدين البدو العرب بحزم وقوة بقصد تحييدهم فى صراعه ضد الصليبيين، ذلك أن بعض القبائل تعاونت مع الصليبيين وساعدتهم بالأخبار وأمدتهم بالغلل، ولهذه الأسباب السياسية والاستراتيجية كثر صلاح الدين تكتيك نقل وإبعاد بعض القبائل العربية من جنوب فلسطين وسيناء إلى داخل مصر.

فأولا نقل ثعلبة من منطقة الخروبة بجنوب فلسطين، وجرم من غزة والداروم (دير البلح حاليا) وكلتاها من طيء، إلى الشرقية حيث كان بعض جذام، وهذه الأخيرة كانت لها إقطاعات فى هريبط وتل بسطه ونوب وأم رمادة، إلا أنها أيضا كانت تتبع من حبوبها للصليبيين، فصادر أراضيها ومحاصيلها، ثم نقلها أخيرا إلى البحيرة (٢).

على أن نقطة التحول الحقيقية فى وضع وحال القبائل العربية كانت بلا ريب هى بداية العصر المملوكى فى منتصف القرن الـ ١٣ الميلادى، فمنذ البداية رفض العرب حكم المماليك باعتبارهم عبيدا لا أحرارا، واعتبروا أنفسهم أصحاب مصر

(١) البيان والاعراب، ص ٢٢- ٢٤ .

(2) A . H . Saleh , "Saladin et les bedouins d'Egypte" , Atti della accademia nazionale dei lincei, Roma, 1979, P. 2-5.

الحقيقيين وأولى بالحكم، بينما نظر المماليك إليهم بدورهم باعتبارهم أجانِب وجسما غريبا عن مصر مثلهم لا أكثر (١).

لهذا كانت العلاقة بين العرب والمماليك هي العداء المطلق، ولم تنقطع «تجريدات» المماليك ضدهم قرونا، وتعددت المعارك الدامية والإبادية بينهما، وكانت أبرزها في دهرِوط وسخا حيث انتصر المماليك وقتل الكثير من البدو العرب أو هربوا إلى الصحراء، فمثلا يذكر ابن إياس أن نصف العربان في الصعيد قتلوا (٢)، بينما يسجل المقرئى أنه في القرن الـ ٨ الهجرى (١٥ الميلادى) لم يعد هناك بدوى واحد في الصعيد كله (٣)، أما في الدلتا فقد تشتتت سنبس مثلا بعد معركة سخا واختفت في ثنايا الغربية.

وهكذا منذ بداية عصر المماليك انكسرت شوكة العرب وانحطت هيبتهم كما قلت أعدادهم إلى أدنى حد، ذلك أنه بعد أن انقلب الوضع السياسى للعرب تماما، انحصرت الاختيارات أمامهم في ثلاثة: فبعضهم ترك مصر نهائيا إلى الجزيرة العربية أو السودان أو المغرب.. والبعض الآخر انسحب من وادى النيل إلى أعماق الصحراء بعيدا عن المماليك، والبعض الأخير تحول إلى الزراعة واستقر نهائيا، أو كما يلخص عبد الحميد صالح الموقف ببراعة في بحوثه الرائدة: كان الخيار في النهاية «أما ان يظلوا بدوا فيرحلوا، وإما أن يصبحوا مستقرين فيبقوا» أى «إما بين بدواة مضطهدة أو استقرار مقبول» (٤).

مع من بقى من القبائل، اتبع المماليك أيضا تكتيك النقل والإبعاد للأسباب السياسية، ففي القرن الـ ١٥ الميلادى طرد السلطان قبيلة زنارة المشاغبة، وهى بطن من لواتة البربرية، طردها من البحيرة وأتى محلها بقبيلة لبيد من برقة، وهى بطن من بنى سليم، ومن ناحية أخرى، فكننتيجة للحروب الداخلية بين قبائل البحيرة والغربية، فرت بعض قبائل البحيرة إلى برقة.

ولكن أهم من هذا كله نقل قبيلة الهوارة البربر من البحيرة إلى الصعيد فى جرجا وأخميم، وكانت المنطقة الأخيرة خرابا وبورا بعد أن فرغت مذابح المماليك ضد العربان، فكان للهوارة فضل إعادة تعميرها وإدخال زراعة وعصر القصب

(١) المقرئى ، البيان والامراب، ص ٩

(٢) بدائع الزهور ، ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٣) السلوك، ج ٣ ، ص ٩١١ .

(4) Saleh, " Quelques remarques.. etc", , P. 48 , 65.

بها.. ولفترة طويلة أصبحت الصدارة والسيطرة بين قبائل البدو فى الصعيد لهوارة دون سواها (١).

خريطة التوزيع

ختاما، ومن خلال هذه الذبذبات التاريخية الحادة والعنيفة أحيانا والانتقالات الجغرافية الواسعة المدى أحيانا أخرى، مضى توطن تلك القبائل العربية البدوية المتجولة يأخذ توزيعه النهائى بالتدرج، ربما واضعا كذلك الخطوط العريضة لتشكيله الحالى، وكلوحة عامة على التتابع أو التعاصر، يمكن أن نرسم هذه الخريطة التخطيطية لتوزيع أهم القبائل عبر العصور الوسطى وحتى العصور الحديثة، بادئين بالدلتا ثم مثنين بالصعيد.

فى أقصى تخوم شرق الدلتا فى الجفار والفрма، كانت بلى وبياضة وبنى صدر والأهاريسة، وفى سواحل تنيس والمنزلة حتى دمياط، نجد عذرة وكثانة وخزيمة وبنى عدى ثم مدالج.. أما فى شرق الدلتا أو الحوف الشرقى، فهناك فى الشرقية جذام ومن بطونها سعود جذام وبنى سعد، كما نجد بنى وائل (من ربيعة) ويطونا من جهينة، ثم ثعلبة وجرم من طيىء، بالإضافة إلى فروع من كنانة وعذرة.. وفى القليوبية نجد بنى سليم مع بطون من بنى وائل.. أما فى الشمال فى الدقهلية والمرتاحية فليس ثمة سوى بنى بقر والحمارنة، بالمثل تقل القبائل فى وسط الدلتا أو بطن الريف، فنجد بعض اللواتة والمزاتة البربر ثم فزارة العربية فى المنوفية، ثم سنسب وبنى عمر فى الشمال بالغربية.

ثم تعود القبائل فتتكاثر فى غرب الدلتا أو الحوف الغربى حيث «عربان البحيرة» الذين لا ينفك ذكرهم يتواتر فى معاجم التاريخ، كما يبرز فيها العنصر البربرى إلى جانب العربى على قدم المساواة تقريبا، فثمة من القبائل العربية بنى عباد وبنى جفاجة وبنى سليم، ثم فايد ولبيد وسنسب، ومن البربر هناك لواتة وزنارة ومزاتة ثم أساسا الهوارة.

ومن الواضح عموما أن توزيع القبائل يرتبط بأطراف وجانبى الدلتا شرقا وغربا فى الحوفين ويقل فى قلبها بطن الريف، كما يرتبط فى المحل الثانى بأراضى البحيرات والمستنقعات فى الشمال حيث تكثر مراعى البرارى، وواضح كذلك أن

(1) A . H . Saleh, "Les relations entre les Mamluks et les bedouins d'Egypte", Annali dell' istituto orientale di Napoli", vol. 40 , 1980, P. 380-4.

الجانـب الشرقي من الدلتا حكر تقريبا على القبائل العربية، بينما يجتمع العنصران العربي والمغربي بشدة على الجانب الغربي، ولنا أن نضيف أخيرا أن شرق الدلتا بخاصة يغص اليوم بأسماء الأماكن المستمدة من توطن تلك القبائل، فعلى سبيل المثال لا الحصر، استمدت دار البقر وبحر البقر أسماءها من بنى بقر، وقرية السعديين اسمها من بنى سعد (سعود جذام)... الخ.

إذ ننتقل إلى الصعيد، نجد حيا من عرب العزالة فى الجزيرة، ثم جماعات من اللواتى فى كل من الجزيرة والبهنسا، وفى كليهما أيضا نجد قبيلة محارب (وهى بطن من بنى سليم) ثم نجد بنى عدى (من لخم) فى إطفيح، وفى الفيوم استقر بعض بنى سليم وبنى كلاب، ويمتد بنى سليم أيضا إلى المنيا مع الهوارة والعامرية، وفى العثمانية تركزت قرىش(١).

ومن أسىوط عبر منفوط حتى إخميم تمتد جهينة، تشاركها فى الأولى ربيعة، وفى الثانية بنى كلب، وفى الثالثة بلى وبنى قره وبنى عامر، والواقع أن جهينة وكذلك الهوارة، اقامت كنتاجهما من أسىوط حتى قوص، ثم بالتدريج تركزت جهينة فى وسط الصحراء الشرقية أساسا، والهوارة فى قنا أساسا.

أما إلى الجنوب من ثنية قنا فقد أقام بنى عقبة فى إسنا، وبنى جميلة فى أصفون، ثم من قوص حتى السودان استقرت قبائل العليقات والجعافرة والكنوز (بنى كنز)، بالإضافة إلى بنى هلال وسليم فى أسوان، وأخيرا، وعلى جانبى الوادى، انتشرت الجوازى والغوايا وأولاد على من أسىوط حتى السلوم، فى حين ترامت قبائل الحويطات والسناوى والنبعات من أسىوط حتى العريش(٢).

وكنظرة عامة سيلاحظ أن معظم قبائل شرق الدلتا والنيل هى من قحطان، أما معظم تلك التى غربه فمن عدنان والبربر، وكما فى الدلتا، وربما أكثر، تعيش أسماء كثير جدا من هذه القبائل والبطون فى أسماء الأماكن الحالية بصورة تتجاوز الحصر، بل التمثيل... ولقد سبق أن عرضنا لمحة أو قائمة منها فى دراستنا للسكن والمسكن الريفي، كما سنزيدها تفصيلا فى أواخر هذا الفصل وللقرىء المعنى أن يرجع إلى تلك الفقرات وجداولها.

تقييم عام

من المستحيل بالطبع أن نقدر العدد المطلق أو النسبى للعنصر العربى الوافد

(1) A.H. Saleh, "Les Migrations bedouines en Egypte au Moyen Age", Annali dell' istituto orientale di Napoli, vol. 41 1981, P. 18-32.

(٢) أحمد لطفي السيد، القبائل العربية فى مصر .

عبر عدة قرون، ولكنه بلا ريب لم يكن هينا أو بسيطا (١)، رغم محاولات التقليل العامة من جانب البعض، فمثلا يقدر فليندرز بيتري حجم الموجة العربية في مصر في مجملها طوال تاريخها من ذكور وإناث بنحو ١٥٠ ألفا (٢) وهذا التقدير الجزافي أو الخرافي، الذي يسرف في التقليل من قوة الموجة بقدر ما بالغ في تقدير قوة سابقتها، مرفوض بالتأكيد ولا عبرة به شكلا أو موضوعا، ولعل الأقرب إلى الصواب تقدير مري بنصف المليون (٣).

هذا عن جانب الكم، أما عن الاستقرار، ففي البدء ظل الطابع العسكري سائدا، فالعرب إما مقاتلون للجهاد لا فلاحون للزراعة وإما بدو للرعى في الصحراء، ثم حل دور من شبه استقرار على أطراف الصحراء وحواف المدن، خاصة الحوف الشرقي أى شرق الدلتا، وكشبه معسكرات في المدن، ثم لم تلبث أن إستقرت في بطن الريف أى داخل الأراضى الزراعية وقلب الدلتا كما انتشرت في المدن، لاسيما منذ انتهى العصر العربى وبدأ العصر التركى وحل الجند الأتراك محل الجند العرب، وكنموذج لهذا الشريط التطورى، فبينما كانت قيس في منطقة بلييس أول من مارس الزراعة بعد الفتح، تأخر العهد بقبائل الحوف الشرقي بممارسة الزراعة إلى ما بعد عصر المماليك رغم قدمهم هناك، على حين كان العييدة في جنوب الحوف هم آخر من تحول إلى الاستقرار والزراعة.

وقد ظلت القبائل العربية البدوية طويلا تمارس لونا خاصا من الانتخاب الجنسي فى الزواج، فكانوا يتزوجون إناث الفلاحين ولا يزوجونهم إناثهم، غير أن هذا التقليد بدأ يتراخى من قديم نسيبا حتى انتهى أخيرا، كما أنه لم يعق عملية الانصهار، وساعد على هذا تحول المصريين بتزايد مطرد إلى الإسلام، وهكذا تم الاختلاط، لا فى بؤرات المدن وحدها كما فى حالة اليونان والرومان من قبل، وإنما كذلك فى تضاعيف الريف، ولهذا كتب للتعريب أن يكون تحولا خالدا لا ظاهرة عابرة كالهليلينية.

غير أن الأمر لو كان قد اقتصر على موجة الفتح الإسلامى لما كان للعبوة والتعريب هذا الشأن الذى بلغته فى مصر، ولكن موجة مدية جديدة عارمة حقا

(1) S . Lane - Poole , A history of Egypt in Middle Ages , Lond . 1901 P . 28 - 37 .

(2) « Migrations » , P . 15 .

(3) G . W . Murray . J.A.R.I 1937 . vol , 57 , P . 39 : Sons of Ishmael , Lond . , 1935.

دفعت بالعملية إلى مرحلة ومستوى جديدين تماما، لا تقل إن لم تزد في أثرها الجنسي عن موجة الفتح الإسلامى نفسه، بحيث يمكن أن نفترض أو نتصور لمنحنى عملية تعريب مصر قمتين بارزتين لا قمة واحدة، أو خطا متعرجا لا خطا واحدا صاعدا كان أو هابطا، تلك هى موجة بنى هلال وسليم فى القرن الـ ١١ أيام الفاطمية.

فقد استقرت هذه القبائل الضخمة أولا فى الصعيد، ثم لأسباب التوازنات والتنافسات السياسية دفعت بها السلطة الحاكمة ووجهتها كلية من الصعيد إلى المغرب تخلصا من أخطارها ومناوأة لأعدائها، «فمد كل رجل بجمل» كما ينقل سليجمان، «ومنح قطعة ذهبية، والشرط الوحيد هو أن عليه أن يستقر فى المغرب» - من هنا «التغريب» الهلالية، وإذا كان ذلك قد وضع الأساس الحقيقى لتعريب المغرب، إلا أن موجة راجعة من الهلالية قد عادت إلى وادى النيل حيث عادت سيرتها الأولى، فكان لها دور كبير للغاية فى عملية التعريب به، ولو أن هذا كان ألصق خاصة بالسودان منه بصعيد مصر(١).

ولقد ظل النفوذ العربى فى مصر مستمرا نحو ٧ قرون بعد الفتح، أى حتى القرن الـ ١٤ تقريبا، حين بدأ العصر التركى، وهنا بدأ المد العربى الصاعد فى الهبوط، أو قل دخل مرحلة الاستقرار، مثلما دخلت عملية الاستقرار فى الأرض والانصهار فى المصريين دوزا جادا، وبدأ التعريب يتحول على العكس إلى تمصير، أى انقلبت كفتا الميزان، وكما يقرر المقريزى فى إشارة موحية «إعلم أن العرب الذين شهدوا فتح مصر قد أبادهم الدهر وجهلت أحوال أكثر أعقابهم» وعلى هذا يمكن تقسيم تاريخ التعريب إلى أربع مراحل، كل منها طوله بضعة قرون وتفصل بينها انخفاضات ثانوية: الأولى ما قبل الإسلام، الثانية الفتح الإسلامى، الثالثة موجة بنى هلال وسليم، الرابعة مرحلة التوازن والاستقرار.

وإذا أردنا ، فى النهاية الصافية، تقييما شاملا لدور الموجة العربية ووزنها فى تكوين مصر البشرى، فلنا أن نقول إنه إذا كان العرب قد عربوا مصر ثقافيا، فإن مصر قد مصرتهم جنسيا، وأن التعريب (تعريب المصريين) تحول فى النهاية إلى تمصير (تمصير العرب)، أو كما يعبر شانتير «يمكن القول بأن العرب هم الذين اختلطوا بالمصريين أكثر من المصريين بالعرب»(٢)، وصحيح كما يقرر فون كريمر

(1) Seligman, Races of Africa, P. 230-1, A.H. Saleh, "Le role des bedouins d'Egypte a l'epoque fatimide", Rivista degli studi orientali, Roma, vol. LIV, 1980, P. 52-6.

(2) Recherches, P. 302-3.

A.Von Kremer «إنه لخطأ أن نسمى المصريين عرباً» ولكن الموجة العربية تقف في الحقيقة وحدها من حيث ثقلها ووقعها، وهى نقطة تحول هامة فى أنثروبولوجية مصر الطبيعية وإن يكن بدرجة أقل كثيراً منها فى أنثروبولوجيتها الحضارية، وعلى هذا الأساس وحده ينبغى أن ينظر إليها.

ولعل من المفيد بعد هذا أن نذكر اختلاف السرعة بين الفتح والتحول إلى الإسلام والتعريب، فإذا كان الفتح قد تم فى ضربة واحدة، فقد تطلب التحول الدينى نحواً من قرنين إلى ثلاثة أو أربعة، والمقدر أنه اكتمل على عصر المماليك، أما اللغة فكانت أثقل خطوة وتأخرت عنه (١)، ولعلها لم تسد تماماً ونهائياً إلا حوالى القرن الـ ١٤، أى فى الوقت نفسه الذى اكتمل فيه اتجاه العرب من جانبهم إلى الاستقرار النهائى والتوطن والانصهار، فكان الطرفان التقيا فى نقطة واحدة وكأنما على ميعاد، هذا وكما فى بقية المشرق العربى، وبالعكس ما نجد فى المغرب العربى، سيلاحظ أن عملية التعريب فى مصر جاءت أقوى من صبغها بالإسلام، فبينما نجد الإسلام كاملاً فى المغرب والأقلية لغوية (البربر)، نجد العربية كاملة تماماً فى مصر بينما الأقلية دينية (الأقباط)، وبهذا يمكن أن نلخص الموقف كله فى مصر فى أنه كان عملية تغيير لسان أولاً، وقلب ثانياً، ثم كان عملية تغيير جلد فى المرتبة الثالثة، بينما لم يكن تغيير دم إلا فى المرتبة الرابعة.

والواقع أننا ينبغى أن ننظر إلى الموجة العربية كشىء نادر خارق بطريقة ما، فمصر الفرعونية التى سيطرت على مناطق كثيرة من الشرق الأوسط وصدرت حضارتها المادية إليها، لم تستطع أن تمتد لغتها خارج حدودها، فى حين أن العرب الذين جاءت سيطرتهم الحربية فجأة، ولم يكن لهم حضارة مادية خارج الدين واللغة، استطاعوا أن يفرضوا لغتهم حيثما ذهبوا، وربما يذكرنا هذا الوضع بالفارق بين اليونان والرومان، فقد كان للأولين حضارة مادية كاملة، وكان لهم امبراطورية هيلينية، ولكن رغم بعض «الأغربة» اللغوية المؤقتة لم تستطع اللغة اليونانية أن تعيش نهائياً خارج اليونان، فى حين أن الرومان الذين بدأوا كقوة عسكرية فقط بلا حضارة ثم استعاروا حضارة الاغريق وبنوا عليها، استطاعوا أن يعمموا اللغة اللاتينية فى كل امبراطوريتهم.

وإذا كان يقال إن روما وإن استعمرت اليونان حربياً فقد استعمرتها اليونان حضارياً، فكذلك إذا كانت العرب قد عربت مصر لغوياً ودينياً فقد مصرتهم مصر

(1) Philip K. Hitti, The Arabs, 1948, P. 106.

حضاريا وماديا.. أما الفارق بعد هذا بين دور العرب والرومان، بين التعريب و«الرومنة»، فهو أنه بينما تشعبت اللاتينية إلى لغات محلية منفصلة، ظلت اللغة العربية شيئا واحدا بين كل العرب بفضل قوة جاذبة مركزية، بفضل «جيروسكوب» لغوى خالد هو القرآن.

شخصية مصر الجنسية

من واقع هذا التاريخ الجنسى الموجز، تبرز لنا عدة قواعد عامة أو هامة فى تكوين مصر الجنسى، هى بمثابة الأبعاد التى تحدد شخصيتها الانثروبولوجية، وتعد دليل الرجل المصرى إلى أصله ونوعه وجسمه ورسومه، أو قل ترسم صورته الذاتية فى المرأة، ونستطيع أن نجمل ثم نحلل هذه المبادئ تحت خمسة بنود هى على الترتيب المنطقى: التكوين الجنسى الأساسى، المؤثرات الثانوية، النمط الجغرافى للموجات البشرية، ميكانيزم التجانس، ثم أخيرا القلب الجغرافى والقلب الجنسى.

التكوين الجنسى الأساسى

تكوين أساسى قديم سابق للتاريخ

استمدت مصر الفرشة الأساسية القاعدية الدائمة والباقية فى تعميمها من الجنوب، من الحاميين، من افريقيا.. وإذا كان يقال عادة أن تاريخ افريقيا إنما هو أساسا تاريخ الحاميين (١)، فإن هذه المقولة لا تصدق كما تصدق على مصر، وبحكم تعميمها الأساسى هذا، فإن التكوين الجوهرى للشعب المصرى تم قبل الفراعنة.. ففى عصر ما قبل الاسرات كان العنصر الجوهر فى جسم الشعب قد نشأ وتبلور واتخذ قلبه وشكله الذى استمر بعد ذلك دون تعديل جذرى إلا من إضافات وتغييرات ثانوية، أى أن الشعب المصرى التاريخى أصله يرجع إلى ما قبل التاريخ، وبحكم تعميمها الأساسى هذا أيضا، فإن مصر القديمة بدأت وهى تبدى قدرا نادرا من التجانس الجنسى، إذ لا دليل على أن مصرى ما قبل أو قبيل الاسرات كانوا مخطئين أو مختلطين بدرجة مذكورة أو غير عادية.

فترات تكوينية ثلاث

هناك بعد هذا ثلاث فترات أساسية وحاسمة فى تكوين مصر الجنسى والثقافى تبرز تماما كالقمم فوق كل تاريخها الطويل المعقد بكل مؤثراته الثانوية الجانبية والهامشية، تلك الفترات هى مرحلة ما قبل الاسرات، ثم الفتحة العربى فى القرن

(1) Seligman, Races of Africa, P. 96.

الـ ٧، ثم موجة بنى هلال وسليم فى القرن الـ ١١، فالأولى هى التى وضعت أساس تكوين مصر الجنسى ذاته، والثانية هى التى عربت مصر، والثالثة هى التى أكدت هذا التعريب بصفة حاسمة وقاطعة، ولقد يفضل البعض أن يدمج المرحلتين الأخيرتين فى مرحلة واحدة ذات قمتين ثانويتين، وفى هذه الحال تكون الفترتان الحاسمتان فى تكوين مصر كشعب هما الفترة ما قبل الفرعونية والفترة العربية عموماً.

وعلى هذا الأساس، فإذا كانت مصر قد استمدت الفرشة الأساسية فى تعميرها من الجنوب، من الحاميين، من أفريقيا، فقد استمدت تعريبها الحاسم من الشمال، من الساميين، من آسيا، الجنس، يعنى، من الجنوب، والثقافة من الشمال، ومثلما كان تاريخ أفريقيا كما رأينا هو تاريخ الحاميين، فإن تاريخ غرب آسيا هو أساسا تاريخ الساميين، ولكن مصر تتميز بأن فيها اجتمع بصورة متوازنة جناحا العائلة اللغوية الكبيرة الواحدة الحامية - السامية.

ويرجع هذا، ضمن ما يرجع إليه، إلى أن الساميين كانوا أكثر حركية وإيجابية من الحاميين، تماما بمثل ما كان هؤلاء الآخرون أكثر نشاطا وفاعلية بالنسبة إلى الزنوج جنوبا، فالساميون قد تحركوا وهاجروا من الشمال إلى الجنوب أو من الشرق إلى الغرب، وضغطوا وأثروا بالتالى على الحاميين جنوبا أو غربا. وهذا نفس ما فعله الحاميون من الشمال والشرق على أفريقيا الزنجية جنوبا وغربا حيث كانوا هم العنصر الحركى الموجب، متوالية تنازلية من التأثير والفاعلية من الشمال إلى الجنوب وعكس عقارب الساعة على ما يبدو.

ولقد لوحظت فى كل التاريخ البشرى عامة قاعدة متواترة كأنها القانون، مؤداها أن الحضارة دائما من الجنوب، والهجرات من الشمال (١)، أو إذا أردنا الدقة: الحضارة والثقافة والأديان من الجنوب والشرق، والهجرات والغزوات والحروب من الشمال والشرق، غير أن هذه المقولة مستمدة على الأخص من تجربة أوروبا، وهى صادقة عليها إلى حد بعيد.. أما فى مصر فمن الصحيح أن الهجرات من الشمال، لكن الحضارة لم تأت من الجنوب لسبب بسيط، وهو أن الحضارة نفسها ما نشأت إلا فى مصر وعلى يد المصريين بعد أن أتوا من الجنوب وليس قبل ذلك.

المؤثرات الثانوية

الحوض البشرى التاريخى

من حيث المؤثرات الثانوية، يمكن اعتبار المنطقة الممتدة من جبال القوقاز شرقا

(1) Ripley, P. 135.

حتى جبال أطلس غربا والتي تمس أطرافها أشباه الجزر الأوروبية الثلاث شمالا وهوامش السودان جنوبا ، يمكن اعتبارها بمثابة « الحوض البشرى التاريخى » لمصر، فأغلب الموجات والمؤثرات الثانوية التى انصبت فيها بعد أن تحدد تعميمها الأصيلى والقاعدى لا تخرج كثيرا عن هذا النطاق، وليس معنى هذا أن ذلك الحوض يدخل فى تكوين مصر الأساسى بحال، وإنما هو يحدد المجال الجغرافى للمؤثرات الثانوية جدا، سواء هجرات أو غزوات، والتى أضيفت إلى هذا التكوين فيما بعد.

والملاحظ أن الحوض كله، ابتداء من خط الألب - الهملايا الجبلى فى الشمال حتى خط الصحراء - السفانا فى الجنوب، يكاد يكون منطقة طرد بشرى مزمى وهجرة خارجة بطبيعته، فالمنطقة تبدأ شرقا وغربا بجبال طاردة تنتظم بينها كل حوض البحر المتوسط بأشبه جزره الفقيرة، ثم تتطوى فى داخلها على مناطق طرد أخرى وأشد فقرا هى الصحراوات الشاسعة التى تحف بمصر، والحوض كله إلى هذا ينحدر تضاريسيا من الجهات الأصلية الأربع أى وسطه حيث مصر، وهنا فى قلب المنطقة لا تكاد توجد منطقة جذب حقيقى سوى مصر وإلى حد آخر العراق، فلا عجب إذن فى تدفق الجماعات البشرية الطامعة نحو هذا القلب وانصباب العناصر المتباينة على مصر بصفة خاصة.

على أن الملاحظة الأساسية بلا شك هى أن معظم منطقة هذا الحوض تتبع الجنس الرئيسى الذى تنتمى إليه مصر وهو جنس البحر المتوسط القوقازى، والواقع أن هناك مبدأ أو قاعدة عامة فى توزيعات السلالات كثيرا ما نففلها فى الجغرافيا الجنسية ولكنها ذات مغزى هام، فمن طبيعة الأقاليم الجنسية ومن قوانين توزيعاتها الأولية أن المناطق المتجاورة - إلا حيث توجد حواجز وفواصل طبيعية فجائية وعاتية كالهيماليا - مثلا - تتقارب فيها السلالات والأنواع الإثنية بحيث تؤدي كل منطقة تلقائيا إلى ما جاورها فى انتقال تدريجى شديد، وبحيث لا يظهر الاختلاف الجنسى ويشتد إلا حين يزداد البعد الجغرافى ويشتد، من هنا فإن كل منطقة جغرافية واسعة نوعا هى بالضرورة متقاربة، ولا نقول أقارب أو أشباه أقارب، جنسيا، وهذا يصدق على الحوض البشرى التاريخى لمصر، على الأقل فى قلبه، وهو أخيرا ما يفسر ضعف أثر المؤثرات الثانوية التى أتت منه وقلة تغييرها للأساس القاعدى الجنسى لمصر.

أنثروبولوجية الأسماء

هذا، وفى الإطار الاقليمى لهذا الحوض التاريخى، يمكننا أن نطالع نتائج

علاقاته ومؤثراته كما هي موجودة الآن بين السكان فى أسماء الأشخاص، أو بالأصح أسماء العائلات، فكثير من أسماء المصريين اليوم تنتهى بأسماء مشتقة من أصول جغرافية واضحة، واضح بعد ذلك أنها أسماء أماكن غير مصرية، وتدل بذلك على أصل خارجى وافد ثم هجرة فاستقرار فتمصر فانصهار، وبطبيعة الحال فليس كل اسم شخصى يحمل جذرا جغرافيا يعد بالضرورة مباشرا جغرافيا أو ذا دلالة على الأصل الوافد («حجازى» بنوع خاص مثلا) ولكن الأغلبية هى كذلك.

وأغلب الظن بعد هذا أنه إذا أُتيح للباحث أن يستقصى مثل هذه الحالات على الطبيعة لوجد انعكاس هذه الأصول الجغرافية والإثنية على ملامح أصحابها وصفاتهم الجسمية الحالية إلى حد أو آخر، مع عدم إغفال أثر الاختلاط والانصهار عبر الأجيال أو القرون بالطبع.

والحق أن أسماء الأشخاص قد تكون أحيانا بالنسبة إلى الأنثروبولوجيا أو الأنثروبوجغرافيا كأسماء الأماكن بالنسبة إلى الجغرافيا أو الجغرافيا الطبيعية، فالواقع أن مثل هذه الأسماء الشخصية، التى هى فى الحقيقة أسماء أماكن بطريقة أخرى، يمكن أن ترسم لنا خريطة جغرافية تكاد تكرر الحوض البشرى التاريخى لمصر كما حددناه، وكما هو المتوقع، فإن أغلب هذه الأسماء هى من مصادر وأقاليم عربية وتشير إلى تدفق وانصهار العرب فى المصريين، ولكن البعض منها يقع فى الحلقة الخارجية من الحوض التاريخى وخارج الوطن العربى، لاسيما المجال التركى، غير أنها ليست أقل دلالة ومغزى، وكل ما علينا أن نفعل لنحقق هذه الظاهرة هو أن نتتبع نماذجها فى اتجاه مطرد بانتظام.

فإذا بدأنا من المغرب مثلا، فسنجد من الأسماء الشائعة أو المعروفة بين العائلات المصرية المعاصرة مايلى: الشنقيطى (شنقيط هى الاسم العربى الوسيط لموريتانيا الحالية) ، المغربى ، الوليلى (وليلة بالمغرب)، اللواتى (قبيلة لواتة)، الجزايرلى، التونسى أو التوانسى أو الطوانسى، التاجورى (تاجورة بطرابلس ليبيا) الطرابلسى (ليبيا ولبنان معا)، الترهونى (طرابلس ليبيا)، والأمثلة من الجنوب أقل ربما، منها: الحلقاوى (حلفا)، السنارى (سنار)، حبشى، السودانى، برنو أو برناوى (البورنو، تشاد).

حتى إذا عبرنا إلى المشرق، تكاثرت الأسماء ذات الأصول الإقليمية حتى تتكاثر بالنسبة للشام بالذات، فثمة من الأولى مثلا: حجازى، النجدى، المدنى، مكوى ومكى، التهامى (تهامة)، اليمنى أو اليمانى، عراقى أو العراقى، البغدادى أو البغدادلى، الموصلى، النقشبندى، الكردى، التركيتى.. ومن الثانية هناك :

الشامي، غزاوى أو غزى، العسقلانى أو عزقلانى، النابلسى، القدسى، الطبرانى، عكاوى، صيدناوى (صيدا) حاصبانى، حموى (حماه) حمصى، الحلبي، البابى (الباب قرب حلب)، لادقانى (اللاذقية).

أما خارج الوطن العربى شرقا، فلإيران تأثير واضح فى أسماء مثل: تبريزى، نمازى، كازرونى، الشيرازى، أصفهانى، تفتازانى (تفتازان) الجيلانى (جيلان مقاطعة جنوب بحر قزوين)، رشتى (رشت على ساحل قزوين الجنوبى) الداغستانى (داغستان بالقوقاز غرب بحر قزوين) الكورانى (نهر الكور بالقوقاز)، الكرجاتى (الكرج، جورجيا)، الكابلى (كابل، أفغانستان) ذلك ودون أن نذكر هندى أو هنداوى بعد ذلك أو أبعد من ذلك.

غير أن أكبر إضافة من خارج العالم العربى هى بلاشك الإضافة التركية، سواء من الأناضول نفسها أو من جبهة الالتحام بينها وبين الشام والقوقاز أو غرب آسيا عموما أو من البلقان والعالم الإيجى، وجميعها عادة ما يحمل بصمات الطابع التركى فى لام النسبة أو المقطع - لى كاسم صفة، ها هنا نجد من الأولى، بالطبع، تركى، ثم العنتبلى أو عنتبوى (عينتاب)، المرعشلى (مرعش)، المردنلى أو الماردينى (ماردين)، أورفلى (أورفا، الرها قديما)، الخربوطلى (خربوط)، البابلى (الباب، حلب)، موشلى (موش)، الملاطيلى (ملاطية)، وانلى (بحيرة وان)، الشيشينى (شعب الشيشن Chechen المجاور للشراكسة)، أباطة (ابخازيا)، الشوباشى (شعب الشوفاش Chuvach على الفولجا).

أما من الأناضول والبلقان فلدينا الكثير: الدرمللى (مدينة دراما بمقدونيا)، السلانكلى (سلانيك)، الجريدلى أو الجريتلى أو الكريتلى (كريت)، الاسلامبولى (اسلامبول، اسطنبول)، المناسترلى (موناستر فى البلقان)، الازميرلى (أزمير)، البورصلى (بورصة)، القبرصلى (قبرص)، البوسنلى (البوسنة)، الكولى (من كافالا وهى قوله)، المورالى (من الموره).

النمط الجغرافى للموجات البشرية

إعصار بشرى عكس عقارب الساعة

فى مجموع تاريخها الجنسى تعميرا وإضافات، تبدو مصر أشبه بإعصار بشرى تنصب فيه أسهم الموجات ليس فقط من الخارج إلى الداخل، ولكنها كما فى الأعاصير المناخية فى نصف الكرة الشمالى تدخل باتجاه عكس عقارب الساعة، فأولا ومن الجنوب الشرقى أتت موجة التعمير الحامية الأساسية، ثم إلى الشرق

منها جاءت الموجة العربية الإسلامية من قلب الجزيرة العربية، ومن قبل فى التاريخ القديم تلاحقت هجرات الهكسوس والعبرانيين من الشمال الشرقى، ومن بعد ومن نفس الاتجاه جاءت غارات الفرس، وفى تاريخ أحدث الغزو التركى.

ثم إلى الغرب أكثر، جاء من اليونان الاستعمار الاغريقى، ثم إلى الغرب منه الاستعمار الرومانى، ومن منطقة شرق البحر المتوسط ووسطه كانت غارات شعوب البحر قد تدافعت فى التاريخ القديم، وأخيرا ومن الغرب مباشرة أتت الموجة الفاطمية، كما استمر تسلل المغاربة طوال العصر الإسلامى، كذلك ينبغى أن تضاف فى النهاية المؤثرات الافريقية التى تسلكت باستمرار من الجنوب نصا مع انحدار النيل، ومجموع هذه الموجات أو المؤثرات يرسم نمطا مركزيا جاذبا أسهمه تدور باطراد عكس عقارب الساعة.

«وردة الرياح» الأنثروبولوجية

ورغم صعوبة القطع واستحالة التحديد، فيبدو أن وزن المؤثرات الثانوية ووقعها من الناحية الجنسية يختلف كثيرا، وأن لم يكن كثيرا جدا، ما بين الجهات الأصلية الأربع فى هذا الحوض، ولقد كان هناك دائما ثلاثة مداخل للمؤثرات الوافدة من الشمال، وثلاثة أخرى من الجنوب، كل مجموعة منها تتلاقى كالحزمة داخل مصر.

ففى الشمال هناك طريق الشمال الشرقى أو سيناء وهو أهمها خارج كل مقارنة، ثم طريق الشمال أو البحر نفسه، ثم طريق الشمال الغربى أو المغرب وليبيا ومريوط، وهذه الطرق هى التى حملت إلى مصر، خاصة شمالها، المؤثرات السامية والأرمينية والتركية الآسيوية من ناحية، والليبية والمغربية الافريقية من ناحية ثانية، وأخيرا المؤثرات الأوروبية البيضاء، ولهذا فالإيها مجتمعة يرجع بعض عرض الرأس فى مصر، وكذلك الأنف الأتقى، فضلا عن لون البشرة والشعر والعين الفاتح بما فى ذلك بعض الشقرة البازغة.

أما حزمة الجنوب، فثمة من الجنوب الشرقى طريق الصحراء الشرقية بمؤثراته الحامية، وفى الوسط طريق النيل نفسه بمؤثراته النوبية والزنجية وهو بلا ريب عمودها الفقرى، ثم من الجنوب الغربى طريق درب الأربعين من السودان بمؤثراته السودانية، وبطبيعة الحال فإن هذه الأسهم هى المسئولة عن حمل الدماء المتنجة أو شبه الزنجية إلى مصر، خاصة جنوبيها، بما فى ذلك اللون الداكن والشعر المجعد والأنف العريض المقعر.

وبالمقارنة، يبدو أن أثر الأسهم الشمالية كان أقوى وأكثر من أثر الأسهم

الجنوبية، لأن تياراتها كانت أكثر عددا بكثير وأكبر حجما وتدفقا، كما أن مقاومتها أو التحكم فى دخولها كانت غير ممكنة لاتساع جبهتها المترامية، وذلك رغم خطوط الحصون الحربية التى كانت مقامة فى الشرق والغرب، أما أسهم الجنوب فقد كانت تياراتها أقل عددا بكثير وأضعف ثقلا، وأغلبها تم بالتسرب البطيء المتخفى، فضلا عن أن طريق النيل المحدد الضيق كان قابلا للضبط والتحكم، ولقد كان الفراغة منذ وقت مبكر يحتفظون بقلع حربية عند الشلال الأول والثانى، واعتبروا الشلال الثانى هو الحد الشمالى الأقصى لعالم الزنوج وحرموا عليهم التقدم بعده إلى مصر، كما يدل شاهد قائم عند سمنه قرب الشلال الثانى (١).

ويلفت لوران أنظارنا كذلك إلى أن أسرى الحروب التى تظهر فى رسوم ونقوش احتفالات النصر على جدران المعابد والمقابر الفرعونية يأتى معظمها من الآسيويين والآشوريين واليهود وأحيانا من الإغريق، ولكن من النادر جدا من الزنوج، ويضيف أن مصر القديمة لم تعرف بالكاد الجنس الأسود، تماما مثلما لم تعرف منابع النيل (٢)، من هذا كله، ورغم طبيعة اللون الأسود التى تميل إلى الانتشار كالبقعة، ورغم شدة وضوحه النسبى ضد أرضية بيضاء، فالغالب أن الوزن الكلى للمؤثرات الجنوبية أقل بكثير مما للمؤثرات الشمالية.

هذا على المحور الشمالى - الجنوبى.. أما على المحور الشرقى - الغربى فأهمية الدماء التى انصببت من الجزيرة العربية والمشرق العربى، أى السامية عموما، قد تتكافأ مع تلك التى تسربت من المغرب ابتداء من ليبيا حتى مراكش، أى البربرية والحامية الشمالية عموما، بل إن هناك من يرى أن الأخيرة قد ترجع الأولى، وعموما، وعلى كل المحاور طولاً وعرضاً، فقد وازنت جميع هذه المؤثرات الثانوية بعضها بعضاً وربما حيدتها أيضاً، بحيث كانت محصلة وقعها النهائى على الجسم الأساسى لسكان مصر محدوداً ومتعادلاً.

الشمال الشرقى مركز الثقل

ورغم أن المؤثرات الخارجية أتت هكذا من كل الجهات الأربع تقريبا، فقد كان الشمال الشرقى هو المصدر الأساسى لأغلبها عدداً وأخطرها نوعاً، فمن هذا الاتجاه جاءت موجات الهجرة الثلاث الوحيدة، بالإضافة إلى أكبر عدد من الغزوات

(1) Seligman, P. 111

(2) Lorin, P. XII.

وحركات التسلسل، ولا يقارن بهذا البتة وزن المصدر الغربى أو الجنوبى، وهذا يتفق إلى حد بعيد مع قاعدة عامة لوحظت فى كل التاريخ البشرى، وهى أن الهجرات والحركات البشرية تأتى دائما من الشمال (١)، أو بالدقة من الشمال والشرق أى الشمال الشرقى جملة، قل إن شئت مع حركة الشمس الظاهرية أو عكس دوران الأرض حول نفسها!

ففى كل مراحل التاريخ وأكثر مناطق العالم، بالأخص أوروبا، وكذلك معظم افريقيا، كانت الهجرات والغزوات والغارات تأتى من الشمال والشرق وتنقض على الجنوب، كل تاريخ أوروبا تقريبا يرسم أسهم موجات وهجرات من ناحية آسيا شرقا أو ألمانيا شمالا على جنوب وغرب القارة، وكل تاريخ الأجناس فى افريقيا هو غارات الحاميين من الشمال على الجنوب سواء فى الصحراء أو جنوب الصحراء.. وهذا فى الوقت نفسه هو حركة رعاة رحل ضد زراع مستقرين.

وسواء كان موجه هذا الاتجاه هو الصلابة التى يكتسبها أهل الشمال من صراعمهم الدائم مع مناخهم القاسى كما يزعم بيتري فى حتم جغرافى أو عنصرى لا ندرى، أو كان هو الغنى المتزايد فى المطر والبيئة الطبيعية كلما اتجهنا غربا فى أوروبا وجنوبا فى افريقيا، أو طمع الراعى فى الزراع، أو لأسباب حضارية أو غير ذلك، فإن القانون يصدق على مصر الى درجة مثيرة، فتاريخ الموجات الوافدة على مصر، هجرات كانت أو غزوات أو تسلات، هو ببساطة وفى الأعم الأغلب تاريخ رعاة الشمال والشرق ينقضون تحت إغراء البيئة الطبيعية واستجابة لنداء النهر.

ميكانيزم التجانس :

الامتصاص ضد التدفق

دخول بلا خروج

بحكم موقعها المتوسط وموضعها الغنى، كانت مصر اقليم جذب لا طرد، ومن ثم اقليم حركة داخلية لا خارجية، من هنا تعرضت لما رأينا من طوفان الموجات البشرية المختلفة سواء الهجرات الاستيطانية أو الغزوات الحربية أو التسلسل السلمى.. ولكن كما نعرف بقدر ندرة الأولى، بقدر تعدد الأخيرة، على أنه فى أغلب الأحوال كانت هذه الموجات من أصول جنسية لا تختلف أو تتعدد كثيرا عن العرق المصرى الأساسى.

(1) Ripley, P. 135. W.M. Flinders Petrie, Revolutions of civilization, Lond., 1922, P. 125-6.

كذلك فبحكم نداء النهر وجاذبيته وثرائه، جنبا الى جنب مع العزلة الصحراوية، كان من السهل الاغراء بدخولها ولكن من الصعب القبول بالخروج منها، لهذا كانت القاعدة تقريبا أن من دخلها لا يخرج منها فى الغالب والا فى النادر، لا يستثنى من ذلك سوى موجتى الهكسوس واليهود ثم عودة بعض القبائل العربية الاسلامية الى الجزيرة شرقا وخروج موجة الهلالية الى المغرب غربا، ومعظم الخارجين هم من الغرباء المصريين.

وعلى أية حال فان علينا علميا أن نفترض أن كل عنصر دخل مصر وترك أثرا مهما تضاعل فهو داخل فى تكوينها النهائى، لأن الدم - كالمادة - لا يفنى ولايستحدث من العدم، إلا أن يكون الأمر عملية إبادة جسدية كاملة، وهذا أمر غير وارد، فبغير الابادة التامة لا جنس أو عنصر ينقرض حتى وان اختفى بالاذابة أو الانصهار، والمصريون فى التحليل الأخير والمحصلة النهائية هم ببساطة كل أولئك الذين استقروا بمصر وذابوا فيها واقاموا عليها بصفة دائمة ونهائية.

ورغم هذا كله، فمنذ وضع الاساس الجنسى للسكان فيما قبل التاريخ، لم تؤد المؤثرات الوافدة بعد ذلك الى تغيير حقيقى أو هام فى التكوين الأنثروبولوجى لمصر، ذلك أن معظم هذه المؤثرات الوافدة كانت تنصب فى المدن وتتحول الى سكان مدن، ولما كان الريف، كما فى كل الدنيا، هو الذى يغذى المدن بالسكان، فان النتيجة كما يقول كون هى الاستمرارية الجنسية بين فلاحى الأرض فى مصر القديمة وبين الفلاحين المحدثين (١) ومن هنا الاستمرارية الاساسية فى التركيب الجنسى، مع التجانس القوى دائما، رغم كل المؤثرات والتدخلات الأجنبية المتواترة، ومن هنا وهناك جميعا تخرج مصر من أعماق التاريخ وحتى نهاية التاريخ وهى «أم الأمم»، ولكن أبعد شىء عن أن تكون «أمة الأمم» أى أمة من أمم، إنها أقدم الأمم، ولكنها قط لم تكن عصابة أمم.

ويدهى أنه من المستحيل علميا تقدير الحجم العددي أو أرقام وأوزان العناصر البشرية التى وفدت على مصر عبر التاريخ، وكل ما يطرح أو يذكر فى هذا الصدد إنما هو محض تخمين، هامش الخطأ فيه لا يقل عن هامش الصواب، فضلا عن أنه يخضع للعامل الشخصى ولا نقول التحيز الشخصى مثلما رأينا فى أرقام بيتري عن الهكسوس والعرب، وبالمثل فان الارقام التى نشرت فى الصحافة المصرية فى السنوات الأخيرة من أن عدد المصريين المعاصرين من أصل لیبى يصل الى ٨ ملايين، ليست فقط من أوام العوام ولاحتى من أوام الفولكلور، لا ولا تخرج عن

(1) Races of Europe, P. 459.

حدود العلم، وإنما هي تخرج عن حدود العقل، وصحة الرقم، إن كان ولا بد من أرقام، لا تعدو بضع أو عدة مئات من الآلاف على الأكثر.

على أن المشكلة بعد ليست مشكلة أرقام واحصاء فقط، ولكنها كذلك مشكلة الكيف والتطور البيولوجي: مدى الاختلاط والانصهار والانقراض أو التكاثر وأثار الانتخاب الطبيعي والاجتماعي والجنسي... الخ، باختصار الجوانب الاثنوجينية في تطور السكان Ethnogenics، وهكذا تزداد القضية تعقدا وتعذرا، ومع ذلك فإذا كان لنا أو علينا أن نغامر بتقدير تقريبي جدا، مع كل التحفظ العلمي، فلعلنا لا نبعد كثيرا عن الحقيقة إذا تصورنا أن المجموع الكلي الشامل لجميع المؤثرات الخارجية الاجنبية الوافدة والداخلة على مصر منذ بداية عصر الأسرات حتى الآن تناهز نحو + ١٠٪ من مجموع سكانها في أى وقت خلال هذه المدة، وهذا قصارى ما يمكن أن يتصور أو يقال.

ملكة الامتصاص

في مواجهة موجات الغزو الخارجي، كانت مصر تمارس «الغزو من الداخل»، بمعنى أنها كانت دائما تتمتع بقوة امتصاص نادرة وحيوية بيولوجية تبتلع وتهضم بها معظم العناصر الوافدة حتى تصهرها - كأنها البوتقة - فى الجسم الكبير، على حد تعبير جوستاف لى بون «شعوب مختلفة غزت مصر، لكن البلاد استطاعت مع ذلك أن تهضم هؤلاء الفاتحين جميعا، محتفظة بفنونها ولغتها وعقائدها، فلم يتح لأولئك الغزاة أن يؤثروا فيها، فيما عدا العرب الذين فرضوا عليها دينهم ولغتهم وفنونا أجنبية، وحتى مع ذلك فقد ظلت مصر رغم هذا الاخضاع فرعونية الدم» (١) وعلى حد تعليق شانتر، «لقد استطاع تراب وادى النيل بصفة خاصة أن يمتص كل الأنواع أو العناصر الأجنبية تقريبا» (٢).

أو كما يصور بيترى «شعب مجد قوى، يعتريه الضعف كل بضع مئات من السنين - طبيعة الاشياء - فتتعرض بلاده للغزاة من الجنوب والغرب والشرق، فيتعرض هو لمؤثرات مختلفة، لكنه بالرغم منها ظل يحتفظ بطابعه وصفاته القومية وبشخصيته المتميزة البارزة المعالم» (٣) وأخيرا فكما يعلق كيث على تصوير بيترى، «لقد عد فليندرز بيترى القدرة على امتصاص وتمثل العناصر الأخرى فى

(١) الحضارات الأولى، مترجم، القاهرة، ص ١١٤.

(2) P. 305.

(3) Social life in ancient Egypt, London., 1923, P. 111.

العنصر الأصلي الذاتى كعلامة من علامات الأمة أو الجنس، وبقينا كان للمصريين هذه القدرة « (١) وإن عممها البعض على معظم الشعوب الشرقية والآسيوية (٢).

هكذا كانت العناصر الوافدة تحتوى وتمصر فى النهاية، دمويا كما هو حضاريا، وبدلا من أن يفرضوا شخصيتهم الجنسية على مصر كانت هى التى تفرض شخصيتها عليهم، وحتى اذا فرضوا عليها سيادتهم كانوا يعجزون عن أن يفرضوا عليها قلوبهم، وكانوا هم الذين تقولوا بقلبها الانثولوجى كما بقلبها الحضارى.

ولعل من مصادر هذه الحيوية أن مصر لم تعرف بصفة عامة الحاجز اللونى أو الحضارى القومى ولا التمييز العنصرى، ومن ثم فقد كانت تمثل وحدة كبرى من التزاوج الداخلى على المستوى الاقليمى، وفى الوقت نفسه كانت - فى حدود ما تعرضت للعناصر الوافدة - وحدة من التزاوج الخارجى على المستوى الجنسى ، وبهذا كانت مصر - القديمة المخضمة - تتجدد بمقدار بواسطة الهجرات والعناصر الداخلة، وتكتسب عروقها دماء جديدة مهما كانت كميتها ضئيلة محدودة، وتلك ظاهرة صحية ومفيدة ومنشطة للبنية البشرية للسكان، وفى الوقت نفسه وبهذا المعنى يمكن أن نقرر أن مصر لم تكن «مقبرة للغزاة» بالمعنى السياسى فحسب، بل وبالمعنى الجنسى أيضا.

ختاما، نقطة ضوء كاشف يلقيها هنا بيتري على ميكانيزم عملية الامتصاص الحيوية هذه، فاذا كان الاختلاط الجنسى مستحيلا بعد الغزو بسبب حواجز الكراهية والعقيدة والمكانة الاجتماعية، فان حواجز الاختلاط هذه تسقط جميعا مع مرور الزمن، فاذا فرضنا بعدئذ أن متوسط الجيل ٣٠ سنة، فيكون لكل فرد فى عملية الاختلاط - يحسب بيتري - ١٠ أجداد فى مدى القرن الواحد، وذلك حتى باستبعاد زيجات الأقارب، من ثم يكون لكل فرد مليون من الاجداد فى ٦ قرون، ١٠ ملايين فى ٧ قرون، ١٠٠ مليون فى ٨ قرون، معنى هذا أنه فى غضون سبعة أو ثمانية قرون يضمن الاختلاط أن كل عرق فى احدى السلالتين قد امتزج بكل عرق فى السلالة الاخرى (٣)، فاذا صحت هذه الحسابات المثيرة، ثم طبقناها على تاريخ مصر الطويل، لأدركنا مدى عمق عملية امتصاص الغزاة والدخلاء والوافدين.

عوامل الترشيح والامتصاص

كل هذه المؤثرات التاريخية التى أضيفت الى تكوين مصر بعد أن تم تعميرها

(1) P. 305.

(2) K. Marx, On colonialism, Moscow, 1963, P. 84.

(3) Revolutions of civilization , Lond., 1922, P. 127-8.

الاولى القديم تعد فى النهاية عنصرا ثانويا للغاية مهما أبرزها التفصيل، فمن ناحية أدت مصفاة الصحراء حول مصر الى تباعد الفاصل الزمنى بين الموجات والغزوات التى دخلتها، ومن ناحية اخرى فان ترمى البعد التاريخى لمصر قد باعد زمنيا بين تلك المؤثرات وخفف بذلك من وقعها، وكلا الاثنى - المصفاة والبعد الزمنى - أدى الى هضم وتشرب العناصر الداخلة بالتدريج دونما هزات فجائية عنيفة، فكان العامل التاريخى كان عامل ترشيح جنسى، بمثل ما كان العامل الجغرافى مصفى وعامل امتصاص، لقد حفظت عزلة الموضع النسبية على مصر شخصيتها الجنسية وحدد تبلوره تجانسها فى النمط الجثمانى.

كذلك فلا شك أن ضخامة عدد السكان فى مصر فى أغلب مراحل تاريخها كانت من العوامل الهامة فى تحديد نتائج المؤثرات الجنسية الوافدة، فمهما تكن هذه قد بلغت من قوة، فان ضخامة المحيط المصرى ديموغرافيا كانت كفيلة بابتلاعها وامتصاصها دون أن تحرف النمط الاصلى تحريفا جوهريا أو مبالغا فيه.. ولنا أن نضيف أيضا أن قصر متوسط الاعمار فى مصر والزواج المبكر - وهى ظاهرات قديمة مزمنة - كان معناها سرعة تعاقب الاجيال، مما قد يعنى زيادة تشبث النمط الجنسى بها.

ثم يبقى أخيرا أن مصر عموما ومن الوجهة العملية كانت دائما وحدة كبيرة واسعة من الزواج الداخلى، مما لا شك ثبت وكثف فيها صفاتها وملامحها الخاصة المعطاة (١)، يقول كيث «انهم (المصريين) قوم معزولون متزاجون داخليا، كانوا كذلك منذ عصور ما قبل الاسرات، ومحكوم عليهم بأن يظلوا كذلك» بل ويستطرد مضيفا «وكل قوم هكذا هم أمة» (٢) المهم هنا، على أية حال، أن الزواج الداخلى الضيق عبر آلاف السنين يحيل السكان فى نهاية المطاف أقارب لا مجرد جيران، ويحول الشعب كله أو يوشك الى عائلة واحدة كبرى.

وظاهرة الزواج الداخلى على المستوى المحلى والاقليمى ماتزال ملحوظة حتى اليوم، بل وتعد متفشية فى أقاليم مصر وريفها بدرجة لافتة، وقد أوضحت الدراسات الحديثة أن ٣٢٪ من مجموع الزيجات فى مصر، قل الثلث، يتم بين أقارب، وما أكثر ما يطالع المرء مثلا فى صفحة الوفيات بصحفا ذلك النعنى التقليدى الذى يشير الى أن المتوفى «قريب ونسيب جميع عائلات» قرية أو بلدة كذا،

(1) E.M. East D.F. Jones, Inbreeding & outbreeding, Philadelphia, 1919.

(2) P. 303.

بل وأحيانا تمتد هذه القرابة الى أكثر من قرية، عادة او غالبا متجاورة او متقاربة فى نفس المركز او المحافظة.

هذا ملاحظ بشدة فى كل محافظات الصعيد بلا استثناء، كما يتواتر كثيرا فى الدلتا خاصة فى المناطق النائية المعزولة نسبيا على اطرافها كجزر المعمور حول مصبى الفرعين والبرلس، وكذلك فى مدن سيناء وقطاعات ساحلها كالعريش مثلا، فضلا عن واحات الصحراء الغربية حيث التزاوج الداخلى أشد وأضيق بالضرورة وحيث نجد سكان كل واحة شبه اقارب جميعا او تقريبا.

ومعنى هذا كله على كل المستويات أن سكان القرية الواحدة هم جميعا شبه عائلة كبيرة واحدة، وأن القرية وحدة دموية بيولوجية تقريبا مثلما هى وحدة سكنية جغرافية، أو كأنما هى قبيلة ولكنها مستقرة، وبارتباط العديد من عائلات محافظة ما هكذا بكثرة عائلات المحافظة المجاورة، يصبح كل الناس تقريبا اقارب بعض على مستوى المنطقة، ونصل بالتالى الى نوع خفيف من قرابة عائلية دموية متصلة سارية وزاحفة بين كل محافظات مصر بالتجاور والالتصاق، وهى قرابة تتم فى الصعيد على محور خطى وفى الدلتا على خطة دائرية بالتقريب، وأخيرا، ومن مجموع هذه القربات المتشابكة والمتدرجة نصل فى النهاية الى أن مصر كلها، على مستوى اقل كثيرا بالطبع، توشك ان تكون شبه عائلة كبرى واحدة أو قرية عظمى موحدة بالتصاهر وقرابة الدم، وذلك قمة التجانس البشرى لاشك.

القالب الجغرافى

والقالب الجنىسى

أنبوب مغلق لا صندوق مغلق

كما رأينا، بينما أتى تعمير مصر القاعدى من الجنوب، أتت معظم المؤثرات الثانوية التكميلية بأشكالها المختلفة من الشمال، ولقد تعاقبت هذه المؤثرات تباعا عبر التاريخ، تدخل الوادى من الشمال وتتوسع فيه تجاه الجنوب بامتداد هذا «الأنبوب المغلق» وفى مثل هذه الحالات التى يتتابع فيها الغزاة على السيطرة على اقليم محدد أو مغلق جغرافيا، يحدث كثيرا أن تدفع كل موجة لاحقة بكل موجة سابقة، أو أن يدفع الكل بالسكان الاصليين الى اعماق الاقليم وهوامشه غير المرغوب فيها أو الفقيرة التى تتحول بالتالى الى أقاليم عزلة والتجاء للعناصر المستضعفة المغلوبة، وبذلك يخلق هذا الميكانيزم القاسى ترتيبا جغرافيا صارما

لعناصر السكان المختلفة فتظهر على شكل نطاقات اقليمية هي ترجمة مكانية لنوع من الطبقة العنصرية، مثل هذا حدث على اوسع نطاق فى الهند والى حد ما فى بريطانيا.

ولكن شيئا منه لم تعرفه مصر أبدا، ولا كانت قط مسرحا لصراع الاجناس والعزل الجغرافى أو البيولوجى بين الغالب والمغلوب، ولقد كان من الممكن مع الامتداد الطولى المفرط فى وادى النيل، أن يبرز أو يبرز هذا النمط الجغرافى - العنصرى - الطبقي، وأن تظهر نطاقات أو قطاعات أو أشباه ذلك جنسيا وبشرىا، ولكن على العكس تماما كانت مصر دائما تمتص كل موجة وافدة وتصهرها فى بوتقتها الأم، وليس هناك جزر ولا جيوب ولا أسافين بشرية داخل كتلة المعمور أو جسم السكان، وبالتالي لا تكاد توجد فروق هامة أو حادة فى الشكل أو البنية أو الملامح بين أجزاء البلد المتجاورة.

قارن هذا مثلا بسوريا وفلسطين المجاورة حيث لكل قرية تقريبا كما يقول شارل عيسوى «طريقها الخاصة المتميزة فى الكلام وحيث يمكن أن يرى البدوى الأسمر أجعد الشعر يتدافع بالمناكب مع اهل المرتفعات زرق العيون بيض البشرة»^(١)، ولعل هذا ينطبق بصورة أقوى على المغرب العربى الكبير، وقد كان جغرافيا وبشرىا «شاما» أكبر دائما، أما مصر فلا هى «شام أكبر» ولا «مغرب آخر».

ولا شك أن حيوية مصر البيولوجية وطاقتها الامتصاصية النادرة هى المسئولة أو صاحبة الفضل هنا، ومن القوانين الاساسية فى صراع الاجناس أن أكبر عائق لتوسع الانسان إنما هو الانسان^(٢)، ولقد كانت كتلة وتماسك الجسم البشرى المصرى تحتوى كل المؤثرات الدخيلة فتذيبها وتمنع تجمدها أو تحجرها كأجسام غريبة فى نسيجها.

كذلك لا جدال فى أن اتصال أرض مصر نفسها فى الداخل، وعدم وجود عقبات طبيعية متخللة كالغابات أو المستنقعات أو الجبال أو غيرها من أقاليم العزلة الطبيعية ومعازل الالتجاء، كان مما ساعد على تجنيس السكان وتحقيق التجانس البشرى العام رغم المؤثرات الدخيلة، وقصارى مشكلة الدخول أو الولوج فى الوادى هى تزايد شقة المسافة كلما تعمقنا فى محوره المتطاوّل، مما قد يصيب قوة اندفاع الحركة ووقعها ببعض الفتور والبطء لكن دون أن يمنعها قط، والنتيجة هى التدرج

Issawi, P. 4.
(2)Ripley, P. 31.

لا الانقطاع.. ان قانون الارض نفسها كما رأينا هو التدرج الفيزيقي، وانعكاسه على الانسان إنما هو نتيجة منطقية من باب أولى، ولا ننسى أيضا ضالة مساحة مصر المعمورة بصفة عامة، فهذه مضروبة فى تاريخها الالفى الطويل، عامل رئيسى آخر فى تجنيس الامة واستبعاد الانقطاعات أو القطاعات والنطاقات أو المناطق النشاز فى تكوينها البشرى.

ثبات بلا قفص حديدى

رغم كل التحفظ الواجب، ومع الاحتفاظ بعنصر النسبية السليم، كانت المؤثرات الثانوية التاريخية تؤدى الى تغيير بطيء جدا، بقدر ما كان طفيفا جدا، فى التركيب الجنسى، فهو تغيير على جرعات ضئيلة للغاية، من النوع التدريجى الوئيد وليس فجائيا أو كبيرا، ولعل الاستثناء الوحيد هو التأثير العربى، فقد جاء ضربة واحدة وبجرعة ضخمة نسبيا، ولكن سواء وئيدا أو سريعا، فان ذلك التغيير الطفيف أمر منطقى، فالشعوب دائما أكثر تغيرا من الأوطان، والجنس أكثر مرونة من الأرض، الأولى أقرب الى المتغيرات، والثانية أقرب الى الثوابت، وليس هناك شىء اسمه النقاوة الجنسية عموما.

بل اننا ليمكننا أن نذهب الى حد القول إنه ما من شعب - مهما كان منعزلا أو معزولا - الا وهو مختلط بدرجة أو بأخرى، دون أن يعنى هذا بالضرورة التخليط أو «السلالة» الجنسية، ومصر وان لم تكن شعبا مخلطا بالقطع، فقد عرفت الاختلاط يقينا، وليس من الدقة العلمية فى شىء أن نصور مصر بوعاء جامد يتشكل كل من دخله بشكله، فليس هناك أطر ثابتة الى هذا الحد كائناتها الاقفاص الحديدية، وإذا كان النمط الجنسى المصرى قد امتاز بالثبات لاشك، فذلك بالمعنى العريض ولا يرادف الجمود المطلق.

استمرار مع تجانس رغم اختلاط

المحصلة النهائية أن مصر - اذا استعرنا تشبيها شائعا عن الخلية عند علماء الوراثة - لم تكن حصانا تغير عليه عدد من المسافرين أثناء الرحلة أو عدد من الركاب أثناء سباق التتابع، وإنما استمر راكبه - المصرى القديم والمعاصر - هو الأول والاخير والوحيد طوال الرحلة دون أن يتغير، وقصارى ما تغير فيه رداؤه ولونه وجلده ربما، وبعبارة أخرى، فان التكوين الاساسى لمصر يظل كما كان منذ مصر القديمة، أما الاضافات الدموية الثانوية بعد ذلك فلا تغير جوهره وان عدلت بعض لونه.

فكما يقول هادون «رغم تسرب الزنوج والعرب والعناصر الأرمينية، واجتياح

الاثيوبيين والآشوريين والإغريق والرومان لطيبة ، فمازال يوجد فى الاقليم الطبيي Thebaid أعداد كبيرة من أهلها يبدون ملامح وهيئة جسمية شبيهة بالضبط بتلك التى كانت لاجدادهم الاقدمين، طلائع المصريين أو البروتو - مصريين» (١). هذا بينما يقول شانتير، «إن نمط المصريين القدماء والمحدثين مدموغ بوحدة وبشخصية نادرتين، رغم التغيرات العديدة والهجرات المتعددة التى خضعتا لها» أو أخيرا كما يقول إرمان «إن الشعب الذى سكن مصر القديمة يعيش حتى الآن فى السكان الحاليين».

مصر القديمة والمعاصرة، اذن جنسيا وغير جنسى، جسم متجانس أساسا، دون أن يرادف هذا التجانس النقاوة الجنسية، وكذلك دون أن يكون هذا التجانس مطلقا، إنه نسبى كتجانس اللاندسكيپ الطبيعى فى مصر، وان كان من الصعب أن نحدد من أكثر تجانسا: مصر أم المصريون، التراب أم الدم.

وشخصية مصر الجنسية هى فى التحليل الأخير، نهاية وبداية كلتاهما متجانسة، يفصل أو بالاصح يصل بينهما قدر ضئيل من الاختلاط لا التخليط، والاستمرار، مع التجانس، رغم الاختلاط - تلك اذن فى معادلة ذات ثلاثة حدود هى شخصية الانسان المصرى الانثروبولوجية، وهذه المعادلة فيها من البساطة ومن التركيب معا ما يجعلها أقرب الى نوع من التفاضل والتكامل الانثروبولوجى Anthropological calculus، ومصر فى هذا كله أشبه شىء بالصين وأبعد شىء عن الهند: إنها الى حد بعيد «صين صغرى» بقدر ما لم تكن قط «هندا أخرى».

وختاما، قد لا يعبر عن تجانس مصر الجنسى ووحدها البشرية، كما يعبر كيث، وان يكن ذلك بطريقته الخاصة التى لايمكن أن يقبلها الكثيرون، ونحن منهم، فلسنا على استعداد لأن نذهب الى المدى المتطرف الذى ذهب اليه، ولكن المغزى وارد أو مفهوم. على الأقل، فعنده أن المصريين ليسوا فقط أمة، أقدم أمة سياسية فى التاريخ، ولكنهم أيضا «جنس» بكل معنى الكلمة، بل بكل معانيها.

ذلك أن كيث ينفرد بفهم خاص مزدوج لكلمة الجنس، فأولا، كل جماعة أو شعب من نسل أصل واحد، تتزاوج داخليا وتنسل نوعها منفصلة عن غيرها، هى عنده

(1) P. 38.

جنس بالمعنى اللغوى الصارم الدقيق، وثانيا، هناك المعنى العلمى السائد فى الأنثروبولوجيا، وهو مجموع أمثال تلك الجماعات والشعوب التى تتشابه فى صفاتها الجنسية الاساسية، وبهذا المعنى المزدوج، فإن الأمة، لاسيما مع العزلة الجغرافية والتزاوج الداخلى، هى صانعة جنس بالقوة، هى جنس بازغ، بل ونوع Variety تحت التكوين.

وبهذا المنظار يجد كيث أن المصريين من أكثر الشعوب فى درجة اختلافهم وتمايزهم فى المظهر الجسمى، والشكل الجيسى عن جيرانهم، عربا كانوا أو سوريين أو لبيين أو أتراكا أو يونانيين «فالامة المصرية إذن» يخلص هو «يمكن أن تدعى أنها جنس بكلا معنى تلك الكلمة، لقد نجحت صناعة الجنس فى أن تحولها الى «نوع» متميز Variety من العائلة البشرية» (١).

ولأكثر من سبب منهجى، فضلا عن الخط الاقليمى، لا يمكننا أن نوافق على هذه النظرية مقدمات ونتائج، ولكن كحد أدنى نستطيع أن نتخذ منها مؤشرا تقريبا على علاقته الى مدى تجانس مصر البشرى وكى هى دامغة فى وحدتها الانثروبولوجية.

نحن المصريين :

مصر المعاصرة

فى ضوء هذه المؤشرات والضوابط، نجد داخل قاعدة التجانس العام أن كل شىء فى مصر لا يختلف ولا يتباين نسبيا الا على الاطراف، سواء أطراف الوادى المعمور نفسه أو رقعة الوطن الجغرافى كله، ففى أقصى الشمال وأقصى الجنوب فقط من الوادى نفسه، تتبلور نسبيا الفروق الثانوية فى الصفات الطبيعية للسكان، وكذلك الى حد ما على أطراف الوادى يمينا ويسارا سواء فى الدلتا أو فى الصعيد، ذلك لأن هذه الأطراف هى التى تلقت أكثر ما تلقت المؤثرات الوافدة من الخارج ومن الصحراء، خاصة من عرب الجزيرة شرقا والمغاربة غربا، وكذلك من بدو الصحراء الشرقية والغربية على الترتيب.

ويترتب على هذا أن الريف المصرى العميق فى قلب الدلتا وفى قلب الصعيد هو الى حد ما آخر المعقل الاول للعنصر المصرى الاصلى أو الاصيل حيث الحد الأدنى من مؤثرات الدماء الوافدة، وإذا كان هذا هو الرأى السائد فى النقاوة النسبية للريف، فيحسن أن نذكر أن هناك رأيا آخر يناقضه ويرى أنه «كان على عكس ذلك

(1) A new theory, P. 319-321, 327.

تماما» فهو البقعة التى «إستوطن فيها مرتزقة المحاربين من الاغريق، وكذلك رجال القبائل من العرب، وبدو الصحراء» (١) ومهما يكن، فلا جدال فى أن أطراف الوادى أكثر تأثرا بالعناصر الوافدة وبالاختلاط من الريف العميق، وفى المحصلة ولكن بصورة مخففة وطفيفة جدا، تبدو مصر نوعا ما أكثر مصرية ونقاوة فى أصولها الجنسية قرب النيل فى قلب الوادى، وتزداد أصولها المصرية اختلاطا ولكن بنسبة محدودة للغاية كلما بعدنا عن النيل واتجهنا الى الاطراف الصحراوية.

داخل هذا الاطار الواحد والموحد والمحدد، يبقى فقط أن نتساءل عن الفارق بين الدلتا والصعيد، طفيف هو الآخر أيضا، وإن كان مؤكدا، فسعة الدلتا وغناها الطبيعى المغزى، الى جانب موقعها المتقدم المفتوح والمكشوف، قد عرضها لمؤثرات خارجية أكثر بيقين مما عرف الصعيد الداخلى العميق غير المطروق والضيق غير الفسيح، ولذلك كانت الدلتا أيضا أكثر تعرضا للاختلاط والامتزاج، والصعيد أدنى الى العزلة والنقاوة النسبية، غير أن اتساع الدلتا وضخامة عدد سكانها مكنها، بالمقابل، من هضم تلك العناصر الوافدة والدخيلة على كثرتها، هذا فى حين أن ضيق الصعيد وقلة سكانه نسبيا كانت كفيلة بأن تحفظ على المؤثرات الاجنبية الداخيلة شخصيتها، وتميزها متى وصلت، على صعوبة وقلة وصولها (٢) أضف الى هذا الفروق المناخية الطبيعية التى تجعل لون البشرة مثلا يزيد سمرة فى الصعيد عنه فى الدلتا، فى الوقت الذى يزيد فيه الرأس استطالة على الترتيب، وفى هذا كله فإن الفيوم سواء فى الماضى أو الحاضر اقرب الى الدلتا عامة والبحيرة خاصة منها الى الصعيد فضلا بالطبع عن نطاق الساحل الشمالى الغربى، فهى أشد ارتباطا بالدلتا منها بالصعيد فى موجات التعمير القديمة والمؤثرات التاريخية الحديثة وكذلك فى التركيب الجنسى المعاصر(٣).

هذا عن الوادى ككل، حتى اذا ما خرجنا من الوادى الى الصحراء نفسها وجدنا بحكم اختلاف البيئة والعزلة أنماطا مختلفة نوعا، أو قل أشد ابتعادا عن النمط السائد فى الوادى، من هنا فاذا كان ثمة اختلافات محسوسة أو نسبية بين السكان فى مصر فانها ليست داخل الوادى بقدر ما هى بين الوادى ككل والصحراء ككل... وعلى هذا فان التباين فى مصر بين الوادى والصحراء هو الذى

(١) محمد شفيق غريال، تكوين مصر، القاهرة، ص ٤.

(2) Cf. S.A.S. Huzayyin, The place of Egypt in prehistory, Cairo, 1941, P. 314.

(3) Robert-P. Charles, "Structure cephalique des populations du Fayoum et de l'oasis du Beheira", B.S.G.E., t. XL, 1967, P. 121.

يعادل أو يقابل مثلا التباين فى بريطانيا بين المنخفضات والمرتفعات أو فى الهند بين الشمال الغربى والجنوب الشرقى، مع هذا الفارق الجذرى وهو أن التباين الأخير تباين اثنولوجى حقيقى لأنه بين معمور ومعمور، بينما هو فى مصر تباين أجوف فارغ يكاد يكون شكليا لأنه ببساطة بين معمور ولا معمور تقريبا، اذ أن مجموع سكان الصحراء لا يعدو حفنة ضئيلة لا تذكر بجانب سكان الوادى، ولا يقارن بالتالى بالثنائية الجنسية الحقيقية فى أى من بريطانيا أو الهند.

وعلى هذا كله يمكننا أن ننظر الى نمط جغرافية مصر الجنسية فى جوهره. كنمط خلقى أساسا، تتوسطه نواة دفينية كثيفة سميكة شديدة الأصالة والنقاوة، تتخلق حولها دوائر تزداد اتساعا وتقل فيها درجة النقاوة وترتفع بها نسبة الاختلاط والدماء الدخيلة بالتدرج الوثيد على أطراف المعمور، حتى نصل الى دائرة الصحراء الأوسع، ثم دائرة أطراف الصحراء الأكثر اتساعا واختلاطا ومن ثم ابتعادا عن نوع منطقة النواة، وبذلك يكون قلب الوادى هو معقل العنصر المصرى الأكثر نقاوة، بينما قلب الصحراء وأطرافها المتطرفة هى معقل العنصر غير المصرى الأكثر نقاوة.

وبطبيعة الحال، فليس معنى هذا أن النمط الجغرافى برمته دائرى منتظم، وإنما هو بأكمله ينبعج الى هيكل خطى متطاوّل تحت تأثير شكل الوادى الجغرافى، دون أن يغير هذا من مبدأ تداعى الانحدارات والتدرجات الحلقية من الداخل الى الخارج، وهذا هو النمط نفسه الذى وجدناه حتى فى مورفولوجية مصر الطبيعية نفسها بأرضها وحتى بمناخها ونباتها وزراعتها الى حد أو آخر.

أخيرا، وعلى هذا الأساس أيضا، يمكننا للدراسة التفصيلية أن نقسم خريطة مصر الجنسية الى اقليمين رئيسيين نسبيا هما الوادى والصحراء، ثم ينقسم الوادى بدوره الى اقليمين ثانويين هما كتلة جسمه المصرى الكبرى أو الوادى المصرى، وذيل صغير فى الجنوب هو النوبة المصرية، وبالمثل تنقسم الصحراء بدورها الى الشرقية والغربية.

مصرى الوادى

الخريطة العامة (١)

المصرى المتوسط العادى المعاصر متوسط القامة فى الأعم الأغلب الى فوق

(1) Coon, P. 458-461.

المتوسط، ومن المحتمل أنه أطول نوعا من أجداده الفراعنة، وتتراوح متوسطات المقاسات بحسب المناطق بين ١٦٥ ، ١٦٨ سم، اما المتوسط القومى فبين ١٦٦ ، ١٦٧ سم، ولا توجد فروق اقليمية منتظمة فى القامة، فيما عدا أن سكان المدن أقصر كقاعدة من سكان الريف والفلاحين.. أما القوام والبنية فأميل الى الاعتدال عموما، مع ميل إما الى بعض النحافة أو بعض الامتلاء بحسب الظروف البيئية والمعيشية.. وعموما فإن الفروق الاقليمية والمحلية فى القامة والقوام محدودة للغاية.

وأقل منها بالتأكيد ما يعرفه شكل الرأس، فعن هذا الأخير، وهو مقياس أنثروبولوجى بالغ الاهمية ولعله أهم الأسس على الاطلاق، فإن المصرى طويل الرأس، حوالى ٧٥، وبدرجة نادرة من التجانس ذلك، فكل الاختلاف بين الدلتا والصعيد لا يعدو وحدة واحدة، حيث يوجد بعض عرض الرأس فى الدلتا نتيجة تأثير العناصر الآسيوية الوافدة من الشمال، ومتوسط النسبة الرأسية السائد هو ٧٤ ، ٧٥ ، وهى لا ترتفع عن ذلك الا فى الاسكندرية والقاهرة ومدينة أسوان الهامشية فتصل الى ٧٦، أما عرض الرأس الفردى فنادر للغاية، وأبعاد الرأس كبيرة عادة، وقبة الجمجمة أكبر نوعا منها عند معظم عرب جنس البحر المتوسط، وهى تتفق مع شكل وأبعاد المصريين القدماء.

الوجه، كالرأس، طويل مائل الى البيضاء، أما الأنف فإن الاقنى والمقرقلة، والسائد هو الانف المستقيم أو المتعرج، أما عن العرض فمتوسط معتدل أميل الى الاستطالة، ولكنه يزداد اتساعا وامتلاء فى الجنوب خاصة، دليلا على، ونتيجة، لبعض المؤثرات الافريقية المتسربة، التى تظهر أيضا فى خشونة الشعر المتزايدة، وفى امتلاء وأحيانا غلظ الشفاة، دون أن تصل مع ذلك قط الى حد الشفة المقلوبة Everted وعموما فإن الصفات اللحمية قوقازية منسقة أساسا وهى الغالبة على المصرى دائما، تتضائل فيها المؤثرات الزنجية الى حد التلاشى فى الغالب الاعم، ولو أن شعر الجسم يظل عادة قليلا خفيفا على عكس السائد بين الاوروبيين (١).

أما عن اللون، فلعل المصرى العادى أميل فى بشرته غالبا الى البياض الباهت المنطفىء منه الى السمرة الخفيفة، أو هو باختصار أبيض برونيت Brunet White يسود بينه اللون القمحي الحنطى أو العاجى الشمعى.. ولكن البعض يضبط على السمرة أكثر مثل سميث فى «جنسه الاسمر Brown Race» بينما يود البعض

(1) J.I. Craig, "Anthropometry of modern Egyptians", Biometrika, vol. 8, 1911, P. 60-69.

الآخر - فيرتشينسكى - أن يضغط بشده على «الارضية المصفرة فى قاع لون البشرة» فى حين يؤكد البعض الآخر على الجمع بين احياءات السمرة والصفرة الخفيفة فيضمن المصرى العادى بين ما يسميهم العناصر «السمراء الصفراء Yellow Browns» والرابع، بعد، أن لون المصرى المتوسط لم يتغير تغيرا يذكر خلال الخمسة آلاف سنة الأخيرة.

اما من حيث لون الشعر والعين فالمصرى برونيت على الأقل، فالشعر اما أسود أو بنى قاتم، كذلك العين، اللوزية الشكل عادة، على أن الملاحظ هو سواد أو سمرة الشعر باستمرار، فمهما اختلف لون البشرة بين الابيض التام والاسمر الداكن، فان لون الشعر ثابت لا يكاد يتغير.

هذا ودرجة اللون عموما أفتح بطبيعة الحال فى المرأة عنها فى الرجل - هذه قاعدة عالمية بل وفارق جنسى من الدرجة الثالثة - كما أنها أخف دائما فى أجزاء الجسم المغطاة منها فى الأجزاء المكشوفة المعرضة، ولهذا الاعتبار الأخير فان المصرى العادى هو فى الواقع أفتح لونا مما يبدو من وجهه ويديه، وهو نفسه السبب فى أن المصرى العادى يولد وهو أفتح لونا نسبيا منه حين يموت، والسبب نفسه فان معظم الاقباط أفتح لونا من المسلمين على العموم، وذلك فقط لاحترافهم اعمالا داخلية وابتعادهم عن الزراعة.

تلك هى الصورة اللونية السائدة أو الشائعة، ولكن على جانبيها توجد فروق وتدرجات اقليمية ومحلية لا نقول حادة ولكن ملحوظة، فلون البشرة فى مصر، بامتدادها الطولى الشاسع عبر نحو ١٠ درجات عرضية، يكاد يبدو كمقياس مدرج يتبع خط العرض من الجنوب الى الشمال، ومن البنى الداكن الى الابيض الكامل مرورا بكل درجات السمرة بين النقيضين أو بكل درجات «القهوة باللبن» كما يذهب التعبير الانثروبولوجى المأثور، وهذا يصدق على الاقباط كما يصدق على المسلمين، ففى نطاق الساحل الشمالى، خاصة فى المدن الكبيرة أو القديمة مثل الاسكندرية وبورسعيد ودمياط، تعرف البشرة الفاتحة والشعر المذهب نسبيا والعيون الرمادية الفاتحة أو العسلية الخفيفة، وتقدر نسبة البلوندية البازغة Incipient Blondism فى العيون بنحو ١٠٪، معظمها فى الدلتا بالطبع (١) .

وفى الدلتا نفسها يسود الابيض البرونيت المشرب بصفرة خفيفة أو مسحة عسلية، ثم تزداد البشرة سمرة كلما اتجهنا جنوبا فى الوادى، الى أن تصبح فى أقصى الجنوب بنية محمرة أو بنية برونزية أو بلون الشيكولاتة، وبطبيعة الحال فان

(1) Coon, P. 460.

هذا التدرج والترابط ليس استبعاديا مطلقا، فكما أن فى الشمال والدلتا عناصر كثيرة بادية السمرة، فإن هناك فى اعماق الصعيد الجوانى عناصر كثيرة تامة البياض، وكما أن بين المسلمين من هم أعمق لونا من الاقباط، فكذلك فإن بين الاقباط من هم أشد سمرة أو أعمق بكثير من المسلمين.

وكصورة عامة، فإن لدينا نتائج دراسات البعثة المصرية البولندية التى قامت فى الخمسينيات بمسح علمى شامل للتركيب الانثروبولوجى لمصر، وهى نتائج حاسمة ودالة، فقد صنفت اللون الى مجموعتين أساسيتين: المجموعة البيضاء والمجموعة السوداء، مضمنة الأولى ٦ أنواع هى النوردية، الكرومانيونية، البربرية، المتوسطية، الشرقية، الارمينية، ومضمنة الثانية ٤ انواع هى: الزنجية، القزمية، السودانية، الاستوائية، وعلى هذا الأساس وجدت البعثة أن نسبة العناصر البيضاء فى مصر ككل هى ٨١,٥ ٪ مقابل ٣,٤ ٪ للعناصر السوداء، وتبلغ نسبة العناصر السوداء أقصاها فى محافظة أسوان (التي تشمل النوبة) حيث تصل الى ٢٥ ٪، بينما هى تهبط فى تاليتهها سوهاج الى ٧,٩ ٪، مقابل ٦٧,٥ ٪ للعناصر البيضاء (١) .

وليس من شك فى أن جزءا من تفاوت اللون هو يبنى يرجع الى الفروق المناخية، ولو قد كان المعمور المصرى يساحل الساحل أى يوازيه كما هى الحال حول معظم سواحل البحر المتوسط، بدلا من أن يتعامد عليه، لكان المصريون بالتأكيد أكثر تجانسا فى لون البشرة وما يرتبط به من صفات أخرى كالعين والشعر، ولاقتصر اللون السائد بينهم على الدرجات الافتح وحدها، ولكانوا بذلك أشبه بمعظم سكان الساحل الجنوبى ابتداء من الشام حتى المغرب ، وعلى أية حال، فإذا كان هذا هو دور البيئة والمناخ، فإن جزءا آخر من تفاوت اللون بيولوجى مستمد من الدماء الدخيلة، ففي الشمال تشتد المؤثرات الشمالية ويكثر اللون الفاتح، بينما تظهر المؤثرات الجنوبية شبه الزنجية أو المتزنجية على استحياء فى الجنوب ، فى حين أن المدن الكبرى العاصمية هى نسبيا أشد المناطق خلطا وانصهارا، أى أن أثر وطبيعة المناخ والمؤثرات الخارجية يتفقان ويتواكبان فى اتجاه واحد نحو اللون الافتح فى الشمال والاعمق فى الجنوب.. ولكن يخفف من وقع المؤثرات الدخيلة فى أقصى الشمال والجنوب.. بل ومن أثر المناخ ذاته كذلك، أنها جميعا تتفق الى حد بعيد مع أقل المناطق كثافة سكان، وفضلا عن هذا فإن الهجرة الداخلية والهجرة الى المدن الكبرى تعود فتعيد توزيع الكل.

وبصفة عامة يصل تباين لون البشرة إلى حد قد يقال معه إن المصريين المحدثين

(1) I. Michalski, Remarks about the anthropological structure of Egypt, in Publications of the joint Arabic-Polish anthropological expedition, 1958, Cairo, 1964, vol. 2, p.2.P. 220-1.

يتصفون بتناقض خفيف بين الصفات العظمية والملامح الجلدية: تجانس كبير فى شكل الرأس وطول القامة ولون الشعر، وتباين محسوس فى لون البشرة، الأولى من الثوابت، والثانية من المتغيرات، أو لقد يقال إن المصريين نصف - بيض، ونصف - سمر، أو قد يصنفون أو ينصفون الى نصفين: نصف ابيض ونصف ملون، كذلك تظهر بحكم الاختلاط وتعدد أو تعارض المؤثرات الدموية او المناخية توليفات غير مألوفة من الصفات الجسمية اى ظاهرة «عدم التناسق disharmony» كالشعر الناعم المستقيم او العيون الفاتحة مع البشرة الشديدة الاسمرار او شبه السوداء، او كالانف العريض أو الشعر الخشن مع بشرة شديدة البياض... الخ.

وعلى أية حال، فلأن لون البشرة هو الابرز للعيان، فان الاختلافات فيه تبدو ملحوظة بوجه خاص للعين الاجنبية، فهي اول ما يجههم فى شكل المصرى وسحنته واكثر ما يثير انتباههم وتعليقهم، ولعل هذا هو السبب أيضا فى تضارب كثير من الرحالة قديما، وحتى بعض الانثروبولوجيين، الى حد التناقض التام فى تصنيف المصريين جنسيا، فبينما جعلهم البعض بين السلالات البيضاء، ولم يضمهم البعض الى القوقازية إلا بعد تردد كما يقرر كيث(١)، اعتبرهم البعض - خطأ بالتأكيد - من الجنس الزنجى أو الافريقى، بينما سماهم البعض الآخر بالقوقازيين السود Black Caucasians (١) (٢)، وربما كان عذرهم أن من دخل مصر من الجنوب قد يظنها إفريقية الجنس، بينما سيرها أوروبية من يدخلها من الشمال.

مهما يكن، فمخطئ لا شك من قد يرى المصريين - من خلال اللون وحده - مخلطين بقدر يذكر، فى حين قد يبدو الاوروبيون فى نظر المصرى العادى متجانسين تماما فى لون البشرة وان الكل أبيض سواء بسواء، ولكن هذه الرؤية ليست أصح من تلك، فهناك فروق فى لون البشرة بين الاوروبيين يدركونها فيما بينهم بوعى تام، بينما تكاد فروق لون الشعر والعين تكون هى البديل عن فروق البشرة فى مصر وهى التى تثير الاختلاف الشديد بين سنجهم.. بل ان كلمتى بلوند وبرونت، اى ذهبى الشعر وأسمره، اللتين تعبران عن هذه الاختلافات وتنصرفان أصلا الى الشعر والعين، أصبحتا تمتدان الآن الى لون البشرة، ولو أنهم حين يصفون شخصا منهم بأنه «أسود» فانما يقصدون أسود الشعر فى حين بشرته بيضاء مطلقة بالطبع .

وعدا هذا فان الابيض البرونت لون شائع كثيرا فى جنوب اوربا المتوسطية

(1) P. 240 .

(2) J.W. Gregory, Geography, structural, physical & comparative, Lond ., 1908, P. 205-6.

ابتداء من قبرص الى صقلية وجنوب شبه الجزيرة الايطالية، بل وحتى ساحل فرنسا الجنوبي فى بروفانس، وفى كل هذه المناطق كثيرا ما نجد افرادا سمر البشرة بالفعل وأشد سمرة من بعض المصريين.. بل ان المسافرين المصرى العادى هناك قد يؤخذ لأول وهلة على أنه من مواطنى تلك البلاد.

وعموما، وعلى أية حال، فان الفروق السطحية فى لون البشرة بين المصريين لانتقل ولا تعدل من الوحدة الجنسية الاساسية للشعب المصرى، حيث أن الصفات الوراثية الدفينة والحوية تكشف عن وحدة قاعدية نادرة، وإذا كانت هذه الصفات الاخيرة تثبت انتماء المصرى المتوسط الى جنس البحر المتوسط بصورة أساسية Basic Mediterranean ، كما يصنف مونتجيو (١)، وأنه شبيه الى أقصى حد بالاوروبيين الجنوبيين، كما يقول سليجمان (٢)، فان الأولى تؤكد أيضا ما يقوله كون من أن جنس البحر المتوسط بدوره ما هو إلا «نسخة ملونة» بدرجة طفيفة جدا من الجنس النوردى الشمالى (٣).

والواقع أن المصرى العادى أقرب شىء من الناحية الانثروبولوجية الى أن يكون اوروبيا ملونا بصبغة خفيفة للغاية أو بطبقة باهتة من السمار، أى نسخة ملونة بدرجة او بأخرى من الاوروبى غير الالبى، وإذا كان من نافلة القول ان المصرى والاوروبى كليهما قوقازى، وكان من البديهي أيضا أن المصرى ليس اوروبيا، فلعل التشخيص الدقيق يتلخص فى ان نقول ان المصريين جنسيا هم أساسا أنصاف أو أشباه اوروبيين، أو Europinoids بتعبير كيث (٤).

تفاصيل محلية

تلك هى الأرضية أو الخلفية الأساسية لصورة مصر الجنسية المعاصرة، ولكنها لا تكتمل إلا بلمسات وتفصيل محلية أو اقليمية تتعدل بها قليلا أو تملأ فجواتها هنا وهناك، وذلك نتيجة فى العادة للمؤثرات الخارجية التى تسربت وتوطنت عبر التاريخ، ولذا فان هذه التعديلات او الاضافات تعد حالات خاصة وتوزيعها الجغرافى موضعى أساسا، على عكس الأرضية العامة التى هى عالمية التوزيع بالطبع، ويمكن

(1) Ashley Montagu, Intruduction to physical anthropology, Springfield, 1951, P. 327.

(2) P. 100.

(3) P. 83.

(4) P. 237.

أر. نحدد هذه الحالات الخاصة بثلاث: العاصمة، بعض بقع محلية معينة، أطراف الوادى.

فأما العاصمة، فباعتبارها البؤرة والمصب الأول للوافدين والمؤثرات الأجنبية، فإنها تعد اليوم أكثر اختلاطا فى تكوينها وأصولها الجنسية، ويندر اليوم بين الكتاب الأجانب عن مصر من لا يشير الى اختلاف وتعدد الأنماط الجنسية كأول ما يفاجئه فيها، بل لقد يتطرق بعضهم فيعتبرها تنافرا وتخليطا(١)، ولكن هكذا هى العاصمة عموما فى كل الدنيا، متعددة الدماء كما هى كوزموبوليتانية الحضارة بدرجات متفاوتة، ويسرى هذا الى حد ما على العواصم القديمة، إذ كما يقول ماسبيرو «لأشئ يمكن أن يكون أكثر اختلاطا من سكان مدينة مصرية كبرى» ففيها كان أسرى الحرب والتجار الأجانب والعناصر الدخيلة تمتص دائما فى السكان الاصليين حتى تضيع فيها نهائيا(٢) ، وبالمثل يقول شفاينفورت عن العصر الحديث «هكذا يتفق أن مواطنى المدن المصرية يتكونون من كل لون من البنى الداكن الى الابيض، بملامح من عبدة أوزيريس أو بروفيل البدو الحاد، وبجسم الفلاح النحيل أو سمنة التركى»(٣) .

ولا شك أننا فى القاهرة، أكثر من أى بقعة أخرى من مصر، نجد اكبر تنوع وتعدد فى الانماط والعناصر الجنسية المختلفة كل الاختلاف، ابتداء من الاشقر والأصهب الذى لا يفترق عن الاوروبى الابيض فى شئ تقريبا الى الاسود الفاحم الذى لا يختلف عن الزنجى فى شئ كذلك، ليس ذلك فقط لأن العاصمة أكثر ما تستقطب العناصر والمؤثرات الدخيلة، ولكن لأنها أيضا أكثر ما يختزل الشعب الوطنى نفسه جميعا، فالعاصمة أكبر عينة مجمعة من كل أقاليم الدولة، وبالتالي من عناصر سكان القطر، والقاهرة بهذا إنما هى أكبر كبسولة مكثفة مضغوطة ممثلة للشعب المصرى برمته، والى حد ما يسرى هذا على الاسكندرية، ثم المدن الكبرى الأخرى بدرجات متفاوتة.

أما عن البقع المحلية الخاصة فهى غالبا نقطية بحتة أو محدودة الانتشار، تبلورت نتيجة لظروف وملابس أو صدف تاريخية صغيرة أو محدودة، وطنت أو صبت بعض العناصر أو المؤثرات أو الدماء الخارجية فخلفت وراءها بقاياها وآثارها، من أشهر الأمثلة منطقة المنصورة وريفها المحيط الذى يمتاز بمظاهر

(1) Maurice Hindus, In search of a future, Lond., 1949, P. 120, Harry Hopkins, Egypt, the crucible, 1960, Desmond Stewart, Cairo.

(2) Life in ancient Egypt etc., P. 31.

(3) G. Schweinfurth, in " Baedeker, Egypt & the Sudan, 1914, P. lix.

جسمية شبه أوروبية، كالشعر الفاتح والعيون الخفيفة الزرقاء أو الخضراء والبشرة البيضاء، كما تشتهر بارتفاع مستوى ونسبة الجمال الطبيعي... الخ، والمقول إن هذا يرجع الى تأثير الحملة الفرنسية في أواخر القرن الـ ١٨، وعلى غرار ما فعلت الصليبيات في الشام عموما على نطاق أكبر بكثير جدا، وفي البحيرة بقعة أخرى من اللون الفاتح وشبه الخضراء في العيون في منطقة حوش عيسى، وهي تمثل حالة محلية متبلورة نوعا من التأثير الليبي العام المنتشر انتشارا خفيفا في غرب البحيرة وهوامشها (١).

وفي الصعيد، يذكر لنا لوران حالة البلينا، أقصى جنوب سوهاج، حيث تبدو وما حولها كجزيرة دقيقة من اللون الفاتح في البشرة والشعر والعيون، نتيجة لآثار بعض العناصر الأوروبية من الهاربين من سجن كبير كان يحشد فيه معظم المجرمين المحكوم عليهم أيام العثمانية وبعدها (٢)، كذلك فإن حالة «المجيار» في الجنوب الأقصى من الصعيد بأسوان هي بقايا مستعمرة عسكرية من الهنغارين من جند الدولة العثمانية، أُلقت بهم الظروف السياسية والحربية في المنطقة، ثم تركوا بها حتى ذابوا فيها، ولعلمهم الوحيدون في مصر الذين ينطقون اسم المجر بنطقه الأصلي الصحيح وهو المجيار.

وعدا هذا ففي الصعيد أيضا، كما في الدلتا أكثر، عائلات كثيرة منتشرة من بقايا الاتراك والمماليك وربما الشراكسة والاكرد وغيرهم ممن أتت بهم تقلبات الظروف السياسية عبر القرون، ثم تصاهروا وانصهروا، ومن هذه بعض العائلات الشهيرة المعروفة، وكثير منهم يبدو غريبا وسط المحيط الاسمر بلونه الأبيض وملامحه الفاتحة... الخ، وحتى في حالة الاقباط، فقد تم الاختلاط أحيانا مع العناصر السورية واللبنانية المسيحية، وربما أيضا مع اللفانتية واليونانية والايطالية وإن يكن على نطاق أضيق.

وعلى العكس من هذه المؤثرات المحلية الشمالية أو «البيضاء» قد تكون المؤثرات الجنوبية أو «السوداء» أقل حدوثا وانتشارا، ومن الامثلة مدينة السويس والى حد ما بورسعيد، فمنذ شق القناة، تجاذبت أعداد كبيرة من السودانيين عن طريق بورسودان والبحر الاحمر للعمل في مدن القناة، ثم استقرت واندمجت، ولكن آثارها تظل باقية مقروءة في كثير من العائلات ذات البشرة البرونزية أو السمراء الى حد السوداء أحيانا مع سائر ما يصاحبها من ملامح الوجه وشكل الشعر... الخ.

ولما كانت مدن القناة، لا سيما بورسعيد، تضم كثيرا من العناصر الفاتحة اللون

(١) عوض ، الشعوب والسلاسل الإفريقية ص ٤٤٣.

(2) Lorin, P. 49.

بشدة من أصل مهاجرى السواحل المصرية خاصة دمياط ومنطقتها، فانها تبدو بسهولة وهى تشمل كل درجات لون البشرة فى مصر، بحيث تكاد تختزل كل توافير مصر اللونى فى قطاعها، وتذكر فى هذا الى حد معين بالعاصمة القاهرة نفسها.

أما أطراف الوادى، أخيرا فمناطق تخوم جنسية مثلما هى تخوم طبيعية وزراعية وسكانية، شديدة التدرج واضحة الاختلاط، فسيحة الامتداد نسبيا على جانبي الدلتا شرقا وغربا، ولكنها مترامية الطول ضيقة مضغوطة بشدة ومتضاغطة بسرعة على امتداد الصعيد، وهى أساسا مناطق اختلاط وتداخل بين النواة المصرية الأصلية وبين القبائل العربية أو المغربية التى استوطنت واستقرت منذ القدم، يمكن أن نميز منها ثلاثا، فى كل منها يسود طابع اثنى خاص: شرق الدلتا، غرب الدلتا والفيوم، الصعيد الاوسط والاعلى.

ففى شرق الدلتا نجد الطابع المصرى - العربى الذى يمثل الاختلاط مع قبائل الجزيرة العربية وسيناء وربما كذلك جنوب فلسطين، وتقل نسبة العنصر العربى فى هذا المركب الاثنى كلما توغلنا غربا فى الارض السوداء، بينما يزداد كلما ابتعدنا عنها الى هوامش الصحراء حيث مازالت توجد قبائل توطنت واستقرت ولكنها تحتفظ بالاصل العربى النقى، مثل حويطات المطرية المستقرة الآن قرب بحيرة المنزلة، ومثل بعض جماعات صيد السمك بالبحيرة نفسها والذين يتتبعون أصولهم الى سيناء (١).

وعموما يمتد هذا النطاق بطول تخوم شرق الدلتا، ابتداء من مشارف وضواحي القاهرة نفسها مروراً بالقليوبية حتى شرق الشرقية والدقهلية، والقليوبية بالذات معروف عنها من قديم كثرة العائلات الاقطاعية الكبيرة ذات النفوذ والثروة من ذوات الاصول العربية، والتى هى فى الواقع سلالة القبائل البدوية التى أقطعتها الدولة فى الماضى أراضى زراعية شاسعة لى تستقر وتكف عن الترحل وإثارة المتاعب لها.

ولا تعكس هذا النطاق برمته مثلما تعكسه أسماء الأماكن، فكثير منها يشير الى العنصر العربى فى الاستقرار كما فى التكوين الاثنولوجى.. ففى النصف الشرقى من شرق الدلتا تتعدد هذه الاسماء بصورة دالة للغاية، بينما تقل كثيرا فى غربها، ثم تكاد تتلاشى فى وسط الدلتا وحتى فى غرب الدلتا حيث لا نجد، على عكس شرق الدلتا، صدق للاستقرار اللبى فى أسماء الأماكن، وكثير من تلك الأماكن يلتصق

(1) Seligman, Races of Africa, P. 235.

بعد الصحراء مباشرة فى القليوبية والى حد ما فى الشرقية، بينما يرتبط البعض الآخر بمناطق ظهور السلحفاة فى شرق الدلتا أو وسطها، ومن الممكن، كما يفعل الجدول الآتى، أن نصنف تلك الاسماء بحسب المقاطع الدالة فيها الى فئات مختلفة مثل عرب (أو عربان) وبنى، وأولاد، ونزلة (أو منزل أو دوار) ... الخ.

وسط الدلتا	شرق الدلتا			
	عرب	بنى	أولاد	نزلة
عرب الرمل	عرب الحصن	بنى عامر	أولاد عابدين	نزلة سليمان زايد
كفر العرب	عرب العراق	بنى صالح	أولاد خلف	نزلة عودة حمود
كفور العرب	عرب العيايدة	بنى أشبل	أولاد حمام	نزلة المقابلة
بنى غريان	عرب الشعارة	بنى قريش	أولاد حانا	نزلة غانم أبوراس
بنى بكار	عرب فودة	بنى هلال	أولاد موسى	نزلة والى راشد
غرب الدلتا	عرب ابو طويلة	بنى نقا	أولاد العدوى	نزلة شومان
	عرب التربة	بنى عباد	أولاد مهنا	نزلة السباعا
فزارة	عرب جهينة والصوالح	بنى عبيد	أولاد سيف	نزلة بنى أيوب
بنى سلامة	عرب القليعات	تل بنى تميم	أولاد صقر	نزلة العارين
منية بنى موسى	عرب الحمامشة	كوم بنى مراس	كفر أولاد حجي	نزلة خيال
كفر بنى هلال	عرب الحويان الحسانية	بنى عياض	كفر أولاد موافى	نزلة الشراقة
	عرب بتمدة			المنزل
	عزبة عرب القديري			منزل حيان
	عزبة عربان اولاد على	بنى حسن		دوار جهينة
	عزبة العرب	بنى جرى		
	العربان	بنى عليم		
	كفر العرب			
	طرائيس العرب			
	برج نور العرب			

أما فى غرب الدلتا فان اثر الاختلاط الليبى هو البارز، وينعكس فى انتشار الالوان الافتح فى الجلد والشعر والعيون بصفة عامة خفيفة فى معظم البحيرة الغربية، مع تركيز خاص فى نقط معينة منها مثل ما ذكرناه عن حوش عيسى، غير أن الأثر الليبى يمتد جنوبا الى الفيوم، حيث تكثر نسبته بدرجة هامة بلاشك، وحيث نجده يتوزع فى داخل الواحة وخارجها وعلى الاطراف شبه الصحراوية، ففى الداخل نجد كثيرا من العائلات الكبيرة الغنية المعروفة من أصول ليبية استقرت، وفى الخارج مازالت توجد القبائل شبه البدوية الرعوية الأكثر نقاوة كالحرايى والسماوس والبراعصة والضعفاء... الخ، وعلى طول أطراف بنى سويف والمنيا الغربية يمتد هذا الأثر الليبى بلا انقطاع ايضا ولكن بصورة أخف.

وأخيرا، فى الصعيد الاعلى، تتوزع على أطراف الوادى غربا وشرقا كثير من القبائل العربية الاصل التى تدفقت فى العصور الوسطى وظلت طويلا على بداوتها، ثم تحولت عنها بالتدريج واختلطت بالفلاحين فاستقرت وتمصرت، دون أن تفقد كل ذكريات الماضى واصوله حتى الآن، مثال ذلك عرب الهوارة البربر فى قنا وحولها، ولهم شهرتهم المعروفة فى منازعات الثأر المزمنة مع الفلاحين، بقايا آخر حلقة فى سلسلة صراع الرمل والطين حتى بعد الاستقرار.

وتكاد أسماء الاماكن مرة أخرى ترسم هنا خريطة توزيعية للتداخل الاثنى كما لجغرافية السكن، فالاسماء العربية الاصول او الاشتقاق تملأ الصعيد الاوسط والجنوبى، وحتى الشمالى، بالمئات سواء قرى أو مدن، سواء على الضفة الشرقية او الغربية، والمهم اللافت هنا أنها تزيد فى الصعيد عنها فى كل الدلتا أضعافا مضاعفة، مما قد يوحي بأن استقرار العناصر العربية فى الصعيد، خاصة جنوبه، جاء أكثر بكثير منه فى الدلتا، بما فى ذلك حتى شرقها: فإذا صحت دلالة اسماء الاماكن هذه، لكان معنى ذلك أن توغل المد العربى فى وادى النيل عموما كان أقوى واعظم كلما اتجهنا جنوبا، على العكس من الوضع فى الصحراويين المحيطتين شرقا وغربا.

ومهما يكن الامر، فان اسماء الاماكن العربية الاشتقاق او الدلالة تزداد بصورة مطردة جدا فى الصعيد كلما اتجهنا جنوبا، فهى تعرف فى الجيزة، ولكنها أكثر بوضوح فى بنى سويف، ثم أكثر وأكثر فى المنيا، وابتداء من اسيوط حتى مدينة أسوان تتكاثر بحيث تتجاوز الحصر ويتحتم الاكتفاء ببعض الامثلة البارزة، على أن هذه الاسماء تختلف نوعا من منطقة الى منطقة، كما تتفاوت بين اسماء ترتبط بجغرافية السكن وأخرى باسماء القبائل والعائلات اى باثنولوجية السكان، والملاحظ أن الأخيرة أكثر حدوثا وانتشارا بكثير من الأولى.

فمن اسماء السكن نزلة (او نزالى او منزل او بيت) ثم نجع، وارتباطها جميعا بمنازل البدو ومنتجات الكلا واضح، وتشير بالتأكيد الى أصول ما قبل الاستقرار العربى، بل ويبدو ان نزلة، لفرط تغلغلها وتفشيها، قد انتقلت الى اسماء الحلات الحديثة جدا حتى توشك ان تصبح بديلا محليا أو صعيديا عن عزبة، اذ نلقاها بكثرة شديدة مرتبطة باسماء اشخاص حديثة بما فى ذلك القبطية، ومعظم الحلات التى تبدأ بنزلة تتوزع بين محافظتى المنيا واسيوط، بينما لا تبدأ معظم حلات نجع الا مع أسيوط او بالاحرى بعدها بالتدريج الى أن نصل الى اسوان فنجدتها تتواتر بالعشرات والعشرات

أما اسماء الاماكن المشتقة من اسماء القبائل والبطون او الافراد العرب، وهى وحدها بالمئات، فتقع عادة فى ثلاث فئات: بنى، اولاد، ثم الـ أى آل، بالاضافة الى قلة من مقاطع عرب، بيت، أو اسم القبيلة فقط، وكما يتضح من الجدول الآتى أدناه، فان مقاطع «بنى وأولاد وعرب» تتوزع عموما فى جذع الصعيد من الجيزة حتى بداية ثنية قنا، وقلما تتجاوزها الى الجنوب، ولكنها تختلف فى كثافتها وفى مناطق تركزها.

فالمقطع «بنى» هو الى ابعد حد اكثرها حدوثا وانتشارا، ويبلغ اقصى كثافته فى اسيوط، وهو يكاد يختفى تماما بعد سوهاج حيث يحل محله ويسود تماما المقطع «نجع» الذى يقترن به كثيرا فى نوبة اسوان المقطع «أب» فى نهاية الاسم، مثل الحمدناب، المراداب... الخ.. اما المقطع «اولاد» فأقل حدوثا من «بنى»، كما أن اقصى كثافته تقع فى سوهاج، واقل من الاثنين انتشارا مقطع «عرب»، الذى يسبقه عادة اسم «نجع» على ان اهم خصائص توزيعه ارتباطه بصرامة بأطراف الوادى وحد الصحراء سواء شرقا أو غربا، وكذلك يفعل «بيت» المحدود الانتشار.

اما عن فئة «الـ» فانها تحتشد بصفة خاصة فى سوهاج، ولكن بصفة أساسية فى اسوان، فمن أمثلة الاولى الكوامل، النواصر، العوامر، الشواهين، المغاربة، المحاسنة، الخوالد، ومن أمثلة الثانية الفارسية، الكلابية، السباعية، الحميدات، الهاليلة، الشراونة... الخ، وأخيرا فان اسماء القبائل المجردة قلة معدودة نجدها فى مزغونة (الجيزة)، فزارة، جهينة (سوهاج).

أسماء الأماكن ذات المقطع «بنى»

أسيوط	المنيا	بنى سويف	بنى سويف
بنى عدى	بنى سعد	بنى قاسم	بنى محمد البحرية
بنى سند	بنى عبيد	بنى مؤمنة	كفر بنى عثمان
بنى رزاح	بنى حسن الشروق	بنى صالح	بنى غنيم
بنى حسين	بنى خالد	بنى منين	بنى جدير
بنى زيد	بنى روح	بنى وركان	بنى نصير
بنى عليج	بنى حرام		بنى سليمان الشرقية
بنى مر		المنيا	بنى خليف
بنى طالب	أسيوط		بنى عدى
بنى غالب		بنى عامر	بنى زايد
بنى سميع	بنى يحيى	بنى خالد	بنى موسى
بنى فيز	بنى هلال	بنى خلف	بنى رضوان
	بنى صالح	بنى واللمس	بنى حمد
سوهاج	بنى يحيى	بنى سامط	بنى بخيت
	بنى زيد بوق	بنى مزار	بنى عفان
بنى حرب	بنى قرة	بنى على	بنى هارون
بنى عمار	بنى رافع	بنى عمار	بنى سويف
بنى هلال	بنى شقير	بنى خالد	بنى أحمد
بنى وشاح	بنى شعران	بنى الحكيم	بنى عوض
بنى زار	بنى مجد	بنى حماد	بنى محمد
بنى عيش	بنى ابراهيم	بنى موسى	بنى خليل
	بنى محمديات	بنى خيار	بنى ماضى

أسماء الأماكن ذات المقاطع «أولاد»، «عرب»، «بيت»

عرب		أولاد	
سوهاج	الجيزة	سوهاج	المنيا
كوم العرب نزلة عرب العمائم عرب نجواج عربان بنى واصل نجع عرب العطيات العرابة المدفونة	وراق العرب عزبة عرب اسكر عرب الديسمى بنى سويف عزبة عرب البخاينة	اولاد سلامة اولاد الشيخ اولاد حمزة نجع اولاد بكر اولاد يحيى اولاد طوق (شرق وغرب) اولاد عليو اولاد سالم اولاد خلف	نزلة اولاد الشيخ اولاد نوير نزلة اولاد جويد اسيوط القوط واولاد بدر نزلة اولاد سراج اولاد ابراهيم البارود واولاد إلياس اولاد إلياس
قنا	المنيا	قنا	سوهاج
نجع عرب العبادنة نجع العرب بيت سوهاج	نجع عرب الجهمة نجع عرب المداح نجع عرب يونس قاسم نجع عرب الحسون نجع عرب يونس عقيلة نجع عرب مسلم امبارك نجع عرب أبو قلثة	اولاد نجم اولاد عمرو نجع اولاد نصير	اولاد اسماعيل اولاد نصير اولاد عزاز اولاد ماس اولاد شلول اولاد على
بيت خلاف بيت الخريبي بيت داود سهل بيت علام	أسيوط نجع عرب الجهمة عزبة عرب الجهمة عرب العطيات البحرية عرب الشنابلة عرب مطير		

النوبة المصرية

تبدأ النوبة المصرية عند مدينة أسوان وتمتد على جانبي النهر حتى الحدود أى نحو ٣٥٠ كم، أو بالدقة من الشلال الأول عند أسوان الى الشلال الثانى عند حلفا.. ولكن تكملها عبر الحدود النوبة السودانية حتى ثنية النيل عند الدبة، وبهذا تتراعى النوبة والنوبيون لمسافة نحو ١٠٠٠ كم، ومن الثابت تاريخيا ان النوبيين كانوا ابعد انتشارا من حدهم الجنوبي الحالى، ربما امتدوا الى الشلال السادس، أى نحو ضعف امتدادهم الحالى(١) وعلى الجانب الآخر، اذا كان وطنهم قد تقلص نحو الشمال، فقد كان ثابتا فى حده الشمالى فى مصر، وليس هناك دليل على انه تقلص من هذه الناحية.

تاريخ النوبيين فى النوبة قديم جدا تتعاصر بداياته المعروفة مع بدايات التاريخ المصرى القديم فيما قبل الاسرات على الاقل، وفى دراساته الاركيولوجية على النوبة، قسم رايزنر Reisner هذا التاريخ الى عدة مجموعات أو مراحل تتعاصر مع مراحل التاريخ المصرى القديم وترتبط بها ارتباطا حضاريا وثيقا، وقد تعرض النوبيون عبر هذا التاريخ المتراعى لكثير من المؤثرات الجنسية الاجنبية التى عدلت نمطهم ودخلت فى تكوينهم الى ان صار على ما هو عليه الآن، فهم بصورتهم الحالية اذن - ورغم عزلتهم الجغرافية وفقر وطنهم الطبيعى - شعب مخطط شديد التخليط.

وقد اختلف العلماء طويلا حول أصل النوبيين جنسيا، وكذلك حول أصل النوبية لغويا.. وجزء من هذا الاختلاف مرده الى العلاقات بين النوبة والنوبا، فبين النوبيين فى وادى النيل والنوباويين فى دارفور تشابه لغوى محقق وان كان جزئيا، يؤمىء اليه حتى الاسم ذاته، وقد ارجع البعض هذا التشابه الى مجرد العلاقات التجارية المتواترة بين المنطقتين، لاسيما وأن الاودية الصحراوية تربط بينهما وعليها يمتد طريق درب الاربعة جزئيا، لكن البعض الآخر ارجع ذلك التشابه الى الاصل الجنسى الواحد، محددًا منطقة التخصص فى دارفور أساسا(٢).

وهكذا كانت هناك دائما نظريتان متعارضتان: الأولى ترجعهم الى أصول زنجية افريقية أتت من الجنوب، ثم تعدلت بعناصر ودماء حامية من الشمال، وعلى الجانب اللغوى أيضا، ترى النظرية أن النوبية من أصل زنجى أضيفت إليها عناصر

(١) عوض ، الشعوب والسلالات الإفريقية ، ص ٣٠١ - ٣٠٣

(٢) شويقة ، النوبة المصرية ، ٢٠٨ - ٢٠٩

حامية.. أما النظرية الثانية فترى ان الاساس القاعدي هو على العكس حامى قوقازى أتى من الشمال، بينما ان العنصر التكميلى الذى عدل وشكل نمطهم فى النهاية انما هو المؤثرات الزنجية الوافدة من الجنوب، والرأى نفسه ينطبق على اللغة، فهى اساسا لغة حامية داخلتها مؤثرات شديدة من اللغات السودانية من الجنوب(١).

ولقد حسمت الدراسات الحديثة الموقف نهائيا لصالح النظرية الأخيرة، بينما سقطت النظرية الزنجية بشقيها الجنسى واللغوى الى الابد، فقد أثبتت الدراسات الانثروبولوجية التى قام بها اليوت - سميث على جماجم وهياكل المجموعات الاقدم من التاريخ النوبى أنها لا تختلف فى شىء عن مقاسات المصريين القدماء فيما قبل الأسرات، ثم أثبت سليجمان وحدة السلالتين الجنسية وتعاصرهما، ومعنى هذا ان النوبيين يبدأون تقريبا من نفس نقطة البداية ونفس الأصل الجنسى الذى بدأ منه المصريون القدماء، أى من الحاميين الشرقيين بكل صفاتهم المعروفة، كما أنهم لم يكونوا غرباء عنهم كثيرا، فمنذ البداية وهم على علاقة وثيقة بمصر، تأثروا بحضارتها حتى مصروا الى حد بعيد على عهد الدولة الحديثة، أى أننا نستطيع أن نقول انهم بدأوا وهم «ظل» مصر حضاريا كما كانوا جنسيا.

غير أن النوبيين من الناحية الأخرى تعرضوا لمؤثرات دموية كثيفة من الجنوب السودانى كما من البجا فى الجنوب الشرقى، فكان هذا هو الذى باعدهم وأبعد بهم عن النمط المصرى، ولعله لهذا السبب أن صور المصريون القدماء النوبيين فى رسومهم باللون الاسود والملامح المتزوجة بشدة، وهكذا اجتمعت فيهم او عليهم ثلاثة مؤثرات مختلفة دمغت طابعهم الجنسى منذ البداية، البجاوية، المصرية، الزنجية.. ومن هذا الخليط تحدد نمطهم التاريخى السائد، الى أن أتى العرب - ربيعة أساسا، ثم مضر وجهينة - بعد فتح مصر(٢)، فأضيف البعد الرابع فى الخلطة.

ولا جدال فى أهمية الدور العربى البالغة فى تركيب النوبيين الراهن، وان لوحظ الميل التقليدى الشائع الى ادعاء الانتساب الى العرب، كما بين المحس مثلا حيث يزعمون أنهم من بنى أمية، وعلى أية حال، فرغم هذه الاهمية المحققة، فإن من المحقق أيضا أن فقر النوبة الطبيعى فى المرعى بالقياس الى غنى السودان به الى الجنوب قد حد منها نوعا، ذلك أن القبائل العربية، وهى رعاة أولا وأخيرا، كانت تنزح عن النوبة سريعا الى السودان سعيا وراء مراعى السفانا الأغنى، متخذة منها بالتالى ممرا أكثر منها مقرا، وبالمقابل، فلقد كان من دوافع اتجاه العرب الى النوبة فى العصور المتأخرة زوال نفوذهم السياسى بمصر والميل الى استبدال الاتراك

(١) عوض ، السابق ، ص ٣٠٥

(٢) المسعودى ، مروج ، ج ١ ، ص ١٩١

والممالك بهم في الدولة والجيش حتى أثر بعضهم النزوح بعيدا الى الجنوب الأقصى (١) .

حتى الأتراك تركوا أثرهم الجنسي في النوبيين، ولو كرزاذ خفيف، فكشافهم الغز والبوشناق والألبان من البلقان والاناصول كانوا يوفدون بانتظام الى مراكزها الرئيسية مثل قصر ابريم وعينية للحكم والإدارة، ولكنهم كثيرا ما كانوا ينتشرون في المنطقة ويقيمون بها حتى يذوبوا، ولا يزال اسمهم - «الكاشف» - موجودا حتى الآن بين السكان (٢) بالمثل الممالك الفارون دوريا الى اعماق النوبة، على أن هذه وتلك ليست سوى لمسة ثانوية، ويبقى أن النمط الانثروبولوجي الحالي للنوبيين تحدد بتلك الرعاية الأولية: البجا، المصريين، الزنوج، العرب.

للنوبي المعاصر قامة متوسطة وقوام أميل الى النحافة لا يخلو من رشاقة تميزه بسهولة عن نمط الفلاح المصري شماله الأكثر امتلاء، الا من كان منهم شديد التزنج، الرأس طويل، قد يكثر فيه نمط رأس مصري ما قبل الاسرات شكل «صندوق الكفن» دليلا لاشك على علاقة الاصل أو النسب مع المصريين القدماء، الوجه طويل أكثر استطالة من وجه المصريين.. أما اللون فداكن شديد القتامة كالفهوه، ولكنه ليس أسود.. أما الشعر فرغم أنه مجعد، إلا أنه يندر أن يكون كشعر الزنوج، أما الملامح والتقاطيع فقوقازية بعيدة تماما عن الصفات الزنجية، فالانف مستقيم غير عريض والشفاه معتدلة (٣)، وعلى الجملة، فلعل تعبير «القوقازيين السود» أقرب ما يكون الى الصحة في حالة النوبيين، كما قد يكون أصدق تلخيص لحالتهم.

أخيرا، فإن النوبيين غير معروف مجمل عددهم على وجه الدقة، ولكن البعض يقدره في مصر والسودان بنحو ربع المليون، وعلى أية حال فإن النوبيين المصريين هم الاقلية عدديا، فهم لا يتعدون ١٠٠ ألف تقريبا، والنوبيون عموما ينقسمون الى خمس مجموعات، قل قبائل بمعنى ما، هي من الجنوب الى الشمال: الدناقلة، المحس، السكوت، الفديجه، الكنوز، والثلاث الاولى في النوبة السودانية، والاخيرتان هما النوبيون المصريون، وخط التقسيم بينهما هو ثنية كرسكو - الدر ، أو بالاحرى اسفين وادي العرب الذي يختلف عن كلتا المجموعتين، وهذا التوزيع كله بالطبع هو توزيع النوبة القديمة قبل الانتقال الى النوبة الجديدة.

(١) شويقة ص ٢٠٦ ، ٢١٠ .

(2) H.A. MacMicael, A history of the Arabs in the Sudan, N.Y , 1967, vol. 2. P. 325.

(٣) عوض السابق، ص ٣٠٤، شريقة، ص ٢٢٠ وما بعدها، وسليجمان ص ١١١ - ١١٣ .

فأما الكنوز فكانت منطقتهم تمتد من الشلال واسوان حتى كم ١٤٥ عند بلدة المضيق، وكانت تضم نحو ١٧ قرية ونجعا، لهم لهجتهم الخاصة هي الماتوك أو المتوكية، ورغم الخطأ الشائع، فلا علاقة لاسمهم ببني كنز (ربيعه) وإنما هي تسمية عارضة تاريخيا، والكنوز هم نوبيو مصر القدامى، ومن ثم الأكثر تعريبا لغة وجنسا، كما أن ملامحهم هي الأكثر تنسيقا وتعديلا واعتدالا، بحيث لا يكادون يختلفون كثيرا في مظهرهم الطبيعي عن جيرانهم من صعيدة الجنوب الأقصى.

أما الفديجة، نسبة الى لهجتهم، فتتمتد منطقتهم السابقة من ك ١٨٣ حتى الحدود، وتضم ١٩ قرية، غير أن الفديجة مهاجرون جدد في مصر، فهم أصلا جماعة من المحس والسكوت لجأوا الى الشمال هربا من اضطرابات المهدي في القرن الماضي، وأقاموا في جنوب النوبة المصرية حيث اكتسبوا اسمهم الجديد (فديجة تعنى ببساطة: سنهلك) (١).

أخيرا، المنطقة الفاصلة بين الكنوز والفديجة، منطقة وادى العرب، تمتد من كم ١٤٥ حتى كم ١٨٤، وتضم ٦ قرى هي: وادى العرب، السبوع، المالكي، شاتورمه، السنقاري، كرسكو، وادى العرب اسم على مسمى، فسكانه أصلا من قبيلة العليقات - يحرفونها الى عرب العقيلات - التي هاجرت من سيناء في أوائل القرن الـ ١٨ (٢)، وبينما يؤكد عليقات سيناء صحة هذه القرابة، تذهب روايات عليقات النوبة أنفسهم الى أن العليقات الاول هاجروا الى مصر أيام الحجاج، ثم انقسموا الى ٧ شعب (رايات) واحدة استقرت بجبل الطور، واخرى بأبو زعل بالقيوبية، واثنان بوادى العرب بالنوبة، وخامسة في بلانة، وسادسة في أددان، والسابعة في السودان (٣).

وفي كل الاحوال فان هذا الاصل العربى ينعكس بوضوح فى تركيبهم الجيسى، فلون بشرتهم أفتح نوعا من جيرانهم شمالا وجنوبا على السواء، شعرهم مموج أكثر مما هو مجعد، وهم قلما يمارسون الزواج المختلط مع جيرانهم من النوبيين، بل وتصل نسبة الزواج الداخلى بينهم الى ٩٤٪ للذكور ، ٨١٪ للإناث، ولعل كروسكو هي الاستثناء الوحيد، فلأنها نقطة التقاء وطن العليقات في الشمال والفديجة في الجنوب والعبادة في الشرق فقد اختلطت العناصر الثلاثة بها محليا، وأخيرا فانهم

(١) عوض ، ٣٠٤ - ٣٠٦ .

(٢) عقيل ، ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٣) شويقة، ص ٢١١ .

يتكلمون العربية وحدها (١)، وبهذا يمثلون جزيرة صغيرة من اللغة العربية دفيئة فى قلب جزيرة اللغة النوبية التى تنحصر بدورها فى وسط جزيرة العربية الكبرى بحوض النيل.

يستوقف النظر، فى النهاية، ذلك التناقض الحاد فى تعمير النوبة بين قدمها التاريخى الشديد فى قاعدة الاساس وبين حداثة سكنى بعض جماعاتها السابقة الذكر، ففي هذه المنطقة التى ارتبطت بالنوبيين منذ فجر التاريخ الفرعونى على الاقل، تبرز بلاشك غرابة قدوم عرب العليقات منذ قرنين او ثلاثة والفديجة منذ قرن فقط، ومن ناحية اخرى، ولانقول بالمثل، فرغم تعرب النوبيين عموما الى حد بعيد، فلا تزال اسماء الاماكن فى النوبة تعكس اختلاف لغتهم الاصلية، فمعظمها غير عربى لا معنى له بالنسبة للمصرى العادى، مثل الامبركاب، كرسكو، توشكى، كورته، أرمانا، أشكيت، دهميت، ولا يكاد يستثنى من ذلك سوى حالات قليلة من أصول فرعونية نادرا، مثل أبوسمبل (ابسامبول)، أو عربية مثل عنيبة، الديوان، سيالة، المضيق (هل نضيف قسطل، بلانة، عافية؟).

سكان الصحراء

على العكس من الوادى، يدخل العنصر المصرى فى التكوين الجنىسى لأهل الصحارى المصرية كعامل تكميلى أكثر مما هو أساسى، بينما يصبح العنصر العربى والبجا فى الصحراء الشرقية والعربى والليبيى فى الصحراء الغربية هو قاعدة الاساس، ولعل على هذا الاساس الانثروبولوجى أى الجنىسى، بجانب الاساس الجغرافى أى الموقع، ولكن بعيدا تماما عن الاساس السياسى اى الحدود، كان تمييز هيرودوت بين الصحراء «العربية» والصحراء «الليبية» كما سُمى صحراؤنا الشرقية والغربية على الترتيب، وهى التسمية التى قيض لها أن تبقى حتى العصور الحديثة والعقود الاخيرة.

وبهذا أيضا يكون العنصر العربى مشتركا بين الصحراويين، ولكن لأنه جاء من الشمال فهو يقل فيهما على السواء جنوبا تاركا الجنوب نفسه فى كليهما للعناصر الاقدم الاخرى، البجا يميننا والواحيين يسارا، غير ان الدفع العربى جنوبا، وبالتالى الوجود العربى، كان أقوى فى الصحراء الشرقية الاقرب الى مصدره منه فى الغربية الابدع، فهو فى الاولى يتوغل حتى منتصف الصحراء تقريبا، بينما يقتصر فى الثانية على النطاق الساحلى.

(١) عقيل، ص ١١٩ - ١٢٠، شويقة، ص ٢١٢ - ٢١٣

وهذا وذاك يعكس ببساطة النمط الحلقى لانتروبولوجية مصر العامة، كما ينعكس هو ببساطة فى أسماء الاماكن، فكثير من أسماء الاماكن فى الصحراوين ينتمى الى لغات غير عربية كالبجاوية فى جنوب الصحراء الشرقية وكالبربرية فى بعض واحات الصحراء الغربية، وهذا ما يعود فيؤكد ما رأيناه من ان كل شىء فى مصر، حتى أسماء الاماكن، لا يختلف الا على اطراف الرقعة الجغرافية.

ويبلغ عدد القبائل البدوية الآن فى مصر جميعا نحو ٥٠ قبيلة (١)، معظمها فى الصحراء وأقلها يتداخل ويشارك فى الاطراف الصحراوية لوادى النيل، ومن الملاحظات الهامة ان قبائل كل من الصحراء الشرقية والغربية لا تعبر أو تجتاز الوداى لمتزج ببعضها البعض أو لتبادل المواقع إلا نادرا وبالكاد، فنقدم قبائل سيناء والصحراء الشرقية يقتصر على أطراف الوداى الشرقية وخاصة شرق الدلتا، بينما يقتصر تقدم قبائل الصحراء الغربية على اطراف الوداى الغربية وخاصة غرب الدلتا، الاستثناء الوحيد المعروف هو قبيلة الهنادى التى نقلت عمدا من البحيرة الى الشرقية لأسباب تاريخية معروفة (٢).

الصحراء الشرقية

فأما الصحراء الشرقية فتكاد تنصف بين عنصر البجا الحامى فى الجنوب والعنصر العربى فى الشمال، وخط التقسيم هو خاصرة الصحراء عند ثنية قنا، الأول قديم تاريخى مصدره من الجنوب، أما الثانى فأحدث وأتى من الشمال، ونظرا للعزلة الشديدة فى الحالىن، فقد احتفظ كلاهما بنقاوته وطابعه الى حد بعيد، وكل يعتبر ممثلا جيدا لعنصره الكبير الحاميين والساميين على الترتيب بصفاتهم المعروفة.

والبجا، الذين يمتازون بالبشرة السمراء الضاربة الى الحمرة بصفة خاصة، وبالشعر المرجل بطريقة خاصة «كالكمبوشة» (فظى - وظى Fuzzy-Wuzzy البحارة الانجليز قديما)، ينقسمون الى مجموعتين هما البشارية فى الجنوب والعبادة فى الشمال، والبشارية عموما وعلى قلة عددهم المطلق - بضع عشرات من الآلاف - يحتلون منطقة شاسعة جدا بين النيل والبحر الاحمر تمتد من أسوان حتى الخرطوم تقريبا، ولكن الجزء الاكبر الى أقصى حد من أرضهم يقع فى السودان، ثم هم ينقسمون الى مجموعتين ثانويتين: بشارية أم ناجى فى الجنوب وبشارية أم على

(1) Murray, Sons of Ishmael.

(2) M. Awad, "Settlement of nomadic etc." op. cit., P. 23.

فى الشمال، وهذه الأخيرة تتوزع بدورها على جانبى الحدود بين السودان ومصر، فالبشاريون فى الصحراء، كالنوبيين على النهر، يمتطون الحدود، ولذا فهم مشطورون، وبنفس النسب كالنوبيين، بين بشارية مصر وبشارية السودان، وبشارية مصر ينتشرون بين البحر الاحمر وأسوان، ورغم أن معظم البشاريين يتقنون العربية، فان لهم مازالوا لغتهم البجاوية الخاصة، التبداوى Te Bedawi أو البداويت.

أما العباددة فهم جميعا فى مصر، يحتلون بقية الصحراء الشرقية حتى الخاصرة، أو هضبة العباددة كما تنسب اليهم، وهم لا يختلفون عن البشارية جسمية، ولكنهم اصبحوا مختلفين كلية فى الثقافة، فقد فقدوا لغتهم البجاوية تماما وتبنوا العربية وتم تمصيرهم الى حد بعيد منذ وقت طويل، خاصة تجاه النيل، ولو أن البعض فى معازل الجبال تجاه البحر الأحمر مازالوا يحتفظون بطريقة حياتهم العتيقة.

الى الشمال من خاصرة الصحراء يبدأ العنصر العربى ويتمثل هذا العنصر اساسا فى قبائل المعازة، ولكن هناك أيضا قبيلة جهينة وسط الصحراء الشرقية فاصلة بين العباددة فى جنوبها والمعازة فى شمالها، وبهذا ينتشر المعازة، الذين يحتلون الهضبة التى تحمل اسمهم، بحيث يصلون الى مشارف القاهرة والسويس، والمعازة من القبائل القليلة التى تمتاز بنقاوتها وعروبيتها التامة، حفظتها عليها عزلة البيئة، وهى فى هذا أشبه ببعض قبائل جنوب سيناء العربية التى انعزلت فى جيب شبه الجزيرة المثلث، وعلى العكس من قبائل شمال شبه الجزيرة التى تقع على طريق مطروق فاختلفت كثيرا أو قليلا بمؤثرات خارجية.

بسيناء، أخيرا، ١٧ قبيلة، كلها كما يقول مرى من أصول آسيوية، ومعظمها مرتبط أصلا بقبائل جنوب فلسطين والاردن وشمال السعودية، كما تمتد فروعه الى قبائل اطراف شرق الدلتا المستقرة، ولا تكاد توجد اليوم قبيلة سينائية واحدة رحل حقا، فكثيرها مستقر وقليلها نصف رحل - نصف مستقر (١)، وقبائل الشمال، على الطريق التاريخى المفتوح طريق الشام وطريق الحج، أكثر اختلاطا مثلما هى أكثر تطورا وأبعد استقرارا، بعكس قبائل الجنوب المنعزلة فى معقل المثلث الجبلى، فهى أكثر نقاوة، ولكنها أشد تخلفا وترحلا.

(1) Sons of Ishmael, 247.

أما توزيعا، فإن بعض القبائل موزع ابتداء فى أكثر من منطقة فى سيناء، وتعد السواركة كبرى قبائل شبه الجزيرة، تليها الرميلات فالبياضية، ومن أهم قبائل الشمال المساعيد وعرب قطية والترابين، وللأخيرة فروع بالجزيرة، وفى الوسط تسود فى هضبة التيه الحويطات التى تمتد بعض فروعها الى القليوبية (الشدايد) ثم التياحه - نسبة الى التيه حيث تنتشر حول نخل وجبل الحلال ووادى العريش.. أما فى الجنوب فهناك حول جبل الطور الجباليا - نسبة الى الجبل، ثم العليقات، هذا بينما يجتمع فى وادى فيران عدد كبير من القبائل والبطون يشمل الحويطات والحوارشة والصوالحة ومزينة واولاد سعيد والعلقات، ولأولاد سعيد فرع فى قليوب، بينما تمتد فروع العليقات الى النوبة فى أقصى الجنوب.

الصحراء الغربية

تنقسم الى منطقتين: الواحات فى الجنوب والساحل فى الشمال، والفارق الانثروبولوجى بينهما طريف، فالأولى خلت تقليديا من أى تأثير متوسطى آسيوى المصدر، أى سامى من عرب الجزيرة أو المشرق، بمعنى أن أثر العنصر العربى فى مصر لم يصل تقريبا الى واحات الصحراء الغربية، هذا فى حين أن المنطقة الثانية عربية المصدر تماما، ومن الناحية الأخرى فلا عبرة بالتساؤل القديم عما اذا كان سكان الواحات أصلا مصريين أو ليبين أيام الفراعنة، إذ أن من الثابت أنهم كانوا مصريين تماما، على الأقل منذ الرومان.

ويمكن القول بعد هذا على الفور بأن الواحات، التى تتباعد منتشرة على مساحة شاسعة، هى اثنولوجيا شركة بأسهم وينسب متفاوتة بين ثلاثة مؤثرات أساسية، مصرية من الشرق، بربرية من الغرب، وزنجية من الجنوب، رغم أنها جميعا تتكلم العربية وممصرة تماما حضاريا وثقافيا، وبحسب موقع كل واحة يتحدد توازن الشد والجذب بين هذه القوى الثلاث، بينما تعكس أسماء الاماكن - مرة أخرى - نتيجة هذا التوازن، فأقربها الى النيل أكثرها مصرية، وأبعدها عنه أكثرها بربرية، وأكثرها جنوبية أكثرها زنجية.

فالخارجة مصرية مطلقة تماما، لا تختلف فى شئ عن صعايدة الوادى، ولو أن القامة أقصر قليلا والرأس أصغر نوعا، فى حين أن لون البشرة أفتح بعض الشيء كما أن الشعر أكثر استقامة، وفيما عدا ذلك فإن الملامح هى نفس ملامح المصريين، كذلك تتميز الخارجة بعرق زنجى واضح فى نحو ثلث السكان، كما وجد هدهلشكا بروز الفك الاسفل Prognathism فى نحو خمس السكان، وهذا يرجع الى المؤثرات

السودانية من الجنوب، بما فى ذلك أثر تجارة الرقيق نتيجة الموقع على طريق درب الأربعين، والمؤكد أن هذا الاثر الزنجى لم يكتسب الا منذ العصر الرومانى، إذ لاوجود له فى جماجم وهياكل العصر الفرعونى.

وعلى العكس تماما من الخارجة سيوه، فهى بربرية أى مغربية أو ليبية من الحاميين الشماليين، وهى فى هذا امتداد جنسى كماهى امتداد جغرافى للواحة التوأم الجفوب عبر الحدود، كما أنها آخر «جزيرة» ومحطة من لسان الجزر والمحطات البربرية الناتىء من كتلة المغرب الكبير فى أقصى الغرب، وبين هذين الطرفين، الخارجة وسيوه، تكاد تتكافأ العناصر المكونة الثلاثة فى الواحات الوسطى بصورة انتقالية وتدرجية (١).

أما عن الساحل، أخيرا، فهو نطاق قبائل اولاد على الذى يستمر عبر الحدود فى برقة، ويبلغ عدد اولاد على + ١٠٠ الف، اى فى حجم النوبيين فى مصر، وهى بهذا كبرى قبائل الصحراء الغربية بل قبائل مصر عموما . وهى تنقسم تقليديا إلى أولاد على الأحمر والأبيض . وليس من الصحيح أن هذه قبيلة ليبية كما يظن البعض (أو يدعى البعض الآخر)، على أساس امتدادها فى ليبيا ، مع وقوع الجزء الأكبر منها فى برقة ، وكذلك مع تشابه حياة البداوة لديها مع البداوة الغالبة على ليبيا . وإنما الصحيح أنها قبيلة عربية منقولة مزروعة ، أتت أصلا من الجزيرة العربية واستوطنت منذ العصور الوسطى غير أنها تداخلت بدرجة مذكورة فى وسط العنصر المصرى واختلطت به خاصة فى أقصى الشرق تجاه الاسكندرية . ويمكن اعتبار هذا بمثابة الخطوة الأولى فى عملية تمصير تدفعها قدما التطورات الحضارية الحديثة فى المواصلات والاتصالات فضلا عن عملية التطور الاقتصادى والانتاجى المتسارعة فى المنطقة .

إلى جانب أولاد على ، ثمة أخيرا عدد من القبائل الصغيرة تنتشر أو تنتشر فى تضاعيف نطاق الساحل الشمالى الغربى أو إلى الجنوب الشرقى منه حيث تتداخل فى أطراف الدلتا والفيوم وشمال الصعيد وتشارك بذلك تصنيفا فى فئتي قبائل الصحراء وقبائل أطراف الوادى . ثمة منها جميعات حول مريوط ، ثم الجوابيص حول وادى النطرون وبه ينزلون ويعملون فصليا فى استخراج النطرون والصناعة أو نقل التمر من الواحات البحرية وغيرها . ثم هناك السمالوس الذين ينتشرون فى معظم المنطقة حتى الفيوم . وحول الفيوم وداخلها تتكوكب فى النهاية مجموعة القبائل نصف الرحل - نصف المستقرة التى سبق ذكرها كالبراعصة والضعفاء والحراى ... إلخ .

(1) A. Hrdlicka, The natives of Kharga, Wash., 1912, P. 100 - 117.

بروفيل مقارن

منذ بداية التعمير حتى نهاية التعريب ، تمت لنا دراسة تاريخ مصر الجنسى والثقافى كفصل إما فى الجغرافيا الجنسية أو جغرافية السلالات ، وإما فى الجغرافيا التاريخية وهى المأتى الأكثر شيوعا حاليا والذي يفضلته كثير من الجغرافيين مثلما هى الأكثر شمولاً. ثم من تحليل القواعد والخصائص الأساسية فى أنثروبولوجية مصر انتقلنا إلى رسم وتشريح خريطة مصر الجنسية المعاصرة . وبهذا وذاك تم الجانب الديناميكى ثم الاستاتيكي من الدراسة ، واكتملت لنا بذلك القصة والصورة ، الماضى والحاضر . وعند هذه المرحلة ، وكنظرة أو قفلة ختامية ، يحسن بنا أن نرفع أعيننا قليلا عن الصورة التحليلية المحلية لنضعها فى إطار تركيبى مقارن أوسع وأشمل ، به تزداد أبعادها هى نفسها وضوحا وعمقا ، كما تزداد شخصية مصر الجنسية تبلورا وتجسما ، فبضدها - كما بمثلها - تعرف الأشياء.

فمما يسترعى النظر بشدة ، بحيث يستدعى البحث والدراسة ، وجود جوانب معينة، عديدة أحيانا ، من التشابه أو التناظر فى الوضع الجغرافى والخريطة الجنسية بين مصر وبعض بلاد بعينها كالهند وإيطاليا وبريطانيا . والواقع أن البلاد الأربعة ، التى تكاد تقع على محور قاطع واحد يمتد من الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى ، توشك أيضا أن تؤلف معا متوالية جغرافية فى درجة التجانس الجنسى والثقافى تتراتب ترتيبا تصاعديا إلى أن تصل إلى قمته فى مصر . وهذا التشابه النسبى أو الجزئى المتدرج، الذى لا يتجاهل أو يقلل مع ذلك من الاختلاف على الجانب الآخر ، يرجع أساسا ورغم اختلاف المساحات والأحجام إلى تشابه بعض الظروف العامة فى الموقع والبيئة الجغرافيين .

مصر والهند (١)

ونبدأ بمقارنتنا بالهند فنقول إن أول ما يقفز إلى الذهن فى هذا الصدد هو يقينا «صندوقها المغلق». فكشبه جزيرة هائلة يعزلها البحر المحيط كلية ويفلقها حائط الهملايا المصمت إلا من فتحة ممر خبير، تبدو شبه القارة الهندية أقرب عمليا إلى الجزيرة المنفصلة على ضلوع القارة الآسيوية لايربطها بها إلا بجسر أرضى بالغ الدقة ولكنه بالغ الأهمية هو ذلك الممر الحاسم الذى أصبح بذلك مدخل الهند الأساسى إن لم يكن الوحيد . إنها إذن كالعلة المقفلة أو الصندوق المغلق مفتاحه خبير .

(١) جمال حمدان، بين أوروبا وآسيا، دراسة فى النظائر الجغرافية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٥٤ - ٧٨ .

ونظرا بعد هذا لغناها الطبيعي وراثتها الزراعى الشديد كقمة الموسميات ، خاصة فى سهولها النهرية الفيضية الهائلة الجانج والسند ، فقد اجتمعت فيها « جاذبية السهل » و« نداء النهر » ، فكانت قبلة الهجرات ومطمع الغزاة عبر التاريخ، ولهذا تقاطرت عليها الموجات البشرية والهجمات الحربية بلا انقطاع أولا ، ومن مدخل وطريق واحد هو الشمال الغربى ثانيا ، وبحيث أن من دخلها لا يخرج منها ثالثا ،سواء ذلك لأنه «انحبس» فى الصندوق المغلق أو لأنه لا معنى لأن يخرج طائعا من الجنة ليعود بقدميه إلى البيداء

وهكذا إلى حد بعيد كانت مصر ، فهى كشبه واحة أو كواحة فى الصحراء ، يفصلها البحر أيضا من الشمال ، تبدو هى الأخرى أقرب من الناحية العملية إلى الجزيرة أو شبه الجزيرة على ضلوع قارتها . ورغم تعدد مداخل مصر الجغرافية نوعا وكثرتها عن الهند نسبيا فإن لها كالهند مدخلا أساسيا واحدا فقط هو سيناء وطريق الشمال الشرقى يقابلان خيبر وطريق الشمال الغربى الخالدين فى حياة الهند ، فمصر إذن كالهند من حيث تحديد الإقليمين وصرامة هذا التحديد ، ثم من حيث المدخل الجغرافى وجاذبية هذا المدخل . إلا أن مصر بعد هذا ، وإختلاف الشكل الجغرافى ما بين شريط وادى النيل الخطى ومعين الهند المضلع ، مصر « أنبوب مغلق » حيث الهند « صندوق مغلق » .

أما من حيث الجاذبية الجغرافية والإغراء الطبيعى ، فمصر لاشك تتفوق ، حيث يصل نداء النهر إلى أقصى درجة وحدة يعرفها نهر فى العالم . ولهذا لا يقل ،إن لم يزيد جدا ، تدافع الموجات والغزوات على مصر . وفى الحالىين كان أغلب هذه الهجرات والغزوات هى لرعاة رحل على جانب الحركة دائما . لقد يزيد تواتر الغزوات كثيرا فى حالة مصر عنه فى حالة الهند ، بينما قد يكون عدد الهجرات أكثر ودورها أكبر وأخطر فى الهند منها فى مصر ، ولكن هذا يرجع إلى الظروف المحلية والاقليمية .

كذلك يختلف موقع الهند المتطرف النهائى terminal فى العالم القديم بطبيعة الحال اختلافا جذريا عن موقع مصر الوسطى المركزى central. ولهذا فبينما تلقت الهند موجاتها وغزواتها من مصدر واتجاه واحد هو الشمال الغربى ، مع استثناءات مغولية محدودة الوزن جدا من الشمال الشرقى تجاه الصين ، وأخرى أجنبية من جهة بعض السواحل ، فإن مصادر واتجاهات الحركات البشرية المتدفقة على مصر تنوعت أكثر ما بين الشرق والغرب والشمال والجنوب . ومع ذلك فإن الأغلبية العظمى من الهجرات البشرية والغزوات الحربية التى انصبت فى مصر إنما أنتتها من مصدر واحد وأساسى هو الشمال الشرقى ، السينائى ، الآسيوى .

لهذا تظل الخطوط العريضة فى الصورة الجغرافية - التاريخية - الجنسية متقاربة، وتظل مصر كالهند اقليم تدفق واحتشاد وتراكم بشرى، فيه تتكدس وتتراكم الموجات والهجرات الدائمة او العابرة وعليه تمر الغزوات العارضة وترحل، باختصار اقليم بشرى من دخله لم يخرج منه إلا مضطرا أو مطرودا.

وأخيرا، نستطيع ان نضيف ان مصر كما استمدت تعميمها القاعدى وفرشتها الاساسية من الجنوب ممثلا فى مصرى ما قبل الاسرات بينما تلقت معظم موجاتها وغزواتها من الشمال بما فى ذلك تعريبها، فكذلك على الأرجح تفعل الهند، فرغم اننا نعرف ان الدرافيديين والسابقين للدرافيديين هم اول من عمروا الهند وقدموا فرشتها الاساسية، الا اننا لا نعرف بالضبط من أين أتوا، ولكن المصدر الجنوبى هو الأرجح، فاذا صح هذا فان معناه ان التعمير الاساسى الاول جاء من الجنوب، بينما جاء من الشمال كل اضافة وتعديل، كل هجرة وغزوة، بعد ذلك.

غير ان التشابه بين مصر والهند ينتهى عند هذا الحد، ففي الهند تعددت الموجات البشرية والهجرات الاستيطانية أكثر كثيرا مما عرفت مصر، واهم من ذلك أنها كانت شديدة التنوع والاختلاف فيما بينها واشد تنوعا واختلافا فى مجموعها عن الاساس القاعدى للسكان الاصليين، وهم الدرافيديون وما قبل الدرافيديين الذين تصل فيهم الخصائص والتأثيرات الزنجية فى البشرة والشعر والملامح الى حد بعيد جدا احيانا، فعلى هذه الفرشة الاساسية انصب الآريون باسم الهندو - آريين أو الهندو - أوروبيين فى التاريخ القديم، وهم كما يتضح من التسمية من الاصول الجنسية نفسها التى نشأت منها العناصر الاوروبية البوقازية البيضاء، وهناك ايضا مؤثرات قوقازية قديمة افغانية وايرانية وبلوخية تدفقت باستمرار من الشمال الغربى، الى ان اضيفت اليها بعض المؤثرات العربية الاسلامية مع الفتح الاسلامى ثم مع الغزو الغزنوى، وهناك اخيرا مؤثرات مغولية تسربت باستمرار من فتحات الشمال الشرقى الى ان جاء الغزو المغولى وامبراطورية المغول «الكبر» التى ارتبطت ايضا بالاسلام.

لهذا كله تعددت وتعددت الصورة الجنسية ما بين بيضاء وصفراء وسوداء، بجميع درجاتها وتدرجاتها، حتى تحولت الهند الى متحف جنسى حقيقى يكاد يخلص ويختزل اجناس النوع البشرى جميعا ولا يخلو من عينة ممثلة لكل عناصرها وسلالاتها، حتى قيل ان كل المجموعات البشرية فى العالم موجودة فى الهند لا يستثنى من ذلك سوى الهنود الحمر والاسكيمو ومعنى هذا بوضوح ان الهند ابعد ما تكون عن التجانس الجنسى واقرب ما تكون الى التناثر البشرى.

ليس هذا فحسب، فقد كانت كل موجة غازية تدخل الهند تطمع فى ارض

الشمال الخصبة السهلة الغنية، فتطرد سابقتها الى الجنوب اللانهائى بأدغاله والسفانا، حيث تتدهور وتنحط فى فجواتها المعزولة القاسية، ومن هذا ادى تعاقب الموجات من الشمال الغربى الى دفع السكان نحو العمق والجنوب باستمرار، فكانت الهند اقليم تراكم بشرى وسكانى بالدفع والتضاغط population par refoulement وأدى هذا بدوره الى ترتيب الاجناس ترتيبا جغرافيا من الشمال الى الجنوب كنطاقات متميزة جدا، تبدأ من الابيض فى اقصى الشمال وتنتهى بالاسود فى اقصى الجنوب.

اكثر من هذا، فنظرا لشدة تباين هذه الاجناس المتعددة المتعاقبة الى حد التنافر فى السحنة والهيئة والمظهر، وكذلك بالتاكيد فى الحرفة والحضارة والمستوى المادى فضلا عن مستوى القوة، فقد نشأ منذ وقت مبكر جدا، على الاقل منذ الآريين، حاجز لوني متبلور منع التزاوج والاختلاط بينها، لم يلبث ان تحجر حتى تحول فى النهاية الى نظام حياة اجتماعى كامل بين الغالب والمغلوب والراعى والزارع، هو نظام الطبقات الشهير الذى تنفرد به الهند caste system.

فقد كرس هذا النظام الصارم الغريب الفصل بين المجموعات الجنسية وذلك بطرق ويطقوس دينية وحولها الى طبقات اجتماعية جامدة مجمدة الى اقصى حد، وبذلك اصبح الفصل بين الجماعات مزدوجا، جنسيا واجتماعيا، رأسيا وافقيا، جغرافيا وبشريا، الى ان جاء الاسلام فازداد هذا التنافر والفصل حدة، ثم الى ان كان عصر القوميات أخيرا فترجم هذه التناقضات البشرية العميقة فى ثنائية ثم فى ثلاثية سياسية هى الهند والباكستان وبنجلاديش.

أما مصر فما أبعدا عن هذا النمط كله، ففيها تعددت الهجرات واكثر منها جدا الغزوات، ولكنها جميعا لم تخرج اولا واساسا عن النوع الانثروبولوجى الاساسى للمصريين انفسهم، فقد كانت معظمها مؤثرات متقاربة ومتشابهة فى أصولها واجناسها، اما من جنس البحر المتوسط ذاته غالبا او على الاقل من الجنس الاب القوقازى عموما، اى ان معظمها كانت مؤثرات بيضاء، اما التأثيرات الزنجية او المترنجة من الجنوب فكانت محدودة جدا، بينما لا تكاد تعرف المؤثرات المغولية الحقيقية فى تكوينها كله.

والتبسيط، يمكن أن نبلور الفرق بين البلدين فى معادلة بسيطة كالاتى: مصر كل الالوان ولكن لونا واحدا رئيسيا، والهند كل كل الالوان ولكن كلها بنسب رئيسية، مصر كل الالوان ولكن جنس واحد، والهند كل الالوان ولكن ايضا كل الاجناس، مصر تعدد لوني ولكن وحدة جنسية، والهند تعدد لوني وتعدد جنسى كذلك،

مصر قمة التجانس الجنسي، والهند قمة التنافر البشرى، واخيرا فاذا كان الملاحظ ان كثيرا من المصريين يبدون فى السحنة والملامح واللون أشبه ببعض الهنود، فان معظم المصريين يختلفون تماما فى الشكل عن أغلب الهنود، والخاصة ان مصر متجانسة منذ البداية وحتى النهاية، ومن ثم فهى جنسيا لا تلخص حتى قارتها رغم ان منها استمدت قاعدتها الجنسية، وكل ما يمكن ان يقال فى هذا الصدد هو انها انما تلخص نفسها اساسا.

ليس هذا فقط، اذ لا يقل عنه اهمية ان مصر لم تعرف الفصل او العزل الجنسي او الثقافى، فرغم ان الموجات الداخلة انصب اغلبها من الشمال وتقدمت نحو الجنوب حيث تعاقبت وتراكمت، فلم تحدث قط عملية ازاحة او زحزحة للقديم على يد الجديد او للسكان على يد الغزاة، ولا تحولت الموجات الى مناطق جغرافية محددة أفقيا أو طبقات إجتماعية محددة رأسيا كالهند، وإذا كان لون البشرة يبدو اليوم متدرجا من الأفتح إلى الاغمق كلما اتجهنا جنوبا، فان هذا انما بفعل تدرج المناخ لا بفعل تضاعف الموجات، وليس هناك اى دليل مثلا على ان النوبيين كانوا اكثر انتشارا تجاه الشمال، ثم ازاحهم العرب نحو الاتجاه المضاد، ولا القبط كذلك ازاحهم المسلمون جنوبا.

على النقيض من هذا تماما، تحولت مصر الى «بوتقة melting-pot» انصهرت فيها كل عناصرها ومكوناتها الرئيسية بالاختلاط والذوبان والامتصاص، فاندمج الكل فى مزيد من التجانس الجنسي والحضارى، الطبيعى والثقافى، الدينى واللغوى، والسبب الاساسى فى هذا هو التقارب الجذرى بين معظم العناصر والموجات التى دخلت مصر، فما عرفت الحاجز اللونى او الدينى او اللغوى.. هذا فضلا عن صغر حجم البلد والسكان وانسباط الرقعة السهلية، على العكس تماما من الهند شبه القارة الضخمة الحجم مساحة وسكانا الشديدة التنوع والتقطع والتضرس جغرافيا وبشرى، من هنا، فليست مصر، ولا كانت قط، هذا اخرى او هذا صغرى، والواقع ان مصر جنسيا اخرى بأن تشبه بحوض السند على حدة، بينما ان الهند ان كان ولا بد من التشبيه فهى اقرب الى حوض النيل برمته بشرى الى حد معلوم وطبيعى الى حد آخر.

مصر وايطاليا (١)

ونحن نتقدم خطوة اخرى نحو المزيد من التشابه النسبى حين ننتقل بالمقارنة من

(١) المرجع السابق .

الهند الى ايطاليا، وان كانت وقفنا أقصر نوعا، فهناك كما هو معروف، تشابه أساسى بين الهند وايطاليا يوشك ان يجعلهما فى أكثر من ناحية بمثابة نظائر جغرافية، ولما كنا قد رأينا - رغم الاختلافات - قدرا معينا من التشابه بين مصر والهند جنسيا، فقد بات منطقيا ان نتوقع قدرا أو آخر مماثلا بين مصر وايطاليا، وانه لذلك بالفعل، بل انه لأشد واكبر، من ناحية لتقارب المقياس النسبى أرضا وسكانا، ومن ناحية أخرى لتقارب الشكل الجغرافى الخطى المتطاول، فضلا فى النهاية عن التشابه الاساسى فى نوع جنس البحر المتوسط الذى ينتمى اليه الطرفان على شاطئى البحر المتقابلين.

فكالهند، تنفصل ايطاليا عن القارة بحائط الألب ولكنها تتصل بها بممراته، وكشبه جزيرة طويلة ضيقة معزولة بالمياه من جهات ثلاث، فانها تقترب نوعا من وادى النيل الخطى الضيق المعزول بالصحراء من جهات ثلاث أيضا، فايطاليا هى الاخرى اذن اقرب الى نمط العلة شبه المقفلة، وهى لها أيضا سهلها الشمالى العظيم الجاذبية والإغراء للجميع، بحيث تدفقت عليه موجات التعمير والغزو بلا انقطاع حتى عد حوض البو أرض المعركة والصراع فى اوربوا Cockpit Of Europe وبالمثل كان المدخل الشمالى هو الاساس فى معظم الموجات، رغم أن مصادرها متعددة كما فى مصر بحكم الموقع المركزى الوسطى، كمصر كذلك.

النتيجة الصافية هى أن التعدد الجنسى والبشرى الذى عرفته الهند بصيغة منتهى الجموع أو اقل التفضيل خفف فى حالة ايطاليا الى ثنائية عريضة ولكنها بسيطة، كما أنها من جنس أكبر واخذ أساسا هو الأوروبى القوقازى بالطبع، الجنس الألبى عريض الرأس الأكثر بياضا، والمتوسطى طويل الرأس والذى يمتاز بسمرة فى الشعر والعين - بروننت - دائما وحتى فى البشرة أحيانا، والسلالتان تتقاسمان ايطاليا بالتنصيف تقريبا، بين الحوض وشبه الجزيرة، وليس من الواضح تماما ما اذا كان قد حدثت عملية ازاحة أو زحزحة بين الطرفين، واذا كان فمن ازاح من، فالمفروض ان الالبين سكان الجبال اندفعوا فى قلب القارة كاسفين هائل على محور الالب فشطروها جنسيا ثم هبطوا من الجبال الى السهول بالتدريج، وهذا يشبه الى حد بعيد ما حدث فى الهند، ويختلف الى أبعد حد عما عرفت مصر.

وعموما فمازال الفرق بين الشمال والجنوب فى ايطاليا متبلورا ليس فقط على المستوى الجغرافى الطبيعى أو الجنسى الدموى، ولكن أيضا حضاريا وثقافيا واجتماعيا بشكل مثير، وعليه، يمكن ان نلخص الموقف كله فى أنه فى موقع وسط

بين مصر والهند من حيث درجة التجانس أو التنوع البشرى، اقرب فى نواح الى الاولى والى الثانية فى نواح اخرى، وان كانت إلى الاولى اقرب فى الجملة وعلى وجه العموم.

مصر وبريطانيا (١)

مع بريطانيا نصل الى قمة التشابه النسبى، وقد تبدو هذه نتيجة ثورية او اكتشافا مثيرا، ولكن الواقع ان بين مصر وبريطانيا تقابلا نادرا فى تاريخ وجغرافية التعمير والاستعمار البشرى رغم ما يبدو لأول وهلة من اختلاف كامل، فبريطانيا تعد أكثر بلاد أوروبا تجانسا من الناحية الأنثروبولوجية كما يضغط بشدة كل من ريبلى وكون، مثلها فى ذلك مثل أيبيريا، وعلى النقيض جدا من فرنسا التى تعد من أشد بلاد أوروبا خلطا وتنوعا وتنافرا اثنولوجيا، وهذا يضع الاساس الاول والنهائى للتشابه بين مصر وبريطانيا، ويرجع هذا فى الحالى الى ان معظم الموجات الداخلة تنتمى الى عائلة جنسية واحدة أساسا، هى فى مصر سلالات البحر المتوسط وفى بريطانيا سلالات الجنس النوردى، فباستثناء جزيرة أيرلندا (المستبعدة دائما من مقارنتنا هنا) تمتاز بريطانيا بأنها نوردية تماما، فهى تخلو من أى أثر للجنس الالبى، أما المؤثرات المتوسطية فتدخل فقط فى الاصول القديمة ما قبل التاريخية.

ثم ان جزيرة بريطانيا تنفصل عن القارة تماما، منها وليست فيها، بمثل ما أن مصر جزيرة وان يكن مجازا بين الصحراء والبحر، من القارة وليست فيها، كل الفارق ان الاولى استمدت تعميرها واستعمارها من القارة عن طريق البحر، بينما أتت معظم هجرات مصر وغزواتها عن طريق البر، ولقد يكون البحر فى حالة بريطانيا فاصلا أوضح من الصحراء فى حالة مصر، ولكن اتساع الصحراء يعوض، وعلى أية حال فقليلة جدا هى الحالات المعروفة التى خرجت فيها الموجات البشرية من البلدين بعد ان دخلت، كبعض القبائل العربية بعد زوال سلطتها السياسية وكذلك الهلالية عندنا، يقابلها بعض العناصر الكلتية من كورنويل الى بريتانى فى فرنسا لأسباب خاصة ايضا... الخ.

وفيما عدا هذا فلاشك ان العزلة الجغرافية فى الحالى هى المسؤولة عن (أو صاحبة الفضل فى ؟) ذلك التجانس البشرى الكبير، فقد كانت الصحراء هنا والبحر هناك بمثابة المصفاة التى تكفلت بتنقية وانتخاب الموجات الداخلة وباعدت بينها زمنا بحيث لا ترج الوجود الجنسى القائم، مما أعطاها الوقت الكافى أيضا

للاختلاط والهضم او التشرب، كذلك فان ضالة المساحة فى بريطانيا - «جزيرة الجيب» كما توصف - ساعدت، كما فى مصر، على تجنيس السكان وتوحيدهم وصهرهم فى بوتقة لا مفر منها، ونقول لا مفر، لأن بريطانيا كمصر، بل أكثر من مصر، إذا دخلتها الموجات أو الغزوات أصبح من الصعب عليها جدا أن تخرج منها بسبب الفاصل البحرى المانع المنيع.

ولسنا بحاجة بعد هذا الى أن ننص على أن موقع بريطانيا يختلف جذريا عن موقع مصر طوال التاريخ، فلقد كانت الاولى على أطراف الياوس الاوروبى وعلى نهاية العالم القديم Land's End، فهى المثال النموذجى للموقع النهائى المتطرف Terminal، بينما مصر فى قلب الدنيا وعلى ناصية القارات ونموذج الموقع الوسطى المركزى الكلاسيكى، ومع ذلك فليس ثمة فارق كبير بين الاثنتين فى تعدد المداخل الجغرافية الطبيعية او حتى مواقعها النسبية الاساسية.

ففى مصر كما رأينا أتت الهجرات والغزوات من جميع الجهات نظريا، ولكنها عمليا استقطبت فى المدخل الشمال الشرقى، كذلك فلقد تلقت بريطانيا تعميرها من القارة، من الشرق أساسا بالطبع، ولكن ايضا من الجنوب ومن الشمال بل ومن الغرب استدارة حول الجزيرة كما فعل الفايكينج النورس والنرويجيون.. بل ان من الجنوب يحتمل ان تكون بريطانيا قد تلقت تعميرها الاول قبل التاريخ، من منطقة أيبيريا ومن الكلت بالذات، ولو أن الكلت وأصلهم مازالت نقطة غامضة، ومهما يكن، فاذا صح هذا فان بريطانيا تكون، كمصر، قد تلقت تعميرها القاعدى من الجنوب، بينما أتت الاضافات التكميلية التالية من الشرق، كمصر أيضا.

ثم نمضى قدما الى استعراض الموجات والغزوات التى تدفقت على الجزر البريطانية لنجد ان التشابه مع مصر يصل الى حده الاعلى والى درجة التناظر الغريب، مع ملاحظة ان معظم الموجات فى حالة بريطانيا بدأت غزوات وتحولات دائما الى هجرات، على العكس من الحال فى مصر حيث تقل الهجرات جدا وتتعدد الغزوات بلا حدود، فالى جانب عشرات من الموجات الثانوية القديمة والحديثة التى لعبت دورا ثانويا تكميليا فقط فى التاريخ الجنسى، هناك فى كلا البلدين ثلاث مراحل حاسمة فى تكوينها الجنسى هى التى حددت وشكلت كيانها من البداية الى النهاية.

ففى مصر كما رأينا ثمة الاساس القاعدى الفرعونى وما قبل الاسرات، ثم الموجة العربية الاسلامية التى عربت مصر، وأخيرا موجة الهلالية التى اكدت تعريبها، أما فى بريطانيا فالاساس القاعدى ما قبل التاريخ هو الكلت وما قبل

الكلت، واليه ينتمى البريطانيون القدماء Brythonic Briton على نحو ما ينتمى القدماء المصريون الى قاعدة ما قبل الاسرات.

ثم حملت فترة القرنين الخامس والسادس الميلاديين موجة الانجلز والساكسون من السهل الالماني العظيم، وقدر لها ان تقلب التاريخ الانثروبولوجى للجزيرة، فقد تم لها السيادة عليها وكانت هى التى وضعت نهاية لبريطانيا الكلتية التى أعطتها لغتها وطبعتها بطابعها الانجلو - سكسونى الذى ساد منذ ذلك الوقت، وهذا يناظر مباشرة الموجة العربية الاسلامية فى القرن السابع الميلادى التى وضعت نهاية لمصر الفرعونية القبطية، كما تكاد تعاصرها أيضا: هذه عربت مصر وهذه «جلنرت» أو «نجلزت» بريطانيا.

ثم أخيرا، وفى القرنين العاشر والحادى عشر الميلاديين، أتى الفتح النورماندى من شمال فرنسا (وليم الفاتح) وكان النورمانديون او النورمان شعبة الا أنها محلية من النورس او النرويجيين او النورديين، اى من نفس المصدر الجرمانى، وكل ما فعلت الموجة النورماندية، عدا السيادة السياسية، أنها اكدت التحول الجنسى واللغوى والثقافى الذى فرضته الموجة الانجلو - سكسونية، وبهذا فان دورها يشبه تماما دور الموجة الهلالية - السلمية العربية فى تأكيد وتعريب مصر نهائيا والى الابد، كما أن تاريخها لا يبتعد كثيرا عن تاريخها.

تلك الثلاثية السائدة هنا وهناك هى اذن التى وضعت اركان التكوين الجنسى والثقافى فى البلدين، ابتداء من التعمير الاولى فيما قبل التاريخ حتى تركيبته الراهنة، ولكن فيما بينها أتت الموجات والغزوات والمؤثرات الثانوية لتكمل الصورة وتضع التفاصيل او اللمسات المحلية، وهنا أيضا نجد تشابهات لافتة، فكما توالى الليبيون والاثيوبيون والفرس والاغريق والرومان على مصر قبل العرب، ثم الفاطميون المغاربة والايوبيون الاكراد والمماليك الشراكسة ثم العثمانيون الاتراك بعدهم، فكذلك تدفقت على بريطانيا عدا الرومان من الجنوب عناصر من كل غرب القارة ابتداء من النورس والفايكنج النرويجيين الى الدينز والجوت من الدنمرك وجوتلاند، وغيرهم من الجرمان والتوتون.

وكما كان أثر الرومان فى مصر عابرا لا يعدو الغزو العسكرى، كذلك كان فى بريطانيا، وكل تراثهم بها لا يعدو الآثار والمدن والطرق الرومانية الشهيرة، وكذلك فكما خرجت موجتهم من مصر، خرجت من بريطانيا فى النهاية، أما بقية الموجات والغزوات فكان تأثيرها فى الحالىن ثانويا، اما لضالة حجمها واما لتشابهها جنسيا مع أغلبية السكان السابقين واما لأنها كانت مجرد غزو لا هجرة.

ورغم ان معظم هذه الموجات التى دخلت بريطانيا واستقرت فيها قد تزوجت واختلطت فيما بينها فى كل متجانس فى النهاية مثلما حدث فى مصر، فعند هذه النقطة يبدأ الافتراق بين الحالتين وينتهى التشابه، ففي بريطانيا كانت كل موجة غازية تنتزع السيادة السياسية وتنتزع معها السهل الجنوبى الشرقى الخصب الغنى الدافئ طاردة منه سابقتها أو سابقتها الى الداخل نحو الغرب الجبلى الوعر المطير، وكانت عملية الزحزحة والازاحة البشرية هذه عملية دموية قاسية تتم كقاعدة من خلال الحرب والصراع القبلى المسلح الذى كثيرا ما وصل الى حد الافناء والابادة، وبهذا تحول الغرب او الشمال الغربى الجبلى الى اقليم طرد تراكمت فيه العناصر الاقدم المغلوبة وخاصة الكلت القدماء أول سكان الجزيرة.

من هنا نشأت تلك الثنائية الدائمة والخالدة فى بريطانيا والتى مازالت تقسمها جنسيا وثقافيا وتاريخيا بل وسياسيا وتلعب دورا خطيرا فى الحياة اليومية والعادية لبريطانيا لا يدركه عادة الاجانب والزائرون، وتلك هى ثنائية الكلت فى مرتفعات الشمال الغربى والانجلو - سكسونية فى منخفضات الجنوب الشرقى، فمازال للعناصر الأولى لغاتها وثقافتها المختلفة تماما كاللغة الاسكوتش والويلش (الويلزية) كما أن لها حتى الآن انعكاساتها السياسية العكسية الى تأخذ شكل الحركات أو المطالب الانفصالية فى سكوتلند وويلز.

وفى هذا تذكر بريطانيا بالهند، حيث أدت موجات وغزوات التعمير فى صندوق مغلق الى شق البلد على محور أفقى كما فى بريطانيا الشمال الغربى الكلتى - الجنوب الشرقى الانجلو سكسونى هنا، مقابل الشمال الغربى الآرى - الجنوب الشرقى الدرافيدى هناك، والفارق الوحيد، وهو فارق هام، هو أن الفارق الجنسى الأساسى طفيف جدا فى الحالة الاولى، ولكنه شاسع للغاية فى الحالة الثانية.

ليس هذا فحسب، فرغم امتزاج وتزاوج العناصر والموجات المختلفة التى دخلت فى تكوين بريطانيا، فإن هناك مازالت توطنات إقليمية ومحلية بارزة، بحيث يكاد يكون لكل عنصر منطقة جغرافية محددة يسود فيها، الأمر الذى يدل على أن الاندماج والانصهار لم يكتمل كلية، بل ان كل نطاق منها يكاد فى موقعه يناظر موقع مصدره من القارة، بحيث يوشك ترتيب هذه النطاقات يعكس ترتيب تلك المصادر من الشمال الى الجنوب ابتداء من سكندينايفيا وألمانيا حتى أيبيريا وإيطاليا، فمثلا يسود النرويجيون فى الشمال الشرقى والغربى واقليم البحيرات، والدانمركيون فى يوركشاير وما جاورها، والانجلوسكسون فى الجنوب الشرقى بمنخفضاته الفسيحة حيث تركز الرومان أيضا من قبل ثم النورمان (النورمانديون) من بعد.

وليس كأسماء الأماكن الجغرافية فى الجزيرة كاشفا يعكس هذه النطاقات ويرمز اليها، ففى كل منها تسود أسماء من اصول لغوية مختلفة وضعها عنصرها السائد، وهى اسماء تمتاز عادة بمقاطع ونهايات مختلفة معروفة جيدا لدارس الجزيرة، وكمجرد إلماعة مركزة بكل شدة، فان تشستر Chester - رومانية، ing - ham - ton - أنجلوسكسونية، بينما أن by - thorpe - fell - دنمركية - beau - هى نورماندية، وهكذا الى آخره (١).

الآن، فى هذا كله، تختلف مصر، فكما رأينا، لا أزاحة ولا ازاحة للعناصر الاقدم او الاسبق، ولا نطاقات بشرية داخلية ثانوية او غير ثانوية، بل اندماج وتشرب وهضم كامل، حتى أسماء الاماكن فى مصر، رغم اختلافات أصولها واشتقاقاتها، لا تبدى نطاقات اقليمية ملحوظة، بل تتوزع عموما بلا تخصص جغرافى، وفى هذا كله تتفوق مصر على بريطانيا فى درجة التجانس البشرى عموما، جنسيا وثقافيا، حضاريا ولغويا، ولاشك ان اتساع مساحة الجزيرة البريطانية بالنسبة الى مصر يفسر هذا الفارق جزئيا، فرغم ان الطول واحد تقريبا، فان بريطانيا اعرض بكثير جدا، ومساحة المعمور المصرى لاتعدو شريحة أو شريطا من مساحتها.

ومع ذلك، وعلى الجملة، تظل بريطانيا من أقرب البلاد الى مصر فى هذا الصدد ويكفى من الناحية الجنسية ان نذكر، مع ريبلى، ان فروق النسبة الرأسية بين أجزاء بريطانيا لاتعدو وحدتين اثنتين فقط، وهو أمر لا مثيل له فى أى بلد أو مساحة مماثلة فى بقية أوروبا، وهذا بلاشك مؤشر قاطع الى نسبة عالية من التجانس الإثنى، غير أننا إذا تذكرنا، مع سليجمان، أن الفروق فى النسبة الرأسية نفسها بين الدلتا والصعيد فى مصر لا تعدو وحدة واحدة، لأدركنا مدى تجانس مصر النادر.

(1) J .B. Mitchell, Historical geog, P. 67, Wooldridge & East, Spirit & purpose, P. 91 - 6.

الباب الخامس

نوابت جغرافية ومتغيرات تاريخية

الفصل العشرون

من السبق الحضارى الى التخلف

قضية العزلة

كثيرون ممن كتبوا عن مصر يضغطون على العزلة كملصق أساسى فى شخصيتها وتاريخها ، وانها بصورة او بأخرى عالم كامل وحده قائم بذاته وربما مكثف بذاته ان لم يكن مستغرقا فى ذاته ، ولعل هيرودوت - كالعادة - اولهم ، فاحاطة الصحارى بالجبال والبحار بها جعلتهم كما قال «يختلفون عن بقية الشعوب وعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم» (١) . ومن بعد يقول هوبنر ان مصر «كانت دائما عالما وحده وبذاته ، وهى اليوم تعطى برهاننا متزايدا على تميزها عن بقية القارة .. وكالواحات الأخرى فانها مقطوعة عن العالم بحواجز الصحراء ، ولكنها فريدة فى امتلاكها لمخرج عند كلتا نهايتيها لتسهيل التجارة الخارجية» (٢) ، وبالمثل يذهب فلير (٣) وجان درش وغيرهم كثيرون ، فى حين يتكلم مايرز عن مصر «كإقليم معزول بدرجة غير عادية وذى تركيب خاص» (٤).

وهذا وذاك بينما اولى الاوليات التى لا تحتاج الى تكرار وان تحملته دائما ان موقعها من العالم هو موقع القلب من الجسم او العاصمة من الدولة ، وانها حجر الزاوية وارض الركن ، مجمع القارات ومفرق البحار ، وملتقى الشرق والغرب ... الخ . وبديهي ان هناك تعارضا ما بين الحقيقتين ، غير انه فى الحقيقة تعارض على السطح . ويعبر جوبليه بنفاذ ثاقب عن هذا التعارض فيقول : «وعزلة مصر المفترضة، تلك التى تعرف عليها المؤرخون القدامى بل حتى المحدثون ، لم تكن قط اكثر من ظاهرية ، لان البلد من اقدم العصور كان له علاقاته الدائمة مع جيرانه» (٥) ، ومثله يؤكد كون : «ابدا لم تكن مصر معزولة حقا» (٦) .

(1) Herodotus, The histories, Lond , 1954, P. 115

(2) P. 372.

(3) H.J. Fleure, "Geog. study of society and world problems", G.R., Sept. 1932, P. 262.

(4) J.L. Myres, Dawn of history, H.u.L 1933 . P. 833.

(5) Yves M. Goblet, Political geography & the world map, Lond., 1955, P. 83.

(6) P. 458.

والواقع ان العزلة المطلقة ،كالنقاوة المطلقة ، شئ لا تعرفه ولم تعرفه الجغرافيا قط ، فالحقيقة الجغرافية الأساسية هي انه ما من إقليم معزول تماما ، حتى فى اقصى اركان الارض او فى الماضى السحيق ، ودعك تماما من قلب الارض وقلب العصر الحديث . كل عزلة ، باختصار ، هي إذن عزلة نسبية .

وواقع الأمر ان عزلة مصر الجغرافية ، التى يتردد عنها الحديث بالفعل فى معظم مايكتب عن مصر ، مبالغ فيها جدا ، دون ان تجد من يتصدى لها بالتوضيح او التصحيح ، والا فماذا نقول ، مثلا ، عن الصين او الهند او افريقيا برمتها جنوب الصحراء ، عن اليابان او الجزر البريطانية قبل الكشف الجغرافية، فضلا عن سكاندينافيا والبلطيق دع عنك القارات الجديدة فى العالم الجديد والاقيانوسية ؟ إنها جميعا بصورة أو بأخرى يمكن ان تعد من «نهايات الارض Land,sEnd Finisterre» مضرب الامثال فى العالم ، ولاتنس ايضا ان العزلة ، حتى بالمعنى النسبي ، كانت ظاهرة عالمية فى القديم ، بمثل ما انه لا عزلة الآن على الاطلاق ، كما ان هناك تدرجا تاريخيا مابين النقيضين ، وذلك كله بحكم تقدم المواصلات وتطور الحضارة .

ولهذا فنحن حين نعترف كجغرافيين ببعض عزلة لمصر خفيفة لا نقصد اكثر من ذلك ، لانقصد عزلة «رهينة» ولكن عزلة حماية فما كانت مصر قط «دولة رهينة hermit state» وانما كانت «دولة طريق route state» ، كما يعبر جوبليه مرة ثانية، ويمزيد من الدقة ، كانت مصر فى آن واحد «اقليم مرور او عبور region de passage» و« اقليم عزلة region d, isolement» ، مثلا فى ذلك الى حد معين مثل سويسرا التى توصف تقليديا بانها اقليم عزلة تحول الى اقليم عبور ، او كلبنان الذى يوصف بدوره تقليديا بانه «سويسرا الشرق الاوسط» وذلك مع الفارق الاساسى بالطبع بين بيئة الجبال المضرسة الوعرة هنا وبيئة النهر السهلية هناك .

مصر اذن تكاد تنفرد بأنها تجمع فى تناسب نادر بين قدر من عزلة فى غير تقوقع ، وبين قدر من احتكاك لا يصل الى حد التميع ، وبهذه المعادلة الدقيقة تحتفظ بكيان وشخصية متميزة قوية ، ومرة اخرى نرى اصل هذه الخاصية يكمن فى الجمع بين نقيضتى الموقع والموضع ، فالموضع كواحة صحراوية يعنى - وحده - لونا من العزلة الجغرافية ويرسم ملامح اقليم عزلة ، فشرنقة الصحراء تغلفها لمئات الاميال شرقا وغربا ، ولاينفى هذا ان هناك فى كل من هذه الاتجاهات شريطا ضيقا ما يربطها بالخارج العربى ، كنطاق كثران سيناء الساحلية شرقا ، مرمريكا مريوط غربا ، ونيل النوبة جنوبا . اما شمالا فهناك دائما مستنقعات

الشمال والبرارى التى فصلت مصر عن البحر الى حد ما . هى اذن «جزيرة» فى الصحراء (١) .

وفى مراحل الحضارة المبكرة وتخلف المواصلات ، كان طبيعيا ان تنمى هذه العزلة الجغرافية الطبيعية الشعور بالذات فى المصريين القدماء ، ربما الى درجة الاستغراق الذاتى ethnocentrism ، وقد انعكس هذا فى اسم مصر ذاتها " فكانت كيمى khemi تعنى معا ارض مصر السوداء وعالم الارض الكوكب ، كما كان المصريون يقسمون العالم ببساطة الى «الارض السوداء كيمى» ، مصر ، فى القلب ، و«الارض الحمراء دشرت» وهى الصحراء والبرابرة ومن يعيشون على المطر حولها ، بل كان المصريون احيانا هم «الناس» والاخرون الاجانب ، ومثل هذه النظرة عرفت فى الواقع شعوب كثيرة اخرى ، اى أن تلك العزلة تحولت الى عزلة مترفعة superior isolation أحيانا ، او - اذا استعرنا وصف بريطانيا فيما بعد - تحولت إلى عزلة رائعة splendid isolation .

والواقع ان النيل بما منح مصر من حياة مستقرة ومتجددة معا ومن غنى ووفرة مع ترف وجمال ، وبالتالي من امن وطمأنينة (٢) مع تفاؤل بالمستقبل وثقة بالنفس ، ربما جنح بهم الى قدر من غرور فأوحى اليهم انهم اكرم عنصرنا وارقى معدنا ممن حولهم من افريقيين وأسيويين ومن صحراويين ورعاة ومن أجانب وبرابرة .. الخ (٣) . بل تذهب روث بينديكت فى تصوير نظرة المصريين الجينية الاستعلائية الضيقة فى ظل عزلتهم الجغرافية الى حد القول بانهم استسلموا للاغراء باعتبار انفسهم جنسا اسماى super - race وشعبا مختارا chosen people (٤) . ولكن الحقيقة أن هذه العزلة والشعور بالتفرد والانفصال فى مصر القديمة لم تتحول قط الى نظرية عنصرية او الى كراهية للاجانب ، بل بمجرد دخول الاجانب واستقرارهم كانوا يعدون مصريين ، فالوعى - الحاد نوعا - بالذات فى مصر كان اقليميا اكثر منه عنصريا ، وجغرافيا قبل ان يكون جنسيا (٥) .

ولقد كان من الممكن لهذا كله ان يجعلها تنعطف على نفسها فى انطوائية تاريخية تجتر فيها حضارتها المحلية ، دون ان يصبح التطور والتغير وظيفة للزمن

(1) O.J.R. Howard, The world around us, Lond., 1925, P. 48.

(2) G. Hanotaux, Histoire de la nation égyptienne, Paris, 1931, t.I. P. 5 - 6.

(3) Before philosophy, P. 41.

(4) Ruth Benedict, Patterns of culture, 1935, P. 111.

(5) Before philosophy, ed. J. A. Wilson, pelican, 1949, P. 35.

فيها ، كان يمكن ان يسير خط التاريخ فيها فى زقاق مغلق تدور فيه حول نفسها ، واذا كانت العزلة فى التاريخ ، كما فى البيولوجيا ، يمكن ان تكون نقطة البدء فى تأصيل انماط وابتعادات جديدة تتبلور الى انواع او حضارات جديدة ، فان هذا النوع من التطور تدهورى فى الغالب ، لانه لا يلبث ان يتحول من التبلور الى الجمود والتحجر ، ومن الحيوية الى التكيس او التكلس ، وكما وجد داروين ان الجزر المحيطية المتطرفة المنعزلة هى مواطن الانواع القديمة المنقرضة ، فكذلك يمكن ان تكون الجزر الصحراوية المنعزلة متاحف جغرافية لحضارات بائنة منقرضة (١) ، او كما يضعها فليمر ، ان مجتمعا مكتفيا بذاته اذا ترك وشأنه قد يطور روتينا ، ولكنه قد «يستتقع» فيه ، والضمان الوحيد ضد هذا هو الاتصالات الخارجية (٢).

ولكن مصر ، وان كانت جزيرة صحراوية بالموضع ، فانها بالموقع اقليم مرور وعبور ، فى قلب الدنيا وعلى ناصية كل التيارات الحضارية والثقافية ، انها برج مراقبة او مرصد يغطى العالم القديم برمته ، ولهذا فلم تملك ان تنعزل ابدا عن تيارات التاريخ وحركات الحضارة ، ومن هنا فان وعى مصر القديمة بنفسها اقليميا سرعان ماتصاعل مع التاريخ وتطور المواصلات وانفتاح مصر على الشرق القديم ، حتى اذا ماوصلنا الى مراحل التاريخ الوسيط والحديث لم تعد تلك العزلة الجغرافية - التى لم تكن قط كاملة او حادة - الا ظللا باهتا وكما محدودا لا سبيل الى المبالغة فيه ، وفى الحضارة ، كما فى البيولوجيا ، ان البديل الوحيد للعزلة كعامل فى تأصيل الانماط والانواع الجديدة الخصبة الثرية انما هو الاختلاط والاحتكاك (٣) . ولكن الافراط فى الاختلاط ، كالاغراق فى العزلة ، ليس تطورا خلاقا : اذ يمزق الاحتكاك الخارجى الشديد خيوط التقاليد ونسيج الاصلة ، فتتحول المرونة الى تميم والحياة الى تحلل ، ويصبح التزاوج خلاسية والاتصال انحلالا ، وتكون المحصلة النهائية حضارة لا فكرية لا قوام لها .

ونحن نستطيع ان نرى ان التناسق الدقيق بين اثر الموقع والموضع فى مصر قد زواج فيها بين العزلة والاحتكاك فى زواج سعيد ، اخذ من كل منهما محاسنه دون اضداده ، وجعل منها منطقة اتصال zone of junction ومنطقة انفصال disjunction فى الوقت نفسه وبالتالي منطقة توصيل وتأصيل معا فلم تكن مصر مجرد منبع لحضارة حفريه أسنة ، ولا مصبا فقط لكل وباء او نزوة حضارية

(1) P.V. La Blache, Principes de géog. Humaine.

(2) H.J. Fleure, The peoples of Europe, Lond, 1922, P. 5.

(3) La Blache, loc. cit.

وافدة ، بل كانت دائما منيعا ومصبا معا ، تأخذ وتعطى ابدًا ، ومن هنا حيويتها التاريخية وبقاؤها . ان هذا التناسق الدقيق هو مفتاح جوهرى لشخصية مصر التاريخية ، وبه نستطيع ان نحلل كيائها الحضارى ما كان منه وما سيكون .

واذا نحن اردنا ان نلخص القول فى قضية العزلة الجغرافية سواء فى الماضى أو الحاضر ، فلعل خير مانفعل ان نضعها فى اطار العالم العربى حتى نتحدد بالمقارنة ابعادها لاسيما وان للقضية اهميتها السياسية كما سنرى فيما بعد فنحن حين نقول ان مصر جزيرة او واحة فى الصحراء ، فلسنا نضفى عليها تفردا طبيعيا شادا ، وانما هى صفة تشارك فيها معظم البلاد العربية كأمر واقع . فكل البلاد العربية ايضا جزر صحراوية مبنوثة فى تضاعيف المحيط الصحراوى الكبير من المحيط الى الخليج ، وكل منها يبدو ككتلة من المعمر واضحة الحدود والتباعد عن غيرها .

وبالتالى فكل منها يعرف قدرا من عزلة جغرافية بالضرورة ، دون ان تكون هذه صفة تنفرد بها مصر . بل ربما كان منها ، خاصة على الاطراف ، من هو اكثر عزلة من مصر ، وفى النتيجة فان العالم العربى فى مجموعه ارحبيل بشرى كبير يتراعى فى بحر الرمال او بالاحرى بين بحر الرمال وبحر الماء ، ان امتاز بقدر محدود من عزلة داخلية خفيفة ما بين وحداته ، فقد الغتها من الناحية العملية ثورة النقل والمواصلات الحديثة بعد ان ظلت تنكمش وتتقلص عبر التاريخ ، فضلا عن انه ككل يشارك ، مع مصر ، فى موقع بؤرى هو كالقلب من العالم القديم .

من ثم فان مصر ، ككثير من شقيقاتها العربيات ، قد تعرف قدرا من العزلة الجغرافية بالموضع ، اى بحكم الموضع ، ولكن هذه عزلة يصححها تلقائيا وطرديا الاحتكاك بالموقع ، اى تصحح بقوة وبفضل الموقع ، صحيح ان مصر ، لانها بلد بلا أمطار ، شعب بلا جيران - اعتبر شرنقة الصحراء الكثيفة العميقة كفاصل طبيعى عازل حول الوادى من كل الجهات . ولكن كما كان لهذا سلبياته ، كان له ايضا ايجابياته - نعمة احيانا ان تكون بلا جيران - حيث وفر لها الحماية والامن واتاح التبلور لاسيما فى مراحل النشأة الاولى ، غير ان تلك كانت اصلا عزلة خفيفة نسبية فقط كما كانت فى تناقص وشحوب مع الوقت ، فى حين كان الاحتكاك والاتصال فى ازدياد باطراد ، اى ان عزلة الموضع كانت دائما وباطراد تتناسب على العصور تناسبا عكسيا مع احتكاك الموقع ، الى ان تحولت مصر نهائيا من دولة حماية الى دولة طريق ، واصبحت دولة برزخ مثلما هى دولة نهر .

ثم أنها ، تلك العزلة ، عزلة من طرف واحد عزلة من الداخل فحسب إذ

أن العالم لا ينفك يأتى الى مصر ، صحيح ان مصر ، لانها كثافة بلا هجرة ، كانت لاتصدر الرجال وانما الحضارة ولكن لانها من الناحية الاخرى منطقة دخول لايخروج ، كانت دائما مصبا للرجال ، والحقيقة ان مصر يكاد يأتى اليها كل شيء ، وان قل ان تذهب هي الى احد : التجارة ، البحارة ، الهجرات والغزوات ، الاستعمار (هل نضيف حتى النيل ، حتى الرياح ١٩) كلا يقينا ، لم تكن مصر قط فى عزلة حقة ، انما هي «عزلة بلا اعتزال» كما قد نقول .

السبق الحضارى : «أم الدنيا»

اول مانرى حضارة مصر الزراعية الراقية نراها مع بداية عصرالاسرات (٣٢٠٠ ق . م) ، حين تبرز لنا فى صورتها المتطورة الكاملة التى ترتبط فى اذهاننا بمصر الفرعونية عموما ، وبديهي ان وراء هذه اللوحة التامة تاريخا تطوريا سحيقا ، وتبدأ الجرثومة الاولى فى هذا التاريخ فى نهايات العصر الحجرى القديم ، غير ان هنا بالضبط تبدأ المشكلة العلمية ، فكما راينا فى دراسة الاصول الاولى لتعمير مصر ، ربما اكثر ، تبدو الاصول الحضارية الاولى غامضة سديمية الى اقصى حد ، فبقدر ماتتعدد النظريات والآراء ، بقدر ماتتعارض وتتضارب ، بل لقد غير بعض العلماء آراءه او حتى قد يناقض نفسه احيانا ، ومن اسف ان المزيد من البحث لم يعن الا المزيد من الغموض والتعقيد لا المزيد من الوضوح والبساطة .

كذلك فبعد ان كانت النظريات الكلاسيكية تعطى مصر مكانة الصدارة فى مجال الحضارة ، تتجه بعض النظريات الحديثة الى ان تسلبها الكثير من هذه المكانة ، سواء فى ذلك الحضارة الفرعونية نفسها او حتى الحضارات الحجرية القديمة السابقة عليها ، والواقع اننا هنا فى باب الحضارة ، اكثر من اى باب آخر ، نلمس الاتجاه العام الى المبالغة فى تقدير مصر اما بالايجاب واما بالسلب ، اما بالمبالاة فى تقييم دورها واما بالافراط فى التقليل من هذا الدور ، فبينما يجنح البعض الى أن يجعل مصر بداية وأصل كل شيء ، يصير البعض اصرازا - مريبا ٩ - على تجريدها من كل فضل تقريبا ويجعلها مجرد صدئ او صورة منقولة .

لهذا فلا مفر لنا من ان نعرض لأكثر من رأى ونظرية على حدة فى الحالين ، ثم بعد التحليل والنقد نستخلص منها النتائج الضرورية والمواقف والاحكام النهائية ولنبدأ بالنظرية الكلاسيكية فى نشأة الحضارة فى العصور الحجرية ، ثم نتبعها بالآراء الحديثة المضادة أو المعارضة .

النظرية العامة (١)

من العصر الحجري القديم الى الحديث العصر المطير

نقطة البداية فى تطور الحضارة هى ما لحق المناخ من تغير جوهري فى نهايات العصر الحجري القديم ، تغيرت معه البيئة الطبيعية تغيرا جذريا هى الاخرى ، والصورة العامة السائدة والمتفق عليها بين اغلب الاركيولوجيين يمكن ان تبسط فى أن ما هو اليوم نطاق الصحارى فى وسط العالم القديم كان يعيش فى ذلك الوقت فى ظل «عصر مطير Pluvial Age» يقابل «عصر الجليد Ice Age» فى العروض الشمالية بأوروبا ، ذلك ان نطاقات المناخ الكوكبية كانت - كما وضع بروكس أولا او مبكرا - قد انزلت وتأرجحت جنوبا ، بحيث كان نطاق مناخ البحر المتوسط الحالى ينطبق على نطاق الصحراء الكبرى - صحراء العرب (٢).

من ثم كان وجه الإقليم كالسفانا او الاستبس او البامبا المكشوفة ، تغطيه الحشائش والاعشاب الغنية والحيوان الغزير ، وعليهما عاش الانسان صيادا عرف القنص دون الاستئناس وجامعا عرف الحصاد قبل البذر ، هذا بينما كانت أودية الانهار كثيفة بالمستنقعات والأجام او الابدغال ، اشبه شئ باقليم السد الحالى فى اعلى النيل او مستنقعات بحيرة بنجويلو فى وسط افريقيا الجنوبية ، ولذا كانت على العكس خالية من الحيوان والانسان ، ولربما كان الحيوان يقترب من حواف الودية للشرب ، كما كان الانسان يرتادها للصيد ، ولكنها جميعا لم تكن لتخترقها او تدخلها ، اى ان صورة الحياة كانت عكس الصورة الحالية ، او قل كانت نسختها السالبة .

وفى مصر ، فلقد انتهت الابحاث الحديثة الى ان العصر المطير عصران ، الاول والاكبر حدث فى البليوسين الاعلى والبلايستوسين الاسفل ، اما الثانى فوقع فى البلايستوسين الاعلى ، ويفصل بين الاثنين فترة جفاف فى البلايستوسين الاوسط ، ولئن كان العصر المطير الثانى فى البلايستوسين الاعلى هو الاقصر ، الا انه الاخطر بشريا وحضاريا اذ أنه تعاصر مع وجود وظهور الانسان ولذا فهو محور

(1) V.G. Childe, Man makes himself, Lond., 1955, What happened in history, pelican, 1948, H. Frankfort, Birth of civilization in the Near East, 1951, P 34 - 40, Dorothy Davison, Story of prehistoric civilization, 1951, P. 2 ff, Huzayyin, Place of Egypt, P. 263 ff., Butzer, "Environment & human ecology etc." P. 63 ff. Elise J. Baumgarlel, Cultrues of prehistoric Egypt, Lond., 1947 .

(2) C.E.P. Brooks, Evolution of climate Lond . 1925 .

كل دراستنا الأركيولوجية هنا ، والمقدر ان هذا العصر المطير قد غلف الصحراء المصرية لنحو ١٢٠ ألف سنة ، من حوالى ١٣٠ ألف سنة الى ١٠ آلاف سنة مضت ، حين حل الجفاف الحالى ، والمرجح ان للعصر قمتين من الرطوبة او ثلاثا .

وبطبيعة الحال فان البيئة الطبيعية فى مصر تغيرت فى ظل العصر المطير تغيرا جذريا فقد كانت الصحراء مرصعة ببحيرات عديدة ، بعضها من مقياس عظيم يقارن ببحيرة فيكتوريا او تشاد حاليا ، ومن اهم هذه البحيرات التى امكن تحديدها بحيرة بير طرفاوى ، التى يقدر ان مساحتها بلغت ٥٠ ألف كم^٢ اما زمنيا فالمقدر ان هذه البحيرة ظهرت منذ ٤٠ ألف سنة ، وعاشت ١٥ ألف سنة ، ثم جفت مرتين ، مرة منذ ٣٥ ألف سنة ، واستمر ذلك الجفاف لمدة ١٢ ألف سنة ، ثم عادت الى الوجود بعد انتهاء الجفاف ، وظلت موجودة حتى ١٠ آلاف سنة مضت حين جفت واختفت نهائيا .

على الجانب البشرى ، فان تلك الفترة من العصر المطير يقابلها حضاريا العصر الحجري القديم بمراحله الأربع " الاسفل ، الاوسط ، الاعلى والنهائى او الختامى Final Palaeolithic ، والمقدر فى مصر ان الاسفل انتهى منذ ٥٠.٠٠٠ سنة ق.م . والاوسط منذ ٢٠.٠٠٠ سنة ق.م ، والاعلى منذ ١٠.٠٠٠ سنة ق.م ، بينما امتد النهائى او الختامى من ١٠.٠٠٠ الى ٨.٠٠٠ او ٧.٠٠٠ ق.م ، وقد وجدت الادوات الحجرية القديمة منتشرة فى كل جهات الصحراء الكبرى ، مما يدل على ان الانسان كان يغطى وجهها جميعا ، حيث كان يجتمع ويتركز بصفة خاصة حول مناطق البحيرات الكبرى السابقة فى قطاع الداخلة والخارجة وبير طرفاوى وبير مساحا وجبل العوينات .. الخ

كذلك تدل تلك الادوات على شدة قدم انسان العصر الحجري القديم بمصر ، خاصة فى صحاريها الجنوبية ، ربما منذ ٢٠٠ - ١٨٠ ألف سنة . ففي قرية بلاط بالداخلة عثر حديثا جدا فى بئر مطمورة مرتفعة على بقايا الات شيلية واشيلية ترجع الى ١٥٠ ألف سنة مضت ، وهذا فيما يقدر اقدم انسان حجري قديم بمصر . ثم فى بير طرفاوى عثر على صناعة موسستيرية ترجع الى نحو ٨٠ ألف سنة مضت . وفى تفسير آخر ان انسان بير طرفاوى قد يكون معاصرا لانسان بلاط ، جاء الى الصحراء الغربية منذ ٧٥ ألف سنة ، ولعلهما من اصل واحد ، وهما على اية حال اقدم انسان وطىء ارض مصر.

كذلك عثر فى الخارجة على صناعة عاطرية ترجع الى ٣٠ ألف سنة مضت .

والمعتقد ان الانسان العاشرى هو اول من استقر فى الخارجة فى ذلك الوقت ،
وبعدها بقليل منذ ٢٥ الف سنة كان الانسان قد بدأ يتسرب الى وادى النيل ، غير
انه لم ينتقل اليه ويستقر به نهائيا الا منذ ١٥ الف سنة ، وهنا فى الوادى فان ابرز
ماترك لنا الحجرى القديم من آثار هى الحضارة السبيلية ، من القديم الاعلى ، فى
منطقة كوم امبو ، تضم ادوات حجرية وصوانية مصنوعة كأدوات للصيد .

وختاما فلعل هذا التتابع الحضارى لمواقع العصر الحجرى القديم ان يشير فى
مجمله الى تعاقب فترات الرطوبة والجفاف أثناء العصر المطير ، بحيث حدث جفاف
بعد الاشيلية لمدة ١٠٠ الف سنة ، ثم عاد المطر فظهر معه الانسان الموستيرى ، ثم
حل الجفاف مرة اخرى لمدة ٤٤ الف سنة ، ثم عاد المطر لآخر مرة قبل ان يحل
الجفاف النهائى وينتهى العصر الحجرى القديم ، وعموما فواضح من طول العصر
الحجرى القديم شدة بطء التطور الحضارى عامة فى تلك المراحل الاولى السحيقة ،
وهذا ماينقلنا الى المرحلة التالية وهى عصر الجفاف والعصر الحجرى الحديث .

عصر الجفاف

فلقد بدأ الجليد فى اوربا ينحسر ويتراجع تجاه القطب ، فأخذ العصر الجليدى
فى الشمال والعصر المطير فى الجنوب فى الانتهاء بالتدريج الشديد ، على شكل
ذبذبات متعددة Oscillations بينها وقفات مؤقتة ولها قمم متتابعة اولية maxima
وثانوية sub- maxima ، ولكنها جميعا هابطة فى ترتيب تنازلى بصفة عامة ،
بينما اخذ الجفاف على العكس يسود بالتدريج ، هكذا منذ ٧٠٠٠ سنة قبل الميلاد ،
اى منذ نحو ٩٠٠٠ سنة الان ، بدأ مايسمى «عصر الجفاف Desiccation» الذى
تقدم بالتدريج الوئيد تنقطه او تقطعه فترات عابرة او عارضة من زيادة المطر
المحدودة او تحسن المناخ النسبى الى ان سادت الظروف الصحراوية فى كل النطاق
الجنوبى . لقد تم «تصحير desertification» المنطقة وتبلورت الصحراء كما
نعرفها اليوم .

هنا تحتم على كلا الحيوان والانسان ، مطرودا بالجفاف ، أن يهاجر بسرعة
ليتجمع فى الاودية النهرية التى على العكس تحسنت بالجفاف ظروفها من خلال
صرف المستنقعات واختفاء أو تخفيف الادغال، وكان النيل والرافدان اهم تلك
الاولية فى المنطقة ، ولذا كانا القطبين او البؤرتين الاساسيتين اللذين احتشدت
فيهما مظاهر الحياة الجديدة ، ولما كان مصدر المطر سابقا هو من الغرب ، فان
بعض العلماء يرى ان الجفاف بدأ من الشرق مبكرا وتقدم بعد ذلك نحو الغرب ،
وبذلك حل الجفاف فى الرافدين مبكرا عنه فى وادى النيل حيث تاخر بعض الوقت ،
وان كان هذا يستدعى ان نفترض كذلك ان الصحراء المصرية خلال العصر المطير

كانت بالضرورة اكثر مطرا من صحراء العراق .

المهم على اية حال انه لم يعد فى البيئة الجديدة المحصورة والمحدودة من مجال الحرفة القديمة الصيد ، بل لزم الاعتماد على جمع النباتات البرية ثم تقليد الطبيعة باستنباثها ، فكان اكتشاف الزراعة ، ومع اجتماع الانسان والحيوان ، تم استئناسه ، وربما تم ذلك اول الامر بصيد صغار الحيوان الرضع ثم تربيتهم فى الاسر ، وربما ارغم هذا امهاتهم من الاناث على الخضوع للاسر والايلاف فى مرحلة تالية ، مكنت بدورها من استدراج ذكورهم الكبار الي الموقع فى الاسر فى مرحلة اخيرة ، ربما مع الخصى ، وخاصة منهم الصغار .

المهم انه مع استئناس الحيوان اصبح الانسان يملك « حجرة كرار حية ودولاب ملابس يمشى على اربع living ladders and walking wardrobes » كما يضعها جوردون تشايلد ، ومع الجمع بين الرعى والزراعة اصبح الانسان يفلح مزريعتين : كراع يفلح «مزرعة حية» بتعبير ارسطو القديم (١) ، وكزارع يفلح مزرعة حقة. وبذلك تمت نقلة ثورية من «اقتصاد استهلاك الغذاء food-producing economy» الى «اقتصاد انتاج الغذاء food-gathering economy». لقد بدأت «الثورة الزراعية» او «الثورة الاقتصادية» كما يسميها تشايلد (٢) .

هذا ، ومن الثابت والمسلم به انه قد حدثت فى المناطق الجافة فترات او دورات من الرطوبة والمطر فيما بعد البلايستوسين ، ولو انذبذباتها طفيفة لاتقارن بذبذبات العصر المطير نفسه ، وتشير كل الادلة الجيولوجية فى مصر الى حدوث قمة ثانوية مطيرة اثناء العصر الحجري الحديث ، مايسمى Neolithic Wet Phase or Sub-pluvial ، وتتفق مع مايعرف فى العروش الشمالية باسم Climatic Optimum ، والمقدر ان تلك القمة وقعت فيما بين سنتى ٥٠٠٠ ، ٢٣٠٠ ق . م ، وان كان البعض يضعها بين ٥٥٠٠ ، ٢٥٠٠ ق . م .

بهذا كانت الفترة هذه من العصر الحجري الحديث وماقبل الاسرات وحتى الدولة القديمة تمتاز بمناخ اكثر رطوبة ومطرا مما هو الآن ، وقد بلغت هذه الرطوبة اقصاها قبل حضارة العمرة ، بينما كانت نهاية الفترة الرطبة كلها فى حوالى

(1) J. Mogeý, The study of geography, H.U.L. 1950 P. 67.

(2) V.G. Childe, New light on the most ancient East, Lond., 1954.

الاسرتين الخامسة والسادسة اللتين شهدتا بذلك اشتداد الجفاف ، ذلك الذى وصل الى قمته فى عصر الدولة الوسطى حيث زحفت الرمال على نطاق مترام من ارض الوادى .

فى خلال تلك الفترة ايضا زاد المطر فى الصحراء الى حد كبير ، خاصة المرتفعات ، واكتست الصحراء بغطاء نباتى سفانى خفيف تكثر فيه اشجار السفانا، كما انتشرت الحيوانات السفانية المعروفة . وقد سجلت الرسوم والنقوش الفرعونية ورسوم الكهوف وغيرها كل هذه المظاهر بدقة ، كما ظهرت مؤشرات على وجود الانشطة Lasso ، دليل الصيد . وبالاختصار فلم تكن الصحراء فى تلك الفترة صحراء كاملة.

ولكن من الناحية الأخرى حدثت عدة ذبذبات ونبضات ثانوية داخل تلك الفترة ، فقد وقع داخلها نوبتان من الجفاف القوى ، الأولى فى فترة حضارة جرزة حوالى ٣٦٠٠ ق . م والثانية بين الاسرتين الاولى والثالثة ، وفى كلتا هاتين النوبتين هلكت النباتات والحيوانات السفانية وانقرضت وحلت محلها انواع افقر واصغر على الترتيب .

ولقد يلاحظ عند هذا الحد أن فترة رطوبة الحجرى الحديث تتعارض الى حد ما مع منطق نظرية الجفاف كأصل للزراعة ، او هى على الاقل لا تتوافق معه كل التوافق . فالزراعة بدأت تحت ضغط أزمة مناخية هى الجفاف ، وبفضل الجفاف تخفف الوادى من غطاءه النباتى الاسفنجى المصمت المشبع القديم ، ولكن فترة رطوبة الحجرى الحديث تعنى تحسن المناخ النسبى وعودة الرطوبة وبالتالي تدهور الوادى من جديد الى حالة شبه مستتعية . غير ان الحقيقة ان فترة مطر الحجرى الحديث كانت قمة متواضعة محدودة او شبه قمة لا تقارن قط بمستويات العصر المطير .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فلقد دلت الدراسات الفيزيوجرافية على ان النيل منذ اواخر الحجرى القديم لم يكن يتعرض للجفاف فحسب ولكن ايضا لعملية نحت وتعميق وتخفيض لمجراه degradation ساعدت كثيرا على تصريف مياهه ومستنقعاته . وفى فترة رطوبة الحجرى الحديث توقفت هذه العملية وانعكست نسبيا الى عملية ارساب وتعليق للمجرى ، aggradation لاشك اعاققت تصريف مستنقعاته بعض الوقت بعض الشيء .

ويخرج حزين من هذا المأزق ، بحل مقنع لا يبدو بعيد الاحتمال ، فهو يهبط ، مع النظرية العامة ، بالانسان فى عصر الجفاف من الهضبة الى القلب الوادى الذى صرف واصبح صالحا للسكنى ، وهناك يتم اكتشاف الزراعة والاستئناس ، الى آخر النظرية .

ولكنه بعد ذلك يخرج به مهاجرا من قلب اوقاع الوادى الى اطرافه وحوافه اى اطراف الدلتا وحواف الصعيد حيث يقيم الانسان ابان فترة رطوبة الحجرى الحديث تلك تاركا لنا آثار حالاته بطولها . ثم اخيرا حين تنتهى فترة الرطوبة العارضة هذه ويستعيد الجفاف منحناه ، يعود صاحب النظرية بالسكان الى قلب الوادى مرة ثانية وأخيرة حيث يبدأ الاستقرار النهائى بلا انقطاع بعد ذلك (١) . فكانها ليست تعميرا وانما اعادة تعمير re-settlement وبهذا نعود من جديد الى صلب النظرية العامة فى عصر الجفاف - الثورة الزراعية ، وفضلا عن ان هذه النظرية التكميلية الحصيفة تحل مأزق التعارض بين طرفى المعادلة الاساسية ، فانها ايضا تفسر لنا لماذا سجد كل حالات الحجرى الحديث فى مصر موقعة على اطراف الوادى وحوافه الصحراوية دون قلبه بالتحديد .

فلسفة التطور

تلك بايجاز هى النظرية العاملة الاساسية فى اصل الحضارة والزراعة كما يتفق عليها معظم العلماء والباحثين ، وان نقد البعض شيئا من جزئياتها او اختلف على تفاصيلها . فعند بريودود مثلا ان الصورة المناخية فى البلايستوسين لم تكن على تلك البساطة التى تصورها او صورها بروكس ، وان من الصعب جدا ان نجد دليلا قاطعا على عملية الجفاف اثناء فترة بدء الزراعة الراقية . أما هانز بوبك فيشك كلية فى أن « حزما مطيرا » متجانسا حول العروض دون المدارية قد وجد على الاطلاق اثناء البلايستوسين (٢).

على ان هذه الاعتراضات او التحفظات لم تنل من القبول العام لجوهر النظرية الاساسية ، تلك النظرية التى سيلاحظ - حتى لا ننسى - انها نظرية مناخية اساسا، المناخ سبب والزراعة نتيجة ، كما لن تفوتنا طرافة المتناقضة الأساسية فيها ، شكليا بالطبع ، من حيث أن الذى خلق الزراعة انما هو الجفاف ، هذا ، ومن ابرز أنصار هذه النظرية عدد كبير من الاعلام مثل جوردون تشايلد وتوينبى وفرنكفورت وغيرهم .

فمثلا ، عن عصر الجفاف بعد عصر الجليد كحافز للسكنى الاولى للنهر ، تلك التى انبثقت عنها حضارة الحجرى الحديث ، يقول تشايلد : «عندئذ قد يدفع

(1) Place of Egypt etc., P. 319 - 322.

(2) R.O Whyte, Eglution of land use in south - western Asia, in: Ahist. of land use in arid regions, op. cit. P. 67.

الحيوان والانسان الى الاحتشاد معا حول البرك والادوية التي كانت تزداد عزلتها بفواصل من الرقع الصحراوية ، ومثل هذا التجاور الجبرى من شأنه فى حد ذاته ان يدفع بذلك النوع من التبيؤ بين الانسان والحيوان الذى تنطوى عليه كلمة الاستثناس « (١) ».

اما توينبى ، انطلقا من تشايلد ، فيصوغ فكرة التحدى المناخى والاستجابة البشرية . « فلما تحولت مراعى الاعشاب التى تطل على وادى النيل الأدنى الى الصحراء الليبية » ، يقول هو ، « قفز هؤلاء الرواد البطوليون - تحفزهم الجسارة او اليأس - الى مستنقعات الادغال فى قاع الوادى ، التى لم يخترقها الانسان قط من قبل ، والتى قدر لديناميتهم ان تحول إلى ارض مصر ... » (٢)

اما فرنكفورت فيقول « امتازت الفترة منذ ٧٠٠٠ ق م فصاعدا علي الأرجح بالجفاف المطرد (...) جاعلا أودية الانهار الكبيرة صالحة للسكنى ، وحين بدأت المروج واراضى الشجيرات تبرز من المستنقعات ومسطحات الطين على طول مجارى الانهار ونزل الانسان من المرتفعات » (٣).

واذا كانت نقطة التحول من العصر الحجرى القديم الي الحديث هى حوالى ٧٠٠٠ ق م ، فان العلماء يختلفون فى تقدير بدايات ونهايات واطوال العصرين ومراحلهما المختلفة ، وفى مصر يُقدر بصفة عامة ان الحجرى القديم بمراحله الاربع قد استمر حتى ٨٠٠٠ - ٧٠٠٠ ق م ، بينما استمر الحجرى الحديث حتى ٤٥٠٠ ق م ، ولو ان البعض يحدد بدايته فى النصف الاول من الالف الخامس قبل الميلاد (٤) . وبصفة عامة يمكن القول بان الزراعة بدأت فى مصر حوالى ٥٠٠٠ ق م (٥) . اما بعد ٥٠٠٠ او ٤٥٠٠ ق م فيبدأ عصر ما قبل الأسرات الذى يستمر حتى قيام الاسرات وبداية التاريخ المكتوب فى ٣٢٠٠ ق م اى ان الالف ونيفا السابقة على مينا هى تقريبا عصر ما قبل الاسرات .

هذا العصر الأخير لا يختلف عن الحجرى الحديث الا فى ظهور الآلات النحاسية الى جانب الادوات الحجرية ، ولذا يمكن ان يعتبر عصر النحاس Chalcolithic مع

(1) The most ancient East, London., 1929, P. 42.

(2) A.J. Toynbee, A study of history, 1945, Vol. I, P. 305.

(3) Frankfort, Birth etc., P. 29.

(4) Robert-P Charles, "Eassai sur la chronologie des civilisations predynastique D'Egypte", Jour. Near Eastern Studies, vol XVI, 1957, P. 240 - 253.

(5) Butzer , op. cit., 1959, P. 43.

ملاحظة ان كلتا الخامتين .. الحجر والنحاس ظلت مستخدمة لفترة طويلة خلال العصر الفرعوني نفسه ، كذلك يمتاز عصر النحاس فى مصر ما قبل الاسرات كما فى فلسطين المعاصرة بأنه هو الذى بدأ فيه شق الترع وإنشاء الجسور ، ولهذا يسميه البعض مثل اولبرايت بعصر «حضارة الري irrigaton culture » (١) وعموما ، وبمصطلحات تشايلد الخاصة نوعا فى التطور الحضارى ، يقابل العصر الحجرى القديم عصر الهمجية Savagery ، ويقابل عصر ما قبل الاسرات عصر البربرية Barbarism ، بينما يقابل عصر الاسرات عصر الحضارة Civilization (٢).

ومن الواضح تماما شدة قصر الحجرى الحديث ولواحقه زمنيا بالنسبة للحجرى القديم ، فالأخير اضعاف اضعافا طولا ، وهذا بطبيعة الحال بقدر ما يشير الى بقاء عملية التطور الحضارى فى المرحلة الاولى الى حد الجمود ، بقدر ما يشير الى الطبيعة الانفجارية للتطور بعد ذلك ، حيث تتدافع التغيرات والتطورات الجديدة فجأة بعد ان تعبر النقطة الحرجة ثم تتسارع وتتراكم بحيث يلد كل تطور او يولد تطورا جديدا ، وبذلك ترتفع الحضارة باطراد الى آفاق اعلى واعلى دائما حتى لا يكاد يبدو لها سقف منظور بعد ان ظلت طويلا جدا عند قاع الارض بلا حراك . ذلك قانون عام فى الجيولوجيا والبايونتولوجيا ، اى فى النبات والحيوان القديم ، وليست الحضارة باستثناء ، وهو ما يعرف جملة بقانون التطور الانفجارى explosive evolution (٣).

كذلك لابد لنا هنا ان نلاحظ طبيعة وميكانيزم التطور الجديد ، فلقد كان العالم كله يغطيه اقتصاد الصيد والجمع خلال العصر الحجرى القديم ، وهكذا ضمنا كانت مصر ، الى ان عرفت الزراعة والرعى ، فاخذ اقتصاد انتاج الغذاء الجديد يزيغ اقتصاد جمع الغذاء ويزيحه بالتدريج عبر التاريخ بعيدا نحو الخارج حتى انحسر فى النهاية واقتصر اليوم على اطراف الدنيا جميعا فى اقصى اركان الارض المعزولة فى الشمال والجنوب ، والمهم فى هذه العملية التاريخية هو من اين بدأت ، والرد هو من القلب الى الاطراف ، فسواء كانت من مصر وحدها بدأت او من مصر وغيرها ، فذلك يعنى انها انما بدأت من وسط العالم ، ثم بعملية طرد

(1) W.P. Albright, Archaeology of Palestine, Pelican, 1956.

(2) Social evolution, Lond., 1951, P. 136.

(3) F.E. Zeuner, Dating the past, an introduction to geochronology, Lond., 1950, P. 361 - 9.

مركزية اكتملت حتى اطراف الدنيا ونهاية الارض (١) . ومن هنا ، حتى فى تلك المراحل الباكرة الافتتاحية جدا من تاريخ البشرية ، فان الموقع الاوسط لم يكن فى النهاية والنتيجة باقل اثرا ولا اهمية من الموضع الامثل .

العصر الحجري الحديث

سلسلة حضاراته

ترك لنا كل من الحجري الحديث وما قبل الأسرات فى مصر عددا من آثار الحلات الزراعية تضم مخلفات من الحبوب والفخار والفؤوس والمناجل الحجرية وقطع النسيج والأدوات المنزلية ، الى جانب الاقواس والسهام وكذلك الخطاف والسنارة ، مما يدل على أنهم جمعوا الى حين بين الزراعة وتربية الحيوان - بما فى ذلك الخنزير - وبين الصيد البرى وصيد الاسماك يستكملون بها غذاءهم ، وتمثل هذه الحلات او المواقع مراحل متراتبة من نمو وتطور الحضارة الزراعية ، وبصفة محددة مراحل انتقال من اقتصاد الزراعة، والجمع الى اقتصاد الزراعة والتربية والصيد (٢) .

واهم حضارات الحجري الحديث أربع هى على الترتيب الزمنى دير تاسا ، مرمدة ، الفيوم ، البدارى . فاما حضارة دير تاسا فى مصر العليا فيؤرخ لها بحوالى ٦٠٠٠ - ٥٠٠٠ ق.م . وتشير مخلفاتها إلى ان المستنقعات مازالت تغطى الوادى ، أى انها اقرب الى فترة الانتقال بين العصر المطير وعصر الجفاف . وتمتاز أوانى دير تاسا الفخارية ، التى وجدت بها بقايا حبوب ، بدرجة ملحوظة من التطور الفنى .

أما مرمدة على أطراف الحافة الجنوبية لغرب الدلتا ، والوحيدة التى عثر عليها فى الدلتا عموما ، فحتى وهى مسكونة كان المناخ يتغير والصحراء تغطى وترحف ، إذ كثيرا ما دفنتها العواصف الرملية إلى نصفها تقريبا ، حتى أضحت الحياة فى النهاية غير محتملة فتركها أصحابها ، إلى أين لا نعلم ، ولكن الذى نعلمه هو أن نسل هذه الجماعات أثر فيما يعد تأثيرا كبيرا على حضارات غرب أوروبا (٣) . وتمتاز مرمدة ، على أية حال ، بقرية مخططة تتوزع بيوتها فى صفوف منتظمة على جانبي شارع مستقيم . وقد أرخ الكربون المشع حضارة مرمدة مؤخرا بحوالى ٧١٠٠ ق.م . هذا ولقد تم فى السنوات الأخيرة كشف حديث فى هضبة أبو غالب

(1) Moge, P. 84.

(2) V. G. Childe, Progress & archaeology, Lond., 1945, P. 17-8.

(3) Dorothy Davison, P. 27 .

إلى الجنوب من مرمدة بنى سلامة بنحو ١٠ كم ، يبدو معاصرا للمحطة الأم إن لم يكن حقا امتدادا لها .

كرونيولوجيا ، قد تقترب ، أو بالأصح قد لا تبتعد ، مرمدة كثيرا عن حضارة الفيوم « أ » ، التي قامت قريتها غير المنتظمة على أطراف بحيرة موريس (١) ، والتي قدر الكربون المشع عمرها بنحو ٦٥٠٠ سنة بالنسبة ليومنا هذا (٢) . والاثنتان ، مرمدة والفيوم ، قد لا تبتعدان كثيرا عن دير تاسا ، وعموما كان يؤرخ لهما بحوالى ٥٠٠٠ ق.م ، كما يقدر البعض أنهما أقدم حالات زراعية معروفة فى إفريقيا .

أما البدارى بمصر العليا فأحدث الحجرى الحديث ، حوالى ٤٠٠٠ ق . م ، أو بين ٣٧٠٠ - ٣٤٠٠ ق . م فى تقدير آخر (٣) ، ولذا كان المناخ فيها جافا للغاية بالقياس إلى دير تاسا . وقد عرف البداريون النحاس ، أى أن المرحلة انتقالية من الحجرى الحديث إلى عصر المعادن . كذلك عرفوا السفن والملاحة فى النيل ، لكن المقول أنهم حضارة جديدة وافدة مع جماعة دخيلة أتت من الجنوب ، ربما من منطقة القرن الافريقى أو منابع النيل الأزرق .

وإذا نحن نظرنا الآن إلى هذه الحالات وحضاراتها نظرة شاملة ، فسنجد أنها تنتشر على أطراف الصعيد وهوامش رأس الدلتا ، لاسيما عند نهايات الأودية الصحراوية الصغيرة التى تصب فى وادى النيل . وإذا لم يكن قد عثر على مثل هذه الحالات الحفرية فى معظم الدلتا ، فليس ذلك لأنها لم تدخل دائرة الثورة الزراعية ، وإنما لتآكل الحفريات وصعوبة البحث تحت طميها الرطب السميك . بل إن هناك ، مثل فون روزين ، من يتسائل عما إذا كانت حضارة مصر ما قبل الأسرات قد بزغت فى الأصل بين سكان المستنقعات فى شمال الدلتا (٤) .

وأيا ما كان ، فإن المهم أن ذلك الموقع الهامشى المتواتر قد يشير إلى المرحلة الانتقالية فى حركة هجرة السكان من قلب الهضبة الصحراوية فى قلب الحجرى القديم من قبل ، إلى صميم وادى النيل فى صميم الحجرى الحديث فيما بعد . وهذه

(1) Huzayyin, Place, P. 300.

(2) Butzer, P. 43.

(3) Robert-P. Charles, "Essai sur la chronologie.. Prédynastique etc." loc. cit.

(4) Eric von Rosen, "Did prehistoric Egyptian culture spring from a marsh-dwelling people ?" Riksmuseets etnografiska etc ., Stock - holm, no. 8, 1929, P. 3 -13.

الحركة النازلة نحو الوادى تشبه حركة الهبوط التى حدثت فى أوروبا فيما بعد فى عصرها الحجرى الحديث من خطوط التلال والمرتفعات إلى الأودية والسهول (كسهل سولسبرى مثلا فى إنجلترا) (١) . وعدا هذا فإن انتخاب مواضع اتصال الأودية الصحراوية الصغيرة بوادى النهر قد يشير إلى مرحلة متقدمة كان الفلاح الحجرى الحديث فيها أقدر على مغالبة مشاكل الرى على نطاق محلى صغير وأعجز عن مواجهتها فى خضم النهر الكبير نفسه . إنها جميعا مرحلة الانتقال فى الزحف التاريخى والجغرافى التدريجى من الرمل إلى الطين ، ومن الرويفدات إلى النهر الأب .

أصل محلى أم مستورد ؟

وقبل أن نغادر الحجرى الحديث ، لابد من كلمة أخيرة عن أصوله التاريخية أو الجغرافية . فالبعض يعتقد أن فخار دير تاسا ، نظرا لتقدمه الكبير ، يوحى بفكرة طويلة من التطور سبقت ظهوره ، ثم يضيف أن ذلك ربما حدث فى جنوب غرب آسيا وليس فى حوض النيل (٢) . كذلك فقد كان الرأى السائد وقتا ما هو أن الزراعة واستئناس الحيوان دخلا مصر أثناء عصر ما قبل الأسرات الأوسط . ولكن العثور على حبوب فى فخار دير تاسا هدم هذا الرأى ، إذ أن تاسا حجرى حديث أقدم بكثير من ما قبل الأسرات الأوسط (٣) .

مع ذلك يعود أصحاب الرأى القديم عن دخول الزراعة إلى مصر فيجادلون بأن آثار تاسا والبدارى لا تخلق أى صعوبات فى وجه النظرية الجديدة التى تؤكد أهمية النطاق الممتد من قيليقيا إلى شمال إيران فى نشأة الزراعة . فهم يرون أن هذه الآثار تدل بشكل واضح على أثر حضارى آسيوى (٤) . هذا فى حين تشير آثار البدارى إلى مصدر جنوبى من منطقة القرن الأفريقى أو منابع النيل الأزرق كما سبق .

على أن هناك كشوفات جديدة بمصر خلال السبعينيات ترجع إلى العصر الحجرى القديم ولكنها تتجاوز كل حضاراته السابقة فى القدم ، بحيث تنسخ ببساطة كل نظريات أصولها الأجنبية . وأهم هذه الكشوف ثلاثة : سيوة ، النوبة ، جنوب الصحراء الغربية .

(1) M. Auroseau, "Distribution of population", G R., Oct. 1921, P. 568.

(٢) بيك وفليز ، الأزمنة والأمكنة ، ص ١٦٤ .

(٣) السابق ، ص ١٦٦ ،

(٤) السابق ، ص ١٦٤ .

الزراعة وإستئناس الحيوان ، وقد تغنى هذه الاسس ايضا عن نظرية الواحات وتعود بالانشأة الى الوادى نفسه مباشرة.

قبل الأسرات

اذا ننتقل الى الحضارات ما قبل الأسرات ، التى تنقسم الى المبكرة او السفلى والمتأخرة او العليا ، نجدها تمثل تطورا ارقى وترتبط مراحلها ببعضها البعض تطوريا. كما تشير على الجملة الى بداية العلاقات الخارجية الواسعة النطاق شمالا وجنوبا خارج مصر ، فضلا بالطبع عن تمييزها باضافة النحاس الذى يدل دائما على الاتصال بسيناء وقد كانت اكواخ القرى تبني اولا مغروسة فى التربة بعمق متر تقريبا ، وتبطن جدران الحفرة بالقش او الحطب ، ثم يستكمل البناء مرتفعا فوق الارض مغطى بالطلاء ، وكان هذا المسكن اولا دائريا او كروى الشكل ، ثم تحول بالتدريج الى الشكل المربع ، كما استخدمت فيه مواد اقوى كالخشب والحجارة (١).

واهم حضارات ما قبل الاسرات اربع هى العمرة ، جرزة ، سماينة ، المعادى . فالعمرة اقدمها ، وهى حضارة محلية ظهرت فى جنوب الصعيد ، وتسمى احيانا بنقادة الاولى (٣٤٠٠ - ٣٠٠٠ ق . م) (٢) ، وبها تأثيرات بدارية واضحة . أما آثارها فتشمل مساكن ومقابر وانواعا مختلف من الفخار الملون عليها رسوم لحيوانات مثل فرس البحر والزراف والتمساح وكذلك لنباتات وقوارب واشخاص . هذا عدا الالات والادوات والوانى الحجرية ، الى جانب الذهب الذى يشير إلى الاتصال بالنوبة ، وهناك اخيرا بعض نباتات غريبة تدل على الاتصال بشرق البحر المتوسط .

اما حضارتا جرزة وسماينة فى مصر الوسطى فمتداخلتان بحيث تمثل الاخيرة امتدادا للاولى ، حتى اطلق عليهما معا حضارة نقادة الثانية (٣٠٠٠ - ٢٨٠٠ ق . م) بل ثبت عند البعض ان سماينة ليست الا خرافة chimera والمهم ان مصدر هذه الحضارة المركبة قد يكون شمال مصر فى الدلتا وتخومها الصحراوية ثم انتشرت فى مصر الوسطى (٣) . وهى بعامة ارقى من العمرة ، كما يبدو ان كثافة السكان فيها كانت اعلى والنمو اكبر (٤) ففيها ارسيت قواعد الزراعة المصرية :

(1) Butzer, P. 51, A. Badawy, A history of Egyptian architecture, Cairo, 1954, vol. I.

(2) Robert-P. Charles, I oc, cit.

(3) Huzayyin, P. 312..

• (4) Frankfort, P. 42.

استصلاح الاراضى الزراعية بازالة الاحراج وتجفيف المستنقعات وحفر الترع وبناء الجسور ، تحديد المواسم الزراعية حسب الفيضان ، تحديد السنة والشهور ، تعدد الحرف والصناعات والمهن بما فى ذلك التجارة البعيدة المدى مع الشرق الادنى ، تطور المساكن وظهور البيوت ذات الجدران الاربعة ، تطور الحياة الدينية وظهور المقابر ، بل وربما معرفة الكتابة ، يضاف الى هذا تطور بالغ فى الآلات الحجرية والفخار اشكالا والوانا ورسوما ، ومن الاوانى الفخارية مايشبه الاوانى السورية حتى ليظن ان تجار الزيت السوريين هم الذين ادخلوها الى مصر ، وان استبعد البعض ذلك لطول الرحلة واحتمالات كسرها .

اما حضارة المعادى فتمثل حضارة الشمال او الدلتا ، وهى تتبع نقادة الثانية ، بينما يراها البعض من نسل حضارة مرمدة وابو غالب احدث حضارات الحجرى الحديث ، تشمل آثارها قرية كبيرة بهامساكن ومقابر ومواقد ومخازن حبوب ، عدا الفخار الملون والادوات والاوانى الحجرية والخشبية والتمائثيل ، وكذلك بقايا حيوانات الزراعة ويشير الفخار بصفة خاصة الى اتصالات مع فلسطين ، كما تشير المعادن الى الاتصال بسيناء بطبيعة الحال .

وكما حاول البعض رد اصول حضارات مصر الحجرية الحديثة الى مصادر خارج مصر ، فكذلك فعلوا بحضارات ما قبل الاسرات ، وكذلك لا تعليق لنا إلا ماسبق ان قلناه فعلى اساس انواع الفخار التى عثر عليها خلال الفترة والمنقوش على نمط السلال ، هناك مثل بيتري من يرى لها اثرا ليبيا ، كما يرى نيوبرى ان هناك جماعة هاجرت من حافة الدلتا الغربية ومريوط ، ولكن الرد أن ليبيا صحراوية جافة بدرجة لا تتفق بيئتها مع انماط السلال ، كذلك فعلى أساس انواع اخرى من الفخار، ذهب البعض الآخر الى انها سورية الاصل ، ربما وفدت من شمال سوريا فى عصر ما قبل الاسرات الاوسط ، بل وربما جلب اصحابها معهم زراعة الكتان اذا لم تكن قد عرفت من قبل فى مصر . بل يذهب نيوبرى الى أبعد من هذا فيدعى ان هؤلاء المهاجرين قد اخترعوا الكتابة الهيروغليفية بعد ذلك حين استوطنوا مصر ، وفى عصر ما قبل الاسرات الاوسط ايضا ، الذى امتاز بالاوانى الحجرية ، يأتى البعض بسكان جبال البحر الاحمر او شعب وادى الحمامات الذى هبط الى وادى النيل بعد ذلك (١).

تلك بايجاز هى حضارات ما قبل الاسرات ، وبمنظرة عامة نستطيع أن نرى أنها

(١) الأمانة والأمانة ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .

تمثل مرحلة انتقالية من الناحية التكنولوجية وواضح انها هي المرحلة التكوينية الشاقة التى تسد معظم تلك الثغرة او الفجوة الواسعة بين سنة ٧٠٠٠ ق . م وسنة ٣٢٠٠ ق . م ، وتمثل الحلقة الصلبة بين حضارة الحجري الحديث بمستواها المحدود بالضرورة وبين مستوى الحضارة الفرعونية كما انفجرت مع الاسرات بمركبها المعروف ، او قل بين المرحلتين الجنينية والانفجارية فى تاريخ الحضارة المصرية القديمة ، او بين مرحلتى الهمجية والحضارة عند تشايلد او - افضل - بين «الثورة الزراعية الاولى» و«الثورة الزراعية الثانية» ، او اخيرا - وخيرا - بين «الثورة الزراعية» و «الثورة المدنية» كما يعبر تشايلد ايضا ، والواقع ان هذا التصنيف الاخير هو خير تقسيم يكفل لنا الوضوح والدقة ولهذا فليكن نقطة ارتكازنا فى دراستنا للحضارة الفرعونية فيما بعد .

النظرية المضادة

غير ان من الضروري اولا ان نتوقف هنا لنعرض لنظرية احدث تناقض كثيرا من معطيات النظرية الكلاسيكية السابقة فى نشأة الحضارة الاولى وتكاد تنقضها . وقد كانت البدايات الطبيعية للنظرية الجديدة هذه على يد الجغرافى الالماني بسارجه ، ثم استكمل آخر نهاياتها الحضارية الاركيولوجى بوتزر ، وعلى هذا يمكن ان نقسم المناقشة الى جانبين : الاساس الفيزيوجرافى والفرضية الاركيولوجية (١).

الاساس الفيزيوجرافى

فلقد أعاد بسارجه النظر فى نظرية تشبيه بيئة النيل قبل التاريخ ببيئة السد الحالية ، ووجد أنها خاطئة ولا صحة لها ، وذلك لسببين جوهريين ، اولا ، ان النظام النهري للنيل يتألف من فصلين ، فصل المياه العالية فى الفيضان حين يفرق الوادى كله ، وفصل المياه المنخفضة فى التحاريق حين تنحسر المياه ، وكنتيجة لهذا يمتاز الوادى بثلاثية الشطوط الطبيعية العالية جنب النهر ، ثم الاحواض الواسعة ، ثم سلاسل البرك والغدران او المستنقعات الخلفية فى اوطأ حواف الوادى عند حد الصحراء كذلك كان لكل نطاق من هذه الثلاثية مركبه النباتى الخاص الملائم ، فعلى الشطوط المرتفعة تجمعات من السنط والاثل والجميز ، وفى الاحواض اعشاب قصيرة وحشائش طويلة وشجيرات صغيرة وفى المستنقعات الخلفية فقط يظهر البردى واللوتس واليوس والغاب .

(1) Butzer, P 47 - 85.

اما اقليم السد ، على العكس ، فلا يعرف ، اولا ، نظام المياه العالية والمنخفضة
الفصلى نظرا لأن كل مياهه تأتي من بحيرات هضبة البحيرات ، ومن ثم فإن
الاقليم غارق كله تحت المياه باستمرار وطوال العام ، مع حياة نباتية مناسبة
بالطبع ، ثانيا ، يمتاز إقليم السد براوسب بحيرية بلايستوسينية شديدة السمك
والامتداد ، فالخوض الحالى يمثل بحيرة قديمة تحولت الى مستنقع عظيم ، وهذا
المستنقع لا يفتأ يمتلئ بالرواسب العضوية وغير العضوية ، ومن هنا جاءت الجزر
النباتية العائمة ومستنقعات البردى وغير ذلك من معالم النباتات الشهيرة ، ولكن
لاشروط طبيعية عالية هناك ولا احواض ، وهذا بالدقة هو الفارق الحاسم بين
مورفولوجية السهل الفيضى الطبيعى لنهر النيل قبل التاريخ وبين اقليم بحيرة السد
القديمة التى تحولت الى مستنقعات بحر الغزال اليوم .

وعلى هذا فان التشبيه الكلاسيكى الشائع لوادى النيل فى مصر ماقبل التاريخ
بمستنقعات السد الحالية والذي يمثل فكرة محورية فى كل اركيولوجيتها وقبلة «من
أسف» كثير من الجغرافيين والعلماء ، انما هو محض خطأ فى رأى بسارجه . واذا
كان لارسن Larsen قد عثر على نوع من النبات يدل بطبيعته على بيئة مستنقعية
او كالادغال فى وادى النيل فى عصور جرزة ، فقد وجد بوترز ان الرواسب التى
تم فيها هذا الكشف ليست نيلية بل بلايستوسينية . كذلك فان اية ادلة على ان
مستوى قاع النهر او منسوب الفيضان كانا اعلى فى اى وقت مضى مما هما عليه
الآن لا تغير من مورفولوجية السهل الفيضى .

معنى هذا كله ان مساحة المستنقعات والبرك والبحيرات الدائمة فى الوادى كانت
صغيرة ، ان لم تكن تافهة ، حتى فى بداية التعمير والسكنى قبل فجر التاريخ .
وكان الجزء الاكبر من السهل الفيضى يتألف من الاحواض التى تفرق فصليا كل
عام كما هى الحال الآن تماما ، وبالتالي فليس اخطأ من فكرة ان الوادى كان
غاصا مختنقا بالادغال والاجام الكثيفة الكثى سوى فكرة انه كان منطقة طرد للحياة
خاليا منها ، على العكس ، كما يقول بوترز ، كان بيئة صالحة جدا وجاذبة تماما
للحيوان والانسان .

فعلى الشطوط المرتفعة التى لا يفرقها الفيضان إلا بضعة اسابيع كل عام كان
يمكن منذ فجر الحياة ان تقوم القرى والحلات والسكنى ، بالمثل على حافة
الصحراء، حيث تقدم المستنقعات أيضا رصيذا من طيور وحيوان الصيد وماين
الاثنين كان يمكن للانسان دائما بعد ان تنحسر مياه الفيضان أن يبذر حبويه فى
التربة الرطبة أو يرعى ماشيته وقطعانه على الحشائش والاعشاب الغنية الممرعة ،

وقبل حلول الفيضان التالى يكون المحصول قد تم حصاده ، بينما تنسحب القطعان للمرعى اما على الشطوط العالية أو على الحافة الصحراوية .

على هذا كله - تستطرد النظرية - فإن عملية إزالة واستصلاح المستنقعات لم تكن ، كما هو الظن الشائع ، النشاط الاساسى للانسان فيما قبل الاسرات او الدولة القديمة . والادلة التاريخية متوافرة على استمرار وجود هذه المستنقعات الخلفية حتى نهاية الدولة الحديثة والرعامسة والأسرة العشرين ، بدليل رحلات الصيد العديدة إلى هناك .

واخيرا ، فلئن كانت هذه الصورة الايكولوجية مثالية فى بيئة الوادى اى الصعيد ، فقد عوضت مناطق ظهور السلفاء فى الدلتا عن ضعف نمو الشطوط العلية وعن انخفاض الأحواض الى ذلك الحد الذى تتحول معه الى مستنقعات وبرك ولقد كانت ظهور السلفاء ، الى جانب هذا ، أوسع مساحة مما هى الآن بكثير ، حيث ان رواسب الطمي من حولها كانت اقل سمكا وارتفاعا ، فعلى حواف هذه الجزر الرملية اذن كان يمكن للقرى ان تقوم ، بينما كانت الارض الصالحة فسيحة ، دون منطقة مستنقعات على الاطلاق او على الاغلب ، وبعبارة اخرى ، لم تكن الدلتا اقل صلاحية وجاذبية للحياة والسكان من الصعيد .

الفرضية الأركيولوجية

حسنا ، اذا كان ذلك كذلك ، فان السؤال الذى يثور هو : لماذا اذن لم نجد حالات السكنى القديمة قبل التاريخ الا على اقصى اطراف الوادى الصحراوية؟ الرد ، أولا ، ان هذا الحكم يتجاهل كثيرا من المقابر التى عثر عليها دون قرى معها ، غير ان هذا يحتم ان نفترض لها قرى بادت واندثرت ، ثانيا ، أن ليس من المحتم ان الدفن كان يتم فى الصحراء اذ ليس ثمة ما يمنع ان يكون فى قلب السهل الفيضى . ثالثا ، من المؤكد ان هناك حالات كثيرة مطمورة تحت الطمي سواء فى الصعيد او الدلتا ، والاستنتاج كما ينتهى اصحاب النظرية الجديدة هو ان كل الدلتا ، فضلا عن الصعيد ، كان كلها مرصعا بالقرى والحلات منذ بدأ اقتصاد انتاج الغذاء من نحو ٧٠٠٠ سنة على الأقل .

اما عن حجم وكثافة السكان ، مادام الأمر كذلك فإن بوتزر يقدر كل سكان الوادى والدلتا من آخر جامعى الغذاء النهائين terminal food- gatherers بعد نهاية الحجرى القديم الاعلى حوالى ٥٠٠٠ ق . م بنحو ١٠٠٠ نسمة فقط ، والتقدير مبنى على أساس معدل الكثافة العالمى الذى يعطيه بريدود وريد لمثل هذه

الجماعات والذي يبلغ ٥ نسمة لكل ١٠٠ كم^٢ ، وعلى اساس احتساب نحو ثلث مساحة وادى النيل لبند المستنقعات وللإستصلاح اللاحق فى الفيوم ثم توسع السهل الرسوبى الطبيعى فيما بعد ، وهذا الرقم المتواضع جدا يكفى للدلالة على مستوى الحضارة الى ما قبل العصر الحجرى الحديث .

وقد يكون من المفيد هنا ، على سبيل المقارنة ان نذكر تقديرا آخر لسكان مصر فيما قبل اقتصاد الزراعة ، ففى تقدير كيث ان كثافة السكان فى هذه المرحلة البالغة الطول ، التى سادها اقتصاد الجمع والصيد ، والتى يسميها بالعصر الاولى primal period تتميز بها ككل عما بعدها ككل وهو العصر ما بعد الاولى post-primal ، فى تقديره ان الكثافة هى شخص واحد فى كل ميل مربع من الاراضى الصالحة . وعلى اساس ان الظروف الصحراوية كانت قد حلت ، وتحددت السكنى بمساحة الوادى البالغة ١٢ الف ميل مربع ، فان مجموع سكان مصر فى ذلك العصر يناهز ١٢ الف نسمة وهذا يبلغ ١٢ مرة مثل تقدير بوتزر .

ورغم ان اكثر من نصف هذه المساحة فى الدلتا وأقل من النصف فى الصعيد ، فقد كان الصعيد أفضل كأراضى صيد ، ولذا يمكننا ان نقسم عدد السكان بين الاقليمين بالتساوى تقريبا ، ولما كان طول الصعيد نحو ٥٥٠ ميلا ، فان سكانه الى ٦٠٠٠ تتوزع تلقائيا فى مجموعات بمعدل ٩ اشخاص على مدى كل ميل من النهر . واذا فرضنا ان كل مجموعة محلية تحتل رقعة تمتد نحو ١٠ اميال بطول النهر ، فان حجمها الكلى رجالا ونساء واطفالا جدير بأن يدور حول ٩٠ نسمة ، وبهذا يكون سكان الوادى فى الصعيد مقسمين بين نحو ٥٥ جماعة محلية منفصلة ، ولنا بعد هذا ان نفترض نفس التقسيم فى الدلتا ، مما يعطى مصر كلها مائة ونيفا من هذه الوحدات المحلية الاولى ، وسوف تتضخم هذه الوحدات فى الحجم ، ولكنها ستقل فى العدد بالالتحام والاندماج ، وذلك مع الزراعة فى العصر الحجرى الحديث (١)

مع هذا العصر الاخير . نعود من جديد إلى تقديرات بوتزر فعلى اساس تقدير بريد وود وزميله ايضا لكثافة ١٠٠٠ نسمة لكل ١٠٠ كم^٢ ، فان سكان وادى النيل فى مصر يصلون الى ما بين ١٠٠.٠٠٠ ، ٢٠٠.٠٠٠ نسمة ، وهى نسبيا ثورة سكانية بلاشك ، اما فى عصر ما قبل الاسرات فمن الصعب التقدير لكن يمكن الجزم بأن لا اكثر من نصف سكان مصر كانوا يعيشون على حافة الصحراء ،

(1) A new theory, P. 301.

أخيرا ، ومن دراسة توزيع الأدوات الحجرية السابقة للحجرى الحديث يصل بوتزر إلى أن الإنسان كان قد سكن وادى النيل نفسه بصفة عامة منذ ٢٥,٠٠٠ ق . م على الأقل ، ويصفة مطلقة منذ ١٥,٠٠٠ ق . م أى أن الإنسان كان قد تحرك إلى داخل منطقة وادى النهر قبل مجئ العصر الحجرى الحديث بنحو ١٠ آلاف إلى ٢٠ ألف سنة . وهذا يتعارض تماما مع كل أسس نظرية عصر الجفاف - العصر الحجرى الحديث الكلاسيكية التى يسخر منها بوتزر ومن دعائها ابتداء من تشايلد وتوينبى إلى فرنكفورت وغيره .

فعنده أنه لا اجتماع الانسان والحيوان فى الوادى أدى ، كما قال تشايلد ، إلى استثناس الحيوان ، بل ظلاغيه معا لنحو ١٠ آلاف سنة على الأقل قبل بدء الزراعة . ولا هو اندفع إلى الوادى ، المهجور فرضا ، ليحوله بديناميته إلى ما أصبح أرض مصر كما يصور توينبى ، بل لقد كان يقطن هذا الوادى فى قناعة وبلا دينامية كما يبدو قبل أن يبدأ طريقه إلى الحضارة الزراعية . لا ، ولا الجفاف حول الوادى من كتلة كثة إلى أرض صالحة للسكنى كما يقول لنا فرنكفورت ، فان الجفاف لا يؤثر على نهر متدخل exotic كالنيل يستمد مائه من خارج منطقته .

بالمثل - يستطرد بوتزر - تنهار وتسقط نظرية « هبوط » الانسان أو نزوله من الهضبة إلى الوادى ، تلك النظرية الفجة الأسطورية كما يدمغها . كذلك فان نظرية سكنى الانسان للمدرجات النهرية البلايستوسينية فى طريق نزوله إلى الوادى هى مجرد جهل بمعنى ومغزى المدرجات ، لا أكثر . وإنما كان الانسان ، يضيف بوتزر ، على راحته الكاملة على كل من الصحراء والوادى منذ العصر الحجرى الأسفل فصاعدا ولو أنه تركز قرب الأخير فى المراحل الأكثر جفافا كما منذ نهاية الحجرى القديم الأوسط على نحو ما رأينا .

من هذا كله يصل بوتزر إلى أن هناك فجوة كبيرة فى مصر بين آخر جامعى للغذاء وأول زراع الحجرى الحديث الأصلاء مثل مرمدة . أى أن مرحلة الحضارة النباتية vegiculture ومرحلة الزراعة البازغة incipient agriculture الانتقالية تمثل حلقة مفقودة فى مصر . وإذا فانه يتساءل عن أصل الحجرى الحديث بها ، ويذهب فى تفسيره إلى تيار حضارى من نوع ما من الهلال الخصيب حيث عثر على مثل تلك المرحلة الانتقالية . ورغم أن هذه مجرد نظرية بلا برهان ، فانه يشير إلى أن مرمدة ظهرت بعد بدء فترة العصر الحجرى الحديث المطيرة بوقت طويل ، وكذلك متأخرة عن أول زراع فى الهلال الخصيب بألفى سنة على الأقل ، وأن عصر الجفاف ما بعد الجليد لم يدفع إلى الانتقال من جمع الغذاء إلى انتاج الغذاء بأى

شكل ، لا ولا حفز الانسان إلى أن يسكن وادى النهر لأول مرة ليبدأ عملية صرف المستنقعات ، تلك العملية غير الضرورية أصلا . وكل ما فعل جفاف نهاية البلايستوسين أنه أعطى دفعة لضرورة تركيز السكان فى أنسب المناطق وهى النهر وذلك قبل بداية الزراعة المحلية بعشرة آلاف سنة على الأقل .

وعلى النقيض تماما من نظرية الجفاف والاتجاه إلى النهر كأصل الحجرى الحديث - يفضى بوتزر - فإن سكنى الصحراء حققت كثافة وأهمية لم تعرفها وذلك بعد الانتقال إلى انتاج الغذاء . فهناك كثير من المحطات الحجرية الحديثة والنحاسية على طول هوامش الوادى من مرمدة حتى النوبة العليا وعلى امتداد الصحراء ابتداء من الجلف إلى الخارجة وسائر الواحات وهضاب الصحراء الليبية إلى صحراء مصر الجنوبية الشرقية ووادى الخريط... إلخ . وقد تعرف هانز فينكلر Winkler على ست مجموعات إثنية على أساس رسوم الكهوف والصخور ، من أهمها « الصيادون الأوائل » المعاصرون للحجرى الحديث المصرى وحضارة العمرة ، وكانوا يسكنون أصلا صحارى النصف الجنوبى من مصر. ومنها كذلك من يسمون « سكان الجبال الأصلاء » ، وهم رعاة ماشية ظهرُوا أيام العمرة وربما كانوا أجداد البشاريين ، وسكنوا أراضي الصيادين الأوائل ولعلهم امتصوهم بالتدريج . ومنها أخيرا « سكان النيل الأوائل » الذين يبدو أنهم كانوا أهم من نشر حضارة جرزة ، ويرتبطون بما يسمى سفن نقادة

ولقد شهد العصر الحجرى القديم الأعلى والعصر الحجرى الأوسط الصحراء الكبرى وهى شبه خالية من السكان ، ولم يتم إعادة تعمير مرتفعاتها بالانسان إلا مع قدوم أول المجتمعات الزراعية إلى وادى النيل . والواقع أنه قد حدث انفجار سكاني بعد ٥٠٠٠ ق . م يوازى السكنى الجديدة فى كل أجزاء الصحراء الكبرى ، لا بسبب زيادة امكانيات اقتصاد انتاج الغذاء ، وإنما بسبب تحسن المناخ وزيادة المطر فى بعض مرتفعات الصحراء . وبذلك شهد الألف الخامس قبل الميلاد مجموعة حضارية مترابطة نوعا من « الصيادين الأوائل » يحتلون مرتفعات الصحراء الأطلسى حتى البحر الأحمر . وقد بلغ السكن والاتصالات الحضارية عبر الصحراء الكبرى قمة نادرة خلال العصر الحجرى الحديث بفضل فترة مطرها ٥٠٠٠ - ٢٣٠٠ ق.م

وخلاصة القول عند بوتزر أن جماعات عديدة ولكنها غير معروفة من البشر سكنت الجزء الأكبر من مصر فى عصر ما قبل الأسرات ، مثال ذلك التامحو الليبيون الذين سكنوا الواحات أثناء الدولة القديمة ، كل ذلك قبل ختام فترة مطر الحجرى الحديث . وقد أدى انتهاء هذه الفترة نهائيا إلى إخلاء مرتفعات الصحراء

الكبرى ، كالجلف والواحات ، من السكان قبل الألف الأولى قبل الميلاد ، الأمر الذى كان له انعكاساته التاريخية على مصر فى الأسرة السادسة . وفى الدولة الحديثة لم يعد جيران مصر الصحراويون يلعبون أى دور فى مصر العليا ، واقتصرت الصراع مع الرحل على استتبس الساحل الشمالى .

ولقد اتفق التوسع الفجائى والدرامى فى حضارات الحجرى الحديث القائمة فى الهلال الخصيب منذ ٧٠٠٠ ق .م على الأقل ، عبر الشرق الأوسط والبحر المتوسط وأوروبا وعبر مصر إلى الصحراء الكبرى ، اتفق مع بداية الظروف الرطبة بعد ٥٠٠٠ ق .م . وبالمثل ، لعل الظروف نفسها دفعت الانسان إلى ملء فراغ الصحراء الكبرى ونشر الحضارة عبر كل النطاق الجاف من العالم القديم .

نقد النظرية

تلك هى الخطوط الرئيسية فى النظرية الجديدة فى الانتقال من العصر الحجرى القديم إلى الحديث فى مصر . واضح تماما أنها النقيض المطلق للنظرية الكلاسيكية السائدة ، قل كالصورة وسالبها . ولعل أخطر ما فيها أنها لا تجعل الحضارة الزراعية نباتا أو انبثاقا محليا كالنظرية الكلاسيكية ، بل تعود إلى نظرية الأصل المستورد ، الأصل الآسيوى ، من الرافدين ، لتفسير بدء الزراعة فى مصر . فهى تجرد مصر من أبسط بذور أصالتها الحضارية . ولعل هذه أيضا هى أضعف ما فى النظرية ، لأنها ترتبها على أسس واهية للغاية وهى الحلقة المفقودة فى مصر من العصر الحجرى الأوسط .

كذلك فإنها لا تفسر كيف ولماذا يقيم الانسان فى وادى النيل ، الصالح للسكنى تماما كما تذهب النظرية ، عشرة آلاف سنة أو أكثر دون أن يعرف الاستثناس ثم ما الذى يمنع أصلا من تعدد الأصول أو الاختراع المستقل ؟ ولماذا يكون كل من يدخل مصر قبل التاريخ وبعده من الرعاة ، إلا هؤلاء الزراع القادمين وحدهم من الرافدين ؟ على أن هذا كله أدخل فى مناقشة أصل الحضارة عامة كما سنرى .

كل ما نستطيع أن نقوله الآن هو أنه بينما يبدو الجانب الطبيعى من النظرية الجديدة معقولا وممكنا ، فإن الجانب الحضارى لا يترتب ولا يلزم بالضرورة مثلما يبدو غير مقنع إلى حد بعيد . بل يمكن القول إنه نجح فقط فى هدم النظرية القديمة دون أن يقدم بديلا إيجابيا لها .

وعلى الجانب الحضارى ، فإن الكشف والبحوث الحديثة فى السبعينيات فى

أرجاء مصر الصحراء والوادي قد جاءت كما رأينا نقلة خطيرة إلى الأمام (أم نقول الخلف ؟) لكل كرونولوجيا الحضارة المصرية وضعتها من جديد فى مقدمة السباق الحضارى فى كل منطقة الشرق الأوسط والأدنى القديم ، كما سدت الثغرة الواسعة المقولة فى مصر بين نهايات الحجرى القديم وبدايات الحجرى الحديث ، عبر الحجرى الأوسط ، وبين ما قبل الأسرات فالأسرات ، فأكدت بذلك أو أعادت تأكيد الاستمرارية الأساسية فى الحضارة الزراعية المصرية ، مبرزة كذلك عنصرا جديدا فى القصة هو التكامل البيئى - الحضارى أو الجغرافى - الأركيولوجى بين الوادى والواحات أو بين النيل والصحراء ، وناسخة بذلك كله فى النهاية نظرية استيراد الحضارة الزراعية من خارج مصر .

أصل الحضارة ؟

السؤال الآن : هل كانت هذه الثورة الحضارية المصرية الوحيدة فى العالم ؟ وإذا لم تكن ، فهل هى الأولى ؟ لقد كشف البحث عن حضارات من الثورة الزراعية الأولى والثانية فى أكثر من منطقة خارج مصر ، تكثر بينها جميعا أوجه التشابه - ولكن ليس التماثل - وأهمها العراق حيث حضارة سومر وبابل وأكاد ، ثم حوض السند حيث حضارة هارابا وموهنجو دارو . وسيلاحظ أن ثلاثتها أودية أنهار فيضية فى نطاق صحراوات العالم القديم ، وثلاثتها كالأحواض تحيط بها الجبال أو الصحراء من ثلاث جهات أما الجهة الرابعة فتتصل بالبحر مباشرة (١) ، فالنهر يعطى قاعدة الحياة ، والجبل والصحراء قاعدة الحماية ، والبحر قاعدة الاتصال .

نشأة الحضارة إذن فى هذه المناطق لم تكن صدفة أو اعتباطا ، فبغير حتم جغرافى ، كانت البيئة الجغرافية هنا مثالية لقيام الحضارة فى القديم ثم لاستمرارها وبقائها بعد ذلك لآلاف السنين . المناخ المعتدل المتغير ، وجود أنسب أنواع النبات والحيوان فى العالم للزراعة والاستئناس ، الأنهار المتدفقة التى تدعو إلى الرى ، ندرة المعادن والأخشاب التى تؤدى إلى التجارة ، إلى جانب الحماية الصحراوية - تلك جميعا هى خامات مثلما هى عناصر البيئة ، بينما كانت البيئة مسرحا طبيعيا لما حدث فعلا بالضبط . أو كما يقول كون « ليحرص المؤرخون والأركيولوجيون على ألا يتركوا الانطباع بأن نظم النيل والدجلة - الفرات أصبحت مواطن الحضارات القديمة الراقية بطريق أى نوع من أنواع الصدفة . وإنما كان

(1) East, Geog. behind hist., P. 156.

الأمر خطة عامدة وضعها الجغرافى الأعظم « (١) .

على الجانب الآخر ، هناك اتجاه نحو التوسع فى تحديد المواطن الأولى الممكنة لاكتشاف الزراعة خارج منطقة الشرق الأوسط القديم ، فعند كارل ساور أن من المراكز الممكنة ، إلى جانب منطقة البحر المتوسط حتى السند المركزية ، هناك جنوب شرق آسيا والصين وإثيوبيا (٢) ، بينما يضيف ميردوك مركزا آخر فى غرب إفريقيا عند ثنية النيجر ، وفى تقدير بريد وود أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تكون جنوب شرق آسيا وغرب إفريقيا مراكز ممكنة ، إلا أن الدليل الأركيولوجى الفعلى يعوزها تماما (٣) . كذلك فحتى فى حدود الشرق الأوسط القديم ، يترك البعض كلا من مصر والعراق ليعطى الأولوية إلى كل من فلسطين وسوريا ، بينما يعطيها البعض الآخر لكل من قزوين والتركستان .

ومهما يكن الأمر فليس من السهل أن نعرف على وجه اليقين أين نشأت الحضارة بالتحديد فى أى من تلك الأودية النهرية ، وإن كان الأرجح أن نشأة الزراعة لم تخرج عن إطارها العام . فهل نشأت فى موطن واحد ثم انتشرت منه إلى المواطن الأخرى ، أم نشأت مستقلة فى أكثر من موطن واحد ثم انتشرت حتى تقابلت وتقاربت ؟ ومن الأسبق إذا تعددت الأوطان ؟ حول هذه القضايا الخلافية تعددت المدارس وتضاربت ، ويمكن القول إن لكل نظرية بلا استثناء مدرستها ، إن لم نقل إن لكل باحث « موقعه المدلل pet site » (٤) . على أننا نستطيع منهجيا أن نصنف كل هذه الاتجاهات فى مذهبين أساسيين متعارضين وعلى طرفى نقيض : الانتشارية diffusionism ، والتطورية evolutionism ، فالأخيرة ، على أساس وحدة العقل البشرى ، تؤمن بأن أى مجتمع فى المرحلة المناسبة من النمو التكنولوجى والاقتصادى والاجتماعى قادر على أن يصل إلى نفس الاختراع الواحد إذا ما توافرت امكانياته . أما الانتشارية فتجادل بأن كل اختراع أساسى إنما حدث تاريخيا وكأمر واقع مرة واحدة فقط ، ولا حيلة لنا فى هذا الأمر الواقع (٥) .

وبمزيد من التفصيل ، فإن مدرسة الانتشاريين لا ترى إلا موطننا وحيدا للحضارة انتشرت منه إلى مراكز ثانية فثالثة حتى غطت وجه الأرض . وإذا كانت

(1) Coon, Caravan, P. 19, 23.

(2) Carl O. Sauer, Agricultural origins and dispersals, N.Y., 1952.

(3) Whyte, P. 74.

(4) Ibid., P. 75.

(5) Childe, Progress & archaeology, P. 57-8.

مصر والعراق هما عادة الموطن المختار لهذه المدرسة ، فقد ظهر اتجاه محدث نسبيا ولكنه ضعيف نوعا يرى أصلا مشتركا وأوليا لحضارات مصر والعراق والسند مركزه سوريا وأطراف هضبة الأناضول (١). أما من التطوريين ، فثمة أولا مدرسة « الاكتشاف أو الاختراع المستقل parallelism , origination » التي ذهبت إلى تعدد المواطن مع استقلالها التام في النشأة ، وقريب منها اتجاه يقول بالتعدد والاستقلال ولكن على أساس أن كل موطن نشأ نتيجة لتفاعل أصحابه النهريين والجماعات المحيطة به مباشرة (٢) . وأقوى منهما الاتجاه الذى يذهب إلى التعدد والاستقلال دون أن يستبعد بعض تفاعلات وتبادلات ثانوية لا تنال من مبدأ النشأة المستقلة . ولعل هذا هو الاتجاه السائد الآن والمقبول . وهو فى جوهره حل وسط وموقف توفيقى بين الانتشارية والتطورية . وإذا كانت مواطن النشأة المستقلة بحسب نظرية التعدد قد تحددت عموما فى مصر والعراق والسند ، فيبدو أن الأبحاث الحديثة تتجه إلى اعتبار حضارة السند أحدث بكثير أو قليل ، بحيث لاتقف على قدم المقارنة مع الأولين ، إن لم تستبعد حقا كمواطن أصلى على الإطلاق ، حيث يرجح البعض أن الزراعة إنما أدخلت إليها من الغرب (٣).

وهكذا نجد أن المناقشة قد صفت نفسها بنفسها بالتدرج لتنتهى فى الأعم الأغلب عند جمهرة العلماء إلى تعدد مستقل ثنائى ينحصر فى قطبى مصر والعراق. وهنا صار السؤال هو : فى البدء كانت مصر أم العراق ؟ أى أن المشكلة أصبحت مشكلة الأولوية . وهذه ترددت بينهما جيئة وذهابا من وقت إلى آخر فى ذبذبات ثلاث . فحتى الثلاثينيات أو الأربعينيات كان الاجماع أقوى على أن مصر هى أصل الزراعة والحضارة ، ومنذ الحرب الأخيرة مال البندول إلى العراق ، وأخيرا وفى السنوات القليلة الماضية فقط عاد يجنح إلى مصر من جديد .

المدرسة المصرية

فالجولة الأولى تمثلها « الانتشارية » التى قادها إليوت - سميث وبرى ويفرز . ولئن كان الأول بالذات قد أصبح علما على هذه المدرسة أو معلما ، فيحسن أن نذكر أن كثيرا من العلماء قبله بكثير كانوا يعدون مصر أم الحضارة والمهم أن المدرسة ترى فى مصر ، مصر العليا بالذات ، أصل الحضارة فى العالم أجمع قامت منذ

(1) East, op. cit., P. 155, 173.

(2) Childe, Man makes etc., P. 135-6.

(3) Whyte, P. 109.

٦٠٠٠ سنة على يد « الجنس الأسمر » أو « أبناء الشمس » كما يسمون المصريون القدماء ، وقد اطلق سميث على هذه الحضارة «حضارة الشمس والحجر Heliolithic culture» ، وهى تسمية قد لا تعبر عنها تماما كما لاحظ هـ . ج ، ولز ، ولذا دعاها برى «بالحضارة الأركية Archaic» . وجوهر النظرية ان هذه الحضارة هى من خلق البيئة النيلية اكثر منها صنع الجنس الاسمر ، فلقد كان تفرد النيل دون كل انهار العالم القديم بنظام فيضى معين هو الذى جعلها رائدة المدنية .

سيناريو الزراعة

كيف ؟ ببساطة فإن النيل يقدم كل عام درسا عمليا فى أوليات الزراعة ، والطبيعة قد رسمت الطريق للإنسان وألقت عليه محاضرة زراعية متكررة من خلال النيل ، والزراعة من جانبها إنما تأصلت عن طريق تقليد الطبيعة ، فهى اكتشاف أكبر مما هى اختراع ، اذ ان ماكانت تقوم به الطبيعة تلقائيا بدأ الانسان يقوم به صناعيا فلقد وجدوا انه حيثما فاض ماء النهر اصبحت الارض خصبة وخرج منها النبات الطبيعى فالزراعة اذن من صنع وخلق نظام الفيضان الدورى للنيل .

وفى كل الاحوال فإن الزراعة ، كالنار ، هى عند سميث اكتشاف حدث فجأة وطفرة ، وليس نتيجة عملية تدريجية تطورية ، فإنه إما زراعة وإما لا زراعة كما يقول . والمصريون لم يجلسوا يفكرون فى وسيلة لفلاحة الارض ، كلا وانما عرفوا الزراعة بالصحة وعلى غرة ودون جهد أو مشقة عرفوها ، يعنى ، بقانون الصدفة الرياضى البحت الذى من المحتم بمقتضاه ان يقع أحد ما مرة ما على حل ما لمشكلة ما ، والخلاصة من ثم ان النيل هو استاذ الفلاح ، والفلاح تلميذ مقلد للطبيعة ، وخير تلميذ هو ذلك العبقرى الذى لاحظ الفيضان وضبط النهر ، فكانت جائزته الملك والألوهية . لقد علم النيل المصريين الزراعة والرى .

ولقد كانت الخطوة الأولى الصعبة ، واهم فترة فى تاريخ الانسان ، هى حين بدأ يشق قنوات ضحلة لينشر الماء على مساحة اوسع فبعدها عرف بالتجربة والخبرة اين يجب ان تعمق او ترفع مستوياتها ... الخ أى نشأ نظام الحياض ، ولعل معرفة معالجة التربة بعصا او بفأس بدائى نشأت بعد ذلك عن ملاحظة سكان الوادى ان الارض التى تطؤها اقدام وحوافر الحيوان تفره فى محصولها من الشعير أكثر من غيرها ، فبدأوا يقلدون الحافر hoof بالفأس hoe ، وقد كانت الحبوب ، القمح والشعير اساسا ، هى اساس كل شىء ، وليس صحيحا فى هذا الصدد مايقال من ان الانسان عرف زراعة الكروم والنبيذ أولا ثم طبق طرق زراعته هذه على

الحبوب فيما بعد ، ولو ان تزوينر يقترح ان زراعة الخضروات ربما سبقت زراعة الحبوب (١).

ومن المشكوك فيه عند سميث بعد ذلك ان يكون الانسان قد استأنس الحيوان ، اى حيوان ، الا بعد ان عرف الرى على شاطئ النيل ، فالأرجح ان الصيادين من قبل لم يعرفوا قيمة اللبن كغذاء . كذلك فربما كان الانسان حينذاك يعتمد على الغذاء الحيوانى أكثر منه على الغذاء النباتى كالفواكه البرية والجنور ، اى لم يبدأ كآكل اعشاب ، لان علم التشريح والفيزيولوجيا المقارنة قد اثبتا ان تركيب القناة الهضمية للانسان تعادل فى طولها بالنسبة لجسم الانسان نسبتها فى الحيوانات آكلة اللحوم أكثر منها فى الحيوانات آكلة الأعشاب.

ولربما كذلك سكن الانسان البدائى فى الاعم الاغلب عند شواطئ البحار وضياف الانهار ، معتمدا فى غذائه على السمك والمحار والزواحف ، بينما كانت حصته من النباتات ضئيلة ، وعلى اية حال فالملاحظ عموما أن البلاد التى تنمو بها الفواكه النباتية برياً كالموز والجزر لم تقم فيها حضارة ومن ثم فقد كان الاعتماد على الحبوب فى مصر ، إلى جانب الحيوان المستأنس ، عاملاً طورياً وجديداً تماماً فى التاريخ البشرى .

ولقد كانت اولى نتائج هذه الطفرة ثورة ديموغرافية كبرى بمقياس العصر ، هى بلا شك الاولى من نوعها فى العالم ، كما لم تلبث ان تحولت إلى ثورة عالمية حين انتقلت حضارة الزراعة المصرية الجديدة الى بقية اجزاء العالم ، وقبل ذلك فى العصر الحجري القديم كان كل سكان العالم قلة محدودة جداً ، متباغدة عناصرها تماماً فى عزلة كاملة كالجزر ، مما كان له تأثيره على عملية تكوين وتشكيل الأجناس ، اما بعد تلك الثورة الديموغرافية فلم يطفر سكان العالم عددياً فحسب ، بل وتقاربوا ايضاً جغرافياً وتواصلوا وتداخلوا فاختلفوا ، فكان ذلك نقطة تحول فى عملية تشكيل الأجناس والسلالات .

صرح الحضارة

اما داخل مصر ، فقد تقاطرت بعد الزراعة كل إنجازات الحضارة ، فإغراق الفيضان للأراضى المنخفضة كل عام اضطر السكان إلى السكنى على الاكوام ، أى

(١) F.E. Zeuner, *Cultivation of plants*, Singer et al. A history of technology, Oxford, 1954, 1: 555-575.

دفعهم إلى التجمع على شكل قرى . وفى القرية بدأ التنظيم الاجتماعى يظهر ، بما فى ذلك حتى عادة ارتداء الملابس بعد ان كان العرى عند الرجل حالة طبيعية ، ثم الزراعة كما تطلبت كثيرا من الفنون والاختراعات والآلات التابعة ، أعطت وقت فراغ كافيا لتوجيه النشاط البشرى الى اشباع هذه الحاجات ، ومنها المعادن.

وعن الأخيرة ، يرى اليوت - سميث أن لون النيل الأخضر ولون الشعير الأخضر جعللا للون الاخضر اهمية خاصة فى حياة المصريين ، هى التى امتدت الى الملاكيت ، ذلك الحجر الاخضر الذى ربما من فرط استعماله عرفوا استخراج النحاس من مادته الخام ، فكان هذا بدوره بدء عصر المعادن والانقلاب الهائل الذى ترتب عليه فى الصناعة .

وفى النيل كذلك ظهرت السفن ، وفى كتابه «الملاحون القدماء Ancient Mariners» اثبت درايل فورد بيقين أن السفن عرفت واخترعت لأول مرة بمصر . وصناعة السفن غير ممكنة الا بعد معرفة صناعات النجارة والمعادن جيدا ، والادلة كافية على أنها عرفت لأول مرة بمصر ايضا ، بل ان المصريين ايضا ، يضيف سميث ، هم اول من عرف الذهب ، وهم الذين اعطوه تلك الأهمية السحرية التى اصبحت صفة عالمية له بعد ذلك .

ومن الناحية الاجتماعية ، كان توزيع المياه الفيضية بعدالة ضرورة أولية لبقاء المجتمع . فالزراعة الفيضية تفرض تركيز السلطة كلها فى يد رجل واحد لضمان العدالة المائية وللتنبؤ بحجم الفيضان القادم والنظر إلى الامام للتخزين . من هنا ظهرت الملكية من ناحية ، ومن ناحية أخرى منح الملك الصفة غير البشرية أو الطبيعية لى ظهر التآليه ، وهذا وذاك يرتبط كلاهما بنظام الطوطمية التى يؤكد سميث ان مصر هى الوحيدة التى تساعد فيها الظروف البيئية على خلقها . ومن تآليه الملكية ظهرت الحاجة الى الحفاظ على جسمه ، فكان التحنيط ، ففكرة الملكية والحنيط كلاهما إذن من صنع الزراعة والبيئة النيلية.

فضلا عن هذا ، ففي القرية ايضا ظهرت الافكار الدينية والدين ، فعلى حين كان الرجل يتكون الميت حيث مات وكما مات ، فالان مع اجتماع الناس فى قرية فلقد استحال ذلك لاسباب صحية واقتصادية ، فكان لابد من دفن الموتى بعيدا فى الصحراء ولكن الصحراء «مريديير» طبيعى ممتاز حفظ الاجسام ، فخيل الى عقلية المصرى البسيط ان الميت لم يمت حقيقة مادام جسده كما هو ، من ثم اتجه الى الاهتمام به فى حياته الاخرى بوضع الطعام والشراب والادوات معه فى القبر ، من ذلك ~~مع التحنيط~~ ~~على~~ ~~نظام~~ ~~الحنيط~~ ~~للميت~~ ~~بمساكن~~ ~~الموتى~~ هذه ، كان تشييد المقابر التى تحولت الى مصاطب ثم إلى اهرامات ... الخ

الدين وعقيدة الحياة الاخرى وحفظ الموتى هكذا اذن ادت الى خلق او دفع النجارة (صنع الاكفان) والى فن البناء (المقابر بأشكالها) . كذلك فان ادراك العلاقة بين النهر والزراعة خلقت الحساب والتقويم ، حين ربطوا بين الفيضان وبين الشمس والنجوم وحيث كانت الشعري اليمانية تعين بدء الفيضان ، وهنا سلبت الشمس الالهية من القمر الذى ربما كانوا يربطون بينه وبين النهر فى السابق ، مثلما سلبت من النهر قدسيته فيما بعد فأخذت عبادة الشمس وأشعتها تحل محل عبادته.

تفرد مصر

دع سياتريو ستهه الراعه والحضارة كما يصوره التيوت - سميث . ولكن يبقى السؤال الجوهرى : لماذا مصر، ومصر بالذات ؟ يرد سميث بأنه قد يبدو من غير المحتمل لأول وهلة ان يبدأ الانسان الزراعة بالرى ، ومع ذلك فإن الحقيقة الثابتة هى أن أول آثار الحضارة انما وجدت فى اقاليم جافة تماما مثل مصر والعراق . ويؤكد سميث ان من الخطأ الجسيم تلك الاراء الحديثة التى تبحث عن ارض خرافية او اسطورية اخذ عنها المصريون معرفة الزراعة والحبوب ثم اقلموها هم حسب بيئة النهر اقلمة رى بدل المطر ، وقد اثبت توماس تشيرى Cherry ان الرى والزراعة عرفت لأول مرة بمصر ، وبالتالي الحساب والهندسة وأوجه القمر والشمس والنجوم .. الخ .

اما لماذا مصر ، مرة اخرى ، فلأنها هى الوحيدة فى العالم كله التى تنفرد بنظام فيضان نهري دورى سنوى يتفق مع دورة المناخ الفصلى السنوية بحيث يلائم الاثنان معا دورة النمو الفصلى للحبوب خاصة القمح والشعير والدخن والكتان باختصار دورة الفيضان تتلامم تماما مع دورة زراعة القمح والحبوب ، فالفيضان يتم فى اواخر الصيف وأوائل الخريف ، ثم تبدأ المياه فى الانحسار فى اواخر الخريف ، حيث يكفل انحدار الوادى الطبيعى الصرف الجيد والخلو من المستنقعات الراكدة . فتكون الارض جاهزة تلقائيا لتتلقى البذور ، وذلك ايضا فى انسب موعد لبذر القمح ، ثم ان جفاف المناخ صيفا يجعل هذه البذور فى الأرض بمأمن من الحشرات والآفات ، وبعد ذلك يكون الفصل البارد فى الشتاء قليل البخر جدا ومناسبا جدا لنمو النباتات - بينما خلل الربيع وأوائل الصيف ترتفع الحرارة بالتدريج فى ايقاع يلائم نضج المحصول ثم حصاده .

مثل هذه الظروف الطبيعية ليس لها مثل فى العالم القديم برمتة سواء فى الرافدين او الجانج والسند أو انهار الصين . ففيها جميعا لابد من وسائل صناعية للرى .

ومن الصعب ان نتصور ان يصل الانسان فيها فجأة الى هذه المعرفة المعقدة . بل الادنى الى المنطق ان يتعلم الانسان اولاً من الطبيعة بالتقليد فى بيئة تقوم بالعملية تلقائياً ، ثم بعد ذلك تنتشر معرفة الرى ، ومعها الزراعة ، الى هذه البلاد ، والطبيعة تعطى هذا الدرس فى مصر ، ولكنها لا تعطيه فى اى من تلك البلاد جميعاً .

فى العراق ، مثلاً ، مصدر الفيضان هو الثلوج الذائبة فى مرتفعات ارمينيا فى اواخر الربيع ، اما صيفا فان المطر منعدم ، واذا كان ثمة مطر قليل ففى الشتاء . هكذا يصل الفيضان الى قمته فى نهاية مايو ، وفى يونيو ترتد المياه فتتصرف بين ضفتى النهر ، ولكن هذا انما يكون فى قلب الصيف ، ولذا تجف الارض بسرعة جدا ويتحول الطمي الى تراب تذروه الرياح فى ايام معدودات ، لهذا فاذا ظهرت بعد الفيضان بادرآت فى السهل الفيضى فإنها لا تلبث ان تذوى وتموت قبل ان تبلغ مرحلة النضج ، اى ان الفيضان وحده وبطبعه لا ينبت نباتاً ، من هنا فاذا ما اريد استغلال هذا الفيضان للزراعة فلا بد اولاً من معرفة التحكم فيه وضبطه ، والحضارة السومرية لم يمكن ان تقوم الا بعد معرفة الرى الصناعى وضبط الفيضان ، وهذا غير ممكن محلياً .

وما يقال فى هذا عن الدجلة والفرات يقال تماماً عن الجانج والسند ، اما انهار الصين ، حيث الفيضان من صنع المطر الموسمى الصيفى ، فلا محل لزراعة حبوب القمح والشعير بطبيعة الحال . وهكذا ، فى الخلاصة ، فان الظروف الطبيعية والبيئية لا ولم تسمح بقيام زراعة الا فى مصر ، ثم منها انتقلت معرفة الرى والزراعة الى بقية اجزاء العالم الخارجى .

ولقد جاءت حاجة مصر بعد ذلك الى الاخشاب لبناء السفن وغيرها فدفعت بها الى الشام وسواحل اللفانت وكريت وشرق افريقيا وبلاد العرب حتى وصلوا الى الخليج العربى ليبدروا هنا وهناك بذور الحضارة فى كريت مرة وفى عيلام وسومر مرة اخرى ، وفى كل هذه المناطق لم يأخذ المستقبل كل حضارة مصر بل انتخب منها عناصر معينة ، فهذا هو ميكانيزم الانتشار الطبيعى ، ولذا لم يلبث الرأسمال الحضارى المستعار فى كل حالة ان تطور فى خط خاص به كالحضارة السومرية فى بابل والمينوية فى كريت ، فلم تكن تلك اذن مجرد مستعمرات حضارية مصرية انتقلت .

هكذا يصل البوت - سميث ، بعد نشأة الحضارة لأول مرة فى مصر ، الى عملية انتشارها منها الى الخارج مع التجارة والملاحة . وقد اطلق سميث على هذه العملية اولاً هجرة الحضارة ، ولكن انتقال الحضارات ممكن بمجرد الاحتكاك ، ولذا عاد فدعاها انتشار الحضارة ، وقد بدأ الانتشار اولاً الى كل اركان الشرق القديم

المهمة ابتداء من سومر وعيلام فى العراق الى كريت ، ومن تلك المحطات ازداد انتشارا الى كل اركان العالم القديم ، ثم عبر من الاخير الى العالم الجديد ، وبهذا انتهى سميث الى ثلاثة مبادئ عامة هى عالمية انتشار الحضارة المصرية ، ثم وحدة الحضارة العالمية لاشتقاقها من جذر واحد ، ثم استمراريته مع انتقال المشعل دائما من يد الى يد (١).

تقييم نقدى

هذه النظرية الكاسحة - وكاسحة هى بالتأكيد ! - لقيت رواجاً كبيراً واكتسحت الميدان العلمى فى حين ما . ولكن الانتقادات لم تلبث ان وجهت اليها بعنف ، وكانت أهم هذه الانتقادات ثلاثة . اولاً ، ان القول بأن كل اركان وعناصر وافكار الحضارة برمتها قامت فى موطن واحد هو مصر قول بالغ التطرف والمغالاة ، وقد ردت المدرسة الانتشارية بأن الزراعة فرضت بالفعل كثيراً من الاختراعات والافكار الحضارية ولكن ليس كلها .

ثانياً ، ان النظرية تنفى إمكان اعادة أى اختراع او فكرة مرة أخرى مما يتنافى مع وحدة العقل البشرى وحتى مع قانون الصدق ، وقد دفع الانتشاريون بأنهم لم يقولوا بهذا ، غير ان الذى حدث بالفعل ان ذلك لم يحدث تاريخياً .

ثالثاً ، استحالة وصول الآثار الحضارية من مصر الى المناطق البعيدة كأطراف القارات وكالعالم الجديد مثلاً بسبب عامل البعد الجغرافى السحيق ، ولكن الانتشاريين يجيبون بأن الامر ليس انتقالاً او احتكاكاً مباشراً بل غير مباشر عن طريق عديد من الحلقات والمحطات الثانوية والثالثة ... الخ

فى وجه هذه الانتقادات او على ضوءها ، قبل البعض الانتشارية بتعديلات خاصة فهناك من أخذ بها مع اضافة العراق وسوريا واليونان كمراكز اختراع جنباً إلى جنب مع مصر ، وهناك من قبل الانتشار من أى من هذه المراكز الاربعة مع نفى حدوث العكس ، أى الانتشار من أى مركز آخر إلى أى من هذه المراكز . واخيراً فإن هناك ، مثل برستيد فى كتابه Conquest of civilization من قبل الانتشار من اصل واحد هو مصر الى كل العالم القديم ، ولكن ليس الى العالم الجديد حيث المركب الحضارى والزراعى مختلف جذرياً ومستقل النشأة ، وعلى

(1) In the beginning, Lond., 1928.

العكس من هذا تماما موقف امبلونى Imbelloni الذى ينفى حدوث اى انتشار حضارى داخل العالم القديم ، ولكنه يقول به بين العالم القديم ككل والعالم الجديد (١).

الطريف بعد ، انه فى خضم هذا المعترك الفكرى حول الانتشارية من مصر ، مازال هناك الى وقتنا هذا من يعود اليها بصورة لا تقل اصرارا وان تكن اشد اختلافا . ففى السنوات الاخيرة فقط اعلن استاذ بهارفارد ، بارى فيل Bary Fell ، نظرية جديدة وغريبة عن الانتشار الحضارى بل والجنسى لمصر فى المحيط الهادى والعالم الجديد فى عصر تاريخى متأخر للغاية هو العصر البطلمى ، وفيما يبدو لنا فإن النظرية محض اسطورية ، غير علمية على الاطلاق ، ولا تستقيم مع حقائق الانثروبولوجيا الطبيعية فضلا عن الادلة التاريخية ، لكننا نوردها هنا لمجرد السجل وكنموذج للانتشارية المتطرفة .

فعلى اساس مزدوج من التراث الفولكلورى واللغة ، انتهى فيل الى أن سكان نيوزيلند الاصليين ، الماورى ، هم فضلا عن حضارتهم المادية سلالة منقولة بالكامل من نسل المصريين القدماء ، فمنذ ٢٢ قرنا ارسل بطليموس الثالث بعثة بحرية لكشف المجاهل المجاورة ، خرجت من الاسكندرية بقيادة الضابط ماوى ، فاجتازت البحر الاحمر الى الهندى حيث تتبععت سواحه حتى الهند وماجاورها ، لكن العواصف الموسمية قذفت بالبعثة الى جزر اندونيسيا وماشرقا حتى دخلت الهادى ، فعبرته بكامله الى السواحل الغربية للامريكيتين الجنوبية كالشمالية (حيث أعلنت ضمها لمصر) ثم عادت البعثة فتخللت جزر الاوقيانوسية حتى استقرت فى نيوزيلند واقامت بها نهائيا ، وربما شجع على هذا الاستيطان الدائم اعتدال المناخ فى الوطن الاب .

ومن نسل هذه المستوطنة جاء الماورى ، الذى ينتسب اسمهم الى قائدها ماوى نفسه ، والذين هم بذلك من سلالة مصرية لا من اصل بولينيزى كالمقرر انثروبولوجيا وكما أن اساطير الماورى انفسهم تشير الى ان اجدادهم دخلوا الجزيرة من وراء البحار (آية اساطير لاتفعل ؟) ، فان تحليل فيل للغتهم يؤكد كما يقول تشابهها مع لغة مصر البطلمية السائدة حينئذ وهى الديموطيقية وبالتالي اشتقاقها منها .

مهما يكن الامر ، فليس من شك اذن فى ان النظرية الانتشارية ، بقدر ماتضم من حقائق راسخة وآراء سديدة ، تنطوى ايضا على كثير من المبالغة والتطرف وربما الاسراف فى الخيال ، ولذا فهى اليوم شبه مهجورة ، يرفضها الاكثرون

(1) G. Elliot-Smith, The diffusion of culture, Lond., 1930.

ولا يكاد يذكرها احد ، وانما نذكرها هنا لا قولاً او قبولاً بها جميعاً ، بل استكمالاً للمناقشة العلمية ، ولتكون مثلاً حياً على نظرية نصف ميتة ، وحتى نذكر انه لانهاية مطلقة فى الاصول الاولى السحيقة ، وعندنا ان من الممكن ان نأخذ من النظرية جانب النشأة دون الانتشار ، او الاصل بغير النقل ، بمعنى ان مصر وان تكن اصل الزراعة الراقية ومهد قاعدة الحضارة فليس من الضروري ان تكون اصل كل شىء فيها ولا فى العالم بعد ذلك .

وليس معنى هذا ان الانتشار كعملية حضارية لا وجود له بل ، هو حقيقة تاريخية ثابتة ، وانما على نطاق محلى او اقليمى ، واغلب الباحثين يقبلون حداً ادنى من الانتشار ، ومن مصر بالدقة ، لكنهم يرفضون الحد الاقصى الذى ذهبت اليه مدرسة سميث وبيرى ، ولهذا فنحن ننتهى معهم الى القول بالانتشارية الاقليمية دون الانتشارية العالمية ، وليس هناك اقل شك او اعتراض على ان الحضارة المصرية قد انتشرت فى حوض البحر المتوسط الشرقى والشرق الاوسط القديم وخاصة فى مراكز اشعاع استراتيجية مثل جبيل فى فينيقيا وكريت فى ايجيه (١).

اما نحو الجنوب ، فان المتفق عليه ان حضارة شاهيناب قرب الخرطوم فى السودان التى يؤرخ لها بأواخر الالف الرابع ق. م انما تمثل انتشاراً او هجرة فى اوائل الالف الثالث لحضارة دير تاسا والبدارى ، كما ان القمح والشعير منذ ذلك التاريخ والكتان والعدس والعب والنخيل بعده دخلت السودان من مصر القديمة . وبالمثل انتشرت الحضارة المصرية المبكرة غرباً على طول ساحل البحر الى شمال أفريقيا .

كذلك فخلال الالف الاول ق. م وصلت معرفة الحديد من مصر ، كما تؤكد سونيا كول ، الى السودان (حضارة مروي) ومنها الى السودان الغربى (تشاد) وغرب افريقيا (النيجر) غرباً ، ثم جنوباً الى هضبة البحيرات (حضارة الباجندا) بل وربما الى منطقة روديسيا (حضارة زيمبابوى) فى اقصى افريقيا الجنوبية (٢) . وفيما بعد خلال العصر الفرعونى وصلت سائر المعادن المصرية الى كثير من اجزاء افريقيا جنوب الصحراء ، كما تدل التماثيل الفرعونية البرونزية والنحاسية التى عثر عليها هناك ، والخلاصة ان الانتشار الحضارى من مصر فى حدود اقليمية معينة هو حقيقة تاريخية لا تقبل الجدل .

(1) Brodrick, Tree of human history, P. 104.

(2) Sonia Cole, Pre-history of East Africa, Lond., 1954, P. 278 ff.

المدرسة المعارضة

غير ان المشكلة ان هناك من لا يرفض الانتشارية من مصر فحسب ، وانما ايضا مصر كأصل للحضارة بل وحتى كموطن لحضارة اصيلة على الاطلاق ، وهذا الاتجاه الذى يجعل من حضارة مصر حضارة مستوردة مستعارة مجلوبة ودخيلة بالضرورة ، بدأ مبكرا فى فترة ما بين الحربين لكنه تزايد باطراد فى السنوات الاخيرة ، فمن قبل لخص كيث الموقف بأنه ، وقد زاد علمنا بحضارات جنوب غرب آسيا زيادة هائلة فيما بين الحربين ، فقد اتضح ان وادى السند انما يقع على نهاية منطقة الحضارة ومصر على النهاية الاخرى ، بينما ان هضبة ايران بموقعها المركزى المتوسط هى الموطن المرجح لبدء انقلاب الزراعة التاريخى والحضارة . «وكان المصريون والهنود مقلدين اكثر منهم خالقين» .

وفى حالة مصر - يستطرد كيث - فان هناك أدلة على انها تلتقت مهاجرين فى وقت مبكر ، وذلك من غرب آسيا عموما ومن العراق على وجه الخصوص ، ففى ابيدوس عثر على هياكل ترجع الى الالف الخامس ، اى فى وقت جاء السومريون الى بابل بحضارة عبيد Ubaid وقد وجد من الناحية الانثروبولوجية ان هذه الهياكل تختلف تماما عن هياكل مصرى ما قبل الاسرات ولكن تشبه هياكل اور الكلدانية ، فلقد كان الرأس والمنح كبيرين ، الاخير فى حجم مخ الاوروبى الحديث ، فى حين ينقص حجم مخ ما قبل الاسرات عن هذا المتوسط بنحو ١٠٠ سم ٣ . بالمثل حضارة تاسا ، التى ترجع الى اوائل الالف الخامس معاصرة بذلك حضارة تل خلف فى العراق ، او قد تكون من اواخر الالف السادس ، ففيها ايضا تبدو الجماجم اسيوية اكثر منها مصرية الاصل.

أما أن البقايا الاسبق لفن الزراعة فى مصر اقدم من اى شىء عثر عليه فى آسيا - يضيف كيث - فأمر مشكوك فيه وعلى هذا ينتهى الى أن لآسيا فى الحساب الصافى والختامى الادعاء الاقوى ، ثم يعود الى مزاعمه العنصرية المرفوضة عن تلك الخصائص العقلية التى قصر فيها المصريون وبرز البابليون ، القيادة والمبادرة والخلق والابتكار ، فيختتم مفسرا او مفلسفا «واضح ان اضافة قليل من الخميرة البابلية الى العجينة المصرية كفىل بأن يكفل بالنتائج السعيدة ولقد كان شىء من هذا القبيل هو الذى حدث بالفعل فى فجر الحضارة» (١).

هذه النغمة نفسها ، ولكن بصيغة اخرى ، يعبر عنها بوتنر بإصرار فى تاريخ

(1) N new theory, P. 299-300.

أحدث . «مما يزداد ادراكنا اليوم» يقول هو ، «أن جراثيم الحضارة المصرية كانت نتاج احتكاك مثمر بين قوم أصلاء من صيادى آخر العصر الحجري القديم من ناحية والجماعات الحضارية والإثنية الجديدة التى جاءت من منطقة الهلال الخصيب من الناحية الأخرى ، فهؤلاء يبدو انهم احضروا معهم الافكار الاساسية فى استئناس النبات والحيوان» ، وهو لا ينسى ، بعد ، أن يشبه هذا التلاقى أو التلاقح بما حدث فيما بعد أيام الفتح العربى والعصر الإسلامى حين «سبق تلاحم مشابه بين العنصر المصرى وعنصر الشرق الأدنى المرحلة الثانية من حضارة مصر الحضارة الإسلامية» (١).

وكالعادة ، فإن منهم من يجادل بأنه إذا كانت آثار الحضارة الفرعونية هى أقدم الآثار الراقية التى عثر عليها ، فما ذاك إلا لأن مناخ مصر الصحراوى الجاف هو ببساطة الذى ساعد على حفظ جميع ماكان من حضارتها ، بحيث تصور البعض أنها أصل الحضارة ، (ولكن من الممكن الرد على هذا موضوعيا بأن هناك مناطق بها كثير من البقايا مع أن مناخها ليس صحراويا) (٢).

وعدا هذا كله فإن هناك مشاكل عويصة خاصة بالموطن الاصلى لاستئناس كل من النبات والحيوان على حدة ، ثم بكل نوع أو صنف منها وحده ، فابتداء يرفض البعض وحدة الموطن الاول لاكتشاف الزراعة ولاستئناس الحيوان معا ويفصل بينهما تماما ، مثال ذلك منجى الذى يرى موطننا منفصلا لكل من الزراعة والرعى على حدة (٣). كذلك ، وسواء للزراعة أو الاستئناس ، فإن النظرية الاصولية من دى كاندول حتى فافيلوف تفترض أن الموطن الاول لا بد أن يكون حيث تكثر وتنوع الانواع البرية ، فمنها وحدها يمكن للانسان أن يستأنس ثم ينتخب ويهجن .. الخ (٤) .

وعلى هذه الاسس ، يرى البعض أن من الممكن أن تكون مصر الموطن الاصلى للشعير الذى ثبت نموه بها برياً ، أما القمح فلا (٥) ، ومع ذلك فثمة أدلة على قدم وأصالة بعض انواع القمح فى مصر وانتقالها منها الى كثير من المناطق المجاورة ومن جهة أخرى فلقد عثر على الزيتون والتمر ضمن مخلفات الالف الرابع قبل

(1) Butzer, P. 44 - 45.

(2) Elliot-Smith, Human history.

(3) Whyte, P. 74.

(4) Sauer, loc. cit.

(4) Coon, Caravan, P. 34

الميلاد فى كل من مصر وفلسطين على قدم المساواة على انه يبدو ان فلسطين هى المهد الاصلى للبرسيم الذى تعرفه مصر الآن جيدا (١).

ثم هناك آخرون يقولون بإمكانية نشأة الزراعة فى مصر ، اما استئناس الحيوان فلا (٢) ، ولكن الثابت ان الحمار وحيوانات اخرى اصيلة فى مصر ، فالحمار استؤنس بها وبالذئبة منذ الالف الخامس قبل الميلاد ويقايا الخنزير شائعة فى ما قبل الاسرات ، كما ان استئناس الاغنام استئناسا مستقلا فى مصر امر غير مستبعد رغم الادلة على تأصله فى مناطق اخرى عديدة كذلك ، ويعتقد هايشلهيام ان استئناس القط والبط والاوز فى مصر تأخر نسبيا (٣) ، لهذا كله يعود آخرون فيقبلون بإمكانية استئناس الحيوان فى مصر كموطن اول ، ولكنهم من الناحية الاخرى لا يرجحون مصر كموطن اول للزراعة المختلطة نظرا لغياب الاغنام البرية بها (٤) .

كذلك فثمة رأى يشكك فى امكانية بدء الزراعة فى مرحلتها الجينية فى انهار ضخمة يصعب التحكم فيها كالنيل ، وان الانهر الصغيرة قد تكون مشتلا معقولا ، أو على الاقل ففى الاودية الصحراوية الصغيرة التى تصب فى النيل على حواف الهضبة مثل هذا المشتل وعدا هذا وذاك يحتج آخرون بأن من الصعب أن نرى كيف ان نظاما تطور تحت الظروف الاستثنائية والخاصة بوادى النيل يمكن زرع فى العراق او ايران او غيرهما بظروفهما المختلفة جدا والاقل ملائمة (٥) ، وعموما ، وعلى اية حال ، فهناك من قد لا يرفضون احتمال نشأة الزراعة فى مصر ، ولكنهم بكل تأكيد يرفضون الزعم بانتشارها على النحو الكاسح الخرافى الذى تصوره الانتشاريون .

المدرسة البابلية

ومن ثم انتقل الجدل الى العراق حيث ظهرت مدرسة الاصل البابلى للحضارة Panbabylonians، ومنها چاك دى مورجان وشفافينفورت ولينارد وولى وكرفورد وغيرهم . ومن هذه المدرسة اتجاه يقول بأصل آسيوى للحضارة المصرية ، وأنها مشتقة من حضارة سومر ، كما فعل دى مورجان ، ورتب البعض لهذا هجرات

(1) Whyte, P. 87-89.

(2) Davison, P. 33.

(3) Whyte, P. 90 - 91.

(4) Childe, Man makes, P. 67.

(5) Id., P. 66.

بشرية لغزاة من بابل وسومر اقتحمت مصر ونشرت فيها تلك الحضارة ، ومنهم من أتى بهذا الغزو من الشمال عن طريق الدلتا ، ومنهم من جاء به - تحت اسم «جنس الاسرات» او «الجنس الجديد» - من الجنوب عن طريق البحر الاحمر - ثنية قنا ، بل هناك من جمع بين الغزوين والطريقين فى وقت واحد ! (١) وبغير تفاصيل ، فان هذه النظريات جميعا لا تعتمد الا على الاساطير الخرافية .

بالمقابل ، يحاول البعض ان يربط بين النظرية البابلية وبين نظرية عصر الجفاف بطريقة اقليمية معينة ، فلما كان المطر فى نطاق الصحراء قد اخذ يتناقص فى اعقاب العصر الجليدى ابتداء من الشرق اولا ثم تجاه الغرب بعد ذلك ، فمعنى هذا أن الجفاف قد اصاب حوض الرافدين قبل وادى النيل ، وبذلك بدأت دورة العصر الحجري الحديث فى الاول اولا ، فكان أسبق الى الزراعة والحضارة الزراعية بكل مركباتها وعناصرها .. الخ . على ان هذا الاساس الطبيعى للنظرية لا يكفى وحده وبهذه الميكانيكية المفرطة البساطة وبالا لكان منطقيا ان يكون السبق لحوض السند اكثر وذلك بحكم موقعه الشرقى اكثر .

ومن الناحية الاخرى فلم يثبت بأى دليل قاطع أو مقنع سبق الحضارة البابلية تاريخيا ، ولا ان الحضارة المصرية القديمة اتحدت عنها او اشتقت منها ، فان نقول بأن الحضارة المصرية جاءت من اصل بابلى او سومرى لمجرد ان المصريين القدماء رواية قديمة بأن اجدادهم اتوا من الجنوب ، او لأن رسومهم ونقوشهم تتضمن سفنا ذات مقدم او مؤخر مرتفع كتلك التى عرفتها بابل ، او لأن الصقر حورس بكل ماله من وزن فى الميثولوجيا المصرية القديمة مشتق من الطائر العربى المعروف حتى الآن بالحر ، فذلك ادعاء عريض جدا يقوم على اساس واه جدا بحيث تبدو النظرية كلها فجة بالغة الركاكة.

ثم ان هناك فيما يلوح حلقة مفقودة فى المناقشة كلها ، لعلها هى اصل اللبس كله . فاذا كانت هناك عناصر معينة فى الحضارة المصرية تبدو شمالية أدخلت فى مصر العليا ، فليس بالضرورة أن تدل على مصدر آسيوى أين كان ، فليعلما ان تكون من اصل دلتاوى لا نعرف عنه شيئا بعد ، والواقع أن الدلتا هى الحلقة المفقودة الحقيقية فى سلسلة تطور الحضارة المصرية حتى الآن ، وقد يسفر البحث فى المستقبل عما يملأ هذه الثغرة .

وحتى اذا افترضنا الاصل البابلى جدلا ، فليس من المعقول ان يأتى عن طريق

(1) Myres, Dawn, P. 64 - 5.

البحر ، وبهذه اللفة المتطوَّحة ، فى فجر التاريخ وبيدايات الحضارة ، ولقد كان اتصال مصر والعراق عبر كل مراحل التاريخ المعروف هو عن طريق البر ، طريق الهلال الخصيب ، ولم يكن قط عن طريق البحر . كذلك فلقد كانت كل الحركات والمؤثرات التى دخلت مصر مبكرا او متأخرا هى لرعاة اساسا ، فلماذا نستثنى شذوذا واحدا للزراع على هذا البعد ودون اى دليل مباشر ؟

اما ان اجداد المصريين القدماء اتوا من الجنوب ، فهذا كما رأينا يمكن أن ينصرف الى الحاميين الشرقيين ، وهو بالفعل الذى يصدق عليهم ، وهذا بدوره يعنى ايضا أن اجداد المصريين الاوائل دخلوا مصر اولا كرعاة ، مثلهم مثل البجا الآن ، ولم يحضروا معهم الزراعة وانما هم قد اكتشفوها وطوروها فى بيئتهم وبيئتهم الجديدين فى مصر كانباز حضارى محلى اصيل ، وهذا دليل آخر على ان الزراعة فى مصر لم تبدأ مستوردة دخيلة ، على الاقل فى حدود ما يخص هذا المصدر الجنوبى .

على الجانب الاخر ، فان البابليين انفسهم يقولون ان الحضارة انتهم من رجل برز من مياه الخليج العربى ، والثابت ان المصريين هم الشعب الوحيد الذى عرف بناء السفن فى فجر التاريخ ، كذلك فان بيئة العراق الجغرافية كما راينا ابعد ماتكون عن المثالية لزراعة الحبوب ولا تصلح لمعرفة الرى الصناعى وضبط الفيضان الا منقولة عن بيئة اخرى اصلح وانسب بالطبع ، اما عن تشابه الحضارتين القديمتين المصرية والسومرية - البابلية تشابها شديدا فحقيقة تاريخية لاشك ، ولكن مجرد التشابه وحده كما يعرف كل انثروبولوجى لايكفى لوحدة الاصل (١) . وحتى اذا دل على وحدة الاصل ، فالارجح ان يكون التأثير فى اتجاه مصر - العراق لا العكس .

كذلك فحتى لو كانت حضارة سومر ارقى من الحضارة المصرية ، كما يعتقد البعض خطأ ، فليس ذلك دليلا على الاولوية ، والواقع ان حضارة سومر وبابل ظهرت فجأة وبصورة ناضجة ، بحيث قد تبدو من ناحية ارقى ولكن من ناحية اخرى بلا جذور محلية او اصول ذاتية ، فمثلا يؤكد جوردون تشايلد التشابه بين حضارة مصر ما قبل الاسرات وبين حضارة سوسة ما قبل الطوفان Pre-diluvian ويرى ان الاخيرة ارقى واقدم ، ثم ينتهى الى ان الاولى نشأت عنها .

غير ان الواقع ان حضارة مصر ما قبل الاسرات تنقسم الى ثلاث مراحل متطورة ، المبكرة ، الوسطى ، والمتأخرة ، وحضارة سوسة كما شخص تشايلد انما

(1) Clark Wissler, American Indian, N.Y., 1922, P. 152.

تشبه حضارة مصر الوسطى من هذه المراحل ، ولعل هنا ، كما يقترح اليوت - سميث ، ممكن الحل الحقيقي ، فحضارة مصر الوسطى قبل الاسرات لها اصل سابق محلى عنه تطورت ، هو حضارة ما قبل الاسرات المبكرة ولقد اكد رايزنر استمرارية الحضارة المصرية قبل الاسرات تأكيدا نهائيا ، فما اصل حضارة سومر تلك التي ظهرت ناضجة فجأة ، الا ان تكون عن الاصل المصرى المبكر فيما قبل الاسرات ؟ .

وحتى اذا فرضنا جدلا اى اثر بابلى على مصر ، فكيف يستقيم ان يتفوق الفرع المنقول على الاصل الاصيل ، ونحن نعرف ان تراث الحضارة المصرية الفرعونية ارقى واعلى بكثير من كل ما وصلت اليه حضارات العراق قبل التاريخ وبعده ؟ يقول برستيد «لم يكن فى ذلك العصر السحيق ، من القرن الـ ٣٥ الى القرن الـ ٢٥ ق.م ، نمو مطرد متتابع فى اى بقعة اخرى (غير مصر) من بقاع العالم القديم ، وهذه الالف سنة هى التى وضعت مصر معنويا وحضاريا فى مرتبة تفوق بمراحل ما كان ببايل حيث كان الصراع على أشده بين بعض المدن وبعضها الآخر » . لكن الاغرب ان تشايلد نفسه يعود فيرى ان «سومر ما كان ليتمكن ان تكون مسرح ثورة الحجرى الحديث » ، بل وان سكانها لابد قدموا اليها من مكان آخر فى غرب آسيا شرقا او غربا (١).

لهذا كان يعود سميث فيؤكد ، بحق فيما يبدو ، اولوية مصر على اسس اربعة : ان حضارة مصر ترقى الى زمن ابعد من اية حضارة اخرى معروفة ، ان الظروف التى خلقت فيها الزراعة لا تتوافر جغرافيا الا فى مصر ، ان الرى يستحيل ان يكون قد عرف او اخترع فى بيئة مناخية مثل عيلام وسومر ، ان المصريين كانت لديهم الوسائل الكافية للوصول برا وبحرا الى سومر وعيلام والعكس غير صحيح .

وأخيرا ، فاذا كان البعض يتساءل عن كيفية زرع نظام نمى وطور فى ظل بيئة النيل الخاصة فى بيئة الراقدين المختلفة ، فان من الممكن ان نرد التساؤل فى الاتجاه العكسى ، اذ كيف يمكن لنظام طور فى بيئة الراقدين الخاصة ان يزرع بسهولة فى بيئة النيل بظروفها الخاصة جدا والمختلفة تماما ؟

لكل هذه الاسباب مجتمعة يعود فرانكفورت أيضا فينتهى الى ان العلاقات بين الحضارتين المصرية والعراقية ، وان تكن مؤكدة ، فان من الخطأ ان نرى مولد الحضارة المصرية كنتيجة للاحتكاك مع العراق ، فلسنا نعرف متى كان هذا

(1) New light on the most ancient east.

الاحتكاك ولا كيف كان (١) ، ولو قد هناك اى نصيب من صحة فى نظريات الاصل المستورد ، لكان اولى بالحضارة ان تظهر فى تلك المصادر المفترضة قبل أن تظهر فى مصر، بينما ان العكس هو الصحيح ، ولهذا فان الحاح بعض الاثريين حتى الآن على ان كل شىء فى مركب الحضارة المصرية هو مستعار مستورد ، ابتداء من المدينة وعمارة الحجر والطوب الضخمة الي شق الترع والرى الى الكتابة والتنظيم العسكرى والتجارة والصناعة (٢) (١) ، امر غير مفهوم تماما من الناحية العلمية .

وغير مفهوم كذلك ان تظل نظرية الاصل الآسيوى للحضارة المصرية «معلقة» على رؤوسنا أكثر من نصف قرن دون اى دليل مقنع ، تظل علينا فترة ثم تختفى ، دون ان يقننع اصحابها بخطئها فيدفعونها الى الابد ، ولولا شبهة الشوفينية لظن المرء ان هناك محاولة منتظمة ومنظمة لتجريد مصر ليس فقط من اصول حضاراتها الفرعونية التاريخية ، ولكن ايضا حتى من اصول حضارتها الاولى قبل التاريخية .

ومن الطريف ان نلاحظ ان اغلب من يزعمون اصلا مستوردا للحضارة المصرية او يذهبون الى انها نتيجة التفاعل والالتحام بين حضارتين ، واحدة وافدة من آسيا من الشمال واخرى محلية او وافدة من افريقيا من الجنوب ، هؤلاء هم انفسهم الذين يؤكدون ان الحضارة المصرية كانت «شيئا مصريةا خاصا» او انها فى كل تطوراتها اللاحقة « كانت مرتبطة بظروف وادى النيل المناخية الفريدة الى حد ان الحضارة المصرية لم تصدر كما صدرت حضارة سومر» (٣) فالتناقض هنا صريح بين خلاصية وتهجين الاصل المزعوم ، وبين اصالة وتفرد بل و«غرابية» التركيب المقول.

اما عن تصدير حضارة سومر دون مصر ، فيتناقض بدوره مع الواقع التاريخى. صحيح، كما يلاحظ تشايلد ، ان مصر أكثر عزلة نسبيا عن جيرانها من العراق (٤). ولكن ذلك انما بالموضع المحلى المباشر ، اما بالموقع العريض فالعكس هو الصحيح تماما. فاذا كان العراق اسهل اتصالا بالسند والهند وما خلفها بآسيا، فمصر كانت دائما اسهل اتصالا باليونان وما خلفها بأوروبا ، واليونان باعترافها اخذت حضارتها عن مصر ، وأوروبا أخذت أصول حضارتها كما هو معروف عن اليونان ، ولهذا فان دين أوروبا الحضارى لمصر اكبر منه للعراق وخير مايعبر عن هذا ماقاله برستيد من انه لو كان الفرات يصب فى البحر المتوسط ، لكان ديننا

(1) Birth of civilization . P. 110.

(2) Lewis Mumford, City in history, Pelican, 1966, P. 74.

(3) Brodrick, op cit, P. 196 - 7.

(4) Man makes, P. 159.

لبابل عظيما بنفس القدر الذى ندين به لوادى النيل (١).

فى التحليل الأخير .

هذا ، واذا كان الاتجاه الاقدم الى اشتقاق الحضارة المصرية من البابلية قد سقط ، فان الاتجاه الاحداث إنتقل الى القول بنشأة مستقلة لكل منهما تتسع لتفسير التشابه الكبير بينهما جنبا الى جنب مع الفروق ، الا ان هذا الاتجاه يعطى السبق الزمنى - عدة قرون فقط قد تصل الى الخمسة - لحضارة بابل ، كما يرى تفوقا وسبقا زمنيا لبابل فى معرفة واستعمال المعادن بوجه عام . وقد لا تكون المقولة الاولى مقبولة ، ولكن الثانية معقولة جدا .

فمما لاشك فيه ان العراق متفوق على مصر فى مجال المعادن عموما ، ربما لوفرتها بجباله الغنية من ناحية ولقربه من مرتفعات الاناضول ذات الميزة المحققة فى جغرافية وتاريخ الثروة المعدنية من الناحية الاخرى ، والحقيقة ان كلا البلدين كسهل فيضى يعد فقيرا فى الثروة المعدنية ومواردها ، وكان يعتمد على منطقة جبلية خارجه ولكن بجانبه كمورد للمعادن ، ولقد كانت مرتفعات وجبال الاناضول كمنجم للعراق بمثابة سيناء لمصر ولكن على مقياس هائل .

ويتضح هذا التفوق تاريخيا فى ان سومر مثلا بدأت عصر البرونز كاملا حوالى ٣٥٠٠ ق . م ولم يدم بها الا عدة قرون بدأ بعدها عصر الحديد حوالى ١٤٠٠ ق . م أما مصر فلم تبدأ عصر النحاس إلا حوالى ٤٠٠٠ ق . م أيام البداريين ثم استمر بها حتى ١٨٠٠ ق . م حين بدأ عصر البرونز اى أيام الاسرة الخامسة ، اما الحديد فرغم انها عرفت فى اواخر عصر ما قبل الاسرات كمجرد مادة نادرة الا انه لم يعمم ويستعمل كصناعة وآلات واسلحة الا فى الدولة الحديثة وزاد خاصة فى عصر اليونان (٢).

ومهما يكن الامر ، فثمه رأى أن من الصعب ان نرى لأى من الحضارتين المصرية او البابلية اصلا محليا اصيلا وان كانا لاشك اصيلين فى معنى محدد وهو قيام حضارة المدن فى كل منهما (٣) . كما ان هناك من يرى ان توقيت الفيضان وعلاقته بمواعيد الزراعة الشتوية انسب فى مصر منه فى العراق ويعطى الاحتمال

(1) J.H. Breasted, A history of Egypt, Lond., 1948, P. 3.

(2) Coon, Caravan, P. 34, Childe, Progress & archaeology, P. 34.

(3) Coon, id. P. 34 - 5.

الاقوى للاولى كمهد وموطن اول ، ومن الناحية الجغرافية وظروف البيئة الطبيعية عموما ، فلا يمكن ان يكون هناك شك او خلاف على ان مصر هى الانسب نظريا لظهور الزراعة والحضارة الزراعية .

وهكذا ، اذا كانت المدرسة البابلية قد تخلت عن الزعم بأنها أصل الحضارة المصرية وانتهت الى الاكتفاء بسبق زمنى قصير عليها ، فقد عادت الاسبقية فيما يبدو مرة اخرى الى مصر فى السنوات الاخيرة مع كشف النوبة والواحات والصحراء . ولاشك ان هذه تشير الى مرحلة اولية بعيدة عن مركب الزراعة الكاملة وحضاراتها المتطورة التى هى موضع الجدل ، غير أنه من الواضح بعد هذا كله ان نظرية عصر الجفاف التى اتخذت اساسا للمناقشة كلها ، تفترض - منطقيا - ان كشف الزراعة انما كان محليا بالضرورة حين انحصر الانسان فى شقة الوادى (١) ، كذلك فان سبق العراق الى المعادن بنحو ٥ قرون ، يقابله سبق مصر الى الوحدة السياسية بنحو ٥ قرون على الاقل كذلك .

الاتجاهات الحديثة

واخيرا ، فاذا كان الجدل ، ولا نقول الصراع ، حول أصل الحضارة قد استقطب تقليديا بين قطبى مصر والعراق ، وحاول البعض تجريد الاولى من اولويتها وأصالتها لحساب الثانية، فمن الضرورى ان نعلم كذلك ان الحلبة قد انتقلت برمتها فى العقود الاخيرة خارج الاثنتين كليهما ، والمحاولة الآن هى لتجريدتهما على حد سواء من الاولوية والسبق الحضارى . فمركز الثقل اليوم فى البحث عن اصل الزراعة والحضارة ومصب النظريات الجديدة فيها انما يستقطب ، لا فى الاودية النهرية النيل او الرافدين ، ودعك من السند ، وانما فى منطقة المرتفعات الواقعة بينها والممتدة من قيليقيا حتى فارس ، اى فى مرتفعات الاناضول وسوريا وايران (٢) والبعض يمد منطقة اقدام المرتفعات المرشحة كأصل الزراعة الى هضبة ايران بل والى هضبة الحبشة ، او بصورة عامة إلى المثلث الهضبي الاناضول - ايران - الحبشة، أو بصيغة اخرى مثلث بحر قزوين - الخليج العربى - البحر الاحمر(٣).

(1) Brodrick, Early man P 176.

(2) Coon, Caravan, P. 78.

(3) Moge, P. 73.

فعند ريد مثلا ان الزراعة بدأت على ضلوع التلال فى منطقة نواة مركزية فى جنوب غرب آسيا ، وهى تسبق معرفة استئناس الحيوان جميعا عدا الكلب ، وان فى المنطقة نفسها تم استئناس الاغنام والماعز فى الالف السابع قبل الميلاد ، بينما تأخر استئناس الماشية بها عن ذلك نوعا والخنزير كثيرا . ثم ينتهى الى ان مجتمعات زراعية كثيفة وناجحة نسبيا من الزراع ورعاة الحيوان ظهرت فى تلال ومقدم زاجروس العشبية قبل ان يظهر اى نظير من نوعها فى اى مكان آخر ، وأنه وإن ظهرت حضارات مشابهة ايرانية ومصرية الا انها كانت «متأخرة وهامشية» (١) .

كذلك يذكر تشايلد ان حضارة فلسطين (اريجا) قديمة وتنافس عمرا كلا من مصر والعراق ، ولعلها ترقى الى الناتوفية (الحجرى الاوسط) بحيث قد تكون نشأة الزراعة والاستئناس بدأت هناك فى الالف السابع الى السادس قبل الميلاد (٢) ، وربما حتى فى الالف الثامن ، بينما لم تظهر فى العراق (جارمو بكرستان) الا فى منتصف الالف السادس ، وفى مصر (مرمدة والفيوم) الا فى اواخره. من ثم ذهب البعض الى ان الحضارة المصرية الزراعية استعيرت من فلسطين وادخلت عن طريق برزخ السويس .

وهم هنا يضيفون ان الفخار ظهر مع الزراعة فى مصر منذ بدايتها ومن اول لحظة ، بينما نشأت الزراعة فى ارجيا بلا فخار اولا ثم ظهرت صناعته بالتدريج بعد ذلك فقط ، وهذا التدرج الاخير يدل على تطور طبيعى محلى ، بينما تدل الطفرة المصرية على الاستعارة الجاهزة ولقد يبدو هذا فهما شكليا وضيقا للتطور ، ولكن الاعتراض او التعارض الهام هو ان الزراعة فى فلسطين اعتمدت كثيرا كما هو مقرر على الاستعارة من مصر فى فنون الرى بالذات (٣) .

على ان اقدم من فلسطين بدورها تأتى سوريا كالموطن الأول للزراعة والحضارة فالرأى الآن كما توجهى الابحاث الاحداث ان سوريا هى منشأ كل من الاستقرار والزراعة والمدن والابجدية : الاستقرار حيث عثر على اقدم سكن بشرى فى العالم يرجع الى ٩٠٠٠ ق . م فى تل المريط ، والزراعة واستئناس الحيوان معا فى تل الرماد والمدن فى تل خلف ، والابجدية فى رأس شمرا على الساحل .

(1) C. Reed, " Animal domestication in the prehistoric Near East", Science, vol. 130, 1959, P. 1629-39.

(2) New light etc.

(3) Whyte, P. 99.

وسواء كانت الاسبقية لفلسطين او لسوريا ، فعموما وعلى الجملة تتجه الابحاث الحديثة الى اعتبار منطقة غرب اسيا* ابتداء من الاناضول والشام حتى التركستان وايران بمثابة «منطقة النواة» core area فى نشأة الحضارة والزراعة الراقية ، بينما ان مصر (بفضل الحفظ الجيد بها والتحنيط) استثناء نوعا ما ، ولكن كانت بداهة خارج منطقة النواة» (١).

اما اودية الانهار القديمة النيل والرافدين فلم تصبح فى نظر هذه الاتجاهات الحديثة، مراكز هامة للحضارة الا فيما بعد فقط ، لأن الفيضان النهري وتجدد الغرين منع الزراع البدائيين طويلا من استنزاف وانهاك التربة ، فكانت بيئة ممتازة للزراعة الراقية حين ادخلت من مناطق الاصل بالمرتفعات ، كذلك فلأنها تحتاج الى مشاريع جماعية ضخمة لضبط النهر والرى ، كان عليها ان تنتظر نشأة الزراعة خارجها .

على أن الرد على هذه النظريات جميعا ، اولوية فلسطين او سوريا او منطقة النواة ، هو الكشف الاحداث فى سيوة التى رجعت «بسنة الصفر الأركيولوجى» فى الشرق القديم الى ١٤٠٠ ق . م ، اى قبل اقدم كشف آخر معروف حتى الآن فى المنطقة ببضعة آلاف كاملة ، فوضعت هذه الآراء الحديثة موضع التحفظ واعادت مصر من جديد الى قلب منطقة النواة بدلا من هامشها .

ومهما يكن من امر . فالحقائق الراجعة التى يمكن ان نخلص بها من هذا العرض كله هى انه وان كان من الممكن والمتصور ان تعرف الزراعة البسيطة بمراحلها الاولى فى اكثر من موطن كالكشف مستقل ، فان مركب الزراعة المتطورة الذى يحدد بدء الحضارة الحقيقية قد ظهر فى مصر مبكرا بما فيه الكفاية كنمو محلى مستقل غير مشتق ولا منقول من مصدر خارجى على سبيل القطع ، وغير مسبوق على الارجح، ونقول على الارجح ، لان الذى يبدو جليا هو ان لكل من المواطنين الاولين او المواطنين الاولى سبقا وتفوقا فى خط ما او عنصر بعينه من المركب الحضارى الكبير ، بحيث يتعذر الحديث عن الاسبقية المطلقة . وان كان مجموع نقاط السبق المصرى ارجح عند جمهرة العلماء وعلى رأسهم برستيد خاصة وفى كل الاحوال فان الحضارة المصرية القديمة لا هى آسيوية المصدر ، ولا هى حتى بالمقابلة افريقية الاصل ، وانما هى ببساطة ولكن بصرامة مصرية الاصل والمصدر والنشأة والمهد جميعا - على الاقل الى ان يثبت العكس بصورة علمية قاطعة موضوعية وغير متحيزة

(1) Whyte, P. 58.

الثورة الزراعية

بصرف النظر اذن عن قضية الاصول الخلافية وعن الجدل النظرى الهش غير المحسوم وربما العقيم حولها ، فان علينا الآن ان نواجه ونعالج الطفرة الحضارية الجديدة فى فجر التاريخ المصرى كحقيقة واقعة او طالعة ، هى تينك الثورتان الزراعيتان الاولى والثانية او الثورة الزراعية والمدنية على الترتيب بتسميات جوردون تشايلد .

بصرف النظر يعنى عن الاسبقيات المطلقة ، التى ربما لن تتوافر الادلة اليقينية على تحديدها بسهولة ، وبصرف النظر عن اولوية الدلتا او الصعيد ، فالذى لاشك فيه ان الزراعة ، ان لم تكن قد ولدت بالفعل فى تربة النيل وأحضانها وعمدت لأول مرة بمياهه ، فان مصر كانت بأى مقياس من البلاد الرائدة السباقة إلى تأصيل الثورة الزراعية وإقامة أسس حضارة العصور القديمة التى فاجأت العالم بها مكتملة او شبه مكتملة مع بداية عصر الاسرات . لقد أعطت مصر العالم دولته الاولى بالقطع، وثورته الزراعية الاولى وثورته المدنية الاولى على وجه الاحتمال ، عدا سلسلة مطولة من الاولويات الاخرى على وجه اليقين ، والسبق الحضارى اذن سمة أصيلة من سمات شخصية مصر التاريخية - من هنا تلك الكنية الشهيرة والاثيرة عند المصريين اليوم «أم الدنيا» وإذا نحن قسمنا الاقاليم - كالدول - إلى موجبة وسالبة (١) ، فلقد كانت مصر دائما إقليما موجبا بقوة ، وشخصية مشعة منذ البداية .

غير ان من الضرورى أولا ان ندرك ان كلمة الثورة هنا لا تنفى التطور ولا تعنى حرفيا انقطاعا فجائيا فى تسلسله وإنما هو تعبير مكثف عن تضاعف التطور فى مرحلة حاسمة من عملية نمو ذاتى طويل ، وبهذا فإن الثورة الزراعية الثانية هى نتج محلى مباشر للثورة الاولى وهذه استمرار متصل ولكنه قمى لما قبلها وبمعنى آخر فان حضارة مصر الزراعية فى العصر الفرعونى هى تطور ذاتى داخلى ومحلى لحضارة مصر الزراعية فيما قبل الاسرات ، فى الحجرى الحديث ، وفيما قبله فهناك - حضاريا - استمرارية اساسية وجذرية ، محلية وداخلية ، بين الحجرى القديم والحديث والفرعونية ، بين الثورة الاولى وبين الثانية التى خرجت من رحمها ، وكل من صلب مصر الذاتى خرج .

ورغم التشكيك المضاد ، والى ان يثبت العكس بأى قدر ، فليس هناك أى مجال

(1) A.E. Moodie, Geography behind politics, Lond., 1947 P. 67.

للقول بدخول أى حضارة أجنبية أو بأى استعارة خارجية من عناصر وافدة والجذور الأولى بل البذور الام فى حضارة مصر الفرعونية مستمدة أصلا وإطلاقا من تربة مصر الذاتية ، وحضارة مصر التاريخية أصيلة الأصول والفروع منذ ما قبل التاريخ وليست قط نباتا دخيلا او مستوردا ، ولا كانت طفرة فجائية كذلك ، وإن تحدث البعض عن «المعجزة المصرية» أو بدت مصر للبعض الآخر وكأنها «صين أخرى ولدت مكتملة النمو - وكأنما ولدت شيخا هرما وإن اتسمت بسمات من الشيفوخة والطفولة معا» (١) فهذه الصورة المكتملة انما هى القمة المنظورة لتاريخ تطورى طويل ومعقد للغاية .

الثورة الزراعية الأولى : الحجرى الحديث

فأما الثورة الأولى ، ثورة الحجرى الحديث ، والتي تبدأ ٧٠٠٠ ق . م وتنتهى ٣٢٠٠ ق . م ، فتعنى أن الاستقرار الزراعى فى مصر بدأ منذ ٩٠٠٠ سنة على الأقل ، واستمر بعدها فى توطن نادر دون انقطاع وربما دون نظير فى العالم فى التاريخ أو ما قبل التاريخ (٢) . (وهذا - بالمناسبة - يجعل من النظرية التى تربط اسم مصر فى اللغات الأوروبية باسم الفجر Gitanes- Gypsies - Egypt تخريجا فيلولوجيا سقيما ليس كمثله خطأ ، فهذه من اقدم بلاد العالم ارتباطا بالأرض وهؤلاء من اقدمهم تشرداً فى الارض !)

تمتاز ثورة الزراعة الأولى بمركب حضارى أساسى يتألف من ثلاثية الرى شبه الطبيعى - الزراعة البسيطة - القرية فالزراعة هنا تعتمد ، بعد إزالة الأجام والأدغال وتصريف المستنقعات وتطهير البردى ، على الحد الأدنى من الرى الصناعى والاقصى من الرى الطبيعى ، بمعنى ان الجسور والترع كانت أولية بسيطة ومحلية ولم تكن الزراعة تغطى كل أرجاء الوادى ، بل كانت المستنقعات والأدغال بحيواناتها القديمة لاتزال تتخللها جزئيا ، وإن كانت فى انكماش مطرد.

اما مركب الزراعة البسيطة فيعنى الزراعة والصناعات المرتبطة ، ويتألف أساساً من ثلاثية الحبوب - النسيج - الفخار (٣) الى جانب بعض صناعات وفنون تكميلية كالأخشاب والسلال .. الخ . والنسيج هنا فى مصر يعنى الكتان ، بينما كان يعنى القطن فى الهند . كما ان الفخار هنا ايضا يدوى الصنع لم يعرف عجلة الفخرانى

(١) رينان ، مقتبس فى : غربال ، ص ١٤

(2) J. Brunhes, C. Vallaux, Géog. de L'Histoire, Paris, 1921, P. 130, 144.

(3) Childe, P. 75.

بعد وهنا نلاحظ ارتباط الحبوب بالألياف دائما ، او القمح والشعير بالكتان ، كما نلاحظ ارتباطها جميعا بالفخار ، وكل ارتباط عضوى لا عفوى فقديما فى الحجرى القديم كان الانسان يستمد ملبسه من جلد الحيوان ، حيوان الصيد ، أما الآن بعد ان انتقل إلى الزراعة وقل الحيوان فقد تحتم زراعة محصول نباتى للملبس .. ولهذا فلم يكن صدفة ارتباط ظهور الحبوب مع الكتان . او ان صناعة النسيج قديمة قدم الزراعة تماما . اما ارتباط زراعة الحبوب بالفخار فالتخزين من ناحية ومن ناحية اخرى بفضل طمى النيل الذى قدم الخامه الطبيعىة الموحية والملائمة (١) ، وكذلك بفضل الجفاف الذى ساعد على حفظ اوانى الفخار طويلا .

ولولا الفخار ، فى الحقيقة ، لما امكن التخزين ، تخزين الغذاء والحبوب خاصة ، ولولا التخزين لما زاد ضمان توافر الغذاء باستمرار وطوال العام كثيرا عما كان عليه قبل الزراعة ، لاسيما وأن الزراعة كانت حوية والانتاج مقصورا على موسم واحد من العام ، وبالتالي لما تقدمت الحضارة تقدما يذكر ، باختصار ، الفخار اعطى الزراعة معناها كاملا وترجم كل امكانياتها الكامنة الى حقيقة واقعة ولولاه لما استطاع الانسان ان يعتمد على الزراعة اعتمادا تاما (٢).

اما القرية ، أخيراً ، فهى الشكل الأساسى للاستقرار الزراعى فى ظل الثورة الاولى . فلقد اصبح للأرض قيمة الحياة ، فما انتزعت من اللاندسكيپ الطبيعى البدائى إلا بالجهد الجماعى الشاق المضمنى ، وغرين الفيضان المتجدد يحفظ ويجدد خصوبتها ، فضلا عن أن الربوة الصناعية التى تقوم عليها القرية تثبتها فى التربة ابدأ كأنها «اوتاد» الارض . ولكن هذا يعنى ان الثورة الأولى ثورة ريفية بالدرجة الأولى ، ولذلك فان تقسيم العمل وظهور الطبقات ، وتعدد الحرف الثانية والثالثة أى الصناعة والتجارة ، محدود نوعا قوامه الاكتفاء الذاتى ، وان لم ينف هذا تطورات اجتماعية وصناعية مهمة ونشاطات وتبادلات تجارية بعيدة المدى نسبيا داخل الوادى وخارج مصر ، ويتصور تشايلد وادى النيل من الشلال حتى القاهرة تحف به سلسلة من قرى الفلاحين المزدهرة ، بدأت كلها فيما يبدو فى الحجرى الحديث ، وكلها ينمو باستمرار حتى حوالى ٣٠٠ ق . م . ومع القرية ، كان الشكل السياسى الأساسى هو الوحدات الإقليمية المحلية أو الصغيرة التى تطورت عن الوحدات القبلية السابقة فى الحجرى القديم .

(1) J. H.G. Lebon, Introduction to hum. geog, London, 1955, P. 72.

(2) Huntington, Mainsprings, P. 582.

ختاما ، ومن الناحية البشرية ، فFLASH في أن أخطر وأبرز نتائج الزراعة البسيطة هي الثورة السكانية ، وهي ثورة بكر وكبيرة لعلها الاولى في التاريخ ، فوفرة الغذاء تحولت إلى فورة في السكان ، وقديما في ظل اقتصاد الصيد في الحجري القديم كان حجم السكان ضئيلا محدودا جدا ، فقد كانت عوامل الموت تحصد السكان حصدا بسبب اخطار الطبيعة والحرفة والحياة نفسها حتى منذ الطفولة دون ان تترك لهم فرصة للنمو بالكاد ، إذ أن فرص الموت بلا حدود وفرص الحياة في أضيق الحدود ، ولقد لوحظ في مجموعات البقايا العظمية التي عثر عليها في الحجري القديم سيادة هياكل الأطفال والصغار بينهم ، الأمر الذي لا يدل إلا على ارتفاع معدل وفيات الأطفال ارتفاعا مخيفا فوق مستوى ارتفاع معدل الوفيات العام ، اما في الحجري الحديث فقد وفر الرعي غذاء الأطفال الأمثل وهو اللبن (١). مثلما وفر الغذاء والاستقرار والأمن للمجتمع عموما، فترجم هذا كله إلى طفرة السكانية تلك .

الثورة الزراعية الثانية : الفرعونية

المركب القاعدى

وهذا ماينقلنا إلى الثورة الزراعية الثانية ، او الثورة المدنية ، التى تتفق مع توحيد مصر السياسى ، اى مع بداية عصر الأسرات ٣٢٠٠ ق . م إنها هي المركب الحضارى الفرعونى بالمعنى المعروف فى أذهاننا ، وهى القمة الانفجارية المنظورة لتطور طويل وثيد - ولكنه غير منظور لنا تماما - طوال الثورة الزراعية الاولى ويمكن ، تمييزا لها عن الثورة الاولى ، أن نوجزها فى ثلاثية الرى الصناعى - الزراعة المركبة - المدينة ، فقد بدأ مينا بالتوحيد ، ثم كان هو الذى وضع هيكل نظام الحياض المعروف بجسوره الطولية والعرضية وترعه وقنواته الشبكية على الضفة اليسرى ، بينما ستمده الاسرة الـ ١٢ فيما بعد إلى الضفة اليمنى (٢) ، فضبط النيل إذن قد اكتمل أو هو فى طريقه الى الاكتمال ، وأصبح الرى صناعيا محكما أكثر منه طبيعيا أو بدائيا وكان معنى هذا تمام الاستقرار وشمول الزراعة لكل الودى ، ونهاية المستنقعات والنباتات البرية ، ووضع هذا كله أساس ثورة سكانية ثانية وكبرى ، ورفع كثافة السكان إلى مستويات العصور التاريخية التالية عموما .

أما الزراعة المركبة فتمثل تقدما كبيرا على الزراعة البسيطة ، فحل الفأس

(1) Dorothy Davison, P. 231.

(2) H.F. Hurst. The Nile, London., 1952, pp.. 39 ff.

الخشبي اليدوي، محل المحراث الذي يجره الحيوان ، وبذلك حلت الزراعة الحقة أى زراعة الحقول محل الفلاحة أى زراعة الحدائق الصغيرة ، وحتى ١٥٠٠ ق . م كانوا يحصدون الحبوب بالمنجل الصوانى المثبتة أحجاره فى ذراع خشبية أو عظمية ، ولكن بعد ذلك التاريخ عرف المنجل البرونزى . كذلك عرفت عجلة الفخار منذ الألف الثالث ق . م وحلت محل الفخار اليدوى (١).

وفى النتيجة فلقد تفجرت ثورة أخرى مترابطة فى الاقتصاد والانتاج ، وزاد الفائض الانتاجى إلى حد نسخ الكفاية الذاتية القديمة ووسع أفاق وأعماق التبادل التجارى داخليا وخارجيا وكانت أحادية البيئة النيلية ، وفقرها فى المعادن والأخشاب خاصة ، من محركات التجارة والتبادل الميكرو (٢) ، وتشير الأدلة الأركيولوجية إلى ان لبنان منذ فجر التاريخ الفرعونى كان يصدر أخشاب الارز والسرو وغيرهما إلى مصر ، وإلى أن فلسطين منذ ٣٠٠٠ ق . م وكريت منذ ٢٠٠٠ ق . م كانت تصدر زيت الزيتون او النبيذ إلى مصر ، ومنذ ١٥٠٠ ق . م كان الفخار الميكينى يستورد بكميات كبيرة من ميكينائى وكريت واليونان ورودس ، وبالمقابل عثر على كميات هائلة من الفازات الحجرية المصرية فى سوريا وكريت واليونان وإلى جانب نحاس سيناء وذهب النوبة وارز لبنان ، كانت مصر تستورد اللازورد من افغانستان والرخام من جزر ايجيه (٣) .

بهذا كله بدأ تكتيل الثروة ينعكس فى تبلور الطبقات ، او كما يقول تشايلد زحفت طبقات جديدة على ظهر الفلاحين لقد قام نظام اقتصادى جديد . كذلك توسع تقسيم العمل وبدأ بروز الحرف الثانية والثالثة إلى المقدمة ، وانعكس هذا بدوره على الحياة الاجتماعية ، فكانت المدينة بالضرورة ، المدينة الاولى فى التاريخ ، وظهرت عمارة الحجر بدل الطين ، وقد ساعد النقل النهري كثيرا على نمو وتضخم المدن حيث سهل عملية تجميع الغذاء لها من دوائر واسعة تصل أقطارها أحيانا إلى ٣٠ أو ٥٠ ميلا والرسوم المصرية القديمة كثيرا ماتقدم لنا صورة للماشية والاعنام تنقل فى سفن وصنادل على النيل (٤) حقا ، وبجدارة اذن ، استحققت الثورة كلها ان توصف بالثورة المدنية .

وهى ثورة مدنية أصيلة بلا شك ، غير مستعارة ولا منقولة . ويسخر مفرد من

(1) Childe, Progress & archaeology, P. 21, 23, 37.

(2)-Ibid., P. 63, 65, Smailes, Geog. of towns, P. P. 8.

(3) Childe, id., p. 63-5.

(4) Id, p. 22.

النظرية الجرافية التي تزعم ان المدينة المصرية لم تظهر قبل ١٥٠٠ ق . م (١) ، بينما يقول تشايلد عن المدن «حوالى ٢٥٠٠ ق . م سطعت امثالها كالنجوم المنعزلة او كالكوكبات الدقيقة فى ليل البربرية الامية وذلك فقط على النيل ، وادى الدجلة والفرات ، وعلى نهر السند» (٢).

ولربما صح ان التحولات الحضارية العظيمة فى مصر لم تؤد إلى تحول السكان والتنظيم الاجتماعى إلى حضارة مدن وإلى التركيز الشديد فى المدن على نحو ماحدث فى العراق ، ولربما ظلت الصفة الغالبة على مصر هى حياة الريف ، غير أن المدن الكبيرة والكثيرة ، مدن الاسواق والمدن الاقليمية والمدن العواصم ، كانت يلاحصر (٣) . كذلك تؤكد ج . ب ميتشل أن مصر كانت غاصة بالمدن والمدن الكبرى حين كانت حتى أوروبا المتوسطية (اليونان ، ايطاليا ، اسبانيا) لاتعرف إلا القرى بل والقرى الصغيرة ، بينما لم تكن بريطانيا فى الوقت نفسه تعرف بعد حتى الزراعة والزراع على الاطلاق (٤).

والواقع ان المدينة فى مصر قديمة قدم الكتابة الهيروغليفية على الأقل ، لأن الحرف الأبجدى الدائرى فيها يدل على المدينة ويشق شكله من شكلها وسورها (٥). ومنذ ذلك الحين والحضارة ترتبط بالمدن ارتباطا لا انفصام له ، أبسط مظاهره الاشتقاق اللغوى فسواء فى العربية أو فى اللغات الأوروبية تأتى المدينة والمدنية او الحضارة والحاضرة من جذر واحد ، أضف أيضا ، ومع التوحيد وتكوين الدولة ، ظهور المدن العواصم ، وكان الفراعنة عموما من «مؤسسى المدن» - مينا نفسه هو الذى أنشأ «الحائط الأبيض» أو «المكان الجميل» (منف فيما بعد)

بل لقد سجل المصريون القدماء تقدما كبيرا حتى فى تخطيط المدن ، فمدينة كاهون Kahun (اللاهون الحالية) تعد اليوم نموذجا غير مسبوق لتخطيط مدن العمال على الخطة الهندسية المربعة (٦) ، وكذلك فإن مدينة إخناتون الملكية

(1) City in history, P. 98.

(2) Progres & archaeology, P. 77.

(3) Frankfort, Birth etc., P. 83.

(4) Historical geography, P. 170.

(5) Janine Monnet-Saleh, "Fortresses ou villes-Protégées thinites", Bul: inst. français arch. orient., t. LXVII, 1969, P. 180-1.

(6) P. Abercrombie, Town & country planning, H.U.H., 1933, P. 11, 30.

اخيبتون (تل العمارنة) تقوم كلها على الخطة الهندسية المنتظمة ، التي تسود ايضا كل مدن الموتى المصرية القديمة ، بل إن هناك نظرية محدثة - لأفيدان - تذهب إلى أن مورفولوجية المدينة الفرعونية لم تكن على خطة مدينة العصور الوسطى العشوائية المعقدة الضيقة ، بل كانت فسيحة مترامية واسعة الشوارع تلتزم الخطة المربعة أو المستطيلة الهندسية بصرامة كأنها نسخة مبكرة جدا من المدينة الامريكية المعاصرة . أما لماذا ، فاستجابة لأغراض الوظيفة الدينية من احتفالات ومواكب ومعابد .. الخ (١) اصف ما اكتشفه موريه من «سياسة مدن جديدة new towns policy» موضوعه ومنهجه في مصر الفرعونية . فإن صح هذا كله ، فلا مفر من ان نعتبر تخطيط المدن فنا مصرية اصيلا وسبقا حضاريا مبكرا .

العلوم والتكنولوجيا

على أن هذا الانقلاب الخطير ما كان ليتم لولا سلسلة تطورات مهمة في العلوم والفنون ، مثلما حتم هو بدوره المزيد منها ، لقد كانت الحضارة المصرية الوليدة تنمو ككرة الثلج وبمعدل الريح المركب ، وكان لوفرة الانتاج الزراعى الى جانب فائض وقت الفراغ فى ظل نظام الحياض دور أساسى وجذرى فى هذه التطورات الحضارية وتطور الفنون ، فلقد كان نظام الزراعة الحوضية يترك الفلاح أغلب العام، او لنصفه على الأقل ، فى حالة فراغ تقريبا ، دون ان ينتقص هذا من حجم الانتاج ، ولهذا امكن توجيه طاقة بشرية كبيرة نحو الانصراف إلى ، والتخصص فى ، فنون الحضارة الراقية بل والمرفهات والكماليات الحضارية ، وهذا هو السبب الذى مكن الفراعنة من تشغيل مئات الألوف من العمال فى بناء الاهرامات والمعابد والمقابر بكل تحفها وملحقاتها .. الخ ، دون ان يتأثر اقتصاد الانتاج قط مع ذلك.

حتى النظام الطبقي شبه الاقطاعى الحاد الذى ساد مصر الفرعونية ، شأن النظام الطبقي كقاعدة سوسيولوجية عامة ، كان على علاته وشروحه الاجتماعية من دواعى ودوافع تقدم فنون الحضارة والرفاهية والذوق والجمال بما يخلق من طلب الطبقات الحاكمة والغنية عليها ، الامر الذى ينعكس فى ، مثلما يفسر ، كنوز اثار الفراعنة المتراكمة المذهلة التى تفص بها المتاحف الآن (٢).

(1) P. Lavedan, Histoire de l'urbanisme, Antiquité-Moyen Age, Paris, 1926, P. 51, P. Deffontaine, Géog. et religion, Paris, 1948, P. 156.
(2) Childe, Man makes, P. 126.

ومن هنا وهناك جميعا كوكبة متألفة من الانجازات المترابطة اتخذت من البيئة النيلية خامة ووحيا في آن واحد ، فالزراعة المرتبطة فصولها بالفيضان تستدعى التنبؤ بمواقيته التي ربطوها بنجم الشعرى اليمانية ، والفلك والمراصد من ثم ضرورة شرطية ، بينما ان السماء الصافية إمكانية مواتية . ولكن دورة الفيضان لاعلاقة لها بالقمر ، وانما مع الشمس علاقتها ، من هنا وضع المصريون التقويم الشمس لأول مرة في التاريخ ، وانفردت به مصر عن سائر المجتمعات المعاصرة التي اعتمدت التقويم القمري واعتمدت عليه ، وبينما جنح التقويم القمري ببعضها إلى التنجيم قبل الفلك ، وخاصة في العراق حيث كان الفيضان الجامع خطرا يصل إلى حد الذعر (تذكر قصة الطوفان) (١) ، لم ينحرف الفلك في مصر عن الاتجاه العلمى ، وليس غريبا بعد ذلك ان يكون تقويم عالمنا اليوم هو التقويم المصرى مباشرة وبلا تعديل ، او كما يقول تشايلد : «فالمصرى ، لابد لنا ان نعترف ، هو ابو كل تقاويم العالم القديم الشمسية ، بما في ذلك تقويمنا نحن انفسنا» (٢) . لقد اعطى النيل التقويم لمصر ، واعطته مصر للعالم .

ومع الأرض الزراعية وتقسيم الحقول والمحاصيل والضرائب والبناء وتوزيع المياه وتوريث الكل ، اتى علم الحساب والمساحة وابتكار المقاييس والأطوال والمكاييل بل والنظام العشري ، فضلا عن الكتابة بالطبع ، والواقع ان اختراع الكتابة ، مثله مثل علوم الرياضيات ، كانت ضرورة حتمتها الثورة الاقتصادية والمدنية ، وهو يرتبط عموما بالتحول من الاساس الدموى وعامل القرابة إلى الاساس الإقليمي في تنظيم المجتمع (٣)

ومن جانبه ، قدم النيل خامة الكتابة جاهزة تقريبا وهى البردى ، الذى لولاه لتحتم الاعتماد على الواح الطين كما اعتمد العراق مثلا ومن ثم ففي حين امتازت الكتابة المصرية بلفائف البردى ، امتاز العراق بالواح الطين المحروق (٤) ، ولقد كان البردى هدية مصر إلى صناعة الورق في العالم فيما بعد ، فهو اصلها غير المباشر او جذها الأعلى ومازال هذا النسب شاخصا إلى اليوم في تسمية الورق في اللغة الأوروبية (paper papyrus)

الصناعة أيضا كانت وحدها ثورة كبرى ، كانت نتيجة وسببا ووسيلة وغاية :

(1) Wilson, in : Before philosophy.

(2) Man makes, P. 112.

(3) Ibid., P. 152-3.

(4) E. Huntington, Mainsprings of civilization, N.Y , 1945, P. 583.

اختراع النسيج ، واختراع الزجاج ، والتعدين ، والحلى ، والاثاث والملابس ، الصباغة والدباغة ، الاسلحة والالات ، وسائر الفنون الصغرى التى وصلت بالذات إلى درجة من الإتقان والمهارة يقول عنها ديورانت أن « أحدا فيما نعرف لم يصل إليها من قبلهم ، وقلما باراهم فيها من جاء بعدهم » (١).

كذلك دفع التحنيط والتطور عامة، بالطب والكيمياء كثيرا ، وكلمة الكيمياء نفسها مشتقة اصلا من كيمي ، اسم موطنها الأول مصر ، أيضا فإن التجارة النشطة أعطت دفعة قوية لفنون الملاحة ، فقد كان النهر شارع مصر الرئيسى ، فظهرت مراكب البردى على النيل لأول مرة فى التاريخ (٢) ، وكان النهر بذلك مشتل الملاحة كما كان الوادى مشتل الفلاحة.

ولئن كان النهر كطريق سائل قد اضعف الحاجة إلى الطرق البرية ، ولم يكن المصرى القديم بالتالى مهندس طرق بالدرجة الأولى (قارن الرومان فيما بعد) ، فقد جعله النيل مهندس رى ومعمار من الطراز الأول ، وكانت العمارة والهندسة المدنية المتطورة العلامة المميزة حقا لمركب حضارة الاسرات ، وليس صدفة بالتأكيد أن المصرى القديم كان مهندس أكثر منه فيلسوفا ، ومعمارا أكثر منه نجارا ، مثلما رأينا فلكيا أكثر منه منجما ، فأما هندسة الرى فكل انقلاب اللاندسكيپ الطبيعى فى مصر ، بل كل الثورة المدنية ، إنما تدفقت منه ، وظلت فنونه واشكاله الأساسية قائمة معنا حتى العصر الحديث ، بينما لم تزل مصر مدرسة سباق فى كل فنون الرى الحديث .

العمارة

وأما العمارة فهى عمارة الطين والحجر ، والواقع أن حضارة مصر القديمة ، بقدر ما كانت حضارة نباتية من حيث الغذاء والملبس (عكس بيئة الاستبس والرعاة) ، كانت من حيث المعمار والبناء والمسكن حضارة الطين والحجر لحضارة خشب (عكس بيئة الغابات والأدغال) وكلا الطين والحجر مستمد من البيئة مباشرة، ويعد خامة تشكيلية لينة قابلة للتطويع ، فضلا عن انه عازل ممتاز فى مناخ قارى متطرف

وليس من قبيل التبسيط أو التطرف أن تعد العمارة المصرية القديمة فنا جغرافيا إلى حد بعيد ، ليس فقط من حيث المادة الخام بل وكذلك فى الشكل والتكوين كما

(١) ويل ديورانت، قصة الحضارة، مترجم ، القاهرة ،

(2) Man makes, P. 104, J.H. Breasted, C. Huth. S.BHarding, European history atlas, Chicago, 1951, P. IV.

يرى البعض ، ولنا بلا تجاوز أن نعتبرها نوعا من الجغرافيا التشكيلية البشرية الدقيقة أو طبوغرافيا الفن بتعبير الجغرافى الأمريكى جون ب . ليلى ، والحقيقة أنه اذا كان المنهج اللاندسكيپى فى الجغرافيا لازما لفهم الهيئة الطبيعية فى مصر ، وألزم لتمثل الهيئة الحضارية بها ، فإنه ألزم وألزم بالتأكيد لتفهم الهيئة المعمارية والأثرية التى تنفرد بها والتى تعطى وجه الإقليم فى بعض قطاعاته طابعه الخاص والمميز جدا .

ولقد حدث نوع من تقسيم العمل بين الخام والموقع وبين الحياة والموت ، او تداخل بين الفنون التشكيلية والعقيدة الدينية . فقد كانت المساكن تبنى من الطين واللبن او الطوب النيىء - الخامة الطبيعية المتاحة - فى الوادى نفسه ، يكملها عادة البوص والبردى أو الطفل كخلطة (او كتورع من «الأسمنت الباكر» كما يضعها لوران) (١) . ومنذ الالف الثالث قبل الميلاد كانت البيوت تبنى من طابقيين عادة ، غير ان تقدم البناء الحقيقى لم يعرف الا فى المدن ، اما الإسكان الريفى فلم يتقدم أو يتطور كثيرا منذ العصر الحجري فى الواقع (٢) ، وفيما عدا الطوب النيىء فقد عرفت مصر القديمة الطوب المحروق ، وإن لم يعمم استعماله إلا منذ العصور الهلنستية (٣) .

وليس معنى الطوب النيىء ، بالمناسبة ، عمارة بدائية بالضرورة ، فلقد شيدت به بعض الاهرام ، ولعل طين الانهار العظمى كان ، كما يقول ليذاى ، أنفاس هدايا وهبات الطبيعة للإنسان البناء ورجل البناء (٤) وإن نكرر هنا ماسبق ان عرفناه عن كلمة الطوب وأصلها الفرعونى فى معظم اللغات الحية الهامة .

على ان الخامة الاخرى الاكثر بقاء ، والتى برز المصريون فى تطويرها ، هى الحجر ، حتى ليقال : إن عمارة الحجر المنحوت هى فن مصرى إلى درجة كبيرة (٥) ولعله كان فى هذا المعنى ما قاله كورت لانجه من ان «مصر القديمة ، حتى نهاية حياتها الفرعونية ، ظلت ابنة العصر الحجري» (٦) غير أن فن الحجر يقتصر غالبا على حافتى الوادى الهضبيتين حيث المحاجر الطبيعية ، كما اقتصر عادة على الموتى ، فكانت الأرض السوداء مدينة الأحياء ، وكان الرمل مدينة الموتى .

(1) Lorin, P. 121.

(2) Progress & archaeology, P. 48-51.

(3) W.R. Lethaby, Architecture, H.U.L., 1953, P. 58.

(4) Id. , P. 20.

(5) Id. P. 65.

(٦) مقتبسة فى حسين فوزى، سندهاد مصرى القاهرة، ١٩٥٩، ص ٢٤٩.

فعلى طول الحافتين ، وخاصة الغربية حيث «العالم الآخر» ، حفر الفراعنة المقابر فى الصخور وبنوا المعابد بالحجارة ، ونحتوا التماثيل الضخمة الثابتة أو المنقولة ، ويبدو كما يقول ليذايى ، ان مصر كانت أرض المقابر حيث كانت بابل أرض المعابد (١) ، ولقد كان غنى مرتفعات وتلال الحافتين الهضبتين وجبال الصحراء الشرقية بأنواع الصخور المختلفة المتتابعة من جرانيت فأحجار رملية فجيرية ، بكل درجات ألوانها وعروقها المتعددة ، عاملا طبيعيا هاما قدم المادة الخام المباشرة لفنون العمارة والنحت الفرعونية الباذخة ، بل وأوحى اليها أيضا بالشكل والتكوين فيما يرى البعض .

فمن الخامة ، كان الحجر الجيرى الإيوسينى الابيض ، بحكم أنه الأطول امتدادا على جذع الوادى من ثنية قنا حتى رأس الدلتا ، هو المادة الرئيسية التى بنيت أو نحتت منها معظم المعابد والهياكل والتماثيل بما فى ذلك الاهرامات فى الشمال ، ولكن الحجر الرملى الخرسانى الصلب وكذلك الجرانيت الفولاذى ، المتطوحين والمقصورين على الجنوب الاقصى ، قدما الخامة الانسب للأعمال الأضخم والأصلب.

اما عن الشكل ، فالبعض يعتقد أن البيئة الجغرافية المحيطة لم تكن ، وما كان ليتمكن أن تكون ، بلا أثر على الفنون التشكيلية الفرعونية عموما وعلى العمارة خصوصا . الأولى بشمسها الساطعة وجفافها وحدة ألوان السماء وضخامة المقياس الطبيعى وأفقية السطح التضاريسى ... الخ والثانية فى أحجامها ولوانها وأشكالها ، خاصة ذلك الشكل التقليدى والمميز جدا للمعابد والمباني الفرعونية ، شكل المعين trapezoid الذى لا تتعادم فيه الحوائط بل تميل تدريجيا بحيث يتسع المبنى عند قاعدته عنه عند أعلاه ، فكانت اعمال العمارة والفنون لاتقل درامية وعظمة وضخامة عن البيئة نفسها .

او كما يقول بيرجرن «إن العمارة تعكس اللاندسكيپ فى تأكيده الأساسى على الأفقية غير المنكسرة (أطر الكورنيشات الفليضة ، الابراج ، الجدران) وفى تأكيده على أوضاع العناصر الرأسية (التماثيل ، المسلات ، الأعمدة) ، إذ أنها صممت من أجل المفارقة وتوازن الخط فى معظم الحالات » ثم يضيف إن «التأكيد على الخطوط الأفقية جنبا إلى جنب مع الضخامة والصلابة الهائلة فى هذه المباني كانت تعكس خطوط اللاندسكيپ المستقيمة غير المنكسرة وأحجامه ، والواقع ان هذه البناءات

(1) P. 69.

كانت تبدو وطيدة منيعة البنيان ولا تعرف التغير ، تماما كالقلاع والسهول الشاسعة التى تكون قاعدتها وإطارها (١) أو كما يلخص ويلسون الموقف كله ، فإن «التناسق او السمترية فى الطبيعة المصرية طبع الفنان المصرى على التقسيم المتناسق والتوزيع المنسجم» (٢) ومهما يكن من أمر ، فإن المؤكد أن المصرى القديم كان على وعى وإحساس كاملين ببيئته الجغرافية المحيطة.

وفى هذا كله رادت الحضارة المصرية القديمة كثيرا من فنون العمارة التى انتقلت بعد ذلك الى العالم الذى لايزال يدين لها بابتكارها وتطويرها ، ومن أبرز هذه التأسيسات وأخلدها العقود والاقواس والأقبية ، فهى تظهر منذ أقدم مراحل عصر الأسرات والقوس الحجرى الكامل لاشك فى ان مصر هى موطن نشأته ومركز انتشاره وتوزيعه ، والمرجح ان القباب ايضا ظهرت اول مظهرت فى مصر ، والأرجح أنها كانت تستعمل فى بناء صوامع الغلال بصفة خاصة ، بالمثل كان طراز عمارة الأعمدة المتراصة ، كما يتمثل فى معبد هرم سقارة وبني حسن ، النموذج الرائد الذى انتقل عبر البحر ونقله الاغريق واللاتروسيون والرومان وتوسعوا فيه حتى ظن علما عليهم (٣)، وكل هذه الابتكارات الأصلية آلت فيما بعد إلى الاغريق، لقد أخذوها عن مصر ، ولكن «ظاهرة مصر» ، كما يعترف ليذاى «لم يكن لتحدث مرة أخرى، رسالة اليونان كانت بالأحرى ان تعكف على مهمة جمع وتلوين وتجويد هبات مصر وكريت والشرق» (٤).

غير أن خريطة طبوغرافية الفن فى مصر القديمة لاتكتمل ، يقينا ، بغير الإشارة إلى الأهرامات ، أو بالأصح دون رسم حدود ومعالم «إقليم الأهرامات» ، نعم ، فانه يكاد يكون إقليما بالمصطلح الجغرافى المعروف ، فمن أبو رواش شمالا حتى اللاهون والهواره جنوبا ، اى على امتداد نحو ٨٠ كم ، يرصع وجه اللاندسكيپ نحو ٨٠ هرما (٥) ، بكثافة هرم لكل كيلو تقريبا ، هاهنا ، يعنى نهر مجره صخرى فريد ، او غابة حجرية او متحجره لا مثيل لها ، أو سلسلة جبلية من صنع الانسان .

(1) Lois Berggren, Some summary comments on dynastic Egyptian art, in " Guidebook to geology & archaeology in Egypt, P. 40 - 46.

(2) In : Before Philosophy, P. 27.

(٣) محمد حماد، مصر تبني ، القاهرة، ١٩٥٨.

(4) Lethaby, P. 53. 110, 56 - 7.

(5) A. Fakhry, The pyramids, In " Guidebook etc. op. cit., p. 53.

والأهرام كقاعدة من الحجر الجيري الأيوسيني ، إلا أن بعضها من الطين أو اللبن مع تغطية من الصخر ، وهي تنتشر عادة في أسراب أو كوكبات تتباعد أو تتقارب وتتفاوت حجما وتألقا ، أهمها بعد كوكبة الجيزة أو أهرام العاصمة أو عاصمة الأهرام ، مجموعات زاوية العريان ، أبو صير ، سقارة ، دهشور ، اللشت ، ميدوم .

بهذه الكثافة ، وبأحجامها التي تعد أضخم بناء بشري على وجه الأرض حتى الآن (١) ، وبأشكالها الهندسية التي تعد شكلا رابعا للمادة وبأعمارها الألفية المتحدية التي تعد البعد الرابع للمكان ، تصبح هذه الأهرامات بلا ريب عنصرا في صميم اللاندسكيپ الحضاري ، ولا نقول الطبيعي نفسه ، ويصبح قطاع الوادي من رأس الدلتا حتى ، واحة الفيوم هو بغير تجاوز اقليم الأهرامات بين اقاليم مصر الجغرافية ، لا تكاد تقل فيه الأهرامات كعنصر من عناصر التباين الاقليمي عن الخضروات مثلا في مركب استغلال الأرض .

أو قل ان هذا الاقليم الجغرافي الحفري ، الذي يشكل بوظيفته جغرافية دينية منحوتة او معلقة ، قد ترك لنا بصورة ما «ماكيت» لمصر القديمة او هو متحف جغرافي للتاريخ على نطاق اقليمي ضخم ، او اخيرا ، هو بتعبير برون وقالو «التراب الجغرافي للتاريخ poussiere géographique de l'histoire» (٢) ، تضافر الصخر والرمل والجفاف على حفظه .

طبوغرافية الفن

من العمارة والآثار ننتقل تلقائيا إلى الفن عموما ، الفن التشكيلي والتطبيقي ، دون أن نبتعد مع ذلك عن البيئة أكثر بأى درجة محسوسة ، فالفنون التشكيلية الفرعونية هي أيضا وإلى حد بعيد «فن جغرافي» موصولة مظاهره بالبيئة الطبيعية وغائرة جذوره فيها ، فضلا عن أنها متحف جغرافي طبيعي حفظ لنا صورة حية أو نسخة باقية من البيئة المصرية المعاصرة .

فالفن الفرعوني كان فنا طبيعيا سواء في خامته أو أشكاله أو ألوانه ، فالألوان والأوعية والفازات والفخار كلها من خامة البيئة ، الطفل أو الطين أو الحجر أو

(1) Berggren, P. 46.

(2) J. Brunhes, C. Vallaux, Géographie de l'histoire, Paris, 1921, P. 4.

الرخام والالباستر . كذلك دخل البردى فى بناء المساكن وصناعة الورق والأثاث والحصر والسلال ، أى فى العمارة والديكور ، بينما الأثاث الخشبى من أشجار الوادى ولبنان ، أما التحف الدقيقة فمن معادن الصحراء وأحجارها الكريمة .

اما التلوين والنقوش والزخارف المرسومة على كل هذه الاشياء ، فضلا عن اللوحات الحائطية ورسوم الجدران ، فكل موضوعاتها وموتيفاتها تعكس معالم البيئة الطبيعية المحيطة والحياة اليومية مباشرة من نباتات وحيوانات الوادى والنهر ، خاصة البردى واللوتس والأسماك والتماسيح ، بالإضافة إلى حيوانات الصحراء والسفانا المجاورة بما فيها انواعها المنقرضة الآن كالفيل والأسد والخرتيت والزراف والغزال والنعام ... الخ ، دون ان ننسى قرص الشمس وأشعته العالمية . كل أولئك بألوان زاهية قوية شديدة التباين تناظر ، فى تفسير البعض اللون اللانديكىب الطبيعى بشمس الساطعة وأضوائه الباهرة ومعالمه المحددة بحددة وتباين (١) .

وعلى الجملة ، كما يقول ليذاى ، فان «النيل ، فيضاناته وشطوطه الصخرية المرتفعة ، طبعت نفسها بعمق على العقول التى انتجت الفن المصرى . (فهناك) فخار ما قبل الاسرات المرسوم بمناظر النيل وكانت النباتات التى ينعشها الفيضان ، بالحيوانات التى تفرح فيها ، موضوعا اثيرا «لزخرفة» الجدار والأرضية . اما الاهرام فكانت جبالا اصطناعية من الحجر .. لقد أدى وجود الحجر المتاح من أرقى الانواع إبتداء من الجبرى حتى الجرانيت الى نوع من عبادة الاحجار الضخمة - إلى المونوليثية» (٢).

الدين

واذا كان الفن المصرى القديم برمته لا انفصال له عن الدين ، فلا انفصال لكليهما عن البيئة الجغرافية ، ولقد كانت انجازات الثورة الزراعية الثانية او الثورة المدنية الاولى فى الدين والنواحى الروحية جديرة بالذكر ، فقد عرف المصريون القدماء فكرة الخلود والبعث مبكرا وكانوا أول المتدينين (٣) ويحاول بعض المؤرخين ان يربط هذا بالبيئة الجافة ، الرمل والشمس على افتراض ان المصرى الاول كان يدهش حين يرى اجساد اجداده المدفونة فى بطن الصحراء فى حالة حفظ جيدة ، فجعله هذا «يعتقد فى حياة خالدة بعد الموت وبالتالي آمن بالبعث» (٤).

(1) Berggren, P. 40 - 41

(2) Leghaby, p 34.

(3) Leon Aufrère "Le paysage spirituel de l'Occident", A.G., Sept. 1936. P. 453.

(٤) سيد توفيق ، الاهرام ، ٢٤ اغسطس ١٩٦٩ ، ص ٧ .

وآخرون يردون فكرة الخلود إلى إحساس المصريين ببهجة الحياة فى بيئتهم الرخية الرغبة ، وبالتالى تعلقهم بها إلى حد اسقاطها على حياة أخرى بعد الموت وتمديدتها فيها ، ومن ثم كل إعدادهم الغريب لها إبتداء من التحنيط إلى مراكب الشمس إلى أثاث المقابر وأطعمتها .. الخ (١) . «فالنيل قد علم قدماء المصريين حب الحياة يلقونها دائما بين يديه ، فيتعلقون بها ولا يرضون بها فى الآخرة بديلا .. فجنة المصريين مصر خالدة » (٢).

كذلك فإنه «لولا الفراغ الأمن الذى اعان عليه الموقع الجغرافى والغنى الحافز والترف القادر .. لولا هذه الامكانيات التى هياها النيل» لما فكروا فى الخلود ، و«لو كانت مصر قطعة مكررة من الصحراء المشابهة تحيا حياة محروبة متقلبة ... ما كانت هذه الحياة تستحق الحرص عليها والسعى إلى تخليدها» (٣)

ومن هذا المنطق نفسه يحاول بعض الجغرافيين الربط بين عدم تفسير المصريين القدماء للموت وبين إحاطة الموت - ممثلا فى الصحراء - بالوادي (٤) . غير أنه قد لا يكون من الضرورى فيما يبدو ان نذهب إلى هذا الحد من الحتم الجغرافى ، ففعل هذه ومثيلاتها محاولات غير مقنعة تماما ، وغير مجدية حقا وربما غير عملية ايضا حسبنا ان البيئة الطبيعية المصرية بكل عناصرها كانت منعكسة تماما فى الديانة المصرية القديمة .

والواقع ان هذه الديانة كانت ديانة «جغرافية» ، «محلية» ، أو «بيئية» إلى حد بعيد ، فقد بدأت ديانة طوطمية كديانات أفريقيا البدائية الحالية ، بل يجزم إليوت - سميث ان «مصر هى الوحيدة فى العالم التى تساعد فيها الظروف البيئية على خلق الطوطمية» (٥) غير انها لم تلبث ان اصبحت ايضا ديانة استحيائية animism تكاد ترى الحياة فى كل عناصر الطبيعة .

من هنا تعدت الالهة بالمئات والمئين (بلغ عدد الالهة خلال العصر الفرعونى نحو ٢٠٠٠ إله !) معظمها مستمد من عناصر ومعالم البيئة المحيطة من حيوان ونبات اما لكثرتها وإما لندرتها (هل عبدت مصر القديمة العجل أبيس لندرته فى بلد بلا

(1) E. Ludwig, On Mediterranean shores, P. 100.

(٢) احمد بدوى ، فى موكب الشمس .

(٣) نعمات فؤاد ، النيل ، ص ٦٩ .

(4) Rachel M. Fleming, "Geographic aspets of tradition". G.R. , Oct 1921, P. 244

(5) Human history.

مراع . مثلما يعبد البقر فى الهند الهندوسية حاليا ؟) ولكن الملاحظة الهامة هى أنه على كل هذه الالهة جميعا كانت تسيطر فى الدرجة الاولى الشمس (رع) والنهر (حابى) .

على ان هناك خلافا حول عبادة النيل ، ففى بعض التفاسير أنه إله وعبد بل وعد احيانا «أبا الالهة» ، وفى أخرى انه لم يؤله ولا كانت له معابد كسائر الالهة ، ولكن الثابت فى كل الأحوال أنه ظفر بأعظم التقديس والتقدير النابع من واقع الحياة سواء مع الاساطير والمعتقدات وداخلها او بعيدا عنها وبالرغم منها .

وكما كان طبيعيا جدا ان تؤله الشمس والنهر مانحا الحياة ويعبدا ، كان طبيعيا ايضا ان تصطبغ الديانة المصرية عموما بدورة الخصوبة والفناء والحياة والموت المستمدة من دورة الفيضان وعلاقته بالأرض ، فلقد كان المصرى القديم يرى فى هذه العلاقة السنوية نوعا من الزواج المقدس ومن الولادة ثم الوفاة ثم البعث والمرجح ان ملحمة ايزيس وأوزيريس ليست الا تجسيدا لهذه الفكرة ، فهى رغم أسطوريتها لا تنفصم عن الارض والنهر والزراعة المصرية ، حتى فكرة البعث إذن ربطوها بالنيل .

بل إن النهر ، كما لم يكن يغيب قط عن عين المصرى ، لم يكن ليغيب أبدا عن فكره او عن عقله الباطن او وجدانه الدينى فيما يبدو ، فمن المثير للغاية ان نعلم ان اتجاه النهر فى مصر كان دائما يوحى الى السكان بالتوجيه فى ادق تفاصيل الحياة ، حتى فى الدفن وقبور الموتى ، ذلك ان القبور كانت تمهد او تمتد ومحورها الطولى يتبع محور النهر عادة (١)

وأخيرا ، وبالمثل فلقد كانت الكوزمولوجيا المصرية ، كالميثولوجيا المصرية ، تعبيرا مباشرا عن البيئة الطبيعية المصرية ، فقد كانت فكرة المصريين القدماء عن الوجود الخارجى ونشأة الكون والكوكب كيفية إلى حد مثير بجغرافية الوطن المحلى الضيقة بعناصرها وأشكالها ومكوناتها المألوفة الأليفة والساكنة الداجنة (٢).

وختاماً ، فاذا كانت الديانة الوثنية المصرية القديمة تعد اكثر بدائية نوعا من مثيلتها الاغريقية مثلا ، فقد كادت مصر الفرعونية ، من الناحية الاخرى ، تتوصل فيما بعد إلى ارهاصات التوحيد (اخناتون) فيما يقدر ، وكادت تكون هى وعراق ابراهيم - وكل بيئة فيضية زراعية لا صحراء رعوية - الاولى فى العالم وقبل عصر الرسالات . بل ان برستيد ليرى فى حركة الاصلاح الدينى التى قام بها اخناتون

(1) Seligman, Races of Africa, P. 101

(2) Wilson, loc. cit.

«نقلنا بعيد المدى لا يقل عن الانتقال من الوثنية إلى المسيحية وابتعد مدى من الانتقال بعدها من المسيحية إلى الاسلام» ولكن يبدو أنها كانت بادرة لم تجد التربة الصالحة بعد أو اللحظة الحضارية الصحيحة فانقرضت مباشرة .

وعلى العموم ، فإن هناك من يرى أن الديانة الفرعونية ليست وثنية مطلقة ولانقول مطلقا ، فاميلينو يقرر أنه رغم تعدد الآلهة كانت الكهنة المصرية دائما على إدراك بوحداية الله ، هذا بينما تذهب «نعمات فؤاد» الى أن الديانة المصرية القديمة «يظلمها من يسميها وثنية» وأن «الحضارة المصرية هي القاعدة الكبيرة للديانات السماوية» ، «تبشر بالمسيحية والاسلام» بل «أن الديانة المصرية القديمة في آخر عهدها أوشكت أن تكون مسيحية قبل المسيح» ، وأنه لهذا كله لم يكن أي من المسيحية والإسلام جديدا تماما على مصر فيما بعد ، ففيهما منها الكثير ، وكلاهما مانح بها إلا - جزئيا - لما هو فيه منها «ويما فيه منها» ، وفي مجمل النتيجة ، فإن المصريين كانوا منذ البداية مؤمنين بالفطرة ، وكانت مصر دائما بلد الايمان قبل وبعده الاديان (١).

مراحل تاريخنا الحضارى ؛ أنثروبولوجى ينظر إلى مصر

إذا كان السبق الحضارى سمة أصيلة فى شخصية مصر ، فإن التخلف الذى حدث وأزمن طويلا بعد ذلك إنما يأتى ليؤكد القاعدة أكثر مما ينفيها ذلك أننا نعود لنجد ذلك السبق يعود ليؤكد نفسه فى أكثر من مرحلة لاحقة ليس اقلها اهمية الفترة الحديثة المعاصرة ولهذا فلنستعرض ، وفى نظرة تلسكوبية شاملة ، مراحل الحضارة المصرية ككل لتتعرف على نبضها وضوابطها واتجاهاتها .

ومراحل تاريخنا الحضارى ليست إلا النتيجة المتغيرة على العصور للشد والجذب بين قوى العزلة والاحتكاك ، أى الموضع والموقع على الترتيب ، ويمكننا فى الواقع أن نقسمها الى أربع مناقشها تباعا هى مرحلة صناعة الحضارة ، ثم مرحلة تصدير الحضارة ، ثم مرحلة الاكتفاء الذاتى ، وأخيرا مرحلة استيراد الحضارة ، والجدير بالملاحظة أن هذه المراحل ترتبط وثيقا بمراحل تطور المواصلات باعتبارها

(١) شخصية مصر ، ص ٨٤ ، ٨٩ ، ٢٧٢ ، ٩٣ ، ١٤٠ ، ٦٩ .

من دوافع الاحتكاك ومذبيات العزلة مع العلم بأن دور العزلة يقل ويضعف كاتجاه عام على مدى التاريخ بينما يزداد الاحتكاك ويتضاعف .

مرحلة صناعة الحضارة

فأما مرحلة صناعة الحضارة فتتفق مع مرحلة التاريخ النهري potamic حين كانت مصر مشتلا ممتازاً لتأصيل حضارة مبكرة سباقة ، مادتها الخام هي فيض الثروة الفيضية ، وصوبتها الزجاجية التي تحمي طفولتها هي الغلاف الصحراوي ، فالعزلة النسبية كانت لازمة في المراحل الأولى لضمان الطمأنينة والاستمرار حتى تنضج البادرة بعد ان تجرئمت وحتى تتحول في النهاية إلى عود صلب لقد كان ظهور الحضارة هنا «خطة عامدة متعمدة وضعها الجغرافى الاعظم » كما يقول كون (١).

وكانت مصر اذن «مصنع» الحضارة وهكذا حين بدأت الحضارة المصرية الفرعونية تخرج من مشتلتها ظهرت فجأة في مرحلة نامية متطورة راقية انبهرت لها الشعوب المجاورة ، كما كان لها طابع خاص قوى الشخصية والتفرد بحكم العزلة التي تأصلت في ظلها ، ولعل هذا التفوق المبكر مع العزلة النسبية الخفيفة هو السبب في تلك العزة والشعور بالعظمة التي عرفت عن مصر القديمة دون أن تصل الى حد الاستعلاء والعنصرية مع ذلك على الاطلاق (٢).

ولن نذكر هنا بطبيعة الحال تلك النظرية الهائلة التي تقول : إن حضارة الفراعنة من اصل خارج الارض ، اتى بها خلال الفضاء الخارجى رواد فضاء من كوكب آخر أعلى حضارة من سكان الارض وأسبق تطورا (١) فهذه النظرية الخرافية تذكرنا بنظرية قديمة ميتة عن أصل البترول أرجعته إلى سقوط أجرام فلكية على سطح الكوكب الأرضى (٢) ، وكلاهما إما سابقة لعصر العلم او تقع كلية خارج دائرته ، ولكن اذا كان لتلك النظرية ، على سفسها ، من مغزى ، فهو بلاشك روعة الانجازة المصرية الى حد الظاهرة الخارقة للتاريخ وللتطور ، تلك مجرد تذكرة لمن يحاولون كما رأينا التقليل من هذه الانجازة .

(1) Caravan, p. 19.

(2) Ruth Benedict, Patterns of Culture, 1935.

مرحلة تصدير الحضارة

وقد كان طبيعيا مع توسع شبكة الاتصالات فى العالم المعروف وخروجها من مرحلة الانهار الى البحار thalassic أن يزداد احتكاك مصر بالخارج وكانت حاجتها إلى كثير من الخامات التى لا تتوافر فى البيئة المحلية كالأخشاب والبخور مما دفعها إلى الملاحة البحرية والتجارة البعيدة المدى ، وكان طبيعيا أن يأخذ هذا الاحتكاك شكل «تصدير الحضارة» المصرية . فأصبح مصنع الحضارة «متجرا» لها أيضا وبهذا الدور ظهرت مصر الفرعونية «جدا اعلى لجميع الامم» كما قال ماربيت والاستعارة من المركب الحضارى المصرى حقيقة عرفت في فينيقيا والشام حتى ميديا وأرض الحيثيين ، وامتدت عناصرها الى بابل وأشور ، وفى رأى أن الفينيقيين ، الذين سيكونون امة بحرية وملاحة من الطراز الاول ، انما اخذوا فن الملاحة عن مصر ، بعد ان ترجموا صناعة السفن من البردى النيلى إلى الأرز اللبناني .

ومن المعروف أن جاليات مصرية من التجار أو الموظفين أو المحاربين كانت توجد بالشام من فترة الى اخرى فى العصور الفرعونية ، كما كانت بيلوس (جبيل) قاعدة امامية للتبادل والنفوذ المصرى ، وقد قدمت اللغة المصرية القديمة احدى الخامات القاعدية للابجدية التى تفاعلت مع الفينيقية حتى تحولت الى الابجدية السينائية التى ستكون عنصرا اساسيا فى تطوير الكتابة فى اوربا ، وفى سيناء تحولت الهيروغليفية لأول مرة حوالى ١٨٠٠ ق . م من ابجدية تصويرية الى ابجدية صوتية ، وعموما فلقد كان الشام كله مشبعا بالفكر المصرى على ايام التوراة والعهد القديم .

وبالمثل كان نفوذ مصر الحضارى على يهود العهد القديم ، الذين كانوا تابعين لمصر سياسيا اغلب تاريخهم سواء كانوا داخل ارضها او فى ارض فلسطين ، فالحضارة المصرية دمغت كل وجودهم المادى والادبى بل والدينى نفسه المشبع بتأثيرات مصرية عميقة ابتداء من معمار سليمان إلى مزامير داود ... الخ ، وقد كان تشتت اليهود وانتشارهم فيما بعد عامل نشر وتمديد غير مباشر للمؤثرات المصرية على نطاق العالم الاوروبى بدرجات مخففة او مختلفة .

اما غربا فقد تشبعت حضارة كريت واليونان - والأولى - هى أقرب شريحة من أوروبا إلى مصر - بالمؤثرات المصرية . والثابت على الأقل ان الحضارة المينوية اقتبست كثيرا من دفعاتها وعناصرها من الحضارة المصرية بالذات . بل إن آرثر ايفانز ، المرجع الحجة فى حضارة كريت ، يرى ان الكريتيين مستعمرة من مصر

أصلا (١) ، وأن التحنو الليبيين قد هاجروا من حافة الدلتا الغربية إلى كريت أيام مينا ، وربما لم يتم هذا إلا أيام الأسرة الثالثة التى حدثت فيها تغيرات كثيرة ومهمة (٢) . وعلى أية حال ، فمن المسلم به أن كريت كجزيرة لم يكن ليتم تعميرها والوصول إليها إلا بعد معرفة السفن القوية ، وهى اختراع لابد عرفه قوم لهم حضارة متطورة من قبل . كذلك فمن الثابت أن رأسمال كريت الحضارى مشتق معظمه من مصر وغرب آسيا .

أما عن اليونان ، فتثبت أيضا أن الحضارة اليونانية قامت على أسس من الاستعارة الصريحة من المينوية . كذلك فقد كانت الرياح الإتيانية هى التى حملتهم منذ وقت مبكر إلى مصر ، ومن ثم بدأ الاحتكاك الحضارى الكبير . والواقع أنه منذ عرفت « لعبة الإتيانية » هذه ، لم تكد حضارة الاغريق تتفصل عن الحضارة الفرعونية (مثلما تأثرت حضارة الهند الحديثة بالأوروبيين منذ اكتشفت « لعبة الموسميات ») .

ولهذا مثلا كانت حضارة ميكيناى ، حضارة الأخائيين الذين عرفهم المصريون باسم الأكواواشى ، شديدة الشبه بالحضارة الفرعونية وخاصة فى العمارة والمعمار لكل هذا لم يكن غريبا أن يعترف هيروdot ، الذى يقول إن الاغريق كانوا أول شعب فتح لهم المصريون صدورهم ، بفضل الحضارة المصرية على اليونانية ، بل لقد شبه الاغريق بالنسبة إلى المصريين حضاريا بالأطفال بالنسبة إلى الكبار .

من هوميروس ، مثلا آخر ، يستفاد أن مقاتلى إلياذته كانوا يستوردون عرياتهم الحربية من مصر (٣) ، فى حين يذكر ديودور أن أرجوس Argos كبرى مدن اليونان فى وقت ما هى أصلا مستعمرة مصرية ضمن مستعمرات عديدة أنشأها المصريون على سواحل المتوسط ، كما يروى أن المصريون أنفسهم كانوا على عهد يدعون أن أهل أثينا نفسها منحدرون من مستعمرة أقامها بعض المهاجرين من مدينة سايس المصرية القديمة (صا الحجر) .

هذا بينما يلخص ماسيرو الموقف كله فى أن العلاقات بين مصر واليونان ، التى يرقى بها إلى القرن الـ ١٦ ق.م على الأقل ، بلغت مدى « أبعد بكثير مما قد يحب

(1) Margaret A. Murray. The splendour that was Egypt, Lond., 1949, P. 70.

(٢) بيك وفليير، الأزمنة والأمكنة ، ص ١٧٥ ،

(3) A. Moret, Au temps des Pharaons.

أن يتمثل محبو أو أحباب الثقافة الاغريقية اليوم Philhellenes « (١) . والحقيقة أن اليونان كانت تقف بالنسبة إلى مصر - دورا وموقعا حضاريا - كما تقف اليابان اليوم بالنسبة إلى الغرب (٢) .

عدا هذا وبعده فلقد عبرت الديانة المصرية القديمة ، عبادة إيزيس ، البحر لتغزو جنوب أوروبا بعض الوقت تحت اسم إلويزيس المحرف Eleusis (مثلما حرف قرينها أوزيريس إلى سيرابيس Serapis) ، بل ولتصبح الديانة الرسمية للإمبراطورية الرومانية حينما . بالمثل ومن قبل الكتابة . فالإتروسكيون ، الذين سكنوا إيطاليا خاصة ليجوريا قبل الرومان وأصحاب فن الكتابة الإتروسكية السابقة على الكتابة اللاتينية ، الإتروسكيون فى رأى ليسوا سوى جماعة « الترشو » أبناء طور سيناء انتقلوا إلى إيطاليا عبر البحر حاملين معهم الأبجدية السينائية . كذلك وختاما فلقد امتدت المؤثرات الحضارية المصرية غربا إلى ليبيا ، كما تسربت جنوبا حتى بونت الصومال وسودان العالم الزنجى .

لعلنا إذن ، ودون أن نلتزم بنظرية الانتشاريين الكاسحة ، لا نبعد عن الحقيقة كثيرا إن قلنا إن مصر الفرعونية فى الجزء الأكبر من تاريخ الأسرات كانت بمثابة نواة وقلب لمنطقة حضارية بالمعنى الأنثروبولوجى Kulturkreise تتراعى عبر كل هذه الأفاق ، منها تتوزع التجديدات والعناصر الحضارية المادية واللامادية وواقع الأمر أن مصر ، بحكم موقعها المتوسط وإحاطة الصحراء بها ثم العمران من بعد الصحارى ، هى هيكل طبيعى جاهز لمنطقة حضارية مثالية بكل خصائصها التقليدية المعروفة للأنثروبولوجيين . فهى أساسا منطقة دائرية لها مركز ثم انحدارات ومحاور ، وهناك بعد النواة النووية منطقة الظل ثم شبه الظل ثم الصدى .. إلخ . ففى هذه النطاقات والمناطق كان النبض الحضارى يعكس النبض التاريخى والسياسى لمصر صعودا وسقوطا ، ارتفاعا وهبوطا ، ومدا وجزرا .

ولقد كانت تلك المنطقة هى الأولى والعظمى والمسيطرة فى العالم ، شأنها بالتقريب شأن منطقة الحضارة الغربية الأوروبية - الأمريكية فى عالم اليوم ، ولقد رأينا كيف كانت تقع اليونان منها كاليابان من الأخيرة . وكما تقول مارجريت مرى فان كل المناطق المحيطة تدين فى حضارتها لمصر ، ابتداء من الحضارة الأوروبية الحديثة إلى روسيا وفارس والعرب والهند بل والصين أيضا (٣) .

(1) Causeries D'Egypte.

(2) Lethaby, P. 82.

(3) P. 5.

ومن الضروري هنا أن نعرض للاتجاه الذى ظهر منذ سنين إلى التقليل من انجازة الحضارة المصرية ، وإلى التقليل أكثر وأكثر من أثرها خارج حدودها . فهناك من ينتقد فقرها النسبى فى النواحي العقلية ، وهناك من يرى أنها كان ينبغى أن تقدم أكثر مما قدمت بوجه عام . أما عن أثرها الخارجى فيدور النقد على أساس أن « الحضارة المصرية ظلت شيئاً على حدة فى العالم القديم » ، فلم تصدر كما صدرت حضارة سومر ، وأن « من الغريب أن نتذكر أن مصر ، رغم كل أمجادها ، لم تمدن حتى أى جزء من إفريقيا ، بينما أن السومرية ترقد عند أصل وأساس الحضارة الغربية » (١) .

لكن هذا الاتهام يتناسى حقيقتين بارزتين . الأولى جغرافية ، وهى ذلك الفاصل الصحراوى الهائل الذى يقع بين مصر وإفريقيا جنوب الصحراء ، مما لا مثيل له حول سومر وبابل . والثانية تاريخية ، وهى أنه رغم ذلك فقد كانت أولى نبضات الحضارة التى تلقتها إفريقيا السوداء هى من مصر الفرعونية ، بل إننا إذا استعرضنا تاريخ القارة الحضارى لوجدنا أن أكبر شحنة من الدفع والوقع التمدينى فى القارة عبر التاريخ وحتى قدوم الأوروبيين كانت لمصر والحضارة المصرية . ويلخص كورت لانجه الموقف برمته كما يحسمه بقوة فيقول « ليست بمصر حاجة إلى إثبات أثرها الظاهر فى الحضارات التالية لحضارتها - وما أكثر ما ينكرون عليها هذا الأثر - ولكن الرأى مجمع ، حتى عند أولئك الجاحدين ، على أن أثر مصر القديمة مازال يعمل إلى اليوم » .

مرحلة الاكتفاء الذاتى

منذ نهاية الفرعونية وعصر الأسرات ، بدأت مرحلة تعاقب فيها الغزاة والحكم الأجنبى على مصر . وإذا كانت قوة مصر السياسية قد هبطت بالضرورة فى ظل هذه المرحلة ، فان قوتها الحضارية لم تتراخ كثيراً ، وظلت حضارتها القديمة قائمة مستمرة ، ربما بلا زيادة ولانقصان . بل قد يمكن القول : إن حضارات هذه القوى الأجنبية صنعت جزئياً على أرض مصر ، إما بالأخذ منها أو بالمشاركة معها .

فالحضارة الهلينية الإغريقية والهلنستية المتوسطة من بعدها لم تصنع فى العالم الإيجى وحده أو اللقانت حوله ، وإنما كانت الاسكندرية المصرية وظهرها المصرى كله أحد أركانها وأقطابها الأساسية والفعالة . وبالمثل كانت روما والاسكندرية . والدور نفسه يتكرر بقوة أكبر مع العرب ثم الأتراك . فالحضارة

(1) Brodrick, Early man, P. 177, Tree etc., p. 125.

الاسلامية العربية ثم الاسلامية التركية صنعت جزئيا على أرض مصر وبقوة الدفع المصرى وعلى رصيد من الرأسمال الحضارى المصرى .

ورغم أن مصر لم تكف طوال تلك المراحل عن الاشغاع الحضارى حولها ، ولاعن تطوير مركبها الحضارى ، كما لم تتقاعس عن الاقتباس من الحضارات الوافدة ، فالأغلب عليها مع ذلك هى صفة مرحلة الاكتفاء الذاتى الحضارى ، أو على الأفضل. مرحلة الانتقال بين تصدير الحضارة والاكتفاء الذاتى الحضارى . ولعل الحقيقة البارزة فى هذه المرحلة ، والتي لها مغزاها الكبير ، هى أن القوى الأجنبية إذا كانت قد فرضت نفسها عليها سياسيا من أعلى ، فقد فرضت هى نفسها عليهم حضاريا من أسفل .

فالظاهرة الملائمة هى أن كل الحكام ، ابتداء من البطالسة حتى الأتراك ، تركوا نظم الانتاج والحياة المادية والحياة اليومية كما هى دون تدخل ، وتركوا إدارة الزراعة والرعى للمصريين ، بل عجزوا عن تغيير المركب الحضارى القاعدى أو تعديله أو حتى الاضافة إليه إضافة تذكر . فلقد كانت هذه كلها فى مجموعها هى الحضارة النيلية الأصلية التى صنعتها البيئة من قبل وكان المصريون سادتها إلى الأبد .

الأبعد من هذا أن الحكام الأجانب لم يحترموا فقط طريقة الحياة المصرية ابتداء من الزراعة حتى الدين ، بل تطبعوا بها وقلدوها . لقد خضعوا ، كما يقول لوران ، لهيبة التقاليد الألفية العريقة التى لا تقاوم لأرض مصر التى كانوا يفاخرون بأنهم أخضعوها (١). والمغزى واضح : لقد كان المغلوب عسكريا أرقى حضاريا من الغالب ، وهو أمر شائع كالقاعدة فى صراع الزراع والرعاة .

البطالسة ، مثلا ، « فرضوا أنفسهم على مصر » ، كما يقول لوران أيضا ، « ولكنهم تقولوا بقالبها » (٢) . ويروى بوليبيوس الاغريقى نفسه أنه حين زار مصر البطلمية وجد المصريين أرقى حضارة من إغريقى الاسكندرية نفسها (٣) . ولم يكن الرومان فيما بعد أكثر إيجابية أو مقاومة أو أعلى مستوى من اليونان فى هذا الصدد .

وبعدهم لم تكن العرب ثم الترك أكثر من تلاميذ « مجاورين » وضيوف مقيمين على حضارة مصر ، فكلاهما أتاهما بلا حضارة مادية تقريبا كبذور رعاة . والأتراك

(1) P. XVIII.

(2) P. X VII.

(٣) صبحى وحيد ، ص ٤٦ ،

فى مصر بالذات ما أكثر ما وصفهم كتاب العصور الوسطى العرب من ابن إياس حتى الجبرتى ومنذ سليم حتى نابليون بالتخلف والهمجية والبدائية (ابن إياس ، وهو تركى الأصل : « وأما عسكره (عسكر السلطان سليم) فكانوا جميعا عيونهم دنية ونفوسهم قذرة وليس لهم نظام يعرف لا هم ولا أمراؤهم ولا وزراؤهم ، وهم همج كالبهائم ») . هذا بينما لا خلاف بين الكتاب الأوروبيين المحدثين على أن تركيا المتروبول نفسها فى القرن الـ ١٩ كانت أقل تحضرا وتمدينا من مصر محمد على وإسماعيل.

حتى من الناحية الدينية كان الحكام الأجانب حريصين كل الحرص على إظهار الاحترام للديانة المصرية وتقديم الولاء لها بل والتقرب إلى آلهتها ، ابتداء ذلك من الاسكندر ورحلته الشهيرة إلى معبد جوبيتر آمون بسيوة إلى آخر البطالسة كليوباترا التى « أعادت إحياء كل التقاليد العتيقة للفرعونية القديمة ذات الجاذبية التى لا تقاوم » (١) .

ومن جانبها فإن مصر لم تتوان عن الاستعارة الحضارية كلما أتيح لها ذلك . فكما أخذت عن غزاتها الهكسوس من قبل الخيل والعجلة ، وهما نتج أصيل لبيئة الاستبس لم يكن للبيئة الفيضية النيلية من سبيل إليه بطبيعتها ، فكذلك أخذت الجاموس والابل فى العصور اليونانية والرومانية على الترتيب ، فالجاموس ، الذى لم يكن معروفا فى مصر الفرعونية ، وموطنه الطبيعى أصلا هو الهند وجزر الهند الشرقية ، دخل أيام البطالسة على الأرجح حين اتسعت التجارة والاتصالات الخارجية ، فوجد فى مصر النيلية المائية دون المدارية بيئة صالحة فتوطن وتكاثر . أما الجمل ، إن لم يصح ما أثبتته بيتري وشارف Scharff وكيثون - تومبسون من أنه قديم فى مصر قدم الرعامسة على الأقل ، فقد أدخل إلى الصحراء الكبرى فى العصر الرومانى ، فوجد فى صحارى مصر بدوره امتدادا لبيئته الطبيعية ، فتوطن إلى أن تكاثر مرة أخرى مع العرب .

وعلى الجانب الحضارى والزراعى ، فإن مصر قد أخذت الطنبور (Archi-medean screw ، لاحظ دلالة التسمية عن اليونان ، وكذلك لباس الجلالية وباسمها ذاته بالمثل كان الفرس هم الذين أدخلوا الساقية Persian Wheel ، لاحظ الاسم أيضا ، وكذلك السمسم من المحاصيل الزراعية (٢) .

(1) Lorin, P. XVIII.

(2) Whyte, P. 101.

دور مصر المسيحية

وفيما بعد ، حين دخلت المسيحية مصر أو دخلت مصر المسيحية ، لم يكن ذلك إلا استجابة واستمرارا للتقليد الدينى العميق الذى تأصل فى طبيعتها الذيلية الأساسية . ثم هى لم تأخذ المسيحية بلا تصرف ، بل فى ترجمة مصرية خاصة ، فكانت القبطية هى النسخة المصرية من المسيحية . وعند البعض أن هذه الترجمة ما هى إلا تعبير عن الملاعة بين الديانة المصرية القديمة وبين المسيحية الجديدة . لقد مصرت مصر المسيحية .

وقد لعبت مصر القبطية دورا حاسما فى تاريخ المسيحية الأولى فى أوروبا وخارجها ، حتى قال البعض إن تاريخ المسيحية فى القرون الخمسة الأولى ليس إلا تاريخ الكنيسة القبطية ، بينما قال البعض الآخر إنه ما من بلد أثر فى انتشار المسيحية بأعمق مما فعلت مصر (١) . فلقد كانت كنيسة الاسكندرية هى أولى وكبرى كنائس المسيحية قاطبة ومركز الأساس لللاهوت فى العالم ، وكان أبأؤها هم نموذج الحياة المسيحية المحتذى . وكما كانت مصر قاسما مشتركا بل قطبا أعظم فى كل حركات ومناقشات ومجامع المسيحية المسكونية فى أوروبا ابتداء من مجمع نيقيا حتى مجمع خالقدونيا ، كانت الحبشة لا تنفصل قط عن كنيسة الاسكندرية .

وعدا هذا فكثير جدا من نظم ومراسم وتقاليد الكنيسة فى أوروبا اليوم ، بما فى ذلك النظام الرعوى نفسه ومراتب الهيراركية الدينية ، مقتبس من الكنيسة القبطية ، تماما مثلما اقتبست جامعات أوروبا الجديدة نمط جامعة الاسكندرية القديمة . ومن المؤثرات الجلية الباقية للديانة الفرعونية المصرية على المسيحية العالمية الغناء الدينى والموسيقى الكنسية ، والبخور ، بل وعلامة الصليب نفسها كما يقال والتي تشبه علامة الحياة عند قدماء المصريين ... الخ (٢) .

وفى العصر البيزنطى بالذات دخلت مصر القبطية فى علاقات مكثفة مع الإمبراطورية الرومانية الشرقية وكل حوض البحر المتوسط الشرقى . وهنا كان لمصر أكبر الأثر على العمارة البيزنطية ، خاصة العمارة الدينية ، ومنها امتد هذا الأثر إلى كل أوروبا المسيحية فيما بعد . البناء الدينى الأيرلندى ، مثلا ، يشبه البناء القبطى إلى حد بعيد ، بينما تعد جلاستونبرى Glastonbury فى جنوب غرب إنجلترا تقليدا آمينا لنمطه.

(١) صبحي وحيد، ص ٥٤ وما بعدها ،

(٢) نعمات فؤاد، شخصية مصر، ص ٨١، ١١٢ .

وقد أصبح من المسلم به أن أكبر قدر من فنون العمارة المسيحية المبكرة أتى من مصر ، وأنه إذا كان لآسيا الصغرى وسوريا والعراق مساهمتها فى الفن البيزنطى المسيحى فإن الصدارة هى بلا جدال للمدرسة المصرية (١) . فقباب الكنائس البيزنطية وعقودها وأقبيتها مأخوذة من مصر المسيحية حيث كان السقف القبابى ابتكارا فرعونيا أصيلا وقديما . وبالمثل فن الأيقونات والزخارف والنقوش ... إلخ . حتى فن الكتابة عرف بصمة مصر . فالأبجدية الروسية استعارت بعض حروف قبطية ديموطيقية الأصل .

وفيما عدا ذلك ، فحين تعرضت مصر للاضطهاد الرومانى الوثنى ، خلقت مصر إضافة جديدة للمسيحية هى الرهبنة وتجسيدها المادى الدير . فمنذ خرج الأب باخوم St. Pachome والأب أنطوان St. Antoine إلى الصحراء ، خرج كثير من المصريين من الوادى إلى أطراف الصحراء بل وإلى أعماق الصحراء بحثا عن عزلة جغرافية يلجأون إليها من الاضطهاد الدينى ويحافظون فيها على عقيدتهم (يقدر البعض عدد الرهبان فى مصر البيزنطية بما لا يقل عن ١٠٠ ألف) (٢) .

ولعل طبيعة مصر الجغرافية ، حيث يتجاور المعمور والصحراء ، وحيث تتوافر العزلة الهامشية لكن دون موت الصحراء الكاملة ، قد مكنت لهذا النمط من الحياة ، ولا نقول من التعمير . فالصحراء فى مصر قريبة للغاية للجميع ، وعند أطراف أصابع كل من يريد اعتزال العالم . ولهذا نجد توزيع الأديرة فى مصر اليوم إما على أطراف الوادى القصى ترصعه ابتداء من أسوان حتى مصر القديمة ، وإما فى زوايا وأركان الصحراء بعيدا عن طرق الحركة الأساسية ابتداء من قلعة جنوب سيناء الجبلية الوعرة المتطوحة (دير سانت كاترينا) وأعماق الصحراء الشرقية الجبلية السحيقة غير بعيد عن البحر الأحمر (دير الأب أنطوان وباخوم) إلى أطراف الصحراء الغربية ومشارف مريوط (وادى النطرون ومارمينا) .

ومنذ خرج باخوم وأنطوان هكذا ، خرجت الرهبنة ومعها الدير إلى العالم المسيحى بأسره . فكانت الرهبنة هدية مصر القبطية إلى المسيحية الغربية ، وكان الدير هو طابع وبصمة أصابع مصر على وجه المسيحية العالمية . فمن جهة خرج الرهبان المصريون يتجولون فى أوروبا بكتافة مبشرين بالمسيحية فيها ، خاصة فى سويسرا وفرنسا وبلجيكا وحتى أيرلندا . وما زالت آثارهم باقية هناك ومعروفة .

(1) Lethaby, P. 138, 142.

(٢) وحيد ص ٥٩ .

سان موريتز ، مثلا ، إنما تستمد اسمها فى سويسرا من اسم قس مصرى هو موريس . وفى أيرلند تشتهر بلدة أوليده ديزرت بمقابر مجموعة من الرهبان المصريين (١) .

من جهة أخرى جاءت الطوائف والفرق الأوروبية المشهورة كالفرنسيسكان والدومينيكان على غرار النظام المصرى . ومن جهة أخيرة كان الدير القبطى ، عبادة وعمارة ، هو النسخة الأم blue-print لأديرة أوروبا ، حتى أن واحدا منها فى إيطاليا ، مونت كاسينو « لايكاد يختلف عن أى دير باخومى فى قنا » (٢) .

دور مصر الاسلامية

مع العرب تدخل مصر مرحلة لعلها وسط بين الاكتفاء الذاتى والتصدير الحضارى وابتداء ، فلقد دخلت مصر فى الاسلام ، كما يرى البعض ، مثلما دخلت من قبل المسيحية : استجابة لطبيعتها الروحية الفطرية والكامنة منذ فجر التاريخ و« فجر الضمير » . وكما تحولت من قبل إلى المسيحية ، تحولت عنها الآن إلى الاسلام للسبب نفسه : أنه أقرب إلى تلك الطبيعة وأكمل شبها بتلك الفطرة . بل إن من المصريين من رأى فى الاسلام « مذهبا جديدا من مذاهب المسيحية » . وبهذا المعنى إن صح ، « وبما فيه منها » من قبل ، لم يكن الاسلام جديدا عليها كل الجدة (٣) .

وفيما عدا هذا ، فإن من المشكوك فيه كثيرا ما يتردد عادة فى كتابات الغرب من أن سهولة فتح العرب لمصر وسرعة تحول المصريين إلى الإسلام إنما ترجع إلى « ضعف تنظيم » الوجود الرومانى أو الكنيسة . والثابت أن مصر رحبت بالعرب والاسلام كمخرج ومخلص من وقر الاستعمار الرومانى والاضطهاد البيزنطى .

ولقد يمكن بعد هذا أن نعتبر العصر العربى الاسلامى امتدادا لمرحلة تصدير الحضارة المصرية . فرغم أن مصر تمثلت الثقافة العربية كلية ، فإن النهضة الحضارية العربية التى حدثت من تفاعل العرب مع أبناء البلاد التى دخلوها هى انتاج مشترك أساسا . والحضارة العربية الجديدة التى بدأ تصديرها إلى أوروبا الجنوبية وغيرها كانت تشمل بالضرورة خيوطا مصرية كثيرة فى نسيجها . والواقع أن ملكة مصر الطبيعية ، ملكة الحد الأوسط ، تبرز حتى مع العرب : فمصر القبطية تأثرت بالجديد الذى أتى به العرب من لغة وعقيدة لا لأن المغلوب مولع بتقليد الغالب فقط ، ولا لأن الصراع اللغوى يحدده الصراع السياسى فحسب ، وإنما أيضا

(1) Butler, Arab Conquest of Egypt, P. 304.

(٢) نعمات فؤاد ، شخصية مصر ، ص ١٠٦ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٩٤ .

لأنها أدركت بسرعة أن العرب قد أتوا بجديد حقا . ولكنها بعد أن أجادت ما أخذته ، لم تلبث أن جودته كمهدا دائما .

ولا نحسب أننا نتوهم إذ نقول : إن اللهجة المصرية مثلا كانت دائما أقرب لهجة عربية إلى الاستقامة والاعتدال . بل نرجو ألا يجانبنا التوفيق إذا زعمنا أن ممارسة الاسلام نفسه بلغت على يديها درجة من الرصانة والاستواء جعلت من أزهرها قلعة للاسلام وكعبة للاسلاميات . ومنذ وقت مبكر فى تاريخ الاسلام كان واضحا أنها تتقدم بثقة لتكون من طليعة سدنة الاسلام وحفظة تراثه والقوامين عليه . بل لنا أن نلاحظ أن كل الخطوط المتطرفة أو الابتعادات غير « الأرثوذكسية » فى العقيدة لم تجد بيئة تعيش أو تعيش فيها بمصر حتى وإن فرضت عليها ، كالشيعة التى أشاعتها الفاطمية وحقنتها بها طويلا ثم ما لبثت أن انقرضت تلقائيا مع زوالهم ، فلم تكن أكثر من مجرد جملة اعتراضية فى إسلام مصر . وبالمقابل ، فكما خلقت مصر الرهبنة فى المسيحية وأشاعتها من قبل ، كانت هى أيضا التى خلقت التصوف فى الإسلام ونهجته . ولم يكن دور ذى النون المصرى الرائد فى الحالة الثانية بأقل من دور باخوم وأنطوان فى الأولى .

ومهما يكن ، فإن دور العرب عموما فى مصر وفى غيرها لا بد أن يدعو إلى التفكير . فهم لم يأتوا معهم بحضارة ذات بال ، ومع ذلك بعثت الحضارة على أيديهم حيث دخلوا . لقد تتلمذ العرب الفاتحون فى مدرسة مصر المفتوحة ، وعلى يديها تحضروا . والواقع أن دور العرب الحضارى كان دور الشرارة التى ألهمت الوقود الحضارى الخامل فى مصر دون أن تجيننا بجسم الوقود نفسه ، ثم ذابت النار فى الوقود كما انصهر الوقود فى النار . أو كان هو دور الذكر الذى كل وظيفته أن يلحق ملكة النحل .

وفى إطار هذا الدور - الذى لا يقلل قط من خطورة الأثر العربى فى مصر - يمكن أن نفهم بعض الجوانب التى تبدو متعارضة فيه . فأغلب نظم الإدارة وشئون الحكم وفنون الرى والزراعة ... إلخ التى صنعتها من قبل ضرورات البيئة الفيضية ، ورثها العرب بقليل من تغيير . وعلى مستوى التفاصيل الصغيرة ، فلقد ظلت السنة الزراعية ، مثلا ، هى السنة القبطية أى الفرعونية أصلا بفصولها وأسماء شهورها وأمثالها وقولكلورها إلخ ، ببساطة لأنها السنة النيلية ، هى التقويم البيئى الطبيعى (١) .

(1) Lorin, P. 117.

حتى الأعياد والاحتفالات ومظاهرها وطقوسها المتوارثة لم تتغير ، لأنها هي الأخرى نتج البيئة الزراعية والحياة اليومية الطبيعية .

على أن العرب ، من الناحية الأخرى ، كان لهم دورهم في تغيير بعض عناصر المركب الحضارى المادى وغير المادى . فمن جهة طعموا الاقتصاد الزراعى بعناصر جديدة وخطيرة حين أدخلوا القصب والأرز والمواالح وغيرها . وفى مجالات أخرى نجد أثرهم واضحا ، حين أدخلوا - فى البداية وقبل الورق - جلد الرق للكتابة وهو نتج بيئة الرعاة ، وأحلوه محل البردى ، الذى كان انبثاقا طبيعيا فى بيئة فيضية (١) .

وفى جوانب أخرى حدث العكس ، فيقال مثلا : إن قطع يد السارق لم يتح له أن يحل محل قطع أنفه على نحو ما كان يفعل المصريون القدماء فى بيئة زراعية يد الفلاح فيها هي أداة الحياة (٢) . كذلك كان طبيعيا أن تنسخ الحضارة العربية الاسلامية بعضا من عناصر الحضارة المصرية القديمة وتدفعها إلى الأبد ، فلم يكن لأى من نحت التماثيل أو فن التحنيط مكان فى الحضارة الاسلامية ، فحجر الأول واختفى الثانى حتى ضاع سره تماما .

وعلى أية حال ، فلقد كانت مصر العربية خلية حضارية مضطربة فى قلب العالم الاسلامى ، وترتبط بجميع أجزائه وبالعالم الخارجى مما زاد فى عملية الانحساب الحضارى . وقد ظل هذا حتى بداية « العصر المحيطي » حيث حدث الأسر النقلي وتحولت مصر مع بقية الشرق العربى إلى العزلة مرة أخرى ، فكانت المرحلة مرحلة الاكتفاء الذاتى الحضارى فى حدود الدائرة الاسلامية : عملية استهلاك محلى واجترار للتراث الحضارى المتراكم من العصر الفرعونى المنتحى والعصر العربى السائد ، دون ما إضافة أو تجديد حتى استنفدت نفسها وانتهت فى عزلتها إلى عقم وجذب معروفين .

حتى إذا كان العصر العثمانى وصلت هذه العزلة إلى نقطة الحضيض ، وأصبحت مصر ضمن الشرق العربى « بتصلب شرايين حضارى » حاد ، وانكفأت على وجهها فى « بيات أو سبات شتوى تاريخى » لم يسبق له مثيل فى تاريخها . إنها «فترة العزلة Seclusion Period» التى تذكر بالفترة الشهيرة فى تاريخ اليابان قبل الحديث والسبب ؟^(١) لقد دخلت مصر « سور الترك العظيم » ، فخرجت من مجرى التاريخ : انعزلت - كالروسيا على الطرف الآخر من أوروبا - عن كل

(1) Myres, Dawn of hist., P 50.

(2) Margaret Murray, P. 78.

تيارات التاريخ الحديث فى أخطر مراحل تفجيره وصناعته وعن الحضارة الجديدة فى آخر مراحل تخمرها وتشكلها ، فلم تكد تعرف عنها فضلا عن أن تشارك فيها : النهضة الأوروبية ، الكشوف الجغرافية ، الانقلاب التجارى والاستعمار الخارجى ، عصر التنوير والاصلاح الدينى ، عصر الحرية والثورات السياسية والاجتماعية ، عصر القومية ونشأة القوميات الوطنية الحديثة ، الثورة العلمية والانقلاب الصناعى . إلخ (١) .

والنتيجة ٩ - فى هذه الفترة تحولت مصر تقريبا إلى شىء أشبه «بأهل الكف» الذين لبثوا فى كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعا (الغريب ان الفترة العثمانية من الغزو ١٥١٧ حتى الحملة الفرنسية ١٧٩٨ لا تقل كثيرا ، نحو ٢٨١ سنة أى ثلاثمائة سنين ينقصون عشرا وتسعا !) . وكما استيقظ اهل الكهف ليجدوا انفسهم فى عالم غريب تماما ، استيقظت مصر من سباتها الوسيط على طرقات نابليون ، كما استيقظت اليابان فيما بعد على طرقات الكومودور بيرى ، لتجد نفسها امام عالم آخر تماما كما لو من كوكب آخر . لقد تحول مصنع الحضارة القديم ومتجرها السابق الى «متحف» للحضارة على احسن تقدير .

مرحلة استيراد الحضارة

والقصة بعد هذا هي قصة مرحلة «استيراد الحضارة» التى بدأت حين انتقلت قبله الحضارة العالمية من الشرق الى الغرب ، واقتحمت الحضارة الحديثة والمواصلات العالمية اركان الارض وراحت تتفجر حول العالم وتغزو الشرق كله حضاريا ، وهنا لم يعد للعزلة مكان ، واصبحنا بحق فى «عصر الاحتكاك الحضارى» الذى تعيشه مصر كما تعيشه بقية العالم المتخلف او النامى او العالم الثالث عموما (أو حرفيا «العالم الترسو Li Monodo Terzo Tiers Monde»!) . ولكن الشىء الذى يميز الاحتكاك فى مصر خاصة عنه فى كثير من مناطق العالم انه لم يكن عملية احلال وذويان ، ولم يكن مجرد عملية تحضير - accultua- tion ولا كان ابتلاعا حضاريا enculturation انما اساسا عملية تبادل حضارى transculturation او تداخل crossculturation عملية امتزاج انتخابى خرجت منها الشخصية المصرية كما كانت دائما ذات طابع قوى دفين دون ان تفقد قط قوامها الاصيل.

بعبارة اخرى ، لم تتحول مصر نافورة الحضارة القديمة الى مجرد بالوعة للحضارة الجديدة، ولكن الى بوتقة صهرتها لتشكّلها بما يتفق وراثتها . بمعنى آخر

(١) لويس عوض، «الملحمة الأخيرة» ، الامرام، ٣٠ - ١٢ - ١٩٧٧ ، ص ١٥ .

جاء الدور المعاصر دور «المعمل الحضارى» . ونحن نرى ان هذا ليس الا صورة جديدة من معادلة التوازن الدقيق المتأصلة بين الموقع العقدى على مفترق طرق العالم، وبين الموضع المحمى فى اطاره الصحراوى ، والواقع ان عملية الاحتكاك مع الغرب مرت فى ثلاث مراحل واضحة بما فيه الكفاية ، ولا تبعد عن منطق الديالكتيكية من تقرير فنقيض فتركيب .

فالأولى مرحلة الانبهار الحضارى والانهيال النفسى ، فقد فوجئنا باننا اقزام امام عملاقة ، وكان رد الفعل « مركب نقص» حضاريا شديدا ، افقدنا كل ثقة فى تاريخنا وتراثنا وكياننا ، وجعلنا نتهافت على النقل والتقليد بلا تمييز ، فكانت صيحات التفرنج ومحاولات تحويل مصر الى «قطعة من اوربا» بل وصل الامر الى حد اقتراح الحروف اللاتينية المعروفة ، والى المناظرة الجوفاء فى الثلاثينيات بين الثقافة اللاتينية والسكسونية . كانت هذه مرحلة مستغرقة غارقة فى التقليد والمحاكاة plagiarism ممعنة ضائعة فى النقل والاقتباس eclecticism، وتندثر من ثم بالخلاسية pastiche تتحول بها مصر الى لا فقرية حضارية ومخلوق شاذ مخطط pseudomorph بتعبير شبنجلر .

(هذه هى المرحلة التى اشتد فيها طغيان المد الاوروبى وموجة التأورب ، خاصة مع وجود الجالية الاوروبية الضخمة ، فبدأت فيها «موضة» اقتباس الالفاظ الأجنبية فى لغة الحياة اليومية الدارجة ، فضلا عن اسماء الاشخاص الأوروبية بين الأقباط فتركت حتى اليوم تراثا مذكورا من الدخيل «المودرن» فى قاموس المصرية المعاصرة وهذه الالفاظ تتراوح ما بين الفاظ الحضارة الحديثة التى لا مقابل لها فى العربية ، ولذا بقيت ، وبين مجرد استعارات متهافتة محض تقليدية ، ولذا خفت وطأتها او انقرضت مع نضج الوعى الوطنى ، وفى هذه الاقتباسات والاستعارات يلاحظ ايضا صراع اللغات الاوروبية المؤثرة المختلفة فيما بينها ، خاصة الايطالية والفرنسية فى البداية ثم الفرنسية والانجليزية فيما بعد ، مثلما تلاحظ حصافة الذوق المصرى فى تبنى اقربها الى المخرج والمنطق العربى . كذلك يلاحظ دور طوائف المهن واصحاب الحرف المختلفة فى انتخابها وتطويعها)

تلك إذن كانت المرحلة الأولى ، مرحلة التقليد المتهافت ، فى مراحل عملية الاحتكاك الحضارى مع الغرب ، لكن المرحلة الثانية جاءت رد فعل عكسيا فبعد ان خبرنا ومارسنا دخائل الحضارة الجديدة - والالف يورث الاحتقار - زال الانبهار وعادت الينا بعض الثقة فى انفسنا وادركنا فضلنا غير المباشر فى اصول هذه الحضارة ، ولكن البعض تطرف فطالب بالرجوع الى الماضى واشتدت الحركات

«السلفية» وقد كانت هذه المرحلة الانتفاض السياسية أيضا ، وادى نجاحها ببعض الى تطرف جديد وصل إلى درجة الغفلة احيانا ، فقد انقلب مركب النقص الحضارى الى مركب عظمة هو فى الحقيقة مركب نقص مقلوب .

غير ان المرحلة الثالثة بدأت بسرعة وربما كُنّا نعيشها اليوم ، وهى مرحلة الاتزان فأدركنا اننا لا بد ان نستعير ، ولكن استعارة رشيدة انتخائية ، استعارة هضم وتمثيل لا اغراق وذويان ، واستعارة تماك لا تهالك ، تاخذ الزبد دون الزبد ، ولهذا فنحن الآن نجمع بين الاصيل والدخيل، القديم والجديد ، بين التقاليد والتقليد، فى نسب متفاوتة وفى اتزان واختيار محسوب ، كذلك فقد أدركنا اننا وان كنا يجب ان نعتز بما قدمناه للحضارة والتاريخ ، الا اننا لا ينبغي ان نعتمد على ذلك اكثر مما ينبغي ، ولكننا من الناحية الاخرى اذا كنا سنستعير ، ففى تواضع لا فى ضعة . بإختصار ، ليس فى ماضينا ما نتبرأ منه ولا فى حاضرننا ما نخجل له .

إن دور مصر الحضارى ، وهذا مجمل الخلاصة وصفوة القول ، لم يختلف عبر العصور وان اختلف من عصر الى عصر فكما يقول مارييت «مصر لا تشرق بضع لحظات ثم تغيب فى ليل طويل ، مثلما حدث فى بلاد اخرى ، وانما العكس هو الصحيح ، فلقد اراد بها طالعها العجيب ان تواصل عملها سبعين قرنا ، وان تترك أثرها فى كل ناحية من النواحي واضحا جليا» وخلال هذا الدور المتصل كانت اما صانعة الحضارة وإما حافظتها ، ولم يخل عصر منها قائدة للحضارة أو حارسة لها، اما على الجملة وفى الجزء الاكبر من التاريخ فلقد كانت فى الصدارة اكثر منها فى الصفوف ، واذا كانت الامم التى قادت العالم حضاريا قلة معدودة بالضرورة ، فمصر بالضرورة منها (١) ولهذا كله كانت دائما موضع عجب واعجاب الرحالة الاجانب ، ومن المرجح فى النهاية ان مصر اعطت العالم على مدى تاريخها عموما اكثر مما اخذت.

وهنا يجدر بنا ان نعرض لدعاوى الغرب والاستعمار التى تصور واقعا الحضارى المعاصر بل وكل وجودنا البشرى ذاته على انه فضلة من فيضه وفضله ، فما اكثر ما يتردد فى كتابات الغربيين وخاصة الانجليز من أن كيان مصر الحديثة هو من صنع الادارة والتكنولوجيا والطب الاجنبى ، وذلك ابتداء من السدود والخزانات ونظم الري والزراعة الحديثة الى مدننا وطرقنا بل وحتى الى وجودنا

(١) حسين مؤنس، مصر ورسالتها، القاهرة ، ١٥٤ ، ص ١٢٢ ، ١٢٤ - ١٢٢ .

البيولوجى نفسه ممثلا فى نمو السكان وتزايدهم (١) !

وتلك فى الواقع وبلا زيادة ولا نقصان هى نظرية الاستعمار كثن لل حضارة الحديثة ولكن مما لاشك فيه أنها نظرية خاطئة بقدر ما هى ظالمة . ظالمة لأن الاستعمار ظاهرة لا يمكن الدفاع عنها ولا تبريرها بأى منطق ، فضلا عن تمجيدها وتحويلها الى رسالة . وخاطئة ، لأن الثابت تاريخيا أن معظم التطورات الحضارية الحديثة فى مصر سابقة للاستعمار ، فمثلا لم يكن الرى الدائم اختراعا بريطانيا ولا كان القطن أو القصب من ادخال الاستعمار ، بل هى جميعا ترقى الى محمد على واسماعيل ولم يفعل الاستعمار البريطانى سوى ان ارتقى بها الى قمة اعلى ، حتى ليقال بقدر من الصحة أكثر مما قد يظن البعض ان كرومر تابع فقط أعمال اسماعيل، احيانا بنفس الوسائل (٢)

وفضلا عن هذا ، فان الحقيقة ان هذا الغرب يدين ، وان يكن بطريق غير مباشر، بأصول حضارته الى ما قدمناه فى القديم سواء عن طريق ما استعماره اليونان من مصر القديمة خاصة او ما استعارته اوربوا الوسيطة من عرب الاسلام عامة ، ولهذا فاذا عد الغرب نفسه اليوم استاذنا حضاريا ، فقد كان تلميذنا بالامس . (لم يبدأ العصر الحجرى الحديث فى بريطانيا الا فى ٢٥٠٠ ق . م ، حين كانت مصر قد دخلت عصر البرونز منذ ١٠٠٠ عام ، وفى الدنمرك ، مثلا آخر .، استمر العصر الحجرى الحديث حتى ١٥٠٠ ق. م) (٣) ومن ثم فان هى الا بضاعتنا - مهما تحورت وتطورت - ردت الينا ، وما هو الا دين قديم تأجل سداده قرونا ، ونحن فى هذا نختلف عن بلد كاليابان اخذ بالحضارة الاوروبية الحديثة اخذا شديدا دون عطاء سابق ، اما نحن فعلاقتنا الحضارية علاقة اخذ سبقه عطاء.

ومن المثير بعد هذا ان احدا لا يلخص الموقف برمته فى قضية العلاقة الموضوعية بين الحضارة والاستعمار ، بل وبالتحديد بين مصر وبريطانيا بالذات قديما وحديثا ، ولا يضعه فى إطاره التاريخى الصحيح وبصيغة الصراع الحضارى والصراع السياسى ، ولا يصدر الحكم الأكاديمى المتجرد فيه ، مثلما يفعل عالم غربى هو آشيلى مونتجيو . ولندعه هو بألفاظه يعرض الدعوى ويقيم الدفاع وينطق بالحكم .

(1) Hindus, P. 135., Lord Lilyd, Egypt since Cromer, Lond. 1933. Jacqueline Beaujeu-Garnier, Economie du Moyen-Orient, Coll. que sais je?, 1951, P. 70.

(2) Charles Issawi, P. 23.

(3) Childe, Man Makes, P.42.

« منذ خمسة آلاف سنة » ، يقول مونتجيو ، « كان أجداد شعوب غرب أوروبا الحالية العالية التحضر جامعى غذاء بدائيين . فكان أجداد الانجليز المحدثين يعيشون فى مرحلة حضارية من العصر الحجري قلما تعد متقدمة عن مرحلة سكان أستراليا الأصليين . وفى هذا الوقت فى الشرق كانت مدن عديدة عالية التنظيم تزدهر فى السهول الفيضية للدجلة والفرات ووادى النيل فكان اهالى مصر العليا والسفلى (الاسرتان ١ - ٢ ، حوالى ٣٢٠٠ - ٢٧٨٠ ق . م) اعضاء فى حضارات عظيمة فى وقت لم يكن اوروبيو الغرب قد اكتشفوا فيه بعد استعمال المعادن او المحراث ومنذ ٥٠٠٠ سنة وأقل فقط كان يمكن لأصحاب هذه الحضارات العظيمة أن ينظروا الى الاوروبيين كهمج متوحشين اشبه بالحيوانات وعاجزين تماما بالطبيعة عن الحضارة - ومن ثم فالافضل ابادتهم حتى لا يلوثوا دم سادتهم الارقى ! » (١).

ولكنهم - نحن نضيف - لم يفعلوا بالطبع ولا استعمروا ، بل على العكس عملوا على تحضير الاوروبيين حتى وصلوا بعد ذلك إلى ماوصلوا اليه الآن ، ولعل هذا ابلغ رد على نظرية التحضير كمبرر للاستعمار او السيطرة او لدعاوى التفوق والفضل عند الاستعماريين الغربيين .

غير ان هذا الحكم ، حتى بعيدا عن دعاوى الاستعمار ، يثير ، قضية اخرى حرجة هى : لماذا تفوق الغرب علينا اذن بهذه السرعة بعد طول تخلف عنا ، فحققوا فى قرون مالم نحققه فى آلاف السنين ؟ او كما يقول مونتجيو مرة اخرى « أيا كانت خطايا الاوروبيين التى ارتكبوها منذئذ ، فانهم على الاقل قد اثبتوا انهم وقد اتيح لهم قدر كاف من الوقت والخبرة كانوا قادرين على تنمية حضارية لاتقل عن تلك التى بلغتها ممالك مصر القديمة » ، او كما يمضى فى صيغة سؤال « لقد اتيح للمصريين وقت اطول بكثير مما اتيح لنا لكى ينمو الى المدى الذى وصلنا اليه حضاريا - فلماذا لم يفعلوا ؟ » (٢) .

يجيب مونتجيو على نفسه بنفسه قائلا ان هاهنا مثلا من النسبية الحضارية فالزمن وحده ليس مقياسا صحيحا للنمو الحضارى ، وانما مجرد اطار ميسور للملاحظة ، فبعض التغيرات الحضارية التى تأخذ قرونا حتى تحدث عند بعض الجماعات ، قد تقع عند البعض الآخر فى بضع سنين ، والفيصل المعول عليه التغير الحضارى هنا هو التحدى الذى يستثيره حافظ الخبرة الجديدة ، فبدونه يكون التغير الحضارى بطيئا للغاية ، فالحضارات الاكثر تقدما كانت فقط اكثر حظا فى

(1) An introduction to physical anthropology, P. 378.

(2) Id.

اتساع وتنوع الخبرات والاحتكاكات من الحضارات الاقل تقدما .

«فبمحض صدفة الموقع الجغرافى ، اكثر مما هو بكمية الوقت الذى اتيح لهم ، ويصدف التاريخ وجد سكان أوروبا أنفسهم فى صميم قلب دوامة النمو الحضارى، فحضارات أوروبا الغربية ، مثلا وقد خبرت الآثار المخصبة للتيارات المتقاطعة المختلفة للحضارات «المنوية» المختلفة التى تعرضت لها ، لم تكن لتستطيع بالكاد ان تتجنب التقدم بعد مرحلة النمو التى بلغتها حضارات عديدة اخرى ، تلك الحضارات التى ظلت بالمقارنة معزولة نسبيا عن مثل هذه الآثار الحافزة» (١) وهذه بحذافيرها هى جنائية عزلة مصر الوسيطة على تطورها المعاصر ، الامر الذى يثير قضية ضوابط السبق والتخلف الحضارى من جذورها ويرمتها .

ضوابط السبق والتخلف

عند هذا الحد ، وبعد هذه الدورة الحضارية الكاملة والمفعمة لابد لنا من أن نقف الآن امام هذه المتناقضة : السبق الحضارى والبداءة المبكرة اولا Precocious، ثم الجمود والتخلف الحضارى بعد ذلك وربما مبكرا ايضا وقبل الاوان premature. اى اننا ازاء بداءة مبكرة ونهاية مبكرة معا ، فكيف تعلل لذلك ؟ لعلها اولا ان تذكرنا - عابرين - بمتناقضة مناظرة سارت موازية لها على المستوى السياسى ، ونعنى بها تحول مصر من امبراطورية من طلائع الامبراطوريات فى التاريخ الى واحدة من اطول المستعمرات التى عرفها التاريخ ، وربما كانت الدورتان مرتبطتين عضويا ، ولعلهما وجهان لحقيقة واحدة ، غير ان علينا هنا ان نبحث عن الاسباب النوعية ، ولعلك واجدها اساسا فى ضوابط البيئة الطبيعية ورد الفعل البشرى . كذلك فلعل صيغة توينبى الايكولوجية الشهيرة عن «التحدى والاستجابة» ان تقدم لنا مفتاحا مقنعا للسبق المصرى فى البداءة .

ففى ازمة «عصر الجفاف» التى حزبت سكان الصحراء الافريقية فى اواخر الحجرى القديم وحشدتهم قسرا فى بيئات الاودية النهرية المحدودة ، يرى توينبى التحدى الاول الذى واجه سكان مصر وألهب مخيلتهم الابداعية من اجل البقاء ، فكان اكتشاف الزراعة هو الاستجابة الحرجة والخلاقة (٢) ومن السهل ان نتصور ان عملية الاحتشاد فى رقعة الوادى الضيقة كانت عملية انتخاب طبيعى قاسية

(1) Id., P. 387 - 380.

(2) A.J. Toynbee, A study of hist., O.U.P., 1945, Vol. I, pp. 302-315

أبقت على العناصر الصالحة لمواجهة البيئة الجديدة ، وكذلك فلعل هذا الاحتشاد المزدحم فى رقعة ضيقة أن يفسر لنا ما يراه البعض من أن الحضارة المبكرة ، السابقة لعصرها ولأوانها ، أسهل ظهورا وأكثر احتمالا فى البيئات الصغيرة ، المحدودة المساحة ، لاسيما إذا تمتعت بحماية طبيعة كوادى النيل ، فهناك يتضاغط التطور تسارعا وتصادا (١) ..

على أن القضية التى تثور هنا على الفور هى قضية دور البيئة والإنسان فى صناعة حضارتنا ، هل مصر هبة النيل ، أم هبة المصريين ؟ - هذا هو السؤال ، والواقع أن القضية أكثر من مجرد جدل لفظى ، ولكن هناك دائما الخطر فى أن تنزلق إليه ، وأخطر منه أن تغفل عن المغزى الفلسفى الكامن خلفها ، ومن الضرورى فى كل الحالات أن نحفظ بالنظرة الموضوعية العلمية .

فمنذ قال هيرودوت مقولته الشهيرة ، تعرضت للتأويل فى اتجاهات متضادة تماما تراوحت بين الحتم الجغرافى والنظريات العنصرية ، وهما فى الحقيقة طرفا نقيض ، فقد رجب بها البعض ، وخاصة فى الغرب ، على أساس أنها ترد الفضل فى روعة الحضارة المصرية الى النهر ونظامه الطبيعى وخصبه وتربته ، مناخه وحمايته ... إلخ ، وبذلك تجرد المصرى من أى فضل مذكور . من هنا ولنفس هذا السبب رفض البعض الآخر ، ولاسيما من الكتاب العرب ، مقولة هيرودوت ، وبهذا الموقف وذاك يبدو الحتم الجغرافى - للفرابة والدهشة - وكأنه غطاء وكبش فداء لعنصرية معكوسة أو مقلوبة فى الحالة الاولى ، بينما يمكن أن يبدو رفضه وكأنه قناع للعنصرية أو كأنه يتردى فى الشوفينية .

كمثال للموقف الاول ، هذا هانوتو يصف النيل بأنه «الاب ذو الايادى البيضاء الذى انقذ شعبه من الصحراء الموحشة ومن المستنقعات الغاصة بالادغال» ، ثم يزيد مؤكدا «بل أن ما يشاهد فى مصر من تقدم كبير بالنسبة الى سكان الارض وخاصة بالنسبة الى افريقيا المتأخرة لا يمكن الا أن يأتى من النيل» (٢) ، ومن قبله انتهى شيللى فى نهاية القرن الماضى الى أن النيل هو الذى جعل من مصر مجمع العالم المتمدين (٣) . ومن بعد رد ارمان ورائكة الى النيل كل مقام بمصر ، خاصة فى العصور الاولى ، من نظم رى وتقسيم ومهارة فنية وعمل منظم بل ومن نشأة

(1) Semple, Influences of Geog. Environ., P. 12.

(2) Op. cit., P. 5 - 6.

(3) A. Chélu, Le Nil, le Soudan, L'Egypte, Paris, 1891, 642.

الحضارة نفسها (١) . وبالمثل ردد لودفيج الفكرة قائلا ان «النيل قد صنع ، وفرض حدودا على ، كل شيء فى مصر » (٢) . وأخيرا ، فهذا فيرجريف يعلنها فى صراحة أن تقدم الدولة المصرية «لم يكن بسبب الامتياز الذاتى فى سكانها» ، وإنما كانت الظروف الجغرافية هى التى سمحت بذلك التقدم (٣) .

أما الموقف الثانى فنخشى أنه يقترب من موقف بعض الكتاب الأوروبيين من العامل الجغرافى فى تفسير تفوق أوروبا الحديثة حضاريا ، حين يرفضونه لاستنكارا للحتم الجغرافى من حيث هو ، وإنما تمهيدا لتأكيد عامل بديل مفسر هو الجنس ، أى التفوق العنصرى . وبوضوح أكثر ، فإن جوهر موقف هؤلاء الكتاب الأوروبيين يتلخص صراحة أو ضمنا فى أن فضل شعوب الشرق القديم وعلى رأسها مصر فى السبق الحضارى فى بداية التاريخ وتختلف أوروبا المطلق آنذاك إنما يرجع إلى البيئة وسهولتها وإغداقها أساسا وبلاجدال ، بينما أن تخلف الشرق بشدة بعد ذلك وسبق أوروبا فى العصور الحديثة سبعا عظيما إنما يرجع رغم صعوبة البيئة ومعوقاتهما إلى الجنس والتفوق العنصرى أساسا وبلا مواربة . الشرق، باختصار شديد ، بدأ الحضارة فى مراحلها الأولية المحدودة ، فقط بفضل البيئة لا الجنس بل رغم الجنس ، والغرب هو الذى رفعها فى النهاية إلى القمة بفضل الجنس وحده لا البيئة بل رغم البيئة . نظرية عنصرية فاقعة اللون والمراوحة ، مثلما هى فجة هشة !

من هنا يأخذ علماء آخرون موقفا أكثر حذرا . فتشايلد مثلا يرفض إقحام كلمة « الجنس » فى قضية الحضارة ، ويعيب على بعض الأعمال الجادة تواتر عبارة « عبقرية المصريين فى كذا وكذا » ، كما يرفض اعتبار مظاهر الحضارة كرد فعل ألى للبيئة ، وينتهى إلى أن «الإنسان إنما يصنع نفسه» (٤) هذا بينما يؤكد ايبست ان قوله هيرودوت ، رغم ما بها من حقيقة واضحة ، يمكن ان تكون مضللة جدا ، فمصر هبة الانسان بقدر ما هى هبة النيل (٥) .

وعندنا ان هذا عموما هو الموقف الصحيح فالمصريون، حين هبطوا الوادى فى

(١) مصر والحياة المصرية فى العصور القديمة، مترجم من ٨٠٠.

(2) The Nile, P. 45.

(3) Jame Fairgrieve, Geography and world power, Lond., 1941, P. 20-30.

(4) Man Makes etc., PP, 187-8.

(5) Geog. behind hist, P. 166 ff.

فجر التاريخ وجدوا بيئة بدائية لا تصلح للسكنى والاستغلال : المستنقعات والبرك والأدغال والآجام والنباتات والحيوانات البرية ، وكان عليهم ان يغيروا هذا كله بالجهد الشاق والعمل الجماعى المصنئ المتصل فى تطهير النبات والحيوان وشق المصارف والترع ، ومجابهة اخطار الفيضان او الجفاف وضبط النهر (١) لقد كان على المصرى ان يكون حفارا قبل ان يكون زارعا ، وكان عليه ان يحول اللاندسكيپ الطبيعى إلى لاندسكيپ حضارى «بالدم والعرق» كما يعبر تشايلد (٢) وفى كلمتين بغير الرى ، بغير الانسان المصرى ، فان مصر الوادى هى اما مستنقع هائل او صحراء كاملة .

ولم يكن هذا الجهد الخارق الجسيم لينتهى مرة واحدة والى الأبد بعد إذ تم أول مرة ، فان طبيعة البيئة النهرية تستدعى استمرار التطهير والتقنيل وحفظ السدود والصرف بانتظام ، فلا محل للقعود والتكاسل او الراحة والدعة بعد بذل الجهد الاول، ولعل هذا كله كان اشق فى الدلتا منه فى الصعيد . كذلك كان خطر الفيضان دوريا متجددا ، وبذلك عاشت مصر دائما فى خطر من الداخل ، كما عاشت فى خطر من الخارج ، فكان التحدى متجددا ، ولكنه كان بمثابة المهمان الدائم للسكان وحافزا على الابتكار المستمر . ويغير هذا كله لظل الوادى كما كان اول مرة منذ عصر الجفاف : مستنقعا كبيرا مسدودا ، وبيئة اسفنجية ملارية طاردة تنذ الحضارة بدلا من ان تلدها ، وهكذا لم يكن الانسان سلبيا خاضعا للبيئة بل طوعها وأخضعها لنفسه ، وكان تلاؤمه معها موجبا. لا سالبا (٣) وعن هذا المعنى عبر سترابو بقوله عن المصريين : «إنهم يقهرون الطبيعة بالعمل والجهد... وكثيرا ماينجح الجد حيث تخفق الطبيعة» (٤).

الطبيعة ، البيئة ، النهر ، النيل ، ليست وحدها اذن كل شىء، بدليل ان ثمة فى العالم انهارا كثيرة دون ان تعرف وديانها حضارة على الاطلاق او حضارة جديرة معمرة على اية حال . المثل الحى بلاشك هو انهار العالم الجديد التى عاشت طوال التاريخ انهارا مية حضاريا لا تختلف وديانها البتة عن سهوب الصيد والصيادين البدائيين المحيطة ، اين ، مثلا ، مسيسبى الهندو الحمر من نيل مصر ؟ حتى انهار الحضارة فى العالم القديم لا تقارن بالنيل من حيث الاستجابة الحضارية ، ابتداء

(1) Semple, Influences, P. 328-9.

(2) Man makes etc. P. 88.

(3) C. Vallaux, La géog. sociale, Le sol et l'état, Paris 1911, P. 18-9.

(٤) وميب كامل، استرابون فى مصر، القاهرة، ١٩٥٣، ص ٤٦.

ذلك من الرافدين اللذين يقاربان النيل حتى الاردن الذى هو تصغير للجميع . «إنما هى عظمة الاستجابة التى استجاب بها المصريون لعرامة التحدى» يخلص توينبى بحق ، «التى تضيف على التاريخ المصرى مغزاه الحقيقى» .

مصر اذن هبة الانسان كما اكد ايبست منذ وقت مبكر ، ولكن أى انسان ؟ إن كل ارض هى ارض مختلفة لكل جماعة من الانسان تسكنها ، وليس من المحتم ان تتشابه استجابة كل جماعة للأرض الواحدة ، او يتكرر فعلها فيها او رد فعلها لها ، وليس لنا اذن ان نتكهن بما كان يمكن ان يكون عليه المركب الحضارى فى مصر لو كان قد نزلها شعب آخر ، حتى وإن تصادف ودعونه فيما بعد بالمصريين ، ومن الناحية الأخرى فأننا لانفعل او نفعل عن ان الاستجابة الحضارية تشابهت بصورة تقريبية وفى مجملها فى مواطن الحضارة الاولى الثلاثة مصر والعراق والسند وهى التى تتشابه الى حد بعيد فى ظروف البيئة الطبيعية وتختلف كثيرا فى الاصل والعنصر . ومن ثم - ويغير عنصرية - فمصر هبة المصريين كما وضعها غربال (١).

ولكن - مرة اخرى - أى مصر ؟ إذا كنا قد ضغطنا على دور الانسان المصرى وفضله الذى لا يمكن ان يجحد او ينال منه ، فان من الاتزان العلمى ان نذكر ان ذلك انما تم فى مصر النيل، بكل معطياتها الطبيعية المعروفة من مائية وتربة ومناخ وحماية ... الخ ، ويديهى انه لولا النيل لما كانت تلك الخامة الطبيعية التى عمل فيها المصرى بجهده الخلاق ، ونحن فى غنى عن ان نتساءل عما إذا كان من الممكن للمصرى ان يكون على الاطلاق ، فضلا عن ان يخلق حضارته تلك ، قل على مسافة مائة ميل مثلا الى الشرق او الغرب من وادى النيل او كما تتوجه نعمات فؤاد بحزم الى من تدهشه نسبة الاشياء كلها فى مصر الى النيل ، «هب النيل لم يجر بيننا .. فمن نكون ؟ وما هو حظنا فى الحياة والحضارة والغنى وما يتبع الغنى من تحضر وفنون» (٢) واضح ان الانسان لا يعمل فى فراغ ، وإنما فى الطبيعة وعليها يعمل ، وإذا كانت الحاجة ام الاختراع ، فان البيئة خامة الاختراع ، وفى البدء كان النيل ، ومن هنا فان مصر هبة النيل ، وتظل مقولة هيروdot صريحة دون حتم جغرافى .

هل ثمة اذن من تعارض بين الانتهايين : هبة النيل ، وهبة المصريين ؟ ان التطرف وحده ، سواء نحو الحتم الجغرافى الأعمى او العنصرية البدائية ، هو الذى يشوه الحقيقة العلمية ، والانسان انما يصنع نفسه ، ولكن داخل البيئة

(١) تكوين مصر .

(٢) النيل، ٧٨ .

لاخارجها . قمصر هبة النيل طبيعيا (ولعل هذا - ولا اكثر - ماعناه هيرودوت اصلا) وهبة المصريين حضاريا ، النيل خلق اللاندسكيب الطبيعى، والمصريون خلقوا اللاندسكيب الحضارى ، ان بيئة النيل هى الخامة ، والمصرى هو الصانع . والمقولاتان متكاملتان لا متعارضتان ، ولكن ايا منهما على حدة نصف حقيقة ، اما الحقيقة الكاملة فهى ان ها هنا زواجا موفقا سعيدا بين البيئة والانسان ، بين التراب والتراث ، الحضارة المصرية السباقة ثمرته الطبيعية ، ومصر هبة مشتركة من النيل والمصريين .

والآن وقد رأينا أن الفضل فى السبق الحضارى يرجع الى النيل معلم الفلاح ، مثما يرجع الى الفلاح ، ذلك «العامل الجغرافى» والمهندس المشترك الذى اعاد تشكيل وخلق الطبيعة الى لاندسكيب بشرى ، فان السبق المصرى الحضارى يؤكد قانونا ايكولوجيا هاما للغاية وهو ان الذى يبدأ الحضارة لأول مرة انما هى تلك البيئات «السهلة» ، بيئات الرخاء والوفرة الطبيعية حيث تأخذ الطبيعة جانب الانسان ويده او كما يقول فورد بصدد كشف الزراعة فى مصر ، يبدو انها قاعدة عالمية فى الجغرافيا البشرية ان التطورات الجديدة فى غزو الانسان للطبيعة انما تحدث فى المناطق التى تكون الظروف الجغرافية فيها ملائمة ومشجعة جدا للابتعاد الجديدة وحيث تكون الخطوات الاولى اقل وبسط ما تكون (١).

ولاشك أن بيئة مصر الفيضية قد جمعت فى تناسب معقول بين حوافز النشاط وبين امكانيات العمل ، بين الضرورة والاحتمالية ، قمصر كانت فى طبيعتها غنية دون ان تصل حد التبذير ، «فلم تكن الثمرة تساقط من الاشجار لفلاحين كسالى» (٢) ، وكانت الطبيعة تمنح وتمنع عطايها بانضباط متساو (٣) ولقد وفر النيل والشمس خامات الحياة ، ولكن كان لابد لصنعها من معركة ضد الموت : ضد الفيضانات ، وضد الرمل والملح .. الخ ، ولهذا كان الجهد البشرى شرطا للتقدم ، وكان التقدم مكافأة الجهد البشرى ، وتلك بالدقة خصيصة اقاليم الوفرة ، وبدرجة اكبر خصيصة اقاليم الجهد ، كلما حدها فليز ، ولعل مما له مغزاه ان فليز لا يصنف مصر جميعا فى اقاليم الوفرة ، وانما يقسمها بينها وبين اقاليم الجهد (٤) فالسهولة هنا لا نعنى بها السهولة المفرطة التى يصدق عليها قانون توينبى من انه

(1) D. Forde, "Values in Human Geog.," Geog., no. 73, 1925, P. 218.

(2) Wilson, in : Before Philosophy, P. 45.

(3) East, Geog. Behind Hist., P. 168.

(4) H.J. Fleure, "Human regions", Geog. Teacher, 1917 P. 30 ff., "Régions Humaines," Ann. de Géog., Mai, 1917, P. 165.

«كلما زادت سهولة البيئة ، كلما ضعف الحافز الى الحضارة » (١) ، وان كان من الصحيح ايضا ان الصعوبة المفرطة تنؤد امكانية الحضارة لاقول ، كذلك لا ننسى المناخ ، المناخ الدافئ ، خاصة فى الشتاء ، فغياب البرودة القارسة القاسية وسيادة الدفء او اعتدال الحرارة او حتى الحر المحتمل هى من اهم شروط قيام الحضارة فى مراحل الطفولة والنشأة الضعيفة العاجزة ، وحقا ماقاله فولتير من ان «اولى الامبراطوريات فى التاريخ هى امبراطورية المناخ» ، وعند دربير Draper ان حضارة مصر اعتمدت لبدئها على اطراد واستقرار المناخ الافريقى».

البيئة السهلة إذن هى حضارة الحضارة ومشتل التاريخ ، وهذا تفسير مقنع للسبق المصرى ، دون حتم جغرافى او نظرية عنصرية فى نفس الوقت . ، ولكن التخلّف الحضارى الذى حل بعد ذلك انما يجىء ليكمل الشطر الثانى من القانون وهو ان الذى يصعد بعد ذلك بالحضارة الى اعلى مراتبها واعقد مراحلها انما هى البيئات «الصعبة» التى يزداد فيها تحدى الطبيعة للانسان ولا يمكنه ان يقتحمها الا بالمفتاح الحضارى المناسب الذى طورته البيئات السهلة من قبل وقدمته هدية او اعارة له اى ان الانسان يغزو البيئات الصعبة بحضارة البيئات السهلة . ومن ثم فالبيئات السهلة قد تكون مشتلا او حضارة حقا ، الا ان المشتل ليس الحقل الاخير والحضارة بطبيعتها مرحلية . واذن فمشعل الحضارة دوار ابدى .

واذا كانت البرودة من اقصى العقبات البيئية وكانت الحرارة المعتدلة عاملا مساعدا للإنسان فى ادوار حضارته الاولى ، فقد كان طبيعيا ان تهاجر الحضارة بالتدريج من العروض الدافئة الى العروض الباردة ، بعيدا عن خط الاستواء وفى اتجاه القطب - او هكذا على الاقل يعتقد بعض الكتاب (٢) وزحف الحضارة التاريخى يرسم بالفعل قوسا يبدأ من الشرق الاوسط القديم متتبعا سواحل البحر المتوسط ثم الاطلسى - من الجنوب الى الشمال ومع زاوية ميل الشمس كما يقول المناخيون مثل جيل فيلان ، او من الشرق الى الغرب ومع حركة الشمس الظاهرية كما يقول الفلاسفة مثل هيغل (٣) وعلى العكس من اتجاه حركة الغزو والهجرة فى الحالىن كما يقول الانثروبولوجيون مثل ريبلى (٤).

(1) A Study of hist., vol. II.

(2) E. Huntington, Climate & civilization , P. 396-7, Mainsprings of civilization, N.Y. 1945, S.F. Markham, climate & energy of Nations, 1947, P. 11-18.

(3) Brunhes & Vallauc, Géog. de l'histoire, P. 145,240.

(4) Races of Europe, P. 135.

ولهذا فكما فاجأت مصر القديمة الشرق القديم بحضارة رائعة مكتملة فى حينها ستجد مصر الحديثة امامها فجأة حضارة معقدة ارقى بكثير تطرق او تقتحم ابوابها عليها بلا استئذان، حيث كانت الحملة الفرنسية كزيارة الكومودور يبرى لليابان ، وكل وضع حدا «لفترة عزلة» شهيرة، واذا اردنا مثلاً واحداً يختزل هذه الدورة الكاملة ، فلعل شيئاً لا يمثلها كما تمثلها مراحل ضبط النيل عندنا بالذات ، فالنيل اعطى مصر حضارتها الاولى التى سبقت بها العالم وفاضت بها عليه ، واليوم بعد ان طور ذلك العالم هذه الحضارة ونماها الى اعلى واعقد تركيب عاد بها الينا لنصل بضبط النيل الى قمته فى السد العالى .

غير ان هذا التفسير ، نظرية البيئات السهلة هى التى تساعد على نشأة الحضارة والبيئات الصعبة هى التى تتطور بها ، يثير على الفور سؤالاً هاماً هل تعنى هذه النظرية مثلاً ان منطقة كمصر انما كل طاقتها الكامنة وقصارى امكانياتها بالقوة هى - كما حدث بالفعل والواقع - ان تخلق حضارة كبرى فى الماضى فقط ، لينتهى دورها بعد ذلك ولتصبح ثانوية متخلفة متحجرة الى الابد ؟ هل التخلف الحضارى اللاحق هو الثمن الحتمى للسبق السابق ؟

بحكم منطق النظرية نفسها ، فمثل هذا إن هو الا تخريج سطحي فيج وسقيم فصميم القضية هو زيادة التحدى مع زيادة الامكانيات ، والبيئة الصعبة تجد الاولى لديها بالطبع ، وتقترض الثانية من البيئة السهلة الى حين ، وتستطيع البيئات السهلة هى الاخرى ان تجد زيادة التحدى فى تقدم تلك البيئات الصعبة ذاته ، وفى نفس الوقت يمكن ان تستعير امكانياتها المتزايدة إلى حين ، لتعيد تقييم بيئتها كما اعادوا هم من قبل تقييم بيئتهم .

كذلك لا ينبغي ان نفعل العوامل والنظم الاجتماعية المباشرة ، فكثير من الكتاب يذهب الى ان الحضارة المصرية القديمة انما تجمدت وتعطلت فى النهاية بسبب نفس العوامل التى فجرتها وساعدتها فى البداية (١) فالانقلاب الحضارى الذى قام اساساً على الابتكار والاقدام والنظام ، ولم يلبث بعد ان اكتمل ان تحول الى المحافظة على القديم والتقاليد (٢) وتحت ضغط وابتزاز النظام الاقطاعى والحكم المطلق اخذ المجتمع المصرى يتسم بالجمود والعقم والتكرار ولم يعد يشجع روح المبادرة ، والواقع أن التقدم الحضارى والتطور ليس فقط مسألة تكنولوجيا فى بيئة طبيعية ، ولكنه ايضا قضية ايديولوجيا فى بيئة اجتماعية والايديولوجيا . كما قيل

(1) Man Makes Himself, P. 183.

(٢) غريبال ، ص ٣٨ .

هى قفل البيئة الطبيعية ، ان تكن التكنولوجيا مفتاحها ، اى انك لايمكن ان تصل الى الاستغلال الامثل للبيئة الطبيعية بالتكنولوجيا وحدها وانما مرورا بالأيديولوجيا ايضا واولا ، والتحدى مزدوج ، وبمعنى آخر ، فالمطلوب الآن هو الوعى بالتقدم وبالمنافسة الحضارية ، داخليا وخارجيا ، تكنولوجيا وايديولوجيا ، بينما ان الخطر الحقيقى هو الانعزال عن التطور الخارجى ولو قد كنا تفتحنا على النهضة الاوروبية والانقلاب الصناعى وواجهنا التحدى منذ وقت مبكر لاختلف الموقف اليوم .

واذا كانت امكانيات بيئتنا لم تتح خامه الحضارة الجديدة من فحم وحديد بدرجة كافية ، فان الحضارة الجديدة نفسها ويطبعها تتجاوز نفسها دائما ، وقد وصلت من قبل الى الكهرباء ، والكهرباء يمكن ان يتحول النيل الزراعى الى النيل الصناعى والبيئة النيلية الى بيئة صناعية كبرى بمقياس العصر ، ومن هنا فليس ثمة شىء كتخلف حتمى تفرضه البيئة على الحضارة غدا كمقابل او كضريبة للسبق بالامس بل ابعد من هذا يمكن القول ان كل تخلف حضارى هو بالضرورة مؤقت ومرحلى مهما طال ، وأمام مصر كل الفرص الطبيعية للحاق بالعصر ومواكبته ان لم يكن تجاوزه بعد ذلك .

وفى نهاية المطاف ، اذا كانت قصة الحضارة المصرية فى قيامها وانحدارها بهذا الشكل هى جوهرها قصة التفاعل بين البيئة والانسان ، فلا ينبغي لتفسير هذين العاملين ان ينحرف نحو الحتم الجغرافى أو الحتم العنصرى مثما حدث ويحدث كثيرا والاشارة هنا هى الى النظريات المناخية ونظريات الاختلاط العرقى على الترتيب فلا التفسير المناخى للتاريخ ولا التفسير العرقى للحضارة مما يقبله العلم ،ولذا لابد لنا من وقفة ختامية نقدية لهاتين النظريتين .

فأما عن النظرية المناخية فى تفسير قيام وتدهور الحضارة المصرية ، فان البعض من انصار الحتم الجغرافى ، خاصة الحتم المناخى ، وعلى رأسهم هنتنجتون ، يرد ارتفاع وسقوط الحضارات بعامة الى تحسن المناخ وتدهوره ما بين فترات مطر وفترات جفاف ، وعن مصر ، يربط هنتنجتون مثلا بين زيادة المناخ الاعصارى فى اوائل العصر المسيحى وبين ازدهارها الحضارى الكلاسيكى أيام البطالسة والرومان ، ثم بين انتهاء هذا التحسن المناخى وبين انتكاس مصر الحضارى بعد ذلك (١) .

فهو يرجع اولا ان مناخ شمال مصر فى اوائل العصر المسيحى كان خاضعا

(1) Huntington, Mainsprings, P. 543.

لمزيد من الاضطرابات الاعصارية والرياح الغربية والامطار الرعدية ، ثم من هذا الانتهاء يتطرق الى انتهاء اعم وخطر . فمصر فى قمة تألقها الحضارى ، شأنها شأن اليونان وغيرها من مراكز الحضارة القديمة ، يبدو ان المناخ فيها كان اكثر عواصف واعصارية مما هو الآن ، وكثير من هذه العواصف الاضافية كان يقع فى تلك الفصول التى كان متوسط حرارتها (٥٠ - ٧٠ ف) يشبه متوسط مدينة بوسطن الحالية فى امريكا فى فصل قدوم الهواء القطبى وحتى فى الايام الممطرة والتى وجد هو انها اعظم حافز للنشاط الفكرى ممثلا فى ارتياد المكتبات العامة كما ذهب ، فمثل هذه الدرجات من الحرارة تستمر اليوم فى القاهرة من اول اكتوبر حتى منتصف ابريل .

«وهكذا فى اليونان ومصر القديمة ، لمدة نصف السنة او اكثر ، قدم المناخ فيما يبدو حافزا عقليا حادا من ذلك النوع الذى يميل بالبوسطونيين الآن فى فصول معينة الى الذهاب الى المكتبات بأعداد كبيرة غير عادية حين يتوقف المطر فى الصباح ويجلب الهواء القطبى البارد شعورا بالنشاط والحيوية» (١) ، ومن المفهوم بعد هذا ، عند هنتجتون او عنه ان تدهور تلك الحضارة نفسها فيما بعد إنما يرجع بالدقة الى تغير هذا المناخ المقول الى ما اصبغ عليه الآن .

ويغض النظر هنا عن صحة او عدم صحة فرضية تغير المناخ ، فان الاتجاه العلمى يرفض الحتم الجغرافى الكامن فى ترتيب ذبذبات الحضارة على ذبذبات المناخ والواقع ان من المشكوك فيه كثيرا ان نعلق كل تطور حضارى على تطور مناخى مزعوم او هموم ، بدليل ان مناخ مصر كان الى الثبات اقرب ، بينما مرت حضارتها فى ادوار عديدة من الارتفاع والانخفاض ، اى انها منفصلة مستقلة عن حتم المناخ واذا كان من المحقق ، بعد ، ان مناخ مصر الجيد حافز جيد للحياة والنشاط والحضارة فهذا عامل سامح لا مانع ولكنه ليس بالعامل المحتم .

بالمثل ، لسنا بحاجة بالتاكيد لأن نشجب النظرية الشاحبة التى ترد تدهور او انحطاط مصر الحضارى فى أسوأ مراحلها الى تسرب الدماء الدخيلة والاجنبية اليها سواء من افريقيا او غير افريقيا (٢) فهذه النظرية التى كانت تتردد كثيرا فى الكتابات القديمة عن مصر ولا تزال تبرز بين الحين والحين ، هى نظرية عنصرية بلاموارية ، على سبيل المثال ، يقول لودوفيكى «انما انحدرت مصر فقط حين

(1) Id., P. 373.

(2) Goblet, P. 53.

انهارت اسوارها من التزاوج الداخلى « (١) ، بينما يأسى بىترى للمصريين المحدثين اذ شاب عنصرهم الاصيل عناصر دخيلة عديدة (٢).

لكن التفسير العنصرى للتاريخ والحضارة مرفوض شكلا وموضوعا ، ولقد كانت مصر تعرف الاختلاط العرقى وهى فى ارقى مراحلها الحضارية ، كما ان الثابت ان الاختلاط الجنىسى كان على العكس حافزا لكثير من الحضارات وان كل الامم ذات التاريخ الحضارى المهم تمثل خليطا جنسيا بدرجة أو بأخرى (٣).

(1) Anthony A. Ludovici, "Eugenics & consanguineous marriages", Eugenics Review, Vol. XXV, no. 3, Oct. 1933, P. 151.

(2) Social life in ancient Egypt.

(3) Friedrich Hertz, Race and history.

الفصل الحادى والعشرون

الوحدة السياسية

الوطن السياسى

الأساس الطبيعى للوطن السياسى

من المبادئ الاولى فى الجغرافيا السياسية ان الانهار الصغيرة تميل - عادة وليس دائما - الى ان تكون احواضها او وديانها نواة طبيعية لوحدة سياسية واحدة، اما الانهار الضخمة المترامية الابعاد فلا يمكن غالبا ان تضمها دولة واحدة ولا مفر من ان يتقاسمها عدد قليل او كبير من الدول المختلفة (١) ، والنيل ، اطول انهار الدنيا (٦٧٠٠ كم ، ٣٥ درجة عرضية) ومن اكبرها حوضا (٢٩٠٠.٠٠٠ كم^٢) ، ليس باستثناء ، فهو منذ البداية موطن لعدة اوطان مختلفة ودول منفصلة ، غير ان المهم فى هذا ان الاوطان الطبيعية فى حوض النيل تبدي علاقة ارتباط واضحة بما فيه الكفاية مع الاقاليم الفيزيوجرافية الكبرى فى الحوض ، تلك التى تحددها بدورها خطوط التقسيم الطبيعية الرئيسية سواء مناخية او نباتية او جيومورفولوجية تعمل كحواجز بشرية او كموانئ حركية او كفواصل سياسية بدرجة أو بأخرى .

فمصر السياسية هى تاريخيا وادى النيل من الشلال حتى البحر ، اى انها جغرافيا مجموع السهل الفيضى الرسوبى فى الصعيد والدلتا ، بينما ان حدودها الطبيعية هى عقبة جيومورفولوجية - الشلال نفسه - تعترض مجرى النهر فتفصلها عما وعمن سواها . ولقد كان المصريون القدماء على وعى عميق بهذه الحقيقة ، وعبروا عنها تعبيراً حاسماً فى نص فرعونى منقوش يقول «كل بلاد يغمرها النيل فى فيضانه هى من مصر ، وكل من يشرب من ماء هذا النيل تحت جزر الفانتين فهو مصرى» ، فعند اسوان اذن تبدأ مصر السياسية التاريخية مثلما تبدأ مصر النيلية الحقيقية وليس صدفة ان جزر الشلال المحض صخرية ، كما حملت دائما

(1) Moodie, Geography behind politics, P. 44-5.

بعضاً من طمى النيل اشارة الى بدء السهل الفيضى ، كانت دائماً تحمل بعض قلاعها الحربية وحامية عسكرية قوية منذ الفراعنة الى البطالسة والرومان على التعاقب حتى العرب ، رمزا بلاشك الى ان هاهنا يبدأ الوطن السياسى الكبير ، انها ، هذه الجزر ، اشبه بقائم او شاهد او علامة حدود سياسية فى وسط النهر (١).

غير ان منطقة شلال اسوان كمقبة جيومورفولوجية لا تأخذ معناها الحقيقى الا اذا اخذناها فى اطارها الطبيعى الجغرافى الكامل ، فهى ليست الا الحلقة الاخيرة فقط فى سلسلة الشلالات - الجنادل - الست التى تترامى على مسافة نحو ١٨٥٠ كم . فهذه الارخبيلات السديمية الصخرية العارية الحادة المترامية على امتدادات غير عادية ، اذ تشل النهر وتجنل الملاحه ، تمثل انقطاعا اساسيا ليس فقط فى النقل والمواصلات او فى السكان والاجناس ولكن ايضا وبالضرورة فى الاوطان السياسية.

وحتى ثنية S- النوبة الهائلة نفسها ، بصرف النظر عن الجنادل ، تطيل النهر على غير طائل، ولهذا ظهر الطريق الصحراوى المباشر من ابو حمد الى حلفا ليختزل هذه اللغة غير الاقتصادية ، غير ان هذا الطريق ليس احسن حظا ، فإن الاطر الصحراوى الاكبر يحتويه كما يحتوى النهر وجناده جميعا ليصبح بكل وضوح وتأكيد الفاصل الطبيعى الحقيقى والاكبر بين الوطن السياسى المصرى والوطن السياسى السودانى . شلال اسوان اذن ليس الا نقطة فى خط ، خط الشلالات ، والشلالات بدورها ليست الا خطا فى منطقة ، منطقة الصحراء والكل معا هو حدود مصر السياسية كما رسمتها الطبيعة .

غير أن نفس هذه المنطقة العازلة تحمل وطنا سياسيا من مقياس اصغر وفى تفكك اكبر (ولعل هذا وذاك سبب اقتسامه كمنطقة تخوم marcher zone بين الوطنين الكبيرين المحيطين فالنوبة هى عموما وطن الجنادل ، والنوبيون هم شعب الشلالات الى حد كبير ، اما السودان الشمالى العربى فهو سودان السفانا اساسا او سودان الانهار الخمسة («بنجاب النيل» كما قد نقول) ، بينما ان السودان الجنوبى النيلوتى هو حوض السد بصفة تقريبية ، اما اوغندا ، ومن قبلها ممالك المنطقة التاريخية القديمة ، فهى بسهولة حوض البحيرات ، بمثل ما ان الحبشة بكل مقاطعاتها القديمة او اثيوبيا بوحدتها الحديثة هى كتلة الهضبة البركانية المتميزة تماما كقلعة منفصلة و«كسقف افريقيا».

(١) انظر قبله ، الجزء الاول.

عوامل الوحدة الطبيعية

تستمد مصر وحدتها الطبيعية من الخارج من الموقع ، ومن الداخل من الموضع ، يعنى على الترتيب من الشكل ومن الموضوع ، فمن الخارج هناك الصحراء والبحر ، اما من الداخل فهناك الوحدة المورفولوجية للوادي والوحدة الوظيفية للنهر. فوحدة مصر الطبيعية اذن ليست بسيطة بل مركبة متعددة الابعاد والعناصر ، ولكل بعد او عنصر منها حقه فى وقفة تحليلية خاصة.

من الخارج

فاذا بدأنا من الخارج ، فان الشئ الغريب الذى يستلفت النظر هو ان مصر تحاط على كلا جانبيها بصحراوين تتنازعا فيهما بينهما فى كتب المراجع الجغرافية شهرة اجذب صحارى العالم واشدها جفافا وقسوة ، فالصحراء الليبية تحتكر تقليديا مرتبة الصدارة بين صحارى العالم فى الجفاف والقحولة ، بينما تنافسها صحراء النوبة فى الشهرة كأشد صحارى العالم المدارية حرارة وتطرفا فى المناخ القارى ، ومن ثم تتنافس كلتاها كمناطق جغرافية عازلة وكتخوم طبيعية فاصلة كأشد مايكون العزل والفصل الجغرافى والطبيعى ، لقد أحكمت الصحراء المطلقة عزلة مصر النسبية ، ومن ثم أيضا كانت حدود مصر السياسية الحقيقية عبر التاريخ تضم هاتين الصحراوين كجزء لا يتجزأ من رقعة الوطن السياسى ، فنتترامى تلقائيا الى اقدام هضبة برقة وضلوع بحر الرمال العظيم من ناحية ، وتتجاوز الشلال الاول لتصل بصفة آلية الى الشلال الثانى أو الثالث على الاقل من الناحية الأخرى .

مصر اذن من الخارج واحة صحراوية او بالأحرى شبه واحة ، او هى جزيرة ، فى الحقيقة شبه الجزيرة ، فى محيط الصحراء حيث تبدو كعالم واحد متناه صارم الحدود والمعالم ، ملمومة فى نفسها ومتماسكة ، وجسمها يبدو كأقدم وأضخم واكثف جزيرة بشرية منفردة فى افريقيا وقلب العالم القديم ، وهى فى كل هذا وبكل هذا تتنافر بوضوح تام مع الصحراء المحيطة ، حتى ليبدو الفاصل بين الحياة والموت كالخط الصقيل ، وحتى ليتمكن للمرء احيانا ان يضع - حرفيا - قدما على الارض السوداء وأخرى على رمل الصحراء (١) .

والواقع ان هذا يلفتنا الى حقيقة هامة وهى ان مصر واحة صحراوية ، بعكس العراق مثلا الذى هو واحة استبسية ، ويعنى هذا ان الغطاء النباتى والبشرى - الحياة بصفة عامة - تتدرج حول العراق من النهر الى الصحراء تدرجا بطيئا حتى يتلاشى فيها بحيث يحف بقلب المعمور نطاق عريض من الحياة كظل معمور او

(1) Wilson, in : Before philosophy, P. 39.

كثبه ظل ، اما فى مصر فالفاصل بين المعمور واللامعمور صارم كحد السيف ، خاصة فى الصعيد ، وبالأخص فى الصعيد الاقصى ، وان خفت حدته تدريجيا شمالا لاسيما فى اطراف الدلتا ، وحتى هنا فان نطاق الظل ضيق جدا وتأنوى للغاية .

ليس هذا فحسب فالصحراوان لا تقدمان لمصر تخوما طبيعية عازلة وفاصلة فقط ، ولكنهما ايضا تؤكدان وحدتها الطبيعية بطريقة اخرى فالصحراء الشرقية ، بحافتها الجبلية الحائطية ، انما تعطى ظهرها للبحر الاحمر ، وفى الوقت نفسه فانها بانحدارها السائد غربا انما تتجه وتنظر نحو الوادى ، وحتى الصحراء الغربية ، على خلوها نسبيا من خطوط التضاريس العالية او الشاهقة ، تكاد تعطى ظهرها هى الاخرى للصحراء الام الصحراء الكبرى وذلك بفضل بحر الرمال العظيم الذى يعد عامل فصل اقوى ربما من اى سلسلة جبلية عادية ، والخلاصة هى ان الصحراويين اذ تنحدران نحو الوادى فانهما تتطلعان كما تؤديان اليه ، وبذلك تضعانه بين قوسين كبيرين حادين محددين فى صميم البؤرة من الرقعة السياسية

مصر اذن فى حكم الواحة المثالية - كلمة واحة العربية نفسها هى كما رأينا من أصل فرعونى، رغم ان المصريين انما اطلقوها على واحات الصحراء المجاورة تمييزا لها عن واديهيم بالذات ، واذا كان لابلش يتحفظ لهذا السبب على تسمية مصر بالواحة (١) فالمقصود بالطبع واحة فى معنى خاص ومن نوع خاص ، تماما مثلما نصفها بالجزيرة ، فلنقل - اذن - واحة مجازا ، او فلنقل - مع لوران ، تلميذ لابلش - واحة سيكولوجيا (٢) المهم ان هذا وحده يجعلها تبدو منذ اللحظة الاولى كوحدة متميزة بذاتها ، فالصورة الطبيعية واضحة بسيطة كل البساطة . وذلك الوضوح وتلك البساطة الاساسيان فى مورفولوجية مصر هما من عوامل تبلور شخصيتها ووحدتها ، فاذاً اضفنا الى ذلك البحرين من الشمال والشرق تأكدت لنا، على قاريتها الفعلية الشديدة الوضوح ، جزيرتها المجازية مثلما تبدت لنا واحيتها التجاوزية .

والواقع ان مصر عاشت تقليديا وهى واحة جزرية معلقة او مغلقة بين الصحراء والبحر معا وعلى حد سواء ، ولذا كانت دائما جزيرة من الزراع يحيط بها البدو الرعاة من كل الجهات ، وحول الكل يحيط بها البحارة من كل الجهات . من الجماعات الاولى ثمة بدو العرب والمغرب خاصة ، ورعاة سهوب الشام وسفانا

(1) "Les grandes agglomerations humaines", A.G., Nov. 1917, P. 403.

(2) P. 19.

السودان بدرجة أقل ، ومن الجماعات الثانية يأتى الاغريق والفينيقيون فى المقدمة ، ثم سائر جزر البحر المتوسط وشواطئه ، ومن ثم كانت الاخطار المحدقة بها اخطارا مضاعفة مركبة ، من جميع الجهات الاصلية والفرعية ، من بحار الماء وبحار الرمل ، ومن قراصنة البحر وقراصنة الصحراء ، لذلك كان الشعور المشترك بالاططار الخارجية المتواترة منذ فجر التاريخ قوة لاحمة بلورت الشعور بالذات وطنيا (١).

ثم ان هناك ، الى ذلك كله ، ماسبق أن رأيناه من دور الصحراء كمصطفى للترشيح وكماصة للصدمات فى وجه الغزوات والهجرات ، غربلتها جيدا وباعدت بين بعضها البعض بحيث نظمت تدفقها واستبعدت الى حد معين عنصر الاضطراب والقلقلة الفجائية من حياة الوادى ، فساعدت بذلك على تحقيق التجانس البشرى فى سكانه انثروبولوجيا وحضاريا وعلى اطراد نموه وتكونه الاجتماعى والسياسى . فاذا نحن اضعنا هذا الدور الى دور الاخطار المشتركة الى دور الفصل الجغرافى ، لتأكد لنا دور الصحراء عموما فى تكوين مصر التاريخى السياسى .

فرغم سلبية دور الصحراء طبيعيا وماديا ، فلقد كان لها دور ايجابى سياسيا ، حتى وان يكن هو الآخر بطريقة سلبية كذلك ، وهذا تناقض مفهوم دياكتيكيا . انها لم تخلق الوحدة الوطنية فى مصر ، ولكنها انضجتها وحفظتها ثم عادت فدعمتها وبلورتها ، لقد كانت الصحراء هى «الرحم الجغرافى» (٢) الذى ولدت فيه الوطنية الجينية ، ثم كانت «الصوبة الزجاجية» او «البيت الدافئ» الذى نمت فيه ، واخيرا كانت الدرع الكثيف الذى إحتمت به وقد شبت وترعرعت ، او كما لخص ديودور الصقلى الموقف كله قبل الميلاد، فإن مصر «محمية من كل الجوانب بواسطة الطبيعة» (٣).

من هنا فان الباحث المدقق لا يلبث ان يكتشف ان الصحراء فصل لا ينفصل من تاريخ الامة المصرية مثلما هى جزء لا يتجزأ من الوطن المصرى السياسى . ان دور الصحراء - نحن نخلص - قد لا يقل كثيرا جدا من حيث الخطر والاهمية عن دور النهر فى صنع وصهر وطرق الوطنية المصرية منذ فجر التاريخ وذرات الرمل كقطرات الماء ومعها تدخل فى نسيج مصر السياسى كاللحمة والسدى وتمتد بجانبها فى جسمها كالشرايين والاوردة او هى تجرى سويا فى دماؤها كالكريات

(1) Wilson, P. 122.

(١) نجلاء عز الدين، العالم العربى، مترجم ، القاهرة، ص ٩ .

(3) Goblet, P. 53.

الصحراء والبيضاء على الترتيب ، ورغم ان مصر بلا شك هى النيل ، فانها لا يمكن ان تتصور جغرافيا ، كما ان تطورها السياسى لا يمكن ان يفهم تاريخيا ، بغير شرنقة الصحراء الهائلة الكثيفة المحيطة . حتى الفراغ الجغرافى ، انت ترى ، له دور ومكان فى الجغرافيا .

ومادام هذا هو دور الصحراء السياسى ، فقد يجوز لنا ان نتساءل اى الصحراويين هى الالهة فى تاريخ مصر وفى تكوينها الوطنى ، اذا اعتبرت سيناء جزءا من الصحراء الشرقية ، فلا جدال ان الاخيرة تفوق الصحراء الغربية فى الاهمية خارج كل حدود ، ذلك لأن سيناء تكاد تستقطب كل تاريخ مصر السياسى والحربى ، اما اذا عدت سيناء منفصلة على حدة ، فلعل الصحراويين ان تتكافأ من حيث الاهمية كدور وكدرقة وكوعاء للوطنية المصرية الناشئة ثم النامية ثم الناضجة

من الداخل

هذا عن وحدة مصر الطبيعية من الخارج ، ومن الموقع ، اما عن وحدتها من الداخل . من الموضع ، اى من حيث الوادى نفسه ، فهذه تنقسم تلقائيا الى اثنتين : الوحدة المورفولوجية او التركيبية ، والوحدة الفيزيولوجية الوظيفية ، والاولى تنصرف الى كتلة المعمور ، ولها جانبان : المساحة والوحدة ، والثانية تتعلق بالنهر ، ولها ايضا جانبان : الرى والمواصلات .

الوحدة التركيبية

فاذا بدأنا من البداية ، فلاشك ان ضالة مساحة المعمور المصرى ادعى الى تسهيل الوحدة الوطنية بما توفر من تجانس بشرى وتشابه فى طرق الحياة والتفكير وتقارب فى الجوار وتشابك فى المصالح .. الخ ، فضلا عن سهولة الضبط والربط . باختصار ، ضالة المساحة ادعى الى التوحيد السياسى كقاعدة ، وليس من شك ان مصر المعمورة بلد صغير الحجم جدا ، على النقيض مما يبدو على الخريطة السياسية . فالرقعة السياسية مليون كيلو متر مربع بالضبط (١٠٠٢٠٠٠) ولكن مساحة الوادى الصالح للزراعة والعمران لاتعدو ٣٥٠٠٠ كم٢ فقط اى بنسبة ٣٥٪

هذا ، على سبيل المقارنة ، يعنى ان المعمور المصرى يكاد يعادل فى اوربا مساحة دولة مثل هولندا (٣٣٦٠٠ كم٢) ، بينما ان مساحة مصر الدولة تكاد تعادل مساحة هولندا وبلجيكا وفرنسا والمانيتين وسويسرا مجتمعة (اى ٣٣٦٠٠

٣٠٥٠٠ ، ٥٤٧٠٠٠ ، ٢٤٨٠٠٠ ، ١٠٧٩٠٠ ، ٤١٣٠٠ كم٢ على الترتيب ، والمجموع ١٠٠٨٣٠٠ كم٢) اما فى افريقيا ، فان ذلك يعنى ان المعمور المصرى لايزيد كثيرا على دولة مثل ليسوتو (٣٠٣٠٠ كم٢) ، فى حين توشك مصر وموريتانيا (١٠٣٠٧٠٠ كم٢) ان تتعادلا مساحة . وفى آسيا كذلك ، بينما تقترب مصر المعمورة من تايوان (فورموزا) (٣٦٠٠٠ كم٢) كان اقرب تقريبا الى مصر الدولة هو باكستان قبل انقسامها (٩٤٦٠٠٠ كم٢) ولا شبیه لهذه النسب فى العالم الجديد كله الا بالكاد ، فمصر المعمورة لاتزيد كثيرا جدا عن مساحة دولة الجيب هايتى (٢٧٨٠٠ كم٢) بينما لاتقل مساحة مصر كثيرا جدا عن مساحة بوليفيا (١٠٩٨٦٠٠ كم٢)

مصر المعمورة اذن رقعة محدودة المساحة للغاية ، ومن الصعب ان يتصور كيف يمكن ان تتوافر فيها فرص التنافس أو التعدد البشرى ، وعلى العكس انها لتمثل اولى وابسط خامات الوحدة الوطنية ولعل ابسط ، كما هو اقوى ، تعبير عن هذه الحقيقة هو وضع النيل فى مصر كحد جنسى او انثروبجغرافى او غير ذلك ففى كثير من انهار الدنيا يختلف السكان على احدى الضفتين اختلافا كليا فى الجنس والجنسية عن السكان على الضفة الاخرى ، اى انها شعوب وقوميات مختلفة تلك التى تقع على الضفتين ، بحيث يصبح النهر اوتوماتيكيا حدا سياسيا بين دولتين مثلا هو حد انثروبجغرافى بين مجتمعين بشريين مختلفين ، من ابرز الامثلة فى اوروبا الراين (فرنسا - المانيا) والدانوب (رومانيا - بلغاريا).

نيل مصر العكس تماما ، ومجرد الفكرة نفسها غير واردة بل غير متصورة على الاطلاق ، لماذا ؟ - لأنه ، وهو النهر الصحراوى ، ليس مجرد خط آخر او عائق داخل معمور شاسع متباين ، وانما هو العمود الفقرى فى معمور ضئيل للغاية داخل لا معمور بلا نهاية ، بل هو نفسه المعمور الوحيد فيه ، انه ليس حدا بل نواة ، ليس أطرافا بل قلب .

وهذا أيضا ينقلنا تلقائيا الى وحدة المعمور ، التى تعنى ببساطة انه كتلة واحدة متصلة لا انقطاع لها او فيها فمصر المعمورة بقعة زيت واحدة ممدودة tache d'huile ولكنها مهما امتدت او تشعبت تظل واحدة ، والواقع ان مصر ككل اذا كانت برزخا ضخما بين كتل اليابس فى العالم القديم ، فان معمورها نفسه «برزخ من برزخ» اى برزخ كبير يتألف بدوره من عدة برزخ اصغر ، فكتلة الفيوم الثانوية تتصل بكتلة الوادى الرئيسية عن طريق برزخ صحراوى ضيق صغير هو عنق اللاهون - الهوارة ، وكتلة القناة الثانوية الحديثة تتصل هى الاخرى بكتلة الدلتا الكبرى من خلال برزخ صحراوى آخر ضيق متطاوّل هو وادى الطميلات .غير

أن هذه البرازخ الداخلية مهما دقت فإن فصوص المعمور جميعا تظل متصلة ويظل جسمه كله كائنا عضويا واحدا متماسكا وهذا وحده كاف وكفيل منذ البداية بأن يوفر الخامة الطبيعية للوحدة السياسية الى الأبد.

وحتى نستوعب قيمة هذا الاعتبار ، يكفي أن نتذكر مثلا الدول الأرخيبيلية المفتتة الى عشرات وربما مئات الوحدات الارضية والشطايا المنفصلة : اندونيسيا ، الفيليبين ، اليونان ... الخ الاخيرة مثلا - والمغزى الجغرافى التاريخى اوضح من ان يذكر - كانت مهد «دول المدن» القزمية الانفصالية ، فى الوقت الذى كانت فيه مصر مهد الدولة الكبيرة الموحدة ، هذا بينما أن الأرخيبيلين الآسيويين لم يعرفوا الوحدة السياسية الا متأخرا جدا فى العصور الحديثة ، وحتى ذلك تحت ضغط الاستعمار، وحتى عند ذلك ، فمثل هذه الدول مهددة ابدا بخطر الانشطار والحركات الانفصالية، كما هى حالة الجزر البريطانية نفسها على الرغم من كل تطورها وتقدمها ونضجها السياسى وغير السياسى ، والمغرب ، المغرب الأقصى مراكش ، مثل من نوع آخر . فأنت تجوس هنا خلال الصحراء الكاملة مرات عديدة بين أجزاء معموره المنفصلة المتباينة كأنما تنتقل بين عوالم أو أوطان صغيرة لا رابط بينها تقريبا .

الوحدة الوظيفية

من الوحدة التركيبية تنتقل الى الوحدة الوظيفية التى لا تقل خطرا وأهمية فى دفع وتوطيد الوحدة الوطنية ، فعن الرى ، أولا ، لايمكن مهما حاولنا أن نبالغ فى قيمته كعامل سياسى لاحم من الدرجة الاولى بل ومحتم أكثر حتى مما هو سامح ولقد رأينا كيف كان المصريون القدماء يعدون مصرىا كل من يشرب من ماء النيل حتى الفانتين .

فمن اعلى حوض عند جبل السلسلة فى أسوان الى أدنى حقل فى «الجزيرة الخضراء» عند «فم البحر» تؤلف مصر سلسلة متصلة الحلقات متكاملة هيدرولوجيا ووظيفيا يتفاعل الماء بين أجزائها المختلفة كما لو فى أوان مستطرقه ، فلايمكن أن تخطط لمشاكل الماء فيها تخطيطا محليا، بل لابد من ان تعالج كوحدة هيدرولوجية واحدة والا اختل فيها ذلك «التوازن الايكولوجى» الحرج الدقيق ، وبالتالي اختلت فيها عناصر الحياة . بمعنى آخر ، انها كل غير قابل للتجزئة ، ولا يمكن ان تدار او تحكم كعدة وحدات مستقلة (١) . لقد قضى النهر ، الرى النهري ، أن يتعامل

(1) Semple, Influences, P. 328.

السكان مع بعضهم البعض وأن يتشاركوا فى ماء الحياة لا عن طريق قبائل وعشائر تتحارب مع بعضها البعض ولكن عن طريق قنوات تصلهم ببعضهم البعض .

خذ مثلا دور الفيوم منذ فجر التاريخ وفى فجر الوحدة بموقعها الحرج بين الصعيد والدلتا ، وبدورها كمصيدة كامنة للفيضان فى طريقه من الجنوب الى الشمال ، فان بحيرة قارون تستطيع بغير ضبط للنهر أن تستوعب او بالأحرى تستلب نحو ٢٥٠ مليون متر مكعب من مجموع تصريف النهر اليومى أثناء الفيضان العادى الذى يبلغ فى المتوسط نحو ٦٠٠ مليون متر مكعب ، أى نحو ٤٠٪ من مجموع تصريف النهر طوال فترة الفيضان البالغة ٤٠ يوما فى المتوسط ، مثل هذا يمكن أن يكون له بالطبع تأثير خطير جدا وسيء للغاية على رى الدلتا ، كما أنه جدير بأن يحرم أحواضها من الطمى المخصب . من هنا يتضح أن البحيرة لابد أن كانت ذات دور هام وحيوى فى توحيد مصر العليا و السفلى (١) ولعلها لم تكن محض صدفة ان مينا موحد مصر كان عليه أن يحول ، وكان هو الذى حول ، مجرى النيل ونقله شرقا اعلى منف ، اى فى منطقة اتصال الفيوم بالوادي بصورة عامة .

وعامل النقل والمواصلات ، كالهيدرولوجيا ، عامل توحيد وظيفى محقق فى بيئة مصر النيلية ، ففى تناسق نادر ، يتضافر النهر مع الرياح فى ربط أجزائها ربطا محكما : النهر ينحدر من الجنوب انحدارا تدريجيا لطيفا (١ : ١٠.٠٠٠ - ١٤.٠٠٠) أخذًا بيد الملاحة الهابطة فى يسر وسهولة ، والرياح الشمالية السائدة - التى عرفها اليونان من قديم بالرياح الاتيزية - تساعد الملاحة الصاعدة ضد التيار ، وقد كان النهر وملاحة النهر أساس انتشار الحضارة داخل الوادى، وكان أيضا وسيلة توحيد سياسيا ، قارن هذا بالرافدين فى العراق مثلا ، فبينما النيل شريان ملاحى من الدرجة الاولى ، لايكاد الرافدان ان يصلحا للملاحة الا الهابطة منها ، وحتى هذا بتحفظ اما لشدة اندفاع التيار أو انحداره الجبلى أو عمق الوادى ... الخ . اما الملاحة الصاعدة فشبه فاقدة تقريبا - حتى لقد كانت الزوارق قديما تبني فى أعالي النهرين لتقوم برحلة هابطة واحدة تفكك اجزاؤها بعدها عند المصب (٢)

والواقع أن رقعة ما من مصر لا تبعد عن النيل أو فروعه أكثر من كيلو مترات قليلة ، بل فى الجنوب يتحول الصعيد الخطى برمته الى شارع هائل يطل على النيل

(1) A. Shafei, "Lake Moeris & Lahun", B.S.G.E. 1960 P. 199

(2) Aronld J. Toynbee, "Man and his settlements : an historical approach", Ekistics, Feb. 1966, P. 76, Semple . Influences, P. 328, Mumford, City in history, P. 96.

مباشرة ، ويتحول النهر الى «طريق متحرك» كما يعبر جوردون تشايلد (١). وهو الى ذلك طريق جاهز الصنع من قبل ، ولا يبلى مهما استعمل ولعله ليس من مجرد الصدفة البحتة ان الرومان - و «الطريق الرومانى» أشهر من نار على علم حيثما دخلوا - لم يدخلوا شيئا منه فى مصر ، فنحن لا نسمع عن طرق رومانية بالوادى ولسنا نعرف منها واحدا فيه : لقد الغى الطريق السائل المتحرك الحاجة الى الطريق الرومانى الثابت المتحجر ، ان النهر . كما منح الحياة منح المواصلات والوحدة السياسية معا .

تطور الوحدة السياسية مراحل التطور

على اساس هذه الوحدة الطبيعية الآمرة ، وعلى اساس ما رأينا قبلا من تجانس طبيعى وبشرى محكم ، كان طبيعيا أن تظهر جرثومة الوحدة السياسية فى مصر منذ أول فرصة ممكنة (٢) . . هناك تبدأ مرحلة مايسميه بيجهوت «فترة تكوين الأمم nation- making period» ، وهى مرحلة لم تعرفها دول أخرى الا بعد ذلك ببضعة آلاف من السنين ، بل لاتزال بعض الدول العربية وغير العربية الرعوية تعيشها أو تعانيتها اليوم ، تلك - المرحلة - النقلة تبدأ فى الواقع مع بدء الاستقرار الزراعى فى فجر التاريخ ، على الأقل فى عصر ما قبل الأسرات ، وربما فى العصر الحجري الحديث نفسه ، وان كنا لا نعلم بالضبط متى ، ويعددها نستطيع ان نقسم تطور الوحدة الوطنية فى مصر الى ثلاث مراحل نمو واضحة الأبعاد والمعال ، هى على الترتيب الوحدة المحلية ، الوحدة الاقليمية ، الوحدة الوطنية .

تبدأ مرحلة الوحدة المحلية حين تم الاستقرار الزراعى بصورة نهائية وحاسمة عندما تحولت القبائل الرحل والعشائر الرعوية الطوطمية السحيقة الى أقاليم مقاطعات أو دول مدن هى التى تعرف عن الاغريق باسم Nomes ، وبها انتقلت وحدة المجتمع من وحدة دموية مغلقة الى وحدة سكنية واسعة ، ومن وحدة قرابة ضيقة الى وحدة جوار رحبة ويبلغ عدد هذه النومات ٢٠ فى تقدير و٤٠ فى تقدير آخر (٣) ومهما يكن العدد ، فان التاريخ يسجل لنا مرحلة سابقة للتاريخ كانت

(1) Social evolution, P. 139.

(2) C. Cluckhohn, Mirror for man, 1950, P. 72, Howarth, The world around us, P. 34.

(3) P. E. Newberry, Nature, 1923, vol. 112, P. 940, G.W. Murraay, Sons of Ishmael, 1935.

تتقاسم مصر فيها كوكبة من تلك المقاطعات ، أشبه ماتكون بمرحلة الاقطاع السياسى ودول المدن التى لم تعرفها أوروبا الا فى العصور الوسطى ، أو هى أشبه ماتكون بالـ Pays فى فرنسا حتى الثورة ، وقد كانت تلك الوحدات فى الحقيقة وحدات هيدرولوجية محلية أو قد يكون أساسها هو مخزن حبوب الدولة كما يرى بيترى ، فهو يجد أن عواصم هذه النومات فى الدلتا كانت تتباعد عن بعضها البعض بفواصل منتظم الى حد بعيد مقداره نحو ٢١ ميلا ، ويعتقد أن السبب هو صعوبة نقل الحبوب والغلال لمسافات أبعد ، فكان اقتصاديا أن تتحد الوحدات السياسية بهذه الأبعاد (١)

أيا ما كان ، فلقد كانت المرحلة قصيرة العمر نسبيا ، وسرعان ما اختزلت هذه الوحدات الى وحدتين رئيسيتين هما الوجهان البحرى والقبلى ، تداران من عاصمتين متطرفتى الموقع بوضوح هما على الترتيب بوتو (تل الفراعين) وطينة (ابيدوس ، العرابة المدفونة) ، وبذلك بدأت مرحلة الوحدة الاقليمية ، ولنا هنا أن نلاحظ أن الصعيد بمساحته المحدودة وشكله الملموم على نفسه رغم طوله قد يكون أسهل توحيدا من الدلتا الواسعة المترامية الأنحاء لاسيما مع كثرة مستنقعاتها ومجاريها المائية (٢)

ويبدو بعد ذلك أن التوحيد النهائى للشمال والجنوب لم يكن عملية سهلة بل تعرضت العملية لكثير من المد والجزر، كما كانت عملية دموية قاسية عرفت حروباً عديدة لاتعرف الرحمة ، يدل عليها سيادة ظاهرة السور حول كل مدن المرحلة (٣) .

فاذا كان المعروف أن الوحدة القومية تمت على يد الوجه القبلى مع مينا ، فإن الثابت أيضا ان الدلتا حاولت ان تفرض الوحدة من الشمال ، ونجحت فى ذلك بالفعل ، الا انها لم تعمر طويلا (٤) والبعض يؤرخ لهذه المحاولة البكر بنحو ألف سنة قبل الأسرات ، كما يرجح أون (عين شمس) عاصمة لها ، ومعنى هذا أن محاولة الوحدة الوطنية من الشمال تتعاصر مع فترة ما قبل الأسرات ، ونظرا لاجهاضها ، يمكن اعتبار المرحلة كلها بمثابة مرحلة انتقال بين الوحدة الاقليمية والوحدة الوطنية .

أما هذه الاخيرة فلم تتحقق الا على يد الجنوب ، وأنطوت بدورها على صراعات مريرة ، ويعتقد بيريون أن مدن الدلتا ذهبت فى معارضتها لتوحيد تحت الأسرة

(1) Petrie, Social life in ancient Egypt, P. 4.

(2) Huzayyin, Place of Egypt, Etc., P. 314

(3) Janine Monnet-Saleh, "Fortresses ou villes-protégées thinites"?, loc. cit., P. 186.

(٤) وهيبه ، دراسات فى جغرافية مصر التاريخية ، ص ١٤ .

الأولى الى حد الاستعانة بدويلات آسيا الصغرى (١) ومن الناحية الاخرى فان مما يدل على حدة الصراع ما لتشير اليه النصوص التاريخية من أن مينا حين غزا (سايس) عاصمة الدلتا أخذ ١٠٠.٠٠٠ اسير ، ٤٠٠.٠٠٠ رأس من البقر ، ٠٠٠ ر ١٤٢٢ من الماعز (٢) ، وحتى اذا افترضنا المبالغة أو تجاوزنا عنها ، فان هذه الأرقام ، كما تدل على غنى الدلتا حينذاك ، تدل على مدى ضخامة العملية ، وفي رواية أخرى أن الجانب المهزوم خسر ٦٠٠٠ قتيل ، ١٢.٠٠٠ اسير .

المهم . كما يقول كيث ، أنه «هكذا ظهرت الى الوجود أول أمة (بالمعنى الحديث) لدينا عنها سجل . لقد خلقت أول أمة بواسطة الحرب ، ومنذ ذلك والى الأبد أثبتت الحرب انها مولدة (داية) الامم » (٣) وهكذا ، أخيرا وعلى أية حال ، تمت واستقرت الوحدة الوطنية نهائيا ، ومعها انتقلت العاصمة الموحدة الى ممفيس أو منف (البدرشين وميت رهينة) فى موقع مركزى عند رأس الدلتا وقمة الصعيد .

وهناك ، على الهامش ، رأى يقول بأن شعبا يعبد أوزيريس ، يربط البعض أصوله بالسوريين كان يعيش فى الدلتا ومنها انتشر جنوبا ، كما كان التحنو الليبيون يعيشون على حافتها الغربية ، وأن ملك التحنو أصبح ملكا على مصر السفلى ، وعلى الجانب الآخر فى مصر العليا ، كان شعب يعبد حورس ، يربط البعض أصوله بشعب وادى الحمامات الذى هبط الوادى من الصحراء الشرقية . ثم حدث ان غزا الجنوب بقيادة مينا ارض الشمال وتزوج ابنة ملك التحنو المهزوم ولبس تاج الوجهين وبذلك تم توحيد مصر نهائيا بتاج مزدوج (٤).

أخيرا ، اذا كانت مصر هكذا أقدم الأمم وأقدم موطن لعملية بناء الأمم ، فما المقصود بقولنا بالتحديد أمة بالمعنى الحديث ؟ لندع كيث ، الذى يعتبر الأمة المصرية وحدة تطويرية ، الاولى من نوعها الى الوجود ، يتولى الاجابة ، أولا ، لقد أقيمت حكومة مركزية واحدة ، ثانيا ، كان الشعب المحكوم بهذه الصورة يحتل اقليما فسيحا متصلا ، ثالثا بالتدريج نسيت الجماعات القبلية ، أو النومات ، اختلافاتها المحلية وأصبحت على وعى بعضويتها فى وحدة أكبر أو وحدة وطنية ، بحيث حول أبناء هذه النومات ولأهم السابق كليا أو جزئيا من قاداتهم المحليين الى

(1) Pirenne, Historie des institutions et de droit privé de l'ancienne Egypte.

(2) P.E. Newberry, Egypt as a field for anthropological research, Brit. Assoc., 1924, P. 11.

(3) P. 298.

(٤) بيك وفليز ، الأزمنة والأمكنة ، ص ١٧٣ .

الفرعون المركزى خامسا ، اتسع حب المصرى لأرضه الوطن ، أى اتسعت وطنيته الى كل الأجزاء التى يسكنها رفاقه من الرعايا ، سادسا أصبح المصريون على وعى بأنهم وأمتهم منفصلون ومختلفون عن كل الأمم والجماعات الأخرى . سابعا ، أصبحوا متكلمين بنفس اللغة وورثة نفس العادات والتقاليد وخاضعين لنفس القوانين ومعتقدين فى نفس الآلهة ، وكل هذه الخصائص انما عملت كروابط وطنية ثامنا ، أصبحوا مدركين أن أمنهم وأمانهم الشخصى مرتبط تماما بأمن وأمان بلدهم ، وتعلموا أن الأمن الوطنى لا يمكن أن يشتري الا بثمن من التضحية الشخصية (١)

مغزى التطور

نصل من هذا ، أيا كان الامر ، الى أنه لا يوشك فجر التاريخ أن يبدأ حتى تكون الوحدة قد تمت ، وذلك منذ نحو ٣٤٠٠ - ٣٢٠٠ سنة قبل الميلاد ، أى منذ أكثر من ٥٠٠٠ سنة الآن ، وبهذا كانت مصر أول أمة أو شعب بمعنى القومية أو الوطنية الحديث ، وأول دولة بالمعنى السياسى الكامل ، فى كلمة واحدة أول دولة وطنية Nation state وأول دولة نووية كثيفة بالمعنى الجيوبوليتيكي intensiv state (٢) وبصيغة أخرى فلقد كانت مصر أول منطقة فى العالم تتحول من «تعبير جغرافى» فقط الى «تعبير سياسى» أيضا ، ومنذ فجر ذلك التاريخ وهى تبدو لنا بالصفتين معا وعلى حد سواء ، تعبيرا جغرافيا وتعبيرا سياسيا ، ولم تعد قط مجرد تعبير جغرافى .

ولجرد أن نضع هذا التطور فى إطاره التاريخى الصحيح ، يكفى أن نقفز عبر العصور لنذكر القارئ بأن تلك بالدقة كانت مشكلة دول حديثة هامة جدا ومتقدمة جدا مثل ايطاليا والمانيا حتى أواخر القرن الماضى - انها «مجرد تعبير جغرافى» merely a geographical expression كذلك فاذا كان القرن الـ ١٩ ، قرن الاستعمار ، قد عرف هكذا حالات من «الأمم بلا دول» (٣) ، فقد شهد القرن الـ ٢٠ ، قرن التحرير ، من بعده نشأة اكبر حشد فى التاريخ من «الدول بلا أمم» ، خاصة فى إفريقيا ، وسوف تظل هذه الظاهرة (أو المظاهرة !) مستمرة طويلا على الأرجح قبل أن تتجرثم أو تبزغ فيها أمم حقيقية ، قارن الآن هذا كله بمصر التى تجوهرت فيها أول أمة - دولة وتبلورت أول دولة - أمة قبله بنحو ٥٠٠٠ سنة ، وفى

(1) P. 298.

(2) Goblet, P. 187.

(3) Id., P. 185.

عصور لم تكن تعرف فيها فكرة الأمة أو القومية ، لكى تخرج بالنتائج والدلالات المنطقية .

وهنا أيضا نرى أن بيئة مشابهة طبيعيا وحضاريا وندا تاريخيا كالنهرين تتأخر وحدتها السياسية عن ذلك كثيرا - نحو ٥٠٠ سنة على الأقل فيما يقدر ، فبينما كان أول فرعون يصنع الوحدة الوطنية فى مصر بضرية واحدة وفى قفزة واحدة ، كانت مدن بابل الانفصالية ماتزال فى مرحلة حضارة جمدة نصر (١) . السبب أنه بينما كان كل شىء فى التنظيم السياسى فى العراق يدور حول المدينة كوحدة مستقلة مغلقة وكعالم بذاته داخل أسوارها ، كانت المدينة المصرية لا تنفصل عن اقليمها الريفى التابع (٢) بل فى ظن تشايلد ان النوم المصرى كان يأخذ مكان المدينة فى العراق ، والأول اقرب الى الوحدة فى النهاية بينما الثانى أدعى الى استمرار التجزئة والانفصالية فلكى تكون مستقرة ، لابد لأى سكان ان ترتكز على الأرض بروسوخ ، وهنا يبرز دور عاطفة الفلاح المصرى الشديدة نحو أرضه ، بينما كان فلاحو القرى فى بابل يتزكون الأرض بحرية ليعيشوا فى المدن ويشاركوا فى التجارة (٣) .

ولن نتوقف هنا عند عامل آخر يضيفه كيث - فهو مرفوض شكلا وموضوعا - هو مايزعمه عن عقلية المصريين القدماء ، فهو يدعى أنهم «كانوا أدنى بالطبع الى أن يطيعوا ويتبعوا أكثر من أن يقودوا ويأمرؤا . كانت تنقصهم القدرة اللازمة للاختراع والمبادرة ، ولكنهم كانوا مهرة فى التقليد والتعديل ، لم تكن عقليتهم عقلية غيرة تنافسية» وتلك بعينها - يمضى كيث - كانت الصفات العقلية التى تميز بها البابليون بشدة (٤) فأقل مايوصف به هذا التشخيص أنه غير علمى ، وأبسط مايقال فيه أنه خارج الموضوع ، موضوع الوحدة الوطنية . وأدخل - ان كان ولا بد - فى باب الحضارة ، وقد عرضنا له فيه بالفعل .

أما السبب الجوهرى غير الخلافى فى سبق مصر فهو العامل الطبيعى لاشك فمصر نهر واحد فقط ، ممتازا ملاحيا ، صغير المساحة ملموم ، بينما العراق نهران منفسحان بل متباعدان فى رقعة مترامية نسبيا ، بل اننا اذا اعتبرنا التوزيع الحقيقى لامكانيات العمران فى الراقدين لكان العراق بلاد النهرين Duopotamia اكثر منه بلاد ما بين النهرين Mesopotamia بل ان العراق يكاد يؤلف الجزء الأكبر

(1) Keith, P. 298.

(2) Mumford, City in history, P. 106.

(3) Keith, P. 299.

(4) Ibid .

من حوض نظام نهري كامل ، فى حين أن مصر قطاع محدد ومحدود من حوض كبير ثم إن مصر شبه واحة صحراوية متفردة ، بينما العراق شبه واحة استبسية تتلاشى بالتدرج فى البلاد المجاورة دون تحديد قاطع .

بالتالى لم يكن فى مصر معازل جبلية أو غيرها تتراجع وتنسحب اليها أو تعتصم بها الاقليات الثائرة ، وانما الكل معرض مكشوف على ضفاف النهر ، وفى استطاعة حكومة مركزية تستخدم النيل كطريق شريانى أن تحضر قوة متفوقة لتقمع أى نوم مناوىء (١) والنتيجة الصافية أن «الوحدة التى حققها أهل العراق بقوة القهر من خلال المدينة ، حققها المصرى كهدية من الطبيعة فى وادى النيل» (٢) وكان العنف أوضح فى الحالة الاولى منه فى الثانية نسبيا ، كما كانت هذه اضعف تماسكا واوشك الى التمزق .

الشمال والجنوب

لنا عند هذه النقطة أن نتساءل : لماذا نجحت الوحدة من الجنوب فى حين فشلت من قبل من الشمال ؟ ثم ماهو توزيع الأدوار الوطنية بين الوجهين بعد أن تمت الوحدة ؟ وما الأسس والضوابط الجغرافية الكامنة خلف هذا كله ؟ من البديهي أن موازين القوة النسبية وتوزيع القوى والأدوار الوطنية وعلاقات التوازن الاقليمى بين الوجهين ترتبط الى حد بعيد بالضوابط الطبيعية من موقع ومساحة وموارد طبيعية .. الخ ومن الثابت بعد هذا أن هذه الموازين والعلاقات قد تغيرت عبر العصور ، ربما لتغير تلك الضوابط الطبيعية الحاكمة .

ففى البدء ، ورغم أن من الخطأ أن نظن أن الدلتا فى حياة الانسان وفجر التاريخ كانت كلها مستنقعات وأهوار غير صالحة للسكنى وغير مأهولة ، فليس من شك فى أن جزءا كبيرا منها فى الشمال كان كذلك ، ولقد أشار هيرودوت الى أن الدلتا كانت تغطى فى كثير من جهاتها بالبرك والمستنقعات ، فى الوقت الذى كان الصعيد فيه معمورا تام النضج وال عمران ، اغلب الظن اذن أن الدلتا فى العصور الباكورة كعصر ما قبل الأسرات لم تكن بعد معمورة كلها تماما (٣) ولعل هذا أن يفسر عدم نجاح محاولتها البكر فى فرض الوحدة .

من الناحية الاخرى يبدو أن الصعيد فوق تفوقه الطبيعى اذ ذاك على الدلتا كان

(1) Ibid.

(2) Mumford, City etc., P. 103.

(3) Erman, Life in ancient Egypt, P. 15-16.

أيضا أكبر امتداد بالعرمان نحو الجنوب ، أعلى أسوان وفى منطقة النوبة . فهذا القطاع الفقير المتدهور حاليا من الناحيتين الطبيعية والبشرية يعج بالآثار الضخمة من معابد وهياكل وتماثيل ، بحيث يرى البعض أنه ليس من المعقول أنها أنشئت فى فراغ عمرانى و أرض مهجورة ، فلأمر ما - هكذا ينتهون - كانت المنطقة اغنى بالحياة مما هى اليوم (١) ، فاذا صح هذا ، فمعناه ان الصعيد كان اطول وأغنى مما هو الآن ولعل هذا أيضا أن يفسر - بالمناسبة - بعضا من تطرف موقع طينة ، عاصمة الجنوب القديمة ، ومن بعدها طيبة فيما يلى ، ذلك التطرف الذى يبدو غريبا وغير مفهوم الى حد ما ، والذى يخفف منه نوعا تمديد أو استطالة الوادى المفترضة نحو الجنوب .

ورغم احتمالات تفوق الصعيد قوة وقدرة فى تلك المرحلة بالفعل ، فلعل انفتاح الدلتا فى رقعة فسيحة شاسعة محظوظة العطاء بالمقارنة الى الصعيد الضيق المحصور شحيح العطاء والموارد عموما أن يكون مما أوحى الى الأخير دائما بالتطلع الى الاولى ، ولا نقول أغراه بالطمع فيها . ولا نفعل أيضا احتمال عامل الضغط السكانى كأحد محركات وضواغط الوحدة وحوافزها المرحلية ، فنظرا لسبق الصعيد الحضارى تاريخيا على الأرجح ، وقدم تعميره مع اكتظاظ رقعته المحدودة بالقياس الى الدلتا ، فلعله كان دائما - مثلما هو الآن حقا - الأكثف سكانا ، وبالتالي كان ضغط السكان فيه على الأرجح أشد وأسبق ، وكان أقرب الى نقطة أو حالة افراط السكان ، وأدعى من ثم الى البحث عن مجالات للتصريف والتوسع .

فلئن صح هذا الفرض ، لكانت الضغوط والانحدارات الديموغرافية اى العامل السكانى باختصار من دوافع ودواعى الوحدة السياسية بين الجنوب والشمال .ولعل الوحدة بهذا تحولت ايضا الى عملية من اعادة توزيع السكان بين الوجهين بالهجرة ونقل الكثافة من الضغط المرتفع فى الجنوب الى الضغط المنخفض فى الشمال ، وفى ذلك ، بالاضافة ، عملية ضمنية وفرصة متاحة لمزج سكان الوجهين من حيث السلالة والعرق ، دمجا وتقريبا وتجنيسا لها فى مجال الوحدة الجنسية بجانب الوحدة السياسية (٢) ومهما يكن ، فالخلاصة ان الغلبة المادية والقوة فى فجر التاريخ كانت للصعيد ، وهو بلاشك مايفسر باقناع نجاحه فى فرض الوحدة الوطنية نهائيا لأول ولآخر مرة . لقد بدأ كل شئ فى مصر القديمة فيما يبدو من الجنوب : الرى ، الزراعة ، الحضارة ، الوحدة ... الخ .

(١) عوض ، نهر النيل ، ص ١٢٤ .

(2) Hamdan, Population of the Nile Mid-Delta, vol. I, P. 15-16.

غير أن ميزان الثروة والقوة لم يلبث بالتدريج الوئيد أن انقلب فيما بعد لصالح الدلتا ، وذلك حين أخذ استصلاحها وعمرانها يطرد ويكتمل . ولعل ترك العاصمة الوطنية طيبة فجأة بعد الدولة الحديثة وبعد تركيز طويل فيها أن يشير إلى هذا التزايد المحسوس في وزن الدلتا عبر التاريخ (١) . ولقد كان حتما أن يحدث هذا يوما ما نظرا لأن مساحة الدلتا كاملة هي ضعف مساحة الصعيد . مثالا في العصر الصاوي ، القرن الـ ٦ ق.م ، كان الوادي قد أصبح مجرد « ملحق أو زائدة للدلتا » على حد تعبير برستيد (٢) . وبحكم الموقع المتقدم البارز أيضا ، فازت الدلتا كذلك بمزيد من الثراء إلى جانب التفتح والتطور نتيجة للاحتكاك الحضاري والاتصالات الخارجية المتواترة . أما الصعيد فبحكم عزلة الجغرافية النسبية ، نتيجة لموقعه الداخلي وموضعه الغائر ودرقته الصحراوية ، أصيب بشئ من العزلة الحضارية وربما التخلف والانغلاق نسبيا .

غير أن الموقف بين الدلتا والصعيد من الناحية السياسية والحربية كان النقيض مما هو عليه من الناحية المادية والحضارية إلى حد أو آخر . فإذا كانت الدلتا قد كسبت أكثر ماديًا وحضاريًا من موقعها المميز ، فقد عرضها هذا الموقع المكشوف المفتوح نفسه إلى خطر الغزو والاستعمار المتواتر أكثر ، وبذلك دفعت ثمنًا باهظًا لتقدمها الحضاري من حريتها الوطنية . أما الصعيد فقد نجا على العكس من خطر الغزوات ومن قبضة الاحتلال الأجنبي أكثر من الدلتا ، وذلك بفضل تطويعه الجغرافي وعمقه الاستراتيجي الواضح .

بل أكثر من هذا ، تحول بفضل تحرره هذا من قبضة الاستعمار إلى النواة العميقة والدفينة للمقاومة والصمود وإلى القاعدة الوطنية الصلبة للانقضاض والتحرير . ولذا ففي معظم الحالات عبر التاريخ ، منذ أحس على الأقل ، كان الصعيد هو غالبًا قاعدة التحرير أو إعادة التحرير مثلما كان في البدء قاعدة التوحيد . وهذا يرمز ببلاغة إلى دور الصعيد في الوحدة الوطنية طوال التاريخ . وبهذا الشرف الذي ظفر به عوض أيضا عن الثمن الذي دفعه من تقدمه وتطوره نوعا .

وفي المحصلة النهائية فإنه إن تكن الدلتا في نظرتها النفسية وعقليتها الحياتية تأخذ من سعة ورحابة أرضها ، بينما يأخذ الصعيد في نظرته الحضارية من ضيق قاعدته وعزلتها نوعا - والمقصود هنا أثر إمكانات الاحتكاك أو العزلة المادية

(1) Erman, P 16-7.

(2) P. 573.

البحث، وبعيدا تماما عن أى مفهوم وراثى أو تمييزى - فإن هذا وإن كان يعنى الثراء والتقدم والتفتح المادى النسبى للدلتا ، فإنه يعنى للصعيد العصبية أو العزيمة والشكيمة . أو كما يلخص حزين ببلاغة « لئن كانت الدلتا قد أمدت مصر بالمال ، فقد أمدتها الصعيد بالرجال » (١) . وبهذا يتكامل دور كل منهما فى صنع الوحدة الوطنية .

بين الأمة والدولة

ثمة الآن سؤال يثور : من الأسبق : الأمة المصرية أم الدولة المصرية ؟ الأصل فى الدولة أنها نتاج الأمة ، بمعنى أن الأمة سابقة على الدولة ، هى سبب والدولة نتيجة ، هى الأساس الوطنى أو القومى والدولة هى الصرح السياسى الذى يشاد عليه . ففى إقليم معين ، ثمة يتبلور بالتدريج كيان وشعور وطنى بين مجموعة السكان نتيجة لإحساسها بالتجانس أو الأصل والانتماء الواحد أو الرباط الواحد ، فتعمل على تنظيم نفسها فى نظام سياسى واحد هو الدولة .

تلك هى النظرية الكلاسيكية فى قيام الدولة ، والأساس الجوهري فيها هو أن الدولة قد تتحلل وتسقط ولكن الأمة تظل باقية كالنواة الصلبة الدفينة التى قد تقفز من جديد بقوة دينامييتها الذاتية الكامنة فتنبعث الدولة من جديد إلى الوجود ، وهكذا دواليك ، قيام وسقوط للدولة ثم بعث وإعادة خلق بفضل « قانون بقاء الأمة » . فالأمة - كالمادة - لا تفنى ولا تستحدث من العدم .

ومن الواضح أن تاريخ الدولة المصرية مفعم بهذه الظاهرة الدورية من قيام وسقوط ، إما لأسباب خارجية كالاستعمار والغزو الأجنبى وإما لأسباب داخلية كعصور الاقطاع والانحطاط الوطنى . غير أن الأمة ، الشعب المصرى ، ظلت باقية خالدة منذ فجر تاريخها حتى اليوم . بل أن مصر بالذات من أقوى الأمثلة التى تضرب والأدلة التى تساق فى النظرية السياسية على صحة قانون بقاء الأمة . والحديث عن كيف تحدى الشعب المصرى الزمان والأحداث والقوى الخارجية ، لم يفتت أو يتحلل أو ينقرض ، هو من نافلة القول فى هذا المجال ، أو هو من بديهيات التاريخ وأجرومية الجغرافيا السياسية المقررة التى لا تستدعى الإطناب كما لا تحتمل الجدول .

(1) Place of Egypt, P. 314 ff.,

« البيئة والموقع الجغرافى وأثرهما فى تاريخ مصر العام » مجلة الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٤٣، ص ٤٤٦-٤٤٧.

ومع ذلك فثمة نظرية جديدة ، ينادى بها جويليه ويلج عليها إلحاحا شديدا ،
تتقضى النظرية الكلاسيكية وتناقضها على طول الخط ، فالأمة عند جويليه لا يمكن
أن تسبق الدولة إلى الوجود أبدا ، وإنما الدولة كتنظيم سياسى تقوم أولا ، ثم فى
داخل هذا الإطار الهيكلى تتكون الأمة من شتات وأشتات قد تكون متنافرة ومختلطة
ولكنها تنمو وتتوحد وتتجانس بالتدريج الوئيد عبر الأجيال والقرون حتى تصبح
كائنا عضويا موحدا حقيقيا ، بحيث حين تتعرض الدولة للتحلل والانهيال كما يحدث
كثيرا فتعمل الأمة على إعادة قيامها يبدو لنا كما لو أن الأمة هى السابقة عليها فى
الوجود وهى الأصل فى قيامها ، ومن هنا يأتينا الوهم الرومانسى كما يعبر جويليه
بصدد خلود الأمة ، غير أن الحقيقة - هكذا ينتهى ويصر جويليه - هى أن فى البدء
كانت الدولة ، أما الأمة فنمو تاريخى وعملية تراكمية ولا تظهر إلى الوجود كاملة أو
فجأة ، والدولة هى خالقتها الأولى وسببها الأسمى ، أما هى فنتبتها ونتيجتها (١) .
وإذا فليس غريبا أن يدعى جويليه وهو يتحدث عن الماضى القديم أن « المرء لا يمكن
أن يحلم بأن يتكلم عن أمة مصرية ... » ، هذا فى الوقت الذى لا يمانع فى إطلاق
صفة الأمة على دول مدن اليونان (١) (٢) .

والمعلومات المتاحة لنا عن الجذور الأولى للدولة والأمة المصرية هى بطبيعة الحال
من القلة بحيث لا تتيح لنا القطع بأى النظريتين ينطبق عليها . ولقد رأينا كيف
تتابعت أو تعاصرت مجموعات مختلفة من السكان فى مناطق مصر ما قبل وقبل
الأسرات ، منها ما اختفى أو انقرض ومنها ما امتص فى غيره ، إلى أن جاءت
الفرشة القاعدية من الحاميين الشرقيين وغطت وجه الاقليم بغطاء بشرى متجانس
وغامر ، كما رأينا بعد ذلك صراع النومات ثم الوجهين إلى أن صهرت الجميع نار
الوحدة وخرجت ، أو بالأحرى ظهرت ، لنا تلك الأمة الموحدة المتجانسة النادرة المثال
التي ظلت مضرب الأمثال منذ ذلك الحين حتى اليوم . وقد يكون فى هذا الشريط
المتسلسل أو السيناريو ما يثبت نظرية جويليه ، بمعنى أنه ، فى أصولها الأولى ،
سبقت الدولة المصرية الأمة المصرية إلى الوجود ثم ساققتها بعدها إليه .

غير أن قليلا من التفكير جدير بأن يجعلنا نتساءل أيضا : أكان من المحتم حقا
أن تظهر الأمة المصرية بفضل قيام الدولة (أو حتى بفعل قهر الدولة) ما لم تكن
خامتها الطبيعية الصالحة قائمة وموجودة من قبل ؟ ماذا لو كانت تلك المجموعات
البشرية من السكان هى من الأخلاط والأمشاج المتنافرة إلى الحد الذى يستحيل

(1) Goblet, P. 53, 87, 107.

(2) P. 185.

منه صهرها فى بوتقة الدولة الجديدة وطرقها على سندانها ؟ وحتى إذا فرضت الدولة نفسها عليهم بالقوة كتنظيم موحد ، فهل كان حتما أن تبقى ؟ لماذا لا نفترض أنها عاجلا أو آجلا ستنمزق وتنحطم ؟ وإلا فلماذا انهارت وبادت إمبراطورية النمسا - المجر الخلاسية مثلا وعشرات مثلهما قبلها وبعدها ؟ أما كان يكون من الممكن حينذاك ظهور أكثر من أمة فى أكثر من دولة ؟

أما ظهور دولة واحدة فى النهاية ثم بقاؤها بعد ذلك إلى الأبد فدليل قاطع على أنها كانت خامة أمة واحدة تلك التى عملت عليها الدولة . وبالفعل ، فإن نظرية الفرشة الحامية القاعدية التى عمرت مصر أساسا تفترض صحة نظرية الأمة الموحدة من قبل لتقوم عليها الدولة ، أو على الأقل الخامة الصالحة من قبل لتعمل عليها الدولة .

ولهذا يبدو لنا أنه لا تناقض بين النظريتين العامتين بالضرورة ، وأن حل التناقض يكمن فى أنه ، كما أن الأمة لا تستحدث من العدم ، فإن الدولة لا تعمل فى فراغ أو على لا شئ ، وإنما على خامة وطنية أو قومية صالحة من قبل وقائمة من قبل هى خامة الأمة تصنعها الجغرافيا والتاريخ ثم تصنعها وتشكلها الدولة والسياسة . ولولا أن « الأمة بالقوة » موجودة خامتها وإمكانيتها أصلا ، لما تحولت على يد الدولة إلى « أمة بالفعل » .

معنى هذا أن دور الدولة هو بلورة ، ولكن مجرد بلورة ، لكيان الأمة الموجود ، دون أن تخلقه من العدم أو من التنافر . وبعد ذلك ، وبعده فقط ، تتبادل الدولة والأمة التأثير والتأثر ويؤكد كل منهما الآخر ويعيد تشكيله وتكوينه . وتلك فيما نرى هى بحذافيرها قصة نشأة وتطور الأمة والدولة فى مصر القديمة . وذلك أيضا ما ينقلنا منطقيا خطوة أخرى ولكنها متقدمة أكثر إلى فكرة الوطن السياسى الطبيعى المرتبطة ، والتى تعد علما على مصر أو تعد مصر علما عليها ، والتى يناقضها جوبليه كذلك .

وطن سياسى طبيعى أم أنسب ؟

فى كل كتب الجغرافيا السياسية ومراجعها الأصولية تعد مصر المثال الكلاسيكى للدولة - الوحدة وللوطن السياسى « الطبيعى » ، بمعنى أنها وطن سياسى من معطيات الطبيعة . فرغم تغير الأسرات والنظم الحاكمة فى الداخل ، ورغم كل الغزوات ومراحل الاستعمار الأجنبى من الخارج ، ورغم العديد من حالات الضم فى إمبراطوريات أكبر ، فضلا عن دورات التوسع الإمبراطورى من الداخل ، ظل الوطن السياسى نفسه ثابتا لم يختلف قط ، بل لم يكد يتفتت بالتقسيم من

الخارج أو بالانفصال من الداخل ، كما ظلت حدوده واضحة متبلورة تماما كقلبه ونواته وعاصمته . وبديهي أنه ما من تفسير لهذا الثبات والبقاء إلا الطبيعة الجغرافية الكامنة فى هذا الوطن السياسى بمعموره الشديد التبلور وغلافه الصحراوى حاسم الحدود إلى جانب تجانس ووحدة سكانه . وتماسكهم فى أمة ناضجة بالغة الأصالة ... إلخ

ولقد ظلت هذه القضية من المسلمات ، إلى أن جاء جوبليه لينقضها وينقض معها فكرة الوطن السياسى « الطبيعى » عموما (١) . فعنده أنه ما من وطن سياسى فى العالم القديم إلا وقد بنى على أساس من أوطان سياسية سابقة ، وإن كان امتداده يتفق بالضرورة جزئيا مع امتداد تلك الدول السابقة . ثم يضيف جوبليه أنه فقط من هذه الحقيقة الأخيرة وضعت النظرية القائلة بأنه رغم تغير الأسرات الحاكمة يظل الوطن السياسى ثابتا . ولما كان هذا الثبات يفسر بحقائق الجغرافيا الطبيعية، فقد استنتج من هذا أن هناك « أوطانا سياسية طبيعية natural political territory »

غير أن هذه النظرية - يستطرد جوبليه - نظرية خاطئة ، والجغرافيا التاريخية لا تكشف لنا عن حالات من التحديد الطبيعى للأوطان السياسية إلا أن تكون الحالات الاستثنائية للجزر المحيطية أو الواحات الصحراوية أو بعض الأودية الجبلية التى لا تعدو كلها أن تكون وحدات قزمية من « حفریات » الجغرافيا السياسية . باختصار ، ليس هناك فى رأى الكاتب وطن سياسى « طبيعى » ، ثمة فقط وطن سياسى « أنسب » ، ليس هناك دولة من صنع وتجهيز الطبيعة وقضاء القدر ، وإنما تناسق وتوازن مرحلى متغير ومتطور بين الظروف الجغرافية وطبيعة الأرض من جهة وبين الدولة من الجهة الأخرى . وحتى المثال الكلاسيكى للوطن السياسى « الطبيعى » الذى له أى قيمة ، وهو مصر^١ يتضح من التحليل الدقيق أنها ليست كذلك . فالطبيعة لا تمهد أو ترتب أوطانا مهيأة ومعدة تماما لإقامة دولة « مثلما تقدم الشقق المفروشة المجهزة المريحة لأى ساكن مجهول »

ويستند جوبليه فى مناقشته هذه إلى أن الأوطان والرقع السياسية للدول المصرية المتعاقبة لم تكشف أبدا عن ظهور تلك المملكة الطبيعية التى رتبها القدر والتى رآها ديودور الصقلی « محمية من كل الجوانب بواسطة الطبيعة » . فشريط النيل الخصب الواقع بين الصحراء الليبية والعربية ليس إلا جزءا واحدا فقط من إقليم نهري يبدأ فى قلب القارة . وإمبراطورية الفراعنة تجاوزت الدلتا إلى برقة والوادی إلى منطقة الجنادل . وتوجه مصر السياسى تغير ما بين البحر المتوسط

(1) P. 53-55, 98-99.

وبين أفريقيا والجزيرة العربية . وقد شهد القرن العشرون ميلاد دولة جديدة على النيل هي السودان ، استقلت عن مصر .

واليوم فان وادى النهر - يمضى جوبليه - ليس وطننا سياسيا طبيعيا أكثر على الإطلاق مما كان خلال الخمسة آلاف سنة الماضية . وكما فى أيام الفراعنة ، فان مصر الآن مهتمة بمناطق البحر المتوسط حولها وبالعالم العربى والإسلامى فى الشرق الأوسط . وجوهر علاقاتها بالسودان إنما يكمن فى توزيع مياه النيل ولكن ليس فى دولة متجانسة . كذلك فليست كل دول النيل نهريّة فى طبيعتها ، ولو أنها جميعا مرتكزة على النهر . وأخيرا فلأنها لا يفصل بينها إلا حدود اصطناعية بحتة، فإنها تبدو مرتبطة ببعضها أو منقسمة على أنفسها بسبب العلاقة التى تنشأ من هذا الأساس المشترك وحده ولا أكثر .

من هذا ينتهى جوبليه إلى أن تحليل الدولة المصرية ينقض النظرية القائلة بأن الأوطان السياسية مبنية تماما على أساس طبيعى وأنها لذلك نمو طبيعى . ثم يضيف فى النهاية أنه فقط بإنكار أن « طبيعى » تعنى « من صنع الطبيعة » وبإبتسار معنى الوطن ، يمكننا أن نقبل اصطلاح « الوطن الطبيعى » فى قاموس الجغرافيا السياسية .

ودونما تعرض للنظرية العامة التى يطرحها جوبليه ، فان الذى يبدو لنا هو أن مصر لامفر من أن تبقى النموذج المثالى للوطن السياسى الطبيعى والأنسب معا ، وأن تظل على أية حال الاستثناء الذى إما يناقض القاعدة وإما يؤكدُها . والمرجح أن جوبليه يخلط العرضى بالجوهري ، وربما أيضا السبب بالنتيجة . إن الدولة فى نهاية المطاف كيان مصنوع بمعنى ما ، مفروض على رقعة من الأرض ومجموعة من الناس ، ولكنه مصنوع بمعنى من صنع الإنسان وليس بالضرورة بمعنى مصطنع ، وإن كان يمكن أن يكون مصطنعا فى بعض الحالات ، تماما كما يمكن أن يكون طبيعيا لا بمعنى من صنع الطبيعة ولكن بمعنى أنه يتلاءم مع الطبيعة وينسجم مع منطقها .

واللاندسكيپ السياسى المصرى أو الرقعة السياسية المصرية تبدى عبر تطورها ونبضها وذبذباتها التاريخية خصائص ومظاهر موضوعية فريدة لا يمكن تجاهلها أو إنكارها وتؤكد أنها وطن سياسى طبيعى . وسواء انفردت مصر بهذه الخصائص أو شاركتها فيها دول أخرى ، فإنها تمثل جوهر قوامها السياسى وقوام شخصيتها الجيوبوليتيكية ، وعلى هذا الأساس ينبغى أن ندرسها وسوف ننقد الآن لدراستها . وهذه الخصائص والملامح يمكننا أن نحصرها فى أربعة هى : لاندسكيپ سياسى ناضج ، كيان سياسى موحد ، رقعة سياسية ثابتة ، حدود سياسية فاصلة .

الوطن السياسى الطبيعى

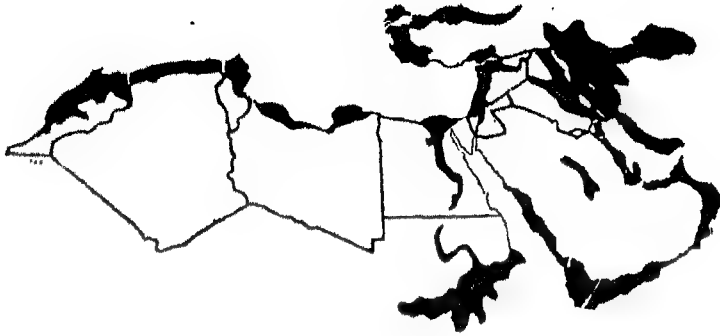
لاندسكيپ سياسى ناضج

« كل دولة فهى قطعة من الأرض وقطعة من البشرية » (١) - هذه المقولة الراتزلية الشهيرة ، التى ذهبت مثلاً مثلما تعد قانوناً أولياً فى الجغرافيا السياسية ، نستطيع أن نطورها قليلاً فنقول « كل دولة ناضجة طبيعياً فهى قطعة من الأرض الواضحة الحدود وقطعة من البشرية الواضحة التبلور » . بوضوح أكثر ، القلب المركزى الناضج المتبلور والأطراف القاطعة الحادة المحددة ، أو النواة النووية والحدود الفاصلة على الترتيب ، هذان هما الشرطان الأساسيان للدولة السليمة جيوبوليتيكياً أو للاندسكيپ السياسى الناضج أو للوطن السياسى « الطبيعى » .

ولاتكاد تنطبق هذه الوصفة على دولة كما تنطبق على مصر . فالمعمور المصرى كما رأينا نواة نووية مكثفة متضاغطة ملمومة على نفسها بصرامة رغم طولها الشديد . وحول هذا القلب الدفين شرنقة سميكة من الصحراء العازلة الفاصلة تنتهى على الأطراف بالبحر أو بالسلاسل الجبلية الوعرة أو بحار الرمال التى لا تخترق ، وهذه الحقيقة الجغرافية تبدو أولية جداً الى حد البديهية العلمية ، بحيث فرضت نفسها على غير الجغرافى منذ فجر الفكر إلى آخر العصر ومن المؤرخ حتى الأديب ، مثلاً من ديودور ودولته « المحمية من كل الجوانب بواسطة الطبيعة » ، إلى أمين الخولى الذى لمح صلاحية مصر « بتكوينها المتميز المتميز المتحد المحوط بفواصل من الصحراء والماء أن تكون مهداً للوجود المستقل والدولة المنفردة والقومية الشاخصة وبهذه الخاصة الفطرية الطبيعية وما تكسبه أهلها من خصائص مغنوية وفنية تهيأت لقيام الدول ذات الشخصية فى إبان قوة الأمم التى اتصلت بها .. » تلك إذن قمة النضج فى اللاندسكيپ السياسى .

الآن قارن هذا بالدول الأخرى ، فثمة فى العالم دول كثيرة تملك قلباً مركزياً واضحاً ، ولكن يعوزها حدود طبيعية بارزة ، كما هى حال بولندا مثلاً وثمة على العكس بلاد تمتاز بحدود طبيعية قوية ، ولكنها تفتقر إلى بؤرة عقدية ناضجة ، كما هو شأن إيطاليا . وأسوأ من الاثنين دولة لا تملك قلباً ولا أطرافاً طبيعية ، كالألمانيا. أما مصر فهى ، كفرنسا ، من الندرة القلائل التى تتمتع بحدود طبيعية حامية مانعة كآقوى مايكون ، لاتقل هنا عمقا عن الصحراويين الشاسعتين ، وفى

(1) F. Ratzel, Politische geographie, Munchen & Loipzig, 1897, P 210.



شكل ١٢ - توزيع المعمور في العالم العربي وحوله . مراكز التجمعات السكانية الأساسية هي الموضحة ، ولكن بدون تحديد حد أدنى موحد لكثافة السكان .



على التناظر



على التوسط



على التباعد



على التقابل

شكل ١٣ - التشكيلات النظرية الأساسية لمواقع المعمور بالنسبة إلى اللامعمور ، أو نواة الدولة من إطارها السياسي . قارن بخريطة التوزيع الفعلي .

الوقت نفسه تتبلور وتتجسد بصرامة ولهفة حول نواة أو قلب بالغ النضج والجاذبية ويوشك ألا يقل فى امتداده عن الوادى برمته . بل ان مصر ، أكثر من فرنسا ، هى المثال الكلاسيكى للدولة - الوحدة والوطن الانسب فى ادب الجغرافيا السياسية ، وتمتاز ، أكثر من فرنسا مرة أخرى ، برقعة سياسية منتظمة تكاد تؤلف مربعا نموذجيا .

ولقد يلاحظ على اللاندسكيپ السياسى المصرى مع هذا تناقضان خفيفان بين القلب والاطراف ، لكن الواقع انهما شكلان للغاية ، فبينما تمتاز مصر برقعة سياسية منتظمة الشكل مربعة التكوين ، يمتاز المعمور بشكله الخطى الطولى الضيق ، غير ان هذا انما يذهب ليؤكد العمق الاستراتيجى للمعمور ويضاعف من عامل الأمان الجيوبوليتيكى فى الدولة ككل ، كذلك فبينما تملك مصر حدودا جغرافية طبيعية من الدرجة الأولى ، تبدو الحدود السياسية الحديثة خطية هندسية أو فلكية ، ومن ثم مصطنعة تتنافر مع الارضية الطبيعية خلفها . غير أن تلك فى الحقيقة ضرورة تنظيمية بحتة ومنطقية تماما فى الوسط الصحراوى ، وذلك تنافر مفهوم بين الحدود كخطوط وبين التخوم كمناطق .

وتتبدى مثالية فكرة الوطن الانسب فى مصر أكثر حين ننظر الى موقع النواة السياسية من الرقعة السياسية ، او موقع المعمور بالنسبة الى اللامعمور ، فهناك عدة تشكيلات نظرية ممكنة تحدد مثل هذا الموقع بالنسبة للدول المجاورة على التناظر - حين تقع نواتا الدولتين الجارتين على جانب متشابه من الرقعة السياسية ، كسوريا وتركيا ، على التقابل - حين تقع النواتان على جانبي الحدود المشتركة ، كالعراق وايران ، وعلى التباعد - حين تقعان على الجانب القصى من رقعتهما ، كسوريا والعراق ، وفى كل هذه الانماط تثور بالضرورة مشاكل وصعوبات سياسية من نوع أو آخر ، اما من احتكاك أو تفكك أو اطماع .. الخ . أما فى مصر فالنمط هو على التوسط : لا يتطرف المعمور ولا ترتكز نواة الدولة على حدود هذا الجار أو ذاك ، فتتوافر الحماية السياسية والعمق الاستراتيجى من ناحية ولا تظهر المشاكل أو الاحتكاكات من الناحية الأخرى (١).

حسنا ، اذا كان تبلور المعمور المصرى المطلق ثم توسطه النسبى داخل الاطار الصحراوى نقاط قوة محققة فى تركيب مصر من وجهة نظر الدولة ككائن سياسى . أفليس فيها نقاط ضعف ما ؟ من الواضح ان مصر اذ تتراعى ١٢٠٠ كم فانما تنتمى الى ، وتعانى من ، نمط الدولة الخطية المتطاولة attenuated state او

(١) جمال حمدان ، افريقيا الجديدة ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

«النمط الشيلي» ، الذى نجده ايضا متواترا فى التوزيع الحقيقى للمعمور فى معظم دول العالم العربى ، فهذا النمط يكاد يحقق الجمع بين الحد الأدنى من المساحة والحد الأقصى من المسافة ، ونصيفة مباشرة ، ان مصر أساسا مسافة لمساحة .

ويعتقد هويتلزي ان استتالة مصر الخطية الشديدة هذه تعد مشكلة من الناحية السياسية يمكن ان تنعكس على وحدتها وتماسكها . «ان التهديد الابدئ للحكومة الوطنية فى مصر» يقول هو ، «هو الشكل الشريطى للمعمور ، مع ما يترتب عليه من خطر الثورة عند الطرف القصى عن مركز الحكم» (١) بالمثل يضغط برستيد على ان مصر بامتدادها المتراعى ليست ملمومة بما فيه الكفاية لتوفير التنظيم السياسى المستقر المتمايك تماما (٢) . كذلك يرى ارمان أن فرط طول مصر آخر عملية التوحيد فى فجر التاريخ (٣) ، هذا بينما يلاحظ توينبى انه ، بسبب شكل البلد المتطاوول ايضا ، كانت حاجات ومتطلبات كل من الدفاع والادارة تشد فى اتجاهات مختلفة (٤) . ومن الواضح ايضا ان القليل من المراحل والحركات الانفصالية التى عرفتها مصر خلال تاريخها لاتنفصل عن هذا العامل بصورة ما والى حد ما .

غير أن معادلة الوحدة الوطنية من الناحية الأخرى ، معادلة مركبة ، ليس شكل المعمور الطولى الا احد اطرافها فقط ، ان كان من الممكن وحده ان يعمل الى حد أو آخر فى اتجاه التفكك وضد الوحدة فان هناك اطرافا أخرى أكثر وافعل تعمل فى الاتجاه المضاد ، ومن محصلة الشد والجذب بين هذه القوى المتعارضة خرجت مصر بالفعل وفى الواقع التاريخى بوحدة مستمرة ابدية تقريبا ، وحدة بلا انفصال عمليا ، بينما لم تزد مشكلة مصر الخطية أساسا عن مشكلة ادارية ومسألة تنظيم اقليمى داخلى وتوزيع للدوار الوطنية ، دون ان تتحول عمليا الى مشكلة سياسية ومسألة وجود وكيان ، وهكذا كان الكيان السياسى الموحد من اخص خصائص الوطن المصرى طوال التاريخ ، وهو موضوعنا التالى .

كيان سياسى موحد

«ما من امة كبيرة فى العالم توحدت توحدًا كاملا تحت سيطرة رجل واحد

(1) Derwent Whittlesey, Earth & state, Wash., 1944, P. 372.

(2) P. 7.

(3) Adolf Erman, Life in ancient Egypt, trans., Lond., 1894, P. 16.

(4) Man & his settements, loc. cit., P. 78.

كمصر» ، هكذا يؤكد لنا و . س . سميث (١) وبالفعل ، هناك ظاهرتان أساسيتان بارزتان فى تاريخ مصر السياسى تطبعانه معا بطابع الوحدة غير القابلة للتجزئة بل وبطابع الوحدة الحتمية : غياب الانفصال من الداخل وغياب الاقتسام من الخارج ، والاثنتان وجهان لحقيقة واحدة فى الواقع ، فأما الاولى ، فالواقع ان مصر لم تسبق العالم كدولة سياسية فقط ، وإنما هى أطول دولة حافظت على وحدتها القومية عبر التاريخ ، فدون ان نبالغ فنزعم أن هذه المحافظة كانت كاملة تماما او سهلة هينة على الاطلاق ، لم يحدث خلال ٦٠٠٠ سنة أن انفرط عقد وحدتها وتدهورت الى انفصاليات اقليمية الا فى حالات نادرة وشاذة للغاية ، لا تمثل فى مجموعها الا فصلا قصيرا ولا نقول بضع جمل اعتراضية فى كتاب تاريخ الوحدة المصرية .

وحتى فى تلك الحالات المحدودة التى تطلع فيها الى السلطة وتحدى الدولة المركزية بعض الحكام المحليين ممن تعاضمت قوتهم بصفة خاصة ، فانهم لم يكونوا غالبا يطمحون الى الانفصال السياسى عن الدولة الأم كدولة مستقلة ، وإنما لأمر ما كان عليهم أن يعملوا على السيطرة على السلطة المركزية نفسها بانقلاب سياسى من نواة اقليمية . ومع ذلك فنظرا لقوة الحكومة المركزية تقليديا ، فقد كان الأغلب أن تسحق المحاولة وتفشل .

والتاريخ لايسجل من حالات الانفصال الا بضع مراحل عابرة عارضة ، أولها ومن أهمها عهد الانحلال والاقطاع بين الدولة القديمة والوسطى ، فبعد نحو ٨٠٠ سنة من الوحدة ، أى نحو ٣٠ جيلا ، ولدة ٢٠٠ سنة من الاسرة السادسة حتى الحادية عشرة ، تفككت الوحدة . وتشير نصوص ايبوير الى ثورة عاتية تركت البلاد ممزقة بين عدة اقطاعات واقلميات منفصلة ، وكان الانقطاع والتدهور الثانى بين الدولة الوسطى والحديثة ، ودام ايضا نحو ٢٠٠ سنة حتى الاسرة الـ ١٨ . على أن الملاحظ أن هذه الانقطاعات الانفصالية كانت أوضح فى بدايات التاريخ القديم وأوائل عصر الوحدة ، ولكنها بعد ذلك تضاعفت وقل خطرها ، ولعل هذا يرجع ، فيما يرجع اليه ، الى أن وسائل المواصلات كانت ماتزال متخلفة وقبضة الدولة المركزية من ثم غير قوية تماما ولكن مع تطور وسرعة المواصلات تغير الموقف كثيرا . ولقد رد البعض زيادة ثبات واستقرار امبراطوريات الشرق القديم عموما فى الألف الثانية بالمقارنة اليها فى الألف الثالثة الى زيادة سرعة المواصلات الرسمية

(1) W.S. smith, Ancient Egypt as represented in the museum of fine arts, cambridge, 1931, P.11 .

باستعمال العجلة (١) . وهذا لا شك يصدق على مصر بعد الهكسوس ويعد ان أخذوا العجلة عنهم .

وبعد الدولة الحديثة وفي عصر الاسرات المتأخرة حين تغلغل النفوذ الاغريقى فى مصر ، اتخذت الدلتا صبغة ووجهة هيلينية تقريبا وانتشرت بها دول المدن ، على العكس من الصعيد الذىبقى محافظا على طابعه المصرى الوطنى . فترتب على هذا ان عاد الانقسام بين الوجهين البحرى والقبلى الى الظهور ، وعادت الحروب من جديد بين ملوك الشمال وملوك الجنوب ، مثلما حدث فى القرن الـ ٨ ق . م بصفة خاصة (٢)

وفيما بعد فى العصر الاسلامى ، فان ظهور العنصر العربى ، مع تركزه البارز فى الصعيد خاصة ، ومع بقايا تقاليدهم كبدو رعاة سابقا لايعرفون بالكاد سلطة الدولة ، كان من أبرز عوامل الحركات الانفصالية فى العصور الوسطى ولا يكاد يخلو أى عمل لمؤرخى العصر من ذكر لثورة للعرب او العربان فى مكان ما من مصر أو هيمنة لهم على قرى البحيرة أو الشرقية أو الصعيد أو حتى منطقة القاهرة نفسها . ولكن الصعيد بالذات ، لتعمقه وتطوحيه السحيق ، كان معقلهم الاكبر ، وبالمقابل ، فلقد كانت «التجريدة» العسكرية هى «الأمر اليومى» تقريبا للحكومة المركزية.

ففى ذبول صراع الأمويين - العباسيين ، ثار عرب مصر على العباسيين وأعلنوا خلافة مستقلة ، وفيما بعد فى اول القرن الـ ١٤ الميلادى نجح بدو الصعيد فى اقامة حكومة مستقلة بمنفلوط شمل نفوذها الصعيد كله تقريبا ، حيث أنشأوا دولة كاملة بجيشها وضرائبها ظلت متمردة علي الدولة المملوكية حتى دالت (٣) لكن الاقطاع المملوكى نفسه لم يكن ليقل خطرا ولا انفصالية ، فلقد ضربت الفوضى اطنابها طوال العصر وأدت صراعات الممالك على السلطة وحروبهم الاقطاعية البدائية الى تمزق الوحدة أكثر من مرة بشكل أو بآخر ، وفى ظل هذه الفوضى عاد خطر انفصالية بدو الصعيد من جديد ، كما يتمثل فى محاولة شيخ العرب همام فى القرن الـ ١٨ الذى اقام حكومة مستقلة فى الصعيد ، وان لم تلبث الحكومة المركزية أن سحقته .

على أنه لا بد فى الختام من رنة تحفظ بصدد «انفصالية» البدو فالواقع أن فكرة الدولة عند البدو منفصلة بطبيعتها عن فكرة الاقليم ولم يكن البدو ، فى نزعتهم

(1) Childe, Progress & archaeology, P. 68.

(٢) صبحى وحيدة ، ص ٣٧ .

(٣) السابق ، ص ٦٢ .

الاستقلالية عن سلطة الدولة وعدم الخضوع لها ، يمثلون فى الغالب أكثر من «دولة بلا إقليم etat sans territoire (١) ، ولا كانوا يتطلعون عادة الى «دولة خارج الدولة» بقدر ماكانوا يطمعون فى «دولة داخل الدولة» فحسب ، وبعبارة أخرى ، فلعل الهدف السياسى للبدو العربان لم يكن فى الأعم الأغلب « دولة انفصال» ينفردون بها ، بقدر ماكان «دولة فوضى» يتمتعون فيها بحرية السلب والنهب .. الخ

هذا تقريبا كل شىء عن الانفصال ، أو بالأصح نفى الانفصال ، من الداخل ومثله على الأكثر يقال عن الاقتسام من الخارج ، فحتى فى ظل الاستعمار الاجنبى لم تفقد مصر وحدتها تقريبا ، فلم يكد يحدث أن تقاسمها أكثر من مستعمر فى أى فترة أو خضعت لأكثر من قوة فى وقت واحد الا فيما ندر وعلى سبيل الاستثناء الشاذ والشذوذ البحث ، بل لقد قيل فى هذا الصدد ، سواء خطأ أو صوابا ان المشكلة فى الاستيلاء على مصر ليس غزوها وانما الوصول اليها (٢) لأنه متى تم هذا ووضع الغازى قدمه على موطنه ما منها قاداته الطبيعة بسهولة الى بقية أجزائها كما لو بالانحدار والجاذبية او كالفقاعة الهوائية فى الميزان المائى تقطعه من طرفه الى طرفه أنى بدأت .

ففيما عدا حالة الهكسوس الذين انفردوا بالدلتا وجزء من الصعيد فى حين ظلت بقية الصعيد معقل الدولة الوطنية المستقلة ، لم تتقاسم مصر قوتان استعمارياتان اجنبيتان فى وقت واحد الا فى مرحلة محددة ووحيدة هى مرحلة الاستعمار الليبى – الاثيوبى – الآشورى – فلمرتتين على الاقل ، تقاسم كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة مع احد الطرفين الآخرين مصر وتداولوا فيما بينهما السيطرة على الدلتا ثم الصعيد على التعاقب أخذا ثم فقدوا ثم استردادوا ، الى ان صفى التحرير الوطنى للعبة الشاذة برمتها مرة واحدة والى الأبد .

هكذا اذن ، سواء من الداخل أو من الخارج ، وعلى عكس ماعرفت أنهار كثيرة فى أوروبا الحديثة وفى العالم العربى الوسيط والحديث ، ولم تكد مصر تعرف التنصيف أو التربييع على أساس النيل فما كان النهر فاصلا ولا حدا سياسيا قط داخلها سواء على المحور الافقى او الرأسى ، لا بين الدلتا والصعيد ولا بين الضفة الشرقية والغربية فى الدجلة والفرات ، مثلا ، كثيرا ما انقسم الحوض رأسيا أو

(1) CF. A.H. Saleh * Quelques remarques sur les bedouins dEgypte au moyen age » Studia islamica op. cit., p.45, 54.

(2) L. Dudley Stamp, Africa, Lond., 1959 , P. 210 .

أفريقيا على حدة مابين دولتين شرقا وغربا أو شمالا وجنوبا أو على المحورين معا ما بين أربع دول فى الجهات الأصلية الأربع ، والشام كذلك ما أكثر ما قسم او اقتسم على المحور العرضى بين الشمال والجنوب أو على المحور الطولى بين الساحل والداخل ، وأحيانا على المحورين كليهما مابين أربع وحدات منفصلة أو أكثر . كذلك فى الراين انقسم الحوض رأسيا بين الدلتا لهولندا والوادي لألمانيا ، والوادي بدوره كثيرا ما اقتسم بين الضفة الشرقية لألمانيا والغربية لفرنسا ، وبالمثل فى الدانوب انقسم حوض النهر أفقيا مابين رومانيا على الضفة اليسرى وبلغاريا على اليمنى .

وحدة الكيان السياسى المصرى اذن حقيقة تاريخية وأمر واقع لا شك فيه ، على خلاف كثير من الدول والبلاد الأخرى ، فلماذا ؟ - أساسا لأن مصر كائن عضوى واحد غير قابل للقسمة على اثنين أو أكثر ، ويجوز لنا هنا موضوعيا أن نتساءل: هل كان يمكن أن تقوم فى مصر دولتان للدلتا والصعيد مثلا ، أو أكثر ؟ والرد الشكى نعم ، فقبل مينا هذا حدث ، كما تكرر أحيانا اثناء العصر التاريخى . غير أن الذى حدث أيضا أن ذلك لم يستمر ، ببساطة لأنه كان مستحيل الاستمرار ، وهذا هو الرد الحقيقى .

فلو أن الوضع الانفصالى السابق للتاريخ عاد - جدلا وكمجرد فرض نظرى - فتكرر الآن لأى سبب ، فلسوف يعود التوحيد حتما ليفرض نفسه من جديد وعلى الفور . ان الوحدة هى القاعدة ، والتقسيم الاستثناء ، بل الشذوذ ، بل المستحيل . والسبب كامن فى صميم الجغرافيا ، جغرافية مصر الطبيعية والبشرية والهيدرولوجية ، إذ لا يمكن الحياة فى وادى النيل بدولتين أو أكثر أو أن نخطط للرئ فى ظل تنظيمين سياسيين أو أكثر ، ولعل الحتم الجغرافى فى هذا الصدد هو احدى الحالات القليلة من الحتم «الحديد».

لو أن رقعة من الارض فى منطقة كالجزيرة العربية أو الصحراء الكبرى أو أمريكا الشمالية أو حتى غرب أوروبا انفردت بنفسها على حدة كدولة مستقلة ، فقد لا تضير أحدا وقد تبقى مازلت قادرة على البقاء والحفاظ على استقلالها ، اما فى مصر فالأمر جد مختلف ، فلو فرضنا مثلا أن دولتين قامتا فى الوجهين ، فمن المحتم أن يقوم النزاع بينهما وشيكا على مشكلة المياه أساسا ، وربما كذلك على مشكلة الخروج access , egress ، اذ لن تعدو دولة الدلتا فى تلك الحال أن تكون مجرد «مصرف» للمياه المالحة لدولة الصعيد ، بينما تعيش دولة الصعيد بدورها دولة داخلية حبيسة لا مخرج لها الا على البحر الأحمر وبالتالي دولة شبه افريقية لاعلاقة لها بالبحر المتوسط وعالمه ، هذا والا تحتم ترتيب عملية تقسيم المياه فى مقابل أن

تكون دولة الدلتا دولة المخرج لدولة الصعيد ! وهكذا لا مفر عند نقطة ما من أن يتحول النزاع الى صراع والصراع الى صدام مسلح ، أى الى الحروب ، الهدف منها ضم احدى الدولتين الى الأخرى حتى تفرض عليها الوحدة ، وهذا بالضبط ماحدث مع مينا ، إن حتمية وحدة مصر السياسية ، نحن نرى ، هى حتمية الوحدة الهيدرولوجية على أقل تقدير والعكس بالعكس .

رقعة سياسية ثابتة

ثبات الرقعة السياسية المصرية عبر التاريخ الطويل المفعم بالأحداث العاصفة والغزوات المتواترة والاستعمار المزمع ، فضلا عن دورات التوسع المصرى نفسه وما صاحبه من حروب عديدة ، هو من أخص خصائص الدولة الجيوبوليتيكية وواحد من أكبر تحدياتها للتاريخ واحتمائها بالجغرافيا ، وفى هذا ، مرة أخرى ، تختلف مصر كثيرا عن عديد من الدول ، فكثيرة هى الدول التى تعرضت عبر تاريخها الى عمليات جذرية من البتر او الاضافة ، اقليم هنا تفقده وآخر قد تضمه ، والعكس فى فترة أخرى ، وهكذا مرات ومرات ، كل مرة يعاد رسم الخريطة السياسية وتتغير الحدود وتتذبذب الرقعة وتنساح بحرية مقلقة ، والواقع أن معظم الدول الحالية والقديمة عرفت الحدود المتغيرة وتذبذبت اجسامها قليلا أو كثيرا الى أن استقرت أخيرا على شكل أو آخر .

ولكن ليست كذلك مصر . فهى طوال تاريخها اما برقعته الوطنية السياسية كاملة غير منقوصة سواء كدولة مستقلة أو حتى كمستعمرة ، واما برقعته تلك مضافا اليها امبراطورية قد تتسع او تضيق ، أو فى النهاية تختفى ، وذلك فى عهود القوة والتوسع المصرى كمصر الدولة الحديثة أو حين دخلت كإقليم أو ولاية ضمن إمبراطوريات مختلطة عديدة النوايا poly - nuclear كالدولة العربية الاسلامية فى الحالة الأولى لم يحدث قط ان اقتطع من مصر جزء من اراضيها او تخومها أو بتر أو فقد لدولة مجاورة وفى الحالة الثانية كانت مصر تتحول من دولة نووية كثيفة الى دولة مختلطة مكونة من النواة الوطنية نفسها مضافا اليها الامبراطورية ، ولكن دون أن تختلط النواة بالنمو او النمو بالنواة التى تظل فى جميع الاحوال ثابتة لاتزيد ولاتنقص ولا تتذبذب بتذبذب الامبراطورية التابعة المضافة أو «المضيقة» من هنا فرغم أن الحدود السياسية الرسمية شىء جديد وطارىء تماما فان الوطن السياسى ثابت تماما منذ فجر التاريخ بشرنقته الصحراوية التى قد تتسع أو تنكمش على الخرائط الافتراضية فقط . وبهذا فان حدود مصر الطبيعية لم تكن قط مشكلة ولم تدخل مطلقا فى عملية المد والجزر والشد والجذب المرتبط بالتوسع الخارجى أو الانكماش .

وفى النتيجة النهائية والمحصلة الصافية ، فان الدولة المصرية لم يكن من الممكن

أن تضم رقعة أقل من رقعتها المعروفة من الشلال الى البحر ، كما كان من المستحيل أن تضم رقعة أكبر منها سواء شرقا أو غربا لأنها بذلك كانت قمينة بأن تتحول من التجانس الى التنافر طبيعيا وبشرى ومن التماسك الى التخلخل سياسيا وجيوبوليتيكيا . إن مصر الجغرافية - التاريخية - السياسية ، فعلا ، هى الوطن السياسى الأنسب بلا زيادة ولانقصان يمثل ما إنها هى بعينها الوطن السياسى الطبيعى بلا حتم او قدرية

ولعل خير ما نفعل بعد ان وصلنا الى هذا المدى من التشريح والتحليل هو أن نضع رقعة مصر السياسية موضع المقارنة مع بعض حالات أخرى ذات شهرة خاصة ، ولتكن بولندا عن الرقعة السياسية وفرنسا عن الحدود السياسية فكل من مصر وبولندا دولة حوض نهر أساسا ، النيل الأدنى والفسيتولا ، ولا انفصام لأى منهما عن النهر قط فالفسيتولا نواة بولندا النووية الصلبة ، حيث النيل هو جسم مصر جميعا ، لكن قارن الآن بين المصير السياسى والنسيج الجيوبوليتيكى لكل منهما .

فبولندا هى النموذج الكلاسيكى للدولة - الضحية ، الدولة المتأرجحة داخل حدودها بل داخل حدود سائلة مذبذبة الى أقصى حدود السيولة والتذبذب : قلب طبيعى وحدود صناعية بل قلب بلا حدود فى الواقع ، فهى تقع فى صميم السهل الأوروبى العظيم بلا حدود بل بلا ملامح طبيعية واضحة على الشرق والغرب ، وذلك أيضا بين كتلتين سياسيتين عملاقتين هما روسيا السلافية والمانيا الجرمانية ، من هنا قسمت بولندا ثلاث مرات فى ربع قرن فقط خلال أواخر القرن الـ ١٨ ، كما قسمت مرة رابعة قبيل الحرب العالمية الثانية ، بل لقد زالت من الوجود تماما فى أحد هذه التقسيمات .

مصر على النقيض تماما : هى النموذج الكلاسيكى للدولة الثابتة والبالغة الثبات وذات الحدود الجغرافية والتاريخية المحددة ، هى أقدم وأطول وأثبت دولة فى التاريخ ، لم تقسم قط عبر آلاف السنين رغم ماخضعت له أحيانا بل كثيرا من استعمار أجنبى . السبب ببساطة فى الحالىن هو العلاقة بين الموقع الجغرافى والموضع الطبيعى ، فبولندا اقليم ممر وعبور فى سهل بلا حدود طبيعية ، أما مصر فاقليم ممر وعبور ولكن فى صحراء عازلة محمية .

لمصر وفرنسا أيضا رقعة سياسية مثالية الشكل تقريبا أقرب الى المربع أو الدائرة ، ولذا تمتاز كلاهما بالعمق الاستراتيجى والحماية الطبيعية بقدر أو آخر ولكليهما أيضا قلب مركزى قوى وسائد ، وإن تعددت أحواض الأنهار فى فرنسا ، غير أن فرنسا من الناحية الأخرى وبغض النظر عن تاريخها السياسى الاقصر

بكثير كدولة . انفقت معظم هذا التاريخ فى محاولة واحدة لا تنتهى كما لا تتحقق ، وهى الوصول الى «الحدود الطبيعية les limites naturelles» ، تلك التى اصبحت عقدة السياسة الفرنسية والدولة الفرنسية منذ لويس ١٢ وریشيليو ومازاران الى فوبان ومن نابليون حتى الآن ، والتى دخلت من أجلها عشرات الحروب فى بضعة قرون من هنا ظاهرة البتر والضم المتعاقبين بلا انقطاع على حدودها الشرقية والسبب ، رغم خط المرتفعات الجبلية المحيطة ، هو أن الراين نهر على هامش الدولة وليس كالنيل نهرا فى قلب الرقعة السياسية ، وهذا بدوره يرتبط بالفارق الجذرى فى الغلاف الصحراوى السميک فى مصر مقابل الارض المفتوحة فى فرنسا .

الحدود السياسية

تطور الحدود

قديمة حديثة

قديمة جدا فى الجغرافيا بقدر ما هى حديثة جدا فى التاريخ ، تماما مثلما هى طبيعية للغاية على الارض بقدر ما هى اصطناعية غالبا على الخرائط ، وبالتالى ثابتة للغاية كتحوم بقدر ما هى مذبذبة كحدود - تلك فى جملة مركزة هى حدود مصر السياسية ولا تناقض فى هذا ولا ذاك .

فاذا نحن تتبعنا اقدم نصوص متاحة لنا عن توقيع حدودنا ، وهى النصوص العربية فى العصور الوسطى ، لوجدنا ان جوهرها العريض لم يكد يتغير لا بالزيادة ولا بالنقصان ، خذ مثلا اليعقوبى ، فهو بعد ان يذكر رفح كأخر أعمال الشام ، يشير الى «موضع يقال له الشجرتين ، وهى أول حد مصر» ، ثم العريش «وهى أول اعمال مصر» (البلدان) . هذا بينما يوشك الهمذانى ان يرسم مصر السياسى المنتظم المتساوى الاضلاع الحالى حين يقول «وطول مصر من الشجرتين اللتين بين رفح والعريش الى اسوان ، وعرضها من برقة الى أيلة ، وهى مسيرة أربعين ليلة فى أربعين ليلة» .

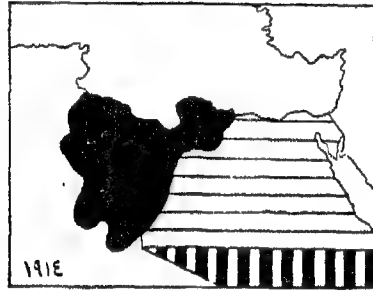
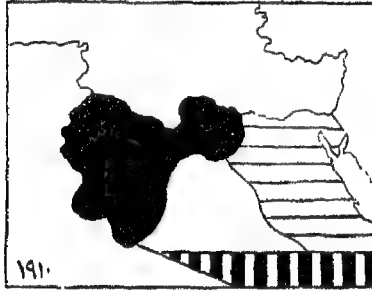
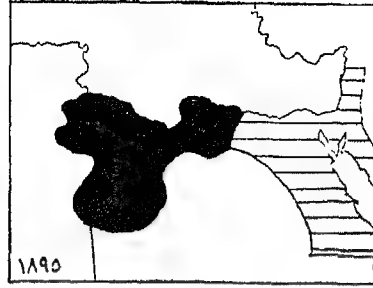
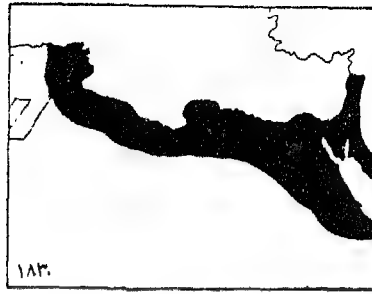
ثم أخيرا يأتينا ابو الفدا ليرسم حدود مصر بتحديد يكاد يستبقى ويتصور خريطة اليوم المعاصرة جملا وتفصيلا ، فهو يقول : «وحد ديار مصر الشمالى بحر الروم من رفح العريش ممتدا على الجفار الى الفرما ثم الى الطينة الى دمياط الى ساحل رشيد الى الاسكندرية الى مابين الاسكندرية وبرقة على الساحل ، أخذاً

جنوبيا الى ظهر الواحات الى حدود النوبة والحد الجنوبي من حدود النوبة المذكورة
أخذنا شرقا الى أسوان الى بحر القلزم المذكور قبالة أسوان الى عيذاب الى القصير
الى القلزم الى تيه بنى اسرائيل ، ثم ينعطف شمالا الى بحر الروم الى رفح الى
العريش».

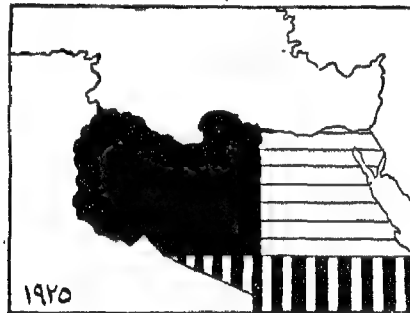
فاذا قفزنا الى العصور الحديثة ، فحتى أواخر القرن الـ ١٩ وبالتحديد قبل
دخول أو تدخل الاستعمار الأوروبي ، لم تكن فكرة الحدود السياسية واضحة بين
دول الصحراء الكبرى ، ولا عرف العالم العربى ولا الشرق الاسلامى الحدود
السياسية المخططة المحددة بالمعنى الحديث التى هى على اية حال ظاهرة جديدة فى
العالم على وجه العموم . وبدلا من الحدود الخطية المرسومة boundaries ، لم
يكن ثمة حينئذ الا تخوم طبيعية مناطقية عامة عائمة frontiers فالصحراء
بطبيعتها القاحلة وسكانها المتناثرين ورعاتها الرحل ، فضلا عن التجانس القومى
القاعدى جنسا ولغة ودينا ، كانت عوامل مضادة للتحديد السياسى الصارم .

ولهذا فان ما نراه دائما على خرائط الماضى فى العصور القديمة والوسطى من
تحديد مجمل وتقريبى لرقعة مصر السياسية هى كلها توقعات اجتهدية بحتة ان لم
تكن افتراضية حقا ، تشير فقط الى قلب الوطن السياسى ونواته اكثر منها الى
اطرافه وهوامشه بل أحيانا دون هذه الاطراف والهوامش ، فعلى أغلب هذه الخرائط
تبدو رقعة مصر السياسية كمجرد بقعة أكثر أو أقل اتساعا فى شمال شرق القارة،
اقرب أحيانا الى المثلث المتعرج يصل فى خط مقوس بين البحرين المتوسط والاحمر
كيفما اتفق ما بين تخوم برقة وتخوم السودان .

وإذا نحن تتبعنا الخرائط الاولى المتاحة عبر القرن الـ ١٩ ، حين كانت المنطقة
كلها تحت سيادة واحدة دون تحديد هى الامبراطورية العثمانية ، فقد لانجد حدودا
معينة على الاطلاق كما فى خريطة ١٨٣٠ وفى خريطة ١٨٩٥ لا تنبثق الحدود
البداية الا بصورة خطية غامضة على اطراف المعمور قرب الساحلين فقط ، بينما
يظل قلب الصحراء يظهر كبقعة بيضاء مفتوحة على فراغ الصحراء الكبرى
الداخلى كأرض بلا صاحب وإذا كانت الحدود الجنوبية ثم الشرقية قد ظهرت بعد
ذلك حول دورة القرن ، فقد ظلت الصورة فى الغرب مبهمة على خريطة ١٩١٠ ، ولو
ان حدود مصر ازدادت اتساعا وتحديدا نحو الغرب ، بينما تحولت الارض الفراغ
بلا صاحب الى عازل بين الجارات الثلاث مصر والسودان وليبيا اقرب الى المثلث
شكلا ، وفى ١٩١٤ ، بعد ان اصبح الوجود الايطالى فى ليبيا خطرا يهدد النفوذ
البريطانى فى مصر ، تمددت حدود مصر على الخرائط غربا لتملا الفراغ السابق



شكل - ١٤ تطور الخريطة
السياسية لدول وحدود شمال
شرق إفريقيا خلال العصر
الحديث وحتى رسم الحدود
الحالية النهائية .
(عن ستامب ، جويليه)



بما فى ذلك معظم شرق ليبيا الحالية شاملا حوض الكفرة نفسه (١).

ولم تحدد حدود مصر السياسية وترسم الامنذ ويبد الاستعمار ، والاستعمار
البريطانى بالذات ولهذا فهى بنت القرن الاخير على اكثر تقدير ، كما يصح ان يقال
عنها انها «صنعت فى انجلترا» . (وفى هذا الصدد فليس دقيقا بالضبط مايردده
بعضنا من ان حدودنا هى الحدود الوحيدة فى العالم العربى التى لم يرسمها
الاستعمار ، فأقدم حدودنا دوليا لاترجع الى ابعد من دورة القرن وأحدثها الى
مابعد الحرب الاولى ، اى ان بعض المعمرين الاحياء من المصريين اليوم اطول عمرا

(1) Stamp, Africa, P. 11 - 25

من أقدم حدودنا ، بينما شهد الجيل الماضى على الأقل إثباتاً معظم حدودنا الباقية، فأتقدم هذه الحدود وهى الجنوبية لم تتحدد الا فى نهاية القرن الماضى سنة ١٨٩٩ وتلتها الشرقية فى ١٩٠٦ ، بينما تأخرت الغربية الى ١٩٢٥ ، ومعنى هذا أيضاً أن تحديد حدودنا ، الذى تم فى ربع قرن فقط ، تتابع زمنياً فى حركة عكس عقارب الساعة كما قد نقول .

اما انها من صنع الاستعمار اساساً ، وهى الآن ارثه بالتالى ، فذلك لانها توقفت فى النهاية على صراع القوى الأوروبية المستعمرة والمتنافسة فى المنطقة وخاصة فى الاقطار المجاورة ، وهى فى الدرجة الاولى الاستعمار البريطانى فى مصر والسودان ، ثم التركى فى فلسطين ، ثم الايطالى فى ليبيا ، ولما كانت كل قوة تسعى الى توسيع الرقعة التى تحت نفوذها الى اقصى حد ممكن ، فقد جاءت الحدود بمساراتها واتجاهاتها وخصائصها وظيفة لهذه الصراعات تعكس توازناتها وفتائجها ، وتمثل فى الواقع حدود التقاء وتحايد تلك الضغوط والمناورات ، ومعنى هذا ابتداءً انها انما تمثل حدود التوازنات السياسية الدخيلة أكثر منها حدود القوميات الطبيعية الداخلية ، او على الاقل بقدرها أو على أقل القليل بقدر أو بأخر وهذا كقيل بأن يجردها على التو من كثير من القيمة الاصلية وربما الموهومة.

على هذه الاسس «فصل» الاستعمار البريطانى حدودنا لتخدم مصالحه المشتركة او بالاحرى المبيتة حيناً كالحدود مع السودان ، والمتعارضة حيناً آخر كالحدود مع فلسطين ، عن وعد حيناً او عن وعيد حين آخر كالحدود مع ليبيا ، ومن ثم كان نبض المد والجزر بين هذه القوى يترجم الى ذبذبات فى الحدود اما بالانكماش واما بالتوسع او بالتقدم والتقهقر ، وقد تم هذا عادة اما بالمساومات واما بالمصادمات ، اما بالتنازلات واما بالمبادلات ، وغالباً ما كان ذلك كله بالتناطح او بالتواطؤ .

من هنا نفهم ليس فقط المواقف المتعارضة والمتضادة للقوى الاستعمارية فيما بين بعضها البعض ، ولكن ايضاً تلك المواقف المتناقضة وغير المنطقية او بالاحرى الانتهازية والمريبة لها هى فى حد ذاتها ، فرغم انها جميعاً كانت تطلب الحد الاقصى من توسيع الرقعة الخاضعة لها ، فانها هى نفسها كانت تسعى الى تقليصها الى الحد الأدنى ما ان تخرج منها او تستشعر انها قد تطرد منها فى المستقبل مثال ذلك موقف تركيا من حدود سيناء ، فرغم ان سيناء كانت تتبع ولاية مصر طوال العصر العثمانى ، كما كانت يبقين طوال التاريخ من قبل ، فما أن وضع الاستعمار البريطانى قدمه فى حذاء تركيا بمصر حتى اصبح هدف الاخيرة هو سلب سيناء عن مصر او تقليص حدودها الى اقصى حد ممكن .

بالمثل الموقف البريطانى المزدوج على الحدود الجنوبية ، فقد رسم الاستعمار البريطانى حدود مصر والسودان بعد المهدية ، ولكنه ما ان استشعر ضعف موقفه فى مصر واحتمال خروجه منها وشيكا حتى ابتدع وفرض بجانب الحدود السياسية حدودا «ادارية» اقتطع بها من أرض مصر لصالح السودان الذى كان يقدر ويبيت البقاء فيه طويلا ، ولا يختلف الموقف كثيرا على الحدود الغربية حيث أثر الاستعمار البريطانى السلامة فى وجه تهديد الاستعمار الفاشى الايطالى الصاعد فى ليبيا ، فاشتري سلامته فى مصر بصفقة الحدود الخاسرة التى تنازل فيها عن الجغبوب مقابل رقعة ضئيلة جدا بالمقارنة فى السلوم

طبيعية اصطناعية

وكما رسمها الاستعمار ، فلقد جاءت حدودنا حدودا خطية هندسية بحتة فى معظمها ، بل وفلكية عند ذلك فى الاعم الاغلب ، تتبع خطوط الطول والعرض اكثر مما تتبع خطوط الحياة والارض ، اى تتبع الشمس اكثر مما تتبع الانس او الجنس. ولهذا فهى كثيرا ما تتعامد على الحقائق البشرية سواء الانثولوجية او التاريخية او الحضارية او الاقتصادية ، فتمزق الجماعات والمجتمعات الواحدة ، كما تتجاهل اللاندسكيب الطبيعى نفسه وتتعامد على الحقائق الفيزيوجرافية بصورة صارخة ، فتشطر الجبال والوديان الواحدة .

لذا فان السواد الاعظم من حدودنا يصنف كحدود فلكية ، بينما أقلها يصنف كحدود فيزيوجرافية او جغرافية او طبيعية ، فى حين تاتى ماتسمى بالحدود الانثروبوجرافية او القومية او الجنسية او الحضارية او التاريخية وهى اقل من القليل وبوجه عام يتألف كل حد من حدودنا الثلاثة بنسب متفاوتة من قطاع اكبر خطى يقع نحو الداخل فى قلب الصحراء وقطاع اصغر متعرج يقع قرب الساحل او يركب النهر وفى النتيجة العامة يغلب على حدودنا صفة الاصطناعية .

ورغم ان هذه الخطية او الخطة الاصطناعية السائدة تمنح مصر السياسية جسما مكنتزا ربعة وملموما ، خاليا من الزوائد والاطراف والاسافين الاقليمية سواء الناتئة او الغائرة ، المتصلة او المنفصلة ، الدخيلة او السليبية enclavas exclaves فانها على العكس تظل تتركها مرصعة بالاسافين والجيوب البشرية الممزقة او المشطورة او المشتركة على كلا الجانبين فى اكثر من قطاع او نقطة ، ومن هذه الزاوية ، فاذا نحن رسمنا خطا يصل بين سيوة وادندان ، فانه يقسم كل حدودنا الى قطاعين : الى الغرب قطاع اكبر من الحدوده «الميتة» يجرى فى الصحراء المطلقة

ويخلو بالتالى من مشاكل الحدود ، وقطاع اصغر الى الشرق يظهر فيه معمور خفيف مخلخل وتتركز فيه معظم مواطن الخطر ومشاكل الحدود الفعلية .

رغم هذه الاصطناعية وهذه الاخطاء ، فان حدودنا على الجملة لا يمكن موضوعيا أن تعد حدودا عشوائية تماما ولا المنطق الاساسى خلفها فاقد كلية مع ذلك . فالخطوط الهندسية والفلكية منطق حتمى سليم ولا مفر منه من الناحية العملية فى وراء صحراوى من اللامعمور المطلق او شبه المطلق فاذا كان لابد كمبدأ من اقتسام الصحراء الشاسعة الفاصلة بين الدول الواقعة بها ، واقتسامها بطريقة أو بأخرى ، فان افضل طريقة لذلك هى يقينا ايسر طريقة ، حيث لا داعى للتعقيد والتعرج فى الفراغ .

واذا كانت الخطوط الفلكية تحقق هذا بوجه عام ، فلنلاحظ انها انما تتحدد اصلا ، الى جانب الاستعانة فى الداخل بتوجيه الواحات الصحراوية ، بالاشارة اساسا الى نقط ارتكان أولية هى جبهات الانقطاع القومى الاساسية ، أى آخر نهايات وأطراف المعمور الوطنى إما على النهر كما مع السودان واما على ساحل البحر كما مع ليبيا وفلسطين بصفة خاصة والى حد ما مع السودان ايضا . والواقع أن هذه النهايات والاطراف ، بالاضافة الى واحات الصحراء النائية ، هى التى عينت بدايات ومسارات حدودنا ، وهى بالتالى التى وسعت نصيب مصر من رقعة الصحراء الشاسعة اللانهائية وغير المحددة .

وعلى هذا فلعلنا نضع الموقف كله فى اطاره الصحيح إذ نقول إن «الحدود» إن تكن اصطناعية في مجملها ، فان «التخوم» طبيعية بدرجة أو بأخرى ، ان تكن الاولى خطوطا سياسية، فان الثانية معطيات جغرافية ، والاولى مركبة على الثانية بصورة ما .

واذا كانت هذه خصائص وأخطاء حدودنا كما خططها الاستعمار ، فان الاسوأ منها انها جاءت حدودا «منقوصة» ورقعتنا رقعة «مقلمة» بقدر أو بأخر ، فلا الاولى حدود «جامعة مانعة» تماما تضم كل ابناء الامة وتستبعد كل اقلية من القوميات المجاورة . ولا الثانية تمثل الوطن السياسى الانسب التاريخى او الطبيعى بصفة محققة او مثالية ، وبكل سوالبها ومثالبها هذه ، كان حتما ان تترث مصر مع الدول الجارات بعضا من مشاكل الحدود الحادة او المزمنة التى خلقها الاستعمار بسياساته وخلفها وراءه كالقنابل الموقوتة ، والتى مازالت تؤرق العلاقات بينها ، حتى صارت بعض حدودنا على غير المتوقع كحقول الالغام المزروعة وباتت تخومنا أشبه بمشاكل المشاكل .

ولئن بدا هذا مفهوما على ضلوعنا الشرقية مع العدو الغاصب الدخيل ، فانه يبدو غير متصور وغير معقول على الاطلاق جنوبا وغربا مع الشقيقات العربيات ، ولاشك ان من الغريب اللافت حقا ان مصر ، بكل ثقلها ووضعها كأقدم دولة امة فى التاريخ وكأكبر دولة بين العرب ، وبكل حدودها الطبيعية والتاريخية النموذجية نادرة المثال ، لم تسلم حدودها الدولية من المشاكل حتى مع اقرب الاشقاء جنوبا وغربا ، فمصر تجد نفسها اليوم فى مواجهة مشاكل حدود بل وادعاءات ومطالبات اقليمية من جانب شقيقاتها فى افريقيا ، دع عنك بالطبع الاطماع الشريرة للعدو الاسرائيلى على الجانب الآسيوى .

ويصفة عامة يبدو كما لو ان المطلوب هو تقليم او اقتطاع و«قص» اركان مربع مصر وزواياه القائمة : الركن الجنوبي الشرقى فى علبة - جلايب ، الركن الشمالى الغربى فى السلوم - مطروح ، فضلا عن الركن الشمالى الشرقى فى سيناء او على الاقل قطاع رفح - شرم الشيخ منها ! ولكن يقينا لا يمكن القول بأن الصحراء المصرية فى أى جزء او هامش منها ، ليست مصرية لمجرد ان بضع عشرات من الآلاف من العناصر البدوية المختلفة تتبعثر كرشاش متطاير على مساحتها الشاسعة . فجميع هذه العناصر لا تعدو معا حجم بضع قرى كبيرة من الريف المصرى ، وكل سكان الصحراء المصرية لا تعدو حجم مدينة اقليمية كبيرة او متوسطة

ومن الناحية الاخرى ، لا بد لنا ان نعترف بأن المصريين ، مثلما أهملوا الموقع تقليديا وتركوا التجارة الخارجية والموانئ الساحلية والسواحل والبحر للجانب بينونى ويتبنونها ، أهملوا الصحراء واستغرقهم الوادى ، ولا نقول «استنقعوا» فيه ، فتركوا أطراف مصر السياسية فراغا ومرتعا للعناصر المجاورة على الحدود يملأونه ويلونونه . فحتى صحارى مصر توغل فيها بدو الصحارى المحيطة . والرد الوحيد الآن على هذا ، تصحيحا للتقصير التاريخى ، هو تكثيف المصرية على هذه التخوم أى تمصيرها تماما بنقل وزرع العنصر المصرى فيها بمشاريع التنمية والاستثمار والتخطيط الاقليمى الواعى ، فان الحدود السياسية الآمنة الوثيقة حقا إنما هى الحدود البشرية الكثيفة الصلبة .

إن الدول ، على عكس الأفراد ، لا يمكن أن تختار جيرانها ، أكثر مما يمكنها أن تغيرها أو تغير موقعها . إنها قدرها الجغرافى وعليها أن تعيش وتتعايش معها إلى الأبد . والحدود ، وهى بطبيعتها أطراف الرقعة السياسية ، تمثل خطوط توازن القوة السياسية وجهات التحام الضغوط السياسية على جانبيها ، فيها تتحدد المداخل والنقط الاستراتيجية الحاسمة ، وحولها عادة تتركز الأقليات القومية

الحساسية . وهى من ثم أشبه بحد موسى . ومن هنا فإن الوحدة الجغرافية ، أى علاقة الجوار سلاح ذو حدين . فكل المشاكل الخطيرة لا تكون إلا مع الجيران المباشرين حتى ولو كانوا أشقاء ، بينما أنها مع غير الجيران لا تبلغ حد الخطر الحقيقى مهما بلغ الخلاف . ومن ثم فإن مصر أن تدعم حدودها وترعاها ، ليس فقط كشرط أولى للوحدة الوطنية ولكن أيضا كشرط مسبق لأى وحدة قومية فى المستقبل .

جغرافية الحدود

مسح عام

لأن السواحل البحرية لا تعتبر حدودا دولية بل وطنية ، رغم أنها كحدود مائية هى الحدود الطبيعية الكاملة والمطلقة بامتياز ، فإن حدود مصر تكاد تقتصر أساسا على ضلعين اثنين على الجانب الأيسر الأفريقى ، تقريبا دون الجانب البحرى المقابل، وإذا لا تشترك إلا مع ثلاث دول فقط ، هى بالضرورة دول عربية (باعتبار العدو الاسرائيلى فى فلسطين ظاهرة عارضة عابرة فى النهاية) . ورغم قلة عدد الجارات هكذا ، فإن الحدود تنتظم نقطتين حرجيتين بصفة خاصة من النقط الثلاثية Tripoint التى تلتقى فيها ثلاث دول ، وذلك فى أقصى الركن الجنوبى الغربى عند العوينات حيث تتقابل مصر مع السودان وليبيا بل وتقترب أيضا من تشاد ، ثم فى الركن المقابل فى أقصى الشمال الشرقى عند رأس خليج العقبة حيث تلتقى مصر مع فلسطين والأردن وتقترب من السعودية .

معنى هذا أن معظم حدودنا الدولية أى البرية هى فى افريقيا ، بينما لا تأتى الحدود مع آسيا إلا ككسر ضئيل للغاية . وبهذا أيضا تصنع كل من الحدود البرية والبحرية زاوية قائمة تتقابل وتتكامل مع الأخرى فى ذلك المربع شبه النموذجى بزواياه شبه القائمة وأضلاعه شبه المتقاربة . ولأن مساحة هذا المربع النادر المثال هى الأخرى قيمة « مستديرة » نادرة الحدوث ، مليون كيلومتر مربع بالضبط ، فإن أضلاع المربع الأربعة تتقارب بشدة ويتراوح كل منها حول ± 1000 كم ، كما يوضح هذا الجدول .

الحدود الجنوبية	١٢٨٠ كم
الحدود الغربية	١٠٩٤ كم
الحدود الشرقية	٢١٠ كم
مجموع الحدود البرية	٢٥٨٤ كم

الحدود البحرية الشرقية	١٤٥٠ كم
الحدود البحرية الشمالية	٩٥٠ كم
مجموع الحدود البحرية	٢٤٠٠ كم
مجموعة الحدود البرية والبحرية	٤٩٨٤ كم

ورغم أن امتداد مصر على المحور الطولى أكبر فى المتوسط منه على المحور العرضى ، فنظرا لانحراف خط ساحل البحر الأحمر نحو الجنوب الشرقى بنحو نصف زاوية قائمة ، فإن الحدود الجنوبية هى أطول حدودنا البرية . فهى تمثل نحو ٤٩,٥ ٪ أى النصف من مجموع حدودنا البرية ، وتكاد تناهز مجموع الحدين الآخرين إلا قليلا . أما الحدود الغربية فتشكل نحو ٤٢,٣ ٪ من تلك الحدود ، مقابل ٨,١ ٪ فقط للحدود الشرقية ، أى أقل من عشر المجموع ، فهى أقصر حدودنا خارج كل مقارنة .

أما مجموع الحدود البرية فيبلغ نحو ٢٥٨٤ كم ، أى أكثر نوعا من مجموع سواحلنا البالغ ٢٤٠٠ كم . على أن توزيع هذه السواحل بين البحرين أشد اختلالا من توزيع الحدود البرية ، إذ يتفوق ساحل الأحمر بشدة بفضل تخرج سيناء ، فتتوزع النسبة بينه وبين ساحل المتوسط فى حدود ٦٠ : ٤٠ ٪ على الترتيب . ولهذا السبب نفسه تتفوق الحدود البحرية الشرقية على أطول الحدود البرية وهى الجنوبية . وعلى هذا كله فإن حدودنا برية وبحرية معا وعلى السواء تتابع تنازليا من الأطول الى الأقصر كما لو فى دورة مع عقارب الساعة : بالترتيب من الحدود البحرية الشرقية الى الحدود الجنوبية الى الغربية الى الشمالية الى الشرقية .

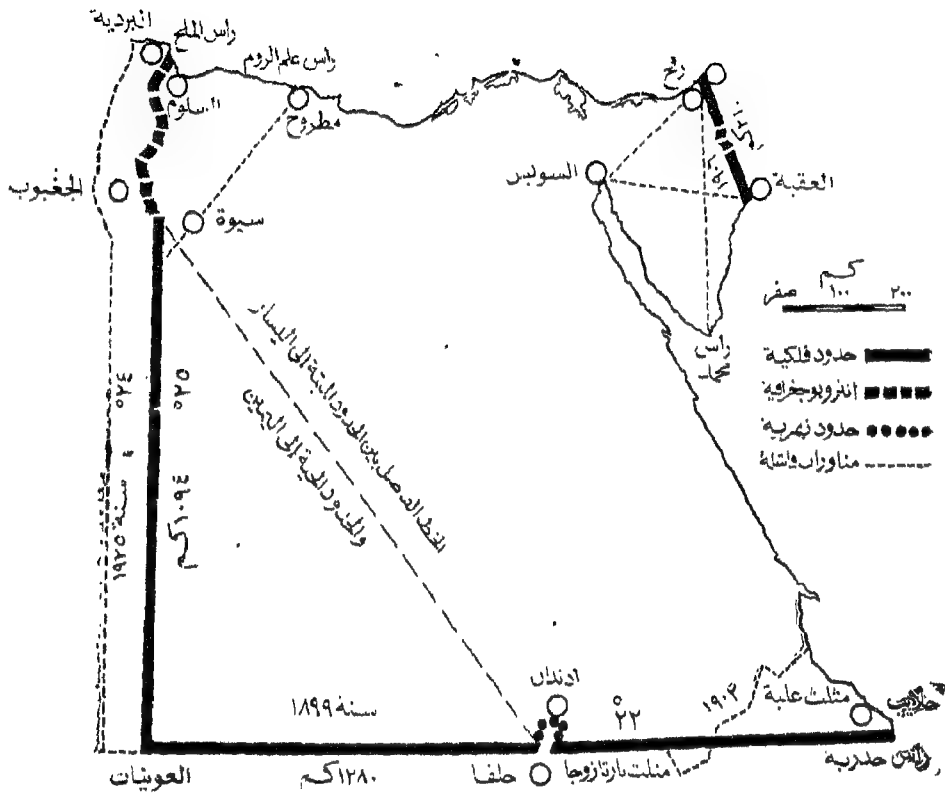
اخيرا ، وبالأرقام المستديرة ، فإن مجموع كل من حدودنا البرية والبحرية يتراوح حول ± ٢٥٠٠ كم ، وبالتالي يناهز مجموعهما معا نحو ٥٠٠٠ كم ، وواضح من هذا ان حدود مصر حدود مترامية ، تمثل بالضرورة صعوبات كثيرة وتتطلب جهدا كبيرا لمراقبتها والدفاع عنها ، وهذا الطول ، الذى يتناسب مع الرقعة الشاسعة وتعدد الاضلاع ، يضاعف من صعوباته غلبة الصحراء عليه وبعد نواة المعمورة عنه من هنا لايكفى ان ننسب ابعاد الحدود الى بعضها البعض ولكن الى ابعاد الدولة الحيوية من مساحة وسكان ، على نحو مايفعل هذا الجدول .

نسبة الحدود البرية إلى المساحة	٢٥٨٤ : ١ مليون كم	١ : ٣٨٧
نسبة الحدود البحرية إلى المساحة	٢٤٠٠ كم : ١ مليون كم	١ : ٤١٧
نسبة الحدود بنوعيهما إلى المساحة	٤٩٨٤ كم : ١ مليون كم	١ : ٢٠٤
نسبة الحدود البحرية إلى المساحة	٢٤٠٠ كم : ٢٥٨٤ كم	١ : ١,١
نسبة الحدود البرية إلى المساحة	٢٥٨٤ كم : ٤٣,٠٠٠,٠٠٠	١ : ١٦٦٤١
نسبة الحدود البحرية إلى المساحة	٢٤٠٠ كم : ٤٣,٠٠٠,٠٠٠	١ : ١٧٥٠٠
نسبة الحدود بنوعيهما إلى المساحة	٤٩٨٤ كم : ٤٣,٠٠٠,٠٠٠	١ : ٨٦٢٤
نسبة الحدود البرية إلى المساحة	٢٥٨٤ كم : ١,٠٠٠,٠٠٠	
\times كثافة السكان في الكم	٢ كم \times ٤٣	١ : ٩

نستطيع أن نرى أولا أن مقابل كل كيلومتر من الحدود هناك ٣٨٧ كم من المساحة ، ومقابل كل كيلو متر من السواحل هناك ٤١٧ كم من المساحة ، فالنسبتان متقاربتان ، وذلك لتقارب أطوال نوعى الحدود ، الذى تشير اليه أيضا النسبة بينهما أو معامل القارية وهى ١:١,١، أى نحو الواحد الصحيح ، والتي تدل على توازن معقول بين درجة القارية والساحلية ، أما بالنسبة الى السكان ، فإن هناك خلف كل كيلومتر من الحدود البرية نحو ١٦٦٤١ مواطن للدفاع عنه ، وخلف كل كيلو متر من السواحل نحو ١٧٥٠٠ نسمة للغرض نفسه مقابل نحو ٨٦٢٥ نسمة خلف كل كيلو متر من حدود مصر جميعا برية وبحرية .

على أن السكان أجدر بالطبع أن تنسب الى الحدود البرية اساسا ، ويكون ذلك بحساب «معامل احتكاك الحدود coefficient of Friction» الذى ينتج من حاصل ضرب كثافة السكان الحسابية العامة فى نسبة الحدود البرية الى رقعة المساحة السياسية ، ويصل هذا المعامل فى حالتنا الى التسع تقريبا ، وهو رقم منخفض نسبيا ، يشير الى وضع مناسب سياسيا ، لأن القاعدة العامة أن هذا المعامل كلما زادت قيمته كلما زادت احتمالات وفرص الاحتكاك على الحدود (١) والواقع أن تكدس السكان فى نواة دفيئة فى قلب الرقعة السياسية بعيدا جدا عن الحدود السياسية ، كما يعقد مشكلة الدفاع عنها بعض الشيء ، يترك معظم حدودنا ميتة ينخفض معدل الاحتكاك حولها الى الحد الأدنى .

(1) SW. Boggs, International boundaries, N.Y, 1940, P. 25..



شكل ١٥ - حدود مصر السياسية

(١) الحدود الجنوبية

كما هي أقدم وأطول حدودنا ، فإنها أكثرها هندسية وأقلها تعرجا ، بل هي خط واحد مستقيم ، وفلكي مطلق تقريبا ، يتبع خط عرض ٢٢ شمالا من العوينات حتى ساحل الأحمر بلا انقطاع إلا حين وحيث يمتطى وادى النهر نفسه فقط ، فهنا يظهر نتوء أو لسان وادى حلفا الذى يتعمق شمالا لصالح السودان نحو ٢٥ كم على جانبى النيل حتى ادندان ، آخر قرية مصرية على الحدود وهدف هذا اللسان ان يبعد وادى حلفا السودانية عن الحدود مباشرة ، وحتى يضم الى السودان الاوملاند الزراعى والريفى للمدينة وهو ذلك الشريط الضئيل الذى يقع شمال خط العرض القاعدى.

(١) جمال حمدان، دراسات فى العالم العربى ، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٩٤ - ٩٦.

وككل حد فلكي ، ليس من تفسير لاختيار هذا الخط بالذات ليكون الحد الا عامل الصدفه التاريخيه ، فلقد كان الحد الجنوبي للمناطق التي لم تتخل عنها مصر مطلقا اثناء انسحابها من السودان ايام المهديه ومن ثم فلا هو بالحد التاريخي الحضاري ولا الوطني الإثنولوجي . فالحد التاريخي والحضاري لمصر لا يقل عن الشلال الثاني أو الثالث ، بينما يضع الحد الوطني والإثنولوجي في جسم النوبة الموزع على جانبي الحد السياسي . وفي كل الأحوال ، فانه هو أو غيره شمالا أو جنوبا لن يمكن إلا أن يمزق وحدات فيزيوغرافية وجنسية واجتماعية واقتصادية متصلة .

فيما عدا مجرى النهر نفسه ، لا يمر الخط حاليا بمعمور إلا شرق النيل ، حيث نطاق خفيف من الكثافة يصل بين السودان البحرى ونيل أسوان - نطاق أو «جسر» البشارية والعبادة . فهناك يشطر الحد القبائل المستمرة والأودية الصحراوية التي تنتهى إلى نيل أسوان ثم يشطر أخيرا سلاسل جبال البحر الأحمر نفسها . وهنا يظهر فشل هذا الخط الميكانيكى فى أن يكون حدا حيويا حيث المصالح متداخلة متشابكة من ثم كانت ظاهرة ازدواج الحدود الفريدة .

ففى ١٩٠٢ اتحدد خط حدود « إدارية » متعرج إلى جانب الحدود السياسية لكى يصحح أخطاءها الحيوية - شئ جديد تماما تحت الشمس - وكان هذا فى حد ذاته دليلا على عدم كفاية التخطيط السياسى الأصلى . غير أن ازدواجية الحدود هذه ، التي تعد نوعا من الشذوذ السياسى وإحدى أعاجيب الجغرافيا السياسية Political curio ، إنما تعكس ازدواجية السياسة الاستعمارية. فلقد كان الاستعمار ، تحت وطأة الحركة الوطنية فى مصر ، لم يعد يضمن بقاءه فيها طويلا ، بينما كان ينظر إلى السودان كرصيد أو كاحتياطي « آمن » . وكما بدأ يبيت لفصل جنوب السودان عن شماله ، أخذ يعمل لسلخ أكبر قدر ممكن من جنوب مصر لدمجه وابتلاعه فى شمال السودان.

تفصيلا ، يقع هذا الازدواج شرق النيل على شكل مثلثين : غربى أصغر يقطع فى السودان ، وهو مثلث جبل بارتازوجا ، مساحته ٦٠٠ كم٢ ، وشرقى أكبر يقطع على العكس فى مصر ، وهو مثلث جبل علبة ومساحته ١٢,٥٠٠ كم٢ ، وطول كل من ضلعيه الشرقى البحرى والغربى الصحراوى نحو ٢٠٠ كم ، بينما يبلغ طول قاعدته على الخط السياسى نحو ٣٠٠ كم . وقد تحدد مثلث علبة ليوحد إدارة شئون بشارية مصر مع كتلتهم الرئيسية فى السودان ، ومثلث بارتازوجا ليوحد إدارة شئون عبادة السودان مع كتلتهم الرئيسية فى مصر . ولكن من الواضح أنه حتى الحدود الإدارية هذه - تماما كالسياسية - لا قيمة لها عمليا وواقعا فى وسط رعوى

رحل ، لاسيما وان حدود مثلث علبة ظلت تترك جزءا من البشارية حتى اسوان .

الحدود الادارية التكميلية اذن ليست اكثر كفاءة من السياسية الاصلية . فلماذا اذن . كانت ! الثابت ان المحرك خلف لعبة الحدود الادارية كان الاطماع الاستراتيجية البريطانية . فالقطاع الذي سلخ او سلب من الادارة المصرية يبلغ اكثر من ٩ امثال مساحة التنوء الذى ضم اليها او الحق بها . كما يشمل منطقة مرتفعات غنية بالرطوبة والحياة النباتية نسبيا ، بل انها لأعلى وأرطب وأغنى قطاعات جبال البحر الاحمر فى مصر ، فضلا عن ثروتها وامكانياتها المعدنية المؤكدة فى مواضع مثل جبل علبة وشنديب . كل هذا بالاضافة أخيرا وليس آخرا الى أن المنطقة تمثل جبهة بحرية واسعة متفوقة الموقع ، فى حين لا يعدو المثلث الغربى جيبا داخليا حبيسا من الصحراء الكاملة .

ولقد كانت الحدود الجنوبية على علاقتها لا تمثل خطرا بالنسبة لمصر ، بل كانت اشبه بالحدود الكندية - الامريكية ، حدودا غيرة محروسة او مخفورة Our un-guarded Frontiap ولكن اتضح كم كان فى هذا من اسراف فى التفاؤل . فلقد ادعى النظام الانقلابى العسكرى فى السودان المستقل مرارا ان الخط السياسى هو الادارى ، واتخذ سياسة الامر الواقع ليتجاهل الحق الدولى ، حتى تأزم الموقف على الحدود اكثر من مرة . بل وكادت تحدث بعض المناوشات ولا نقول المواجهة فى الوقت ما .

وما زالت المشكلة من أسف معلقة لا يدري أحد بالضبط الى اين انتهت . فبين « السلم والصمت » تحولت المنطقة ، منطقة جبل علبة ، الى شىء اشبه «بالاعراف» بيننا وبين السودان ، كما عبرت نعمات فؤاد ببلاغة ونفاذ (١) ومن جانبا ، فلقد كانت كثير من القرى المعادية تواقة الى تأجيج المشكلة والوقية بين الشقيقين ، فلم تتوان توا عن ان تغفل الحدود السياسية القانونية اغفالا تاما فى اطالسها وخرائطها الرسمية وغير الرسمية ، ومن اسف ومن عجب معا ان بعضا منا راح ينقل عنها هذه الخرائط فى غفلة وبلا وعى ولا فطنة .

ومن الصعب علميا وموضوعيا ان يفهم المرء الموقف السودانى ، فالقبائل الموزعة عبر الحدود ليست سودانية اكثر مما هى مصرية ، فهى من البجا الذين ينظر اليهم كغريباء بالنسبة لعرب السودان . اما اذا كانت الاطماع اقليمية ، فان السودان ، اكبر دول افريقيا مساحة واكثر من ضعف مصر رقعة ، ليس بحاجة يقينا الى مزيد من ارض ، ارض لا تخصه ، فان كان يعانى من ضالة ساحله على البحر ،

(١) أميدوا كتابة التاريخ، ص ٣٧.

ويطمع فى توسيع جبهته البحرية ، فليس ذلك هو المخرج الطبيعى ولا هو اسلوب التعامل بين الاشقاء .

ومن الناحية الاخرى ، فقد ادى التقارب المصرى - السودانى مؤخرا وقيام خطة «للتكامل» السياسى والاقتصادى بين البلدين الى وضع مشروع بانشاء منطقة حدود مشتركة تضم محافظة اسوان والمديرية الشمالية على جانبى الحدود لتكون منطقة تكامل نموذجية ونواة للانطلاق نحو مزيد من اشكال التنسيق بين القطرين . وهذا المشروع ، الذى يعبر عن العلاقة الخاصة والوحدة النهرية بين شطرى الوادى يعتبر منطقة الحدود المشتركة هذه وحدة تخطيط اقليمى وتنمية اقتصادية واحدة ، تتلشى فيها الحواجز والرسوم الجمركية وعوائق المواصلات والانتقال وتيسر فيها تسهيلات حركة المواطنين والسلع على الجانبين . والمشروع بهذا يذكر ، كما سنرى ، بالمشروع المماثل والسابق لخلق منطقة حدود مشتركة بين مصر وليبيا تضم الساحل الشمالى الغربى من الاولى وشرق برقة من الثانية وكل مانرجو هو ألا يتحول المشروع الجديد - كالقديم - الى اداة او نقطة بداية لادعاءات أو مطالبات اقليمية جديدة .

الحدود الغربية (١)

اقل فلكية من الحدود الجنوبية مثلما هى اقصر ، وحدث حدودنا مشكلات مثلما هى احدثها تخطيطا ، فمعظم امتدادها ، الذى يناهز ١١٠٠ كم ، خط فلكى يتبع خط طول ٢٥ شرقا ، ولئن كان هذا يصممها بالاصطناعية عموما فانها فى النهاية انما تجرى وسط صحراء مطلقة من اشد صحارى العالم جفافا ووحشة ووحشية . ولهذا فرغم انها لم تتحدد الا بعد مشكلات سياسية معقدة ممطوطة ، فانها لم تكن تمثل ولا تثير - او هكذا كان الظن - مشاكل على اى مستوى ، الى ان ثبت اخيرا عكس ذلك ، تماما كما فى حالة الحدود الجنوبية .

فالحدود مع ليبيا تحددت فى ١٩٢٥ بعد نزاعات ومساومات مطولة بين مصر وبريطانيا فى جانب وتركيا وايطاليا فى الجانب الاخر ، فلقد حاولت كل من تركيا وايطاليا على الترتيب دفع الخط شرقا ليبدأ من رأس علم الروم (اى عند مرسى مطروح) الى سيوة وبهذا تفقد مصر «الزجاجة» ولا يبقى لها منها الا «عنقها» فتحرم

(١) حمدان ، دراسات فى العالم العربى، ص ٩٣ - ٩٤ ، الجمهورية العربية الليبية، دراسة فى الجغرافيا السياسية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٨٧ - ٩٠ .

من كل عمق استراتيجي . هذا بينما كانت مصر وبريطانيا تطلبان بأن يبدأ الخط عند رأس الملح (وبذلك ينقل البردية الى مصر) الى ان ينتهى عند الجغبوب ، وفيما عدا هذا ، فلقد كانت بريطانيا تحاول ان تدفع بخط الحدود غربا ليتبع خط طول ٢٤ بدلا من ٢٥ . بينما كانت تركيا ثم ايطاليا تحاولان العكس .

واذا كان الحد التاريخي هنا غير واضح أصلا ومذبذبا باستمرار ، فان الحد الحالى الذى انتهت اليه اتفاقية ١٩٢٥ ، انما يمثل فى الواقع النتيجة النهائية لصراع قوة البحر وقوة البر ، قوة البحر بريطانيا وقوة البر ايطاليا . ذلك انه تقرر بحيث تكون الجغبوب لليبيا وسيوة لمصر مقابل ظهير برى للسلوم ، وبذلك تكون الاولى من الناحية العملية نقطة احتشاد لقوة ايطاليا البرية، بينما تقدم السلوم قاعدة لقوة بريطانيا البحرية . وبذلك أيضا تكون مصر قد فقدت الجغبوب التى كانت تتبعها باستمرار ، والتى ان لم يكن ضياعها يهدد مصر ككل فانه يهدد سيوة والساحل الشمالى الغربى على الاقل وقد ارغمت بريطانيا مصر على هذا التنازل لليبيا ، مثلما ارغمتها من قبل على قبول الحدود المزدوجة مع السودان ، وذلك لكى تشتري رضا ايطاليا التى كان الاستعمار العجوز العتيق قد بدأ يخشاها كاستعمار شاب فتى .

عن الخط نفسه ، فان الحدود الغربية تنقسم الى قطاعين متميزين وغير متكافئين طولاً : قطاع متعرج فى الشمال ، وآخر خطى فلكى فى الجنوب . فالأول ، وطوله ٢٩٠ كم ، يأخذ شكل رقم ٤ شديد الانفراج ، ويمتد من نقطة تقع غرب السلوم المصرية وشرق البردية الليبية ، وينتهى عند التقاء خط عرض سيوة بخط طول ٢٥ ، تاركا واحة الجغبوب لليبيا وواحة سيوة لمصر .

واذا كان هذا يشطر حوضا طبيعيا واحدا اساسا ، هو ايضا وحدة اقتصادية متكاملة تقليديا ، وكتلة بشرية وحضارية وثقافية بربرية واحدة ، اى باختصار بفصل «توأمين سيامين» جغرافيا ، فانه كذلك يمزق الهضبة الشمالية التى تنحصر بينه وبين البحر، هضبة مرمريكا - مريوط التى تمتد من برقة حتى مشارف الاسكندرية ، كما ينصف القبائل الرعوية التى تتراعى فوقها وهى بدو اولاد على ، ولهذا كله فرغم ان قطاع الحدود الشمالى هذا متعرج ، فلا يعنى ذلك انه حد طبيعى، بل هو اصطناعى الى مدى بعيد ، ومن هنا استدعى تنظيما خاصا للقبائل والمراعى وتحركات القطعان والسكان ، تنظيما يكاد يتجاهله من الناحية العملية ويوشك أن يدينه من الناحية العلمية .

على أن القطاع برمته انما يستمد خطره من الناحية الاستراتيجية ، فكما أنه المدخل الشرقى لليبيا ، فانه المدخل الغربى لمصر ، واذا كان مفتاحه الحرج يقع

بعيدا داخل الجانب المصرى ، فان امتداده الليبى يمثل وحدة استراتيجية متصلة كما تشهد الحرب الثانية بصفة خاصة ، ومن الناحية الطبيعية ، ينقسم القطاع الى ثلاثة اقسام فيزيوغرافية من الشمال الى الجنوب : شريط السهل الساحلى ، نطاق الهضبة الجيرية ، خط المنخفض الواحى وكل منها يمثل خط اقتراب حريبا هاما ، ولكن الأول أهمها لسهولته ، بينما أن آخرها أقلها أهمية لرخاوة ارضه ، فى حين لم تعد وعورة الثانى عقبة للحركة الميكانيكية .

اذ ننتقل من القطاع الشمالى الى الجنوبى نجد امامنا خطا بسيطا مستقيما يمتد مع خط طول ٢٥ شرقا لمسافة ٨٠٤ كم حتى نقطة السودان الثلاثية على خط عرض ٢٢ شمالا عند جبل العوينات ، والعوينات بارتفاعه كجبل شاهق وكعلم مفرد شاخص فوق مستوى افق الهضبة ، وبموقعه الدقيق عند مفرق او ملتقى الحدود الغربية والجنوبية ، يبدو حرفيا كحجر الزاوية الذى أرسته يد الطبيعة ليكون مركز انطلاق أحداثى حدود مصر فى هذا الجزء القصى النائى والخواى من تخومها القارية فى الصحراء الافريقية الكبرى ، والخط كله يمر فى فراغ بشرى مطلق ، فلاخطر له ولا منه ، انه حدود ميتة ، وفضلا عن ذلك فهو مانع طبيعى لا نظير له ، اذ ينقسم من الناحية الطبيعية الى قطاعين : صحراء رملية من الغرود فى الجزء الشمالى والاكبر منه ثم صحراء صخرية وحصوية من الحمد والرق فى الجزء الجنوبى والاصغر .

فالأول هو بحر الرمال العظيم ، أعظم منطقة غرود فى العالم تقريبا ، ان وقع معظمه داخل الجانب المصرى ، فان معظم اطرافه تمتطى الحدود على الجانبين ، فضلا عن ان امتداده العرق الكبير يقع على الجانب الليبى ، والبحر كله غير منفذ للجيوش البرية مطلقا ، فلا يمكن لأى قوة اختراقه ، اما القطاع الثانى فمنطقة صخرية فسيحة تتداخل فيها الكتل الجرانيتية بالمسطحات الحصوية ، كما تعلوها هنا وهناك كتبان الرمال والعزوق ، وتتمثل فى هضبة الجلف الكبير على الجانب المصرى وسرير الكفرة وسارة على الجانب الليبى والمنطقة ان مكنت للحركة الميكانيكية الا ان بعدها السحيق عن مراكز العمران لايجعلها مدخلا او حتى بابا خلفيا (١) .

ولقد كانت الحدود المصرية - الليبية تقليديا نموذجا لحسن الجوار بين الاشقاء والتنسيق السلمى الهادئ للمصالح الرعوية والقبلية على جانبيها حيث تتراعى قبائل

(1) R.F. Peel, A"Libya : some notes on the geographical background of the present operations", S.g M., Feb. 1941, P. 18-22

اولاد على من مشارف غرب الدلتا حتى اقدام هضبة برقة ، بل لقد اتخذ هذا النطاق برمته كتجربة رائدة فى عملية الدمج القومى داخل اتحاد الجمهوريات العربية ليكون نواة للوحدة الشاملة فيما بعد ، ولكن يبدو ان التجربة اذا كانت قد فشلت كنموذج ، فقد نجحت فى ان تلهب خيال الاطماع الاقليمية العابثة وغير المسئولة

ففى السنوات الاخيرة ، وكما شهدت الحدود الجنوبية فى الستينيات ، تحولت الحدود الغربية من خط سياسى خامد هادى الى مشكلة حادة ملتهبة ، فكما فعل مثيله السابق فى السودان ، افتعل النظام الانقلابى العسكرى فى ليبيا «الجماهيريات» احتكاكات وأثار تحرشات على القطاع الساحلى من الحدود كشفت عن مطامع وادعاءات اقليمية سافرة ومعلنة فى صميم واعماق التراب المصرى ، فلقد اتضح ان مانسميه فى مصر «الصحراء الغربية» يسميه البعض (او احدهم) فى ليبيا «بالصحراء الشرقية» (ص . ش) ، وما نعتبره نحن محافظة الشمال الغربى او مطروح يدعونه محافظة بنغازى ! والطريف ان هذه الاطماع تصل الى مداخل الاسكندرية ذاتها وحواف البحيرة بعدها ؛ والاكثر طرافة ان النظام الليبى الحاكم اعلن انه لن يتورع عن استخدام كل الطرق لتحرير هذه الارض السليبية المغتصبة (كذا ؟) وقد تطور الامر بالفعل الى حد المناوشات العسكرية ثم الصدامات المسلحة .

علام تؤسس التوسعية الليبية المحدثة دعواها العدوانية هذه ؟ أولا على اساس ان قبائل بدو اولاد على الرعوية فى مصر ان هى الا امتداد لجسمهم الاكبر وابناء عمومتهم فى برقة ولكن هذا خطأ من أوهام العوام يسقطه العلم تماما وبسهولة تامة ، فالولاد على ليست قبيلة ليبية ، وانما هى كما رأينا قبيلة عربية الأصل والمصدر ، قدمت فى العصور الوسطى واستقرت على امتداد المنطقة . ثانيا ، وكأمر واقع ، لا يخفى أن ليبيا الجماهيريات ، المتخمة بتروليا ، تشرع ثروتها الطارئة وفارق الرفاهية الحاد بين شطرى القبيلة عبر الحدود كاغراء ماذى تلوح به وكطعم تلقيه لتخرب ولاء الجانب المصرى وتستدرجه خارج الحدود . وهى لعبة خاسرة كما هى غير كريمة . فمصر لا تعرف ولم تعرف قط لقبائل حدودها سواء شمالا أو جنوبا ولاء مزدوجا ولا ولاء خارج الحدود . وبالفعل فلقد أعلنت قبائل الساحل ولاعها المطلق للوطن الأب مصر .

وأخيرا ، وفى النهاية ، لن نضيف أن الأرض السليبية هنا ، إن كان ولا بد ، إنما هى الأرض المصرية ، الجيوب ، وذلك ايضا دون ان نذكر أن تبعية الأرض خارج الحدود هنا إنما كانت دائما للجانب المصرى حيث كان الاقليم السياسى المصرى يشمل تقليديا كل برقة حتى الخليج ، خليج سيرت . يكفى فقط أن نقول إن مثل هذا

النوع من العلاقات المؤسفة والادعاءات الاقليمية التوسعية لا مكان له ببساطة بين الأشقاء ولا محل له من العروبة أو الإعراب .

ومن جانبنا ، فإن الرد العملى هو المبادرة بملء الفراغ البشرى الذى يثير الشهية ثم تلطيف أو نسخ الانحدار المادى الذى يثير الغواية ، وذلك بمشاريع التنمية الاقتصادية المكثفة والتوطين والاستصلاح والاستزراع ونقل الكثافة المصرية الثقيلة من الوادى إلى الساحل . وقد بدأ هذا لحسن الحظ ويكل الوعى فعلا كجزء من الخطة الوطنية الشاملة لتخفيف الضغط السكانى فى الوادى وتعمير الصحارى . كذلك لا ننسى - بالمناسبة - أن نتحفظ ، جغرافيين خاصة ومصريين عامة ، إزاء تسمية الصحراء الليبية بل ونسقطها تماما (وكذلك الصحراء العربية) التى أشاعها الاستعمار ، وأن نحل محلها دائما تسمية الصحراء الغربية (والشرقية) ، فهى أدق وأصح عمليا وجغرافيا وآمن وأسلم سياسيا ووطنيا .

الحدود الشرقية (١)

رغم أن هذه هى أقصر حدود مصر - ٢٠٠ كم ونيف فقط - فإنها بلا تردد أخطرها خارج كل حدود . مصدر هذه الخطورة بالطبع أنها حدود بوابة مصر الأولى ومدخلها الشرقى الى المفعم بالأخطار والمتضاغط بالغزوات والموجات البشرية ونعنى بذلك سيناء . ولعل هذا أن يفسر لماذا كانت هذه الحدود هى الوحيدة التى تم تخطيطها تحت تهديد السلاح مباشرة حين تصادمت تركيا وبريطانيا صداما مسلحا وجها لوجه حول الحدود ، وذلك فى حادثة طابا الشهيرة سنة ١٩٠٦ التى لم يحسمها سوى ظهور الأسطول البريطانى فى مياه المنطقة .

فكما رأينا كانت سياسة تركيا طوال القرن الـ ١٩ هى تقليص رقعة مصر فى سيناء ومحاولة دفع خط الحدود إلى أقصى حد ممكن داخلها . وفى المحادثات التى تم بها تحديد الحدود بين القوتين المستعمرتين فى ذلك العام عادت تركيا فى مساومات لا تنتهى فاقترحت عدیدا من الخطوط : بين رفح ورأس محمد مرة ، وبين رفح والسويس مرة أخرى ، وبين رفح والسويس والعقبة مرة ثالثة ، إلى أن سلمت راغمة بخط رفح - العقبة فى النهاية (٢) .

يبدأ الخط من طابا قرب رأس خليج العقبة ، ثم يتجه كقاطع نحو الشمال

(١) حمدان، دراسات فى العالم العربى، ص ٩٢.

(٢) عباس عمار، المدخل الشرقى لمصر، القاهرة، ١٩٤٦، ص ١٩٧ - ٢٠١.

الغربي حتى رفح حيث يفصل بين رفح المصرية غربا ورفح الفلسطينية شرقا ، الخط مستقيم أغلبه ، ولو أنه لا يخلو من التدرج الطفيف ، كما يتوسطه تقريبا نتوء خفيف سالب فى منطقة جبل عنيجة وعين جديرات ، هى إذن فى معظمها حدود فيزيوغرافية وطبوغرافية أكثر منها فلكية هندسية ، على عكس بقية حدود مصر ، والحق أنها فى مجموعها أدنى وأجدر على الأصح أن تشبه بالقطاعات الساحلية وحدها فقط من تلك الحدود دون بقية قطاعاتها ، والخط يتعامد على محور الهضبة ويمزق أوديتها وقبائلها الرحل ، مما اقتضى الاتفاق على وضع خاص لحركاتها ومراعيها وملكياتها تتجاهل الحد السياسى .

تقليديا ، كانت أخطر قطاعات الخط هى نهايته عند رأس العقبة ، ففى نصف دائرة صغيرة جدا تتقارب ، وإن لم تتقابل ، حدود أربع دول هى مصر وفلسطين فالأردن فالسعودية . وهذه الأهمية الاستراتيجية الواضحة هى التى جعلت بريطانيا من قبل تنتزع العقبة من السعودية لحساب الأردن ليجد مخرجاً إلى البحر ، على أن الخطورة والحساسية الفائقة للخط إنما برزت وتضاعفت منذ قيام إسرائيل ، التى إن كان الحد الأقصى لأطماعها الإقليمية هنا هو سيناء فإن الحد الأدنى هو أن تدفع بالحدود عدة كيلو مترات غربا إلى خط يقع غرب رفح - إيلات - شرم الشيخ . ولئن كان العدو الاسرائيلى قد فشل فى كلا الهدفين ، فإنه إلى اليوم مازال بطريقة أو بأخرى يحاول العبث بخط الحدود الدولى فى التواء واضح ، ولكن هيهات لاجدوى ومن الناحية الأخرى ، فإنه لا أمن ولا أمان لحدودنا الشرقية حقا وصدقا إلا بإزالة الوجود الإسرائيلى الغاصب من كل أرض فلسطين الجارة العربية الطبيعية الشقيقة .

الوحدة الوطنية

بمنتهى التركيز والتحديد ، إن تكن الوحدة الطبيعية أخص خصائص الوطن السياسى المصرى كقطعة من الأرض ، فإن الوحدة الوطنية هى بلا ريب أبرز ملامح المجتمع السياسى الذى احتواه ذلك الوطن عبر العصور كقطعة من البشرية . ومن جماع ومجموع هاتين الخاصيتين بالدقة والضبط ، الوحدة الطبيعية والوحدة الوطنية ، جاءت وحدة مصر السياسية بلا زيادة ولا نقصان . فمن الوحدة الإثنية ، إلى الوحدة الدينية ، إلى الوحدة اللغوية ، إلى الوحدة السيكولوجية - على هذا الترتيب نصل إلى متوالية تصاعدية أساسية ، وإلى هذه المتوالية جاء تطور الوحدة الوطنية .

والوحدات الثلاث الأخيرة مفهوم أمرها . فبغير الوحدة اللغوية لا وحدة الشعب

فى الحقيقة، إنها وحدة الفكر . وبغير الوحدة الدينية قد تقاسى وحدة الشعب كثيرا، إنها وحدة القلب . والاثنتان معا تؤلفان الوحدة الثقافية التى هى تراث التراب الوطنى وطابع الأمة المميز . وكلها معا تصنع الوحدة السيكولوجية ، وحدة المزاج والطبع والنفسية والعقلية والسلوك والعادات وطريقة الحياة ... إلخ ، وهى وحدة ليست بالأقل خطرا من أخواتها وإن كانت المحصلة النهائية لها ، فانما هى فى واقع الأمر الوحدة الوطنية كلها فى التطبيق والممارسة المباشرة والحياة اليومية أكثر حتى مما هى البعد الرابع من أبعادها .

غير أن للبعد الأول من الرباعية وضعاً خاصاً أو مختلفاً . فالوحدة الاثنى أو الجنسية ، أى وحدة الدم والأصل ، لاتعد فى نظر الكثيرين شرطا أساسيا أو حتميا لوجدة الشعب أو للدولة السياسية ، بل إن اشتراطها قد لا يرادف أو يخلق إلا الدولة العنصرية بكل شروها وخطاياها ، وإن كان من المسلم به من الناحية الأخرى أن الفروق الحادة فى العنصر داخل الدولة قد تسبب مشكلات سياسية أكثر حدة ومع هذا وذاك ، فإن مصر تملك من الوحدة الإثنى أقصى درجة يمكن أن تحوزها أو تحوزها دولة فى مثل مساحتها وعددها ، وذلك دون سعى منها ودون أدنى شبهة من عنصرية ، فلقد كانت دائما مجتمعا سياسيا مفتوحا متفتحا لم يعرف كراهية الأجانب xenophobia ولا عرف التعصب العرقى أو الحاجز اللونى . ولعل مصر من البلاد المعودة التى تمثل خير تمثيل تلك المقولة الأساسية فى الجغرافيا السياسية من أن المواطنين فى التحليل الأخير هم كل أولئك الذين يظلم الوطن وأندمجوا فيه وأقاموا به بصفة دائمة ، وأن وحدة الأمة إنما هى وحدة الوطن فى نهاية المطاف . ومن ثم فإن الوحدة الإثنى تلك إنما هى ميزة إضافية وبعد ثالث يدعم الوحدة الوطنية ويقوى النسيج السياسى للشعب وللولة حيث يعنى المزيد من التجانس البشرى الأساسى .

فى ضوء هذه الصورة ، فلا شئ يقينا أدعى إلى الدهشة ولا أبعد عن الحقيقة العلمية من محاولة الاستعمار قديما - كرومر مثلا - تصوير مصر الحديثة كمجموعة من الأخلاط والمجموعات الجنسية المتباينة من مسلمين وأوروبيين وأسيويين وإفريقيين ، تبدو بها كمصر «الدولية أو الكوزموبوليتانية العالمية» أكثر منها كأمة موحدة أو كوحدة سياسية واحدة . فمصر ، يقول هو أولا ، « بلد غير محدد الحدود » ، و « المصريون ليسوا أمة أو شعبا ، وإنما تجمع عشوائى من عدد معين من العناصر المتباينة والخليطة المهجنة » (١) .

(1) Cromer, Modern Egypt.

فبغض النظر عن منطق التبرير الاستعماري المكشوف ومبرر هذا الادعاء المحسوب وهو سلب الاستقلال السياسي ، فإن السخرية هنا هي أن من أصعب الصعب أن نجد شعبا أكثر تجانسا ووحدة في الأصول الجنسية والتكوين البشري وأقرب إلى فكرة الأمة المثالية من مصر بالذات والتحديد كما رأينا وكما يعرف كل علماء الأجناس والسياسة . وحسبنا ردا على كرومر ما يقرره أجنبي معاصر ، فإن بيملين ، من أن « هناك إذن أمة مصرية ، لها وعى بقوميتها... » (١) .

كلا ، لم تكن مصر السياسية أو غير السياسية « أمة الأمم » قط ، وإن كانت « أم الأمم » بالفعل ، لم تكن « عصبه أم » ، وإنما كانت بسبقها وأصالتها « عاصمة الأمم » إن صح التعبير . وبصيغة أخرى ، لم تكن مصر « بابل » أخرى في أى معنى أو شعبا هجيناً مغلطاً ، ولا كان المصريون في مصر « أقلية » قط كما يحاول البعض أن يجعلهم أو يصورهم بين تلك الأخلاط والأمشاج التي يتوهمونها أو يؤلفونها من شظايا الأمم والشعوب المختلفة التي انصبت أو انصهرت فيها ، وإنما العكس تماماً هو الصحيح : كانت تلك الشظايا الدخيلة هي الأقلية القليلة أبداً ، والمصريون هم السواد الأعظم والأغلبية الساحقة في مصر دائماً .

حقاً لقد كانت « مصر وطن من لا وطن له » (٢) . بمعنى أنها قبله اللاجئين وبلد مضيايف وشعب لا يعرف كراهية الأجانب من حيث هم ، ولكن ما أبعد هذه المقولة عن مقولة الاستعمار الزائفة . بالمثل ، فإذا كانت بولندا ، التي قاومت بكل إصرار وضراوة عوامل التقسيم بل والانقراض كدولة عبر عدة قرون ، توصف بأنها « أمة الأمم nation of nations » (٣) ، ففي مثل هذا المعنى وحده وبمثل تلك الصفة ، بل وبقوة أكبر بلا حدود ، يجوز أن توصف مصر التي قاومت عوامل الفناء ونجحت في البقاء آلاف السنين . أما إذا كان المقصود بهذه المقولة أو تلك هو دعوى الاستعمار الجهول ، فليس أبعد منها عن مصر ولا أبعد من الاثنتين عن الحقيقة . ولنا أن نمضى باطمئنان إلى تحليل أبعاد وحدتنا الوطنية القوية السوية دون احتفال أو اعتداد بمقولات الاستعمار أو تقولاته .

الوحدة اللغوية

معا لا تزيد الأقليات اللغوية والدينية اليوم في مصر عن المليونين ونصف المليون

(1) P. Van Bemmelen, L'Egypte et l'Europe, Leiden, 1881, vol, I, P . 26-27

(٢) نعمات هؤاد، أعينوا كتابه التاريخ ، ص ٣٢ .

(3) Goblet, P. 107...

من ٣٨,٢ مليون ، أى بنسبة ٦,٥٪ فقط من مجموع الأمة ، أو قل بالأرقام المستديرة ٣ ملايين من ٤٣ مليونا بنسبة ٧٪ (١٩٧٦) . فإذا عرفنا أن الدولة التي لا تتجاوز فيها الأقليات نسبة ٢٠٪ تعد في عرف الجغرافيا السياسية دولة سليمة جيوبوليتيكية متجانسة متماسكة وطنيا (١) ، أدركنا مدى قوة الوحدة الثقافية فالوطنية في مصر حتى من الناحية العددية البحتة وحدها ودون الاستدراكات والتحفظات النوعية الواجبة في حالتنا .

فإذا بدأنا بالجانب اللغوي فسنجد تجانسا كاملا كأكمل ما في العالم العربي ، بل هو مطلق في الواقع . فرغم بعض الجيوب المحلية من غير العربية والتي لا وزن لها عدديا أو سياسيا من الناحية العملية ، فإن مصر لا تعرف الأقليات اللغوية على الإطلاق ، فحتى تلك الجيوب تجمع بينها أى العربية وبين لغاتها الخاصة . ولا داعي لأن نكرر المقارنة بالمغرب أو السودان أو العراق ... إلخ ، فضلا عن الدول المتعددة اللغات خارج الوطن العربي .

وفضلا عن وحدة اللغة ، تمتاز مصر أيضا بوحدة اللهجة . وقد تبدو هذه اعتبارا ثانويا للغاية من الناحية النظرية ، ولكنها مع ذلك لا تخلو من أهمية عملية . فرغم وجود عدد من اللهجات الاقليمية كما في برارى الدلتا ومدن السواحل والصعيد والواحات ... إلخ ، فإنها أدخل في العالم الفلكلور منها في عالم السياسة ، وقد بدأت اللهجة القاهرية تغزوها وتزيغها بالتدريج لتصبح اللهجة الوطنية العامة . والأهم من ذلك أنها لا تقارن قط بما يعرفه كثير من البلاد العربية الأخرى حيث قد تتعدد وتتعدد وتتبع اللهجات بدرجة ملحوظة ، مثلا في الشام حيث تكاد تكون لكل قرية لهجتها أو طريقتها الخاصة في الكلام (٢) .

كذلك فإن مصر لا تعرف شيئا كاللهجات الطباقية أو حاجزا كحاجز ما يسمى «h.p» الذي تعرفه وتعانى منه بريطانيا مثلا . وعموما فإن الذي يعرف إنجلترا والانجليزية جيدا يعرف إلى أى مدى تتباين اللهجات المحلية والاقليمية ، فضلا عن الاجتماعية والطبقية ، أحيانا بصورة صادمة ، وهي ظاهرة لا تقارن قط بما في مصر . ولقد نقترّب من الصورة أكثر ومن النسب الصحيحة إذا قلنا إن فروق اللهجات داخل إنجلترا إنما تعادل فروق اللهجات لا داخل مصر ولكن بين العرب عموما .

(1) S. Van Valkenburg, Elements of political geography, London, 1940, P. 282..

(2) Ch. Issawi, P. 4.

أما ما يمكن أن يسمى تجاوزا بالأقليات اللغوية فلا يعدو منطقتين - كدت أقول نقطتين - أو ثلاثا : إسفين النوبة ، جيب البشارية البداويت ، واحة سيوة البربرية والملاحظ أنها جميعا وإن مثلت جيوبا محلية واضحة ، إلا أنها كاتليات لغوية تقع على أقصى هوامش المعمور والرقعة السياسية ، فى أبعد مدى عن المدخل الأول للعروبة . وأهم من ذلك الوزن ، فعددهم ليس بالكبير ، النوبيون نحو ١٠٠ ألف تقليديا ، وسيوة بضعة أو عدة آلاف ، والكل لا يجاوز للمائة ألف إلا بالكاد أى أقل من مدينة مصرية متوسطة إلى صغيرة الحجم ، أو نحو جزء من ٤٠٠ جزء من مجموع السكان . إنها إذن ليست حتى « متاحف » لغوية وإنما « حفريات » لغوية بالأحرى .

وحتى بعد هذا فمن الخطأ اعتبارهم أقلية بالمعنى المفهوم ، فهم ليسوا أكثر من « قبيلة » متميزة نوعا فى الجسم الكبير . وإذا كانت لهم لغة خاصة فهى لسان داخلى يجمعون بينه وبين العربية ، فهم مزيج اللسان جميعا ، بينما استعارت النوبية من العربية ثلث مفرداتها ، كل ذلك كخطوة لاشك فى سبيل التعريب المطلق . وسيلاحظ أنه منذ مشاريع الرى فى خزان أسوان ، وبصفة أخص فى السد العالى ، حدثت عملية انتشار وانصهار للنوبيين فى تضاعيف السكان بحيث نرى تركيزهم كجماعة محلية أخذوا فى الذوبان ، وعملية تمام تمصيرهم أخذت فى التسارع . وبالمثل فإن مصير البشارية هو كمصير إخوتهم العبادية من قبل ، التمسير والتعريب الكاملين.

والواقع أن بقاء هذه الجيوب الثانوية على أطراف المعمور المصرى حتى قلب العصر الحديث ليس إلا أحد النواتج الجانبية لعصور التخلف الماضية ، تخلف المواصلات وغياب التنمية واستمرار العزلة ... إلخ . أما الآن ، وخاصة مع طفرة مشاريع التنمية الحديثة والتحديث والتعليم ووسائل المواصلات المكانية واللامكانية ، أى كل مركب الحضارة الجديدة المعاصرة ، فإن هذه الأقليات قد ختم على مصيرها ، فهى محكوم عليها بالذوبان التام فى كتلة الجسم الوطنى الكبير إن عاجلا أو آجلا.

الوحدة الدينية

الحجم والتطور

كانت الأقلية القبطية فى مصر دائما ثابتة النسبة تقريبا ، كما كانت محدودة الحجم عموما ، كانت أقلية ضئيلة mini - minority إن صح التعبير ، مثلما كانت بتعبير ويكين أقلية وحيدة أو متوحدة لا أقارب أو امتدادات لها فى الخارج

غالبا minority lonely (١) . ففي أيام الحملة الفرنسية قدر عددها بنحو ١٥٠ ألفا (٢) ، وهذا من مجموع السكان البالغ حينئذ نحو ٢,٥ مليون يعادل نحو ٦٪ بالتقريب . وفي ١٨٦٨ قدر مرى Murray عدد الأقباط في القاهرة وحدها بنحو ٦٠,٠٠٠ ، في وقت لم يزد تعداد العاصمة كلها عن ٢٤٠,٠٠٠ ، أى بنسبة الربع ، وهى نسبة « لا تكاد تصدق » كما يعلق بيرت (٣) ، وإذا فهو تقدير خاطئ مبالغ فيه بوضوح . وفي ١٨٧٧ قدر عدد الأقباط بنحو ٥٠٠,٠٠٠ (٤) ، أى أكثر من ثلاثة أمثاله أيام الحملة . ولعل هذا التقدير بعيد عن الدقة هو الآخر ، بدليل أن عددهم في تعداد ١٩٠٧ مثلاً بلغ ٧٠٦,٣٠٠ فقط

ومنذ أن انتظمت التعدادات العشرية ، تبدو نسبة المسيحيين في مصر وقد ارتفعت باطراد حتى الأربعينيات ثم أخذت تنخفض لتستقر الآن على ما كانت عليه تقريبا أيام الحملة . ولكن نسبة المسيحيين في هذه الحالة إنما تشمل إلى جانب الأقباط الوطنيين قطاعا هاما من الجاليات الأوروبية المسيحية التى كانت مقيمة في مصر والتي زاد عددها كثيرا خلال تلك المرحلة ثم أخذت تنخفض حتى صفيت تقريبا في السنوات الأخيرة . مثلاً في ١٩١٧ بلغت نسبة الأقباط ٨١,٤٪ فقط من جملة المسيحيين في مصر ، في حين أنهم اليوم يمثلون السواد الأعظم بينهم .

لهذا فان تطور نسبة المسيحيين في مصر في العقود الأخيرة إنما يعكس في الدرجة الأولى نسبة تلك الجاليات الأوروبية ، علينا لذلك أن نميز بين نسبة المسيحيين عموما ونسبة الأقباط على حدة . فكما يوضح الجدول الآتى (٥) ، ارتفعت نسبة المسيحيين ككل من ٦,٨٧٪ في ١٩٠٧ إلى ٨,٣٣٪ في ١٩٢٧ ثم من هذه القمة عادت فانخفضت حتى بلغت أدناها أخيرا وهونحو ٦,٣٢٪ في ١٩٧٦ . وهذا الهبوط الأخير هو أساسا نتيجة للخروج الأوروبي .

(1) Edward Wakin, A lonely minority, Lond , 1961.

(2) Issawi, P. 16.

(3) N.C Burt, The Far East or letters from Egypt, Palestine & other lands of the Orient, Cincinatti, 1868, P. 23

(4) J.C. McCoan, Egypt as it is, P. 23..

(٥) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ، نتائج تعداد ١٩٧٦ .

السنة	عدد المسيحيين	النسبة المئوية
١٩٠٧	٨٨٢,٠٠٠	٧,٨٧
١٩١٧	١,٠٢٦,٠٠٠	٨,٠٦
١٩٢٧	١,١٨٢,٠٠٠	٨,٣٣
١٩٣٧	١,٣٠٤,٠٠٠	٨,١٩
١٩٤٧	١,٥٠٢,٠٠٠	٧,٩١
١٩٦٠	١,٩٠٥,٠٠٠	٧,٣٣
١٩٦٦	٢,٠١٩,٠٠٠	٦,٧٤
١٩٧٦	٢,٣١٦,٠٠٠	٦,٣٢

أما نسبة الأقباط الوطنيين نفسها فلم تكد تتغير تغيرا محسوسا ، وهى أقرب عموما إلى الثبات ، وهكذا ، وبخروج الجاليات الأوروبية ، عادت نسبة المسيحيين عموما فى مصر اليوم لتقترب من نسبة الأقباط وحدهم أيام الحملة من ناحية ، ومن ناحية أخرى أصبحت نسبة الأقباط ترادف عمليا نسبة المسيحيين بلا فارق هام ، أى عاد جسم السكان المسيحيين يقتصر كما كان تاريخيا على كتلة الأقباط الوطنيين وحدهم فى الأعم الأغلب . ويمكن القول الآن بأن واحدا من كل ١٥ إلى ١٦ مصرية هو من الأقباط . وبهذا أيضا فإن الأقلية القبطية وإن كانت بتعدادها المطلق - مليونين وربع المليون تقريبا - تمثل أكبر جزيرة مسيحية فى أية دولة عربية بما فى ذلك لبنان ، فإنها تبدو محدودة النسبة جدا بالمقارنة : أقل من ٦,٣٪ مقابل ١٦٪ فى سوريا ، وأقل نوعا من ٥٠٪ فى لبنان .

وفيماء عدا هذا فإن عدد الأقباط فى مصر بلغ ٧٠٧,٠٠٠ فى ١٩٠٧ ، ثم ارتفع إلى ٨٣٥,٠٠٠ فى ١٩١٧ ، ثم سجل علامة المليون لأول مرة فى أواسط الثلاثينيات تقريبا حيث بلغوا ١,٠٨٥,٠٠٠ فى تعداد ١٩٣٧ بنسبة ٦,٨٪ من مجموع السكان وحوالى منتصف القرن يمكن القول إن الأقباط ، وقد ناهزوا علامة المليون ونصف المليون ، كانوا قد ضاعفوا عددهم أيام الحملة الفرنسية عشرة الأمثال ، وذلك يعنى خلال قرن ونصف قرن من الزمان . وبعد ذلك سجل عدد الأقباط علامة المليونين لأول مرة فى أواسط الستينيات ، حيث بلغوا ٢,٠٠٨,٠٠٠ فى ١٩٦٦ بنسبة ٦,٦٪ من مجموع السكان ، وهو ما يعنى أيضا أنهم قد تضاعفوا فى نحو ٤٠ سنة منذ ١٩٣٧ . أما الآن ، إذ يناهز عددهم المليونين وربع المليون ، فإنهم على سبيل التقريب يعادلون كأقلية بين السكان حجم الاسكندرية كتجمع بشرى فى هيكل مصر .

أخيرا ، ورغم ثبات نسبتهم الإحصائية ، فمن الثابت أن النسبة الفعلية تتناقص تناقصا طفيفا ولكنه مستمر مع الوقت ، وذلك بفعل ثلاثة عوامل : تفوق معدل مواليد المسلمين ، التحولات الدينية إلى الإسلام ، تفوق هجرة الأقباط إلى الخارج . فعن الأول ، كان المعدل في ١٩٢٧ مثلا ٤٥ في الألف عند المسلمين مقابل ٣٨ عند المسيحيين ، وفي ١٩٣٧ كان ٤٤ مقابل ٣٥ على الترتيب . ولما كان معدل المسيحيين حينئذ يشمل إلى جانب الأقباط الجالية الأوروبية الضخمة ، وكانت هذه تمتاز بمعدل مواليد شديد الانخفاض ، فقد يجوز أن نضع معدل مواليد الأقباط في مرتبة وسط بين تلك الأرقام . وانخفاض الخصوبة القبطية عن المسلمة أو « تفاوت الخصوبة differential fertility » يرجع إلى أسباب تقليدية عديدة ربما كان منها غياب تعدد الزوجات وصعوبة الطلاق وبالمقابل انتشار تحديد الأسرة وعلى نطاق ضئيل وجود نظام الرهينة ... إلخ

من الناحية الأخرى نجد معدل الوفيات ، وخاصة وفيات الأطفال ، أعلى بين المسلمين عنه بين المسيحيين بما في ذلك الأقباط : ٢٦ في الألف مقابل ٢١ في ١٩٢٧ ، ٢٨ مقابل ٢٢ في ١٩٣٧ على الترتيب . وبذلك كانت معدلات النمو بين المسلمين والمسيحيين ١٩ في الألف مقابل ١٧ في ١٩٢٧ ، ١٦ مقابل ١٣ في ١٩٣٧ أي أن معدلات النمو بين المسلمين ، وإن كانت لا تتناسب تماما مع ارتفاع معدل مواليدهم ، فإنها عموما أعلى منها بين المسيحيين بما فيهم الأقباط ، وذلك عكس ما يستنتج - خطأ أو سهوا لاشك - شارل عيسوى من الأرقام نفسها (١) . فإذا نحن استبعدنا كذلك من أرقام الوفيات والنمو أثر الجاليات الأوروبية الذي لاشك يخفضها بشدة ، برز اختلاف معدل النمو بين المسلمين والأقباط بصورة أوضح .

ثانيا ، عن التحولات الدينية التي تحدث سنويا إلى الإسلام ، يقول عيسوى « من المعروف أنه كل عام يتحول بضع مئات من الأقباط في مصر العليا إلى الإسلام ، ومن المحتمل أن هذا يرجع ، على أية حال ، لا إلى الضغط الإداري أو الاجتماعي وإنما إلى أن أنيميا الكنيسة القبطية قد حرمت القرويين من التعليم الديني ، وأن كثيرا من الأقباط بالتالي لا يرون سببا لأن يستمروا في الانتماء إلى طائفة تفرقهم عن جيرانهم دون أن تعطيهم أى شئ إيجابى فى المقابل » (٢) . والمعروف أيضا أن بعض حالات التحول إلى الإسلام على مختلف المستويات الاجتماعية والمناطق الجغرافية تحدث لأسباب جانبية أوغير مباشرة كالتخلص خاصة من قيود الطلاق الكنسية إلخ .

(1) P. 45..

(2) P. 162..

ثالثا ، وأخيرا ، هناك عامل « الهجرة المتفاوتة differential emigration » وهو عامل مستحدث للغاية ، ودوره - إذا استمر - مستقبلي أكثر مما ينتمى إلى ، أو ينطبق على ، الماضى . ذلك هو ما لوحظ فى السنوات الأخيرة ، منذ عرف المصريون الهجرة إلى الخارج والعالم الغربى وخاصة أمريكا الشمالية (كندا والولايات) ، من ارتفاع نسبة الأقباط ارتفاعا ملحوظا فى هذا التيار الذى يقتصر غالبا على المتعلمين تعليما عاليا أو شبه ذلك . ولعل بهذه الحقيقة يرتبط نشاط ودور رجال الكنيسة القبطية البارز فى دول المهجر . فاذا صح هذا الاتجاه فستكون الهجرة المصرية إلى العالم الجديد فى النصف الأخير من القرن العشرين قد كررت إلى حد أو آخر عنصر الانتخاب الدينى الذى عرفته الهجرة السورية واللبنانية الأكبر والأسبق بكثير إلى المهجر فى النصف الأول من القرن .

التوزيع الجغرافى

حين ننتقل من الوزن النسبى والتطور التاريخى لحجم الأقلية القبطية إلى التوزيع الجغرافى ، فإن هناك عدة حقائق تبرز من الجدول الآتى لتوزيع المسيحيين فى المحافظات بحسب تعداد ١٩٧٦ ، مع ملاحظة الفارق الطفيف بين مضمون المسيحيين والأقباط . أهم تلك الحقائق ست هى : سكان مدن ، التركيز العاصمى ، تفوق الصعيد عددا ، تفوق الصعيد كثافة ، تزايد الكثافة جنوبا ، الصعيد الأوسط قمة الكثافة .

النسبة المئوية	عدد المسيحيين	المحافظة
١٠,١٣	٥١٥,٠٠٠	القاهرة
٦,٧٤	١٥٦,٠٠٠	الاسكندرية
٤,٢٤	١١,٠٠٠	بورسعيد
٢,٧٨	١٠,٠٠٠	الإسماعيلية
٤,٣٧	٨,٠٠٠	السويس
٠,٢٥	١,٠٠٠	دمياط
١,١٤	٣١,٠٠٠	الدقهلية
١,٣٨	٣٦,٠٠٠	الشرقية
٢,٧٦	٤٦,٠٠٠	القليوبية
٠,٦٧	٩,٠٠٠	كفر الشيخ
١,٨٨	٤٣,٠٠٠	الغربية
١,٩٨	٣٤,٠٠٠	المنوفية
	- ٥١٥ -	

١.٤٧	٣٨,٠٠٠	البحيرة
٣,٨٣	٩٣,٠٠٠	الجيزة
٥,٦٤	٦٣,٠٠٠	بنى سويف
٣,٧٧	٤٣,٠٠٠	الفيوم
١٩,٣٨	٣٩٨,٠٠٠	المنيا
١٩,٩٩	٣٣٩,٠٠٠	أسيوط
١٤,١٦	٢٧٣,٠٠٠	سوهاج
٧,٥٩	١٢٩,٠٠٠	قنا
٥,٥١	٣٤,٠٠٠	أسوان

أولا ، سكان مدن . فمن حيث التوزيع الوظيفي ، يميل الأقباط إلى أن يكونوا سكان مدن الى حد بعيد . وهذا إتجاه تقليدى يسير مع اتجاههم السائد إلى الوظائف غير الزراعية كالتجارة والمهن الحرة والوظائف الكتابية والحكومية . إلخ . فقد بلغ عدد المسيحيين فى محافظات المدن الحضرية الكبرى الخمس القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس نحو ٧٠٠ ألف ، أى بنسبة ٣٠٪ من مجموع المسيحيين فى القطر ، أو الثلث تقريبا . وهذا العدد يعادل أيضا نحو ٧٥٪ من جملة المسيحيين فى كل الدلتا بما فى ذلك تلك المدن الخمس ، أى أن ثلاثة أرباع المسيحيين (أى عمليا الأقباط) فى الدلتا الكبرى هم سكان مدن . فإذا أضفنا إلى ذلك مجموعهم فى مدن سائر الأقاليم ، وهو نسبة عالية محليا ، فلهل نسبة سكان المدن العامة ترتفع بينهم إلى النصف على الأقل . وبالتالي فإن الأقباط أكثر تمدنا من المسلمين

ثانيا ، التركز العاصمى . وتتركز أكبر كتلة من المسيحيين و / أو الأقباط فى مصر جميعا فى القاهرة التى تضم وحدها أكثر من نصف المليون ، تمثل نحو عشر سكان محافظة العاصمة نفسها ونحو ٢٢,٢٪ أى بين الخمس والرابع من مجموع المسيحيين فى مصر . وتلى الاسكندرية بنحو ١٦٠ ألفا تمثل أقل من ٦,٧٪ من سكان المدينة ونحو النسبة نفسها ٦,٧٪ من مجموع المسيحيين فى مصر . وبذلك أيضا تضم المدينتان العاصمتان نحو ٦٧١ ألفا أى ثلثى المليون ، تعادل ٢٨,٩٪ من مجموعهم الوطنى . أى أن أكثر من ربع المسيحيين فى مصر جميعا يحتشد فى العاصمتين .

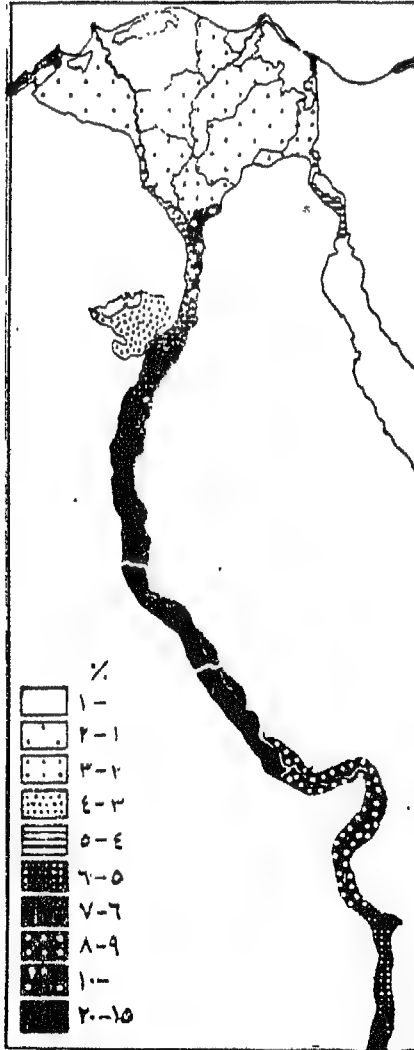
ثالثا ، تفوق الصعيد عددا ، فسواء ضمنا الدلتا محافظات المدن الحضرية الخمس الكبرى، العاصمتين ومدن القناة ، أو قصرناها على بقية المحافظات الاقليمية ، فإن الغلبة العددية هى للصعيد الى اقصى حد ، فمقابل ٢٤٩.٠٠٠ فى محافظات الدلتا الاقليمية ، أو ٩٤٠.٠٠٠ فى كل الدلتا بما فى ذلك العاصمتان

ومدن القناة ، يستأثر الصعيد بنحو ١٣٧٢,٠٠٠ نسمة ، أى ان المسيحيين يتوزعون بين الدلتا (الكبرى) والصعيد بنسبة ٤٠ ٪ . ٦٠ ٪ على الترتيب ، والواقع اننا اذا استبعدنا القاهرة من حساب الدلتا ، لما بقى لهذه الا ٤٢٥,٠٠٠ مقابل ١٣٧٢,٠٠٠ للصعيد ، أى تخرج الدلتا بنحو ٣٠ ٪ من الصعيد او يصبح الصعيد ثلاثة امثال الدلتا على الاقل ، ذلك رغم ان مجموع سكان الدلتا بدون القاهرة يبلغ ١٨,٦٦٧,٠٠٠ ، مقابل ١٢,٦٧٠,٠٠٠ للصعيد .

معنى هذا ان الصعيد يضم نحو ٦٠ ٪ من مجموع المسيحيين فى مصر بينما لايزيد حجمه على ٣٣ ٪ من مجموع سكان مصر ، قل بالتقريب الشديد الثلثين مقابل الثلث على الترتيب . هذا فى حين لا تزيد نسبة الدلتا (بغير القاهرة) على ١٨,٣ ٪ من مجموع المسيحيين فى مصر ، رغم ان الدلتا تعادل ٤٨,٨ ٪ من مجموع سكان مصر، قل نحو الخمس مقابل النصف على الترتيب.

رابعا ، تفوق الصعيد كثافة ، لما كان مجموع المسيحيين فى كل الدلتا بما فى ذلك القاهرة هو نحو ٩٤٠,٠٠٠ ، وكان مجموع كل سكانها هو ٢٣,٧٥١,٠٠٠ ، فان نسبة المسيحيين بها تبلغ نحو ٤ ٪ فقط ، بل اذا نحن استبعدنا القاهرة من حساب الدلتا لانخفضت هذه النسبة الى اقل من ٣,٢ ٪ أى ان معدل نسبة المسيحيين فى الدلتا ككل او فى كل محافظاتهما على حدة فيما عدا العاصمتين هو اقل من معدلهم الوطنى العام وهو ٦,٣ ٪ .

على النقيض الصعيد فمجموع المسيحيين به ١٣٧٢,٠٠٠ من مجموع



شكل ١٦ - توزيع كثافة المسيحيين فى مصر حسب تعداد ١٩٧٩ .

سكانه العام البالغ ١٢٦٧٠٠٠ ، اى بنسبة ١٠.٨٪ . اى ان متوسط كثافة المسيحيين فى الصعيد اعلى عموما من المتوسط الوطنى فى مصر عموما ، كما ان معظم محافظات على حدة تفوقه قليلا او كثيرا، وبهذا ايضا تبلغ نسبة المسيحيين فى الصعيد ثلاثة امثالها فى الدلتا على الاقل .

اخيرا فبينما يوجد اثنان او اربعة من المسيحيين بين كل مائة مواطن فى الدلتا ، فان المسيحيين فى الصعيد يشكلون عشر سكانه مقابل تسعة الاعشار للمسلمين ، قل تقريبا بنفس نسبة مساحة السهل الفيضى به بين الضفتين الشرقية والغربية على الترتيب . فى هذه الحدود اذن كأقلية مطلقة دائما ، وعلى مستوى المقارنة داخل حدود هذه الاقلية نفسها ولكن ليس على مستوى الوطن ، يمكن القول ان الوجه القبلى هو الوجه القبطى .

خامسا ، تزايد الكثافة جنوبا ، اذا كان من الواضح ان كثافة المسيحيين تزداد من الشمال الى الجنوب على المستوى العام بين الدلتا والصعيد ، فان هذا يصدق ايضا على المستوى التفصيلى داخل كل منهما على حدة ، وبالتالي على سلوك او انحدار الكثافة فى مصر عموما ، فباستثناء المحافظات الحضرية التى تحف بأطراف الدلتا كمدن نقطية بحثة لها طبيعتها الخاصة ، نستطيع ان نلاحظ فى الجدول اتجاها مطردا الى تزايد النسبة المئوية للمسيحيين فى محافظات الدلتا كلما اتجهنا من الشمال الى الجنوب داخل جسمها نفسه ، بالمثل فى الصعيد بوجه عام ، الا ان الكثافة تعود فى الجنوب الاقصى الى الانخفاض نسبيا ، فهى تزحف صعودا من الجيزة حتى تبلغ قممتها فى اسيوط، ثم تنخفض قليلا فى سوهاج ، ثم بسرعة وبشدة من قنا الى اسوان .

سادسا ، واخيرا ، الصعيد الاوسط قمة الكثافة ، فبينما تقل نسبة المسيحيين المئوية فى كل محافظات الدلتا وشمال الصعيد حتى بنى سويف عن المعدل الوطنى العام ، اذا بها ترتفع فجأة وبشدة فى الصعيد الاوسط ، أو بالدقة فى النصف الجنوبى من جذع الصعيد ابتداء من المنيا حتى سوهاج ، تهبط بعدها الى حوالى المتوسط الوطنى العام ، ففى كل من هذه المحافظات الثلاث يتراوح عدد المسيحيين بين اكثر من ثلث واكثر من ربع المليون بحيث يزيد أقلها على كل مجموع المسيحيين فى الدلتا باستثناء المدن الحضرية الخمس ، اما النسبة المئوية فيها فتتراوح بين حوالى ٢٠٪ ، ١٥٪ اى يشكل المسيحيون فيها بين خمس وسدس السكان بالتقريب ، اى اكثر من ثلاثة امثال الى ضعف المتوسط الوطنى العام .

وفى هذه الثلاثية تأتى المنيا فى الصدارة من حيث العدد المطلق ، بينما تتصدر

اسيوط فى الكثافة النسبية ، ولو ان الفارق طفيف فى الحالىن ، وبهذا تضم المحافظات الثلاث فيما بينها وحدها مليون نسمة (١٠.٠٠٠ر) تمثل نحو ثلاثة ارباع المسيحيين فى الصعيد كله (٧٣٥٪) ، او اقل من نصف مجموعهم الوطنى جميعا (٤٤٪) . هذا النطاق اذن هو مركز الثقل فى توزيع الاقلية المسيحية او المعقل الاساسى للاقلية القبطية .

وحدة الأصل

تلك هى خريطة المسيحية او جغرافية الاقباط فى مصر ، فماذا تعنى سياسيا من حيث النسيج والتماسك الجيوبوليتيكي والوحدة الوطنية والسياسية ؟ ابتداء . ان كثافة المسيحية تزداد كلما تعمقنا جنوبا ، اى كلما بعدنا عن مدخل الاسلام من الشمال ، فهذا لا يعنى مطلقا ان الموجة العربية الاسلامية - اذا كان لنا ان نضع الحاضر فى اطار الخلفية التاريخية - قد ازاحت الاساس «القبطى» الى جيب الجنوب المغلق فى الصعيد ، وذلك كما حدث مثلا للفرشات الاساسية فى الشام او المغرب حيث التجأت الى المعازل الجبلية والمرتفعات. فالانتشار العربى كان أشبه شىء بعملية الانتشار الفشائى الاسموزى : عالمية وسارية : عملية تغل لا زحزحة ، وتخلل لا ازاغة ، ولهذا فقد اثبتت الابحاث الانثروبولوجية الحديثة خطأ النظرية التى كانت ترى بين «الفلاحين والقبط» فارقا كالذى بين «العرب والبربر» فى المغرب : «رأى بعض المؤلفين أن بينهما نفس الاختلافات التى بين من يدعون بالعرب وبين البربر . ولكن علم الاجناس لم يؤيد هذا الرأى : فالاقباط والفلاحون يكادون يكونون شيئا واحدا» (١) وهكذا ، ميتة طبيعية لنظرية غير طبيعية .

والواقع ان الغريب فى هذه النظرية ليس سقوطها وانما اصلا قيامها ، ذلك لأن، وحدة الاصل بين المسلمين والاقباط ليست علميا الا تحصيل حاصل ومجرد بديهية انثروبولوجية ، ببساطة لأن تكوين مصر الجنسى سابق على تكوينها الدينى بنحو ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ سنة على الاقل فالاساس القاعدى للانثروبولوجيتها أسبق كما رأينا من المسيحية بأكثر من ٣٢٠٠ سنة ، ومن الاسلام بأكثر من ٤٠٠٠ سنة ، على اقل تقدير ، او كما يضعها حزين بكل وضوح لأن «الطابع الجنسى العام للمصريين قد وجد واتخذ صورته المميزة قبل ان يكون هناك اقباط ومسلمون» .

وفى هذا ، بالمناسبة ، رد ضمنى وتوضيحي ايضا على النظرية الشائعة من ان

(1) Chantre, op. cit, P. 149, Vallois, op. cit, P. 39..

الاقباط أقرب الى تمثيل المصريين القدماء من المسلمين ، ولاشك ابتداء أن هذا صحيح (٢) - وانما بالنسبة الى جزء من المسلمين وليس كلهم ، فليس كل المسلمين بالضرورة قد داخلتهم دماء عربية او غير عربية ، فهؤلاء اذن لا يقلون قربا من المصريين القدماء عن الاقباط والأصح ايضا ان نقول عن معظم الاقباط لا كلهم ذلك لان الاقباط هم ايضا قد داخلتهم بعض مؤثرات خارجية ، وان تكن غير عربية او اسلامية بالطبع ، وذلك من خلال الزواج المختلط مع بعض العناصر والجاليات المسيحية اللقائنية والاوروبية .

بل ان المسلمين الذين انحدروا من الأصل المصرى الاول دون التأثير بالدم العربى هم ببساطة شديدة اضعاف اضعاف أولئك الذين تأثروا به ، وهم بالتالى عشرات اضعاف الاقباط انفسهم ، وهم من ثم ايضا ليسوا «دخلاء» على مصر فى اى معنى ولا هم اقل «مصرية» فى الأصل عن الاقباط - والا لكان معنى هذا ان الغالبية العظمى من المصريين «دخلاء» وهو توهم مختل على النقيض المطلق من الحقيقة العلمية التاريخية وانحراف منطقى على النقيض المطلق مع أوليات العقل .

بعبارة اخرى فان معظم المسلمين المصريين أو الكثير منهم اليوم انما هم معظم القبط المصريين أسلموا بالامس ، بمثل ما ان اقباط اليوم هم بقية قبط الامس الذين استمروا على عقيدتهم السابقة ، ومن هنا وحده ايضا قد نستطيع ان نتفهم ، ان لم نستطع ان نتقبل ، وجهة نظر البعض او تعبيرهم حين يقولون ان المصريين اما «قبط مسلمون» واما «قبط مسيحيون» ، يقصدون ان كلمة قبط انما هى تحريف او شكل آخر لكلمة «ايحبت» اى مصر ، اى مرادف لكلمة مصرى ، ولقد تكون هذه طريقة خاصة جدا للتعبير عن وحدة الأصل بين الطائفتين ، ولكن الجوهر فيها سليم عمليا ، وهو تلك الوحدة بعينها ، وعلى اية حال ، فقبل اخوة الدين ، والعقيدة وعضا عنها ، هناك اخوة الوطن والعرق بين الطائفتين ، فالكل مصريون قبل الاديان وبعدها ، واذا صح التشبيه الشائع عن الزواج الطبيعى بين ارض مصر وفيضان النيل ، فان من الصحيح ايضا ان ثمرته هى المصريون جميعا ، فالنيل ابوهم ومصر امهم (١).

ولعل العقاد كان عالما باحثا قبل ان يكون اديبا متحمسا حين لخص الموقف كله فى قضية الوحدة الوطنية بقوله الجامع «ينقض التاريخ كل مايقال عن التفرقة بين عناصر الوطنية المصرية . فمن الحقائق الواضحة ان المسلمين والمسيحيين سواء

(1) Coon, P. 459..

(٢) نعمات مؤاد ، أعيدوا كتابة التاريخ ، ص ٨٤ .

فى تكوين السلالة القومية ، ولا فرق بين هؤلاء وهؤلاء فى الاصاله والقدم عند الانتساب الى هذه البلاد ، فاذا كان بين المسلمين المصريين اناس وفدوا من بلاد العرب أو الترك ، فبين المسيحيين المصريين كذلك أناس وفدوا من سورية واليونان والحبشة ودانوا بمذهب الكنيسة المصرية او بغيره من المذاهب المسيحية ، ويبقى العدد الاعظم بعد ذلك سلالة مصرية عريقة ترجع بأبائها واجدادها الى اقدم العهود قبل الميلاد المسيحى وقبل بعثة موسى ...» (١)

وبهذه المناسبة ، واختتاماً للمناقشة ، نذكر ان كثيرا من الاجانب خاصة الاوروبيين يدعون القدرة على التمييز بين المسلمين والاقباط على نحو ما يفعلون مثلاً فى أوروبا بين المسيحيين واليهود ، غير ان من الصعب علمياً ان نفهم كيف فحتى المصريون انفسهم يعجزون ، وكما ذا تحدث من مفارقات ، ليست غير محرجة احياناً ، اذا ما هم حاولوا ، والمحقق ان هذه الفكرة الشائعة هى اما من اوهاام العوام واما من اوهاام الخواص ، وتفسيرها العلمى هنا لا يختلف عن تفسير نظيرتها الخاصة باليهود فى أوروبا ، ولندع سليجمان يلخص ، ويحسم ، لنا الموقف كله فى حالتنا نحن بالفاظه هو .

«يعتقد الاجانب غالباً» ، يقول الانثروبولوجى الكبير ، «انهم قادرون على التمييز بمجرد النظر بين المسلمين والاقباط ، ولكن لما كان التحليل الجسمى لا يشير الى اختلاف كبير ، فان التمييز ان وجد لابد ان يكون حضارياً اساساً ، يرجع الى العادات والسمات التى تعتمد على طريقة الحياة ، فالاقباط ، وهم مسيحيون وسكان مدن فى الدرجة الاولى ، هم بصفة خاصة من الكتبة واصحاب المحلات ، فى حين ان الاغلبية العظمى من الفلاحين هم من المزارعين ، فلعل اثر العادات السائدة والمتابعة لكليهما قد احدث اذن فارقاً ملحوظاً ، وصحيح ان فروقاً طفيفة فى مظهر الوجه قد وصفت ، فللاقباط عيون وبشرة افتح لونا وانف اضيق قليلاً ، ولكن بالرغم من ذلك فان من المشكوك فيه ما اذا كان التشخيص بالنظر بين القبطى والمسلم ليس برمته سوى مسألة عوامل مثل المشية والملبس » (٢).

ولنا على نقطة اللون والانف التى يشير اليها سليجمان هامش تفسيرى ، فاذا كان لاختلاف على ان هذا الفارق بيئى اساساً ، ومهنى بالتحديد ، حيث لا يرتبط الاقباط كثيراً بالزراعة والعمل فى الخلاء وبالتالي لا يتعرضون للشمس كالفلاح

(١) سعد زغلول ، القاهرة، ١٩٣٦ ، ص ٢٥ وما بعدها .

(2) Races of Africa, P. 108-9.

المسلم ، فان لنا مع ذلك ان نضيف ان لون البشرة ومعه سائر الصفات الجسمية المرتبطة به كالشعر والعين تتفاوت بين الاقباط مثلاً تفعل بين المسلمين مابين الشمال والجنوب او فى المنطقة الواحدة ، وعلى سبيل المثال فان كثيراً من الاقباط هم اشد سمره من كثير من المسلمين ، خاصة منهم اهل الجنوب الاقصى مثل قنا واسوان ، حتى ان بعض من يعمل منهم كيوابين مثلاً فى العاصمة لا يكادون يختلفون فى مظهرهم عن البواب النوبى التقليدى .

هذا على الجانب الجسدى البحت ، ولكن حتى على الجانب الحضارى يصعب ان نجد كذلك فارقا محسوسا ذا بال بين الطائفتين ، حتى كرومر نفسه عرف هذا واعترف به . «فالقبطى» ، كتب هو «فى مصر الحديثة» ، «هو من قمة رأسه الى أخمص قدمه ، فى السلوك واللغة والروح ، مسلم وان لم يدر كيف ، فالقبطيات تتشبهن بالمسلمات ، والاطفال تكيفوا بصفة عامة ، وعادات الزواج والجنائر تشبه ما عند المسلمين» (١) ورغم ان كرومر يرد هذا التشابه الى قانون تأثر الاقلية بالاجلبية وتقليدها لها على نحو ماكان فى الهند بين الهندوس والمسلمين ، الا ان اثر البيئة والحضارة والحياة المشتركة لا يمكن تجاهله .

التداخل السكنى

وليس اقل خطأ بعد هذا تلك المحاولات السطحية عند بعض الكتاب الغربيين لتصوير او تصور «نطاق قبطى» فى الصعيد الاوسط حالياً (٢) واذا كان هناك تركيز مؤكد فى هذا القطاع ، فهو ليس نطاقاً الا على المستوى القبطى نفسه ، بمعنى انه قمة تجمع الاقباط فى هيكل توزيعهم العام ، ولكنه ليس نطاقاً قبطياً على المستوى الوطنى ، بمعنى انه لايشكل اقلية محلية او اقليمية على الاطلاق فى جسم الوطن ، فأقصى كثافة لاتعدو خمس السكان ، اى يظل اقلية موضوعية بين اربعة اخماس من الاقلية .

لا ، ولا كانت مدينة الفيوم فى القرن الماضى ولا مدينة اسيوط فى الوقت الحالى (٣) «عاصمة» للاقباط الا فى المعنى المجازى جدا ، وعلى اية حال ، فاذا كان للاقباط فى مصر عاصمة حقيقية ومجازية فهى العاصمة الوطنية القاهرة ، عاصمة الجميع

(1) Modern Egypt, P. 158.

(2) Bdnjamin E. Thomas, in : World geography, ed. Freeman & Morris, 1958, P. 409.

(3) Chantre, P. 153, Stamp, Africa, P. 203.

فلعل فيها وحدها الآن أكثر من ربع اقباط مصر جميعا ، اى اكبر تجمع منفرد لهم فى اى منطقة من القطر ، وفى هذا الصدد ربما جاز ان نقول ان حى شبرا بالذات ، حيث تحتشد اكبر نسبة من اقباط العاصمة ، هو بدوره «عاصمة الاقباط فى العاصمة».

· فيما عدا هذا . فرغم ان نسبتهم ترتفع بين السكان محليا ، فانهم لا يمثلون الاغلبية فى اى مساحة على اى مستوى : فليس ثمة تركيزات او توطنات محلية ، وانما الكل منبثون فى تضاعيف وخلايا الجسم الكبير كجزء لا يتجزأ ولا يتميز ، والقرى التى تخلو من الاقباط تماما فى مصر نادرة للغاية ، واندر منها جدا تلك التى يمثلون فيها الاغلبية النسبية ، بينما لاتعرف مصر قرية ينفردون بها تماما مثلما تعرف مناطق مختلفة فى الشام مثلا ، وكثير من الحالات التى توصف فى بعض المراجع بأنها مدينة او قرية «قبطية» يتضح من الارقام الدقيقة ان هذه الصفة المطلقة ان هى الا من قبيل التبسيط الشديد على الاقل ، فمثلا يذكر لوران نقادة - وهى بالصدفة من اعلى نسب الاقباط فى اى مدينة صغيرة بمصر - على انها مدينة «قبطية» (١) ، بينما تصل النسبة الاحصائية الى الثلثين بالتحديد .

ولعل من المفيد هنا ان نتوقف عند بعض الامثلة والعينات والحالات الخاصة . الى الشمال من المنيا ، وعلى الاخص فى الدلتا ، يندر ، ان تتجاوز نسبة الاقباط فى الحالات المختلفة مدنا كانت او قرى حوالى ٥٪ كسقف اعلى ، اما جنوب ذلك ، وبالاخص ابتداء من اسيوط ، فيمكن ان ترتفع النسبة فى بعض المدن المتوسطة الحجم الى الربع او الثلث ، ولكنها تقل عن ذلك كلما كان حجم المدينة اكبر اصلا ، ولا تتجاوزها الا فى المدن الصغيرة نسبيا ، فالنسبة مثلا نحو الربع فى كل من مدينتى اخميم وجرجا ، ولا تزيد على الثلث فى الاقصر ، بينما ترتفع الى الثلثين فى نقادة الصغيرة كما رأينا ، والى اكثر من ذلك فى بوش (بنى سويف) ونزلة عبيد (المنيا)

هناك بعد هذا مجموعة من الحالات الصغرى تحمل من اسماء الاماكن كلمة «دير» وتقتصر على الصعيد دون الدلتا . وهذه التسمية تشتق من اصولها التاريخية الغابرة حين بدأت بالفعل كأديرة ، ولكنها لم تلبث بالتدريج ان تحولت الى حالات سكنية عادية عامة ، وهى من وجهة جغرافية السكن تقابل الحالات التى تبدأ بمقطع «زاوية» او «مسجد» عند المسلمين والتى تنتشر بالعشرات وربما بالمئات فى كل انحاء الريف المصرى بلا تمييز او تحديد جغرافى . ولهذا فليس كل مكان يحمل اليوم اسم دير يعنى أديرة دينية بالطبع ، فهذه هى الأقلية المعدودة ، بينما تظل

(1) P. 47.

الاجلبية العظمى حالات سكنية لا وليست كل حلة سكنية منها تدل اليوم بالضرورة على اقلية قبطية .

ترجع أصول هذه المجموعة فى الغالب الى أيام الالتجاء الى حواف الصحراء من الاضطهاد الرومانى للمسيحية ، من هنا فان نواتها فى الاعم الاغلب بدأت بالسكنى الدينية ثم تحولت بمرور الزمن الى سكنى مدنية عادية للاهالى عامة ولكن بطبيعة الحال للاقباط خاصة ، ومن ثم قد يغلبون عليها بدرجة أو بأخرى . غير أن أحجامها بالضرورة محدودة للغاية ، بضعة آلاف أو مئات تتألف من عدة عائلات تعيش فى كنف الدير ، وحيث تقترب هذه الحلات من المدن الكبرى فانها تفقد بالضرورة انفصالها وتندغم فى نسيجها العمرانى المتراكم وان لم تفقد بالضرورة تركيز الاقباط بها بدرجة أو بأخرى . مثال ذلك دير الطين ودير الجوابر فى مصر القديمة جنوب مجمع القاهرة ، ودير الملوك فى شماله الشرقى .

وفيما عدا ذلك فان الاصل الدينى القديم يفسر انتخاب كثير منها لحواف الصحراء حيث كانت تنشد العزلة والحماية ، فنجدها اليوم اما على اقصى اطراف الارض الزراعية فى الضفة الغربية من الصعيد ، واما فى فراغ الضفة الشرقية اللامعمور او قرب جيوبها الزراعية الصغيرة . كذلك فان بعضها يبدو فى عمارته اقرب الى الحصون منه الى الدير .

والمجموعة تبلغ نحو العشرين حلة ، اغلبها فى أسبوط وسوهاج وبعضها فى بنى سويف والمنيا ، وأقلها ما هو اليوم دير حقيقى (+) كما يوضح الجدول الآتى .

بنى سويف	المنيا
دير الميمون	دير سمالوط
عزبة دير الحديد	دير جبل الطير (او دير البقيرة) (+)
دير الانبا انطوان (+)	دير ابو حنس
اسبوط	دير البرشا
رزقة دير المحرق	دير مواس
دير درنكة	سوهاج
دير الجنادلة	نجع دير الملاقطة
دير القصير	نجع الدير
دير الجبراوى	دير مار جرجس
دير بصرة	دير الحديد (+)
ديرتاس	دير الملوك
قنا	الدير الابيض (دير الانبا شنودة) (+)
الدير	الدير الاحمر (دير الانبا بشوى) (+) .

فيما عدا هذه الحالات الخاصة المحدودة يتوزع السكان الاقباط حيثما توزع السكان المسلمون بلا حدود او تمييز ، حتى اسماء الاماكن يندر ان تحمل دلالة دينية . فما اقل القرى والنواحي امثال كودية الاسلام وكودية النصارى (اسيوط) او نزلة النصارى وبياض النصارى (بنى سويف) او اشنين النصارى (مغاغة) او غيط النصارى (دمياط) او عزبة الاقباط (سوهاج) . فهذه وامثالها اقل من القليل على الخريطة ، ولها عادة اصول خاصة فى التاريخ ، ولذا لا يقاس عليها .

كذلك فى داخل القرى والمدن لانكاد نعرف تجمعات او تركيزات طائفية سكنية خاصة او بارزة بل السكن مختلط مشاع ، وكثيرا ما تتداخل المساجد والكنائس فى اللاندسكيپ المدنى ، وقد تتجاور ، اما ظاهرة «الحصنة» ، «حصنة الاقباط» او «الدرب» ، «درب النصارى» ، فاستثناء بل شذوذ محلى نادر ، وظاهرة تاريخية عند ذلك ، معنى هذا ، بعيدا تماما عن اى عزل سكنى ، هو التعايش والتداخل الجغرافى على كل المستويات ، تماما كالتداخل والتشابك الاقتصادى والمهنى حيث لا يختص الاقباط بحرف معينة بذاتها وان كانت نسبة الزراعة بينهم اقل نوعا والمهن الحرة اعلى نوعا .

التماسك السياسى

نصل من هذا كله الى أن ثنائية المسلمين - الاقباط فى مصر لا تتعارض مع الوحدة الوطنية ، بل الدينية ، ولاهى تنسخها . فبالاصل الاثنولوجى . كما بالوضع الاجتماعى ، كما بالتوزيع السكنى ، تعد الاقلية القبطية من صميم الكيان المصرى الكبير ، وكتلة رصينة رصيفة من جسم الأمة شديدة التماسك فيه والالتحام به . وقد تبدى ذلك سياسيا حتى فى العصور الوسطى ، فضلا عن العصر الحديث . فى العصور الوسطى ، ربما فرضت بعض حالات فردية عابرة من التمييز فى الملبس والمظهر وما أشبه ، مثلما وقعت بعض «حوادث مؤسفة» انتقامية نتيجة انفلات الاعصاب اثناء الحملات والغارات الصليبية على بعض المدن المصرية لكن هذا كله لم يكن الا الشذوذ النادر ، وذلك ايضا فى فترة كانت ماتزال مرحلة انتقال وتحول الى الاسلام (١) وفيما عدا ذلك فان صلابة الوحدة الوطنية إبان الصليبيات هى مضرب المثل بشهادة المستشرقين أنفسهم .

اما فى العصر الحديث ، فالثابت المسجل انه لم تقع لا اثناء الحملة

(١) عباس حلمى اسماعيل، «التسامح الاسلامى مع أهل الذمة فى عهد الدولة الأيوبية» مجلة مرآة العلوم الاجتماعية، ديسمبر ١٩٦٤، ص ٥١، ٧١.

الفرنسية ولاثناء الثورة العربية (بشهادة النديم) اية صدامات او انفجالات ، دك من ثورة ١٩١٩ التى كانت نموذج الوحدة الوطنية ، وبصورة عامة فان مصر الحديثة لم تعرف التعصب الدينى او التفرقة الطائفية ، ولا كان وضع الاقباط فى يوم غير مريح قط ، اما كل ما قيل بعكس ذلك فهو عادة من ترويج المغرضين من أعداء مصر، خاصة الاستعمار (الذى - بالمناسبة - لم ينفك حتى اليوم يشكك حتى فى صحة ارقام تعدادهم الرسمية المعلنة ونسبتهم الاحصائية من مجموع السكان ، ويروج من تزييفه أرقاماً مضخمة قد تبلغ احيانا ثلاثة أو أربعة أمثال الحقيقة) .

من الثابت المقرر ، مثلا ، ان الاقباط كانوا دائما يتمتعون بمستوى اقتصادى ومستوى معيشة اعلى عموما من متوسط الشعب ككل ، وكما يشير واحد الى هذه الحقيقة ، يذكر تقرير المؤتمر القبطى فى اوائل هذا القرن ان الاقباط كانوا يدفعون ١٦٪ من ضريبة الاراضى رغم ان نسبتهم من السكان ٦٪ فقط . (١) كذلك فانهم الى وقت قريب كانوا يشغلون فى وظائف الادارة نسبة اكبر واقوى بكثير من نسبتهم العددية ، مثلما انتقلوا بعد ذلك الى وضع مماثل فى المهن الحرة العالية ، فضلا عن ارتفاع نسبة التعليم وانخفاض نسبة الامية بينهم بالقياس الى المستوى الوطنى العام (٢) .

ويمكن لأى عابر سبيل فى مصر ان يطالع هذا كله مختزلا ببلاغة ومنعكسا عمليا فى اللاندسكيپ المدنى ، حيث تبرز ابراج الكنائس العديدة بكثافة اعلى بكثير من كثافة السكان الاقباط نفسها الى حد انه - كما يفعل بعض الزوار الاجانب - لو اتخذ كثافة الكنائس المرئية مقياسا لكثافة الاقباط غير المرئية لخرج بنسبة بعيدة جدا عن الحقيقة وبعدد هو اضعاف الواقع تماما ، احيانا ما اتخذه الاستعمار دليلا مزعوما على ارقامه المضخمة المكذوبة عن عددهم كأقلية ، غير ان هذا كله ومثله انما يدل على مستوى اعلى من الثراء والدخل ، ولهذا فاذا كان هناك حقا تمييز ، فهو بالتمييز لا بالتحيز وبالموجب لا بالسالب ، وهذا فى الواقع قانون عام شبه عالمى، اذ من المعروف ان الاقليات عادة تظفر بمزايا عديدة قد لا تتمتع بها الاغلبية احيانا (٣) .

من هنا جميعا فلقد فشلت كل محاولات الاستعمار الحديث ابتداء من الحملة الفرنسية الى الاحتلال البريطانى (هل نضيف : والصهيونية الاسرائيلية ؟) فى خلق مشكلة الطائفية او مشكلة الاقليات ليضرب بها الوحدة الوطنية ، فمن الثابت المحقق ، بل والمعترف به الآن رسميا ، ان الاستعمار فى استراتيجيته التقليدية

(1) Issawi, P. 34.

(2) Id., P. 161.

(3) E.E. Bergel, Urban sociology, McGraw-Hill, 1955, P 274 ff.

«فرق تسد» كان يلعب فى مصر دائما لعبة ثنائية مزدوجة محورها ثنائية الدين ، فيضارب كلا من الطائفتين بالآخرى ويؤلب كليهما سرا ضد الاخرى ، موهما اياها بأخطار ومخططات خيالية تبيتها نحوها ، مدعيا فى ذلك كل الانحياز اليها والتعاطف معها وأن موقفه اقرب اليها منه الى الاخرى اما بحكم ديانتها او بحكم موقعه ، بحسب الحالة .

غير ان موقف الاقباط فى وجه هذه الاستراتيجية كان دورا ايجابيا بناء للغاية فقد رفضوا كل مناورات واغراءات ووسائل الاحتلال البريطانى لاحتضانهم وفرض حمايته المزعومة عليهم على غرار ما كانت تفعل القوى العظمى من بسط نوع من الحماية والرعاية التقليدية كل منها على احدى الاقليات الدينية فى الشام مثلا ، وهى نفسها تلك الحماية التى تذرع بها ، من بين ماتذرع ، لفرض الحماية على مصر نفسها والتى تشبث بها فى التحفظات الاربعة بعد الغاء الحماية (١) .

ومن قبل ومن بعد رفض الاقباط مع المسلمين لعبة تحويل ثنائية المسلمين - الاقباط الى ثنائية تركيا الخلافة - بريطانيا الاستعمار ، واذا كان بعض المسلمين قد والى الاتراك فى تلك اللعبة ، وكان بعض الاقباط قد والى الانجليز ، فلم يكن ذلك عن خيانة بل عن جهالة ، ولا عن نقص فى الوطنية ولكن عن نقص فى التفكير ، ومامنع الاسلام تركيا ، ولا المسيحية انجلترا ، ان تظلم مصر كلها باستعمارها ، ثم باستغلالها ، وتعويقها وقهرها « (٢) وقد انعكس رد مصر على تلك اللعبة السياسية المزدوجة بصورة رائعة فى ثورة ١٩١٩ على الاستعمار حين «تعانق الهلال والصليب» تحت شعار «الدين لله والوطن للجميع» وفيما بعد فى الفترة الاخيرة ، وعلى عكس دعاوى الاستعمار ، لم يكن الاقباط اقل تحمسا من سائر المصريين لفكرة القومية العربية ودولة الوحدة العربية ، كما ساهموا مساهمة مشرفة فى حروب التحرير وفى صنع اكتوبر سواء فى الميدان او فى الجبهة الخلفية.

هذا ، واذا كان قد وقع خلال تلك المراحل النضالية كلها بعض «احداث مؤسفة» ، فهى حالات فردية بحتة وثنائية للغاية لا تنفى القاعدة العامة بقدر ما تؤكدنا ، كما ان اغلبها ينبع لا من سوء النية ولكن من سوء المعرفة ان لم يكن الجهل المخجل حقا ، من ذلك مثلا صيحة بعضهم العصبية المفلوطة بعد هزيمة يونيو «فليعدوا الى صحراء العرب التى اتوا منها!» - يقصدون المسلمين . وهى دعوة مترتبة منطقيا على دعوى ان المسلمين «دخلاء» فى مصر ، تلك الدعوى التى لسا

(1) W.B. Fisher, The Middle East, P. 104-5.

(٢) اعيدوا كتابة التاريخ ، ٨٣ .

بحاجة الى ان نكرر فسادها وخطأها الى حد يثير الشفقة اكثر مما يثير السخرية،
والذى يدعو الى السخرية فى هذه الصيحة الجهول انها دعوة الى طرد الاغلبية
العظمى والسواد الاعظم من المصريين ابناء مصر الاصلاء .

والغريب بعد هذا انها تذكر - مع الفارق الهائل - بصيحة الأب سيبس
الشهيرة فى فرنسا أبان الثورة «اعيدوهم الى مستنقعاتهم الجرمانية التى اتوا
منها» (١) - يقصد طبقة النبلاء والارستقراطية ، الذين هم بالفعل غزاة
ومهاجرون معا فى الاصل ولكن يبدو انه فى الازمات القومية حين يصبح «الوطن
فى خطر» او فى مراحل الانحطاط السياسى تنفقت الانفعالات وقد تختلط الامور
والحقائق الى حد التشويش والاضطراب الفكرى .

ولاشك ان هذا الوضع بلغ بل تجاوز قمته الدرامية والمأساوية فى احداث اواخر
السبعينيات حتى ١٩٨١ فلأول مرة فى تاريخ مصر السياسى والوطنى الحديث
وربما القديم كله وباعتراف الدولة الرسمى علنا للأسف ، وصلت المشكلة الطائفية
فى مصر الى حد الانفصالية السياسية السافرة ، حيث طالبت علنا بدولة قبطية
مستقلة داخل مصر وعن مصر ، وبغض النظر عن دوافع الدعوة المزعومة من
اضهاد وقهر موهوم او صدمات عاصفة او مشاكل متراكمة مكبوتة ، فليس من
شك ان هذه الدعوة الانفصالية الى دولة اقلية دينية فى الداخل لا اصل لها من
الدين ولا العلم لا من التاريخ ولا من الجغرافيا ، بل لا من العقل ولا من المنطق ،
فمصر لم تنقسم قط داخليا ولا عرفت التقسيم ولا هى قابلة للقسمة تحت اية ظروف
أو ضغوط .

لذا كان حتما ان تسقط الدعوة المنحرفة وان تمنى بالعجز والفشل ، بحيث لو
عدت الدعوة الانفصالية خيانة وطنية لوجب ان تعد انعكاسا لما هو اعظم وتصغيرا
لما هو اكبر وفرعا لما هو أصل . وعلى اية حال، فان كلتا الظاهرتين او المظاهرتين،
على هولها وبشاعتها كوصمة دامغة وسبة أبدية فى سجل التاريخ ، لاتعدو فى تاريخ
مصر العريض العريق اكثر من جملة اعتراضية وزويعة فى فنان وانحرافه ضد
حركة التاريخ لا يلبث تياره ان يكسحها الى بالوعته حيث يطويها الى الابد .

(1) Ripley , P. 157.

فيما عدا هذا الاستثناء الوحيد اذن ، بل هذا الشذوذ البحث ، الذى يؤكد القاعدة ولاينفيها ، فان مثل تلك الحوادث والاحداث الطائفية العابرة مهما كانت مؤسفة تبقى فى النهاية «مسألة عائلية» بحثة بلا جدال ، مسألة «خلافات عائلية» كتلك التى تقوم وتتفجر داخل كل من الجانبين ذاته وحتى عند ذلك فليربما كان لها ايضا على علاقتها بعض الفضل ، كالبثور على سطح الجلد ، فى نزح وتصريف المستنقعات الفكرية الضحلة الآسنة والمفاهيم الخاطئة المنحرفة ، الموروثة او المكتسبة، التى عشتت بعض الوقت فى عقول البعض من الجانبين .

وأخيرا فقلها آخر بقايا عصور التخلف والجهل التى تذوب الآن بسرعة فى بوتقة التقدم والتقدمية ، وقد آن لكل هذه الخرافات الوطنية أن تنقرض الى الابد . وكما يلخص شارل عيسوى «لقد ربت السنوات الثلاثون الاخيرة من الحرية والتسامح جيلا من الشبان الذين لايبدون شيئا من ردائل الاضطهاد ، الذين تعاونوا مع المسلمين فى النضالات السياسية والاجتماعية فى روح من المساواة التامة والاحترام المتبادل ، والذين هم مهينون جيدا للوصول الى تفاهم أعمق وأبقى بين كلتا الطائفتين» (١).

وبالفعل فلقد اثبتت التجارب السياسية الاخيرة انه اذا كانت الازمات الوطنية «اختبار احماض» قاسيا للوحدة الوطنية ، فانها ايضا اختبار صحى مفيد ودرس عملى فيها ، بينما اثبت الاقباط فيها انهم إذا كانوا لايزيدون على معظم المسلمين (مصرية) بالاصل الاثنولوجى ، فانهم لا يقلون عنهم «مصرية» بالحس الوطنى واذ كان ثمة شىء ، فلقد خرجت الوحدة الدينية ومعها الوحدة الوطنية من هذه التجارب القاسية او الاحداث المؤسفة وهى اكثر صلابة ونقاوة منها فى اى وقت مضى ، كالمعدن تخلص من شوائبه بعد نار الصهر وسندان الطرق ، ومصر - نحن نخلص - ليس لها مشكلة طائفية ولا عانت مشكلة اقلية ، الا ان تكون من صنع او وهم الاستعمار او من افرازات عصور الانهيار والانحطاط السياسى ، وتظل مصر رمزا للوحدة الدينية مثلما تخرج علما على الوحدة الوطنية .

(1) P. 162

الوحدة السيكلوجية

عن الوحدة السيكلوجية ، أخيرا ، دعنا أولا لا ننسى أحادية البيئة المصرية لأن بينهما علاقة وثيقة ، والبيئة الطبيعية الاحادية من وجهة الدولة السياسية مزاياها وعيوبها ، فالدولة المؤلفة من اقليم طبيعي واحد قد تفتقر احيانا الى تنوع الموارد الاقتصادية والخامات والانتاج ، اما الدولة المتعددة الاقاليم الطبيعية فتتمتع لاشك بهذا التنوع ، ولكنها قد تخسر احيانا وحدة السكان وتجانسهم ، على الاقل فى انماط الحياة الاقتصادية واليومية ومن ثم فى طرق الحياة والتقاليد والعادات والنظرة العامة (١). واذا كانت مصر الاحادية قد افترقت بالفعل بعض السلع وخامات الانتاج سواء معدنية او زراعية ، وكان الاساس الطبيعى للدولة احاديا بصفة عامة ، فانها قد كسبت عبر التاريخ مصر الموحدة نفسيا وقوميا وشعبيا ، وكان هذا من الناحية السياسية مادة لاحمة من الدرجة الاولى .

ولعل ابسط مظهر وانعكاس لهذه الوحدة السياسية المكتسبة من البيئة الاحادية، قصة الرعى ودورة الرعاة فى مصر ، فنحن نعلم كم هى كثيرة موجات ونزحات الرعاة التى تدفقت على مصر صحارى وواديا ولكننا نعلم ايضا ان انصبابها لم يؤثر كثيرا - فيما عدا بعض اضرابات ومشاكل واحتكاكات مألوفة - على تركيبها السياسى ووحداتها الوطنية ، فلم تكن القبيلة وروح الانفصال العشائرية ظاهرة بارزة فى تاريخها القومى ، ولقد عانت مصر كثيرا من البدو فى العصر المملوكى التركى خاصة ، لاسيما على اطراف الدلتا والصعيد شرقا وغربا ، وكان النهب والسلب والغارات الخاطفة على القرى والفلاحين هى الامر اليومى فى تراث البدو التاريخى .

فهؤلاء البدو ، الذين يمكن ان يقال عنهم بحق انهم وضعوا قدما فى الرمل وقدماء فى الطين، وكانوا معلقين على هامش الوادى جغرافيا كما على هامش الحياة اقتصاديا وحضاريا وسياسيا ، كانوا فى حالة غزو شبه مستمر للوادى او حرب اهلية غير نظامية ضد الدولة كما كانوا فى حالة حرب اهلية داخلية متقطعة فيما بينهم هم انفسهم . والواقع ان تاريخ مصر طوال العصور الوسطى يتألف داخليا من نغمتين او نغمتين سلبيتين : كوارث الفيضان الدورية وغارات البدو النكبائية

(1) Moodie, Geog. behind politics, P. 47-53.

ولكن من الناحية الاخرى فان التاريخ يسجل ايضا تحول بدو وادى النيل طوال العصور الوسطى ببطء وتدرج الى الزراعة ، خاصة طوال حكم المماليك ، حتى اذا كان القرن الـ ١٨ كان اغلبهم قد تحول نهائيا الى زراع ثابتين وشيئا فشيئا اصبحت مشكلتهم ووجودهم ثانويا نسبيا فى القرن الـ ١٩ وايام محمد على الذى قطع شوطا بعيدا فى اخضاعهم وتسكينهم بالقوة وبالسياسة معا (١) ومنذ ذلك الحين والتقديرات المتاحة والتعدادات تكشف عن تناقص اعدادهم بسرعة وبشدة وعن اقترابهم من نقطة الانقراض الحتمية ، كما يوضح هذا الجدول:

التاريخ	التقدير	المصدر
الحملة الفرنسية	١٣٠.٠٠٠	جوماز
١٨٤٦	١٨٠.٠٠٠	دى رينى (٢)
١٨٧٧	٣٠٠.٠٠٠	ماك كون (٣)
١٨٧٧	٧٠.٠٠٠	مارسيل وريم (٤)
١٨٨٢	٩٨.١٩٦	مبوريا (٥)
١٨٩٢	٢٠٠.٠٠٠	كرومر (٦)
اوائل القرن الـ ٢٠	٨٠.٠٠٠ - ١٠٠.٠٠٠	باير (٦)
١٩٠٧	٩٧.٣٨١	التعداد
١٩١٧	١.٥١٣	التعداد
١٩٢٧	٣٠.٠٠٠ - ٥٠.٠٠٠	
الربع الاول من القرن	٨٠.٠٠٠ - ٥٠.٠٠٠	
١٩٤٧	٥٥.٠٠٠	التعداد

(1) M, Awad, "Settlement of nomadic & semi-nomadic tribal groups in Middle East", B S.G E., 1959. P, 12 ff,

(2) E. de Régný, Statistique de l'Egypte, Alex, 1870, P. 12.

(3) McCoan, Egypt as it is, P. 23.

(4) J.J. Marcel, A. Ryme et al., L'Univers pittoresque, L'Egypte sous la domination de Mohamed-Aly, Paris, 1877, P. 103.

(5) L. Mboria, La Population de l'Egypte, Le caire, 1938, P. 144.

(6) Gabriel Baser, Population & Society in the Arab East, Lond., 1964, P. 127.

تضارب الأرقام ،وتناقض اتجاهاتها فى كل التواريخ والحالات جد واضح ، ولكن اذا أخذت على علاتها ، لكان حجم البدو ايام الحملة مقاربا الى حد بعيد لحجم الاقباط حينذاك (١٥٠ الفا) كذلك فلو صح رقم الحملة ، لصح بالمقارنة تقدير ١٨٤٦ البالغ ١٨٠ الفا اما تقدير ماك كون لسنة ١٨٧٧ بنحو ٣٠٠ الف ، وهو اكبر تقديرات البدو بين كل الارقام المتاحة فى اى تاريخ ، فيبدو بالمقارنة مبالغا فيه بشدة، يؤكد هذا ايضا تقدير مارسيل وريم لنفس التاريخ بنحو ٧٠ الفا ، الذى هو على العكس اصغر تقديرات البدو جميعا خلال القرن الماضى ، والذى يبدو انه يبالغ فى الاتجاه المضاد ، ولعل الحقيقة وسط بين التقديرين ، وليست الارقام المنسوبة الى كرومر لسنة ١٨٩٢ بأفضل ، فهى تتأرجح تأرجحا بين ١٠٠ ، ٢٠٠ الف

اما تعداد ١٩٠٧ فيزيد الصورة تعقيدا واضطرابا ، ولكنه يشير الى حقيقة هامة وهى المدى البعيد جدا الذى قطعه غالبية البدو نحو الاستقرار ، فهو يذكر ، الى جانب نحو ١٠٠ الف من البدو الرحل ، ٦٠٠ الف مما يسميه عرب قبائل او قبائل عرب من المستقرين فى المدن والقرى ، والغريب ان تعداد ١٩١٧ يأتى بعده برقم خرافى ، فهو يهوى بعدد البدو الى نقطة الصفر تقريبا ، الف ونيّف ، ومن المؤكد أنه خطأ مطلق ، ولا يعتد به اطلاقا ، ولهذا يقدر باير عدد البدو فى اوائل القرن الـ ٢٠ بحوالى ٨٠ - ١٠٠ الف . وفى ١٩٢٧ يذهب التقدير الى ٣٠ - ٥٠ الفا ، وعموما ، يضع البعض الرقم خلال الربع الاول من القرن الـ ٢٠ حول ٥٠ - ٨٠ الفا ، واخيرا يأتى تعداد ١٩٤٧ بنحو ٥٥ الفا ، اى نصف تعداد ١٩٠٧ تقريبا .

على الجملة اذن ، ورغم كل هذا الاضطراب والخلط ، يمكن القول باطمئنان بأن الاتجاه التنازلى نحو التناقص حقيقة لاشك فيها ، ويتأكد هذا اكثر اذا نسبنا اعداد البدو الى مجموع السكان ، كما يفعل الجدول التالى ، فمنه نرى ان نسبة البدو ، التى بلغت ايام الحملة الفرنسية نحو ٥٢٪ ، هوت الى ٢٨٪ فى ١٩٤٧ - انقراض حقيقى . ولجرد المقارنة ، فعلى حين كان عدد البدو يناهز عدد الاقباط ايام الحملة ، جاوز الاقباط اليوم الملونين وربع المليون ، بينما ذوى البدو الى خمسين الفا على الاكثر ، اى ما لا يزيد كثيرا على تعداد قرية كبيرة فى الوادى واقل كثيرا من تعداد نوبيى مصر ، لقد اصبح بدو مصر ظاهرة محض تاريخية ، وبقينا غير جغرافية او بالكاد جغرافية .

التعداد	سكان مصر	البدو المستقرون والرحل		البدو الرحل	
		العدد	%	العدد	%
الحملة الفرنسية	٢٥٠٠.٠٠٠	١٣٠.٠٠٠	٥٢٠	١٣٠.٠٠٠	٢٠
١٨٩٧	٩٧٣٤٤٠٥	٦٠١٤٠٠	٦١٨	٧٠.٥٠٠	٧٣
١٩٠٧	١١٢٨٧٣٥٠	٦٣٥٠١٢	٥٦٠	٩٧٣٨١	٨٥
١٩٤٧	١٩٠٢٠٨٤٠	—	—	٥٥٠.٧٣	٢٨

واليوم تكاد مصر تكون البلد العربى الوحيد - باستثناء لبنان - الذى يخلو عمليا من القبائل والقبلية والرعى والرعاة تقريبا . واذا شئنا رمزا دالا من الحياة اليومية يعبر عن هذا الاختلاف ، فسنجده فى ظاهرة طريفة فى الملبس ، فمن الشائع المألوف جدا - مئات الآلاف - فى مجتمع الشام والعراق من يجمعون فى ملبسهم بين البدلة والعقال ، وهى ظاهرة تعبر عن مرحلة انتقال من البداوة الى الحضر ومن الصحراء الى المدينة . هذه الظاهرة وامثالها نادرة جدا فى مصر التى ودعت آخر الرعاة وشهدت نهاية القبلية منذ بعيد .

والسبب فى هذا كله ببساطة ان مصر ليست فقط بيئة احادية ، ولكنها ايضا واحة صحراوية بحت كما رأينا ، التناقض فيها مطلق او شبه ذلك بين الوادى والصحراء ، ليس بينهما باستثناء هامش ضيق على جانبى الدلتا منزلة بين المنزلتين من الاستبس الرعوى الفسيح كما فى العراق والشام .. الخ ، والنتيجة ان الرعاة النازحين كانوا يفتقدون بيئتهم الرعوية ولا يجدون مجالا حيويا لهم وسرعان ماتعجز الهوامش الفقيرة عن تحملهم ، فيضطرون تدريجيا الى التوطن فى الارض الزراعية والتحول من الرعى الى الزراعة ومن القبيلة الى القرية او من «الخيـش والدوار» الى «السكن والعمار» اى ان بيئة مصر الاحادية كانت تمنحها قوة امتصاص حتى فى نمط الحياة الاقتصادى . فحتى الرعاة هضمتهم وحولتهم الى زراع ، واذا كانت الصحراء هى مهد الرعاة والترحل والقبلية فان الوادى كان لحدها ، وتنتهى الدورة كلها لتؤكد وحدة مصر الوطنية .

وفى داخل مصر المستقرة ، كان للنيل والزراعة دور هام فى توحيد المصريين فى حياتهم اليومية والاجتماعية وفى تقاليدهم وطقوسهم الخ ، وهذ دقائق صغيرة

ولكنها تدخل فى صميم جذور الوحدة الوطنية فى النهاية لأنها تخلق نفسية او عقلية متقاربة وحياة عامة مشتركة ، او فى كلمة واحدة تخلق الوحدة السيكولوجية . فالنيل فى مصر ضابط ايقاع الحياة الاجتماعية ومنظم دورة الحياة اليومية ومفتاح دولاب النشاط الجارى ، باختصار هو المحور الذى تدور حوله عجلة المجتمع من حيث هو مجتمع ، فالنيل عن طريق الفيضان حدد مواسم الزراعة والمحاصيل ، وبهذه تتحدد دورة العمالة والبطالة ، فالزواج والزواج ، وبالتالي المواليد (بل والجريمة ايضا !) فموسم الزواج السائد هو بعد القطن عموما (او القصب فى الجنوب والارز فى الشمال) . وفصل المواليد او موسمها - ان صح التعبير او اذا استعمرنا تعبير هنتجتون (١) - يتحدد بنسبة ما بموسم قمة الزواج ابتداء من نوفمبر وانتهاء بابريل (٢) وقديما وحتى قريب كان موسم الجفاف فى الرى الحوضى هو موسم البطالة ، وربما الحاجة والفقر نسييا ، والى حد ما الجريمة كما كان الحال فى جيوب من الصعيد .

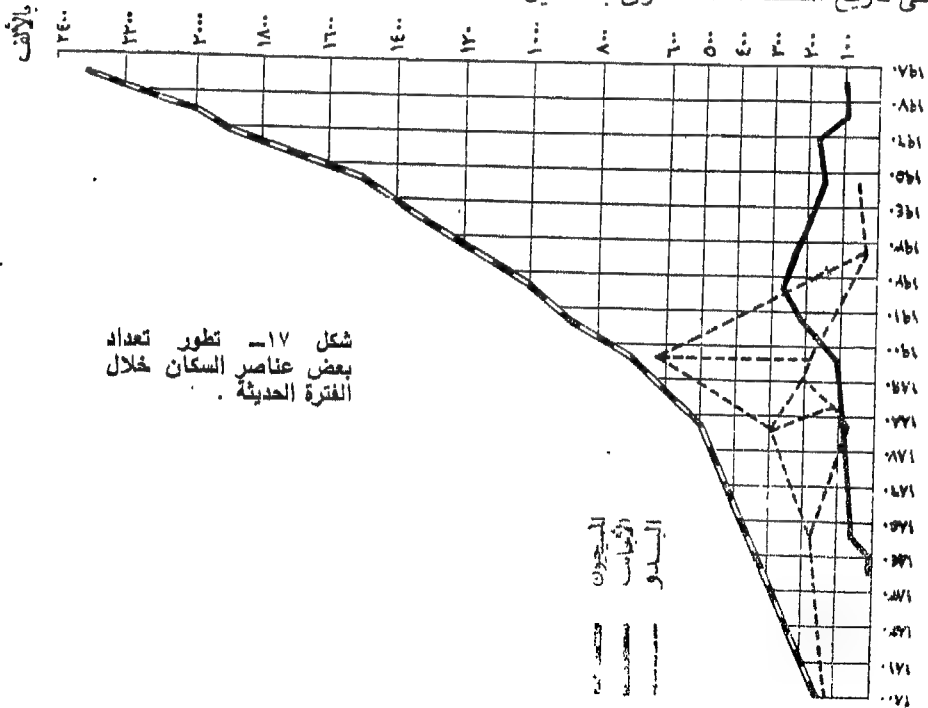
وحتى على المستوى غير المادى المباشر ، كان النيل يدخل فى طقوس الحياة الدينية الفرعونية كمعبود وقرايين .. الخ ، كما دخل فى الحياة الدينية الاسلامية كوفاء النيل وصلاة الاستسقاء ، وكذلك فى الاعياد والعادات القومية كشم النسيم والحصاد ... الخ ، هذا عدا ان النيل محور من محاور الفن الشعبى والملامح التاريخية .. الخ ، والنيل بهذا يجمع فى الواقع ايضا بين عنصرى الامة فى كثير من مناحى ومناشط الحياة اليومية والمجتمعية ويدعم بذلك اسس الوحدة الوطنية بقدر ما يضيق الفجوة التى تخلقها الثنائية الدينية وما يمد من جسور غيرها ، او كأنما هو دين مشترك ثانوى او ثنائى او ثالث بين الطرفين ، انه دين المصلحة المشتركة والخطر المشترك والحياة المشتركة ، دين الوطن المشترك فعلا ، وهو من ثم اكثر من مجرد قاسم مشترك اعظم بين عناصر الامة ، بل ان لودفيج ليذهب الى حد ان يجعل النيل فى مصر «دينا رابعا» بين اديان الشرق ، يتوارى خلفها متنجيا فى لباقة ولكنه يوجهها ويكيفها ولا نقول يوحدتها . حقا ان اولى الامبراطوريات فى التاريخ المصرى هى امبراطورية النيل .

ومن هذا جميعا نرى ان الوحدة التاريخية التى لم تنقطع والتى كانت جزئيا ثمرة للتجانس البشرى قد ضاعفت بدورها من هذا التجانس حتى قل ان نجد شعبا

(1) E. Huntington, Season of birth, N Y., 1938.

(2) G.Hamdan, Pop. Nile Mid-Delta, vol. II, P. 48, I. Lévi, "La nuptialité et les divorces en Egypte," B.I.E., t. XXI, 1938-9, P. 195.

متماثلا فى ملامحه الجسمية والنفسية ، فى مزاجه وتقاليده (١) ، باختصار فى «طابعه القومى» ، كالشعب المصرى ، ولربما زدنا هذه الحقيقة وضوحا اذا ما وضعناها موضع المقارنة مع بلاد او شعوب اخرى مجاورة ، فى الشرق العربى مثلا ، عبر العصور الطوال كما فى يومنا هذا ، نجد ان سوريا تمتاز فى كل نواحي حياتها وكيانها بمعادلة اقليمية اساسية تعد مفتاحا لكل اعماق شخصيتها: انها تتألف من عدد كبير من الوحدات الضئيلة : فى الارض والطبوغرافيا ، فى العروق والسلالات ، فى اللهجات والاتجاهات ، فى الطوائف والملل ، حتى فى المدن والواحات ! انها فى ذلك كله كومة مفككة من الاحجار الصغيرة وأكاد أقول من حصى وتراب ، والعراق اكثر تجانسا وتماسكا ، فهو بنهره وبيئته الطبيعيتين السهل والجبل.. الخ اقرب الى الثنائية التركيبية - الى حجرين كبيرين نوعا . اما مصر فى هذه المتتالية التصاعدية فتأتى على القمة : فهى حجر واحد monolith ، حجر ضخم عند ذلك megalih ، فهنا جسم بشرى واحد ووحيد ، ووسط جغرافى احادى بالتاكيد ، ونهر سائد وفريد ، وهى لذلك كله ابعد ماتكون عن التنافر الداخلى او التخلخل التركيبى ، ومنه تستمد ثقلا ووقعا وقوة اندفاع فرضت نفسها على تاريخ المنطقة ، كما سنرى بعد قليل .



الفصل الثانى والعشرون

من الطغيان الفرعونى

الى الثورة الاشتراكية

فى جغرافية مصر الاجتماعية

من النظريات البيئية الشائعة فى الدراسات الاجتماعية نظرية تربط بين الطغيان السياسى وبين البيئة النهرية. والنظرية قديمة الى حد كبير، على الاقل تسبق مونتسكيو الذى أطلق سلسلة ضخمة من علاقات الربط بين الظواهر الطبيعية والظواهر البشرية عموماً، ولكنها لقيت رواجاً وذبوحاً خاصين فى القرن التاسع عشر، ولم تزل تعيش أو تعيش فى كثير من المذاهب والمراجع حتى يومنا هذا بصورة محددة أو محددة.

فمن قبل فى أواخر القرن الماضى لاحظ الاقتصاديون الكلاسيكيون والاشتراكيون على حد سواء أن ثمة فى العالم مجموعة من البلاد تعيش على الأنهار، المجتمعات النهرية وزراعة الرى، تشترك فى ملامح اجتماعية وسياسية تختلف بها عن مجتمعات الزراعة المطرية وتصل الى قماتها فى النهاية فى الطغيان، فسموها الكلاسيكيون «المجتمع الآسيوى» أو «أسلوب الإنتاج الشرقى mode de production asiatique» بينما تعذر على الاشتراكيين ادخالها فى برنامج التطور الطبقي الماركسى وسموها «بالأسلوب الآسيوى أو الشرقى للإنتاج» وفى كل الحالات صك «الطغيان أو الاستبداد الشرقى oriental despotism» كتعبير متداول يركز تلك العلاقة.

وفى أول هذا القرن عاد ماتوييتزى Matteuzzi الى النظرية ولخصها فى أن الظروف الجغرافية الطبيعية فى مصر القديمة والعراق وأشور وفارس وفينيقيا واليونان وروما مسئولة عن نوع التنظيم السياسى الذى نشأ بها، فالأربعة الأولى سادها الحكم المطلق، والثلاثة الأخيرة سادها الحكم غير المطلق، ثم أرجع الحكم المطلق فى مصر والعراق الى الطبيعة النهرية وزراعة الرى، بينما ردها فى فارس

الى الطبيعة الجبلية، ومن السهل - كما لاحظ سوروكين - أن تنقد آراء ماتويتزى، أولاً فى تحديد طبيعة الحكم السياسى المفترض، ثم ثانياً فى الربط مع البيئة الطبيعية حيث رد التنظيم السياسى الواحد الى أكثر من بيئة طبيعية واحدة (١).

وفى خمسينيات هذا القرن عاد كارل فيتفوجل الى النظرية من زاوية أخرى هى زوايا التفسير الاقتصادى الماركسى للتاريخ، أو بالاحرى أعاد التعبير عنها، فاخترها وطبقها على البيئات النهرية فى مصر والعراق وفارس والصين والهند الى جانب حضارات العالم الجديد القديمة، وذلك فى كتاب يقرأ من عنوانه «الاستبداد الشرقى، دراسة مقارنة فى الحكم المطلق» (٢).

وسواء عند ماتويتزى أو من سبقوه، أو عند فيتفوجل أو من يمثلهم (٣)، فالنموذج المثالى للنظرية هو مصر دائماً، ومصر القديمة بالدقة، وفى القرن الماضى، قرن الاستعمار، أثار الكثيرون ممن كتبوا عن مصر هذه النظرية بتحديد مباشر، ولهذا لابد من التصدى لها ولغزاها وللنتائج التى ترتب عليها أو تخرج منها، وفى هذه المناقشة لابد من التمييز بين جانبيين أو قضيتين فى النظرية: الظاهرة الاجتماعية السياسية فى حد ذاتها، ثم العلاقة الايكولوجية (أى البيئة) المفترضة بينها وبين الظاهرة الطبيعية، وفى الحالىن يتعرض الباحث الموضوعى بالضرورة لآراء قد تبدو أو قد تكون افتراءات على مصر والمصريين، ولكننا - وهذه نقطة حيوية بقدر ما هى بديهية - نذكرها لا لنردها، بل لنرد عليها، ونشرحها لنشرحها، وفى النهاية لكى نحدد موقعها من العلم وموقفنا العلمى منها، وبغير هذا قد يساء الفهم، خاصة من جانب السطحين أو الأدعياء، وبالاخص الديماجوجيين والمتشجنين.

ايكولوجية النيل الاجتماعية

المجتمع الهيدرولوجى

ولنبداً بالحقائق الطبيعية غير الخلافية أو الجدلية، الحقيقة الكبرى فى كيان

(1) P, Sorokin, Contemporary sociological theories, N. C., 1928, P. 187-180.

(2) Karl A. Wittfogel, Oriental despotism, a comparative study of total power, New Haven & Lond., 1957.

(أنظر ايضاً : ابراهيم عامر، الارض والفلاح، القاهرة، ١٩٥٨، «مصر النهرية»، مجلة الفكر المعاصر، ابريل ١٩٦٩، ص ٣٠-٣٢.

(3) Mumford, City in Hist., P. 26.

مصر هى أنها بيئة فيضية لا تعتمد على المطر الطبيعى فى حياتها وانما على ماء النهر، وقوامها هو زراعة الرى، الرى الصناعى، لا الزراعة المطرية، ومن هنا بالدقة يبدأ كل الفرق فى حياة المجتمع النهري وطبيعته، ففي البلاد التى تعيش على الامطار مباشرة يختزل المجهود البشرى الى حده الأدنى، فبعد قليل من اعداد الارض والبذر يتوقف العمل او يكاد حتى الحصاد، وبين هذا وذاك فليس هناك من يحفر الترع والمصارف أو يقيم الجسور والسدود، وأهم من هذا كله أن ليس هناك من يمكنه ان يحبس عنك المطر أو أن يتحكم فى توزيعه.

حقا إن الزراعة المطرية عرضة لذبذبات المناخ، وفلاحها من ثم تحت رحمة الطبيعة، لكنك لست بحاجة - ولن تستطيع ان اردت، وهذا هو المهم - أن «تخطط» المطر، من هنا فقد تكون الطبيعة سيدة الفلاح، ولكن الفلاح بعد ذلك سيد نفسه، وهذا فى نفس الوقت يمنح الفلاح فرصة للفردية بدرجة أو بأخرى.

أما فى بيئة الرى فالأمر مختلف كل الاختلاف، فالوادي فى فجر تاريخه ليس مصرفا طبيعيا ولكنه مستنقع اسفنجى ملأى مشبع، ولا زراعة ولا تعمير إلا بعد التصريف و«التقنيل» لابد، يعنى، من مجهود بشرى جماعى ضخم حتى تعد الارض مجرد اعداد لاستقبال البذرة، وبعد هذا فلا بذر حتى توصل المياه الى الحقول، أى لابد من شبكة غطائية كثيفة من الترع من كل مقياس ابتداء من قنوات الحمل وقنوات التغذية الى مساقى الحقول، حتى تزرع إذن لابد لك أولا من ان تعيد خلق الطبيعة، ثم ما جدوى تلك الشبكة اذا لم تسيطر على اعناقها ورؤوسها بالنواظم والقناطر والسدود؟ أعنى أى جدوى فيها بغير «ضبط النهر»؟

وأكثر من هذا، ما جدوى الجميع بغير «ضبط الناس»؟ ان زراعة الرى اذا تركت بلا ضابط يمكن ان تضع مصالح الناس المائية فى مواجهة بعضها البعض مواجهة متعارضة دموية، ذلك ان كل من يقيم على أعلى الماء يستطيع ان يسبىء استعماله أما بالاسراف أو بحبسه تماما عمن يقع أسفله، أى أن كل حوض علوى يستطيع أن يتحكم فى حياة - أو موت - كل حوض سفلى، وكل من يقع على أفواه الترع يستطيع أن يهدد حقوق المياه لمن يقع على نهايات الترع، كذلك يمكن للمحاباة والتحيز أن تسخو بالماء لمن تريد وتقضيه عمن تريد، إن العلاقات المائية داخل الوادى بأكمله، أشبه ما تكون بقانون الأوانى المستطرقة، كل تغير فيها هنا يستتبعه بالضرورة تغيير هناك، وإى مضخة كاسبة هنا هى بمثابة مضخة ماصة هناك.

المحصلة اذن واضحة، بغير ضبط النهر يتحول النيل النيل الى شلال حطم

جارف، وبغير ضبط الناس يتحول توزيع الماء الى عملية دموية، ويسيطر على الحقول قانون الغاب والادغال، ولو تركت البيئة المصرية غابة إجتماعية لما تطورت عن الغاب الطبيعى الذى بدأت منه، والواقع أن البيئة الفيضية يمكن أن تجعل من «المجتمع الهيدرولوجى» - كما يسميه برون (١) - مجموعة من المصالح المتعارضة، فتصبح سلسلة الاحواض سلسلة من المتنافسين، ومما له مغزاه أن كلمة منافس فى اللاتينية مشتقة من كلمة نهر(٢) rivalus, rivus ولعلها ليست صدفة كذلك أن المصريين القدماء اشتهروا بكثرة الخصام والتقاضى ، وفيما بعد بالأخذ.بالتأثر (٣).

وكمجرد مثال من القرن الماضى، كان رفاعة الطهطاوى (الذى قد يعد أبا الجغرافيا الحديثة أو من أبائها فى مصر) على وعى كامل بضرورة الوحدة المائية، فهو يذكر عصر المماليك فيربط بين تفككه السياسى (السناجق) وبين تضاربه المائى «... فكان فى أيامهم لكل قسم وكل قرية ترع وجسور خصوصية لا ينتفع من السقى منها إلا أهاليها ولم يكن بينهم روابط عمومية، فكان أصحاب الاراضى والمزارعون لها المجاورون شطوط الماء يحتكرون الرى والسقى ويختلسون من المياه ما هو قريب منهم ويمنعون الاراضى البعيدة من ذلك مع كونها لها حق فى مشاركتهم فى المياه عند الفيضان.. فكان ينشأ من هذا ما لا مزيد عليه من عداوة قرية لأخرى، وربما ترتب على ذلك القتال وسفك الدماء» (٤).

فى ظل هذا الاطار الطبيعى يصبح التنظيم الاجتماعى شرطا أساسيا للحياة، ويتحتم على الجميع أن يتنازل طواعية عن كثير من حريته ليخضع لسلطة أعلى توزع العدل والماء بين الجميع، سلطة عامة أقوى بكثير مما يمكن أن تتطلبه بيئة لاتعتمد على نهر فيضى فى حياتها ومصيرها، وبذلك لا تكون الطبيعة وحدها سيدة الفلاح، وإنما بين الاثنين يضيف الرى سيدا آخر هو الحاكم، هنا يصبح الحكم والحاكم «وسيطا» بين الانسان والبيئة أو وصيا على العلاقة بينهما وهمزة الوصل بين الفلاح والنهر، أى أن الحكومة - فكرة وجهازا - هى بالضرورة أداة التكامل الإيكولوجى بين البيئة والانسان، إنها تبدأ نتيجة وضرورة جغرافية، لتنتهى «عاملا جغرافيا» بكل معنى الكلمة.

(1) J. Brunhes, La Géog. humaine, 1934, vol II, P. 794.

(2) E. C. Semple, "Irrigation.. in Mediterranean", A.A.A.G, Sept. 1929 P. 142.

(3) H El- Saaty, Juvenile delinquency in Egypt, Ph. D. thesis, Lond, Univ., 1948, P. 43. - 7.

(٤) مناهج الالباب المصرية القاهرة، ١٨٦٩، ص ٢٣٥-٢٣٦.

ومن تلك العناصر جميعا يتألف فى النهاية المجتمع الهيدرولوجى النموذجى الذى تنسج خيوطه من ثلاثية: الماء، والفلاح، والحكومة - والاخيرة طرف فى المعادلة لا يقل أصالة وضرورة وحتمية عن الطرفين الآخرين، بل إننا لنستطيع أن نذهب الى حد القول بأن أصل وظيفة الحاكم والحكم فى المجتمع الهيدرولوجى على وجه التحديد إنما هى وظيفة وزارة الاشغال والرى أكثر منها وزارة الزراعة بعامه، وأن أساس الملك فيه هو وظيفة «محكمة المياه» water court أو كما وضعها رفاعة الطهطاوى «العدل اساس العمران» (١).

واذا كانت تلك هى ضرورات وطبيعة البيئة النهرية والرى من الداخل، فينبغى ألا نفعل عاملا هاما خارجيا من حولها، فالبيئة الفيضية، كواحة صحراوية، معرضة لأطماع وغارات الرعاة البدو باستمرار، وهذا فى ذاته يستدعى تنظيما سياسيا قويا متماسكا فى الداخل، هو وحده جدير بأن يعطى للحكومة سلطة قوية (٢)، ولقد رأينا كم هو حافل سجل الغزوات والغارات الرعوية على مصر طوال التاريخ، وكيف كان بقاؤها يتوقف على الدفاع الخارجى بقدر ما كان يتوقف على الضبط النهري فى الداخل.

فاذا ما التفتنا الى مصر القديمة بصورتها الفرعونية، فستجابهنا هذه الملامح، ملامح المجتمع الهيدرولوجى، الى حد نادر المثال.. فقد عد فرعون ضلعا أساسيا فى مثلث الانتاج الى جانب الضلعين الطبيعيين الماء والشمس (٣) وأصبحت العبقريّة الضلع الثالث فى مثلث الحضارة الى جانب الضلعين الآخرين الحاجة والامكانية (٤)، وليس صدفة بعد هذا ان كلا من هذه الاطراف الثلاثة قد عبد وأله، فمن ناحية كانت الديانة والميثولوجيا المصرية القديمة تعطى مكانا بارزا لكل من النيل (حابى) والشمس (رع) كآلهة، بينما - للمقارنة الدالة - لم يكن للرياح الشمالية أو القمر أهمية ذات بال.

ومن ناحية أخرى، اذا كان فرعون قد تحول الى الملك - الإله، فذلك أساسا بصفته ضابط النهر، بصفته الملك - المهندس، وبصفته بطريقة ما «صانع المطر» البعيد (٥)، بل يرى البعض، على أساس أن ضبط النهر كان بداية كل شىء، أن حكومة مصر الفرعونية كانت فى معنى حكومة الفنين، أى التكنوقراط (٦).

(١) تلخيص الابريز، القاهرة، ١٨٣٤.

(2) H. J. Fleure, "Régions humaines", loc. cit., P, 170, S, G. M. March 1919, P. 100.

(3) Ch. Perain, Méditerranée, Paris, 1936, P. 119.

(4) R. B. Dixon, Building of cultures, 1928, P. 43.

(5) Wilson, loc. cit., P. 43, 56, 89, 90.

(٦) غربال، ص ٢٦.

ولم يكن غريبا بعد ذلك أن العقد الاجتماعى، كما يقول سايس، كان قائما على الماء: «أعطني أرضك وجهدك، أعطك أنا مياهى»(١) ومثل هذا العقد لا يمكن أن يتصور أو أن يقوم فى ظل زراعة المطر.

وها هنا يكمن الفارق الجوهرى بين زراعة الرى وزراعة المطر، فالحكومة فى ظل الأخيرة لاغنى عنها حقا، ولكن فى أبعاد وحدود أضيق بكثير منها فى زراعة الرى، فوظائفها هناك أقل، وليست بحاسمة بالضرورة، وفى النتيجة فإن سلطانها ونفوذها لا يتضخم الى هذا المدى الذى تمكن له زراعة الرى، ونحن قد نستطيع أن نتصور بيئة زراعة المطر بلا حكومة لحين ما، أو لأحيان، دون أن تنهار فيها الحياة كلية وبالضرورة، ولكننا نعجز تماما عن أن نتصور المجتمع الهيدرولوجى مجتمعا أناركييا أو فوضويا دون أن يتهدد كيانه فى ذاته وصميمه.

من أول وأبرز من أدركوا هذه الحقائق الطبيعية وعبروا عنها بدقة علمية، كان نابليون «لا توجد فى بلد حكومة ذات أثر فى رخاء الأهالى» كتب هو يقول فى مذكراته بالمنفى Memorial St Helene «بالقوة التى فى يد حاكم مصر، فهنا، اذا أحسنت الحكومة قيادتها، جرى الماء فى قنوات أعتنى بحفرها وصيانتها، وان روعيت العدالة فى توزيع مياهها، تبعا لقواعد مرصودة، غطى الفيضان مساحات اوسع، أما اذا ساءت الادارة الحكومية، بسبب فسادها أو ضعفها، سد الطمى القنوات، بينما تتهرأ السدود المقامة بالاهمال عندما لا تراعى قواعد المناوبات نتيجة للقلقل أو تغلب الاغراض الخاصة للأفراد والجماعات، فليس الأمر فى مصر كما هو عندنا، حيث ينعدم أثر الحكومة على سقوط المطر أو الجليد فى ضياع البرى والبوس».

كذلك ومرة أخرى نجد ادراكا ثاقبا لهذا الوضع عند الطهطاوى، ربما متأثرا بكلوت بك «ان خصب مصر ويمنها» كتب هو يقول «متسبب عن النيل، ويمن غيرها الزراعى متسبب عن اختلاف الفصول والأمطار، فبهذا كانت مصر مستعدة لكسب السعادة أكثر من غيرها بشرط انتظام حكومتها واجتهاد أهاليها، لأن اختلال حكومتها يخل بمزارعها بخلاف إختلاف غيرها من الحكومات فلا يؤثر شيئا فى جريان الفصول والأمطار» ثم يمضى الى الحكومة المركزية كالنتيجة المنطقية والشرطية فيقول: «فلا بد من صورة تنظيمية وأصول اجتماعية مستوفية للمذاهب المائية وقوة اجرائية، ومثل هذا لا يكون من وظيفة الآحاد والافراد، ولا من محض وظيفة القرى والبنادر والبلاد. سواء كان بالاجتماع والافراد بل هذه وظيفة القوة

(1) E H. Carrier, The thirsty earth, 1928, P. 45

الحاكمة العمومية.. فنفوذ الحكومة هو الذى يتعهد اصلاح هذه الدرة اليتيمة... ولما كان رى مصر دائما صناعيا مدبرا كان لابد فيه من حسن الادارة المائية والضبط والربط فى تطهير الترع وبناء الجسور والقناطر.. فاذا كانت الحكومة المتولية على مصر سيئة التدبير تجحف بالمصلحة العمومية، وهذا الخلل إنما يترتب على عدم الحكومة المركزية»(١).

الحكومة والمجتمع

عند هذا الحد من التسلسل الايكولوجى، نصل منطقيا الى انتهاء محدد عن أخص خصائص المجتمع النهري الفيضى، به يختلف عن مجتمع الزراعة المطرية بدرجة أو بأخرى، ولاخلافه هذا جانبان احدهما يتعلق بالحكومة والآخر بالمجتمع، فاما عن الحكومة فهي مركزية بالضرورة، ولها قوة أكبر بدرجة محسوسة، ولكنها معقولة، مما يتاح أصلا لنظيرتها فى الزراعة المطرية، فيقول جان برون أن سلطة الحكومة فى البلاد الجافة مثل مصر تصبح أكثر أوتوقراطية، وفى أوقات الازمات خاصة يختار مجتمع الرى من بينه ديكتاتورا يتمتع بسلطات الحاكم المطلق(٢)، وبالمثل يقرر أدولف ارمان عن مصر أن «منطق الحقائق الصارم يعلمنا أن الحكومة الاوتوقراطية ضرورية دائما من أجل ضبط وتنظيم الرى»(٣).

أو كما يقول جوردون تشايلد باستفاضة، ان «ظروف الحياة فى وادى نهر أو واحة أخرى تضع فى أيدي المجتمع قوة غير عادية لأكراه افراده، إذ يستطيع المجتمع أن يحرم الناشئ الوصول الى الماء وأن يغلق القنوات التى تروى حقوله، ان المطر يساقط على الخير والشرير على حد سواء، ولكن مياه الرى تصل الى الحقول بقنوات بناها المجتمع، وما قدم المجتمع، يستطيع المجتمع أيضا أن يسحب من الشرير ويقصره على الخير وحده، وهكذا فان التضامن الاجتماعى الذى يحتاجه اصحاب الرى يمكن أن يفرض فرضا بحكم صميم الظروف التى تستدعيه، لا، ولايستطيع الشباب أن يفلت من كبح الكبار عن طريق تأسيس قرى جديدة حيث أن كل ما وراء الواحة صحراء بلا ماء، من هنا فحين يأتى دور التعبير عن الارادة الجماعية من خلال رئيس أو ملك، فانه لا يتقصد مجرد سلطة أدبية، ولكن قوة القهر

(١) مناهج الاباب، ص ١٥٤ - ١٥٧، قارن أيضا : كلوت بك، لمحة عامة الى مصر، ترجمة محمد مسعود ، ج ٢ ص ٦٩٥ ويعدما .

(2) J. Brunhes, L'Irrigation dans la péninsule ibérique et dans l'Afrique du Noord, Paris, 1902, Willcocks & Craaig, Egyptian irrigation, vol. II, P. 796.

(3) Life in ancient Egypt. P. 13.

كذلك، انه يستطيع أن يوقع العقوبات ضد من لا يطيع» (١).

وفى مصر فان هذا ما عبر عنه الطهطاوى بجلاء وعمق حين قال: «وليس فى ممالك الدنيا لصاحبها النفوذ الحقيقى على الزراعة والفلاحة الا صاحب مصر فانه لا يجد فى اهمالها فلاحه، وبقدر نفوذه على ادارة الزراعة يكون له النفوذ على الاهالى، وأما فى غير مصر من البلاد التى ربيها بالمطر فليس للحكومة عليها ولاعلى قلوب أهلها كبير تسلط» (٢).

هذا عن الحكومة، أما عن المجتمع فهو أساسا مجتمع تعاونى منظم لا يعرف من الفردية صورتها الضارية أو الدموية المتوحشة، ويدرك قيمة وحتمية العمل الجماعى المنسق، وأن مصلحته ووجوده رهن بالتضامن والتكافل الاجتماعى، بالنظرة المتفتحة بلا أنانيات محلية أو نعرات ضيقة أو نزعات عدوانية، ويعبر إميل لودفيج عن هذا بصيغة أخرى هى صيغة الكثافة، كثافة السكان، فيقول «هذه الكثافة التى حتى منذ آلاف السنين كانت تتناسب مع مجموعة السكان، كان لا يمكن الا أن تخلق قوما اما اجتماعيين للغاية او غير اجتماعيين على الاطلاق، ولقد قرر النيل الاحتمال الاول» (٣).

وهنا نجد فى القرية المصرية، فى صميم تركيبها وسيكولوجيتها وزراعتها، قدرا كبيرا متوطنا ومتأصلا من التعاونية والمشاركة التلقائية، فالقرية المصرية بالضرورة الجغرافية نووية مجمعة، فهى خلية بشرية متلاصقة متلاحمة، ثم ان أغلب حياة الفلاح هى - تحت مناخ مصر المشرق - فى الهواء الطلق خارج المسكن، وهذا ابتداء يجعله كائنا اجتماعيا غير منعزل أو انطوائى.. ثم تبدأ التعاونية من البداية الأولى مع العمل الجماعى فى اقامة أساس الحلة نفسها، وهو التل أو الكومة الصناعية الرافعة عن مستوى النهر، فضلا عن شق الترع والمصارف، وتمتد بعد ذلك الى التجمع والتكتل فى وجه أخطار الفيضان بحماية الجسور وتعليقتها، ثم تتدرج الى تنسيق مناوبات الرى ودورة الزراعة فى الحقول الفردية وجزئيات العمل الحقلى اليومى... الخ.

ويلاحظ فى هذا المجال أنه بينما عرفت أوروبا فى ريفها القلاع الاقليمية والمحلية بالمئات، ربما رمزا للصراع الدامى بين الانسان والانسان، فقد كانت قلاع ريف

(1) Man makes himself, P. 90.

(٢) مناهج الالباب ، نفس المكان .

(3) E. Ludwig, The Nile. Life-history of a river, Lond., 1936, vol. II, P. 21.

مصر الوحيدة هى ربي القرى الصناعية، تجسيما لصراع الانسان مع البيئة ورمزا الى تجميع طاقة وعنفوان الانسان ضد الطبيعة لا ضد الانسان.

فى هذا الاطار تستحق مواجهة خطر الفيضان العالى بالذات نقطة ضوء مركزة، ففى وجه خطر الفيضان الجامح، أكثر من أى خطر آخر، تتبدى وتتحدد طبيعة وحتمية التعاونية كحقيقة واقعة تكاد تتحول من الجبر الجماعى الى الاختيار الفردى، قل الى نوع من الجبر الذاتى والالزام أو الالتزام الداخلى، ذلك لأن التعاون حينئذ قد يكون شرط البقاء ذاته، ولهذا كانت السخرة، على كراهيتها وبغضها من حيث المبدأ وقسوتها وأهوالها أحيانا وانحرافات ومظالمها غالبا من حيث التطبيق، مقبولة كبديهيية عند الفلاح مثلما هى عند الحاكم، فانها هى اما السخرة واما ألا نكون جميعا، السخرة أبغض التعاون الى الفلاح، ولكنها ألزمه للبقاء ، وإذا تستمد اسمها الدارج «العونة»، من نفس الجذر.

وإذا كانت العونة تبدأ فى الظروف العادية بقاعدة الفلاحين («العونة يا فلاحين، قال من كل بلد راجل» كما يذهب المثل العامى) فانه كلما زاد خطر الفيضان وأصبح داهما، كلما امتدت العونة وزحفت صاعدة الى الطبقات الاجتماعية الأعلى طبقة طبقة حتى تشمل كل الطبقات جميعا بلا استثناء، ولقد كان التشريع المصرى ينص بالفعل على أن النيل إذا بلغ ٢٤ ذراعا تحتم على كل مصرى من أى طبقة أو فئة أن يضع نفسه تحت تصرف الحكومة ليجند فى جيش المقاومة (١).

ان خطر الفيضان الجامح هو ، بوضوح غنى عن كل تعليق، معركة ميدانية حقيقية وان مع عدو هو الطبيعة، والسخرة هى التعبئة العامة وجيشها هو التجنيد الاجبارى العام حماية وإنقاذا للوطن، بل ان جيش السخرة ضد الفيضان كان عمليا، فى غياب الجيش العسكرى الوطنى عمدا فى معظم عهود الاستعمار، هو الشكل البديل الوحيد او الحقيقى للعسكرية الوطنية أو الجندية القومية.

الحكومة المركزية والمجتمع التعاونى - هاتان إذن هما الظاهرتان الحتميتان فى كيان مصر الفيضية، ليس من شك بعد ذلك أن مجموعهما يعنى القوة: حكومة منظمة وقوية، ومجتمع منظم متماسك، فالظاهرتان اذن نقط قوة لا ضعف لصاحبيهما، وليس فى أى منهما ما يسىء الى الآخر، أو الى الدولة على الجملة، ولهذا فليس غريبا - ولا هو شر يقينا! - أن زراعة الرى هى التى علمت مصر

(١) نعمات فؤاد ، النيل، ص ٢٧٦ .

الحضارة والنظام والقانون، هى التى فجرت التاريخ والحضارة فى مصر دون سواها لأول مرة، وهى التى وحدتها مبكرا ومنحتها النظام والقوة التى خلقت بها أول امبراطورية فى التاريخ.

بعد هذا، وأبعد منه، فإن مجموع هاتين الظاهرتين يعنى مجتمعا اشتراكيا بالطبع ، فاذا كانت البيئة الفيضية تحتم قيام حكم قوى وتنظيم سياسى مؤثر، فما معنى هذا؟ معناه ببساطة أن النظام النهري وايكولوجية النيل تؤهل بطبعها وتلقائيا لعنصر كامن أصيل وبعيد المدى من الاشتراكية، نعم، الاشتراكية، والاشتراكية التعاونية بالدقة، ومن الطريف أن نفس هذا التشخيص والتعبير حدد واستعمل فى أوائل هذا القرن، حيث يقول عطية وهبى عن فرعون إنه كان يدير الزراعة والصناعة بشكل اشتراكى(١)، بينما تحدث هانوتو عن «اشتراكية الدولة»(٢)، بل ان مما له مغزاه الكبير أن نظام الملكية المستبدة المطلقة، الذى ساد الدولة القديمة، حين تخفف نوعا فى الدولة الوسطى بعد الثورات والقلقل فانما تحول كما يقول موريه الى نوع من نظام اشتراكى فى الدولة (٣).

وبمزيد من التحديد والتركيز معا، فإن النظام الاجتماعى والسياسى الذى تضعه أو تصنعه البيئة النيلية والرى الفيضى هو بطبيعته نوع ما من الاشتراكية العملية: نوع يمكن أن نعتبره اشتراكية ما قبل الاشتراكية العلمية بمعناها الفكرى المنظر المخطط الحديث pre-scientific socialism.

فالماء، عصب الحياة وأهم أدوات الانتاج، مؤمم بالضرورة والتعريف، الدولة هى التى تملكه باسم الناس وهى التى تقوم بتوزيعه على الناس، كل بحسب حاجته أى كل بحسب مساحة أرضه.. أما التعاونية، فلأن مواجهة أخطار النهر وذبذباته الجامحة، وبناء القرى المجمع، ونظام الحياة اليومية فى القرية من تنظيم المياه والدورة الزراعية... الخ.. كل أولئك لا يمكن إلا أن يتم كعمل جماعى منسق يقوم على التعاون، وقد زاد هذا الدور خطورة وأهمية بعد الرى الدائم ومشاريعه وسدوده وقنواته ومصارفه، وبعد أن أصبحت مصر الزراعية كلها وحدة ادارية واحدة تديرها وزارة الزراعة كمصنع كبير للانتاج الزراعى.

(1) Attia Wahby, "L'Economie Politique dans l'ancienne Egypte", B.I.E. IV, 1910, P. 3-5.

(2) G. Hanotaux, Histoire de la nation égyptienne, Paris, 1931, t.I. P. XII et seq.

(3) Le Nil et la civilisation etc.

لهذا ولمثله لم تكن دورين وورينر تبالغ حين رأت بذرة الاشتراكية كامنة فى تربة الزراعة المصرية، وحين وجدت جنينها يعيش - وأن يكن مجهضا - فى رحم الاقطاعية اللاندوقراطية، فكما تقول فى جملة عابرة ولكنها معبرة عن مصر ما قبل الثورة، «من حيث تنظيم الانتاج، تعتبر مصر بالفعل مزرعة ادارية ضخمة، تقوم فيها مصلحة الرى بمراقبة كمية الماء الموزعة ومعها مساحات المحاصيل، والحكومة رقابة على الزراعة، على أساس من التخطيط، أكبر بكثير جدا مما لأعظم واشد الحكومات اشتراكية فى العالم» (١).

ذلك إذن توجيه البيئة الفيزية البشرى وتأثيره الاجتماعى والسياسى، فإذا كان ذلك حتما طبيعيا أو جغرافيا - وما هو - فهو حتم حميد بالتاكيد، بل تلاؤم طبيعى صحن وحكيم، وأن خلق ذلك طابعا قوميا فى أصحابه، فهو طابع حسن وسليم ومطلوب، والشئ المؤكد علميا بالقطع أن الطغيان أو الاستبداد، شرقيا أو غير شرقى، ليس من حتم البيئة النهرية أو من فعل النيل أو غير النيل، ولا هو لعنة طبيعية عمياء، وبالمثل فإن أية انحرافات قد يفرضها الطغيان فهى لا علاقة لها قط بزراعة الرى أو جغرافية النهر من حيث هو، وليست وصمة قدر غاشم، فإن وقع الطغيان وملابساته تاريخيا بعد ذلك، فعلينا على الفور أن نبحث عن أسبابها جميعا خارج الجغرافيا وخارج النهر، فماذا نجد بالفعل اذا التفتنا الى واقع التاريخ، تاريخنا المصرى؟

النظام الاجتماعى

التركيب الاجتماعى لمصر القديمة استدلال اجتهدى ناقص ومبتور بالضرورة ويسمح باختلافات التفسير والتأويل، فالموضوع بطبيعته ليس بكرا كما هو معقد فحسب، بل وغامض مبهم الى حد بعيد، ليست الآراء والمذاهب وحدها هى التى تتضارب فيه وتتعارض الى حد مزعج، ولكن الحقائق والدلالات والشهادات التاريخية نفسها أيضا تبدو أحيانا متناقضة متضادة، ولذا فبقدر ما تتعدد النظريات وتتباع، ينبغى أن نتحفظ ونتحرز، وأن ندرك أن الموضوع بطبيعته لا يسمح بأحكام قاطعة ولا بانتهاءات نهائية.

النظرية الاقطاعية

وهناك ثلاثة اتجاهات أساسية فى توصيف وتكييف أو تشخيص هيكل النظام الاجتماعى فى مصر القديمة هى على ترتيب ظهورها الزمنى: الاتجاه الاقطاعى،

(1) Doreen Warriner, Land & Poverty in the Middle East, 1948. P. 48.

العبودية، الآسيوى، فالاقطاعى أقدمها وأوسعها انتشارا حتى الآن، فلقد كان السائد بين أغلب الدراسات الغربية فى تاريخ النظام الفرعونى والتركيب الطبقي للمجتمع المصرى القديم أنه «ذو طابع اقطاعى بشكل عام» كما حدد ايمرى (١)، أو أنه نظام الاقنان serfdom كما سبقه بيترى (٢)، أساس هذا التقييم هو الوجود المتواتر لطبقة من كبار ملاك الارض الزراعية التى يعمل فيها الفلاحون كأجراء أو كتابعين مقهورين تحت أسوأ ظروف الاستغلال التى تنعكس فى بؤس وتعاسة الفلاح المصرى العادى القديم، وبذلك كان فائض العمل يتحول من الطبقة الفلاحية الكادحة العاملة المستغلة الى طبقة كبار الملاك المستغلة.

واضح أن هذا التكيف الطبقي متأثر بالفعل بالأفكار النمطية والتطورات الاجتماعية التى عرفها الغرب نفسه فى أوروبا، والأوضح منه أنه يخلط ما بين نمط الانتاج والاستغلال الاقتصادى فى جانب وبين شكل علاقة الملكية والتبعية الاجتماعية فى الجانب الآخر، فجوهر الاقطاع الأوروبى القديم والوسيط بالمعنى الدقيق هو تبعية الفلاحين تبعية شخصية للسيد الاقطاعى الذى يملك الارض ومن عليها قانونيا ملكية فردية مباشرة وملكية السيد للعبد تقريبا، ولهذا كان الفلاح قنا serf وكان نظام الاقطاع هو نظام الاقنان serfdom .

وكما سنرى، فلم يكن هكذا وضع الفلاح المصرى قط أو فى الاغلب الاعم، ولهذا فان وصف مصر القديمة بالنظام الاقطاعى هو خطأ علمى وفنى بالمعنى الضارم، أو هو مع التساهل تعبير مجازى سائب غير دقيق وغير مقبول الا كاصطلاح شرقى خاص أو كخطأ مشهور أصبح لا فكاك منه، ولكن حتى عند ذلك.. فان هذا «الاقطاع الشرقى» لا يرادف أو يناظر «الاقطاع الغربى» قط فهو ليس إقطاعا على الاطلاق (٣)، والمحقق أن مصر لم تعرف نظام الاقطاع بالمعنى الاوروبى الصحيح طوال تاريخها، ولا عرفت نظام الاقنان كذلك، ثم ان جوهر الاقطاع، دعنا لا ننسى، هو اللامركزية السياسية، عكس الدولة الفرعونية تماما، قمة المركزية والتوحيد والتنميط، ولذلك فقد اتجه البحث مؤخرا الى تبديد «خرافة» الاقطاع المصرى بعنف وحدة (٤).

(1) W B. Emery, Archaic Egypt, Penguin, 1961, P. 111.

(2) Petrie, Social life in ancient Egypt, P. 17, 30.

(3) Maxime Rodinson, Islam et capitalisme, Paris, 1966, P. 73-38, Anouar Abdel-Malek, Idéologie et renaissance nationale. Egypte moderne, Paris, 1969, P. 111-112, 499.

(٤) المراجع السابقة، ابراهيم عامر، الارض، ص ٢٩.

النظرية العبودية

أما المدرسة العبودية فهي أقل الاتجاهات الثلاثة انتشار وأقصرها عمرا، وهي بالتأكيد أشدها خطأ إن لم يكن انحرافا، فالى فترة ما بين الحربين كان تشخيص الفكر الاشتراكي السائد للمجتمع الشرقى القديم أنه أولى وسفلى مراحل العبودية التى أعلى مراحلها هى المجتمع الاغريقى - الرومانى القديم، وعن مصر بالتحديد، يرجع برستيد أن السكان فى عهد الاسرات الاربع الأولى، وربما باستثناء طبقة حرة من الحرفيين والتجار، كانوا عبيدا فى أبعاديات النبلاء (١)، على أى أساس ذلك، لا يذكر ولا ندري، هذا بينما تحدث البعض بصدد فجر تاريخ مصر القديم عن دول، ثم دولة قائمة على ملكية العبيد Slave-owning state ، العبيد الذين كان مصدرهم الحروب خاصة (٢)، ومن الواضح أن النظرية محاولة لتتظير مرحلة من العبودية والمجتمع العبودى كجزء من مراحل تطور المجتمع الطبقي الخمس فى الماركسية وهى الشيوعية البدائية فالعبودية فالاقطاع فالرأسمالية فالاشتراكية.

وصحيح أن أسرى الحروب تدفقوا على مصر كثيرا مع الانتصارات العسكرية.. فى عصر رمسيس الثالث يقدرهم ببتري جزافا بنحو ربع المليون (٣) (٤) غير أن هذا يختلف جذريا، فهم لم يكونوا يستخدمون أو يدخلون كأساس فى عملية الانتاج والزراعة بالذات، وإنما اقتصروا على الخدمة المنزلية أو كجند أرقاء أو للعمل الشاق فى الطرق والمناجم... الخ، وصحيح أيضا أن العبودية عرفت فى مصر كثيرا، ليس فقط عن طريق أسرى الحروب ولا حتى عن طريق الرقيق المجلوب، ولكن أيضا ببيع الفقراء أبنائهم أثناء المجاعات والأزمات وما الى ذلك، إلا أن هذا كان الاستثناء لا القاعدة وظاهرة فردية عارضة أكثر منها نظاما اجتماعيا سائدا ومقررا.

لذا فان المحقق، كما يؤكد ببتري بحق هذه المرة، أن مصر لم تعرف نظام العبودية (٤) بالمعنى الذى عرفته أوروبا حيث كانت بعض مدن اليونان وإيطاليا تملك مثل أو أضعاف عددها من العبيد ولا تكاد أصغر أسرة من المواطنين «الأحرار» تخلو من عبد أو أكثر فى حوزتها، ومما له أبلغ الدلالة أنه حتى حين سيطرت على مصر قوى تعيش فى أوطانها على النظام العبودى مثل اليونان والرومان لم ينقلوا نظامهم هذا اليها ولا تغير النظام المصرى القديم فى شىء ، ولهذا يمكننا بسهولة وبلا تردد

(1) P 44.

(2) Y. Savelyev, G. Vasilyev, An outline history of Africa, P. 7-9.

(3) Social life etc., P. 24.

(4) Id., P. 17, 30.

أن نستبعد نظرية الدولة العبودية فى كل أشكالها وبأى من مراحلها.

النظرية الآسيوية

أما الاتجاه الثالث والأخير وهو الآسيوى فهو عود الى، أو إعادة اكتشاف، لبعض آراء غير ذائعة لماركس وانجلز فيما أسمياه بنمط الانتاج الشرقى أو الآسيوى، وهو نفسه الذى أبرزه مؤخرا فيثفوجل - وهو ماركسى سابق أو أبق - تحت اسم الطغيان الشرقى، فقد لاحظ الأولان فى المجتمعات الشرقية القديمة، لاسيما المجتمعات النهرية فى آسيا وفى مصر، أن النظام الاجتماعى الطبقي لا يتسق أو يستقر فى مراحل تطوره الخمس، فلا هو ينطبق عليه النظام العبودى ولا هو يدخل فى النظام الاقطاعى، ولكنه نظام مستقل متميز يختلف عنهما كليهما، ويرجع أساسا الى طبيعة الأنهار وضرورة الرى الصناعى.

فهذه الضرورة تحتم قيام سلطة عليا مركزية، هى الدولة، تشرف على ضبط الماء وتوزيعه على الفلاحين عن طريق جهاز ضخم من الموظفين، والكل يخضع لها خضوعا هرميا مطلقا، بحيث تملك هى نظريا كل الارض ملكية عامة وكحق رقبة ثم توزعها على الفلاحين وكذلك على كبار الموظفين والقواد والملاك ليزرعوها بحق الانتفاع فقط كما تعيد توزيعها عليهم دوريا(١)، فالفلاحون إذن لا يعملون فى هذه الأرض إلا كأيد عاملة مقابل ما يكفى أودهم، بينما اليها هى يعود فائض العمل فى صورة ريع الأرض أو الضريبة العقارية أو الجزية الزراعية.

على هذا فان جوهر النظام الآسيوى هو غياب الملكية الفردية للأرض من ناحية وسيادة ملكية الدولة العامة القانونية للأرض من الناحية الأخرى، وبذلك تتركز الملكية وتتجسد فى الدولة و/ أو رأس الدولة كرمز للمجتمع بأسره، وذلك على النقيض من نظام ملكية الأرض الفردى فى النظام الاقطاعى، وبالتالي فان الفلاحين ليسوا تابعين لأفراد سواء كعبيد لأحرار أو كآقنان لقطاعيين، ولكنهم تابعون مباشرة للدولة ورأسا لرأس الدولة، الذى يؤله لهذا السبب حتى يصبح رمزا لكل شىء ومالكا لكل شىء.

لذا فليست هناك عبودية فردية، وإنما هى «عبودية معمة» كما دعاها ماركس

(1) Abdel-Malek, op. cit , P. 495.

وانجلز، والفلاحون «عبيد عموميون» أو عبيد الملك، وفى هذا يختلف النظام الآسيوى جذريا عن كلا النظامين العبودى والاقطاعى حيث تبعية أو ملكية العبد أو القن شخصية مباشرة ، وعلى الجملة، فلا ملكية فردية هناك، ولكن لا عبودية فردية كذلك (١).

وفى مصر، فقبل العصر الفرعونى، رغم ضبابية الصورة، يخمن البعض أن النظام المحتمل هو ما سُمى فى التصنيف الاصولى العام «مجتمع السافا Sava» الذى عرفته المجتمعات الشرقية الآسيوية، وقطباه الرى الصناعى الدقيق وملكىة الارض الجماعية على المشاع، ولكن لا سبيل الى القطع بالطبع، وإن كان موريه يصنف نظام مصر قبل التوحيد كمجتمع على الشيع.

أما عن مصر الفرعونية، فإن الاتجاه الحديث السائد هو اعتبارها داخل نمط الانتاج الآسيوى أو الشرقى (٢)، بل أن البعض ليعد التاريخ المصرى «مثالا من أنقى الأمثلة للنمط الآسيوى» ولو أن الكاتب نفسه يعود فيضيف أن «النظام الفرعونى كان يحتوى على المشاعية، وعلى بذور العبودية بل والاقطاع والعمل المناجور (...) ومع ذلك كله، فالنمط السائد للانتاج كان «آسيويا»..... (٣).

وعندنا أنه لا أحادية مطلقة أو صارمة فى تركيب مصر الاجتماعى، فكل ما مس الانسان قل أن يخضع لمبدأ العامل الوحيد، المونيزم monism، وإنما هو للمبدأ الكلى يخضع، الهوليزم holism، والمسلم به فى تطور مراحل الانتاج الاجتماعية أنه لا توجد أبدا أنماط نقية، وإنما أنماط سائدة تتغير داخليا باستمرار وتنطوى على بقايا الأنماط السابقة وبذور الانماط المستقبلية، والنمط السائد تاريخيا فى تركيب مصر الاجتماعى عموما هو نمط الانتاج الآسيوى أو الشرقى، ولكنه وإن عجز عن التطور الجذرى الى ما بعده، فقد انزلق وارتد أحيانا وعلى نطاق محدود الى النمط العبودى أو شبه العبودى، بينما كاد يتطور أحيانا أخرى الى النمط الاقطاعى أو شبه الاقطاعى، وعلى هذا الاساس المركب نتقدم الآن لمعالجته.

الطغيان الفرعونى

التصور السائد أنه قبيل التحول الى الزراعة والاستقرار سادت مرحلة المشاعية

(1) Wittfogel, P. 14 et seq.

(٢) ابراهيم عامر، الارض والفلاح، محمود عودة، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، القاهرة، ١٩٧٢.

(٣) احمد صادق سعد «حول النمط الآسيوى للانتاج، مصر الفرعونية» مجلة الطليعة، فبراير ١٩٧٤، ص ٧٥.

أو الشيوعية البدائية، فكانت كل جماعة من الجماعات الصغيرة العديدة التي تقطن الوادى من الصيادين والجامعين تملك أرضها ملكية عامة على الشيوع، وبالتالي كانت حياة الفرد تتوقف على انتمائه الى العشيرة التي وضعت يدها على الأرض أصلا والمالكة لها حاليا، وكان هذا الانتماء يتجسد من خلال الطوطم أو الإله - الأب المشترك لأفراد الجماعة.. أما رؤساء هذه الجماعات أو العشائر الطوطمية فكانوا يختارون لسنهم أو لعلمهم السحرى الخاص، ولأن الانتاج بدائى جدا.. والثروة محدودة للغاية لا تترك فائض عمل، والملكية مشاعة على الجميع، فإن التمايز الطبقي لم يكد يظهر أو لم يبرز إلا بالكاد، فلم يكن لرؤساء هذه الجماعات امتيازات تذكر، ولم يزدوا عن أن يكونوا «أوائل بين أكفاء أو أنداد Primus inter pares».

مع الزراعة والاستقرار، بدأ الأمر يختلف، رغم أن الاستزراع الجماعى أصبح - كما كان الاستغلال الجماعى سابقا - شرطا أساسيا لحق الانتفاع بالأرض باعتبارها ملكية جماعية، فالى هؤلاء الرؤساء ألت، بجانب الحماية والدفاع الخارجى، وظائف الادارة الجديدة الداخلية من إزالة مستنقعات واستصلاح أرض واقامة قرى وحمايتها من الفيضان وضبط وتوزيع الماء واعادة توزيع الارض دوريا على القرى المختلفة وعلى عائلات وأفراد كل قرية مع تحديد مناطق المنافع المشتركة للمراعى والغابات... الخ، وذلك أيضا مع الاحتفاظ بوظائفهم الدينية - السحرية القديمة، وقد كان اجتماع هذه الوظائف والسلطات معا لأول مرة فى يد هذه القيادات مصدر نفوذ خاص جديد لأول مرة، فكانت فيه بذرة الدولة.

مجتمع الانتاج الشرقى

ومع تقدم الانتاج وتكاثر الثروة، ظهر فائض عمل محسوس لأول مرة، فبدأ التمايز الطبقي وأخذت تلك القيادات تتحول الى نوع من الارستقراطية أو النبالة البدائية التى تستولى على فائض العمل وتتمتع بامتيازات كبيرة، أى تحولت الى طبقة ليست حاكمة فقط وإنما حاكمة ومستغلة معا، وقد ساعد على هذا التحول المكاسب الإضافية والنفوذ المضاف كنتيجة لانتصارات بعض هذه القيادات فى حروبها القبلية على البعض الآخر وتوسيع حكمها وملكها، ومن ثم بدأ الرئيس أو الحاكم يصبح رمزا تتجسد فيه الجماعة كلها، وبالتالي ليس كاهنا أعظم فقط ولكن الإله المحلى أيضا، لقد بدأت نواة مجتمع الانتاج الشرقى أو الآسيوى.

تلك الحروب القبلية نفسها كانت أداة تطوير الهيكل الجديد الى قمته، فمن خلالها تحولت بعض تلك الجماعات بالغلبة والقهر الى اتحادات فيديرالية أوسع

وأوسع على مراحل متعاقبة، الى أن امتصت كلها فى كيان واحد شامل هو الدولة الموحدة تحت زعامة حاكم واحد هو - كما نرى عند قيام الاسرة الاولى - الملك، فرعون، «برعو» أى البيت الكبير أو الباب العالى كما قد نقول، ومفهوم بالطبع أن هذا التطور الإنتاجى - الاجتماعى - الطبقي مصاحب ومواز لعملية التوحيد السياسى الاساسية التى نعرفها جيدا من النومات الى الاسرات حين يلتقى ويلتحم التطوران الاجتماعى والسياسى فى نقطة واحدة.

ومفهوم أيضا أن المحرك الأساسى خلف هذه السلسلة من الاتحادات المتوسعة هو ضرورة تنسيق ضبط النهر واعمال الرى فى حوض الوادى برمته ككل وكوحدة، على عكس وحدات نظام الاقطاع فى أوروبا المطرية، مثلا، وإضخامة العملية فانها تحتاج الى تعبئة عمالة ضخمة، وهذه تحتاج الى قدرة خاصة على تقسيم العمل الجيد، والكل يستدعى سلطة مركزية طاغية(١).

المهم فى هذه العملية أن كل حاكم منتصر أقوى كان يختزل القيادات السابقة المناوئة بعد أن يخضعها، وذلك «ببرقبتها» أى بجمعها حوله كموظفين كبار تابعين، محولا إياها بذلك من أرستقراطية اقليمية الى بيروقراطية عليا أو نبالة بيروقراطية، وفيما بعد، استغنى الحاكم المنتصر عنها كلية وأحل محلها قادة وموظفين كبارا سواء فى بلاطه والحكومة المركزية أو فى الاقاليم والحكومات الاقليمية، لقد اكتمل، أخيرا، هيكل دولة الرى الصناعى الموحدة المركزية ومجتمع نمط الإنتاج الشرقى الآسيوى، وكما أصبحت مصر أقدم دولة عرفت تدخل الدولة فى تنظيم الانتاج، أضحت أيضا أول وأقدم دولة شمولية فى التاريخ والنمط الاولى البدائى للدولة الاشتراكية والقهر الطبقي.

وبدأ، بالموازاة، نظام الطغيان الشرقى، أو فى حالتنا الطغيان الفرعونى، فكقمة، ولكن أساسا كاستمرار، للتقليد القديم من تجسيد حق الجماعة والمجتمع فى ملكية الارض وتجسيمة فى شخص الزعيم الطوطمى، أصبح فرعون شرعيا أو قانونيا أو نظريا هو بصورة تلقائية المالك الأوحد للأرض، وصار البلد كله «قطاعا عاما» والوطن جميعا ملكا للدولة، بل ويات فرعون مالك الارض بما عليها ومن عليها وذلك بصفته أيضا الإله أو ابن الإله أو ظل الإله على الأرض، والكل يخضع له خضوعا مطلقا كاملا (٢).

(1) Wittfogel, P. 100 ff.

(2) Ibid P. 115-127.

لذلك كان تأليه فرعون بصورة أو بأخرى ظاهرة قديمة وجوهرية لا مجرد صدفه أو حلية، لقد أصبح المصريون «عبدة النيل» أصلا، «عبيد النيل» أيضا، ثم أصبح عبيد النيل عبيد الدولة أو «عبيد فرعون» بالتبعية وفى النهاية، وتلك هى «العبودية المعممة» وفى هذا كله كانت جرثومة الطغيان الفرعونى.

أصل الطغيان

كيف، ولماذا؟ أدوات الإنتاج الأساسية فى مصر الزراعية، كعالم فيضى نهري، إنما هى فى التحليل الأخير الأرض والماء، ان يكن الماء دم الحياة فان الارض جسمها، وان تكن الأرض خامة الزراعة فان الماء وقودها، فأما الأرض فقد ألفت الملكية الفردية بضرية واحدة منذ اللحظة الاولى التى اعتبرت فيها كل أرض البلد ملكا قانونيا للدولة ممثلة فى الحاكم فرعون، والواقع أن هذه الظاهرة الموغلة فى القدم هى احتكار قانونى أو مصادرة عظمى من حيث الشكل، أما من حيث الموضوع فقد قصرت حياة الأرض على حق الانتفاع فقط دون حق الرقبة.

بهذا تحولت مصر ابتداء الى ضيعة كبرى للحاكم، بينما أصبح الفلاح مجرد أداة انتاج بشرية(١)، وفى مراحل كان فرعون يملك ثلث أراضى مصر وحده (٢)، وفى التوراة أن ضريبة الأرض التى كان فرعون يجمعها من الفلاحين بلغت خمس المحصول، بينما قدر البعض مقابلها النقدى بأسعار سنة ١٩٢٤ بنحو ٤٢ - ٦١ مليون جنيه (٣).

أما الماء فلعله، بحكم البيئة الفيضية، فى يد الحاكم أكثر من الأرض، ومن يملك الماء فى مناخ صحراوي يملك الحياة - تذكر «أعطني أرضك وجهدك... الخ»، وبحكم الطبيعة وطبيعة الاشياء أيضا كان الماء «مؤمما» بشكل ما، كما كان تقليديا وكما يقال دائما سلعة مجانية فى مصر طوال التاريخ، غير أن هذا صحيح شكلا فقط وعلى السطح.. أما فى الحقيقة فقد كان للماء ثمنه، وكان هذا الثمن هو حرية الفلاح التى سلمت كاملة للدولة، بما فى ذلك حق أو فرض السخرة، أى وضع نفسه تحت تصرفها للعمل لحسابها لفترة ما كل عام، أحيانا «بتكاليف البطن» وأحيانا مع التزامه أو الزام أهله بتكاليف معيشته، وذلك فى مشاريعها العامة ابتداءً من إقامة السدود الواقية ضد خطر الفيضان الى شق الطرق الى بناء المعابد

(١) غريال، تكوين مصر، ص ٣٦، ٣٨.

(٢) وحيد، ص ٣٤٠.

(3) O. Toussoun, Memoire sur les finances de l'Egypte, Le Caire, 1924, P. 83-5.

والاهرامات... الخ، ومن الواجب هنا أن نلاحظ أن نظام السخرة وتوطنه وتوطده فى مصر كان يتناسب تناسبا عكسيا مع ظاهرة استجلاب الرقيق والعبيد من الخارج، فقد حدث الأولى من الثانية الى حد بعيد.

بهذا اذن تجمعت كل حقوق الملكية وخيوط القوة وأزمة السلطة فى يد فرعون، بحيث صار الحكم هو الحكم الفردى المطلق فى أعتى صوره أى الأوتوقراطية، وكانت الأوتوقراطية العارمة هى نظام الفرعونية الطبيعى^(١)، والدولة الفرعونية بدورها هى سلطة مركزية ونظام شمولى يحكم كما يملك ويتحكم كما يحكم، كانت الفرعونية باختصار نظاما ديكتاتوريا مطلقا، وكانت مصر بذلك تقليديا أبعد شئ عن الديمقراطية، وليس صدفة بعد ذلك أن مصر الفرعونية لم تشتهر بقانون كبير ولم يعرف فيها «منحة قوانين law-givers» حتى من مثل حمورابى أو الرومان.

ولعل الحكم الاوتوقراطى المطلق ، على علته، قد أدى وظيفته فى البداية والى حين، حيث وضع أسس الحضارة المصرية وأرسى دعائمها، غير أنه لم يلبث أن تعدى نفسه الى القهر السياسى والاجتماعى حين أصبح موزع الماء هو مالك الماء، والحاجز بين الرقاب هو المتحكم فى الرقاب، ومانع الحياة هو مانع الحياة، «لقد انبثقت الدولة عن المجتمع، ولكنها وضعت نفسها فوقه» وتحولت - والسلطة مفسدة، «أليس لى ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي؟» تحولت من قوة قهر الى قوة يطرش.

ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة اذا قلنا ان الفرعونية كانت نوعا من «الاستعمار الداخلى» أو اذا اقتبسنا تعبيرا موفقا من صبحى وحيدة نوعا من «الاستعمار الاجتماعى»^(٢)، ورغم مسحة سطحية من الأبوية أو النظام الأبوى Paternalism ينظر بها فرعون الى رعاياه كأبنائه القصر (وان كانت النظرة لا تخلو أيضا من مفهوم التملك) فلقد كانت الفرعونية دولة بوليسية استبدادية اساسا تتبع سياسة القمع والارهاب والترويع والتخويف والتنكيل والتمثيل بالنسبة للجميع.

يقول الملك خيتى لابنه مريكارع حوالى ٢٠٠٠ ق.م. «اذا وجدت فى المدينة رجلا خطرا يتكلم أكثر من اللازم ومثيرا للاضطراب، فاقض عليه واقتله وامح اسمه وأزل

(1) Eiman, Life in ancient Egypt, P. 13.

(٢) ص ١٠٣ .

جنسه وذكره وأنصاره الذين يحبونه، فإن رجلاً يتكلم أكثر من اللازم لهو كارثة على المدينة» لا غرابة أن تلح نصوص الاخلاق فى مصر القديمة إلحاحاً شديداً على كلمة «الصمت» بالذات كفضيلة أساسية تتطلبها من الفلاح وغير الفلاح، وهى كلمة يمكن أن نترجمها كما يقول ويلسون «بالهدوء» السلبية، السكون، الخضوع، المذلة، والانكسار»(١)، لقد اكتمل الطغيان الفرعونى وبلغ الطغيان المائى ذروته، وينص القرآن أيضاً «... فرعون إنه طغى».

لقد جاء الطغيان الفرعونى نتيجة حتمية للدولة المركزية، وكانت الدولة المركزية ضرورة حتمية للبيئة الفيضية، وكما كان لهذه المعادلة أو المسلسلة الايكولوجية مزاياها الواضحة، فلقد كان لها عيوبها الأوضح، نعم، بها كانت مصر أول وحدة سياسية أو أول دولة موحدة فى التاريخ، لكنها أيضاً صارت بها على الأرجح أول طغيان فى الارض، وأقدم وأعرق حكومة مركزية فى العالم، ولكن أقدم وأعرض استبداد أيضاً، لقد دفع المصرى منذ البداية ثمن وحدته السياسية المبكرة من حريته السياسية، واشترى الأمن الاجتماعى بالحرية الاجتماعية، وفى النتيجة أصبحت العلاقة عكسية بين المواطن والدولة، فتضايل حجم الشعب بقدر ما تضخم وزن الحكم، وكلما كبرت الحكومة صغر الشعب، من هنا فإن الحكومة المركزية السباقية، التى نسرف فى التفاخر بها عادة، ليست خيراً محضاً بل لها مثالبها وثمرتها الفادح، وسنرى كم يصدق هذا حتى وقتنا الحالى.

هيكل النظام

وبطبيعة الحال، فليس يقصد بالفرعونية فى ذلك البناء فرعون وحده، وإنما هو والذين معه، أى هيكل النظام ككل، تلك الشرنقة الكثيفة من كبار الموظفين ورجال الدين والجيش وكبار الملاك وأتباع هؤلاء جميعاً، والواقع أن هيكل النظام الفوقى أو الطبقة الحاكمة الذى تستقر فوقه الاوتوقراطية الطاغية وتستند إليه كان يتحلل فى عناصره الأولية الى ثلاثة أعمدة أساسية: بيروقراطية منتفخة متضخمة، وثيوقراطية هى الأخرى متورمة، وأرستقراطية عسكرية شديدة البأس، والكل يقوم على قاعدة عريضة محكومة من بروليتارية فلاحية عاملة.

الأوتوقراطية

فأما الملكية الاوتوقراطية فإن البعض يرى ببساطة أن فرعون، مالك كل شىء

(1) Op. cit, P. 125

نظريا أو قانونيا، كان عمليا «أعظم محتكر شهده التاريخ» (١) أو هو «التاجر الكبير الوحيد» (٢) فبينما كانت التجارة الداخلية، كالصناعة أيضا، محدودة متواضعة نظرا لسيادة الاكتفاء الذاتى وتواضع مستوى معيشة السواد الأعظم من الشعب، كانت التجارة الخارجية البعيدة المدى والتعدين المحلى مزدهرة وضمخة كما كانت احتكارا حكوميا بحتا، ولكن كما كانت هذه التجارة مقصورة على السلع الكمالية والترفيه كالجواهر والمعادن النفيسة والبخور، كان استهلاكها مقصورا على الطبقة الحاكمة.

والواقع أن كميات الذهب والحلى والنفائس والتحف الخرافية التى أحاط الفراغة حياتهم (وموتهم) بها عبر العصور، وكذلك أتباعهم ، كانت هى التعبير الوحيد متاح عن الثروة فى عصر ما قبل العملة وعن الرأسمالية قبل عصر رأس المال واستعراضا ظاهرا للثراء ومظهر القوة المادى، أو هى بعبارة ماركس الموجزة «التعبير الجمالى عن الاكتنان».

البيروقراطية

أما البيروقراطية فهى الأساس الصلب الراسخ للفرعونية والقوة الضاربة الرئيسية لنظامها فى الداخل، إذ تجمع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بمفهوم الماضى، أى إدارة الدولة والحكم على العموم، فاليها تنتهى مهام ضبط النهر والمرى وتوزيع المياه وتنفيذ المشاريع العامة ومواجهة الفيضانات وإدارة وتنظيم السخرة ومسح الاراضى وحصر الحيازات وتوزيع وإعادة توزيع الأرض للزراعة سنويا أو دوريا وفرض وجباية الضرائب وتنظيم التجارة الخارجية، واستخراج المعادن، ثم تقنين وتنفيذ هذا كله، حتى النقل الداخلى النهري أو البرى والبريد هى وظيفة مركزية تحتكرها الدولة لأنها أساسا تحمل شبكة مخابراتها اللازمة للضبط والربط وإحكام السيطرة على الشعب (٣)، الجهاز كله، باختصار، يعمل لحساب النظام - حتى مهندس الري كان دائما خادما للفراغة لا خادما للفلاحين (٤).

ومع هذا الدور الخطير، كان يتناسب وزن البيروقراطية الثقيل، فكان جيش

(١) محمد فهمى لهبطه، علم الاقتصاد للمصريين، القاهرة، ١٩٣٩، ص ٢٦٦.

(٢) أحمد صادق سعد، "حول النمط الاسيوي للإنتاج"، مصر الفرعونية، الطليعة، مارس ١٩٧٤، ص ٥٩.

(٣) Wittfogel, P. 137.

(٤) Wyn F. Owen. "Land & water use in the Egyptian High Dam era", Ekistics Feb. 1965, P. 108

الموظفين لا يقل حجما وعددا عن جيش المحاربين فى أكبر حالاته، فهى جهاز ضخم من الموظفين أساسا، التكنوقراط كنواة والبيروقراط كشرنقة، فالحكومة الفرعونية النهرية فى جوهرها حكومة تكنوقراط (١) والمجتمع المائى المصرى القديم مجتمع موظفين الى حد بعيد، وحدة الجهاز الأولية هى الكاتب الذى يمثل قيمة خاصة للغاية فى الهيئة الاجتماعية والعامة، والذى يمكن أن يرقى من صفوف الفلاحين (مثل أونى) بل والعبيد أحيانا (تذكر يوسف) الى مرتبة الوزارة والحكم.

لذا فممنذ فجر تاريخه، يبرز مركب تعليم الكتابة ووظيفة الكاتب بشدة فى حياة المجتمع الفرعونى ويأتى فى الصدارة من قيمه المقررة، «ضع فى صميم قلبك العزم على أن تكون كاتباً» هكذا يذهب نص فرعونى موجه الى تلاميذ المدارس، «ذلك سوف يجنبك العمل الشاق من أى نوع كان، وسوف يقودك الى الطريق لكى تصبح حاكما ذائع الصيت (....) وربما يمكنك كذلك من أن تدير الدنيا بأسرها».

والواقع أن طبقة البيروقراطية العليا أو النبالة أو الارستقراطية البيروقراطية، كما كانت من عمد النظام، كانت أحد القطاعات الرئيسية التى تتلقى الاقطاعات والملكيات الكبيرة من فرعون وتدخل دائرة كبار الملك باستمرار، هذا بينما كانت البيروقراطية الصغيرة هى المخرج أو المهرب الأساسى لعامة الشعب من دائرة العبودية المعقدة بكل متاعبها والتزاماتها المادية من تعرض للأخطار والتعذيب أو السخرة والابتزاز... الخ.. وفى الوقت نفسه المدخل والأمل الأوسع الى بعض المكانة والنفوذ والمزايا والامتيازات والثروة، من ثم كانت جاذبية الكاتب كمهنة لاتقاوم واغراءاته بالتصعيد الاجتماعى لا حد لها، حتى بات التهاك أو التطلع البيروقراطى ملمحا موروثا أكثر مما هو مكتسب أو أصيلا بقدر ما هو موروث.

رجال الدين

طبقة الكهنة ورجال الدين قد تكون الأقرب شكلا وموضوعا الى طبقة البيروقراطية، ولعلها تقع عند جذورها جزئيا مثلما تقع عند أصول الملكية نفسها، هى القوة المعنوية للفرعونية ، إما «غلاف السكر» الذى تحيط هذه نفسها ليسينغ الشعب ابتلاع الطغيان، واما اكبر جهاز للتخدير الشعبى لضمان الخضوع للنظام، وكمعقل من معاقله، كان النظام يصدق عليه بلا حساب لتقوية سيطرته الدينية على الفلاحين وسائر الشعب، بالاقطاعات الزراعية الواسعة وأملاك المعابد وأوقافها وحصصها من غنائم الحروب والأسرى... الخ.

(١) غربال، ص ٢٥ - ٢٦ .

وقد بلغ نفوذ الكهنة حدا خطيرا حيث تضخمت طبقة رجال الدين الى كتلة غليظة الحجم وتضخمت المعابد الى حد شاذ وصل في أيام رمسيس الثالث في القرن الـ ١٢ ق م الى ١,٠٧٤,٤١٨ فدانا ١٦٩ ، بلدة، عدا ١٠٣,١٧٥ خادما، أو ١٠٪ من مجموع الأراضي الزراعية في أحد التقديرات (١) (في برستيد، عن بردية هاريس، أن هذه الأرقام هي ١٠٧,٠٠٠ عبد بنسبة ٢٪ من مجموع سكان مصر، ثلاثة أرباع مليون فدان بنسبة ١٤,٥٪ أو سبع كل أرض مصر الزراعية (٢)). الإله آمون، مثلا، كان له ٨٦,٥٠٠ فلاح يعملون في أراضيه، بجانب ٤٢١,٠٠٠ رأس ماشية، فضلا عن منجم ذهب في النوبة مع خراج أو جزية ٩ مدن سورية محددة.

وفي أخريات الدولة الحديثة بلغ مجموع أملاك المعابد في طيبة ومنف وأون ٢٨٦٢ كيلومترا مربعا من الأراضي الزراعية يعمل فيها ٩٧,٠٠٠ فلاح، ٤٧٧,٠٠٠ رأس ماشية، هذا عدا ٨٨ سفينة، ١٠٤ كيلوجرامات من الذهب (٣) بل في تاريخ آخر وصل مجموع أملاك الكهنة الى ثلث أرض مصر الزراعية وخمس سكانها (٤)، وواضح أن رجال الدين كانوا من أكبر المنتفعين بالنظام، مثلما كانوا دعاته وعملاءه ومن أكبر ضواغط المحافظة والاستقرار.

العسكريون

أما رجال الجيش أو النبالة العسكرية، فالى جانب ضخامة حجم القوات المحاربة التي مكنت لها وفرة الإنتاج القومى، فانها بالطبع السند الأساسى والمباشر للنظام كله فى الداخل كما فى الخارج حيث كانت حاميات الأقاليم تساعد وتساعد عمليات جباية الضرائب وتجييش السخرة فضلا عن قمع كل انتفاضة شعبية للفلاحين، والنبالة العسكرية تتال من الأراضي والاقطاعات والامتيازات ما يجعلها دائما فى طليعة طبقة كبار الملاك، كما أن منها معظم حكام الاقاليم الذين يمثلون فرعون مباشرة.

ولأن تجنيد وتسليح الشعب والفلاحين لم يكن دائما مأمون الجانب ويحمل أخطارا واضحة على النظام، فقد لجأ الفراعنة منذ وقت مبكر الى الاعتماد المتزايد على العبيد الأجانب والجند الأرقاء سواء من أسرى الحروب أو الرقيق المجلوب أو المرتزقة، بينما أبعدت القوات المصرية غالبا بعيدا الى الحدود ومناطق التخوم ،

(1) Wilson, P. 123.

(2) P. 491.

(3) M.F. Gyles, Pharonic policies & administration, 1959, P. 58.

(4) Wilson, id.

وهذا تقليد استمر بعد ذلك طويلا، ثم ساد فى عصور ما بعد الفرعونية، وظل بيننا الى مطلع العصر الحديث.

لا إقطاع، لا ارسقراطية، ولا بورجوازية

تلك إذن هى قطاعات الطبقة الحاكمة وثالوث اعمدة النظام ومجمع السلطة السياسية فى الدولة، وهى نفسها التى تشكل فى مجموعها طبقة كبار الملاك فى الوقت نفسه، فهى وحدها التى كانت تتلقى كل منح فرعون من الأراضى الزراعية الشاسعة وما يصحبها من امتيازات واعفاءات من الضرائب، ورغم أنها طبقة الملاك الوحيدة فى البلد والتى تقع خارج نطاق غياب الملكية الفردية، فقد كانت ملكيتها محددة وحقوق ملكيتها مقيدة كمجرد منحة ملكية من الدولة مؤقتة ومقصورة على حق الانتفاع لا الرقبة، دون انتقاص من حقوق الدولة الاصلية بما فى ذلك حق استرجاعها وقتما تشاء.

لذا فلم تكن تبعية أو عبودية فلاحى هذه الأراضى لطبقة كبار الملاك هذه مباشرة ولكن لفرعون نفسه ووحده، ومن ثم فإنها لم تكن اقطاعا بالمعنى الصحيح ولا كان فلاحوها أقنانا بأى معنى، وانما هؤلاء وأولئك جميعا وعلى حد سواء من عبيد فرعون فى النهاية، أما أملاك وامتيازات تلك الطبقة المالكة فانما تنبثق عن الدولة كجهاز سيادى ولا تنبع من الارث فى عائلة معينة، غير أنها من الناحية الاخرى وفى الواقع العملى كانت تمثل قوى نازعة الى الملكية الفردية بالضرورة.

لذا كان على هذه الطبقة، وقاية وتحوطا، أن تخضع لفرعون خضوعا مطلقا، وكثيرا ما كان يمنع عنها مثلما يمنح، فينزع عنها كل أو بعض أراضيتها وامتيازاتها ويمثل بمن يخرج منها عن طاعته ليعيد تأكيد حقوقه وسلطته بطريقة عملية، فكثيرا ما تعرض كبار الموظفين للمصادرة بالجملة، لاسيما عند قيام أسرات حاكمة جديدة أو استيلائها على الحكم .. أما رجال الدين فقصة اخناتون مع كهنة آمون دالة بما فيه الكفاية، فقد صادر كل أملاكها وضمها الى خزانة الدولة، وهيرودوت يخبرنا بأن رمسيس الثانى وزع الأرض على كل المصريين بالتساوى، لاشك حدا لطفيان نفوذ الطبقات العليا.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فلقد كان فرعون حريصا على أن يضع تلك القوى الثلاث موضع المضاربة وأن يستغل تناقضاتها الداخلية ليوازن بعضها البعض، وذلك حتى لا تهدد احداها أو كلها مكانته وسلطاته، فهو مثلا كان يلجأ الى تكثيف حلقة موظفيه المركزيين فى العاصمة لكى يقلل من نفوذ ودور حكام الأقاليم،

ومع ذلك فكثيرا ما استشرى نفوذ هذه القوى وفرضت لنفسها أوضاعا خاصة انتزعتها من فرعون أو اعترف لها بها، وأحيانا ما واجهها بالقمع المسلح.

فحكام الاقاليم من النبلاء أو الكهنة كثيرا ما تحولوا الى فراغة صغار أو فراغة محليين.. وفى تاريخ الفرعونية أسس قادة الجيوش، بما فى ذلك المرتزقة العبيد، أسرات جديدة أكثر من مرة بالانقلاب على فرعون والاستيلاء على السلطة، مما أدى أحيانا الى انتقال الحكم الى أجنبى أو ارتقاء العبيد الحكم، كذلك لم تكن ثورة اخناتون الدينية جزئيا الا للحد من نفوذ الكهنة، كهنة آمون، وخطرهم المتعاظم على السلطة، فأزاحهم جانباً وصادر أملاكهم، إلا أنه فشل فى النهاية واستولى حرحور كبير كهنة آمون على العرش وأسس أسرة مملكة جديدة.

ولعله لهذه الأسباب مجتمعة لم تنشأ أو تتأصل، ثم تتبلور فى مصر طبقة أرستقراطية وراثية أى من نبالة الدم بالمعنى المفهوم فى أوروبا مثلا، فمن الضروري أن ندرك أن مصر لم تعرف طوال تاريخها طبقة متميزة ثابتة وراثية فى الريف والأقاليم مثلما عرفت أوروبا الاقطاعية^(١)، غياب الملكية الفردية أولا وأساسا، أى غياب الاقطاع بالمعنى الدقيق، ثم غياب «الملكية المقيمة» وسيادة «الملكية الغيابية» *absente landlordism* بالتالى، تكمن خلف هذه الظاهرة، فلأن ملكية كبار الملاك كانت محددة، كانت القاعدة فى مصر هى الملكية الغيابية، فلم يكن الملاك يقيمون فى أراضيهم بالريف، ليكونوا بالتالى شبكة من الطغيان الصغير التى تناظر الطغيان المركزى، ولعل هذا الميل الى الملكية الغيابية جزء من الميل العام الى المركزية العاصمية والادارية.

وفى هذا الصدد يلاحظ أيضا أن مصر لم تعرف القلاع، قلاع الاقطاع، فى الريف على النحو الذى تنبث به بالآلاف فى أقاليم أوروبا، ففى عدا قلاع الدفاع الخارجى فى الموانئ والثغور، لم تكن هناك قلعة إلا واحدة تقريبا وفى العاصمة وحدها، ولكنها قلعة كبرى وحاكمة كأنما هى مركزية أخرى استقطبت كل قلاع الاقاليم والريف، مثال ذلك فى العصر العربى قلعة صلاح الدين، التى غنيت عن التعريف فعرفت «بالقلعة» فقط إذ لا سواها.

وليس صحيحا أن يفسر غياب القلاع فى الاقاليم باستواء سطح مصر وخلوه من الجبال والتلال والصخور الكبرى لترفع القلعة فوق مستوى الارض المحيطة، فان من الممكن اقامة ربوات صناعية كربوات القرى وأكبر وأعلى، وبالمثل ليست بعقبة

(1) Issawi, Egypt, P. 5, 149.

مشكلة المياه، فمن الممكن مدها بالمياه بآبار المياه الجوفية العميقة، أو برفعها أليا كما فى حالة قلعة صلاح الدين بالفعل، وإنما السبب الحقيقى هو غياب الاقطاع كنظام بالمعنى الأوروبى، أى هو التنظيم الاجتماعى لا البيئة الجغرافية، والظاهرة فى النهاية إنما ترمز الى انعدام الارستقراطية الوراثية فى النظام المصرى .

وعند هذا الحد يبدو من المرجح جدا أن غياب الاقطاع فى مصر وتأصله فى أوروبا هو اختلاف يرتبط ارتباطا وثيقا بالاختلاف الجذرى بين بيئة المطر وبيئة الرى، كما لا ينفصل عن ظاهرة المركزية والانفصالية، ففى ظل الزراعة المطرية لأحد يملك أو يتحكم فى المطر كما رأينا، ولذا لا يبقى من أدوات الانتاج سوى الأرض، عليها يتركز الصراع والتسلط والاستغلال، فكان الاقطاع، ذلك الذى بزغ بالضرورة جغرافى الشكل، أى اتخذ شكلا إقليميا أو محليا territorial، أى حرا من أى سيطرة فوقية من قبل سيد مركزى أعلى أو أعظم.

أما فى مصر النهر والرى فالماء ملك الحكومة التى هى مركزية بقوة نفس هذا النهر وهذا الرى، أما الأرض فقد ترك منها للفلاح حق الانتفاع فقط، بينما أن «الاقطاعات» الممنوحة من الحكومة والحاكم المركزى المطلق الى عماله أو عملائه ليست إلا منحا مؤقتة تسترد دائما أو غالبا، وبالتالي فلم ينبثق ثمة اقطاع جغرافى محلى أو مجزأ كما فى أوروبا، وحتى إن عدت تلك الاقطاعات المؤقتة شبة أقطاع أو نصف إقطاع أو إقطاعا من أعلى لا من أسفل (أى من الحاكم المركزى لا من الاقطاعى المحلى) فهو على أية حال مركزى شامل، وعلى هذا يتلخص الموقف كله فى أن الاقطاع الجغرافى الانفصالى هو القاعدة فى أوروبا والمركزية هى الاستثناء، بينما أن الاقطاع الاقليمى الانفصالى فى مصر هو على العكس الاستثناء والمركزية المطلقة هى القاعدة.

ترتبطا على هذا كله نجد سمة أساسية ودامغة فى النظام الاجتماعى الطبقي فى مصر القديمة اتصلت حتى الآن، لقد كان حكم طبقة الملاك عادة امتدادا وتابعا للحاكم المركزى وليس انتقاضا عليه أو انتقاضا منه الى حد كبير، وكانت طبقة ملاك الأراضى تنطوى تقليديا، بعكس الاقطاع الأوروبى، تحت جناح الحكم الأوتوقراطى المركزى الذى تستمد منه قانونيا وفعليا وجودها ومبرره، لقد كانت عميلا للنظام أكثر منها منافسا له، وكلاهما معا أقرب أن يكونا شركة مساهمة أكثر منها منافسة، شركة ثقيلة من رأسمالية الدولة العاتية تقع على رأس الشعب وعلى حسابه.

تلك الظاهرة هى التى بدورها تفسر اختلاف التطور التاريخى بين الملكية الأوتوقراطية وحكم الاقطاع فى كل من مصر وأوروبا، فواضح فى أوروبا أن حكم

الاقطاع كمرحلة سبق نظام الملكية المركزية الموحدة، وأن هذا انبثق من قلب ذاك عن طريق إخضاعه تدريجيا لسلطته بالقوة، وكان الصراع هو صراع الملك ضد نفوذ وحكم النبلاء والاقطاع ومن أجل إزاحته، الى أن أزاله بالفعل وركز كل السلطة فى دولة موحدة مركزية هى الدولة الوطنية الحديثة التى نعرفها والتى لم تظهر إلا حديثا للغاية فى القرون القليلة الأخيرة أى منذ العصور الحديثة فقط.

أما فى مصر فانه العكس حدث: منذ بداية التاريخ كان النظام هو الملكية المركزية المطلقة المهيمنة بلا اقطاع ولا ارسقراطية ولا بورجوازية بمعنى الكلمة، أى بلا نظام طبقات مركب حقيقى، وكان الصراع هو صراع كبار الملاك والحكام ضد قبضة الملك ومن أجل التحول الى ملاك اقطاعيين حقيقيين، وقد ظل هذا هو الوضع حتى بداية العصر الحديث مع محمد على وإسماعيل كما سنرى حين تبرز لأول مرة نواة الاقطاع والرأسمالية بدرجة أو بأخرى.

فالخلاصة النهائية أن التطور فى أوروبا أتى من الاقطاع الى الملكية والرأسمالية الفردية، بينما جاء فى مصر من الملكية ورأسمالية الدولة الى الاقطاع، معنى هذا أن الاقطاع الانفصالى فى أوروبا كان البداية، والوحدة المركزية هى نهاية الصراع، بينما كانت الوحدة المركزية هى البداية فى مصر، والاقطاع هو خاتمة المطاف، وهذا الفارق هو مفتاح الموقف الذى يضع أيدينا على جوهره النهائى.

ففى مصر كانت الوحدة المركزية هى هدية من الطبيعة النهرية، فى حين كان صراع الاقطاع من أجل الظهور، ودعك من الانفصال عن الملكية الحاكمة، ظاهرة ضد الطبيعة ومنطق البيئة الى حد بعيد.. ولذا كان عابرا فطيرا أو فاشلا فى الغالب، أما فى أوروبا فقد كان الانفصال القطاعى من صنع أو مشاركة الطبيعة المطرية الى حد أو آخر، ومن هنا أنفق الملوك قرونا عديدة وجهودا مضنية لإخضاعه واستقطابه، أو فى خلاصة أخيرة، ما قدمته البيئة النهرية فى مصر تلقائيا وبلاصراع دموى، استدعى واستغرق كل جهود الملكية فى أوروبا لتحقيقه بالقوة والقهر.

كتلة الشعب

رغم كل التناقضات الداخلية بين قطاعات الطبقة الحاكمة (ربما أيضا بفضلها)، فلقد كانت تمثل فى نهاية الأمر جبهة موحدة إزاء الكتلة المناقضة المضادة وهى كتلة المحكومين وجسم الشعب خاصة طبقة الفلاحين، فالانقسام الطبقي الأساسى

والتناقض الجذرى فى المجتمع إنما هو ذلك الذى وقع بين الحاكم والمحكوم، أى بين الطبقة الحاكمة وبين سواد المحكومين وسوادهم الفلاحين، ودور النظام العضوى ودورته الدموية الحيوية هى جوهرى تحويل فائض العمل من الطبقة الأخيرة الى الطبقة الأولى، وليس فى المجتمع حقيقة سوى طبقتين: الحاكم والمحكوم، دون أى طبقة وسطى تستحق الذكر أو تخفف من حدة الانحدار والتناقض بين القطبين المتنافرين.

طبقة التجار مثلا كانت دائما ضامرة ضعيفة، بل كان التاجر غالبا «موظفا» آخر فى جهاز الدولة المركزية الاحتكارية، كذلك كانت أهم الورش والترسانات الصناعية والحرفية ملكا للدولة، وعلى الجملة كان وزن التجارة والصناعة محدودا وقوتهما الاجتماعية ضعيفة نسبيا، ولهذا لم تتبلور طبقة وسطى صلبة أو جذيرة فى المجتمع المصرى عموما طوال الفرعونية.

بهذا بقى الطغيان الاوتوقراطى محض رأسمالية دولة بلا بورجوازية، بينما تحول استقطاب الطبقات الاجتماعى الى استقطاب سياسى فى الدرجة الأولى، فكانت ثنائية الطبقة التى تملك والطبقة التى لا تملك هى دائما ثنائية الحاكم والمحكوم، الدولة بموظفيها هى أساسا الطبقة المستغلة فى جانب، والفلاحون بكتلتهم هم الطبقة المستغلة أساسا فى الجانب الآخر.

بعبارة أخرى، كانت مصر تقليديا تنقسم أساسا ما بين فراعنة وفلاحين، وبقدر قوة وقسوة وثراء ونفوذ الطبقة الاولى، بقدر انسحاق وفقير وتبعية الطبقة الثانية، والخلاصة النهائية أن المجتمع كان ينقسم تقليديا الى أقلية تملك ولا تعمل وأغلبية تعمل ولا تملك، الذين يملكون والذين لا يملكون have & have nots، أو بالأحرى الذين يملكون والذين يملكون، وفى النتيجة تدهورت الفرعونية الى دولة بوليسية تحمى الاقطاع وحكم الملاك وتجعل الفلاحين فيه أشبه «بعبيد الأرض».

وكما يقول أوفرير، فإن المعابد الضخمة تشير الى قوة كهنتها، والمقابر الهائلة إلى سطوة فراعنتها، وليس هناك سوى الملكيات المطلقة - بضرائبها والسخرة - تستطيع بناء آثار كالأهرام(١) .. والواقع أن الأهرام - وهى عقيمة اقتصاديا - ليست فى رأى البعض إلا نصبا تذكارية هائلا للطغيان (٢)، ولا ترمز كما ترمز الى البناء «الهرمى» للمجتمع، وسواء صح هذا أم لم يصح - البعض الآخر يراها علامة حب

(1) Leon Aufrère, "Paysage spirituel etc.", loc. cit., P. 452-3,

(٢) لهبطه، المصدر السابق، ص ٢٦٦.

روحى مرتبط بالدين وأن الاستعباد لا يمكن أن ينتج مثل هذا الاتقان، بينما يرى البعض الآخر فيها نفس المفزى الرمزى للكاتدرائيات الكبرى فى العصور الوسطى بأوروبا المسيحية (١) - فان الفارق بين عظمة وخلود الآثار ويؤس وزوال المساكن العادية فى مصر القديمة ليس إلا وظيفة للطغيان الفرعونى ودالة عليه.

وكما كان الاستغلال المطبق هو القاعدة الأصولية، كان الاستبداد المطلق هو «الأمر اليومى» فلقد كانت السخرة والكرباج والتعذيب من وسائل الارهاب منذ الفراعنة (٢) وحتى العثمانيين، وكانت تتدرج على كل المستويات ابتداء من الحاكم خلال الباشا والعمدة حتى الخفير النظامى» (٣) وكما يقرر ماسبرو، كانت العصا هى التى بنت الاهرامات وشقت القنوات وأحرزت الانتصارات الحربية... إلخ، ولذا دخلت تماما فى الحياة اليومية للناس، يقول نص مثل فرعونى «للإنسان ظهري، وهو ينصاع فقط حين يضرب» (٤) وفى نص آخر لكاهن من القرن الـ ٢٠ ق.م أنه «كل يوم يستيقظ الرجال فى الصباح لكى يعانوا... وليس للفقير قوة تتنقذه ممن يفوقه... تمر المصائب اليوم، ولكن أحزان الغد ليست ماضية بعد».

تلك إذن طفيليات بشرية قديمة أزممت فى كيان المجتمع المصرى، مثلما أزممت الطفيليات العضوية فى ايكولوجية بيئة الرى، وكما امتصت هذه الأخيرة دم الفلاح وحيويته، امتصت تلك منه روحه والمادة، ولذلك فإذا كانت مصر اللاقطاعية لم تعرف نظام الاقنان، فقد كانت السخرة بصورتها تلك هى البديل الموضوعى، أى أن مصر والمصريين لم يفلتوا من وصمة العبودية الشخصية الفردية الا بثمان فادح أيضا هو العبودية المعمة وغير الشخصية.

ولئن كانت مصر القديمة لم تعرف نظام الكاست، فلقد عرفت طبقية صارمة جامدة تضعف فيها الحركة الاجتماعية كثيرا، ومع ذلك فان من حسن الحظ أن الطبيعة كثيرا ما كانت تتدخل لتصفى الاقطاع مؤقتا وتفرض عنصرا من المرونة الاجتماعية، فكثيرا ما أثبت النيل الطائش طبيعيا أنه فى الحقيقة النيل النبيل اجتماعيا: فقد كانت المجاعات والابوئة التى تترتب على جموحه أو جنوحه كثيرا ما يستتبعها إعادة توزيع قومية للثروة تحول الفقراء الى أغنياء، ويضع عبداللطيف البغدادى أيدينا على هذه الظاهرة التى تواترت كثيرا مع المجاعات الدورية، فيذكر التفاصيل الغربية للأغنياء الجدد الذين ظهروا من البروليتازيا بعد المجاعات بطريقة

(١) حسين فوزى ، سندهاد مصرى ، ص ٢٨٦ .

(2) Erman, P. 129, 445.

(3) A Moret, Le Nil et la civilization égyptienne, 1926.

(4) Maspero, Life in ancient Egypt & Assyria, P. 7.

غامضة فجائية، وكيف كان «موتان» الناس بالجملة يترك الثروات والعقارات مهجورة خاوية تبحث عن أى مالك أو محتل أو واضح يد جديد... الخ (١).

مضاعفات ومضاعفات

البيئة الجغرافية

وثمة بعد هذا عوامل ساعدت على احكام الطغيان، فالبلد - المعمور - صغير المساحة صارم الحدود: «عالم متناه» كالزقاق المغلق، سهل متواضع ليس فيه من معازل الالتجاء أو دروب الهرب ما تعرف البيئات الجبلية أو الصحراوية مثلاً، فلا يمكن لهارب أو ثائر متمرد أن يبتعد كثيراً عن يد السلطان وقبضته، إلا إذا أثر النفى الذاتى تقريباً الى نهاية العالم فى مستنقعات وبرارى الشمال المنعزلة أو مفازات النوبة المهجورة كما فعل المماليك الفارون من محمد على ومذبحة القلعة، وحتى فى الناحية الدينية، حين حدثت فتنة المذاهب المسيحية أيام الرومان، لم يكن الاضطهاد الدينى إلا صورة متخصصة من قاعدة الطغيان، ولم يكن من ملجأ إلا أطراف الصحراء كما فى الصعيد حيث لم تزل تقوم الأديرة والصوامع المعزولة كذكرى لهذا التاريخ.

وعدا الوباء والمجاعة كما سنرى، فان شيئاً لم يستطع أن يقتلع الفلاح إلا فرط الطغيان والظلم، كما حدث أيام المماليك ومحمد على حين يسجل المؤرخون هرب الفلاح المصرى الى الشام، ومع ذلك فالهجرة كمهرب من الطغيان كانت دائماً أمراً نادراً جداً، لأن عزلة الوادى الجغرافية داخل شرنقة شاسعة من أشد الصحراوات جفافاً وضراوة جعل أقرب المهاجر الممكنة شرقاً أو غرباً أبعد من أن تجعل الهرب بالهجرة مشروعاً عملياً، وكانت أشد إرغاماً للفلاح على البقاء من قوة الطغيان المحلى على الطرد، أى أن العزلة الجغرافية التى حدثت من الهجرات الداخلة، حددت أيضاً من امكانيات الهجرة الخارجة، مما مكن للطغيان المحلى أن ينفرد بالفلاح من الناحيتين، وهذا فى الواقع امتداد على نطاق أكبر أو تكبير لملاحظة تشايلد من أن الشباب لم يكن يستطيع أن يفلت من كبح الكبار عن طريق تأسيس قرى جديدة حيث كل ما وراء الواحة صحراء بلا ماء.

(1) Abdollaatiphi historia Aegypti, Oxford, 1800, P. 260 ff, Lane Poole, P. 215-6.

نمط السكنى

وقد أكد أثر طبيعة الاقليم العامة عامل آخر داخلى هو نمط السكنى النووية المجمعة السائدة، فلم تكن حلة الكومة أو التل من الناحية الاجتماعية سوى مجتمع «تل النمل»: مجتمع يلغى الفردية ويفرض التنميط الجمعى والتعايش السلمى وغريزة القطيع، ثم يركز رقابة وسلطة الحاكم مما يجعل السلامة فى الامتثال، حتى تحول الفلاح الى وحدة ميكانيكية مسحوقة تقريبا، أما الفردية العارمة rugged individualism واستقلال الشخصية ونمو روح المقاومة والتحدى والتمرد التى يمكن ان تشجع عليها السكنى المبعثرة فى البيئات الجبلية أو الوعرة (١)، فلم تعرفها مصر، وحتى العزب الحديثة جدا لا تمثل سكنى مبعثرة بمعنى الكلمة.

هذا كله قد يعنى النظام والوداعة والاستقرار، لكنه يمكن أن يكون له ثمنه الباهظ من غياب روح المبادرة وزمام المبادرة والنزوع الى المخاطرة والمغامرة، مما ينتهى بالفلاح فى النهاية الى جهاز استقبال وامتثال، وعلى الجملة، ففعل الانسان المصرى كان دائما «كائنات اجتماعيا» أكثر مما كان «حيوانا سياسيا» وربما من هذا الفارق بالدقة حاول حكم الطغيان أن يعامله فعلا كمجرد «كائن بيولوجى».

أحادية الاقتصاد

هناك بعد ذلك أحادية الاقتصاد المصرى السائدة، فنظرا لأحادية البيئة النيلية غلبت الزراعة بشدة على الاقتصاد دائما، الأمر الذى حد كثيرا كما رأينا من نمو طبقة بوجوازية هامة وقوية من التجار أو الصناعيين بدرجة يمكن أن تنافس الاقطاع الزراعى المتسيد وتنازعه السلطة والنفوذ وتعطيه تحديا يكسر احتكاره للقوة فى المجتمع وتقدم مصلا مضادا لانحراف طغيانه، أى باختصار يحدث تغييرا جذريا فى قوى الانتاج، ومثل هذا التحدى ما كان يمكن أن يأتى - قبل العصر الحديث - إلا من التجارة أساسا، والتجارة كانت دائما أقوى مذهب فوار وقلاب للاقطاع المستبد المتخثر، وصحيح أن مصر عرفت بعض فترات من تاريخها ازدهرت فيها تجارتها العبورية واقتربت ربما من المراكنتلية فى معنى ما وبقدر ما، إلا أنها لم تصل إلى درجة ذلك التحدى حجما ووزنا أو الى حد تغيير قوى الانتاج.

وليس من الصعب أن ننتهى من هذا الى أن مصر لم تستغل موقعها الفريد كما

(1) Ellsworth Huntington, Character of races, N.Y., 1927, P. 193.

كان يمكن وينبغي (١)، وركزت أساسا - على ما بذلت - على الموضوع، ولو قد فعلت لشهدت قيام طبقة بورجوازية وأوليغاركية ضخمة تسلب الحكم المطلق الزراعى أهميته الطاغية وتجعل منه نمطا متنجيا عتيقا وتعجل بتحله وبنهايته قبل أو بعد أن تحول الى مرض مزمن اجتماعيا، ولسبقت مصر أوروبا على طريق التطور الاجتماعى أو واكبتها، وربما تغير قدرها وتاريخها وشخصيتها بعد ذلك، أى أن الانطواء الزراعى القانع داخل قوقعة الموضوع كان من عوامل استمرارية الاوتوقراطية واستشراء طغيانها، وبعبارة أخرى، لو أن مصر ركزت أكثر على استثمار الموقع كما ينبغي، لأنقذ الموقع البلد والمجتمع، من نتائج تحريف الطغيان وتشويهه لإمكانات الموضوع.

الاستعمار الأجنبى

على أن أكبر وأخطر مضاعف لانحراف النظام نحو الاستبداد إنما أتى من الخارج، ربما أكثر من الداخل، ونعنى بذلك الاستعمار ولاشك، فقد أصيبت مصر بالاستعمار الاجنبى فترة طويلة من تاريخها، ولسنا بحاجة الى أن نقرر أن الاستعمار مرادف للطغيان الخارجى، بل هو أعلى مراحل الطغيان وأبشع أنواع الاستبداد عموما.. وقد تعرض المجتمع المصرى لتجارب قاسية من الضغط والقهر من المستعمر الأجنبى ابتداء من البطالسة حتى العثمانية ثم الانجليز بلا استثناء، وبهذا أضاف الاستعمار أسوأ ما فى الطغيان الاجنبى الى الطغيان المحلى وضاعف من انحرافه، بل إنه وحده كان حريا بأن يخلق الطغيان لو لم يوجد.

وعموما، فقد كان الطغيان الاستعمارى يتخذ من الطغيان المحلى عميلا له وأداة للارهاب والكتبت، كما فعل الاستعمار التركى مع المماليك بل ومع بدو الأطراف ، فسلط الاثنى عشر على الشعب فى مقابل اختصاصه إياهما بالاقتطاعات وتدعيم اقطاعهما، لهذا كانت أسوأ انحرافات الاستبداد تاريخيا هى مراحل الاستعمار الاجنبى بصفة خاصة.

ولكن رغم ذلك كله يبقى فى النهاية أن الشعب لم يستكن ولا استسلم أبدا فى مواجهة الطغيان المستبد وبشراسة الحكم المطلق محليا كان أو استعماريًا، لا ولا انقطعت مقاومته الايجابية قبل السلبيه، فالتاريخ المصرى القديم سجل صراع طويل وحافل تنقطه الانتفاضات الشعبية المتواترة، التى قد تفصل بينها فترات اعتراضية من الصبر المتربص، ولكنها قد تتحول أيضا فى حالات الى انفجارات عارمة وثورات مسلحة تعرف الدموية والعنف والوعى الطبقي، ولئن رجحت فى هذا

(١) مصر ورسالتها ، ص ١٠ .

السجل عموما نسبة الهبات والحركات غير الحمراء على الثورات الدامية الثقيلة، فذلك لأن مصر بحجمها جسم ضخم ثقيل الوزن، لا يتحرك باندفاع متهور، بل بدفع محسوب، ولذا فان ثوراتها الشاملة قليلة العدد نسبيا ولكنها فاعلة وحطمة حين تقع، ومن ثم تصبح علامات تحول بارزة وأحيانا سباقا تاريخيا، وفي المحصلة العامة، فكما كانت الدولة المصرية محاربة في الخارج بانتظام على المستوى السياسى، كان المجتمع المصرى محاربا فى الداخل باستمرار على المستوى الاجتماعى.

ولعل أبرز تلك القمم الثورية هى أولاهما وأقدمها، ونعنى بها ثورة إيبوير فى الدولة القديمة، فهى فى رأى بعض المؤرخين الماركسيين أول ثورة طبقية فى التاريخ (١)، ففيها حدث انقلاب دموى رهيب رج الحياة فى مصر وحطم الشعب عامود النظام الطبقي الاوتوقراطى لسنوات، وان انتكست فى النهاية، كذلك فلعل أول اضطراب عمالى فى التاريخ هو ذلك الذى حدث على عهد رمسيس الثالث حيث أضرب عمال جبانة طيبة بسبب «الجوع». والعصر الرومانى يسجل كثيرا من الفورات الشعبية على الطغيان المزدوج والاستبداد المركب الداخلى والخارجى، وفي هذا الكفاح لعبت الكنيسة القبطية والرهينة دورا هاما بالمقاومة الايجابية والسلبية على السواء.

العصور الوسطى (٢)

فى الجوهري، لم يكد النظام الاجتماعى والتركيب الطبقي يختلف فى مصر الاسلامية عنه فى مصر الفرعونية، فالأرض ماتزال نظريا ملك الدولة، ملك السلطان، والملكية الفردية ضعيفة للغاية، «ونظرة السلاطين والأمراء والمماليك الى الدولة نظرتهم الى متاع خاص يملكونه» (٣) وسواء من سياسة «ذهب المعز وسيفه» الى همجية الأتراك الى أناركية المماليك فلقد كان الجميع ترجمات أو طبقات جديدة للطغيان الشرقى، أما ثالوث الطبقة الحاكمة و/ أو شبه المالكة تحت السلطان فلم يزل كما كان تحت فرعون رغم بعض الأشكال والشكليات الجديدة، فقط أصبح الفلاحون «عبيد السلطان» بعد أن كانوا عبيد فرعون.

إقطاع شرقى ؟

الاختلاف الوحيد الطفيف أو الهام نسبيا هو، فيما يبدو، انعطافة ما بزاوية ما

(1) Savelyev, Vasilyev, op. cit., P. 9.

(٢) المقرئى، الخطط، وحيد، ص ١٠٢ - ١١٠.

(٣) وحيد، ص ٩٧.

نحو مساحة أقوى من الاقطاع، دون أن يصل مع ذلك قط الى حد الاقطاع بالمعنى الأوروبي لا كما ولا كيفا، ونقول الاقطاع، لأن هذه هى الكلمة المستخدمة بالفعل طوال العصور الاسلامية، والتي تتواتر بالحاح فى كل كتابات المؤرخين العرب فى وصف أو تحديد ذلك النوع من الملكية أو الحيازة.

فلقد كان النمط السائد حينئذ هو أن يقطع الحاكم اقطاعات معينة من الأراضى الزراعية لأفراد أو لفئات معينة فى أشكال وتحت ظروف وبشروط مختلفة، ولكنها جميعا لا تعدو ملكية انتفاع لا حق رقبة وقابلة للاسترجاع بل واجبة الاسترجاع فى أى وقت مهما طال الاقطاع أو قصر، فهى منحة من الدولة ومنبثقة من ملكيتها العامة، مؤقتة غير وراثية.

ولعل هذا الاتجاه نحو هذا الاقطاع أو التوسع فيه أن يرتبط ببدء تعاقب الحكام الأجانب أو المجلوبين، حيث كان كل حاكم أو نظام حكم جديد يجلب معه جيشه وقبيلته وأتباعه، كما يستخدم عماله أى موظفيه الجدد، فيجرى عليهم جميعا أرزاقهم بأن يقطعهم أراضى معينة يعيشون إما على زراعتها أو على ريعها أو على حصيلة ضرائبها، وغالبا ما كان كل حاكم أو نظام جديد يلغى الاقطاعات الممنوحة قبله ويعيد توزيعها على مقطعين جدد وعلى أسس جديدة، وهكذا تتكرر الدورة وتتجدد الملكية.

أنواع الاقطاعات

ومن أكثر أنواع الاقطاعات شيوعا تلك التى كانت تعطى للقبائل النازحة، قبائل الجند خاصة، وكانت تقطع لها كقبائل لا كأفراد، فهى غير قابلة للتجزئة أو التوريث أو البيع، وإنما تؤول عائدة الى الدولة حين تنقطع صلة القبيلة بالجندية بالتقاعد أو بتغير السلطة الحاكمة، ففي أوائل العصر العربى منحت قبائل الجنود العرب اقطاعات زراعية، فلما حل الاتراك محل العرب فى الجندية أسقطت عنهم اقطاعاتهم وآلت الى الجند الجدد، وفيما بعد أصبحت هذه الظاهرة هى القاعدة طوال العصور الاسلامية.

ولقد كان الاختيار عادة إما أن يتقاضى جنود الجيش رواتب منتظمة من الدولة مباشرة كأيام الفاطميين أو أن تقطع أراضى زراعية تكون عوائدها بمثابة رواتبها كأيام الأيوبيين، ولهذا يختلف الاقطاع العربى عن الفاطمى عن الأيوبرى عن المملوكى، ولو أن الجميع فيما يبدو جمع بين كل أنواع الاقطاع وأشكاله بنسب متفاوتة.

من هذه الاشكال الشائعة ما يدعوه كتاب العصر المملوكى «اقطاعات الاستغلال»

التي ينصرف حق مقطوعها الى حصيلة ضرائبها فقط.. وهناك «القرى السلطانية» التي تعطى للحاكم نفسه، وفي الأيوبية تفشى نوع من الاقطاع يعتبر شاذاً في تاريخ مصر هو «اقطاع المدن» فكثيراً ما كان السلطان يقطع بعض الأمراء بعض المدن مثل قوص وعيذاب أو أسوان والاسكندرية... الخ، ربما على غرار ما عرف الشام أحياناً ، وإلى هذا كله تضاف الأوقاف التي هو نوع من «الاقطاع الديني» وفيما بعد، خاصة تحت العثمانية، أتى نظام «الالتزام» الذي بمقتضاه يلتزم أحدهم بتحصيل وتوريد الضرائب والجزية عن منطقة معينة مقابل اقطاعها له، فأضاف بذلك انحرافاً جديداً نحو الاقطاع.

الى أى مدى نفشت هذه الاقطاعات، نستطيع أن نقدر اذا عرفنا من المقرري أنها شملت آخر أيام الأيوبية جميع الأراضي الزراعية في مصر عدا الأوقاف الخيرية - «والدولة هي مجموع هذه الاقطاعات» كما ينتهي بحق صبحي وحيد، بل وليس السلطان نفسه إلا «الاقطاع الأكبر» وقد كان هذا الانتشار الشامل هو السبب الرئيسي في توقف تطور الملكية في مصر طوال العصور الوسطى الاسلامية(١).

هرم الطبقات

ليس صعباً بعد هذا أن ندرك مدى قوة ونفوذ ثالث الطبقة الحاكمة في ظل هذا «الاقطاع الشرقي» العميم وتحت أوتوقراطية السلطان: أرستقراطية العسكر، بيروقراطية عمال الدولة، ثيوقراطية علماء الدين، فالأمراء، أمراء الأجناد والممالك والجيوش، «سلاطين صغار» كما يضعها القلقشندي، لكل منهم اقطاع وديوان يديره وممالك يقودهم، وهم ساسة الحكم الحقيقيين، الصراع الدموي بينهم قاعدة الملك، بمعنى أنهم يعينون ويعزلون السلطان من بينهم، ومن منهم يقتله يخلفه (!)، وفي وسط هذه الفوضى السياسية الضاربة، تحولوا الى قوة استغلال وابتزاز لجماهير الشعب في المدن والريف، وفي أواخر العصر التركي - المملوكي بلغ مجموع اقطاعات الممالك ثلث الأراضي المزروعة في مصر(٢).

عمال الدولة وعلماء الدين

طبقة كبار الموظفين، لأنها تسيطر على الادارة الحقيقية والحياة اليومية للبلاد، الى جانب اقطاعاتها الضخمة، كان لها هي الأخرى نفوذها الكبير، بالمثل طبقة

(١) وحيد، ص ١٠٩، ٩٧، ١٢٩

(٢) السابق، ص ١٩٥

علماء الدين، الذين كانوا يمثلون السلطة القضائية أيضا بحكم الشريعة، والذين زاد نفوذهم بصفة خاصة فى العصر المملوكى حين كان السلاطين من غير العرب والمسلمين بقواعد الاسلام محدود، وبفضل اقطاعاتهم وأوقافهم وامتيازاتهم، تضخم نفوذهم المدنى بالتدريج.

حتى اذا كان العصر العثمانى كانوا قد «تعلمنوا» و«تبرجزوا» كما ينعى عليهم الجبرتي، وأصبحوا سادة اقطاعيين ينافسون الأمراء فى الثراء والعقار والقصور والسلطة والاستبداد، كما دخلوا فى صراعات داخلية مع بعضهم البعض، فتحولوا الى مراكز قوة وابتدعوا «المغارم والشهريات والقرض... وصار بيت أحدهم مثل بيت أحد أمراء الأتراك الأقدمين واتخذوا الخدم والمقدمين والأعوان وأجروا الحبس والتعذيب والضرب بالفلكة والكراييج... وصارت لهم استعجالات وتحذيرات وإنذارات عند تأخر المطلوب مع عدم سماع شكاوى الفلاحين... الخ»^(١). صورة تذكر - أليس كذلك ؟ - بكبار رجال الكنيسة من الأساقفة والكرادلة فى أوروبا الاقطاعية الوسيطة، وتؤكد أنهم كانوا جزءا لا يتجزأ من الطبقة الحاكمة أكثر مما هم القيادة الروحية للطبقة المحكومة^(٢).

ومرة أخرى، وكما فى الفرعونية، تركزت تلك الطبقة الحاكمة فى المدن عموما والعاصمة خصوصا حيث كانت تتركز الحياة الاجتماعية للبلد، وهكذا حيل بين الأمراء الممالك مثلا وبين الاستقرار فى اقطاعاتهم بالريف استقرارا يحيلهم الى أرسقراطية وراثية أو الى انفصالات اقطاعية، كما كان الحال فى أوروبا المعاصرة^(٣)، بل المثير أن ارتباط أشباه الاقطاعيين هؤلاء بسكنى العاصمة وصل الى حد مقاومتهم - المسلحة أحيانا - للعودة الى السكنى فى اقطاعياتهم الريفية باعتبار ذلك نوعا من النفي! وقد عرف العصر العثمانى - المملوكى هذه الظاهرة كثيرا بين الملتزمين الاقطاعيين، كما يحدثنا الجبرتي^(٤).

هذا، واذا كانت سلطة الحاكم قد تدهورت فى نهايات العصور الوسطى وفى ظل التركية - المملوكية، وذلك لحساب ثالث الطبقة الحاكمة، أى فى عهد الاقطاع والانحلال ولمصلحته، فإن من الممكن القول ان الاقطاع فى مصر كان سياسيا

(١) الجبرتي، ج ١، ص ١٣٥.

(٢) وحيد، ص ١٦٨، ١٦٩.

(٣) السابق، ص ١١٧ - ١١٨.

(٤) الجبرتي، ج ١، ص ٣٥-٣٦.

لاجغرافيا، اقطاع قوة لا اقطاع أقاليم، بمعنى أنه كان أساسا صراعا على السلطة المركزية وعلى توازن القوى المشاركة فيها لا صراعا للانتقاض على السلطة المركزية والانفصال عنها، كانت هناك أناركية جسيمة فى السلطة المركزية، ولكن لا انفصالية سياسية عن الدولة.

قاعدة المجتمع

على الجانب الآخر من المجتمع أو عند قاعدة الهرم، كانت تقع كتلة المحكومين جملة، هلامية مسحوقة على ضخامتها كالعادة، فالطبقة الوسطى لا وزن فعال لها رغم أهمية التجارة والتجار فى هذا العصر، ورغم ظهور بعض النفوذ لبعض كبار التجار والصناع وأصحاب الحرف.. أما السواد الأعظم من الشعب، وسواده الفلاحون، فهم الطبقة المستغلة: فضلا عن الضرائب والسخرة كالمعتاد، عليهم تقع كل المظالم والمغارم وأدوات التعذيب (التوسيط ، الخوزقة، الالقاء فى النيل، الكرباج... إلخ).

ويقدم لنا المقرئى تصنيفا سوسيولوجيا طبقيا رائدا لطبقات الأمة فى العصور الوسطى، فيقسم «الناس فى إقليم مصر فى المالية» الى سبعة أقسام «أهل الدولة، أهل اليسار من التجار وأولى النعمة من ذوى الرفاهية، الباعة وهم متوسطو الحال من التجار ويلحق بهم أصحاب المعاش وهم السوق، أهل الفلح وهم أهل الزراعات والحراث وسكان القرى والريف، الفقراء وهم كل الفقراء وطلاب العلم والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم، أرباب الصنائع والأجراء وأصحاب المهن، ذور الحاجة والمسكنة وهم السؤال الذين يتكففون الناس...» والطبقات الفقيرة والمعدمة، يضيف المقرئى ، هلك معظمها فى المجاعات والأوبئة والمحن.

أما الفلاحون فيفهم من كلامه أنهم انزلقوا الى مرتبة الاقنان أو أوشكوا، ولو أنه متناقض فى هذه القضية الخطيرة، «يسمى المزارع المقيم بالبلد فلاحا قرارا» يقول المقرئى، «فيصير عبدا قنا لمن أقطع تلك الناحية، إلا أنه لا يرجو أن يباع ولا أن يعتق، بل هو قن ما بقى ومن ولد له»^(١)، غير أنه يعود فيقول عن الفلاحين انهم كانوا يهجرون الارض لارتفاع أجرها، مما يعنى أنهم كانوا يستأجرونها وليسوا أجراء مقيدين بها.

(١) الخطط، ج ١ ص ١٠٤ ..

غير أنه على أية حال، ومع ملازمة الفلاح الأرض التى ولد عليها وما كان ينبنى على توارثهم من العلاقات بالمقطعين وعدم تخلصهم منها بانتقال الاقطاع من مقطع الى آخر، ومع انتشار الاقطاعات، ثم تفاقم الأزمات فى أواخر العصر، لا يستبعد أن يكون الفلاح قد سقط الى حالة تشبه الرق، أو على الأقل قيام طبقتين منفصلتين لا تداخل بينهما، طبقة المقطعين ومعظمهم من الأغراب، وطبقة الفلاحين ومعظمهم من الأجاء (١).

فى هذا كله ألا تلوح، فيما يبدو، بعض أعراض أو بوادر أو ميول نحو جرتومة الاقطاع بمعناه الأوروبى المعاصر؟ ربما بتأثير روح العصر نفسه، ربما لوجود طبقة حاكمة سائدة أجنبية المصدر كما كان فى أوروبا بعد غزوات القبائل الجرمانية، ربما للتطور الداخلى للنظام الطبقي المحلى ذاته.. لكن هذه نظرية تتطلب تحقيقا دقيقا خاصا.

مهما يكن، فلقد كان هروب الفلاحين من الأرض، الى المدن أو الصحراء أو خارج البلاد كلية، من أكثر الظواهرات تواترا فى تلك المرحلة، ورغم اقتفاء الحكام لهم وامتداد أيديهم الطويلة اليهم حتى خارج الحدود، فقد أدى هذا الى انتشار البوار فى كثير من الأراضى الزراعية المهجورة وتوسع الصحراء على حساب المزروع بحيث أصبح ذلك سمة من أبرز سمات العصر.

وعلى العموم، فإن العصور الوسطى، خاصة أخرياتها، لا أقل من العصور القديمة، تحمل بصمة أو وصمة الطغيان الشرقى كاملة، يقول فولنى: «إن كل ما يقع فى مصر... يدل على أن هذا البلد هو بلد الاستعباد والاستبداد» (٢) والصورة نفسها برسمها كلوت بك عن عصره (٣)، ويؤكدها دى سان فريول الذى يقرر أن «الشمس لا تطلع على شقاء ولا تعاسة أشد مما يوجد بهذه الجنة الأرضية، بفضل نظام من الحكم أساسه استغلال الفرد والسطو المنظم» (٤).

المقاومة الشعبية

فى وجه هذا الطغيان والارهاب، لم تنقطع المقاومة الشعبية بالطبع ولا استكانت ، فالعصور الوسطى منقطة مرصعة بالانتفاضات والمواجهات، الى أن كان العصر

(١) وحيد، ص ١٥٠ - ١٥١.

(2) Voyage en Syrie etc., T.I, P. 185.

(3) Clot Bey Apercu general sur l'Egypte, Paris 1840 . t . I . P. 170 .

(٤) مقتبس فى حسين فوزى ، ص ٨٨ .

التركي - المملوكى حين تصبح الثورات تيارا متقطعا ولكنه لا ينقطع، وحيث تتعدد أنواعها بين الثورات الزراعية وثورات المدن، بين ثورات البدو والفلاحين والرقائق، فى الدلتا والصعيد وفى العاصمة... الخ.

صحيح أن أكثر هذه الانتفاضات لم يزد على أن يكون مجرد هبات أو «هوجات» وتمردات، عاجزة فاشلة، وبعضها كان محض دفاع عن النفس فى وجه غياب وانهيار السلطة المركزية أثناء أناركية الممالك، ولكن من الصحيح أيضا أن الكثير منها كان مواجهات دامية مع الطغيان ونجح فى كسر وتقييد الاستبداد نسبيا وإرغام الحكم على تقديم التنازلات الهامة.

وفى هذا الصراع كثيرا ما كانت الجماهير تلجأ الى كبار رجال الدين، خاصة علماء الأزهر، مثقفى العصر، كقيادة شعبية أو كضاغط على الحكم، ورغم أن العلماء لعبوا فعلا هذا الدور مرارا، خاصة فى العصر العثمانى وقبيل الحملة الفرنسية وبعدها، فقد كانت الاغلبية عادة قوة سلبية تدعو فقط الى التهدة والمحافظة على الوضع الراهن.

مهما يكن، فاذا كانت تلك الفورات الشعبية لم تنجح فى النهاية فى قلب النظام لأنها تمت فى اطار توزيع قوى الانتاج الطبقي القائم وانتهت الى فورات شعبية ضاغطة فحسب، فانها وصلت أحيانا الى (أو قريبا من) فكرة الجمهورية، ربما فى ثورة همام، كما فرضت فى نهاية النهاية عزل والى وفرضت بديله، محمد على.

ولا شك أن تتويج محمد على، رغم كل شيء بعد ذلك، كان تتويجا لكفاح الشعب الطويل من أجل فرض إرادته والمشاركة فى تقرير الحكم والحاكم، ولاشك كذلك أن العملية نفسها كانت ثورة شعبية حقيقية هزت المجتمع المصرى وحققت مقولة قيادته الجماهيرية عمر مكرم، رغم ما بها من مبالغة متفائلة نوعا بل جدا، من أنه «جرت العادة من قديم الزمان أهل البلد يعزلون الولاة، وهذا شيء من زمان، حتى الخليفة والسلطان اذا سار فيهم بالجور فانهم يعزلونه ويخلعونه» (١).

مصر الحديثة

آخر الممالك العظام وأول الفراعنة الجدد، أتى به مزيج من الثورة الشعبية

(١) الجبرتي، ج ٢، ص ١١١.

والانقلاب العسكرى، وجاء هو بنظام سياسى واقتصادى واجتماعى هو مزيج من الفرعونية والملوكية، ليصبح بالتالى نسخة جديدة من الطغيان الشرقى وعلما حديثا على الاوتوقراطية المطلقة - ذلك هو محمد على بداية ورأس مصر الحديثة.

فكما وضع الفراعنة نظام الرى الحوضى بجهد الفلاحين، اصطنع محمد على نظام الرى الدائم بعرق الملايين على مدار السنين فى شق الترع وتطهيرها وتعميقها وبناء القناطر والجسور ومواجهة الفيضانات العالية واستصلاح البرارى، كل أولئك بالسخرة غالبا وتحت الكرياج (والفلكة) دائما، وكما كان فرعون مالك الأرض، أعلن محمد على نفسه المالك الوحيد وصادر ملكية الفلاح وغير الفلاح تاركا له حق الانتفاع وحسب ، هذا بعد أن ألغى نظام الالتزام واسترد للدولة أراضى الاوقاف واقطاعات المشايخ العلماء والأمراء الممالك - الاخيرة ثلث الاراضى الزراعية فى مصر حينئذ - ثم لم يلبث أن فرض نظام الاحتكار على الانتاج الزراعى رغم ارادة ومعارضة الفلاح وهربه، ثم على التجارة الداخلية والخارجية والصناعة المحلية جميعا، وبذلك تحول المحتكر الاوحد، ربما متأثرا بأفكار السان سيمونيين الاشتراكية التى كانت الحملة الفرنسية قد أدخلتها وشيكا فى مصر، تحول الى صورة كالحة من رأسمالية الدولة، لقد تحولت الملكية الى الملكية.

نشأة الاقطاع

ولئن كان محمد على بذلك قد صفى الاقطاع النظرى أو الشكى الموروث عن أيام العثمانية - الملوكية، فانه من الناحية الأخرى قد خلق بدلا منه، ولأول مرة فى تاريخ مصر فيما يبدو، اقطاعا فعليا حقيقيا، فكانت هذه الطفرة ابتعاده كاملة عن تاريخ مصر القديم والوسيط كله وبداية عصر جديد تماما فى تاريخ الملكية الزراعية بمصر، تطور واكمل منذئذ بالتدريج، فبدعوى استصلاح البور غالبا، أقطع محمد على الأبعاديات والرزق والشفالك والوسايا والعزب لأفراد أسرته فى الدرجة الأولى ولعملائه وعماله وأتباعه بما فى ذلك شيوخ البدو لتوطينهم وتهديتهم فى الدرجة الثانية، وذلك على نطاق ضخم أرسى نواة الاقطاع الحديث والمعاصر حتى قريب (١).

مثلا من أراضى «العهد» المعفاة من الضرائب والمنوحة أصلا كحق انتفاع فقط، ثم تحولت فيما بعد الى ملكية تامة كأمر واقع، خص الاسرة المالكة ٣٠٠,٠٠٠ فدان من مجموعها البالغ ١,٢٠٠,٠٠٠ فدان، وتحت اسماعيل، وصلت أملاك

(1) Mackenzie Wallace. Egypt & the Egyptian question, Lond., 1883, P. 230, 242, 326.

الاسرة الى نحو المليون فدان، منصفة بالتقريب بين «الدائرة السنية» وأراضى «الدومين» ومنذئذ تراوحت ملكية الاسرة المالكة حول رقم المليون عادة، وكان الحاكم نفسه كقاعدة هو أكبر الملاك الزراعيين فى مصر قاطبة(١).

والواقع أن هذه الفترة كانت بداية انبثاق وظهور ثم تبلور كل من الملكية الفردية بالمعنى المطلق ونظام الطبقات بالمعنى الحديث فى مصر، فمن ناحية تطور نظام الملكية الزراعية على خط الملكية الفردية فى مراحل ثلاث: محمد على أقر للفلاح حق الانتفاع دون التوريث، سعيد فى «اللائحة السعيدية» أقر الملكية المقيدة بتحفظات، اسماعيل فى «قانون المقابلة» أقر حق الملكية التامة انتفاعا ورقبة(٢)، وبذلك أصبح الفلاح لأول مرة فى تاريخ مصر المالك المطلق لأرضه، وهنا نلاحظ أنه بينما أتى حق الملكية فى أوروبا كنتيجة للكفاح البطيء والتدريجى للشعب، جاء فى مصر كتنازل من الحكام نتيجة لحاجتهم الى المال.

من الناحية الأخرى، فلقد تسارعت عملية اقطاع الأرض للأسرة المالكة والحاكمة وحاشيتها ومقربيهما والأعوان والأذناب خاصة من الأتراك والشراكسة وبالأخص فى عصر اسماعيل، حتى تحولت مصر فى جزء كبير منها من اقطاعية حكومية واحدة هائلة الى اقطاعيات خاصة متعددة (٣) وكثيرا ما شملت هذه الاقطاعيات الممنوحة زمام قرى بأكملها، كما شمل بعضها عشرات القرى دفعة واحدة، وفى هذه العملية كانت نشأة تلك العائلات الكبيرة التى عرفت حتى الأمس بملكياتها الزراعية الشاسعة أو الضخمة، وفى الوقت نفسه ، فطوال القرن ١٨٥٠ - ١٩٥٠ كانت نسبة مجموع ملكيات الفلاحين الصغيرة فى تناقص مطرد وذلك لحساب الملكيات الاقطاعية الضخمة التى كانت نسبتها فى ازدياد مطرد (٤).

هرم الطبقات

بالموازاة، وكنتيجة جانبية أو أساسية، بدأ نظام طبقات هرمى شبه كامل شبه حديث يتكون تدريجيا، ففى سياسة محمد على فى التعليم الموسع والبعثات إلى أوروبا كانت، أولا، جرثومة طبقة المثقفين، وخلال تشريعات عباس وسعيد تبلورت، ثانيا، طبقة الفلاحين، أما سياسة اسماعيل فكانت العمل الواعى المصر على خلق

(1) Abdel-Malek, P. 81-83.

(٢) روبرت ماير، ص ٩٥ - ٩٦ .

(٣) وحيد، ص ٢٦٩.

(٤) ماير، ص ٩٦ - ١٠٠ .

طبقة أرستقراطية «يُزين بها بلاطه» (١) ويرضى طموحاته نحو العظمة المظهرية والتأؤرب... الخ.

والقصة بعد ذلك وحتى يوليو لا تخرج عن تدعيم هذا الهيكل الاقطاعى الجديد وتأكيد به باطراد، مع دخول الاستعمار الأجنبى طرفا فى المعادلة، ثم هى لا تخرج فى النهاية عن تطعيمه برأسمالية محلية نامية، وفى مرحلة اكتماله، كان بناء النظام يتلخص فى الأوتوقراطية بقهرها الطبقي والطغيان السياسى، تقوم على ساقين من «اللانداوقراطية Iandocracy الاقطاعية الثقيلة والبنكوقراطية Bankocracy الرأسمالية البازغة، وهذا يكاد يكرر هيكل البناء الفرعونى فيما عدا أن ثيوقراطية المعابد والكهنة قد أعطت اليوم مكانها لبنكوقراطية المال والصناعة.. ومع ذلك فقد كان الاتجاه العام هو نحو تعدد الطبقات وتزايد وضوحها وتمايزها، خاصة الطبقة الوسطى البورجوازية، إذا ما قورنت الصورة بهيكل العصور القديمة.

وعند هذه النقطة تستوقفنا ملاحظة لافتة، وهى أن نشأة وتطور النظام الاقطاعى فى مصر تكاد تكون نقيض نظيرتها فى أوروبا من الناحية التاريخية، فمن الغريب أن مصر لم تعرف الاقطاع بالمعنى الصحيح للكلمة طوال تاريخها الألفى، ثم أخيرا جدا فى بداية العصر الحديث وأثناء القرن الـ ١٩. فقط بدأ يظهر بها بصورة أو بأخرى.. هذا فى الوقت الذى كان فيه الاقطاع قد زال وانتهى فى أوروبا منذ بدايات العصر الحديث خلال القرنين الـ ١٨، ١٩ بعد أن كان قد أزمى بها طوال العصور الوسطى على الأقل، كذلك، فبينما عمر الاقطاع فى أوروبا نحو الألف عام على الأقل، لم يعمر فى مصر الا قرنا ونصف قرن على الأكثر.

ولكن أيعد الاقطاع المصرى الوليد هذا اقطاعا بالمعنى الأوروبى الدقيق، حيث أن ما عرفت مصر من قبل لم يكن كذلك كما رأينا؟ الرد أنه أقرب اليه من أى وقت مضى، ولكنه مع ذلك لم يصل الى حد التشابه معه، فالاتجاه الغالب يتحفظ فى تشبيهه بالاقطاع الأوروبى الوسيط، كل من دورين وورينر وروبرت مابرو، مثلا، يكتفى باعتباره اقطاعا من نوع ما.. انه شبه اقطاع أو اقطاع جينى فى أولى مراحل التكوين: ملكيات شاسعة، وأجراء مرتبطون بالأرض بصورة وراثية تقريبا، ثم حرس وخفر خصوصى ضخم يحتفظ به المالك لحماية أمنه وفرض سيطرته... الخ (٢).

(١) وحيد، ص ٢١٢.

(2) D. Warriner, Land & poverty etc. P. 50, Mabro, P. 100-3.

ونحن نستطيع أن نختزل جوهر النظام الجديد فى هرم توزيع الملكية الزراعية، فالمقدر بصورة تقريبية عامة أن من بين الملايين الخمسة أو الستة من الأفدنة التى كانت تمثل رقعة مصر الزراعية، كان نحو المليون للأسرة المالكة، ونحو مليون آخر لطبقة الاقطاع، ومثله للاستعمار ولطفيليات الاستعمار ممثلا فى الملكيات الأجنبية من أفراد وشركات عقار واستصلاح، وتلك عناصر أغلبها اما أجنبية أو من أصول أجنبية متمصرة، هذا بينما لم يكن لكتلة الشعب إلا البقية الباقية،

أما من حيث التوزيع الجغرافى، فقد كانت معاقل الاقطاع التقليدية هى أراضى شمال الدلتا الجديدة خاصة فى البحيرة والغربية، تليها المنيا وقنا فى الصعيد.. هذا بينما كانت العائلات الاقطاعية ذات الأصول البدوية من أبناء شيوخ القبائل والعرب أكثر انتشارا فى هوامش الوادى الصحراوية خاصة فى القليوبية والشرقية ثم الفيوم والمنيا.

ولا ننسى بعد هذا أن معظم الطبقة المالكة للأرض كانت هى نفسها الطبقة المسيطرة على الانتاج الصناعى والثروة الصناعية، فكما يقول مابرو «لم تكن البورجوازية المالكة للأرض والبورجوازية الصناعية تمثل فئتين تختلف الواحدة منهما عن الأخرى»، بل كانتا فى الأعم الأغلب متداخلتين بدرجة تقترب من التماثل(١).

فى النتيجة، فلقد قدر أن نصفا فى المائة من مجموع السكان كان يملك نصف الدخل القومى («مجتمع النصف فى المائة») وحول هذه النواة النووية كانت تتراتب حلقات وطبقات المجتمع، مروراً بطبقات متوسطة الملاك الريفيين أو كولاك مصر kulak كما كان يمكن تشبيههم (٢)، حتى تصل الى أوسع وأعرض قاعدة من المعوزين والمعدمين ، بحيث أصبحت مصر رمزا حيا للاقطاعية الطاغية المتحجرة، ويصنف مابرو هذا النظام الزراعى من الناحية الاقتصادية على أنه رأسمالى، ومن الناحية الاجتماعية على أنه إقطاعى بمعنى معين وينطوى على عناصر قوية من القهر الاجتماعى والظلم وإساءة استعمال السلطة (٣).

أما سياسيا، فإن الغلاف العصرى الهش من الحياة النيابية والدستورية والبرلمانية والحزبية وسائر مظاهر الديمقراطية الليبرالية، المستعارة من أوروبا كموضة العصر، لم يكن ليخفى قط جوهر النظام الاوتوقراطى الديكتاتورى الضارى بكل ملامح الطغيان الفرعونى المتوطنة أبدا.. وعلى الجملة، فكما قال هيندس: «كانت

(١) ص ٣٢٩ .

(2) Abdel Malek, P. 87.

(٣) ص ١٠٠ ، ١٠٣ .

مصر عشية اصلاحها الزراعى أكثر تأخرا من الناحية الاجتماعية من فرنسا
عشية الثورة»(١).

والجدول الآتى يلخص توزيع ملكية الأرض الزراعية فى مصر سنة ١٩٥٢ فى
نهاية عصر الاقطاع، ومنه نرى أن نحو ٩٤٪ من الملاك كان يتقاسم ٣٥,٤٪ أو نحو
ثلث الأرض، من بينهم أكثر من مليونين يملكون ٧٣٨,٠٠٠ فدان أى ١٣٪ من
المساحة الكلية، بمتوسط نصف فدان لكل، أى أنهم كانوا معدمين من الناحية
العملية، هذا بينما كان ثلثا الأرض (٦٤,٤٪) حكرا لنحو ٦٪ من الملاك، منهم نحو
٣,٣٪ أى ٣ فى الألف يبتلعون وحدهم أكثر من ثلث الأرض (٣٤,١٪) من بينهم
٢٠٠٠ فرد يمتلكون وحدهم نحو ١,٢ مليون فدان أو ١٩,٦٪ من المساحة.

فئة الملكية	عدد الملاك	٪	المساحة المملوكة	٪
٥-	٢,٦٤٢,٠٠٠	٩٤,٣	٢,١٢٢,٠٠٠	٣٥,٤
١٠-٥	٧٩,٠٠٠	٢,٨	٥٢٦,٠٠٠	٨,٨
١٠-٥٠	٦٩,٠٠٠	٢,٤	١,٢٩١,٠٠٠	٢١,٥
١٠٠-٥٠	٦,٠٠٠	٠,٢	٤٢٩,٠٠٠	٧,٢
٢٠٠-١٠٠	٣,٠٠٠	٠,١	٤٣٧,٠٠٠	٧,٣
٢٠٠+	٢,٠٠٠	٠,٠٧	١,١٧٧,٠٠٠	١٩,٦
المجموع	٢,٨٠١,٠٠٠	١٠٠,٠	٥,٩٨٢,٠٠٠	١٠٠,٠

المقاومة الشعبية

على الجانب المضاد، كانت المقاومة الشعبية متواترة متصاعدة فى تناسب
طردي، وكانت التطورات الحديثة والحضارة المعاصرة فى القرن الأخير عوامل مذيبة
بطبيعتها للرواسب العتيقة والعزلة، فمع التحضر والتنوير والتعليم والاحتكاك بالعالم
الخارجى والانفتاح على تطور العصر، تنبه الوعى الاجتماعى وبدأ الحس الثورى بين
جماهير الشعب، فمن الطهاوى الذى نقل مثل الثورة الفرنسية فى الحرية
والليبرالية والجمهورية والديموقراطية، الى الافغانى ثم الكواكبي اللذين حملوا على
الاستبداد والطغيان بالذات وحملوا لواء الدعوة الى الثورة على الظلم الاجتماعى
والطبقي والحاكمى.

هذا على مستوى التوعية والدعوة السياسية، أما على مستوى العمل الثورى،
فمن ثورة مسلحة وطنية طبقية كادت تصل الى فكرة الجمهورية وأوشكت أن تنجح

(1) Hindus, In search of A future, P. 150.

لولا الاحتلال الاستعماري ١٨٨٢ الى ثورة شعبية تاريخية عارمة ١٩١٩، الى ١٩٥٢ آخر «الثورات» تاريخا وأولها نجاحا الى حد أو آخر.

والواقع أنه منذ الحرب الثانية، وردا على شرور الطغيان الاقطاعي التي استشرت واستفحلت، بدأت الآراء والمذاهب الاشتراكية وظهرت الدعوة الى الاصلاح الزراعي وتحديد الملكية، غير أن النظام الرجعي أجهضها جميعا بشراسة.. وفي الخمسينيات جاءت انتفاضات الفلاحين الدموية ضد الاقطاع الزراعي الذي قمعها بوحشية في بهوت (غربية) والغراقة والسرو (دقهلية) وكفور نجم (شرقية) - لاحظ الموقع الجغرافي في معاقل الاقطاع والملكيات الضخمة في شمال الدلتا - جاءت ارهاصا ونذيرا بالثورة الشعبية الكاسحة، تلك الثورة التي تنبأ بها الكثيرون والتي سلم بحتميتها الجميع فيما بعد، لولا أن سبق يوليو فقطع عليها الطريق، لقد وصل الطغيان الاقطاعي الحديث الى قمته - وربما أيضا الى نهايته.

شخصية مصر الاجتماعية

أرض الطغيان ؟

الآن لا يعرف تاريخ مصر من ينكر أن الطغيان أو الاستبداد، الباطش أحيانا غير الإنساني دائما، هو كظاهرة واقعة موضوعيا وبعيدا عن كل تفسير شخصي أو تنظير أكاديمي، نغمة دالة أساسية Leitmotif بل النغمة الحزينة فيه وأسو خط في دراما الشعب المصري، وقد لا تكون مصر أكبر سجن في العالم، ولكنها أقدم سجن في التاريخ، ويكفي أن نشير الى كتاب أريد له «أن يكون ملحمة للشعب المصري، فإذا هو مرثية طويلة لما عاناه...» (١).

غير أن السؤال الفصيل بعد إذ حللنا مراحل تاريخ مصر الاجتماعي - السياسي من الوجهة الأيكولوجية مرحلة مرحلة، هو: هل هذا يعبر، ببساطة ومباشرة وبصورته الخام أو الفجة، عن حقيقة شخصية مصر الاجتماعية الكامنة؟

(١) حسين فوزي، سنياد مصري، ص ٣٤٦. انظر أيضا ص ٥١، ٧٢، ٧٣، ٧٨، ٨٤، ١٣٨، ١٤٩، ٢٠١، ٢١١، ٢٧٤.

Erman, P. 17.

أهو، يعنى، صفة موروثة أم مكتسبة، خالدة أم عارضة؟ ثم هل تنفرد به مصر أم يشاركها فيه غيرها؟ وإن كان هذا أو ذاك.. فما أسبابه وأصوله وما نتائجه وانعكاساته؟

أما أن الظاهرة التعسة لم تقتصر، أولاً، على مصر ولا انفردت مصر بها سواء ذلك فى الماضى البعيد أو القريب، فإن الامبراطوريات الاستبدادية فى التاريخ القديم تفوق الحصر: بابل وأشور وفارس وفينيقيا، عدا الهند والصين وكل حضارات العالم الجديد... الخ(١)، أما اليونان وروما التى جعل البعض منها أسطورة الديمقراطية ومنبع الحرية.. فقد كانت على العكس تماماً مثلاً بشعاً للاستبداد والظلم والتعذيب، بل كانت مجتمعات العبودية الكلاسيكية، وفى الامبراطورية الرومانية بالذات كان الامبراطور الطاغية قيصر يؤله كقرعون فى مصر، ولم يكن أقل منه طغيانا وبطشا.

أما أوروبا الوسطية فقد كان المجتمع الاقطاعى نظاماً استبدادياً سافراً، وكان الفلاح الاوروبى قنأ حيث لم تعرف مصر القناة قط مثلاً لم تعرف العبودية من قبل، أى أن الرجل الاوروبى ربما كان أسوأ حالاً وحظاً من الانسان المصرى سواء فى العصور القديمة أو الوسطى، وحتى بالنسبة للرقيق، الذى لم ينتشر بمصر نسبياً مثلاً انتشر بأوروبا، فلقد كان يعامل برفق نوعاً إذا ما قيس بنظيره الاوروبى.

أما النظرية الكاسحة البراقة التى تقول ان الشرق بطبعه نزاع الى الاستبداد والملكية والغرب الى الديمقراطية والجمهورية، فقطعة من اللغو اللغوى لا أكثر، أكثر منها حتى مجرد تبسيط مغل، بالاختصار، الاستبداد أو الطغيان حقيقة عرفتها معظم البلاد فى معظم العصور على اختلاف بيئاتها - والفروق بين البشر أقل بكثير من التشابه الأساسى.. بل لقد كان أغلب تاريخ العالم حتى وقت قريب هو فى الواقع الحكم المطلق والاستبداد بصورة أو بأخرى.

نصل من هذا، ثانياً، الى أن ما عرفته مصر فى أغلب تاريخها من الطغيان والأتوقراطية الضارية إنما كان - للأسف - روح العصر Zeitgeist وليس - لحسن الحظ - روح المكان Genius loci، وهو إذا كان قد طال فى مصر بعد أن كان قد صفى فى أوروبا مثلاً لعدة قرون، فذلك بفعل الاستعمار الدخيل الآتى من أوروبا نفسها، وما هنا تبرز لنا متناقضة غريبة: تاريخياً وكأمر واقع، أصيبت مصر طويلاً بالطغيان والأتوقراطية الجاهل الذى ضاعف منه الاستعمار الأجنبى الغاشم، فى

(1) Fleure, "Régions humaines", P. 170.

حين أننا رأينا أن مصر كبيئة فيضية إنما مؤهلة بطبعها للاشتراكية التعاونية الرشيدة الخالية من الاستغلال والابتزاز، فكيف؟ ان الطغيان ومركبه هنا حقيقة بالفعل، لا بالقوة، وهذا بالدقة مفتاح الحقيقة العلمية، انه حقيقة بالتاريخ، لبالجغرافيا، وظاهرة تراثية لا وراثية، أى موقوتة مهما طالت.

هو إذن لا يعبر عن أى طبيعة كامنة فى مصر كبيئة أو كشعب، ولا يمثل انبثاق طبيعة من المكان وإنما انحراف سياسية عبر الزمان، وفى النهاية لا يعبر عن شخصية مصر الاجتماعية الكامنة الاصلية قط، وإنما شخصية مصر الحقيقية، طلبة حرة من الانحراف أو الضغط، هى بيئة ومجتمعاً المشاركة الجماعية والجهد المشترك فى ظل التعاون والتماسك والتضامن - الاشتراكية الرشيدة باختصار، وليس أدل على هذا من أن انحراف الطغيان، حين قومها الشعب بالعنف والثورة، أعطت مكانها تلقائياً لصورة أو لأخرى من النظام الاشتراكي مثلما حدث فى الدولة الوسطى بعد ثورة إيبوير وكما حدث فى يوليو جزئياً.

كذلك فإذا كان لكبت الطغيان واضطهاده من آثار نفسية أو خلقية، فقد كانت فردية سطحية عابرة ولم تمس جوهر الشخصية الصلبة المتحدية ولا حرقت الطابع القومى الصحى فى قليل أو كثير، فما كانت طبيعة أولى فى الدم والعرق (بداهة!)، ولا طبيعة ثانية مكتسبة من البيئة (كما رأينا) ولا حتى طبيعة ثالثة مبتسرة من فرض وفرط الضغط والقسر والقهر (كما نصر) ان مصر ليست أرض الطغيان» كما زعم البعض ، وان كان هذا قد طغى على أجزاء من تاريخها بعض أو كل الوقت، وليست دماءة الفلاح وصبره وداعة واستكانة وخنوعاً، كما أن نظامه وطاعته ليسا خوفاً وطمعاً، وإنما هى جميعاً خامة الحضارة والتقدم نشأها النيل ولكن شوهها الاستبداد، وقد بقى النيل وسوف يزول الاستبداد.

وعند هذا الحد تسقط يقيناً تلك النظرية البيئية الشائعة التى تربط بين الطغيان السياسى وبين البيئة الفيضية، والواقع أن منطق النظرية ضد منطقى شكلاً وموضوعاً، فهو يعنى أن النيل حتم أحد أمرين: إما أن تكون مصر غاباً بدون ضبطه، أو سجنًا بضبطه، وهذا بدوره يعنى خياراً بين بديلين نقيضين ليس لهما قط أن يجتمعا: إما الحضارة وإما الكرامة، إما الاستقرار وإما الحرية، إما العداوة الاجتماعية، وإما العدالة الاجتماعية، ولكن هذا المنطق الحتمى الأعمى وهذا الخيار القدرى الضيق لا يستقيم، والا فهل يمكن عقلاً أن تكون مصر هبة النيل، فيصير النيل لعنة مصر أو وصمة المصريين؟ أيمكن أن يكون النيل « كارثة اجتماعية أو

نقمة سائلة» على أصحابه؟ كلا، ليس حتماً أن تكون مصر غابا داميا ولا سجنًا كبيراً، بل يمكن يقينا أن تكون وطناً، ووطناً حراً كريماً، مع الضبط - فقط ضبط الحاكم - فصميم المشكلة والمأساة إذن ليس ضبط النيل، ولا ضبط الناس، وإنما هو ضبط الحاكم.

ولا حتم جغرافى هناك إذن، وإنما هناك - إن صح التعبير - حتم بشرى منحرف لاعلاقة له بالنهر، وإذا كان حتم جغرافى هناك، فالذى يحتمه النيل إنما هو النظام والتنظيم والانضباط والتعاون وروح الجماعة... الخ، وهى جميعاً مزايا مجتمعية ونقاط قوة، وهو إذن لمصلحة الشخصية المصرية لا ضدها، وأن موضعنا - البيئة النهرية - لم يجن قط على شخصيتنا، بمثل ما أن موقعنا لم يجن كما سنرى على استقلالنا، وشخصية مصر والشخصية المصرية ليست منحرفة بقدر ما هى محرفة، ليست منحرفة بحكم طبيعتها ولكنها محرفة بطبيعة حكمها، لا، وليس صحيحاً ما يلمح إليه البعض أحياناً من أن خير ما فى مصر جغرافيتها الطبيعية وليس جغرافيتها البشرية.. يقصدون بذلك روعة نيلها وخصبها ومناخها من ناحية ولوعة مجتمعتها وآلام فلاحها من ناحية أخرى.

وهنا يثور السؤال: فما أصل تلك النظرية إذن؟ من الثابت الآن عند كثير من الجغرافيين أن الحتم الجغرافى - على علته الفلسفية - كان كبش فداء وقتنا كاذباً ما أكثر ما اتخذته الحكم المطلق فى الداخل ليبرر نفسه، مثلما اتخذته الاستعمار من الخارج ليبرر كثيراً من دعاويه الاحتكارية أو الابتزازية أو الاستعلائية. وبالفعل، فلقد كان الحكم العتيق المتخلف فى مصر يبرر انحرافه الرجعى الجاهل نحو الاستبداد بضرورات البيئة الزراعية كحجة وذريعة، كما أن الاستعمار البريطانى فى مصر هو الذى روج فى القرن الماضى لهذه النظرية ليخرب روح المقاومة الوطنية ويشوه الطابع القومى.

غير أنه وجد الرد على نظريته الفجة منذ وقت مبكر، عند بارتمى سانت هيلير مثلاً حيث يقول: «منذ الفراعنة كتبت على سكان مصر العبودية السياسية، وإنى لأبعد ما أكون عن القول بأن النيل هو السبب الوحيد لهذا الوضع المحزن، وإنى لمدرِك أن ثمة كثيراً من الناس أكثر عبودية وبؤساً دون أن يكون لديهم نيل، كل ما أود أن أقول هو أن النظام الطبقي لهذا النهر العظيم كان فى مصر أحد أسباب الطغيان، لقد وجد فيه الطغيان نوعاً من الضرورة، وكذلك حجة وذريعة خاصة» (١).

(1) B. Saint-Hilaire, Lettres sur L'Egypte, Paris, 1857, P. 191.

وعلى أية حال، وسواء صح أن النيل كان سببا موضوعيا أو مجرد حجة مزجاة للطغيان الفرعوني، فلاشك من الناحية العملية أن مصر قد دفعت تاريخيا ثمنا فادحا جدا من الاجتماع لحساب السياسة، من المجتمع لصالح الحاكم، من الحرية والديموقراطية والكرامة من أجل هدف الوحدة السياسية المبكرة ومبدأ النظام والاستقرار السياسى.

رواسب وشوائب

من الناحية الأخرى، من غير الطبيعى بعد هذا كله أن تخلق هذه الانحرافة الاستبدادية والاستعمارية بيئة اجتماعية تخلو من بعض السلبيات والشوائب المفروضة العارضة (١)، فمثلا بيئة قد تفرض قدرا غير صحى من الانتخاب الاجتماعى ربما يصل أحيانا الى حد الانتخاب العكسى المعوج Contra-Selection، ذلك لأن لكل نظام حاكم انتخابيته التى ينتقى بها أعوانه وعملاءه الذين يحشدوهم حوله ويحكمهم تحته، وهم دائما وبالضرورة على شاكلته ومن جنسه، ليس فقط خلقيا بل وكذلك خلقيا (ابتداء أحيانا من الشكل والسمت حتى الجلد واللون)، فعصر الرجل القوى أو الفرعونية الكبيرة مثلا هو عصر التهريج والأدعياء والمتجبرين عادة، وعصر الرجل الصغير أو الفرعونية الصغيرة هو عصر التفاهة والأوساط والمتكبرين غالبا.

وفى جميع الحالات فإن هذه الانتخابية تشجع العناصر الرخوة الهلامية الهشة الانتهازية الوصولية واللافقرات أخلاقيا، وتشيع بذلك مناخ النفاق والتزلف والتملق وتنمى روح الانحناء والخنوع والاستكانة، وبالتالي تتكاثر وتفتره الأذنان والزواحف والتسلقات والهوام والامعات رسائر الكائنات الدنيئة الذيلية القميئة فى المجتمع، وعلى العكس، تنارب العناصر الصلبة الأبية المستعصية التى تتمسك بالكرامة والعزة، فتضاد حتى تباد أو تنقرض وتتوارى بالتدريج فشلا وانهزاما.

وهكذا كثيرا ما يصبح الفاشلون أخلاقيا هم الناجحون اجتماعيا، فى حين أن الناجحين أخلاقيا قد يجدون أنفسهم فاشلين اجتماعيا، وفى النتيجة تصبح الأمة وهى لا يحكمها خيرة أبنائها، بل ربما شر أبنائها أحيانا، وليس هذا يقينا مما يثرى الشخصية القومية فى شئ، بل هو يخربها على المدى الطويل تخريبا ويدفعها على الأقل الى السلبية والصمت والتوجس، وقديما قال المقرئى فى المصريين، صح أو

(١) غريال ، ص ٣٤ ، ٣٧.

لم يصح «ولهم خبرة بالكيد والمكر، وفيهم بالفطرة قوة عليه وتلطف فيه... حتى صاروا مضرب المثل فيه بين الأمم»(١).

كذلك فلربما جنحت هذه البيئة الاجتماعية بالفلاح المفترى عليه الى اليأس اذا استعرنا ثلاثية فلير المشهورة - من «الحياة» نفسها وأمل «الحياة الجيدة» من بعدها، فكان متنفسه الوحيد هو «الحياة الجديدة» أى انتاج الأبناء (٢) وربما أضفنا أيضا «الحياة الأخرى» أى الدين كمجلاً وملأه، وقد كان لهذا نتائجه التى أكدت مرة أخرى فرص الطفيان.

فمن ناحية بحث الفلاح عن التعويض عن الحياة فى الحياة الأخرى، فكان الدين مهربه، ويضغط هيرودوت فى هذا الصدد بصورة غير عادية على شدة تدين المصرى القديم، ومن ناحية أخرى كانت الحياة الجديدة تعويضاً عن الحياة الجيدة، وهذا فى ذاته كان من عوامل ارتفاع الخصوبة البيولوجية وضغط السكان المزمّن فى مصر، والمهم أن هذا الافراط البيولوجى أدى الى شدة انخفاض المنفعة الحدية للانسان واتضاعه وهوانه على الحكام مما زاد من فرص الطفيان والاستبداد، وقد كان الحكام يرحبون دائماً بهذا الافراط البيولوجى والديموغرافى لأنه يزيد من قبضتهم وتسلطهم.

مع ذلك كله فلقد طالما قاوم الشعب هذا المناخ الطفياني المريض بروح التحدى والحق - راجع «خطب الفلاح الفصيح» الماثورة، وكذلك بروح السخرية المريرة المشهورة، حتى ليعد البعض النكتة السياسية الشكل الأساسى للمعارضة الحقيقية فى مصر الاستبدادية تقليدياً، وعلى الجملة، فلقد كان «الفلاح» بكل صفاته الموجبة

(١) الخطط، ج ١، ص ٧١، ٧٨، ٨٠.

(2) Fleure, id., P. 160.

والسالبه هو النتج ولا نقول الفتات النهائي لعملية الانتخاب الاجتماعى الطاحنة الطويلة هذه، حتى أصبح عند شبنجلر نمطا اجتماعيا بذاته هو «نمط الفلاح Typus des Fellachen» (١).

«الفلاح المصرى» يقول مثلا كاتب مصرى معاصر «انسان يخشى السلطة ويدين لها بالطاعة، وهو يعشق الاستقرار ويكره العنف، ثم هو طويل البال لا يفكر فى الثورة ولا يسعى اليها، ولكنه يتمرد حينما تضيق به السبل ولا يبقى فى قوس صبره منزع» (٢) لا غرابة اذن أن الفلاح كان ومازال يتوجس من الحكومة ويرهبها ويستريب فى كل عمالها وأعمالها، ولا يثق فيها قط.

نظريات خاطئة

غير أنها مرفوضة تماما أية محاولة لتصوير هذه المضاعفات على أنها انحرافات أو سلبية، أو تخرج بها عن حجمها الطبيعى كحالات فردية طارئة وعابرة لا تعبر قط عن روح الشعب الصلب الذى قاوم كل محاولة للكبت ولم يعرف الاستكانة فى وجه انحراف الطغيان المستبد، ولهذا فإن من المؤسف مثلا أن نجد احد كبار كتاب العصور الوسطى، المقرئى، يقول ناقلًا بأسلوب العصر « قال العقل أنا لاحق بالشام فقالت الفتنة وأنا معك، وقال الشقاء أنا لاحق بالبادية فقالت الصحة وأنا معك، وقال الخصب أنا لاحق بمصر فقال الذل وأنا معك» (٣)، لا، وليست «الدعة والجبن وسرعة الخوف والنميمة والسعى الى السلطان» على الاطلاق من صفات المصريين التى تغلب عليهم، كما تورط المقرئى أيضا للأسف فى سقطة أشد خطأ وخطيئة.

(1) Untergang, vol. II, p. 125.

(١) كمال المنوفى، «الفلاح المصرى قبل ٥٢» الاهرام ، ٢٢-٥-١٩٧٨.
(٢) المقرئى، المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار ، القاهرة ، ج ١، ص ٧٩-٨٠.

فمن حيث الشكل، ليست هذه المقابلات التى يملأ مثلها كتب العصر سوى انطباعات شخصية كاسحة وغير علمية، ان لم تكن من أوهام العوام التى لا أساس لها، ومن حيث الموضوع، فان الربط المزعوم بين الخصب والذل هو أصلاً نكرة - نكرة الصحراء كما تسمى Snobisme du desert (١) - مألوفة فى تراث البدو الرعاة عن الزراع عموماً، تحتقر الفلاحة وترى أن «الزراعة دار ذل»، ذلك أن سيكولوجية الرعاة البدو، كاستراتيجيتهم، تختلف اختلافاً جذرياً عن سيكولوجية الزراع المستقرين، فحياة البداوة والترحل والحرية بلا حدود تعطيهم شعوراً متضخماً بالتكبر والكبرياء والأنفة والإعتزاز والعظمة - العظمة الجوفاء الكاذبة غالباً لأنها بلا أساس مادي حضارى أو اقتصادى صلب صحيح سوى القوة المدمرة المؤقتة، من ثم فذلك مركب عظمة زائف، هو فى حقيقته مركب نقص مقلوب.

أما الزراع المستقرون فعلى العكس لهم القوة المادية والحضارة والثقافة والاقتصاد، ولديهم رخاء وشعور بالثراء والتراث، مما يمنحهم ابتداءً مركب عظمة حقيقياً بالنسبة الى البدو، فكما ينظر هؤلاء اليهم على أنهم «جرذان الحقول» فانهم ينظرون اليهم بالمقابل على أنهم «فئران الفياض وصعاليك الصحراء» معاً، أو كما يلخص توينبى.. كما كان البدوى ينظر الى الزارع على أنه «مفروس فى الطين a stick-in-the mud» كان الزارع ينظر الى البدوى على أنه أفاق متشرد «vagabond» (٢) فالنكرة متبادلة، والحساب مسوى، غير أن خطر البدو المائل وغلبتهم وسيطرتهم على الزراع فى كثير من الأحيان بحكم ميزتهم الحركية والاستراتيجية تولد بينهم شعوراً بالقلق والتوجس والخوف، بحيث يكاد مركب العظمة الطبيعى فيهم أن يتحول الى مركب نقص مقلوب وان زائف، مما يتوهمه

(1) W.B. Fisher, The Middle East, P. 105-6..

(2) A study of hist., vol. 3, P. 17.

البدو خطأ علامة على الذلة والمسكنة أو غياب الشعور بالعزة والكرامة، وبالاختصار:
البدو فقر مع كبر على شقاء، والفلاح ثراء بلا حرية، ورخاء بلا نعمة.

فإنظرية «الخصب - الذل» أو «الزراعة دار ذل» اذن نظرة بدوية عامة تجاه الزراعة والفلاحين والمستقرين عموما، وهى بهذا لايمكن ان تنصرف الى مصر بالتخصيص أو على حدة، وهى بعد وجهة نظر منحرفة غير حضارية ومخرية، ويكفى لدحضها والرد عليها وجهة نظر الطرف الآخر فى أصحابها الأعراب «الذين هم أقرب الأجناس وأعظم بلاء محيط بالناس» كما يشكو الجبرتي(١)، ومن قبل كان المماليك - حتى المماليك! - ينعوتونهم تقليديا وبانتظام «بالعربان المفسدين» (ابن إياس والقلقشندي).

وبالمثل تتعدل نظرية أحدث تحاول أن تدخل دائرة العلم فتربط بين صفاء وهذوء وسهولة البيئة الطبيعية المصرية النسبية أرضا ومناخا، وبين دعة ووداعة بل ومسألة تفترضها فى الطبيعة المصرية(٢)، خذ مثلا هذا الرأى، وان كان لا يصل الى حد التطرف الذى تصل اليه النظرية نفسها: «فالطبيعة المصرية تكاد تكون نائمة: فالجو معتدل فى جميع الفصول لا يكاد يختلف.. والسماء السافرة والصحراوان الوسيعةتان لاتكاد مناظرهما تتغير، فاذا لم تكن طبيعة بلادنا نائمة، فهى على الاقل مسالمة، لأنها لاتزعجنا بالزلازل العنيفة ولاتهزنا العواصف الرعن، ولاتخزننا بالبرد القارس والحر اللافح، فطبع أهلها على الوداعة والفكاهة والبشاشة والكسل والمحافظة على القديم»(٣) فهذه النظرية البيئية أدبية أكثر منها علمية، وهى تفرط فى تبسيط صعوبات البيئة الطبيعية كما تبالغ فى تبسيط الطابع البشرى وصلابته الخشنة بل والعنيفة، وقصارى ما قد يكون فيها من صحة أن المزاج المصرى الغالب اجتماعى

(١) عجائب الآثار، ج ٣ ص ١١٠ - ١١١.

(٢) حسين فوزى، ص ٩٧، ١٤٣، ٢٠١، ٢٠٤.

(٣) مقتبسة فى: شكرى عياد، «أحمد حسن الزيات» مجلة المجلة، يوليو ١٩٦٨، ص ١١.

انطلاقى متفتح extravert بعيد عن الانطوائية المنغلقة أو المتوحشة بقدر ما هو بعيد عن اللين أو السكون أو المسألة.

الاتهام والدفاع

إذا كان النيل وريه الصناعى والمناخ وبيئته الهادئة غير مسئولين عن انحرافات الطغيان فى الماضى، فإن من الصعب مع ذلك أن ننكر أن ثمة رواسب وشوائب وبقايا عالقة ما تزال كامنة فى الشخصية المصرية تسيء إليها فى نظر البعض، وتصمها بعدم النضج والوعى السياسى بعد فى نظر البعض الآخر، وتستدعى الاجتثاث فى تقدير الجميع حتى تنطلق مصر على وجهها الحقيقى المشرق.

فمثلا، ما أكثر ما تتردد كلمة «قرون العبودية الطويلة» فى معظم ما يكتب عن مصر، كأنما قد صرنا بحق أو غير حق شعبا مريضا تاريخيا! بالمثل تتكرر كلمة دعة أو «استكانة الفلاح docility» دون أن نذكر ما هو أسوأ منها مثل «خنوع أو خضوع الفلاح Submissiveness» باعتبارها مرفوضة تماما وافتراء كاذبا من صنع ودسياسة الاستعمار قديما وحديثا كبيره وصغيره، ابتداء من كرومر بريطانيا حتى باير اسرائيل، وذلك بقصد تدمير النفسية المصرية وتحطيم معنوياتها(١).

حتى نحن لم ننج من ترديد النغمة نفسها، خذ الأفغانى مثلا أولا، فكما خاطب أو خطب، أيا كان مدى توفيقه «أنكم معاشر المصريين قد نشأتم فى الاستعباد، وربيتم فى حجر الاستبداد، وتوالت عليكم قرون منذ زمن الملوك الرعاة حتى اليوم وأنتم تحملون عبء نير الفاتحين وتعنون لوطأة ألفزة الظالمين، تسومكم حكوماتكم الحيف والجور وتنزل بكم الخسف والذل وأنتم صابرون بل راضون».

(1) Cromer, Modern Egypt, vol. 2, p. 186, Gabriel Baer, The submissiveness of the Egyptian peasant", New Outlook, v, 1962, no. 9, P. 15-25.

ثم الكواكبى - كيف لا ٩ - انه المرجع الاكبر فى الموضوع، فعنده ان «داء الشرق هو الاستبداد، والاستبداد هو أن تتصرف الحكومة فى شئون الرعية كما تشاء بالرقيب أو حسيب، واذن فمبعث الاستبداد هو غفلة الأمة، فالأمة التى لاتقيم من نفسها رقيباً على الحكام، تحاسبهم عن كل صغيرة وكبيرة أشد الحساب، سيستبد بها حتماً وكلاهما، اذ ان الاستبداد أمر طبيعى فى السلطان، وما من حكومة عادلة تأمن المسؤولية والمواخذه بسبب غفلة الامة أو اغفالها الا وتسارع الى التلبس بصفة الاستبداد، وبعد أن تتمكن فيه لاتتركه» (١).

بالمثل فى كثير مما يكتبه الأجانب عنا، نحن متهمون بأننا شعب يبالغ أشد المبالغة فى تقدير حكامه وفى ابداء فروض الطاعة والاحترام والخضوع لهم، بل وبأننا شعب سهل القياد والانقياد لارادتهم وسلطانهم، فمثلاً، بينما يؤكد كيث بشدة على وطنية المصرى الصميمة، يستدرك فيقول ان «فلاحى مصر كانوا دائماً وطنيين سلبيين أكثر منهم ايجابيين. لقد كانوا قانعين بأن يتبعوا أولئك الذين هم فى القيادة، انهم لم يكونوا قط ديموقراطيين» (٢).

بل ان البعض ليزهد الى حد القول بأن المصريين قد نموا لأنفسهم عبر التاريخ «حساً ما بالعبودية للحاكم a sense of servility»: انهم أقدم عبدة الأوثان فى التاريخ ، إذ يوشكون أن يؤلهوه مهما كان قميئاً أو غير جدير، ألا يقول المثل المصرى «إذا وجدتهم يعبدون العجل، حش برسيمان وأعطه»؟ تفسيرهم لذلك أنهم باتوا تقليدياً يشعرون ازاءه بنوع من التقديس وبالتالي من الدونية والتبعية فعدم الرفض فالرضوخ... الخ، بحيث ينقادون انقياداً أعمى لكل نزواته دون أن يجسروا على الاعتراض والتحدى: انهم يفعلون ما يؤمرون.

(١) عبد الرحمن الكواكبى ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد.

(2) A new theory, P. 303.

وهكذا فى النهاية ينتهى هذا الرأى الى أننا نحن المصريين مازلنا فراعنة:
الحاكم يمجّد ويؤله وهو حى، وما يقوله يقدس ويحفظ ، ثم يشيع حين يموت فى
جنازة وطنية ملايينية «كفرعون مهيب».

ولقد يدفع البعض منا هذا الاتهام وأمثاله ويستخف بها بكل بساطة، ولكن فى
منطق هروبي نعامى مغلف بفلسفة استعلائية، ولا نقول بعنجهية أو عنترية العجز،
فعند العقاد مثلا ان هذه «أمة ذات أرزاق مطردة ومعيشة مستقلة لايعنيها صلاح
الحاكم كما يعنيها صلاح الارض والسماء والعوارض والاجواء، فإذا دعاها الحاكم
الى حرب لا تعنيها، فذلك شأنه وليس بشأنها، وتلك خسارته وليست بخسارتها، أما
إذا أصيبت فى عقائدها وموروثاتها أو ظهر لها الجور على أرزاقها ومرافقها، فهنا
يستعصى قيادها كأشد ما يستعصى قيادة أمة» (١) ولكن الواضح من هذا الدفع
أن الشعب المصرى لا يستشير الا تافه الامور وسفسافها وأكل العيش فى الواقع،
بينما يتحاشى أن يتصدى للحاكم فى أخطر أمور المصير والحرية والسيادة ، ولهذا
فلسنا من أسف نستطيع أن نشارك فى هذا الموقف على حسن نيته ونزاهة قصده.

وفضلا عن هذا فإن من المعروف أن الحاكم والحكومة شىء هام جدا فى حياة
مصر بالذات، لأن هذه الحياة تعتمد على ضبط النيل، وضبط النيل يتوقف بدوره
على صلاح الحكم والحاكم، وفى هذا المقام بالمناسبة.. ولكن على النقيض تماما،
يذهب البعض الى أن أهمية الحكم والحاكم فى مصر انما تبلغ حد الافراط لالسبب
سوى أن المصريين شعب تعود ان يقود لا أن يقاد، ولذا يتوقف مصيره على الحكم
والحاكم ، فان صلحا صلحت حال مصر وان قسدا أو فشلا تدهورت.

(١) سعد زغلول ، ص ٢٧.

وفى النتيجة وكحقيقة واقعة، لم يكذ يحدث أن قال الشعب للحاكم لا، فضلا عن أن يسقطه، ولاشك أن عمر مكرم كان مسرفا فى التفاؤل بقولته «جرت العادة من قديم الزمان أهل البلد يعزلون الولاة... الخ» ولكن لعل هذا كان جزءا من تكتيك الحرب النفسية فى صراعه مع والى الحاكم، محمد على (وعلى أية حال فقد دفع مستقبله السياسى ثمن تفاؤله هذا على يد الحاكم الجديد نفسه الذى عمل على تعيينه بدل القديم) وحتى فى هذه الحالة اليتيمة التى نشط فيها الشعب وشارك ايجابيا، فانه من أسف لم يول الا أجنيا أولا وعسكريا ثانيا، وفيما عدا ذلك لم يحدث فى تاريخنا كله أن ولى الشعب الحاكم أو عزله الا فيما ندر وكشذوذ بحث.

الجانب الآخر

على الجانب الآخر من الصورة، وعلى النقيض تماما من السيناريو السابق، فان المشاهد ان كل ما يقوله ويفعله الحاكم صواب وحكمة مادام حيا أو فى السلطة، فاذا ما مات أو سقط أصبح كل ما قاله وفعله محض خطأ ومطلق خطيئة فى الأعم الأغلب، فالشعب قد يعبد حاكمه اليوم، ويلعنه غدا، ويلحق البعض على هذا - تهكما لا شك ، ولكنه التهم الذى يحمل من الحقيقة قدر ما يحوى من المرارة - بأن المصريين «يعارضون» الحاكم بعد موته او ذهابه فقط ، ولا يقولون رأيهم الحر الحقيقى فيه الا حينذاك، وهو دائما - يلاحظ البعض الآخر - عكس رأيهم فيه تماما وهو حى أو فى السلطة.

على أية حال، فلئن كان هذا ينفى تهمة الغفلة السياسية عن الشعب، فانه من المؤسف إنما يستبدل بها تهمة ليست أفضل بحال وهى النفاق السياسى نتيجة الخوف والتخويف، وبعيدا عن نظرية «أرض النفاق» المنبوذة، ودون أن ندفع

اشتراكنا فى مقولة «يا أمة عريقة فى النفاق» المنبئة فى كثير من أدبنا الحديث... الخ، بل ومع رفضنا الكامل للقول غير المكتوب بأنه ان يكن العراق بتنافر أقلياته وتنازها ويعنفه واضطراباتة هو «أهل الشقاق والنفاق» كما وصفه الحجاج، فان مصر باستقرارها الشديد وفرط هدوئها وخضوعها وسلمها هى «أهل الوفاق والنفاق» نقول بغير هذا كله فان الملاحظ كأمر واقع وكتقرير لواقع الحال ان النفاق قد استشرى فى الفترة الاخيرة أكثر منه فى أى وقت مضى.

وعند هذا الحد، يبسط البعض الموقف كله بجميع تناقضاته ومفارقاته فيقول ان هذا شعب مغلوب على أمره، على أساس أنه ضحية الطغيان، وبالتالي فهو ميئوس منه، فانه بين العجز والسلبية غير قابل للثورة ولا قادر عليها، شعب غير ثورى باختصار، الانسان المصرى، بمزيد من الوضوح، مخلوق غير ثورى بالطبع أو بالطبع، بالوراثة أو بالبيئة، بالجغرافيا أو بالتاريخ، فمصر لم تعرف الثورة فى تاريخها على طول المدى قط، الثورة الشعبية الحقيقية أعنى («ثورة» إيبوير السحيقة البعد فى الدولة القديمة فى أوائل العصر الفرعونى غامضة جدا بحيث تقبل كل تأويل).

سلم المسؤولية

أين الحقيقة العلمية، الآن، فى هذا كله؟ حسنا، آفة مصر، ابتداء، اثنتان: الطغاة فى الداخل والغزاة من الخارج، الديكتاتورية فى الداخل والاستعمار من الخارج ، هاتان هما نقطتا الضعف الأساسيتان فى شخصية مصر، ولا نقول النقطتين السوداوين فى الشخصية المصرية، وهما قد تبدوان للوهلة الأولى شيئين منفصلين، ولكن الحقيقة أنهما جانبان لشيء واحد، والعلاقة بينهما مباشرة هى علاقة السبب والنتيجة، فنحن كشعب نخضع بانتظام لحكامنا الطغاة، وحكامنا يركعون بسهولة للأجانب الغزاة.

ومن جانبنا كوطنيين، فلقد درجنا تقليديا على أن نبرىء ساحتنا كشعب من مسؤولية هذا الوقر المزدوج القاصم لظهورنا، بمقولة أننا ببساطة شعب مغلوب على أمره مفترى عليه، وأن الفاعل المباشر هو الطغيان والمجرم الأكبر هو الاستعمار، ومن جانبه، فإن الطغيان الداخلى بدوره يزيح المسؤولية عن كاهله مسارعا، بكل ترحيب، بالقائها على عاتق الاستعمار الأثم الزنيم... الخ.

والاستعمار ولا شك آفة وأفعى، احتلال وطغيان معا فى آن واحد، إلا أنه ليس رأس الأفعى ولا الآفة الوحيدة، كما يروج بعض السطحيين ومنظرى عملاء الطغيان، والحقيقة أننا أسرفنا على أنفسنا فى اتخاذ الاستعمار «كمشجب» نعلق عليه كل مآسينا وعيوبنا، ومشاكلنا سياسية وغير سياسية، أولا لأنه هدف وطنى (أو ضد - وطنى) سهل مباشر مشروع لا شبهة فى عدائه وعدوانيته، وثانيا لأننا لا نكاد نجسر على أن نعلق الجريمة والعقاب فى رقبة الطغيان المحلى لأنه الحاكم المالك وظل الله

فى أرضه أرض مصر... الخ، وبهذا وبذاك اصطنعنا لأنفسنا سلما مريحا ومرضيا (ولكنه كما سنرى مقلوب رأسا على عقب) من المسئولية، قمته الاستعمار، وقاعه الشعب نفسه، يأتى بينهما - على استحياء أحيانا! - الطغيان المحلى.

غير أن الحقيقة التاريخية التى تثبتها مرارا وتكرارا تجربة ألفى سنة مازالت مستمرة معنا حتى اليوم، الحقيقة التاريخية هى أن كبرى الأفتين ليست الاستعمار الأجنبى ولكن الطغيان المحلى، ذلك أن الذى مكن للأول غالبا، بل استدعاه واستعداه أحيانا إنما هو الحكم المطلق الداخلى بعجزه عن حماية الوطن فعلا أو بخيانتته له علنا ومساومته وتواطؤه مع المستعمر ليحفظ على نفسه عرشه أو مركزه، إن الذى أتاح للاستعمار الخارجى أن يدخل ويبقى فى كثير من الحالات بصورة غير مباشرة دائما وبصورة مباشرة أحيانا هو الطغيان الداخلى وحده لا سواء، أنه فى كثير من الأحيان «وجه مصر القبيح» فى الخارج كما فى الداخل (تذكر فقط الخديوى توفيق).

ليس هذا فحسب، وإنما الحقيقة بعد هذا أن مسئولية الطغيان الحاكم تتضائل بدورها أمام مسئولية الشعب نفسه، الشعب - ولا أوهام فى هذا - هو المسئول الأول والأخير، الأصلى والأصيل، حتما وبالضرورة، فاذا كان الحكم فى مصر مأساة أو ملهاة، كارثة أو مهزلة، فإن سببها الشعب وحده نظريا وعمليا، وكم كان الكواكبى صحيحا صادقا حين قال ان مبعث الاستبداد هو غفلة الأمة، ومرفوض مرفوض هو المنطق الانهزامى المعكوس الذى يعتذر للشعب أو عنه بأنه مغلوب على أمره لاقدرة له على الثورة، مكبل أعزل من السلاح... الخ، فالطغيان لايصنعه الطاغية، وإنما الشعب هو الذى يصنع الطاغية والطغيان معا، والشعب مسئول عن الطغيان

مسئولية الطاغية نفسه وزيادة، المثل الشعبى المصرى نفسه يقول «قال يافرعون من الذى فرعتك؟ قال: لم أجد من يمنعنى» والمثل الانجليزى المعروف يقول «القوة المطلقة مفسدة، كل سلطة فهى مفسدة all power corrupts»، (ليست مفسدة فقط، بل مذهب للعقل أيضا، يمكن للحاكم من خلالها أحيانا أن يرى كل حق باطلا وكل باطل حقا، وفى كل شىء عكس ما كان يراه من قبل بغيرها)، وهذا وذاك جميعا ما عناه الكواكبى بعبارته النفاذة الثاقبة «الاستبداد أمر طبيعى فى السلطان».

ومن هذه الزاوية فان الشعب لا يعفى من اللوم، وليس له الا أن يلوم نفسه أساسا، فهو الجانى مثلما هو المجنى عليه، الفاعل والضحية، ظالم لنفسه كما هو مظلوم بحاكمه.. بل ولعل الاوضاع السيئة التى يتردى فيها وإليها كل يوم أن تكون العقاب الطبيعى المستحق لتفريطه فى حق نفسه وتهاوله فى الدفاع عن حريته وكرامته وعزته وسيادته، فالحاكم الرديء الطاغية انما هو عقاب تلقائى وذاتى لشعبه الذى سمح له بأن يكون ويبقى حاكما (وقديما كان قادة التتار والمغول من عتاة السفاحين والطاغاة يتوعدون ضحاياهم بقولهم عن أنفسهم إنهم لعنة الله على الأرض أرسلهم نقمة وعقابا!).

أى أن خير عقاب لمصر دائما على ما هى فيه ، هو ما هى فيه بالفعل، وكأنها بهذا أيضا تعاقب نفسها بنفسها بانتظام، والحديث يقول «كما تكونوا يول عليكم»، بينما يذهب القول الفرنسى الماثور الى أن «لكل شعب الحكومة التى يستحقها les peuples ont les gouvernements qu'ils meritent» وأخيرا وليس آخرا «فقل لى من حاكمك، أقل لك من أنت» ، «قل لى من الحاكم، أقل لك من الشعب».

علينا انن أن نعيد ترتيب أولويات المسئولية: الشعب أولا وكسبب أساسى، الحكم

ثانياً وكسب مباشر، ثم الاستعمار أخيراً كثالثة الأثافي فقط، أما وقد أصبح هذا الأخير على أية حال من حديث التاريخ ، فإن السلم الثلاثي الدرجات يعود فيختزل الى معادلة ذات حدين وطنيين: الشعب كقطب موجب والحكم كقطب سالب (وليس العكس) وبهذا تتحول القضية الى مسألة داخلية، مسألة عائلية بحتة، وبهذا أيضاً يبدو الخطر الحقيقي على مصر وهو ينبع من داخلها، هو مصر نفسها، أكثر من الآخرين أو الغرباء، هو بطش وعجز الحاكم من جانب ورد فعل الشعب أو سلبته من الجانب الآخر، هو قضية الديكتاتورية ضد الديمقراطية أو باختصار مشكلة نظام الحكم، وذلك هو التحدى الأعظم الذى كان الشعب المصرى يواجهه دائماً ليثبت نفسه ووجوده وسيادته.

الديموقراطية هي الحضارة

والديكتاتورية على المستوى الفردى هي تعبير مباشر وضمنى عن النقص، فالحاكم الذى يعانى لأمر ما من مركب نقص شخصى أو فكرى أو عملى... الخ، يعوض عن هذا النقص بفرض ارادته ومشيبته بالبطش والقهر والتحكم والطفان ليثبت لنفسه وللآخرين أنه «الرجل القوى» لا «الرجل الضعيف» ولا «الرجل الصغير» كما يشعر فى قرارة نفسه.

أما على المستوى الجماعى فإن أصل الاستبداد والديكتاتورية هو بلا ريب التخلف، التخلف الحضارى بعامه، فالديكتاتورية هي نتيجة للتخلف وعلامة عليه، مثلما هي سبب أو مضاعف له أيضاً، وكل مجتمع استبدادى سياسياً هو حتماً مجتمع متخلف، والمجتمع المتخلف هو لافر مجتمع استبدادى سياسياً ذلك أن

الاستبداد والطغيان من خصائص وطبيعة مرحلة البدائية والطفولة فى كل المجتمعات السياسية، وبينما تتناسب الديمقراطية تناسباً طردياً مع درجة التقدم الحضارى، تتناسب الديكتاتورية تناسباً طردياً مع درجة التخلف الحضارى، إن الديمقراطية هى الحضارة والحضارة هى الديمقراطية، بمثل ما أن الديكتاتورية هى التخلف والتخلف هو الديكتاتورية، وما الديكتاتورية فى وقتنا هذا الا الصيغة العصرية من عبودية العصور القديمة، فالفرد والمجتمع تحتها عبد للحاكم فى صورة مقنعة أو مبرقة، مخففة أو ملطفة.

والطغيان والديكتاتورية فى مصر هى ببساطة بقايا الماضى الطويل المحزن من ناحية والنواتج الطبيعية أو الجانبية لحاضر التخلف من الناحية الاخرى، فالى جانب ارث الماضى التعيس، يأتى التخلف الحضارى ومعه التخلف الثقافى والفكرى فيحكم على الشعب بالتخلف السياسى، حقا قد تكون مصر شعباً عريقاً فى التاريخ، ولكنها فى السياسة - كما فى الديموغرافيا - حدث فتى للغاية أو صبى يافع.. فلقد يكون المصرى شيخ التاريخ وحكيم الحضارة، إلا أنه جديد على كل ما هو جديد فى الحضارة العصرية، بما فى ذلك السياسة المعاصرة، ولا نقول كما يريدنا البعض أن نقول أقدم شعب تاريخياً ولكنه ليس بشعب سياسياً.

لذا فهو من حيث الوعى والنضج السياسى الحديث قد لا يعدو مرحلة الطفولة الجديدة ولا نقول «الطفولة الثانية» أو المرحلة البدائية، ودعك تماماً من النظرية المزعومة عن الشعب المريض تاريخياً، وهذا ما يفسر كثيراً من مظاهر الشذوذ والاضطراب التى نلمسها فى العلاقة بين الشعب والحاكم، ومن المسلم به أنه كلما

زاد ولاء الشعب وخضوعه واتباعه للحاكم، ظالماً كان أو غير ذلك، على خطأ أو صواب، حتى بغير قهر أو بطش، كلما دل ذلك على عدم نضج الشعب وضعفه وسهولة انقياده ولين عريكته، فحجم الحاكم ونفوذه ودوره كلها تتناسب تناسباً عكسياً مع حمية الشعب وصلابته وقوته ومقاومته.

الباب
السادس

شخصية مصر السياسية

الفصل الثالث والعشرون

من إمبراطورية إلى مستعمرة

من الغريب حقا أن مصر بعد أن أنشأت أول إمبراطورية فى التاريخ، تدهورت إلى ما يبدو- لأول وهلة على الأقل - أطول مستعمرة عرفها التاريخ ! فتاريخ مصر يقع بوضوح فى مرحلتين متناقضتين : مرحلة أولى كانت تمثل فيها قوة طاردة مركزية من الناحية السياسية ، انطلقت فيها إلى العالم المجاور وفرضت عليه نفوذها ونشرت فيه ظلها السياسى ، واستمرت هذه المرحلة أكثر من ألفى سنة متقطعة حتى نهاية الدولة الحديثة تقريبا . ثم تلت هذا المرحلة الثانية التى تصل بنا إلى العصر الحديث بلا إنقطاع تقريبا ، وفيها تحولت مصر سياسيا إلى قوة جاذبية مركزية خضعت لقوى دخيلة وأصبحت مستعمرة تابعة ، أصبحت مجرد ظل نفسها سابقا .

غير أننا إذا كنا قد ميزنا بين مرحلة الإمبراطورية ومرحلة المستعمرة ، فإنما هو من قبيل الاختزال التبسيطى ، إذ لم تخل المرحلة الأولى من فترات انتكاس فقدت مصر فيها استقلالها ، كما أن المرحلة الثانية لم تعدم فترات توهج وانبعاث أكدت مصر فيها وجودها وشخصيتها كاملة أو شبه كاملة ، على الأقل موضوعا إن لم يكن شكلا . غير أن السمة العامة لكل من المرحلتين تظل هى السائدة . كذلك نستطيع أن نضيف إلى هاتين المرحلتين وبينهما مرحلة ثالثة انتقالية تجمع بين خصائص كل منهما ، وذلك أيضا دون أن تتغير الثنائية الأساسية.

وهذه المتناقضة وتلك الثنائية ظاهرة جذرية فى الخلفية التاريخية لمصر ، بحيث تستدعى تحليلا دقيقا وتعليلًا محددًا ، لا يضيع فى زحمة آلاف الحقائق الجارية وجزئيات التاريخ بل يعصرها اعتصارا ، حتى يستصفى منها جوهر شخصية مصر الاستراتيجية الدائمة . والتاريخ كما قيل بحق معمل الجغرافى ومخزن الاستراتيجية ، ولكننا هنا إنما نريد «المتوسط» التاريخى أو «الجذر الجبرى» للتاريخ، ونريده لا كدراما فى الزمان ولكن أساسا كاستراتيجية فى المكان . ولثل هذا لابد أن نختزل التاريخ إلى جغرافية تاريخية والسياسة إلى جغرافية سياسية .

وبهذا يكون التاريخ بمثابة العمق الاستراتيجى للجغرافيا مثلما تقدم الجغرافيا الأساس الاستراتيجى للتاريخ ، دون أن ننزلق فى الوقت نفسه إلى منزلق التفسير الجغرافى للتاريخ أو نتورط فى فلسفة التاريخ بدلا من فلسفة الجغرافيا .

وبهذا أيضا تصبح دراستنا دراسة فى الجغرافيا التاريخية السياسية أو السياسية التاريخية ، أى على الترتيب دراسة فى الجوانب السياسية من الجغرافيا التاريخية أو فى الجوانب التاريخية من الجغرافيا السياسية إن شئت . ولمثل هذه الدراسة شقان رئيسيان : الجيوبوليتيكا والجيواستراتيجى : الأولى جغرافية السلم والسياسة ، والثانية جغرافية الحرب والعسكرية : الأولى أقرب إلى الدراما ، والثانية ألسق بالمرسح . وهذا بالفعل هو المنهج الذى سوف نتبناه فى كل مرحلة ، فنخضع أولا مورفولوجية التاريخ المصرى لمورفولوجية الجغرافيا ، ثم نحلل المبادئ الاستراتيجية الحاكمة ، حتى نصل فى النهاية إلى القوانين العامة والدائمة فى استراتيجية مصر جميعا .

أول امبراطورية

كانت مصر «أول أمة» فى التاريخ القديم نمت فى نفسها عناصر الأمة بمعناها الكامل الصحيح ، وبعدها كانت «أول دولة» بالمعنى السياسى المنظم تظهر على مسرح العالم القديم . ولم يمض قليل حتى كانت أعظم قوة سياسية فيه ، كانت «أول امبراطورية» فى التاريخ حققت لنفسها نطاقا ممتدا من السيطرة والنفوذ ، وظلت بعمامة أعظم حقيقة سياسية فى الشرق القديم لمدة نحو ألف عام مجتمعة أو على مدى ألفين متقطعة . وقد انتابت هذه الامبراطورية دورات متعاقبة من الاتساع والانكماش أو الصعود والهبوط ، من مجموعها يتألف نبض مصر التاريخى وتتشكل مورفولوجية تاريخها القديم .

ولكى نضع هذه المورفولوجية فى إطار جغرافى مركز ، فربما لن نجد خيرا من تكنيك دورة حياة الدولة كما طوره فان فالكنبرج (١) . فبعيدا تماما عن نظرية الدولة ككائن عضوى حى بكل تعقيداتها واعتراضاتها الفلسفية ، يمكننا أن نميز مع فالكنبرج بين أربع مراحل تطورية واضحة فى نمو الدولة وانحدارها ، لكل منها ملامح سلوكية حادة ، ولكن ليس لها أطوال محددة ، فقد تختزل الدورة كلها أو بعضها فى صيغة مضغوطة وقبل الأوان ، أو قد تمتد ممطوطة ، بحسب الظروف

(1) S. Van Valkenburg, Elements of political geog., N. Y., 1939.

السياسية والتاريخية.

فثمة أولا مرحلة «النشأة أو الطفولة» ، وفيها تنفق الدولة الجديدة كل اهتمامها فى ترتيب البيت من الداخل ، أى فى لم الشمل أقاليمها وتدعيم وحدتها الداخلية ، وتحديد وتأمين حدودها والدفاع عنها ، مع تحاشى الحروب الخارجية ما أمكن . أما مرحلة «الشباب أو التوسع» فهي مرحلة التوسع بالضرورة ، تنطلق فيها بعد أن اشتد عودها داخليا إلى توسيع رقعتها ونفوذها فى الخارج ، فتنقل بذلك من الدفاع إلى الهجوم وقد تدخل عصر الامبراطورية وتعرف تطورات الاستعمار ، ومع تحقيق هذه الأهداف وتلك الرقعة تتسع مسئوليات الدولة وتزداد مشاكلها ، من تعقيدات الضبط والربط والتماسك والمواصلات ، إلى أقطيات مضمومة وثورات تحررية ، إلى منافسات امبراطورية مضادة ... إلخ . فهنا تصبح الخاصية الأساسية للدولة هي محاولة المحافظة على الوضع الراهن status quo ومقاومة قوى التفكك والتحلل فى الامبراطورية ، ولا تعود تجد لها مصلحة فى الحروب الكثيرة إلا الدفاعية منها لتفرض بها «سلامها» هذه الملامح تعنى أن الدولة قد بلغت مرحلة «النضج أو الاستقرار» التى كل هدفها السلامة والاستقرار . غير أن مرحلة «الشيخوخة أو الانهيار» تحل بالضرورة حين تعجز الدولة عن المحافظة على توسعاتها . فتأخذ المستعمرات تنسلخ عنها بالحرب واحدة واحدة ، حتى تنتهى الدولة إلى الانعطاف على نفسها فى قوقعتها الوطنية الأولى ، فتتم بذلك دورة جيوبوليتيكية كاملة فى تاريخ حياتها .

والآن ، وتاما كما نطبق هذه الدورة على دول الامبراطوريات الحديثة كالبريطانية والفرنسية فى الجغرافيا السياسية المعاصرة ، نجد أن من الممكن إسقاط النظرية بكل فروضها ومعطياتها على تاريخ الدولة المصرية الفرعونية ، ولكن مع الفارق الجوهرى بين طبيعة وأغراض التوسع . فنحن نستطيع أن نتعرف خلال العصر الفرعونى على أربع دورات طويلة تتفاوت كثيرا فى أطوالها ولكنها عموما تتناقص كلما كانت أكثر حداثة ، وترتبط إلى حد ما بتقسيم الدولة القديمة والوسطى والحديثة وعصور الانتقال بينها وإن كانت لا تتساق أو تتوازى معها تماما . ويمكننا - مع فيرجريف - أن نعد قمة كل دورة منها «عصرا ذهبيا» بكل معنى.

دورات الامبراطورية

الدورة الأولى

الدورة الأولى تغطى الأسرات السبع الأولى ، أى نحو من ٧٠٠ سنة (١) ، فهي

(١) اعتمدنا فى الجانب التاريخى على برستيد دائما :

J. H. Breasted, A history of Egypt, Lond., 1948.

مخطوطة بدرجة غير عادية ، مما يشير إلى بقاء عمليات التفاعل والاختتمار السياسى وإيقاعها فى المراحل الأولى ربما . الدورة تبدأ مع توحيد - أو إعادة توحيد - مصر من الصعيد بعد أن كانت الوحدة التى فرضتها الدلتا من قبل قد تمزقت ، بينما أنفقت الأسرتان الأولى والثانية نفسيهما فى تدعيم هذه الوحدة وتشديد قبضة الدولة المركزية على الأقاليم . فهذه بسهولة مرحلة النشأة . ومع بدء الدولة القديمة وعلى امتدادها من الأسرة الثالثة إلى السادسة ندخل بوضوح مرحلة الشباب ، بما يعبر عنها من حيوية وازدهار حضارة الأهرام العظيمة فى الداخل ، وبما فيها من توسع حربى فى الخارج سجلته الأسرة الخامسة ضد الليبيين وضد الآسيويين ، والسادسة نفسها تمثل مرحلة النضج حيث حافظت على المكاسب السابقة عسكريا وصدت غارة تاريخية مبكرة للرعاة الآسيويين وسحقتهما فى فلسطين (ببى) ، ودخلت فى العلاقات اقتصادية وحضارية بعيدة المدى ، تؤكد هيبتها السياسية ، مع سوريا وبونت (الصومال) . والسابعة التى شهدت ثورة اجتماعية مدمرة عاتية (إيبوير) هى على التحقيق مرحلة الشيخوخة والانهيار التى وضعت نهاية الدولة والدولة معا ، حين فقدت مصر بعدها وحدتها وتعددت دويلاتها المستقلة فى عصر الاقطاع أو الانتقال الاول . ولقد تمت دورة كاملة من قيام وسقوط الدولة المصرية الموحدة.

الدورة الثانية

أما الدورة الثانية ، التى تشمل الأسرات ١١ حتى نهاية ١٤ وتمتد أكثر من ٣٠٠ سنة ، فتبدأ حين نجحت الأسرة الـ ١١ فى فرض الوحدة بالقوة من جديد ضد استقلال ملوك الاقطاع ، وكانت بذلك مرحلة النشأة . هذا بينما تعكس الأسرة الـ ١٢ ، التى بدأت الدولة الوسطى ، ملامح مرحلة الشباب بكل معنى . فهى القمة الحضارية الفؤارة واستصلاحات الأرض الجديدة (الفيوم) فى الداخل ، وهى فى الخارج حروب التوسع فى النوبة التى ضمت بنجاح إلى الرقعة السياسية . والأسرة الـ ١٣ نجحت فى أن تحافظ على الوحدة وإن يكن فى شئ من الضعف ، ولكنها بسهولة مرحلة المحافظة على الوضع الراهن ، أى مرحلة النضج . ثم تأتى - مؤكدة - مرحلة الشيخوخة بعودة التفكك الخطير وفرط تعدد الدويلات خلال الأسرة الـ ١٤ ، وهو الانهيار الذى تدهور من وفاة طبيعية بطيئة للدولة الوطنية إلى ميتة فجائية كالسكتة على يد الاستعمار الأجنبى ، أول استعمار فى تاريخ مصر .

والإشارة بطبيعة الحال إلى غزو الهكسوس الذين يمثلون طوفان الرعاة الحطم الذى اجتاحت الشرق القديم فى القرن الـ ١٨ ق.م آتيا من وسط آسيا . وكما سقطت

بابل للكاسيين ، سقطت مصر للهكسوس ، والسبب واحد هنا وهناك هو التفوق التكنولوجي. فقد أتى الرعاة أبناء الاستبس على عجلات الخيل الحربية التي هي نتج حضارى مباشر لبيئة الاستبس بسهولها المنبسطة وحيوانها العداء (كان البابليون الذين احتكوا مبكرا بوسط آسيا يسمون الحصان «حمار الشرق»!) (١) . ولهذا أتى غزو الهكسوس - أى ملوك الرعاة كما يسمون أنفسهم ، أو العامو أى البدو كما سماهم المصريون - ضربة قاصمة . فهو وإن لم يشمل مصر جميعها فقد سيطر على الدلتا وجزء كبير من الصعيد حتى ملوى ، فضلا عن أنه خضرم قرنا ونصف قرن ابتلع فيها الأسرتين ١٥ ، ١٦.

وقد حاول الهكسوس استراتيجية مبكرة ستتكرر فيما بعد هي استراتيجية الكماشة ، فأرادوا - بلا جدوى - دفع النوبة إلى التحالف معهم ليحاصروا المصريين من الشمال والجنوب . ومن معقل الصعيد المتبقى ، وفقط بفضل استعارة سلاح الدخيل نفسه ، وبعد حروب عديدة ، تم التحرير . ولكن خطر إعادة الغزو لم يرتفع نهائيا إلا بعد أن تعقبه التحرير المصرى إلى جنوب فلسطين ، حيث كان الهكسوس قد تركزوا بعد طردهم متخذين منها قاعدة لإعادة الزحف ، وهناك أعطاهم هزيمتهم النهائية فى معركة شاروhen . وبذلك انتهى احتلال الهكسوس إلى مجرد جملة اعتراضية فى تاريخ الامبراطورية.

الدورة الثالثة

وهنا ومع التحرير تبدأ دورة جديدة هي الثالثة ، ولعلها القمية ، فى حياة الدولة المصرية ، تتراعى من بداية الأسرة الـ ١٧ حتى نهاية الـ ٢١ ، أى عبر نحو ٥٠٠ سنة . والأسرة الـ ١٧ ، التي حققت التحرير وأعادت الوحدة إلى البلد ، تمثل من هذه الدورة مرحلة النشأة ، التي تنقلنا بسرعة إلى مرحلة الشباب بكل خصائصها التوسعية المثالية . فهذه المرحلة ، التي تستوعب الأسرة الـ ١٨ ، جديرة بأن تعد «العصر البطولى» فى التاريخ المصرى القديم جميعا . فقد عادت الامبراطورية المصرية تتواثب وتتفجر كما فعلت دائما فى كل مجالاتها التقليدية ، بل كما لم تفعل من قبل وفى خارج مجالاتها التقليدية ، لتسجل أقوى نجاحاتها العسكرية وأعظم توسعاتها الإقليمية . ذلك كان عصر الامبراطورية بامتياز ، والامبراطورية الحربية بالتحديد.

(1) Whyte, Evolution of land use in south-western Asia, loc. cit., p. 101

غير أن البعض يود فيما يبدو لو جرد مصر من فضل هذا التطور الكبير . فقد حاولوا أن يجعلوا من الأسرة الـ ١٨ مجرد أسرة هكسوسية متمصرة ، على أساس أنها تختلف كثيرا عن الأسرات المصرية الأخرى فى النزعة الحربية وفى الحرب بالخيال ، وعلى أساس أن المصريين كانوا فى مراحل الازدهار السابقة يجلبون التجارة برا وبحرا وربما سيروا بعض الغزوات الحربية كلما احتاج الأمر ، أما سياسة الغزو وبناء الامبراطورية على ذلك النحو البارز « فلم تدخل من قبل نطاق الطموح المصرى » (١). على أن هذه النظرية محض تكهن بلا دليل ، ويظل العصر الامبراطورية ، والامبراطورية الحربية المصرية بالدقة والأصالة.

افتتحه تحتتمس الثالث فى القرن الـ ١٥ ق.م حين اكتسح فى سلسلة متواترة من الحملات - سبع عشرة عددا - الشام الذى جمع - حرفيا - بضع مئات من الدويلات الضئيلة فى معركة مجدو - أرمجدون التاريخ القديم . ثم استمر المد المصرى حتى عبر نهر الفرات ووصل إلى تخوم الأناضول ، كما سيطر على كل سواحل وجزر شرق البحر المتوسط . وقد كانت هذه أول - وآخر - مرة تخضع مصر فيها أجزاء من أطراف العراق والميتانى فى التاريخ القديم . وسيلاحظ فى هذا أن مصر قد دخلت مع غرب آسيا فى علاقات وثيقة جدا وبعيدة المدى وارتبط تاريخها بها ارتباطا لم تعرفه من قبل ، كما دمغتها بنفوذها الحضارى إلى أبعد حد .

ورغم أن تاريخ الأسرة الـ ١٩ لا يقل حربية عن سابقتها ، إلا أن المحتمل أنها تمثل مرحلة النضج من حيث أنها امتازت لا بالتوسع وإنما بالمحافظة . فقد تعرضت الامبراطورية لكثير من الطرقات والأخطار ، معا من البر والبحر ، وكان كل همها ونشاطاتها الردع والدفاع ، كما كان قصارها ومحصلتها المقاومة أو المساومة . تحت هذا التشخيص تأتى حروب سبتي الأول ضد غزوات الليبيين فى الغرب واختراق الحيثيين - «الخاتى» أو قوة «خيتا» الصاعدة فى آسيا الصغرى - لسوريا فى الشمال . ولكن القمة بلاشك هى معارك رمسيس الثانى الملحمية المطولة فى الشام ضد الحيثيين ، حيث دارت قادش غير الواضحة النتائج ، وحيث انتهى الصراع بالتحديد والتنصيف بين القوتين ، الشمال السورى للحيثيين والجنوب الفلسطينى لمصر .

وبالمثل جاءت حروب مرنبتاح المنتصرة ضد غزو الرعاة شرق الدلتا ثم غربها

(١) بيك وفليور، الأزمنة والأمكنة ، ص ١٨٠ .

على السواء . ولكن أهم منها معارك رمسيس الثالث فى بداية الأسرة الـ ٢٠ ضد الليبيين وحلفائهم من «شعوب البحر See Volker, Peoples of the» كما سماهم المصريون والتي اجتاحت العالم المتوسطى طوال القرن الـ ١٢ ق.م . فمن الساحل الشمالى للمتوسط ، ربما تحت ضغط من خلفها من الجماعات الأخرى على القارة ، تدفقت شعوب البحر هذه على ساحل المتوسط الجنوبى والشرقى مخربة مدمرة حيث أصابت من بين ما أصابت شمال إفريقيا وسوريا . وتشمل هذه الشعوب فى النقوش الفرعونية - لاحظ مدى تحريف الأسماء فيما بعد - الثيكل Thekel أو السيكيلى Sikeli (الصقليين) ، والبليست Peleset وهم الفلسطينيون فيما بعد والذين كانوا قبيلة قديمة من كريت ، والأكوواشى وهم الآخائيون Achaeans من اليونان ، والدنين Denyen (الدانوى Danaoi) ربما من منطقة الدانوب أو لعلمهم البلازجيون Pelasgians سكان اليونان القدماء (١) ، ثم الشردين أو الشرادنة Sherden وهم سكان سردينيا ، ثم أخيرا الوشش Weshesh والشكش Shekelesh... إلخ (٢).

وقد كان خطر هذه الشعوب عظيما ، خاصة الثيكل والبليست ، غير أن موجاتها تكسرت على سواحل مصر بالذات حيث أعطتهم هزيمتين على التوالي برا وبحرا . ولعلنا أن نعد هذا أول تطلع لقوى البحر الأوروبية إلى مصر ، وأول لقاء أو مجابهة بين مصر وأوروبا ، وكذلك أول جولة فى تلك المباراة التاريخية - الجغرافية الحادة والحافلة وصراع الأضداد المصيرى والقدرى بين ساحلى البحر المتوسط الشمالى والجنوبى ، وسيكون سابقة ومؤشرا هاما إلى المستقبل.

على أن صمود وتماسك مرحلة النضج هذه لم يلبث أن أعطى مكانه للتحلل والانكماش فى مرحلة الشيخوخة ، التى تصم أعراضها النموذجية أغلب تاريخ الأسرة الـ ٢٠ وكل الحادية والعشرين (العصر الثانيسى) . فاذا الثوبة تستقل ، وهى التى ظل شمالها بين الشلالين الأول والثانى خاضعا لمصر نحو ١٨٠٠ سنة ، وجنوبها .. بين الشلالين الثانى والرابع تابعا نحو ١٠٠٠ سنة . وإذا النفوذ المصرى فى فلسطين ينتهى ، وكان ذلك هو الانحسار الذى ترك المجال لظهور مملكة إسرائيل وخاصة داوود ... إلخ. وعادت مصر تتشرنق على نفسها داخل حدودها المحلية ، لتنتهى نورة جيوبوليتيكية كاملة من حياة الدولة المصرية ، مثلما انتهت من

(1) A. Malet, Histoire di L'antiquité, Paris, 1925, P. 144.

(2) Breasted, P. 477-8.

قبل عمر الدولة الحديثة من عصر الأسرات.

استراتيجية الامبراطورية

قاعدة الأساس

السؤال الأول هو: لماذا أول امبراطورية؟ من الواضح أن عوامل الطبيعة ، عوامل الموضع والموقع ، تتضافر هنا لتمنح مصر ثقلا غير عادى من البداية ، والموضع الجغرافى كما قلنا هو البيئة الطبيعية المحلية داخل مصر نفسها - شكلها وطبيعتها ووزنها ، فهي كواحة فيضية تستقطب حول النهر قد تجانست بشريا وتوحدت سياسيا منذ البداية ، وعلمتها دورة النهر النظام والقانون ، ثم منحتها زراعة الرى «قاعدة أرضية تعد بمقياس العصر ضخمة هائلة : قوة إنتاجية سخية واكتفاء ذاتى تقريبا ، وقوة بشرية نادرة قوامها الكثافة لا المساحة ، وعلى ضوء إمكانيات الرى الحوضى يمكن أن نقدر قوة تحمل مصر بالسكان طوال العصور القديمة هذه بنحو ± 12 مليون مع احتمالات خطأ معقولة . وحول هذا كله كانت الصحراء «الرحم الجغرافى» الذى ولد فيه هذا الموضع فى الأول ، ثم «الدركة» الطبيعية التى حمته جميعا بعد ذلك . إن أولى الامبراطوريات فى التاريخ - رغم فولتير وامبراطورية المناخ - هى امبراطورية النيل.

فإذا ما أرسلنا النظر عبر الصحراء رأينا أننا إنما نقف فى واسطة العقد فى كل معنى . فجلونا منتثرا فى كل الجهات شتيت من شعوب وجماعات ضئيلة الحجم والوزن ، ضعيفة الموارد والتنظيم : دول رعاة (الليبيون والجزيرة العربية) ، أو أنصاف رعاة (سوريا) ، ودول ملاحين وصيادين (الافريق) ، وفى النادر دول فلاحين (العراق) . ولم تكن رقعة المعمور الفعال حينئذ orbis terrarum تزيد على هذا الإطار كثيرا ، تبدأ بعدها منطقة شبه ظل باهت لا وقع لها ولا خطر ، تمثل كما مهملا quantite negligeable إن لم نقل لا شئ res nullius.

والحقيقة أن مصر طوال الجزء الأكبر من تاريخها القديم ، كما كانت النواة النووية لمنطقة حضارية بكاملها هى معظم العالم المعروف حينئذ ، كانت أيضا من الناحية الاستراتيجية النواة النووية لمنطقة قوة عالمية لا تكاد تختلف فى الامتداد والأبعاد . بلغة ماكيندر ، كان الشرق القديم هو «هارتلاند» العصور القديمة ومصر «محور ارتكازه pivot area» (١).

(1) H. J. Mackinder, The geographical pivot of history, Lond. 1951 (reprint).

وبتشبيهه عالمى معاصر ، فقط مع حفظ النسب بين فجر التاريخ وقمة التاريخ ، كانت مصر كدولة وقوة ، مثلما كانت كحضارة وإنتاج ، أشبه شىء فى العالم القديم بالولايات المتحدة الأمريكية فى عالم اليوم : جزيرة مجازية كبرى معزولة نسبيا بين بحرين شاسعين من الرمال وسط المعمور ، حجم ضخمة ، طليعة العالم ، أقوى دولة ... إلخ ، وهذه جزيرة قارية عظمى معزولة جيدا بين محيطين هائلين وسط العالم ، حجم ووزن بلا حدود ، وإنتاج وقوة لا مثيل لها ولا منافس ... إلخ. لقد كانت مصر سنة ٢٠٠٠ ق.م هى «أمريكا» العالم ، بمثل ما أن أمريكا سنة ٢٠٠٠ م هى «مصر» العصر.

بهذا كله كانت مصر القمة والقلب معا : القمة موضعاً والقلب موقعا . وبفضل هذا الأخير كان من السهل عليها أن تمتد ذراعيها بعيدا يمينا ويسارا وشمالا وجنوبا . وبفضل ذلك الأول ليس من الصعب أن نعلل لسر قوة العسكرية المصرية القديمة Wehrmacht ، تلك التى تتبدى فى ضخامة الجيوش التى ملكتها منذ فجر التاريخ والتى مكنت لها بالطبع وفرة الإنتاج القومى وضخامته . وفى هذا المقام ، قد تفيد بعض الأرقام.

هيرودوت ، مثلا ، يذكر أن قوة مصر العسكرية ٤١٠,٠٠٠ جندي ، بينما يقدرها سترابو فى طيبة القديمة بنحو المليون . أما ديودور فيخبرنا بأن رمسيس الثانى حشد فى حملته الكبرى ٦٠٠,٠٠٠ من جنود المشاة إلى جانب الفرسان والعربات الحربية . حتى جيش بسماتيك الذى دخل إثيوبيا لم يكن يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ (١) . هذا ، وبالتوازي ، لم يكن غريبا أن أهم قوانين وفنون الحرب وقواعد الاستراتيجية والتكتيك ، باختصار أهم فصول كتاب الحرب ، كانت من وضع مصر القديمة كما يجمع المؤرخون العسكريون.

من الناحية الأخرى ، كان طبيعيا أن يغرى ثراء مصر وخصبها بعض هذه الأطراف الفقيرة إما فى تسلاط متلصصة أو فى مغامرات تشنجية لا تخرج فى مجموعها عن طمع من جانب الرمل فى الطين أو الرعاة فى الزراع . وبهذا أصبحت أرض التخوم بالنسبة لمصر هى أرض المعركة ، والمعركة التائدية أساسا land of insolence كما يقول الأمريكيون الآن (٢) . من هنا أدركت مصر أن حدودها الطبيعية إنما تبدأ خارجها فى فلسطين وفى برقة ، بينما لا يقل نطاق

(1) E. Jomard, Mémoire sur la population comparée de L'Egypte ancienne et moderne, Description de L'Egypte, t. II. P. 107.

(2) Coon, Caravan, P. 19.

الأمان من حولها عن الشرق الأوسط تقريبا . ومن هنا توسعت الامبراطورية إلى حدودها القصوى كلما أمكنها ذلك ، لا كاستعمار بالمعنى المفهوم ، وإنما لنشر «السلام المصرى Pax Aegyptiana» بل إننا لنستطيع أن نزعم بقليل من خشية أن الامبراطورية المصرية كانت فى جوهرها وفى معنى ما «امبراطورية دفاعية» أساسا ، حتمتها كما سنرى ظروف الصراع الاقليمى والاستراتيجية العريضة فى الشرق القديم.

معادلات الصراع

تلك إذن قاعدة الأساس فى المسرح الطبيعى الذى تمت عليه دراما الامبراطورية المصرية فصولا وأدوارا ، يمكن باقناع أن تقدم لها تفسيراً عريضا ، غير أنها يمكن أيضا أن تكشف عن جوانب أخرى من شخصية مصر الإقليمية وعن العوامل الثابتة والمتغيرة فى توجيهها التاريخى . فأولا ، لا يمكن للعين الفاحصة أن تخطئ معادلة قوة بعينها ترين على عصر الامبراطورية وتسيطر على كل استراتيجيته . وتلك هى معادلة الصراع بين الرمل والطين ، أى بين الصحراء والنهر ، أو الاستبس والمزروع ، أو أخيرا بين الرعاة والفلاحين . والأغلب أن هذه بدأت معادلة محلية نوعا ، تسود فى المراحل المبكرة عامة كما بين مصر وبين ليبيا والنوبة فى الدولة القديمة ، ولكنها سرعان ما تتسع إلى آفاق إقليمية واسعة تستغرق دائرة الشرق القديم عموما كما فى هكسوس الدولة الوسطى . وصراع الرمل والطين هو بالضرورة صراع أضداد لا أشباه ، ولكنه فى الوقت نفسه صراع بين قوة بر وقوة بر.

أما الصراع بين قوة البر وقوة البحر فنغمة خفيفة ومتأخرة فى عصر الامبراطورية ، فلا نسمعها إلا مع محاولات شعوب البحر الفاشلة أيام الدولة الحديثة. وإذا كان الصراع بين البر والبحر لا يقاس قط بصراع الرمل والطين فى ذلك العصر ، فينبغى ألا ننسى صراع الأشباه الداخلى، صراع الطين والطين ، الذى يعنى أساسا البيئتين الفيضيتين مصر والعراق . ولكن ضرورى أيضا ألا ننسى أن اللقاءات والمواجهات المباشرة بينهما كانت محدودة لم تصل مصر إلا إلى تخوم العراق بينما تأخر وصول العراق إلى مصر إلى ما بعد ، وذلك رغم أنهما كانا أهم طرفين فى السباق من أجل القوة فى المنطقة وفى صراع الامبراطوريات.

وهذا ينقلنا إلى توزيع مراكز القوى ومواقع الصراع من ناحية ، وأرض المعركة من ناحية أخرى . فأما عن مراكز القوى فكثيرا ما يصور تاريخ الشرق الأوسط القديم فى كتابات الغرب على أنه أساسا مبارزة تاريخية بين القوتين النهريتين

الفيضييتين مصر والعراق . غير أن هذا قد يكون تبسيطا مخلا وربما مضللا . فطوال عصر الامبراطورية كانت أقطاب القوة ، أو القوى القطبية كما قد نسميها ، ثلاثة هي مصر ، العراق ، آسيا الصغرى (ليديا ، ميتاني ، الحيثيون ، خيتا على التعاقب) ، وهى بذلك صراع أشباه وأضداد معا . وإذا كانت الأخيرة قوة رعوية أكثر منها زراعية ، فإن الثلاث يشتركون فى أنهم قوى ليست برية مطلقة وإنما تجمع بين صفتى قوة البر وقوة البحر بدرجات متفاوتات ، وكلها تمثل كتلا ضخمة بمقياس العصر.

وبين رؤوس المثلث الثلاثة هذه تحددت أرض المعركة برقعة سوريا الطبيعية أساسا ، والشد والجذب بينهم هو الذى سيحدد مصائر سوريا السياسية . وإذا كانت سوريا أكثر الجميع ارتباطا بالبحر وأكملهم كقوة برمائية فإن نقطة ضعفها بينهم كانت تكمن دائما فى ضالة كتلتها العامة ، وهى ضالة يضاعف منها تفتتها الداخلى الشديد المزمّن . (والموقف كله يشبه إلى حد ما موقف الأراضى المنخفضة فى العصر الحديث كنطقة الضعف الحرجة بين رؤوس المثلث الضخمة فى غرب أوروبا ، ألمانيا وفرنسا وبريطانيا).

فى هذا المجال كانت خطوط التقدم المصرى تتم على أحد محورين : جنوبى شمالى فى مواجهة آسيا الصغرى ، أو غربى شرقى إزاء العراق . وفى الغالب كانت سوريا من نصيب مصر ، ولكن الأغلب أنها كانت تسيطر على نصفها الجنوبى ، أما النصف الشمالى فإما أن تفرض تحييده أو أن يقع إما للعراق أو لآسيا الصغرى (١) . ولعل بيلوس والأرز أن تلخصا هذا النفوذ وتلك العلاقة ، بينما ترمز إليه الآثار المصرية العديدة حتى اليوم فى كل تلك المناطق . كذلك يلاحظ أن العمل السياسى المصرى طوال ذلك العصر القديم اقتصر على النصف الشمالى من الشرق القديم دون أن يتقدم إلى جنوبه فى الجزيرة العربية ، فهذا تطور سيتأخر إلى العصور الإسلامية أساسا.

أخيرا ، وختاما ، هل بولغ بعض الشئ فى تقدير عظمة وضخامة مصر القديمة كقوة جيوبوليتيكية وجيواستراتيجية؟ البعض يرى أن التاريخ قد بالغ إلى حد أو آخر فى تصوير قوة مصر الاقليمية والامبراطورية عبر الفرعونية ، مثمنا بالغ - فى زعمهم أيضا - فى تقييم إنجازاتها الحضارية فى السلم والإنتاج والفن

(1) Fairgrieve, P. 44-5.

والتكنولوجيا . إلخ. وهم فى هذا يشيرون أساسا إلى أن إمبراطورية مصر القديمة كانت على ضخامتها وطول عمرها أصغر حجما واتساعا وأبعادا من بعض الامبراطوريات المعاصرة كالآشورية والحيثية ، فضلا عما بعدها كالإسكندر وروما .

وعندهم أنها كانت امبراطورية قاعدة أو قعيدة بيتها إلى حد ما sedentary ، لم تغامر بعيدا خارج مجالاتها المألوفة المحيطة بمصر مباشرة ، لم تتغلب إلا على القوى الصغيرة كسوريا وليبيا والنوبة ، ولكنها لم تصمد أمام الكبار كاليثيين والفرس وأشور ، على الجملة امبراطورية زراع تقليدية تتضاعل بجانب امبراطوريات الرعاة الحركية الشاسعة كالمفول والعرب فيما بعد ، أو حتى امبراطوريات البحر المترامية كالفينيقية أو القرطاجنية من قبل.

حسنا ، من المحتمل أن الامبراطورية المصرية القديمة كانت تستطيع ، وربما كان ينبغى ، أن تحقق مجالا أوسع مما حققت بالفعل . ولكن يقينا ليس أخطأ من المقارنة خارج السياق الزمنى والطبيعى . فالامبراطورية المصرية كانت امبراطورية دفاع وبناء وتحضير ، امبراطورية سلام باختصار ، لم تعرف الغزو للغزو ، فضلا عن أنها حققت أوسع مدى ممكن لأطول مدة ممكنة لامبراطورية زراعية مستقرة ، أى جمعت بين الحد الأقصى من التوسع الرأسى مع الحد الأقصى من التوسع الأفقى إن صح التعبير.

على النقيض من هذا ، كانت معظم الامبراطوريات الأخرى لا تقوم إلا لتسقط ولا تنساح إلا لتنداح ، قصيرة العمر والنفس وإن كانت سريعة الخطى بعيدة المدى ، كانت باختصار كقصور تبنى على الرمال . ولربما كان لبعض تلك الامبراطوريات بريق خاطف سناه ودوى صاخب ، ولكن إلى حين ، فما تلبث أن تهوى بسرعة كما قامت بسرعة . إنها كالنيازك والشهب بين الأجرام السماوية ، حيث كانت الامبراطورية المصرية كالشموس الثابتة الباقية تشع فى هدوء ولكن بقوة واطراد.

بين الامبراطورية والمستعمرة

رأينا أن استعمار الهكسوس لم يكن أكثر من جملة اعتراضية لم تمنع استئناف مسيرة الامبراطورية المصرية التى حققت ذروتها بعد ذلك واستمرت إلى نهاية الدولة القديمة . وبهذا كانت الامبراطورية هى القاعدة ، والمستعمرة هى الاستثناء بل الشذوذ طوال تلك الفترة . أما الآن ، منذ الأسرة الـ ٢٢ حتى الـ ٢٥ ، فسنجد العكس: المستعمرة القاعدة ، والامبراطورية الاستثناء . فبين سلسلة رباعية من

القوى الأجنبية تحكم مصر من البداية إلى النهاية ، لن نجد إلا انتفاضة استقلالية منعزلة فى الوسط تكسر الاتجاه العام وتجعل من الفترة كلها منطقة انتقال بين الماضى القديم الذى سادته الامبراطورية أساسا وبين المستقبل القريب الذى سيسوده طابع المستعمرة المطلق، وهذا يعطى الفترة كلها طابعها المميز ، ويمنحها وحدة خاصة فى تاريخنا تنفرد بخصائص نادرة فى استراتيجيتها السياسية ، بل سنجد أنها فى الحقيقة طور شاذ ، ولا نقول غير مفهوم ، بصفة عامة.

والبعض يحاول أن يجد للفترة كلها تفسيرا فى صميم تاريخ الامبراطورية السابق وبخاصة ذروة الدولة الحديثة، حين كانت مصر قوة حربية متفوقة إلى أقصى حد وشعبا محاربا بلا إنقطاع . فكنتيجة لهذا النزيف المتصل من القوة البشرية - هكذا يرون - تخلخلت القوى الداخلية للبلد واستنزفت طاقته إلى الحد الذى أعجزه عن صد الغزاة حين تدفقوا عليه (١)، فالضعف والسقوط هنا رد فعل متأخر لفرط القوة والارتفاع . وسواء صحت النظرية أو لم تصح ، فإن هذه المرحلة، التى تبدأ حوالى دورة الألف الأولى قبل الميلاد ، تمتد نحو سبعة قرون حيث تنتهى مع الاسكندر.

الاستعمار الصغير

بالاستعمار الليبي تبدأ المرحلة . فبعد أن تحطمت ثلاث محاولات للغزو أمام قوة مرحلة النضج من الدولة القديمة ، نجح المد الليبي فى التسرب والتسلل السلمى خلال الدلتا ، أساسا كجند مرتزقة ، حتى شبهوا «بماليك» الفرعونية . وكالماليك من بعد ، استولوا على السلطة «بالغزو من الداخل» ، فكانت الأسرة الـ ٢٢ (شيشنق ، من المشويش) التى استمرت قرنين كاملين ، إلى أن أعطت مكانها للاحتلال الإثيوبي أو النوبي (طهراقه) . وقد بدأ الغزو الإثيوبي من قاعدته الحديثة النشأة فى النوبة ، مملكة نباتا ، ثم امتد نحو ٨٠ عاما متداخلة مع الأسرات الليبية الأربع (٢٢ - ٢٥) وموزعة على عدة أسرات قصيرة العمر انتهت بالخامسة والعشرين ، وتخللها غزو ثالث هو الآشورى القادم من شمال العراق (أسر حدون وأشور بانيبال) . ولم يستطع هذا أن يقتحم مصر إلا عن طريق الصحراء المباشر بعيدا عن كتلة الدلتا ، ثم لم يعمر أكثر من العقد إلى القرن بعد إذ لم تلبث آشور نفسها أن سقطت لبابل ، التى لم تلبث بدورها أن سقطت لفارس . على أنه يلاحظ أن مصر حتى تحت هذه السلسلة من الاحتلال لم تتخل عن نشاطاتها الحربية فى

(1) Savelyev & Vasilyev, op. cit, P. 10.

سوريا ، خاصة الجنوبية ، حيث استمرت صراعات القوى بين دول الشرق القديم . وفي هذه الثلاثية الاستعمارية تتبدى لنا جوانب استراتيجية دالة وهامة . فأولا ، تلك جميعا كانت من قوى الرعاة بدرجة أو بأخرى ، إما صحراوية أو شبه صحراوية أو جبلية . فالليبيون رعاة رحل أساسا ، والنوبيون رعاة أكثر منهم زراعا ، بينما أن الآشوريين أبناء هضبة آشور الجبلية الفقيرة رعاة بقدر ما هم زراع . فهذا جميعا فصل من قصة الصراع بين الرمل والطين ، وهو أشبه بغارات البرابرة على الامبراطوريات الزراعية الكبيرة فيما بعد .

ثانيا ، ولهذا ، ورغم ميزة الرعاة الحركية ، يبدو غريبا أن تتغلب هذه القوى بمستواها الحضارى الأضعف ووزنها البشرى الضئيل . والغزو الليبي والإثيوبي ، اللذان هما أول مرة تخضع فيها مصر لجيران محليين مباشرة ، يبدوان أمرا شاذا بوجه خاص ، لأنهما كانا تاريخيا تابعين لمصر غالبا - النوبة مثلا لم تكن أكثر من «محجر» كبير لمصر (١) . على أن هذا الشذوذ قد يفسره أن الغزو الليبي إنما تم على يدى سلالة شعوب البحر ، والإثيوبي على أيدى مصرية مهاجرة . أما الآشوريون فتلك كانت أول مواجهة بين مصر والعراق تسقط فيها الأولى ، وبينما لم تسيطر مصر إلا على تخوم جزئية للعراق ، وقعت مصر برمتها له الآن . غير أن الآشوريين لم يصلوا إلى مصر إلا بعد أن كانوا قد كونوا امبراطورية ضخمة فى كل غرب آسيا ، بغيرها ربما ما كان يمكن لهم أن يقتحموا مصر .

ثالثا ، يمثل مجموع هذا القوى الجديدة نمطا جديدا لتوزيع القوة فى الشرق القديم يختلف جذريا عن النمط السابق . فبعد أن كان توزيع القوى العظمى ينحصر فى مثلث مصر - العراق - الأناضول ، انتقل الآن إلى مثلث ليبيا - إثيوبيا - آشور . لقد تبادلت القوى القطبية والبيئية القديمة المواقع . وهذه طفرة شاذة ، بل وخطوة تدهورية إلى الوراء ، لأن هذه أصلا قوى ضئيلة تقع على هامش المثلث القديم وزنا مثلما تقع بالفعل على هوامشه جغرافيا . غير أن هذا النمط الطارئ الباهت كان أساسا قصير العمر وسيختفى بسرعة .

رابعا ، يلاحظ فى تسلسل هذه القوى ، من الليبيين إلى الإثيوبيين إلى الآشوريين على الترتيب ، أنها انتقلت تاريخيا من قوة ضعيفة نوعا إلى قوة أكبر حجما ووزنا . وبهذا أيضا تحركت جغرافيا عكس عقارب الساعة (وسنرى الغزو الفارسى فيما بعد يتم هذا الاتجاه) . كذلك فإن الكل يرسم رؤوس مثلث حول مصر التى تحولت إلى مجرد قوة بينية داخلها . وكان الصراع بين هذه الأطراف يأخذ شكل مبارزة أو شد حبل يسقط فيها طرف طرفا آخر ، ثم يسقطه الطرف الثالث أخيرا . ولئن بدت مصر الضحية فى هذه اللعبة فمؤقتا ، فقد كانت نفس

(1) Myres, Dawn of hist., P. 79.

استراتيجية التصفية هذه سلاحا استغلته فى مضاربة أطرافها ببعضها البعض ثم ضربها فى النهاية . فكما تصادم الغزو الإثيوبى مع الليبى حتى ورثه ، تصادم الآشورى مع الإثيوبى ، حتى استطاع البعث المصرى أن يطرد الاثنين .

خامسا ، فى استراتيجية التحرير التى لم تنقطع ثوراتها ، تظهر جليا معادلة اقليمية بالغة الدلالة . ففى الصراع بين الإثيوبيين والليبيين كما بين الآشوريين والإثيوبيين تكررت مرتين استراتيجية محددة . ففى البداية انتزع الإثيوبيون الصعيد وحده ، بينما ظلت الدلتا موزعة بين الأمراء الليبيين ، لكنها لم تلبث أن سقطت وأصبحت مصر كلها تحت الإثيوبيين ، وهنا عادت الدلتا فانتزعت استقلالها بالحرب فارتد الإثيوبيون إلى الصعيد مرة أخرى ، ولكنهم عادوا فقفزوا منه على الدلتا لتعود مصر جميعا فى أيديهم .

نفس هذه الاستراتيجية ، وإنما على نمط معكوس ، تكررت بين الآشوريين والإثيوبيين . فبعد عدة لقاءات دامية على أرض الشام صمد فيها الإثيوبيون مرارا وطويلا قبل أن ينتصر الآشوريون ، انتقل الصدام إلى داخل مصر نفسها . فانتزع الآشوريون الدلتا وحدها أولا ، فانسحرو الإثيوبيون إلى الصعيد وتخندقوا فيه حتى استعادوا الدلتا ، فعاد الآشوريون استرداد الدلتا بينما ارتد الإثيوبيون إلى الصعيد ثانيا إلى أن اكتسحهم المد الآشورى فانسحبوا إلى نباتا نهائيا وإلى الأبد .

سادسا ، وترتبيا على ما سبق ، فإذا كان الصعيد قد لعب دور معقل التحرير ضد الهكسوس بينما كانت الدلتا هى الضحية ، فإن الموقف عموما أكثر تعقيدا وتوزيع الأدوار الوطنية إنما يتوقف على الموقع وجهة مصدر الخطر الخارجى . فان أتى الغزو من الشمال تلتقت الدلتا بالضرورة الضربة الأولى ، بينما احتمالات الصعيد أكبر فى أن يظل المعقل الأخير ، كما حدث مع الهكسوس وفى الصراع الآشورى - الإثيوبى والعكس صحيح إذا أتى الخطر من الجنوب ، كما حدث فى الصراع الليبى - الإثيوبى .

سابعا ، إذا كان غزو الهكسوس هو أول مرة تتقاسم فيها القوة الوطنية والقوة الغازية أرض مصر بنسبة أو بأخرى ، فان مرحلة الاستعمار الليبى - الإثيوبى - الآشورى هو أول - وستكون آخر - مرة تتقاسم مصر فيها قوتان استعماريتان أجنبيتان فى وقت واحد . فقد رأينا كيف تكرر مرارا اقتسام أو تنصيف رقعة مصر بين أطراف الصراع خلال مراحل عملية شد الحبل تلك . وهذه الظاهرة النادرة إلى حد الشذوذ فى تاريخ مصر ، تميز هذه المرحلة وحدها دون سواها ، وهى من الملامح التى تعطيها طابعا خاصا . إنها المرحلة الوحيدة التى يتقاسم فيها الاستعمار أرض مصر بمثل ما إنها المرحلة الوحيدة التى تتقاسم فيها الامبراطورية والمستعمرة تاريخ مصر .

الامبراطورية الأخيرة

وهذا ما ينقلنا إلى الانبعاث الوطنية الأخيرة فى تاريخنا القديم ، عصر النهضة الأخير كما يسمى ، والذي استعادت مصر فيه استقلالها وأعادت امبراطوريتها ، بحيث يمكننا أن نعود فنطبق عليه مراحل تطور الدولة بمنهج فالكنبرج . غير أن الفورة ، التى تتفق مع الأسرة الـ ٢٦ ، هى أقصر دورات الامبراطورية فى تاريخ مصر ، أقصرها عمرا وقامة معا ، فهى لم تعمّر أكثر من القرن وثلث القرن ، ولم تصل إلى آفاق الذرى السابقة ، كأنما هى الهدوء الذى يسبق العاصفة.

مرحلة النشأة فى هذه الدورة المختزلة المضغوطة للدولة المصرية تبدأ حين نجح بسماتيك ، الليبى الأصل الذى كان قد مصر تماما ، فى طرد الآشوريين ومحو آخر نفوذ للإثيوبيين ، وأعاد وحدة مصر الداخلية . وبسرعة ولكن فى تواضع نسبيا ، جاءت مرحلة الشباب ، حين استفادت مصر من صراع القوى فى الشرق بين الآشوريين والبابليين لتمد ذراعها إلى مجالها التقليدى فى سوريا ، حيث سجلت عدة جولات منتصرة - أبرزها مجدو - وضمت كل سوريا وفلسطين ، بل وكادت تطرق أبواب نينوى نفسها عاصمة آشور . وعلى الجانب الآخر تقدمت مصر لمناجزة إثيوبيا بنجاح.

ولكن ظهور قوة بابل الصاعدة لم تسمح إلا مؤقتا وبالكاد بالمحافظة على هذه المكاسب . فبعد انتصار بختنصر فى قرقميش على المصريين ، حاولوا استعادة سوريا مرة أخرى ، دون جدوى ، وأجهضت آخر محاولة امبراطورية . إلا أن المرحلة شهدت محاولة قوة أخرى وأخيرة حين خرج نخاو بمحاولاته البحرية: بعثة الدوران حول إفريقيا بحرا ، ومشروع قناة البحرين وإن لم يتحقق . وهكذا لتختزل مرحلة النضج قبل الأوان ، ولتبدأ مرحلة الشيخوخة التى ضعفت مصر فيها داخليا وتغلغل النفوذ والتوطن الاغريقى فيها بالتدريج ، إلى أن أتت النهاية على يد الغزو الفارسى فى القرن الهـ ق م ، فانتتهت الدولة والدورة معا .

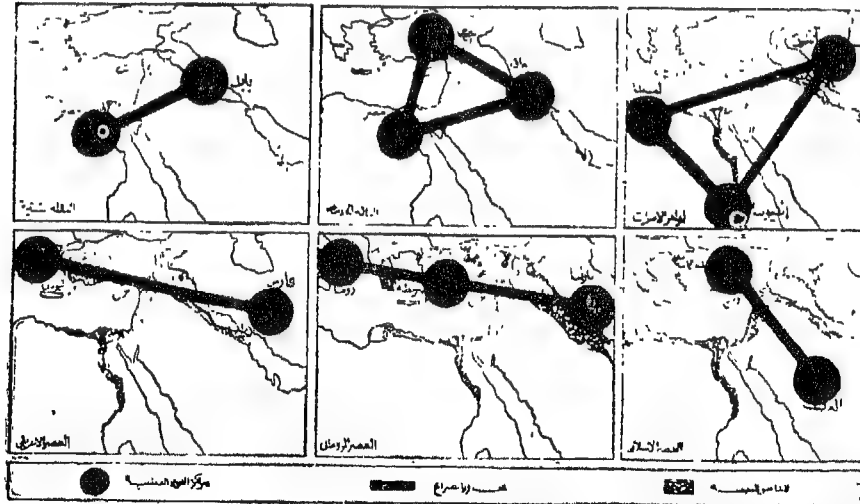
وهنا نعود مرة أخرى من الامبراطورية إلى المستعمرة ، بل ويتداخل الاحتلال والاستقلال تداخلا مريكا بوجه خاص . فمنذ انتصر قمبيز فى معركة بيلوزيوم وبسط الاستعمار الفارسى نفوذه على مصر خلال أكثر من قرن وأقل من قرنين (الأسرة الـ ٢٧) ، لم تنقطع ثورات التحرير الوطنية، فسجلت ثلاثة انتفاضات خطيرة خلخلت قبضة الفرس كثيرا . ومن الناحية الاخرى استطاعت ثلاث أسر مصرية مستقلة أن تنشأ خارج أو داخل الوجود الفارسى ، معاصرة أو مصارعة له ، حتى عاد الغزو الفارسى من جديد فى آخرها ليسيطر تماما ويطيح بها .

(1) G. Maspéro, Struggle of nations.

ولكنما هي سنوات حتى يطيح به هو نفسه الاسكندر (١).
وهنا لا بد أن نلاحظ أن هذه هي أول مرة في التاريخ تسيطر فيها فارس على مصر ، بينما أن مصر لم تسيطر على فارس من قبل أو من بعد . كذلك فإن هذه الغزوة تذكرنا في مداها وامتدادها وربما في مصدرها بموجة الهكسوس إلى حد كبير . غير أن فارس - نصف الرعوية نصف الزراعية - أتننا مثل آشور من قبل كامبراطورية كبرى بعد أن كانت قد توسعت وأضافت الكثير إلى ثقلها الذاتي المحدود . وإذا كان هذا الغزو الفارسي يتم اتجاه تنقل مراكز الاستعمار الأجنبي حول مصر في حركة عكس عقارب الساعة ، فأهم منه أنه يشير إلى انتقال توزيع مراكز القوى في الشرق القديم إلى نمط أو توازن جديد تماما .
فلقد رأينا من قبل كيف انتقلت مراكز القوى من مثلث مصر - العراق - آسيا الصغرى في العصور القديمة ، إلى مثلث شاذ يقع على أطرافه هو مثلث ليبيا - إثيوبيا - آشور . أما الآن فقد استقطبت القوى في قطبين اثنين جديدين هما فارس واليونان اللتين لم ترثا القوة فحسب من العراق ومصر أصلا ، بل وعلى أيديهما تعلمتا الحضارة كل على الترتيب . لقد خرجت أركان القوة عن حدود المنطقة التقليدية أساسا وهذا - سنرى - مفتاح استراتيجية وحيوية المستقبل (شكل ١٨).

أطول مستعمرة عمرا؟

ميزنا - على حدة - مرحلة انتقال من الاستقلال المتقطع أو الاستعمار المتقطع



شكل ١٨ - تغير مراكز القوى الاستراتيجية ومحاور الصراع السياسي عبر العصور .
لاحظ كيف بدأت القوة في مصر ثم خرجت منها وتعددت حولها .

تفصل بين عصر الامبراطورية المطلقة وعصر المستعمرة المطلقة . وهذا الأخير يبدأ مع الاسكندر ، والشائع والمفترض أنه استمر بلا انقطاع حتى الأمس القريب توا - ثورة التحرير المعاصرة - ليجعل مصر أطول مستعمرة فى التاريخ ، لم تعرف الحكم الوطنى طوال ألفى سنة (١) (كذا) ! ولئن صح هذا التقدير أو التأويل شكلا ، فينبغى أن نتحفظ منذ الآن موضوعا ، فهو بالقطع غير صحيح فى أكثر من معنى كما سنرى . أما الآن فنكتفى بأن نردف العنوان بعلامة استفهام ، لنتلفت إلى القصة الجيوبوليتيكية فصولا وأدوارا .

الاستعمار الكلاسيكي

بعد أن كانت اليد العليا لقوة البر فى فجر الصراع بين البر والبحر ، وبعد أن سيطرت فارس على مصر ، لم يلبث ميزان القوى أن انقلب انقلابا حاسما : لقد ظهر الاسكندر ، وعلى يديه انكسرت قوة البر فارس لترثها اليونان البحرية كالقوة العالمية الأولى ، ومنذ فشل أول هجوم بحرى على مصر أيام شعوب البحر ، تبدأ مع اليونان ألف سنة من سيطرة قوة البحر على مصر ، ابتداء من الاغريق فى القرن ٢ ق.م عبر البطالمة فالرومان إلى نهاية بيزنطة فى القرن السابع الميلادى ، وذلك بعد أن ورثت روما اليونان واستقطب صراع السيادة العالمية بين روما (Hroma = الجبارة) وفارس (Persae = المخربين) . (هذا بينما - للمقارنة - لم تدم السيطرة الاغريقية على العراق بعد الاسكندر إلا قليلا عادت بعدها إلى سيطرة فارس البرية) وهذا الاستعمار البحرى الألفى إن دل على شئ فإنما يدل على مدى خطورة البعد البحرى فى تكوين مصر الأمفيبي لاشك .

ومن مفارقات الأرقام فى التاريخ أن هذه الألف سنة تنقسم إلى ثلاث مراحل متساوية تقريبا ، طول كل منها حوالى ثلاثة قرون ، تنفصل أو «تتمفصل» كلها حول أرقام الثلاثين أو الثلاثمائة بالتقريب (البطالسة ٣٢٣ ق.م - ٣٠ ق.م ، روما ٣٠ ق.م - ٣٣١ ق.م ، بيزنطة ٣٣١ - ٦٤٠) . وبالموازاة ، فإن من مفارقات الموقع فى الجغرافيا أن مصر خضعت خلال تلك المراحل لعواصم ثلاث تقع على عروض متقاربة على الجانب الآخر من المتوسط ، فعلى التعاقب خضعت لوسطها أثينا أولا ، ثم ليسراها روما ثانيا ، ثم ليمنها بيزنطة ثالثا .

ولكن كيف أتى ذلك الانقلاب لليونان ، الأرخبيل الجزرى الضئيل الحجم والوزن بشريا ، ومن بعدها لإيطاليا التى لم تكن قطعا لتزيد على مصر سكانا ، بل كانت بالفعل تقل ؟ ذلك جزئيا لأن الاسكندر - الذى دخل مصر برا من الشرق لا بحرا

(1) Fairgrieve, P. 29:

رولاند أوليفر، جون فيج، موجز تاريخ افريقية، مترجم ، القاهرة، ١٩٦٥، ص ١٦٠ .

من الشمال - لم يصل مصر إلا بعد أن كان قد ملك امبراطورية عظمى فى غرب آسيا . وبالمثل كانت روما حين انزلت اليونان - ومعها دلفت مصر - إلى فلك امبراطوريتها العظمى . فيقدر مثلا أن عدد سكان الامبراطورية الرومانية حوالى العصر المسيحى بلغ ما بين ٥٧ ، ١٠٠ مليون نسمة (١) ، مقابل ٨ أو ٨,٥ مليون لمصر (٢).

الاستعمار اليونانى

ومع ذلك فقد لعبت مصر دورا خطيرا فى السياسة العالمية تحت ورغم هذا الاستعمار الكلاسيكى . فكانت الاسكندرية - كبرى مدن الهلينية ومنافسة روما - محورا أساسيا من محاور صراع القوى وقطبها فى السياسة الامبراطورية . فقد كانت مستقلة فعلا تحت البطالسة . وإن كان الحاكم أجنبيا . وقد حتم هذا أن البطالسة كانوا بلا قاعدة أم أو دولة خاصة بهم يستندون إليها كما كانت مقدونيا مثلا بالنسبة للاسكندر من قبل . فكان عليهم أن يستقلوا سياسيا بمصر التى انتقلوا إليها بجذورهم نهائيا ، مثلما كان عليهم أن يذوبوا فيها ويتقربوا إلى أهلها حضاريا حتى يمكنهم البقاء ، لا سيما بعد أن توقف سيل الهجرة الاغريقية إلى مصر (٣). ومن هذا الوضع الخاص مارست مصر أكثر من حرب ونصر فى سوريا ضد السلوقيين ، بينما تداخلت بشدة ويندية مع روما فى سياسة الحكم حيناً ، كما استقل عنها حكام وطيون مصريون فى طيبة لسنوات حيناً آخر ، دون أن تنقطع ثورات التحرير الوطنى كل الأحيان خاصة فى أقصى الجنوب وفى بحيرات ومستنقعات الشمال.

وفى ضوء هذا الوضع الخاص يجادل البعض بأن مصر البطلمية كانت دولة مستقلة ذات سيادة أكثر منها مستعمرة تابعة أو خاضعة ، شأنها فى ذلك شأن الأسرة الليبية أو الإثيوبية فى أواخر الفرعونية وما بعد الدولة الحديثة من قبل أو شأن دولة الممالك فى مصر وربما الفاطمية أيضا من بعد . وعلى هذا الأساس يقترح أصحاب هذا الرأى أن يعدوا البطلمية ملحقا أو تذييلا وتتمة لعصر الأسرات

(1) J. Huxley, A.C. Haddon, A.M. Carr-Saunders, We Europeans, Pelican, 1939, P. 152.

(2) Theodore Mommsen, History of Rome, Lond., 1886, trans., P. 260, T. Walek-Czernecki, Population de L'Egypte ancienne, Congrès international de la population, Paris, 1937, vol. II, P. 8.

(٣) وحيدة، ص ٤٥ .

المصرية ، الأسرة الـ ٣١ يعنى (١) . وسواء كان هذا مبالغة لا تستقيم أو ابتسارا عنيفا للحقيقة التاريخية ، فإن المحقق أن مصر لم تفقد شخصيتها السياسية تماما ككيان منفرد تحت البطالسة.

أما عن نوع الاستعمار الاغريقى ، فقد كان بطبيعته استعمارا بحريا كاملا فكانت الأساطيل الحربية والتجارة البحرية والموانئ الجديدة من أبرز عناصره ومميزاته سواء ذلك فى المتوسط أو الأحمر . فمن ناحية احتكر البحارة الاغريق ، مع الفينيقيين واليهود ، تجارة مصر الخارجية (٢) . ومن ناحية أخرى لم يكن صدفة أن معظم موانئ مصر الجديدة كانت من إنشاء الاغريق ابتداء من الاسكندرية إلى ميوس هورموس (أبو شعر قبلى حاليا).

بالمثل فى مجال الزراعة ، امتاز الاستعمار الاغريقى بعملية استصلاح الأراضى ، خاصة فى مريوط والفيوم ، حيث ارتبط بزراعة الكروم والزيتون بصفة خاصة . غير أن هذا النشاط جميعا ارتبط أساسا بظاهرة التعمير والتهجير والتوطن ، بحيث اكتسب طابعا سكنيا أو استيطانيا لاشك فيه.

فالاغريقى ، مجاج بيئة الجزر الجبلية الطاردة الفقيرة ، كان من أسبق المستعمرين إلى الاستيطان عبر البحار ، كان أول وأقدم استعمار استيطانى ناجح معروف فى التاريخ . وكما رأينا فى دراسة التاريخ الجنسى ، فإن حجم المستعمرة الاغريقية المقيمة فى مصر البطلمية ، والتي أزممت بضعة قرون وربما توطنت نهائيا ، بلغ حد مئات الآلاف حسب التقديرات المتداولة . وهذا إن صح قد يتجاوز حجم المستعمرة الأوروبية الحديثة فى قرننا الأخير جميعا ، ويفوق بالتأكيد حجم الشريحة اليونانية منه . وبهذا الحجم والكثافة لابد لنا أن نفترض أن الاستعمار الاغريقى كاستعمار استيطانى كان استعمارا من الدرجة الأولى ، حيث لم يعد الاستعمار الأوروبى الحديث فى هذا المضمار الدرجة الثانية إلى الثالثة على الأكثر. هذا ولما كانت سياسة البطالسة هى التقرب إلى المصريين ومحاولة الاندماج ، فإن البعض يشبه الوضع كله بمراكش ليوتى ويشبه دور يهود الاسكندرية فيه بدور

(1) Butzer, "Remarks on the geography of settlement in the Nile Valley during Hellenistic times", B.S.G.E., 1960, P. 1 .

(2) Lorin, P. XVI

يهود الجزائر قبل التحرير (١). ولكن كما حدث هنا وهناك ، كان الجسم السكانى الوطنى الضخم جديرا بأن يلفظ أو يبتلع مثل هذا الغزو البشرى السلمى مهما كانت أبعاده . وهكذا بالفعل كان.

الاستعمار الرومانى

فى ظل الرومان ، الذين باع لهم البطالسة أنفسهم وسلموا إليهم مصر بأيديهم بلا ثمن ، انزلت مصر إلى مستعمرة أو مجرد إقليم من أقاليم الامبراطورية ، عملية «تنزيل» لاشك يعنى . ومع ذلك فلقد كان لمصر وضع خاص فى هيكل الامبراطورية . فكان شعب مصر ، وحده من بين كل شعوب الامبراطورية ، لا يعد رعايا رومانين ، وإن كان البعض يذهب إلى أن الجنسية الرومانية منحت فى مصر لا لسكان المدن فقط كما فى سائر أقاليم الدولة ولكن لسكان المدن والريف على السواء (٢). كذلك فلقد كانت مصر الوحيدة التى تتبع قيصر مباشرة ، كما تدخل المصريون بشدة فى حياة وحكم روما بالسياسيين والمستشارين وأعضاء مجلس الشيوخ الرومانى وبالمصاسرات الملكية والمؤامرات الأسرية ، حتى كانت الاسكندرية أحيانا تنصب الامبراطور مدعية بذلك مكانة كروما نفسها ، وحتى ظهر أحد القياصرة من أصل مصرى ، بل وحتى فكر بعض الأباطرة وقتا ما فى نقل عاصمة الامبراطورية من روما إلى الاسكندرية.

وفىما بعد فى عصر المسيحية ، كان لبطارقة الاسكندرية نفوذ أدبى ومادى ضخم على الأباطرة ومكانة خاصة جدا لديهم . وفى أواخر العصر الرومانى كانت الكنيسة القبطية تكاد تكون الحاكم الفعلى لمصر ، حتى اتخذت الكنيسة «اتجاها محليا فاقعا وتحول أساقفة الاسكندرية إلى فراعنة سافرين» ، فوق وقبل الحاكم الرومانى المحلى بالتاكيد ، «ثم حكموا العالم حين انتشرت المسيحية من كنيسة الاسكندرية» (٣). من هنا كان الرومان يقولون إن «مصر ظل الإله على الأرض ، وقدس أقداس العالم» (٤). ومن هنا جميعا كان من المستحيل فهم تاريخ روما وبيزنطة بدون الدور المصرى البارز فيه.

ومن هنا ، أخيرا ، اختلف المؤرخون فى تشخيص نوع العلاقة الحقيقى بين

(١) حسين فوزى، ص ١٢٢ ، ١٤٨

(٢) وحيد ، ص ٥٠

(٣) السابق، ص ٣١٥ - ٣١٨

(٤) حسين فوزى، ص ٢٠٤

مصر وروما وعلى تقييم وضع مصر السياسى فى الامبراطورية . فالبعض يراها ببساطة علاقة التبعية والخضوع، بدليل المعاملة السيئة والاستنزاف والتفرقة بين رعايا الطرفين . ولكن البعض يراها علاقة من نوع خاص ، ويرى فى مصر أكثر من مجرد مستعمرة . فعندهم أن الوضع إنما صورة من صور «الاتحاد الشخصى» يقوم على الانضمام لا الضم (١). وعلى أية حال ، فان بعض المؤرخين يقدر أن العرب حين الفتح لم تر فى مصر إحدى ممتلكات بيزنطة ، وإنما بدت لهم مملكة تكاد تكون مستقلة (٢).

أما عن نوعه وطبيعته ، فإذا كان الاستعمار الاغريقى سكنيا استيطانيا إلى حد أو آخر فقد جاء الاستعمار الرومانى - كما كان دائما - عسكريا فى الدرجة الأولى ، استعمار الفيلق والزوارق Legionsand galleons ، أى أنه استعمار استراتيجى أساسا . وبينما كان الاغريقى استعمارا بحريا كامل الصبغة ، كان الرومانى - كما كان فى كل مكان - يجمع إلى الصبغة البحرية شيئا من الصبغة البرية والعقلية القارية. ولأنه كان استعمارا استراتيجيا بالدرجة الأولى ، فقد كان توسعه أبعد مدى وأطول نفسا من الاغريقى.

فعلى حين اقتصر هذا الأخير على مجال البحر الأحمر فى الخارج وعلى تجارته وموانئه ، تجاوزه الرومانى فى قفزة واسعة إلى المحيط الهندى والموسميات . وعلى حين اقتصر الاستعمار الاغريقى تقريبا على الوادى فى الداخل بالاستصلاح والتعمير ، قصر الاستعمار الرومانى فى هذا المجال كثيرا ، ولكنه غامر بقوة واندفاع فى الصحراء شرقا وغربا ، مناجم الصحراء الشرقية ووحدات الغربية . فدور الرومان فى صحارينا يفوق الدور الاغريقى خارج كل مقارنة ، وكانوا هم أول رواد الصحراء بحق منذ الفراعنة ، وبصماتهم فيها ما تزال منتشرة حتى اليوم . لكن الاستعمار الرومانى على الجملة كان توسعا أفقيا أكثر منه رأسيا ، له مسطح أكثر مما له عمق . من هنا عقم الرومنة حضاريا بالقياس إلى الهلنة الأقصر عمرا . غير أن الاستعمار الرومانى ، إلى جانب البعد الاستراتيجى ، اتخذ منعطفًا اقتصاديا حادا أيضا . وبهذا كان فى مجمله ثنائى الأغراض : استراتيجيا واستغلاليا. وفى هذا المجال الأخير كان البعد الابتزازى واضحا بل فاضحا: لمدة أربعة شهور من كل عام عاشت روما - بغير مقابل - على قمح مصر ، «صومعة

(١) وحيد، ص ٢١٣

(٢) غريبال، ص ٧٦

غلال الامبراطورية» (١). وإلى هذه الحركة فى اتجاه واحد ، يضاف النبيذ وزيت الزيتون (٢). فاذنا أضفنا أن العصر الرومانى لم يكن عصر استصلاح أو توسع زراعى أو تقدم خاص فى الرى والانتاج ، أدركنا مدى الاستنزاف والاستبداد الذى تعرضت له مصر والذى وقع عبؤه الأكبر على الفلاح.

وفى العصر البيزنطى ، خاصة أخرياته حين تدهور الاقتصاد الزراعى والانتاج بالاهمال والعجز والبطش إلى حد الانهيار ، وصل ابتزاز الفلاح إلى حد المصادرة والإرهاب والتعذيب حتى أوشك أن ينزلق إلى طبقة من أقنان الأرض فى تقدير البعض وهبطت حالته الاجتماعية إلى نقطة الحضيض فى كل تاريخ مصر تقريبا . وقد كان هذا من أكبر دوافع ثورات المصريين المتصلة على الاستعمار البيزنطى (٣).

وإذا كان هذا الاستعمار ، الذى تعاصر مع ظهور المسيحية ، قد تحول إلى عصر اضطهاد دينى عنيف وحروب طائفية رهيبة - «عصر الشهداء» - فقد كان هذا الصراع الدينى فى حقيقته صراعا قوميا وحروب تحرير ضد الاستعمار ، أصبحت المسيحية والقبطية فيه رمزا وتعبيرا عن القومية والمصرية ، بل كان ظهور نظام الرهينة به أيضا نوعا من المقاومة الوطنية السلبية كما يرى البعض ، كما كان الموقف السلبى ، بل المرعب ، من الفتح العربى موقفا إيجابيا ضد ذلك الاستعمار المبتز الغاشم.

العصر العربى الإسلامى

ثمة شعور عام أن مصر تراجعت نسبيا فى العصر العربى الإسلامى، تعرضت للتبعية السياسية ، تخلفت حضاريا عن المشرق العربى بالذات ، وتخلت له عن الصدارة والقيادة السياسية والمعنوية ، فلم تعد بؤرة المنطقة بل عاشت ربما على هامشها ، وانزلت إلى الصف الثانى بين أقاليمها ودولها . باختصار ، لم يكن العصر العربى بنوع خاص أعلى وأقوى مراحل تاريخ مصر ولا كانت هى أبرز مراكز القوة السياسية والزعامة الإقليمية فيه . ولا محل ، ولا داعى ، موضوعيا لإنكار هذه الحقيقة التاريخية.

غير أن الحقيقة العلمية هى أن تلك إنما نصف الحقيقة فقط . أما النصف الآخر فهو أن هذا التخلف النسبى مقصور فقط على المرحلة الأولى من العصر العربى ، قل حتى نهاية الإخشيدية ، وحتى أثنائها فلقد كان لمصر وضع خاص ومعقد نوعا

(1) A.C. Johnson, Roman Egypt. Baltimore, 1936, P. 18, 246.

(2) Butzer, id., P. 24.

(3) Id., P. 31

بين العرب والإسلام ، بينما تمثل الفاطمية مرحلة تكافؤ وندية وتعدد مراكز بين مصر والمشرق ، بحيث يمكن اعتبارها منطقة انتقال من مرحلة التبعية والدرجة الثانية إلى مرحلة استعادة الصدارة المطلقة والمكان الأول التي ستميز الفترة الأخيرة من العصر الإسلامي .

ففى هذه الفترة ، التي تتفق مع الأيوبية والمملوكية ، طفرت مصر من جديد إلى المقدمة ، واستعادت قيادة المنطقة ، وأصبحت كأمر واقع قطب القوة والحضارة والتوجيه فيها . وعلى هذا فليس صحيحا أن الخط البياني لتاريخ مصر السياسى وقوتها الاستراتيجية فى العصر العربى الإسلامى مجرد خط بسيط هابط إلى أسفل باطراد ، وإنما هو منحنى مركب من قوس هابط أولا ثم صاعد بعد ذلك إلى قمة من أعلى ما سجلت مصر فى كل تاريخها . وعلى هذا الأساس وحده ينبغى أن نعالج المرحلة جميعا .

السيولة السياسية وتعدد المراكز

مع العرب - التي لم تكن أكثر من جيب فارغ على هامش حلبة صراع القوى التقليدية - تبدأ مرحلة جديدة لها وضعها الخاص فى أكثر من معنى . فالفتح العربى بدأ كقوة برية : لقد رجحت من جديد كفة البر على البحر فى الميزان ، رغم عودة بيزنطة إلى مهاجمة الاسكندرية بحرا بعد أن تم طردها برا ، ولكنها ردت على أعقابها ، ونشر العرب «السلام الإسلامى Pax Islamica» . ولكن العرب إذ ورثت مصر عن روما ، فإن هذا على العكس ما تذهب بعض التأويلات لا يعد استبدال استعمار باستعمار - برى أو بحرى لا يهم - بل لقد جاءت الامبراطورية الإسلامية العربية أساسا «امبراطورية تحريرية» كما قد نقول ، بل وسرعان ما هاجرت نواة السلطة السياسية فيها من موطنها الأصيل وتنقلت بحرية بين الأقاليم الدولة المختلفة كما لو كانت تؤلف فيما بينها شركة مساهمة أو «كومونولث» لعله الأول من نوعه فى التاريخ . وفى ظل هذا الوضع الخاص جدا ، كانت الأقاليم تخضع لبعضها البعض بالتناوب وعلى التعاقب بلا عقد أو صراعات .

وعلى هذا الأساس ، وهذا الأساس وحده ، كانت مصر أيام الأموية تابعة لسوريا لأول مرة فى تاريخهما ، كما صارت تابعة أيام العباسية للعراق وذلك للمرة الثانية بعد آشور ، بينما سرعان ما أصبحت العرب وجزيرتهم التي كانت النواة الأولى للامبراطورية تابعة على التعاقب لسوريا والعراق ومصر جميعا بلا غرابة أو شذوذ وعلى هذا الأساس وحده أيضا نفهم ظاهرة ملحّة ربما بدت بغيره متناقضة

غير مفهومة . فرغم أن مصر ستفقد استقلالها مرات طوالاً في العصور الوسطى لامبراطوريات أو خلافت واسعة ، فكثيراً ما سنجابه بها تتحرك في الميدان الدولي كقوة لها وزنها الخاص ولا ينقصها الحكم الذاتي . أو قد تفقد استقلالها لأسرة حاكمة أجنبية ، ولكنها من داخل تلك الأسرة تتصرف كدولة مستقلة – دولة داخل الدولة كما قد نقول – وتبرز فيها من جديد خصائص شخصيتها الاستراتيجية الكامنة . ولا مفر لنا لهذا من أن نعد مسألة السيادة أو التبعية في تاريخ مصر الإسلامية مسألة نسبية أو خاصة تستلزم الاستدراك أو التحفظ في الحكم.

والواقع أن العصر الإسلامي الوسيط عموماً يمتاز سياسياً بخاصية فريدة ، بدونها قد نخطئ فهم الخريطة السياسية كلها . تلك هي «السيولة السياسية» غير العادية . فلقد كان العصر عصر الدين ، عصر القومية الدينية ، وكان الإسلام هو العقيدة والعصبية والجنس والجنسية والوطن والوطنية جميعاً . وكان روح العصر أن ينتقل المسلمون بحرية وبلا قيود داخل «دار الإسلام» أو الكومونولث الإسلامي . كذلك غلبت فكرة الوطن المحلى على الوطن الإقليمي ، فكان المسلم ينسب إلى بلده أكثر مما ينسب إلى بلده ، فيقال البغدادي أو البصري أو السامرائي ولا يقال العراقي ، والمدمشقي أو الحلبي أو الطرابلسي أو المقدسي ولا يقال السوري ، والقاهري أو السكندري لا المصري ، والقابسي والوهراني والفاسي لا المغربي ، وهكذا.

أما من الناحية السياسية فلم تكن الوحدات الجغرافية الإقليمية بنواتها الطبيعية المحددة ، ولا كانت فكرة الوطن والوطنية بمعنى القومية الحديث والولاء الضيق ، ظاهرة متبلورة أو جامدة ، بل كانت غير واضحة متميعة داخل فكرة الوطن الإسلامي الكبير ومتداخلة معها بصورة شبه هلامية . وبالتالي كان العالم الإسلامي وعاء ضخماً أو هيكلأ أخيراً تقوم فيه الدول المختلفة وتتعدد ، وتتنافس وتتصارع ، ولكنها أساساً تقوم على أصل أو أساس شخصي أو أسري بحت أى حكومة عائلة بعينه أو حاكم بعينه في الاعتبار الأول ، ولقد تستقر على نواة إقليم جغرافي كامل أو محدد بعينه أو أكثر ، ولكنها يمكن دائماً أن تنتقل أو تتمدد إلى أيما أبعاد إقليمية جغرافية يستطيع أن يصل إليها نفس تلك الأسرة الحاكمة بلاتحديد سوى قوتها السياسية وطاقتها التوسعية وبلا أى عائق أو حرج قومي ما بقيت في إطار الوطن الإسلامي الكبير نفسه.

بعبارة أخرى ، للدول السياسية الإسلامية أبعاد أو مستويات ثلاثة تتداخل وتتفرجج بسهولة وبلا تحديد واضح . فهي على المستوى القاعدي حكومات

شخصية ودول شخصية وامبراطوريات شخصية ابتداء وانتهاء ، وهى على المستوى الجغرافى لا ترتبط بنواة اقليمية إلا عشوائيا وكما اتفق . وهى على المستوى الأعلى والنهائى لا ترتبط إلا بحدود العالم الإسلامى الكبير نفسه أخيرا . إنها ، باختصار شديد ، دول شخصية لا جغرافية.

من هنا كان الحكام يتحركون من قطر إلى قطر ، أو يفتحون أو يضمون قطرا من قطر ، دون حساسيات اقليمية أو قومية حادة ودون أى مدلول أو محمول استعمارى . الإستثناء الوحيد - ويعنف وضراوة عند ذلك - كان فى حالة «الكفار» من وثنيين أو غير مسلمين كالتتار والصليبية ، (يبدو أن الظاهرة نفسها وبرمتها كانت تسود داخل أوروبا المسيحية المعاصرة حيث كان الجرمان يحكمون فى إيطاليا أو إنجلترا ، أو الفرنسيون فى ألمانيا ، أو الإسبان فى هولندا... إلخ).

ليس هذا فحسب . الأكثر منه ، وما قد يبدو لنا اليوم الأغرب ، أن هذه الدول ، تماما مثلما سلم البطالسة أنفسهم من قبل للرومان ، كثيرا ما كانت تسلم نفسها بنفسها لبعضها البعض ، ربما بكثير من الصراع السياسى والصدام العسكرى ، ولكن بغير حساسيات قومية حادة تستثار أو تتراكم وبلا نغرات اقليمية وطنية تتلم أو تمتنهن . وإنما الأقوى والأقدر على المحافظة على الإسلام والعصبية الإسلامية فى وجه الخطر الأجنبى ، أى الكفار ، هو ببساطة الذى يدال إليه وربما يستدعى استدعاء من جانب المدال منه لكى يقوم بالمهمة المقدسة التى تعلق على الطرفين جميعا . أو على الجملة وكما يمثل ويلخص صبحى وحيد ، «كان الذين واطأوا الفاطميين ومهدوا لدخولهم مصر عربا لا مصريين ... كذلك كان أهل الدولة الفاطمية هم الذين دعوا الأيوبيين إلى إسقاط هذه الدولة بعد أن عجزت عن الوقوف فى وجه الكفار . وكان الأيوبيون بالذات هم الذين أنشأوا فرق المماليك ومهدوا لهم الحكم . وكان المماليك هم الذين واطأوا بنى عثمان وانهزموا لهم وتعاونوا معهم فى الحكم....» (١).

حتى الرقيق المستجلب إذا أسلم وكان الأقدر حربيا وعسكريا على المهمة - المماليك مثلا أساسيا وصارخا ، وهم كظاهرة تاريخية نتج عصر عدم الإستقرار والاضطراب والاقْتلاع البشرى الذى أحدثه الطوفان المغولى المخرب فى وسط آسيا وحصاد ما صاحبه من أسرى الحروب والمعدمين المقتلَعين وعادة بيعهم أو بيع أنفسهم كرقيق - حتى هذا الرقيق لا مانع سياسيا أو قوميا أو عنصريا من أن

(١) ص ٦٨ .

يكون السلطة والحكم والدولة دون أن يقال إن هذه أو تلك «أمة يحكمها العبيد الأجانب» كما يصور البعض تحريفا وتشويها ، ولعل الأصح أن يقال تلك أمم تصنع حكامها بأيديها وعلى أيديها .

وأخيرا ، ففى ضوء هذه المعطيات يمكن أن نفهم معنى «التبعية السياسية» فى عالم الإسلام الوسيط . فقد كانت الأسرة الحاكمة تنتقل بالفتح من بلد إلى بلد وتنشئ دولة جديدة دون أن يتبع البلد الأخير البلد الأول سياسيا بالضرورة أو يعد «مستعمرة» من مستعمراته ، بل هى التى تكتسب جنسية وتبعية البلد الجديد بكل بساطة وسيولة . بل لقد تترك تلك الأسرة بلدها الأصلية تماما ، كما ترك الفاطميون المغرب واستقروا بدولتهم فى مصر ، «ولعلمهم كانوا تاركها لو أفلحوا فى نزاعهم مع العباسيين» (١) . كذلك فلقد كان المماليك يستجلبون ويحكمون فى مصر والشام دون أن يخطر لهم قط أن «يضموا» موطنهم الجديد إلى مواطنهم القديمة فى قلب آسيا . ذلك أنهم لم يكونوا يأتون كغزاة فاتحين أو كطبقة أرستقراطية مستعمرة ، وإنما كأفراد محاربين للخدمة العسكرية يفقدون بوصولهم كل علاقاتهم وجنودهم مع أوطانهم الأصلية التى قد لا يعرفونها أحيانا على وجه التحقيق .

هكذا فى ظل هذه السيولة السياسية النادرة دارت القوة طويلا من يد إلى يد داخل الدولة الإسلامية ، ولكنها استقطبت بصفة خاصة فى العرب والأتراك - وكل من بينات رعوية صحراوية أو استبسية أصلا - فاستقطبت فى عرب الجزيرة منذ البداية ، حتى آلت كلية إلى الأتراك العثمانيين فى النهاية . وفيما بين البداية والنهاية تسلسل الأتراك ومعهم أو من بعدهم الشراكسة والأكرد والتركمان والقوقاز والقوازق (القجاق) والديلم والغز بل والأرمن... إلخ ، تسلسلوا منذ العباسية إلى السلطة حتى تنازعوها بالتدريج مع العرب فى لعبة شد حبل تاريخية ممطوطة ، كانت ترتكز على أيما قطر إسلامى أتيح لها . فكان مركز القوة يتحرك من قطر إلى قطر بحسب ذلك الشد والجذب ، وكان القطر الواحد تابعا اليوم ومتبوعا غدا على التناوب ودون حرج .

من هنا لم يكن الأمر أمر سيطرة الشام على العراق (الأموية) ، أو مصر على الشام (الأيوبيية والملوكية) ، أو المغرب على مصر (الفاطمية)... إلخ ، وإنما كانت تلك الأقاليم من وجهة النظر الجيوبوليتيكية مجرد قواعد جغرافية متعددة لسيادة

(١) السابق، ص ٦٦

واحدة متنقلة . وإذا كان الأكراد والمماليك قد حكموا فى مصر ، فقد كانوا من قبل يحكمون شمال الشام وشمال العراق . وإذا كانت العناصر التركية قد أسست حكما فى مصر داخل العباسية ، فقد كانت تتحكم فى مقر العباسية من الداخل . وهكذا لم تكن الظاهرة مقصورة على مصر ، بل تشاركها فيها أغلب دول المشرق العربى . باختصار ، كان الأصل فى توزيع القوة السياسية هو نظرية «تعدد المراكز» داخل العالم العربى الإسلامى.

من هنا - وليس من هناك - نفهم كيف توالى على مصر سلسلة من الأسرات الحاكمة أو الدول المستقلة فعلا ، التابعة للعباسية أسما ، كالطولونية والإخشيدية ، وهما من أصول تركية ، كما نفهم كيف استقلت مصر الفاطمية ، وهى التى فتحت من المغرب . بل إن الفاطمية ، ذات الأصول العربية ، قد يمكن أن تعد فى معنى ما بمثابة إعادة فتح عربى لمصر ، وإنما من قاعدة المغرب ، أى أنه بعد أن فتح العرب مصر والمغرب ، أعادوا فتح مصر من المغرب ، واستردوها من الترك . ولم يكن معنى هذا أن مصر تابعة للمغرب ، بل العكس هو الصحيح على وجه الدقة والغرامة معا ، وظل شمال إفريقيا حتى الأطلسى تابعا لمصر إلى أن انفصل المغرب نفسه عن الدولة الفاطمية فى مصر واستقلت به أسرة محلية حاكمة (١) . أما مصر الفاطمية فلم تلبث أن عاودت التوسع الإقليمى فى مجالها الآسيوى التقليدى ، وتحولت إلى خلافة كبرى تنافس الخلافة العباسية فى العراق وتتطلع إلى السيطرة على الدولة الإسلامية جميعا . بل وحكمت العباسية بالفعل فى سنة ما من السنين . ومثل هذا قد يقال عن المراحل التالية من أيوبية ومملوكية . فقد كان الحكم يستورد أو يفرض أجنبيا من الخارج ، ولكنه لا يلبث أن يؤلف دولة مصرية مستقلة إن لم يكن امبراطورية صغيرة أحيانا ، دون أن تتحول مصر بالضرورة إلى تابع سياسى للبلد الذى أتى منه ذلك الحكم . فمثلا بدأت الأيوبية من قاعدة الشام ، وانتقلت منها إلى مصر ، ولا يقال ضمت مصر إلى الشام ، فإن الذى حدث أنها منذ انتقلت إلى مصر دخل الشام معها فى إطار سياسى واحد . والمماليك - الذين كانوا من أصول تركية عريضة والذين بدأوا بمثابة «انكشارية الدولة العربية» - المماليك حين حكموا مصر لم يجعلها ذلك تابعة لمصدرهم الأصلى فى غرب ووسط آسيا . وهم لم يستقلوا بمصر فحسب ، بل أنشأوا بها أكبر دولة امبراطورية إسلامية معاصرة حققت وزنا فى السياسة العالمية فرض نفسه على أوروبا تماما ، كما تطلعت إلى زعامته واعترفت بها كل دول العالم الإسلامى نفسه (ابتداء من

(١) أوليفر ، فيج ، موجز تاريخ إفريقية ، ص ٨٨ - ٩٠ .

المغرب حتى الهند).

والخلاصة أن مصر الإسلامية ، وإن حكمت بعناصر أجنبية دائما وكل الوقت ، وإن عرفت شكلية التبعية السياسية للخارج أحيانا وبعض الوقت ، فقد كانت فى الحقيقة والواقع قوة لها شخصيتها الذاتية الغالبة . فحتى فى ظل التبعية الشكلية فى أوائل العصر العربى ، كانت العرب تعترف لها بمنزلتها الخاصة ، فكان القول المأثور والداال لعمرو «ولاية مصر جامعة تعدل الخلافة» . وثمة متناقضة أخرى فذة، فبينما سقطت قاعدة الخلافة فى العراق أمام المد المغولى ، سقط هذا المد نفسه أمام مصر الولاية.

وفيما عدا هذا ، وابتداء من الفاطمية إلى الأيوبية حتى المملوكية ، كان نفوذ مصر السياسى والاستراتيجى ، إن لم يستوعب شمال العراق وتخومه ، يشمل الشام كله أو جنوبه على الأقل ، كما كان يمتد بدرجات متفاوتة إلى النصف الغربى من الجزيرة العربية بحجازه واليمن ، وهذا الأخير بعد جديد لمجال النفوذ المصرى لم يكن يعرفه قبل العصر الإسلامى . بل كثيرا ما امتد ظل مصر بعيدا إلى جزر الحوض الشرقى للبحر المتوسط قبرص (قبرس) وكريت (إقريطش) وصقلية... إلخ. وبهذا تمددت إلى امبراطورية ذات أبعاد برية وبحرية معا ، بل وشبه قارية عند ذلك.

ومن السهل هنا أن نرى - مع حسين مؤنس - قصور الافتراض الشائع من أن أول نتيجة للفتح العربى هى سيادة بلاد العرب على مصر . فإذا كانت الخلافات المشرقية قد سيطرت على مصر قرنين ونصف القرن، فإن مصر منذ الطولونية قد بدأت تتمدد شرقا فى ظل الإسلام لتشكل تلك الامبراطورية فى قلب المشرق أغلب تاريخها الوسيط (١). والحقيقة أن زعامة العالم العربى ، التى كانت قد أصبحت شركة منافسة بين العراق ومصر منذ الفاطمية ، انتقلت برمتها شكلا وموضوعا ، خلافة وقوة ، إلى مصر منذ الأيوبية حتى وصلت إلى أوجها فى المملوكية.

دور مصر بين الصليبيات والمغوليات

بل إن مصر لعبت فى هذه المراحل دورا قويا فريدا فى كل تاريخها يكشف عن جوهر ومكنون شخصيتها الاستراتيجية كاملة ربما أكثر من أى وقت مضى أو تلا، وذلك بغض النظر عن شكلية التبعية أو الاستقلال . بل إن فصلا من أروع فصول هذا الدور لعبته مصر تحت زعامة كانت تخضع أصلا لإحدى أتابكيات شمال الشام ، وبالتالي تتبعها ولو مؤقتا من حيث الشكل البحث ، ونعنى بذلك قدوم صلاح الدين إلى مصر كعامل فى البداية لنور الدين.

والإشارة هنا بطبيعة الحال إلى الصليبيات والمغوليات . وإذا قلنا الصليبيات

(١) مصر ورسالتها، ص ١١٦

والمغوليات فقد قلنا جغرافيا زحف أوروبا وآسيا ، وحضاريا خروج الزراع المستقرين والرعاة الرحل ، واستراتيجيا قوى البحر والبر مباشرة ، وإيديولوجيا الاستعمار الديني والوثني على الترتيب . وإذا كان الطوفان المغوليات المدمر يمثل حل الرعاة التقليدي لمشكلة ضغط السكان ، فكذلك كان الخروج الصليبي على الأرجح هو الحل الأوروبي لمشكلة الانفجار السكاني بها فى ظل الإقطاع والدين . وكما كان الأول مدفوعا على الأرجح بموجات الجفاف المناخى فى قلب آسيا الميت، كان الثانى مدفوعا بالجفاف الحضارى الذى أصاب النظام الإقطاعى وكشف عقمه حين بدأ خطر جرثومة البورجوازية البازغة فى المدن الجديدة يهدده بعد نحو ألف سنة من الاستقرار الزراعى الجامد (١).

كذلك فإن كلا المدين لم يخرج فى موجة واحدة بل فى عدة أو عديد من الموجات الكاسحة المتلاحقة ، لا تنكسر إحداها إلا لتعلوها غيرها ، كما خرجا على حد سواء بجيوش كثيفة جدا بمقياس العصر وفى أعداد لا يسعها حصر . المؤرخون الغربيون أنفسهم شبهوا الموجات الصليبية «بغزارة رمال البحر ونجوم السماء» ، بينما نعتوا جحافل المغول والتتار بأنهم كأرجال الجراد المنتشر والانهيارات الجليدية المنقضة . وبعض الحملات الصليبية تجاوزت المليون محارب ، ولم تقل عادة عن نصف مليون ، ذلك عدا شرنقة أكثف وأضخم من المنطوعة والأتباع (٢) . وبالمثل لم تكن جيوش الفرسان المغول والتتار لتقل عن مئات الآلاف.

وأخيرا ، فإذا كان الخطر الصليبي أسبق الاثنين ، فقد تعاصرا جزئيا ، بل كادا أن يتعاوننا على هذا الأساس ، وبهذا وجد الشرق العربى نفسه تماما إزاء استراتيجية الكماشة أو الرمح . وهاهنا بالدقة يتحدد موقع ودور مصر المحورى فى تحطيم القوتين على حد سواء . فقد نجحت الصليبيات فى أن تنتزع موطن قدم لها فى الشام الساحلى بضعفه وتفككه التقليدى ، بل وحاولت منه أكثر من مرة أن تغزو مصر برا ، دون جدوى.

ويسجل التاريخ هنا ثلاث غزوات صليبية برا خلال القرن الـ ١٢ ، هلكت أولاها فى بيئة الصحراء والمستنقعات بشمال سيناء عند سبخة البردويل ، ونجحت ثانياتها فى التسلل بطريق صحراء شرق الدلتا إلى القاهرة ، أما الثالثة فقد انسحبت فى مواجهة المقاومة الشعبية التى تفجرت فى شكل حرب عصابات مرهقة فى شمال الدلتا حول بحيرة المنزلة . وعندها تقدمت مصر فى النصف الثانى من القرن الثانى عشر لتسجل حطين صلاح الدين التى ستكون بداية النهاية وأرماجدون الصليبيات،

(١) لويس عوض ، الملحة الأخيرة، الأهرام ٣٠-١٢-١٩٧٧، ص ١٥

بل وغير بعيد بالفعل عن موقع مجدو تحتمس.

هنالك أدركت الصليبيات أن مركز ثقل القوة في كل المنطقة إنما يرقد في مصر، التي اعتبرتتها حرفيا «رأس الأفقى ، مستودع الامدادات» . وإلى مصر اتجهت من ثم بطريق جديد هو الغزو البحرى المباشر . وهنا أيضا نجد ثلاث غزوات في القرنين ١٢ ، ١٣ تركزت جميعا حول دمياط ، ميناء الشرق الكبيرة . فأما الأولى فقد جاءت على أساطيل بيزنطة وصقلية ونزلت دمياط ليتصدى لها صلاح الدين بالحصار المحكم حتى أرغمت على الانسحاب وأما الثانية - أيام الكامل - فنجحت في اقتحام المدينة وتخريبها ثم اختراق الريف المحيط ، ولكن لتسقط وشيكا في مصيدة فيضان النيل وشبكة الرى الكثيفة التي قطعت عليها ، حيث حوصرت مجمدة عاجزة حتى عن الارتداد وحتى سلمت بالجلاء . وفي الثالثة - حملة لويس في منتصف القرن تماما - تكررت الاستراتيجية العريضة ، فقد حوصرت في طريقها إلى المنصورة وسط كتلة السكان والجيش إلى أن سقطت في حرب مدن حقيقية بفارسكور ، حيث أبيدت بالضربة القاضية (١).

وعادت الشام من جديد أرض المعركة . فتقدمت مصر المملوكية إلى أقصى شمال الشام حتى تخوم الأناضول وأرمينيا والفرات ، ولتسحق الصليبيات نهائيا مع نهاية القرن ١٣ على يد بيبرس . ولكن الصليبيات بعد أن قذف بها إلى البحر ارتدت إلى قبرص - بموقعها الجغرافى الملائم - قاعدة أخيرة للهجوم على الشام ومصر كما كانت في بدايتها قاعدة للقفز على الأراضي المقدسة ، فشهد القرن ١٤ غارة قرصنة مخربة على الاسكندرية ، ردتها مقاومة سكان المدينة . ولكن كان لابد من حرمان العدو من قاعدة تهديده ، فجردت مصر المملوكية عليها في القرن ١٥ ثلاث حملات بحرية حتى ضمتها إلى أملاكها . وهكذا ، على البر والبحر ، كانت مصر حجر الزاوية في صد القوى البحرية.

وهكذا أيضا كانت بالنسبة لخطر فرسان الاستبس برابرة الوثنية . فمنذ القرن الحادى عشر بدأ وسط آسيا يلفظ بأعاصيره البشرية الحطمة التي أشاعت الخراب في كل غرب القارة . فمن قبل اكتسح السلاجقة العراق وسوريا ، غير أن أنفاسهم تقطعت دون مصر . ولكن القرنين الثالث عشر والرابع عشر كانا عصر المغوليات الوثنية الرهيبة حقا ، وذلك في الوقت كان الشرق الإسلامى يواجه على جبهته الغربية الغزو الصليبي . فشهد القرن الثالث عشر موجة چنكيزخان ثم هولاكو التي ختمت على مصير العراق إلى الأبد ثم اكتسحت شمال سوريا في طريقها إلى

الهدف الأكبر والأخير دائما - مصر.

ولسنا بحاجة إلى أن نقرر أن المغول الذين تقدموا نحو مصر هم بالضرورة شئ آخر يختلف كثيرا عن المغول الذين تقدموا من قبل نحو العراق ، فالمغول ، الذين وصل تفوقهم العسكري كرماء فرسان محاربين من ناحية والرعب النفسى منهم بين دول الزراع والامبراطوريات المستقرة من الناحية الأخرى إلى حد الاعتقاد بأنهم «لا يغالون» ، المغول إنما يجيئون مصر الآن مزودين بقوة مضافة ومضاعفة وبدعاية داوية بل صاعقة : نصر العراق الساحق بكل مكاسبه المادية والمعنوية وبكل ما يعنى من عبء حربى ونفسى رهيب على المقاومة المصرية . ومع ذلك فكما فشل الهكسوس فى مصر بينما نجح الآريون فى الهند قديما ، فشل المغول والتتار الآن فى مصر حيث نجحوا فى العراق.

فرغم أن الصليبيات كانت قد عبرت خط الزوال حينذاك بعد حطين ، إلا أنها كانت لا تزال تستوعب كل المقاومة المصرية . ومع ذلك فقد تقدمت مصر المملوكية تحت قطن لتعطى المغول أول وآخر انكسار لهم فى عين جالوت التاريخية التى حددت بلا مغالاة مصير الإسلام جميعا . وبعدها وصلوا فى مطاردة فلولهم إلى الفرات الذى حدد بذلك مجال نفوذ مصر الجديد ودورها التوسعية النادرة . ولكن الموجة الثالثة عادت مع تيمورلنك فى القرن الرابع عشر لتكتسح العراق وشمال سوريا حتى دمشق ، ولكنها تعجز دون جنوبها إذ تنكسر على صخرة المقاومة المصرية مرة أخرى.

ومن الممكن ، دون أن يكون من العبث ، أن يتكهن المرء بما عساه أن يكون شكل العالم ، العالم العربى والإسلامى على الأقل ، لو أن مصر فشلت فى قهر المد التتارى المغولى . أكانت العرب تظل حتى اليوم أمة واحدة ، أو حتى قائمة؟ ما مصير الإسلام ، الآسيوى على الأخص ؟ لا سبيل بالطبع إلى إجابة قاطعة ، ولكن المقطوع به أن صورة المنطقة اليوم وتاريخ العرب الوسيط كله كان حريا بأن يصبح شيئا مختلفا تماما ، على أحسن الفروض ، كان العالم العربى كله سيكون عراقا أعظم مخربا محطما مصابا بشلل تاريخى رهيب.

مهما يكن ، فلا بد هنا من وقفة تحليل وتأمل . فأولا ، لقد جاء انتصار عين جالوت تاريخيا ، كما هى جغرافيا ، بين قوسين من الانتصار على الصليبيات ، أعنى بين حطين وعكا ، أى أن مصر الأمفيبية حاربت بنجاح وفى وقت واحد ضد قوى البر والبحر . ثانيا ، سنرى أن المتتالية الإستراتيجية التقليدية تتكرر هنا بحذافيرها : أغلب غارات الاستبس تصل دائما إلى العراق الذى يكاد يتاخمه ،

وقد تصل أحيانا إلى الشام ، ولكنها لا تصل إطلاقا أو بالكاد إلى مصر - ربما بحكم المسافة المتزايدة ولكن قطعاً كرد فعل للقوة البشرية . ثالثاً ، نرى بوضوح أن سوريا استراتيجية جسر برى إلى مصر ، على كل من ييغها أن يعبره ، حتى بعض الصليبيات أتت عن طريق بيزنطة قاصدة مصر عبر سوريا ، من هنا نجد كل المعارك المصرية الدفاعية أو الهجومية تتم على أرض الشام ، وبالأخص جنوبه الفلسطيني.

ذلك إذن دور مصر الاستراتيجية فى مرحلة لم تكن مستقلة - فى جزء منها - شكلاً على الأقل ، وهو إن دل على شئ فإنما يدل على أن الاستقلال أو التبعية الشكلية لم تطمس شخصية مصر الاستراتيجية وثقلها المحورى فى المنطقة . بل إنه ليدل على أن مصر فى غضون عصرها الطويل كمستعمرة لم تعد دورات توسعية لا تقل طموحا وقوة عما عرفت فى أروع مراحل عصرها الامبراطورى الغابر . لقد كانت القاعدة الأرضية - البشرية ، والجغرافية - الاستراتيجية ، تؤكد وجودها وتفرض ثقلها ومغناطيسيتها وتشع جاذبيتها ، بصرف النظر عن القشرة الحاكمة أو القيادة العابرة التى قد تذهب وتجيئ ، من الخارج أو الداخل . إنه التناقض - الطبيعى أحيانا - بين الثوابت الجغرافية الصلبة والمتغيرات السياسية السطحية.

الاستعمار التركى

وإذا كنا بحاجة إلى مزيد من الأدلة ، ففى قصة العثمانية نجدها ، فآسيا الصغرى التى كانت قاعدة لقوة قطبية هامة فى التاريخ القديم ، لم تستطع قط أن تكون ندا مناظرا أو مكافئا لقوة مصر . ومن هنا كانت كفة مصر هى الراجحة غالبا فى عملية شد الحبل التاريخية بينهما عبر الجسر السورى ، فكانت لمصر السيطرة على سوريا فى أغلب الأحيان ، وإلا اقتسمتها فى بعض الأحيان . غير أن الميزان انقلب بين كفتى مصر وآسيا الصغرى مع العثمانية فى القرن السادس عشر ، ربما لأن آسيا الصغرى لم تكن الآن مجرد آسيا الصغرى ، بل تحمل وراها امبراطورية مترامية فى شرق أوروبا (قل «أوراسيا الصغرى») ، فى الوقت الذى كانت مصر المملوكية قد فقدت فيه قاعدة أساسية من قواعد اقتصادها وهى تجارة المرور.

ربما أيضا لعامل التفوق التكنولوجى . فلقد كانت المواجهة بين المملوكية والعثمانية لقاء بين الفرسان والبارود ، بعد فشل الأولون فى إدراك القيمة الاستراتيجية للسلاح الجديد الذى كان قد التقطه الآخرون مبكرا . وبذلك الفشل ، بالإضافة إلى عنصر الخيانة المندسة بين صفوف المقاومة المصرية ، سلم الممالك

فى الواقع مصر للأتراك . وتلك متناقضة مثيرة بقدر ما هى مؤسفة ، لأن ذلك اللقاء كان - حضاريا - لقاء بين زراع ورعاة ، وفى كل التاريخ الوسيط جاءت الأسلحة النارية نجدة القدر للزراع الذين انقلب ميزان الصراع الاستراتيجى لصالحهم لأول مرة وإلى الأبد - كالروسيا مثلا - بعد أن ظلوا طويلا تحت رحمة طرقا فرسان الرعاة.

كذلك فلقد كان اللقاء لقاء بين حضارة مستقرة عريقة راقية وبين غزاة أشبه بمتبربرى الامبراطوريات القديمة، فالأتراك العثمانيون ليسوا إلا آخر موجات رعاة وسط آسيا البدائية المتخلفة التى انطلقت غربا ، وشحن سليم للآلاف من مهرة الصناع المصريين إلى استنبول تعبير حاسم عن مستوى الحضارتين ، كما كان كلا الطرفين على وعى تام به ، حيث يذكر ابن إياس أن المصرى العادى كان ينظر إلى «عسكرهم كهمج» ، بينما كان الأتراك يرددون إلى القرن الـ ١٨ أن «المسموع عندنا فى الديار الرومية أن مصر منبع الفضائل والعلوم» . غير أن هذا التقدم الحضارى العام لم يجد إزاء التفوق التكنولوجى العسكرى ، فكلف هذا مصر استقلالها لثلاثة قرون على الأقل ، ولولاه لتغير مصير مصر والشرق العربى جميعا .

فكر فقط ، على سبيل الاجتهاد ، فيما لو كانت مصر الممالك قد انتصرت على العثمانيين فى مرج دابق أو الريدانية مثلما انتصرت من قبل على المغول والتتار فى عين جالوت والفرات ، لا سيما وأن الأدلة التاريخية تشير إلى أن الدائرة فى مرج دابق كانت قد أوشكت أن تدور على الأتراك ، الذين جاء انتصارهم بذلك عشوائيا إلى حد ما وأقرب إلى الصدفة التاريخية منه إلى الحتم التاريخى ولا نقول الجغرافى بالضرورة . إذن لتغير وجه التاريخ والمنطقة جميعا . وعلى الأقل ، فلقد كانت مصر حرة بأن تستقطب إلى الأبد زمام القيادة والزعامة فى العالم العربى الإسلامى ، ولعلها كانت قد أقامت صرح الوحدة العربية راسخا ونهائيا منذ ذلك الحين وأسست دولة الوحدة الكبرى لقرون الآن.

ومهما يكن الأمر ، فكما فعلت مصر من قبل بوعى استراتيجى تام ، زحفت لمعركتها إلى خط دفاعها الأول جغرافيا وتاريخيا ، فكانت مرج دابق حلب على التخوم بين الأناضول وسوريا . وكأنما جاءت الهزيمة لتؤكد التجربة التاريخية التى تحدد مصير مصر على أرض الشام ، إذ لم تصمد مصر بعدها فى خط دفاعها الأخير فى قلب أرضها فى ريدانية القاهرة . فكانت تلك أول مرة تقع فيها مصر لقوة استبسية منذ الهكسوس والفرس . وبذلك عادت مصر لتحكم لثانى مرة من

متروبول واحدة ، استنبول بعد بيزنطة ، وكانت تلك أول وآخر مرة من نوعها ، كما كانت بذلك أطول عاصمة استعمارية فى تاريخ مصر ، نحو ٧ قرون (٣٠٠ سنة تحت بيزنطة + ٤٠٠ تحت العثمانية) ، وبذلك أيضا ولأول - ولآخر - مرة انتزعت قوة خارج العالم العربى الزعامة فيه ، فحرمت به مصر ، ومصر بالتحديد ، من دورها الطبيعى وأنهت بغير حق وقبل الأوان بكثير إرثها التاريخى الذى آل إليها بحق قبل أو منذ الأيوبية على الأقل.

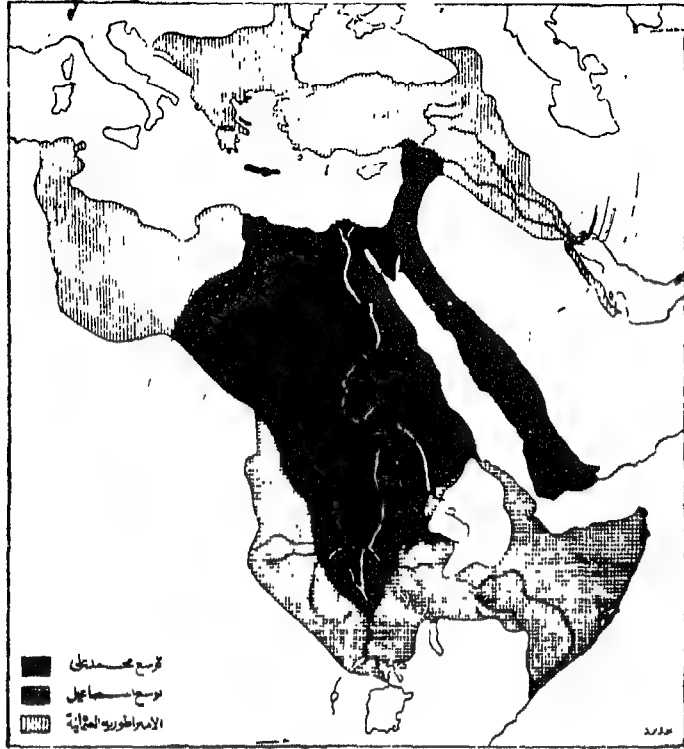
ورغم تبعية قرون أربعة للإستعمار التركى - البعض يعدها ثلاثة باعتبار أن تبعية القرن التاسع عشر كانت صورية بحتة أو نوعا - فإن مصر لم تعدم وضعها خاصا فى كثير من الفترات . ففى حدود هذه التبعية كانت لها ملحقاتها فى الحجاز وأحيانا فى الشام . ولكن المثل الدال يأتى فى صورة انتفاضات أو انتفاضات جعلتها دولة داخل دولة ، بل كادت يوما ما وفى معنى ما تجعلها دولة فوق الدولة . ولقد نقصد بهذا حركة على بك الكبير فى القرن الثامن عشر حيث فتح اليمن والحجاز والشام لحسابه وأنشأ علاقات خارجية بعيدة المدى ، خاصة مع البندقية والروسيا العدو التقليدي لتركيا ، فخرج بمصر من المحلية إلى الدولية ، غير أن محمد على هو بلا شك المثل الكلاسيكى الأعلى.

آخر إمبراطورية مصرية

معه - محمد على - تحولت ولاية مصر العثمانية إلى امبراطورية مصرية كاملة تشمل الحجاز ونجد واليمن وسواحل الخليج العربى والشام والسودان وكريت ، وتنشر أسطولها فى البحرين المتوسط والأحمر لتصبح قوة أمفيبية حقيقية تسيطر على حوض المتوسط الشرقى وتكاد تحيل البحر الأحمر بحيرة مصرية خالصة . أو كما يقول بحق دريو «من الخليج الفارسى إلى الصحراء الليبية ، ومن السودان إلى المتوسط ، وعلى هذا الجانب وذاك من البحر الأحمر ، تمتد على مساحة خمسة ملايين كيلو متر مربع : عشر مرات مساحة فرنسا ، ونصف أوروبا ، امبراطورية نابليونية أو فرعونية» (١). بل لقد كانت طموحات محمد على تشمل بعد الصحراء الليبية طرابلس وتونس ، كما عرضت عليه فرنسا الاشتراك فى حملة الجزائر ، وكانت أيضا تشمل بعد السودان الحبشة لولا بريطانيا وخوفها من أن يهدد طريق الهند كلية.

وعلى أية حال ، فعمل تلك الإمبراطورية قد جمعت بذلك بين أبعاد جغرافية لم

(1) E Driault, Mohamed-Aly et Napoleon, P. 74



شكل ١٩ - الامبراطورية المصرية في القرن الماضي . لاحظ كيف تزيد مساحتها على نصف مساحة الامبراطورية العثمانية المتروبول .

تصلها مصر في أى عصر من عصورها الامبراطورية القديمة . فاذا أضفنا أن هذه الامبراطورية المصرية تكاد تعادل من الامبراطورية العثمانية نصفها مساحة ، لحق القول بأن الامبراطورية العثمانية في واقعها ووقتها إنما كانت دون الاسم وقبله مملكة ثنائية dual monarchy كامبراطورية النمسا - المجر المعاصرة على نحو من الأنحاء ، أو إن شئت حكما ثنائيا condominium بين تركيا ومصر بالدقة . فما عادت مصر مجرد ولاية أو إيالة أخرى في الامبراطورية ، أو حتى كبراها ، وإنما المنافس الحقيقى لها والند والغريم الوحيد .

والحقيقة أن ميزان القوة بين دائرة مصر ودائرة آسيا الصغرى كاد ينقلب في الاتجاه العكسى حين اخترقت مصر محمد على قلب الأناضول وهددت الآستانة في وقت ما - كل أولئك في إطار التبعية الشكلى! لقد أصبحت مصر «رجل الامبراطورية القوى» في الوقت الذى تحولت فيه الإمبراطورية نفسها إلى «رجل أوروبا المريض» . ويرى البعض هنا أن موقعتى حمص ونصيبين هما المقابل المضاد

لمرج دابق والريدانية تاريخيا واستراتيجيا ، بهما تم الثأر وتصفية الحساب نهائيا بين الدائرتين الجغرافيتين . بل إن البعض ليرجع بالمقابلة إلى التاريخ القديم ، فيعدها الرد على تحدى الحيثيين فى العصر الفرعونى (١).

بل لقد وصلت طموحات محمد على إلى حد الوصول إلى الخلافة فى إستانبول نفسها وبالتالي إلى زعامة العالم الإسلامى . وبدا هذا وشيكا ، أو أوشك ، حين تكشف عجز تركيا عن مواجهة التهديد الروسى فى المضائق وبدأت الطبقة الحاكمة فى إستانبول تقول علنا «إن المصريين مسلمون مثلهم ، ومن الأفضل أن يحكموا هم الآستانة من أن يحكمها الروس» (٢).

ولنا هنا ، مرة أخرى ، أن نتصور ما كان يمكن أن يحدث فى التاريخ الاقليمى بل والعالمى لو كانت مصر محمد على قد وصلت إلى الآستانة وفرضت عليها قوتها أو سيطرتها . أكانت تتحقق دولة الشرق العظمى الأولى التى تقف ندا للقوى العظمى وفى وجه أوروبا الاستعمارية ، ترث العثمانية وتستحى الاسكندر وتكرر نابليون؟ أو على الأقل ، هل كانت تحققت دولة الوحدة العربية الكبرى، لا سيما وأن محمد على وجيوش ابراهيم كانت بالفعل تحقق الوحدة العربية فى كل معاركها وانتصاراتها؟

القوى واستراتيجية المضاربة

أيا كان الرد ، فإذا كانت هذه الفورة قد انتكست فى النهاية وعاد الاستعمار التركى بكامل ثقله فما ذاك إلا لأسباب تؤكد الوجود المصرى الاستراتيجى أكثر مما تنفيه، وتلك هى استراتيجية صراع القوى ، القوى العظمى ، وبالتحديد اكبر لعبة صراع قوى البحر والبر . فلقد كان يحكم سياسة القوى البحرية العظمى السائدة حينئذ ، وعلى رأسها بريطانيا بصفة خاصة ، استراتيجية مزدوجة قطباها هما : أولا حصار واحتواء روسيا كقوة البر العظمى ومنعها من التمدد والخروج الى المياه الدافئة ، ثم ثانيا تأمين طريق الشرق أو الهند البحرى عبر الشرق الأوسط (٣).

وللهدف الاول تبنت القوى البحرية سياسة معاونة تركيا بأى ثمن فى وجه الخطر الروسى والمحافظة على الامبراطورية العثمانية من الانهيار داخليا أو خارجيا ، مما

(١) محمود كامل، القانون الدولى، بيروت ١٩٦٥، ص ١٥١-١٥٢

(٢) وحيد ص ١٩٣

(3) John S Badeau "The Middle East: conflict in Priorities", Foreign affairs, Jan, 1958 P. 233-7

مد كثيرا فى عمر الرجل المريض أطول مما ينبغى (١). والهدف الثانى كانت سياسة دول غرب أوروبا البحرية ، خاصة بريطانيا ، هى إلا تسمح مطلقا بأن يقوم مركز قوة دولى حقيقى فى مصر ، وكانت على استعداد لأن تفعل أى شئ لمنع قيامه ولتحتطيمه إذا قام.

ومن هنا كان عدااء بريطانيا العائد والحاقد لمصر محمد على ومحاربة محاولتها الاستقلال عن تركيا من جهة ، ومن جهة أخرى إيقاف تمدد امبراطوريتها حين بدأت تهدد طريق الهند تجاه الحبشة والبحر الأحمر والخليج العربى . وبالاختصار، لقد كانت كل زيادة فى قوة مصر ، من وجهة استراتيجية القوى العظمى ، تعنى انخفاضا فى قوة تركيا ، وكل إضعاف لتركيا يعنى زيادة الخطر الروسى فى الشمال وتهديد طريق الهند فى الجنوب.

من هنا فعلى حين كان محور استراتيجية تركيا من أجل الإبقاء على الامبراطورية هو سياسة المضاربة، stalemate مضاربة قوى البحر بريطانيا وفرنسا بقوة البر الروسيا وأحيانا النمسا ، كان محور استراتيجية مصر من أجل الاستقلال وتوسع الامبراطورية هى أيضا سياسة المضاربة ، ولكن مضاربة الكل بالكل ، أحيانا بريطانيا بالروسيا وأحيانا تركيا بفرنسا ولكن أساسا بريطانيا بفرنسا وتركيا بالروسيا (٢).

وهذه الخطة الأخيرة هى التى تفسر تأرجح مصر محمد على من حين إلى حين بين محاولة التقارب مع تركيا ومصالحة السلطان والحرب له وبين الانتقال عليه والحرب معه ، وكذلك التناقض الظاهر أو الكامن بين سياسة محمد على «العثمانية» وسياسة إبراهيم «العربية» . والخطة نفسها هى التى تفسر محاولة محمد على من وقت إلى آخر استمالة بريطانيا والتخفيف من عدااء بالمرستون الدائم من ناحية، ومن ناحية أخرى نكوص فرنسا وتخليها عن مصر أحيانا رغم صداقتها التقليدية أو النسبية لها .

ولهذا أيضا فإذا كان من الصحيح أن عدااء بريطانيا الأساسى والدائم كان فى النهاية من أكبر أسباب انهيار الامبراطورية المصرية ، فليس صحيحا على الجانب الآخر ما كان يزعمه بعض الفرنسيين من أن مصر كانت مدينة باستقلالها لصداقة فرنسا (٣). وإنما بقوة استراتيجية المضاربة ، التى فرضتها أصلا بقوتها الذاتية

(1) Reader Bullard, Britain & The Middle East, Lond, 1952, P. 28-36

(2) WB Fisher, P. 13-4.

(٣) وحيدى ص ٢١٤ .

وحدها ، استطاعت مصر أن تنتزع استقلالها الفعلى عن تركيا وأن تحافظ على
امبراطوريتها المتوسعة بين أطماع وعداء الآخرين جميعا ، كما لم تسقط هذه
الاستراتيجية وتسقط معها مصر إلا حين اجتمع عليها الآخرون جميعا .

فكما كلفت سياسة المضاربة هذه تركيا ثمنا باهظا هو التغلغل الأوروبى
السلمى والامتيازات الأجنبية فى الامبراطورية ، كلفت مصر نفوذ القناصل وبداية
التوغل السياسى والاقتصادى . على أنه نظرا لاختلاف سياسة القوى من الطرفين
اختلافا جذريا ، اختلفت المصائر تماما . فعلى حين أدت تلك السياسة إلى مد عمر
تركيا قرنا على الأقل أكثر مما كان يمكن لها أن تعيش ، فإنها على العكس فى
مصر أدت إلى تقصير عمرها قبل الأوان ، ربما قرنا أيضا على الأقل . ولولا هذا
وذاك لربما سقطت الامبراطورية العثمانية قرنا أو نحو قرن قبل ما حدث فعلا ،
ولربما كانت مصر بنفس المدى الزمنى دولة مستقلة تماما بل ولربما ورثت تلك
الامبراطورية فى معظمها أو بعضها (١) .

هذا ، وعلى مقياس أكثر تواضعا وبقوة أقل بروزا ، تكررت الاستراتيجية
نفسها بعد محمد على ، خاصة مع اسماعيل . فقد ظلت القوى بعد محمد على
تحاصر مصر وتكبلها داخل حدودها الاقليمية ، ومضت تتغلغل داخلها بمصالحها
السياسية والاقتصادية والاستعمارية . ومع ذلك استطاعت مصر تحت إسماعيل
وباستراتيجية المضاربة أن تكسر حصار القوة مرة أخرى وتخرج من قوقعة المحلية
التي أريدت لها وفرضت عليها . إلا أن استراتيجية إسماعيل فى المضاربة تختلف
جذريا عن تلك التى تبناها محمد على ، فهى قوة السياسة بدلا من سياسة القوة ،
واستراتيجية السلم بدل استراتيجية الحرب .

وفى ظل هذه الاستراتيجية خرجت مصر من جديد إلى المسرح الدولى وتداخلت
بشدة فى السياسة الأوروبية ولعبة القوى العالمية ، كما أنشأت امبراطورية أخرى
لابأس بها ، وإن كانت لاتقارن بالطبع بامبراطورية محمد على الشامخة . فإذا
كانت مصر قد فقدت الشام والجزيرة العربية فى الشمال ، فقد عوضت بتمدد
حاسم وشاسع فى الجنوب ، فقفزت إلى هضبة البحيرات والصومال وشملت القرن
الإفريقى وأشرفت على المحيط الهندى . وبهذا تحرك جسم الامبراطورية المصرية
الجديدة كليا نحو الجنوب وانتقل من آسيا تماما إلى إفريقيا أساسا ، متحولة بذلك

(١) جمال حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٢٠ - ١٢٥ .

من امبراطورية نيلية - عربية إلى امبراطورية نيلية - إفريقية ، ولكن مرة أخرى اجتمعت القوى جميعا لتضع حدا لهذه الامبراطورية ، بل ولتضع يدها على مصر نفسها ، وهذا ما ينقلنا فى الوقت نفسه إلى المرحلة الختامية فى تاريخ مصر مستعمرة.

استراتيجية المستعمرة

فيما عدا هذه المرحلة الختامية ، التى تتطلب وتستحق دراسة مفصلة منفصلة ، تم لنا الآن استعراض مراحل مصر مستعمرة من الناحية الجيوبوليتيكية ، ولقد آن لنا عند هذا المدى أن ننظر إلى هذا الشريط الطويل بلقطاته المتتابعة نظرة تسكوبية شاملة تستخرج من تطوراتها أو تكرارها ومن متغيراتها وثوابتها تلك القواعد والضوابط الأساسية التى يمكن أن تقدم مفاتيحها الاستراتيجية العامة ، خفيفة الحمل فى الذهن مثلما هى شاملة فى التطبيق.

المتغيرات التاريخية

تُخلف الموضع عن الموقع

فأولا ، لماذا حدث ذلك الانقلاب الخطير الذى تحولت به مصر من امبراطورية عظمى إلى مستعمرة أو شبه مستعمرة ؟ من الصعب أن نجد تفسيراً لهذا فى تغييرات داخلية فى الموضع نفسه أو فى الموقع الخارجى ، ولكن من السهل أن نتقصاه فى تغييرات خارجية فى العلاقة النسبية بين الموضع وبين الموقع . لقد ظلت موارد مصر وإنتاجيتها وطاقتها البشرية ، بالقوة إن لم يكن بالفعل، عاملاً ثابتاً أساساً فى المعادلة وذلك باعتبارها وظيفة دائمة للرئ الحوضى . صحيح أنها كانت تتعرض لذبذبات خطيرة أو طفيفة إما بعوامل طبيعية كالفيضانات أو بشرية كسوء الإدارة وضبط النهر ، ولكن مثل هذه الذبذبات ليست حادثة طارئة بل هى كامنة فى نظام البيئة الفيضية.

أما الموقع فقد ظل هو قلب العالم المعمور المتوسع - على الأقل حتى كان كشف الرأس . أما قبل هذا الكشف فكل ما حدث هو توسع المعمور إلى أفاق جديدة مترامية لم تفعل سوى أن أكدت خطورة موقع مصر وزادت من توسطها وجعلتها ركن الزاوية بحق بين عوالم وقارات «جديدة» أكثر منها مجرد نواة فى حلقة أو دائرة مغلقة . بل إن الأبعاد الحقيقية والشخصية الكامنة لموقع مصر لم تكتمل وتبرز فى الحقيقة إلا بعد هذا التوسع فى العالم المعمور . فمن قبل لم تكن إلى حد بعيد أكثر من مجرد رقعة غنية - موضع أثر - بين مجموعة من المواضع الفقيرة . أما الآن فقد أصبحت موقعا فذا بصرف النظر عن ثروته أو غناه : لقد أصبحت

«مفتاحا جغرافيا» لكل الأبواب - أبواب الشرق والغرب ، الهند وروما ، وأبواب البر والبحر ، فارس واليونان ... إلخ ، ولم تعد معادلة الصراع بين الرمل والطين تكفى لتفسير التاريخ المقبل ، بل قد طغت عليها معادلة جديدة ظهرت مع توسع المعمور وهى صراع البر والبحر . وقد كان من الممكن نظريا أن تطفر الامبراطورية المصرية القديمة مع هذه الطفرة الجغرافية إلى امبراطورية عالمية من مقياس يزرى بما عرفته من قبل ، وذلك بحسبانها تملك الآن الموقع المفتاح الجديد إلى جانب الموضع الغنى القديم . ولكن العكس هو الذى حدث فعلا . لقد فقدت مصر استقلالها عند أول لقاء بين أو مع القوى الجديدة، فلماذا؟

لقد تكشف المعمور المتعدد عن قوى جيدة ، مواضع أغنى ، وقواعد أرضية وبشرية من مقياس أضخم من المقياس المصرى . وفى صراعاتها فيما بينها أو فيما بينها وبين القوى القديمة وجدت هذه القوى أن المفتاح يرقد دائما فى أرض الزاوية تلك - مصر ، ومن هنا أصبحت قبلة الغزاة . ونظرا لأن وزن موضعها لم يعد يسعها إزاء هذه القوى الأكبر جرما ، فقد وقعت مصر فريسة لها . بمعنى آخر، إن الانقلاب الذى حدث فى مصير مصر هو أن خطر موقعها زاد كثيرا عن قوة موضعها . لقد تخلف الموضع عن الموقع ولم يواكب تطوره ، ولم تعد إمكانيات الأول التقليدية ترقى إلى متطلبات الثانى الباهظة.

الأخطار الخارجية

تعدد الأخطار الخارجية

رأينا فى عصر الامبراطورية أن مواقع القوة العالمية القديمة كانت محددة بصرامة بين مثلث مصر - العراق - آسيا الصغرى . ولكن عصر المستعمرة بدأ حين أصبحت مراكز وزمام القوة فى الشرق الأوسط تقع خارجه . ومع هذا التطور تحدد التغيير الجذرى فى موقع مصر الاستراتيجى - كما فى موقع الشرق الأوسط كله - فى معادلة أساسية ، وهى أنه تحول من «قوة قطبية» أى قوة مركزية فى ذاتها تحصر بينها مناطق نفوذ وقوى تابعة ، إلى «قوة بينية» أى منطقة تابعة محصورة بين قوى قطبية جديدة . وفى هذا الموقف الجديد أصبحت بالضرورة «جبهة ارتطام أو تصادم» بين تلك القوى القطبية الجديدة.

وإذا كانت أهم القوى القطبية فى عصر الامبراطورية تتركز فى مصر والعراق الفيلسطين ، فإنها فى عصر المستعمرة سوف تستقطب أساسا فى الجزيرة العربية

وتركيا الرعويتين شبه الصحراويتين . أى أن محور القوة داخل المنطقة انقلب من قاطع عرضى إلى قاطع طولى . وإذا كان الصراع بين الرمل والطين هو النغمة السائدة فى عصر الامبراطورية ، فإن الصراع بين البر والبحر هو الذى سوف يسود فى عصر المستعمرة . وهذا التطور والتوسع يعكس تزايد مجال الأخطار الخارجية على المنطقة.

ويبقى بعد هذا أن نميز بين ثلاث مراحل وتطورات هامة فى طبيعة ومصدر القوى الغازية . فإذا كنا من قبل قد وجدنا الصراع التاريخى يختزل نفسه فى معادلة الصراع بين الرمل والطين فى الدرجة الأولى ، أى بين قوى البر والبحر أساسا ، فهنا تبرز إلى جانبيها وعلى قدم المساواة ، بل وعلى التناوب ، معادلة الصراع بين البر والبحر . فالمرحلة الأولى - من الغرب - مرحلة استعمار بحرى استطلت إلى ١٠٠٠ سنة كاملة تتمثل فى الاستعمار الكلاسيكى اليونانى والرومانى والبيزنطى من القرن ٣ ق.م إلى القرن ٧ م . والمرحلة الإسلامية أو الوسيطة من العرب حتى الأتراك تعود فيها السيطرة لقوى البر من الشرق لأكثر من ١٠٠٠ سنة أخرى حتى القرن ١٩ . وفى المرحلة الثالثة والأخيرة يعود الاستعمار البحرى الغربى الحديث ممثلا فى الحملة الفرنسية ثم الاحتلال البريطانى.

تطور خطر البر والبحر

غير أن مصائر مصر ستختلف فى جوانب عن مصائر نظير قديم كالعراق . فالجانب البحرى فى مصر أوضح منه فى العراق وإن جمعت بينهما الطبيعة الأمفيبية برمائى بدرجة أو بأخرى . فبحكم موقعه قريبا من قلب العالم الآسيوى وبعيدا عن أوروبا البحرية ، كان العراق أكثر تعرضا من مصر لأخطار قوى البر ، بينما قل أن تمتد ذراع القوى البحرية إليه . أما مصر فإن موقعها على ناصية القارتين بعد بها عن قلب آسيا وقواه البرية ، ونأى بها كذلك عن أعماق إفريقيا . قارن مثلا أطوال عمر الاستعمار الفارسى البرى (البارثى والساسانى) والاستعمار الكلاسيكى البحرى (الإغريقى والرومانى) فى كل من العراق ومصر : فالأول خضرم فى العراق قرونا مقابل عقود فى مصر ، بينما أزمّن الثانى فى مصر طويلا حيث لم يقم فى العراق إلا عابرا . قارن أيضا ارتباط مصر دون العراق تقريبا بالصليبيات البحرية ، فى مقابل ارتباط العراق أكثر بالمغوليات البرية.

لذلك فكثيرا ما سنجد متتالية جيوبوليتيكية تكاد تتكرر كالقانون ، وتتلخص فى أن موجات القوى الآسيوية التى تستهدف المنطقة ، غالبا ما تكتسح العراق ،

ولكنها لا تنتزع إلا نصف سوريا الشمالى ، بينما قل أن تتقدم إلى مصر . ولعل هذا أوضح ما يكون فى موجات المغوليات المتوالية . فها هنا عمق استراتيجى واضح لمصر بالنسبة إلى أخطار قوى البر . ولكن هذا من الناحية الأخرى وفى الوقت نفسه جعلها هدفا فى متناول قوى البحر من الغرب . وجزء طويل من تاريخ مصر كمستعمرة يرتبط بالاستعمار البحرى ، لعله أطول من ارتباطاتها بالقوى البرية ، وهو أطول بالتأكيد من نظيره فى العراق مثلا . مصر إذن أكثر تعرضا بالطبع لأخطار البحر من العراق المهدد برى أكثر . ولكن لما كانت أخطار البر هى السائدة والمباشرة فى العصور القديمة بينما لم تظهر أخطار البحر إلا متأخرة نسبيا ، فقد كان العراق معرضا أكثر فى الماضى ، ومصر فيما بعد .

وعلى الجملة ، فإن الفروق بين مصر والعراق ، ليس فقط من حيث الأخطار الخارجية وموجات الجيوش واستراتيجية الحرب ، ولكن أيضا وكما يتفق من حيث طبيعة التركيب البشرى وموجات التعمير ودرجة التعقيد الجنسى ، يمكن أن تتلخص جميعا وتتجسد جيدا بالمقارنة الجغرافية مع غرب وشرق أوروبا على الترتيب ، لاسيما وأن مصدر موجات الأخطار والتعمير فى الحالى واحد هو قلب آسيا الرعوى الكبير .

فبحكم الموقع ، كان وضع مصر أشبه بوضع غرب أوروبا إلى حد ما ، موقع ومنطقة انتهاء ومحطة وصول نهائية ، أبعد ما تكون عن مصدر الغزو والهجرة ، ولذا أقل تعددا وتعقدا جنسيا وتعميريا وأكثر هضما وتشربا وتجانسا مثلما هى أقل تعرضا واهتزازا واضطرابا من الناحية الاستراتيجية والسياسية . أما العراق ، إلى الشرق أكثر وقريبا من قلب آسيا ، فهو كشرق أوروبا محطة طريق وأرض عبور وهجرات وغزوات متعاقبة لا تنقطع ، وبالتالي فهو منطقة عدم نضج وتبلور أو هضم بشريا ، متعدد الموجات التعميرية ، ومن ثم معقد التركيب للغاية جنسيا ، شديد التعرض للغزوات العديدة المتواترة التى لم تفقد عنفوانها بعد ، وأخيرا ، وفى النتيجة ، يسمه الاضطراب والقلقلة سياسيا وعسكريا (١) .

اتساع محيط الخطر الخارجى

سيلاحظ أن مراكز القوى الأجنبية التى سيطرت على مصر بدأت قريبة منها ، ثم تباعدت عنها بالتدريج وباستمرار حتى وقتنا هذا . وقد ترتب على هذا أن مصر ستقع منذ الآن فى أيدى قوى لم تسبق أن وقعت - ولن يحدث أن تقع هى يوما -

(1) Cf Mitchell Historical Geog P. 78 - 9

فى يد مصر ، أى أن علاقة التبعية ستكون منذ الآن من جانب واحد للأسف ، وليست متبادلة بين الجانبين كما كان الغالب فى الماضى .

ويمكن جغرافيا أن نتتبع حركة الاتساع والتباعد هذه بحيث تنتضد فى أنماط اقليمية وبيئات طبيعية متتالية سواء على البر أو عبر البحر على النحو التالى . فعلى البر نجد نطاقا من القوى الصحراوية على كل من ضلوع مصر الغربية والجنوبية (الليبيين والإثيوبيين) ثم الشرقية والشمالية (الجزيرة العربية) . يلى هذا من الناحيتين وعلى بعد متزايد نطاق من القوى الجبلية والهضبية ، فالى الغرب كان المغرب (الفاطمية) وإلى الشرق كان الفرس قديما (البارثية والساسانية) والأتراك حديثا (العثمانية) .

أما على البحر ، فرغم الانقطاع التاريخى الواسع بين الاستعمار الكلاسيكى والاستعمار الحديث ، فإن الكل يرسم سواء من حيث الترتيب التاريخى أو الجغرافى محورا قاطعا يمتد من جنوب شرق أوروبا إلى شمالها الغربى : فإذا كان أول استعمار أوروبى أتى مصر من وراء البحر هو الاغريقى ، فقد انتقل مركزه بعد ذلك بانتظام نحو الشمال الغربى : إلى روما إلى فرنسا نابليون ، إلى بريطانيا القرن التاسع عشر . وإذا كان انتقال مركز الاستعمار الرومانى من روما إلى بيزنطة يمثل ارتدادة عكسية داخل هذا الاتجاه تاريخيا ، فإنها لا تكسر ذلك المحور القاطع بل تكمله جغرافيا . وبذلك أيضا تبدو آسيا الصغرى وكأنها حلقة الوصل المشتركة بين مجالى الاستعمار البرى شرقا والبحرى غربا . وبذلك أيضا سنلاحظ أن مصر تعرضت للاستعمار من أشباه الجزر الثلاث فى شرق البحر المتوسط وهى الأناضول واليونان وإيطاليا .

ومن الممكن بعد هذا أن نحدد المجال الاستعمارى الشامل الذى تعرضت مصر لأخطاره عبر تاريخها كله ، وذلك من مجموع توزيع تلك القوى الغازية القارية والبحرية . فنجد هذا المجال أشبه بنطاق قاطع يترامى من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى ، ويمتد من الجزر البريطانية حتى هضبة إيران ومن جبال المغرب حتى الجزيرة العربية . والملاحظ أن هذه رقعة أرضية متصلة عموما تمتد ما بين المحيط الأطلسى غربا والهندي شرقا ، وتحدها السلسلة الألبية فى آسيا وأوروبا من الشمال والصحراء الكبرى من الجنوب ، ولا يستثنى داخلها أو يخرج منها إلا أيبيريا أبعد وآخر أشباه جزر البحر المتوسط .

تعدد أغراض الاستعمار

جمعت مصر على مدى تاريخها ، سواء على التتابع أو التعاصر ، بين كل أنواع الاستعمار فى تصنيفاته المعروفة . فإذا كان الاستعمار الاستغلالي قاسما مشتركا

أعظم فى كل استعمار ، فقد عرفت أيضا الاستعمار الاستراتيجى بأهدافه العسكرية البحتة كما حدث مع الرومان قديما وبريطانيا حديثا ، كما تعرضت (بدرجة أقل كثيرا) لمشاريع الاستعمار الاستيطانى إما كتجربة واقعة وإن تكن محدودة أيام الإغريق وفى ظل الاستعمار وإما كأحلام كما عند نابليون.

أما لماذا هذا التعدد فى أغراض الاستعمار ، فلأن مصر من البلاد القليلة التى تجمع بين الموضع الأمثل والموقع الأمثل والمناخ الأمثل ، فهى بإمكاناتها الزراعية والانتاجية تغرى بالاستعمار الاستغلالي ، بينما تعد بموقعها قطب الجاذبية لكل مغامر استراتيجى ، فى حين أن مناخها المعتدل دون المدارى شبه المتوسطى لا يعوق مشاريع الاستيطان إذا وضعت ، ولو أن كل هذه المشاريع بالذات قد فشلت وأجهضت لأن حيوية مصر البيولوجية والحضارية كانت كفيلة دائما إما بابتلاعها أو لفظها فى النهاية . وقد كان هذا التعدد فى أنواع الاستعمار من العوامل التى مكنته من البقاء طويلا وأغرته بالتشبث كثيرا ، وبفسس القدر ألقى من الأعباء على حركة التحرير والمقاومة والوطنية.

الأخطار المركبة

لم تكن مصر فريسة هينة فى أى الأحوال ولم تكن قط «القشة الهشة المكسورة» التى توهمها المتنبي العبرى (١). فرغم أنها وقعت ضحية لكثير من القوى الأجنبية والغزاة ، فإنها بفضل قوتها الذاتية وضخامة حجمها لم تقع بسهولة ولا لأسباب بسيطة ، وإنما لعوامل مركبة غالبا ، شاذة غير عادية أحيانا . ولعل هذا ما يفسر كيف نجحت بعض القوى فى الاستيلاء عليها وهى أقل منها حجما ووزنا ، وهى متناقضة تبدو غير ذلك غير مفهومة وغير منطقية إلى حد بعيد .

من هذه العوامل ، التى قد تعمل منفردة أو مجتمعة ، ثمة أولا عامل القوة المضافة أو المضاعفة ، ونعنى به أن يأتينا الغزاة لا كقوة بسيطة فى ذاتها بل كقوة مركبة بما أضافت إلى نفسها قبلا من فتوح سابقة ضاعفت من وزنها وقدراتها ومواردها . فهذا لقاء ليس بين إقليمين بسيطين سياسيا ومتكافئين ، وإنما بين إقليم بسيط وإقليم مركب ، بين بلد وامبراطورية . تلك ظاهرة لا ترقى إلى الاسكندر فحسب (٢) ، بل تسبقه مع الآشوريين والفرس ، ولا تستثنى روما نفسها ، وتصدق على العثمانية صدقها على الاستعمار الأوروبى الحديث ذاته . وبإستثناء هذا الأخير ، كانت مصر عادة أكبر وأضخم وحدة فى تلك

(2) Mackinder, Democratic ideals P. 72

(١) فير جريف ، ص ٣١ .

الامبراطوريات الاستعمارية ، بل غالبا ما كانت تفوق المتروبول على حدة وتضارعها وتنافسها . والدرس الذى تعلمه هذه الحقيقة بوضوح هو أن مصر ينبغي ألا تقف وحدها فى وجه القوى المركبة المضاعفة.

وهناك عامل آخر وهو التفوق التكنولوجى . فقديما لم يتغلب الهكسوس إلا بالحصان والعربة ، بينما تغلب الأتراك فى العصور الوسطى لتخلف فروسية الممالك وقصورها أمام بارود البندقية ، فى حين عجز الأتراك والممالك فيما بعد ببنادقهم أمام مدفعية نابليون . والواقع أن التخلف التكنولوجى يرقى عمليا فى بعض الحالات إلى أن الاستعمار سلم مصر لبعضه البعض حتى لكأنما هو تداعى أو توارث الاستعمار ، وذلك كما فعل الممالك للأتراك ، وربما كذلك الأتراك للانجليز، ومثلما فعل اليونان قديما للرومان . ومهما يكن ، فالدرس الواضح هو أن مصر ، أكثر من أى بلد آخر ربما ، لاتملك أن تتخلف عن العصر تكنولوجيا - أو تدفع الثمن باهظا .

دور الرعاة

حكم الرعاة

لقد ألفنا أن نردد عادة أو دائما كم أصيبت مصر عبر تاريخها بالاستعمار الأجنبى وكم طال هذا الاستعمار ، ولكننا غفلنا غالبا أو تقريبا عن دور الرعاة بالذات فى هذا التاريخ . فلعل أغرب حقيقة فى تاريخ مصر السياسى ، ولعلنا أيضا أقل ما نكون وعيا وإدراكا بها ، هى غلبة الرعاة وحكم الرعاة على الجزء الأكبر من تاريخنا الاستعماري وبعض تاريخنا المستقل . فلا يكاد أحدا يدرك أو يتصور - أليس صحيحا ؟ - أن الرعاة والبدو استأثروا وحدهم بالسيطرة والحكم فى مصر لنحو خمسى مجمل تاريخها العام من مينا إلى اليوم . ليس هذا فحسب ، بل إنهم ليمثلون أطول أنواع ومراحل السيطرة والاستعمار فى كل تاريخنا ، حتى ليبلغ ضعف تاريخ الاستعمار البحرى على الأقل . وأخيرا ، فضلا عن هذا ، فإن هناك نمطا أو إيقاعا تاريخيا لنمو وتطور هذا الاستعمار وذاك يختلف ويتغير بالتدرج ما بين العصور الفرعونية والعصور الإسلامية . وللتوضيح ، إليك هذا الجدول المقارن.

فأول حكم للرعاة فى مصر هو الهكسوس ، قرنا ونصف قرن ، يأتى فى قلب العصر الفرعونى ، ولذا يبدو ظاهرة منفردة معزولة فيه إلى حد الشذوذ تقريبا . فقط بعد فاصل زمنى ألقى ، يعاود الرعاة الظهور ويعودون إلى الحكم والسيطرة ، ولكن هذه المرة فى سلسلة متصلة أو فى متتابعة متعاقبة تناوب فيها الليبيون ثم الإثيوبيون ثم الآشوريون وأخيرا الفرس السيطرة على مصر . والغريب أن الليبي كان أطول مراحل هذه السيطرة ، نحو قرنين ، على عكس الإثيوبي والآشوري ، فى

الاستعمار البحرى			حكم الرعاة		
المدة بالسنة	التاريخ	القوة	المدة بالسنة	التاريخ	القوة
-	-	-	١٥٠	حول القرن ١٨ ق م	الهكسوس
-	-	-	٢٠٠	الأسرة ٢٢-٢٥	الليبيون
-	-	-	٨٠	الأسرة ٢٥	الإثيوبيون
-	-	-	١٠٠	الأسرة ٢٥	الأشوريون
-	-	-	١٥٠	الأسرة ٢٧	الفرس
٢٩٣	٣٢٣ ق م - ٣٠ ق م	الآغريق	-	-	-
٣٦١	٣٠ ق م - ٣٣١ م	روما	-	-	-
٣٠٩	٣٣١ م - ٦٤٠ م	بيزنطة	-	-	-
-	-	-	١٢٧٦	٦٤١ - ١٩١٧	العصر الإسلامى
٣	١٧٩٩ - ١٨٠١	فرنسا	-	-	-
٧٤	١٨٨٢ - ١٩٥٦	بريطانيا	-	-	-

حين طالت إقامة الفرس إلى نحو إقامة الهكسوس قديما ، زهاء قرن ونصف قرن ، وعلى الجملة يبلغ مجموع هذه «البطارية» الاستعمارية حوالى ٥٠٠ سنة متصلة، تصل إلى ٦٥٠ سنة بإضافة الهكسوس . وبهذا يمثل حكم الرعاة خلال العصر الفرعونى البالغ طوله نحو ٣٠٠٠ سنة (من ٣٤٠٠ أو ٣٢٠٠ ق م إلى ٣٢٣ ق م) أكثر من خمسه ، معظمه يتركز فى نهايته بل ويحتكرها تماما .

ولكن هذا كان أيضا نهايته هو نفسه ولو إلى حين . فبعدها وضع الاستعمار البحرى قدمه فى حذائه لمدة ألف سنة متصلة تفصل بين الفرعونية والإسلامية وتمثل نحو خمس التاريخ المصرى كله . وبذلك أدل تماما من حكم الرعاة إلى حكم الملاحين أو من قوة البر إلى قوة البحر ، كما كان هذا التحول إيذانا بتحول مصر من التوجيه القارى الآسيوى - الإفريقى إلى التوجيه البحرى المتوسطى . ومرة أخرى تتابع الاستعمار الجديد «كبطارية» موصولة متكافئة الشحنات تقريبا تعاقبت فيها اليونان فروما فبيزنطة بنحو ± 3 قرون لكل .

وقد كان هذا أطول مرحلة للاستعمار البحرى فى تاريخ مصر جميعا ، بل وربما الوحيدة الحقيقية عمليا . فرغم عودة هذا الاستعمار فى نهاية العصر الحديث مع

الحملة الفرنسية ثم الاحتلال البريطانى ، فإن مداه يقصر دون القرن بكثير ، بحيث لا يعدو نسبيا تذييلا أو ملحقا أخيرا للتاريخ الاستعماري عموما . ولهذا أيضا فرغم ما يبدو من تعاقب السيطرة القارية والبحرية مرتين أو ثلاث مرات على التناوب فى تاريخنا بعامة ، فلعل الأصح أن نقول إن الأخيرة أتت كفاصل بينى ، قل «كانتر ميتزو أو كسندويتش» داخل الأولى.

مع الإسلام يتذبذب البندول مرتدا مرة أخرى إلى التوجيه الآسيوى القارى من ناحية ، وإلى حكم الرعاة معه من الناحية الأخرى . وهاهنا تجبها أغرب مرحلة على الإطلاق فى تاريخنا السياسى أو الإستعماري جميعا . فلمدة ١٢٠٠ سنة متصلة ، أى طوال العصر الإسلامى برمته ، سيطر حكم الرعاة على مصر . ففضلا عن العرب أنفسهم ، لم تكن الأسرات الطولونية فالإخشيدية فالفاطمية فالأيوبية ثم المماليك فالأتراك من بعدهم إلا عناصر من الرعاة البدو أساسا أو على أكثر تقدير من الرعاة - الزراع تجاوزا . أى أن مصر ، سواء أكانت ولاية تابعة أو دولة مستقلة ذاتيا ، كانت طوال العصر الإسلامى تحت حكم الرعاة الرحل الغازين أو الوافدين . إن العصر الإسلامى هو عصر حكم الرعاة الأكبر بالضرورة والامتياز فى تاريخ مصر جميعا.

هذه المرحلة وحدها تعادل إذن ضعف حكم الرعاة القديم فى الفرعونية وزيادة ، كما تفوق وحدها مجموع مراحل الاستعمار البحرى قديمه وحديثه . كذلك فبينما سادت سيطرة قوى البحر فى الماضى القديم ثم تقلصت إلى حد التلاشى أو الضالة عبر التاريخ ، فإن سيطرة قوى الرعاة زحفت على العكس صعودا عبر التاريخ من استثناء وحيد فى قلب الفرعونية إلى مرحلة مؤثرة فى نهايتها إلى القاعدة المطلقة فى العصر الإسلامى.

أما إذا أضفنا طول حكم الرعاة فى الفرعونية إلى طوله فى العصر الإسلامى ، فإن المحصلة هى نحو ١٩٥٠ سنة ، أى نحو ضعف طول الاستعمار البحرى من جهة ، أو من ثلث إلى خمسى مجموع تاريخ مصر العام من مينا إلى اليوم (٥٤٠٠ - ٥٢٠٠ سنة) . فكان أطول سيطرة خارجية فى تاريخ مصر إنما تحققت للرعاة الرحل البدو وأشباه الرعاة الرحل البدو . حقيقة مذهلة كأنها الاكتشاف الجديد .

كيف حدث هذا ، ولماذا ؟ كيف أتيح «لتراب البشرية poussiere de l'humanite» المخلخل المشتت المشرد هذا ، كما يسميه برون ، أن يطغى على تلك «الإرسابة البشرية» الكثيفة السميكة المستقرة الوطيدة ؟ متناقضة جغرافية وتاريخية فذة ، لكنما تلك ببساطة هى قصة الرعى والرعاة عموما مع الزراع جميعا فى العالم القديم بعامة وحول آسيا بخاصة . فغزو الرعاة للبلاد الزراعية المستقرة وسيطرتهم عليها هو أحد أبرز الثوابت والمتكررات التاريخية على امتداد القوس

المحقق بقلب آسيا الميت ابتداء من الصين إلى الهند إلى العراق حتى روسيا
وشرق أوروبا . وهو يرتبط طبعاً بالفارق الاستراتيجي في القوة والصراع بين
حركية وفروسية الرعاة الدينامية الهجومية وبين استقرار الدول الزراعية التي كانت
بالضرورة على الدفاع .

وفي حالتنا فلقد كانت الصحراء، ومعها الرعاة، «في ظهر» مصر دائماً، ومن
الظهر قفزوا إلى الكتفين ثم استقروا على الرأس . وهذا إنما يشير إلى خطورة
الصراع بين الرمل والطين ومدى إمكانية طغيان الأول، وإن كنا نميل عادة إلى
الاستخفاف بقراراته وإمكانياته، على الأخير الذي نبالغ عادة في الاطمئنان إلى
قوته ومنعته . وفي كل الأحوال، فكما أن الصحراء بعد أساسى في كيان مصر
الطبيعى، فإن الرعاة بعد جوهرى في تاريخ مصر السياسى، ودورهم فيه أخطر
مما نظن أو نتوقع تقليدياً مثلما هو أكبر يقينا مما يتناسب وحجمهم الطبيعى .

ميكانيزم قيام وسقوط الدولة

حين نستعرض تاريخ مصر الجيوبوليتكى والجيواستراتيجى بعد الفراعنة، بل
منذ الأسرات الأخيرة من الفراعنة، نجد الصورة العامة تتلخص في دورة محددة
تتكرر بانتظام: دولة أو أسرة حاكمة من الغزاة تقوم ثم تسقط بعد حين طال أو
قصر، لتقوم على أنقاضها دولة أو أسرة جديدة من غزاة جدد تلقى بدورها المصير
نفسه . والملاحظ كما رأينا توا أن كثيراً من هذه الأسرات، إن لم يكن معظمها، هي
من الرعاة الغزاة تؤسس دولا زراعية في بيئة هي جغرافيا كالواحة في الصحراء ،
وذلك كجزء من الصراع التقليدى بين الرمل والطين، وهذا وذاك يشير على الفور
إلى نظرية ابن خلدون الشهيرة في العمران والعصبية ودورهما في قيام وسقوط
الدول .

فابن خلدون شخص وفسر التاريخ العمرانى والسياسى لمناطق واسعة من عالم
الصحراء والمزروع في شمال افريقيا وغرب آسيا بفكرة العصبية والبداءة أو
عصبية البدو والبادية . فبفضل حياة البداءة الجافة القاسية وخشونتها وصعوبتها،
يملك البدو الرحل من الرعاة عصبية حادة متماسكة نادرة التلاحم، تمنحهم قوة
وحيوية في الانقضاض على الدول الزراعية الحضارية المستقرة المجاورة، تضمن
لهم الغلبة والاستيلاء عليها، فيؤول إليهم الحكم والمك ، وتقوم لهم دولة بالقوة وبحد
السيف .

غير أن هذه الأسرة القبلية الحاكمة، التي تعتمد في سلطانها أساسا على
عصبية قبيلتها أو قبائلها الأقارب، لا تلبث أن تتسرب إليها أمراض الحضارة

والاستقرار من الدعة والليوننة والترف والرفاهية، فيدب إليها الضعف والوهن بالتدريج، إلى أن تفقد عصبيتها في النهاية وتتحول إلى سلسلة من الملوك أو الحكام الضعفاء، لا تلبث أن تقع فريسة ناضجة سهلة لأسرة جديدة غازية من الرعاة لا تزال فيها عصبية البداوة البكر وقوة شكيمة الحياة الرعوية وغلظتها الخشنة ولكن الصحية، وهنا تقوم دولة جديدة من الغزاة الرعويين على أنقاض سابقتها التي بدأت رعوية بدوية وانتهت زراعية مستقرة، لتلقى بدورها نفس الدورة والمصير. وهكذا إلى ما لا نهاية .

والنظرة التحليلية المتعمقة تكشف بسهولة أن نظرية ابن خلدون تكاد بحذاقيها تنطبق على مصر، بحيث تقدم مفتاحا أساسيا لميكانيزم قيام وسقوط الدول والأسرات بها طوال تاريخها كمستعمرة . فتعاقب وتتابع الأسرات الحاكمة وتوالى دولها العديدة من عرب الفتح أولا إلى طولونية إلى إخشيدية إلى فاطمية فأيوبية بعد ذلك، ثم إلى مملوكية برجية فبحرية ثم أخيرا إلى تركية عثمانية بل حتى ألبانية محمد علي، كل هذا إنما هو ببساطة حلول أسرة رعوية حاكمة جديدة غازية أو نازحة محل أخرى سابقة تدهورت وتحللت بعد أن استقرت وتحولت عن البداوة والعسكرية إلى الزراعة والحضارة والرفاهية وتحولت معها إلى الخمول والعقم والعجز . حتى في العصر الفرعوني المتأخر يصدق القانون نفسه . فالليبيون ثم النوبيون فالآشوريون والفرس على الترتيب، ومن قبل الهكسوس، ما هم إلا رعاة أغاروا واستقروا وحكموا ثم ضعفوا وسقطوا .

ولعل من أبرز المؤشرات الدالة على هذا العقم والعجز الذي تنتهي إليه كل أسرة وافدة ما وصلت إليه الفاطمية، بربر وعرب المغرب الجبلي الرعوي، التي دخلت مصر ووضعت يدها عليها بثقة واعتداد نادرين كأنما هي إرثها الطبيعي، والتي أقامت بها صرحا باذخا وأدعاءات أعرض . ففي نهايتها بلغت الفاطمية من الاتضاع المؤسف المخجل والانهيال التام والعجز المطلق عن تصريف الأمور ومواجهة الأزمات ما حتم استدعاء أجنبي وافد - بدر الجمالي - من أرمينيا الرعوية الجبلية لإنقاذ الموقف . وبالمثل وضع «صلاح الدين الأيوبي» من كردستان المماثلة نهاية للفاطمية، إلى أن وضع المماليك المجلوين من جبال القوقاز نهاية للأيوبية بدورها .

كذلك فلقد رأينا كيف تدهور المماليك كعصبية ورجال حرب فعزفوا عن القتال وحمل السلاح وانزلقوا إلى حياة التجارة والأسواق والدعة والترف بل وانحط بعضهم إلى الاستجداء .. إلخ . لقد فقدوا بالتدريج هم الآخرون عصبيتهم

وشكيتهم ودورهم كمحاربين أشداء . فكان الفشل والإحباط والفوضى الشاملة
التي آلت إليها المملوكية هي التي مهدت الطريق للغزاة الجدد من رعاة الأناضول
العثمانيين الذين مازالوا على غلظتهم البكر وشراستهم البربرية .
والقد كان ما أصاب مصر من تدهور مخيف، كجزء مما أصاب الدولة العثمانية
في أخرياتها، هو بدوره الذي مكن لمحمد على أن يرثها من باطنها بعصبية جديدة
هي قبيلته التي لم يلبث أن استقدمها من موطنه في هضاب وجبال ألبانيا ومقدونيا
الرعوية . (هل نضيف في النهاية أن التخبط والعجز الفاضح في مصر ما قبل
الثورة يحقق النظرية والدورة حتى آخر لحظة في تاريخ مصر الحديثة ، بحيث كان
هو الذي وضع نهاية ليس فقط لدورة الأسرة الحاكمة ولكن لدورة عصر المستعمرة
برمته وبدأ الحكم الوطني لأول مرة منذ ٢٠٠٠ سنة ٩) .

الفصل الرابع والعشرون

الاستعمار الأوروبي الحديث

الصراع الاستعماري

منذ طرد الرومان ، ومع فشل الحملات الصليبية البحرية ، وإلى أن ظهر الاستعمار الأوروبي الحديث ، لم تخضع مصر لقوة بحرية أجنبية أو تتعرض لأخطارها جددا . ولكن مع ظهور الامبراطوريات البحرية الماموث بمصالحها الكوكبية واستعمارها العالمى ، لم يكن مفر من أن تصبح مصر قطب الجاذبية فى الاستراتيجية البحرية ، وإن تلبث أن تكون أرض معركة فى كل صراع عالمى . لقد كانت قوى الاستعمار ترى فى مصر منطقة أهم من أن تترك لنفسها ، وأهم بالتأكيد من أن تترك لغيرها . حتى قبل القناة - قناة السويس - ذلك . بل حتى قبل الحملة الفرنسية . فنحن غالبا ما نغفل عن أن الفيلسوف ليبنتز ، منذ أكثر من قرن قبل نابليون وبالتحديد فى ١٦٧٢ ، كان يقترح على لويس الرابع عشر أن يضرب الهولنديين الذين رادوا البحار ما بين أوروبا والهند فى ذلك الوقت "rouliers des mers, wagoners of the sae" وذلك باحتلال مصر (١) . بل أكثر من ذلك نغفل عن أن لويس الـ ١٤ عرض على تركيا مشروع شق قناة مباشرة بين البحرين عدة مرات دون جدوى ، وأن فرنسا ما برحت طوال القرن الـ ١٨ تدرس سرا إمكانية الاستيلاء على مصر لكى تكون مستعمرة فرنسية . وبالمثل ومن قبل فكرت وتطلعت النمسا .

الحملة الفرنسية

ولكن نابليون هو أول من وضع هذه الصيغة موضع التنفيذ ، وكانت الحملة الفرنسية أولى محاولات القوى البحرية للسيطرة على أرض الزاوية ، التى اعتبرها نابليون أهم موقع استراتيجى فى العالم أجمع حتى قيل من بعده : «قل لى من يسيطر على مصر ، أقل لك من يسيطر على العالم» . ومهما يكن من أمر ، فقد حددت مصر موقع واحدة من كبريات مواقع الصراع البحرى الفاصلة - أبو قير . ويدهى أن اللقاء بين فرنسا نابليون ومصر المماليك كان أول لقاء هذه الصليبيات

(1) J. Beaujeu - Garnier, Econ du Moyen - Orient, P.50

بين حضارتين لا ندية بينهما الآن قط . وعدا هذا التخلف الحضارى العام ، كان التخلف التكنولوجى يعنى مباشرة أنه مواجهة بين المدفعية الحديثة وبنادق الفرسان، لعلها الأخيرة من نوعها فى التاريخ بين فروسية العصور الوسطى و«قنبر» العصور الحديثة . فكانت النتيجة محتومة ، وكررت التركية - المملوكية بذلك قصة المجابهة بينهم هم أنفسهم من قبل منذ ثلاثة قرون.

وقد كانت خطة نابليون العظمى أن تصبح مصر «لؤلؤة الامبراطورية الفرنسية» ، بمثل ما كانت الهند «لؤلؤة الامبراطورية البريطانية» . ويبدو أن نابليون - الذى كان يحاول أن يكرر الاسكندر - كان يستهدف فى النهاية نوعا أو آخر من الاستعمار الاستيطانى على نحو ما فعل الاغريق فى مصر من قبل قديما أو شبه ما فعله الفرنسيون فى الجزائر من بعد . فقد كتب كبير علماء الحملة مونج يقول «لو أن ٢٠ ألف أسرة فرنسية استوطنت هذه البلاد ، ليعمل أفرادها بالمشروعات التجارية والمؤسسات الصناعية... إلخ ، لأصبح هذا البلد أجمل مستعمراتنا وألمعها وأفضلها موقعا» . ومن قبل عد البارون دى توت مصر مستعمرة مثالية لخصوبة أرضها وصلاح مناخها لإقامة المستعمرين الفرنسيين.

ومن بعد كشف نابليون بنفسه أحلامه فى اعتراف صريح فى مذكراته فى المنفى Memorial St. Helene ، إذ كتب يقول : «تأمل ما تصبح عليه حال هذه البلاد الجميلة بعد خمسين سنة من الرخاء والحكم الصالح . إن المخيلة لترتاح إلى صورة جذابة : ألف هويس تتحكم فى طول البلاد وعرضها ، لتوزع ماء الفيضان وثمانية أو عشرة ملايين قامة مكعبة من ماء النيل ، تضيق كل عام فى البحر ، يمكن أن توزع على كل منخفضات الصحراء وفى بحيرة موريث حتى تبلغ الواحات وأبعد منها إلى الغرب . أما إلى الشرق فتبلغ البحيرات المرة ، وكافة منخفضات برزخ السويس ، وفوق امتداد الصحراء بين البحر الأحمر والنيل . وعدد كبير من الطلمبات البخارية أو طواحين الهواء ترفع المياه إلى خزانات عالية ينحدر منها الماء لرش الأرض وريها» .

ثم يسترسل نابليون فيمضى إلى هدفه الأبعد قائلا : «وتأمل هجرات إلى مصر ، غفيرة الأعداد ، من أعماق إفريقيا ومن بلاد العرب والشام واليونان وفرنسا وبولندا وإيطاليا وألمانيا ، تضاعف عدد سكانها أربع مرات».

وإذا كانت الحملة قد فشلت لعوامل ليس أقلها المقاومة الوطنية الصامدة الممثلة فى ثورات القاهرة ، فقد لفتت الأنظار بصورة درامية إلى موقع مصر

الحاكم بعامه ، وكشفت للغريمة البحرية بريطانيا بخاصة أن مصر هي «عق الهند» الذى يمكن أن تخنق منه الامبراطورية (١). حتى إذا كانت قناة السويس أصبح عنق الهند فى نظرها هو «شريان الامبراطورية وخط الحياة» فيها ، ومن هذا وذاك تحددت استراتيجية الاستعمار البريطانى فى مصر : تحطيم قوتها البشرية والعسكرية أولا ، ثم الاستيلاء عليها ثانيا ، ومن المنطلق الأول ، كانت خططها كما رأينا لتحطيم امبراطورية مصر محمد على (حملة فريزر) وتدمير قوتها البحرية الصاعدة (معركة نفارينو) وإخضاعها للاستعمار التركى ولاية أو إيالة متقوقة (معاهدة لندن) . ومن المنطلق الثانى ، ناورت لتشارك فى شركة قناة السويس بعد أن حاربتها طويلا ، وجاعتها صفقة أسهم القناة لتكون - بتشبيه الكاتب الانجليزى ه. ا. ل. فيشر - كمن تعثر صدفة فى ثروة ضخمة ظل غيره يكدح فيها (فرنسا) فالتقطها هو ببساطة (بريطانيا) (٢) ، ثم تقدمت منها وبعدها لتضع يدها على مصر ذاتها .

بين الحملة والاحتلال

مقارنة استراتيجية

وإذا كان لابد هنا من مقارنة جيواستراتيجية بين الحملة الفرنسية والاحتلال البريطانى ، فإن علينا أولا أن نلاحظ الفارق الجذرى بل المفارقة الساخرة فى وضعيات الصراع فى الحالىن ، فرغم أن كليهما غزو استعمارى سافر ومبيت من جانب أكبر قوة أوروبية بحرية حديثة فى عصرها ، ورغم أن المواجهة كانت أبعد شئ عن الندية والتكافؤ فى الحالىن ، فقد كان الفارق الحضارى والعسكرى فى حالة الحملة أكبر منه بكثير فى حالة الاحتلال .

حقا لم تأت فرنسا الحملة فى نهاية القرن الـ ١٨ إلا عشية أو قبيل الانقلاب الصناعى ، كما كانت قد فقدت امبراطوريتها الاستعمارية الأولى قبل الثورة ، بينما أتت بريطانيا فى ثمانينيات القرن الـ ١٩ فى أوج الانقلاب الصناعى الذى صنعته وقادته ، وذلك أيضا على قمة موجة أكبر امبراطورية استعمارية حديثة عرفها العالم حتى ذلك الوقت . ومع ذلك فلقد كانت مصر فى الحالة الأولى ماتزال فى أعماق عصورها الوسطى وعصر الفرسان ، بينما كانت فى الثانية قد تحولت إلى

(1) H.J. Mackinder, Democratic Ideals & reality, Pelican, 1944, P. ..103.

(2) W.B. Fisher, P. 147-8.

دولة عصرية متطورة نسيباً ذات حضارة وجيوش على الطراز الأوروبي الحديث ، ومع ذلك فقد جاءت الحملة لتذهب ، بينما جاء الاحتلال ليبقى.

التفسير الوحيد ، رغم استبسال المقاومة الشعبية فى الحالين على حد سواء ، هو خيانة النظام الحاكم فى الحالة الأخيرة ، ذلك الذى استدعى الاحتلال الأجنبى لحمايته من الثورة العرابية الشعبية. ولولا ذلك لكان مصير الاحتلال البريطانى على الأرجح كمصير الحملة الفرنسية ولما عمر أطول مما عمرت.

أما عن استراتيجية المعركة ، فلنلاحظ أولاً أنه بينما أتت الحملة من الغرب ، جاء الاحتلال من الشرق . فقد اندفعت الحملة الفرنسية من الاسكندرية عن طريق فرع رشيد حيث قوبلت بمقاومة نظامية وشعبية عنيدة فى سلسلة من المواقع المتعاقبة وإن كانت قد تخطتها بانتظام : الاسكندرية، صحراء البحيرة ، دمنهور ، الرحمانية وشبراخيت ، ثم أخيراً إمبابية حيث كانت الموقعة الفاصلة.

أما بريطانيا ، التى كانت من قبل قد تلقت درسا من المقاومة الشعبية فى بداية القرن فى حملة فريزر حيث هزمت حتى انسحبت فى رشيد ، فقد نزلت أولاً فى الاسكندرية ، لكنها تلقت الدرس ثانية فى كفر الدوار حيث عجزت عن التقدم أمام دفاع القوات العرابية . هنالك استدار الاحتلال إلى بورسعيد والقناة ليطعن مصر من الخلف عن طريق وادى الطميلات ، بعيدا بقدر الامكان عن كتلة كثافة السكان الرئيسية وعن أكتف إمكانات المقاومة الشعبية.

ولو قد ردمت العرابية القناة كما اقترح عليها وقتئذ ، لسدت الطريق على الأسطول البريطانى ولربما تغير مصير الغزو والمعركة ومصر جميعا ، ولكن فرنسا، كما خذلت مصر محمد على سنة ١٨٤٠ ، خدعت العرابية بحياد القناة الدولى المزعوم الذى أكدته لها ديلسبس . وبين الخيانة من الداخل ومن الخارج ، فى السياسة وفى الميدان ، وفى صفوف القوات كما فى النظام الحاكم ، جاء الانكسار الأخير فى التل الكبير . لقد بدأ الاستعمار الحديث.

بين الاستعمار الجماعى والثنائى

عند هذه النقطة ينبغى أن نلاحظ أن الاحتلال البريطانى إنما وضع نهاية (أو جاء قمة) لمرحلة متميعة وعاجزة بدأت بعد إنهيار محمد على واختلطت فيها طلائع تدفق استعمار استيطانى أوروبى على مصر كادت تصل إلى نوع من «الاستعمار الجماعى» الأوروبى مع صراع استعمارى سياسى ثنائى بين فرنسا وبريطانيا كاد يقترب من «حكم ثنائى» خفى إلى أن إحتزلته بريطانيا بالاستعمار المسلح . ذلك أن

مصر منذ ما بعد محمد على بالتحديد أو حوالى منتصف القرن بالتقريب ، لم تلبث أن تحولت إلى ميدان للصراع الامبريالى السافر والباطش بين فرنسا وبريطانيا ، بحيث قد يمكن وصف هذا التدافع «بالتكالب على مصر Scramble for Egypt» ، كما يمكن اعتباره الطليعة المتقدمة وإشارة البدء للموجة الأكبر فيما بعد وهى «التكالب على إفريقيا Scramble for Africa».

وقد اشتد التوغل الأوروبى بعد ذلك فى حياة مصر السياسية والإقتصادية والمالية ، فكان فى هذا بداية فقدان مصر لاستقلالها الحقيقى . وبسبب ، أو بذريعة، ديون إسماعيل خاصة ، تحول التغلغل المالى بالذات إلى نوع من «الاستعمار المالى» ، الذى لم يلبث أن تحول إلى ذلك الغطاء المكشوف من الوصاية المزدوجة أو الحكم الثنائى بين فرنسا وبريطانيا (١). وقد تأكد هذا الوضع مرة ثانية بعد أن اكتسبت الأخيرة لنفسها موطن قدم وثيق فى شركة القناة.

غير أن هذا الحكم الثنائى كان فى الوقت نفسه قمة الصراع الاستعمارى الثنائى ، إلى أن حسمته بريطانيا بالقوة المسلحة . وبهذا حسم الصراع الامبريالى الطويل الذى بدأ منذ نهاية القرن الـ ١٨ واليد العليا لفرنسا (الحملة) وانتهى فى أواخر القرن الـ ١٩ لصالح بريطانيا (الاحتلال) ، غير أن المنافسة الفرنسية لم تنته عند هذا الحد . فبفضل وجودها أو نفوذها البشرى والثقافى والمادى الأكبر والأقدم ظلت فرنسا تناوئ الاستعمار البريطانى فى مصر ، إلى أن عقدت الصفقة الاستعمارية النهائية والشاملة فى «الوفاق الودى Entente Cordiale» حوالى دورة القرن ، تلك التى بمقتضاها أطلقت يد بريطانيا فى مصر فى مقابل إطلاق يد فرنسا فى مراكش.

أما داخل مصر ، فإن الوضع كله أثناء تلك المرحلة كان أقرب إلى سياسة المضاربة التقليدية المعهودة التى حاولت بواسطتها أن تحافظ على استقلالها بمضاربة الدول الأوروبية ببعضها البعض ، أساسا فرنسا وبريطانيا - نفس وضع تركيا نفسها فى مرحلة «المسألة الشرقية» . وحتى بعد الاحتلال البريطانى ، ظلت مصر على نفس السياسة أملا فى استعادة استقلالها ، إلى أن كانت صفقة الوفاق. وفى هذا كله كانت القناة فى مصر هى محور الصراع والتوازن ، مثلما كانت البواغيز فى تركيا إلى أن تحولت مع الاحتلال من بوابة ذهبية تجاريا إلى بوابة دموية استراتيجيا ، إذ أن القناة كما لا يخفى كانت مدخل الاحتلال جغرافيا وعسكريا مثلما كانت تاريخيا وسياسيا.

(1) Lorin, P. 182.

الاستعمار البريطاني

وما أن استقرت بريطانيا في مصر حتى تحولت هذه إلى أكبر قاعدة حربية لها عبر البحار وثانية أكبر وحدات الامبراطورية بعد الهند ، وخلال الحربين العالميتين تحولت مصر إلى أرض معركة رئيسية بل ونقطة تحول حاسمة في مصيرهما ابتداء من سيناء والحملة التركية إلى العلمين وغزو المحور . وفي هذا كله لم تكن مصر مجرد قاعدة أرضية استراتيجية عظمى ، وإنما قاعدة بشرية كبرى كذلك ، فالحقيقة أن بريطانيا استغلت كثافة السكان في مصر كمصدر للقوة البشرية أثناء الحرب كما في وقت السلم ، على غرار ما كانت تفعل فرنسا في الجزائر كبديل عن نقص القوة البشرية بالمتروبول.

استغلال القاعدة البشرية

وأبسط ، كما هو أبشع ، نموذج لذلك قوة العمل («أنفار السلطة») التي انتزعتها بريطانيا قسرا من بين الفلاحين وأبناء مصر وحشدتها كالقطيع أثناء الحرب الأولى وسخرتها في آلة الحرب وجهاز الاحتلال تحت ظروف أسوأ من عصر السخرة والكرياج ، داخل القطر وخارجه ، في سيناء وفلسطين والعراق وجزيرة مودروس ببحر إيجه بل وحتى فرنسا . وتختلف المصادر في تقدير حجم هذه القوة ، فهي في تقدير نحو ١٢٥ ألفا ، خدم ٢٣ ألفا منها في فرنسا (١) . وفي تقدير آخر أن الجهاز الأساسي للسلطة EGYPTIAN Labour Corps ، شحن في ١٥ - ١٩١٦ نحو ٨٥٠٠ رجل إلى العراق ، ١٠,٥٠٠ إلى فرنسا . وإبتداء من ١٩١٧ ارتفع طلب السلطة إلى ١٧,٠٠٠ رجل كل شهر ، ثم إلى ٢٦,٠٠٠ في ١٩١٨ . وفي نهاية الحرب كان هناك ١٣٥ ألفا من المصريين يعملون في سوريا .

بالإضافة إلى هذا فإن الجهاز الثانوي ، Camel Transport Corps ، جند ١٧٠ ألف رجل (٢) . بل لقد وصل إلجود بتقديره لجموع القوة العاملة المهاجرة حتى نهاية الحرب إلى رقم لا يكاد يصدق وهو ١,١٧٠,٠٠٠ شخص ، لم يتم التأكد من عودة بعضهم إلى الوطن . وعلى أية حال ، فقد كانت الخسائر في الأرواح فادحة،

(1) Issawi, Egypt, P 38.

(2) P.C. Elgood, Egypt & the army, London, 1924, P. 243-5 316- 22, E.W. Polson Newman, Great Britain & Egypt, Lond., 1928, P. 211-4.

بالآلاف وربما بعشرات الآلاف ، حتى لقد انعكس هذا فى معدل الوفيات العام فى مصر ككل ، حيث ارتفع متوسط الوفيات من ٣٠٠ ألف سنويا قبل ١٩١٤ إلى ٥١٠ آلاف فى ١٩١٨ (١).

فى الحرب الثانية أيضا كانت مصر الصناعة («الأورنص» Ordnance) والانتاج والزراعة قاعدة أساسية فى تمويل وإشاعة قوات الحلفاء بملايينها . من كل أرجاء الامبراطورية والدنيا . وفى كلتا الحربين كانت السلطة الاستعمارية تخضع كل موارد البلد لأغراض التمويل العسكرى والجيش...إلخ.

قاعدة التوسع الاستعماري

من مصر أيضا لم تشدد بريطانيا قبضتها على الهند والشرق الأقصى فقط ، وإنما كذلك اتخذت منها قاعدة للمزيد من التوسع الاستعماري الدائري فى الشرق الأوسط . فكما اتخذت فرنسا من الجزائر قاعدة ارتكاز دوارة Table - Tourne للتوسع الاستعماري شرقا فى تونس وغربا فى مراكش ، اتخذت بريطانيا من مصر قاعدة مماثلة «كالصينية» زحفت منها جنوبا إلى السودان ثم شمالا إلى فلسطين والأردن ثم استدارت منها فيما بعد غربا إلى ليبيا (٢).

فبدعوى استرجاع السودان من تمرد المهديّة ، وتحت قناع الحكم الثنائى المصرى - الإنجليزى الذى كان فى حقيقته استعمارا بريطانيا مزدوجا لكلا مصر والسودان والذى وصف بحق بأنه على أساس «خمسین - خمسین : حصاننا وخمسین أرنبا» (!) ، تمدد الاستعمار البريطانى من مصر إلى السودان ليسيّطر بذلك على معظم حوض النيل من منبعه إلى المصب ومن البحر الأحمر حتى المتوسط ، وليتصل الوجود البريطانى فى شمال شرق القارة بوجوده فى وسط وجنوب القارة ممتدا بلا انقطاع من القاهرة إلى الكاب (٣).

أما التوسع فى فلسطين والأردن فقد جاء دوره فى الحرب الأولى ضد تركيا وبعد الحملة التركية على سيناء والقناة . وكما كان فى هذا التوسع بذور نكبة فلسطين وبداية الكيان الإسرائيلى ، فإنه حقق للاستعمار البريطانى طريقا بريّا واتصالا جغرافيا مستمرا ما بين مصر والعراق أو المتوسط والخليج . وبالمثل فى الحرب الثانية ، بعد صراع المد والجزر الرهيب بين الحلفاء والمحور ، فيما بين

(1) Ch. Issawi, Egypt at mid-century, P. 41.

(١) حمدان، الاستعمار والتحرير فى العالم العربى، ص ٢٩.

(٢) السابق، ص ٤٦.

مصر والمغرب ، توسع النفوذ البريطانى غربا إلى ليبيا حيث ورث الاستعمار الإيطالى الذى كانت أطماعه فى مصر نفسها قد أصبحت علنية سافرة ، والذى كان يهدف إلى أن يتخذ منها قاعدة ارتكاز لامبراطورية نيلية تضم السودان وتصل بذلك بين رقعة الاستعمار الإيطالى الليبية فى شمال إفريقيا وبين رقعته الحبشية والصومالية فى شرق إفريقيا .

وإلى هذا المدى ، نستطيع أن نلاحظ تشابها إن لم يكن تناظرا دالا مثلما هو مثير فى استراتيجية الصراع الاستعماري حول كل من مصر وتونس ، وإن كان الصراع الأول بين بريطانيا وفرنسا والثانى بين فرنسا وإيطاليا ، بينما تدخل إيطاليا بطريقة ما حلقة وصل جغرافيا واستراتيجية فى الحالين . فرغم أن الأطماع الفرنسية فى مصر أسبق (نابليون) ، والنفوذ والوجود والجالية الفرنسية أسبق وأقوى بكثير (إسماعيل) ، نجحت بريطانيا بعد مرحلة صراع أو تعايش ثنائى فى أن تزيج فرنسا من مصر وتنفرد بها بقوة العمل المسلح .

بالمثل فى تونس : كانت الأطماع الإيطالية أقدم ، والجالية الإيطالية أقوى وأكبر بكثير ، ولكن فرنسا نجحت مع ذلك فى أن تنتزع تونس لنفسها بفضل القوة العسكرية . وكما ظلت فرنسا بعد ذلك تتناوى بريطانيا فى مصر إلى أن تمت صفقة التسوية فى الوفاق الودى ، فكذلك ظلت إيطاليا شوكة فى جنب الوجود الفرنسى فى تونس إلى أن تمت التسوية فى اتفاق موسوليني - لافال فى الثلاثينيات حيث انتزعت إيطاليا لجاليتها امتيازات خاصة .

غير أن إيطاليا عادت بعد ذلك أيام الفاشستية لتتطلع من قاعدتها الاستعمارية البينية فى ليبيا إلى السيطرة على كل من مصر شرقا وتونس غربا على السواء وانتزاعهما من كل من بريطانيا وفرنسا على الترتيب . فمقابل ادعاءاتها وأطماعها غير المكتومة فى مصر ، كانت هناك صيحة «تونس لنا Tunisia Nostra» على الجانب الآخر . ورغم أنها شاركت بالفعل أثناء الحرب الثانية فى غزو كلا القطرين ، فإنها فشلت فشلا ذريعا ومخجلا فى الحالين ، قبل أن تتم تصفية الاستعمار جميعا من المنطقة برمتها (١) .

على أن المهمل بالنسبة لمصر أننا من هذا كله نفهم لماذا تشبث الاستعمار البريطانى مستميتا بالبقاء ، وكيف أزمّن أكثر من ٧٠ سنة فى مصر ، وهى التى

(١) جمال حمدان ، الجمهورية العربية الليبية ، ص ٤٤ - ٤٦ .

وقفت طوال الجزء الأكبر من القرن الـ ١٩ ندا للقوى الكبرى ، وكانت الدولة الوحيدة فى إفريقيا التى فرضت عليها معاملتها «كقوة» بالمعنى الأوروبى رغم تبعيتها الشكلية لتركيا ، بل وكانت أحيانا طرفا موجبا فى لعبة السياسة الدولية شأنها شأن تركيا (١) ، ومن هذا كله أيضا نفهم كيف وصل التكاليف ببريطانيا إلى حد التفكير الجدى فى تحويل مصر إلى «مستعمرة» تابعة للتاج كالهند (كذا) كما كشفت الوثائق أخيرا ، ولو أن مشروعا كهذا كان محتوم الفشل فى ظل القوة الحضارية والعراقة التاريخية والحيوية السكانية لمصر ، ومن هذا كله ، أخيرا ، نفهم ضراوة المقاومة الوطنية التى بدأت من ثورات التحرير الشعبية الكبرى فى الودى (١٨٨٢ ، ١٩١٩) وانتهت بحروب التحرير الميدانية الحقيقية فى القنال (١٩٥١ ، ١٩٥٦) حيث قذفت بالاستعمار فى البحر إلى الأبد .

دورة رائدة

وفى هذا المقام ، تفرض نفسها ملاحظة ختامية توحى بقدر ما تلخص . لقد كان التدافع على مصر هو بداية التدافع على إفريقيا ، مؤشرا إليه ومؤذنا به . فإذا كان الاحتلال البريطانى لمصر ١٨٨٢ قد تعاصر مع الحرب السبعينية ومؤتمر برلين الذى قسمت فيه إفريقيا بين القوى ، فإن الصراع على مصر يرقى إلى أيام الحملة ومؤتمر فيينا . كذلك فلأن الاستعمار الاستغلالي - الاستيطانى فى مصر سبق الاستعمار الاستراتيجى - السياسى ، على العكس مما حدث فى معظم إفريقيا الإدارية حيث بدأ الاستعمار «بوضع اليد» أولا ثم «وضع القدم» بعد ذلك ، فقد كانت جالية الاستعمار الأوروبية فى مصر من أولى الجاليات فى إفريقيا باستثناءات معنية فى الجزائر والمستعمرات البرتغالية وجنوب إفريقيا .

هذا من ناحية . من الناحية الأخرى ، ولكن فى الاتجاه العكسى ، كانت مصر أولى دول إفريقيا تصفية للاستعمار وبداية الخروج الأبيض ، أى كانت النموذج المبكر بل المحرك الحقيقى لتصفية الاستعمار والامبراطورية فى كل إفريقيا والعالم الثالث . وبهذا وذاك ، سواء بداية ونهاية ، فى التدافع أو فى التصفية ، كانت مصر بمثابة دورة رائدة كما هى مضغوطة مختزلة لتاريخ الاستعمار الأوروبى فى القارة .

غير أن مصر ، ككل الرواد ، دفعت الثمن باهظا مرتين . أول مرة حين فقدت استقلالها أيام إسماعيل وبعده بسبب الديون كما تذرع الاستعمار . وسواء صحت

(1) Whittlesey, P. 372,

هذه الذريعة أو كانت مجرد غطاء للأطماع الامبريالية ، فكم ذا من دول العالم اليوم، والعالم الثالث بالذات تستدين بمئات وآلاف الملايين ، بل كم دولة لا تستدين دون أن يكون واردا أدنى خطر أو تلويح بالاحتلال والاستعمار؟

ثم دفعت مصر الثمن ثانياً مرة حين انتزعت استقلالها بقوة إرادتها وبارادة القوة لما أمتت القناة ومصرت الاقتصاد وصفت الاستعمار الاستيطاني في الخمسينيات . والآن ينظر المرء بدهشة وتعجب إزاء السهولة والبساطة التي يتم بها استقلال الدول بالعشرات في إفريقيا وغيرها في الستينيات دون أن يحرك الاستعمار القديم أو الجديد ساكنا ويلا رد فعل مسلح عنيف . بل إن المرء ليقف مذهولا أمام حالة تصفية الاستعمار الاستيطاني بعد ذلك في المستعمرات البرتغالية كمجرد مثال . أما مصر فهي وحدها تقريبا التي دخلها الاستعمار بحرب ولم يخرج منها إلا بحرب ، وفيما بين الحربين تحملت ضراوة الاستعمار في أعلى مراحلها : عصر الاستعمار العتيق الشرس وعصر ديبلوماسية البوارج المسلحة.

مثال آخر أقرب وأغرب . حين أمتت مصر قنواتها في الخمسينيات ، أقام الاستعمار والغرب الدنيا وأقعدوا وألب العالم كله عليها وحاول حصارها وعزلها ثم شن عليها أقذر حرب في القرن العشرين ونعني بذلك العدوان الثلاثي المتآمر . والآن في السبعينيات وبعد الجهد المصري في حرب أكتوبر ، واستثمارا لهذا الجهد مباشرة ، أمتت كل دول البترول العربية وغير العربية في الشرق الأوسط وإفريقيا بترولها بجرة قلم . وأخطر من هذا وأفدح ، ضاعفت سعر بترولها أضعافا مضاعفة في ضربة واحدة - نحو ١٦ بل ٢٠ مثلا في بضع سنين حتى الآن فقط - مما ألقى بالعالم بأسره وبالعرب على رأسه في دوامة اقتصادية رهيبية بل قاتلة تكاد آثارها وأبعادها تعادل أو تفوق كل عملية تصفية الاستعمار القديم في العالم أجمع وتجريد الغرب من امبراطورياته السابقة ومكاسبها جميعا . كل أولئك - وعائدات قناة مصر لا تعدو أو تعدل عائد حقول واحد متواضع من عشرات حقول بترول الشرق الأوسط - دون أن يحرك الغرب والاستعمار ساكنا سوى تمثيلية التهديد اللفظي الأجوف ، بل مع الرضوخ والركوع لما عده «إبتزازا» ونهب سافرا من قبل البتروليين ، إن لم نقل مع محاولة التقرب والتودد إليهم وكسب رضاهم . وبدلا من التلويح بالسلاح أو شنه عليهم ، أغرقهم به صفقات وتسليحا وتدريباً... إلخ.

ومن قبل ، وكمثال آخر سابق لعصر التأميم ولكنه معاصر لعصر الاستعمار، فبينما وقعت مصر فريسة للاستعمار الأوروبي الحديث في أوج عنفوانه وعنفه لغناها واثرائها وأهميتها الاستراتيجية والمادية ، نجا قلب الجزيرة العربية من لعنته،

ربما للعامل الدينى حيث أراضى الإسلام المقدسة ، ولكن يقينا وفى الدرجة الأولى لفقره الصحراوى الذى لا يجذب بقدر ما يطرد . ثم ماذا ؟ - ثم حين تدفق البترول بغزارة ثم بصورة خرافية فى الجزيرة وأصبحت لها كل الأهمية الاستراتيجية وكل الجاذبية الاقتصادية والمادية ، بحيث يمكن أن تكون مطمعا مغريا جدا للاستعمار المباشر ، كان هذا قد زال وصفى من العالم كله . من ثم فبينما جاءت ثورة وثروة القطن فى مصر فى القرن الماضى أداة ومدعاة وجاذبا للاستعمار رغم كل مقاومتها وكفاحها ، جاءت ثورة وثروة البترول العربى فى القرن الحالى أداة للتحرير وطرد الاستعمار دون جهد مقاومة يذكر . وهكذا نجت دول الجزيرة من قبضة الاستعمار وهى فقيرة وغنية على السواء ، بينما كان محكوما على مصر أن تكون الضحية غنية وفقيرة على السواء.

كيف حدث هذا ، وما الذى حدث ؟ فقط تغير روح العصر ، انتهى عصر الاستعمار القديم وصفت الامبراطورية . وكانت مصر بالذات بكفاحها وتضحياتها ونضالها وفدائها أحد أبرز عوامل هذه النهاية وتلك التصفية . وبسبب هذا الدور بالتحديد عوقبت بأشد مراحل ومظاهر الاستعمار عنفا وبطشا . لقد كان لها القياد ، وكان للآخرين الاقتداء . كانت هى التى وضعت السابقة وضربت المثل ورسمت النموذج ، وسار الآخرون على خطاها وترسموا طريقها . ولكن ، بالمقابل ، كان عليها الغرم والخسارة مرتين ، وكان لهم الغنم والمكاسب مرتين . سخرية الأقدار ؟ - كلا ، أو ربما ، ولكن ذلك هو قدر الرواد دائما . ومصر فى هذا كله إنما افتتدت قارتها التى لم تلبث أن اقتدت بها ، ثم العالم الثالث الذى لم تلبث هى أن خلقتة وقادته . وما يحصده هذا العالم وتلك القارة الآن إنما هو ثمرة العمل المصرى الرائد والفدائى الذى مهد الطريق أمامهما بدمه ونضاله.

المستعمرة الأوروبية فى مصر

ارتبط بالاستعمار الأوروبى الحديث فى مصر وجود بشرى على شكل جاليات أجنبية («النزلة») لعبت دورا غير عادى فى حياتها السياسية والاقتصادية والمالية وكذلك المادية والحضارية والاجتماعية . وقد آن لنا الآن فى ختام هذا الفصل أن نحلل بصورة مفصلة نوعا طبيعة ذلك الاستعمار وأنواعه وأنماطه وخصائصه ومظاهره ، سواء ذلك على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو البشرى ، وأن نضع تلك المستعمرة الأجنبية أو الأوروبية فى مصر تحت المجهر.

والمألوف فى هذا الصدد أن الاستعمار الحديث يرتبط فى مصر

بالاستعمار البريطاني أساسا ، وأن الاستعمار البريطاني بدوره يرتبط بالاستعمار الاستراتيجي أساسا . غير أن الحقيقة هي أن الاستعمار الحديث في مصر أوسع من الاستعمار البريطاني وأسبق ، كما أن الاستعمار البريطاني نفسه أوسع من الاستعمار الاستراتيجي وأسبق . صحيح أن الاحتلال البريطاني يحدد بداية الاستعمار الرسمي ، كما يمثل منعطفا حادا وحاسما في تطور وتصعيد المد الاستعماري بعد ذلك ، فضلا عن أنه بدأ استراتيجيا ولكنه انتهى متعدد الأغراض . لكن يبقى أن الاستعمار الحديث في مصر كان أوروبا جماعيا أكثر منه بريطانيا أحاديا ، وبدأ اقتصاديا قبل أن يصير استراتيجيا . وعلى الجملة فقد كان استعمارا مثلثا : استراتيجيا في الدرجة الأولى ، استغلاليا في الصف الثاني ، واستيطانيا في المحل الثالث.

فلقد بدأ التدافع على مصر ، أو التكاثر ، منذ محمد علي ، أو بعده على الأصح مارا في ثلاث مراحل . فمع مشاريع الري والاستصلاح وزراعة القطن والتحصير الجديدة ، تدفقت الاستثمارات ورؤوس الأموال الأوروبية في تغفل مالى يشكل طلائع الاستعمار الاقتصادي أو الاستغلالي . ومع توسع عملية التنمية الاقتصادية والحضرية والعمرانية ، خاصة أيام اسماعيل ، تدفق آلاف المهاجرين والمستوطنين من أوروبا ، فكان في ذلك بدايات الاستعمار الاستيطاني أو الديموغرافي . وأخيرا مع الاحتلال البريطاني بدأ البعد الثالث والأخير وهو الاستعمار الاستراتيجي أو العسكري . وهكذا بدأ المد باستعمار «زاحف» ، «فجماعي» ، «فرسمي».

معنى هذا أن الإستعمار الفعلي سبق الاستعمار الشكلي ، كما أن الاستعمار العسكري لم يسبق الاستعمار البشري وإنما لحقه . غير أن الاستعمار العسكري ، بالمقابل ، ما أن تحقق حتى فتح بدوره الباب على مصراعيه لشكلي الاستعمار الآخرين ، فبدأت المرحلة الانفجارية المدية في الموجة الاستعمارية . ورغم أن المستعمر البريطاني نفسه لم يمارس الاستعمار الاستيطاني تماما ، فقد جذب وجوده ، ونمى هو حول نفسه ، شرنقة كثيفة للغاية من المستوطنين والمعمرين عشت في مصر طويلا وتغلغل في حياتها اليومية.

وحتى لا يكون شك في حقيقة هذا البعد الاستيطاني ، فلقد وصل عدد الأوروبيين في قمته في ١٩١٧ إلى ٢٦٠ ألفا ، وهذا من مجموع قدره ١٢,٧ مليون يعني ٢٪ . بل لقد سبق أن بلغت نسبة الأجانب في ١٩٠٧ نحو ٢٪ أيضا من مجموع السكان (١). وتلك أبعاد تزيد ، مثلا ، عن الاستعمار البريطاني في أوجه

(١) الاحصاء السنوي للجيب ، ص ١٦.

فى كينيا سواء على النسبة أو على الاطلاق (٦, ٠٪، ٦٦ ألفا على الترتيب) (٢). وإذا كان الاستعمار الاستيطانى ينقسم بحسب كثافته وحجمه إلى ثلاث درجات ، أولى وثانية وثالثة ، فإن وضعه فى مصر كان يجعله من استعمار الدرجة الثانية على وجه التحديد أو التقريب.

تلك المرحلة - الظاهرة تدور إذن ، لحسن الحظ أو لسوءه ، داخل مربع أضلاعه الاقتصاد - التحضر - الهجرة - الاستعمار . وبهذا اختلطت سلبياتها بإيجابياتها ، إن لم تكن قد طغت عليها . فإذا كان القطن هو بداية ومحور كل شئ ماديا ، وكانت الحضارة الحديثة هى الهدف النهائى تاريخيا ، فقد جاءت الهجرة الاستيطانية لتفسد اجتماعيا وتسلب اقتصاديا ، بينما جاء الاستعمار فأضاف إلى النكسة الاجتماعية والاقتصادية النكسة السياسية.

مثلا رغم كل خطط اسماعيل للتحضير ، لم ينجح فى أن يحول مصر إلى «قطعة من أوروبا» كما أراد بقدر ما فتحها - إذا سمح لنا بهذا التعبير الدارج - «على البحرى» ، مجازيا بالإسراف والإستدانة والسفه ، وحرقيا حيث فتحها على الشمال الأوروبى فانتقلت إلى مصر بدلا من ذلك «قطعة من أوروبا» فى صورة الجاليات الأجنبية.

كذلك فإن هذه الجاليات بدورها لم تكن من أدوات الاستعمار الفعلى فحسب ، ولكنها صارت أيضا من مبرراته الشكلية . فقد اتخذ الاحتلال البريطانى دائما من ضمان أمن وتأمين «الأقليات» ، بما فى ذلك الأقليات الأوروبية الوافدة ، ذريعة لاستمرار وجوده ، كما نرى فى تصريح فبراير ١٩٢٢ حيث كانت الأقليات بندا من بنود «التحفظات الأربعة» . وهكذا تصاعد المد الاستعمارى كالحلقة المفرغة أو اللولبية وتكاثف باطراد ككرة الثلج المتضخمة.

أيضا فإن تلك المرحلة - الظاهرة تشبه ما نراه اليوم فى منطقة الخليج العربى الذى يعيش عصر البترول ، حيث نجد «تكالبا» جماعيا جديدا موضعيا مسعورا وهجرة دولية عالمية دافقة ومنقضة على مكاسب البترول وفرصه وإمكاناته الخرافية فى بيئة تخرج من البداوة إلى عتبة التحضر . فمع حفظ النسب الجغرافية والطبيعية وفروق العصر والتطور الحضارى ، كان دور القطن فى مصر القرن ١٩ هو كدور البترول فى الخليج فى القرن ٢٠.

وإذا كانت الدورة المصرية أسبق بقرن على الأقل ، فلعل الدورة الخليجية

(١) حمدان ، إفريقيا الجديدة ، ص ٥٠ .

أسعد حظا نسبيا بحكم السياق الزمنى وروح العصر ، فنجت من كثير من الشرور المساوية التي تعرضت لها مصر لاسيما على الجانب السياسى . بل لعل من المثير أن نلاحظ أنه فى حين ترتب على الدورة المصرية قدوم الاستعمار ، ترتب على الدورة الخليجية ذهاب الاستعمار.

وعلى أية حال فإذا عدنا إلى الصراع الاستراتيجى حول المستعمرة أو الجالية الأوروبية والأجنبية المقيمة فى مصر ، فإن الملاحظة الأساسية هى أنه كما جاءت دفعة الاستعمار الاستيطانى الأساسية من وجود الاحتلال وفى ظل وحماية الاستعمار الاستراتيجى ، جاءت نكسته ثم تصفيته شبه الكاملة فى النهاية على يد المقاومة الوطنية الصاعدة ثم ثورة التحرير والاستقلال الكامل ، حتى عاد عدد الأجانب والأوروبيين المقيمين فى مصر اليوم كما كان تقريبا فى بداية الاحتلال البريطانى . وتمت بذلك دورة كاملة من قيام وسقوط الاستعمار الاستيطانى فى مصر.

موجة الهجرة

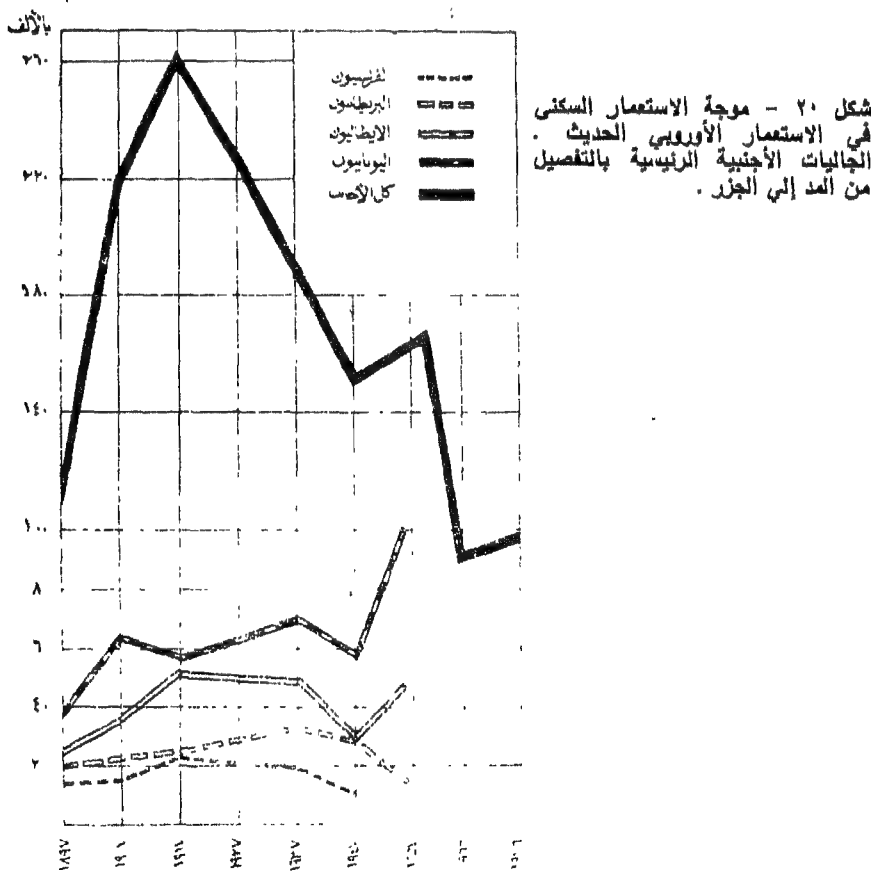
السنة	عدد الأجانب (١)	مجموع السكان	الأجانب %
١٨٣٦	٣,٠٠٠	٩	٩
١٨٤١	٦,١٥٠	٩	٩
١٨٤٦	٦٠,٠٠٠	٤,٤٦٧,٤٤٠ (٢)	١,٣
١٨٧١	٧٩,٧٠٠	٥,٢١٠,٢٨٧ (٣)	١,٥
١٨٨٢	٩٠,٨٩٠	٦,٧٠٥,٨٢٥	١,٤
١٨٩٧	١١٢,٥٧٠	٩,٦٣٤,٧٥٢	١,٢
١٩٠٧	٢١٦,٥٨٠	١١,١٨٩,٩٧٨	٢,٠
١٩١٧	٢٦٠,٢٥٠	١٢,٧١٨,٢٥٥	١,٧
١٩٢٧	٢٢٥,٦٠٠	١٤,١٧٧,٨٦٤	١,٦
١٩٣٧	١٨٦,٥٠٠	١٥,٩٢٠,٦٩٤	١,٢
١٩٤٧	١٤٦,٠٠٠	١٩,٠٤٠,٤٤٨	٠,٧٦
١٩٦٠	١٦٦,٠٠٠	٢٦,٠٨٥,٣٢٦	٠,٥٥
١٩٦٦	٩٠,٠٠٠	٣٠,٠٧٥,٨٥٨	٠,٣٠
١٩٧٦	٩٥,٠٠٠	٣٨,٢٢٨,١٨٠	٠,٢٦

(1) Anouar Abde L -Malek, Ideologie et renaissance, P.72 .

(2) State estimate. See : M. El-Darwish, H. Azmi, « A note on the population of Egypt » Population, Vol. I, no. 2, 1934, P. 43.

(3) State estimate See : Clot bey, Apercu, t. I, P. 170 - 1.

ملاحم وپروفيل الموجة المدية مكتملة الوضوح بالطبع سواء ذلك فى سفحها الصاعد أو الهابط . وطول الموجة بكاملها يزيد نوعا على القرن ، من حوالى ١٨٤٦ حتى ١٩٥٦ ، أى من بعد محمد على وفك احتكاراته إلى تأميم القناة وتمصير اقتصاد البنوك والشركات الأجنبية . وسلوك هذه الموجة يرسم منحنى بيانيا حاد القمة ، وقمته التى تتركز حوالى ١٩١٧ تكاد تتوسطه وتنصفه بحيث يتعادل عمر الجانب الصاعد والساقط تقريبا ، نحو ٦٠ سنة كل ، ولو أنهما بعيدان نوعا عن التناظر أو السمترية حيث بدأ الصعود بالتدرج ثم ارتفع فجأة وصاروخيا بينما بدأ الهبوط بحدّة ثم أصبح تدريجيا مذبذبا بعض الشيء . وبعمامة تنقسم الموجة كلها إلى ثلاث مراحل : الانطلاق ، القمة ، الانحدار .



المرحلة الأولى : الانطلاق

أيام الحملة الفرنسية، حوالى ١٨٠٠ ، لم يزد عدد الاجانب فى مصر على

١٠٠ نسمة وقبل ١٨٤٠ لم يزيدوا عن حفنة أو بضعة آلاف ، ولكن بعدها ، أى بعد محمد على ، بدأ فك احتكاراته ، فكان هذا إشارة البدء بالانطلاق . ولذا كانت الأربعينيات هى بداية مرحلة الانطلاق . ففي غضون ٥ سنوات فقط ، أى فى ١٨٤٦ ، كان عدد الأجانب قد تضاعف ١٠ مرات مثل ما كان عليه فى ١٨٤١ ، كما بلغ ٢٠ مرة مثل ما كان عليه منذ ١٠ سنوات أى فى ١٨٣٦ . وقد تباطأ معدل الارتفاع نسبيا بعد ذلك حتى بداية الثمانينيات ، وإن وصل الحجم الحقيقى إلى أرقام ضخمة ، فبلغ حوالى ٨٠ ألفا حوالى ١٨٧٠ ، ٩٠ ألفا حوالى ١٨٨٠ تقريبا . وعلى هذا يمكن اعتبار الفترة من بداية الأربعينيات حتى بداية الثمانينيات ، نحو ٤٠ سنة ، بمثابة الموجة الأولى فى تاريخ الهجرة الأوروبية إلى مصر .

وإذا كان تساعد هذه الموجة مرتبطا بعوامل الجذب فى مصر ممثلة فى مشاريع التوسع الاقتصادى الحديث بصفة عامة ومشاريع وتوسعات وتحديث إسماعيل الطموح ورخاء القطن وقصب السكر بصفة خاصة ، فيبدو أيضا أنها تعكس عوامل الطرد فى أوروبا المعاصرة . فالملاحظ من الجدول أن السنوات الحرجة فى تزايد عدد الأجانب بمصر هى حوالى سنوات ١٨٤٨ ، ١٨٧٠ ، وهى سنوات الثورات الكبرى فى تاريخ أوروبا السياسى . المعروف أن تلك نفسها هى سنوات الهجرة المليونية الخارجة بالجملة إلى العالم الجديد .

على أنه يبدو أن هذه الفترة كانت بصفة خاصة جدا مرحلة دخول وخروج للأجانب لا ينقطع ، أكثر منها مرحلة دخول وإقامة بلا رجعة . فالسجلات تشير إلى أن عدد الأجانب الذين كانوا يدخلون مصر كل عام كان عددا هائلا بأى مقياس ، بل بمعدل لا يكاد يتصور . فمن ١٨٥٧ إلى ١٨٦١ ، دخل مصر أكثر من ٣٠ ألف أجنبى كل عام . وفى ١٨٦٢ كان الرقم هو ٣٣ ألفا ، وفى ١٨٦٣ نحو ٤٢ ألفا ، وفى ١٨٦٤ نحو ٥٦ ألفا ، وفى ١٨٦٥ حوالى ٨٠ ألفا حين اتخذت حركة الهجرة الأوروبية «أبعاد الغزو» كما يقول بحق المؤرخ صبرى السوربونى (١) . غير أنه مع انهيار أسعار القطن فى ١٨٦٦ انخفض حجم الغزو إلى ٥٠ ألفا (٢) . ويبقى مع ذلك كله أن هذه الأعداد الغفيرة كانت عابرة غير مقيمة كما قلنا ، بحيث أن ، أو بدليل أن ، صافى مجموع الجاليات الأجنبية فى ١٨٨١ لم يزد على ٩٠ ألفا .

(1) M. Sabry, L'Empire égyptien sous Ismail et l'ingérence anglofranaise, Paris, 1933, P. 89.

(2) Abdel Malek, P. 72-80.

المرحلة الثانية :- القمة

منذ الثمانينيات تبدأ الموجة الثانية فى المد الأوروبى . وكان الاحتلال البريطانى ، بطبيعة الحال ، هو الزناد والمحرك . ففى أواخر القرن بلغ عدد الأجانب بمصر علامة المائة ألف لأول مرة ، ولم يلبث أن تجاوزها ليسجل نحو ١١٣ ألفا فى ١٨٩٧ . حتى إذا ما وصلنا إلى دورة القرن تجبهننا إلى حد صادم أغرب فترة فى تاريخ التدافع بل التكالب ، على مصر . فلمدة عقدين على التوالى ، ضاعف عدد الأجانب نفسه مرة كل عقد تقريبا . فمن ١١٣ ألفا فى ١٨٩٧ ، طفر إلى ٢١٧ ألفا فى ١٩٠٧ ، ثم إلى ٢٦٠ ألفا فى ١٩١٧ إبان الحرب العالمية الأولى . بذلك يكون قد أضيف إلى عدد الأجانب نحو ١٥٠ ألفا فى غضون ٢٠ سنة فقط ، أو أكثر بكثير جدا مما أضيف من قبل خلال ٦٠ سنة سبقت . ولهذا لا بد أن تعد هذه الموجة ، التى تركب نهايات القرن الـ ١٩ وبدايات القرن الـ ٢٠ ، الموجة القمية فى تاريخ النزوح والاستيطان الأجنبى بمصر . وبذلك أيضا بلغ العدد علامة ربع المليون لأول مرة وبعد نحو ثلاثة أرباع القرن من بداية الانطلاق . وقد كان هذا هو الرقم القياسى الذى سجلته حركة النزوح والتوطن على الإطلاق .

المرحلة الثالثة : الانحدار

غير أن هذه القمة كانت بداية الانحدار أيضا ، فمن بعدها بدأ الجزر والتناقص أو الضلع الساقط فى الخط البيانى . ففى ١٩٢٧ هبط عدد الأجانب إلى ٢٢٥ ألفا ، ربما كنتيجة لظروف الحرب . ولكن الهبوط استمر بعد ذلك ، فسجل تعداد ١٩٣٧ الرقم ١٨٦ ألفا ، أى لأول مرة ارتد حجم المستعمرة الأجنبية إلى أقل من علامة المائتى ألف . ومنذ ذلك الحين أصبح الهبوط ظاهرة مستمرة ومطرودة وإن بالتدريج ، فهبط الرقم إلى ١٤٦ ألفا فى ١٩٤٧ لاشك أيضا بسبب ظروف الحرب الثانية ، ولكن كذلك بفضل قيود الهجرة المتزايدة التى جعلت تفرضها الدولة الوطنية ، مما حد من معدل النزوح الداخل وعجل بعملية النزوح الخارج .

على أن جزءا لا يستهان به من هذا الهبوط ، دعنا نتذكر ، سورى بحث لأن حركة التجنس بالجنسية المصرية اشتدت بين الأجانب منذ الحرب الأولى واستمرت حتى السنوات الأخيرة نفسها . فكانت منتشرة بصفة خاصة بين رعايا الدولة العثمانية لاسيما من الأتراك والأرمن أيام الحرب الأولى ، وانتقلت إلى اللبنانيين والسوريين خاصة فيما بين الحربين ، ثم شملت بعض اليونانيين فى العقود الأخيرة منذ الستينيات وهذا كله كما يعقد الصورة يفسر أيضا تضارب الأرقام وعدم دقتها أحيانا . على أن هذا لا ينفى بحال اطراد الاتجاه نحو التناقص التدريجى - إلى

أن كانت عملية الاختزال والتصفية التاريخية فى الستينيات.
فلقد صاحب ولاحق عملية تأميم القناة وحرب السويس وتمصير البنوك والاقتصاد وتنام ثورة التحرير الوطنى عملية جلاء وإجلاء الجزء الأكبر من معظم الرعايا الأجانب خاصة من دول أوروبا والغرب . فإذا النزوح بالجملة ، وإذا بأرقام المستعمرة الأجنبية تهوى فجأة وخلال عقد واحد من أفاق المائتى ألف إلى أفق المائة ألف ، وإذا ما بناه الاستيطان بالتراكم فى قرن يهدمه التحرير بضربة واحدة فى عقد - كذلك « الخروج ».

فمن ١٦٦ ألفا فى ١٩٦٠ ، انخفض عدد الأجانب إلى نحو ٩٠ ألفا فى ١٩٦٦ ، وهو الآن لا يزيد على ذلك بالكاد ، ٩٥ ألفا فى تعداد ١٩٧٦ ، قل حوالى علامة المائة ألف تقريبا نفس العلامة سنة الاحتلال ١٨٨٢ . وبهذا « الخروج الأبيض white exodus » تم تصفية الاستعمار المركب فى مصر ودفنت آخر بقاياها ، وتمت دورة كاملة من قيام وسقوط المستعمرة الأوروبية فى مصر عبر نحو قرن من بداية الاحتلال الأجنبى إلى نهاية التحرير الوطنى . لقد تحول الاستعمار الحديث إلى آخر فصل فى جغرافية مصر التاريخية ، بعد أن كان أسوأ وأسود فصل فى جغرافيتها السياسية.

تشرىح المستعمرة (١)

من أين ، وكيف ، ولماذا أتت هذه الموجات التى تقاطرت على مصر بلا هوادة لتشكّل استعماراً ديموغرافياً حقيقياً؟ فى الأساس ، جاءت الأغلبية الساحقة من هؤلاء المستوطنين من أوروبا وحوض البحر المتوسط . ورغم أنها شملت عناصر من الشرقيين من آسيا وإفريقيا ، فقد كان السواد الأعظم من الغربيين الأوروبيين . كذلك فرغم أن الاستعمار البريطانى نفسه لم يشكل إلا أقلية ضئيلة من المستوطنين ، فقد شجع وراءه وحسابه رتلا من « طفيليات الاستعمار colonial parasites » و « توابع المعسكر camp-followers » من رعايا امبراطوريته ومن حوض المتوسط ومن كل دول أوروبا .

فمن مناطق الازدحام السكانى المزمن والفقر الاقتصادى الشديد فى جنوب أوروبا المتوسطية ، خاصة إيطاليا واليونان وجنوب فرنسا ، بالإضافة إلى جزر البحر خاصة مالطة وقبرص وصقلية ، جاء التيار الشريانى الأكبر . ومن وراء البحر ، خاصة من امبراطورية النمسا - المجر الخلاسية التى كانت متحفا بشريا

(1) Abdel-Malek, P. 72-80.

وسجنا كبيرا للأقليات المضطهدة الناقمة ، استكمل التيار حملته الأوروبية . ومن اللفانت شرق البحر المتوسط جاء الشوام المسيحيون بمختلف أقاليمهم وأقلياتهم ، ثم الأرمن ويونان الأناضول وتركيا الأوروبية ، هربا كلهم من التعصب والاضطهاد التركي ، هذا عدا الأتراك أنفسهم ، بالإضافة إلى أعداد من اليهود الأوروبيين . ويمكن القول إن هذه العناصر الشرقية ركبت موجة الهجرة الأوروبية بنجاح كبير . فى النهاية ، يكمل ذيل القائمة رواغد ثانوية للغاية من بربر المغرب غربا والفرس شرقا والنوبيين والسودانيين جنوبا .

من هنا جميعا تمثل موجة الاستيطان الأوروبى فى مصر خلال القرن الـ ١٩ جزءا من عملية غزو الساحل الشمالى أو الأوروبى للبحر المتوسط لساحله الجنوبى أو الإفريقى ، تناظر نصفها الغربى الذى عرفه المغرب العربى ، كما تمثل صورة مصغرة ولكنها مبكرة للاستعمار الأوروبى فى إفريقيا المدارية . وإلى حد ما ، كان هذا الانحدار البشرى من الساحل الشمالى إلى الجنوبى للبحر وظيفة مباشرة للانحدار الحضارى بينهما فى تلك المرحلة . ويقدر هذا الفارق أيضا ، كانت الصدمة الحضارية الرهيبة والمساوئ والشُرور الاجتماعية البشعة التى صحبته وترتبت عليه.

بيئة مقتلعة

وفى البدء ، ربما جاءت الحركة بأعداد معقولة كأسراب الطيور المهاجرة ، ولكن من المسلم به أنها لم تلبث أن انقضت وتدفقت كأرجال الجراد المنتشر الشرهة التى تحط على الأخضر فتحيله يابسا . فمن موانئ البحر المتوسط ابتداء من مرسيليا وچنوا وناپولى إلى تريست وإسطنبول وأزمير وبيروت، ومن قرى مالطة وصقلية وقبرص ، كانت خطوط الملاحة وكل أنواع السفن تنقل حمولاتها البشرية النهمة لتلقى بها على أرصفة الاسكندرية التى أصبحت بوابة الاستيطان وأكبر مراكزه ، تماما مثلما كانت مدينة الجزائر فى المغرب العربى.

كذلك فلعن منها عناصر طيبة صالحة بالمستوى العلمى والفنى أو بالمقياس الأخلاقى ، لكن تلك هى الأقلية النادرة بل الاستثناء الشاذ . فالمسلم به ، حتى باجماع المؤرخين الأوروبيين أنفسهم ، أنها فى معظمها تمثل مجاج الشمال و «نفاية أوروبا ecume de L'Europe» و «حثة البحر المتوسط rebut de la Mediterranee» (١) فتقريبا معظم هؤلاء المهاجرين الأوروبيين كانوا من المغامرين والأفاقيين وأصحاب السوابق والمزورين واللصوص والمجرمين والهاربين من يد العدالة من كل صنف بلا تعليم أو حرفة أو مهنة غالبا ، وبلا أخلاق على

(1) P. Van Bemmelen, L'Egypte et L'Europe, 1881, t. I, P. 112-5.

الأغلب ، وعلى الأفضل من المرابين والسماسرة وأصحاب الأعمال المشبوهة ، والكل «تقريباً لا هدف له إلا أن يصنع ثروة بالحلال أو الحرام ، والحرام بالدرجة الأولى» (١) ، وذلك فى ظل الامتيازات الأجنبية و «عصر القناصل» أو «العصر الذهبي للقناصل».

ومما له دلالة أن بعضهم كان يغير اسمه فى مصر ، ومعظمهم يخفى اسم عائلته وحتى أكثرهم «احتراما» بين المستعمرة الأوروبية لم يكن فوق الشبهات وكان من أصول مشكوك فيها . وهذا ما يذكرنا على الفور بالستراليين المهاجرين الأوائل الذين كانوا من المنفيين وطريدى العدالة والمجرمين المحكوم عليهم ... إلخ ، وحيث كان من غير اللائق اجتماعيا حتى وقت قريب للغاية أن يسأل أحد أحدا عن اسم عائلته أو أصلها ... إلخ ! ويكاد المرء يخلص من هذا كله إلى أننا إلى حد بعيد بازاء «مافيا» عظمى ، إلا أنها للتناقض والأسف مافيا فوقية لا سفلية ، على قمة المجتمع الضحية لا فى قاعه كما ينبغى على الأقل.

وهذا بدوره ما يضع أيدينا على خلاصة طبيعة الاستعمار الاستيطاني فى مصر . فلقد كان أقرب عموما فى طبيعته ونوعيته وفى دوافعه ونشاطاته إلى الاستعمار الاستيطاني فى العالم القديم منه إلى نظيره فى العالم الجديد . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان أشبه بخليط متعدد من الاستعمار الاستيطاني فى كل من إفريقيا السوداء وآسيا الموسمية وأستراليا البيضاء . وعلى الجملة ، يمكن القول إن الجاليات الأوروبية فى مصر كانت تمثل وجه أوروبا القبيح ، بمثل ما أن الاستعمار عموما هو الوجه القبيح للحضارة الأوروبية الحديثة.

وإذا صح أن الامتيازات الأجنبية كانت جديرة بأن تفسد رجالا أفضل منهم ، فالصحيح أيضا أنهم كانوا عناصر فاسدة بالأصل . وإذا كان البعض يزعم أنه لم يكن بديل لهذه الجاليات كأداة للتخضير والاحتكاك الحضارى و «الأوربة» فإنه حقا لثمن باهظ جدا بل ورهيب ذلك الذى دفعته مصر ماديا ومعنويا ، إنسانيا وبشريا ، فى سبيل الحصول على الحضارة الحديثة (٢).

فعلى المستوى المعنوى والاجتماعى ، فإن المستعمرة الأوروبية رغم أصولها الاجتماعية السفلى جاءت لتفرض نفسها فى مصر كأرستقراطية طبقية دخيلة على

(1) E. Gellion-Danglar, Lettres sur L'Egypte contemporaine 1865-75, Parise 1876, P. 70-1.

(2) Issawi, P. 18, 162-3.

قمة الهرم الاجتماعى الوطنى ، كمجتمع فوق المجتمع ، بل ولتتحول بفضل الامتيازات الأجنبية ونظام الحماية والمحاكم المختلطة إلى «دولة داخل الدولة» ، تكاد تمثل فى مواطنها الجديدة نوعا من «الامتيازات الاقليمية» - extra territorialities التى عرفتها موانئ الشرق الأقصى فى وقت معاصر (١).

ولما كانت هذه العناصر تمثل أساسا هجرة ذكرية مختلة من البالغين لا هجرة عائلات متكاملة متوازنة ، فقد كانت بالضرورة مجتمعا مقتلعا ومزروعا أو بالأصح «مشتولا» فى آن واحد . ولكن بمرور الوقت وبعد أن استقر التيار وتوطدت أوضاعهم ، بدأ المهاجرون يستوردون عائلاتهم ، فارتفعت نسبة الإناث إلى الذكور تدريجيا ، وأخذ الميزان الجنسى المختل يعتدل شيئا فشيئا ، حتى أصبح فى النهاية ميزانا طبيعيا تماما كميزان الوطنيين أنفسهم . وبالمثل تعدل حتى اعتدل هرم الأعمار والتركيب السنى . وهذا وذاك فى حد ذاته دليل قاطع على أننا أصبحنا بازاء استعمار استيطانى حقيقى . مثالا فى ١٩٤٧ فى القاهرة ، كانت النسبة الجنسية للأجانب ١٠٢,١ أى ١٠٢,١ أنثى لكل ١٠٠ ذكر (٢).

من الناحية الأخرى ، مع ذلك وبحكم الحاجز الدينى ، فانهم كانوا وظلوا أيضا مجتمعا معزولا مغلقا على نفسه أشبه بالمعسكرات ، غير قابل للاختلاط أو الذوبان فى المجتمع الوطنى ، حتى مع الأقباط (٣) . والنتيجة الصافية هى مجتمع منقول بكامل جنوره وبيئته ومناخه الحضارى والاجتماعى ، باختصار جزر أوروبية فرضت على الأرض المصرية ، قطعة من أوروبا فى مصر التى لم تصبح بهم على أية حال قطعة من أوروبا.

سكان مدن

وكحل لهذه المعادلة الصعبة ، وكمعظم الجاليات الأجنبية فى العالم ، تحولت المستعمرة الأوروبية إلى سكان مدن ومجتمع مدن فى الدرجة الأولى بل بدرجة مطلقة تقريبا . ففي ١٩١٧ مثلا كان ٩٠٪ من الأوروبيين يسكنون فى المدن . ولعل هذه النسبة ظلت ثابتة طوال عمر المستعمرة . ففي تعداد ١٩٧٦ بلغ عدد الأجانب فى المحافظات الخمس : القاهرة والجيزة والأسكندرية وبورسعيد والسويس ٩٠,٤٪ من مجموعهم فى مصر . وحتى العشر الباقى إنما يتركز فى عواصم

(1) Abedi-Malek, P. 73-4.

(٢) تعداد ١٩٤٧ ، الكراسة ١٥ ، محافظة القاهرة ، ص ١٢٤ .

(3) Issawi, P. 163-4, Lorin, P. 199.

المحافظات والمدن الاقليمية.

ليس هذا فحسب ، فما كان الأجانب فى مصر سكان مدن وكفى ، وإنما سكان مدن كبرى أى مدن متروبوليتانية فى الدرجة الأولى . وهذا ينصرف توا إلى العاصمتين . فكما يوضح الجدول أدناه، كانت العاصمتان تستقطبان فيما بينهما بين ثلثي وأربعة أخماس الأجانب فى مصر جميعا . بل أكثر فى الحقيقة ، لأن هذه الأرقام لا تشمل الجيزة التى هى جزء لا يتجزأ من مجمع القاهرة والتى كان يتكدس فيها دائما حشد كبير من الأجانب . ففي ١٩٧٦ مثلا كان عدد الأجانب فى الجيزة نحو ٢٠ ألفا ، وبهذا كان مجموعهم فى القاهرة مع الجيزة إلى جانب الاسكندرية نحو ٨٤ ألفا من المجموع الكلى البالغ ٩٥ ألفا ، أو بالدقة بنسبة ٨٨,٤ ٪ ، أى نحو تسعة الأعشار إلا قليلا.

السنة	مصر	العاصمتان	النسبة المئوية
١٩٠٧	٢١٦,٦٠٠	١٣٩,٤٠٠	٦٧,٢
١٩١٧	٢٦٠,٢٠٠	١٥١,٧٠٠	٦٤,٢
١٩٤٧	١٤٦,٠٠٠	١١٩,٦٠٠	٨١,٦
١٩٧٦	٩٥,٣٠٠	٦٥,٢٠٠	٦٨,٣

وفى كل الأحوال فلنلاحظ - عابرين - أن تركيز الأجانب فى المدن كان يعنى دائما أنهم يمثلون نسبة لا يستهان بها من حجم المدنية وحياة المدن فى مصر ، خاصة فى مراحل تمددين مصر المبكرة ، وكان هذا بالتالى «يزيف» إلى حد ما حقيقة أرقام وإحصائيات السكان والمدن فى البلد ، بمعنى أن مجمل سكان مصر ونسبة تمدينها كانت تبدو أكبر نوعا من واقع السكان المصريين ومن درجة التمدين المصرى البحت.

ومنذ البداية كانت الاسكندرية هى المحل المختار للجاليات الأوروبية ، وظلت إلى النهاية تقريبا «عاصمتهم» فى مصر ، وليس العاصمة القاهرة ، ومن هنا كان الوصف الشائع للاسكندرية بأنها تبدو مدينة أوروبية أكثر منها مصرية . ولكن الوضع انقلب تماما بعد الخروج الأبيض ، فأصبحت القاهرة هى الملجأ الأخير ولانقول القلعة الأخيرة للجالية الأوروبية والأجنبية بمصر . والجدول الآتى يلخص هذا التطور أو الانقلاب بوضوح.

القاهرة			الاسكندرية			مجموع الأجانب بمصر	السنة
عدد الأجانب	% من أجانب مصر	% من المدينة	عدد الأجانب	% من أجانب مصر	% من المدينة		
٦-٥ آلاف	؟	؟	٦٠-٥٠ ألفا	؟	الثلث	؟	١٨٦٤
١٥,٧٠٠	٢٣	؟	٤٢,٨٠٠	٦١,٥	؟	٦٨,٦٠٠	١٨٧٨
؟	؟	١٤,٥	٤٦,١٠٠	٤٠,٩	؟	١١٢,٦٠٠	١٨٩٧
٥٣,٠٠٠	٢٤,٥	٨,١	٨٦,٤٠٠	٣٩,٩	٢٤,٤	٢١٦,٦٠٠	١٩٠٧
٦٧,٠٠٠	٢٥,٦	٩,٠	٨٤,٧٠٠	٣٢,٥	١٩,٠	٢٦٠,٣٠٠	١٩١٧
؟	؟	؟	٩٩,٦٠٠	٤٤,١	١٧,٤	٢٢٥,٦٠٠	١٩٢٧
؟	؟	؟	٨٨,٤٠٠	٤٧,٣	١٢,٩	١٨٦,٥٠٠	١٩٣٧
٥٦,١٠٠	٣٨,٠	٢,٥	٦٣,٥٠٠	٤٣,٥	٧,٠	١٤٥,٩٠٠	١٩٤٧
٥٠,٩٠٠	٥٣,٤	١,٠	١٤,٢٠٠	١٤,٩	٠,٦	٩٥,٣٠٠	١٩٧٦

قصة المدينتين

واضح أن قصة تطور توزيع الأجانب بين المدينتين الكبيرين تبدأ بالاسكندرية مركز الثقل الطاغى بل المطلق تقريبا ، ثم بالتدريج يقل طغيان الاسكندرية وتنقل كفة القاهرة قليلا قليلا فتقل الهوة بينهما نوعا ، ثم يتم قدر من التقارب الملموس نسبيا ، ولكن تظل كفة الاسكندرية دائما هي الراجحة حتى منتصف القرن العشرين ، ثم أخيرا وبعد ذلك فقط يتم الانقلاب الكامل حيث ينتقل مركز الثقل إلى القاهرة بصورة طاغية - تماما عكس النمط - في البداية . لقد تبادلت المدينتان مواقعهما النسبية.

ففي ١٨٦٤ كان عدد الأجانب بالأسكندرية عشرة أمثاله بالقاهرة . وفي ١٨٧٨ انخفضت تلك النسبة إلى نحو ثلاثة الأمثال ، وكانت الاسكندرية تستقطب نحو ثلثي أجانب مصر ، مقابل أقل من الربع للقاهرة . وخلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأولى من القرن الحالى كانت القاهرة حوالى ثلثي الاسكندرية فى عدد الأجانب ، وكانت الأخيرة تستقطب عادة نحو نصف أجانب البلد وعلى الأقل ثلثهم ، مقابل الربع إلى الثلث على الأكثر للأولى . حتى إذا كان منتصف القرن وصلنا إلى نقطة التعادل تقريبا - الفارق بضعة آلاف فقط لصالح الاسكندرية - ولو أن الاسكندرية تظل مستاثرة بأقل قليلا من نصف أجانب البلد ، مقابل أكثر قليلا من

الثالث للقاهرة . غير أن هذه المقارنة تستبعد الجيزة من حساب القاهرة ، والمحقق أن إضافتها إليها ترجح كفتها على الاسكندرية فى تلك المرحلة.

لكن بعد هذا على أية حال جاء الخروج الأبيض فى الستينيات على حساب الاسكندرية تماما وأساسا . فهوى عدد الأجانب بها - وكان قد سجل علامة المائة ألف فى ١٩٢٧ - إلى ١٤ ألفا فقط فى ١٩٧٦ ، أى نحو سبع رقمها القياسى . هذا بينما لم تكد القاهرة تفقد شيئا مذكورا فى الخروج ، فظلت فى حدود الخمسين ألفا ، أى أكثر من ثلاثة أمثال الاسكندرية . فإذا أضفنا إليها الجيزة لارتفع مجموعها إلى ٧٠ ألفا ، أى خمسة أمثال الاسكندرية . وبهذا أصبح نصف أجانب مصر مركزين فى القاهرة ، أو نحو ثلاثة أرباعهم (٧٣,٤٪) فى القاهرة والجيزة ، مقابل أقل من السدس فى الاسكندرية ، وذلك بعد أن كانت الأولى تتراوح بين الربع والثالث والثانية بين الثلثين والنصف.

بهذا أيضا انقلبت نسبة الأجانب فى كلتا المدينتين . فباستبعاد ١٨٦٤ حيث كانوا يمثلون ثلث سكان الاسكندرية جميعا ، فلقد كانت نسبتهم تتراوح عادة بين الخمس والعشر ، وإن ارتفعت إلى الربع فى ١٩٠٧ وانخفضت إلى ٧٪ فى ١٩٤٧ . هذا بينما لم تزد نسبتهم قط بالقاهرة عن العشر كحد أعلى بل وهبطت إلى ٢,٥٪ فى ١٩٤٧ . أما اليوم فقد أصبحت نسبتهم فى القاهرة نحو ضعفها فى الاسكندرية ، وأعلى نسبة لهم فى البلد . لقد تم الانقلاب الكامل بعد التطور البطئ بين المدينتين فى مجال توزيع الأجانب.

إلى جانب الاسكندرية والقاهرة ، كانت مدن القناة هى معظم أقطاب الاستيطان الأجنبى . وقد بلغت نسبة الجاليات الأجنبية فى بعض هذه الحالات ربع السكان أحيانا ، وهى نسبة خطيرة ، وإن كان ذلك باستثناء الاسكندرية مرتبطا بالمدن الأصغر حجما ، كما كان مقصورا على المراحل المبكرة فقط ثم انخفضت النسب إلى الثمن على الأكثر مع نمو حجم المدينة الكلى . والجدول الآتى يعطى النسبة المئوية للأجانب من مجموع سكان هذه المدن.

المدينة	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٧٦
الاسكندرية	٢٤,٤	١٩,٠	١٧,٤	١٢,٩	٠,٦
القاهرة	٩	٩,٠	٩	٩	١,٠
بورسعيد	٢٥,٩	٢٠,٠	٩	١٢,٥	٠,٥
الاسماعيلية	٢٠,٠	٢٠,٠	٩	٨,٥	٠,١
السويس	٩	١٤,٠	٩	٩	٠,٣

أخيرا ، وفى كل هذه المدن ، فلقد كان الأجانب يتجمعون فى كتل متراسة للحماية وليس كأفراد مبعثرين ، لا يكاد يستثنى من ذلك سوى اليونانيين وأحيانا بعض الايطاليين . من ثم نجد أنهم إن لم ينفردوا بأحياء أو بضواح بكاملها ، كالابراهيمية فى الاسكندرية والمعادى فى القاهرة ، فانهم كانوا يمثلون الأغلبية فى مناطق واسعة . وعموما كان «الحى الفرنجى» ظاهرة مرتبطة بوجودهم باستمرار. كذلك فقد كانوا أميل إلى التجمع فى جزر أو أسافين مختلفة بحسب الجنسية، كل جالية فى تجمع أساسى . وفى هذه التجمعات كانت درجة العزل عن الوطنيين تتفاوت بحسب انعزالية أو تعالى كل جالية ، فأكثرها الانجليز فالفرنسيون وأقلها اليونانيون فالإيطاليون ، حيث كانت الأخيرتان تختلطان بحرية نسبيا فى أحياء البورجوازية المصرية واللفانتية.

أما خارج الأحياء السكنية فقد كان طغيان الجاليات الأوروبية يصل إلى أوجه فى قلب المدينة التجارى ، حيث كانوا يسودونه اجتماعيا مثلما كانوا يسيطرون عليه اقتصاديا . فقلب الاسكندرية أو القاهرة كان يبدو أوروبيا أكثر منه مصرى ، قطعة من أوروبا حقا ، أو قلب أوروبى لمدينة مصرى ، سواء ذلك فى اللاندسكيب أو الأفراد أو النشاطات أو الطابع الحضارى... إلخ.

دور النهب الاقتصادى

من الناحية المادية والاقتصادية ارتبطت الجاليات أساسا بالقطاع الحديث من اقتصاد البلد، الذى يرتبط بدوره بعملية التغلغل الاقتصادى الأوروبى ، وبالتالى بالامبريالية والاستعمار . فتركز نشاطهم بالدرجة الأولى فى الحرف الثالثة أى التجارة والخدمات محتكرين فيها المواقع الاستراتيجية ومفاتيح الاقتصاد والنشاطات الكوميرابورية ابتداء من التصدير والاستيراد ، خاصة القطن ، إلى تجارة الجملة ونصف الجملة إلى الأعمال المالية والمصرفية والسمسرة والرهونات ، هذا عدا المهن الحرة والوظائف الحكومية العالية وكثيرا من الخدمات والمحلات العامة والحوانيت الأقل مستوى ، وذلك دون أن نذكر النشاطات غير المشروعة أو غير الأخلاقية كالتهريب والمخدرات والجريمة والربذيلة... إلخ (١).

وكانت الصناعة أو الحرف الثانية تأتى بعد الثالثة ، فكانوا هم الذين أدخلوا

(1) Issawi, P. 34.

أو بدأوا كثيرا من الصناعات الحديثة ، لاسيما الاستهلاكية الصغيرة ، ومنها أيضا الضار أو غير الضروري كالتقطير والخمور ... إلخ ، وبعمامة فلقد كانوا يحتكرون نحو نصف النشاط الصناعي في البلد ، وحتى أصغر الصناعات وأبسطها كانوا يشاركون فيها أو يسيطرون عليها . في مطلع القرن مثلا ، نجد صناعة الأحذية وكذلك تصليحها برمتها تقريبا في أيدي اليونانيين والأرمن والمالطيين ، وتجارة الأصواف والأجواخ أى الأقمشة في أيدي اليهود والسوريين والأوروبيين ، بينما تتركز صناعة الخياطة في أيدي اليهود ، واللحام في أيدي المالطيين ، والتصوير في أيدي الأرمن... إلخ (١)

أما الزراعة ، أى الحرف الأولى ، فكانت أقل ما انصرف إليه المقيمون الأجانب ، وذلك أساسا ككبار ملاك وكشركات عقارات واستصلاح استغلالية واستثمارية بحتة.

وكنموذج للتركيب الحرفي للجاليات الأوروبية وتطوره ، خذ أرقام ١٨٩٧ ، ١٩٣٧ . فواضح من الجدول ، الذي يشير إلى النسب المئوية من مجموع المشتغلين أن الأجانب ، رغم بعض التطور الضئيل ، تركزوا - على عكس الوطنيين - في الصناعة والتجارة والخدمات تاركين الزراعة تماما (١٪ على الأكثر) . وحتى منذ ١٨٩٧ كانوا أيضا يتخصصون في المهن الحرة والوظائف العامة ، فقد كانوا يمثلون ثلث القوة العاملة في المهن الحرة ، ونحو الربع في قوة الوظائف العامة.

الحرفة	١٨٩٧ (٢)		١٩٣٧	
	المصريون	الأجانب	المصريون	الأجانب
الزراعة	٦٤	٠,٧	٥٩	١
الصناعة والنقل	١٧	٥٠	١٠	٢٤
التجارة والمال	١٧	٥٠	٦	٢٢
الخدمات	٩	٩	٥	٢٠

(1) Issawi, P. 163,

(2) Abdel-Malek, P. 77.

من هذا التركيب والتحليل تتبدى لنا على الفور وظيفة الجاليات الأجنبية في مصر فكما كانت هي التجسيم المباشر للاستعمار الاستيطاني ، كانت الأداة المباشرة والمترجمة للاستعمار الاستغلالي، الذي كان بلا مواربة استغلالا هدميا وابتزازيا انتهازيا بلا هوادة ولا رحمة Raubwirtschaft ، فشكل بالتالي نزيفا رهيبا بالنسبة للاقتصاد الوطني . ويمكن القول بسهولة إن المبدأ الأساسي الحاكم في نشاطاتها ودورها هو «حلب البقرة» ، أو - أفضل - «نزع القشدة skim the cream» فلهم زبد الاقتصاد وللوطنيين الزبد.

وتوضيحا لهذا نذكر في مجال الملكية الزراعية أنه في ١٩١٩ كان نحو ١٥٠٠ أجنبي من فئة الملاك + ٥٠ فداناً يملكون وحدهم نحو ٦٠٠ ألف فدان ، بمتوسط ٤٠٠ فدان للفرد ، مقابل ١٥٠ فداناً لكبار الملاك المصريين من الفئة نفسها . وبوجه عام كان الأجانب يملكون عشر الأراضي الزراعية في مصر . (١) وقد قدر أن الملاك الأجانب الذين كانوا لا يزيدون على ٥٪ من مجموع طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية في مصر كانوا وحدهم يستأثرون بنحو ثلث دخل هذه الطبقة ، كما قدر متوسط الدخل السنوي للفرد بين كل ملاك الأراضي الأجانب كبارا وصغارا بنحو ٤٥ مرة مثل نظيره بين المصريين.

أما في اقتصاد المدن ، الذي كان الأجانب يستأثرون بنصفه ، فقد قدر أن الطبقات البورجوازية كانت تمثل ٣٪ من مجموع السكان ولكنها تحصل على ٢١٪ من الدخل غير الزراعي ، نصيب الأسد منها للأجانب . أما عن الدخل القومي عموما فقد قدر أن الأجانب الذين كانوا أقل من ٢٪ من السكان كانوا يخرجون منه بأكثر من ١٥٪ ، وأن نصيب الفرد الأجنبي في المتوسط كان بالتالي نحو ٩-١٠ أمثال متوسط دخل الفرد بين السكان عموما (٢).

تركيب الجاليات (٣)

يبقى أخيرا أن نضيق عدستنا قليلا لنضع عناصر المستعمرة الأجنبية في البؤرة ولنرى طبيعة العلاقات فيما بينها هي نفسها . فإذا بدأنا بأصول المصدر أى بحسب الجنسيات ، كان لابد أولا أن نميز بين الأوروبيين ولهم الأغلبية والغلبة

(1) Id., P. 16.

(2) Abdel-Malek, P. 78-9. Gabriel Baer, A history of Landownership in modern Egypt, Lond., 1962, P. 50 ff.

انظر أيضا : ابراهيم عامر، الأرض والفلاح ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٩٠-١٠٥.

(3) Abdel-Malek, P. 72-80, Issawi, P. 163-167, Lorin , p. 199-200

المطلقة ، وبين الشرقيين وهم أقرب إلى توابع المعسكر بل بعضهم أحيانا من عملائه.

ثم علينا ثانيا أن نحدد مركز الثقل فى الطائفة الأولى فى رباعية سائدة ، وفى الثانية فى رباعية أخرى ثانوية . ولعل من الأفضل أن نفرغ من هذه الأخيرة أولا لننتفرغ لتلك الأهم .

الكتلة الشرقية

رباعية الشرقيين هى الشوام ، الأتراك ، الأرمن ، اليهود . ولأن معظم الشوام هنا مسيحيون ، فإن المجموعة تسودها الأقليات الدينية . ولأن بعض اليهود والأرمن من أصول أو ارتباطات أوروبية ، فإن المجموعة أيضا أقرب جزئيا إلى الأوروبيين المستشرقين أو الشرقيين المستغربين . وأخيرا ، فلأن معظم الأتراك والشوام اكتسبوا الجنسية المصرية مبكرا ، بينما هاجر معظم اليهود مؤخرا ، فقد تقلصت أعداد المجموعة عموما بالتدريج.

الشوام ، الذين يرجعون إلى سوريا ولبنان وفلسطين بلا تفرقة ، أهم عناصر المجموعة عددا ودورا . بدأوا فى الوفود أيام محمد على ، وزادت هجرتهم بعد مذابح ١٨٦٠ ثم بعد الاحتلال البريطانى . وقد تمصر معظمهم بعد ذلك . بلغ عددهم نحو ٦٠ ألفا فى ١٩٣٧ ، وقدر بنحو ١٠٠ ألف فى ١٩٥٦ ، معظمهم جنسية مصرية . وبطبيعة الحال فإنهم أقرب الجاليات إلى المصريين وأشدهم اندماجا فيهم . وللدين دور فى هذا ، فالسوريون المسلمون سرعان ما يتمصرون فى غضون جيل على الأكثر ، أما السوريون المسيحيون فما زالوا غير ممتصين بعد ستة أو سبعة أجيال من الإقامة المتصلة فى مصر (١).

من الناحية الأخرى كان الشوام ، بفضل معرفتهم باللغات الأجنبية ، حلقة وصل بين المصريين والأوروبيين ، فعملوا فى الترجمة والقصصيات الأجنبية والمصالح الحكومية ، إلى جانب نجاحهم كرجال أعمال . فقد برز السوريون واللبنانيون فى المجال الثقافى والفكرى ، خاصة الصحافة ، إلى جانب التجارة التى شاركهم فيها الفلسطينيون ، خاصة البقالة (حتى قريب كان البقال يسمى «الشامى») . هذا بالإضافة إلى الاستيراد والأعمال الحرة ومرايى القرى ، ثم الوظائف العامة والمهن الحرة وقليل من الصناعة.

أما الأتراك فحسب تعداد ١٩٠٧ كان هناك نحو ٢٧,٦٠٠ من الأتراك

(1) Issawi, P. 10.

الحقيقيين ، بالإضافة إلى حوالى ٤٢,٢٠٠ يحملون الجنسية التركية ولكنهم من أبناء أقاليم الامبراطورية العثمانية كسوريا والجزيرة العربية وأرمينيا . وقد كان الأتراك فى مصر مركزين فى المدن أغلبهم ، وفى الوظائف الحكومية والجيش وبعض التجارة غالبا . وقد تم تجنس معظم هذه الأعداد بالجنسية المصرية فى أوائل القرن ولم يعودوا يمثلون أقلية خاصة منذ ذلك الحين بحيث لم يزد الأتراك عن ٦,٠٠٠ فى ١٩٤٧.

عن الأرمن ، الذين لعبوا كأفراد دورا سياسيا هاما فى الحكم فى القرن الـ ١٩ ، فإن أغلبهم من لاجئى الحرب الأولى . كان عددهم فى ١٩٣٧ نحو ٢٠ ألفا ، وقدروا فى ١٩٥٦ بنحو ٤٠ ألفا قدرتهم على التأقلم والتلاؤم ، كقدرتهم اللغوية غير عادية . ولعل دورهم ومكانهم أشبه وأقرب ما يكون إلى الشوام ، حيث عملوا بالوظائف الحكومية إلى جانب الأعمال الحرة . غير أن مجالهم محدود بالصناعة والحرف والتجارة ، ولكن منهم كثيرا من الجواهرجية والصاغة الأغنياء ، كما احتكروا تقريبا مهنة التصوير الفوتوغرافى وصناعة الحفر والزنكوغراف.

أما اليهود ، الذين بلغ عددهم أيام الحملة الفرنسية نحو ٧ آلاف ، فترجع أصول بعضهم جزئيا إلى البلقان وآسيا الصغرى ومن قبل إلى إسبانيا - سفارديم ، ولكن البعض هاجر حديثا من رومانيا - الشلختية . وهم كانوا دائما حريصين على أن ينعزلوا وألا يتوحدوا بأرض الوطن . فحتى فى ١٨٩٧ كان بعضهم من رعوياى أجنبية ، وظلوا كذلك فى ١٩١٧ . بلغ عددهم فى ١٩٣٧ نحو ٦٣ ألفا ، أغلبهم سجل كمصريين ، ولكن أيضا كيهود إسبان وطيان وفرنسيين . وكما تركز اليهود فى العاصمتين ، تركزوا فى المال والبنوك والسمسرة والمضاربة بما فى ذلك أعمال الصيارفة وتسليف النقود ... إلخ . وقد هاجر معظمهم إلى إسرائيل بعد قيامها ، بحيث لم يتبقى منهم سوى بضعة آلاف ، نحو ٣ - ٤ آلاف.

الكتلة الغربية

إذا انتقلنا إلى الجاليات الأوروبية ، لوجدناها تمثل الجسم الأساسى من الأجانب فى مصر ، ٦٠٪ على الأقل إلى ٩٠٪ أحيانا . والفرق بين الحدين الأخيرين يشير إلى زيادة أو نقص الكتلة الشرقية من الأجانب . هذا مع ملاحظة أن عدة آلاف من المقيمين الشرقيين ، بما فى ذلك بعض المصريين أنفسهم ، كانوا مدرجين باستمرار ضمن الجاليات الأوروبية باعتبارهم من رعوياهم أو حماياتهم ، مما يجعل أرقام الغربيين تبدو أكبر ، والشرقيين أقل ، من حقيقتها نسبيا .

الجنسية	١٨٧٩	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٤٧	١٩٥١
اليونانيون ٪	٣٠,٠٠٠ ؟	٣٧,٢٠٠ ٤٠,٠	٣٨,٢٠٠ ٣٣,٨	٦٢,٠٠٠ ٢٩,١	٥٦,٧٠٠ ٢١,٨	٦٩,٠٠٠ ٣٧,٠	٥٧,٠٠٠ ٣٩,٠	١٠٠,٠٠٠ ؟
الإيطاليون ٪	١٤,٥٠٠ ؟	١٨,٧٠٠ ٢٠,٥	٢٤,٥٠٠ ٢١,٦	٢٥,٠٠٠ ١٦,١	٥٠,٢٠٠ ١٩,٣	٤٨,٠٠٠ ٢١,٠	٢٨,٠٠٠ ١٩,٠	٤٥,٠٠٠ ؟
الفرنسيون ٪	١٤,٢٠٠ ؟	١٥,٧٠٠ ١٧,٢	١٤,٢٠٠ ١٢,٥	١٤,٦٠٠ ٦,٧	٢١,٣٠٠ ٨,١	١٩,٠٠٠ ١٠,٠	١١,٠٠٠ ٧,٠	؟ ؟
البريطانيون ٪	٢,٨٠٠ ؟	٦,١٠٠ ٦,٧	١٩,٦٠٠ ١٧,٣	٢٠,٧٠٠ ٩,٥	٢٤,٤٠٠ ٣,٩	٢٢,٠٠٠ ١٧,٠	٢٨,٠٠٠ ١٩,٠	١٥,٠٠٠ ؟
الفرنسا - المجر ٪	٢,٥٠٠ ؟	٨,٠٠٠ ٨,٩	٧,١٠٠ ٦,٢	٧,٧٠٠ ٢,٥	٢,٨٠٠ ١,١	؟ ؟	؟ ؟	؟ ؟
الألمان ٪	٩٠٠ ؟	٩٠٠ ١,٠	١,٢٠٠ ١,١	١,٨٠٠ ٨,٠	٢٠٠ ٠,١	؟ ؟	؟ ؟	؟ ؟

المصدر : شارل عيسى ، ص ١٢٣ — ١٦٧ ، لوران ، ص ١٩٩ — ٢٠٠ ، أنور عبدالمالك ، ص ٧٢ — ٨٠ .

ويتصحیح الأرقام على هذا الأساس نجد عدد الغربيين الحقيقيين في ١٩٤٧ مثلا نحو ١٤٢,٨٠٠ بدلا من المجموع الظاهري ١٨٤,٤٠٠ تقريبا ، وفيما عدا هذا ، فيدورها ، وبنفس النسب المئوية تقريبا ، تمثل رباعية اليونانيين – الإيطاليين – الفرنسيين – البريطانيين صلب الجاليات الأجنبية في البلد غربية وشرقية معا أو غربية على حدة.

فيما عدا هذه الرباعية ، فقد كانت هناك أقلية مذكورة من أبناء وسط وغرب أوروبا ، من رعايا امبراطورية النمسا – المجر أساسا ثم الألمان وبعض البلجيكين وقد كان رعايا النمسا – المجر من أبناء البلقان غالبا ، خاصة من دالماشيا . وفي الثمانينيات بلغت نسبة أبناء النمسا – المجر والألمان نحو عشر الأجانب في مصر ، تسعة أعشارهم من النمسا – المجر والعشر فقط من الألمان ، ولكنهم جميعا كانوا في تناقص مطرد خلال أواخر القرن ، حتى انقرضوا عمليا حوالي الحرب الأولى وبسببها .

أما الرباعية السائدة فقد كانت أوزانها النسبية في تغير مستمر ، ولكنها جميعا وكل بدأت أولا بنسبة عالية (حوالي ٨٧٪) ، ثم تعرضت لانحدار محسوس منذ بداية القرن الحالي (+ ٦٠٪) ، ولكنها عاودت الارتفاع بعد ذلك حتى عادت منذ حوالي الحرب الثانية إلى حيث بدأت (حوالي ٩٠٪) . وهذا المنحنى يصدق بصفة منفردة على كل من اليونانيين والإيطاليين الذين انتهوا ونسبتهم كما بدأت تقريبا ، بينما يبدي الفرنسيون انخفاضا متواصلا باستمرار تقريبا ، وعلى العكس البريطانيون الذين كانوا أكثر تذبذبا ما بين ارتفاع وانخفاض.

على أن التوازنات والعلاقات والمقارنات بين أطراف الرباعية لا تقتصر على الحجم فقط ، بل تمتد إلى درجة الأقدمية أو الحداثة ، وإلى مدى الانتشار أو التركيز في التوزيع الجغرافي ، ثم إلى المهن والانتخاب الحرفي ، وأخيرا إلى النفوذ والمكانة المادية والأدبية ، ليس فقط داخل الجماعة الأوروبية ذاتها بل وفي المجتمع المصري نفسه أيضا .

فأولا ، اليونانيون . هؤلاء أقدم الجاليات الأوروبية بمصر إطلاقا وأطولهم وأعمقهم جذورا بترابها . ولا ننسى أن اليونان هي أول وأقرب دولة أوروبية عرفتها مصر القديمة ، وأن اليونانيين هم أول جالية أجنبية أقامت استعمارا استيطانيا حقيقيا في مصر تحت البطالسة . هذا إذن في الحقيقة هو الاستيطان اليوناني الثاني في مصر ، وفيه كانوا دائما أكبر الجاليات حجما وعددا . وقد انتهوا كما بدأوا وهم يشكلون نحو خمسي الأجانب في مصر . إلا أن نسبة أعدادهم كانت في تناقص تدريجي فيما بين الطرفين حتى هبطت إلى الخمس فقط أثناء الحرب

الأولى. وقد كان لطرد اليونانيين من آسيا الصغرى وتركيا أوروبا ومجازر الحرب وعمليات تبادل السكان دور كبير فى تدفقهم من جديد على مصر بعد الحرب الأولى.

وفى البدء كان اليونانيون وحدهم نحو نصف الأوروبيين تقريبا ، ونحو الجاليتين التاليتين عدديا معا وهما الإيطالية والفرنسية ، ولكن مع تزايد الأوروبيين عموما ، انخفضت نسبة اليونانيين من النصف إلى الثلث إلى الربع ببطء وهدوء ، إلى أن عادت فاقتربت من النصف فى النهاية وقبل الخروج حين وصل عددهم إلى أوجه وناهز المائة ألف ، وهو أقصى ما حققته جالية أجنبية فى مصر باستثناء الشوام أو مثلهم تقريبا . كل هذا مع ملاحظة أن بضعة آلاف من اليونانيين كانوا يدرجون دائما ضمن الجنسيتين البريطانية والإيطالية بوجه خاص.

ولعل أهم من الأقدمية والحجم بين اليونانيين التركيب الاجتماعى والتوزيع الجغرافى ، حيث يبدون فى الجانبين تناقضا وتفاوتا حادا لا تعرفه جالية أخرى فتوزيعا هم بلا جدال أكثر الأوروبيين انتشارا وتغلغلا فى كل تضاعيف مصر غير مقتصرين كمعظم الآخرين على العاصمتين ، ومع ذلك فهم أكثر الجاليات تركزا فى إحدهما ونعنى بذلك الاسكندرية.

فعلى الجانب الأول نجدهم فى المدن المتوسطة والصغرى وحتى القرى وصميم الريف ، فهم وحدهم من بين كل الأوروبيين الذين يتوزعون كأفراد وليس ككتل بالضرورة . وكما يلخص المثل الانجليزى المعروف ، فإن «تحت كل حجر فى مصر يونانيا Under every stone in Egypt there is a Greek» . أو كما قال كرومر «حيثما توجد أدنى فرصة للشراء رخيصا والبيع غاليا ، فسيوجد المساوم اليونانى الصغير» (١). أو كما يقول لوران ، «ما من كفر فى مصر، لا تلقى فيه بعض اليونانيين ، يأتون بلا أية موارد ، يعيشون الحياة البسيطة لأفقر فلاح ، ثم بسرعة يكونون تجارة صغيرة فى الغلال ، ثم يفتحون دكان بقالة ، مخبزا ، أو صيدلية» ... إلخ ، إلى أن يصنعوا ثروة محترمة (٢). وقد كان مطحن الحبوب ، تماما كالبقالة والحانة ، علامة مؤكدة على «جريجى» القرية.

أما على الجانب الآخر ، جانب التركيز المدنى ، فليس كمثلهم جالية تتركز فى، وتسيطر على ، الاسكندرية . فنسبتهم بها ، على عكس بقية الجاليات الأخرى ، أعلى منها فى سائر مصر وفى أى بقعة أخرى منها بما فى ذلك القاهرة . وفى

(1) Modern Egypt, Vol. II, P. 250-2.

(2) P. 199

الاسكندرية كان يتكدس أكثر من نصف مجموعهم فى مصر ، كما يفوق عددهم بها عدد كل الجاليات الأخرى مجتمعة إذ يبلغ نصف مجموع الأجانب بها ، وفضلا عن ذلك فانهم كانوا يمثلون تقريبا كل أرستقراطية المدينة ، (من هنا إزدحام الاسكندرية بأسماء الأماكن اليونانية الحديثة خاصة فضلا عن القديمة ، مثل حدائق أنطونياديس وشاطئ جليم (جليمونبولو) وأتنيوس وجاناكليز ... إلخ) لقد كادت الاسكندرية ترتد بهم مدينة شبه «هيلينية» من جديد مثلما بدأت فى القديم! أما عن تركيبهم الاجتماعى ، فكما كانت الجالية اليونانية من أعرق المستوطنين وأنجح رجال الأعمال ، فقد كانوا أيضا من أخط طبقات المهاجرين كما يقال ، كما كانت لهم شهرة سيئة فى الجريمة والسرقة والقتل ... إلخ . على أنهم أساسا كانوا من التجار ، والتجار المهرة ، رغم شدة تنوع حرفهم المختارة . فالى جانب تجارة التجزئة ، خاصة ، البقالة ، ونصف الجملة وتجارة القطن وحلجه والمضاربة فى بورصته ، كانوا وحدهم بين الأوروبيين الذين نجحوا فى التجارة خارج حدود مصر ، فكانت كل تجارتها مع السودان تقريبا فى أيديهم.

كذلك دخلوا ميدان الملكية الزراعية وشركات استصلاح الأراضى بنجاح كبير (كثير من العزب الجديدة فى شمال الدلتا تحمل أسماء يونانيين ، كذلك كثير من أصناف القطن الممتازة المبكرة مثل السكلاريدس والزاجوراه ... إلخ) . وأخيرا فانهم إذا كانوا قد ارتبطوا بشدة وتقليديا بحرف الفندق والمطاعم والمقاهى والحانات وغيرها من الخدمات الصغيرة ، فقد اتجهوا فيما بعد إلى المهن الحرة إلى حد بعيد ، غير أنهم كانوا بعيدين تماما عن الوظائف الحكومية.

يلى اليونانيين فى الأهمية العددية الايطاليون . بدأوا نحو نصف اليونانيين عددا ، ولكنهم كانوا يزدادون بسرعة مطردة بحيث كانت الفجوة بينهم وبين اليونانيين تضيق بانتظام حتى كادوا يقتربون منهم أحيانا كما فى مرحلة الحرب الأولى حين بلغوا نحو ثلث الأوروبيين عددا ، وإن جنحوا إلى الهبوط فى النهاية فصاروا نحو الربع . وقد سجل الايطاليون فى أوجههم ثانى أعلى قمة عددية بين الجاليات الأوروبية بمصر ، نحو ٥٠ ألفا ، وذلك قبل الحرب الثانية حين تعاظم نفوذهم المادى والأدبى والاجتماعى والسياسى فى البلاد . غير أن أعدادهم انخفضت بشدة كما انحسر نفوذهم أثناء الحرب ، وإن عادت بعدها إلى الزيادة نسبيا .

وكما أنهم من أقدم الجاليات الأوروبية تدفقا وإقامة بمصر ، فانهم من أوسعها انتشارا وتغلغلا بعد اليونانيين . فلم يكونوا يتركزون فى العاصمتين فحسب ، بل وينتثرون فى المدن الاقليمية الثانوية والصغرى كالمنصورة وطنطا والزقازيق . وإلى جانب مشاركتهم فى نشاطات القطن والتجارة الخارجية والجملة،

كان منهم العمال المهرة والفنيون والفنانون وكثير من المهن الحرة . ولكن أكثرتهم كانت من طبقة صغار التجار البسطاء.

أما الفرنسيون فرغم أنهم بدأوا بأعداد كالإيطاليين فلعلهم كانوا أقرب العناصر الأوروبية إلى الثبات بل الجمود من حيث الحجم المطلق . فقد كان عددهم يرتفع ببطء شديد ومعدل منخفض للغاية، مما يفسر أن نسبتهم المئوية كانت فى تناقص حاد شبه مطرد ، بل إنهم وحدهم تقريبا الذين خبروا تناقصا حقيقيا فى عددهم المطلق فى أحد العقود فى أواخر القرن الماضى . وعموما فإنهم لم يزدوا فى «سقفهم» عن العشرين ألفا تقريبا ، أى نحو عشر الأوروبيين لا أكثر . هذا مع ملاحظة أن الفرنسيين الحقيقيين من ذلك العدد لم يكونوا يتجاوزون النصف ، أو نحو ١٠ آلاف ، إذ كان يندرج تحت الجنسية الفرنسية كثير من أبناء المغرب الكبير واليهود وغيرهم من الرعايا الفرنسيين . فى ١٩٤٧ مثلا كان عدد الفرنسيين الحقيقيين ٩٦٠٠ ، وأبناء المغرب الكبير ٣٢٠٠ ، من مجموع الجالية الفرنسية البالغ ١٧,٨٠٠ تقريبا.

مع ذلك فقد كان النفوذ الحضارى والثقافى الأكبر والسائد هو للفرنسيين بلانزاع حيث كانوا يتركزون فى المهن الحرة والتعليم والوظائف الحكومية الفنية والعالية ، بجانب التجارة والأعمال والقناة . وكمؤشر إلى أهمية هذا النشاط التجارى الأخير ، كانت استثمارات رؤوس الأموال الفرنسية فى مصر أكبر من أية استثمارات أخرى . وقد كانت معظم طبقة العمال المهرة الممتازة من بينهم ، وكذلك كانت لهم معظم محلات التجارة الراقية.

على النقيض تماما من الفرنسيين ، الانجليز لاشك هم أكثر الجاليات الأوروبية تفاوتاً من حيث الحجم والعدد . فكما كانوا آخر الوافدين وأحدثهم عهدا ، فانهم بدأوا بأرقام متواضعة لا تذكر ولا تقارن البتة بالجاليات الثلاث السابقة . ولكنهم منذ الاحتلال كانوا فى صعود مطرد ، بحيث تفوقوا على الفرنسيين منذ أواخر القرن وظلوا كذلك إلى النهاية ، حين قاربوا نصف اليونانيين أو نحو ١٧٪ من الأوروبيين ولو أن من الضرورى أن نلاحظ أن أرقام الجالية البريطانية كانت تتضمن دائما قوة جيش الاحتلال المقيم.

وعموما يمكن القول إن البريطانيين إذا كانوا قد أزاحوا جالية أوروبية أخرى بعينها وحلوا نسبيا محلها ، فتلك الجالية بلا ريب هى الفرنسية . والواقع أن الجاليتين قد تبادلتا المواقع النسبية وزنا ووظيفة . فقد انتقلت السيطرة على الوظائف الحكومية والإدارة العليا والخبراء والفنيين والخدمات الفنية والصناعة

الحديثة إلى البريطانيين بعد أن كانت عادة من نصيب الفرنسيين . أيضا تغلغل الانجليز فى تجارة التصدير والاستيراد والبنوك والصناعة والمواصلات والنقل الداخلى والخارجى والرئ والزراعة . وكانت تجارة القطن خاصة وتجارة الجملة والشحن البحرى والمالية والتأمين ، باختصار مفاتيح الاقتصاد ، فى أيديهم ، تماما مثلما احتكروا الوظائف القيادية والسلطة.

على أن الانجليز كانوا مركزين بعنف فى العاصمتين بعيدا عن الانتشار أو التوغل فى أعماق البلد . كذلك فقد كانوا ، كالفرنسيين ، نصفهم أو أكثر رعايا بريطانيين ، بينما لم يزد الانجليز الحقيقيون على نحو ١٥ ألفا كحد أقصى . وتلك الرعويات البريطانية كان أهمها المالطيون والقبارصة وحتى بعض الهنود المسلمين . مثلا من ٣١,٥٠٠ بريطانى مسجلا فى ١٩٤٧ ، كان ١٣,٣٠٠ فقط من الانجليز الحقيقيين ، ونحو ٧٨٠٠ من المالطيين ، ونحو ١٠٠٠ من الهنود . وقد كان هؤلاء المالطيون يمثلون نسبة كبيرة من أعدادهم فى المهجر عموما ، والتى ثبت أنها كانت أكبر من أعدادهم فى وطنهم الأب . وقد اكتسب المالطيون بالذات فى مصر سمعة سيئة فى الجريمة أسوأ مما كان لأدنى طبقات اليونانيين . ولكن كثيرا منهم كان من التجار والحرفيين ، خاصة صناعة الأحذية والحام... إلخ.

هرم المستعمرة الطبقي

بهذا تم لنا الآن مسح عام لعناصر الجاليات الأوروبية كل على حدة ، وهاننا نصل إلى الهيكل الحقيقى للتركيب الاجتماعى والثقلى المعنوى للمستعمرة الأوروبية والأجنبية ككل . فكما فرضت المستعمرة نفسها على ، أو قرب ، الهرم الطبقي الوطنى ، تنضدت هى نفسها فى هيراركية طباقية على نمط هرمى أو عنقودى متراتب ودرجات هذا الهرم أو طبقاته واضحة تمام الوضوح.

ففاعدته هى بالضرورة أكبرها حجما ومساحة أى أوسعها انتشارا جغرافيا ، وأقدمها وأقربها التصاقا بالوطنيين وتداخلا معهم ، كما هى أقلها ثراء ومكانة بحكم المهن والحرف ، ومسافة البعد ، بالتالى ، بينهم وبين المصريين أقل ما تكون ، وهذا يعنى اليونانيين على الفور وبلا جدال ، كما يمكن أن نضيف إليهم بسهولة رباعية الشرقيين من شوام وأتراك وأرمن ويهود ، فلاغلبهم نفس ملامح وخصائص اليونانيين كجاليات.

أما الطبقة الوسطى ، أو جسم الهرم ، فيتألف من العناصر الأقل حجما وانتشارا والتحاما بالسكان الوطنيين والأكثر ثراء ومكانة أدبية ومادية بحكم

الوظائف والدخول ، وبسهولة تامة ينصرف هذا إلى الإيطاليين والفرنسيين معا . وأخيرا وعلى قمة الهرم ، ضيقة باردة ، متباعدة إن لم تكن مترفعة ، تأتي الجالية البريطانية الحاكمة بنفوذ المستعمر المسيطر وبأعدادها المحدودة للصيقة بالمدن العواصم فقط وبمواقعها القيادية عموما .

والآن ، ومن وجهة نظر جغرافية الاستعمار ، ماذا يعنى هذا الهرم بدرجاته وطبقاته ؟ فى معادلة موجزة وجامعة ، وبحسب الخصائص والملامح المحددة التى عرضنا ، يمكن أن نقول إن قاعدة الهرم هى أقرب عناصره إلى الاستعمار الاستيطانى بمعنى الكلمة ، ووسطه هو أقربها إلى الاستعمار الاستغلالي فى أوضح صوره ، بينما تأتي قمته أقرب ما تكون إلى الاستعمار الاستراتيجى بمعناه الكلاسيكى . وتلك جميعا نتيجة منطقية فى الواقع ، إن لم نقل تحصيل حاصل . فرغم أن الجاليات جميعا شاركت بدرجة أو بأخرى فى أبعاد الاستعمار الثلاثة من استيطان واستغلال واستراتيجية . فلا جدال أن اليونانى تقليديا كما فى كل مكان ألصق ما يكون بالاستيطان ، بينما كان الانجليزى أبعد شئ عنه وأدخل ما يمكن فى لعبة الاستراتيجية والمواقع العسكرية ، فى حين كان الإيطاليون والفرنسيون أكثر اهتماما بالاستثمار والاستغلال .

وثمة ملاحظة أخيرة فى الختام . فكما كان المصريون يتبادلون العداء مع الانجليز كمستعمرين ، كانت سائر الجاليات الأوروبية تتبادل معهم حبا مفقودا وحقدا دفيناً رغم ما كانت تتمتع به من حمايتهم ورغم أنها كانت تعمل فى ظلهم . وفيما عدا هذا فلقد كان القاسم المشترك الذى يجمع بينهم هو امتصاص دم المصريين ، أو فلنقل اعتصار مصر ، إلى أقصى حد ممكن . ومع ذلك فقد دخل المصريون طرفا فى هذه التوازنات ، فكانوا بقدر المستطاع يحاربون الاستعمار البريطانى بتلك الجاليات الأوروبية المضادة . إنه ببساطة منطق التوازن واستراتيجية المضاربة .

الفصل الخامس والعشرون

شخصية مصر الاستراتيجية

الآن، وقد درسنا مراحل وأدوار تاريخ مصر الجيوبولتيكى ما بين امبراطورية ومستعمرة وحللتنا معانيها ودلالاتها الاستراتيجية، نحن فى موضع يسمح لنا بالتعميم بعد التخصيص، لننفذ إلى أعماق شخصية مصر الاستراتيجية ككل وكأقليم من الخارج، ولنحدد جوانب القوة والضعف فيها، ثم لنضع مصر كقوة سياسية فى الميزان بما فى ذلك دورها ووزنها السياسى، ثم أخيرا لنقيم ونقنن اركان وقواعد استراتيجية مصر من الداخل، حتى نصل من ذلك جميعا الى مؤشرات للعمل المستقبلى تفيد فى تخطيط أهدافه لاسيما فى الصراع المصيرى مع اسرائيل.

استراتيجية مصر الخارجية

التناسب بين الموقع والموضع

إذا كان ثمة من خاصية واحدة فى شخصية مصر الاستراتيجية مستمرة ومشتركة بين عصرى الامبراطورية والمستعمرة، على ما بينهما من تناقض جذرى، فتلك الخاصية هى يقينا أنها كانت دائما مركز دائرة، مركز دائرة قلت أو كبرت، ضاقت أو اتسعت، ولكنها دائما دائرة لها محيط وابعاد وهى مركز ثقله وجاذبيته ولها الدور القيادى فيه، بايجاز حاسم، كانت مصر باستمرار قطب قوة وقلب اقليم، فحتى وهى مستعمرة محتلة، ومهما كانت أوضاعها الداخلية، فلقد كانت مصر - للغربة والدهشة - مركز دائرة ما وليست على هامش دائرة أخرى.. ونادرة جدا هى المراحل التى انزلت فيها الى قوة بينية بدلا من مركز القوة الذى كانته غالبا، ولاشك أن هذه الصفة الجوهرية التى تكاد تنطوى على متناقضة مثيرة، ترتد الى جذور جغرافية أصيلة وكامنة فى كيان مصر تستدعى البحث والتحقيق.

والحقيقة العظمى فى كيان مصر ونقطة البدء لأى فهم لشخصيتها الاستراتيجية، هى اجتماع موقع جغرافى أمثل مع موضع طبيعى مثالى وذلك فى تناسب أو توازن نادر المثال، فالموقع والموضع هنا متكاملان جدا فى الدور،

ومتناسبان الى حد بعيد فى المقياس، فكل منهما ضخّم الحجم او الخطر، ولكن فى تناسق دقيق وشبه محسوب، فمصر ليست مجرد موقع أو موضع هام، بل الاثنان معا، ليست مجرد ممر أو مقر خطير، بل كلاهما، ليست مجرد محطة طريق حاسمة أو صومعة غلال ضخمة، بل هى هما على السواء.

فعلى طول الساحل الجنوبى للبحر المتوسط، وبمسافة ١٠٠٠ ميل من الصحراء، لا نجد معمورا سوى وادى النيل (١)، بل انه بحجمه الذى يحمل اليوم نحو ٤٣ مليوناً من البشر، يعد أكبر وأضخم رقعة معمورة فى شمال أفريقيا وغرب آسيا ابتداء من المحيط الاطلسى حتى تخوم الهند.. ولعل وزنه النسبى فى الماضى كان أكبر وأضخم، بل إن هذا المؤكد تاريخيا.. لقد كانت مصر «قاعدة قوة طبيعية natural seat of power»، أكبر قاعدة قوة طبيعية فى المنطقة، وخلف هذه القاعدة الصلبة، بالطبع، يكمن النيل، فاليه ترجع كل قوتها ممثلة فى وفرة انتاجها وثراء غلاتها، حتى أعداؤها كانوا على وعى بهذه الحقيقة الأساسية، إلى حد أن منهم، مثل هيتون، من نصح قومه بالتربص بها وقت إمتناع النيل عن الفيضان حين تغيب قوتها وتستحيل ضعفا فيكون مقتلها (٢).

أما عن الموقع فإذا كانت منطقة الشرق العربى، حول الجزيرة العربية بعامة، هى خاصرة العالم القديم حيث يضيق اليباس أكثر ما يضيق وحيث يتداخل اليباس والماء أكثر ما يتداخلان، فإن مصر هى بدورها خاصرة الخاصة، أو فلنقل عين القلب، حيث تجتمع فيها القارات الثلاث وتفترق البحار الداخلية الهامة، وهى من ثم خاصرة العالم القديم برمته وأرض الزاوية منه وقطب الرحى فيه، ولعل من الاجترار وحده بعد هذا أن نكرر أنها تمثل أهم موقع فى العالم بعامة، بينما قد لا يكون من المغالاة ما ذهب اليه البعض فى وصفها بعاصمة العالم الاستراتيجية. وبذلك كله حق لنا أن نقول إن موضع مصر إذا كان هو السهل الممتنع، فإن موقعها هو الصعب الممتنع، السهل الممتنع - لأن من السهل أن نجد بين البيئات النهرية الفيضية الغنية موضعا كمصر، وإن كان من غير المحتمل أن نجد مثله فى خصائصه وإمكانياته، والصعب الممتنع - لأن موقع مصر الحاسم الحاكم

(1) D.H. Cole, Imperial Military Geography, Lond. 1937, P. 291.

(٢) نقولا زيادة، رواد الشرق العربى فى العصور الوسطى، القاهرة ح ٩٨.

هو موقع متحد مثلما هو مقتحم، وهو لذلك صعب الموصفات ويكاد يتمتع مثيله، ومن مجموع الاثنين، كانت مصر فى الأعم الأغلب أكبر قاعدة طبيعية وأضخم قوة بشرية فى المنطقة، وكان التناسق المتناغم بين حجم موضعها وخطر موقعها هو مفتاح عبقرية المكان فيها.

وحتى نجسم هذه الحقيقة فى الذهن، يكفى أن نتصور الموقف لو إختل أحد حدى المعادلة، لو قد كانت مصر موضعا ضئيلا صغير الحجم والامكانيات، لما زادت الا قليلا عن واحة صحراوية متواضعة من عشرات الواحات المنتثرة فى صحارى العالم القديم (١) أو لكان حكمها حكم الجزر الضئيلة فى وسط المحيطات العظمى كصقلية مثلا، ولكانت بالضرورة - وتلك جيوبوليتيكا آفة الوحدات الطبيعية القزمية فى وسط أقاليم شاسعة - تابعة سياسيا كما هى عاجزة حضاريا.. ومن الناحية الأخرى، فلو كانت مصر الموضع الضخم التى هى بالفعل، ولكن فى موقع متخلف هامشى على أطراف العالم المتطوحة، لما زادت عن بريطانيا العصور الوسطى مثلا أو أستراليا العصور الحديثة، شبه عملاق نسبيا ألا أنه حبيس قفصه.

كذلك نستطيع أن نسبر مدى التناسق بين الموضع والموقع فى مصر إذا نحن قارناه بكل من العراق والشام، فهنا وهناك سنجد إختلالا محسوسا فى هذا الاتجاه أو ذاك، له نتائج المادية والاستراتيجية البعيدة، فالشام بعامة يتمتع بموقع ممتاز وخطير، يكاد يشارك فى موقع مصر نفسها، بل وسنرى أنه فى الحقيقة أقرب إمتداد له، لكن الشام برقعته المحدودة نوعا، وبيئته التى يتداخل فيها الجبل والوادي، والواحة والصحراء، فضلا عن قصور موارد المائية المطرية المذبذبة، يمثل نسبيا موضعا محدود الوزن والامكانيات بحيث لا يتكافأ مع موقعه الحيوى، وعلى العكس العراق، فهنا موضع غنى عريض الثراء برافديه أو نيليه كما يوصفان أحيانا، مترامى الرقعة والامكانيات، حتى ليفوق بالقوة موضع مصر، غير أن موقع العراق الداخلى الخلفى المتطوح قليلا، يعد على أهميته - متخلفا نوعا، وهو على وجه اليقين لا يرقى إلى مستوى موضعه الثمين.

ذاك التناسق الطبيعى الدقيق بين قوة الموضع وقيمة الموقع فى مصر لم يكن، مع ذلك، الحقيقة الوحيدة الكبرى فى كيانها، فان الذبذبات التى حدثت فى العلاقة بينهما، والتى رجت توازنهما، لعبت دورا هاما فى تحديد مصير مصر، والحقيقة أن كيان مصر ومصيرها وظليفة مباشرة للعلاقة المتغيرة بين قيمتها كموقع وقوتها كموضع: موقع خطير يتطلب لتحقيقه وضمانه موضعا غنيا كفى، فإذا ما إجتمعا

(١) هويتزى، ص ٣٧٢.

طفرت مصر كقوة إقليمية كبرى، أما إذا قصر الثانى عن الاول وقصر دون متطلباته وقعت مصر فريسة إقليمية وضحية، بمعنى آخر، إن مكانتنا هى محصلة مكاننا وامكانياتنا على حد سواء، وبصيغة رياضية، إن معادلة القوة فى مصر هى: القوة = الموقع × الموضع، ذلك مفتاح الماضى مثلما هو دليل المستقبل، ومن الممكن أن نتتبع فى تاريخ مصر ذبذبات العلاقة بين الموضع والموقع لئلا نرى متى وأين إجتمع الحد الأقصى أو الحد الأدنى من الاثنين معا، أو من أى منهما على انفراد، ومن المحقق اننا سنجدها تتفق الى حد مثير مع مصيرها ووضعها السياسى.

خريطة الخطر

ونحن نتقدم خطوة أخرى نحو فهم شخصية مصر الاستراتيجية حين نرى انعكاسات وردود فعل تلك العلاقة المتغيرة بين الموقع والموضع، فمصر بينتتها الغنية الرخية كجزيرة خضراء فى وسط محيط صحراوى عظيم كان يلفظ قبائل الرعاة والرحل التى يحزبها جفافه وفقره، تكاد تعد العينة النموذجية للجغرافيا البشرية التقليدية للأودية النهرية، فالوادي النهرى فى كل مكان هو إما مهبط لسكان الجبال والمرتفعات المحدة رأسيا (الجانج والسند والرافدان) وإما مجمع لسكان الصحراوات المحيطة أفقيا (الهوانجهو وما بين النهرين والنيل) هكذا تبدو مصر قطب جاذبية شديد الإغراء، وهو إغراء لا يعرفه الا من عرف معنى الوصول إلى أى واحة بعد رحلة قاسية فى الصحراء، ولهذا كان «اهبطوا مصر فان لكم ما سألتكم» هو الشعار العملى لكل رحل وبدو الصحارى المحيطة من قبل يوسف وبعده.

من هنا فلقد كانت الصحراء دائما «فى ظهر» مصر تدق باستمرار على بابها الخلفى (١)، تطرقه أو تتطرق اليه أو تقتحمه بلا استئذان طرقات الرعاة، وفى هذا كانت قصة مصر مع بدو الصحراء فصلا عاديا بل قطاعا نموذجيا من علاقة الصراع العدائية بين الرعاة والزراع أو الرمل والطين، وليست قصة الصراع الدامى الرهيب بين ست واوزوريس فى الملحة الشهيرة إلا رمزا مصريا جدا للصراع بين الرمل والطين وبين الصحراء والوادي على الترتيب، فلقد كان كابوس المصرى الجاثم وحلمه المزعج المقيم هو خطر الراعى، هذا الذى يتقافز حوله إما كزفير الصحراء السافية أو كزواحف الكتبان الرملية أو كأرجال الجراد المنتشرة.

لهذا لم يكن أبغض اليه من الراعى البدوى منذ التوراة الى العصر الحديث.. ففى التوراة، سفر التكوين «لأن كل راع هو نقمة على المصريين» وفى الجبرتي

(1) Howarth, The world about us, P. 38.

شكوى مرة من الأعراب «الذين هم أقبح الأجناس وأعظم بلاء محيط بالناس»، بينما أن مثلنا نحن الدارج «غار الجمل بما حمل» مازال تعبيرا بالكناية عن نفس الشعور.

الموقع، هو الآخر، لم يكن أقل جاذبية لكل رواد البحر من تجار أو مغامرين من وراء البحر الذى يغسل شواطئها «ويمسح نوافذها» من الجانبين، فكانت قبلة (أم نقول بوصلة؟) الأساطيل من ثم، وكان الشعاع العملى «اصعدوا النيل» منذ أوكتافيوس وأكتيوم حتى نلسون وأبوقير، وعن هذا عبر ليينتز بوعى فى مشروعه للويس الـ ١٤ حين قال: «لا يوجد بين أجزاء الأرض جميعها بلد يمكن التسلط منه على العالم كله، وعلى بحار الدنيا بأسرها، غير مصر» (١)، وهكذا، وبحكم طبيعتها الأمفيبية، تعرضت مصر لأخطار الصحراء والبحر، لذئاب البر وذئاب البحر كما يعبر البعض (٢) أو لقراصنة السهوب وقراصنة البحر كما يضعها البعض الآخر (٣)، وكان «قدر أكبر مما ينبغى من تاريخ مصر الماضى هو تاريخ الأمم الأخرى التى طمعت فى ثروتها» (٤).

وعلى الجملة، وحتى لا ننسى، فإن لكل إمبراطوريات الماضى «برابرتها» وإذا كان التوتون برابرة الإمبراطورية الرومانية هم أشهر برابرة التاريخ، فقد كان للإمبراطورية المصرية برابرتها الذين لا يقلون خطرا فى القديم وفى الحديث.. وكما إستولى أولئك على الإمبراطورية الرومانية وحكموها من داخلها، فعل هؤلاء بالإمبراطورية المصرية، وهؤلاء البرابرة وأولئك جميعا، دعنا لآنسى، هم من الرعاة أو الرحل أساسا، وهو ما يعود بنا الى قصة الصراع الأبدى ونتيجة المحتومة بين الزراع والرعاة.. فلقد كان الهكسوس برابرة الإمبراطورية الفرعونية، قل «تيوتونها» على البر، بينما كانت شعوب البحر هى «نورسها والفايكنج» فى الماء، وفى العصور الوسطى كان التتار والمغول هم برابرة الإمبراطورية الإسلامية - العربية - المصرية المشتركة على الياض، مقابل الصليبيين على البحر.

وعند هذا الحد من المناقشة، نضع أيدينا على الملمح المفتاح: لقد عاشت مصر دائما أو غالبا فى خطر، ويكاد الخطر الخارجى يتناسب طرديا مع خطورة الموقع وأهميته وغناه، ومع الإثنين يتناسب الثمن أيضا تناسبا طرديا، فمن يكسبه

(١) محمد برج . قناة السويس فى ١٠٠ عام، القاهرة، ١٩٦٩ ، ص ١٧.

(٢) فاييلد، بيرسي، الجيوبولتيكا ، مترجم ، القاهرة، ص ٤٥ .

(3) H. J. Mackinder, On the scope & methods of geog., Lond, 1951 (reprint), P. 28.

(4) A. Holman, Future of mining industry in Egypt, Cairo 1948, P.5

يكسب الكثير ومن خسره خسر أكثر، ونبادر على الفور فنضيف إن هذه الحقيقة - الحياة في ظل الخطر - لم تكن وليست شرا مطلقا، بل هي أساسا ظاهرة صحية رغم كل التضحيات والثمن الباهظ الذي دفعته مصر من حريتها أحيانا كثيرة، وهي ظاهرة صحية، لأنها أبدا - ومنذ وقت مبكر - شحذت الوعي القومي، وأرهفت الحساسية واليقظة الوطنية واستبعدت احتمالات الإنغلاق على الذات واللامبالاة بالعالم الخارجى: لقد أنضجت شخصية مصر ونمتها باختصار.

وقد تزايد ذلك الخطر صعدا مع توسع المعمور وظهور القوى الضخمة، ثم مع ظهور الحروب الدينية، ثم مع إستشراء الأطماع الإستعمارية الحديثة، والحروب الدينية بالذات، ابتداء من الصليبيات حتى الصهيونيات، كان معناها أن مصر التى هى أصلا عاصمة العالم إستراتيجيا، قد أصبحت تشارك فى موقع عاصمة العالم دينيا، وبذلك جاءت كمضاعف للخطر الكامن فى موقعها الجغرافى والمحيط بثرائها الطبيعى، لقد تحول الموضع الى مطمع، والموقع الى موقعة! من هنا كان على مصر - قبلة الغزاة - أن تكون دائما قوة محاربة، وأصبحت أرض معركة باستمرار تقريبا، وقل أن نجد شعبا دفع من دمه ثمنا لحريته، ومن حريته ثمنا لموقعه، مثلما دفع الشعب المصرى، وكما حاربت مصر مرارا طوال تاريخها الملحمى القديم والحديث، فالملاحظ أيضا أن كل من سيطر عليها حارب فيها أو منها أو عنها، إبتداء من البطالسة والرومان إلى الأتراك والإنجليز... إلخ.

من الملاحظ أيضا أنه كان هناك دائما عدو بعينه متربص بها يطمئ ويعمل على سحقها ويرى فيها موطن الخطر ومكمن القوة ومفتاح المنطقة، ثمّة كان الصليبيون والمغول فى العصور الوسطى، ثم كان الإنجليز منذ محمد على (هل نضيف الولايات المتحدة اليوم؟) تاريخ مصر الحديثة، مثلا، ليس فى رأى البعض إلا محاولة مستمرة من جانبها لإقامة قاعدة قوة ذاتية مؤثرة، تقابلها محاولة مضادة من جانب القوى العظمى مجتمعة أو فرادى لإجهاض تلك المحاولة وإحباط قيام قاعدة القوة المصرية، وخلال هذا الصراع أو المبارزة الاستراتيجية كان تكتيك مصر هو لعبة التوازن بين تلك القوى ومضاربتها ببعضها البعض، وذلك على شكل تحالف مصر دائما مع الدولة العظمى الثانية ضد خطر الدولة العظمى الاولى (١) وهذا بغض النظر عن المتغيرات المتعاقبة وتبادل المواقع ، مثال ذلك: مصر مع بريطانيا ضد فرنسا لطرد الحملة الفرنسية، مصر مع فرنسا ضد بريطانيا أيام

(١) لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ الخلفية التاريخية، القاهرة، ١٩٨٠.

عدائها لإمبراطورية محمد على ثم أيام الإحتلال لمقاومته وطرده، مصر مع الاتحاد السوفييتى ضد الولايات المتحدة أيام عدوانية الاستعمار الجديد فى الخمسينيات والستينيات الأخيرة، ثم أخيرا مصر مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتى ودعوى خطر الهيمنة فى السبعينيات.

وحتى ندرك المغزى الكامل لقاعدة وجود عدو دائم لمصر متريص أو متوجس فى كل عصر، قارن مع تركيا عبر العصور الحديثة، فعلى كلا طرفى أو ركنى شرق البحر المتوسط، بتناظر واضح فى الشمال والجنوب ويتقارب ملحوظ فى الحجم والوزن، ثمة مركز من مراكز القوة الطبيعية التى يحسب لها حساب فى ميزان القوة العالمية أو الإقليمية، وباستثنائهما فليس فى المنطقة خارج أوروبا قاعدة قوة يعتد بها أو يخشى منها دوليا سواء على ساحل المتوسط الجنوبي أو فى الشرق الوسط الداخلى حتى إيران ووسط آسيا.. ولكن ما أبعد المدى بعد هذا بين القطبين الشرقيين فى لعبة الصراع الدولى.

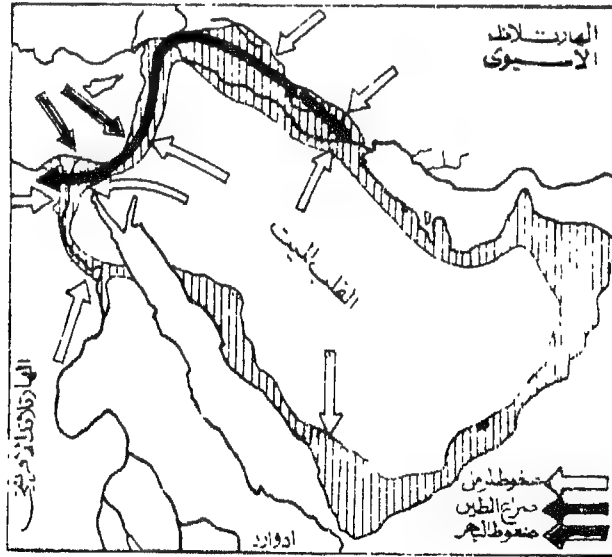
فبينما كان هناك دائما وإلى الآن حليف من الغرب متطوع متبرع لتركيا ضد خطر الجارة العملاقة الروسية التى يعمل على تدعيمها كقوة وحفظ استقلالها ككيان (فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة على التعاقب)، كانت مصر على العكس تجد العدو الجاهز المقيم ومن نفس حلفاء وسندة تركيا، دونما حليف تعتمد عليه جديا بالضرورة والسبب؟ السبب أن مصر هى موطن الخطورة الحقيقية كقاعدة قوة وانطلاق وكمفتاح إقليمي وكمصدر اشعاع وتأثير... إلخ.

ومهما يكن، فنحن نستطيع أن نجمل خريطة الخطر الذى عاشت فيه مصر إذا نحن وضعناه فى إطاره الإقليمى التكاملى العريض، ولعل صيغة الحلقة السعيدة هى الصيغة الجغرافية المناسبة لهذا، وعلى أساسها يمكن أن نصنف الضغوط التى تعرضت لها الحلقة الى ثلاثة، أولا، صراع الشد والجذب داخل دائرة الحلقة السعيدة نفسها، وكان أخطر أقطابه مصر والعراق، وأهم ميادينها الشام (١) ومن الواضح أن ذلك كان أساسا صراع الطين والطين، وأبرز أمثله الآشوريين والفرعونية ثم العباسية والفاطمية. ثانيا، ضغوط القلب الميت على الحلقة السعيدة وهو ببساطة صراع الرمل والطين، ورغم شدة تواتر هذه الضغوط العالية فى أشكالها السلمية كالهجرات والتسرب، فانها لم تأخذ الشكل الاستراتيجى الا مرة واحدة هى التى وحدت المنطقة جميعا مع الاسلام.

(١) فيرجريف ، ص ٤٤ .

ثالثاً، ضغوط من خارج الحلقة، وهذه أتت من الجانبين، فثمة الهارتلاند الآسيوى فى الشرق ابتداء من إستبس طوران وهضبة إيران والأناضول، وكان صراع رمل وطين، بعيد المدى طويل النفس متعدد الجولات، وكانت صحبته الأساسية القوس الشرقى من الحلقة السعيدة، ولكنه كثيراً ما وصل الى القوس الغربى أيضاً، وأبرز أمثلته الغزو الفارسى، ثم المغوليات والعثمانية، اما على الجانب الآخر، فتنقسم مصادر الضغط الى نطاقين: جنوباً الهارتلاند الإفريقى، وبالتحديد الصحراء الكبرى، ولهذا كان ضغطاً خفيفاً أو ضعيفاً نسبياً لم يتجاوز فى قصاره القوس الغربى من الحلقة بالكاد، وتقتصر حالاته على الغزو الليبى والاثيوبى قديماً، أما النطاق الشمالى فالبحر المتوسط وما وراء البحر فى جنوب وغرب أوروبا، وكان هذا صراع البر والبحر، ولم يقل تواتراً وخطراً عن ضغوط الهارتلاند الآسيوى، ولكن اول وأخطر ضحاياه كان القوس الغربى من الحلقة بصفة خاصة، فحمل اليه عدا «شعوب البحر» القديمة الاستعمار الكلاسيكى فالصليبي فالحديث على التوالي (شكل ٢١) .

وعلى الفور يتضح لنا من هذه الخريطة ان الاخطار والضغوط التى تعرضت لها مصر انما جاءت من أساساً من الشمال والشرق، بينما كان دور الغرب والجنوب ثانوياً وعارضاً الى حد بعيد، فأما من الشمال، فقد أتى الخطر البحرى فى موجات متعددة، وكثيراً ما اتخذ من جزر البحر المتوسط الشرقى خشبة قفز علينا، وإذا



شكل ٢١ - خريطة الخطر : الضغوط الاستراتيجية التى تعرضت لها مصر تاريخياً

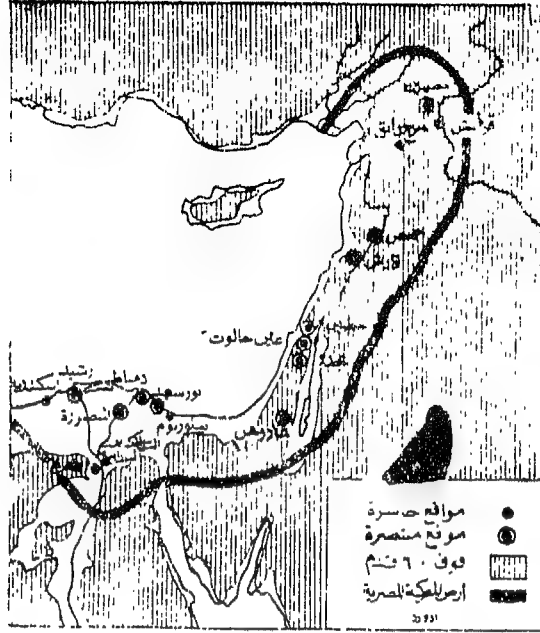
كانت قبرص بالذات تشبه شكلا وموضوعا مسدسا مصوباً نحو الشام، فانه كثيرا ما استدار ليوجه الى مصر كما حدث في الصليبيات وفي الاحتلال البريطاني، وفي كل هذه الحالات كانت قبرص أول نقطة وثوب وآخر قاعدة انسحاب سواء بالنسبة للشام أو لمصر، هذا بينما كانت كريت عتبة أخرى وقصوى إلى مصر. ولكن إذا ما كان خطر الشمال البحرى قد أتاناً رأساً ومباشرة في الأعم الأغلب، فما أكثر ما استدار إلينا كذلك بطريق غير مباشر عبر الشام، كما حدث في الصليبيات والصهيونيات.. ولكن الشام هو أيضا الطريق الحتمى إلينا لضغوط الهارتلاند الآسيوى والحلقة السعيدة نفسها.. وعلى الفور يبرز الشام كعقدة تلقى فيها كل أنواع الضغوط الموجهة الى مصر، كحزمة مثالثة من الخطر، تختلط فيها جميعا أخطار البر والبحر والرمل والطين على السواء، وبذلك تحدد مصدر الخطر الأكبر على مصر بِناحية الشمال الشرقى بعامة، بينما تتكثف نواته الصلبة في الشام على وجه التخصيص، فالشام قد لا يكون في ذاته مقر الخطر- لم يكنه قط - ولكنه ممر للخطر محوري، انه استراتيجيا جسر معلق الى مصر بالدقة، ورأس جسر الى الحلقة السعيدة عموما.

لهذا نجد بلا استثناء أن كل خطر خارجى يهدد الشام، يهدد مصر تلقائيا وعلى الفور، بل نكاد نقول إن مصير مصر مرتبط عضويا، تاريخيا وجغرافيا، بمصير الشام عموما وبالأخص منه فلسطين التى شبهها كيلينج «بتوكة على حزام العالم» والتى يصفها كـول بأنها متوسطة فى أكثر أقاليم العالم القديم توسطا (١) إن الذى يسيطر على الشام يهدد مصر استراتيجيا بمثل ما يهددها هيدرولوجيا من يسيطر على السودان.

ولذلك فليس من قبيل الصدفة قط أن معظم معارك مصر الحربية الفاصلة، سواء منها المنتصر أو المنهزم، إنما دارت على أرض الشام وفى ربوعه حسمت، ومعها حسم مصير مصر، يصدق هذا إبتداء من شاروهن الهكسوس وقادش تحتمس، الى قرقميش البابليين وحطين صلاح الدين وعين جالوت قحطز، حتى مرج دابق الفورى وحمص ونصيبين محمد على، ومن المثير للالفت أن هذه المواقع جميعا تتنضد فى دائرتين أساسيتين: أقصى شمال الشام على تخوم آسيا الصغرى، وجنوبه الفلسطينى فى دائرة الاردن، لقد أدركت مصر منذ خيتا والحيثيين على الأقل أن الشام هو خط دفاعها الطبيعى الأول، بل وأدركت مغزى طوروس بالذات لأنها قبل أن يؤكد ذلك جنرالات الاستعمار البريطانى بالآف السنين (شكل ٢٢).

الى هذا المدى اذن ترتبط مصر بالشام استراتيجيا، وعند هذا الحد أيضا

(1) D.H. Cole , P. 326 .



شكل ٢٢ - أرض معركة مصر . الخط الثقيل يحدد نطاق الدفاع عن مصر ويضم معظم مواقعها الحربية . لاحظ أهمية الشام القصوى .

ينبغي لنا أن نضغط على حقيقة لم تتلق التعبير الكافي عنها بعد، إن ساحل مصر الشمالى وساحل الشام، اللذين يكونان ضلعى زاوية شبه قائمة فى شرق البحر المتوسط، يمثلان معا وحدة استراتيجية واحدة، نعم إنهما وحدتان مورفولوجيتان مختلفتان، الأولى نهريّة والثانية جبلية، لكن القطاع من الاسكندرونة حتى الاسكندرية هو أساسا قطاع استراتيجى واحد، من وضع قدمه على أى طرف أو نقطة فيه وصل الى الآخر تلقائيا أو آليا، وليست فلسطين وسيناء فى هذا سوى النقطة الحرجة ورأس الزاوية.

إن ساحل الشام هو من الناحية الاستراتيجية بمثابة الظل بالنسبة الى ساحل مصر، لا بمعنى الضوء ولكن بمعنى حساب المثلثات، والواقع أننا قل أن ندرك بوضوح مقنع أن مصر والشام تشاركان، إن يكن بدرجات متفاوتة بالطبع، فى جوهر الموقع الجغرافى الحيوى الذى يعد عادة - وبحق كثير - علما على مصر وحدها أساسا، فصحيح أن مركز الثقل فى الخطورة والوزن والأفضلية يذهب بلاشك الى مصر، ولكن الشام يشارك فى هذا الموقع العبقري بقدر هام، بل وسنجد هذا واضحا فى النواحي التجارية والمواصلات السلمية وضوحه فى نواحي الاستراتيجية والحرب.

الامبراطورية الدفاعية

فى مواجهة كل تلك الضغوط التاريخية والضوابط الطبيعية الكامنة خلفها، كان لابد أن تبذل مصر ضغوطا مضادة لتضمن أمنها وتفرض سلامها، السلام المصرى، ولتحول - كما حدث بالفعل - «قبلة الغزاة» الى «مقبرة للغزاة» فكانت الامبراطورية فى العصور القديمة ودولة الوحدة فى العصور الإسلامية، وكانت كلتاهما بمثابة نطاق الأمان.

«إن موقع مصر الجغرافى وخصوبة تربتها» يقول دريوتون وفاندييه، «لم يفرضها على سكانها اتباع سياسة التوسع، فلقد رأينا ملوك مصر على صلة بجيرانهم منذ زمن قديم جدا، فكان عليهم أولا أن يدفعوا غارات النوبيين والليبيين والأسسيويين الذين كانت تجذبهم خصوبة وادى النيل بلا انقطاع، وأخيرا سعوا للحصول بطريق التبادل على المنتجات التى لا توجد بمصر...» (١).

لا للتوسع إذن من أجل التوسع حاربت مصر، فلقد أغناها عنه غناها، ولكن كضرورة محض دفاعية عن هذا الغنى محل الأطماع وموطن الإغراء، لقد كانت الإمبراطورية المصرية أساسا «امبراطورية دفاعية» وها هنا بالدقة يكمن الفارق الحاسم بين امبراطورية مصر الزراعية وامبراطوريات البدو الرعاة المعادية أو المعاصرة، فالإستقرار يعطى قوة حضارية، ولكن البداوة تعطى قوة حربية، فالبدو شعب محارب، ومحارب مهاجم أساسا، ولكنه غير بناء قطاعا، أما المستقر فشعب بناء، ولكنه غير مهاجم قطاعا، بل محارب مدافع أساسا.

لهذا فان يكن الرعى «نصف حضارة» (٢) على الأكثر، فان الامبراطورية الدفاعية، هى الأخرى «نصف امبراطورية» فى الحقيقة، من هنا فلقد كانت مصر الزراعية فى الأعم الأغلب «حضارة بلا امبراطورية أو حضارة بنصف امبراطورية»، بينما البدو الرعاة على العكس «امبراطورية بلا حضارة أو امبراطورية بنصف حضارة» وفى النتيجة سرعان ما كانت الأخيرة تنهار وإن لم ينته خطر أصحابها قط، فى حين تستمر حضارة مصر دائما حتى وإن إنهارت إمبراطوريتها الاطول عمرا والأرسخ بقاء.

والذى نود أن نعرض له الآن هو خريطة التوسع المصرى، كمتوسط جغرافى

(١) دريوتون ، جاك فاندييه، مصر، مترجم ، القاهرة ، ص ٢٧ .

(2) A.L. Kroeber , Anthropology , N.Y., 1948, P. 277 - 8 .

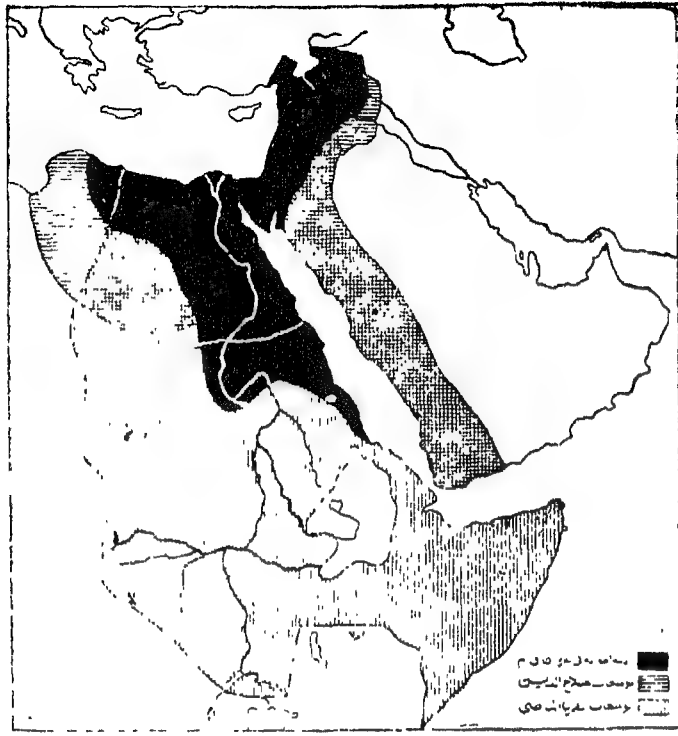
للتاريخ، وكما في موضوع خريطة الخطر.. ولقد تذبذب مجال نفوذ مصر الخارجى كثيرا عبر التاريخ، ولكن لنا أن نميز على الجملة وفى المتوسط بين نطاقين أساسيين، حلقة داخلية وحلقة خارجية، أو قل منطقة الظل وشبه الظل، أو النواة والشرنقة على الترتيب، وفى الأولى، بالطبع، كان النفوذ المصرى أشد تواترا وكثافة منه فى الثانية.

فالحلقة الداخلية تشمل الشام عموما وفلسطين خصوصا، وغرب الجزيرة العربية فى الحجاز واليمن، ثم إقليم برقة فى الغرب، والنوبة فى الجنوب، أغلب هذه كانت مسارح الحروب المصرية والضم السياسى قديما أو ملحقات وتوابع ولاية مصر الإسلامية، وأكثر ما يصدق هذا على الشام، فقد إرتبطت مصائره بمصائر مصر على طول العصور الوسطى خاصة، حتى يمكن أن نقول إن مصر والشام كانا بلدا واحدا معظم مراحلها.

أما الحلقة الخارجية فأكثر تميعا وحدودها أشد هلامية والتفاعل معها أقل حدوثا بكثير، فتصل فى الشمال الى تخوم الفرات وأرمينيا وحواف الأناضول، ولكنها تمددت أحيانا إلى شمال العراق (الجزيرة) كما اخترقت قلب الأناضول مرة، وفى الشرق تصل الى نجد ولكنها شملت الجزيرة العربية كلها مرة أو مرات، وفى الجنوب ارتبطت بشمال السودان أساسا ولكنها تعدته فترة ما الى مشارف خط الاستواء والصومال، كما تعدت برقة إلى طرابلس فى الغرب بعض الأحيان.. أما فى البحر فقد تمددت لتشمل قبرص حيناً (المماليك) وكريت حيناً آخر (محمد على) (شكل ٢٣).

ماذا تقول هذه الخريطة للجغرافى؟ أولا، أن الهيكل الاساسى فى امتداد النفوذ المصرى الخارجى شمالي - جنوبي، أى ان الشكل العام خطى على محور طولى، وهذا عموما يعكس خطة مصر الطولية ذاتها، ثانيا، ان صلب هذا المجال والعمود الفقرى فيه، أى الحلقة الداخلية منه بالتقريب، ليست فى الحقيقة وببساطة الا القوس الغربى من الحلقة السعيدة بوجه عام، وهذا منطقى مثلما هو دال، لأن هذه الحلقة كانت دائما هى الدائرة الكهربائية الاساسية لتيارات وشحنات التفاعل العربية، وكان نبض مصر على أشده فى القوس الغربى منها بالطبع.

ثالثا: بدرجة ما، ترسم حدود هذا المجال، ولكن بالاختصاص الحلقة الداخلية منه، صورة مكبرة لشكل المعمور أو الارض السوداء فى مصر ذاتها، وهذا النمط المثير وظيفى وليس صدفة.. فهذا التكبير انما هو امتداد بعيد المدى للمعمور المصرى وتوجيهه منه غير منظور، وذلك بجسمه واطرافه وزوائده الطبيعية، فالمعمور المصرى الطولى يتمدد فى نهاياته بزوائد فى شمال سيناء وفى مريوط وفى النوبة تصله بالمعمور الإقليمى المحيط، ومن هذه الزوائد وعلى طول امتدادها وتحت توجيهها



شكل ٢٣ — توسع مصر السياسي والعسكري تاريخياً . متوسط هذا التوسع يمثل الحدود التقليدية للإمبراطورية الدفاعية المصرية .

أساسا كان التوسع المصري، فجاء شكله بالتالى انعكاسا وتكبيراً لشكل المعمور المصرى نفسه.

فاذا ما التفتنا بعد ذلك الى مغزى هذا التوسع الكبير، لوجدناه اساسا امبراطورية دفاعية، كانت نشاطات مصر العسكرية فيها من قبيل الحرب الوقائية بالدرجة الاولى، لقد ادركت منذ الهكسوس على الاقل ان حماية الحدود الطبيعية لم تعد - على مناعتها - تكفى، وان الهجوم خير دفاع، ففي الشرق القديم كانت مصر تدافع عن نفسها وعن المنطقة فى آن واحد... وكما يعبر مؤنس فان ما يتردد فى كل دروس التاريخ عن كل فرعون بلا استثناء تقريبا من أنه قاد حملة الى سوريا وغزا ليبيا واخضع النوبة ليس جملة تقليدية عالقة، وانما هى تاريخ مصر كله، فقد كانت تلك الحملات ضريبة الموقع وثمر الحماية، بغيرها تقع وما كان للصرح الحضارى والانتاجى الضخم داخلها ان يرتفع (١).

(١) ص ١٣ .

ومنذ الاسلام وبعد ان اضيف الى الخطر الاستراتيجى الخطر الدينى، أصبحت مصر معا سور العرب العظيم وقلعة الاسلام، سور العرب البشرى او درعها، لانها بجرمها ومواردها، ثم بعمقها الاستراتيجى الذى يتوسطها، تعد بسهولة قلب العرب موقعا وموضعا، او على الترتيب «ميدلاند» العرب اذا اقتبسنا تسمية معروفة من وسط انجلترا، و«هارتلاند» العرب اذا استعنا كلمة ماكيندر، اما قلعة الاسلام، فلأنها تكاد تماس أراضي المقدسة، وعلى سبيل المثال، فكثيرا ما يقال إن صلاح الدين ما كان ليفعل أكثر من عماد الدين أو نور الدين لولا أنه عمل من قاعدة مصر، فمصر قاعدة عظمى ومستودع قوة كبرى من يستقر فيها يكسب كثيرا بمجرد هذا الاستقرار (١).

ولهذا فاذا كان الدم المصرى لم ينتشر خارج مصر كثيرا بمعنى الهجرة والتعمير، فلقد انتشر الى أبعد الآفاق حولها فى الوطن العربى بمعنى البذل والقتال بحكم أن مسئولية الدفاع عنه قد وقعت عليه تاريخيا، وهكذا إذا كان طين وادى النيل قد اختلط بعرق الفلاح فى الداخل كما قل أن يحدث فى بلد، فكذلك اختلط رمل الصحراء العربية جميعا بدم المصريين الى أقصى مدى تعرفه وحدة الدم والتراب.

ونصل من هذا كله وباطمئنان الى ان مصر وان لم تكن دائما عاصمة العرب سياسيا، ولا الاسلام دينيا بالطبع، فقد كانت «العاصمة» بالمفهوم الحرفى، المفهوم الحربى الاستراتيجى، ومن هنا أيضا أصبحت مفتاح العالم العربى، ان سقطت سقط، واذا فتحت فتح... ولذا كان الاستعمار دائما يركز ضربته الأولى والقوى على مصر، ثم ما بعدها فسهل أمره.. هذا أدركته - وفشلت فيه - الصليبيات، وتعلمه الاستعمار الحديث فكان وقوع مصر ١٨٨٢ بداية النهاية لاستقلال العالم العربى، بينما جاء تحرر مصر الثورة بداية النهاية للاستعمار الغربى فى المنطقة بل وفى العالم الثالث جميعا.

نظريات خاطئة

واذا كان ذلك دور مصر فى الدفاع عن المنطقة، فان الأخطار المتواترة التى تعرضت لها تكاثرت فى النهاية، وتعاضمت حتى وقعت فريسة للنفوذ او الاستعمار الاجنبى، وقد رأينا كيف تحولت الامبراطورية المصرية التى كانت جيوشها هى حدودها الى مستعمرة كانت حدودها بلا جيوش أحيانا، فبعد قرون وقرون من المجد والتألق والقوة والحضارة، تجمدت مصر وتخلفت الى حد أو آخر لمدة طويلة بعد الفراعنة وحتى محمد على.. حتى بمقياس الشرق العربى والعرب كانت

(١) مؤنس ، ص ٨٧ .

متراجعة متنحية نسبيا، وتخلفت عن الصدارة فى الأعم الأغلب، ولاشك أن السبب هو أن الغزاة بدأوا، بعد الفراعنة، يتدفقون بعنف والحاح، مما اضطر مصر الى أن تتفرغ للصراع من أجل البقاء أكثر منها من أجل التقدم، وإلى انفاق أغلب طاقاتها للاستمرار أكثر منها للاستقرار.

ولقد أعطى هذا للبعض مادة للنقد شخصية مصر الاستراتيجية، وقد يتطرفون الى حد اعتبار عصر المستعمرة أكبر «نقطة سوداء» فى تاريخ مصر.. وإذا افترضنا عدم التحيز المفروض، وإن لم يكن مستبعدا، فإن قليلا من التفكير الموضوعى ليقنعنا بخطأ هذه النظرية بأصلها وفروعها المتشعبة.. ونستطيع هنا أن نحصر من هذه الفروع خمسة نناقشها تباعا: أطول مستعمرة عمرا، النضج المبكر والشيخوخة المبكرة، المقاومة السلبية، الشعب غير المحارب، جناية الموقع.

نظرية أطول مستعمرة

فأولا، ما من بلد لم يتعرض أو يخضع للغزو والاحتلال طويلا أو قليلا فى تاريخه، وإنما المهم اعتبار الظروف الموضوعية ومدى المقاومة، وفى مصر عاشت الدولة المستقلة أو الامبراطورية المطلقة نحواً من ٢٤٠٠ سنة (ابتداء من ٣٤٠٠ الى ١٠٠٠ ق.م تقريبا) ثم تلت ٧٠٠ سنة منصفة تقريبا بين الاستقلال والاحتلال (١٠٠٠ - ٣٣٢ ق.م) لتعقبها نحو ١٠٠٠ أخرى من الاستعمار الكامل (٣٣٢ ق.م - ٦٤٠ م)، فتلك ٢٧٠٠ سنة من الاستقلال مقابل ١٣٠٠ من التبعية.. بل اننا اذا أضفنا - كما يفعل فيرجريف - تاريخ ما قبل التوحيد لامتد عصر الاستقلال الى ٤٠٠٠ سنة كاملة لم تخضع مصر فيها لغاز أجنبي (١)، أما العصر الاسلامى فله - يقينا - حكمه الخاص، وعلى أية حال فقد كانت دولة مصر مستقلة تماما فى ذاتها، بل وذات امبراطورية وقوة حربية، على الاقل طوال الفترة من الفاطمية حتى المملوكية، أى نحو ٦ قرون (٩٦٩ - ١٥١٧ م) قل نحو نصف العصر الاسلامى.

فذلك جميعا وعبر كل التاريخ ٣٣٠٠ سنة من الاستقلال مقابل ٢٠٠٠ من التبعية، ولا يختلف حساب حسين فوزى كثيرا، فهو يتوصل الى أن مصر خلال ٥٠٠٠ سنة تمتعت باستقلال كامل مدى ٣٥٠٠ سنة، منها نحو ٢٥٠٠ سنة حكمتها أسرات مصرية صرف، ونحو ١٠٠٠ سنة حكمتها أسرات أجنبية، وعلى هذا فإن عصر الاستقلال يمثل ٧٠٪ من تاريخها (٢)، وليس ذاك أو هذا بالشىء

(١) ص ٣٠ .

(٢) سنباد مصرى، ص ٢٩٠ - ٢٩١ .

القليل، اذا نحن نظرنا الى طبيعة الموقع، واذا قارنا ببلد متطوح وجزيرة منفصلة كبريطانيا نصف تاريخها المعروف على الأقل وعلى قصره خضع للغزو والحكم الأجنبي، او كما يقول فير جريف معبرا عن دهشته من ضخامة هذه الانجازة المصرية «فكر فى تواريخ كل الدول فى العالم، ما من واحدة استمرت لنصف الوقت وهى متحررة من الغزو»(١).

ثانيا: تسقط كذلك نظرية أطول مستعمرة، أو على الأقل تتعدل جوهريا، لماذا؟ - لأن طول عصر التبعية فى تاريخ مصر لا يجب أن يعزل عن طول تاريخ مصر العام نفسه، والا كان الأمر أشبه بخداع ارسطو، فانما يبدو الأول أطول منه فى كثير من البلاد الأخرى لأن الثانى هو ببساطة أطول تاريخ معروف على الأرض تقريبا و اذا كان البعض قد عد نحواً من ٤٠ أمة سيطرت عليها، فان هناك ان صح الرقم من يعد هذا قليلا بالنسبة لطول تاريخها السحيق وبالمقاييس الى سائر البلاد (٢)، وعلى أية حال، فان كثيرا من تلك الأمم نفسها قد خضعت طويلا ومرارا لمصر، كما أن ثورات التحرير الوطنية والشعبية لم تنقطع كما رأينا طوال تلك الفترات ابتداء من الإثيوبيين والفرس حتى المماليك والترك، بل ان مصر هى التى انفردت بالزعامة الإقليمية فى المنطقة لأطول مدى معروف أو ممكن معظم العصور القديمة ونصف العصور الوسطى تقريبا حيث كانت زعامتها العرب أطول بالتالى من زعامة أى غيرها.

ثالثا ، وأخيرا، هناك مغالطة أخرى، سالبة، فى نظرية أطول مستعمرة، فوقع مصر للاستعمار الألفى ليس بدعة ولا شذوذا، كل الدنيا تقريبا تعرضت للغزو وخضعت للاحتلال طويلا، وهناك بلاد كثيرة عرفت الاستعمار والسيطرة الأجنبية طوال عمرها تقريبا، دون أن تعرف بالمقابل لمحة واحدة من عالم امبراطوريات مصر العظمى، الهند، مثلا، طوال عمرها مستعمرة محتلة محكومة بالأجانب، ليبيا، وحتى سوريا إلى حد ما، فى العالم العربى، هذا عدا ان موقف مصر لا يختلف عن حالة العراق أو المغرب.

كذلك لماذا نعد الموجات الغازية فى بريطانيا تعميرا لا استعمارا؟ أن كل تاريخ بريطانيا حتى العصور الحديثة مستعمرة، فلقد استعمرها الجرمان التيوتون على التابع وبلا انقطاع منذ الكلت، وحتى وقت قريب جدا فى القرن الماضى كان ملوكها، «المستوردون» من القارة لا يعرفون الانجليزية، وبالمثل، ما أكثر فى أوروبا الحالات التى كان الملوك والحكام يستوردون من بلاد أو دول أخرى، اما بالوراثة أو الغزو أو المصاهرة أو المعاهدة... الخ، والغريب بعد هذا كله أن مصر وحدها هى دائما التى تذكر كنموذج للظاهرة، ولا تفسير حقيقى لهذا التخصيص الا انها

(١) ص ٣٠

(٢) السابق .

مركز من أهم مراكز التاريخ وإن تاريخها معروف جيدا وموضع اهتمام خاص جدا.

نظرية النضج المبكر والشيخوخة المبكرة

بالمثل تتعدل نظرية النضج المبكر والشيخوخة المبكرة، تقول النظرية إن خلاصة دورة التاريخ في مصر أنها نمت نموا مبكرا للغاية وسابقا لأوانه، ولكنها بالمثل انتهت قبل الأوان، وبهذا اختزل العصر البطولي heroic age في تاريخها إلى قطاع صغير نسبيا من دورة حياتها، وقد ترتب على هذا أنه ما من قوة أو دولة كبيرة أو صغيرة خضعت لمصر إلا وخضعت لها مصر يوما ما، بينما أن مصر من الناحية الأخرى قد خضعت لكثير من قوى ودول لم يحدث قط أن خضعت لمصر، ولم تصل هذه إليها يوما ما على الإطلاق، بحيث يخرج صافي محصلة الأرباح والخسائر السياسية والاستراتيجية على امتداد التاريخ كله في غير صالح مصر.

من الحالة الأولى، وكلها ملاصق لمصر، سوريا وليبيا والنوبة وأثيوبيا والجزيرة العربية، فكلها مثلما وقعت تحت سيطرة مصر دخلت مصر دائرة نفوذها في وقت أو آخر، ومن الحالة الثانية، التي تؤلف حلقة محيطة بالدائرة السابقة، الأناضول والعراق وفارس شرقا، ثم اليونان وروما والمغرب غربا، هذا عدا فرنسا وبريطانيا مع الاستعمار الحديث.

والرد على هذا، أولا، أن العصر البطولي في حياة أية دولة هو بالضرورة مرحلي مهما طال، وما من دولة عاشت على قمة المنحنى الاستراتيجي إلى الأبد، وإنما العبرة هي بطول هذه الفترة، فإذا قيل إن دورة التاريخ المصري في هذا الصدد ربما تذكرنا بفرنسا فيما بعد في تاريخ أوروبا الحديثة، حين كانت أول أمة ثم امبراطورية عرفت أوروبا الحديثة، ثم ما لبثت أن فقدت مكانها مبكرا لقوى صاعدة جديدة، إذا قيل هذا فالرد هو مرة أخرى فارق المقياس الزمني الضخم، بالآلاف هنا وبالقرن هناك، والعصر البطولي في تاريخ مصر هو أطول فصل في بابه على الإطلاق وربما أيضا على النسبة، وذلك فضلا عن أن مصر لم تكتفِ من خريطة القوة في أي وقت، ولم تعرف العجز السياسي ولا شاخت بقدر ما حققت تجديد شبابها دورة بعد دورة.

ثانيا، لا سبيل قط إلى المقارنة أو المقابلة أو المعادلة بين السيطرة المتبادلة بين مصر وبعض القوى المجاورة، فالسيطرة المصرية تكررت في تلك الحالات عشرات المرات واستمرت عشرات القرون أحيانا، بينما لم تقع السيطرة المضادة إلا نادرا وعابرا جدا، أحيانا كفلتات لم تعمر إلا بضع سنين، لقد كانت الأولى أقرب إلى القاعدة، والثانية إلى الاستثناء، إن لم نقل الشذوذ. أما أن مصر خضعت لقوى

بعيدة لم يحدث أن خضعت من قبل أو من بعد لمصر، فتلك حقيقة قد تكون مؤسفة بما فيه الكفاية، وقد يُعدها البعض قصورا أو تقصيرا، ولكن لها فى الغالب ظروفها الخاصة اما من بعد جغرافى عبر البحار أو أن مصر لم تجد لها مصلحة فى تعقبها أو ملاحقتها.

ومهما يكن، فليس التاريخ عملية ثأر وتصفية حساب تراكمى، كذلك فما من دولة معروفة فى أوروبا مثلا الا وخضعت لقوة أو لقوى لم يحدث لها بالضرورة أن أخضعتها بالمقابل، وعلى أية حال، فإن انتصارات مصر عبر التاريخ تعوض يقينا عن هزائمها وزيادة، والامبراطوريات الشاسعة التى اقامتها مرارا وطويلا ترجع بالتأكيد خضوعها كمستعمرة للاجنبى، بحيث يخرج كشف الحساب النهائى والختامى، ان كان ولابد من كشف حساب، مشرفا بصفة عامة او محايدا متوازنا على أقل تقدير.. وليس لمصر ان تخجل من تاريخها وليس فى ماضيها ما يشين.

نظرية المقاومة السلبية

تسقط كذلك بكل محمولاتها وأصدائها وظلالها تلك النظرة أو النظرية الانهزامية التى ردها بعض السطحين فى يأس وتخاذل: «وهى لمن غلب» (١) وكذلك يسقط معها ما يندرج تحتها او يجرى مجراها خاصا بعصر بعينه أو حالة معينة مثل نظرية أن « سوق مصر لا يخافون الا من الأتراك، فلا يحكمهم سواهم» (٢)... الخ.

يقول أصحاب الإتهام إن مصر كانت تتخذ موقفا سلبيا بدرجة أو بأخرى من الغزاة الطامعين فيها، فلا يكاد يبدي المصريون مقاومة تذكر، ان لم يقفوا متفرجين على صراع الغزاة فيما بينهم على أرضهم فى انتظار نتيجة التصفية، فانهم كانوا أحيانا يرحبون بغاز جديد أو يتركونه ليترد غازيا قديما، بحيث لم يكن لهم هم أنفسهم دور أو فضل كبير بصفة خاصة فى التحرير، حدث هذا مع الاغريق ضد الفرس، ومن قبل بين الليبيين والنوبيين وبين النوبيين والآشوريين، ومن بعد مع العرب ضد الرومان، كما تكرر بين أسرات العصر العربى وحتى بين المماليك، بينما دخلت الفاطمية بغير دعوة وبغير مقاومة تقريبا.

وآخرون يقولون، فى اشارة محددة الى الفترات الاسلامية التى استقلت فيها مصر ولكن تحت حكام أجنبى، بأن مصر كانت مستقلة ولكن لم يكن كذلك

(١) المقرئى، الخطط، ج ١ ص ٣٩٣.

(٢) الجبرتى.

المصريون . وآخرون يقولون انها تحولت لألفى سنة الى قوة منزوعة السلاح والى شعب أعزل حين انتزع الحكام الأجانب كالمماليك المرتزقة والأتراك وظيفة الحرب لأنفسهم فاتصرفت هى الى صناعة الحضارة وانصرفوا الى صناعة الحرب (١) وثمة آخرون كذلك يشخصون هذا الوضع بأن مصر كانت «وعاء للقوة» ولكنها لم تكن «أداة القوة» حيث كانت قوة ضاربة ولكن فى يد غيرها، يد غير يدها تملك الزمام والزناد، وبمعنى آخر كانت مصر «مطرقة قوة» ضخمة ولكن ليس «اليد الضاربة».

وفى مجمل التاريخ، وكنتيجة عامة، يلخص البعض الموقف فى ان المصريين كانوا فى الغالب محكومين بالغزاة الأجانب وان هؤلاء الغزاة الأجانب كانوا فى الغالب من الرعاة الرحل، وان تقسيم العمل هذا او هذا الانتخاب الطبيعى بين المحكومين الزراعيين من أهل النهر وبين حكامهم الأجانب الفاتحين السادة من بدو الصحراء المحيطة قد طبع المصريين بطابع قومى غير قوى او قويم، ففى مصر، كما ينظر اولمستد مثلاً «لدينا مناخ حار جاف حيث الاعتماد الاساسى للمحاصيل ليس على الامطار، ولكن على ارتفاع النيل، هذا الارتفاع، المنتظم كالفصول، والتغير الصغير نسبياً فى الحرارة بين الفصول نفسها، وغياب المطر الكامل تقريباً مأخوذاً فى الاعتبار مع خصوبة التربة، ثم قلة عدد المحاصيل الرئيسية، خلق حالة... كل ما هو مطلوب فيها هو القيام المستمر بتنفيذ روتين لا يتغير قط ويتطلب العضل أكثر مما يتطلب العقل، وهذا نجده منعكساً بصورة فائقة فى شخصية الفلاحين، الذين لا هم لهم، الآن كما فى القديم، الا الحصول على ما يكفى من الطعام ليعيشوا به ويتزوجوا عليه، لكن هذا لم يغير جدياً من شخصية الطبقة الحاكمة لأنهم، منذ عصور ما قبل الاسرات ، كانوا دائماً من الأجانب... وفقط لانهم لم يلائموا انفسهم مع المناخ، فقد اعتورهم الضعف وانقرضوا فى النهاية... أما الفلاحون الذين لا يغيرون البتة، والذين يبدون بصورة بارزة جداً آثار المناخ، فان المؤرخ لا يحتاج الى ذكرهم الا مرة واحدة، بعدها يمكن افتراض وجودهم ضمناً بصدد العلاقة التاريخية اللاحقة» (٢).

فهل صحيح هذا كله؟ ان هذه النظرة او تلك ان لم تكن منحرفة او متحيزة فانها لا يمكن الا ان تكون جزئية او مبتسرة على الاقل، أولاً، لأنها تتناسى حالات المقاومة العنيدة العنيفة والدموية بالعشرات المتمثلة فى الثورات والانفاضات

(١) حسين فوزى، ص ٤٧، ٥٣، ٨٣، ١٤٢، ١٤٣، ٢٠١، ٢٠٤، ٣٤٧.

(2) A.T. Olmstead « Climate and history » G.J vol. 10 no . 5 , Jan 1912

والصدامات مع الجميع، ولم يحدث ان دخل مصر غاز أجنبي أو أقام بها كنزها عسكرية هينة بلا ثمن باهظ من الدماء والخسائر الفادحة بل والانكسارات المحققة أحيانا، المقاومة الوطنية المستبصلة والمصرة هي، مثلا، التي طردت أول غزاة لمصر على البر وهم الهكسوس وأول غزاة لها على الماء وهم شعوب البحر. ثم بعد ذلك تبرز ظاهرة نضالية معينة تتكرر تحت كل استعمار بالحاح كأنها اللحن الدال أو المميز، صراع دموى قاس رهيب وواسع النطاق للغاية بين المصريين والمحتل الأجنبي يتخذ شكل ثورتين أو ثلاث على الأقل فى كل حالة أو سلسلة من التمردات العسكرية وحركات العصيان كثيرا ما يضطر الامبراطور المستعمر الى القدوم بنفسه لآخمادها، دون جدوى غالبا، بل وأحيانا ما كان الحاكم المحلى يقتل فيها أو يطرد طردا، هذا فضلا عن مجموعة امارات مستقلة يقطعها التحرير الوطنى خارج نطاق الاحتلال.

حدث هذا خلال كل من الاحتلال الليبى والاثيوبى والاشورى والفارسى، وكذلك تحت البطاسسة والرومان، بل وحتى تحت العرب فى البداية حدث (ثورة المأمون، وقتال أهل تنيس لجند المعز «قتالا شديدا» كما يخبرنا المقرئى) وفيما بعد كانت المقاومة الوطنية هى التى ألقت بحملة فريزر فى البحر، وكانت ثورة المصريين وكفاحهم المسلح هى وحدها التى طردت الحملة الفرنسية فى النهاية، وليس هذا كله بالمقاومة السلبية، ولا كان «ساتيا جراها» مصرية.

ثانيا: وكما يرد صبحى وحيد بقاء وبحق، فإن «الذين ينتقصون مصر لترحيبها بالاسكندر وقبولها الرومان ورضاها بالعرب ينسون ان العهود اليونانية والرومانية والعربية عهود ثورات عالمية اجتاحت العالم المعروف على أيامها ولا شأن لها البتة بالحروب الحديثة التى تنشب بين أمم مستكملة وعيها القومى، متمتعة بمستوى اجتماعى واقتصادى واحد، فدخلت تحت الاسكندر جميع الشعوب، وبينها مدن اليونان بالذات، وفى الوضع نفسه الذى عرفتته هذه الشعوب، ودخلت تحت روما جميع بلاد البحر المتوسط وبعض أوروبا الشمالية، وبينها اليونان أيضا وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا التى بدأت بالفتح الرومانى وجودها السياسى، ومزق العرب ما بلغوه من الامبراطورية الرومانية تمزيقا، واستولوا على القسم الشرقى منها، واستمروا يسيطرون على القسم الغربى حتى ظهر العثمانيون، فامتد هذا السطو الى أسوار قسطنطين وظل خطره رابضا حتى الحرب العالمية الاولى» (١).

ثالثاً: حتى فى مثل تلك الفترات التى احتكر فيها الاجانب السلاح، كانت حروب مصر وانتصاراتها فى الداخل والخارج تتم بجيش جسمه الاساسى من المصريين وقوامه الاول الفلاح المصرى، فحتى من قبل فى الاسرة الـ ٢٦، حين بدأت الجنود المرتزقة الاغريق تغرق الجيش المصرى تحت بسماطيك وامازيس، كانت نسبة المصريين الى الاغريق ٨ : ١ (٨٠ الف مصرى مقابل ١٠ آلاف اغريقى) وفى اعتقاد ماهافى ان المصريين كانوا يشتركون فى الجيش البطلمى (١).

كذلك فليس دقيقاً تماماً ان المصريين ابعدوا او ابتعدوا كلية عن الجيش والسلاح والحرب طوال العصر العربى الاسلامى، فما اكثر ما نقرأ فى سجلات الحوليين العرب عن دور المصريين فى قوة مصر العسكرية تحت جميع دول ومراحل هذا العصر، فالمقرئ لا ينفك يذكر الجند «السود والعربان والمصريين» فى قوات ابن طولون ثم الاخشيديين، وفى الفاطمية والايوبية كان كثير من الجند المشرقيين بين تركى وعجمى وغيرهم من مواليد مصر، وكثيراً ما لجأ أولئك الحكام فى صراعات السلطة الداخلية التى لا تنقطع الى تعبئة «أوباش القاهرة» (كذا) كبديل عن جندهم المرتزقة المتمرتدة او لتسييرهم ضدها (٢)، وفى حروب الايوبية والملوكية مع الصليبيين والمغول كان الجندى المصرى هو فعلاً عصب القوة المحاربة خلف قيادة الفرسان المماليك، اكثر من هذا، فحين تدهور المماليك كطبقة محاربة جعلوا يستأجرون الاهالى عنهم للقتال والجيش وجعلت «حثة اهل المدن تدخل الجيش».

كذلك فنحن نعلم من المقرئ ان سكان المدن وقتئذ كانوا يصنعون انواع السلاح جميعاً ويحملونها فى الطرق ويتبارون بها ويتدربون عليها فى الميادين العامة ثم يشتركون فعلاً فى المعارك الحربية الكبرى خارج الحدود وداخلها، كما فى منطقة دمياط ضد الحملات الصليبية الثلاث، وعلى ايام ابن بطوطه كان اهل الاسكندرية يملكون مستودعات سلاح ضخمة، بل ويرفضون مراراً ان يقوم السلطان بالدفاع عن المدينة من دونهم، وفيما بعد فى مواجهة الحملة الفرنسية لم يكن ثمة سوى المصريين يتصدون لها ويجلونها فى النهاية.. ونحن نعلم من الجبرتى كيف كان القاهريون يصنعون السلاح وكيف كان بعضهم من الفقراء يبيع أمتعته او «ملبوسه» ليشتري السلاح لحرب «الفرنساوية».

رابعاً: واخيراً، تتناسى نظريتنا المزعومة أين ذهب غزاة مصر: لقد بادوا

(١) السابق، ص ٣٠٨.

(٢) السابق، ص ٦٨، ٨١، ١٧٦.

وذهبوا، وبقيت مصر، فبقوة حيويتها، وبقدرة نادرة على الامتصاص، ابتلعتهم بالتدريج فى جسمها الكبير، حتى انتهى الامر بالمنتصر عسكريا الى الهزيمة البشرية وبالمهزوم عسكريا الى الانتصار بشريا، بينما خرجت هى مقبرة الغزاة المثالية، اكبر مقبرة للغزاة، ولقد يرد أعداء مصر قائلين: نعم، هى نجحت فى البقاء عبر آلاف السنين رغم كل الغزاة، ولكن بأى ثمن: بسيادتها كئمن: لقد فقدت استقلالها فى مقابل بقائها.

ولكن هذا بدوره مردود عليه: فالحيوية انما هى أساسا القدرة على الامتصاص وعلى امتداد الصراع، والقدرة على امتصاص الصدمات، كما يؤكد جوبليه، هى المقياس الحقيقى الوحيد لحيوية الشعوب والدول (١)، ومن الواضح تماما فى تاريخ مصر ان المصريين قوة صامدة صابرة وكتلة صماء صلبة غير منفذة للأجبنى بسهولة.. وعلى هذه الصخرة بالذات، حتى بسلبيتها أحيانا أكثر منها بإيجابيتها، تحطمت الغزوات أو تأكلت وأرهب الاحتلال والاستعمار حتى رحل.

نظرية الشعب غير المحارب

هل المصريون شعب محارب؟

كثيرا ما أثار البعض، خاصة الاستعمار الحديث، هذا السؤال ليثبت قضية معينة أو ينفيها، ويبدو ان هذه النظرية وضعت كامتداد وتكبير على مستوى الخارج لنظرية سلبية ووداعة المصرى المفترضة فى وجه الطغيان والاستبداد المحلى فى الداخل.. وهنا وجه الغرابة والخطأ معا.. فلئن صحت النظرية الاخيرة جدلا، فليس أبعد عن الصحة من النظرية الاولى.. بل ان المصرى ليوشك ان يتصف بمتناقضة غير عادية.. ان لم تكن محيرة، بين سهولة الانقياد والخضوع للحاكم فى مجال السياسة والداخل وبين الشجاعة الوطنية الفائقة والمصلاية العسكرية النادرة فى مجال الحرب فى الخارج، ولقد يرى على العكس أنه لا تناقض حقيقى بين الصفتين بقدر ما هما متكاملتان، بمعنى ان العوامل والظروف التى جعلته سهل الخضوع للحاكم يفضل السلامة فى الداخل هى نفسها التى جعلته مقداما فدائيا بالغ الجرأة والشجاعة فى القتال فى الخارج.

ومهما يكن الأمر، فان سؤال الشعب المحارب هذا اتخذ حساسية خاصة فى السنوات الاخيرة منذ بدأ الصراع العربى - الإسرائيلى، فقد أعاد العدو الاسرائيلى والدعاية الصهيونية طرح القضية بعد يونيو خاصة وقبل اكتوبر، ليلقى ظللا باهتة على الشخصية المصرية كجزء من حربه النفسى الضارية على مصر..

(1) P. 116

وذلك بخبث شديد ولكن بخطأ أشد وفشل أشد وأشد، فالواقع ان النظرية برمتها، ان لم تكن قطعة من اوهام العوام او الخواص، فانها لا تعدو فرية ملفقة من صنع الاستعمار، اما علميا فلا اساس لها من الصحة، بل الصحيح هو عكسها تماما سواء على المستوى العملى او النظرى.

فأولا، من ناحية الواقع التاريخى، ربما كان للمصريين أطول سجل معروف فى الحرب القتال، اذ لم تكف مصر القديمة عن المعارك والحروب لآلاف السنين، بل لقد أخذ على الامبراطورية من قبل فى الفرعونية افراط العسكرية والاسراف فى الحروب، وهذا لا يدل الا على شعب محارب بالطبع ومنذ البداية، وللنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) بعد هذا كلمة بالغة الدلالة والحسم هنا، اذ اوصى العرب ان اتيح لهم فتح مصر ان يتخذوا فيها «جندا كثيفا لأنهم خير جند الارض» وعلل ذلك بأنهم «فى رباط الى يوم القيامة».

ومن بعد كان نابليون يعتبر ان المصرى خامه مثلى للجيش المقاتل حين قال انه لو كانت كل جيوشه كالمصريين ملك العالم، ومن بعده استبدل محمد على المصريين بالجند الاتراك والالبانيين، وكانوا هم كل جيوشه وبهم حقق ابراهيم كل انتصاراته، وكان ابراهيم بالذات يفاخر العالم بالمقاتل المصرى ويعدده علنا خيرا من المقاتل التركى، أما اليوم فان سيناء اكتوبر او اكتوبر سيناء هى آخر دليل قاطع على الشعب المحارب وأخر تكذيب دامغ لنظرية الشعب غير المحارب.

والحقيقة ان مصر كانت دائما شعبا محاربا بقدر ما كانت شعبا بناء، وكان المصرى قديما وحديثا هو الانسان المحارب homo militus كما كان الانسان الصانع homo faber، فلقد فرض الموقع المتحدى ان يصبح الشعب المصرى هو الشعب المقتحم مثلما فرض عليه ان يكون الشعب اليقظ الواعى للعالم المحيط، اى اننا كما جعلنا الموضع - النهر - شعبا بناء صناعته الحضارة، فان الموقع الحساس جعلنا، وبنفس القوة والضرورة، شعبا محاربا مقاتلا وظيفته الدفاع (راجع: «فى رباط الى يوم القيامة»).

نعم الدفاع، فهذه هى الكلمة المفتاح، فمصر كانت تختلف عن شعوب الرعاة والبدو وأنصاف البدو والرحل المحيطة بطبيعة الحال، فهى غنية وهم بيئات فقيرة قد يطمعون فيها، ولكنها لا تجد فى فقرهم ما يغريها او يدفعها الى الاستيلاء عليهم، وهم لا يملكون ما ينفقون فيه طاقتهم الا الهجوم والغزو، فهم محاربون باليدين ،

ولكن مصر بالضرورة تبني بيد وتحارب بالآخرى، ولهذا لم تكن مصر جيشاً قائماً دائماً تحت السلاح ، وإنما كانت جيشاً احتياطياً مستعداً للاستدعاء عند أى خطر خارجى . وتلك عموماً هي الفروق الاستراتيجية التقليدية بين الرعاة والزراع (١).

ومن هنا فإن مصر كانت دائماً شعباً محارباً ولكن دون أن تكون دولة محترفة حرب . لأنها محارب مدافع أساساً ، لا محارب معتد . وليس الدفاع هنا عملية سلبية أو دليل سلبية ، ولكن مصر الغنية لا تجد ببساطة مصلحة في العدوان. ومن هنا بالدقة كانت الامبراطورية المصرية - باستثناءات معينة كالدولة الحديثة ذات الامبراطورية الحربية الهجومية جداً - إمبراطورية دفاعية في الصف الأول . ومن هنا بالتالى كان دور القيادة هاماً جداً في الحرب ، إذا غابت تعرضت قوة مصر للخطر ، تماماً كما كان دور الحكومة القادرة هاماً جداً في كيان وحضارة مصر الزراعية في الداخل وأثناء السلم .

ثانياً ، وعلى المستوى النظرى ، ليس من الواضح تماماً ما المقصود بنظرية الشعب غير المحارب : أهو البيئة أم الجنس ؟ إن تكن الأولى ، فلقد كانت مصر ، ككل الزراع وسكان السهول، تحارب وتغزو وتتوسع طوال التاريخ ، على الأقل للدفاع ورد الهجوم أو العدوان ودرء الخطر . وما أكثر في التاريخ ما انتصر الزراع على سكان الصحارى والجبال وأبناء البحار .. إلخ ، بحيث كان مصير هذه البيئات في النهاية هو الخضوع للزراع والابتلاع في إمبراطورياتهم . وهذا على النقيض تماماً من النظرية البيئية الشائعة من أن سكان السهول والأودية الزراعية السهلية أميل إلى الدعة والوداعة وأجنح إلى السلم وأطلب للسلامة وليسوا «محاربين أشداء» كسكان الجبال وكالبدو والرعاة .. إلخ . فهذه النظرية السهلة غير الدقيقة تسقط إذن وبالضرورة مع سقوط هؤلاء المحاربين الأشداء في أيدي الزراع. هذا عن البيئة ، أما عن الجنس .. فحتى أشد العنصريين غلواء لم يجسروا على أن يصنفوا الأجناس والسلالات إلى عناصر محاربة وأخرى غير محاربة . ومع ذلك ، فحتى من هذه الزاوية ، هناك مغالطة ساذجة تكذب نفسها بنفسها ، لقد تواتر المحاربون الغزاة من البدو والرعاة والجبليين ومن مختلف الأجناس والدماء على مصر وحكموا ثم سقطوا ، فاستقر منهم من استقر وانصهر واستوطن نهائياً كما رأينا . فالمصريون إذن بينهم الآن كل هذه العناصر التي هي - بالتعريف أو بالفرد ، وإلا لما دخلوا وتغلّبوا - «محاربون أشداء» ، فكيف يمكن أن يكونوا حتى بمنطق العرق شعباً غير محارب ؟

(1) Owen Lattimore, Inner Asian frontiers, in : New compass of the world, N.Y. 1949 , P. 279

والمغالطة فى هذا الموقف تكاد تشبه ما يشاع عن الألمان والفرنسيين حيث يقال عادة إن الألمان شعب محارب والفرنسيين ليسوا كذلك ، فقديمًا غزا برابرة الجرمان التيتون فرنسا وأخضعوها ثم استقروا فيها - خاصة الفرانك - حتى أصبحوا هم جزئيا «الفرنسيون» ، فكيف يصح أن هؤلاء الفرنسيين شعب غير محارب مع أنهم هم ألمان الأمس المحاربون غزوا وفتحوا واستقروا ؟ واضح فى المثليين الفرنسى كالمصرى ، وفى الحاليين الجنس كالبينة ، أن النظرية متناقضة داخليا وتنقض نفسها بنفسها ، ولا محل علميا وخارج انحرافات الحرب النفسية التحريفية والدعاية السياسية المحترفة لأى تشكيك فى الصفة الحربية والخصائص القتالية لأى من الشعبين أو البلدين .

نظرية جناية الموقع

تبقى أخيرا - لتسقط ا نظرية أكثر انتشارا ولكنها ليست أكثر صحة تلك أعنى نظرية أن الموقع قد جنى على مصر ، بمنطق أن «من يقف فى مفترق الطرق تدهمه السيارات» . ولعل هذه النظرية أشد التصاقا بالعصر الحديث خاصة وبعصر قناة السويس بالأخص . والواقع أنها من صنع وترويج الاستعمار الغربى ، فمنذ وقت مبكر والاستعمار يروج لفلسفة غريبة مؤداها أن بلدا بموقع مصر لا يمكن أن يكون ملكا خاصا لنفسه ، وأنه منذ شقت قنواته لا يمكن إلا أن ينتمى إلى «العالم المتحضر» على العموم والشيوع .

هذا مثلا رينان يقول عن مصر «بلادا لها هذه الأهمية لباقى العالم لايمكن أن تكون مستقلة تماما من الوجهة السياسية» (١) ، وبالمثل يقول هانوتو الذى زعم أن مصر لا غنى لها عن الأجانب ، وأن مركزها الجغرافى يفرض عليها قبول سيطرة الدولة التى تهيمن على البحر المتوسط . ومثلها ذهب كول «لقد كان قدر مصر المحتوم أن تكون أرضها على درجة قصوى من الأهمية للشعوب الأخرى» (٢) وإذا كان كاتب حديث آخر مثل أندريه سيجفريد يردد نفس الفكرة ، فيكفيها هنا تعليق جوبليه حيث يصفها بأنها نظرية بالية (٣) على أنها لم تكن دائما - حتى بيننا نحن أنفسنا . فمن قبل ، رفض محمد على فكرة شق قناة خشية أن تتحول إلى «بسفور ثانية» كما قال (٤) ، وكما خشى نخاوقبله بأكثر من ٢٥٠٠ سنة ! ومن بعد ، كانت تلك الفكرة الشائعة بيننا حتى اليوم من أن الموقع - الذى كان ينبغى أن يكون رأسمال مسكرى لمصر كما قد صار لها رأسمال تجارى -

(1) Siegfried, Mediterranean, P. 18.

(2) Imperial military geog., P. 291.

(3) P. 144.

(4) H. L. Hoskins, The Middle East. N. Y., 1954, P. 41.

رأسمال تجارى - جاء نقمة لا نعمة ، وعونا عليها لا عوناً لها .

أيمكن حقا أن تكون صحيحة تلك النظرة أو النظرية ؟ من زاوية الأمر الواقع، الواقع التاريخي أعنى، ليس شك بطبيعة الحال أن موقعنا الجغرافى وقناتنا الاستراتيجية قد اتخذت بالفعل مبرراً لتوطن الاستعمار وإزمانه . ليس من الصدفة أن تكون مصر - باستثناء عدن - أول وحدة فى المشرق العربى تخضع للاستعمار الأوروبى . بل لاشك أن القناة سهلت على الاستعمار مهمته خارج مصر : كما فى الهند مثلاً حيث قدمت طريقاً مباشراً فعلاً لاستخدام القوة وكبت المقاومة ، بمثل ما أن هذا التوطيد الذى قدمته القناة لجهاز الاستعمار اتخذ بدوره ذريعة لمزيد من التمسك بمصر .

ولا جدال كذلك أن خطورة موقعنا وأهميته أخرتاً من استقلالنا وقدرتنا على التحرر نسبياً ، برغم عظم المقاومة الوطنية فى قلعة وطليلة النضال القومى . ويتضح هذا إذا ما قورنت مصر بالدول العربية المجاورة . فالاستعمار الأوروبى الذى بدأ فى مصر سنة ١٨٨٢ ، تأخر فى سوريا والعراق مثلاً إلى سنة ١٩١٤ ، بينما نجده يخرج من سوريا فى ١٩٤٥ ومن العراق بعد ذلك بقليل ، فانه لم يغادر مصر - رغم الاستقلال الاسمى منذ ١٩٢٢ أو الرسمى منذ ١٩٣٦ - إلا فى ١٩٥٣ . أى أنه عمر فى مصر أكثر من ٧٠ عاماً ، مقابل ٣٠ عاماً فى سوريا وأكثر من ذلك قليلاً فى العراق - أى ضعف أى منهما ونحو مجموعهما . وحتى بعد ذلك ، فانه لم يخرج من مصر - ومصر وحدها - إلا بعد حرب حقيقية بل حرب مزدوجة .

واضح إذن أنه برغم المقاومة البطولية ، فإنه بقدر أهمية الموقع بقدر ما كانت شراسة الاستعمار فى التمسك به والاستماتة من أجله . ودعنا لا ننسى أيضاً أن خلق الاستعمار العالمى وخاصة البريطانى لإسرائيل فى فلسطين المحتلة كان مرتبطاً فى جزء كبير منه باستراتيجية السيطرة على قناة السويس وتأمينها ، فى حين كانت الصهيونية العالمية من جانبها تقدم نفسها للاستعمار كحامية مضمونة لصلوع القناة (فكرة كلب الحراسة) . (١)

أن الموقع قد جنى علينا كأمر واقع وأغرى بنا الاستعمار والأطماع الامبريالية ، حقيقة تاريخية إذن ولا مناص من الاعتراف بها . بل قد يمكن أن نزعج فى هذا الصدد أن موقع مصر فى العالم الحديث أشبه - فى معنى - بموقع العراق فى

(١) حمدان ، الاستعمار والتحرير فى العالم العربى ، ص ٩٠ - ٩٢ .

العصور الوسطى ، إن لم يكن حقا هو الذى ورثه . فمن المحتمل أن عراق العصور الوسطى كان يتمتع فى عصره الذهبى بموقع تجارى واستراتيجى من خير ما عرف العالم القديم ، لكنه كما رأينا دفع ثمن هذا الموقع من صميم مصيره حيث عرضه لأخطار قلب آسيا الرعوية المدمرة وطرق القوى البرية وقراصنة السهوب . ومنذ العصور الحديثة كانت مصر موقعا من أهم مواقع العالم القديم ، ولكنها بالمثل دفعت ثمنه من استقلالها حيث تكالبت عليها أخطار القوى البحرية والاستعمار الأوروبى الحديث أى قراصنة البحار .

ذلك كله قد يكون صحيحا ، ولكن يبقى السؤال : أى منطق هذا الذى يجعل من نقطة قوتنا نقطة ضعف ، ومن أكبر رصيد لنا خسارة علينا ؟ أى منطق إلا أن يكون منطق الحتم الجغرافى الأعمى ومنطق الاستعمار التبريرى اللاخلاقى المقلوب الذى يثبت الأمر الواقع بالفرض المسبق ex post facto وحتى من داخل منطق الاستعمار نفسه لم يثبت بالقطع فى الحقيقة أن القناة أو مصر ضرورة لكيان الامبراطورية (١) .

ومنذ وقت مبكر بعد شق القناة ، كان هناك دائما فى بريطانيا مدرستان من الفكر الاستعماري ، مدرسة طريق الرأس ، ومدرسة طريق قناة السويس (٢) . وقد عجزت بريطانيا بالفعل خلال الحربين العالميتين عن تأمين القناة جويا وفتحتها باستمرار ، وارتدت إلى طريق الرأس أساسا .

وقد حاول الاستعمار المساومة «بالاستقلال الجزئى» الذى يجلو عن الوادى ويحتل القناة . وهى فى الحقيقة مساومة تمزق مصر إلى اثنتين : مصر النيل ومصر القناة الثانية منهما منفصلة عن مصر النيلوتية انفصال بنما عن كولومبيا (٣) ! وأصر التحرير على أنه لا انفصال ، وبدد خرافة الموقع النعمة كنظرية غيبية قدرية غير علمية ، تنسى أن موقعنا إذا اقترن بطاقة موضعية كفاء له لكانت النتيجة عكسية تماما . والحقيقة أننا حين كنا ننادى «القناة لمصر وليست مصر للقناة» ، فانما كنا نعنى أن الموقع للموضع وليس العكس ، لأن الموقع صفة بينما الموضع واقع ملموس .

مصر كقوة سياسية

القوة السياسية للدولة - والجغرافيا السياسية أساسا «تحليل قوة (٤) Power Analysis مركب بالغ التعدد والتعقيد من عناصر مادية ومعنوية تطوى الاقتصاد

(١) إبراهيم صقر ، « قناة السويس » ، فى : دراسات فى العالم العربى ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٣٦٨ وبعدها .

(2) W. G. East, Mediterranean problems, Lond., 1948.

(3) Goblet, P. 144.

(4) R. Hartshorne, Political geog., in : American geog., ed. Preston James etc. P. 177.

والانتاج والموارد والمواهب والسكان والتنظيم والإدارة والحضارة الخ وإذا كان لنا أن نقسم القوة السياسية إلى جانبين ، داخلية وخارجية ، فإن الأخيرة لا تفصل بحال عن الأولى ففي كل الأحوال تعد القوة السياسية الخارجية امتدادا للقوة السياسية الداخلية و «فيضها» خارج الحدود . وفي كلمة واحدة ، فإن القوة السياسية الخارجية هي «فائض القوة الداخلية» . ولكي نحلل قوة مصر السياسية بهذا المفهوم ، فإن علينا أن نبدأ أولا بتحديد سياسة مصر الخارجية ، ثم نتبعها بدورها السياسي ، إلى أن نختتم أو نختم بالوزن السياسي .

سياسة مصر الخارجية

إن تكن «الجغرافيا وراء السياسة» (١) مقولة صحيحة بعامة ، فلعلها أصح ما تكون عن مصر بخاصة فسياسة مصر الخارجية تعكس شخصيتها الاستراتيجية ربما أكثر مما تعرف أى دولة أخرى . وضوابط سياسة مصر الخارجية ، شأنها شأن أى دولة ، تتألف من مجموعة من الثوابت والمتغيرات . فعلى رأس الثوابت تأتي حقائق الجغرافيا والتاريخ ، إن لم نقل الجغرافيا وحدها أو أساسا ، فانما «الجغرافيا هي قدر الأمم» كما وضعها ديجول، وهي كما عبر أيضا «العامل الثابت فى صناعة التاريخ» (٢) . ولعل التاريخ بهذا أدخل فى باب المتغيرات ، أو على أية حال فإنه إنما يدخل دائرة الثوابت من حيث هو فى جوهره «جغرافيا متحركة» أو «جغرافيا متراكمة» . أما المتغيرات فعوامل عديدة جد متباينة تمتد من ظلال التاريخ نفسه توا كما سبق ، إلى توازن القوى العالمى والإقليمى السائد مرحليا ، إلى الأحوال الداخلية وقدرات وتطلعات ومزاج الشعب السائد أنيا ، إلى العامل الفردى البحث وبالتالى الشخصى غير الموضوعى نوعا ممثلا فى القيادة السياسية الخ (٣) .

وبصفة عريضة فإن الثوابت أكثر موضوعية من المتغيرات ، أما الأخيرة فلعلها أقل موضوعية أو أكثر شخصية بدرجة أو بأخرى . وبصفة تقريبية للغاية أيضا ، يمكن القول إن الثوابت تعكس توجيه سياسة مصر الخارجية الطبيعى والسوى وكما ينبغى ، بينما قد تأتي المتغيرات كعامل تحريف واضطراب لها ، الأولى عامل تصحيح دائما ، والثانية عامل تصحيف أحيانا . وإذا كان قيام إسرائيل والصراع العربى - الإسرائيلى وهو أكبر عامل أدخل مصر فى قلب السياسة العالمية على

(1) Moodie, Geog. behind politics.

(2) Heikal, "Egyptian foreign policy", P. 718.

(3) Ibid., P. 715.

أوسع نطاق ، فإنه جاء أيضا وبلا جدال أكبر عامل فى اضطراب هذه السياسة فى النهاية وتعرضها للانقلاب التاريخى غير المسبوق .

مراحل السياسة الخارجية

ولقد تطورت السياسة الخارجية لمصر الحديثة مع متغيرات العصر والمرحلة من جهة ، وبحسب قوة مصر الذاتية كما تذبذبت بين الاستقلال والتبعية من جهة أخرى . ولهذا فلعل الاستعمار كان أكبر عامل خارجى منفرد حدد وشكل سياسة مصر الخارجية خلال هذه الفترة . وعلى هذا الأساس وحده تقريبا أو غالبا ، يمكن أن نتعرف على ثلاث مراحل رئيسية من السياسة الخارجية المصرية تمثل فى جوهرها أبعادا جغرافية فى الدرجة الأولى ، وبالدقة أبعادا متوسعة متزايدة على التعاقب : مرحلة السياسة المحلية ، مرحلة السياسة الإقليمية ، مرحلة السياسة العالمية .

مرحلة السياسة المحلية

من الصعب ، وربما من العبث ، أن نتحدث عن سياسة خارجية لمصر فى ظل الاستعمار. فبعد أن كانت مصر محمد على وإسماعيل تدخل أعماق دائرة السياسة الدولية ، تظهر على المسرح الأوروبى ذاته كند عتيد أو كمنافس عنيد ، وتلعب دورا مذكورا فى تشكيل السياسة العالمية نفسها ، لم يعد لمصر تقليديا سياسة خارجية بمعنى الكلمة تحت الاحتلال البريطانى . فلقد كان الاستعمار بمثابة عملية تجريد من السياسة الخارجية كما من الاستقلال ومن السلاح . فمن ناحية فرض الاستعمار على مصر «العزلة السياسية» فى الدرجة الأولى ، فلم يعد لها علاقات خارجية دولية إقليمية أو عالمية إلا من خلاله وفى أضيق الحدود التى رسمها بنفسه ، وبذلك احتكر لنفسه سياستها الخارجية أو هو صادرها ببساطة . ومن ناحية أخرى فإنه انتزع موقعها الجغرافى الخارجى عمليا ، وبذلك حصر وجودها وحياتها فى حدود موضعها المحلى كدولة نهريّة زراعية فحسب.

من هنا كانت «المسألة المصرية» كما وضعها أحد ساسة مصر فى القرن الـ ١٩ وهو نوبار ، «مسألة رى» (١) أى «مسألة مياه» ، أى تأمين وضمان أكبر كمية ممكنة أو لازمة من مياه النيل للكيان المصرى . أو كما لخصها أحد وزراء خارجية مصر فيما بعد فى الخمسينيات من قرننا هذا ، كانت سياسة مصر الخارجية

(1) Willcocks, Craig, Egyptian irrigation, vol. II. P. 9.

محدودة الآفاق والأبعاد للغاية ، تتحرك على محورين : الاستقلال ووحدّة مصر والسودان ، أى باختصار «وحدة وادى النيل» (١)

وعمليا وعلميا ، أو سياسيا وجغرافيا ، لا يكاد هذا الشعار الأخير يتجاوز حدود الشعار الأول ، وفى الحالين كانت سياسة مصر الخارجية هى أساسا «سياسة مائية» لا أكثر تقريبا ، وكانت قوة مصر السياسية تتناسب تناسبا طرديا مع كمية المياه المتاحة لها ، وكان الدخل القومى يساوى الدخل المائى بالتقريب . وسيلاحظ فى النهاية أن مرحلة السياسة المحلية هذه تتعاصر مع مرحلة الإستعمار البريطانى لمصر ، ولكنها تسبق الاستعمار الصهيونى لفلسطين أى ظهور إسرائيل .

مرحلة السياسة الاقليمية

تتفق هذه المرحلة مع بدء الاستقلال والتحرر الوطنى بعد يوليو ، ولكن أيضا - وأسفا - مع بدء الوجود الإسرائيلى على حدودها . فما أن خرج الاستعمار من مصر حتى انطلقت كاسرة نطاق العزلة السياسية الذى ضربه حولها لتستعيد على أوسع نطاق علاقاتها العربية التى كانت محورية فى عصر محمد على بفتوحة وسياسته العربية . وقد كانت مأساة فلسطين من أقوى دوافع وعوامل التوجيه العربى للسياسة المصرية الخارجية ، بمثل ما كانت نقطة تجمع ولقاء أو إعادة تجمع ولقاء العرب المعاصر . فمرحلة السياسة الاقليمية لمصر إذن تقابل جغرافيا دائرة العالم العربى . وبهذا تقدمت مصر من مرحلة السياسة المحلية وشعار وحدة وادى النيل إلى مرحلة السياسة الاقليمية وشعار القومية العربية والوحدة العربية . وبالموازاة ، انتقل مركز ثقل التوجيه السياسى من الجنوب إلى الشمال ، من السودان إلى المشرق العربى .

وقد كان معنى هذا على الفور بداية قيام أو إقامة «النظام العربى» كتعبير سياسى ، مثلما هو تعبیر جغرافى ، عن العالم العربى والقومية العربية ثم الوحدة العربية فى النهاية . وكان حتما أن يصطدم الغرب والإمبريالية بهذا النظام الجديد وأن يعمل على تفتيته أو تحطيمه قبل قيامه ، محاولا أن يفرض نظامه الإمبريالى الخاص على المنطقة وهو «نظام الشرق الأوسط» الذى يتميع فيه العالم العربى وتنبؤ شخصيته الدولية المستقلة فى كيان خلاسى فضفاض يشمل دولا خارج العروبة كتركيا وإيران وأخرى ضد العروبة رأسا كإسرائيل .

وفى هذا السبيل ، وتحت اسم «الأمن المتبادل» و«الدفاع المشترك» ، المشترك

(1) Heikal, idem, P. 718.

عن «العالم الحر» و «الديمقراطية الغربية» ضد «الخطر الشيوعي» ، ولكن فى الحقيقة بهدف استبقاء المنطقة كلها منطقة نفوذ داخل نطاق العالم الحر المزعوم ، قدم الغرب عديدا من مشاريع الأحلاف الدفاعية أهمها حلف الشرق الأوسط « الميدو Medo » والحلف المركزى «السنتو Cento» ثم حلف بغداد. ولم تكن هذه الأحلاف سوى الحلقة الاقليمية فى سلسلة أحلاف الغرب الاستراتيجية العالمية المضادة للاتحاد السوفييتى والمطوقة له . ولذا فبينما كانت هذه الأحلاف تفترض إن لم تختلق عدوا وهميا بعيدا هو الاتحاد السوفييتى ، كان بعضها يضم عدوا حقيقيا مركزيا فى قلب العرب بل العدو الحقيقى الوحيد وهو إسرائيل . وكان هذا التناقض وحده أو بالأصح هذا السفه السياسى كفيلا بالطبع برفض مصر والعرب عموما . وقد تزعمت مصر معركة إسقاط هذه الأحلاف واعتبرتها نوعا من «الاستعمار الدولى» أو «الاستعمار الجماعى» أو «الاستعمار الحديث» ، أو إجمالا نوعا من «الاستعمار المقتنع» ، وشرعت فى وجهها الضمان العربى الجماعى كحلف مضاد (١) .

تلك كانت بحق معركة الأحلاف أو معركة إسقاط الأحلاف التى تمت بنجاح ساحق . إلا أنه منذ تلك المعركة وإلى الآن أصبح الصراع بين النظام العربى ونظام الشرق الأوسط هو محور ومحك كل السياسة والاستراتيجية فى المنطقة . وبه فى الحقيقة يمكن أن نفسر كل حاضرها ومستقبلها القريب وربما البعيد أيضا، كما يشخص ببصيرة نفاذة وفكر ثاقب رائد الاستراتيجية السياسية فى مصر محمد حسنين هيكل (٢) .

من هنا وهناك كانت المرحلة كلها مفعمة بالصدمات والصدمات والأحداث والمشاكل السياسية مع الغرب والإمبريالية نتيجة لمجابهة الاستعمار القديم والجديد للسياسة المصرية الخارجية الجديدة وتصديه لمحاولة احتواء مصر وتحجيمها وإعادةتها إلى مناطق النفوذ خارجيا وإلى حظيرتها المحلية الضيقة داخليا .

وفى وجه هذا الهجوم حاولت مصر فى البدء اتباع استراتيجية مضاربة الاستعمار القديم بالجديد مستفيدة من التناقضات الداخلية بينهما خاصة فى مجال المصالح البترولية الضخمة فى المنطقة . وكان هذا يعنى أساسا مضاربة بريطانيا بأمريكا ، أى قيادة الغرب القديمة العجوز ذات التاريخ الاستعمارى المدان فى المنطقة بقيادته الجديدة الفتية الواعدة وغير الملوثة استعماريا . غير أن هذه

(١) احمد صدقى الدجاني، عبد الناصر والثورة العربية، ١٩٧٣، ص ٨٥ ، ٨٩.

(2) Heikal, "Egyptian foreign policy", P. 719.ff.

السياسة لم تنجح أو تجد كثيرا ، إذ سرعان ما ثبت أن الميول والأطماع الإمبريالية الجديدة لا تنقل ضراوة أو خطرا عن القديمة إلا فى الشكل ، وأن أمريكا إنما تحاول طرد بريطانيا لثريتها وتضع قدمها فى حذائها ، كما أنها أكثر لا أقل منها صهيونية وأشد انحيازاً لإسرائيل .

على أن هذا بالدقة ما نقل مصر مباشرة وبسرعة نادرة إلى معترك المسرح الدولى والسياسة العالمية بكل معناها وأبعادها ، فجاءت المرحلة الثالثة والأخيرة فى سياسة مصر الخارجية على أعقاب المرحلة الإقليمية بل فى تداخل شديد معها ، بحيث يكاد يصعب الفصل القاطع بينهما ، وبحيث تعد تلك المرحلة الإقليمية القصيرة العمر مرحلة انتقال بالأحرى بين المرحلتين المحلية والعالمية .

مرحلة السياسة العالمية

فمنذ مؤتمر باندونج فى منتصف الخمسينيات على الأقل ، أو منذ تأميم القناة وحرب السويس على الأرجح ، وجدت مصر نفسها فجأة فى قلب دوامة السياسة العالمية وذلك كنتيجة لصدامها المحتوم مع الإمبريالية والغرب بشقيه الاستعمار القديم (بريطانيا وفرنسا خاصة) والجديد (الولايات المتحدة أساسا). وفى هذا الصدام والمواجهة كانت قضية فلسطين - إسرائيل بطبيعة الحال هى القضية المحورية وحجر الزاوية ، كانت هى الاختبار والاختيار والرهان جميعا .

ومع انحياز الغرب لربيته إسرائيل انحيازاً مطلقاً ومسلحاً وعدوانياً ، ومع «الاستقطاب الثنائى» الدولى وانقسام المسرح العالمى الحاد إلى كتلتى الشرق والغرب فى ظل «ميزان الرعب النووى» ، وفى وجه محاولات الغرب الدائبة والدائمة ضم العالم العربى وعلى رأسه مصر إلى معسكره من خلال سلسلة مشروعات أحلافه الإقليمية و«نظرية الفراغ» واستراتيجية «الاحتواء والتطويق» الموجهة ضد الاتحاد السوفييتى والشرق ، وجدت مصر فى الأخير بالضرورة الصديق الطبيعى لا كحليف ولكن كثقل توازن مضاد countepoise , counterweight (١)

فلقد كان الغرب صديق العدو الإسرائيلى ، بينما لم يكن الشرق صديق العدو ولا عدوه ، أو هو على أية حال كان يقف وسطا تقريبا بين العرب وإسرائيل أو فنقل إن تحيزه للعدو أولا وأطماعه فينا ثانيا كانت أقل من تحيز الغرب وأطماعه. ومعنى هذا أن مصر إنما أدارت ظهرها للغرب واتجهت الى الشرق مضطرة كضرورة توازن وتعويض ، أى توجهت نحو الشرق كشئ (ولا نقول كشر) لابد منه ، وكاختيار ثان لا كاختيار أول ، أو كمجرد احتياطى بديل عن الغرب (١) . وبالتالى

(١) حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، ص ٣٩٥.

جاءت الصداقة المصرية - السوفيتية صداقة ضرورة أو ضرورة صداقة وكمصلحة مشتركة أساسا لا كشركة مبادئ أو إيديولوجية فى الدرجة الأولى .

وعلى هذا الأساس تمت صفقة الأسلحة التشيكية بين مصر والاتحاد السوفيتى لكسر احتكار السلاح فى المنطقة وتفوق العدو الإسرائيلى العسكرى . وبهذا كانت الصفقة هى الرد الطبيعى والحتمى على البيان الثلاثى الذى أعلنه الغرب فى بداية الخمسينيات والذى كان يرادف احتكار السلاح فى المنطقة وضمان تفوق العدو الإسرائيلى على العرب جميعا ودائما . وبهذا أيضا كانت مصر أول دولة عربية أدخلت السوفيت إلى المنطقة ، وبالتالي إلى إفريقيا ، مثلما ستكون أول دولة تخرجهم منها فيما بعد (٢) .

وبهذا وذاك خرجت سياسة مصر الخارجية لأول مرة فى تاريخها الحديث من دائرة الغرب المغلقة لتضيف إليها دائرة جديدة هى دائرة الشرق والكتلة الشرقية . وبهذا التطور الجذرى اتسعت أبعاد السياسة المصرية الخارجية إلى الأفاق العالمية حقا .

ولقد كان فى هذا الإطار الجديد أن خاضت مصر مع شقيقاتها العربية حربين أو ثلاثة ضد العدو الإسرائيلى متخفيا وراء الغرب أو ضد الغرب متخفيا وراء إسرائيل وفى كل الحالات كانت الولايات المتحدة على رأس العدوان الإسرائيلى الغربى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، بينما كان الاتحاد السوفيتى هو السند الأساسى لمصر والعرب .

فى الوقت نفسه كان على مصر أيضا أن تشق طريقا جديدا ثالثا مستقلا عن الكتلتين والمعسكرين على حد سواء . ومن هنا خاضت معركتها التاريخية الكبرى ضد الاستعمار والإمبريالية فى العالم ، فكانت أكبر محرك لثورة التحرير فى المستعمرات ولتصفية الامبراطوريات والاستعمار القديم لاسيما فى إفريقيا . كان فى هذه الثورة مولد العالم الثالث كتعبير سياسى جديد مثلما هو تعبير حضارى عن مجموع فكرة الشرق القديمة وفكرة الجنوب الحديثة ، ومجموعة مستقلة عن كلا الغرب والشرق أو العالم الأول والثانى على الترتيب .

ومن هذه القاعدة الجديدة العريضة وبهذه الرافعة السياسية المؤثرة تقدمت مصر بالاشتراك مع بعض الدول البارزة فى العالم الثالث خاصة الهند ويوجوسلافيا إلى معركة كبرى لاحقة ومكاملة من أجل الحياد عن كلا الغرب والشرق ، فكانت سياسة «الحياد الإيجابى وعدم الانحياز» تلك التى حاربها الغرب

(1) M.H. Heikal, Sphinx and commissar, Lond., 1978, P. 15-17-, 173.

(2) Id. , P. 9.

علنا ولم يتقبلها الشرق إلا بنصف قلب على الأكثر ، ثم حاول كلاهما فيما بعد أن يستدرجها ويستميلها إلى صفه أو يستغلها لحسابه .
وبفضل قوتها الذاتية المستمدة من موقعها وموضعها كانت مصر سباقة وزعيمة فى هذا الخط الثالث وبين العالم الثالث . ولئن كانت هذه النقطة تمثل قمة السياسة المصرية فى مرحلتها العالمية الجديدة ، فانها أدخل منهجيا فى باب دور مصرالسياسى بعامه . غير أن علينا أولا ، وقبل أن ننقل إليها بالتحليل أن ننظر إلى مراحل سياستنا الخارجية الثلاث نظرة مقارنة شاملة تلخص معناها ومعناها ودروسها ، أى قواعدها العامة باختصار .

قواعد سياسة مصر الخارجية

من تلك المراحل الثلاث ، نستطيع الآن أن نستخلص أجرومية أو قواعد سياسة مصرالخارجية فى خمسة مبادئ أو قوانين تدور تباعا حول العلاقات والمحاور الآتية : القوة والعزلة ، العزلة والعرب ، العزلة والاستعمار ، العزلة والتحجيم ، المجال الطبيعى للسياسة المصرية الخارجية .

القوة والعزلة

فأولا ، مقياس قوة مصر السياسية الحساس هو العزلة و/ أو الانطلاق . إنه ترمومتر حرارة القوة المصرية الذاتية وبارومتر ضغطها السياسى الدولى . فكقاعدة عامة أساسية ، تتناسب قوة مصر السياسية تناسباً عكسياً مع درجة عزلتها وانغلاقها داخل حدودها ، وطرديا مع مدى انطلاقتها خارج حدودها . فكلما كانت مصر ضعيفة عاجزة وتضائل حجمها السياسى وخف وزنها ، كلما انطوت وتقوقعت على نفسها داخل حدودها وتقلص ظلها الخارجى وعلى العكس كلما كانت قوية فوارة وزاد ثقلها ، كلما فاضت قوتها خارج حدودها وامتد نفوذها وتمدد وجودها عبرها . وهذا المقياس هو بعينه الذى يصنع الفارق بين مراحل سياسة مصر الخارجية الثلاث وخاصة المرحلتين المحلية والعالمية كطرفى نقيض .

العزلة والعرب

ثانيا ، العزلة أو الانطلاق فى السياسة الخارجية المصرية إنما تعنى فى الدرجة الأولى العزلة عن العالم العربى أو الانطلاق إليه . فبدون العالم العربى تعيش السياسة المصرية فى عزلة حقيقية حتى ولو بدت شكليا ذات سياسة خارجية أو

حتى ذات أبعاد عالمية فدون العالم العربى ، أثبتت تجربة الاتجاه نحو السودان ووحدة وادى النيل أنها ليست فقط مرادفا للمحلية ولكن أيضا للعزلة . فانما تلك الوحدة جزء من كل هو الوحدة العربية ، وعمق لها لاجسم . فليست وحدة وادى النيل مكافئا للوحدة العربية ولا هى بديل عنها بطبيعة الحال . بل لقد أثبتت التجربة التاريخية أن اتجاه السياسة المصرية نحو السودان والجنوب هو دائما علامة ودليل ومقياس ضعف وانحدار ، بينما أن اتجاهها نحو الشمال و المشرق العربى علامة صحة ودليل قوة وتعبير عن طاقة مضافة من الانطلاق والحيوية .

هذا على الجانب المحلى . بالمثل على الجانب العالمى . فبدون العالم العربى مرة أخرى لا تعد سياسة مصر الخارجية عالمية مهما انطلقت دوليا فى أبعد العلاقات الخارجية مع الغرب أو الشرق . فاذا ماتخطت السياسة الخارجية المصرية العالم العربى وتجاوزته إلى علاقات خارج - عربية أيا كانت ، فانها تظل فى عزلة حقيقية مع ذلك . على أن المحقق أن مثل هذه الحالة نكسة عارضة ومرحلة زائلة ولعل هذه الجملة الاعتراضية السلبية أن تؤكد ، كما تؤدي إلى القانون الثالث والتالى فى سياسة مصر الخارجية .

العزلة والاستعمار

ثالثا ، عزلة مصر السياسية من فرض الاستعمار . فسواء تحت الاحتلال أو بعد الاستقلال ، فلقد كانت العزلة المصرية من فرض أو فعل الاستعمار أو لم تنفصل عنه بطريقة ما مباشرة أو غير مباشرة . وبمزيد من التحديد ، فكما كانت عزلة مصر السياسية تعنى عزلتها عن العرب بالتحديد ، فان تلك العزلة كانت دائما نتيجة لارتباطها بالغرب بالتحديد . فسواء فى ظل خضوعها للاستعمار المباشر كما فى عصر الملكية فى الماضى ، أو فى ظل تعاونها معه كما فى السبعينيات مؤخرا ، فان عزلة مصر العربية واضح ارتباطها بالغرب عموما واستعمارها أو إمبرياليته خصوصا .

وعلى العكس ، كان الاستقلال السياسى الحقيقى يرادف كسر العزلة السياسية وفك العزلة عن العرب بالدقة . وبالموازاة أو بالصدفة ، فلقد كان اتجاه مصر نحو الشرق والكتلة الشرقية بأى صورة يربطها أيضا بالعرب كأمر واقع ، أو قل كان الاتجاهان يتفقان ويتعاصران بلا تناقضات أو صعوبات جذرية على أية حال .

وسواء كانت هذه العلاقة سببية أو عشوائية ، فانها نسبية حقيقة واقعة تثبتها مرحلة الستينيات، مرحلة الصداقة المصرية - السوفيتية ومرحلة مد القومية العربية فى الوقت نفسه..

العزلة والتحجيم

رابعا ، العزلة أو العزل وسيلة غايتها التحجيم ، فمنذ محمد على إلى الآن ، لم تكن محاولات الاستعمار والامبريالية العالمية فرض العزلة الخارجية على مصر أو عزلها عن العرب إلا وسيلة ، وإن كانت عظمى ، لغاية ، ولكنها أعظم ، وهى تحجيمها ، أى تحديد حجمها ووزنها ودورها السياسى فى أبعاد وأفاق محلية لاتضمن فقط عدم تفجرها وخروجها فى محاولة قوة أو وحدة اقليمية عظمى ، لكن أيضا تضمن ضعفها وعجزها هى إلى حد الرضوخ والتبعية له إما كمستعمرة سافرة أو كمنطقة نفوذ مستترة ، فعزل مصر عن المنطقة هو تقليم لأجنحتها ، وتقليمها هو تحجيم لجسمها وتحجيمها هو تحديد لإقامتها ، وتحديد إقامتها لايفتح بابها وحدها للتبعية والاستعمار ولكن أيضا باب المنطقة بأسرها معها ، وذلك بحسبانها القيادة الاقليمية والزعامة الطبيعية لها .

وفى هذا الصدد ، وعلى ذكر القيادة والزعامة ، فقد أثبتت تجربة القرن الأخير على الأقل أن الاستعمار الغربى أو الامبريالية العالمية لا مانع لديهما بالضرورة من الاعتراف بزعامة مصر الاقليمية أو العربية فى حد ذاتها إذا ما هى اعترفت بالتبعية لهما أو بالتحالف معهما . فمادامت زعامة مصر الاقليمية تضمن لها أن تنتقاد المنطقة برمتها خلفها إلى التبعية لهما ، فلا بأس من الاعتراف لها بتلك الزعامة بل وتثبيتها فيها . ومعنى هذا بكل صراحة أنه لا مانع لدى الاستعمار والإمبريالية من زعامة مصر الاقليمية لا «كقائدة» للمنطقة إلى الاستقلال والقوة ولكن للأسف - وحاشا - «كقوادة» لها إلى تبعيتهما ومناطق نفوذهما . وإذا كانت هذه الزعامة - العمالة مرفوضة قطعاً مصرياً وعربياً ، محلياً وإقليمياً ، فانها من أسف أشد ليست غير واردة تماماً فى بعض الأحيان والحالات .

على أية حال ، وعلى العكس تماماً إذا ما اتخذت مصر من زعامتها هذه موقعا ومنطلقا لقيادة المنطقة خارج مناطق النفوذ والتبعية للاستعمار أو الامبريالية فضلا عن مجابهتها وضرب مصالحها ، فان هذه الزعامة نفسها لاتغدو منكورة ومستنكرة توا فحسب ولكنها على الفور تحارب بكل ضراوة وحقد أيضا . والاستراتيجية المثلى تقليديا لهذه السياسة هى ببساطة خلق وافتعال زعامات مضادة محلية

وإقليمية لتحقيق فقط «تعدد المراكز» داخل المنطقة أو العالم العربى ، ولكن أيضا تختلق داخله «أقطابا مضادة» لمصر تجريدا لها من تلك الزعامة الطبيعية ووراثتها لها إن أمكن .

حدث هذا فى عصر الزراعة أو ما قبل البترول ثم تكرر فى عصر ما بعد البترول ، وتنقل ما بين المشرق والمغرب ، وداخل المشرق ما بين أكثر من دولة عربية وغير عربية ، بترولية وغير بترولية . غير أنه دائما فشل وتكسر على صخرة الجغرافيا والتاريخ أساسا أى الطبيعة باختصار . وإذا كانت هذه الاستراتيجية قد نجحت وتحققت جزئيا بالفعل وكأمر واقع بعد عزلة مصر وإخراجها من الصراع العربى الإسرائيلى فى أواخر السبعينيات ، فذاك هو الاستثناء الذى يؤكد القاعدة لا الذى ينفيها ، بل هو كما رأينا الشذوذ الذى لا يقاس عليه أصلا ولا يعتد به إطلاقا .

المجال الطبيعى

خامسا ، وأخيرا ، العالم العربى هو المجال الطبيعى لسياسة مصر الخارجية : الطبيعى بمعنى البعد الأمثل والحد الأنسب ما بين الحدين الأدنى والأقصى : والأمثل والأنسب بمعنى أن فيه يجتمع الحد الأقصى من كثافة وفاعلية السياسة المصرية الخارجية وكذلك من جدواها ومردودها أو عائداتها . العالم العربى ، باختصار هو نواة وقلب سياستنا الخارجية ، وحدوده حدودها الطبيعية . ليس ذلك بحكم الجغرافيا فقط ولكن بحكم القومية أيضا . فمجالنا السياسى الطبيعى إنما هو مجالنا الجغرافى والتاريخى ، أو الاقليمى والقومى ، والبعد الأمثل لسياستنا الخارجية من بين أبعادها الثلاثة هو البعد الاقليمى الذى يرادف العالم العربى . أما ما دون ذلك وما عبره فانما يوظف لىخدم ذلك البعد ، يدعّمه أو يؤمنه ، يدافع عنه أو يحميه ... الخ فالبعد المحلى وإن كان بالتعريف لا يمثل سياسة خارجية بمعنى الكلمة فانه ممثلا فى وحدة وادى النيل لا يعدو ظهرا وسندا للبعد الاقليمى العربى ، وهو جزء منه ليس إلا أما البعد العالمى فضرورة استراتيجية واستراتيجية عظمى لحماية وتأمين وتعظيم البعد الاقليمى على المستوى الدولى . وبصيغة موجزة ، البعد المحلى عمق وظهير ، والعالمى ظل وهالة ، للبعد الاقليمى الذى هو وحده الجسم الحقيقى والقوة الجوهرية لسياسة مصر الخارجية .

دور مصر السياسى

لا إمبراطورية ، ولا مستعمرة ، بل حياد إيجابى

ابتداء ، وكما رأينا مرارا ، كانت مصر القديمة بكل وزنها السياسى فى العالم القديم قوة دفاعية غالبا - الامبراطورية الدفاعية . ومن حيث المبدأ ، فإن مصر الحديثة التى لا تنسى أنها استراتيجية قوة ارتباطية ، تتوسط منطقة تصادم حساسة بين قوى البر والبحر أو فلنقل الآن قوى الشرق والغرب ، تجد نفسها فى موقع يفرض عليها أن تستقل عن أى منهما . ولهذا فإن مصر التى وعث درس التاريخ قد أدركت أنها ، منذ تخلف موضعها عن موقعها وقصر ، قد أصبحت مخلوقة للحياد . ولم يكن غريبا بعد ذلك أن رسالة الحياد - ولكن الايجابى - إنما تنشأ فى مصر ومن مصر تنتشر ، أو أن تنحاز مصر من حيث المبدأ إلى مبدأ عدم الانحياز .

وبذلك المبدأ توحدت تماما المبادئ والمصالح فى فلسفة استراتيجية جامعة مانعة هى الآن بوصلة مصر الهادية التى توجه مسيرتها العالمية وتحقق شخصيتها الكامنة مثلما تعبر عنها . فدور مصر السياسى الجديد فى العالم المعاصر لا هو دور المستعمرة بالقطع ، ولا عاد دور الامبراطورية بالتاكيد ، وإنما هو دور الدولة المستقلة ذات السيادة ، السوية ذات الإرادة بحيث تقع خارج مناطق النفوذ ولا تخضع للضغوط ولا للعدوان مثلما ترفض (وهى على أية حال لا تقدر) أن تفرض العدوان أو النفوذ على الآخرين.

وسواء عدت القاهرة كما ذهب البعض أو الأمم المتحدة كما ذهب البعض الآخر عاصمة العالم الثالث (١) ، فلا يستطيع منصف أن ينكر أن مصر خلال الستينيات كانت تلعب دورا عالميا شبه قيادى شبه محورى أكبر من كل تصور تقليدى وأكبر على الأرجح من جرمها المحلى الذاتى ، وأكبر بالتاكيد من كثير من قوى أوروبية هامة أبعد تحضرا وتطورا .

ففى تلك المرحلة الحساسة الحرجة من التوازن الدقيق ، الرهيف والرهيب ، بين القطبيين والكتلتين لعبت مجموعة عدم الانحياز تلقائيا دور «المرجح» فى السياسة الدولية ، وذلك رغم ضعفها وعجزها الذاتى بينما لعبت مصر كقمة ورأس الحربة فى عالم عدم الانحياز دور إحدى أهم ثلاث دول فى العالم بجانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وذلك أيضا رغم حجمها وحدودها وأزماتها الذاتية ، كما

(1) Heikal, Sphinx, P. 122.

كانت . أكبر عامل منفرد فى تصفية الاستعمار القديم فى العالم وفى دفع موجة التحرير الوطنى التى عمت أنحاء العالم الثالث . ولئن بدت هذه المفارقات الصارخة غير معقولة فى حد ذاتها ، فإنها مع ذلك مفهومة كمسألة نسبية فى ظل التوازن الدولى القائم إلى حد أن العالم كله سجل اعترافه بها فى وقت أو آخر وإلى حد أو آخر .

وبالنسبة لمصر ، فإذا كان العالم المعاصر قد انقسم منذ الحرب الثانية إلى معسكرين كتلتين ، كل منهما أو على الأقل أحدهما ، يصر على أن يفرض هذا التصنيف أو التصنيف على بقية العالم ، فالحقيقة أن مصر باصرارها المقتدر على ألا تتبع أو تبتلع قد أثبتت أن العالم ليس نصفى كرة سياسيا بل مثلث ، لا نقول متساوى الأضلاع بالتأكيد ولكنه على أية حال ذو أضلاع ثلاثة ورؤوس . ببساطة ومباشرة ، أثبتت مصر أن أبعاد العالم السياسية ثلاثة لا اثنان : شرق وغرب وعدم انحياز : عالم أول وثان وثالث .

وتلك بوضوح طرفة فى استراتيجية السياسة العالمية ، تبرز خطورتها ومغزاها إذا وضعت فى سياقها التاريخى وإطارها الايديولوجى . فالبعض يلخص جوهر الثورات الهامة فى تاريخ العالم الحديث كالآتى :

الثورة الفرنسية = قومية + استعمارية ، الثورة الروسية = لاقومية × لاستعمارية .
الثورة المصرية = قومية + لا استعمارية . ليس هذا فحسب بل . لقد تدرك الأجيال القادمة ، أكثر مما نستطيع نحن أن ندرك أن مدرسة الحياء الإيجابى وعدم الانحياز التى ساهمت مصر فى تأصيلها وقيادتها قد أنقذت العالم من قبل من حربه العالمية الثالثة والذرية الأولى . فليس من العسير علينا أن نتصور ، لو أن مصر الخمسينيات رضخت ومعها الشرق العربى للضغوط الاستعمارية وانحازت إلى الأحلاف العسكرية الغربية ، كم كانت تتضاعف احتمالات وإغراءات الصدام بين المعسكرين فى مرحلة حبلى بالعداوات والتوتر . إن مصر لا نقول قد أصبحت «جيروسكوب» سياسيا يمنع العالم من أن تتقاذفه أمواج الصراع الكتل ، ولكنها بثقلها الذاتى وقيادتها المؤثرة فى مجموعة عدم الانحياز قد ساهمت فى خلق مثل هذا الجيروسكوب .

مصر وعدم الانحياز

حسنا ، إذا كان دور مصر السياسى فى عالمنا المعاصر هو عدم الانحياز، فإن السؤال الوارد والواجب الآن هو ماذا بالدقة والتحديد يعنى هذا

الدور ، ما ترجمته بالضبط فى التطبيق والواقع ، وما مستقبله ومداه . الخ؟ ابتداء ، الأصل فى عدم الانحياز سياسيا أنه ليس كتلة بل قوة ، ليس كتلة ثالثة ولا يستطيع ولا يقدر ، وإنما قوة ثالثة ، قوة سلام لا حرب ، بل ليس قوة بقدر ما هو قدوة ، فإنما هو تحالف فقراء وضعفاء العالم أى تجمع «الأقارب الفقراء» . ومن هنا كان عدم الانحياز هو الذى يعبر عن « ضمير العالم » كما قيل ، ويمثل عقله لا عضله ، فكان بالتالى صمام أمّنه (١) .

أما استراتيجيا ، فمن الواضح أن مجموعة عدم الانحياز هى أصلا منطقة نفوذ الاستعمار ومستعمراته سابقا ، ومن ثم فإنها الشكل الجغرافى الجديد والوريث الجيوبوليتيكي لمنطقة الارتطام القديمة بين قوى البر والبحر . Cruch Zone . وبموقعها الحساس فى قلب هذه المنطقة وعلى قمتها ، فلقد كان حتما وحقا أن ترتاد مصر وترود معا هذه الاستراتيجية السياسية الجديدة الوليدة .

أما تاريخيا ، فإن الأصل فى عدم الانحياز أنه ابن ونبت الاستقطاب الثنائى والحرب الباردة . بل الواقع أيضا أن قوة عدم الانحياز كانت دائما تتناسب طرديا مع درجة حرارة الحرب الباردة أى مع حدة الصراع بين القطبين والكتلتين ، مثلما ثبت فيما بعد أنها تتناسب عكسيا مع درجة الانفراج أو الوفاق . ففى غمرة شلل الأقوياء النووى لم يجد عدم الانحياز فرصة الظهور فحسب ، بل وبرز إلى المقدمة ليلعب دورا عالميا أكبر بكثير مما يتناسب مع قوته ووزنه الطبيعى الحقيقى ، ونعنى بذلك دور الحكم أو المرجح بين الكتلتين وبين القطبين ، ومن ثم دور الند لهما والقوة الثالثة بجانبهما . ولعل هذا مما أعطى عدم الانحياز نفسه شعورا وهميا نوعا بتضخم الذات والأهمية منذ البداية . ولهذا فإنه منذ مولده تعرض للنقد والشجب والرفض بقسوة سواء على المستوى النظرى أو العملى ، سواء من الغرب أو الشرق .

فأما على المستوى النظرى ، فلقد إتهم عدم الانحياز بأنه قطعة من الانتهازية

(١) الدجاني، ص ١٩٠ - ١٩٤ .

السياسية أو السياسة الانتهازية . ولكن الرد هو : أيهما حقا الانتهاز : الانحياز أم عدم الانحياز ؟ وآخرون رأوا أن عدم الانحياز إنما هو سلبية الضعيف ، بينما الانحياز ايجابيته . غير أن الرد مرة أخرى أن عدم الانحياز ، على العكس ، إنما هو إيجابية الضعيف ، بينما الانحياز هو بحق سلبيته (١) .

هذا وغيره فلسفيا أو أدبيا ، أما سياسيا أو استراتيجيا فإن أعداء عدم الانحياز وصموه باستخفاف بأنه تكتيك لا استراتيجية ، وإلا فبأنه « استراتيجية من لا استراتيجية له » . وآخرون كانوا أكثر تواضعا ولكن واقعية (أو خبثا لاندري) فاعتبروه أساسا استراتيجية مضاربة ليس إلا Stalemate ، مضاربة الكتلتين والقطبين ببعضهما البعض والافادة من تناقضهما : بعبارة أخرى ، إن يكن الانحياز هو استراتيجية مضاربة الأقوياء (للضعفاء) ، فإن عدم الانحياز بالمقابل ليس إلا استراتيجية مضاربة الضعفاء (للأقوياء) . ولكن الرد ، كما ورد على لسان عبد الناصر في حينه ، أن عدم الانحياز « ليس تجارة في الصراع بين الكتلتين » « ولا تجارة حرب باردة » ، وتغير الأوضاع الدولية لا يؤثر فيه ولا يسلبه مبرر وجوده (٢) .

هذا كله على المستوى النظري أو الفكري . أما عمليا وتطبيقيا فلا جدال أن رحلة عدم الانحياز كانت شاقة قاسية تمت عبر جسر دقيق خرج من الصراع ، أفادت من الحرب الباردة ولكن لم تصبح جزءا منها ، واستطاعت وسط ظروف توازن القوى العالمى الرهيف أن تؤثر وتساهم في توجيه سياسة العالم (٣) . وخلال هذه الرحلة المفعمة تعرض عدم الانحياز منذ البداية للضغوط والهجمات

(١) الدجاني، ص ١٨٨ .

(٢) السابق ص ٢١٢ .

(٣) جمال حمدان استراتيجية الاستعمار والتحرير ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٣٣١ - ٣٣٩ .

الشرسة مثلما تعرض فى النهاية للتحلل والتآكل ، وفيما بين البداية والنهاية كان هو نفسه قلقا حائرا أو هزيلا حائرا لا يعرف ماذا يريد بالضبط ولا هو قادر على تحقيقه أو حماية نفسه من قوى الانحياز المضادة .

. فالموقف الأمريكى غنى عن التذكير : « من ليس معنا فهو ضدنا » ، ومن ثم فان عدم الانحياز « لا أخلاقى » كما اتهمه دلز الذى خرج بكل قوته « ليقطع حجمه » . وعلى خلاف هذا الموقف الراديكالى أو الصليبي ، تبنى الاتحاد السوفييتى على الجانب المضاد موقفا متميعا يتراوح بين الريبة والعداء وبين محاولة توجيهه وفلسفته ماركسيا (١) . فمن جهة « من ليس ضدنا فهو معنا » ، ولكن فى الوقت نفسه فان « من يقف وسط الطريق تدهمه العربات » ، وعدم الانحياز إن لم يكن « خرافة وهراء » (٢) فانه « كالسير على حبل مشدود » (٣) ومن ثم « لافقرى » . وهكذا من كلا الموقفين على تناقضهما لم يتورع القطبان عن سياسة استقطاب أو اختراق مجموعة عدم الانحياز ومحاولة تفتيتها إلى وحداتها الاقليمية أو القومية الأولية واقتطاع أكبر قطعة أو قطاع منها لحسابه أو إلى صفوفه . والواقع أن كلا القطبين حاول استقطاب عدم الانحياز وجذبه إلى فلكه حتى يعود من جديد منطقة نفوذ بصورة مجددة وفى منافسة حرة مفتوحة .

ولما كان عدم الانحياز فى الأصل حركة ضد استعمار الغرب القديم أو بعيدا عنه ، فقد قدم الشرق الذى لا تاريخ استعمارى له خارج حدوده نظرية سهلة براءة مؤداها أنه هو الأقرب تلقائيا إلى عدم الانحياز والحليف الطبيعى له . وبالمقابل ، رد الغرب بأن فى عدم الانحياز إذن « انحيازاً » طبيعيا ومسبقا إلى الشرق وضد

(١) الدجاني ، ص ١٧٨ ، ١٩٧ .

(2) Heikal, Sphinx etc. P. 81.

(٣) الدجاني ص ٢٠٢ .

انغرب . بل واتهمه بأنه «مخلب قط للشيوعية أو الشرق» (١) .. هذا فى حين لم يكف عدم الانحياز عن تأكيد استقلاله إيديولوجيا عن المعسكرين كليهما وأنه يقف على الحياد وسطا بينهما ، لا مع ولا ضد أى من الكتلتين على حدة أو كليهما معا (٢) .

على أن الضربة الكبرى لعدم الانحياز إنما جاءت مع الوفاق أو الانفراج بين القطبين . فكما جاءت الوحدة الأوروبية ردا على حركة التحرير الوطنى فى الستينيات، لم يلبث الوفاق أن جاء ردا على عدم الانحياز فى السبعينيات . إذ لما كانت قوة عدم الانحياز مستمدة إلى حد بعيد من حدة الاستقطاب الثنائى ، فقد جاء الوفاق الثنائى تلقائيا ليسحب البساط من تحت أقدامه إلى حد أو آخر ، محاولا بذلك أن يسلبه قوته المكتسبة إن لم يكن مبرر وجوده ذاته . وكما قيل من قبل ، صح القول أو لم يصح ، إن عدم الانحياز هو انتهازية الضعفاء ، فقد قيل عن الوفاق إنه انتهازية الأقوياء، بل تحدث بعض الساخرين الساجعين عن «نفاق الوفاق» و «انبعاج الانفراج» ، بينما ذهب الجادون إلى حد اعتباره «تواطؤا» سافرا بين القطبين ، وأنه «يالتا ثانية» تستهدف تقسيم العالم الثالث إلى مناطق نفوذ جديدة (٣) .

ومهما يكن الأمر أو الحكم ، فلقد جاء الوفاق الثنائى بين القوتين الأعظم فى أخريات القرن وعلى المستوى العالمى أشبه شئ بالوفاق الثنائى القديم بين قوتى ، الاستعمار القديم فى أوائل القرن على المستوى الاقليمى . فكما أطلق الأخير يد فرنسا فى المغرب مقابل اطلاق يد بريطانيا فى مصر ، أطلق الوفاق كأمر واقع - يد الاتحاد السوفييتى فى إفريقيا والعالم الثالث مقابل إطلاق يد الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط والعالم العربى لا سيما بعد طرد الروس منه .

(1) Heikal, Sphinx . P. 69.

(٢) الدجاني ص ١٩٢ .

(3) Heikal, Sphinx . P. 169.

هذا من جانب القوى العظمى فى مواجهة عدم الانحياز . ومن جانبه هو ذاته فان مجموعة عدم الانحياز توسعت توسعا أفقيا خطيرا فى العقدين الأخيرين دون أن يصاحب ذلك توسع رأسى يمنحها عمقا كقوة عالمية ، بحيث كادت كثافته وقوته تتناسب باطراد تناسبا عكسيا مع مساحته ودعايته . وفى النتيجة تحول عدم الانحياز نسبيا إلى وعاء هلامى وعباءة فضفاضة للغاية ربما تطوى من التناقضات الداخلية قدر ما تحتوى من المبادئ الأساسية، بل وقد تخفى من الانحياز مثل ما تبدى من عدم الانحياز.

وبهذا وذاك - لابد لنا أن نعترف - فإن الموقف الأساسى أو الاستراتيجية العظمى لعدم الانحياز نفسه كمبدأ قد اهتزت اهتزازا مؤثرا فى الفترة الأخيرة . بل إن البعض ليتسائل - البعض الآخر يتهم - عما إذا كان عدم الانحياز قد استنفد أغراضه ووصل إلى طريق مسدود بانتهاء الحرب الباردة وحلول الوفاق ، وعما إذا كان هو بطبيعته مرحلة عابرة أو عبارة مرحلية وأن عليه أن يختار فى النهاية بين إحدى الكتلتين . وبينما أصر فريق على أن عدم الانحياز طريق مفتوح وأنه قادر دائما على التلاؤم مع تغير توازن القوى بين الكتلتين (١) ، اتخذ فريق آخر نظرة أقل تفاؤلا . وعلى العموم ، فكما شخص شو إن لاي بنفاذية ، فان العالم الثالث ضائع بين القوتين الأعظم اللتين تحاولان اقتسامه كمناطق نفوذ . ثم كما تنبأ ببصيرة ثاقبة ، « فإننى أرى كثيرا من الانقلابات قادمة ، تحالفات قديمة تنهار وأخرى جديدة تحل محلها .. إننى أرى الفوضى فى كل مكان » (٢) .

الحياد المصرى

وبالنسبة لمصر ، التى كانت من أوائل رواد عدم الانحياز ومن أبرز مهندسيه

(١) الدجاني ص ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٤ .

(1) Heikal, "Egyptian Foreign policy", P. 727.

وأقطابه المؤثرة ، فلا شك موضوعيا أن دورها قد تعرض لكثير من الذبذبات والاضغوط ، ولعلها من أبرز الأمثلة التى تحقق نبوءة شو إين لاي الأخيرة .

ففى البدء كنا خاضعين للاستعمار البريطانى ، فصاربناه حتى طردناه وخرجنا من منطقة نفوذ الغرب مستفيدين فى ذلك - بجانب قوتنا التحريرية الذاتية - من قوة الشرق كثقل مضاد . ولفترة ما ، خاصة فى الستينيات ، ارتبطنا بدرجة أو بأخرى بالاتحاد السوفييتى والشرق عامة ، إلى أن بدأ أو بدا هذا الارتباط يتحول إلى نوع من السيطرة والهيمنة ، فصاربناه حتى طردناه بدوره هو الآخر ، مستفيدين فى ذلك بقوة عدم الانحياز الأدبية وربما أيضا بقوة الغرب الذى عدنا إليه أخيرا فى النهاية ولكن هذه المرة فى شكل أمريكا لا بريطانيا ومن موضع أقوى بكثير مما كنا فى الماضى وهو موضع الدولة المستقلة المتحررة نسبيا لا المستعمرة التابعة ، موضع الدولة التى حررت نفسها بنفسها وكافحت ضد العدو والصديق كليهما للحفاظ على هذا الاستقلال والتحرر ، كما قادت غيرها بنضالها إلى الاستقلال والتحرر، فضلا عن أنها حققت أثناء ذلك كله انتصارات عسكرية وسياسية مؤكدة ، وإن انتكست أيضا فى النهاية بقدر أو بأخر من الهزيمة على كلا المستويين .

ومع انتقال مصر هكذا كلية وفجأة من الشرق إلى الغرب ، أصبحت منطقة الشرق الأوسط بعامة أدخل فى معظمها فى فلك الأخير بعد أن كانت مقسمة أو منصفة بين الاثنين من قبل بدرجة أو بأخرى . وبهذه العودة إلى الغرب تكاد المنطقة عموما ومصر خصوصا تبدو سياسيا وكأنها منطقة تنتمى أصلا وكفاعدة أساسية إلى الغرب إلا أنها - من حين إلى حين تهجره وتجنح إلى الشرق ، أو كأنما كل الطرق فى الشرق الأوسط والعالم العربى تؤدي إلى الغرب فى نهاية المطاف حتى ولو عن طريق لفة متطوذة خلال الشرق أحيانا . وهذا الأخير يكاد بدوره فى هذه الدورة يبدو بدوره وكأنه «مورد سلاح» أو «تاجر أسلحة» لا غير ولا أكثر ،

كما يبدو أن إمداداته للمنطقة بالسلاح تتحدد جوهريا بحالة علاقاته مع الغرب فتتنذبذ صعوذا وهبوطا بحسب درجة حرارة الحرب الباردة وزاوية الانفراج أو الوفاق (١) .

ورغم أن من المؤكد أن البترول العربى بدوره المتعاطم فى المنطقة كان أحد الأسباب المحلية أو الاقليمية ، مباشرة أو غير مباشرة ، مشاركة و/ أو منافسة ، سياسيا واقتصاديا ، فى دفع أو اندفاع مصر الأخير من الشرق إلى الغرب ، فواضح فى الأساس أن الغرب بانحيازه العدوانى للعدو الإسرائيلى هو الذى دفع مصر والمنطقة فى البداية إلى أن تلقى بنفسها فى أحضان الشرق ، ثم كان الشرق بتحديدده لتسليحها هو الذى دفعها فى النهاية إلى أن ترتضى فى أحضان الغرب من جديد .

وفى كل الأحوال والمراحل فلا بد لنا أن نسجل أن الذى قُذِف بنا من المعسكر الغربى إلى الشرقى ثم إلى الغربى ثانية إنما هو إسرائيل والوجود الإسرائيلى فى التحليل الأخير . فإسرائيل بلا جدال هى أكبر عامل تحريفى منفرد فى توجيه مصر السياسى وفى تحديد زاوية عدم انحيازها من البداية إلى النهاية . ومن المحتمل ، بل المحقق ، أنها ستظل كذلك ، وستظل سياسة مصر تتأرجح ما بين الغرب والشرق أو ما بين الانحراف والانحراف المضاد أو ما بين الانحياز وعدم الانحياز أو أخيرا الانحياز باسم عدم الانحياز ما بقيت إسرائيل .

صفوة القول ، على أية حال ، أننا قد تنقلنا تباعا خلال العقود القليلة الماضية من النفوذ البريطانى إلى الروسى إلى الأمريكى . بعبارة أخرى انتقلنا من قطب الاستعمار القديم المباشر والتبعية الكاملة ، إلى قطب الاستعمار الإيديولوجى والصداقة الزائلة ، ثم إلى قطب الاستعمار الجديد والصداقة الزائفة . بصيغة أخرى أيضا ، تخلصنا من التبعية لأوروبا خلال الروسيا ، ومن التبعية للروسيا

(1) Heikal, Sphinx P. 11. 193-4.)

خلال أمريكا . وبذلك عدنا إلى الغرب ولكن مع الانتقال فى الغرب من أوروبا إلى أمريكا ، أى مع الانتقال من الغرب الأدنى (جغرافيا وسياسيا) إلى الغرب الأقصى (والأقوى) ، وذلك كله مروراً بالشرق (الروسيا) الذى كان بذلك مرحلة انتقال أو جملة اعتراضية أو عاملاً مساعداً catalyst فى العملية جميعاً .

حركة « بندولية أو مكوكية » لا شك واسعة المدى للغاية تكادذبذببتها تغطى ١٨٠ درجة كاملة من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق ثم العكس ، وتكاد بلا مواربة تذهب من أقصى النقيض إلى أقصى النقيض دون تحرج أو تحفظ . ومنذ المد والجزر السياسى العنيف البعيد المدى ، سواء كان جزءاً من استراتيجية المضاربة المفروضة على الصغار فى عالم الكبار أو كان ثمناً لها ، تم جميعاً أو غالباً من موقع عدم الانحياز وباسم الحياد الإيجابى . وهنا - موضوعياً - وجه الغرابة وموضع التساؤل :

فما من شك أننا قد نجحنا فى لفظ الاستعمار القديم والمباشر مرة واحدة وإلى الأبد ، ولكن لا جدال كذلك فى ارتباطنا بعد ذلك بالسوفييت فى الستينيات ثم بأمريكا فى السبعينيات . ولقد كان الغرب يعدنا أو يعيرنا بأننا من تابع المعسكر الشرقى سابقاً ، بينما يعدنا الشرق اليوم أو يعيرنا بأننا من تابع المعسكر الغربى ، صح هذا الاتهام أو ذاك أم لم يصح .

والمغزى على أية حال واضح ، وهو أن عدم الانحياز رحلة شاقة دقيقة ، بل ومعركة رهيفة حساسة . وفى ذلك فليتنافس المتنافسون

وزن مصر السياسى

بتاريخها الألفى المفعم ، كان وزن مصر السياسى - ولم يكن له بد من أن يكون - مذبذبا عنيف الذبذبة ديناميا بالغ الدينامية ، خاض مراحل ودورات عديدة لاحصر لها من الارتفاع والانحدار أو القيام والسقوط ، Rise And Fall ، Rise And Decline بالتعبير التاريخى المتداول . ولقد رأينا أن الذبذبات التاريخية فى قوة مصر السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بذبذبات العلاقة المتغيرة بين موقعها وموضعها .

غير أننا إذا جاز لنا أن نغامر ، على المدى الطويل جدا منذ اكتمل ظهور مصر القديمة مع الأسرات حتى الأمس القريب ، بتحديد اتجاهات تاريخية عامة ، فقد يمكن أن نقول إن موقع مصر على مر العصور كان يزداد أهمية وقيمة بصفة عامة تقريبية ، وفى نفس الوقت كانت قوة موضعها تتقلص وتتضائل نسبيا فى العالم ، وإن ظلت تزداد وتتضخم فى ذاتها . وهذان الاتجاهان المتعارضان لم يكونا مطردين بالضرورة ولا خلاصا من انتكاسات وانعكاسات ، ولكنهما يصدقان جيدا على المدى التاريخى الطويل . وفى النتيجة فإن مصر فى الوقت الذى كان موقعها يزداد فيه خطورة وبالتالي أخطارا ، فإنها كانت نسبيا تجد حجمها الداخلى وطاقاتها الذاتية تزداد انكماشاً وبالتالي ضعفا فى عالم متمدن متضخم باطراد .

وكمجرد مؤشر جزئى لا يقطع ولكنه يكفى للتوضيح ، يمكن أن نقارن وزن مصر السكانى فى الإطار العالمى ما بين العصور القديمة والحديثة . والأرقام تقريبية جدا بطبيعة الحال ، غير أنها قد تكفى لأغراضنا . فيقدر البعض سكان العالم أيام الإمبراطورية الرومانية بنحو ٢٠٠ مليون نسمة ، وفى نفس الوقت ربما

لم تكن طاقة التشبيح السكاني في مصر لتقل عن ١٢ مليون ، بينما تدور تقديرات سكان مصر البطلمية والرومانية بالفعل حوالى العشرة ملايين (١) أى أن مصر كانت تمثل $\frac{1}{2}$ من وزن العالم على الأقل . والمقدر بعد ذلك أن سكان العالم في ١٩٥٠ بلغوا ٥٠٠ مليون (٢) ، في الوقت الذي لم تزد مصر سواء بالقوة أو بالفعل ، إن لم تتناقص حقا . أى أن نسبتها على أحسن الفروض هوت إلى $\frac{1}{10}$ من العالم . واليوم إذ تعد مصر نحو ٤٣ مليون في عالم يبلغ + ٤٥٠٠ مليون ، فإن النسبة لم تعد ترقى بالكاد إلى $\frac{1}{100}$.

الانحدار التاريخي

دلالة واضحة ، وقصة مألوفة . مصر نمت فعلا في ذاتها حجما وقوة ، ولكن العالم من حولها نما وتضخم بسرعة ومعدل أسرع وأعظم بكثير . سبق تاريخي مبكر إلى القوة لا يلبث أن يضيع في زحمة التطور التاريخي ، ولا أمل في استعادته تماما وإن أمكن استرجاع جزء منه بالتأكيد . وبصيغة أبسط ، كانت مصر كبيرة والعالم صغيرا ، والآن أصبحت مصر صغيرة والعالم كبيرا . ومصر اليوم أقوى وأضخم في ذاتها من أى وقت مضى ، ولكنها في الماضى كانت قوة كبرى في العالم إلا أنها الآن قوة متوسطة أو شبه متوسطة . وهى مكانة مشرفة وكريمة بما فيه الكفاية ، وإن كانت لا تعنى على الإطلاق التبعية أو الضعف الذي أراد الاستعمار الحديث أن يفرضه عليها .

هناك إذن ضمور وانكماش نسبي تاريخي في حجم ووزن مصر السياسى العالمى عبر التاريخ بعامة لا تخطئه العين ولا سبيل إلى إنكاره . وهذا الضمور والتضاؤل النسبي هو بلا شك العامل الأساسى الذى يكمن وراء انحدارها

(1) Walek-Czernecki, loc. cit., P. 8.

(2) A.M.Carr-Saunders, World population, Lond., 1936.

التاريخى - وانحدار هو بلا مواربة - كقوة سياسية فى العالم عبر القرون الأخيرة. وهذا الانحدار التاريخى سياسيا هو بعينه الذى أخرجها من التاريخ وحصر دورها الإنسانى فى « صناعة الحضارة » بينما كان يجمع من قبل بين « صناعة التاريخ وصناعة الحضارة » . ولقد وصل هذا الانحدار إلى حضيضه تحت الاستعمار التركى ، الذى أوصلها فى النهاية إلى السقوط للاستعمار الأوروبى الحديث وإلى الخضوع والتبعية للغرب الاستعمارى بصورة أو بأخرى .

فالخط البيانى الذى يرسم منحنى قوة مصر السياسية طوال هذه القرون خط هابط باستمرار بل وباطراد ، وإن كسرتة فى العصر الحديث موجتان مديتان عكسيتان فيهما انفجرت مصر فى محاولة عظمية من أجل القوة ولكنها من أسف انتكست فى النهاية . المحاولة الأولى هى محمد على وإمبراطوريته الإقليمية الشامخة التى تكالب الاستعمار الأوروبى على تدميرها وتصفيته . والمحاولة الثانية كانت يوليو - عبد الناصر الذى أقام إمبراطورية معنوية غير إقليمية non - ter-ritorial كما قد نقول ، فرضت نفسها كواحدة من أبرز حقائق عالمنا المعاصر إلى أن تكالب عليها الاستعمار العالمى ففرض عليها أقسى نكسة فى تاريخ مصر الحديث انتهت بعد حين بتطورات انقلابية بالغة . لقد تمت دورة كاملة من صعود وانحدار مصر المعاصرة ، وبها تمت دورة ثانية من قيام وانحدار مصر الحديثة .

والثثير ، بعد فى هذا المنحنى المحزن أن مصر طوال العصر الحديث كانت فعليا وفى حد ذاتها فى نمو مطرد ومتسارع حجما ووزنا وقوة وسكانا وتحضرا وتمدنا ، بيد أنها كانت تجد نفسها نسبيا فى تناقص وتراجع وتخلف مطرد ومتسارع بنفس المعدل لا لشيء سوى أن العالم من حولها ينمو ويتمدد ويتضخم خارج كل حدود

لاسيما فى الفترة الأخيرة وعصر الذرة والتكنولوجيا المذهلة والثورة الصناعية الثانية أو الثالثة الخ .

وبتلك بالدقة هى مشكلة مصر السياسية حاليا : أنها أصبحت مشكلة لنفسها والعالم . فهى من ناحية أصغر من أن تفرض نفسها على العالم كقوة كبرى كما كانت فى الماضى ، سواء العصور الوسطى حين صمدت لموجة المغول والتتار وصفت موجة الصليبية وردتها مكسورة مدحورة إلى أوروبا من حيث أنت ، أو فى العصور القديمة الفرعونية حين كانت بجدارة « أم الدنيا » لم تزل . ولكنها من الناحية الأخرى أكبر من أن تخضع لضغوط العالم المعاصر ومناوراته ومؤامراته وعدواناته لتحجيمها وتقليصها وعزلها عن مجالها القومى الطبيعى وتحديد إقامتها وراء حدودها الوطنية ، كما حدث أيام محمد على وتصفية إمبراطوريته وجيوشه وصناعاته ، وكما تكرر مع مصر المعاصرة باقامة إسرائيل وحمايتها وتسليحها وفرضها فرضا على العرب وفى مقدمتهم مصر الخ .

ولعل هذا تماما هو الدرس الذى يعلمه تاريخنا ، وهو أنه لا أمان ولا مستقبل لمصر إلا بالقوة الذاتية ، وأن القوة إنما هى القوة الحربية العسكرية لا السياسية الديبلوماسية فقط ، هى القوة المادية لا المعنوية مهما بلغت هذه من قيمة ، وهى قوة النيران لا قوة الدعاية مهما ارتفع صوتها ، وهى قوة الاقتصاد لا قوة الاعلام مهما علت أعلامه . ولعل مصر أيضا قد بدأت تطبق الدرس بالفعل ، سواء على مستوى الموضع أو الموقع ، سواء فى الداخل أو فى الخارج .

فأولا ، منذ اللحظة التى تضاعفت فيها قيمة وخطورة الموقع بدأ الموضع تتضاعف قوته لحسن الحظ ، وذلك منذ انقلاب الرى الدائم . فقد جاء هذا كتكثيف للقاعدة الأرضية والبشرية المصرية بكل ما يعنى ذلك من مضاعفة للإنتاج وعدد السكان ومستوى المعيشة والتكنولوجيا . ولا وجه للمقارنة مطلقا بين مصر

الاقتصادية والعمرانية الوسيطة والمعاصرة ، بين الرى الحوضى والرى الدائم ، وبين حضارة يدوية وحضارة الآلة . إن «أرضية» العصر الحديث أعلى على الاطلاق والنسبة من «سقف» العصور الوسطى .

ويمكن أن ندخل تحت هذا الباب كل الثروة المعاصرة الصناعية والاجتماعية والعلمية ، فكل عناصرها مضاعفات للطاقة المادية لقاعدتنا الأرضية - للموضع وللمرة الأولى فى التاريخ لا يصبح الموضع حقيقة جغرافية مطلقة من معطيات الطبيعة : لقد أصبح العلم عاملا جغرافيا واقتصاديا كما هو عامل سياسى يمكن أن يعيد خلق الموضع شكلا ووزنا ووقعا ، ولأول مرة أيضا يصبح الاستقلال حقيقة مثثة : ليس سياسيا فحسب ، وليس اقتصاديا بعد ذلك ، وإنما هو علمى فى النهاية . إن ثورة البيئة فى مصر الحديثة تؤكد ما يقوله ساور من أن الموارد الطبيعية فى حقيقتها تقييمات حضارية . وإذا كانت الدولة العصرية التى تقوم على العلم والتكنولوجيا هى دعوة إلى التقدم والرفاهية عموما ، فإنها كذلك وببنفس الدرجة دعوة إلى البقاء والأمن ذاته بالنسبة لمصر .

كذلك فلقد ملكتنا موقعنا لأول مرة فى العصر الحديث حين استعدنا القناة ، وقد أصبح من أولى مفردات الثقافة القومية عند تلاميذ المدارس اليوم أن الدفاع عن القناة يبدأ فى فلسطين على الأقل . وبوعى جغرافى لا شك فيه انطلقت مصر المعاصرة تشتري الموضع بالموقع ، فجعلت كل عوائد القناة رأسمالها للسد العالى الذى خلق T. V. A. مكبرا على النيل ومحدثا بذلك ثورة جديدة فى الموضع . وليس من الصدفة أننا لم نستطع أن نسترد القناة إلا بعد أن كانت كفاءة القاعدة البشرية قد زادت وتطورت . إن مصر المستقلة لم تبدأ إلا منذ ارتفع فيها الموضع إلى مستوى الموقع . وعليها دائما أن تعمق موضعها وتكثفه لكى يظل كفنا لموقعها الحاسم .

ذاك كله على المستوى المحلى داخل الوطن . ولكن هناك أيضا المستوى القومى والوطن الكبير . فمصر أسعد حظا بكثير من غيرها من الامبراطوريات الكبرى

التي حققت مجدها فى الماضى القريب أو البعيد حين أخذت دورها فى عالم أصغر كثيرا من عالم اليوم ، ثم تضاعل دورها النسبى فى عالم أكبر جدا من عالم الأمس - كروما مثلا (ولا نقول عمالقة الأمس المباشر كبريطانيا !) . ومن المغرى جدا أن تطمح مثل هذه الدول إلى استعادة دورها القديم فى الماضى ، ولكن إغراءات الماضى تتجاهل انقلاب العالم الحديث ، وتكون النتيجة أحيانا مؤسفة كتجربة إيطاليا الفاشية .

ولكن مصر ، مثل ومع شقيقاتها العربيات ، استثناء نادر للقاعدة . فالقومية العربية إطار بل أساس سياسى لا تعرفه تلك الدول ، ويمكن للوحدة العربية إذتعيد الجزء إلى الكل فى دولة الوحدة أن تخلق قوة سياسية كبرى على مستوى العصر ، تملك كل المقومات العصرية الفؤارة ، والمنعة والأمن ، فضلا عن الرخاء والتقدم . فبالوحدة فقط يمكن لأى دولة عربية منفردة ، ليس فقط أن تجد مكانها تحت الشمس فى عالمنا المعاصر ، وإنما أيضا أن تستعيد مكانتها فى التاريخ بقدر كبير . وهذا وضع يكاد ينفرد به العرب ، وتحسدهم عليه كل دول الماضى الكبرى وذلك أمل للمستقبل ، مثما هو حافز للحاضر .

الانحدار الاقليمى

لكنه ، بالمقابل ، مسئولية عظمى وبذل أعظم ، فتماما كما أثبتت تجربة الواقع المرير أن مأساة فلسطين - إسرائيل أبعد شئ عن أن تكون « نزهة حربية » ، أثبتت أن قضية القومية العربية أبعد شئ عن أن تكون « نزهة سياسية » . فرغم ثلاثين سنة من الكفاح السياسى المفعم والصراع العسكرى الدامى استنزفت طاقتها وقوتها وخربت اقتصادها الهش ، جاء حصاد مصر سواء فى دراما تحرير فلسطين أو فى ملحمة توحيد العرب محدودا .

وخلال هذه الحقبة مرت علاقات مصر بالعرب فى موجات عديدة من المد والجزر والتقدم والتراجع . وبهذا النبض المفعم تحدد أيضا دور مصر فى العالم العربى ومكانتها فيه . وفى فترة كانت رائدة القومية العربية وقائدة النضال والتحرير القومى والزعيمة المطلقة والمعترف بها بالاجماع للعرب والعروبة . وفى فترة أخرى اهتزت زعامتها الاقليمية والقومية بصورة أو بأخرى لحين أو لآخر ، أو قل أصبحت زعامتها مجمدة معلقة أو قائمة مع إيقاف التنفيذ .

ليس هذا فحسب . فلقد خرجت مصر من الصراع لتجد نفسها من أفقر الدول العربية تقريبا بعد أن كانت أغناها ، وبعد أن كانت واحة الرخاء والثروة والتطور فى المنطقة أصبحت واحة أو جزيرة من الفقر يحيط بها المال والغنى والثراء والتقدم من كل الجهات . والإشارة بالطبع هى إلى ثورة البترول العربى وأسعاره الخرافية التى حققها بعد حرب أكتوبر والتدفقات والتراكمات البلايينية التى أحرزتها دول البترول العربية . فاذا بدخل مصر القومى السنوى لا يعدو كسرا عشريا أو شهريا من نظيره فى بعض هذه الدول البترولية . وإذا الدخل الفردى للمصرى فى سنة يعادل بالكاد نظيره فى أسبوع عند بعض أشقائه العرب، مما يمنح هؤلاء قطعاً إمكانيات بلا حدود للتقدم والتطور واللاحاق بالعصر ، ولا نقول لتجاوز مصر . وفى النتيجة الحتمية - والقوة السياسية هى فى جوهرها القوة الاقتصادية - المادية - وجدت مصر نفسها - ولا أوهاام ولا مهاترة فى هذا أيضا - فى ضمور وتآكل نسبى (لا مطلق) بين العرب . فرغم أنها تنمو بأسرع ما يمكن وبأسرع مما كانت فى أى وقت مضى ، فإنهم ينمون الآن أسرع وأسرع خارج كل مقارنة ، ورغم أنها تظل وسوف تظل دائما وإلى مالا نهاية الأكبر والأقوى ، فإنهم يكبرون بمعدل أكبر وأكبر ، وبالتالي فإنهم يزدادون قامة وقيمة وقوة نسبيا بينما تتناقص مصر نسبيا ، ورغم أنها تظل فعليا وعلى الاطلاق الدولة الأولى والكبرى دائما

وباستمرار ، طوال عصر البترول وما بعد البترول ، خلال بقية القرن العشرين وطوال القرن الحادى والعشرين وإلى القرن س أو ن ، فيبقى مع ذلك أن العرب يكبرون نسبيا ولكن مصر تصغر نسبيا ، وكان عليها أن تكبر على الأقل بنفس المعدل لتحفظ بنفس النسبة بينهم ، نفس الحجم النسبى والوزن النسبى .

كأنما قدر مصر بين العرب - والجغرافيا قدر الأمم كما نبهنا ديجول من قبل - أن تزيد مسئولياتها الفعلية كلما قلت قدراتها الحقيقية أو النسبية . ففى الوقت الذى قل فيه وزنها النسبى بين العرب لأول مرة بزيادة قدراتهم وأوزانهم لأول مرة ، زادت مسئولياتها عنهم وعن حمايتهم وعن فلسطين السلبية أكثر من أى وقت مضى . سخرية الأقدار !

من هنا فإن مصر بعد أن كانت الزعيمة القومية والاقليمية المطلقة والمعترف بها بالاجماع ، أصبحت مجرد « كبرى الدول العربية » كما أصبحنا نحن أنفسنا نعبر ، بينما أنكر عليها بعضهم الزعامة إنكارا وتحداها البعض الآخر تحديا سافرا لانتزاع هذه الزعامة « المزعومة » ، فحل « تعدد المراكز » داخل العالم العربى فضلا عن الشرق الأوسط محل « المركز السائد » سواء ذلك كأمر واقع أو فى نظر البعض .

من هنا أيضا فبعد أن كان أمام مصر تحد أساسى واحد هو «التحدى الاسرائيلى» أصبح أمامها تحد جديد هو - وأسفاه - « التحدى العربى » (وإن ذهب البعض إلى القول بأن الأخير حل محل الأول) . لقد انقلبت الوحدة العربية إلى التحدى العربى ! وأيا كانت صحة هذا التشخيص ، وأيا كان السبب إن صح ، فلقد جرت للأسف مياه كثيرة فى النهر وتغيرت أوضاع عديدة . وفى كل الأحوال ففى رأى البعض أنه قد اجتمعت ، كأنما على ميعاد ، مأساة فلسطين - إسرائيل ومأساة البترول - العرب لتعملا بتوافق كامل على تحجيم وتأزيم وتضمير مصر .

ليت هذا فحسب . فكننتيجة لانقلاب الاستراتيجية المعاصرة ، عسكرية وتجارية، فقدت قناة السويس الكثير من قيمتها ومغزاها القديم بينما انتقل مركز الثقل

الاستراتيجية العالمية الجديد إلى الخليج العربي كمستودع الطاقة ويثر البترول الاستراتيجية الأولى في العالم . ويعد أن كان الخليج تابعا للقناة استراتيجية في الماضي ، انعكست الصورة فباتت القناة ذنبا للخليج . وحتى من الناحية الاقتصادية البحتة لم تعد عائدات القناة لتعادل عائدات حقل بترول كبير أو متوسط من بين عشرات الحقول في مختلف دول البترول العربية .

حتى سكاكيا فان مصر في انكماش نسبي بين العرب ، فرغم أنها تتزايد بمعدل أكبر مما ينبغي ونود ، فإنهم على أية حال قد أصبحوا في معظمهم يتزايدون بمعدل أكبر منها ، وبالتالي وسواء لحسن الحظ أو غير ذلك فإن نسبتها المتوية بينهم في تناقص مطرد . وعلى سبيل المثال فلقد كانت مصر ثلث العرب حوالي منتصف القرن ، ولكنها الآن ربع العرب ، وإذا إستمرت هذه الاتجاهات فستتهوى إلى خمس العرب سنة ٢٠٠٠ تقريبا .

قواعد استراتيجية مصر الداخلية

مهم لنا فى التعرف على شخصية مصر الاستراتيجية أن نلم بتركيبها الجيوستراتيجى من الداخل كما حددته الطبيعة والعوامل البشرية وبخاصة عوامل التكنولوجيا العسكرية . ومهم أكثر أن نحيط بالتفاعل المتغير عبر العصور بين الأرض والتكنولوجيا ، فالأولى من الثوابت والثانية من المتغيرات ، ولكنها فى تغيرها تعيد تقييم الأولى تماما .

قوة بر وبحر

ولنبداً بنظرة سريعة على طبيعة مصر الاستراتيجية بوجه عام . الحقيقة الأولى لا شك أن مصر قوة برمائية تضع قدما على اليابس وقدا فى الماء وتجمع بذلك بين صفتى قوة البر والبحر بدرجات متفاوتة (١) . لقد بدأت قوة بر أساسا بحكم الموقع ، ولم تلبث بحكم الموقع أن أصبحت قوة بحر أيضا ، وإن يكن فى المحل الثانى ، وصارت بذلك قوة أمفيلية فى الحقيقة . حقا لقد كان نداء البحر دائما أضعف من جاذبية القاعدة الزراعية الخصبة مما جعل المصريين تقليديا شعبا غير مهاجر ومرتبطا عاطفيا ببيئته وبيئته ، شعبا من الفلاحين لا الملاحين . ولكن الموقع الحساس فرض عليهم مع ذلك أن ينزلوا إلى الماء كرواد شواطئ وخفر سواحل إن لم يكن كمعمرين ورعاة للبحر . وقد أثبت ماسبيرو وغيره أن نظرية تحاشى المصريين للبحر تحتاج إلى تعديل كبير (٢) . وقد تأكد هذا الدور فى رحلات الكشف والتجارة حول افريقيا أيام الفراعنة ، ثم فى مساهمة مصر العربية فى « ذات الصوارى » وما تلاها من معارك بحرية حتى « ديونفارين » و « إلى نفس

(١) هويتلى ، ص ٣٦٨ .

(1) G. Maspéro, Popular stories of Ancient Egypt, trans., 1919, P. IXV.

كريت دخلت الفتح العربى فى العصور الإسلامية لأول مرة من قاعدة مصر بالذات حين غزاها من الاسكندرية مهاجرون عرب كانوا قد أتوا من الأندلس أصلا (١) . وإذا كانت القوى البرية المحضة تشبه فى القاموس الاستراتيجى بالقليل ، والقوى البحرية الصرفة بالحوث ، فإن مصر الأمفيبية هى التماسح بالضرورة والامتياز . وهنا سنلاحظ أن مصر الأمفيبية كانت إلى ما قبل السويس تعاني دائما من ازدواج الساحل مع انفصاله بحيث كان أسطولها فى كل من الساحلين منفصلا عن الآخر ولا يمكن تحويله إليه إلا - نظريا! - بالدوران حول القارة ، تماما كما كان على روسيا القيصرية أن تدور حول أوراسيا لتنتقل أسطولها من البلطيق إلى الهادى أو فلتنقل كفرنسا حول أيبيريا . أما الآن فقد حولت السويس مصر عسكريا من دولة ساحلين إلى دولة ساحل واحد ، وأصبح لها مرونة المناورة وذلك بمثل ما فعلت قناة بنما بالنسبة للأسطول الأمريكى . ولكن هذا يعنى أيضا أن على مصر ألا تكتفى بجيش برى ضخم كما كنت تفعل تقليديا بل ينبغى عليها من الآن أن تصبح قوة بحرية ذات أسطول كبير يتلاءم مع طبيعتها الأمفيبية المزوجة . عليها فى هذا المجال ، ومع حفظ عنصر النسبية بطبيعة الحال ، أن تجمع بين قدر من التقليد الفرنسى المعروف من الاحتفاظ بقوات برية كبرى وبين قدر من التقليد الإنجليزى المشهور من الاعتماد على سلاح الأسطول البحرى .

العمق الاستراتيجى

وأبرز ما تمتاز به مصر بعد هذا هو العمق الاستراتيجى والحماية الطبيعية . فشریط الوادى تكتنفه الصحراوات شرقا وغربا بمجموع قدره نحو الألف كيلو متر ، ومن ثم يبدو كنواة مغلفة بشرنقة ضخمة متعددة الطبقات - ومتعددة العقبات أيضا - فليس الأمر مجرد الفاصل المسافى العميق . فعلى الشرق نجد الحماية الطبيعية مثلثة فى واقع الأمر ، فثمة البحر الأحمر بساحله الصخرى المرجانى الخطر غير المضياف ، تليه سلسلة جبلية معقدة ومضرة وجرداء ، يدعمها فى النهاية نطاق الصحراء القاحلة . أما الصحراء الغربية فضعف الشرقية عرضا وإن كانت أقل ارتفاعا وتضرسا . غير أن الأهم هو بحر الرمال العظيم ، يغطى بكثبانته وغروده الزئبقية الجزء الرئيسى منها كواحد من أقوى الموانع الطبيعية لكل أنواع الحروب ابتداء من المشاة حتى المدرعات ، وجاعلا منها واحدة من من أكثر صحارى العالم

(١) زينب عصمت راشد ، كريت تحت الحكم المصرى ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٩

ابتداء من المشاة حتى المدرعات، وجاعلا منها واحدة من من أكثر صحارى العالم وحشة وقسوة . حماية طبيعية نادرة، لا غرابة أن انعكست منذ البداية على اسم مصر ذاته . ففى كل التفاسير المطروحة لها اللفظ السامى المشترك القديم أنه يعنى الحاجز ، الحد أو السور ويترجم من ثم عن صفة الحصانة أو المنعة أو الحماية الطبيعية (١) .

ونحن أقدر على فهم عمق مصر الاستراتيجى حين نقارن ببلاد أخرى ، ولتكن من الأقطار العربية الشقيقة مثلا، فمصر تختلف كثيرا عن الجزيرة العربية فى موقع المعمورة بالنسبة إلى اللامعمور ، بل تكاد الصورة هنا تكون مقلوبة . فالمعمور فى الجزيرة العربية حلقة بطول السواحل بينما القلب صحراء - الحلقة السعيدة والقلب الميت على الترتيب ، أما فى مصر فالنمط عكسى : القلب الحى السعيد فى الوسط ، وكل الأطراف حوله صحراء خالية كحلقة ميتة . كذلك تختلف مصر عن المغرب أو الشام، وإن اشترك الجميع فى الطبيعة الشريطية للمعمور . فهو فى الشام والمغرب يوازى الساحل ويلزمه ، أما فى مصر فإنه يتعامد عليه فلايتماس معه إلا فى جبهة محدودة ، بينما يبقى جسمه الأساسى بعيدا محميا . وفى كل الحالات ، فإن هذا يعطى لمصر ميزة العمق الاستراتيجى والحماية الطبيعية.

وكمؤشر دال على هذه الحماية الطبيعية والحدود الآمنة ، لم تعرف مصر ظاهرة الأسوار الصناعية سواء على المستوى الأقليمى أو حول المدن إلا نادرا ويقدر محدود . على المستوى الاقليمى لا نكاد نسمع إلا عن «حائط الوصى Rgent,s Wall الذى بناه أمنمحت الأول ليمنع البدو الآسيويين من التسلل إلى مصر (٢) . ولكن أعظم سور هو «حائط العجوز» الذى يتواتر ذكره فى أغلب كتابات المؤرخين والجغرافيين العرب والذى شاهدوا بقاياها بأنفسهم . والمقول أنه كان متصلا يحيط بجميع البلاد ممتدا على الضفة الشرقية للنيل حتى أسوان ، عليه المحارس والأجراس المتقاربة . والمقول أيضا إن التى بنته ملكة فرعونية (دلوكة) نصبت بعد غرق فرعون موسى وجنوده وإقفار مصر من الرجال والقوة المحاربة (كذا) مع ما يترتب على ذلك من أخطار التعرض للغزو المفاجئ (٣) . وأيا كان الأمر ، فيبدو أن هذه الأسوار وأمثالها حالة غير عادية وعابرة فى استراتيجية مصر أغنت عنها الصحراء نفسها غالبا . والواقع ، كما يعبر ممفورد، أن الصحراء كانت «سور مصر الطبيعى»، بل وسور المدينة المصرية البعيد كما سنرى، بل إن الاقليم نفسه

(١) عبد العزيز صالح، حضارة مصر القديمة .

(2) Goblet, P. 173.

(٣) المسعودى، مروج، رحلة ابن جبير ، ص ٢٩.

وهكذا نجد نفس القاعدة بالنسبة إلى أسوار المدن، فعلى الجملة كانت المدينة المصرية العادية، أى باستثناء العواصم الوطنية أو الموانئ الثغور ، لا تعرف كثيرا ظاهرة الحائط أو السور أغلب مراحل التاريخ ، وهى الظاهرة التى عرفها العالم فى العصور القديمة وعصور الاقطاع وحتى ظهور المدفعية. أو قل كانت تعرفها بطريقة خاصة. فبقايا الحلات والمدن القديمة فى العصر الطينى قبل التوحيد تكشف عن أن السور كان يغلف كل مدن مصر، ولكن للحماية الداخلية (١) . غير أنه لما تم الوحيد وإستتب الأمن اختفت ظاهرة السور وأصبحت أغلب المدن المصرية تمتد حرة بلا حوائط، تتلاشى فى الريف من حولها بالتدريج حتى لتسودها صبغة الضواحي . فمثلا لم تعرف العاصمة طيبة السور، فى الوقت الذى كانت الحوائط المزدوجة أو المثلثة تغلف نينوى وبابل .. إلخ (٢) . والواقع أن هذا يرمز إلى الفارق بين بيئة المدينة المصرية والعراقية قديما ، فقد كانت الأولى يسيطر عليها الأمن والطمأنينة والهدوء، والثانية يسيطر عليها الخوف والقلق من الخارج والداخل. ولم يعد السور إلى الظهور فى مصر إلا عندما تكاثرت الأخطار الخارجية (٣) .

وفى العصور الوسطى انتشرت ظاهرة السور ، وخاصة فيما يبدو فى مدن من أطراف الدلتا ومعظم الصعيد ، كما نرى من رحلة ابن جبير الذى يعدد بعض المدن المسورة ، فيذكر دمنهور دون طنطا ويذكر أنصنا وأسيوط ودشنا (٤) ولهذا لا يمكن الزعم بأن الحماية الطبيعية أغنت مصر عن سور المدينة تماما أو أنها لم تعرف هذه الظاهرة كلية. ومع ذلك فإن مصر بعامة فى هذا واحدة من حالات ثلاث معدودة فى العالم كله لم تنتشر فيها ظاهرة سور المدينة كثيرا - الآخرين هما بريطانيا واليابان وثلاثتها - يلاحظ جزر حقيقة أو مجازا على ضلوع قارة يفصلها عنها بحر الماء أو بحر الرمل .

أى الصحراويين - إذا ضيقنا بؤرتنا من التعميم إلى التخصيص - أكثر تمتعا ومنعة بالعمق الاستراتيجى أو أقل تعرضا للخطر الاستراتيجى؟ بالمسافة الجغرافية المطلقة، وبأكثر منها بالطبيعة الصحراوية القاسية، لا شك أنها هى الصحراء الغربية وإذا كان أرخبيل واحاتها يمكن نظريا أن يقدم للغزاة من الغرب مواطن

(1) J. Monnet - Saleh, op. cit., P. 173, 186 - 7.

(2) Breasted et al., European history atlas, P. XII.

(3) Mumford, City in hist. P. 98 - 108, 79.

(٤) رحلة ابن جبير ، تحقيق حسين نصار، القاهرة، ١٩٥٥، ص ١٢ - ٢٨.

أقدام ومراحل خطى على الطريق إلى وادى النيل ، فإن الواحات عمليا فى صف الدفاع بالدرجة الأولى، فهي محطات للإنذار المبكر وقواعد أمامية للدفاع عن الوادى ، كما أنها بفضل مواردها المحلية الأساسية يمكن لها ومنها بقوة صغيرة نسبيا أن تتصدى بنجاح لكل قوة الغزو المكشوفة والمرهقة عبر الصحراء والتي لايمكن أن تحمل سوى القدر الأدنى من الامدادات والمؤن (١) أما الصحراء الشرقية فرغم تضاريسها الوعرة فإنها أسهل اختراقا نسبيا لضيقها وأوديتها، أهم من ذلك أيضا أنها أشد تعرضا للأخطار والغارات بحكم موقعها فى مواجهة الشرق وآسيا ورعاة الاستبس.

ولعل هذا الفارق هو الذى حدد بالدقة مواقع بعض المدن الهامة عبر التاريخ على هذه الضفة أو تلك من النيل فى الصعيد بالذات ، وذلك بصرف النظر عن أو بالرغم من الاعتبار العمرانى الأساسى من وقوع السواد الأعظم من المعمور على الضفة الغربية . فالنهر نفسه كان عبوره عقبة أساسية أمام أى خطر خارجى سواء جاء من الشرق أو الغرب . غير أن هناك انقلابا تاريخيا فى هذه العلاقة حدث منذ العرب . فلما كانت أخطار الشرق والصحراء الشرقية هى السائدة تقليديا، فقد كانت المدينة الفرعونية تتحاشى الضفة الشرقية بقدر الإمكان وتقوم فى حماية النيل على الضفة الغربية . هكذا كانت منف فى الشمال تقوم على الضفة الغربية بعيدا عن خطر الغزاة الآسيويين . وبالمثل فى الجنوب دندره تقع داخل ثنية قنا لا خارجها طلبا للحماية من أخطار بدو الصحراء الشرقية (٢) ، بينما قامت طيبة على الضفتين .

أما مع العرب فقد تضاعلت تلقائيا أخطار المشرق العربى والصحراء الشرقية إلى حد بعيد ، فتهجرت مواقع الضفة الشرقية للنيل من الخوف فقامت أو ازدهرت بحرية عليها ، وورثت بذلك كثيرا من مواقع الضفة الغربية القديمة . فالقاهرة وسابقاتها ورثت منف، بينما فى الجنوب برزت قوص كمدينة كبرى شرق النيل وخارج الثنية، فى حين تحولت الأقصر عمليا إلى مدينة ضفة واحدة هى الشرقية. ويبدى أن هناك عوامل اقتصادية حاسمة كالنقل والتجارة، فضلا عن توزيع المعمور الحاكم نفسه، شاركت فى تحديد تغيرات مواقع المدن هذه، ولكن المؤكد أن عامل الحماية الطبيعية والأمن الاستراتيجى كان طرفا هاما فى المعادلة باستمرار. وتبقى فى النهاية نقطة هامة عن مصادر الخطر على مصر . فقليلة وثانوية نسبيا

(١) الجغرافيا العسكرية للشرق الأوسط، ص ١٥١ - ١٥٤ .

(2) Lorin P. 47.

هى الأخطار التى تعرض لها مصر من الشرق أو الغرب أو الجنوب . وإذا كانت هناك أخطار جاءت من الشرق ، فذلك أساسا من الشمال الشرقى وبحساباتها فى الحقيقة جزءاً من أخطار الشمال. وهذا ينعكس أيضا على حدودنا السياسية الحالية . فمن ناحية الصحراء الشرقية لا يكاد التاريخ يسجل حملة حربية دخلت مصر - أو خرجت منها - عبر هذا الحاجز إلا «تجريدة» تعزيزات بريطانية من الهند أثناء حملة نابليون (١) ، بينما الصحراء الغربية من القلة النادرة من عوازل العالم الطبيعية التى لم تخترق قط عسكريا حتى الآن . وعموما فإن حدودنا الغربية والجنوبية كانت تتأخم بلادا فقيرة الموارد محدودة الأعداد والقوة والخطر . وعلى النقيض من هذا تماما ناحية الشمال والحدود الشمالية ، ففيها تركّز كل الخطر ومنها تعرضت مصر لأغلب الغزوات سواء برا أو بحرا ، وليس فقط لأنها معرضة مفتوحة مباشرة للبحر بلا عمق أو عزل هام ولكن أيضا لأن مركز القوى والإمبراطوريات والأطماع التقليدية فى العالم القديم والحديث كان إلى الشمال .

غير أن حقيقة تتعلق بالعمق الاستراتيجى إنما هى تطوره التاريخى الانقلابى البعيد المدى. فلقد كان هذا العمق كافيا وأمينا مادام نفس الحركة البشرية قصيرا ومع ذلك وحتى منذ وقت مبكر تغلغل الهكسوس إلى قلب الصعيد ، بينما هدد القرامطة القاهرة، كما وصل الصليبيون فى أخريات الفاطمية إلى مشارفها فلزم حرقها دفاعا . وحديثا وصلت الحملة التركية الميكانيكية إلى ضفاف القناة . ولكنه هو الطيران وحده وأساسا الذى اختصر الصحراء واختزل العمق الاستراتيجى وسلب مصر - ككل دول العالم فى هذا الصدد - كثيرا من حمايتها الطبيعية التقليدية حيث صار الخطر الخارجى على دقائق بعد شهور أو أسابيع .

ولئن كان هذا الانقلاب عالميا لا يقتصر علينا ، فإنه قد أحدث تغييرا انقلابيا هاما فى وظيفة الصحراء ودورها فى مصر استراتيجيا ، فقد تحولت من عازل آمن إلى عامل خطر بقدر أو بآخر . ويتفق أن هذا التغير يتعاصر مع تطور آخر على المستوى الاقتصادى وإن يكن ضوابط مشابهة فى النهاية وهى التكنولوجيا بعامة فأخيرا وبفضلها تحولت الصحراء اقتصاديا من محجر على الأكثر أو منجم أحجار كريمة إلى حقل للبتروول ومنجم للمعادن الصناعية . أى أن التطور عكسى فى الاتجاهين : إلى أعلى فى الاقتصاد وإلى أسفل فى الاستراتيجية، أو قل إن وظيفة الصحراء جغرافيا قد قلت بينما زادت جيولوجيا . والدرس العلمى الواضح هو أن

(١) الجغرافيا العسكرية . للشرق الأوسط ، القاهرة ١٩٤٨ ، ص ١٤٢ .

مصر ، التى تفرض عليها طبيعتها البرمائية أن تحتفظ بأسطول بحرى كبير مثلما تحتفظ بجيش برى ضخم، يحتم عليها موقعها وتكوينها أن تتحول أيضا فى عصر الاستراتيجية الجوية إلى قوة جوية من الصف الأول .

بيئة الرى والدفاع الوطنى

فإذا انتقلنا من الإطار الصحراوى إلى الوادى نجد أن بيئة زراعة الرى هى إلى حد ما سلاح نوحدين من الناحية الاستراتيجية، فهى سلاح دفاعى ممتاز ولكنها يمكن أيضا أن تكون خطرا على المدافع. فشبكة المجارى المائية الكثيفة جدا خاصة فى الدلتا - الفروع والترع والمصارف من كل المقاييس والتى تصل إلى الآلاف هى عائق فعال أمام الزحف المعادى سواء للمشاة فى الماضى أو للقوة الميكانيكية حديثا. ولهذا فلطالما تغادتها الغزوات الخارجية باللف حول الدلتا والوهران على أطرافها الرملية وصولا مباشرة إلى رأسها حيث العاصمة ، سواء ذلك من الشرق عن طريق وادى الطميلات أو صحراء الصالحية كما فعل الفرس والاسكندر وكما حاول الصليبيون ، أو من الغرب كما فعل القائد جوهري .

ولكن هذه الشبكة المائية ليست عائقا خطيرا فحسب، بل وشرك أخطر . فمن الممكن عند الحاجة قطع القناطر والجسور . وضوابط التوزيع لحصار العدو المتقدم وإغراقه حرفيا إلى حد الشلل فى وسط اسفنجى مشبع ، وبذلك تحارب الأرض مع أبنائها كما هى القاعدة العامة . وهذا ما حدث فعلا وبنجاح تام مع حملتى الصليبيين على دمياط فى برارى الشمال ، وكان عاملا حاسما فى النصر . ولنفس السبب ارتد الاحتلال البريطانى الحديث عن طريق الاسكندرية وكفر الدوار واستدار إلى بورسعيد والقناة بعد أن أدرك - وهو الذى اتفق مجيئه مع موسم الفيضان - خطر احتمال قطع الترعى عليه وهزيمته غرقا . والتكتيك نفسه رتب بالفعل - كاحتياط وقائى - بالنسبة لغرب الدلتا حين هددتها جيوش المحور فى الحرب العالمية الثانية، وإن كانت معركة العلمين قد أغنت عن وضعه موضع التنفيذ (١) .

أما وجه الخطر فى هذه البيئة المائية الشبكية فيكمن فى أنها حساسة للغاية، وخاصة للطيران الحديث، وهى ظاهرة لا تعرفها بيئات الزراعة المطرية. فمن الممكن

(١) الجغرافيا العسكرية للشرق الأوسط ، ١٢٧ ، ١٤٤ ، ١٥١ .

للتسلل الجوى أن يضرب مفاتيح الشبكة فى مشروعاتها الحاكمة مما يهدد بخطر الإغراق ويشل الانتاج الزراعى والاقتصاد القومى . وربما صح أن نقول إن بيئة الرى كانت فى الماضى ومع الحرب البرية فى صالح الدفاع الوطنى أساسا وإلى أقصى حد، أما الآن ومع عصر الطيران فقد أصبحت إلى حد ما سلاحا ذا حدين . ومن ثم فمن الضرورى حماية هذه المنشآت الحيوية بشبكات حلقيه متعددة متعاقبة من الدفاع الجوى لا يخترق بحال ، وحينئذ تنقلب إلى سلاح مزدوج ضد العدو ، وتصبح الأرض وهى تحارب فعلا مع أبنائها . ولعل المثل الأوضح والأقرب هو محاولات العدو الإسرائيلى - الفاشلة تماما - بعد حرب يونيو على الصعيد الأوسط والأقصى وأطراف وضواحي منطقة القاهرة . وكل هذا يؤكد ما سبق أن وجدناه من ضرورة تحول مصر إلى قوة جوية رادعة من مقياس كبير .

أقاليم الدفاع الوطنى

وبطبيعة الحال فإن الدور الاستراتيجى يختلف على طول امتداد الوادى - الذى يترامى لنحو ١٢٠٠ كم - اختلافا إقليميا بحكم الموقع أو الشكل أو الحجم . ولما كان مصدر الخطر الخارجى الأول هو الشمال، وكان العمق الاستراتيجى يزداد نحو الجنوب، فإن من الممكن أن نحدد ثلاث مناطق جيوسراتيجية متميزة ، الدلتا والصعيد وبينهما منطقة القاهرة ، أو الواجهة (الفورلاند) والظهير (الهنترلاند) ثم القلب (الهارتلاند) على الترتيب .

فالدلتا هى أغنى وحدة منفردة فى مصر، تضم وحدها نحو ثلثى الأرض الزراعية والسكان فى مصر، وهى مرصعة بالكثف شبكة من عوائق المجارى المائية، ولكنها سهلية منبسطة مكشوفة مفتوحة وأشد أجزاء الوطن تعرضا لأخطار الشمال. إنها واجهة مصر التى تلقت أول وأغلب وأشد الطرقات الخارجية. من هنا كانت احتمالات وقوعها مرتفعة، وإن كانت بحكم حجمها وثروتها مستودعا أساسيا للقوة القومية ولكنها بهذا كثيرا ما افتدت مصر، وذلك هو فضلها الكبير .

وليس دقيقا تماما فى هذا الصدد أن الصعيد وحده كان معقل التحرير فى مصر تاريخيا، رغم دوره الصلب البارز . ففى كل الحالات التى أتى الخطر فيها من الجنوب وسيطر على الصعيد ، بقيت الدلتا رصيد الوطن وتحملت مسئولية معقل التحرير كما تكرر مرتين فى وجه الغزو الأثيوبى فى العصور القديمة . غير أنه لما كانت أخطار الجنوب محدودة ونادرة الحدوث بالنسبة إلى أخطار الشمال، فقد آل النصيب الأكبر من هذا الدور إلى الصعيد بالطبع .

والواقع أن الصعيد الخطى بطوله الذى يناهز أو يجاوز الألف كيلومتر، وبطبيعته كشق غائر كالخندق بين الهضبتين والصحراوين، يتمتع بعمق استراتيجى واضح كثيرا ما جعله خط الدفاع الأخير والاحتياطى النهائى لمصر . فكان حظه من الإفلات من الغزو الخارجى أفضل، وفرصه بالتالى ليكون خشبة القفز على العدو أكثر . وهو لذلك ان كان ظهر مصر موقعا فانه ظهيرها دورا . فرغم أن انتاجه وسكانه نحو ثلث مصر فقط . فقد كان دائما موردا مهما للقوة البشرية المحاربة من جند وقادة، مثلما كان مصدرا أساسيا للطاقة البناءة داخليا أثناء السلم .

أما منطقة القاهرة فلا يمكن مهما قلنا المبالغة فى تقدير أهميتها الاستراتيجية. فهي قلب الأرض المصرية موقعا (الميدان إذا شئت) كما هى رأسها وجهازها العصبى الحساس وظيفه (الهارتلاند). ولتفصيل هذا نقول إنها عقدة مواصلات مصر جميعا، الحديدية والنهرية والجوية فضلا عن الطرق البرية، وهى مدخل الصعيد ورأس الدلتا، وضربها يفصم الشمال عن الجنوب أليا ويشطر مصر شطرين. ثم إن بها أعظم كوكبة من مفاتيح الحياة فى مصر. ضوابط شبكة الرى التى تسيطر على توزيع الماء فى كل الدلتا ومنطقة القنال: قناطر الدلتا حاليا، وقديما القناطر الخيرية (التي تذكرنا عمارتها على نمط القلاع والأبراج الحربية بوظيفتها وخطورتها الاستراتيجية حين بنيت)(١) . أضف فى النهاية أكبر مستعمرة أو منطقة صناعية فى البلد سواء من الصناعة الخفيفة أو الثقيلة . هى إذن قلعة مصر الحاكمة استراتيجيا . ولم يكن غريبا بعد ذلك أن تكون مقر الجزء الأكبر من قوة مصر العسكرية أو حتى قوة الاحتلال الأجنبية (كان ثلاثة أرباع القوات البريطانية فى مصر مركزا فى القاهرة قبل الجلاء إلى القنال)(٢) . ومن المنطقى فى النهاية أن مصير العاصمة كان فى الغالب يحدد مصير مصر جميعا . وإذا كانت هذه هى صورة استراتيجية مصر الإقليمية، فإن من أهم الضوابط الكامنة وراءها العلاقة بين مصدر الخطر الخارجى وبين كثافة السكان الداخلية، وهو جانب يبدو مهما إلى حد ما فى دراستنا الجغرافية. فهناك طريقتان أساسيان للإقتراب من مصر واختراقها إلى العاصمة، طريق الساحل الشمالى عموما، وطريق سيناء شرقا. والفارق بين الطريقين من وجهة كثافة السكان كبير . فالطريق الأول يخترق بالضرورة كتلة عظمى من كثافة السكان الثرى، لا سيما على طول فرعى رشيد ودمياط، الأمر الذى يعنى على الفور دفاعا مزدوجا من الجيش

(١) السابق .

(1) Cole, Imperial military geog., pp. 304-6..

النظامى والمقاومة الشعبية. أما الطريق الشرقى فقد يصطدم بهوامش العمران فى شرق الدلتا وقد يخترقها ، ولكنه يمكنه أيضاً أن يتبع الطريق الصحراوى المباشر فيمر فى شبه فراغ سكانى فيستطيع استهداف ومفاجأة العاصمة على خط صحراوى يتحاشى حتى أطراف المعمور . ومن هنا قد لا يلقى مقاومة شعبية مباشرة وتصبح المعادلة جيشاً ضد جيش فقط .

والواقع التاريخى يؤكد هذا التنظير الاستراتيجى ، وإن كان لا ينبغى أن ننتظر اتفاقاً مطلقاً ، لأن العلاقة بين مصدر العدوان وكثافة السكان هى حد واحد فى معادلة متعددة الحدود . فالأشوريون عجزوا أكثر من مرة كما رأينا أمام مصر ، ولم ينتصروا إلا حين استداروا إلى الطريق الصحراوى وفاجأوا منف. وإذا كان قمبيز قد اخترق عمران الدلتا عن طريق تانيس وبوسطه (١) ، فلم يكن ذلك إلا بعد أن انتصر فى بيلوزيوم (الفرما) على أطراف الصحراء . ومن الناحية الأخرى فإن غارات الصليبيين على دمياط والمنصورة سحقته وسط كتلة السكان المتقدمة فى برارى الدلتا ، بينما أن غارة لهم بطريق سيناء والصحراء نجحت فى تهديد مشارف القاهرة كما نعرف . وحملة الإنجليز على رشيد ضربت بالمقاومة الشعبية وسط جزيرة السكان المصبية المتقدمة ، ثم بعد ذلك فى كفر الدوار أيام عرابى ، فى حين نجح العدو نفسه حين استدار عن الاسكندرية إلى القناة والتل الكبير فى شبه الفراغ العمرانى . كذلك نجح العثمانيون من قبل عن الطريق الصحراوى المباشر إلى ريدانية القاهرة . وقد لا نغالى إذا تتبعنا العلاقة إلى الوقت الحالى . فقد فشل العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ الذى أتى بحرا إلى بورسعيد ، وكان من أسباب فشله المقاومة الشعبية من كتلة السكان النامية فى منطقة القتال . وبينما أفلت العدوان الإسرائيلى فى يونيو من خطر الفرق فى كثافة السكان حين قصر ميدانه على فراغ سيناء ، فإنه فى أكتوبر قد دفع ثمن حماقته أو تمثيليته الدعائية فى عبور القناة بهزيمته وفشله أمام المقاومة الشعبية المحلية فى السويس ثم بالوقوع فى مصيدة استراتيجية محكمة كان يمكن أن تكون قاتلة لولا أن نجاه منها الانسحاب الدليل .

مفاتيح مصر الاستراتيجية

غير أن أركان استراتيجية مصر الداخلية لا تكتمل إلا إذا اعتبرنا أطراف المعمور الدقيقة التى تربط جسمه الأساسى بالعالم الخارجى المحيط : سيناء فى

(1) A. J. Butler, Arab conquest of Egypt, P. 214.

الشمال الشرقى ، مرمريكا فى الشمال الغربى ، والنوبة فى الجنوب . وكل منها بوابة لمصر ، وخلفها وشيكا يقوم مفتاح من مفاتيح مصر . وقد كان المصريون القدماء كما كان العرب من بعدهم على وعى كامل بهذه الطبيعة المدخلة ، فصكوها إلى الأبد فى تسمياتهم لها . ولكن هذه البوابات تتفاوت إلى أقصى حد فى أهميتها وخطرها الاستراتيجى . ولقد نعبر عن هذا التفاوت تعبيراً دالاً ومكثفاً إذا اعتبرنا سيناء البوابة الأمامية ، ومرمريكا البوابة الجانبية ، والنوبة البوابة الخلفية .

ففى الجنوب كانت جنادل أسوان هى البوابة الطبيعية المختنقة ، وكان الاسم الفرعونى لأسوان سونه يعنى السوق ، بينما إلى الشمال قليلاً بعيداً نوعاً عن الخطر كان المفتاح حول أرمنت ، التى تعنى المحرس . وفى الغرب تختنق مرمريكا مربوط بين البحر ومنخفض القطارة عند هضبة الرويسات ومنطقة العلمين لتؤلف مضيقاً كالعنق من أخطر وأمنع المداخل ، حدد موقع معركة فاصلة فى التاريخ المعاصر . أما فى الشرق فإن الشريط الشمالى من سيناء والمدخل الشرقى هو بوابة مصر الأولى والكبرى ، وحولها يدور أغلب تاريخ مصر العسكرى بحيث تحتاج إلى وقفة خاصة . ويكفى هنا أن نلاحظ خلف كل من بوابة الغرب والشرق مفتاحاً أكثر أماناً ، هو الاسكندرية ثم دمياط ، وكانت العرب تسمى الأولى باب المغرب والثانية باب الشام - وقد انتقلت وظيفة دمياط هذه إلى بور سعيد حالياً . ومن الجدير بالذكر أن هذه البوابات الصعبة حاربت أحياناً ضد الغزاة وذلك بطبيعتها الصحراوية الجافة الموحشة . فكما هلك جيش قمعيز فى طريق سيوة غرباً ، هلك بولنوين الصليبي عند سبخة ملحية قاحلة بشمال سيناء هى سبخة البردويل (التي أخذت اسمها منه) .

سيناء فى الاستراتيجية والسياسة

فإذا عدنا لنضع المدخل الشمالى الشرقى تحت عدسة مكبرة ، فسنجد أنه إن يكن مثلث سيناء هو العقدة التى تلحم إفريقيا بآسيا ، فإن المثلث الشمالى منها والذى يحده جنوباً الخط من السويس إلى رفح بالتقريب هو حلقة الوصل المباشرة بين مصر والشام . وبميزيد من التحديد ، فإن المستطيل القاعدى الشمالى والواقع إلى الشمال من خط عرض ٣٠ درجة تقريباً هو إقليم الحركة والمرور والوصل بالامتياز ، فى حين أن المثلث الجنوبي أسفل هذا الخط هو منطقة العزلة والالتجاء والفصل . الأول يحمل شرايين الحركة المحورية والحبل السرى بين القارتين ، والثانى هو منطقة الطرد والالتجاء التى أوت إليها بعض العناصر المستضعفة أو المضطهدة .

ولما كان طريق الخطر الخارجى البرى إلى مصر هو الشام أساساً ، وكانت سيناء تحتل النقطة الحرجة بين ضلعى الشام ومصر اللذين يكونان وحدة

استراتيجية واحدة ، فقد أصبحت «طريق الحرب» بالدرجة الأولى . إنها معبر أرضى ، جسر استراتيجى معلق أو موطن ، عبرت عليه الجيوش منذ فجر التاريخ عشرات ، وربما حرفيا مئات المرات جبهة ونهايا - تحتمس الثالث وحده عبره ١٧ مرة !

والواقع أنه إن تكن مصر ذات أطول تاريخ حضارى فى العالم ، فإن لسيناء أطول سجل عسكرى معروف فى التاريخ تقريبا . ولو أننا إستطلعنا أن نحسب معاملا إحصائيا لكثافة الحركة الحربية ، فلعلنا لن نجد بين صحارى العرب ، وربما صحارى العالم ، رقعة كالشقة الساحلية من سيناء حركتها الغزوات والحملات العسكرية حرثا .

من هنا فإن سيناء أهم وأخطر مدخل لمصر على الإطلاق . إنها كخيبر بالنسبة للهند ، أو كممر دزونجاريا بالنسبة لوسط آسيا ، أو هى ترمويل مصر . بل إننا ليمكن أن نقول إنها بمثابة ثلاثتها جميعا ، وذلك بمضايقتها الثلاثة ممر متلا إزاء السويس وطريق الوسط إزاء الاسماعيلية وطريق ساحل الكتبان الشمالى ابتداء من القنطرة . وبغير مبالغة ذلك : فسيناء أيضاً مدخل قارة برمتها مثلما هى مدخل مصر .

وغنى عن الذكر أن سيناء برمتها وحدة جيواستراتيجية واحدة ، لكل جزء منها قيمته الاستراتيجية الحيوية . فأما المثلث الجنوبي ، فلئن كان بموقعه الجانبى الخلفى وتضاريسه الوعرة لا يأتى إلا فى المرتبة الثانية كطريق حرب وكميدان قتال ، إلا أنه بتعمقه وبروزه نحو الجنوب يعطى ، خاصة جدا فى عصر الطيران ، نقط ارتكاز للوثوب على ساحل البحر الأحمر بالأسطول البحرى أو بالطيران ، وكذلك لتهديد عمق الصعيد المصرى بالطيران ، كما أثبتت محاولات العدو الإسرائيلى بعد يونيو حين تسلل بوحداته البحرية إلى بعض مراكز ساحل البحر الأحمر وبطائراته إلى منطقة نجع حمادى وحلوان ... إلخ .

وتتركز القيمة الاستراتيجية للمثلث الجنوبى بصورة بارزة وبصفة مباشرة فى سواحله عامة ورأس شبه الجزيرة عند شرم الشيخ خاصة . والواقع أن ساحلى جنوب سيناء بسهليهما الضيقين هما محورا الحركة البرية الأساسيان على ضلعهما ، كما أن التقاءهما واجتماعهما عند شرم الشيخ هو مما يضاعف من أهمية هذه الأخيرة ، غير أنهما ليسا من محاور الحرب الاستراتيجية بالمعنى الذى نقصده فى شمال سيناء . وفيما عدا هذا ، فمن سواحل سيناء الغربية يمكن تهديد ساحل خليج السويس الغربى مباشرة وخاصة منطقة السويس . وأقرب مثال لذلك محاولة العدو الهجوم على الجزيرة الخضراء بعد يونيو ، ثم أخيرا تهديده للزعفرانة والسخنة عشية ٦ أكتوبر . ولا ننسى كذلك معركة جزيرة شدوان على مدخل الخليج التى صمدت فيها لهجوم بحرى جوى مكثف حتى رده مدحورا على أعقابها .

ولكنها شرم الشيخ بصفة خاصة جدا هى التى تعد المفتاح الاستراتيجى لكل المثلث الجنوبى ، فهى وحدها التى تتحكم تماما فى كل خليج العقبة دخولا وخروجا عن طريق مضيق تيران ، فهذا المضيق المختنق كعنق الزجاجة ، والذى تزيده ضيقا واختناقا جزيرتا تيران وصنافير فى حلقه ، لا يترك ممرا صالحا للملاحة إلا لبضعة كيلو مترات معدودة تقع تماما تحت ضبط وسيطرة قاعدة شرم الشيخ الحاكمة .

وإذا كانت هذه هى القيمة الاستراتيجية الحيوية للمثلث الجنوبى من سيناء ، فإن قيمة المستطيل الشمالى بالذات فائقة خارج كل مقارنة وكل حدود ، إنه مركز الثقل الاستراتيجى فى كل سيناء ، بموقعه ، هو «مقدم» الاقليم ، ويتضاريسه المعتدلة وبموارد مياهه المعقولة ، هو «الطريق» ، طريق الحرب كما هو طريق التجارة ، وبموقعه وتضاريسه معا ، كان تلقائيا وبالضرورة ميدان المعركة ومسرح الحرب ، فى القديم كما فى العصور الحديثة وإلى يومنا هذا ، إن من يسيطر على المستطيل الشمالى يتحكم أوتوماتيكيا فى المثلث الجنوبى ، وبالتالي يتحكم فى سيناء كلها .

جغرافية سيناء العسكرية

وكقاعدة جيوسراتيجية ، تتلخص أبعاد المستطيل الشمالى أساسا فى ثلاثيتين من المحاور الاستراتيجية الفوقية ، كل منهما مركبة على الأخرى ، واحدة عرضية ، والأخرى طولية . الأولى تتعلق بطرق المواصلات والحركة وخطوط الاقتراب بين الشرق الفلسطينى والغرب المصرى ما بين الساحل وبداية المثلث الجنوبى من سيناء . والثانية تمثل خطوط الدفاع الأساسية عن مصر النيل والتى تمتد من الشمال إلى الجنوب وتتعاقب عبر سيناء من الحدود إلى القناة . والثلاثتان بتعامدهما وتقاطعهما تنسجان معا الشبكة الفعالة والحاكمة فى أى صراع مسلح على مسرح سيناء والتى تحدد مصيره إلى أبعد الحدود ، مثلما تتحدد مفاتيح سيناء الاستراتيجية عند تقاطعاتها وتقع على إحداثياتها كل مواقعها الحساسة .

محاور سيناء الاستراتيجية

فإذا بدأنا بثلاثية المحاور وجدنا ثلاث مجموعات من الطرق الشريانية العرضية التى تستحيل الحركة الميكانيكية خارجها : محور الشمال الذى يوازي الساحل ، ومحور الجنوب الذى يصل بين زاوية البحر المتوسط قرب رفح ورأس خليج السويس ، وبينهما محور الوسط الذى يترامى كقاطع بين زاوية البحر المتوسط وبين منتصف قناة السويس عند بحيرة التمساح .

وبنظرة عامة نستطيع أن نرى أن ثلاثتها ترسم معا شكل مروحة أو حزمة

مجموعة فى أقصى الشمال الشرقى قرب التقاء الحدود السياسية وساحل البحر المتوسط ومفتوحة فى الغرب والجنوب الغربى بطول قناة السويس . غير أننا إذا أضفنا فرعاً جنوبياً أقصى للمحور الجنوبى يمتد ما بين رأسى خليجى السويس والعقبة ، لتحول النمط العام إلى شكل حرف Z الأفرنجى . وكل نمط يحسن أن نحفظ به فى الذهن لأنه يختزل كثيراً من التفاصيل ويقدم مفتاحاً لكثير من الظواهر .

فأما محور الشمال أو الساحل فهو الطريق التاريخى ، طريق القوافل ، الذى عبرته جيئةً وذهاباً عشرات الجيوش فضلاً عن قوافل التجار ، والذى يرسمه اليوم خط السكة الحديدية الوحيد عبر شبه الجزيرة ويكرهه طريق برى رئيسى وإن يكن صعباً نوعاً للسيارات . ينحصر المحور ويتحدد بين مستنقعات الساحل الرخوة الهشة من الشمال وبحر رمال الكثبان الشاسعة المفككة التى لا يمكن أن تخترقها المركبات الميكانيكية من الجنوب . الطريق غنى بالآبار وموارد المياه نسبياً ، ولكن الانجليز فى الحرب الأولى اضطروا إلى تعزيزه بأنبوب مياه من النيل عبر القناة . أما شاطئ البحر المتاخم فضحل رسوبى لا يصلح لاقتراب أو رسو السفن الكبيرة ، وإن أمكن للسفن الصغيرة أن تدخل موانئه الرئيسية . غير أن الطريق البحرى بعامة ليس منافساً أو بديلاً للمحور الأرضى . ومن الناحية الأخرى تستطيع المدفعية البحرية الحديثة بعيدة المدى أن تقصف من عمق البحر وتضرب أجناب المحور .

كذلك يمكن لوحداث الكوماندوز والضفادع البشرية أن تتسلل إليه من البحر لتضرب مراكزه . وهذا ما فعلته قواتنا البحرية والفدائية والخاصة مراراً وبإنجاح كبير فى أكتوبر .

يبدأ المحور على القناة عند القنطرة ، التى تحدد نهاية بحيرة المنزلة الجنوبية وبداية أول أرض صلبة بعدها ، والتى تستمد اسمها من أنها كانت قنطرة العبور على فرع النيل البيلوزى فى العصور العربية الوسطى . ومن القنطرة يتجه المحور شمالاً شرقاً موازياً لسهل الطينة الرخو وبعيداً عنه (لاحظ معنى الاسم) ، ثم ينثنى شرقاً قرب بالوطة (تحريف بيلوز ، بيلوزيوم القديمة ، الفرما العربية ، ومصب الفرع البيلوزى القديم) ، ثم يمر برمانة (تحريف روماني) فقاطية ثم بير العبد على طرف بحيرة البردويل . ومن البحيرة يمضى المحور إلى العريش فالشيخ زويد ففرح حيث يتصل بطريق الساحل فى فلسطين .

ونظراً لأهمية المحور التاريخى ، نجد كثيراً من معارك مصر ، أو بالأحرى

معارك مصر فى سيناء ، تدور غالبا إن لم نقل دائما فى نهايتيه فى أقصى الشرق والغرب ، أو رفح وبيلوزيوم (الفرما) على الترتيب. حدث هذا فى العصر البطلمى ، وتكرر أيام الرومان ، ومرارا تحت العرب . ويمكن القول بصفة عامة إن المحور الشمالى كان أهم خط استراتيجى فى سيناء فى العصور القديمة ، ولكنه فى العصر الحديث عصر الحرب الميكانيكية فقد هذه الصدارة للمحور الأوسط .

أما محور الوسط فهو المحور القاطع الذى يمتد بين الإسماعيلية وأبو عجيلة . وهو العمود الفقرى بلا نزاع فى محاور سيناء الاستراتيجية الثلاثة ، ويعد اليوم طريق الخطر الأول بلا شك . وقد كان محور تحرك القوات البريطانية بين مصر وفلسطين دائماً ، كما ركزت عليه إسرائيل دائماً فى كل عدواناتها . ويرجع هذا إلى أنه صالح تماماً لتحرك الحملات الميكانيكية الثقيلة ، إذ يتراعى على صلب السهول الهضبية الثابتة وإن اعترضته بعض حقول الكثبان الرملية محلياً . هذا إلى أنه يؤدى مباشرة إلى قلب الدلتا فى مصر عن طريق وادى الطميلات . وهو كذلك يؤدى شرقاً إلى قلب هضبة فلسطين الداخلية ، ومن هنا كان يعرف «بطريق الشام» . والمحور ينحصر بين نطاق الكثبان الرملية وبعض كتل الجبال المنعزلة فى الشمال ، وبين القاطع الجبلى الأساسى فى الجنوب . ومن هنا يتحكم فى ، أو تتحكم فيه ، فتحة جبلية حاسمة تعد مفتاح المحور كله .

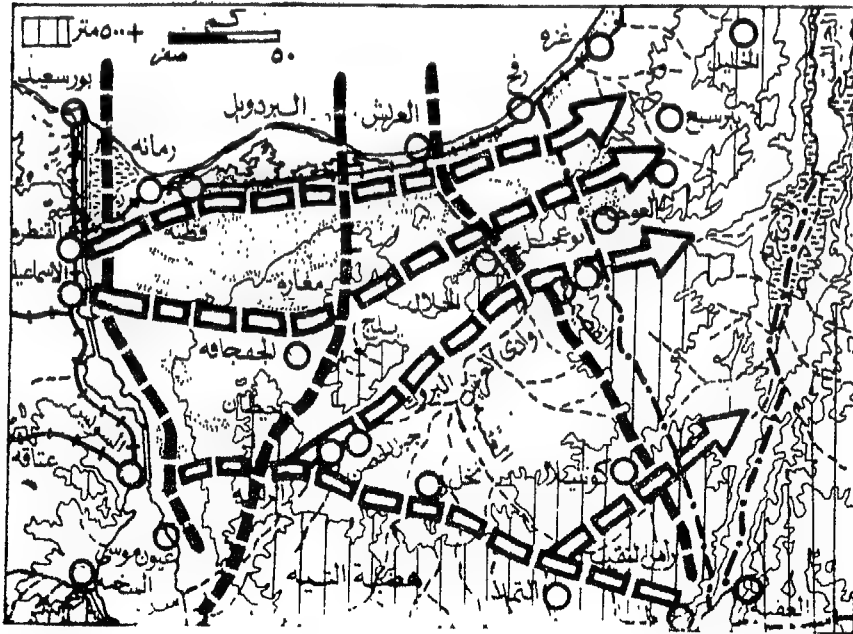
يبدأ المحور على القناة إزاء الإسماعيلية ، التى تصبح بذلك الهدف الطبيعى الأول لكل من يهاجم مصر والقناة من الشرق ، وبعدها يتبع ممر الختمية الهام الذى يقع بين جبل الختمية شمالا وجبل أم خشيب جنوباً . ثم يستمر المحور مشرقاً حتى يصل إلى مضيق الجفجافة الذى يعد الفتحة الحاسمة بين جبل المغارة فى الشمال وكتلة جبل يلق الصعبة فى الجنوب . وبعد المضيق يتجه شمالا بشرق حيث تحدده فتحة أخرى ثانوية تنحصر بين جبل لبنى فى الشمال وجبل الحلال فى الجنوب . ومن هنا أهمية الجبل الأول فى أول حرب يونيو حيث دارت معركة دبابات كبيرة . وبعد ذلك يستمر المحور حتى يصل وشيكاً إلى أبو عجيلة حيث يتصل المحور الأوسط بالمحور الشمالى لأول مرة فى الرحلة ، ومن هناك يؤدى إلى قلب إسرائيل .

المحور الجنوبى ، أخيراً ، قاطع أيضاً ، يمتد ما بين السويس والقسيمة . وهو خط اقتراب أقل أهمية من محور الوسط ، إذ لا يصلح إلا للحملات الخفيفة ، كما يعتبر نسبياً «لفة» غير مباشرة بعيدة نوعاً عن أقطاب الصراع على جانبى سيناء . بعيد هو عن الكثبان الرملية ، ولكن تعترضه العوائق الجبلية ، وإن أفاد من فتحاتها كما يفيد من بطون روافد وادى العريش .

يبدأ المحور إزاء السويس التى تستقطب كل الأهمية الاستراتيجية لرأس

الخليج، وذلك باعتبارها مدخل القناة ومركز عمران وصناعى فضلا عن أنها هى التى تؤدى بطريق السيارات والسكة الحديدية المباشرة إلى القاهرة رأسا . ومن السويس يتجه المحور إلى الكوبرى والشط . وبعدهما يصل إلى ممر متلا ، الفتحة الجبلية الحاكمة للمحور بأسره والتى يمكن تحديد الحركة عليه وإيقاف الزحف المعادى فوقه . ومن هنا أهمية الممر الدفاعية القصوى عن السويس فالقناة بالقاهرة . وبعد الممر يتجه المحور شمالا بشرق إلى أعالي وادى البروك ، الذى يستفيد منه المحور ويتبعه هو وأودية أخرى مجاورة ، ومنها يمضى إلى الجنوب من جبل حلال إلى أن يصل إلى القصيمة قرب الحدود مباشرة . وهنا من القصيمة يتصل المحور الجنوبي بالمحور الأوسط شمالا عند أبو عجيلة ، وبذلك يصب المحور هو الآخر فى قلب وسط فلسطين .

تلك هى محاور سيناء الاستراتيجية الأساسية الثلاثة ، إلا أن هناك محورا فرعيا (أو رابعا ؟) يخرج من المحور الجنوبي متجها إلى رأس النقب على نهاية خليج العقبة . فبعد ممر متلا ، تتجه هذه الشعبة جنوبا شرقا مارة بنخل على وادى العريش الرئيسى وفى قلب شبه الجزيرة ، وبعدها تصل إلى التمد على وادى العقبة ؛ وأخيرا إلى رأس النقب على الحدود قرب طابا المصرية والعقبة الأردنية (وبينهما الآن إيلات إسرائيل) . وعند التمد تخرج من المحور شعبة نحو الشمال الشرقى إلى الكونتيتلا ، آخر النقط العسكرية المصرية الداخلية على الحدود جنوبا



شكل ٢٤ - استراتيجية سيناء العسكرية : محاور الهجوم وخطوط الدفاع .

هذا المحور هو بالطبع طريق الحج القديم «درب الحج» ، الذى فقد أهميته بعد تحول الحج إلى طريق السويس البحرى فضلا عن الطريق الجوى . وهو يسير على أرض صلبة ولكنها صعبة . ومن الواضح أن الطريق «لغة» متطوحة للغاية بالنسبة لمسرح القتال البؤرى ، لكنه وارد دائما كبديل أو كمفاجأة استراتيجية ، وقد استغله العدو الإسرائيلى فى حرب يونيو إلى أبعد حد . والواقع أن أخطار هذا المحور العسكرية يمكن أن تزداد بتقدم وتزايد العمران العدو فى النقب وزحفه فيه نحو الجنوب مستقبلا .

خطوط الدفاع الاستراتيجية

هناك ثلاثة خطوط دفاعية أساسية محددة بوضوح كامل ، تتعاقب من الشرق إلى الغرب من الحدود حتى القناة على الترتيب . الخط الأول قرب الحدود ويكاد يوازيها ، الثانى خط المضائق من السويس إلى البردويل ، الثالث والأخير هو قناة السويس نفسها . وكل خط من هذه الخطوط هو بمثابة «خط حياة» لمصر ، ولذا يحتاج إلى نظرة فاحصة على حدة ، يحتاج بعدها كذلك إلى نظرة متكاملة فى إطار الشبكة الدفاعية كلها .

فأما خط الدفاع الأول فيقع قرب الحدود السياسية بدرجة شديدة ، ويمتد أساسا من رأس خليج العقبة حتى زاوية أو كوع البحر المتوسط فى منطقة العريش . يبدأ الخط بطابا - ذات الحادثة المشهورة - ورأس النقب على الخليج فى منطقة حرجة استراتيجية ، إذ هنا فى دائرة صغيرة تتقارب حدود أربعة : مصر ، فلسطين (المحتلة ، أو إسرائيل حاليا) ، الأردن ، السعودية . وتمثل رأس النقب مجمع مروحة الطرق الطبيعية والأودية التى تبدأ من العريش ومن رفح ومن جنوب فلسطين . ثم يمتد الخط إلى الكونتيتلا التى تقع على هضبة عالية مشرفة تسيطر على المنخفضات والطرق والأودية المحيطة . وهى بهذا نقطة حصينة للغاية ، كما تملك مصادر المياه الوحيدة فى منطقتها . ويعد الكونتيتلا يستمر الخط نحو الشمال الغربى حتى يصل إلى القصيمة إلى الداخل قليلا من حدودنا السياسية . ومنها يتتبع جذر وادى العريش مارا بأبو عجيلة ، وبعدها يحفه جبل لبنى من الغرب ، ثم يمر ببير لحفن التى يصل بعدها مباشرة إلى مدينة العريش . والقطاع الأخير متوسط الارتفاع إلى منخفض ، يبدو كالعنق أو الرقبة العريضة بين سلسلة مرتفعات وهضاب الضهرة الداخلية وبين البحر المتوسط ، ومن ثم يمثل الممر الطبيعى بين سهول سيناء وسهل فلسطين . والجزء الأكبر منه يخترق نطاق الكثبان الرملية مما يحدد مسارات الحركة بشدة ويحصرها فى خطوط ضيقة على الساحل أو فى الداخل .

ورغم أن هذا القطاع الشمالى المنخفض لا يتجاوز نحو ثلث الخط الدفاعى كله

فإنه يعد بصورة مطلقة مركز الثقل والخطر فيه . لماذا ؟ - لأن هنا تجتمع نهايات محاور سيناء الاستراتيجية الثلاثة : العريش على المحور الشمالى ، أبو عجيلة على المحور الأوسط ، القصيمة على المحور الجنوبى . إنه يد مروحة المحاور ، أو ربطة الحزمة ، و «زر» سيناء الاستراتيجية . ولم يكن غريبا لذلك أن يعتبره بعض العسكريين القاعدة الاستراتيجية الحقيقية للدفاع عن مصر ، مثلا السير ارتشيبولد مرى أثناء الحرب العظمى الأولى .

بعيدا إلى الداخل ، وعلى بعد يتراوح بين ٣٢ ، ٧٥ كم من قناة السويس ، يقوم خط الدفاع الثانى والأوسط عن سيناء . فى قلبها يمتد بميل كأنه شبه قاطع ، محوره من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى ، وقطباه الطاغيان هما ممر متلا فى الجنوب ومضيق الجفجافة فى الشمال ، أما بقيته فليست أكثر من امتداد لهما على الجانبين حتى البحر شمالا والخليج جنوبا . إنه أساسا خط المضائق أو الممرات، ومن هذه الصفة بالدقة يستمد أهميته الفائقة .

يبدأ الخط من دائرة رأس خليج السويس شاملا منطقة مدينة السويس نفسها والكوبرى والشط ثم عيون موسى من حولها شمالا وجنوبا ، وربما امتد إلى سدر ، ثم يرتبط بمجموعة الأودية الصحراوية المحلية حتى يصل إلى الحاجز الجبلى الأشم والأصم الذى يقف كالحائط المرتفع ، جبل الراحة فى الجنوب وجبل حيطان فى الوسط ثم جبل أم خشيب فالختمية شمالا .

وواضح أن الخط جبلى للغاية وبالع الوعورة والمنعة فى القطاع الجنوبى والأكبر منه ، بينما يتحول إلى بحر من الرمال المفككة والمستنقعات السبخة فى قطاعه الشمالى . وهو من ثم بكامله غير صالح لاختراق أو عبور القوات الميكانيكية على الإطلاق ، إلا من خلال فتحاته المحددة بصرامة . وبهذا تحكمه تلك الفتحات الجبلية بدرجة مطلقة ، فيحكم هو بدوره حركة أو تقدم الجيوش أو الغزو سواء من شرق سيناء إلى غربها أو من غربها إلى شرقها .

وهو بهذا الوضع يناظر بين خطوط الدفاع الطولية الثلاثة المحور الأوسط بين محاور الحركة العرضية الثلاثة ، كلاهما الأوسط ويتوسط قلب المسرح العسكرى الأساسى فى سيناء ، واسطة العقد يعنى . وعند تقاطعهما بالفعل تحدد واحد من أخطر مواقع سيناء الاستراتيجية وهو مضيق الجفجافة الذى كانت إسرائيل حريصة جدا على التسابق عليه والاندفاع إليه بأى ثمن منذ أول لحظة فى الحرب سواء فى ١٩٥٦ أو ١٩٦٧ . والواقع أن مضيق الجفجافة فى جانب وممر متلا فى

الجانب الآخر وما بينهما من ممرات ثانوية تؤلف فى مجموعها منطقة المضائق التى تمثل بغير جدال المفاتيح الاستراتيجية الحاكمة لسيناء جميعا .

لهذا كله يعد الخط بالاجماع وبلا نزاع الخط الدفاعى الحاكم والفاصل بين الخطوط الثلاثة ، السيطرة عليه تحدد وتحسم المعركة سواء على يمينه أو يساره . فمن يسيطر عليه يجد الطريق مفتوحا بلا عقبات تذكر إلى قناة السويس ، كما يجد أن المعركة إلى الشرق منه إنما هى بقايا مقاومة لا تلبث أن تكتسح حتى الحدود . أما من يخسره فعليه أن يتوقع الهجوم فورا على قناة السويس غربا أو الاكتساح والارتداد إلى الحدود شرقا .

أما خط الدفاع الثالث ، والأخير أيضا ، فهو قناة السويس اليوم ، ومنطقة البرزخ بصفة عامة قديما قبل شق القناة . هنا «خاصرة» مصر الاستراتيجية كلها بلا استثناء حيث يتقارب بحراها أشد ما يتقاربان . إنها عنق الزجاجة ، على جانبيها تبو سيناء كحجرة أمامية ante-chamber للقاعة الكبرى مصر النيلية ، بينما هى نفسها تعد العتبة أو الباب الداخلى بينهما . والبرزخ يعد من الوجهة الفيزيوجرافية استمرارا لسهول شمال سيناء بشقيها الشمالى المنخفض والجنوبى المرتفع ، وهو يربط فى تدرج وتبدل بين سيناء والدلتا ممتدا ما بين بحيرة المنزلة المسطحة فى الشمال وخليج القلزم أو السويس فى الجنوب . وقد كان يتوسط هذا البرزخ مجموعات البحيرات الداخلية المغلقة التمساح والمرة . وإلى الشمال منها كان الفرع البيلوزى القديم يخترقه إلى منتهاه عند بيلوزيوم (الفرما) على البحر ، وكانت القنطرة على النهاية الجنوبية للبحيرة هى نقطة عبور الفرع . وإلى جانب هذه الموانع الطبيعية الجزئية ، كثيرا ما أقامت مصر الفرعونية والعربية خطا محصنا يتألف من سلسلة من المخافر والقلاع والنقط الأمامية ... إلخ. وقد كان آخر وأحدث هذه الخطوط خط عدو هو خط بارليف وملحقاته ، والذى سحقتة مصر فى ٦ أكتوبر إلى الأبد .

وفيما عدا هذا فلقد كانت مهمة الدفاع عن منطقة البرزخ تستقطب نهائيا فى نقطتين استراتيجيتين على طرفيه : فى الجنوب السويس ، وكانت بصيغة أو بأخرى ذات صبغة عسكرية عبر التاريخ دائما ، منذ كليزما (أو كلوزما ، وتعنى نهاية الطريق) البطلمية إلى القلزم الإسلامية حتى السويس الحديثة . أما فى الشمال فهناك بيلوزيوم القديمة أو الفرما العربية التى كانت مدينة قلعة دائما ومسرح كثير

من المواقع العسكرية الفاصلة فى تاريخ مصر ، منظره فى ذلك لرفح والعريش على الطرف المقابل لسيناء . عمرو بن العاص ، مثلا ، فى فتح مصر حاصرها طويلا قبل أن تسقط ثم دمر قلعتها ليؤمن مؤخرته قبل أن يغادرها إلى داخل الوادى .

ومنذ شقت قناة السويس تغيرت الخريطة الطبيعية للمنطقة ، ومعها تغيرت الخريطة الجيوستراتيجية . فبالقناة تحول البرزخ الطبيعى إلى مضيق صناعى بمعنى ما ، وصرفت البحيرات الداخلية إلى البحر ولم تعد مغلقة . ومع ذلك فإن منطقة القناة لا تزال تحمل بصمة اللاندسكيپ الطبيعى ، فنجد جوانبها منخفضة طينية وهشة فى الشمال فى قطاع بحيرة المنزلة - سهل الطينة ، ثم ترتفع بالتدرج فنسمع عن تلال الجسر عند الاسماعيليه ، ثم إذا هى ترتفع أكثر وأكثر وتتحول إلى تكوينات صخرية صلبة ابتداء من البحيرات المرة .

أما استراتيجيا فقد أصبحت القناة كمانع مائى صناعى وهى فى حكم المانع الطبيعى ، لا سيما بعد توسيعها المطرد . أصبحت خندقا مائيا بالغ الطول ، يعد مانعا من الدرجة الأولى وآخر خط دفاعى عن مصر النيلية ، وفيها تصب نهايات محاور سيناء الاستراتيجية الثلاثة عند نهايتها ومنتصفها ، أى أمام القنطرة والسويس والاسماعيليه على الترتيب .

فأما القنطرة فينبغى أن نلاحظ أنه منذ وقت مبكر ، ولكن بالأخص منذ شقت القناة ، انتقل الدور الاستراتيجى التاريخى للفرما كاملا إليها ، تماما مثلما انتقل الدور التجارى التاريخى لدمياط إلى بورسعيد غير بعيد على الجانب الآخر من القناة . كذلك تحكم القنطرة الطريق إلى بورسعيد . فلما كانت القناة فيما بين بورسعيد والقنطرة تجرى لنحو ٤٠ كم فى مضيق مختنق «رقبة الأوزة» بين سهل الطينة الذى يمكن إغراقه شرقا (أغرقه الإنجليز فعلا فى ١٩١٥ أثناء الحملة التركية) وبحيرة المنزلة التى لا يمكن اجتيازها غربا ، فإن مفتاح هذا القطاع يتحدد توا فى القنطرة حيث تتسع الأرض لأول مرة بحرية وفى صلابه . من هنا يسمى الموقع أحيانا «بمضيق» القنطرة . ومن هنا إذن يمكن التصدى بكفاءة وفاعلية لأية قوات معادية تنزل فى بورسعيد بهدف الزحف جنوبا . إن من يسيطر على القنطرة يتحكم فى بورسعيد ، دفاعا وهجوما . وعملية الهجوم بالنزول فى بورسعيد محكوم عليها بالفشل إذا أحسن الدفاع عن القنطرة ، كما أثبتت بصورة جزئية وغير مباشرة معركة رأس العش بعد يونيو مباشرة .

أما الاسماعيليه فهى موقع استراتيجى جديد على خريطة مصر ولد مع القناة

ولكنها منذ البداية أصبحت «عاصمة» القناة الاستراتيجية إن صح التعبير . أولا لموقعها المتوسط ، ثم لموقعها على نهاية المحور الأوسط والأهم من محاور سيناء ، وأخيرا لموقعها على نهاية وادى الطميلات ، لسان المعمر الناتىء من شرق الدلتا حاملا معه شرايين حياة منطقة القناة جميعا وهى التربة الحلوة (ترعة الاسماعيلية) التى تنتشعب عند المدينة شمالا إلى بورسعيد وجنوبا إلى السويس .

الاسماعيلية إذن هى مفتاح هيدرولوجية القناة وصنبور الرى بها ، من يتحكم فيها يتحكم فى حياة بقية مدن القناة وسكانها ، وإن كان من الممكن التحكم فى مائية الاسماعيلية نفسها من القاهرة عند قناطر الدلتا ، لذلك كله فإن الاسماعيلية هى الهدف الاستراتيجى الطبيعى والمنطقى لأى عدو مهاجم من الشرق . وهذا وإن عرضها لأكبر خطر باستمرار فإن معركة المدافع بهذه الحقيقة يسلب المهاجم من الناحية الأخرى كثيرا من عنصر المفاجأة الاستراتيجية .

تلك دراسة تحليلية لقناة السويس كخط دفاعى أخير ، ولكن يبقى أخيرا السؤال الخالد ، القديم الذى يتجدد أبدا : هل القناة فى صالح الدفاع عن مصر استراتيجية أم هى فى غير صالحها ؟ أهى تحارب معها أم تحارب ضدها ؟ سلاح لنا أم علينا ؟ ولقد أثار الفكر العسكرى المصرى قضية القناة منذ وقت مبكر ، وكان هناك دائما الرأىان المتناقضان . رأى يذهب إلى أن القناة مانع استراتيجى تام يمكن لجيش الوطن أن يحتذى به من عدو مهاجم من الشرق وأن يصمد أمامه حتى وإن تفوق هذا عليه عددا أو عتادا . ومن الواضح أن هذا الرأى يجد سندا فى موقف مصر بعد يونيو ، حيث صمدت وراء القناة فى وجه العدو الإسرائيلى الذى احتل سيناء بأسرها ، بل وعرضته عبرها لحرب استنزاف ومدفعية مكثفة ومريرة أرهقته وأدمته إلى أقصى حد .

أما الرأى الثانى فيرى أن عبور العدو للقناة من الشرق وارد وممكن ، حاوله الأتراك فى الحرب الأولى وفشلوا ، أغرق منهم البعض ورد البعض الآخر على أعقابهم فى الصحراء ، وحاوله العدو الإسرائيلى فى حرب أكتوبر ونجح من أسف فى التسلل عبر ثغرة بين القوات المصرية المتقدمة فى غرب سيناء . والغريب أن المحاولتين تحددتا فى موضع يكاد يكون واحدا ، الأتراك فى سرايوم وطوسون ، والإسرائيليون فى سرايوم والفرسوار .

أين إذن تقع الحقيقة بين هذين الرأىين ؟ . إن القناة فى نهاية الأمر مانع مائى، وككل مانع مائى فإن المفتاح يكمن فى مقولة كلاوسفيتز من أن «المانع المائى دفاع قوى ضد هجوم ضعيف ، ولكنه دفاع ضعيف ضد هجوم قوى» . وعلى هذا فإن

الانتهاء الموضوعى المتوازن الذى لابد أن نصل إليه ونضع أكثر من خط تحته هو أن القناة سلاح ذو حدين استراتيجيا . فهي بالتأكيد يمكن أن تكون ستارا حاميا للدفاع المصرى من الغرب ومانعا حائلا دون تقدم العدو من الشرق . ولكنها بالمنطق نفسه وبالدرجة نفسها يمكن أن تكون عائقا فى وجه العبور المصرى إلى سيناء للتحرير والاسترداد . ولقد كان هذا هو درس يونيو المرير ، وكان ٦ أكتوبر هو ثممه الغالى الذى كان علينا أن ندفعه . وفضلا عن هذا فلقد أثبتت تجربة أكتوبر أن القناة ، على مناعتها الكبيرة كمانع طبيعى ، ليست بالمانع المطلق الذى لا يُخترق ، فلقد تم عبورها فى الاتجاهين ، وإن كان لا وجه للمقارنة بين العبورين .

هيكل الشبكة الاستراتيجية

تلك إذن خطوط سيناء الدفاعية الثلاثة ، غير أنها لا تكتمل إلا بنظرة تركيبية شاملة لثلاثتها معا ، علاقاتها وتفاعلاتها المتبادلة ، والمقارنة والتوازنات بينها فى إطار استراتيجية سيناء العريضة بل والوطن ككل . وحبذا هنا أن نبدأ من الحاضر إلى الماضى ، وليس العكس ، محتفظين بالتجربة التاريخية كدرس للمستقبل .

ونبدأ فنقول إن أول اختبار لقواعد استراتيجية سيناء فى العصر الحديث كان بلا شك الحملة التركية فى الحرب العالمية الأولى . وفى هذا الاختبار الأول حدث الفشل الأول . فلقد كان هناك مدرستان من مدارس الفكر العسكرى البريطانى فى مصر : الأولى ترى أن خط الدفاع الطبيعى والتاريخى عن مصر فى الشرق هو خط الحدود السياسية الدولية ، أو بالدقة خط الدفاع الأول بين رأس خليج العقبة وزاوية رفح ، أو بالأحرى قطاع القصيمة - العريش . ولذلك فإن سيناء هى درع مصر الواقية التى يجب الدفاع عنها حتى ندافع عن مصر .

المدرسة الثانية ، على العكس ، كانت ترى فى تلك النظرة نظرية سابقة لعصر القناة ، ومن ثم نظرية عتيقة جامدة . فقناة السويس فى رأيها قد غيرت الموقف الاستراتيجى منذ أن شقت ، إذ أنها خلقت مانعا مائيا منيعا يضاف إلى أعماق سيناء ويضع حدا قاطعا لأى تقدم غاز من الشرق قد ينجح فى اختراق سيناء . وفى ملحمة الحرب الأولى كانت هذه النظرية هى التى سادت ووضعت موضع التطبيق . فقد قدر الإنجليز أن الأتراك لن يجازفوا ، وعلى أية حال لن يستطيعوا ، أن يعبروا سيناء لصعوبة الحركة أولا والمشكلات الإدارية خاصة التموين ثانيا . وعلى هذا الاساس قرروا إخلاصها فى حالة الحرب ، فإذا بتركيا تهاجم مصر من الشرق وتعبر سيناء على محاورها الثلاثة ، وإذا بها تفاجئ الإنجليز ، الذين

اضطروا إلى الانسحاب المهرول من شبه الجزيرة ، على الضفة الشرقية للقناة أمام الاسماعيلية وغيرها . أكثر من ذلك ، فلقد حاول الأتراك عبور القناة كما رأينا عند طوسون وسرابيوم ، حيث ردوا على أعقابهم بفضل المدفعية من الضفة الغربية والأسطول فى القناة نفسها . ومنذ تلك اللحظة تغيرت العقيدة البريطانية تماما ، وأدركت خطأ نظرية القناة كخط دفاع أول وأخير عن مصر ، وأن هذا الخط إنما هو وبكل عمقها سيناء التى زحفت إليها واستردتها ثم دخلت منها إلى فلسطين .

ذلك كان الاختبار الأول لقواعد استراتيجية سيناء بل استراتيجية مصر . وكان الاختبار الثانى الحقيقى هو يونيو ١٩٦٧ - تجربة ١٩٥٦ لم تكن مواجهة حقيقية مع العدو الإسرائيلى وكان الانسحاب فيها ضروريا مثلما كان حكيما . وفى ١٩٦٧ كررنا ما فعله الإنجليز فى ١٩١٥ بالانسحاب من سيناء إلى غرب القناة (بينما فعلت إسرائيل فى ١٩٧٣ ما كانت تريد تركيا أن تفعله فى ١٩١٥ دون أن تنجح وهو عبور القناة إلى الضفة الغربية) .

ولقد ثبت الآن خطأ الانسحاب المذعور الذى حدث فى يونيو رغم ما قيل وصدقناه فى حينه عن ضرورته وحكمته . ولو قد قاتلت بقايا قواتنا إلى آخر لحظة من قرار وقف إطلاق النار لكى تحتفظ بالضفة الشرقية للقناة مثلا لتغير موقفنا الاستراتيجى جذريا . وعلى أية حال فالمرجح أن الأمر بالانسحاب فى يونيو كان تكرارا غير واعد لتجربة ١٩٥٦ ، بحيث أصبح الانسحاب من سيناء أول خطوة لنجا إليها تلقائيا - كالانعكاس الشرطى - عند أول هزيمة . ولكن يبدو أحيانا أننا كنا نتعلم من تجاربنا السابقة أكثر مما ينبغى ، كما كنا نتعلم منها أحيانا أقل من اللازم . ذلك أن الانسحاب من سيناء لا يعنى فقط شل القناة وإيقافها ، ولكن أيضا تحويلها إلى أكبر عقبة فى سبيل الاسترداد .

والواقع أنه كان علينا ، منذ نشأة إسرائيل على الأقل ، أن نضعها قاعدة أولى فى تخطيطنا العسكرى أنه منذ وجدت القناة فلا انسحاب من سيناء تحت أى ظرف مهما كان . إنه أبسط مبادئ الجيوستراتيجية المصرية وأكثرها منطقية . إن الانسحاب من سيناء سهل جدا (أو نسبيا) عبر القناة ، ولكن العودة إليها صعبة صعوبة عبور أى عائق مائى من الدرجة الأولى . وقد كان هذا كما قلنا هو الثمن الباهظ الذى كان علينا أن ندفعه ، ولكنه على أية حال يبقى درسا أساسيا

للمستقبل . إن انسحاب يونيو ١٩٦٧ ينبغي ، بعد التحرير ، أن يكون آخر انسحاب مصرى من سيناء فى التاريخ ، كما أن خروج إسرائيل بعد ١٩٧٣ ينبغي أن يكون آخر «خروج» من مصر منذ يوسف وموسى .

قواعد المعادلة الاستراتيجية

ولنفصل . من بين خطوط سيناء الدفاعية الثلاثة ، يعد الخط الأول أكثرها تعرضا للخطر وأقلها مناعة. فلأنه يقترب من الحدود السياسية اقترابا شديدا ، فإنه لا يتمتع بعمق استراتيجى كاف . ولكن لهذا السبب بالذات ، ينبغي أن تتمسك به مصر وتستमित دائما فى الدفاع عنه ، لأن وقوعه ينقل ضغط العدو فوراً إلى الخط الثانى أو الأوسط .

وهذا الخط بدوره ، خط المضايق ، هو معقل سيناء الحقيقى ومفتاحها الحاكم ، الصمود فيه يمكن من إعادة استرداد الأرض المفقودة شرقه واستعادة السيطرة على الخط الأول ، فضلا بالطبع عن أنه هو الضمان الأخير والوحيد للمحافظة على القناة ، خط الدفاع الأخير . وعلى هذا فإن خط المضايق هو عامل فاصل : فى صف المدافع إذا احتفظ به ، وفى صف المهاجم إذا استولى عليه .

أما فقدانه فيعنى على الفور أن تتحول الشقة الواسعة بينه وبين القناة إلى أرض معركة فاصلة ولكنها صعبة إلى أقصى حد. فهذه الشقة المثثة فسيحة أرضها صلبة مكشوفة تصلح مسرحا مثاليا لحرب الدبابات والمدرمعات، حرب الصحراء النموذجية الكاملة. إنها أفضل مصيدة للدبابات فى سيناء، التى تعد بدورها أفضل مصيدة للدبابات فى العالم كله كما كان يحلو للعدو الإسرائيلى المغرور أن يسميها، فإذا لم يحسم المدافع هذه المعركة لصالحه أصبح العدو على ضفة القناة توا، وباتت هذه مهددة فضلا عن تعطلها إلى حد الشلل التام.

ومعنى هذا مباشرة وبوضوح أن قيمة القناة كخط دفاعى إنما تستمد فى التحليل الأخير من قيمة خط المضايق الحاكم. ورغم إمكانية صمود المدافع وراء القناة، فإن احتمالات عبور العدو لها ليست - كما أثبتت التجربة أكثر من مرة الآن - مستبعدة تماما، ومعنى هذا فى الحقيقة تهديد الوادى نفسه.

ولقد كان هناك بعد يونيو اعتقاد شائع بأن العدو الإسرائيلى لن يجرؤ قط على التفكير فى عبور القناة حتى لو استطاع عسكريا، لأن هذا كفيل بأن يوقعه فى

أكبر فح يمكن أن يتورط فيه، وهو بحر الكثافة السكانية العارم في الدلتا، بكل مايعنى من إعمال للحرب الشعبية ومن أعمال المقاومة الوطنية وضياع العدو في خضم القوة البشرية والعديدية الساحقة.

غير أن هذا المنطق ينسى أن على ضفة القناة الغربية وبينها وبين أطراف المعمور في شرق الدلتا، وفيما عدا مدن القناة، نطاقا مثلثا أو شبه مثلث من الفراغ البشرى، نكاد نقول من اللامعمور، هو صحراء شرق الدلتا، ويمكن أن يعد في طبوغرافيته كما في عمرانته امتدادا مخففا بصورة ما للمسرح السينائي نفسه ويكاد يناظر النقب على الجانب الآخر من سيناء (١). وقد كان العدو بالفعل يضع هذا النطاق في حسابه واحتمالات العبور تراوده أو وهو يلوح بها.

ورغم المقاومة الشعبية الرائعة التي دعمت الصمود الصلب للقوات الباسلة، كما حدث في السويس، ورغم حالة الاحتواء والحصار التي ضربت على العدو فورا غرب القناة، والإبادة التي كانت ستفرض عليه حتما إذا لم ينسحب، فلقد نسفت التجربة الواقعة خرافة أن العدو لن يعبر القناة، وأثبتت أن كل الاحتمالات واردة، وأن الخطر متى بدأ في الشرق فلا يعرف أحد أين ينتهى في الغرب، وأن الدفاع بالتالى عن الغرب، أقصى الغرب، إنما يبدأ حقا في الشرق، أقصى الشرق، على ضلوع فلسطين.

وعلى هذا نستطيع الآن وفي الختام أن نعبر عن الموقف الجيوستراتيجى كله بإيجاز وتركيز في صيغة سلسلة من المعادلات الاستراتيجية المحددة على النحو الآتى:

- من يسيطر على فلسطين يهدد خط دفاع سيناء الأول.
 - من يسيطر على خط دفاع سيناء الأوسط يتحكم في سيناء.
 - من يسيطر على سيناء يتحكم في خط دفاع مصر الأخير.
 - من يسيطر على خط دفاع مصر الأخير يهدد الوادى.
- ولقد أدركت مصر منذ أقدم العصور حقائق الاستراتيجية المصرية الصحيحة وقواعد الدفاع السليمة عن الوطن، أدركت أن الدفاع بالعمق، وأن الهجوم خير دفاع، فمنذ خيتا والحيتين على الأقل، أى منذ نحو ٤٠٠٠ سنة، أدركت أن الشام هو خط دفاعها الطبيعى الأول، وأن مصير مصر مرتبط عضويا، تاريخيا وجغرافيا، بمصير الشام، بل وأدركت مغزى طوروس بالذات لأمنها قبل أن يؤكد ذلك جنرالات الاستعمار البريطانى بالآف السنين كما يعترف المؤرخ العسكرى البريطانى هـ . د.

(١) انظر قبله، الجزء الأول .

كول.

نظرية الأمن المصرى

من هنا كانت سيناء دائما محصنة تحصينا أساسيا، ولا يكاد تاريخ أى فرعون أو سلطان مصرى، ابتداء من بيبى الأول إلى سليم الأول، يخلو من ذكر إنشاءاته وتحصيناته العسكرية فى سيناء، ابتداء من رفح والعريش إلى بيلوزيوم والسويس ومن العقبة إلى نخل... إلخ، ومن هنا أيضا كانت مصر تسارع إلى ملاقات أعدائها خارج سيناء وتنقل المعركة إلى «بر» الشام، إذ أن فرص النصر المصرى كانت تزداد كلما كانت المعركة أبعد عن قلب الوطن، فقديما وفى المتوسط العام كانت معاركنا فى رفح أكثر انتصارا من معاركنا فى بيلوزيوم، مثلا انتصر قمبيز علينا فى بيلوزيوم فانفتح الطريق أمامه إلى مصر بلا عوائق.

سيناء إذن ليست مجرد «صندوق من الرمال» كما قد يتوهم البعض، إنما هى «صندوق من الذهب» مجازا كما هى حقيقة، استراتيجية كما هى اقتصاديا، فأما من الناحية الاقتصادية، فنحن نعلم أنها كانت منذ الفراعنة منجم مصر للذهب والمعادن النفيسة وهى الآن بئر بترولها الكبرى والتمينة أى صندوق من الذهب الأسود بالفعل، وأما استراتيجية فإن من المهم جدا أن ندرك أن سيناء ليست مجرد فراغ، أو حتى عازل، إنها عمق جغرافى وإنذار مبكر يمكن أن نشترى فيه الزمان بالمكان، إنها ككل خط الدفاع الأخير عن مصر الدلتا والوادي، إذا كانت فلسطين هى الخط الثانى وطوروس الأول.

غير أن هذا العمق الاستراتيجى قد لحقه على الزمن ما لحق العالم كله من انكماش وتقلص على يد التكنولوجيا الحديثة، فقديما كانت الجيوش بمشاتها وقوافلها تقطع عرض سيناء فى أسبوع على الأقل إلى عشرة أيام فى الغالب، أما الآن فإن القوات الميكانيكية تقطعه فى ساعات، بينما يكتسحه الطيران فى دقائق، ولكن سيناء إذا كانت قد فقدت بعضا من عمقها، فإن ذلك لم يفعل سوى أن زاد من أهميتها وخطورتها الحيوية.

غير أن هناك تطورا هاما طرأ على دور سيناء الاستراتيجية مع تغير العمق والأهمية، وهذا التطور نستطيع أن نلمحه فى إرهابات أولى فى الحملة التركية أثناء الحرب الأولى حين أصبحت سيناء نفسها مسرحا للقتال إلى حد بعيد، وكنا فى الماضى لا نسمع عن معارك مهمة تدور على أرضها مباشرة، ولكن هذا

التطور الجديد إنما يصل إلى منتهاه مع عصر الطيران حيث تشير التجربة ثلاث مرات - حرب السويس وحرب يونيو وأخيراً حرب أكتوبر - إلى أن سيناء قد أصبحت «أرض معركة» بعد أن كانت تقليدياً «طريق معركة» فقط كما رأينا. لقد تحولت من جسر حربي إلى ميدان حربي، وبالتالي من عازل استراتيجي إلى موصل جيد للخطر، ولا نقول من عمق بالفعل إلى فخ بالقوة.

على هذه التطورات نفسها تترتب نتائج أخرى أخطر مغزى ودلالة. لقد كانت القاعدة الاستراتيجية المقررة تقليدياً هي: دافع عن القناة، تدافع عن مصر. ولما كانت القناة تلخص لب موقعنا، وكانت مصر هنا تعنى وادي النيل، فإن هذه القاعدة يمكن أن تقرأ كالآتي: دافع عن الموقع، تدافع عن الموضع. وما زالت هذه القاعدة الثمينة صحيحة بكل تأكيد. غير أنه قد أضيف إليها طرف جديد في المعادلة. فالتجربة المعاصرة أثبتت مرتين في عقد واحد تقريباً أن أي خطر يهدد سيناء من الشرق يهدد القناة، بينما أن وقوع الأولى يشل الثانية. فما معنى هذا؟

معناه أن الدرس الجديد هو أن سيناء قد أصبحت استراتيجية جزءاً من القناة، وبالتالي جزءاً لا يتجزأ من موقع مصر، فضياع سيناء معناه شل القناة، وشل القناة يعني «وقف» موقع مصر الجغرافي. إن القناة، التي كانت عنق الامبراطورية في العصر الاستعماري، قد أصبحت عنق مصر المستقلة، ولكن سيناء أيضاً أصبحت رقبة أخرى لمصر. من هنا يتحول المبدأ الاستراتيجي في الأمن القومي إلى الشعار الآتي: دافع عن سيناء، تدافع عن القناة، تدافع عن مصر جميعاً، موقعاً وموضعاً، واسترشاداً بهذا المبدأ، وانطلاقاً من ظاهرة تقلص العمق الاستراتيجي لسيناء، يتحتم على مصر الآن أن تنتقل المعركة دائماً إلى خارج سيناء، أي أن تنتقل بعمد من الدفاع إلى الهجوم كما كان المبدأ المسود في مصر القديمة والإسلامية. إنه نصف النصر.

أكثر من هذا، وسواء أردنا أم لم نرد، فإن معنى سيناء قد أصبح في الوقت الحالي يتجاوز مصر وأمن مصر وحياة مصر. إنها الآن حياة العرب جميعاً، ودرع العرب من المحيط إلى الخليج، وإن وقعت في قلبها وليس على هامشها. لماذا؟ - لأنها، سواء لحسن الحظ أو غير ذلك، قد أصبحت منذ إسرائيل وهي أرض المعركة العربية وميدان حرب العرب Battlefield of the Arab World، المعارك على الجبهات العربية الأخرى كالضفة الشرقية للأردن أو الجولان يتحدد مصيرها إلى حد بعيد بمصير معركتها.

ولقد تعودت إسرائيل وتعودنا أيضاً للأسف (أم نقول باختصار عودناها؟) أن تنتقل الحرب فور قيامها إلى سيناء، بحيث أصبحت تلقائياً وتقليدياً ملعب كرة

الحرب المشترك (ولا نقول الكرة نفسها) بين العرب وإسرائيل. (لم نفكر قط في النقب، وهو استمرار محض ومطلق امتداد لسيناء طبيعيا وعمرانيا، ودعك من معمور إسرائيل، فتلك هي القيامة!) وبالتالي فإن على أرض سيناء يتحدد الآن لامصير مصر وحدها ولكن العرب معها أجمعين، لقد أصبحت سيناء بهذا المعنى أرضا عربية مثلما هي مصرية منذ الأزل، ويمثل ما أن مستقبل العرب «مصري» في نهاية المطاف.

لكن ماذا عن النقب؟ إنه فراغ أو شبه فراغ عمراني وصحراء بحت كسيناء، بل كما قلنا محض امتداد لسيناء، النقب هو «سيناء» فلسطين الطبيعي (أو الآن سيناء إسرائيل)، مثلث صحراوي رأسه إلى الجنوب مثلها، إلا أنه في جنوب البلد بدلا من شماله، وما يصلح لسيناء، عسكريا وغير عسكري، يصلح للنقب، من الممكن، يعني، أن يكون النقب هو ميدان معركة العرب مع العدو الإسرائيلي، دون أن تشتعل بالضرورة هستيريا العالم حول أمن إسرائيل وبقاء إسرائيل و..... إلخ. ولكن تلك مسئولية المستقبل، غير أنها أيضا بوصلة النصر.

من الاستراتيجية إلى السياسة

خطط الاستعمار

ليس ذلك فحسب، لم يترك الفراغ العمراني سيناء أرضا جاهزة لمعركة العدوان وملأمة لأغراضه فقط، ولكنه أيضا تركها نهبا للأطماع الاستعمارية الآن وفيما مضى. وبصفة عامة يمكن القول إنه كان هناك دائما عدو ما يشكك بطريقة ما فيصرية سيناء ويطمع فيها بصورة ما، بالضم، بالسلب، بالعزل أو بغير ذلك (لن نذكر هنا البيع أو الإيجار!).

حدث هذا تحت العثمانية مرتين، مرة في صراعها ضد قوة مصر الصاعدة ومحاولتها الدائبة لتقليص حجمها وقص أجنتها وحصر دورها الذي هدد كيان الدولة العلية، ومرة أخرى في صراعها ضد الاستعمار البريطاني الذي طردها من مصر ووضع قدمه في حداثها. وهو الآن يتكرر مع إسرائيل، ونكاد نضيف : والولايات المتحدة أيضا.

فأما تركيا فقد حاولت أكثر من مرة خلال القرن التاسع عشر في مناسبات انتقال وراثة الولاية أن تسلب من ولاية مصر جزءا أو آخر من سيناء، فمرة أو أكثر

أرادت أن تحدد حدود مصر الشرقية بخط العريش - السويس الذى يسلب مصر معظم سيناء، ثم عادت تساوّم بخط العريش - رأس محمد الذى يكاد ينصف سيناء.

وقد فشلت هذه المحاولات بالطبع، ولكنها عادت فتجددت فى حادثة طابا الشهيرة ١٩٠٦ حين اصطدمت تركيا ببريطانيا صداما مباشرا ومسلحا على الحدود فى رفح والعقبة. وفيما بين المناوشات العسكرية والمفاوضات السياسية، كررت تركيا اقتراح الخطين السابقين، كما عرضت خطوطا أخرى بدائل تكاد تصل بين كل نقطتين من أطراف سيناء الجغرافية، رأسى خليجى العقبة والسويس، رأس خليج العقبة ورأس القناة، رأس محمد ورأس القناة... إلخ (١). غير أن الزويدة المفتعلة تلاشت نهائيا حين هددت بريطانيا باستخدام القوة وبعثت بأسطولها الحربى إلى مياه المنطقة.

أما عن إسرائيل، فإن أطماع الصهيونية فى سيناء قديمة قدم هرتزل ودورة القرن حين وصلت إليها بالفعل بعثة صهيونية لدراسة إمكانيات التوطين اليهودى بها. وقد اقترحت البعثة نقل مياه النيل عبر قناة السويس إلى شمال شبه الجزيرة، خاصة منطقة العريش، للاستزراع والتوطين. وكانت السياسة البريطانية فى مصر من قبل تعمل على عزل سيناء عن مصر وأقامت بينهما سدودا إدارية وعسكرية ومادية مصطنعة، ولم تتورع عن أن تعلن بإلحاح أن «سيناء آسيوية وسكانها آسيويون». ولهذا راحت تلعب بالنسبة للمشروع الصهيونى لعبة مزدوجة. غير أنها كانت متأرجحة بين مخاوفها من خطر اللعبة على نفوذها ووجودها فى مصر، وبين تطلعها إلى إيجاد قوة مناوئة لمصر على تخومها الشرقية تهددها وتضاربها وتفصلها عن العرب. وفيما بين هذين النقيضين، سقط المشروع فى النهاية.

غير أن كل خطط تركيا القديمة غير العاقلة وخطط الصهيونية الميتة، بعثتها إلى الحياة - بحذافيرها تقريبا - إسرائيل منذ ١٩٥٦ على الأقل. فحين أرغمت إسرائيل على التراجع بعد أن كانت قد أعلنت رسميا «ضم» سيناء، بدأت تراوغ بالمساومة، فاقترحت خطوط تقسيم شبيهة بالخطوط العثمانية. ولكن مصيرها أيضا كان مشابها.

وبعد يونيو عادت إسرائيل تثير موضوع «مصرية» سيناء، وزعمت أنها حديثة عهد بالتبعية لمصر - بالتحديد منذ ١٩٠٦ (كذا!). وفى تلك الفترة أغرقت العالم بطوفان من الإدعاءات والأبحاث الملفقة التاريخية والأركيولوجية تسند بها أطماعها الإقليمية. وفى هذه الأثناء كانت إسرائيل ماضية بسياسة الأمر الواقع تعد لتهوديد

شبه الجزيرة أو أجزاء منها، تطرد الأهالي، تقيم المستعمرات هنا وهناك، خاصة حول رفح والعريش وشرم الشيخ، وترسم المشروعات الضخمة لمدن جديدة على الحدود... إلخ.

وقد وصلت حملات التشكيك الإسرائيلي في مصرية سيناء إلى حد جعل وزيراً أشهر لخارجية الولايات المتحدة وأستاذ علوم سياسية يسأل مؤخراً، على سبيل الاستفسار فيما يبدو، «منذ متى كانت سيناء مصرية؟». ولاشك أنه من المفجع كما هو من المضحك أن نسمع أثناء أكتوبر وبعده أصواتاً في الغرب ترتفع مقترحة تدويل سيناء مرة أو تأجيرها أو حتى شرائها (١) كحل لجذور المشكلة! مجموعة من البرلمانيين الانجليز، مثلاً، يدعون الصداقة أو الحياد، فعلوا هذا ووضعوا جادين! - شروطها وتفاصيلها وحسابات الأرباح والخسائر بالنسبة للمساهمين وأصحاب السندات، بما فيهم مصر أيضاً!..

مصرية سيناء

وما نظن مصرياً واحداً بحاجة إلى أن يدافع عن مصرية سيناء. إن إدعاء العدو فيه من السفه أكثر مما فيه من السخف، وبه من الخطأ بقدر ما به من خطيئة. فسيناء جغرافياً وتاريخياً جزء لا يتجزأ ولم يتجزأ قط من صميم التراب الوطنى والوطن الأب. قد تكون غالباً أو دائماً أرض رعاة nomads land، ولكنها قط لم تكن أرضاً بلا صاحب noman,s land منذ فجر التاريخ، ولتاريخ ألفى هو تاريخ مصر الفرعونية بل مصر العصور الحجرية، وسيناء مصرية كما أن أسوان والبرارى والسلوم وعلبة والواحات والعيونات مصرية، كما أن أسيوط وطنطا مصرية، بل كما أن القاهرة مصرية، أو قل منف وطيبة.

سيناء تحمل بصمات مصر حضارة وثقافة وطابعاً وسكاناً بالقوة نفسها التى يحملها بها أى إقليم مصرى آخر. ومنذ بدأ تاريخ مصر المكتوب، والنقوش الهيروغليفية تثبت الوجود المصرى على كل حجر، والانتماء المصرى لكل حجر، فى سيناء، محجراً كانت أو معبراً، ممراً كانت أو مقراً. بل إن تراب سيناء قد امتزج بالدم المصرى المدافع ربما أكثر من أى رقعة أخرى مماثلة من التراب الوطنى، فحيث كان ماء النيل هو الذى يروى الوادى، كان الدم المصرى هو الذى يروى رمال سيناء.

أما السؤال الأكاديمى الذى يثار أحياناً عن سيناء، أسيوية أم إفريقية؟، فلايعنى شيئاً - كما سبق أن حللنا - من الناحية الجيوبوليتيكية، ببساطة لأن

مصر نفسها جميعا كانت دائما فى آسيا بالتاريخ كما هى فى إفريقيا بالجغرافيا. أما أن سيناء تبرز كوحدة متميزة أرضيا إلى حد ما بانحصارها بين ذراعى خليج السويس والعقبة، فلا يجعلها فى آسيا أكثر مما هى فى إفريقيا.

بل إننا بهذا المنطق الفيزيوجغرافى نفسه، إن صح مثله، أخرى بأن نضع الشام كله فى إفريقيا أكثر مما هو فى آسيا، فهو إنما يتبع تكوين الأخدود الأفريقى العظيم الذى يبدأ فى قلب إفريقيا فلا ينتهى إلا فى جنوب طوروس، شاملا من بين ما يشمل البحر الأحمر بذراعيه اللتين تحتضنان سيناء.

بل أبعد من هذا نستطيع بالمنطق نفسه أن نعتبر شبه الجزيرة العربية نفسها خارج آسيا كما هى خارج إفريقيا، فهى بذراعى البحر الأحمر والخليج العربى ثم بحر العرب كسيناء ولكن على تكبير: جيب ضخم فارغ آخر من الصحراء والجبال «يسقط» بين القارتين الهائلتين أكثر حتى مما «يقع» على هوامشهما أو ضلوعهما.

حسبنا هذا إذن ردا علميا على إدعاءات العدو الكاذبة. ولكن ماذا عن الرد العملى؟ فى كلمة: إنه التعمير. نعم، التعمير البشرى، و«التبشير» العمرانى humanisation. فال فراغ العمرانى هو وحده الذى يشجع الجشع ويدعو الأطماع الحاقدة إلى ملء الفراغ. وهناك إجماع تام على ضرورة نقل الكثافة السكانية المكتظة فى الوادى إلى أطراف الدولة وحدودها، بما فيها وعلى رأسها سيناء. إن التعمير هو التمسير.

إن من الظاهرات المؤسفة والمزعجة، التى أصبحت تتكرر بانتظام منذ وجدت إسرائيل حتى كادت تصبح كالقانون، أن منطقة سيناء والقناة قد صارت من ناحية الجغرافيا البشرية منطقة تذبذب سكانى حاد وعنيف، تتأرجح دوريا ما بين إخلاء وامتلأ Repopulation , Depopulation وتخضع معهما لدورة منتظمة ومتعاطمة من التخريب والتدمير. فلمرتين على الأقل منذ ١٩٥٦ يتحول سكان سيناء، وسكان القناة أكثر، إلى لاجئين ومهجرين إلى الوادى، إما بالطرد والضرب من جانب العدو وإما بالتهجير المقرر من جانبنا. وفى ١٩٦٧ وحدها انتظمت هذه الحركة أكثر من مليون، وربما مليونا ونصف المليون، من السكان.

وفى كل مرة أيضا تتعرض كلتا المنطقتين للتخريب الحاقد والتدمير الانتقامى على يد العدو الذى يتبنى سياسة ابتزاز الموارد الاقتصادية أثناء الاحتلال وسياسة «حرق الأرض» أثناء الانسحاب. فالمناجم والمعادن والثروات الطبيعية لاسيما

البتترول، وحتى موارد المياه المحدودة، يبدها ويستنزفها بوحشية وجشع لحسابه، والمصانع والآلات والسكك الحديدية يفكها وينقلها إلى عمقه (كمنشآت حقل فحم المغارة مثلا ومصانع البترول والبتروكيماويات والسماد وغيرها فى السويس أخيرا إلخ). أما حين يُرغم على الإنسحاب، فإنه يدمر كل ما يستطيع تدميره مما لا يمكنه أن يسرق، المباني والطرق ينسفها، والمناجم وآبار البترول يحرقها أو يفرقها (كحقول بترول أبو رديس أخيرا)، والأرض يتركها ملوثة ملغمة مهددة بحقول الألغام الشاسعة الكثيفة والقنابل الموقوتة... إلخ. ولقد قدر أن ما سرقه العدو من إنتاج حقول البترول وحده فى سيناء فى السنوات الست أو السبع الأخيرة تبلغ قيمته نحو البليونين من الجنيهات.

أما عن التعمير فإن هناك إمكانيات طيبة للاستصلاح والتوسع الزراعى فى سيناء بطول الضفة الشرقية للقناة، وعلى امتداد الساحل الشمالى، ثم فى رقع مبعثرة على طول أودية شبه الجزيرة. وإمكانيات المياه، مطرا وجوفيا، لم تستثمر بعد استثمارا كافيا. أما تمديد مياه النيل إلى شبه الجزيرة فليس بدعا. كان النيل قديما يصب فى غرب سيناء، وإسرائيل اليوم تسرق مياه أعلى الأردن لتتنقلها مئات الكيلومترات إلى النقب. ومن الوجهة العمرانية البحتة، فلم يعد معنى ولا مبرر لأن تظل قناة السويس أحادية الضفة، بل ينبغى أن تزود تماما بالعمران الكثيف على كلتا الضفتين. ومن الضرورى بعد هذا أن تمتزج مشاريع التعمير بمشاريع الدفاع، فتكون كل وحدة بشرية وحدة إنتاج ودفاع معا.

ومن الوجهة الاستراتيجية المباشرة، فلم يعد معنى لأن يتوقف ارتباط سيناء بمصر الوادى عبر القناة على كوبرى سكة حديد قابل للتدمير ثم للتدمير بعد إعادة البناء، كوبرى الفردان مثلا، أو على مجموعة معديات تعترض تيار الحركة فى القناة. لابد من سلسلة من الأنفاق تحت القناة تحمل شرايين المواصلات البرية والحديدية مثلما تنقل المياه. فمثل هذه الأنفاق تعد، مجازيا بل عمليا، بمثابة إعادة تحقيق للإستمرارية والوحدة الأرضية بين الوادى وسيناء ولرقعة مصر الجغرافية - السياسية عموما رغم وجود القناة. إنها مع القناة أشبه فى هذا بالطرق والشوارع العلوية والسفلية المركبة أو المعلقة رأسيا فى المدن، وإنما على مقياس إقليمي قومي هائل. ومن حسن الحظ أن هذا كله وغيره قد أصبح قيد التخطيط والتنفيذ الجاد، حيث تم بالفعل شق نفق السويس فى الجنوب. لتكن إعادة تعمير سيناء إذن قطعة رائدة من التخطيط القومى والإقليمى، العمرانى والاستراتيجى، تضع التحدى الحضارى على مستوى التحدى العسكرى..

الباب
السابع

البناء الحضارى والأساس الطبيعى

بين مياه النيل وطريق السويس

ما الأساس الطبيعي لبنائنا الحضارى الشامخ الذى أقمناه عبر العصور ، بكل محمولاته من غطاء عمرانى وكيان اقتصادى إلى تراث مادى وهيكلى اجتماعى ؟ هل هو يقوم على أرض صلبة بحيث تتكافأ قوة الأساس substructure مع عظمة الصرح superstructure ، وما هى نقط القوة والضعف فيه ؟ إن كل بناء حضارى فى البيئة هو أشبه بالتمثال على قاعدته ، وكل تمثال وقاعدته بينهما فنيا وهندسيا نسبة وتناسب معين خامة وقامة وقوة وصلابة وحجماً وثقلاً . فهل يتناسب تمثال حضارتنا المصرية التاريخى مع قاعدته المادية الأرضية الراسخة ، وإلى أى مدى ؟ وفى سؤال أخير : ما طبيعة ونوعية العلاقة فى كياننا البشرى بين الحضارة والبيئة وبين المصنوع والمطبوع وبين التاريخ والجغرافيا ؟

عبر كل نطاق الصحارى الحارة بالعروض الوسطى فى العالم القديم ، أى نطاق الصحراء الكبرى - صحراء العرب من المحيط حتى الخليج ، ثمة خطان جغرافيان فريدان من خطوط القوة الطبيعية يوشكان معا أن يشقا قلب المنطقة ، التى توشك بدورها أن تدور وتلف حولهما : النيل والبحر الأحمر ، وهما يكادان يتوازيان فى مجريهما ، أو هما بالأحرى يزدادان اقتراباً كلما تقدما شمالاً حتى يلتقيا فى أرض الزاوية مصر ، كأنهما فرسا رهان فى سباق عنيد للوصول إلى البحر المتوسط .

ورغم أن النيل على صفحة هذه الصحراء الشاسعة يبدو كمجرد خدش سطحى يسير لا يزيد عمق واديه فى أقصاه على مائة متر أو مائتين ولا عرضه على بضعة إلى عدة كيلو مترات ، بحيث يتضاءل كثيراً على الخريطة بجوار مسطح البحر الأحمر الخضم ، فإن النهر بلا شك هو الذى يكسب السباق والرهان فى حين لايتأتى البحر كئنان بعيد إلا بالكاد أو بالضرورة البحتة . ذلك أن النيل عمود الحياة الفقري ، حيث البحر الأحمر شريان الحركة المحورى فقط ، أو بمقابلة إيطالية شاعت حيناً ، الأول حياة vita ، حيث الثانى مجرد طريق via . الأول مقر ، حيث الثانى ممر فحسب .

ويترتب على هذا أن مصر تستمد أساسها الطبيعي من عنصرين جوهريين :
الموضع والموقع: الموضع هو الوادى المعمور المزروع بموارده وإنتاجه ، والموقع
يتمثل فى تجارة المرور وتلخصه وتلخصها الآن قناة السويس ، ومصر بهذا دولة
واحة ودولة طريق فى آن واحد ، أو بصيغة أخرى مصر موضعاً دولة نهر ، وموقعا
دولة برزخ .

ومن الأنهار ، بعد ، مالا تاريخ له ، وأخرى لها تاريخ ، فالأولى تظل مجرد
تعبير جغرافى فحسب ، بينما تصبح الثانية أنهاراً تاريخية مثلما هى ظاهرة
جغرافية . والنيل يقينا نهر تاريخى بكل ما تحمل الكلمة من معنى ، بل هو أعظم
وأهم الأنهار التاريخية فى العالم بلا ريب مثلما هو من أعظمها وأهمها جغرافيا .
فالزواج الجغرافى السعيد بين مصر والنيل كانت ثمرته ، كما رأينا ، أول حضارة
وأكبر نسل حضارى فى التاريخ . ولهذا فان عد النيل «أبا مصر» ، وكانت مصر
بدورها «أم الدنيا» ، فان النيل يصبح ببساطة الجد الأعلى للحضارة البشرية ،
وفضله بهذا ليس على مصر وحدها ولكن على العالم كله كذلك . وفى النتيجة فإن
النيل هو بسهولة أبو الأنهار، كما أن مصر أم الدنيا .

غير أن هناك زواجا جغرافياً آخر كاملا ووثيقا وليس يقل خطرا بين النيل
والبحر المتوسط ، فرغم أن النيل يكاد يكون نهرا غير «متوسطى» من حيث هو نهر،
فان كليهما يسعى من أطراف العالم القديم ، هذا من أقصى الجنوب السحيق وهذا
من أقصى الغرب المتطرف ، ليجتمعا فى قلبه ، فكلهما أوسط موقعا ، وهما معا
البحر المتوسط والنهر المتوسط . واجتماعهما معا هو من ثم أخطر وأهم اجتماع
بين نهر وبحر ، لأن كلا منهما هو سيد فصيلته بلا منازع ، فكما أن النيل أبو
الأنهار ، فان المتوسط بلا جدال أبو البحار . النيل مهد الزراعة والحضارة ،
والمتوسط مهد الملاحة والتجارة . النيل أعظم نهر تاريخى ، والمتوسط أعظم بحر
تاريخى باختصار ، هذا نهر الحضارة، وهذا بحرهما . وعلى الجملة ، النيل ومصر
خلقا الحضارة ، ومصر والمتوسط نشرهما . والثلاثة مصر والنيل والمتوسط
لاتنفصل عن أصل الحضارة الراقية ، كما أن الحضارة العالمية من بعد هى ثمرة
تفاعل النيل والمتوسط أو مصر واليونان أو إفريقيا وأوروبا .

بل إن هذا النهر وذلك البحر قد أضحاى كل منهما فى بابه نموذجا نمطيا يقاس
عليه وغدا مضرب الأمثال ، فكل بلد نهري غنى أو نهر جيد حاكم هو فى منطقته
«نيل» محلى : فالنيجر «نيل السودان الغربى أو نيل غانة» ... الخ .

وبالمثل فإن كل بحر هام يتوسط أرضه هو «بحر متوسط» محلى : الكاريبي بحر الأمريكتين المتوسط ، البلطيق بحر الشمال المتوسط ، الهندي نصف المحيط المتوسط ، بحر اليابان الداخلى Inland Sea هو بحرهما المتوسط .. الخ . إجتماع هاتين القمتين الجغرافيتين - التاريخيتين هو - أليس منطقياً ؟ أفغالى ؟ - معجزة مصر موقعاً وموضعاً ، بينما أن ثمرة هذا الزواج الجغرافى السعيد هى مصر أم الأمم ، أم الحضارة ، أم التاريخ ، أم الدنيا .

لا ، ولا غرابة أيضاً بعد ذلك أن مصر نفسها أصبحت هى الأخرى مقياساً نموذجياً ومثالا مثاليا لكل ما هو متطور أو غنى ، يقارن به أو يطلق عليه . فى إيران ، مثلاً ، مثل شائع يقول إن «كل ما هو جميل يأتى من مصر» ، حقل القطن الأمريكى فى الجنوب هو «مصر أمريكا» ، «هلال القمح» النهرى فى جنوب شرق أستراليا هو «مصر أستراليا» ، وهكذا إلى آخره . لقد أصبحت مصر اسم نوع كما هى اسم علم . وكثيرة أيضاً هى المفردات والأمثال السائرة التى أضافتها مصر إلى القاموس العالمى : «الحبوب من مصر Corn from Egypt» فى المثل الإنجليزى ، القطن المصرى ، البصل المصرى ذو الشهرة التوراتية ، الحناء المصرية Egyptian henna .. الخ . وقدما أعطت فسطاط مصر اسمها للملابس فكان «الفسطان fustian» ، وربما كانت لعبة التنس من تنيس القديمة .. الخ (١) .

صفوة القول إذن أن على ساقى الموضع والموقع ، أو النهر والبحر ، قام بناء مصر الحضارى السامق عبر التاريخ . غير أن أخطر حقيقة تجبه المفكر الجغرافى فى هذا الصدد أن الكيان المصرى برمته يستمد أصوله من مصادر «خارج الحدود» ، سواء - وهنا المصادفة الجغرافية العجيبة - فى ذلك جانب الموضع أى الوادى الزراعى أو جانب الموقع أى بحارة المرور . وليس من الصدفة مثلاً أن العدوان الثلاثى على مصر لم يكن يستهدف القناة وحدها ، بل ومشروع السد العالى كآمل بعدها أو قبلها . ولهذا يأخذ الموضوع توا شكلاً سياسياً إلى جانب الشكل الطبيعى ، ويصبح من اللازم أن نحقق القضية التى يثيرها البعض أحياناً فى غموض وهى : هل مصر قصر منيف فوق الرمال ، وبناء سامق على أساس خطر vulnerable ؟ هل هذه حقيقة نقطة ضعف فى شخصية مصر التاريخية وكيانها الجغرافى ؟ وهل هو الشعور الحدسى الفطرى بذلك كله عند المصرى العادى - المصرى المؤمن القدرى - الذى يرقد خلف تلك الكلمة الماثورة التى قيلت منذ مئات السنين : «مصر كنانة الله فى أرضه» ، من أرادها بسوء قصم الله ظهره؟ أهو الذى يكمن خلف هذه الكلمة الدارجة الحديثة «مصر المحروسة» ؟ لنبدأ مناقشتنا بالموقع ثم نثنى بالموضع .

(1) Oxford concise dictionary, art. fustian, tennis.

الفصل السادس والعشرون

قلب العالم : موقع مصر الجغرافى

عبقريّة الموقع

معادلة الموقع

هل يمكن أن نضع تعريفاً جامعاً مانعاً لموقع مصر الجغرافى العام ، أو أن نضع أيدينا على معادلة علمية قوية مركزة تكثف جوهره وتلخص أبعاده ؟ ليس الأمر من السهولة بمكان ، ولكن لعل فى مجمع اليايس ومفرق الماء عند نقطة الوسط من شبكة خطوط الطول والعرض فى العالم القديم مفتاح مثل هذا التحديد. فمصر هى حجر الزاوية والأرض الركن فى الثلاثية القارية Continental Triad التى يتألف منها العالم القديم ، والوحيدة التى تلتقى فيها قارتان وتقترب منها ثلاثة أكثر ما تقترب ، لا سيما ، وأنها تقع عند التقاء أربعة ضلوع من هاتين القارتين . وبهذه الصفة فإنها لا تمتاز فقط بالموقع المركزى المتوسط فى قلب الدنيا القديمة ، ولا بالموقع المدخلى أو موقع البوابة فحسب ، ولكن أيضا بالموقع العقدى البؤرى .

الموقع الجغرافى الطبيعى

فكبوابة مشتركة لإفريقيا وآسيا ، تأتى مصر تلقائيا وهى المدخل الطبيعى أو الحقيقى إليهما كليهما . فهى المدخل الطبيعى وخط الاقتراب الحتمى إلى شمال إفريقيا على طول الساحل الشمالى للقارة . وعلى الجانب الآخر فإنها بقوة أكثر المدخل الحقيقى لإفريقيا من الشمال ، فليست ليبيا الصحراوية ولا المغرب الجبلى المعزول بمدخل فعال ، والنيل هو النهر الوحيد الذى يفتح الورا القارى ، فبفضله تكتسب مصر طبيعة المدخل وتصبح الدهليز الوحيد إلى قلب القارة. يناظر هذين الطريقين على مدخل آسيا طريقان لا يقلان أهمية وخطرا يفتحان غرب القارة ، والقارة كلها أمام مصر . فشمالا هناك طريق سوريا - العراق أو طريق الهلال الخصيب بكل ثقله وتفرعاته وروافده المؤدية إلى قلب القارة . وجنوبا هناك طريق

غرب الجزيرة العربية الذى يطوقها جميعاً حتى الخليج ويفضى بعد ذلك إلى جنوب القارة . وبهذا وذاك تكون قد التقت بالطبيعة أربعة خطوط حركة وطرق اقتراب برية تجعل من مصر ابتداء موقعاً عقدياً بؤرياً من الدرجة الأولى.

هذا على اليابس ، أما فى الماء فإن مصر كذلك هى الوحيدة التى يقترب عندها بل فيها أهم وأطول بحرين داخليين وأكثرهما تعمقاً فى العالم القديم ، وهما المتوسط والأحمر ، الذى يفضى كل منهما إلى محيط أعظم خلفه ، الأطلسى والهندي على الترتيب ، ولهذا فإذا كانت منطقة الشرق الأوسط أو منطقة «البحار الخمسة» (المتوسط ، الأحمر ، الخليج ، قزوين ، الأسود) هى العقدة التى تلحم القارات الثلاث مثلاً هى فى الوقت نفسه «خاصرة العالم القديم» التى يضيق فيها اليابس أكثر ما يضيق ويتقارب الماء أكثر ما يتقارب ، فإن مصر هى بلا تردد «صرة» هذه الخاصرة .

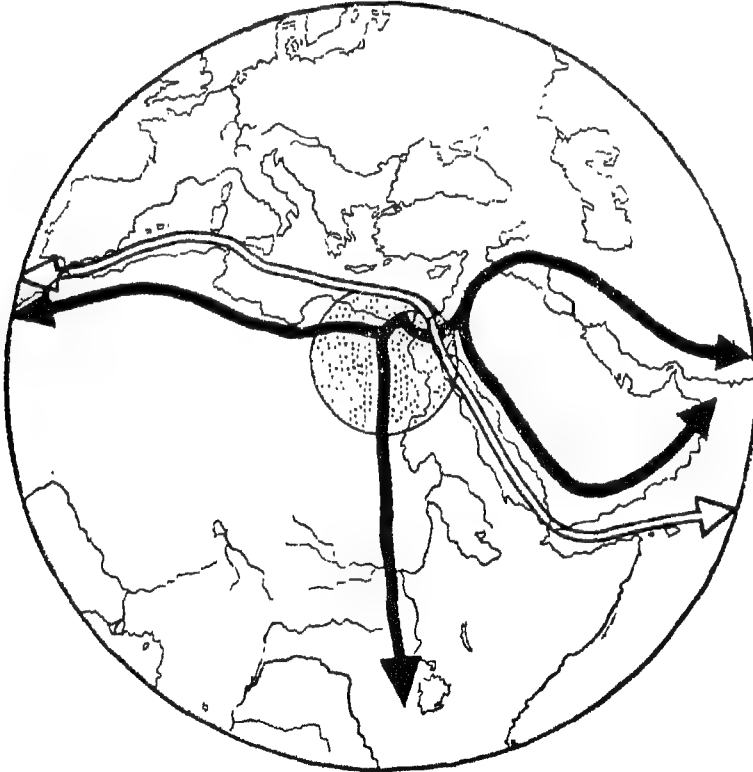
وليس من شك بعد هذا أن سلسلة المحيط الأطلسى - البحر المتوسط - البحر الأحمر - المحيط الهندي هى بلا نزاع السلسلة الفقرية فى عالم البحر والملاحة والقوة البحرية . إنها أخطر «بحيرة» أو «بحر داخلى» فى المحيط الأوقيانوس بموقعها المركزى المتوسط ، وهى «الشارع الرئيسى» فيه من حيث كثافة الملاحة وأحجام الأساطيل التجارية والبحرية التى تحرثه وتحرسه طوال التاريخ ، إنها باختصار الشريان المحورى المطلق فى الملاحة العالمية و«خط الاستواء» الحقيقى للاستراتيجية البحرية الكوكبية .

الآن فإن مصر ، داخل هذا الهيكل البحرى ، ليست فقط واسطة هذا العقد الفريد من حيث الموقع ، ولا هى أيضاً نقطة الارتكاز الحاسمة بين ذراعى القوة والمقاومة فيه ، أى بين قطاع المحيط الأطلسى - البحر المتوسط من ناحية وقطاع البحر الأحمر - المحيط الهندي من الناحية الأخرى ، وإنما هى كذلك وقبل ذلك مفتاح السلسلة كلها . لأنها هى وحدها التى تمنحها أو تمنعها وحدتها واتصالها ، أى هى البؤرة والصمام والقفل والمفتاح جميعاً .

فاذا نحن الآن أضفنا طرق البر القارية الأربعة التى تخرج من مصر إلى الطريقين البحرين اللذين يجتمعان عندها ، وكانت المحصلة ستة طرق طبيعية شريانية محورية تنتشع دائرياً من مصر فى قلب العالم القديم نحو كل الاتجاهات الأصلية والفرعية كتروس العجلة أو كوردة الرياح، بينما تبدو مصر نفسها بجلاء تام فى عين بؤرة العالم ، «كتوكة» على حزام خاصرته وكموقع حاكم حاسم يجمع بين المركزية والتوسط وبين المدخلية والبوابة وبين العقدية والبؤرية جميعاً .

الموقع البشرى التاريخى

غير أن هذا كله إنما ينصرف إلى ، ويقتصر على ، الموقع الطبيعى البحت ، خاماً وكما هو من معطيات الطبيعة ، لكن الموقع البشرى ، من زوايا العمران العالمى والمعمور الكوكبى وتوزيعات الإنسان والسكان والانتاج والتبادل ... الخ ، لا يقل خطراً ولا مغزى . وهو إنما يأتى ليؤكد ويضاعف قيمة موقع مصر الطبيعى ويضع أكثر من خط تحته ، بيد الإنسان ويخط يد التاريخ يضعها ، فالذى يضاعف من قيمة موقع مصر ومغزاه ووزنه هو أنها ، كما تعد أرض الزاوية بين القارات والبحار ، تتوسط القلب المعمور والفعال من العالم القديم ، ذلك الذى يترامى كقاطع يمتد من الموسميات فى جنوب شرق آسيا حتى المعتدلات فى غرب أوروبا . فهذا النطاق العظيم ، الذى يضم السواد الأعظم من سكان العالم فى شريحة كثيفة ثرى حضارية عريقة وعتيقة ، يعد بوضوح محور البشرية ، وكتلتا سكان



شكل ٢٥ — موقع مصر الجغرافى فى دائرة العالم القديم : قلب العالم .

الموسميات والمعتدلات فى نهايتيه هما قطباه . والحق أن هذا القاطع ، الذى يكاد يشطر نصف الكرة الشرقى بدوره إلى نصفى كرة أصغر ، يمكن بسهولة أن ننظر إليه «كخط الاستواء البشرى» السكانى والحضارى فى العالم القديم ، ورغم أن القطاع الأوسط من هذا النطاق يمثل أضعف حلقة فيه من حيث كثافة وحجم السكان ، إلا أن مصر تعود فتنوسطه كأكبر كتلة بشرية وكثافة سكانية فيها . وبهذا تبرز مصر فى وسط خط الاستواء البشرى بأسره وهى تنفرد بموقع العاصمة من الدولة أو القصبة من الإقليم (١) .

مصر إذن تنفرد بأنها تتوسط كلا من خط الاستواء الاستراتيجى أو الجغرافى وخط الاستواء البشرى أو التاريخى فى العالم القديم . وطبيعى بعد هذا أن يكون موقع مصر الجغرافى العام موقعاً فريداً بارزاً إلى أقصى حد ، بل إن من المحتمل أنه لا يوجد على خريطة العالم الطبيعية أو البشرية ، السياسية أو الاستراتيجية ، موقع يعادله فى الأهمية والقيمة . حتى فى الفترات العارضة التى تقلصت فيها هذه القيمة فعلاً ، ظلت قيمته الكامنة كما هى فى الصدارة . من هنا فلقد عدت مصر ، ولا عجب ، أخطر موقع استراتيجى فى الدنيا ، وأكبر دولة برزخ ودولة طريق وتوازنيت أو دولة ممر وعبور فى العالم . إنها لا نقول «عاصمة العالم» ، ولكن بسهولة «أهم بلد فى العالم» كما وصفت بالفعل .

بين الموقع والموضع

إن تكن مصر دولة طريق ، فإن ذلك - دعنا نلاحظ - لا يرجع أساساً إلى وادى النيل . فوديان الأنهار ، رغم أنها غالباً أقاليم حركة ومرور ، قل أن تخلق دول طريق حقيقية . وإنما مصر دولة طريق من الطراز الأول ، لا بسبب وادى النيل ، ولكن بفضل برزخ السويس (١) . ومع ذلك فإذا كانت مصر دولة برزخ مثالية ، فليس ذلك بسبب برزخ السويس وحده ، ولكن أيضاً لأنها كلها فى الحقيقة «برزخ من برازخ» ، أعنى تتألف من مجموعة من البرازخ الصغرى داخل إطار برزخ رئيسى أعظم تضاعفه وتكمله . فإلى جانب برزخ خليج السويس - سيناء الأساسى ، هناك برزخ خليج السويس - دلتا النيل عن طريق القاهرة - فرع رشيد أو القاهرة - الاسكندرية ، ثم هناك برزخ البحر الأحمر - ثنية قنا أى البحر والنهر ، وبهذا يعود وادى النهر (النيل) فيشارك برزخ شبه الجزيرة (سيناء) فى دور دولة الطريق .

(١) حمدان، دراسات فى العالم العربى ، ص ١١ - ١٤ .

(2) Goblet, P. 146.

تذبذب الموقع

على أن الموقع ، كمحصلة جغرافية لشبكة منظورة وغير منظورة من العلائق والقيم المكانية والوضعيات الاقليمية ، لا يمكن بطبيعة الحال أن يكون زمامه فى يده مباشرة ، ولذا لا يمكن أن يكون خاصية أو ثروة مضمونة تماماً . إنه بطبيعته مخاطرة جغرافية . والموقع بعد هذا فى رأى البعض «موارد طفيلية» ، أى أنه فضول مقحم أو انتهازى وليس عنصراً أصيلاً فى البيئة الطبيعية. ولكن هذا الزعم إن لم يكن نظرية مفرضة أو استعمارية ، فهو رأى فج خطير ، فالموقع ليس مجرد عامل جغرافى رئيسى - أكثر العوامل الجغرافية «جغرافية» كما يقول بيرجر Burger - ولكنه أيضا رأسمال طبيعى وسياسى دفين ومورد أصيل من موارد الثروة القومية ، بل قد يكون فى حالات الرأسمال الحقيقى الوحيد للدولة أو المنطقة. وفى مصر بالذات فإنك لن تفهم كيانها أو تاريخها صحيحا خارج إطار الموقع وبغير الإشارة إليه . فمصر موضعاً دولة نهر ، وموقعاً دولة برزخ . ولو لم يكن النيل - فرضاً - لغرض الموقع نفسه يقينا ، وإن يكن فى صورة دولة - بالأصح دويلة - برزخ متواضعة ربما تتألف من مدينتين ساحليتين أو أكثر فى الصحراء تجلب إليها المياه والغذاء بل والسكان جلبا من الخارج ، ويمكن أن تتطور مع شق قناة السويس إلى نسخة مكبرة من بنما مع لمحات من طابع دول مدن مراحل الطريق كعدن أو هونج كونج ... الخ .

وبطبيعة الحال ، فإن وجود قاعدة وادى النيل العظيمة فى الواقع الحقيقى يعكس آثاره على هذا الموقع ، فيضاعف من وزنه النظرى هذا عدة مرات . ولكن من الناحية الأخرى ، فلولا هذا الموقع البرزخى الحيوى لكانت مصر أقل ثقلاً وثراءً ، وربما كانت أيضا أكثر عزلة جغرافيا ، أى أن كلا من الموقع والموضع يضافى ويعكس من وزنه على الآخر ، والقيمة الحقيقية لكل إنما تتحقق كاملة بفضل الآخر.

أبعد من هذا ، سنرى أن ذبذبات موقعنا التاريخية لا تقل خطورة كضابط لوجودنا عن ذبذبات النيل ، إلا أن الأولى ذبذبات طويلة المدى وحدتها قرون وعصور ولذا فهى أحاد معدودات ، بينما الثانية قصيرة المدى جدا ووحدتها تختزل إلى بضعة سنين . بل أهم من هذا سنجد أن تطور مصر إن قوة ورخاء وإن ضعفا وفقرا يرتبط فى إيقاعه بإيقاع العلاقة بين ذبذبات الموقع وذبذبات الموضع. فعصور مصر الذهبية هى تلك التى اجتمع فيها الحد الأقصى من موارد الموقع وموارد

الموضع ، وعصور التخلف والانحدار هى ما اجتمع عليها الحد الأدنى منهما ، بينما العصور المتوسطة هى عادة تلك التى يلتقى فيها الحد الأقصى من أحدهما بالحد الأدنى من الآخر .

هل أهملنا الموقع ؟

ولكن ، بين الموقع والموضع ، وقبل أن نعرض لأدوار الموقع ودوراته ، هناك سؤال : إلى أى حد استثمرت مصر موقعها على الجملة ، وهل ارتفع هذا الاستثمار التاريخى إلى مستوى ذلك الموقع الجغرافى الممتاز ؟ من المؤكد أن الموقع كان دائماً وحتى فى أسوأ الحالات عنصراً محققاً فى قوة مصر وثرائها ، ولكن من الثابت أيضاً أنها ركزت أساساً على الموضع والزراعة والانتاج أكثر بكثير منها على الموقع والتجارة والمبادلات بحيث أتى الأول على حساب الثانى ، لقد استغرقنا الموضع بقوة جاذبيته الطاغية استغراقاً شديداً صرفنا عن الاهتمام بالموقع ، وكنا من ثم مجتمعاً من الزراع والمستقرين أكثر منا مجتمعاً من التجار والبحارة .

لقد أهمل الموقع نسبياً - لابد أن نعترف - وحدث تقصير تاريخى فى توظيفه ، فلم يستثمر كما كان يمكن وينبغى ، حتى ليتمكن أن يقال إن من أكبر مظاهر تقصير مصر تاريخياً إهمالها الموقع نسبياً وتغليبها لجاذبية الموضع على جاذبيته التى لا تقل قوة وإغراء . وليس من الضرورى أن يكون هناك تعارض بين جاذبية الموضع واستغلاله وبين جاذبية الموقع واستثماره.

بل إننا لنذهب إلى حد أن نقول إن مصر ، لو أنها اهتمت بموقعها الاهتمام اللائق به والجدير بها ووظفته التوظيف التاريخى الذى يتناسب مع خطره وخطورته ، لتغير تاريخها وحاضرها جميعاً بل وشخصيتها التاريخية والإنسانية أيضاً ، والواقع أننا سنجد أن ذلك التقصير يقبع خلف الكثير من مشاكلنا التاريخية والاقتصادية والاجتماعية كما أن فى ملافاته يكمن مفتاح حلها .

وعلى الجملة ، فلعلنا أن نشخص الموقف برمته بدقة ولو فى حدة إذا قلنا إننا كنا نستثمر موقعنا فى الأغلب الأعم بطريقة سلبية . بل نكاد نضعها قاعدة أو قانوناً عاماً أن كل شئ يكاد يأتى إلى مصر ولكن مصر لا تكاد تذهب إلى أى شئ: التجار والتجارة كانت دائماً تأتى إلينا وليس العكس ، السكان والهجرات (بما فى ذلك الرقيق والحكام المماليك !) ، حتى الاستعمار والتوسع (هل نضيف حتى النيل؟) . ولا دلالة لهذا سوى أننا لم نحفل بالموقع قدر احتفالنا بالموضع الذى استغرقنا تماماً عن الأبعاد الخارجية لبيتنا الجغرافى ، فكان ما كان من عزلة نسبية وما ضاع من استثمارات نادرة .

ولنفصل قليلا ، من مظاهر إهمال الموقع ، نستطيع أن نذكر على سبيل المثال لالحصر هذه العناصر المحددة : التجارة الخارجية وتجارة المرور ، الموانئ البحرية ، الهجرة الخارجية ، فمما يلفت النظر بشدة أننا غالبا ما تركنا تجارتنا الخارجية فى أيدي العناصر الاجنبية من الوافدين أو لأبناء الشعوب البحرية المجاورة ، فمما يؤسف له حقا أن المصريين تركوا معظم وظائف التجارة الخارجية والوساطة التجارية وخدمات الاتصال والمواصلات عبر معظم العصور إما للاغريق واليهود أو للشوام والأرمن وسائر اللغانتين . هذا يتكرر فى كل العصور تقريباً ويكاد يتردد فى كل كتاب ، وهو عرض من أعراض إهمال مصر للموقع وانصرافها الشديد إلى الزراعة، بكل ما أضاع عليها من خبرات ومن آفاق وانطلاق وفرص وممارسات .

كذلك فإن من الغريب والمؤسف أيضا أن الذى أنشأ كثيراً من موانئ مصر الجديدة عبر بعض العصور إنما هم الأجانب من معمرين أو مستعمرين ، ابتداء من الاغريق الذين أسسوا الاسكندرية وميوس هورموس وأعادوا خلق كليزما إلى الرومان الذين أسسوا برنيس (برنيكى) وجددوا الفاننتين .

حتى على البحر ، كثيراً ما استخدمنا أبناء البيئات البحرية المجاورة ، خاصة الاغريق ، لتشغيل أساطيلنا وتموينها بالرجال . مثال ذلك بعثة نخاو حول إفريقيا . ولعل هذا الاتجاه ، الذى يدل على عقلية برية ونظرة أرضية رغم السواحل والبحار المحيطة ، يذكرنا بأسبانيا إلى حد ما حين استخدمت كولبس والبنادقة والجنويين مثلاً فى بعثتها لكشف العالم الجديد .

وعلى أية حال ، فحتى تجارة المرور فى عصورها الذهبية لم نكن نشارك فيها كتجار وكملاحين ولكن كجباة مكوس ومحصلى رسوم أو كمشاركين فى الأرباح ، ولا نقول أحيانا كمبتزين (١) . فلقد كان تجار العالم يأتون إلينا بالآلاف من كل أصقاع الشرق والغرب ، ولكن لم يذهب التاجر المصرى إليهم بالكاد ولا خرج إلى العالم تقريبا ، ومن المثير أننا نحن أنفسنا مازلنا حتى الآن نستثمر قناة السويس بطريقة مماثلة أساسا .

دورات الموقع وأدواره

لأن إمكانيات الموقع الجغرافى لا تحقق نفسها بنفسها ، بل من خلال الإنسان وبجهدته لتحقيق، فإنها أيضا لا تظهر كاملة مرة واحدة منذ البداية وإلى الأبد ، وإنما هى تبرز وتتطور فى عملية نمو تاريخى أساسا . لذا نجد موقع مصر يتوسع

(١) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها .

ويضطرد مغزاه وقيمته عبر القرون والعصور خطوة خطوة فى مراحل محددة متميزة ، كل مرحلة تتكشف فيها طاقات جديدة وزوايا غير منظورة وإمكانات كامنة ، مجموعها فى النهاية يؤلف قيمته الكاملة وأبعاده النهائية ولقد مر موقع مصر - من الوجهة التجارية - فى عدة مراحل ودورات من الارتفاع والانخفاض ، أو البروز والكمون والانزواء ، يمكن أن نتتبعها فى خمس : دور التكوين فى العصور القديمة ، دور النضج فى العصور الوسطى المبكرة ، دور القمة فى قلب العصور الوسطى ، دور النكسة فى العصور الوسطى المتأخرة ، ثم أخيراً دور الذروة الجديدة والمطلقة فى العصر الحديث .

دور التكوين

ففيما قبل العصر العربى كان دور الموقع موجوداً ولكنه كان محدوداً ، فهو دور النشأة والتكوين ، فمن ناحية لم يكن محيط العالم المعمور الفعال قد توسع بعد كثيراً ، ولم يكن الشرق الأقصى قد دخل فى دائرة العلاقات المتواترة مع الغرب الأقصى . ومن ناحية أخرى فإن مستوى الحضارة من إمكانات ملاحية وحاجات معيشية كان لا يزال قاصراً . ومن هنا كانت أغلب تجارة شرقنا القديم إقليمية تدور فى فلك المنطقة أكثر منها عالمية بين المناطق المحيطة ، ومعنى هذا فى الحقيقة أن تحقيق موقعنا الجغرافى بمعنى الكلمة لم يكن من عمل العصر الفرعونى أو الكلاسيكى ، رغم بعض نشاطات هامة بين البحر المتوسط والمحيط الهندى فى العصر الرومانى (١) ، وسنرى أنه مساهمة العصر العربى أساساً . ويمكن أن نقول عن هذا الدور عموماً إن قيمة الموقع كانت متواضعة بالنسبة إلى أهمية الموضع .

دور النضج

مع العرب يبدأ الدور الثانى ، دور النضج الذى وصل إلى ذروة تاريخية رائعة فقد بدأ الموقع يحتل مكانه فى الاقتصاد المصرى كـرأسمال حقيقى مع اتساع نطاق تجارة المرور العبورية بين الشرق والغرب فى ذلك التاريخ . والشرق هنا هو كل الشرق والغرب كل الغرب ، بحيث تحولت منطقة العالم العربى إلى «خاصرة العالم القديم» تلقائياً كأنها الميدان فيه بين قطبى الإنتاج والسكان فى الشرق الأقصى وغرب أوروبا : أصبحت ممراً تجارياً بين مقيرين قطبيين (٢) . وإذا كان هذا قد جعل الشرق الأوسط هو الشرق الوسيط فى تجارة المرور ، فإن جناحيه فى الهلال الخصيب من ناحية ومصر من ناحية أخرى هما المحوران الأساسيان فى ذلك الممر ، والسبب أنهما يستقران على قمتى الذراعين حول الجزيرة العربية ويحددان أقصر الطرق وخطوط المقاومة الدنيا بين الهندى والمتوسط .

(1) J. Grafton Milne , A hist. of Egypt under roman rule, Lond., 1898: S.L.
Wallace, Taxation in Egypt Oxford, 1938, P. 340-315.
(2) W.G East, Geog. behind history.

فى هذا الإطار كان طريق مصر أدنى فى طبيعته إلى الطريق البحرى وله الأفضلية فى التجارة البحرية من جنوب شرق آسيا والهند بطريق البحر الأحمر ، بينما كان طريق العراق أكثر برية ومن ثم كانت له الأفضلية المطلقة فى التجارة القارية من الصين ووسط آسيا كما كان يشارك فى التجارة البحرية عن طريق الخليج العربى . ولما كان الطريقان بريين فى النهاية ، ويحتكران فيما بينهما عصب تجارة الشرق - الغرب ، فقد كانا يعملان ككفتى ميزان حساس فى علاقة توازنية ولكنها أيضا تنافسية لا مفر من الاعتراف بها . فكان تقسيم العمل الجغرافى بينهما أقرب إلى التعادل التكاملى والتنضيف أحيانا ، وأحيانا أخرى كانت العلاقة بين موانئ الخليج العربى ومصر فى جذب وشد وجزر ومد . ودرس التاريخ هنا واضح يتلخص فى علاقة عكسية مباشرة ، فحين يزدهر الأول ينحدر الثانى ، والعكس ، وكل كانت تحكمه العوامل الطارئة كالحروب والسياسة والأمن (١) .

ففى العالم العربى الأموى كانت الأهمية للبحر الأحمر وموانئه ، لا سيما مع وجود قناة خليج أمير المؤمنين . ولكن مع انتقال الأهمية من الشام الأموى إلى العراق العباسى انتقلت الأهمية إلى الخليج الفارسى لاسيما مع ردم العباسيين لخليج أمير المؤمنين لأسباب سياسية : فحلت موانئ الخليج الفارسى محل القلزم ورشيد والاسكندرية . ولكن فى أواخر القرن ٩ الميلادى أثرت ثورات واضطرابات جنوب العراق السياسية على الحركة التجارية فى الفارسى ، فعادت الأهمية مباشرة إلى موانئ البحر الأحمر ومصر بما فيها عيذاب والقصير والطور . وقد ظلت مصر بذلك حلقة حيوية فى سلسلة تجارة الشرق - الغرب ، مما صب فيها ثروة قد لاتقل خطرا عن عائدات الزراعة وربطها دائما بأفاق العالم الرحبة وتطور الحضارة .

وبوجه عام ، ربما جاز لنا أن نقول إن موقع العراق كان يرجح بعض الشئ موقع مصر - على ثقله الهائل - فى هذا الدور . فمن المحتمل أن موقع العراق كان أفضل موقع للتجارة فى العصور الوسطى ، لأنه كان يجمع بين طريقين : الطريق البرى وواحد من طريقى البحر الأساسيين . كذلك لا ننسى أن الشرق عامة والشرق الأقصى خاصة كان أهم جزء فى العالم تجاريا ، بينما كان الغرب وأوروبا أقل تقدما وإنتاجا ، وفى مثل هذا الإطار يتضح أن موقع العراق كان خير موقع ممكن . ومن هنا نفهم - جزئيا - عظمة بغداد العباسية التى لا تدانى فى ذلك الحين .

دور القمة

غير أن الدور الثالث ، دور القمة ، لم يلبث أن حل مع تعرض العالم العربى للأخطار الخارجية فى العصور الوسطى ، ليعطى مصر احتكارا مطلقا أو شبه

(1) G. Hamdan, " Pattern of medieval urbanism in the Arab world", Geog., April 1962, P. 124.

مطلق لكل التجارة بعد أن كان التنصيف بالتقريب هو أساس القسمة فى الدور الماضى فقد بدأت الحروب الصليبية بغلق نافذة طريق العراق على البحر المتوسط أولا ، ثم أتت لعنة المغول فى منتصف القرن الثالث عشر ضربة قاضية انتهى بعدها دور العراق إلى الأبد تقريباً . أما مصر فكل ما كان من أثر للصليبيات أنها نقلت شرايين التجارة داخلها من الطرق الشمالية الساحلية والدلتاوية المعرضة إلى الطرق الجنوبية العميقة الآمنة على البحر الأحمر وفى الصعيد . وكان هذا هو الوضع الذى فى ظله ازدهرت كوكبة متألفة من المدن الهامة فى الصعيد كقوص وإخميم وعيذاب ، بل كان هذا بحق عصر قوص فى جغرافية مصر التاريخية كما عرفنا به من ابن جبير (١) . أما فى العراق فإن الطوفان المغولى لم يفعل سوى أن دفع بحركة هجرة بالجملة - ثابتة تاريخياً - للصناع والفنانين والتجار إلى مصر . وفى الوقت الذى أصبح فيه الخليج العربى - الذراع اليمنى لبحر العرب - ذراعاً مقطوعة وزقاقاً مغلقاً كالبحر الأدرياتي فيما بعد ، العراق على رأسه أشبه فى معنى بإمبراطورية النمسا - المجر القديمة شبه الداخلية ، والبصرة فيه بماضيها الرائع وحاضرها المتواضع ومينائها المتراجع كالبندقية على رأس الأدرياتي ، فى ذلك الوقت انفردت مصر ببصرة العالم . وإذا كانت «خرائط العجلة wheel maps» الكنسية فى ذلك العصر تضع القدس فى مركز الأرض حيث تلتقى القارات الثلاث (٢) ، فذاك إنما كان رمزاً دينياً بحتاً ، أما المركز الفعال حقاً فمصر بلا جدال . وهنا لابد أن ندرك بوعى أن مصر قد ورثت موقع العراق الجغرافى كاملاً فى أول سلسلة من تحرك بؤرة العالم نحو الغرب بإطراد ، ولم يكن من الصدفة أن تصل مصر الوسيطة إلى أوج رخائها واقتصادها بعد انهيار العراق مباشرة .

ونحن نقرأ ناصري خسرو عن أيام الفاطمية ثم ابن جبير إبان الأيوبية ثم ابن بطوطة وابن إياس أيام المملوكية فترونا مظاهر النشاط التجارى المكثف العارم وضخامة الأسواق والقياساريات والمعامل والمصانع التى تعج وتطفح بها المدن المصرية ، ونكاد نشعر بأن مصر كلها سوق واحدة هائلة اجتمعت فيها كل متاجر وتجار الدنيا . وكم من مدينة يصفونها بأنها كبرى مدن الأرض وأجل أسواقها ، وكم من مظاهر البذخ والثراء والرخاء يعددونها ، وكم من آلاف السفن على النيل يذكرونها ، ونحس من ذلك كله بنفوذ وقوة طبقة التجار المتخمة المتضخمة ، تلك التى تعكسها وتصورها بطريقتها الخاصة قصص ألف ليلة خاصة ما كتب منها فى مصر . ومن هذا كله نفهم دور مصر المملوكية الذى يعد فى الحقيقة عصراً ذهبياً من الناحية المادية والحضارية كما يتمثل فى تكتل الثروة وشيوع الرخاء وانفجار

(١) رحلة ابن جبير ، ص ٢١ - ٢٧ .

(١) Mackinder, Democratic ideals, P. 71.

الحركة المعمارية والفنية والأثرية ، مثلما كان عصرا بطوليا من الناحية الحربية التي كانت تلك الثروة الدافقة عنصراً أساسياً في توفير قاعدة مادية ضخمة لها (١) . والواقع أن قيمة الموقع والموضع لم يتناسباً معاً تناسباً طردياً كما فعلاً في هذه المرحلة .

دور الحضيض

غير أن هذا الدور القمى انتهى فجأة بدور انتكاس وانحيار كامل ، ويقدر الارتفاع الشاهق السابق بقدر السقطة اللاحقة : إنه دور الحضيض ، الذى أتى كالنقيض anti-climax . فقد جاءت حركة كشف طريق الرأس في أواخر القرن الخامس عشر على يد البرتغال ضربة قاصمة لمصر ، حيث أحدثت «أسرا نقلي transport capture» . كاملاً سلب مصر موقعها الممتاز وتركها قبوا مصمتاً بعد أن كانت الممر التجارى العالمى بامتياز ، وقد صور ابن إياس ما أثارتته أخبار وصول البرتغاليين إلى الرأس من «جزع شديد فى الأسواق المصرية» . ويقدر ما يكشف هذا عن وعى مصر الحساس وإحساسها الواعى بمعنى الموقع الجغرافى حتى فى هذه العصور المظلمة ، بقدر ما يكشف للأسف عن التقصير والعجز حيث أن مصر لم تكن تبذل مقاومة جدية لهذا التحول الخطير . ومهما يكن ، فلأول مرة تعود السفن فارغة من البندقية وخنوة . وقد بدأ هذا فى أخريات المملوكية حيث ورث الفقر الرخاء وعجزت الموارد عن متطلبات الموقع ، فكان هذا من الأسباب المباشرة فى سقوط المملوكية للعثمانية .

ولكى يدفع الانحيار إلى منتهاه بمعدل الربح المركب - أعنى الخسارة المركبة ، جاء ابتزاز العثمانية بانتظام لبقايا تجارة المرور ليصفى الإرث كله . فجفت شرايين التجارة والدخل القومى فى مصر ، وانزلت إلى حمأة من الاتضاع والانحدار المادى والحضارى الكاسف ، وبدأت «فترة عزلة» كانت مرادفاً للتخلف الحضارى والتكيس ، ويكفى كمقياس أن العاصمة أفلت ، والموانئ أفلست شرقاً وشمالاً ، حتى لقد هوت الاسكندرية إلى قرية ساحلية أسنة تعدادها ٨٠٠٠ نسمة ! ولولا بقية من حياة المدن فى القاهرة لقلنا إن مصر تحولت إلى قرية ضخمة . لقد هبطت قيمة الموقع والموضع معاً إلى الحد الأدنى كما لم يحدث من قبل فى تاريخ مصر . وعند هذا الحد يثور السؤال : فمن الذى ورث موقع مصر ؟ البرتغال هى التى

(1) Lane - Poole, pp. 241, 303 - 5 .

ورثته ، بمثل ما ورثت مصر من قبل موقع العراق ، إلا أن الأخيرة وراثته شرعية طبيعية ، بينما أن البرتغال «سُرقت» موقعنا في الحقيقة (بمثل ما سيسرق الأتراك قريبا زعامتنا العربية) على أن دور البرتغال لم يطل ، فقد انتزعت منها هولندا وبريطانيا بعد حين ، وتجاذبتاه فيما بينهما في مرحلة مشتركة كمرحلة مصر والعراق في العصر العربي ، إلى أن انفردت به بريطانيا مثلما انفردت به مصر من قبل ؛ ومن ذلك الحين استقر موقع بؤرة وعقدة العالم فيها .

وبمعنى آخر فإن هذا المركز ظل يهاجر ويتحرك محوريا إلى الغرب فالإلى الشمال حتى آل موقع مصر الوسيطة الجغرافي إلى بريطانيا الحديثة . وبعد أن كانت بريطانيا على هامش المعمور ونهاية العالم - «أستراليا العصور الوسطى» كما وصفت (١) - استبدلت مكانها مع مصر ، فأصبحت في قلب العالم الجديد بنصفيه الشرقي والغربي ، كمصر في قلب العالم القديم بين قاراته الثلاث ، وأصبح المحيط الأطلسي هو البحر المتوسط الجديد ، بينما تحول البحر المتوسط التاريخي إلى بركة صيد أسنة herring pond كبلطيق جنوبي .

ولعلنا لانسرف في التصور والاستنتاج إذا قلنا إن هذا الانقلاب التدهوري قد دمغ تطورنا الاجتماعي وتركيب مجتمعنا التاريخي بآثاره ، وسلبه إمكانيات واحتمالات نموه الداخلي بمثل ما سلبه موقعه الخارجي . فمن المعروف أن التطور الاجتماعي الذي حدث في بريطانيا وغرب أوروبا عامة ، وأزاح الاقطاع إلى المؤخرة ودفع إلى الصدارة بالبورجوازية التجارية أولا ثم بال رأسمالية الصناعية ثانياً ، بدأ منذ ويسبب انقلاب العلاقات المكانية وعلاقات ما وراء البحار الاستعمارية الجديدة . ومن الثابت أن قوة التجار كطبقة كانت في نمو واضح في مجتمع مصر الوسيطة ، وبدأ نفوذهم ونفوذ طوائفهم في القاهرة والمدن يتعاظم وكثرت مؤسساتهم وخاناتهم ونقابات الحرفيين والصناع ، كأنما هي إرهاصات عصر المراكنتلية . ونحن مازلنا نطالع ناصري خسرو وابن جبير وابن بطوطة وابن إياس فنشعر وكأن طبقة التجار وعلى رأسهم «شهبندر التجار» العتيد قد أصبحت سلطة اجتماعية عليا تنافس الحكام والأمراء وكبار الإقطاعيين فضلا عن طبقة العلماء المتضخمة . وحتى قبل الحملة الفرنسية نجد آثار هذا النفوذ رغم أن التجارة كانت قد هوت إلى نقطة الصفر تقريباً .

وليس من المستبعد لهذا أنه لو ظل فيض التجارة العالمية ينتقل في مصر بغير

(1) Whittlesey, PP. 96 ff.

أسر طريق الرأس ، لتضخم حجم ونفوذ طبقة التجار وسكان المدن إلى الحد الذى يزيغ نفوذ الأرض الزراعية وسلطة الاقطاع ، ويديل من الاقطاع إلى البورجوازية مختزلا ومعجلا لدورة تطورها الاجتماعى . وبمعنى آخر . فمن الممكن أن ضياع طريق التجارة بدد احتمالات وإمكانيات تطور مجتمعنا وترك الاقطاع يخضرم مجمدا فى تاريخنا بلا انقطاع حتى قلب العصر الحديث . لقد سلب الغرب البحرى قدر مصر الاجتماعى الممكن وعطل شخصيتها الإنسانية الكامنة ، مثلما سلبها موقعها الجغرافى وقدرها الدولى الكائن .

دور القناة

ومهما يكن من أمر ، ومهما طال الانتظار ، فقد كانت مصر على موعد مع قدرها لتستعيد مكانها الحقيقى فى الإطار العالمى مع شق قناة السويس فى ستينيات القرن الماضى . وهذا هو الدور الخامس والأخير فى دورات موقعنا الجغرافى ، ولكنه وحده ثورة كاملة ، ويتطلب دراسة خاصة . غير أن القناة يسبقها عود قصير على بدء العصور الوسطى ، يتمثل فى طريق البريد الذى رتبه توماس واجهورن فى أوائل القرن الماضى بين السويس والقاهرة والاسكندرية ، جامعاً بين الطريق الصحراوى وطريق فرع النيل . ثم جاءت السكك الحديدية فكررت نفس الاستراتيجية فهذا كله هو بالدقة طريق تجارة العصور الوسطى الإسلامية أساساً ، رغم أن الأخير استبدل الطريق الصحراوى أحياناً بترعة مائية فى شرق الدلتا تصل البحر الأحمر بالنيل كقناة أمير المؤمنين مثلاً . ولكن الكل طريق برى فى نهاية الأمر ، وإذا سُمى «بالأوفر لاند روت Over- land route» .

وها هنا بالتحديد يظهر اختلاف قناة السويس وأصالة استراتيجيتها . فهى تصل البحرين الأحمر والمتوسط بطريق مائى بحرى بحت ومباشر دون أى حلقة برية وسيطة ، وبالتالي فهى لا تنتظم أى انقطاع نقلى أو تعدد فى الشحن والتفريغ break - of - bulk ولذلك فقد جاءت القناة أكبر عامل اختزال فى جغرافية النقل الكوكبية ، أعادت توجيه القارات ورجت القيم الجيوماتيكية . فبعملية جراحة جغرافية ، صغيرة نسبياً ، اختزلت قارة برمتها هى إفريقيا ، وأسرت طريق الرأس وأعادت وضع الشرق العربى ومصر فى قلب الدنيا وفى بؤرة الخريطة . فعلى الجانب الطبيعى فإن القناة ، كما حولت إفريقيا من «شبه جزيرة» إلى «جزيرة» بالمعنى الحرفى أو الصارم، شطرت مصر إلى شبه جزيرتين تقريباً : شبه جزيرة سيناء ثم بقية القطر ، أى أن القناة حولت مصر من يابس واحد وبحرين إلى بحر واحد ويابسين .

أما على الجانب الاقتصادى والتجارى والنقلى ، فإن القناة ، كما أعادت تقييم وتقديم التوازنات والأهميات النسبية بين الموانئ الساحلية بل والمدن الداخلية فى

مصر نفسها ، فإنها وأدت وورثت واستقطبت كل خطوط النقل البرية خارجها شرقا وغربا ، ابتداء من طرق القوافل التاريخية الطولية عبر الصحراء بين إفريقيا المدارية والبحر المتوسط ، حتى الطرق البرية التاريخية الطولية والعرضية فى غرب آسيا بما فى ذلك الأوفر لاندروت وطريق الشام - العراق وطريق العراق - إيران ، هذا فضلا عن أنها نقلت الأهمية فى الشام من الطريق البرى الداخلى إلى الطريق البحرى الساحلى أو من دمشق وحلب إلى بيروت وحيفا (١) .

وعلى الجملة فإن من المحتمل ، كما يقول هوسكنز ، أن «عملا ما من أعمال الإنسان المادية لم يؤثر على علاقات الأمم بصورة أكثر عمقا .. ومن الصعب أن نتصور إنجازة أخرى فى حدود القدرة البشرية يمكن أن تغير أوضاع الطبيعة أكثر منها» (٢) .

والحقيقة أننا لا نعرف فى أوقيانوغرافية العالم مائة ميل لها ما للقناة من خطر ونتائج . فمنذ أن شقت ، ولكن بالأخص منذ حل البخار محل الشراع الذى كانت تعاكسه رياح البحر الأحمر ، أصبحت شريان المواصلات العالمية وعنق الزجاجة فى شبكة الملاحة وتحولت إلى قبلة علمانية كأنما الدنيا كلها على ميعاد فيها . باختصار أصبحت مركز الثقل فى حركة العالم ، والقارات «معلقة» إليها . لقد أتت القناة هدية الموقع إلى مصر ، وهدية مصر إلى العالم ، فكم أعطت القناة للعالم ، وكم أعطى العالم لمصر ؟

بالنسبة لمصر ، كان أبسط معنى للقناة أنها جددت شباب موقعها الجغرافى ، ذلك الموقع الاستراتيجى الحاكم الذى أصبح منذ الآن يستقطب أكثر ما يستقطب فى القناة ، التى أصبحت بدورها تكاد تختزله وتكثفه فى «أنبوب» مائى صقيل ورهيف أو قل فى خندق شريانى حساس كما هو حاسم . ولا شك أن القناة بهذا الدور قد أعادت إلى الجسم المريض دورة الدم والحياة ، كما وضعت يد البلد على نبض العالم كله وأصبحت لها بمثابة مقياس ضغط حساس أو جهاز عصبى دقيق وأعطتها نافذة أو طاقة على الدنيا . لقد أصبحت القناة نبض مصر . وربما كان لهذا كله نصيب فى سبق مصر النسبى إلى الحضارة الحديثة إذا قيست ببلاد مماثلة .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، فإن علاقة الرخاء المتبادلة بين وادى النيل وطريق السويس التى كان يفترض استعادتها لم تتحقق فى الواقع قط ، فضلا عن أنها تعرضت هى نفسها وجودا وموقعا لأخطار خارجية جسيمة أتت بصورة

(1) East, An historical geog of Europe, p. 43, 398-392

(2) The Middle East, p. 39.

درامية مكثفة إلى أقصى حد ، فالقناة ليست مجرد ممر ملاحى فقط ، ليست عملية نقل وتجارة واقتصاد فحسب ، أى استراتيجية سلم وكفى ، وإنما هى أيضاً وبالدرجة الأولى سلاح سياسى واستراتيجية حرب تصل انعكاساتها وإشعاعاتها إلى كل المحيطات والبحار السبعة وتمثل موقعاً حاكماً فى استراتيجية الصراع البحرى العالمى مثلما تشكل عقدة نووية فى الملاحة والتجارة الدولية .

من ثم فإن الأخطار التى تعرضت لها القناة - وأخطار لا شك هناك ، وأخطار حقيقية هى بالتأكيد - تنقسم أساساً إلى نوعين : أخطار سياسية - استراتيجية ، وأخرى اقتصادية - تكنولوجية . فأما الأخطار الأولى فتتمثل فى المحل الأول فى الاستعمار ، فى الأطماع والصراع ثم الوجود الاستعماري القديم والجديد الذى أصبح فى النهاية يتجسم فى الوجود الإسرائيلى وعدواناته المتكررة القائمة أو الكامنة والمسلطة أبداً ، ثم كل ما يتصل بالصراع العربى - الإسرائيلى عموماً من ضوابط وتداخلات معقدة وانعكاسات وظلال مستمدة من لعبة السياسة الدولية واستراتيجية القوة العالمية . أما الثانية فنقصد بها صراع النقل البحرى عموماً كما يتمثل فى منافسة الطرق البديلة ، برية كانت أو بحرية ، أنابيب أو ناقلات - فى هذه الحالة أنابيب المشرق وناقلات الغرب ولكن بالأخص والتحديد الناقلات العملاقة وطريق الرأس .

القناة فى السياسة والاستراتيجية

قد لا نبالغ كثيراً إذا قلنا إن تاريخ مصر الحديث المفعم والمتضاغط إنما هو فى التحليل الأخير تاريخ القناة ، أو هو على الأقل يتمحور حولها ولا ينفصل البتة عنها . كل من حاول ، مثلاً ، أن يضرب مصر الأم إنما حاول أن يخنقها من قنواتها العنق . يصدق ذلك ابتداء من التل الكبير إلى العلمين ، ومن الحرب العالمية الأولى (الحملة التركية) إلى الثانية (غارات المحور الجوية) ، ومن العدوان الثلاثى حتى إغارات الغزوة الصهيونية الحقود . نعم القناة هى رقبة مصر الجغرافية وعنق الزجاجاة فى استراتيجيتها ، كما هى شريان للتاريخ فيها . ولم يكن رينان يرمج بالغيب تماماً حين خاطب دى لسبس أيام شق القناة قائلاً - وإن كان ذلك هو الاستعمار يخاطب الاستعمار - «إنك قد حددت معركة كبرى للمستقبل» (١) . لقد تحول الموقع إلى موقعة .

وحتى نبدأ من البداية ، يحسن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين من تطور الاستراتيجية العالمية والإقليمية انعكستا مباشرة على القناة ، فتطورت معها وظيفتها ودورها ، وبالتالي الأخطار الخارجية التى يمكن أن تحدث بها ، وهاتان هما المرحلة الاستعمارية ومرحلة التحرير .

(1) Siegfried, Mediterranean, P. 18.

العصر الاستعماري

ففى العصر الاستعماري ، الذى استمر طويلا حتى الحرب الثانية ومنتصف القرن تقريبا ، كانت الصورة العامة بسيطة وواضحة استراتيجياً بقدر ما كانت مؤسفة وطنياً وقومياً . فلقد كانت القناة أساساً حلقة الوصل بين الشرق والغرب ، وبخاصة بين آسيا وأوروبا ، وبالأخص بين الشرق الأقصى وغرب أوروبا ، ولكن بالأخص جدا بين الهند وبريطانيا . وفى هذا الاطار الأخير كان دور القناة التقليدى هو «خط حياة الامبراطورية» و «شريان الهند» و «عق بربطانيا» . ومن هنا بالذات كانت بدايات الاحتلال البريطانى لمصر أولا ، ثم استماتته بعد ذلك فى البقاء فى الوادى فى وجه المقاومة الوطنية الباسلة ، ثم كان أخيراً انحساره تحت ضغط هذه المقاومة إلى منطقة القناة وحدها حيث ظل يحتفظ لنفسه بأكبر قاعدة عسكرية عبر البحار فى العالم .

ومن هنا أيضاً ، وليس من هناك ، نفهم لماذا قيل إن مصر كانت تابعة للقناة ، بدل أن تكون القناة تابعة لمصر ، فيها وليست منها ، أو على الأقل منها وليست لها ، لقد جددت القناة بلا شك شباب موقع مصر الجغرافى ، ولكنها جعلت منها بوابة دموية من الناحية الاستراتيجية . وإذا كان من الخطأ والخط أن نقول كما يقال أحيانا إن القناة بذلك قد جنت على مصر أو إن موقعنا قد جنى على استقلالنا فيبقى صحيحاً مع ذلك أن القناة باتت من أسف ممرراً للاستعمار ومقرراً ، سبباً ونتيجة . وعلى سبيل المثال ، فما أكثر ما تردد فى الأدب الاستعماري ذلك الزعم السقيم من أن بلداً بموقع مصر لا يمكن أن يكون ملكاً خالصاً لنفسه ، وأنه منذ شقت قنواته لا يمكن إلا أن ينتمى إلى «العالم المتحضر» على العموم والشيوع . ولا شك أنه هو رينان الذى عبر عن هذه الفلسفة الاستعمارية فى أقوى صيغة حين قال «إن أرضاً تهم بقية العالم إلى هذه الدرجة لا يمكن أن تنتمى إلى ذات نفسها» . (١)

وإذا كان غربى آخر هو جوبليه يصف هذه الدعوى بأنها نظرية بالية ، فإنه أيضا يعود فيتسائل «عما إذا كان من الممكن أن نميز من الوجهة الاقتصادية بين مصر النهرية ، الاسكندرية ميناؤها ، ومصر القناة ، التى تنفصل عن مصر النيلية مثلاً تنفصل بنما عن كولومبيا ؟» . (٢) فإذا تذكرنا أن الأخيرتين دولتان مستقلتان ، أدركنا أنه يعود إلى النظرية الاستعمارية بصيغة ملتوية مبطننة .

(1) Ibid

(2) P. 144.

والواقع أن البعض كان ينظر إلى القناة كإقليم ثانوى هامشى على جانب مصر، مجرد طريق أجنبى على ضلوعها أو على الأكثر طريق مصرى للأجانب ، ويقلل بذلك من ارتباطه بمصر الأم . وآخرون اعتبروا أن التعارض بين مصالح الموقع ومصالح الموضع فى مصر ضرورة حتمية مهما كانت مؤسفة . ولكن من الواضح تماماً أن مثل هذا التعارض لا يمكن أن يقوم إلا فى ظل منطق استعمارى منحرف مختل ، أما من وجهة النظر الوطنية فلا تعارض البتة ، والموقع والموضع كلاهما جزء لا يتجزأ من مصر وهما معا عضوان متكاملان متناغمان فى الجسم الوطنى السياسى .

وعدا هذا ، فكما اتخذت القناة مبرراً وذريعة لاحتلال مصر والبقاء فيها طويلا كالمرض الموطون ، كانت أيضا أدواته فى قهر المستعمرات عبر البحار «وشرق السويس» والاستثمار فيها كالوباء المنتشر ، وهنا أيضا ، من المغالطة أو السذاجة أن نتساءل : من جنى على من : القناة على الشرق أم الشرق على مصر ، فإنما الاثنان ضحية مشتركة لفاعل واحد هو الاستعمار .

وعلى أية حال ، ومهما يكن من أمر ، فإذا كانت القناة رغم إرادتها قد سهلت للاستعمار القديم مهمته فى الشرق ، فإنها هى بالذات والتحديد التى ردت إليه حريته واعتباره فيما بعد ، فعلى ضفاف القناة ومن أجل استردادها دارت معركة السويس ١٩٥٦ ، تلك التى دفنت الاستعمار وعصر الاستعمار والامبراطورية إلى الأبد ودشنت بلا جدال عصر التحرير فى العالم وافتتحت موجة الاستقلال فى العالم الثالث بأسره . وبذلك جاءت القناة آخر وأخطر نهايات الاستعمار القديم مثلما كانت من أبرز بداياته ، بدأت بوابة للاستعمار ومدخلا ، فصارت مقبرته وجبانه . لقد انتقمت القناة لنفسها ولضحاياها ، ردت الدين واستردت الرهينة .

ومن هنا وهناك جميعاً نفهم أخيراً لماذا كانت قناة مصر ، فى عصر دبلوماسية البوارج المسلحة ذاك ، أهم عنصر منفرد على الإطلاق فى الجغرافيا السياسية للمصر ولكن للعالم العربى والشرق الأوسط بأسره . وعلى سبيل المثال ، فطوال العصر الاستعمارى هذا كان الخليج العربى استراتيجياً وجيوبوليتيكياً مجرد تابع أو ملحق أو قاعدة خلفية لقناة السويس ، التى لم تكن بدورها مجرد بوابة أو قاعدة أمامية متقدمة وإنما بحق عاصمة المنطقة برمتها استراتيجياً وقطب الرchy فى هيكلها الجيوبوليتيكى جميعاً .

ثورتا التحرير والبتترول

منذ حوالى منتصف القرن تبدأ مرحلة جديدة ، ثورية حتى النخاع ، إذ اجتمعت فيها كأنما على ميعاد أربعة متغيرات جذرية ولكنها متعارضة ومتضاربة فى آثارها ، ولهذا تبدو الصورة الجديدة مركبة بالغة التعقيد . تلك العوامل هى ثورة التحرير الوطنى وتصفية الاستعمار القديم ، وثورة البترول العربى ، بداية العصر النووى ، ثم قيام إسرائيل على ضلوع القناة . فهنا ، مع طرد الاستعمار من مصر والعالم العربى كما من العالم الثالث والمداريات ، أصبحت القناة حلقة الوصل بين أوروبا الغربية بعامة وبين الشرق الأوسط بخاصة أكثر منها بين بريطانيا بخاصة وبين الشرق الاقصى بعامة ثم مع تفجر البترول فى الشرق العربى خاصة والشرق الأوسط عامة ، تحولت القناة من «شريان الامبراطورية» كما كانت إلى «شريان الزيت» . فكما أصبح الخليج العربى «خليج النفط» بامتياز ، أصبحت قناة السويس هى «قناة البترول» بالضرورة . وبالتالي أضحت القناة بحق عنق أوروبا الغربية التى تعيش على البترول ، وتعيش فى البترول على الشرق الأوسط .

غير أنه لن يخفى فى هذا ، من الناحية الأخرى ، أن اعتماد دور القناة على نشاط الخليج العربى ، وبالتالي تبعيته له ، قد أخذ يزداد أكثر وأكثر . وبعد أن كان الخليج تابعا للقناة فى أكثر من معنى ، أصبح العكس هو الصحيح إلى حد أو آخر . والواقع أن هذا يعكس إلى حد معين الانقلابات الاستراتيجية الخطيرة التى أحدثها البترول داخل العالم العربى . فرغم كل القيمة الاستراتيجية للقناة ، فإن البترول كسلعة استراتيجية حيوية فى ذاتها قد جاء ليعطى للخليج قيمة استراتيجية بلا حدود . وكان معنى هذا أن القيمة الاستراتيجية لثروة الموضع وموارده قد تفوقت كثيراً على القيمة التقليدية للموقع ومكاسبه . وفى النتيجة ، نخشى أن مركز الثقل الاستراتيجى أخذ يزحف ويتحرك وتبدأ ولكن أكيداً من القناة إلى الخليج . ولعل انتقال بؤرة الصراع العالمى وأطماع القوى العظمى حالياً إلى الخليج أبسط وأوضح مؤشر إلى هذه الهجرة .

وبمزيد أو لمزيد من التوضيح ، فإن انتقال الأهمية الاستراتيجية من القناة إلى الخليج يتلخص ببساطة شديدة فى هذه الحقيقة القاسية : كانت القناة طريقاً إلى الهند ، فأصبحت طريقاً إلى الخليج . فى الوضع الأول كان الخليج نقطة على طريق السويس ، ولكن فى الوضع الثانى أصبحت السويس نقطة على طريق الخليج . بل لعل الأسوأ من ذلك أنه على حين كانت القناة فى الوضع الأول هى كل الطريق إلى الهند ، فإنها قد أصبحت فى الوضع الثانى نصف الطريق إلى الخليج .

لقد فقدت القناة من أسف نصف قيمتها الاستراتيجية على الأقل للخليج ، مثلما

فقدت، من أسف أكثر من نصف قيمتها الاقتصادية للرأس . وإذا كان من المبالغة والتجاوز المسرف أن يشبه البعض أهمية قناة السويس بالنسبة إلى الخليج في التوازن الجديد بأهمية قبرص سابقاً بالنسبة إلى قناة السويس نفسها ، فلاشك أنه قد حدثت موضوعياً عملية «تنزيل demotion, down -grading» في قيمة ووزن القناة استراتيجياً منذ انقلاب البترول المباغت أو الصامت .

ويعبر البعض عن هذه التحولات الجيوستراتيجية البازغة أو البارزة بطريقة أخرى قائلين إن الخليج العربي قد أصبح الآن مركز الصراع العالمى فى المنطقة (التكالب على البترول) بينما أصبحت القناة ومصر مركز الصراع المحلى فيها (الصراع العربى - الإسرائيلى) ، وذلك بعد أن كان العكس هو الصحيح : القناة بؤرة الصراع العالمى فى المنطقة ، والخليج موضع لمجرد صراع محلى جانبى على الهامش . ومعنى هذا التشخيص إن صح أن القلب والأطراف الجغرافية من المنطقة قد تبادلت الأدوار الاستراتيجية فيما بينها ، بحيث انقلب النمط ظهراً لبطن أو بطناً لظهر ، فأصبح القلب الجغرافى هامشياً والأطراف الجغرافية مركزية . وأياً كان مدى الصحة أو غير ذلك فى هذا التصور ، فلا مجال للشك فى أن البترول قد أثر على توزيع وتركيب القيم والأوزان والأدوار الاستراتيجية والسياسية فى المنطقة بشكل لا يمكن تجاهله .

القناة والعصر النووى

وإذا كانت تلك هى أبرز نتائج وأثار عاملى ثورة التحرير الوطنى وثورة البترول العربى على القناة ، فقد جاءت الآثار العكسية للعاملين الآخرين المعاصرين ، العصر النووى وزرع إسرائيل ، فى الاتجاه نفسه تقريباً ، فعن الأول من المحقق أن انحلال النظام الاستعماري وتحرر المستعمرات فى العالم الثالث قد قلل من قيمة القناة العسكرية بالنسبة للاستعمار البريطانى خاصة ولقوى الاستعمار البحرى عامة ، لكن العامل الاختزالى الحاسم الذى رج استراتيجىة القناة هو لا شك ظهور الاستراتيجية النووية الكوكبية الجديدة التى هزت فكرة الموقع الجغرافى أصلاً ومكبداً .

فهذه الاستراتيجية ، بما اختزلت من عنصر المسافة وألغت من أبعاد المكان ، وبالتالي بما انتقصت كثيراً من عامل الموقع الجغرافى بالمعنى الكلاسيكى القديم ، قد قللت إلى حد أو آخر من قيمة القناة فى الاستراتيجية العالمية ، وخاصة فى استراتيجية البحرية العسكرية . أو كما قيل فإن البوارج الحربية ، ابنة منتصف القرن ١٩ وسيدة البحار فيه ، ضاعفت القيمة الاستراتيجية للقناة ، والصواريخ النووية ، ابنة منتصف القرن ٢٠ وسيدة الفضاء فيه ، أضعفتها . والمقول إن هذا ، إلى جانب الكفاح الوطنى الملتهب والضابط ، كان أحد

الأسباب التكميلية التى دفعت الاستعمار الوطنى فى النهاية إلى أن «يضع عصاه على كتفه ويرحل» . ففضلا عن أن قاعدة عسكرية «دفاعية» ، بالغة ما بلغت من الضخامة والقوة ، تفقد معظم قيمتها وفاعليتها حين تصبح وظيفتها مجرد أن تدافع عن نفسها وسط أرض معادية ، فإنها كذلك تفقد ما تبقى لها من معنى ومبرر حين تصبح هدفاً مباشرا للصواريخ عابرة القارات . وأيا ما كان ، وفى التحليل الأخير ، فأغلب الظن أن القناة قد فقدت فى العصر النووى قدرا ما من قيمتها الاستراتيجية التقليدية القديمة (١) . وليس هذا شرا مطلقاً أو شيئاً سيئاً بالضرورة من وجهة النظر الوطنية ، لأنه على الأقل يحد من الأخطار الخارجية والأطماع الاستعمارية .

ومع ذلك فإن من الخطأ أن نظن أن استراتيجية المواقع الجغرافية القديمة قد نسخت كلها تماما ، لا سيما أن قد طرأت على الاستراتيجية النووية ما شلها من الناحية العملية كما سنرى توا . الدليل على هذا أن فقد الاستعمار لموقع مصر بالذات جاء كارثة عليه ، لأن من الثابت أن حرب السويس وضعت نهاية الإمبراطورية ودفنتها وختمت على مصير الاستعمار القديم إلى الأبد . ولعل مما له مغزاه أن الاستعمار سعى بعدها إلى حلقة قواعد جديدة محيطة بنقطة المركز مصر ، كبديل يأخذ جزءاً من مغزى ودور القناة الاستراتيجية ، وذلك ابتداء من قبرص إلى ليبيا إلى إسرائيل ، ومن عدن إلى البحرين . الخ ، إلى أن صفيت معظم هذه القواعد بدورها أخيراً . وهكذا تظل مصر الموقع المفتاح فى مجال جغرافى كبير وحاسم من العالم القديم . وسوف تظل .

ولا تناقض فى الحالين . كل ما فى الأمر أن القناة استعادت «بالفعل» ما فقدت «بالقوة» ، بحيث لم تثبت أن عادت بؤرة لكل الحسابات ، ولا نقول التطلعات ، الجديدة فى الاستراتيجيات البحرية العالمية المعاصرة ، لا سيما عند القوتين الأعظم . ذلك أن العصر النووى حمل معه جرثومة شلله ، فلقد حيد ميزان الرعب النووى بطريقة دياكتيكية ولكنها منطقية جداً كل فاعليته ووضع الترسانة النووية العالمية برمتها فى «النفثالين» حتى تحولت إلى مجرد «بركان خامد» كما قيل . من ثم عادت الاستراتيجية الكلاسيكية ، بعناصرها التقليدية القديمة من مواقع جغرافية وقواعد عسكرية وممرات مائية . الخ ، عادت تحتل الصدارة الفعلية من جديد وكأمر واقع .

هنا عادت القناة لتصبح مرة أخرى مركز ثقل الاستراتيجية ، الاستراتيجية البحرية على أية حال ، فى العالم القديم على الأقل . وليس أدل على هذا من بروز القيمة الاستراتيجية القصوى والحرجة من جديد للبحر المتوسط وكذلك المحيط الهندى ، وبالتالي للبحر الأحمر بينهما ، فى صراع العملاقين من أجل السيادة

(1) Royal institute of international affairs, The middle East, Lond., 1956, P. 315.

البحرية ، كذلك لا يشهد به كما تشهد مرحلة الستينيات والسبعينيات التي رأت لأول مرة خروج الاتحاد السوفييتي إلى المحيطات العالمية على نطاق ضخم ، وازدواج الأسطول السادس الأمريكى فى البحر المتوسط بأسطول سوفيتي مكافئ ومنافس ، لا سيما منذ حرب ١٩٦٧ .

وفى هذا السياق الاستراتيجي الحاسم يمكننا أن نفهم تلك الأهمية الفائقة الكامنة التي كانت لقناة السويس المغلقة ، وأكثر منها تلك الخطورة البالغة التي كان يعلقها الجميع على نتائج وانعكاسات إعادة فتحها ، وأخيراً وبالتالي كل تلك الحسابات والمساومات الحادة السرية والعلنية التي كانت تدور حولها بين الفرقاء العالميين والمحليين . وكل ذلك إنما يذهب ليؤكد القيمة الاستراتيجية المستردة والمضاعفة ، الكامنة والقادمة ، للقناة كقطب الرchy فى الاستراتيجية البحرية ، حتى لعالم «ما بعد الذرة» ..

كيف ، ولماذا ؟ انظر نظرة عريضة إلى خريطة العالم الطبيعية والسياسية ، وتتبع سلسلة المحيط الأطلسي - البحر المتوسط - البحر الأحمر - المحيط الهندي، السلسلة الفكرية فى عالم القوة البحرية . الآن أغلق القناة ، تتمزق السلسلة وتتكسر ويتحول قطاعها على ضخامتها إلى مجرد «زقاقين مغلقين» ، بينما تنشطر الأساطيل فيهما أوتوماتيكياً إلى أرخبيلين منفصلين تماماً لا رابط بينهما إلا أن تدور حول الرأس ، أى دورة كاملة حول قارة بأسرها . إغلاق القناة ، يعنى ، يعيد القارة الإفريقية مجازياً «شبة الجزيرة» التي كانتها قبل إنشائها ، وفتحها يحيلها «جزيرة» منفصلة عن يابس العالم القديم . وتلك بالدقة هى خريطة الموقف الراهن ، وهى أيضاً مفتاح الصراع الخفى الذى دار بين القوتين الأعظم حول إعادة فتح القناة .

فمن المعروف والمسلم به أن الولايات المتحدة ، باعتبارها تنتمى أكثر إلى استراتيجية نصف الكرة الغربى وتتسيد المحيطين الأطلسي والهادي بسهولة ، لم تكن تجد مصلحة ملحة أو عاجلة فى إعادة فتح القناة ، على العكس تماماً من الاتحاد السوفييتي الذى تتحكم القناة كلية فى استراتيجيته البحرية المتوسعة . بل إن للأولى مصلحة محققة وصامته فى الإبقاء على القناة مغلقة، على الأقل كوسيلة حرمان deninal measure للثاني من حرية الحركة وتوحيد أساطيله فى المتوسط والهندي ، وبالتالي من زيادة تكثيف وجوده فى المحيط الأخير وكل حوضه وعلى سواحل إفريقيا الشرقية وآسيا الجنوبية ، بكل ما يعنى هذا من تهديد ومجابهة قرب حوض البترول العالمى الأول فى الخليج العربى وعلى طول طريق البترول إلى الغرب.

فبينما يفرض إغلاق القناة على رحلة الأسطول الأمريكى من الأطلسي أو

الهادى زيادة نحو ٢٠٠٠ ميل فقط بطريق الرأس ، فإنه يضع على الأسطول السوفييتى عبء نحو ٩٠٠٠ ميل إضافية (أى نحو خمسة الأمثال) سواء ذلك من البلطيق أو المتوسط إلى الهندى أو من الهادى إلى المتوسط . أى أن إغلاق القناة يفرض على الأسطول السوفييتى أن يدور إما دورة كاملة وإما نصف دورة حول العالم القديم .

وكل من الأمريكين والسوفييت طارئون جدد نسبياً على طريق محور السويس البحرى ، قدموا إليه حديثاً فقط ، وكلاهما بالتالى ليسوا خبراء فيه تماماً ، وذلك بالقياس إلى الانجليز ، مهندسيه الأول الذين رادوه ومهدوه حتى تسيده وجعلوه من أخص «خصوصياتهم» فى العصر الاستعماري. ومع ذلك فإن للسوفييت على الأمريكين ميزات أكثر نسبياً ، الأمر الذى كان يضعف دائماً من رغبة أمريكا فى التعجيل بإعادة فتح القناة ويضاعف من مصحتها فى تأجيلها . من ناحية ، لأن قطع الأسطول السوفييتى كقاعدة أصغر حجماً وأقل حمولة ، ومن ثم أقدر على عبور القناة ، على العكس من القطع الأمريكية الضخمة التى لا يمكن لكل وحداتها أن تجتازها خاصة منها حاملات الطائرات العملاقة . ومن ناحية أخرى ، فإن موقف الأسطول السوفييتى على طريق البترول أقوى وأكثر تفوقاً بعامة ، حيث قد نما للسوفييت على طوله صداقات وعلاقات وثيقة وصارت لهم شبه قواعد أو محطات استقبال صديقة فى موانئ سواحل الأحمر والهندى، وسوف يكون لكل تلك الاعتبارات ما بعدها لا شك بعد أن فتحت القناة :

دور الخطر الاسرائيلى

من الثابت تاريخياً أن لإقامة إسرائيل على يد الاستعمار القديم علاقة محددة ومحسوبة منذ البداية بالقناة على وجه التحديد كما بالبترول عموماً فيما بعد : القناة : لتكون - بتعبيرهم - «كلب حراسة» على ضلوعها يؤمنها للاستعمار حين يغادر ، والبترول ، لتكون أداة الاستعمار فى المنطقة لتهديده وضمان احتكاره وتدفعه ولقد أدت إسرائيل دورها المرسوم أول ما أدت فى ١٩٥٦ حين لعبت دور مخلب القط وذنب الأفعى فى العدوان الثلاثى الذى كانت القناة هدفاً له ومسرحاً والذى أدى إلى إغلاقها لأكثر من عام ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية .

على أن الدور الأكبر إنما جاء على يد إسرائيل وحدها ، وذلك فى عدوان ١٩٦٧ الفادر الذى سد القناة للمرة الثانية فى غضون عقد واحد تقريباً ولدة ثمانى سنوات متصلة ظلت ممتدة حتى الأمس القريب ، ١٩٧٥ ، ويعنى هذا أن القناة بفعل إسرائيل قد تعطلت مرتين ولأكثر من تسع سنوات خلال نحو ٢٧ سنة منذ وجدت ، أى بنسبة ثلث الفترة كلها تقريباً ، وهى ظاهرة لم تعرفها القناة طوال قرن

كامل منذ شقت . ومعنى هذا مباشرة أن إسرائيل بلا أدنى تحفظ هى أكبر خطر عرفته القناة فى تاريخها .

أما عن الخسائر المادية ، فالمقدر أن تكاليف تطهير القناة قد ناهزت بضع مئات من الملايين من الدولارات ، بينما أن تعمير منطقتها تطلب بدوره أكثر من ٣٠٠٠ مليون جنيه . أما خسائر القناة فى السنوات الثمانى الماضية ، سواء منها المباشرة من تدمير وتخريب عمرانى أو غير المباشرة من تعطيل حركة ونشاط ، وكذلك تكاليف نقل المصانع وفك الورش والتهجير ، ثم عائدات ورسوم المرور الضائعة ، فلا تقل فى مجموعها عن ١٢٠٠ مليون جنيه استرلىنى . أما خسائر العالم والتجارة الدولية المترتبة على إغلاق القناة نفسها فقد تراوحت تقديراتها بين ١٢ ، ١٥ ألف مليون جنيه استرلىنى (ثمة تقدير أحدث يرتفع بالرقم إلى ٣٧ بليون دولار).

ولا يحتاج الأمر إلى خيال خارق ، ولا المرء ينبغى له أن يكون اقتصاديا متخصصاً بالضرورة، لكى نتصور كم كان يمكن لوجه المجتمع والحياة ومستوى المعيشة فى مصر أن تتغير لو لم يكن هذا النزيف الرأسمالى الرهيب ، ولو أن هذا الرأسمال الضخم ضُخ فى شرايين اقتصادها : القرية المصرية مثلا لو حقنت به ، الصناعة ، التعمير ، التنمية ، التخطيط الإقليمى .. الخ .

ليس هذا فحسب . فقد حاولت إسرائيل بسفه حقود عقب يونيو مباشرة أن ترتب لنفسها ادعاءات إقليمية بدعوى حق الفتح أو الغزو لتنتزع نصف القناة بالطول (كذا) . وحين أغرقت مقاومة المدفعية المصرية الباسلة هذه المحاولة الأثمة فى مياهها ، لم تفتأ تكرر عروضها السفهية بمشاركة مصر فى فتح القناة وتشغيلها على أساس اقتسام عائداتها مناصفة ! وعدا هذا فقد اهتبلت إسرائيل أيضا فرصة النكسة لتحقيق مشاريعها وخططها القديمة والموضوعة لورثة دور القناة نهائيا . ومعروف أن إسرائيل كانت دائما تهدف إلى «سرقة» موقع مصر الجغرافى وتحلم «بأسر» تجارة المرور منها وتحويلها إليها .

فمن قبل وضعت مشروعا لقناة بديلة - قناة صهيون - بين خليج العقبة والبحر المتوسط تنافس قناة السويس وتقاسمها وظيفتها الجغرافية . ولكن هذا المشروع الخرافى المجنون ، الذى كان ينبع فقط من محض خيال مريض وحقد ضار ، انتهى منطقيا إلى سلة مهملات التاريخ بل إلى مقبرته . فلقد كان مضادا لكل حقائق العلم والطبيعة ، الجغرافيا والتضاريس ، الاقتصاد والسياسة ، بل و التاريخ والمنطق .

ولنذكر - بالمناسبة - أن هذه ليست أول مرة يفكر عدو لمصر فى المنطقة فى بديل منافس لقناتها . فقد لايعلم الكثيرون أن الاحتلال البريطانى بعد أن استقر

فى مصر هدد دى لسبس فى أواخر القرن بشق «قناة ثانية» بجوار قناة السويس، وذلك للضغط على الإدارة الفرنسية للشركة وإخضاعها لسيطرتة . ولكن المشروع كان حريا بأن ينتهى إلى الفشل كما انتهى المشروع الصهيونى فيما بعد ، ولم يزد كل منهما فى الحقيقة على أن يكون قطعة من أفكار التمنى والحرب النفسية .

غير أن يونيو ، من الناحية الأخرى منح إسرائيل فرصة استكمال وتحقيق مشروعها لأنبوب بترولى يصل ما بين إيلات وعسقلان بطاقة نحو ٧٠ - ٨٠ مليون طن سنويا . كما أن انفتاح البحر الاحمر أمامها أمن لها شحنات البترول الإيرانية الذى اعتمد عليه المشروع . كذلك مدت إسرائيل خطأ للنقل البرى بالسيارات اللورى على نفس الطريق استغلالا لتجارة المرور بين الشرق والغرب ، وباختصار ، حاولت إسرائيل أن تستثمر احتلالها لسيناء لتبتز موقع مصر الجغرافى وتعتصر من مكاسبه أقصى ما يمكنها .

معنى الخطر الاسرائيلى

وعند هذا الحد ، ينبغى أن نتوقف قليلا لنتساءل : ما هو المعنى الشامل ، التاريخى والجغرافى والاستراتيجى ، فى كلمة واحدة المغزى الجيوستراتيجى ، للخطر الاسرائيلى على قناة مصر ؟ الجواب الوحيد هو أنه يكرر ، نكاد نقول بحذافيره ، الخطر الصليبي فى كل نتائجه وانعكاساته ومحمولاته وكذلك ملامساته، جنبا إلى جنب مع الخطر البرتغالى المتمثل فى كشف طريق الرأس . بل الواقع أننا كنا منذ يونيو وحتى إعادة فتح القناة نعيش بالفعل وإن يكن بصفة مؤقتة عابرة بالطبع ، فى نمط الجغرافيا التاريخية للعصور الوسطى ، وذلك بفعل الخطر الاسرائيلى ومن هم وراءه .

فالغزوة الصهيونية الغشوم ، تلك التى تنبع عقليا وعقائديا من أوهام وخرافات الماضى السحيق وتضع عقارب الساعة حضاريا إلى الوراء عشرات القرون ، تعود فتقترب بنا اقترابا شديدا من استراتيجيات الصراع التاريخى فى المنطقة أثناء العصور الوسطى بالتحديد حين اجتمع الغزو الصليبي مع كشف البرتغال لطريق رأس الرجاء الصالح . ذلك أن التهديد الصليبي لطرق التجارة فى الشرق العربى حينذاك تضافر مع العداء الغربى وأطماعه الاستعمارية على تحويل التجارة التاريخية بين الشرق والغرب ، تجارة التوابل والبهار والحرير والنفائس ، عن المنطقة إلى الرأس .

وتمت بذلك عملية «أسر نقل» عظمى قضت على تجارة المرور والوساطة فسلبت المنطقة مكاسبها المادية الهائلة .

ولقد كان هذا فى مجمله ضربة قاصمة لموقعها الجغرافى ولدورها الاستراتيجى، بحيث تغيرت خريطة العالم المعروف تماما . فإذا البحر المتوسط بشاطئيه ، خلية النشاط التجارى العارمة فى العصور الوسطى ، يتحول إلى مجرد بركة صيد أو بحيرة راكدة أسنة موانئها ابتداء من الإسكندرية إلى بيروت ومن جنوه إلى البندقية وأمالفى وسالرنو وسائر الموانئ ودول المدن الإيطالية ، فضلا عن كل موانئ البحر الأحمر . وفى المقابل ، انتقل النشاط البحرى الملاهى والاستراتيجى على يد البرتغال إلى المحيط الهندى والخليج العربى (الفارسى) ومضيق هرمز .

وهذا بالضبط - أليس كذلك ؟ - مايتكرر اليوم : تجارة الشرق - الغرب تحولت إلى طريق الرأس ، حركة البترول - توابل الشرق الجديدة وبهار القرن العشرين - هاجرت بالمثل ، البحر المتوسط تحول إلى ذراع مقطوعة وهامشية ، ففقدت كل موانئه نسبة خطيرة من نشاطاتها وحركاتها وتعرضت حيناً ما للبطالة وأحيانا للخسائر المادية .. الخ .

ومرة أخرى كانت مصر والشام وإيطاليا أكثر المتضررين ، الإسكندرية وبورسعيد وبيروت كنتريست وجنوه ونابولى .

يلفت النظر هنا بصفة خاصة موقف إيطاليا وموانئها ، فهى أشد دول الجانب الأوروبى من البحر تائراً وحساسية بالقناة ، فى الحاضر كما فى الماضى على السواء . وهذا بلاشك ما يفسر اهتمامها الحاد بالقناة وأوضاعها ، وكذلك حرصها الشديد على المشاركة الهامة فى تمويل خط سوميد الذى يكمل القناة فى حركة البترول من الخليج إلى أوروبا أيضا فإن هذا وغيره دليل آخر على وحدة البحر المتوسط بشاطئيه ، وعلى أن الأمن الأوروبى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الشرق الأوسط ، بل وعلى أن قناة السويس بالذات هى أخطر حلقة وصل بين كلا الأمنين . ولكى تتم المناظرة ويكتمل التطابق ، فكما ورث المحيط الهندى دور ونشاط البحر الأبيض المتوسط أيام البرتغال ، ها هو ذا الصراع البحرى وأساطيل الدول العظمى تنتقل إلى المحيط الهندى ، بينما تحرك مركز الثقل والأهمية والأولوية الاستراتيجية والاقتصادى من دائرة قناة السويس إلى دائرة الخليج العربى . وبعد أن كان استراتيجيو الماضى ابتداء من نابليون حتى الإنجليز يعتبرون مصر وقناتها أهم موقع استراتيجى فى العالم ، أصبحنا الآن نسمع من يعتبر الخليج أهم وأخطر بؤرة استراتيجية فى الدنيا - الأمريكيون بالذات بدأوا الآن فقط «يعيدون اكتشاف» مقولة بطرس الأكبر «من يسيطر على الخليج العربى ، يسيطر على العالم» .

خلاصة القول ، فإن المحيط الهندى نصف المحيط الذى يشبه البحر المتوسط فى شكله الجغرافى وعمرانه والذى يوصف أحيانا ببحر آسيا - إفريقيا المتوسط ،

أوشك أن يصبح هو البحر الأبيض المتوسط الجديد فى عالم بلا سويس .. هذا بينما تحول البحر الأحمر ، هذا الخندق الأخدودى المتطاوّل ، إلى مجرد زقاق مغلق، وتعطلت حركة موانئه ابتداء من القصير وبور سودان إلى جدة والحديدة ، ولكن بالأخص السويس على رأسه فى الشمال وعدن على بوابته فى الجنوب ، حيث كاد الموقف فى الحالة الأخيرة يصل إلى حد إفلاس ميناء ، وإفلاس الميناء إلى حد إفلاس دولة .

أكثر من هذا ، حتى على المستوى التفصيلى الدقيق تتكرر سلبيات الماضى الوسيط . فالتهديد الصليبيى لطرق القوافل والحج والنقل ، الواقعة فى شمال مصر والتي كانت تربط بينها وبين المشرق العربى ، فرض عليها ضرورة البحث عن طريق بديل آمن . ولهذا فإن الطريق التجارى القديم بين البحرين المتوسط والأحمر تأرجح من سيناء والدلتا إلى طريق الصعيد - البحر الأحمر الذى يقع فى أعماق الوادى بعيداً عن الخطر الصليبيى . بالمثل ، اضطررنا نحن مؤخراً وموقتاً إلى لفة متطوّحة مماثلة ، وذلك بتمهيد طريق للنقل بالسيارات ما بين البحر الأحمر والمتوسط ، أو القصير والاسكندرية ، مروراً بالوادى فى الصعيد . بل أكثر من هذا ، فإن مشروع أنبوب بترول السويس - المتوسط (سوميد) ، الذى يبتعد عن القناة - حيث كان الخطر الإسرائيلى المباشر - إلى عمق الدلتا الأكثر أمناً ، ليس إلا ترجمة أخرى لتأرجح طريق «الأوفر لاندروت» القديم من الشمال إلى الجنوب .

وأضح إذن أن التشابه التاريخى - الجغرافى بين جيوستراتيجيات الصليبيات الوسيطة والصهيونيات المعاصرة يكاد يكون كاملاً حتى التفاصيل وإلى حد الإثارة فعلاً . بل الأكثر أن الخطر الإسرائيلى وحده قد فعل بنا وبقناتنا وبموقعنا ، وبالعالم القديم بعد ذلك ، ما فعل الخطران الصليبيى والبرتغالى مجتمعين فى الماضى . فلقد أدى الاحتلال الإسرائيلى لسيناء إلى شل القناة ، وشل القناة أدى مباشرة إلى «إيقاف» موقع مصر الجغرافى . فما أشبه الليلة بالبارحة .

ولقد جاء أكتوبر بعد هذا ليضع نهاية لهذه الصورة الاستراتيجية المقلوبة ، فأعاد فتح القناة وأعاد إلى مصر موقعها الجغرافى كما أعاد الخطر الإسرائيلى إلى حجمه الطبيعى . غير أن تجربة ما بين يونيو وأكتوبر لا يمكن أن تمر دون أن نخرج منها بثلاث نتائج تكاد لفرط حتميتها وتواترها أن ترقى إلى مرتبة القوانين الاستراتيجية .

فأولاً ، لئن كان ذلك كله وضعاً مؤقتاً بالطبع ، فإنه ليخدع نفسه وحده من يظن أنه آخر مرة يحدث أو أنه لن يتكرر فى المستقبل . فلا ينبغى لنا أن تساورنا أية

أوهام فى أن هذا الوضع قد بات «نمطاً» واقعاً ، ولا نقول «طبيعياً» ، منذ ظهر الوجود العدوانى الإسرائيلى على ضلوع مصر، وأنه سوف يعيد نفسه بالتأكيد مع كل حرب جديدة مع العدو . تلك خريطة الخطر الجديدة . وعلينا من أسف ولكن بشجاعة أن نعترف بأن القناة ، مادام هذا الخطر قائماً ومسلطاً ، قد أصبح محكوماً عليها بأن تكون أداة مؤقتة أو متقطعة ، تعمل نصف الوقت أو بعض الوقت ثم تتعطل بضع سنين كل عقد أو بعض عقد ، كالتيار الكهربائى المتقطع أو كساعة عتيقة تدور ثم تتوقف فجأة بلا ضابط . وإذا كان هذا كله قد بات وضعاً لا يطاق وغير مقبول على الإطلاق ، فإن الرد الوحيد هو تحدى الخطر فى أصله وجذره ، فى عقر داره ، بل وفى استئصاله من جذره فى عقر داره .

ثانياً ، يمكننا بسهولة إن نضعها قاعدة قائدة لا استثناء لها ولا نقض أنه لاموقع لمصر بغير القناة ، ولا قناة لمصر بغير سيناء . ذلك أن من يهدد سيناء يهدد القناة تلقائياً ، ومن يهدد القناة لا يشكل عقبة رئيسية فى سبيل استرداد سيناء فحسب وإنما كذلك يهدد موقع مصر كما يهدد الوادى المعمور . ومن هنا فإن علينا أن ندرك جيداً ، ونعترف أيضاً ، أنه منذ وجد الخطر الإسرائيلى أصبحت سيناء من الناحية الاستراتيجية جزءاً لا يتجزأ من القناة ، وبالتالي جزءاً لا يتجزأ من موقع مصر ، ومن ثم رقبة أخرى لمصر . من هنا فلا أمن ولا أمان لمصر بغير القناة، ولا أمان للقناة بغير سيناء .

ثالثاً ، وأخيراً ، القناة محكوم عليها بالخطر «الراجع» وموقعنا مهدد أبداً وبانتظام بالإجهاض أو بالشلل الجزئى ما بقيت إسرائيل . من ثم يصبح المبدأ الاستراتيجى الأول فى نظرية الأمن المصرى هو مرة أخرى : دافع عن سيناء ، تدافع عن القناة ، تدافع عن مصر جميعاً ، موقعاً وموضعاً ، حدوداً وعمقاً ، صحراء ووادياً . بل أبعد من هذا ، لما كانت فلسطين وليس سيناء هى خط الدفاع الأول عن القناة ، فإن دفع الخطر الإسرائيلى أو رفعه عن سيناء لم يعد يكفى . وبعبارة أكثر مباشرة ، فلا أمان لقناتنا ولا ضمان بالتالى لموقعنا الجغرافى إلا بذهاب العدو . غير أن هذه قضية أخرى متروكة للمدى البعيد .

بين السويس والخليج :

انقلاب المواقع الاستراتيجية

نستطيع الآن أن ننظر إلى التطورات أو الانقلابات التى طرأت على موقع مصر الجغرافى ودور القناة نظرة شاملة تنسج فى رقعة واحدة خيوط الجغرافيا والتاريخ

بالسياسة والاستراتيجية وذلك أيضاً داخل الإطار الإقليمي والعالمي فى آن واحد .
والواقع أن مثل هذه النظرة يمكن أن تطرح نظرية جديدة كلية شاملة تقدم مفتاحاً
عاماً للماضى والحاضر والمستقبل وتسمح بأن «نركب» فيها كل الأحداث الجارية
والتطورات السارية ابتداء من الثوابت والمتغيرات الكبرى إلى أصغر التفاصيل
والجزئيات الدقيقة .

وابتداء ، وكما أتيت لنا أن نرى مراراً ، فكما كان هناك توازن قوى وصراع
سياسى فى كثير من الأحيان بين مصر والعراق منذ فجر التاريخ القديم وعبر
الشرق القديم ، كان هناك دائماً عبر التاريخ توازن حساس وتنافس دقيق بين
طريق مصر وبرزخ السويس وبين طريق العراق والخليج العربى على كلا جانبي
أرضى الجزيرة العربية . وفى هذا الشد والجذب والمد والجزر كانت العلاقة بين
الطرفين عسكية إلى حد بعيد ، فالارتفاع هنا يعنى عادة الانخفاض هناك ،
والعكس بالعكس . غير أن ضوابط هذا التوازن لم تكن محلية أو إقليمية بحته
وحسب ، وإنما كانت تتسع لتشمل كل الوضعيات والتغيرات المؤثرة ذات الدلالة من
اقتصاد وإنتاج وعمران وتجارة ومواصلات وسياسة وحروب وصراعات وذلك حول
المنطقة قريباً وبعيداً وعلى امتداد العالم القديم بل والعالم بأسره .

فإذا بدأنا من البداية ، فلقد كانت مصر والعراق كما نعلم مراكز القوة
السياسية العالمية السائدة فى العصور القديمة ، وبينهما تذبذب مركز الثقل عدة
مرات جيئة وذهاباً . وفى العصور الوسطى كان العراق العباسى هو بلا ريب مركز
الثقل الأساسى نتيجة للتطورات الجديدة والعديدة المحلية والإقليمية والقارية . ولكن
لم يلبث المركز بعد الطوفان المغولى أن انتقل من العراق إلى مصر بصفة حاسمة
ونهاية . غير أن كشف طريق الرأس لم يلبث بدوره أن نقل المركز من مصر إلى
البرتغال ، وانتهى بذلك عصر البحر المتوسط وبدأ عصر المحيط الأطلسى ، حيث
ظل المركز ينتقل على طول ساحل غرب أوروبا من الجنوب إلى الشمال متحركاً على
التعاقب من البرتغال إلى هولندا إلى فرنسا ثم أخيراً إلى بريطانيا حيث استقر
بصفة نهائية طوال الفترة الحديثة . وسلاحظ أن البندول طوال هذه المراحل المديدة
كان يتذبذب بانتظام واستمرار من الشرق إلى الغرب .

ثم جاء ت قناة السويس فى قمة المرحلة الأخيرة فأعادت الأهمية إلى البحر
المتوسط ومصر وطريق السويس بصفة مؤكدة ، إلا أن المحيط الأطلسى ظل هو
البحر المتوسط الجديد على المستوى العالمى كما ظل غرب أوروبا مركز ثقل القوة
فى العالم بلا منازع . ولقد كان هذا أيضاً هو عصر الاستعمار العالمى

والإمبراطوريات العظمى بالضرورة والامتنياز وعلى رأسها الإمبراطورية الفرنسية ولكن البريطانية أساساً . وكان محور القوة والسيطرة العالمية هو الأراضي الهامشية الغنية فى العالم القديم وخاصة القاطع التقليدى الكثيف غرب أوروبا - المتوسط - الموسميات .

وقد وصل هذا النمط الاستراتيجى إلى أوجه فى القرن ١٩ وعلى يد بريطانيا - «عصر بريطانيا» . وكان عصر بريطانيا هذا كمركب سياسى - تكنولوجياى وبصيفة اختزالية جداً هو عصر الفحم - السكة الحديدية - الباخرة - قناة السويس - مصر - الاستعمار القديم وصراع الإمبراطوريات . وفى هذا المركب أو النمط لم يكن الخليج العربى ، شأنه فى ذلك شأن عدن وباب المندب ، سوى نقطة مرحلة وموطئ قدم على طريق السويس الشريانى خط حياة الإمبراطورية وعنق الهند ... إلخ ويمكن اعتبار فترة الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن قمة هذا النمط الاستراتيجى التقليدى .. ونهايته أيضا .

ذلك أن فى هذه الفترة نفسها بدأ يبرز نمط استراتيجى عكسى جديد يستند إلى مركب سياسى - تكنولوجياى جديد أكثر تعقيداً من نظيره القديم ، وأخذ كلاهما يزيح سابقه ويحل محله بالتدريج إلى حد أو آخريل وأحياناً بصورة انقلابية فجائية وحادة . فعلى جانب التكنولوجيا انتقل العالم بصورة حاسمة ونهائية من عصر الفحم إلى عصر البترول ، وبالتالي من السكة الحديدية والباخرة إلى السيارة والناقلات . وعلى الجانب السياسى انتقلت السيادة العالمية من بريطانيا جزيرة القارة إلى أمريكا القارة الجزيرة : لقد حل «عصر أمريكا» محل «عصر بريطانيا» . وقد اكتمل الانتقال بصورة مطلقة بعد ثورة التحرير الوطنية فى العالم الثالث وتصفية الإمبراطوريات ، وبذلك أيضا حل الاستعمار الجديد محل الاستعمار القديم . غير أن العصر النووى والاستقطاب الثنائى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لم يلبث أن بدأ ، فحل صراع الكتلتين محل صراع الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة .

وأثناء ذلك كله ، وقبل ويعد ذلك كله ، فلقد ظهر البترول فى الشرق الأوسط وبخاصة فى حوض الخليج العربى الذى سرعان ما أصبح المستودع الأول لمخزونه فى العالم وبذلك أصبح الخليج على الفور أهم منطقة استراتيجية لأهم مادة استراتيجية فى العالم المعاصر ، وبالتالي محور وبؤرة كل السياسات والاستراتيجيات والصراعات العالمية للغرب والشرق جميعاً بلا تحفظ ولا استثناء . من هنا فبعد أن كانت المعادلة أو المتتالية التكنولوجية - الاستراتيجية - الجيوبوليتيكية فى عصر بريطانيا هى الفحم - السكة الحديدية - الباخرة - قناة السويس - مصر - الاستعمار القديم وصراع الإمبراطوريات ، أصبحت تُقرأ فى

عصر أمريكا : البترول - السيارة - الناقلات - الخليج العربي - الاستعمار الجديد وصراع الكتلتين . لقد عاد البندول على عكس الماضى فتذبذب من الغرب إلى الشرق ، من قناة السويس إلى الخليج العربى . وهكذا بعد أن كان الخليج محطة على طريق السويس إلى الهند ، انزلت - ولا نقول انزوت - القناة إلى ممر على طريق البترول إلى الخليج .

لقد تبادلت السويس والخليج المواقع والأدوار والأهميات النسبية . وبعد أن كانت السويس كبيرة والخليج صغيراً من الوجهة الاستراتيجية ، انقلبت الموازين واختلت خارج كل حدود سواء ذلك على النسبة أو الاطلاق ، فأصبح الخليج كبيراً جداً والسويس صغيرة نسبياً . وبهذا الشكل عاد من جديد نمط العصر العباسى فى العلاقة بين البرزخ والخليج ، وعادت إلى الأخير أوضاع ومسرح بل ومسرحية «ألف ليلة وليلة» ولكن بصورة بترولية أكثر خرافية خارج كل حدود وببؤرة أكثر جنوبية استقطبت حول الخليج أكثر منها فى العراق وإن شملتهما جميعاً . وفى النتيجة النهائية ، حتما وبداهة ، انتقل مركز الثقل الاستراتيجى فى العالم اليوم من القناة إلى الخليج .

لقد ورث الخليج ومضيقه - علينا من أسف أن ندرك بلا حساسيات ولا حسرات ولكن أيضاً بلا أوهام ولا خداع للنفس - لقد ورث الخليج ومضيقه دور وموقع مصر وقناتها إلى حد بعيد جغرافياً واستراتيجياً . لقد أفقد البترول مصر زعامتها الاستراتيجية فى المنطقة كموقع كما كاد يفقدها زعامتها السياسية بها كدولة بعض الشئ ، سلبها موقعها الجغرافى الجيوسراتيجى جزئياً بعد أن أوشك أن يهز أيضاً موقعها القيادى الجيوبوليتيكى إلى حد أقل . بل إنه لا انفصال بين اهتزاز هاتين الزعامتين وهاتين القيادتين ، ولا بينهما جميعاً وبين البترول رأساً ومباشرة انقلاب جغرافى تاريخى ، سياسى اقتصادى ، واستراتيجى وعمرانى ، كامل وشبه مطلق .

كيف ، بالدقة والتفصيل ، حدث هذا الانقلاب ولماذا ؟ ما هى العوامل الكامنة خلفه والضوابط المحركة له ؟ ثمة مجموعتان مترابطتان متداخلتان من الأسباب والمتغيرات ، واحدة جعلت الخليج كبيراً بعد أن كان صغيراً ، وواحدة جعلت السويس صغيرة بعد أن كانت كبيرة . وفى قلب وعلى رأس الأولى تأتى بالطبع ثورة البترول نفسه فى الخليج . ثم إلى جانب البترول تأتى انقلابات ومتغيرات السياسة والاستراتيجية العالمية سواء على مستوى الصراع بين الكتلتين والقوتين الأعظم أو على مستوى الصراع المحلى بين القوى الثانوية . وسواء أكانت هذه المتغيرات مترتبة على ثورة بترول الخليج نفسه أو منفصلة عنه ، فإنها تأتى مؤكدة لنتائجه ومضاعفاته من انتقال مركز الثقل الاستراتيجى العالمى إليه ومشيئة بذلك بدرجات متفاوتة إلى تذبذب البندول من الغرب إلى الشرق بعامه . أما المجموعة

الثانية من المتغيرات فتشمل الاستراتيجية النووية والخطر الإسرائيلي ثم خطر الناقلات العملاقة وطريق الرأس.

بترول الخليج

هذا بالتأكيد أكبر وأخطر ثورة في بابها وفي نتائجها في العالم المعاصر . فإذا كانت ثورة البترول عموماً هي أكبر ثورة اقتصادية وتكنولوجية في العالم فإن ثورته في الخليج هي بدورها أكبر ثورة جغرافية وسياسية على المستوى الإقليمي . ففي غضون ربع قرن تقريباً تحول الشرق الأوسط وحوض الخليج العربي إلى أكبر مستودع للطاقة في العالم ومكمن الجزء الأكبر من احتياطيته ومخزونه المستقبل حتى سنة ٢٠٠٠ على الأقل . وبصفة تقريبية يبلغ هذا الرصيد نحو ثلثي مجمل العالم غير الشيوعي ، بينما لا يقل الانتاج عن ثلث الانتاج العالمي جميعاً ، في حين يمثل المصادر السوداء الأعظم من تجارته الدولية . ومن الاجترار وحده بعد هذا أن نقرر أن الخليج قد أضحت قلعة البترول في العالم ، أو قل عاصمة العالم بترولياً . وفي الوقت نفسه ساعدت التطورات الدولية ، خاصة ثورة التحرير الوطني في العالم الثالث ثم بالأخص حرب أكتوبر في العالم العربي ، على أن يتحول الخليج - وبأرقام فلكية خرافية تماماً - إلى أغنى منطقة في العالم بالعائدات ورفؤوس الأموال ، فصار معاً وفي آن واحد أعظم بنك بترول ومال في العالم . لقد بدأت «إمبراطورية البترول» في الشرق الأوسط والعالم العربي ، وبينما بدأ الخليج وهو تابع للإمبراطوريات الاستعمارية القديمة ، أصبح آخر وأحدث الإمبراطوريات في التاريخ الحديث . وبعد أن ظل طويلاً مجرد خطوة على طريق السويس إلى الهند ، أصبح فجأة بمثابة «إمبراطورية الهند الجديدة» إلا أنها أدخلت في ، وأقرب إلى ، الاستعمار الجديد منها إلى الاستعمار القديم مثلما كانت إمبراطورية الهند السابقة.

وبينما كانت الهند في الماضي جوهرة التاج والإمبراطورية البريطانية ، فإن إمبراطورية الهند الجديدة ليست فقط جوهرة بل حرفياً حياة ، ليس فقط لإمبراطورية غربية ولكن للغرب بأسره . ذلك - وبغير إفراط في الأرقام - أن الغرب كله ، كل غرب أوروبا بما فيه بريطانيا بالإضافة إلى اليابان بل والولايات المتحدة الآن ، فضلاً عن العالم الثالث ، يعتمد اعتماداً مطلقاً أو شبه مطلق وإن بدرجات متفاوتة على بترول الخليج فمن مضيق هرمز ، وبمعدل ناقلة كل ٨ دقائق ، يمر يومياً ١٩ مليون برميل ، تمثل أكثر من ثلثي انتاج الخليج البالغ نحو ٢٨ مليون برميل يومياً ، وتشكل ٩٠٪ من حاجات اليابان وأكثر من نصف حاجات أوروبا الغربية وربع واردات الولايات المتحدة .

قارن هذا الآن بقناة السويس . لقد كانت القناة على الأكثر خط حياة

إمبراطورية فقط ، أما الخليج فخط حياة الغرب كله بل والعالم كله . أكثر من هذا ، فعلى أحسن الفروض والأحوال فإن القناة كما سبق طريق حيث الخليج حياة . أو بالمقابل وبعبارة أصح وأصرح وأقبح :الخليج «مقتل» حيث القناة مجرد «مخرج» . باختصار ، الأول لا بديل له ، أما الثانى فله ، لا عجب أن يصبح مضيق هرمز ، عنق الخليج وبوابته ، هو بمثابة قناة السويس الحقيقية الجديدة ، فإنما هو مباشرة المخرج والممر الحقيقى لبتترول الخليج نفسه (ضعف كل حركة القناة بترولاً وبضائع) . وبصيغة أخرى فلقد أصبح الخليج ومضيقه ذاته ، أكثر من الخليج والسويس تقريبا ، هما مقر البترول وممره معا ، الحياة والطريق فى آن واحد .

والنتيجة ؟ النتيجة الحتمية بدهة وواقعا ، شئنا أو أبينا ، أن الخليج أصبح اليوم عين إعصار السياسة الدولية وقطب الصراع فى الاستراتيجية العالمية وخاصة بين القطبين الأعظم والكتلتين الغربية والشرقية . كل التنافس عليه ، والأطماع فيه ، والأضواء عليه ، والحسابات له ، والاهتمام به .. والأهمية أيضاً . فالخليج بالنسبة للغرب ليس حياة فقط بل ومقتل أيضا بالقوة كما رأينا ، أى مسألة أو منطقة حياة أو موت ، بمعنى أن أى تهديد أو حرمان لإمداداته منه يعنى استسلامه بلا قتال فى أى حرب عالمية تقليدية . وبالمثل ولكن بالمعنى السالب ، فإن بترول الخليج كوسيلة حرمان هو نصف المعركة ونصف النصر بالنسبة للشرق .

ومعنى هذا أن الخليج هدف أول حتما فى أى مواجهة حربية بين القطبين فى المستقبل ، الأول لضمان حمايته وتأمينه والثانى لانتزاعه أو تدميره . بدون موارد ، وإعلان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى كليهما ، فإن الخليج أكثر من أى منطقة أخرى العالم هو مفجر الحرب الثالثة المحتمل ، وبوابته هرمز وبابته . فكل برميل بترول يخرج من الخليج يساوى برميل بارود ، والخليج ككل أصبح بحق «برميل ديناميت العالم» الجديد ، مثلما كان البلقان فى الحرب الأولى والشرق الأوسط فى الثانية . ومن السهل أن نلاحظ كيف تقع مراكز الخطر الثلاثة على محور واحد قاطع ، وكيف تحرك مركز الثقل بينها تباعا وباطراد من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى ، إشارة إلى تأرجح البندول الاستراتيجى العام من الغرب إلى الشرق .

ومن البحر المتوسط إلى المحيط الهندى أيضا وأساسا ! إذ لما كان الخليج يتوج رأس المحيط الهندى ، فقد انتقل مسرح الصراع المباشر أوتوماتيكيا إلى هذا الأخير الذى ورث بذلك دور البحر المتوسط سابقا بل وربما المحيط الأطلسى مؤخرا . وإذا كان البعض يعد المحيط القطبى الشمالى لا الأطلسى بحر العالم

المتوسط الجديد فى العصر النووى والاستراتيجية الذرية ، فإن المحيط الهندى هو بلا تردد بحر العالم المتوسط الجديد فى عصر البترول والاستراتيجية التقليدية . لقد أصبح المحيط الهندى ، الذى هو نصف محيط نسبيا والذى يشبه فى شكله وتركيبه العام البحر الأبيض المتوسط إلا أنه مفتوح على الجنوب بلا سواحل ولا حدود ، أصبح هو البحر المتوسط الجديد فى السياسة الاستراتيجية ، مثلما أصبح مضيق هرمز قناة السويس الجديدة مجازا .

اعتبر فقط ، فى هذا الصدد ، احتشاد وتواجه الأساطيل الحربية الكثيفة لكلا القطبين لأول مرة فيه وتكالبهما على المحطات والقواعد البحرية سواء على سواحل أو فى جزره ، لاحظ كذلك كيف انساب أو تصرف دور البحر الأبيض المتوسط الاستراتيجى التقليدى جزئيا إلى الهندى عبر البحر الأحمر وعن طريقه حيث بدأ هذا الأخير يكتسب على الطريق قيمة ودورا جديدين ، كما ابتدأ جنوبه فى عدن وباب المندب واليمن الجنوبية وإثيوبيا ينافس نسبيا شماله العريق السويس ومصر كأهداف للتحالفات السياسية ومواطن للقواعد العسكرية .. الخ

نمط الصراع الاستراتيجى العالمى

على أن البحر الأبيض المتوسط لم يفقد من دوره للمحيط الهندى بسبب البترول أو الخليج وحده ، وإنما هناك بالاضافة عامل الاستراتيجية العالمية والسياسة الدولية بعامة . فلشد ما تغيرت أنماط ومحاور الصراع الاستراتيجى العالمى ، مثلما توسعت للغاية أبعاده وأقطاره وأخطاره اليوم بالقياس إلى الأمس . فحتى الحرب العالمية الثانية وصراع الإمبراطوريات الاستعمارية كان الصراع أساسا بين بريطانيا وألمانيا ، وبذلك كان البحر الأبيض المتوسط مركزياً ومحورياً فى النمط الاستراتيجى السائد ، مثلما كان دور قناة السويس شريانيا ومصريا . أما الآن فإن الصراع بين الكتلتين والعاملين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد نقل المسرح والخطر إلى الشرق أكثر ، إلى الشرق من القناة والمتوسط بل وأوروبا نفسها أكثر وأكثر .

بل لقد نشأ فى الحقيقة نمط استراتيجى جديد فى نصف الكرة الشرقى يكاد يكون نقيض نمطه القديم فى العصر الاستعماري وخاصة عصر بريطانيا ، فبينما كانت الأراضي الهامشية فى العالم القديم هى مركز القوة فى السياسة العالمية ، وكان محور السيطرة العالمية هو قاطع غرب أوروبا - المتوسط - الموسميات ، أصبح الهارتلاند الآسيوى أو الأوراسى هو محور الارتكاز والقوة Pivot area بظهور الاتحاد السوفيتى كإحدى القوتين الأعظم فى العالم . وبرز من هذا المركز محور سيطرة وتوسع أو نفوذ وأطماع جديد يمتد على قاطع عكسى متقاطع يشمل

الخليج العربى - الشرق الأوسط - المحيط الهندى - القرن الإفريقى - وسط إفريقيا . وبهذا انتقلت القوة الطامعة أو الأخطار الاستعمارية من الغرب وبريطانيا البحرية وذلك فى مصر والسويس خاصة ، إلى الشرق والاتحاد السوفييتى البرى وذلك فى الخليج والشرق الأوسط عامة .

فعن الخليج ، وبالإضافة إلى بترول الحاكم كموضع ، فإنه كموقع وباعتباره أقرب منطقة إلى بطن الاتحاد السوفييتى كان يعد دائما ومنذ القيصرية الممر الجنوبى إلى المياه الدافئة ، أى كان يعتبر «قناة السويس الروسية» (١) مثلما كان المحيط الهندى هو تلقائيا بحرهما المتوسط .

أما عن الشرق الأوسط فإن الوجود السوفييتى الذى ظهر فى كثير من دوله كتحالفات أو قواعد أو علاقات صداقة وثيقة قد أخذ فى النهاية شكل الغزو الكامل فى أفغانستان . وهذه العملية الأخيرة لا تعنى فقط أن الاتحاد السوفييتى يتوسع كالعادة والقاعدة قاريا إلى الخارج باطراد والتصاق Contiguously نحو الهلال الخارجى والأراضى الهامشية من القارة ، ولكن أيضا كخطوة حتمية إلى المياه الدافئة والبحار الجنوبية وتطويقا للخليج العربى وبترول جميعا وأساسا ، تهديدا لليوم الذى قد يفرض فيه شروطه أو مساومته على الغرب والولايات المتحدة إما بالوجود به أو المشاركة أو المناصفة فيه .. الخ .

أما فى المحيط الهندى نفسه فلأول مرة يصبح للاتحاد السوفييتى - الذى تحول حديثا فقط إلى قوة بحر لأول مرة فى تاريخه البرى القارى الطويل - أصبح له وجود دائم وحاسم فيه ممثلا فى أسطول حربى نووى قوى وسلسلة من القواعد البحرية فى بعض المواقع الاستراتيجية على سواحله خاصة فى منطقة القرن الإفريقى على رأسها عدن وإلى جانبها بربرة سابقا ومصوع حاليا .

وهذه القواعد نفسها كانت خشبة القفز التى وثب منها الاتحاد إلى القارة الإفريقية ذاتها ، حيث نجح بالإضافة إلى اليمن الجنوبية فى التغلغل والتواجد السياسى فى أكثر من دولة فى القرن الإفريقى ووسط إفريقيا ابتداء أولا من الصومال الذى استبدل به بعد أن فقدته إثيوبيا كبديل أكبر وأخطر وانتهاء بأنجولا على الجانب الأطلسى من إفريقيا الجنوبية .

(1) Reader Bullard, Britain & the Middle East, Lond., 1952, P. 170.

نمط الصراعات المحلية

بالإضافة إلى نمط صراع القوتين الأعظم وتمدده نحو الشرق تجاه آسيا ، هناك أيضا تحرك ملحوظ في مراكز الصراع الثانوية والمحلية في نفس الاتجاه . ورغم أن هذا النمط لا ينفصل إلى حد معين عن صراع العملاقين والكتلتين ، فإنه يرتبط بتطورات السياسة الدولية والأحداث الجارية عامة ، لاسيما بتصفية الاستعمار القديم وإمبراطوريات غرب أوروبا في جانب و بروز قوى جديدة صاعدة خاصة في آسيا في الجانب الآخر . فبينما تحولت أوروبا الغربية في العقود الأخيرة إلى منطقة استقرار نسبي ، انتقلت معظم المواجهات العسكرية والصدامات الاستراتيجية الساخنة شرقاً إلى آسيا بالذات .

فعلى حين أصبحت أوروبا الغربية ، منذ انتهاء الحرب الثانية ثم الباردة ثم ابتداء الانفراج خاصة ، أميل نسبيا إلى التعايش السلمي والوفاق وخفت قبضة أمريكا عليها نوعا ، أصبحت آسيا هي مسرح أكبر وأخطر الحروب المحلية والثورات الوطنية في العالم تقريبا ابتداء من الحرب الكورية ثم حرب فيتنام وحرب الصين - الهند ثم سلسلة حروب الهند - الباكستان إلى انفصال بانجلاديش والثورة الإيرانية ثم الحروب الإيرانية - العراقية وأخيرا غزو أفغانستان .. الخ ، كل ذلك بالإضافة طبعا إلى الحروب العربية - الإسرائيلية في غرب القارة ، فضلا عن الصراع السوفييتي الصيني في شرقها .

وفي هذا كله ، فعلى حين خرجت الولايات المتحدة تقريبا من آسيا ، ازداد النفوذ السوفييتي فيها توسعا وانتشارا . وصفوة القول أن مركز ثقل الصراع الساخن في العالم انتقل من أوروبا تقليديا إلى آسيا تقريبا ، حيث أصبحت الأولى سياسيا أشبه ببركان نائم بينما تحولت الثانية بحق إلى بركان ثائر .

وكان منطقيا فقط بعد هذا أن يتحول الاهتمام والخطر مرة أخرى من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي . بل إن البعض ليتنبأ بأن المحيط الهادئ - بكل قوى الصين واليابان والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة حوله - سيصبح البحر المتوسط العالمي الجديد في القرن ٢١ . فإذا صح هذا فسيكون بحر العالم المتوسط ، بعد أن غادر البحر الأبيض منذ مدة ، قد انتقل تباعا من المحيط الأطلسي في أقصى الغرب إلى الهادئ في أقصى الشرق مروراً بالهندي ، وهذا كله يذهب على أية حال ليؤكد تحرك البندول المطرد في الاستراتيجية العالمية عبر العصر الحديث من الغرب إلى الشرق بعد أن كانت حركته في العصور السابقة هي على العكس من الشرق إلى الغرب .

مصر والسويس

تلك جميعا هي مجموعة المتغيرات العالمية التي أضافت إلى القيمة والأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي وما شرقه على حساب منطقة السويس والقناة . ولكن على الجانب الأخير ، فإن هناك بالإضافة مجموعة أخرى من المتغيرات نالت بصورة مباشرة من قيمته ووزنه الحقيقي والنسبي مما ضاعف وإلى حد الخطر الاختلال الاستراتيجي بين كفتي الميزان . وكما رأينا فإن أهم هذه العوامل ثلاثة هي الاستراتيجية النووية والخطر الإسرائيلي ثم الناقلات العملاقة وطريق الرأس . فكل منها قد هدد أو أخذ بقدر أو آخر من قيمة الموقع الجغرافي ودور القناة الاحتكاري القديم . ولئن كان من الممكن ، وأمكن بالفعل ، مواجهة هذه الأخطار واستعادة قدر من أهمية القناة ، فلا سبيل إلى الشك في أن وزنها قد خف فعليا ونسبيا في الاستراتيجية والمواصلات العالمية سواء عما كان عليه في الماضي تقليديا أو عما آل إلى الخليج العربي مؤخراً .

وفي النتيجة الصافية ومجمل القول انتقل مركز الثقل الجيوبوليتيكي والجاذبية الاستراتيجية من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي ، ومن قناة السويس إلى الخليج العربي ، ومن مصر والشام إلى شرق الجزيرة العربية والمشرق العربي ، ومن شمال البحر الأحمر إلى جنوبه ، بالاختصار من وسط الشرق الأوسط إلى شرقه ، أو إن شئت فقل بالتقريب من الشرق الأدنى إلى الشرق الأوسط . ولعل من أبرز مظاهر وأعراض هذا الاختلال أو الانتقال شرقا تحول بؤرة الحروب المحلية في المنطقة مؤخراً لاسيما بعد ذلك الصلح المصري - الإسرائيلي من ركن مصر - إسرائيل - سوريا إلى ركن العراق - إيران - أفغانستان .

خذ مثلاً حرب العراق - إيران . هذه الحرب لا مفر دليل جزئي على تحرك مركز الثقل الاستراتيجي والجيوبوليتيكي الاقليمي من السويس إلى الخليج ومن مصر إلى المشرق . أليست تضع الخليج الآن موضع قناة السويس في القرن الماضي أو الأخير ، وتكاد تكرر إلى حد ما حرب السويس ؟ أو صدفة أنهم كانوا يتحدثون بقلق عن خطر إغلاق مضيق هرمز مثلما كانوا يتحدثون في الماضي عن خطر إغلاق قناة السويس ؟ بل الطريف أو الغريب أنهم في الغرب تحدثوا أثناء هذه الحرب عن «الفراغ» الذي سببه خروج بريطانيا ثم تخلي أمريكا عن الخليج مما فجر الحرب المحلية ، تماماً مثلما تحدثوا عن «الفراغ» بعد خروج بريطانيا من مصر وقاعدة السويس . الأكثر إثارة أنهم تحدثوا عن قوة بحرية مشتركة من دول الغرب لضمان المرور في هرمز وتدفق البترول ، تماماً «كهينة المتنفعين» بقناة السويس وشروطها .. الخ .

على الجانب الآخر ، وكمثل ودليل ثان ، فلئن كانت مصر اليوم قد منحت ما يسمى «تسهيلات» أو قواعد مؤقتة لأمريكا فى قاعدة غرب القاهرة الجوية وقاعدة رأس بناس البحرية لتكون ممرا للقوات الأمريكية إلى الخليج ضمانا لحمايته وأمنه ضد ما يعد أخطار الاتحاد السوفييتى ، ودونما تعليق على هذه المعطيات أو الفرضيات أو تعرض لها ، فإن هذا إنما يذهب ليؤكد أن مصر قد تحولت إلى مجرد طريق وخطوة هامشية إلى المركز المحورى الجديد وهو الخليج ، شأنها فى ذلك شأن عمان ومصييره أو الصومال أو حتى إسرائيل ، أو شأن قبرص بالنسبة إلى مصر نفسها فى السابق . المعنى باختصار أن مصر استراتيجيا قد تحولت كقناتها إلى موقع هامشى خادم على هامش الخليج الحيوى الحاكم المتحكم فى كل شئ ، لا يغير من ذلك إعلان مصر استعدادها لإرسال قواتها إلى الخليج للمساهمة فى حمايته .

أيا ما كان ، فهل يمكن فى الختام أن نضع تقييما عاما جامعا لموقع مصر الجغرافى فى الاستراتيجية العالمية كما آل إليه اليوم ؟ لعل الحكم السديد والصيغة الرشيدة تتلخص فى مزيج مركب بنسب متفاوتة من قيم مراحل التاريخة الأساسية الأربع التى تمثل كل درجات سلم صعوده وهبوطه ما بين الأوج والحضيض ، وتلك هى استراتيجيات العصر الاستعماري فى القرن الأخير (الأوج) واستراتيجية كشف طريق الرأس (الحضيض) ثم استراتيجيات العصر العباسى والصليبيات (الوسط) .

ليس الموقف إذن ، دعنا نستدرك بشدة وبسرعة ، «نعيا» ولا «رثاء» لموقع مصر الجغرافى التاريخى ، وإن كان فيه يقينا ما يدعو إلى الرثاء ولكن أكثر منه إلى الصمود والاصرار على مواجهته وتصحيحه إلى أقصى حد بوعى واقتدار . على أن «العزاء» الحقيقى أن الموقف برمته عابر مؤقت مهما طال ، فهو موقوت بعمر البترول الخليجى ، وبعده يتذبذب البندول مرة أخرى فى الاتجاه الصحيح نحو الغرب مثلما فعل دائما . فمصر رغم كل شئ موقع خالد لا يمكن أن يتجاهل أو يهمل أو يبلى . فمنذ صنعت مصر التاريخ ، عاشت فيه كل عمرها ، وكان تاريخها دائما مرتبطا بأشد الارتباط بالتاريخ العالمى ، ولم يغادرها التاريخ قط ولا نسيها ، كل أولئك بحكم موقعها الباقي (١) .

(١) حسين مؤنس : ص ١٢٤ .

القناة بين الاقتصاد والتكنولوجيا

ما أن شقت القناة حتى أصبحت تلقائياً بمثابة زر ماسى نادر أو حجر مغناطيسى جاذب وأسر على قمة خط الاستواء البشرى السكانى والحضارى فى العالم القديم ، بمثل ما أن مصر كلها هى تقليدياً قلبه وصرفته ، ولذا احتلت منذ البداية مكانها الطبيعى والطليعى كأهم طريق شريانى فى العالم للتجارة الدولية والملاحة البحرية عموماً ولتجارة الشرق - الغرب خصوصاً ، وفى دورة التجارة العالمية حول الكرة الأرضية تحدد دور القناة بميكانيزم ويعمل القلب النابض أو المضخة الماصة - الكابسة ، عندها تلتقى معظم تيارات تجارة الشرق - الغرب و«حارات» الملاحة البحرية ، ثم منها تتوزع فى كل الاتجاهات كما يتوزع الدم من القلب إلى شرايين الجسم الحى وأوردته .

وفى المتوسط كانت القناة تستقطب حولها نحو ١٤ ٪ من حجم التجارة الدولية . وفى هذه الدورة الدموية الكوكبية كانت القناة دائماً وبأمانة شديدة تعكس - كالبارومتر الحساس - قطاعاً نموذجياً للتجارة التقليدية بين الشرق والغرب (أو بالأصح بين الجنوب والشمال ، أو مؤخراً بين العالم الصناعى المتقدم والعالم الثالث النامى) وذلك كما عرفت منذ يوسف ومحمد : خامات من الجنوب ومصنوعات من الشمال .

استراتيجية موقع القناة

قوة موقع القناة إذن فى العالم القديم ، بل فى العالم أجمع ، لا نظير لها ولا منافس . ولا تفسير لهذه القوة سوى استراتيجية الموقع الجغرافية . فمنطقة النفوذ التجارى للقناة ، أو «حوضها التجارى» كما قد نسميه ، تكاد تتفق مع نطاق المعمور القاطع فى العالم القديم أو خط الاستواء البشرى منه . فتلك المنطقة الشاسعة ، التى يمكن رسمها فى خريطة تخطيطية إذا توافرت الأرقام التفصيلية الدقيقة ، تغطى عموماً أوروبا الغربية والوسطى ، ثم كل حوض البحر المتوسط بجانيه ، ثم عقدة الشرق الأوسط بمعناه الواسع ، ثم جنوب آسيا وجنوبها الشرقى والشرق الأقصى حتى اليابان والفلبين . ولا بد أن نضيف أخيراً القطاع الأكبر من استراليا والساحل الشرقى من إفريقيا حتى موزمبيق ، بحيث يدخل حوض المحيط الهندى برمته فى منطقة نفوذ القناة . أما خارج هذا فيبدأ الحوض التجارى الطبيعى لقناة بنما شرقاً ولطريق الرأس جنوباً .

فى حدود هذا الاطار تحتل القناة الأولوية المطلقة فى حركة التصريف التجارى التى تصب إلى البحر ، وإليها تذهب الأفضلية دائماً إذا تَوَرَّنت بأى طريق آخر ،

بحريا كان أو برياً ، كطريق الرأس أو خط الشرق السريع على الترتيب . فهي تختصر الرحلة بين الشرق والغرب بما يتراوح بين النصف والعشر ، بحسب أبعادها ، وذلك مسافة ووقتاً ووقوداً وعدد السفن اللازم لتغطيتها .

وجوهر الموقف بين هذه الطرق يتلخص هندسياً فى أنه مثلث غير متساوى الأضلاع ، طريق السويس هو أقصرها لأنه الوحيد الذى يرسم خطأ مستقيماً مباشراً بين أى نقطتين فيه ، بينما أن أيا من الطريقين الآخرين يمثل مجموع الضلعين الآخرين فيه . ولأن أى ضلعين فى المثلث أطول من الضلع الثالث ، كان أطول من طريق السويس وجاء «لقة» متطوحة هامشية . ولندع الأرقام نتكلم ، كما يفعل هذا الجدول أدناه .

واضح من الجدول أن المسافات أقصر فى كل الحالات بطريق السويس . وهذا لا يعنى فقط وفراً هاماً فى عدد أيام الرحلة ، ولا فى عدد السفن اللازمة لنفس الرحلة الواحدة ، وبالتالي فى عدد الرحلات التى يمكن للسفينة الواحدة أن تقوم بها فى العام الواحد ، وإنما كذلك فى نفقات التشغيل من وقود وتموين وصيانة وتأمين .. الخ . وفضلاً عن هذا فإن لطريق السويس ميزة تجارية وعمرانية وملاحية حاسمة على طريق الرأس . فالأول أغنى بالموانئ الصالحة المجهزة ومحطات التموين والتفحيم المنتشرة على طوله ، كما أنه أغنى بمناطق الإنتاج والأسواق والنشاطات التجارية التى تجتذب السفن التجارية وسفن البضائع وخاصة «المتسكعة» ، إلى حد أن نيوزيلند مثلاً تستخدم قناة السويس أكثر مما تستخدم قناة بنما رغم أنها أقرب إلى بريطانيا عن طريق هذه الأخيرة ورغم أن هذه الأخيرة أقل فى رسومها من السويس .

كذلك فإن طريق السويس طريق «بحرى» فى معظمه ، أى يجتاز بحاراً داخلية شبه مغلقة أو «أنصاف محيطات» أو هوامش محيطات ، أخطار التيارات والعواصف والأنواء البحرية فيها أقل ، ولذا فهو ملاحياً طريق محمى وآمن أكثر . على العكس طريق الرأس ، الذى هو «محيطى» أكثر ، يتوغل فى العمق أكثر ، حيث تشتد العواصف الهوجاء فى البحار الجنوبية خاصة فى عروض الأربعينات (الأربعينات الصاخبة أو المزمجرة كما تسمى Roaring Forties) .

ثم واضح بعد هذا من الجدول ، والأبعاد مرتبة فيه ترتيباً تصاعدياً ، أن الوفرة الحقيقى والنسبى يقل تنازلياً ، أى أن ميزة السويس تتناسب عكسياً مع طول الرحلة . بمعنى أنه كلما كانت أطوال الرحلة البحرية أقل ، كلما كانت وفورات طريق السويس أكثر وجاذبيته أشد وقدرته على المنافسة أقوى ، والعكس صحيح

عدد السفن اللازمة للرحلة	عدد السفن	عدد الرحلة		الموقف ٪	وفر المسافة	السويس × ١٠٠ الرأس	المسافة بالأميال		الرحلة
		الرأس	السويس				بالرأس	بالسويس	
٩	٥	٣٥	٢١	٤١	٤٣٠٠	٥٩	١٠٥٠٠	٦٢٠٠	من الهند (بومباي)
٩	٥	٦٥	٣٧	٤٣	٤٨٠٠	٥٧	١١٢٠٠	٦٥٠٠	من إيران (عبدان)
٤	٢	٣٨	٢٧	٦٩	٣٣٠٠	٧١	١١٤٠٠	٨١٠٠	من سنغافورة
٣	٢	٤٣	٢٢	٢٦	٣٣٠٠	٧٤	١٢٨٠٠	٩٥٠٠	إلى هونغ كونج
٨	٧	٤١	٣٨	٩	١١٠٠	٩١	١٢٣٠٠	١١٢٠٠	إلى أستراليا (سيدني)
-	-	-	-	٦٤	٧٦٠٠	٣٦	١١٨٠٠	٤٢٠٠	من الهند إلى الأسود
-	-	-	-	١٠	١٥٠٠	٩٠	١٢٠٠٠	١١٥٠٠	من اليابان إلى هولندا

كلما كانت أطوال الرحلة أقل . وبهذا تزداد أولوية القناة وتتضاعف أفضليتها كلما تقاربت نقطتا القيام والوصول على جانبي القناة (مثلا كما بين الخليج العربى والبحر المتوسط) ، بينما هى تقل وتضعف كلما تباعدنا (مثلا بين أستراليا وبريطانيا) . ويترتب على هذا أنه كلما كانت الدولة أو المنطقة أبعد عن القناة ، كلما قل اعتمادها عليها وتعاملها معها . ولهذا فإن الدول البعيدة وعلى رأسها الولايات المتحدة لا تهتم كثيراً بالقناة (أو بإعادة فتحها) . والعكس تماما هو الصحيح بالنسبة للدول أو المناطق الأقرب إلى القناة .

وهذا بالدقة هو الفيصل فى إقتصاديات نقل البترول بالذات ، ومن ثم فصل القول فى المنافسة بين طريق السويس وطريق الرأس أو بين القناة والناقلات العملاقة . فالرحلة بين الخليج العربى وغرب أوروبا هى أقصر ، مثلما هى أثنى وأخطر ، رحلة بين الشرق والغرب حتى لتصل نسبة الوفرة فى المسافة إلى نصف طول رحلة الرأس ، وهكذا بينما يمكن للسفينة الواحدة القيام بنحو ٩ رحلات سنوياً عن طريق القناة ، فإنها لا تغطى أكثر من ٥٠ رحلة عن طريق الرأس .

نتائج القناة وآثارها

أما عن نتائج القناة الاقتصادية ، فمن السهل أن نقول إن أوروبا الغربية تدين للقناة بالجزء الأكبر من طفرتها الصناعية والحضرية الحديثة حتى وصلت إلى درجة التشبع وما فوق التشبع over-industrialization . فهى التى قربت ثروات المستعمرات والمداريات ووضعتها عند أطراف أصابعها بأرخص التكاليف والأسعار . وهى التى قدمت لها الخامات والأسواق فى عصر الفحم فى القرن التاسع عشر ، وهى الآن التى تقدم له الوقود مع الخامات مع الأسواق جميعا فى عصر البترول فى القرن العشرين . هكذا إن لم يكن الغرب يدين للقناة بثورته الصناعية الأولى ، فإنه بلا ريب يدين لها بثورته الصناعية الثانية . وإن لم يكن يدين بأى منهما لها فى البداية ، فهو بكل تأكيد يدين لها بتعميمها فى النهاية . بل لقد يقال ، أكثر من هذا ، إن القناة مسئولة عن مساعدة الغرب على نزح ثروات مستعمرات الخام ووأد فرص التصنيع بها . غير أن مصر نفسها - ودعك من فضلها المجهود - كانت ضحية مماثلة . فلقد ظلت القناة معزولة عن الاقتصاد المصرى لا تساهم فيه إلا رمزاً . ذلك لأن مصر لم تكن تملك القناة وظلت مجرد «متفرجة» لا مستثمرة . فمثلا بلغ دخل القناة فى ١٩٥٥ نحو ٣٥ مليون جنيه ، كان نصيب مصر منها مليون جنيه فقط ، أى ٣٪ تقريبا . هذا بينما عاد الاستثمار ، وخاصة بريطانيا التى ورثت من قبل موقع مصر الجغرافى الوسيط ، ليسرق موقعها الحديث .

ولكن منذ «الاسترداد» ولأول مرة منذ حفر القناة تحققت تلك العلاقة المسلووية ، ولم يعد شك فى خطورة دور الموقع فى البناء الاقتصادى المصرى . فمنذ التأميم ، وقبل الإغلاق ، ودخل القناة الخالص يقفز بانتظام ، فكان يطفر بمعدل ١٠ ملايين جنيه فى بضع سنين ، حتى كانت تضخ فى الاقتصاد القومى ٩٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٦ - عملة صعبة خالصة . فإذا علمنا أن محصول القطن لم يكن يغل أكثر من ذلك كثيرا جدا ، أدركنا أن هاهنا فى الموقع ثروة قومية ثانية ومحصولا وطنيا أساسيا .

وإذا علمنا بعد ذلك أن هذه الحصيلة كانت توجه وجهه بناءة هى السد - وقد أشرنا من قبل إلى العلاقة الأسية بين عملية القناة وعملية السد ، سياسيا واستراتيجيا ، تأمرأ استعماريا ونضالا وطنيا - أدركنا أننا بهذا كنا نوظف القناة على النيل ونستثمر الموقع ، الذى هو بطبيعته عنصر خارجى لا يمكن التحكم فيه تماما ، فى الموضع الذى نملكه مباشرة . ونحن بهذا لم نكن نكتف اقتصاد الوادى فقط وإنما كنا نعمق أساسه أيضاً . وبهذا أيضا فإذا كان الموضع - الوادى - قد حقق الموقع - القنال - بعماله ومائه وسكانه ، فقد بدأ الموقع الآن يرد دينه إلى الموضع .

تطور قناة التأميم (١)

السنة	عدد السفن والناقلات	الحمولة الصافية بالطن	الإيراد بالمليون جنيه
١٩٦٠	١٨٧٣٤	١٨٥٣٢٢٠٠٠	٥٠
١٩٦١	١٨١٤٨	١٨٧٠٥٩٠٠٠	٥٢
١٩٦٢	١٨٥١٨	١٩٧٨٣٧٠٠٠	٥٤
١٩٦٣	١٩١٤٦	٢١٠٤٩٨٠٠٠	٧١
١٩٦٤	١٩٩٤٣	٢٢٧٩٩١٠٠٠	٧٨
١٩٦٥	٢٠٢٨٩	٢٤٦٨١٧٠٠٠	٨٦
١٩٦٦	٢١٢٥٠	٢٧٤٤٦٦٠٠٠	٩٥

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ٥٢ - ١٩٦٧ ، ص ١١٢ .

غير أن علينا بعد هذا أن ندرك تطور وظيفة القناة عبر تاريخها المفعم . فلقد بدأت القناة واستمرت طويلا كحلقة الوصل بين الغرب والشرق الأقصى ، ولكن بين بريطانيا والهند بخاصة . بيد أنها منذ الحرب العالمية الثانية تقريبا ، ومع تفجر البترول فى الشرق الأوسط ، أصبحت حلقة الوصل بين أوروبا الغربية بعامة وبين الشرق الأوسط بخاصة ، أكثر منها بين بريطانيا بخاصة وبين الشرق الأقصى بعامة . وأهم من ذلك كما رأينا أن القناة تحولت من شريان الإمبراطورية التقليدى إلى دور شريان الزيت . فلقد كانت حركة البترول فى القناة تمثل تقليدياً أكثر من ٧٠ ٪ من مجموع الحمولة العابرة ، بينما كانت هى بدورها تحتكر نقل ٧٠ ٪ على الأقل من بترول الشرق الأوسط المتحرك غربا .

وبطبيعة الحال فلقد عكست القناة نفسها هذا التطور الجذرى . فإلى ما قبل عصر البترول وأثناء عصر الفحم ، كانت تجارة الشمال تتألف أساسا من المصنوعات ولكن تكتمل بقدر معلوم من صادرات الفحم ، خاصة من بريطانيا ، «فحامة العالم» حينذاك ، وكان هذا الفحم يذهب إلى بلاد الجنوب لأغراض الصناعة والأغراض المنزلية وكوقود للسفن البخارية على طول الطريق البحرى . ولكن الطريف أن هذا النمط السلعى قد انقلب رأساً على عقب بعد البترول . فقد حل البترول من الجنوب محل الفحم من الشمال ، وبدلاً من ذيل القائمة الذى كان الأخير يحتله ، احتل الأول الرأس بل أصبح هو فى الحقيقة كل شئ فى حركة القناة تقريباً وذلك على حساب «البضائع الجافة» ، بينما أصبحت القناة نفسها فى الواقع قناة البترول فى الدرجة الأولى حتى باتت العلاقة بينهما علاقة مصير عضوية كتلك التى بين منابع النهر وروافده وبين فروعه ومصابه . والحق أننا نستطيع بطريقة ما أن ننظر إلى تدفق البترول عبر القناة كتدفق نهر حقيقى ، نهر البترول ، نهر صحراء الرب الوحيد ، له منبعه ومصبه ومجراه : المنبع الأساسى هو الخليج العربى ، والمصب الأساسى هو أوروبا الغربية ، والمجرى الأساسى هو طريق السويس .

وهكذا أيضاً نشأ «زواج اقتصادى» وثيق بين بترول العرب وقناة العرب ، وكانت القناة بلا جدال أهم ممر عالمى استراتيجى لأهم سلعة استراتيجية فى العالم (١) . وفى ظل هذه العلاقة العضوية الحاسمة والاحتمية والمخصبة باتت القناة تنمو مع البترول صعوداً فى علاقة طردية موجبة ، حركة ودخلاً ، عمقاً واتساعاً ، لا سيما

(١) جمال حمدان ، بترول العرب ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٦٢ - ١٧٠ .

بعد معركة التأميم التى نقلت القناة إلى السيادة والملكية المصرية المطلقة فبدأت معها مشروعات التوسيع الطموح التى استهدفت مضاعفة طاقة القناة إلى أقصى حد ممكن .

ولقد جاءت حركة البترول المتسارعة لتعطى القناة بطبيعة الحال دفعة عظمى جديدة ، جددت شبابها مرة أخرى ، وجعلت منها لأول مرة مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومى ، بحيث يمكن القول إنها أصبحت بمثابة واد آخر مصغر أضيف إلى الوادى الأخضر . إن يكن النيل ، بعبارة أخرى ، شريان مصر ، فقد أصبحت القناة وريدها . وبالتالي - نحن نخلص - فإن تكن القناة عنق مصر استراتيجياً ، فقد أصبحت كذلك حبل الوريد اقتصادياً . وتلك فى مجملها بلا زيادة ولا نقصان هى مكانة القناة ومكانها فى كيان مصر فى السلم وفى الحرب .

ورغم تعاظم دور القناة ودخلها المتردد ، إلا أنه للأسف أخذ يتضاءل نسبياً إذا ما قورن بمجملة تدفق عائدات وأرباح بترول الخليج ، وذلك كنتيجة لتغير العلاقة بين القناة والخليج . وقد تزايد هذا الاتجاه مع الطفرة الهائلة ثم المذهلة فى تدفق بترول الخليج ، ثم أكثر من ذلك فى تدفق عائداته ودخوله . وقد وصل هذا الوضع إلى أقصاه بعد حرب أكتوبر التى دفعت بأسعار البترول إلى آفاق لم تكن متصورة قط من قبل . ولم يعد هناك الآن تناسب أو مجال للمقارنة بين دخل القناة المحدود الذى لا يتعدى سقفه المليار وبعض المليار دولار مؤخراً ، وبين دخل بترول الخليج بأرقامه الفلكية التى تدور الآن حول مئات البلايين من الدولارات .

أما موقع القناة التقليدى والراهن من الدورة الدموية للبترول فى العالم بالتفصيل فتوضحه مجموعة الحقائق والأرقام الآتية : فى ١٩٧٣ بلغ إنتاج الشرق الأوسط حول الخليج أكثر من ٧٠٠ مليون طن تمثل نحو ٣٧٪ من الإنتاج العالمى ، ونحو ٤٣٪ من الصادر العالمى . أما عن استهلاك أوروبا الغربية من البترول ، الذى وصل فى ١٩٧٠ إلى نحو ٥٩٠ مليون طن ، فإن حوالى ٣٥٠ مليون طن منها أى زهاء النصف (٤٦٪) أتى من الخليج العربى . أما عن القناة ، ففى آخر عام قبل إغلاقها ، أى فى ١٩٦٦ ، كان ٩٥٪ من البترول المنقول عبرها يأتى من الخليج العربى ، بينما ذهب ٩٢٪ من بترول القناة إلى أوروبا الغربية وحدها ، والباقى إلى الولايات المتحدة وكندا ، وفى الوقت نفسه قدم البترول ٧٣٪ من إيرادات القناة .

فى أبسط صيغة تخطيطية إذن ، تتحدد استراتيجية المواقع الحاسمة فى جغرافية البترول فى العالم القديم فى مثلثين أساسيين ، واحد للإنتاج والاستهلاك ، وآخر للاستهلاك والنقل . فالأول رؤوسه الخليج العربى كقطب الاحتياطى والإنتاج والصادر ، ثم أوروبا الغربية من ناحية كقطب الاستهلاك الأساسى لبترول الشرق

الأوسط ، وأخيراً اليابان من الناحية الأخرى كقطب الاستهلاك الثانى . أما المثلث الآخر فرؤوسه قناة السويس كمركز النقل الأول ، ثم أوروبا فاليابان . فإذا جمعنا المثلثين معاً فانهما يندغمان فى شكل معين أو شبه منحرف تقريباً أطرافه هى رباعية اليابان - الخليج - القناة - أوروبا الغربية . وتلك هى الدائرة الكهربائية الأساسية لحركة البترول فى نصف الكرة الشرقى .

بهذا الهيكل الأساسى فى الذهن ، يمكننا الآن أن نفهم كل التطورات التى تعرضت لها القناة فى السنوات الأخيرة وعلاقات التنافس أو التوازن المحيطة بها . فالقناة طريق ، وكل طريق فهو موقع ، وكل موقع فهو نسبى ، وكل نسبى فهو متغير . وذلك بالدقة صميم الموقف ومفتاحه . فكل طريق جغرافى جديد أو بديل ، وكل وسيلة تكنولوجية جديدة لنقل البترول ، وكل تغيير فى توزيع حقول إنتاج أو أسواق استهلاك البترول ، فضلاً عن كل بديل مستحدث للبترول نفسه ، أو بعبارة شاملة كل تغيير فى جغرافية النقل والإنتاج والاستهلاك ، يعد بمثابة متغيرات تنعكس أثارها مباشرة على القناة إن سلباً أو إيجاباً ، وتعيد تقييمهما إلى حد أو آخر ، بل ويمكن نظرياً أن تنتهى إلى عملية أسر نقلى خطيرة . وعلى هذا الأساس يمكننا أن نحصر التحديات الرئيسية التى تواجه القناة فى ثلاث : متغيرات البترول، الأنابيب ، الناقلات العملاقة .

التحديات الثلاثة

متغيرات البترول

أول ملاحظة هامة هنا هى أن قيمة الإنتاج والإستهلاك بالنسبة للقناة تتحدد أساساً بموقعها شرقاً أو غرباً، فالقيمة كل القيمة هى لكل إنتاج يقع شرق القناة (الخليج العربى) ولكل استهلاك يقع غربها (أوروبا الغربية)، بينما لا قيمة تقريباً أو إطلاقاً لكل إنتاج يقع غرب القناة (المغرب العربى وغرب إفريقيا) ولكل إستهلاك يقع شرقها (اليابان). ولما كان صادر الخليج العربى يكاد يتوزع بالتصنيف ما بين شرق القناة (اليابان وآسيا والهادى) وغربها (أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا)، فإن موقف القناة ابتداء يأتى بالتقريب عند نقطة التعادل، لا أكثر من أسف ولا أقل.

ثم بعد هذا فإنه كلما زاد أو ظهر إنتاج غرب القناة كلما كان مفقوداً بالنسبة لها، وإن لم يكن بالضرورة مسحوباً منها أو على الأقل محسوباً عليها . وعلى سبيل المثال، فإن الإنتاج فى تلك المناطق غرب القناة، لاسيما فى ليبيا ثم نيجيريا، لم

يطفر طفرته الكبرى إلا بعد إغلاق القناة مباشرة واستفادة منها. ولهذا أيضاً نجد أوروبا الغربية تستمد الآن نحو ثلث وارداتها من شمال إفريقيا ونسبة هامة أخرى من غرب إفريقيا، بينما انخفضت حصة الخليج إلى نحو نصف وارداتها. وعلى العكس من هذا، كلما زاد الإنتاج شرق القناة كلما كان أفضل، إذ يصبح عميلاً مضافاً إليها.

ولهذا جميعاً فإن الأهمية كل الأهمية فى دورة البترول بالنسبة للقناة تذهب إلى القطبين الخليج - أوروبا الغربية، وثلاثتها تؤلف معاً بالفعل شريان حركة البترول المحورى. غير أنه للأسف قد نشأ على جانبي هذا المحور، كجناحين منفصلين على يمين القناة وشمالها، تياران أقل حجماً ولكنهما معاً لا يقلان وزناً، ومن ثم يأتيان على حساب القناة ولغير صالحها وهذان هما على الترتيب تيار الخليج - اليابان وتيار إفريقيا الشمالية والغربية - أوروبا الغربية. وللدلالة على جسامه هذه التيارات، يكفى فقط أن نتصور أن التيار الأول مثلاً يشكل خطاً متصلاً من الناقلات ما بين الخليج واليابان بفاصل قدره ١٠٠ كم بين كل ناقلة وأخرى وذلك طوال الأربع والعشرين ساعة يوميا وعلى مدار أيام السنة جميعاً.

بعد ذلك يلاحظ أنه كلما كانت مناطق الإنتاج فى الشرق وأسواق الاستهلاك فى الغرب أقرب إلى القناة موقعاً، كلما كان ذلك أفضل لأنها ترتبط حينئذ ارتباطاً حتمياً بالقناة، والعكس كلما كانت أبعد. ولهذا فإن من حسن الحظ زيادة الاستهلاك المطردة فى أوروبا الجنوبية، تمييزاً لها عن أوروبا الغربية، أو الواجهة المتوسطية وليس الأطلسية، أو قل رمزاً تريست لا روتردام. فبينما يمكن للأخيرة أن تعتمد على غير الخليج وغير القناة ابتداء من الكاريبي حتى غرب إفريقيا، فإن الأولى لا تجد أفضل منهما ولا بديلاً عنهما. وبالمثل فإن توسع مجال استهلاك بترول الشرق الأوسط وتسويقه فى قلب أوروبا الوسطى والشرقية أخيراً، امتداداً لنشاطه المتعاظم فى أوروبا الجنوبية، ثم تكاثر مد أنابيبه الناقلة من الأخيرة إلى الأولى وبخاصة خطى تريست وجنوه، كل ذلك فى مصلحة القناة.

وفيما عدا هذا يلاحظ أن تكاثر حقول البترول وأحواضه الجديدة فى العالم خاصة فى ألاسكا وكندا وبحر الشمال، نتيجة الجهود المستميتة التى تبذل للتقليل من الاعتماد على بترول العرب والشرق الأوسط، لا يمكن أن تؤثر كثيراً لا على الموقف التجارى الاحتكارى للمنطقة ولا على حجم حركة النقل فى القناة. فأغلب هذا الإنتاج يذهب إلى الاستهلاك المحلى ولا يتحرك بعيداً، كما أن زيادة الاستهلاك العالمى المطردة سنوياً مستمرة على العموم نحو ٨٪ فى المتوسط بحيث

وصل الإنتاج العالمى فى ١٩٧٣ مثلاً إلى ٢٨٤٨ مليون طن، دخل منها فى التجارة الدولية نحو ١٦٣٧ مليوناً تمثل نحو ٥٧٪ من مجموع التجارة البحرية العالمية.

وإذا كانت أزمة الطاقة الراهنة قد دفعت الدول المستهلكة إلى خفض استهلاكها أخيراً بنحو بليونى برميل يومياً لضغط إنفاقها والضغط على سوق أسعار البترول، وكانت الدول المنتجة كذلك قد خفضت إنتاجها حفظاً لثروتها الطبيعية وللأسعار الجديدة وذلك بنسب تتراوح بين ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٥٠٪ فى بعض دول الخليج، فتلك جميعاً اتجاهات مؤقتة وعلى المدى القصير، وفى جميع الحالات فمهما تكاثرت وانتشرت مناطق الإنتاج فى العالم فسيظل الشرق الأوسط هو مركز الثقل والقناة هى الممر الأساسى.

وأخيراً ومن جهة أخرى، فإن انتشار التصنيع وتقدم المستوى الحضارى والمعيشى والحاجات الاستهلاكية فى العلم الثالث منذ التحرير هو تطور يدعو إلى زيادة الانتاج والاستهلاك العام فى العالم كله، فى الوقود كما فى الخدمات والسلع والمصنوعات، وكل هذا يمثل سوقاً متوسعة أمام القناة، كما أن البضائع الجافة ستلعب فى حركتها دوراً متزايداً وهاماً باستمرار واطراد، أما عن بدائل البترول والحديث المتواتر عن البحث عنها فهو، على جديته وخطورته، لا ينتظر أن يؤثر على دور البترول فى المدى القريب، وسيظل البترول «ملكاً» والقناة سيدة الموقف طويلاً، طويلاً .

خطر الأنابيب

تتلخص استراتيجية الأنابيب فى أنها اختزال للمسافة، فالمسافة من الخليج إلى المتوسط بطريق السويس تبلغ ٤٥٠٠ ميل، بينما لا يزيد طول التابلاين، أطول أنابيب المشرق العربى، على الألف إلا قليلاً. فهناك على الأقل ٣٥٠٠ ميل وقرأ، تتربى بعدها سلسلة من الوفورات الاقتصادية المترابطة : فى عدد الناقلات عبر المتوسط، فى عدد رحلات الناقلات، فى النفقات الأولية والصيانة والتشغيل... إلخ.

وإذا كانت تلك هى نقاط القوة فى الأنابيب، فإن ضعفها يكمن فى قلة المرونة بسبب ثباتها كما أنها تتعرض لخطر التوقف فى فترات الأزمات السياسية نتيجة لوقف الضخ أو للنسف. كذلك فرغم أن رسوم المرور فى الأنابيب بدأت أقل منها فى

القناة كثيراً، إلا أنها أخذت تتصاعد على أساس مبدأ المثل حتى أصبح الفارق ضئيلاً، ولهذا فميزة الأنابيب على القناة هي، على عكس الشائع، أقل ما تكون في عنصر الرسوم وعموماً يقدر مجمل الوفورات الاقتصادية للنقل بالأنابيب مقارنة بتكاليف القناة بنحو الثلث أو يزيد قليلاً. ومن الواضح في المحصلة النهائية وإلى هذا المدى أن كفة الأنابيب لا شك ترجح كفة القناة .

وإلى ما قبل إغلاق قناة السويس، كانت أنابيب المشرق العربي تؤلف تقليدياً مروحة تنتهي في الشام، شبكة العراق أقدمها، وتابلين السعودية أحدثها، وكلها يعمل غالباً بكامل طاقتها، (توقف الضخ في التابلين حيناً ما لأسباب خاصة)، وتبلغ طاقة أنابيب العراق ٥٥ مليون طن، والتابلين ٢٥ مليوناً، فالمجموع ٨٠ مليوناً، أي ما يعادل أكثر من ثلث تصريف القناة قبل إغلاقها (٢٠٦ ملايين طن). وإذا كانت الأنابيب بهذا منافساً للقناة لا شك فيه فإن اليد العليا تظل للقناة، بل كثيراً ما عمل التابلين بالذات بأقل من كامل طاقتها، وذلك تحت منافسة القناة، وعلى أية حال فإن إنتاج المشرق الأوسط من الضخامة بحيث تستوعب حركته كل طاقة القناة والأنابيب جميعاً دون مزاحمة أو منافسة خطيرة.

أما عن مشاريع الأنابيب الجديدة، فلقد كانت هناك دائماً قائمة دسمة من المشاريع تبعد كلها ببتروال المشرق الأوسط عن القناة، ولم تتحقق لأسباب أو أخرى لكنها تكاد تشير إلى نهاية عصر الاندفاع على بناء الأنابيب. فتعدد الدول التي لا بد أن تمر بها الأنابيب، والتعارض الكامن أحياناً بين مصالح الإنتاج والممر بالنسبة لدول إنتاج البترول نفسها، وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة من وجهة نظر المستثمرين الأجانب، وأخطار تدمير الأنابيب أثناء الأزمات السياسية والحروب مع إسرائيل، وكذلك خطر التأميم. إلخ، كل ذلك لم يكن يشجع الشركات الأجنبية على التوسع في الأنابيب. ومما له مغزاه أن أنبوباً جديداً، باستثناء الخط الإسرائيلي العدو، لم ينشأ منذ مد التابلين في الخمسينيات الباكورة وحتى أوائل السبعينيات.

غير أن الموقف انعكس منذ ذلك الوقت نتيجة لتعاظم إنتاج المشرق والخليج من ناحية وتفاقم أزمة المشرق الأوسط من الناحية الأخرى. فمنذ أغلقت قناة السويس بالعدوان اشتدت العودة إلى سياسة الأنابيب بصورة مفاجئة وخطيرة. فقد مدت في السنوات القليلة الأخيرة ٦ خطوط جديدة، أي ضعف شبكة المشرق التقليدية القديمة .

فهناك أولاً الخط الإيراني - التركي في أقصى الشمال وطاقته ٦٠ مليون طن، ثم الخط العراقي - التركي من حقول كركوك، وكلاهما ينتهي إلى البحر المتوسط ثم هناك الخط العراقي الجنوبي إلى الخليج العربي، وهو أنبوب كركوك - الفاو.

أما الخط الإسرائيلي الذي كان يعتمد أساساً على البترول الإيراني فطاقته ٢٢ مليون طن، يمكن زيادتها إلى ٦٠ مليوناً، ولو أن حركته الفعلية لم تكن ثابتة ولا معروفة بدقة، وعلى أية حال فقد أصبح غير ذي موضوع ولا خطر بعد الثورة الإيرانية. أما سوميد أو الخط المصري فطاقته ٨٠ مليون طن قابلة للزيادة إلى ١١٧ مليوناً. وأخيراً وفي أقصى الجنوب يأتي الخط السعودي عبر شبه الجزيرة من حقول الشرق إلى ينبع على البحر الأحمر، بطاقة ٨٠٠ ألف برميل يومياً أى نحو ٤٠ مليون طن سنوياً.

واضح إذن أن شبكة أنابيب الشرق قد توسعت وتفرعت شمالاً وجنوباً على كلا جانبي الشبكة النواة التقليدية القديمة، وبعضها أصبح لأول مرة ينقل بترولاً عربياً خارج ممرات عربية، كما أن بعضها الآخر خطوط وطنية تجرى في دولة واحدة لافى عدة دول، كما على الجانب الجنوبي من الشبكة بصفة خاصة وعلى العكس من الجانب الشمالي حيث تسود تماماً الخطوط المتعددة الدول وكذلك مسارات النقل غير العربية أخيراً فإن بعضها يصل لأول مرة إلى البحر الأحمر ولو في الطريق إلى المتوسط، وهذه بطبيعة الحال هي الخطوط الجنوبية القصوى.

والواقع أننا نستطيع الآن أن ننظر إلى مجمل شبكة أنابيب الشرق الحالية كشعبتين: رئيسية في الشمال من الخليج إلى المتوسط مباشرة، ومعظمها متعدد الدول في مساراته وبعضها غير عربي المسار و/ أو المخرج، وكلها مفقود لقناة السويس. ثم شعبة ثانوية في الجنوب من الخليج إلى المتوسط عن طريق البحر الأحمر بصورة أو بأخرى، ولكنها إن لم تخدم قناة السويس فإنها تخدم مصر جزئياً على أية حال وهي تشمل - باستثناء الخط الإسرائيلي - خط الفاو جنوب العراق ثم خط ينبع السعودي ثم سوميد المصري. والأخيران يعدان بمثابة أنابيب مترابطة من الوجهة العملية حيث يكمل بعضهما الآخر عبر الجزيرة العربية والبحر الأحمر فمصر.

تلك هي كثافة ونمط شبكة الأنابيب الحالية، المهم فيها أنها كما تكثفت وتضاعفت خطوطاً، تضخمت طاقتها النقلية تضخماً محسوباً على قناة السويس بالضرورة ومسحوباً منها بالقوة. فمجملة طاقة الشبكة الحالية قديمها وحديثها لا يقل عن ٣٢٠ مليون طن سنوياً، وقد يتجاوز ٣٥٠ مليوناً وهذا يعادل نحو مرة ونصف مرة أقصى طاقة قناة السويس البترولية قبل إغلاقها سنة ١٩٦٦ (٢٠٦ ملايين طن) وأربعة أمثال طاقتها الراهنة مؤخراً في ١٩٨٠ (٨٥ مليون طن). وذلك أيضاً ما يعادل نحو نصف صادرات الشرق الأوسط الذاهبة غرباً، أو أخيراً ما يناهز كمية البترول المنقولة بطريق الرأس حالياً. ولما كانت صادرات الشرق الأوسط الذاهبة غرباً لا تعدو نصف إنتاجه، حيث يذهب النصف الآخر شرقاً، فإن هذا لا يترك للقناة مستقبلاً أكثر من ربع صادرات المنطقة كحد أقصى.

ولا جدال فى أن هذا يشير إلى خطورة المنافسة، كما أن الوضع كله يشير قضية المنافسة بين البر والبحر، أو الصراع بين الطريق البرى والطريق البحرى. فلقد كانت هناك دائماً طوال التاريخ علاقة عكسية بين الطريقين فيما يخص تجارة المرور حول الجزيرة العربية وعلى جانبيها: طريق الخليج - الهلال الخصيب ، وطريق البحر الأحمر - مصر وأنابيب المشرق المعاصرة إن هى إلا إحياء جديد «لأوفر لاندروت» وترجمة عصرية بترولية لطرق القوافل القديمة وهذا كله يشير إلى أن قدراً ما من التنسيق العربى فى إطار التضامن القومى مطلوب لحفظ التوازن وحسن توزيع الأدوار.

الناقلات العملاقة

وعلى أنه إذا كانت الأنابيب قد ظنت الخطر الذى يمكن أن يهدد القناة، بينما أن الناقلات هى نقطة قوتها وعميلها الطبيعى، فقد انقلب الوضع منذ الستينيات، ولم يعد الخطر يكمن فى الأنابيب بقدر ما يتمثل فى الناقلات. ولقد كانت القاعدة الأصولية والتقليدية هى أن القناة ضابط نمو الناقلات حجماً وأبعاداً، وليس العكس. فكانت الناقلات تبنى بمقاسات ومواصفات وغاطس تتحدد كلها تبعاً لإمكانية عبور القناة. ولكن متغيراً جديداً وخطيراً طرأ على الموقف هو الناقلات العملاقة أو الماموث، تلك «الأنابيب العائمة» المتحركة التى تكمل الأنابيب الأرضية وتتكامل معها فى سلسلة مترابطة عبر البحر.

ولقد أتى زحف الناقلات الضخمة فى البداية وبُيْدأ ولكن أكيداً خلال الخمسينيات، ثم انطلق فجأة بصورة انفجارية فى الستينيات، وأصبح الاتجاه العالمى الكاسح والموجة الجارفة فى السبعينيات، بحيث لم يعد شك فى أن الناقلات العملاقة قد جاءت لتبقى، تهدد بأن تنسخ إلى حد بعيد الناقلات الصغيرة والمتوسطة (الناقلة حمولة ٢٠٠ ألف طن مثلاً تتبلغ حمولة ٢٠ ناقلة فئة ١٠.٠٠٠ ر.٠٠٠ طن وتكاد تلغى الحاجة إليها)، وتوشك أن تصير «موضة» العصر بل علامة عصر ومعلم حضارة وحتم المستقبل. وفى هذا التطور الثورى كان لإغلاق القناة ١٩٦٧ بالتحديد فعل الزناد، فهو الذى دفع إليه كما مكن له.

حتى الخمسينيات مثلاً، كان متوسط حمولة الناقلة العادية بضعة أو عدة آلاف، ثم فى الستينيات ارتفعت إلى بضعة أو عدة عشرات من الآلاف وهى الآن فى السبعينيات تدور حول بضعة أو عدة مئات من الآلاف. ففي ١٩٦٠ كانت حمولة الناقلات فئة ١٠.٠٠٠ ر.٠٠٠ طن تعادل ٦٠٪ من حمولة كل الناقلات العابرة فى قناة السويس. أما اليوم فقد تكاثرت الناقلات فئات ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٠٠ ألف طن، وكل يوم تتزايد نسبها فى الأسطول العالمى عدداً وحمولة، بينما توجد تحت البناء

ناقلات فئات ثلث ونصف المليون، كما قد لا يكون بعيداً اليوم الذى تدشن فيه أول ناقله مليونية (٩).

وعلى سبيل المثال، فقبل ١٩٦٧ كانت نسبة حمولة الناقلات فئة + ٨٠.٠٠٠ لا تتجاوز ٤٪ من المجموع، ولكنها فى ١٩٧٣ وصلت إلى ٤٧٪. كذلك الناقلات حمولة + ٢٠٠.٠٠٠ بلغت فى ١٩٦٨ نحو ٠.٧٪ فقط من المجموع ارتفعت إلى ١١٪ فألى ١٦٪ ثم إلى ٣١٪ ما بين ١٩٧١، ١٩٧٣. وفى آخر عام ١٩٧٣ سجلت اللويدز أن بالعالم ٣٦٢ ناقله حمولة ٢٠٠-٤٠٠ ألف طن أو أكثر، بينما كانت قائمة الناقلات التى تحت الطلب والبناء هى ٣١٧ ناقله فئة ٢٠٠-٣٠٠ ألف بنسبة ٦٦٪، ٩٩ ناقله فئة ٣٠٠-٤٠٠ ألف بنسبة ٢٠٪، ٦٦ ناقله فئة + ٤٠٠ ألف بنسبة ١٤٪ أى أن الاتجاه العالمى كان إلى الناقلات العملاقة لا شك، مع تركيز ملحوظ حول شريحة ٢٠٠-٣٠٠ ألف طن. إنه ميكانيزم السلم الصاعد escalator وتصاعد فى التصاعد بلا توقف أو حدود.

بل إلى حدود! فكما أن للناقلات العملاقة نقاط قوتها، فقد ثبت أن لها نقاط ضعفها التى تتزايد باطراد بعد حد معين، والمرونة نقطة قوة واضحة فى الناقلات، فلها حرية الحركة من تغيير المسار وسرعة تتبع طلبات السوق عرضاً وطلباً والتلاؤم مع مقتضيات المنافسة.. إلخ. ولها من الناحية السياسية ضمان الأمن، فمن وجهة نظر الشركات الأجنبية يكاد «أسطول الناقلات يكون الشيء الوحيد الذى لا يمكن للدول المنتجة أن تؤممه» ! ولكن نقطة القوة الكبرى والحاسمة هى يقيناً الناحية الاقتصادية، أى تكلفة النقل، ذلك أنه كلما زاد حجم الناقله، كلما قلت تكلفة البناء بالنسبة للطن، وكذلك تكلفة التشغيل، ومن ثم فى النهاية تكلفة النقل وقد وصل هذا الانخفاض إلى حد أن تكاليف نقل الطن بالناقلات العملاقة عن طريق الرأس أصبحت أقل من تكاليف نقله بالناقلات الصغيرة عن طريق السويس، بل حتى لو لم تفرض على الأخيرة أى رسوم مرور على الإطلاق.

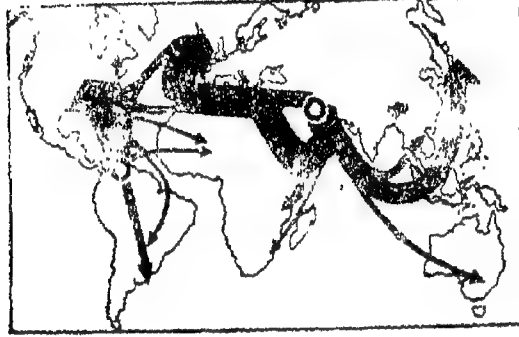
وهذا هو الخطير فى الأمر. فرغم فارق المسافة الضخم الذى كان يعطى الأولوية المطلقة للقناة، انقلب الموقف رأساً على عقب. ومعنى هذا أنه بعد أن كان عامل المسافة يحدد التكلفة، تغلبت التكلفة على عامل المسافة، أى التكنولوجيا على الجغرافيا. وفى النتيجة ورث الرأس تيار بترول الخليج الذاهب غرباً إلى أوروبا، فبلغت كمية البترول المنقول بطريقه إلى أوروبا ٢٦٠ مليون طن فى ١٩٧٠، ارتفعت إلى أكثر من ٣٠٠ مليون فى ١٩٧٣ أو بعدها (وهذا، بالمناسبة، يعادل نحو ضعف الرقم القياسى لبترول القناة قبل إغلاقها).

من الناحية الأخرى، هناك نقاط الضعف، فبعض ما تكسبه الناقلات العملاقة

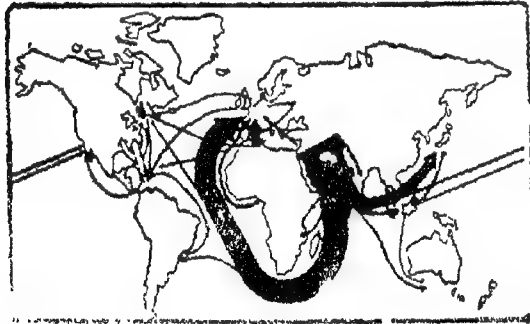
من مرونة فى البحر، تفقده حين تقترب من اليابس. فعدد الموانىء، ومن باب أولى عدد الأحواض الجافة، الصالح لاستقبالها فى العالم عمقاً واتساعاً وتجهيزاً قليل للغاية، الأمر الذى يحد من حريتها فى الحركة ويستلزم إنشاءات هندسية معقدة وإنفاقات أولية ضخمة تضاعف من حجم الاستثمارات الرأسمالية اللازمة فتخفض من هامش الربح النهائى. حتى بعض المضائق والممرات البحرية الطبيعية كمضيق ملقا والقنال الإنجليزي، ودعك من الموانىء نفسها، لا تكاد تصلح للناقلات العملاقة بغاطسها الكبير. والموانىء نفسها، وهى تقليدياً تعاني من مشكلة المكان وضيق المساحة خاصة إذا احتضنتها الجبال، لا تجد متسعاً لتخزين كميات البترول الهائلة التى يمكن أن تجلبها الناقلات العملاقة.

وحتى فى البحر نفسه، فإن المشكلة ليست بالهينة : فأخطار الملاحة والحوادث قائمة، لاسيما فى قطاعات المحيط الخطرة، بكل ما تعنى من خسائر مادية جسيمة فضلاً عن أخطار التلوث الرهيبة - تذكر غرق الناقلة تورى كينيون - الأمر الذى يرفع رسوم التأمين البحرى بدورها أيضاً إلى درجة مانعة. وقبل هذا كله فإن الإنفاقات الرأسمالية الإبتدائية فى إنشاء الناقلات العملاقة باهظة للغاية وتبتلع استثمارات ضخمة. والأهم من ذلك، أخيراً ، أنه بعد نقطة معينة - حوالى علامة ربع المليون - تزداد تكاليف البناء والتشغيل والصيانة بمعدلات غير متناسبة مع وفوراتها الحدية بحيث تتضاءل أو تتلاشى المنفعة الحدية لوفورات الحجم.

وهذا كله ما يفسر بلا شك التطورات العكسية التى طرأت مؤخراً على عالم الناقلات العملاقة. فلأول مرة وفى الفترة الأخيرة قلت طلبات بناء الناقلات الجديدة حمولة ١٥٠ ألف، ٢٠٠ ألف طن وأكثر، بينما عادت إلى الزيادة طلبات بناء الناقلات الأصغر حجماً. وخلال ١٩٧٤ لم تتلق ترسانات بناء الناقلات فى اليابان أى طلب جديد على الناقلات حمولة ٢٠٠ ألف طن فأكثر، بل وياتت تشكو نقصاً حاداً فى طلبات البناء الجديدة. أكثر من هذا فلأول مرة تعرف الناقلات العملاقة البطالة الحقيقية. فبعد أزمة الطاقة الأخيرة ورفع أسعار البترول فخفض الاستهلاك فى الغرب فالإنتاج فى الشرق الأوسط، وجدت أكثر من ٥٠ إلى ٦٠ ثم ١٠٠ ناقلة عملاقة نفسها فى البحر عاطلة بلا عمل وأخيراً جداً، وبعد تزايد كساد سوق الناقلات العملاقة ثم قرار إعادة فتح قناة السويس، أعلن فى صناعة السفن إلغاء بناء ٣٦٥ ناقلة ضخمة مجموع حمولتها الكلى أكثر من ٩ ملايين طن. لقد انفجرت أخيراً فيما يبدو، كما قال أحدهم، «فقاعة الناقلات العملاقة»، وإن ظلت بطبيعة الحال خطراً له وزنه.



شكل رقم ٢٦ - إنقلاب الثقل بعد إغلاق القناة
الخريطة العليا للنمط توزيع وحركة البترول قبل الإغلاق ،
والخريطة السفلى تعكس تحول تيار البترول إلى طريق رأس الرجاء الصالح



بين الاغلاق واعادة الفتح

منذ أغلقها العدوان الإسرائيلي الغادر فى يونيو، تعرضت القناة لحملات ومؤامرات ضارية وسفیهة، بالفعل وبالقول وبالصمت خططت، تستهدف النيل منها والتقليل من قيمتها وتحويل شرايين الحياة عنها بل وإهالة تراب النسيان والصحراء (إن أمكن) عليها إلى الأبد نعم، وأد القناة حتى الردم، ذلك هو حلم المنى عند أعداء مصر. (أليس ذلك - جزئياً - معنى ما فعله العدو الإسرائيلي حين رمى بسده الحجرى المسلح عبر القناة عند الدفرسوار ؟)

ولقد تصاعدت واستشرت فى السنوات الأخيرة حملات الأعداء على قناتنا فى الخارج، وإنهالت النبوءات السوداء عليها وعلى مستقبلها، حتى ليوشك من كان يطالع أو يتابع ما يكتب عنها أن يظن أنها قد تحولت إلى حفائر أو حفريات أو إلى نوع ما جديد من الآثار البحرية. ولم يكد يبقى سوى صيحة «أغلقوا القناة!» على غرار صيحة «أهدموا السد» وهكذا : هدم السد هنا، وردم القناة هناك، ذلك هو القاسم المشترك بين أعداء مصر والحن الدال (اللايتموتيف) عليهم فى الداخل والخارج، فى السياسة والاقتصاد ولعلها أكثر من مصادفة أن ترتبط القناة والسد فى ضمير الأعداء الأسود مثلما ترابطا من قبل فى ضمير أمتنا الصامدة فى مرحلة النضال والصراع السياسى، وللحقيقة والتاريخ ، فليس جديداً أن تتعرض القناة لحملات التشكيك والتشويه ، غير أن هذه النغمة لم تبدأ إلا فجأة منذ التأميم وبعد أن «ضاعت» على الاستعمار وانتقلت إلى ملكية الوطن الأب . فما أكثر ما كتب فيما بين حربى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ عن الأخطار العديدة التى تتهدد مستقبل القناة ، والتى كذبتها التجربة الواقعية بعد ذلك بصورة سافرة وساخرة . وبعد أن كان الاستعمار على استعداد لأن يفعل أى شىء ، بما فى ذلك حتى الذهاب إلى الحرب ، لى يدافع عن القناة المغتصبة ويدعم موقفها وقبضته عليها ويؤكد حيويتها الفائقة لمصالح الغرب و «العالم الحر» المزعوم ، أصبح لا يكاد يبالى بها بل ويحاربها خفية وعلناً ويتمنى لها سوء المصير.

على أن حملة الكراهية على القناة هذه اتخذت أبعاداً مختلفة تماماً وخطيرة جداً منذ عدوان يونيو الذى شلها لثانى مرة خلال عقد واحد تقريباً ولنحو ثمانى سنوات متصلة لأول مرة فى تاريخ القناة حتى أصبحت خلالها بالفعل مجرد ترعة أسنة راکدة ولا نقول قطعة من «الطبيعة الميتة» . ولسنا بحاجة إلى أن نقول إن الصهيونية العالمية وإسرائيل ، بجانب الإمبريالية العالمية ولكن أكثر منها ، هى التى

كانت وما زالت تقف خلف هذه الحملة المسعورة وهى التى تقودها وتغذيها ، ومن الناحية الأخرى كان هناك من المحايدىن أو حتى الأصدقاء من يتخوفون على مستقبل القناة ، ويشفقون ألا تعود إلى سابق مكانتها بعد إعادة فتحها ، أو على الأقل فإنها فى رأيهم لن تستعيد بها بسهولة ودون معركة قاسية ومميرة .

وأخرون ، من أصحاب السفن خاصة ، كانوا يعتقدون أو يروجون أنها لن تعود إلى حجمها السابق فى التجارة الدولية أو تنجح النجاح الكبير الذى تريده مصر . فعلى سبيل المثال ، كتب مايكل بيلر فى التايمز فى بداية ١٩٧٥ مقالا بعنوان «مستقبل قناة السويس» افتتحه بتساؤه «هل حقاً سيتم فتح قناة السويس أمام الملاحة فى العام الحالى ؟ وإذا فتحت ، فما هو حجم العمل الذى ستقوم به ؟» ، ثم أجاب على نفسه قائلاً «إن أصحاب السفن يشعرون بالشك إزاء هاتين المسألتين ، بل إن بعضهم يعتقدون أنها سوف تفشل تجارياً ، ولن تصبح منجماً للذهب كما تأمل مصر» . وإذا كان الواقع قد تولى الرد الحاسم ، فقد ظل هناك من يشكك أو يتحفظ . فمثلاً ، يلزم معظم المراقبين فى الولايات المتحدة الحذر والتحفظ فى التنبؤ بمدى آثار إعادة فتح القناة على التجارة الدولية ، وتكهّنوا بأن بترول الخليج المتجه غرباً بالذات سيستمر فى التحرك عن طريق رأس الرجاء الصالح .

فهل صحيح ذلك كله أو بعضه ؟ هل القناة حقاً فى خطر ، أى خطر أو فقدت إلى أى أمد أى قدر من دورها كما يرجف الأعداء ؟ أتجاوزتها المتغيرات الدولية فى الجيوستراتيجية العالمية بعد أن كانت واسطة العقد بل قطب الجاذبية فيها وضابط إيقاعها الحاكم والمتحكم ؟ والبتترول ، توأم القناة وعميلها الأساسى الذى نشأ وشب ونما تحت وصايتها وفى رعايتها ، هل قد خرج فى النهاية على طاعتها وتجاوزها ليفرض عليها وصايته هو ؟ إن العلاقة بين البترول والقناة هى اقتصادياً وتجارياً علاقة عضوية حتمية كتلك التى كانت بين القناة والسد نضالياً وسياسياً ، فهل تعود كما كانت ؟ ، وهل تعود هى لتحتل مكان الصدارة فى الملاحة العالمية والتجارة البحرية الدولية مثلما فعلت باستمرار ؟

لابد أن ندرك أولاً وبلا أوهام أن هناك الآن فى العالم من قد أصبحت لهم مصلحة مكتسبة ، إن لم نقل مورثة ، فى تجميد بل ووأد القناة إلى الأبد . أى أنهم أعداء طبيعيون ، وافدون أو تقليديون ، للقناة . ولئن كان من مصلحة العالم كله ، كما كان من مصلحة مصر ، أن تعود القناة بأسرع وقت وبأقصى كفاءة . فقد برزت فى ظل الظروف المؤقتة الماضية مجموعة جديدة قوية ومؤثرة من المصالح المكتسبة تجد مصطلحتها ضد القناة . وعلى المستوى الاقتصادى البحث ، أى

الصناعة والتجارة والنقل ، يمكن أن نحصر ثلاث فئات من المصالح لم تكن تريد أو يهمنها فتح القناة .

أولاً ، رجال صناعة السفن العالمية ، فهم يفضلون بقاءها مغلقة لأن فتحها سيؤدى على المدى القصير إلى تقليل أرباحهم بدلاً من زيادتها ، لأن طريق القناة الأقصر سيحتاج إلى عدد أقل من الناقلات الضخمة لنقل نفس الكمية من بترول التجارة الدولية ، أى أن هذا سيؤدى فجأة أو بالتدريج إلى بطالة حادة فى الناقلات التى أصبحت تعاني من قبل من فائض كبير . أما على المدى البعيد فلم يكن يهم بالنسبة لمعظم السفن أن تفتح القناة أو لا تفتح ، لأن بوسعها كما فعلت من قبل أن تدبر طاقات الشحن وخدماته التى تناسب كلتا الحالتين .

ثم هناك ، ثانياً ، أصحاب الناقلات المستقلة ، وأغلبهم من الأفراد المليونيرات ، فهؤلاء تمثل القناة بالنسبة لهم تهديداً أكثر من شيء يبشر بالخير . أما عن شركات البترول العالمية الكبرى التى تعتبر مسئولة فعلاً عن تسيير الناقلات ، فالأمر كله يتوقف عندهم على النفقات والتكاليف النسبية .

ثالثاً ، وأخيراً ، هناك رجال صناعة بناء السفن ، خاصة فى اليابان والسويد وسائر دول غرب أوروبا ، حيث توضع استثمارات بليونية فى بناء الناقلات العملاقة . عودة القناة تؤدى حتماً وتلقائياً إلى خفض الطلب عليهم ، فخفض أو توقف الإنتاج لديهم ، وبالتالي خسائر رأسمالية فادحة .

القناة والناقلات

أما القناة فقد أدركت منذ البداية معنى التحدى وقبلته - ولم يكن لها بد من أن تقبله - على الفور ، وذلك بتجديد شبابها ، أعنى بالتوسيع والتعميق ، توسيع القطاع وتعميق الغاطس . هكذا توالى المشروعات المتتابعة والطموح التى بدأت بعد إزالة آثار عدوان ١٩٥٦ والتى توجهها مشروع ناصر . وهكذا أيضاً باتت القناة تنمو مع الناقلات بعد أن كانت هذه هى التى تنمو معها . وبعد أن كانت الناقلات تحبب فى رعاية القناة ، شبت عن الطوق فدخلتا معاً فى سباق عنيف . وفى ١٩٦٠ أمكن للناقلات حمولة ٤٥ ألف طن أن تعبر القناة ، بعد أن كان الحد الأقصى ٣٥ ألفاً فقط . وفى أوائل ١٩٦٢ استقبلت القناة أكبر ناقلة فى العالم تم بناؤها حتى ذلك الوقت .

أما مشروع ناصر فكان هدفه عبور الناقلات حمولة ٧٠ ألف طن ، مع ازدواج القناة بحيث تتضاعف الحركة فيها إلى عملية ذات اتجاهين . وكان المشروع قد

قطع شوطا طيبا بالفعل حين أتى عدوان ١٩٦٧ الغادر لا ليغلق القناة ويوقف كل شيء فقط ، ولكن كذلك ليبتز علاقة الارتباط بين القناة والناقلات وليضع نقطة افتراق خطيرة بينهما .

ذلك أنه منذ جثم العدوان الإسرائيلي على المنطقة مرت مياه كثيرة فى القناة - ولا سفن على الإطلاق. وفى الأثناء ، كان الخطر الأصغر والمباشر الذى استجد هو أنه حتى تلك الفئة من الناقلات التى كان يمكنها أن تعبر القناة بتلك السعة (- ٧٠ ألف طن) كانت فى طريقها إلى الانقراض أو الانسحاب من حركة القناة . فالمقدر أن نصفها على الأقل كان قد تجاوز عمره الافتراضى ولن يجدد بدله ، وفى غضون ٧ سنوات من تاريخه سينتهى أجله أو يحال إلى الملاحة الساحلية أو «التخريد» . ومعنى هذا أنه ما لم يتم توسيع القناة فإنها حتى بعد الفتح كانت ستفقد حتما حتى هذه الحركة البترولية المحدودة ، وبالنسبة نفسها سوف تنخفض إيرادات القناة فعليا ، فضلا عن أن تتحول هى إلى قناة «للفوارغ والنواشف» (البضائع الجافة) ، فتفقد بذلك كل مغزاها ودورها البترولى الحقيقى . أى أن المزيد من التوسع أمر حتمى وضرورة بقائية بحتة على أية حال .

هذا عن الخطر الأصغر أو الأول ، غير أن هناك الخطر الأكبر أو الآخر . فقد انحدرت الملاحة البحرية برمتها وعلى رأسها البترول إلى طريق الرأس فى الجنوب. وانطلق مد تضخم الناقلات العملاقة - وقد تحررت من ضبط أو تحكم عنق زجاجة القناة مثلما ساعدتها إمكانيات وإنجازات التكنولوجيا المذهلة - انطلق بصورة جارفة ، نكاد نقول متوحشة ، لكى تتناسب مع اقتصاديات الرحلة الجديدة المضاعفة ، إلى أن وصلنا الآن إلى وضع جديد فى هندسة السفن تبنى فيه الناقلات لا لكى تعبر القناة ولكن لكى لا تعبر القناة ، وتفصل فيه على «مقاس» رأس الرجاء لا على مقياس قناة السويس .

فبعد أن كانت الناقلات التى يمكنها عبور القناة بكامل حمولتها تمثل ٧٤٪ من حمولة الأسطول العالمى، انخفضت هذه النسبة إلى ٢٧٪ فى ١٩٧٥ وإلى ٢٣٪ فى ١٩٧٦ ، قدر أنها ستخفض بدورها إلى ١٨٪ فى ١٩٨٠ . وكان المقدر أن خمس أسطول الناقلات العالمى هو الذى يستطيع حتى ذلك التاريخ أن يستخدم القناة وهو محمل حمولة كاملة ، كما أن أقل من نصف هذه السفن هى وحدها التى كانت تعد مناسبة وقادرة على استخدامها . لقد أصبحت ناقلات تلك المرحلة السائدة ناقلات «محيطية» وليس من أسف «قنالية» ، وعاد نمط جغرافية نقل العصور الوسطى إلا أنه فى صورة عصرية بالغة الحداثة تتفق مع قمة تكنولوجيا القرن العشرين .

والسؤال الآن : ما مغزى هذا التطور الخطير ؟ هل قد شبت الناقلات نهائياً عن وصاية القناة أو شقت عصا الطاعة عليها إلى الأبد ؟ أهو إنذار بدورة جديدة وقاضية من الأسر النقلي ؟ هل انتقل الموقف من منافسة ، متكافئة على أية حال ، بين القناة والأنابيب إلى صراع قاصم ومدمر بين القناة والناقلات أو بين طريق السويس وطريق الرأس ؟ لقد رأينا كيف هزت الأسلحة النووية قيمة القناة بعض الشيء من الناحية الاستراتيجية العسكرية البحتة ، فهل هزت الناقلات العملاقة بدورها قيمتها التجارية والملاحية ؟ إن تكن الأولى ، فهي لصالح الوطن ، لصالح الأمن المصرى ، أما الثانية فلا يمكن إلا أن تكون خطراً داهماً على الاقتصاد المصرى . بصيغة أخرى ، هل الناقلات العملاقة هى ملاحياً بمثابة صواريخ النقل البحرى الذرية ، يمكن أن تفعل بالقناة اقتصادياً ما فعلت تلك بها استراتيجياً ؟ لقد خلقت البواخر التجارية والبوارج الحربية قيمة القناة على مستوى الاقتصاد والاستراتيجية على الترتيب ، فهل تخنقها الآن الناقلات العملاقة والصواريخ النووية على الترتيب نفسه ؟ أف تكون القناة التى غذتها ثورة الانقلاب الصناعى فى القرن التاسع عشر ، ضحية الثورة التكنولوجية فى القرن العشرين ؟

بصيغة أخيرة ، إذا كانت جزيرة الفحم مهد الانقلاب الصناعى وبناء السفن وسيدة البحار فى القرن الماضى ، بريطانيا ، هى بغض النظر عن الدافع والأسلوب أكبر دفعة وعميل للقناة ، فهل تكون نظيرتها ونقيضتها ووريثها «بريطانيا الشرق الأقصى» ، اليابان التى أصبحت القوة الاقتصادية الثالثة فى عالم اليوم ومهد صناعة الناقلات العملاقة وصاحبة أكبر ترسانة لها فى العالم ، هل تكون ، دون قصد بالطبع ، عاملاً فى دفع القناة إلى الخلف وسلبها الكثير من قيمتها لحساب الطريق والطريقة الجديدة ؟

أيا ما كان فى هذه الأسئلة من حقائق أو أوهام أو من مبالغات أو ظلال ، فإن رد مصر عليها جاء عملياً ، هادئاً ، مخططاً ، وواثقاً . فمصر ، التى تعرف ربما أكثر من أى بلد آخر أن المكان هو المكان وأن المنزل هو المنزل ، اختارت أن تتصدى لكل التحديات والأخطار فى معركة واحدة وشاملة - ولم لا ؟ - بمبارزة تخوضها بكلتا يديها وبسيفين فى وقت واحد ، بالأنابيب وبالقناة ، وضد الشمال وضد الجنوب . فقد قررت من حيث المبدأ أن تجابه تحدى الناقلات العملاقة بتوسيع القناة إلى الحد الاقتصادى الأمثل الذى يستعيد معظمها ، ولكن ليس بالضرورة كلها ، حالياً ومستقبلاً . ولكن لما كان هذا البرنامج يستغرق سنوات ، فقد رأت أيضاً مد أنبوب بين السويس والاسكندرية - سوميد - ينوب أولاً عن القناة ريثما

تفتح فعلا ، ثم يستوعب قبل فتحها ويعدده كل ما عسى يعجز من الناقلات العملاقة عن المرور فيها وبهذا وبذلك تجمع مصر أولا بين منطق القناة والأنابيب أو الطريق البحرى والبرى معاً ولأول مرة ، وترد ثانيا على التحديات بنفس سلاحها وتحول الداء نفسه إلى دواء .

ولقد يتساءل البعض ، كما حدث بالفعل ، عما إذا كان هذا الجمع يعنى نوعا من الثنائية أو الازدواجية ، يجعل من الأنبوب منافساً أو بديلاً للقناة ، ومن ثم ينطوى على اعتراف ضمنى باهتزاز قوة الأخيرة . وآخرون تساءلوا عما إذا لم يكن هذا الأسلوب يحل مشكلة منافسة الأنابيب بطريقة تشبه طريقة شركات السكك الحديدية حين كانت تواجه منافسة السيارات بأن تشتريها ، فلقد يضمن هذا حياة الشركات ولكنه لا يمنع نهاية القطار المحتومة وربما عجل بها . غير أن الحقيقة أبعد ما تكون عن هذا وذاك . فأولا ، لا تعارض بالضرورة بين القناة والأنبوب ، بل كلاهما يتكامل مع الآخر فى تدعيم الاقتصاد الوطنى دون تناقض أو مزاحمة ، بل من المتصور فوق هذا أن يتضاعف كل منهما يوما ما بحسب حاجة السوق . فالجمع بينهما إذن ليس ازدواجية بل تزاوجا ، وتخصيب لا تعقيم . والأمر كله تكامل دون تفاضل ، لا سيما وأنه أيضاً تكامل زمنى متتابع مثلما هو تكامل جغرافى متوازن جيد التوزيع .

سوميد

فأما الأنبوب ، الذى يستمد اسمه من التركيب المزجى لكلمتى السويس والمتوسط ، فليس جديداً بالضبط من حيث المبدأ وإن كان جديداً من حيث المسار والتوجيه . ففي ١٩٥٦ ، بعد أن أغلق العدوان الثلاثى القناة ، تقدم أوناسيس بمشروع لمد أنبوب أو أكثر بقطر ضخيم بين السويس وبور سعيد إلى جوار القناة وبمحاذاتها . وكانت الطاقة المقترحة تتراوح بين ٤٥ ، ٥٥ مليون طن سنوياً . أما الفكرة فهى حل مشكلة إغلاق القناة المؤقتة حينئذ ، ثم حل مشكلة الازدحام المتوقع فى حركة القناة مستقبلا . غير أن الاقتراح لأمر ما لم يتحقق ، ورئى الاكتفاء فى ذلك الوقت بتوسيع القناة . (ثمة أخيراً حديث عن أنبوب مماثل لاقتراح أوناسيس مطروح بالتعاون مع إيران ، ولكن تقرر تأجيله إلى أن يتم استثمار سوميد تماما.)

أما سوميد فهو إذا كان إحياء لفكرة الأنابيب من حيث هى مبدأ ، فإنه يختلف فى الموقع والطاقة . فابتعاداً عن الأخطار العسكرية الكامنة فى منطقة القناة والتي تسببت فى إغلاقها أكثر من مرة ، فإنه لا يكررها ولا يوازيها بل ينأى عنها إلى

العمق المصرى سعيًا إلى مزيد من الأمن ، ولو أن هذا ضاعف المسافة تقريباً ، كذلك فإنه خط مدفون تحت السطح وليس فوقه ، من هنا تحدد مساره بالسويس - القاهرة - الإسكندرية أى برؤوس الخليج فالصعيد فالدلتا على الترتيب ، ولأن لمصبات الخط ومضخاته ومنشآته طبيعتها وضرورتها الخاصة التى قد تتعارض مع الظروف العمرانية والسكنية فى تلك المدن ، وضمائنا أيضاً لحرية الحركة ومرونة التخطيط والنمو مستقبلاً ، تحدد الموضع الدقيق للخط فى ثلاثتها بالضواحي البعيدة : السخنة - الجيزة - سيدى كرير على الترتيب .

طول الخط ٣٣٦ كم ، أى نحو ضعف طول قناة السويس (١٧٣ كم) . وهو ليس أنبوباً واحداً بل مزدوج من أنبوبين ، طاقة كل منهما ٤٠ مليون طن ، فالمجموع ٨٠ مليوناً سنوياً ، قابلة للزيادة إلى ١١٧ مليوناً بحسب الحاجة ، وهذا الرقم الأخير يمثل نحو ربع مجمل النقل البحرى العالمى للبترول أو من الخليج إلى أوروبا (٤٠٠ مليون طن تقريباً) . وفى ١٩٨١ ، أى بعد ٥ سنوات من بدء تشغيله ، تقرر بالفعل زيادة طاقة الخط إلى حده الأقصى وذلك استيعاباً لبترول أنبوب ينبع السعودى الذى تم إنشاؤه مؤخراً ، وبذلك أصبح هناك ترابط وتكامل بين الأنبوبين - الأنابيب المترابطة - كحلقتين فى سلسلة واحدة تمثل أقصى أنابيب نقل البترول العربى جنوبية ، وتصل بين الخليج العربى والبحر المتوسط عبر الجزيرة العربية والبحر الأحمر ومصر ، مناظرة ومنافسة بذلك لمجموعة الأنابيب الشمالية الرئيسية التى تصل بين الخليج والمتوسط مباشرة عبر الهلال الخصيب .

عن التمويل - ٣٦٠ مليون دولار ، نحو ثلاثة أرباعها بالعملة الصعبة - فقد شاركت فيه دول ومصالح عالمية عديدة عربية وأجنبية من أبرزها إيطاليا بالذات ، وهذا إنما كان يعكس الثقة فى المشروع واستراتيجيته ، وكذلك التضامن العربى الواعى ، فضلاً عن المصلحة الكامنة والمرتبطة لدول بعينها فى موقع مصر الاستراتيجى على الدوام . أما عن التشغيل ، فإن الناقلات العملاقة تأتى من الخليج لتفرغ شحناتها فى الأنبوب عند السويس ، فتدفعها مضخاته حتى الاسكندرية حيث تتلقاها مجموعة أخرى من الناقلات العملاقة لتشحنها إلى موانئ البحر المتوسط وغرب أوروبا .

وطبقاً للتقديرات الفنية ، التى تحسب أيضاً حساب متوسط عدد رحلات الناقلات الواحدة فى العام على مرحلتى الطريق جيئةً وذهاباً ، فإن تكاليف نقل الطن فى سوميد ستكون دائماً وفى كل الأحوال أقل من مثيلتها بطريق الرأس ، بل وكلما ارتفعت أسعار النقل العالمية عموماً كلما زادت أفضلية سوميد الاقتصادية . وقد

تحددت رسوم سوميد بدولارين للطن ، أى مثل قناة السويس ، والنتيجة أن الخط تغلب على منافسة الرأس وضمن تفوقه عليه ، بل ويعتبره البعض أرخص أيضا من قناة السويس نفسها ، ولذا دعا إلى منح توسيعه الأفضلية والأولوية على المرحلة الثانية من توسيع القناة (١) . والواقع أن طاقة سوميد الحالية (٨٠ مليون طن) تكاد تعادل حمولة البترول التى مرت فى القناة سنة ١٩٨٠ (٨٥ مليون طن) . فى ١٩٧٧ بدأ تشغيل الأنبوب الأول بالفعل ، ولكن للأسف فى ظل ظروف سيئة تعرض لها قطاع النقل العالمى نتيجة لوجود فائض كبير فى سوق الناقلات بلا عمل مما أدى إلى انخفاض أسعار النقل بشدة ، فترتب على ذلك نتيجتان . الأولى أن سوميد بدأ بطاقة محدودة دون طاقته القصوى التى تقترب من المليون برميل يوميا ، ورغم أن الظاهرة مؤقتة بالضرورة ، إلا أنها قد فرضت التريث فى توسيع الخط مؤقتا . النتيجة الثانية هى أن سوميد اضطر إلى تخفيض رسومه على أساس تصاعدى ، بحيث يبدأ المليون طن الأول فى حدود ١٥ دولار للطن ثم تظل تنخفض باطراد حتى تصل إلى دولار واحد للطن فى المليون الخامس عشر . وقد بلغت رسوم سوميد فى ٧٩ - ١٩٨٠ نحو ٨٠ مليون جنيه .

قناة مجددة

توسيع القطاع وتعميق الغاطس - هذان هما حدا تطوير القناة وشحذها كسلاح وبعدها كأداة ، والعلاقة - بالطبع - حتمية بين البعد الأفقى والبعد الرأسى ، فكل توسيع يعنى ويستدعى التعميق بالضرورة ، والعكس بالعكس . والتوسيع - بالمناسبة - يتم كقاعدة على الضفة الشرقية وحدها كفراغ عمرانى غير مأهول تقريبا ، بعكس الضفة الغربية حيث تتكدس كل مرافق ومظاهر الحياة فى منطقة القناة . ولا يستثنى من هذه القاعدة سوى بضع تعديلات وتوسيعات موضعية على الضفة الغربية فى المنحنيات والتعرجات الحادة .

وقد وضع برنامج تطوير القناة على أساس تحديد هدف نهائى أو شبه نهائى للسعة ثم تحديد مراحل التنفيذ بالتدريج . فأما الهدف فقد تحدد بعلامة ربع المليون طن ، لأنه عمليا يعد الحد الأمثل اقتصاديا للناقلات العملاقة ، بعده تتضاءل ميزات الحجم ووفوراته مثلما يتضاءل العدد الفعلى للناقلات نفسها بحيث لا يعود

(١) أحمد صالح ، «المزايا الاقتصادية لقناة السويس فى ظل الأحداث الراهنة» ، الأهرام الاقتصادى ، ١٥ سبتمبر ١٩٧٦ ، ص ١٨ - ٢١ .

يمثل إلا نسبة ضئيلة نوعا من أسطول الناقلات العالمى لا تعدو ١٠٪ من حمولة الأسطول العالمى ، وهى يوضح لا تبرر السعى وراء ها ولا التكاليف الإضافية لمزيد من التوسع ، ويمكن بدون خسارة ملموسة الاستغناء عنها ، على الأقل على المدى القريب . وأهم من ذلك أنها يمكن أن تستخدم القناة فى رحلة العودة فارغة ، أى أنها ليست مفقودة تماما ، كما يمكن اجتذابها فى الوقت نفسه لخدمة سوميد .

أما عن المراحل فاثنتان أساسا . وعموما فإن الجدول الآتى يلخص تطور كفاءة وطاقة القناة فى التواريخ الحاسمة .

السنة	عمق المجرى الملاحى بالمتر	مرض القاع بالمتر	القطاع المائى بالمتر	الغاطس بالقدم	حمولة الناقلات بالطن
١٨٦٩	٨	٢٢	٣٠٤	٢٢	—
١٩٥٦	١٢	٩	١٢٠٠	٣٥	٣٠٠٠٠
١٩٦٤	١٣	٤٥	١٨٠٠	٣٨	٦٠٠٠٠
١٩٨٠	٢٠	٩	٣٦٠٠	٥٣	١٥٠٠٠٠ حمولة ، ٣٧٠٠٠٠ فارغة
١٩٨٥	٢٤	٩	٥٢٠٠	٦٧	٦٠٠٠٠ حمولة ، أكثر فارغة

على هذا الأساس يمكننا أن نقسم مراحل تطور القناة منذ إعادة فتحها فى ١٩٧٥ إلى ثلاث طول كل منها يتراوح حول ٥ سنوات : النقاها ، فالتحدى ، فالانطلاق . الأولى من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ حين تم مشروع التوسيع الأول ، وفيها استعادت القناة كفاءتها السابقة كما كانت عشية عدوان يونيو . الثانية من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ حين يتم مشروع التوسيع الثانى ، وفيها تستعيد القناة نسبة كبيرة من بترول الخليج الذاهب قبلا إلى طريق الرأس متحدية إياه بهذا تحديا مصيريا . الثالثة تبدأ من ١٩٨٥ بعد تمام التوسيع النهائى لتستقطب القناة الجزء الأكبر من الناقلات العملاقة وبترول الخليج ولتنطلق نحو أو قرب مركزها الاحتكارى التقليدى القديم كأهم شريان للملاحة العالمية عامة ولبترول الخليج خاصة . ولكن قبل أن نخوض فى تيار حركة القناة الجديد ، ما معنى ملحمة

التوسيع هذه - وملحمة هي لا شك ؟ معناها أننا عمليا بإزاء قناة جديدة تماما أو تقريبا أكثر منها حتى مجددة ، إذ لا يكاد يكون لها علاقة بالقناة المتواضعة التي تركها الاستعمار غداة التأميم ، ودعك من البداية وقت الانشاء . فالقناة الآن في ١٩٨١ يبلغ حجمها مرتين وثلاث المرة مثل قناة ١٩٧٥ ، وأربع مرات مثل قناة التأميم ، ١٤ مرة مثل قناة الانشاء ١٨٦٩ . أى أننا في الواقع قد أضفنا من قبل أكثر من قناة جديدة إلى القناة القديمة . أما بعد أن تكتمل ملحمة التطوير ، فلن تكون القناة القديمة أكثر من نواة أولية ، ولا نقول بدائية . ومن الطريف أن القناة في أيام نشأتها الأولى كانت تسمى «ترعة» السويس ، وإنها لذلك حقاً إذا قيست بقناة اليوم والغد .

لقد كانت السويس برزخاً ، فتركها الاستعمار ترعة ، ولكن التأميم حولها إلى قناة ، وقد وجب الآن أن تتحول إلى «مضيق» صناعى بمعنى الكلمة . وبقينا إذا كانت قناة بنما ، ودورها ومجالها الجغرافى أصغر بكثير ، تبحث حثيثاً عن مضاعفة نفسها بقناة أخرى لمواجهة الزيادة المنتظرة في الحركة الدولية ، فإن قناة السويس بالتوسع والازدواج أولى وأجدر ، وليس هناك خطر حقيقى أن يقصر الطلب عليها وعلى استخدامها يوماً ما دون أبعاد كل توسيع منظور ، كما أن عائدات بضعة أعوام كفيلاً دائماً بتغطية نفقات كل مشروع مرحلى للتوسع الكبير .

وطبوغرافيا جديدة

ليس هذا فحسب . فلقد تغير كذلك هيكل هيئة القناة طبوغرافيا بإضافة عدة تفرعات محلية إلى مجراها الرئيسى وذلك لتسهيل وإسراع الحركة إلى أقصى حد ممكن دون الازدواج الكامل ، إذ تسمح هذه التفرعات بمرور قافلتين فى الاتجاهين فى آن واحد . وهناك الآن خمس تفرعات هامة . أولاها من الشمال ، ولكن أحدثها إنشاء (١٩٨٠) ، تفرعة بور سعيد . وهى أطولها جميعاً (٣٦ كم) ، ولو أن أكثر من نصفها يمتد فى مياه البحر المتوسط (١٩٥ كم) حيث يحميها أيضاً حاجزان صغيران لتكسير الأمواج ، والباقى فى قطاع جنوب بور سعيد من رأس العش إلى شرق بور فؤاد (١٧ كم) . وهناك قناة عرضية قصيرة (٣ كم) تربط بين التفرعة والقناة الأم للتحويل والمرونة . ويفضل هذه التفرعة يمكن للسفن الضخمة والناقلات العملاقة المرور دون دخول ميناء بور سعيد المزدهمة بلا داع .

تلى جنوباً تفرعة البلاح ، وهى أقدمها (١٩٥١) . طولها ١٧ كم ، تتوسط قطاع القنطرة - الفردان خالقة جزيرة كبيرة فى وسط القناة هى جزيرة البلاح . ثم تلى تفرعة التمساح (١٩٧٩) بطول ٥ كم شمال بحيرة التمساح حيث خلقت

داخلها جزيرتين صغيرتين على أطرافها ، وبفضلها أصبح المجرى الملاحي للقناة مستقيماً فى القطاع ما بين المدخل الشمالى للبحيرة والقطاع الجنوبى للقناة واستبعد الدوران حول البحيرة . ثم تأتى تفرعة الدفرسوار بطول ١٠ كم ، وهى تحقق الازدواج فى المدخل الشمالى للبحيرة المرة الكبرى . أخيراً نصل إلى تفرعة كبريت بطول نحو ٧ كم فى العنق الضيق بين البحيرة المرة الكبرى والصغرى . بهذا يبلغ مجموع أطوال هذه التفرعات ٦٨ كم ، أى ٣٥ ٪ أو أكثر من ثلث طول القناة نفسها (١٧٣ كم) ، أو قل إن القناة أصبحت طولها المركب ٢٤١ كم ، أو إن القناة الآن هى قناة وثلث قناة طولياً . ويدهى فإن هذه التفرعات - كعمليات التوسيع عامة - تقع على الضفة الشرقية الفضاء من القناة . وهى بهذا الشكل تحيل القناة من خط أحادى مستقيم إلى شبكة من عدة حلقات مغلطة متصلة . وأخيراً فمن الواضح أن هذه الخطة برمتها إنما هى خطوة طبيعية نحو الازدواج الكامل للقناة ، ذلك الهدف الذى يرتبط بمرحلة التوسيع الثانية والأخيرة والذى يقدر له أن يتم بعد ١٥ سنة أو نحو سنة ٢٠٠٠ .

بعد إعادة الفتح

ما من فى شك أن إعادة فتح القناة ، ثم تنامى الحركة فيها ، جاءت أكثر من رد عملى حاسم على كل حملات ومؤامرات أعدائها ، جاءت صفة بل صدمة . فما أن فتحت حتى تدفقت عائدة إليها ، كما كان متوقعا ، أربعة أنواع من السفن . أولا ، وبلا أدنى منافسة ، كل سفن التجارة غير البترولية ، بضائع جافة وركاباً ، وهى التى أضيرت من إغلاق القناة وعانت من طريق الرأس أكثر ما عانت وتتلطف على العودة إلى القناة والتى كانت تمثل نحو ٣٠ ٪ من جملة حمولتها قبل الإغلاق (زاد الآن حجمها النسبى والمطلق إلى الضعف) . وسيكون للبضائع الجافة بالذات دور هام فى مراحل ما قبل توسيع القناة بصفة خاصة . ثانياً ، جميع ناقلات مشتقات البترول ، تمييزاً لها عن ناقلات الخام . ذلك أن المشتقات إنما تنقل أساساً فى ناقلات صغيرة ومتوسطة الحجم ، بعكس الخام نفسه . ومع اطراد الاتجاهات الوطنية إلى تصنيع المزيد من البترول والبتروكيماويات ، ستتزايد حركة نقل المشتقات التى تحتاج إلى القناة . ثالثاً ، مع اطراد التوسيع حتى استكماله ، أخذت وستأخذ تعود بالتريج معظم الناقلات حتى حمولة ربع المليون ، وهذه هى العمود الفقري ماتزال فى أسطول الناقلات العالمى ، هذا فضلاً بالطبع عن الناقلات الصغيرة والمتوسطة حمولة ٧٠ ألف طن ، فهى قد تحولت إلى القناة فوراً .

رابعاً ، فى الوقت وبالتدرج نفسها ، أمكن أن يعود كثير من الناقلات حمولة + ربع المليون ، وذلك فى حالتى الحمولة غير الكاملة ورحلة العودة فارغة (بالصابورة) .

وغنى عن التقرير أو التعليق أن القناة قد خيبت فال المتشائمين والشامتين من الأعداء الشائنين ، ولو أنها أيضا لم تحقق فى البداية كل آمال وتوقعات مصر وتنبؤات هيئة القناة . فلقد كانت تقديرات الهيئة لحجم الحركة فى السنة الأولى بعد إعادة الفتح هى نحو ١٦٠ - ٢٠٠ مليون طن ناقلات محملة ، ونحو ٢٠٠ - ٢٤٠ مليون طن ناقلات فارغة ، ثم نحو ١١٢ مليون طن بضائع جافة . ولكن من أسف ثبت أن هذه التقديرات مبالغ فيها بنسب ٦ - ٥ الأمثال إلى المثلثين على الترتيب . هذا بينما ، للأمانة العلمية ، جاءت تقديرات بعض الشركات الملاحية فى الغرب قريبة جدا من الواقع ، حيث كانت تتراوح بين ١٢٢ ، ١٦٦ مليون طن حمولة عامة . ولا بد بعد هذا أن نميز للتحليل التفصيلى بين مرحلة النقاة (٧٥ - ١٩٨٠) حين استعادت القناة اتساعها وعمقها السابق ليونيو ، وبين مرحلة التحدى (٨٠ - ١٩٨٥) حين تم مشروع التوسيع الأول وبدأ الثانى ، وإن لم تزل المرحلة فى بدايتها ولم تكتمل ملامحها بعد ولو أنها بدأت تتضح بصفة عامة . والجدول الآتى يلخص معالم وتطور المرحلة الأولى حركة ونوعية ، مع ملاحظة أن أرقام ١٩٧٥ تشير إلى النصف الأخير من السنة فقط ، وأن أرقام ١٩٨٠ تقديرية إلى حد ما .

نسبة حمولة الناقلات %	المجموع		السفن الاخرى		الناقلات		السنة
	الحمولة بألف طن	العدد	الحمولة بألف طن	العدد	الحمولة بألف طن	العدد	
٧٥ر٢	٢٧٤٢٥٠	٢١٢٥٠	٦٨١١٦	١١٣٢٠	٢٠٦١٣٤	٩٩٣٠	١٩٦٦
٢٨ر٦	٥٠٤٤١	٥٥٧٩	٣٦٠١٥	٤٨٧٧	١٤٤٢٦	٧٠٢	١٩٧٥
٤١ر٥	١٨٧٧٥٩	١٦٨٠٦	١٠٩٨٥٦	١٤١٩٦	٧٧٩٠٣	٢٧١٠	١٩٧٦
٣٤ر٣	٢٢٠٤٧٧	١٩٧٠٣	١٤٤٩٠٩	١٧٠٨٣	٧٥٥٦٨	٢٦٢٠	١٩٧٧
٢٩ر١	٢٤٨٢٦٠	٢١٢٦٦	١٧٤٣٣٦	١٨٧٧٧	٧٣٩٢٤	٢٤٨٩	١٩٧٨
٣٢ر٤	٢٦٦١٧١	٢٠٣٦٣	١٧٩٨٩٣	١٧٦٦٥	٨٦٢٧٨	٢٦٩٨	١٩٧٩
٣٠ر٧	٢٧٦٦٥١	٢٠٦٣٠	١٩١٧٠٨	١٧٧٧٤	٨٤٩٤٣	٢٨٥٦	١٩٨٠
٣٣ر٠	١٢٤٩٧٥٩	١٠٤٣٤٧	٨٣٦٧١٧	٩٠٣٧٢	٤١٣٠٤٢	١٣٩٧٥	١٩٨٠ - ٧٥

هيكـل الحركـة

لنبدأ تحليلنا بمجموع الحركة العامة ناقلات وسفننا أخرى . من حيث العدد ، واضح أن القناة استعادت قوتها بسرعة نادرة في غضون نحو عامين بحيث وصلت إلى مستواها في ١٩٦٦ تقريباً فمنذ ١٩٧٧ يدور متوسط عدد السفن العابرة سنوياً حول ٢٠ ألفاً . وخلال المرحلة ككل (خمس سنوات ونصف السنة) عبر القناة أكثر قليلاً من ١٠٠ ألف سفينة ، بمتوسط يومي يتراوح بين ٤٦,٧ ، ٥٦,٥ سفينة ، مقابل ٥٨,٢ في ١٩٦٦ . وفي أوائل ١٩٨١ ارتفع المتوسط إلى ٨٠ سفينة يوميا بزيادة ٢٥٪ عن سنة ١٩٨٠ .

أما الحمولة فقد جاء نموها أبطأ وأثقل خطى بعض الشيء . فمن نحو ٥٠ مليون طن في ١٩٧٥ (نصف سنة) قفز إلى نحو ١٨٨ مليوناً في ١٩٧٦ ثم إلى ٢٢٠ مليوناً في ١٩٧٧ ، بعدها أخذ يتزايد بمعدل + ٢٠ مليوناً كل عام ، بحيث بلغ نحو ٢٧٧ مليوناً في ١٩٨٠ ، وهو رقم يزيد قليلاً على مستوى ١٩٦٦ (٢٧٤ مليوناً) . وأثناء المرحلة ككل مر بالقناة نحو ١٢٥٠ مليون طن من الحمولة العامة ، بمتوسط يومي يتراوح بين ٥١٤ ألف طن سنة ١٩٧٦ ، ٧٥٨ ألفاً في ١٩٨٠ (مقابل ٧٥١ ألفاً في ١٩٦٦) . والمعنى واضح : لقد استعادت القناة طاقتها السابقة تماماً وزيادة خلال المرحلة ، وذلك من حيث الكم الخام .

لكن الأمر يختلف كثيراً من حيث النوعية ، أى ما بين الناقلات والسفن الأخرى، إذ انقلبت كفتا الميزان بينهما بصفة عامة . فمن حيث العدد ، تراجع الناقلات بشدة بينما طفرت السفن الأخرى بدرجة أشد . وبعد أن كان عدد الناقلات لا يقل كثيراً عن عدد السفن الأخرى ، أصبحت الأخيرة بضعة أضعاف الأولى . ففي ١٩٦٦ بلغ عدد الناقلات زهاء ١٠,٠٠٠ مقابل أكثر قليلاً للسفن الأخرى أو نحو ١١,٠٠٠ ولكن ما بين ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ تراوح عدد الناقلات بين ٢٥٠٠ ، ٢٨٠٠ ، أى حوالى \pm ربع عددها في ١٩٦٦ . بل لم يزد مجموعها الكلى طوال المرحلة (خمس ونصف سنوات السنة) عن عددها في ١٩٦٦ إلا زيادة محدودة نسبياً : نحو ١٤,٠٠٠ مقابل ١٠,٠٠٠ على الترتيب . وبينما كان متوسط عدد الناقلات اليومى هو ٢٧,٢ في ١٩٦٦ ، لم يزد على ٧,٢ في ١٩٧٦ ، ٨,٧ في ١٩٨٠ .

بالمقابل ، لم تكد القناة تفتح حتى تجاوز عدد السفن الأخرى رقمها القياسى القديم في ١٩٦٦ بنسبة كبيرة . ففي ١٩٧٦ جاوز العدد ١٤ ألفاً مقابل ١١ ألفاً في ١٩٦٦ . ومنذ ١٩٧٧ بلغ العدد ١٧ ألفاً ، ثم ناهز علامة ال ١٩ ألفاً في ١٩٧٨ ، استقر بعدها حوالى ١٨ ألفاً إلا قليلاً . ولهذا ارتفع متوسط عدد السفن الأخرى

اليومى من ٣١ سفينة فى ١٩٦٦ إلى ٣٩,٥ فى ١٩٧٦ إلى ٤٨,٧ فى ١٩٨٠ .
وفى مجموع المرحلة ككل وصل عدد السفن الأخرى إلى أكثر من ٩٠ ألف سفينة ،
مقابل ١٤ ألف ناقلة فقط ، أى أكثر من ستة الأمثال .

بالمثل ، أو أشد وأخطر ، انقلبت الحمولة . فبعد أن كانت الناقلات والبتترول
تمثل ٧٥٪ من جملة حركة القناة فى ١٩٦٦ ، تراوحت طوال المرحلة حول ٣٣٪ فى
المتوسط أى مادون النصف سابقا بكثير ، وإن تذبذبت ما بين ٢٨,٦ ٪ كحد أدنى
فى ١٩٧٥ ، ٤١,٥ ٪ كحد أقصى فى ١٩٧٦ ، عادت فاستقرت بعدها حوالى علامة
الـ ٣٠ ٪ ، بالمقابل ، بينما كانت السفن الأخرى لا تعدو ٢٥٪ من جملة حركة
القناة فى ١٩٦٦ ، أصبحت تسهم بنحو ± ٧٠ ٪ ، بمتوسط عام قدره ٦٧٪.

وبالأرقام الحقيقية ، تراوحت حمولة الناقلات خلال المرحلة بين ٧٤ مليون طن
كحد أدنى . ٨٦ مليونا كحد أقصى ، مقابل ٢٠٦ ملايين فى ١٩٦٦ ، أى بنسبة ٣٦
- ٤١ ٪ تقريبا . انخفاض محسوس بل خطير ، إلى حد أن مجموع حمولة
الناقلات طوال سنَى المرحلة الخمس والنصف يعادل بالكاد ضعف رقم ١٩٦٦ ، أو
٤١٣ مليون طن مقابل ٢٠٦ ملايين على الترتيب . لاجب أن هوى معدل حمولة
الناقلات اليومى فى المتوسط من ٥٦٥ ألف طن فى ١٩٦٦ إلى ٢١٣ ألفا فقط فى
١٩٧٦ ، ٢٣٣ ألفا فى ١٩٨٠ .

العكس تماما تطور حمولة السفن الأخرى . فمنذ ١٩٧٦ فقط سجلت علامة
المائة مليون طن ، ضاربة بذلك رقم ١٩٦٦ القياسى خارج كل مقارنة : ١١٠ ملايين
طن مقابل ٦٨ مليونا على الترتيب . ومنذ ١٩٧٧ أصبح الرقم ضعف ١٩٦٦ : ١٤٥
مليون طن مقابل ٦٨ مليونا . ثم أخذ الرقم يقفز قفزا كل عام حتى بلغ ١٩٢ مليونا
فى ١٩٨٠ ، مناهزا بذلك علامة المائتى مليون وثلاثة أمثال رقم ١٩٦٦ . بالموازاة
قفزت أرقام المتوسطات اليومية لحمولة السفن الأخرى من ١٨٧ ألف طن فقط فى
١٩٦٦ إلى ٣٠١ ألف طن فى ١٩٧٦ ، ٥٢٥ ألفا فى ١٩٨٠ . وفى مجمل المرحلة
بلغت حمولة السفن الأخرى ضعف حمولة الناقلات : نحو ٨٣٧ مليون طن مقابل
٤١٣ مليونا على الترتيب .

والمعنى العام واضح سواء جملة أو تفصيلا : لقد تبادلت الناقلات والسفن
الأخرى ، أو البترول والبضائع الجافة ، المواقع النسبية ما بين ١٩٦٦ ، ١٩٨٠
وذلك بنسبة الثلثين - الثلث والثلث - الثلثين بالتقريب على الترتيب . بل والمواقع
المطلقة أيضا تم تبادلها هى الأخرى تقريبا . ففى ١٩٦٦ بلغت حمولة الناقلات
٢٠٦ ملايين طن ، والسفن الأخرى ٦٨ مليونا ، مقابل ٨٥ مليونا ، ١٩٢ مليونا على
الترتيب فى ١٩٨٠ .

معدلات الحركة اليومية

السنة	الناقلات		السفن الأخرى		المجموع	
	العدد	الحمولة بالطن	العدد	الحمولة بالطن	العدد	الحمولة بالطن
١٩٦٦	٢٧,٢	٥٦٤٧٠٠	٣١,٠	١٨٦٦٠٠	٥٨,٢	٧٥١٣٠٠
١٩٧٦	٧,٢	٢١٣٣٠٠	٣٩,٥	٣٠١٠٠٠	٤٦,٧	٥١٤٣٠٠
١٩٨٠	٧,٨	٢٣٢٧٠٠	٤٨,٧	٥٢٥٢٠٠	٥٦,٥	٧٥٧٩٠٠

النمط الجديد

معنى هذا كله أن نسبة أكبر من السفن الأصغر هي التي أُقبلت على القناة ، بينما لم تعد إليها إلا نسبة صغيرة من السفن الكبيرة وبخاصة الناقلات وبالأخص الناقلات العملاقة . والسبب طبعاً أن ٣٠٪ فقط من ناقلات العالم هي التي كان في استطاعتها الآن أن تعبر القناة ، مقابل ٧٠٪ أكبر من أن تعبرها . من هنا كان الهبوط الأكبر الذي لحق القناة هو في البترول ، إذ تراوح الآن حول ثلث ما كان عليه في الماضي سواء من حيث الحجم الحقيقي أو النسبي . فضلاً عن هذا فإن أكثر من نصف هذه الحمولة إنما هو ناقلات فارغة تتحرك من الشمال إلى الجنوب في طريقها إلى موانئ الشحن بالخليج العربي لتعود محملة لا بطريق القناة ولكن بطريق الرأس .

الخلاصة الصافية إذن تتلخص في نقطتين حاسمتين : أولاً ، لقد استعادت القناة كامل قوتها وطاقتها من حيث مجمل الحمولة والحركة العامة تماماً مثلما كانت قبل الاغلاق ، أي أنها استردت في ٥ سنوات فقط ما فقدته في أكثر من ٨ سنوات ، وعادت إليها مكانتها الملاحية العالمية كشريان حيوي . ثانياً ، داخل هذا الإطار الخارجى الثابت حدث تغير نوعى جذرى ، فقد تم تبادل المواقع والأوزان النسبية والمطلقة بين البترول والبضائع الجافة ، بمعنى أنها فقدت معظم حركة بترولها القديمة وأن البترول فقد مركز الصدارة للفوارغ والبضائع الجافة التي أصبحت أكبر بند منفرد في حركة القناة . في معادلة جامعة : ثبات كمى ، وتغير نوعى ، أو بصيغة أخيرة: أصبحت القناة - مؤقتاً بالطبع - ممراً «للفوارغ والنواشف» أكثر منها قناة البترول أو شريان الزيت الذي كانته في السابق .

غير أن تلك إنما مرحلة النقاهاة ، ولذا فإن السؤال الحاسم هو : ولكن ماذا عن المستقبل بعد التوسيع الأول والثاني ، ماذا عن مرحلتى التحدى ثم الانطلاق بعد مرحلة النقاهاة ؟ كشف تمام التوسيع الأول فى ٨٠ - ١٩٨١ عن غزو بحرى حقيقى للقناة يصل إلى حد انقلاب كامل ، قل انقلاب على الانقلاب ، فاق كل التوقعات . فأرقام الشهور الأولى من ١٩٨١ حققت لأول مرة علامة المليون طن يوميا ، وتؤذن بأن تصل فى نهاية السنة إلى المليون ونصف المليون طن . والأخطر أن حمولة البترول بالذات سجلت زيادة على ١٩٨٠ بنسبة ٩٠٪ أى أن البترول والناقلات قد تضاعفت عمليا فى سنة واحدة ، ولم تعد القناة ممر فوارغ ونواشف ، وأصبحت تستقبل نسبة هامة من مجموع أسطول الناقلات العالمى تقدر بنحو ٥٠٪ ، وتنقل نحو ٦٠٪ من بترول الخليج المتجه غربا .

والمقدر بعد هذا أنه حين تتم مرحلة التطوير الثانية فى ١٩٨٥ ستصبح القناة صالحة لعبور ٩٠ - ٩٥٪ من الأسطول العالمى للناقلات العملاقة وغير العملاقة . وهذه التطورات الهامة ستحدد ما إذا كانت مرحلة التطوير الثانية والأخيرة هذه ستنتهى على ازدياد كامل للقناة أم تكتفى بالتعميق إلى غاطس ٦٧ قدما دون التوسيع بالضرورة . لقد دخلت القناة بالفعل مرحلة التحدى ، وقريباً تدخل مرحلة الانطلاق بتروليا وغير بترولى ، لتعود من جديد أهم ممر بحرى منفرد فى العالم وأهم شريان للبترول والبضائع كليهما فى الملاحة الدولية .

عوائد المرور

السنة	بالجنيه المصرى	بالدولار
١٩٦٦	٩٦٢٢٤٠٠٠	٢٢.....
١٩٧٥	٣٨٨٠٣٠٦٠	٩٩١٦.....
١٩٧٦	١٣٩٢٦٦٢٨١	٣٥٥٩١.....
١٩٧٧	١٦٧٢٠٩٠٦٣	٤٢٧٤٤.....
١٩٧٨	٣٨٥٢٦٧٤٨٨	٥٠٥٩٠٩.....
١٩٧٩	٤١١٠٨٧٦٢٠	٥٨٧٢٦٧.....
١٩٨٠	٤٦٢.....	٦٦.....
١٩٨٠ - ٧٥	١٦٠٣٦٣٣٥١٢	٢٦٣٥٦٨٦.....

الحقيقة البارزة فى الجدول هى بلا شك الخط البيانى الصاعد باستمرار وثبات

وإن لم يكن باطراد صارم . فبعد القفزة الأولى الصعبة ، تضاعف الإيراد بين عامى ١٩٧٧ (١٦٧ مليون جنيه)، ١٩٧٨ (٣٨٥ مليون جنيه) ، ومن ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ تضاعف أكثر من خمسة الأمثال تقريبا. وبينما كان الإيراد اليومى نحو مليون دولار سنة ١٩٧٦ ، ناهز المليونين فى ١٩٨٠ ، بينما سجلت سنة ١٩٨١ علامة الألف مليون دولار بمتوسط يومى قدره زهاء ٣ ملايين دولار . أما طوال المرحلة ٧٥ - ١٩٨٠ فقد بلغ الإيراد التراكمى أكثر من ١٦٠٠ مليون جنيه أو ٢٦٠٠ مليون دولار .

أما عن مكونات هذه الحصيلة ، ناقلات أو سفنا أخرى ، فمن الواضح من الجدول التالى (بالمليون جنيه) أن المصدر الرئيسى تحول كالمتوقع من الأولى إلى الأخيرة تحولا حاسما وقاطعا . فبعد أن كان ثلاثة أرباع دخل القناة يأتى من حركة البترول والرابع من البضائع فى ١٩٦٦ ، كان الوضع بينهما أقرب إلى التنصيف فى ١٩٧٨ ثم إلى نسبة الثلث - الثلثين على الترتيب فى ١٩٧٩ .

السنة	مجموع الإيراد	إيراد سفن البضائع	نسبتها %
١٩٦٦	٩٥,٢	٢٣,٨	٢٥,٠
١٩٧٨	٣٨٥,٣	١٩٩,٠	٥١,٧
١٩٧٩	٤١٨,٠	٢٧٥,٨	٦٦,٠

فيما عدا هذا فلا وجه ولا مجال للمقارنة بين سنتى ١٩٦٦ ، ١٩٨٠ من حيث جملة الإيراد رغم تعادلها فى مجموع المحملة العامة . فعلى السطح ، تناهز السنة الأخيرة خمسة أمثال الأولى إيرادا بالجنيه المصرى (٤٦٢ مليون جنيه مقابل ٩٦ مليون على الترتيب) ، أو ثلاثة الأمثال بالدولار (٦٦٠ مليون مقابل ٢٢٠ مليون على الترتيب) . أما فى الحقيقة فإن المقارنة شبه مستحيلة عمليا . من ناحية لأن رسوم المرور بحسب الطن قد ضوعفت بعد إعادة الفتح فصارت دولارين مقابل دولار واحد قبل الإغلاق ومن ناحية أخرى للتضخم الجسيم والانخفاض العظيم فى القيمة الشرائية والقوة الحقيقية للنقود ومحتواها الذهبى فى الفترة الأخيرة . ولهذا فلعل القيمة الحقيقية للحصيلة فى السنتين متساوية بالتقريب أو على أحسن الفروض - البعض يرى أنها الآن أقل فعلا مما كانت فى السابق ، بل وبالتحديد لاتعوبرع قيمتها فى ١٩٦٦ (١) . غير أن هذه قضية خلافية دقيقة لا يمكن القطع فيها إلا بمزيد من التحليل فيما بعد . حسبنا هنا فقط أن نضيف حقيقتين تكميليتين تعوض كل منهما الأخرى كالأصول والخصوم .

فأولا ، هناك الانفاق الرأسمالى الضخم الذى وضع فى مشروع التوسيع الأول

مخصوصا بالضرورة من إيرادات القناة خلال المرحلة . وتقدر تلك الاستثمارات ،
التي أتيح جزء كبير منها بالقروض الأجنبية ، بنحو ١٢٧٠ مليون دولار تصل إلى
١٣٠٠ مليون تقريبا باضافة شبكة التحكم الإلكتروني لحركة المرور الجديدة . وهذا ،
دون أن نذكر فوائد القروض الأجنبية ، يعادل نحو نصف عائدات القناة خلال
المرحلة والبالغة ٢٦٣٥ مليون دولار . أى أن القناة كانت عمليا تعمل بالمجان نصف
الوقت أى نحو نصف المدة أو سنتين ونصف . والواقع أنه فى إحدى السنوات ،
١٩٧٨ ، كانت إنفاقات التوسيع تساوى تماما عائدات المرور ، أو زهاء ٥٠٠ مليون
دولار كل .

ثانياً ، وعلى الجانب المقابل ، فإن للقناة دخلا جانبيا ، ولا نقول هامشيا ، غير
منظور أو مذكور تقريبا ولكنه فى تقدير البعض لا يقل كثيرا عن عائدات المرور
نفسها ، تلك التى يتركز عليها الاهتمام وتسلبت الأضواء . والمقصود بذلك خدمات
الملاحة البحرية أثناء المرور من تموين بالأغذية والمياه والوقود - ثمة مشروع لمد
أنبوب بترول من السويس إلى بورسعيد بهذا القناة لهذا الغرض - ثم خدمات
الرباط والرسو والأنوار والأصلاح والترسانة والأحواض الجافة .. الخ . ومجموع
هذه الحصيلة يقدر بنحو ١٠٠٠ مليون دولار أخرى .

ولا يبقى بعد هذا سوى كلمة تكميلية عن المرحلة الثانية من التوسيع بعد أن
اكتملت المرحلة الأولى . كان المقدّر تخطيطيا أنه مع اكتمال مشروع التوسيع الأول
سترجع إيرادات القناة من الناقلات المحملة إيراداتها من البضائع الجافة
والفوارغ ، وسيكون مجموع دخل القناة نحو ٢٦٠ مليون جنيه ، منها نحو ١٤٠
مليوناً للناقلات المحملة ونحو ١٢٠ مليوناً للسفن الأخرى . أما فى ١٩٨٥ فالمقدّر
أن ترتفع حصيلة القناة إلى نحو ٤٣٠ مليون جنيه (أى أكثر من ١١٠٠ مليون
دولار) ، منها نحو ٢٩٠ مليون جنيه من الناقلات المحملة ونحو ١٤٠ مليوناً من
السفن الأخرى . وهناك تقديرات أخرى للدوائر البحرية العالمية تصل بعائدات
القناة إلى ٣٦٥ مليون جنيه استرليني فى ١٩٨٠ ، ٣٧٨ مليوناً فى ١٩٨١ ، ٦٦٥
مليوناً فى ١٩٨٢ ، ٦٩٠ مليوناً فى ١٩٨٢ ، ٧١٠ ملايين فى ١٩٨٤ ، ٧٢٨ مليوناً
فى ١٩٨٥ .

غير أن واقع الأرقام الفعلية المتاحة عن السنة الأخيرة ٨٠ - ١٩٨١ تشير إلى
أن عوائد القناة تجاوزت وسوف تتجاوز كل توقعات وحسابات التخطيط . فمع
الغزو البحرى الذى شهدته القناة بعد التوسيع الأول ، ارتفع الإيراد اليومي للقناة
فى مارس ١٩٨١ إلى ٣ ملايين دولار بزيادة ٦٠٪ على نظيره سنة ١٩٨٠ ، ومن

المؤكد الآن أن يحقق دخل القناة فى نهاية ١٩٨١ نحو ١٢٠٠ مليون دولار ، وهى العلامة التى كانت مستهدفة أصلا فى نهاية ١٩٨٣ ، أهم من ذلك تطور مكونات العوائد . فقد حققت ناقلات البترول والناقلات المشتركة أكبر زيادة فى التطور الجديد ، حيث زادت حمولتها فى ١٩٨١ بنسبة ٩٠٪ عن معدل ١٩٨٠ ، مما أدى إلى رفع إيراد القناة اليومى منها بنسبة ٩٥٪ فى نفس التواريخ .

كيف خف وزن القناة النسبى

حسنا إذن ، لقد استعادت القناة مكانها وأهميتها التقليدية فى العالم ، وأمامها فضلا عن ذلك مزيد من النمو والتزايد حمولة وعائدات ، بترولاً وبضائع ، غير أن هذا النمو لا ينبغي البتة أن يخدعنا عن حقيقة صارمة صادمة وهى أنه نمو على مستوى المطلق والحقيقى ، أما على مستوى النسبى فنخشى أنه لا مفر للأسف من الاعتراف بأن دور القناة قد تقلص وانكمش إلى حد أو آخر وأن وزنها قد خف فى حركة التجارة الدولية وبالأخص فى دورة البترول الدموية حول العالم . وفى السنوات الأولى بعد إعادة فتح القناة كانت نسبتها من التجارة الدولية البحرية نحو ٤ ٪ فقط ، مقابل ١٤ ٪ تقليدياً وقبل أى إغلاق . ذلك أن المجموع الكلى لحجم حركة تجارة البترول الدولية قد زاد عما كان عليه قبل الإغلاق زيادة ضخمة فى حين تناقص نصيبه فى القناة تناقصا جسيما .

ولكن لعل الأخطر من هذا زيادة أسعار البترول العربى ومجموع أرباحه وصافى دخوله وإيراداته . فهذه الزيادة الخرافية بأى مقياس جعلت دخل القناة الجديد مجرد قطرة فى بحر أو كسر وفتات متواضع للغاية . ليس ذلك فقط بالنسبة لاقتصاديات عمالقة البترول العربى من حولنا ، ولكن حتى بالنسبة لاقتصادنا وميزانيتنا محليا . خذ المستوى المحلى أولا فى ٥ - ١٩٦٦ كانت عائدات القناة ٩٠ مليون جنيه مصرى ، وميزانية مصر ١٨٦٠ مليوناً ، بنسبة ٤,٨ ٪ ، بينما كانت جملة الانفاق العام ١٢٠٦ ملايين جنيه (١) أى بنسبة ٥,٧ ٪ . وفى ٩٧ - ١٩٨٠ ناهزت عائدات القناة ٤٢٠ مليون جنيه ، بينما وصلت ميزانية مصر إلى ٧٧٦٥ مليوناً ، بنسبة ٥,٥ ٪ تقريبا . أى أن النسبة الخام لم تتغير كثيرا أو إلا بالكاد . من جهة أخرى فإن مدخرات المصريين العاملين بالخارج تضخ الآن فى الاقتصاد المصرى من ٢ - ٣ مليارات دولار فى السنة ، مقابل مليار وكسور للقناة ، أى ضعفها وزيادة على الأقل .

(١) الكتاب السنوى للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ٥٢ - ١٩٦٧ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ص ١١١ ، ٢٢٧ .

أما بالقياس إلى بترولنا ، الذى مازال محدودا بمقاييس عرب البترول رغم طفرته فى السنوات الأخيرة ، فان القناة تتراجع أكثر وأكثر ، وباستمرار أيضا . فكما يوضح الجدول التالى بملايين الدولارات ، بلغت القيمة الاجمالية لإنتاجنا البترولى سنة ١٩٨٠ ضعف عائدات القناة وزيادة ، والمقدر أن تبلغ خمسة الأمثال وزيادة مستقبلا . وينعكس هذا بالطبع على المعدل اليومى للدخلين . ففى أواخر السبعينيات كانت قيمة انتاجنا البترولى تصل إلى ٥ ملايين دولار يوميا ، مقابل ١,٥ مليون إيرادات القناة . وفى العام الحالى ١٩٨١ تقدر قيمة الانتاج البترولى بنحو ١٩ مليون دولار يوميا ، مقابل ٣ ملايين فقط من القناة ، أى بنسبة ٦ : ١ على الأقل . بل إن قيمة صادراتنا الحالية من البترول لتزيد نوعا على صافى دخل القناة ، ويوشك فائض البترول وحده (أى الصادرات - الواردات) أن يلحق بها وشيكا .

السنة	دخل القناة	قيمة الانتاج البترولى
١٩٨٠	١٠٠٠ - ١١٠٠	٢٢٠٠
١٩٨١ (تقدير)	١٢٠٠	٦٢٠٠
١٩٨١ (يومى)	٣	١٩

من الناحية الأخرى ، وللانصاف ، دعنا لا ننسى فارقا جذريا وحاسما بين القناة والبترول ، إن منح الأسبقية للأخير على المدى القصير أو المباشر فإنه يحتفظ للأولى بقصب السبق على المدى الطويل وفى نهاية المطاف - وقيل دائم خير من كثير منقطع . فالبترول ثروة ناضبة قابلة للنفاذ ، أما القناة فدخل متجدد أبدى إلى مالا نهاية . وعلى سبيل المثال ، فلقد قدرت قيمة ما خرج من أرض مصر من البترول حتى الآن ، بالاضافة إلى احتياطيها المقدر حاليا ، بنحو ١٣٢ ألف مليون دولار بالأسعار الجارية وقد لا يكون من المحتمل أن تحقق القناة مثل هذا المبلغ فى أقل من قرن ، إلا أن البترول سيكون قد نفذ فى غضون بضعة عقود من الآن على الأكثر .

ومهما يكن الأمر ، فإذا كان هذا شأن القناة مع بترولنا المحدود ، فما بالنا وما ظنك مع بترول العرب والشرق الأوسط بمقاييسه الخرافية ودخوله الأسطورية مؤخرا ؟ لا وجه للمقارنة بالطبع - فما مليار دولار بالقياس إلى ٢٥٠ مليارا ؟ لكننا المغزى هو المهم . ولنبدأ بهذا المقياس . فى ١٩٦٦ كانت عائدات القناة بالنسبة إلى عائدات بترول دول الشرق الأوسط (المشرق العربى + إيران) هى ٩٥ مليون جنيه أو ٢٢٠ مليون دولار مقابل ٢٦٨٢ مليون دولار على الترتيب ، أى بنسبة ٧,٢٪ على التقريب . فى ١٩٧٦ كان الرقمان على الترتيب ٣٦٠ مليون دولار

مقابل ٦٨,٥ مليار دولار ، فهوت النسبة بذلك إلى ٥,٠ ٪ . أى أن نسبة عائدات القناة إلى عائدات الشرق الأوسط قد أصبحت في ١٩٧٦ نحو $\frac{1}{14} - \frac{1}{15}$ ما كانت عليه منذ ١٠ سنوات فقط .

والآن خذ مقياس العالم العربى . ففى الجدول التالى أدناه لانجد مقاربا لدخل القناة فى آخر تاريخ سوى أصغر دول البترول فى أول تاريخ (قطر ، الإمارات ، ليبيا ، العراق) . أما مع الكبار اليوم ، فإن دخل القناة فى أوجه لايعدو كسرا متواضعا للغاية . وعلى سبيل المثال فإن كبراهم السعودية تحقق الآن دخلا يوميا قدره ٢٠٠ مليون دولار ، مقابل ٣ ملايين للقناة ، بمعنى أن دخل القناة فى سنة يعادل بالكاد دخل السعودية فى أسبوع . أما بالقياس إلى مجموع عائدات العرب، فإن الحسبة سنة ١٩٧٩ هى نصف مليار دولار للقناة مقابل ١٣٨,٨ مليار (مع ملاحظة أن أسعار البترول هذه رفعت بعد ذلك بنسبة ١٠ ٪) ، أى بنسبة ٤,٠ ٪ على الأكثر .

بالمليار دولار

الوحدة	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٧٩
السعودية	٣,١	٢٣,٢	٣٤,٦	٥٧,٧
الكويت	١,٧	٧,٠	٨,٠	١٦,٠
الإمارات	٠,٦	٥,٥	٨,٥	١٢,٨
قطر	٠,٣	١,٦	٢,٠	٣,٨
العراق	٠,٦	٥,٧	٩,٦	٢٣,٤
ليبيا	١,٦	٦,٢	٨,٦	١٦,٢
الجزائر	٠,٧	٣,٣	٤,٦	٨,٨
قناة السويس	-	-	٠,٥	٠,٥

لقد تخلفت جدا قناة السويس - لسنا بحاجة إلى القول - فى مستوى اقتصادياتها عن بترول الشرق الأوسط ، وتضاءل من أسف وزنها ومكانها النسبى فى دورة اقتصاد البترول الاقليمى والعالمى إلى مجرد ملحق هش أو ذيل متواضع . والمثير أن تفقد القناة موقفها الاحتكارى فى النقل العالمى فى الوقت الذى يكتسب البترول لأول مرة موقفا احتكاريا مطلقا فى التجارة الدولية . ومن السخرية أكثر أن القناة حين كانت فى موقف احتكارى فى النقل العالمى كانت عائداتها كلها تقريبا لا تدخل يد مصر ، ثم لما أصبحت القناة وعائداتها خالصة لمصر فقدت موقفها الاحتكارى وأضحت جهازا تنافسيا .

كيف ، ولماذا ؟ فى كلمة واحدة : هى قضية الأسعار والرسوم . فبينما أصبح البترول سوق البائع لا المشتري ، تحولت القناة إلى سوق المشتري لا البائع . ولعل أبسط ، كما هو أقسى وأغلظ ، تعبير عن ذلك تطور قيمة كل من أسعار البترول ورسوم المرور .

ففى الستينيات كان سعر البرميل دولارا واحدا بالكاد ، ثم ارتفع بكل صعوبة إلى دولارين ، بينما كانت رسوم القناة دولارا واحدا للطن . أى أن رسوم مرور الطن كانت تعادل ثمن برميل ثم نصف برميل على التوالى ، أو أن رسم المرور كان يساوى ١٤٪ ثم ٧٪ على الترتيب من ثمن وحدة البترول الخام . ولكن بعد أكتوبر نجح البتروليون بضربة واحدة فى أن يفرضوا على العالم أسعارا وصلت حتى الآن فقط إلى ٣٥ - ٤٠ دولارا للبرميل الواحد ، أى نحو ١٧ - ٢٠ مرة مثل السعر القديم ، وذلك مقابل مضاعفة الرسوم فقط فى حالة القناة (من دولار إلى دولارين للطن) . أى أن رسوم المرور على الطن أصبحت الآن تعادل سعر $\frac{1}{17} - \frac{1}{20}$ برميل بترول على الأكثر ، أو أنها انخفضت إلى ما دون ١٪ من ثمن وحدة البترول الخام . وبصيفة أخرى ، فحين كان رسم المرور فى القناة دولارا للطن ، كان ثمن طن البترول نحو ١٤ دولارا ، أما الآن فان الأول دولاران فقط والثانى نحو ٢٥٠ - ٢٨٠ دولارا .

بصيفة أخيرة أقل تجريدا وأكثر تطبيقا ، فحين كان دخل القناة فى ١٩٦٦ نحو ٩٥ مليون جنيه أو ٢٢٠ مليون دولار ، كان هذا يعادل ثمن ١١٠ ملايين برميل أو ١٥ - ١٦ مليون طن بترول. أما الآن فى ١٩٨٠ فان دخل القناة الجديد البالغ نحو ١١٠٠ مليون دولار لا يعادل بالكاد إلا ثمن ٢٨ - ٣٠ مليون برميل أو نحو ٤ ملايين طن بترول بالأسعار الجديدة ، أى أقل من ثلث إلى ربع الكمية المماثلة فى السابق . أما إذا أريد حفظ النسبة القديمة بين أسعار البترول ورسوم القناة لوجب أن ترتفع الأخيرة ثلاثة أمثال على الأقل ، أى إلى نحو ٤٤٠٠ مليون دولار .

لا عجب إذن أن انقلب التوازن تماما : فبعد أن كان البترول تحت وصاية القناة فى السابق ، أصبحت هى ، وبالعجب ، تحت وصايته بل رحمته . ويقدر ما تعاضمت قيمة القناة وفائدتها للعالم حقيقيا ونسبيا ، تناقصت فائدتها لمصر وعائداتها منها نسبيا . فإذا اعتبرنا الانفاق الرأسمالى الضخم الذى تضعه مصر فى القناة تجهيزا وتوسيعا بالاضافة إلى شق الانفاق تحتها ، أدركنا أن عائد القناة الحقيقى فى تناقص نسبى باطراد : نضع مزيدا من الجرعات المالية فيها فنعتصر منها بالكاد جرعات غير متناسبة من الأرباح : كلما وسعنا القناة طبيعيا ،

كلما قل عائدها نسبيا وإن زاد فعليا . باختصار شديد يعنى ، ولكن بوضوح تام ، لقد بدأت القناة تخضع فى المدى القصير وإلى حين استكمال التوسيع على الأقل لقانون تناقص الغلة ، تماما كالزراعة فى الوادى نفسه .

والواقع أن القناة لم تعد بحال محصول مصر الثانى بعد القطن ، ودعك من البترول ، بل ولا تضخ فى الاقتصاد الوطنى مثل ما تضخ مدخرات المصريين العاملين فى الخارج مثلا ، وربما السياحة أيضا . وقد لا يكون هذا خيرا مطلقا ، ولكن لعله ليس شرا مطلقا كذلك . فلو كان اقتصاد البترول العربى وعائدات الشرق الأوسط قد تجاوزت القناة وعائداتها خارج كل حدود ومقارنة ، فإن اقتصاد مصر العام المتنامى قد تجاوزها هو الآخر لحسن الحظ نسبيا وللتوازن على أية حال . هذا وذاك مع ملاحظة أن كل عائد القناة لثلاث أو أربع وربما خمس سنوات أنفق وسينفق على توسيعها وأنفاقها . فكأنها تعمل بالمجان طوال هذه الفترة ، ولم ولن تبدأ العائد الحقيقى إلا بعدها . والواقع أننا إذا قارنا دخل القناة الحالى بدخول البتروliers الجديدة شرق القناة ، فربما جاز لنا أن نقول إن القناة تكاد عمليا تعمل بالمجان .

ولعل هذا وذاك جميعا ما يفسر فى النهاية دعوة البعض إلى عدم توسيع القناة . غير أن هذه دعوة خاطئة فى المدى البعيد ، والعكس تماما هو المطلوب . وبالمثل أو بالمقابل فليس أقل خطأ الدعوة إلى رفع رسوم القناة بلا حدود وإلى مالا نهاية . وإنما المطلوب فى الحالى هو الحد الأمثل لا الحد الأقصى بالضرورة . وهذا ما ينقلنا إلى أشد جوانب مستقبل القناة حساسية وخطورة وهى قضية الرسوم .

قضية الرسوم

لأنها هى « جذور » العائدات كما قد نعبر ، فإن الرسوم هى أحد حدى معادلة قيمة القناة - الحد الآخر هو حجم حركة المرور نفسها - كما أنها أحد أهم مقاييس قوة القناة كموقع جغرافى وكطريق ملاحى . ولقد مرت أسعار رسوم القناة فى مرحلتين . فحتى ١٩٦٦ قبل الاغلاق كانت الرسوم هى دولار واحد للطن ، مع تحديد حد أدنى من المحتوى الذهبى للدولار ضماناً لعدم انخفاض القيمة الحقيقية للعائدات . ثم منذ إعادة الفتح فى ١٩٧٥ رفعت الرسوم إلى دولارين للطن ، ولكن دون تحديد للمحتوى الذهبى وإنما مع الربط والتقويم بوحدات « حقوق السحب الخاصة S.D.R. » وهى التى تمثل متوسط القيمة النقدية « لسلة » من العملات العالمية الأساسية عددها ١٦ عملة رئيسية ، فتكون أكثر ثباتا واستقرارا فى سوق النقد أو أكثر تحصيلنا لعائدات القناة ضد الذبذبة المستمرة فى قيم العملات وسعر الصرف الخارجى .. الخ . وبذلك حل التقويم بوحدات السحب الخاصة محل كل من الدولار والمحتوى الذهبى ، الأول لما طرأ عليه من ضعف وانخفاض فى سنوات

التضخم العالمى الأخير ، والثانى لما أصاب سوقه من ازدواج واضطراب جسيم مع ارتفاع خرافى نتيجة التضخم .. الخ .

داخل هذا التعديل الأساسى ، حدثت أيضا تعديلات نوعية ثانوية بهدف ترشيد الرسوم وبلوغها الحد الأمثل . وتتخلص هذه التعديلات جوهرى فى تخفيض الرسوم على ناقلات البترول ورفعها على السفن الأخرى أولا ، ثم تخفيضها على السفن الضخمة الحجم ورفعها على السفن الصغيرة الحجم ثانيا . والهدف هو تشجيع واجتذاب الناقلات والأحجام الضخمة من جهة ، وأن تتناسب الرسوم تناسباً عادلاً مع الخدمات الإضافية التى تتطلبها السفن الأخرى والصغرى من الجهة الأخرى .

فمن الناقلات (والناقلات المشتركة) ، تم تخفيض رسوم استخدام قاطرات الهيئة المصاحبة وإلغاء الرسوم الإضافية التى كانت مفروضة فى حالة زيادة عرض وغاطس الناقلات على الحد المسموح به ، وكانت تمثل ١٢٪ من قيمة الرسوم ، وقد أدى هذا إلى زيادة دخل القناة بنحو ٥٠ مليون جنيه سنوياً . أما عن السفن الأخرى فقد خفضت رسوم المرور بنسبة ٢,٥ - ٥٪ لسفن «الحاويات» الضخمة التى تمثل ٤٠٪ من حمولات السفن المارة الآن ، مما اجتذب الجيل الثانى والثالث من هذه السفن فزاد من دخل القناة بنحو ٣٠ مليون جنيه سنوياً ، كذلك زيدت الرسوم على السفن ذات الأحجام الصغيرة بنسب تتراوح بين ٣٠ ، ٥٠ ٪ ، كما أصبحت رسوم سفن البضائع الجافة تتناسب مع شرائح الحمولة .

وفىما عدا هذه التعديلات التفصيلية أو التفضيلية ، فلقد أثار التعديل الأساسى جدلاً فى الآونة الأخيرة حول القيمة الحقيقية لعائدات القناة واتجاهها الراهن أهو إلى الزيادة أم إلى النقص . وهذا الجدل وإن كان فنياً اقتصادياً إلا إنه كاشف للغاية جغرافياً . فقد رأى البعض أن عائدات القناة الحقيقية تتناقص وأن تزايدت شكلياً منذ إعادة فتح القناة وذلك بالقياس إلى ما قبل إغلاقها ، وأن هذا النقص وصل إلى حد أن أصبحت الرسوم اليوم تعادل ربع قيمتها قبل ١٩٦٧ ، لأن المحتوى الذهبى للدولار اليوم انخفض إلى ثمن معدله السابق . وفى تقدير هذا رأى أن القناة تخسر لهذا ١٥٠٠ مليون دولار سنوياً أو ١٠٠٠ مليون على أحسن الفروض . وعلى هذا طالب بالعودة إلى قاعدة المحتوى الذهبى (١) .

وقد ردت هيئة قناة السويس بأن قاعدة المحتوى الذهبى ، وإن كانت سليمة تماماً فى الماضى فى ظل الاستقرار النقدى العالمى ، لا تستند الآن إلى أى أساس واقعى سليم ، بل من شأنها أن تهدد الملاحة فى القناة تماماً . ذلك أنه فى ظل التضخم العالمى الجسيم والخطر السائد حالياً ، وارتفاع سعر الذهب بالتالى إلى معدل غير مسبوق ولا معقول ، سوف ترتفع رسوم القناة على هذا الأساس إلى ١٦ - ١٨ دولاراً للطن بدل دولارين ، وهذا على الفور يفقد القناة ٩٠ - ٩٥ ٪ من

(١) محمود صدقى بدوى ، جريدة الشعب ، ١٩/٢/١٩٨٠ ، ص ٦ ، ١٨/٣/١٩٨٠ ، ص ٥ .

حركة مرورها وجمولتها ، إذ ستتحول رأسا إلى طريق الرأس المجانى حيث لارسوم ولا عوائد سوى خدمات الموانىء المعتادة .

وقد خلصت هيئة القناة فى النهاية إلى عدة مبادئ أساسية هامة جديدة بكل اعتبار مثلما هى باللغة الدلالة والمغزى . أولا ، أن القناة ينبغى أن تكون دائما أرخص طريق للملاحة العالمية والتجارة البحرية مثلما هى أسهلها وأيسرها . ثانيا ، أن الهدف المنشود دائما هو تحقيق أكبر دخل ممكن . ثالثا ، أن هذا لا يتم بالضرورة بزيادة رسوم المرور فقط ، ولكن على العكس بتخفيضها أحيانا . رابعا ، أن الرسوم لهذا لا ترتبط ولا يمكن أن ترتبط بارتفاع الأسعار العالمية نتيجة التضخم ولا بأسعار الذهب . خامسا ، ووراء هذا كله ، أن القناة لم تعد المحتكر الوحيد لحركة الملاحة والنقل بين الشرق والغرب (١) .

واضح إذن هو المغزى بلا جدال . لقد أصبحت القناة فى ظل عصر الناقلات الضخمة والأنابيب وطرق النقل البرية عبر القارات أداة تنافسية لا احتكارية . وبهذا فإن رسومها تخضع لا مفر لعامل اقتصاديات تشغيل السفن بالمقارنة إلى الطرق البدائل ، ولما كان طريق الرأس المجانى هو أخطر هذه البدائل ، فإن المعادلة التى ينبغى أن تحكم التنافس بينهما دائما هى كالاتى : رسوم السويس . أقل من اقتصاديات تشغيل سفن الرأس - اقتصاديات تشغيل سفن السويس ، أى أن تكون رسوم القناة دائما أقل من الفارق بين اقتصاديات وتكاليف تشغيل السفن بين طريقى الرأس والسويس ، وبذلك تجد السفن وخاصة الناقلات العملاقة مكسبا ووفرا محققا فى استخدام طريق السويس وترك طريق الرأس .

معنى هذا أن هامش الزيادة الممكنة فى رسوم القناة محكوم دائما بوجود منافسة طريق الرأس بالفعل أو بالقوة . ولما كان هذا الهامش ضيقا دائما وبالضرورة بحكم هذه المنافسة ، فستظل رسوم القناة من أسف فى حالة تجميد أو شبه تجميد تقريبا إلى أمد طويل ، كأنما هى محكوم عليها أن تعيش فى قفص حديدى صارم تتحرك داخله بالكاد وفى أضيق الحدود . ولعل المخرج الوحيد والحل العملى هو أن ترتفع الرسوم دولارا كل بضعة أعوام لتتمشى على الأقل مع سلم التضخم أو لولبه الصاعد أبدا ، كما لابد من استبدال التعريفة أو الرسوم النوعية بالوحدة إلى أقصى حد .

وهذا ما ينقلنا إلى المفارقة المثيرة والمؤسفة التى نلمسها حاليا بين رسوم القناة وأسعار بترول الخليج ، فلأن البترول أصبح فى وضع احتكارى ويمثل سوق البائعين ، بينما أن القناة فى وضع تنافسى وتمثل سوق المشترين ، برزت متناقضة لافتة مثلما هى صادمة . فبينما يرفع البترول أسعاره بانتظام واقتدار فى وجه التضخم العالمى وبايقاعه وبحسب انخفاض قيمة الدولار والعملات الدولية عموما ، فإن القناة على العكس تخفض رسوم الناقلات بانتظام واضطرار . وبينما يميل

(١) الأهرام ، ٣/٤ ، ١٩٨٠ ، ص٦ ، ١٩٨٠/٦/٣ ، ص٩ .

الحد الأمثل لأسعار البترول إلى أن يكون هو نفسه الحد الأقصى ، يميل الحد الأمثل لرسوم القناة تجاه الحد الأدنى لا الأقصى . وبينما نجد أسعار البترول أدخل في باب عملية المزايدة ، نجد رسوم القناة أدخل في باب عملية المناقصة . وفي النتيجة الصافية ، فبينما تتصاعد عائدات البترول وتتراكم بالبلايين ، لا تتحرك عائدات القناة إلا بجرعات محدودة للغاية ولا نقول مشكوكة في قيمتها الحقيقية . ولا غرابة بعد هذا أن انخفضت نسبة مجمل عائدات القناة إلى مجمل عائدات البترول إلى أدنى كسر متصور ، مما ينعكس على الأهمية والأوزان النسبية للقناة والخليج كمواقع جغرافية واستراتيجية .

والمغزى النهائي أوضح من كل لبس . إن أمام القناة شوطا بعيداً لم يزل من الصراع من أجل استعادة مكانتها وقيمتها . لقد تطامن من أسف دور القناة نسبياً مثلما تغير نوعياً . لقد فقد موقع مصر بعضاً من قيمته استراتيجية في العصر النووي ، ولا ينبغي الآن بحال أن يهتز أو يفقد شيئاً من قيمته اقتصادياً في عصر الناقلات . وهذا هو التحدي الحقيقي الذي يواجه قناة مصر ومصر القناة . وهو ما ينقلنا تلقائياً إلى صراع النقل البحري .

صراع النقل البحري

العقد الأخير بلا جدال هو أكثر مرحلة مفعمة بصراع النقل البحري في العصر الحديث . فبطريقة مضغوطة وعنيفة إلى أقصى حد ، وقعت عدة انقلابات متعاقبة ومتعارضة في استراتيجية النقل العالمي عامة ونقل البترول خاصة ، قناة السويس محوراً دائماً وضحيته أحياناً . وحتى نفهم استراتيجية هذا الصراع الضاري ، علينا أن نتعقب مجموعة خرائط الصراع بأنماطها المرحلية المتلاحقة ، فمن مجموع أنماطها نفهم أبعاد الحاضر - وأخطار المستقبل أيضاً . وحتى نضع الصورة في إطارها الجغرافي الطبيعي ، علينا أن نحتفظ دائماً في الذهن بمثلث رؤوسه الخليج العربي - رأس الرجاء - غرب أوروبا ، مع تثبيت قناة السويس في منتصف الضلع الوتر الواصل بين الخليج وأوروبا . فبتحليل دورة البترول والحركة داخل دائرة هذا المثلث ، تتجسد لنا استراتيجية الصراع بكل مغزى وبدون خفاء .

أنماط الصراع

فأولاً ، هناك النمط الطبيعي أو ما قبل يونيو ١٩٦٧ ، وهو النمط الطبيعي للأشياء ، ببساطة لأنه النمط الجغرافي ، النمط الذي تركبه الجغرافيا وتحض عليه الطبيعة . في هذا النمط لا مكان للرأس تقريباً ، وليس ثمة إلا محور الخليج -

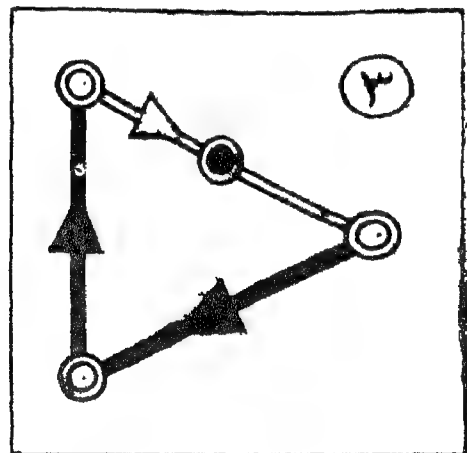
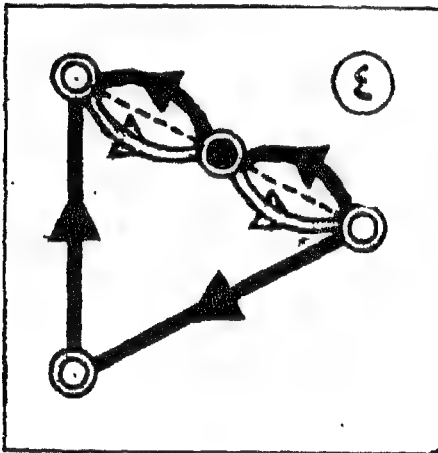
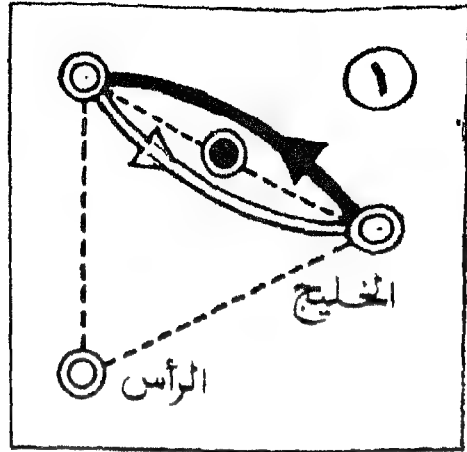
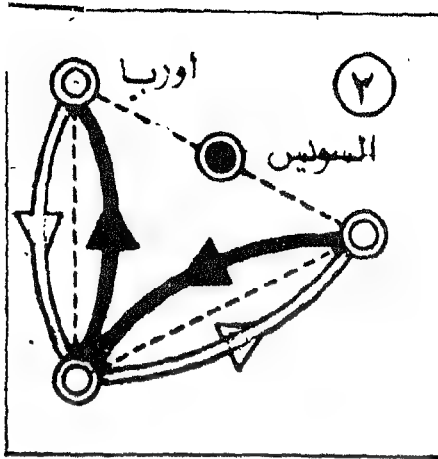
أوروبا عن طريق السويس وبذلك يختزل المثلث النظرى إلى ضلع واحد يعمل عليه البترول فى رحلة «مكوكية» لا نهائية ، محملة من الجنوب فارغة من الشمال .
ثانيا ، نمط الإغلاق ، يونيو - أكتوبر . هذا هو النقيض المطلق للنمط الطبيعى السابق . فيه يتبادل الرأس والسويس المواقع والأدوار تماماً ، فلا مكان فيه للقناة ، بينما ينتقل التيار برمته إلى الرأس . ولهذا فهو من وجهة نظر الجغرافيا والتكاليف نمط شاذ . لكن تظل الرحلة المكوكية بين الخليج وأوروبا كما هى بنفس طبيعتها فى الذهاب والإياب .

ثالثاً ، نمط إعادة الفتح ، يونيو ١٩٧٥ . وهو نمط ما قبل التوسيع . ورغم أن القناة استعادت كل حركتها الطبيعية من البضائع الجافة فى تجارة الشرق - الغرب ، إلا أنها لم تستعد إلا جزءاً ضئيلاً للغاية من حركة البترول بين الخليج وأوروبا ، وحتى هذا الجزء أغلبه من الناقلات الفارغة . من هنا يظل النمط أقرب كثيراً بالتأكيد إلى نمط الإغلاق الشاذ منه إلى النمط الطبيعى ، وإن كان يمثل مزيجاً منهما . ولكن فى هذا المزيج لن يخفى عنصر خطير وهو أن القناة قد دخلت مضطرة فى خدمة طريق الرأس إلى حد معين ، وذلك حين دخلت معه فى دائرة نقدية واحدة كمنزلة للناقلات الفارغة .

من هنا ، ومع تزايد تحول الناقلات الفارغة إلى القناة ، ولولا جدول تبقى لها من الناقلات المحملة الصغيرة ، لاكتملت عملية «تجارة مثلثة» بترولية بين رؤوس مثلثنا تجرى فى دورة كاملة مع عقارب الساعة على النحو الآتى : من الخليج تعباً الناقلات ، وعن طريق الرأس تتجه إلى أوروبا للتفريغ ، ثم من أوروبا تعود الفوارغ إلى الخليج بطريق السويس ، وهكذا دواليك . وهذه التجارة المثلثة تكاد تذكرنا بالنموذج التاريخى الشهير فى القرن ١٧ لتجارة المصنوعات - الروم - السكر بين أوروبا - إفريقيا - جزر الهند الغربية والكاريبى .

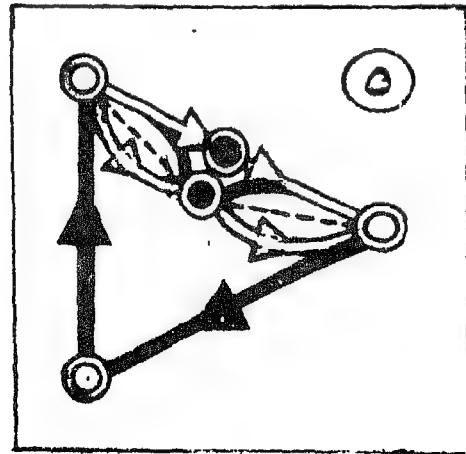
إن القناة ، بعد أن فقدت دورها الطبيعى كاملاً للرأس أثناء الإغلاق ، قد أصبحت فى مرحلة النقاهة قطعاً «فارغاً» أو شبه فارغ فى دائرة بترولية مغلقة ، أو كالضلع الأجوف أو الجاف بين ضلعى المثلث الآخرين المحملين . لقد فقدت القناة نصف قيمتها التجارية على الأقل للرأس ، مثلما فقدت نصف قيمتها الاستراتيجية على الأقل للخليج العربى . وكما أصبحت إلى حد أو آخر تابعاً للخليج استراتيجياً ، أصبحت تابعة للرأس تجارياً .

رابعاً ، نمط سوميد . وهذا فعلاً نمط وحده ، وعلى وجه الدقة فهو تحدى مصر العاجل للنمط السابق . بل الواقع أنه ، أكثر من القناة نفسها



فارغ ———— محمل ————

شكل ٢٧ - رسم تخطيطي لحركة البترول
عبر قناة السويس ١ - النمط الطبيعي ، ٢ -
النمط المشاذ نمط الاغلاق ، ٣ - النمط
الموقت نمط إعادة الفتح ، ٤ - نمط
سوميد ، ٥ - النمط المركب الجديد بعد
التوسيع . لاحظ كيف أن شكل ١ هو
عكس شكل ٢ ، وشكل ٥ هو مجموع
شكلي ٣ ، ٤ .



أننذ ، أقرب تقريب إلى نمط ما قبل يونيو أو النمط الطبيعي، فهو الوريث الحقيقي لدور القناة القديم قبل الرأس وقبل الناقلات العملاقة، وإن يكن في ترجمة جديدة حتمتها هذه المتغيرات . فبه عاد محور بترول الخليج - أوروبا بطريق مصر كما كان وكضلع مستقل تماماً عن وصاية أو تبعية الرأس بل وكمنافس مطلق له. إلا أنه بدل الرحلة المكوكية الواحدة قديماً، محملة في الذهاب وفارغة في الإياب، قسمت هذه الرحلة على اثنين (أم نقول ضربت في اثنين؟)، فأصبحت هناك رحلة مكوكية بكاملها على كلا جانبي الخط وإن لم يتغير ترتيب اتجاهات الرحلات المحملة والفارغة .

ما يثير هذا النمط الجديد الجري، على أية حال، أنه يحقق لمصر استمرارية تدفق البترول عبرها رغم انقطاعه الأرضي أو البري بالمعنى الصارم، حيث عجزت القناة تقريباً رغم كل ما تتمتع به من استمرارية مائية أو بحرية، تلك التي من أجلها وحدها شقت في المحل الأول وبها عدت أخطر ممر ملاحى فى العالم . خامساً، وأخيراً، نمط ما بعد التوسيع، أو نمط المستقبل إلى أبعد مدى منظور. إذا كان النمط السائد فى مصر حتى بداية التوسيع هو مزيج من نمط إعادة الفتح ونمط سوميد، فقد كان من الواضح أن هذا النمط المركب ما يزال أضعف بكثير من طريق الرأس. وإذا كان المؤكد أن استكمال توسيع القناة سيخلق نمطاً جديداً تماماً يقلب الموقف لصالح مصر كلية، سويساً وسوميد، فإن التوازنات الحالية والمراحل السابقة تدل بعنف على مدى قسوة صراع النقل البحرى عامة ، وحول البترول خاصة ، و بين طريقى مصر والرأس بالأخص. وهذا ما ينقل البؤرة إلى احتمالات المستقبل وشكل الصراع فيه.

أدوات الصراع

ها هنا نجد أول ما نجد أن الناقلات العملاقة ستصاب بمزيد من النكسة، والمقدر أن نسبة البطالة، التي كانت تصل بينها قبل عودة القناة إلى ١٤٪، سترتفع مباشرة بعد عودة القناة إلى نحو ٢٤٪ أى ربع أسطول الناقلات العملاقة العالمى. وبأكثر من هذه النسبة ستخفض بلا شك معدلات بناء الناقلات العملاقة الجديدة. وهذا وإن لم يكن فى صالح صناعة بناء السفن وترساناتها، فإنه فى صالح الاقتصاد والصناعة العالمية عموماً، إذ أنه سيوفر رؤوس أموال ضخمة تتحول لتوضع فى مشاريع إنتاج أكثر قيمة وضرورة وأرباحاً.

وثمة بعد هذه نقطة بالغة الأهمية فى تحديد التكلفة النسبية لكل من الطريقين الغريمين قد يثبت فى المستقبل أنها الحكم الفيصل فى الصراع بل وأنها بالتحديد

مقتل طريق الرأس، فابتداءً ينبغي أن نعلم حقيقة مفتاحية أساسية وهي أن ثمن الوقود في رحلة الناقلات يمثل وحده نحو نصف سعر نقل الطن الواحد وإلى ما قبل حرب أكتوبر لم يكن هذا على أهميته ليعنى الكثير جداً بالضرورة في معادلة الصراع. أما بعدها وبعد أن ارتفعت أسعار البترول في العالم بفضلها إلى ١٥-٢٠ مرة مثل ما كانت عليه، فقد أصبحت هذه الحقيقة أخطر سلاح لصالح القناة وضد الرأس، إذ أصبح ثمن الوقود الآن يمثل البند الرئيسى في تكلفة نقل الطن في الرحلة، نحو أربعة أضعافها على الأقل. أى أن الوقود أصبح الآن بلا جدال العامل الأساسى المسيطر والحاكم فى تحديد تكلفة النقل، وهو وحده الذى يقرر أفضلية، وبالتالي مصير، أى طريق بديل.

ولما كان طول طريق السويس نحو نصف طريق الرأس فى رحلة الخليج العربى - أوروبا الغربية بالذات، فإن هذا مع تساوى حمولة الناقلات يعنى خفض استهلاك الوقود إلى النصف، وبالتالي خفض التكلفة الكلية لنقل الطن بنحو الخمسين على الأقل إلى نحو النصف ربما. وهذا الفارق جدير بأن يزداد كلما ارتفعت أسعار البترول فى العالم، وهو الاتجاه الذى لا مفر منه باطراد فى المستقبل، باختصار، تكاليف نقل الطن عن طريق السويس يمكن أن تصبح نحو نصف تكاليفه حول الرأس.

وذلك لحسن الحظ هو الحد المجهول فى المعادلة الجديدة وآخر المتغيرات فى الموقف، وتلك هى المفاجأة التى لم تدخل فى حساب المنذرين والشامتين والتى قلبت وستقلب كل حساباتهم وتنبؤاتهم القائمة رأساً على عقب. فلقد كان المتغير الأساسى فى تقدير موقف القناة عند هؤلاء وغيرهم هو ثورة الناقلات العملاقة ولكن الأمر عاد بسرعة لسوء حظهم لينقلب من جديد، فأصبح هناك متغير أحدث وأقوى وأخطر هو ثورة أسعار البترول، إن ثورة ارتفاع أسعار البترول هى الرد الحاسم على ثورة ارتفاع أحجام الناقلات العملاقة، وستنسخ آثارها بالنسبة للقناة حتماً. ومعنى هذا الانقلاب الجديد على الفور أن تكلفة النقل تعود مرة أخرى لتصبح وظيفة للمسافة، وأن المسافة تعود لتصبح العامل الحاسم فى المنافسة، وأن القناة تعود لتصبح سيدة الموقف بينما يترد الرأس إلى مكانه فى الذيل، وهذا كله يعنى بدوره أنه إذا كانت حرب يونيو هى التى ضربت قناة السويس وخلقت طريق الرأس، فإن حرب أكتوبر بما رفعت من أسعار البترول قد جاءت على العكس ولكن بمنطق سليم جداً لتقضى على طريق الرأس وتعيد القناة إلى مكانتها السابقة والموقف كله إلى نصابه، فحرب يونيو حين أغلقت القناة وفتحت الرأس لم تخلق إلا

وضعاً شاذاً غير طبيعى ولم تكن سوى خطأ انقلابى كفاً الموقف على وجهه ثم تركه واقفاً على رأسه، أما حرب أكتوبر حين جاءت لتنقضها ملاحياً كما نقضتها عسكرياً فانما جاءت لتصحيح الموقف وتعيده واقفاً على قدميه. لقد تمت أخيراً تصفية خطأ عابر وتسوية حساب تأجل بعض الوقت وهزيمة هزيمة عارضة، وذلك بسلاح الحرب نفسه، نتيجة منطقية.

وعلى هذا فإذا ما أحسنت مصر استخدام سلاح الرسوم وإدارة لعبة «شد الحبل» التنافسية، يمكن للقناة أن تأسر الجزء الأكبر من حركة طريق الرأس وتعيد هذا إلى مكانه الطبيعى فى استراتيجية النقل العالمية حيث ينتمى وكما يجب - ذنباً «تحت وأسفل down under». كما يذهب التعبير الإنجليزى الدارج. فكلما تقدم مشروع التوسيع كلما عادت إليها شرائح الناقلات ذات حمولات أكبر فأكبر، حتى لا يتبقى للرأس فى النهاية إلا تلك القلة التى تزيد على ربع المليون.

بمعنى آخر سيفرض نفسه، أو بالأحرى ستفرض القناة، تقسيم عمل جغرافى جديد فى الصراع بين القناة والرأس يشبه إلى حد معين تقسيم العمل فى جغرافية النقل بين القطار والسيارة، وهو تقسيم لصالح الأخيرة فى المدى البعيد، فالرأس، كالقطار، للمسافات الطويلة والوحدات الأكثر ضخامة والرحلات البطيئة. أما القناة فكالسيارة، للمسافات الأقل طولاً ووحدات الحجم الأقل ضخامة نسبياً والرحلات السريعة والعاجلة .

نمط جديد من التوازن

غير أننا من الناحية الأخرى لا ينبغى أن نفعل عن حقيقة جديدة لها حسابها. فليس السؤال هو هل تعود القناة إلى سابق دورها وإنما القضية أن تعود إلى سابق مكانتها وأولويتها المطلقة .. فالى جانب تكاثر الأنابيب فى الشمال، من الواضح أن طريق الرأس سيظل يحتفظ إلى وقت طويل لا نعرف مداه بنسبة معينة لا نعرف حجمها هى الأخرى، ويبدو أن علينا أن نفترض أنها ستبقى دائماً وأن على القناة أن تتعايش معها وعلى هذا فستتألف شبكة النقل والملاحة البترولية بين الشرق والغرب من حزمة ثلاثية : الأنابيب فى الشمال، القناة فى الوسط، والرأس فى الجنوب .

ولئن كان حتماً أن تظل القناة بين هذه المحاور الثلاثة هى واسطة العقد والخاصرة والمفتاح، فيبقى أن القناة أصبحت بذلك طريقاً «تنافسياً» بعد أن كانت طريقاً «احتكارياً» فبعد أن كانت القناة حتى الخمسينيات الباكورة هى الطريق «الأوحد»، ظهرت الأنابيب فى المشرق فصارت القناة الطريق «الأولى»، والآن يأتى

طريق الرأس لتصبح المشكلة أمام القناة هي كيف تظل كذلك. معنى هذا، بلغة الإيكولوجيا، أن القناة بعد أن كانت «العامل المطلق» أصبحت «العامل المسيطر» فقط. وهذا حقاً لا ولن يفقدها عنصر السيادة في الموقف كله، إلا أنه أفقدها عنصر التفرد. إنها سوف تعمل بكامل طاقتها وستظل دائماً أسبق من منافسيها ولكنها ستصبح فرعاً فقط من شجرة لا جزعها الوحيد، الطريق المحورى في شبكة ولكن ليس المحور الوحيد للطريق .

ولا شك أن هذا الوضع المركب يلقي أعباء تنافسية جديدة على القناة ولعل أول هذه الأعباء، وهو أيضاً دليل على أن الموقف أصبح تنافسياً بجلاء، أن رفعك لرسوم القناة اليوم بعد عودتها لا يمكن أن يكون حراً تماماً أو متناسباً مع تكاليف إعدادها فقط، ودعك من أن يتناسب مع ارتفاع أسعار البترول الصاروخى، دون اعتبار لعامل المنافسة الحادة الرهيفة مع تكاليف طريق الرأس بالذات. وهذا بالضبط هو جوهر المتغيرات الجديدة في الموقف، كما أنه يشكل بالدقة حجم الخطر الحقيقي الجديد للناقلات العملاقة وطريق الرأس، وهو أخيراً وعلى وجه التحديد طبيعة التحدى الذى يواجهه القناة .

ولكن أين هذا من حملة التشكيك في مستقبل القناة بكل ظلالها القائمة ونبوءاتها السوداء ! من المحقق أن هناك متغيرات وأن هناك بعض الخطر النسبى، ولكن من المؤكد أكثر أن هذا الخطر قد بولغ في تصويره وضخم إلى حد خرج به تماماً عن حدوده الحقيقية وعن حجمه الطبيعى . وإذا كان مصدر هذه الحملة معروفاً، فإن علينا دون قلق أو انزعاج ولكن أيضاً دون استنمامة أو استهانة أن ندرك أنها جزء طبيعى جداً ومتوقع من الحرب الدعائية والنفسية الضارية التى يشنها علينا العدو. الشائعات والتخوفات والحملة على القناة إنما هي جزء من صراع السوق كما هي من صراع القوة في هذا العالم، وليس ينبغى لها أن تدهشنا ولا أن تخيفنا .

ومن الناحية الأخرى فإن على مصر أن تدرك أن القناة قنواتها، وأن قنواتها حياتها، وعليها كما تدافع عنها عسكرياً أن تدافع عنها اقتصادياً، وبكل قوة ودون التفات إلى حملة أكاذيب العدو، ولكن أيضاً دون تجاهل للخطر بحجمه الطبيعى. وإذا كان الاستعمار قديماً قد استمات من أجل الاحتفاظ بالقناة وبأهميتها، فإن مصر صاحبة ومالكة أمرها وأمر نفسها أولى وأجدر، وأحد في النهاية لن يهتم بها أو بمصيرها ما لم تهتم هي. إنها معركة مصير وصراع بقاء وككل صراع، فإن أكبر أسلحتك فيه ليس السلاح نفسه فحسب، وهو هنا ماض كأمضى ما يكون سلاح، وإنما هو أولاً وقبل كل شيء يدك أنت التى تمسك بهذا السلاح وإرادتك التى تحركها وتحركه .

وهذا أيضاً ما يؤدي بنا إلى قضية ختامية ولكنها بالغة الأهمية، ربما غفلنا عنها طويلاً ولكن ها هي ذى الأزمة تطرحها علينا بل تفرضها فرضاً. إننا نستغل القناة، نحن نخشى، استغلالاً سلبياً أكثر منه إيجابياً، نستغلها كما يستغل العرب مثلاً بترولهم كوقود لا كبتروكيماويات. فنحن نهىء القناة ثم نقدمها لمن يستخدمها بوقتصر دورنا - عدا الإرشاد والمرشدين - على وظيفة الجابى، جابى الرسوم أو المكوس أو التعريف، سمها كما تشاء. دورنا فى القناة، يعنى، هو دور الدليل والقوميسار أو السائق والمحصل. ولكن هذا الدور لم يعد يكفى على الإطلاق ولابد لنا أن ننظر إلى القناة كصناعة لا كمجرد خامة أولية، كقناة ديناميكية حية متحركة لا كمجرد طريق استراتيجى ساكن، كفاحل لا كمجرد مفعول به. علينا أن ننظر إلى القناة لا كترعة لسفينة عابرة ولكن كعبارة فى شكل ترعة، لا كشریان لناقلات البترول ولكن هى نفسها كناقلة البترول لا كوعاء سالب للنقل ولكن كأداة موجبة له.

ويتفسير أوضح، يجب على مصر نفسها منذ الآن أن تمتلك أسطولاً كفىً وقوياً من السفن العادية والناقلات وبخاصة الناقلات المتوسطة والصغيرة، لتستعمله هى بنفسها وعلى قنواتها فى نقل البترول والبضائع بين الشرق والغرب، ليس فقط تأميناً للقناة بالناقلات (ومنها)، ولكن أيضاً تسخيراً للناقلات لمصلحة القناة. وذلك لاشك استثمار مزدوج لمكانة القناة ومستقبلها وليس معنى هذا بالمناسبة أننا بذلك نحول إلى تاجر لم يجد عميلاً فباع لنفسه. وإنما صميم الموقف أن تاجراً قد استبعد دور الوسيط والجملة وتبناه لنفسه فأصبح تاجر جملة وتجزئة معاً، أى ضاعف دوره ودخله كما أمن وظيفته ومكانته، بل وبمعدل الربح المركب فى الحالىين.

غير معقول على الإطلاق ألا يكون لمصر، صاحبة القناة، أسطول ناقلات ونقل تدعم به قنواتها وتوظفه فى خدمتها، بينما أن لكثير من الدول البحرية وغير البحرية، المتقدمة والمتخلفة، بل حتى للأفراد والشركات كملوك الناقلات اليونانية، أساطيل كبرى تعيش على القناة وبالقناة وإذا كانت حتى دول البترول العربية، بما فيها الصغيرة منها، قد بدأت تتجه إلى هذا الاستثمار الذكى، فإن مصر لا يجوز أن تظل مجرد ممر، بل وجب الآن أن تتحول إلى دولة ناقلات كما هى دولة القناة .

والمشروع الذى نتصور ليس أسطولاً رمزياً أو ثانوياً، بل بحمولة بضعة أو عدة ملايين من الأطنان، يمكن أن يتكون بالتدريج ولكن بسرعة على برنامج زمنى طويل. ومن الممكن للمشروع، الذى يجدر إشراك الدول العربية البترولية فى تمويله، أن يستغل ظروف تطورات الفائض فى الناقلات المتوسطة والصغيرة وقلة الطلب عليها وإحيائها من خطر الانقراض وتشغيلها لمصلحة القناة . بدأ كل رجال الناقلات

الأفراد بشراء فائض الناقلات شبه الخردة فتحولوا فى بضع سنين إلى حيتان ويليونيرات...).

عود على بدء

كلا إذن! - نحن نختم - ليست القناة فى خطر كما أرجف أعداؤها، وليست الناقلات العملاقة خطراً داهماً عليها، ولا نداءً ولا بديلاً ولا حتى بالضرورة منافساً، لا ولا هى سلاح التكنولوجيا الحديثة الصاروخى أو صواريخ ملاحه القرن العشرين التى تؤذن أو تهدد بأن تجعل من القناة أداة تقليدية و«موضة» قديمة تنتمى إلى القرن التاسع عشر وحضارته. الناقلات العملاقة. كما نرى بوضوح، لم تخرج عن وصاية القناة أو تضعها تحت رحمتها، بل على العكس هى التى تضع نفسها فى خدمة القناة. إذ من الممكن للقناة ببساطة أن تطوعها لأغراضها وتطوعها بأن تتكيف معها وتتكيف معها بأن تتوسع ببساطة لها. المصل المضاد لوباء الناقلات العملاقة، إن عدت وباء، هو التوسع ثم المزيد من التوسع. عندئذ تتحول القناة إلى مغناطيس غلاب تتجاذب إليه الناقلات العملاقة كما تتجاذب برادة الحديد على قضيب ممغنط فالناقلات العملاقة إذن إنما هى أداة جديدة، بالغة العصرية والمرونة، توضع بين يدى القناة لتجدد شبابها وتضاعف حاكميتها، ذخيرة حديثة طازجة ومؤثرة توضع فى سلاح القناة الاستراتيجى لتصبح قناة القرن العشرين والقرن الحادى والعشرين وكل قرن .

ولا محل إذن للخوف على القناة من دورة أسر نقل على نمط العصور الوسطى، ولا خوف من طريق الرأس، لأنها من معطيات الجغرافيا وثابت الأرض التى لا يمكن أن يستغنى العالم عنها. إنها قلب العالم الذى لا يمكن استبداله بقلب صناعى وهى إذ تعود، فأنها لا تعود نهراً قليل الروافد كثير المصاب كما كان يزعم أعداؤها، وإنما هى تعود لتصبح لا محالة صرة الملاحه العالميه وأعظم موصل جيد للبتروى فى العالم.

أما ما كنا نراه بالفعل من العكس، فلم يكن وضعاً عارضاً مؤقتاً وشاذاً فحسب، ولكنه كذلك يكشف عن حقيقة الموقف كاملة وعن الفاعل والمجرم المسئول عن كل ما شابه من تشويه وتحريف وخط فى الرؤية. إنه العدو الإسرائيلى مرة أخرى، فلولا اعتداءاته منذ يونيو لما كفت القناة عن أن تتوسع خطوة بخطوة مع تضخم الناقلات، ولإحتوتها أولاً بأول، ولما قام أى تعارض مبدئى بين الإثنتين، ولما جاوزت الناقلات الحجم الأمثل المعقول إلى حد الإفراط ولما ظهر كذلك أى داع لطريق الرأس كليه.

لولا إسرائيل، يعنى، لما عدت الناقلات العملاقة خطراً على القناة إطلاقاً، ولا كان هناك مبرر لإثارة القضية أصلاً، ولكانت الناقلات الضخمة هذه عوناً للقناة لا عوناً

عليها. وبعبارة أخرى، الخطر الذى نسب أو ينسب عادة إلى الناقلات الجبارة إنما هو، فى معظمه على الأقل، مستمد مباشرة وغير مباشرة من الوجود والعدوان الإسرائيلى. كذلك فلولا إسرائيل لما قدر لطريق الرأس أن يحتل مكانة ذات بال، ولما خرج عن حجمه الطبيعى كذنب على نهاية الدنيا وآخر الأرض.

وهذا فى حد ذاته مؤشر دال وكاشف عن تلك العلاقة الحميمة بل المحمومة بين العدو الإسرائيلى على تخوم إفريقيا الشمالية وبين جنوب إفريقيا فى أقصى جنوب القارة، ليس فقط على مستوى الاستعمار الاستيطانى والاعتصاب الإحلالي، ولا على مستوى العنصرية العرقية، الصهيونية هنا والأبارتيد هناك، وإنما كذلك على مستوى الموقع الجغرافى والمصلحة الاستراتيجية المشتركة ضد القناة وضد مصر. إن إسرائيل هى جنوب إفريقيا العرب بمثل ما أن جنوب إفريقيا هى إسرائيل إفريقيا السوداء.

ونصل من هذا كله إلى أن الخطر الحقيقى على القناة ليس الناقلات العملاقة وطريق الرأس، ليس التكنولوجيا الحديثة وفنون الهندسة البحرية العصرية، ولكنه وحده الخطر الإستراتيجى العسكرى الإسرائيلى. وهكذا نعود مرة أخرى لنجد مصدر كل خطر وشر على مصر والمنطقة يكمن فى بؤرة العدوان الإسرائيلى، رأس الأفعى تلك. إن العدو الإسرائيلى هو العدو الحقيقى للقناة مرتين: مرة على المستوى السياسى والعسكرى المباشر، ومرة على المستوى الاقتصادى والتجارى غير المباشر، وكلا المستويين لا انفصال له عن الآخر، كما أن المجابهة الحقيقية والعلاج الوحيد لا تتحقق إلا على المستويين كليهما معاً. فأننت لن تستطيع أن تضرب طريق الرأس إلا فى إسرائيل، ولكى تصفى خطر الناقلات المحرف أو المنحرف، عليك أن تحارب الخطر الإسرائيلى فى عقر داره. وباختصار شديد: إضرب الرأس، تشل الذنب. وأعظم وأجدى استثمار اقتصادى مريح يمكن لمصر أن تضعه فى القناة من الناحية المادية البحتة إنما هو الاستثمار العسكرى المتمثل فى كبح الخطر الإسرائيلى القائم والكامن، الفرع والأصل، مهما كان الثمن وأيا كان الإنفاق. إنه أربح على المدى الطويل، ولأزم على مستوى الإقتصاد والرخاء مثلما هو لأزم على مستوى السياسة والتحرير...

استراتيجية الموقع المستقبلية

وعند هذا الحد يجوز لنا أن نربط تجارب الماضى مع أخطار الحاضر مع تخطيط المستقبل، لنستخرج الضوابط والثوابت الأساسية المشتركة التى تحكم موقعنا إقليمياً وعالمياً، بترولياً وغير بترولى، قناة وطيراناً. لماذا كان الخطر يأتى دائماً إما من منافسة فى المشرق العربى ابتداء من أوفرلاند روت الخليج العربى القديم إلى أنابيب المشرق، وإما من تهديد من ناحية الشام ابتداء من الصليبيين

حتى الصهونيّين، وإما من منافسة من أقصى البحار الجنوبية ابتداء من داجاما إلى يونيو ١٩٦٧ ؟ أيمن أن تتكرر هذه الأوضاع ؟ أو هل ثمة من تقسيم عمل جغرافى ممكن بينها ؟ إلخ.

الإطار الدقيق للإجابة الشاملة هو النمط الجغرافى العريض ممثلاً في الحلقة السعيدة بعامة وضلعى الشام ومصر منها بخاصة فتجارة المرور بين الشرق والغرب إذ تركز على منطقة الشرق الأوسط أو المشرق العربى باعتبارها خاصرة العالم القديم، لا تركز على كل أجزائها بنفس الدرجة بل تنتقل أساساً فى خطين محوريين هما فى الواقع خطا المقاومة الدنيا مسافة وطبيعة وخطا الجاذبية القصوى ثراء وسكاناً والأول هو طريق الخليج العربى - العراق - الشام، والثانى هو طريق عدن - البحر الأحمر - مصر وهذان على الفور وعلى الترتيب ليساً إلا القوس الشرقى والقوس الغربى من الحلقة السعيدة، أى أن تيار التجارة العالمية يقترب من المنطقة كجبهة واحدة، حتى إذا دخلها انشعب فى الواقع إلى شعبتيه، تاركاً صحراء القلب الميت إلا من مساهمة ضئيلة للغاية.

وفى الوقت نفسه فقد كانت التجارة المحلية داخل الإقليم نفسه محدودة نسبياً إذا قورنت بتيار التجارة العبرية الطاغى، سواء ذلك بين قطاعات الحلقة السعيدة أو بينها ككل وبين القلب الميت. على أن دور التجارة والحركة المحلية داخل الإقليم قد زاد الآن زيادة كبرى منذ البترول الذى تركز ظهوره فى القوس الشرقى من الحلقة السعيدة ابتداء من العراق إلى الكويت والسعودية إلى أبو ظبى وبقية شياخات الخليج وعمان بينما تحددت مخارجه الطبيعية نحو الغرب فى القوس الغربى من الحلقة ابتداء من سوريا ولبنان إلى مصر وقناة السويس .

من هذا النمط نجد أن هناك شداً وجذباً تنافسياً، طبيعياً وصحياً، بين القوس الشرقى والغربى، ولاسيما منهما القطاعات الفعالة والموجبة فى الهلال الخصيب من جهة ومصر من جهة أخرى. ولما كان الشام يشارك العراق فى طريق الهلال الخصيب البرى، ويشارك مصر فى موقع البحر المتوسط، فإنه يكتسب أهمية موقعية خاصة. والواقع أننا نادراً ما نقدر خطورة موقع الشام الجغرافى حق قدره، فهو شقيق أصغر لموقع مصر وهما إلى حد ما وفى معنى بدائل جغرافية. فلزاوية البحر المتوسط الشرقية ضلعان، عرضى هو مصر وطولى هو الشام، والبحر الأحمر ينشعب فى قمته إلى شعبتين : خليج السويس تجاه مصر وخليج العقبة تجاه الشام. فأرض الزاوية إذن ليست مصر وحدها، ولكن مصر والشام وإن ذهب الثقل الأكبر لمصر .

أما لماذا تتفوق مصر، فلأن طريقها بحرى أكثر ومباشر أكثر، بينما طريق

الشام برى أكثر ولفة أطول، سواء ذلك قبل عصر قناة السويس أو بعدها . والملاحظ أن خليج السويس أطول كثيراً من خليج العقبة، ولذا فبرزخه أقصر، كما أنه سهلى رملى معبد بعكس برزخ العقبة الأطول والأكثر ارتفاعاً ووعورة وصخرية. ولو قد كان العكس، لاختلفت قيمتهما النسبية بوضوح. وأخيراً فإن ضخامة مصر وغناها بالنسبة إلى الشام تنقل بقية ثقل الموقع ليستقر مركزه فيها .

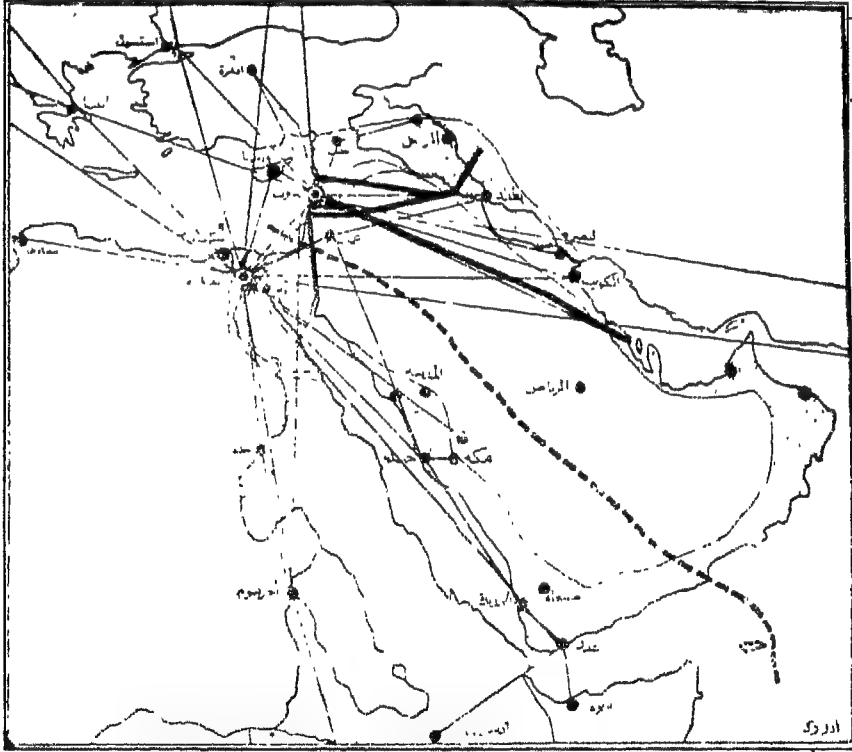
ولكن فى النهاية وبغض النظر عن الأثقال النسبية، تبقى الحقيقة المؤثرة والدالة وهى أن مصر والشام يشاران فى استراتيجية موقع واحد أساساً. وبهذا يمكن أن يتكاملا فى ظل تقسيم عمل جغرافى منسق متعاون . ولكن فى الوقت نفسه فإن موقع مصر وموقع الشام، المتشابهين والمشاركين فى زاوية واحدة، يمكن أن يكونا متناقضين ومتضاربين إذا وقع أحدهما أو كلاهما فى يد قوى معادية، سواء ذلك على المستوى الحربى كما رأينا من قبل أو على المستوى الاقتصادى كما نرى الآن. وبطبيعة الحال فإن هذا كله إن صدق على الشام فى مجموعه فهو أصدق وأقوى على أقرب قطاع منه إلى مصر وهو جنوبه الفلسطينى. وهكذا تعود فلسطين فتؤكد أهميتها بالنسبة لمصر على المستوى النلقى الاقتصادى كما أثبتته على المستوى الاستراتيجى. فمشاريع إسرائيل من أجل أنبوب بترول وقناة بداخلها، فضلاً عن تعطيلها لقناة السويس خارجها، إنما هى تعبير كامل عن ذلك التناقض الكامن والممكن فى الموقع بين مصر والشام، وقد كان فى انتظار وقوع أحد الموقعين فى يد عدو دخيل لكى يتضح بجلاء. وهذا بعينه هو ما حدث أيضاً أيام الصليبيات .

ولهذا، وفيما عدا الخطر الإسرائيلى إذا صفى، فإن مستقبل موقع مصر ليس المنافسة بقدر ما هو التكامل، بل ليس المنافسة بقدر ما هو التفوق، سواء ذلك من حيث الأنابيب أو الناقلات، المشرق العربى أو الرأس، البترول أو الطيران كيف ؟ عن طريق الرأس، يمكن ببساطة أن نقول إن خطره لا يكمن فى الناقلات العملاقة بقدر ما يكمن فى وجود إسرائيل . فتعطيلها لقناة السويس هو وحده وأساساً الذى يعطيه أى قدرة تنافسية حقيقية على المدى الطويل. فذهاب إسرائيل واستقرار القناة يفتح الباب أمام التوسيع المطرد الذى يمكن أن يأسر الناقلات العملاقة إلى مجراها الطبيعى ويعيد الرأس إلى مكانه الطبيعى.

فلا تتبقى إلا منافسة الأنابيب. ولقد كانت القناة طريقاً بحرياً للبترول بين أنابيب

المشرق وأنابيب المغرب، وكنا بذلك نستثمر موقعنا بطريق بحرى فقط.
أما الآن فقد أصبحت مصر مركباً نقلياً يجمع بين القناة والأنابيب ويستثمر معاً
الطريقين البحرى والبرى بترولياً وسواء عد هذا التزاوج تكاملياً أو غير ذلك، أو عد
إحتواءً بارعا لمنافسة الأنابيب، أو ضماناً للسلامة الاستراتيجية إزاء أخطار
العدوان على القناة، أو استباقاً للمواجهة مع الناقلات العملاقة، أو استثماراً أكتف
وأكثر توازناً للموقع، فالذى لا شك فيه أنه ليس هناك تعارض أو تصارع بين أنابيب
المشرق وطريقى مصر.

والواقع أن تقسيم العمل الجغرافى بينهما هو جزء من التقسيم العام لخدمات
الموقع عموماً فى المشرق العربى بما فى ذلك تدفق التجارة والحركة والطيران، إلخ.
وهذا أساسه القاعدى هو بصورة تقريبية التنصيف داخل الحلقة السعيدة :
القوس الشرقى لشام، والغربى لمصر. وهذا التوزيع نفسه انعكاس لما رأيناه من



شكل رقم ٢٨ - تقسيم العمل الجغرافى فى وظائف الموقع داخل المشرق العربى، لاحظ دور
القاهرة وبيروت فى الطيران، ودور قناة السويس وأنابيب المشرق فى البترول، وعلى رأس
القوس الغربى والشرقى من الحلقة السعيدة على الترتيب .

مشاركة مصر والشام فى موقع واحد أساساً. وقديماً فى العصر العربى كان التنصيف هو القاعدة كذلك ، إلا أنه كان على أساس أن القوس الشرقى للعراق أكثر منه للشام، والقوس الغربى لمصر. فإذا أخذنا تنصيف اليوم، فإن مصر تجمع وتستقطب حركة البترول والنقل والتجارة والطيران من كل غرب الجزيرة العربية حتى عدن إقليمياً ومن البحر الأحمر عالمياً، بينما يلم الشام كل الحركة التى وراءه فى القوس الشرقى فى العراق والخليج العربى وعمان وإذا كانت بيروت، خاصة بعد انتقالها من «العصر الفرنسى» إلى «العصر الأمريكى» ترمز بنشاطها العبرى الكثيف الهام إلى هذا الإستقطاب، فذلك لأن معظم العقود الجوية والبحرية والبرية تجتمع فيها فى نقطة واحدة، أما فى مصر فإن هذه العقود موزعة بين البحرية للاسكندرية والجوية للقاهرة والعبور للقناة، وكما ترتبط البصرة والكويت والبحرين كمطارات ببيروت، ترتبط عدن وجدة كمطارات بالقاهرة وكما نشأ محور وعمود فقرى كامل من الحركة الكثيفة بين بيروت والخليج، أو الشام عامة والخليج، شاملاً أنابيب البترول والطرق وخطوط الطيران والتجارة والتموين والتغذية والسياحة (٤٤٪ من كل صادرات لبنان هى إلى السعودية) فثمة كذلك شريان الحركة الضخم على طول البحر الأحمر رابطاً غرب الجزيرة العربية ومصر فى تدفق البترول وفى حركة السياحة والأشخاص وتموين وتصدير الأغذية إلى الحجاز .. الخ .

والخلاصة النهائية ؟ الحقيقة المؤكدة هى أن كل الأخطار التى يمكن أن يتعرض لها موقع مصر عارضة ومفتعلة للإستعمار فيها دور كبير، وليست نابعة من المنطقة أو المنطق وموقعنا فى جوهره الباقى ليس أقل ضماناً أو رسوخاً من موضعنا. وإنها لحقيقة حاسمة مثلما هى فال حسن أننا ملكننا زمام كل منهما فى وقت واحد حين «أمننا» النهر والقناة، والإثنان معاً يؤكدان سلامة الأساس الطبيعى لبناؤنا البشرى رغم كل الشبهات والشكوك، وأن «كناثة الله» ، «مصر المحروسة» ، يمكنها أن تنطلق إلى مستقبلها وأهدافها مطمئنة إلى أنها سيدها نفسها ومالكة أمرها من يمين أو شمال بلا أدنى شك أو قلق، لأن ما كان أبوه التاريخ وأمه الجغرافيا فهو من صنع الطبيعة وصلبها .

الفصل السابع والعشرون

هبة النيل

مصر والنيل

كان هيرودوت جغرافياً قبل أن يكون مؤرخاً حين قال إن مصر هبة النيل ومن قبله بكثير كان قدماء المصريين يقولون إن الدلتا هي هبة النيل وهدية النهر (١) ، وكان الكهنة يذكرون دائماً للمسافرين الأجانب والاغريق أن المستنقعات كانت تغطي كثيراً من الدلتا ، أى أن التعبير بالتقريب يبدو قديماً ومحلى الجذور ، ولعله ليس من المستبعد تماماً أن يكون هيرودوت قد صك مقولته الجغرافية الشهيرة من وحى التراث المحلى السائر بين الكهنة والفلاحين - والفلاح كما يقول لابلاش جغرافى أو جيولوجى بطريقته الخاصة (٢) . وعلى الجانب المقابل ، وبين قوسين ، فلقد كان جويليه لا شك مسرفاً فى المبالغة أو مبالغاً فى التشبيه حين قال إن بريطانيا هبة تيار الخليج كما أن مصر هبة النيل (٣) فحتى النرويج ، على دينها الأكبر للتيار ، ليست هبته إلا بمقدار ضئيل بالقياس إلى دين مصر للنيل .

وأيا ما كان ، فإن مصر طبيعياً هي هبة النيل . فالحقيقة الأولى فى الوجود المصرى هي أن مصر هي النيل ، فبدونه لا كيان لها ليس فقط من حيث مائه وإنما كذلك من حيث تربته . والحقيقة أيضاً هي أن النيل بدوره نهر غير عادى بأى مقياس ، جيولوجياً ، جغرافياً ، تاريخياً ، أو حضارياً . فهو نهر متفرد بين الأنهار ، كما أن مصر من جانبها بلد متفرد فى حوضه هو الآخر .

ورغم أن الحقيقة كثيراً ما اختلطت عليهم بالأسطورة والواقع بالمبالغة ، فلعل العرب من جغرافيين ورحالة ومؤرخين من خير من عبروا بطريقتهم الخاصة أو

(1) Clot bey, Aperçu général, t. I, P. 4-5, Mommsen, Hist. of Rome P.252.

(2) Personnalité géog. de la France, P. 11.

(3) P. 266.

بأسلوب العصر عن تفرد النيل ومصر ، اللذين تفردا عندهم أيضا - بالمناسبة بالذكر والنص في القرآن دون غيرهما من الأنهار أو الأقطار . فإذا لم يكن النيل نهراً «ينبع من الجنة» ، أو «نهراً من أنهار الجنة» كما نسبوا إلى النبي ، أو «نهر العسل في الجنة» كما حدد كعب الأحبار ، فإنه على الأقل «سيد الأنهار» كما روى عن عمرو بن العاص (١) ، أو هو «أشرف أنهار الأرض إذ يسقى عدة أقاليم من ديار مصر وماؤه أفضل المياه» كما يكتفى الكندي (٢) . أو هو «النهر الأعظم الذي لا يعدله في عظم نفسه شئ : لعظم ما عليه من البلاد وطوله في الأم» (العمري) . أو هو - هذا النهر العجيب - «من عجائب الدنيا ، وليس في الربع المسكون من يشاكله غير نهر الملتان بالهند» (الهروي) (٣) . أو هو «من سادات الأنهار وأشراف البحار لأنه يخرج من الجنة على حسب ما ورد به الخبر الشريف» (المسعودي) (٤) أو هو أخيراً «يفضل أنهار الأرض عذوبة مذاق واتساع قطر وعظم منفعة .. وليس في الأرض نهر يسمى بحراً غيره» (ابن بطوطة) (٥) .

هذا عن النيل ، نيل مصر ، أما مصر النيل فإنها عند ابن خلدون «بستان الدنيا» ، بل إن يكن النيل نهراً من الجنة فإن مصر جنة على الأرض ، ففيها عند كعب وعبد الله بن عمرو صورة من الجنة . فإن «من أراد أن ينظر إلى شبه الجنة فليُنظر إلى مصر إذا أزهرت وإذا اطردت أنهارها وتهذبت ثمارها وفاض بحرها» (كعب) (٦) . أو «من أراد أن ينظر إلى شبه الفردوس فليُنظر إلى مصر حين يخضر زرعها ويزهو ربيعها ..» (عبد الله بن عمر) . ولقد تكون هذه قطعة من المبالغة المفهومة من أبناء الصحراء وأبناء العصور الوسطى ، إلا أنها فرضت نفسها بعد ألف سنة على كاتبة أوروبية حديثة فلم تتطور عنها كثيراً حيث تقول «لو أن الجنة على الأرض تحققت فعلا لاتخذت جانباً كبيراً من نصيبى فيها على شاطئ النيل» (٧) . على أن المفهوم في هذا كله ومثله إنما هو المعنى المجازي لا الحرفي بالطبع ، والمهم هو مدى تفرد هذا النهر العجيب والبلد الوحيد.

(١) ياقوت، معجم البلدان ، ج ٨ ، ص ٣٦٢ .

(٢) الكندي ، فضائل مصر المحروسة ، ص ٢٠٣ .

(٣) الهروي ، الاشارات الى معرفة الزيارات ، دمشق ، ١٩٥٣ ، ص ٣٩ .

(٤) المسعودي ، مروج الذهب ، ج ١ ، ص ١٤٥ .

(٥) رحلة ابن بطوطة ، القاهرة ، ١٢٨٢ هـ ج ١ ص ٢١ .

(٦) المحل الشافعي ، مقدمة النيل السعيد وشرح أحواله ، ص ١٣ .

(٧) مقتبس في : نعمات فؤاد ، النيل ، ص ١٧ .

المزايا العشر

والواقع أننا كلما أمعنا التفكير ، كلما زدنا اعتقاداً فيما قاله كون عن الخطة العامة المتعمدة من جانب الطبيعة لتكون مصر ما هي عليه . ولولا خطر الغائية، أى المذهب التيلولوجى teleology ، لظننا أن الطبيعة قد صنعت وشكلت ورتبت كل ما فى حوض النيل ، أطول أنهار الدنيا مجرى وحوضاً وثانى أكبرها حوضاً ، ليستقطب هذا فى قمة وحيدة هي مصر، كل ما فيه موظف لخدمتها وتعظيمها وفى الوقت نفسه يعمل على حمايتها وتأمينها حتى من سلبياته وأخطاره هو ذاته . والواقع أن رحلة النيل من بدايتها إلى نهايتها تكاد تكون عملية متصلة من «سباق الحواجز Steeple Chase» ، حواجز تتعاقب وراء بعضها البعض كحلقات السلسلة ، ولكن النهر لا يفتأ بقوة ومهارة أو بحسن الحظ أن يتجاوزها واحدة واحدة لمصر إلى أن يصل إليها .

بين الغلاف الغازى والمائى

فأولاً ، إذا صح ، كما تذهب بعض النظريات ، أن النيل يستمد مياهه من المحيطين الهندى والأطلسى معاً ، لكان معنى ذلك أنه يستمد فيضانه من نحو نصف نصف محيطات العالم تقريباً أى ربع مساحة المحيط العالمى إلى حد ما ، ولكان معنى هذا بدوره أن نظام مناخ وهيدرولوجية نحو ربع الكرة الأرضية مرتب ليوفر لمصر ماء حياتها الأساسى والحيوى . والطريف أن عظم مصادر تغذية النيل كحقيقة لم تفت العرب كذلك ، وإن جنحوا إلى صيغة المبالغة غير العلمية كالمعتاد . فالنيل قد سخر له «كل نهر بين المشرق والمغرب أن يمد له» (عمرو) (١) أو هو قد خلق «معادلاً لأنهار الدنيا ومياهها» (الكندى) (٢) . ولهذا وذاك كان النيل نهراً معاكساً لكل الأنهار إذ يفيض هو حين تفيض والعكس ، أو كما لاحظ الرومان أيضاً من قبل يفيض صيفاً فى حين تفيض هي شتاء : «يزيد بترتيب وينقص بترتيب بخلاف سائر الأنهار ، فإذا زادت الأنهار فى سائر الدنيا نقص وإذا نقصت زاد نهاية وزيادة . وزيادته فى أيام نقص غيره» (ياقوت) (٣) . أو «إذا زاد

(١) ياقوت ، ج ٨ ص ٣٦٢ .

(٢) فضائل مصر المحروسة، ص ٢٠٢ .

(٣) ج ٨ ص ٣٦١ .

غاضت له الأنهار والأعين والآبار ، وإذا غاض زادت ، فزيادتها من غيضة وغيضة من زيادتها « (المسعودي) (١) . وليس هذا صحيحاً أو دقيقاً بالطبع أو بالضبط ، ولكن المهم أن هذه الضخامة الهائلة في الحوض المطرى الموضوع في خدمة ولتغذية حوض النيل هي المزية الأولى ومن مزايا عشر على الأقل تعمل كلها متضافرة لصالح مصر في النهاية .

«النهر المعكوس» و «العاصي الأعظم»

فتانياً ، النيل ، هذا النهر العجيب بل الغريب بالفعل ، يخرق القاعدة من البداية ليس مرة واحدة بل مرتين وذلك لصالح مصر . فالنيل ، أحدث أنهار إفريقيا جيولوجياً ، نهر مخالف في اتجاهه لكل أنهار القارة تقريباً ، فهو يتجه طولياً من الجنوب إلى الشمال بينما هي في معظمها عرضية تتجه من الشرق إلى الغرب أو من الغرب إلى الشرق . وهذا الاتجاه الأخير هو عند جريجورى من بقايا وأثار الميزوزوى أو الزمن الثانى الغالب على أنهار القارة ، ولكن النيل أفلت منه لحدثته حيث ارتبط وتأثر بحركات القشرة الطولية في الزمن الثالث (٢) .

ليس هذا فحسب ، وإنما النيل أيضاً نهر معاكس في اتجاهه لمعظم أنهار العالم القديم ، المدارية منها على الأقل . فهو ينبع من الجنوب ويصب في الشمال ، في حين أن معظمها يجرى بالعكس من الشمال إلى الجنوب . ولقد كان هو هيرودوت ، مرة أخرى ، الذى لاحظ هذه الظاهرة أو سجل هذه المخالفة حين تحدث عن هذا النهر الذى يجرى «بعكس» الأنهار الأخرى ، تماماً مثلما ينبع من السماء حيث تنبع هي من الأرض . ومن بعد الاغريق ، متأثرين مثلهم لا شك بخبراتهم الإقليمية السابقة ، أبدى العرب نفس الدهشة ، إذ « ليس في الدنيا نهر يصب من الجنوب إلى الشمال (مثلما) » يمد في شدة الحر حتى ينقص له الأنهار كلها ويزيد بترتيب وينقص بترتيب « غير النيل (٣) . أو بدقة أكثر « ليس في أنهار العالم ما يجرى من الجنوب إلى الشمال إلا نيل مصر ومهران السند ويسير من الأنهار ، وما عدا ذلك من الأنهار يجرى من الشمال إلى الجنوب » (٤) .

والطريف أن المصريين القدماء من جانبهم كانوا يتصورون أن كل نهر لا يجرى

(١) مروج الذهب .

(٢) عوض ، نهر النيل ، ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٣) خطط المقرئى ، ج ١ ص ٥٣ .

(٤) المسعودي ، مروج ، ج ١ ، ص ١٤٤ .

إلا من الجنوب إلى الشمال ، حتى إذا ما رأوا الفرات لأول مرة قالوا عنه إنه :
« ذلك النهر المعكوس أو المقلوب الذى ينحدر وهو يصعد » (١) . وعلى أية حال ،
فإنهم إذا كانوا اليوم فى الشام يسمون نهر الأورنط «العاصى» لأنه الوحيد بين كل
أنهاره الذى يتجه من الجنوب إلى الشمال ، فإن لنا يقيناً أن نصف النيل
« بالعاصى الأعظم » .

نحو القطب

بعد هذا فإن النيل وإن انتمى إلى نصف الكرة الشمالى ، فإنه يبدأ فى الواقع
فى نصف الكرة الجنوبي . فمنابعه الأولى تبدأ جنوب الاستواء بأربع درجات
عرضية ، تستمر بعدها رحلته الطويلة لعدة آلاف من الكيلومترات حتى درجة
العرض ٣١ شمالاً ، أى ٣٤ درجة عرضية ، أى أكثر من ثلث محيط نصف الكرة ،
وطوال هذه الرحلة المفعمة قد يتسكع النهر أو يعرج هنا وهناك نحو الشرق أو
الغرب أو قد يندفع لا يلوى على شئ إلى الشمال أو حتى إلى الجنوب ، ولكنه دائماً
وفى النهاية يحافظ على اتجاهه المحورى وتحفظ له بوصلته الخفية وجهته الأساسية
فيعود إليها باستمرار «كأنما يسعى إلى القطب» كما يضعها عوض ببلاغة . إلى
درجة أن المنبع والمصب ، على ما بينهما من فاصل عرضى هائل ، يقعان على خط
طول واحد أو يوشكان (٢) .

شجرة النهر

ثم بعد هذا أيضا فإن النهر كله بحوضه وروافده يرسم شكل شجرة ضخمة
فروعها فى المنابع وساقها فى المصب أو هو كالثنتين بحويصلتهما الشعيرية
وفصوصهما وشعبهما وشرائينهما العديدة التى تنتهى إلى القصبة الهوائية .
فالنهر يتسع حوضه جدا وتتعدد روافده ومجاريه إلى أقصى حد فى المنابع العليا
فى الجنوب ، ثم تتحد هذه الروافد والمجاري فى حزم مجمعة تعود فتتحد وتتجمع
من جديد ، وبعد ذلك يضيق النظام النهري كله إلى أن يتحول إلى مجرى أحادى
يستمر طويلاً حتى نصل إلى مصر حيث يعود فى نهايته فيتفرع من جديد فى
الدلتا .

تلك الحزمة الكثيفة جدا من الروافد فى الجنوب هى وحدها التى باجتماعها
وتضافرها تمكن المجرى الأحادى فى الشمال من الاستمرار حتى مصر ، وهذه
المروحة النهرية الهائلة كان لابد منها لكى توجد مروحة الدلتا الصغيرة فى أقصى
نهاية النهر ، كأنما الأخيرة صورة مرآوية معكوسة ولكنها مصغرة بقدر ما هى
مركزة للأولى .

أو كان النيل الأعلى هو شجرة السيكيويا الضخمة التى تقابلها ، ولكن بثقة

(1) Breasted, Hist. of Egypt, P. 11.

(٢) عوض ، نهر النيل، ص ٢٤ .

توازنها ، نخلة نيل مصر الباسقة . وكما يقول دى مارتون ، فلولا هذا الحشد والتجمع النهري المتشعب الضخم فى المنابع وتعاون حزمة برمتها وتكاملها لما نجح النهر فى شق طريقه عبر الصحراء الكبرى ليصل إلى مصر (١) .

تحقيقاً لهذه الخطة العامة ، نجد بضع قواعد أساسية فى هيدرولوجية الحوض تصدق من الكاچيرا أول المنابع حتى العطبرة آخر الروافد وتتدرج كالانحدارات تنازلياً أو تصاعدياً كلما اتجهنا من الجنوب إلى الشمال وكلها تعمل لتحصيل مياهه لحساب مصر وتوصيلها إليها فى النهاية . فمن ناحية يقصر فصل المطر باطراد كلما اتجهنا شمالاً ، ومن ناحية أخرى يزداد الفارق فى منسوب النهر بين فصل المطر وفصل الجفاف ، ومن ناحية ثالثة يزداد إيراد النهر أو تصريفه . وعلى هذه الأسس تتابع ميزانية النهر فى رحلته صعوداً حتى مصر وذلك بحسب متوسط التصريف السنوى بمليارات الأمتار المكعبة عند النقاط الاستراتيجية هيدرولوجياً .

فعند منجلا يبلغ المتوسط ٢٧ ملياراً ، بينما متوسط السوبات ١٤,٥ مليار ، وعند نهاية بحر الزراف ٤,٥ مليار ، ونهاية بحر الجبل ٩,٨ مليار ، ونهاية بحر الغزال ٠,٦ مليار ، فهذا الأخير هو أضعف إضافة بلا جدال . بهذا يكون ما يصل إلى الملكال من مياه بحر الجبل والزراف هو ١٤,٣ مليار ، بينما يكون تصريف النيل الأبيض عند الملكال ٢٩,٥ مليار . حتى إذا ما وصلنا على النيل الأبيض إلى الخرطوم نقص المتوسط بالفاقد إلى ٢٦,٥ مليار . أما تصريف النيل الأزرق وحده فيبلغ فى المتوسط عند صوبا نحو ٥٣,٨ مليار ، مقابل ١١,٦ للعطبرة . وبهذا يبلغ مجموع الروافد الثلاثة الأبيض والأزرق والعطبرة ٩١,٨ مليار ، تصل بعد فاقد رحلة النوبة إلى ٨٩,٣ مليار عند وادى حلفا ، تنخفض أخيراً إلى نحو ٨١,٨ مليار شمال خزان أسوان بعد أن يحتجز منها الخزان ما كان يحتجز قبل إنشاء السد العالى (٢) .

ثنائية المنابع

انطلاقاً من هذه الخطة العامة ، نجد هكذا أنه بدلا من منبع واحد هناك منبعان عظيمان ، البحيرات والحبشة ، هضبتان عاليتان كأنهما مصايد مطر أو قلاع مياه طبيعية ، مختلفتان فى أقاليمهما المناخية بين الأمطار الانقلابية والتصادمية وبين الاستوائيات والموسميات ، أى بين القليل الدائم والكثير المنقطع ، واكنهما

(1) Shorter physical geog., P. 135.

(2) H.E.Hurst, Black, Semeika, The Nile basin, Cairo, 1946, vol. I.

تتضافران وتتكاملان معاً لخدمة مصر هيدرولوجيا ، فالأخيرة تجلب الفيضان
الفصلى والأولى تكمل دورة العام المنخفضة . واللافت للنظر أن كلا المنبعين يتألف
من حزمتين من المجازى : البحيرات من بحيرة ونيل فيكتوريا من الشرق وخط نهر
سمليكى وبحيرة ألبرت من الغرب ، والحبشة من النيل الأزرق وروافده فى الجنوب
والعظيرة وروافده فى الشمال .

فأما هضبة البحيرات فتكاد تكون «مفيضاً» مستمرا مطرداً طول العام ، ليس
فقط لأن أمطارها موزعة على مدار السنة وذات قمم فصلية ثانوية متعددة ومتقاربة،
ولكن أيضاً لأنها تجمع أمطارها ومياهها من نصفى الكرة الشمالى والجنوبى معاً
، وكذلك لأن طريقها كما يتفق يكاد يكون كله سلسلة من المنظمات الطبيعية لتدفق
مائيتها مما يزيد انسيابها هدوءاً ورتابة . فهناك أولاً مجموعة بحيرات الهضبة
الضخمة التى تعمل بمساحاتها الكبيرة كمنظمات وخزانات طبيعية تصرف إيراد
المياه بعدالة وانتظام . غير أن البحر للأسباب نفسها عظيم ، ولهذا فإن صافى
الإيراد متواضع فى النهاية ، وبالتالي فإن نيل البحيرات بقدر ما يبدأ بداية عظيمة
ينتهى نهاية متواضعة .

ومثل هذا وأكثر منه يقال عن منطقة السد . فرغم أنها « بلد الأنهار Pays des
Rivieres » كما وصفها بحق ركلى ، إلا أنها بغطائها النباتى الكثيف تعتبر
اسفنجة ماصة هائلة تسلب النهر مياهه كما تعرضه للبحر الشديد ، بحيث يصل
الفاقد إلى أكثر من نصف المائىة إلى ثلثها ، وحتى ليقدر أن ما يصل إلى النيل
الأبيض من كل أمطار ومياه البحيرات الاستوائية وإقليم السد قد لا يعدو ١ ٪
تقريباً . والنيل الأبيض بدوره يتعرض للفاقد والبحر الشديد حيث يكاد يتحول هو
الآخر إلى بحيرة مؤقتة بفعل اندفاع النيل الأزرق أثناء الفيضان .

والمحصلة النهائية هى أن شعبة هضبة البحيرات برمتها تعد مائياً منطقة فاقد
مطرد وخطير ، تكاد حصيلتها تتناقص كلما تقدمت شمالاً بدلاً من أن تزداد ،
وبعض قطاعاتها مثل بحر الجبل والغزال لا يكاد يضيف إلى مائىة النهر شيئاً
مذكوراً . هذا فضلاً عن أن الشعبة فى مجموعها هى أبعد ما تكون عن المصب ،
مما يضاعف التعرض للفاقد ، كما تأخذ رحلة مياهها إليه زمناً أطول بكثير . وعلى
الجملة ، فلولا السويات كما يقول دى مارتون ، لما وصل إلى الخرطوم إلا نهر
ضئيل هزيل (١) .

(1) Ibid.

وهذا خير ما يعبر عن فضل السوياط ، فالواقع أن السوياط وحده يسهم فى مائئة النيل بقدر يعادل كل إسهام شعبة هضبة البحيرات بل ويفوقها قليلا : ١٤,٥ مليار متر مكعب مقابل ١٤,٣ مليار على الترتيب كما رأينا . ليس هذا فحسب . فرواسب السوياط الغزيرة هى بانية ضفاف النيل الأبيض الحقيقية والأساسية . فلولاها لما كان لهذا ضفاف تحد مجراه وتنقل ماءه . ولتحول بالتالى إلى منطقة مستنقعات عظيمة أخرى كمستنقعات السد فى بحر الجبل . لولا السوياط ، يعنى ، لتحول النيل الأبيض إلى بحر جبل آخر ، ولعجز غالباً عن إتمام رحلته ، ولما وصل فى النهاية إلى مصر .

لهذا كله فإن السوياط ، رغم مستنقعات مشار التى تكتنف حوضه وتحد من مائته نوعاً ، أهم بكثير من بحر الجبل الذى تبدده مستنقعات سدوده الهائلة . بل إن مستنقعات مشار ، التى لا تقارن مساحتها ولا فاقدتها قط بالسدود طبعاً . لتلعب دوراً مفيداً جداً فى تنظيم ميزانية مصر المائية فى نهاية المطاف . فهى تعطل فيضانه نوعاً فيتأخر إلى أغسطس وأكتوبر ، وبهذا لا يصلنا إلا فى الوقت المناسب تماماً بعد أن يكون النيل الأزرق قد أخذ دوره وأدى أغلب وظيفته فى دورة الفيضان الكبرى . ولو قد بكر السوياط لزاد هذا من موسمية الفيضان ، أى لزاد من قصره الزمنى بقدر ما ضاعف من تركزه المائى أى من خطره الطوفانى . أى أن السوياط لو قد بكر مجيئه لزامم الأزرق فى النيل المصرى ، ولغص هذا بهما أو اختنقا .

وطبيعى بعد هذا كله أن تكون مساهمة شعبة البحيرات فى إيراد النيل الكلى محدودة إلى حد بعيد فى النهاية . فاذا كانت حصيلة مصر من إيراد النهر الطبيعى عند أسوان تقدر فى المتوسط بنحو ٨٣ ملياراً فى السنة ، فإن المقدّر أن نحو الربع منها فقط يستمد من هضبة البحيرات . فمن النيل الأبيض يصلنا فى المتوسط ٢٣ ملياراً ، بنسبة ٢٨٪ من المجموع . غير أن أهمية هضبة البحيرات كمورد إنما تتحدد وتبرز تماماً فى فصل التحاريق قبل الفيضان مباشرة حين تقدم صلب الإمدادات ، ففى هذا الفصل يبلغ نصيب النيل الأبيض حوالى ٧٧٪ من مجموع المياه التى تصل إلى أسوان وتمر بها . أى أن البحيرات وإن ساهمت فقط بخمس مائئة النيل أثناء الفيضان ، فإنها على العكس تساهم بنحو أربعة الأخماس أثناء التحاريق (١) .

(1) Ibid.

على النقيض تماماً من هذا كله هضبة الحبشة . موسمية فصلية المطر هي ، ومن ثم يختلف دورها كمورد تماماً . فرغم أن مطرها لا يزيد بالكاد على مطر هضبة البحيرات إلا أنه موسمي مركز بلا هواده في شهور الصيف ، بينما يتناقص في بقية السنة إلى حد تجف معه مجارى معظم أنهار الهضبة تماماً لبضعة أشهر . وإذا كان مطر الحبشة موزعاً نوعاً ما بطريقة ما ، فذلك على المستوى المكاني لا الزماني . فالمطر يبدأ في الجنوب قبل الشمال ، ولذا فأنهار الجنوب يجئ فيضانها أولاً ، السوياط فالأزرق فالعظيرة على هذا الترتيب . على أن الهضبة كلها تبقى في النهاية مورداً موسمياً بعنف وصرامة . ثم هي مورد جبلى منحدر سريع مندفع كالسيل أو السهم المارق لا يلوى على شئ حتى ليحتجز معظم مائية الشعبة الاستوائية حين وحتى يمر ، كما أن نسبة الفاقد منه أقل بكثير وأخيراً فإن الشعبة جملة أقرب بكثير إلى مصر ، ولذا لا تستغرق رحلة مياهها إليها إلا فترة محدودة .

يترتب على هذا مجتمعاً أن أنهار الحبشة ، على العكس من هضبة البحيرات ، بقدر ما تبدأ بداية متواضعة غير واعدة ، تنتهي نهاية عظيمة أكثر من رائعة . فعلى الجملة تقدر مساهمة هضبة الحبشة في إيراد النيل الكلى السنوى كما تسجله أسوان بنحو ثلاثة الأرباع لا أقل . فمن النيل الأزرق يأتى نحو ٤٩ ملياراً بنسبة ٥٩٪ ، ومن العظيرة حوالى ١١ ملياراً بنسبة ١٣,٢٪ ، أو بنسبة ٧٢٪ للهضبة ككل (مقابل ٢٨٪ لهضبة البحيرات) .

على أن هذه النسبة العامة تكاد تنقلب ما بين فصل الفيضان وفصل التحاريق . ففي الفيضان تسهم الحبشة برافديها بنحو ٨٦٪ من الإيراد (مقابل ١٤٪ فقط لهضبة البحيرات) . والعكس في التحاريق : يقدم النيل الأزرق ٢٣٪ فقط من الإيراد ، وذلك دون العظيرة الذى يكون جافاً تماماً في هذا الفصل (مقابل ٧٧٪ لهضبة البحيرات) (١) .

وهنا نلاحظ أيضاً أن دور العظيرة بالنسبة لمصر محدود وثانوى للغاية لا يقارن إطلاقاً بالأزرق سواء ماء أو طمياً . فمساهمة الأزرق في مياه فيضان مصر لا تقل عن ٦٩٪ من مجموع حجم الفيضان بها ، مقابل ١٧٪ فقط للعظيرة . وعلى الجملة فإن ٦٦٪ من مياه مصر جميعاً تستمد في المتوسط من النيل الأزرق وحده . كذلك

(1) Ibid.

فرغم أن العظبرة أغرز روافد النيل قاطبة من حيث الرواسب النهرية ، إلا أن قلة مائته لا تنقل منها إلى مصر مثلما ينقل الأزرق . ولهذا فإن النيل الأزرق هو البانى الحقيقى لأرض مصر ، مثلما هو المورد الأول لمائها .

على هذا النحو إذن تكتمل صورة الموقف ويتكامل دور الهضبتين فى مائية النهر، فإذا كانت مصر هبة النيل كما قال هيرودوت ، فإن لجغرافى اليوم أن يضيف : هبة النيل الأزرق ، بينما يمكن لهيدرولوجى النهر أن يزيد : هبة الفيضان وعلى أية حال ، فإن الأزرق هو أهم رافد منفرد فى مائية النهر سواء ذلك بمائه أو طميه أو فيضانه . وبعمامة فلولا الفيضان الحبشى لفقد النيل نفسه فى الصحراء قبل أن يصل إلى مصر . أو كما يقول دى مارتون مرة أخرى ، لولا السوياط لما وصل إلى الخرطوم إلا نهر ضئيل هزيل ، ولولا النيل الأزرق لما وصل النيل إلى مصر ، ولكانت بحيرة نو بحيرة تشاد أخرى ، أى منطقة صرف داخلى حبسى (١).

بالمقابل ، مع ذلك ، فلولا الفيض الدائم الهادئ المتواضع من البحيرات لكان النيل فى مصر على جبروته نهرا فصلياً بحتاً ، كإنه واد صحراوى ضخم . ولولا الإثنان معاً ، ثم ظلت خريطة المطر ثابتة كما هى الآن ، لما زادت مصر عن شريط شبه متوسطى متدهور ضحل بطول الساحل ويعمق ربع الدلتا على الأكثر ، ولكانت أقرب شئ إلى ليبيا ، بل ربما أقل نظراً لأنها مسطحة مستوية على عكس مرتفعات ليبيا الأقدر على تصيد بعض الأمطار . أو كما وضعها الأب عيروط «رمال هى فى ذاتها لا تكاد تكون زراعية أكثر منها صناعية ، وكثل من الجرانيت والجص غير صالحة لأى بذر ، على هذا النحو كان وجه مصر سيبدو أرضاً فقيرة يسكنها البدو والرعاة كشبه جزيرة العرب وقورينا جارتها لو لم يمر فى هذه الجهة من صحراء إفريقيا خط من خطوط الحياة وهو النيل الزارع» .

بل ربما لم يكن ذلك الشريط ليوجد قط ، لأن الدلتا نفسها ما كانت ستوجد أصلاً ، فإنما تكونت أرض مصر هى الأخرى من رواسب النهر الضخمة ، وخاصة حمولته من غرين الفيضان الحبشى ، فتربة مصر أيضاً من صنع النيل ، والغرين الخصب المتجدد هو جزئياً هدية غير مقصودة من رعاة الحبشة حيث يساعدون برعيهم على تعرية التربة (٢) . إن النيل لا جدال «أبو مصر» (٣) منه استمدت جسمها ودمها ، أو طميتها وماءها ، وكل هذا أو معظمه من صلب الحبشة نُحت .

(1) Shorter physical geog , P. 135.

(2) E. Hyams, Soil & civilization, 1952, P. 46.

(3) Lorin P. 129.

وليس لمصر المعمورة من حدود إلا المدى الذى تصل إليه مياه النهر ،

سباق الحواجز : الصحراء

وحتى بعد هذا ، بعد أن يجمع النيل بين حزمته أنهار البحيرات والحبشة ، وبعد أن يحتشد قبل الخرطوم فى حزمة واحدة ضخمة ذات خمس شعب كأنها «بنجاب النيل» أو أنهار النيل الخمسة ، فإن النهر يتعرض لخطر جديد ولكنه يخرج منه سالماً لمصر مرة أخرى . والاشارة بالطبع هى إلى النيل النوبى بثنيته الهائلة وشلالاته المتعاقبة ، فلمسافة نحو ٢٠٠٠ كم ، دون أن يرفده أى رافد ، يجتاز النهر هنا مفازة صحراوية شاسعة ، لعلها أيضاً أجف أحر صحارى العالم جميعاً . البخر من ثم شديد جداً ، والنهر تبدأ مائيته تتناقص كلما تقدم خطوة إلى الأمام .

فلو قد كان وادى النهر هنا سهلاً معبداً كثير الالتواءات ، وكان فيضانه يعلو على ضفتيه فيغمرهما والمناطق المحيطة ، لكان فاقد الماء أكبر جداً مما هو عليه بالفعل ، ولكن الثنية والجنادل وطبيعة المجرى تأتى لتصلح ما أفسد المناخ . فشدة انحدار النهر هنا وسرعة تدفقه ، مع ضيق المجرى وعمقه ، تقلل فرص التبخر والسطح المعرض له (١) . وفضلاً عن هذا فإن الثنية، وإن تكن عائق مواصلات وملاحة ، إلا أنها بانحناءاتها القوسية الطويلة تعمل كمنظم طبيعى لوصول مياه الفيضان إلى مصر فلا تتدفق فجأة ومرة واحدة ، ومن ثم كانت عامل امتصاص لخطر الفيضانات العالية بالذات .

سباق الحواجز : التضاريس

ولقد كان من الممكن للنيل بعد هذا كله أو قبل هذا كله ألا يصل إلى مصر ، وذلك بمجرد انحرافه محلية محدودة نسبياً فى التضاريس والسطح والانحدار فى أى قطاع من صحراء النوبة هذه . فبصدفة جيولوجية محلية يسيرة نحو الشرق عبر صحراء العظمور ، كان يمكن للنيل قبل أبو حمد أن ينتهى شرقاً ليصب فى البحر الأحمر بدل البحر المتوسط كما كان يفعل فى الماضى الجيولوجى بحسب بعض الآراء . أو بانحرافه مماثلة نحو الغرب بعد الدبة أو دنقلة ، قرب أو عبر صحراء بيوضة ، كان يمكن للنيل أن يضيع تماماً فى الصحراء الكبرى فى

(١) عوض، نهر النيل ، ص ١٢٣ .

السودان أو تشاد أو ليبيا ، ليتحول إلى نهر داخلى ينتهى إلى بحيرة تشاد أخرى . بل إن النيل فى هذه الشقة بالفعل يعكس اتجاهه ويرتد إلى الجنوب والغرب . بل لقد كانت كل اتجاهات قطاعات ثنية النوبة معكوسة فى الماضى الجيولوجى السحيق إذا أخذنا ببعض النظريات الجيولوجية القديمة .

ولو قد حدث هذا لكانت تلك واحدة من أكبر أخطاء الطبيعة ولخسر التاريخ أعظم فرصه ، إذ معنى ذلك أن يبدأ النيل وينتهى نهراً مدارياً لا يعدو أن يكون واحداً من عشرات الأنهار المدارية بلا تاريخ وبلا حضارة ، كالنيجر أو الكونجو على الأكثر . ولكن يد الطبيعة هى التى أوصلته إلى أقصى شمال القارة ليتزاور مع بحر التاريخ ، وأخرجته نهراً مدارياً من قلب القارة الملتهب وانتهت به نهراً دون مدارى يطل على قلب العالم المعتدل .

تناسق الماء والطمى

ومن المستحيل بالطبع أن نفصل بعد هذا ولو نظرياً بين ماء النيل وحمولته من الغرين فى كيان مصر وحياتها . ومع ذلك فإن أياً منهما وحده ما كان ليجدى كثيراً ، وإنما هما يكمل كل منهما الآخر فى تناسق نادر بل فى إحكام وحكمة بالغة . خذ الماء أولاً . لو أن النيل كان يأتينا بمائه وحده دون الغرين ، نعم وحقاً لتكونت لنا - كما يذكرنا ويلكوكس وكريج - تربة محلية جيرية من فتات الهضبة الإيوسينية وغيرها من تكويناتنا الجيولوجية المحدقة بالوادى . ولكنها ما كانت لتعوى أن تكون تربة كلسية موضعية فقيرة لا تقارن البتة بغرين الحبشة (١) . ليس ذلك فقط لاختلاف عناصر الحجر الجيرى عن البازلت البركاني فى الخصوبة ، ولكن أيضاً لأن هذه تربة منقولة وتلك تربة موضعية ، والتربة المنقولة خير - كقاعدة - من الموضعية . فلأنها تتعرض لرحلة طويلة من التعرية والتفتت ، فإن التربة المنقولة تكون أكثر نعومة وذراتها أكثر دقة من الموضعية الأكثر غلظة وخشونة .

من الناحية الأخرى فإن الغرين إنما وصل إلينا جيولوجياً فى الوقت المناسب لتستقبله أيضاً أرضية جيولوجية مناسبة . فبطانة ملو الوادى الحصابوية الرملية التى تقع أسفل طمى النيل الحبشى والتى تكونت محلياً فى العصر المطير من مفتتات أودية جبال البحر الأحمر والتى سبقت اتصال النيل فى مصر بالنيل فى الحبشة وقدم الغرين الحبشى ، هذه البطانة لها فائدتها الجلية وتعد صاحبة

(1) Egyptian irrigation, vol. II, P. 759.

فضل لا يكاد يتصور وإن كاد لا يُعرف أو يعترف به .
فهذه الطبقة المبطنة بمساميتها ونفاذيتها تمتص قدراً كبيراً من مياه الفيضان وتصرفها باطنياً أفقياً ورأسياً . إنها «فلتر» طبيعي سفلى خفى لهيدرولوجية الفيضان ولولاها لتحول الوادى برمته إلى مستنقع هائل من النشع المستمر دائماً والمتجدد أبداً . ولو قد كان كل حشو الوادى من السطح حتى القاعدة الصخرية من غرين النيل الحبشى وحده ، لكان هذا الغرين لعنة على تربة مصر لا هدية ، ونقمة لا نعمة ، ولتغير وجه الأرض والحياة والحضارة فى مصر تماماً فى الماضى والحاضر جميعاً . ولكن ، حسناً ، لم يأت الغرين الحبشى إلا فى الوقت الصحيح تماماً ليجد فى انتظاره الطبقة - المهد الصحيحة تماماً ، ثم لم يزل منذئذ يأتى كل عام بالقدر والسبك الصحيح كليهما تماماً بما يكفل تجديد خصوبة التربة دون تهديدها على أى نحو .

هذا التنسيق والتناسق الفريد بين الماء والتربة ، المنقول كلاهما أيضاً باتفاق نادر ، من المثير أن العرب أدركته بوضوح تام . ومن كتابهم من عبر عنه تعبيراً علمياً تقريباً ، يكاد يلخص جوهر ومجمل الحقائق الفيزيوجرافية الهيدرولوجية والبيدولوجية فضلاً عن التركيبة الجغرافية المقررة والمعروفة اليوم . فأرض مصر عندهم «أرض جزر» ، ويعنى هذا فى تفسير ابن كثير أنها أرض «رخوة غليظة تحتاج من الماء ما لو نزل عليها مطراً لتهدمت أبنيتها ، فيسوق الله إليها النيل بما يتحمله من الزيادة الحاصلة من أمطار بلاد الحبشة ، وفيه طين أحمر ، فيغشى أرض مصر وهى أرض سبخة مرملة محتاجة إلى ذلك الماء وذلك الطين لينبت الزرع فيه . فيستولون كل سنة على ماء جديد ممطور فى غير بلادهم وطين جديد من غير أرضهم» (١) .

وذلك كله بلا ريب هو قمة «الزواج السعيد» ، الزواج الجغرافى الموفق تمام التوفيق ، فلئن كانت فكرة «زواج» الماء والأرض كأصل الخصوبة موجودة فى كل الميثولوجيات ، فإنها كما تختلف فى مصر النهرية عنها فى غيرها من البيئات ، تصل فيها وحدها إلى ذروة السمى . فهى فى ميثولوجيات الشرق القديم بين الأرض والمطر ، ولكنها فى مصر الفرعونية كالعربية بين الأرض والنهر . غير أنها بعد ذلك تعد وجود مصر برمته . ويتجسد هذا كله فى صورة الفيضان حين وحيث يطفى النهر على الأرض فيركبها ويلقحها فتلد الخصب والنماء (٢) .

وكما تكمن هذه الفكرة الأزلية فى أسطورة إيزيس وأوزوريس التى ترمز إليها

(١) تفسير ابن كثير، ط ١٩٣٧، ج ٢، ص ٤٦٤ .

(2) Ludwig, P. 103.

عند الفراغة ، فإنها لم تختف أو تخفت قط فى الفولكلور العربى من أدب شعبى وغير شعبى . ومن هنا أيضاً - وليس من هناك - فكرة «عروس النيل» ، كصورة مجازية بمعنى أن أرض مصر إنما هى عروس النيل التى يدخل عليها كل عام فيخصبها ، وليس بمعنى الضحية البشرية المزعومة التى تلقى به ، وهى الأسطورة التى ثبت خطأها نهائياً سواء فى مصر الفرعونية أو غير الفرعونية (١) .

التربة المنقولة

ولقد كان من الممكن حتى بعد هذا كله أن ينقل النيل إلى مصر تربة مدارية لاترية مغسولة leached عقيمة ، مما يسود فى الجزء الأكبر من إفريقيا المدارية ، بحيث لم تكن مصر لتخرج عن واحة ضخمة ولكنها غالباً مصابة «بجذام التربة» ، - كمل يسمى - بسبب الطوب المفتت المجذب الذى هو صلب اللاتريت (٢) . ولكن النيل لحسن الحظ إنما يحمل إلى مصر تربة نوعية خاصة ، تربة غير مناطقية كما تصنف azonal (٣) ، من أصول بركانية خصبة جداً ، سواء ذلك فى الحبشة أساساً ، أو فى هضبة البحيرات إلى حد ما . بل أبعد من هذا ، فليس شرطاً أن تكون كل التربة البركانية خصبة كما هو شائع ، فهناك التربة البركانية الحامضية وهى مجدبة والقاعدية وهى الخصبة الغنية ، وتربة النيل البركانية المنقولة إلى النوع الأخير تنتمى (٤) .

ليس هذا فحسب . فنظرا لطول رحلة الارسابات - بضعة آلاف من الكيلو مترات - فإن حبيبات الطمي تصل إلى مصر من إثيوبيا دقيقة ناعمة تخلو من الخشونة التى تعانى منها تربة العراق مثلاً ، حيث تقطع الارسابات رحلة طويلة نسبياً نظراً لقصر الرافدين فتكون خشنة غليظة ليست المثلى تماماً للزراعة وإن أتت بكميات أغزر وأضخم كثيراً مما فى مصر . ولهذا فإن امتاز العراق بسرعة بناء ونمو الدلتا بفضل غزارة حمولة الارسابات النهرية . وامتاز بالتالى بالتفوق الكمي فى مساحة الموضع ، فلعل مصر تتفوق كميافاً بنعومة الارسابات وخصوبتها . فى خلال هذا ، وكما لاحظ ابن سينا منذ قرون ، وهى ملاحظة صحيحة بمقياس العلم الحديث، فإن النيل «يجرى على صخور ورمال ، ليس فيه خز

(١) نعمات فؤاد ، النيل ، ص ١٤١ - ١٤٧ .

(2) Pierre Gourou, Tropical world, trans., Longman's 1959, P. 21.

(3) W A. Hance, African economic development, Lond., 1958, P. 261.

(4) Hume, Geology of Egypt, vol. I.P. 183.

ولا طحلب ولا أحوال ... لا يخضر فيه حجر ولا حصاة ، وما ذاك إلا لصحة مزاجه وحلاوته ولطافته» . (١) وعلى العموم فلم تكن تربة النيل بأقل إثارة للانتباه والدهشة من مائه بل وإطالما كان كلاهما مادة للمغالاة أحيانا . ففي عنوبة ماء النيل أفاضت العرب ، «فماؤه أشدّ عنوبة وحلاوة وبياضاً من سائر أنهار الإسلام» (٢) . بل لقد وصلوا في ذلك إلى حد القول الخرافي بأنه «لولا ما بمصر من الليمون الحموضات ما عاش بها أحد لحلاوة مائها» ، أو «لوخم أهلها من حلاوة النيل ولاتوا ، ولكن حموضة ماء الليمون تمنع الصفراء» (٣) ، أو «لولا دخوله في البحر الملح وما يختلط به منه لم يستطع شربه لشدة حلاوته» (٤) .

بالمثل عن تربة مصر مضرب الأمثال في الخصوبة - «مصر تربة غبراء وشجرة خضراء» (عمرو) . بل هي موضع الأساطير والتهويل . فحتى في القرن ١٨ الميلادي كتب جغرافي ينصح بخلط تربة أرض مصر بالرمل وإلا لجاوزت حد الغنى إلى درجة مفرطة «يخصب معها الإناث حتى لتلد الشاة مرتين في العام وتتجب النساء في الغالب توائم» (!) (٥) .

بين الترشيح والتكثيف

لا ، وليس هذا فحسب . فالواقع أن خلاصة هذا كله لاتصل إلى مصر إلا وهي مصفاة مقطرة مرشحة إلى حد بعيد . فالنيل - بالفعل - هو النهر المدارى الهام الوحيد الذى يتجه من الجنوب إلى الشمال ، وليس العكس . وليست هذه الحقيقة شكلية جوفاء ، بل لها مغزاها الجغرافى البعيد المدى . فمن الواضح أن الطبيعة أنشط ما تكون في المناطق الحارة الرطبة حيث تتسارع دورة البناء والغناء في العملية الحيوية في العالم العضوى إلى أن تصل إلى حد الافراط فالضياع . فهناك ثراء مفرط وغير مفيد في النبات والحياة الحيوانية (٦) . ولكن النيل إذ ينحدر من الجنوب إلى الشمال فإنما ينقل ثمرات المناطق المدارية الهيدرولوجية وثرأ البيئة الحارة وقورة الطبيعة فيها دون نقائصها ونقائضها ، فضلا عن أنه ينقلها من مناخ غير مشجع إلى مناخ معتدل صحى أفضل ومن موقع جغرافى خلفى متخلف إلى موقع بارز ممتاز . ومعنى هذا أن النيل كما ينقل إلى مصر تربة المداريات البركانية

(١) ابن كثير، البداية والنهاية، ج ١ ص ٢٧ .

(٢) ابن حوقل، المسالك والممالك، ليدن ، ١٨٧٢ ، ص ٩٨ .

(٣) السيوطي ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٠٥ .

(٤) ابن إياس، بذائع الزهور في وقائع الدهور، ص ١٩ .

(٥) ذكرته نعمات فؤاد ، النيل ص ١٧ .

(6) Preston James, A geography of man, boston, 1949, P. 89 - 93.

الخصبة دون تربتها المجذبة اللاترية ، ينقل من المناطق الحارة ثراها المائي دون ثرائها النباتي الضار .

وفى الخلاصة ، فإن النيل لا يصل مصر إلا بعد أن يكون قد مر بعمليتين أساسيتين : عملية تكثيف طبيعي ، ثم عملية ترشيح . من ثم كانت مصر عصاره النيل ، وخلاصة إفريقيا ، وركاز المداريات . وبالتالي فإذا كانت مصر هي النيل ، فقد يمكن أن نزع من الناحية الأخرى - بقليل من مبالغة ربما - أن النيل بدوره هو مصر . أو كما وضعها لورد روزبري على الجملة «مصر هي النيل والنيل هو مصر» . (١) حتى كتاب العرب كانوا على وعى تام بهذه الحقيقة . ففي القاموس المحيط أن النيل هو ببساطة «نهر مصر» (٢) ، بينما يتكلم ياقوت عن «نيل مصر» كلما تكلم عن النيل (٣) ، ومثله كانت تفعل العرب عامة . أما العمري فيقرر صراحة أن هذا «النهر الأعظم» «ساقه الله إلى مصر فأحيا به بلدة ميتاً وسقاه أمة عظمت ، وإن لم تكن هذه المتفردة بنفعه ، فإنها كالمتفردة به لعظيم منفعتها منه وعميم مصلحتها به» .

وليس يعنى هذا قط أن مصر فى حوض النيل كالأرض مثلا بين المجموعة الشمسية ، رتبت كلها بحيث تكون وحدها الصالحة للحياة . المقصود فقط أن كل جغرافية الحوض رتبت بحيث تكون قمة الحياة فيها فى مصر ، ومصر فيها قطب الرعى . والواقع أن غرابة النيل وتفردته تمتد أيضاً إلى هذا الجانب الحضارى . فما من نهر هام فى الدنيا وفيه مثل هذه الفروق والانحدارات الحضارية الشاسعة بين المنبع والمصب . فبينما المصب مهد الحضارة ، كانت أجزاء من المنبع تعيش إلى ما قبل الأوروبيين فى العصر الحجري الحديث . قارن هذا بالمنبع والمصب فى اليانجسى أو الهوانجهو ، فى الجانج والسند ، فى الدانوب أو الراين ، حتى المسيسبى والأمازون قبل كولبس .. الخ ، ببساطة لن تجد مثل هذا الانحدار الحاد . باختصار ، فكما تتركز كل قوة مصر فى وادى النيل ، تتركز كل قوة حوض النيل فى مصر . وحوض النيل بغير مصر يبدو لذلك «كهاملت بغير الأمير» كما يقال . وإذا كان الرومان قد سمو البحر المتوسط «بحرنا» ، فإن النيل هو بحق ومن

(1) E.D. Laborde, The sluthern lands, Cambridge, 1931, P. 104.

(٢) الفيروزآبادى، القاموس المحيط، ١٣١٩هـ، ج ٤، ص ٦٢.

(٣) ياقوت الحموى، معجم البلدان ، ج ٥ ، ص ٣٣٥.

باب أولى «نهرنا» نحن المصريين ، وإلا فماذا يكون النيل بغير مصر ؟ فحوض النيل كله يستقطب حضارياً فى مصر حيث لا تجد مركز الثقل فى الحوض انحداراً ومائية فحسب ، بل واقتصاداً وسكاناً ، وحضارة وتاريخاً . فالقمة البشرية هى القاع الطبيعى ، والمصب الطبيعى هو المنبع الحضارى - والعكس . لقد نشأ المنبع الحياة إلى المصب، وصدر المصب إليه الحضارة ، هذا صدر خاماً وذاك أعاده مصنوعاً .

وإذا صح أن نعتبر كثافة السكان مقياساً أو انعكاساً جزئياً للحضارة ، فقد يمكن أن نقول إن كثافة الحضارة فى الحوض تتواكب مع كثافة السكان وتكاد تتناسب معها تناسباً طردياً بصفة عامة ، فى الوقت نفسه الذى تتناسب فيه عكسياً مع منسوب الارتفاع وكنطور التضاريس . ويكفى أن نعبر عن هذا بتوزيع السكان فى وحدات الحوض . فمصر وحدها تحوى نحو نصف سكان حوض النيل جميعاً . فبحسب تقديرات ١٩٨٠ ، كان عدد سكان مصر ٤١,٨ مليون ، مقابل ٦٣,١ مليون فى بقية الحوض (إثيوبيا ٣١,٢ مليون ، السودان ١٨,٣ مليون ، أوغندا ١٣,٦ مليون) . ومن المحتمل أن هذه النسبة العددية كانت أعلى فى الماضى، بل المؤكد أنها كانت أعلى بكثير، وكانت مصر أضعاف سائر الحوض سكاناً .

بل قد لا نبعد كثيراً عن الحقيقة العلمية إذا طبقنا بروفيل «قطاع الوادى valley section» الذى اصطنعه باتريك جديز ، على حوض النيل من منبعه إلى المصب . فمن مرتفعات وجبال المنبع فى هضبة البحيرات والحيشة بحطابها التقليدى وصيادها ، إلى سهول الوسط فى السودان براعيها وفلاحها الفقير ، إلى المصب فى مصر بفلاحها الغنى وفلاحة البساتين فى الصعيد والدلتا - ثمة متتالية تصاعدية مطردة لا شك فيها (١) . وليس يقلل هذا من تراث أجزاء الحوض الأخرى خارج مصر، ولا هو يجحدها فضلها ، سواء فى ذلك حضارة البحيرات «البحيرية» ، أو دولة إثيوبيا التى تعد أقدم أمة فى إفريقيا المدارية ، أو سهول السودان العربى بثقافتها الوسيطة .

بيئة الرى المثالية

وهاهنا والآن على وجه التحديد نصل إلى جوهر الوجود المصرى وصميم كيان مصر وأساسها الطبيعى . فمصر ليست فقط بيئة فيضية متدخلة نموذجية . وإنما هى النموذج المثالى، النموذج - النوع لتلك البيئة الجغرافية ، وإليها وحدها ينسب

(1) C.C. Fagg, G.E. Hutchings, Introduction to regional surveying, C.U.P., 1930, P. 135-9.

كل الآخرين تنازلياً بدرجات متفاوتات ابتداء من الرافدين إلى السند إلى سيحون وجيحون إلى تاريم إلى الهوانجهو على هذا الترتيب .

فاذا كانت كل البيئات الفيضية المتدخلة تتراعى عبر الصحراء وتمثل فيها قطاعاً من ثلاثة قطاعات : بداية مطرية رطبة خارج الصحراء ، ونهاية فيضية رطبة ، بينهما خط أو خيط واصل من الماء فى قلب الصحراء فإن نيل مصر هو خير ما يمثل هذه الثلاثية . وإذا كانت هذه البيئات تتعاقد بالضرورة على خطوط العرض بحيث تتخذ تلقائياً محوراً طويلاً فى الغالب ، فإن مصر النيلية هى أقربها إلى الاتجاه الشمالى - الجنوبى نصاً ، مقابل الاتجاه المائل من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى فى حالة الرافدين وسيحون وجيحون ، أو عكسه من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى فى حالة السند ، أو الانحراف الشديد نحو المحور العرضى من الشرق إلى الغرب كما فى حالة تاريم والهوانجهو . وإذا كانت البيئات الفيضية تمتاز عادة بأنها شريط خطى طويل دقيق ، فإن النيل فى مصر هو أطولها وأدقها ، ومن هنا بالدقة شكل مصر الخاص ومورفولوجيتها المتميزة جداً .

مصر إذن ، باختصار ، ليست بيئة فيضية مثالية وحسب ، وإنما هى بالتحديد أكثر الفيضيات فيضية ، بمثل ما أن الهند أكثر الموسميات موسمية وإفريقيا أكثر المداريات مدارية . الخ وهذا بالضبط هو ما نقصده حين نقول دائماً إن مصر مختلفة بطريقة ما عن كل الآخرين ، ومتميزة للغاية فى تركيبها وشكلها وتكوينها الجغرافى .

ويترتب على هذا توا أن مصر ليست فقط بيئة رى مثالية ، وإنما هى بالدقة والامتيان بيئة الرى المثالية فى العالم والنموذج الكامل لعالم الرى البحت . فما من بلد فى الدنيا يعتمد على الرى اعتماداً مطلقاً بهذه الدرجة . فسواء على النهر نفسه أو فى الودى على جانبيه ، تصل «كثافة الرى» إلى أقصى ما تعرفه منطقة مماثلة فى العالم .

المكافئ المطرى

خذ مثلاً المكافئ المطرى أولاً rainfall equivalent . فلو نحن تناولنا متوسط إيراد مصر المائى السنوى وحولناه إلى ما يعادله من المطر الطبيعى لنعبر عنه بصيغة مطرية ، لبلغ نحواً من ٩٥ بوصة فى السنة (٦٨,٥ مليار متر مكعب

مقسومة على مساحة ٦ ملايين فدان ، أى ٦٨,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ متر مكعب على ٢٥,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ متر مربع = ٢٣٢ سم = ٩٥ بوصة تقريباً) ، وهذا قدر ما يصيب منابع النيل نفسه فى هضبة البحيرات أو الحبشة ذاتهما ، أو كأن النيل ينقل ويحول معظم مطر المنبع إلى المصب من خلال الرى وبون أن يعرف هذا نقطة مطر تقريباً . وحكم مصر إذن من الناحية المائية حكم أقاليم المناخ أو الغابات الاستوائية أو الموسمية لا أقل من حيث الكم . بل إنها من حيث الكيف لتجمع بين النظم المطرية لثلاثة أنواع من الأقاليم المناخية فى الواقع . «فبفضل ضبط النيل ، تتمتع مصر بما يعادل مطر ثلاثة أقاليم طبيعية مختلفة: البحر المتوسط فى الشتاء ، والخليج الأمريكى فى الربيع ، والموسمى فى أواخر الصيف وفى الخريف» (١) .

المسطح المائى

بعد المكافئ المطرى ، اعتبر الآن «المسطح المائى» بمصر ، ونقصد به مجموع مساحة مياه النيل فى جسم مصر الوادى وذلك كدليل آخر ومقياس مساحى للبيئة النهرية الكاملة . وهناك أربع فئات أساسية تدخل تحت هذا البند : مساحة مسطح نهر النيل نفسه كمجرى بما فى ذلك فرعاه فى الدلتا ، مساحة شبكة الترعى والمصارف عموماً ، مساحة بحيرات الساحل والداخل الطبيعية ، ثم مساحة بحيرات الداخل الصناعية الجديدة .

فأما مسطح النهر نفسه فلا يقل عن ربع المليون فدان ، فإذا ضربنا طول المجرى بمصر (١٥٢٠ كم) فى متوسط عرضه العام ($\frac{٣}{٤}$ كم) ، لبلغ الناتج نحو ١١٥٠ كم ٢ أى ما يساوى ٢٧٥,٧٠٠ فدان (الكيلو متر المربع = ٢٣٨ فداناً تقريباً) . أما مساحة شبكة الترعى والمصارف فى أنحاء الوادى جميعاً فتقدر بنحو نصف مليون فدان ، أى حوالى ضعف مسطح النهر نفسه . ومجموع الفئتين بهذا يتجاوز ثلاثة أرباع المليون فدان ، أو ما يعادل نحو ثمن أراضي الوادى الزراعية البالغة ٦ ملايين فدان بصفة تقريبية .

أما عن البحيرات الطبيعية ، فلقد كانت بحيرات شمال الدلتا الأربع قبل بدء التجفيف تشغل معاً مساحة قدرها نحو ٦٤١ ألف فدان ، ترتفع إلى ٦٩٦ ألفاً بإضافة بركة قارون فى الداخل (٥٥ ألف فدان) . أما الآن فإن مجموع بحيرات شمال الدلتا قد تقلص إلى ٤٦١ ألف فدان ، ترتفع إلى ٥١٦ ألفاً بإضافة قارون ، أى قرابة مجموع مساحة شبكة الترعى والمصارف .

أخيراً عن بحيرات الداخل الاصطناعية الجديدة ، فإن مساحة بحيرة ناصر تبلغ نحو ٥٠٠٠ كم ٢ أو زهاء ٩٠٠ ألف إلى مليون فدان ، يقع داخل حدود مصر

(1) Selim, Twenty years, P. 4.

منها حوالى ٣٥٠٠ كم أو نحو ٨٣٣ ألف فدان ، وذلك دون أن نذكر بحيرة مفيض
توشكى القادمة وغير المحددة المساحة . وأما بحيرة الريان المحدودة المساحة فى
الشمال فتقدر بنحو ٣٥ - ٤٠ ألف فدان .

فاذا نحن الآن جمعنا مساحة هذه الفئات الأربع إلى بعضها البعض ، كانت
المحصلة نحو ٢,١٦٤,٧٠٠ فدان ، أى ما يعادل أكثر من ثلث مساحة الوادى
الزراعية (٦ ملايين فدان) . وبعبارة أخرى فإن أكثر من ربع سطح الوادى هو
مسطحات مائية نهريّة أو بحيريّة ، طبيعيّة أو صناعيّة . إن الماء والطين يتلازمان
ويتقاسمان أرض الوادى وثيقا فى الداخل ، مثلما يتلازم الطين والرمل من الخارج .
حقيقة قلما نلفظ إليها ، حتى لتأتى كالمفاجأة ، ولكنها إنما تذهب لتؤكد مرة أخرى
طبيعة مصر كبيئة نهريّة نموذجيّة كأكمل ما تكون البيئة النهريّة .

شبكة الترع والمصارف

أما على أرض الوادى نفسها ، فإن كثافة الترع والمصارف ، إذا زدنا يؤرثنا
تركيزاً ، لا مثيل لها على الأرجح فى أى رقعة مماثلة المساحة فى العالم . فأطوال
شبكة الترع والمصارف تسجل أرقاماً قياسية حقاً ، ولو أن الأرقام المتاحة هنا
تتضارب للأسف بشدة ، ولعل بعضها جزئى أو به لبس ، ففى مصدر أن مجموع
أطوال شبكة المصارف وحدها يبلغ ١٢٥ ألف كم . (١) ولكن فى مصدر آخر أن
طول شبكة الري هو نحو ٣٧ ألف كم ، مقابل ١٨ ألف كم لشبكة المصارف ، أى
أن الأولى ضعف الثانية بعامّة ، بينما المجموع العام للشبكتين معا هو ٥٥ ألف كم .
فاذا نحن اتخذنا من المصدر الأخير أساساً للمقارنة والقياس ، فإن طول شبكة
المجارى المائية فى مصر عموماً يعادل طول نهر النيل نفسه فى مصر (١٥٣٠ كم)
نحو ٣٦ مرة . وهو يعنى أيضاً أن كثافة المجارى المائية تبلغ نحو كيلو متر وثلاثى
الكيلو متر الطولى فى كل كيلو متر مربع من مساحة الوادى أو الأرض السوداء
(٥٥ ألف كم طولى فى ٣٣ ألف كم مساحة) . أو إن شئت فقل إن كل ٨٠٠ مصرى
يخصهم اليوم نحو كيلو متر من مجارى الترع والمصارف ، أو أن كل مصرى
يخصه منها نحو متر وربع المتر .

وشبكة مجارى الري والصرف بهذا تعادل بضع مرات فى طولها وكثافتها شبكة
طرق المواصلات من سكك حديدية (١٠,٠٠٠ كم) وطرق برية (١٢,٠٠٠ كم)
مجتمعة . ويمكن أن نضيف كذلك أن هذه الشبكة تفوق فى طولها طول محيط
الأرض (٤٦+ ألف كم) ، بحيث لو «فردت» فى خط واحد مستقيم ومدت حول

(١) الصياد، الموارد الاقتصادية الخ، ص ٣٠.

محيط الكرة الأرضية عند خط الاستواء مثلاً لطولقتها وزيادة ، وغنى عن الذكر فى النهاية أن هذه المقاييس والنسب جميعاً جديرة بأن تتضاعف إذا نحن اعتمدنا الأرقام الأخرى والأكبر لأطوال المصارف .

والواقع أن أرضنا السوداء تتخللها وتقطعها ، ابتداء من النيل الرئيسى نفسه حتى عشرات الآلاف من مساقى الحقول النهائية ، شبكة سلمية مدرجة من المجارى المائية من كل الأحجام والقطاعات والأطوال ، وفى النتيجة فإن مصر فى واقعها أشبه شئاً بأرخبيل غير متناه من عشرات الآلاف من الجزر وأشباه الجزر التى تتراتب فى سلم مدرج ومناظر من الأحجام والمساحات تتراوح بين ضخامة جزيرة كوسط الدلتا داخل فرعى دمياط ورشيد وبين ضالة حقل عادى داخل حيازة قزمية . وإذا نحن أخذنا منطقة كالدلتا ، حيث تصل شبكة المياه الجارية إلى أقصى كثافتها : لوجدنا بيئة اسفنجية رطبة مشبعة بالماء كأنها إقليم السد فى أعالى النيل إلا أنها النقيض تماماً من حيث أنها من صميم صنع الإنسان ومن حيث هى مهندسة مخططة بقدر ما فى الأخير من فوضى واضطراب وضياح .

القناطر والسدود

بعد الماء ، خذ القناطر والسدود أيضاً . من الشلال حتى البحر ، على امتداد ١٢٠٠ كم ، ثمة تملك مصر ١٠ منشآت رئيسية على النهر ، بمتوسط منشأة كل ١٢٠ كم . هناك أولاً السدان العالى وأسوان ، ثم سلسلة القناطر إسنا ونجع حمادى وأسبوط ، ثم القناطر الخيرية وقناطر محمد على ، ثم زفتى وأخيراً فازسكو وإدفينا ، وسوف يضاف قريباً عدد آخر من القناطر لتكملة ضرورات السد العالى ليرتفع متوسط الكثافة ربما إلى منشأة لكل ١٠٠ كم تقريباً ، هذا ويكمل أو يذيل الصورة فى النهاية بحيرة السد الهائلة ، وهذه كلها صورة لا يكاد يعرفها نهر آخر فى مثل هذا الطول . إن القناطر والسدود فى مصر النهرية وحدها أشبه شئاً بالكبارى والجسور داخل المدن النهرية وحدها .

بيئة مصنوعة

بيئة مصنوعة إذن بالضرورة والامتنياز - وإن لم تكن مصنوعة - هى بيئة الرى . فالرى الصناعى يعنى حتماً الصرف الصناعى ، الترع هى شرايين مصر .

والمصارف أوردتها . (١) وكلا الإثنين يعنى توا المجارى الصناعية المحفورة بيد الانسان أى معالم السطح ، بل ومن قبلها الأرض المسواة بيد الانسان أى حتى السطح نفسه . باختصار ، بيئة الرى تعنى قطعاً اللاندسكيب المصنوع بدل المطبوع ، أو قل ذلك المطبوع superimposed على اللاندسكيب الطبيعى . من هنا ، وبعد تاريخ ألقى حافل كهذا ، ربما كانت أرض مصر أكثر أرض فى العالم «تبشيراً' humanise» ، فلا يكاد شبر منها يخلو من بصمات أصابع الإنسان أو لا يتشبع بعرقه . ويبرز الإنسان فى البيئة كعامل جغرافى أصيل . وإذا كان قد قيل إن الله خلق الريف والإنسان صنع المدينة ، فقد لا نسرف كثيراً إذا قلنا إن الريف والمدينة هنا على حد سواء من صنع الإنسان . إن مصر ، إن قيل هبة الفيضان ، هى أيضاً هبة الرى ، وإن قيل هبة النيل فهى بالمثل هبة الفلاح .

مشكلات الموضع

على أن المهم فى كل هذا ويعد كل هذا أن موارد المياه فى مصر لا تسقط عليها فى الداخل وإنما «تدخلها» من الخارج - على بعد بضعة آلاف من الأميال . وقد أدركت مصر هذا من قديم ، وعنه عبر الفراعنة - إخناتون - بأن «النيل يخرج لمصر وحدها من العالم الآخر» ، فى حين أن «البلاد الأخرى نيلا يهبط إليها من السماء» أى أن هذا البناء القمى الشاهق الذى يتوج حضارة الحوض يستمد وجوده من مصدر خارجى . ومصر بهذا شبه واحة «متداخلة» intrusive فيزيوغرافياً ، ولكن حكمها هيدرولوجياً حكم الواحة التى تنبع أبارها خارج رقعتها أو حكم الجزيرة التى يقوم اقتصادها على التبادل الخارجى .

وحين قلنا إن جغرافية مصر تتحول فى الودادى إلى هيدرولوجيا ، قل إلى جغرافية هيدرولوجية hydro-geography أو جيوهيدرولوجيا geo-hydrology ، فلقد عبرنا تماماً عن هذه الحقيقة سياسياً كما عبرنا عنها طبيعياً . وعلى الأقل فإن الهيدرولوجيا فى مصر الجافة تعادل المطر توا فى البلاد الرطبة . ومن ثم تصبح استراتيجية الرى والماء hydro-strategy جزءاً لا يتجزأ من الجيوستراتيجية العامة .

فما من بلد فى العالم تتوقف حياته ووجوده ، مصيره ومستقبله ، فى السلم أو فى الحرب ، أو يرتبط سكانه وتاريخه ، بنهر مثلما تفعل مصر والنيل (٢) . «إن الجانج» ، كما يقول جورج ، «هو الشريان الرئيسى فى البنغال ، واليانجتسى فى

(١) الشواربي ، ص ١٥٧ .

(٢) رئاسة مجلس الوزراء ، وحدة وادى النيل ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ١٠-١٤ .

الصين الوسطى ، والدانوب فى مملكة النمسا ، ولكن أيا منها لا يملك جزءاً من الأهمية النسبية للنيل» (١) إنها باختصار نموذج البيئة الفيضية الكامل و«دولة الري» المثالية فى العالم ، تلك التى يقع أساس حياتها خارج حدودها السياسية . وتلك لا شك نقطة حرجية فى الأساس الطبيعى لكيان أى دولة وبهذا صارت الأخطار الكامنة فى الاعتماد على النهر مزدوجة : أخطار فى نظام النهر الهيدرولوجى ، وأخطار فى السياسة المائية . ولنبدأ بالأولى أولاً .

النيل والمصرى

ثمة ابتداء حقيقتان أوليتان لابد أن نتذكرهما كنقاط قوة أساسية للزراعة المصرية ، وذلك قبل أن نحلل مخاطرها ومحاذيرها ، فالتربة المصرية أولاً تربة متجددة على السنين وكل السنين ، وهذا مصل طبيعى مضاد للجفاف والاستنزاف . وبالتالي فإن الزراعة المصرية تتصف بالثبات والدوام، بل إنها لأشد زراعات العالم ثباتاً بالتأكيد . (٢) فهى ليست زراعة دورية تجود سنة كل بضع سنين ، فضلاً تماماً عن أن تكون زراعة مهاجرة أو متنقلة . من هنا وهناك الثبات والاستمرار الخارق فى العمران والحضارة والدولة المصرية .

الحقيقة الثانية هى أن الزراعة الفيضية بعامة رغم خضوعها نهائياً لضبط «المناخ البعيد» ، فمن المؤكد أنها أكثر استقراراً وثباتاً وأقل ذبذبة من الزراعة المطرية التى تعتمد على المناخ المباشر (٣) . ولعل هذا يرجع إلى أن آثار الذبذبة المناخية فى الأخيرة تنعكس على المحصول مباشرة ، أما فى الأولى فهناك فارق زمنى يخفف من وقع الصدمة كما أن مصادر التغذية المائية تتعدد فى مثلها غالباً . وفيما عدا هذا ، فلقد كانت نزوات النهر - كعنصر طبيعى بحت - ضابطة عشوائياً بما فيه الكفاية لمصائر السكان والحياة فى مصر . فالنيل بحق هو العصب الحساس ، العصب الحائر ، العصب المتوفز ، فى جسم مصر . ومن هنا كان الفيضان يمثل تراجيديا وطنية راجعة تتكرر كل عام على امتداد الوادى ، تبدأ فصولاً بالقلق الدفين ، ثم يمكن أن تتطور إلى زعر حقيقى ثم إلى رعب مروع ، كما يجوز أن تنتهى نهاية سعيدة ، ولكنها فى كل الأحوال تمثل فترة عصبية عصبية بل ومصيرية .

(1) George, Relations of geog. & hist., P. 277.

(2) Issawi, P. 3.

(3) Semple, Influences, P. 329 .

صحيح أن فاعلية النهر لم تكن يوما وظيفة مباشرة للنهر نفسه ، الفيضان وحده ، وإنما لضبط النهر كذلك ، لدور الإنسان كعامل ترشيدي تثبتي له ، ومع ذلك فإن ذبذبات النهر تيدى معدل تفاوت مرتفعا للغاية كثيرا ما سخر من جهود السكان وهزم أغراضهم ، فكما رأينا فإن الحد الأقصى لحجم الفيضان فى مصر يمكن أن يصل إلى ثلاثة أمثال الحد الأدنى ، أو إذا وضعناها بالعكس فإن الحد الأدنى يمكن أن يهوى إلى ثلث الحد الأقصى . ورغم أن هذا هو الاستثناء للقاعدة ، فإن حجم الفيضان يمكن فى أى عمل أن يكون أى شئ بين هذا السقف وهذه الأرضية .

من هنا كانت قراءة مقياس النيل فى مصر ، التى تنفرد بتسجيله وسجلاته السنوية الكاملة فضلا عن الاحتفال بفيضانه ووفائه منذ فجر التاريخ ، هى المقابل الطبيعى للأرصاء الجوية الحديثة فى البلاد المطيرة ، ولها نفس الأهمية بل أشد وأكثر . ومقياس النيل يعادل فى واحد الترمومتر ووردة الرياح والبارومتر ومقياس المطر مجتمعة عند المطريين ، والواقع أن فيضان النيل فى مصر ماهو إلا أنبوبة اختبار هائلة لهيدرولوجية حوض النيل بأسره فضلا عن مناخه أيضا .

أخطار الفيضان

بين العالى والواطى

وليس من السهل بعد هذا أن نحدد بدقة من كان الأخطر والأكثر تخريبا : الفيضان العالى جدا أم المنخفض جدا ، فلاكلاف السنين كانت مصر تصلى من أجل الفيضان العالى - صلاة الاستسقاء - ومع ذلك كان الفيضان العالى يمكن أن ينقلب إلى ذروة مأساوية داهمة ، وهكذا أيضا كان الفيضان الواطى ، فلم يكن بأقل لعنة ، على أن المثل الشعبى يحسم لنا الموقف ، فإنه «الغرق ولا الشرق» . فالفرق ، إن أهلك المحصول والحياة فى الأراضى المنخفضة والعادية المنسوب ، قد تنجو منه الأراضى العالية (النبارى) ، أو على أية حال فإنه بما يترك من غشاء غرينى كثيف فى كل مكان كفيل بمحصول مضاعف فى العام التالى ، ولقد لوحظ دائما بعد مأساة كل فيضان عال مفرق أن المحصول التالى يفره ويزيد بصورة خارقة ، أما الشرق فمعناه الوحيد هلاك الزراعة كلها هذا العام ، دونما تعويض فى العام التالى كذلك ، وعلى الحالين فإن تاريخ مصر ليس كفاحا من أجل الماء فقط ، ولكنه أيضا كفاح ضد الماء ، الخطر مزدوج ، والكفاح مزدوج ، والماء ، من ثم ، كان دائما سلاحا ذا حدين فى بيئة مصر الفيضية .

ومهما يكن ، فمن الممكن أن نقرر أن الفيضان العالى كان أقل خطرا فى مصر منه فى العراق مثلا ، بينما أن الفيضان الواطى قد يكون أخطر فى مصر منه فى

العراق ، وإن كان الإثنان بالطبع خطرين عظيمين فى البلدين على حد سواء ، فأما أن الفيضان الجامح كان رعب الماضى ورهبة الحاضر فى العراق ، فتلك مسلمة ألصق بالدجلة منها بالفرات ، وتنعكس فى الدين (الطوفان) كما فى الأساطير (جلجامش) . ولعل بعض السبب أن الرافدين قصيران نسبيًا ، أما فيضان النيل فإن لرحلته الطويلة قيمة ما فى كبح جماح الفيضان الشديد الإفراط ، فالذبذبات العنيفة فى المنسوب عند المنابع لا تنتقل مباشرة إلى المصب ولا تترجم فوراً إلى طوفانات مدمرة توا ، بل يتطلف عنفوانها قليلاً أو كثيراً خلال الرحلة الطويلة .

على أن الفيضان الجامح إذا وصل يصل خطره شديداً ، بل ومضاعفاً فى بيئة سهلية منخفضة مثل مصر . ذلك أن انبساط واستواء السطح الشديدين يجعلان أقل ارتفاع فى منسوب النهر يعادل فى أثره أثر أغزر الأمطار فى البيئات الجبلية أو المدرسة . وبالمقابل ، فإن أقل ارتفاع محلى فى الكتلتين فى البيئة السهلية الفيضية يكاد يوازى قيمة الجبال فى مناطق الزراعة المطرية . أما الفيضان الواسع فلعله خطر مصر الأكبر ، إن يكن الفيضان العالى خطر العراق الأكبر ، كذلك ربما كان الفيضان الجامح أخطر على الدلتا المنخفضة منه على الصعيد المرتفع ، فى حين يقبل العكس فى حالة الفيضان الواسع .

كذلك فمن المرجح أن خطر الفيضان العالى كان يزداد باطراد عبر التاريخ ، نظراً لأن رواسب قاع النهر كانت دائماً ترفع مجراه بمعدل أكبر من معدل ارتفاع أرض الوادى ، أى أن النهر كان يكسب على الوادى ، بل إن هذا هو الميكانيزم الأساسى فى خطر الفيضان العالى على مصر تاريخياً ، وعلى العكس ، من المحتمل أن هذه العلاقة نفسها كانت تخفف نوعاً من أخطار الفيضان الواسع عبر القرون ، ويعد الرى الدائم أيضاً ، فلعل خطر الفيضان العالى قد تضاعف حيث يستطيع أن يدمر المحاصيل القائمة التى لم يكن لها وجود فى الماضى الحوضى . وفى هذا أيضاً فإن حكم الفيضان الواسع قد يكون العكس .

بين الدلتا والصعيد

هناك أخيراً الفارق بين الوجهين فى نوعية ودرجة خطر كلا نوعى الفيضان المتطرف ، فلأن منسوب النهر العادى يقترب من مستوى الأرض كلما اتجهنا شمالاً فى مصر ، ولأن منسوب الفيضان عموماً يزداد ارتفاعه بالتالى عن مستوى الأرض فى الاتجاه نفسه ، كان خطر الفيضان العالى أكبر وأشد فى الدلتا منه فى الصعيد ، والعكس فى حالة الفيضان الشحيح ، فمشكلة الصعيد دائماً أو غالباً

كانت على الجملة الشرق أكثر منها الغرب ، بينما كان الغرب أكثر بكثير من الشرق هو مشكلة الدلتا ، غير أن الموقف تعقد وتداخل بعض الشئ وبصفة مرحلية فى القرن الأخير حين كان نظام الري قد اختلف بين الوجهين فكانت الدلتا قد تحولت إلى الري الدائم مبكرا بينما ظل الجزء الأكبر أو جزء كبير من الصعيد تحت الري الحوضى ، وهو الموقف الذى كنا نشهد آخر مراحل قبل السد العالى ممثلا فى المليون فدان الباقية من حياض الصعيد .

ففى حالة الفيضان الجامح كان المطلوب رى الصعيد باغراقه تماما ، بينما على العكس كان المطلوب رى الدلتا كلية دون إغراقها البتة ، ففى الصعيد غرق الحياض لا خطر منه وإنما هو ضرورى ومفيد مادام الفيضان لم يعطل جسور الطراد والسدود الفاصلة بين الأحواض أو يجرفها ويكتسحها . إغراق الأحواض ، بعبارة أخرى ، مطلوب عمدا وأصلا بطبيعة نظام الحياض ، وذلك لتخصيب الأرض وإشباعها بالماء الأحمر ، وكان أكثر من يستفيد من ذلك أراضى الضفاف النبارى العالية التى إن تركت وشأنها لكانت أخصب وأغنى أراضى مصر جميعا ، أما الحياض نفسها فإن الضرر الوحيد الذى يصيبها ليس فى المحاصيل ولكن فى القرى التى تتحول إلى جزر وسط بحيرات ضحلة ، ويأخذ هذا الضرر شكل غرق البيوت المنخفضة والطوابق السفلى من البيوت العالية ويصبح السكان فى حالة حصار والماشية تعاني إلخ .

هذا فى الصعيد ، أما فى الدلتا ، على العكس ، فإن أى كسر أو ثغرة فى جسور النيل تعنى كارثة محققة توا ، ويستفحل حجم الكارثة كلما كان الكسر فى الأحباس العليا ، حيث أن كل كسر فى المائة كيلو متر الأولى من الفرعين قد يعنى غرق وضياع ٣٠٠ ألف فدان بضربة واحدة ، وأحيانا كانت الدلتا تنجو من الغربق بفضل حدوث كسر رئيسى فى الصعيد الأسفل كالجيزة أو بنى سويف ، وكثيرا ما كانوا يلجئون إلى التبكير بملء الحياض فى الصعيد تخفيفا لضغط الفيضان وخطره على الدلتا ، ولقد يؤخرون كذلك فتح الحياض وتصريفها إلى ما بعد أوائل أكتوبر إذا طال خطر أو مكث الفيضان على المألوف ، مما يؤدى إلى تأخر بذر زراعة الشتاء فى الحياض عن موسمه إلى أن تجف الأرض ، وفى هذا إضرار مباشر بالمحصول . وهكذا كانت حياض الصعيد صمام أمن للدلتا فى الفيضان العالى دائما وضحية لحمايتها أحيانا . (١) .

(1) Egtyptian irrigation, vol I, P. 297 ff, 400 ff.

بالنسبة للفرعين ، فإن كسر الجسور قد يحدث فى أى نقطة بلا تحديد ، ولكن ثنيات التعرجات النهرية بالذات meanders تعد من أسوأ مواطن الخطر الكامنة، ولذا كانت تدعم بجسور مستقيمة إضافية داخل وتر الثنية . ولأمر ما أيضا - أ يكون ، مرة أخرى ، قانون فرل أو دفع الرياح الشمالية الغربية ؟ - كانت الغالبية العظمى من حالات كسر وانهدار الجسور فى الفرعين كليهما على السواء تحدث على جانب الضفة اليمنى لا اليسرى ، أى على جانب شرق الدلتا بالنسبة لفرع دمياط وجانب وسط الدلتا بالنسبة لفرع رشيد . كذلك كان فرع دمياط أكثر تعرضا للخطر والكسور من فرع رشيد ، أولا لأن قطاع مجراه خاصة الأسفل ضيق مختنق ، وثانيا لأن منسوب المياه العالية فيه خاصة فى قطاعاته الوسطى أعلى بـ ١ متر أو مترين عن مستوى الأرض المحيطة وذلك بالقياس إلى فرع رشيد . والجدول الآتى ، الذى يسجل أحداث بعض الفيضانات العالية فى القرن الماضى ويحدد مواضع كسر الجسور فى الدلتا ، يلخص تلك الحقائق (١) .

السنة	مقياس الروضة بالمتري	كسور فرع دمياط	كسور فرع رشيد
١٨٦١	٢٠,٤٣	سنبحث شمال ميت غمر (يمنى)	_____
١٨٦٣	٢٠,٦١	طلخا (يسرى)	نادر إزاء الخطاطبة (يمنى)
١٨٦٦	٢٠,٩٠	ميت دمسيس شمال ميت غمر (يمنى)	دسوق (يمنى)
١٨٦٩	٢٠,٩٢		
١٨٧٤	٢١,٤٠	كفر الخطبة شمال المنصورة رأس بحر موسى (يمنى) ، بطره (يسرى)	دسوق ، جزيرة الفرس (يمنى)
١٨٧٨	٢١,٢٧	رأس بحر موسى (يمنى) شرباص (يمنى) ، ميت بدر حلاوة (يسرى)	دسوق ، وبين الخطاطبة وكفر الزيات (يسرى)

(1) Ibid, vol II, p. 520 ff.

تراچیدیا الفيضان

قليل من العجب إذن ، بل لا عجب على الإطلاق ، أن يكون الرعب سيد الموقف وأن يستولى الذعر على القطر بأسره ، إقرأ كنموذج هذه الصورة اللفظية لسكوت - مونكرييف فى تقريره عن فيضان ١٨٨٧ العالى ، والتي يعلق عليها بأنها مشهد لابد كان مألوفاً فى مصر يتكرر فى تاريخها كروتين عادى . «انتشر خبر كسر الجسر بسرعة فى القرية . اندفع القرويون إلى الجسور بأولادهم وماشييتهم وكل شئ يملكونه . كان الاضطراب لا يوصف ، ثمة جسر ضيق جدا كان يغطى تماما بالأطفال والجاموس والدجاج وأثاث البيوت تجمعت النساء حول أضرحة الأولياء المحليين وهن يلطمن صدورهن ويقبلن الضريح ويصرخن صرخات مدوية» الجانب المضئ ، مع ذلك يضيفه التقرير حيث يقول «لم يكن الفلاحون (الرجال) فى اضطراب أو هرج على الإطلاق ، وإنما راحوا بطريقة متزنة عملية يعملون على جبر الكسر ، فسدوه فى نصف ساعة ، إن لدى الفلاحين إذا ما تركوا وشأنهم فكرة طيبة جدا عما يمكن عمله ، ولكن حين يكون واحد من موظفى الحكومة الجهلة حاضرا فقد ضاع كل شئ» . (١) .

إذا عدنا إلى الورا ، فمنذ وقت مبكر وأخطار الفيضان الجامح أو الضعيف تظهر فى سجلات مصر الفرعونية ، ومعها قصص المجاعات ابتداء من زوسر الدولة القديمة («نصوص المجاعة») حتى يوسف الحديثة . ولقد تكون ثورة إيبوير ، فى تأويل البعض ، نتيجة لفشل النيل وعجز الفيضان وما ترتب على ذلك من مجاعة وهلاك ثم فوضى ضاربة ، هذا بينما أن قصة يوسف نفسها وبقراته السبع العجاف يأكلن سبعا سمانا ليست إلا رمزا خالدا لمشكلة بيئة الرى الخالدة بل ولكل الوجود البشرى فى البيئة النهرية الفيضية بكل نقاط قوتها وضعفها .

ولكن ما سجله لنا المؤرخون العرب فى العصور الوسطى بأمانة يؤلف وثيقة مفصلة لنقطة ضعف متأصلة فى الزراعة الفيضية يمكن أن تصل إلى حد النقطة السوداء . ففي أوائل العصر العربى مثلاً كان منسوب ١٦ ذراعا لارتفاع الفيضان عند المقياس هو الحد بين الكفاية والحاجة حتى سميت «ملائكة الموت» (٢) . فإذا ما ارتفع إلى ١٨ ذراعا كان فيضانا «سلطاناً» وعم الرخاء . فإذا ما تعدى علامة العشرين كان «الاستبحار» أى الغرق للأرض والزرع ، وقد يصل إلى ٢٤ ذراعا

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 533-537.

(2) Mommsen, P. 252.

فتكون «اللجة الكبرى» أى الطوفان الكاسح ، وهذا يعنى غالبا «الطاعون» أى الوباء حيث يتحول الوادى إلى مستنقع ملأى كبير . أما إذا هبط النهر عن الحد الفاصل ١٦ ذراعا ، فهى «الشدة» التى قد تصل إلى حد «المجاعة» . وإذا كان الفيضان المغرق يعنى الطاعون ، فإن المجاعة كانت تعنى «الموتان» الذى قد يصل إلى حد ينشر معه الطاعون بدوره بعد ذلك فيصبح الموتان موتانين فيكون تناقص السكان مخيفا حجما ومعدلا . إن مقياس النيل ، مقياس الماء هو فى التحليل الأول والاخير مقياس الرخاء بل الحياة ذاتها فى مصر الفيضية : «فكل خليج ماء بمصر مشبه بخليج مال : زيادة أصبح فى كل مد ، زيادة أذرع فى كل حال» ، كما وضعوها هم شعرا . (١) .

المثير فى هذا المقياس الهيدرولوجى - الزراعى المدرج للرخاء والشدة وللوفرة والحاجة أن له ما يناظره فى مناطق الزراعة المطرية ليس فقط فى الماضى ولكن حتى فى الوقت الحاضر ، فكما سجل الصحفى بول جالليكو فى ١٩٤٦ وكما اقتبس الجغرافى مودى ، «فى داكوتا الجنوبية» يبلغ متوسط المطر ثمانى عشرة بوصة فى السنة ، فإذا هبط إلى ست عشرة أصبح كل شخص مفلسا ، أما إذا أصاب تسع عشرة أشعل المزارعون السيجار بأوراق العملة فئة المائة دولار» (٢) . ولا بد أن هناك أمثلة مشابهة فى كل مناطق الزراعة المطرية الحدية لاسيما فى أواسط القارات كنطاقات القمح الربيعى فى العالم أو هلالات القمح أو الذرة فى القارات الجنوبية الثلاث ... إلخ .

مهما يكن ، فإن المجاعة ملمح تعس يبرز فى تاريخ مصر الوسيط بشكل ملح كالنقطة السوداء الحقيقية ، حتى لتبدو مصر الفيضية بها وأثناءها وقد ارتدت أو انتكست وانزلت حضاريا إلى مستويات العالم الزنجى الذى كان يرقد عند منابعها ويقع تحت أقدامها ، ولقد سجل من هذه المجاعات فى خمسة قرون من القرن ١٤ إلى القرن ١٨ نحو ٥٠ وباء ومجاعة ، أى بمعدل مرة كل ١١ سنة . ولعلاقة لهذا الرقم - بالمناسبة - بالبقع الشمسية ولا بأى دورية معينة ، فهو نفسه ليس بدورة منتظمة الإيقاع وإنما متوسط حسابى فقط . (٣) .

وليس للفيضان سلوك محدد فىذبذباته العشوائية أو النكبائية تلك . فلقد يبدأ غالبا مبشرا وواعدة ولكنه ما يلبث أن ينخفض بسرعة وبشدة ، وقد يحدث العكس فيبدأ شحيا ينذر بالقط فإذا به يرتفع فجأة إلى الذروة . وهنا فإن العبرة مع

(١) خطط المقرئى، ج ١ ، ص ٦٣ .

(2) A.E. Moodie, Geog. behind politics, P. 47.

(3) Hamdan, Pop. Nile Mid-Delta, vol. I, P. 164 et passim.

ذلك ليست بالذروة وحدها ولكن بطول مكثها ومداهما الزمنى . فاما أن يظل عليها للفترة المناسبة وإما يهوى بغتة تاركا الأرض عطشى أقرب إلى البور وإما - وهو الأسوأ - أن يزمّن على الذروة - وهذا ما يعرف الآن اصطلاحا «بالفيضان المزدوج» - فيتحول إلى مستنقع طافح يفرق الوادى كله . كذلك فلقد تتعاقب سنوات الشرق والغرق على التتابع بانتظام واحدة بعد الأخرى ، فتعوض هذه تلك وتصحح أخطاءها فى الوقت المناسب ، ولكن رب دفعة متصلة من سنى القحط تتوالى بلا فاصل أو انقطاع - «كالسبع العجاف» - فتقطع دورة الحياة قطعاً إذ تزمّن المجاعة والموت وفناء السكان إلى حد يقرب من الاقفار .

بروفيل المجاعة

ولعل أشهر وأبشع المجاعات ما سجل البغدادى أثناء «الشدة المستنصرية» التى استمرت بضع سنين متصلة فى أخريات الفاطمية ، وانحدرت فى مراحلها الأولى إلى النمنمية Anthropophagy ثم إلى أكل التربة والجيفة Geophagy وذلك حين لم يعد يوجد الناس الذين يؤكلون (كذا!) ، وانتهت بفناء رهيب للسكان Depop لايمك قارئ البغدادى إلا أن يتصوره فناء كاملاً أو شبه كامل . ولا يقل عن الشدة المستنصرية هولا وبشاعة بعض المجاعات الأخرى البارزة على امتداد العصر العربى . والتفاصيل التى يرويها البغدادى كشاهد عيان هى مذهلة بأخف تعبير ، ولا يمكن أن يتخيلها من لا يقرأه مباشرة (١) هو وغيره من الرواة والشهود والمؤرخين ، وهى تتردد عندهم جميعاً كما تتكرر فى معظم المجاعات بحيث تشكل نمطاً أو دورة بشرية محددين .

ففى البدء ترتفع الأسعار ويشتد الغلاء . وتكاد العبارة «انخفض النيل فعم الغلاء» أن تكون افتتاحية تقليدية وقاسماً مشتركاً فى كل مجاعة وذلك لنقص الانتاج أو غيابه تماماً أحياناً ، وللسبب نفسه يكون الفقراء هم أول ضحايا المجاعة، وكثيراً ما يبيعون أبناءهم رقيقاً ، كذلك فلما كانت مخازن حبوب الدولة مركزة عادة فى المدن ، فإن سكان الريف يهرعون إليها فيحدث خروج ريفى من جانب وتكالب مدنى من الجانب الآخر . ولكن مع استمرار القحط لا يلبث الأغنياء كالفقراء ، فى المدن كما فى الريف ، أن يتساقطوا فى الشوارع جوعاً ، وقد يخرج من القاهرة وحدها عشرات الآلاف للدفن كل يوم ، حينئذ أو بعدئذ تبدأ مرحلة أكل الحيوانات ابتداء من الحمير والبغال إلى القطط والكلاب ، حية وميتة ، بل وحتى الجيفة .

(1) Abdollatiphi etc.

وحين تنفذ هذه وتستهلك تماما تبدأ مرحلة النممية أو أكل لحوم البشر ، إذ ينقلب الناس على بعضهم البعض وتبدأ عملية صيد الرؤوس أو قنص البشر - Head hunting . فتخطف الأطفال فى الشوارع ، ومثلهم الكبار من الرجال والنساء فى مرحلة لاحقة ، أحيانا بخطاف يدلى من نوافذ البيوت ، ثم يؤكل الكل إما مسلوقا أو مشويا أو حتى نيئا . وإذ تقفر البيوت من الأحياء ، يحتلها قطاع الطرق والزعار (الصوص) ، وقد ينتزعون كل أخشابها المتحركة والثابتة لتكون وقودا : لقد أصبح الأثاث الخشبى وسيلة مألوفة لطبخ اللحم البشرى .

وفيما بعد ، قرب النهاية ، قد يصل عدد ضحايا النممية إلى مثل عدد ضحايا الجوع ، بينما تتوقف تماما عملية دفن الموتى ، ببساطة لموت عمال الدفن أنفسهم ، هكذا تتحول مدن الأحياء إلى مدن للموتى . إذ تصبح الشوارع والبيوت مقابر عامة مكتظة بالجثث الملقاة التى تنتشر الطاعون على الفور فى الهواء . فإذا المجاعة تستحيل إلى وباء أيضا فيجتمع الإثنان على ما تبقى من السكان ليصل الإفقار إلى أقصى منتهاه .

ولقد يعود النيل إلى الارتفاع ويطغى على الأرض ويروى الحقول بالفعل فى آخر الفيضان أو فى العام التالى أو الأعوام التالية ، ولكن بلا جدوى ولا عناء ، فلقد قضت المجاعة على الفلاح الذى يمكن أن يزرع . وبهذا الشكل تضاعف الكارثة من نفسها بمعدل الربح المركب وبميكانيزم الحلقة الجهنمية المفرغة .

ومن الناحية الأخرى فقد يظهر فجأة «أغنياء المجاعة» من واضعى اليد ممن نجوا من الموت على ممتلكات الموتى من ضحاياهم بعد أصبحت بلا صاحب . كذلك قد تدفع المجاعة والوباء بالكثير من الناس إلى الهرب فرارا من مصر كلها إلى البلاد المحيطة ابتداء من الشام والحجاز واليمن حتى برقة والمغرب ، غير أن معظمهم يموت على الطريق ، إما جوعا وعطشا أو بالعدوى وإما كصيد لأكلى لحوم البشر .

والآن ، كمجرد عينة تطبيقية ، خذ هذا النص المقتضب عن ابن تغرى بردى فى شدة ليست بأسوأ ما عرفت مصر الوسيطة ، وهى تلك التى وقعت سنة ٤٦١ هـ . «بلغ الغلاء العظيم بمصر منتهى شدته الذى لم يسمع مثله فى الدهور من عهد يوسف .. واشتد القحط والوباء سبع سنين متوالية حتى أكل أهلها الجيف والميتات وأفنت الدواب وبيع الكلب بخمسة دنانير والهر بثلاثة دنانير ، ولم يبق لخليفة مصر سوى ثلاثة أفراس بعد العدد الكثير . ونزل الوزير يوما عن بغلته ففعل الغلام عنها لضعفه من الجوع فأخذها ثلاثة نفر فذبحوها وأكلوها ، فأخذوا فصلبوا فأصبحوا

وقد أكلهم الناس ولم يبق إلا عظامهم ، وظهر على رجل أنه كان يقتل الصبيان والنساء ويبيع لحومهم ويدفن رؤوسهم وأطرافهم فقتل ، وبيعت البيضة بدينار ، وبلغ أردب القمح مائة دينار ثم عدم أصلا ، حتى حكى صاحب المرأة أن امرأة خرجت من القاهرة ومعها مد جوهر فقالت من يأخذه بمد قمح فلم يلتفت إليها أحد» (١) .

ذلك إذن هو بروفيل المجاعة - الوباء ، أو بالأحرى قطاع عرضي بل شريحة رقيقة من مركبه ، كما يتكون لدينا من روايات مؤرخي وشهود العصر ، ولسنا نعلم مبلغ الدقة والصحة فيها تماما ، ولكنهم جميعها لا يفتأون يرددون أنهم على يقين أن القارئ لن يصدق حرفا منها وسيرميهم بالكذب الذميم .. إلخ ، إلا أنهم بدورهم لا ينفكون يقسمون بأغلظ الإيمان ليس فقط على صحة كل حرف فيها وأنهم رأوها رأى العين ولكن كذلك على أنها جميعا هي القاعدة اليومية الصرفة لا الاستثناء أو الشذوذ . ومهما يكن ، فإن تكرار الرواية والتفاصيل المشابهة فى أزمنة أخرى سابقة ولاحقة عند كل المؤرخين المعاصرين ، لا يمكن أن يترك مجالا للشك فى هامش منها على الأقل ، ويكفينا دليلا أن مصر فى نهاية عصورها الوسطى أيام الحملة الفرنسية كانت قد انحدرت إلى ٢,٥ مليون نسمة ، ولو أننا لا نفعل دور اتضاع المستوى الحضارى والإدارى حينذاك إلى نقطة الصفر .

النبيض المناخى والسكانى

والواقع أن مصر الزراعية الكثيفة الغنية كانت تعيش بطبيعتها فى أغلب تاريخها فى حالة إفراط سكانى over population ، أو على الأقل فى حالة تشبع سكانى كامل ، ولهذا فإن أدنى هزة فى موارد المياه والزراعة ما أسرع ما كانت تترك أثرها فى السكان بدرجة تخريبية وتناقض نكباتى خطير ، وفى الجغرافيا البشرية أن من أقرب المناطق إلى إفراط السكان أكثرها كثافة ، وكذلك كان الرخاء المعتاد فيما يبدو من مضاعفات آثار المجاعات ، وفى هذا يقول ابن خلدون «قالهاكون فى المجاعات إنما قتلهم الشعب المعتاد السابق لا الجوع الحادث اللاحق» (٢) ، ولعل هذا كله أن يفسر لماذا كانت العرب تقول : إن مصر أسرع الأرض خرابا (٣) ، ويقول المقدسى «هذا الإقليم إذا أقبل فلا تسأل عن خصبه ، وإذا أجذب فنعوذ بالله من قحطه» (٤) .

(١) النجوم الزاهرة .

(٢) المقدمة، القاهرة، ١٣٢٧ هـ، ص ١٠٠ .

(٣) خطط المقريزى، ج ١، ص ٤٠ .

(٤) أحسن التقاسيم، ليدن ، ١٩٠٦، ج ١، ص ١٩٨ .

والشئ الغريب والمثير حقا أن العلاقة التي نعرفها اليوم بين ذبذبات النيل ونزوات الفيضان وبين مصدر الرياح الموسمية الهندي لم تكن مجهولة تماما فى العصور الوسطى كما كانت العلاقة بين الفيضان وأمطار المنطقة الاستوائية غير غائبة تماما حتى فى العصور الكلاسيكية ، فعن الأخيرة ، فإن إيراتوستيني جغرافى الاسكندرية العظيم فى القرن ٣ ق . م وأول من رسم خريطة للنيل تشمل العظيرة والأزرق ، أشار عابرا إلى أن النيل كما ينبع من بحيرات تقع حوالى خط الاستواء فإن فيضانه يرجع إلى سقوط الأمطار فى المناطق الاستوائية ، أما عن العلاقة الموسمية ، فكما ذكر المسعودى «قالت الهند زيادة النيل ونقصانه بالسيول ، ونحن نعرف ذلك بتوالى الأنواء وكثرة الأمطار» (١) .

ولعل هذا أن يرتبط بطريقة ما بنظرية العصر - الخاطئة تماما - عن نهر السند أو الملتان كرافد للنيل ، ومن ناحية أخرى ذكر التيفاشى أن «سبب زيادة النيل هبوب ريع يسمى المثلث ، وذلك لسببين ، أحدهما أنها تحمل السحاب الماطر خلف خط الاستواء فتمطر ببلاد السودان والحبشة والنوبة ، والآخر أنها تأتى فى وجه البحر الملح فيقف ماؤه فى وجه النيل فيتراجع حتى يروى البلاد» (٢) ، وبغض النظر عن التفاصيل ، ففى النظرية العامة من الصواب أكثر مما بها من الخطأ .

وإذا كانت هناك اليوم نظريات جديدة تنفى أى علاقة بين فيضان النيل والمحيط الهندى وتربطه بالمحيط الأطلسى وحده أو به والهندي جزئيا ، فإن الثابت الذى لاخلاف عليه هو أن هناك معامل ارتباط يزيد على النصف بين أمطار الهند وحجم فيضان النيل (٣) ، ولعل لفيضان النيل ، وهذا مجرد احتمال نظرحه ، مصدرين كما أن له منبعين ، كل لكل ، الحبشة من الهندي ، والبحيرات من الأطلسى ، وعلى أية حال ، فإذا كان القدماء قد جهلوا منبع النيل جغرافيا ، وكان هذا يدهشنا الآن ، فالأدعى إلى الدهشة أكثر أننا أنفسنا فى الربع الأخير من القرن العشرين بعد الميلاد لم نكشف بعد منابع النيل مناخيا .

أيا ما كان ، فهكذا نعود فنرى أن مصر ، التى عاشت كثيرا فى ظل الخطر الخارجى من حيث الموقع ، عاشت أيضا فى ظل الخطر الداخلى من حيث الموضع ، أى من حيث انتظام النيل وحالة الفيضان ، ولئن كان هذا الخطر قد سبب كثيرا من الكوارث الطبيعية والبشرية ، فإنه لم يعدم جوانب إيجابية ، فقد كان بمثابة

(١) خطط المقرئى، ج ١ ص ٩٥ .

(٢) السيوطى، حسن المحاضرة، ج ٢ ص ٢٠٥ .

(٣) عوض ، نهر النيل ، ص ٢٣٣ .

تحد متجدد للسكان ، وحافزا دوريا لتطوير الفنون الحضارية وضبط البيئة الطبيعية ، كما منع أى شعور أو اتجاه إلى التكاسل ، هذا فضلا عن دوره الاجتماعى الذى رأينا فى هز الأوضاع الطبقيّة وإعادة توزيع الثروة القومية من حين إلى آخر .

النبض الهامشى

ودراسة التاريخ العمرانى فى مصر تطلعننا بعد هذا على دورة حضارية أساسية تتكرر فيه على إيقاع النهر وضبطه ، فالملاحظ أن مراحل ضبط النهر الكفاء تنعكس على الوادى بالاتساع وغزو الصحراء والبور والبرارى وربما الواحات ، ويتمدد الغطاء السكانى فى الأطراف والهوامش خاصة شمال الدلتا التى تتحول حينئذ إلى «جبهة ريادة Pioneer Front» فتية طليعية ، بل ويمتد وقع الدفعة إلى الموانئ البحرية فتزدهر وتتكاثر ، أما حين يفشل الفيضان أو ضبط النهر فإنه إذن الانكماش العمرانى وغزو الملح والرمل ، أو البحر والصحراء ، وكذلك الرعى والرعاة، للمعمور ، وهو إذن التراجع عن الهوامش خاصة الصعيد الأوسط وبالأخص شمال الدلتا حتى ليبدو جسم المعمور وقد زحف إلى الجنوب ككل ، وتتقلص الواحات ربما ، وربما انقرضت بعض الموانئ خاصة على البحر الأحمر .

ذلك قانون إيكولوجى عرفته مصر بانتظام ، ويمكن أن نسميه قانون «النبض الهامشى Marginal vibrancy» لأن وقعه أوضح ما يكون فى هوامش المعمور وأطرافه بحسبانها أكثر حساسية وتذبذبا من قلبه (١) ، وهو دليل على أن النهر ضابط إيقاع جوهري للعمران فى مصر الفيضية ، وهو نفسه تعبير مباشر عن أن مصر فى نهاية الأمر واحة تحيط بها الصحراء من كل الجهات وانعكاس للصراع الأبدى بينهما أو بين الطين والرمل . والسبب نفسه كان قلب البلد وأعماقه الداخلية، خاصة وسط الدلتا ، يبقى وحده غالبا النواة النووية الدفينة الصلبة الثابتة والوثيقة، وبالتالي أمل مصر الباقي بعد كل انكماش ، واحتياطيتها المضمون للمستقبل من أجل معاودة القفز على الصحراء من جديد .

حتى كتاب ورحالة أواخر القرن ١٨ مثل مالثوس نفسه وسافارى وفولنى ، حين كانت مصر فى الحضيض ، كانوا على وعى تام بهذه الحقيقة الإيكولوجية . مالثوس ، مثلا ، وفى نفس «المقالة» الشهيرة ، يعود بعد أن يرسم صورة كالحة

(1) A.E. Boak, "Irrigation & population in the Faiyum, the garden of Egypt". G.R. July 1926, P. 363.

حالة لمصر الاجتماعية فيقول «ولكن تلك هي خصوبة الدلتا الطبيعية بفضل فيضانات النيل بحيث أنها ، حتى بغير حق إرث ، وبالتالي بلا حق ملكية تقريبا ، تظل تعمل عددا كبيرا من السكان بالنسبة إلى مساحتها ، عددا كافيا ، إذا كانت الملكية مضمونة والصناعة جيدة التوجيه ، لأن يصلح ويوسع زراعة البلد بالتدريج ويعيدها إلى سابق حالتها من الرخاء» (١) .

وإذا كان لنا أن نتتبع حالات النبض الهامشي التاريخية ، فقد يمكن أن نبدأ بجهود الأسرات في استصلاح شمال الدلتا وفي الفيوم ، ولا تكاد سجلات أهم ملوك مصر القديمة تخلو من إشارة أو إشادة باستصلاح للأرض في الشمال ومدة العمران على حساب المستنقعات ، وكانت الفيوم بخاصة وغرب الدلتا بعامه من مناطق التوسع الزراعي والتعمير النشط أيام الإغريق ، بينما ارتبط التوسع الروماني أكثر بمنطقة مريوط ، وهنا تحتاج الفيوم إلى وقفة خاصة .

نبض الفيوم

بحكم تركيبها المورفولوجي شكلا وموقعا وتضاريس ومائية ، تمثل الفيوم واحدا من أبرز نماذج النبض الهامشي في مصر عبر التاريخ ، نموذجا يكاد يكون تصغيرا مركزا مختزلا للظاهرة كلها في مصر جميعا مثلما هي تصغير لجغرافيتها عموما . وبحكم هذا التركيب نفسه ، يجتمع هنا في ترابط وثيق وعلاقة حتمية النبض الهامشي ببعديه الأفقي والرأسي . ولضابط الإيقاع في هذه العملية طرفان: الاتصال بالذيل من الخارج وتذبذب البحيرة من الداخل ، ذلك أن فتحة اللاهون - الهوارة كتكوين صخري عنقى تحدد المنسوب الأدنى لبحر يوسف بارتفاع معين هو ١٨ مترا (٢) . وعلى هذا فإن مياه النيل يمكن فقط أن تتدفق إلى الفيوم حين يكون منسوب ماء الفيضان في بحر يوسف عند اللاهون أعلى من ١٨ مترا ، كذلك فحين ينحسر الفيضان يمكن للمياه أن ترتد عائدة إلى وادي النيل خلال فتحة الهوارة إلى أن ينخفض مستوى بحيرة الفيوم إلى ما دون علامة ١٨ مترا .

من ثم فإن الجزء من الفيوم الواقع بين مستوى الماء العالي منسوب ١٨ مترا يمكن أن يروى ثم يصرف على التوالي خلال العام الواحد نفسه ، وتضاريسيا ، يشمل هذا الجزء الدرجة الأولى وجزءا من الدرجة الثانية من درجات المنخفض الأوروجرافية الثلاث ، وعلى مثل هذه الأرض إذن أمكن للزراعة أن تقوم ، كما أمكن للقرى أن تنشأ على شواطئ البحيرة فوق علامة الماء العالي ، بالإضافة أيضا إلى المواضع المرتفعة المحمية داخل المنطقة الخاضعة للفيضان السنوي ولقد عثر بالفعل على أطلال قرية ترجع إلى الدولة القديمة (حوالي ٢٩٠٠ - ٢٥٠٠

(1) Essay, Lond, 1848, P. 79-80

(2) Boak, op. cit, P. 353-364.

ق . م) فى موقع مدينة الفيوم الحالية ، مما يدل على أن هذا الجزء من الفيوم كان معمورا مأهولا فى ذلك التاريخ المبكر .

فى التاريخ القديم

على أن أول محاولة جادة لاستغلال الفيوم هى على ما يبدو تلك التى حدثت فى الدولة الوسطى (٢١٦٠ - ١٧٨٥ ق . م) والأسرة ١٢ بالتحديد ، فقد بنى المناحة سدا ببوابات عند اللاهون ، وربما آخر عند الهوارة ، للتحكم فى دخول وخروج مياه الفيضان . فكانت البوابات تفتح أثناء ارتفاع فيضان النيل ، فترفع المياه الداخلة مستوى بحيرة الفيوم إلى المنسوب المطلوب . وبعد غلق هذه البوابات ومنع دخول أو خروج المياه ، كان فائض مياه بحر يوسف يحول إلى ترعة فرعية تجرى من اللاهون إلى أسفل وادى النيل ، تماما مثلما تفعل ترعة الجيزة اليوم . وهكذا تحولت البحيرة إلى خزان هو ما عرف ببحيرة مورييس .

ومع تكوين بحيرة مورييس ، بدأ استصلاح المنطقة التى كان يفرقها الفيضان سنويا بلا ضابط سابقا والتى كانت على الأرجح مستنقعات أو شبه ذلك ، وقد ثبت المستوى الأدنى للبحيرة عند منسوب ١٧,٥ متر ، وتم استصلاح الأراضى الواقعة أعلى هذا المنسوب فى جنوب غرب المنخفض ووضعت تحت الزراعة ، وقد عوملت هذه الرقعة ، التى تبلغ مساحتها ٢٧ ألف فدان ، مثلما تعامل أحواض الرى الحديثة : تروى أثناء الفيضان ، ثم تصرف بعد تمام ربيها ، وذلك مع حمايتها من البحيرة بواسطة سد كبير . ويبدو أن خزان مورييس هذا ظل يعمل بكفاءة أيام الفرس كما يفهم من هيروdot .

غير أنه فيما بين القرنين ٣ ، ٥ ق . م تم الاقلاع عن سياسة استخدام الخزان ، فمنعت مياه بحر يوسف عن البحيرة وسمح فقط بدخول القدر الكافى من الماء للرى الحوضى حول مدينة الفيوم ، من ثم أخذ منسوب البحيرة ينخفض تدريجيا بالتبخر، حتى وصل إلى ٤ أمتار قبل القرن ٣ ق . م . ترتب على تقلص البحيرة أن أصبح الجزء الواقع بين كنتورى ١٧,٥ ، ٤ أمتار مفتوحا للتعمير ، فأضحى مسرحا لمشروع ضخم للإستصلاح والاستعمار الزراعى تحت البطالسة . فصرفت المستنقعات وأزيلت الحشائش والأعشاب والبوص وشقت قنوات الرى الرئيسية والفرعية لتحمل المياه من بحر يوسف إلى الأرض الجديدة .

ولقد تقدم التعمير بسرعة غير عادية وإلى مدى أبعد ، فالى جانب المعمرين الاغريق والمقدونيين، هاجر الفلاحون المصريون بالجملة ، متطوعين أو مجندين ، من مختلف قرى الصعيد والدلتا ، بل ونقلوا معهم - كما يحدث كثيرا فى حملات

التهجير بالجملة - نفس أسماء قراهم القديمة إلى قرى المهجر الجديدة - Homo-nyms وفى بردية تبتونيس أن عدد هذه القرى بلغ ١١٤ قرية ومدينة أيام البطالسة.

على أن اضطراب الأحوال السياسية والمادية فى أواخر البطالسة أدى إلى إهمال تطهير وصيانة الترع والسدود ، فحرمت مناطق من المياه واتخمت أخرى بها إلى حد التشبع والنشع ، فانكمشت المساحة المزروعة وتناقص عدد السكان بشدة وهجر كثير من القرى والمحلات ، لعل أهمها كرانيس Karanis (كوم أو شيم) فى التخوم الشمالية وتبتونيس Tebtunis فى التخوم الجنوبية ، وكلتاها تحطمت بيوتها وغطتها الرمال الساقية .

الرومان والعرب

ولقد ظلت هذه هى الصورة السائدة إلى أن جاء الرومان وأعانوا إصلاح نظام الري وتقويمه ، بالاستعانة بجنود الجيش ، فعاد التوسع والرخاء من جديد واستمر لقرنين ، فأعيد بناء كرانيس وتعميرها ، وتم إسكان كثير من المعمرين الرومان غير أن الإهمال والانحدار عادا مرة أخرى ، وهجرت المساكن وغطتها الرمال من جديد ، وتناقص السكان فى القرنين ٣ ، ٤ الميلادى ، ومرة ثالثة تكررت دفعة الإصلاح والاستصلاح فى القرن التالى وإن يكن على نطاق أضيق وفى رقعة أقل من السابقة وعلى مستوى فنى أكثر تواضعا فى الإسكان والعمران ، إلى أن هجر الموقع نهائيا فيما يلوح فى أواخر القرن ٥ الميلادى .

وإذا كانت الفيوم قد استردت بعض أرضها المفقودة أيام البيزنطية ثم العرب ، حتى بلغت درجة طيبة من الرخاء والإنتاج فى العصور الوسطى كما يشير النابلسى ، فإن النابلسى نفسه لا يفتأ يلح على أن بالإمكان أن يكون الإقليم أغنى بكثير إذا ما أصلح نظام الري بالتطهير والصيانة وشق الترع خاصة فى التخوم الصحراوية والبحيرية المهجورة والمهملة . (١) .

وهكذا مرة أخرى بعد مرة فى مصر نجدنا ، كما يقول بواك ، إزاء انهيار فى نظام الري وبالتالي إزاء انحدار فى الرخاء والسكان «خاصة فى تلك المناطق الهامشية التى تعتمد إيماء اعتماد على التشغيل البالغ الكفاءة لقنوات الماء الصناعية» (٢) .

(١) ذكره وهيبه ، دراسات ، ص ٦٣ .

(2) Boak, P. 363.

إنه قانون النبض الهامشى فى أوضح صورهِ ليس على المستوى الأفقى فحسب، بل والرأسى كذلك ، فلأن سطح الفيوم درجات وأفاق كنتورية متتابعة من أعلى إلى أسفل ، فإن ذبذبات البحيرة اتساعا وانكماشاً كانت تترجم إلى نطاقات طباقية من الأرض الفارقة أو البازغة . ولأن البحيرة كانت فى انكماش مطرد طوال العصر التاريخى على الأقل ، فقد تتابعت أفاق العمران والاستقرار بعضها فوق (أو تحت) بعض طبقات ، لا كشرائح رأسية متتابعة فحسب ولكن كمراحل زمنية متعاقبة أيضا . بمعنى أننا كلما هبطنا إلى كنتور أسفل كانت المدن والمستعمرات والعمران أحدث ، بينما الأقدم فى الأعلى ، والواقع أن معظم مدن ومحلات الفيوم التاريخية كانت يوما ما مواقع شاطئية على ساحل البحيرة ، كلما انخفضت وانكمشت ظهر على شاطئها الجديد عمران جديد ، لا يلبث بعد المزيد من الانخفاض والانكماش أن يتراجع بعيدا إلى الخلف وإلى الأعلى ، وهكذا ، والنتيجة هى هذا القانون الأساسى : الأعلى الأقدم ، والأوطى الأحدث .

بئر البرارى

نبض الفيوم ، الواحة البرعم ، مقياس دقيق نموذجى لنبض الواحة الأم الهامشى ، فلم تزل مصر خلال العصور تحاول التوسع والاستصلاح ودفع حدود المعمور ما أمكن ورغم كل شئ ، غير أن أول وأخطر انكماشة أفسدت كل ما أصلحت مصر القديمة ، وتلك هى كارثة البرارى التى بترت من المعمور المصرى أكثر من ١,٥ مليون فدان على طول الساحل الشمالى - نحو ٤٠٪ من مساحة الدلتا - ليست فقط من أخصب الأراضى السوداء الثقيلة (١) ، ولكن فى أعدل مناخ فى مصر المدارية ، حتى ليصفها بتر بأنها لم يكن لها نظير أو منافس فى مصر جميعا حتى قرن واحد قبل الفتح العربى . لذا تستدعى انكماشة البرارى دراسة وإعياًة مستوعبة .. ونستطيع أن نحصر ونحلل نتائجها البشرية على ثلاث مستويات : محليا ، إقليميا ، ووطنيا .

محليا

فعلى المستوى المحلى ، هى ، أولا ، عمل من أعمال «نزع الملكية - Expropriation» على نطاق أو مقياس إقليمى هائل قامت به الطبيعة ، فأحال نطاق البرارى إلى «إقليم مفقود» أو «الربع الخالى» المصرى ، حيث انتقل من دائرة المعمور والعمار إلى دائرة اللامعمور والخراب ، ومن حيث النتائج الطبيعية والبشرية والعمرانية يمكن أن نشبه نكبة البرارى بكارثة فيضان النيل الكاسح المفرق فى

(1) Willcocks & Craig, vol. II, P. 454.

مصر ، فيضان اللجة الكبرى الطوفانى ، إلا أنها على نطاق محلى من جهة الجغرافيا وأبدية لا مرحلية من جهة التاريخ . أو إن شئت فحكمها حكم امتناع النيل عن الإقليم إلى الأبد .

ومن البديهي ، تماما كما يحدث فى حالات جناح الفيضان ، أن الضربة الأولى فى الكارثة أدت إلى عملية هجرة جماعية زاحفة مذعورة نحو الجنوب (١) إلى خارج الإقليم المنكوب ، هذا إن لم تنتظم قدرا من الضحايا «بالموتان» . إنما عملية تناقص بل تفريغ سكاني شبه تام Depopulation . هذه الهجرة الخارجة ، أو بالأحرى الخروج الهارب ، ربما اتجهت شظايا منها إلى مختلف أجزاء مصر ، لاسيما الدلتا ، القرية والبعيدة ، ولكن المتصور أن السواد الأعظم منها تقاطر على النطاق المتاخم التالى مباشرة والأقرب للبرارى والذى لم يصب ، ويعنى هذا الاحساس أو العروض الوسطى بعامة من الدلتا ، مثل كبرات سمنود وبوصير وبنا وصا بصفة خاصة . وفى هذا النطاق إذن حدث تكديس سكاني فجائى بالدفع والاحتشاد Population Par Refoulement رفع الكثافة السكانية بحدّة .

فالصورة العامة بايجاز : تفريغ سكاني فى البرارى ، وتكثيف سكاني فى النطاق المتاخم . النتيجة بالتالى : تحرك مركز الثقل الديموغرافى فى الدلتا إلى نقطة أكثر جنوبية مما كانت فى أى وقت مضى . وبهذا وبذاك تحولت خريطة كثافة السكان فى الدلتا ، على فروقها القديمة ، من التجانس النسبى إلى التنافر المنطلق ما بين الثلث الشمالى والثلثين الجنوبيين .

وبطبيعة الحال لم يتم هذا الخروج التاريخى دفعة واحدة ، وإن كان من المتصور أن أولها كانت كبراها ، وإنما استمر التيار بعد ذلك فى موجات متتابعة أو متباعدة ، وذلك أساسا بحسب ارتفاع الأرض . فالمناطق والمحليات الأكثر انخفاضا هى التى أصيبت أولا ، بينما نجت مؤقتا أو نسبيا المواضع الأكثر ارتفاعا وظلت صامدة تقاوم ، معزولة أو مهددة ، إلى أن وصلها المد الأقصى فى النهاية فضاعت هى الأخرى وأخلت نهائيا ، وبذا تأخر خرابها سنين أو عقودا أو حتى قرونا . القاعدة ، باختصار يعنى ، هى أنه كلما كانت المنطقة أكثر انخفاضا كلما كانت أبكر وأشد ضياعا ، والعكس كلما كانت أكثر ارتفاعا كانت أبطأ وأقل خرابا ، ولما كانت المواضع الأعلى هى على الجملة المناطق الجنوبية من البرارى وكذلك النصف الغربى منها إذا ما قورن بالنصف الشرقى ، فقد كانت هذه هى آخر معاقل المقاومة وأطول ما عاش من بقايا العمران فى البرارى .

(١) عمر طوسون ، اطلس تاريخى مصر فى العصر العربى ، مصلحة المساحة ، القاهرة ، ١٩٢١ .

ونحن نرى هذا بالفعل على خرائط السكن والسكان التاريخية المتعاقبة إبان العصور الإسلامية . فنجد بقايا كثيرة نسبياً من القرى والحلات فى أقصى الشمال وأقصى الشرق . فعلى خريطة كورات منتصف القرن السابع إلى منتصف القرن العاشر الميلادى ما تزال تقوم مجموعة من أهم البلاد الكبيرة فى البرارى مثل البورا على ساحل البجوم الشمالى ، ثم ديصا ونقيزة وتيده ، ثم على بحيرة البرلس أو حولها نجد البرلس والبشارود ونسطروه وإخنا . ولكن فيما بين هذه البلاد المعلقة الوضع تفصل مناطق شاسعة من الأراضى المنخفضة البور والخراب . على أن دور معظم تلك الاستثناءات كان على الطريق . فعلى خريطة النصف الثانى من القرن العاشر الميلادى اختفت البورا وديصا (١) . وهكذا دواليك بالتدرج فى المراحل التالية الخ .

هذا عن التغيرات الكمية والتوزيعية فى السكان ، فماذا عن التغيرات الكيفية والتوازنية ؟ نطاق البرارى نفسه ، وقد أخلى وخلا من العمران تقريباً ، تحول من منطقة زراعة كثيفة وغنية سابقاً إلى إقليم رعى وبدعوة وترحل إلى الأبد ، من إقليم وفرة واستقرار وكثافة إلى إقليم صعوبة وترحل دائم وتخلخل . وبالموازاة ، تحول السكن من نمط القرى الفلاحية الضخمة المكتظة إلى تجمعات الرعاة المتنقلة القزمية المبعثرة . لقد تمت دورة كاملة ، دورة تدهورية ، من التتابع السكنى ، وتحولت البرارى إذا استعرتنا تصنيف راتزل من منطقة استقرار Be-harrungsgebiete إلى منطقة حركة Bewegungsgebiete .

تفصيل ذلك أنه بينما تراجعت الزراعة والزراع من النطاق إلى الجنوب ، تحول بعض السكان المحليين إلى الرعى وصيد السمك ، اعتمد بعضهم أحياناً على جلب مياه النيل للشرب فى مراكب عبر بحيرة البرلس (٢) . ولكن أساساً اندفع تياران من الرعى والرعاة كاللسانين من كلا جانبي الدلتا الاستبسيين أى من شمال الصحراء الغربية وشمال سيناء ليلتقيا فى إسفين هلالى عبر النطاق ليملا فراغه بتراب مخلخل من البدو والترحل . ويبدو أن ظهور البرارى كإقليم ترحل وأعشاب جاء توقيته ملائماً للغاية للقبائل العربية التى دخلت مصر بعد الفتح ، حيث قدم لها بيئة انتقالية مناسبة من بداوتها الصحراوية المطلقة إلى استقرار مصر الزراعية المطلق . ويذكر ابن عبد الحكم أن كثيراً من أبناء القبائل العربية النازحة إلى مصر

(١) المرجع السابق .

(2) Yakut, Mujam al - Buldan, Leipzig, 1866,

ابن دقماق بكتاب الانصار الواسطه عقد الامصار، القاهرة، ١٨٩٨ ، ج ١ .

لم يلبثوا أن تركوا حياة المدن الأولى وانتقلوا إلى مناطق العشب والكلأ في أطراف الدلتا وفي الشمال حيث أصبح لكل قبيلة منطقة محددة (١) ، وكان هناك أيضاً نوع من الترانس هيومانس الفصلى من الجنوب إلى مراعى برارى الشمال كل عام.

على الجانب الآخر من خط البرارى ، كان تيار اللاجئين المتدفق نحو الجنوب ممن فروا بما استطاعوا نقله من ثرواتهم ومتاعهم وحيواناتهم هو بالضرورة تيار فقراء ومعوزين ، فلقد حولت البرارى ضحاياها إلى جسم ضخم من بروليتارية زراعية مقتلعة ومنزوعة الملكية أساساً . كذلك فبعد أن فقد هذا الجسم قاعدته الأرضية على حين غرة ، أصبح يمثل جسماً سكانياً زائداً عن الحاجة - Super-fluous ، أى أصبح يشخص حالة من إفراط السكان المطلق ، ترجمت مباشرة إلى حالة من إفراط السكان الإقليمى فى المهجر الجديد فى الجنوب . أى أن تدفق الهجرة من البرارى إلى الأقاليم المجاورة لم يرفع الكثافة السكانية فيها بحدّة فقط، بل وسبب أيضاً حالة من إفراط السكان المحليين بالنسبة إلى الموارد الموضعية. وهكذا ، كما انتظمت العملية إقفاراً بشرياً فى نطاق البرارى ، انتظمت إقفاراً معيشياً فى نطاق المهجر .

ونحن نستطيع أن نتصور أعراض هذا الإفراط ومشخصات هذا الفقر فى أشكال متعددة مما تكرر فى تجارب مماثلة فى تاريخ مصر اللاحق (٢) : أعداد غفيرة من المهاجرين اللاجئين تنصب فى مدن الجنوب وريفه كعمالة أجيرة رخيصة أو تتخضم صفوف الحرف الدنيا كبيع الأغذية البسيطة والكنس والنظافة والخدمة الشخصية فضلاً عن التسول والسؤال ... الخ . وعلى المدى البعيد ، كان حتماً أن تتكفل فرص الموت وأدوات معدل الوفيات ، خاصة المجاعات والأوبئة وأزمات الفيضان ، بتسوية هذه الكثافة المتورمة والزوائد البشرية وتعيد فرض التوازن الإيكولوجى بين حجم السكان وحجم الموارد .

إقليمياً

إذا نحن انتقلنا الآن إلى نتائج نشأة البرارى على المستوى الإقليمى العريض ، فهناك أولاً تقليص المعمور الزراعى بنحو ١٠ مليون فدان على الأقل أى بنحو ٤٠٪ من المساحة الصالحة للزراعة فى الدلتا حسب تقدير ويلكوكس وكريج (مساحة الدلتا العامة باستثناء نطاقى الكتبان الرملية والبحيرات فى الشمال تبلغ

(١) فتوح مصر ، ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٢) قارن الجبرتي ، ط ١٨٨٤ ، القاهرة ، ج ٣ ص ٤٣ .

٤٣ مليون فدان) . هذا يترك ٢٥ مليون فدان أو ٦٠ ٪ للمعمور بعد البرارى حسب التقدير نفسه (أو بالدقة ٢٨ مليون تعادل ٦٥ ٪ حسب أرقام مساحة الدلتا العامة) (١) . على الجملة والتقريب ، يعنى ، فقدت الدلتا ثلث أرضها الزراعية على الأقل وتبقى لها الثلثان فى الجنوب . وإذا نظرنا إلى خط ويلكوكس نجد أن ضياع البرارى قد ترك معمور الدلتا الباقي على شكل شبه دائرة ناقصة فى جنوبها الغربى قطرها يتراوح حول ٥٠ - ٦٠ كم وذلك رغم شدة تعرج محيطها .

كذلك فلما كانت البرارى تبلغ أقصى اتساعها فى غرب وشرق الدلتا وأدناها فى وسط الدلتا ، فقد تغيرت بالضرورة الأوزان النسبية لقطاعات الدلتا الثلاثة مساحة وبالتالي إمكانيات وإنتاجا وسكاناً ... الخ . ففي غرب الدلتا لم يكد المعمور المتبقى يبلغ ربع المساحة العامة ، مقابل النصف تقريباً فى شرقها ، والثلثين فى وسطها . أى أن أقل خسارة نسبية سببتها كارثة البرارى كانت فى وسط الدلتا . بل إن نظرة إلى الخريطة لتظهر أن المعمور المتبقى فى وسط الدلتا يكاد يعادل مجموع المتبقى فى كلا غرب الدلتا وشرقها معاً . أى أن وسط الدلتا وحده قد صار نصف الدلتا تقريباً ، وبالتالي أكثر من ربع مصر جميعاً . ولعل هذا ، مع تفوقها المطلق أيضاً من حيث موارد المياه ، يفسر لماذا كانت مصر الوسيطة تتطلع دائماً إلى وسط الدلتا كمعقد الأمل ومناطق الرجاء وكمعقل الخصوبة والإنتاج الأخير فى البلد جميعاً ، خاصة فى حالات أزمات الفيضان والمجاعات ... الخ .

بالمثل تغيرت الأوزان والقيم الإقليمية النسبية بين كل من الدلتا والصعيد فى مجمله . فإذا اعتبرنا المساحة الصالحة للزراعة فى الدلتا قبل البرارى ٤٣ مليون فدان مقابل ٢٢ مليون للصعيد بالتقريب ، لكان معنى ذلك أن الدلتا ناهزت نحو ضعف الصعيد إلا قليلا ، ذلك فى المساحة ، ولكن بالتبعية فى الإنتاج والموارد والسكان ... الخ . بعد البرارى إذن لم تعد الدلتا (٢٥ أو ٢٨ مليون فدان) لتزيد كثيراً عن الصعيد . لقد جاءت كارثة البرارى على حساب الدلتا حقيقياً ونسبياً ، ولصالح الصعيد نسبياً . من ثم تقارب الوجهان وكادت كفتاهما تتساويان فى ميزان الثقل الوطنى .

ولعل هذا أن يفسر لنا بروز الصعيد نسبياً فى العصور العربية والإسلامية عموماً كما توحى كتابات أغلب الرحالة والجغرافيين والمؤرخين المعاصرين . تذكر مثلاً عصر قوص الذهبى حين صارت فى القرون ١١ - ١٤ الميلادية ثانية كبرى

(1) Egyptian irrigation, vol. 2, P. 454, 450.

مدن مصر بعد الفسطاط أو القاهرة . ومع قوص ، لا تنس موانئ البحر الأحمر من القلزم إلى عيذاب وأهميتها البالغة . اللافت أكثر ، مع ذلك ، إنما هو اندثار الاسكندرية التدريجى كميناء مصر الأولى أيام الكلاسيكية .. فمن المعروف أن دور الاسكندرية أخذ فى التواضع ثم الاتضاع طوال العصور الوسطى العربية بعد وضعها القمى تحت اليونان والرومان . والواقع أن مصائر الاسكندرية والقلزم ، ولانقول موانئ المتوسط والأحمر ، تكاد تتناسب تناسباً عكسياً ما بين العصور الكلاسيكية والوسطى .

ولئن كان هذا مرتبطاً بتغيير التوجيه السياسى والجغرافى المفهوم ، إلا أنه لا يمكن فى جزء منه أن ينفصل مادياً ومنطقياً - أليس كذلك ؟ - عن ضياع البرارى وثلاث الدلتا الشمالى ، حيث أصبحت معزولة عن العمار بلا ظهير يذكر تقريباً . ولولا نواتا المعمور الباقيتان حول مصبى فرعى الدلتا ، فلربما أصاب دمياط ورشيد أيضاً ضمور مماثل أو مقارب لما أصاب الاسكندرية .

وطنياً

على المستوى الوطنى، أخيراً ، لا تقل آثار نشأة البرارى ونتائجها خطراً ولا مغزى . فما من شك فى أن كارثة البرارى ليست فقط أكبر نكبة طبيعية وبشرية منيت بها جغرافية مصر عبر التاريخ كله ، وإنما هى أيضاً أخطر تغيير إيكولوجى - سلبى وإلى الأسوأ - فى جغرافية مصر التاريخية بأسرها . فلقد كانت بمثابة حكم بالإعدام على البيئة الطبيعية سلب مصر ربع قاعدتها الأرضية والحيوية تقريباً، مما أدى بالحثم إلى عملية إفقار وطنى مباشر وغير مباشر . فمن نحو ٦ مليون فدان صالحة للزراعة على الأقل، فقدت مصر ١ مليون ، بنسبة ٢٣٪ ، أى نحو الربع تقريباً - الربع الخالى . وبهذا تقلص المعمور إلى ٥ ملايين فدان ، أو ثلاثة أرباع الأصل .

بالنسبة نفسها ، بالتالى ، تقلصت قاعدة الوطن المادية فامكانياته الاقتصادية والسكانية فوزنه وحجمه البشرى والسياسى ... الخ . يكفى أن ضربة البرارى خفضت طاقة مصر التحويلية بالسكان من ١٠ - ١٢ مليوناً إلى ٨ - ١٠ ملايين . صفوة القول ، لقد انكمشت مصر الدولة وتضاعلت حقيقياً ونسبياً بالبرارى ، أصبحت مصر بعد البرارى دولة أصغر منها قبل البرارى : عملية «تنزيل» بالفعل والقوة فى المرتبة الوطنية والقوة القومية لا مفر منها ولا جدال فيها . ليس هذا فحسب . فبتر البرارى قصر طول المعمور المصرى ككل . فانزلق إلى

الجنوب من ثم بضع عشرات من الكيلو مترات . تحولت مصر ، يعنى ، من شبه واحة ساحلية إلى واحة شبه داخلية نسبياً ، ففيما عدا بضعة مناقد على البحر فى دمياط ورشيد والاسكندرية ، لا تكاد تتصل بكتلة المعمور الداخلية إلا بخطوط دقيقة تخرج منه كأصابع اليد الممدودة ، بل وتكاد تشبه اتصال مبانى البحر الأحمر كالقلمز والقصير وعيذاب فيما عدا هذا اصبح جسم مصر الحيوى منفصلا عن البحر المتوسط بنطاق عريض من فراغ اللامعمور ، تقريباً مثلما ينفصل عن البحر الأحمر بنطاق الصحراء الطبيعى .

بذلك أصبح الجزء الأكبر من ساحل مصر الشمالى ساحلا «ميتاً» من الوجهة العملية ، مثله فى ذلك أيضاً مثل ساحل البحر الأحمر إلى حد أو آخر . ولولا هذه الكوات والثغور المنعزلة لقلنا صارت مصر دولة داخلية بلا سواحل حقيقية فعالة . ولا شك أن هذا الانفصال ساهم فى عزلة مصر الوسيطة عن عالم البحر المتوسط وأوروبا وساعد على الانطواء الداخلى بقدر أو آخر . ومن هنا أثرت خسارة البرارى فى تشكيل توجيه مصر الجغرافى ، فجعلتها أقل أسيوية إلى حد ما ، وأقل متوسطة إلى حد أكبر ، وأكثر إفريقية إلى حد أو آخر .

تلك إذن قصة البرارى نشأة وامتداداً وآثاراً ونتائج . لا يبقى فى ختامها سوى أن نذكر أنها منذ تكونت وبعد أن تمددت بدرجات متفاوتة فى عصور التخلف المملوكى التركى ، أصبح كل نشاط توسعى يهدف إلى أن يقضم منها رقعة هامشية هنا أو هناك يستنقذها للمعمور والمزروع . لكن كثيراً ما عادت اليد العليا للملح والبوار .

وعدا البرارى وبعدها فإن أسوأ حالات النبض الهامشى السالبة هى ما وصلت إليه مصر قبل الحملة الفرنسية . فقد انكمشت الرقعة المزروعة بشدة وتخللها البور فى كل مكان تقريباً وهجر الفلاحون الوادى هرباً إلى الصحراء بينما غزا العربان الوادى مع الصحراء وانتشروا فيه . مثلاً كان ما بين الاسكندرية ورشيد صحراء يبابا ، وما بين القاهرة والاسكندرية قرى هامة وأكواخاً وعششا خربة . باختصار كانت الصحراء لا تنفك تغزو الأرض الزراعية وتطغى عليها وتتخللها حتى تداخلتا بشكل شاذ وخطير .

النبض الموجب : مصر الحديثة

وفى القرن الماضى فقط ، مع انقلاب الرى وحده ، توقف النبض الهامشى

السالب وترك مكانه للنضج الموجب . فتغرات البور المتخلل ملئت ، وأطراف الأرض الزراعية الحدية تمددت ، كما بدأ استصلاح البرارى بجدية ، ومنذئذ أصبحت البرارى هى جبهة الريادة الأساسية فى النضج الهامشى المعاصر . غير أن المحصلة الكلية ظلت محدودة حتى منتصف القرن الحالى حين نالت دفعة قوية ، وإن لم يزل أغلبها باقياً . ولكن منذ السد العالى أصبحت نهاية البرارى مسألة وقت فقط .

ومثل هذا يقال عن حواف الوادى الصحراوية وشبه الصحراوية التى بدأت تشهد زحفاً جبهوياً عنيداً لضمها إلى المزروع ، أبرز جبهاته مديرية التحرير وامتداداتها فى غرب الدلتا حتى مريوط ، يليها هوامش شرق الدلتا فى صحراء الصالحية وبلييس وأطراف وادى الطميلات ، وذلك دون أن ننسى مشروعات الفيوم شبه الواحة التى وضعت طويلاً «فى النفتالين» كما يقال بسبب مشكلتها الخاصة فى الصرف فظلت من أقل مناطق مصر نمواً وتنمية فى المزروع أو الإنتاج الزراعى خلال العقود الأخيرة ، وكذلك دون أن نهمل دفعات شتى - جيبية أكثر منها جبهوية - منتشرة هنا وهناك على أطراف الوادى فى الصعيد .

نوية القنال

وإذا كانت ذبذبات البرارى ظاهرة بطيئة مزمنة ، فقد عرف القرن الأخير ذبذبتين حادثتين وخطيرتين فى أطراف المعمور المصرى ، القناة والنوبة . فشقق قناة السويس قد خلق نوية هامة وبكرا من المعمور أضيفت لأول مرة إلى نواته التقليدية الأم فى الوادى ، يصل وزنها البشرى الآن فى الظروف العادية إلى نحو المليون . وهذه النوية النامية إذا كانت خطية هندسية مستطيلة كشق الصعيد ، فهى على النقيض تماماً من الوادى كله صعيداً ودلتاً أى من مصر القديمة ، معمور مدنى صرف . فمنطقة القناة هى أكثر رقعة بهذه المساحة فى مصر من حيث نسبة سكان المدن ، وتكاد تقترب نظرياً من ١٠٠ ٪ . فنشاطها ينصرف تماماً عن الحرف الأولى (الزراعة) إلى الحرف الثالثة أساساً (الخدمات والتجارة والنقل) ثم الحرف الثانية أخيراً وفى الدرجة الثانية (الصناعة) - مع ملاحظة أن نسبة الحرف الثالثة تزداد كلما اتجهنا نحو القطب الشمالى بور سعيد والثانية كلما اتجهنا نحو القطب الجنوبى السويس بحيث تأتى الإسماعيلية فى المنزل بين المنزلتين .

بل إن دورة العمران هنا ريادية أصلاً وعكسية بالضرورة إذا ما قورنت بدورة الوادى . ففي حالة الوادى يمكن أن نقول : فى البدء كان الريف ، ثم خلق الريف

مدته ، وهذه طبيعة الأشياء . أما هنا فى النوبة الجديدة فإنه العكس تماماً : فى البدء كانت المدينة ، ولكنها لم تلبث أن خلقت ريفها ، وإن يكن على مقياس متواضع جداً - بضع عشرات من الآلاف من الأفدنة انتزعت من الرمال على طول القناة لخدمة المدن فى ضرورات الاستهلاك الغذائى اليومى الطازج . أى أنه حتى هذه الزراعة المنبثقة عن المدن تختلف أيضاً عن زراعة الوادى التقليدية المنوعة فى أنها «زراعات مدن» أساساً . حتى نمط السكنى الريفية هنا يختلف عن نمط الوادى القديم ويشبه نمط البرارى وأراضى الاستصلاح الحديث ، فالعزب الصغيرة المبعثرة لا القرى الضخمة المجمعة هى السائدة تماماً . ولهذا وذاك فإن علاقة الالتحام الوظيفى والتفاعل بين الريف والمدينة هنا مباشرة وأقوى بكثير منها فى نواة الوادى ، والأول فيها تابع مطلق للثانية . وباختصار فإن جغرافية الريف والزراعة هنا تخضع تماماً لجغرافية المدن ، وهذا على عكس الوادى إلى حد كبير . ومن الواضح على الفور أن الموقع هو الذى خلق نوبة المعمور فى القنال ، وخلق معها الموضع من لا شئ بالتالى . ولكن هذا وذاك ما كان ليتمكن لولا مياه النيل ، فالترعة الحلوة تؤم للقناة المالحة ، وكل شريان حقيقى لحياة المنطقة . فالنوبة كلها ثمرة زواج موفق بين الموقع والموضع ، بين القناة والنيل ؛ إن تكن القناة أمها فإن النيل أبوها . وهى كدفعة لأبعاد المعمور تعد انعكاساً لدفعة مقتدرة من ضبط النيل ودليلا عليها .

غير أن نوبة القنال قد تعرضت فى السنوات الأخيرة منذ ظهر الخطر الإسرائيلى والصراع العربى ضده لظاهرة لم تعرفها النواة الأم فى الوادى . تلك هى ظاهرة التذبذب الديموغرافى ما بين امتلاء وإخلاء ، إن تكن غير بارزة فى التجربة الأولى ١٩٥٦ ، فقد انتظمت نحو ثلثى سكان القنال (أى نحو ٥٠٠ ألف نسمة) فى التجربة الثانية ١٩٦٧ . ولو أننا رسمنا خطاً بيانياً لتطور السكان حديثاً فى مدن القنال لوجدناه منحنى شديد التذبذب ، سريع الارتفاع سريع الانخفاض . وإذا كانت هذه الظاهرة عارضة لا تنفصم عن الاعتبارات الاستراتيجية كم منطقة حدود بمعنى ما ، فإنها أيضاً مظهر للنضج الهامشى فى منطقة جديدة التعمير كما هى حدية العمران .

نوبات النوبة

وهذا ما ينقلنا إلى منطقة الذبذبة الهامشية الأخرى فى المعمور المصرى ، ونعنى بها منطقة النوبة فى الجنوب الأقصى . غير أنها على عكس القنال ذبذبة انكماشية ، تم فيها بتر المعمور فى أقصى ذيله مثلما بتر قديماً فى أقصى الشمال

فى البرارى وإن اختلفت الأسباب تماماً . فكلتا البرارى والنوبة منطقة غارقة ، ولكن الأولى بفعل الطبيعة و / أو الإنسان والثانية بفعل الإنسان المهندس . الأولى تحت مياه البحر مع هبوط ساحل الدلتا والبحيرات الشمالية ، والثانية تحت مياه النيل وبحيرات الخزان والسد . الأولى قديمة ألفية التاريخ ، والثانية حديثة جداً ومعاصرة . الأولى بالعرض ، والثانية بالطول . الأولى هى أوطأ قطاع بمصر الوادى ، والثانية أعلى قطاع . الأولى فى أقصى شمال مصر ، والثانية فى أقصى جنوبها ، كأنما - للصدفة أو المفارقة الغربية - كتب على أقصى أطراف مصر أن تغمر وتضيع بطريقة أو بأخرى .

ولقد كانت النوبة المصرية ، أو النوبة السفلى ، تمتد امتداداً شريطياً بالغ الطول على النيل ، نحو خمس مصر جميعاً ، ولكن كعقد دقيق الحبات متباعدها ، فكان وزنه الكلى ضئيلاً على العموم . غير أن قراه المفرطة الاستطالة والتبعثر كانت شديدة الارتباط بالنهر الذى كان «الشارع» الحقيقى الوحيد الذى يصلها ببعضها البعض عن طريق المراكب ، فكان مجتمعاً نهرياً تماماً .

وقد ارتبط بتر النوبة بمشاريع تخزين المياه ، ولذا حدثت العملية على عدة مراحل بدأت مع بناء خزان أسوان ثم اطردت مع تعليته مرتين . فكان العمران فى كل مرحلة يتقلص نحو الجنوب ، وفى الوقت نفسه يصعد على جانبي النهر إلى أعلى زاحفاً على السفوح والمنحدرات ليصبح معلقاً أكثر من ذى قبل (١) . أى أن الحركة كانت موضعية أولاً ورأسية ثانياً ترتبط بخطوط الكنتور . والطريف أن حركة العمران العمودية الصاعدة هذه من أسفل إلى أعلى فى النوبة الحديثة مع الفرق ، هى اتجاهها وإيقاعها عكس حركته التاريخية المناظرة فى الفيوم القديمة حيث كان العمران يهبط سلمياً نازلاً على مدرجات السفوح درجة درجة من أعلى إلى أسفل مع تقلص البحيرة . الفارق فقط أن الخطر هنا هو الغرق وهو هناك الشرق ، وأن الماء هنا هو عامل الطرد وهو هناك عامل الجذب . ورغم أن كلتا الحركتين هى مقلوب الأخرى جغرافياً ، فإن هاتين وحدهما هما المنطقتان المتناظرتان فى هذه الدينامية الرأسية فى مصر .

على أن مرحلة جديدة ، رابعة وأخيرة ، جاءت مع السد العالى الذى وضع الخاتمة النهائية ليس فقط لهذه الحركة الموضعية الرأسية مستبدلاً بها حركة إقليمية أفقية ، ولكن أولاً وقبل كل شئ للنوبة القديمة نفسها كإقليم . فقد

(١) محمد فاتح عقيل، «بعض الظواهر الجغرافية فى بلاد النوبة المصرية» المحاضرات العامة الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٩ ، ص ١١٤-١١٦ ، ١٢٤-١٣٥ .

أصبحت النوبة كلها غارقة تحت بحيرة السد ، وتحولت بذلك على الفور من إقليم الشلالات والجنادل الطبيعية الأول فى حوض النيل إلى إقليم الخزانات والبحيرات الصناعية الأول فى مصر . وهنا تحتم تهجير السكان جميعاً خارج المنطقة كلها إلى «النوبة الجديدة» شمالاً فى كوم أمبو . وبهذه الهجرة الجديدة المختلفة فى النوع والموقع عما سبقها ، أصبح أهل النوبة بحق «رجل النهر-River No mads « قديماً وحديثاً فى أكثر من معنى وعلى مختلف المستويات والأبعاد . وبالموازاة ، تم من الناحية الأخرى تقصير المعمور المصرى فى أقصى الجنوب ، وإن يكن قد تم أيضاً تكثيفه .

بقعة الزيت الممدودة

هكذا ولتجد مصر المعاصرة على أطرافها منطقة أخرى حدية تعرضت لعملية إخلاء بشرى متكررة حتى اندثرت تماماً . وإذا كانت ضوابط النبض الهامشى هنا مختلفة عنها فى منطقة القنال ، الهيدرولوجيا هنا والاستراتيجية هناك ، فقد افتدت الأولى مصر عمرانيا كما افتدتها الثانية حربيا . فلكى نضم إلى المزرعة القومية ملايين الأفدنة كان ضرورياً أن نضحى ببضعة عشرات من الآلاف (٣٠ ألفاً) على سورها . وبينما انتزعت منطقة القنال من الجغرافيا الطبيعية لتتحول إلى حقل الجغرافيا البشرية ، تحولت منطقة النوبة من الجغرافيا البشرية إلى متحف الجغرافيا التاريخية .

وإذا نحن نظرنا أخيراً إلى محصلة هذه الذبذبات التاريخية على أطراف المعمور المصرى ، فسنجد فى جسمه العام اتجاها نسبياً على المدى الطويل نحو بعض التناقض فى الاستطالة من ناحية ونحو بعض الاستعراض من ناحية أخرى . فأما الاستطالة فقد اختصرت بوضوح منذ بتر البرارى قديماً وتقليم النوبة أخيراً ، وذلك دون أن نذكر احتمال أن النوبة كانت أكثر عمراناً واستطالة فى أقدم العصور الفرعونية كما توحى كثافة الآثار والمعابد بها . وأما الاستعراض فقد تزايد بظهور نوبة العمران فى القنال منذ القرن الماضى ، واستصلاح مديرية التحرير ومربوط أخيراً . ومع ذلك فتمام استصلاح البرارى قريباً سيدفع بالمعمور من جديد نحو الاستطالة مثلما سيزحف به منحدرأ نحو الشمال ، كما أن احتمالات تعمير هوامش بحيرة السد بزراعة حوضية معلقة ، وهى احتمالات مطروحة تخطيطياً ، قد تعود به إلى الاستطالة والزحف عالياً نحو الجنوب أيضاً .

والمهم فى هذا كله أن تستقر فى أذهاننا صورة واضحة لمصر المعمورة كإرسابة

بشرية متصلة متطاولة أشبه شئ ببقعة زيت ممدودة تترجرج قليلا منزلقة أحيانا إلى أسفل نحو الشمال أو زاحفة صاعدة أحيانا أخرى إلى الجنوب أو متفلطحة أحيانا على الجانبين أو العكس فى الجميع ... الخ ، وبهذا يبدو جسمها الأساسى أقرب إلى الاستاتيكية ، بينما تتكشف الدينامية فى أطرافها أكثر ، والمهم بعد هذا ألا ننسى أن ذلك النبض الهامشى مرتبط ارتباطاً حميماً بضبط النهر وسيطرة الإنسان عليه ، وأن كل ذبذبة توسعية موجبة على أطراف المعمور تتواكب مع تكثيف خصب فى قلبه ، وكل ذبذبة انكماشية سالبة على الأطراف تعكس عادة تخلخل القلب وهبوطه .

والأهم فى النهاية أن ندرك أن الإنسان بهذا النبض الهامشى قد أصبح بحق عاملا جغرافيا يتدخل ويعدل فى حدود الجغرافيا الطبيعية نفسها ، فبينما كان المعمور فى مراحل الضعف والانكماش يقصر برقعته دون حدود الوادى الطبيعية ، كان يتجاوزها قليلا أو كثيراً فى مراحل القوة والتمدد موسعاً بذلك حدود الوادى الطبيعية نفسها ، والواقع أن الإنسان المصرى بالاستصلاح ومد نطاق الرى إلى أقصى مدى كان دائماً أو كلما أمكن يوسع حدود «وادى» النهر بمعناه الفيزيوجرافى ذاته . ولعله الآن قد وصل إلى قمة هذه العملية فى العصر الحديث وخاصة بعد السد العالى حيث أخذ يوسع حدود «حوض» النهر ذاته .

فبعد أن مد حوض النيل الفعال إلى منطقة القناة ، استأنف الآن مده عبرها إلى سيناء أى إلى آسيا فى جانب ، كما بدأ مده غرباً إلى مريوط ومشارف برقة أى شمال إفريقيا فى الجانب الآخر . كذلك فبمشروع الريان وبشق مفيض توشكى أخيراً يدخل الإنسان منخفضاً آخر أو أكثر من منخفضات الصحراء الغربية فى حوزة وحدود حوض النيل ليصبح لوادى النهر بذلك أربعة براعم على الأقل على جانبه الغربى ، دون الشرقى بالطبع ، النطرون ، الفيوم ، الريان ، توشكى ، على اختلافها فى الطبيعة والعمران .

الماء والسياسة

الماء كسلاح سياسى

لكن السؤال الآن هو : إذا كان الإنسان قد حيد العنصر الطبيعى فى الوجود المصرى وسخره ، فماذا عن العنصر البشرى حيث مازال ماء الحياة يأتى من وراء الحدود ، والنيل كالحبل السرى مازال خط الحياة وشريانها الوحيد ؟ إن النزوات الإنسانية والسياسية ، هى الأخرى ، يمكن أن تجد مجالا واسعا كنزوات العنصر

الطبيعى ، ومازال صحيحاً أن من يملك السيطرة على منابع النيل يمكن أن يصيب مصر بالشرق أو بالفرق ، أى أن النيل - نظرياً وبالقوة على الأقل - مقتل كامن أو ممكن لمصر . ولا غرابة بعد هذا أن تكون السياسة المائية بالنسبة لمصر مسألة حياة أو موت لا أقل ، ولو أن هذا كله لا يمكن فى حالتنا إلا عن سوء فهم أو سوء نية كما سنرى . ولعل هذا وذلك هو ما كان يقصده سترابو حين قال «لو أنك ناقشت القضاء والقدر ، فستجد أشياء كثيرة فى شئون الناس والطبيعة قد تفترض أنها قد يمكن أن تؤدى أداء أفضل بهذه الطريقة أو تلك ، مثلاً لو أن مصر تكون لها كفايتها من المطر بنفسها دون أن تروى من أرض إثيوبيا» (١) .

فالنيل كنهر من أطول أنهار الدنيا لا يمكن أن يكون - كالأنهار المتوسطة أو الصغيرة - وحدة بشرية أو سياسية واحدة . وابتداء نستطيع أن نقسم حوض النيل إلى ثلاثة أقاليم مائية عريضة أو أنواع من الأقاليم : المنبع فالمجرى فالمصب ، أو المصدر فالممر فالمقر على الترتيب . الأول إقليم تصدير أو إرسال ، والثانى إقليم مرور أو ترانزيت ، والثالث إقليم استيراد واستقبال . الأول هو هضبتا البحيرات والحبشة ، والثانى السودان ، والثالث مصر . وكقاعدة عامة ، يرى البعض أن دول المصب ، مثل مصر ، هى بالضرورة فى الموقف الأضعف جغرافياً ، فى حين أن دول المنبع فى الموقف الأقوى (٢) .

دور الاستعمار

وعلى أية حال ، صبح هذا الفرض أو لم يصح ، فقد يما ومنذ وقت مبكر حسد بعض سكان المنبع المتخلفين - وهم فى اعتقادهم المصدر - سكان المصب المتقدمين ولكن العداء الحقيقى ومعه فكرة الماء كسلاح سياسى إنما أتى من الدخلاء على الحوض ، بل يمكن القول إن قضية الماء برمتها سياسيا هى من خلق أو إيعاز الاستعمار الخارجى الدخيل وخاصة الاستعمار فى العصر الحديث . ولكنها كانت دائماً ، كما سنرى ، مجرد خزعات أسطورية أو أوهام مريضة أو تهديدات طفولية خرقاء عاجزة . فمثلاً ، وبغض النظر عن الخطأ العلمى التاريخى الساذج ، حين تعاظم المد الثورى الوطنى ضد الاستعمار الفارسى فى مصر فى القرن ٤ ق . م ، فكر أردشير الثالث فى تحويل مجرى السند ، الذى كانوا يعتقدونه حينذاك رافداً أو منبعاً للنيل ، لكى يمنع مياهه عن الوصول إلى مصر

(1) Strabo, Book IV, P. 12.

(٢) الشافعى بشير، «عشرة أخطاء فى قرار تحويل نهر النيل الى إسرائيل»، الشعب، ١٤/١٠/١٩٨٠ ، ص ٨ .

تأديباً لها وردعاً (١) . كذلك ، وكمحض خرافة أو شائعة مرة أخرى ، فحين وقع الغلاء العظيم المعروف بالشدة المستنصرية فى منتصف القرن الخامس الهجرى «أشيع أن الحبشة سدت مجرى النيل ، فتوجه البطرق أو الخليفة المستنصر بالله إلى الحبشة وطلب منهم إطلاق النيل» (٢) .

مع الاستعمار الحديث ، تصل لعبة السياسة المائية إلى قمة الحقد والسفه معاً . فالبرتغال ، بعد أن خنقوا مصر موقعاً بطريق الرأس ، فكروا فى أن يخنقوها موضعاً عن طريق أعالي النيل . فنجد أحد المغامرين الفاتحين conquistadore - «الغازى» البوكيرك - يتصل من ساحل المحيط الهندى ببرستر جون ملك الحبشة لكى ينفذ حلمه الفاوستى الشرير بشق مجرى من منابع الأزرق إلى البحر الأحمر فتتحول المياه إليه وتترك مصر بعد فطامها تموت جفافاً حتى تختفى من الخريطة لتصبح من «الواحات المفقودة» التى يحتفظ التاريخ بقائمة طويلة منها ؟ ولكن بطبيعة الحال لم يكن لمثل هذا المشروع الجنونى من مكان إلا سلة مهملات التاريخ . وقد جاءت مرحلة الاستعمار الإيطالى الفاشستى للحبشة لتثبت نفس النتيجة بصفة حاسمة ونهائية . فقد تخوف البعض حينذاك من الأخطار التى يمكن أن تترتب على سيطرة قوة معادية لمصر على منابع الفيضان فى الحبشة . ولكن أثبت البحث العلمى صعوبة أو استحالة هذا الخطر موضوعياً ، مثلما أثبتت الأحداث خواء تهديدات ذلك الاستعمار الجوفاء والحمقاء تاريخياً . كل ما أدت إليه ، بجانب القلق الطبعى فى مصر ، هو أن أعطت فرصة أخرى لمناورة الاستعمار البريطانى الجاثم فى مصر ليدعى ويبدو مرة أخرى أنه حامى حمى مصر من الخطر الإيطالى المحدث والمطوق مرتين ، مرة من الغزو العسكرى من ليبيا ومرة من العطش المائى من الحبشة . وكلا الإدعائين ، هذا كذلك ، لم يكن بالطبع إلا قطعة من التلفيق والتهويش الاستعمارى المألوف .

بل إن الاستعمار البريطانى فى ذلك إنما كان يلعب دوراً مزدوجاً بالغ الخبيث والخسة . إذ يمكن القول إنه هو الذى كان يوعز إلى الآخرين بفكرة الادعاءات المائية أو التلويع بها أو التلميح إليها ويكاد يضع كلماتها فى أفواههم وذلك ابتداء

(١) جمال مرسى بدر ، «نهر النيل فى تاريخ الفكر الجغرافى» المجلة، أكتوبر ١٩٥٧ ص ٤٤ .

(٢) أمين سامى، تقويم النيل ، القاهرة، ص ٦٩ .

من الحكام والأهالى الوطنيين إلى الاستعمار الأوروبى المضاد نفسه فبيث بذلك التحريض والخلاف والمشاكل بين الجميع ، وفى الوقت نفسه يتقدم إلى مصر ذاتها فى ثوب المدافع والمكافح الصلب عن «حقوقها المشروعة» ضد هذه الادعاءات المشرعة والمزجاة ليمن بهذا الموقف عليها وينال امتنانها لعله كما يتصور يكسب تمسكها بحمايته فيضمن بقاءه فيها .

فمثلا منذ دخل الاستعمار البريطانى الحوض سارع - غير مدعو - إلى الحصول أكثر من مرة على تأكيدات وتعهدات دولية من إمبراطور الحبشة بعدم التدخل أو التصرف فى مياه النيل بأى شكل دون الرجوع إليه والاتفاق معه ، وهى تأكيدات وتعهدات لم يكن لها من داع سوى مجرد فتح عيون الحبشة على إمكانية ذلك التدخل أو التصرف بعينه الذى طلب الابتعاد عنه ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تهديد مصر بطريقة ملتوية غير مباشرة حتى تخضع لوجوده وسيطرته .

الاستعمار البريطانى

وقد عاود الاستعمار البريطانى اللعبة فى صورة مختلفة أو مختلفة فيما بعد فى السودان وشرق إفريقيا . ففى السودان اتخذ من مياه النيل أداة للضغط السياسى والمساومة الاستعمارية يرغب بها مصر على الخضوع له ، وانتحل حججا مشكوفة - تذكر حادثة السردار - ليخلق عقبات فى مجرى النهر يسلب بها مصر جانبا من الماء ، كما أوعز إلى بعض عملائه المحليين التقليديين بأكذوبة وخرافة «الحقوق المفتصبة» يشرعها فى وجه «الحقوق المكتسبة» ، ليؤلب بذلك الشقيق على الشقيق ويدس إسفيناً عميقاً يمزق ويدمر «وحدة وادى النيل» التى كانت تهدد وجوده الاستعمارى برمته .

والواقع أنه منذ وضع الاستعمار قدمه فى السودان «والعبث بمياه النيل بقصد إلحاق الأذى بمصر وسكانها أمر جرى فى رؤوس كثير من الانجليز» (١) . لقد كان الماء كسلاح سياسى من أهم أدوات السياسة الاستعمارية . ومنذ كيتشنر على الأقل كان القصد النهائى من السياسة المائية الاستعمارية فى السودان هو تهديد مصر سياسياً والتحكم فيها وإخضاعها للإرادة الاستعمارية باستمرار بحيث تصبح سيقاً مسلطاً دائماً على حركة التحرير الوطنى والاستقلال السياسى فى

(١) عرض ، النيل ص ٣١١ .

مصر . فباعتراف تشيرول ، «كانت خطط تخزين مياه النيل الأزرق والأبيض في السودان توضع وتعد تحت إشراف لورد كيتشنر الشخصى ، وكان يوجه إليها كل اهتمامه ، لا لأنها ستفتح إمكانيات لا حد لها تقريباً من الماء لمصر كما للسودان فحسب ، ولكن لأنه رأى أى قضايا سياسية ضخمة كانت تتشابك مع السيطرة الدائمة ، من السودان ، على مياه النيل ، التى عليها يتوقف صميم وجود مصر» (١) .

وعلى هذا الأساس كانت السياسة البريطانية المخططة العادمة هي الاكثار من السدود والخزانات والمشاريع المائية والزراعية في السودان ، تلك التى يمكن أن تضع في «أيدي هؤلاء العابثين سلاحاً شديداً الخطر» (٢) . فالتماهى في تلك السياسة كان لا يمكن إلا أن يهدد مصالح مصر ، إذ تؤدى بالضرورة وفي النهاية إلى تخفيض مستوى النيل بحيث يتعذر ملء الفيض في بعض السنين على الأقل ويتفاقم خطر الجفاف عموماً في سنى الفيضانات الشحيحة جداً على الأرجح . وتقنياً لهذه السياسة فرضت بريطانيا على مصر اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩ ، التى كان فيها إجحاف واضح بمصالح مصر وضغط حاد عليها ، والتى أعطت بريطانيا مزيداً من التحكم في مياه النيل .

ومن الناحية العملية ، فلقد تم تحت السيطرة البريطانية إنشاء خزانين للمياه في السودان ، واحد على النيل الأزرق لصالح السودان وهو خزان سنار ، والآخر على الأبيض لصالح مصر وهو خزان جبل الأولياء . وإذا كان أمر الأول والدافع إليه مفهوماً على علته ، فإن الثانى يبدو غريباً بدرجة لا تترك مجالاً للشك في حقيقة الدوافع والنوايا الاستعمارية . فقد أقيم خزان سنار سنة ١٩٢٥ ليغذى مشروع الجزيرة وقطن الجزيرة في حدود نحو ثلث مليون فدان . ولكن حتى قبل أن يتم المشروع كان قد تحول إلى سلاح سياسى في يد بريطانيا ضد مصر . فقد اهتبلت فرصة حادثة السردار ١٩٢٤ ذريعة لتطلق يدها في التوسع في مشروع الجزيرة إلى مليون فدان ، أى ثلاثة أمثال الاتفاقية .

ورغم أن توزيع المياه بين مصر والسودان يتم على أسس لا تضار معها حقوق مصر المكتسبة ، كما أنه يوفر للطرفين كفايتهما من المياه بسهولة في سنوات الفيضانات العالية ، إلا أن السياسة البريطانية كانت تضرم رفع مستوى الحجز

(1) Valentine Chirol, The Egyptian problem, Lond., 1929, P. 101.

(١) عوض ، المكان السابق.

على خزان سنار وتوسيع قناة الجزيرة والتوسع المطرد فى زراعة الجزيرة ، وذلك كله على حساب مصر . كذلك كان المشروع كفيلا بتهديد موارد مصر فى سنوات الفيضانات الفقيرة . وفى كل الأحوال فقد كان من المحقق أن الخزان يمثل أداة جاهزة باستمرار لتهديد مصر والضغط عليها فى أى وقت ولأى سبب .

أما قصة جبل الأولياء فأغرب . فهذا الخزان لحساب وصالح مصر ، ومع ذلك فقد رفض مشروعه كثير من المصريين ولم يبن فى النهاية إلا تحت ضغط ملح وشرس من بريطانيا على مصر . بل وصلت الأزمة السياسية إلى حد تهديدها بالمضى وحدها فى المشروع ، وهو تهديد أجوف فى الحقيقة لأنها لم يكن يمكنها الإفادة من المشروع فى رى أراضى الجزيرة ، ببساطة لأن مستواها مرتفع وأعلى بكثير من منسوب مياه النيل الأبيض .

والأصل فى فكرة الخزان كان الإفادة المنظمة من ظاهرة تحول النيل الأبيض إلى شبه بحيرة مغلقة أثناء الفيضان تحت قوة اندفاع مياه النيل الأزرق وقد تم إنشاء الخزان بالفعل سنة ١٩٣٧ ، بطاقة ٢٥ مليار متر مكعب أى نحو نصف طاقة خزان أسوان ، وبارتفاع محدود فوق منسوب النهر نظراً لشدة اتساعه ، وبحيرة طويلة طول النيل الأبيض نفسه تقريباً أى نحو ٥٣٠ كم ولو أنها لا تطفى على جانبيه أكثر مما تفعل الفيضانات العالية . لكن جسم السد بنى أعلى من مستوى الحجز كثيراً ، الأمر الذى كان يعنى إمكانية زيادة التخزين أمامه مستقبلاً، إما لمصلحة مصر وإما ضدها .

ورغم أن هذا الاحتمال الأخير لا يمكن كما رأينا أن يكون لحساب أرض الجزيرة ، فقد كان من الثابت أن «من يتسلط على خزان جبل الأولياء وتسول له نفسه أن يضر القطر المصرى يمكنه أن يتحكم فى إيراد المياه الصيفية الآتية للقطر المصرى من النيل الأبيض» ، الذى هو مورد فترة التحاريق الوحيد . أى أن الخزان، وإن لم يكن أداة لخلق المزيد من التناقض بين مصالح مصر والسودان ، كان أداة أو وسيلة حرمان بالقوة لمصر denial measure .

بذلك كله وبغيره نجحت بريطانيا ، أو كادت ، فى أن تختلق تعارضاً ظاهرياً فى المصالح المائية الحيوية بين مصر والسودان ، كما افتعلت جواً من سوء الفهم بين الإخوة السودانين كان التحريض الاستعماري وراءه سافراً بلا قناع . خذ مثلاً ما

قاله أحد أعضاء مجلس العموم بعد الحرب الثانية من «لو أننى كنت المهدي لجعلت مصر تدفع ثمن كل لتر من الماء يجرى فى النيل» (١) .

ليس هذا فحسب ، ففيما بعد ، أثناء الأزمات السياسية بين مصر وبريطانيا ، كثيرا ما ارتفعت أصوات فى مجلس العموم نفسه تطلب «منع» مياه النيل عن التدفق إلى مصر ، كما حدث مثلا فى أزمة السويس . كذلك عمدت بريطانيا قبل تركها لوحداث شرق إفريقيا الثلاث أوغندا وكينيا وتانزانيا إلى استئثارها للمطالبة بحصص فى مياه النيل ، ولقد بدأت هذه المطالبة فعلا منذ بعض الوقت . والسياسة نفسها ، الدس والإيقاع بين دول الحوض وتآليبها على مصر مائياً ، تكررت بصورة كاشفة أو مكشوفة فى عملية السد العالى ، فقد كانت إحدى الذرائع المنتحلة التى تغل بها الغرب (الولايات المتحدة وبريطانيا) لسحب عرضه قرض تمويل بناء السد ، بعد أن كان قد وافق عليه فنياً وهندسياً ، هى ما زعمه من أنه «يضر ببعض الدول الأفريقية الواقعة فى حوض النيل» . ولقد كانت آخره المهازل حين هددت الانفصالية العملية (تشومبى) فى كانتجا الكنفو (شابا زائير) بتحويل منابع النيل بها عن طريقها الطبيعى (كذا) ، رداً على موقف مصر الاستنكارى لها . واليوم تعود نغمة التهديد بالتصرف فى مياه النيل من طرف واحد لترتفع فى إثيوبيا المرتبطة بالنفوذ السوفييتى .

منطق الطبيعة والشرعية الجغرافية

ومن الواضح بالطبع أن كثيرا من هذه السياسات الاستعمارية والتهديدات الصبائية إنما ينبع من جهل تام بحقائق الطبوغرافيا والهيدرولوجيا ولا يغذيه إلا سوء النية . أما الباقى فينقصه حسن الفهم والبصيرة . ويمكننا أن نفصل الرد عليه فى أربع نقط جوهرية تشكل معاً منطق الطبيعة الحاكم ومبادئ الشرعية الجغرافية الحاسمة : حقوق مصر الطبيعية ، ضمانات الطبيعة لمصر ، التوازن الطبيعى بين الموارد والحاجات المائية فى قطاعات الحوض ، كفاية المياه الطبيعية لكل وحدات الحوض .

حقوق مصر الطبيعية

فأولا ، هناك حقوق مصر الطبيعية . فمياه النيل تتجه إلى مصر فى النهاية

(١) عوض ، ص ٣١٢ .

كظاهرة طبيعية ، وقد قامت عليها فى مصر حياة بشرية كاملة هبل أن تعرف المنابع العليا السكنى المستقرة المنظمة فى أى صورة . وهى بهذا حق مكتسب شرعاً ، «حق ارتفاق» تاريخى وجغرافى ، يعترف به القانون الدولى والشريعة الجغرافية معا . وقد اعترفت بحقوق مصر التاريخية والطبيعية هذه فى مياه النيل حتى اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا ، وأعادت تأكيدها بكل قوة اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان . وإذا كان كاتب مثل بومان يقول عن مصر «إن عليها أن «تستورد» الماء من المرتفعات الجنوبية تماماً كما على إنجلترا أن تستورد غذاءها من وراء البحار» (١) ، فإن هذا قياس مع الفارق - الفارق بين الملكية الذاتية الطبيعية المطلقة وبين مجرد التجارة المتبادلة المحض حرة .

مياه مصر ، بصيغة أخرى ، ليست منحة أو منة من أحد ولا هى فضل أو فضلة. إنها حقوق مكتسبة لا مفتسبة كما فلسف وروج بعض الوقت بعض العملاء من أصحاب تلك الصيحات الهوجاء أو التخرصات الشوهاء عن «منع» أو «بيع» مياه النيل لمصر ، فهى جهل يكشف عن حقد أو حقد يكشفه جهل .

ضمانات الطبيعة لمصر

ثانياً ، إن الطبيعة من جانبها ، وكمبدأ ابتداء ، قد أمنت حقوق مصر المكتسبة هذه بوسائلها الخاصة وضماناتها الطبيعية ، بحيث يكاد يكون من المستحيل على الماولات المنحرفة الخارجية أن تهددها أو تنال منها جدياً فمن ناحية لا تعتمد مصر على مصدر أساسى واحد للمياه ولكن على مصدرين ، هضبة البحيرات وهضبة الحبشة . ثم إنهما مصدران تبادليان وإن كانا متكاملين ، فهى لا تعتمد عليهما فى فصل واحد ولكن فى فصلين مختلفين ، كل فى موسم على التبادل : البحيرات الاستوائية لمياه الرى الصيفى فى التحاريق ، والحبشة الموسمية لمياه الرى الشتوى بعد الفيضان . وهذا كله يخفف من درجة اعتمادها على أحد بعينه ومن إمكانية تسلطه على مصالحها . وإذا كانت هضبة البحيرات كمصدر تعد ثانوية من حيث الكمية ، وذلك بسبب حاجز السد الذى يضيع معظم مياهه فى فاقد البحر والتسرب ، فإن ذلك فى حد ذاته يحد من إمكانيات سيطرة دولها على هذه المياه .

وبمزيد من التوضيح ، تعد هضبة البحيرات بفضل جغرافية بحيراتها موطن

(1) Isaiah Bowman, The pioneer fringe, N Y., 1931, P. 43.

أكبر وأضخم خزانين ممكنين على النيل جميعاً من بين كل مشروعات التخزين المستمر ، وهما فيكتوريا وألبرت ، فسعة الأولى نحو ٢٠٠ مليار متر مكعب ، وسعة الثانية نحو ١٥٥ ملياراً ، الأولى بفضل مساحتها العظيمة التى تمكن لهذا الحجز الهائل بخزان منخفض للغاية فى الارتفاع كما فى التكاليف ، والثانية بفضل عمقها الأخدودى الشديد الذى يجعلها كالخندق المائى المثالى ويقلل فاقد البحر إلى أدنى حد . ومع ذلك ، وبغض النظر عن أن دول الهضبة لا حاجة بها إلى مثل هذه الخزانات كما سنرى ، فإنها حتى لو أرادت لأمر ما أن تنشئها أو تنشئ ما دونها لحسابها الخاص ، فإنها تظل تحتاج إلى تهذيب كامل لمجرى النيل فى منطقة السدود قبل أن يمكن أن تؤثر على المياه الواصلة إلى مصر . وبغير هذا فإن الوضع بالنسبة إلى مصر لا يكاد إلى حد بعيد أن يختلف بعد مثل هذه الخزانات عنه قبلها .

بالمثل بالنسبة إلى هضبة الحبشة التى تعد المصدر الأساسى كمياه الفيضان ، إلا أنها هنا التبضاريس والهيدرولوجيا بدل السد والنبات . فقد انتهت الأبحاث العلمية المستفيضة لإحصائى الرى إلى أن من المستحيل فيزيقياً وتكنولوجيا أن يعترض عدو (أو غير عدو) مهما حاول تدفق مياه الفيضان الموسمية الكاسحة المتدفقة ، إن يصيب نفسه بالغرق المدمر والاكنتساح قبل أن يصيب مصر بالجفاف . ذلك أن مياه أنهار الحبشة أثناء الفيضان تكون محملة بحمولة غزيرة وكثيفة من الطمي بحيث يستحيل تخزين هذه المياه حينذاك . وأى سد يقام لذلك سوف ينطمى وينسد تماماً بالطمي فى سنوات معدودات ، يفقد بعدها سعة التخزين كلية ويحيل الماء عليه إلى طوفان مغرق مهلك . وإلا فإن عليه أن ينتظر إلى آخر نهاية الفيضان بعد أن تكون حمولة الطمي قد تصرف ، وهنا لا يكاد السد يجد ماء ويصبح مشروعه هزيلاً هيدرولوجياً غير مجد اقتصادياً غير مهدد لمصر سياسياً . وما يقال عن النيل الأزرق فى هذا الصدد يقال بقوة أكبر بالطبع عن العطبرة ، نهر الطين والطينى الأول .

أما قصارى ما يمكن لأحد أن يفعل فهو أن يتعرض بالسحب لمياه الفصل المنخفض ، وهذه لا تعتمد عليها مصر كمورد من مواردها الأساسية ، فضلاً عن صعوبتها محلياً نظراً لشدة عمق مجارى الأنهار الحبشية فى هضبتها العالية ، فهى أنهار جبلية أساساً تبدو كالخوانق الغائرة أحياناً ويتراوح عمق أوديتها العليا بين الكيلومتر والكيلو ونصف الكيلو كما قد يصل اتساعها إلى بضعة كيلو مترات . إن أنهار الحبشة ، باختصار ، لا تقع «على» سطح الهضبة ولكن «تحتها» ، ولذا فأي محاولة لرفع أو سحب مياهها إليها محكوم عليها فنياً وهندسياً .

أما مشروع بحيرة طانا ، الذى يمكن عن طريق التخزين المستمر أن يول
البحيرة إلى خزان دائم سعته تتراوح بين ٥ ، ١٠ مليارات ، أى مثل أو ضعف
سعة خزان أسوان فيما مضى ، فليس تهديداً حقيقياً لمصر . فحوض البدة
الجغرافى محدود للغاية ، وروافده محلية ضئيلة تصريفها متواضع جداً بحيث
لا تعدو مساهمتها فى مائة النيل الأزرق عند الخرطوم ٧ - ٨ ٪ تقريباً . ولذا فإن
لا يمكن أن يؤثر تأثيراً محسوساً فيما يصل إلى مصر من مياه هذا الرافد
الشريانى . أما أن تفريغ مثل هذا الخزان فى وقت الفيضان قد يجعل الفيضان
نفسه خطراً فى السنوات العالية مما قد يضر مصر فى النهاية ، فالواقع أن
مستوى البحيرة وتصريفها لن يختلف كثيراً بعد الخزان عنهما قبله (١) .

بل إن مثل هذا الخزان ، على العكس ، يمكن أن يكون صمام أمن ضد
الفيضانات العالية مثلما هو صمام أمن ضد الفيضانات الشحيحة . والآن وحتى
بعد إقامة السد العالى لم تنتف الحاجة إلى خزان طانا ولا فقد المشروع أهميته ،
بل لعله أصبح أكثر فائدة ، إذ يقدم رصيذاً احتياطياً للسد فى حالة تعاقب سلسلة
من الفيضانات الضعيفة تؤثر فى مخزونه فينخفض منسوبه فتتخفض بالتالى
الطاقة الكهربائية المولدة منه (٢) .

ومها يكن ، فلقد كان الأصل فى المشروع أنه لحساب مصر ، ثم عاد فأصبح
لحساب مصر والسودان معاً ، وإن كان أحدهم قد اقترح أن يخصص لحساب
السودان وحده ، ولكن هذا الاقتراح أسقط إلى الأبد . وعموماً ، فإذا كان من
الواضح بعد هذا أن من الممكن لقوة معادية فى إثيوبيا أن تنفذه لحساب إثيوبيا
وحدها ، فإن هذا ليس ممكناً أو سهلاً من الناحية العملية .

التوازن الطبيعى بين الموارد والحاجات

ثالثاً : كما أن الطبيعة هكذا خصصت وأمنت حقوق مصر تلقائياً من جانب ،
فإنها أصلاً وأساساً قد ألغت الحاجة إلى الصراع على الماء وجبت التعارض بين
مصالح الأطراف المختلفة من الجانب الآخر . ذلك أنها قد وازنت وعوضت تلقائياً
بين المطالب والحاجات الحقيقية من الماء لكل قطاع بالنهر بحيث خلقت فى النهاية
تقسيم عمل جغرافياً رشيداً ومتناسقاً بين قطاعاته المختلفة . فهناك سلسلة من
الانحدارات المناخية التصاعدية أو التنازلية عبر قطاعات الحوض ، تخلق فيما بينها
سلسلة من العلاقات الطردية أو العكسية بين المطر الطبيعى والرعى الصناعى أو
عموماً بين إمكانيات الماء والحاجة إليه .

(١) عوض ، النيل ص ٢٢٣ .

(٢) حسن الشربيني تطور الرعى المصرى ، القاهرة ، الألف كتاب ، ص ١٥١-١٥٤ .

فأولاً وأساساً فإن المطر يقل باطراد كلما اتجهنا نحو الشمال ويزداد كلما اتجهنا نحو الجنوب . وبالتالي فإن اعتماد الزراعة على الري يزداد شمالاً باطراد حتى يصل إلى نقطة المطلق في أقصاه مصر، بينما يقل بشدة جنوباً حتى يصل إلى نقطة الصفر في أقصاه بجنوب السودان والبحيرات بالإضافة إلى الحبشة . فالزراعة مطرية مطلقة وتامة في نطاق المناخ سواء في أوغندا أو جنوب السودان أو الحبشة ، وهي على النقيض تماماً زراعة ري مطلقة وتامة في نطاق المصب في مصر ، وبين القطبين النقيضين تجمع بين النمطين بنسب متفاوتة في وسط السودان .

من هنا فإن الزراعة في دول نطاق المناخ الثلاث تجد كفايتها من الماء في المطر دون أدنى حاجة إلى ماء الري . بل إن المشكلة في بعض الأحيان هي إفراط المطر، والحاجة - بعيداً تماماً عن مشاريع ري - إنما هي إلى مشاريع صرف . وإذا كانت هناك بعض جيوب معروفة تعاني من الجفاف في تضاعيف هذا النطاق كشمال شرق أوغندا مثلاً أو بعض مناطق غرب السودان وشرقه ، فهذه كلها مرتفعات عالية تقع بعيداً تماماً عن نطاق ومدى النهر وفوق مستواه ، ومن المستحيل عملياً وفنياً نقل أو رفع مياهه إليها، وليس أمامها إلا المياه الباطنية والآبار الارتوازية .

أكثر من هذا ، فإن الزراعة بعامة تقل نسبة حدوثها والاعتماد عليها في الحوض كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب ، بينما على العكس تزداد نسبة الرعي . فعلى حين تسود الزراعة كلية ويكاد يختفى الرعي تماماً في مصر ، يتفوق الرعي على الزراعة خارج كل حدود إن لم يسد تماماً في معظم قطاعات نطاق المناخ في دوله الثلاث ، بينما مرة أخرى تجتمع الحرفتان وتتداخلان بدرجات مختلفة في وسط السودان . والرعي بطبيعة الحال يعتمد على العشب الطبيعي المرتبط بالمطر الطبيعي ولا علاقة له بالنهر ولا بالري .

من هنا وهناك جميعاً نجد أن السواد الأعظم من المجتمع في دول نطاق المناخ لا علاقة له بطبيعية أو وظيفية بالنهر تقريباً ؛ إنه ليس مجتمعاً نيلياً بمعنى الكلمة . فهو في أوغندا مجتمع بحيري أكثر مما هو نهري ، وهو في جنوب السودان مجتمع مستنقعي أكثر مما هو نهري ، وهو في الحبشة مجتمع هضبي أكثر مما هو نهري ، كل أولئك على العكس تماماً من المجتمع المصري الذي هو مجتمع نهري فقط أولاً وأخيراً . والواقع أن النهر لا يكاد يمس حياة السكان في نطاق المناخ ، خاصة في الحبشة ، سواء في الري أو الرعي أو الشرب أو الصيد أو الملاحة ، حتى يمكن

القول بأنه لو لم يوجد النيل وروافده أصلاً في تلك المناطق جميعاً لما تغير ولا اختلف نمط الحياة فيها تقريباً ولما شعر سكانها بأى فارق أو خسارة على العكس تماماً نطاق المصب: لو لم يكن النيل لما كان الأمر مجرد اختلاف نمط الحياة وإنما اختفاء الحياة نفسها أصلاً.

ولعل من الغريب أيضاً أن يكون دور النهر هكذا سلبياً إلى هذا الحد المثير في حياة نطاق المنابع، أوغندا كجنوب السودان كالحبشة على السواء، رغم دور المنابع الإيجابى الهائل فى مائية النهر وفيضانه، هذا فى حين يصبح دور النهر أكثر من إيجابى بل وكل شئ فى حياة مصر المصبية رغم دور المصب السلبى فى مائية النهر وفيضانه، ومرة أخرى وأخيرة يأتى وسط السودان فى مرتبة وسط بين النقيضين تقريباً، ولكن الضابط الوحيد خلف كل هذه الفروق والمفارقات الجذرية هو المطر الذى يختفى فى الشمال ويكفى فى الجنوب.

على أن لنطاق المنابع، من الناحية الأخرى، ميزة حاسمة يتفوق فيها خارج كل مقارنة، وهى الكهرباء، فبحكم تركيبه الجغرافى كهضاب شاهقة غزيرة المطر تضم بحيرات شاسعة ومساقط مياه حادة، فان توليد الكهرباء يصبح الشكل الأمثل وربما الأوحى لاستغلال مياه النهر، مثلما تحقق فعلاً فى خزان أوين بأوغندا وكما يمكن أن يتحقق فى مشروع بحيرة طانا بالحبشة ولهذا فان مثل هذه المنشآت الهندسية يمكن أن تفيد هذه الدول إفادة كبرى فى الكهرباء، فى حين أنها لا يمكن أن تفيدها-حتى لو أرادت-فى المياه إلا بالنزى اليسير جداً لعدم حاجتها أصلاً إلى المزيد من المياه.

وهكذا تتكامل لنا فى المحصلة الصافية خطة تقسيم العمل الجغرافى الرشيد المتناسق كما رتبته الطبيعة بين قطاعات الحوض المختلفة دون تعارض أو تحيز: المطر للمنابع والرى للمصب، الزراعة المطرية والرعى للمنابع وزراعة الرى للمصب، الكهرباء للمنابع والماء للمصب، أو بعبارة أخرى الكهرباء لأوغندا وإثيوبيا والماء لمصر وإلى حد ما للسودان.

بانتظام مطرد إذن يقل اعتماد كل قطاع من النهر وحاجته الطبيعية إلى مياه النهر كلما صعدنا من المصب إلى المنبع، ويتحول دوره هو من ترعة تغذية إلى مجرد مصرف طبيعى، وذلك لأن المطر يزداد باطراد فى ذلك الاتجاه، وبمجرد مثال، فان حاجة الفدان من المياه فى السودان تقل فيما يقدر عن ثلث حاجة الفدان فى مصر هذا التكامل الطبيعى فى النظام النهري بين عنصرى الهيدرولوجيا والتساقط حقيقة بديهية تجب كل دعوى مسرفة أو مغرضة، فلا يمكن أن يكون لأوغندا أو

كينيا مثلاً أى فائدة فى أكثر من بضعة ملايين من الأمطار المكعبة، ولا جدوى للسودان أو إثيوبيا فى أكثر من بضعة مليارات محدودة تكمل بها حصتها الطبيعية من المطر السودانى أو الموسمى.

السودان مثلاً، من المبالغة لا شك أن نقول عنه كما يقول ما كدونا «إن ماء النيل هو دم الحياة فى السودان كما هو تماماً فى مصر» (١) - إلا أن نقول إن السودان هو الجزيرة (٩) ، ومنطقة مثل غرب السودان، على سبيل المثال، إذا كانت تعاني اليوم من مشكلة «العطش»، فليس ذلك لأن مياه النيل تمر عليها وتحرم هى منها، وإنما هى ببساطة بعيدة كل البعد عن مجراه وعالية جداً فوق مستواه بحيث يستحيل تكنولوجياً وهندسياً توصيل أى قناة من النيل إليها، حتى ولو بالرفع، ولا مفر لها من الاعتماد جنب المطر على موارد المياه الجوفية بالآبهر الارتوازية، وهو المشروع القائم حالياً بالفعل، ولهذا كله تظل الأغلبية العظمى من مياه النيل لا حكراً مفتصباً لمصر ولكن إراثاً طبيعياً لها، وبالفعل جاءت اتفاقية مياه النيل الأخيرة بين مصر والسودان سنة ١٩٥٩ مؤكدة لهذا المعنى .

الكفاية الطبيعية للجميع

رابعاً، وأخيراً، وفضلاً عن هذا، ففى حوض النيل من الموارد المائية الصيفية ما يكفى حاجات كل سكانه فى المنبع والمصب، ريا ومطرا، حالا ومستقبلا، فقط إذا ما أحسن استخدامها واكتمل استغلالها، وإلى ما قبل السد العالى، كان الجزء الأكبر من موارد مياه الحوض يضيع بددا ما بين البحر والبخر وما بين التسرب والتشرب، وحتى الآن، فاذا كان السد العالى قد أوقف الفاقد إلى البحر إلى أدناه، فما زال الفاقد إلى السماء والأرض والنبات أعلاه كما كان.

هذا وبحكم تقسيم العمل الجغرافى، لما كان السودان هو وحده من بين سائر دول الحوض الذى يشارك مصر نسبياً أو جزئياً فى حاجته إلى الماء، فإن مشكلة الماء إن عدت مشكلة إنما تستقطب أساسا بين هذين القطرين وحدهما، وتعارض المصالح المائية الجوهري إن قام فانما يقوم بينهما فى الدرجة الأولى وهذا يفسر عدم استقرار ولا نقول توتر العلاقات بينهما أحيانا رغم أنهما - للغرابة والدهشة - هما الأشقاء الوحيدون فى الحوض كله وهذا بدوره يفسر ضرورة الفهم والتفهم والتنسيق والتعاون الوثيق بينهما . فالحقيقة أن المشكلة أو التعارض إنما هى ظاهرة

(1) B.F. Macdona, Wider horizons, in : The Africa of today & tomorrow, Lond, 1959, P. 112.

ظاهرة فقط تأتي من قصور استثمار موارد النيل المشتركة وليس من عجز أصلاً .

فمثلاً قبل السد العالي أى فى ظل التخزين السنوى كان واضحاً ان حوض النيل قد بلغ درجة التشبع من حيث المشاريع المائية المقامة عليه، بمعنى أنه حتى الخزانات الثلاثة أسوان وسنار وجبل الأولياء كان يستحيل ملء ثلاثتها تماماً فى سنى الفيضانات المنخفضة، ودعك تماماً من تعليتها أو إضافة خزانات جديدة إليها. هذا فى حين أن سعة تلك الخزانات مجتمعة لم تكن تعدو كسراً ضئيلاً للغاية من موارد النهر الضخمة التى يضيع معظمها فاقدًا مفقوداً للطرفين وللجميع.

وبالمثل قبيل السد ، احتدم الخلاف بين البلدين بغير مبرر علمى . فأولاً، ورغم قواعد القانون الدولى، رفض السودان المستقل الاعتراف باتفاقية ١٩٢٩ المنظمة للعلاقات المائية بين الطرفين على أساس أنها غير ملزمة للسودان حيث قد أبرمت كجزء من تسوية سياسية مع طرف سواه وفى غيابه وبغير إرادته وبالتالى فهى من طرف واحد لا بين طرفين فضلاً عن أنها تعطى مصر حق القيتو بل والسيادة الهيدرولوجية. المطلقة فى كل حوض النيل وعلى كل مشاريعه المائية وبالتالى لاتراعى مصالح السودان بما فيه الكفاية

ثم من هذا الموقف رفض السودان، ثانياً، الموافقة على قيام مصر ببناء السد العالي أو غيره، وكان هذا بالفعل مما أخر بناءه بعض الوقت ولعله كان من بين أسباب التعقيدات السياسية الدولية الحادة التى أصبحت علماً على قصة السد فلقد كان هناك عرض سوفييتى أول بالمساعدة فى إنشائه ضيعه موقف السودان الراضى ذلك، فلما وافق الأخير كان العرض قد انتقل إلى الولايات المتحدة، التى لم تلبث أن سحبت العرض فكان ما كان من حرب السويس، إلى أن عاد من جديد إلى الاتحاد السوفييتى.

بالفهم الصحيح، مع ذلك، أمكن التوصل إلى اتفاقية المياه الجديدة ١٩٥٩ التى حلت كل المشاكل المعلقة بين البلدين والتى حلت محل اتفاقية ١٩٢٩ وفى الوقت نفسه احتوتها كجزء لا يتجزأ منها. تفصيل ذلك أنها أولاً وأساساً تبنت مبدأ الحقوق المكتسبة فثبتتها لكلا الطرفين كما انطوت عليها اتفاقية ١٩٢٩ والوضع الراهن نفسة status quo ثم هى ثانياً تبنت مبدأ المناصفة بعد ذلك سواء فى المياه أو فى المشاريع أو فى المسئوليات والالتزامات.

فعن الأول، نصت الإتفاقية على ضمان تقسيم المياه على أساس أن حصة مصر هي ٤٨ ملياراً، وحصة السودان ٤ مليارات وعن الثاني، نصت على الموافقة على إنشاء مصر للسد العالي والسودان لخزان الروصيرص كالحلقة الأولى فى سلسلة مشاريع التخزين المستمر على النيل، على أن يوزع صافى فائدة السد العالي بنسبة ١٤٥ مليار للسودان، و٧٥ لمصر، وبذلك يكون نصيب مصر من صافى إيراد النيل بعد السد العالي ٥٥٥ مليار ونصيب السودان ١٨٥ مليار.

كذلك تنص الإتفاقية على أن يتعاون الطرفان مستقبلا فى مشاريع زيادة إيراد النيل بمنع الفاقد فى مستنقعات السدود بجميع روافدها وأنهارها، أيضاً على أساس مبدأ المناصفة فى التكاليف وفى صافى الإيراد. وهذا ما وضع موضع التنفيذ فعلاً فى مشروع قناة جونجلي الذى بدأ ومضى قدماً منذ بعض الوقت والذى سيوفر ٣٨٨ مليار متر سوف تتقاسم بالنصف. وأخيراً تنص الاتفاقية على أن يوحد الطرفان موقفهما وقرارهما فى جبهة موحدة إزاء دول النيل الأخرى فى حالة مطالبتها بأنصبة فى مياه النهر، على أن تخصص مثل هذه الأنصبة من الطرفين مناصفة.

واضح إذن أن الاتفاقية نموذج جيد للتعاون والتعايش الهيدرولوجى القائم على أسس علمية سليمة، لا هى بالإحتكارية ولا هى بالتنافسية، بل تكاملية موضوعية. فلا الاتفاقية تعنى احتكار مصر لمياه النيل أو أنها تفرض وصايتها على النهر، بل الملاحظ أن السودان كان يسير مع مصر خطوة بخطوة فى المشاريع الكبرى : فخزان أسوان فى مصر ١٩٠٢ - ١٩٣٣ يقابله خزان سنار فى السودان ١٩٢٥، والسد العالي فى مصر ١٩٦٠ يقابله خزان الروصيرص فى السودان الآن، وهكذا ولا الاتفاقية من الناحية الأخرى كذلك تستبدل بالحكم الثنائى السياسى المصرى- الإنجليزى القديم فى السودان حكماً ثنائياً هيدرولوجياً مصرياً-سودانياً جديداً فى حوض النيل ومياهه ودوله، فالاتفاقية تعترف صراحة بحقوق سائر دول الحوض المشروعة مستقبلاً. وفى جملة واحدة، فإن المبدأ المسود الذى يحكم الاتفاقية أولاً وأخيراً هو المبدأ الجغرافى المتوازن : من كل بحسب قدرته الطبيعية، ولكل بحسب حاجته المشروعة.

ليس هناك إذن من تعارض كامن أو تضارب حقيقى فى المصالح المائية بين أجزاء الحوض ودوله، وإذا كان هذا قد وقع أو حدث، فذلك ظاهرياً ومرحلياً، وذلك إنما بفعل الاستعمار ومضارباته ومن الملاحظ بالفعل أن مشكلات المياه السياسية قد خفت أو خفتت فى الحوض بعد تصفية الاستعمار وفى ظل التحرير ومعنى هذا

كله فى النهاية أن السياسة المائية فى الحوض جميعاً، وكما أرستها ورسمتها خطة الطبيعة نفسها، إنما هى التعاون لا الصراع والتكامل لا التناقض وعلى هذا الأساس ينبغى أن يتم التنسيق بين دول الحوض، وبه بالفعل حددت مصر سياستها المائية الوطنية.

استراتيجية مصر المائية

كجزء من الاستراتيجية السياسية المصرية العظمى، تسترشد سياسة مصر المائية بمبادئ أساسين تستقطب فيهما كقضيتين نهائيتين متكاملتين وغير متعارضتين توازن بهما بين مصالحها الذاتية ومصالح الآخرين : مبدأ حسن الجوار ومبدأ الموقع الوطنى.

مبدأ حسن الجوار

اهتمامات مصر الحقيقية فى إفريقيا هى نيلية فى المحل الأول، واهتماماتها النيلية العميقة هى مائية فى الصف الأول وفى كلتا الحالتين فإن مبدأ حسن الجوار هو الذى يحكم ويسود علاقات مصر بدول الحوض الثمانية، فى ظل أخوة الوحدة العربية فى حالة السودان العربى وفى ظل صداقة الوحدة الإفريقية فى حالة سائر دوله غير العربية.

بل إن مما لا شك فيه أن اتجاه مصر المستقلة نحو إفريقيا والمساهمة الجادة فى تحريرها وكسب صداقتها وكسبها إلى جانبها، أى باختصار سياسة مصر الإفريقية الواعية والمؤثرة فى الخمسينيات والستينيات خاصة، إنما هى جزء حيوى لا يتجزأ من سياستها الجوهريّة لتأمين مياه النيل (١)، تلك التى لا تقتصر على السودان وإثيوبيا وأوغندا بل تشمل عدداً أكبر من الدول الإفريقية فى شرق القارة ووسطها (الصومال، كينيا، تانزانيا، زائير). أى أن سياسة مصر الإفريقية هى جزء من سياستها المائية بقدر ما هى جزء من استراتيجيتها السياسية العامة.

فأما السودان، إذا بدأنا تحليلنا بالتفصيل، فليس منبعاً ولا مصدراً للمياه كما يظن البعض أو العامة بل هو كمصر نفسها مستورد أو متلق، إلا أنه مجرى لامصب وطريق لا هدف ولكن فى دور الطريق أو الممر بالدقة تكمن أهمية السودان بالنسبة لمصر، فهو مجمع طريقى أو شريانى الماء من كلا المصدرين الاستوائى والحبشى معاً أو محورى النيل الأبيض والأزرق على الترتيب ومن هنا فهو عصب

(1) Heikal, "Egyptian foreign policy", P. 718.

مرور المياه إلى مصر، وأى تدخل أو عبث فيه - والتجربة البريطانية مؤشر قاطع - يمكن أن يقطع الطريق عليها إليها. وبالتالي فإن السودان بالنسبة لمصر هو الماء، حيث الماء بدوره هو الحياة.

وهذا بلا شك ما يفسر شعار «وحدة وادى النيل» إبان الاستعمار البريطانى وسياسة مضادة له، وهو أيضاً ما يفسر حرص مصر على علاقات الصداقة الوثيقة مع السودان المستقل، حتى أثناء مراحل «الجفوة» أو «القطيعة» العابرة التى خلقتها وخلفها الاستعمار، وحتى رغم بعض المشاكل المثارة أو المثيرة، المعلقة أو العالقة، بل وإلى حد المرونة الزائدة أحياناً فى تقدير البعض .

وفى هذا الإطار، أى منذ الاستقلال، فالمقول إن مصر لا تقبل ولا تسمح بقيام نظام معاد أو مضاد فى السودان من الداخل، كما أثبتت تجربة الحكم العسكرى الرجعى فى الستينيات، كذلك فهى لا تسمح بأى تهديد أجنبى له من الخارج لأن أى تهديد للسودان هو تلقائياً تهديد لأمن مصر، كما أوضحت تجربة المؤامرات الخارجية على السودان بقيادة بعض القوى العالمية العظمى فى السبعينيات ومحاولة تطويقه على الحدود من كل الجهات ابتداء من ليبيا وتشاد إلى زائير وإثيوبيا. وقد أعلنت مصر أكثر من مرة فى الفترة الأخيرة أن أى عدوان على السودان هو عدوان على مصر، وأنها هى الحرب بلا تردد فى هذه الحالة.

أما عن العلاقة مع باقى دول الحوض، والتى هى دول منبع ومصدر المياه، فأنها لا تقل حيوية وحساسية كما أن مصر لا تقل حرصاً عليها واهتماماً بها. فمع إثيوبيا، ورغم بعض التوترات والاستفزازات المفتعلة التى اصطنعتها الرجعية العتيقة الحاكمة فى الماضى، فقد كانت مصر حذرة للغاية وحكيمة فى كل علاقاتها وحاولت فى عصر استقلال القارة تحييد هذه العلاقة على الأقل وتحسينها بقدر الممكن. ويتضح هذا حتى فى علاقات مصر مع دول القرن الإفريقى وشرق إفريقيا التى قد تكون لها علاقات متوترة مع إثيوبيا، كالصومال العربى وأريتريا خاصة، حيث تتبع مصر سياسة مرنة لتفاديا للإصطدام مع إثيوبيا إلى الحد الذى ربما جعلها تترك هناك بعض فراغ سياسى يكاد يملأه غيرها.

من الناحية الأخرى، لوحظ أخيراً جداً أن إثيوبيا، التى اتخذت بعد الانقلاب انعطافة ماركسية حادة وتحالفت مع الاتحاد السوفيتى فى الوقت الذى تآكلت فيه علاقات مصر بالأخير إن لم تكن قد تأزمت، قد بدأت فى إقامة سد على منابع النيل الأزرق منفردة ومن وراء ظهر دول المصب وإذا أعلنت مصر الرسمية بلا تردد أن هذه «مسألة حياة أو موت»، مؤكدة إنها «إذا لم تكن لتحارب من أجل مسألة

ففيها حياتك وموتك، حياة شعبك وماء شعبك وأرضك، فلأى شيء آخر تحارب إذن؟» (١).

موقف جديد بلا شك، لن يفوتنا ما فيه من مفارقات السياسة المثيرة ولا نقول سخرية الأقدار المريرة، فبالأمس كان الخصم الذى يهدد مصر مائياً فى منابع النيل هو الاستعمار البريطانى فى السودان، وهو اليوم صديق الأمم المتحدة السوفييتى فى إثيوبيا واللافت هو وحدة الثوابت والمتغيرات فى الحالتين، فلقد كان الأول هو باني الصرح الأساسى فى مشاريع الرى المصرية وعلى رأسها خزان أسوان، ثم ورث الثانى دوره فى بناء السد العالى، وبالمثل، فكما كان الأول مهندس سياسة المشاريع المضادة فى دول المنبع لتهديد مصر والضغط عليها، ورث الثانى الدور نفسه بلا حرج ولا تجديد ولا تحديد.

هذا عن إثيوبيا، أما عن أوغندا الحديثة الاستقلال فان العلاقات أقل تعقيداً وأكثر بساطة وسيولة، وسياسة مصر التقليدية هى الوقوف بجانبها فى وجه الأخطار الخارجية، ومن الناحية الأخرى فلقد كان التسلل الإسرائيلى مشتركاً بين إثيوبيا وأوغندا، وإن وصل فى الأول إلى حد التغلغل والمقابل كانت سياسة مصر هى مطاردة هذا الوجود الإسرائيلى من هذا النطاق الحيوى الحساس، نطاق منابع النيل وقد تم بالفعل تصفيته فى أوغندا، ولم تبق منه فى إثيوبيا سوى الفلول. وبالمثل، ولنفس الأهداف، تحرص مصر على الاحتفاظ بسياسة متوازنة وواعية مع كينيا وزائير، إلخ.

مبدأ الموقع الوطنى

من مبدأ حسن الجوار ننتقل أخيراً إلى مبدأ الموقع الوطنى كالمقطب الموجب فى سياسة مصر المائية. فتجربة مصر المريرة مع الاستعمار البريطانى علمتها من قبل

(١) الامرام ، ٣١/٥/١٩٧٨، ص ٩.

أن الاستقلال السياسى بالنسبة إليها كدولة رى يعنى فى الدرجة الأولى الاستقلال الهيدرولوجى، وأن التبعية الهيدرولوجية تؤدى لا مفر إلى التبعية السياسية. وطوال القرن الأخير، أو بالأحرى طوال العصر الاستعمارى، كانت مشكلة مصر الاقتصادية هى مشكلة مائية، ولكن مشكلة الماء كانت بدورها قد أصبحت مشكلة سياسية. وبين الاثنيتين، كان على مصر من أسف أن ترهن أحياناً استقلالها السياسى لتحل مشكلتها الاقتصادية.

من هنا أدركت مصر دائماً أن الموقع القومى أو الوطن ، national location أى الموقع داخل الحدود السياسية المصرية نفسها، شرط جوهري لمشاريعها ومنشأتها المائية من سدود وخزانات، فكل المشاريع خارج الحدود، فى أيما جزء من الحوض وأيا كانت مزاياها الهندسية، يعيبها جميعها نقطة ضعف واحدة: أنها تظل تضع مصر تحت رحمة قوى خارجية، عدوة أو غير ذلك لا يهم، وتظل تترك رقبة مصر المائية خارج حدودها فى قبضة أجنبية أو أكثر، وتنتظم قدراً من التسويات والمساومات السياسية مع دول المنبع وبالتالي تظل تقيد حرية مصر وقد تلقى عليها ظلالاً غير أشيرة.

هكذا أقيم سد أسوان فى أقصى جنوب مصر أولاً، كما آثرت مصر مؤخراً وى تبحث عن بديل لمشاريع المتابع العليا، أن تحقق شرط الموقع الوطنى، فكان من العوامل الحاسمة، بل العامل الفيصل، فى تفضيل مشروع السد العالى على شبكة مشروعات أعالي النيل التى كانت الدعوة إليها قد اشتدت منذ الثلاثينيات ثم تصاعدت فى الخمسينيات. وقد كان مفروضاً أن هذه الشبكة، التى تبدأ من أوغندا حتى الحبشة والسودان، ستلقى من الدول الكبرى تأييداً وتمويلأً أسهل (١) - تأييداً وتمويلأً لم يقصد بهما إلا أن يكونا الطعم الذى يستدرج الفريسة إلى

رحمتها وتحكمها. ولكن السد العالي وحده كان ضمان الأمن السياسي، لأنه وحده الذي يحقق شرط الأمن الهيدرولوجي، وهو وحده الذي يحقق شرط الأمن الهيدرولوجي لأنه وحده الذي يحقق شرط الموقع الوطني .

(1) R, I.I.A., The Middle East, Lond., 1958, P. 236.

الفصل الثامن والعشرون

ضبط النيل

تطور الري المصرى

مراحل الفن الزراعى

جوهر دراما التاريخ الحضارى المصرى برمتها وعلى طولها يمكن أن يختزل أساساً فى صيغة صراع ملحمى بين المصرى والنيل، تؤلف أدواره وفصوله «ساجا» إيكولوجية حقيقية تبدأ بالعنصر الطبيعى سيد الموقف بل إلها يعبد وتنتهى أخيراً باليد العليا للعنصر البشرى، أو هى «ساجا جيوتكنية geotechnic بالأحرى والدقة. فلأن الرى هنا هو حلقة الوصل المؤثرة بين البيئة والانسان، فلقد كانت تكنولوجيا اللاندسكيپ الطبيعى من وسائل هندسية ومعمارية وضوابط ونواظم وسدود وترع هى أداة الانسان لترويض النهر وتعبيده وتبشيره، وكانت مراحل ذلك انصراف هى مراحل رى فى الدرجة الأولى .

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نميز أربع مراحل متعاقبة، جذرية وجوهرية، تمثل زحف الإنسان المتصل الصاعد التنظيم منذ فجر الحضارة إلى اليوم. ولأن كل مرحلة تمثل مركباً أساسياً من فن الرى-الزراعة، فإن لنا أن نستعير لها

اصطلاحات جديز وممفورد الشهيرة عن تطور الفن الحضارى عامة (١) ، تلك هى مراحل فجر الفن الزراعى، والفن الزراعى القديم، فالفن الزراعى الحديث، وأخيراً الفن الزراعى الحيوى.

المراحل الأربع

فالمرحلة الأولى، مرحلة فجر الفن الزراعى Eotechnic هى التى سبقت اكتشاف الزرعة بمعناها الصحيح . وتقع قبل التاريخ، وفيها كان النيل كل شىء والإنسان تقريباً لا شىء، مجرد مقلد للطبيعة وأسير للنهر. ثم كانت مرحلة الفن الزراعى القديم palaeotechnic وهى زراعة الرى الحوضى التى كانت انبثاقاً طبيعياً عاش تاريخاً ألياً طويلاً يحتل الجزء الأكبر من تاريخ مصر. وبالحياض صار الفلاح مهندساً جغرافياً أعاد خلق الطبيعة إلى حد ما وجعل من شبكة السدود والترع طبيعة ثانية للوادي. إلا أن استغلال الأرض الحوضى بدأ استغلالاً جزئياً حيث اقتصر أولاً على ضفة النهر اليسرى . ولكنه حتى بعد أن شمل الضفتين لم يعد أن يكون استغلالاً نصفياً وذلك لأنه كان استغلالاً فصلياً موسمياً بحتاً يتبع دورة الفيضان ويترك الأرض الزراعية «صحراء سوداء» نصف العام.

ولعل شيئاً لا يلخص دورة اللاندسكيپ المصرى فى ظل النظام الحوضى كقولة عمرو الشهيرة عن لؤلؤة بيضاء (التحريق)، فاذا هى عنبرة سوداء (الفيضان)، فاذا هى زمردة خضراء (زراعة الشتاء)، فاذا هى ديباجة قشء (الحصاد) (٢). وتتكرر هذه المتتابعة اللاندسكيبية فى تنويعات مختلفة فى كثير من كتب العرب،

(1) Patrick Geddes, Cities in evolution , 1915, L. Mumford, Culture of cities, 1946, P. 395.

(٢) أبو المحاسن ، النجوم الزاهرة، القاهرة، ١٩٢٩، ج ٢ ص ٣٣.

أحياناً كرباعية وأحياناً كخماسية. خذ مثلاً رباعية المسعودى فى التنبيه والاشراف
«فدهرها من أربع صفات : فضة بيضاء أو مسكة سوداء أو زبرجدة خضراء أو
ذهبة صفراء، وذلك أن نيلها يطبقها فتصير كأنها فضة بيضاء، ثم ينضب عنها
فتصير مسكة سوداء، ثم تزرع فيصير زرعها زبرجدة خضراء ، ثم يستحصد
زرعها ويصفر فتصير ذهبية صفراء» (١). أو رباعيته الأخرى فى مروج الذهب،
«ثلاثة أشهر لؤلؤة بيضاء، وثلاثة أشهر مسكة سوداء، وثلاثة أشهر زمردة خضراء،
وثلاثة أشهر سبيكة ذهب حمراء». أو قارن خماسية الزهرى، الجغرافى
الأندلسى: خمس صور : إما بيضاء فضية وذلك عند انتهاء النيل عليها، وإما حمراء
مسكية وقت الزيادة وإما سوداء عنبرية وذلك عند هبوط النيل عنها وإما خضراء
زمردية وذلك عند كمال نباتها، وإما صفراء ذهبية وذلك عند حصاد غرسها» (٢).

وعموماً فلقد كان النظام الحوضى نوعاً من «الزراعة الجافة» (٣) واقتصاداً
واسعاً بلا كثافة، وكان الانتاج الزراعى اقتصاداً معاشياً فى جوهره، وبالتالي،
كانت إمكانيات أو طاقة التشبع بالسكان متوسطة تتراوح حول ١٢ مليون نسمة
كما قدر من هنا ظل الإنسان تحت رحمة النهر، وكانت تلك المجاعات والأزمات التى
تكررها.

ومنذ قرن ونصف قرن فقط، فى أوائل القرن الماضى، تبدأ المرحلة الثالثة،

(١) ج ٨ ، ص ٢١ .

(٢) حسين مؤنس ، تاريخ الجغرافيا والجغرافيين فى الأندلس، مدريد، ١٩٦٧، ص ٢٨١.

(3) V. Mosséri, "Note sur les depots nilotiques etc", B.I.E., 1918-19 P. 154 "Du sol égyptien sous le régime de L'arrosage par inondation", B.I.E., 1922-3, P ٢٧
D. Faucher, Géog. agraire , Paris, 1949, 62.

مرحلة الفن الزراعى الحديث Neotechnic التى تعد طفرة حقيقية قلبت هيكل الزراعة المصرية. فمنذ «عصر السدود والخزانات» كما يمكن أن نسمى هذه المرحلة، ثور فن العمارة الهيدرولوجية هندسة النهر الجغرافية، فأضافت إلى الرى النيلي الرى الصيفى وحققت بذلك الرى الدائم، وأصبحت الزراعة «زراعة رطبة» حقاً. والانقلاب فى جوهره كفى أكثر منه كمياً، وكان توسعاً رأسياً أساساً قبل أن يكون توسعاً أفقياً، وبه تضاعفت الكثافة لا المساحة.

وأهم من ذلك التغير النوعى فى المركب المحصولى. فبعد أن كانت مصر مزعة شتوية قوامها الحبوب وهدفها الإستهلاك المحلى والكفاية الذاتية، أصبحت حقلاً منتجاً على مدار السنة، الألياف-القطن الثمين-محوره، والسوق العالمية مصبه، والاقتصاد التبادلى التجارى طبيعته، وبذلك كله تضاعف الدخل القومى وقفز سقف السكان إلى طاقات لا وجه لمقارنتها بالماضى الحوضى على الإطلاق.

غير إن الرى الدائم لم يكن يمثل الاستغلال الأقصى للبيئة Maximum Use فهو وإن كان يستغل الأرض طوال العام، فإن جوهره قام على استغلال الماء من عام إلى عام، أى على «التخزين السنوى» فكان بالضرورة نظاماً متلاقفاً مضيقاً لحصيلة ثمينة من ماء الفيضان تذهب إلى البحر بدلاً كل عام، والمقدر أن نسبة عالية من مائية النهر تضيع هكذا فى السنين العادية. كذلك فرغم أن النهر قد روض واستؤنس إلى حد تحييد أثر الفيضان نوعاً والحد من معدل تفاوته، فإن خطر الفيضان، خطر الفيضان العالى والواطى، ظل معلقاً فوق الرؤوس.

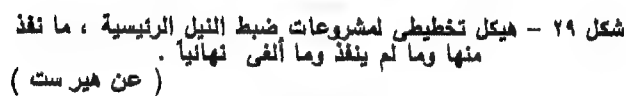
. وإلى ما قبل السد العالى كان المقدر أن الانتاج الزراعى فى مصر لم يزل يتأرجح نحو ١٠ وحدات فى الاتجاهين حول رقمه القياسى ١٠٠.

على أن ضبط النهر فى مصر يدخل مرحلة ثورية جديدة - المرحلة الرابعة - مع السد العالى، وتلك هى المرحلة البيوتكنية Biotechnic والسد بلا ريب قمة الرى الدائم. وبهذه الصفة فلقد يبدو من الناحية الشكلية أو النظرية مجرد استمرار لفلسفة مائية سابقة، غير أنه فى الواقع ومن الناحية العملية ينتمى إلى عالم جديد تماماً من الفلسفة والمنطق، مثلما خلق عالماً جديداً تماماً من الواقع والحياة (١). فهو يمثل انقطاعاً جذرياً مطلقة عن الماضى المائى فى مصر، ويكتب فصلاً مستقلاً تماماً فى كتاب الرى المصرى. إنه فى آن واحد جراحة جغرافية من أدق وأخطر ما أجرى الانسان على وجه الأرض، وانقلاب جذرى فى اللاندسكيب الطبيعى وجغرافية النهر، بل ويرقى فى نتائجه ومغزاه إلى مرتبة الحدث الجيولوجى فى رأى البعض . إنه ثورة على النيل .

فالسد ، بدل التخزين السنوى ، يبدش عصر التخزين التراكمى أو القرنى ، ويفتح بذلك أفاقاً وإمكانات مائية لحد لها ولا نظير من قبل ، بحيث يبدو العصر الذهبى فى تاريخ الرى والزراعة المصرية ، لأول مرة يمكن استغلال كل قطرة من مياه النيل ، بعد أن كان جزء كبير منها يضيع سنوياً فى البحر . ولأول مرة

(١) راجع فى هذا الموضوع : على فتحي، «مصر السد العالى» ، الاهرام الاقتصادى، ٢٢ يونيو ١٩٨١، ص ٢٠-٢٠. مصطفى محمود حافظ، «السد العالى وبحيرة ناصر» عدد ٤، ١٩٧٦، ص ٩٠-١٠٢، طاهر ابو وفا ، مشرع السد العالى ، ج ١ اجيه يونان ، دراسة مقارنة بين السد العالى وسد القرات ، القاهرة، ١٩٧٧، حسن الشربينى ، تطور الرى المصرى : أنظر أيضاً :

(1) Wyn F. Owen, "Land and water use in the Egyptian high dam era", Ekistics, Feb. 1965, P. 102-6, Hassan Awad, "Le sadd el-ali", B.S.G.E., 1957, P. 5-12, R.A. Beddis, "Aswan high dam & resettlement of the Nubian people", Geog., Jan. 1963, P. 77-9.



- 989 -

لمركب الزراعة المصرية أن ينطلق إلى عناصر ومحاصيل وتشكيلات جديدة ثمينة ومكثفة . لأول مرة ، يعنى ، يمكن أن تجتمع قمة التوسع الرأسى وقمة التوسع الأفقى ، قمة الكم وقمة الكيف . ولأول مرة كذلك يمكن كهربية وميكنة مصر جميعاً ، زراعة وصناعة ومجتمعاً وحياة .

على أن السد بعيداً عن أن يمثل العصر الذهبى لمصر الزراعية ، ينطوى فى نظر البعض على أخطار جسيمة معلقة وعلى مشاكل تراكمية كامنة تجعله «ثورة ضد النيل» أكثر منه «ثورة على النيل» . وبدلاً من أن يشكل المرحلة البيوتكنية فى تطور الزراعة المصرية ، يروونه مرادفاً بالأحرى للمرحلة ضد - الحيوية anti-biotechnic وإذا صح أن يعد بآثاره الطبيعية أقرب إلى الحدث الجيولوجى ، فإنما ذلك عندهم بالمعنى المدمر المخرب لا المعنى الخالق البناء .. من هنا ، ودون تقليل فى جسامه وعمق أثره ومغزاه كأمر واقع من حيث ضبط النيل ، فلا بد من التحفظ فى التقييم ، ولابد للحكم النهائى على السد أن يؤجل إلى أن تتضح الحقيقة العلمية المطلقة بلا أدنى شبهات أو تسرع .

فلسفة التطور

تلك إذن قصة الصراع المزمع بين المصرى والنيل فى أدواره المتطورة . بماذا يمكن أن نخرج منها ؟ فى البدء كانت المعادلة : إنسان خاضع للنهر ، ونهر خاضع للبحر ، الأول يعيش تحت رحمة الثانى ورهن نزواته ، والثانى يدفع ضريبته السنوية صاغراً للثالث . والآن نقرأ المعادلة : نهر استقل تماماً عن البحر فليس يفقد له قطرة ماء ، ولكنه أصبح من الناحية الأخرى تابعاً مطلقاً للإنسان . لقد تواضع النهر الهادر إلى مجرد ترعة رى كبرى ، حتى ضفافه وشطوطه أصبحت بالتهذيب والتقويم والتكسية أقرب إلى الأرصفة الخطية الصقيلة ، على الأقل فى بعض المواضع وواجهات المدن . وعلى الجملة ، أصبح النهر ذلولاً خاضعاً ومطيعاً مثل موظف على حد تعبير لوران (١) ، أو فلنقل أصبح النيل أكبر موظف فى وزارة الرى والأشغال المصرية . لقد تم ترويض العنصر كما لم يروض من قبل ، فأصبح نهراً داخلاً مستأنساً نزعته عنه أسنانه ومخالبه . أو كما عبر البعض ، إن النهر

(1) P. 13 .

الذى كثيراً ما فقد عقله سيمنح لأول مرة عقلاً بل وضميراً ، النهر الذى طالما تحكم فى رقابنا ، قد تحكمنا أخيراً فى رقبته .

إنها ثورة كاملة من ثورات البيئات ، صنعت لمصر جغرافيا بشرية جديدة بكل وضوح . وقد كانت تكنولوجيا الرى هى أداة هذه الثورة ومحركها ، بحيث ترجمت هندسة الرى والهندسة المائية إلى نوع من الهندسة الجغرافية ، وبحيث أصبح نهر النيل قطعة من الهندسة الجغرافية بقدر ما هو قطعة من الجغرافيا الطبيعية . والدرس الجغرافى فى هذا كله هو أن موضوعنا ليس من المعطيات الطبيعية الجامدة الصماء ، بل هو بنفس الدرجة وظيفة لحضارة الإنسان وتكنولوجياه ، والقارق بين البداية والنهاية إنما هو الفارق بين تكنولوجيا فجر التاريخ وبين تكنولوجيا اجتمع لها أعظم ما وصل إليه إنسان القرن العشرين .

وإذا كنا قد ألفنا منذ هيروdotus ومعه أن نقول إن مصر هبة النيل ، فذاك يعنى فى الواقع النيل القديم ، النيل الطبيعى ، وصح لنا أن نقول إن النيل الجديد المصنوع هبة السد . النيل الجديد بمعنى آخر هبة مصر - قلب كامل لمعادلة أبى التاريخ الخالدة ! ومع ذلك فلم تكن مصر فى يوم هبة النيل أكثر مما هى الآن بعد السد . ولئن بدا فى هذا تناقض على السطح ، ففى هذه المتناقضة الفريدة تكمن طبيعة العلاقة الدفينة بين النيل والمصرى : فهى علاقة إخصاب متبادلة من التأثير والتأثر ، من الطاعة والتطويع : هذا خلق ذاك ، وذاك يعيد خلقه . إنهما لم يعودا عنصرين متلاقحين فى مركب واحد ، وإنما أوشكا أن يذوبا فى عنصر واحد .

هذه العلاقة الجدلية ، التى لم تكف قط عن التطور المساعد الخلاق حتى هذه اللحظة ، تنعكس مباشرة على قوة الأساس الطبيعى لبنائنا الحضارى . فضبط النهر قد وصل الآن فى نهاية المطاف إلى حد يرقى إلى نوع ضخيم من «التأميم» . نعم ، فلقد أمم الشعب أضخم «مرافقه» الطبيعية ، النهر ، وأخضعه للكيته الكاملة . وبالنسبة للسكان ، فإن هذا التأميم يعنى على الفور التأمين ، وبالتالي فقد أصبح الأساس الطبيعى الذى يقوم عليه بناؤنا الحضارى والعمرانى والمادى أقوى منه فى أى وقت مضى . ولا معنى بعد إذن للتقول بخطر ما كامن فى كياننا المادى أو المجتمعى أو السياسى .

مرحلة الرى الدائم

صميم مشكلة الرى الدائم فى مصر هو أنها تملك كل عام من المياه على وجه الإطلاق أكثر مما تحتاج ، إلا أن هذه المياه تأتى فى الوقت الخطأ ، فتقل وتعجز

دون حاجاتها فى فصل التحاريق وتكثر وتفيض عن حاجاتها فى فصل الفيضان ، ماء أقل جداً من اللازم فى الأول وأكثر جداً فى الثانى فالمشكلة أساسا مشكلة توقيت لا تقتير ، وسوء توزيع على مدار العام لا قصور فى الإيراد العام . وقضية الرى الدائم هى بالدقة إعادة توزيع ، إعادة توزيع هذا الايراد بعدالة بين المواسم والفصول ، من كل بحسب قدرته ولكل بحسب حاجته .

لهذا فإن للمشكلة جانبين متشابهين ولكليهما أكثر من حل بحيث تتعدد توليفات الحلول الهندسية النظرية الممكنة ، وبالتالي تتعدد مراحلها التطورية التاريخية . الجانب الأول زمانى هو توفير كمية من المياه للزراعة وقت التحاريق أى للزراعة الصيفية ، والثانى مكانى هو توصيل هذه المياه الفائضة من النهر إلى الأرض . وواضح أن الأول يمكن أن يعنى إما مجرد الاعتماد على مياه التحاريق نفسها بتوصيلها بطريقة ما إلى الحقول وإما التوفير من فصل الفيضان لفصل التحاريق فى خلال السنة الواحدة نفسها ، كل سنة على حدة ، أى «التخزين السنوى» ، وإما أخيراً التوفير من فصل الفيضان لفصل التحاريق عبر سنين متعددة متعاقبة ، أى بالتراكم ، أى «التخزين المستمر» أو ما يسمى أحيانا «التخزين القرنى century storage» .

أما الجانب الثانى من المشكلة وهو التوصيل من النهر إلى الأرض فواضح أنه أساسا قضية المستوى أو المنسوب الطبوغرافى بين النهر والوادي وبين الماء والحقل، فجوهر المشكلة أن مياه الصيف أوطأ جداً من مستوى الأرض . وواضح أيضا أنها تعنى إما رفع مستوى الماء المنخفض فى الترع إلى مستوى الحقل وذلك إما بالرفع الآلى من الترع مباشرة وإما بقناطر الرفع ، وإما خفض قاع الترع نفسها إلى مستوى الماء المنخفض فى النهر وذلك بتعميقها بالحفر .

وعلى هذه الأسس النظرية نستطيع أن نميز بين أربع مراحل تطويرية أساسية ولكنها غير متكافئة الأهمية أو المدة ، كما ينقسم كل منها إلى أكثر من مرحلة ثانوية ، وقد يتداخل بعضها فى بعض جزئيا ولكنها فى مجموعها تؤدي إلى بعضها البعض تلقائيا وبطريقة تدريجية . فالمرحلة الأساسية الأولى تبدأ قبل ١٨٢٠ وتستمر حتى ١٨٤٣ ، وهى تعتمد على مجرد الإفادة بطريقة أو بأخرى غير القناطر الدائمة من مياه التحاريق نفسها للزراعة الصيفية . ويمكن أن نسميها إجمالا مرحلة الترع بلاقناطر . المرحلة الثانية من ١٨٤٣ إلى ١٩٠٩ ، وتعتمد كالسابقة على مياه التحاريق وحدها بالرفع عن طريق القناطر أساسا ، ويمكن أن نسميها إجمالا مرحلة قناطر الرفع . أما المرحلة الثالثة فستبدأ من ١٩٠٢ حتى

١٩٦٢ ، وهى مرحلة التخزين السنوى بالخزانات أساساً أى بتخزين فائض الفيضان لوقت التحاريق أمام سدود وخزانات ضخمة كاملة، فهى مرحلة السدود والخزانات بامتياز . أما المرحلة الرابعة والأخيرة فهى قمة الرى الدائم لأنها مرحلة التخزين التراكمى المستمر ، ويمثلها بالطبع السد العالى الذى يحتاج لذلك إلى وقفة خاصة.

مرحلة الترعى بلا قناطر

هذه تنقسم داخليا إلى ثلاث مراحل ثانوية . الأولى قبل ١٨٢٠ ، مرحلة الرفع الآلى المباشر ، فللحصول على محاصيل صيفية ، حاول محمد على أولا توفير المياه الصيفية عن طريق الرفع الميكانيكى من الترعى «النيلى» المنخفضة إلى الحقول مباشرة ، وذلك بالآلات الزراعية التقليدية من سواقى وشواذيف . لكن هذه التجربة فشلت بعد قليل لأنها عملية شاقة وباهظة التكاليف .

المرحلة الثانية ، ١٨٢٠ - ١٨٢٥ ، مرحلة خفض قاع الترعى . كان البديل هنا هو خفض قاع الترعى النيلى عند رؤوسها فى الدلتا إلى عمق كبير ، ٦ أمتار وأحيانا أكثر ، كما يمكن لمياه الصيف المنخفضة أن تدخلها ، وحتى يتوافر الرى بالراحة على طول هذه الترعى ، فقد روى أن تجرى بانحدار أقل من انحدار الأرض المحيطة نفسها ، وبذلك كانت الترعى «تكسب» وتتعالى نسبيا على مستوى الأرض بالتدريج كلما تقدمنا شمالا ، غير أن هذه المحاولة التجريبية الأولى فى الترعى الصيفية فشلت هى الأخرى . فمن ناحية استمرت الحاجة إلى رفع الماء بكل صعوباتها ونفقاتها . ومن ناحية أخرى ، وهذا هو الأسوأ ، كانت الترعى تظمى باستمرار ، فكان لابد من تطهيرها بلا انقطاع للمحافظة على مستوى العمق المطلوب ، وبالتالي لزم جيش كامل من عمال السخرة لعملية التطهير كل عام («أنفار العونة») . (١) .

المرحلة الثالثة ، ١٨٢٥ - ١٨٤٣ ، مرحلة رفع مستوى الماء بالنواظم . بدلا من تكتيك خفض قاع الترعى ، كان العكس هنا هو الحل ، يعنى رفع مستوى المياه فيها بعوائق القناطر . فقد أقيمت مجموعات عديدة من النواظم regulators عبر ترعى الدلتا على طول امتداداتها . غير أن الإطماء أعلى النواظم عاد من جديد ليخنق قطاعاتها ويقلل حجم الماء الداخلى إليها . ومرة ثانية كان الحل الوحيد التطهير بجيش من السخرة قوامه ٤٠٠ ألف لمدة ٤ شهور كل سنة (خلفه ضعفهم على

(١) حسن الشربيني ، ص ٦٦ - ٦٧ .

الأقل من أهاليهم لإعاشتهم) . وفى محاولة أخرى فى الثلاثينيات لجأوا إلى سد فرع رشيد أثناء التحاريق بسد من الحجارة لكى يرفعوا مستوى الماء فى فرع دمياط الذى منه تأخذ معظم ترع الدلتا . وقد استمر هذا النظام وذلك إلى أن بدئ فى إنشاء القناطر الخيرية ، أو بالأصح إلى أن بدأت هذه تعمل بكفاءة معقولة . وإذا نحن نظرنا الآن إلى تكنيك الفترات المتعاقبة لمرحلة الترعى بلا قناطر هذه ككل ، لوجدنا أنها أساسا محاولة معقدة تكنولوجيا غير إنسانية اجتماعيا للتحايل على الجمع بين نظامى رى الحياض والرى الدائم ، فضلا عن أنها اقتصرت أساسا على الدلتا . فهى إذن مرحلة انتقالية فى جوهرها . فكانت الأرض ، بعد إكمال جسور النيل فى الدلتا حتى لا تفيض المياه على المناطق المزروعة قطننا ، كانت الأرض تغمر بالمياه أثناء الفيضان كالعادة ، ثم بعد صرف المياه تعد لزراعة المحاصيل الشتوية العادية كالحبوب والبرسيم . ثم بعد الحصاد تطهر الترعى وتعمق فى مارس وإبريل بإزالة رواسب الطمي منها تمهيدا لاستقبال مياه الصيف اللازمة لزراعة القطن . وفى أغسطس تقطع جسور الترعى لرى الأجزاء المنخفضة من أراضي الحياض ، بينما يستمر رى الأراضي العالية بالآلات فتزرع بالذرة ، إلى أن يتم حصادها فتكون جميع الترعى حينئذ قد امتلأت تماما فيفيض ماؤها على الأرض الشراقي داخل الحياض القديمة ثم تزرع بعد صرفها حبوبا شتوية ، وهكذا (١) .

مرحلة قناطر الرفع

هذه هى المرحلة الأساسية الثانية فى التحول إلى الرى الدائم ، ولكنها قد تعد عمليا البداية الحقيقية لهذا الانقلاب . وهى لا تختلف جوهريا عن المرحلة السابقة من حيث أنها تعتمد مثلها على مياه الصيف المتاحة وحدها دون أى تخزين وإنما بالرفع المؤقت ، ولكن الجديد فيها هو الرفع بالقناطر الهندسية الثابتة الدائمة . وهذه تبدأ مع بناء القناطر الخيرية عند رأس الدلتا . وكانت الفكرة الأساسية فى القناطر هى رفع منسوب مياه النهر أمامها أثناء التحاريق لتنتقل تلقائيا دون حاجة إلى تعميق فى شبكة من ترعى التوصيل الرئيسية ، تنساب منها بدورها إلى الترعى الفرعية الأخذة منها بعد حفرها لأعماق معقولة . فهى قناطر رفع أو موازنة فقط وليست سد تخزين .

وقد اختيرت منطقة رأس الدلتا لأنها أخطر موقع استراتيجى فى هيدرولوجية

(١) السابق .

مصر يمكن التحكم منه فى كل رى الدلتا ، وكان الموضع المقترح للقناطر أولا يقع ١٠ كم شمال نقطة التفرع، ولكن الاختيار استقر على نقطة التفرع نفسها مباشرة. وقد بدأ بناء القناطر فى ١٨٤٣ ، فكانت بذلك أول قناطر هندسية على النيل ، ومن أولى قناطر الرى الحديث فى العالم كله ، وسيلاحظ هنا أنها أيضا أول وآخر ما بنى فى ظل مصر مستقلة وبخبرة فرنسية ، وقد استغرق بناؤها نحو عقدين ، حتى ١٨٦١ .

هى بالضرورة قناطر مزدوجة ، أى ذات شعبتين ، على الفرعين ، وهى من هذه الناحية الوحيدة فى مصر . كذلك فهى قناطر ذات فتحات وعيون ، ولكن الطريف أنها شيدت على أساس شبه عسكري تمشيا مع روح العصر ، ومن هنا تلك الأبراج العالية عند مداخلها التى تمنحها الطابع الحربى المميز . ولم تخل القناطر عند انتهاء بنائها من عيوب ونقاط ضعف عديدة ، لا شك لأنها كانت أول مشروع ضخم من نوعه ، أى عملية ريادية تجريبية ، ولهذا لم تعمل بكامل كفاءتها، وإن أمكن مباشرة إغلاق فرع رشيد لأول مرة من أجل تلبية مستوى فرع دمياط . وقد استمر ترميم وتدعيم القناطر من ١٨٦١ حتى ١٨٩١ . على أنها كانت بمثابة المدرسة التى تعلمت وتخرجت فيها هندسة الرى المصرى ، كما ظلت لنحو نصف قرن ، النصف الثانى من القرن ١٩ ، مفتاح مصر الهيدرولوجى وعصب الرى بها .

وتغلق جميع فتحات القناطر عادة فى مارس كيما تحفظ مستوى النهر عاليا فى أبريل ومايو ويونيو . أما أثناء الفيضان فتفتح على سعتها لتمر المياه وطميها بلاعائق . على أن القناطر قد تغلق كليا أو جزئيا فى الفيضانات الواطئة الضعيفة لتحجز أكبر قدر ممكن من الماء دون أن تتعرض هى لأى خطر من ضغط الماء (١). يتم عمل القناطر شبكة الرياحات الثلاثة (البحيرى والمنوفى والتوفيقي) وترع التغذية الرئيسية، بغيرها ما كان يمكن لها أن تؤدى وظيفتها ، ولذا أنشئت خصيصا من أجلها وتعاصر إنشاؤها معها . وتأخذ الرياحات من أمام القناطر ، ويخدم كل واحد منها مثثا من الدلتا ، وهى تمثل المحاور الشريانية للرى الدائم فى الدلتا ، ولذا يقتصر دورها على دور مجارى التوصيل فقط دون أن يرتب عليها رى مباشر وذلك للاحتفاظ لها بأكبر قدر من الحمولة إلى أبعد مدى ممكن تغذى به ترع الدرجة الأولى التى تأخذ منها . ومن هذه الأخيرة بدورها تأخذ الترعة الفرعية من أمام قناطر حجز مقامة عليها . وأخيرا تأخذ من الترعة الفرعية ترع التوزيع

(1) Egyptian irrigation vol II, P. 212 - 230, J. Barois, Les irrigations en Egypte, Paris, 1911, P.97-108.

النهائية التى هى أصغر وأدنى درجات الترع العمومية . ولا يأخذ منها بعد ذلك سوى المساقى الخاصة وهى التى تروى الحقول الفردية مباشرة .

هذا كله بالطبع فى الدلتا ، أما فى الصعيد فقد بدأ تعميم الرى الدائم من الشمال ابتداء بمصر الوسطى . ولهذا الغرض شقت ترعة الإبراهيمية ، ١٨٧٣ ، أصلا لتخدم قصب أبعاديات إسماعيل ، الدائرة السنية ، مع توفير بعض المياه الصيفية للفيوم . فكانت بذلك أول ترعة صيفى فى الصعيد . والترعة تأخذ من النيل عند مدينة أسيوط ، وي بعدها تمتد إلى الشمال ٣١٨ كم ، وذلك على أرض تعلو ما حولها بنحو المتر . وعند ديروط تتفرع إلى أربعة فروع : الترعة الساحلية ، والديروطية ، وبحر يوسف ، عدا الإبراهيمية نفسها . والترعة بهذا أطول ترعة فى مصر ، ومن أطول ترع الدنيا . أما زمامها فيبلغ نحو المليون فدان ما بين رى دائم وحوضى . هى بأبعادها وتصرفها إذن أقرب إلى النهر الصناعى منها إلى الترعة العادية . والواقع أنها أشبه أن تكون «رياح» الصعيد الأوسط ، وهى على أية حال العمود الفقري للرى الدائم به على غرار الرياحات فى الدلتا (١) .

تلك هى الخريطة النهائية للرى الدائم فى مصر كما تطورت خلال مرحلته الثانية ، مرحلة قناطر الرقع ، قبل أن تغادرها لنا أن نسجل ملاحظتين أو ثلاثا . فأولا واضح أن رأس الدلتا كان نقطة البداية فى التحول إلى الرى الدائم وتعميمه فى مصر جميعا ، دلتا وصعيدا . وهذا منطقى جدا بالنظر إلى مورفولوجية الوادى الخاصة . وطبيعى كذلك أن توسع الرى الدائم وتقدم من الجنوب إلى الشمال فى الدلتا ، ومن الشمال نحو الجنوب فى الصعيد .

ثانيا ، كان الرى الدائم أسبق وأوسع فى الدلتا منه فى الصعيد . وهذه أيضا نتيجة منطقية ، لأن الدلتا بطبيعتها المروحية السهلية الواسعة أكثر تلاؤما مع الرى الدائم حيث الصعيد بطبيعته الخطية الضيقة أكثر تلاؤما مع الرى الحوضى . وكما أن الأرجح أن الرى الحوضى فى مصر القديمة بدأ فى الصعيد ثم انتشر إلى الدلتا ، فمن الواضح أن الرى الدائم فى مصر الحديثة بدأ على العكس فى الدلتا ثم انتشر إلى الصعيد .

ثالثا ، سواء فى الدلتا أو فى الصعيد ، ظل توزيع الرى الدائم جزئيا ومقصورا على قطاع معلوم صغر أو كبر ، دون أن يغطى كل الأرض الزراعية . ففى الدلتا اقتصر على المثلث الجنوبي جنوب خط البرارى التاريخى المعروف . أما فى

(١) السابق ، حسن الشربيني ، ص ٦٩ .

الصعيد فقد اقتصر الرى الدائم على قطاع مصر الوسطى من بنى سويف حتى أسيوط بصفة عامة .

مرحلة الخزانات والقناطر

لم تكد القناطر الخيرية تبدأ العمل بكامل كفاءتها فى أواخر القرن حتى بدا عدم كفايتها لحاجات الزراعة والسكان المتزايدة بل وعدم كفاية مبدأ رفع المياه فى موسم التحاريق أصلاً وضرورة اقتحام مبدأ مختلف جذرياً يضمن توفير أكبر قدر ممكن من الماء . فكان هذا المبدأ هو مبدأ التخزين السنوى الذى يخزن المياه من فصل الفيضان إلى فصل التحاريق ، وبذلك تكون هناك زيادة حقيقية فى مياه الصيف ، وإذا كان الجانب الزمنى من عملية التخزين بهذا لا يمثل مشكلة بل بديهة أولية ، فقد كان الجانب المكانى مشكلة حقيقية . فالسؤال كان : أين يخزن ماء الفيضان إلى أن يأتى موسم التحاريق ؟ وكان الاختياران اللذان لا ثالث لهما هما : إما خارج مجرى النهر ، وإما فى مجرى النهر نفسه . . وكان الأول يعنى فى الواقع منخفض الريان والثانى خزان أسوان ، وعلى هذا الأساس تمت المفاضلة بينهما .

مشروع الريان (١)

هو فكرة قديمة جداً من حيث المبدأ ، ترقى إلى أيام بحيرة مورييس الفرعونية التى اتخذت فى الدولة الوسطى خزاناً ينظم فائض الفيضان دخولا وخروجاً من النيل وإليه إلى أن اندثرت البحيرة وتحولت إلى واحة الفيوم منذ حوالى العصر البطلمى . لكن الجديد كان إسقاط الفكرة على منخفض آخر مجاور ولكنه منفصل تماماً هو الريان ، الذى كان أيضاً «كشفاً جغرافياً» جديداً تماماً لم يعرف قبل لينان دى بلون فى أواخر القرن ١٩ .

وكان المشروع المطروح يقضى بملئه بالماء وتحويله إلى بحيرة خازنة عن طريق قناة جديدة تصله بالنيل ، تستخدم أولاً فى عملية الملء ثم بعد تمام الملء تستخدم فى عملية التفريغ ، على أن يكون الملء بعد ذلك من وظيفة بحر يوسف . ولأن المنخفض يقع تحت مستوى وادى النيل بكثير جداً . فقد حدد المشروع لمنسوب البحيرة مستوى ٢٧ متراً فوق سطح البحر أثناء الفيضان . وفى التحاريق يرد الماء إلى النيل إلى أن يهبط منسوب البحيرة إلى ٢٤ متراً فوق سطح البحر . ويمكن الاستفادة من سقوط الماء عند النهر فى توليد الكهرباء .

غير أن المشروع برمته رفض سواء كبديل عن خزان أسوان أو كمكمل له ضد

(١) الشربيني ، ص ١١٨ - ١٢٥ ، عوض ، نهر النيل ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

خطر الفيضانات العالية ، أولاً لأن معناه أن الثلاثة أمتار العليا فقط ، أى الشريحة العليا ولا نقول القشرة المائية ، من الماء المخزون هى وحدها المتاحة للاستغلال ، بينما الباقى كله هو مخزون ميت عملياً ، فكل حصيلة المشروع المتاحة للرئى هى مليارى متر مكعب ، فى حين أن سعة المنخفض الكلية ١٨ ملياراً .

ثانياً ، أنه بحكم موقعه الجغرافى لن يخدم إلا جزءاً فقط من مصر هو الدلتا دون الصعيد .

ثالثاً ، حتى عند ذلك فلن يغذى النيل إلا فى شهرى أبريل ومايو بعدهما يكون تصريفه بالغ الضعف إلى حد الانعدام عملياً أى فى ذروة الفترة الحرجة فى الرئى الصيفى.

رابعاً ، أن تخزين الماء على مثل هذا المنسوب المرتفع باستمرار قد يؤثر على أراضى الفيوم بالنشع ويهدد خصوبتها ، وربما تسرب الماء من شقوق أو انكسارات بحدران المنخفض فيتعذر أو يستحيل ملؤه أو لعل أملاح صخوره الذائبة فى الماء أن تفسده على المدى البعيد . وقد ثارت هذه النقطة الأخيرة أكثر من مرة وبحثها أكثر من لجنة خبراء ، وثبتت بصفة قاطعة ونهائية خلل المنخفض من الانكسارات أو العيوب الخطيرة وعدم خطره على الفيوم . الخ ، غير أن هذا لم يغير من الموقف شيئاً ، ومات المشروع ميتة طبيعية ، وبذلك استبعد مبدأ التخزين خارج مجرى النهر.

خزان أسوان (١)

من ثم انتقل الثقل إلى مبدأ التخزين فى المجرى نفسه بواسطة خزان قوى يحجز ماء الفيضان للصرف منه بحساب أثناء التحريق . وابتداء فإن للمبدأ الأخير ميزة حاسمة ، هى استغلال كل مخزون الماء برمته وليس جزءاً منه فحسب ، غير أن المشكلة بعد ذلك أن خزاناً على النهر نفسه يخلق وراءه بحيرة طولية ضخمة من شأنها أن تفرق قطاعاً شاسعاً من الوادئ تفقده الزراعة . ومن ثم تحتم أن يكون الخزان على أطراف الوادئ الزراعى بقدر الإمكان ، أى فى أقصى جنوب المعمور المصرى . وهذا الموقع الجنوبى الأقصى هو فى حد ذاته ضرورة لازمة إذا ما أريد للخزان أن يخدم كل الوادئ شماله وليس جزءاً فقط . ثم إن الخزان ينبغى ، أخيراً ، أن يكون فى موضع جيولوجى صلب أصم يتحمل جسم الخزان ولا ينفذ ماءه ، عميق المجرى باعتدال بحيث يكفل سعة كبيرة دون أن يكون غائراً شديداً

(١) عوض ، النيل ، ص ٢٩٨ - ٣٠٤ ؛ الشربينى ، ص ٩٢ - ١٠٣ .

العمق بدرجة تضاعف تكاليف إنشائه ، واسع المجرى باعتدال بحيث يسمح عرض الخزان بمرور جميع مياه الفيضان أثناء ذروته لكن دون أن يكون مفرط الاتساع إلى حد يتضاعف معه فاقد البخر من المخزون المائى .

ولحسن الحظ كانت النوبة المصرية هى الرد الجغرافى الطبيعى . فهى تحقق شرط الموقع الجنوبى الأقصى ، كما أنها أقرب إلى شبه المعمور أو حتى شبه اللامعمور وغرقها تحت بحيرة الخزان لا يسبب خسارة فادحة للوادرى الزراعى ، ثم إنها جيولوجيتها القديمة الصلبة توفر أكثر من موضع صالح لبناء الخزان . وقد كانت هناك بالفعل ثلاثة مواضع مطروحة لإقامة الخزان : جبل السلسلة ، باب الكلابشة ، شلال أسوان ، وثلاثتها من عائلة تطويرية جيولوجية واحدة تقريباً ولها تاريخ جيولوجى متشابه فى تعقیده واختناقه وصلابته ، غير أنه تم استبعاد الموضوعين الأولين بسهولة ، السلسلة لأن صخوره من الخرسان النوبى ليست شديدة الصلابة ، والكلابشة لشدة عمق المجرى رغم صلابة صخوره . أما فى أسوان فصخور المجرى جرانيتية صلبة جداً ، والعمق والاتساع معتدلان تماماً ، ولهذا وقع عليه الاختيار نهائياً .

وقد تم بناء الخزان فى ١٩٠٢ أى حول دورة القرن ، وكان أول عمل هندسى على النيل فى سلسلة طويلة لن تنتهى إلا مع السد العالى تتم فى ظل مصر غير مستقلة وبخبرة بريطانية . وقد بدأ الخزان بداية متواضعة نوعاً . فمستوى النيل الطبيعى عند الشلال ، أى قبل الخزان ، هو نحو ٨٥ متراً أثناء التحاريق ونحو ٩٥ متراً فوق سطح البحر أثناء الفيضان . وكان المشروع أن يصل أعلى مستوى الخزان إلى ١١٤ بل ١١٨ متراً ، إلا أنه استقر على ١٠٦ أمتار فقط ، بطاقة مليار متر فحسب . والسبب هو الخوف من غرق آثار جزر الشلال (قصر أنس الوجود خاصة) ، ولولاه لبدأ ضعف وربما ثلاثة أمثال ذلك .

ورغم أن هذا لم يمنع تعلية الخزان بعد ذلك مرتين ، إلا أنه من أسف حكم على العملية منذ البداية بالترقيع المستمر فيما بعد . وبالفعل فلقد تمت تعلية الخزان للمرة الأولى فى ١٩١١ ، أى بعد عقد من بنائه ، إلى منسوب ١١٤ متراً بطاقة ٢,٥ مليار ، وللمرة الثانية فى ١٩٣٣ ، أى بعد عقدين آخرين ، إلى منسوب ١٢١ متراً بطاقة ٥ مليارات أى خمسة أمثال البداية ، قابلة عند الضرورة للزيادة قليلاً منسوباً وطاقة . وكان هذا بمثابة الطاقة القصوى للخزان ، رغم أنه كان يمكن أن يكون أعلى وأكبر ، فقط لو أنه كان قد خطط منذ البداية كخطة واحدة بدل ترقيع التعليلات المتكررة . ولهذا خيف على سلامة البناء من أى تعلية أخرى فاستبعدت

نهائيا فكرة التعلية الثالثة .

يقع الخزان عند الطرف الشمالى للشلال وجنوب المدينة ، جسمه المبنى من الجرانيت على قاع النهر الصلب يمتد بعرض أكثر من كيلو مترين متجاوزا عرض المجرى والوادی بطبيعة الحال بعض الشئ يمينا ويسارا . سمكه يزداد بشدة من أعلى إلى أسفل بحيث يبلغ عند القاع ثلاثة أمثاله عند السطح حيث يصل إلى بضع عشرات من الأمتار . إلا أن ميله قليل شبه رأسى فى واجهته الجنوبية ، شديد الميل والانحدار فى الواجهة الشمالية . أى أن قطاعه كالهرم الناقص ، تحقيقا لأقصى مقاومة لضغط الماء . والخزان ذو فتحات وعيون ، إلا أن ربعه الشرقى مصمت .

يفتح الخزان تماما أثناء الفيضان ، ولا يبدأ الغلق والماء إلا فى أواخره بعد مرور الطمى وإلا لانطمت سعته بالتدريج . ولهذا فقد كانت كل تعلية تعنى التكبير بالماء ، وبالتالي المزيد من خطر الاطماء ، وكان الاثنان دائما من ضوابط الخزان الحاكمة فى النهاية . فمثلا بعد التعلية الثانية قدر أن نحو ١,٥ مليون طن من الطمى يترسب فى الخزان سنويا ، وهى لا تمثل خطرا عليه ما دامت عيونه تفتح أثناء الفيضان . وبعد هذه التعلية كان الماء لا يبدأ إلا بهبوط الفيضان إلى منسوب ٩١ متراً ، وهو ما يقع عادة حوالى منتصف أكتوبر ، ويتم غالبا خلال شهرين ونصف (من منتصف أكتوبر حتى آخر ديسمبر) . ويبقى الخزان مملوءا لمدة ٤ أشهر (من يناير حتى آخر ابريل) ، ثم يتم تفريغه فى مدة شهرين ونصف أى كملئه (من مايو حتى منتصف يوليو) ، خلالها تطلق مياه التخزين فور هبوط الإيراد الطبيعى للنهر دون حاجات الزراعة . بعد ذلك يبقى الخزان فارغا لمدة ٣ أشهر (من منتصف يوليو حتى منتصف أكتوبر) وذلك أثناء الفيضان نفسه .

جغرافية الخزان

النظام النهري

من الناحية الجغرافية ، لا شك أن الخزان قد أعاد تشكيل جغرافية النهر المحلية فى ثلاثة جوانب على الأقل : نظام تصريف النهر ، البحيرة الصناعية ، نمط العمران . فعن التصريف ، الذى كان يتبع مستوى النهر العادى قبل الخزان ، يرتفع وينخفض معه ، فقد استقل الآن عن دورة النهر وأصبح تابعا لدورة الخزان ، أى أصبح يتناسب تناسبا عكسيا ، أو يتبع إيقاعا عكسيا ، مع نظام النهر . فجنوب الخزان أصبح منسوب النهر أوطى ما يكون أثناء الفيضان حين يفتح الخزان على سعته ، وعلى العكس أعلى ما يكون أثناء التحريق . وبهذا يكون منسوب النهر أقل

ما يكون حين يكون تصريفه الحقيقى أعلى ما يمكن وذلك أثناء ذروة الفيضان ، بينما يكون منسوبه أعلى ما يمكن حين يكون التصريف الحقيقى أقل ما يكون وذلك أثناء قلب التحاريق ، لأن منسوب سطح الخزان أعلى بالطبع من منسوب النهر أثناء الفيضان . وبعبارة أخرى فإن تصرف النهر عند أسوان أصبح يقل كلما زاد ارتفاع منسوب مياه الخزان ، ولو أن أعلى تصرف للنهر يظل يتفق مع مرحلة الفيضان بطبيعة الحال ، انقلاب مائى كامل .

بالمثل انفصل منسوب النهر جنوب الخزان عنه شماله . فبعد أن كان الاثنان على مستوى واحد هو ٨٥ مترا أثناء التحاريق ، ٩٥ مترا أثناء الفيضان ، أصبح المنسوب جنوب الخزان لا يقل عن ٩٥ مترا كحد أدنى أثناء الفيضان ، أما أثناء التخزين فقد إرتفع تباعا من ١٠٦ إلى ١١٤ إلى ١٢١ مترا ، أى بفارق ٢١ ثم ٢٩ ثم ٣٦ مترا على الترتيب بين الذروة جنوبه والحضيض شماله (١) . وهذا الفارق هو ، بالمناسبة ، أساس كهرية الخزان إفادة من سقوط الماء ، وذلك المشروع الذى تسكع طويلا حتى تحقق فى أوائل الستينيات بطاقة قدرها ٢.٥ مليار كيلو وات ساعة ، بمعدل ٧٠ مليوناً لكل متر سقوط ، والذى به تحول سد أسوان من خزان مائى منتظم إلى شلال صناعى مهندس أيضا .

بحيرة الخزان

أما بحيرة الخزان فكانت أول بحيرة صناعية تنشأ على النيل ، غير أنها أساسا بحيرة فصلية تظهر وتختفى أو تولد وتموت مرة كل سنة . وتصل هذه البحيرة إلى أقصى امتدادها واتساعها وبالتدريج مع بدء ملء الخزان فى منتصف أكتوبر وتظل تنمو خلال الشتاء حتى تبلغ ذروتها فى الربيع من فبراير إلى أبريل ، ثم تبدأ دورة الهبوط والانكماش فالفناء من مايو إلى أن تتلاشى فى يوليو وحتى الخريف . فهى بحيرة شتوية الوجود أساسا رغم أنها صيفية الوظيفة أصلا (٢) . وهى إذن متغيرة الحجم والطول والارتفاع والاتساع وبحسب إيقاع صانعها الخزان والواقع أنهما معا «كالنجمة أم ذيل» أو المذنب ، شكلا وموضوعا ، عدما ووجودا ، أو كلسان النار الحتمى فى مؤخرة الصاروخ إلا أنهما على الأرض من الصخر ومن الماء .

عن شكل هذه البحيرة ، فإن عمقها أى إرتفاع عمود الماء بها يصل بطبيعة الحال إلى أقصاه جنوب الخزان نفسه مباشرة عند أسوان ثم يقل بالتدريج كلما بعدنا عنه نحو الجنوب ، وبالمثل فإن تخزين الماء وارتفاعه يبدأ مبكرا فى الشمال

(1) Egyptian irrigation, vol. II, P. 685 ff

(٢) عوض ، النيل ص ٣٠١ - ٣٠٣ .

ويتأخر بالتدريج كلما ذهبنا جنوبا ، أى أن البحيرة كانت تنشأ ابتداء من الشمال وعلى العكس عند تفريغ الخزان فإن المياه تنحسر أولا فى أقصى الجنوب وتتأخر بالتدريج نحو الشمال ، أى أن البحيرة كانت تتلاشى بدءا من الجنوب وانتهاء بالشمال . وبهذا فإن القطاع الشمالى من البحيرة هو إن صح التعبير النواة النووية منها وأطولها عمرا ، فى حين أن الأطراف الجنوبية هى لسانها الطويل وأخفها وزنا وأقصرها عمرا .

يترتب على هذا أيضا أن القطاع الشمالى تتعرض أراضيها للغمر أولا ومبكرا ويستمر كذلك إلى أطول مدة متاحة ، وهذا بعكس القطاع الجنوبى الذى هو آخر ما يغمر وأول ما ينكشف ، وفى جميع الحالات كانت انحسار البحيرة يترك علامة مميزة على طول صخور الشاطئين وحتى الأشجار تبدو كخط أبيض ، يقل إرتفاعه عن مستوى السهل الفيضى كلما اتجهنا جنوبا ، ويعد أدق خط مقارنة أو قاعدة فى ديناميات خزان البحيرة .

المرحلة	السعة بالمليار	المنسوب بالمتر	عمود الماء بالمتر	طول البحيرة بالكم	نهاية البحيرة
الإنشاء ١٩٠٢	١	١٠٦	٢١	١١٠	الدكة
التعليه الأولى ١٩١١	٢.٥	١١٤	٢٩	٢٤٥	توشكى
التعليه الثانية ١٩٣٣	٥.٤	١٢١	٣٦	٣٦٠	كاچنارتى

مع إرتفاع بناء الخزان تباعا من الانشاء حتى التعليه الثانية ، كان إرتفاع عمود الماء يزداد بالطبع ، ومعه حجم المخزون وطول البحيرة وكذلك عمرها ، كما يلخص الجدول ، والملاحظ أن حجم المخزون كان يتضاعف فى كل مرحلة بمتوالية هندسية تقريبا : من ١ مليار إلى ٢.٥ إلى ٥.٤ ، بينما كان طول البحيرة يتضاعف فقط بمتوالية حسابية تقريبا من ١١٠ كم إلى ٢٤٥ إلى ٣٦٠ .. هذا بالطبع هو الفارق فى معدل النمو بين الحجم أو الكتلة المكعبة وبين الطول أو المسافة الخطية . وفى كل مرحلة كان «لرأس مثلث التخزين» أى لنهاية البحيرة حد معلوم ، تقل على الترتيب صعودا من الدكة إلى توشكى إلى كاچنارتى والتي تقع جنوب وادى حلفا بنحو ٤٥ كم .

معنى هذا أنه حتى فى أقصى امتدادها الثالث ، ودعك تماما من المرحلتين السابقتين ، لم تتأثر وادى حلقا بالخزان وبحيرته جديا ، فلا نظام النهر تعدل كثيرا فيما عدا ارتفاع طفيف فى مناسيبيها ، ولا أرضيها غرقت أو غمرت فيما عدا الجروف (١) . ولهذا فإن النوبة السودانية لم تتأثر بخزان أسوان فى جميع مراحلها ، لا طبيعيا ولا بشريا ، واقتصر هذا التأثير على النوبة المصرية وحدها . أخيرا ، فإن آثار البحيرة ونتائجها التفصيلية على الأراضي المجاورة تختلف ما بين الإنشاء والتعليق ، غير أنها عموما تشترك فى بعض ملامح رئيسية . فأولا ، لم يكن الإغراق دائما أو مستمرا طوال العام قط فى أى قطاع ، بل كان لا يزيد فى أقصاه عن ٨ شهور ، حيث كان سحب الماء فى التحاريق يؤدى إلى تفريغ البحيرة لنحو ٤ شهور على الأقل ، لهذا كانت كل أجزاء النوبة فى كل الحالات تضمن زراعة نيلية كحد أدنى . كما أن الأراضي المرتفعة (العلو) أفادت من ارتفاع منسوب المياه معظم السنة سواء فى النهر أو فى الطبقة الجوفية مما سهل الرى بالرفع للحصول على زراعة شتوية .

ثانيا ، كان الغمر أو الاغراق يصل إلى أقصاه فى القطاع الشمالى ويقل بالتدريج جنوبا ولهذا كان هناك عادة قطاعان متميزان ، وإن اختلف امتدادهما بحسب التعلية . القطاع الشمالى ، وقد تصل فترة الغمر إلى ٨ شهور ، ومن ثم يحرم من كلتا الزراعتين الشتوية والصيفية ولكنه يستطيع أن يظفر بزراعة نيلية أو بالأحرى يختطفها - بحسب تفريغ الخزان . القطاع الجنوبى ، وقد يغمر ٦ شهور ، وبالتالي لم يحرم إلا من الزراعة الشتوية فقط ، وظل يتمتع بزراعة نيلية كاملة وأخرى صيفية ولكنها مبتسرة أو مختطفة إلى حد ما (٢) .

ثالثا ، فى كل الحالات فإن أشد وأسرع وأطول المناطق إصابة بالغرق أو الغمر امتدادا ومدى ومدة على السواء ، هى الكنتورات والأراضى الأوطأ من جهة والعروض أو القطاعات الشمالية من جهة أخرى . أما أقل المناطق إصابة وخسائر فكانت على العكس الكنتورات العليا والقطاعات الجنوبية القصوى . إجمالا ، يعنى ، كان الغرق والضياح يزحف باطراد من أسفل إلى أعلى ومن أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ، من هنا اختلفت مصائر وتطورات كل قطاع وارتفاع بحسب المراحل كما سنرى توا فى العمران .

(١) عقيل ، ص ١١٤ .

(٢) السابق ، ص ١١٥ - ١١٧ .

نمط العمران

فنمط العمران ، بنجوعه النوبية التقليدية القديمة وحلاته المبعثرة المتباعدة وكثافة سكانها شديد التخلخل ، خضع ثلاث مرات لعملية إعادة توقييع وتشكيل جذرية ولكنها نمطية . فمع بناء الخزان ثم تعليته المزدوجة ، كان نطاق شريطى متزايد العرض والطول والمساحة والارتفاع يفرق - بما فيه أجام نخيله والسواقى - تحت بحيرة الخزان وتحرم الزراعة والعمران منه جزئيا أو كليا ، مرحليا أو إلى الأبد ، ويبلغ مجموع مساحة الأرض المفقودة فى نهاية التعلية الثانية ٢٠ - ٣٠ ألف فدان ، أما ما بقى مستغلا فنحو نصف ذلك . وفى مرة كان يعاد إسكان السكان أو توطينهم ، بعد تعويضهم ، على منسوب أعلى : من حوالى كنتور + ٩٥ مترا قبل الخزان إلى + ١٠٦ ، ثم إلى + ١١٤ ، إلى + ١٢١ مترا على الترتيب .

حركة رأسية صاعدة متسلقة زاحفة على سفوح الوادى فى اتجاه واحد فقط على سلمات أفقية أو أفاق طباقية متعاقبة ، كأنها حركة ترانس هيومانس إلا أنها من نوع خاص زراعى لا رعوى وبشرى لا حيوانى ونهرى لا جبلى ، بل رعوى حيوانى جبلى إلى حد ما بالفعل ، فما أن تهبط بحيرة الخزان بالتفريغ حتى يهرع الفلاحون من أعلى بآلاف القطعان من الماعز والضأن والماشية والجمال والحمير إلى الأراضى المكشوفة لزراعتها بسرعة ورعيها على الفور (١) .

وفيما عدا الهجرة الخارجة أو الخارجية الرئيسية الزاحفة إلى العاصمة ومدن الشمال ، والتي هى حركة هجرة طارئة أكثر منها عملية إعادة توطين محلية فإن الاستثناء الوحيد من قاعدة الهجرة الرأسية الأساسية حالة طفيفة من الهجرة الأفقية القصيرة المدى . تلك هى سكان توماس وعافية الذين هجروا ووطنوا بإسنا بعد التعلية الثانية .

غير أن تلك الهجرة الرأسية الرئيسية تختلف من قطاع إلى قطاع ، فالقطاع الشمالى وحده هو الذى تحرك ثلاث مرات مع الإنشاء والتعليتين ، والقطاع الأوسط تحرك مرتين مع التعليتين ، أما القطاع الجنوبى فقد تحرك مرة واحدة فقط مع التعلية الثانية . وقد كانت المدرجات النهرية القديمة وأشرطة الطمى السبيلى القديم ، خاصة منها الأقل ارتفاعا والأقرب إلى النهر ، هى الموضع الطبيعى

(1) R. A. Beddis. "Aswan high dam & resettlement of the Nubian people" Geog., Jan. 1963, P. 78 .

المستعد والجاهز لاستقبال السكان الصاعدين . وعليها أقيمت مشروعات صغيرة للرى بالرفع ، وإن كانت باهظة التكاليف نسبيا كما أنشئت القرى الجديدة .

وقد انتظم الموطن الجديد عدة تغييرات فى نمط السكنى والعمران ، فنظرا لضالة وضيق الرقع والأشرطة الزراعية الجديدة ، أصبحت القرى والنجوع أكثر خطية وشريطية منها فى أى وقت مضى ، وبدلا من بيوت الطين الغالبة قديما ، أصبحت بعد البعد عن طمى النهر من الحجر الرملى النوبى ، واسعة فسيحة أكثر مما كانت ، ورغم تناقص عدد السكان العام وتزايد تخلخلهم ، فقد حدث العكس فى بعض مواضع هى مناطق مشروعات الرى التى استقطبت سكان بعض النجوع القديمة فزاد تعدادها وتركزت فيها الكثافة نسبيا (١) .

وأخيرا ، وفى الوقت الذى كانت هذه الحركة الصاعدة أعلى الوادى توسع فيه رقعة توزيع السكان وتزيدها انفراجا وبالتالى تزيدهم تخلخلا وتباعدا ، كان المجال الحيوى الزراعى يزداد بالضرورة ضيقا وانكماشيا مما زاد من اتجاه الهجرة الخارجة الكامن والمزمن فى الإقليم تقليديا ، خاصة إلى العاصمتين ومدن الوادى الكبرى ، ومع هذا الخروج بالجملة ، قل حجم السكان بالتدريج على دفعات . فى ١٩٠٧ كان عدد السكان ٥٧.٦٠٠ انخفض فى ١٩٢٧ إلى ٥٤.٥٠٠ ، ثم إلى ٤٠.٦٠٠ فى ١٩٤٧ ومن الناحية الأخرى أصبح النوبيون أكثر من أى وقت مضى أقرب إلى المجتمع البحرى منهم إلى المجتمع النهري الذى كانوه بشدة دائما ، وتحولوا بالموازاة من مجتمع زراعة فقط إلى مجتمع زراعة وصيد أسماك أكثر .

ملحقات الخزان

منذ قام خزان أسوان انتقل مفتاح هيدرولوجية مصر وتحول من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ، ومن القناطر الخيرية إلى الخزان ، من القناطر الأم إلى الخزان الأب ، أو من رأس الدلتا إلى عقدة الشلال ، وتحولت القناطر الخيرية نفسها إلى مجرد واحد من أدوات المساعدة . وقد أصبح الخزان بحق عصب الزراعة المصرية وصمام حياتها ، عليه توسعت أفقيا ورأسيا إلى أقصى حدودها فى مرحلتها النيوتكنية . ومع ذلك ينبغى أن نسجل أن الخزان لا يوفر إلا جزءا ضئيلا من حاجات مصر المائية وجزءا أشد ضالة من إيراد النيل نفسه ، كما أنه لا يضمن موارد المياه اطلاقا فى الفيضانات الضعيفة ، ولا هو يعد واقيا ضد خطر الفيضانات العالية . ولهذا السبب بالدقة ظل التفكير دائما يتأرجح بين تعليية الخزان تعليية ثالثة وبين تكميله بمشروع الريان .

(١) عقيل ، ص ١٣٤ - ١٣٦ .

وعلى أية حال فإن الخزان استتبعه بالضرورة بناء سلسلة كاملة من قناطر الرفع والموازنة على امتداد النهر حتى يمكن استغلال حصيلته المائية المضافة . فبعد وجود الخزان أصبح من الضروري إقامة قناطر موازنة على أفواه الترع الرئيسية حتى تأخذ نصيبها من مياه الصيف والفيضان دون أن تتأثر بانخفاض مناسيب النهر الطبيعية ، أو لتحسين الري الحوضى - حيث يوجد - فى حالة الفيضانات الضعيفة .

وجميع حلقات هذه السلسلة ، التى يبلغ عددها ٧ قناطر ، هى من عائلة هندسية وهيدرولوجية واحدة ، وبالذات من نمط القناطر الخيرية ، أى قناطر ذات فتحات وعبون وظيفتها مجرد رفع المياه أمام الترع الرئيسية . وجميعها لاتعوق الملاحة إذ تشمل هويسا ملاحيا على أحد جانبيها ، بينما تحمل على سطحها طريقا محوريا عبر النهر . على أنها إن تكن من نمط القناطر الخيرية هندسيا ، فإنها من نسل خزان أسوان وظيفيا وتعد من أدوات التوزيعية والتكميلية ، كما أن إنشاءها تعاصر مع بنائه وتعليته طوال الثلث الأول من القرن العشرين أو تجاوزه إلى منتصف القرن ، مع ملاحظة أن الأقدم من هذه القناطر قد تمت تقويته وتدعيمه فى الأربعينيات والخمسينيات بعد أن خدم طويلا .

هكذا كان النصف الأول من القرن ٢٠ هو عصر الخزانات والقناطر حيث كان النصف الثانى من القرن ١٩ هو عصر القناطر فقط ، والملاحظ أن إنشاء هذه القناطر يتجمع فى مجموعات عقدية : ٣ فى العقد الأول ، ٢ فى الثلاثينيات ، ٢ فى الخمسينيات ، أما ترتيب إنشائها الجغرافى فضعفى النمط ، أى فى قفزات بغير نظام ، فقد تبدأ من الجنوب قفزا إلى الشمال ثم عودا إلى الجنوب أو الوسط ، وهكذا .

وببعض التفصيل ، كانت قناطر أسيوط هى البداية ، ١٩٠٢ ، أى تعاصرت مع بناء خزان أسوان المائى نفسه . فقبل ذلك كانت الإبراهيمية تأخذ من النيل مباشرة دون نواظم أو ضوابط ترفع مستوى الماء أمامها ، فكانت تتعرض للإطماء باستمرار وتحتاج إلى التطهير والتكريك بنفقات باهظة كل عام . فلما بنى الخزان تحتم بناء القناطر على فم التربة لضبط الري فى أحباسها . وبالمثل تم فى العام التالى ، ١٩٠٣ ، بناء قناطر زفتى لرفع منسوب المياه أمامها لتغذية الرياح العباسى وترعة المنصورية اللذين يرويان نحو مليون فدان فى الغربية والدقهلية .

وفى أواخر العقد نفسه ، ١٩٠٨ ، تم إنشاء قناطر إسنا لتحسين الري الحوضى فى أسوان وقنا حيث كانت بعض الحياض تتخلف دون رى فى الفيضانات المنخفضة أو تتأخر زراعتها فى الفيضانات المتوسطة . على أن تعلية خزان أسوان

مرتين أدت إلى انخفاض منسوب الماء أمام قناطر إسنا ، نتيجة لضرورة التبكير بالحجز على الخزان . ولذا تحتم وتم تقوية قناطر إسنا فى الأربعينيات . وبعد عقدين بلا قناطر جديدة ، افتتحت قناطر نجع حمادى فى ١٩٣٠ الموجة الثانية فى عصر القناطر ، فقد أنشئت لتملأ تلك الفجوة التى أصبحت بارزة فى ضبط الرى ما بين قناطر أسيوط شمالا وإسنا جنوبا . وكان الهدف منها ضمان الرى الحوضى فى الفيضانات المنخفضة ، ثم رفع مياه الصيف للرى الدائم ، وأخيرا توسيعه فى هذا القطاع .

وفى نهاية العقد ، ١٩٣٩ ، تم إنشاء قناطر محمد على لثرت القناطر الخيرية الضعيفة أصلا وبعد أن خدمت ٨٠ سنة . ذلك أنه بعد تلبية خزان أسوان وبناء خزان جبل الأولياء زادت حصة الدلتا من المياه كثيرا ، ولم تكن القناطر الخيرية لتصلح لضبطها والحجز عليها . فبنيت قناطر محمد على كبديل بحيث يصل الحجز أمامها إلى نحو ٤ أمتار. وقد بنيت القناطر الجديدة على مرمى حجر فقط شمال القديمة ، مع بقاء القديمة كآثر تاريخى رامن وكطريق إضافى وجسر عبر الفرعين . وفى تجربة كثير من الأنهار فى العالم ظاهرة معروفة هى هجرة القناطر والخزانات بعد طمسها نتيجة لانطمائها بالارسابات النهرية ، ولكن وراثة قناطر محمد على للقناطر الخيرية لايمكن أن تعد من هذا النوع ، ولا هى حتى هجرة موضعية ، وإنما هى عملية إحلال وإبدال وتجديد دون تبديد . والحقيقة أن قناطر محمد على ورثت جغرافيا موقع وموضع القناطر الخيرية مثلما ورثت وظيفتها ودورها ، ولولا الاستحالة الهندسية المطلقة لقلنا ورثت محض موضعها المعمارى .

وأخيرا ، وبعد عقد آخر ، يجىء فى الخمسينيات زوج من القناطر النظائر ، وهما نظائر لأنهما قناطر مصبات أو قناطر فم البحر أو النهر . تلك هى قناطر إدفينا وفارسكور على مصبى فرع رشيد ودمياط ، والتى أنشئت لتحل محل سد ترابى كان يقام فى موضعها كل عام بعد انتهاء الفيضان منعا لغزو مياه البحر لمياه الفرع المنخفضة ثم يزال فى بداية الفيضان التالى . وفى ١٩٥١ تم إنشاء قناطر إدفينا ، التى وفرت أيضا مليار متر من الماء كانت تصرف فى البحر بددا ، كما جمعت أمامها مياه الرش لتضيف ثلث مليار أخرى لصالح الرى ، فضلا عن أنها ثبتت منسوب المياه لتحسين الرى فى المنطقة . وبالمثل ثم إنشاء سد فارسكور فى السنوات الأخيرة على فرع دمياط لنفس الغرض .

السد العالى

الفكرة والمشروع

منذ وقت مبكر بدا واضحا قصور حصيلة خزانى أسوان (٥ مليارات) والأولياء (٢,٥ مليار) (٧,٥ مليار معا) دون حاجات مصر الصيفية المتزايدة ، وكان الأوضح منه قصور مبدأ التخزين السنوى أصلا ، أنه استنفد أغراضه تقريبا ، كما لم يعد من الجائز أو المأمون التوسع فى بناء الخزانات السنوية . والواقع أن مبدأ التخزين المستمر أو القرنى كان قد فرض نفسه منذ الحرب الثانية على الأقل وإن لم يتحقق إلا مع حركة يوليو فى الستينيات فى صورة السد العالى . وفيما بين التاريخين كانت البدائل المطروحة من التخزين القرنى هى إما سلسلة مشاريع البحيرات الاستوائية و إما السد العالى الذى ترجع فكرته إلى مهندس زراعى ومقاول يونانى متمصر هو دانيئوس .

ولا شك أن إمكانيات البحيرات الاستوائية التخزينية ضخمة جدا كما رأينا . فسعة صغرى البحيرتين ألبرت تعادل سعة السد العالى ، بينما تفوقها بكثير سعة كبراهما فيكتوريا . غير أن للبحيرات نقطتى ضعف محقتين ، الأولى أنها تتعامل مع مياه النيل الأبيض فقط ، أى مع «المياه الرائقة» وتهمل مياه النيل الأزرق والعطبرة أى المياه الطينية أو الحمراء التى تمثل ثلثى إيراد النهر كانت ستظل تتدفق إلى البحر سدى . نقطة الضعف الثانية أن وقوعها خارج الحدود يعقد تنفيذها سياسيا وماديا واقتصاديا ، كما أنه لا يحقق الأمن القومى بطمأنينة كاملة .

والواقع أنه لم يكن ثمة تعارض جذرى بالضرورة بين المشروعين ، البحيرات الاستوائية والسد العالى . فمن الممكن الجمع بينهما ، وإن يكن على دفعتين متتاليتين . فبعد السد العالى سيظل الجزء الأكبر من مياه البحيرات الاستوائية يضيع فى مستنقعات السدود ، كما أن حاجات مصر المائية المستقبلية يمكن أن تتسنع لأكثر من طاقة السد العالى . كل الفرق هو البدء بالسد بدلا من البحيرات ، وليس العكس . وهكذا بالفعل كان ، ووقع الاختيار على السد العالى .

ولقد جاء السد ليبدش عصر التخزين القرنى وليصبح مفتاح الاستراتيجية العظمى للرى فى مصر وليكون أول صرح من نوعه فى تاريخ الرى المصرى وأعلى بناء هندسى على النيل وليبدأ مرحلة جديدة تماما فى حضارة مصر المادية هى المرحلة البيوتكنية مثلما استعاد التقليد المستقل غير الاستعمارى الذى إفتتح به

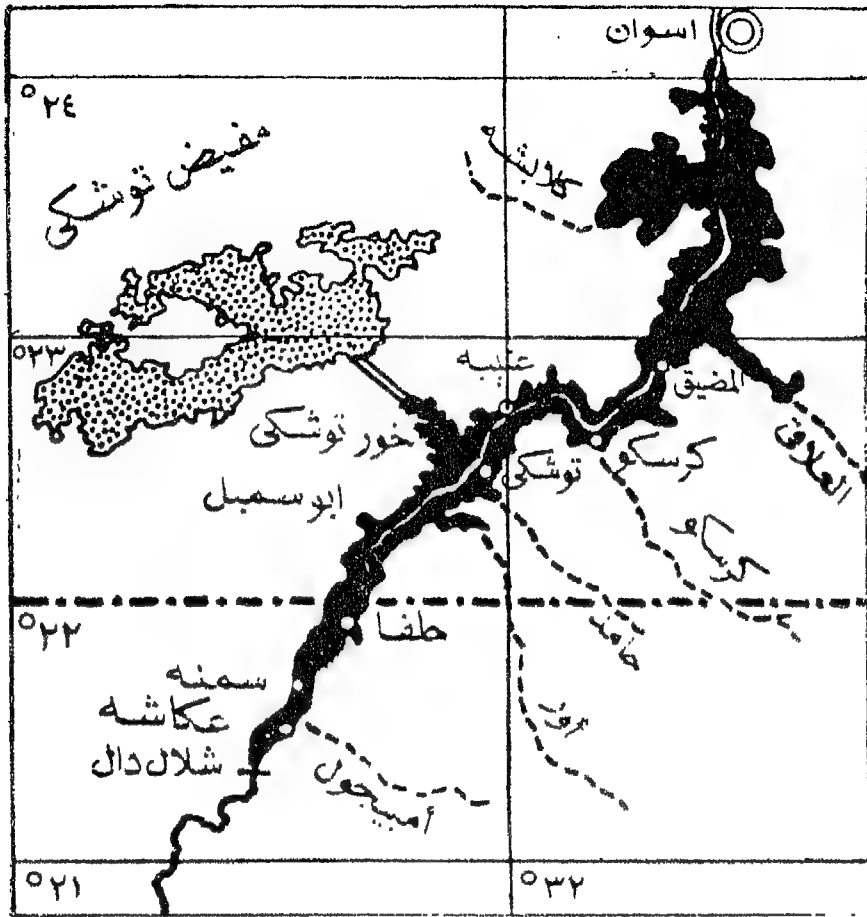
عصر القناطر والخزانات فى مصر . فكما كانت القناطر الخيرية أول وآخر عمل هندسى على النيل يتم فى ظل مصر مستقلة وبخبرة غير بريطانية (فرنسية) ، فكذلك جاء السد العالى أول مشروع تخطيطه وتنفعه مصر المتحررة وبخبرة جديدة غير بريطانية (سوفييتية) ، وذلك بعد تاريخ استعمارى طويل احتكر مجال الرى وأعماله ومنشآته فى مصر تماما .

الموضع

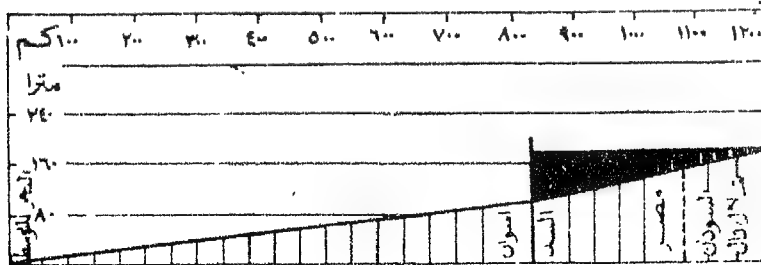
وكما فى حالة خزان أسوان ، بل أكثر ، كان الموقع الجنوبى الأقصى خارج المعمور شرطا أساسيا للسد العالى ، بل كان حتما أن يقع السد جنوب الخزان نفسه على الأقل . ووقوع كليهما ، على أية حال ، على الشلال ، بداية السهل الفيضى ، يعنى تلقائيا أنهما على خط التقسيم الجغرافى الطبيعى بين المعمور واللامعمور بما فيه كل المفزى وكل الكفاية . من هنا كانت النوبة ، الغارقة الآن جزئيا ، هى المسرح الطبيعى الجاهز والمستعد لتلقى السد ، وما قلناه عن الخزان فى هذا الصدد يقال عن السد ، وبقوة أكثر ، ولا داعى لتكراره ، والواقع أن السد ورث الموقع الجغرافى والإطار الطبيعى للخزان بكامله ، بما فى ذلك البحيرة الصناعية ، ثم زاد عليه أضعافا مضاعفة . وهما فى هذا يذكران بقصة قناطر محمد على والقناطر الخيرية على الترتيب ، مع حفظ النسب والفوارق الجذرية بالطبع .

كذلك فكما فى حالة الخزان ، تكرر نفس المواضع المقترحة للسد ، فيما عدا موضع السلسلة بالطبع ، ليس فقط لتركيبه الصخرى الضعيف ولكن أيضا وقبله لموقعه شمال الخزان ، وهكذا انحصر الاختيار بين موضع شلال أسوان وموضع باب الكلابشة ، والأخير يمتاز بضيق المجرى الخانقى ، مما قد يرشحه لأول وهلة للفوز ، غير أن به من العيوب ما يجعله غير صالح لبناء السد . أولها أساسا تباعد الإطار التلى على ضفتيه بحيث ينخفض مستوى جوانبه الصخرية بشدة إلى درجة يتحتم معها مد جناحى السد إلى نحو ٢٠ كم شرقا بغرب (!) . ثانيها فرط العمق وسرعة التيار ، مما يعنى صعوبة البناء وزيادة التكاليف . ثم هناك بعد ذلك كثرة الشقوق والفواصل ومظاهر الضعف فى صخور المنطقة ، فضلا عن عدم توافر خامات البناء اللازمة .

أما موضع الشلال ، جنوب الخزان بنحو ٧ كم ، فبعد طبقة رسوبية عمقها ٢٠٠ متر تبطن المجرى تحت قاع النهر مباشرة ، يبدأ الأساس الصخرى من الجرانيت ليطوى كل قطاع المنطقة طيا على شكل حرف U الافرنجى . ومن ثم فإن



شكل ٣٠ - بحيرة ناصر ومفيض توشكى . البحيرة متعددة المداخل ، أشبه بسهم مكسور أو بومضة البرق على الجملة ، وتمتد على ثلاث درجات عرضية (٢١ - ٢٤) بإضافة برعم مفيض توشكى يقترب الشكل العام لبحيرة السد من حرف لا العربى أو y الافرنجى .



شكل ٣١ - قطاع طولى لأرض مصر وبحيرة ناصر . لاحظ كيف تحمل أرض مصر البحيرة على كتفها ، وكيف يرسم كل منهما مثلثاً مسحوباً يناظر الآخر ويكاد يتساوى عمود ارتفاعه عند أسوان .

قطاع النهر ليس صلباً جداً فحسب ، ولكن أيضاً معتدل العمق والاتساع متناظر الكتفين فى سمترية مثالية للبناء . أضف إلى ذلك وفرة خامات البناء المطلوبة للسد فى الموضع : صخور الركام من جرانيت المحاجر والانفاق ، طين النواة الصماء من جزر النهر شمال خزان أسوان حيث يبدأ السهل الفيضى ، خاصة من جزيرة بهريف ، الطين الأسوانى لحقن للتربة من محاجر الحجر الرملى أى الخرسان النوبى ، الرمال الكتبانية الناعمة من الضفة الغربية والخشنة من الضفة الشرقية ... الخ .

مائية السد

وإلى حد معين تحددت طاقة السد العالى المائية بشكل وطبيعة الموضع الطبوغرافية . فهو صالح للتخزين من قاعه على منسوب ٨٥ متراً حتى كنتور ١٨٠ متراً ، وبالتالي يتسع لنحو ١٣٠ - ١٥٧٥ مليار متر مكعب أى ثلاثة إلى أربعة أمثال سعة سد هوفر أو بولدر بالولايات المتحدة البالغة ٤٠ ملياراً ، وأكثر من أربعة أمثال سد جاريسون Garrison ثانى سد ترابى فى العالم . ورغم ضخامة هذا الحجم الفائقة فإنه يقل كثيراً عن السعة اللازمة والبالغة ٣٠٠ مليار إذا ما أريد توفير تصرف ثابت فى المستقبل يعادل متوسط تصرف النهر السنوى عند أسوان والبالغ ٩٢ ملياراً (أو ٨٤ ملياراً فى حسابات أخرى) .

كذلك فليست كل السعة الحالية متاحة للاستخدام . إذ هى تنقسم إلى ثلاثة أفاق أو طبقات مائية هى من أسفل إلى أعلى : السعة الميتة ، السعة الحية ، السعة الاحتياطية . فالأولى من القاع على منسوب ٨٥ متراً حتى منسوب ١٤٧ متراً بسمك ٦٢ متراً وقدرها ٣٠ ملياراً ، تخصص أو تخصم لاستيعاب رواسب طمي النيل المتراكمة عبر ٥٠٠ سنة مقدرة قادمة بمعدل ٩٠ مليون طن ، أو ٦٠ مليون متر مكعب كل سنة (مع ملاحظة أن هذه السعة لن «تموت» دفعة واحدة ، بل بالتدريج الوئيد جداً عبر هذه المدة السحيقة) . أما السعة الثانية فمن منسوب ١٤٧ حتى ١٧٥ متراً ، بسمك ٢٨ متراً ، وقدرتها ٧٠ - ٩٠ ملياراً هى صافى رصيد التخزين (ينبغى أن يضاف إليها مرحلياً وبتدريج تنازلى المخصوم السابق من كامل السعة الميتة) .

أما السعة الثالثة فمن منسوب ١٧٥ حتى ١٨٢ متراً ، بسمك ٧ أمتار ، وقدرتها ٣٠ - ٣٧ مليار ، وتمثل احتياطياً ضد أخطار الفيضانات وكذلك حساب فاقد التسرب والبخر . ويعد فاقد التسرب ثانوياً للغاية بالقياس إلى فاقد البخر ، فالأول

منعدم أولاً على منسوب ١٢٠ متراً ، ثم لا يزيد عن نصف مليار سنوياً على منسوب ١٥٠ متراً ، أما البحر فيختلف بحسب الفصول ، فيتراوح بين ٣٦٦ ملليمتر من سطح الماء في ديسمبر وبين ١٠٨ ملليمتر في يونيو ، وعلى هذا الأساس يصل متوسط فاقد البحر إلى ١٠ مليارات متر .

معنى هذا كله أن صافي السعة الفعالة والحقيقية هو ٧٠ مليارا كحد أدنى ، ٩٠ مليارا كحد أقصى ، يكفل تصرفاً سنوياً مضموناً نحو ٨٤ ملياراً ، أى ما لايزيد كثيراً على نصف السعة الإجمالية الشككية أو الخام .

بنك الماء

واضح إذن من ناحية المائية أنه بدلا من «صهرج الماء» الذى كان خزان أسوان، فإن دور السد العالى هو دور «بنك الماء» ، «بنك مياه يتم الصرف منه بشيك موقع من مصر والسودان» كما أضاف البعض (١) . ها هنا واحد من أعظم «قصور الماء chateau d'eau» فى العالم كما يقول الفرنسيون ، أو قلعة كبرى من قلاع الماء المعلقة كما قد نقول . والسد إذ يستبدل بالتخزين السنوى التخزين القرنى ، فإن قطرة من مياه النيل لن تتبدد إلى البحر ، فيما خلا أوشال الصرف بالضرورة ، والتي لولاها لقلنا مجازا إن النيل سيتحول إلى نهر داخلى وإن مصر ستتحول من مصب حوض إلى حوض صرف .

وبهذا كله فإن السد العالى لا يرث فقط دور خزان أسوان ويحيله إلى المعاش بعد خدمة ٧٠ سنة كاملة، وإنما هو يلغى وظيفته الهيدرولوجية إلغاء - إلا من دوره كمولد للكهرباء وفيما عدا دور ثانوى كمنظم موضعى يساعد على إحكام ضبط تصريف وتوزيع الماء محلياً . ولولا ذلك لحوله إلى مجرد طريق - كوبرى وأثر عريق أو عتيق . باختصار ، يكاد السد يفعل بالخران ، مع حفظ النسب والفوارق ، ما فعلت قناطر محمد على بالقناطر الخيرية . بل لقد ألقى السد وظيفته جبل الأولياء ، الظل البعيد والشقيق الأصغر لخزان أسوان على بعد أكثر من ١٣٩٠ كم أعلى النهر ، والذي أهدته مصر مؤخرا للشقيق الأصغر السودان بعد ٤٠ سنة من إنشائه وبعد أن أصبح مجرد عبء إدارى عليها ، وعلى أن تحتسب حصيلته المائية من حصة السودان العامة كما هو مفهوم .

(١) الامرام ، ١٩٨٠/٨/١٥ ، ص ١٥ .

هندسة السد

من الناحية الهندسية ، أكثر من الناحية الهيدرولوجية ، لا وجه للمقارنة بالطبع بين السد والخزان نوعياً أو كمياً . فالسد العالى هو السد المطلق ، السد الكامل ، حرفياً وحرفياً ، بمعنى أنه حائط مصمت تماماً بلا فتحات أو عيون ، يعترض المجرى ويسده جميعاً ، إنه «جبل صناعى عبر الوادى» (١) . ويتركب السد من ركام صخرى من الجرانيت تتوسط قلبه من الداخل نواة صماء من الطين ترتبط بالقاع الصخرى للنهر بواسطة ستارة رأسية قاطعة للمياه غير منفذة لها لأنها هى الأخرى من الطين أيضاً .

هذه الستارة الرأسية ، التى تمتد بعرض السد أو النهر نحو ثلثى كيلو متر والتى تمت بحقن التربة الرسوبية بالطين داخل غلاف أسمنتى صلب ، أشبه بهرم مسحوب جداً ولكنه مقلوب ، ارتفاعه أو عمقه نحو ٢٠٠ متر بعمق الطبقة الرسوبية نفسها بحيث تصل قمته أو رأسه إلى الطبقة الصخرية الفائرة وتستقر عليها . وبينما يدق عرض هذه القمة أو الرأس إلى بضعة أمتار فقط ، يصل العرض فى أعلاه قرب السطح إلى نحو نصف كيلو متر . ويدعم جسم السد من الأمام فرشاة صماء أفقية من الطمي كذلك ، تحتها طبقة من الرمال الكتبانية المضغوطة أو المدموكة Compacted تستمر حتى قاع النهر . وبذلك كله تمثل الستارة الرأسية القاطعة والفرشة الأمامية الأفقية خطى دفاع مزدوج ضد ضغط الماء .

وعلى الجملة ، يبلغ حجم السد مثل حجم الهرم الأكبر ١٦ مرة . أما عرضه أو سمكه فيصل عند القاع إلى نحو الكيلو متر ، يدق عند القمة إلى ٤٠ متراً هى عرض الطريق العلوى . أما طوله بجناحيه الصحراويين فيمتد نحو ٣٥ كيلو متر ، منها نصف كيلو بين الضفتين نفسيهما ، وأكثر من كيلو مترين للجناح الأيمن ، وأقل من الكيلو متر للأيسر . أما ارتفاعاً ، فحيث أن قاع النهر هنا هو ٨٥ متراً فوق سطح البحر ، وأقصى ارتفاع للسد هو ١١١ متراً ، فإن قمته تقع على منسوب ١٩٦ متراً . غير أن الحجز لا يكون بالطبع بكامل أو أقصى ارتفاع السد ، وإنما دونه بقليل ، إلى منسوب ١٨٢ متراً فوق سطح البحر كحد أعلى ، وبذلك يكون بعمق ٩٧ متراً كحد أقصى .

السد إذن هو كخزانة حديدية مغلقة أكثر منه خزاناً مفتوحاً . ومعنى هذا أنه

(١) مابرو ، ص ١٤٤ .

يغلق النهر تماماً ، وبالتالي كان لابد أن يعتمد على مجرى جديد مصنوع . هذا المجرى هو قناة التحويل المكشوف معظمها والتي تصل ما بين أمام السد وخلفه كلفة جانبية detour ، والتي حفرت فى صخور الضفة الشرقية الجرانيتية على امتداد الكنتورات المنخفضة بها ومستفيدة من أحد الأخوار الطبيعية فيها . والقناة عمقها ٨٠ متراً ، أما قطاعها فقد تحدد بالقدرة على تمرير أقصى تصرف ممكن خلف خزان أسوان أثناء الفيضان ، أى أن الحد الأقصى لتصرف خزان أسوان هو الذى حدد الحد الأدنى لتصرف السد العالى .

أما طول القناة فنحو ٢ كم ، يتوزع بين قناتين مكشوفتين : أمامية تمتد نحو ١ كم ، وخلفية تمتد نحو نصف كم ، يقع بينهما تحت جسم السد نفسه قطاع محفور فى الصخر يمتد نحو ثلث كم ، تختطه ٦ أنفاق ، وهذه الأنفاق تنتهى عند مخرجها بمولدين لكل ، أى بمجموع ١٢ توربيناً لتوليد الكهرباء بطاقة قصوى قدرها ١٠ مليارات كيلو ساعة سنوياً . وأخيراً يناظر قناة التحويل ومحطة الكهرباء على الضفة والضلع الشرقية للسد ، المفيض والمستعمرة السكنية على الضفة الغربية . الأول لتصرف مياه السد إذا تجاوزت المنسوب الأقصى وهو ١٨٢ متراً ، والثانية لعمال الموقع والصيانة بعد البناء .

بعد البناء

ولقد بدأ بناء السد العالى ١٩٦٠ (وهى السنة نفسها التى تمت فيها كهربة خزان أسوان) ، واستغرق البناء أكثر من عقد كامل بحيث تم نهائياً فى ١٩٧٠ . ومنذ ذلك الحين أثبت السد سلامة بنائه الهندسى . فمثلاً بلغت معدلات هبوطه (الترييح) ٣٩ سم فقط فى حين كان المقدر لها ٢٢٠ سم . كذلك لم يتجاوز التسرب الحد المقدر له وهو نحو نصف المليار سنوياً ، وذلك على عكس ما أشيع من أن مياه بحيرة ناصر تتسرب فى شقوق وفوالق حوضها الجانبية وتهدد بتناقص وتبديد مخزونها فى الصحراء المجاورة . والواقع أن رواسب البحيرة الكثيفة من الطمى كانت كفيلة تلقائياً بسد مثل هذه الشقوق والفوالق إن وجدت . بل قيل أيضاً إن التسرب مع البحر «سوف ينتهى بأن تجد مصر نفسها ولديها ماء أقل مما كانت تحصل عليه من قبل ، ولن تمتلئ البحيرة نفسها لهذا السبب» (١) .

(١) مقتبس فى : مصطفى محمود حافظ « السد العالى وبحيرة ناصر » مجلة الثقافة العربية ، جامعة الدول العربية، عدد ٤ ، ١٩٧٦ ، ص ٩٨ .

ولا شك أن امتلاء البحيرة الآن بالكامل يغنى عن تكذيب هذه النبوءة المغرضة .
على أن الأقمار الصناعية أشارت مؤخراً إلى تمدد مساحة المياه فى خور
كلابشة عند الطرف الشمالى للبحيرة نتيجة لتسربها فى أحد الفوالق أو انكسارات
القشرة هناك . وقيل إن هناك احتمالاً لاستمرار تسرب المياه حتى تكون مجرى
جديداً يسحب المياه من البحيرة ثم يدور بها حول السد ليصب فى النيل مباشرة .
ولكن هذا القول نفى رسمياً .

أما عن ملء السد فقد تم كاملاً إلى منسوب ١٧٥ متراً فى ١٩٧٥ ، أى بعد
٥ سنوات من تمام بنائه . وفى ١٩٧٧ وصل إلى منسوب ١٧٧ متراً ، مع
ملاحظة أن البحر لم يتجاوز الحد المقرر له وهو ١٠ مليارات سنوياً . على أنه
تقرر الإبقاء على منسوب ١٧٥ كحد أعلى للتشغيل لا تتجاوزه المياه إلا لتعود إليه
فى أغسطس من كل عام . غير أن هذا استدعى فى بعض الأحيان إطلاق تصريف
فى النهر أكبر مما تحتاج إليه الزراعة وهو حوالى ثلث مليون متر مكعب يومياً .
فقد وصل التصريف أحياناً إلى ضعف هذا المعدل ، بل فى بعض الحالات إلى ثلاثة
أمثاله أى قارب المليون . وهذا خطر شديد يهدد بتفاقم مشكلة النحر فى مجرى
النهر بكل ما تعنى من تصديع لأجنابه ومنشآتة . وسوف يتضاعف هذا الخطر
أضعافاً فى حالة الفيضانات العالية جداً ، إذ لن يستوعبها السد وسيحتتم إطلاقها
فى النهر نفسه . أما إذا تعاقبت سلسلة من تلك الفيضانات العالية ، فقد يتحول
الأمر إلى كارثة تهدد جسم السد نفسه بالفرق أو مجرى النهر بالاجتياح أو
بكليهما معاً .

مفيض توشكى

من هنا ، وكبديل أسرع وأرخص وأجدى من إقامة سلسلة من القناطر على
مجرى النيل تكسر من حدة التيار وسرعة الماء ، ظهر مؤخراً مشروع مفيض
توشكى الذى يقدر له أن يتم فى أوائل الثمانينيات . وهو بهذا يأتى كملحق أو
مكمل للسد ومصحح لأخطائه وأخطاره ، ومثله سوف يعيد تشكيل
اللانديسكيب المحلى وجغرافية جنوب مصر ، وعلى هذا الأساس ينبغى أن يدرس
معه ، وإذا كانت فكرة السد نفسه ترجع إلى يونانى متمصر ، فإن فكرة المفيض
مصرية بحتة تستفيد من طبوغرافية المنطقة وتعد من وحي جغرافيتها .

فالغرب من بحيرة ناصر بنحو ٤٥ كم ، جنوب السد بنحو ٢٥٠ كم ،
وشمال الحدود بنحو ١٠٠ كم ، وعلى عروض ثنية كرسكو - الدر ، وفى منتصف
المسافة تقريباً بين النيل والنهاية الجنوبية لمنخفض الواحات الخارجة ، يقع فى

الصحراء الغربية منخفض طبيعي يضاوى محوره العام من الشمالى الشرقى إلى الجنوب الغربى . المنخفض كأنه منطقة انتقال بين منخفض وادى النيل ومنخفض الواحات الخارجة . وهناك رأى - جدلى بحث - يدعى أنه - كالواحات الخارجة نفسها - كان متصلا بالنيل فى الماضى الجيولوجى أو التاريخى (٩) .

يتألف المنخفض ، الذى يستقر فى جوف الهضبة ، من منخفضين أو حوضين داخليين ، أكبرهما ضعف الثانى مساحة . فى المتوسط السائد ، يصل قاع المنخفض إلى منسوب ٨٠ متراً فوق سطح البحر ، أى قريباً من منسوب النيل عند السد بالتحديد . أما جملة مساحته فتبلغ ١٧ ألف كم . وبهذا الحجم تصل سعته المائىة حتى كنتور ١٨٠ متراً فوق سطح البحر - أعلى منسوب لبحيرة ناصر تقريباً - إلى نحو ١٢٠ مليار متر مكعب ، منها ٨٣ ملياراً فى الحوض الأكبر ، ٣٧ ملياراً فى الحوض الأصغر .

ولما كانت أقصى نقطة فى حافة المنخفض الشرقية لا تبعد عن مجرى النيل الرئيسى إلا ٤٥ كم ، كما لا تبعد عن أقصى نقطة فى نهاية خور توشكى الغارق الآن كواحد من خلجان بحيرة ناصر إلا بنحو ٢٣ كم ، فإن من الممكن - وقد اختزل الخور نصف المسافة ونصف العملية - شق قناة صغيرة طولها ٢٢ كم فقط بين النهايتين الأخيرتين ليتحول المنخفض إلى مفيض ممتاز ، وقائى واحتياطى ، لفائض بحيرة ناصر ، يحول إليه كلما زاد عن منسوب التشغيل المقرر ١٧٥ متراً . وقد تمت حتى الآن المرحلة الأولى من شق القناة التى تمتد من الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى والتى يبلغ عرضها نحو نصف كيلو متر وعمقها ٨ أمتار وتصرفها ٢٥٠ مليون متر مكعب . وتجرى هذه القناة فى معظمها على أرض رملية وخرسانية تعترضها بعض الكثبان الرملية . ولذا ستشجر جوانبها بغرازة كمصدات للرياح ولتثبيت التربة والرمال فضلاً عن تلطيف الجو . كذلك سيتم سد الثغرات والفجوات والشقوق الطبيعية فى جدران الحوض بعدة سدود ، خاصة الفتحات الواقعة فى طرفه الشمالى الغربى ، حتى لا تطفو مياه بحيرة توشكى حين تصل إلى منسوب ١٥٠ - ١٧٠ متراً فتطفى على المنخفضات المجاورة لا سيما نهايات منخفض الخارجة فتضيع فى الصحراء بدءاً أو تفرق هذه المنخفضات . وسيكون من الممكن إعادة المياه من بحيرة توشكى إلى بحيرة ناصر حين الحاجة وإذا لزم الأمر . وبهذا لن يكون المفيض مجرد مصرف إحتياطى بل سيقدم مخزناً أى خزاناً تكميلياً .

والمفيض فوائد إضافية بجانب زيادة الأمن المائى ضد الفيضانات العالية .

أولاًها ، وعلى الجانب المقابل تماماً ، زيادة الأمن المائى ضد الفيضانات المنخفضة، إذ يمكن فى حالة مثل هذه الفيضانات رفع منسوب التخزين إلى ١٧٨ متراً بدلاً من ١٧٥ ، مما يحقق إضافة مائىة قدرها ١٧ مليار متر مكعب ، الفائدة الثانية رفع كفاءة محطتى كهرباء السد العالى وخزان أسوان نتيجة لزيادة التصرفات مستقبلاً فى فترة انخفاض المياه السنوية من نوفمبر إلى مارس ، فائدة أخرى إمكانية زراعة شواطئ المفيض نفسه واستغلال ثروته السمكية ، وأخيراً فإن من الممكن أن يؤدى المنخفض إلى تغذية طبقات المياه الجوفية فى الوادى الجديد ، بل ومن الممكن توصيل مياه النيل إلى هذا الوادى بقناة أخرى تخرج من بحيرة المفيض .

السد والاندسكيب

بديهى أن يترك السد بعرق بصمته (البعض يقول وصمته!) على جغرافية النهر ومورفولوجية الالاندسكيب الطبيعى أكثر مما عرف النهر فى أى وقت مضى ، وربما أكثر مما عرف أى نهر آخر مماثل ، بل إن البعض ليعده من هذه الزاوية بمثابة حدث على مستوى الأحداث الجيولوجية الكبرى نفسها التى تعرض لها وادى النيل فى العصور القديمة (١) فالسد جراحة جغرافية من أدق وأشق ما أجرى الإنسان على وجه الأرض ، فعلت بالنيل ما فعلت جراحة قناة السويس للعالم القديم ، وليس يكفى قط أن نقول كما قال البعض T.V.A على النيل (إشارة إلى مشروع وادى التنسى فى الولايات المتحدة) ، ولا تقتصر آثار هذه العملية الجراحية على موضع السد وحده بل هى تمتد لتشمل النهر على طول واديه حتى البحر .

ففى موضعه المحلى يعيد السد خلق الالاندسكيب الطبيعى ويعيد تشكيل الفيزيوجرافيا المحلية من أساسها ، ويشكل ميكروفيزيوجرافية جديدة بديلة ، إنه يحول الجغرافيا الطبيعية هناك إلى جغرافيا تشكيلية : مجرى النهر يتغير (ليضيف هجرة جديدة صناعية إلى هجرة النهر الطبيعية لمجره مرتين فى الماضى الجيولوجى القريب فى نفس هذا الموضع بالذات !) ، بحيرة صناعية كبرى تتخلق ، دلتا داخلية عليا غارقة تتكون ، وانقلاب حقيقى فى النظام النهري والتصرف المائى وكذلك فى دورة التعرية والارساب .. الخ .. باختصار ، إنه يخلق شكلاً رابعاً للمادة ، وكما مع خزان أسوان ، نستطيع أن نفصل آثار السد الجغرافية فى ثلاثة: نظام النهر ، البحيرة الصناعية ، نمط العمران .

النظام النهري

انقطاع الفيضان

فنظام النهر ، أكثر من أى وقت مضى ، قد تعدل ، ولا نقول انقلب ، تماماً فالى

(١) على فتحى « مصر السد العالى » ، . الامرام الاقتصادى ، ٢٢ يونيو ١٩٨١ ، ص ٢٠ .

الأبد انفصل نظام النهر جنوب السد عنه شماله . ومن قبل ، فى ظل خزان أسوان، كان كل ما حدث من تغيير هو انعكاس تصريف النهر ما بين شمال وجنوب الخزان، بمعنى أن العلاقة أصبحت عكسية بين تصريف النهر الطبيعى وتصريف الخزان . أما الآن فى ظل السد العالى فإن هناك انقطاعاً كاملاً فى نظام وجريان وتصريف النهر عنده . فشمال السد ، لم يعد التصريف يرتفع وينخفض مع الفيضان والتحاريق كما فى الماضى ، واستبعدت القمتان العظمى والدنيا للمياه واستبدلتا بمتوسط منضبط شبه ثابت بين بين . وفى المتوسط أصبح منسوب النيل أعلى من منسوب التحاريق قبل السد بما يتراوح بين ٢٠ ، ٥٠ سم . أى أن معدل تفاوت منسوب النهر قد ضغط وتقلص جداً . فعلى طول الوادى اختفت ذبذبات النهر الفصلية ودورة امتلائه وانتفاخه ثم هبوطه وتفريغه . فى القاهرة مثلاً لا يكاد المرء يلاحظ على مدار السنة أى تغير محسوس فى منسوب النهر ، الذى أصبح أيضاً تياراً هادئاً للغاية بصفة دائمة واختفت منه تماماً فورته الموسمية الهادرة . وبصفة مباشرة فإن السد ببساطة قد ألغى الفيضان . لم يعد ثمة الآن فيضان (وأصبح «وفاء النيل» مظهرًا رمزيًا فحسب بعد أن كان مظاهرة احتفالية ، أو قل مجرد مظاهرة احتفالية بعد أن كان ظاهرة جغرافية أو يكاد . والطريف هنا أن وفاء النيل لم يعد مجرد شكلية عابرة إلا بعد أن صار النيل فى حالة وفاء دائم !) . ومن الناحية الأخرى فلم تعد تحاريق كذلك (وانتهى بذلك أيضاً مفهوم كلمة «طفى الشراقي») . أدق - لهذا - من أن نقول لن يكون فيضان ، أن نقول إن النيل يعيش فى فيضان مستمر . بدل الفيضان الطبيعى الموسمى ، خلق السد فيضاناً اصطناعياً دائماً . غير أن من الدقة أكثر أن نتذكر أن الفيضان الطبيعى بمعناه الحقيقى لا يزال يقع بمصر جنوب السد ، كما أننا لسنا بحاجة إلى أن نضيف سائر حوض النيل خارج مصر ، فالفيضان هناك هو كما كان دائماً .

الانقطاع الرأسى

إلى جانب هذا الانقطاع فى النظام النهري على المستوى الأفقى ، هناك أيضاً الانقطاع الرأسى . فقد انفصل منسوب النهر جنوب السد عنه شماله إلى الحد الذى يمكننا أن نتحدث معه عن طابقين من ماء النهر أى عن نهر ذى طابقين . فمقابل منسوب شمال السد كان يتأرجح تقليدياً حول ٨٥ متراً أثناء التحاريق ، ٩٥ متراً أثناء الفيضان ، يقف الماء الآن جنوبيه عند مستواه الأقصى على منسوب ١٧٥ - ١٨٢ متراً ، أى الضعف على الأقل ، أو بفارق نحو ١٠٠ متر ، أى أن طول عمود الماء يعادل تقريباً عمود الأرض من تحته .

معنى هذا أن كل خزان السد أو بحيرته يقف برمته كالقلعة المائية الهائلة معلقة تماماً فوق أعلى مستوى النهر بالضبط ، تعلو أرض مصر الوادى جميعاً ، كأنما هو يحملها حملاً على كتفيه بالتحديد ، قاعها يبدأ حيث تنتهى قمته ، والحاجز بينهما عمود رأسى جبار لا مثيل له فى عالم الهيدروستاتيكا ، وبطبيعة الحال ، فإن هذا الفارق أو الانحدار الخارق فى مستوى الماء إنما هو جوهر طاقة السد الكهربائية الجبارة . غير أننا لا نجد هنا شلالاً مرئياً تماماً ، بل هو شلال غير مرئى أو خفى تقريباً ذلك الذى نجد ، مقلد وملجم داخل أنفاق السد الستة .

البحيرة الصناعية

بحيرة ناصر

أما عن البحيرة الصناعية ، بحيرة ناصر ، فهى لا تراث ولا تحتل بحيرة خزان أسوان إلا بقدر ما تختلف عنها كما وكيفاً . فهى ثانى أو ثالث بحيرة من نوعها على النيل ، ولكنها أول بحيرة صناعية فى العالم مساحة واتساعاً وطاقة . والبحيرة إذ ترتفع إلى كنتور ١٧٥ - ١٨٢ متراً تبتلع بحيرة خزان أسوان فى طياتها ابتلاعاً ، قل كنواتها الداخلية الدفينة ، ولكنها تتجاوزها خارج كل حدود . فطولها يصل إلى ٥٠٠ كم ، أى مرة ونصف مرة طول بحيرة الخزان السابقة ، أو نحو نصف طول وادى النيل بالصعيد . من هذا الامتداد يقع ٣٥٠ كم فى حدود مصر ، ١٥٠ كم فى حدود السودان إلى قرب بلدة عكاشة أو عند شلال دال ، آخر نهايات الشلال الثالث . والبحيرة بذلك تغطى ٣ درجات عرضية كاملة من خط ٢٤ شمالاً حيث يقف السد إلى خط ٢١ . وهذا أيضاً امتداد لا يفوقه بين البحيرات الصناعية سوى بحيرة خزان جبل الأولياء البالغة الضخامة والضالة فى النيل الأبيض (٥٣٠ كم) .

أما المساحة فتبلغ ٥٠٠٠ كم^٢ ، أى قدر مساحة غرب الدلتا وزيادة (محافظة البحيرة ٤٦٢٤ كم^٢) ، أو نحو مساحة الواحات الخارجة (٥٥٠٠ كم^٢) أو الداخلة وزيادة (٤٠٠٠ كم^٢) . وهى أيضاً مساحة قد لا تفوقها إلا مساحة خزان سد كاريبيا على الزمبىزى . أما حجمها فهو الذى لا مثيل له فى العالم ، وهو يعادل حجم بحيرة خزان أسوان ٢٦ مرة ، التى تعدو بذلك بركة بالقياص .

متوسط عرض البحيرة الحسابى نحو ١٠ كم ، ولو أنه على منسوب ١٨٠ متراً يصل إلى ١٨ كم . غير أنه يتفاوت بشدة جغرافياً . فالبحيرة تختنق بوضوح عند ثنية كرسكو فى عنق دقيق (٥ كم) يكاد يحيلها إلى أنبوبين غليظين منتفخين

شمالاً وجنوباً (٢٥ كم كحد أقصى) . والبحيرة حدودها ليست منتظمة بالطبع ، بل تتعرج بشدة مع تعرجات الكنتور والسنة الأخوار والأودية الغارقة تحتها ، خاصة مناطق أودية العلاقى والكلابشة وتوشكى وأدندان . ونتيجة لهذا التعرج الشديد يصل طول شواطئ البحيرة إلى أبعاد هائلة ، فهو يبلغ على منسوب ١٨٠ متراً ٨٨٦٠ كم (١) ، أى أكثر من ثلاث مرات ونصف مرة مجموع سواحل مصر كلها ، أو نحو كيلو متر وثلاثة أرباع الكيلو من شاطئ البحيرة نفسها لكل كيلو متر مربع واحد من مساحتها . (وفى رواية أخرى أن طول شواطئ البحيرة هو ٤٠٥٣ كم ، ولعله يشير إلى القطاع المصرى وحده ؟) وبهذه الشواطئ الفائقة التعرج تكاد الصورة ، مع الفروق الجذرية ، تذكر بخريطة السواحل الفيوردية أو Rîa الريا المشرشرة . وبطبيعة الحال فإن شاطئ البحيرة الشرقى المتاخم لمرتفعات الصحراء الشرقية الوعرة أكثر تعرجاً وشرشرة من شاطئها الغربى المطل على هضبة الصحراء الغربية المتموجة باعتدال نسبياً .

على أن البحيرة بوجه عام طولية مثلثة الشكل ولكن بطريقة مسحوبة جداً ، تبلغ أقصى اتساعها وعمقها أمام السد مباشرة ثم تظل تضيق وتقل عمقاً نحو الجنوب ، خاصة فى قطاعها السودانى ، حتى تدق وتتلاشى تماماً فى مجرى النهر العادى فى نهايتها . وأخيراً فإن محور البحيرة مركب أكثر مما هو بسيط ، شمالى شرقى - جنوبى غربى أكثر منه شمالياً - جنوبياً ، أقرب بفضل ثنية كرسكو - الدر إلى خط شرارة الكهرباء أو ومضة البرق المكسورة منه إلى الخط المستقيم . وعلى الجملة ، تنقسم البحيرة إلى ثلاثة أحواض متميزة . ولعل من مجموع أبعاد وأعماق وأشكال البحيرة هذه جاءت كناية البعض عنها (أو نكايتهم فيها!) «بأخدود السد العالى».

بحيرة توشكى

إلى هذا الشكل وتلك الأبعاد التى تميز بحيرة ناصر الكبرى ، ينبغى أن نضيف وليدها البحيرة الجانبية الإبنة بحيرة توشكى أو بحيرة ناصر الصغرى . بها ، أولاً ، سيتحول مجرى النيل إلى مجمع مائى هائل ذى شعبتين وبحيرتين أو إلى غصن ذى فرعين وبرعين . وبذلك ، ثانياً ، يتحول من محور أحادى منكسر إلى خط مركب أشبه بحرف لا العربى أو y الافرنجى . وبهذا ، ثالثاً ، تمتد وتتمدد حدود كل من وادى النيل وحوضه فى قفزة بعيدة لتتوسع مرة أخرى وأخيرة بفعل الإنسان .

(١) طاهر أبو الوفا ، مشروع السد العالى ، ج ١ .

فهنا أيضاً ستتخلق بحيرة عذبة صناعية كبيرة فى قلب الصحراء ، مغلقة هى الأخرى من كل الجهات إلا واحدة هى قناة توشكى ، الحبل السرى أو العنق الدقيق الذى يربطها بالبحيرة الأم والنهر الأب . وكبحيرة ناصر ، وبالارتباط معها ، ستتذبذب بحيرة توشكى على الدوام منسوباً ومساحة ، إلا أنها ستتوقف على الفيضانات العالية وحدها . ولما كانت هذه عشوائية فى حدوثها كل بضع سنين أى غير دورية بصرامة ، فلن يكون للبحيرة حجم متوسط أو أقصى محدد أو معروف . ولكن المرجح أنها ستكون أكبر مسطحاً ، وبالتالي بخرأ ، وبالتالي نسبة ملوحة بالتدرج . وكما بدأت مياه بحيرة ناصر تميل إلى التسرب كمياه جوفية غرباً ، فكذلك ستفعل بحيرة توشكى .

وبهذا الشكل وذلك الميكانيزم ، وفيما عدا الفروق الجذرية بالطبع ، يمكن أن نرى أن مشروع مفيض توشكى ، كبرعم للوادى غرب النهر وفى حوض الصحراء الغربية ، سوف يخلق منخفض فيوم أكبر فى أقصى جنوب مصر : قناة توشكى هى بحر يوسف ، وعنقها هى فتحة لاهونه والهورة ، ويحيرته هى قارونه ، وذلك حتى بالشكل الإهليلجى المميز على نفس المحور القاطع من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى مع المحور العرضى أيضاً للعنق الواصل بالوادى ، هذا فضلاً عن علاقة أخذ ورد الماء التبادلية من وإلى النهر على غرار بحيرة موديس قديماً الخ. وسواء كان بحر يوسف من صنع الطبيعة والانسان ، فإن المنخفضين فى التحليل الأخير هما على السواء ثمرة زواج مياه النيل بمنخفضات الصحراء الغربية . ولكن لأن منخفض توشكى سيظل ميتاً خارج دائرة العمران كما سترى - وهذا هو الفارق الجذرى بينه وبين نظيره وسابقه الأصغر ولكن الحى إلى أقصى حد - فإنه يبقى أقرب من هذه الزاوية إلى منخفض الريان بعد إذ تحول إلى مصرف للفيوم . أو قل على الجملة إنه يجمع بين ملامح المنخفضين الأخيرين بدرجات متفاوتة .

البحيرة والمناخ

وقبل أن نبرح عملية الولادة البحيرية هذه ، البحيرة الأم ناصر والإبنة توشكى ، لنا أن نتساءل: أيمكن لهذه المسطحات المائية الفسيحة الجديدة أن تؤثر حالا أو مستقبلاً على المناخ المحلى أو الموضعى للمنطقة المتاخمة أو المجاورة ؟ فى هذا قيل الكثير . أولاً وقبل كل شئ البحر السنوى المقدّر بنحو ١٠ - ٣٠ مليار متر مكعب من الماء ، والذي سيعدل حتماً توزيع الرطوبة الجوية فوق البحيرة وحولها ، فيرفع درجة الرطوبة النسبية المحلية وسط منطقة تعد من أشد صحارى العالم جفافاً ، وربما ولد غمامة أو غلالة موضعية من السحب الخفيفة فوقها . ثانياً تلطف الرياح الشمالية السائدة أثناء مرورها فوق ذلك المسطح العر ، ثم هناك نسيم البر

والبحر (أو بالأصح البحيرة) الناجم ، وزيادة الندى محلياً .. الخ . ولعله لا مفر علمياً وعملياً من حدوث بعض هذه المؤثرات والظواهرات على المدى الطويل ، غير أنه لا يجوز المبالغة في تقديرها قط كما فعل البعض ، فإن هـى إلا تعديلات موضعية بحتة ، سطحية طفيفة وثانوية عند ذلك ، لا ينتظر أن تقلب حتى الطقس فضلاً عن المناخ المحلي .

من هذا الانتهاء ، لا شئ يبدو أغرب من ذلك الادعاء الذى صوبه نحو السد العالى بعض الخبراء العالمين فى المتيورولوجيا (من بينهم إسرائيليون) . فحواه أن بحيرة ناصر هـى سبب التقلبات الجوية غير المألوفة التى شهدها العالم فى السنوات الأخيرة : الجفاف فى «الساحل» الافريقى ، فيضانات شبه القارة الهندية، تداخل الفصول فى أوروبا ، زيادة الأمطار فى أستراليا وأمريكا الجنوبية ، تعمق مناطق الضغط العالى وفوق شمال الأطلسى وبالتحديد الضغط الأيسلندى .. الخ . وبعبارة أخرى ، فإن بحيرة ناصر متهمة باحداث الاضطراب والفوضى الشاملة فى مناخ نصف الكرة الأرضية على الأقل ، ولا نقول كلها .

وواضح أن من العبث أن يؤخذ هذا العبث مأخذ الجد ، إذ لو صح لكان معناه أن السد العالى هو أكبر معجزة مناخية كوكبية فى التاريخ لا أكبر معجزة هندسية فى العالم وحسب . (ولقد نرد - أو نتندر - بما قيل تهكماً) من أن «الموضة» أصبحت تجريم السد العالى عن كل صغيرة وكبيرة تقع ، بما فى ذلك تأخر عملية سلق بيضة فى وعاء تحت «إيجلو» إسكيموا! ولكن الرد العلمى - جدياً - هو ، أولاً، أن مقدار يخر البحيرة لا يعدو حسابياً قطرة فى محيط الرطوبة الجوية حول العالم . ثانياً ، أن مثل هذه الاضطرابات الجوية العالمية قديمة ، دورية ، وسابقة لبناء السد العالى . وأخيراً ، فكيف للسد هذه التأثيرات الكوكبية الجامحة وهو بلاتأثير محلى محسوس أو مذكور ؟

بحيرة دائمة

إذا عدنا الآن إلى بحيرة ناصر نستأنف المقارنة بينها وبين بحيرة خزان أسوان، فسنجد أنها كما تختلف كما وأبعاداً خارج كل حدود ، تختلف عنها كيفاً ونوعاً اختلافاً جذرياً خارج كل مقارنة . فهى أولاً بحيرة دائمة باقية ما بقى السد ، حيث كانت الأخرى فصلية مؤقتة . وهى بهذه الصفة تقترب فى معنى ما من طبيعة البحيرات النهرية الطبيعية : تعرف التيارات البحرية المحسوسة والمد والجزر والأمواج العنيفة ، بل وإلى حد بات يهدد شواطئها بالتآكل ، كما يمكن كمسطح مائى جسيم نسبياً أن تعدل المناخ المحلي أو المجهرى فى حدود حوضها .. الخ ..

ولكن لأن البحيرة دائمة ، وانحدارها طفيف للغاية لا يعدو ٥ سم على امتدادها البالغ ٥٠٠ كم، فإن مياهها راكدة إلى حد معين غير متجددة تماماً ، أو فلنقل إن دورة تجددتها بطيئة للغاية . وهى بهذه الصفة تأخذ شيئاً من طبيعة البركة وإن تكن عظمى هائلة . وهذا يفسر احتمال تحولها إلى وسط أو وسيط إيكولوجى غنى ببؤرات التوالد لنقل أو تسرب بعض الأمراض المتوطنة فى الجنوب من السودان إلى مصر ، خاصة بعوضة الجامبيا الملاريا التى كانت حدودها الصحراوية التقليدية تتفق مع حدود البحيرة الجنوبية حالياً .

وأهم من ذلك أن هناك بعض التغيرات الملاحظة فى تركيبها المائى والكيميائى وفى موادها العضوية وتكاثر الأحياء الدقيقة والحشائش المائية والألجا والبكتريا ، أى الجوانب الميكروبيولوجية وكبيئة هيدروبيولوجية عموماً . وتلك نتيجة حتمية لتخزين المياه عموماً ، وفى المناطق الحارة خصوصاً . وكل هذا بدوره يفسر تحول لون البحيرة إلى الأخضر ، وهو ما انعكس على النيل نفسه فى مصر فأصبح بحق «النيل الأخضر» طول العام . والطريف بعد هذا أن تلك التغيرات التدهورية التى حدثت فى نوعية مياه البحيرة تزداد طردياً مع العمق ، وذلك على غير المتوقع ، ولعله يرجع إلى أن الوادى الذى احتلته البحيرة كان فى السابق مليئاً بالمرزوعات إلى حد أو آخر .

واتصالاً بهذه النقطة ، ثمة حقيقة هامة أخرى وهى أن السحب من مياه البحيرة إنما يتم من طبقاتها السفلى قرب القاع أى حيث الأنفاق وقناة التحويل على مستواها ، وهذا على العكس مما يحدث فى البحيرات الطبيعية حيث تنساب المياه فى النهر من شرائحها العليا تلقائياً وأولاً بأول .

غير أن أخطر ما فى أمر مياه البحيرة وتغيرها النوعى ظهور أنواع غريبة من الطحالب من طبيعتها خفض نفاذية المياه ، أى قابليتها للنفاذ والحركة فى التربة ، لا سيما منها الطينية بالطبع، مما ينعكس مباشرة على الصرف فيعقد مشكلته ويضاعفها . غير أن النظرية الرسمية لا تنفى فقط أى علاقة بين نوعية مياه البحيرة وبين مشكلة صرف الأرض ، ولكنها جملة وإجمالاً تذهب إلى أنه لا أثر للتخزين طويل المدى على تغير نوعية المياه ، كما تؤكد أنها متوازنة من حيث الملوحة والقلوية والعسر ، وأن مياه النيل صالحة لكل الأغراض والاستخدامات .

على أن البحيرة إذا كانت دائمة فإنها ليست ثابتة المنسوب بالطبع ، فهذا يتغير على مدار العام ، فيرتفع فى موسم «الفيضان» وتراكم مياهها بها ثم ينخفض فى موسم «التحريق» ومع سحب المياه المستمر للرى شمالاً ، ويصل مدى هذه الذبذبة

السنوية إلى عدة أمتار تمثل طبقة أو أفقاً من الكنتورات تغمره المياه ثم تنحسر عنه فصلياً فتترك على سفوح أو منحدرات شواطئها تربة طينية خصبة مثلما كان النيل يفعل قديماً فى أراضي الحياض . فبين كنتورى ١٨٠ ، ١٧٥ متراً يصل الغمر إلى نحو ٦ شهور كل سنة ، وبين ١٧٥ ، ١٦٠ متراً يتراوح بين ٦ ، ٣ شهور .

بحيرة - دلتا

أما الاختلاف الجوهري الثانى فهو رواسب الطمي ، فبينما كانت بحيرة الخزان لأنها متجددة كل عام ، بحيرة بلا طمي ، لا تحرم الوادى من إكسيره المخصب ، فإن بحيرة ناصر - بالتعريف والتصميم - خزانة طمي مثلما هى خزانة ماء . ولعل هذه للأسف هى أبرز وأخطر نقاط ضعف السد العالى ، فلأن السد مصمت مغلق تماماً ، فإنه يحتجز كل حمولة النهر من الرواسب والطينى التى كانت تقدر عند وادى حلغا بنحو ١١٠ ملايين طن سنوياً (١٣٤ مليوناً فى التقدير الجارى) ، بحيث لم يعد يصل إلى القاهرة الآن سوى ٤ ملايين طن (أى نحو ٣٪ فقط) .

تلك الحمولة الهائلة تتوقف الآن عند السد لتترسب وتتراكم أمامه فى شكل دلتا ، صناعية بطبيعة الحال ولكنها حقيقية تماماً ، دلتا داخلية بالتحديد ، عليا ومعلقة إلى ذلك ، وغارقة غير منظورة بعد ذلك . بل الأكثر أنها دلتا عكسية أو راجعة ، بمعنى أنها ككل لا تنمو وتتقدم كالدالات الطبيعية إلى الأمام ومن ناحية المنبع وتجاه المصب ، وإنما على العكس إلى الوراء ومن ناحية المصب وتجاه المنبع . على أن المياه إذا كانت تبدأ فى التراكم بها من الشمال إلى الجنوب ، فإن الطمي على العكس يبدأ فى الترسيب من الجنوب إلى الشمال . ولقد كان المتوقع تخطيطياً أن يترسب الطمي أمام السد مباشرة أى فى نهاية البحيرة ، ولكن المفاجأة أنه تراكم فى بداياتها أو حوالى خط الحدود مع السودان . انقلاب تام فى اتجاه وطبيعة عملية الإرساب النهري .

بل الأكثر كذلك أنها وإن لم تكن دلتا بكل هذه المعانى الخاصة ، فإنها بكل تلك المعانى نفسها يمكن - للغرابة والدهشة - أن تعد أيضاً بمثابة امتداد واستكمال للسهل الفيضى الرسوبى للوادى ، إلا أنه اصطناعى غارق ، يضاف إليه عند نهايته الطبيعية التى تحددها أصلاً نقطة الشلال التى يقوم عليها السد فعلاً بطبيعة الحال . وقد يبدو من التناقض الجغرافى إمكان اعتبار هذه الرواسب الحائرة أو المحيرة نوعاً من الدالات ومن السهول الفيضية فى آن واحد ، ولكن ذلك إنما يذهب ليؤكد الطبيعة الشاذة للوضع كله ، فهى ليست عملية من صنع الطبيعة ولكن من صنع الإنسان .

بل نكاد بعد هذا كله أن نضيف أيضاً وفى معنى خاص جداً : ودلتا «مضادة»

أيضا ! ذلك أن تخلقها هنا أمام السد إنما هو مسحوب من ، ومحسوب على ، الدلتا الحقيقية للنهر عند البحر المتوسط ، لقد تكونت الدلتا ، الدلتا الحقيقية ، من طمي النيل عبر آلاف السنين . ومنذ بدأ الري الدائم وعصر القناطر والسدود أخذت العلاقة بين الإرساب النهري والتعرية البحرية عند الساحل تميل طفيفاً لصالح الأخيرة . والآن فإن السد إذ يحرم الوادى من الطمي تماماً ، يأتى ليحسم هذه العلاقة الأساسية بضربة واحدة وبصورة درامية ونهائية لصالح التعرية ولغير صالح الدلتا ، التى ستكف عن النمو نهائياً ، إن لم تبدأ حقا فى التراجع والانكماش بفعل النحت والتعرية البحرية بالتدريج الوئيد ولكن الأكيد .

إلى أى مدى يمكن أن تتراجع الدلتا ، أى تتقلص وتقصّر ، لا يمكن التحديد بالطبع ، والآراء تختلف . غير أن البعض يصل بالعملية إلى عروض المنصورة لأقل ، أى خط عرض ٣١ وخط كنتور ٦ أمتار ، بينما ذهب بعض الجيولوجيين - جداً أو هزلاً لا ندرى - إلى حد القول بأن القاهرة ستصبح يوماً ما «أجمل ميناء على ساحل البحر المتوسط» (١) - نعى للدلتا يعنى ! ومهما يكن ، فكما يحذر البهى عيسوى «إن رأس البر ستختفى يوماً ما .. ستأكلها أمواج البحر بعد أن امتنع وصول الطمي إلى البحر المتوسط والذي كان يشكل حاجزاً طبيعياً بين أمواج البحر وبين الشواطئ المصرية ، وإذا لم نجد حلاً يوقف زحف الأمواج فسوف يبتلع البحر رأس البر .. متى .. ربما خلال ربع قرن أو نصف قرن من الزمان .. وفى خلال نحو ١٠٠ سنة أو أكثر سوف تصل أمواج البحر المتوسط إلى دكرنس شمال المنصورة .. وربما لامست أعتاب المنصورة نفسها ! نفس الحال بالنسبة لمدينة رشيد التى ستتحول فى المستقبل إلى مدينة مثل البندقية تسبح فى المياه ..» (٢) .

التعرية النهرية

وعدا الدلتا ، فإن لدخول الماء خلف السد رائقاً بلا رواسب أثراً عميقة على التعرية النهرية على طول الوادى . وهذه هى مشكلة «النحر» بلغة هندسة الري . فبعبكس المياه المحملة بالرواسب الطينية الثقيلة ، وهى التى أصلا كونت السهل الفيضى والدلتا ، للمياه الرائقة قدرة كاملة على النحت والتعرية لاسيما مع زيادة سرعة التيار وحجم المياه المتدفقة فى النهر باطلاق تصرفات كبيرة . وبعبارة أخرى فإن المعادلة الهيدرولوجية الجديدة تعدلت إلى هذه الصيغة : كمية مياه النهر زادت ، حمولة الطمي قلت بل انعدمت تماماً ، سرعة التيار زادت ، إذن قوة التعرية زادت ..

(١) ذكره على فتحى ، « مصر السد العالى » ، ص ٢٨ .

(٢) الامرام ، ١٩٧١/١٠/٧ ، ص ٣ .

وباختصار أكثر : لا إرساب البتة ، وإنما تعرية مضاعفة .

تعرية تنازلية أو نازلة

النتيجة الطبيعية هي اختلال حالة التوازن والاستقرار الراهنة في النهر ، ومحاولته الوصول إلى حالة توازن واستقرار جديدة ، محورها الوصول إلى منحى قاعدة جديد ، ومؤداها تخفيض انحداره ، ووسيلتها خفض قاعه ، وأداتها هي التعرية المجددة المتسارعة . ولو ترك النهر وشأنه فإنه سيحاول الوصول إلى حالة التوازن الجديدة هذه بثلاث طرق : إما نحر القاع أى التعرية الرأسية ، وإما تعديل أبعاده وعرضه أى التعرية الأفقية ، وإما إطالة المجرى نفسه بخلق تعرجات وانحناءات جديدة أو بتكبير الحالية أى الخروج جزئياً عن المجرى الحالى نفسه إلى مجرى جديد هنا وهناك . ولما كان من غير المسموح به طبعاً خروج النهر عن جسوره الحالية ، فإن الأمر يقتصر على العاملين الأولين ولكن مع مضاعفة مفعولهما للتعويض .

ولا تتم عملية التعرية هذه على مدى المجرى كله كقطاع واحد ، ولكن كقطاعات متعاقبة ، تتحدد عادة ومن الناحية العملية بالقناطر القائمة فعلاً على امتداده كعقبات صناعية ولكنها فعالة. وفي كل قطاع أو حبس تصل التعرية إلى حدها الأقصى في أعلاه أى خلف القناطر الأولى ، ثم تقل بالتدرج شمالاً وأسفل القطاع في اتجاه القناطر التالية ، وهكذا . وأخيراً فإن سرعة التعرية ومداهما تتفاوت بين هذه القطاعات والأحباس ، فتصل هي الأخرى إلى حدها الأقصى في القطاعات العليا وتقل تدريجياً في القطاعات السفلى .

فالقطاع من النهر الواقع جنوب خزان أسوان مباشرة ، أى ما بين السد نفسه والخزان ، قد لا يتأثر مباشرة نظراً لتكوينه الصخرى . أما شمال ذلك فلسوف تتناسب هذه العملية تناسباً طردياً مع مستوى الارتفاع ، فتكون على أشدها في الأحباس العليا من الوادى وتقل بالتدرج كلما اتجهنا شمالاً . وبذلك تبدأ أولاً في الحبس الأول من أحباس النهر بنحر قاعه وجوانبه إلى أن تنتشبع بحمولة كافية من الرواسب وبالتالي يقل الانحدار والسرعة وتصل بذلك إلى التوازن الجديد، فتتوقف هناك لتنتقل إلى الحبس التالى شمالاً ، وهكذا .

وقد وصل مجموع النحر الفعلى حتى الآن إلى ٤٥ سم عند الجعافرة قرب خزان أسوان ، ٣٨ سم خلف قناطر إسنا ، ٣١ سم خلف قناطر نجع حمادى ، ٧,٤ سم خلف قناطر أسيوط . وبينما قدر معدل النحر السنوى عموماً بنحو ٢سم، أخذ يقل في السنوات الأخيرة بعد ضبط واستقرار تصرف المياه حتى أصبح

يتراوح بين ٣ ، ٦ ملليمتر في السنة . وخلال العشرين سنة القادمة ، قل حتى سنة ٢٠٠٠ ، بقدر النحر المتوقع بحوالى ١ - ١,٥ متر بين اسوان وأسيوط . أما على المدى البعيد فإن التقديرات الفنية تشير إلى أن النحر يزداد حده الأقصى طردياً كلما اتجهنا شمالاً ، ولكن توقيت هذه الذروة يتأخر إلى تاريخ أبعد ، كما يوضح هذا الجدول:

الموضع	الحد الأقصى للنحر بالمتر	بعد كم سنة
خلف خزان أسوان	٣,٥	١٢٠
خلف قناطر إسنا	٢,٥	٣٠٠
خلف قناطر نجع حمادى	٤,٠	٤٨٠
خلف قناطر أسيوط	٨,٠	٧٠٠

انقلاب التعرية والإرساب

ما معنى هذا جيومورفولوجيا ؟ معناه انقلاب تام فى عملية التعرية والإرساب النهري . فبعد أن كان النهر ابتداء من الشلال حتى البحر يمثل قطاع إرساب ag-gradation ، يرفع مجراه باستمرار برواسب القاع ويعلى شاطئيه بالرواسب الجانبية ، فإنه يدخل الآن فى مرحلة عكسية من تجديد الشباب ليصبح قطاع تعرية degradation ، يعمق مجراه بالنحت الرأسى ويوسعه على حساب شطوطه بالنحت الأفقى .

والطريف أن هذا كله يأتى على عكس ما يحدث فى القطاع الشمالى من النيل النوبى جنوب السد ابتداء من الشلال الأول حتى الثانى أو الثالث . فبعد أن كان هذا القطاع قطاع تعرية نهريّة بالضرورة ، بل وقطاع النشاط النهري الأول فى حوض النيل جميعاً - إنه قطاع الشلالات والجنادل - فقد شبابه فجأة ودخل مرحلة شيخوخة مبكرة اصطناعية وأخذ يتحول تحت غطاء بحيرة ناصر إلى قطاع إرساب كثيف سميك .

خلاصة التطور إذن هى كالآتى : قبل السد كان وضعاً شاذاً بما فيه الكفاية أن يكون القطاع دون الأوسط من النهر فى النوبة قطاعاً يمتاز بالحدثة والشباب لبالنضج والانتزان ، ولكنه الآن بعد السد ارتد من الحدثة إلى الشيخوخة المبكرة السابقة لأوانها فأصبح أكثر شذوذاً عن ذى قبل ، غير أن الأكثر شذوذاً بالتأكيد هو المصب الأدنى فى مصر حيث انتكس فجأة من مرحلة النضج والاستقرار إلى

مرحلة الشباب الزائف والحادثة المصطنعة . انقلاب كامل فى قواعد فيزيوغرافية النهر وانعكاس لتتابع قوانين التعرية والارساب ، والنتيجة النهائية أننا الآن ولأول مرة بإزاء «فيزيوغرافية مقلوبة "inverted physiography" من أكثر من زاوية .

التعرية الرأسية

تفصيلاً ، علينا إذن أن نميز تماماً بين قطاعى النهر شمال السد وجنوبه . فإذا ما بدأنا بالقطاع الشمالى ، فإن السؤال الأول هو : كيف بالضبط ، وبأى ميكانيزم، يعمق النهر مجراه رأسياً ويوسعه أفقياً ؟ مما لا شك فيه أن الأول يبدأ بكسح وجرف «حمولة القاع» أولاً أى رواسب قاع النهر المفككة التراكمية السابقة ، ثم بعد أن يفرغ منها يهبط إلى قشرة القاع الأكثر تماسكاً ، ثم إلى صلب القاع نفسه ، وهكذا .

هذا النحر أو التعرية يتم الآن ، فضلاً عن ذلك ، موزعاً بقدر من التكافؤ والتجانس فى الحدة والقوة على مدى قطاع النهر العرضى كله دون فروق محسوسة بين وسط المجرى وجانبيه . فلأن مياه النهر الآن رائقة بلا طمى ، فلا فروق هامة بين «حارات» أو شرائح التيار ، على خلاف ما كان الأمر سابقاً حين كانت المياه محملة بالطمى وبالتالي كانت سرعة التيار وقدرة الحمل ومن ثم قوة وكمية الارساب والتعرية تختلف بين هذه الشرائح الثلاث من المجرى .

معنى هذا أن سطح قاع المجرى سيصبح بالتدريج أكثر استواءً وأفقية ، بينما ستصبح جوانبه أكثر رأسية وعمودية . وفى النتيجة فإن قطاع قاع مجرى النهر سيتحول تدريجياً من شكل أقرب إلى حرف V شديد الانفتاح إلى شئ أقرب إلى حرف U بالغ الاتساع ، أو قل إلى حد ما ومع الفارق طبعاً من قطاع وادى النهر العادى إلى قطاع وادى النهر الجليدى التقليدى .

التعرية الأفقية

وهذا عن ميكانيزم ونتائج النحت الرأسى ، فماذا عن الأفقى ؟ من البديهي أن أولى ضحايا التعرية الجانبية إنما هى الثنيات النهرية المحدبة الناتئة بالطبع ، فإنها بحكم بروزها مع ضائلة جرمها بالنسبة إلى جسم البر الأساسى نفسه تسمى وهى أشد ما يتلقى لطمات معاول المياه وأكثر ما يتعرض للقرض والتفتيت والكسح . إنها مناطق ونقط الضعف فى أجناب الشاطئين . ولقد تؤجل الترسبات الصناعية الحجرية العملية بعض الوقت وتبطئ من معدلها ، ولكنها محكوم عليها بالانكماش والتراجع التدريجى ، التراجع إلى أين ؟ - بالدقة إلى خط الثنيات

المقعره التى تظل فى حمى من التعرية الجانبية نسبياً وإلى حين . والأمـر فى هذا يشبه ما كان يحدث قديماً فى الفيضان الكاسح من تآكل وإزالة لبعض الثنيات المحدبة ، إلا أنه الآن لا ينقلها إلى موضع آخر على شكل طرح وثنية محدبة جديدة وإنما هو يبدها إلى الأبد .

معنى هذا على الفور تلاشى كلتا الثنيات المحدبة والمقعره على السواء أولاً ، ثم استقامة أو تقويم المجرى ككل ثانياً straightened out بحيث يصبح خطياً مباشراً أكثر وأقل تعرجاً أو بلا تعرجات ، ثم توسيع عرض المجرى كله ثالثاً وأخيراً ، وهذه النتائج نفسها تساهم بدورها فى تسارع وتزايد عملية التعرية كلها ، بحيث يزداد الشاطئان على المدى الطويل استقامة وصقلا وفى الوقت نفسه تراجعا وتباعداً بينما يزداد المجرى نفسه اتساعاً . وهذا وذاك جميعاً يؤدى إلى تأكيد فعل التعرية الرأسية من تحويل قطاع النهر المطرد إلى شكل حرف U ، فقط مع زيادة انفتاحه أكثر وأكثر .

الجزر النهرية

فى الجزر النهرية ، أخيراً ، يجتمع معا كلا نوعى التعرية ، الرأسية والأفقية . فحكم الجزر فى هذا حكم اثنتين من الثنيات المحدبة الشاطئية المتقابلة ضمتا معاً بعد أن نقلتا من جانبى النهر إلى وسطه . ولذا فمصيرها محتوم مرتين : التآكل والتقلص السريع من كل الجوانب مع خلخلة قواعدها تحت الماء بالتدريج . وبهذا ستتضاءل مساحة الجزر الكبيرة ، أما الصغيرة فيمكن على المدى البعيد أن تختفى كلية . وفى المحصلة فإن عدد الجزر النهرية هو منطقياً إلى تناقص حتمى . الغريب ، مع ذلك ، أن العكس هو الذى حدث . فلقد سجلت زيادة كبيرة فى عدد الجزر بالنيل مع ظهور أسراب عديدة منها بعد السد العالى .

تفسير ذلك ومصدره هو عائد مفتتات عملية التعرية المستحدثة بنوعيتها . فحصىلة نحر المياه لقاع النهر المجروف ولجزره المهيلة ، وإن انتهى جزء منها فى النهاية إلى البحر عند المصاب ، يظل جزء منها معلقا فى مياه النهر يتقاذفه التيار العاتى عشوائياً إلى أن يلقي به حين وحيث يتراخى أو يتطامن على شكل جزر عديدة مبعثرة هنا وهناك ، جزر صغيرة سطحية واهية مضطربة قابلة لإعادة التعرية والترسيب من جديد فى أى وقت وفى أى مكان ، جزر بلا جذور كما قد نقول . ومعنى هذا فى الحقيقة أن السد يستبدل بالجزر القديمة الكبيرة المستقرة الوثيقة الثابتة المتنامية ، جزراً أكثر ولكنها أصغر وأضعف وأقل استقراراً وقابلة للتقلص كما هى للنمو فى الوقت نفسه . لقد أصبحت الجزر كما سبق أن قلنا غذاء

النهر بعد أن كانت كساءه ، فوضى جزرية ضاربة الأطناب - ولو إلى حين .
بكل هذه التغيرات مجتمعة ، فإن المحصلة الصافية للتعرية النهرية الجديدة بنوعيتها هي أن قطاع النهر يزداد ويتوسع رأسياً وأفقياً ، عمقاً وعرضاً ، وذلك بالطبع على حساب أرض الوادى الذى على العكس يضيق ويتناقص اتساعه على الجانبين بالتآكل والتهدل ، بعبارة أخرى مساحة الماء تزيد ، بينما تنقص مساحة اليابس أى الأرض . وبصفة جغرافية أكثر ، هناك معادلة جديدة بين المجرى Thalweg والسهل الفيضى flood-plain : الأول يقرض - ولا نقول يقترض - من الثانى ، وهذا يتسع على حساب الآخر الذى يتجه إلى الانكماش . فى الوقت نفسه فإن مجرى النهر ، إذ يزداد استقامة ومباشرة باختزال تعرجاته الموضعية ، يتجه طوله إلى قدر من القصر نظرياً ، كما يقترب شكله العام أكثر وأكثر من حرف Y الخطى المنتظم .

الدلتا والصعيد

هذه التغيرات الأساسية تسرى بطبيعة الحال على النهر بكل مجراه ابتداء من السد نفسه حتى البحر المتوسط . إلا أن هناك بالضرورة فروقاً إقليمية ثانوية بين قطاعاته وأحياسه المختلفة ، فعملية التعرية النهرية أشد وأقوى فى الأحباس العليا وتتلطف وتتطامن نوعاً كلما هبطت إلى الأحباس الدنيا . فالصعيد فى هذا كله - التعميق والتوسيع والتقويم وتلاشى التعرجات وتكاثر وفوضى الجزر - الصعيد أبعد مدى وأشد تغيراً واضطراباً من الدلتا ، وبالمثل الصعيد الأعلى أبعد مدى من الأسفل ، والدلتا العليا من السفلى . الخ

غير أن الفارق الأكبر على المستوى الإقليمى بين الصعيد والدلتا يكمن فى نسبة كل من التعرية الرأسية والأفقية . ففي الدلتا ، حيث كان فرع دمياط فرع إرساء وإطماء ورشيد فرع تعرية ونحر تقليدياً ، سيتحول الأول إلى التعرية بالطبع ، وبهذا ربما تقارب الفرعان فى النهاية فى هذا الصدد . وإذا أزيلت أو أختزلت تعرجات فرع دمياط بهذه التعرية الزائدة ، فربما كذلك قصر طوله بعض الشيء وقارب فى ذلك طول فرع رشيد نوعاً . أى قد يتجه فرعاً الدلتا إلى قدر من التقارب والتشابه سواء فى التعرية والتعرج أو فى الاستقامة والطول .

أما فى الصعيد أى الوادى ، حيث التعرية الرأسية أشد ، فإن خفض قاع المجرى إلى عمق أدنى لهو بمثابة ترك النهر لمجراه القديم إلى مجرى على منسوب أوطأ ، وبالتالي بمثابة دورة تعميق للمجرى تترك شواطئه القديمة إلى سلمة جديدة أقل ارتفاعاً ، ومن ثم تبدو عملياً كعملية تكوين لدرج نهري أو شبه مدرج جديد

اصطناعى يضاف إلى سلسلة المدرجات النهرية التاريخية أو قبل التاريخية الطبيعية ، مدرج «جبنى» بالطبع لا يعدو بضعة سنتيمترات ارتفاعاً أو عرضاً ، لايقاس بالمدرجات الحقيقية ولكنه نظرياً وبصرامة لا يختلف عنها من حيث المبدأ .

الأودية الصحراوية

ليس هذا فحسب ، ليس الوادى وحده فى الصعيد هو الذى ستعثره مظاهر تجديد الشباب الاصطناعى ، وإنما معه كذلك «أودية الوادى» ، أعنى أودية الصحراء الشرقية . فنيل الوادى هو نظرياً مستوى قاعدة هذه الأودية الجافة ، وانخفاض هذا المستوى نتيجة تعميق مجرى النهر كفيل بأن ينعكس عليها هى الأخرى بتجديد الشباب والنشاط بالضرورة . حقا إنها لأودية جافة بلا مياه جارية، سيولها الجارفة العارضة لا تشكل حلقة منتظمة دائمة مع مياه النهر ، بحيث لايعود هذا أن يكون مستوى قاعدة لها إلا نظرياً «ومع إيقاف التنفيذ» . ومع ذلك فمن الوجهة النظرية الصارمة ينبغى لهذه الأودية أن تحاول إعادة توازن مصابها مع وادى النهر بمزيد من النحت والتعرية الرأسية وصولاً إلى منسوبه الأخفض الجديد ، وإلا لصبت فيه بشلال ميكروسكوبى أو شبه شلال . ولكن يبقى فى النهاية من الوجهة العملية أن هذا الأثر كله سوف يكون محدوداً إلى أقصى حد ، بل تقريباً إلى حد الغياب وإيقاف التنفيذ .

جنوب السد

تلك فى مجملها صورة تغير التعرية والارساب فى قطاع النهر شمال السد . أما فى جنوبه فإن الصورة مقلوبة معكوسة بجميع جوانبها وعناصرها بنداً بنداً . فمن ناحية بينما تتكاثر الجزر الجديدة شمال السد ، إذا بالشلال الثانى برمته وبكل جزره العديدة فضلاً عن معظم الشلال الأول تفرق وتختفى إلى الأبد ، لتصبح الشلالات الستة الشهيرة خمسة فقط أو بالدقة أربعة ونصفاً ، على الأقل بالمعنى المرئى . بل إن نشأة بحيرة ناصر نفسها ودلتاها الغاطسة ، ومن بعدها برعمها الجانبى بحيرة توشكى ، ليست إلا المقابل الفيزيوجرافى لما يتهدد دلتا النيل من تآكل فى سواحلها وخطر ابتلاع البحر المتوسط لبحيراتها واندماجها فيه كما يتنبأ البعض . وحتى تكتمل المفارقة إلى ذروتها ، فعلى حين يضاف مدرج أو شبه مدرج اصطناعى جديد شمال السد ، إذا بكل المدرجات النهرية الطبيعية التاريخية

جنوبه تغرق تحت البحيرة فيما عدا أعلاها وحده (مدرج ٩٠ متراً) . (١) .
أخيراً وليس آخراً هناك تغير وضع الأودية الصحراوية . فعلى حين يتجدد شباب الأودية المنتهية إلى النهر فى القطاع الشمالى تماماً كقطاع النهر نفسه فإن الأودية المنتهية الى قطاع بحيرة ناصر ستفقد شبابها مثله وترتد إلى الشيخوخة المبكرة . وبهذا ستختلف مصائر أو وضعيات أودية الصحراء الشرقية الشمالية عن الجنوبية لأول مرة ، مثلما ستختلف طبائع أو أوضاع شمال الوادى عن جنوبه .
فأولاً ، مع ارتفاع منسوب البحيرة إلى حد قد يبلغ نحو ١٠٠ متر فوق منسوب النهر القديم ، غرقت وستغرق كل الأودية والأخوار الصغيرة بكاملها تحت مياه البحيرة ، بينما ستغرق القطاعات الدنيا من الأودية الكبيرة كالعلاقى بحد أقصى قد يبلغ ٢٥ كم . الأودية الصغيرة ، يعنى ، ستصبح أودية مدفونة ، والكبيرة مبتورة truncated .

ثم إن منسوب البحيرة الجديدة هو الآن خط مستوى القاعدة الجديد بالنسبة إلى هذه الأودية . فأمّا وقد ارتفع هذا بذلك القدر الكبير ، فقد فقدت الأودية فجأة شبابها وحدائتها وقدرتها على الحمل والنحت ، وستلقى جزءاً من حمولتها السيلية فى قطاعاتها الدنيا الجديدة قبل أن تصب الجزء الباقي فى بحيرة ناصر . إنه «الإرساب التراجعى» كما قد نسميه . ومعنى هذا أن قطاعات الأودية التحتاتية الثلاثة القديمة تنتقل إلى أعلى لتحل واحداً محل الآخر على التوالى . فما كان القطاع الأدنى الارسابى ينتقل الآن إلى القطاع الأوسط الناضج ، وهذا بدوره ينتقل إلى القطاع الأعلى النشط ، بينما يضمّر هذا الأخير ويتضاءل .

نمط العمران

يبقى أخيراً من نتائج السد العالى الموضعية موضوع نمط العمران . الأثر السلبي على العمران الذى بدأه خزان أسوان أتمه الآن السد كاملاً . الفارق الأساسى أن الأول جاء بالنقط ، والثانى بالضربة القاضية إن جاز التشبيه . ومع ذلك فإن هناك احتمالاً للعكس تماماً ، بمعنى إمكان إعادة إحيائه جذرياً . ولا تناقض فى هذا ولا غرابة ، فالواقع أن أثر السد العالى إذا كان انقلابياً أو انعكاسياً فى بعض جوانبه الطبيعية والفيزيوجرافية فإنه أتى مذبذباً ambivalent ما بين المدى القريب والمدى البعيد فى بعض جوانبه البشرية والعمرانية ، خاصة فى منطقة النوبة . وفى هذه المنطقة نجد أن السد بعد أن نقل السكان وهجرهم منها

(1) Hassan Awad, "Le Sadd El- Ali., B.S.G.E 1957, P. 8-10 .

على المدى القريب ، سيعيدهم إليها ويعيد توطينهم بها على المدى البعيد . كذلك فإنه بعد أن أنهى زراعة الحياض فى مصر ، سيبعثها من جديد فى النوبة .

الهجرة الأخيرة

فأما عن هجرة النوبيين فلقد أغرقت بحيرة ناصر حوض النوبة بأسره وحتى سقفه ، أفقياً يعنى ورأسياً ، ولم يعد هناك مجال هذه المرة لحركة الهجرة الصاعدة إلى كنتورات أعلى . فكان الإخلاء البشرى تفرغاً تاماً ، تحولت به المنطقة إلى اللامعمور الكامل ، وتحتم تهجير السكان جسماً إلى أرض جديدة فى الشمال ، هى امتداد كوم أمبو حيث زرعت «النوبة الجديدة» .

وقد انتظمت عملية التهجير المخططة هذه ، والتي كانت أشبه بحملة سلمية منظمة ، نحو ٤٨ ألف نسمة . وروى فى توطينهم أن يكون الوطن الجديد نسخة مشابهة بقدر الإمكان للوطن القديم ، فهذا أدعى إلى تخفيف الشعور بالغربة وأضمن للتجانس والاستقرار والسلام الاجتماعى . فسكان كل قرية قديمة نقلوا معاً إلى قرية جديدة تحمل أيضاً نفس الاسم السابق ، والترتيب الإقليمى فى ثلاثية الكنوز - العرب - الفديجة من الشمال إلى الجنوب يتكرر فى توزيع مناطق النوبة الجديدة . الخ (١) .

وتمتد النوبة الجديدة على شكل قوس هلالى يقع فى أقصى شرق حوض كوم أمبو بأراضيه المستصلحة حديثاً ، طوله ٦٠ كم وعرضه ٣ كم . أما العمران فيتألف من ٧٥ قرية من طبقات متدرجة الأحجام ، ٣ مدن خدمات كل واحدة فى منطقتها الإثنولوجية المنفصلة ، تتوجها العاصمة المشتركة مدينة نصر المركزية الموقع (٢) . وهاهنا يتضح الفارق الأساسى بين هجرة خزان أسوان وهجرة السد العالى . فأولاً ، وعلى المستوى الوطنى - الإقليمى ، اقتصر آثار الخزان على مصر وحدها دون السودان ، وذلك طبيعياً وبشرى ، بحيرة وهجرة . أما السد فقد شملت آثاره كلا البلدين . وكان تآثر السودان بهذا الشكل جديداً ولأول مرة ، بينما خبرته مصر من قبل مرات .

ثانياً ، اقتصر فعل الخزان التهجيرى على بضع عشرات من الآلاف من النوبيين فى مصر ، كما لم يكن إغراق الأراضى كلياً أو دائماً . أما السد فقد أغرق كل أو

(١) أجية يونان ، دراسة مقارنة بين السد العالى وسد الفرات ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٦٤ - ٦٨ .

(2) Beddis, op. cit., P. 78-80 .

معظم النوبتين السفلى والعليا ، المصرية والسودانية ، إغراقاً تاماً ودائماً . وبالمثل جاء تفريغ السكان إخلاء تاماً . وقد انتظم التهجير نحو ١٠٠ ألف نسمة ، نصفهم على كل جانب ، والجانب السودانى لأول مرة .

ثالثاً ، كان تحرك المهجرين بفعل الخزان محلياً نوعاً ما فى معظمه ، وفى دائرة ضيقة المدى نسبياً . أما السد فقد نقلهم بعيداً بضع مئات من الكيلو مترات ، وذلك أيضاً إلى بيئة جغرافية مختلفة كثيراً أو قليلاً عن بيئتهم القديمة . على أن رحلة النوبيين المصريين إلى كوم أمبو أقصر وأقرب من رحلة النوبيين السودانين إلى خشم القربة على العبارة حيث كان تغير البيئة الطبيعية والبشرية أشد أيضاً مما جاء على الجانب المصرى (١) .

رابعاً ، هذه الهجرة المركزية الطاردة Centrifugal مزقت شريط النوبة الطويل الدقيق وفصلت النوبتين المصرية والسودانية لأول ولآخر مرة بفاصل أرضى عميق لا يقل عن ١٢٠٠ كم (المسافة الخطية بين كوم أمبو وخشم القربة) . وكما خلق هذا فجوة عمرانية مترامية بين مصر والسودان ، فقد أنهى وحدة النوبة الجغرافية والتاريخية ، البشرية والاجتماعية ، وأصبح هناك بدل النوبة الواحدة نوبتان منفصلتان تماماً تخضع كل منهما لمحيط ومؤثرات حضارية ومادية مختلفة .

خامساً ، ورغم تلك الحركة الطاردة المركزية ، وعلى عكس ما فعل خزان أسوان فى الماضى ، أدى تهجير السد إلى تكثيف السكان بعد تخلخلهم المفرط على كلا الجانبين . فقد ضغط كثافة السكان المبعثرة على مئات الكيلو مترات سابقاً فى نواتين محدودتى المساحة نسبياً وفى حدود أقطار تقاس بعشرات الكيلو مترات فقط . لقد تحولت الكثافة النوبية فى الحالىين من نمط الشريط الخطى أو نمط برادة الحديد على قضيب ممغنط إلى نمط نووى ملموم مضغوط مكثف نسبياً .

سادساً ، وأخيراً وليس آخراً ، فعلى حين كانت هجرة الخزان حركة رأسية محلية صاعدة إلى أعلى أى تتبع خطوط الكنتور ، كانت هجرة السد أفقية إقليمية هابطة إلى أسفل أى تتبع خطوط العرض ، ولو أنها اتخذت فى السودان وضعاً عكسياً من عروض أعلى إلى عروض سفلى .

احتمالات العودة وإمكانياتها

على أنه اتضح بعد ذلك كله أن عودة العمران والنوبيين إلى النوبة القديمة غير مستبعدة ، بل هى مسألة وقت فقط . فمن قبل ، وفى المحل الأول ، فإذا كانت

(1) Ibid .

النوبة قد خسرت آخر مدرجاتها الزراعية المعلقة ، فقد كسبت مصايد أسماك البحيرة التى أصبحت تناظر وتنافس مصايد بحيرات الشمال ، هذه هى المصايد العليا والداخلية وهذه السفلى والساحلية . وقد اجتذبت مصايد البحيرة مستعمرة صيادين بكاملها من شمال السد من الصعيد الأقصى ، خاصة قنا وسوهاج ، كانت بمثابة موجة إعادة تعمير أولا ، وعملية تتابع حرفى من الزراعة إلى الصيد ثانياً ، وعملية تغيير وإحلال إثنولوجى من التوبيين إلى الصعايدة ثالثاً .

أهم من ذلك بالطبع الزراعة وإمكانياتها . فطبقة الكنتورات العليا من شواطئ البحيرة التى لا تغمرها ، أو تغمرها وتنحسر عنها المياه فصلياً يمكن الاستفادة منها على غرار زراعة المدرجات الجبلية كمدرجات خصبة . ففوق أعلى منسوب المياه ، بين كنتورى ١٨٠ - ١٨٥ متراً ، يمكن عودة الزراعة الدائمة على وحدات رفع المياه العائمة ، ويضم ذلك أكثر من ٣٠ ألف فدان . وأسفل ذلك يمكن عودة نوع مجدد من الزراعة الحوضية النموذجية . فبين ١٨٠ ، ١٧٥ متراً يمكن زراعة أكثر من ٦٠ ألف فدان أغلب السنين . وبين ١٧٥ - ١٦٠ متراً يمكن زراعة أكثر من ١٥٠ ألف فدان لمدة تتراوح بين ٦ - ٣ شهور فى السنة .

ولقد تكون هذه المدرجات والهوامش البحرية شريطية ضيقة حقاً ، ولكنها مديدة جداً ، كما أنها تنفسح محلياً عند مصبات وأفواه الأخوار والأودية الغارقة كالعلاقي وكركر وتوشكى ومناطق كلابشة وأندنان . كذلك ففى بعض هذه الرقع يصل سمك التربة الجديدة الطينية البكر المرسبة إلى نصف متر حتى المترين . وقد بدأ بالفعل حصر وتصنيف واختيار واختبار هذه الأراضى الجديدة التى يقدرها البعض بنصف مليون فدان وربما المليون أو أكثر ، ولو أن الأرقام الحقيقية لم تعرف بعد .

المهم أن كل ذلك ، لا ننسى ، فى ظل مناخ مدارى خارج إطار الزراعة المصرية التقليدى وبمحاصيل مدارية واستوائية غير تقليدية ، خاصة محاصيل الأشجار والشجيرات الثمينة التى تشمل الفواكه الحارة والمنبهات المدارية كالبين والشاى ، والألياف والزيوت النباتية كالقطن والجوت وزيت النخيل ، هذا فضلاً عن محاصيل الحقل من حبوب ومراع .. الخ على أن معظم هذه الأراضى لن تروى بالظلمبات العائمة الباهظة التكاليف ، وإنما بالآبار الارتوازية المحفورة فى باطنها المشبع بنشع مياه البحيرة وطبقة مياهها الجوفية المتسربة . وهنا المفارقة المثيرة : آبار جوفية على مرمى حجر أو مرأى من البحيرة الأم نفسها .

على أن الأطراف أن هذا إذا تحقق فسيكون معناه أن السد العالى إن يكن قد وضع نهاية الرى الحوضى فى مصر تاريخياً ، فإنه يعود لبيعته جغرافياً فى موقع

جديد وينمط مجدد : النوبة العليا بدل الصعيد الأوسط ، والأحواض البحرية «المعلقة» - كما يمكن أن نصفها - بدل الأحواض «المنعزلة» الشهيرة القديمة ؛ من قلب الوادى إلى سقف الوادى ، ومن الشمال إلى أقصى الجنوب ، وحيث أن زراعة الحياض فى مصر كانت تتراجع باطراد خلال القرن الأخير من الشمال إلى الجنوب ، من الدلتا إلى الصعيد أولاً ، ثم من شمال الصعيد إلى وسطه حيث تبقت ووقفت إلى أن أزالها السد العالى نهائياً ، فإن لنا هنا أن نضيف أن هذه «الأحواض الجديدة» حين تتحقق فسوف تتم هذه الرحلة التاريخية المتصلة التراجعية نحو المنبع ، نحو الجنوب وإلى أعلى ، وستكون الحلقة الأخيرة فى هذا الزحف الجغرافى الدائب من عروض أعلى إلى عروض سفلى ومن كنتورات سفلى إلى كنتورات أعلى .

المهم على أية حال أن هذا التطور يمكن أن يعيد قلب آثار السد ليعيد النوبة على أقدامها ويعيد بعثها بل خلقها من جديد كما يعيد إليها أبناءها المغتربين . ولقد بدأ بعض النوبيين المهجرين ، بعد نحو ١٥ سنة من الاغتراب ، يعود فعلاً بصفة فردية لاستغلال بعض تلك الرقع ، كما فى منطقة قسطل . كذلك بدأ إعداد مشروع تخطيط قرى النوبة من جديد لاستقبال الهجرة الراجعة أو العائدة مستقبلاً بما فى ذلك ٣ قرى للنوبيين على الضفة الجنوبية لخور توشكى مع استصلاح ٢٠٠٠ فدان لكل منها . ويقدر أن هذه العودة قد تستقطب معظم النوبيين فى المهجر ، ليس فقط من النوبة الجديدة التى لم يتأقلموا بها ولا قبلوها ، ولكن أيضاً من شمال الوادى حيث الشتات الكبير .

فإذا حدث هذا فلسوف يثبت المستقبل أن النوبة القديمة - بعيداً عن أن تكون «الأرض المفقودة» إلى الأبد - هى للنوبيين فى نهاية المطاف «أرض المعاد» ، وأن النوبة الجديدة - بعيداً عن أن تكون الوطن الجديد - هى مجرد وطن مؤقت . وهكذا تعود الهجرة «بحرى» السد لترتد على أعقابها هجرة عكسية «قبرى» السد ، والمحصلة العامة مجرد رحلة ذهاب وإياب مرحلية عابرة. وإنما لتضيف هجرة أفقية عرضية جديدة إلى الهجرات الرأسية الكنتورية القديمة العديدة تجعل رصيد هذا المجتمع الهجرى الشديد الحركة متعدد الأبعاد والاتجاهات والأنواع ، طويلاً وعرضاً وارتفاعاً وانخفاضاً ، شمالاً وجنوباً ، إلى أعلى وإلى أسفل . لقد تحول «رحل النهر» التقليديون إلى «رحل الوادى» على الجملة .

وحين يستقر أخيراً هذا المجتمع الحركى فى وطنه القديم الجديد أو الجديد القديم ، فلن يكون إلا مجتمعاً مطوراً مجدداً بفضل الاحتكاك الحضارى الحميم مع مجتمع الصعيد المضيق ، وبفضل تعدد الوظائف والإمكانات الاقتصادية الجديدة المتاحة : زراعة حديثة مميكنة ، حاصيل جديدة مدخلة ، بيئة الصيد وصناعات

الأسماك والتعليب... إلخ ، كذلك فإن هناك إمكانيات لاستغلال طمى البحيرة المتراكم فى صناعة طوب محلية تصدر إلى الوادى وهذا كله يمكن أن يمنح النوبة العائدة مستقبلا اقتصاديا مثلثا من الزراعة والصيد والصناعة .

المواصلات الجديدة ونتائجها

عودة العمران هكذا إلى النوبة ستعيد - لا ننسى - تشكيل المواصلات والعلاقات بين مصر والسودان . فبدل الفجوة أو الهوة العمرانية الحالية ، سيتكون شريط عقدي من الكثافة السكانية أكبر حجما وأكثر استمرارا أو أقل تقطعا مما عرفت النوبة فى أى وقت مضى بالتأكيد . وكجسر دقيق مترام يربط جزيرتى الكثافة الأساسيتين المصرية والسودانية . سيكون هذا الشريط إقليم حركة واتصال هام .

لهذا بدأت مشاريع المواصلات تخطط أو تنبثق على امتداده سواء ملاحيا أو بريا أو حديديا . ففضلا عن أسطول نهري تحت التكوين فى البحيرة لخدمة خط ملاحى بين أسوان وحلفا طوله ٣٥٠ كم ، بدأت عملية إحياء لطريق درب الأربعين الموازى كطريق سيارات أسفلتى حديث . وعلى الجانب الآخر تتم المفاضلة بين طريقين بريين بديلين ، طريق النيل ويوازى البحيرة وطوله من أسوان إلى الخرطوم ١٢٩٠ كم ، وخط الساحل ويوازى البحر الأحمر وطوله من برنيس إلى بورسودان ٦٢٤ كم . وفى كليهما قطاع مرصوف جاهز من قبل ، ولكن لكل منهما مزاياه وعيوبه.

أما عن السكة الحديدية ، فقد أعيد إحياء مشروع الخط الحديدى القديم بين البلدين من أسوان إلى حلفا أى ما بين الشلالين لكى يستكمل الحلقة المفقودة بين شبكتى البلدين . المشكلة التخطيطية الآن هى فقط الاختيار ما بين الضفة الشرقية والغربية . فالمسار الشرقى ، الذى لن يكرر موقع الخط الحديدى القديم بل ينتخب موقعا أفضل منه ، مسار أطول (٥٠٠ كم أو ٤٧٠ كم) و أبعد عن النهر (٥٠ كم فى تقدير ، وفى تقدير آخر ٣٠ كم كحد أقصى ، ١٠ كم فى المتوسط ، يقترب أثناعها من النهر فى محطتين عند العلاقى وأدندان) . ثم هو بالطبع أوعر وأشد تضرسا ، إلا أنه لا يتطلب كبرى على النهر لوقوع كلتا المدينتين على الضفة الشرقية .

أما المسار الغربى فأقصر (٤٠٠ كم أو ٣٦٠ كم) وألصق بالنهر (٤ كم) ، فضلا عن أنه سهلى السطح نسبيا وأقل وعورة وتضرسا . غير أنه يستدعى عند كلتا نهايتيه كويريا عبر النهر أو بالأصح البحيرة التى أصبح عرضها ، البالغ ١٠ كم فى المتوسط ونحو ١٤ كم عند حلفا ، عقبة هندسية حقيقية أهلة التكاليف . ولأن مثل هذه الشبكة حين تتحقق تختصر ثلاثة أرباع الوقت ، فإن نتائجها

الاقتصادية محققة ، أولاها نمو التبادل التجارى بين مصر والسودان ، بما فى ذلك واردات مصر من الثروة الحيوانية الحية والمذبوحة ، وبدلا من رحلة درب الأربعين الشاقة يمكن إنشاء مجازر آلية ضخمة على حدود البحيرة ، وبصفة عامة يمكن اعتبار كل من شبكة المواصلات المصرية والسودانية بدائل احتياطية للأخرى فى حالات الطوارئ الاستراتيجية ، فتكون بورسودان مخرجا للأولى على البحر الأحمر والاسكندرية مخرجا للثانية على البحر المتوسط . ثم هناك نمو حركة المسافرين بين البلدين بما فى ذلك السياحة وكذلك الحج ، فبالنسبة للأخير ، يمكن للحجاج المصريين من الصعيد السفر مباشرة عن طريق بور سودان بدلا من لفة السويس الدائرية .

تلك هى القصة العمرانية المعقدة نوعا للنوبة ولبحيرة ناصر ، على النقيض منها تماما لن يكون تعمير ولا عمران فى حالة بحيرة توشكى ومنخفضها ، فرغم أن البحيرة لن تكون مجرد مصرف وإنما خزان أيضا ، فانها ستظل بحيرة ميتة خالية من العمران غير خالقة للتعمير ، لأن دور المفيض وقائى بحث لا استصلاحى أو استزراعى السبب أنه يستحيل تخطيطيا الاعتماد على مورد عشوائى غير مضمون لا يتوافر إلا مرة كل عدة أعوام فى خلق مجتمع جديد وحياء بشرية ومادية مستمرة ومستقرة وأمنة . ولهذا ، ففيما عدا بعض الخضرة والأعشاب البقعية وإمكانات التشجير بالأنواع المقاومة للجفاف كالسنط والصمغ والأشجار الخشبية التى ستتنتشر على ومع المياه الجوفية المنتشرة حول البحيرة وعلى حواف المنخفض بالإضافة إلى بعض مجتمعات الصيادين الصغيرة المتناثرة فلن يكون منخفض توشكى نوبة أخرى أو صغرى عمرانيا وبشرىا ، على أن المشروع يمكن أن يكون مصدرا لتغذية خزان المياه الجوفية فى منطقة جنوب الوداى الجديد ، كما أن هناك رأيا يطالب بمد قناة من بحيرة توشكى إلى الوداى الجديد نفسه لتكون شريانا للتوسع الزراعى والتعمير فيه .

النتائج المادية والاقتصادية

النتائج الايجابية

ماذا الآن عن نتائج السد المادية والاقتصادية وفى الإنتاج ، وما مزاياه وعيوبه ؟ النتائج الإيجابية لا تقل بالطبع عن انقلاب كامل ، إن لم تصل إلى حد الثورة . وإذا كان الماء والكهرباء هما قطبى السد أساسا ، فانه متعدد الأغراض وفوائده تتوزع تفصيلا بين عدة بنود أهمها الحماية من الفيضان ثم الرى والصرف والزراعة والاستصلاح ثم أخيرا الطاقة والملاحة .

فأما عن الماء فقد كانت حصيلة مصر قبل السد ٤٨ هـ مليار سنويا ، بينما كان يضيع ٣٤ مليار فى البحر ، وبعد السد ، أضافت اتفاقية ١٩٥٩ حصة قدرها ٧,٥ مليار أخرى ، فأصبح المجموع ٥٥,٥ مليار ، والآن وبعد امتلاء السد إلى أقصى طاقته ، ارتفعت موارد مصر المائية إلى ٦٨,٥ مليار ، ولما كانت حاجات الزراعة حاليا هـ ٥١ مليار فقط ، منها ٤٢ مليار لرى جميع المحاصيل المختلفة ، فإن هناك الآن فائضا لا يستغل قدره ١٧,٥ مليار ، ولو أنه رصيد لمستقبل وضرورة للتوسع والاستصلاح الزراعى .

ومن ثم فإن السد ، الذى حقق التحكم التام فى المياه ولا يصرف خلفه إلا الاحتياجات الفعلية للزراعة باستثناء فترة السدة الشتوية ضمانا للملاحة ولتوليد الكهرباء السد يكفل ، أولا ، الوقاية المطلقة من أخطار الفيضانات الضعيفة . فمهما قل إيراد النهر عاما أو أكثر فإن رصيد السد يضمن ويؤمن حاجات الزراعة المائية . ثم هو ثانيا يكفل الحماية التامة ضد أخطار الفيضانات العالية دون حاجة إلى تلية أو تقوية جسور النيل بعد الآن ودون خوف من ضياع المحاصيل بالفرق أو بالرشح . لقد نفى إلى الأبد خطر الفيضان العاجز أو الجامح ، رعب مصر القديمة ولعنة مصر الوسيطة ، وانتهت بذلك تراجيديا الفيضان السنوية .

وبالفعل ، ففى خلال السنوات القليلة الأخيرة ، منذ تم السد نهائيا فى ١٩٧٠ بل جزئيا فى ١٩٦٧ ، حمى مصر من أكثر من فيضان عال وأكثر من فيضان ضعيف ، كاد إيراد النهر فيهم أن يذكر بفيضانات ١٨٧٨ الجامح ، ١٩١٣ العاجز . ففى ١٩٧٢ كان الفيضان ضعيفا (٥٣,٧ مليار فقط) يهدد بالقحط ، وفى ١٩٦٤ ، ١٩٧٥ وكذلك ٧٦ - ١٩٧٧ ، ٧٩ - ١٩٨٠ كان على العكس عاليا يهدد بالغرق ، ولكن هذه الأخطار ، التى جاءت فى مرحلة حرجة من تاريخ مصر سياسيا واقتصاديا ، مرت دون أن يشعر بها أحد تقريبا ، والمقدر أن ما وفره السد على مصر فيها من خسائر لا تقل قيمته عن بضع مئات من الملايين من الجنيهات .

أما عن الرى والزراعة ، فإن السد قد وفر الماء أولا لتحويل آخر أراضي الحياض فى جنوب جذع الصعيد إلى الرى الدائم ، وتبلغ مساحتها أقل قليلا من مليون فدان (٩٧٣ ألف فدان) . وقد تم هذا بالفعل ودفنت إلى الأبد آخر بقايا الرى الحوضى واكتمل تعميم الرى الدائم بمصر : توسع رأسى يعنى ، بعد هذا وفر السد الماء للتوسع الزراعى فى نحو مليون وثلاث مليون فدان أخرى (١,٣ مليون) من أراضي الاستصلاح الزراعى ، تم منها فعلا استصلاح ٨١٢ ألف فدان (أو ٩١٩ ألفا فى تقدير آخر) ، منها ٧٥٥ ألفا على مياه السد . ومعظم هذه الأراضي

فى شمال الدلتا ، بحيث ينتظر أن تختفى منها تماما ظاهرة البرارى ، ولأول مرة ستحدث طفرة حقيقية كبرى فى المساحة المزروعة قد تصل فى النهاية إلى ما يعادل ثلث المساحة الحالية : أى توسع أفقى يصل إلى آخر آفاق الوادى فى الداخل وإلى سيف البحر فى الشمال . بل ولأول مرة يغدو النيل نهرا آسيويا فى جزء منه بعد أن كان افريقيا فقط ، وذلك باستطالته إلى سيناء تحت القناة .

يضاف كذلك أن السد وفر الماء لزراعة نحو ثلاثة أرباع مليون فدان أرزا كل عام مهما بلغ إيراد النهر . وقد تجاوزت هذه المساحة فعلا فى بعض السنوات المليون فدان ، بل وناهزت المليون ونصف المليون . وبهذا اكتملت ثورة الأرز فى محاصيل الزراعة المصرية . وفضلا عن هذا ، فالمفروض أن يساعد السد على تحسين الصرف وتبسيط مشروعاته وتوفير نفقاتها بما يرفع الانتاج الزراعى بنسبة ٣٠٪ فى المتوسط . غير أن هذا يستدعى أولا استكمال شبكة الصرف المكشوف والمغطى كاملة ونموذجية .

أخيرا ، عن الكهرباء والملاحة ، فان طاقة السد نفسه ، ١٠ مليارات كيلووات ساعة سنويا ، تزيد كثيرا على طاقة جراند كولى بأمريكا Grand Coolee ، وتعادل ٤ أمثال قوة الطاقة المولدة من خزان أسوان (٢,٥ مليار كيلووات)، كما تعادل ٦ أمثال استهلاك مصر قبل السد . والمقدر حاليا أن ٧٠٪ من كهرباء مصر تنأتى من السد العالى ، ومع ذلك فان طاقة السد لا تستغل حتى الآن إلا بنسبة ٧٠٪ فقط . عدا هذا فإنه يؤدى إلى تحسين اقتصاديات كهربية خزان أسوان حيث يضمن له تدفقا ثابتا وقويا من الماء يخلصه من الذبذبات التى كان يتعرض لها فى السابق ، كذلك فان فى الإمكان كهربية سائر قناطر النيل . وكل هذا مجتمعا يضمن كهربية الريف وميكنة الزراعة . عدا إضاءة المدن والقرى وتوفير وقود محطات الكهرباء الحرارية القائمة . وقد تحقق كثير من هذه الأهداف جزئيا . أما ملاحيا فان السد يعمل على تحسين الحالة كثيرا خاصة فى فترة التحريق القديمة حين كان منسوب النهر ينخفض إلى حد الضحولة فتعانى الملاحة بشدة ولقد أمكن بالفعل تحويل طريق الاسكندرية - النوبارية - النيل إلى ملاحية الدرجة الأولى .

وطبيعى أن هذه المزايا الجمّة تترجم مباشرة إلى الدخل القومى فى صيغة مكاسب ووفورات وعائدات وأرباح تقدر بنحو ٢٥٠ مليون جنيه سنويا ، أى أن عائد سنة واحدة أو سنة ونصف يغطى تكاليف السد كله والتى تقدر بنحو ٤٥٠ مليون جنيه شاملة الأعمال المترتبة عليه بما فى ذلك خطوط الشبكات الكهربائية . وهذا معدل استثمار يندر مثيله فى أى مشروع اقتصادى . وقد بلغ عائد السد فى

معدل استثمار ينذر مثيله فى أى مشروع اقتصادى . وقد بلغ عائد السد فى السنوات العشر الأخيرة نحو ١٠ بلايين من الجنيهات ، أى ٢٠ مرة مثل ما أنفق عليه (١) .

السد إذن ثورة حقيقية فى الاقتصاد المصرى ، سواء فى الزراعة أو فى الصناعة ، فإذا كان من الواضح أن السد يثور الزراعة المصرية تنويرا ، فإن أثره على الصناعة لا يقل إن لم يزد . فمن المثير مثلا أن عائد السد من الكهرباء هو أكبر بند منفرد فى عائداته (نحو ١٠٠ مليون جنيه سنويا) . ووقع كهرباء السد على الصناعة يبرز فى مشروع سماد كيما بأسوان جزئيا ثم فى مشروع مجمع الألومنيوم فى نجع حمادى حيث تكاد الكهرباء فى الصناعة الأخيرة أن تمثل «خامة أولية» على قدم المساواة مع خامة البوكسيت المستوردة نفسها ، على أن وقع الكهرباء بدورها على الزراعة ليس أقل خطرا ، فهى بايجاز تعنى تصنيع الزراعة .

الآثار الجانبية

على الجانب الآخر من هذه المزايا والفوائد الأساسية ، من المسلم به أن للسد مثالبه وسوالبه . ويمكن القول إن لكل واحدة من المزايا مقابلها السلبى . وهذه «الآثار الجانبية» ، كما تسمى ، كانت فى حساب المشروع منذ خطط بحساباتها ظاهرة حتمية فى أى مشروع هندسى مماثل على هذا المقياس ، وعلى هذا الأساس وضعت الخطط لمواجهةها وعلاجها أو التقليل من أخطارها .

وبوجه عام يمكننا أن نلخص كل نتائج السد الجانبية وأثاره العكسية لتستقطب فى معادلة واحدة هى أن السد قد استبدل «بمجاعة الماء» «بمجااعة طمى» . فاليوم تجد مصر نفسها ، على عكس الماضى ، فى الموقف الغريب الذى تملك فيه ماء أكثر مما تستخدم فعلا وطميا أقل مما تحتاج جدا ، بل لا طمى على الإطلاق ، وبالتالي نستطيع أن نرد كل تلك النتائج إلى عاملين أساسيين متشابكين ويعملان فى تداخل : زيادة الماء وغياب الطمى . فمن زيادة الماء أتت مشكلة الصرف ، ومنها ومن غياب الطمى أتت مشكلة النحر ، فى حين أن غياب الطمى مسئول عن أخطار الخصوبة وتآكل السواحل ومشكلة طوب البناء وهجرة السريدين .

(١) حسن الشربيني ، ص ١٨٦ - ١٨٩ .

فأولا ، وعلى المستوى العام ، فإن زيادة الماء لم تحقق أساسا سوى الحماية من خطر الفيضان الواطى ، ولكنها لم تعن تماما الحماية من خطر الفيضان العالى . فعلى المدى البعيد ، مازال خطر تتابع سلسلة من الفيضانات العالية قائما ، بدليل الحاجة إلى مفيض توشكى ، فمعنى المفيض ، كمشروع وقائى ضد الفيضانات العالية ، أن السد العالى نفسه لم يعد حماية كافية ضدها ، وأنه حماية فقط من الفيضان الواطى . أو فنقل بالأجرى إن السد حماية لمصر ضد الفيضان العالى ، ولكنه ليس حماية للنهر نفسه ومجره . وهذا أيضا ما يجسم المغزى الحقيقى للمفيض . فبعد أن أفقدنا السد العالى البحر كمصرف طبيعى ، لجأنا إلى الصحراء كمصرف صناعى ، أى أن المفيض ، مجازا وبالقوة ، ليس إلا محاولة «لنقل» البحر المتوسط إلى منطقة قرب السد ..

من جهة أخرى ، حتى إذا كان السد قد وفر الحماية من خطر الفيضان الواطى أى القحط فهل هو حقا الوفرة المائية الكاملة أو المتوقعة لمصر ؟ من أغرب النقائص التى أسفر عنها السد أن ٤٠٪ مما وفره من المياه يضيع كفاقد بسبب الحشائش التى انتشرت بصورة وبائية فى كل مجارى مصر المائية منذ إنشائه . أى أننا بنينا السد ليضيع نحو نصف المياه التى وفرها فى حشائش المجارى بدل أن تضيع فى البحر المتوسط !

أما من أين أتى وياء الحشائش ، فمن المياه الرائقة التى استصفها . أو اصطفها السد . أى أن العلاقة بين الحشائش والسد علاقة سببية مباشرة . ذلك أن من القوانين الهيدرو - فيتولوجية الأساسية أن انتشار الحشائش والأعشاب المائية الضارة إنما يكون فى المجارى المائية ضعيفة الانحدار والتى تحمل مياهها رائقة خالية من الرواسب والمواد العالقة وتجرى ببطء أو بسرعة ضئيلة ، والمثل النموذجى فى هذه العلاقة هو منطقة السدود الشهيرة بأعلى النيل نفسه .

وقبل السد العالى كانت المصارف وحدها هى التى تعاني من ظاهرة الحشائش لأن مياهها رائقة نسبيا . أما الترع بمياهها العكرة ودورة الفيضان وانقطاع ضوء الشمس عن قيعانها معظم العام فلم تكن تعرف الحشائش إلا على الجوانب فقط . أما الآن بعد انقطاع الفيضان وسيادة المياه الرائقة فقد بدأت الحشائش تغزو المصارف والترع بل والنيل الرئيسى نفسه جميعا بلا استثناء ولا تمييز ، مما أصبحت معه بمثابة الاسفنجية العظيمة التى تمتص وتبخر جزءا خطيرا من إيراد النيل وفائض السد سيظل فى ازدياد مازادت كثافة الحشائش وما لم تعالج المشكلة من جذورها ، ومعنى هذا أن ما يوفره السد من المياه باليمين يبدده بالشمال ، وأنه

إذا كان قد أقيم بغرض توفير المياه فانه قد هزم أغراضه بنفسه .
ولكن فى الوقت نفسه فلو أن مشكلة النحر الشامل فى مجرى النيل عولجت
مثلا عولجت فى بعض الأنهار الأخرى بتقسيمه إلى سلسلة من الأحباس القليلة
الانحدار بإنشاء هدارات غاطسة ، فان مصر فى رأى البعض مهددة بأن «تتحول
إلى منطقة سدود أخرى (١) ، تلك التى تعد منطقة مفقودة مائيا وغير مائى فى
أعالى النيل . أما إبادة هذه الحشائش بالمواد السامة فخطر مباشر على الإنسان
والحيوان ، بينما أن إقتراح زرع أنواع الأسماك الآكلة للحشائش هو حل لم يتحقق
بعد ، وفى كل الأحوال فقد أصبح علينا تطهير النيل باستمرار من الحشائش
بالجهد والتكاليف الباهظة بعد أن كان علينا تطهيره من الطمي باستمرار ، أى أننا
بفضل السد استبدلنا تطهير الحشائش بتطهير الطمي .

إفراط الرى

أيا كانت زيادة الماء التى وفرها السد على أية حال ، ورغم أنها جديرة بأن تحل
مشكلة الرى كاحسن ما يكون ، إلا أنها تحولت فى الواقع وعلى المستوى العملى
إلى «إنقلاب هيدرولوجى» وصل إلى حد السفه كما وصف . ففى بضع سنين فقط
ارتفع الاستهلاك المائى إلى ٦١ مليار ، رغم أن حاجات الزراعة لا تزيد على ٥١
مليار ، بأسراف قدره ١٠ مليارات ، وذلك دون زيادة جدية فى المساحة المزروعة أو
الإنتاج الزراعى الفعلى ، وقد أمكن بالترشيد استقطاب ٦ مليارات من هذا
الإسراف ، إلا أن إفراط الرى أو الرى الجائر مستمر .

كذلك فقد أدت زيادة الماء إلى زيادة نسبة ملوحة مياه النيل ، وذلك كنتيجة
لتركيز الأملاح المتزايدة بفعل البحر فى مياه بحيرة ناصر المتراكمة (بمعدل ١ - ٣
أجزاء فى المليون سنويا) . فقبل السد كانت هذه النسبة ، مقيسة فى القاهرة ،
١٣٨ جزءا فى المليون ، فبلغت الآن ٢٠٥ أجزاء (أو ١٧٠ جزءا فى تحديد آخر) ،
ورغم أنها لا تشكل خطورة بعد ، ورغم أن نسبة الملوحة والقلوية ما تزال متوازنة ،
فان المشكلة تكمن فى المدى البعيد . وإذا كانت هناك بعض مناطق سجلت زيادة
سيئة فى الملوحة مؤخرا مثل شمال مديرية التحرير والنوبارية ، فان من الضرورى
أن نذكر أنها ليست من فعل السد العالى وإنما نتيجة لخطأ هندسى فى تصميم
وشق الترع بها كأراض ملحية أصلا .

ومن الناحية الأخرى ، ورغم هذه الوفرة المائية المتخمة ، بل وفى قلب دوامتها

(١) على فتحي ، ص ٢٩ .

الغامرة ، فالطريف أو المؤسف أن السد قد حرم قطاعا معينا من الري والزراعة كلية ، وذلك هو نطاق السواحل والجزاير ، أقرب أرض مصر جميعا إلى النهر وأشدّها ترصدا بالماء . فهذه الأراضي ، التي تبلغ مساحتها ١٢٥ ألف فدان ، كانت تروى دائما وأبدا بغمر الفيضان الكامل لها ، والآن ، مع ثبات منسوب النهر على مستوى متوسط ، لم يعد يصل إليها الغمر قط ، وأصبحت عاطلة من الزراعة ، لقد تركت -- حرفيا - «عالية وجافة high and dry» كما يذهب التعبير الانجليزي الدارج . إنها وحدها الآن التي تعيش في «مجاعة ماء» ، ومن حولها - للتناقض والمفارقة - ينتشر «وباء الماء» انتشارا . ولهذا فلا بد لهذه الأراضي من تعميم الري بالرفع الآلي أى بالطمبات ، وهو ما تقرر أخيرا .

مشكلة الصرف

على أن إفراط الماء عموما إنما ينعكس مباشرة وأساسا في مشكلة الصرف . والأصل في السد كان نظريا أنه سيفنى عن الصرف الصناعي أصلا ، وذلك على أساس أن الأرض كان تتشبع بالمياه في الفيضان وأن مناسيب المياه في النهر ستظل منخفضة باستمرار طول العام ، بحيث سيكفي الصرف الطبيعي الرأسى في التربة عن طريق الطبقة الرملية الحصابوية السفلى المبطنة.

غير أن الذي حدث بالفعل هو العكس تماما ، فقد تفاقمت مشكلة الصرف إلى حد خطير ، بل تضاعفت فأصبحت مشكلة مزدوجة كمية وكيفية معا ، بل مثثة بالأحرى ، كمية مرة وكيفية مرتين ، فهناك ابتداء إفراط الري كميا ، ثم اختفاء الفيضان ميكانيكيا ، وأخيرا تغير نوعية الماء كيفيا .

فاختفاء الفيضان وذبذبات النهر الفصلية ودورة ارتفاعه وهبوطه ، استبعدت دورة فصل الماء العالى والواطى التي كانت بمثابة عملية صرف طبيعي متخللة ومعقدة وغسل داخلى وتهوية صحية لثربة ، خاصة في الصعيد . كذلك فإن ثبات مستوى الماء في النهر على منسوب عال نسبيا رفع مستوى الماء الباطنى في التربة حتى وصل إلى حد التشبع والنشع water - logging .

أما تغير نوعية المياه في اتجاه ضعف النفاذية ، نتيجة ظهور طحالب معينة في مخزون بحيرة ناصر على نحو ما رأينا ، فأفدح أثرا ربما ، فالخشية أن يغير بدوره من طبيعة الأرض نفسها . فلئن كانت إضافة الجبس الزراعى إلى التربة هى العلاج التقليدى والسليم فى مثل هذه الحالة ، فذلك إلى حين ، أما على المدى الطويل فان الجرعات المتزايدة والمتراكمة منه جديرة بأن تغير تركيب التربة

العلاج التقليدي والسليم فى مثل هذه الحالة ، فذلك إلى حين ، أما على المدى الطويل فإن الجرعات المتزايدة والمتراكمة منه جديرة بأن تغير تركيب التربة الميكانيكى ذاته إلى شئ أشبه . بالطوب ، الأمر الذى يؤدى بخصوبتها إلى الأبد وبحيث يستحيل استعادتها حتى لو أعيد الفيضان نفسه .

وقد انعكس هذا كله بالفعل فى زيادة نسبة الملوحة فى التربة وتدهورها المتزايد ، مما ارتد على انتاجية الفدان فى كثير من المحاصيل كالذرة والأرز والقصب . حتى أراضى الحياض المحولة إلى الرى الدائم بالصعيد انحدرت إنتاجيتها فى محاصيلها التقليدية ، الشهيرة كالعدس والفل والصل بصورة مثيرة .

على الجانب المقابل ، فإن النظرية الرسمية تنفى ابتداء مسئولية السد العالى عن رفع مستوى المياه الجوفية ، بدليل أن مناسيب هذه المياه الجوفية اليوم على امتداد خريطة مصر أعلى من مناسيب ماء النيل نفسه ، فكيف يكون هذا إن لم يكن بسبب إفراط الرى والانفلات الهيدرولوجى وحده أو أساسا ؟ وبالتالي ينتفى وجود أى علاقة بين أعراض تدهور الأرض والتربة وبين تغير أو تدهور نوعية مياه النيل .

أما الرد على تلك الأعراض فهو أن مشروع السد العالى يقتضى كشرط أساسى نشر شبكة الصرف العميق الجيد على كل المستويات ابتداء من المصارف الرئيسية حتى مصارف الحقول ، سواء ذلك الصرف المكشوف أو المغطى ، وهو ما لم يتحقق إلا جزئيا حتى الآن . كما أن جوهر المشكلة أن وفرة المياه أغرت الفلاح بالإسراف الشديد فى الرى ، فساء الصرف وتدهورت التربة فى المحاصيل . أما مشكلة الحياض المحولة فمسألة خبرة وتمرس ، حيث لم يحسن فلاحها بعد فنون الرى الدائم . ومراعاة هذه الشروط كفيلة بأن تحل مشكلة الصرف جميعا ، ولقد بدأت متوسطات إنتاج الفدان فى معظم المحاصيل ترتفع فى السنوات الأخيرة بالفعل .

على أن لمشكلة الصرف عدا الزراعة والأرض الزراعية ، جانبها العمرانى أو المعمارى ، فكنتيجة لتغير نظام النهر وتصريفه ، تأثرت المياه الجوفية فى الآبار الارتوازية حيث تغير مستوى وتركيب موارد المياه بها فى بعض المناطق كالجيزة ، كذلك تأثرت مجارى المدن بهذا الارتفاع الثابت الدائم فى مستوى المياه الباطنية ، فأصبحت حركة الصرف فيها من وإلى النهر ضعيفة بطيئة . وفى النتيجة أخذت ظاهرة الطفح فى مياه المجارى تنتشر فى المدن إلى حد مقلق ، كما عادت المياه الجوفية تتسرب إلى بدرومات كثير من المباني بالقاهرة وغيرها ، الخوف الأكبر هو على أساسات المباني التى تدخل فيها الخرسانة المسلحة . ذلك أن هناك شواهد

وقد بدت أعراض الخلل فى بعض أنفاق السكك الحديدية المعرضة بطبيعتها للاهتزازات ، ولكن «إذا كانت هناك مبان حدث تآكل فى أساسها ولم تسقط ، فإنها قد تكون فى حالة اتزان غير مستقرة بحيث تنهار إذا تعرضت مصر لزلازال شديد، وهذا أمر ليس بعيد الاحتمال» (١) .

مشكلة النحر

أما عن مشكلة النحر ، أى التعرية النهرية ، فمرجعها أساسا غياب الطمى مع زيادة الماء المنطلق فى النهر ، أى فى كلمة واحد زيادة المياه الراكدة . والخطر هنا مزدوج بفعل تعرية النهر الأفقية الجانبية وتعرية القاع الرأسية ، فبفعل الأولى يخشى أن تتآكل التربة الخصبة وتتهدل جوانب النهر وهوامش الوادى وجسور الطرود والطرق الزراعية ، وي بعدها تتقلص مساحة الرقعة الزراعية أى جسم الوادى نفسه .

وبالفعل فلقد بدأت جوانب النهر فى الصعيد تتأثر بجرف سفوح المجرى ، إذ أخذت مياه الرى نتيجة تأثير الشمس والجفاف تتسرب إلى المجرى كالمصارف الصغيرة مهدلة سفوحه وجوانبه gullying ، كما انهارت بعض جسور النيل موضعيا تحت هجمات مياه النهر على الأرض، خاصة فى أسوان وقنا وسوهاج حيث ابتلعت بعض الأراضى الزراعية والنخيل (والأشخاص أيضا) . كذلك سجلت الأقمار الصناعية أن النيل يغير مجراه فى الصعيد بشكل طفيف .

أما عن تعرية قاع النهر وهبوطه فتهدد أولا على المدى القريب نسبيا بصعوبة عملية رى الأراضى الزراعية كنتيجة لهبوط مستوى النهر فى مجراه دون مستوى مأخذ ترع الرى والسواقى والموتورات .. إلخ وقد ثبت مثل هذا بالفعل فى منطقة السلسلة وكوم أمبو حيث أصبحت طلببات كوم أمبو التى تروى ٨٠ ألف فدان من القصب مهددة بنقص مياه الرى ، ثم هى تهدد ثانيا وعلى المدى البعيد بتآكل جذور وأساسات كل المنشآت الهندسية القائمة على النهر من قناطر وكبارى فتصبح باطراد «معلقة» فى الهواء إلى أن تنهار فجأة . وقد تنبأ البعض فعلا بأن قناطر النيل سوف تسقط بعد ٢٠ سنة من الآن أى حوالى سنة ٢٠٠٠ (٩) .

وليس شك فى أن معظم هذه توقعات جدية من الوجهة النظرية ، إلا أنها عمليا على مقياس طفيف للغاية وبطيئة المفعول جدا كما رأينا قبلا . فمن ناحية ، لا خوف حقيقى على القناطر والكبارى حيث أن أساساتها تمتد إلى عمق ٣٠ مترا أحيانا

(١) السابق ، ص ٢٨ .

فى حين لا يزيد النحر الرأسى عن سنتيمترات إلى متر أو مترين . فالى الآن وبعد ٢٠ سنة وزيادة من قيام السد لم يزد النحر من ٢٥٤ سم ، أى أقل من كل التوقعات ، ومن ناحية أخرى فإن الانهيارات على جوانب النيل لم تزد عن ٣٠ كم من كل مجراه . والمقول عموما أن النيل قد وصل الآن إلى حالة التوازن والاستقرار نهائيا ، وإن كان البعض يرى أنه أبعد ما يكون عن ذلك ، وليس قبل قرن على الأقل . وعلى أية حال فإن هناك ثلاث وسائل لمواجهة هذه الأخطار والحد منها .

أولا ، تقوية وتدعيم المنشآت المقامة على النهر ، وقد تقرر فعلا البدء فى تقوية قناطر إسنا ونجع حمادى وأسيوط ، والأخيرة كانت أشدها تعرضا نظرا لتقدمها نسبيا . كذلك فإن قناطر إسنا قد تقادم بها العهد أيضا . ولكن لا خوف عليها ما لم يزد النحر عن مترين فتتخفف مناسيب مأخذ الترع الرئيسية . والخيار هو بين تدعيم القناطر الحالية مع توليد الكهرباء منها وتوسيع أهوستها للملاحة رغم انتهاء عمرها الافتراضى ، وهذا هو الأقل تكلفة ، وبين إعادة بنائها من جديد تماما ، وهذا هو الحل الأمثل لكنه الأبطأ والأعلى تكلفة .

ثانيا : إنشاء سلسلة من القناطر المتتابعة على النيل للحد من سرعة التيار وكسر حدته وقدرته على التعرية . ففيما بين أسوان والقناطر الخيرية ينحدر النهر من ٨٣ مترا إلى ١٦ مترا ، أى نحو ٧٠ مترا فى ٦٠٠ ميل ، بمعدل متوسط ٨ سنتيمترات . فلو أمكن تقليل هذا المعدل إلى ٢ أو ٣ سنتيمترات لقل النحر بدرجة معقولة ومطمئنة . ويتم هذا باقامة مثل تلك القناطر ، وذلك فضلا عن فائدتها فى تحسين الري وتوليد الكهرباء . والمواقع المقترحة هى عند جبل السلسلة قرب كوم أمبو ، ثم عند قفط على ثنية قنا ، ثم أخيرا عند سوهاج ، وقد بدأ تنفيذ قناطر السلسلة فعلا حيث اشتد النحر وهبوط القاع كما رأينا . أما قناطر قفط وسوهاج فقد تأجل تنفيذها نظرا لانخفاض الأرض حولها دون مستوى سطح مياه النيل فى نحو ٣٠٠ ألف فدان ، مما يهدد برفع مستوى المياه الجوفية فيها بعد ارتفاع مستوى مياه النهر نتيجة الحجز أمام القناطر .

ثالثا : إعداد مفيض توشكى الذى بدأ تنفيذه بالفعل . وقد جاء تبني فكرة المفيض كبديل عاجل عن فكرة القناطر المتعددة ، ولكن ليس من الواضح بعد ما إذا كانت تغنى عنها على المدى البعيد .. المؤكد فقط أن الوسيطتين الآخرين - سلسلة القناطر الجديدة وتدعيم القناطر القديمة - لا تكفى قطعاً كحل لمشكلة النحر ، لأن

القناطر الجديدة وتدعيم القناطر القديمة - لا تكفى قطعاً كحل لمشكلة النحر ، لأن أقصى تصريف لفائض بحيرة ناصر فى حالة الطوارئ مستحيل أن يستوعبه مجراه بسلامة أو بأى أمان على الإطلاق ، ولهذا فإن المفيض أكثر من حل إضافى ، وإنما حل حتمى ، وإن كان البعض يتحفظ فى كفايته هو بدوره بصورته وتصميمه الحاليين ..

وسيلاحظ عند هذا الحد أن هذه المشروعات الثلاثة يمكن النظر إليها من الناحية العملية على أنها مكملات طبيعية وملحقات حتمية للسد ، مثلما كان لخزان أسوان ، ولا يقال بالضرورة فى هذا الصدد إن الأخيرة كانت وظيفتها إيجابية بمعنى أنها كانت ضرورية لحسن استخدام وتوزيع المياه الجديدة للرى ، بينما أن الأولى سلبية بمعنى أنها فرضت فرضاً تقادياً للمزيد من الأضرار والأخطار والخسائر الجانبية ، إذ الواقع أنها مطلوبة فى حد ذاتها ولقوائدها ومكاسبها الإضافية حتى بصرف النظر عن دورها التصحيحي .

مشكلة الطمى

إذا انتقلنا الآن إلى مشكلة الطمى وغيابه ، فإن قضية خصوبة التربة تأتى فى الصدارة ، فالبعض يخشى على خصوبة أرض مصر مضرب الأمثال من حرمانها من الغرين ، إكسير الخصوبة ومجدد شباب التربة ، وإلى غيابه يرجع البعض بالفعل تدهور الأرض والمحاصيل الذى لوحظ أخيراً . وهكذا يثير السد العالى من جديد قضية «أنيميا الماء أو الماء الأنيمى» كما لم يحدث قط من قبل . حتى لقد ذهب البعض إلى حد القول بأن حرمان التربة المصرية من الطمى تلك الكمية الهائلة التى يمكن أن تزيد من ثروة التربة الأرضية فى أى مكان من العالم ، سوف «يطعن الزراعة المصرية فى الصميم» (١) .

ومن الناحية الميكانيكية ، فإن المحقق أن غياب الطمى سيؤثر على تركيب التربة وقوامها بما قد يغير خصائصها - ليس بالضرورة إلى الأسوأ فى نظر البعض ، إن لم يكن حقاً إلى الأحسن (كذا ، حيث أن الطمى هو مصدر مشكلة النعومة والزوجة وضعف المسامية فى تربتنا تقليدياً أما عن القيمة المخصبة أو السمادية للغرين فليس متفقاً عليها ، فمعظم الزراعات الفيضية فضلاً عن كل الزراعات المطرية ، لا تعرف طمياً ولا تعرف إلا ماء رائتاً .

(١) مصطفى محمود حافظ ، «السد العالى وبحيرة ناصر» ، مجلة الثقافة العربية ، جامعة الدول العربية ، عدد ٤ ،

١٩٧٦ ، ص ٩٨ .

أرض الوادى ، وإنما إلى البحر . فمن ١١٠ ملايين طن سنويا ، كان نصيب الأرض الزراعية ١٢ مليوناً أى نحو العشر فقط ، أغلبها أو نحو ٧,٣ مليون يذهب إلى أراضي الحياض وحدها (الأرقام الحديثة المعلنة هى ١٣٤ مليون طن حمولة النهر ، كان يذهب منها إلى البحر ١١٤,٥ مليون ، وإلى الأرض ١٩,٥ مليون) . وعلى العموم ، فإن الأرض الزراعية لم تحرم إلا من ٦٪ من كمية الطمى ، وهى ١٦,٨ مليون طن وحتى عند هذا ، فإن ما فقدته الأرض من الطمى يمكن تعويضه بجرعة من السماد لا تتجاوز قيمتها كما وجد بضعة ملايين من الجنيهات لا أكثر . ولن نذكر هنا ما يبديه البعض من الترحيب بانقطاع الطمى واعتباره من مزايا السد الإيجابية ، وذلك بمقولة أنه يحل مشكلة تطهير الترع والمجارى السنوية وتكاليفها الباهظة فى السابق ، فمثل هذا منطق تبرير سقيم ، فج ومعوّج إلى حد القلب لامراء .

بالمثل أزمة خامة الطوب ، التى تفاقمت حتى وصلت إلى حد تجريف التربة الزراعية نفسها ، يمكن حلها - كما هو الاتجاه العالمى الحديث ، بدائل الطوب الرملى والطفلى وكذلك الحجر . وكلها خامات متوافرة فى مواضع عديدة مناسبة على امتداد جانبي الوادى وأطراف الصحراء بل إن البعض ليعتبر طمى النيل «عبئاً على صناعة الطوب فى مصر» (مثلاً هو على الزراعة المصرية) ، حيث أن الطوب الطفلى والرملى يفضل الطوب الطينى قوة وتحملاً . ولقد بدأ بالفعل إنشاء عدة مصانع لإنتاج الطوب الرملى والطفلى ، فضلاً عن المساكن الجاهزة ، كذلك تبين إمكانية استغلال طمى شواطئ بحيرة ناصر العليا فى تصنيع الطوب الأحمر وتصديره إلى الوادى .

أخيراً ، بصدد تآكل سواحل الدلتا ، الذى تبدو شواهد وأعراضه بقوة وخطورة فعلاً فى مواضع ونقط ضعف معينة كمناطق الرؤوس المعرضة والأسنة البارزة كراس البر . فلنذكر أولاً أن الظاهرة سابقة للسد وليس هو المسئول الوحيد عنها ، وثانياً وكما يرد البعض فلا ينتظر للساحل أن يتراجع إلى الخلف بصورة خطيرة حقا فى المدى المنظور . والمشكلة على أية حال مشكلة كل الدالات الساحلية تقريبا ، والعلاج ممكن بالحواجز والمصدات المناسبة .

وإذا انتقلنا فى النهاية من مشكلة السواحل على البر الى مشكلتها فى البحر ، فإن هجرة السمك عامة والسردين خاصة من شواطئ الدلتا ، كنتيجة لتناقص المواد الغذائية التى كان يعيش عليها فى طمى الفيضان ، فاعلمها لا تمثل مشكلة حقيقية أو جادة . فمن الممكن تعقب أسرابه إلى الأعماق والمواطن الجديدة ، كما -

أن هناك أدلة على أنه قد بدأ يعود إلى موطنه القديمة ، وعلى أية حال ، فإن فى بحيرة ناصر تعويضاً أكبر وأغنى .

هل يمكن استعادة الطمى ؟

حسناً ، وماذا بعد أن قليل وعمل كل ما يمكن أن يقال ويعمل فى شأن الآثار الجانبية وحلولها الجزئية ؟ أما من حل كلى ، حاسم وشامل ، للمشكلة الأم والأس مشكلة الطمى ؟ هل ثمة من شئ كالحل المطلق ، مادامت هى المشكلة الجذر ؟ ألا يمكن بضربة واحدة ، بطريقة أو بأخرى ، تحرير الطمى وفك إيساره من البحيرة الأم ناصر ، واستعادته وإطلاقه إلى مجراه الأب النيل ؟

فعلاً ، لم يكف الفكر الهندسى والتكنولوجى منذ بدأ إنشاء السد عن إثارة هذا السؤال الطموح والصعب ولا نقول الحالم ، وعن مخامرة أبعد الطول تصوراً ولانقول خيالاً ، وهناك إلى الآن خطان فكريان أساسيان : نقل الطمى من أمام السد إلى خلفه بواسطة مواسير ضخمة تخترق جسم السد ، أو نقله بواسطة قناة تحويل جانبية تدور حوله وتتخطاه .

فأما فكرة المواسير فليست بدعاً ولا محض نظرية ، فهى مطبقة بالفعل فى بعض سدود أنهار خليج المكسيك فى الولايات المتحدة ، وفيها ينتقل الطمى من قاع البحيرة خلال المواسير التى تخترق جسم السد ، وذلك تلقائياً وبلا محركات صناعية وإنما بقوة تيارات الحمل الطبيعية وحدها ، مع ملاحظة أن عمل هذه المواسير أو الأنابيب المدفونة يقتصر على موسم الفيضان فقط .

ولن يخفى هنا أن جوهر فكرة المواسير أو الأنابيب إنما يمثل صورة مستعارة ، ميكروسكوبية نوعاً وغير طبيعية تماماً ، من أصل مبدأ السدود ذات الفتحات والعيون ، وكأنما هى تعود بنا تحت مظلة الضرورة إلى حل وسط يجمع بطريقة ما ، توفيقية ولكنها ترقيعية ، بين مبدأى السد المصمت والسد ذى الفتحات ، أى بين نمطى السد العالى نفسه وخزان أسوان القديم .

ومهما كان الأمر ، فلعل هذا الحل فى حالتنا كان ممكناً قبل أو أثناء إنشاء السد ، أما الآن فإن المشكلة هى استحالة وضع مثل هذه المواسير فى جسم ضخم ضخامة السد العالى ، هذا فضلاً عن ضعف تيارات الحمل فى بحيرة راكدة ركود

ضخامة السد العالى ، هذا فضلا عن ضعف تيارات الحمل فى بحيرة راكدة ركود بحيرة ناصر .

من هنا لا معدى عن الانتقال إلى فكرة قناة التحويل الجانبية كبديل ، هيكل الفكرة قناة جانبية أو تحويلة تستدير حول البحيرة ، بادئة أمام السد فى النقطة التى يتكدس بها الطمى أغزر ما يتكدس فى قاع البحيرة ، لتنتهى خلفه بعد أن تكون قد تحاشت مصيدة السد ، حاملة بذلك الطمى بكامله أو معظمه إلى مجرى النهر الطبيعى مرة أخرى . أى قناة تحويل للطمى مثلما هناك قناة تحويل للماء نفسه ، إذ لا ننسى أن الماء أصلا يستدير حول السد من الأمام إلى الخلف فى قناة جانبية خاصة قصيرة ، وبعبارة أخرى : قناة تحويل للماء ، وأخرى للطمى : هذه على الضفة اليمنى ، وهذه على الضفة اليسرى .

مهما يكن ، فلقد وجد أن أنسب نقطة بدء لمثل هذه القناة هى منطقة جوجيا . غير أن هذا يعنى أن يكون طول القناة هو بطول بحيرة ناصر ، أى ٥٠٠ كم . وهذا بدوره يعنى أنك إنما تشق نهر جديدا صناعيا بالصحراء الغربية فى الواقع ، لاتقل تكاليفه عن ٥٠٠ مليون جنيه أى ضعف تكاليف السد العالى نفسه وزيادة (١) . سيكون الخروج من هذا المأزق بالبحث فى ربط الفكرة بمشروع مفيض توشكى ، والذى يبدو قطاعا جزئيا من جوهر الفكرة ؟ مجرد اقتراح .

السد فى الميزان

- ١ . طبيعى أن يكون السد العالى ، كأي مشروع من نوعه وحجمه ، موضع جدل وخلاف منذ نشأته بل من قبل إنشائه ومن بعده، على أن الملاحظ أن معظم ما قيل ويقال عنه يتطرق عادة إما نحو التهويل وإما نحو التهوين ، إيجابا وسلبا . ومن هنا ففى مقابل النظرية ، المسرفة بالتاكيد ، القائلة بأنه هو الحل الشافى الشامل والرد المطلق على كل مشكلات الزراعة والصناعة والحياة المصرية ، كان هناك رأى متطرف يرفضه من حيث المبدأ ومن البداية ، والواقع أنه قبل بناء السد كانت هناك مدرسة من هندسة الرى فى مصر ترى أن أى محاولة للتحكم فى كل مياه النيل إلى آخر قطرة إنما هى محاولة ضد الطبيعة ، طبيعة الأنهار ، وأنها تنطوى على كارثة تامة .

أما بعد أن أصبح السد حقيقة واقعة فإن هناك ، مازال ، من يتساءل عما إذا كانت مصر قد أصابت أم أخطأت فى بنائه (٢) . بل لقد تعرض السد فى السنوات الأخيرة إلى حملة محمومة شككت حتى فى سلامة بنائه فنيا ، بينما صورت نتائجه على أنه «كارثة على مصر» ونعته «بكارثة أسوان» (٣) . غير أننا ينبغى أن نتذكر

(١) «طمى النيل المحجوز أمام السد» الأهرام ، ٧ / ١٠ / ١٩٧١ ، ص ٣ .

(٢) مابرو ، ص ١٦٥ .

(٣) مقتبسة فى مصطفى محمود حافظ ، ص ٩٧ - ٩٨ .

أن هذه الحملة الضارية إنما بدأتها عناصر معادية لمصر ، وعناصر صهيونية بصفة أساسية . هذا فى الخارج ، أما فى الداخل فقد تصاعدت الحملة إلى أن وصلت حرفيا إلى حد الصيحة الوندالية «اهدموا السدا» . غير أن دوافع هذه الحملة هى الأخرى كانت سياسية سافرة ، ومن ثم لا محل لها من العلم .

على أن الخلاف داخل دائرة العلم لا يقل للأسف حدة وتطرفا ، مما يضع المواطن العادى غير المختص فى حيرة بالغة . فعلى الجانب السالب ، يذهب رأى إلى أن «ما حققه السد العالى لنا من مزايا لا يعد شيئا بجانب ما جره وما سوف يجره علينا من مصائب» ، بل إن الأمر ليتعدى حساب المزايا والمضار إلى «ضياح مصر كلها» ، وأن المعركة ضد السد العالى باتت «معركة مصير» . (١) وعلى النقيض من هذا تماما انتهى البعض الآخر إلى أنه «قد لا يوجد مشروع سابق لمشروع السد العالى عاد بهذا القدر من الفائدة على هذا القدر من البشر .. وجدير بمن يقللون من قدر هذا المشروع أن ينظروا إليه من الجانب الصحيح من المنظار بعد وضعه فى البؤرة الصحيحة» (٢) . أو فى قول آخر أن «السد العالى يعد أكبر إنجاز فى تاريخ الشعب المصرى رغم الأقاويل والادعاءات» (٣) . وبين هذه المواقف المتناقضة تماما ، نستطيع علميا وموضوعيا أن نلخص النقد الموجه إلى السد فى النقاط الست الآتية .

التحفظات الستة

أولا ، أنه إن لم يكن مشروعا سياسيا بقدر ما هو مشروع هندسى ، فإن السياسة قد تداخلت وتدخلت فيه إلى حد بعيد على الأقل ، سواء على المستوى الوطنى القومى فى العالم العربى أو على المستوى الإقليمى النهري فى حوض النيل أو على مستوى الصراع الدولى فى العالم بين الكتلتين، بحيث أصبح مزيجا معقدا من رمز الاستقلال الوطنى والأمن المائى والقوة السياسية . وفى النتيجة اختلطت فى المشروع دوافع المجد القومى مع الجدوى المادية ، وفى النهاية تغلب فيه رأى الأوتوقراط على رأى التكنوقراط ، فقدم الأخير البدائل فقط بينما قرر الأول الأولويات .

ومن هنا أيضا يشعر البعض أنه قرر وخطط فى عجلة ، نحو ٥ سنين فقط مقابل عشرات لمشاريع مماثلة أو أقل ، كذلك يشعر البعض بأنه تم فى ظل سباق

(١) على فتحي ، ص ٢٩ ، ٢٣ ، ٢٢

(٢) مقتبسة فى مصطفى حافظ ، ص ٩٩ .

(٣) «السد العالى .. المفترى عليه» ، الأهرام الاقتصادى ، ٦ يوليو ١٩٨١ ، ص ١٣ .

عنيف وصراع خفى ليس فقط فى مناخ الحرب الباردة ولكن أيضا مع الادعاءات والمطالب والتحديات المائية لآخرين أشقاء وغير أشقاء فى حوض النيل واستبقا لخططهم فى فرض الأمر الواقع على مصر هيدرولوجيا وقطعا للطريق عليهم لقطع الطريق الماء عليها ، فمثلا كان السودان يعتزم تنفيذ مشروعات مائية من شأنها خفض إيراد النيل فى مصر (١) .

ثانيا ، السد فيما يرى هؤلاء النقاد لم يكن له داع أو مبرر ، وله بدائل عديدة ، وبدائله أفضل منه وأجدى ، فإذا كان شرط الموقع الوطنى ضرورة مسلما بها من الجميع بما يستبعد مشاريع منابع النيل العليا كما اقترحها ميردوك مك دونالد ، فقد كان هناك اقتراح لمك دونالد أيضا بتغذية خزان أسوان تغذية ثالثة يمكن أن ترفع طاقته التخزينية إلى ١٠ مليارات أى أكثر مما أضاف السد العالى إلى حصة مصر السنوية وهى ٧٥ مليار ، فإن قيل إن التغذية خطيرة ، فقد كان من الممكن إقامة خزان ذى فتحات وعيون على غرار خزان أسوان نفسه ولكن فى موقع السد العالى ذاته ، بأبعاد أضعاف أبعاد الأول وبأرباح أضعاف أرباح الثانى ، وبذلك يأخذ من كليهما محاسنه ومزاياه دون أضراده ومثالبه .

غير أن من الضرورى هنا أن نضيف أن هذه الاعتراضات قابلة بدورها هى الأخرى للجدل والنقد . فلقد تحققت لجان دولية من الخبراء الهيدرولوجيين وكذلك الاقتصاديين من أن السد العالى هندسيا واقتصاديا كان أفضل البدائل المتاحة أمام مصر ، كما أثبت السد نفسه بعد بنائه خطأ كثير من الاعتراضات عليه سواء هندسيا أو هيدرولوجيا .

ثالثا ، من الناحية العملية البحتة ومن حيث المحصلة المائية الصافية ، فإن السد على عكس ما صور دعائيا محدود عطاؤه بدرجة لا تتناسب مع أبعاده وضخامته الهائلة وتكاليفه الباهظة ولا مع المشاكل والأخطار والملابسات التى اكتنفته فى الماضى والحاضر والمستقبل فضلا بالطبع عن الضجة والدعاية الداوية التى صاحبتة . فلهذه الأولى ، يبدو السد بسعته الخرافية حصيلة تتعدى أعرض أحلام مهندس الرى التقليدية ، مقيسة مثلا بمستويات خزان أسوان والأولياء المتواضعة . على أن من الإنصاف والموضوعية بل الأمانة العلمية حين نقارن بين الطاقة المائية لكل من الخزان والسد أن نتذكر بالدقة الفارق بين التخزين السنوى والمستمر . فالأول إنما يمثل دخلا متجددا ، حيث الثانى رأسمال تراكمى . أما أن يقال وحسب إن السد العالى يحقق ١٥٧ مليارا مقابل ٥ مليارات فقط لخزان أسوان ،

(١) مصطفى حافظ ، ص ١٠٤ .

فمقارنة خاطئة مثلما يمكن أن تكون مضللة أو مغرضة .

فإذا كان الخزان يوفر ٥ مليارات سنويا ، فإن إضافة السد العالى السنوية إلى مائية مصر هي ٧ مليار فقط ، أى ما يعادل مساهمة الخزان مرة ونصف مرة لأكثر ، أو مجموع ما كان يوفره خزان أسوان وخزان جبل الأولياء معا . وتلك هي الأبعاد الحقيقية والواقعية لوزن السد ودوره مائيا . ولعل هذه النقطة بالذات لم تبرز للرأى العام بما فيه الكفاية ، إن لم تكن قد حجبت عنه عمدا . وفى هذا يقول وين أوين «لعلها هي ضخامة وأهمية تلك المشاريع السابقة (خزان أسوان والأولياء) التى تستحق الأكثر أن تؤكد فى المقارنة» (١) . وعلى أية حال ، فإن عطاء السد من الطاقة والكهرباء قد يفوق عطاءه من الماء نفسه . وحتى من ناحية الماء ، فإن عطاءه للسودان ضعف عطائه لمصر ، أى أنه جاء لمصلحة السودان ولحسابه أكثر منه لمصلحة مصر أو لحسابها .

رابعا ، من الناحية العملية والعلمية معا ، فإن السد يثير من المشاكل أكثر مما يحل أو قدرها ، وحتى هذه الحلول ليست بالمثالية الكاملة ، بل إنه ليكاد يهزم أغراضه بنفسه . فعدا مشكلة النحر الخطرة ومشكلة الصرف الباهظة وسائر الآثار الجانبية العديدة ، فانه لا يحقق هدف الوفرة المائية ولا الأمن المائى تماما . فلئن كان السد يوفر الحماية ضد الفيضان الضعيف ، فقد اتضح أنه لا يوفر الحماية ضد الفيضان العالى المتتابع إلا جزئيا ، ولئن كان قد حاز الأفضلية على مشاريع البحيرات الاستوائية فى أعالي النيل لأنها لا تعطينا إلا المياه الراققة دون مياه الحبشة الغرينية ، فقد أنهى هو ورود الطمى إلى مصر إلى الأبد . ولئن أضاف إلى إيراد مصر المائى قدرا معينا من مليارات الأمطار المكعبة ، فانه بحشائش المجارى التى نشرها على امتداد مصر قد بدد نحو نصف هذا القدر إلا قليلا .

وليس ردا - يستطرد النقاد أصحاب هذا الرأى - أن يقال إن الآثار الجانبية للسد متوقعة محسوبة وعلاجها معروف أو قيد البحث أو التنفيذ . فانت بذلك إنما تعالج خطأ أكبر بسلسلة لا نهاية لها من الأخطاء الأصغر ، أى بسياسة الترقيع الجزئى المستمر ، وحتى عند ذلك ، فإن هذا كله يمثل إنفاقات وتكاليف متزايدة تسحب فى النهاية من مزايا وفوائد ووفورات السد نفسه ، بحيث تتضاعف اقتصاديته باطراد . فمثلا إذا كان المشروع أصلا قد تكلف بضع مئات من الملايين من الجنيهات ، فيكفى أن نذكر أن مشاريع الصرف المرصودة حاليا تجرى فى

(1) Wyn F. Owen, "Land & water use in the Egyptian high dam era" Ekistics, Feb.1965, P.105.

خامسا ، واتصالا بالنقط السابقة ، يلاحظ البعض أن السد العالى بكل ما يعنى ويمثل لم يكن له على الزراعة المصرية حتى الآن مثل ذلك الأثر الدرامى الهائل الذى كان لخزانى أسوان والأولياء رغم أن صافى ما يوفره سنويا يعادل مجموع ما كانا يوفراته . وفى هذا يتساءل وين أوين «لم لا ينبغى أن يتوقع أن يكون لسبعة ونصف مليارات مكعبة ثانية من موارد المياه «الفصلية» - أى الصيفية - أثر على نمط استغلال الأرض يعادل أثر الأولى على الأقل فى ضخامته ؟» (١) . ولا شك أن المفروض أن يثور السد العالى الزراعة المصرية تثويرا وكما لم يثورها أى مشروع سابق للرى الدائم . وهناك إجماع عام على أن ثورة زراعية جذرية ما لم تواكب ثورة الرى المتمثلة فى السد . غير أن السد نفسه قد لا يكون مسئولا عن ذلك ، وإنما هو قصور الزراعة ذاتها وتخلفها . وعلى أية حال فلفعل هذه الثورة المرتقبة مسألة وقت فقط .

سادسا ، وأخيرا ولكن ليس أخيرا بالتأكيد ، فإن السد يمثل مخاطرة كبرى تصل إلى حد المغامرة ، إن لم يقل البعض المقامرة . والإشارة هى بالطبع إلى احتمالاته المستقبلية الغامضة وكل ما يجازف به من تغيير مجهول النتائج والمدى فى طبيعة النهر والوادي ويتعلق بصميم الوجود الطبيعى لمصر ذاته . ولكن يرد أنصار السد على هذا بالنفى . فعندهم أن «الأثار الجانبية» للسد إن هى إلا «كظل العمارة» ولا خطر على مصر أرضا وواديا ونهرا ونحرا .. إلخ . الدليل على ذلك فى دفعهم أن الواقع قد كذب تباعا كل توقعات وتنبؤات المشككين القائمة فضلا عن مبالغاتهم المسرفة .

فهؤلاء مثلا قدروا فى ١٩٥٦ وقبل إنشاء السد أن النحر الشامل سيصل إلى ٤٥ مترا فى قاع المجرى ، وذلك على أربع دفعات بمتوسط ١٤ مترا كل دفعة وأن معظم هذا النحر سوف يحدث فى العامين الأولين من بناء السد . فلما بدأ إنشاء السد ومضت سنوات دون أن تتحقق هذه النبوءات، عادوا فقالوا إن القاع سوف ينخفض إلى عمق مترين بعد ٥ سنوات من التشغيل وإلى ٣ أمتار بعد ١٠ سنوات . فلما لم يحدث هذا أيضا ، عادوا فى ١٩٧٦ فقالوا إن ٨٣٪ من النحر الشامل سوف يتم بعد ١٧ سنة من بدء التشغيل أى فى ١٩٨٥ ، وأن عمق النهر بين إسنا ونجع حمادى سيصل إلى ٦٦٥ متر ، وخلف قناطر نجع حمادى سيكون ٨٤ متر، وخلف قناطر أسيوط ٦٤ متر . غير أن الذى حدث بالفعل أن معدلات النحر السنوية لم تتجاوز حاليا ٢٢ سم بين أسوان وإسنا ، ٢ سم بين إسنا ونجع حمادى ، ٢٥ سم بين نجع حمادى وأسيوط ، ٤٠ سم بين أسيوط والقاهرة . (٢) وهذا كله وغيره ما يؤكد سلامة مستقبل الوادى طبيعيا .

(١) «السد العالى .. المفترى عليه» ، الأهرام الاقتصادى ، ٦٠ يوليو ١٩٨١ ، ص ١٣ - ١٥ .

(2) Ibid., 106.

إزاء هذا الرد ، يعود البعض فيشير على رأس الأخطار الكامنة والمستقبلية قضيتين تضربان في صميم الأمن القومي المصرى ، إن لم يكن الوجود القومى المصرى ذاته . فأولا ، هناك التهديد بالدمار الذى ستعيش مصر تحت رحمته إلى أجل غير مسمى . فبحيرة ناصر - ١٢٠ مليار متر مكعب على الأقل - كتلة مائية جبارة تستقر فى أقصى جنوب مصر وعلى أعلى ارتفاعها أى على كتفها أو رقبته أو رأسها هى «أشبه ما يكون بقنبلة ذرية معلقة فوق رأسها قد تنفجر فى أى لحظة» ، إذ «لو حدث ما يؤدى إلى انسياب المياه بلا رابطة من البحيرة ، فإن التخريب الذى تحدثه فى مصر سيكون أضعاف أضعاف ما أحدثته قنبلة هيروشيما» (١) . وفى هذا الصدد ، فلقد أثبتت الأبحاث أن منطقة البحيرة قد أخذت تتعرض للزلازل الموضعية نتيجة لثقل كتلتها المائية الهائلة .

إلى جانب هذا الخطر الطبيعى الباطنى أو الأرضى ، هناك خطر ضرب السد بالقنابل من الجو فى الحروب . وليس سرا أن هذا التفكير قد خامر أذهان العدو الإسرائيلى فى وقت ما فى السنوات السابقة . ومهما كثفنا من حلقات الدفاع الجوى الفائق التطور حول السد ، فإنه لا يستبعد الخطر تماما ، ومما له مغزاه أن الخبراء السوفييت الذين تولوا بناء السد نصحوا مصر بتفريغ بحيرة ناصر بمعدل ٦٠٠ مليون متر مكعب فى اليوم لتصفيتها بسرعة فى حالة الحرب أو التهديد بها ، رغم أن هذا المعدل جدير بأن يخرب الوادى والمجرى كله شمال السد (٢) . والخلاصة الصافية أن السد العالى وإن كان قد تحاشى الموقع خارج الحدود وحقق شرط الموقع الوطنى ضمانا للأمن القومى سياسيا ، فإنه لم يفلت من أخطار الأمن القومى لا طبيعيا ولا عسكريا .

ثانيا ، هناك السؤال المؤجل عادة ، لأنه بعيد الأمد نسبيا ، وهو : وماذا بعد السد العالى ؟ ماذا بعد أن تمتلئ بحيرة ناصر إلى قمتها بالطمي وتتحول إلى دلتا مرئية بارزة بعد ٥٠٠ سنة كالمقدر ؟ ثمة احتمالان لا ثالث لهما : إما أن يشق النيل مجرى جديدا له إلى البحر المتوسط عن طريق الصحراء الغربية ، أى شئ كتحقيق مخيف مروع لنهر بلانكنهورن الجيولوجى الافتراضى «النيل اللبى» الغابر، وإما أن يقتحم الوادى ليحتله من جديد حيث لن يكون له مكان فى نظام الحياة القائم فيه حينذاك (٣) .

وليس رداً أن يقال إن التكنولوجيا الفائقة التطور فى المستقبل كفيلة ساعتهذ بأن تجد حلا ، فهذا هو منطق الحلقة المفرغة ليس إلا .

(١) على فتحى ، ص ٢٩ .

(٢) السابق .

(٣) السابق .

والحل ؟

لكل هذه الأسباب وفى وجه هذه الأخطار والأخطاء ، وبعيدا تماما عن دعوة «إهدموا السد» المغرضة أو غير المتخصصة ، طرح أحد الخبراء - على فتحى - مشروعا للحل العلمى الواقعى لا تنقصه التفاصيل فيما يبدو فضلا عن الاختصاص ، محور الاقتراح هو إلغاء مبدأ التخزين القرنى فى بحيرة ناصر ، وتعديل وتحويل وظيفتها إلى التخزين السنوى ، أى كخزان أسوان القديم ، ولكن بطاقة ضعف طاقة هذا الأخير أى نحو ١٠ مليارات متر مكعب مما يوفر الحماية التامة لمصر من أخطار الفيضانات العالية . وهذا التعديل لا يقتضى هدم جسم السد العالى بل سيبقى كما هو ، غير أنه يستبعد دوره كمحطة كهربية (تلك المحطة التى يمكن - عرضيا - الاستفادة منها فى مشروع القطارة مثلا أو تحديدا) .

ولأن السد العالى مصمت ، فلا بد من سد جديد ذى فتحات فى تحويلة جانبية لمرور المياه إلى الشمال ، بطاقة تصريف قدرها ٨٦٠ مليون متر يوميا ، وهى الطاقة القصوى لاستيعاب المجرى أثناء الفيضان قديما دون خطر ، ولأن المشروع استبعد دور السد العالى الكهربائى ، فلا بد كذلك من سد جديد آخر فى تحويلة جانبية مقابلة لتوليد الكهرباء . وعموما ، يكون التخزين السنوى أمام هذا السد الجديد الصغير على منسوب ١٢٧ مترا ، مقابل وبدل منسوب خزان أسوان القديم وهو ١٢٢ مترا ، على أن يرتفع فى سننى الفيضانات العالية إلى ١٣٣ مترا كحد أقصى .

أخيرا فإن المشروع تكمله بالضرورة ثلاثة تعديلات فى سياسة مصر المائية العامة . فاولا ، لأن المشروع يفقد مصر - دون السودان - حصتها فى اتفاقية مياه ١٩٥٩ ، فلا بد من تعويضها بزيادة حصتها من إيرادات مشروعات أعالى النيل المستقبلية . ثانيا ، يستدعى الاقتراح العودة إلى خزان جبل الأولياء وإعادة دوره الملقى مصريا . ثالثا ، العودة فورا إلى مشروع التخزين القرنى فى بحيرة ألبرت ، نقلا عن بحيرة السد العالى الملغاة وذلك ضمانا لماء خزاننا السنوى الجديد هذا فى أسوان ، فضلا عن كونه جزءا من مشاريع أعالى النيل وتقليل الفاقد فى منطقة السدود . (١)

(١) السابق ص ٢٩ - ٣٠ .

وبعد

ثم ماذا يعد ؟ والخلاصة النهائية ؟ حسنا ، إن الحكمة بعد الحدث سهلة جدا ،
يقدر ما هي صعوبة قبله . وقصارى ما يمكن أن يقال الآن ، ودون التدخل بالرأى أو
بالحكم فى اقتراحات ومشاريع الفنيين أصحاب التخصص والاختصاص ، هو أن
السد العالى بتركيز شديد هو قمة الرى الدائم ، وهو بهذا قمة مزاياه مثلما هو قمة
عيوبه ، والآثار الجانبية للسد إنما هي ببساطة الثمن الطبيعى للرى الصناعى ،
وهما معا وجهان لعملة واحدة ، وكلاهما كالأخر سلاح ذو حدين ، هذا كذاك .
والعبرة فى الخواتيم إنما هي إلى أى مدى ترجح مزاياه عيوبه ، ولكن صميم
المشكلة هو الخلاف الجذرى على حساب الخسائر والأرباح بالدقة . فهو فى
المحصلة الصافية إيجابى فى نظر البعض ، وسلبى فى نظر البعض الآخر . ولهذا ،
فكما أن السد نفسه ليس الكلمة الأخيرة فى الرى المصرى ، فإن المستقبل وحده
هو الذى سيقول الكلمة الأخيرة والحكم النهائى فى أمر السد .

رقم الإيداع: ١٠٨١٦ / ١٩٩٤

I . S . B . N

977 - 07- 0367- 3

شخصية مصر

رواية في عقوبة الحسن

جمال حمدان

مركز البحوث



د . جمال حمدان



General Contribution of the Alexandria Library (GOAL)
مطبعة

شخصية مصطفى
دراسة في عبقرية المكان

الجزء الرابع



دار الهلال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الضلاف للغنان :
حلمى التونسى

الفهرس

٦ الباب التاسع - خريطة المجتمع المصري

- ٧ الفصل السابع والثلاثون - كثافة بلا هجرة سكان مصر
١٣٠ الفصل الثامن والثلاثون - سكان مصر بين المشكلة والحل
٢٥٤ الفصل التاسع والثلاثون - مركزية رغم الامتداد القاهرة مصر

٤٠٣ الباب العاشر - ألقاق الزمان وأبعاد المكان

- ٤٠٤ الفصل الأربعون - تعدد الأبعاد
٤٨٣ الفصل الحادى والأربعون - التوسط والامتداد
٥٥٢ الفصل الثانى والأربعون - الاستمرارية والانقطاع

٦٢٩ الباب الحادى عشر - مصر والعرب

- ٦٣٢ الفصل الثالث والأربعون - بين الوطنية المصرية والقومىة العربية

الجزء الرابع

شخصية مصر الحضارية

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية

رقم الكتاب

١٩٠٢

١٩٠٢

رقم المجلد

٤ / ٥ ٤١٢٠

٤

الباب التاسع

خريطة المجتمع المصري

الفصل السابع والثلاثون

كثافة بلا هجرة

سكان مصر

لمصر أطول تاريخ سكاني معروف أو مسجل ، وهو بالطبع تاريخ مقعم بقدر ما هو مطول ، زاهر بالتقلبات والذبذبات الكمية والنوعية ، حافل بالتجارب والسياسات السكانية المخططة والعفوية . وذلك بحق يجعل مصر صاحبة أطول تجربة سكانية فى العالم ، بل « معمل تجارب » ديموغرافى تاريخى ولكنه حى ، سابق غير مسبوق ، ولا مثيل له فى عالم أو علم السكان على الأرجح .

على أن مصر طوال أو خلال هذه التجربة الثرية لم تكن « دار هجرة وحركة » بدرجة مذكورة ، بل « دار استقرار وإقامة » أساسا . على أنها قبل ذلك ويعدده كانت « دار كثافة » فى الدرجة الأولى . فكانت بذلك على الدوام « مزرعة سكانية » بالغة التكثيف والتزاحم ، تبدو ببيتئتها المائية ورقعتها الضئيلة وسط اللامعمور الصحراوى الشاسع أشبه « بصوبة أو حوضه زجاجية من الزراعة الهيدروبنية » ، إلا أنها صوبة أو حوضه طبيعية وزراعة بشرية .

وفى الوقت الحالى فإن ما تتميز به مصر وتنفرد سكانيا ليس هو بصفة خاصة تركيبها الديموغرافى ، بمعنى هيكل السكان من حيث فئات السن أو الجنس أو حتى الخصوبة والمواليد والوفيات ومعدلات النمو .. إلخ ، لا ولا حتى مشكلتها السكانية على خطرها ، ففى هذا كله لا تكاد صورة مصر تخرج كثيرا عن نمط دول العالم الثالث النامية : الانتقالية حضاريا بين التخلف والتقدم ، والانتقالية ديموغرافيا من المرحلة البدائية فى النمو إلى المرحلة المتطورة .

حقا قد تكون مصر أسبق نوعا فى هذا الصدد ، مثلما هى حقا وفعلًا فى سائر نواحي الحضارة الحديثة عامة ، إلا أنها تظل بالتصنيف واقعة داخل دائرة البلاد النامية وضمن

نمطها الأساسى وإن اختلفت التفاصيل والجزئيات المحلية بالضرورة والطبع . إنها حقا «عينة ممثلة» مثالية بدرجة خاصة لديموغرافية العالم النامى ، والعالم الثالث عموما وبلا تحديد... ولكن مجرد عينة .

وإنما تختلف مصر وتتفرد الآن سكانيا فى باب الكثافة ونمطها الجغرافى بالدقة ، ذلك الذى بات اليوم أشد وزنا وتكاثفا وتضاغطا وتبلورا منه فى أى وقت مضى ، ولم يعد له مثيل فى العالم المعاصر ولا عاد له شبيه فى تاريخها القديم هى ذاتها . وعلى هذا فإذا كان هناك عنصر واحد أو أكثر يمنح مصر المعاصرة شخصيتها الديموغرافية المستقلة والمميزة ، فليس ذلك العنصر هو - للغربة والدهشة - ديموغرافيتها التركيبية بالمعنى الضيق الصارم ، وإنما هو بالأحرى والدقة تاريخها الديموغرافى الفذ فى جانب وجغرافيتها السكانية الفريدة فى الجانب الآخر .

ومصر إنما تستمد شخصيتها السكانية الحقة من الخلفية التاريخية والأرضية الجغرافية أكثر مما تستمدتها من تشريح الجسم السكانى ذاته ، ولعل فى هذه المتناقضة الشككية يكمن صميم شخصية مصر السكانية . أو لعله لا تناقض هناك موضوعيا ، فإنما تلك الشخصية انبثاق منطقى من تفاعل خصوصية المكان وعمومية السكان . ومن هذه المقولة نبدأ هذه المقالة .

من التاريخ السكانى

تاريخنا السكانى طويل معقد بالطبع ، يقع فى مراحل وفتترات عديدة من تزايد أو تناقص ، تؤلف كل واحدة منها وحدة مورفولوجية - زمنية خاصة يمكن أن نسميها بالفترة السكانية demochrone ، بينما يؤلف مجموعها علما يمكن أن نسميه علم التاريخ السكانى demochronology ، والكل ينطوى تحت علم الديموغرافيا التاريخية أو القديمة palaeodemography (١) . ونحن لدينا كثير من التقديرات الاجتهادية والتخمينية عن سكان مصر فى نقاط عديدة من التاريخ منذ بدأت فيها الثورة الديموغرافية التى قد تكون الاولى فى العالم . ولكننا من الناحية الأخرى لا نملك أى حقائق علمية أو أرقام يقينية . ولهذا فضرورى أن نصطنع لأنفسنا مقياسا منطقيا لاختبار الاولى والاقتراب من الأخيرة ، وهذا ما سنبدأ به .

(1) Hamdan, pop. of Nile Mid - Delta, Vol. I, p. 31 .

هناك متغيران أساسيان فى تاريخ السكان وضوابطهم فى مصر : مساحة الأرض الزراعية ، ونوع الزراعة السائدة ، أى الكم والكيف ، أو البيئة والتكنولوجيا ، على الترتيب. فالرقعة الزراعية تغيرت كثيرا جدا عبر العصور ، ولكن أهم تغير جذرى هو نشأة البرارى التى أخرجت نحو ١,٥ مليون فدان من الزراعة ، فإذا أضفنا هذا إلى مساحة الرقعة الحالية وهى نحو ٦ ملايين فدان لكان الحد الأقصى للمساحة قديما نحو ٧,٥ مليون فدان . أما نوع الزراعة فقد انقلب من الحوضى إلى الدائم ، ولكن يضاف إلى الرى الحوضى قطاع من الرى الدائم ، بالرفع على الضفاف العالية المباشرة على النهر أو بالأبار بعيدا عنه ، ويقدر المجموع بنحو ١٢٪ من المساحة الكلية ، أى الثمن (١) . ولذا فقدرة تحميل السكان وكثافتهم فى الماضى لا يمكن أن تعدو نصف المعدل الحالى وربما أقل . أى أن الماضى إذا كان يتفوق كثيرا على الحاضر فى المساحة ، فقد كان يخسر أكثر فى الكثافة . وإغفال هذه النقطة الأساسية هو الذى أدى بالبعض إلى مبالغات خرافية فى تقدير السكان قديما . وهذا يصدق أيضا على النظريات الرومانتيكية الكاسحة القديمة - كنظرية مونتسكيو - التى كانت تذهب إلى أن سكان العالم القديم كانوا أضعاف عددهم اليوم (٢) .

وإذا نحن أردنا تقريبا معقولا لكثافة الماضى فقد نجده فى وحدة إدارية مثل قنا قبيل الحرب العالمية الثانية حين كان ٧٥٪ من رقعتها تحت الرى الحوضى وكانت كثافتها ٣٦٥ نسمة فى الكيلو المربع (٣) . ولهذا فلعل الحد الأقصى لكثافة السكان فى مصر القديمة كان يتراوح حول ٣٥٠ فى الكيلو المربع (قارن هذا بتقدير سيجرى Segré للكثافة أيام البطالسة بنحو ٢٨٠ فى الكيلو المربع) . فإذا نحن الآن طبقنا هذه الكثافة القصوى على المساحة القصوى لوصلنا إلى السقف العلوى لإمكانات السكان فى مصر القديمة قبل البرارى : ٧,٥ مليون فدان = تقريبا ٢٨٥٠٠ كم^٢ × ٣٥٠ نسمة = ٩,٩٧٥,٠٠٠ نسمة ، قل ١٠ ملايين ، فإذا أضفنا إليها ١٠٪ فارق حياة المدن والعاصمة لكانت الطاقة القصوى

(1) M. Girard, Mémoire sur l'Agric., l' Industrie et le Commerce de l'Egypte, Description de l'Egypte, Etat Moderne, Paris 1812, t. II.

(2) A. Landry, Traité de Démographie, Paris , 1949, P. 42 .

(3) Annuaire Statistique , 1940 - 1 , p. 378-9.

١١ مليوناً ، مع هامش خطأ محتمل قدره نحو ١٠ ٪ فى أى من الاتجاهين ، أى قد يصل بها إلى حوالى ١٠ أو ١٢ مليوناً على الترتيب . أما يعد البرارى فالصورة هى ٦ ملايين فدان = تقريباً ٢٣,٠٠٠ كم^٢ × ٣٥٠ نسمة = ٨,١٥٥,٠٠٠ نسمة + ١٠ ٪ مدن = نحو ٩ ملايين تقريباً ، تصل مع الخطأ المحتمل إلى ٨ أو ١٠ ملايين .

تقديرات السكان

تلك الأرقام هى «السكان بالقوة (ق) potential population (p.)» . وهى ليست بالشئ الهين ، ولا تقل من ضخامة وعظمة مصر قديماً كما سنرى . ولكن «السكان بالفعل (ف) actual population (A.)» كانت فى تغير مستمر تحت ذلك السقف وبين أرضية نظرية - لم تتحقق قط بالطبع - هى الصفر (١) . ولكننا ابتداء نستطيع على هذا الأساس أن نرفض ونستبعد بثقة واطمئنان كل التقديرات التى تتعدى (ق) ، وكذلك أيضاً - دعنا لانسى - تلك التى تقع دونها بأكثر جداً مما يتفق مع منطق التاريخ الحضارى . وبهذه المناسبة ، فالملاحظ أن الاتجاه نحو الاغراق والمبالغة بالتضخيم فى تقدير سكاننا قديماً أكثر شيوعاً بكثير من الاتجاه المضاد نحو الاسراف بالتقليل ، بل الواقع أن هذا الاتجاه الأخير يكاد يكون الاستثناء أو الشذوذ.

مرفوضة - إذن - مثل تلك التقديرات التى تذهب بالسكان فى مصر القديمة الى ٢٧ مليوناً ، أو هى الدلتا إلى ٤٠ مليوناً (١) (٢) . وثمة تقدير آخر بنفس الرقم لمصر ككل ، يرفعه شامبوليون بدوره إلى ٤٨ مليوناً (١) (٣) . أما تقديرات أمثال روبرت ولاس من علماء القرن ١٨ بنحو ٣٠ مليوناً ، ومونتسكيو قبله بأضعاف ذلك ، فهى ببساطة سابقة لعصر العلم ، ولا ظل لها منه (٤) . غير مقبولة كذلك نتائج دائرة المعارف الإسلامية التى تصل إلى ٢٤ مليوناً على أساس تثليث أرقام ابن عبد الحكم فى أوائل الفتح العربى عن ضريبة الجزية على الذكور البالغين - ثلث المجتمع - والذين ذكر أنهم ٨ ملايين (٥) .

(1) Hugh Dalton, "The theory of Population, Economica, March 1928. 2 p.35-46 .

(2) Cited in : M. M. El-Darwish , Analysis of Some Estimates of pop . of Egypt Before XIX Century" , E. C., March 1929 . p. 281 .

(3) Lefter Mboria , La Population de l'Egypte , Paris , 1938 , p. 25 .

(4) Landry, p. 42 .

(5) Vol . II. p. 13 - 19 .

بالمثل تفسيرات ماكير Macaire (١٨ مليوناً) ، وكامل (١٥ مليوناً) (١) ، وبالمثل نتائج طوسون التي تتراوح بين ١٨ ، ١٦ مليوناً على أساس ٦ ملايين فدان في كثافة ٣ - $\frac{2}{3}$ نسمة للفدان (٢) ، كذلك يصعب نوعاً قبول تقديرات برات لسكان مصر غداة التوحيد في الأسرة الأولى بنحو ١٢ - ١٥ مليوناً (٣) ، أما تلك التقديرات الغربية التي تعطى الواحات المصرية الملايين في العصور القديمة - خاصة العصر الروماني - ٨ ملايين في الخارجة والداخلة وحدها في عام ١٥٠٠ ق . م ! (٤) - فلامحل لها لدينا من البحث على الاطلاق .

على الجانب الآخر ، يبدو تقدير السكان في عصر رمسيس الثاني بمليون ونصف مليون تقديراً فجاً هزليلاً أو هازلاً خارج كل حدود ، يتعارض تماماً مع كل المؤشرات التاريخية ، يكفي لدحضه أن نتذكر فقط ما أخبرنا به ديوبور الصقلي من أن رمسيس الثاني - ذلك الغازي العظيم - حشد في حملته الكبرى ٦٠٠ ألف من جنود المشاة وخدمهم ، عدا الفرسان والعربات .. إلخ ، بالمثل يسرف في التقليل ذلك التقدير الذي يضع متوسط سكان مصر الفرعونية عموماً في حدود ٥ - ٧ ملايين في فترات الرخاء ، ١٠ - ١٥ مليوناً في فترات الكوارث والشدة .

ومن المستحيل بعد هذا أن نحصر كل محاولات التقدير التي عرض لها مختلف الكتاب ، ولكن يمكن أن نقول إن هناك عملياً سلسلة كاملة متصلة تمر بكل رقم صحيح ما بين أعلى التقديرات وأقلها ، ومن الناحية الأخرى فإن الأرقام التي يلخصها الجدول الآتي هي تقديرات محض اجتهادية وتخمينية لا تتعارض مع الحقائق الأساسية الجغرافية الحاكمة ، دون أن تعنى بالضرورة أنها صحيحة أو وثيقة .. حسبنا فقط أن نلاحظ المفارقة الخارقة بين بعضها ، كتقدير الواحات أو بالدقة الواحتين بثمانية ملايين في تاريخ وتقدير مصر رمسيس الثاني جميعاً بمليون ونصف مليون لا غير ! إنما هي مؤشرات عريضة ميسورة ، تؤلف فيما بينها شريطاً متصلاً بدرجة ما ويمكن أن تفيد في تحليل شخصية مصر السكانية تاريخياً .

(1) Nabeeh kamel , National Characteristic of Modern Egyptians, Thesis , Lond., 1942 , p.10 - 11 .

(2) Mémoire sur les finances de l'Égypte depuis les pharaons, Mamoires présentées à l'Institut d'Égypte, 1924 , p. 71 - 6 , 81 .

(3) H. Prat . L'Homme et le sol, Paris , p. 95 .

(٤) سيد مرعي ، الإصلاح الزراعي ومشكلة السكان في القطر المصري ، القاهرة ، ص ٢٢٨ .

الهوامش

- E. Cavaignac, pop. et Capital dans le Monde Méditerranéen Antique, 1932, 2.
- Amélineau, Hist, de la sépulture etc., vol. 1, po. x.
- J. Pirenne, Grands Courants de l'Histoire, vol. 1. P. 54.
- Breasted, A Hist. of Egypt, p. 491 - 2.
- A Social Life of Ancient Egypt, p. 29 - 30.
- Walek - Czernecki, Congr. Intern Pop. Paris, 1937, t. II, p. 8.
- M. Rossetzoff, vol. p. 1137.
- J. Beloch, Bevölkerung der griechisch- römischen Welt; Griechische Geschichte.
- Op. cit.
- Th. Mommsen, Hist of Rome, trans., vol. II, p. 238.
- Josephus, trans. Loeb Classical Lib., 1927, p. 475.
- Op. cit.
- Petrie, " Migrations ", J. R. A. I., 1906, p. 15.
- ابن عبد الحكم، فتوحات مصر، ص ٧٠.
- Yakubi, kitab al - Buldan, ed. de Geoghe, Leyden, 1905.
- J. Savary, Lettres sur l'Egypte, 1786, t. III, p. 19, 40.
- Volney, Voyage en Syrie et en Egypte, t. I. p. 215.
- Jomard, Memoire sur la Pop. Comparée de l'Egypte Ancienne et Moderne,
- Description de l'Egypte, vol. IX, p. 105.

التاريخ	السكان بالمليون	المرجع	ملاحظات
عصر الأسرات	٥	كافينياك وأميلينو	متوسط
تحتتمس الثالث	٦	جاك بيرين	الأسرة ١٨
رمسيس الثالث	٦ - ٥	بردية هاريس	
الرعامسة	١٢ - ١٠	فلنדרز بيتري	العسكريون ٦٥٠ ألفا
البطالسة	٧	باتون السينوبى	طبية بمعنى مصر
البطالسة	٧	ديودور الصقلى	
البطالسة	٣	ديودور الصقلى	رقم آخر غامض الدلالة
البطالسة	١٠	جوليس بيلوخ	تفسير للسابق يرفضه كثيرون
البطالسة	٨ - ٨,٥	فالک - تشيرنسكى	بداية العصر الرومانى
الرومان	٨	تيودور مومسن	عدا الاسكندرية
الرومان	٧,٥	جوزيفوس	
الرومان	٩ - ٨,٥	فالک - تشيرنسكى	عند الفتح . الذكور البالغون
العصر العربى	٩	فلنדרز بيتري	٢,٥ مليون
العصر العربى		ابن عبد الحكم	عند الفتح . الجزية
العصر العربى	٧,٥	اليقوبى	الجزية ٥ ملايين دينار/ديناران
العصر العثمانى	٤	سافارى	عام ١٧٨٦
العصر العثمانى	٢,٣	فولنى	٢٣٠٠ حلة × ١٠٠٠ نسمة
الحملة الفرنسية	٢,٤٤٩,٠٠٠	جوماز	المنيا عينة + القاهرة

معنى الأرقام

وأول دلالة مقروعة فى هذا الجدول هى أن مصر كمبدأ عام ، بأى مقياس وعلى أى تقدير ، كتلة سكانية ضخمة وإرسابة بشرية كثيفة يندر مثيلها فى الماضى ، وذلك رغم كل ما تعرضت له من ذبذبات عنيفة . بل إن فون إنجلن لا يجد فى كل التاريخ سابقة للثورة الديموغرافية الحديثة التى اجتاحت العالم منذ الانقلاب الصناعى ولا استثناء لها إلا فى مصر وحدها فيما يبدو له (١) .

ويكفى بعد هذا أن نقارن مصر ببعض بلاد العالم القديم ، فبينما كانت مصر تدور حول ١٠ - ١٢ مليوناً ، كانت فرنسا (الغال) أيام يوليوس قيصر تقدر بما يتراوح بين ٨ ملايين ، ٤,٥ مليون ، مقابل ٢ - ٣ ملايين لألمانيا ، ٦ ملايين لأيبيريا فى بداية العصر المسيحى ، أما إيطاليا أيام أغسطس فكانت نحو ٧,١ مليون ، هذا بينما قدرت إنجلترا وويلز بنحو مليونين فقط وذلك فى القرن ١٦ الميلادى (تكرر ، الميلادى) وبنحو ٥ ملايين فى القرن ١٧ ، وبنحو ٩ ملايين (٢) فى ١٨٠١ (١) ، كما كانت البرتغال فى أوج إمبراطورية الكشوف الجغرافية فى القرن ١٥ لا تزيد على مليون نسمة (١) (٣) .

ومعنى هذا أن مصر القديمة كانت تتفوق سكاناً على أهم بلاد العالم الأوروبى دائماً ، بل إن بريطانيا لم تصل إلى مستوى مصر الفرعونية السكانى إلا على عتبة القرن الماضى فقط . وحتى فى حضيض سكانها قبل الحملة الفرنسية ، كانت مصر تفوق أو تعادل بعضها مثل بريطانيا فى عصورها الوسطى . بل قد لا نعدو الحقيقة إذا رجحنا أن مصر ربما كانت أكبر بلد منفرد من حيث السكان فى العالم القديم وذلك خارج الشرق الأقصى وإلى ما قبل العصور الوسطى .

ما أشد ما اختلفت ، بل ما انقلبت ، الصورة بعد هذا فى النهاية . فمئذ دخلت مصر عصر الانحطاط تحت العثمانية ، لا سيما فى أواخرها ، دخلت السكان فى مرحلة المحاق حقيقة . وفى أواخر القرن الثامن عشر كانت السكان قد هوت إلى ٤ ملايين حسب سافارى (٤) وإلى نحو نصف ذلك أو ٢,٣ مليون حسب فولنى الذى بنى تقديره على

(1) Von Engel, " world's Food Resources " , loc cit ., p. 173 .

(2) Landry , pp. 52 - 55 .

(3) Whittlesey , Earth and state . p. 403 .

(4) Savary , Lettres sur l'Egypte, t. III, p. 19. 40 .

أساس أن عدد الحلات في مصر كما علم به أثناء رحلته بها هو نحو ٢٣٠٠ ، وأن متوسط حجم الحلة بما في ذلك القاهرة هو نحو ١٠٠٠ نسمة كما افترض هو ، (١) حتى إذا ما كانت الحملة الفرنسية جاء تقديرها أقرب إلى رقم فولنى منه إلى رقم سافارى ، حيث لم يزد على ٢,٥ مليون عند دورة القرن ، فإذا كان ذلك كذلك ، فتلك على الأرجح نقطة الحضيض المسجلة في تاريخ مصر الديموغرافى جميعا .

وعند هذا الحد لا يملك المرء إلا أن يلاحظ بأسف كيف تبادلت مصر وبريطانيا مثلا المواقع السكانية . فبعد أن كانت بريطانيا مليونى نسمة فقط أيام أغسطس مقابل ١٠ ملايين على الأقل لمصر ، أصبحت مصر ٢,٥ مليون حوالى سنة ١٨٠٠ مقابل ١٠ ملايين لبريطانيا أوردها أول إحصاء حديث بها سنة ١٨٠١ بالضبط . وهذا ، بالمناسبة وللمزيد من الأسف ، رقم لم تستعده مصر الحديثة إلا حوالى بداية القرن العشرين ، أى بعد قرن كامل من بريطانيا . لقد انقلبت الآية رأسا على عقب .

قواعد النمو وضوابطه : النقاط العشر

فلسفة الخط المنحنى

ومن المتعذر بعد هذا أن نتتبع تطورات السكان في الماضى واتجاهاتها مرحلة مرحلة ، وخير لنا أن نحدد الملامح والخصائص الرئيسية والقوانين والمبادئ الحاكمة ، فأولا من الخطأ أن نتصور تطور سكان مصر كعملية نمو مستمرة بإطراد ، كزحف صاعد تنظيم من أسفل إلى أعلى بلا ارتداد أو انعكاس ، سواء فى ذلك السكان بالقوة أو السكان بالفعل . صحيح أن الأصل فى عملية نمو السكان أنها تراكمية ، ولكن ذلك إنما هو فى المدى القصير ، وليس إلى الأبد ، وليس حجم السكان فى أى مرحلة لاحقة من تاريخنا أكبر بالضرورة منه فى أى مرحلة سابقة ، بل لقد حدثت دائما ذبذبات لا حصر لها حادة غالبا . وعنيفة جداً أحيانا . فتاريخنا السكانى تلخصه فلسفة الخط المنحنى Curvilinear لا المستقيم rectilinear ، وتجسده فكرة الدورة ، الدورة السكانية ، ولكن دون إيقاع منتظم

(1) Volney , Voyage en Syrie etc ., t. 1, p. 215 .

صارم بالضرورة ، وبعبارة أخرى ، منحني تاريخنا السكاني دورى cyclic ولكنه غير إيقاعي rhythmic .

الثوابت والمتغيرات

ثانياً ، على المدى البعيد تمثل السكان بالقوة (ق) ، أى السقف الأعلى لإمكانات نمو السكان ، عنصراً ثابتاً جداً إلى حد الجمود تقريباً طوال التاريخ ، فيما عدا ذبذبة واحدة - انزلاقة انكماشية للأسف - حين نشأت البرارى ، أى أن هناك تقريباً سقفين اثنين فقط للسكان بالقوة طوال تاريخنا منذ اكتمال الثورة الزراعية فى عصر الأسرات حتى الحملة الفرنسية. وقد يمكن أن نضيف أيضاً على مستوى مختلف ذبذبات طريق التجارة ما بين السويس والرأس إلخ .

النقيض تماماً كانت السكان بالفعل (ف) ، فهى مذبذبة إلى أقصى حد ، فى ارتفاع وانخفاض مئات المرات ، أى أن الأولى عنصر ثابت والثانية متغيرة والسبب أن الأولى وظيفة لعاملين شبه ثابتين : البيئة الطبيعية والفن التكنولوجى ، أما الثانية فوظيفة عاملين شديدى التغير : الفيضان السنوى وضبط الإدارة القائمة . وهذا يعنى أن حالة السكان الحقيقية كما وكيفاً هى من الناحية العملية نتيجة لهذين الضابطين الأخيرين ، الطبيعى والبشرى ، النيل وضبط النيل ، النهر والحكومة .

فترات حضارية تاريخية

ثالثاً ، الفترات السكانية الرئيسية فى تاريخنا ، لأنها أساساً فترات حضارية ، هى أيضاً فترات تاريخية ، بمعنى أنها تتفق إلى حد كبير مع تقسيم المؤرخين للعصور السياسية كالدولة القديمة والوسطى والحديثة والعصر الفاطمى والأيوبرى .. إلخ . فهذه ليست وحدات زمنية مجردة ، بل لها قيمة تصنيفية حضارياً أيضاً ، فالأعم الأغلب أن كل عصر سياسى ينقسم إلى فترتين : فترة تزايد سكاني فى البداية ، ثم فترة تناقص ، والاشتتان معا تؤلفان منحني تماماً جرسى الشكل bell - shaped .

السبب أن الدولة أو النظام الجديد يكون فى قمة اندفاعته للإصلاح والضبط ربا وزراعة وتجارة وإدارة إلخ ، فتتطلق السكان نموا ، ثم يفقد قوته بالتدريج ويضطرب الضبط والانتاج فتتهار السكان إلى الحد الذى يستدعى قيام حكم جديد ، وهكذا ، هذه الثنائية تجدها فى بداية ونهاية كل من الدولة القديمة والوسطى والحديثة وفى كل الأسرات الحاكمة فى العصر الإسلامى بلا استثناء ، إلا أن يكون فيها أكثر من ثنائية واحدة إذا طال عمرها .

تلك الدورة السكانية بمورفولوجيتها الأساسية لم يكن ابن خلدون بعيدا عنها تماما لا تشخيصا ولا تفسيرا حين طرح نظريته العامة فى العمران والعصبية والدولة والسلطان فمن صميم مضمون النظرية أن الدولة الفتية الشابة التى تقوم فى البداية على عصبية قوية الشكيمة والتنظيم تعنى الاستقرار السياسى فالرخاء الاقتصادى فالنمو السكانى ، إلى أن يداخل الدولة فى أخرياتها الترف والميوعة والضعف فتتقلب الصورة حيث يؤدى الاضطراب والعجز السياسى إلى التدهور والانحدار الاقتصادى وهذا يؤدى إلى انهيار السكان وتناقصهم ، وبذلك تتم دورة كاملة من نمو وتناقص السكان ، إلى أن تبدأ دولة جديدة بنفس المسار والسيرة ، فتبدأ معها دورة سكانية جديدة ، وهكذا إلى ما لا نهاية .

كيان لوجستى

رابعا ، تذبذب السكان المستمر ارتفاعا وانخفاضا معناه أنها كانت لا تتزايد إلا لتتناقص ، أى أنها بعد أن تصل إلى نقطة القمة الممكنة لا تظل عليها إلى الأبد ، بل تهوى دونها إن أجلا أو عاجلا ، وتلك دورة سكانية ، دورة تعود فتبدأ من جديد ، هذا السلوك والإيقاع هو صميم النظرية اللوجستية : يعنى أنه فى عالم متناه كمصر كان هناك دائما حد أعلى للتكاثر السكانى ، بعده لا مفر من التوقف أو التناقص . وهذه الدورة طبيعية بيولوجية بقدر ما أن الدورة السابقة حضارية سياسية ، ولكنهما تعملان فى اتجاه واحد غالبا من هنا وهناك التذبذب الشديد فى حجم السكان.

الضوابط الماثوسية

خامسا ، وهذا ضوابطه الرهيبة هي ببساطة شديدة ووضوح أشد الضوابط الماثوسية الكلاسيكية ، الموانع الموجبة ، المجاعة والوباء والحرب داخلية وخارجية ، وسجل المجاعات والأوبئة فى العصور الوسطى مخيف بأبسط تعبير ، ولكنه يمتد إلى العصور القديمة أيضا ، وحتى الإشارة الموجزة إليه هنا مستحيلة لضخامته ، ويكفى أن نقول إنه كان ضابط معدل الوفيات الأول وأنه بدا كما لو كان جزءا من صميم النظام الديموغرافى والتوازن الإيكولوجى ! وقد كان دور هذا الضابط فى تحديد السكان يتراوح ما بين نمط ذبابة الدروسوفيل فى الظروف العادية ، بطيء وصامت وسار ، وما بين نمط القوارض ، فجائى نكباتى وكاسح ، وذلك فى حالة شذوذ الفيضان . الأول كانه المرض المزمن ، والثانى كانه الحاد .

وإذا كان لنا أن نلتقط بعض الحالات التاريخية من سجل المجاعات والأوبئة كعينات ممثلة ، فهناك أربع أو خمس من «نمط الشدة المستنصرية» ، كما يمكن أن نسميه . وليس لنا أن نعلق على صحة الرواية فيها ، تكفى نفمتها العامة . ولكن يبدو منها على الأقل أن نقطة الحضيض السكانى المعروفة لنا بثقة - ٢.٥ مليون قبيل الحملة الفرنسية - قد تكررت على الأرجح مرارا فى تاريخ مصر . فأما أقدمها فلعلمها الكارثة التى وصفها إيبوير فى الدولة القديمة . فهو يشير أيضا إلى غياب النيل وفناء السكان الرهيب (١) . (لن نذكر هنا مايلتقى عليه ابن عبد الحكم والمقرئى وابن إياس من أن مصر بعد الغزو الفارسى وبختنصر خلت من السكان تماما لمدة ٤٠ سنة (٢) ! فهذه لو صحت لكان معناها نظرية الدورات النكباتية catastrophism فى تاريخ سكان مصر ، أى تعاقب بداية ونهاية الكون والوجود على ظهرها عدة مرات . ولكن الرواية كلها أسطورة وهمية تكشف نفسها بنفسها حين تحدد أن ماقتل بختنصر «من أهلها مائة ألف ألف إنسان» .. أى مائة مليون !)

(1) H. Peake, H. J. Fleure, Steppe and sown, Oxford, 1928, p. 141 - 3 ; Ludwig. The Nile, vol, II, p. 110 - 111 .

(٢) المقرئى ، الخطط ، ج ١ ، ص ٤٠ ، ١١٦ ؛ ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ، ص ٣٣ ؛ ابن إياس بدائع الزمور ، ج ١ ، ص ٣٥ .

ثم هناك الشدة المستنصرية ، النكبة - النموذج ، التى يقول عنها المشتى - ذكره ابن إياس - إنه عاش من بعدها ثلث سكان مصر فقط (١) ، وتلى الكارثة البشعة التى شهدوها وسجلها البغدادى فى أواخر الأيوبية ووصفها بما يفيد الافناء شبه الكامل (٢) وعنها يقول ابن إياس إنها قتلت ثلثى السكان ، بينما يقول السيوطى ثلاثة الأرباع (٣) وفى القرن ١٣ يذكر ابن إياس شدة أخرى مات فيها ثلث السكان (٤) ، أما فى القرن ١٤ فقد وفد الوفاء الأسود من أوروبا - حيث قتل هناك ربع السكان فى تقدير ونصفهم وثلاثة أرباعهم فى تقديرين آخرين (٥) - وفد ليكرر نفسه فى مصر (٢٠ ألف ميت من القاهرة وحدها كل يوم ، ٩٠٠ ألف فى شهرين) (٦) .

على قمة المنحنى اللوجستى

سادسا ، عاشت مصر أغلب تاريخها تقريبا على قمة المنحنى اللوجستى ، أى أن السكان بالفعل كانت أغلب عمرها قريبة من السكان بالقوة ، أى قريبة من نقطة التشبع أو كما يقول ويلسون ، كانت مصر القديمة دائما بمثابة «أنبوب مغلق يحتوى على تجمع من الحياة قريب من نقطة التشبع» (٧) . أما السبب فميكانيزم وديناميات النمو ، فلقد كان تزايد عدد السكان بعد أى إنبهار سريعا وأسرع مما نظن ، وكان معدل المواليد طليقا ، يقول المقرئى «رجالهم يتخلون نساء عديدة ، وكذلك نساؤهم يتخذن عدة رجال ، وهم منهمكون فى الجماع ، رجالهم كثيرو النسل ونساؤهم سريعة الحمل» (٨) ، ويقول بيتري ، كان السكان يتكاثرون بسرعة ليملاؤا البلد (٩) ، أى أن أى

(١) بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ٦١ .

(2) Abdollatiphi historiae Aegypti , p. 210 - 276 .

(٣) بدائع الزهور ، ج ١ ، ص ٧٦ ؛ حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ، ص ١٥٥ .

(٤) ج ١ ، ص ١٣٤ - ٣ .

(5) Winslow , Man and Epidemics, p. 198 - 9 .

(٦) ابن إياس ، ج ١ ص ١١١ ؛ السيوطى ، ص ١٦١ .

(7) In : Before philosophy , op. cit . , p. 40 .

(٨) الخطط ، ج ١ ، ص ٧٧ .

(9) social Life in Ancient Egypt , p. 29 - 30 .

فراغ ديموغرافى طارئ سرعان ما كان يمتلئ فى عقود بعودة التزايد حتى يصل إلى مستوى التشبع ، ويعدّها يظل قريباً منه لمدة طويلة رغم الذبذبات الثانوية . أى أن (ف) كانت فى معظم الوقت أقرب إلى (ق) أكثر منها بعيدة عنها .

ويترتب على هذا أن مجموع فترات نقص السكان يعد قصير العمر على المدى الطويل ، بينما مراحل التشبع أطول بكثير ومجموعها هو السائد فى التاريخ . ويترتب على هذا أيضاً أن حجم السكان الفعلى فى مراحل الارتفاع والتزايد لا يختلف كثيراً جداً بين العصور السياسية المختلفة ، لأنها جميعاً قرب التشبع ، وهو سقف شبه ثابت . فمثلاً فى قطاع النمو والتزايد فى النصف الأول من كل من العصورين البطلمى والرومانى نجد عدد السكان متقارباً . أما التباين الشديد فأكثر التصاقاً بمراحل التناقص ونقط الحضيض التى وصل إليها السكان ما بين عصر وعصر .

إفراط سكاني مزمن

سابعاً ، مع القرب فى الظروف العادية من مستوى التشبع السكانى ، كانت مصر تعيش فى الغالب فى حالة إفراط السكان overpopulation أو قريباً منها ، بحيث كادت هذه تكون حالة شبه طبيعية شبه مزمنة بدرجة أو بأخرى . وفى النتيجة فإنها كانت تعيش قريباً من حافة خطر التناقص depopulation العنيف المفاجئ عند أول اختلال فى البيئة والتوازن الإيكولوجى كشدوذ الفيضان إلخ . وهى فى هذا تختلف عن البيئات الرعوية المحيطة كصحراء العرب مثلاً . فهذه لفقر مواردها أقرب فى حالتها الطبيعية إلى تفريط السكان underpopulation . والخطر الذى يهددها فى حالات اختلال البيئة كالجفاف هو أن تجد نفسها فجأة فى حالة إفراط السكان وليس تناقص السكان ، لأنها بحركيتها الطبيعية تحل مشكلتها على الفور بالهجرة فى أى صورة كالغزو أو غيره . أما فى مصر فالحل محلى موضعى ، هو أن تنوى السكان وتنوب بمعدل الوفيات . فحتى فى أبشع كوارث الأوبئة والمجاعات ، قلما هاجر السكان وهجروا الوادى . والاستثناءات نادرة ومعسودة .

ولكن ثبات نسبى

ثامنا ، ومن الناحية الأخرى ، فلقد كان سكان زراعة الرى أكثر أمنا وثباتا نسبيا وأقل تعرضا لأخطار التناقص النكبائية من سكان الزراعة المطرية ، كما يلاحظ كريزول عن مصر بحق وبصحة (١) . ومع ذلك فقد كان وقع الصدمة وصداها أكبر فى مصر ، لا لسبب إلا لأن حجم السكان أصلا أضخم وأكبر . ولعل هذا هو الذى يفسر تدفق سكان المناطق المجاورة على مصر طلبا للغذاء حتى أثناء المجاعات ، كأبناء يعقوب ، كما قد يفسر تشجيع مصر ودعوتها لقدم الهجرات والسكان إليها أحيانا فى مراحل إعادة النمو بعد الكوارث السكانية كما فعل الناصر قلاوون (٢) ، أو توطين بدو حواف الوادى داخله كما حدث فى أواخر العصر المملوكى العثمانى .

الحجم ، الحكم ، والحبوب

تاسعا ، وجد كافينيك فى تاريخ سكان مصر علاقة وثيقة بين حجم السكان وإنتاج الحبوب (٣) ، وهى علاقة كانت تتأزم - حتى فى غير فترات الأوبئة والمجاعات - بضغوط وإبتزاز ومضاريات الاقطاع فى الداخل كما فى أيام المماليك خاصة . ثم الاستعمار فى الخارج كما فى أيام الرومان خاصة حيث كانت روما تعيش على قمح مصر أربعة شهور من السنة . ومن هنا نرى أن شخصية مصر السكانية لم تكن لتنفصل عن النظام الاجتماعى والسياسى ، وأن الاقطاع والاستعمار قد حرفاها بقدر أو بآخر . وجزء معين من إفراط السكان وفقير المستوى المعيشى والمجاعات نفسها يرجع لا إلى الظروف الطبيعية ممثلة فى ذبذبات الفيضان ، ولا حتى إلى الظروف الحضارية ممثلة فى مستوى العصر التكنولوجى والصحى المحدود ، ولكن إلى الظروف الاجتماعية والسياسية ممثلة أساسا فى الاقطاع والاستعمار .

(1) K. A. C. Creswell, "Fluctuations in the population of Irrigated countries", Man, vol. XV, no. 1915, p. 68 - 70.

(٢) القلقشندى ، صبح الأعشى ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، ج ١٣ ، ص ٣٤٠ - ٣٤٢ .

(3) Cavaignac, p. 2.

متوسط الحجم ، والحجم التراكمي

عاشرا ، وأخيرا ، من الصعب جدا أن تضع متوسطا لعدد سكان مصر عبر العصور كما يفعل كافينياك بالنسبة لعصر الأسرات ، وأميليونو بالنسبة لتاريخ مصر برمته (٥ ملايين كل) . ولكن في الوقت نفسه فإن هذا المتوسط يبدو لنا أقل من الحقيقة كثيرا ، إذ رغم الذبذبات الرهيبة كان السكان أغلب الوقت أقرب إلى التشبع وإلى السقف منهم إلى القاع . وعلى أية حال فقد حاول أميليونو الوصول إلى تقدير للمجموع التراكمي لسكان مصر خلال الأربعة آلاف سنة من الحضارة القديمة ، منطلقا من ذلك المتوسط . فعلى أساس متوسط عام مستمر أو جار قدره خمسة ملايين نسمة ، أي ١٥ مليونا كل قرن ، وصل إلى ٦٠٠ مليون (١) .

ولكن أغلب الظن عندنا أن هذا الرقم ، الذي يعادل سكان الصين أو أوروبا في لحظة واحدة من ستينيات هذا القرن أو سكان الهند في السبعينيات ، هذا الرقم هو دون الحقيقة ، ولعل صحته تكون ١٠٠٠ مليون ، وإن تعذر التحقيق بالطبع ، فإن صبح هذا التكهن ، لكان معناه بليون مصرى في البشرية التاريخية على الإطلاق ، وأن عدد المصريين جميعا طوال التاريخ جميعا يعادل تقريبا سكان العالم جميعا في لحظة واحدة ما من بداية القرن ١٩ وهو على عتبة الانقلاب الصناعة بالضبط . (يقدر عدد سكان العالم سنة ١٨٠٠ بنحو ٩٠٦ إلى ٩١٩ مليونا ، وسنة ١٨٥٠ بنحو ١٠٩١ إلى ١١٧١ مليونا) . من الناحية الأخرى ، فإذا كانت مصر تعادل اليوم ١٪ من سكان العالم تقريبا ، فلاشك أن مجموع البشرية المصرية التراكمية من مجموع العائلة البشرية عبر التاريخ هو أكبر من تلك النسبة ، ربما الضعف أو حتى ثلاثة الأمثال . ذلك لأن نسبة سكان مصر إلى سكان العالم خلال الجزء الأكبر من التاريخ كانت أعلى بكثير مما هي عليه الآن ، أحيانا ٥ ٪ أو أحيانا ٢ ٪ .

وعلى أية حال ، وعلى وجه العموم ، فإن معنى هذا أن « الجنس المصرى » ، مع التجاوز هنا ومؤقتا عن كلمة الجنس ، يمثل قطاعا هاما قد لا يقل كثيرا عن $\frac{1}{3}$ من النوع

(1) Amélineau , Histoire de la sépulture dans l'Ancienne Egypte , Pairs , 1896 , t. I , p. 51 .

الإنسانى أو العائلة البشرية منذ وجدت على سطح الأرض . ولعل هذا يفسر ، ويرمز أيضا إلى قيمة مصر الخاصة فى الوجود البشرى منذ كان هذا الكوكب . غير أن هذه قضية أخرى تستدعى وقفة متأنية أكثر تفصيلا .

سكان مصر فى عالم متعدد

قد يكون من المفيد ، ونحن نغادر تاريخنا الديموغرافى القديم لنطرق ثورتنا الديموغرافية الحديثة ، أن نتساءل عن الحجم أو الوزن النسبى لمصر السكانية بين سكان العالم ، أثابت هو أو متغير ، وإن كان متغيرا أزداد هو أم نقص ؟ بصيغة أخرى ، حجم مصر السكانى المتغير فى العالم عبر التاريخ ، أو إن شئت حجم مصر السكانى فى عالم متغير عبر العصور ، كيف هو يبدو وإلى أين يتجه ؟

فى المحيط العالمى

بغض النظر تماما عن حركة حجم سكاننا الحقيقى عبر العصور واتجاهه العام نحو التزايد الفعلى ، فإن الحقيقة التاريخية الكبرى هى أن حجمنا النسبى ، على العكس ، قد تضاعف بانتظام واطراد فى خط شبه مستقيم ولكنه نازل باستمرار تقريبا . فإذا بدأنا من فجر التاريخ والحضارة والزراعة ، فما لا شك فيه أن مصر غداة الثورة الديموغرافية الأولى كانت أكبر كتلة سكانية منفردة فى العالم على الإطلاق ، إن لم تكن تطوى أكبر نسبة منه حقا (١) . على أن تلك مرحلة افتتاحية فحسب بالطبع ، عابرة ونسبية .

أما منذ انتشرت الزراعة والحضارة فى العالم ، واتسع نطاق المعمور ، وأضيفت إلى العائلة البشرية كتل وجزر سكانية جديدة بزغت من اللامعمور ، كتل متزايدة أبدا وجزر متوسعة باستمرار ، كان حتما أن تتناقص نسبة مصر ، على سبقتها ، بالتدرج

(1) Elliott - Smith , The ancient Egyptians , p. 19 , 82 ' in the beginning .
p.121 ' Human history , p . 14 - 17 ' Keith , A new theory of human evolution
p.301 .

أو بسرعة، حتى وإن تزايدت كتلتها وكثافتها ذاتيا وحقيقيا والأرقام المتاحة لدينا على علاتها بالطبع ، لا تترك مجالا للشك في صحة هذه المقولة أو البديهية الاحصائية .
ففى أيام الامبراطورية الرومانية كان عدد سكان العالم حسب تقدير البعض نحو ٢٠٠ مليون نسمة (١) ولما كانت طاقة مصر السكانية فى ذلك الحين تتراوح حول ± ١٢ مليون نسمة كما سبق ، بينما تدور تقديرات سكانها حينئذ بالفعل حول ١٠ ملايين ، فإن نسبة سكان مصر من سكان العالم كانت فى حدود $\pm ٥\%$ ، وإذا كان من المؤكد أن هذه النسبة لا تعدو كسرا ضئيلا ، ربما عشريا ، من نسبة مصر فى ذروة ثورتها الديموغرافية الأولى، إلا أنها للأسف تعد رقما قياسيا بالنسبة إلى مراحل التاريخ اللاحقة .

ففى أول تقدير تال أو متاح لسكان العالم بعد ذلك حوالى منتصف القرن السابع عشر، قدر سكان العالم سنة ١٦٥٠ بنحو ± ٥٠٠ مليون نسمة (٤٧٠ مليوناً فى تقدير ويلكوكس ، ٥٤٥ مليوناً فى تقدير كار - سوندرز) (٢) وإذا لم تكن سكان مصر قد تناقصت فعلا فى هذا التاريخ - ذلك كان صميم عصر الانحطاط الحضارى والسياسى - فإنها على أحسن الفروض قد هوت نسبتها من سكان العالم إلى $\pm ٢\%$ ، أى إلى أقل من نصف ما كانت عليه فى العصور الكلاسيكية البطلمية والرومانية .

ليس هذا فحسب ، أو ليت هذا فحسب ، فإن انحدار مصر الحضارى إلى حضيض عصر الانحطاط فى نهاية القرن الثامن عشر وصل بها أيضا إلى حضيضها السكانى المعروف بصفة مؤكدة فى كل تاريخها قاطبة ، حيث بلغت ٢,٥ مليون نسمة كما وجدت الحملة الفرنسية . وها هنا نصل إلى نقطة الشذوذ السكانى حقا فى تاريخ مصر ، تلك التى لا مثيل لها من قبل ولا من بعد ، ولا يمكن أن تعبر عن شخصية مصر السكانية بحال بقدر ما تناقضها فى الواقع وإن عجزت عن أن تنقضها كإمر واقع .

(1) A. M. Carr - Saunders , world population , Lond., 1936 , p. 118 .

(2) A. M. Carr - Saunders , world population , Lond., 1936 , p. 42 ' W.F. Willcox, studies in American demography , N. Y . 1940 , p. 40 .

تطور سكان مصر فى إفريقيا والعالم
فى الفترة الحديثة (بالمليون) (١)

السنة	مصر	إفريقيا	%	إفريقيا	العالم	%	مصر	العالم	%
١٨٠٠	٢,٥	٩٠	٢,٨	٩٠	٩٠,٦	٩,٩	٢,٥	٩٠,٦	٠,٣
١٨٥٠	٤,٥	٩٥	٤,٨	٩٥	١١٧١	٨,١	٤,٥	١١٧١	٠,٤
١٩٠٠	١٠,٠	١٢٠	٨,٣	١٢٠	١٦٠٨	٧,٤	١٠,٠	١٦٠٨	٠,٧
١٩٢٠	١٣,٠	١٣٦	٩,٦	١٣٦	١٨٣٤	٧,٤	١٣,٠	١٨٣٤	٠,٧
١٩٣٠	١٤,٥	١٥٥	٩,٤	١٥٥	٢٠٠٨	٧,٧	١٤,٥	٢٠٠٨	٠,٨
١٩٤٠	١٦,٥	١٧٧	٩,٤	١٧٧	٢٢١٦	٨,٠	١٦,٥	٢٢١٦	٠,٨
١٩٥٠	٢٠,٠	١٩٩	١٠,١	١٩٩	٢٤٠٦	٨,٣	٢٠,٠	٢٤٠٦	٠,٨
١٩٦٠	٢٦,٠	٢٤٤	١٠,٦	٢٤٤	٢٩٧١	٨,٢	٢٦,٠	٢٩٧١	٠,٨
١٩٧٢	٣٤,٠	?	?	?	٢٦٣٢	?	٣٤,٠	٣٦٣٢	١,٠
١٩٧٨	٤٠,٠	?	?	?	?	?	٤٠,٠	٤٢١٩	٠,٩
١٩٧٩	٤١,١	?	?	?	٤٣٢١	?	٤١,١	٤٣٢١	١,٠
١٩٨٠	٤١,٨	٤٧٧	٨,٧	٤٧٧	٤٤٧١	١٠,٧	٤١,٨	٤٤٧١	٠,٩
١٩٨٢	٤٥,٠	٤٩٥	٨,٩	٤٩٥	٤٦٠٠	١١,٧	٤٥,٠	٤٦٠٠	١,٠
١٩٨٣	٤٦,٠	?	?	?	٤٧٠٠	?	٤٦,٠	٤٧٠٠	١,٠

فلاول مرة فى تاريخها الطويل المفعم يهوى وزن مصر السكانى فى العالم إلى كسر
عشرى هزيل هو ٠,٣ % أى ٣ فى الألف أو ١ على ٣٠٠ ومعنى هذا أن مقابل مصرى من
بين كل ٢٠ إنسانا فى العالم أيام الكلاسيكية ، لم يعد هناك سوى مصرى واحد بين كل
٣٠٠ إنسان فى العالم . لقد دخلت مصر دائرة انعدام الوزن السكانى ، مركز الدائرة .

(1) Ibid .

بصعوبة بالغة وبطء شديد فقط أخذت مصر تنتزع نفسها من هذه الوهدة أو السقطة خلال القرن التاسع عشر بطوله على الأقل ، ولكن ليس إلا منذ نهايته ودورة القرن العشرين أن خرجت عمليا من دائرة انعدام الوزن هذه فمن ٤ فى الألف من سكان العالم سنة ١٨٥٠ ، تصاعدت النسبة بالتدريج إلى ٧ فى الألف لأول مرة سنة ١٩٠٠ .

أما بعد ذلك فيمكن القول إنها أنفقت النصف الأول من القرن الحالى زاحفة تسعى صوب علامة الواحد الصحيح ، لتحقيقها بعد ذلك فقط فى النصف الثانى من القرن بدرجة أو بأخرى . فقد تراوحت نسبة سكان مصر من سكان العالم خلال عقود النصف الأول من القرن حول ٠,٧ - ٠,٨ ٪ ثم منذ الستينيات فقط بلغت النسبة ١ ٪ ، مع شئ من التذبذب من جانبها أو التجاوز من جانبها . على أن لنا أن نقرر بإطمئنان أن مصر اليوم تعادل ١ ٪ من سكان العالم .

بل لعل من الطريف اللاف للانتباه كيف تصر مصر الآن على الاحتفاظ بهذه النسبة بانتظام والحاح : ٣٤ مليونا مقابل ٣٦٣٢ مليونا سنة ١٩٧٢ مثلا ، ٤٠ مقابل ٤٢١٩ سنة ١٩٧٨ ، ٤١ ، ١ مقابل ٤٣٢١ سنة ١٩٧٩ ، وأخيرا ٤٦ مليونا مقابل ٤٧٠٠ مليون بالضبط سنة ١٩٨٣ . إن مصر المعاصرة هى عشر عشر العالم سكانا ، بعد أن كانت أكثر من عشرة على الأقل فى فجر التاريخ وحتى صدره .

قصة مألوفة ، وآلية مفهومة ، فى دراما التاريخ الديموغرافى . فبغير تدريم أو تأس . فإن مصر على الجملة قد نمت عبر التاريخ نموا عظيما فى السكان ، إلا أن العالم من حولها قد نما أكثر وأسرع ، هذا . ببساطة ، كل ما فى الأمر . المفارقة الصادمة فقط هى بالطبع أن مصر لم تكن قط أكبر حجما وسكانا مما هى اليوم ، بل إنها لتعد أو تعد الآن تقريبا أربعة أمثال ما كانت عليه فى قمة تاريخها السكانى القديم ، ومع ذلك فإنها بإستثناء فترة الشذوذ الديموغرافى فى عصورها المظلمة لم تكن أصغر مما هى عليه اليوم فى العالم نسبيا .

فى إفريقيا

فى إفريقيا ، هى الأخرى بإعتبارها القارة الأم ، فإن قصة مصر لا تقل إثارة ، ودلالة فلقد أتى على مصر حين من الدهر لم تكن شيئا يقل عن نصف إفريقيا سكانا ، إن لم نقل

أكثر من النصف ، وليس فى هذا شئ من المغالاة أو التجاوز ، فحتى لو تجاوزنا مرحلة الثورة الديموغرافية الأولى فى العصر الحجرى الحديث ، فلعن كتلة مصر السكانية الكثيفة إبان الفرعونية مثلاً لم تكن لتقل عن مجمل سكان بقية القارة بمستواها الحضارى البدائى السائد وقتئذ . وعلى أية حال فلا جدال فى أن مصر كانت أكبر جزيرة سكانية منفردة فى القارة طوال تاريخها ، كانت أطول وأضخم وأكثف واحة بشرية بها ومركز الثقل الديموغرافى فيها دون منازع .

إلى أن كانت تلك المرحلة الحضيض ، مرحلة الشذوذ الديموغرافى فى عصورنا المظلمة ، حين انقلب وضع مصر رأساً على عقب حتى فى إطار القارة الأم مثلاً انقلب فى الاطار العالمى ، بل وأسوأ كثيراً لأنه أتى بصورة غير متصورة على الإطلاق . ففى سنة ١٨٠٠ حين سجلت مصر علامة الحضيض ٢,٥ مليون نسمة ، قدر سكان إفريقيا بنحو ٩٠ مليوناً ، يعنى بنسبة ٢,٨ ٪ بالكاد . لقد هوت مصر إلى ١ على ٣٠ من إفريقيا .

بالتدريج الوثيد فقط تم تصحيح هذه الانحرافة السالبة خلال القرن التاسع عشر ، حيث ارتفعت النسبة إلى ٤,٨ ٪ سنة ١٨٥٠ ، ٨,٣ ٪ سنة ١٩٠٠ . ومنذ دورة القرن فقط بدأت مصر تسعى حثيثاً نحو علامة العشر من القارة ، متذبذبة حولها بالسالب أو بالموجب من عقد إلى آخر . وإلى الستينيات والسبعينيات يمكن القول إن مصر كانت عُشر إفريقيا بسهولة ، بمثل ما كانت إفريقيا عشر العالم بالتقريب .

والواقع ، عند هذه النقطة ، أن هناك تناظراً لافتاً بين نسبة مصر فى إفريقيا ونسبة إفريقيا فى العالم خلال الفترة الحديثة بصفة عامة . فمصر عُشر إفريقيا ، وإفريقيا عُشر العالم (ومصر بالتالى واحد على المائة من العالم) . هناك بالطبع استثناءات وابتعادات ملحوظة أو محدودة ، ولكن الأهم منها أن هناك تفاوتاً أساسياً فى الإيقاع فى المراحل المبكرة والمتأخرة .

ففى حين كانت نسبة إفريقيا من العالم قبل القرن التاسع عشر ضعف نسبتها بعده . على عكس نسبة مصر من إفريقيا ، فإن نسبة إفريقيا من العالم تميل فى السنوات الأخيرة (والقادمة فيما يبدو) إلى الزيادة فى حين تبدى نسبة مصر من إفريقيا اتجاهها إلى التناقص ، والواقع أن إفريقيا اليوم تتجاوز عُشر العالم بكسور ، فيما تقصر مصر فى إفريقيا دون العُشر بكسور .

السبب بالطبع هو الانفجار السكاني الضخم الذى تشهده افريقيا المستقلة وتعيشه حاليا منذ التحرير ، حيث تنمو بمعدلات تعد من بين أعلى ما فى العالم الآن ، أعلى على الجملة من المعدل المصرى الراهن ، ذلك الذى تطامن نوعا على أية حال فى السنوات الأخيرة بعد أن عبر ذروته وسبقت موجته موجة النمو الافريقى زمنيا ، أما الى أى مدى يمكن لمصر أن تحافظ على نسبتها فى إفريقيا كمُعشر القارة ، فلا يمكن التنبؤ بدقة ، أكثر مما يمكن التنبؤ باحتفاظها بالواحد الصحيح بين سكان العالم ككل .

الثورة الديموغرافية

مع بدايات القرن ١٩ تبدأ الفترة الحديثة ، وهى فترة سكانية - ديموكراتية - جديدة تماما لا تقارن ولا ينبغي أن تُقارن بما عرفتته مصر طوال تاريخها من قبل ، وتعد وحدها وحدة مورفولوجية مستقلة دائما فى منحنى السكان التاريخى ، سواء ذلك من حيث السكان بالقوة (ق) أو السكان بالفعل (ف) . إنها « الثورة الديموغرافية » بكل معنى الكلمة ، ونحن إنما نعيش اليوم على آخر وأعلى قممها ، فالبداية - ١٨٢١ - تسجل بالتقريب ٢,٥ مليون نسمة ، والنهية اليوم - ١٩٨٣ - تقدر بنحو ٤٦ مليوناً ، فسكان مصر اليوم يبلغون على الأقل ثمانية عشرة أمثال - كدت أقول «أمصار» ! - ما كانوا عليه منذ أكثر قليلا من قرن ونصف قرن ، ونسبة النمو الكلى تصل إلى ١٧ مثلا، أى أن سكان مصر ضاعفوا عددهم نحو ١٧ مرة فى ١٦٢ سنة ، بمعدل مرة كل ١٠ سنوات تقريبا . وعلى المستوى العالمى ، فتلك ثورة ديموغرافية عارمة لا تأتى فى الصف الأول من إفريقيا أو الشرق الأوسط فقط ، بل تفوق كل ما عرفتته أوروبا أو آسيا ربما باستثناء جاوه والفلبين (١) ، غير أن هذا المعدل القياسى - لا ننسى - منتفخ فى الواقع بقدر أو بآخر من الافتعال أو الشنوذ ، لأنه إنما يبدأ من ذلك النقص السكانى الفاحش الذى سبق تلك الثورة بحيث كاد حكمها يكون حكم البلاد «الحديثة» المكشوفة والمعمرة لأول مرة ، رغم أننا هنا فى أقدم بلد معمر فى العالم ! ومع هذا ، وعلى أى

(1) Carr-Saunders, world population, p. 132 .

مقياس ، تظل ثورتنا السكانية - بالنسبة لا المطلق بالطبع - من أضخم الثورات السكانية فى العالم الحديث .

فإذا عرفنا بعد هذا أن أولى الثورات الديموغرافية فى عالمنا الحديث هى تلك التى بدأت فى بريطانيا مع الانقلاب الصناعى فى عشرينيات القرن الماضى ، وتلتها بسرعة فرنسا فى الثلاثينيات ثم بقية دول أوروبا من الغرب إلى الشرق بالتدريج حتى السبعينيات والثمانينيات ، أدركنا أن مصر لم تتخلف طويلا جدا فى نقطة البداية ، وإن كانت قمة الانفجار وجسمه الأساسى قد تأخرا حقا إلى القرن الحالى ، ولما كان الزناد الذى أطلق هذا الانفجار السكانى فى مصر هو انقلاب الرى والزراعة بكل ما يعنى من نتائج ومحمولات اقتصادية واجتماعية مثلما كان الزناد الذى أطلقها فى الغرب هو الانقلاب الميكانيكى والانقلاب الصناعى ، فإننا نستطيع باطمئنان أن نقول إن انقلاب الرى عندنا كان بمثابة الانقلاب الميكانيكى فى أوروبا ، بينما يعادل انقلاب الزراعة الانقلاب الصناعى.

ولما كانت سنة ١٨٢٠ هى السنة التى انقلب فيها نظام الرى بصورة جذرية ، فإنها تعد بجدارة بداية الثورة الديموغرافية الحديثة . وبعد ذلك فإن فى ثورتنا هذه بعض نقط تاريخية تستحق الملاحظة كعلامات على الطريق . ففي بداية القرن التاسع عشر بلغ عدد السكان تقريبا ٢,٥ مليون ، فتضاعف فى منتصفه إلى ٥ ملايين ، ثم تضاعف فى نهايته إلى ١٠ ملايين .

فدورة القرن إذن نقطة ارتكان جديرة بالتسجيل ، إذ وصل السكان عندها إلى علامة العشرة ملايين ، بينما أن لسنة ١٩١٧ من بعدها مغزى خاصا حيث بلغ السكان ١٢,٧ مليون نسمة ، فكانت بذلك أول مرة على الأرجح تحقق مصر الحديثة فيها قدراتها وطاقاتها السكانية القصوى التى أتاحت لمصر القديمة الحوضية ، وكل زيادة بعدها تعد بذلك طاقة وآفاقا جديدة تماما لم تعرفها مصر القديمة على الأرجح فى أى وقت .

ثم يأتى منتصف القرن ليسجل علامة العشرين مليونا ، أى ضعف علامة دورة القرن . ثم على عتبة الثلث الأخير من القرن فى سنة ١٩٦٦ تتحدد علامة قياسية جديدة هى علامة الثلاثين مليونا . أما علامة الخمسة والثلاثين فتحددها سنة ١٩٧١ ، بينما تحققت علامة الاربعين مليونا سنة ١٩٧٧ . وأخيرا وفى العالم الحالى ١٩٨٣ ، أى فى بدايات الربع

الأخير من القرن ، إذ بلغ السكان ٤٦ مليوناً ، فإن مصر تتأخر اليوم أربعة أمثال أقصى ما يحتمل أن يكون قد وصل إليه سقف السكان في مصر القديمة أو الوسيطة . فمصر الماضي في أحسن حالاتها لم تكن لتعدو ربع مصر اليوم ، ومصر اليوم أربعة أمثالها بالأمس على الأقل . وسوف تصبح مصر سنة ٢٠٠٠ - ٧٠ مليوناً كما يُقدَّر - نحو خمسة أو ستة أمثالها سنة ٢٠٠٠ ق . م .

مراحل النمو الحديث

ويهمنا بعد هذا أن نحلل النمو الحديث إلى مراحله الأولية لنتتبع إيقاعه وسرعة خطاه وتغير اتجاهاته . وهنا نجد لدينا سلسلتين من الأرقام المتاحة ، الأولى تقديرات اجتهدانية أو تخمينية سابقة لعصر الإحصاء وتغطي معظم القرن التاسع عشر ، والثانية هي سلسلة التعدادات الإحصائية نفسها منذ نهاية ذلك القرن . وغنى عن النص أن الأولى أبعد شئ عن أن تكون يقينية يوثق بها ، وحتى الثانية تترك الكثير للتمنى وأحياناً للتخمين . ولهذا يحسن دائماً أن تؤخذ النتائج والاحكام النهائية بلا نهائية ، أعنى بشئ من التحفظ والحرص .

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نميز منذ بداية القرن التاسع عشر بين ست مراحل أو وحدات مورفولوجية لكل منها اتجاهها وإيقاعها الخاص ، وتلك هي بالتقريب الفترات : ١٨٠٠ - ١٨٢١ ، ٢١ - ١٨٤٦ ، ٤٦ - ١٨٨٢ ، ١٨٨٢ - ١٩٢٧ ، ٢٧ - ١٩٦٦ ، ٦٦ - ١٩٨٣ .

تقديرات السكان قبل التعدادات

السنة	المصدر	عدد السكان
١٨٢١	تقدير النوبة	٢,٥٣٦,٠٠٠
١٨٣٥	وليم لين (١)	٢,٠٠٠,٠٠٠
غير محدد	مادن (٢)	٢,٠٠٠,٠٠٠

(1) E. W. Lane, Manners and customs , vol. 1, p. 30 .

(2) A.E. Crouchley. "A century of economic development " , E. C., 1939 , p.133 .

٢,٢١٣,٠٠٠	كادالفين (١)	غير محدد
٢,٩٠٠,٠٠٠	منجان (٢)	غير محدد
٢,٥٠٠,٠٠٠	بورينج وديهاميل (٣)	غير محدد
٣,٥٠٠,٠٠٠	محمد على (٣)	غير محدد
٣,٠٠٠,٠٠٠+	كلوت بك (٤)	١٨٣٠
٤,٤٦٧,٠٠٠	تقدير الدولة	١٨٤٦
٥,١٢٥,٠٠٠	تقدير الدولة	١٨٥٩
٥,٢١٠,٠٠٠	تقدير الدولة	١٨٧٢
٥,٥١٨,٠٠٠	تقدير الدولة	١٨٧٧

المرحلة الأولى : توقف انتقالي

فأما المرحلة الأولى فتقع خارج عصر الثورة الديموغرافية ممثلة مرحلة الانتقال إليها من عملية تناقص السكان المخيف في نهايات القرن الثامن عشر . والواقع أنها كانت في جوهرها عملية مقاومة وتحبيد لذلك الاتجاه النزولي والنزيفي الخطير ، دونما تزايد ولا تناقص عمليا . فالواضح أن الفترة منذ الحملة الفرنسية إلى سنة ١٨٢١ تمثل فترة جمود وتوقف تام net arrest ، حيث أن عدد السكان عند التاريخين واحد هو ٢,٥ مليون نسمة . ومع ذلك ، دعنا نستذكر ، فإن هذا التوقف المفترض أو المرجح قد ينقلب إما إلى تزايد أو حتى إلى تناقص لو صحت الانتقادات التي توجه إلى رقى السكان في بدايته ونهايته . فالبعض يراها كليهما دون الحقيقة ، ولكن آخرين يختلفون . وإذا احتاج كل منهما إلى وقفة قصيرة أولا .

فأما رقم الحملة - جومار - فقد استند إلى إحصاء حقيقى لجميع سكان قرى المنيا كغينة ممثلة ، استخرج منها متوسط حجم القرية المصرية العادية عموما . وبضرب هذا

(1) A. E. Crouchley, " A century of economic development " , E. C., 1939 , :133 .

(2) McCon , Egypt as it is , p. 21 .

(3) Crouchley , id .

(4) Aperçu , t . i , p. 166 .

المتوسط فى إجمالى عدد قرى مصر كما حصرتها الحملة بنفسها وهو ٣٦٠٠ قرية ، جاء عدد سكان الريف نحو ٢,٠٧٦,٠٠٠ نسمة . ثم بإضافة ٢٧٠,٠٠٠ للقاهرة ، ١٥٥,٠٠٠ للاسكندرية ، جاء مجموع سكان القطر باستثناء البدو الرحل نحو ٢,٤٨٩,٠٠٠ (١) .

ورغم أن المتفق عليه بعامه أن اختيار المنيا كعينة كان موفقا إلى حد بعيد ، ونتائج التقدير النهائية معقولة إلى حد آخر (٢) فإن البعض يراها دون الحقيقة بنحو نصف مليون أى أن صحة الرقم ٣ ملايين ، بينما يهوى بها البعض الآخر إلى ١,٥ مليون فقط أى نصف التصحيح السابق . وليس لنا هنا أن نقطع أو نقيم أى التصحيحين أدنى إلى الصحة ، ولكن إذا أخذنا تقدير الحملة على قيمته الاسمية لما اختلف عن تقدير عام ١٨٢١ ، الذى يُظن بدوره دون الحقيقة بدرجة أو بأخرى .

فلقد بُنى هذا الرقم على نتيجة إحصاء للمنازل أُجرى فى ذلك الوقت لتقدير الضرائب ، وذلك على أساس افتراض ٤ أفراد لكل منزل فى الأقاليم والريف ، وخمسة لكل منزل فى العاصمة . فالمعتقد أن تقدير سكان المنزل الريفى أقل من الواقع بكثير وقد تأكد هذا إلى حد أو آخر فيما بعد حين أتى تقدير ١٨٤٦ بنحو ٤,٥ مليون نسمة ، أى نحو الضعف فى ربع قرن .

على أن الذى يبدو عمليا وعلميا هو أن تلك التحفظات أو التصحيحات المنصبة على رقم الحملة أو رقم ١٨٢١ قد لا تغير ، أو هى لن تغير ، كثيرا من حقيقة اتجاه السكان العام فى الفترة المحصورة بينهما ، وأن النتيجة الصافية تظل هى التوقف والجمود السكانى بصفة عريضة . فإذا كان ذلك كذلك ، وكان حصاد الموت يستوعب ببساطة كل محصول الحياة ، فتلك إذن كانت «مرحلة السكان البدائية أو مرحلة الطفولة» فى أوضح صورها ، وتلك كانت علاماتها وسماتها التى تتلخص تصنيفيا فى اجتماع معدل مواليد بالغ الارتفاع ومعدل وفيات لا يقل ارتفاعا بحيث تكون النتيجة الصافية أقرب إلى الصفر الديموغرافى .

(1) Jomard, Memoire sur la population comparée de l'Egypte ancienne et moderne , Description de l'Egypte , t, IX , p. 105 ff .

(٢) سكان هذا الكوكب ، ص ٢٧٦ .

I. A. Farid, population of Egypt, Cairo, 1948 , p. 14 .

المرحلة الثانية : بداية التزايد وبدء الثورة

المرحلة الثانية ، ٢١ - ١٨٤٦ ، على العكس من الأولى ، كانت على الأرجح مرحلة تزايد وإعادة تعمير repopulation ، رغم الشكوك المحيطة بأرقامها هي الأخرى . ذلك أن تقدير ١٨٤٦ ، وقد بنى على نفس أساس تقدير ١٨٢١ وإن بدقة أكثر ، أتى بمجموع قدره نحو ٤,٥ مليون ، بما يعنى تضاعف السكان فى ربع قرن ، أو بمعدل تزايد سنوى قدره ٣,٢٪ ، وهذا معدل مرتفع جدا لاسيما بالنسبة إلى الحالة الصحية السائدة .

من ثم يذهب البعض إلى أن نتائج ١٨٤٦ كان مبالغاً فيها إلى حد أو آخر (١) . وهذا ترديد أو تأكيد لرأى شاع أيام ذلك الإحصاء مؤداه أن نتائج الأوليّة كانت ٣ ملايين فقط ، ولكنها ضخمت فى النشر للتهويل السياسى (٢) على أن المرجح ، من الناحية الأخرى ، أن اتجاهها ساد فى القرن نحو إعطاء معلومات أقل من الواقع تهرباً من الجنديّة والضرائب . وقد تأكد هذا فعلاً بتجربة أجريت للتحقق من ذلك حيث حوصرت عدة قرى بالقوات بغتة بالليل وأخرج جميع سكانها بالقوة ليعدوا (٣) .

من هذا وذاك يبدو ، فى الخلاصة الصافية ، أن ربع القرن ٢١ - ١٨٤٦ كان فى الأغلب جداً فترة نشطة من إعادة تزايد السكان (٤) بعد قرون غير معروفة من التناقص المزمّن والمتزايد . بل إن لنا ، كما سبق ، أن نعد سنة ١٨٢٠ بالدقة ، حين بدأ انقلاب الرى الحاكم ، بداية ثورتنا السكانية الحديثة بعامة . والواقع أن فى ربع القرن هذا وضعت مشاريع طموح لاستصلاح الأراضى بفضل توافر المياه نتيجة لثورة الرى .

كذلك انصرفت العناية لأول مرة إلى الصحة العامة وأدخل الطب الحديث بصورة أو بأخرى . فأمكن التحكم فى الجدرى خاصة الذى كان وحده ينقل ثلث عدد المواليد كل

(١) عوض ، سكان ، ص ٢٧٥ - ٢٧٧ ؛ فريد ، السابق ، ص ١٤ .

(2) Nassau w. Senior, Conversations and journals in Egypt and Malta in 1855, Lond., 1882, vol. i, p. 33 .

(3) Ibid., p. 183 .

(4) Clot Bey, Aperçu, t. I, p. 170 - 1 .

سنة إلى قائمة وفيات الأطفال حسب أدق المراجع فى هذا الصدد وهو كلوت بك . إدخال
التطعيم وحده ، كما يقدر ، أنقذ ٤٠,٠٠٠ طفل كل سنة (١) .

فى الوقت نفسه ، فبينما كان معدل الوفيات يخفض هكذا بكل قوة ، كان معدل المواليد
يشجع بكل الوسائل . فلقد كان هناك نقص شديد فى عمال الزراعة وفى مجندى الجيش ،
فكان الفلاحون لهذا يستحثون حثا على الزواج المبكر والتناسل السريع والتكاثر
الشديد ، (٢) حتى أنه لم يكن من النادر كما ينبئنا كلوت بك نفسه أن يتعاصر جد الجد
وحفيد الحفيد ، إشارة إلى فرط الزواج المبكر ورغم قصر منتظر العمر عامة (٣) .

على الجانب الآخر ، مع ذلك ، فإن الحروب العديدة والأوبئة الدورية ظلت تبتلع نسبة
كبيرة من السكان ، مثلا قضى وباء ١٨٣٥ على ٢٠٠,٠٠٠ شخص ، منهم ٤٠,٠٠٠ إلى
٨٠,٠٠٠ فى القاهرة وحدها ، بينما يقول مصدر آخر إن الطاعون قتل ربع السكان
جميعا فى تلك السنة ، أو نحو ٨٠٠ ألف نسمة (٤) وفى منتصف حكم محمد على أودى
الوباء بنحو ٧٠,٠٠٠ فى الاسكندرية فى إحدى السنوات (٥) . هذا بينما كانت وفيات
الأطفال تحصد نصف الأطفال . بل فى إحدى السنوات بلغ عدد وفيات الأطفال
١٢٩,٠٠٠ من مجموع ١٨٨,٠٠٠ مواليد (٦) أما الأعمال العامة ، ودعك من الحروب ، فقد
هلك فى شق ترعة المحمودية وحدها نحو ٣١٣,٠٠٠ فى ١٨ شهرا (٧) .

لهذا كله كانت الصيحة دائما هى فى طلب المزيد من السكان ، والشكوى الملحة هى
من نقص الأيدي العاملة خاصة فى الزراعة واستصلاح الأراضى والمشاريع العمرانية
العامة . والأغلب بعامة أن تزايد السكان رغم سرعته النسبية كان أبطأ من الامكانيات

(1) Manior , vol . 2 , p. 204 .

(2) ouchley , p. 136 .

(3) T. I. p. 222 .

(4) O. Toussoun, Memoirs présentés à l'unatitut d'Egypte, t. 8, 1925 .

(٥) على الجريلى ، السكان والموارد الاقتصادية فى مصر ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(6) E. Rossi Bey, population et finances, question égyptienne, Paris, 1878
p.26.

(7) Crouchley , p. 116 .

الاقتصادية ، كما يبدو أن الوضع هكذا ظل حتى نهايات القرن الماضي ، وهذا ما ينقلنا إلى المرحلة التالية .

المرحلة الثالثة : تزايد مع تفريط

المرحلة الثالثة ، ٤٦ - ١٨٨٢ ، لا مبرر لتخصيصها كمرحلة مستقلة سوى قصور معلوماتنا الغامضة نوعا غير اليقينية قطعا . لكن أغلب الظن أنها امتداد للمرحلة الافتتاحية السابقة واستمرار لخط الثورة السكانية الصاعد بعامة ، ربما مع اهتزازات وذبذبات ثانوية واختلافات وفروق مرحلية .

ففى سنة ١٨٥٩ عمل «إحصاء» آخر ، غير شائع الذكر ، عاد بمجموع قدره نحو ٥ وثمان مليون . وفى سنة ١٨٧٣ أجرى إحصاء أخير بعد الرؤوس بطرق بدائية وعاد بنفس الرقم تقريبا ، أى بلا زيادة على مدى ١٤ سنة ، أو بزيادة نحو ثلاثة أرباع المليون (٧٤٣ ألفا) على سنة ١٨٤٦ ، أى بمعدل تزايد سنوى قدره ٠,٢ ٪ فى ربع القرن ٤٦ - ١٨٧٣ . وهذا يكاد يرقى عمليا إلى حالة توقف عن النمو وجمود .

ورغم أن سنة ١٨٦٥ شهدت وباء للكوليرا أطاح بنحو ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، كما أودى حفر قناة السويس بنحو ١٢٠,٠٠٠ ، إلا أن هذا وغيره من الأوبئة والكوارث لا يعطل ذلك التوقف إلا جزئيا . وواقع الأمر أن أحد التعدادين المعنيين أو كليهما خطأ .

وعلى أية حال ، فلما كانت الإدارة تحتفظ حينذاك بسجلات للمواليد والوفيات للمدة ٧٢ - ١٨٧٧ ، فقد حاول أميتشى بك أن يقدر السكان فى سنة ١٨٧٧ بإضافة فائض المواليد على الوفيات إلى نتيجة إحصاء ١٨٧٣ ، فكان الناتج ٥,٥١٨,٠٠٠ نسمة (١) . ولكن يقلل من أهمية هذا الرقم أنه بنى على أساس مشكوك فيه أصلا .

والراجح أن تزايد السكان رغم سرعته النسبية كان أبطأ من توسع الامكانيات الاقتصادية التى فتحتها الرى ، وذلك بفعل قوى التناقض المختلفة . ومن هنا ساد فى تلك

(1) F. Amici , Essai de statistique générale de l'Egypte , Le Caire , 1870, t.1 p. 8 .

الفترة إحساس شديد بنقص الأيدي العاملة نقصا حادا ، وهو إحساس وصل إلى حد التفكير فى استخدام وتهجير العمال والمزارعين بالجملة من الخارج إلى مصر ، على نحو يذكر بمحاولة قلاوون فى العصور الوسطى .

إلا أن الطريف ، أو الخطير ، فى الأمر هذه المرة أن التفكير اتجه لا إلى الشرق الإسلامى ولكن أساسا إلى الغرب الأوروبى والشرق الأقصى من الألمان والإسبان ، من المالطيين والسوريين ، وأخيرا من الصينيين (كذا) (١) . ورغم أن هذه الخطة المنحرفة أو التخطيط بالتخليط لم تتحقق لحسن الحظ ، فقد امتازت الفترة فعلا بكثيرة حركة الهجرة إلى مصر ، وكانت أوج الاستعمار الاستيطانى عامة والأوروبى خاصة (٢) .

غير أن هذا كله إن دل على شئ فإنما يدل على أن حالة السكان كانت قد دخلت ، ربما منذ منتصف القرن ، مرحلة التفريط بدرجة أو بأخرى underpopulation . إنه يوحى بأن السكان كانت تنمو فعلا ، ولكن دون المطلوب ، فكان الوضع تزايدا وتفريطا فى آن واحد .

ولا يعبر عن هذا كله كما تعبر صيحة روسى بك التى أطلقها بقوة عن عدم كفاية السكان والتى تصل إلى أحد طبقات الكامرالية . فكتابه يرمته ليس إلا دعوة مستميتة إلى التناسل السريع لأن السكان «هى الثروة الحقيقية للدولة . هى الصناعة المزدهرة والانتاج .. هى التجارة النشطة .. هى القوة المؤثرة ، هى الرخاء الرخى ، هى الحضارة» (٣) .

لا غرو ولا غرابة ، بعد هذا ، أن يتبذ بعنف نظرية مalthus وكولوتشى باشا ، مalthus مصر حينئذ ، على أنها خيانة لكيان الشعب ورخائه (٤) وعلى العكس ، فإنه يرجع انخفاض مستوى المعيشة والفقر والبؤس إلى تخلف حجم القوة البشرية عن حجم الامكانيات الاقتصادية . «وإنه بالدقة لأن السكان تنقص مصر» ، يختتم هو ، «أن البؤس بها يصل إلى درجته القصوى» (٥) .

(1) Crouchley , p. 130 - 141 .

(2) Clyde V. Kiser, Demographic position of Egypt, in : Demographic studeies of selected areas of rapid growth, Millbank memorial fund, N. Y., 1944, p.99 .

(3) La population et les finances , p. 10 .

(4) Id., p. 25 , 47 - 8 .

(5) P. 30 .

نمو السكان الحديث بالتعدادات

السنة	عدد السكان	معدل النمو السنوى %
١٨٨٢	٦,٧٠٦,٠٠٠	-
١٨٩٧	٩,٦٣٥,٠٠٠	٢,٩
١٩٠٧	١١,١٩٠,٠٠٠	١,٦
١٩١٧	١٢,٧١٨,٠٠٠	١,٤
١٩٢٧	١٤,١٧٨,٠٠٠	١,١
١٩٣٧	١٥,٩٢١,٠٠٠	١,٢
١٩٤٧	١٩,٠٤٠,٠٠٠	١,٩
١٩٦٠	٢٦,٠٦٩,٠٠٠	٢,٤
١٩٦٦	٣٠,٨٣,٠٠٠	٢,٦
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٢,٣
١٩٨٣	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠

المرحلة الرابعة : التزايد المتناقص

لا انقطاع حقيقى فى حركة السكان ما بين هذه الفترة (١٨٨٢ - ١٩٢٧) وسابقتها (٤٦ - ١٨٨٢) ، فكلاهما فى الصاعد ، وكلاهما قطاع من منحنى الثورة الديموغرافية الحديثة ، إلا أننا لا نعرف اتجاهات معدلات النمو بالدقة لاضطراب الأرقام الشديد فى السنوات «المفصلية» بينهما خاصة .

فرغم أننا نتعامل هنا لأول مرة مع أرقام التعداد الحقيقى بالمعنى الصحيح ، إلا أن أول تعداد هو للأسف أضعفه وأقله صحة وثقة ، حيث اتفق مع ثورة عسكرية وتحركات واسعة لكثير من الأقليات القومية والدينية ، فضلا عن كونه تجربة أولى فى عصر تخلف

وتأخر شديد ما يزال إلخ وفى هذه الأوضاع والظلال ، أتى التعداد بنحو ٦,٧ مليون فقط .

لذا فحين أظهرت نتائج تعداد ١٨٩٧ معدل التزايد السنوى المرتفع جدا ٢,٩ ٪ ، ثبت أن أول تعداد كان أقل من الحقيقة لامراء undercount . من هنا عملت بضع محاولات تنقيحية للوصول إلى رقم واقعى . فمثلا اتخذ كريج معدل تزايد ثابتا طوال القرن التاسع عشر قدره ١,٦٤ ٪ ، فتوصل إلى ٧,٥٥٠,٠٠٠ نسمة ، أى أكثر مما أحصى فعلا بنحو ١٢,٥ ٪ (١) .

ويصل كليلاند إلى نحو هذا الرقم أيضا ولكن بطريقة مختلفة . ففيما بين ١٨٩٧ ، ١٩٢٧ كان معدل التزايد يتناقص بمتوسط ٢٣ ٪ كل عقد ، فإذا نحن إفترضنا سريان هذا على الفترة ٨٢ - ١٨٩٧ ومعدنا السكان إلى الخلف من سنة ١٨٩٧ على أساس المعدل المنقح ١,٧٥ ٪ فى السنة ، لوصلنا إلى ٧,٤٤٠,٠٠٠ نسمة ، أى أكثر مما أحصى فعلا فى سنة ١٨٨٢ بنحو ٧٣٥,٠٠٠ نسمة (٢) .

ولا شك ، رغم أن المعدل الظاهرى فى الفترة ٨٢ - ١٨٩٧ مضلل وفوق الحقيقة ، لاشك فى أن الحقيقة الهامة تظل هى ارتفاع معدل النمو الحقيقى فى تلك السنوات الخمس عشرة بأى المقاييس . والواقع أن الفترة شهدت توسعات اقتصادية هامة ، خاصة فى مجالات الرى والاستصلاح والزراعة ، كفيلة بتفسير ذلك النمو الكبير . فمثلا من ٤,٧٤٣,٠٠٠ فدان سنة ١٨٧٧ ، ارتفعت المساحة المزروعة إلى ٥,٠٨٨,٠٠٠ سنة ١٨٩٧ ، بينما واكبتها سلسلة من الانجازات الهندسية الأساسية ومشاريع الرى الكبرى مثل إتمام قناطر الدلتا سنة ١٨٨٤ ، ١٨٩١ .

من هذه البداية العالية النمو ، ورغم أن المرحلة برمتها مرحلة تزايد سكاني مستمر ، يبقى مع ذلك أن الحقيقة الهامة التى تسودها هى انخفاض معدل النمو بإطراد عقدا بعد عقد . فرغم أن عدد السكان الكلى ارتفع تباعا إلى ٩,٦ مليون سنة ١٨٩٧ ، إلى ١١,٢ مليون سنة ١٩٠٧ ، إلى ١٢,٧ مليون ١٩١٧ ، فإلى ١٤,٢ مليون سنة ١٩٢٧ ، فإن معدل

(1) J. I Craig, " The census of Egypt " , E. C., vol . XILL , no . 32 . 1927 , p.210 - 2 .

(2) Population problem in Egypt , p. 8 .

التزايد كان على العكس فى هبوط موصول ومطرده حتى بلغ فى نهاية المرحلة نحو نصفه فى بدايتها . فبصرف النظر عن معدل الفترة ٨٢ - ١٨٩٧ المضخم أو المتضخم ، فإن معدل الزيادة السنوية المئوى ما برح يهبط إلى ١,٦ سنة ١٩٠٧ ، فإلى ١,٤ سنة ١٩١٧ ، وأخيرا إلى ١,١ سنة ١٩٢٧ ، وهو أدنى معدل معروف فى تاريخنا السكانى الحديث . والمعنى هام . فرغم أن هذه الفترة شهدت ثمار إنشاء خزان أسوان ثم تعليته المزدوجة إلا أن من الواضح أن هبوط معدل النمو بالحاح يدل على أن موارد البلد لم تعد تتزايد بنفس سرعة السكان . فمنذ ١٨٩٧ حتى ١٩٣٧ لم تزد الأرض المزروعة إلا من ٥,٠٨٨,٠٠٠ فدان إلى ٥,٢١٨,٠٠٠ فقط ، وإن كانت زيادة المساحة المحصولية أكبر نظرا لاستكمال التحول من الرى الحوضى إلى الدائم ، فارتفعت من ٦,٧٦٤,٠٠٠ فدان فى ١٨٩٧ إلى ٨,٣٥٨,٠٠٠ فى ١٩٣٧ . وحتى زيادة المساحة المحصولية جاءت دون الزيادة السكانية ، مثلا كما بين ١٩١٢ ، ١٩٣٧ حيث زادت الأولى بنسبة ١٠٪ فقط مقابل ٣٣٪ للثانية (١) . المرحلة إذن استمرار للفترة الانتقالية ، غير أنها كانت فى نصفها الهابط كأنما تقترب نوعا من طلائع «مرحلة النضج أو الاستقرار» السكانى بصورة ما . ومن المحتمل أننا كنا نقترب من ، أو دخلنا ، بدايات مرحلة إفراط السكان overpopulation ، أو على الأقل عبرنا نقطة الأنسب إلى الأبد optimum population .

المرحلة الخامسة : التزايد المتزايد

هذه المرحلة (٢٧ - ١٩٦٦) تأتى ، على عكس السابقة ، مرحلة تزايد فى التزايد ، أعنى فى معدل النمو السنوى ، ولذا تمثل وحدة مورفولوجية سكانية متميزة جديدة فبعد أن وصل المعدل إلى نقطة حضيضه فى كل الفترة السكانية الحديثة ، انقلب اتجاه الحركة صعودا وطفرا مع الحرب الثانية خاصة .

ذلك أن المرحلة الجديدة ، وإن افتتحها ترشيد التعريف الجمركية سنة ١٩٢٧ وبدايات التصنيع المحدودة فى فترة ما بين الحربين ، إلا أن الحرب الثانية هى التى منحتها الدفعة

(١) مايرد ، ص ٦٥ .

الخلاقة وقوة الانطلاقة الحقيقية ، بما صبت ظروفها من رؤوس الأموال الأجنبية فى البلد وبما رفعت التصنيع الوليد إلى قمته النسبية . وإلى جانب موارد وأفاق الصناعة الجديدة هذه ، لا ننسى التوسع الزراعى والاستصلاحى نتيجة تعليية خزان أسوان الثانية ١٩٣٣ أيضا لعلنا نضيف بعد ذلك ثورة يوليو ، على أية حال فى نصفها الايجابى الصاعد فى البداية ، بما قلبت الاقتصاد بالتوسع الزراعى والصناعى الجديد ، وبما قلبت المجتمع بالاشتراكية وإعادة توزيع الملكية ... إلخ .

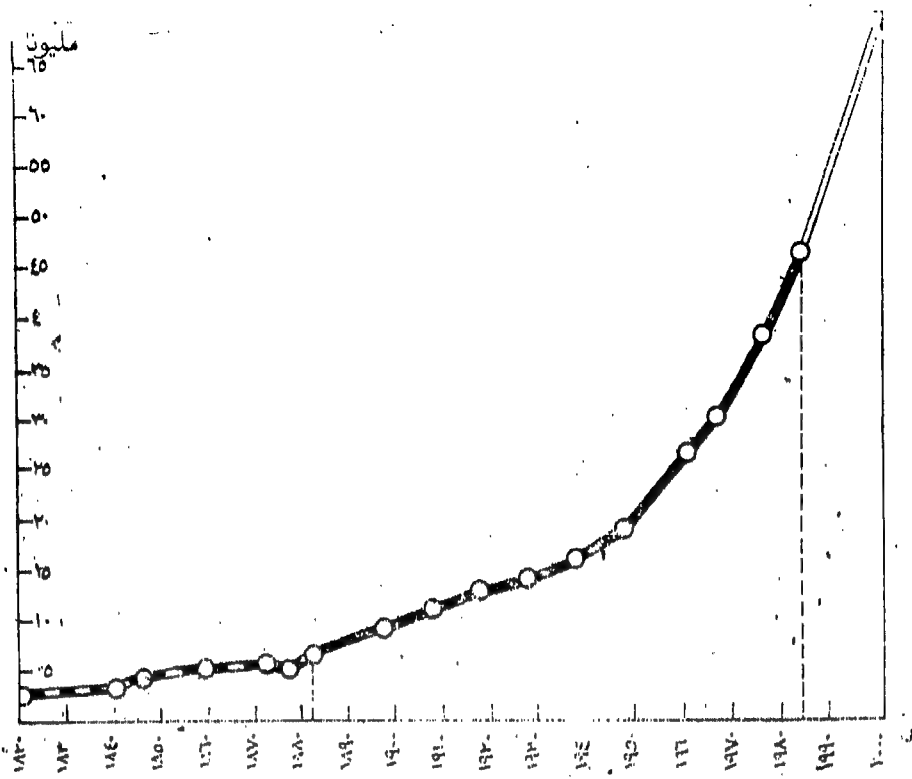
هكذا نجد معدل نمو السكان يتصاعد ويتقافز بإطراد من ١,٢ فى الفترة ٢٧ - ١٩٣٧ إلى ١,٩ سنة ١٩٤٧ ، ولو أن المرجح أن المعدل الأخير منتفخ بما أصاب تعداد ١٩٤٧ من تضخم ، حيث اختلط فى الأذهان بإحصائيات نظام التموين ، مما جعل العائلات تبالغ فى عدد أفرادها للحصول على تموين أكثر ، بحيث جاء التعداد فوق الحقيقة overcount . ومع ذلك فإن معدل ١٩٤٧ لا يقارن بتاليه ١٩٦٠ الذى بلغ ٢,٤ مرة واحدة أى أكثر من ضعف ما بدأت به المرحلة سنة ١٩٢٧ .

وكلاهما بدوره لا يقارن البتة بالمعدل التالى سنة ١٩٦٦ الذى سجل الرقم القياسى ٢,٧ - ٢,٦ ، أى أقل قليلا فقط من ضعف معدل ١٩٤٧ المضخم . بل إن هذا المعدل ليعد أعلى ما عرفت مصر منذ سنة ١٨٩٧ حتى سنة ١٩٨٣ ، حتى عدت الفترة ٦٠ - ١٩٦٦ قمة الانفجار السكانى فى مصر الحديثة والمعاصرة .

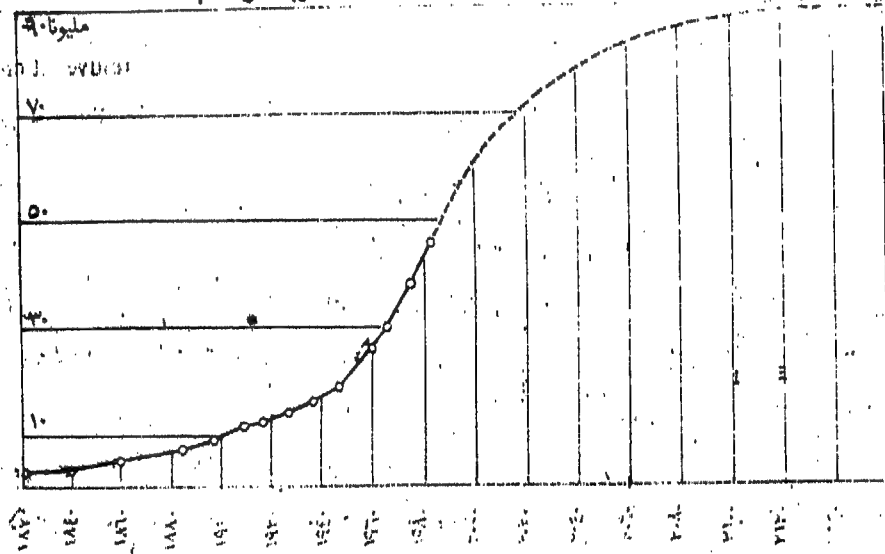
المرحلة السادسة - السابعة : التذبذب العالى (٦٦ - ١٩٨٣)

ولقد كان من الممكن بالفعل أن تظل سنوات الستينيات تلك قمة الانفجار السكانى أو على الأقل مقدمة القمة ، كما كان من الممكن للمرحلة الخامسة أن تظل مستمرة إلى يومنا ، لولا أن عاد المد فجأة نوعا فأنحسر قليلا . فمن قمته ٢,٦ - ٢,٧ فى الفترة ٦٠ - ١٩٦٦ ، إذ بمعدل النمو السنوى يهبط إلى ٢,٣ فى الفترة ٦٦ - ١٩٧٦ ، أى إلى نحو ما كان عليه قبلا فى الفترة ٤٧ - ١٩٦٠ (٢,٤) . ولا جدال فى أن جزءا من السبب فى هذا الهبوط يرتبط بحرب يونيو ١٩٦٧ بظروفها المأساوية المثبطة .

وعلى أية حال فلقد كان الظن أن هذا بداية مرحلة من الهبوط والتطامن ولا نقول الاعتدال والتعقل ، بعد طول الصعود والتزايد المفرط ، إلا أنه انعكس بفترة ليس بسجل أعلى ذروة معروفة له فى كل الفترة الحديثة بما فى ذلك حتى رقم ٨٢ - ١٨٩٧ المبالغ



شكل ١ - نمو السكان في مصر الحديثة : قبل التعداد ويعدده ومستقبله



شكل ٢ - مصر الملوغسية : تطبيق نظرية ريموند بيرل علي نمو السكان الحديث في مصر . الانطباق واضح إلى حد بعيد منذ أوائل القرن الماضي حتي الآن . وإذا مد النمو إلى المستقبل فسنصل إلى نقطة الانعكاس حوالي سنة ٢٠٠٠ ، بعدها يتباطأ النمو بشدة ويضطرب ، حتى نصل إلى السقف الأعلى حوالي ٩٠ مليون نسمة .

فيه . فلقد بلغ المعدل فى الفترة ٧٦ - ١٩٨٣ علامة ٣ ٪ كمتوسط سنوى ، وذلك رقم يكاد يعادل إلا قليلا ثلاثة أمثال الحد الأدنى المعروف للمعدل وهو ١,١ سنة ١٧ - ١٩٢٧ . وبهذا السجل انتقلت القمة الجديدة للانفجار السكانى إلى نهاية الخط وآخر المطاف ، لنصبح نحن الآن على قمة مرحلة الانتقال السكانى من جديد . وكما لا تنفصل الفترة السابقة عن حرب يونيو فى تفسيرها ، لا تنفصل الفترة الأخيرة عن حرب أكتوبر والانفتاح الطائش والتفاؤل الكاذب اللذين أعقباها وعاقباها .

وفيما عدا هذا فعل من السابق لأوانه أن نحدد ما إذا كانت كل من فترة الهبوط القصيرة ٦٦ - ١٩٧٦ والصعود السريعة ٧٦ - ١٩٨٣ مرحلة قائمة بذاتها بين مراحل منحنى ثورتنا الديموغرافية الحديثة . ولكن ما يمكن الجزم به هو أن الفترتين معا تشيران إلى حقبة مضطربة شديدة التذبذب سريعة التغير ما بين مد وجزر وارتفاع وانخفاض تقف فيها مصر على مفترق طرق سكانيا مثلما هو غير سكاني .

وعلى الجملة فإن المعنى العام أن السكان بعد أن كانت تتجه وتبدا ولكن أكيدا نحو مرحلة النضج والاستقرار عادت على أعقابها مرة أخرى ولأمر ما إلى مرحلة الشباب والانتقال . بإختصار ، حدثت عملية تجديد شباب ديموغرافى dempgraphic rejuvenation . ونحن الآن مازلنا ، بل وأكثر من أى وقت مضى ، على قمة المرحلة الانفجارية من منحنى السكان وفى صميم عنفوانها .

مصر اللوجستية ؟

فإذا ما نظرنا الآن إلى هذه المراحل فى مجموعها ككل ، فإن من الواضح أن سلوك النمو على امتداد الفترة السكانية الحديثة وظيفة لعلاقة الصراع والشد والجذب ما بين قوى التكاثر كما تحدها التطورات الاقتصادية وفرص الانتاج ، وما بين قوى التناقص كما تتمثل فى فرص الموت ، أو معدلات المواليد والوفيات على الترتيب . ولسنا نعرف على وجه الدقة اتجاهات المواليد والوفيات فى القرن الماضى ، ولكنها فى الخمسين سنة الأخيرة تبدى نمطا محددا بوضوح كان يعطى مصر شهرة تقليدية وهى أنها من أعلى دول العالم مواليد ووفيات .

وبصفة عامة فإن المواليد ظلت ثابتة على ارتفاعها طوال المدة وحتى وقت قريب للغاية في حين أن الوفيات انخفضت انخفاضاً محققاً لا سيما منذ الحرب الثانية ، ومن هنا جاءت الزيادة الضخمة في نمو السكان وانبثقت الثورة الديموغرافية ، وبصفة أخرى فإن مصر قد انتقلت من نمط البلاد التي تمتاز بمواليد مرتفعة ووفيات مرتفعة كذلك ، ومن ثم بتزايد معتدل ، إلى نمط البلاد التي تمتاز بمواليد مرتفعة ووفيات منخفضة ، ومن ثم بتزايد سريع ضخيم ، فكانت تلك مرحلة الانفجار السكاني .

فإذا ما ركزنا الآن على إيقاع هذا النمو الحديث كما يتمثل في تلك المراحل المتعاقبة من تسارع وتباطؤ ، فإن من الممكن أن نقيس هذه الدورات إذا نحن عرفنا في كم سنة ضاعف السكان أنفسهم مرة واحدة ، ولثل هذا تتخذ فترة قاعدية ، ولتكن ٢٥ سنة ومضاعفاتها ، والجدول الآتي يلخص لنا هذه المحاولة (١) .

الفترة	السكان	السكان في نهاية الفترة %
١٨٤٦-١٨٢١	٢,٥٣٦,٠٠٠	١٧٦,١
(٢٥ سنة)	٤,٤٦٧,٠٠٠	تقريباً تضاعفت
١٨٩٧-١٨٤٦	٤,٤٦٧,٠٠٠	٢١٥,٦
(٥١ سنة)	٩,٦٣٤,٠٠٠	أكثر من تضاعفت
١٩٤٧-١٨٩٧	٩,٦٣٤,٠٠٠	١٩٧,٦
(٥٠ سنة)	١٩,٠٤٠,٠٠٠	تقريباً تضاعفت
١٩٦٦-١٩٤٧	١٩,٠٤٠,٠٠٠	١٥٨,٠
(١٩ سنة)	٣٠,٠٨٣,٠٠٠	مرة ونصف
١٩٧٦-١٩٤٧	١٩,٠٤٠,٠٠٠	٢٠٠,٦
(٢٩ سنة)	٣٨,٢٠٠,٠٠٠	بالضبط تضاعفت
١٩٨٣-١٩٥٧	٢٣,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠
(٢٦ سنة)	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	بالضبط تضاعفت

(١) حمدان ، نمو وتوزيع السكان في مصر ، ص ١٥ .

والحقيقة البارزة هي أن سكان مصر ضاعفوا أنفسهم تقريبا في ربع القرن الأول ، بينما في نصف القرن الثاني أى في ضعف الفترة السابقة لم يفعلوا سوى أن ضاعفوا أنفسهم أو أكثر من ذلك نوعا ، ثم في نصف القرن التالى تكرر - أو بالكاد - نفس الشئ ولكنهم يعيدون بعد ذلك في ربع القرن الأخير ، أى في نصف المدة السابقة ، فيوشكون أن يضاعفوا أنفسهم ، ومعنى هذا ، بصورة نسبية فيها شئ من التجاوز ، أن الانتقال من ربع القرن الأول إلى نصف القرن التالى كان من مستوى هندسى من النمو إلى مستوى حسابى ، بينما ظل المستوى الحسابى فى النصف القرن التالى ، ثم عاد هندسيا فى ربع القرن الأخير . وعلى هذا يمكن القول بأن النسب الموحدة للنمو بحسب وحدة ربع القرن فى الفترات الأربع تتبع بالتقريب المتوالية ٦ : ٣ : ٣ : ٦ أو تكاد . ومثل هذا السلوك قد يوحى بإتجاهات معينة ، وبالفعل رأى البعض فيها ما يسمى بالاتجاهات اللوجستية logistic (١) ، واللوجستية تفترض عالما متناهيا تبدأ فيه السكان أولا تنمو وترتفع ببطء ، تقريبا بشكل لوغاريتمى ، ثم تتوسع جدا فى متوالية هندسية بدرجة أو بأخرى ، وتستمر هذه المرحلة بنسبة الحجم المطلق للامكانيات الطبيعية والحضارية ، ثم أخيرا ينعكس معدل النمو ويدخل فى مرحلة لوجستية يتناقص فيها ، ومعنى هذا كله أن نمو السكان يخضع لقانون «معادلة الدرجة الثالثة» (٢) .

وبغير التزام بحرفية اللوجستية ، فمن الواضح أن سكاننا بعد مرحلة التوقف منذ الحملة الفرنسية بدأوا نموهم بسرعة ، ثم أخذت تتباطأ خطأها كما لو لتنتهى الى حالة من الاستقرار والثبات فى نورة طويلة المدى كما يقضى المنحنى اللوجستى (٣) ويرى كريتشفسكى أن مصر كانت ماتزال واقعة على النصف الصاعد من المنحنى اللوجستى حتى سنة ١٩٠٧ ، ولكنها فى ١٩١٧ كانت تقترب بسرعة من نقطة الانعكاس point of inflection .

(1) Krichewski " Croissance de la pop. " , E.C., 1925 , pp. 232-4; H. Azmi. "A Statistical Study of the prop. of Egypt " , E.C. 1933 , pp. 637 - 650 .

(2) Raymond pearl, Growth of population , Geneva pop. Conference, 1927 ; Natural Hist. of pop., Lond., 1939 .

(3) G. Udny Yule, " Growth of pop. and Factors which Control It" , Jour. Natural Hist. of pop. Lond., 1939 .

والواقع أن دلالة معدلات النمو السنوى الهابطة فى المرحلة الرابعة ١٨٨٢ - ١٩٢٧ تحدد نقطة الانعكاس تلك بحوالى سنة ١٩٢٧ ، بعدها كان النمو المتباطئ المتناقل ينبئ بالدخول تحت سقف أفقى أو مسطح يتحرك بقربه دونما إضافة تذكر upper asymptote . لكن الذى حدث بالفعل هو أن هذه الدورة المديدة بترت بفترة ووضعت لها نهاية فجائية، لتبدأ دورة لوچستية جديدة قصيرة المدى أو غير ذلك . ويرجع هذا الانقلاب إلى تغير الظروف والأوضاع الاقتصادية منذ بداية التصنيع والحرب الثانية والتوسع الزراعى . الخ . ومن البديهي أن تغير الموقف الاقتصادى جذريا يبدأ عادة دورة لوچستية جديدة . وهذا يحدث غالبا ، كما يلاحظ يول ، حين يبدأ بلد زراعى عملية التصنيع ، إذ يغلب جدا عند ذاك أن تنتقل السكان من دورة طويلة المدى إلى أخرى قصيرة المدى (١) . وهذا ما حدث عندنا فى المرحلة الخامسة ٢٧ - ١٩٦٦ من محنانا الديموغرافى حين عاد معدل النمو السكانى للارتفاع بإطراد . وإذا كان المعدل قد هبط قليلا بعد ذلك فى الفترة ٦٦ - ١٩٧٦ ، فذلك إشارة إلى بدء النصف الهابط من المنحنى اللوچستى بعد أن استنفدت قوى النمو طاقتها .

غير أنه ، للمفاجأة المثيرة ، تفجرت بسرعة وللمرة الثانية دورة جديدة ثالثة حيث قفز المعدل بشدة من جديد فى السنوات ٧٦ - ١٩٨٣ . ولا ندرى بعد بالطبع إلى أى مدى ستمضى أو تنقضى الدورة الجديدة ، أختزل بسرعة أم تتراعى طويلا وبعبدا . لكن الثابت إلى الآن أننا ، بعد أن كنا قد اتجهنا أو بدأنا نتجه إلى مرحلة الاستقرار بصورة ما أو حتى ببطء شديد أو على دفعتين إن شئت ، غدنا منذ بضع سنوات إلى معدل من سرعة النمو لم نعرفه حتى فى بداية الثورة الديموغرافية وإلى قمة انفجارية خطيرة من التزايد الهندسى ، كأنما لنبدأ لا دورة لوچستية جديدة فحسب بل وثورة ديموغرافية جديدة أيضا ، وهنا موطن الخطر والخطورة .

سلم النمو الصاعد

ومهما يكن من أمر ، وحتى بغض النظر عن اللوچستية كسلوك نظرى أو عن معدلات النمو كسلوك متغير ، فإن العامل الثابت والشئ المؤكد هو أن حجم النمو الصافى كان

(1) p. 7.

دائما فى تزايد ، وذلك بحكم أن حجم السكان الاصلى كان هو الآخر فى تزايد مطرد . حتى إذا تباطأ معدل المواليد ، يعنى ، فإن النمو الصافى يظل فى تصاعد بقوة تلك الآلية وحدها . بعبارة أخرى ، لم تكن السكان تنمو باستمرار فحسب ، ولكن كان النمو يتم بمعدل متسارع متزايد باستمرار . وفى النتيجة فإن إضافة قدر معين إلى السكان ، وليكن مليوناً أو ١٠ ملايين مثلاً ، أصبح يستدعى فترة أقل من الوقت بإطراد ، أى أن حجم النمو يتناسب تناسباً عكسياً مع المدة الزمنية المطلوبة .

مثلاً نمت السكان من ٢,٥ مليون فى أواخر القرن ١٨ إلى ١٠ ملايين تقريباً فى ١٩٠٠ أى أخذت نحو القرن إلا قليلاً لتضيف العشرة ملايين الأولى تقريباً . وفى ١٩٥٠ بلغت السكان ٢٠ مليوناً ، أى أن إضافة الملايين العشرة الثانية تطلبت ٥٠ سنة فقط ، أى نصف المدة السابقة ثم فى ١٩٦٦ بلغت السكان ٣٠ مليوناً ، وهكذا أخذت إضافة الملايين العشرة الثالثة ١٦ سنة فقط .

أخيراً وفى ١٩٧٧ اقتربت السكان من ٤٠ مليوناً ، وبذلك استغرقت ١١ سنة فقط لتضيف الملايين العشرة الرابعة . فكان الملايين العشرة الأولى استغرقت إضافتها أقل نوعاً من القرن ، بينما استغرقت إضافة العشرة الأخيرة عقداً واحداً فقط ، أى عُشر المدة تقريباً .

أو قارن أيضاً نصف القرن ١٨٩٧ - ١٩٤٧ بما بعده . وفى الأول نمت السكان من - ١٠ ملايين إلى ١٩ مليوناً ، أى نحو ١٠ ملايين . ولكن من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٧ أى فى ٣٠ سنة فقط نمت من ١٩ مليوناً إلى ٣٩ مليوناً أى ٢٠ مليوناً ، أى بالتقريب ضعف الزيادة فى نصف المدة . وقد قدر أن عدد السكان زاد ١٩ مليوناً فى ربع القرن ١٩٧٧ - ٥٢ ، أى ما يعادل سكان سوريا والعراق والكويت مجتمعة فى ذلك الوقت (١) . وعلى هذا ففسس أو إسقط على المستقبل .

أو خذ أيضاً المدى الزمنى الذى يتضاعف فيه عدد سكاننا . حتى سنة ١٩٥٠ مثلاً كان عدد السكان يتضاعف عندنا كل ٥٠ سنة . أما الآن فإنه يتضاعف كل ٢٨ سنة ، أى أنه قريباً سوف يتضاعف فى نصف المدة المطلوبة فى السابق . أو قل بالتقريب ، كنا فى النصف الأول من قرننا هذا نحتاج إلى نصف قرن للتضاعف ، مقابل ربع قرن فقط أى النصف فحسب فى النصف الثانى من القرن .

(١) الجريزى ، خمسة وعشرون عاماً ، ص ٨٥ .

خذ مثلا آخر تعداد السكان الآن . ففي ٨ أغسطس ١٩٨٣ بلغ عدد سكان مصر المعلن ٤٦ مليونا بالضبط . فإذا ذكرنا أن عدد السكان بلغ ٢٢,٩٢٤,٠٠٠ في ٣١ ديسمبر ١٩٥٦ ، قل ٢٣ مليونا أى نصف العدد الحالى ، لأدركنا أن السكان قد تضاعفت فى أقل من ٢٧ سنة . الخطير فى الأمر أننا قد احتجنا إلى ١٣٥ سنة على الأقل لكى نحقق ال ٢٣ مليون نسمة الأولى سنة ١٩٥٦ (١٨٢١ - ١٩٥٦) ، مقابل ٢٧ سنة لكى نحقق ال ٢٣ مليون نسمة الثانية سنة ١٩٨٣ (٥٦ - ١٩٨٣) ، أى خمس المدة فقط .

بصيغة مقربة معممة ، إذن ، لقد أضافت مصر إلى نفسها فى ربع قرن ، آخر ربع قرن ، أكثر مما أضافت فى قرن وثلاث قرن وثلاث قرن قبله . لقد أضافت مصر إلى نفسها «مصر» ثانية فى ربع القرن - كدت أقول ربع الساعة ١ - الأخير من تاريخها ، وأصبح هناك «مصران» فى واحدة سكانيا .

اعتبر أخيرا معدلات الزيادة المليونىة أو السنوية حاليا ، ونقصد بذلك فى كم شهرا مثلا يزداد السكان الآن مليون نسمة ، أو بالمقابل كم مليونا يزيئون الآن فى السنة الواحدة . كما يتضح من الجدول التالى ، فإن حجم زيادة السكان السنوية يزداد من عام إلى عام بانتظام وإصرار . فمثلا فى بدايات القرن الحالى كانت الزيادة السنوية فى حدود سُدس المليون أو نحو ١٦٥ ألف نسمة . ولكنها ارتفعت إلى علامة نصف المليون سنة ٥٢ - ١٩٥٣ ، أى فى نصف قرن تقريبا ، ثم إلى علامة ثلاثة أرباع المليون سنة ١٩٦٦ ، أى بعد أقل من ١٥ سنة . ثم بعد ١١ - ١٢ سنة فقط حققت علامة المليون لأول مرة سنة ١٩٧٨ ، أى ستة أمثال ما كانت عليه فى بداية القرن منذ نحو ٧٥ سنة .

ومازال الخط فى صعوده الدائب ، فارتفع حجم الزيادة إلى المليون وخمس المليون سنة ١٩٧٩ ، ثم أخيرا إلى المليون وربع المليون سنة ١٩٨٣ . والمقدر الآن أن ترتفع الزيادة السنوية سنة ١٩٩٠ إلى ١,٥ مليون ، ثم إلى المليونين سنة ٢٠٠٠ . ويعنى هذا أننا فى الوقت الحالى نضيف إلى حجمنا كل سنة ما يعادل تقريبا سكان بولة صغيرة مثل موريتانيا (١,٦ مليون) .

بالمقابل أو الموازنة ، فإن إضافة مليون جديد إلى السكان يتطلب فترة زمنية أو عددا من الشهور يقل بانتظام من عام إلى عام . ففي سنة ١٩٧٦ فقط كان هذا يتطلب سنة واحدة كاملة تقريبا (كانت الزيادة الصافية نحو ٩٨٣ ألفا) ، ولكنه الآن ومنذ سنة ١٩٨١

لا يستدعى سوى ١٠ أشهر ، ستهوى إلى ٦ أشهر فقط سنة ٢٠٠٠ - كما يُقدر - أى أننا سنزيد مليوناً كاملاً كل نصف سنة .

إيقاع الزيادة السكانية بين السنة والثانية

التاريخ	عدد السكان	الزيادة السنوية	الزيادة في الثانية
١٩٥٢	٢١,٤٣٧,٠٠٠	٤٩٤,٠٠٠	
١٩٦٦	٣٠,١٣٩,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠	
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٧٨٠,٠٠٠	٤١
أغسطس ١٩٧٧	٤٠,٠٠٠,٠٠٠		
أكتوبر ١٩٧٨	٤٠,١٢٦,٠٠٠	١,٠٧٥,٠٠٠	٣١
١٩٧٩	٤١,٩٩٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	
يناير ١٩٨١	٤٣,٢٦٣,٠٠٠		٢٥
نوفمبر ١٩٨١	٤٤,١٦٢,٠٠٠		٢٧
أكتوبر ١٩٨٢	٤٥,١٣٤,٠٠٠	١,٢١٠,٠٠٠	٢٧,٨
أغسطس ١٩٨٣	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠	٢٨

ولعل من الطريف فى النهاية أن نختتم بلقطة مفصلة لزيادتنا السكانية فى السنة الأخيرة ، ففي سنة ٨٢ - ١٩٨٣ بلغ مجموع الزيادة فى السنة كلها ١,٢٥٠,٠٠٠ نسمة ، أى بمعدل مليون نسمة كل ١٠ أشهر ، أو ١٠٥ آلاف كل شهر ، أو ٢٤٣٦ كل يوم ، أو أخيراً نسمة واحدة كل ٢٨ ثانية .

كذلك فلما كان نمو سكان العالم حالياً يبلغ زهاء ٩٠ مليون نسمة فى السنة ، فإن نمو سكان مصر البالغ ١,٢٥ مليون يعادل بذلك نحو ١ : ٨٠ من نمو العالم . فإذا تذكرنا أن عدد سكان مصر حالياً لا يعدو ١ : ١٠٠ من عدد سكان العالم ، لأدركنا كيف أننا ننمو بالفعل بأكثر مما يتناسب مع حجمنا الدولى .

التنبؤات السكانية

أما عن التوقعات المستقبلية فإن المد السكاني قد هزم كل تنبؤات وتقديرات المتنبئين ، ولا نكاد نعرف تقديرا أو إسقاطا للسكان إلا وتخطاه النمو الفعلي ، وأحيانا بصورة صارخة أو ساخرة . ففي ١٩٢٣ حين كان السكان ١٣ مليونا ، قدر شبرد وريتشارد أنها ستتضاعف في ٥٠ سنة أى ستصل إلى ٢٦ مليونا ١٩٧٣ ، وأن هذا هو أقصى طاقة مصر لتحمل بالسكان بعدها لا بد من استقرار النمو (١) ، وفي ١٩٢٨ ، وعلى أساس المساحة الصالحة للزراعة (٧ ملايين فدان) ، وعلى أساس كثافة المنوفية أكلت أجزاء مصر (٣ أشخاص للفدان) ، قدر أن أقصى طاقة مصر هي ٢١ مليونا ستصل إليها في السبعينيات (٢) .

وقريب من هذا جدا تقدير دورين وورينر بنحو ٢٢ مليونا لسنة ١٩٧٠ (٣) . كذلك أعطت محاولة أخرى في ١٩٣٨ تقديرا بنحو ٢٠ مليونا ١٩٦٠ . وفي ١٩٣٧ ، وعلى أساس انخفاض معدل النمو السائد حينئذ ، قدر البعض عدد السكان بنحو ٢٣ مليونا في ١٩٩٧ (٤) وآخرون أعطوا ٣٠ مليونا لعام ١٩٩٠ (٥) ، بينما قدر البعض الآخر الحجم نفسه لسنة ١٩٧٢ ، وتنبا غيرهم بنحو ٢٥ مليونا لسنة ١٩٦٧ (٦) . ومن الواضح أن السكان بالفعل حطمت حتى الأرقام القياسية في هذه التنبؤات .

وتتأكد خطورة الموقف إذا نحن اعتبرنا المستقبل من منظور الحاضر الواقع . فلقد قدر على أساس تعداد ١٩٤٧ أنه إذا استمرت معدلات الخصوبة الحالية طوال المدة من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٥ ، فسيصل السكان إلى ٢٩,٩ في ١٩٦٥ (وهو ما تحقق بالفعل إذ كشف

(1) Sheppard and Richards, op. cit., p. 123 .

(2) M. Amer , Some problems of pop. of Egypt, Cairo , 1928 , p. 21 .

(3) Land and poverty in Middle East, p. 46 .

(٤) مصطفى فهمي ، مجلة الاتحاد الطبى المصرى ، ١٩٣٧ من ٩٩ .

(٥) محمد على علوية ، مبادئ السياسة المصرية ، ١٩٤٢ ، ص ١٩ .

(6) Gritly , p. 576 .

تعداد ١٩٦٦ عن ٣٠ مليوناً) ، ثم إلى ٣٤,٥ فى ١٩٧٠ ، فإلى ٣٩,٧ فى ١٩٧٥ (وهو ما تحقق أيضا بالتقريب إذ كشف تعداد ١٩٧٦ عن ٣٨,٢ مليون) إلى ٤٥,٧ فى ١٩٨٠ ، وأخيرا إلى ٥٢,٥ فى ١٩٨٥ وكان هذا يعنى إضافة ٢٢,٥ مليون نسمة إلى السكان الموجودين حينئذ أى بنسبة ٧٥٪ فى نحو ٢٠ عاما (١) .

وعلى أساس من أرقام السكان ١٩٦٠ ، أجرت الهيئة المركزية للإحصاء بمصر تقديرات أخرى للسكان على أساس عدة افتراضات ، فوجدت أنه إذا ثبتت معدلات المواليد باستمرار فسيبلغ عدد السكان فى ١٩٨٥ نحو ٥٢,٥ مليون نسمة ، تهبط إلى ٤٨,٣ إذا تناقصت المواليد بمعدل ١٪ كل عام ، وإلى ٤٣,٦ إذا تناقصت بمعدل ٢٪ كل عام . وعلى أساس أرقام ٧٥ - ١٩٧٦ الفعلية قدر أن عدد السكان فى ١٩٨٠ سيصل إلى ٤١,٧ مليون ، وهو كذلك ما تحقق بالتقريب حيث بلغ السكان فى نهاية ١٩٧٩ نحو ٤١,٩ مليون . كذلك فقد قدرت هيئة الأمم المتحدة سكان مصر عام ٢٠٠٠ على أساس أرقام السكان ١٩٥٥ ، فوجدت أنها ستبلغ ٨١ مليون نسمة إذا افترضنا ثبات معدلات المواليد والوفيات كما كانت ، أو ٤٧,٥ مليون نسمة إذا افترضنا ثبات الوفيات وانخفاض المواليد . هذا بينما ذهب تقدير آخر ، على أساس أرقام السكان ١٩٦٠ هذه المرة وللتاريخ نفسه عام ٢٠٠٠ ، إلى احتمالات تتراوح بين ٦٦,٣ مليون نسمة كحد أعلى ، ٤٦,٢ كحد أدنى .

أما على أساس معدل النمو الصافى لسنة ١٩٧٦ ، فقد كان المقدر أن يصل عدد السكان سنة ٢٠٠٠ إلى ٧٢ مليونا ، وفى تقدير آخر أننا حتى إذا أنجبت كل أسرة طفلين فقط ، فسنصبح ٦٠ مليونا سنة ٢٠٠٠ ، ٨٤ مليونا سنة ٢٠٣٠ ، ٢٠٠ مليون سنة ٢١٠٠ .

من جهة أخرى ، فبعد أن كان جهاز تنظيم الأسرة فى مصر يتنبأ بأن عدد السكان لن يتجاوز ٦٠ مليونا سنة ٢٠٠٠ ، عاد على أساس اتجاهات النمو الفعلية فى سنة ١٩٧٨ فتنبأ بأن العدد لن يقل عن ٨٠ مليونا فى ذلك التاريخ ، وأننا سنضاعف عددنا فى ٢٢ سنة فقط .

(١) اللجنة المركزية للإحصاء ، الاتجاهات السكانية فى الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٦٩ وما بعدها .

وفيما بين الطرفين يتوسط تقدير آخر ليستقر حول ٦٥ - ٦٦ مليونا سنة ٢٠٠٠ ، وذلك على أساس معدل زيادة سنوى قدره ١,٣٪ فى المتوسط . وبذلك نزيد ٢٧,٢ مليونا على تعدادنا سنة ١٩٧٦ أى فى ٢٤ سنة ، على التفصيل الآتى :

السنة	السكان	السنة	السكان
١٩٨٠	٤١,٩	١٩٩٥	٥٩,٥
١٩٨٥	٤٧,٣	٢٠٠٠	٦٥,٥
١٩٩٠	٥٣,٢		

أما آخر التنبؤات والاسقاطات وعلى أساس آخر تعداد معلن للسكان حاليا وهو ٤٦ مليون نسمة سنة ١٩٨٣ . وعلى أساس ثلاثة فروض مختلفة لمعدل النمو ، فهى كالاتى :

الفرض الأساسى	سنة ٢٠٠٠	سنة ٢٠٢٥
استمرار المعدل الحالى	٦٩,٥	١٤٣,٤
الأسرة ٣ أطفال	٥٩,٧	٨٧,٦
الأسرة طفلان	٥٥,٥	٦٨,١

وعلى أية حال ، فمن الواضح فى كل هذه التنبؤات أنها كانت نائما أدنى إلى الصواب والتحقق على أساس افتراضات الحد الأقصى منها على أساس افتراضات الحد الأدنى التى ثبت أنها تفاؤل أكاديمى لا داعى له . لننقل بؤرتنا إذن إلى تلك القوى الكامنة خلف هذا الانفجار السكانى المتوقع أو زناد التفجير فيها ، وهى الزيادة الطبيعية بعنصرها من مواليد ووفيات .

قوى النمو : الزيادة الطبيعية

فى الخمسينيات قدر شارل عيسوى أن مصر هى صاحبة ثانى أعلى معدل مواليد فى العالم بعد الفلسطينيين ، وثانى أعلى معدل وفيات بعد موريشيوس (١) ، بينما وجدها آخرون صاحبة رابع أعلى معدل وفيات أطفال بعد سيراليون وشيلى ورومانيا . ولقد تغير بالتأكيد كثير من جزئيات الصورة وترتيب الأولويات الآن . ومع ذلك فإن البحث عن الأولويات المطلقة « وأفضل التفضيل » (أو اللا تفضيل فى هذه الحالة) فى مجال الاحصائيات الحيوية بالذات ، بكل ما يكتنفها من شكوك وأخطاء وعدم دقة فى التسجيل ... إلخ ، سوف يبقى دائما نوعا من التزويد أو الترف الذهنى إن لم نقل من قبيل المغالاة فى «فلق الشعرة الاكاديمى academic hair-splitting» .

وإنما حسبنا فقط أن نقول بيقين إن مصر ، ولو أنها بعيدة تماما عن أن تكون أعلاها ، كما يبالغ بعض التبسيطيين أو يبسط بعض المبالغين ، فلا ريب أنها من أعلى دول العالم مواليد ووفيات ، فعلى حين يبلغ كلا المعدلين أو أحدهما نحو ضعف نظيره فى معظم دول أوروبا ، وأحيانا أكثر من ذلك ، فإنه يظل أقل بدرجة ملموسة من نظيره فى كثير من دول أمريكا اللاتينية أو آسيا وإفريقيا . ومصر بهذا تنتمى إلى النمط البيولوجى للعالم الثالث أو العالم المتخلف ، غير أنها ، كالعادة ، تأتى فى مقدمته وعلى رأسه تطوريا ، بمعنى أنها فى ذروة مرحلة الانتقال من التخلف إلى التقدم وأقرب دول هذا العالم إلى النمط الغربى الحديث .

وأساسا - لا ننسى - فإن المواليد والوفيات فى ارتفاعهما إنما يتناسبان تناسباً طرديا ، فى الوقت نفسه فإذا كانت العلاقة الطردية وثيقة بين المواليد والوفيات كقاعدة عامة ، فإنها أوثق بينهما كليهما وبين المركب الحضارى والاجتماعى والاقتصادى عموما ، فإن هما إلا مثل خيطين أساسيين كاللحمة والسداة من بين خيوط النسيج الحضارى العام، وكلاهما يعد بالفعل أحد مقاييس التقدم الحضارى والإنسانى بعامه .

(1) Issawi, p. 44 - 5 .

المضوابط الأساسية

ولقد بات من الحديث المعاد إلى حد الاستهلاك التام تعديد أسباب ارتفاع المواليد والوفيات عندنا ، لاسيما وأن بعضها إن اقتصر على مصر بصفة نوعية ، فإن لأغلبها صفة العمومية فى المجتمعات النامية والمتخلفة ويعد الآن من ألف باء سوسيولوجية السكان ، ولذا فلفل الأفضل أن نجمل الموقف فى أنها ، كجزء من «لحم مصر الحى» ، تعد بمثابة مقياس حساس ، وإن كان غير دقيق جدا للأسف ، لنبض الحياة والموت فى الجسم البيولوجى - الحضارى - الاقتصادى - الاجتماعى .

ضوابط المواليد

فعلى الجانب البيولوجى ، فإن البيئة الحارة والمناخ المستفz المثير عوامل مساعدة على البلوغ المبكر فى أحد الجنسين أو كليهما فى نظرية شائعة ، بمعنى أن سن النضج والقدرة على الانجاب nubility يتناسب عكسيا مع درجة الحرارة ، ورغم أن الدراسات الحديثة أثبتت أن التغذية والصحة والحضارة الحديثة يمكن أن تعوض أو حتى تعكس تماما هذه العلاقة المفترضة (١) ، فيبقى على الأقل أن هناك معامل ارتباط وثيقا بين خط العرض ودرجة الحرارة ونسبة الرطوبة الجوية فى جانب ، وبين البلوغ والخصوبة وحتى الصفات الجنسية الأولى والثانية فى الجانب الآخر (٢) وقد وجد الجود أن الدورة الشهرية والحيض فى الفتاة المصرية بالقاهرة تبدأ من سن ١٣,٧ كمتوسط ، ١٣,٦ فى أغلب الحالات (٣) .

(1) Amram scheinfeld, women and men , Lond., 1947 , p. 92-3 .

(2) E. Steinach, p. kammerer , "kilma und Mannbarkeit " Archiv fur entwicklungs - mechanik der organismen , Berlin , 1920 , 46 Band, p. 391-400 , 440-50.

(3) B. Sheldon Elgood "The age of onset of menstruation in Egyptian girls" . Jour, obst. and gynecol. Brit. emp., 1909 , p. 210 .

من الناحية الأخرى يرى البعض أن البلوغ وإن بدأ مبكرا في المناخ الحار عنه في المناخ البارد ، فإن سن اليأس تبدأ هي الأخرى مبكرة في الأول ، بحيث تغدو فترة الخصوبة أقصر فعلا في الحالة الأولى عنها في الثانية (١) وعلى أية حال ، فإن معامل الخصوبة الوراثية يكون على أعلاه في العقد التالي مباشرة لسن البلوغ ، مرتكزا خاصة حول سن ٢٢ ، ٥ (٢) ، وهي السن التي يقع حولها معظم الزواج المبكر في مصر .

على الجانب البيولوجي أيضا ، فإن الفقر والجوع ذاته يرفع الخصوبة وقوة التناسل في أكثر من نظرية أخرى قديمة وحديثة ابتداء من توماس سادلر حتى دي كاسترو (٣) . وإذا صبح هذا أو ذاك ، فإن المعنى هو أن كلا من معدل المواليد والوفيات سبب ونتيجة للآخر في أن واحد ذلك على مطلق المستوى البيولوجي البحث ، وأن الاثنين يتناسبان تناسباً طردياً بالضرورة لا بالاتفاق .

وأيا كان الأمر ، فإذا لم تكن العلاقة بين الفقر والحرمان وانخفاض مستوى المعيشة وبين ارتفاع الخصوبة وكثرة التناسل علاقة بيولوجية كامنة في الخلية العضوية بالضرورة ، فإنها يقينا علاقة اقتصادية - اجتماعية على الأقل ، فعلى المستوى العام ، الربط بين الفقر وكثرة الانجاب اعتقاد قديم وشائع للغاية (٤) وعلى المستوى المحلي ، فإن قلة وبساطة ضرورات الحياة الأساسية من غذاء وكساء في مناخنا الحار الحانى تشجع على التكاثر بلا تخوف أو تحفظ (٥) .

حتى العائلة الكبيرة الموسعة joint family ، تلك التي كانت تسود ريفنا حتى قريب ، وما زالت جزئيا ، والتي تعد وحدة مجتمعية تنطوى على قدر ما من الشيوعية

(1) A. M. Carr - Saunders , world population , p. 91 .

(2) Raymond pearl , The natural history of population , Lond., 1939 , p. 39-43.

(3) Th. Sadler , The Law of population , Lond., 1930 , vol. 2 , p. 354 - 5 ; Josué de Castro . Geography of hunger , Lond., 1952 , p. 180-1.

(4) Boris kahanoff , "La probléme fondamentale de la sociologie " . E. C., Jan - Fév, 1950 , p. 14; F.A.E. crew , "Biological aspect of migration " , population , vol. I, 1933 - 4. p. 35-9 .

(5) Issawi . p. 46 .

الاقتصادية البدائية (١) ، أو قلنقل كجمعية تعاونية أو خيرية charity organisation ، تعمل بتنظيمها هذا على خفض الضرورات الأساسية لبدء أسرة جديدة ، وبالتالي كأحد معجلات الزواج ومبكراته ، ولا نقول كمعامل التفريخ أو مفرخاته .

كذلك فإن انخفاض المستوى التكنولوجي للزراعة كحرفة إلى حد شبه بدائي أحيانا هو عامل لا يجعل التعليم الطويل ضرورة ملحة ، في الوقت نفسه الذي يخلق فيه للأطفال منفعة حدية عالية بالنسبة للآباء (٢) ، غير أنه هو القطن ، أكثر من أى شئ آخر في الزراعة المصرية ، الذي يعد الأداة الأساسية والأساس الفعال في رفع معدل المواليد (٣) . أولا لأنه يمكن لكثافة السكان العالية مثلما يتطلب عملا كثيفا ، وثانيا لأنه إنما يتطلب عملا كثيفا «صغيرا» في الدرجة الأولى ، أى من صغار الأطفال ، حتى لقد وصف بأنه «المحصول الذي يزرعه الكبار ويجنه الصغار» ، وهذا تلقائيا يرفع المنفعة والقيمة الحدية للأحداث حتى قيل كذلك «الأطفال رجال القطن» ، وعموما ، فعلى المستوى التاريخي كما نعلم لا سبيل إلى الفصل بين ثورتنا الديموغرافية الحديثة وثورة القطن الحاكمة والقائدة منذ القرن الماضي .

إذ ننتقل أخيرا إلى الجانب الاجتماعي ، فثمة يجبها مركب التخلف والفقر والامية والرجعية ، ومعه يجابهنا بالتالي ارتفاع القيمة الحدية للذكورة وانخفاض القيمة الحدية للأنوثة ، وبالتالي للزواج كنظام مع انتشاره وسيادته وارتفاع نسبة حدوثه في الوقت نفسه ، بما في ذلك الزواج المبكر خاصة . وهذا الأخير تحديدا ، لأنه يكاد يعنى اتفاق سن البلوغ بالقوة nubility مع سن الزواج بالفعل nuptiality ، ثم اتفاق الأخير مع سن النضج الجسمي أكثر منه مع سن النضج العقلي ، يعد خاصية من خصائص التخلف الحضارى عامة .

لا ننسى كذلك ، في ركاب الكل ، تعدد الزوجات وارتفاع معدل الطلاق وتكرار الزواج ، فأما تعدد الزوجات فالمقول عادة أنه من عوامل رفع معدل مواليدنا بصفة جانبية ، غير أن الواقع ، موضوعيا ، أن أثره الحقيقي غير واضح تماما ولا معروف

(1) Ammar , people of Shargiya, p. 251 - 2 .

(2) warren Thompson, "Race suicide in U.S.A. " , Amer , jour , phys anthrop, 1920, p. 120 .

(3) Issawi , p. 4-5 .

بالدقة. فإليه رد البعض نقص (١) ، لازيادة (٢) ، عدد الأطفال الذين تتجهم المرأة الواحدة، وذلك بالطبع بعيدا تماما عن أى مفهوم من نقص الخصوبة الكامنة أو البيولوجية (٣) . وعلى أية حال فإن تعدد الزوجات ، الذى يعده البعض - بالمناسبة - ظاهرة صحية يوجينيا بحسابه أداة للانتخاب الجنسى (٤) ، نسبة حدوثه عندنا طفيفة للغاية بالضرورة بحيث لا يعد مؤثرا فعلا حقا فى معدل المواليد .

ولعل الطلاق ، من الناحية الأخرى ، عامل أفعال حقا ، لا سيما وأن نسبته قد تصل إلى رُبع أو خُمس الزوجات ، كما لعل أثره يكون نقيض أثره فى الغرب إلى أبعد حد . فبينما يؤدى الطلاق فى الأمم الأغلب إلى خفض معدل المواليد فى الغرب (٥) ، فإنه عندنا يفضى إلى رفعه . فتنظيم الأسرة وتحديد النسل هو عند المرأة الأوروبية ضمان جزئى ضد الطلاق ، ولكن هذا الضمان عند المصرية غير المستقلة اقتصاديا إنما هو زيادة النسل ، حيث وجد بالفعل أن احتمالات الطلاق تقل مع زيادة حجم الأسرة حسب المتواليات ٥ : ٣ : ١ ، ٥ : ١ ، ٥ : ٠ ، تقريبا (٦) . وبهذا وذاك يتناسب مركز المرأة تناسباً عكسياً مع معدل المواليد (٧) .

أخيرا ، وكنتيجة لكل القوى والضوابط الاجتماعية السابقة من زواج وطلاق ، يأتى ارتفاع القيمة الحدية للانجاب وكثيرة البنين «كعزوة» وعزّة ، بل وكإثبات للذكورة والأنوثة على السواء ، ثم كاستثمار عاجل وأجل وضمان ضد الشيخوخة والمستقبل للأولى خاصة ، وحصانة ضد الطلاق وتعدد الزوجات للثانية خصوصا ، بل وكذلك كتمامين واحتياطى للثنتين ضد أخطار واحتمالات معدل الوفيات ووفيات الأطفال المرتفع ذاته . أى أن ارتفاع

(1) E. westermarck, History of human marriage , lond., 1901 , p. 170 .

(2) pitt-Rivers, Clash of cultures , p. 115 - 122 .

(3) A.M. Carr-Saunders, The population problem, Oxford, 1923 , p. 20 .

(4) paul popenoe , Eugenic and Islam , in : Eugenics in race and state , Balt., 1921 , p. 105 .

(5) Leonard Darwin , "Divorce and eugenics " . Eugenics Review , April 1933 , p. 15 - 16 .

(6) W. Cleland , " A population plan for Egypt " , E. C., May 1939 , p. 475 .

(7) H. wright, population , Lond. 1933 , p. 118-9 .

الوفيات يدعو بطريقة تعويضية وقائية إلى ارتفاع معدل المواليد ، مثلما يدعو الأخير إلى الأول بطريقة توازنية تلقائية .

ثم يبقى أخيرا ولكن ليس آخرًا بالتأكيد مجتمع الزراعة والريف والقرية المغلقة المظلمة الذى يرادف عمليا المجتمع المتناسل المتكاثر - وهناك علاقة طردية مؤكدة بين الظلام ومعدل المواليد - حيث لا مجال للترفيه ولا متنفس «لليبيدو» ولا منصرف لفائض الطاقة سوى النشاط الجنسى . وفى هذا الصدد فإذا كان وليم فوجت أول من بادر إلى السخرية حين قال «إن لعبة الجنس هى الرياضة الوطنية » ، (١) فقد أضاف معلق ساخر آخر مؤخرا قوله « رياضة الانجليز الوطنية كرة القدم ، والأمريكيين البيسبول ، والاستراليين التنس ، والإسبان مصارعة الثيران ، والباكستانيون البولو ، والمصريين الجنس » .

ضوابط الوفيات

إذا انتقلنا الآن إلى عوامل ودواعى ارتفاع الوفيات ، فلعل الغريب أنها ، بطريقة دياكتيكية ولكنها مفهومة تماما ، تكاد تكون هى نفسها عوامل وبنوافع زيادة المواليد . فالعامل المناخى ، إذا بدأنا بالجوانب الطبيعية ، يلعب دورا بارزا فى الوفيات لا يقل إن لم يزد عما يلعبه فى المواليد . ومن الملاحظ عالميا وجود علاقة موجبة وثيقة بين درجة الحرارة ومعدل الوفيات . وبنوع خاص جدا ، فإن ارتفاع الحرارة الشديد مضاد للأطفال الرضع بالذات ، خاصة من خلال الاسهال .

فى الوقت نفسه فإن الحرارة المرتفعة ترتبط بارتفاع المواليد ، الذى هو فى حد ذاته سبب فى ارتفاع الوفيات . من ثم تترتب لدينا علاقة ارتباط موجبة ومتبادلة بين معدل المواليد ومعدل الوفيات ودرجة الحرارة ، لا كاتفاق مناخى فحسب ولكن أيضا كاتفاق بيولوجى مباشر وأصيل .

وهنا يقال أحيانا إن معدل المواليد هو العامل المسيطر فى العلاقة ، وأحيانا ما يقال معدل الوفيات . فأصحاب النظرية اللوجستية أميل إلى اعتبار معدل الوفيات المرتفع

(1) Road to survival p. 251 - 2 .

(2) Raymond Pearl. in : proceedings of the world population conference , Geneva, 1927 , p. 28 - 35 ; C. J. Holmes , Studies in evolution and eugenics, Lond., 1932 - p. 151

نتيجة مترتبة على معدل المواليد المرتفع (٢) . ولكن خطأ فكريا مضادا يرى أن درجة تكاثر الجماعات والأقوام تتكيف وتتحدد بكمية الأخطار التي تجابهها أو تتعرض لها ، لا سيما منهم صغارهم . وبهذا يكون معدل الوفيات المرتفع سببا ، أكثر منه نتيجة لارتفاع معدل المواليد (١) .

والواقع أن المنطقين يقعان فى دائرة متكاملة أكثر منهما فى خطين متعارضين فمعدل الوفيات المصرى المرتفع هو بنفس القدر نتيجة لكثرة المواليد مثلما هو لأخطار الأحوال المعيشية . فالفقر السائد يزيد من فرص الموت من خلال العجز عن العلاج الصحى والصحة الحديثة ... إلخ وسوء التغذية والتزام السكنى يقلل من مقاومة الأمراض . وهكذا نجد الوفيات كنتيجة منطقية أولية ، تتناسب تناسبا طرديا مع الفقر (٢) .

والواقع أن الفقر والجهل والمرض أضلاع مثلث واحد ، وكلها يبقين سلاح ذو حدين . فالفقر كما يحض على زيادة المواليد ، يحصد هم بنفس النشاط والجد نتيجة سوء التغذية أو الجوع أو الأمراض المترتبة . وإذا كانت الأمراض المصرية المتوطنة المعهودة - ثلاثى البلهارسيا والإنكلستوما والملاريا - ليست من عوامل الموت المباشر (٣) ، فإنها إذ تخفض المناعة تعد السكان لحصاد الأمراض الوبائية الوافدة : إنها تقتل بطريق غير مباشر أو بالوكالة أو الإثابة .

والأسرة الكبيرة الواسعة ، إذا نقلنا إلى الجوانب البحتة ، تساعد بدورها هى الأخرى على رفع معدل الوفيات ، إذ كلما ازدادت حجماً كلما نالت المواليد المتأخرة ظروفًا بيئية ومعيشية أسوأ سواء قبل الولادة أو بعدها ، ودعك من الظروف الجينية الوراثية البحتة . وفى هذا الصدد فلقد ثبت منذ وقت مبكر أن هناك علاقة موجبة بين وفيات الأطفال وترتيب الولادة بين أبناء الأسرة (٤) .

أيضا فإن الزواج المبكر يساهم بنصيب فى رفع وفيات الأطفال من حيث أن الأم الصغيرة لا تكون ناضجة للحمل جسمانيا ولا لتربية الأطفال خبرة وقدرة ، ومن الأوليات

(1) Doubleday, The true law of population , London., 3rd ed., p. 388 ff. Sadler, The law of population , Lond., 1830 , vol . II. p. 354-5.

(2) Hassanien , p. 142 ff .

(3) Cleland , population problem , p. 86 .

(٤) عباس عمار ، «الجانب الإنسانى من مسألة ضبط النسل» ، مجلة الاتحاد الطبى المصرى ، يوليو ١٩٣٧ ، من ٢٠١-٢٠٢ .

فى الطب والبيولوجيا أن حالات الاجهاض الطبيعى وفاقد الولادات من مواليد موتى ومشوهين ومبتسرين تصل إلى حدها الأقصى فى فئات السن الهامشية أى فئات السن الصغيرة جدا فى طرف والكبيرة جدا فى الطرف المقابل (١) .

وحتى بالنسبة للأبوين ، فإن الزواج المبكر ضار وسلبى ، فالأمهات الصغيرات جدا ضحايا فى الغالب لمعدل مرتفع للغاية من وفيات الحمل والوضع materanl mortality ، بينما أن الآباء الصغار جدا يموتون قبل الأوان بفعل الإرهاق الجسمانى (٢) ، واختصارا ، وعلى الجملة ، فلك أن تضعها قاعدة عامة أنه كلما كان السكان أصغر سنا ، كلما كان معدل الوفيات أعلى ، والعكس صحيح تماما ، بمعنى أنه كلما كان السكان أكبر سنا كلما كان معدل الوفيات أقل (٣) .

معدل المواليد

لأنه ، كما يتفق وكأمر واقع ، دائم التغير والتذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض ، وبالتالي لما ينطوى عليه التعميم المطلق من خلط فى الرأى واضطراب وما قد يترتب عليه من بلبلة وخطأ فى الأحكام النهائية ، فإن المنهج الأمثل علميا لمعالجة حركة معدل المواليد هو تقسيمه إلى وحدات مورفولوجية صغرى ولكنها محددة الاتجاه سواء من الزيادة أو النقص أو التوقف .

ومنذ مطالع القرن الحالى نستطيع أن نميز على هذا الأساس بين ٩ وحدات أو فترات ، كل واحدة منها تتجه بالطبع أو بالضرورة عكس اتجاه سابقتها أو لاحقتها ، تلك على الترتيب هى : ما قبل الحرب الأولى ، فالحرب الأولى نفسها ، فما بين الحربين ، فالحرب الثانية ، فما بعد الحرب ٥٢ - ١٩٥٧ ، فما بين العدوان الثلاثى وحرب يونيو ٥٧ - ١٩٦٧ ، فما بين يونيو وأكتوبر ٦٧ - ١٩٧٥ ، ثم أخيرا منذ منتصف السبعينيات الى الآن ٧٥ - ١٩٨٣ .

(1) Pearl , Natural history of population , p. 88 .

(٢) ممر ، المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .

(3) Louis I. Dublin , "Outlook for the American birth - rate " , in : problems of population , ed. G. H. Pitt-Rivers, Lond., 1932 , p. 122 .

مراحل الحركة

فالفتره الأولى قبل الحرب العالمية الأولى تمتد ، وكل ما لدينا لنقله عنها هو أن المعدل فيها لم يكن ينخفض قط عن ٤٠ فى الألف وربما وصل إلى ٤٥ . ثم كانت الحرب نفسها هى المرحلة الثانية ، وفيها - كنتيجة طبيعية لها - انخفض المعدل دون علامة ٤٠ لأول مرة فى تاريخ احصائيات الحيوية المعروفة . فقد تراوح بين ٤٠ - ٣٧ لمدة ٣ سنوات متوالية بلا انقطاع من ١٩١٧ إلى ١٩١٩ (٣٨,٩ سنة ١٩١٨ ، ٣٧,٧ سنة ١٩١٩) . ولأن هذا الانخفاض فى المواليد صاحبه ارتفاع فى الوفيات كما سنرى ، فقد كان انخفاض الزيادة الطبيعية مضاعفا ، كما كان مرجعه إلى كلا العاملين بالتساوى تقريبا دون تغليب أيهما على الآخر .

المرحلة الثالثة أطول بكثير فهى مرحلة ما بين الحربين العظميين ، وفيها عاد المعدل سيرته الأولى وعاد مسيرته التقليدية على مستواه المرتفع فوق ٤١ كحد أدنى وبين ٤٥ كحد أعلى . على أن الملاحظ أنه يرسم فى مساره عبر الفترة منحنى قوسيا محدبا ومديدا ، حيث ارتفع بالتدريج فى وسطها ثم عاد فى آخرها إلى المستوى الذى بدأ به ، وفى الفترة ٢٠ - ١٩٢٤ بلغ المتوسط ٤٢,٨ ، وفى الفترة ٢٥ - ١٩٢٩ ارتفع إلى ٤٣,٩ ، ثم تراوح حول ٤٣,٧ فى الفترة ٣٠ - ١٩٣٤ ، إلى أن عاد إلى ٤٢,٨ فى الفترة ٣٥ - ١٩٣٩ .

ولقد كانت سنة ١٩٣٠ برقمها القياسى ٤٥,٢ هى القمة المطلقة للمعدل لا فى تلك الفترة وحدها ولكن أيضا فى كل تاريخه المسجل منذ سنة ١٩١٧ إلى اليوم ، ولم تكرر بعد ذلك سوى سنة ١٩٥٠ (٤٥ فى الألف) أى بعد ٢٠ سنة . كذلك فقد تلى تلك القمة معدل بالغ الارتفاع فى العام التالى ١٩٣١ (٤٤,٥) . والغريب أن هذه هى سنوات الأزمة العالمية الكبرى فى الثلاثينيات . ولعل تفسير هذا التناقض يكمن فى تأخر تأثير الأزمة إلى السنوات التالية أو ربما مجرد تحسن وزيادة تسجيل المواليد لا أكثر .

مع الحرب يهتز المعدل أعنف هزة فى تاريخه حتى ذلك الوقت ، حيث هوى المتوسط خلال فترتها ٤٠ - ١٩٤٤ إلى ٣٩,٥ ، فكانت هذه هى المرحلة الرابعة من مراحل الرحلة ،

ولعلها أيضا كانت أشدها وقعا وبروزا ، والطريف أن منحني الفترة يرسم ، على قصره ، وعلى عكس المرحلة السابقة ، قوسا مقعرا يصل الى حضيضه في وسطها أى في قلب الحرب . فمن ٤١,٣ سنة ١٩٤٠ ، انخفض المعدل إلى ٤٠,٤ سنة ١٩٤١ ، إلى ٣٧,٦ سنة ١٩٤٢ ، ثم أخذ يرتفع منها ببطء إلى ٣٨,٧ سنة ١٩٤٣ ، فألى ٣٩,٨ سنة ١٩٤٤ ، فألى ٤٢,٧ سنة ١٩٤٥ . وبذلك كانت سنة ١٩٤٢ هى نقطة الحضيض لعقود حيث لم يسبق لها مثيل إلا فى سنة ١٩١٩ ، وكلتا السنتين - لاحظ - من سنى الحروب الكبرى .

بالتعويض ، كانت نهاية الحرب إشارة البدء بالانطلاق من جديد إلى آفاق المعدل التقليدية القديمة فوق ٤٠ ، بل ولتحقيق أرقام قياسية غير مسبقة تقريبا . وتلك هى المرحلة الخامسة ٤٥ - ١٩٥٢ . فرغم بعض التذبذب السنوى الطفيف والعارض من عام إلى عام ، فإن الخط فى مجموعه صاعد بقوة ليصل إلى ذروته سنة ١٩٥٢ تحديدا ، حيث سجل رقما لم يعرف من قبل لعقود ثم أعقبه على الفور هبوط حاد غير عادى . فكانت تلك السنة بذلك نقطة تحول وإنعكاس فريدة وعلامة هامة على الطريق ، مثلما كانت نهاية المرحلة ذاتها .

ففى الفترة ٤٥ - ١٩٤٩ بلغ متوسط المعدل ٤٤,٤ ، وإن هبط قليلا إلى ٤٣,٤ فى الفترة التالية ٥٠ - ١٩٥٤ التى تجمع بين مرحلتى الارتفاع ثم الهبوط . فمن ٤٢,٧ سنة ١٩٤٥ ، تذبذب المعدل قليلا إلى ٤١,٢ سنة ١٩٤٦ ، فألى ٤٣,٦ سنة ١٩٤٧ ، ٤٢,٧ سنة ١٩٤٨ ، ٤١,٨ سنة ١٩٤٩ ، ولكنه قفز بفترة إلى ٤٤,٤ سنة ١٩٥٠ ، فألى ٤٤,٧ سنة ١٩٥١ ، ثم أخيرا إلى ذروته الفريدة ٤٥,٢ سنة ١٩٥٢ . وكما كانت هذه قمة غير مسبقة لعقود ، حيث لم تحدث إلا سنة ١٩٣٠ أى منذ ٢٢ سنة . فإنها كانت آخر مرة يتحقق فيها مثل هذا المستوى حتى يومنا هذا أى طوال ٣٠ سنة أخرى على الأقل ، ويكاد يكون من المؤكد الآن أنها لن تتكرر قط فى المستقبل .

من سنة ١٩٥٣ ، أى من يوليو والثورة ، تبدأ مرحلة جديدة - السادسة - ممتدة إلى سنة ١٩٥٧ ، أى إلى مابعد العدوان الثلاثى . هى على النقيض من سابقتها مرحلة انخفاض ، والانخفاض فيها خطى مستقيم مطرد بلا انقطاع أو استثناء . فمن نقطة السميت ٤٥,٢ سنة ١٩٥٢ ، تهاوى المعدل تباعا إلى ٤٢,٦ سنتى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، فألى $\pm ٤٠,٥$ سنتى ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ثم أخيرا إلى ٣٨ سنة ١٩٥٧ وهى أدنى نقطة وصل

إليها المعدل منذ قلب الحرب الثانية سنة ١٩٤٢ (٣٧,٦) أى منذ ١٥ سنة ، كما لن تتكرر قبل ١٢ سنة أخرى بعد ذلك . فضلا عن أنها تمثل سنة فاصلة بين مرحلتين تزيد كلتاهما على ٤٠ فى الألف بلا استثناء .

فى السنة التالية ١٩٥٨ ينعكس اتجاه المعدل من الهبوط إلى الارتفاع من جديد لتبدأ المرحلة السابعة التى ترسم فى مجموعها كوحدة مورفولوجية قوسا محدبا أو محدبا مقوسا ولكنه صاعد على الجملة نسبيا . المرحلة تمتد ٩ سنوات من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٦ ، أى لنحو عقد لا ينخفض عن ٤١ فى الألف كحد أدنى ، بالغاً قمته سنة ١٩٦١ بنحو ٤٤ فى الألف (٤٣,٩) ، ومنتهيا حيث بدأ تقريبا (٤١ +) .

بعد هذا لابد أن تعد سنة ١٩٦٧ سنة فاصلة مثلما هى مفصلية ، فهى نقطة تحول حاسم بصفة خاصة وبداية المرحلة الثامنة بصفة مباشرة . تلك التى ستمتد حتى سنة ١٩٧٥ على شكل قوس مقعر ولكنه هابط فى مجمله ، ممثلا بذلك النقيض المباشر للوحدة المورفولوجية السابقة . ذلك أن المعدل هبط فيها دون علامة الأربعين لأول مرة بعد نحو عقد منذ ١٩٥٦ ، ولثانى مرة بعد نحو ربع قرن منذ ٤٢ - ١٩٤٤ ، ولثالث مرة بعد نحو نصف قرن منذ الحرب الأولى سنتى ١٨ ، ١٩١٩ . وهى كثلاثتها ترتبط وتفسر بحالة حرب - حرب يونيو المأساوية - كضابط أساسى .

غير أنها على عكس نظيراتها السابقة ، وكذلك على خلاف ما كان يخشى البعض ، لا تعد هبوطا عارضا مرحليا دون تلك العلامة ، وإنما هى بالأحرى تفتح الباب أمامها إلى النهاية وإلى الأبد . ومن هنا فإن المرحلة تقع برمتها ولأول مرة دون علامة الأربعين ، ويكثر غالبا . فمن ٣٩,٢ سنة ١٩٦٧ ، وانحدر المعدل تباعا إلى ٣٨,٢ سنة ١٩٦٨ ، إلى ٣٧ سنة ١٩٦٩ ، إلى ٣٥,١ سنة ١٩٧٠ ، إلى ٣٤,٦ سنة ١٩٧١ ، إلى ٣٤,١ سنة ١٩٧٢ .

وعند هذا الرقم الأخير لابد لنا من وقفة خاصة ، فإنه يمثل نقطة الحضيض المطلقة أو الحد الأدنى «الأقصى» فى كل تاريخنا السكانى الحديث المعروف (مقابل نحو ١٨ فى بريطانيا أو المانيا الغربية ، ١٧ فى فرنسا أو اليابان ، أى نحو الضعف - أو بالعكس النصف) . هذا الهبوط (التاريخى المثير ؟) لا يمكن أن يفسره سوى اجتماع عاملين لا عامل واحد : الأول هو التطور الاجتماعى والحضارى الأساسى ، والثانى والطويل المدى ،

والثاني حرب ١٩٦٧ بظروفها المباشرة العارضة التي فرضت تحديد أو تأجيل أو تأخير الزواج والانجاب بدرجات متفاوتة (نحو مليون شاب مجند لسنوات ، تهجير سكان القناة ، الانفاقات العسكرية إلخ) .

ورغم أن المعدل عاد من نقطة القاع تلك ليرتفع قليلا إلى ٣٥,٧ فى سنة ١٩٧٣ ، ٣٥,٥ فى سنة ١٩٧٤ ، ورغم أن السنتين الأخيرتين تمثلان بذلك اتجاها طفيفا نحو انعكاس الاتجاه التنازلى السابق السائد الى الاتجاه التصاعدى اللاحق ، ففعل السنة التالية ١٩٧٥ هى الأدنى إلى أن تعد السنة المفصلية بين المرحلتين . ففيها يقفز المعدل فجأة ومرة واحدة إلى مثل ما كان عليه منذ بضع سنوات ليسجل ٣٧,٧ فى الألف ، ثم بعدها يأخذ فى التذبذب المحسوس ولكن فى صعود مؤكد على الجملة ، مسجلا فى قمته سنة ١٩٨٠ علامة الأربعين من جديد لأول مرة منذ سنة ١٩٦٦ أى منذ نحو ١٤ سنة بينما تدور سائر سنوات المرحلة حوالى ٣٧ - ٣٨ فى الألف .

فهذه المرحلة ، وهى التاسعة والأخيرة والمستمرة إلى اليوم ، ٧٥ - ١٩٨٣ ، تعد النقيض المباشر لسابقتها وللاتجاه العام ذاته لمسار المواليد فى العقود الأخيرة . ومرة أخرى ، ولكن بالمقلوب ، لا تفسير لذلك سوى اجتماع عاملين عارضين ضد عامل التطور الاجتماعى طويل المدى : الأول هو حرب أكتوبر ١٩٧٣ بزيجاتها التراكمية المؤجلة أو طفرة ما بعد الحروب كما تسمى وكما يحدث دائما (١) ، والثانى لعله آثار الانفتاح الاقتصادى الطائش الذى فتح الباب على مصراعيه لكل ألوان الاستهلاك المادى دون الانتاج المادى - ألا يكون الانتاج البشرى وحده .

مرحلتان أساسيتان

إذا كان علينا الآن أن ننظر إلى مسار معدل مواليدنا طوال الفترة الحديثة ككل ، فإن لنا أن نميز جوهريا بين مرحلتين أساسيتين تختزلان فيما بينهما الفترات أو الوحدات المورفولوجية الصغرى السابقة . هاتان المرحلتان سنة ٦٦ - ١٩٦٧ هى الفاصلة بينهما ،

(1) D. H. wrong, population , N. Y. 1959 , p. 71 -3 .

وعلاوة الأربعة هي الفارقة . وهاتان المرحلتان هما المرحلة التقليدية الكلاسيكية فالمتطورة الانتقالية .

فأما الأولى ، التي تبدأ من بدايات القرن وتمتد أكثر من نصف قرن على الأقل ، ففيها ظل المعدل رغم ذبذباته السنوية والقصيرة الأمد معلقا على سطحه العالي أو قرب سقفه المرتفع وهو ٤١ في الألف ، متأرجحا بينه وبين ٤٥ ، دون أن يهبط قط تحت علامة الأربعة إلا باستثناء عارض بصفة صارمة وذلك في فترات الحروب بالتحديد .

ففي الخمسين سنة منذ ١٩١٧ حتى ١٩٦٦ لم يحدث قط أن نزل المعدل عن ٤١ إلا ٣ مرات امتدت كل منها ٣ سنوات أو تراوحت فيها بين ٤٠ ، ٣٧ ، تلك هي فترة الحرب الأولى (١٧ - ١٩١٩) ، ثم الحرب الثانية (٤١ - ١٩٤٤) التي كانت أطولها وأشدّها انخفاضاً ، ثم أخيراً فترة ما حول حرب السويس (٥٥ - ١٩٥٧) وعنصر السببية - الحرب - غنى عن التعليق .

نقطة التحول الهامة ، الوحيدة والأولى في كل تاريخنا السكاني الحديث ، هي سنة ١٩٦٦ ، ومن ثم فإنها بداية المرحلة الثانية المتطورة أو الانتقالية . فلأول مرة وباستمرار يهبط معدل المواليد إلى (- ٤٠) ، وذلك بمعدل وحدة كل سنة تقريبا . وإذا كان المعدل قد عاد فسجل تلك العلامة سنة ١٩٨٠ ، فإن ذلك هو الاستثناء الوحيد طوال المرحلة التي تقع كلها فيما عدا ذلك وتكون علامة الأربعة ، على العكس تماما من المرحلة الأولى . علامة الأربعة ، بعبارة أخرى ، هي القاعدة لا الاستثناء في المرحلة الأولى ، ولكنها في هذه المرحلة الاستثناء لا القاعدة .

مع ذلك ، وللموضوعية ، فلأن المعدل مازال أعلى ظاهريا في المدن والعواصم الكبرى منه في الريف والأقاليم ، دليلا لاشك على عدم دقة أو اكتمال التسجيل في الأخيرة على الأقل كما كان الحال دائما ، فلعل المعدل الحقيقي للمواليد في البلد مازال في حدود الأربعة إن لم يزد - لا سبيل إلى القطع - ولكن المقطوع به على الأقل هو أن مصر ، وإن لم تعد أعلى أو ثانياً أعلى معدل في العالم ، فإنها تظل من أعلاه وتبقى في صفوف دول الصدارة في التكاثر حاليا مثل بعض دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا .

(هذا - بالمناسبة وعلى الهامش أو بين قوسين - ما يفسر كيف أن عدد المواليد الحقيقي السنوي في مصر قد يعادل أضعافه في كثير من الدول الأخرى المساوية لها في عدد السكان أو حتى الأكبر منها بكثير .. إنجلترا وويلز مثلا في الخمسينيات ، والمانيتين في الستينيات ، واليابان حاليا) .

مهما يكن ، وعلى الجملة أو على السطح ، فلقد بدأ المعدل هذه الرحلة محلقا فى آفاق ٤٥ - ٤٠ فى الألف وانتهى فى حدود ٣٥ - ٣٠ ، أى أنه انخفض بنسبة الربع تقريبا خلال القرن الحالى فى معظمه . وهذا انخفاض محدود نسبيا ، يظل يترك المعدل فى عائلة الدول النامية والمتخلفة والعالم الثالث وأبعد شئ عن دائرة العالم الصناعى المتقدم .

وللدقة والانصاف يمكن القول إن مصر حتى المرحلة الأولى التقليدية قبل ٦٦ - ١٩٦٧ كانت تقع تطوريا فى المرحلة التى كانت تقع فيها بلجيكا أو ألمانيا مثلا حوالى ١٨٨١ تقريبا ، حين كان معدل المواليد بهما ٤٠,٤,٤٠,٧ على الترتيب (١) . وبعبارة أخرى ، كان تطور معدل المواليد عندنا متخلفا نحو القرن إلا قليلا عنه فى غرب أوروبا ، وليس إلا بعد ١٩٦٧ أن بدأت مصر تتطور بعيدا عن ذلك الموقع ، متقدمة بعض الشئ نحو النمط أو المستوى الأوروبى الحديث .

فيما عدا هذا ، ورغم الذبذبة العارضة أو الاعتراضية منذ أواخر السبعينيات ، فالراجح أن الاتجاه التنازلى العام فى معدل مواليدنا هو تغيير حقيقى ودائم جاء ليبقى ويترد - البعض تنبأ به إحصائيا قبل الستينيات - لأنه من الآثار التراكمية للتطور الحضارى والاجتماعى والثقافى العام وتكامل وتفتت نظام الحياة المتخلفة العتيقة .

تفصيلا : التصنيع ، التحول إلى المدنية ، التعليم وخاصة التعليم العالى وبالأخص تعليم الإناث ، إرتفاع مستوى المعيشة والتطلعات العصرية ، نظام الأسرة الحديثة الصغيرة وتأخر سن الزواج وانقراض تعدد الزوجات وتناقص الطلاق ، انتشار ضبط النسل ، حتى ضغوط تكاليف المعيشة المتزايدة ، بل حتى مشكلة الاسكان الخائقة التى أصبحت عمليا عاملا من عوامل تحديد السكان ... إلخ ، باختصار التحول إلى مركب الحضارة الغربية الحديثة وتبنى مثل الحياة العصرية :

مؤشرات التغير

وبالفعل ، فكنتيجة لهذه التطورات أو كدليل عليها - سيان - تشير الدراسات الديموغرافية الحديثة فى مصر إلى اتجاه ، وإن يكن طفيفا ما يزال ، نحو انخفاض نسبة

(1) Arthur Newsholme, Vital statistic, Lond., 1923 , p. 102 .

الزواج وسنه ومعدلات الخصوبة ، وبالتالي تتناقص حجم الأسرة ، خاصة فى المدن ، وبالأخص بين الطبقات الأعلى ، يتسرب ببطء إلى أسفل عبر درجات السلم الاجتماعى .
فهناك ، أولا ، الهبوط المحقق على المدى الطويل رغم بعض الذبذبات العارضة فى الحدوث النسبى للزواج ، أى فى كثافة التزاوج إن صح التعبير . والجدول الآتى ، الذى يحدد سن الزواج للذكور على أساس + ١٨ سنة وللإناث + ١٦ ، يفسر نفسه بنفسه دون قراءة أو تعليق (٪) .

الغنة				
١٩٧٦	١٩٦٠	١٩٤٧	١٩٣٧	نسبة المتزوجين إلى مجموع السكان
٩	٩	٣٨,٨	٣٩,٤	
٦٥,٧	٦٩,٦	٦٧,٧	٦٩,٤	نسبة المتزوجين إلى مجموع السكان فى سن الزواج
٦٧	٧٢	٧١	٩	نسبة المتزوجين الذكور إلى مجموع السكان فى سن الزواج
٦٤,٧	٦٧,٥	٦٥	٩	نسبة المتزوجين الإناث إلى مجموع السكان فى سن الزواج
٣٠,٥	٢٤,٣	٩	٩	لم يسبق لهم الزواج من الذكور
١٩,٧	١٢,١	٩	٩	لم يسبق لهم الزواج من الإناث
٢٤,٩	١٧,٩	٩	٩	لم يسبق لهم الزواج من الجنسين

فنسبة المتزوجين من كلا الجنسين ، خاصة الذكور ، فى انخفاض واضح تماما ، بينما أن نسبة من لم يسبق لهم الزواج فى ارتفاع شديد بالمقابل ، ويكفى أن نحورع السكان البالغين جميعا هم اليوم من غير المتزوجين ما يزالون . وهذا يعنى بالطبع ، ويؤكد بالقطع ، أن نسبة الزواج المبكر تتناقص وتتقهقر بسرعة .

ولا ينفصل عن ذلك بطبيعة الحال - هذا هو الوجه الآخر للعملة - ارتفاع سن الزواج للجنسين على السواء ، ولكن للإناث خاصة ، مع تقارب بين السنين متزايد وملحوظ ، يعد فى ذاته ظاهرة أساسية فى التطور والتقدم الحضارى عامة (١) فمثلا فى سنة ١٩٣٧ وجد أن متوسط سن العرائس فى مصر ككل هو ٢٢,٣ سنة ، وأن ٤٤,٧ ٪ منهن كان دون ٢١ سنة (٢) أما اليوم ، فقد ارتفع الرقمان كثيرا ، بينما بلغ متوسط سن الزواج عند الإناث ٢١ سنة وعند الذكور ٢٨ سنة .

(1) G. H. L. - F. Pitt-Rivers , Clash of culture and contact of races , 1927 , p.251 - 2 .

(2) M. A. Hassanien , Infant mortality in Egypt, ph. D. Thesis London univ., 1944, p. 213-5.

ثانيا ، وأهم من تغير الحالة الزوجية ، فلقد كشفت الأرقام والأبحاث عن انخفاض دال ومؤثر في الخصوبة العامة . فمن قبل ، تدل نسبة الأطفال (٥ - سنوات) إلى النساء في سن الحمل (١٥ - ٤٩ سنة) على اتجاه هابط لا شك فيه كما يوضح الجدول التالي ومن بعد ، وجد هانسن ومرزوق هبوطا ملحوظا في معدل الخصوبة من سنة ١٩٤٧ حتى ١٩٦٠ ما بين النساء في فئة السن الصغرى ١٥ - ٢٠ سنة (١) .

السنة	الاناث ١٥ - ٤٩	الأطفال ٥ -	النسبة في الألف
١٨٩٧	٢,٤٠٠,٠٠٠	١,٦٨٠,٠٠٠	٧٠٠
١٩٠٧	٢,٦٠٩,٠٠٠	١,٧٧٦,٠٠٠	٦٨١
١٩١٧	٣,٠٢٦,٠٠٠	١,٧٥٤,٠٠٠	٥٧٩
١٩٢٧	٣,٥١٣,٠٠٠	٢,٠٣١,٠٠٠	٥٧٨
١٩٣٧	٣,٨٥٢,٠٠٠	٢,١٠٨,٠٠٠	٥٤٧

فبالموازاة ، أثبتت الدراسات والأبحاث الحديثة انخفاض خصوبة المرأة بصورة مباشرة ، حيث هبطت نسبتها من ٦,٢ من المواليد لكل امرأة سنة ١٩٦٠ إلى ٥,٢ سنة ١٩٧٠ ، كذلك تشير الدراسات إلى انخفاض معدل عدد المواليد الأحياء لكل أم بوضوح لا شك فيه ولا لبس . فمن ٧,٢ مولود حي لكل أم سنة ١٩٦٠ ، انخفض المعدل إلى ٦,٨ سنة ١٩٦٦ ، إلى ٦,٤ في أوائل السبعينيات ، إلى ٥,٤ سنة ١٩٧٦ (للمقارنة ، مقابل ٢ - ٣ في أوروبا) .

ثالثا ، وأهم أيضا من اتجاه الخصوبة العام أو الخام ، تدل المؤشرات على انخفاض الخصوبة الكلية للمرأة ومعدل تعويض الاناث بصفة خاصة . ففي سنة ١٩٣٧ مثلا حسب معدل الخصوبة الكلية للمرأة ، أي عدد ما تضعه كل مصرية في المتوسط خلال حياتها الخصبة (١٥ - ٤٩) فكان ٥,٨ . معنى هذا أن كل مصرية كانت تلد في المتوسط نحو ٦ أطفال ما بين ذكور وإناث (هذا ضعف المعدل المقابل في الولايات المتحدة حينذاك) .

(1) B. Hansen , G. Marzouk, Development and economic policy in U.A.R. (Egypt), Amsterdam, 1965, p. 31 .

أما معدل التعويض الأنثوى النظرى ، أى متوسط عدد ما تضعه المصرية خلال حياتها الخصبة من إناث أى من بنات جنسها فقط ، فقد بلغ ٢,٨ ، قل تجاوزا نحو ٣ بنات ، وباستبعاد حالات الوفاة خلال الحياة الخصبة بين الإناث ، يتبقى لدينا لمعدل تعويض أنثوى حقيقى net reproduction rate نحو ١,٦ تقريبا لكل امرأة . أى أن كل ١٠ مصرية كن يسلمن رسالة حفظ النوع لنحو ١٦ بعدهن . هذا بالنسبة للنساء فى سن الحمل عموما ، لا المتزوجات منهن تحديدا . أما على هذا الأساس الأخير فإن معدل التعويض الفعلى الصافى يرتفع إلى ٢,١ ، بمعنى أن كل مصرية تسلم المشغل لأكثر من اثنتين من بعدها (١) .

رابعا ، وفى النتيجة ، فإن هناك اتجاها محققا وإن كان طفيفا حتى الآن نحو تناقص أو تقلص حجم الأسرة المصرية المتوسطة . صحيح مازالت للأسرة الكبيرة (٤ - ٥ أطفال) النسبة المثوية الكبرى model فى الحدوث النسبى لأحجام العائلات حيث تمثل ١٥ ٪ من مجموع عدد الأسرات فى البلد ، مقابل ٨ ٪ أو النصف للأسرة المكونة من طفل واحد أو للأسرة المكونة من ٧ أطفال . غير أن متوسط حجم الأسرة عموما فى تناقص واضح عبر التعدادات . فمن ٥,٨ سنة ١٩٠٧ ، تحرك إلى ٥,٣ سنة ١٩٢٧ ، إلى ٥ سنة ١٩٣٧ ، إلى ٤,٧ سنة ١٩٤٧ ، إلى ٤,٩ سنة ١٩٥٧ .

خامسا ، اتضح أيضا فى أواخر السبعينيات أن ١٨,٤ ٪ (بأرقام جهاز تنظيم الأسرة) أو ٢٣,٥ ٪ (بأرقام الجهاز المركزى للإحصاء) من الزوجات فى سن الانجاب ، قل ربع مجتمع الزوجات المصريات ، يستعملن الآن وسائل منع الحمل وضبط النسل ، ولو أن مركز الثقل يجنح بعنف إلى المدن حيث ترتفع النسبة إلى ٤٥ ٪ بينما تنخفض فى الريف إلى ١٣ ٪ وبصفة عامة فإن اتجاهات الأسرة المصرية نحو الانجاب قد أصبحت تستهدف ٣ أولاد فى المدينة ، ٥ فى القرية حيث ثبت أن الفلاح لا يكف عن الانجاب - إن توقف - إلا بعد الطفل الخامس على الأقل .

على أن الصورة تطورت فى أوائل الثمانينيات نحو المزيد من التحسن الواعد . فقد قدر أن نسبة السيدات فى سن الانجاب واللاتى يستخدمن وسائل منع الحمل قد إرتفعت من ٢٠ - ٢٥ ٪ إلى ٣٤ ٪ أى الثلث . والمنتظر الآن أن ترتفع إلى النصف ، خاصة كلما زاد عدد الإبناء (٢) .

(١) عبد الحميد الدالى ، العناصر الحيوية لمشكلة السكان فى مصر ، من ٢٢٨ - ٢٣٤ ، ٢٧٣ - ٢٨٣ .
(2) Atef khalifa, Journal of biosocial sciences , 1976 , p. 510 - 13 .

سادسا ، واستطرادا من انتشار وسائل ضبط النسل المتزايد ، فليس لنا أن ننسى أو نغفل عامل تفاوت الخصوبة differential fertility ، تلك الظاهرة الأساسية العامة والعالية ، السارية والمعدية ، التي تسرى على مصر كما على غير مصر ، قبل وسائل ضبط النسل الحديثة كما هي بعدها .

فالثابت من الدراسات المحلية العديدة على المستوى الاجتماعى والطبقى أن العلاقة عكسية بين الطبقة الاجتماعية والخصوبة ، خاصة فى المدن والمدن الكبرى ، وبالأخص بين الأمهات المتعلّقات . حتى فى المناطق الزراعية وجد أن الخصوبة بين العمال الزراعيين أقل منها بين فلاحينا . ولا يحتاج المرء إلى أن يكون ديموغرافيا متخصصا ليرى أنه كلما ارتفع مستوى المعيشة والتعليم والدخل والطبقة الاجتماعية قل حجم الأسرة ومعدل المواليد فى معظم أجزاء مصر اليوم .

وإذا كان لهذا العامل الحاسم وزنه اليوم فى تحديد معدل المواليد بدرجة أو بأخرى ، فلسوف يكون أفعل وأخطر فى المستقبل مع التطور الطبقي العام والتصعيد الاجتماعى المطرد ... إلخ ، لاسيما وأن ضبط النسل كقاعدة هو أشد ارتباطا بالطبقات الاجتماعية منه بالطبقات الاقتصادية . (١)

سابعا ، وأخيرا ، كنتيجة لتسرب ضبط النسل إلى الريف والفلاح ، وبالموازاة مع هبوط معدل المواليد القومى ، انخفض المعدل الاقليمى على مستوى المحافظات ، أى فى صميم المناطق الريفية . ففيما بين عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ فقط سجل المعدل انخفاضا بدرجات متفاوتة فى ١٠ محافظات على الأقل تتوزع بين أقصى الشمال والجنوب على نحو ما يوضح هذا الجدول :

(1) J. Rumney , " The problem of differential fertiltity " , population , 1935-6, p. 119 .

١٩٧٧	١٩٧٦	المحافظة
٣٦,٨٢	٣٧,٧٣	دمياط
٣٩,٠٥	٣٩,٢٢	الشرقية
٣٩,٧٩	٤١,٨٩	الاسماعيلية
٣٨,٥١	٤١,٩٦	الجيزة
٤١,٧٤	٤١,٨٣	بنى سويف
٤١,٩٠	٤٢,٥٣	الفيوم
٣٨,٠١	٤٠,٦٦	أسيوط
٣٧,٨٢	٣٨,٤٥	سوهاج
٣٤,٧٨	٣٧,٧٢	قنا
٣٨,٤٢	٤٢,٨٥	أسوان

حركة معدل المواليد

المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة
٤١,١	١٩٥٨			٤٠,١	١٩١٧
٤٢,٨	١٩٥٩	٤١,٣	١٩٤٠	٣٨,٩	١٩١٨
٤٣,١	١٩٦٠	٤٠,٤	١٩٤١	٣٧,٧	١٩١٩
٤٣,٩	١٩٦١				
٤١,٣	١٩٦٢	٣٧,٦	١٩٤٢	٤٢,٢	١٩٢٠
٤٢,٨	١٩٦٣	٣٨,٧	١٩٤٣	٤١,٨	١٩٢١
٤٢,٠	١٩٦٤	٣٩,٨	١٩٤٤	٤٣,١	١٩٢٢
٤٢,٠	١٩٦٥			٤٣,١	١٩٢٣
٤١,٢	١٩٦٦			٤٣,٨	١٩٢٤
٣٩,٢	١٩٦٧	٤٢,٧	١٩٤٥	٤٣,٥	١٩٢٥
٣٨,٢	١٩٦٨	٤١,٢	١٩٤٦	٤٤,٢	١٩٢٦
٣٧,٠	١٩٦٩	٤٣,٦	١٩٤٧	٤٤,٠	١٩٢٧
٣٥,١	١٩٧٠	٤٢,٧	١٩٤٨	٤٣,٦	١٩٢٨
٣٤,٦	١٩٧١	٤١,٨	١٩٤٩	٤٤,٢	١٩٢٩

٣٤,٦	١٩٧١	٤٤,٤	١٩٥٠	٤٥,٢	١٩٣٠
٣٤,١	١٩٧٢	٤٤,٧	١٩٥١	٤٤,٥	١٩٣١
٣٥,٧	١٩٧٣	٤٥,٢	١٩٥٢	٤٢,٥	١٩٣٢
٣٥,٧	١٩٧٤			٤٣,٨	١٩٣٣
٣٧,٧	١٩٧٥			٤٢,٢	١٩٣٤
٣٦,٤	١٩٧٦	٤٢,٦	١٩٥٣	٤١,٣	١٩٣٥
٣٨,٤	١٩٧٧	٤٢,٦	١٩٥٤	٤٤,٢	١٩٣٦
٣٨,٤	١٩٧٨	٤٠,٣	١٩٥٥	٤٣,٥	١٩٣٧
٤٠,٠	١٩٨٠	٤٠,٧	١٩٥٦	٤٣,٣	١٩٣٨
٣٧,٠	١٩٨١	٣٨,٠	١٩٥٧	٤٢,٢	١٩٣٩

تطور معدل الوفيات

المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة
١٦,٤	١٩٥٦	٢٧,١	١٩٣٧	٢٩,٤	١٩١٧
١٧,٨	١٩٥٧	٢٦,٣	١٩٣٨	٣٩,٦	١٩١٨
١٦,٦	١٩٥٨	٢٥,٩	١٩٣٩	٢٩,٤	١٩١٩
١٦,٣	١٩٥٩			٢٨,٠	١٩٢٠
١٦,٩	١٩٦٠	٢٦,٣	١٩٤٠		
١٥,٨	١٩٦١	٢٥,٧	١٩٤١	٢٥,٠	١٩٢١
١٧,٩	١٩٦٢	٢٨,٣	١٩٤٢	٢٥,١	١٩٢٢
١٥,٤	١٩٦٣	٢٧,٧	١٩٤٣	٢٥,٨	١٩٢٣
١٥,٧	١٩٦٤	٢٦,٠	١٩٤٤	٢٤,٩	١٩٢٤
١٤,٨	١٩٦٥	٢٧,٧	١٩٤٥	٢٦,٥	١٩٢٥
١٥,٨	١٩٦٦	٢٥,٠	١٩٤٦	٢٦,٧	١٩٢٦

١٤,٢	١٩٦٧			٢٥,٢	١٩٢٧
١٦,١	١٩٦٨	٢١,٤	١٩٤٧	٢٦,٣	١٩٢٨
١٤,٥	١٩٦٩	٢٠,٤	١٩٤٨	٢٧,٦	١٩٢٩
١٥,١	١٩٧٠	٢٠,٥	١٩٤٩	٢٤,٩	١٩٣٠
١٣,١	١٩٧١	١٩,١	١٩٥٠	٢٦,٦	١٩٣١
١٠,٤	١٩٧٣	١٩,٣	١٩٥١	٢٨,٥	١٩٣٢
١١,٧	١٩٧٦	١٧,٨	١٩٥٢	٢٧,٥	١٩٣٣
٩,٩	١٩٧٨	١٩,٦	١٩٥٣	٢٧,٨	١٩٣٤
١٢,٩	١٩٨٠	١٧,٩	١٩٥٤	٢٦,٤	١٩٣٥
١٠,١	١٩٨٢	١٧,٦	١٩٥٥	٢٨,٨	١٩٣٦

اتجاه معدل المواليد والوفيات

معدل المواليد	الفترة	معدل المواليد	الفترة
٤٤,٤	١٩٤٩-٤٥	٤٠,١	١٩٢١-١٧
٤٣,٤	١٩٥٤-٥٠	٤٣,٥	١٩٢٦-٢٢
٤٠,٦	١٩٥٩-٥٥	٤٢,٨	١٩٢٤-٢٠
٤٢,٨	١٩٦٤-٦٠	٤٣,٩	١٩٢٩-٢٥
٣٤,٤	١٩٧٢-٦٤	٤٣,٧	١٩٣٤-٣٠
٣٧,١	١٩٧٨-٧٣	٤٢,٨	١٩٣٩-٣٥
		٣٩,٥	١٩٤٤-٤٠

الفترة	معدل الوفيات	الفترة	معدل الوفيات
١٩٢١-١٧	٣٠,٣	١٩٣٤-٣٠	٢٦,٢
١٩٢٦-٢٢	٢٥,٨	١٩٣٩-٣٥	٢٦,٩
١٩٢٤-٢٠	٢٥,٧	١٩٤٤-٤٠	٢٦,١
١٩٢٩-٢٥	٢٦,٤	١٩٤٩-٤٥	٢٣,١

معدل الزيادة الطبيعية السنوى

السنة	المعدل	السنة	المعدل
١٩٥٢	٢,٨	١٩٦٢	٢,٣
١٩٥٣	٢,٣	١٩٦٣	٢,٧
١٩٥٤	٢,٥	١٩٦٤	٢,٦
١٩٥٥	٢,٣	١٩٦٥	٢,٧
١٩٥٦	٢,٤	١٩٦٦	٢,٥
١٩٥٧	٢,٠	١٩٦٧	٢,٥
١٩٥٨	٢,٤	١٩٧٦	٢,٥
١٩٥٩	٢,٦	١٩٧٧	٢,٦
١٩٦٠	٢,٦	١٩٧٨	٢,٨
١٩٦١	٢,٨	١٩٨٢	٢,٦

بقوة تلك المؤثرات والمتغيرات النوعية العديدة إذن ، كان حتما أن يهبط معدل المواليد ،
ولسوف يهبط أكثر فى المستقبل . غير أنه لا يحتمل أن ينخفض معدل النمو إلى أقل من
٢٪ سنويا فى المدى المنظور . وعلى الجملة ، فالواضح أن نظرية الانتقال الديموغرافى
التي تتنبأ بحدوث إنخفاض فى الخصوبة مع تقدم التمدن والتحضّر والتنمية الاقتصادية
والتطور الاجتماعى بدأت تعمل الآن فى مصر مثلما تعمل فى الغرب منذ القرن الماضى .

معدل الوفيات

رغم أنه ، أو بالدقة لأنه ، أسبق وأسرع وأشدّ تغيرا وانخفاضا ، وأشدّ إطرادا فى
تغيره ، فإن منحنى معدل الوفيات يقتصر فى تطوره خلال الفترة الحديثة على عدد من
الوحدات المورفولوجية أقل بكثير من معدل المواليد وإن بدا مقاربا له على السطح وموأكبا
له فى بعضها . فهناك ظاهريا ٦ وحدات أو فترات تفصيلية هى فترة ما قبل الحرب
الأولى، ففترة الحرب نفسها، فما بين الحربين ، فالحرب الثانية ، فما بعد الحرب إلى حرب
أكتوبر ، ثم أخيرا ما بعد حرب أكتوبر أو فترة الثلث الأخير من القرن العشرين . غير أن
الواقع، من الناحية العملية، أن الفترتين الأخيرتين تشكلان معا إلى حد بعيد مرحلة واحدة
متصلة من الهبوط المطرد غير المنقطع أو المتقطع، وذلك على العكس من نظيراتها على
جانب المواليد حيث ظلت فى مد وجزر وصعود وهبوط على التعاقب ودون انقطاع.

مراحل التطور

وأيا ما كان ، فلعل البداية فى الفترة الأولى قبل الحرب العالمية تمثل الحالة الطبيعية
للوفيات لا فى أوائل القرن الحالى فحسب ولكن ربما كذلك فى أواخر القرن السابق حين
كان مستوى الصحة والطب الوقائى والتطور الحضارى محدودا متواضعا نسبيا لم يزل .
على أن هذا، دعنا نستدرك بسرعة ، يمثل تقدما عظيما على مستويات القرن التاسع عشر
فى صميمه حين لم يكن من غير المألوف أن يصل معدل الوفيات إلى ٥٠ فى الألف ، بل
وإلى ٧٠ فى حالات المجاعات والأوبئة ... إلخ (١) . أما الآن ، منذ أواخر القرن الماضى

(١) الجريلى ، خمسة وعشرون عاما ، ص ٨٧ .

وفى بدايات القرن الحالى ، فقد انخفض سقف المعدل إلى ٣٠ فى الألف على الأكثر ، قلما وصل إليها فى الواقع فضلا عن أن يرجحها ، وإن كان مساره أقرب إلى حده الأعلى منه إلى حده الأدنى .

وإنما تم تجاوز هذا السقف كحالة عرضية أو مرضية بحتة فقط أثناء الحرب الأولى ، التى تمثل وحدها الفترة الثانية من فترات تطور المعدل . وفى سنة ١٩١٨ ، سنة وباء الانفلونزا العالمى pandemic الذى حصد نحو ٢٠ مليونا فى العالم ، قفز معدل الوفيات المصرى من ٢٩,٤ أى نحو ٣٠ فى السنة السابقة إلى ٣٩,٦ أى نحو ٤٠ فى الألف . ذلك ، يعنى بزيادة ١٠ وحدات دفعة واحدة ، وأعلى بنحو وحدة من معدل المواليد ذاته (٣٨,٩) بحيث تقاطع منحنى المعدلين للمرة الوحيدة فى تاريخنا الحديث فحدث نقص حقيقى فى السكان depopulation .

مع ذلك ، فربما كان من الأحب أن نأخذ هذا الانقلاب بشئ من الحذر نظرا لفرط القصور فى دقة تسجيل كل من المواليد والوفيات على حد سواء فى تلك المراحل المبكرة فهل تعادل المعدلان بالضبط فكانت الزيادة صفرا والنمو توقفا ، أم رجحت الوفيات المواليد فعلا فكان تناقص سكانى خاطف ولكنه حقيقى ، ذلك ما لاسبيل إلى الجزم به تماما . وعلى أية حال ، فتلك إذن فترة شاذة، فترة شنوذ سكانى من حيث سلوك الوفيات . فى الفترة التالية أو الثالثة وهى فترة ما بين الحربين ، ٢١ - ١٩٣٩ ، تارجح المعدل بين ٣٠ ، ٢٥ ، مع ميل أغلب إلى الحد الأدنى الأخير . وفى الفترة الخمسية ٢٠ - ١٩٢٤ بلغ المتوسط ٢٥,٧ ، وفى ٢٥ - ١٩٢٩ ارتفع قليلا إلى ٢٦,٤ ، وفى ٣٠ - ١٩٣٤ بلغ ٢٦,٢ ، ثم بلغ القمة فى الفترة ٣٥ - ١٩٣٩ بنحو ٢٦,٩ فى الألف . وبهذا كانت المرحلة مرحلة تذبذب وتموج غالبا ولكن فى حدود ضيقة طفيفة للغاية ، وعلى مستوى مرتفع عامة ولكن باعتدال نسبيا . إلا أن من الحكمة ألا ننسى أيضا عامل تحسين التسجيل المتزايد وتمويهه للحقيقة .

على أن الجدير بالملاحظة يقينا أن المعدل سجل حده الأدنى طوال الفترة فى سنتى ١٩٢٤ ، ١٩٣٠ ، وذلك بنحو ٢٤,٩ أى دون علامة الخمسة والعشرين . فلقد كان هذا يحدث لأول مرة معروفة وقبل ثانى مرة لاحقة بنحو ٢٣ ، ١٧ سنة على الترتيب ، حيث أن ذلك الرقم لم يتكرر بعد ذلك إلا سنة ١٩٤٧ .

ثم بلغت النظر بعد هذا سنة ١٩٣٠ بالذات ، فإنها بهذا المعدل تعد ذات أعلى معدل مواليد وأقل معدل وفيات لعقود ، وذلك أيضا رغم ما سبق أن أشرنا إليه من تعارض هذا وذاك على حد سواء مع كونها سنة الأزمة العالمية الكبرى أو بدايتها . ولكن ، مرة أخرى ، فلعل تطور دقة التسجيل فقط هو المسئول جزئيا عن هذا التضارب .

مهما يكن الأمر فإن الأربعينيات تنقلنا إلى فترة أشد إثارة وتميزا ، وتناقضا أيضا ، وهى فترة الحرب الثانية ، ٤٠ - ١٩٤٦ ، ورغم أن هذه الفترة تُقارن ، وينبغى بالفعل أن تُقَرَن ، بمثلتها فى الحرب الأولى من حيث سلوك كل من المواليد والوفيات ، إلا أن هناك فروقا هامة ودالة .

ف رغم أن أثر الحرب الثانية على خفض معدل المواليد أقوى منه بالتأكيد وكما ينبغى فى الحرب الأولى ، فإن أثرها على معدل الوفيات ، على العكس ، وعلى عكس المنطق ، جاء شاحبا باهتا بعض الشيء ، لا يتناسب تماما مع خطرها ولا يعكس فيما يبدو كامل ثقلها . حتى ليجوز لنا أن نقرر بثقة ويقين أن أثر الحرب الثانية على معدل المواليد جاء ، للغرابة والدهشة وعلى عكس الحرب الأولى ، أكبر وأوقع منه على معدل الوفيات .

وإذا كان معدل التزايد الطبيعي قد انخفض خلال الحرب ، فإنما ذلك ، على عكس الحرب الأولى ، بفعل انخفاض المواليد أكثر منه ارتفاع الوفيات . وبعبارة أوضح ، فى كلتا الحربين انخفض معدل المواليد وارتفع معدل الوفيات ، ولكن انخفاض المواليد كان أوضح وأوقع فى الحرب الثانية منه فى الأولى ، بينما كان ارتفاع الوفيات فى الحرب الأولى أشد وأحد منه فى الثانية .

كلتا الحربين عرفت خطر الوباء والمجاعة : الحرب الأولى وباء الانفلونزا العالمى pandemic ، والثانية وباء الكوليرا المحلى الوافد epidemic . وفى الحربين كلتيهما وقعت أزمة غذاء حقيقية ، إلا أنها بلغت الذروة فى الحرب الثانية التى طالت وتطاوت معها صعوبات التموين الحادة وأزمة الطعام وانخفض مستوى المعيشة والتغذية إلى حد انعكس فى ضعف مقاومة الوباء الوافد حتى أطاح بنحو ٢٠٠ ألف نسمة سنة ١٩٤٢ .

مع ذلك فإن ارتفاع معدل الوفيات خلال الحرب ، على شدة ، لم يكن استثنائيا بصفة خاصة جدا . بل إن متوسط الفترة الخمسية ٤٠ - ١٩٤٤ التي تستوعب معظم سننى الحرب ليقول عن متوسط كل من الفترات الثلاث السابقة من سنة ١٩٢٥ حتى ١٩٣٩ ، إذ بلغ الأول ٢٦,١ فى الألف مقابل ٢٦,٤ ، ٢٦,٢ ، ٢٦,٩ للأخيرة على الترتيب . وقصارى ما فعلت الحرب أن رفعت المعدل فى قلبها ونهايتها وحدتين أو أكثر أو أقل ، فعاد القهقرى إلى مستوى بضع سنوات سابقة فقط .

ففى سنة ١٩٤٢ بلغ المعدل ذروته ٢٨,٣ لثانى مرة منذ ٧ سنوات سنة ١٩٣٦ ، ولآخر مرة بعد ذلك فى تاريخه إلى الآن . وفى سنتى ١٩٤٣ ، ١٩٤٥ بلغ المعدل ٢٧,٧ ، ولكن أيضا لآخر مرة فى تاريخه . أما فى سنة ١٩٤٦ فقد تلطفت حدة المعدل نوعا فهبط إلى ٢٥ فقط ، وكانت تلك آخر مرة فى تاريخه يسجل المعدل تلك العلامة ، بل ولسوف يهبط بعدها وشيكا إلى دونها بكثير ، إلى علامة العشرين وأقل . وهذا بالتالى ما ينقلنا إلى مرحلة جديدة تماما هى الفترة الخامسة أو فترة ما بعد الحرب .

هذه الفترة (٤٧ - ١٩٦٧) ، تمتد من نهاية الحرب الثانية حتى حرب يونيو ، أى لعقدين كاملين ، وفيها تسارع انخفاض المعدل بحيث تراوح بين ٢٠ - ١٥ فى الألف . المستوى ثورى جديد تماما وطارئ على معدل وفياتنا لأول مرة بلا جدال ، والخط داخله نازل باطراد وإن كان طفيفا ، حيث بدأ فعلا حوالى ٢٠ وانتهى حوالى ١٥ متدرجا بانتظام ملحوظ فيما بين القطبين . وإذا كانت المرحلة قد تعرضت لبعض الحروب المحلية مثل حرب السويس ١٩٥٦ ، فإن الضابط الحاكم فى تطورها واضح أنه العامل الطبى الصحى أساسا وتقدم المستويات والخدمات الصحية الحديثة وارتفاع مستوى الوعى والمعيشة والحضارة إلخ .

ثم لا يبقى فى نهاية الشريط سوى المرحلة السادسة والأخيرة وهى مرحلة ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ والممتدة إلى الآن . لقد بلغ الانخفاض أوجه ، أقصد حضيضه ، فأصبح المعدل محصورا بين ١٥ ، ١٠ فى الألف ، قل أن يتجاوز أو حتى يناهز الرقم الأول ، ولكن كثيرا ما يناهز أو حتى يجاوز الثانى ، وإذا كان انخفاض المعدل فى السنة الافتتاحية ١٩٧٣ إلى ١٤,٢ من الجائز أن يرد جزئيا إلى أثر حرب يونيو ، فإن ضابط الاتجاه العام هو العامل الحضارى الطبى الصحى وحده أكثر من أى وقت مضى حيث

بلغ المستوى ذروته تاريخيا . وقد سجل الاتجاه رقمه القياسى سنة ١٩٧٨ بمعدل قدره ٩,٩ ، ولا شك أن الاتجاه بأسره أبدى جاء ليبقى ، كما أن المستوى لم يعد يختلف كثيرا عنه فى أكثر الدول الصناعية تطورا وتقدما .

إذا نظرنا الآن إلى منحنى المعدل ككل فى رحلته خلال القرن الحالى ، فإن لنا أن نصنفها إلى مرحلتين أساسيتين تندغم فيهما الفترات الصغرى السابقة ، ونهاية الحرب الثانية هى خط التقسيم بينهما ، فمن بدايات القرن حتى سنة ١٩٤٦ كان المعدل يتراوح متأرجحا بين ٣٠ ، ٢٥ فى الأعم الأغلب ، ومنذ سنة ١٩٤٧ حتى الآن وهو يتراوح بين ٢٠ و ١٠ فى الألف .

فالمرحلة الأولى كانت تعنى التخلف أو التأخر التطورى ، إذ تضع مصر فى المرحلة التطورية التى كانت فرنسا مثلا تقع عليها سنوات ١٨٠٦ - ١٨١٥ حين كان معدل وفياتها ٢٦,٩ فى الألف ، أو تلك التى كانت تمر بها إيطاليا منذ نحو نصف المدة أى سنوات ٧٨ - ١٨٨٢ حين كان معدل وفياتها ٢٨,٧ فى الألف (١) . هذا فى حين قفزت المرحلة الثانية بسرعة غير عادية بمصر قريبا من أغلب الدول الغربية المتقدمة أو غير بعيد عنها جدا .

تطور جذرى لا شك ، وإن كان متصلا مطردا فيما عدا فترات الانقطاع أو الانعكاس إبان الحروب العالمية أو المحلية . وعلى الجملة فلقد بدأ المعدل فى آفاق الثلاثين فى الألف وانتهى فى حدود العشرة ، أى هبط إلى الثلث فى نحو نصف قرن . ذلك تطور ، بل إنجاز، مؤثر ولا شك ، مرجعه الأساسى بالطبع هو التقدم الطبى وتحسن الأحوال الصحية والعلاجية والنظافة العامة والوعى الصحى ومستوى المعيشة والحياة الحديثة ... إلخ ، أى باختصار تقدم المستوى الحضارى الحديث بوجه عام .

وفيات الأطفال

ولا ينعكس هذا كله كما ينعكس فى تطور وفيات الأطفال خاصة ، تلك التى تعد أيضا أحد أكبر أسبابه ومكوناته ، مرآته الكبرى ومأساته الصغرى بل العظمى . فوفيات الأطفال هى النقطة الحرجة فى معدل الوفيات العام ، هى القوة الضاربة فيه أو بالأحرى

(1) Landry , Traité , p. 190 , 194 .

الضربة القاضية عليه ، ولذا تحتل موقعا مركزيا منه وإن بدت هامشية فى بدايته ، تدهورها يهدد المعدل العام بالخطر الماحق . وتحسنها يهوى به إلى الحد الأدنى أو حد الأمان ... إلخ .

وإختصارا ، وفيات الأطفال هى النواة النووية الدفينة فى معدل الوفيات العام وقاعدة هرم الموت العريضة . ولقد كانت هذه القاعدة فى مصر تقليديا من أعلى (أو أعرض؟) ما فى العالم ، أحيانا بضعة أمثالها فى الدول الغربية المتقدمة .

ورغم أن وفيات الأطفال مقياس فائق الحساسية بطبيعته كقاعدة عامة ، فلعله فى مصر أقل مقاييس الوفيات دقة وثقة ، فهو أشدها نقصا فى التسجيل ، ولذا ينضج بل يطفح بالتناقضات والشكوك تطورا تاريخيا وتوزيعا جغرافيا على السواء . فلقد نجده فى تطوره يزداد ارتفاعا من عقد إلى عقد ، رغم كل الدلائل والأدلة الملموسة على التحسن الصحى الضخم ، لا لشيء بالطبع سوى تزايد التسجيل بعد إخفائه ومنعه . كذلك كثيرا ما نجده فى المدن والعواصم الكبرى أعلى منه جدا فى القرى وأعماق الريف والصعيد الجوانى ، لا شك نتيجة لشمول التسجيل فى الأولى نسبيا واجتزائه الشديد فى الأخيرة... إلخ .

مع ذلك كله ، لا يعدم المعدل قدرا ما أو حدا أدنى من الحساسية وبالتالى من الاحتمالية فالمصادقية ، حيث تشى الأرقام أحيانا باتجاهات أو إحياءات أو حتى إيماءات منطقية معقولة ، كما فى فترات الحروب خاصة . من هنا ، وعلى علته ، يمكننا بشئ من الحذر والتحفظ أن نتتبع مساره على النحو الآتى .

منذ قرن وربما حتى بداية القرن الحالى ، كان المعدل يصل فيما يقدر إلى ٤٠٠ - ٥٠٠ فى الألف ، وهو معدل رهيب إلى فاحش . والمرجح عموما أنه كان يدور حول ٥٠٠ فى منتصف القرن التاسع عشر ، وحول ٢٥٠ فى نهايته (١) على أن المعدل المسجل منذ بدأت الإحصائيات الحيوية المنظمة لم يصل قط إلى ٢٠٠ أو يتجاوزها إلا سنة ١٧ - ١٩١٨ بسبب الوفاء العالمى حيث بلغ ٢٥١ سنة ١٩١٧ ، ٢٨٢ سنة ١٩١٨ .

على أنه هوى بعدها إلى حدود ١٣٠ فقط ، ثم منها أخذ يرتفع بالتدريج حتى وصل إلى ١٧٤ سنة ١٩٣٢ . فتلك إذن مرحلة ارتفاع - معكوس ، بالطبع ، كاذب بالتاكيد - فى

(١) الجريلى ، خمسة وعشرون عاما ، ص ٨٧ .

المعدل لا يعنى سوى ارتفاع معدل التسجيل وحده ، ثم من سنة ١٩٣٣ حتى ١٩٤٠ تأرجع المعدل حوالى علامة ١٦٠ ، بزيادة بضع وحدات عادة ، وخلال الحرب نفسها اشتد اضطراب الأرقام ، ولو أنها لا تفشل فى عكس نبضها العام ، فبينما بدأ المعدل سنة ١٩٤١ فى حدود ١٥٠ وانتهى سنة ١٩٤٥ بنحو ١٥٣ ، فإنه بلغ قمته سنة ١٩٤٢ بنحو ١٦٨ ، عاكسا بذلك إلى حد ما وباء الكوليرا ، ثم هبط إلى ١٦٠ ، ١٥٧ فى العامين التاليين (١) .

بعد الحرب وحتى أوائل السبعينيات تبدأ مرحلة طويلة ولكنها شديدة التذبذب ما بين ارتفاع وانخفاض ، غير مفهوم كلاهما ، ولكنها تجرى بين سقف وأرضية معتدلين : حوالى ١٤٠ ، ١١٠ على الترتيب . فمثلا بعد أن هبط المعدل من ١٤١ سنة ١٩٤٦ إلى ١٢٧ سنة ١٩٥٢ ، عاد فارتفع إلى ١٤٦ سنة ١٩٥٣ ، ومرة أخرى بعد أن انخفض إلى ١١٢ ، ١٠٩ ، ١٠٨ فى الفترة ٥٩ - ١٩٦١ ، عاد فارتد إلى ١٣٤ سنة ١٩٦٢ ، وهكذا . مع ذلك ، ورغم هذه النزوات الاحصائية والنكسات البادية ، ورغم دورات المنحنى القوسية المديدة وتموجاته المترنحة المتراصة ، فإن الاتجاه العام على المدى الطويل فى انخفاض محقق ، وتلك هى الحقيقة المؤكدة التى تشير إليها كل الدلائل العملية والواقعية فضلا عن المنطقية والعقلية . ولعل المعدل يقف اليوم على حد المائة (مقابل ٢٠ - ١٠ فى الألف فى الدول الراقية) ، إذ ليس إلا بعد السبعينيات أن هبط إلى هذا المستوى ، حيث بلغ مثلا ٩٠ فى الألف سنة ١٩٧٦ ، ثم ٨٧ سنة ١٩٨٠ .

ويعنى هذا فى مجمله أن عشر المواليد فقط يموتون اليوم فى سنتهم الأولى ، بعد أن كانوا الخمس تقريبا منذ نصف قرن ، وربما الخمسين منذ قرن أو يزيد - إنجان لا بأس به على كل حال . لكنه يعنى ، من الناحية الأخرى ، أن الأطفال المصريين يموتون خلال عامهم الأول من عشرة إلى خمسة أمثال نظرائهم فى الدول المتقدمة - فاقد رهيب مايزال ، وبصيفة أخرى فإن وفيات أطفالنا تؤلف زهاء ٢٨ ٪ من مجموع وفياتنا ، مقابل ٢ ، ٥ ٪ فى الغرب المتقدم - فارق جسيم لا جدال - إنهم هناك يموتون بالشيخوخة أكثر ، ونحن نموت «بالطفولة» أكثر ، هم يعيشون ليموتوا انتهاء ، ونحن نولد لنموت ابتداء .

(1) M. A. Hassanein , Infant mortality in Egypt, ph . D. thesis , Lond. Univ 194٠ , 26 - 47 78 et seq.

بصيفة أخيرة ، صيغة الاحتمالات الرياضية ، فإن الطفل المصرى ، بمجرد محض محل ميلاده ، مهدد بالموت خمسة إلى عشرة أضعاف الطفل الأوروبى . والخطر ، دعنا نلاحظ للأهمية ، يكمن ويكون عند أقصاه فى الأيام الأولى من الحياة ، وكل يوم يمضى بعد ذلك ثم أسبوع ثم شهر يقل الخطر . ولهذا فإن وفيات الأطفال تتناسب تناسبا عكسيا مع السن ، ولذا أيضا كان حديثو الولادة هم أكبر ضحاياها (١) .

وإذا كان من الواضح بعد ذلك أن هذا النزيف الهائل يمثل محض فاقد للطاقة البشرية ومعاناة ومتاعب إنسانية لا مبرر لها ، فإن بعض اليوجينيين يرون له دورا مفيدا إلى حد أو آخر من حيث أنه «يغريل» النسل ويصفيه . بوفيات الأطفال المرتفعة عندهم عملية استبعاد مبكر للعرق الضعيف من النسل ، عرق كان سيعيش إلى حين عبثا على نفسه وعلى الآخرين ثم ما يلبث مع ذلك أن يكتسحه الموت فى مرحلة تالية بعض الشيء ، ومعنى هذا أن وفيات الأطفال انتخابية بالمعنى الداروينى المباشر ، أى على الأساس الوراثى (٢) ، وبهذه الصفة فإنها ليست شرا مطلقا ، بل لعلها تكون «نعمة مقنعة» (٣) .

ولكن على النقيض من هذا المنطق تماما يجد البعض فى مصر أن من يتجاوزون وفيات الأطفال عندنا ليسوا أصلح أو أصبح جسميا وعضويا من نظرائهم فى الدول المتقدمة ذات المعدل المنخفض . وعلى هذا يرون أن « البيئة المضادة ، لا الوراثة ، هى السبب الكامن خلف ارتفاع معدل الوفيات المصرى » (٤) .

ولعل هذا صحيح فى مجمله ، ولكن دون استبعاد للعامل الوراثى تماما ، بدليل أنه حتى الشهر الثالث من العمر يرجع نصف وفيات الأطفال تقريبا إلى عامل الضعف الخلقي أى التكويني الوراثى congenital debility ، وليس إلا بعد ذلك أن يتخلى الضعف الخلقي عن مكانه للعوامل البيئية الصرف كالاسهال (٥) على أن المشكلة معقدة للغاية فى الواقع ،

(1) Raymond pearl , studies in human biology , Baltimore , 1924 , p. 132 .

(2) S. J. Holmes , studies in evolution and eugenics , Lond., 1923 , p. 137 , 87 . 93 .

(3) Julian huxley , Essays in popular science , pelican , 1937 , p. 59 .

(4) Hassanein , p. 121 .

(5) Id., p., 121 .

ومازالت المناظرة الخالدة (وستظل) مستمرة بين نظريتين متعارضتين جذريا ، واحدة ترى
فى وفيات الاطفال مقياسا حساسا للرفاهية والخدمة الاجتماعية أساسا (١) ، وأخرى
تراها فى الدرجة الأولى ترمومترا بيولوجيا (٢) .

تطور وفيات الأطفال

السنة	المعدل	السنة	المعدل	السنة	المعدل
١٩١٧	٢٥١	١٩٣٥	١٦١	١٩٥٣	١٤٦
١٩١٨	٢٨٢	١٩٣٦	١٦٥	١٩٥٤	١٣٨
١٩١٩	١٢٨	١٩٣٧	١١٥	١٩٥٥	١٣٦
١٩٢٠	١٣٧	١٩٣٨	١٦٣	١٩٥٦	١٢٤
١٩٢١	١٣٣	١٩٣٩	١٦١	١٩٥٧	١٣٠
١٩٢٢	١٤٠	١٩٤٠	١٦٢	١٩٥٨	١١٢
١٩٢٣	١٤٣	١٩٤١	١٥٠	١٩٥٩	١٠٩
١٩٢٤	١٥٠	١٩٤٢	١٦٨	١٩٦٠	١٠٩
١٩٢٥	١٥٥	١٩٤٣	١٦٠	١٩٦١	١٠٨
١٩٢٦	١٤٦	١٩٤٤	١٥٧	١٩٦٢	١٣٤
١٩٢٧	١٥٢	١٩٤٥	١٥٣	١٩٦٣	١١٩
١٩٢٨	١٥١	١٩٤٦	١٤١	١٩٦٤	١١٧
١٩٢٩	١٥٩	١٩٤٧	١٢٧	١٩٦٥	١١٣
١٩٣٠	١٥١	١٩٤٨	١٣٩	١٩٦٦	١٢٧
١٩٣١	١٦٠	١٩٤٩	١٣٥	١٩٦٧	١١٦
١٩٣٢	١٧٤	١٩٥٠	١٣٠	١٩٦٨	١٣١
١٩٣٣	١٦٢	١٩٥١	١٢٩	١٩٦٩	١١٩
١٩٣٤	١٦٦	١٩٥٢	١٢٧	١٩٧٠	١١٨

(1) Newsholme , Vital statistics , p. 104 .

(2) E. M. East , Mankind at the crossroads. N. Y, 1924 , p. 250 ff .

جداول الحياة وأمل الحياة

فمن ذا الذى يتبقى ، إذن ، ليعيش بعد حصاد موت الطفولة وما بعد الطفولة ؟ جداول الحياة life-tables هى التى تجيب على هذا السؤال ، فهى نوع من جداول البقاء والتعمير survival tables ، tables de survie ، إذ تتبع ما يتبقى من المواليد أو من السكان بعد أن يختصرهم الموت عاما بعد عام ويختطفهم خطوة خطوة ، ذلك أن لكل عمر معدل وفياته الخاص أو النوعى ، كما أن معدل الوفيات عموما يبلغ ذروته فى فئات السن الهامشية من الأطفال فى جانب والشيوخ فى الجانب الآخر .

وابتداء ، فإن متوسط العمر العام للمصرى منخفض بشدة إذا ما قورن بنظيره فى الدول المتقدمة ، فهو فى الخمسينيات لم يكن يزيد على ٣١ سنة للذكور ، ٣٦ للإناث (مقابل ٦٤ فى الولايات المتحدة ، ٥٥ فى فرنسا) ، على أن هذا - دعنا نستدرك أو نوضح على الفور - لا يعنى أن المصرى العادى لا يعيش حقيقة إلا نصف عمر الأمريكى أو الأوروبى ، فضلا عن أن يكون هذا صفة جينية مورثة فى الجنس أو التكوين الجسمانى أو البنية الطبيعية ، فإنما يرجع هذا المتوسط المتدنئ إلى التأثير السلبى أساسا لمعدل وفيات الأطفال البالغ الارتفاع فى حالة مصر .

والواقع أن منطقة الخطر الأقصى فى حياة المصرى هى السنة الأولى من عمره ثم سننى الطفولة المبكرة ، ولكنه إذا اجتازها تباعا بسلا يمكن أن يمتد به العمر إلى مثل الأوروبى أو الأمريكى (وربما أكثر ؟ ، حتى «يعمر فيهرم») ، ذلك أن علينا أن نفرق بين مفهومين لطول العمر ، واحد بالقوة وآخر بالفعل ، تماما كما نميز عند المرأة بين الخصوبة بالقوة fecundity والخصوبة بالفعل fertility . فالأول هو «أمد الحياة» كمدى بيولوجى بالقوة ، وهذا لسنا نعرف تماما أبعاده المطلقة ولا ضوابطه الكامنة . أما الثانى فهو ما نعرف ، وهو ما يسمى «أمل الحياة» أو منتظر العمر - expectancy of life ، وهو ما يسمى - اجتماعى مكتسب بالفعل يتحدد بظروف البيئة والعمل والتغذية والصحة والفقر... الخ ، إلى جانب النسيج البيولوجى الخفى .

ففى الخمسينيات كان أمل الحياة للمواليد الذكور عندنا هو ٣٦ سنة ، وللإناث ٤٢ ، فإذا ما اجتاز هؤلاء المواليد سنة الخطر وهى السنة الأولى من العمر ، ارتفع أمل الحياة

أمامهم إلى ٤٢ للذكور ، ٤٨ سنة للإناث ، فإذا ما عاشوا حتى سن الخامسة عشرة وصل أمل الحياة المتبقى أمامهم إلى حده الأقصى وهو ٤٣ للذكور ، ٥٠ للإناث (١) . ولعلنا الآن ، فى كل هذه المقاييس المتعاقبة أو السباقات التتابعية ، قد لاحظنا التفوق المحقق أو المطلق باستمرار للإناث على الذكور فى مسألة الصراع بين الحياة والموت . فكما تشير الأرقام القليلة السابقة ، هن فى معظم مراحل الحياة أقل وفيات من الذكور ، وكذلك ولذلك أطول عمرا . وتلك خاصية فارقة ترقى فى الواقع إلى مرتبة الفروق أو الخصائص الجنسية من الدرجة الثالثة كشعر الجسم أو غلظة الصوت مثلا tertiary sex characteristics .

مثلا فى سنة ١٩٥١ كان معدل الوفيات فى مصر للذكور وحدهم ٢١ فى الألف ، مقابل ١٨ فقط للإناث (٢) وفى سنوات ٣٦ - ١٩٣٨ ، مثلا آخر ، كان نصف الذكور بمصر يموتون حتى سن ٣٤ سنة . بينما يصل نصف الإناث إلى سن ٤٧ (٣) وفى سنة ١٩٤٧ وجد أن ربع المواليد يموتون قبل السنة الثالثة من العمر ، ولا يصل إلى الخامسة سوى سبعة الأعشار ، وإلى سن ١٠ - ١٥ سوى الثلثين وكسور ، وإلى سن ٣٣ سوى ستة الأعشار ، وإلى سن ٥٠ إلا النصف فقط ، وإلى سن ٦٠ إلا الخمسان فحسب (٤) .

خريطة الحياة وفرص الموت

بين المعدلين

من هذا العرض الشريطى الضافى لمواليدنا ووفياتنا كقصة رحلة travelogue ، لعله أن لنا أن نسعى إلى خلاصة الدرس الذى تعلمه كفلسفة حياة . وهنا نصل ، كبداية ، إلى جوهر الفرق بين سلوك وتطور موكب أو مركب المواليد والوفيات عندنا . فهناك سمات تجمع بينهما ، وأخرى تفرق .

(1) M. R. Shanawany, " The first national life tables for Egypt " , E.C. vol XXVIII, no . 162 , 1936 , p 210 - 5 .

(٢) مزة النمس ، أحوال السكان فى العالم العربى ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ٢٣٤ .

(3) Shanawany , p. 214 - 8 .

(٤) رؤوف حليم مقار ، جدول الحياة القومى الثالث للسكان فى جمهورية مصر ١٩٤٧ ، القاهرة ، ص ١٥ .

فمن الأولى تلك العلاقة العضوية الوثيقة والحميمة بينهما بينولوجيا وهى الارتفاع المترابط لاسيما فى البداية . منها كذلك تلك العلاقة الدالة المحققة والتي لا يمكن أن نخفئها ولا يجوز أن نغفلها وهى تأثيرهما الشديد كليهما بكل الحروب العالمية والمحلية ابتداء من الحرب الكبرى الأولى حتى حرب أكتوبر ، حتى لتبدو الحرب عامة أهم عامل منفرد ومشترك يجمع بين المعدلين ويؤثر فيهما إلى حد أو آخر .

من الناحية الأخرى ، فكلاهما مرتفع بداية ونهاية ، ولكن كليهما تغير إلى حد أو آخر ، الوفيات إلى حد بعيد جدا ، منذ وقت مبكر للغاية فى البداية ، أما المواليد فبقدر محدود للغاية تأخر جدا إلى قرب نهاية النهاية . فممن الحرب العالمية الأولى انخفضت الوفيات بنحو الثلثين إلى النصف ، مقابل الربع أو الخمس فقط للمواليد . وفى الوفيات سبقت نقطة التحول الأساسية نظيرتها فى المواليد بنحو ٢٠ سنة ، ١٩٤٧ مقابل ١٩٦٧ ، بل إن الأولى لتمثل قمة التغير بينما لاتعدو الثانية أن تكون أولى اختلاجات التغير فقط .

كلاهما إذن تغير وتطور إلى حد أو آخر ، وذلك أيضا بالانخفاض أساسا ، وعلى المدى البعيد بطبيعة الحال . فكلاهما إذن متغير لا ثابت . إلا أن معدل المواليد بعد هذا أقرب إلى الثوابت ، ومعدل الوفيات أقرب إلى المتغيرات . فالأول كان أسبق إلى التغير والهبوط بكثير زمنيا وأكبر بكثير فى تغيره وهبوطه حجما وكذلك اطرادا واستمرارا ، وبالتالي كان أقل تذبذبا ونكوصا وارتدادا فى إيقاعه .

فى النتيجة ، كاد منحنى الوفيات يكون خطيا مستقيما ، مجرد خط بسيط هابط بانتظام واطراد ، سوى السلوك شديد الاستقامة ، بينما يبدو منحنى المواليد ، هذا المعقد الملتوى نسبيا ، خطا مذبذبا إن لم يكن مراوفا مخادعا بعض الشيء لا ينخفض إلا ليعاود الارتفاع إلى حد أو آخر .

بصيغة بيانية أخرى ، منحنى الوفيات خط مستقيم أساسا rectilinear ، حيث منحنى المواليد خط منحن بامتياز curvilinear ، الأول مطرد فى إيقاعه secular ، والثانى دورى cyclic ، الأول ، من ثم ، انطوى عبر رحلته الرتيبة على قلة معدودة من وحدات النمو المورفولوجى كما رأينا ، توشك حتى أن تندغم فى وحدة واحدة مديدة للغاية من البداية

إلى النهاية . هذا بينما يجتاز الثانى فى رحلته المفعمة العديد من الوحدات المركبة والمعقدة كأنها سلسلة حافلة من «المطبات والمقبات» أو المهابط والمصاعد .
ولعل من هذا أيضا يبدو الأخير ، لاسيما مع ارتفاع قيمته وقامته ولا نقول هامته ، أكثر صخبا وضجيجا وأشد بروزاً إلى المقدمة ، بينما يبدو الآخر كحن خلفى متوار متواتر ، لحن هادئ موحّد الإيقاع فى الخلفية لكنه مع ذلك الأكثر فاعلية ومفعولا وأثرا وتأثيرا . فبحجم هبوطه الضخم السريع ، وباستمراره فى طريقه إلى أسفل بإصرار واطراد لا يلقى على شئ ، يبدو مؤثرا أفعل فى تحديد نتيجة وحجم النمو السكانى الصافى وضابطا فيصلا أكثر لمعدل الزيادة الطبيعية . إنه ضابط استراتيجى أكثر ، حيث معدل المواليد تكتيكى أكثر ، إن صحت الاستعارة .
وعلى أية حال ، فلئن كان معدل المواليد أقرب إلى الثوابت والوفيات إلى المتغيرات ، فإن من هذا الفرق أو الفارق بالدقة نبعت كل ثورتنا الديموغرافية الحديثة ، وبين ضلعى زاوية الانفراج المتوسعة أبدا رقدت بل ركضت وتضخمت مشكلة السكان عندنا حتى تعاطمت وتفاقمّت إلى حد الخطر والانفجار السكانى ... إلخ .

الفارق الحضارى

وعند هذا الحد تبرز لنا نقطة اختلاف جوهرية وهامة فى تحديد مسار النمو السكانى بين مصر كجزء من الشرق والعالم الثالث وبين الغرب الأوروبى . فمن الثابت الآن فى أوروبا والغرب عموما أن معدل المواليد الهابط بعنف هو الضابط الفعال والمسيطر على حركة السكان وتحجيم النمو ، بل وذلك إلى حد الخطر وخطر الضمور ، حتى باتت المشكلة السكانية الأساسية عندهم (١) . أما عندنا فإن لب المشكلة هو بالدقة جمود معدل المواليد وثباته العنيد دون انخفاض أو هبوط يذكر ، فهو ثابت على مستواه العالى لا يريم ولا يتطامن تقريبا ، بينما انخفض معدل الوفيات بشدة فصار هو على العكس ضابط النمو والإيقاع .

(1) Mabel Craven Buer, Health , wealth and population , London., 1926 , p.2-3 .

وإذا كان هذا يفسر جوهر المشكلة كمبدأ وكمفتاح عام ، فلعلة أيضا يكون ، بالمناسبة ، من أخص خصوصياتها المصرية ، فصميم مشكلتنا الخاصة أن معدل المواليد ، لأول مرة في التاريخ المعروف كما يؤكد دونالد بوج ، أصبح الآن ينخفض في كل العالم المتقدم وحتى بعض الدول المتخلفة بأسرع من انخفاض معدل الوفيات - إلا مصر ، لماذا ؟ لا ندري .

ما ندري هو سبب الفارق الأصلي والجوهري بين حركة المعدلين ، ذلك ، ببساطة ولكن بيقين ، لأننا استوردنا معدل الوفيات الحديث من الغرب ، بينما احتفظنا بمعدل خصوبتنا الشرقي القديم كما هو تقريبا ، فالأول ينتمي إلى حضارة الغرب أو العصر الحديث ، وأما الثاني فإلى حضارة الشرق أو العصور الوسطى . ولقد استوردنا الأول لأنه سهل النقل خفيف الحمل ، مجرد مسألة مادية ميكانيكية تتمثل في وسائل الطب الحديث بينما احتفظنا بالثاني لأن تغييره أصعب بكثير فهو مرتبط بالنواة الدفينة في أعماق مركبنا الحضاري والإيديولوجي والاجتماعي والنفسي ، بالقيم والتقاليد والعادات وطرق التفكير وربما المعتقدات الدينية .. إلخ . والنتيجة أن الأول سريع الحركة واسع الخطى ، حيث الثاني ثقيل القدم بطيء الخطوة .

الفارق إذن بين المعدلين هو فارق حضاري أساسا : الوفيات حضارة مادية ، والمواليد حضارة لا مادية ، ونحن بالمواليد قطعة من صميم الشرق ما نزال ، وبالوفيات قطعة من الغرب لا أقل ، نضع بالمواليد قدما في إفريقيا ، وبالوفيات قدما في أوروبا ، بالأولى ننتمي إلى العالم الثالث ، لكننا نمت إلى العالم الأول بالثانية . بالأولى نمثل ونعكس مجتمع الزراعة وحضارة الريف ونفسية القرية ، وبالثانية نلخص ونشخص مجتمع الصناعة وحضارة المدن ونفسية الحضر ... إلخ .

قصة مألوفة في عصر الاحتكاك والانتقال الحضاري المعاصر cross-culture : قطعة من الفارق الحضاري وبضعة من التخلف الحضاري cultural lag ، تخلفت فيه سرعة عنصر عن عنصر آخر في مركب عملية الاحتكاك والاستعارة الحضارية (١) . وبالتالي فإنه تعبير عن التطور غير المتوازن أو المتساقط parallel evolution الذي يميز عملية الاحتكاك الحضاري الحديث عادة ويشكل أساس التخلف في العالم الثالث غالبا ، ومن هنا جاء في النهاية في صورة أزمة ، هي المشكلة بكل ما تعنى وتعد - أو تتوعد !

(1) W. F. Ogburn, M. F. Ninkoff , Handbook of sociology, Lond., 1947 , p.207 .

من فلسفة البيولوجيا

بعيدا عن هذه الأزمة مؤقتا ، وعوداً إلى ما تعنى تلك المواليد والوفيات المرتفعة من وجهة النظر الحيوية ، فماذا نجد ؟ ما الذى تقوله لنا خريطة الحياة وفرص الموت فى مصر ، فيما عدا النمو والكم البحث الذى لا يعدو فى التحليل الأخير أن يكون - سواء إنسانيا أو اقتصاديا - فاقدا بشريا مؤسفا مثلما هو غير مبرر ، أبسط ولكن أسوأ صوره هى قائمة وفيات الأطفال المتضخمة التى هى فى حكم المواليد موتى still-births أو المواليد - الوفيات mortinatalty .

فى البيولوجيا أن فرط المواليد مع فرط الوفيات فى آن واحد إنما هو أساسا من أخص خصائص الرتب الدنيا من الحياة العضوية (بغات الطير أكثرها فراخا ...) ، وكلما ارتقى النوع العضوى كلما قلت المواليد ولكن قلت الوفيات أكثر . وفى المملكة النباتية نجد الطبيعة فى المناطق الحارة الرطبة مسرفة فى النشاط بناء وهما ، كما فى الغابات الاستوائية مثلا حيث الغطاء النباتى هائل ولكنه شبه عقيم وفائق الثراء ولكنه محدود الثمار . فهل يخرج وضع موليدنا ووفياتنا المفرط عن مثل هذه الدورات التبددية المفرطة من البناء والفناء ؟

حسنا ، لئن كان ارتفاع المواليد الشديد قد يعنى الحيوية البيولوجية ووفرة الانتاج البشرى ، أفليس يأتى ارتفاع الوفيات الخطر ليسلب هذه الحيوية ويصمها بالعقم ويحيل هذا الانتاج إلى إنتاج استهلاكى بحت فى النهاية ؟ فهل يمكن أن تكون الحكمة فى أن تتوالد مصر بغزارة مجرد أن تقدم حصة ضخمة من هذا المحصول حصادا للموت ؟ من الواضح فى مصر أن «الكثيرين» ، كما تقول التوراة ، «يدعون» ، ولكن القليلين هم الذين يختارون » .

والواقع أن مصر ، ككل الدول المتخلفة ، تثير سؤال فلاسفة الأحياء القديم هل يعود ارتفاع المواليد إلى ارتفاع الوفيات . أم أن العكس هو الصحيح ؟ يعنى هل نحن نسرف فى التوالد تحسبا من غائلة الموت لعدد كبير ممن يولدون وحماية غير واعية للنوع والذات ، أم أننا نموت بكثرة لأننا ببساطة نتوالد بكثرة بحيث تتنافس الكثرة على موارد الرزق المحدودة ؟ ثمة أدلة وشواهد فى الريف وحتى فى مدننا على صحة

النظرية الأولى ، فالأسرة تقبل على التكاثر والاكثار من إنجاب الأبناء خشية أن يختطف الموت زهرتهم ، ولكن المؤشرات فى اتجاه النظرية الثانية وافرة بما فيه الكفاية أيضا : انتشار الفقر ، انخفاض مستوى المعيشة ، انخفاض هامش القيمة البشرية .. إلخ .
حسنا ، فهل يمكن ، من الناحية الأخرى ، أن يكون لارتفاع المواليد والوفيات معا قيمة ، قيمة بقائية يعنى survival value ؟ فى الداروينية أن كثرة المواليد والوفيات تقدم خامة ضرورية مثلما هى أداة أساسية للتطور ، بمعنى أن التكاثر الشديد يزيد «الصراع من أجل البقاء» ، وهذا يزيد «فرص الموت» التى تساعد بدورها على شحذ «الانتخاب الطبيعى» باستبعاد الأضعف واستبقاء الأقوى ، وهذا يعنى فى النهاية «البقاء للأصلح» (١) .

ولعل من هذا المنطق ما يراه البعض من أنه فى مجتمع سكان عادى متزن التركيب جيد التكيف مع بيئته الطبيعية والتلاؤم مع إمكانياتها المادية ، فإن معدل المواليد الصحى ينبغى أن يكون فى حدود ٤٥ فى الألف ، والوفيات فى حدود ٣٠ تقريبا . (٢)
ولقد نعد هذا تقديرا مغاليا نوعا ، على أن النقطة الأساسية والاستدراك الشرطى هو أنه إن تكن المواليد العالية شرطا مسبقا للصحة اليوجينية للسكان باعتبارها مادة خامة أساسية للانتخاب الطبيعى الحر والفعال ، فإن الشرط اللازم هو صحة الظروف البيئية واعتدالها واستواؤها . (٣)

وفى هذا السياق فإن البعض يرى أن بقاء مصر وحيويتها عبر ورغم آلاف السنين يرجع ، ضمن أشياء أخرى ، إلى سيادة نمط المواليد والوفيات العالية على نحو ما عرفت فى الماضى قبل عصر الطب والصحة الحديثة . فكان العنصر الأقوى والأصلح من السكان هو الذى يبقى متحديا بحيويته الذاتية الجينية الأوثنة والأمراض والمجاعات والحروب والأعداء وصعوبات الحياة القاسية ليحمل الشعلة ويستكمل مسيرة ورسالة مصر عبر القرون .

(1) R. A. Fisher, The genetical theory of natural selection , Oxford , 1930 . p.29 - 37 .

(2) F. W. Thuassig, principles of economics , N. Y., 1930 , vol. II. p. 227 .

(3) Julian Huxley , " Eugenics and society " , Eugenjes review , April 1936 , p. 14 .

أيا ماكان ، فإن الوضع يقينا قد تغير . فلم تعد البيولوجيا البشرية تعمل وحدها ، بل إليها أضيفت البيولوجيا الاجتماعية ، ولإعداد الانتخاب الطبيعي هو الآخر بلا منافس ، بل يواكبه على الأقل الآن الانتخاب الاجتماعى ، وبدلا من فرص الموت الكاسحة فى الماضى وسع العلم الطبى الحديث فرص الحياة أمام الجميع تقريبا . غير أن البعض يشكك على كلا المستويين البيولوجى والاقتصادى معا فى جدوى وصحة أن يحافظ الطب الحديث مثلا على العناصر الضعيفة بالوراثة.

من الناحية الأخرى فإن من الملاحظ أن الفاشلين اجتماعيا هم الناجحون بيولوجيا ، بينما أن الناجحين اجتماعيا هم الفاشلون بيولوجيا ، بمعنى أن الطبقات الفقيرة المعانية اقتصاديا واجتماعيا والأقل قدرة مادية على تربية الأبناء تربية صحيحة هى الأكثر تناسلا، فى حين أن الطبقات الغنية القادرة على التربية الصحيحة لاتنجب إلا الأقلية من الأبناء . وهذا وغيره ملموس فى واقع حياتنا السكانية ، وهو فى كل الأحوال دليل على تطورنا الديموغرافى المحقق أيا كانت وجهة هذا التطور .

تركيب السكان

التركيب الجنسى

قد لا تعكس مصر من خصوصية فى باب التركيب الجنسى سوى خصوصية أخطاء التسجيل والاحصاء والتعداد ! نقول هذا منذ البداية كرنة تحذير وتحرز ، خشية أن نأخذ أرقامنا ، على علاقتها وعواهنها ، بجدية مطلقة وحماس أكاديمى مخلص فنقتن نتائج علمية مضللة بالغة أو بادية الانحراف والخطأ . بمزيد من الوضوح ، نريد أن نقول إن ماقد نتوهمه خصائص مصرية أصلية فى التركيب الجنسى على أساس الأرقام المتاحة فى التعدادات والاحصائيات الحيوية قد لا يعدو فى جوهره نتيجة وأنعكاسا فقط لعدم الدقة فى التسجيل والنقص فى الحصر .

ولاختلال التسجيل فى مصر ، كما فى معظم بلاد الشرق والعالم الثالث ، انحيان أحادى محقق ، إلا أنه مع ذلك غير محدد (١) . فالبعض نتيجة للتقاليد وعقد التخلف كان يسجل المواليد الذكور على أنهم إناث ، إما تهريا من الخدمة العسكرية أو من توريث الاناث . ولكن البعض كان يغفل ويخفى المواليد الاناث كلية ، إما تحرجا أو تخلفا (٢) .

(1) Landry , p. 293 .

(2) M. S. Krichewsky , "Une étude démographique et les desiderata de la statistique égyptienne " B. C. Dec. 1928, p. 573 .

وصحيح أن هذه الاتجاهات قد خفت في العقود الأخيرة إلى حد بعيد أو محدود مع التنور والتقدم الحضارى العام ، خاصة فى المدن ، إلا أن الشكوك واردة ما تزال والفجوات قائمة الاحتمال ، فضلا عن خطر أو خطأ المقارنة المضللة زمانيا بين الماضى والحاضر ومكانيا بين المناطق المختلفة .

والواقع أن التركيب الجيسى للسكان ، أو الميزان الجيسى أو النسبة الجنسية أو الذكورة كما تسمى على التنوع ، ظاهرة بيولوجية أساسا من معطيات الوراثة والجينات وتخضع لقوانين علم الحياة ، وإن تأثرت أو تعدلت بالعامل البيئى ففى الدرجة الثانية فقط؛ فلا هى تمثل صفة سلالية جنسية ولا هى تعد خصيصة إقليمية جغرافية بالضرورة ، وفى مصر فإنها لا تختلف عن النمط العالمى ، العادى أو الطبيعى ، ولا نقول السوى أو الأصولى ، لأن أحدا لا يعرف بالضبط ما الأنسب أو الأمثل فى هذا الصدد ، كما فى كثير من المسائل البيولوجية المماثلة .

وواقع الأمر أيضا أن العلم البيولوجى قد عجز الى الآن عن معرفة الضابط أو الضوابط الحقيقية التى تحكم توازن النوعين واختلاف أو اختلال هذا التوازن أو تغيره وتطوره ؛ إنها من أشد أسرار الحياة غموضا كانت وما تزال . وقد لا يكون هناك موضوع علمى أحفل بالنظريات والنظريات المضادة والمتضاربة ، من كل المجالات المتصورة وغير المتصورة ، ابتداء من الكروموزومات حتى أسعار التجزئة ، والتى تفسر الظاهرة الواحدة ونقيضها فى الوقت نفسه ، إلا أنها جميعا مجرد اجتهادات وترجيحات إن لم تكن محض تخمينات وتهويمات أحيانا ، من الممكن أحيانا إثباتها ولكن من الأسهل دائما إثبات عكسها .

النسب الجنسية الثلاث

وللتركيب الجيسى ، موضوعيا ، دورة عامة عبر مراحل العمر المختلفة ، إذ أنها ترتبط أساسا بفئات السن المختلفة منذ الولادة حتى الموت ، بل منذ الحمل قبل الولادة . ولذا فإن هناك أكثر من نسبة جنسية خلال رحلة الحياة ، فالنسبة الجنسية الأولى primary sex-ratio عند الحمل وفى الرحم وقبل الولادة ، والثانية secondary عند الولادة نفسها ، والثالثة tertiary بعد ذلك فى كل مراحل الحياة . بالتالى تنقسم الأخيرة إلى عديد من النسب الجنسية الجزئية أو النوعية الخاصة بسن معينة معطاة specific tertiary S.R. ، ثم يضاف إليها فى النهاية النسبة الكلية total T.S.R. التى تضم جميع السكان الأحياء .

وندع جانبا بالطبع النسبة الأولى التى تضم مجموع حالات الاجهاض والمواليد موتى ، إلى النسبة الثانية عند الولادة . وكل ما يمكن أن يقال عنها هنا هو أنها مذكورة إلى أقصى حد معروف فى تاريخ الحياة جميعا ، حيث تصل إلى نحو ١٢٥ - ١٣٠ ذكرا لكل ١٠٠ أنثى ، أى أن الحمل يحدث عادة بنسبة ٤ ذكور - ٣ إناث .

على أن ذلك الاختلال المفرط هو مفتاح النسبة الثانية عند الولادة ، لأن الأخيرة ما هى إلا استمرار لما قبل الولادة ولكن فقط مخففة مخفضة إلى حدود ١٠٥ ذكور لكل ١٠٠ أنثى . ذلك أن الأغلبية الساحقة من المواليد موتى والمجهضين هى من الذكور بلا نقاش . أما لماذا ، فإلحدى اثنتين : إما ضخامة حجم الذكور بالقياس إلى قطر حوض الأم ، فهذه هى النظرية المورفولوجية أو التفسير التركيبى ، وإما لأن الذكور خلقيا أضعف تكوينا وبنية من الإناث ، فهذه هى النظرية الجينية أو التكوينية ، وهى نظرية ثورية بالطبع تضاد النظرية الكلاسيكية أو النظرة الشائعة عن تفوق الذكر جسمانيا وضعف «الجنس اللطيف» ، غير أن لها أنصارها المتزايدين وسندها القوى (١) .

النسبة الثانية : قضية الذكورة

المهم على أية حال أن الحياة عند لحظة بدايتها تبدأ ، كما بدأت الحياة الجنينية أصلا باختلال عددى مطلق لصالح الذكور ثم يتم استبعاد معظم هذه الزيادة بفرض الموت التى تعمل ضد صالحهم إلى أقصى حد ، الحياة لحظة الولادة تبدأ أيضا بتفوق عددى للذكور إلا أنه الآن قد صار معتدلا معقولا . والتوازن فى كلتا الحالتين مرتب من قبل الطبيعة لحفظ النوع ، إذ أن فرص الموت سوف تظل متحيزة بل وسوف تزداد تحيزا ضد الذكور عبر معظم مراحل الحياة اللاحقة ، أى عبر معظم خطوات النسب الجنسية الثالثة .

وفى مصر فإن النسبة الجنسية الثانية لم تنقص منذ سنة ١٩١٧ حتى ١٩٥١ عن ١٠٦ (سنة ٢٨ ، ١٩٣٢) ، ولم تزد على ١١٠ (سنة ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ١٩٤٧) ، ثم ثبتت فى

(1) Holmes , id .

الفترة (٤٨ - ١٩٥١) على ١٠٩ ، ويلاحظ بعد هذا أنه لا توجد فروق ملموسة بين الطوائف الدينية، فثلاثتها من إسلامية ومسيحية ويهودية تدور عادة في حدود ١٠٧-١١٠ ، وعلى النقيض من هذا تماما ، تتفاوت النسبة إلى أقصى حد اقليميا ، فهي أولا أشد انخفاضا في المحافظات الحضرية بمدنها الكبرى منها في محافظات الأقاليم الريفية ، ثم هي أعلى ولكن باعتدال في الدلتا ، ثم أعلى للغاية في الصعيد حيث تكاد أيضا تتزايد باطراد كلما اتجهنا جنوبا إلى أن تبلغ قمتها في قطاع أسيوط قنا بنسبة ١٢٠ - ١٣٠ . وتلك بوضوح نسبة مطلقة الخطأ ، ولكن الأمر كله ببساطة أن عدم تسجيل المواليد الإناث يصل هنا مع التقاليد المحافظة الى قمته (١) .

وإذا طرحنا جانبا عنصر الخطأ الجسيم الكامن في الأرقام ، الذي على أية حال قد تحسن نسبيا في السنوات الأخيرة ، فتبقى الحقيقة - السلبية - من أنه لا تفسير حقيقي للظاهرة الأساسية أصلا وهي زيادة المواليد الذكور على الاناث ، كثيرة جدا هي النظريات المطروحة ، ولكن واحدة منها لم تقنع أحدا .

على أن النظرية السائدة ، ولا نقول العاملة ، هي أن الاناث ، نظرا لوظيفتهن الخطيرة ودورهن الجوهري في صناعة الحياة ، يحتجن في تكوينهن إلى ظروف طبيعية وبيولوجية ، وراثية وبيئية ، مادية واقتصادية ، أفضل مما يحتاج الذكور ، ولهذا فإن الظروف الأفضل تؤدي إلى خفض نسبة الذكورة ، والعكس بالعكس ، فالفقر والبؤس والشقاء والشدة تؤدي إلى زيادة الذكورة ، والرخاء والاسترخاء والوفرة تزيد نسبة الإناث .

وقد وجد البعض بالفعل توازنا مثيرا بين حركة النسبة الجنسية وبين أسعار الجملة (٢) كذلك فلعل من هذه النظرية البيئية انحدرت نظرية أن المدن وحياة المدن تؤدي إلى زيادة نسبة الاناث بينما تؤدي حياة الريف إلى رفع نسبة الذكورة (٣) من المنطق نفسه تذهب نظرية أخرى إلى أنه كلما كان غذاء وتغذية الأبوين أفضل ، كلما زادت الإناث وقل الذكور.

(١) النص ، أحوال ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

(2) Newsholme , vital statistics , p. 88 .

(3) walter heape , "proportion of sexes produced by whites and coloured peoples in cuba " phil , trans . roy , soc., vol. 200 1909 , p. 316 .

وعلى أن أبحاثا أخرى فشلت فى أن تجد أى علاقة بين نسبة الذكور والغذاء عموما (١) بل إن بعض الدراسات كشفت عن علاقة محسوسة بين الفقر وانخفاض نسبة الذكور ، بالمثل انتهت نظرية سن الأبوين التى ترى أنه كلما كان عمر الأبوين أصغر ، كلما زادت نسبة الاناث (٢) أيضا كان حتما أن تتعثر النظرية القائلة بأن تعدد الزوجات يؤدي إلى زيادة نسبة الاناث (٣) وهكذا كان أيضا نصيب نظرية تفاوت معدل الاجهاض كتفسير عام للظاهرة فى مجملها (٤) .

وبين كل هذه الاجتهادات والتكهنات فلعل نظرية ديزنج Dusing الشهيرة لا تعدو هى الأخرى أن تكون حلا وسطا مريحا أو ملجأ مهربا فى النهاية ، فهى ترى أن التوازن بين النوعين يصحح نفسه بنفسه حسب حاجة الطبيعة ، بحيث يأتى الجنس المناسب بالعدد المناسب فى الوقت المناسب (٥) وتجد النظرية سنداً لها أو بعض سند فى حالات الحروب ، حيث لوحظت زيادة كبيرة فى عدد المواليد الذكور بعدها ، كما لو فى محاولة لتصحيح الميزان الجنسى الذى اختل بفقد الرجال فى القتال .

وفى حالتنا فليس من الواضح تماما إلى أى حد تنطبق النظرية على حروبنا مع العدو الإسرائيلى ، ولكنها إن صحت بصفة عامة فلعل الطريف فيها أنها تعنى أن النسبة الجنسية الثالثة ، بالية غامضة ، هى التى تحدد النسبة الثانية لا العكس ، أى بتأثير عكسى أو بآثر رجعى كما قد نقول .

النسبة الثالثة وشرائحها

وعلى أية حال فإن هذه النسبة الثالثة ، التى تضم كل السكان الأحياء ، هى طلبتنا الحقيقية ، كما أنها أيسر منالا وتفسيرا ، وإن كانت أيضا أكثر تعقدا وتعددا وتفاوتا فى

(1) R. C. punnett, "on nutrition and sex - determinants in man " proc. cambridge philos. soc., 1903 . p. 276 .

(2) Heape , p. 292 .

(3) Simon Newcomb , Statistical inquiry into the probability of causes of production of sex in human offspring , wash., 1904 , p. 27; westermarek, ?History of human marriage , p . 470 .

(4) F. A. E. Crew, " The sex - ratio " Brit. Assoc., 1937 , p. 95 - 112 .

(5) p. Geddes, A. Thomson , Evolution of sex, Lond., 1898 , p. 38-9 .

الزمان والمكان ، فرغم أنها نظريا ينبغي أن تقع على خط واحد مع النسبة الثانية ، إلا أن هناك عوامل خارجية إضافية هامة متعددة تدخل فى المعادلة لتقلب تلك العلاقة أكثر من مرة .

أهم تلك العوامل السن والهجرة ، فالأخيرة انتخابية بطبيعتها جنسيا مثلما هى مكانيا ، حيث يمارسها غالبا الذكور أكثر من الاناث . أما السن فإن الموت انتخابى على أساسه مباشرة بل أساسا ، ولذا تتحلل النسبة الثالثة فى الواقع إلى عدة شرائح أو وحدات مورفولوجية على أساس فئات السن ، ومن ثم تنقسم كما سبق إلى عدد من النسب الثالثة النوعية أو الجزئية تحتويها جميعا فى النهاية النسبة الثالثة الكلية التى تغطى كل السكان الأحياء كوحدة واحدة .

وعلى هذا الأساس ينبغي أن نميز بين أربع مراحل عمرية رئيسية تتطور خلالها النسبة بحيث يتبادل الجنسان التفوق العددي أكثر من مرة عبر رحلة الحياة . فالمرحلة الأولى (- ٥) سنوات ، وفيها تتلاشى بسرعة زيادة عدد الذكور إلى أن يتفوق عدد الاناث فى نهايتها . الثانية (٥ - ١٠) سنوات ، وهى مرحلة تعادل . الثالثة (١٠ - ٢٠) سنة ، وفيها تستعيد الذكورة تفوقها العددي باطراد أولا ثم بتباطؤ شديد فى نهايتها . الرابعة والأخيرة (٢٠ +) سنة ، وفيها وإلى نهاية العمر ينتقل التفوق العددي إلى الاناث وذلك باطراد وإلى أقصى حد .

فالمرحلة الأولى استمرار ولكنه متسارع لاتجاه النسبة الثانية قبل الولادة (١) . وهى تبدأ بالنسبة الثالثة الطفولية (- سنة) ، وفيها يصل تحيز الانتخاب الطبيعي ضد الذكور إلى أقصاه ، حيث ترتفع نسبة الوفيات بينهم ارتفاعا شديدا بالقياس إلى الاناث . ورغم أن الوفيات الانتخابية تعمل فى هذا التحيز على أساس الوراثة . إلا أن أداتها هى العوامل البيئية . فكلما كانت الظروف البيئية المادية والاقتصادية والمعيشية أفضل ، كلما زادت نسبة الاناث ، والعكس . ولذا فكلما زاد معدل وفيات الأطفال عموما ، دليلا على سوء الأحوال البيئية العامة ، كلما كان ذلك فى صف الذكور نسبيا ولغير صالح الاناث ، بمعنى أن زيادة معدل وفيات الأطفال الذكور على الإناث تقل نسبيا ، والعكس بالعكس (٢) .

(1) Holmes , studies in evolution and eugenics , p. 144 - 151 .

(2) Felix Burkhardt , statistische Beziehungen zwischen der vor - und nach geburtlichen sterblichkeit , in : Bevölkerungstragen , Muenchen , 1936 , p. 450; Crew , "The sex-ratio" , op. cit; p. 97 .

حتى إذا ما وصلنا إلى سن الخامسة ، يكون تفوق الذكور العددي عند الولادة قد تلاشى بل وانقلب إلى تفوق محقق للإناث . فخلال تلك الفترة تكون عوامل الموت قد استبعدت كل زيادة الذكورة - وزيادة . والواقع أن معظم أمراض الأطفال الخطرة قاتلة للذكور أكثر مما هي للإناث . فالإناث يمتن أكثر بالسعال الديكي ، التيفوس ، الكوليرا ، والانفلونزا ، ولكن الذكور يموتون أكثر بالاسهال وأوبئة الأطفال كالحصبة والحمى القرمزية والدفتريا (١) .

المرحلة الثانية (٥ - ١٠) سنوات هي مرحلة تعادل ، تعود فيها فرص الموت لتعمل بتكافؤ على الجنسين بحيث تصل النسبة العددية قرب نهايتها إلى التساوى تقريبا . والبعض ، مثل كرو ، يرى في هذا محاولة من الطبيعة للوصول بالجنسين إلى المساواة وهما على عتبة بداية القدرة التناسلية . والمهم على أية حال أن المرحلة أساسا إنما هي مرحلة انتقالية إلى المرحلة التالية والتي تعد انقلابية تماما .

ففي هذه المرحلة ، الثالثة ، سن ١٠ - ٢٠ ، يتحول الانتخاب الطبيعي ضد صالح الإناث بصورة قاطعة لأول ، ولكن أيضا لآخر ، مرة في تاريخ الحياة . فإذا بالنسبة الجنسية تعود إلى الذكورة الشديدة بل وبأعلى منها في أي وقت مضى منذ الولادة ، أي بأعلى من النسبة الثانية ذاتها . وهذا الاختلال الانقلابي في الميزان الجنسي يراه البعض رد فعل متناسقا من جانب الطبيعة للفارق الحتمي في سن البلوغ والنضج الجسمي والجنسي بين النوعين والذي تسبق الإناث فيه الذكور بكل وضوح . وأيما كان الأمر فإن هذه المرحلة من السن ، أي العقد الثاني من العمر ، تبدو أخطر وأحرج مرحلة في حياة الإناث (٢) . ولكن ما إن يجتزئها بسلام حتى يستعدن التفوق المطلق والساحق إلى نهاية الحياة .

فمن سن العشرين تبدأ المرحلة الرابعة والأخيرة التي في جميع فتراتنا وشرائحها العمرية يزيد عدد الإناث على عدد الذكور ، وذلك أيضا بمعدل الربيع المركب ، بمعنى أنه كلما تقدم العمر كلما ارتفعت درجة زيادة الإناث . وإذا كانت تعداداتنا تبدي العكس في

(1) "Diseases which kill more women than men" , Amer. jour. phys. anthrop. , 1925 , p. 228 .

(2) Havelock Ellis , Man and woman, 1904 , p. 433 ; A. H. Moreton Civilization, Lond., 1936 , p. 5 .

حالة فئة السن (٢٠ - ٣٠) ، فظاهريا فقط . فذلك إنما يحدث لأن الذكور كانوا يخفون أنفسهم فى تلك المرحلة تهربا من الخدمة العسكرية .. بدليل أن تفوق عدد الاناث التام يعود فيظهر بعد تخطيها فى فئة السن (٣٠ - ٤٠) .

بعدها يستمر التفوق فى تصاعده إلى أن تصل النسبة بعد الثمانين إلى الضعف تماما ، إمرأتان لكل رجل ، إذ أن النساء يعمرن أكثر من الرجال بكل تأكيد . وبهذا وبذلك تكتمل ، بالمناسبة ، قرائن نظرية الضعف التكويني الخلقى فى الجنس الخشن ومتناقضة الجنس اللطيف « الأقوى » . دون أن ننسى ، مع ذلك ، النظرية الكلاسيكية عن الأخطار والحوادث التى يتعرض لها الذكور أكثر فى حياتهم وأعمالهم خارج البيت .

وعند هذا الحد ، على أية حال ، يبدو لمنحنى النسبة الثالثة بمراحلها الجزئية المختلفة سلوك محدد لا يمكن أن نخطئه أو نغفله . فالجنسان يقترب عددهما من التساوى بقدر الامكان فى وسطه تقريبا فى مرحلة ما بعد المراهقة أو على عتبة النضج ، بينما هو يصل إلى أقصى قدر من الاختلال فى الأعمار الهامشية سواء فى قلب الطفولة أو فى قمة الشيخوخة (١) ، وفى تلك المرحلة الوسطى ، دعنا لا ننسى ، يبلغ معدل الوفيات فى حياة الإنسان أدناه ، إذ أن منحنى معدل الوفيات عند الانسان يتخذ كما هو معروف شكلا عكس منحنى القدرة التناسلية (٢) .

النسبة الثالثة : التطور التاريخي

لا يبقى لنا الآن سوى النسبة الجنسية الثالثة الكلية ، تلك التى تأخذ كل السكان الأحياء بكل أعمارهم فى مقياس موحد . وهناك زاويتان للاقتراب : التطور التاريخي والتوزيع الجغرافي . فتاريخيا تمت دورة كاملة وبالغة الاثارة من التغير الجذرى فى الميزان الجنسى عندنا ، لا يزيدا إثارة سوى غموض أسبابها والتضارب حولها .

(1) Raymond pearl , Biology of death , Lond., 1922 . p. 117 .

(2) Fisher , genetical theory , etc. p. 29 .

تطور الميزان الجنسى ١٨٩٧ - ١٩٧٦

السنة	عدد الذكور	عدد الاناث	فارق الذكور	السنة
١٨٩٧	٤,٩٤٨,٠٠٠	٤,٧٨٧,٠٠٠	١٦١,٠٠٠+	١٠٣
١٩٠٧	٥,٦١٧,٠٠٠	٥,٥٧٣,٠٠٠	٤٣,٠٠٠+	١٠٧
١٩١٧	٦,٣٧٠,٠٠٠	٦,٣٤٩,٠٠٠	٢١,٠٠٠+	١٠٣
١٩٢٧	٧,٠٥٨,٠٠٠	٧,١٢٠,٠٠٠	٦٢,٠٠٠-	٩٩
١٩٣٧	٧,٩٦٧,٠٠٠	٧,٩٥٤,٠٠٠	١٣,٠٠٠-	١٠٠
١٩٤٧	٩,٤١٩,٠٠٠	٩,٦٠٣,٠٠٠	١٨٤,٠٠٠	٩٨
١٩٦٠	١٣,١١٣,٠٠٠	١٢,٩٤٦,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠+	١٠١
١٩٦٦	١٥,١٧٦,٠٠٠	١٤,٩٠٠,٠٠٠	٢٧٦,٠٠٠+	١٠٢
١٩٧٦	١٨,٦٩٨,٠٠٠	١٧,٩٥٧,٠٠٠	٧٤٢,٠٠٠+	١٠٤

فما بين سنة ١٨٩٧ حتى ١٩٧٦ يرسم التغير منحنى على شكل قوس مقعر ، كامل التناظر ، قاعه فى وسطه ، ومنه يرتفع إلى القمة فى أقصى طرفيه ، وفى سنة ١٨٩٧ يبدأ السجل بذكورة معتدلة كما هى معقولة ، ١٠٣ ، ترتفع إلى ١٠٧ سنة ١٩٠٧ ، على الأغلب كنتيجة لمزيد من الاخفاء فى تسجيل الاناث كما يرجح مدير التعداد نفسه (١) . يؤكد هذا التفسير أن النسبة عادت سيرتها الأولى ١٠٣ فى التعداد التالى سنة ١٩١٧ . غير أنها ولأول مرة تنخفض بون علامة المائة لتصبح ٩٩ سنة ١٩٢٧ أى ليتفوق عدد الاناث وإن كان الفارق طفيفا .

على أننا لا نلبيث أن نصل إلى «خط الاستواء» فى العد التالى سنة ١٩٣٧ ، حيث بلغت النسبة ١٠٠ ، ومنذئذ بدأ الجانب الصاعد من المنحنى ، وذلك أيضا فى تناظر نادر لافلت . فبعد أن ارتدت النسبة إلى ٩٨ سنة ١٩٤٧ ، عادت لترتفع تباعا من جديد إلى ١٠١ سنة ١٩٦٠ ، وإلى ١٠٢ سنة ١٩٦٦ ، وأخيرا إلى ١٠٤ سنة ١٩٧٦ .

(1) C. C. Lowis, The census of Egypt, 1907, Cairo, 1909, p. 91 .

لقد عادت سفينة النوعين على أعقابها إلى حيث بدأت بعد رحلة ٨٠ سنة منصفة بين جانبيين أو ضلعين نادري التناظر طول كل منهما ٤٠ سنة . كل الفارق البارز أن فارق العدد بين النوعين قد أصبح الآن ضخما بحكم نمو السكان الكلى . فبينما كان هناك فائض من الذكور قدره نحو ١٦١ ألفا سنة ١٨٩٧ ، ارتفع الرقم إلى زهاء ثلاثة أرباع المليون ، ٧٤٢,٠٠٠ نسمة ، سنة ١٩٧٦ .

كيف ولماذا ؟ ذلك لا شك السؤال . الاجابة الهامة المطروحة هي نظرية خليل عبد الخالق - كلياند فى الرى الدائم - الطفيليات . جوهر النظرية أن الرى الدائم ، الذى يرفع بالقطع نسبة الاصابة بالطفيليات المائية خاصة بالبهارسيا والانكستوما ، يصيب الذكور أكثر مما يصيب الإناث ، حيث أن أولئك هم الذين يعملون أساسا فى الحقول ويتعرضون للاصابة ، وبالتالي لفرص الموت .

وبهذا العامل يفسر عبد الخالق التحول بين سنتى ١٨٩٧ ، ١٩٠٧ من الذكورة إلى تفوق عدد الإناث (١) بينما يعقد كلياند سلسلة من معاملات الارتباط الاحصائية المقنعة بين مستوى الكنتور والنسبة الجنسية ، وبين الأخيرة وبين نسبة وفيات الذكور من البهارسيا خاصة فى المنيا وبنى سويف . (٢)

وجاذبية النظرية واضحة بل مغرية ، كما تبدو للبعض مقنعة بما فيه الكفاية . إلا أنها تثير تساؤلات عديدة لاتجيب عليها . فمن الناحية الاحصائية البحتة ، إذا جاز للنظرية أن تفسر زيادة عدد الإناث فى النصف الأول من المنحنى ، فكيف تفسر العكس تماما فى النصف الأخير منه ، أى الشئ ونقيضه ؟ وفنيا ، فإن البهارسيا والانكستوما ليست قاتلة ، وكلياند هو نفسه الذى انتهى إلى أن أثرها الغريب «ليس تقليل الأعداد بقدر ما هو زيادة الأعداد» . (٣)

ثم عمليا ، فإن العنصر الفعال فى حسم الميزان الجنسى العام لصالح الاناث إنما هو العام الأول من العمر حيث يتم استبعاد الأطفال الذكور إلى أبعد حد ، ومن الواضح أنهم لاعلاقة لهم حينئذ بالحقول ومياه الحقول ... إلخ . ثم أخيرا وليس آخرا فإن انقلاب الذكورة إلى تفوق للاناث ظاهرة عالمية ، بما فى ذلك أوروبا ، دونما رى ولا طفيليات .

(١) خليل عبد الخالق ، « طرق الرى فى مصر » ، مجلة الثقافة ، مايو ١٩٣٩ ، ص ٨٦ .

(2) W. Cleland, population problem in egypt, 1937, p. 80 - 4 , 128 ff .

(3) P . 86 .

ثمة أخيرا تفسير آخر ولكنه أقل شيوعا وربما إقناعا ، وهو نظرية تناقص البدو . فمن المعروف أن نسبة البدو فى سكان مصر ظلت هامة نوعا حتى أواخر القرن الماضى ، ثم أخذت فى التناقص بالتدريج نتيجة لتوطنهم واستقرارهم المتزايد ، ومن الثابت بعد ذلك أن ارتفاع الذكورة الشديد هو من أخص خصائص سكان البدو ، كما تثبت تعدادتنا المبكرة بصفة خاصة ، (١)

وسواء كان هذا توازنا وهميا مرجعه تقاليد البدو من إخفاء ذكر الاناث بشدة ، أو كان حقيقيا نتيجة قسوة البيئة والحياة الصحراوية ، وهى الظروف التى لا تشجع على زيادة الاناث فى النظرية السائدة ، فإن تحول البدو إلى الاستقرار من شأنه تعديل النسبة الجنسية بعيدا عن الذكورة وتجاه تعادلها أو توازنها . وهذا قد يساهم جزئيا فى تفسير تناقص النسبة الجنسية فى مصر فى النصف الأول من المنحنى منذ ١٨٩٧ حتى ١٩٢٧ . على أن النقد الواضح هو أن الحجم الكلى للبدو فى جسم السكان مهما كان أقل من أن يؤثر تأثيرا فعلا فى الميزان الجنسى للبلد ككل ، وحتى مع ذلك ، فيبقى أن النظرية كسابقتها نظرية الرى - الطفيليات لا تفسر النصف الأخير الصاعد من منحنى النسبة الجنسية .

النسبة الثالثة : التوزيع الجغرافى

التوزيع الجغرافى للنسبة الجنسية الثالثة الكلية قد لا يقل إثارة وأصالة عن تطورها التاريخى ، ولكنه بالتأكيد أيسر تفسيراً ، والمفتاح ، فى كلمة ، هو الهجرة الداخلية . فالهجرة انتخابية على أساس الجنس قبل أى شىء آخر ، ولا نقول أحادية الجنس unisexual . فالذكور فى الأعم الأغلب عندنا هم الذين يهاجرون ، أو هم الآن الأكثر هجرة من الاناث إلى أبعد الحدود . لذلك فإن مناطق الهجرة الخارجة التى يخرج منها المهاجرون تترك وراءها فائضا ضخما من الاناث ونقصا كبيرا فى الذكور ، والعكس تماما مناطق الهجرة الداخلة أى التى يتجه إليها المهاجرون . هذه واحدة .

أما الثانية فهى أن نمط الهجرة عندنا محدود ومحدد : من الأقاليم والأرياف إلى المدن والبنادر الإقليمية بدرجة محدودة ، ومن الجميع إلى المدن العواصم الكبرى وخاصة

(1) Recensement général de l'Egypte , 1897 , Le Caire , 1898 , t . I , p. XIII .

القاهرة والاسكندرية بغير حدود ، فى النتيجة يتألف لدينا سلم مدرج أو متوالية تصاعدية من الذكورة كلما انتقلنا من القرية إلى البندر إلى العاصمة ، كما يوضح الجدول الآتى بصفة أولية عن المناطق والوحدات الاقليمية الكبرى سنة ١٩٧٦ .

النسب الجنسية للمناطق الكبرى سنة ١٩٧٦ (١)

المحافظات	حضر	ريف	المجموع
المحافظات الحضرية	—	—	١.٦
محافظات الدلتا	١.٥	١.٣	١.٣
محافظات الصعيد	١.٦	١.٢	١.٥
محافظات الحدود	١١٨	١.٧	١١٢
كل مصر	١١١	١.٢	١.٤

ففى المحافظات الحضرية القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس تبلغ النسبة الجنسية ١.٦ ذكور لكل ١.٠ أنثى ، ولكنها تنخفض فى الأقاليم المصدرة للهجرة ، فتصل إلى ١.٥ فى الصعيد ، وإلى ١.٣ فى الدلتا التى يهاجر أبناؤها أكثر من الصعايدة فيما يبدو . ثم داخل الدلتا والصعيد كليهما تنخفض النسبة فى الريف لحساب الحضر نتيجة للهجرة المحلية من الأول إلى الثانى . فنجد النسبة على الترتيب ١.٣ مقابل ١.٥ فى الدلتا ، ١.٢ مقابل ١.٦ فى الصعيد .

على أن المتوالية برمتها إنما تصل إلى ذروتها حقا فى محافظات الحدود سيناء ، البحر الأحمر ، الوادى الجديد ، مطروح ، حيث تؤلف حالة خاصة فى الواقع . فكبيئة صحراوية تعدينية أساسا ، فإن إليها ينتقل أبناء الوادى من العمال والفنيين من الذكور أساسا . هذا إضافة بالطبع إلى ظاهرة ارتفاع الذكورة الشديد بين البدو من أبناء المنطقة المحليين . إن صحت النظرية . من ثم تنتفخ النسبة الجنسية إلى مستوى من الذكورة غير معروف فى الوادى قط ، حيث بلغت ١١٢ تقريبا .

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

يؤكد هذا ، كما يضاعف منه : شدة تورم النسبة فى حضر تلك المحافظات نفسها بالقياس إلى ريفها ، حيث أن كل الوافدين من الوادى تقريبا يقيمون فى الأول بالطبع . وهكذا نجد النسبة ١٠٧ فى الريف ، ١١٨ فى الحضر .

ثم لا ننسى ، من قبل ولا من بعد ، الفارق الجذرى على مستوى مصر كلها بين المدن والأقاليم أو الحضر والريف : فبينما تبلغ النسبة العامة للقطر ١٠٤ ، إذ بها تهبط دونها إلى ١٠٢ فى الريف ، فى حين أنها تتقفز فوقها بكثير فى الحضر بالغة نحو ١١١ .

على مستوى المحافظات ، لا تختلف الصورة كثيرا وإنما هى تضيف للمسات التفصيلية واللمحات المحلية . فمع التحفظات المألوفة عن أخطاء التسجيل العامة ، تبدو النسبة تفاوتاً شديداً ما بين الحدين الأقصى والأدنى . إلا أن حالة خاصة تستدعى تحفظاً أخص . فالنتائج الأولية لتعداد ١٩٧٦ جاءت بالنسبة فى المناطق المحررة من سيناء وهى ١٨٠ ، وهذا بلا أدنى ريب رقم وهمى أكثر حتى مما هو مجرد شذوذ مؤقت نتيجة الاحتلال الإسرائيلى والتهجير إلى الوادى .. إلخ . وبالفعل فلقد وردت النسبة حوالى ١١٢ فى الأرقام المعلنة بعد ذلك لنفس التاريخ ، تعدلت أيضا إلى ١٠٨ فى تعداد خاص بسييناء أجرى بعد التحرير سنة ١٩٨٢ م .

فيما عدا هذا فإن من الممكن تصنيف محافظاتنا فى ٥ فئات موزعة على جانبى المتوسط القومى وهو ١٠٤ على النحو الآتى : + ١١١ ، ١١١ - ١٠٦ ، ١٠٥ - ١٠٣ ، ١٠٢ - ١٠٠ ، ١٠٠ - . والفئتان الهامشيتان أو الحديتان محدودتان جدا تقتصر كل منها على حالة أو حالتين ، ولذا فهى أقرب إلى الاستثناء منها إلى القاعدة التى تتوزع بشئ من التقارب بين الفئات الثلاث الوسطية .

فالفئة الأولى (+ ١١١) متطرفة الذكورة بوضوح ، تقتصر على البحر الأحمر وسيناء ، وتشير فوراً إلى عامل الهجرة الداخلة للتعدين خاصة فى المحافظة الأولى ، ربما أيضا بالاضافة إلى عامل البداوة المحلية خاصة فى الثانية .

على طرف النقيض تماما ، وكحالة فريدة فى كل البلد ، تقف أسوان على حدة . فهى وحدها التى تقع دون علامة المائة ، أى أنها الوحيدة التى يزيد فيها عدد الاناث على عدد الذكور ، وهذا طبعا وضع مفهوم ومتوقع فى ظل التقليد النوبى خاصة من هجرة الذكور للعمل فى الشمال تاركين الاناث خلفهم فى الانتظار .

توزيع النسبة الجنسية العامة سنة ١٩٧٦
حسب تصنيف مجموعات المحافظات

١١١+	
١١٢ سيناء	١٢٤ البحر الأحمر
١٠٣-١٠٥	١٠٦-١١١
١٠٥ القاهرة	١١١ السويس
١٠٥ الاسكندرية	١٠٨ بورسعيد
١٠٥ المنوفية	١٠٨ القليوبية
١٠٥ الفيوم	١٠٦ الجيزة
١٠٥ مطروح	١٠٦ المينا
١٠٤ الاسماعيلية	١٠٦ أسيوط
١٠٤ الشرقية	١٠٠-١٠٢
١٠٤ الوادى الجديد	١٠٢ البحيرة
١٠٣ الغربية	١٠٢ بنى سويف
١٠٣ الدقهلية	١٠١ سوهاج
١٠٣ دمياط	١٠١ قنا
١٠٤ المتوسط العام	١٠٠-
مصر	٩٨ أسوان

فيما بين النقيضين تتسلسل المجموعات تنازليا موزعة بين الأكثر والأقل ذكورة ، على أن هذا الترتيب لا يتفق بصرامة تماما مع مناطق الهجرة الداخلة والخارجة ، أو محافظات الحضر والريف ، أو العاصمة والأقاليم ، فلقد نفهم ارتفاع النسبة فى السويس وبورسعيد كمدن هجرة ، وفى القليوبية والجيزة كمحافظات صناعية ، كما قد نفهم

انخفاضاً فى البحيرة وبنى سويف وسوهاج وقنا كاقاليم طاردة وهجرة خارجة . ولكن من غير المفهوم ارتفاعها فى المنيا وأسيوط حتى عن القاهرة والاسكندرية مصبى الهجرة الأساسيين ، والأرجح أن عامل الاضطراب هنا هو ، كالمعهد ، نقص تسجيل الاناث وخاصة فى الأقاليم والريف و«الصعيد الجوانى» .

تركيب السن

بقدر ما هو شعب قديم تاريخيا ، يعد الشعب المصرى شعبا شابا للغاية بيولوجيا ، ذلك بحكم ارتفاع معدلى المواليد والوفيات من ناحية ، وذلك أيضا على العكس من كثير من شعوب أوروبا الغربية من ناحية أخرى . ولقد تكون إحصائيات العمر بالدقة أضعف نقطة فى إحصائيات السكان عندنا - هى على العموم تترك الكثير للتمنى حتى فى أشد الدول تقدما - إلا أن القول عادة هو أن أخطاء التسجيل بالموجب والسالب تصحح بعضها البعض إلى حد بعيد بحيث تترك هامشا معقولا من المصادقية فى النتائج النهائية.

وعلى هذا الأساس فإن نسبة كبيرة جدا من المصريين - تقول الأرقام - تقع فى فئات السن الصغرى نظرا لارتفاع المواليد ، بينما تقل فيهم فئات السن الكبرى إلى حد بعيد نظرا لقصر متوسط طول العمر . ولدينا فى هذا مقياسان : الاحصائى على أساس الشرائح الخمسية أو العشرية ، والوظيفى وهو الأهم على أساس شرائح العمر الفعالة الرئيسية الثلاث الصغار والبالغين والمسنين .

فأما الأول ، فيمكن القول بتعميم تقريبي اختزالى إن ثلثى المصريين دون الثلاثين عاما ، ونصفهم دون العشرين ، بينما أن من يزيد على الخمسين لا يزيد على الثمن إلى العشر ، فى حين لا تتجاوز فئات السن (+ ٦٠ سنة) نحو ٦,٢ ٪ من جملة السكان ، وهى نسبة منخفضة جدا بالمقارنة مع الغرب عموما .

تطور فئات السن العشرية

الفئة	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧
١٠ -	٣٠,١	٢٨,٠	٢٧,٥	٢٧,٢	٢٦,٤
١٩ - ١٠	١٨,٥	٢٠,٥	٢٠,٣	٢٠,٥	٢١,٧
٢٩ - ٢٠	١٨,٠	١٥,٥	١٦,٤	١٥,٢	١٥,١
٣٩ - ٣٠	١٤,٧	١٣,٥	١٤,١	١٤,٧	١٤,٠
٤٩ - ٤٠	٩,٠	٩,٠	٩,٢	١٠,١	١٠,٤
+ ٥٠	٩,٧	١٣,٧	١٢,٥	١٢,٣	١٢,٤

أما بحسب التصنيف الوظيفي ، فإن نسبة الصغار (- ١٥ سنة) كانت تتراوح حول ٣٨ - ٣٩ % طوال الفترة ١٧ - ١٩٤٧ ، ثم ارتفعت إلى ٤٣ % سنة ١٩٦٠ ثم إلى ٤٥ % سنة ١٩٦٧ ، ثم عادت إلى ٣٩ % سنة ١٩٨٣ . وسواء كانت هذه الزيادة المموسة ثم النقص نتيجة دقة أو عدم دقة التسجيلات أو كانت حقيقية نتيجة لثبات معدل المواليد مع شدة انخفاض معدل الوفيات وخاصة وفيات الأطفال ، ثم تزايد نسبة الزيادة الطبيعية ، فإن هذه وتلك جميعا من أعلى النسب في العالم .

وكمقياس مقارن عريض أو كمؤشر نسبي عام ، يقدر البعض أنه في مجتمع نام طبيعيا متوازن بيولوجيا تقترب أنسب نسب فئات السن الوظيفية الثلاث على الترتيب من المتواليات ٤٠ - ٥٠ - ١٠ . فبهذا المقياس يأتى المتوسط المصرى بالموجب تقليديا في الشريحة الأولى أو السفلى ، ولكنه يجئ بالسالب كثيرا أو قليلا في الشريحة الثانية الوسطى ، بينما هو يتذبذب بلا تحديد نوعا حول معدله المثالي في حالة الشريحة الثالثة أو العليا . وعلى سبيل المثال ، فإن نسبة فئات السن ١٥ - ٦٥ تبلغ نحو ٥٧ % ، مقابل ٦٩ % في السويد أو ٦٧ في فرنسا والولايات المتحدة .

تطور فئات السن الوظيفية

السنة	١٥ -	١٥ - ٥٠	٥٠ +
١٩٠٧	٤١	٤٦	١٣
١٩٢٧	٣٩	٤٩	١٢
١٩٣٧	٣٩	٤٨	١٣
١٩٤٧	٣٩	٤٩	١٢
١٩٦٠	٤٢	٤٨	١٠
١٩٧٦	٤٥		
١٩٨٣	٣٩		

مؤشرات التغير

رغم هذا فإن التعدادات المتعاقبة تكشف عن مؤشرات ودلالات مؤكدة وإن طفيفة وبطيئة على تغير التركيب العمرى نحو المزيد من النضج ، فبالرجوع إلى جدول فئات السن العشرية أولا ، لن نخطئ تطورا محققا فى نسبها المئوية عبر التعدادات .

فبينما انخفضت نسبة فئة السن الصغرى - ١٠ سنوات بانتظام واطراد من ٣٠,١٪ سنة ١٩٠٧ إلى ٢٦,٤٪ سنة ١٩٤٧ ، فإن الفئة التالية ١٠ - ١٩ سنة على العكس ارتفعت بثبات وإصرار من ١٨,٥٪ إلى ٢١,٧٪ على الترتيب . فيما عدا الفئة التالية ٢٠ - ٢٩ ، فإن كل الفئات التالية بعد ذلك من سن ٣٠ حتى النهاية تكاد تكون قد كسبت وزادت ، فأما الاستثناء ، بل هو الشذوذ الوهمى فى الواقع ، والمركز فى الفئة (٢٠ - ٢٩) فإن مرده إخفاء الشبان لأنفسهم فى التعدادات فى سن التجنيد ، أو رفعهم لأعمارهم للأفلات منه . ولعل هذا منعكس على نسبة الفئة التالية ٣٠ - ٣٩ حيث تبدو مضطربة فى تطورها بعض الشئ من ١٤,٧ سنة ١٩٠٧ إلى ١٤٪ سنة ١٩٤٧ . أمّا

بعد ذلك فإن الإيقاع الصاعد التنظيم ما يليث أن يعود من جديد مع الفئة التالية (٤٠ - ٤٩) حيث نمت من ٩٪ سنة ١٩٠٧ إلى ١٠.٤٪ سنة ١٩٤٧ . بالمثل فعلت بقية الفئات (+ ٥٠ سنة) ، حيث نمت هي الأخرى من ٩.٧٪ إلى ١٢.٤٪ .

إن الشعب المصرى «يكبر سنا» يوما عن يوم : أقل وأقل يموتون الآن فى سن مبكرة، وأكثر وأكثر يعيشون إلى أعمار متأخرة وهم السكان ، إن ظل فى جوهره مقلطحا جالسا القرفصاء كما قد نقول squat ، تضيق قاعدته وتتسع قمته بالتدرج نوعا ما . وإذا كان هذا يرجع فى الأساس إلى الانخفاض الطفيف فى معدل المواليد مع الانخفاض الشديد فى معدل الوفيات ، فإن لنا أن نتنبأ بأن هرم الأعمار سيتجه مستقبلا نحو قاعدة أضيق وأضيق وقمة وأوسع باطراد .

وبالفعل ، فلقد جاءت آخر التعدادات مصداقا لهذه النبوة . فعلى أساس التقسيم الوظيفى لفئات السن ، كشف تعداد ١٩٧٦ عن اطراد التغير النسبى فى تركيب السكان العمرى ، وذلك بانتقال أو تحرك ملموس إلى حد معلوم فى توزيع نسبها المختلفة . فكما يوضح الجدول التالى ، فإن نسبة الصغار (- ١٢ سنة) قد نقصت فى ١٩٧٦ بضع وحدات عنها ١٩٦٠ ، بينما زادت بالقدر نفسه تقريبا نسبة الكبار (١٢ - ٦٥ سنة) ، وإن كانت فئة المسنين (+ ٦٥ سنة) قد قلت نوعا ما هى الأخرى . ولا جدال فى أن انخفاض نسبة الصغار هو انعكاس مباشر لانخفاض معدل المواليد فى السنوات الأخيرة .

السنة	- ١٢ سنة	١٢ - ٦٥ سنة	+ ٦٥ سنة
١٩٦٠	٣٥,٥	٦١,٠	٣,٥
١٩٧٦	٣١,٦	٦٥,٥	٢,٩

ويتأكد الاتجاه المستمر مرة أخرى بأرقام سنة ١٩٧٩ ، فنسبة الأطفال (- ٤ سنوات) تبلغ ١٥,٦٪ ، والصغار (٥ - ١٤ سنة) ٢٤,١٪ أى أن نسبة الصغار (- ١٥ سنة) تجمع وحدها ٣٩,٧٪ ، مقابل ٤٥٪ سنة ١٩٧٦ . أما نسبة الكبار (١٥ - ٦٤ سنة) فتبلغ ٦٥,٧٪ ، بينما تظل نسبة الشيوخ (+ ٦٥ سنة) فى حدود ٣,٥٪ .

بالمثل فى سنة ١٩٨٣ ، إذ بلغت نسبة الصغار (- ١٥ سنة) نحو ٣٩ ٪ ، مقابل ٤ ٪ فقط للشيوخ (+ ٦٥ سنة). فجسم السكان الأساسى موزع الآن إذن بين الخمسين إلا قليلا للصغار (- ١٥ سنة) وبين الثلاثين إلا قليلا للكبار (١٥ - ٦٥ سنة) ، وقد يتم الصورة أن نضيف فى النهاية أن نسبة الشباب (- ٢٠ سنة) تؤلف وحدها نصف السكان بالضبط ، ٥٠ ، ٤ ٪ .

خريطة الأعمار

لأن الهجرة من الريف إلى المدن انتخابية على أساس السن ، مثلما وجدناها على أساس الجنس أيضا ، فإن ميزان الأعمار أو التوازن السنى يختل ويختلف جغرافيا من مكان إلى آخر ، أساسا ما بين المدن الكبرى والريف الحقيقى . فلأن نسبة أكبر من الرجال البالغين فى سن الشباب والرجولة هم الذين يهاجرون من القرى إلى المدن ، فإن نسبتهم ترتفع فى المدن عموما والمدن الكبرى خصوصا والعاصمة بالأخص . بالمقابل تختلف نسبة أكبر من فئات السن الهامشية وتبقى فى الريف وقراه ، شأنها فى ذلك شأن الاناث عموما ، فترتفع بها نسبة الصغار من جهة والشيوخ من الجهة الأخرى .

فمثلا فى سنة ١٩٤٧ ، إذا التقطنا تاريخا مبكرا نسبيا لسبر مدى غور الظاهرة وقدمها ، بلغت نسبة فئات السن ٢٠ - ٥٩ سنة نحو ٤٧ ، ٥ ٪ فى محافظات المدن ، مقابل ٤٤ ، ٨ ٪ فى مديريات الدلتا ، ٤٦ ٪ فى مديريات الصعيد . وعلى العكس ، من ذلك بلغت نسبة فئات السن (- ٢٠) على الترتيب ٤٧ ، ٤ ٪ ، ٤٩ ، ١ ٪ ، ٤٦ ، ٩ ٪ ، ونسب فئات السن (+ ٦٠) نحو ٤ ، ٧ ٪ ، ٥ ، ٩ ٪ ، ٦ ، ٨ ٪ (١) .

على أن الصورة أوثق وأوقع بالطبع فى آخر التعدادات سنة ١٩٧٦ ، وإن كان هذا قد غير الأطوال العمرية للفئات الوظيفية الثلاث مما تتعذر معه المقارنة التطورية الدقيقة . فكما يتضح من الجدول الآتى عن النسب المئوية لتلك الفئات حسب الأقاليم الكبرى ، هناك تناسب عكسى مباشر بين الفئة الأولى (- ١٢ سنة) والثانية (١٢ - ٦٥ سنة) ، أو بين النهر الأول والثانى من الجدول .

(١) النص ، ص ١١٨ .

النسب المئوية لفئات السن الوظيفية حسب الأقاليم الكبرى سنة ١٩٧٦

المنطقة	١٢ -	١٢ - ٦٥	٦٥ +
المحافظات الحضرية	٢٧,٣	٧٠,٣	٢,٤
الدلتا	٣٢,٤	٦٤,٨	٢,٨
الصحيد	٣٣,٢	٦٣,٤	٣,٤
الحدود	٣٥,٦	٦١,٨	٢,٦
مصر	٣١,٦	٦٥,٤	٣,٠

فعلى حين تتدرج الأرقام تصاعدياً فى النهر الأول ، تتدرج تنازلياً فى النهر الثانى .
فهى فى الأول ترتفع من ٢٧,٣٪ للمحافظات الحضرية ، إلى ٣٢,٤٪ للدلتا ، إلى ٣٣,٢٪
للصحيد ، إلى ٣٥,٦٪ لمحافظات الحدود . أما فى النهر الثانى فإن الأرقام تتحرك عكسياً ،
فتنخفض باطراد وتباعاً من ٧٠,٣٪ للمحافظات الحضرية ، إلى ٦٤,٨٪ للدلتا ، إلى
٦٣,٤٪ للصحيد ، وأخيراً إلى ٦١,٨٪ لمحافظات الحدود .

يترتب على هذا أن المحافظات الحضرية هى وحدها التى تقل فيها نسبة الشريحة
السفلى (- ١٢ سنة) عن المعدل الوطنى وهو ٣١,٦٪ ، كما أنها وحدها كذلك التى تزيد
فيها نسبة الشريحة الوسطى (١٢ - ٦٥ سنة) عن معدلها الوطنى وهو ٦٥,٤٪ . والفارق
فى الحالتين يتراوح حول وحدات بالموجب أو بالسالب ، وذلك لا شك فارق كبير .

وفى النتيجة المباشرة أو المترتبة تخرج المحافظات الحضرية فى جانب ومحافظات
الحدود فى أقصى الجانب الآخر وهما طرفا النقيض فى كل مصر من حيث تركيب
الأعمار . فبالأولى أقل نسبة فى البلد من الصغار (- ١٢ سنة) وأعلى نسبة من الكبار
(١٢ - ٦٥ سنة) ، وبالثانية على العكس أكبر نسبة من الصغار وأقل نسبة من الكبار .
وفيما بين النقيضين تتدرج الدلتا فالصحيد تبعاً على هذا الترتيب .

ولا تفعل أرقام المحافظات تفصيلاً سوى أن تزيد الصورة تأكيداً على وجه العموم ،
وإن زادت كذلك اضطراباً بأخطاء التسجيل العشوائية المفهومة والمتوقعة . فالمحافظات
الحضرية القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس تقل فيها جميعاً نسبة الصغار (- ١٢

سنة) لا عن المتوسط القومى فحسب (٣١,٦ ٪) ولكن أيضا عن علامة الثلاثين . ثم هى تصل إلى أدناها فى بورسعيد بالذات (٢٤,٤ ٪) ثم تتدرج تصاعديا الى القاهرة (٢٧,٢ ٪) الى الاسكندرية (٢٧,٦ ٪) ، إلى السويس (٢٩,٩ ٪) على هذا الترتيب . وفى أريعتها ، على العكس ، فإن نسبة الكبار (١٢ - ٦٥ سنة) لا تزيد على المتوسط القومى كثيرا فحسب (٦٥,٤ ٪) ، ولكنها أيضا تتأخر علامة السبعين ، واصله فى ذلك إلى قمتها فى حالة بورسعيد أيضا بنسبة ٧٢,٩ ٪ وهى أعلى ما فى مصر جميعا . ثم منها تتدرج تنازليا إلى القاهرة (٧٠,٤ ٪) ، إلى الاسكندرية (٧٠ ٪) ، إلى السويس (٦٨ ٪) على هذا الترتيب .

الطريف أن الذى يحتل المرتبة الخامسة بعد هذه الرابعة الحضرية إنما هى سيناء فى مناطقها المحررة وقت التعداد ، حيث أعطت ٢٨,٩ ٪ للصغار ، ٦٩,٢ ٪ للكبار على أن دقة وصحة التسجيل فى ظل الظروف المضطربة مع جزئية الشريحة المحصاة قد تلقى بعض الشكوك على هذه النتائج .

وعلى أية حال فإن الأطراف أن الذى يحتل المرتبة السادسة بعد ذلك إنما هى محافظة البحر الأحمر ، حيث تعطى ٣٠,٣ ٪ للصغار ، ٦٧,٩ ٪ للكبار . ولعل هذا يرتبط بوظيفتها التعدينية والهجرة البالغة إليها .

وعند هذه النقطة على أية حال ، فإن بورسعيد ، لا القاهرة التى تليها فقط كالثانية مباشرة ، تبرز كصاحبة أقل نسبة من الصغار (١٢ - سنة) وأعلى نسبة من الكبار (١٢ - ٦٥ سنة) .

على طرف النقيض من هذا تماما ، ربما إلى حد الشذوذ نسبيا ، يقف الوادى الجديد ، فيه أعلى نسبة فى مصر من الصغار - ١٢ سنة حيث تسجل ٣٩,٢ ٪ ، وأقل نسبة من الكبار ١٢ - ٦٥ سنة حيث تسجل ٥٧,٢ ٪ تليها فى ذلك مباشرة محافظة مطروح بنسبة ٣٧,١ ٪ ، ٦١ ٪ على الترتيب .

بهذا فإن الوادى الجديد هو نقيض بورسعيد ، كما أن مطروح نقيض القاهرة والفارق بين أقصى النقيضين يتراوح أيضا حول ± ٥ وحدات بالزيادة والنقص . أما إلى أى مدى تذهب مسئولية بورسعيد كمدينة مينائية ، وحررة الآن أيضا ، وظروف الوادى الجديد الخاصة كواحة تعمير واستصلاح وهجرة ، عن هذه الظاهرة ، وإلى أى مدى تذهب

مسئولية مسألة التسجيل وقصوره ، فلا سبيل إلى القطع هنا ، لا سيما فى ضوء ما تبديه حالتا سيناء والبحر الأحمر من نسبة منخفضة بشدة فى الصغار مرتفعة بشدة فى الكبار.

على أن جوهر الظاهرة أو النظرية سليم من حيث تأثير المدينة والمدنية على خفض نسبة الصغار ورفع نسبة الكبار ، مثلما يتجسد ويتأكد بالمقارنة بين محافظات المدن الكبرى الأربع فى جانب ومحافظات الأقاليم والريف بالدلتا والصعيد فى الجانب الآخر .

النسب المئوية لفئات السن الوظيفية حسب الأقاليم الكبرى

سنة ١٩٧٦

المحافظة	١٢ -	١٣ - ٦٥	٥٦ +
القاهرة	٢٧,٢	٧٠,٤	٢,٤
الاسكندرية	٢٧,٦	٧٠,٠	٢,٤
بورسعيد	٢٤,٤	٧٢,٩	٢,٧
الاسماعيلية	٣٢,١	٦٥,٦	٢,٣
السويس	٢٩,٩	٦٨,٠	٢,١
دمياط	٣٢,٧	٦٤,٦	٢,٧
الدقهلية	٣١,٩	٦٥,٤	٢,٧
الشرقية	٣٢,٩	٦٤,٣	٢,٨
القليوبية	٣٣,٥	٦٣,٨	٢,٧
الغربية	٣٠,٤	٦٦,٥	٣,١
كفر الشيخ	٣٣,٢	٦٤,٤	٢,٤
البحيرة	٣٣,٧	٦٤,٠	٢,٣
المنوفية	٣١,٥	٦٤,٢	٤,٣
الجيزة	٣٢,٥	٦٥,١	٢,٤
بنى سويف	٣٣,٣	٦٣,٢	٣,٥
الفيوم	٣٥,١	٦١,٢	٣,٧
المنيا	٣٣,٠	٣٦,٥	٣,٥
أسيوط	٣٣,٥	٦٢,٦	٣,٩
سوهاج	٣٣,١	٦٣,٠	٣,٩
قنا	٣٢,٥	٦٣,٦	٣,٩
أسوان	٣٢,٩	٦٣,٥	٣,٦
البحر الأحمر	٣٠,٣	٦٧,٩	١,٨
الوادى الجديد	٣٩,٢	٥٧,٢	٣,٦
مطروح	٣٧,١	٦١,٠	١,٩
سيناء (مناطق محررة)	٢٨,٩	٦٩,٢	١,٩
مصر	٣١,٦	٦٥,٤	٣,٠

الهرم فى الميزان

مهما يكن من أمر التطور التاريخى أو التوزيع الجغرافى لهرم السن على أية حال ، فإن الذى يعنينا ويتعين علينا هنا والآن فى الختام هو الحكم العام والتقييم الوظيفى لمثل هذا الهرم المصرى الصميم ، والذى لا شك فيه هو أنه من أسف هرم «متخلف» أساسا بالمعنى المورفولوجى ، فهو ، تطوريا ، يدل على مرحلة متخلفة من حيث الموقع والمحتوى ، من حيث الشكل والمضمون .

وبمزيد من التوضيح فإنه يقع نحو قرن وبعض قرن خلف مثيله فى الدول المتطورة كفرنسا وبريطانيا ، وإن لم تعد هذه من قبل فى أسعد الحالات والأوضاع سكانيا بالضرورة ، فكما يتضح من الجدول الآتى ، فلقد كانت نسب فئات السن المختلفة فى مصر سنة ١٩٤٧ مثلا تقارب تلك التى عرفتها فرنسا سنة ١٧٧٨ على سبيل المثال :

مقارنة تطورية بين النسب المئوية لفئات السن (١)

الدولة	السنة	١٩ -	٢٠ - ٥٩	٦٠ +
مصر	(١٩٤٧)	٤٨,١	٤٥,٩	٦,٠
فرنسا	(١٧٧٨)	٤٤,٠	٤٨,٩	٧,١
الهند	(١٩٣١)	٤٩,٠	٤٧,٠	٤,٠
تركيا	(١٩٣٥)	٤٨,٠	٤٥,٢	٦,٨
فرنسا	(١٩٣٦)	٣٠,٢	٥٥,١	١٤,٧
إنجلترا	(١٩٣٨)	٣٠,٠	٥٦,٨	١٣,٢

هكذا ، فى المحصلة ، نجد أن هرم أعمارنا المتخلف ، وإن بدا (ينمط شجرة الصنوبر المعروف (fir-tree diagram) منتظما متناظرا بين الجانبين أى بين الذكور والاناث ، فإنه يبدو مختلا من أسفل إلى أعلى ، فهو ذو قاعدة عريضة جدا وقمة دقيقة حادة للغاية ، وبالتالي فإن هرم السكان فى مصر أشبه بهرم مدرج شديد التفلطح ، على العكس منه فى أوروبا الغربية حيث يبدو أقرب نسييا إلى المسلة إن لم نقل تجازا إلى الهرم المقلوب .

(1) Landry, Traité, p. 126 - 8 .

وآخرون يشبهون بسقف المسكن المنحدر فى المناطق المطيرة : فالهرم المصرى كسقف مسكن قليل الانحدار جدا low-pitched ، بينما الأوروبى كسقف حاد الانحدار جدا - high pitched ، كأنما هرم السكان يعكس فى الحالىين طبيعة سقف المسكن فى بيئته الطبيعية الجافة والرطوبة على الترتيب .

أما موضوعيا ، فإن هذا التركيب ، يعبر عن العبء المادى والاقتصادى الذى تلقىه كثرة الصغار على المجتمع عامة ومجتمع المنتجين خاصة والمنتجين الكبار بالأخص ، لا سيما إذا تذكرنا أن القطاع الأكبر من نصف المجتمع الأنثوى عندنا لا يعمل . فبينما تعاني المجتمعات الغربية من كثرة عدد المسنين ، تعاني مصر من كثرة عدد الصغار ، وإن كان من الانصاف أن نضيف أن هذا يكاد يعوض ذاك فى الحساب الصافى . كذلك فإن هذا يفسر جزئيا انخفاض حجم قوة العمل فى مصر نسبيا .

وهناك ، للدقة والانصاف ، تحسن وارتفاع ملحوظ فى نسبة القوة العاملة أو المنتجة من السكان عموما ، إلا أنها ما تزال دون الثلث : نحو ١١,٥٤٣,٠٠٠ من ٣٦,٦٥٦,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٧٦ . ثم إن تلك النسبة بدورها معظمها بالطبع من الذكور الذين يعملون الآن بنسبة النصف منهم تقريبا ، مقابل العُشر فقط للإناث . هذا مع ملاحظة أن نسبة العاملين المنتجين من الإناث تزيد نوعا فى المحافظات الحضرية بمدنها الكبرى عنها فى الأقاليم والريف ، وفى أقاليم الدلتا عنها فى أقاليم الصعيد ، وفى هذه عن مناطق الحدود بالمقابل ، تزيد نسبة البطالة قليلا بين الذكور فى محافظات المدن الكبرى عنها فى محافظات الأقاليم والأرياف

تطور النسبة المئوية لأصحاب النشاط الاقتصادى من السكان (٦ سنوات فأكثر)

السنة	الذكور	الإناث	المجموع
١٩٦٠	٥٥,١	٤,٨	٣٠,١
١٩٧٦	٥٢,٩	٩,٢	٣١,٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

توزيع النسب المئوية لأصحاب النشاط الاقتصادي من السكان
(٦ سنوات فأكثر) سنة ١٩٧٦

المحافظات	الذكور	الاناث	المجموع
المحافظات الحضرية	٥٠,٧	١٠,٨	٣١,٣
محافظات الدلتا	٣٥,٢	١٠,٢	٣٢,١
محافظات الصعيد	٥٣,٧	٧,٣	٣٠,٩
محافظات الحدود	٥٥,٧	٢,٣	٣٠,٦

نحو ثلثي المجتمع إذن يقع خارج الانتاج ، ومن ثم على عاتقه ، إذ هم عليه « عيال » ذلك أنه كلما انخفضت نسبة القوى العاملة المنتجة ، كلما ارتفعت نسبة « الاعالة أو العيالة dependency » ، أى نسبة الصغار (- ١٥ سنة) إلى الكبار (١٥ - ٦٠ سنة) . ففى سنة ١٩٤٧ مثلا بلغت هذه النسبة ٧ لكل ١٠ ، ارتفعت إلى ٨,٣ لكل ١٠ سنة ١٩٦٠ . وفى سنة ١٩٧٦ بلغت نسبة الصغار - ١٢ سنة إلى الكبار ١٢ - ٦٥ سنة ٤,٨ لكل ١٠ تقريبا .

هذه النسبة العالية تترجم عمليا ، بالطبع ، إلى إنفاقات عديدة من التعليم والتغذية والخدمات الاجتماعية .. إلخ . والمنتظر مع انخفاض المواليد والوفيات واستطالة متوسط العمر وأمل الحياة أن يتعدل هذا التركيب نحو قدر أكبر من التوازن والاعتدال . وأخيرا ، وفى الاطار العالمى ، فإن الجدول الآتى يلخص موقع مصر السكانى بصورة عريضة . ومجمل ترجمتها ببساطة هى أن مصر سكانيا مازالت أقرب إلى الدول المتخلفة عالية التزايد الطبيعى ، فتية السكان / قصيرة العمر أو بالأدق أمل العمر ، فقيرة الدخل أولا وأخرا .

العالم	مصر	معدل زيادة السكان السنوى
١,٨%	٢,٣ - ٢,٤%	نسبة السكان - ١٤ سنة
٣٦%	٤١%	متوسط العمر بالسنة
٥٩	٥٢	

كثافة السكان

لا تكاد فكرة «مصر» تنفصل عن فكرة «السكان» ، بل توشك فكرة مصر أن تكون سكانا قبل أن تكون أرضا ! فقلما ترد فكرة مصر على الذهن إلا وتقفز إليه صورة الملايين الضاغطة المتكاثرة والكثافة الثرية الساحقة ، مثلما تقفز إلى العين في اللاندسكيپ الطبيعي نفسه صورة العنصر البشرى الختمى لا يكاد يخلو منه ركن مهما نأى . أو كما يضعها بحق شارل عيسوى «فى وادى النيل من المستحيل حرفيا أن تكون خارج نطاق رؤية البشر» (١) .

أجل ، أن مصر «سكان» قبل أى شئ آخر ، والمحصول البشرى هو أقدم وأكبر محصول مصرى ، وشخصية مصر لا تتصور ولا يمكن أن تفهم خارج هذا الإطار . وإذا كانت الكثافة هى التعبير النهائى المجسد والتجسيد الحى لهذا الانتاج البشرى الغزير ، فإن الكثافة بهذا تعد «تضاريس السكان» ، حيث السكان بدورها «غلاف» آخر من أغلفة الأرض العديدة ، قل «الغلاف السكانى demosphere» ، مثله فى هذا مثل الغلاف الأرضى نفسه من تحته .

والواقع أن السكان عندنا لم تعد عاملا جغرافيا فحسب geog. agent, factor ، ولكنها غدت من قبل عنصرا جغرافيا بكل معنى الكلمة geog. element. ، فالغلاف البشرى فى مصر لا يقل سمكا ولا ثقلا ولا أصالة أيضا عن الغلاف الأرضى من تحته . إن السكان فى مصر هى ، بكل وضوح ، البعد الرابع للمكان ، أو لنقل «البعد الخامس» بعد الزمان ، ومصر ، التى كانت دائما «تعبيرا سياسيا» مثلما هى «تعبير جغرافى» ، يمكن بسهولة تامة . أن تعد أيضا «تعبيرا ديموغرافيا» .

لا ، وليس هذا بالأمر الطارئ أو الظاهرة المستحدثة ، وإنما هو قديم قدم مصر والتاريخ المصرى ، النقوش والرسوم الفرعونية فى القدم ، مثلا ، يسودها العنصر البشرى دائما ، وتموج وتعج بالفرس البشرى بالتداخل والتشابك مع الفرس الزراعى ، وبالاختصار ، التصوير الفرعونى هو بلغة الفن مزيج حتمى من اللاندسكيپ والطبيعة الميته ومن الإنسان الحى والبورترية المنتثر .

(1) p. 157 .

أما العرب فلا نقوش بالطبع ولا تصاوير ، وإنما نصوص ، فمصر ، عند مروان بن محمد ، « أكثر بلاد الأرض مالا وخيرا ورجالا » (١) ، « والمدن والقرى بضفتيه (يقصد النيل) منتظمة ، وليس فى المعمور مثلها ، ولا يعلم نهر يزدرع عليه ما يزدرع على النيل » كما يضيف ابن بطوطة موضعا شارحا (٢) هذا بينما يلخص المسعودى الصورة كلها فى جملة مكثفة جامعة حيث يقول « مصر من سادات القرى ورؤساء المدن » (٣) .

توسع رأسى آلية السلم الصاعد

وحقيقة الحقائق ، الحقيقة المفتاح ، فى فهم كثافتنا ، كمحصلة ونتج نهائى لنمو السكان ، هى أنها مثله « توسع رأسى » لا أفقى ، كثافة تراكمية طباقية لا توسعية أو انتشارية كما قد نقول ، فلأن المعمور المصرى نفسه محدد ثابت لا يكاد يتوسع ، رغم بعض التوسع الموضعى فى رقعة المزروع المنتج فعلا داخله ، فإن زيادة السكان المطردة عدديا تترجم مساحيا إلى كثافة تتصاعد باستمرار إلى أعلى كأنها طبقات تكس بعضها فوق بعض عموديا .

إن السكان حبيسة الوادى ، والوادى حبيس الصحراء . الوادى أصبح بمثابة قالب حديدى لا فكاك منه procrustean bed ، والسكان أصبحت « مصندقة emboitée » ولا نقول « مغلقة bottled up » داخل الوادى ، الذى كاد من ثم يتحول برمته من زجاجة مغلقة إلى عنق زجاجة مختنقة مثلما هى مسدودة .

والنتيجة الحتمية أن التعدادات السكانية المتعاقبة لا تفعل سوى أن ترفع الكثافة بصورة آلية من عقد إلى عقد إلى أن تبلغ مستواها الخطير الراهن . وهكذا مرة أخرى ، على المستوى الديموغرافى ، بعد الطبيعى والمائى والزراعى والاقتصادى .. إلخ نجد مصر جوهرية كثافة لا مساحة .

(١) ذكرته نعمات فؤاد ، شخصية مصر ، ص ١٢٠ .

(٢) رحلة ابن بطوطة ، طبع القاهرة ، ١٩١١ ، ص ١٤٣ .

(٣) المسعودى ، مروج ، ج ١ ، ص ١٤٤ .

فى الوقت نفسه فإن التعدادات المتتابعة تترجم أو تنقل نطاقات الكثافة المتفاوتة داخل المعمور من فئات أو مراتب الكثافة الخفيفة إلى المتوسطة إلى الثقيلة دوريا على التتابع . فما يعد نطاق كثافة مخلخلة فى سنة ١٩٠٧ مثلا كشمال الدلتا يصبح فى سنة ١٩٧٧ أكثر كثافة مما كان يعد نطاق كثافة مكتظة وقتذاك كجنوب الدلتا وما كان يعد شديد الكثافة فى ١٩٠٧ قد لا يعدو بمستويات ١٩٧٧ أن يكون منخفض الكثافة . وهكذا ، عملية «تصعيد أو ترقية upgrading» شاملة فى نطاقات الكثافة ، كأنها السلم الصاعد الالى escalator . وتلك بالدقة ولكن ببساطة قصة تطور خريطة توزيع كثافة السكان فى مصر منذ بدأت التعدادات إلى الآن .

عن الكثافة الحسابية

وقبل أن ننظر فى الصيغة الرقمية لتطور كثافتنا الساحقة هذه ، فنصرف النظر منذ البداية عن الكثافة الحسابية arithmetic ، أو فلنلق عليها نظرة خاطفة - سيان - فهذا النوع من الكثافة ، الذى ينسب السكان إلى المساحة المطلقة أى مساحة الدولة ، لا يصلح ولا يصح لبلد كمصر يمثل المعمور منها بالكاد ٣,٥٪ أو $\frac{1}{3}$ من مساحة الدولة وللالمعمور ٩٦,٥٪ أو $\frac{29}{3}$. فبالكثافة الحسابية لن نخرج إلا بصورة محض تجريدية وهمية لا معنى لها تقريبا . فمثلا فى سنة ١٩٧٨ بلغت تلك الكثافة ٤٠ فى الكيلو المربع بالضبط (٤٠ مليون نسمة فى مليون كيلومتر مربع بالضبط) أو نحو ٩٥ نسمة فى الميل المربع . وفى سنة ١٩٨٣ حين بلغ السكان ٤٦ مليونا ، ارتفع الرقم إلى ٤٦ فى الكيلو المربع أو نحو ١٠٩ فى الميل المربع .

وإذا كان لنا من تعليق عابر على هذه الأرقام ، فكل ما يمكن أن يقال هو أنها ، أولا ، ليست بعيدة كل البعد عن متوسط كثافة سكان العالم كله كوحدة ، والذى لا يزيد الآن إلا قليلا على ٣٠ نسمة فى الكيلو المربع أو عن ٧٠ فى الميل . الملاحظة الثانية أن هذا الرقم أو ذاك لا يعدو بدوره $\frac{1}{3}$ من كثافة مصر الحقيقية فى الوادى ، أى « الكثافة الفيزيولوجية physiological » التى تنسب السكان إلى المساحة المنتجة أو المفيدة أو المأهولة وحدها ، أى المعمور وحده باختصار .

تفسير هذا كله ، بالطبع ، هو جغرافية مصر الخاصة جدا كواحة صحراوية ضئيلة المساحة وكثافة مضغوطة من المعمور داخل شرنقة ضخمة من اللامعمور . فالسكان في مصر تكاد تترادف الوادى ، بينما تكاد الصحارى تكون فراغا سكانيا ورغم أن أرقام السنوات الأخيرة قفزت بعدد سكان صحارينا إلى ما فوق المليون ، فبحسب آخر تعداد كان المجموع لا يعدو على أكثر أو بكثير من التجاوز نصف المليون نسمة ، مبعثرة هنا وهناك بصورة مشتتة أو مركزة ، ولكنها فى النهاية مجرد كسر مؤبى أو أقل من جسم مصر السكانى . ذلك وبدون أن ننسى أن نسبة مساهمة الصحراء فى اقتصادنا القومى - البترول والمعادن أساسا - تعادل نسبة سكانها أضعاف الأضعاف .

وكمجرد مثال ، فلنذكر أن محافظة مثل جنوب سيناء ، وهى تشمل شبه الجزيرة جنوب خط من رأس الخليج إلى رأس الخليج تقريبا ومساحتها ٢٨٤١١ كم^٢ أى أكبر بكثير من المساحة الدلتا ، كل عدد سكانها اليوم ١٢ ألفا (تعداد سيناء الخاص سنة ١٩٨٢) ، أى ما لا يعدو أو يعدل سكان قرية مصرية متوسطة فى الوادى . هذا بينما أن سيناء كلها بمحافظتيها وكل مساحتها البالغة ٣ أمثال الدلتا ويكل سكانها البالغة ١٦٧ ألفا لا تعدو بدورها مدينة مصرية متوسطة فى الوادى . ومثل هذا يقال عن الصحراء الشرقية والغربية . إلخ ، والكل يمكن بسهولة تامة ضغط جميع سكانه فى أحد أكبر أحياء القاهرة مثل الشرايية أو المطرية أو الساحل ، أو فى الاسكندرية كالرمل أو محرم بك .

تطور كثافة السكان فى الوادى والصحارى

السنة	سكان مصر	سكان الوادى		سكان الوادى	
		العدد	%	العدد	%
١٩٣٧	١٥,٩٣٢,٠٠٠	١٥,٨٢٢,٠٠٠	٩٩,٣	١٥,٨٢٢,٠٠٠	٩٩,٣
١٩٤٧	١٩,٠٢١,٠٠٠	١٨,٨٠٥,٠٠٠	٩٨,٨	١٨,٨٠٥,٠٠٠	٩٨,٨
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٣٧,٨٤٥,٠٠٠	٩٩,٠	٣٧,٨٤٥,٠٠٠	٩٩,٠
١٩٧٦ (١)	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٣٧,٨١٩,٠٠٠	٨٩,٩	٣٧,٨١٩,٠٠٠	٨٩,٩
١٩٨١	٤٣,٢٦٣,٠٠٠	٤٢,١٣٢,٠٠٠	٩٦,٢	٤٢,١٣٢,٠٠٠	٩٦,٢

(١) تقدير آخر .

كثافة الوادى أو وادى الكثافة

فإذا ما عدنا إلى الوادى باعتباره كل شئ تقريبا فى السكان ، فثمة مشكلة منهجية لابد من حلها أولا وهى مشكلة تحديد مساحة المعمور . وفى التحديد الجغرافى الشائع أو السائد عمليا وإحصائيا ، كان المعمور المصرى يوضع تقليديا عند رقم ٣٥ ألف كيلو متر مربع أو نحو ١٣ ألف ميل . غير أن جهاز التعبئة والاحصاء رفعه منذ بضع سنين من ٥٨٠, ٣٥ كم^٢ إلى ٥٥٠, ٣٩ كم^٢ ، أى بزيادة الثلثين إلا قليلا ، وذلك لاستيعاب الاضافات الجديدة إلى المساحة المزروعة والمأهولة وأراضى الاستصلاح والتوسع الزراعى .. إلخ . على أن هذا التعديل ، إن لم يكن نتيجة إحصائية شبه مضللة مبنية على مقدمة جغرافية نصف خاطئة غير مبررة عمليا ، فإنه بالتأكيد مبالغ فيه للغاية . إذ أن كل مناطق الاضافات الجديدة لم تكن غير مأهولة من قبل تماما ، كما أن الاضافات الجديدة الحقيقية لا تعدو بضع مئات من الكيلو مترات .

من ناحية أخرى ، وكحل وسط ، يصنف البعض القاعدة الأرضية لسكاننا إلى عنصرين هما المزروع والمعمور ، فالأول مسطح زراعى مباشر ، ومساحته بهذه الصفة نحو ٢٦ ألف كيلو متر مربع ، والثانى مسطح سكانى لنشاطات واستعمالات مختلفة غير زراعية ، ويقدر بهذه الصفة بنحو ١٤ ألف كيلو متر مربع . فيكون مجموع قاعدتنا الأرضية - السكانية أو القاعدة الديموجرافية نحو ٤٠ ألف كيلو متر مربع .

وإذا كان لنا الآن أن نتقدم لدراسة كثافتنا بالتفصيل ، فلكى تصح المقارنة لنتتبع أولا تطور تلك الكثافة على أساس موحد هو الأساس القديم ٣٥ ألف كيلو ثم نتبعه بالتطور على الأساس الثلاثة المطروحة ، كما يفعل الجدولان التاليان .

الايقاع التصاعدي المطرد بلا انقطاع وبمعدل أشبه بالربيع المركب يسود كلا الجدولين على حد سواء ، حتى بغض النظر عن اختلاف المساحات القاعدية المتخذة أساسا للحساب . فمن ٣٢٢ فى بداية القرن سنة ١٩٠٧ ، انتهت الكثافة اليوم سنة ١٩٨٣ إلى نحو ١٣٠٠ ، أى قفزت من ثلث الألف إلى الألف وثلث الألف ، يعنى بزيادة ١٠٠٠ نسمة فى كل كيلو أو نحو ثلاثة أمثال الاصل ، واصله بذلك إلى أربعة أمثاله فى ثلاثة أرباع قرن تقريبا .

**تطور الكثافة
على الأساس الموحد (كم ٢)**

السنة	عدد السكان	الكثافة	ملاحظات
١٨٨٢	٦,٨٠٤,٠٠٠	١٩٤	ربما دون الحقيقة كالتعداد نفسه .
١٨٩٧	٩,٧١٥,٠٠٠	٢٧٧	
١٩٠٧	١١٢,٢٨٧,٠٠٠	٣٢٢	٩٤٠ على أساس ١٢٠٠٠ كم (ليونز) (١)
١٩١٧	١٢,٧٥١,٠٠٠	٣٦٤	
١٩٢٧	١٤,٢١٨,٠٠٠	٤١٠	٣٦٠ في لوران (٢)
١٩٣٧	١٥,٩٣٣,٠٠٠	٤٦٦	
١٩٤٧	١٩,٠٢٢,٠٠٠	٥٤٦	ربما فوق الحقيقة كالتعداد نفسه
١٩٥٢	٢١,٤٣٧,٠٠٠	٥٩٣	٢١٥٠ في الميل (فينش وتروورتا) (٣)
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥,٠٠٠	٧٣٦	
١٩٦٦	٣٠,٠٧١,٠٠٠	٨٤٥	
١٩٧٣	٣٥,١٧٥,٠٠٠	١٠٠٥	علامة الألف وضعف سنة ١٩٣٧
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	١١٠٠	
١٩٧٨	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	١١٤٣	
١٩٨٠	٤١,٨٠٠,٠٠٠	١٢٠٠	ثلاثة أمثال سنة ١٩٢٧
١٩٨٣	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	١٣٠٠	
١٩٩٠	٥٤,٠٠٠,٠٠٠	١٤٥٠	
٢٠٠٠	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠	علامة الألفين وضعف سنة ١٩٧٣ وعشرة أمثال سنة ١٨٨٢

(1) Lyons, in : Baedeker , loc. cit .

(2) Lorin, p. 67 .

(3) Elements of geography , p. 511 .

تطور الكثافة على أساس المساحات المختلفة (كم ٢)

السنة	عدد السكان	المساحة ٣٥ ألفا	المساحة ٤٠ ألفا	المساحة ٥٥ ألفا
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	١١٠٠	٩٥٥	٦٩٠
١٩٧٨	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	١١٤٣	١٠٠٠	٧٢٧
١٩٨٠	٤١,٨٠٠,٠٠٠	١٢٠٠	١٠٤٥	٧٦٠
١٩٨٣	٤٦,٠٠٠,٠٠٠	١٣٠٠	١١٥٠	٨٣٦
١٩٩٠		١٤٥٠		
٢٠٠٠	٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠	١٧٥٠	١٢٧٣

وفيما بين ١٩٢٧ ، ١٩٦٦ ، أى فى الأربعين سنة الوسطى ، تضاعفت الكثافة بالتمام فارتفعت من ٤١٠ إلى ٨٤٥ نسمة فى الكيلو متر . ثم عادت فضاعفت نفسها مرة أخرى فى الثلاثين سنة الأخيرة من ١٩٤٧ إلى ١٩٧٦ ، أى فى فترة أقل ، أى بمعدل أسرع ، حيث ارتفعت من ٥٤٥ إلى ١١٠٠ ، وطوال الفترة من ١٩٠٧ حتى ١٩٧٦ زادت الكثافة بمعدل ١١ نسمة كل عام فى المتوسط ، بينما بلغ هذا المعدل فى النصف الأخير منها من ١٩٤٧ حتى ١٩٧٦ أكثر من ١٨ نسمة ، دلالة أخرى على تسارع عملية التكتيف . ومرة ثالثة تضاعفت الكثافة تقريبا أو إقليلا فى فترة أقصر وذلك بين سنتي ١٩٦٠ ، ١٩٨٣ ، حيث ارتفعت من ٧٣٦ إلى نحو ١٣٠٠ ، أى بمعدل زيادة سنوى أكبر وأكبر وهو نحو ٢٤,٥ فى الكيلو المربع .

أخيرا فإذا كانت الكثافة قد سجلت علامة الألف فى الكيلو متر لأول مرة حوالى سنة ١٩٧٠ ، أو ما يعادل ٢٥٠٠ فى الميل المربع ، فإنها إذ تتجاوزها الآن إلى ١٣٠٠ فى الكيلو فقد قاربت علامة الثلاثة آلاف فى الميل . هذا بينما يُقدر أن تصل إلى علامة الألفين فى الكيلو سنة ٢٠٠٠ ، أى بالتضاعف على سنة ١٩٧٠ أو فى ٣٠ سنة أخرى ، أو أكثر من ١٠ أمثال ما بدأ به التعداد سنة ١٨٨٢ أى فى قرنين تقريبا .

الأكثف أو من الأكثف ؟

أرقام نادرة يقينا بأى مقياس . وحتى مع ذلك فإنها أدنى من الحقيقة . ذلك أنها منسوبة إلى المعمور النظرى المطلق لا الحقيقى الفعال ، أو قل إلى المعمور لا المزروع الذى هو أقل بكثير . ولما كان هذا هو الستة ملايين فدان ونيفا (أو إلانيفا) ، فإنه يعادل ولا يعدو ٢٥,٥ ألف كم^٢ . ولهذا فإن الكثافات المحسوبة على الأساس الشائع ٣٥ ألف كم^٢ غير حقيقة إلى حد ما ، أو على الأقل بالنسبة للجزء الأكبر من صلب غطاء الكثافة (ودعك تماما من الأسس الأخرى الواردة بالجدول سواء بالنقص أو الزيادة ، فإنها إحصائية أكثر منها جغرافية) . وعلى هذا الأساس التصحيحي فإن الكثافة الحقيقية سنة ١٩٨٣ ترتفع من ١٣٠٠ فى الكم^٢ إلى ١٨٤٠ ، أو ما يعادل نحو ٤٤٠٠ فى الميل المربع . كثافة ساحقة ecrasante بكل معنى الكلمة ، إذ أنها تعنى معدلات لا تكاد تُعرف فى أكثف المجتمعات الصناعية ، بل نؤكد مجازا أن نقول إن هذه معدلات كثافة مدن لا دول ، أو قل كثافة ضواح لا ريف ، وإن مصر وإن لم تنزل أقرب إلى القرية الطويلة وطفيفا فإنها أقرب إلى المدينة المخلخلة كثافة . ولكن لعله ليس غريبا تماما أن تتحول مصر كثافة إلى أشباه المدن وهى التى تحولت زراعتها من قبل إلى شبه فلاحية بساتين . ومن الواضح فى النهاية أن الغطاء البشرى فى مصر يؤلف إرسابة سميكة لا تكاد تتكرر على رقعة مماثلة فى العالم .

أنقول إذن إن مصر أكثف بلد فى العالم سكانا ؟ أرقام الكثافة المصرية فى بعض التعدادات الماضية كانت تقل بوضوح عنها فى كثير من البلاد الأخرى . مثلا فى سنة ١٩٤٧ كانت كثافتنا ٥٤٥ فى الكيلو متر المربع ، بينما كانت ٩٩٣ فى اليابان ، ٨٠٢ فى هولندا ، ٨٠٠ فى بريطانيا ، ٧٧٢ فى سويسرا ، ٦٤٠ فى بلجيكا . وحوالى سنة ١٩٥٠ كانت كثافة مصر فى الميل المربع ٢١٥٠ فقط ، أى مثل بلجيكا . ولكن مقابل ٣٥٠٠ فى اليابان . ومع ذلك فقد كان المؤلف أن نردد المقولة التقليدية من أن مصر من أكثف بلاد العالم أو لا مثيل لها فى الكثافة والاكتظاظ . ولعل المقصود بالتحديد بين الدول الزراعية ، إذ لا شك فى هذه الحالة أن مصر أكثفها إطلاقا .

ولكن على أية حال فلأن فى فكرة كثافة السكان أصلا عنصرا تحكيميا إلى حد ما ، arbitray هو انتخاب المساحة ذات المعنى التى سوف تنسب إليها ، فإن المقارنة عادة

ليست دقيقة صارمة ولا متكافئة إن لم تكن مضللة أحيانا ، والحكم اليقيني القاطع شبه مستحيل عمليا (والأمر هنا يشبه أيضا مشكلة تحديد عدد سكان المدن الكبرى المحيرة والتي لا تقل خداعا) .

ولسوف يظل من السهل دائما أن نعين رقعا أو نجتزئ بقعا صغيرة منتشرة في العالم تزيد فيها الكثافة كثيرا أو كثيرا جدا عن المتوسط المصري ، ولكن ربما لا توجد مساحة كمساحة مصر ، أو لم تعد في العالم ٣٥ ألف كيلو متر مربع ، وتحمل ٤٦ مليونا من البشر ، حتى في أي شريحة من الصين أو جاوة ربما ، أو ربما فقط باستثناء أقاليم المدن الميجالوبوليس الكبرى وحدها في العالم .

على أنه سوف يبقى من الصحيح دائما في النهاية أن مصر من أي منظور وبأي مقياس من أكتف بلاد العالم سكانا ، إن لم تكن أكتفها على الأرجح كما ذهب شارل عيسوي (١) وغيره كثيرون . وعلى أية حال فلا غرابة كثيرا - ليس كذلك ؟ - في أن تكون أكثر دول العالم الصحراوية ، ولكن أيضا أكثرها نهريّة ، هي في النتيجة أكثرها كثافة . وأيا ما كان ، فإن لنا على الأقل أن نقرر باطمئنان أن مصر ، إن لم تكن أقدم وأكثف واحة في التاريخ ، واحة طولها شهر وعرضها عشر ، فإنها بيقين أطول وأضخم وأكثف واحة في إفريقيا . والطريف هنا ، مثلما وجدنا علاقة تناسب معينة بين حجم سكان مصر وسكان إفريقيا في الفترة الحديثة ، أن هناك علاقة تناسب مناظرة بين مساحة وكثافة كل منهما أيضا .

فبمساحتها المليونية الماثورة ، تمثل مصر ٣,٣٪ أو ١ على ٣٠ من مساحة القارة البالغة ٣٠ مليون كيلو متر بالضبط . وبدوره فإن المعمور المصري بمساحته المعهودة ٣٥٠٠٠ كم^٢ ، أو المزروع المصري البالغ ٣٠٠٠٠ كم^٢ ، لا يعدو نفس النسبة من المساحة السياسية أي ١ على ٣٠ تقريبا . وبالتالي فإن المعمور المصري لا يعدو ١ على ٩٠٠ من مساحة إفريقيا ككل .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك فإن كثافة مصر الفائقة تعوض وزيادة عن مساحتها الدقيقة . فلأن مصر عشر إفريقيا سكانا ، وكثافتها الحسابية زهاء ضعف إلى ثلاثة أمثال كثافة القارة ، فإن كثافة مصر الفيزيولوجية تعادل كثافة القارة الحسابية زهاء ٧٥-٩٠ مرة . ولك أن تقول بالتقريب أو قريبا إن مساحة المعمور المصري جزء من ألف جزء من مساحة القارة الأم ، ولكن كثافته الخاصة هي مثل كثافتها العامة نحو مائة مرة . ولعل هذا ما ينقلنا بصفة مباشرة إلى المستقبل .

(1) p. 48.

إفريقيا	مصر	البند
٣٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	المساحة بالكم ^٢
٩	٣٥,٠٠٠	المعمور بالكم ^٢
٤٧٧,٦٠٠,٠٠٠	٤١,٨٠٠,٠٠٠	عدد السكان ١٩٨٠
١٥,٩	٤١,٨	الكثافة الحسائية
٩	١١٩٥	الكثافة الفيزيولوجية

عن سنة ٢٠٠٠ ، فإذا كانت تقديرات السكان تتراوح بين ٧٢,٦٦ مليونا ، قل بمتوسط ٧٠ مليونا ، فإن الكثافة على هذا الأساس وفى حدود الوادى الحالية سترتفع إلى ٢٠٠٠ نسمة فى الكيلو المربع ، أى نحو ٥٠٠٠ فى الميل المربع ! وعدا أن من الصعب بهذا الشكل أن نتصور بلدا على وجه الأرض أكثف من مصر القرن الحادى والعشرين ، فلا يمكن أن يكون لهذا الرقم المفزع من معنى سوى أن الكثافة إذا لم تنفجر خارج الوادى إلى الصحراء ، فلا معدى عن أن تنفجر على نفسها من الداخل ، وهو انفجار لا يمكن إلا أن يكون مدمرا .

وهنا ، مرة أخرى ، تبرز الصحراء كصمام الأمن الأخير بل المجال الحيوى الوحيد . وهاهنا ، مرة أخرى ، تبدو الصحراء الغربية بالدقة وهى أمل المستقبل فى أكثر من معنى ، عمرانيا كما هى معدنيا ، وسكانيا كما هى اقتصاديا . ومن هنا ، أخيرا ، انبثقت مؤخرا شعارات «الخروج من الوادى» و «غزو الصحراء» وسياسات «نقل الكثافة السكانية» إليها و «إنشاء المدن الجديدة» بها .. إلخ .

دواعى الكثافة وضوابطها

من نافلة القول إن الكثافة إنما تعكس قوى النمو السكانى ومعدل المواليد فى الدرجة الأولى : هذه السبب الاجتماعى وهذه النتيجة الجغرافية ، هذه الظاهرة البشرية وهذه الترجمة المكانية . كثافة السكان ، يعنى ، هى بالأساس بصمة أصابع معدل المواليد بصفة خاصة على وجه الأرض بصفة عامة . وهذا مفتاح القضية كلها ، يفسر تكييفها الأساسى ، ويحدد تشخيصها الجوهري .

الأرض والماء

أما بعد هذا فإن الواقع أن كل شئ في مصر يدعو إلى الكثافة ويكاد يحض عليها المساحة الضيقة ، التربة الخصبة ، زراعة الرى ، اقتصاد القطن ، فضلا عن النظم والتقاليد الاجتماعية ... إلخ فأولا ، وحتى لا ننسى ، هناك تربة مصر الخصيبة بغرينها المتجدد وزراعتها الدائمة المستديمة ، فذلك هو الأساس المادى الصلب لكثافة سكاننا النادرة . فمن الواضح أن كثافة السكان تزيد باطراد مع خصوبة التربة . مثلا ، قدر فى الثلاثينيات أن كل زيادة فى الخصوبة ترفع العائد من الفدان بما قيمته جنيهان فى السنة فى منطقة ما ، ترفع كثافة السكان بها بمعدل شخص واحد . (١)

بالمثل الماء فمصر ، هذا المجتمع الهيدرولوجى النموذجى ، مثال نادر حقا للعلاقة الحميمة بين نمو السكان وزيادة الماء . والمعادلة ببساطة هى : كثافة الماء : كثافة الزراعة : كثافة السكان . وعلى سبيل المثال مرة أخرى ، فلقد قدر فى الثلاثينيات أيضا أن كل زيادة فى كمية مياه الرى ترفع الانتاجية بما قيمته ١٠ دولارات ، تؤدى إلى زيادة السكان بمعدل شخص واحد . (٢)

أما فى الوقت الحالى فلقد يكون من الطريف كما هو من المفيد أن ننسب عدد السكان إلى حجم موارد المياه المتاحة لكى نقارن بين كثافة السكان - الأرض وبين كثافة السكان - الماء ومدى العلاقة بينهما ، فلما كانت الموارد المادية الحالية نحو ٥٥ - ٦٠ مليار متر مكعب سنويا ، وكان السكان ٤٦ مليوناً (سنة ١٩٨٣) ، فإن هناك نحو ١٢٠٠ - ١٣٠٠ متر مكعب من الماء لكل نسمة ، مقابل نحو ٧٦٠ مترا مربعا من الأرض على أساس أن مساحة المعمور هى ٣٥ ألف كم^٢ ، أو نحو ١٢٠٠ متر مربع على أساس أن المساحة ٥٥ ألف كم^٢ . أى أن كل مصرى يخصه الآن نحو ٧٦٠ أو ١٢٠٠ متر مربع من الأرض ، ١٢٠٠ - ١٣٠٠ متر مكعب من الماء يعيش عليها .

(1) J. I. Craig , "statistics" , E. C., Jan. - Feb. 1935 , p. 144 .

(2) I. Bowman , The pioneer fringe, p. 43 .

زراعة الري .. ولكن

ومن المحقق بعد هذا أن زراعة الري تستدعى كثافة من السكان غير عادية مثلما تمكن لها . ولكنه هو الري الدائم بالدقة والتحديد الذى صنع ويصنع الفارق الحقيقى . فالزراعة فى ظل الري الحوضى تساوى كما لو كانت مصر «مطرة» شتاء فقط (رغم أصل المطر الصيفى) . ولكن بالري الدائم أصبحت مصر كما لو كانت ممطرة طوال العام صيفا وشتاء ، أى فى حكم البلاد الدائمة المطر ، وبالتالي الدائمة الزراعة .

من هنا جاء الري الدائم بمثابة مضاعف للمساحة الزراعية فى ضربة واحدة ، وبالتالي ضرب إمكانات الكثافة فى اثنين مرة واحدة : إلى طبقة أو طباق «السكان الشتوية» أضاف طبقة أو طباق «سكان صيفية» ، وعلى فرشاة السكان القديمة ألقى فرشاة سكان جديدة لاتقل سمكا أو كثافة إن لم تزد . لقد أضاف الري الدائم رأسيا «مصر» جديدة «فوق مصر القديمة» ، وبالتالي خلق «مصريين» سكانيا بدل مصر الواحدة .

زراعة الري ، مع ذلك ، ليست وحدها المسئولة عن كثافتنا الساحقة المفرطة . فمثلها فى الولايات المتحدة ، كما يلاحظ بومان بحق ، لم يخلق مثل هذه الكثافة (١).

ولنأى يكمن الضابط الأخير فى الاطار الاقتصادى - الاجتماعى : ولوقد كانت مصر ترتبط فى تقاليدها الاجتماعى بمستوى معيشى أعلى ، لكانت ثورتها الديموقراطية وكثافتها السكانية أقل بالتأكيد .

ذلك أنه فى السكان ، كما فى غيرها كثير ولكن فى السكان أكثر ، يتناسب الكم والكيف دائما تناسبا عكسيا .. قانون حديدى . وأنت تستطيع ، بالقياس ، أن ترفع كثافة مناطق الري الأمريكية إلى المستوى المصرى وربما زيادة لو خفضت مستوى معيشتها إلى المستوى المصرى . بالمقابل ، ضاعف مستوى المعيشة المصرى الراهن ، تنصف الكثافة الحالية فورا ، إضربه فى عشرة ، تنقسم على عشرة ، وهكذا .. إلخ .

(1) Ibid.

القطن والكثافة

ليس الرى فحسب . فالمحاصيل الزراعية الرئيسية أيضاً من أقوى عوامل كثافة السكان فى مصر . فحتى الذرة ، المحصول الغذائى الأول مساحة ، أدعى إلى الكثافة وأقدر عليها من القمح . لأنه أوفر غلة وأكثر إشباعاً وإحساساً بالامتلاء . فلا عجب أن ورت القمح بسرعة فى العصر الحديث ليصبح غذاء الفلاح الأساسى . بالمثل الأرز الأحدث توسعا ، والذي لايفصل عن عالم الكثافات السكانية الساحقة فى الموسميات .

غير أنه هو القطن بالذات أقوى دوافع ودعائم كثافة السكان فى مصر بلا ريب . فالمعروف أن زراعة القطن لاتقوم فى مناطق كثيفة السكان فحسب ، وإنما هى كذلك تساعد على زيادة المواليد بين السكان . ومن هذه الزاوية فإن القطن هو أبو كثافة السكان بنفس القدر الذى يمكن أن يعد ابنها . فهو كما أسفلنا محصول زراعى نهم بل شره للأيدى العاملة ، خاصة من الصغار ، ولذا يستدعى كثافة عالية للغاية ، يمثل ماأنه فى الوقت نفسه يمكن لها ويعولها بعائده التقضى المجزئ . ومن هنا فإن العلاقة بين القطن والكثافة علاقة متبادلة بين الطرفين ، كلاهما سبب ونتيجة ، وكل منهما يدعم الآخر ويؤكدده . لايفير من هذه الحقيقة ، مع ذلك ، وهو كذلك الطريف فى الأمر ، أن كثافة زراعة القطن نفسها داخل مصر تتناسب تناسباً عكسياً بصفة عامة مع كثافة السكان ، على الأقل فى الدلتا . فبحكم المناخ ، ولأولوية توفير الغذاء والحبوب للسكان المحليين ، تزداد كثافة القطن فى شمال الدلتا عنها فى جنوبها . إن خريطة القطن ، إلى حد أو آخر ، عكس خريطة السكان . ليس هذا فحسب ، فكل عام تزداد خريطة السكان كثيفاً على مختلف المستويات والنطاقات والمناطق : المتخلخل يصبح كثيفاً ، والكثيف أكتف ، وهكذا . على العكس من هذا خريطة القطن : كل عام يقل الكثيف كثافة ، والقليل الكثافة يتخلخل ، وهكذا . (١)

بالمثل على المستوى الوطنى أيضاً . فمن الثابت المقرر أن أحد الأسباب الفعالة والمؤثرة فى تناقص مساحة القطن بمصر عموماً فى السنوات أو العقود الأخيرة مشكلة

(١) حمدان ، من خريطة الزراعة المصرية ، ص ٩٨ - ٩٩ .

الأيدي العاملة المتناقصة الأعداد المتزايدة الأجور باستمرار ، فإهمال وتحاشي زراعة القطن نتيجة لمشكلة الأيدي العاملة أصبحت الآن ظاهرة متفشية على كل المستويات وفي كل المناطق . ومعنى هذا أن كثرة السكان ووفرة اليد العاملة الرخيصة التي كانت من أكبر أسس ثورة القطن في الماضي قد انقلبت الآن على القطن وحكمت عليه بالتقلص والانكماش .

أى أن العلاقة الحميمة القديمة بين كثافة القطن وكثافة السكان قد بدأت تهتز وتخلخل . على أن هذه التطورات الداخلية ، إقليمية وقومية ، دعنا نخلص ونلخص في التحليل الأخير ، لا تفصم جوهر العلاقة الوثيقة بين كثافة القطن وكثافة السكان ، وإن حدث منها بلا شك . وعلى أية حال ، فلنن دال هذا على شيء فإنما يدل على أن ضوابط جديدة لكثافة السكان قد أخذت تدخل في المعادلة مع المتغيرات الحضارية والمادية الجديدة . وتلك كلها تطورات طبيعية ولا مفر منها ، كما أن هذه الدلالة الجديدة في حد ذاتها تعد علميا دلالة إيجابية لا سلبية .

وإذا كان هذا هو مجمل موقف القطن زراعة ، فإن الغريب ، كما يتفق ، أن علاقة الارتباط الحميم بين القطن والكثافة السكانية لا تقتصر على زراعته وإنما تمتد أيضا إلى صناعته . فالقطن صناعة كثيفة العمل للغاية ، رغم كل ميكنة أو أوتومية ، مثما هو محصول زراعى كثيف العمل جدا . القطن ، بالاختصار ، يبقى من أكبر مكثفات السكان عندنا على كل المستويات وفي كل المجالات ومن كل الزوايا .

بروفيل مقارن

في نهاية دراستنا للكثافة ، وكختام للفصل جميعا ، قد يكون من المفيد أن ننظر إلى مصر السكانية نظرة عالمية تضعها موضع المقارنة مع بعض دول وحالات بعينها حتى نرى أين تضعنا صورتنا ومشكلتنا السكانية من الاطار العالمى . فهناك بعض نواح من تشابه في السكان وغير السكان بين مصر في إفريقيا وكل من اليابان في آسيا وبريطانيا في أوروبا . فكل منها جزيرة - حقيقة أو مجازا - على تخوم وأطراف قارة ، وكل منها تمتاز بأنها «جزيرة جيب» تعاني من المساحة المحدودة ، وكل منها تحمل كتلة بشرية ضخمة كثيفة تكاد تعد أكتف أو من أكتف ما في قارتها . وكل منها تحكم سكانه نموا وتوزيعا

ضوابط جغرافية محددة تختزل فى معادلة سكانية قوية شديدة الوضوح . فثمة فى بريطانيا معادلة : الفجم : الصناعة : السكان ، كان يقابلها فى اليابان تقليديا معادلة : المطر : الأرز : السكان (١) ، بينما تخضع مصر لمعادلة : الرى : القطن : السكان .

ثم إن كلا من ثلاثتها لا يعرف أو لم يعد يعرف الكفاية الذاتية الغذائية ويعتمد على الاستيراد بدرجة أو بأخرى . وكل منها كان أسبق قارته إلى الانقلاب الصناعى والأخذ بالحضارة الحديثة ، وهو أكثر قارته قوة وتطورا . كما أن كلا منها كان أسبق قارته إلى الثورة الديموغرافية وسجل أكبر رقم قياسى فى معدلها . وكما أخرج الانقلاب الصناعى بريطانيا من النظام الاقطاعى ، صفت الحرب الأخيرة فى اليابان آخر بقايا نظامها الاقطاعى العتيق ، وكانت الثورة هى التى وضعت نهاية العصر الاقطاعى فى مصر .

الفارق الجوهرى بين النظائر الثلاثة هو الفارق الزمنى والتوقيت . فعلى أساس الصناعة والتصنيع سبقت بريطانيا فى كل مجال منذ الانقلاب الصناعى ، وتخلفت انطلاقة اليابان إلى أواخر القرن الماضى ، بينما لم تبدأ مصر التصنيع حقا إلا بعد منتصف القرن الحالى . ولكن فيما عدا هذا فإن التطور السكانى فى الجميع يشير إلى منحنى واحد أساسا ، وإنما يختلف موقع كل منها عليه . فبريطانيا دخلت مرحلة الاستقرار بعد الانفجار والانطلاق فى النمو السكانى منذ عهد بعيد حوالى دورة القرن ، ولم تعد تتزايد إلا طفيفا . أما اليابان فقد ظلت حتى منتصف القرن فى مرحلة الانفجار الخطر العارم وعرفت مشكلة السكان كأشد ما يكون ، ثم مالبت أن دخلت مرحلة الاستقرار والثبات وانخفاض المواليد . أما مصر فتتخلف عن الاثنين كثيرا ، فهى على قمة مرحلة الانفجار والانتقال بعد أن بدا أنها إلى هبوط واعتدال نسبى . غير أن الفترة الحالية من تاريخنا ووعينا السكانى تشبه إرهابات الفترة التى عرفتها اليابان فى أعقاب الحرب الماضية وعلمتها ضرورة ضبط النسل .

هى إذن ثلاثية سكانية متقاربة الملامح فى معنى أو آخر . والتشابه بين بريطانيا واليابان أمر معروف ، ويمتد إلى أبعد من النواحي السكانية وحدها ، حتى ليقال بحق إن «اليابان هى بريطانيا الشرق الأقصى» . وقد يصح لنا بدورنا أن نقصد إلى هذا التشبيه أن مصر هى إما يابان إفريقيا أو بريطانيا الشرق الأوسط ، دون أن نضيف بذلك تشابهها ، فضلا عن تماثل ، فى أكثر من جوانب بعينها فى الوضع والتطور السكانى .

(1) Irene Taeuber ; Beal , in : Demographic studies of Selected Areas, Milbank Memorial Fund, pp. 5 - 7 .

الفصل الثامن والثلاثون

سكان مصر :

بين المشكلة والحل

عن الهجرة

فى الأمم الأغلأ من تاريخها ، لم تصدر مصر الرجال ، وإنما أعمالهم والحضارة .
لم تكن مصر ، بعبارة أخرى ، منطقة هجرة خارجة ، على العكس ، كانت بوجه عام
منطقة هجرة داخلية ، فبقدر ما كانت منبعاً للحضارة ، كانت مصباً للبشر ، والمثير فى
هذا وذاك أنها أساساً منطقة اكتظاظ وضغط سكاني شديد . وفيما عدا ذلك ، فإذا كانت
ثمة هجرة قوية عرفتها أو مارسها مصر فهى الهجرة الداخلية بين أجزائها المختلفة .
كثافة الهجرة الداخلية ، ضعف الهجرة الخارجة ، قوة الهجرة الداخلية - تلك إذن هى
السمات الأساسية تاريخياً فى تركيب الهجرة فى مصر ، وعلى أساس هذه الثلاثية
سندير مناقشتنا الآن .

الهجرة الداخلة سجل التاريخ

بدلاً من أن تصدر الرجال بوفرة ، كانت مصر بانتظام مصباً للهجرة الداخلة ،
وذلك رغم اكتظاظها السكاني التقليدى . وقد هذا كله كمتناقضة محيرة ، ولكن كما
لاحظ فوست منذ وقت مبكر أنه لطبيعى أحياناً وليس شذوذاً دائماً أن تتجه الهجرة من
مناطق الكثافة السكانية الخفيفة إلى مناطق الكثافة الثقيلة ، لأن الأولى إنما تعنى

عادة أنها مناطق فقيرة الامكانيات المادية والاقتصادية بعكس الثانية ، الأولى أقرب الى مناطق الطرد البشرى والثانية إلى مناطق الجذب . (١)

فالناس ، بعبارة أخرى ، حين تهاجر فإنها يقينا لا تبحث عن منطقة كثافة سكانية عالية أو منخفضة ، وإنما ببساطة وفى الأساس عن مناطق الثروة والوفرة والغنى والرخاء. والهجرات لذلك إنما تتحرك من مناطق الدخل المنخفض أو الخفيف إلى مناطق الدخل المرتفع أو الثقيل ، لا يهتم بعد ذلك كثافة السكان كيف تكون ، من مناطق الضغط السكاني المرتفع أو المنخفض ، ولذلك فطبيعى أحيانا أن المناطق التى لا يخرج ويهاجر منها السكان هى نفسها مناطق يتجه إليها المهاجرون من الخارج .

ويبقى فى النهاية أن المصريين أنعزلوا نوعا عن الهجرة (لضعف الهجرة الخارجة) بينما لم تنعزل مصر (بالهجرة الداخلة) . فإذا أضفنا هذا إلى التجارة والنشاط البحرى... إلخ ، وجدنا أن العالم كله كان يأتى إلى مصر وينظر إليها ودائما لا يملك إلا أن يهتم بها ، ولكن المصريين كانوا إلى حد ما قليلا ما يذهبون إلى العالم الخارجى ، واهتمامهم به فى حدود العلاقات الضرورية المباشرة فقط . ولهذا يفضل البعض أن يحدد عزلتنا الخفيفة النسبية تاريخيا وجغرافيا بأنها إلى حد ما عزلة المصريين أكثر منها عزلة مصر . وعلى أية حال فقد أُلغيت الهجرة الداخلة ذلك القدر من العزلة الذى سببه ضعف الهجرة الخارجة . أو قل إن عزلة مصر ، المبالغ فيها كثيرا ، كانت من طرف واحد أكثر مما كانت من الطرفين .

ولقد تتبعنا من قبل بما فيه الكفاية حركة الدخول إلى مصر ابتداء من قبائل البدو السامية تطلب الإذن بالاقامة ، إلى التسلسلات المتلصصة ، إلى الهجرات التاريخية المختلفة فضلا عن الغزو ، حتى الجاليات الأجنبية المقيمة فى القرن الماضى من اليونانيين والقبارصة والمالطيين والإيطاليين والفرنسيين والإنجليز ، فضلا عن العرب من الشوام والمغاربة إلى جانب الأتراك وبعض العناصر الإيرانية .. إلخ . كذلك فليس ثمة كلمة دالة وجامعة مانعة كالحديث المأثور: «من أعيته المكاسب ، فعليه بمصر ، وعليه بالجانب الغربى

(1) C. B. Fawcett , " Balance of urban and rural population " , Geog., no. 84, 1932 . p. 112 ; Some factors in the population density . proceedings of the second assembly of the international union for the scientific unvestigation of population prblems , London, 1932 , p. 74 - 5 .

منها » . ولنا أيضا أن نكرر مقولة صلاح الدين من أن « هذا بلد لا يخرج منه إلا مجنون » . أما الآن فيمكننا أن نلاحظ هنا بوجه خاص ظاهرات دالة ثلاثا مترتبة على ضعف الهجرة الخارجة ومرتبطة بها أشد الارتباط .

وتحفظات الجغرافيا

فأولا ، يلاحظ أن أطراف المعمور المصرى وزوائده الخفيفة التى تربطه بالمعمور العربى المجاور، يغلب على سكانها اليوم تلك العناصر المجاورة بدرجة أو بأخرى حتى لتبدو نسبيا كطغيان وزحف لذلك المعمور على المعمور المصرى . وفى لسان شمال سيناء تكثر العناصر البدوية العربية الأصل أو الفلسطينية ، وفى لسان مريوط يسود المغاربة من بدو أولاد على كذلك ، وفى سيوة ، بل وينتشرون حتى هوامش البحيرة والفيوم ، ويبدو أن الصبغة والمؤثرات الليبية فى غرب الدلتا عموما ظاهرة قديمة منذ العصر الفرعونى (١) أما فى الجنوب فهناك لسان النوبة والنوبيون . أضف إلى هذا أن سكان واحات الصحراء الغربية هم من أصول بربرية وسودانية بقدر ما هم من أصول مصرية (٢) ، وهذا كله يشير إلى شدة ارتباط المصريين بقلب الوادى حتى باتت أطرافه وهوامشه - نسييا - فراغا يفرى أو يدعو إليه الهجرة الداخلة من الخارج .

ثانيا ، بينما كانت للعناصر الأجنبية جاليات متعددة وهامة فى مصر ، لا نعرف لمصر جاليات هامة فى الخارج . فى العصور الوسطى مثلا ، كان فى مصر دائما نواة من الأجانب المقيمين للتجارة ، خاصة من جنوة والبندقية وبيزا ومن الفرنسيين ، إلخ ، كانت تسمى أيام الحملة الفرنسية «الافرنج البلديين» تمييزا لهم عن الافرنج العابرين كما يذكر الجبرتى . والشوام مثلا وجودهم فى مصر سابق لتدفعهم الكبير فى القرن الماضى ، فهم مذكورون بتواتر شديد فى الحملة الفرنسية على مصر ، والعلاقة إذن سابقة على الاستعمار البريطانى لمصر أو على عصر الاضطهاد الدينى التركى فى سوريا . كذلك يشير إلى إنتشار وتغلغل اليونانيين ما قيل من أن هناك يونانيا تحت كل حجر فى مصر .. إلخ .

(1) Breasted, A Hist. of Egypt, p. 31 - 2 , 47 , 467 - 483 .

(2) Coon, Races of Europe.

ثالثا : ترك المصريون إلى حد ما بعضا من عملية التجارة الخارجية والداخلية وكثيرا من وظائف الخدمات للعناصر الوافدة أو الأجنبية . فعن التجارة الخارجية فى عصر حركة المرور الذهبية فى مصر ، لم تتحول مصر من ممر للتجار إلى مقر ، إذ لم نشترك فيها كتجار بل كمساهمين فى الأرباح (١) ، فلم ينتشر التجار المصريون عبر البحار وراعا كثيرا بقدر ما جاءت جاليات التجار الأجانب وراعا إلى مصر . وقد كان قدوم هذه الجاليات يرفع نسبة حياة وسكان المدن فى مصر ، ولكنه كان يجعل العاصمة أكثر أجنبية فى تركيبها البشرى . كذلك فلقد رأينا كيف ترك المصريون إنشاء وبناء موانئ مصر غالبا للأجانب ابتداء من البطالسة حتى أوروبا الحديثة .

أما عن التجارة الداخلية ووظائف الخدمات ، فقد أدى انصباب جاليات الهجرة الداخلة فى المدن - خاصة العاصمة - إلى انصرافهم المطلق إلى الحرف الثلاثة خاصة الخدمات ، وعن الحرف الأولى خاصة الزراعة التى أصبحت مقصورة على الفلاح المصرى . وبالتالى فلقد لعبوا دوراً أكبر مما يتناسب وعددهم فى تلك الخدمات التى تشمل الوظائف القيادية بالضرورة ، حتى قريب ، مثلا ، كانت كلمة « الشامى » تعنى البقال ، بينما فى وظائف العلم والفكر والسياسة والدين كثيرا ما نجد - فى العصور الوسطى وحتى القرن الماضى - نسبة غير متناسبة من الأسماء البارزة هى من أصول وافدة أكثر منها مصرية أصيلة (كالمقرينى ، من مقريزة بدمشق ، وكالجبرتى ، من جبرت بالحيشة ، وابن إياس تركى الأصل ، حتى ذو النون «المصرى» ليس مصرى الأصل ، بينما أن معظم رجال الدين وشيوخه من السيد البدوى والدسوقي إلى المرسى أبو العباس والشاذلى هم إما من عرب الجزيرة أو من المغرب والمغاربة وعرب الأندلس ... إلخ) .

علينا أن نذكر ، أو لا داعى لأن نذكر ، بعد هذا أن تلك جميعا أوضاع قد صفيت وزالت فى العقود الأخيرة ، فلقد حدث «خروج أبيض» ضخّم بعد التحرير ، وانخفضت نسبة الأجانب المقيمين إلى أدنى حد ، كما تمت عملية تمصير كامل لكل الوظائف والخدمات . ومن ناحية أخرى ، وهذا هو الأهم ، فلقد بدأت إرهابات «الخروج المصرى» . وبوادر الهجرة البعيدة المدى تشق طريقها إلى الحياة الجديدة .

(١) حسين مؤنس ، ص ٩٧ .

على أن اللافت حقا ، وهذا من مفارقات الصدق الغريبة ، أن تتعاصر الظاهرتان : الخروج الأبيض والخروج المصرى ، هذا يغادر مصر بعد توطن وإقامة دامت وطالت عقودا ، وهذا منذ عقد وبعض عقد يغادر مصر لأول مرة بعد جمود وتخثر تاريخى مزمّن ، الفارق ، وهو جذرى جدا بالطبع ، أن الخروج الأول نهاية رحلة ، بينما الثانى بداية مرحلة ، كلاهما ، يعنى ، يعطى ظهره للآخر .

والمحصلة بطبيعة الحال أن مصر ، فى الوقت نفسه الذى رحلت عنها فيه الهجرة الداخلة القديمة وهى الجاليات الأجنبية ، تحولت هى نفسها إلى الهجرة الخارجة : بعد الهجرة إلينا ، أصبحت الهجرة منا . انقلاب ثورى تاريخى بأى مقياس ، ينقلنا إلى صفحة جديدة تماما فى كتاب مصر وهى الهجرة الخارجة .

الهجرة الخارجة بين الجبر والاختيار

قد يكون من الصحيح تماما أن مصر ، منذ عرفت الزراعة وعاشت عليها ، دخلت سكانيا « حلقة تكاد تكون مفرغة » كما يقول محمد رياض وكوثر عبد الرسول . فمع الماء والزراعة ، كانت السكان تنمو بلا قيد إلى أن تصل إلى حد يفوق الانتاج . « ونحن » ، كما يضيف الكاتبان نفسيهما ، « لا نعرف بالضبط الطريقة التى كان المصريون فى عصورهم السالفة يحلون بها مشكلة زيادة السكان عن الانتاج ، ولكن لا جدال فى أن الهجرة - وخاصة تجاه الجنوب - كانت أحد هذه الحلول الناجحة . وشواهد الهجرة ماثلة فى التأثيرات الحضارية الفرعونية وغير الفرعونية فى مساحة كبيرة من إفريقيا - خاصة إقليم السفانا - ولا شك أن هذه الهجرة كانت تأخذ أشكالا مختلفة منها الهجرات الفردية وشبه الفردية المستمرة فى أى وقت ، ومنها الهجرات الجماعية التى كانت تحدث وقت الأزمات الاقتصادية أو السياسية أو الدينية » (١) .

ولا مراء فى صحة هذه الفرضية ، غير أن المشكلة أن الأدلة المحددة والحدود الواضحة كما وكيفما لمثل هذه الهجرات تعوزنا تاريخيا ، بحيث يبقى الفرض قائما من أن الهجرة الخارجة من مصر كانت تقليديا ضعيفة أو طفيفة .

(١) محمد رياض ، كوثر عبد الرسول ، إفريقيا ، ١٩٦٦ ، ص ١٥١ .

ليس هذا فحسب ، فمن الظاهرات اللافتة المتكررة التى لن يخطئها دارس مصر التاريخية أن أغلب من خرج منها هم عادة بعض من دخلوها من الأجانب أصلا ، وأقلهم هم من المصريين الأصلاء ، دون أن ينقض هذا القاعدة الأساسية من أن معظم أولئك الأجانب الذين دخلوا أقاموا واستقروا وأقلهم فقط هم الذين خرجوا . بل إن هذه الأقلية التى خرجت بعد دخول إنما أخرجت فى الواقع إخراجا فى أغلب الحالات ، أى مضطرة أكثر منها مختارة ومطرودة أكثر منها أى شئ آخر . مثال ذلك البدو العرب فى صراعاتهم القبلية والسياسية وانسحاب بعضهم إلى الجزيرة العربية أو طردهم إلى المغرب العربى .. إلخ ، وفى كل الأحوال ، فتلك إذن هجرة راجعة أو عائدة بقدر ما هى خارجة أو داخلية .

فيما عدا هذا ، فإن لنا ، فى ضعف الهجرة الخارجة ، أن نميز بين حالتين ، فترات الأزمات والاضطرابات الداخلية ، والفترات العادية . ففى الأولى كانت المجاعة والوباء المرتبطان بعجز أو شذوذ الفيضان من ناحية ، واضطهاد الاقطاع الجاهل من ناحية أخرى ، هى القوى البارزة التى استطاعت أن تقتلع المصرى من جذوره ، وتحول الوادى إلى إقليم طرد بشرى مؤقتا .

فالتاريخ ابتداء من مؤرخى العرب حتى علماء الحملة الفرنسية يسجل بعض حالات نادرة من «الانتشار» المصرى إلى الشام خاصة وإلى برقة أثناء الكوارث ، مثلما يذكر البغدادى الذى يصل بالشتات إلى المغرب والحجاز واليمن أيضا . كذلك تحدث المقرئى عن هروب الفلاحين من الضرائب الفادحة الى الشام «حيث تفرقوا فى البلاد أياى سبأ» (١) . بينما يقول فولنى بعده بقرون عن الفلاح المصرى عقب قحط ووباء ١٧٨٣ « رأيتُه أغرق سوريا ، ففى يناير ١٧٨٥ كانت شوارع صيدا وعكا وفلسطين تعج بالمصريين ، وربما توغلوا حتى حلب وديار بكر » (٢) . كذلك تكررت الظاهرة فى أيام محمد على هربا

(١) الخطط ، ص ١٢٢ .

(2) voyage en syrie etc., p. 176 .

من السخرة وابتزازه ونزع الملكية . ففي إحدى المرات هاجر نحو ٦ آلاف من الفلاحين إلى سوريا ، وحاول هو تعقبهم ، دون جدوى فيما يبدو (١) . والغريب أن محمد على في هذا كان يكرر سابقة موغلة في القدم أيام الفرعونية حيث نجد المعاهدة بين رمسيس الثاني وخيتي ملك الحيثيين تنص على إعادة المصريين الفارين وتسليمهم إلى مصر .

على أن أبرز وأحدث انتشار قسرى مصرى ، ولعله الأسوأ أيضا ، هو بلا شك ما حدث أثناء الحرب العالمية الأولى على يد الاستعمار حين جمع من «أنفار السلطة» كما رأينا نحو ١٢٥.٠٠٠ إلى ١.١٧٠.٠٠٠ من الفلاحين والعمال للعمل بالقوة في خدمة جيوش الاحتلال والحلفاء في مسارح الحرب المجاورة ، خاصة في فلسطين ، ولكن حتى في فرنسا حيث خدم منهم ٢٣ ألفا (٢) . والغريب أن هذه الدياسبورا أو هذا الشتات المصرى المحدث إنما حدث في الوقت الذى كان عدد مماثل أو أكبر من الأجانب والأوروبيين قد فرض فرضا على مصر كمستوطنين أو كمستعمرين ، كأنما هي عملية إحلال وإبدال أو احتلال وإحلال أو تبادل سكاني خبيث بين المستعمر والمستعمر .

من الواضح إذن أن الخروج المصرى تحت ضغط عوامل الطرد المؤقتة ظاهرة ملموسة إلى حد أو آخر في التاريخ ، كما يبدو أن الهدف المصّب كان غالبا الشام في المحل الأول وبرقة في الصف الثانى ، كما يلوح أن كثيرا من هذه العناصر قد استقرت في مهاجرها ولم تعد وما يزال أثرها معروفا هناك خاصة في جنوب الشام ، حيث يكثر بصفة ملحوظة اسم «المصرى» بين الفلسطينيين حتى الآن ، وإلى درجة أقل نوعا في شمال الشام حيث نجد اليوم أفرادا ليسوا بالقليل من أصول مصرية - سورية أو مصرية - لبنانية .. الخ . أما عن الأوقات والظروف العادية فإن المصريين قد انتشروا أيضا ، ولكنهم لم ينتشروا انتشارا كبيرا في الخارج . فهناك انتشار التجار ورحلاتهم في الخارج خاصة في فلسطين والشام وموانئ البحر المتوسط والأحمر ، بل وربما استيطان البعض بها في النهاية ولكن كحالات فردية محدودة غالبا ، وقبل ذلك يحدثنا ماسبرو عن أسفار ورحلات المصريين في العصور القديمة وفي كل أنحاء الإمبراطورية الرومانية ، إلى الحد الذى يتوقع معه دهشة قارئه ، بل وإلى الحد الذى يعتبرهم معه «أمة من الرحالة» على العموم (٣) .

(١) عبد الرحمن الرافعى ، تاريخ الحركة القومية ، ج ٣ ، ص ١٠٧ .

(٢) راجع الجزء الثانى ، ص ٦٥٩ .

(3) G. Maspéro , popular stories of ancient Egypt, p. IXV .

ثم فى العصر المسيحى ، دعنا لانتسى انتشار كثير من الرهبان الأقباط فى المشرق والسودان ، بل وإلى أوروبا عبر المتوسط حيث وصلوا غربا إلى أيرلندا وفى قلب القارة إلى سويسرا (سان موريتز ، مثلا ، تستمد اسمها من اسم قس مصرى قبطى هو القس موريس) . وإن نذكر هنا هجرة بعض القبط إلى الحبشة كملجأ وكمهجر أثناء الحروب الصليبية فى القرن ١٣ ويعدده (١)

أما على مستوى التمدد البشرى خارج الحدود وعبر البحار كجاليات هامة أو كتوطن جماعى ، فالسجل ضئيل ربما ، ولكنه غير فاقد تماما . فهيرودوت يقول لنا إن المصريين زرعوا مستعمرة منهم فى كولخيس Colchis باليونان، وأن نسلها مازال موجودا على أيامه ويمتازون بالبشرة الداكنة والشعر الخشن (٢) . كذلك فلو أخذنا بنظرية آرثر إيفانز لكان الكريتيون مستعمرة من مصر بالجملة .

ومن الناحية الأخرى ، فقديما اقتصر نشاط مصر مع بلاد بونت على التجارة ، فى الوقت الذى مارست فيه فينيقيا تصدير السكان والاستيطان فى شمال افريقيا حتى تخلقت مستعمرة - دولة من أصول فينيقية هى قرطاجنة . كذلك فى العصر العربى ، نخشى أن مصر لم تساهم كثيرا وبالدرجة المناسبة مع حجمها فى فتوح العرب ونشاطاتهم فى فترة من الحركة المدية والسيولة البشرية العارمة امتدت من السند إلى إسبانيا . ومرة أخرى نرى مصر لا تصدر الرجال كثيرا ، فى حين أن الشام لفظ هجرة بشرية ضخمة قذف بها إلى آخر البحر المتوسط ساهمت فى خلق مستعمرة - دولة هى الأندلس الأموى .

لقد شارك المصريون بالتأكيد مع كل العرب فى التحرك والتنقل الحر الدائم داخل دار الاسلام طوال العصور الوسطى سواء للعلم أو للتجارة .. إلخ ، ولكن ربما بكثافة أقل . (على سبيل المثال، نحن لا نسمع عن كثير من الجغرافيين الرحالة خرجوا من مصر فى العصور الوسطى ، مقابل عشرات من المشاركة والمغاربة جاؤا إلى مصر فى عصر كانت الجغرافيا فيه تعتمد أساسا على الرحلة) . وقد نلخص الموقف كله بأن مصر لم تساهم

(١) عباس حلمى إسماعيل ، « التسامع الاسلامى مع أهل الذمة فى عهد الدولة الأيوبية » ، مجلة مرآة العلوم

الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٤ ، ص ٧١ .

(2) J. Beddoe , " Colour and Race " J. R. A. I., 1905 , p. 219 .

بما فيه الكفاية فيما يمكن أن نسميه مجازا «بالكشوف الجغرافية العربية» فى العصور الوسطى . أما فى العصر الحديث فإن الخروج المصرى لم يتعد عناصر مهاجرة إلى السودان فى القرن الماضى غالبا قد تصل إلى بضعة آلاف ، إلى جانب أعداد أخرى إلى فلسطين ، بينما لم يشارك فى طوفان الهجرة المدى الأعظم إلى العالم الجديد الذى ركب الشام موجته بنجاح كبير .

بين البيئة والوراثة

الفكرة الشائعة عن ارتباط المصرى بأرضه وقريته وعزوفه عن الهجرة ، وإن كان لا ينبغى المبالغة فيها كما ينبى ماسيرو ، فكرة يمكن إذن للبحث العلمى أن ينقدها أو يناقضها لكن دون أن ينقضها تماما . ويظل المصرى إلى حد ما مخلوقا نهريا ، دون أن نقول بالضرورة كما يقول البعض نباتا بشريا (١) ، أو نباتا نيليا ضاربة جذوره بعمق فى طين الوادى ، أشبه بلوتس النيل منه حتى بتمساحه ، أو كما يقول البعض الآخر ، قريته أو مدينته هى وطنه مهما يشقى فيه يشقى عليه أن يهجره (٢) ، أو كما يجمل ليبريت عن مصر أرض النيل ، « فى الواحة الشاسعة التى هى من صنعه ، يلتصق الفلاح بالأرض ، ولا يميل البدوى إلى الترحل ، والشخص القاطن بأبى الغربية» (٣) وإذا كان منا من يأسف بحق لهذا الميل ، فلاشك أنه بالفعل قد حد نوعا من النفوذ والوجود المصرى خارج مصر ، كما عزل المصريين بعض الشئ عن العالم الخارجى وتياراته وخبراته ، مثلما حرم مصر نفسها من إمكانيات التغيير فى الداخل من خلال تأثير أبنائها فى الخارج وقصر إمكانياته على ظروف وقوى الداخل نفسه .

ولكن من الناحية الأخرى ، لا ينبغى أن يصور الميل عن الهجرة إلى الخارج على أنه قصور كامن أو قعود (فضلا عن أن يكون خاصية موروثة فى الجنس تجعل المصرى إنسانا غير حركى بالطبع immobile ١) . وإنما هو تقليد جاء نتاجا لتفاعل بعض عوامل

(1) Brunhes et Vallaux, Geog. de l' historier , p. 144 .

(٢) غريال ، ص ٢٧ .

(3) Fernand Leprette , Egypte , terre du Nil , p. 254 .

طبيعية منطقية إلى حد ما ، وأخرى إجتماعية غير مقنعة كثيرا ، والحقيقة الأولى والكبرى،
والتي يغفلها فيما يبدو الذين يأخذون على المصريين العزوف عن الهجرة ، هى أن مصر
بيئة غنية فى ذاتها ، بل شديدة الثراء إذا ما قورنت بالمناطق المجاورة ، وليس هناك فى
مجال الحركة المعقول حولها بلد يرجحها فى الجاذبية والوفرة بحيث يغرى بهجرها إليه ،
بل إن أغلب هذه المناطق كانت تلفظ سكانها إلى مصر تقليديا ، وبعبارة أخرى فإن مصر
منطقة جذب لا طرد بشرى ، لا تخرج الهجرة منها بقدر ما يمكن أن تجتذبها . يقول
الكندى فى «فضائل مصر» « أهل الدنيا مضطرون إلى مصر يسافرون إليها ويطلبون
الرزق بها ، وأهلها لا يطلبون الرزق فى غيرها ، ولا يسافرون إلى بلد سواها ، حتى لو
ضرب بينها وبين بلاد الدنيا ، لغنى أهلها بما فيها عن سائر بلاد الدنيا » .

هذه واحدة . أما الثانية فالفاصل الصحراوى الكبير على البر حولها ، إذ لا يشجع
كثيرا على الخروج حتى إذا توافرت ضغوط الطرد محليا . ويرتبط بهذا أن تجاور المزرع
والصحراء بحدّة ودون هامش انتقالى عريض ، يجعل التضاد كاملا بين طريقة الحياة
وأسلوب الحركة عليهما ، بل يكاد الخروج من الأول إلى الثانى يكون خروجا إلى الفراغ أو
إلى تغيير أساسى فى نظام الحياة على الأقل ، وبذلك لا تعد الرحلة العميقة فى أغوار
الصحراء جزءا طبيعيا مألوفاً وهينا من نظام حياتنا اليومية العادى فى الودى المزرع ،
وهكذا تخرج الصحراء عن نطاق الخبرة البشرية العادية . أو كما وضعها غريال بقوة
(ص ٣٧) : وماذا وراء القرية ؟ قرية أخرى ، فلا جديد ، أو الصحراء ، وهى الموت وقطاع
الطرق ، فأولاهما الفلاح ظهره ، بينما لم يؤثر عن ابن المدينة أنه هام بشئ اسمه الطبيعة .
بهذا كله انعدم وسط انتقالى ملائم يمكن أن يكون مشتملا موضعيا للحركية والترحل
واستطلاع المجهول والرحلات الكشفية الميسورة (على غرار ما تقدم مثلا بينات الغابات
فى أوروبا ، والتي ربما كانت مدرسة محلية وتجربة مصغرة للكشوف الجغرافية فيما بعد .
وربما لم يكن صدفة أن الكشف الجغرافية خرجت من أوروبا الغابية مثلما خرجت من
أوروبا البحرية) ، صفوة القول وخلصته أن نداء الصحراء والجبل فى مصر لم يكن
موجبا كنداء الغابة والجبل فى أوروبا مثلا .

وفى هذا الصدد يلاحظ تأخر «كشف» بعض منخفضات صحرائنا إلى حد يدعو إلى
التساؤل والدهشة . فودى الريان إكتشفه رحالة أمريكي فى القرن الماضى فقط ، بينما

اكتشف الجغرافى الالمانى بنك أو الجيولوجى چون بول منخفض القطارة فى أوائل هذا القرن ! ولكن - للانصاف - قد لا يكون هذا إلا مجرد إعادة كشف . كذلك لاحظ أن التاريخ منذ قميميز حتى يومنا المعاصر يزخر بقصص الحملات والبعثات الصحراوية الهالكة والمفقودة ، وحتى العرب الرعاة الرحل منذ دخلوا مصر إنما طرّقوا المدقات العشبية الساحلية المطروقة من قبل ولم يقتحموا صميم الصحراء المطلقة ولا اكتشفوا القطارة أو الريان .

ثالثا : وأخيرا ، هناك البحر . ولقد كان البحر من أكبر وأخطر عوامل التأثير فى التاريخ البشرى ، ومن خمائر التغيير فى المجتمعات التى خاضته . ولقد ارتبطت مصر بالبحر المتوسط والأحمر ونزلهما بلا شك ، ولكن بلا شك أيضا كان هذا الارتباط محدودا ولا يتناسب مع وزن مصر وحجمها .. قارن مثلا بانتشار الشام فى قرطاجنة والأندلس ثم العالم الجديد ، أو انتشار المغرب فى الأندلس والآن فى فرنسا .. إلخ . وكما أن مصر أقل المتوسطيات متوسطة من الناحية التركيبية ، فقد كانت أقلها بحرية من الناحية الوظيفية . ولكن الأسباب مفهومة . ففى كل حوض البحر المتوسط يتناسب التوجيه البحرى تناسبا موجبا وثيقا مع النسبة بين عوامل الجذب والطرء الجغرافية ما بين البر والبحر أو اليابس والماء . ولهذا كانت مصر أقواها جذبا ، بينما البيئات الجبلية - كالشام والمغرب من الجانب العربى - من أكثرها طردا . ولعل مصر فى هذا أشبه فى حوض البحر المتوسط بالروسيا فى حوض البلطيق ، حيث عاشت الأولى طويلا فى قوقعة الصحراء بينما انطوت الثانية حتى العصور الحديثة داخل قوقعة الغابة .

وعدا هذا فإن البعض يرى أن انعدام الغابات والأشجار فى مصر الجافة ، وبالتالي الأخشاب خدمة السفن فى الماضى ، من أسباب ضعف نزولها النسبى إلى البحر . كذلك فإذا كان لمصر ساحل طويل يمكن للملاحة بالتأكيد ، فقد لا يكون الأمثل تماما للملاحة العميقة والبعيدة ، كما لا توجد إزاءه جزر ساحلية صغيرة أو متوسطة offshore islands من مثل تلك التى تقدم عادة مشتلا أو مدرسة بحرية مشجعة . والواقع أنه إذا كانت كل البيئات البحرية ساحلية ، فليست كل السواحل بيئات بحرية . ومن هنا يمكن أن نقول إن مصر تملك بيئة ساحلية أكثر مما تملك بيئة بحرية . ولا شك أن إهمال مصر للبحر والساحل مرتبط بضعف الهجرة الخارجة ، وكلاهما معا لا ينفصل عن ترك المصريين المبادرة بإنشاء الموانئ للأجانب .

كل هذا لا يبرر ، مع ذلك ، ضعف الهجرة الخارجية من مصر ونزولها إلى البحر وما وراء البحار ، وهو إذا كان ينفي القصور الطبيعي فهو لا ينفي التقصير التاريخي ذلك أننا إذا أمعنا النظر في قضية الهجرة لوجدنا أنها ليست حتم الموضع وإنما إهمال الموقع ، لاشك بالطبع في أن البيئة في مصر - الموضع يعني - عامل جذب مطلق لا طرد ، ولهذا إشتد تمسك مصر ببيتها الجغرافي وعدم الخروج منه أو الابتعاد أو الالتفات بعيدا عنه ، ولا نقول الانطواء عليه والتقوقع فيه. ولكن لا شك أيضا أن هذا أتى على حساب الموقع الجغرافي الفريد الذي أهمل نسبيا ولم يستثمر كما ينبغي (١) ، ومما لا شك فيه أن هناك علاقة وثيقة بين إهمالنا للموقع وبين ضعف الميل إلى الهجرة الخارجية ، وإن كان من الصعب أن نحدد أى الاثنى السبب وأيهما النتيجة ، وربما كان الأسهل والأصح أن نعد كليهما سببا ونتيجة في آن واحد .

بين الواقع والواجب

بل إننا لنذهب إلى أبعد من ذلك فنقول إن مصر بلد إنما جعل للهجرة من ، لا إلى ، للهجرة الخارجية لا الداخلة ! وإذا كان العكس تماما هو ما حدث تاريخيا وكأمر واقع وكما هو التصور التقليدي السائد ، فإن العكس تماما هو التعبير الحق والواجب عن شخصية مصر الكامنة الحقيقية، ذلك أن البديل الوحيد عن الهجرة من مصر المتناهية الرقعة الزراعية هو ، كلما زاد عدد سكانها عن قدراتها الطبيعية والاقتصادية القصوى ، المزيد من تعظيم الانتاج، أى التوسع الرأسى ، إلى أن تأتى النقطة التى لا مزيد عليها من التوسع، وعندئذ تتحتم الهجرة الى الخارج، وإلا فإنه انخفاض مستوى المعيشة باطراد إلى خط الجوع ونقطة ما تصت الصفر أو الأدمية ثم المجاعة فحاجز الموت جوعا فى النهاية.

أى أن البديل الوحيد عن التوسع الأفقى للسكان ، أى الهجرة ، هو التوسع الرأسى ، أى التكتيف أى بزيادة كثافة السكان التى تتحول بالتدريج إلى « توسع رأسى فى انخفاض مستوى المعيشة » والتى لها حدود قصوى (أو دنيا) فى النهاية لا تتعدها من

(١) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، ص ١٥ .

خلال ميكانيزم معدل الوفيات أو « فرص الموت chances of death » بعبارة داروين المشهورة ، وبذلك أدى غياب الهجرة الخارجية ، فضلا عن تدفق الهجرة الداخلة ، إلى طمس بل تشويه الشخصية المصرية السوية على النحو المؤسف الذى عرفته فى عهود طويلة من تاريخها .

ولقد كان هذا بالفعل ما حدث فى العصور القديمة والوسطى . فكما أن مصر لم تعرف خلالها التوسع الأفقى فى رقعة الأرض والمعمر ، وإنما التوسع الرأسى وحده أو أساسا بالمزيد من الجهد والمشقة فى استغلال وحدة الأرض ، فإنها كذلك لم تعرف التوسع الأفقى فى السكان بالهجرة وإنما عرفت التوسع الرأسى بتكدس السكان وتراكم الكثافة إلى حد الاكتظاظ المخيف وانخفاض مستوى المعيشة المزمّن وأحيانا إلى حد المجاعة و«الموتان» كما رأينا مرارا .

وما حدث بعد ذلك فى الفترة الحديثة إنما يذهب ليؤكد القانون نفسه لا ليناقضه . فالتحول إلى الرى الدائم كأعلى وأخطر تعبير متاح عن توسع مصر الرأسى جاء كبديل عن التوسع الأفقى سواء فى رقعة المزروع أو فى حركة السكان . ولكن حتى الرى الدائم ، كما نعرف وكما رأينا ، له مشاكله وأخطاره ومضاره المحققة كلما زاد توسعه الرأسى ، بل وله أيضا حدوده فى النهاية حيث يخضع كما يبدو لقانون تناقص الغلة ، وليس من شك فى أن هذا جزء أساسى من أسباب انخفاض مستوى المعيشة فى مصر حاليا وأزمته الاقتصادية الراهنة .

ولما لم يكن من مكان فى حضارة العصر ، لا سيما مع كل الانقلابات الاقتصادية الخارقة المحيطة إقليميا وعالميا ، لحلول «التوسع الرأسى فى انخفاض مستوى المعيشة » إلى مالا نهاية أو إلى نهايته النكباتية على غرار الماضى ، فقد انفجر مد الهجرة الخارجية لأول مرة معبرا عن التوسع الأفقى للسكان . والواقع أن هذه الهجرة ، بقدر ما تمثل محصلة هجرة تراكمية مؤجلة ولكنها حبيسة عقود عديدة على الأقل ، فإنها تعبر عن العودة إلى شخصية مصر السكانية السوية كما هى كامنة وكما ينبغى أن تكون . لقد آن لمصر أن تتحول نهائيا من الهجرة الداخلة إلى الهجرة الخارجة ، وأن ترسل هجراتها المؤجلة والمتركمة إلى الخارج القريب والبعيد .

والواقع ، فعلا ولحسن الحظ ، أننا نعيش الآن انقلابا حقيقيا وتاريخيا فى عملية ، أكاد أقول فى عقلية ، الهجرة المصرية ، فلأول مرة فى تاريخنا الحديث ، وربما فى كل تاريخنا المعروف ، تخرج من مصر موجة هجرة بالجملة تنتشر فى إطار جغرافى اقليمى عريض إن لم يكن شبه عالمى إلى حد ما ، وصحيح أن هذه الهجرة حديثة العهد جدا ، لا يعدو عمرها عقدا وبعض عقد ، وصحيح أيضا أنها ليست هجرة دائمة تماما وإنما مؤقتة عادة وإن كانت متجددة غالبا ، ويبقى أن ننتظر بعض الوقت حتى نحكم على طبيعتها النهائية . ومع ذلك فإن الظاهرة حقيقية بقدر ما هى ثورية ، وأغلب الظن أنها جاءت لتبقى، بل لعلها لا تعدو مجرد البداية وطلائع مد مستقبلى أعظم . ولذا تستحق دراسة مستقلة مستفيضة .

الانقلاب الهجرى

التطور التاريخى

منذ نكسة يونيو ١٩٦٧ ، بل قبلها فى الواقع حين ظهر البترول فى الدول العربية الصحراوية وغير الصحراوية ، ولكن بالأخص منذ طفر طفرة الخرافية فى العقد الأخير ، بدأ آلاف من المصريين يعرفون طريقهم إلى العمل والاقامة المؤقتة ولكن الطويلة نوعا فى كثير من هذه الدول ، غير أن الحركة أخذت منعطفا جديدا وحاسما منذ ١٩٦٧ ، حين تعاظمت إلى معظم البلاد العربية وبدأت إلى دول أوروبا ولكن أساسا إلى أمريكا الشمالية فى الولايات وكندا . ومعنى هذا تاريخيا وجغرافيا أن الاتجاه إلى العالم العربى سابق على الاتجاه إلى الغرب ، وهو فى الأول سابق إلى المشرق عليه إلى المغرب ، وفى الثانى سابق إلى أوروبا عليه إلى أمريكا .

مراحل ثلاث

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نميز فى رحلة الهجرة بين ثلاث مراحل : الجنينية ، التكوينية ، والانفجارية . فالمرحلة الأولى الجنينية هى مقدمات أو طلائع الهجرة منذ الأربعينيات بل والثلاثينيات ، خاصة فى صورة مساعدات تعليمية مصرية للدول العربية الفقيرة المتخلفة قبل البترول ، فهى تاريخيا تتحدد من الثلاثينيات حتى سنة ١٩٦٧ ، وحجميا من الصفر حتى ١٠٠,٠٠٠ تقريبا .

المرحلة الثانية التكوينية هي أيضا انتقالية أساسا ، فهي مرحلة الزحف الكبير منذ ١٩٦٧ والذي شمل إلى جانب العالم العربى العالم الغربى لأول مرة خاصة أوروبا وأمريكا ، وحدودها تاريخيا ٦٧ - ١٩٧٣ ، وحجميا بدأت بنحو المائة ألف وإنتهت بنحو المليون .

المرحلة الثالثة الانفجارية هي بامتياز الموجة المدية العظمى والمليونية ، وبدايتها مع بدايات السبعينيات ولكن أساسا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ثم سياسة الانفتاح التي فتحت باب الهجرة على مصراعيه دون قيود . لقد وصل الخروج المصرى إلى أوجه (١) .

هذه المراحل الثلاث إذا كانت تتسلسل وتتناسب تباعا كما سنرى مع تصاعد المد البترولى فى دولة العربية كضابط حاكم وكضابط إيقاع ، فإنها على الجانب المصرى تكشف لنا عن ميكانيزم أو آلية الهجرة الجديدة . ففي البدء ظل الخط البيانى شبه أفقى ، متناقل الخطى بطيء الحركة للغاية ، يتقدم بالكاد أو بصعوبة بالغة . لقد كان المهاجر المصرى الوليد يتعلم الحب فالمشى مازال ، وكانت المرحلة تجريبية استكشافية وربما مترددة مستريية . ولكن بعد ١٩٦٧ اضطر ذلك الطفل إلى الهرولة حتى اخترق «حاجز الغربة» النفسى القديم ، وهنا أصبحت الهجرة «معدية» بكل معنى الكلمة .

وسواء كانت تلك العدوى صحية أو غير ذلك لايهم الآن ، المهم أنها بدأت تجمع قواها على امتداد البلد كله بجميع أقاليمه وطبقاته وعناصره وفئاته ، إلى أن بلغت بعد ١٩٧٣ سرعة العاصفة ، فاندفع السهم شبه عمودى نحو السماء فى ميكانيكية أشبه بكرة الثلج، حتى أصبحت كرة ثلج مليونية .

التطورات النوعية

وكما تطورت الحركة كميا مراحل وموجات ، تطورت بالموازاة نوعيا ووظيفيا . فعلى الجانب الوظيفى ، بدأ الخروج المصرى إلى العالم العربى «كصادرات ثقافية» ، خاصة بفئات «الياقات البيضاء» white collars وبالأخص المعلمين والأطباء والمهندسين وغيرهم من أصحاب المهن الحرة ، وكانوا فى طليعة من افتتحوا عملية التحضير والتحديث فى معظم هذه البلاد المتخلفة نسبيا .

(١) نازلى شكرى ، «ديناميكية الهجرة المعاصرة فى الشرق الأوسط» ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ ، ص

غير أن الموجة الكبرى فى التيار تحولت فى السنوات الأخيرة إلى فئات العمال والحرفيين والفنيين سواء مهرة أو غير ذلك . والسواد الأعظم من المجموعة الأخيرة يمثلته عمال البناء بصفة خاصة ، وأحيانا عمال الزراعة الآن ، حيث قدموا القوة الضاربة الأساسية فى عملية التعمير والتنمية ووضع الهيكل التحتى لحركة العمران والتشييد الطافرة أو المفردة التى أحدثها البترول .

ويمكن القول الآن بسهولة إن الموجة باتت جامعة مانعة مهنيا وحرفيا ، بمعنى أنها تطوى أو تنطوى على قطاع عرضى كامل من السلم الوظيفى برمته من القمة إلى القاعدة ومن العمل العقلى إلى العمل العضلى ومن الآلى إلى اليدوى ، من الإدارة والوظائف التوجيهية والخدمات الاجتماعية إلى المهن الحرة والحرف الفنية ، ومن الصناعة والتجارة والنقل إلى التكنولوجيا والزراعة والخدمة الشخصية ...إلخ .

كذلك الحال مع الأعمار وفئات السن سواء الهامشية أو الوسطى ابتداء من الأحداث إلى الشيوخ ، وإن كان الشبان والرجال عصبها ، وذلك أيضا من الذكور والإناث ، وإن كانت الهجرة ذكرية أكثر أو أساسا .

كل أولئك كذلك على جميع المستويات والدرجات العلمية والثقافية من أعلى مراحل التخصص إلى مرتبة الأمية المطلقة ، وأخيرا وليس آخرا من كل المناطق والأقاليم فى الوطن، من العواصم والمدن والبنادر إلى أعمق أعماق الريف والقرى والكفور (١) .

على أن الحركة إلى أوروبا وأمريكا وضعا آخر تماما . فالانتخاب المهنى هنا مختلف جدا ، فهو بحكم المستوى الحضارى الأرقى بكثير يقتصر أساسا على المثقفين والمهنيين والاختصاصيين من ذوى المهارات والخبرات التكنولوجية والتعليم العالى من أساتذة متخصصين وعلماء ومهندسين وأطباء وفنيين مهرة ...إلخ . وبصيغة مختلفة ، الانتخاب المهنى فى حالة العالم العربى لا قاع له تقريبا ، وفى حالة العالم الغربى لا سقف له عمليا . أو قل إن أرضيته فى الحالة الأخيرة أدنى إلى سقفه فى الحالة الأولى ، أو إن الحد الأدنى هناك هو الحد الأوسط هنا .

(١) عبد الفتاح الجبالى ، « الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية » ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ ، ص

كذلك فرغم أن الهجرة أو الحركة فى الحالىن شاملة لجميع طوائف وعناصر الأمة دون تحديد أو تمييز ، فثمة قدر أو آخر من الانتخاب الطائفى بحسب الأغلبية هنا وهناك ، لعله أوضح مايكون فى حالة المهجر الأمريكى خاصة ، كندا كالولايات . على أن انتخابية المهجر الغربى عموما ، أمريكا كأوروبا كأستراليا ، بصرامتها وتشدها على المستوى الحضارى والثقافى بالذات ، تقصره أيضا وأساسا على فئات السن الوسطى ، فى حين أن التيار العربى شامل تقريبا لكل فئات السن، بما فى ذلك أرياب المعاشات فى بعض الحالات .

وإذا كانت حركة الخروج إلى العالم العربى هى بطبيعة الحال الأكبر حجما خارج كل مقارنة ، مثلما هى الأسبق والأقدم ، فأغلب الظن مع ذلك أن حركة الخروج إلى الغرب وخاصة أمريكا الشمالية هى الأقرب إلى طبيعة الهجرة الحقيقية الدائمة ، بينما أن الحركة إلى العالم العربى أدنى إلى رحلة العمل الطويلة الأمد نوعا .

وعموما ، فقد لا نتجاوز الحقيقة ولا الحدود كثيرا إذا لخصنا الفارق الوظيفى بين الهجرة إلى العالم العربى والهجرة إلى الغرب فى أن الانحدار فى الأولى هو نسبيا وبحكم المستويات الحضارية من أعلى إلى أسفل ، وفى الثانية من أسفل إلى أعلى . ولكنه فى الحالىن يتم أساسا من منطقة دخول منخفضة إلى مناطق دخول عالية ، أى من مناطق فقر اقتصادى نسبى إلى مناطق غنى .

المهم بالاختصار ، فإن زناد الحركة كلها هو فى التحليل الأخير اقتصادى أساسا ، ومحركها هو العامل الاقتصادى أولا وأخيرا . وهذا ما يفسر انصباب أكثر تياراتها فى حالة الدول العربية فى الدول البترولية خاصة . وهذا أيضا ما يضع أيدينا على جوهر التشخيص التاريخى لانقلاب الهجرة المصرية .

الانقلاب الجغرافى

لقد كانت مصر طوال التاريخ مركز أو عين إعصار بشرى تدخله الموجات أو الهجرات الداخلة من العالم المحيط ، والآن ولأول مرة أصبحت حد إعصار يخرج منه الناس إلى العالم العربى خاصة والعالم الغربى أيضا . وفى الحالة الأولى كان الانحدار يبدو غربيا حيث كان يأتى من كثافة السكان المنخفضة إلى المرتفعة وليس العكس ، ولكن لا غرابة فى الحقيقة من وجهة قوانين الهجرة ، لأن الناس إنما تتحرك من مناطق الفقر الاقتصادى الشديد إلى مناطق الرخاء والوفرة المادية .

أما الآن وبعد أن وصلت ثورة وثروة البترول فى كثير من الدول العربية إلى آفاق اقتصادية خرافية تقريبا وارتفعت دخولها إلى مستويات خيالية لا سيما لقلة عدد سكانها خاصة الصحراوية منها ، فقد تم تبادل مواقع مناطق الدخل المرتفع والمنخفض وبالتالي مواقع أقطاب الجذب والطرء البشرى بين الطرفين ، فانعكست تماما - وكان طبيعيا جدا أن تنعكس - اتجاهات وتيارات الحركة البشرية بينهما ظهرا لبطن أو بالأصح بطنا لظهر لتصبح من القلب إلى الأطراف ، أو من مصر إلى العالم العربى وليس العكس ، ولتنطلق أخيرا من مناطق الاستقرار والكثافة الشديدة إلى مناطق الترحل والصحراء والكثافة المخلخة .

انقلاب كامل ، ولكنه منطقى جدا ، فى تيارات السكان والهجرة بل والتاريخ : بعد أن كانت مصر وادى النيل قطب الجاذبية الأعظم فى المنطقة وعين إعصار بشرى مكثف ، والخليج والجزيرة العربية منطقة الطرد المزمع ومركز ضد إعصار بشرى تقليدى ، أصبحت مصر منطقة الطرد السكانى والهجرة الخارجة ، والخليج منطقة الجذب والهجرة الداخلة .

وبعد أن كانت حزمة الهجرة وتيار السكان هى من الرعاة إلى الزراع ومن البدو إلى المستقرين أو من الرمل إلى الطين ، انقلبت كفتا الميزان كلية فإذا الحركة لأول مرة فى تاريخ المنطقة تتجه من الزراع والصناع إلى الرعاة وأنصاف الرعاة ومن النهر إلى الصحراء أو من الماء إلى البترول. جغرافية جديدة تماما ، ولكنها ثورية انقلابية حتى النخاع حتى لا تكاد تدرى أثورة هى فى الجغرافيا أم على الجغرافيا .

على الجانب الأوروبى والأمريكى ، من الناحية الأخرى ، فإن الخروج المصرى يرجع ، فضلا عن ضغوط الطرد الاقتصادى محليا ، إلى فعل تطلعات العصر أو عصر التطلعات والتوقعات الاجتماعية الضخمة العالية . لقد انطلق المد البشرى أخيرا فى عصر البترول والتطلعات ، وانطلق المصرى مهاجرا بعد أن ظل طويلا حبيس الصحراء وقعيد الوادى ليفز بنجاح الصحراء المحيطة والعالم الجديد غزوا سلميا بناء ولكنه مكثف ومتصاعد .

وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على أن الميل عن الهجرة فيما مضى ، وإن طال كثيرا ، لم يكن بالضرورة صفة مزروعة فى الإنسان المصرى إلى الأبد ، ولا كان طبيعة مصرية موروثه حتما ، وإنما الأمر ببساطة هو قوانين الطبيعة المنطقية ، هى الظروف الطبيعية الموضوعية تغيرت ، فتغير معها الرجل المصرى . لقد كان ارتباط المصرى ببيئته وبيئته تاريخيا وتقليديا خصيصة فعلا ، ولكن مجرد خصيصة ، لا هى بالضرورة بالأصيلة

ولا هى قطعا بالنقيصة . وحين تغيرت الظروف المادية - الاقتصادية مع «الكشوف الجغرافية» العربية ، أعنى الكشوف البترولية العربية ، حدث التغير العظيم . وفى هذا السياق ، فقد لا يعلم البعض منا أن بعضا من أشد شعوب وبلاد الدنيا ارتباطا فى أذهاننا اليوم بالهجرة والحركة والسيولة البالغة كانت معظم تاريخها من أشدها ارتباطا ببيوتها وبيئاتها ومن أكثرها انغلاقا وعزلة ، لكنها انطلقت وتتقافز حول الدنيا حين تغيرت الظروف الموضوعية وبالتحديد الجغرافية ، والاشارة هى إلى بريطانيا واليابان ، نعم بريطانيا واليابان بالتحديد ، الأولى حتى القرنين ١٥ ، ١٦ والثانية حتى القرنين ١٨ ، ١٩ . بل إن كليهما ، ولكن بريطانيا بالأخص ، كانت تقليديا كمصر بلد هجرة داخلية أساسا يدخله الناس ولا يخرجون منه ، إلى أن كان الانقلاب العظيم مع الكشوف الجغرافية .

حجم التيار

ومن أسف أننا لا نملك أرقاما دقيقة أو وثيقة فى حصر هذه الحركات ، أو لتحديد الهجرة الحقيقية منها ورحلة العمل . فمن الناحية النوعية ، لا سبيل إلى التمييز حتى الآن بين الهجرات الحقيقية الدائمة النهائية التى تستبدل وطنا بوطن ، وبين هجرات العمل المؤقتة أو الموسمية . ومن الثابت أن الحركة كلها فى مد وجزر مستمر ، راجعة غالبا ولكنها متجددة دائما . وعلى الجملة ، يمكن القول بأن كل هذه الحركات ليست بهجرة بالمعنى الصحيح ، قل « هجرة وما هى بهجرة » ، « هجرة بلا مهاجرين » ، هجرة عمل طويلة ولكن إلى عودة وليست هجرة استيطان إلى غير رجعة ، كما يمكن القطع بأن الهجرة الحقيقية إنما هى الأقلية بيقين ، ويذهب التقدير الرسمى فى أوائل الثمانينيات الى أن هذه الهجرة الحقيقية لا تعدو ٢٠٠ ألف ، مقابل ٣ ملايين لهجرة العمل ، أى بنسبة ١ : ١٥ تقريبا .

بل إن عددا كبيرا ممن يصدر لهم تصريح هجرة يعود فى النهاية إلى الوطن دون استقرار فى الخارج . فمثلا خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة لم يتجاوز عدد المهاجرين المصريين بصفة نهائية ٦٠ ألفا ، كما أن عدد طالبي تصريح الهجرة الدائمة انخفض بشدة فى السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة من السبعينيات ، فلم يتجاوز ٥٠٠ فقط فى سنة ١٩٧٦ ، هذا فى حين بلغ عدد تصاريح العمل المؤقت بالخارج ٤٠ ألفا سنة ١٩٧٥ ثم ٦٠ ألفا سنة ١٩٧٦ ، بينما تضاعف أخيرا فى الثمانينيات إلى ١٢٠ ألفا سافروا فى سنة

واحدة . وعلى الجملة فإن عدد من اكتسبوا صفة المهاجرين طوال الفترة ٦٢ - ١٩٧٦ لم يزد على ٢٣٥٠٠ تقريبا .

ولعل مما له مغزاه ، أخيرا ، أن معظم المصريين فى المهجر هم سكان مدن ، بصرف النظر عن أصولهم الأصلية ريفية كانت أو مدنية . وإذا كان هذا قانونا طبيعيا فى الهجرة عامة ، فإنه يدل أيضا على أنها هجرة عمل مؤقتة غير غائرة الجذور ، وهنا تأتى التجربة العراقية . على ندرتها وريادتها ، كحالة فى القضية أو كقضية فى الموضوع ، فرغم أن مشروعا طموحا للغاية ، مرسوما على نطاق ضخم كقطعة من التخطيط الأقليمى ، وضع لاستقدام وتوطين الفلاحين المصريين وزرعهم فى أراضى العراق الشاسعة والمهملة ، فإن الحصاد النهائى لا يتجاوز بضعة آلاف أو عشرات من الآلاف على الأكثر ، مقابل عدة مئات من الآلاف من العاملين المصريين مكდسين فى بغداد وغيرها من المدن الكبرى .

العد التصاعدى

وإذا لم يكن لنا مفر من الأخذ بالأرقام المتاحة ، على علاقتها ، لكى نتتبع النمو التاريخى للحركة والخط البيانى للتيار ، فلا بد على الأقل أن نسجل رنة تحفظ وتحذير ، فهذه الأرقام تتضارب بشدة فيما بينها إلى درجة تشكل فيها جميعا ، وكل مصادرها ، على أية حال ، معترف بأنها اجتهادية بحته غالبا إلى محض تخمينية أحيانا ، لا أساس قطعى لها ، وقد تبتعد عن الحقيقة أكثر مما تقترب منها . وهذا ما يفسر أن بعضها يقل أحيانا عن بعضها الآخر فى تاريخ سابق ، مما قد يوحي بأن الحجم الحقيقى للحركة قد تناقص أو انعكس ظاهريا .

لكن الواقع عكس ذلك تماما ، فالمد صاعد أبدا رغم الهجرة العائدة أو التيار الراجع back-flow ، الذى لا ينقطع هو الآخر قط كما هو شأن كل الهجرات ، وباختصار ولكن بالتأكيد ، الهجرة المتجددة أكبر دائما من الحركة الراجعة بكثير جدا ، والحركة فى مجملها غير ارتدادية أو نكوصية البتة ، على الأقل حتى الآن ، بمعنى أنها لا تتذبذب فى حجمها الكلى صعودا وهبوطا وإنما هى فى صعود دائم ومطرده ما تزال وإلى أن يبدأ العكس .

من ناحية أخرى فإن التقديرات المطروحة تتفاوت دائما بين الحد الأعلى والحد الأدنى ، وبينما يأخذ البعض بالأولى ، يراها البعض الآخر مبالغيا فيها جدا ، وهكذا ، للأسف ، لا قاعدة ولا ضابط . من ثم ، ولجرد الاسعاف الشخصى ، أثرتنا هنا

أن نورد أولا تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء المبنية على أساس تطبيق نسبة قوة العمل إلى إجمالى السكان ، ثم نتبعها للمقارنة بحصر شامل لسائر التقديرات المتاحة. وفى هذا السياق سيلاحظ أن التقديرات الأولى كانت تجنح إلى الحد الأعلى سنة ١٩٧٦ ، ولكنها بحلول ١٩٨٢ كانت قد نزلت إلى الحد الأدنى بين الجميع . لا غرابة أننا سنقابل فيما بعد تناقضات جذرية بين النتائج والدلالات المستخلصة بدرجة لا سبيل إلى تغطيتها .

تقدير قوة العمل المصرية بالخارج حسب الجهاز المركزى للتعبئة

السنة	مجموع المصريين	القوة العاملة منهم
١٩٧٦	١,٤٢٥,٠٠٠	٤٢٧,٥٠٠
١٩٧٧	١,٤٤٧,٠٠٠	٤٣٤,١٠٠
١٩٧٨	١,٤٨٣,٠٠٠	٤٤٤,٩٠٠
١٩٧٩	١,٥٢٩,٠٠٠	٤٥٨,٧٠٠
١٩٨٠	١,٥٧٨,٠٠٠	٤٧٣,٤٠٠
١٩٨١	١,٦٢١,٠٠٠	٤٨٦,٣٠٠
١٩٨٢	١,٦٦٧,٠٠٠	٥٠٠,١٠٠

التقديرات الأخرى لمختلف المصادر (١)

السنة	العدد
١٩٦٥	١٠٠,٠٠٠
١٩٧٤	٥٠٠,٠٠٠
١٩٧٥	٣٩٨,٠٠٠ ، ٣٥٣,٠٠٠ ، ٢٥٠,٠٠٠

(1) J. S. Bircks, C. A. Sinclair, International migration and development in the Arab region. I. L. O., Geneva, 1981 (appendix).

١٩٧٦	٣٥٠,٠٠٠ ، ٥٠٠,٠٠٠ - ٦٠٠,٠٠٠ ، مليون ، ١,٤٢٥,٠٠٠
١٩٧٨	١,٣٩٠,٠٠٠ ، ١,٥٠٠,٠٠٠
١٩٨٠	٨٧٥,٠٠٠ ، ١,٩٧٨,٠٠٠
١٩٨٢	١,٦٦٧,٠٠٠ ، ٢,١٠٣,٠٠٠ ، ٢,٦٥٨,٠٠٠ ، ٢,٩٦٢,٠٠٠
١٩٨٣	١,١٤٩,٠٠٠ (٢ ×) ، ٣ ملايين ، ٣,٤١٣,٠٠٠

على هذا الأساس وبهذه التحفظات الأساسية ، يبدأ سجلنا برقم المائة ألف سنة ١٩٦٥ كما قدره تعدادنا بالعينات لسنة ١٩٦٦ . وهو رقم لا يستهان به فى وقته ، ويعادل أكثر قليلا من ٣,٠ ٪ من مجموع سكان مصر المقدر وقتئذ بنحو ٢٩,٣٨٩,٠٠٠ نسمة . والواقع أنه يمثل قمة مرحلة المقدمات والطلائع التى بدأت كجدول ضئيل منقطع مع إرسال أول مدرس مصرى إلى دول المشرق العربى والجزيرة العربية بين الحربين . ونحن نقفز من هذا الرقم مرة واحدة إلى علامة نصف المليون سنة ١٩٧٤ ، بما يعنى أولا تضاعف حجم الجالية المصرية بالخارج إلى ٥ الأمثال فى نحو عقد ، وبما يشير ثانيا ويقتينا إلى الانتقال إلى المرحلة الوسطى ، مرحلة الزحف الكبير بعد حرب ١٩٦٧ . على أن هذا الرقم قد يكون مبالغاً فيه نوعا ، حيث تلتته فى سنة ١٩٧٥ تقديرات أخرى كلها دونه بكثير أو قليل متراوحة بين ثلث وربع المليون ، وهى تحديدا ٣٩٨,٠٠٠ ، ٣٥٣,٠٠٠ ٢٥٠,٠٠٠ نسمة .

على أن الذى لا شك فيه أننا قد دخلنا بالفعل وبطرفة مختزلة مضغوطة للغاية إلى المرحلة التالية والقمية وهى المرحلة الانفجارية المدية التى بزغت فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبرزت بالانفتاح وبدأت من أرضية المليون لتقترب اليوم من سقف الأربعة ملايين أو نحوها . وفى سنة ١٩٧٦ تقع بعض التقديرات المطروحة دون المليون والبعض الآخر فوقه . ولكن الأولى مشكوك فيها للغاية ، خاصة التقدير الأدنى ٣٥٠,٠٠٠ ، وكذلك وإلى حد أقل التقديرات الأعلى ٥٠٠ - ٦٠٠ ألف . أما الأدنى إلى المنطق فتقدير المليون ، بينما يضعه تعدادنا السكانى لسنة ١٩٧٦ فى حدود ١,٤٢٥,٠٠٠ ، تعادل ٣,٧ ٪ من مجموع سكان مصر البالغ وقتئذ ٣٨,٢٢٨,٠٠٠ نسمة .

لا خلاف بعد ذلك على اختراق حاجز المليون مهما اختلفت التقديرات بين الحد الأدنى

والأقصى . أما ما يورده أحد التقديرات عن سنة ١٩٨٠ من ٨٧٥,٠٠٠ فيتناقض مع الأرقام السابقة له واللاحقة عليه ، وإذا فلامحل له من الاعراب أو الاعتراف . ففي سنة ١٩٧٨ تتراوح التقديرات بين المليون وثلاث المليون (١,٣٩٠,٠٠٠) وبين المليون ونصف المليون (١,٥٠٠,٠٠٠) . وفي سنة ١٩٨٢ يصل التقدير الأدنى إلى المليون وثلثي المليون (١,٦٦٧,٠٠٠) ، والأقصى إلى زهاء الثلاثة ملايين (٢,٩٦٢,٠٠٠) ، بينهما تقدير أوسط (٢,٦٥٨,٠٠٠) أغلب الظن أنه الأقرب إلى الصحة ، على أن الظن كله أن الحجم قد وصل بالتأكيد إلى علامة المليونين على الأقل .

حتى إذا ما وصلنا إلى وقتنا هذا سنة ١٩٨٣ لم يعد هناك شك في أننا عبرنا إلى علامة الثلاثة ملايين إن لم نكن قد قاربنا علامة الأربعة . فإدنى التقديرات المطروحة ، وأدناها ثقة أيضا ، تقدير وزارة التخطيط بنحو (١,١٤٩,٠٠٠) ، الذي يضيف في الوقت نفسه أن الواقع ضعف هذا (١) . وهذا على أية حال أمر طيب كما هو طريف ، لأنه على الأقل يؤكد لنا مصداقية التقديرات الأخرى، التي تبدأ بتقدير وزارة الخارجية بنحو ٣ ملايين ، وتنتهى بتقدير وزارة الهجرة بنحو ٣,٤١٣,٠٠٠ .

والتقدير الأخير ، وهو التقدير المختص والمسئول فرضا ، والذي يعد الحد الأقصى المطروح وسقف الحركة النهائي حاليا ، يعادل ٧,٦٪ من مجموع سكان مصر البالغ حاليا ٤٦ مليوناً بالضبط . وهو إن صح فإنما يعنى أن حجم القوة المصرية العاملة أو المقيمة خارج مصر قد تصاعد من نحو المائة ألف فقط سنة ١٩٦٥ إلى زهاء ٣,٥ مليون سنة ١٩٨٣ ، أى تضاعف نحو ٣٥ مرة في نحو ١٨ سنة ، أو بمعدل مرتين كل سنة وزيادة نحو ٢٠٠,٠٠٠ .

على أن الجزء الأكبر من هذه الزيادة الهائلة إنما انحصر حقيقة في السنوات القليلة الأخيرة منذ منتصف السبعينيات ، قل على الأكثر خلال العقد الأخير ٧٣ - ١٩٨٣ ، حيث قفز من أفاق المليون إلى ٣,٥ مليون ، بمعدل نحو المليون زيادة كل ٣ سنوات أو ثلث المليون كل سنة ، وبصيغة نسبية إلى مجموع سكان مصر ، تحرك حجم الهجرة من ٣,٣٪ سنة ١٩٦٥ ، إلى ٣,٧٪ سنة ١٩٧٦ ، إلى ٧,٦٪ أى أكثر من الضعف سنة ١٩٨٣ - كذلك الخروج .

التوزيع الجغرافى

هذا المد الصاعد كميا لعل أهم ما واكبه من الناحية النوعية أو الكيفية تغيرات التوزيع الجغرافى . فرغم تغير نوعية الهجرة وظيفيا أى من حيث الحرف والمهن الغالبة عليها ، فلا شك فى أن النمط الجغرافى المتغير هو أبرز ما يلفت النظر . وإذا كان من الصعب كما رأينا مجرد تتبع نمو الحجم الكلى للهجرة ، فلا شك فى أن من الصعب تتبع القيم الجغرافية المتغيرة لانتشار الجالية المصرية بالخارج . فالتضارب هنا أكبر ، والأرقام جزافية أكثر وأكثر . وعلى أية حال فإن لدينا فى هذ المجال بضع لقطات مقتضب بعضها وبعضها مفصل ، منها المؤرخ ومنها غير محدد تاريخه ، وسنعرض لها بسرعة فيما عدا اللقطة النهائية التى سنركز عليها بشئ من التحليل .

نمط متغير

ففى سنة ١٩٧٦ قدرت النسب المئوية لتوزيع المصريين بالخارج كالاتى : ٤٠٪ بليبيا ، ٣٥٪ بالسعودية ، ١١٪ بالكويت . وواضح أن هذا التوزيع يرسم محورا أساسيا للهجرة قطباه ليبيا غربا والسعودية شرقا ، مع ذهاب الأولوية للأولى على الثانية ، ولو أن الأولوية ظلت (بإضافة الكويت وغيرها) للمشرق العربى على المغرب بالطبع .

على أن مركز الثقل لم يلبث أن انتقل (أو بالأصح عاد من جديد) بلا هوادة إلى المشرق ، ومعه انتقلت (أو عادت ثانية) الأولوية المطلقة إلى السعودية . ثم فى مرحلة ثالثة وأخيرة جدا هى المرحلة الحالية اشتد جنوح مركز الثقل إلى المشرق أكثر من أى وقت مضى ، ولكن مع انتقال الأولوية لأول مرة ولكن أكثر من أى وقت مضى إلى العراق . ولعل التقدير الآتى ، عن مكاتبنا العمالية بالخارج ، وزارة القوى العاملة ، يشير إلى متغيرات المرحلة الوسطى حيث يرجح أنه يعود إلى سنة ١٩٨٠ .

نمط التوزيع حوالى سنة ١٩٨٠

الدولة	العدد	ملاحظات
السعودية	٤٠٠,٠٠٠	
الكويت	١٥٨,٠٠٠	منهم ١٠٥,٠٠٠ يعملون =
الأردن	١١٢,٠٠٠	٧٨٪ من كل العمالة الأجنبية
الإمارات	٤٥,٠٠٠	منهم ٢٨,٠٠٠ يعملون
اليونان	٢٤,٠٠٠	يزدادون صيفا إلى ٣١,٠٠٠

إلى نفس المرحلة الوسطى أو الثانية تشير أرقام ١٩٧٨ ، ولكن بمزيد من التفصيل والدقة الباديين ، بحيث تستحق وقفة أطول ، مع ملاحظة أن المجموع الكلى المعطى للهجرة كرقم مدور هو ١,٥ مليون نسمة .

نمط التوزيع سنة ١٩٧٨

الدولة	العدد	%
ليبيا	٥٠٠,٠٠٠	٣٠,٠
السعودية	٥٠٠,٠٠٠	٣٠,٠
الكويت	١٥٠,٠٠٠	١٠,٠
الإمارات	١٥٠,٠٠٠	١٠,٠
العراق	٥٠,٠٠٠	٣,٣
قطر	١٥,٠٠٠	١,٠
الولايات المتحدة	٨٠,٠٠٠	٥,٣
اليونان	٣٥,٠٠٠	٢,٣
كندا	٢٥,٠٠٠	١,٦
أستراليا	٢٠,٠٠٠	١,٣

قطبا المحور الأساسى هما ليبيا والسعودية ما يزال ، ولكن كقرسى رهان حذوك الرأس بالرأس ، تمهيدا لا شك لذنبذة البنول نهائيا لصالح الأخيرة . على أن الاثنين يجمعان فيما بينهما ثلثى المصريين المغتربين ، أو مليونا من مليون ونصف ، كل منهما بنسبة ٣٠٪ من المجموع، وكلاهما أيضا تعادل وحدها تقريبا مجموع سائر دول المشرق ابتداء من الامارات جنوبا حتى العراق شمالا .

وكما تتعادل كفتا ليبيا والسعودية ، تتعادل كفتا الكويت والامارات أيضا ، مع ملاحظة أن الأخيرة وافد حديث جدا على المسرح ولكنه أصبح بسرعة ندا مساويا للأولى العريقة نسبيا . بالمثل يلفت النظر تخلف بعض وحدات الخليج القديمة كقطر والبحرين بالمقارنة إلى زحف الامارات الصاعدة . لكن اللافت أكثر العراق ، فهو لأول مرة يدخل المسرح ، على استحياء وبعد طول غياب، لكن ليبدأ دورا انقلابيا ثوريا مدويا وغير مسبق .

فيما عدا هذه التفصيلات ، فإن الصورة العامة تضع مركز الثقل المطلق فى المشرق العربى أو آسيا العربية بالقياس إلى المغرب أو إفريقيا العربية ، تقريبا بنسبة ٣ : ٢ ، بعد أن كان الميزان منصفًا بينهما بالتقريب فى مرحلة أسبق . ففى المشرق العربى تتركز الكتلة الكبرى فى السعودية، نحو نصف مليون ، يكملها نحو ثلث مليون فى دول الخليج خاصة الكويت والامارات . ففى الجزيرة العربية إذن أكثر من ٨١٥,٠٠٠ ، أى بين ثلاثة أرباع المليون والمليون . فإذا أضفنا إلى ذلك ٥٠ ألفا فى العراق ، لبلغ مجموع القوس الشرقى من المشرق ٨٩٥,٠٠٠ تساوى ٥٩٪ من مجموع العالم العربى . فإذا أضفنا بعد ذلك بضع عشرات من الآلاف فى سوريا ولبنان واليمن والجنوب العربى ، لوصل مجموع المشرق العربى إلى المليون أو أكثر . أما فى المغرب العربى فإن الكتلة الكبرى فى ليبيا حيث كان يعمل أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ مصرى يرتفع عددهم بعائلاتهم إلى نصف المليون . ويكل من الجزائر والمغرب بضع عشرات أخرى من الآلاف .

هذا داخل العالم العربى ، أما خارجه فلم يكن المصريون يقلون بصفة دائمة عن عدة عشرات من الآلاف فى كل من بريطانيا وفرنسا ، بالإضافة إلى آلاف أخرى فى كثير من دول أوروبا الغربية خاصة ألمانيا والنمسا ، وكذلك جنوب أوروبا خاصة إيطاليا وبالأخص اليونان حيث تركز ٣٥ ألفا يعمل معظمهم فى مجالات النقل البحرى والصيد . ولكن مركز الثقل فى العالم الغربى ، وهذا هو الجديد والمثير فى الأمر ، ليس أوروبا

وإنما العالم الجديد ، وخاصة أمريكا الشمالية . فمن بين نحو ١٦٠ ألفا فى العالم الغربى ، يمثلون ١١,٥٪ من مجموع المصريين بالخارج ، يستأثر العالم الجديد وحده بأكثر من ١٠٠ ألف . ففى المقدمة تأتى الولايات المتحدة بلا أقل من ٨٠ ألف مصرى ، بنسبة ٥,٣٪ من المجموع ، تليها كندا بنحو ٢٥ ألفا ، هذا فضلا عن أعداد غير معروفة فى أمريكا اللاتينية . وأخيرا يأتى فى النهاية نحو ٢٠ ألفا فى أستراليا ، لعلهم أبعد مستعمرة مصرية عن الوطن الأب ، مثلما هم أكبرها فى نصف الكرة الجنوبى أو جنوب خط الاستواء .

بداية الثمانينيات

صعود العراق هو بلا ريب أهم تطور جديد منذ بداية الثمانينيات . ففى تلك البداية كان توزيع الأوزان النسبية الرئيسية على الترتيب الآتى : السعودية ٣٢٪ ، العراق ٢٥٪ ، ليبيا ١٨٪ ، الكويت ١٢٪ . وبذلك احتل العراق المركز الثانى بربع المجموع منتزعا إياه من ليبيا التى تراجعت إلى المرتبة الثالثة ، بينما استعادت الكويت تفوقها النسبى نوعا على الامارات .

وفى مرحلة لاحقة أيضا ، لعلها سنة ١٩٨١ ، حين قدرت وزارة العمل مجموع المصريين بالخارج بنحو ٣ ملايين ، كان التوزيع المورد يؤكد اتجاه الحركة السابق ، حيث بدأ وصول العراق إلى الصدارة بنحو ٧٠٠,٠٠٠ بنسبة ٢٣,٣٪ من المجموع الكلى ، تلية السعودية بنحو ٦٠٠,٠٠٠ ونسبة ٢٠٪ ، فليبيا بنحو ٣٥٠,٠٠٠ ونسبة ١١,٧٪ فكل من الكويت والأردن وسائر الخليج بنحو ٢٥٠,٠٠٠ ونسبة ٨,٣٪ ، يضاف إليهم فى النهاية ٥٠٠,٠٠٠ أو سدس المجموع فى بقية العالم العربى وأوروبا .

فالعراق قد أصبح الآن ضعف ليبيا ، بينما ظهر الأردن لأول مرة ككند للكويت وسائر الخليج . لقد زحف مركز الثقل إلى أقصى شمال القوس الشرقى من المشرق العربى ليستقر نهائيا فى أحدث الوافدين على مسرح الهجرة ، وذلك على رأس أقدم المخضرمين وأغنى البتروليين .

الغريب أيضا أن هذا الزحف يأتى على النقيض من زحف ظهور وانتشار البترول نفسه فى القوس ، حيث إتجه بانتظام وإصرار من الشمال إلى الجنوب . والغريب أكثر أن

تيار العراق إنتظم لأول مرة شريحة من الفلاحين المصريين بهدف الزراعة وريما الاستيطان النهائي ، فى الوقت نفسه الذى كان السواد الأعظم من المصريين هناك يمثلون جالية عاصمية حيث كانوا يتركزون عمليا فى بغداد نفسها .

الخريطة الحالية : ١٩٨٣

جدول الأساس

على أن هذه التطورات ، البازغ منها والبارز ، إنما تصل إلى قمتها فى الوقت الحالى، حيث تمثل سنة ١٩٨٣ اللقطة النهائية والأخيرة للصورة الكاملة ، تلك التى تقدمها لنا بتفصيل كاف الأرقام المعلنة لوزارة الهجرة ، والتى سندير عليها مناقشتنا التحليلية هنا . ولنبدأ بجدول الأساس كخامة للدراسة ، حيث يصنف أعداد المصريين المقيدين بالدول الأجنبية إلى فئات الحجم المختلفة بحسب الترتيب التنازلى (الأرقام مدورة ، مقربة إلى أقرب ألف ، وحذفت الكسور لأن الأصول نفسها تقديرات تخمينية إلى حد بعيد) .

فئات الأحجام سنة ١٩٨٣

٢٥,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠		- مليون	
٣٥,٠٠٠	الجزائر	١,٢٥٠,٠٠٠	العراق
٣٠,٠٠٠	إيطاليا		
٢٧,٠٠٠	اليونان	مليون - نصف مليون	
٢٥,٠٠٠	قطر	٨٠٠,٠٠٠	السعودية

١٠,٠٠٠ - ٢٥,٠٠٠		٢٥٠,٠٠٠ - ٥٠٠,٠٠٠	
٢٠,٠٠٠	السودان	٣٠٠,٠٠٠	ليبيا
١٥,٠٠٠	سوريا		
١٢,٠٠٠	عمان	١٠٠,٠٠٠ - ٢٥٠,٠٠٠	
١٢,٠٠٠	اليمن الشمالي	٢٠٠,٠٠٠	الكويت
١١,٥٠٠	المغرب	٢٠٠,٠٠٠	الولايات المتحدة

١٠٠,٠٠٠ - ١,٠٠٠,٠٠٠	الامارات العربية	١٥٠,٠٠٠
٩,٠٠٠ فرنسا	الأردن	١٢٥,٠٠٠
٩,٠٠٠ ألمانيا الغربية		
٧,٠٠٠ النمسا		
٦,٠٠٠ البحرين		
٢,٥٠٠ سويسرا		
١,٠٠٠ السويد		
١,٠٠٠ هولندا		

من بين نحو ٣٠ دولة يتوزع بها المصريون في الخارج ، في الجدول ٢٦ دولة تكاد عمليا تضم مجموعهم كله البالغ حسب التقدير المذكور ٣,٤١٣,٠٠٠ ، أى بالتقريب ٣,٥ مليون نسمة . على أن السواد الأعظم من هذا المجموع إنما يُستقطب في قلة معدودة بالطبع . فالعشرة الكبار (٥٠,٠٠٠+) تجمع وحدها ٣,٢٠٥,٠٠٠ من المجموع الكلى بنسبة ٩٣,٩٪ كما يوضح الجدول أدناه .

لكننا نصل إلى ذروة الاستقطاب الحق حين نجد الدولتين الأولىين العراق والسعودية تستحوذان فيما بينهما على ٢,٠٥٠,٠٠٠ أى ٦٠,٢٪ من المجموع العالمى ، ترتفع إلى نحو ٧٠٪ في الدول الثلاث الأولى بإضافة ليبيا ، ثم إلى ٨٣٪ في الدول الخمس الأولى بإضافة الكويت والولايات المتحدة . بعبارة أخرى ، أربعة أُمُخماس المصريين بالخارج مركزون في خمس دول فقط ،، منتهى التركيز .

العشرة الكبار سنة ١٩٨٣

الدولة	العدد	% من العالم
العراق	١,٢٥٠,٠٠٠	٣٦,٧
السعودية	٨٠٠,٠٠٠	٢٣,٥
ليبيا	٣٠٠,٠٠٠	٨,٨
الكويت	٢٠٠,٠٠٠	٥,٩
الولايات المتحدة	٢٠٠,٠٠٠	٥,٩
الامارات العربية	١٥٠,٠٠٠	٤,٤

الأردن	١٢٥,٠٠٠	٣,٦
بريطانيا	٧٠,٠٠٠	٢,١
كندا	٦٠,٠٠٠	١,٦
إستراليا	٥٠,٠٠٠	١,٤
المجموع	٣,٢٥,٠٠٠	٩٣,٩

فئات الحجم

فإذا ما استعرضنا الفئات المختلفة تنازليا ، فعلى القمة تقف الفئة المليونية أو العراق - سيان - فهي لا تضم سواء ، وهو وحده يضم مليونا وربع المليون أى أكثر من ثلث المجموع العالمى (٣٦,٧٪) وأكثر من خُمس العالم العربى (٤٢,٤٪) ، أى نحو مجموع الثلاثة الكبار بعده وهم السعودية ، ليبيا ، الكويت (١,٣٠٠,٠٠٠) . فالعراق اليوم هو القمة القائدة ومركز الثقل المطلق ، رغم أنه ليس أكبر دول البترول كما يعد دولة زراعة بقدر ما هو دولة بترول .

الأغرب أيضا أنه مهجر حديث العهد بعامة ، والمصريون حديثو عهد به للغاية . فإلى سنة ١٩٧٨ كما رأينا لم يكن عدد المصريين به ليزيد على ٥٠ ألفا . ولكن ها هو قد تضاعف ٢٥ مرة فى نحو ٥ سنوات فقط ، بمعدل ٥ مرات كل سنة . وتلك طفرة غير مسبقة لا مثيل لها قط فى تاريخ الهجرة المصرية إلى أى قطر كان ابتداء من السعودية إلى ليبيا عربيا أو الولايات المتحدة إلى أستراليا عالميا . ولعل هذا يرجع إلى توافق فترة انفتاح هجرى على المستوى السياسى فى كلا الطرفين .

فنتا الحجم التاليتان لا تضم كل منهما سوى حالة واحدة أيضا . فبين المليون ونصف المليون تقع السعودية بنحو ٨٠٠ ألف . على أن هناك تقديرا آخر يرتفع بالسعودية إلى علامة المليون ، موزعين بالتصنيف تقريبا بين كل من المنطقة الوسطى فى الرياض وما حولها والمنطقة الغربية فى جدة ومكة وما حولهما . ولو صح هذا التصحيح فإنه يرفع نسبة السعودية فى المجموع العربى من ٢,٢٪ إلى نحو الثلث ، وفى المجموع العالمى من ٢٣,٥٪ إلى نحو الربع .

فى المرتبة الثالثة تاتى ليبيا كممثلة وحيدة لفئة الحجم التالية نصف إلى ربع المليون . غير أنها بنحو ٣٠٠ ألف ، أى أقل مما كانت فى سنة ١٩٧٨ بنحو ٢٠٠ ألف ، إما قد خبرت هجرة راجعة كثيفة (٩) وإما أن التقدير الأول غير صحيح - لا ندري لغموض وتعتقد الأوضاع السياسية على الجانبين . وعلى أية حال ، فبعد أن كانت الجماهيرية تستقطب نحو نصف المصريين بالخارج لا أبعد من عقد مضى ، فإنها اليوم لا تعدو العشر ٢ ، ١٠٪ تعادل نحو ٨.٨٪ من المجموع العالمى .

على أعقاب ليبيا ، أو فلنقل غير بعيد جدا ، وعلى رأس الفئة التالية ربع مليون إلى مائة ألف ، وعلى قدم المساواة بالضبط أو بالتقريب بنحو ٢٠٠ ألف لكل ، يتقاسم المرتبة الرابعة دولتان إحداهما من أصغر الدول العربية وهى الكويت ، والأخرى من أضخم الدول الأجنبية وهى الولايات المتحدة .

لكن ، أولا ، لعل رقم الكويت منقوص ، حيث يقل عن تقدير سنة ١٩٨١ بنحو ٥٠ ألفا دون مبرر أو تفسير . وعلى أية حال ، فلا غرابة فى مكانة الكويت كدولة عربية بترولية قليلة السكان جدا كثيفة الهجرة الداخلة جدا . فمن بين خمس المليون مصرى بها ، ثمة ٨٠ ألف عامل ، ٣٠ ألف مدرس ، ١٠ آلاف طبيب .

لكن لأول مرة تقفز دولة أجنبية قصية لتحل المركز الرابع (مكرر) بين مواطن العمل المصرى أو مهاجرة ، ممثلة بذلك أكثر من خمس مجموع المصريين خارج العالم العربى ، أو نحو ٦٪ من مجموعهم العالمى . ولعل هذا يشى بتحويلات عميقة فى عقلية الهجرة المصرية كما فى نوعيتها ووجهتها وانتخابيتها ، فضلا عن جاذبية وإمكانيات المهجر الأمريكى بكل رأسماله وتقدمه الحضارى والمادى ... إلخ .

أما عن التوزيع داخل هذه الدولة - القارة ، فرغم أنه يمتد بين المحيطين خاصة على الساحل الشرقى Atlantic seaboard ، إلا أنهم يتركزون أساسا فى كاليفورنيا - أنقول انتخاب مناخى ؟ - حيث تبرز فى تجمعاتهم سانتا مونيكا وباسا دينا وهوليوود بصفة خاصة .

يكمل الفئة بعد هذا دولتان عربيتان هما الامارات والأردن . ولكن بحجم موقوف أو منقوص عن تقديرات سابقة دون سبب مفهوم . فنصيب الامارات الحالى ١٥٠ ألفا هن نفسه نصيبها فى تقدير سنة ١٩٧٨ ، بينما خفض نصيب الأردن من ٢٥٠ ألفا سنة

١٩٨١ إلى ١٥٠ ألفا الآن . وهذا فقط تضارب فى التقديرات لا جدال ، وليس هجرة راجعة على الأرجح . وعلى أية حال ، فلا غرابة فى أمر الامارات كدولة بترول صاعدة شأنها شأن الكويت مثلا .

ولكن موضع الغرابة والاثارة لا شك هو الأردن ، الذى يشكل المصريون السواد الأعظم من هجرة العمل الأجنبية به ، كما يعمل السواد الأعظم منهم بدورهم فى صناعات البناء والتشييد وإلى حد ما الزراعة . فالأردن لا هو دولة بترول ولا زراعة ، ولا هو دولة إنتاج ولا وساطة أو تصدير ، بقدر ما هو دولة تصدير للرجال ، دولة تعد منذ حين «على المعاش» الأمريكى بعد المعاش البريطانى القديم . بيد أن التفسير يكمن فى الرواج المالى والمادى الذى أحدثه البترول العربى فى المنطقة عامة ومشاركة الأردن فيه خاصة عن طريق مغتريبه الفلسطينيين بالخليج وبالأخص بعد حرب أكتوبر .

مرة أخرى «تنحشر» الدول الأجنبية داخل تسلسل الدول العربية لتحتل مرتبة متقدمة نسبيا ، وذلك بفئة الحجم ١٠٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠ التى تحتلها جميعا «بطارية» من الدول الغربية . فهناك على الترتيب التنازلى بفارق ١٠ آلاف كل : بريطانيا (٧٠ ألفا) ، كندا (٦٠ ألفا) ، فاستراليا (٥٠ ألفا) . وثلاثتها دول كومونولث ، مبعثرة فى أركان الدنيا ، وتجمع فيما بينها أقل قليلا من الولايات المتحدة أو نحو ٥٪ من المجموع العالمى أو نحو ٣٧٪ من مجموع المصريين خارج العالم العربى .

الفئة التالية ٥٠,٠٠٠ - ٢٥,٠٠٠ تضم ٤ دول ، منها ثلاث متوسطية والرابعة خليجية . والدولتان الوسطيان منها حجما أوروبيتان تقعان «بين قوسين» عربيين . وبينما ترتبط الأخيرتان بالمهن والحرف العربية التقليدية خاصة التدريس ، ترتبط الأخريان بالملاحة البحرية والعمل الصناعى والنقل ... إلخ . فلجزائر على القمة ٣٥ ألفا ، وإيطاليا ٣٠ ألفا ، واليونان ٢٧ ألفا ، وقطر ٢٥ ألفا .

على أن حالة اليونان تستدعى هامشا إضافيا خاصا بالكم والكيف . فعن الأخير ، فإن الطريف أن مصرى اليونان يأتى معظمهم من منطقة دمياط تحديدا ، أى أن أبناء البيئة الساحلية البحرية الملاحية قد انجذبوا تلقائيا إلى بيئة مماثلة عبر البحر - انتخاب مهنى - بيئى داخل الهجرة يعنى . أما عن العدد ، فالقول إنه يتمدد صيفا وينكمش شتاء ، فيبلغ ٣١ ألفا صيفا مقابل ٢٧ ألفا فى الشتاء .

على أن الخطير فى الأمر أن هناك أصلا تقديرا مختلفا تماما يصل بالعدد إلى ٢٦٠ ألفا أى أكثر من ربع مليون ، يضاف إليهم أيضا ٣٠ ألفا فى قبرص وحدها ، بمجموع قدره نحو ٣٠٠ ألف . ولو صح هذا لكان معناه أن اليونان وحدها ترجح ليس فقط سائر دول المتوسط مجتمعة ، ولكن كذلك كافة الدول الأوروبية الأخرى منفردة ومجتمعة ، بل وأيضا الولايات المتحدة ، معادلة وحدها القارة الأمريكية الشمالية برمتها خارج العالم العربى أو ليبيا داخله . لذا لا بد من التحقق .

مع الفئة الضئيلة للغاية ٢٥,٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ نعود إلى العالم العربى فى خمسة من أركانه الزراعية العريقة ولكن غير البترولية إلا بالكاد . فعلى قربه وقرابته ، لا نجد بالسودان سوى ٢٠ ألف مصرى ، وسوريا الشقيقة ١٥ ألفا فقط ، ثم فى كل من اليمن الشمالى وعمّان ١٢ ألفا ، وأخيرا بالمغرب ١١,٥ ألف . على أن الفئة كلها ، على تواضعها ، لا تقارن بالفئة الأخيرة التى هى أكثر الفئات عددا ولكنها أقلها وزنا .

فئة ١٠,٠٠٠ - ١,٠٠٠ تضم ٧ دول ، أوروبية كلها إلا واحدة ، وكلها معا لا تزيد على السودان وحده مثلا . فهى وجود رمزى تقريبا . ففى كل من فرنسا وألمانيا الغربية ٩ آلاف ، ويكل من النمسا والبحرين ٧ - ٦ آلاف ، وبسويسرا أقل من نصف ذلك ، بينما تضم السويد وهولندا معا أقل من ذلك .

على مستوى القارات

من مستوى الدول ، لنقفز الآن إلى مستوى أكبر الوحدات وهى القارات قبل أن نطيل التوقف اقليميا ، فذلك يزيد الخريطة تجسيدا وتحديداً فى الذهن . وبطبيعة الحال ، فلأن المشرق العربى البترولى أو العالم العربى الآسيوى هو مركز الثقل المطلق والغلاب فى الهجرة المصرية ، فإن لآسيا الصدارة المطلقة . فنحو ٧٥,٩٪ أى ثلاثة أرباع المصريين بالخارج يعملون أو يعيشون بها .

توزيع المصريين حسب القارات ١٩٨٣

القارة	العدد	%
آسيا	٢,٩٤٧,٠٠٠	٧٥,٩
إفريقيا (كاملة)	٣٦١,٠٠٠	١٠,٥
أمريكا الشمالية	٢٦٠,٠٠٠	٧,٤
أوروبا	١٥٥,٠٠٠	٤,٤
إستراليا	٥٠,٠٠٠	١,٤
إفريقيا (السوداء)	٥,٠٠٠	٠,١
أمريكا الجنوبية	٥,٠٠٠	٠,١

أما إفريقيا إذا قصد بها إفريقيا السوداء أى خارج العالم العربى الإفريقى ، فلا وجود لها عمليا ، حيث تجمع ٥٠٠٠ مصرى فقط فى حفنة من دولها الهامشية ، شأنها فى هذا شأن أمريكا الجنوبية تقريبا ، حتى ليقصر مجموعهما معا دون الواحد فى الألف من مجموع المصريين بالخارج . لكن إفريقيا إذا أخذت ككل ، أى بما فيها العالم العربى الإفريقى ، تأتى بالطبع الثانية بعد آسيا وإن على بعد هائل . فهى بهذا المعنى تضم ٣٦١,٠٠٠ ، بنسبة ١٠,٥٪ من المجموع العالمى ، أو أقل من سبع آسيا . بعد هذا تأتى أمريكا الشمالية بأكثر من ربع المليون ، ٢٦٠,٠٠٠ ، إن لم تعد ٧,٤٪ من المجموع العالمى ، فإنها تعدو نصف المجموع خارج العالم العربى أو نحو ٥٥,٩٪ . ويتوزع هذا العدد بالطبع بين دولتى القارة الوحيدتين الولايات المتحدة وكندا بنسبة ٣ : ١ تقريبا . ورغم أن الثقل الأكبر يذهب هكذا إلى الأولى ، فإن الأخيرة تتفوق على الأساس النسبى إذا اعتبرنا حجم السكان فى كل منهما ، حيث تزيد الولايات على ١٠ أمثال كندا سكانا .

فى المرتبة الرابعة بعد أمريكا الشمالية تأتى أوروبا وبمجموع عام يقل عن الولايات المتحدة وحدها ، فبها نحو ١٥٥,٠٠٠ تمثل ٤,٤٪ من المجموع العالمى ، ونحو ٣١٪ من المجموع خارج العالم العربى أى زهاء الثلث . على أن اللافت فى أوروبا خاصة أن مجموعها يتوزع بالتنصيف تقريبا بين القارة والجزر البريطانية بنسبة ٥١٪ - ٤٩٪ على الترتيب . فبريطانيا وحدها تستقطب نحو نصف المصريين بأوروبا ، تاركة النصف فقط

على القارة بأسرها . وفى هذا الاطار يبدو الفارق كالهوة بين بريطانيا وفرنسا تحديدا ، حيث تبلغ النسبة على الترتيب ٨ : ١ رغم الصلة التاريخية الخاصة بين الأخيرة ومصر . أخيرا ، وفى ذيل القائمة كما فى نهاية العالم ، تأتى أستراليا . هى لا تعد أكثر من ٥٠ ألفا ، لا تعدو ١,٤٪ من المجموع العالمى أو عشر مجموع العالم غير العربى (١٠,٧٪). لكنها مع ذلك تعد القارة الجنوبية الوحيدة ، أى فى نصف الكرة الجنوبى ، التى اجتذبت المصريين ، على النقيض تماما من إفريقيا وأمريكا الجنوبية . ولعل التناقض الطريف فى هذا أن أستراليا هى القارة البيضاء «بالعمد وسبق الاصرار» : على خلاف إفريقيا السوداء بالضرورة وأمريكا الجنوبية الخلاسية بامتياز . ولعل هذه الإشارة «اللونية» تعطينا القفلة المناسبة للتوزيع بالقارات . فبنظرة جامعة ، نجد الهجرة المصرية على امتداد العالم موزعة ، أولا ، بين العالم القديم والجديد ، ولكن الأول أساسا ، ثم ثانيا بين نصف الكرة الشمالى والجنوبى ، ولكن الأول أساسا ، وثالثا بين القارات البيضاء و«الملونة» ، ولكن الأولى أساسا ، ثم أخيرا فى العروض المعتدلة الدفينة والعروض العليا الباردة ، ولكن الأولى أساسا . وفى كل الحالات ، ومن مجموعها ، يتخذ نمط التوزيع العالمى أو الكوكبى هيئة محور أعظم قاطع يخطط الكرة الأرضية من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى جامعا أمريكا الشمالية كقطبه الشمالى الأكبر فأوروبا فالعالم العربى نفسه إلى أن ينتهى بأستراليا كقطبه الجنوبى الأصغر ، مع ملاحظة أن الدوائر الأربع تنتضد فيه على التعارج en échelon بحيث تبدأ كل واحدة حيث تنتهى الأخرى تقريبا . وإذا كان القطبان القصيان منفصلين محيطيا عن دائرتى الوسط ، فإن الأخيرتين أبعد شئ عن التناسب حيث تشمخ دائرة العالم العربى نفسه بالطبع خارج كل حدود وكل مقارنة كواسطة العقد .

على المستوى الاقليمى

ما بين مستوى الدول والقارات ، لنقرأ الخريطة الآن اقليميا . التفرقة الأساسية هنا هى ، بالطبع ، بين العالم العربى نفسه وما خارجه ، فإن الأخير إلا شرنقة خارجية فضفاضة ولكنها مخلخلة للغاية حول النواة النووية الكثيفة المضغوطة إلى أقصى حد داخل حدود العالم العربى نفسه .

توزيع المصريين خارج العالم العربى

الدولة	العدد	% من العالم غير العربى	% من العالم
الولايات المتحدة	٢٠٠,٠٠٠	٤٢,٩	٥,٨
بريطانيا	٧٠,٠٠٠	١٤,٧	٢,١
كندا	٦٠,٠٠٠	١٣,٠	١,٦
استراليا	٥٠,٠٠٠	١٠,٧	١,٤
إيطاليا	٣٠,٠٠٠	٦,٥	٠,٨
اليونان	٢٧,٠٠٠	٥,٧	٠,٧
فرنسا	٩,٠٠٠	١,٩	٠,٢
ألمانيا الغربية	٩,٠٠٠	١,٩	٠,٢
النمسا	٧,٠٠٠	١,٢	٠,٢
إفريقيا	٥,٠٠٠	١,١	٠,١
أمريكا الجنوبية	٥,٠٠٠	١,١	٠,١
سويسرا	٢,٥٠٠	٠,٥	٠,١
السويد	١,٠٠٠	٠,٢	صفر
هولندا	١,٠٠٠	٠,٢	صفر
المجموع	٤٧٥,٠٠٠	١٠٠,٠	١٣,٧

فرغم أنه يضم نحو «دسته» من الدول ، فإن العالم غير العربى لا يضم أكثر من ٤٧٥ ألف مصرى بالخارج بنسبة ١٣,٧٪ من مجموعهم العالمى ، قل بالتقريب نحو نصف المليون من ثلاثة ملايين ونصف المليون أو الثمن . والواقع أن أكثر من خمس هذا المجموع يقع فى دولة واحدة هى الولايات المتحدة ، وأكثر من نصفه فى اثنتين هما الولايات المتحدة وبريطانيا أو كندا ، وأكثر من ثلثه فى ثلاثها ، بينما تجمع الخمسة الأولى أكثر من تسعة أعشارها وذلك بإضافة استراليا وإيطاليا .

على أن التركيز داخل العالم العربى نفسه ، الذى يستقطب نحو ثلاثة ملايين (٢,٩٤٧,٠٠٠) بنسبة ٨٦,٣٪ من المجموع العالمى ، قد يكون أشد وأعنف . فأكثر من خُمسيه (٤٢,٤٪) مركز فى دولة واحدة فقط هى العراق ، ونحو سبعة أعشاره (٦٩,٦٪) فى اثنتين فقط بإضافة السعودية، ونحو أربعة أخماسه (٧٩,٨٪) فى ثلاث بإضافة ليبيا ، وأكثر من تسعة أعشاره (٩١,٨٪) فى خمس بإضافة الكويت والامارات العربية ، بينما تصل النسبة إلى ٩٧,٢٪ فى الدول الست الأولى بإضافة الأردن والجزائر .

بالمقابل هناك ٧ دول عربية أخرى لا تجمع فيما بينها أكثر من ٢,٨٪ من جملة المصريين بالعالم العربى كله ، وهى بالترتيب التنازلى قطر ، السودان ، سوريا ، اليمن الشمالى ، عُمان ، المغرب ، وموريتانيا .

توزيع المصريين فى العالم العربى

الدولة	العدد	% من العالم	% من العالم العربى
العراق	١,٢٥٠,٠٠٠	٣٦,٧	٤٢,٤
السعودية	٨٠٠,٠٠٠	٢٣,٥	٢٧,٢
ليبيا	٣٠٠,٠٠٠	٨,٨	١٠,٢
الكويت	٢٠٠,٠٠٠	٥,٩	٦,٩
الامارات العربية	١٥٠,٠٠٠	٤,٤	٥,١
الأردن	١٢٥,٠٠٠	٣,٦	٤,٢
الجزائر	٣٥,٠٠٠	١,٠	١,٣
قطر	٢٥,٠٠٠	٠,٧	٠,٨
السودان	٢٠,٠٠٠	٠,٦	٠,٧
سوريا	١٥,٠٠٠	٠,٤	٠,٦
اليمن الشمالى	١٢,٠٠٠	٠,٣	٠,٤
عمان	١٢,٠٠٠	٠,٣	٠,٤
أخرى	١,٠٠٠	صفر	صفر
المجموع	٢,٩٤٧,٠٠٠	٨٦,٣	١٠٠,٠

وإذا كان من الواضح أن مجموعة الصغار الأخيرة موزعة بين آسيا وإفريقيا ، فإن المهم أن مجموعة الكبار الأولى آسيوية أساسا . وهذا يعطينا أول أساس للتفرقة الاقليمية داخل العالم العربى . فبالعالم العربى الآسيوى أو آسيا العربية نحو ٢,٥٩١,٠٠٠ مصرى بنسبة ٨٧,٩٪ من مجموع العالم العربى ، أى نحو مليونين ونصف المليون من حوالى ثلاثة ملايين تعادل ثلاثة أرباع المجموع العالمى . أما إفريقيا العربية فلها الثمن فقط (١٢,١٪) أو نحو ثلث المليون أو عشر المجموع العالمى .

على أن الاستقطاب والتركيز داخل العالم العربى الآسيوى بدوره أعنف وأعنف . فآسيا العربية إنما تعنى عمليا النصف الشرقى منها . فالخليج العربى يستأثر ، ابتداء ، بنحو ١,١٧٥,٠٠٠ بنسبة ٤٥,٣٪ من آسيا العربية ، ٤٠٪ من المجموع العربى ، ٣٤,٣٪ من المجموع العالمى .

فإذا أضفنا إليه العراق بكل ثقله السائد الجديد ، لخص القوس الشرقى من العالم العربى الآسيوى أو العالم العربى عموما ٢,٤٢٥,٠٠٠ مصرى ، بنسبة ٩٣,٦٪ من آسيا العربية . ٨٢,٣٪ من المجموع العربى ٧١٪ من المجموع العالمى .

ولا يبقى ، للمقارنة ، سوى أن نذكر الهلال الخصيب ، فبقريه العراق والشام عموما ، ولكن بطرفيه العراق والأردن خصوصا . نجده يجمع ١,٣٩٠,٠٠٠ مصرى ، بنسبة ٥٣,٦٪ من آسيا العربية ، ٤٧,٢٪ من المجموع العربى ، ٤٠,٧٪ من المجموع العالمى .

التوزيع الاقليمى داخل العالم العربى

المنطقة	العدد	٪ من العالم العربى	٪ من العالم
إفريقيا العربية	٣٥٦,٠٠٠	١٢,١	١٠,٤
آسيا العربية	٢,٥٩١,٠٠٠	٨٧,٩	٧٥,٩
الخليج العربى	١,١٧٥,٠٠٠	٤٠,٠	٣٤,٣
القوس الشرقى	٢,٤٢٥,٠٠٠	٨٢,٣	٧١,٠
الهلال الخصيب	١,٣٩٠,٠٠٠	٤٧,٢	٤٠,٧

الوسط ، الوسيط ، والواسطة

إن توزيع المصريين بالعالم العربى ، إذا كان لنا الآن أن نخرج بالخلاصة الجغرافية للخريطة الإقليمية ، هو خليجى التركيز فى الدرجة الأولى Gulf-centric . وهو خليجى لأنه أساسا بترولى النشأة والهدف oil-bound . وهذه حقيقة لا تحتل الاطناب أو التزيد وإن تحملت المبالغة بالتأكيد ، فالحركة كلها فى الأساس تدافع ، ولا نقول تكالب ، على البترول scramble for oil ؛ والبترول بداية ونهاية ، مباشرة وغير مباشرة . خلف كل عوامل جذب العمالة والاقامة وتحركات وتدفقات الهجرة فى العالم العربى .

بل يكاد حجم التيار أو كثافة الهجرة يتناسب تناسبا طرديا مع حجم الثروة البترولية ، أى حجم الانتاج والدخل البترولى ، أكثر ربما من حجم السكان الخام وإن كان مضروبا فيه غالبا . قارن مثلا دول البترول البحتة الكبرى كالسعودية وليبيا والكويت والامارات بدول الزراعة والبترول الكبرى كالعراق والجزائر . بالمقابل ، قارن مثلا العراق البترولى بسوريا غير البترولية ، أو الجزائر البترولية بالمغرب غير البترولى أو قطر الطالعة بتروليا بالبحرين الأقل بتروليا .

كذلك ما أن ظهر البترول فى عُمان حتى دخلت مجال الهجرة ، ولولاه لظلت خارجها كما كانت قبله . هذا بينما يشير دخول الأردن الحلبة ، أخيرا ، إلى دور البترول غير المباشر ، فهو وإن لم يكن دولة بترول قط ، إلا أنه يشارك فى مكاسبه الإقليمية بأكثر من طريقة سواء تحويلات الفلسطينيين بالخليج أو نشاط الترانزيت والمصارف ... إلخ .

فقط خارج العالم العربى يتطامن دور البترول فى جذب وتحريك الهجرة من مصر (أو من غيرها فى هذا الأمر) ، كما هى الحال فى أوروبا وأمريكا . غير أن أكثر من عامل آخر يحل محل البترول فى هذه الحالة ، وبعضها لا يقل عنه خطورة وفاعلية ، لا سيما الثراء الحضارى والصناعى والمادى بلا حدود .

على أن البترول داخل العالم العربى ، وإن كان المحرك الفعال ، المنظور ، والموجب بلا جدال ، فقد لا يقل عنه أهمية عامل آخر قل أن نذكره لا لأنه العامل السالب أو غير المنظور فى المعادلة بقدر ما نأخذ عادة كيديهية من المعطيات الأولية والمسلمات الأساسية . وذلك هو الوسط الحضارى العربى الواحد المتجانس أو المتقارب بكل ما يعنى من سهولة التحرك والتفاعل لغويا وثقافيا وعرقيا وتقاليد وعادات وعقليات وطريقة حياة ... إلخ .

وليس أدل على خطورة هذا العامل الصامت من أن نقارن حجم الهجرة فى العالم العربى بحجمها خارجه فى أوروبا وأمريكا . فبصرف النظر عن حجم الحاجات والامكانيات فى الحالتين ، وكذلك عن مدى القرب أو البعد الجغرافى المؤثر ، فإن قوة جاذبية العامل الاقتصادى والمادى فى الأخيرة لا تقل عن قوة البترول فى الأولى ، ولكن الحاجز الحضارى من لغة وثقافة وطريقة حياة ، دون أن نذكر العرق والعنصر أو العقيدة ، هو الذى يصنع الفارق فى النهاية ويرسم الفاصل الفاصل .

ليس البترول وحده إذن ، دعنا نستدرك أو نستكمل فى الخلاصة ، هو الضابط الوحيد للوجود المصرى فى العالم العربى ، ولكن العروبة نفسها أيضا ، الوسط كالوسيط على حد سواء ، والمجال والمغنطيس معا وعلى السواء .

بين القطبين - حتى لا ننسى - دعنا مرة أخرى نذكر ، أو لستنا بحاجة إلى أن نذكر ، حلقة وصل بديهية بقدر ما هى جوهريّة ، إذ تعد بمثابة الزر الضاغط أو البادى starter فى كل الدورة الكهربائية المنطلقة بينهما . والاشارة هى بالطبع إلى «الانحدار التكنولوجى» ، أى الفارق الفنى بين العمل المصرى المهاجر والمستوى السائد فى دول المهجر .

فالأخير بالمقاييس العصرية يكاد عمليا يقترب من الصفر التكنولوجى ، خاصة فى النول الصحراوية الرعوية أصلا . بالمقابل ، لمصر سبق تكنولوجياى قرنى على الأقل فى العالم العربى جميعا ، بل وتكاد تكون برأسمالها التكنولوجى المتراكم هذا حلقة الوصل ما بين العرب والغرب أو العالم العربى والعالم الصناعى . ولعلنا لا نتجاوز إذا شبهنا دور الهجرة المصرية التكنولوجى فى دول البترول العربية اليوم بدور الجاليات الأجنبية الأوروبية فى مصر نفسها فى القرن الماضى . وعلى أية حال ، فلولا هذا الانحدار التكنولوجى ما تولد تيار الهجرة المصرى بمثل حجمه وضغطه وحمله الحالى بالتأكيد .

ميزان الهجرة

لعل السؤال المنطقى الآن ، حتى نستكمل الصورة الإقليمية ، هو عن وزن قوة العمل المصرية بين القوى الأجنبية العاملة فى العالم العربى وخاصة منطقة الخليج . وابتداءً فلقد

كانت منطقة الخليج منذ أوائل عصر البترول تعتمد على العمل الأجنبي الوافد بدرجة شديدة جدا ، بنسبة النصف على الأقل تقليديا ، وكان معظم هذا العمل عربيا أساسا ، بنسبة تسعة الأعشار غالبا .

ومنذ الستينيات على الأقل أصبحت مصر مصدرا رئيسيا للعمل إلى الدول الإثروالية ، ولكن ليس إلا بعد منتصف السبعينيات أن أصبحت الدولة الأولى والسائدة . وعموما ، كان المصريون والفلسطينيون في الصدارة تقليديا ، إما على التبادل أو على التقارب .

من الناحية الأخرى ، كما يتفق ، ففي الوقت الذي بدأ فيه المد المصري بالتحديد ، أوى منتصف السبعينيات ، حدث تحول نوعى خطير فى مصدر العمالة فى المنطقة ، إذ بدأ المد الآسيوى ، أولا من الهند والباكستان وبنجلاديش ، ثم أضيف بعد ذلك الكوريون والفلبينيون والإندونيسيون ثم أبناء تايلاند وتايوان ... إلخ . وبعد أن كان جسم التيار الأساسى المنصب فى الخليج يأتى جغرافيا من جانب واحد هو الغرب عموما ، أصبح من الجانبين الغرب والشرق جميعا .

وفى البداية بدا كأن هذا المد الآسيوى قد غمر المد العربى والمصرى ، فحل الهنود والباكستانيون فى الصدارة محل المصريين والفلسطينيين فى أوائل السبعينيات . ثم فى مرحلة تالية أدت ديناميات الهجرة ومتغيرات التدفق إلى اقتسام المصريين والباكستانيين للصدارة . ثم لبعض الوقت انتقلت الأولوية المشتركة إلى المصريين واليمنيين فى أواسط السبعينيات . ولكن مرة أخرى وفى أواخر السبعينيات أصبحت الصدارة جماعية لكل من المصريين واليمنيين من العرب فى كفة والهنود والباكستانيين من الآسيويين فى الكفة الأخرى . (١)

ثم أخيرا ومع بداية الثمانينيات ظهر الكوريون وإخوانهم من شرق وجنوب شرق آسيا بصورة مؤثرة وكثيفة ليتصدروا الآسيويين عموما وبصفة نهائية ، ولولا أن المد المصرى كان قد بلغ ذروته لتصدروا حجم العمالة الأجنبية جميعا . إذ عند هذه النقطة بالدقة بلغ حجم الوجود المصرى وحده ما يعادل حجم سائر الوجود الأجنبى فى منطقة الخليج

(١) نازنى شكرى ، المكان السابق ، ص ٥٦ - ٧٦ .

كلها ، بمعنى أن الهجرة المصرية أصبحت تمثل تقريبا نصف الهجرة الوافدة فى المنطقة (١)

وبطبيعة الحال فإن الأرقام هنا تتضارب أكثر منها فى أى مجال آخر ، وكلها بعيدة عن الحقيقة بدرجات متفاوتة ، لا سيما وأن حركة الهجرة فى مد وجزر باستمرار من عام إلى عام ، دولة بدولة ، تصديرا واستيرادا ... إلخ . ولكن فى حدود الأرقام المتاحة ، كما يقدمها الجدول الآتى عن سنة ١٩٧٥ ، نجد الصورة التالية .

قوة العمل المصدرة والمقيمة

سنة ١٩٧٥

الدولة	قوة العمل الوطنية	القوة المصدرة	%
مصر	٩,٠٧٠,٠٠٠	٣٣٥,٠٠٠	٣,٧
اليمن الشمالى	١,٠٣٣,٠٠٠	٣٢٩,٠٠٠	٢٤,١
الأردن	٢٠٧,٠٠٠	١٣٩,٠٠٠	٤٠,٢
اليمن الجنوبى	٣١١,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	١٢,٩
سوريا	١,٧٤١,٠٠٠	٣٨,٠٠٠	٢,١
عمان	٨٩,٠٠٠	٣١,٠٠٠	٢٥,٨
تونس	١,٥٩٩,٠٠٠	٢٩,٠٠٠	١,٨
السودان	٣,٦٧٤,٠٠٠	٢٦,٠٠٠	٠,٧
لبنان	٥٢٢,٠٠٠	٢٣,٠٠٠	٥,٠

فعلى مستوى العالم العربى ، كان هناك من العاملين خارج دولهم أكثر من مليون (١,٠١٩,٠٠٠) ، نحو ثلثهم من مصر (٣٣٥,٠٠٠) ، بنسبة ٣٢,٨٪ . وبهذا كانت مصر أكبر دولة عربية مصدرة فى المنطقة ، ولو أن اليمن الشمالى كان يأتى على أعقابها مباشرة ككائن قريب جدا بنحو ٣٢٩,٠٠٠ وبنسبة ٣٢,٢٪ . ولم يكن إلا لليمنيين مجتمعين ، الشمالى والجنوبى ، أن يتفوقا بقليل نسبيا على مصر . فى الوقت نفسه فإن الفلسطينيين ، الذين إحتلوا المرتبة الثالثة بين عرب التصدير بنسبة ١٣,٦٪ ، لم يكونوا بالغى خُمسى

(1) I. Serageldine et al., Manpower and international migration in the Middle East and North Africa, Wash., 1981, p.9-19.

المصريين إلا بالكاد (٤١,٣٪) .

على أن الجدير بالملاحظة مع ذلك أن نسبة هؤلاء المصريين العاملين بالخارج إلى قوة العمل المصرية الكلية كانت تأتي بين أصغر ما في العالم العربي ، على النقيض تماما من الفلسطينيين الذين كانوا يمثلون أعلى نسبة على الإطلاق ، وإلى حد ما من اليمنيين الشماليين وكذلك العُمانيين الذين يأتون في مرتبة وسط .

في السنة نفسها ١٩٧٥ ، إذا أخذنا الدول السبع الكبرى المستوردة للعمل الأجنبي ، فإننا نجد مجموع قوة العمل المستورد بها يدور في حدود ١,٦ مليون عامل ، مضافا إليهم نحو ١,٥ مليون معال ، بمجموع قدره ٣,١ مليون نسمة . مقابل تلك القوة كان هناك ١,٨ مليون عامل وطني ، بنسبة ٤٨ - ٥٢٪ على الترتيب . ومن بين القوة الوافدة كان نحو ١,٢ مليون من العمال العرب ، بنسبة ٧٠ - ٧٥٪ تقريبا ، والباقي ٢٠ - ٢٥٪ بالتقريب من غير العرب من الآسيويين خاصة وبعض الأوروبيين .

عدد العمال المهاجرين (الحد الأقصى)

في منطقة الخليج أواخر السبعينيات (٧٧ - ١٩٧٩) ^(١)

الدولة المصدرة	العدد المقدر	% من المجموع
مصر	١,٣٦٥,٠٠٠	٢٩,٦
الباكستان	١,٢٤٦,٠٠٠	٢٦,٦
اليمن الشمالي	٨٠٠,٠٠٠	١٧,١
الهند	٥٠٠,٠٠٠	١٠,٧
تايلاند	٣٠٠,٠٠٠	٦,٤
الأردن	١٥٠,٠٠٠	٣,٢
بنجلاديش	١٠٠,٠٠٠	٢,٢
كوريا الجنوبية	٨٠,٠٠٠	١,٧
الفلبين	٨٠,٠٠٠	١,٧
السودان	٥٠,٠٠٠	١,١
المجموع	٤,٦٧١,٠٠٠	١٠٠,٠

(1) Serageldine, op. cit.

إذا انتقلنا ، مع الجدول السابق ، إلى أواخر السبعينيات (٧٧ - ١٩٧٩) ، نجد أن نسبة مصر قد هبطت قليلا من نحو الثلث إلى ما دونه نوعا ، أو من ٣٢,٨٪ إلى ٢٩,٦٪ ، وإن كان الحجم الحقيقي قد ارتفع بالطبع من المليون إلى المليون وثلث المليون . على أن الأولوية لم تزل لها ، بينما حلت باكستان كثانيتها محل اليمن الشمالى الذى انزلق إلى المرتبة الثالثة .

على أن الملاحظة البارزة هى إرتفاع حصة الآسيويين الكلية بالمقارنة إلى حصة العرب الكلية إلى حد التعادل تقريبا ، وذلك رغم تفتت الأولى بين عدة نسب متواضع أغلبها . فقد كان مجموع العرب ٢,٣٦٥,٠٠٠ مقابل ٢,٣٠٦,٠٠٠ للآسيويين ، أى بنسبة ٥١ - ٤٩٪ على الترتيب ، أى على أساس التصنيف عمليا .

ولعل قاعدة التصنيف هذه كانت السائدة سنة ١٩٨٠ حين قدرت قوة العمل المستوردة بالشرق الأوسط والمنطقة بنحو ٣,٥ - ٤ ملايين . ومن المحقق أن هذا الرقم الأخير قد ارتفع بعد هذا كثيرا ، حيث أن عدد المصريين وحدهم قدر بنحو ٣,٥ مليون سنة ٨٢ - ١٩٨٣ . وفى الوقت نفسه فإذا كان هذا العدد الأخير يشكل ١٠ - ١٥٪ من مجموع قوة العمل المصرية الوطنية ، فلهل لا يقل عن نصف مجموع العمالة الأجنبية فى المنطقة حاليا ، وبالتالي يعادل مجموع الآسيويين ربما إذا افترضنا استمرار مبدأ التصنيف العربى - الآسيوى كأساس .

وعلى أية حال فإن لنا باطمئنان أن نقرر أن مصر اليوم ، وأكثر من أى وقت مضى ، هى المصدر الأول والأكبر لهجرة العمل فى العالم العربى ، رغم حدة المنافسة الأجنبية أكثر من أى وقت مضى أيضا .

غير أننا ، من الناحية الأخرى ، لابد أن نسجل أن هذا التفوق المصرى عدديا ، والذى تحقق بالتدريج عبر دورة كاملة من التغير والتوازن قد وصل على ما يبدو إلى حد الافراق أو الافراط ، فإدى إلى نتيجة عكسية كيفيا . ذلك أن العرض قد زاد على الطلب ، فانخفضت القيمة الحدية للعامل المصرى إلى ما دون مستوى الأجور السائدة حتى صار صاحب أقل أجر تقريبا بين معظم المهاجرين فى معظم الدول العربية ، ربما باستثناء بعض الآسيويين . إن الصدارة أو الأولوية العديدة قد انقلبت سلاحا ذا حدين .

عدد العمال المهاجرين حوالى ١٩٨٠
بحسب أهم الدول العربية المستوردة والآسيوية المصدرة

التصدير		الاستيراد	
١١,٠٠٠	تايلاند	١,٩٨٢,٠٠٠	السعودية
٨٠,٠٠٠	كوريا الجنوبية	٧٠٠,٠٠٠	العراق
٨٠,٠٠٠	الفلبين	٣٧٩,٠٠٠	الكويت
١٥,٠٠٠	الصين	٢٦٠,٠٠٠	الامارات
١٤,٠٠٠	إندونيسيا	٤٨,٠٠٠	البحرين
٤,٠٠٠	تايوان	٤٠,٠٠٠	قطر
٣١٣,٠٠٠	المجموع	٣,٤٠٩,٠٠٠	المجموع

يبقى فى الختام ، كلمسة أخيرة ، أن نعرف وزن القوة العاملة المصرية بالخارج فى كل دولة على حدة بالقياس إلى حجم تلك الدولة وقوة العمل بها ، وكذلك بالقياس إلى حجم الأجانب الكلى بها . وهذا ما يقدمه الجدول التالى على أساس أرقام ٨٢ ، ١٩٨٣ .

(١) **الوزن النسبى للقوة المصرية العاملة بالخارج سنة ٨٢ - ١٩٨٣**

الدولة	السكان		القوة العاملة			المصريون	
	العدد الكلى	عدد الأجانب	%	العدد الكلى	عدد الأجانب	% من كل	% من الأجانب
						العدد سنة ١٩٨٣	
السعودية	٩,٢٢٩,٠٠٠	٢,١٥٠,٠٠٠	٢٣,٣	٢,٣٧٥,٠٠٠	١,١٢٥,٠٠٠	٤٧,٤	٨,٦
ليبيا	٢,٩٧٧,٠٠٠	٦٥٢,٠٠٠	٢١,٩	٨٤٤,٠٠٠	٤٠٧,٠٠٠	٤٨,٢	١٠,١
الكويت	١,٣٧٤,٠٠٠	٨٠٨,٠٠٠	٥٨,٨	٤٥٣,٠٠٠	٣٤٢,٠٠٠	٧٥,٥	١٤,٥
الامارات	٩٨٣,٠٠٠	٧٤٦,٠٠٠	٧٥,٩	٥٣٨,٠٠٠	٤٨٧,٠٠٠	٩٠,٥	١٥,٢
عمان	٩٨٤,٠٠٠	١٧٩,٠٠٠	١٨,٢	٣٠٣,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	٣٧,٣	١٢,٢
قطر	٢٤٣,٠٠٠	١٧٨,٠٠٠	٧٣,٣	١٣٠,٠٠٠	١١٦,٠٠٠	٨٩,٢	١٠,٣
البحرين	٣٤٤,٠٠٠	١٠٧,٠٠٠	٣١,١	١١٩,٠٠٠	٦٥,٠٠٠	٥٤,٦	١,٨

(1) Ibid.

عدا ارتفاع نسبة الأجانب عموما ، وأكثر منها نسبة القوة العاملة الأجنبية خصوصا ارتفاعا غير متصور ولا معقول فى كثير من الحالات لا سيما الدول الأصغر حجما ، فلا شك فى أن الظاهرة البارزة هى أن المصريين يشكلون قطاعا هاما من مجموع السكان يدور غالبا حول العُشر إلى الثُمن ، وقد ينخفض دون ذلك أو يرتفع إلى نحو السُدس كما فى الامارات . وإذا كانت النسبة تنخفض بالطبع فى الدول الأكبر حجما وترتفع فى الأصغر حجما كقاعدة عامة ، فإن البحرين شذوذ شديد ، فعلى صغر حجمها الكلى تصل فيها نسبة المصريين إلى حدها الأدنى ٨,١٪ ، لا شك لضعف موقفها البترولى الآن .

وطبيعى بعد هذا أن تزيد نسب المصريين أكثر بين الأجانب عموما ، حيث قد تقترب من النصف كحد أقصى كما فى حالة ليبيا ، بينما تتراوح بين الثلث والرُبع والخُمس كحد أوسط . على أن اللافت أن نسبة المصريين بين الأجانب إنما تصل إلى أعلاها فى الدول الكبيرة الحجم وإلى أدناها فى الدول الصغيرة الحجم مثل الامارات وقطر والبحرين حيث تسجل الأخيرة بالتحديد نقطة الحضيض ٥,٦٪ . تفسير هذا أن العمالة الآسيوية هى التى تسيطر تماما على هذه الوحدات الصغيرة ، وكانت أسبق من المصريين إلى وضع اليد عليها أو القدم فيها ، على العكس من الوحدات الكبرى التى يسود فيها الوافدون العرب أساسا .

تقييم وتقويم احتمالات المستقبل

قضية الساعة فى مسألة الهجرة هى مستقبلها . ففجأة ، على غير توقع ، وفى قمة الأوج والانطلاق ، أصبحت هجرة العمل فى المنطقة موضع تساؤلات وشكوك عميقة مقلقة ، وصار مصيرها ممزقا بين التفاؤل الحذر والتشاؤم الغالب . وبينما كانت أوائل السبعينيات هى بداية المد ، بدت أوائل الثمانينيات وكأنها بداية الجزر ، بينما حدد البعض بالفعل بداية التسعينيات موعدا نهائيا لانفجار «فقاعة» الهجرة فى المنطقة ، ذلك الانفجار المدوى الذى سيكون له نتائجه وآثاره التى تفوق خطرا فرقعته ودويه .

أمالماذا فكما كانت طفرة البترول بعد حرب أكتوبر إنتاجا وأسعارا هى محرك الانطلاق الدافع ، فإن نكسته البادية فى السنوات الأخيرة بعد تخفيض الأسعار والانتاج هى «فرملة» الهجرة الأساسية . فالبترول ، سلبا وإيجابا ، هو دائما ضابط حركة الهجرة الحاكم .

تفصيل ذلك أن أزمة الطاقة في العالم التي احتدمت في السبعينيات لم تلبث أن تحولت إلى أزمة فائض حادة بالنسبة لمنتجي البترول ، خاصة الأوبك ، وبالأخص أعضائها العرب . فقد انكمش الطلب العالمي وانخفضت الأسعار المجنحة انخفاضا مؤثرا ، انكمشت معه دخول وعوائد البترول في دوله الأساسية ، فانكمشت معها بدورها كل مشاريع خطط التنمية والتعمير الباذخة واختزلت الانفاقات والاستثمارات الضخمة وضغطت الموازنات والميزانيات بلا هوادة . لقد انتهت نوبة رخاء السبعينيات المحمومة بالتالي انكمشت الحاجة إلى اليد العاملة في المنطقة ، خاصة العمل الوافد ، وبدأ التفكير جديا في تقليصه والاستغناء عنه تدريجيا بدرجة أو بأخرى بتسريحه أو تصفيته جزئيا .

إلى جانب متغيرات البترول الفجائية قصيرة المدى هذه ، ينبغي أيضا أن نضيف المتغيرات التدريجية طويلة المدى والأمد في البنية الأساسية والهيكل التحتي في دول البترول . وهذه تطورات داخلية تلقائية ، إن بدت هادئة متوارية غير بارزة أو كاسحة ، فهي فاعلة ومؤثرة على المدى البعيد بدرجة لا تقل حسما وصرامة . كذلك فهي مستقلة عن متغيرات البترول القصيرة المدى ، بحيث كانت قمينة بأن تحدث سواء انخفضت العائدات البترولية أم لم تنخفض . كل ما هناك أن انخفاض العائدات المفاجيء عجل بها أو هو كشف عنها بوضوح أكثر .

أما أول هذه التطورات فهو نشأة الكوادر المحلية . فبعد بضعة عقود من التنمية والتطوير المعتمد على العمل والخبرة الأجنبية ، بدأ كادر محلي نام يتكون ويبرز ويحل تدريجيا محل الكوادر المستوردة ، لا سيما على المستويات القيادية والإدارية . وغنى عن الذكر أن السياسات الوطنية كانت متلهفة متعجلة على تكوين تلك الكوادر ودفعها دفعا إلى المقدمة بأي ثمن .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن عملية التنمية والتعمير كانت مشاريعها الأساسية تقترب حثيثا من الاكتمال والتشبع أو الاشباع ، بحيث أخذت طاقة النمو تنقلص وهامش التوسع يضيق ، خاصة في مجالات التعمير والعمران من بناء وتشبيد وإسكان وشبكات طرق ومواصلات... إلخ ، وهي التي تستقطب أضخم شريحة من العقالة الأجنبية تحديدا (١) لقد وصلت إسفنجة التعمير والبناء إلى نقطة التشبع أو تكاد ، ولم تعد لها ببساطة

قدرة أو حاجة إلى امتصاص المزيد من الماء .

يبقى أخيرا عامل إضافي ، إن عده البعض البعد الثالث في المشكلة ، فإن البعض الآخر يعتبره ذا طبيعة مزدوجة . والاشارة هي إلى العمالة الآسيوية كمنافس خطير بالضرورة للعمالة العربية المستوردة عامة والمصرية خاصة . ومن البديهي أن استقدام العمالة الآسيوية بدأ وإطرد كسياسة وطنية عامدة ، أو بالأحرى كحسابات الطبقات الحاكمة المعقدة ، بهدف المضاربة ولعبة التوازن تحجيما وتلجيما وتطويقا للوجود العربي الوافد سواء اقتصاديا في الأجور والدخول أو سياسيا في الوزن والتأثير ... إلخ (٢) .

وعلى أية حال ، فيبدو أن السحر قد انقلب على الساحر ، وبدأ «الخطر الأصفر» يلوح على الأفق أو يفوق «الخطر الأخوي» أي خطر الأشقاء العرب . ومن هنا بدأ الاتجاه إلى التخلص بحذر ولكن بحسم من العمالة الآسيوية تدريجيا . من ثم أخذ بعض المحللين المتخصصين أو المختصين، في ظل الانكماش البترولي الراهن ، يراهن على هذا الاحتمال، بل وذهب إلى حد اعتباره فرصة جديدة للتوسع أمام العمالة العربية كبديل ، بما في ذلك بالطبع العمالة المصرية . وهذه هي المدرسة التفاؤلية في القضية ، والتي لا ترى خطرا مانلا أو حالا يهدد العمالة المصرية بالخارج ، ولا تستبعد نموها ، وتضع حتى الآن أكثر من «سيناريو» مستقبلي للتوسع على هذا الأساس .

ولا شك ، موضوعيا ، أن للعمالة المصرية بالذات في السوق العربية تحديدا نقاط قوتها وجاذبيتها الخاصة التي تمنحها مناعة طبيعية ضد أخطار ألياتها أو مناورات أصحابها من ذلك الكفاءة والاخلاص والصبر المشهود بها جميعا من الجميع ، فضلا عن رخص الأجور النسبي ، عدا اللغة بالطبع . وهذا يجعل العمالة المصرية صعبة الاحلال ، ولا نقول عملة صعبة . ووقت طويل ، وفي مجالات معينة ، سيتحتم الاعتماد عليها دون سائر العمالات العربية ، فضلا بالطبع عن الآسيوية بحكم الحاجز اللغوي ، ولن يمكن

(١) محمود عبد الفضيل ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

(2) A. Mohie El-Dine, External migration of Egyptian Iabour, I. L. O. Geneva, 1980, p.44.

بسهولة الاستغناء عنها أو استبدالها . وهذه كلها اعتبارات تقف فى صف المدرسة التفاضلية بلا جدال .

ومع ذلك فلا بد من أن نعترف بأن هذه المدرسة تظل الاستثناء لا القاعدة . فالاتجاه السائد حاليا بين الأغلبية هو المدرسة التشاؤمية التى تنصح بالإعداد والاستعداد من الآن لعودة «الطيور المهاجرة» وترتيب الاتفاقيات مع دول البترول على جداول زمنية تدريجية لعملية الجزر والتسريح الحتمية حتى تخف صدمة التيار الراجع والتوازن الجديد إلى الحد الأدنى الممكن اقتصاديا واجتماعيا (بل وحتى سياسيا ، حيث لا يستبعد البعض حدوث متاعب خطيرة متفجرة لابد من انتظارها) .

ومهما يكن ، فلعل من الواضح عند هذا الحد أن الموقف العاجل غامض إلى حد أو آخر ، بحيث يصعب التنبؤ به أو القطع فيه على المدى القصير ، وإن كانت الدلائل متزايدة بما فيه الكفاية على أن إمكانيات العالم العربى فى امتصاص القوى العاملة ليست بلا حدود ولا هى بعيدة تماما عن نقطة التشبع . أما على المدى البعيد ، فليس من شك فى أن الظاهرة برمتها موقوتة أساسا كهجرة الطيور الموسمية ، وأن موسم الهجرة أوشك على النهاية .

ذلك أن الدول العربية المضيفة التى أخذت بخطط التنمية الطموح والباذخة مؤخرا قد بدأت فى تكوين كوادرها الوطنية من المهنيين والحرفيين فى كثير من التخصصات ومجالات العمالة . والمقدر أنه فى غضون عقد أو اثنين ستكون هذه الكوادر جاهزة لتحل جزئيا محل العمالة المستوردة بما فى ذلك المصرية . ولهذا يخشى أن يتم الاستغناء عن بعض المصريين باطراد ، إلا أقلية من تخصصات نادرة ومعدودة .

معنى هذا أن باب الهجرة للعمل فى العالم العربى لن يستمر مفتوحا إلى أمد بعيد ، وأن كثيرا من المصريين المهاجرين سيعودون بعد حين ، وبالتالي فسوف يكون خروج المصريين إلى العمل بالعالم العربى ظاهرة إلى حد ما قصيرة العمر موقوتة ومؤقتة فى نهاية المطاف ^(١) . ورغم اختلاف الأوضاع بالطبع ، فهذا يشبه إلى حد ما دورة وجود الجاليات الأوروبية بمصر نفسها من قبل ، وتلك فى الحقيقة هى نهاية معظم الهجرات

(١) عبد الفضيل ، المرجع المذكور ، ص ٢١ .

المؤقتة فى العالم كما تشير التجربة التاريخية الحديثة .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، يحتمل أن يتجه الفائض المصرى إلى مجالات جغرافية أخرى للعمل - الهجرة ، قد تكون أوروبا والأمريكتين وأستراليا . بمعنى أن مرحلة العمل فى العالم العربى قد لا تكون إلا الخطوة الأولى والتجربة الأولى للمصريين فى المغامرة فى العالم الخارجى . فلو أن كانت مرحلة العالم العربى إذن مؤقتة ، فإنها تظل بمثابة مرحلة انتقال وفترة حضنة فى مد الهجرة المصرى ينطلق بعدها إلى العالم الخارجى الواسع القريب والبعيد ، مثلما تنطلق الملاحه النامية من البحر إلى المحيط . غير أن هذا ، إن حدث ، فسيفتصر بالطبع على أقلية محدودة للغاية ومتنقاة جدا ، أما الأغلبية فإلى عودة محتومة . ومهما يكن ، فإن المستقبل وحده هو الذى سيقدر مسار ومصير الهجرة المصرية إلى الخارج جميعا .

مغزى الهجرة

والآن ، فى أبعادها الكلية والعلوية ، ما معنى تلك الأرقام الهجرية وما مغزى هذه الهجرة المثيرة ؟ حسنا ، أولا ، وبلا أدنى تحفظ ، إننا نشهد لأول مرة فى التاريخ المصرى فترة حركة هجرة كبرى Volkerwanderung ، بالمعنى الحديث ، كذلك التى عرفها مثلا - ومع فارق المقياس والأهداف والطبيعة - التبتون داخل أوروبا فى العصور الوسطى ، أو العرب فى العصر الاسلامى ، أو الأوروبيون إلى العالم الجديد فى العصور الحديثة ، أو فنقل على الأقل الشوام إلى اللفانت والأمريكتين فى القرن الأخير .

وإذا كنا قد لاحظنا فى المقدمة كيف جاء هذا الخروج المصرى الفريد على أعقاب الخروج الأوروبى من مصر ، فلعل من المناسب فى الخاتمة أن نلاحظ أيضا كيف يتعاصر هذا المد المصرى مع موجة التحركات السكانية العاتية التى طغت على العالم العربى والشرق الأوسط ككل فى العقود الأخيرة . فكمصر ، كانت المنطقة لفترة طويلة منطقة مغلقة سكانيا أو تكاد ، استاتيكية رابدة تقريبا ، لا دخول ولا خروج ، ولا هجرة عمل أو موجات هجرة بين أقطارها سوى جداول نحيلة . وهناك كالسودانيين إلى مصر والجزائريين إلى فرنسا ... إلخ . ثم فجأة حرك البترول كل تيارات السكان وهجرة العمل

على امتداد المنطقة ، إلى أن شملت مصر ، فتعاصر المدان .
هكذا ، بعد أن كان التعداد المصرى يفرد بندا خاصا وجدولا ثقيلا للجاليات الأجنبية
فى مصر، فإنه على العكس يعرف لأول مرة فى تاريخه ظاهرة المواطنين المقيمين خارج
الوطن ويفرد لها بندا خاصا فى جداوله هو «السكان الموجودون خارج الجمهورية ليلة
التعداد» .

فكما رأينا ، سجل تعداد ١٩٧٦ نحو ١,٤٢٥,٠٠٠ ، قل ١,٥ مليون ، مصرى خارج
مصر ، أى بنسبة ٣,٧٪ من مجموع سكان مصر . وهى نسبة ليست بالهينة إذا تذكرنا
مثلا أن نسبة الأجانب المقيمين فى مصر وصلت فى أوجها فى تعداد ١٩١٧ إلى ١,٧٪
بمجموع قدره ٢٦٠,٠٠٠ فقط أى نحو سدس المصريين المغتربين فى تعداد ١٩٧٦ ، أو
إذا تذكرنا كذلك أن نسبة الأجانب المقيمين فى مصر فى هذا التعداد نفسه لم تتعد
٢٦,٠٪ بمجموع قدره ٩٥,٣٠٠ فقط ، أى أن عدد المصريين المغتربين يومئذ بلغ ١٥ مرة
مثل عدد الأجانب المقيمين بمصر . حتى إذا ما وصلنا إلى ذروة المد الآن ، ٣,٥ مليون ،
بات عدد المصريين المغتربين بالخارج يعادل بسهولة تامة ٣٥ مرة عدد الأجانب المقيمين
بها .

والحق أننا لا ينبغي أن نستهن بهذه الموجة المدية رغم حدائتها وكونها مؤقتة ، فلعل
حجمها لا يقل كثيرا عن عدد الأوروبيين الأجانب المستوطنين والعاملين بالعالم العربى كله
أيام الاستعمار الحديث وقبل الخروج الأبيض ، بما فى ذلك الاستعمار الصهيونى
الغاصب نفسه . ومن ناحية أخرى فإنها قد لا تقل عن عدد العرب جميعا فى المهجر منذ
القرن التاسع عشر سواء من الشوام أو اليمنيين أو غيرهم ، مثلما تشكل الآن نصف
الأجانب المقيمين بالعالم العربى ككل . أيضا ، وفى الوقت الحالى تحديدا ، يبلغ عدد
المصريين بالخارج نحو عدد الغزاة الصهيونيين المفتصبين فى فلسطين المحتلة (٣,٥
مليون) .

لا خلاف إذن على ضخامة أبعاد الحركة ومداهها . وقد لا يكون هذا المقياس الضخم
راجعا بالضرورة إلى أن المصريين أصبحوا فجأة أكثر ميلا إلى الهجرة ، ولكن بحكم
الحجم الكلى المطلق الضخم لمصر . كذلك فقد لا يكون هذا الحجم كبيرا جدا بالنسبة إلى
حاجات مصر وقدرات العالم العربى والخارجى ، ولكنه يظل إنجازة كبيرة بلا ريب ،
لا سيما وأنه قد يكون فى مرحلة البداية فقط .

وعلى أية حال ، فكما أنه لا تكاد توجد في مصر اليوم أسرة إلا ولها مقاتل مجند ، وهي ظاهرة جديدة هي الأخرى على المجتمع المصري ، فكذلك لا تكاد تكون في مصر أسرة ، أو فلنقل عائلة كبيرة ، إلا ولها ابن أو أب أو عضو مغترب في الخارج . ولا تقتصر هذه الظاهرة ، كقرينتها تلك ، على أبناء المدن أو المدن الكبرى وحدها ، وإنما هي سارية تنتشر على مستوى الوطن كله بجميع أقاليمه بما في ذلك الريف وأعماق الصعيد الجواني نفسه ولا تكاد تخلو منها قرية أو كفر.

ثانيا ، لقد أصبح لمصر في العالم العربي أكثر من «مصر صغرى Little Egypt» أشبه بالأقمار أو التوابع الصغيرة المشتقة من جسم الشمس الكبيرة الأم . وليس في هذا مبالغة ما ، كما لا يمكن التقليل منه كحقيقة . فكما رأينا فإن عدد المصريين العاملين و / أو المقيمين في بعض الدول العربية الآن يعادل إن لم يفتق عدد الأجانب الأوروبيين العاملين و / أو المقيمين في مصر في أوج الاستعمار الاستيطاني . قارن مثلا نحو ثلاث مليون مصري الآن في ليبيا ، مقابل ربع مليون أوروبي كحد أقصى في مصر سابقا . ثم قارن ثلاثة أرباع المليون في السعودية ، أي ثلاثة الأمثال ، دون أن نذكر العراق بمليونه وربع المليون ، أي خمسة الأمثال . كل أولئك ، بالطبع ، مع الفارق الجذري بين طبيعة الوجود في الحالين .

وأخيرا ، وكما يتفق ، فإن بعضا من أكبر هذه الأقمار المصرية يوجد في بعض من أصغر الدول العربية من حيث عدد السكان . ولا شك أن هذا يضاعف كثير من وزنها وثقلها النسبي هناك ويمنحها تلقائيا بعدا بالغ الخطر والحيوية .

ورغم أن هذا الوجود المصري مؤقت متجدد وليس بهجرة حقيقية ولا توطن دائم ، فإنه بحجمه ومستواه ووقعه الحضاري يعد ، بما يترك من بصمات عميقة بالضرورة ، قناة رئيسية من قنوات الاتصال والتفاعل ، وأداة أساسية مجسمة من أدوات عملية «تمصير العرب» التي ، أردنا أم لم نرد ، بدأت علاماتها وإرهاصات تلقائيا في عصر البترول ، على غرار عملية «تعريب مصر» التي حدثت في عصر الإسلام ولكن في الاتجاه المضاد.

كذلك فرغم أن هذا اللقاء التاريخي قد اكتنفته صعوبات ومحاذير عديدة ، وشوّهته أحيانا كثير من الأحداث والحوادث المؤسفة من احتكاكات وحساسيات وصدمات

وصدمات ، ولا نقول حزازات ومرارات ، ولم يخل من ردود أفعال متناقضة وانفعالات منفelte وذكريات مريرة ، نقول رغم هذا كله فإن ذلك اللقاء قدم - أو أعاد تقديم - العرب إلى العرب عامة ومصر إلى العرب خاصة ، وذلك بعد طول ابتعاد أو تباعد فى عصر الاستعمار وتحت ظله .

وإذا كانت تجربة الهجرة للعمل قد جاءت هكذا بمثابة «اختبار أحماض» قاس لشعارات ومفاهيم العروبة والوحدة ، فلعلها فى مجموعها ومجملها تعد صحية أكثر منها غير ذلك ، وهى على أية حال تجربة عملية أو عملية تجريبية ودرس للمستقبل فى تطبيق الوحدة ، وإن جاءت للأسف ترجمة ركيكة هشة ، مشوهة ومهشمة ، إلى حد أو آخر ، وعلى الأقل ، فإن التجربة كابح واقعى للأوهام المفرطة والأحلام المجنحة ، مثما هى حافز منبه للجميع ضد أخطار الاقليمية الضيقة والأثانويات الاقليمية (١) .

ثالثا ، أصبح لمصر أخيرا «مهرج» حقيقى فى العالم الجديد بعد أن تأخر طويلا ، ربما نحو القرن ، بالقياس إلى المهرج الشامى هناك . ولقد ظلت مصر طويلا إحدى البلاد أو الشعوب الهامة القليلة فى العالم التى لا يمثلها مهرج أو مهاجرون فى العالم الجديد ، بوتقة العالم القديم ، فى حين كان لكل بلد أو شعب هام تقريبا «أمريكته الصغرى» . وسواء عد مهجرنا الجديد بمثابة «مصر الصغرى فى أمريكا» أو «أمريكا الصغرى المصرية» ، فإنه يأتى كبعد جديد لحركة الهجرة المصرية الجديدة يؤكد إطارها العالمى وانتشارها العريض .

ومن الناحية الجغرافية البحتة ، فلعل الجدير بالملاحظة أن المهرج المصرى هذا قد نزع تماما ، على الأقل حتى الآن ، إلى أمريكا الشمالية أو الأنجلو - سكسونية ، بينما جنح المهرج السورى اللبنانى الأسبق والأكبر إلى أمريكا اللاتينية أساسا أى الوسطى والجنوبية وإن لم يهمل الشمالية بالطبع . والطريف ، بعد ، أن هذا التوزيع يأتى على عكس ترتيب مواقع الأوطان الأم من حيث خط العرض والمناخ والحرارة ... إلخ . على الجانب البشرى السكانى المباشر ، إذا انتقلنا من الأرض إلى الانسان أو من

(١) على ليلة ، «الهجرة وقضايا الوحدة العربية» ، السياسة النواية ، يولية ١٩٨٣ ، ص ٧٤ - ٧٦ ؛ محمود عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية ، ١٩٨١ ، ص ١٠٥ - ١١٧ .

الطبيعة الجغرافية إلى الطبيعة البشرية . فإذا كان لهذا المهجر وتلك الهجرة من مغزى عميق ، فهو أن المصرى ليس قعيد بيته بالضرورة sedentee ، ولا هو انسان «غير حركى» بالطبع ، وإنما هو قادر على الانطلاق كوكيبا وكونيا ، صالح للانتشار دوليا وعالميا ، وقابل للتأقلم والتوطن طبيعيا وبشرياً فى كل البيئات والعروض والمناخات والمجتمعات ، وذلك فقط إذا ما أتاحت له الظروف المناسبة والمناسبة الموفقة . وحق لنا إذن أن نقول إلى حد أو آخر «ثمة الآن مصرى تحت كل حجر فى الدنيا» .

وبهذه المقولة تبدأ قصة «المصرى المتجول The Wandering Egyptian» (لا التائه ا) ، وهى إذ تبدأ فإنما تضع تكذيباً نهائياً ونهاية أخيرة للمغالطة التاريخية من أن الإنسان المصرى إنسان «نباتى» مغروس جذره فى الطين النيلي . درس الهجرة والمهجر ، بعبارة أخرى وأخيرة ، هو أن الإنسان المصرى إنسان «هجري» لا «ميلادى» فحسب . وهو بهذه الصفة قادر على أن يدهش العالم مرة أخرى مثملاً فعل فى العصور القديمة .

كيف ؟ حسناً ، فى البدء قلنا «كثافة بلا هجرة» ، وفى الاستدراك أضفنا «هجرة وما هى بهجرة» . ولا تناقض فى الأولى ولا فى الأخيرة . فلأنها هجرة عمل عابرة عائدة أساساً ، لا توطن نهائى واستبدال وطن بوطن ، فإنها تظل خارج نطاق الهجرة بمعناها الصحيح الصارم ، وبالتالي تظل مصر كثافة بلا هجرة كما فى القديم . ولكن ما بين النقيضين القديمين ، فإن الحقيقة التى تتبثق منهما ولكن تعلو عليهما هى أن مصر اليوم تغيرت وتتغير من حيث طبيعة الهجرة الداخلة والخارجة ، مثملاً رأيناها تتغير فى الفترة الحديثة فى كثير من مجالات الحياة كالزراعة والصناعة والاقتصاد والسكان والسكنى ... إلخ .

وهو تغير حميد بكل تأكيد ، لأن الهجرة الخارجة ظاهرة صحية ومشجعة مثملاً تستحق كل تشجيع . فالهجرة والميل إليها تعنى عادة دفعة انطلاق ودينامية وشحنة موجبة من المخاطرة والاقترام وارتياح المجهول والطموح . والهجرة الخارجة من مصر ، التى ينبغى أن تتضاعف أضعافاً ، لن تكون مساهمة فى حل مشكلتنا السكانية فحسب ، بل وانطلاقة كبرى فى اللحاق بالعصر والعصرية والعالم المعاصر البالغ الدينامية والسيولة .

الهجرة فى الميزان

كضابطها الحاكم البترول . جاءت هجرة العمل بالخارج سلاحا ذا حدين أساسا ، أ لها إيجابياتها وسلبياتها ، ومزاياها ومثالبها ، وفوائدها ومضارها ، ليس اقتصادا فحسب بل واجتماعيا وإنسانيا ، لا ، ولا سياسيا فقط بل ووطنيا وقوميا أيضا . وإذا كا المقصود بهذا بداهة هو الهجرة من وجهة نظرنا نحن كمصدرين للعمل ومصدر للهجرة فعلل المفارقة الأغرب أنها تعد كذلك ، ولكن بطريقة عكسية ، من وجهة نظر الطرف الآخر كمستورد ومستقبل . وفى الحالتين أيضا ، وهذه قمة الغرابة ، أو لعله لا غرابة عا الاطلاق ، فإن الخلاف ينصب أساسا على مدى رجحان إحدى الكفتين على الأخرى الإيجابيات أم السلبيات ، وبالتالي يدور حول السياسة التخطيطية الواجبة إزاءها التوسع أم التحديد .

جزء لا يستهان به من هذا التناقض والمفارقة يرجع لا جدال إلى أصل العملية ونشأت ثم تطورها ونموها . فالواقع أن عملية الهجرة - لابد لنا أن نعترف - بدأت شيطان نفعية ونمت عشوائية كعش الفراب mushroom ، بلا تخطيط ، بلا ضوابط ، بلا سياس واضحة . فلقد كان الهدف والدافع فرديا أساسا ، وهو تحقيق أكبر مكسب مادي ف سوق البترول المتخمة ، أى اقتطاع أكبر قطعة ممكنة من كعكة النفط أو التقاط أكبر حبة من فئاتها .

ولفترة طويلة - لابد أيضا أن نضيف - فلقد كانت سياسة الدولة إزاء الحركة غامض مبهمة ، مترددة مذبذبة ما بين المنع والتقييد أو التعويق وما بين السماح والتشجيع إن يكن التحريض . وفى النتيجة فإن كلا الطرفين ، الفرد والدولة لم يكن يعرف بالضبط ما يريد ، بل وكانت نظرته انتهازية إلى حد أو آخر - وربما لا تزال .

وحين تعارضت وجهتا نظر الطرفين ، غلت يد الحركة إلى حد الشلل الضار ووطنيا ولكنها حين اتفقتا انطلقت انطلاقا مريدا ولا نقول معربدا وصل إلى حد الانفلات الذى لا يقل ضررا ووطنيا وغير وطنى . حدث هذا فى الحالة الأولى فى الستينيات حين تصاد الحافز الفردى مع المبدأ الاشتراكى للدولة ، أو هكذا على الأقل كان التصور السياس الإيديولوجى . وحدث فى الحالة الثانية فى السبعينيات حين تضافر الحافز الفردى لبيروالية وانفتاحية الدولة الرأسمالية المرتدة .

فكالانفتاح القائد ، والتي هي جزء أساسى لا يتجزأ منه وتعد أحد أركانه مثلما هي إحدى نتائجه ، جاءت الهجرة استهلاكية أساسا ، لا إنتاجية قطعا . ومن ثم جاءت فى رأى الأغلبية هدامة أكثر منها بناءة ، حتى طغت سلبياتها وأخطارها على إيجابياتها ومكاسبها . وبالتالي ظهرت الدعوة الملحة إلى إخضاعها للتخطيط والانضباط قبل أن يتحول الانفلات إلى إنهيار .

فى وجه هذا الموقف ، فلعن المناسب أن نجرى أولا تقييما موضوعيا للهجرة وآثارها ونتائجها بكل ما لها وما عليها حتى نضعها فى الميزان العلمى الدقيق . فعلى الجانب الإيجابى ما من شك فى أن الهجرة كما سبق عملية نقل دم اقتصاديا ، ونزع فتيل الانفجار الشعبى اجتماعيا ، وأخيرا فترة التقاط أنفاس للنظام سياسيا .

فعلى المستوى الاقتصادى حلت الدخول والتحويلات البترولية المشكلة الفردية بدرجات متفاوتة لنحو عشر السكان ، فأفلقت أحيانا بشبه معجزة من غائلة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة ومن غول الغلاء والتضخم (الذى ساهمت فى خلقه أو نفخه بعد ذلك) . من هنا ، بطريق غير مباشر وإلى حد معلوم ، ساهمت العملية فى تخفيف الضغط السكانى الخطير والحد من مشكلة السكان الجسيمة .

ومن البديهي بعد ذلك أن هذا ساهم جزئيا ، على المستوى الاجتماعى ، فى رفع الضغط عن وعاء الشعب الفوار ، حيث ترك متنفسا ما لبخار مرجل الغليان الشعبى المكظوم قبل أن يصل إلى درجة الانفجار . ومن هذا وذاك معا جاء دور عائدات الهجرة وتحويلات سياسيا ، وهو أنه منح النظام فرصة أخيرة وغير متوقعة للتقاط الأنفاس أو لكسب الوقت فيما يراه الكثيرون السباق التاريخى المحموم ولكن المحتوم بين الاستمرار والتغيير ، والاستقرار والانفجار . أو بين الانقلاب والثورة .

على جانب السلبيات ، إذا بدأنا أيضا بالاقتصاد ، فلقد يكون من الصعب أن ينكر أحد أنها ترجع الإيجابيات إلى حد يترك المحصلة الصافية خسارة محققة كثيرا أو قليلا . فهناك أولا أزمة العمالة ونقص الأيدى العاملة عامة ونزيف المهارات الفنية والخبرات التكنولوجية والحرفية خاصة . وصميم المشكلة ، رغم تفشى البطالة المقنعة وغير المقنعة فى سوق العمل المصرى . هو الانتخابية التكنولوجية للهجرة . فهى إنما تسحب أساسا

وتحديدًا من الخطوط والصفوف نفسها التي تعاني من الندرة والنقص الحاد والمزمّن أصلاً
فى خزان العمل المحلى (١) .

وإذا كانت الهجرة بهذا لم تفعل سوى أن كشفت بقوة وبقسوة عن نقاط الضعف
الكامن ومواطن الاختلال الغائر أصلاً فى هيكل العمالة الوطنى ، فإنها قد وصلت بالمشكلة
إلى حد الأزمة الخائقة ، التى لم تلبث بألية المضاعف وعدوى التفاعل أن سرت وانتشرت
فى دوائر متوسعة باستمرار حتى شملت معظم قطاعات الانتاج ونشاطاته ابتداءً من البناء
والاسكان حتى الزراعة ومن المدن حتى الريف .

فلأن الهجرة كانت تسحب من خزان العمل الماهر - خاصة الصناعى - فى المدن أولاً ،
كان الاحلال يأتى من العمل غير الماهر مرحلياً ، ثم هبط إلى العمل الزراعى من الريف
نهائياً : بحيث كانت عملية الاستنزاف تتعمق (أو بالأصح تتدنى) تكنولوجيا كلما زادت
الهجرة . وبهذا أصبحت العملية أشبه بدوامه شافطة هائلة من أسفل إلى أعلى ، تسحب
من المدن فيحل محلهم من الريف، فيحل محلهم من الزراعة ، حيث لا يتبقى فى القاع
سوى «الأرض الخراب» . والنتيجة المحتومة نهائياً أن الحركة برمتها تحولت إلى عملية
استنزاف وتخريب داخلى للاقتصاد الوطنى جميعاً .

وتصل الدورة إلى حد المساة حين تجد مصر نفسها أخيراً مضطرة إلى استيراد
العمل الكورى والهندى وغيره من العمالة الآسيوية الرخيصة الماهرة وغير الماهرة لتسد
الفراغ الذى تركته العمالة المصرية المهاجرة . وتلك بلا ريب ذروة التناقض والسخرية فى
العملية برمتها . فنحن نصدر قوتنا العاملة إلى العالم العربى بلا حدود ، ثم نعود
للتعويض فنستورد العمال من آخر الدنيا .. تماماً كما كان الاستعمار الأوروبى ينقل
زنوج إفريقيا إلى أمريكا ، ثم يعود فينقل الهنود إلى إفريقيا .

ولا يقال إن هذه عملية اقتصادية تمثل استثماراً رابحاً فى العمل ، مثلما نصدر الأرز
الغالى أو الفواولة الباهظة لنستورد بثمنها القمح الأرخص . فإنما الأصح أن يقال : مثلما
نجفف البحيرات للزراعة ، ثم نعود فنحفر الأرض الزراعية إلى مزارع سمكية .

(١) محمد السقا ، «مستقبل سوق العمالة المصرية المؤقتة إلى الدول العربية البترولية» ، السياسة الدولية ، يوليو

١٩٨٣ ، ص ٩٥ - ١٠٢ .

فيغض النظر عن الأبعاد أو النتائج المحتملة ، لن يخفى أن هذه العملية الاحلالية رأسية أكثر منها أفقية ، بمعنى أنها تستبدل عمالة رديئة متواضعة بأخرى جيدة مدربة . ولذا فهي أساسا استبدال للكم بالكيف ، ومن ثم عملية انحدار إلى أسفل ، انحدار بالنسبة إلى الشعب المصرى فى مستويات الإنتاج والخدمات . إذ يقدم زُيد عماله إلى السادة البتروليين بينما يقنع هو مرغما بزُيْدَهم أو بقاياهم . مزيد ، يعنى ، من التنزيل المتلاحق والمتعدد الأوجه لمصر بين الأشقاء .

هذا على جانب العمالة والانتاج والخدمات . ولكن على الجانب الآخر وهو العائدات ، فإن تدفق التحويلات البترولية ، يدا بيد مع أزمة العمالة المحلية تلك ، سكب البترول على نار التضخم والغلاء ولولب أجور العمل اليدوى والحرفيين حتى بلغت حد الابتزاز ، كما أشعلت الأسعار الاستهلاكي والاستهلاك الترفى إلى حد الاستفزاز . وهاهنا نعبّر تلقائيا ومباشرة من مساوئ الهجرة الاقتصادية إلى ضرورها الاجتماعية التى تبدو كالهالة السوداء حول عين الاقتصاد الدامية المصابة والتى لا تقل إن لم تزد خطرا وتفجرا .

فمع الهوة الطبقيّة الجديدة والمتوسعة ، ومع انقلاب هرم الطبقات المعوج على أكثر من محور ، اتسعت رقعة الاغتراب فى المجتمع المصرى إلى حد منذر ومدمر ، ليس فقط بين المغتربين أنفسهم فى الخارج ولكن أيضا وأكثر وأخطر بين المقيمين فى الداخل . فالذين هاجروا قد أفلتوا «بجلودهم» من مصيدة مصر المأزومة المهزومة المحرومة فى الوقت المناسب ، ولا نقول هربوا برؤوسهم من سجن الوطن الكبير بقهره وفقره وتمزقاته وابتزازته . وهم إن كانوا قد كسبوا الاغتراب فقد خسروا الانتماء إلى حد أو آخر ، وأصبحت التحويلات هى الحبل السرى الوحيد تقريبا الذى يربطهم بمصر الأم .

أما الذين لم يهاجروا فهم غالبا لم يهاجروا إلا لأنهم عجزوا عن ذلك ولم تواتهم الفرصة ، ولكنهم يعيشون دائما على أملها ، وإنما فى حالة إحباط واغتراب مستمر بكل ما يعنى من مرارة وقنوط ، فهذا اغتراب داخلى يقابل الاغتراب الخارجى السابق . وبعد شعار «إن فاتك الميرى ، تمرغ فى ترابه» فى الحالة الأولى ، أصبح الشعار فى الحالة الثانية هو «إن فاتك البترول ، تمرغ فى أوشاله» (ولا نقول فى أوحاله !) .

وفى الحالين على السواء ، المقيمون كالمهاجرين ، قدر من فقدان الانتماء وضراوة الفردية ونزوع طاغ إلى الكسب السهل السريع بأى ثمن ابتداء من الانحراف والانحلال

إلى التسبب واللامبالاة ، وفوق الكل إعلاء سافر لقيمة المال والمادة على قيم العمل والعطاء ... إلخ . وذلك هو «التلوث الاجتماعى» بحذافيره ، وهذا تخريب مأساوى مزدوج : إنتاجى وأخلاقى . فلا غرابة ولا مغالاة إن شبهت الهجرة فى مفعولها المدمر هذا بالدودة الثاقبة التى تتخرق قلب المجتمع تجوفه وتخربه من الداخل كأعجاز نخل خاوية .

من أسف بعد هذا أن الحكم النهائى على المستوى السياسى قد لا يكون أقل قتامة وسوءا . فالهجرة على أحسن تقدير إن لم تكن تعبيراً عن مرحلة انحدار مصر سياسياً وانزلاقها إقليمياً وفقدان وجهها وماء وجهها عربياً ، فإنها على الأقل قد اتفقت مع مرحلة فقدت فيها مصر السياسية معظم وزنها الدولى وكل رصيدها العربى بينما أوشكت تدخل مرحلة انعدام الوزن اقتصادياً .

وإذا كانت الدولة الناشز أو النظام الناكص قد نجح بفضل تدفقات التحويلات البترولية فى فك جزء من الحصار الضيق الذى يعيش داخله قومياً وإقليمياً ، فهذا لا ينفى شبهة أو تهمة «الدولة على المعاش البترولى» و«النظام الذى يقع على هامش النظام العربى» ... إلخ. وفى كل الأحوال فإن هذه التدفقات نفسها أداة كامنة بالقوة للضغط السياسى أو للتلويح به ، فضلاً عن الاستعلاء المستتر أو غير المستتر . يكفى مثلاً ما يفرض على تلك التدفقات أحياناً من عقبات ومعوقات ، كما أن من الممكن دائماً تحجيم العمالة المصرية هناك أو التهديد بذلك ... إلخ .

والواقع الغريب ، بعد ، أن كلا الطرفين - دول المصدر ودول المهجر - يكاد ينظر إلى هجرة العمل كعملية استنزاف وطنية إلى حد أو آخر ، ويرى فى تيار تدفقاتها نزيفاً مؤسفاً بدرجة أو بأخرى ، فقط هذا استنزاف داخلى وهذا خارجى . فالبتروليون والأنظمة النفطية ترى فيها محاولة انقضاخ على ثروتهم المغبوبة وطمعاً فى ثرائهم الفجائى المحسود ، بينما نراها نحن محاولة لاعتصار الجهد والعمل إلى أقصى حد فى مقابل فتات البترول وأوشاله تحت ظروف تحكمية احتكارية تكاد تكون ابتزازية . وهكذا ، وهكذا ... إلخ .

وعلى الجملة ، إذا عدنا إلى ساحتنا الداخلية ، فكما كشف البترول العربى كثيراً من مواطن ونقاط ضعف مصر الكامنة والمستترة طويلاً فى صميم كيائها الداخلى مادياً وغير مادى ، فلا جدال فى أن الهجرة إلى العمل البترولى قد كشفت كثيراً من مظاهر

وصور قصور وعجز السياسة المصرية المعاصرة . فأما الأول فقد أثبت أن مصر أصبحت للأسف بيئة طاردة تكتظ بعوامل الطرد القاسية مثلما تكتظ بالسكان ، وذلك على عكس البيئات الصحراوية البترولية المحيطة . وأما الثانية فتشير إلى نظام سياسى طارد للشعب فى الخارج مثلما هو طارد له فى الداخل . وفى الحالىن فإن مشكلة الهجرة المصرية إلى البتروليين ، بكل أبعادها ومالها وما عليها ، لا تعد فقط مشكلة سكانية اجتماعية أو اقتصادية ولكنها أيضا تبدو مشكلة سياسية فى الدرجة الأولى .

والحكم النهائى فى الختام ؟ بعيدا عن التقليل من مكاسب الهجرة سواء المادية أو الأدبية والمعنوية ، وبدون استخفاف بنتائجها الإيجابية على المدى القصير ، فإن الهجرة كما هى فعلا وعلى المدى البعيد ، لعل اليد العليا فيها قد أصبحت للسوالب والسلبيات غير أنه سوف يبقى دائما أن المكاسب المعنوية على المدى الأبعد ، أى من حيث انعكاسها على شخصية مصر والشخصية المصرية ، كسب وطنى محقق ينبغى التثبت به والمحافظة عليه . وإذا كان ثمة من خطأ ، فهو ليس فى الهجرة ذاتها من حيث المبدأ ، ولكن فى واقعها الراهن من حيث غياب التخطيط والتوجيه والترشيد أو الضبط الرشيد .

إن الهجرة إلى الخارج هى أحد الجوانب المشرقة والمشرقة فى ثروة مصر البشرية . وإذا كانت هذه الثروة فى معظمها «مادة خاما» ما تزال ، فإنها بالتعليم والعلم والتكنولوجيا جديرة بأن تتحول إلى سلعة تصدير «مصنعة» رابحة ورائجة قادرة على اقتحام أرقى وأعرق الأسواق العالمية المتحضرة والمنافسة فيها على أعلى مستوى . وبذلك وحده يمكن تعظيم الهجرة المصرية إلى الخارج إلى أقصى حد .

وهذا التعظيم قد يأتى ، دون تناقض ، من خلال التحجيم . فليس المطلوب إذن الاحجام عن الهجرة بل تحجيمها ، وتحجيمها بتخطيطها لا بتقييدها ، وتخطيطها كيفيا لا كميya بالضرورة . وتلك فعلا معادلة صعبة ، ولكنها صمام الأمن ومناط العدل .

مشكلتنا السكانية

قل منا الآن من يختلف على أن مشكلة السكان هى واحدة من أخطر ملامح الكيان المصرى المعاصر ، إنها المشكلة الأم أو المشكلة المفتاح التى تكمن أصابعها خلف أى

مشكلة نوعية فى حياتنا اليومية أو القومية ابتداء من عمالة المثقفين إلى رغبة الخبز إلى المواصلات المحلية فى مدينة ، إلى إسكان أسرة على المستوى الفردى ، إلى بالوعة الاستهلاك المتزايد إلى معوقات التصدير ... إلخ ، حتى ليصبح أن تضعها قاعدة عامة فى كل مشاكلنا : «فتش عن السكان !» . والمشكلة ، بعد ، وعرة معقدة بقدر ما هى شاملة مركبة . فحسبها بيولوجى بالطبع ، ولكن جذورها فى الاقتصاد ، بينما مناخها الاجتماع .

سباق السكان والموارد

فلبدأ إذن بالبعد المادى الاقتصادى ، واضعين قصة أو قضية السكان فى إطار الانتاج والموارد الاقتصادية لنرى أى الكفتين أرجح . ولندخل مباشرة إلى قصة الأرض والزراعة بحسبانها قاعدة الانتاج . والجنول الآتى يقدم خامة للمناقشة ، والأرقام المطلقة فيه بالآلف .

لسنا بحاجة إلى أن نقول إن الإيقاع الأساسى الذى يرين على الأرقام هو الاختلال المطلق والمطرّد بين الأرض والناس . فالسكان فى تزايد سريع ، والأرض أقرب إلى الثبات أو بطيئة الخطى . الأولى متغير حاد ، والثانية من الثوابت الجامدة . وكما أن مصر جغرافيا محصورة بين قوسين ضيقين من الصحراء ، فإنها بشريا محصورة بين طرفى معادلة ، ولا نقول فكى كماشة ، رهيبة : فالأرض قمة الثوابت ، والسكان قمة المتغيرات . الأولى تكاد عمليا أو نسبيا تنكمش ، والثانية توشك وشيكا أن تنفجر . فهناك صراع غير متكافئ بين المكان والسكان أو بين الأرض والانسان . أو كما وضعها البعض ، هناك نقص فى كل شىء بمصر ، إلا فى اثنتين ، الصحراء والسكان ، الفائض فيهما يصل إلى حد الطافح .

تطور المساحة المزروعة والمحصولية

السنة	السكان	المساحة الزراعية			المساحة المحصولية		
		المساحة	الزيادة	نصيب	المساحة	الزيادة	نصيب
			أو النقص	الفرد		أو النقص	الفرد
١٨٢١	٢,٥٣٦	٢,٠٣٢	-	٠,٨٠	٢,٠٣٢	-	٠,٨٠
١٨٧٧	٦,٠٩٨	٤,٧٤٣	٢,٧١١+	٠,٧٨	٤,٧٦٢	٢,٧٣٠+	٠,٧٨
١٨٩٧	٩,٧١٥	٥,٠٨٨	٠,٣٤٥+	٠,٥٢	٦,٧٦٤	٢,٠٠٢+	٠,٧٠
١٩٠٧	١١,٣١٢	٥,٤٠٣	٠,٣١٥+	٠,٤٨	٧,٦٦٢	٠,٨٩٨+	٠,٦٨
١٩١٧	١٢,٧٩٥	٥,٢٦٩	٠,١٣٤-	٠,٤٠	٧,٦٨٦	٠,٠٢٤+	٠,٦٨
١٩٢٧	١٤,٢٧٦	٥,٥٤٤	٠,٢٧٥+	٠,٣٩	٨,٦٦١	٠,٩٨٥+	٠,٥٢
١٩٣٧	١٦,٠٠٨	٥,٢٨١	٠,٢٦٣-	٠,٣٣	٨,٣٥٨	٠,٣٠٣-	٠,٥٢
١٩٤٧	١٩,٠٦٨	٥,٧٦١	٠,٤٨٠+	٠,٣٠	٩,١٦٧	٠,٨٠٩+	٠,٤٨
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥	٥,٩١٨	٠,١٥٧+	٠,٢٢	١٠,٣٩٧	١,٢٣٠+	٠,٤٠
١٩٦٦	٣٠,٠٨٣	٦,٠٠٠	٠,٠٨٢+	٠,٢٠	١٠,٤٠٠	٠,٠٠٣+	٠,٣٥
١٩٧٥	٣٦,٨٠٠	٦,٣٠٠	٠,٣٠٠+	٠,١٧	١٠,٩٠٠	٠,٥٠٠+	٠,٢٩
١٩٧٦	٣٨,٢٠٠	٥,٩٠٠	٠,٤٠٠-	٠,١٥	١٠,٨٠٠	٠,١٠٠-	٠,٠٨

الفرد والأرض

من هنا فإن متوسط نصيب الفرد من الأرض في انكماش خطير . ويمكن أن نعبر عن هذا بطريقة موحدة إذا درسنا الثمانين سنة من ١٨٩٧ ، حيث تبدأ الأرقام الموثوق بها ، حتى آخر تعداد سنة ٦ - ١٩٧٧ ، واعتبرنا أن كل أرقام ١٨٩٧ تساوى ١٠٠ ننسب إليها أرقام ٦ - ١٩٧٧ كأرقام قياسية . فنجد أن عدد السكان قد ارتفع إلى ٣٩١,١ أى ناهز

أربعة الأمثال ، بنسبة زيادة قدرها ٢٩١,١ ٪ تقريبا . أما المساحة المزروعة فقد ارتفعت من ١٠٠ إلى ١١٥,٩ فقط ، أى زيادة ١٥,٩ ٪ وكنتيجة لهذا هبط متوسط نصيب الفرد الواحد من الأرض المزروعة من ١٠٠ إلى ٢٨,٨ ، أى أصبح ٢٨,٨ ٪ مما كان عليه ١٨٩٧ . أما المساحة المحصولية فقد ارتفعت من ١٠٠ إلى ١٥٩,٦ بزيادة قدرها ٥٩,٦ ٪ فقط ، بينما هبط نصيب الفرد من هذه المساحة من ١٠٠ إلى ٤٠ ، أى أصبح نحو الخمسين .

ويمكن أن نلخص الموقف كله كالآتى : الأرض المزروعة ثابتة لم تكد تزداد عمليا ، أما السكان فأصبحوا أربعة الأمثال ، وفى المنزل بين المنزلتين زادت مساحة المحاصيل فأصبحت المثل ونصف المثل . وترتب على ذلك أن نصيب الفرد من الأرض المزروعة هبط من أكثر من نصف فدان إلى سُبُع فدان . ومن المساحة المحصولية من ٠,٧ فدان إلى ٢٨,٠ فدان . ويمكن أن نضيف أن نصيب الفرد من مساحة المحاصيل هبط حتى أصبح فى ١٩٥٧ يعادل تقريبا ما كان نصيبه من الأرض المزروعة فى ١٩١٧ بينما أن نصيبه من المساحة المحصولية ١٩٧٦ انحدر إلى نحو نصف نصيبه من الأرض المزروعة كما كان ١٨٩٧ . وبهذا كله أصبح كل سبعة مصريين تقريبا يعيشون على فدان واحد من الأرض المزروعة (مقابل اثنين فقط ١٨٩٧) . وكل ثلاثة تقريبا على فدان واحد من المساحة المحصولية (مقابل ١,٥ فقط ١٨٩٧) .

وهكذا أيضا بعد أن كان الفرد الواحد يخصصه فى مطلع القرن نحو ١٤,٤ قيراط ، هبط نصيبه بعد ثلاثة أرباع قرن إلى نحو ٦,٦ قيراط ثم إلى النصف أو ٣,٣ قيراط حاليا ، ينتظر أن تنخفض إلى ٣ قيراط فقط سنة ٢٠٠٠ وفيما عدا هذا ، فلسنا بحاجة إلى أن نذكر أن نصيب المصرى من الأرض المزروعة ، سُبُع الفدان وقريبا وأبدا أقل ، هو من أقل المستويات فى العالم - المستوى العالمى ٢,٥ فدان ، والمستوى العربى فدان واحد.

الفلاح والأرض

هذا عن مجموع السكان ككل ، أما إذا قصرنا النسبة بين الأرض والناس على السكان الزراعيين وحدهم ، فإن نصيب الفلاح ليس أفضل كثيرا . ففى بداية القرن كان نصيبه من الأرض المزروعة نحو ١٣,٥ قيراط إلى نصف فدان أو بالدقة ٠,٤٥ من الفدان . ولكن بعد نحو ٨٠ سنة هبط هذا النصيب إلى ٠,٢٩ فدان سنة ١٩٧٩ ، ثم إلى ٠,١٦ .

فقط (أى ٦٠٠ متر مربع) سنة ١٩٨١ ، بينما يقدر أن ينخفض هذا الكسر الضئيل إلى ٢,٤ قيراط فقط سنة ٨٥ - ١٩٨٦، ثم أخيراً إلى ٠,٠٩ فدان سنة ٢٠٠٠ .
أسوأ ما فى الموقف كله ، بالطبع ، هو المستقبل سواء من حيث الأرض المطلوبة أو الإنتاج المطلوب . ولقد يكون من العبث ، عملياً . أن نقارن بين إيقاع السكان والانتاج الزراعى أو الغذائى، ولكن خذ الحبوب فقط كمجرد مثال . فى الفترة ٦٠ - ١٩٧٤ كان معدل الزيادة السنوية فى إنتاج الحبوب هو ٢,٥٤٪ ، وفى الفترة ٦٧ - ١٩٧٤ نحو ١,٩٢٪ . هذا بينما كان معدل زيادة السكان السنوية المقدّر للفترة ٧٥ - ١٩٨٥ هو ٢,٣١٪ . وعليه ، قدر أنه لو استمرت تلك المعدلات فسيكون هناك عجز فى الحبوب يعادل العجز القائم فى أواسط السبعينيات وقدره نحو ٣,٥ مليون طن . أما إذا أرادت مصر تحقيق الكفاية الذاتية ، فعليها حتى سنة ١٩٨٥ رفع معدل زيادة إنتاج الحبوب السنوى بمقدار ٥,٦٨٪ .

فإذا إذن عن سنة ٢٠٠٠ مثلاً ، أو ما بعدها ؟ فى سنة ٢٠٠٠ لن يقل السكان عن ٦٩,٥ مليون . وهذا العدد سيحتاج بالمعدلات الراهنة إلى نحو ١٩,٥ مليون طن قمح (قمح فقط) ، بينما لن يزيد الانتاج المحلى على ١١,٤ مليون ، بحيث يتحتم استيراد نحو ٨,١ مليون طن . أما فى سنة ٢٠٢٥ حين يكون السكان ١٢٣,٤ مليون كما يقدر ، فإن الأرقام المطلوبة والمتاحة هى على الترتيب ٢٦ مليوناً ، ١٥,٧ مليون ، ١٠,٣ مليون . معنى هذا أنه خلال العشرين سنة القادمة مطلوب أرض جديدة لنحو ١٠ ملايين نسمة بمعدل النمو السكاني الحالى أى لنحو مليونى أسرة متوسط كل منها ٥ أفراد، أو لنحو ٤,٣ مليون نسمة بمعدل الأسرة ٣ أطفال، أو لنحو ٥٥٠ ألف نسمة بمعدل الأسرة طفلين فقط .

الكفاية الغذائية

معنى هذا كله فى النهاية هو فقدان عنصر الكفاية الذاتية الغذائية منذ أمد بعيد وإلى الأبد . وليست الكفاية الذاتية ، غذائياً أو غير ذلك ، هدفاً قومياً كقاعدة عامة ، لا وليست هى دليلاً قاطعاً أو حتى دالاً بالضرورة على إفراط السكان . ولكن مصر التى كانت حقلاً غلال روما قديماً ، والتى كانت تكفى نفسها بنفسها من الحبوب حتى الحرب العالمية الثانية ، بدأت تتحول إلى مستورد كبير للحبوب خاصة القمح ، حتى البقول ، فضلاً عن اللحوم ومنتجات الألبان ، بدرجة لا يمكن إلا أن يكون لها مغزاها . فمع ضيق وثبات

الرقعة الزراعية ، ومع توازن أطراف المركب المحصولى بحكم الضوابط الاقتصادية والأجرونية ، ظل الانتاج الغذائى ينمو ببطء فى مواجهة الطفرة السكانية حتى تخلف عنها تماما . ونحن الآن نستورد من الغذاء والمحاصيل الزراعية وغير الزراعية أكثر مما ننتج غالبا ، وكاد الاستيراد يتفوق على الانتاج المحلى فى كل شىء تقريبا . باختصار ، لقد بعدنا ونزداد كل يوم بعدا عن الكفاية الغذائية بدرجة مثيرة بالنسبة لبلد مازال زراعيا أساسا ، وتحولنا ونزداد كل يوم تحولا إلى دولة عجز مزمن ودولة مدينة باستمرار بصورة مزعجة بل مخيفة بالنسبة لبلد خارج لتوه من الاحتلال ، وعلى أية حال ، وكحد أدنى ، فإن لم تكن الكفاية الغذائية مقياسا لإفراط السكان بالضرورة ، فإنها فى حالتنا تثير شبهته حيث تؤكد ضغط السكان الجسيم على الموارد بلا أدنى ريب .

اتجاه الدخل

غير أن الأرض والزراعة ليست كل الاقتصاد . فهناك الصناعة وطفرتها الأخيرة وهناك النشاطات العديدة الأخرى ، وإلا لكان منطقنا - كما يحتج بحق شارل عيسوى - أقرب إلى موقف الفيزيوكرات ، لا يرى الثروة إلا فى موارد الطبيعة والزراعة مباشرة . ولهذا فإن المقياس الحقيقى للعلاقة بين السكان والانتاج إنما هو الدخل القومى ككل وهو ما يقدمه الجدول الآتى بإيجاز غير مغل .

تطور الدخل القومى والفردى (بالجنيه)

السنة	الدخل القومى بالمليون	الدخل الفردى
١٩١٣	٣٠٠	١٦
١٩٦٥	١٨٠٠	٦٠
١٩٦٧	٢٣٥٠	٧٨
١٩٧٥	٤٤٠٢	١١٢
١٩٧٥	٤٧٧٩	١٢٧
١٩٧٧	٦٤٨٣	١٦٥

الزيادة المطردة واضحة ، ولكنها شكلية مضللة بالطبع لأن القوة الشرائية ، القيمة الحقيقية ، للنقود تغيرت خلال الفترة جذريا ، ولا بد بصحة المقارنة من تصحيح تلك الأرقام على أساس ثابت. فإذا ما فعلنا - على أساس أسعار ١٩٥٧ - وجدنا قيمة الدخل ١٩١٣ تعادل فى الحقيقة ٤٧٦ مليون جنيه . وبذلك كان متوسط دخل الفرد ٣٦ جنيها . ولكنه هبط بعد ذلك إلى ٢٨ جنيها فى ١٩٤٥ ، ثم عاد فارتفع إلى ٣٢,٥ جنيه فى ١٩٥٧ ، ولم تصحح بقية الأرقام بعد إلى الأساس الثابت .

والواضح أو الراجح أن متوسط الدخل الفردى ظل ثابتا ، إن لم يكن قد نقص ، خلال نصف قرن تقريبا من ١٩١٣ حتى ١٩٥٢ ، لأن الزيادة فى الدخل الحقيقى أى باستبعاد أثر تغير الأسعار لم تتجاوز ٥٤٪ بمتوسط سنوى قدره ١,٥٪ مقابل متوسط سنوى لزيادة السكان قدره ١,٨٪ خلال الفترة نفسها ، مما يعنى أن متوسط الدخل الحقيقى فى ١٩٥٢ ، والذى بلغ ١١٨ دولارا ، كان أقل بالفعل مما كان عليه فى ١٩٣١ . بل تؤكد بعض الدراسات أن متوسط الدخل انخفض بنحو ٢٠٪ أثناء الفترة ١٩٤٥ - ١٩٠٠ .

وإذا قفزنا إلى السنوات الأخيرة ، فلن نخفى قفزة الرقم المحسوسة . فمن ١٢٧ جنيها فى ١٩٧٥ ، ارتفع إلى ١٥١ جنيها فى ١٩٧٦ ، فألى ١٦٥ جنيها فى ١٩٧٧ ، أى أنه زاد بنسبة ١٥٪ فى السنوات الثلاثة الأخيرة وحدها . غير أننا لا نعرف حركة القيمة الحقيقية لهذه الزيادة بالدقة . ولكن المقدر أن نصيب الفرد من الناتج المحلى عندنا وإن كان قد زاد فى الفترة ٦٠ - ١٩٧٣ بنسبة ١٠٠٪ (مقابل ٣٠٠٪ فى الدول الغربية) ، فإنه قد انخفض منذئذ وحتى الآن بنسبة ٣٪ وذلك بسبب زيادة السكان أكثر .

أيتقدم إذن مستوى المعيشة أم ينخفض خلال الفترة الحديثة أو الأخيرة ؟ كان هناك من يعتقد - مثل المؤرخ الاقتصادى كراوتشلى - أن مستوى معيشة الفلاح والمستوى العام للحياة هو الآن خير مما كان عليه فى القرن الماضى كما تدل سجلات الماضى (١) . ولكن الكثيرين يرون العكس، وأن الأسعار زادت بوجه عام أكثر من الأجور . بل ذهب يونجفلايش إلى أن نفس مستوى المعيشة الأدنى الذى كانت تكفله للأسرة

(1) "A century .. etc.", p.151.

الزراعية ه أفدنة فى عشرينيات القرن الماضى . أصبح فى الأربعينيات يتطلب الضعف أى
١٠ أفدنة . (١)

أما الآن فمن الإنصاف إن لم يكن من المحقق أن هناك تقدما وتقصرا فى جوانب
كثيرة من مستوى المعيشة وطريقة الحياة بين قطاع كبير من السكان . ولكن المؤكد كذلك
أن هناك انخفاضا وتدهورا حقيقيا جدا فى نواح أخرى كالأغذاء . فعلى سبيل المثال ، كان
أجر العامل الزراعى سنة ١٩٣٥ فقط يكفيه لشراء ١٢ كجم ذرة ، ولكنه فى سنة ١٩٧٧
رغم زيادته نحو ٣٣ مرة لم يعد يكفى إلا لشراء ٨ كجم فقط .

نخرج من هذا كله بأن التكيف العام الصحيح للموقف يتلخص فى أن هناك ، من
ناحية ، تقدما عاما فى استهلاك السلع الصناعية الأصل أو المرتبطة بالانتاج الصناعى
كالملبس والسكن والمواصلات ، وتراجعا عاما مؤكدا أخطر وأشد فى استهلاك السلع
الزراعية الأصل أو المرتبطة بالانتاج الزراعى أى الغذاء بالدقة . من الناحية الأخرى ، كان
هناك قديما فصل طبقي وفيزيقي كامل بين من يأكلون ويعيشون ومن لا يأكلون
ولا يعيشون . الآن حدث مزج أو تداخل بين الطرفين ، ولذلك تقدم البعض فى جوانب
وانخفاض البعض فى جوانب . بينما أصبح الكل متقدما فى جوانب ومتأخرا فى أخرى .
وعلى أية حال ، فإن قصارى ما قد يمكن أن يقال الآن هو أن كل الجهود الاقتصادية
الحضارية التى بذلت خلال نحو نصف القرن الأخير ، ولكن بالأصح والأحرى فى عقود
الثورة الأخيرة فقط ، قد نجحت بالكاد فى المحافظة على مستوى متوسط الدخل . ومن
هنا فإن التطور العام يتلخص فى التحليل الأخير فى تناقض جذرى متزايد بين الكم
والكيف ، بين حجم السكان ومستوى المعيشة . ولا يخرج الموقف عن شخص يصعد على
سلم هابط أليا ، أو عن تلك التشبيهات المألوفة عن السباق بين الأرنب والسلحفاة أو سائر
الحيوانات العداة والزواحف ... إلخ .

أعراض المشكلة

علام يدل هذا كله ؟ ضغط السكان على موارد الانتاج واضمح ، وأوضح منه ضغط

(1) "L'agriculture égyptienne à la fin ... etc.", p.135-6.

الانتاج على حياة السكان . غير أن صميم السؤال هو : هل بلغ السكان حجما أكبر مما تحتمل الموارد ، أى هل تعدوا حدود «أنسب السكان» ، وبصيغة أخرى هل ثمة «إفراط سكاني» فى مصر ؟ هناك مؤشرات وأعراض محددة جغرافية واقتصادية واجتماعية تتخذ مقاييس لتشخيص إفراط السكان، منها درجة التزاحم أو كثافة السكان واكتظاظ الريف ، ومنها انخفاض مستوى الدخل والغلاء والفقر ، ومنها كذلك انخفاض نسبة قوة العمل وارتفاع نسبة البطالة وعدم كفاية الانتاج وتضخم حجم القطاع الثالث ... إلخ .

ومن الممكن هنا لدراستنا أن نصنف هذه المقاييس أو الشخصيات إلى فئتين أساسيتين كل ذات ثلاث شعب . فالأولى هى قضية العمالة والبطالة ، وعناصرها هى قوة العمل ، الريف والزراعة ، المدن والتحول المهنى . والثانية هى قضية مستوى المعيشة ، وتشمل الدخل الفردى ، التغذية والمركب الغذائى ، الصحة والمركب الباثولوجي .

العمالة والبطالة قوة العمل

لقوة العمل بمصر عدة ملامح أساسية تنشى أغلب الظن بإفراط السكان وتوشك أن تكون من أعراضه . فمن المفارقات اللافتة أن ٦٠٪ من قوة العمل جميعا من الأميين ، بينما يناهز مجموع خريجي الجامعات والمعاهد العليا الموجودين على قيد الحياة نحو ثلثي المليون (٦٨٧ ألفا حوالى سنة ٨٠ - ١٩٨١) . على أن أبرز الخصائص هى بلا شك الضعف الكمي النسبى أولا ، ثم سوء التوزيع القطاعى ثانيا ، ثم ما يترتب على الاثنين من بطالة سافرة أو مقنعة .

تطور حجم القوة العاملة

السنة	العدد	السنة	العدد
١٩٣٧	٥,٨٠٩,٠٠٠	١٩٧٧	٩,٤٩٢,٠٠٠
١٩٤٧	٦,٩٩٥,٠٠٠	١٩٧٧	٩,٧١٩,٠٠٠
١٩٦٠	٧,٧٢٧,٠٠٠	١٩٨٠	١٣,٢٠٠,٠٠٠
١٩٦٨	٧,٩٤٥,٠٠٠	١٩٨١	١٣,٦٩٩,٠٠٠
١٩٧٠	٧,٣٧٤,٠٠٠	١٩٩٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠.٢
١٩٧١	٨,٥٠٠,٠٠٠	٢٠٠٠	٠,٤٠٠,٠٠٠

فمن الناحية الكمية ، لا شك فى انخفاض نسبة من يعملون وينتجون من بين مجموع السكان . فبغض النظر عن الحجم الخام الصاعد باستمرار بحكم تكاثر السكان الشديد ، فإن نسبة القوة العاملة بين السكان (+ ١٢ - ٦٤ سنة) تتأرجح تقليديا حول رُبعمهم . وفى سنة ١٩٦٩ مثلا كانت ٢٨,٥ ٪ ، وفى سنة ١٩٧٠ نحو ٢٨ ٪ ، وفى سنة ١٩٧٦ ارتفعت إلى ٣١,٥ ٪ ، ولكنها عادت فهبطت فى سنة ١٩٧٧ إلى ٢٥,٩ ٪ . وعلى هذا يمكن القول إن قوة العمل الكاسبة bread-winners ، gainfully occupied فى مصر تدور حول رُبُع السكان ، مقابل ثلاثة الأرباع من المعالين dependents (ومقابل ثلاثة الأخماس والخمسين على الترتيب فى اليابان) .

وحتى هذه النسبة العاملة تهوى إلى النصف تقريبا إذا اعتبرنا القوة المنتجة منها حقا ، بل لقد وصل بها البعض إلى ١٠ ٪ من مجموع السكان أو فى حدود ٣ - ٤ ملايين نسبة ، ذلك أن من بين القوة العاملة إجمالا هناك نحو مليون طلبة ، ومليون آخر فى الجيش والبوليس ، ومليون ثالث تاجر ، ثم مليونان موظفون ، بينما لا يعمل فى الزراعة والصناعة كإنتاج سلعى حقيقى سوى ٢ - ٣ ملايين .

التوزيع القطاعى لقوة العمل

القطاع	١٩٧٧		١٩٥٥
	العدد	٪	
الزراعة والصيد	٤,٢٠٠,٠٠٠	٤٤,٤	٤,٦٨٧,٠٠٠
الصناعات التحويلية	١,٤٠٠,٠٠٠	١٤,٣	١,٨١١,٠٠٠
التشييد والبناء	٣٠٠,٠٠٠	٣,٥	٤٨٤,٠٠٠
التجارة	٩٠٠,٠٠٠	٩,٦	١,١٧٠,٠٠٠
النقل والمواصلات	٤٠٠,٠٠٠	٤,٥	٩
الخدمات	١,٨٠٠,٠٠٠	١٩,٠	٩
المجموع الكلى	٩,٤٩٢,٠٠٠	١٠٠,٠	١٢,٠٠٠,٠٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

بصفة أخرى ، هناك سوء توزيع بين قطاعات العمل والانتاج داخل حدود النقص أو القصور العام فى قوة العمل ، الأمر الذى يضاعف المشكلة ويزيد من مضاعفاتها . فكما يوضح الجدول السابق ، يذهب أكثر من خُمس القوة العاملة إلى الزراعة والصيد وحدهما ابتداء . وبينما تستوعب الصناعة سُبُع القوة فقط ، فإن الخدمات غير المنتجة ماديا تستأثر بنحو الخُمس ، بينما تستغرق التجارة التى لا تعدو وساطة نحو العُشر . تضخم ، يعنى ، فى الطرفين الهامشيّين الحرف الأولى والثالثة ، وضمور فى الحرف المركزية الحرف الثانية .

وهذا ما ينقلنا إلى البطالة المقنعة التى تعد ظاهرة مزمنة ، فمثلا فى سنة ١٩٦٠ قدرت البطالة فى مصر عامة بنحو ٣,٣ مليون نسمة ، بينما وجد ١٧٥ ألف متعطل بنسبة ٢,٥٪ من قوة العمل ، فى حين قدرت البطالة الحضرية أى فى المدن بنحو ٣,٤٪ (١) وفى سنة ١٩٧٦ ، حين بلغ إجمالى قوة العمل ١٢ مليوناً ، فلقد قدر أن منهم ١,٥ مليون (١,٤٧٩,٠٠٠) عاطل ما بين بطالة مقنعة وظاهرة بنسبة ١٢,٥٪ ، بينما قدر عدد المتعطلين بحوالى ٥٢٤ ألفاً بنسبة ١,٤٪ من مجموع السكان . وفى سنة ٧٧ - ١٩٧٨ قدرت البطالة العامة جملة بنحو ١,٦ مليون نسمة . وفى سنة ١٩٧٩ قدرت البطالة المقنعة فى الأجهزة والمؤسسات بنحو ١١,٨٪ . غير أن البعض يرى أن النسبة الحقيقية للبطالة المقنعة من جملة القوة العاملة بمصر عموماً لا تقل بحال عن ٢٥٪ . على أن المشكلة تتشعب هنا إلى شعبتين أساسيتين ، مشكلة الريف والزراعة ، ومشكلة المدن والتحول المهني .

الريف والزراعة

خذ الريف الزراعى أولاً ، فإذا كانت الزراعة تمثل حياة أكثر قليلاً من نصف السكان فى مصر ، أو نحو ٢٣ مليوناً اليوم ، فإن أول معنى أن كثافة الريف أو بالدقة «الكثافة الزراعية» تتراوح حول ٦٠٠ نسمة للكيلو المربع ، وهو رقم غريب حقاً إذا عرفنا أن

(١) مابرو ، ص ٣١٥ - ٣١٦ .

الرقم المناظر في أقل الدول الأوروبية تطورا وتصنيعا يتراوح حول ١٠٠ - ٥٠ نسمة. (١) وكثافة السكان في حد ذاتها ليست بالضرورة دليلا قاطعا على إفراط السكان، ولكن حين يعيش أكثر من ألف شخص على الكيلو الواحد ، يتعيش أكثر من نصفهم عليه مباشرة ، فإن ذلك يقينا يقوى شبهة الإفراط .

وينعكس إفراط السكان الزراعين ، ودعك من بيئة القرية المصرية الرثة الكالحة ، في تفتت الملكية الزراعية وقزميتها ، بل وقبلهما في انتشار المعدمين من مستأجرين وأجراء ، وفي انخفاض مستوى الأجور والدخول والمعيشة الريفية ، ثم في تفشي البطالة الموسمية والمقنعة والسافرة بنسب متفاوتة . فبقدر ارتفاع إنتاجية وحدة المساحة وقلة رأس المال في الزراعة المصرية ، فإنها تمتاز بانخفاض إنتاجية وحدة العمل مع شدة كثافة العمل في الوقت نفسه labour-intensive ، حتى ليكاد العمل يتحول بصورة ما إلى نوع من رأس المال . وتلك بالدقة وفي حد ذاتها من صميم خصائص ومشخصات وأعراض الزراعة المتخلفة الريفية . (٢)

كذلك تنعكس الظاهرة نفسها في طفق الريف المستمر إلى المدن وفيما تلفظه الزراعة من قوة العمل إلى الصناعة وغيرها من الحرف الأخرى ، دون أن يتأثر إنتاجها هي ، مما يدل على أنها من قبل خزان عمل متخم إلى درجة ما فوق التشبع . فرغم أن حجم العمالة الزراعية ، كما يوضح الجدول التالي ، في ارتفاع مطرد بحكم تزايد السكان العام ، فإن نسبتها من قوة العمل الكلية في مصر في انخفاض ملحوظ .

تطور العمالة الزراعية

السنة	العدد	%
١٩٦٠	٣,٧٠٠,٠٠٠	٥٥,٢
١٩٦٨	٤,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠
١٩٧٣	٤,١٠٠,٠٠٠	٤٦,٠
١٩٧٧	٤,٢٠٠,٠٠٠	٤٤,٤

(1) Wilbert E. Moore, Economic demography of eastern and southern Europe, Geneva, 1944, p.89.

(٢) مابيو ، ص ٢٩٦ .

ففى الفترة ٦٠ - ١٩٧٧ زاد حجمها الحقيقى نحو نصف مليون من ٣,٧ مليون إلى ٤,٢ ، أى بنسبة ١٣,٥٪ فى نحو ١٧ سنة أو بمعدل أقل من ١٪ سنويا . فى الفترة نفسها هبطت نسبتها فى مجمل العمالة الكلية من ٥٥,٢٪ إلى ٤٤,٤٪ أو نحو ١١٪ ، أى بإيقاع مقارب تقريبا . والعمالة الزراعية بهذا تنمو بمعدل أقل من معدل نمو سائر الحرف ، وكذلك أقل من مجمل العمالة الكلية فى مصر . وعلى سبيل المثال ، فى الفترة ٦٠ - ١٩٧٣ زادت العمالة الزراعية بنسبة ١٥,٧٪ فقط ، مقابل ٣٦,٥ للعمالة الكلية (١) .

من هنا فلقد كانت النظرة السائدة والنظرية الكلاسيكية فى مصر أن الزراعة تعيش فى حالة إفراط سكاني مزمن وقديم ، وكانت البطالة المقنعة فيها من المسلمات تقريبا فى كل أدبيات مصر. ولعل كلياند كان البداية ، حيث ضرب مثلا خطيرا سنة ١٩٣٦ على مدى إفراط السكان الزراعيين من تجربة عملية أثبتت أن مجرد ترشيد وتنظيم الإدارة الزراعية واستغلال قوة العمل والتوقيت - دون أدنى ميكنة - يمكن أن يعطى نفس الانتاج الزراعى بنحو خمس قوة العمل الراهنة ، (٢)

وعلى سلامة وصحة المبدأ ابتداء ، فلربما كان فى ذلك التقدير شىء من المبالغة ، كما ذهبت بالفعل نورين وورينر ، التى من جانبها هبطت بنسبة الفائض فى نفس الاطار إلى حد التنصيف تقريبا ، (٣) أما مصر الرسمية من جانب آخر فقد اعتبرت أو اعترفت بفائض فى حدود الثلث إلى الربع .

وعلى المستوى الميدانى فإن التقدير السائد والمتداول هو أن الفلاح لا يعمل سوى ٢٨٠ يوما فى السنة ، وآخرون يقولون ٢٦٠ ، وغيرهم يقول بل نصف السنة فحسب ، بينما وجد البعض أن ٢٥٪ من عرض القوى العاملة من الذكور يزيد على الحد المطلوب أثناء الذروة الموسمية حيث يتم تشغيل الأطفال والنساء بصورة كاملة فى جمع القطن (٤) . على النقيض من هذا تماما ، للغربة والدهشة ، ظهرت نظرية حديثة مضادة ، تذهب

(1) M. A. Shahat, SZ. Nasser, "Estimates of labour surplus in agriculture in Egypt", E. C., Jan.1974, p.90 et seq.

(2) Population problem in Egypt, p.104-6.

(3) Land and poverty in the Middle East, p.33.

(٤) ماير ، الاقتصاد المصرى ، ص ٢٩٦ .

فى حدها الأدنى إلى نقى البطالة المقنعة عن الزراعة المصرية ، إن لم تصل فى حدها الأقصى إلى أنها تعاني من نقص العمالة والأيدى العاملة الكافية . . وهذا بعيدا عن وقبل أزمة الأيدى العاملة مؤخرا والتي تعد حالة طارئة أو مرضا حادا لا مزمنا بعد ، نظرية ثورية مثلما هى مثيرة بالتأكيد لا تبرئ زراعتنا من تهمة إفراط السكان والبطالة المقنعة التقليدية فحسب ، ولكنها أيضا تضعها فى صورة الحرفة المفترى عليها . ولعل هانسن هو بادية النظرية الأول ، ثم تلاه مابرو .

فكما وجد البعض تشغيليا كاملا وساعات عمل طويلة جدا أثناء فترة الذروة الموسمية مقابل تشغيل أقل نوعا ولكن أكثر من المتوقع فى فترة الركود ، وجد هانسن أن الأطفال والصبية الصغار (٦ - ١٥ سنة) ممن يعملون نصف إلى ثلث الوقت فى الزراعة إنما يعملون بأكثر من طاقتهم الجسمانية الطبيعية بأى مقياس أو رعاية إجتماعية فضلا عن اللوائح القانونية . وبالمثل إلى حد آخر النساء ، ولولا هذا وذلك - يعضى الباحث نفسه - لخرجت الزراعة المصرية وهى تعاني من نقص العمالة الذكرية البالغة إلا وهى تشكو من زيادتها .

بالتالى ينتهى هانسن إلى أن سلوك معدلات الأجر الزراعى توحى بأنها مرتبطة بالإنتاج الحدى للعمل ولا تشير إلى نظرية أجر حد الكفاف المرتبطة عادة بالبطالة المقنعة . فتقلب الأجور بين الفصول والسنين وكثرة ساعات العمل المبدول أثناء مواسم النشاط الزراعى المرتفع خاصة جمع المحاصيل لا تشى ببطالة ذات بال ، وعلى أية حال فإن البطالة الموسمية هى من سمات الزراعة فى مصر مثلما هى فى أنحاء أخرى من العالم (١) .

أما مابرو فلا يجد فى دراسته لأوائل الستينيات إلا فائض عمالة قليلا للغاية ، وأن الزراعة المصرية على النقيض من النظرية التقليدية لا تحتفظ دائما بإحتياطى كبير من العمال الزائدين على الحاجة ، ولو أنه ينتهى إلى أن عدم وجود البطالة المقنعة بالمعنى الضيق لا يعنى بالضرورة أنه ليس هناك فائض عمالة فى مجال الزراعة (٢) .

(1) B. Hansen, Rural employment problems in the United Arab Republic I.L. O., Geneva, 1969.

(٢) الاقتصاد المصرى ، ص ٢٩٤ - ٢٩٨ .

بهذا الشكل بات يبدو من الصعب القطع فى قضية العمالة الزراعية إفراط هى أم تفریط . على أن الواقع أن جزءا من الخلاف يرجع إلى اختلاف أسس التقدير ، خاصة فى مجالين : موسمية العمل الزراعى المصرى ، ودور العمل التكميلى الأنثوى والصبيانى . فمن المعروف أن لموسمية العمل الزراعى عندنا قمتين : bi-modal قمة كبرى فى مايو - يونيو أثناء «الحصيدة» ونقاوة الدودة وزراعة الأرز ، وقمة صغرى فى سبتمبر - أكتوبر أثناء جنى القطن . وفى هذه الذروات نفسها يشتد دور العمل التكميلى من غير الذكور البالغين أى من الإناث والصبية تحديدا .

وفى الحالين فإن البعض إما لا يُدخل هذا العمل الأخير فى الحساب بصورة جدية وإما لا يُدخل فيه الأعمال الدائمة غير الموسمية وغير الحقلية مباشرة كصيانة وإصلاح أدوات الزراعة وتطهير الترع والمصارف وإزالة الحشائش ... إلخ . ولو وحدت أسس الحساب الزراعى لضاعت زاوية الانفراج بين النظرتين أو النظريتين .

هذا تفسير ، ولكن التفسير الأهم هو أن هذه الاجتهادات وتلك ، على أية حال ، إنما تتحرك داخل إطار تكنيك استراتيجى ، بمعنى ثبات المستوى التكنولوجى المنخفض للزراعة . ومهما يكن من أمر ، فإن المؤكد أن ميكنة الزراعة ميكنة شاملة جديدة بأن تستلج الأغلبية العظمى من السكان الزراعيين مبرر وجودهم ذاته بكل بساطة . وحسبنا أن نذكر أن كل قوة الزراعة اليوم فى بريطانيا مثلا ٥, ٢٪ فقط من السكان ، وفى الولايات المتحدة لا تزيد على ٣ - ٤٪ من مجموع السكان أو نحو ٦ - ٨ ملايين نسمة ، مقابل نحو ٥ ملايين فى مصر تعادل ٥٢٪ من القوة العاملة جميعا أو ١٢, ٥٪ من مجموع السكان ، وذلك دون أن نذكر فارق حجم الانتاج الخرافى بين الحاليتين .

معنى هذا ببساطة أنه لو حلت ، فرضا ، بضع مئات من الآلاف من الزراع الأمريكيين مثلا بالآلهم وتكنولوجياهم فى مصر لانتجوا كل الانتاج الزراعى الذى ينتجه فلاحو مصر جميعا بملايينهم الخمسة ، ولو أن من الإنصاف أيضا أن نتذكر أن عوائق بيئة الزراعة المصرية الطبيعية والاجتماعية كأحجام الملكيات والحيازات والرى لن تسمح لهم بذلك عمليا على النحو الكامل . الغريب فى الموقف ، مع ذلك ، هو تلك الظاهرة الجديدة المتفشية مؤخرا فى الزراعة المصرية ، ونعنى بها نقص الأيدى الزراعية العاملة الحاد وارتفاع أجورها الأكثر حدة . فرغم أنها لا تنفى بالضرورة وجود إفراط سكانى ريفى وزراعى

مطلق ، فإنها تثبت أنه إفراط سكاني «تخلفى» كما قد نقول ، بمعنى أن هناك نقصا فى المستوى الفنى والمهارى بقدر ما أن هناك زيادة فى العدد والحجم الخام .

المدن والتحول المهنى

فإذا ما تركنا الزراعة والريف إلى سكان المدن ، فإن الكثيرين يعتقدون أن الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وطفرة المدنية وتضخم المدن الكبرى ليست كلها إلا الوجه أو الجانب الآخر من إفراط السكان الزراعيين ، حتى تبدو المدن جزئيا كمجرد طفح الريف rural excrecence وحتى يبدو المصريون - لانخفاض المستوى النوعى والكيفى للمدنية المصرية المتضخمة - وكأنهم فى معظمهم فلاحون يعيشون جزئيا فى مدن ويلبسون البديل ... إلخ .

وإذا كان الخروج من الريف هروبا من فقدان الأدمية ، فمن أسف أن الهجرة إلى المدن تكاد الآن تكون ضمانا بإهدارها . ففى المدن يتكدس البناء والسكان فى كتلة صماء خانقة مختنقة من الطوب والأسمنت والملاط والأسفلت تنتفى منها المساحات الخضراء واللون الأخضر وتصل درجة التزاحم إلى حد لا يعرف التراحم .

وفى مناخ هذه الكثافات الفلكية ، ولا نقول الحشرية ، فإن الهواء الذى يستنشقه الانسان شهيقا إنما هو زفير الآلاف من قبله . من هنا تلوث البيئة الزاحف وتدهور الأحوال الصحية ، فضلا عن أن للكثافة المكتظة وتلاصق الناس أثارها العكسية على النفسية والشخصية ... إلخ . أما عن مشكلة الاسكان الطاحنة والمواصلات الخانقة فقد أصبحت للمدن المصرية سمعة غير أثرية البتة ، وهى لا تنفصل قط عن مشكلة إفراط المدنية من جهة وإفراط السكان العام من جهة أخرى . أى أن إفراط السكان ينعكس على أدق دقائق وكل تفاصيل الحياة اليومية للمصرى العادى ، تطارده أينما كان ولا فكاك له منها مهما حاول .

وعدا هذا ، فإذا كانت نسبة سكان المدن فى مصر الآن تقترب من النصف (٤٤٪) فإن جزءا كبيرا من هذا النمو الهام غير وظيفى بالقطع فى أكثر من معنى . فعدا البطالة بأنواعها المختلفة ، فلعل الحرف غير المنتجة والغامضة هى أكثر فى المدن منها فى الريف .

بل فى تقدير البعض أن البطالة المقنعة فى مصر ظاهرة حضرية وليست ريفية ، أو قل أكثر منها ريفية (١) .

كذلك ، وكما قدر فى فرنسا (٢) ، يعانى قطاع الحرف الثالثة أى وظائف التجارة والخدمات ، بما فيها الإدارة البيروقراطية ، من إفراط مهنى محقق لا شك فيه . والمواقع أن من أبرز خصائص التحول المهنى الحديث فى مصر بروز وتضخم القطاع الثالث ، حيث ارتفعت نسبته من ٢٤,٩٪ فى ١٩٦٠ إلى ٣٩,٨٪ فى ١٩٧٠ ، ولعله الآن يمتص نصف القوة العاملة فى مصر إلا قليلا .

وتضخم القطاع الثالث بالدقة ، خاصة فى إطار الاقتصاد المصرى ، هو مقياس فعال لإفراط السكان أو مؤشر دال عليه ، لأنه إلى حد بعيد قطاع مختلط يضم الكثير من النشاطات المشكوك فى قيمتها الاقتصادية أو الطفيلية غير المنتجة ماديا . ولذلك فإن التحول المهنى إليه كنتيجة لإفراط السكان لا يحل مشكلة الانتاج والعمالة بقدر ما يعد تحايلا على مشكلة البطالة ، ولا يعدو أحيانا أن يكون تحويلا لحل الفقر والتشغيل غير الكامل والانتاجية المنخفضة إما من قطاع اقتصادى إلى آخر أو من منطقة جغرافية إلى أخرى ، وفى أغلب الأحيان يعد تحويلا من الانتاج إلى الاستهلاك .

هكذا ، إلى جانب البطالة الزراعية ويطالة غير المتعلمين عموما ، هناك بطالة المتعلمين والمهنيين . وفى تشخيص البعض أن دور التعليم فى مصر من الناحية العملية هو أنه يحول وينقل البطالة المقنعة فى الريف والزراعة إلى بطالة مقنعة فى المدن والخدمات . فهو لا يمتص إفراط البطالة المقنعة بقدر ما يغير قناعها وموقعها أساسا إلى لون أكثر بريقا وتحضرا بعض الشيء . والسبب الأساسى فى هذا هو أن تعليمنا فى معظمه تعليم «استهلاكي» لا «إنتاجي» كما يوصف فعلا .

من هنا فإذا كان الأميون فى الأحوال العادية يعدون عالة على المتعلمين ، فنحن فى مصر الآن قد وصلنا إلى مرحلة غريبة أصبح فيها المتعلمون عالة على الأميين جزئيا ، لأن الجانب الأول غير منتج ماديا والأخير هو المنتجون . والسبب نفسه نجد كقاعدة عامة

(١) مابرو ، ص ٤٣ .

(2) Alfred Sauvy, "Progrès technique et repartition professionnelle de la population, Population, 1949, p.322.

تقريباً أن المصرى العادى فى القرية فلاح ، فإذا هاجر إلى المدينة فموظف ، فإذا هاجر إلى الخارج فمدرس . ولهذا فإن الحل الوحيد هو «ترييف» التعليم و«تميهته» . ومهما يكن ، وباستثناءات محدودة ، فلا تكاد تخلو مهنة أو حرفة ، أو خط أو قطاع من مهنة أو حرفة ، فى مصر حالياً من قدر من ترهل وتضخم وفائض فى شكل عمالة زائدة ، حتى فى الصناعة ، مما يترتب عبئاً مباشراً عليها وعلى اقتصادياتها واقتصاديتها ويخفف من هامش قيمتها الحدية أجوراً وأرباحاً . ولا يغير من هذا فى حالة الصناعة ندرة الحرفيين المهرة وكادرات الفنانين المتطورة وفرط المغالاة فى ارتفاع ورفع أجورهم حالياً إلى حد الأزمة المزمنة الطاحنة فى حياة المواطن العادى اليومية فهذا الوضع ، وسط طوفان البشر الكاسح ، وتاماً كما رأينا فى حالة العمل الزراعى مؤخراً ، إنما يدل على ما سميناه إفراط السكان التخلفى أو إفراط سكان التخلف الذى يميز الدول المتخلفة تكنولوجياً وحضارياً .

وفيما عدا هذا ، فإن كل فرع أو شعبة مهنية أو حرفية مترهلة متضخمة من تلك المهن والحرف ليست فى الواقع إلا شريحة نوعية وانعكاساً متخصصاً لإفراط السكان العام ، وليس هذا بدوره فى التحليل الأخير سوى مجموع هذه الفوائض والترهلات . أى أن إفراط السكان العام يكاد : باختصار ، يتغلغل فى كل قطاع وشريحة من المجتمع .

هجرة العقول

فى هذا الإطار العريض ، دعنا الآن نركب لقطتين مفصلتين كنماذج وأعراض للترهل المهنى ، ولتكن الأولى هجرة العقول والثانية جيش الموظفين . فعن الأولى ، كما تسمى ، فإن الظاهرة مستحدثة للغاية طبعاً ، ولكنها ليست مستصغرة الشأن أو المدى أو الخطر . فهى تكاد تمثل شريحة الهجرة الحقيقية الوحيدة من بين كل الخرج المصرى الحديث للعمل بالخارج . وهى بذلك مرتبطة الجذور والدوافع بضغط إفراط السكان فى التحليل الأخير بلا شك .

ذلك أن إفراط السكان قد جعل الحياة صعبة قاسية وربما غير ممكنة للبعض ، مما دفع بمن يقدر على الهجرة إلى أن يهاجر بمعنى الإقامة النهائية فى الخارج والتجنس والتوطن ... إلخ . فمن الذى يقدر ؟ إنه أساساً المتعلم جداً ، أى العقول المثقفة والفنية على

المستويات العالمية أو العالية ، لأنها وحدها التى تستطيع أن تعيش وتعمل وتتعامل مع المجتمعات الأجنبية المتقدمة الراقية ، فضلا عن أنها مطلوبة هناك ولها مجالها الواسع المتوسع كما نعلم مثل الولايات المتحدة وكندا ... إلخ .

والنتيجة أن هذه الطبقة العليا من المتعلمين والمتقنين والتكنولوجيين ، التى تمثل قشدة المجتمع المصرى العصرى ، تنزع بانتظام أولا بأول لتنتقل إلى مجتمع آخر تماما . وإذا كانت هناك طبقة جديدة تضاف بدل هذه الطبقة أو القشرة العليا عن طريق التصعيد من أسفل من فائض السكان وإفراط السكان ، طبقة تبدأ عملية التعلم والترقى من أول وجديد، فإن معنى هذا وذاك أن هناك دورة رأسية كالتيارات الصاعدة فى المياه عند غليانها : عملية نزع للقشدة من أعلى ، وعملية إحلال صاعد من أسفل .

فكأن مصر بهذا تعمل لحساب غيرها فى النهاية ، وتحافظ بجد ونشاط على تخلفها هى . ولا عجب أن تسمى العملية بإستنزاف العقول أو حرفيا «نزيف المخ brain drain » . وواضح أنه ما كان لهذه الدورة أن تحدث أصلا لو كان للطبقة العليا النازحة أو المنزوعة مكان مناسب فى المجتمع ، فلا تغادر الوطن ولا تهاجر . ومن هنا لابد فى نهاية المطاف أن تعد الهجرة المصرية المستحدثة ، على الأقل جزئيا ، جزءا من الثمن الفادح الذى تدفعه مصر لإفراط السكان .

دولة الموظفين

بعد هجرة العقول ، خذ الآن جيش الموظفين . هم أولا فى تكاثر مطرد ، ويمعدل يفوق تكاثر السكان العام بدرجة مزعجة حقا . فإذا عدنا إلى سنة ١٩٥٢ فقط ، فإن عدد العاملين بالجهاز الادارى بلغ ٣٤٠,٠٠٠ تقريبا . ولكنه فى سنة ١٩٥٩ فقط كان قد ناهز ١,٢ مليون ، أى ارتفع إلى نحو ٣٥٠٪ فى أقل من عقد . وإذا كانت تلك حقبة «الاشتراكية» فى مصر يوليو ، فإنها لا تفسر أو تبرر هذه التخمّة التى ترقى عمليا إلى «ثورة بيروقراطية مضادة» .

فى عقد الستينيات التالى ٦٠ - ١٩٧٠ زاد عدد الوظائف الحكومية بنسبة ٧٠٪ ، وزادت أجورها بنسبة ١٣٢٪ ، مقابل ٢٠٪ فقط زيادة فى كل من مجموع السكان والعمالة، ٦٨٪ فى الانتاج القومى . أما فى الخمس عشرة سنة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٩ فقد

زاد عدد موظفى الحكومة بنسبة ١٣٧٪ ، مقابل ٣٥٪ زيادة عدد السكان العام ، أى نحو ٤ الأمثال . وبصيغة أخرى كان متوسط الزيادة السنوى ١٠٪ مقابل ٢,٥٪ على الترتيب بالتالى ارتفعت نسبة الموظفين إلى مجموع السكان من ٣١ فى الألف إلى ٥٦ فى الألف فى التاريخين . ..

ومرة أخرى ، ارتفع مجموع الجهاز الحكومى من ١,٩ مليون (١,٨٧٦,٠٠٠) سنة ١٩٧٧ إلى ٢,٢ مليون سنة ١٩٧٩ فقط ، أى بنسبة ١٦٪ فى سنتين أو ثلاث فحسب . حتى إذا وصلنا إلى الثمانينيات ارتفع عدد العاملين فى الحكومة إلى ٢,٧ - ٢,٨ مليون فرد (مقابل ٢,٥ مليون فى فرنسا) ، تعادل ٢٧,٧ - ٢٩٪ من مجموع القوة العاملة بالبلد جميعا ، وبمعدل موظف واحد لكل ٢٣ مواطنا .

إلى هذه الأرقام ينبغى أن نضيف أيضا العاملين فى القطاع العام ، وقد بلغ عددهم نحو ١,٥ مليون فرد ، بنسبة ١٥,٤٪ من جملة القوة العاملة ، وبهذا يكون عدد العاملين فى الحكومة والقطاع العام معا نحو ٣,٧ مليون فى أواخر السبعينيات ، ونحو ٤,٢ مليون فى أوائل الثمانينيات ، بنسبة ٤٣,٢٪ من مجموع القوة العاملة الوطنية ، وبمعدل عامل واحد لكل ١٠ مواطنين تقريبا . إن عُشر المصريين جميعا موظفون فى الدولة بشكل أو بآخر .

الطريف أن السعاة والفراشين - الخدمات المعاونة كما تصنف أو توصف بيروقراطيا - تمثل قطاعا مكتنزا من الجهاز ككل ، وإن تضاربت الأرقام أو اختلف محتواها . ففى رواية أن عددهم فى الجهاز الإدارى للدولة والهيئات العامة يبلغ ١٦٢ ألفا ، ٢٩٪ منهم مركزون فى محافظة القاهرة وحدها . ولكن رواية أخرى ترتفع بعددهم إلى ٤٣٥ ألفا . بنسبة ٢٣٪ من مجموع موظفى الكادر العام البالغ ١,٩ مليون سنة ١٩٧٧ ، أو بمعدل ساع واحد لكل ٤ موظفين . ولا تعليق .

أما إذا كان لنا أن نعلق على حجم قطاع الموظفين برمته ، فإن شبهة الافراط لا شبهة فيها . ولا يشك أحد فى أن الموظف المصرى فى الأعم الأغلب عضو بلا وظيفة . فى سنة ١٩٧٩ مثلا قدرت العمالة الزائدة فى القطاع العام والحكومة بنحو ٤٥٠ ألفا ، بنسبة ١٥٪ بطالة مقنعة . لكن المؤكد أن هذا تقدير دون الواقع بكثير جدا . والشعور العام السائد هو أن الاستهلاك أغلب على هذا القطاع من الانتاج ، وأنه قابل للقسمة على

اثنين وربما على ثلاثة أو أربعة دون أدنى خلل فى إنتاجيته أو كفايته . وإذا كان المقدر أن نصف فلاحى مصر على أكثر تقدير يمكن أن يقوموا بنفس الانتاج الحالى ، فإن ربع موظفى الدولة يمكن يقينا أن يؤدوا نفس الانتاج الحالى . وكلتا الظاهرتين عرض قطاعى من إفراط السكان من جهة وتفريط التكنولوجيا من الجهة الأخرى . إليك مثلا ما يقوله مابرو عن هذه الشريحة ، «إن البطالة السافرة قد تم تفاديها أو إحتواؤها عن طريق خلق عدد غفير من المستخدمين الذين لا يُستغلون استغلالا كافيا ، مستخدمين وموظفين حكوميين محبطين وغير أكفاء بالضرورة» . من ثم فإن استيعاب الخريجين من المتعلمين بالجملة فى الجهاز الوظيفى للحكومة وتضخمه بهم قد جاء ، كما يضيف الكاتب نفسه ، «نتيجة للضغوط السكانية أكثر من أنها نتيجة للتنمية الاقتصادية» . (١)

مستوى المعيشة الدخل الفردى

إما عن مستوى المعيشة ، فلئن كانت دلالة اتجاه متوسط الدخل الفردى غامضة لتطور الأسعار وقيمة النقد ، فإن مستوى متوسط الدخل الحالى يعد منخفضا جدا بالنسبة للدول المتقدمة ، بل بالنسبة لأغلب الدول العربية ، البترولية وغير البترولية على السواء ، وكذلك يقل عن معظم دول العالم الثالث حتى إفريقيا ، كما يقصر دون الحد الأدنى الذى تحدده هيئة الأمم المتحدة . فمن بين أكثر من ١٥٠ دولة أعضاء فى الأمم المتحدة ، يأتى ترتيب مصر من حيث متوسط دخل الفرد أقرب عادة إلى ذيل القائمة ، بعد المائة بكثير بالتأكيد .

فبأرقام البنك الدولى ، بلغ متوسط الدخل الفردى فى مصر سنة ١٩٧٥ نحو ٢٦٠ دولارا ، أى أقل من دول مثلا سوازيلاند (٤٤٠) أو بوتسوانا (٣٥٠) أو موريتانيا (٣٣٠) أو الكاميرون (٢٩٠) أو السودان (٢٧٠) . وبصيغة مباشرة فإن متوسط الدخل حتى فى معظم دول العالم الفقيرة والمتخلفة أعلى من المتوسط المصرى .

(١) الاقتصاد المصرى ، ص ٣١٨ .

والواقع أن مصر الآن أصبحت أقل في متوسط الدخل القومي من معظم الدول العربية، لا يقل عنها سوى اليمن والصومال . وفي إفريقيا تقف مصر بالتقريب في الوسط من حيث متوسط الدخل ، فعدد الدول التي تقل عنها يكاد يعادل عدد الدول التي تفوقها . وعلى الجملة ، فإذا كان تصنيف دول العالم الآن ، وبعد طفرة دول البترول الحديثة ، قد تحول من ثلاثية إلى رباعية ، فإن مصر من أسف قد انزلت من العالم الثالث إلى العالم الرابع ، الأكثر فقرا بين فقراء العالم .

أما على الطرف المقابل أو طرف النقيض ، وبأرقام البنك الدولي أيضا لسنة ١٩٧٦ فلقد كان أعلى متوسط دخل في العالم هو للكويت (١٥,٤٨٠ دولارا) فدولة الامارات (١٣,٩٩٠) قطر (١١,٤٠٠) . ولجرد المقارنة ، فإن معنى هذا أن الدخل المصرى كان يعادل بالكاد ١,٧٪ من أعلى دخل في العالم وهو الكويتى ، أو أن هذا الأخير يعادل الدخل المصرى نحو ٦٠ مرة ، أى أن متوسط دخل الكويتى فى أسبوع يزيد على متوسط دخل المصرى فى سنة . أما إذا استبعدنا هذه الحالات الشاذة أو الخارقة حتى بالمقياس العالمى وقارنا مع الدول الغربية المتقدمة ، فإن الولايات المتحدة (٦٢٠٠ دولار) كانت تعادل المتوسط المصرى نحو ٢٤ مرة ، أى أن متوسط دخل المصرى فى سنتين كاملتين يعادل متوسط دخل الأمريكى فى شهر واحد .

أما مع دول السوق الأوروبية المشتركة (٤٣٢٠ دولارا) ، فلقد كانت ككل تعادل المتوسط المصرى ١٦ مرة ، بمعنى أن متوسط دخل الفرد الواحد فى هذه الدول كان يعادل على الأقل دخل ٣ عائلات مصرية فى المتوسط كل منها يتألف من ٥ - ٦ أفراد. أما إذا تواضعنا إلى مستويات أكثر عملية وأصح فى المقارنة مثل بعض دول جنوب أوروبا (١٧٠٠ - ١٣٠٠ دولار) أو أمريكا اللاتينية (١٣٠٠ - ٨٠٠ دولار) ، فقد كان متوسط دخل الفرد فى هذه الحالة يعادل متوسط دخل الأسرة المصرية فى الأعم الأغلب .

ورغم أن متوسط الدخل الفردى فى مصر ارتفع منذ ذلك التاريخ ، ١٩٧٥ ، إلى نحو الضعف الآن حيث يبلغ حاليا نحو ٤٧٠ دولارا فى السنة ، فإن موقعه العالمى النسبى لم يكد يتقدم ، إن لم يكن حقا قد تقهقر . فمثلا فى سنة ١٩٨٣ جاءت قطر على قمة العالم بمتوسط قدره نحو ٢٧٧٩٠ دولارا ، تليها الكويت بمتوسط ٢٥٨٥٠ ، فالامارات بنحو

٢٥٦٦٠ ، ثم الولايات المتحدة بنحو ١٢٥٣٠ دولارا . وهذه المتوسطات تبلغ مثل المتوسط المصرى نحو ٥٩ ، ٥٥ ، ٥٤ ، ٢٦ مرة على الترتيب .

ويعنى هذا ببساطة أن دخل الفرد الأسبوعى فى كل من الدول الثلاث الأولى يزيد على دخل المصرى السنوى برمته ، بينما يكتفى الأمريكى - أكثر تواضعا - بدخل أسبوعى يعادل دخل المصرى فى نصف سنة فقط أو نحو ذلك . وببساطة أكثر (أكثر إفصاحا أم إيلا ما ؟) ، فإن دخل القطرى أو الكويتى أو ابن الامارات فى سنة يعادل أكثر من دخل المصرى طوال عمره ، باعتبار أن متوسط عمر الرجل المصرى الآن ٥٢ سنة (٤٧٠ دولارا \times ٥٢ سنة = ٢٤٤٤٠ دولارا) . وليس إلا للمرأة المصرية ، بمتوسط عمرها الأطول والبالغ ٥٥ سنة ، أن تطمع فى الاقتراب من أقل تلك المتوسطات البترولية - إلا أنها للأسف ولكن بلا سخرية ليست هى التى تعمل فى الأعم الأغلب .

على أية حال ، إذا كان لنا الآن أن نلخص الموقف العام فى صورة جامعة بصرف النظر عن التغيرات السريعة من عام إلى عام ، فلعل فى هذه المتتالية أو المتتابعة كل بلاغة الإيجاز وبعض فصاحة البيان . على القمة ، قمة البترولين ، دخل الفرد فى السنة يعادل مع التجاوز دخل المصرى طوال حياته . فى الدرجة الثانية ، عند أغنياء الغرب ، يبلغ دخل الفرد فى أسبوع بالتقريب دخل المصرى فى سنة . فى الدرجة الثالثة ، بين أوساط الأوروبيين ، يناهز دخل الفرد فى شهر دخل المصرى فى سنة . أخيرا ، وفى الدرك الأسفل من العالم عموما ، يبلغ دخل الفرد السنوى دخل أسرة نوية مصرية فى السنة . وليس إلا خارج ذلك السلم بأسره ، وعلى أفقر فقراء العالم الثالث أو الرابع فقط ، يتفوق أو يتربع المتوسط المصرى أو المصرى المتوسط . ولا تعليق .

صورة سيئة بما فيه الكفاية - أليس كذلك ؟ - تضع المصرى بجدارة بين «أساطين» فقراء العالم المعاصر . الواقع ، مع ذلك ، أنها صورة مخففة محسنة نسبيا لأنها تجريدية متوسطة ، إذ أن الصورة الحقيقية بتضاريسها الداخلية أسوأ بالطبع حيث يضاف إلى المستوى المتدنى عامة الخلل الطبقي الجسيم فى توزيع الدخل القومى . وإن نرد هنا ما سبق عن خط الفقر الذى يقع تحته نحو ثلث السكان فى الحضر ونحو خُمسهم فى الريف ، والذى قد يبتلع نصف سكان مصر جميعا لولا الدعم - على علاقته والتواءاته ومتاعبه ومشكلاته .

نقول ذلك لا تحاشيا للتكرار ميثولوجيا ، ولكن أساسا تفاديا لاختلاط الأوراق إيديولوجيا ، تلك اللعبة التي يمكن أن تنسب إلى إفراط السكان المتهم أو المتهم ما ينبع أصلا من النظام السياسي - الاجتماعي الفاسد ، وإنما حسبنا هنا أن ننتهي إلى أن الخريطة الداخلية لتوزيع الفقر في مصر تزيد خريطته الخارجية قتامة وظلالها تكثيفا ، دون أن يكون ذلك جريرة إفراط السكان أو من فعله بالضرورة .

التغذية والمركب الغذائي

أن يتفق المصري المتوسط ٦٢٪ من كل دخله على الغذاء في المتوسط ، هو وحده إدانة حاسمة للمستوى المعيشي ابتداء ، ودليل قاطع يمكن أن يختتم قضية إفراط السكان انتهاء ، لكننا ، ما بين البداية والنهاية ، إنما نريد بالطبع حيثيات الحكم أساسا ، وفي هذا السبيل ، فلعل من المفيد أن نبدأ بالصورة اللفظية قبل الرقمية ، أو بالخريطة الجغرافية قبل الجداول الإحصائية .

وها هنا فإن الحقيقة الأساسية الأكثر بروزا هي أن المركب الغذائي المصري بسيط إلى متواضع ابتداء بالنسبة إلى غيره من المناطق الجغرافية ، وإن كان في ذلك يبدى تلاؤما طبيعيا مع البيئة المناخية الحارة وشبه الحارة ، والواقع أن هناك انحسارا أو تدرجا جغرافيا منطقيًا gradiend في المركب الغذائي من الشمال إلى الجنوب من أوروبا حتى مصر .

ففي أوروبا شمال الألب ، بقسوة مناخها ورطوبتها ومراعيها ، يتألف المركب أساسا من رباعية الخبز الأسمر (الشليم والشوفان) - اللحم - اللبن - البيرة . أما في أوروبا جنوب الألب أي حوض البحر المتوسط ، المعتدل الدفء الشمس الأجف الأفقر في المراعى، فإنه يتألف من رباعية خبز القمح - زيت الزيتون - الفواكه - النبيذ ، (١) أما في مصر الجافة الحارة بلا مراعى ، فإن المركب يقتصر على ثلاثية الخبز - البقول - الخضروات . فالبقول في مصر تحتل مكان اللحم واللبن في الشمال ومكان الزيتون وزيته في المتوسط .

(1) Fleure, "Human regions", Geog. teacher, 1917, p.109.

واضح بالتالى أن المصرى العادى ، خاصة الفلاح ، يكاد يكون نباتيا رغم إرادته vegetarian-in-ordinary . وهو كنباتى لا يعد حتى من العواشب herbivore رغم شدة ارتفاع نسبة الخضروات الآن فى مصر ، وإنما هو فى الدرجة الأولى من أكلة الخبز artophagoi كما سماه الإغريق منذ أقدم العصور .^(١) فالخبز هو مادة الحياة وصلبها حرفيا Staff of life ، وليس صدفة أننا نطلق عليه «العيش» ، نحو نصف كيلو للفرد يوميا .

ومن هذه الزاوية ، فلقد كان المصرى تقليديا من أكلة خبز القمح والشعير ، إلى أن أدخلت الذرة بعد كشف العالم الجديد فانتشرت نهائيا منذ قرنين تقريبا . ولقد جاء هذا التحول خطوة إلى الوراء ، ومن الكيف إلى الكم ، لأن الذرة أوفر غلة وأكثر إشعارا بالامتلاء ولكن القمح غذاء أرقى وأرق . وإذا كان التقسيم الآن قد أصبح على أساس الذرة للفلاح والقمح للمدينة ، فإن الذرة كما رأينا كان المسئول الأول عن مرض البلاجرا الجلى (pellagra necklace) عند الفلاح ، فهو مرض من أمراض سوء التغذية ، ولو أنه لحسن الحظ كاد ينقرض .

وإذا كان المصريون من أكبر أكلة الخبز فى العالم ، فإنهم فى المحل الثانى شعب أكل للخضروات . فمتوسط استهلاك الفرد يعتبر ، كالخبز ، أعلى ما فى العالم ، وذلك بمعدل نصف كيلو آخر يوميا . أى أننا شعب أكل للخبز والخضر أساسا . والسبب ببساطة أنهما أرخص أنواع الأغذية . وعلى الجانب الآخر ، يبلغ متوسط استهلاك الفرد من الفواكه نحو كيلو كل أسبوع ، وهو معدل معتدل نسبيا ، ولو أنه فى انخفاض حاد فى السنوات الأخيرة لتزايد نسبة التصدير والأسعار الابتزازية .

وعلى الجملة ، فإن أغلب غذاء المصرى هو النشويات ، تقل فيه (وتزداد كل يوم قلة) نسبة البروتين الحيوانى والنباتى ، سواء من اللحم أو الدهون أو الألبان أو البيض ، أو ما يسمى بالأغذية الواقية protective foods أو البناءة body-builders . والمقدر أن الحبوب تمثل المصدر الرئيسى لحصيلة المصرى من البروتين عموما ، نحو ٧٠٪ . ومن المعروف

(1) Mark Armand Ruffer, "Food in Egypt", Mémoires présentés à l'institut d'Egypte, t. 1, 1919, p.45.

أن متوسط استهلاك المصرى العادى من اللحوم أو الأسماك من أقل المتوسطات فى العالم ، وأقل منه استهلاكه من اللبن ومنتجات الألبان ، ويقدر نصيب المصرى من البروتين الحيوانى فى المتوسط بنحو ستة من الجرامات يوميا ، أى نحو ربع ستة من الكيلو جرامات فى السنة بطولها ، هذا فى حين أن الحد الصحى الوقائى هو ثلاثة الأمثال فى الحالى ، أى أن نصيب المصرى نون الثلث اللازم تقريبا .

وإلى وقت قريب كان المعروف أن اللحم غذاء الفلاح مرة كل شهر أو موسم تقريبا ، يقتصر على الأعياد والمناسبات ، ولكن هذا يصبح الآن بالتدريج وبصورة متزايدة وضع ساكن المدينة أيضا ، أى يوشك فى المستقبل أن يصبح سمة قومية عامة ، بغض النظر عن الأقلية القادرة . (لعلها ليست صدفة تفشى ظاهرة تربية الدواجن فى الحدائق والأسطح مؤخرا كحل لمشكلة اللحم والبيض ، وغزوها حتى لأرقى أحياء العاصمة ، كما لو كانت تأكيداً للعنصر الريفى الكامن فى مدننا أو كعملية «الترييف» الملاحظة بوفرة !) . من الناحية الأخرى ، وبالدرجة نفسها ، يزداد الاعتماد على البقول كمصدر للبروتينات النباتية وكبديل عن اللحوم وعن البروتينات الحيوانية ، والصدارة بين البقول هى بطبيعة الحال للقول ، الذى يمثل من هذه الزاوية وعلى عكس الشائع تلاؤما بيئيا جيدا فى مناخنا الحار ، والذى أصبح أكثر من مجرد طعام شعبى وإنما طعام وطنى تقريبا . (ولعلها ليست صدفة كذلك انتشار بل استئثار مطاعم الفول حاليا فى كل ركن من مدن مصر وقراها ، واتساع دائرة مستهلكيه وارتفاع مستواهم فى السلم الاجتماعى بالتدريج إلى طبقات أعلى لم تكن تعتمد عليه تقريبا) والواقع أن الفول قد أصبح خط الدفاع الأخير ضد الجوع أو المجاعة وثورة الجوع فى مصر ، وهو ما تدركه السلطة جيدا ولذا تحرص أشد الحرص على توفيره للجماهير تحسبا وتوقيا ، شأنه فى ذلك شأن الخبز تماما .

بالمثل يعتبر نصيب المصرى العادى من الفيتامينات محدودا نوعا لقلة استهلاكه من الفواكه رغم التعويض الأساسى من الخضروات . وحتى مع ذلك ، فإن هذا النصيب وذاك فى تناقص سريع الآن لتزايد السكان بالنسبة للإنتاج أولا ولتزايد التصدير (خاصة الموالح والموز) بجهة ثانيا . والواقع أن هنا قد حدث نوع من «الترقية» بين الثمار المستهلكة ، فما كان منخفض الأهمية والقيمة أصبح مرتفعها ، وما كان مرتفعها تحول إلى مرفهات وترف ، فبعض من ثمار العلف قديما تحولت إلى خضروات للإنسان (كالقرع والكوسة) ،

فى حين تحولت بعض الخضروات إلى فواكه (كالخيار) ، بينما تحولت معظم الفواكه لغلائها إلى كماليات تقريبا .

ولو استمر هذا الاتجاه فنخشى أن قد يأتى اليوم الذى يصبح فيه البلح والتين الشوكى وما أشبهه هى الفواكه الأساسية للمصرى العادى ، يمثل ما أن الفول والبقول تتحول بسرعة إلى الغذاء الأساسى . ولهذا فإن شعار «التصدير أو الموت» ، على صحته كمبدأ ، لا ينبغى أن يتحول إلى اختيار بين «التصدير والجوع أو الموت بالمجاعة» .

معنى هذا باختصار أن هناك نقصا أساسيا سيئا ثم تناقصا مطردا مؤسفا فى التغذية كما وكيفا ، بحيث يزداد مركز ثقلها استقطابا فى النشويات أساسا ، مصدر الطاقة والحرارة فقط . وحتى فى النشويات ، فإن الاحصائيات تدل على انخفاض نصيب المصرى من السعرات الحرارية، وإن عد معتدلا بالقياس إلى البلاد المتخلفة . وبذلك لا يكاد يتبقى كأساس للتغذية بالنسبة للسواد الأعظم سوى الخبز والفول ، وبذلك يعود المصرى المحدث أكل خبز أكثر من أى وقت مضى منذ وصفه الإغريق بذلك ، وشعبا من «الفولة» كما وصفه بعض العرب البتروليين المحدثين .

وعموما ، فليس من شك أن هناك عملية «ترقية upgrading» عامة فى كل السلع الاستهلاكية الغذائية وبالتالي انحدارا مطردا فى مستوى الغذاء كل بضعة أعوام ، فما كان لا يؤكل منذ عقد يؤكل الآن ، وما كان لا قيمة له أصبح غالى الثمن . يقابل هذه العملية بالضرورة عملية «تنزيل downgrading» فى القيمة الهامشية للإنسان المصرى . وإذا استمر هذا الاتجاه وذاك ، فإن الخوف هو أن تنزل مصر مرغمة ولكن دون وعى إلى المستوى أو المثال الصينى ، «شعب يأكل كل شىء» من الحيوان ذى الظفر إلى النباتات الطفيلية والفطريات والقوارض ... إلخ . فنجد أن المصرى يتحول من أكل خبز وبقول إلى أكل أعشاب وجذور ، إلى أن يتحول فى النهاية من الجوع إلى المجاعة . ولا جدال فى أن هذا التحول المطرد نحو الأسوأ هو فى معظمه أو بعضه نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لإفراط السكان .

بالأرقام

تلك إذن فى عناصرها وينودها الرئيسية هى قائمة طعام المصرى العادى . وسواء

عدت هذه اللوحة أو الخريطة جزءاً من «جغرافية الغذاء» كما يمكن أن نسميها منهجياً ومن «جغرافية الجوع» كما يمكن أن ندرجها عملياً ، فقد أن لنا أن نترجمها إلى لغة الأرقام والجداول الإحصائية لكي نقطع كل شك باليقين . ولأن الأرقام تكاد تشرح نفسها بنفسها ، فسكتفى بالحد الأدنى من التحليل أو التعليق . ولنبدأ بتطور القائمة الغذائية منذ الخمسينيات ، كما يفعل الجدول الآتى الذى يعكس ارتفاعاً مطرداً فى الأسعار الحرارية ولكن انخفاضاً حاداً فى البروتينات .

تطور المتوسط اليومي للأسعار الحرارية والبروتينات (١)

السنة	الأسعار اليومية	البروتينات بالجرام
١٩٥٢ - ٥١	٢٣٢٤	٣٤,٧
١٩٦١ - ٦٠	٢٥٣٠	
١٩٦٤ - ٦٣	٢٩٣٠	٤٩,٠
١٩٦٧ - ٦٦	٣٠٦٤	٤٦,٧
١٩٦٩ - ٦٨	٢٨٩١	٤٣,٦
١٩٧٨ - ٧٧	٢٦٠٠	١٣,٠

ولا يكاد يختلف الاتجاه العام على مستوى الاستهلاك السنوى . فكما يسجل الجدول الآتى ، ما يزال الارتفاع حاداً فى متوسط استهلاك الحبوب والنشويات ومازال الانخفاض ملحوظاً فى اللحوم ، وذلك خلال سنوات السبعينيات .

متوسط الاستهلاك الفردى السنوى (كجم)

الغذاء / السنة	١٩٧٠	١٩٧٨
الحبوب والنشويات	٢٥١	٢٩٧
اللحوم	١١,٥	١٠,٣
الألبان	٥٣	٥٢٥,٥

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الزيادة فى السكان فى جمهورية مصر العربية ، ١٩٦٩ ، المنشورات الإحصائية .

فإذا أخذنا أرقام السنة الأخيرة ١٩٧٨ بمزيد من التفصيل ، فإن الجدول التالى يضع النقط على الحروف . فمثلا مقابل ٢٩٧ كجم مجموع الحبوب والنشويات ، أى أكثر من ربع طن ، لا يزيد مجموع البروتينات على ٣٣,٤ كجم ، منها ٤,٢ كجم فقط من البروتينات الحيوانية ، ٢٩,٢ كجم من البروتينات النباتية ، يضاف إليها نحو ١٠ كجم من زيت الطعام .

متوسط استهلاك الفرد السنوى (كجم) ١٩٨٧

الغذاء	كجم	الغذاء	كجم
القمح	١١٥	الخضروات	١٠٩,٦
الذرة	٩١	الفواكه	٥٣,٧
الأرز	٣٦	اللحوم	١٠,٢
السكريات	٢٦,٦	الأسماك	٣,٩
البقول	٧,٥	الألبان	٦٤,٥
		البيض	١,٦

هذا ، وفى إحصائية أخرى أن نصيب الفرد من البروتين الحيوانى قد ارتفع الآن إلى ١٤ كجم، منها ٦,٨ كجم من اللحوم الحمراء ، ٣,٤ من اللحوم البيضاء ، ٣,٩ من الأسماك . على أن دراسات أخرى حديثة تشير إلى انخفاض معدل استهلاك اللحوم تحديدا إلى نحو ٧ كجم مؤخرًا، فى حين أن الحد الصحى الواقى هو ١٢ كجم ، وذلك أيضا مقابل ٧٠ كجم فى أوروبا أى عشرة الأمثال ، ودون أن نذكر الأرجنتين بلد اللحوم بمعدلها الفريد ١١٠ كجم فى السنة .

إذا انتقلنا إلى المستوى اليومى ، فرغم أن متوسط استهلاك المواطن المصرى العادى قد ارتفع من ١٢٩٣ جراما سنة ١٩٦٧ إلى ١٥٧١ جراما سنة ١٩٧٦ ، فإنه يظل منخفضا بوضوح شديد عن المعدلات الأوروبية حيث يبلغ ١٨٨٨ جراما فى بريطانيا ، ٢٢٠٨ جرامات فى فرنسا ، ٢٢١٦ جراما فى الولايات المتحدة . على أن المشكلة الأساسية عندنا هى الكيف أكثر منها الكم الخام .

فالمكونات الأساسية للاستهلاك المصرى تسودها الحبوب والنشويات ، على العكس من الاستهلاك الأوروبى الذى تسوده البروتينات كما يوضح الجدول التالى . والواقع أن نقطة الضعف الجوهرية فى الغذاء المصرى هى اللحوم تحديدا ، حيث قدر متوسط الاستهلاك اليومى بنحو ١٩ جراما فقط ، تنخفض خارج القاهرة والاسكندرية إلى ٥,٤ جرام فحسب ، وهذا وذلك مقابل ٣٣ جراما كحد صحى وقائى .

متوسط استهلاك الفرد اليومى (بالجرام)

الغذاء	مصر	الدول الغنية
الحبوب	٦٠٠	١٢٠
البروتينات الحيوانية	١٧٠	٤٢٦
الألبان	١٠,٥	٥٠

ولا تختلف النتيجة كثيرا إذا أخذنا بالنسب المئوية بدل الأرقام الحقيقية ، كما يوضح الجدول التالى الذى يجمع بين الأساسين وهو يقارن بين مصر وبريطانيا فى مجال الاستهلاك الغذائى اليومى . (١)

الغذاء	مصر	بريطانيا
الحبوب والنشويات (%)	٢٥	٢
اللحوم والدواجن (بالجرام)	٤,٣	٣٠,٥
الألبان (بالجرام)	١,٦	١٦,٥

وإلى هنا نكون قد بلغنا جوهر القضية وهو بالدقة معادلة أو ميزانية الأسعار الحرارية - البروتينات فى الغذاء . فبالاختصار الشديد ، هناك إفراط فى الأسعار ، وتفريط فى البروتينات . فرغم أن متوسط الأسعار الحرارية السنوى للفرد لم يزد على ٢٢٩٠ سعرا سنة ١٩٥٣ ، أى ٤٪ دون الحد الأدنى الضرورى ، ارتفع إلى ٢٧٠١ سعرا سنة ١٩٦٥ ، ثم هبط إلى ٢٥٥٢ سعرا سنة ١٩٧٣ ، إلا أنه عاد فارتفع إلى ٢٦٠٠ فى أواخر السبعينيات ، ثم إلى ٣٥٥٠ سعرا الآن ، وهو ما يعد أعلى معدل فى العالم بلا استثناء كما يقال ، إذا يبلغ المعدل العالمى ٣١٥٠ سعرا إلى ٣٠٠٥ تقريبا .

(1) FAO., World food survey, 1980, Rome, p.119.

أما إذا كان ولا بد من مقارنة محلية ، فإن أماننا - للأسف - هذه المقارنة مع العدو الإسرائيلي ، الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء سنة ١٩٨٢ ، والخاصة بمصادر السعرات الحرارية فى متوسط نصيب كل من المصرى والإسرائيلى فى الفترة ٦٩ - ١٩٧٩ .

نصيب الفرد اليومى من السعرات % (١٩٧٩ - ٦٩)

إسرائيل	مصر	الغذاء
٣٤,٤	٧٠,٧	حبوب
٤,٦	٣,١	بقول وبنور
٢١,٣	١٣,٥	خضر وفواكه وسكر ونشا
٢١,٢	٥,٣	لحوم ودواجن وأسماك وألبان
١٥,٣	٧,٢	زيوت نباتية
٣,٢		أخرى

ولا تقل الصورة سوءاً ، وإن قلت نسبة ووصمة ، إذا قارنا مصر بالعالم عموماً . فمصر لا تتخلف فى نسبة البروتينات فحسب ، ولكن أيضاً فى نسبة البروتينات الحيوانية بين هذه البروتينات أساساً . فالسواد الأعظم من بروتيناتنا يأتى من المصادر النباتية لا الحيوانية ، على عكس الدول الغنية المتقدمة . والواقع ، كما يوضح الجدول أدناه ، ^(١) أن إستهلاكنا من البروتين الحيوانى لا يعدو نصف المعدل العالمى أو ربع المعدل الأوروبى أو ثلث الحد المطلوب صحياً . والمقدر أننا ، لكى نحقق هذا الحد الأخير فحسب ، نحتاج إلى زيادات جسيمة فى الانتاج المحلى بحيث يصل إنتاج اللحوم إلى مليون طن ، والأسماك إلى ربع مليون طن ، والبيض إلى ثلث مليون طن ، والألبان إلى ٥ ملايين طن .

* (1) Ibid.

النسب المئوية لاستهلاك البروتين الحيوانى فى مصر والعالم

العالم	مصر	الغذاء
١٥	٧,٥	اللحوم
١١	٧,٢	الألبان
٤	١,١	الأسماك
٨	٢,٠	البيض
٣٢	١٦,٦	مجموع البروتين الحيوانى

الصحة والمركب الباثوجينى

لا غرابة بعد هذا فى انخفاض المستوى الصحى ، والمركب الباثوجينى complex pathogenic فى مصر هو ، تماما كالمركب الغذائى ، نتاج البيئة الخاصة ، بيئة النهر والصحراء ، وبالتالي تسوده - للتناقض والغرابة - أمراض الرطوية ، ولكن الرطوية الهيدرولوجية hydropathology ، وأمراض الجفاف xero-pathology . فالطفيليات شقيقة رطوية التربة هى ابنة بيئة الرى ، وهى قديمة فى مصر قدم الفرعونية ، فلقد وجدت آثار البلهارسيا فى أمعاء المومياءات المصرية القديمة. غير أن الرى الدائم هو الذى عممها وجعل منها وباء متوطنا . ولئن كان الرى هو الجد الأعلى للطفيليات ، فإن إلى بيئته النهرية الغنية ، من الناحية الأخرى ، ترجع البنية الربعة والقوام الغليظ أحيانا للجسم المصرى ، وبه يصارع تلك الأمراض وغيرها من سلبيات البيئة .

أما أمراض الجفاف فأخطرها التراكوما أو الرمد الحبيبي ، وهى الحصاد المشترك لرمال الصحراء المحيطة وتراب الوادى فى الداخل . ولكن من الناحية الأخرى ، فنفس هذه البيئة هى التى بالانتخاب الطبيعى والحصانة المضادة أعطت عين المصرى أهدابها الطويلة كوقاية ضد العثير .

وأخيرا ، فإذا كانت معظم أمراض المصرى مرجعها الأرض من ماء أو تراب ،

فلعل أعظم علاجه هو العلاج الطبيعى من الشمس heliotherapy ، بمثل ما أن الشمس تكاد تكون مصدر فيتامينه الأول . ومن الملاحظ أن الأمراض الصدرية (خاصة السل) وأمراض العظام (خاصة لين العظام والاسقربوط) ، من أمراض المناخ البارد الرطب ، نادرة فى مصر الحارة الجافة المشمسة .

لا غرابة بعد هذا ، مرة أخرى ، فى انخفاض المستوى الصحى . ولقد يكون من المبالغة أن المصرى أقدم مريض فى العالم أو أنه كما يصفه البعض «مريض عمره ٧٠٠٠ سنة» ، كما لا شك كذلك فى مغالاة تشبيه وادى النيل «بمستشفى عملاق» . لكن الثابت أن نصيب المصرى المحدث من الأمراض يعتبر من المتوسطات العالية ، فإذا كان الرى الدائم قد جاء بإنتاجه إثراء لجيب الفلاح ، فقد أتى بطفلياته إفقارا لصحته ، حيث تضعف من طاقته وجهده على العمل كما تقلل مقاومته للأمراض والأوبئة ، وإن كانت أبرز خصائصها أنها لا ترفع معدل الوفاة بقدر ما تخفض معدل الكفاءة .

والواقع بصفة عامة أن المشكلة الصحية الرئيسية فى مصر ، كما يقول ميد ، «ليست وجود أمراض رئيسية فتاكة بقدر ما هى مشكلة فقر السكان وضعفهم» (١) . فمعظم أمراض المصريين هى أمراض سوء التغذية والجوع لا الوباء والمجاعة ، بإختصار أمراض الفقر والتخلف والبؤس miseria morbis . وخلف هذه الواجهة يكمن إفراط السكان بغير قناع .

إفراط سكاني ؟

والسؤال الآن : إفراط سكاني ؟ وهو سؤال قديم ، وكان دائما قضية خلافية ، فثمة قلة أنكرت أن السكان أكثر مما تحتمل الموارد ومما ينبغى ، كما فعل كراوتشلى الذى يقول إنه إذا كان المقصود بإفراط السكان إتجاه مستوى المعيشة نحو الانخفاض . فليس بمصر إفراط (٢) . ومثله يفعل نصيف الذى يرى - كالكامرايين - الثروة فى السكان ، ولو أنه يكاد يتراجع عن موقفه فى النهاية (٣) .

(1) D. Mead, Growth and structural change in the Egyptian economy, Home-wood Illinois, 1967, p.28.

(2) "A century etc.", p.151.

(3) Elie Nassif, L'Egypte est-elle surpeuplée?, E. C., 1942, p.768.

أما الأغلبية العظمى من الكتاب فتعتقد - مع ومنذ كليلاند خاصة - بالعكس تماما ، فترى أن مصر تعاني من إفراط السكان بدرجة أو بأخرى . فقيل الحرب الثانية قدر كليلاند أن أنسب السكان لمصر لا ينبغي أن يتعدى ١٢ مليوناً ، وأن الانتاج الزراعى كان فى حالة تكافؤ معقول مع السكان حوالى ١٩١٤ ، وبعدها بدأ إفراط السكان بالنسبة للموارد حتى وصل الزائد الفائض إلى ٥ ملايين فى ١٩٣٩ . (١)

ويأخذ عيسوى موقفا أكثر تحفظا ، فيميز بين ثلاثة أنواع من إفراط السكان : تنظيمى - حين لا يحسن استغلال الموارد والطاقات ، تكنيكى - حيث يؤدي إدخال المخترعات التكنولوجية إلى عدم الحاجة إلى جزء من السكان ، مطلق - حين يزيد عدد السكان عن موارد البلد إطلاقا . ثم يرى أن النوعين الأولين تعرفهما مصر حقا ، أما عن الإفراط المطلق فهو يرى أن كل شيء فى مصر يتوقف على سعر القطن فى الخارج ، ومع هذا السعر تتذبذب أبدا نقطة الأنسب عندنا (٢) .

والتعليق الوحيد الممكن على هذا المنطق السليم هو أن دور القطن فى مجمل اقتصادنا ودخلنا القومى وتجارتنا الخارجية قد قل ويقل بالتدريج وبانتظام ، بحيث قد لا يكون بعد أكبر الأدوار أو دور الحكم المطلق أو المرجح الحاكم فى ميزان إفراط السكان . ولعل وارداتنا الغذائية الآن ترجحه فى هذا الصدد ، بل لعل عامل الواردات عموما يرجح الآن عامل الصادرات جميعا لأن أسعار الأسواق العالمية تتحيز الآن للأولى أكثر .

ويأخذ بومان موقفا مشابها تقريبا ، ولكنه يركز على الماء بدل القطن . فهو يلح على أن كل شيء فى مصر يتوقف على الماء كمية وتوافرا . ومن هنا يرى أنه قد يكون هناك إفراط سكاني فى المعنى المباشر ، ولكن ليس لنا أن نقطع بأن مصر مفرطة السكان بصفة مطلقة أكثر مما يمكن لنا أن نقول إن بريطانيا مفرطة السكان لجرد أنها تستورد معظم غذائها من الخارج . وإنما السؤال هو إلى أى حد يمكن لمصر أن توفر لنفسها المياه اللازمة للرى والتوسع الزراعى (٣) . وواضح أن هذا أيضا منطق سليم ، ولكن كذلك مع بعض التحفظات . فمصر الآن مثلا تملك مياهها أكثر ، وليس أقل ، مما تستخدم بالفعل ،

(1) "A population plan for Egyte, E. C., 1939, p.471 ff.

(2) P.195.

(3) Pioneer Fringe, p.43.

ومع ذلك فإنها تعاني من إفراط فعلى فى السكان . كذلك فإن الموارد النيل فى النهاية حدودها ، وللارض أيضا .

الإفراط المalthوسي والماركسى

ومهما يكن من أمر ، فلا شك فى أن عناصر الموقف قد تغيرت نوعا منذ «الثورة» عن طريقين ، الاشتراكية والتصنيع ، مما يحتاج إلى إعادة النظر فى الحكم من جديد . وهنا يقدم لنا شيروشى ناسو مفتاحا للحل (١) . فهو يميز بين نوعين من إفراط السكان ، المalthوسي والماركسى ، وهما ليسا مرادفين تماما لزراعى وصناعى أو لغربى وشرقى . وإنما يوجد إفراط السكان المalthوسي حين وحيث يوجد اختلال جذرى بين الموارد والسكان كنتيجة لخطأ فى العلاقة بين الإنسان والبيئة نفسها ، أما الماركسى فحين وحيث تكفى الموارد الكلية ولكن يفسدها عدم عدالة التوزيع بين السكان ، أى أنه ينشأ من خطأ فى العلاقة بين الإنسان والإنسان .

ومن المؤكد أن مصر كانت تعاني من إفراط السكان الماركسى قبل الثورة . ولم يكن ذلك وحده بالشيء اليسير إذا تذكرنا أن نحو نصف فى المائة من السكان كان يحصل على نصف الدخل القومى كله تقريبا ، بمعنى أن مستوى الدخل الحقيقى ومستوى المعيشة الفعلى للسواد الأعظم من السكان كان نصف المتوسط القومى الشكلى . ولما كان هذا فى ١٩٤٥ يعادل ٢٧ جنيها ، فإن متوسط الدخل الحقيقى للشعب كان فى حدود ١٤ جنيها للفرد . وهذا وحده يكشف عن بشاعة الموقف الحقيقى كما كان فى ظل الاقطاع . لقد كانت جغرافية السكان فى جوهرها وأغلبها فصلا ضخما فى «جغرافية الجوع» إذا استعرنا تعبير دى كاسترو ، وكان السواد الأعظم من السكان يعيش قريبا من «خط الفقر» أو عليه ، وربما وقع بعضهم تحته فى منطقة خط الجوع ذاته (٢) .

غير أن المحقق أن الإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الدخل القومى عن طريق القوانين الاشتراكية ، تقارب الدخول نوعا وتنويب بعض الفوارق بين الطبقات ، قد استبعدت إفراط

(1) Shiroshi Nasu, Population and food supply, in : Population, Lectures on the Harris foundation, Chicago, 1930, p.170-3.

(2) Josué de Castro, Geography of hunger, 1952, p.181.

السكان الماركسي من مصر ، ولا نقول تماما ولكن فى بعضه . بل لقد كان البعض يخشى ألا تعدو إعادة توزيع الملكية إعادة توزيع للفقر ، بحسبان أن كل «الكعكة الوطنية» أقل من أن تكفى الجميع مهما اقتسمت بعدالة .

وهكذا يبقى الإفراط المalthوسي مدار السؤال . ولا شك أن مصر ما قبل الثورة قابلت النذر المalthوسية وجهاً لوجه إبان الحرب الثانية وبعدها ، كما تدل كارثة الملاييا أثناءها ووباء الكوليرا بعدها ، وكل استمد فاعليته فى الحقيقة من الفقر الذى وصل بالكثيرين إلى حد سوء التغذية المزمن ولا نقول المجاعة . ففى سنة ١٩٤٢ أودى وباء الملاييا الذى حملته بعوضة الجامبيا الوافدة من السودان بنحو ٢٠٠ ألف شخص ، خاصة فى الصعيد ، وبالأخص فى أسوان وقنا وسوهاج وأسيوط .

ولقد كان الاقطاع يلجأ دائماً ، عندما توشك السكان أن تواجه الموانع المalthوسية بصورتها الخام الكالحة ، كان يلجأ إلى المسكنات والمهدئات المؤقتة لتفادى الكارثة ، ولكن الاختلال الرهيب كان يستفحل باطراد . بل لقد نمت الاقطاع لنفسه كما عبر البعض عبقرية نادرة ، عبقرية الحلقة المفرغة ، فى حل المشكلة بخلق مشكلات أخرى ، وكان الحل الأخير لمشكلة السكان هو ببساطة تخفيض مستوى المعيشة بانتظام (١) . والواقع أن التحول من الرى الحوضى إلى الدائم - الذى كان ينبغى نظريا أن يرفع مستوى معيشة الفلاح - قد انتهى على يد الاقطاع إلى أن يكون تحولا من مجاعات دورية إلى جوع مزمن (٢) . ولا شك أن مضر ككل قد زادت ثراء وغنى فى القرن الأخير ، ولكن لم يكن للفلاح نصيب يذكر من هذه الزيادة ، فلقد كسب وأفاد كل من تعامل مع القطن فى الداخل وفى الخارج إلا هو ، ولم يزد معنى الرى الدائم - بالنسبة له - على مزيد من العمل ومزيد من البلهارسيا والانكستوما . (٣)

بعيدا عن الأنسب

أما الآن فأيا كان الوضع اليوم ، بعيدا عن خط الفقر أو خط الجوع أو قريبا منهما ،

(1) L. James, "Population problem in Egypt", Econ. geog., April 1947, p.104.

(2) E. Hyams, Soil and civilization, p.46.

(3) Issawi, p.158.

فإن أنسب السكان - يقينا - ليس «أنسب علف Optimum Fodder كما يقول الاقتصادى روبنز (١) ، وليس من المعقول أن يكون الجوع المباشر هو المقياس الأخير لإفراط السكان، وإلا لكانت فكرتنا عن أنسب السكان أقرب إلى «أسوأ السكان» . ومن هذه الزاوية فنحن نرجح بل نقطع بأن مصر مازالت تعاني اليوم من إفراط السكان - المطلق بتعبير عيسوى، والمالثوسى بتعبير ناسو - وإن يكن بدرجة قد تقل عما قبل الثورة ، ولو أن من المحتمل أيضا أن يكون بدرجة أكبر نظرا لما طرأ على السكان من زيادة هائلة منذئذ .

والحك فى النهاية سؤال وحيد هو : هل إذا نقص سكان مصر اليوم بطريقة أو بأخرى ، ينخفض مستوى معيشة الباقي أو يزيد ؟ (٢) ويكاد الرد المؤكد يكون أنه يزيد ، بينما أن الانتاج القومى لن يقل . وهناك إذن نسبة من سكاننا زائدة وفائضة عن طاقة - وحاجة - مواردنا ، ولكن ليس من سبيل إلى معرفة حجم هذه النسبة بالضبط (البعض قدرها قبل الثورة بنصف سكان الريف !) . وكل ما نعرف أنها ستظل تزداد باستمرار ما لم يتغير الموقف كلية .

ومن الضرورى بعد هذا أن ندرك أن هذا الفائض إنما هو حصيلة تراكمية أساسا من إرث الماضى الاقطاعى وعمله ، وأن الخلل ليس اقتصاديا فحسب بل وتاريخيا كذلك ، ليس إستاتيكية فقط بل وديناميكية أيضا ، وإذا نحن حللنا الموقف فى إطاره الحضارى العريض ، فلن يخرج عن صيغة الفارق الحضارى cultural lag الذى حدث فى تطور مصر الحديثة . فصميم الأمر أنه منذ أوائل القرن الماضى حدثت ثورة اقتصادية فى الانتاج والموارد خاصة الزراعة ، ولكن دون أن تصاحبها ثورة اجتماعية فى توزيع الدخل ونشر العدالة الاجتماعية وتطور التعليم . بل لقد تخلفت الثورة الاجتماعية (١٩٥٢) عن الثورة الاقتصادية (١٨٢٠) أكثر من قرن وثلاث قرن فى الواقع ، وكان على «ثورة» يوليو أن تحل الإرث المتراكم منذ «إنقلاب» محمد على .

ومع ذلك فإن انفجار السكان فى العقدين الأخيرين قد ضاعف من هذا الفائض وهذه

(1) L. Robbins, Optimum theory of population, in : London essays in economics, Lond., 1927, p.105.

(2) H. Dalton, M. Ginsberg, "A new Contribution to the population problem". Economica, June, 1923, p.130.

التركة بمعدل الربح المركب . فإن إعادة توزيع الملكية الزراعية والدخل القومي إلى جانب التصنيع قد أحدثت موجة رخاء ورواج لا شك فيها بين شرائح عريضة من السكان ، ولكن موجة الرواج تحولت من أسف إلى موجة زواج ، وتحولت إعادة توزيع الدخل إلى زيادة معدلات الاستهلاك حتى درجة الأزمة الحقيقية ، وتغلبت خصوبة السكان على خصوبة التربة ، بل إن موجة الهجرة إلى المدن - والمدن «أكلات الانسان mangeuses des hommes» كما وصفت لما تخفض من معدل المواليد (١) - المدن لم تغير من السلوك البيولوجي لأغلبية الريفيين المهاجرين (وإن نقلتهم - بالمناسبة - من مستهلكي ذرة إلى مستهلكي قمح ، أى أن كل ما فعل التمدن أنه لم يخفض المواليد ولكنه عقد مشكلة الحبوب الغذائية) .

ونكاد لهذا كله نقول إن إفراط السكان الماركسي الذي صفته الثورة جزئيا قد حوله معدل المواليد إلى إفراط السكان المalthوسي ولحسابه ، وهو الإفراط الأصعب حالا ! بل كدنا نضيف أن الثورة السكانية باتت تتهدد الثورة الاشتراكية بكل جهودها الضخمة إلى حد أن وصفها البعض - مجازا - بمثابة «ثورة مضادة» صامته غير واعية وغير مقصودة بطبيعة الحال !

ولعل هذا مما يأخذه البعض على الثورة ، عدم الوعي السكاني ، فقد جاءت والسكان نحو ٢٠ مليونا وتركبتها وهي فوق ٤٠ مليونا أى الضعف . أى أن السكان تضاعفت مرة كاملة فى عهد الثورة وحدها أو فى ربع قرن فقط ، فى حين أنها أخذت قرنا ونصف قرن على الأقل لى تصل إلى نقطة البداية يوم قيام الثورة أو نصف حجمها حاليا . وبصيغة أخرى ، أضاف عهد الثورة إلى السكان ٢٠ مليونا ، أى ما يعادل مجموع عدد السكان كله يوم قيامها . وواضح بالطبع أننا ، إذا كانت لنا سياسة على الاطلاق ، نتبع سياسة سكانية غير مسئولة على الاطلاق . وليس من المتصور مثلا كيف ستكون الصورة أو الموقف سنة ٢٠٠٠ أو ٢١٠٠ ... إلخ .

(1) Jacqueline Beaujeu - Garnier, Géographie de la population, Paris, 1956, t. I, p.89.

الصعود إلى الهاوية

والآن ، إذا كان الاقطاع قد نجح فى تفادى الكارثة السكانية بتحويله المجاعة الحادة إلى جوع مزمن ، فهل نحن اليوم أبعد كثيرا عن شبح الجوع والمجاعة أو عن شبح المalthusية عموما ؟ كلا، ليس كثيرا ، بل ولم تعد هذه الكلمات بعيدة عن الاستعمال والأسماح . فكما يقول مابرو مثلا «إن فوائض العمل سواء نشأت فى المدن أو فى القرى تمثل عبئا اجتماعيا ما لم تكن الحكومات على استعداد للسماح لمجموعة النتائج التى تنادى بها نظرية مalthus أن تؤدى دورها . وهذا هو التعبير المذهب عن السماح للناس بالموت جوعا . ولقد ناضل نظام الحكم الحالى المذهب فى مصر دائما للحيلولة دون الوصول إلى هذه النتيجة» . (١)

هذا بينما يردد كثيرون اليوم أن كل شيء أصبح الآن ممكنا وواردا ، بما فى ذلك خطر المجاعة . وما لم يتغير جذريا موقف السكان والانتاج والأسعار ، فإن جغرافية مصر البشرية أو الاقتصادية ستتحول يوما ما - نحن نخشى - إلى فصل ضخم فى جغرافية الجوع .

والواقع الواضح اليوم أن مصر أصبحت تقليديا تحل مشكلتها المادية بتحويل الكيف إلى كم ، أى الحل إلى أسفل . وهذا أسلوب قد يتفادى الكارثة ولكنه يعنى التدهور ، قد يمنع الانهيار ولكنه لا يمنع الانحدار . ففى العقود الأخيرة ، ولكن الآن أكثر من أى وقت مضى ، كلما زاد تعدادنا كلما اختفى جانب الكيف وطفى جانب الكم على حياتنا ، اليومية كالوطنية ، وعلى كل شيء فى مستويات معيشتنا ابتداء من الغذاء والتغذية إلى جودة الصناعة ونوعية الانتاج إلى مستوى الخدمات والأداء والالتقان والنظافة والذوق بل وحتى مستوى الخلق والأخلاقيات فى المعاملات اليومية العادية .

بل لعل ضغط السكان قد أخذ يضغط على أخلاقيات الشعب ونفسيته وشخصيته بما يهدد جوهر معدنه فى الصميم ، أليس جشع التجار ، مثلا ، وابتزازهم الفاضح للجمهور برفع الأسعار والغلاء المسعور مؤخرا ، استغلالا للاختلال بين العرض والطلب أو بين الانتاج والسكان ؟ ألا يعد ، فضلا عن مغزاه اللا أخلاقى ، مصداقا للتعبير الدارج من أن «الناس تكاد تأكل بعضها البعض» ، حيث لم تعد تجد ما تأكله إلا بالكاد ؟ ثم ندرة ونقص

(١) ص ٢٥١ .

الأيدى العاملة فى الزراعة وبين الحرفيين المهرة والفنيين الصناعيين فى السنوات الأخيرة ، وما أدى إليه رفع أجورها الفاحش من اختلال وابتزاز طبقي أحيانا ، ألا تدل على استغلال انتهازى لإفراط السكان المطلق تحت ستار منطق العرض والطلب ، بقدر ما تكشف عن إفراط السكان التخلفى أى التكنولوجيا؟

ألا تعد أجور الحرفيين الابتزازية الفائقة التضخم ، تلك التى فرضتها ندرتهم دون أن تكون مستحقة من حيث الجدارة الانتاجية ، ألا تعد نوعا ما أو قدرا ما من «ديكتاتورية البرولتاريا والعمال والطبقة العاملة» ، ديكتاتورية الأمر الواقع فى مجتمع رأسمالى ليبرالى براجماتى يدعى الاشتراكية أيديولوجيا ؟ ومجموع هذا كله ألا يُعد نوعا من «حرب الأسعار والأجور» بين الطبقات والفئات والمهن المختلفة فى المجتمع ، ولا نقول نوعا من «الحرب الأهلية» بين طوائف الشعب إلا أنها بسلاح الأسعار والأجور لا بالسلاح الأبيض أو الأحمر ؟

إن صح هذا أو ذاك ، فإنه إن دل على شىء فإنما يدل على أن القضية أخطر من مشكلة ، والمشكلة أعقد من مركبة . فكل شىء يذهب ليؤكد ويثبت أن القضية لا هى قضية إفراط سكان التخلف وحده ، ولا هى قضية إفراط السكان المطلق فحسب ، وإنما هى الاثنان معا . هناك ، يعنى ، إفراط سكانى مرتين : مرة ديموغرافى ومرة تكنولوجيا ، مرة كم ومرة كيف ، مرة بيولوجى ومرة حضارى . هناك بعبارة أخرى أناس أكثر مما ينبغى من نوعية أقل مما ينبغى ، أناس غير مطلوبين للحياة وغير صالحين أيضا للحياة . والمسألة ليست فقط خطأ عرضيا فى العلاقة بين السكان والموارد ، ولكنها أيضا خطأ جذرى فى العلاقة بين الانسان والبيئة .

بين الضغوط الحميدة والخبيثة

وإن نعود هنا إلى رأى هربرت سبنسر القديم فى فلسفة السكان من أن لضغط السكان إيجابياته وحسناته رغم كل شىء ، فهو قوة ضاغطة وحافز على التقدم عبر التاريخ (١) . ولا مراء أن ضغط السكان كان واحدا من أكبر محركات وضواغط تقدم مصر الحديثة فى الانتاج والزراعة والتصنيع ... إلخ . غير أن الموقف هنا يقينا قد تجاوز

(1) Principles of biology, Lond., 1867, p.221.

ضغط السكان الحميد إلى إفراط السكان الخبيث وإلى حد النمو الدينامي الذي يهدد بالعجز والعودة عن الحركة ولا نقول الانقراض . والواضح بلا مبالغة أن إفراط السكان يمكن أن يكون مقتل مصر ما لم نسارع نحن فنقتله قبل أن يستفحل ويستشري .

وعند هذا الحد يرد على الذهن تشبيه جوليان هكسلي الشهير عن النمو السرطاني . فهو يتساءل عما هو السرطان إن لم يكن نموا شاذا مرضيا متضخما مدمرا في خلايا الجسم ، ثم يتساءل عما هو إفراط السكان إن لم يكن نموا شاذا مرضيا متورما في أحد عناصر المركب البيئي يهدد كل خلاياه بالتخريب والتلف ويهدد التوازن الإيكولوجي الدقيق فيه بين العالم العضوي والعالم غير العضوي بالاختلال الخطير .

كذلك فإذا كان علماء السكان يسمون خطر تناقص المواليد نتيجة إفراط ضبط النسل في الغرب «باقترار الجنس race suicide» ، فإن لنا بالتأكيد - أليس كذلك ؟ - أن نسمى خطر طوفان النسل والسكان عندنا «بالانتحار الديموغرافي» لأن الأمر لا يخرج عن ذلك في النهاية ، وليس بعد طوفان السكان إلا الطوفان - فقط ، إن الكم لم يتناسب قط تناسبا عكسيا مع الكيف مثلما يفعل الآن في حالة السكان عندنا .

وليس في هذا التشبيه أو ذاك غلو أو إسراف فيما يبدو ، وعلى الأقل فإن قليلا من التفكير ليهدينا إلى أن إفراط السكان أصبح عبئا حقيقيا على تنميتنا الاقتصادية ، وأنه يحد كثيرا من مرونتنا وحريتنا في التخطيط والحركة بل والانطلاق في الحياة . فعدا خطر الاستهلاك الداخلي كالبالوعة ، وعجز الادخار الشديد ، والاتفاق الخطر على استيراد الغذائية على حساب إمكانيات التصنيع ، والضغط المستمر على موارد التربة إلى حد الاستنزاف ، هناك أخطار السياسة العالمية والديموغرافيا العالمية .

فإذا كان ضبط النيل قد حررنا من ذبذبات النهر العشوائية ، وإذا كان تنويع الانتاج يحررنا من ذبذبات سوق القطن العالمية ، فإن إفراط السكان يهدد الآن بأن يضعنا تحت رحمة ضغوط السياسة العالمية التي تتخذ من القمح الآن كما رأينا سلاحا تعسا للحرب الاقتصادية . لقد تحررنا من الاستعمار القديم - استعمار القطن ، ويجب الآن ألا يضعنا إفراط السكان تحت رحمة الاستعمار الجديد - استعمار القمح . لقد سبق أن وضع إفراط القطن «مصر إفريقيا» تحت رحمة «مصر أمريكا» ثم تحررنا بشق النفس ، ولا ينبغي لإفراط السكان اليوم أن يضع حقل قمح روما القديم في قبضة نطاق

القمح الأمريكى . فى كلمة واحدة : لقد أصبحت «كثافتنا هى قدرنا : our density is our destiny» .

فتش عن السكان

وبعد ، فتلك مشكلتنا السكانية من المبتدأ إلى الخبر ، وسواء كنا قد عرضنا لها باقتضاب أو باستفاضة ، فنحن أبعد ما نكون - دعنا نحذر - عن أن نحملها وحدها وزر كل المشاكل الأخرى. فمن السهل على من يريد لأمر ما أن يتخذ من مشكلة السكان كبش فداء scapegoat أو ولد الضرب whipping-boy كما يقولون ، أو كما نقول نحن المشجب الذى تعلق عليه سائر مشاكلنا ، ولكن هذا تهرب وتلاعب معروف وغير علمى .

فليست مشكلة السكان هى مشكلة مصر الوحيدة ، ومن الخطأ أن نبرىء المشاكل الأخرى كالزراعة والصناعة والتخطيط فضلا عن السياسة الاجتماعية والسياسة الخارجية وغيرها ، فهذه أيضا مسئولة جزئيا ، وأحيانا المسئولة الأكبر . مغالط إذن من ينكر مثلا أن الزراعة المصرية فى أزمة زاعما أن الأزمة إنما فى السكان وحدها . ومزيف كذلك - وهذه قضية قديمة جدا - من يستبعد الجانب الطبقي أو الحل الاشتراكي فى مشكلة الفقر والعدالة الاجتماعية بإلقاء المسئولية على مشكلة السكان . وعلى هذا فقس سائر المشكلات .

ولكن الصحيح بعد هذا كله أن مشكلة السكان هى المشكلة الكبرى والأم . فما من مشكلة فى مصر إلا ومشكلة السكان طرف أساسى فيها وتكمن خلفها : الزراعة ، الصناعة ، العمالة ، الدخل ، مستوى المعيشة ، التمدن ، القرية ، الإدارة ... إلخ . إنها القاسم المشترك الأعظم ، والعامل القاعدى الجذرى ، فى كل مشاكل مصر . إنها المشكلة الأس والرأس ، مثلما هى مشكلة أخطبوطية متعددة الأطراف والأذرع . من هنا فلا حل لأى مشكلة فى مصر أو لمشاكل مصر ما لم يبدأ من هنا ، من مشكلة السكان . «السكان أولا» ، «السكان وإلا فلا» ، يعنى ، وإلا ففاشل كل علاج لأى مشكلة أخرى ما دامت تلك المشكلة قائمة . إن التخطيط السكانى ، ولا سواه ، هو مفتاح التخطيط القومى لمصر جميعا .

نحو الحل المشكلة والحل

الآن فلنلخص . موضوعيا ، وبعبدا تماما عن أى موقف فلسفى سكانى مسبق أو مساق وعن أية فلسفة سكانية معطاة أو مزجاة ، فلا خلاف على أن لمصر مشكلة سكانية وأن سكاننا مشكلة. فمن الواضح تماما أن حجم السكان قد فاق حجم الانتاج (ولا نقول الموارد) ، وأن نمو السكان قد تجاوز نمو الدخل ، وأن مصر تعاني الآن من الندرة فى كل شىء تقريبا إلا شيئا واحدا «تعانى» فيه من الوفرة إلى حد التخمّة والإفراط وهو السكان . فمصر ليست أو لم تعد مجتمع الوفرة بأى معنى إلا أن نكون الوفرة السكانية التى باتت للأسف نوعا من الوفرة الضارة الضارية. واختصارا ، مصر مجتمع متناسل أكثر مما هو منتج ، ومتكاثر أكثر مما هو متطور ، أو فلنقل مجتمع منتج متطور أقل مما هى مجتمع متناسل متكاثر .

ومن الواضح أيضا بعد هذا أن عدد السكان الراهن قد تعدى نقطة الأنسب ، وأن ضغط السكان قد تحول من الآثار الحميدة إلى الآثار الضارة إن لم تكن الخبيثة . وإذا كان من المسلم به أن السكان ثروة قومية أساسية ابتداء ، فإن من الصحيح كذلك كما يؤكد هولدين بحق أنه بعد كثافة معينة تتحول النتائج الانتخابية الصحية للعدد إلى قوة ضارة . (١) وإذا كانت هناك نظرية تقول إن مصر لن تتغير إلا بضغط السكان وإن مشكلة السكان سوف ترغمها على التغير ، فإن هناك نظرية مضادة ترى أن مصر لن تتغير وهى تعاني من إفراط السكان - إلا أن يكون إلى الأسوأ .

عامل تشويه وتلوث

وواقع الأمر أن الضغوط السكانية باتت تحرف الاقتصاد المصرى والسياسة المصرية والمجتمع المصرى بل وتشوه وجه مصر جميعا فى الداخل والخارج بصورة لا يمكن

(1) J. B. S. Haldane, Causes of evolution, Lond., 1932, P.119.

إنكارها مهما بلغ استنكارها ، ففي الاقتصاد لا جدال فى أن ضغط السكان يكمن بدرجة أو بأخرى وراء تغير المركب الزراعى والمحصولى وتدهوره نحو محاصيل هامشية كالأعلاف ، وكذلك خلف تغير تركيب تجارتنا الخارجية وانهيار ميزان الصادرات - الواردات وميزان المدفوعات ، وأخيرا وليس آخرا بالتأكيد وراء انهيار الميزان الأخلاقى للشعب .

وضغط السكان هو جزئيا - وبطريق غير مباشر - أحد أهم العوامل التى أذلتنا فى الخارج للشقيق والصديق والعدو عموما وركعتنا للعدو خصوصا ، والواقع أن مشكلة مصر السياسية هى إلى حد معين مشكلة سكانية فى التحليل الأخير ، إذ لما كانت مشكلتنا السياسية مشكلة اقتصادية إلى حد أو آخر ، وكانت مشكلتنا الاقتصادية سكانية فى نهاية المطاف إلى درجة أو بأخرى ، فإن مشكلتنا السياسية تحمل فى طياتها بعدا سائيا محققا وتطوى فى نواتها نوية سكانية لا ريب فيها .

وعلى الجملة ، وبمنتهى الاقتضاب ، السكان الآن إلى حد أو آخر عامل ضاغط ، عامل تشويه ، عامل تحريف ، ومبرر انحراف أيضا ، إنها الآن أحد أكبر عوامل «تلوث البيئة» المصرية ماديا ومعنويا ، فى الريف والمدن ، فى الانتاج والخدمات ، فى المعاملات والمبادلات ... إلخ . وفى النتيجة والمحصلة فإن السكان بضغطها غير الحميد لن تقلب شخصية مصر فقط ولكن الشخصية المصرية أيضا .

والحقيقة الغريبة اللافتة فى هذا الصدد أن من أكبر متناقضات مصر المعاصرة أنها فى نواح كثيرة جدا يصعب أن تعد الآن دولة متخلفة تماما بمقاييس العالم المتقدم ، إن لم تعد دولة شبه متقدمة بمقاييس العالم الثالث : مثلا فى التعليم العالى ، فى التصنيع والتكنولوجيا ، فى الزراعة والرى ، فى مظاهر الحضارة الحديثة والمدن والتمدد والحضر والتحضر ... إلخ . وفى كثير من هذه المجالات تقف مصر تقريبا على رأس العالم الثالث وتكاد تلحق بالعالم المتقدم إلا قليلا . لكن المؤسف بعد هذا ومع ذلك أنها الآن من أقل دول العالم فى متوسط الدخل الفردى ، وبهذا المقياس أصبحت تعد من أفقر دول العالم وأكثرها تخلفا بما فى ذلك دول العالم الثالث وحتى الرابع .

جزء من التفسير يكمن ، لا شك ، فى إفراط السكان : هناك ناس أكثر مما هناك إنتاج ، أو إنتاج أقل من الناس - سيان - والواقع المؤلم الذى يجب أن نعرفه ونعترف به

هو أن مصر لم تعد بالضبط دولة متخلفة بقدر ما قد أصبحت دولة منحرفة إلى حد أو آخر . فواقع الأمر أنها بجهد خارق تحولت في الستينيات من دولة متخلفة إلى دولة شبه متخلفة ، فجاءت السبعينيات فحولتها من دولة شبه متخلفة إلى دولة شبه منحرفة . وفي الحالين هناك قدر متيقن من مسئولية السكان ومشكلة السكان وضغط السكان .

هناك إذن - نحن نخلص - مشكلة سكانية حقيقية لا جدال ، وهذه المشكلة - نحن نقرر - تتعكس سلبيا على كل جوانب الحياة والوجود المصرى ، غير أن هذا - نحن نبادر - لا يعنى أنها هى مشكلتنا الوحيدة أو العظمى بالضرورة ، لا بالتأكيد ولا أن نتخذ منها «مشجبا» نعلق عليه سائر مشاكلنا ، أو «كبش فداء» نبرر به كل أخطائنا أو باقى خطايانا ، أو «قربانا» جاهزا وملئما تقدمه الرجعية على مذهب السياسة تحديدا .

ونقول تحديدا ، لأن تلك لعبة (أو لعنة) قديمة طالما تورط فيها علم السكان وبعض العلماء أحيانا ، بينما ترحب بها دائما السياسة والنظم الرجعية الفاشلة والديكتاتوريات الغاشمة الجاهلة ، حيث يمكن أن تنسب إلى ضغط السكان ما ينبع أصلا من انحراف وعجز النظام السياسى - الاجتماعى المعيب ، وبذلك نرتكب ببراءة جريمة تبرئة المجرم الحقيقى وتجريم الضحية البريئة . وكما قيل عن الحرية ، يمكن أن يقال عن السكان «كم من الجرائم ترتكب أو تبرر بإسماك !» .

نسبية الأنسب

أخيرا وختاما ، فإذا كان من المحقق الآن أن هناك فائضا من السكان يزيد على الحاجة وعلى الأنسب فى مصر ول مصر ، فإنه لا سبيل بالطبع من الناحية الأخرى إلى تحديد حجم هذا الفائض الذى يجب استبعاده ولا حجم الأنسب الذى ينبغى استهدافه ، لماذا ؟ - ببساطة لأن الأمر كله نسبى فى النهاية ، الأنسب نسبى ، بمعنى أنه يتوقف على مستوى المعيشة المتصور أو المستهدف . فعلى فرض بقاء العناصر الأخرى ثابتة ، فإن العلاقة عكسية بالطبع بين حجم السكان ومستوى المعيشة . وهذا هو نفسه السبب فى استحالة تقدير أو تحديد أنسب السكان . وهناك من مستويات المعيشة الممكن تصورهما ، كما تحددها متوسطات الدخل القومى ، مقياس مدرج بأكمله يبدأ من نقطة صفيرنا الراهنة إلى الحد الأقصى المسجل عالميا .

فأى هذه المستويات نختار لمصر مثالياً أو حتى واقعياً : مستوى دخل الكويت أكبر دخل فى العالم سنة ١٩٧٦ ، أم دخل السويد أكبر دخل بين الدول المتقدمة غير البترولية فى العام نفسه ، أم دخل الولايات المتحدة مثلاً ، أم دخل دول أمريكا اللاتينية ؟ إن يكن الأول ، الذى كان يعادل المتوسط المصرى ٦٠ مرة ، فإن أنسب سكاننا على هذا الأساس الخرافى يهوى إلى ٠,٧ مليون نسمة أى أقل من سكان الكويت ذاته (١) . وإن يكن المتوسط الأمريكى ، الذى كان يعادلنا ٢٤ مرة ، فأنسبنا يهبط إلى نحو ١,٧ مليون نسمة. وإن يكن الأخير ، اللاتينى الذى كان يعادلنا زهاء ٤ مرات ، لكان الأنسب ١٠ ملايين تقريباً . وهكذا إلى آخره . صفوة القول ، يعنى ، أننا إذا أردنا أن ترتفع مصر إلى مستوى معيشة أى من هذه البلاد ، هنا والآن وفورا ، فلا بد أن ينخفض عدد سكانها إلى كسر ضئيل للغاية من العدد الحالى .

ويديهى أن هذا كله مجرد فروض أكاديمية بل خيالية بحتة ، لا مكان لها فى الواقع ولا محل لها من البحث التخطيطى الجاد . فأهداف التخطيط الرشيد ينبغى أن تكون واقعية حتى وهى ترتفع فوق الواقع . وليس لمصر كما قلنا أن تدخل فى منافسة مستحيلة . كما هى غير عادلة مع دول البترول المتخمة أو دول الغرب ذات التاريخ القرنى العريق من التصنيع والتقدم ... إلخ . فجزء هام من مشكلتنا الحضارية والبشرية والاجتماعية والسكانية أننا ، خاصة فى عصر التطلعات الكبيرة الراهن ، نريد مستوى معيشة الغرب دون مستوى حضارة الغرب ، ومستوى الاستهلاك الأوروبى دون مستوى الانتاج الأوروبى . ومثل هذه فى ظروفنا المادية والسكانية تطلعات مرضية تهزم أغراضها ، ولا بد أن نبحت لأنفسنا عن مستويات معقولة ثلاثنا حتى نتطور بالتدريج .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، ليس المطلوب مثل تنمية أو تخطيط أو حضارة «فولكلورية» بالغة التواضع والتقشف والجهامة . ولعل هذا هو الفرق بيننا وبين الصين . فالصين قد أخذت من الغرب - أو تحاول - مستوى الانتاج ، ولكنها إحتفظت بمستوى معيشتها المتواضع . أما نحن فالعكس تقريباً ، أخذنا - أو نتمنى - من الغرب مستوى المعيشة ، ولكننا نكاد نحتفظ بمستوى إنتاجنا المتخلف . على أننا بالطبع لا يمكن أن نتبنى المثل الصينى أو أشباهه لأسباب عديدة حضارية وتاريخية وإنسانية ... إلخ .

والحل الوسط هو مستوى معيشة معقول ومعتدل وسط بين النقيضين ، فإذا كان ذلك كذلك ، فلا جدال فى أن لدينا فائضا ضخما من السكان يزيد على إمكانيات البلد الراهنة من منظور مستوى معيشى لائق متوسط . وحسبنا فقط أن نشير هنا إلى أننا إذا شئنا أن نضاعف متوسط دخلنا الفردى الراهن بنفس مجمل دخلنا القومى الحالى ، لتعين أن ينخفض عدد سكاننا إلى النصف توا وبصفة أوتوماتيكية . وبصيغة مباشرة ، ففى كل الأحوال إذا كان لمصر أن تعيش وتتعامل مع العالم على مستوى العصر ، فإن عليها أن تنكمش وتضمر سكانيا إلى حد بعيد للغاية . إن الكم والكيف فى السكان يتناسبان تناسباً عكسياً - قاعدة أساسية . غير أن الواضح ، فى الجانب المقابل ، أن مصر تريد أن «تأكل الكعكة وتحفظ بها» . فهى تريد أن تتنازل بحرية العصور الوسطى وأن تتمتع فى الوقت نفسه بمستوى معيشة المجتمع العصرى ، تريد مستوى معيشة المجتمع الاستهلاكى دون أن تعيش أو تعاني نظام حياة وعمل المجتمع الصناعى .

وتلك معادلة مستحيلة ، ثمنها أن نظل ندور فى الحلقة المفرغة المفزعة : إفراط السكان المتزايد يؤدي إلى الفقر وانخفاض مستوى المعيشة ، وهذه تضاعف إفراط السكان ، وهكذا دواليك . ولعل كل أزمتنا واختناقات الحياة اليومية العامة والخاصة فى مصر اليوم تؤكد لها بصورة درامية الحقيقة التى تحاول تجاهلها ، «فهولة» أو مغالطة ، وهى أنها لا يمكن أن تعيش حضارة العصر والعالم المعاصر بطريقة حياة وعقلية الماضى المختلف التقليدى .

حلول أربعة

وبعد ، فما الحل ؟ بغير مقدمات مطولة ، ثمة طبقات أربع من الحلول لمشكلتنا السكانية : إعادة توزيع الدخل القومى ، زيادة حجم الدخل القومى ، الهجرة ، ضبط النسل . والحل الأول والثانى يمثلان جانبى التوزيع والانتاج ، ولكن الأول محايد نسبياً والثانى موجب أو أكثر إيجاباً . أما الأول والثالث فيشتركان فى أنهما إعادة توزيع أساساً re-distribution ، كما أنهما محايدان نسبياً . هذا بينما يشترك الثانى والرابع فى أنهما إعادة تحديد أحجام أو إعادة تحجيم re-sizing ، إلا أن أحدهما موجب والآخر سالب . وأخيراً فإن الحلين الأخيرين ، الثالث والرابع ، يعملان معاً بالنقص ، أى أنهما عاملان

سالبان ، ولذا فلا ينبغي لهما أن يسبقا الحلين الأولين ولا أن يتخطياهما فى أولوية التخطيط أو التطبيق .

إعادة توزيع الدخل

واضح أن إعادة توزيع الدخل القومى هى أولى أوليات الحل الاشتراكى ، ولذا تدخلنا فى فلسفة الاشتراكية السكانية مباشرة . وقد كان الاصلاح الزراعى وإعادة توزيع الأرض أولى إنجازات «ثورة» يوليو ، ولا شك أنها قطعت شوطا ما فى سبيل حل أو تخفيف مشكلتنا السكانية. وإذا كانت إعادة توزيع الدخل قد رفعت مستوى المعيشة للملايين من الفلاحين والعمال بالتأكيد ، فقد رأينا كيف انعكس هذا بمزيد من تكاثر السكان من ناحية ، وطفرة الاستهلاك واستيراد الغذاء من ناحية أخرى .

ولا غرابة أن تؤدي بعض إجراءات اشتراكية إلى طفرة سكانية ، فالمعروف أن الاقطاع إذ يستأثر بعوائد الزراعة ومكاسب الأرض لنفسه دون الفلاح الأجير إنما «يسرق» إمكانية مزيد من النمو بين السكان الزراعيين ، ولذا يخفض فى الواقع من كثافة السكان عما كان يمكن بغيره . ولهذا فإن تصفية الاقطاع جذيرة بأن تحيل هذه الطاقة المكبوتة أو الكامنة إلى فورة مفاجئة فى نمو السكان العام . وهذا بالفعل ما ترتب على «ثورة» يوليو ، وما فاقم مشكلة السكان من حيث الكم أكثر مما حلها ، وإن كان قد خفف من حدتها من حيث الكيف بالنسبة إلى قطاع هام من السكان ، الأمر الذى أدى بدوره إلى زيادة الاستهلاك واستيراد الغذاء .

غير أن الناحية الأخيرة تستدعى وقفة استتدراك . فرغم كل أخطارها ، فهى لا تعدو فى الحقيقة أن تكون استبدالا لنمط استهلاك واستيراد جديد وصالح بنمط استيراد واستهلاك قديم وفاسد . فالثمن الذى ندفعه اليوم فى استهلاك الحبوب والغذاء لسواد الشعب هو فى جوهره الثمن نفسه الذى كان الاقطاع القديم يسلبه من الشعب ويدفعه فى استيراد قائمة الكماليات الترفيحية الطبقية لحسابه الخاص . وهو بهذا خطوة اشتراكية ، وخطوة إلى الأمام ، على الأقل نسبيا . (١)

وأيا ما كان ، فإن لإمكانات إعادة توزيع الدخل حدودها التى يحكمها الحرص على

(1) Hamdan, Population Nile Mid-Delta, 2,p.337.

عدم تفتيت الملكيات إلى ما دون الحد الاقتصادى للإنتاج . وأهم من ذلك ضالة المساحة الزراعية فى البلد أصلا ، وقد قدر البعض أن إعادة توزيع الملكية كلها تماما لن تخرج فى النهاية عن إعادة توزيع الفقر أو المساواة فى الفقر . وربما كان ذلك صحيحا فى آخر أيام الاقطاع ، أما الآن ومنذ السبعينيات خاصة حيث بدأت أو عادت أيام الرأسمالية الجديدة بأشكالها المختلفة ، فإن الأمر والحكم يختلفان بالطبع .

عودة الفروق الطبقيّة

فبعد استتفحال وتضخم الرأسمالية المالية والعقارية والطفيلية منذ الانفتاح والتضخم ، يمكن القول إن الوضع الاقتصادى - الاجتماعى قد عاد إلى نمط ما قبل يوليو إن لم يكن أسوأ بكثير ، بحيث زاد الاختلال الطبقي والهوة بين الطبقات أكثر من أى وقت مضى . وإذا أصبح إعادة توزيع الثروة القومية والدخل القومى شرطا أساسيا مسبقا له الأولوية المطلقة إذا أريد حل مشكلة السكان . إذ ليس من المقبول منطقيا ولا هو من الأمانة العلمية أن نجزم بأن مصر ككل فقيرة ماديا أو متخمة بشريا وبها مئات آلاف من المليونيرات كما يُقدر .

بمعنى آخر ، أنت لا تستطيع أن تصدر الحكم بيقين قاطع بأن مصر تعاني من إفراط السكان إلا بعد أن تستنفد كل إمكانيات الحل الاشتراكى بإعادة توزيع الدخل القومى توزيعا عادلا على الجميع . فهذا من شأنه أن يخفض من الاستهلاك غير العادى وغير العادل للطبقات الغنية الطفيلية من ناحية ، ومن ناحية أخرى يرفع مستوى معيشة الطبقات المعوزة بما يؤدى فى النهاية إلى خفض معدلات نموها سكانيا .

مع ذلك كله فلعلنا لا نخطئ التشخيص ولا الحكم ولا نناقض أنفسنا إذا قلنا بعد هذا إن الفائض السكانى قد تجاوز إمكانيات الحل الاشتراكى ، بمعنى أن الحل الاشتراكى البحت أصبح غير كاف وحده لمواجهة مشكلة السكان . وإذا كانت الماركسية تقول إن «إفراط السكان مستحيل» فإن تجربتها العملية فى كل من الاتحاد السوفيتى والصين قد عادت أخيرا إلى قبول تحديد السكان وضبط النسل . (١) وفى هذا فصل الخطاب بما يغنى

(1) Pierre George, Introduction à l'étude géographique de la population, Paris, 1951, p. 70-5; A. Sauvy, "Le faux problème de la population mondiale" population, no. 3; De Castro, op. cit., p.25; F. Le Gros Clark, Four thousand million mouths, Lond., 1946, p.260.

عن كل تعليق أو تحقيق . ويوضح أكثر ، لابد من الحل الاشتراكي أولا وقبل كل شيء ، ولكن لابد أن ندرك مقدما أنه لن يكفى وحده .

زيادة الدخل القومى

أيا كان الفاعل والمفعول به بين طرفى المعادلة ، فإن ذلك لا يغير فى شيء من حقيقة الأساسية وهى أن الاقتصاد المصرى يعانى مشكلة سكانية خطيرة بمثل ما أن سكان مصر تعاني مشكلة اقتصادية خانقة . حقا أيهما السبب وأيهما النتيجة ، أيهما الأصل وأيهما الفرع ، قد يغير من استراتيجية المواجهة ، ولكنه لن يغير من استراتيجية التنمية . فكحد أدنى مطلوب فى الحالىين وعلى أية حال زيادة حجم الدخل القومى ، أى تعظيم الانتاج ، إلى أقصى حد ممكن . وليس من حق أحد أن يدعو إلى حلول راديكالية أو جراحية أو غير ذلك لمشكلتنا السكانية قبل أن يرتاد ويستنفد الحل الاقتصادى تماما . لكن الخلاف والجدل وارد بعد ذلك ومشروع فى مدى جدواه وكفايته كحل شامل شاف للمشكلة السكانية . فالبعض يرى أن الحل الأوحى ، الكامل والمطلق ، للمشكلة هو التنمية الاقتصادية (والاجتماعية معها طبعاً) ، أى تنظيم المجتمع لا تنظيم الأسرة . ولكن البعض الآخر ، بينما يصر على حتمية التنمية ، لا يرى فيها إلا حلا جزئيا فقط لا حلا كاملا ، وأن مشكلة السكان أكبر من الحل الاقتصادى مثلما تتجاوز الحل الاجتماعى أو السياسى أو غير ذلك من قبل ومن بعد .

بين الزراعة والصناعة

وفى مجال زيادة الانتاج والدخل القومى فلقد ترددت مصر المعاصرة بين قطبى الزراعة والصناعة فى العقود الأخيرة ، غير أن كلا الحلين فشل بدرجة أو بأخرى للأسف . فبصرف النظر عن صحة أو عدم الجدل النظرى أو المناظرة السياسية التى احتدمت فى السبعينيات حول إهمال الستينيات للزراعة لصالح الصناعة ، فإن السبعينيات من جانبها قد أهملت الاثنين معا الزراعة والصناعة لصالح الخدمات ، أى أهملت الانتاج لحساب الاستهلاك ، والتنمية لحساب الاستيراد ، والداخل لحساب الخارج .

كذلك فإذا صبح من حيث المبدأ أن المستقبل للزراعة ، وأن الصناعة بدورها هي أيضا أمل المستقبل ، فإن الواقع المؤسف أن كلا من الانتاج الزراعى والصناعى الراهن قاصر قصورا شديدا عن مقابلة المد السكانى ، وأن الزحف السكانى قد لاحق وهزم كل أغراض التنمية الاقتصادية وأهدافها زراعية كانت أو صناعية ، ولنذكر فقط السد العالى ، فلعله أبرز حالة فى القضية .

فمنذ سنة ١٩٧٠ انخفض متوسط نصيب الفرد من كل من المساحة المزروعة والمحصولية عما كان عليه من قبل . أى أن نمو السكان ، كما ابتلع أضعاف دخل القناة فى استيراد الغذاء وحده ، ابتلع مكاسب السد العالى هو الآخر رغم كل ملحمة التاريخية ، لا ، وإن نبني سدا عاليا كل بضعة عقود بالطبع . وهذا وحده دليل على أن التنمية الاقتصادية وحدها ليست الإجابة النهائية على زحف السكان الغامر . أى أنه حتى السد العالى والتنمية الاقتصادية لم ولن تحسم كلية مشكلة السكان ، التى هي إرث متراكم مثما هي مشكلة ديناميكية لا تكف عن التضخم مع الوقت .

بين الخطأ والمشكلة

هذا ومنذ بدأت خطط مضاعفة الدخل القومى كل ١٠ سنوات فى الستينيات ، فشلت المحاولة مرتين على الأقل ، وإن كان السبب هو ظروف الحروب الاعتراضية أساسا ، ومن هنا فبعد أن كان معدل النمو السنوى لإجمالى الناتج المحلى قد وصل فى الفترة ٥٥ - ١٩٦٥ إلى ٥,٧٪ ، هبط إلى ٢٪ فقط فى أوائل السبعينيات . وفى السنوات الأخيرة فقط ، بعد حرب ١٩٧٣ ، بدأ الموقف يتحسن نسبيا أو بالأصح ظاهريا .

فقد بلغ معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى ٣٪ سنة ١٩٧٣ ، ولكنه ارتفع مرة واحدة إلى ٦٪ سنة ١٩٧٤ أى الضعف ، ثم إلى ٨,٩٪ سنة ١٩٧٥ ، ٩,٤٪ سنة ١٩٧٦ ، ٨,٣٪ سنة ١٩٧٧ . غير أن هذه الزيادات كلها تعد للأسف زيادة غير حقيقية ، محاسبية . شمية أكثر منها إنتاجية ، ولهذا فإنها وإن فاقت معدلات نمو السكان بكثير ، فلعلها على أفضل تقدير كسّانت كافية بالكاد فقط لحفظ مستويات الدخل والمعيشة ومنعها من المزيد من الانحدار أو الانحطاط .

وخلال السنوات الخمس ٧٨ - ١٩٨٢ ، إذا تابعنا علاقة التوازن بين السكان والدخل

إلى اليوم ، فلقد كان المقرر تخطيطاً أن يرتفع الدخل القومى من ٦٢٤٥ مليون جنيه إلى ١٠٧٩٤ مليوناً ، بزيادة ٤٥٤٩ مليوناً . ذلك ليرتفع دخل الفرد من ١٢٠ جنيهاً سنة ١٩٧٥ ، ١٦٠ جنيهاً سنة ١٩٧٧ ، إلى نحو ٢٥٠ جنيهاً سنة ١٩٨٢ حين يكون عدد السكان المقدر نحو ٤٢,٩ مليون (بافتراض معدل نمو قدره ٣,٢٪ سنوياً) . غير أن الذى حدث فعلاً أن الأرقام تجاوزت تلك الأهداف ، ولكن للأسف نتيجة التضخم وحده مرة أخرى ، بحيث لم يكد يتغير الموقف الأساسى فى العلاقة السكان - الدخل .

أما عن المستقبل ، فلقد تحددت أهداف التخطيط منذ سنة ١٩٧٧ حتى سنة ٢٠٠٠ على ثلاثة أسس ، وذلك بالأسعار السائدة وقتئذ .

فأولاً ، هناك مضاعفة دخل الفرد ٤ مرات ، أى بمعدل زيادة سنوى قدره ٦,٢٪ ، بحيث يصل إلى ٤٧٠ جنيهاً أو ١٠٠٠ دولار سنة ٢٠٠٠ .

ثانياً ، مضاعفة دخل الفرد ٤ مرات تقتضى مضاعفة الدخل القومى ٨ مرات . وهذا يتطلب استثمارات خلال الفترة قدرها ١١٢ بليون جنيه .

ثالثاً ، مضاعفة الدخل الزراعى ، نظراً لمحدودية إمكانياته ، ٣ مرات فقط ، أى بمعدل زيادة سنوى قدره ٤,٩٪ ، على أن تكون الصناعة هى مركز الثقل فى العملية برمتها . وهناك تقدير آخر يتنبأ بأن دخل الفرد سيرتفع إلى ٦ أمثاله حالياً فى سنة ٢٠٠٠ .

الحل البترولى

ولا ريب أن تعظيم الانتاج والتنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومى إلى أقصى حد هى الحل الإيجابى الأول والأخطر لمشكلة السكان ، ولكنه الأصعب أيضاً ، بل هو الصعب الممتنع بعينه ، ربما جزئياً بسبب ضغط السكان ذاته . فمصر حقا تتوسع الآن فى كل شىء ، فى الأرض ، فى الزراعة ، وفى الاستصلاح ، فى الصناعة ، فى التعدين ، فى الانتاج عموماً ، وذلك بمجهودات عنيفة وباهظة ، ولكن بعائدات ضئيلة محدودة . والنتيجة أن مصر تتوسع فعلاً فى كل شىء ، ولكن بالقطارة إن لم يكن بالسحاحة ، أى بجرعات شحيحة . الشىء الوحيد الذى تتوسع فيه بلا حساب بل وبسهولة فائقة هو السكان . وبالتالي تظل المشكلة قائمة .

من هنا ، ومن زاوية أخرى ، يرى البعض أن أمل مصر فى حل مشكلتها الاقتصادية ،

وبالتالى السكانية ، معقود فقط بكشف بترولى عظيم يضع مصر على مستوى عمالة أو كبار منتجى الشرق الأوسط . فالبتروى وحده هو الذى ثور أوضاع المنطقة الاقتصادية وخلق عالما جديدا ضاعف بالمقارنة ، بالقوة بل وبالفعل ، من أزمة مصر المسادية . ومما لا ريب فيه أن الكلمة الأخيرة فى بترول مصر لم تقل بعد ، وليس هناك ما يمنع - والبتروى ثروة ثورية طالما تحدث كل التوقعات والحسابات - أن تشهد مصر ثورة بترولية حقيقية . وإذا حدث هذا فلسوف يعيد تقييم كل الموقف السكانى فى مصر ويخفف إلى حد بعيد جدا من حجم ووطأة المشكلة ويحد من حجمها (١) .

مع ذلك يتحفظ البعض فى مدى وأبعاد الحل البترولى المفترض . فحتى لو فرضنا نظريا ، أن دخلا كدخل بترول أكبر المنتجين العرب ، السعودية ، وزع على عدد المصريين ، فإن متوسط الدخل الفردى سيظل محدودا نسبيا نظرا لضخامة هذا العدد (٦ - ٧ أمثال السعودية على التقريب) ، معنى هذا أنه لو تفجر البترول فى مصر بنفس حجم السعودية مثلا ، فلن يحل إلا جزءا فقط من مشكلتها السكانية ، وسيظل من الضرورى خفض عدد السكان ، حتى البترول الخرافى لم يعد بالحل الكافى (٢) !

الهجرة بين الماضى والحاضر

ويمكن أن نعرض للهجرة كحل من حلول مشكلة السكان بنفس المنطق والاقتضاب . فاقترحات تهجير المصريين ليست جديدة ، وهى غالبا ما تراوحت بين السودان والعراق وسوريا ، وثلاثتها كانت تعاني - على عكس مصر - من مشكلة تفريط السكان ، وأحيانا بين الحبشة والعالم الجديد فى أمريكا اللاتينية . كذلك تراوحت تقديرات الفائض الذى يهجر حول ٤ - ٥ ملايين أى بنسبة ٢٠ - ٢٥٪ من مجموع السكان وقتئذ عند كليلاند ، وحول مليونين أى نصف ذلك عند دورين وورينر . (٣)

(١) راجع قبله ، الجزء الثالث ، ص ٩٥٣ - ٩٦٦ .

(٢) حمدان ، بترول العرب ، ص ٢٤٣ - ٥٢٠ .

(3) P.51.

تلك صورة تاريخية الآن بالطبع ، بعد أن وقع انقلاب الخروج المصرى المعاصر منذ السبعينيات. على أن هذا الانقلاب ، وإن أثبت بقوة خطأ النظرية أو النظرة التقليدية عن رغبة المصريين عن الهجرة أو عدم قدرتهم عليها ، لا يعد من الهجرة الحقيقية إلا بنسبة العشر على الأكثر . فمن بين نحو ٣,٥ مليون مصرى مغترب حاليا ، يقدر عدد المهاجرين الحقيقيين بنحو ربع المليون على الأكثر ، والباقى هجرة عمل مؤقتة . كذلك فعلى عكس التوقعات أو التوصيات القديمة، فإن هذه الهجرة اتجهت لا إلى الدول العربية أو الافريقية المذكورة ولكن إلى العالم الجديد أساسا، وهناك أيضا لم تتجه إلى أمريكا اللاتينية ولكن إلى أمريكا الشمالية أساسا ومن بعدها أستراليا توا .

عن المستقبل

المهم أنها ، بهذا الحجم وذلك الوضع ، من الصعب أن يقال بعد إنها قد تحققت كحل أو حتى كظاهرة سكانية مؤثرة ، وأن كانت بلا شك قد ساهمت بعوائدها فى حل مشكلة السكان أو تخفيفها محليا إلى حد بعيد بكل تأكيد . وهكذا تبقى الهجرة حلا احتياطيا مستقبليا فقط . وفى هذا الاطار ، فمن المرجح أن مشاكل وأخطار الهجرة الخارجة المألوفة لا محل للخوف منها هنا . فبالحجم المناسب ، لن تؤثر فى حجم الانتاج القومى - فهذا محور سلامة اقتراح الهجرة أصلا . ثم إنها لن تؤدى إلى الاقفار الاقليمى أو الاقفار بالقرى كما عرفت إيطاليا مثلا ، ولن ترج الاقتصاد القومى بالعرض الفجائى لعقارات المهجرين ، ببساطة بسبب الفقر السائد بينهم . كذلك فإن مشاكل التأقلم ليست جدية (١) . ومن ناحية أخرى ، فإن توزيع بضعة ملايين من المصريين على البلاد العربية التى تعاني من تفریط السكان هو أمر لا يفيد الانتاج فى هذه البلاد فقط . بل ويمثل أداة سياسية وحدوية بالغة الأهمية والخطورة إن لم يكن الضرورة ، فهى تدعم الوحدة المنشودة وتجانس العربىة ، كما تحد من ضخامة مصر فى الاتحاد المرموق وتقرب من أحجام الجميع بدرجة ما ، مما يبديد مخاوف البعض - حقيقة أو موهومة - من «سيطرة» مصر على الاتحاد كما يقولون .

(1) J. Isaacs, Economics of Migration, Lond.,1947, p.104-145.

ومع ذلك كله فثأغب الظن - بل الظن كله - أن الهجرة حل أكاديمى خيالى بحست فى الظروف الحاضرة وفى المستقبل المرئى . فعدا ما تتطلبه من تنظيم وتمويل حكومى ضخف جدا ، وعدا ما يقال عن رغبة المصريين عن الهجرة ، وعدا حدود إمكانيات التشبع السكانى فى المهاجر المقترحة ونمو أبنائها الذاتى ، وعدا التمويل الأضخم اللازم لإعداد المهاجر ، فإن المناخ السياسى والوعى السياسى لم ينضجا بعد فيما يبدو لتقبل مثل هذا الحل ، والأمر يحتاج إلى استراتيجىة فكرىة جديدة تماما . وسيكون على مصر الواقعىة أن تفكر فى حلول محلية بحتة - على الأقل فى المدى القريب .

مثلا ، أوضح السودان بجلاء أنه يرحب بكل علاقات الأشقاء من مصر - إلا هجرة المصريين والفلاح المصرى إليه . ومن الناحىة الأخرى ، فقد تقدم العراق بمشروع تهجيرى رائد وطموح يقضى بنقل وتوطين الفلاح المصرى إلى أراضيه البور الشاسعة واستقراره واستيطانه الدائم هناك على قدم المساواة مع الفلاح العراقى . وحجم المشروع المستهدف هو مليون نسمة على مدى ٢٠ سنة ، تبدأ بنحو ٢٠ ألفا فى السنوات القليلة القادمة ، بينما بدأت النواة الأولى ببضعة آلاف فى قرية الخالصة قرب بغداد . والأمل أن يتحقق هذا المشروع بنجاح ، حتى يعطى مثلا عمليا يغير نظرتنا التقليدية إلى الهجرة كحل لمشكلة السكان .

مهما فعلنا إذن ، فإن سائر الحلول ، على ضرورتها الفائقة وفعاليتها الذاتية ، تظل تكمىلية أساسا ، ولا نقول ثانوىة ، إذ أن قصاراها المحافظة على مستوى المعيشة الحالى دون تدهور أكثر . أما رفع هذا المستوى فلا بد له من تحديد حجم السكان ، وعلى هذا فلا بديل عن ضبط النسل . وهنا نلاحظ مفارقة مثيرة ، فلكى تحافظ فقط على مستوى المعيشة الراهن ، أى إن أردت الهدف السلبى ، فإن الحل هو الحل الإيجابى بتعظيم الانتاج وعدالة التوزيع . أما إذا كان المطلوب هو الهدف الإيجابى ، أى رفع مستوى المعيشة ، فإن الحل الوحيد هو الحل السلبى بالهجرة إن أمكن ولكن بضبط النسل أساسا ، حقا ، إن ضبط النسل ، فى أكثر من معنى ، هو أعلى مراحل ضبط النفس .

ضبط النسل

وليس ضبط النسل هو «انتحار الجنس race-suicide» بالضبط ولا بالتقريب

ولا بالقسر - ولنضعها هكذا من البداية بكل سفور الصراحة الصادمة ولكن الصادقة ، حتى نقطع الطريق على المرجفين أو المؤولين أو المولولين . فليس المقصود بضبط النسل منع أو تحديد النسل حتما ، ولا هو يعنى بالضرورة إنقاص تعداد السكان الحالى مثلا . كل ما هناك إبطاء سرعة النمو الزاهن فحسب لتقليص حجم الزيادة والمشكلة لا حجم السكان نفسه .

ذلك أن هناك فائضا محققا لا سبيل إلى إزالته قورا بالطبع ، ولا بديل سوى تصفيته بالتدريج . ولهذا فليس على مصر أن تخشى آثار ضبط النسل الجانبية أو السلبية ، ولن تعرف مصر يوما خطر تناقص السكان depopulation على غرار المثل الفرنسى فى الماضى ، فإن أشد المختصين تفاؤلا لا يرى أن حصيلة ضبط النسل فى يوم ما ستنقص بالسكان عما وصلوا إليه الآن من حجم ، وقصارى أملهم أن تتناقص الزيادة المضافة لا أكثر .

ولضبط النسل ، بعد هذا ، أعداء رومانتيكيون تقليديون ، يجمعون - للغربة والمفارقة - بين أشد العناصر تطرفا فى الدين كالكاثوليك وبين أشد العناصر بعدا عنه وهم الماركسيون . وإذا كانت الماركسية قد عادت فتخلت عن عدائها الإيديولوجى الضارى لضبط النسل وتبنته فعلا على المستوى العملى البراجماتى ، فإن من المثير أيضا أن بعض من يعارضونه يرفضونه كضبط بيولوجى بالوسائل الصناعية المانعة ، ولكن يقبلون به كضبط اجتماعى بالتطورات الحضارية الطبيعية ، رغم أن المبدأ واحد والنتيجة واحدة .

بين مد وجزر

وفى مصر لم نعدم دعاة متحمسين لتكاثر السكان ، بل عرفت مصر - على تصغير ومتأخرا - مشادات كالمشادات الديموغرافية التى عرفتها أوروبا منذ مالثوس . فالجدل المالثوسى تكرر فى مصر فى الثمانينيات الماضية بين روسى بك داعية التكاثر المتفائل على مذهب جوبوين ، وبين كولوتشى باشا Colocci «مالثوس مصر» كما سسمى . وفيما قبل الحرب الأخيرة كان كلياند - أول داعية للمالثوسية الحديثة - هو برادلوى مصر ، وكما حوكم برادلوى حورب كلياند . ولكن المالثوسية الحديثة وجدت مدرسة كاملة من الأنصار بين العلماء والمثقفين المصريين .

غير أن نكسة المalthوسية البادية خلال «القرن العجيب» - القرن التاسع عشر - انعكست على مصر ببعض دعوات حادة أو محتدة إلى نمو السكان وتكثيرهم . فرأينا من يدعو مصر قبل الحرب الثانية إلى النمو حتى ٣٠ مليوناً ، بل وحتى ٥٠ مليوناً (١) . والأسوأ أن مثل هذه الدعوات غير المسئولة التي تعد رجعة ساذجة إلى كامرالية القرن الثامن عشر التي كانت ترى ثروة الأمم فى السكان ، هذه الدعوات التي حسبناها انقرضت وبادت مع خطورة الموقف وجديته ، عادت فرفعت رأسها وصوتها عالياً فى السنوات الأخيرة بصورة محيرة مثلما هى مقلقة .

بل الواقع أن المalthوسية المحدثه أو دعوة ضبط النسل بعد أن كانت قد كسبت الرأى العام المستنير والمتقف تماماً ، تعرضت فى السنوات الأخيرة لنكسة بادية وفقدت المصداقية حتى بين بعض المثقفين ، وأصبح هناك من يدعو علناً ويحده إلى تكاثر السكان بشدة ويحذر بصراحة من ضبط النسل . ففى مقال يقرأ من عنوانه مثلاً أن «مائة مليون لا تكفى . إحدروا الدعوة إلى خفض السكان» (كذا) (٢) . وهذا عنوان آخر مماثل يغنى عن التعليق أو الإسهاب : «زيادة السكان لمصر نعمة لا نقمة وخير لا شر» . (٣)

والحقيقة أن مصر تشهد اليوم «ردة» رجعية عن المalthوسية الحديثة تواكب الردة الرأسمالية عن الاشتراكية ولا تنفصل عنها فلسفياً ومنطقياً ، سياسياً وإيديولوجياً . بل لعلنا أن نقول إن دعوة ضبط النسل أو تنظيم الأسرة أو تحديد السكان قد باتت - كذلك القوانين الشهيرة والمعاصرة - «سيئة السمعة» ، مشبوهة ، مشكوكا فى دواعيها ودعائها .

ربما لأن مسألة السكان أصبحت عندنا «تخصص من لا تخصص له» ، والصيحة البيغاوية الأخيرة عند من تصدرها اليوم من الديماجوجيين وأنصاف المتعلمين والدعاة الأدعياء . ربما كذلك لأنها اختلطت بالتوجيهات والتوجهات السياسية الخارجية ، بكل ميولها وانحرافات ومخططاتها ، ولا نقول مؤامراتها ، العنصرية البادية والمريية . مثال

(١) كلياند ، ١٩٣٦ ، ١٠٩ ؛ فيليب شدياق ، ص ١٨٠ ؛ عبد الواحد الوكيل ، ص ٢٣٣ ، مجلة الجمعية الطبية المصرية ، ١٩٣٧ .

(٢) أبو الخير نجيب ، جريدة الشعب ، ٢٥ - ٥ - ١٩٨٢ ، ص ١٥ .

(٣) محمد صادق صبور ، الأهرام ، ٢ - ٦ - ١٩٨٠ ، ص ٧ .

ذلك الحملة الصليبية الأمريكية الحالية لتحديد النسل ، تلك الحملة المليونية المجيشة ذات البروز الاعلامى الفاقع إلى حد شك المتعاطفين ونفر المحايدون وحيد المؤيدين وضاعف المعارضين الساخطين منهم والساخرين (فقط «انظر حواك» ١) .

فى الميزان

فى الوقت نفسه لابد لنا ، موضوعيا ، أن نعترف بأن ضبط النسل - كإطلاق النسل ذاته - سلاح ذو حدين ، يمكن عند حد معين وفى الوقت غير المناسب والمكان غير المناسب أن يكون ضارا ، تماما مثلما يعد ضروريا ومفيدا فى الزمان والمكان المناسبين وبالقدر الملائم . ولكن فى الحالين فليس من حق من يزعم لدوافع سياسة أن مستوى المعيشة فى مصر ارتفع وتحسن أخيرا أن يدعو إلى ضبط النسل ، فهذا تناقض مريب .

ومن هذه الزاوية فصحيح أن كل طفل يولد بقم واحد ولكن بذراعين اثنتين وصحيح أن على كل جيل أن يحل مشكلته ويترك المستقبل آملا أن تحله الأجيال القادمة بعلمها الأكثر تطورا (١) . ولكن من الصحيح أيضا أن كل قم يولد «يعمل» طويلا قبل أن تعمل ذراعاها . وإذا كانت الذراعان ستعملان ٣٠ سنة على الأقل مقابل ١٥ سنة فقط يعمل فيها القم ، فينبغى أن نسجل بالمقابل أن جيلنا ورث مشكلة الأجيال السابقة ، ونحن بالتاكيد نسيء إلى الأجيال القادمة إذا تركنا لهم المشكلة مضاعفة .

صحيح كذلك أن هناك «ضوابط النسل الاجتماعية social contraceptives» التى تتمثل فى التعليم ورفع مستوى المعيشة والتطور الحضارى والاجتماعى وغيرها من العوامل غير المباشرة ، أو كما قال كليفلاند «علم أنت الفتاة المصرية ، وسيرعى معدل المواليد نفسه بنفسه» (٢) . وفى هذه العلاقة ، فلقد كشفت الأبحاث الحديثة عن علاقة طردية بين معدل وفيات الأطفال الرضع وبين معدل المواليد العام ، بمعنى أنه إذا انخفض الأول نتيجة تحسن الظروف البيئية والمعيشية انخفض الثانى تلقائيا . ومهما يكن ، فهناك بالفعل دلائل على تباطؤ وانخفاض نسبي فى الخصوبة الحقيقية للمرأة المصرية .

(1) Kenneth Smith, "Some observations on modern Malthusianism", Pop. studies, July 1952, p 100-5.

(٢) ١٩٣٦ ، ص ١٩ .

كل هذا صحيح ، ولكن هذه ضوابط بطيئة الحركة والمفعول ، والمشكلة تسبقها دائما ، بل إن هذه الحلول أصبحت هي نفسها شبه معطلة أو مشلولة بسبب فداحة المشكلة في ذاتها . وقد رأينا مثلا كيف أن التمدن لم يخفض معدل مواليد المهاجرين من الريف . ولهذا فإن المشكلة حلقة مفرغة . فالفقر نتيجة لتكاثر السكان ، ولكنه سبب أيضا . فانهدام أسباب الحياة الجيدة يؤدي إلى التعويض بالحياة الجديدة ، وفي بيئة القرية الراكدة المظلمة يصبح التناسل كما رأينا هو المصّب الأساس للطاقة الحيوية (تذكر سخرية وليم فوجت!) . ولا مفر إذن من «ضوابط النسل البيولوجية biological contraceptives» ، لأنها وحدها السلاح الحاسم السريع .

ومن الغريب أن ضغط السكان نفسه قد بدأ يفرض ضبط النسل علينا بطرق غير مباشرة وأحيانا مؤلمة . على أن ذلك إنما هو منطق الطبيعة - التي لا تخذع - في التصحيح بالعقاب ، بحيث تفرض علينا اليوم بالقهر ما كان ينبغي أن نفعله أمس بالعقل . ولهذا فإن علينا الآن أن نسارع بأن نفعل بالعقل اليوم ما سوف تفعله الطبيعة بنا غدا بالمزيد من العقاب .

خذ مثلا موجة الغلاء الرهيب الصاعدة أبدا ومعها أزمة الاسكان الخائفة . فرغم أنهم أصلا أو جزءا بعض نتائج ضغط السكان ، فلقد أصبحنا بطريقة دياكتيكية إحدى وسائل ضبط النسل . فكثير من الشباب اليوم يعجزون عن أن يبدأوا أسرة ، وسن الزواج تتأخر باستمرار ، ومن يتزوج يحدد حجم أسرته من فرط غلاء المعيشة وضيق المكان ... إلخ . لقد أصبحت مشكلة الأسكان - ويا للسخرية - «حلا» لمشكلة السكان !

ويتعبير العلم الديموغرافى ، فإن الموانع الماثوسية checks قد بدأت تعمل فى مصر من جديد عن طريق الأسعار فالغلاء فالفقر فتأخير سن الزواج فازدياد العزوبية إلخ . والتناقض الطريف أو المخيف هنا أنه إذا كانت مشكلة مشكلتنا السكانية الجديدة أن الموانع الماثوسية الموجبة كالحروب والأوبئة والمجاعات قد انتهت وامتنتعت نهائيا ، عيث لا مكان لها قط بطبيعة الحال فى القرن العشرين ، فإن هذه الموانع نفسها بدأت فيما يبدو تعود متخفية متتكررة فى صورة جديدة مخففة هى الغلاء الفاحش والجوع المزمن والعزوبية المفروضة ... إلخ . صورة غامضة ، ومستقبل أشد غموضا .

الأغرب والأطرف أن هذا التناقض شبه الماثوسى يواجهه أنصار النسل وتكثير

السكان populationists بتناقض مضاد أشد إثارة ولكنه لا يقل غموضاً ، فهم يردون عند هذا الحد بأن الانفجار السكاني نتيجة لا سبب للتخلف الاقتصادي والاجتماعي ، وأن علاجه ينبغي من ثم أن يتجه إلى التخلف لا إلى السكان ، أى أن الحل يكمن فى التنمية الاقتصادية - الاجتماعية لا فى ضبط النسل . ويتصل بهذه التنمية ، فى رأيهم ، تطور جوهرى حاكم حاسم ، هو أن العالم المعاصر قد وصل إلى مرحلة من الانفجار المعرفى العلمى والتكنولوجى لا تفوق كل التاريخ البشرى بأسره فحسب ولكن أيضاً معدل الانفجار السكاني نفسه أيا كان حجمه أو بلغ مداه فى المستقبل ، إنه لا مجال للتشاؤم - يخلص التكاثريون (ولا نقول عبدة النسل) - ولا محل لضبط النسل .

فى مقعد ضحك بين مقعدين

فى وجه هذه الدعوى أو الدعوة ، لا شك أن المرء المحايد الموضوعى يحتاج إلى قدر كبير من التفاؤل وقدرة أكبر على خداع النفس لكى يستطيع أن يقفز فوق الواقع الراهن بكل معاناته المريرة وأزماته الرهيبة فى الحياة اليومية وغير اليومية . وإلا لكنا نعيش حقاً فى جنة البلهاء سكانيا واقتصاديا مثلما نعيش سياسيا ودوليا . بل إن الدعوة إلى إطلاق التكاثر (ولا نقول مرة أخرى عبادة النسل) على عواهنه وعلى علاته فى مثل وضعنا الراهن لتوشك أن تبدو دعوة مازوكية، نوعاً من الشنود الفكرى يكاد يصل إلى حد التلذذ بتعذيب الذات (أو لعلها سادية تسعد بتعذيب الآخرين ؟) .

ذلك أننا قد استنفدنا معظم طاقات التنمية بالفعل ، فلم تزد السكان إلا فقراً وإملاقاً . وكل طفل يولد اليوم يخفض من مستوى المعيشة أكثر وأكثر . أما الانفجار المعرفى العلمى - التكنولوجى فإن من شأنه أن يقلل الحاجة إلى الأيدي العاملة أى السكان لا أن يزيدها ، فضلاً عن أنه يراهن على مستقبل مجهول ما يزال ، ذلك مع التسليم المطلق بإعجاز العلم الكامن . وحسبنا أن أصحاب الثورة التكنولوجية وسادتها فى العالم اليوم هم أنفسهم أكبر دعاة وممارسى ضبط النسل .

بهذا كله تترد الكرة إلى أنصار النسل . فإذا كان دعاة الضبط - من أمثالنا - يزعمون أنهم يقدمون النظرية الصحيحة أو الوحيدة لحل مشكلة السكان ، فإن عبء إثبات العكس إنما يقع على أنصار النسل ، وهذا هو التحدى الذى ينبغي أن يواجههوه

بلا التفاف ، وبهذا تعود القضية إلى حيث بدأت : إما ضبط النسل أو زيادة الفقر ، إما الضبط أو الجوع ، ولا نقول الضبط أو الموت ، بصيغة أخرى ، على مصر أن تختار الآن بين الغريزة الجنسية أو غريزة البحث عن الطعام . فما لم تحكم ضبط نسلها وتحجم سكانها ، فإن مصيرها الوحيد الحتمى أو المتاح هو النموذج الهندى أو الصينى ، أى طريقة الحياة الآسيوية حضاريا ومعيشيا وبشرىا .

فإذا كانت مصر الستينيات والسبعينيات قد وقعت بين مقعدى مثل «قطعة من أوروبا» و «قطعة من أمريكا» ، فإنها بفعل مشكلة السكان العاتية الفاشمة قد تجد نفسها وقد سقطت دونهما بين كرسى «قطعة من الهند» و «قطعة من الصين» ، وبدلا من التردد بين الأوربية أو الأمريكة ، نسقط فى حمأة التهديد أو الصيونة . ذلك كله ودون أن نذكر كرسى «بروليتارية العرب» و «رهينة إسرائيل» . (١)

الضبط والحرب

وعلى ذكر العدو ، فلا بد أولا أن نلاحظ ، لمجرد السجل ، كيف يحفل موقفنا السكانى بالتناقضات والتناقضات المضادة التى تؤكد أننا لا سياسة سكانية لنا أكثر مما لنا سياسة خارجية . فابتداء ، ومن ناحية أولى ، فليس من حق دعاة السلام المدعى مع العدو أن يدعوا إلى ضبط النسل ، فإن من كان على استعداد لأن يذهب إلى آخر الأرض وآخر المدى لكى يوفر حياة جندى مصرى واحد فى القتال كما يدعى ، ليس من حقه أدبيا ومنطقيا ألا يرحب بأكبر عدد ممكن من القادمين الجدد إلى الحياة . إن دعوة السلام المزعوم ودعوة ضبط النسل نقيضان لا يجتمعان ، ولكن كثيرا من دعائنا الأدعياء يقولون ما لا يفعلون ، ويفعلون ما لا يفهمون .

أما الذين لا يؤمنون بضبط النسل دون تناقض سياسى مع أنفسهم ، فليس لهم أن يخافوا منه على قوة مصر العسكرية ، إذ لا علاقة حقيقية بين «الأنسب العسكرية» و «أنسب السكان» ، ولا عادت الحرب الحديثة بالعدد - العدو الاسرائيلى نفسه أقرب (وأقوى !) دليل .

(١) راجع قبله ، الجزء الثالث ، ص ٨٩ - ٩٧ .

بل إن من المحتمل أو المؤكد - وهذا قمة المفارقة الساخرة أو المأساوية - أن إفراط السكان في مصر هو أحد الأسباب الجذرية أو الكامنة التي ، عن طريق أزمتها الاقتصادية الطاحنة ، 'ركعتها' لهذا العدو بالدقة ، فضيحت مصر كلها وفلسطين من بعدها أو قبلها والعرب جميعا إلى الأبد أو على الأقل إلى أجل غير مسمى .

ذلك أن أحدا لا يمكن أن يشك أو يشكك في أن مشكلتنا السكانية المجسمة ، عن طريق أزمتنا الاقتصادية الجسيمة ، كانت من دوافع أو مبررات السقوط والركوع .. تذكر فقط الشعارات العديدة والبراقة والمضللة ، الكاذبة والمكنوية ، عن أن «السلام يساوى الرخاء» ... الخ . أنها ، تلك المشكلة ، أحد الأسباب التي أذلتنا للجميع للصديق والعدو ، للشرق والغرب ، أذلت عنق مصر لعرب البترول ويهود إسرائيل كما للروس والأمريكان .

والحقيقة أن مصر إنما سقطت لإسرائيل بين ضغوط السكان والاقتصاد والاجتماع والسياسة في الداخل وضغوط الغرب والشرق والعرب في الخارج . ومصر لن تحل مشكلتها السياسية الخارجية المأساوية مع العدو الإسرائيلي - الأمريكي إلا بعد أن تحل مشكلتها الحياتية الحيوية في الداخل وهي السكان - الاقتصاد . لن نحرر أنفسنا ، يعني ، من إسرائيل ، إلا بعد أن نحرر أنفسنا من النسل . وإلى أن يتحقق هذا يمكن القول بلا تطرف إن كل طفل يولد الآن في مصر يخفض من وزنها ومكانتها السياسية ، لا العكس ، وأنه كلما زاد حجم مصر السكاني في عصر البترول الحالى كلما نقص وزن مصر السياسى ، لا العكس .

وهذا ما يقودنا خطوة أبعد على طريق تحديد البعد السياسى والاستراتيجى لضبط النسل . فصحيح أن الدعوة إلى تقليص حجم مصر السكاني تأتى في وقت تزداد فيه سكان كثير من الدول المحيطة نموا وحجما ، خاصة في بعض الدول العربية والافريقية - دول حوض النيل مثلا بدأت أخيرا تفوق في مجموع سكانها سكان مصر - ورغم أن لهذا الجانب تعقيداته وانعكاساته السياسية ، فإنه بعيد تماما عن أن يخل بتوازن القوى التقليدى ، كما أن القوة السياسية أو العزة - الآن أكثر من أى وقت مضى - ليست بالكاثر ، اليوم إنما العزة بالكامل ، يعنى بالكيف لا بالكم .

الضبط بين الدين والتخطيط

ماذا يبقى إذن ليقف في وجه ضبط النسل ؟ لئن كان الضبط بصطدم بالتقاليد والامية، إلا أن الشائع هو أن الدين مشكلته . وهنا وجه الخطأ والغربة معا . فتأبأت أن الاسلام لا يمنع ضبط النسل إذا لزم ، بل قد يحث عليه حينذاك . ولسنا بحاجة هنا أن نكرر كل ما أفتت ورخصت به الهيئات الدينية الاسلامية المختلفة مرارا . ولعله ليس من الصدفة أن واحدة من أولى الدعوات إلى ضبط النسل في الاسلام - كلمة عمرو المعروفة «إياكم وكثرة العيال... إلخ» - إنما قيلت في مصر بالذات ! كذلك قد لا يعرف البعض أن أوربا لم تعرف أدوات منع الحمل الأولية - الجراب sheath and pessary - إلا من العرب وعن طريق العرب ! (١)

والواقع أن مصر ، حتى قبل العرب والاسلام ، عرفت السياسات السكانية وضبط النسل وكان لها سياسة سكانية في صميم الفرعونية . فكما يستخلص كورهر ، كان لقدماء المصريين فيما يبدو حس ما بفكرة أنسب السكان كميًا ، بمقتضاء كانوا يرسمون ويعيدون رسم سياستهم السكانية . (٢)

ومصر المعاصرة ، مصر القرن العشرين الميلادي ، لا تملك يقينًا أن تتخلف عن مصر الفرعونية في القرن العشرين قبل الميلاد . فمن المؤسف حقًا أننا لا نملك حتى الآن سياسة سكانية محددة المعالم ، الأبعاد . بل أليس غريبًا أن يدعو أحد إلى سياسة «دعه يمر» في السكان في الوقت الذي يأخذ المجتمع والدولة بالتخطيط الاشتراكي في كل مجالات الحياة كما يقال ؟ (٣)

إن المجتمع كله في المركب البيئي وحدة واحدة من وجهة التوازن الإيكولوجي ، وكل تغيير في أي عنصر مهما تضاعل تستتبعه حتما تغيرات في المركب كله ، وكل مولود جديد هو «تغيير» في المركب يمكن أن يؤثر عليه وعلى توازنه . وليس من الاشتراكية في شيء

(1) Lewis Mumford, *Technics and civilization*, Lond., 1946, p.260.

(2) Richard Korherr, "Die Bevölkerungspolitik der alten Kulturvolkers. Congrès intern. Population, Paris, 1937, Livre II, p.5-6.

(٣) راجع قبله ، ج ٣ ، ص ١١٧ - ١١٩ .

أن يترك معدل المواليد ظاهرة فردية بحتة ، وأن يترك لأى فرد حرية تهديد كيان المجتمع كله ، وإيكولوجية مجتمع السكان كله أشبه بإيكولوجية ماء النهر نفسه : كل مضخة كابسة هنا هي بمثابة مضخة ماصة هناك ، وكل زيادة فى عدد السكان هي بمثابة نقص وانكماش فى مساحة البيئة . وليس سليما ولا منطقيا أن نمارس ضبط النيل ولا نمارس ضبط النسل ، فما هذا إلا الوجه الآخر لذاك فى الحقيقة والمكافئ الموضوعى له .

ثم ماذا ؟ حسنا ، تخطيط أو لا تخطيط ، أليست مصر اليوم تسير على نفس المنحنى التطورى العام الذى سارت عليه أوروبا فى القرن الماضى ، التصنيع ، التحضر ، التنمية ، التكنولوجيا ، التطلعات ... إلخ - فقط بفارق زمنى معلوم ؟ بل إن ضغط السكان نفسه ووحده ، وأزمة مصر الاقتصادية الرهيبة بجانبه أو كجانبه الآخر ، ألا ترغب مصر تدريجيا ولكن بوضوح على «التأرب» من حيث نمط الحياة والمعيشة بدلا من النمط الريفى «البلدى» التقليدى ؟ وفى قلب هذا المركب الحضارى الجديد ، ألا يستقر ضبط النسل وتنظيم الأسرة ، بيولوجيا كان أو اجتماعيا ؟ فإذا كان ذلك كذلك ، أليس الأجدى والأحجى أن نستبق التطور العشوائى بالتخطيط العلمى ؟

واقع الأمر ، وهو صفة القول وخاتمة المقال ، أن ضبط النسل ، ولا سواء ، هو مفتاح تخطيطنا القومى ، بمثل ما أن ضبط العاصمة كما سنرى هو مفتاح تخطيطنا الاقليمى . فمناط القوة ومحك الحضارة اليوم إنما هو كيف لا الكم ، مستوى المعيشة لا حجم السكان . وإن يخلص لمصر وجهها الحقيقى ولن تنطلق لتحقيق شخصيتها الكامنة إلا إذا تحررت من عبء الافراط السكانى الذى يشل حركتها ويثقل خطاها . لتكن كلمة ضبط النسل إذن هي كلمة المستقبل ، والحياة الجيدة قبل الجديدة هي شعارنا الاجتماعى ، وليكن التخطيط السكانى ، مع تخطيط الأرض ، هو عندنا أول وأهم فصول التخطيط القومى .

الفصل التاسع والثلاثون

مركزية رغم الامتداد : قاهرة مصر

المركزية الجغرافية

لعل من أبرز ملامح الشخصية المصرية ، المركزية الصارخة طبيعيا وإداريا وحضاريا وهي صفة متوطنة لأنها قديمة قدم الأهرام ، مزمنة حتى اليوم (١) . وترقد الطبيعة بوضوح خلف هذه الظاهرة ، فنحن ابتداء إزاء مركزية مورفولوجية ، أى تركيبية ، أى جغرافية ، صريحة . فتبلور الوادى الضئيل داخل شرنقة الصحراء الشاسعة ، وتجسمه حول النيل ، يجعله جسما ملموما ونسيجا ضامما ، وصحيح أن فى الدلتا انفراجا ، وتشععا ، وتشعبا ، وفى الصعيد امتدادا خطيا لا يستهان به . فالصعيد وحده يترامى بتعرجاته نحو ١٠٠٠ كم ، بينما تغطى مصر من الشمال إلى الجنوب ١٠ درجات عرضية ، أى نحو طول الجزر البريطانية . ولكن دون أن تتعدى شريحة من مساحتها . فمساحة مصر الكلية ٣٨٦,٠٠٠ ميل مربع ، أى أكثر من ثلاثة أمثال الجزر البريطانية جميعا (١٢٠,٠٠٠) ، ولكن مساحة مصر المعمورة فى الوادى ١٣,٠٠٠ ميل فقط ، أى أكثر قليلا من ربع مساحة إنجلترا وحدها (٥١,٠٠٠) (٢) .

ولقد سبق أن عبرنا عن هذا بأن مصر مسافة لا مساحة ، كما وجدنا أن هذا الامتداد المديد لم يكن مشكلة سياسية بقدر ما سنجدته مشكلة إدارية . وليس هذا النمط المفرط فى

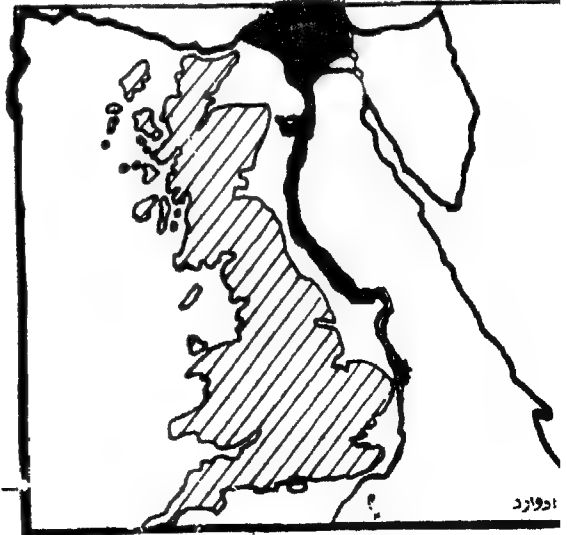
(1) Stamp, Africa, p.208.

(2) Stamp, Intermediate geog., Europe and Mediterranean, p.292.

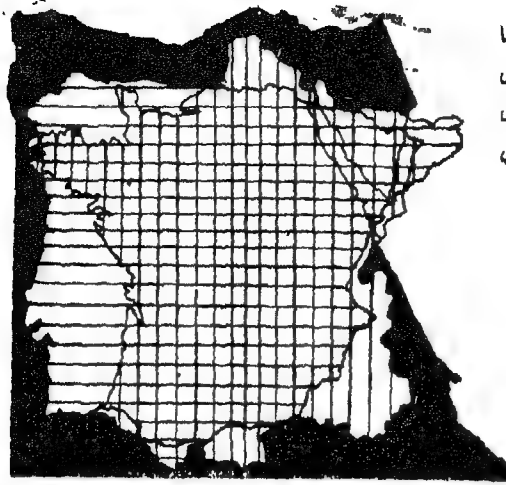
الاستطالة مع الضيق بالنمط الاقتصادي من حيث المواصلات أو الانتاج أو الادارة بل إنه - ابتداء - قضى على الأطراف المتطوِّحة فى أقصى الجنوب بالاهمال والتخلف . ومع ذلك فإن التجانس الداخلى العام مع التباين الصارم مع الصحراء المحيطة يعود فيؤكد وحدة المجموع الطبيعية كشبه واحة أو كشبه جزيرة فى الصحراء .

الدلتا : توسط بلا عقدية

وإذا نحن تناولنا الدلتا على حدة ، فلن نجد لها بسهولة قلبا أو بؤرة حاسمة . فلئن كان بها حزمة خطوط طبيعية ضابطة على المحور الشمالى الجنوبى تقريبا ، ونعنى بذلك فروع الدلتا وترعها ، فإنها تعدم أى محاور طبيعية عرضية بين الشرق والغرب تتعامد عليها وتخلق فيما بينها عقدية طبيعية فعالة nodality . بل إن من الحقائق المعروفة تاريخيا وحتى يومنا هذا صعوبة الحركة والمواصلات عبر الدلتا بالعرض ، وكثيرا ما تدور أو تستدير الطرق حولها بعيدا عن قلبها إما نحو الساحل شمالا أو نحو رأسها جنوبا ، وذلك منذ أيام النقل بالدواب حتى عصر السكة الحديدية والسيارة . فليس هناك طريق حديدى أو برى مباشر بين الاسكندرية وبور سعيد مثلا ، أو بين دمنهور والاسماعيلية ، إلا أن تكون سلسلة من الوصلات الجزئية المتعرجة المعقدة على امتداد شبكة خطوط الدلتا كلها . واليوم فقط نشهد إنشاء أول خط حديدى مباشر بين المنصورة وبور سعيد عبر بحيرة المنزلة وعن غير طريق لفة الاسماعيلية . وهكذا وهكذا .



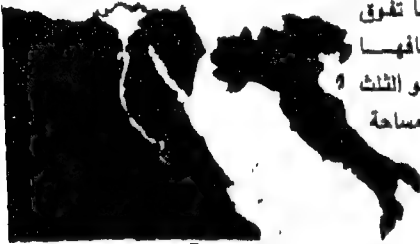
شكل ٣ - مصر
وبريطانيا : مقارنة أخرى
فى المساحة والامتداد :
تقارب شديد فى الامتداد
واختلاف أشد فى مساحة
المعمور ، واختلاف مطلق
فى المساحة الكلية .



شكل ٤ - مصر ، فرنسا
وأيبيريا : مقارنة في الشكل
والمساحة : تشابه في الشكل
شبه المربع ، وتقارب في
المساحة الكلية .

٥٠٠ كم
مصر

١٠٠٠ كم
مصر



شكل ٥ - مصر ، إيطاليا ، شيلي ، والنرويج : مقارنة بين
الدول الخطية . إيطاليا في طول مصر تقريبا ، ولكنها تفوق
المعمور المصري مساحة إلا أن مساحة مصر الكلية أضعافها
. وشيلي ٣ أمثال مصر طولاً ، ولكن المعمور فيها وهو الثلث
الأوسط يعادل طول مصر غير أنه يفوق المعمور المصري مساحة

نتيجة لهذا ، وتعبيرا عنه ، تجد باستمرار أن أهم مدن الدلتا وأكبرها حجما إنما
تنتشر على سواحلها البحرية أو أطرافها الصحراوية وليس في قلبها الزراعي الغني ، حتى
لتبدو وكأنها هي رؤوس المسامير أو الدبابيس التي تحكم تثبيت صفحة أرض الوادي على
لوحة الصحراء من تحتها حتى لا تتقلب أطرافها ونهاياتها أو تتفرضن أو تنقوس إلى
أعلى ، ويبدو أن هذا النمط الهامشي قديم جدا بدرجة تجعله صفة جغرافية أصيلة
ومستمرة لا طارئة عابرة أو عشوائية ، وذلك رغم التطورات والتغيرات التفصيلية العديدة
من عصر إلى عصر .

فحتى فى العصور الفرعونية والقديمة نستطيع أن نلاحظ تركيز المدن الرئيسية على الأطراف الساحلية أو الصحراوية مثل ميتليس Metelis (فوه) وسياس (صا) وجزويس Xois (سحا) وبوتو (تل الفراعين) فى الشمال الغربى ، وتامياتيس (دمياط) وتانيس (صان الحجر) فى الشمال الشرقى .

وفى العصور العربية الاسلامية تبرز ، إلى جانب الاسكندرية ، الموانئ المصبية رشيد ودمياط وتيس ، بينما يتواتر جدا فى التاريخ دور بلبيس والصالحية على أطراف الصحراء كبوابات الدلتا الشرقية ، تناظرها إلى حد ما دمنهور على أطرافها الغربية ، هذا بينما لم يكن دور طنطا والمحلة أو المنصورة وميت غمر بارزا بصفة خاصة .

وفى العصر الحديث حدثت عملية تغير جذرى فى القيم الجغرافية والتاريخية للمواقع القديمة نتيجة لتطور وسائل المواصلات خاصة ملاحه السفن الحديثة على الماء والخطوط الحديدية والسيارات على الأرض . فقد فقدت الموانئ المصبية الضحلة الطامية قيمتها لمواقع جديدة عميقة أصلب أرضا خارج الدلتا الطينية الرخوة أو على أطرافها القصوى ، أى فقدت «البوابات الطينية» قيمتها «للوابات الحجرية» كما قد نقول . فورثت الاسكندرية نهائيا دور رشيد ، بينما ورثت بور سعيد دور دمياط (إن لم يكن أيضا بعض سكان كليتهما على الترتيب) . ومنذئذ أصبحت الاسكندرية بغير منازع هى «بوابة مصر الذهبية Golden Gate of Egypt» ، بينما عدت بور سعيد بالمقابلة «البوابة الحديدية Iron Gate» .

هذا على الساحل ، أما فى الداخل وعلى بوابات الدلتا والصحراء فقد ورثت الزقازيق الجديدة النشأة موقع بلبيس الجغرافى و دورها التاريخى ، فى حين آلت أهمية الصالحية القديمة إلى الاسماعيليه البكر . ومن الناحية الأخرى ، فبعد أن كانت الصدارة تقليديا لمدن داخل الدلتا حتى العقود الأخيرة بفضل توسطها فى المعمار الزراعى ، انتقلت أخيرا إلى مدن السواحل والأطراف بفضل النقل والتصنيع .

سباق المواقع والأحجام

فمثلا حتى سنة ١٩٤٧ كانت طنطا كبرى مدن الداخل ، تليها المحلة الكبرى فالمنصورة ، ثم تلى دمنهور والزقازيق فى تقارب واضح حجما وتناظر نسبى موقعا على

جانبى الدلتا . ولكن بعد هذا كانت أكبر مدن الدلتا وأسرعها نموا هى سلسلة الأطراف الساحلية أو الصحراوية ، وفى مقدمتها الاسكندرية ومدن القناة ، بينما أخذت الزقازيق تتقدم بسرعة على مدن الداخل مثل ميت غمر وزفتى ، وبالمثل قليوب على بنها ، وحتى سنة ١٩٦٦ لم يتغير هذا النمط من التوازن كثيرا رغم تعرض منطقة القناة أكثر من مرة للعدوانات الإسرائيلية المتكررة .

على أن عدوان ١٩٦٧ جاء ضربة قاصمة للقناة بصفة خاصة ، بحيث قلب الاتجاه والبنودول مرة أخرى لصالح مدن قلب الدلتا . ففي سنة ١٩٧٦ نقص عدد سكان كل من بور سعيد والسويس فعلا عما كان عليه سنة ١٩٦٦ ، بينما كانت الاسماعيلية أقرب إلى التوقف . هذا فى حين بلغت طنطا نفس حجم بور سعيد سنة ١٩٦٦ وهو ٢٨٣ ألفا ، متفوقة بذلك لأول مرة فى العقود الأخيرة عليها ، وإن كانت المحلة الكبرى من جانبها قد تغلبت عليها قليلا بقوة صناعتها العريقة حيث بلغت ٢٩٢ ألفا ، لتصبح بذلك كبرى مدن الدلتا جميعا خارج القاهرة والاسكندرية وتوابعهما .

ونقول توابعهما ، لأن شبيرا الخيمة ، إذا عدت مدينة مستقلة ، هى الآن كبرى مدن الدلتا بهذا المعنى ، حيث بلغت ٣٩٤ ألف سنة ١٩٧٦ ، أى أكبر من كل من المحلة وطنطا بنحو ١٠٠ ألف نسمة . إلا أن طفرة شبيرا الخيمة فى واقع الأمر لا تنفصل بالطبع عن التحامها الوظيفى المطلق بالقاهرة الكبرى . وبهذا تعود الصدارة العملية فى الدلتا لقلبها الداخلى مركزة فى المحلة وطنطا .

وإذا كانت طنطا بالذات قد احتكرت هذه الصدارة تقليديا حتى قريب ، فإن تفوق المحلة عليها يشير إلى ببطء نموها الآن نسبيا بحيث لا تعدو اليوم مدينة متوسطة الحجم . والواقع أنها رغم ما تتمتع به من توسط هندسى يؤكد centrality ، إلا أن العقيدة الطبيعية تنقصها ، وقصارى ما لها الآن من عقيدة هى عقيدة اصطناعية artificial nodality مكتسبة من فعل شبكة المواصلات الحديدية . فطنطا بلا جدال مركز وملقى خطوط هذه الشبكة الكثيفة ، التى تتعتمد على فروع النهر بقدر ما توازيها ، وتضرب ما بين الشرق والغرب مثما تصل بين الشمال والجنوب ، وبذلك تتكامل مع شبكة النهر أكثر مما تتنافس معها ، وتبدو من ثم فى تركيبها شبكة مروحية بقدر ما هى تكعيبية .

والخلاصة أنه إذا كان للدلتا بؤرة أو عقدة حقيقية فهي إنما تستقطب في رأسها أى خارجها ، أى أنها تمنح غيرها العقدية أكثر مما تحتفظ بها لنفسها .

نمو مدن الدلتا الحديث (خارج القاهرة)

المدينة	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
الاسكندرية	٩١٩,٠٠٠	١,٥١٦,٠٠٠	١,٨٠١,٠٠٠	٢,٣١٨,٠٠٠
بورسعيد	١٧٨,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	٢٦٣,٠٠٠
السويس	١٠٧,٠٠٠	٢٠٦,٠٠٠	٢٦٤,٠٠٠	١٩٢,٠٠٠
الاسماعيلية	٦٨,٠٠٠	١١٦,٠٠٠	١٤٤,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠
طنطا	١٤٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠
المحلة الكبرى	١١٦,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٢٩٢,٠٠٠
المنصورة	١٠٢,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠	١٩١,٠٠٠	٢٥٩,٠٠٠
الزقازيق	٨٢,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	١٥١,٠٠٠	٢٠٢,٠٠٠
دمنهو	٨٤,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠	١٧١,٠٠٠
شبين الكوم	٤٢,٠٠٠	؟	؟	١٠٣,٠٠٠
كفر الدوار	١٤,٠٠٠	؟	؟	١٤٦,٠٠٠

الصعيد : محور بلا بؤرة

ومثل هذا يفعل الصعيد ، فإذا نحن اعتبرنا الصعيد على حدة ، فسيتضح على الفور افتقاره الكامل إلى قلب طبيعي سائد بأى درجة . فامتداده الخطى كالشق الممدود أو الأنبوب المغلق يجعله طولاً بلا عرض ، ويجعل محور الحركة والتوجيه فيه أحادياً لا يكاد يترك لنقطة فيه فضلاً أو امتيازاً على نقطة أخرى إلا أن يكون مجرد التوسط الهندسى والبحث . وإذا كانت ثمة انقطاعات أو تقاطعات لطرق محلية مع الصعيد كانقطاع الشلال أو كطريق قنا - القصير أو درب الأربعين أو عنق الفيوم ، فدورها ثانوى للغاية لا يخلق عقدية جوهريه بأى معنى .

وعلى العكس مما حدث فى الدلتا ، جاءت السكة الحديدية وطرق السيارات فى العصر الحديث لتؤكد هذا الوضع الطبيعى أكثر مما تعدله أو تخفف من أثره ووقعه ، فإذا كانت شبكة سكك حديد وطرق الدلتا أطول بكثير وتبدو أغنى منها فى الصعيد ، الذى تتحول فيه إلى مجرد خط واحد ، مزدوج أو مفرد لا يهم ، فالحقيقة أن الوادى بالنسبة لمساحته المحدودة وعرضه البالغ الضيق يعد أكثر موصلات خارج كل مقارنة . بل «إن من المشكوك فيه ما إذا كان أى إقليم فى العالم أفضل تمتعا بالسكك الحديدية من الصعيد» (شارل عيسوى ، ص ١٠٠) .

وإذا كان كل من الخط الحديدى والبرى بذلك يوازى النهر ، وبالتالي ينافسه اقتصاديا كوسيلة نقل ومواصلات ، فإنه على العكس يتحد معه فى أثره وتوجيهه الجغرافى ، فبحكم الاطار الجغرافى للوادى الضيق ، فإن هذه الخطوط خطوط أحادية المحور والاتجاه ، تكرر النهر وتحاذيه دون أن تتعامد عليه إلا فى الموصلات الجانبية المحدودة ، التى لا تفعل هى الأخرى سوى أن تضاعف من عقدية المواقع الطبيعية السابقة التى حددتها جغرافية الوادى .

والواقع أن هذه المواقع الطبيعية الأربعة هى تقريبا موطن أهم المدن وأكبرها فى الصعيد تقليديا سواء فى الماضى أو فى الحاضر . فانقطاع الشلال هو نقطة انقطاع فى النقل والمواصلات فى النهر وبداية للوادى الرسوبى ، ولذا كان دائما موقعا لمدينة هامة هى بوابة مصر الجنوبية أسوان .

أما ثنية قنا الاستراتيجية على رأس تقاطع محور الوادى وطريق البحر الأحمر - الواحات فكانت بؤرة مدن هامة متعاصرة أو متعاقبة ، ابتداء من طيبة (الأقصر) وندره الفرعونية إلى قنا وقوص العربية بكل ثرائها وتراثها ، والثنية الآن هى مخرج ومجمع وصلة سكة حديد الواحات ومنبع ومصب سكة حديد البحر الأحمر للفوسفات .

ونهاية درب الأربعين ، الذى يتبع انخفاضاً طويلاً محددًا فى الصحراء الغربية ، عند زاوية بارزة حادة فى محور الوادى . يختنق السهل الرسوبى فيها وحدها من بين كل الضفة الغربية بحيث تكاد الصحراء تصل إلى شاطئ النهر ، وذلك أيضا عند أول نقطة ننخفض فيها حافة تلال الوادى الغربية لنتفتح الوادى على الصحراء المنفسحة لأول مرة ، فضلا أيضا عن التوسط الهندسى الدقيق فى الوادى ما بين القاهرة وأسوان ، كل هذا يفسر أهمية وسيادة أسبوط فى وسط الصعيد .

أما عنق الفيوم حيث يلتقى الوادى بالواحة فقد يكون موقعا محليا وأقل أهمية نوعا ، ولكنه متميز استراتيجيا بما فيه الكفاية ليفسر قيام عاصمة مصر الفرعونية فى إحدى مراحلها فى إهناسيا ، ثم بروز بنى سويف نسبيا فى الوقت الحالى حيث تتضاعف أهميتها بفضل كونها بداية وصلة سكة حديد الفيوم .

ومع ذلك كله تظل هذه المواقع الخاصة محدودة التميز والبروز نوعا ، تستمد معظم قيمتها من عامل التوسط الهندسى والتباعد الجغرافى أكثر مما تستمد من عامل العقدية الجغرافية القوية الحاسمة . وهذا ما ينعكس بالتالى على أحجام تلك المدن باعتبارها قمم اللاندسكيپ الحضارى .

فكما فى كل الأقاليم الشريطية الضيقة ، نجد أن أثقال المدن تتوزع على طولها وعلى قطاعاتها فى تقارب وتكافؤ نسبى ، حتى لا تكاد واحدة منها تظهر على الأخريات بوضوح، فضلا عن أى سيادة . ذلك نمط تعرفه جيداً مدن الساحل الجزائرى كما تعرفه مدن إيطاليا ، وهو بالدقة ما نجده فى الصعيد . فهنا نجد أهم أحجام المدن الرئيسية متقاربة متواضعة باهتة التضاريس ليس فيها علم بارز ، ولهذا لم يكن غريبا أن يوصف الصعيد ، الذى يتكدس فيه السكان بكثافة أشد من كثافة الدلتا ، بأنه قد يكون «شارعا رئيسيا» مكتظا من حيث السكان ، ولكنه يظل مجرد «زقاق مغلق» من حيث المدن .

تطور حجم مدن الصعيد الهامة

المدينة	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
الفيوم	٧٤,٠٠٠	١١٢,٠٠٠	١٣٤,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠
بنى سويف	٥٧,٠٠٠			١١٨,٠٠٠
المنيا	٧٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠
أسيوط	٩٠,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	١٥٤,٠٠٠	٢١٤,٠٠٠
سوهاج	٤٣,٠٠٠			١٠٣,٠٠٠
أسوان	٢٦,٠٠٠	٦٣,٠٠٠	١٢٨,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠

الأحجام المتغيرة

فحتى قريب لم يكن الصعيد كله يملك مدينة مائة ألفية واحدة ، وليس إلا بعد منتصف القرن أن أعطته أسيوط أولى مدنه الكبرى من هذه الفئة . وفى سنة ١٩٦٠ دخلت الفيوم والمنيا القائمة لتصبح ثلاثية وإن متواضعة نسبيا متقاربة الرؤوس بوضوح ، ثم فى سنة ١٩٦٦ اخترقت أسوان حاجز المائة ألف بقوة لتناظر الفيوم حجما تقريبا وتعطى الصعيد مدينته المائة ألفية الرابعة . وأخيرا فى ١٩٧٦ انضمت كل من بنى سويف وسوهاج إلى النادى ، ليصبح للصعيد نصف دسنة من المدن الكبيرة ، بينما حققت أسيوط علامة المائتى ألف لأول مرة فى تاريخها وتاريخه ، وأرقام النمو بعد هذا غير متاحة لدينا ، ولكن من الواضح أن الفيوم والمنيا وربما أسوان قد انتقلت اليوم إلى فئة المائتى ألف ، بينما أصبحت أسيوط ربع مليونية بسهولة .

وفى هذا كله نستطيع أن نلمس عقدية الفيوم الخاصة كظاهرة موضوعية داخل واحتها المنعزلة نسبيا . فى الوقت نفسه نشهد على الطرف الأقصى من الصعيد أثر دفعة السد العالى القوية على أسوان التى ظلت طويلا بوابة متواضعة للجنوب فأصبحت بوابة وناغدة جديرة لمصر على السودان وإفريقيا ، وأشبه برأس المسمار الكبير الذى يثبت ذيل الصعيد على أرضية القارة مثلما تفعل موانئ الشمال الكبيرة فى الدلتا .

وفيما بين الاثنتين ، الفيوم فى أقصى الشمال وأسوان فى أقصى الجنوب ، تتوزع سائر العقديات على امتداد الصعيد على أساس من التباعد و / أو التوسط بدرجات متقاربة لا تغير كثيرا من الحقيقة الجغرافية الأساسية وهى ضعف تبلور المركزية الطبيعية داخل الصعيد كوحدة واحدة على حدة .

بين الوجهين

من الناحية الأخرى ، نستطيع من هذا المسح الاقليمى بشقيه فى الدلتا والصعيد أن نحصر أقوى وأبرز عقدتين طبيعيتين فى مصر ككل فى منطقتين فقط هما رأس الدلتا وثنية قنا . ففى كليهما تجتمع حزمة متشعبة أو متشعبة من الخطوط الطبيعية المحددة

كأصابع اليد أو المذراة ، إلا أنها مفتوحة نحو الشمال فى العقدة الشمالية ونحو الجنوب فى العقدة الجنوبية . كذلك فإن كل عقدة منهما تقع على أحد جانبي مصر أقرب إلى أطرافها وعلى بعد متكافئ تقريبا من قلبها ووسطها .

ولكن فيما عدا هذا فإن العقدتين أبعد شئ عن التكافؤ فى الأهمية أو الثقل والخطر ولا نسبة بينهما البتة تقريبا . فالأولى تتفوق خارج كل حدود ، إنها ببساطة وبلا منازع عقدة مصر الأولى والعظمى ، وعلى هذا الأساس تحتاج إلى وقفة تحليلية خاصة . وفى الوقت نفسه يظل الصعيد كالدلتا تقريبا : هذا خط بلا بؤرة ، وهذه رقعة بلا عقدة ، أو العكس : هذا خط بلا عقدة ، وهذه رقعة بلا بؤرة .

كل من الدلتا والصعيد إذن ، الأخير أكثر ، تعوزه العقدة الجغرافية البارزة داخله بقدر ما يمنحها أو يركزها خارجها ، وهذا الأخير لا يعنى سوى جبهة الالتقاء بينهما تحديدا ، أى منطقة القاهرة بالضرورة والحتم . وكتعبير رقمى عن هذا الحقيقة الجغرافية القاطعة ، انظر كيف أصبحت شبرا الخيمة مؤخرا كبرى مدن الدلتا خارج العاصمتين والجيزة كبرى مدن الصعيد إن هى عدت من الصعيد وليست فيه أو فى العاصمة وليست منها .

فبعد أن كانت بور سعيد مدينة مصر الثالثة وطنطا رابعتها تقليديا بعد القاهرة والاسكندرية ، أصبحت الجيزة الآن ثالثة مدننا بعد العاصمتين مباشرة ، وشبرا الخيمة رابعتها عموما وأولى مدن الدلتا خصوصا ، تليها على بعد شديد المحلة فطنطا فيبورسعيد . والواقع أن الجيزة قفزت إلى مدينة نصف مليونية تقريبا منذ الستينيات لتعادل المدينتين التاليتين لها معا وهما بورسعيد وطنطا ، ثم لتصبح مدينة مليونية منذ السبعينيات تزيد الآن على نصف الاسكندرية وتمثل المدينة المليونية الثالثة بمصر ، والأولى والوحيدة من نوعها فى الصعيد ، بل وتربو كثيرا جدا على مجموع مدنه المائة ألفية الست معا (٨٩٣,٠٠٠) .

تطور المدن الكبرى فى مصر

المدينة	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
القاهرة	٢,٠٩٠,٠٠٠	٣,٣٥٣,٠٠٠	٤,٢٢٠,٠٠٠	٥,٠٧٤,٠٠٠
الاسكندرية	٩١٩,٠٠٠	١,١٥٦,٠٠٠	١,٨٠١,٠٠٠	٢,٣١٨,٠٠٠
بورسعيد	١٧٨,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	٢٦٣,٠٠٠
طنطا	١٤٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠
الحلة الكبرى	١١٦,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٢٩٢,٠٠٠
الجيزة	٦٦,٠٠٠	٤١٩,٠٠٠	٥٧١,٠٠٠	١,٢٣١,٠٠٠
شبرا الخيمة	٩	١٠١,٠٠٠	١٧٣,٠٠٠	٣٩٤,٠٠٠

عقدية القاهرة

الخاصرة والعنق ، والقمة والرأس

هكذا إذن ، إذا كان كل من الوادى والدلتا على حدة تنقصه البؤرية والمركزية المحددة ، فإنهما فيما بينهما يخلقان مركزية حادة عند التقائهما فى منطقة القاهرة . فالواقع أن منطقة القاهرة هى «خاصرة الوادى» بكل معنى . فعدا العقدية الهيدرولوجية الأساسية التى تأخذ - مع انفراج فرعى الدلتا - شكل حرف Y الأفرنجى ، هناك عدة أصابع ثانوية من اللاندسكيپ الطبيعى تشير إليها بقوة : لسان وادى الطميلات من الشرق ، ووادى النطرون من الشمال الغربى ، ووصلة شبه واحة الفيوم من الجنوب الغربى . فإذا أضفنا أن الطرق الصحراوية بين الشرق والغرب على طول السواحل الشمالية تنتهى جنوبا مستهدفة القاهرة لتتحاشى صعوبة اختراق الدلتا بشبكة ترعها المتراسة^(١) (تماما كما تتحاشى طرق المواصلات البعيدة المدى كل مناطق وأهوار الجنوب الرخوة فى العراق مستهدفة أول أرض صلبة عند منطقة بغداد)^(٢) ، إذا أضفنا هذا فإن القاهرة تبرز لنا

(1) Benjamin Thomas, op. cit., p.414.

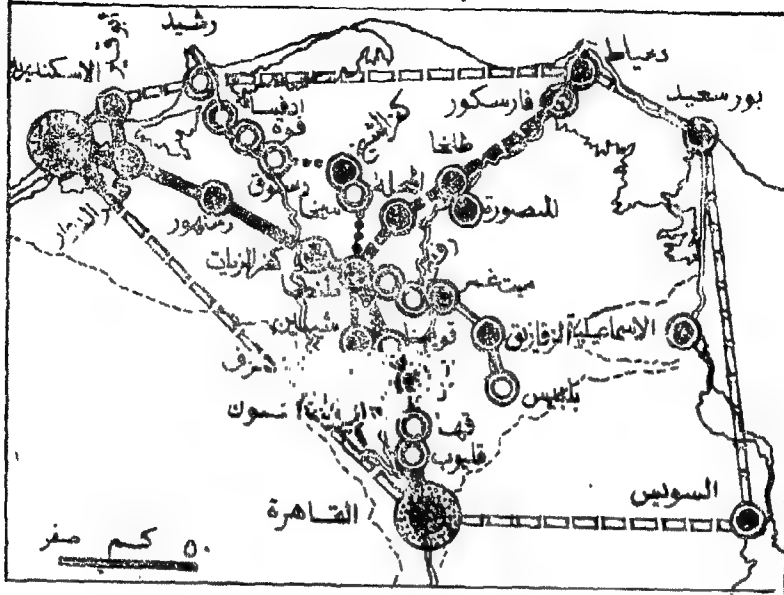
(2) W. B. Fisher, p.367.

«كخاصرة الصحراء» أيضا مثلما هي خاصرة الوادى . إن كل الطرق تؤدى إلى القاهرة . وإذا كان النيل يصب فى مصر ، فإن مصر يرمتها تصب فى القاهرة . منطقة القاهرة إذن عنق الزجاجة ، عنق مصر . هى من الناحية الهندسية البحتة مركز الثقل الطبيعى ، ومن الناحية الميكانيكية نقطة الارتكاز التى يستقطب حولها ذراعا القوة والمقاومة من شمال وجنوب ، ومن الناحية الحيوية نقطة التبلور ، ومن الناحية الوظيفية ضابط الايقاع بين كفتى مصر . إنها تبدو حقا - كما قال ريكلى - كما لو كانت موقعا من اختيار الآلهة (١) .

هذا من حيث الشكل . ولكن المضمون لا يقل عن شكل الإقليم أثرا فى التوجيه نحو المركزية . فقد لا يكون موقع القاهرة متوسطا من حيث المسافة المطلقة بين الشمال والجنوب ، بل لعله أبعد ما يكون عن التوسط ، ولكنه متوسط تماما من حيث وزن المعمور الفعال . فالصعيد أضعاف الدلتا طولا ، ١٠٠٠ كم مقابل ١٧٠ كم ، ولكن الدلتا ضعفه مساحة ، ٢٢,٧٩٠ كم^٢ مقابل ١٢,٢٤٠ تقريبا ، بينما يتقارب الاثنان سكانا بدرجة أو بأخرى . فقد كان بالدلتا فى عام ١٩٦٠ نحو ١٠,٩ مليون مقابل ٩,٢ للصعيد ، وفى عام ١٩٦٦ كان بالدلتا نحو ١٤,٧٢٦,٠٠٠ نسمة وبالصعيد ١٠,٣٠٧,٠٠٠ ، وفى ١٩٧٦ نحو ١٨,٦٦٧,٠٠٠ مقابل ١٢,٦٧٠,٠٠٠ على الترتيب، وذلك على أساس أن هذه المقارنات تستبعد القاهرة من أى من الوجهين .

وإلى جانب هذا فإن نمط الكثافة وتوزيع السكان فى مصر يجعل من القاهرة قمة طبيعية وتوزيعا لزحف سكانى صاعد نظيم يبدأ من أقصى شمال الدلتا وأقصى جنوب الصعيد على السواء فبروقيل الكثافة فى الوادى برمته كما رأينا أشبه شىء بالهرم المدرج سقفه منطقة القاهرة، والواقع أن دائرة نصف قطرها ٧٥ كم ومركزها القاهرة ، تضم وحدها ربع سكان القطر فى ثمن مساحته فقط ، أى بكثافة هى ضعف المعدل القومى ، وذلك بحسب أرقام عام ١٩٧٤ ، بينما تشى أرقام ١٩٦٦ بمزيد من التركيز ، ففيها تضم الدائرة نفسها ٢٨,٣٪ من سكان مصر ثم يبلغ الاتجاه إلى التركيز ذروته فى تعداد ١٩٧٦ ، حيث يعطى تلك الدائرة ٢٨,٧٪ من المجموع الكلى لسكان مصر مقيمين ومغتربين ، أو ٢٩,٧٪ من سكانها المقيمين بالفعل .

(1) Clerget, Le Caire t. I.



٢ شكل ٦ - كل الطرق تؤدي إلى القاهرة : الدائرة الكبرى ونصف قطرها ٧٥ كم تضم أكثر من ربع سكان مصر في ثمن المساحة . والدائرة الوسطى تمثل المجال المغنطيسي المباشر للعاصمة . أما الدائرة الصغرى فتضم نطاق «القاهرة الكبرى» .

معنى هذا أن هنا مركز الثقل البشرى في الوادى ، هاهنا «النواة النووية» للدولة . ولهذا كان طبيعياً أن توصف القاهرة بأنها «زر ماسى يمسك مروحة الدلتا ويد الصعيد» (١) . أو كما يقول ستامب ، «من وجهة نظر مصر الحديثة ، ربما كانت القاهرة أكثر عواصم العالم منطقاً في توقيتها» (٢) .

البعد التاريخى

وليس أدل على هذه المركزية من البعد التاريخى . فتوطن العاصمة في موقع ما لحقب طويلة يدل - يقينا - على قيمة خاصة لذلك الموقع . ونستطيع لكى نثبت هذا أن نخوض فى عملية ترويض mathematisation للتاريخ ، طريفة مثلاً هي دالة ، فننتبج هجرة وتنقل

(1) Lozach, loc. cit.

(2) Africa, p.213.

العاصمة فى مصر عبر العصور من موقع إلى آخر ، ونحسب لكل موقع عمره بالسنين ، ثم نرى أين مكان القاهرة فى هذه المقارنة (١) .

وعواصم مصر التاريخية تبدأ - مع التوحيد - بمنف (ميت رهينة / البدرشين حالياً)، إلا أنها لم تلبث أن ارتدت جنوباً إلى طينة (أبيدوس ، العراة المدفونة) ، لتعود إلى منف مع الأسرة الثالثة لكى تستقر فيها حتى الثامنة ، أى أكثر من ٥٠٠ سنة . غير أن إهناسيا (على نفس خط عرض بنى سويف) ورثت العاصمة إبان عصر الانحلال الأول فى الأسرتين ٩ ، ١٠ ، أى نحو ٢٨٠ سنة . وابتداءً من الأسرة ١١ تأتى نذبذة عظمى نحو الجنوب الأقصى ، لتصبح طيبة (الأقصر) العاصمة الوطنية ، ثم لتظل كذلك نحو ٨٠٠ سنة ، وإن كانت متقطعة تخللتها فترات تنازعت العاصمة فيها مؤقتاً مراكز أخرى كلها فى الشمال مثل شدت (الفيوم) أثناء الأسرة ١٢ ، وأفاريس عاصمة الهكسوس فى شرق الدلتا ، ومثل اخيتاتون (تل العمارنة ، ملوى) التى لم تدم سوى بضع سنين .

غير أن دور طيبة ، والصعيد عامة ، ينتهى نهائياً مع نهاية الأسرة ٢٠ ، ليبدأ دور عواصم الدلتا . فمع الأسرة ٢١ (العصر الثانيسى ، نحو ١٥٠ سنة) أصبحت تانيس فى شمال شرق الدلتا هى العاصمة ، وعادت كذلك فى الأسرة ٢٣ التى لم تعمر سوى عقدين أو ثلاثة . ثم انتقلت العاصمة إلى بوبسطة (تل بسطة ، الزقازيق) فى عصر الأسرة ٢٢ التى عمرت ٢٠٠ سنة . أما فى الأسرة ٢٤ فقد تنازعت العاصمة كل من منف وسائيس (صا الحجر) فى شمال غرب الدلتا ، لتستقر نهائياً فى الأخيرة فى العصر الصاوى لمدة ١٤٠ سنة إبان الأسرة ٢٦ ، ولفترات أخرى فى الأسرة ٢٨ . غير أن العاصمة عادت إلى منف نحو قرنين خلال الحكم الفارسى فى أواخر عصر الأسرات .

وقصة العاصمة بعد هذا أقل تعقيداً بكثير : نحو ١٠٠٠ سنة فى الاسكندرية الكلاسيكية (٩٧٢ سنة بالدقة) ، تليها مع الاسلام ١٤٠٠ سنة فى موقع القاهرة وإن تباينت الأسماء فى البداية من الفسطاط (العرب) إلى القطائع (الطولونية) إلى العسكر (الإخشيدية) إلى القاهرة (الفاطمية) حين بدأت هذه التسمية بصفة محددة .

(١) فى حساب تواريخ هذه العواصم اعتمدنا على : برستيد عمومياً ؛ وهيبه ، دراسات فى جغرافية مصر التاريخية ، ص ١٢٩ - ١٤٣ .

وهناك عدة حقائق ذات مغزى وطرافة تبرز من هذا العرض التاريخي ، نمط الحركة ، أو خط سير الرحلة ، أولها . ففي منطقة القاهرة عند رأس الدلتا بالذات بدأت العاصمة فى بداية عصر الأسرات ، وإليها انتهت فى نهايته ، مثلما آلت إليها طوال العصر العربى . وطوال الرحلة ما بين البداية والنهاية ، رسم خط السير نمطا محدد الصورة عميق المغزى . فقد ترددت الحركة (أولا) من رأس الدلتا عند منف إلى (ثانياً) أقصى الجنوب عند طيبة ، ثم عادت الذبذبة (ثالثاً) إلى الشمال فاستقرت على الطريق عند إهناسيا والفيوم ، ولكنها (رابعاً) استكملت تأرجحها شمالاً إلى تانيس وبويسطة وسائس حتى وصلت (خامساً) إلى أقصى الشمال فى الاسكندرية فى النهاية ، غير أنها عادت منها (سادساً) إلى حيث بدأت أصلاً عند رأس الدلتا لتستقر فى نهاية المطاف .

مجموع الحركة إذن وبكل وضوح كأنه حركة بندول محور ارتكازه على رأس الدلتا : اندفع نحو الجنوب فى ذبذبة قوية تخللتها بعض وقفات عابرة حتى وصل إلى أقصاه ، ومنه عاد مرتداً إلى الشمال حتى وصل إلى أقصاه بعد وقفات مماثلة على الطريق إلى أن عاد نهائياً فاستقر على نقطة التوازن عند رأس الدلتا .

هذا عن الحركة التاريخية ، ولكن التوزيع الجغرافى لا يقل مغزى . إن عواصم مصر التاريخية لم تخرج عموماً عن دوائر جغرافية أربع : دائرة رأس الدلتا (منف) ، وإلى حد ما إهناسيا ، القسطنطينية (حتى القاهرة) ، دائرة ثنية قنا (طيبة ، طينة) ، دائرة بوابة الشمال الشرقى (أفارس ، تانيس ، بويسطة) ، ودائرة بوابة الشمال الغربى (سائس ، الاسكندرية) . وسيلاحظ على الفور أن هذه الدوائر هى مناطق استراتيجية بالطبع : لقد قامت عواصم مصر دائماً فى مواقع استراتيجية أساساً . فرأس الدلتا هى خاصرة الوادى جميعاً ، وثنية قنا هى المنطقة الاستراتيجية الوحيدة بامتياز فى الصعيد لأنها خاصرة النيل والبحر الأحمر مثلما هى بوابة السودان ، أما شمال شرق الدلتا فبوابة آسيا ورأس جسر متقدم للعلاقات الآسيوية الهامة والتوسع الحربى الأساسى (١) بينما أن الشمال الغربى نافذة مصر على البحر المتوسط وما وراء البحر . وبعد هذا فسيلاحظ بسهولة أن كل عواصم مصر التى أقيمت خارج نطاق هذه الدوائر الاستراتيجية

(١) حزين ، «البيئة والموقع .. الخ» ، ص ٤٤٩ .

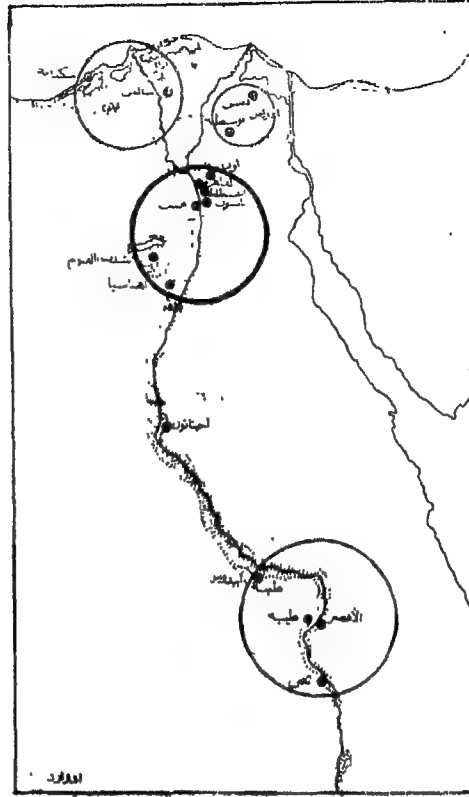
تمثل شذوذاً سياسياً لأسباب خاصة فردية أو أسرية أو دينية ، ولذا أتت ابتعادات قصيرة العمر ومضاريات فاشلة ، مثل شددت وأخيتاتون .

غير أنه يبقى أن نربط التوزيع الجغرافى بالعمر التاريخى . لقد عاشت طيبة عاصمة نحو ٨٠٠ سنة فى مجموعها ، مقابل نحو ١٠٠٠ سنة للاسكندرية ، وضد نحو ٨٠٠ - ٩٠٠ سنة لبقية مصر جميعا خارج دائرة رأس الدلتا التى احتكرت وحدها العاصمة لمدة ٢١٠٠ سنة . هى مجموع منف والقاهرة (٧٠٠ + ١٤٠٠) ، وقد تصل إلى ٢٥٠٠ إذا نحن أضفنا الفترات المنقطعة فى أواخر عصر الأسرات التى شاركت فيها مع عواصم الدلتا . نخرج من هذا بأن منطقة رأس الدلتا استقطبت عاصمة مصر لمدة تعادل ثلاثة أمثال طيبة، أو أكثر من ضعف الاسكندرية ، وتكاد تعادل نصف تاريخ مصر عموما .

وإذا كان ثبات موقع العاصمة فى العصر العربى الاسلامى مطلقا ، وكانت الذبذبة المستمرة والعنيفة هى طابع العصر الفرعونى خاصة ، فلعل ذلك يشير إلى أن المراحل التكوينية الأولى كانت فى حقيقتها مرحلة تجريبية ، تسعى مصر فيها إلى التعرف على البيت الأمثل لعاصمتها . حتى ليذهب فرانكفورت إلى حد القول بأن مصر لم يكن لها عاصمة دائمة ثابتة قبل طيبة فى منتصف الألف الثانية ق . م (١) . فطيبة قد تكون متوسطة بالنسبة للصعيد وحده ، وحتى هذا بتحفظ كثير ، حتى لو صحت نظرية امتداد المعمور فى القديم إلى أقصى النوبة ، ولكنها فى كل الأحوال متطرفة جداً بالنسبة لمصر عامة ، متطرفة الموقع مثلما هى متطرفة المناخ ربما .

هذا صادق أيضا بدرجات متفاوتة على بقية مواقع الدلتا ، فضلا عن أن هذه ارتبطت بالاستعمار الأجنبى غالبا أو باتجاهات انفصالية إقليمية أحيانا . ففي تلك المرحلة التجريبية لم تحكم مصر من أطرافها - بإستثناء طيبة - إلا فى عصور استعمارية أساسا أو غالبا كبوسطة والاسكندرية ، التى لم تكن عاصمة إلا كإنصرافة استعمارية لقوة بحرية موقوتة ، بل عدت حيناً مدينة أجنبية المنشأة والسكان أو كجزيرة من أرخبيل اليونان نقلت وألصقت بالساحل المصرى ،

(1) Birth of Civilization in Near East



شكل ٧ - عواصم مصر التاريخية . لاحظ كيف يقع توزيعها الجغرافي في أسراب أو أرخبيلات في أربع دوائر استراتيجية ، أهمها دائرة رأس الدلتا وذيل الوادي .

ويكفى أنها عرفت رسمياً بالاسكندرية المتاخمة لمصر Alexandria ad A Egyptum ، «فليست هي مصر أو من مصر» كما يعلق غريبال (١) .

من هنا فلقد كان ارتداد العاصمة مع التحرير العربي من موقع ساحلي إلى موقع داخلي ، من الاسكندرية إلى القسطنطينية ، خطوة لا إلى الوراء أو الخلف كما يصور البعض، وإنما تعبيراً عن التوجيه الوطني وسابقة مبكرة جداً لظاهرة عرفت كل الدول الوطنية المتحررة الحديثة ابتداء من الهند إلى روسيا إلى تركيا .. إلخ . أما ثبات العاصمة بعد ذلك طوال العصر العربي في منطقة رأس الدلتا فدلّيل على أن مصر قد وضعت يدها نهائياً وبعد التجربة الطويلة المفعمة على ذلك البيت الأمثل . إنها للعاصمة

(١) تكوين مصر ، ص ٤٥ .

إذن كبيت الإبرة للمغناطيس .

إن منطقة رأس الدلتا ، سواء منذ منف أو هليوبوليس أو أون ثم الفسطاط أو القطائع أو القاهرة ، هي العاصمة الطبيعية لمصر خلال معظم تاريخها الألفى ، وبالأصح تاريخها الوطنى . ونقول الطبيعية ، لأنها وحدها هي التى كانت بموقعها فى قلب الوطن تعكس التوجيه المصرى المحلى الصميم ، حيث كانت عواصم الشمال الشرقى القديمة تعكس توجيهها آسيويا إلى حد ما ، وعواصم الشمال الغربى توجيهها أوروبيا إلى حد آخر بينما كانت عواصم الجنوب الأقصى توحى بتوجيهه إفريقى بقدر أو آخر .

وها هنا إذن - كما فى بغداد عند خاصرة الرافدين - واحد من تلك المواقع الجغرافية الخالدة النادرة التى قد تدور فى فلكها وإطارها مجموعة متعاقبة عبر العصور من المواضع المدنية المختلفة ، ولكنها لا تستطيع أن تخرج من مجالها المغنطيسى ومن أسر جاذبيتها الطبيعية الغالبة . وهذا جميعا بفعل المركزية الجغرافية القوية لا شك ، وإذا كانت منطقة القاهرة هي أقدم عواصم مصر ، فإن عمرها قد يعادل فى الوقت نفسه مجموع أعمار حفنة كبيرة من عواصم أوروبا المعاصرة ، أو كل عواصم إفريقيا المدارية الحديثة ، وهى ترجح بالتاكيد مجموع أعمار عواصم العالم الجديد مجتمعة . بل ربما كانت القاهرة أو بالأصح منطقتها أقدم عاصمة فى العالم ، وإن كان لدمشق أن تفخر بأنها أقدم عاصمة إحتلت بغير انقطاع فى التاريخ . (١)

تلخيص مصر

وعلى أية حال ، فالقاهرة مدينة معتقة أكثر مما هي عتيقة . وهذه العراقة التاريخية مقروءة حتى اليوم فى لاندسكيب المدينة : فالقاهرة الحديثة تقع بين قوسين معلقين من التاريخ القديم ، الفرعونى غربا والاسلامى شرقا . فعلى هضبة الأهرام والجيزة بقايا العصر الفرعونى وإن كانت معلقة كالحفريات ، بينما على سفوح المقطم وعند أقدامه تعيش الأحياء الشرقية القديمة تاريخا اسلاميا مكدسا ، فى حين ترقد المدينة الحديثة فى القاع المنخفض بين القوسين التاريخيين المرتفعين . وهى بهذا كله خير نقطة فى مصر تختزل تاريخ مصر جميعا .

بل ونضيف : وجغرافية مصر وسكان مصر أيضا . جغرافية مصر ، لأن القاهرة
(١) جمال حمدان ، مقدمة كتاب القاهرة ، ١٩٦٩ ، مترجم ، ص ١٢ .

وأسلاف القاهرة ارتبطت دائما برأس الدلتا وظلت تتحرك معها نحو الشمال ، ابتداء من منف التي يحدد موضعها نقطة تفرع الدلتا في وقتها (١) ، إلى القاهرة المعاصرة التي تزحف حثيثا نحو القناطر الخيرية نقطة التفرع الراهنة . كذلك ولذلك فإن موضع القاهرة كان دائما يجمع بين خصائص الصعيد والدلتا .

فمورفولوجية القاهرة هي مدرج حوض شبه مغلق (أمفيتاتر) (٢) ، هو في الحقيقة آخر أحواض الضفة الشرقية من الصعيد ، إلا أنه مفتوح من الشمال ليلتحم بالدلتا وينفصح عليها . وهي بهذا تشبه مورفولوجية مدن الصعيد الشرقية من حيث ارتفاع الكنتور شرقاً والتعرض للسيول الصحراوية ومن حيث الامتداد الطولى ... الخ . هي إذن تبدأ مدينة صعيد ، ولكنها تتقدم لتصبح مدينة دلتا مستوية منبسطة مستعرضة الخ .

بل إنه من مجموع هاتين الطبيعتين ، تخرج القاهرة المعاصرة وهي تصغير في شكلها وامتدادها لشكل الوادى جميعاً . فالقاهرة الكبرى اليوم مروحية الشكل ، ضيقة طولية في الجنوب ، ثم تنفرج في مروحة واسعة في الشمال ، وهذا هو هيكل الأرض السوداء في مصر عموماً . إن عاصمتنا تختزل شكل مصر الجغرافى في بقعة أو في كيسولة .

أما أنها تلخص كيان مصر البشرى أيضا ، فلأنها بموقعها المركزى المتوسط بين الدلتا والصعيد تستمد سكانها بتوازن معقول من كل أقاليم الدولة ، وبالتالي تؤلف بحق عينة ممثلة لمصر . فمن ناحية أولى ، يقدر أن نحو ثلث سكان القاهرة حاليا هم من المهاجرين من الأقاليم أصلا . ولا ريب أن النسبة ترتفع عن ذلك كثيرا كلما عدنا بها إلى الوراء أكثر ، خاصة إلى بدايات عملية التحضر والنشأة في أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى . ومن ناحية ثانية ، ففي دراسة حديثة على الهجرة إلى القاهرة الكبرى في نقطة زمنية بعينها وجد أن ٤٦,٩٪ من المهاجرين أتوا من ريف الدلتا ، مقابل ٤١,٤٪ من ريف الصعيد . ومعنى هذا وذاك أن العاصمة - هذه على أية حال قاعدة عالمية وبيئية أساسية - مصهر حقيقى فعال لعناصر الشعب وأعراق الأمة ، تتصاهر فيه وتنصهر مثلما يعكسها ويمسكها ، اختصارا ، القاهرة بوتقة مصر الأولى ، القاهرة مصهر مصر . أبعد من هذا وأطرف فإن توزيع المهاجرين من أقاليم مصر داخل العاصمة يكاد يجمع

(1) Clerget, t.1.

(2) Id.

إلى أن يكرر صورة مصر نفسها عامة ، فلقد وجدت چانيت أبو لغد أن العمال المهاجرين مثلاً يستقرون داخل القاهرة فى مواقع محددة بحسب مواقع المصدر بالتقريب ، أى تبعاً لمبدأ خطوط المقاومة الدنيا : فالبحاروة عموماً فى الشمال خاصة شبرا والساحل والوايلى وروض الفرج وبوراق ، والصعايدة غالباً فى نطاق الجنوب خاصة مصر القديمة . بل وتميل عناصر كل محافظة أو قرية إلى نوع من التجمع داخل كلا النطاقين (١) ، وبذلك يصبح توزيعهم داخل العاصمة كصورة مصغرة جداً من توزيعهم على أرض الوطن .

المركزية الوظيفية : البيروقراطية أصل البيروقراطية

غير أن إلى جانب الشكل والمضمون تركيبياً ، هناك عامل هام يدعو إلى مزيد من المركزية وهو العامل الوظيفى . فالبيئة كما رأينا فيضية ، والمجتمع مجتمع هيدرولوجى ، ولهذا أصبح الرى مرادفاً للتنظيم ، والتنظيم المركزى ، الذى يخضع فيه الجميع طواعية لسلطة عامة مطلقة . ولئن كان هذا من أقوى عوامل ظهور الوحدة السياسية المبكرة فى مصر ، كما أنه علم الشعب النظام أساس الحضارة ، إلا أن هذا أيضاً بدأ دور الحكومة الطاغى وأرسى نواة الموظفين الثقيلة officialdom ، وأصبحت البيروقراطية المركزية عنصراً أصيلاً فى مركب الحضارة المصرية ، بل ثقلاً عنيداً فى موكبها . أصبحت مصر مجتمعاً «حكومياً» كما قد نقول ، فالحكومة وحدها هى التى تملك زمام المبادرة وإمكانيات العمل ، العمل الكبير على أية حال . وقد كان لهذا قيمته فى بعض المراحل والمشاكل ، ولو أنه ربما خلق فى جميعها شيئاً من روح التواكل والتكاسل والسلبية وخنق ملكات المبادرة وحوافز التلقائية فى السكان . وهنا ، مرة أخرى ، نجد أن الحكومة المركزية الأولى فى التاريخ ليست ميزة صافية بلا شوائب ولا كانت مكسباً بلا ثمن .

والذى يتعمق تاريخ مصر الاجتماعى ستروعه ولا شك تلك البيروقراطية العاتية التى

(1) Janet Abu - Lughod, Migrant Adjustment to City life, The Egyptian Case, in :Breese (ed.), The City in Newly Developing Countries, p.381-2.

تمتد على طوله بغير انقطاع ، حتى لتشكل نغمة دالة عليه وملحاً أساسياً آخر من ملامحه . فالبيروقراطية فى مصر قديمة قدم الحضارة الفرعونية ، مع الأهرام تبدأ ، وفيها تتلخص . ولقد مر بنا كم كانت محترمة مقدرة أعلى تقدير وظيفة الكاتب ، وكيف كانت جاذبيتها لا تقاوم حتى تحولت إلى عقدة حقيقية هى «عبادة الميرى» .. إلخ . ويكفى بعدها أن نرى صور «كبار الموظفين» على النقوش والآثار القديمة ، وأن نعرف أخبارهم المتواترة فى البرديات والسجلات العديدة حتى ندرك خطورة الدور الذى لعبته الهيئة البيروقراطية فى القديم . بل إن شئت رمزا بليغا ففى النحت تجده : ابتداء من تمثال «الكاتب» حتى تمثال «شيخ البلد» ، فهذه جميعا نصب تذكارية وتاريخ محفور للبيروقراطية الفرعونية الثقيلة . بل لقد اعتبر ماكس فيبر نظام الموظفين فى الدولة الحديثة «النموذج التاريخى الذى سارت عليه البيروقراطية فيما بعد» .

وسير التاريخ تدلنا كذلك على أن رخاء مصر وازدهار اقتصادها واستقرار العمران فيها كانت جميعا رهنا بدرجة ما بدور الجهاز الإدارى الذى تغلغل كالشرايين فى الحياة المصرية تغلغل شبكة الترغ والقنوات فى الأرض المصرية ، بل بفضلها أساسا وعلى طول امتدادها بالفعل . فما أكثر الأزمات والمجاعات التى كانت تجتاح الوادى إذا ما فسد الجهاز أو عطب ، وما أكثر ما كانت عودة الرخاء والنظام مرتبطة بإصلاح جذرى فيه . وحسبنا فى هذا أن نشير إلى قصة يوسف أيام المجاعة واستدعاء بدر الجمالى أيام الشدة المستنصرية فى أخريات الفاطمية .

ولقد كان نابليون على وعى تام بهذه الحقيقة - القاعدة خبرة وفكرا ، فعبر عنها فى مذكراته بقوله «الحكم فى مصر ذو أثر مباشر فعال على مدى الفيضان ، فهو خاضع لإرادة الحكومة . وهنا يبرز الفرق بين حكم البطالسة ، وكان رخاء ، وحكم الرومان الذى أدى إلى تدهور البلاد ثم إلى خرابها تحت حكم الأتراك» . ومن بعد ، فإن أغلب من كتبوا عن مصر ، ابتداء من لودفيج إلز ، شارل عيسوى إلى مؤرو برجر (١) متفقون على أن قليلا من البلاد هى التى يلعب فيها الجهاز الإدارى مثل الدور الذى يلعبه فى مصر أو يأخذ الحجم المتورم والثقل الضاغط الذى يأخذه فيها .

هذا بينما يضغط غربال على الصلة الوثيقة بين الإدارة العامة وبين

(1) Morroe Berger, Bureaucracy and society in modern Egypt, Princeton. 1957.

الاستثمار الاقتصادي والانتاج وعلى الأهمية القصوى لعمل الإدارة ، إلى حد أننا «لا نعرف بلدا يتأثر أهله بالحكم صالحا أو فاسدا كما يتأثر أهل مصر ، ولا نعرف بلدا يسرع إليه الخراب إذا ساءت إدارته كمصر» (١) . وبالمثل يرى كاتب آخر فى هذه الجملة «الحكم الصالح يقى مصر شر الفيضان العالى والواطى» خلاصة تاريخ مصر كله (٢) .

ولا شك أن وراء هذا كله خلفية جغرافية مقنعة بما فيه الكفاية ، أو فلنقل بدرجة ما . فوظيفة الدولة - الحكومة - فى المجتمع الهيدرولوجى وزراعة الرى أضخم بلا ريب من الوظيفة المألوفة للدولة . «فكعامل جغرافى» بمعنى الكلمة لابد منه ، وكأداة كبرى فى تغيير صفحة الاقليم وإعادة تشكيله وتخليقه بالمشاريع الهندسية والعمرائية الكبرى والمنشآت النهرية ، تكتسب الدولة فى البيئة الفيضية دورا إضافيا وجوهريا لا تعرفه دولة المطر العادية . ثم إلى جانب هذا الجهاز الفنى الضخم بمعناه الهندسى المباشر ، لابد من جيش من الخبراء والمشرفين على عملية الزراعة التى لا يمكن أن تتم على أسس فردية عشوائية.

حول هذه النواة الصلبة من التكنوقراطيين ، تترى بالضرورة حلقات كثيفة من البيروقراطيين ، تبدأ بالجهاز المالى الذى يحاسب على ثمن الماء ، وتمتد إلى الجهاز البوليسى الضرورى لضبط الأمن ومراقبة حقوق الماء ، لتنتهى أخيرا إلى جهاز إدارى آخر لخدمة تلك الأجهزة جميعا بالمعنى المكتبى المباشر . ولعل هذا القطاع الأخير هو جانب الريح المركب فى نمو جهاز «الضبط والربط» .

وانعكاسا لهذه الوظائف يبرز فى تاريخنا القديم والحديث دور عدة وزارات بعينها ، تشمل الأشغال والرى والزراعة والمالية والداخلية ، بدرجة لا تعرفها بالتأكيد دول أخرى كثيرة . وزارة الرى و / أو الأشغال مثلا هى حياة مصر ، تحتل الصدارة المطلقة إبان الفيضان (هذا قبل السد العالى بالطبع) . ولقد تملك كل الدول وزارة للأشغال ، ولكن مصر تكاد تنفرد بوزارة الرى . أما وزارة الزراعة فتملك سلطة على الفلاح ربما أكثر مما

(١) ص ٣٦ .

(٢) حسين فوزى ، سندباد مصرى . ص ١٤٤ .

تملك أية نظيرة لها فى الدنيا . وأخيرا فإن وزارتى المالية والداخلية هما اللتان تمسكان بزمام البلد اقتصاديا وإداريا على الترتيب . هذا بينما يرمز للمجموعة كلها على مستوى التطبيق وعلى الطبيعة أساطين القرية الكلاسيكيون ابتداء من المهندس والمساح إلى العمدة والصراف ، يضاف إليهم الآن المشرف الزراعى والتعاونى وكذلك الجمعية التعاونية ثم بنك القرية .

دولة الموظفين

والنتيجة المنطقية بعد هذا جيش حقيقى من الموظفين ، يصبح فى ذاته ملمحا أو طبقة فى تركيب المجتمع وبصورة قد لا تعرفها بلاد كثيرة . إذ تصبح الحكومة أكبر «صاحب عمل» فى البلد ، ويكاد المجتمع يتحول إلى مجتمع حكومى كما قلنا . ولما كان الجهاز يمثل السلطة والقوة من ناحية ، وكان نصيب البروليتارية المنسحقة هو الكبت والاستبداد من ناحية أخرى ، فإنه يكتسب جاذبية نادرة ، ويصبح «الميرى» - والكلمة ، دعنا لا ننسى، من «الأمير» - قداسة ويريق تجعله جنة التصعيد الاجتماعى حتى قال البعض إن مصر جنة الموظفين ، والقاهرة جنة الباحثين عن الوظائف .

ومن الجدير بالملاحظة أننا نجد البيروقراطية ، كنتيجة لهذا ، ترتبط أساسا بطبقة البرجوازية، وبخاصة بورجوازية المدن . وإذا كانت البرجوازية فى مدن أوروبا فى العصور الوسطى ترتبط فى أذهاننا وفى الواقع بطبقة التجار أساسا . فمما له مغزاه أنها ارتبطت فى مصر الزراعية الفيضية بفئة البيروقراطية من موظفين وإداريين وحكام بصفة تقليدية ، بينما يتضاعل إلى حد بعيد دور التجار و«شهبندر التجار» . وفى هذا أيضا تختلف مصر اختلافا كبيرا حتى عن بلد شقيق وجار مثل سوريا . وعلى الجملة فلعل التعبيرين الدارجين : «الميرى والطين» يلخصان أقطاب القوة فى مجتمعنا التقليدى إلى وقت قريب .

ولقد كان الانتقال من الرى الحوضى إلى الدائم فى عصرنا الحديث خطوة أساسية أكدت بل وربما ضاعفت كل عناصر هذا المركب الهيدرواوى - البيروقراطى فمن المعروف

أن الرى الدائم ضاعف مهام ووظائف الدولة ، ولذلك لم يكن غريبا أن عملية خلق جسم كبير أو نواة من البيروقراطية الحديثة إنما تبدأ مع محمد على وعلى يديه . حتى إذا ما وصلنا إلى العقود الأولى من القرن الحالى لم يعد لدينا شك فى أن الجهاز البيروقراطى قد خلق أو أسهم فى خلق طبقة وسطى - عليا وسفلى - من بورجوازية المدن تمثل شريحة أساسية ومنتشعبة فى المجتمع المتغير . وإلى ما قبل الحرب الثانية لم يكن هناك شك فى أن الصفة الغالبة على المجتمع المصرى الحديث أنه «مجتمع موظفين» ، وأن مدننا الرئيسية كانت إلى حد كبير «مدن موظفين» .

ولما كان القطن ، عماد اقتصاد الفلاح والريف ، يخضع فى ذلك العصر الاستعمارى لتزوات وضغوط ومضاريات السوق العالمية الاستعمارية أو بالأصح السوق الاحتكارية الاستعمارية ، وكانت دخولهم لذلك شديدة التذبذب ، فى حين أن مجتمع الموظفين واقتصاديات مدننا الرئيسية تعتمد على الدخل الثابت بدرجة أكبر ، فقد حدث اختلاف بصورة ما فى إيقاع الحياة المادية بين الريف والمدينة الكبيرة وخاصة العاصمة ، التى يبدو أن إيقاعها بالذات كان معاكسا لإيقاع الريف على نحو ما عرفت واشنطن مثلا فى الولايات المتحدة (١) . ففى الأزمات الاقتصادية حين كانت أسعار القطن تنخفض ويكاد الفلاح يفلس والريف يجف ، كانت القاهرة تنتعش وتفره لأن دخول مجتمعها الأساسى من الموظفين ثابتة ، وكل ما يحدث أنها كمستهلك تفيد من انخفاض أسعار السلع والخدمات ... إلخ .

ولقد انتهى هذا الوضع بالطبع فى العقود الأخيرة بعد أن تعددت قاعدة اقتصاد العاصمة بالصناعة والتجارة وغيرها إلى جانب الإدارة . بل أكثر من هذا فإنه انعكس وانقلب رأسا على عقب فى السنوات الأخيرة بالذات منذ تفاقمت موجة الغلاء وتكاليف المعيشة . فمع انخفاض القيمة النقدية والقوة الشرائية للجنيه ، مع ثبات دخول طبقة الموظفين ومن فى حكمهم ، أصبحوا هو وحدهم أكثر من أى طبقة أخرى فى مجتمع المدينة الضحية الكبرى للغلاء . وهكذا ، بعد أن كان الفلاح هو ضحية نولة الموظفين المتخمة والاقطاع الضارى قديما ، أصبح الموظف أساسا هو ضحية البورجوازية وغيرها اليوم .

(1) Mark jefferson, "Great cities of the Unites States", G. R., July 1941, p.481.

إفراط البيروقراطية

هذا ، والأرقام المتاحة لا تترك مجالا للشك فى أن البيروقراطية أوشكت على أن تكون ملمحا جغرافيا عندنا . ففي عامى ١٩٥٠ - ١٩٥١ قدر عدد الموظفين بنسبة ٢,٢٪ من مجموع السكان العام ، بالمقارنة إلى ١,٣٪ فى بريطانيا . وقد يبدو الفارق محدودا ، ولكنه إذا نسب إلى قوة السكان العاملة وحدها لبدا جذريا . فلقد قدر (حوالى ١٩٦٦) أن نسبة رجال الادارة إلى القوة العاملة فى مصر تبلغ ١٢٪ ، مقابل ٥٪ فى إنجلترا والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . على أن الخطر النسبى يتضح من مقارنة تكاليف هذا الجهاز . فقد قدر أن أجور الموظفين فى عامى ١٩٥٠ - ١٩٥١ ابتلعت ٣٥٪ من ميزانية الدولة . وفى عامى ١٩٥٢ - ١٩٥٣ قدرت النسبة بنحو ٤٠,٥٪ ، بل وصل تقدير ثالث إلى ٤٦٪ ، وكل هذا مقابل ٩٪ فى بريطانيا (١) .

ولقد نما عدد الموظفين الحكوميين فى العقود الأخيرة نموا هائلا . فمن ٣١٠,٠٠٠ فى ١٩٤٧ ، ٣٢٥,٠٠٠ فى ١٩٥٢ بنسبة ٩,٦٪ من قوة العمل بالبلد ، قفز إلى ٧٧٠,٠٠٠ فى ١٩٦٠ أى أكثر من تضاعف فى أقل من عقد . ثم لم يلبث أن سجل علامة المليون ، ١,٠٣٥,٠٠٠ فى ٦ - ١٩٦٧ بنسبة ١٥,٤٪ من قوة العمل . ثم أخيرا وبمعدل فائق تجاوز عدد العاملين فى الحكومة والقطاع العام الآن علامة المليونين وقارب الثلاثة حيث بلغ كما رأينا ٢,٤ مليون (أو ٢,٧ مليون فى رواية أخرى) تعادل ٢٧٪ (أو أكثر من ٣٠٪ فى الحالة الثانية) من مجموع القوة العاملة فى مصر .

معنى هذا أن بين رُبع وثُلث المجتمع العامل منا اليوم موظفون . وهى نسبة أكبر من كل تعليق . يكفى فقط أن نقول إنه ما من أسرة صغيرة تقريبا فى مصر ، بمعنى الأسرة المحدودة ، إلا وواحد منها على الأقل موظف حكومة . بينما يذهب البعض ، مبالغة أو سخرية لا ندرى ، إلى حد القول بأنه ما من أسرة كبيرة فى مصر بمعنى الأسرة الموسعة ، إلا وواحد منها هذه الأيام فى درجة وكيل وزارة - أو كأن قد !

(1) Landry, p 220; Pierre George, Introduction géog. á l'etude etc., p.307.

ولا شك فى أن جزءاً كبيراً من هذا الوضع موروث قبل يوليو ، ولكن الجزء الأكبر مكتسب بعده منذ انتقل الانتاج إلى الملكية العامة وأصبحت الدولة الاشتراكية هى أكبر صاحب عمل فعلا وجدا . فمعظم العمال فى مصر ، بعد تضخم عددهم العظيم أخيرا ، أصبحوا - كالموظفين - عاملين فى الحكومة . حتى الفلاح - كالعامل - كاد يكون موظفا فى الحكومة وإن بغير مرتب ، حيث تحدد له الحكومة كل شئ تقريبا من المحصول إلى السماد ومن الرى إلى التسويق .

النتيجة النهائية أن معظم من فى مصر أصبح يعمل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة «موظفا فى الحكومة» ، حتى قال البعض إن كل ما فى مصر تقريبا ينته الحكومة ابتداء من الأهرامات إلى الزراعة إلى الصناعة إلى الخدمات الاجتماعية .. الشئ الوحيد الذى لم تبته هو النيل ، الذى على العكس بناها بهذا الحجم المهيب والدور الرهيب .

البيروقراطية والاشتراكية

ومهما يكن الأمر ، فلقد كان الظن أن هذه المسئوليات الجديدة المضافة بقوة الاشتراكية إلى الجهاز البيروقراطى بين يوم وليلة ستعيد التوازن بين الحجم والوظيفة ، مثلما يحدث فى اقتصاد يعانى من إفراط السكان مثلا ثم يتكشف فيه فجأة مورد اقتصادى جديد كالبتترول . غير أن الذى حدث أن الجهاز نما منذ ذلك الحين نموا خطيرا بالربح المركب مرتين ، مرة بنمو السكان العام ومرة بنمو البيروقراطية الذاتى الخاص . ومن المعروف أن مشكلة ، ولا نقول آفة ، الاشتراكية عامة هى تضخم البيروقراطية بدرجة مزعجة وإلى حد الإفراط . على أن هذا ، بعيدا عن أن يغير الحقيقة التاريخية ، لا يفعل من أسف سوى أن يؤكدها ويضاعفها ، ألا وهى المركزية الوظيفية - ممثلة فى البيروقراطية - فى مصر الفىضية .

البيروقراطية إذن ملمح ملح وعميق فى كيان مصر ، وإفراط البيروقراطية اليوم حقيقة واقعة . وجزء كبير جدا من مجتمعنا الراهن هو مجتمع موظفين ، أسوأ ما فيه أنه لاوظيفى ، جهاز مستهلك أكثر مما هو منتج ، يبدو إلى حد بعيد كما لو قد غدا هدفا وغاية فى ذاته لا وسيلة وأداة لهدف ولغاية . وكالنمو الحضرى نفسه الذى نشأ فيه ، جاء نموه خضرىا أكثر منه ثمرىا ، إذ فاق تضخمه الحجمى كل حدوده السليمة حتى وصف

بأنه أصيب «بداء الفيل» ، وحتى قال البعض إن مصر كما تعاني من إفراط السكان مع انخفاض المعيشة تعاني من البيروقراطية مع انخفاض الكفاءة . لقد ترهلت البيروقراطية في مصر ، وفي الوقت نفسه تسيبت ، إلى الحد الذي يهدد بأن يجذب مصر كلها معها إلى الترهل والتسيب . وليس بمغال من يخشى أن تقصم البيروقراطية يوما ظهر مصر ما لم تبادر هي فتقصم ظهرها . وكما في مشكلة السكان الأم ، لا حل سوى ضبط نسل البيروقراطية .

التوزيع الجغرافي

أما من حيث التوزيع الجغرافي ، فمنذ البداية تركزت هذه الهيئة الطاحنة في العاصمة أو العاصمتين بدرجة عنيفة حرمت الريف والأقاليم من الحد الأدنى من خدماتها ، وذلك رغم أنها ما قامت أصلا إلا لخدمة هذا الريف وتلك الأقاليم وبفضل إنتاجها . فالأصل أن القاهرة ، ككل عاصمة ، خادمة للوطن ، ولكنها ، تماما كالدولة ، انبثقت من قلب المجتمع ثم ما لبثت أن وضعت نفسها فوقه .

ورغم إدخال الحكم المحلي أخيرا ، ورغم ما تعرض له الجهاز من عملية جراحية لإعادة توزيعه جغرافيا ، يظل جيش الموظفين رابضا مرابطا في العاصمة والمدن الكبرى ، ومازال القطاع الأكبر من الجهاز البيروقراطي عاصميا متروبوليتانيا أولا ومدنيا ثانيا . لقد كانت القاهرة دائما ، كما يضعها جاك بيرك ، «قلعة قديمة لمركزية الدولة» . (١)

والأرقام التالية عن مدى التركيز «النقطي punktal» في القاهرة أواخر الستينيات تعد أبلغ دليل على أن العاصمة لم تزل «بالوعة» للطاقة البشرية إنتاجية واستهلاكية في الوطن . فمنها نرى كيف أن كثافة البيروقراطية في العاصمة تعادل كثافتها القومية بعامة ثلاث مرات على الأقل ، وضعف ذلك في خطوط معينة .

(1) J. Berque, Les Arabes d'hier á demain, Paris, 1960, p.153.

درجة التركيز البيروقراطى فى القاهرة فى أواخر الستينيات

١٠,٨	نسبة السكان إلى الدولة
٣٠,٠	نسبة موظفى الدولة
٥٣,٠	نسبة المهندسين الزراعيين فى القاهرة
٥٢,٢	نسبة الأطباء البشريين فى القاهرة والجيزة
٤٨,٢	نسبة الأطباء البيطريين فى القاهرة والجيزة
٥٨,٧	نسبة المهندسين الجامعيين فى القاهرة والجيزة

ولعل التركيز البيروقراطى قد زاد ، ولم ينقص ، منذ الستينيات إلى الثمانينيات ، وفى سنة ١٩٨٠ بلغ عدد موظفى الكادر العام فى الجهاز الحكومى بالقاهرة نحو ٧٠٨ آلاف تمثل ٣٩,٤٪ من العمالة الحكومية . وتلت القاهرة الجيزة مباشرة بنحو ٧,٨٪ ، بحيث بلغ نصيب القاهرة والجيزة معا ٤٧,٢٪ من المجموع القومى ، أى نحو النصف ، والغريب بعد هذا (أو لا غرابة) أن القاهرة اختصت نفسها بنحو ٢٩٪ من «الخدمات المعاونة» فى الجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة ، أى السعاة والفراشين ... إلخ (١) .

وإعادة التوزيع

ليس هذا يقينا - أليس كذلك ؟ - مما يدعو فى شىء إلى «مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ» . وهو بعينه الذى يفسر أيضا لماذا ينبغى على أصغر قرار محلى أن يتخذ فى القاهرة ، وعلى كل مواطن له طلب إدارى بسيط أن ينتقل إلى العاصمة بدل أن تنتقل العاصمة إليه . والأصل فى العاصمة ، بالتعريف ، أنها «مكتب رئيسى head-office» فقط لجهاز الدولة وإدارة الحكومة ، وليست معسكرا شاملا لكل الهيكل البيروقراطى . ولهذا فالمطلوب الآن بلا تردد عملية تفتيت وبعثرة لهذه الارسالية البيروقراطية الثقيلة ليعاد توزيعها أفقيا على رقعة الوطن بحسب كثافة السكان وبحسب الحاجات الاقليمية الحقيقية . وفى هذا الصدد ، تقول آخر إحصائية نشرت فى ١٩٧٦ إن ٨٨٪ من المهندسين الزراعيين

(١) الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

بمصر يعملون الآن خارج القاهرة . وهى بلا شك خطوة فى الاتجاه الصحيح إن صحت .

غير أن البعض ، من الناحية الأخرى ، يدعو إلى نقل بعض الوزارات كاملة وكلية إلى مواقع يعدونها أنسب لوظيفتها ، كالاسكندرية مثلا لوزارة النقل البحرى ، وكالمدينة المسماة بالسادات لوزارة التعمير والمدن الجديدة . ولكن هذا ، تماما كفكرة العاصمة الجديدة التى لا تبدو بعيدة جدا عن هذه الدعوة ، فهم خاطيء ومقلوب تماما لكل من وظيفة الحكومة وإعادة توزيع جهازها الادارى على السواء . فالأولى بالضرورة وحدة متكاملة تحتم الوحدة المكانية لجميع وزارتها فى العاصمة للتخطيط والتنسيق والاشراف . أما الثانى فهو الجسم التنفيذى الذى لا مكان له فى العاصمة ، وإنما يتحتم أن ينتقل إلى الأقاليم ليتوزع كالهرم المدرج على قاعدة الوطن بأسره .

المركزية الحضارية : العاصمة

من بين المركزية التركيبية والمركزية الوظيفية ، تخرج لنا القمة النهائية المجسدة للمركزية فى مصر عموما ، ونعنى بها المركزية الحضارة التى ترادف توا العاصمة المتطرفة . فمنذ عرفت مصر العواصم الموحدة والعاصمة فيها تحقق حجما هائلا بالنسبة لمجموع حجم الدولة وعلى حسابها .. والمركزية تورث الحجم . وسواء كانت فى طيبة أو طينة ، أو فى الاسكندرية أو القاهرة ، فإن العاصمة كانت دائما تسود الحياة المصرية بصورة طاغية غير عادية ، وكما تذهب القاهرة تذهب مصر ، حتى لنوشك أن نقول عنها - كما قيل عن زنجبار فى شرق أفريقيا (١) - إن مصر جميعا من البحر حتى الشلال كانت ترقص على أنغام القاهرة . وعلى أية حال ، فقلب العاصمة ، أكثر منه فى أى بلد آخر ربما ، هو قلب مصر سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا سواء كان فى ساحة الأزهر قديما أو ميدان التحرير حديثا (٢) .

(1) Whittlesey, Earth and State, p.311.

(2) Harry Hopkins, Egypt, the crucible, 1960, p.17-21: Maurice Hindus. In search of a future, p.57-60.

إنظر أيضا : ديزموند ستيفارت ، القاهرة مترجم ، ١٩٦٨ ، ص ٣٧ - ٤١ .

شهادة التاريخ

وقد لا نبالغ كثيرا إذا قلنا إن تاريخ مصر ليس إلا تاريخ العاصمة أو يكاد . والمتصفح لتاريخ الجبرتي مثلا ، ومن قبله السيوطي أو ابن إياس ، لا يمكن أن يخطئ هذا الاحساس . حقيقة لقد لعبت بعض الأقاليم دورا تاريخيا مرموقا ، ولكن مثل هذه الأقاليم إنما لعبته بصفاتها أقاليم حدود وتخوم معرضة للأخطار الخارجية ، فدور الموانئ الساحلية والنهرية إبتداء من المنصورة ودمياط أيام الصليبية إلى رشيد والاسكندرية وبورسعيد ضد «الفرنجة والفرنساوية أو الانكليزية» هو دور خاص . أما الأقاليم العادية فليس لها تاريخ تقريبا ، إنما لها روتين ، أو هي على الأكثر «سندريللا» لتاريخ العاصمة . والاحساس الطاغى هو بآيجابية العاصمة وسلبية الأقاليم ، كأنما العاصمة تاريخ محفوظ أو مجمد ، بمثل ما يبدو النهر عندها تاريخا سائلا أو جاريا ، ثم خارجهما يتخلخل التاريخ أو يختفى .

ومن الملاحظ أخيرا ومع الأسف الشديد أن سقوط العاصمة فى أى فترة من فترات التاريخ كان معناه تلقائيا سقوط مصر ، لا شذوذ لذلك إلا حالة واحدة تقريبا هي الهكسوس . معنى هذا أن بقية الأقاليم على امتدادها أفقر وأعجز من أن تنظم كوحدة مستقلة فعالة للدفاع الوطنى فى حالة سقوط العاصمة ، حتى تكون نوايا وخلايا متعاقبة للمقاومة والاسترداد والتحرير . وتلك بلا جدال نقطة ضعف خطير فى كيان الدولة وتنظيمها السياسى لا يجب بحال أن تكون .، أليس كذلك ؟

انعكاسا لكل هذه الأهمية ، على أية حال ، حققت العاصمة دائما حجما ضخما بين مدن مصر بل وبين عواصم العالم المعروف أو المعاصر . بل إن عاصمة مصر عبر معظم مراحل التاريخ، إن لم تكن «عاصمة العالم» بمعنى كبرى مدنه العواصم إطلاقا ، كانت على الأقل ندا مكافئا ومنافسا عنيدا لكبرائها مما قد يرقى إلى الصدارة مرحليا . فى العصور القديمة مثلا كانت طيبة و / أو منف الفرعونية تتناطح إن لم تفق بابل و / أو نينوى . فى الكلاسيكية كانت الاسكندرية فى أدنى مراحلها مبارزا كفتا مقتدرا لكل من أثينا وروما وبيزنطة (القسطنطينية) على التتابع أو كلها فى آن واحد ،

أما فى أوجها فإن واحدة منهن لم تكن لتقارن بها بالتأكيد ولا سجلت الحجم القياسى الذى سجلته ، بالمثل فعلت القاهرة فى العصور الاسلامية مع بغداد ودمشق وإسطنبول يمينا والقيروان وغرناطة وقرطبة يسارا من مشاعل الاسلام الجديدة المتألقة .

هكذا نجد أنه فى وقت ما من أيام البطالسة والرومان تعدت الاسكندرية المليون من مجموع قد لا يتجاوز العشرة ملايين (١) . وهكذا وعلى طرفها أصبحت مصر كلها ظهيرا لها ومعلقة إليها . ومن قبل كانت طيبة (مدينة المدن) ، ثم منف ، أعظم مدينة فى العالم فى وقتها . ورغم استحالة التقدير بالأرقام ، فإن الشواهد التاريخية تكاد توحى بأن واحدة منهما أو كليهما ربما كانت أول مدينة مليونية فى التاريخ .

ثم من بعدهما كان حتمل أن تطفر القاهرة كعش الغراب ، لأنها لما توقعت العاصمة فيها كان معنى هذا أن المركزية السياسية الأولى قد اجتمعت مع المركزية الجغرافية القصوى فى البلد . لهذا كانت أكثر من مرة فى العصور الوسطى كبرى مدن العالم -عاصمة العالم إن جاز القول - كما يؤكد لنا المقدسى فى القرن العاشر حيث يقول «... وفسطاط مصر اليوم كبغداد فى القديم ، ولا أعلم فى الاسلام بلدا أجل منه» (٢) . بالمثل يكرر الرحالة البندقى بيلوتى Piloti فى القرن الخامس عشر : «مدينة القاهرة هى أكبر مدينة فى العالم من بين المدن الواقعة فى حدود علمنا» (٣) . هذا بينما يقول فريسكوبالدى Freschobaldi من قبله فى القرن ١٤ إن سكان القاهرة حين مر بها كانوا أكثر من سكان مقاطعة توسكانا الإيطالية جميعا ، وإن عدد السفن الراسية فى مينائها كان يفوق ما فى موانئ البندقية وچنوة وأنكونا معا . (٤) وهناك رحالة أوروبيون آخرون فى الفترة نفسها وجدوا القاهرة عدة أضعاف حجم باريس ، كبرى مدن أوروبا حينئذ . ومنهم من منحها مليونين أو ثلاثة ملايين من السكان ، وهو تقدير خرافى بحث أكثر مما هو اجتهاد جزافى ولعل المليون تكون سقفا معقولا .

(1) Walek - Czernecki, op. cit., p.8.

(٢) جورج فاضلو حورانى ، العرب والملاحه فى المحيط الهندى ، مترجم ، القاهرة ، ١٩٥٨ . ص ٣٢٨ .

(3) P.H. Dopp, "Le Caire Vu pqr les Voyageurs Occidentaux du Moyen Age". B.S.G.E., 1951, p.131.

(٤) صبحى وحيدة ، ص ١١٦ .

حتى فى أيام الحملة الفرنسية ، حين كانت مصر قد هوت إلى ٢,٥ مليون ، ظلت القاهرة تحتكر وحدها عُشر المجموع ، فقد كانت تدور فى حدود ربع المليون (٢٦٠ ألفا) . هذا فى حين أن المدينة التالية لها فى الحجم مباشرة - دمياط - لم تزد على ٢٠ ألفا ، أى واحد على ثلاثة عشر من العاصمة . بل إن مجموع «المدن» الثمانى عشرة فئة + ٣٠٠٠ لم يزد على ١٤٨ ألفا ، أى أن كل مدن مصر رجحت بالكاد نصف حجم القاهرة .

أحجام مدن مصر الكبيرة حسب الحملة الفرنسية (١)

القاهرة ٢٦٠,٠٠٠

٥٠٠٠	منوف	٢٠,٠٠٠	دمياط
٥٠٠٠	بنى سويف	١٧,٠٠٠	المحلة الكبرى
٥٠٠٠	الفيوم	١٥,٠٠٠	الاسكندرية
٥٠٠٠	قنا	١٥,٠٠٠	رشيد
٤٧٥٠	المنيا	١٢,٠٠٠	أسيوط
٤٥٠٠	قليوب	١٠,٥٠٠	طنطا
٤٠٠٠	أطفيح	٧,٥٠٠	المنصورة
٣٠٠٠	الجيزة	٧٠٠٠	ملوى
٣٠٠٠	بلييس	٧٠٠٠	جرجا

المعادلة الإقليمية

وإذا كان لهذا التركيب من معنى حقيقى ، فهذا المعنى هو بلا شك أن مصر إنما كانت تتألف فى الحقيقة من مدينة كبرى وقرية كبرى : المدينة الكبرى هى العاصمة ، والقرية الكبرى هى الأقاليم ، أما إذا كان له من سبب محقق ، فهذا السبب هو بلا جدال تناقص السكان الماحق depopulation ، وبخاصة تناقص السكان الريفيين ، الذى أزم من

(1) Description de l'Egypte, t. 15, p.118 et seq.

قرونا ، مما ترك القاهرة وحدها عُشر سكان البلد ؛ فكان تضخم العاصمة النسبى hypertrophy نتيجة لضمور الريف المطلق atrophy .

أيضا ، وقبل أن ننتقل إلى القاهرة المعاصرة ، فإن أرقام الحملة بالذات تلقى ضوءا منورا على حقائق أساسية وشبه دائمة ومتأصلة فى كيان مصر الحضارى عبر التاريخ . فعمل تلك المعادلة المعتلة أو المختلة ، المدينة الكبرى والقرية الكبرى ، على شذوذها المحقق ، هى للأسف معادلة تركيب مصر تاريخيا على وجه العموم والتعميم ذلك أن المدن العظيمة ، رغم أنها تتابعت فى تاريخ مصر بلا انقطاع ، إلا أن مصر فيما يبدو وبإستثناء الفترة الحديثة لم تملك مدينتين عظميين فى وقت واحد ، وإنما كان هناك غالبا مدينة عظمى واحدة ، والبقية مدن ثانوية أو متوسطة على الأكثر . وتلك عموما وعلى أية حال هى القادة السائدة فى العالم قديما . ولكن عموما أيضا «ظلت حضارة مصر حضارة مجتمع ريفى خلال آلاف السنين من تاريخها» (١) .

النتيجة النهائية أن المعادلة الاقليمية فى مصر كانت تتألف تقليديا ، وللأسف مرة أخرى ، من «رأس كاسح وجسم كسيح» أو تكاد . ولعل هذا كان منتهى التناقض وقمة الثنائية فى كيان مصر عموما . فكما كان هناك النهر الواحد الهائل ضد الصحراء المطلقة دونما مناطق انتقالية بين الطين والرمل على المستوى الطبيعى ، والحاكم المستبد المطلق ضد المحكوم المسحوق المنسحق على المستوى السياسى ، والطبقة الاقطاعية المالكة ضد القاعدة البروليتارية المعدمة دونما طبقة وسطى على المستوى الاجتماعى ، كانت هناك العاصمة العاتية ضد الريف الأجوف دونما أقاليم فعالة أو طبقة من المدن الوسطى المتزنة على المستوى الحضارى . وفى جميع الحالات لم تكن مصر قط هرما مدرجا ذا قمة وقاعدة بينهما وسط أساسى ذهيبى أو حديدي ، وإنما كانت تقريبا مسلة لها قمة وقاع فقط كأنهما القطب الموجب والسالب فى محور غليظ على أكثر تقدير .

عوامل التضخم

والسؤال المحورى أو المحير عند هذا الحد هو : لماذا هذا التضخم العاصمى المفرط ؟

(١) غريال ، ص ٤٣ .

والسؤال المبدئى أو المبدئى بعده هو : أهو نتيجة للمركزية الجغرافية التى أشرنا إليها ؟ هل هى ، بعبارة أخرى ، قضية الحتم الجغرافى مرة أخرى ؟ والرد الفورى هو النفى المؤكد . حقا إن المركزية الطبيعية تدعو إلى ، وتساعد على ، النمو العاصمى البارز ، ولكن فى حدود الاتزان لا الإفراط . والجغرافيا مسئولة إلى نقطة معينة ، ولكنها - لابد أن نعرف ونعترف - بريئة بعدها .

وإذا كان من المتعذر أن نحدد أنسب حجم ، أو الحجم الطبيعى كما تسرّضه الضوابط الجغرافية ، فإن المحقق أن إفراط العاصمية عندنا ظاهرة غير طبيعية ترجع إلى عوامل غير طبيعية ، عوامل بشرية شتى تاريخية واجتماعية وسياسية وحضارية ... إلخ ، بل وإلى عوامل آلية بحثة كامنة فى ميكانيزم نمو المدن تتداعى بها ككرة الثلج . فلئن كانت المركزية تورث الحجم ، فإن الحجم أيضا يورث الحجم . والكل يرتبط فى النهاية بصورة أو بأخرى بسياسة «دعه يمر» التى تترك الأمور تجرى عشوائيا فى أعنتها .

العامل الاجتماعى

فإذا بدأنا بالعوامل الاجتماعية ، فإن هناك فيما نرى علاقة قرابة بل خط نسب مباشرة يجرى بين ضخامة العاصمة الطاغية وضالة الأقاليم المعنة من ناحية ، وبين جبروت الأهرام والآثار الفرعونية وتفاهة ، وضعة بيوت المصرى القديم من ناحية أخرى . ولئن كان معنى هذا علاقة وظيفية بين الطغيان الاقطاعى الفرعونى وبين المركزية الجامحة ، فليس هذا إلا تحصيل حاصل . فما المركزية العنيفة إلا ترجمة إدارية وعمرانية للطغيان السياسى والاقطاع الاجتماعى .

ولقد لاحظنا من قبل فى مكان آخر علاقة ارتباط مباشرة بين شكل هرم المدن فى مصر وهرم الطبقات ، فكلما الهرمين مفرط التفلطح : له قاعدة واسعة ولكنها واطئة ، وقمة ضيقة لكنها شامخة ، وبين الطرفين تختفى الطبقة الوسطى أو تكاد (١) . فإذا كان هرم الطبقات يتألف تقليديا من قاعدة عريضة جداً من البروليتاريا الفقيرة ، ومن قمة ضيقة ولكنها ثقيلة جداً من الأغنياء ، لا يفصل - أو يصل - بينهما بالكاد طبقة وسبطى معقولة الحجم ، فإن ذلك بحذافيره هو تركيب هرم مدننا كما سنرى تفصيلا .

(1) Studies in Egyptian Urbanism, p.19.

(من الطريف أيضا أن الشكل المعوج نفسه يمتد حتى التعليم ، لا كصدفة ولكن فى علاقة وظيفية مباشرة : فقد ثبت أن مصر تكاد تنصدر العالم فى نسبة المتعلمين تعليما عاليا بالنسبة إلى عدد المتعلمين ، بينما هى من أعلى البلاد فى نسبة الأمية ! وقد كانت مصر قبل «الثورة» تتفق على التعليم العالى ضعف ما تنفقه على التعليم العام . وكل هذا من أعراض ومضاعفات الرأس الكاسح والجسم الكسيع ، مثلما هو من أسبابها ومضاعفاتها .)

وتفسيرا للعلاقة بين الاقطاع والمدنية نقول إن التقسيم الطبقي فى مصر لم يكن فقط تقسيما اجتماعيا وظيفيا فحسب ، بل كان جغرافيا مكانيا أيضا . فكما كان الاقطاع الزراعى قبل «الثورة» يترجم وظيفيا إلى طبقتين فى الريف : طبقة الاقطاعيين وطبقة الفلاحين أو الذين يملكون والذين لا يملكون ، كان بسبب الملكية الغيابية يترجم جغرافيا إلى طبقتين مكانيتين : طبقة الاقطاعيين الغائبين فى العاصمة وطبقة الفلاحين فى الريف . وفى المحصلة الصافية كان الاقطاع يترجم عمليا إلى طرفين : المدينة العاصمة فى جانب والريف والأقاليم فى الجانب الآخر . ذلك كله ، بالطبع ، بصورة عريضة اجمالية .

ولقد زال الاقطاع الزراعى الآن وصفى إلى حد بعيد بقوة الاشتراكية العابرة العارضة ، ثم زالت الاشتراكية بعودة الرأسمالية الراجعة البائدة أو الطالعة السائدة ، ولكن مازال الانقسام الطبقي بين العاصمة والريف قائما ، بل لقد زاد بإضافة أو زيادة عوامل تركيز جديدة هى بيروقراطية الموظفين المتورمة من قبل ثم بورجوازية التجارة ورأسمالية الصناعة من بعد . إلى أن جاء الانفتاح «فعمت وطمت» بأسلوب مؤرخى العصور الوسطى العرب .

فمع عريشته الاقتصادية ، «تعملقت» القاهرة كالمارد المريد ، ومع نموه الطفيلى المحموم، نمت أبراجها كعش الغراب المشنوم ، منتقلة بذلك تقريبا من العصر الأوروبى «كقطعة من أوروبا» إلى العصر الأمريكى لتصبح بناطحات سحابها وانفجارها العمرانى «قطعة من أمريكا» . إن الانفتاح هو أعلى مراحل نمو القاهرة ، رأسيا وأفقيا ، مثلما هو أعلى مراحل رأسمالية مصر المدعية الاشتراكية . وعلى الجملة فبعد أن كانت الأرض الزراعية «بالوعة» مصر الاقطاعية ، أصبحت العاصمة القاهرة بالوعة مصر الرأسمالية حاليا .

من كل هذا يمكن القول فى أكثر من معنى إن العاصمة ظلت دائما وحتى أثناء وبعد الاشتراكية المقولة وبالرغم منها رأسمالية رأساً ونصاً ، بمعنى أنها كانت بناء فوق الاشتراكية ، فوق هيكلها وفوق متناول يدها . وسوف نرى بالفعل كيف تستأثر العاصمة فعلا بنسبة أكبر من كل تناسب من الطبقات الغنية فى مصر ، وبهذا فنحن كنا نملك ريفا اشتراكيا وإن كان جوهره الفقر ، فوقه عاصمة غنية لكن جوهرها رأسمالى .

بعبارة أخرى ، ففى أحسن الأحوال وعلى أفضل تقدير ، كان لدينا عاصمة رأسمالية عمليا فى مجتمع اشتراكى نظريا . ولا مجال بعد هذا للشك فى أن اتجاهاتنا العاصمية رأسمالية بشدة ، وأن القاهرة عاصمة رأسمالية جدا لدولة اشتراكية قولا . وليس كالعاصمة دليلا على ما يقوله البعض من أننا أحيانا «نتبرجن» باسم الاشتراكية .

صفوة القول وخلاصته أن التقسيم الطبقي فى مصر كان - وما يزال - يعنى أساسا أو ضمنا التقسيم الجغرافى بين العاصمة والريف . فإذا كانت الطبقات الحقيقية فى مصر هى طبقة الملاك فى جانب والبروليتارية فى الجانب الآخر ، فإن هذا يعنى أيضا وإلى حد بعيد العاصمة والريف على الترتيب . والحقيقة أن نظام الطغيان الاقطاعى الذى اعتمد على الملكية الغيابية قد نزح دخول وعوائد الانتاج الاقليمى ليصبها بلا هوادة فى العاصمة ، وبقدر ما كان النزيف الاقتصادى والحضارى فى الأولى بقدر ما كانت التخمة فى الثانية .

والواقع الملموس أن الانتقال من العاصمة إلى الأقاليم يكاد يكون لفداحته كالانتقال من قارة إلى قارة أخرى . وبقدر ضالة المسافة الجغرافية ، بقدر ضخامة المسافة الحضارية ، حتى لنجدنا إزاء ازدواجية حضارية صارخة ، ولا نقول انفصاما فى الشخصية الحضارية . إن ضخامة وعظمة العاصمة المركزية فى ناحية ، وفقر وتحجر الأقاليم فى الناحية الأخرى ، لم تكن طوال التاريخ إلا الترجمة المباشرة للتناقض الشنيع بين اللاندوقراطية فى ناحية والبروليتاريا الزراعية فى ناحية أخرى . كذلك لا ننسى دور البيروقراطية ، فهى سبب بقدر ما هى نتيجة للمركزية .

الموقع ، الحضارة ، والسياسة

غير أننا نخطئ كثيراً إذا ما رددنا المركزية العاصمية الزمنة فى مصر إلى أصول

الموضع وحده ، فإن موقعنا تكاتف هنا فى الواقع مع شكل الموضع وطبيعته وأثره ليضعاف منها ومن طغيانها . فمنذ البداية والموقع الحرج الحساس يفرض على مصر أن تبدو فى أعظم قوتها وأن تكتل كل إمكانياتها لتقدم إلى العالم جبهة مهيبة رادعة . لقد كان لمصر دائماً دور خارجى خطير عبر الحدود ، وكثيراً ما كان هذا الدور طموحاً بدرجة أكبر من إمكانياتها الموضوعية المتواضعة بالمقياس العالمى . ولهذا بدت أحياناً كأنها تتطلع إلى ، وتحاول ، أكثر من طاقتها ، بدت كرأس كبير ينوء به جسم صغير . وكان هذا الرأس بطبيعة الحال هو العاصمة حيث تتركز كل المسئوليات والتطلعات الخارجية ، بينما كانت الأقاليم هى الجسم المتواضع . كان الرأس يمثل الموقع الباهظ ويرتبط به ويرمز إليه ، بينما تجسد الموضع المحدود فى جسم الريف . ومن هذا التناقض نشأت متناقضة العاصمة الكاسحة والجسم الكسيع ، وربما بدت الصورة النهائية «كقزم ضخم الجمجمة a macrocephal from Lilliput» .

تلك هى الصورة الأساسية التاريخية بعامة ، ولكنها تعدلت وتعديلات ثانوية مرحلية بما يؤكد أو يخففها . فالاحتكاك الحضارى الذى بدأ منذ نحو قرن ونصف قرن الآن دعا إلى قدر كبير من المركزية حتى يمكن خلق مركز حضارى حديث غنى فى بيئة متخلفة فقيرة . ولم يكن من الممكن أن تتعدد مثل هذه المراكز ، بل لزم أن تحشد حشداً فى بؤرة واحدة . ويتم هذا طبعاً بتدفق الهجرة من الريف إلى هذه البؤرة التى هى عادة العاصمة . وهذا ما حدث فى حالة القاهرة حين بدأ تيار الهجرة الريفية يشهد منذ القرن الماضى بصفة خاصة . وحتى فى يومنا هذا ، يلاحظ أن كل الدول المتخلفة التى بدأت التحضر حديثاً ، لها عاصمة ضخمة بالنسبة لحجمها وغالباً ما لا توجد بجانبها مدينة أخرى تستحق الذكر . أى أن المركزية العنيفة هى ضرورة مرحلية فى بداية التطور الحضارى (١) .

ويشتد الاتجاه ويجمع حين تنحرف التطلعات الحضارية ، كما هو الحال حين أراد إسماعيل أن يجعل «مصر قطعة من أوروبا» ، فالذى حدث بالفعل أنه إنما حاول أن يجعل «القاهرة قطعة من أوروبا» ، ولكنه فى مقابل ذلك اعتصر كل موارد مصر إلى درجة الابتزاز ، بل ورهن استقلال الوطن كله من أجل تضخيم نقطة واحدة فيه . وهذا يتفق تماماً مع المفهوم الرجعى للدولة وكأنها العاصمة أو لمصر وكأنها القاهرة .

(1) G. Hamdan, "Capitals of the new Africa". E.G., July 1964, p.253.

ومن المهم ، والطريف أيضا ، أن نلاحظ فى هذا الصدد أن أول عناصر الهجرة من الريف إلى القاهرة الأوروبية هذه هى دائما الطبقات الأغنى والأكثر ثراء وقدرة على مستوى الحياة الجديدة وتطلعا إليها . فى الطليعة طبعا وفد الاقطاعيون وكبار الملاك ليكتمل نمط الملكية الغيايية . ثم من خلفهم جاء أعيان الريف وسراته ، وخاصة العمدة ، عمدة القطن بالأخص ، وليس صدفة أن نمط العمدة المتختم بأرباح القطن والوافد على العاصمة لأول مرة إنما يبدأ من أيام إسماعيل ويستمر حتى الحرب الأولى . أما الطبقات العادية والفقيرة من سكان الريف فهم آخر من يهاجر إلى العاصمة ، وهم الذين يمثلون السواد الأعظم من تيار الهجرة إليها فى العقود الأخيرة ، خاصة فى عصر الاشتراكية الشاحبة أو البائدة .

ولا ننسى خلف هذا كله عوامل الحضارة المادية البحتة . فلقد أدى الانقلاب الزراعى والحضارى من الرى الحوضى إلى الرى الدائم إلى مضاعفة إمكانيات الموضع وموارد الريف كما نعرف ، كما أن اقتصاد المحصول الواحد والاقتصاد الحديث المتجر يدعو إلى، ويمكن لمزيد من المركزية إذا ما قورن بالاقتصاد المعاشى واقتصاد الحبوب والكفاية الذاتية القديم . ودعنا لا ننسى أيضا عامل السكك الحديدية التى أدخلت فى نفس الفترة تقريبا لتواكب انقلاب الزراعة والرى وتكرر شبكتها شبكة مجارى النيل ، ولتضاعف بذلك من عقدية القاهرة فتصبح طبيعية واصطناعية معا . وأطوال الخطوط الحديدية فى مصر اليوم بعدد قراها تقريبا (٤٢٣٤ كم مقابل ٤٠٦٦ قرية) . والسكك الحديدية - هذه أولية بحثة - من أقوى عوامل التركيز المكائى فى العصر الحديث .

وإذ نتضافر كل هذه العوامل التركيزية لتؤكد عقدية القاهرة ، تبرز القاهرة بدورها وهى ضابط إيقاع الزراعة والصناعة فى قلب مصر بصورة طاغية يمكن تلخيصها فى شكل تخطيطى مبسط . فمصر الزراعية كمصر الصناعية تكاد تتمحور حول القاهرة ، التى تبرز من ثم وهى قمة صناعتنا مثلما هى قلب زراعتنا . قلب الزراعة : لأنها تستقطب حولها ثلاث دوائر متخصصة تتوجه إليها وتتركس لها خصيصا : المنوفية دائرة الألبان واللحوم ، والقليوبية دائرة الفواكه ، والجيزة دائرة الخضروات ، وثلاثتها تبدو حولها كأوراق الزهرة الثلاثية trefoil . وقمة الصناعة : لأنها تضم فى حدود القاهرة الكبرى نحو نصف الكم الصناعى فى البلد ، يتكدس داخلها فى محور غليظ

كثيف يستقطب بدوره فى قطبين صناعيين أغليين فى شبرا الخيمة شمالا وحلوان جنوبا.

ولا يبقى أخيرا من دواعى تضخم القاهرة سوى دورها العربى الجديد على المستوى السياسى والقومى . فمنذ خرجت مصر من عزلتها لتعيد تأكيد وتجديد بعدها العربى ، أصبحت القاهرة تلعب دورا قد لا نغالى إن قلنا إنه دور عاصمة العرب غير الرسمية . ولقد قيل بحق إن القاهرة هى باريس الشرق الأوسط ، إذا كانت بيروت هى فيينا . فإذا علمنا أنه قيل من قبل إن فيينا هى باريس شرق أوروبا ، لعرفنا الخيط الذى يجمع بين الأشباه الأربعة : إنها المركزية العارمة الطاغية بأمر التاريخ وبحكم الجغرافيا ، ولكن أيضا بفعل الاقطاع والإدارة والتطلعات الحضارية ومضاعفات النمو الصماء . وهكذا تظل المركزية ملمحا تاريخيا أساسيا فى شخصية مصر ، وإن وجب الآن أن تتطور نحو مزيد من التوازن والتكافؤ وذلك مع التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الحديثة .

القاهرة الحديثة من النمو إلى الحجم منحنى النمو

نمو سكان القاهرة الحديث ونسبتها من سكان مصر

السنة	سكان مصر	محافظة القاهرة	%
١٨٨٢	٦,٧١٢,٠٠٠	٣٩٨,٠٠٠	٥,٧
١٨٩٧	٩,٧١٥,٠٠٠	٥٨٩,٠٠٠	٦,١
١٩٠٧	١١,٢٨٧,٠٠٠	٦٧٨,٠٠٠	٦,٠
١٩١٧	١٢,٧٥١,٠٠٠	٧٩٠,٠٠٠	٦,٢
١٩٢٧	١٤,٢١٨,٠٠٠	١,٠٦٤,٠٠٠	٨,٢
١٩٣٧	١٥,٩٣٣,٠٠٠	١,٣١٢,٠٠٠	٨,٢
١٩٤٧	١٩,٠٢٢,٠٠٠	٢,٠٩٠,٠٠٠	١٠,٩
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥,٠٠٠	٣,٣٥٣,٠٠٠	١٢,٩
١٩٦٦	٣٠,٠٧٦,٠٠٠	٤,٢٢٠,٠٠٠	١٤,٠
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٥,٠٧٤,٠٠٠	١٣,٩

قبل الكبرى

تحت إسماعيل ، بكل بريقه وترفه وتطلعاته «الباروكية» ، لم تزد القاهرة على ربع المليون ، من مجموع وطنى يناهز الستة ملايين . ويعنى هذا أن القاهرة لم تزد بالكاد عما كانت عليه أيام الحملة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر ، أى نحو ٦٠ - ٧٠ سنة من التوقف الصافى . ذلك رغم أن عدد سكان القطر كان أكثر من الضعف ، الأمر الذى يفسر أيضا أن نسبة العاصمة إلى الدولة هوت من العُشر إلى نصف العُشر . وتلك لا شك من علامات البدايات المبكرة جدا والصعبة للغاية فى التنمية والتحضير الحديث تشبه تلك التى عاشتها وتعيشها الدول الافريقية الجديدة غداة التحرير والاستقلال .

أما فى أول تعداد سنة ١٨٨٢ ، فقد ارتفع حجم القاهرة إلى ٤٠٠ ألف ، ولكن ظلت بنفس نسبتها الوطنية أيام إسماعيل حيث بلغت ٥,٧٪ من سكان مصر . وعند دورة القرن ، حين بلغت مصر علامة العشرة ملايين ، دارت القاهرة فى حدود ثلثى المليون بالتقريب أو بالكاد . وحتى الحرب العالمية الأولى ظلت نسبة القاهرة من سكان مصر فى حدود ٦٪ فقط ، لكنها كانت تزحف حثيثا نحو علامة المليون حيث سجلت ٧٩٠ ألفا سنة ١٩٨٧ .

ولكن ليس إلا سنة ١٩٢٧ أن غدت القاهرة مدينة مليونية لأول مرة فى تاريخها الحديث، كما ارتفعت حصتها من سكان البلد إلى ٨٪ . ولعل هذه كانت إشارة البدء بالانطلاق . ففى غضون عقدين فقط بعد ذلك ضاعفت نفسها تماما لتتخطى مدينة مليونيين سنة ١٩٤٧ لأول مرة ولتمثل عُشر سكان مصر وزيادة لأول مرة كذلك فى تاريخها الحديث ومثلما كانت أيام الحملة الفرنسية .

ولعل القاهرة أضافت إلى نفسها مليونها الثالث خلال العقد التالى وحده ، حيث بلغت ٣,٣٥٣,٠٠٠ فى سنة ١٩٦٠ ، أى لعل سنة ١٩٥٧ أن تكون سنة الملايين الثلاثة . وأيا كان ، فلقد نمت القاهرة بذلك إلى أكثر من ثُمن البلد بوضوح (١٢,٩٪) .

على أن القفزة التالية أشد وأعلى . ففى ٦ - ٧ سنوات فقط ، أى فى أقل من عقد ، أضافت القاهرة إلى نفسها المليون الرابع ، حيث سجلت ٤,٢٢٠,٠٠٠ سنة ١٩٦٦ حين كانت مصر على عتبة الثلاثين مليونا . وإذا كانت القاهرة بهذا قد ارتفعت إلى أفق سُبُع

البلد أو نحو ١٤٪ ، فإن اللافات أكثر أنها بذلك قد ضاعفت نفسها وزيادة فى نحو عقدين منذ سنة ١٩٤٧ حين كانت تعد مليونين بالضبط . كذلك فمرة أخرى ، من سنة ١٩٦٦ إلى ١٩٧٦ ، جاء المليون الخامس إلا قليلا فى عقد تقريبا .

ولئن بدا من هذا أن معدل النمو قد تطامن نوعا ، فإن الحقيقة مختلفة طبعاً ، بل قطعاً ، فإنما تحول النمو فى أغلبه الآن إلى خارج الحدود الادارية للمحافظة وطفا عبرها فى أطراف المجمع المدنى الضخم والمتضخم أبداً ، وذلك بعد أن استنفد كل إمكانياتها الداخلية وفمر رقعتها المحدودة غمراً . ولكننا نعرف أن هذا التحديد الادارى شكلى جزئى يقصر دون حدود الكتلة المبنية built-up area للعاصمة فضلا عن منطقة نفوذها التابعة ، وهى الحدود التى تؤلف المجمع المدنى الحقيقى والحقيقة الجغرافية الجامعة conurbation ، والتى ينبغى أن نضعها فى المحل الأول من الاعتبار .

غير أننا قبل أن نفعل ، تليق بنا وقفة حساب رجعى أو إيقاعى لمحصلة المرحلة ككل . ففي ٩٥ سنة أى نحو قرن تقريبا ، ١٨٨٢ - ١٩٧٦ ، تضاعف سكان مصر عموماً نحو ٥,٧ مثلاً ، مقابل ١٢,٧ مثلاً للقاهرة أى الضعف وزيادة . وبعد أن بدأت القاهرة وهى ٥,٧٪ من مصر ، انتهت وهى ١٣,٩٪ ، أى أكثر من الضعف أيضاً . والمعنى فى الحالتين أن القاهرة كانت تنمو بوجه عام بسرعة وبمعدل ضعف سكان مصر على الأقل . وبالفعل ، فإن هذا ما يؤكد كما يفصله الجدول التالى عن معدلات النمو السنوى .

فواضح أن مصر زادت بنسبة ١٩٠٪ فى الفترة ٣٧ - ١٩٦٦ ، مقابل ٣٢٣٪ للقاهرة وبينما ضاعفت القاهرة نفسها مرة فى ٢٠ سنة (٧٢ - ١٩٤٧) ، ثم مرة أخرى فى ٢٠ سنة أخرى (٤٧ - ١٩٦٦) ، ضاعفت مصر نفسها مرة واحدة فقط فى الأربعين سنة (٢٧ - ١٩٦٦) . أى أن القاهرة تضاعف نفسها فى نصف المدة التى تضاعف مصر نفسها فيها ، أو قل مجازاً أو تقريبا إن الأولى تنمو بمتوالية هندسية حيث تنمو الثانية بمتوالية حسابية .

معدل النمو السنوى % بين مصر والقاهرة

السنة	مصر		القاهرة	
	عدد السكان	معدل النمو	عدد السكان	معدل النمو
١٩٢٧	١٤,١٧٨,٠٠٠	-	١,٠٧١,٠٠٠	-
١٩٣٧	١٥,٩٢١,٠٠٠	١,٢	١,٣١٠,٠٠٠	٢,١
١٩٤٧	١٨,٦٩٧,٠٠٠	١,٩	٢,٠٧٦,٠٠٠	٤,٧
١٩٦٠	٢٥,٩٨٤,٠٠٠	٢,٧	٣,٣٤٩,٠٠٠	٣,٦
١٩٦٦	٣٠,٠٨٣,٠٠٠	٢,٨	٤,٢٢٠,٠٠٠	٤,١
١٩٧٦	٣٨,٢٢٨,٠٠٠	٢,٣	٥,٠٧٤,٠٠٠	١,٨ (١)

القاهرة الكبرى

منذ فاض نمو العاصمة خارج كريدون محافظتها الشكلى (٢١٤ كم^٢) ، يمكن أن نميز بين مفهومين أو بعدين للمجتمع أو المركب المدنى : الأضيق أو الأصغر هو حدود المنطقة المبنية المتصلة أو شبه المتصلة . ورغم أن هذا هو جسم القاهرة بالدقة والصرامة ، فإنه ليس إلا «القاهرة الصغرى» كما قد نسميه بالمقابلة ، أو «الامتداد العمرانى» كما يسميه التعداد مضمنا إياه بجانب محافظة القاهرة مدينتى الجيزة غربا وشبرا الخيمة شمالا .

(١) بحساب السكان المقيمين ، أو ٢,٤ بإضافة المقترين .

القاهرة الصغرى أو منطقة الامتداد العمرانى ١٩٧٦

مدينة القاهرة	٥,٠٨٤,٠٠٠
مدينة الجيزة	١,٢٤٦,٠٠٠
مدينة شبرا الخيمة	٣٩٤,٠٠٠
المجموع	٦,٧٢٤,٠٠٠

أما «القاهرة الكبرى» فهي إقليم العاصمة المدنى بمعناه الموسع ، أى بإضافة منطقة نفوذ المدينة المرتبطة بها اقتصاديا وبشريا والتي تمثل فراغاتها مجال توسعها الطبيعى مستقبلا بينما سيطوق هذا التوسع حالاتها ومناطقها المبنية حتى يمتصها فى نسج المدينة المتروبوليتانى بعد ذلك . وتبلغ مساحة هذا النطاق الآن ٢٩٠٠ كم^٢ ، ويشمل إلى جانب منطقة القاهرة المبنية الصغرى السابقة بعض مراكز محافظتى الجيزة الشمالية والقليوبية الجنوبية على نحو ما يفصل الجدول التالى .

القاهرة الكبرى ١٩٧٦

مدينة القاهرة	٥,٠٨٤,٠٠٠
مدينة الجيزة	١,٢٤٦,٠٠٠
مدينة شبرا الخيمة	٣٩٤,٠٠٠
مركز الجيزة	٩٤,٠٠٠
مركز إمبابة (عدا بعض القرى)	٤٠٧,٠٠٠
مركز البدرشين (عدا بعض القرى)	١٩٨,٠٠٠
بعض قرى من مركز الصف	٣٢,٠٠٠
مركز القناطر الخيرية	١٤١,٠٠٠
مركز الخانكة	١٥٣,٠٠٠
مركز شبين القناطر (عدا بعض القرى)	٦٥,٠٠٠
مركز قليب	١٨٥,٠٠٠
المجموع	٨,٠٠٠,٠٠٠

ففى سنة ١٩٦٦ قدرت القاهرة الكبرى رسميا بنحو ٦ ملايين ، أى بنسبة ٢١٪ من سكان مصر . ثم فى سنة ١٩٦٩ فقط قدرت بنحو ٧ ملايين ، بنسبة ٢٠٪ من السكان البالغة حينئذ ٣٠ مليوناً بالضبط . أما فى سنة ١٩٧٦ فقد بلغت القاهرة الصغرى أو كتلة الامتداد العمرانى ٦,٧٢٤,٠٠٠ ، بنسبة ١٧,٦٪ من سكان القطر ، بينما سجلت القاهرة الكبرى علامة الثمانية ملايين بالضبط ، بنسبة ٢٠,٩٪ من سكان القطر ، أى خُمس مصر جميعا . وفى سنة ١٩٨٠ بلغت القاهرة الكبرى ٨,٥٣٩,٠٠٠ ، بزيادة سنوية قدرها ٢٢١,٠٠٠ ، ولكن بنسبة ١٨٪ من سكان مصر .

والآن - أرقام ٨٢ - ١٩٨٢ - تقدر القاهرة الكبرى بنحو ٩,٣ مليون من ٤٦ مليوناً . وهذا ، بالأرقام المطلقة ، يعنى أن القاهرة اليوم تعادل كل سكان مصر حوالى دورة القرن ١٨٩٧ - ١٩٠٧ . أما بالأرقام النسبية فذلك يعنى ٢٠,٢٪ من سكان البلد ، أى نفس نسبة الخُمس عموماً . إن القاهرة الآن ، وبسهولة تامة ، خُمس مصر جميعا .

ميزان العاصمة - الدولة

وحتى لا يكون شك ، فإن فى العالم الآن وفى الماضى ، ولسوف يكون هناك دائماً وإلى الأبد ، دول تزيد فيها نسبة العاصمة على الخُمس بكثير وكثير جداً ، واصله أحياناً إلى النصف أو حتى ثلاثة الأرباع من جملة السكان ... إلخ . ولكن ينبغى أن يكون واضحاً أن هذا هو الاستثناء والقلة النادرة ، إن لم يكن الشذوذ المرضى غير الصحى حقاً . فتلك عادة هى الدول القزمية الفقيرة أو الدول الوليدة الخام حديثة النشأة جداً ، أى «دول المدن» غالباً أو «العواصم بلا دول» تقريباً ، تلك التى لا تملك سوى مدينة وحيدة تقريباً وظهير ميكروسكوبى كالجيب (١) .

أما البلاد الناضجة المتزنة ، أى العريقة التاريخ ، العريضة الرقعة ، الوفيرة الحجم ، فإن عواصمها تدور فى الغالب الأعم فى حدود العُشر من سكانها ، مثلما كانت القاهرة نفسها حقاً فى أغلب تاريخها القديم والوسيط . وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على أن القاهرة اليوم هى ضعف الحد الأنسب ومثل ما ينبغى ويتناسب مع حجم مصر مرتين على الأرجح .

(1) Hamdan, "Capitals of the new Africa", loc. cit., "Sizes of African capitals", loc. cit.

نسبة سكان العاصمة - الدولة % إحصائية مقارنة حوالى منتصف الستينيات

بيروت	٢٩,٩	الدار البيضاء	٨,٣
بغداد	٢١,٣	مدريد	٨,٠
القاهرة الكبرى	١٦,٥	الجزائر	٧,٤
باريس	١٥,٧	روما	٤,٨
لندن	١٤,٠	كراتشى	٢,٥
القاهرة الصغرى	١٤,٠	موسكو	٢,٢
طرابلس ليبيا	١٣,٧	الخرطوم	١,٣
دمشق	١١,٤	بكين	٠,٦
طوكيو	٩,٠		

وحتى لا يكون شك مرة أخرى ، قارن ترتيب القاهرة بين عواصم العالم بترتيب مصر بين دوله. حوالى سنة ١٩٧٠ ، حين كان تعداد مصر ٣٣ مليوناً ، كان بالعالم ١٩ دولة أكبر من مصر سكاناً ، وأكبر من ١٠٠ دولة مستقلة أقل منها سكاناً ، أى كان ترتيب مصر العشرين . بالمقابل ، كان ترتيب القاهرة بين عواصم العالم الثالثة عشرة إلى العاشرة ، حيث قدرت بنحو ٧ ملايين نسمة .

انتقل الآن إلى سنة ١٩٨٠ ، تجد الفارق قد ازداد اتساعاً . فمن بين ١٥٧ دولة مستقلة فى العالم ، كان هناك ١٨ دولة تفوق مصر سكاناً (٤١,٨ مليون نسمة) ، فكانت مصر رقم ١٩ سكاناً، أى تقريباً مثلما كانت سنة ١٩٧٠ ، هذا فى حين طمرت القاهرة بملايينها التسعة إلى المرتبة السادسة بين عواصم العالم .

عن حجم القاهرة فى العالم

ولعل نقطة الترتيب هذه أن تكون نقلة مناسبة إلى وضع القاهرة فى الاطار العالمى

بعمامة . منذ بضعة عقود فقط ، كان ترتيب القاهرة بين مدن العالم الكبرى يقع بين العشرين والثلاثين ، إلا أنها تقدمت بسرعة نادرة لتقترب من صدارة العشرة الأولى ، إما على تخومها العريضة أو على عتبتها مباشرة . على أن التحديد الدقيق - لابد أن نعرف ونعترف - صعب جدا نظرا لاختلاف أسس تحديد امتداد كل مدينة اختلافا يصل أحيانا إلى حد التضارب غير المقبول في كثير من النتائج المنشورة .

فمثلا كانت رتبة القاهرة في تقدير الأمم المتحدة في الستينيات هي السادسة عشرة ، (١) بينما وجدها البعض قبل ذلك بسنوات الثالثة عشرة ، في حين قدر بعد ذلك بقليل أنها ضمن العشرة الأولى (٢) . وفي سنة ١٩٦٩ كان ترتيب القاهرة حسب إحصائيات الأمم المتحدة السادسة بعد طوكيو ، نيويورك ، شنغهاي ، موسكو ، بومباي .

مع السبعينيات ، نسير قدما إلى الأمام ما نزال . ففي ١٩٧٢ جاء ترتيب القاهرة الثامنة في العالم . وفي منتصف السبعينيات قفزت إلى المرتبة السادسة بعد طوكيو ، نيويورك ، لندن ، شنغهاي ، موسكو ، وقبل باريس وبكين . وبذلك تفوقت على باريس وكادت تناطح لندن في أوروبا .

على أن الوضع عاد فاهتز نوعا في أواخر السبعينيات (والواقع أن العقود الأخيرة عموما مرحلة اختلال جذري سريع ومتقلب في ترتيب وتسلسل عواصم ومدن العالم الكبرى بعد أن كانت مستقرة على نمط معين رتيب لفترة طويلة) . ففي سنة ١٩٧٩ تراجع القاهرة خلف باريس ولكنها تفوقت على لندن بعد أن تبادلت هاتان العاصمتان المواقع النسبية .

وعلى العموم ، فلئن كان التحديد القاطع غير ممكن ولا مستحب في مجال مثل هذه المقارنات ، فيبقى أن طفرة القاهرة العارمة ليست موضع جدال . وإذا كان في العالم

(1) Kingsley Davis, in ' City in newly developing countries, ed G. Breese Prentice-Hall, 1969, p.6.

(٢) الكتاب السنوي للإحصاءات العامة ، ١٩٦٨ ، ص ٣٠١ .

خمس أو ست عواصم أو حتى أكثر أكبر من القاهرة ، فإن هناك أكثر من مائة وخمسين أقل منها ، هذا عدا آلاف المدن العادية غير العواصم .

أحجام المدن الكبرى فى العالم سنة ١٩٧٩ (بالمليون)

نيويورك	١٦,٠	شنغهاى	١٠,٨
مكسيكو سيتى	١٢,٠	باريس	٩,١
طوكيو	١١,٥	القاهرة	٩,٠

فى العالم العربى وإفريقيا

ألفنا دائما أن نقول إن القاهرة كبرى مدن العالم العربى ، مثلما كانت إلى قريب تكاد تعادل بقية عواصم العرب مجتمعة . (١) ولئن كانت الأولى بديهية أبدية ، بينما تعدلت الثانية فى الفترة الأخيرة بعد طفرة ونضج العواصم العربية الأخرى ، خاصة بعد الاستقلال والبتروى ، بحيث فاق مجموعها مؤخرا حجم القاهرة بعض الشيء ، فإن المثير أن القاهرة وحدها ترجح فى حجمها حجم معظم الدول العربية الأخرى ذاتها . فمن بين ١٩ دولة عربية أخرى ، ثمة فقط ٤ تفوق القاهرة سكانا ، وتلك هى المغرب والجزائر والسودان ثم أخيرا العراق وحده فى آسيا العربية . وفيما عدا هذا فإن هناك ١٥ دولة عربية ، بما فى ذلك دول ضخمة مثل سوريا والسعودية وتونس واليمن معا ، يقل مجمل سكان كل منها عن القاهرة وحدها .

بالمثل فى إفريقيا . فلقد كانت القاهرة دائما وإلى الآن - وإلى الأبد فيما يبدو - كبرى مدن وعواصم القاهرة خارج كل مقارنة . بل لعل الاسكندرية نفسها حاليا ترجح أو تعدل ثانى أكبر عاصمة أو مدينة فى القارة بعد ذلك . وحوالى سنة ١٩٦٠ مثلا كانت القاهرة وحدها تعادل تقريبا مجموع أحجام بقية عواصم القارة الخمسين

(١) حمدان ، المدينة العربية ، ص ٤٨ .

U. N., Demographic year- book, 1981.

إنظر أيضا :

مجتمعة ، أى أنها وحدها كانت نصف عواصم إفريقيا : نحو ٤ ملايين من ١٠ بالتقريب . (١)

وطبيعى الآن أن تتقلب كفتا الميزان بعد أن نمت عواصم القارة نموا مثيرا فى العقدين الأخيرين ، لا سيما وأن معظم هذه التنمية ركز فى العواصم تقريبا . ومع ذلك فإن المثير أكثر أن القاهرة تظل وحدها ، مرة أخرى ، تفوق معظم دول القارة فى مجمل سكانها . وفى سنة ١٩٨٠ ، حين كانت ٩ ملايين ، نجد ١٢ دولة إفريقية ترجح القاهرة سكانا ، مقابل ٣٧ دولة ترجحها القاهرة بكثير أو قليل . وتلك الدسنة الاستثنائية أكثرها - لاحظ - دول ضخمة المساحة للغاية ، وتنتشر فى أركان القارة ما بين العالم العربى (المغرب ، الجزائر ، السودان) وغرب إفريقيا (نيجيريا ، غانا) وشرق القارة (إثيوبيا ، كينيا ، تانزانيا ، أوغندا) وجنوب القارة (زائير ، جمهورية جنوب إفريقيا ، موزمبيق) .

فى العالم الثالث إلى الأول

خارج العالم العربى والقارة الإفريقية ، فى العالم الإسلامى والعالم الثالث ، قد لا يكون إلا من قبيل التكرار وحده أن نضيف أنها ، القاهرة ، أكبر مدينة إسلامية فى العالم مثلما هى أكبر مدينة صحراوية فى الدنيا . غير أن الحقيقة ، مع ذلك ، أبعد ، ولم يعد يكفى أن نقول إن القاهرة أكبر مدينة فى قارة تعد الثانية فى المساحة والثالثة فى السكان ، أو فى عالم قومى يزيد على المائة والسبعين مليونا ، أو الثانية أو الثالثة فى العالم الثالث . ذلك أن القاهرة فى الواقع أكبر مدينة فى نطاق جغرافى ضخم من العالم القديم يشمل كل أوروبا القارة من بحر الشمال حتى البلطيق ، وآسيا جنوب القوقاز وغرب السند ، بالإضافة إلى إفريقيا برمتها . بل إنه ليس بأوروبا سوى مدينتين ترجحان القاهرة على وجه اليقين (بينما أن بأوروبا أكثر من ٢٠ عاصمة تقل عن القاهرة حجما) . كذلك ليس فى آسيا سوى ٣ أو ٤ ترجح القاهرة ، مقابل ٢ فى العالم الجديد كله . أيضا ليس بالعالم الثالث والدول النامية إلا ٤ مدن تفوق القاهرة . والواقع فى معظم هذه الحالات أن عدد سكان دولها يرجح سكان مصر رجحانا شديدا أو شديدا جدا .

(1) G. Hamdan, "Sizes of African capitals", B.S.G.E., 1914 p.90.

أما إذا أخذنا حالات ذات أحجام سكان مقاربة بمصر ، فليس فى العالم دولة باستثناء المكسيك والأرجنتين يدور حجمها حول الأربعين مليونا أو دونه أو فوقه وتدور عاصمتها فى الوقت نفسه حول الثمانية أو التسعة ملايين . وعلى العكس ، فى العالم عدة دول تقارب مصر سكانا ، ولكن عواصمها لا تعلو كسرا من عاصمتها مثال ذلك تركيا وإيران وإسبانيا وبولندا والفلبين ... إلخ .



شكل ٨ - فى هذا النطاق من العالم القديم تأتى القاهرة كأكبر عاصمة ومدينة

بل لنا ، أبعد من ذلك ، أن نتساءل : لِمَ كانت دولة مثل إيطاليا كاد حجم سكانها فى وقت ما فى الماضى القريب يبلغ حجم سكان مصر نحو الضعف ، بينما كانت عاصمتها ولا تزال تقل حجما عن نصف سكان القاهرة ؟ بل كيف حدث أن القاهرة تناهز موسكو ، مع أن الأولى عاصمة ٤٦ مليونا والثانية عاصمة ٢٧٣ مليونا ؟ وإن نتساءل ، بعد ، لآى أمر تفوق القاهرة بكين حجما ، فى حين أن حجم مصر لا يعادل بالكاد جزءا واحدا فقط من عشرين جزءا من حجم الصين (٤٦ مليونا مقابل نحو ١٠٠٠ مليون) .

أيضا وبعد الحجم النسبى ، خذ معدل النمو . ولتكن لندن نموذج المقارنة . بلغت لندن علامة المليون لأول مرة ، ولأول مرة فى العالم الحديث أيضا ، سنة ١٨٠١ فقط ، ثم وصلت

إلى ٨,٢ مليون سنة ١٩٣٠ ، ٨,٧ مليون فى سنة ١٩٤٠ (١) . أى أنها حققت هذه الانجازة فى نحو ١٤٠ سنة . الآن قارن القاهرة . فى ١٩٢٧ فقط أصبحت القاهرة كما نعلم مدينة مليونية لأول مرة . أما وقد بلغت فى ١٩٧٦ نحو ٨,٧ مليون ، فمعنى هذا أنها حققت نفس طفرة لندن فى ٤٩ سنة فقط ، أى فى نحو ثلث المدة أو بحوالى ثلاثة أمثال المعدل .

ولقد تبدو هذه مفارقة صارخة إن لم نقل متناقضة ساخرة ، ولكن نمو العواصم والمدن الكبرى المعاصرة فى العالم الثالث المتخلف الآن أصبح كقاعدة يجرى بمعدلات أسرع كثيرا جدا مما عرفت عواصم ومدن أوروبا وأمريكا فى أوج نموها فى القرن الماضى وأوائل هذا القرن . وليس هذا فى نظر البعض ميزة للعالم الثالث ، بل يعدونه علامة على التخلف ومن صميم أعراضه . وأيا ما كان ، فإن الأغرب والأخطر أن لندن كفت عن النمو تقريبا وتوقفت عمليا منذ عقود بحيث تجمدت على مستوى حجمها الراهن . أما القاهرة فلا تبدى أى اتجاه نحو هبوط معدل تزايدها فى المستقبل المنظور ، نقطتنا التالية والختامية .

النمو المستقبلى

فالتقديرات الرسمية لعدد السكان فى سنة ١٩٩٠ تعطى مصر ٥٠ مليونا كحد أدنى ، ٤٠ مليونا كحد أقصى ، بينما تعطى القاهرة الكبرى كحد أدنى ١٣,١ مليونا ، ١٦,٦ مليونا كحد أقصى . ومعنى هذا أن نسبة سكان العاصمة إلى سكان الدولة ستكون ٢٦٪ أى ربع مصر كحد أدنى ، أو ٣٠٪ أى أقل من ثلث مصر كحد أقصى .

أما عن سنة ٢٠٠٠ ، فإن تقديرات أخرى تصل بتعداد القاهرة الكبرى إلى ٢٠ مليونا إذا استمرت معدلات نموها الراهنة . أما إذا ارتفعت هذه المعدلات إلى ٦٪ سنويا ، واستمر ذلك ، فسيصل حجمها يومئذ إلى ٢٨ مليونا . وهذا وذاك من مجموع السكان المقدر بنحو ٦٦ مليونا ، منهم ٣٩ مليونا سكان مدن ، ٢٧ مليونا سكان ريف . أى أن القاهرة الكبرى تؤذن (أو تهدد) بأن تصبح على عتبة القرن

(1) Landry, p.111.

٢١ وهى ثلث مصر جميعا على الأقل ، إما ٣٠٪ أو ٤٢٪ من جملة السكان ، مكونة بذلك الجزء الأكبر من كل سكان المدن فى البلد ، ومعادلة كما هى الحال فى بريطانيا اليوم كل سكان الريف بأسره .

هذا على المستوى الوطنى فى الداخل ، أما على المستوى العالمى فإن المقدّر أنه إذا ظلت اتجاهات ومعدلات النمو الحالية فستصبح القاهرة رابع أكبر مدينة وعاصمة فى العالم مع بداية القرن الحادى والعشرين سنة ٢٠٠٠ ، حين ستصبح مدن العالم الخمس الكبرى كلها أيضا خارج الغرب الأوروبى لأول مرة فى التاريخ الحديث .

تقدير أحجام عواصم العالم سنة ٢٠٠٠ (بالمليون)

١٥	القاهرة	٣٢	مكسيكو سيتى
١٢	جاكرتا	٣٠	طوكيو
		٢٦	ساو باولو

الهجرة الداخلية

كيف حدث هذا ؟ بئى آلية أو ميكانيزم أتيح للقاهرة هذا النمو المريد والحجم الجسيم، وبئى وسيلة تحقق هذا التركيز القاهرى القاهر ؟ - ذلك لا ريب السؤال الآن . والجواب هو الهجرة الداخلية أساسا . والهجرة الداخلية منذ القدم سمة بارزة فى كيان مصر السكانى . فلئن كانت مصر تقليديا وإلى وقت قريب للغاية منطقة هجرة داخلية لا خارجة ، فقد كانت دائما منطقة هجرة داخلية باستمرار . فالأجانب إذا كانوا فيما مضى يأتون إليها من الخارج ، وكان المصريون حتى عقد مضى أو عقدين لا يهاجرون كثيرا إلى الخارج ، فقد كانوا يهاجرون بانتظام وغزارة داخليا ، حتى يمكن أن نطبق على مصر ما قاله لابلاش عن فرنسا من أنها تبدو كبلد جعل ليمتص هجرته الذاتية . (١)

(1) Personnalité géographique de la France, p.11.

الهجرة فى الميزان

والهجرة الداخلية هى الجانب الدينامى والبعد الحركى kinetic فى السكان ، شأنها فى ذلك شأن التيارات المائية فى الهيدرولوجيا والرياح فى المناخ . وهى بهذا تعد أداة أساسية فى توزيع وإعادة توزيع السكان داخل الاقليم . فإن تكن الكثافة كما سبق القول هى «تضاريس السكان» ، فإن الهجرة الداخلية هى عامل تعرية وعملية إرساب بشرى . ومن هنا تعتبر من أقوى عوامل تشكيل الكثافة وإعادة تشكيلها وتراكمها .

ظاهرة صحية

وابتداء ، ينبغى أن يكون واضحا أن الهجرة الداخلية ظاهرة صحية ومشجعة فى مجتمع السكان ، ليس فقط لأنها دليل صحة وحيوية وتحول عن الركود المكانى والتخثر الموضعى بعيدا عن ملامح المجتمع الريفى العتيق folk society ، ولا لأن الحضارة الصناعية الحديثة هى مجتمع الحركية والسيولة الشديدة والتفاعل الخلاق ، ولكن أيضا وأساسا لأنها تحقق أو تخلق منفعة حدية أو مضافة لكلا الانسان والمكان على حد سواء . place utility ، حيث تنقل الرجل المناسب إلى المكان المناسب . وبهذه الصفة لا يمكن إلا أن تكون الهجرة الداخلية ظاهرة سليمة مفيدة ودورة دموية منشطة ومجددة للجسم السكانى مثلما هى للجسم الحضارى .

وفى مصر الحديثة ، فلا مرأى فى أن تزايد وارتفاع مد الهجرة الداخلية قد مضى يدا بيد وخطوة بخطوة مع تطورها الحضارى وتحضرها وتحديثها وتقدمها ونموها المؤثر كما وكيفاً . وما كان للأمر أن يكون غير ذلك على الإطلاق ، لأن حركة الهجرة الداخلية يتجه معظمها أساسا وكقانون عالمى عام من الريف إلى المدن . فالهجرة الداخلية لا تنفصل البتة عن عملية التمدن أو التحضر ، وهى من أقوى أدواتها مثلما هى من أبرز أدلتها . بل ترشك الاثنان أن تكونا جانبيين لشيء واحد ، حتى غدا أو بدا كلاهما سببا ونتيجة للآخر فى الوقت نفسه .

فما التمدن فى أبسط تحليله سوى عملية «تبخير» ونقل لسكان الريف والأقاليم بواسطة الهجرة الداخلية ، ثم «تكثيفهم» وحشدهم فى نقط مبلورة مركزة هى المدن

واختصارا ، الهجرة الداخلية خطوة إلى أعلى حضاريا ، إن تكن خطوة إلى الأمام طبيعيا ، إنها أكثر من إعادة توزيع للسكان ، أو حتى من إعادة تصنيف وظيفي . ومن هذه الزاوية ، فإذا كانت الهجرة الداخلية تصب في المدن أساسا وتعنى في النهاية عملية تمدن ، فهذه علامة صحة وتقدم ، ولا تفيد حتما وبالضرورة أن تمدنا أو حياة المدن المتوسعة عندنا هي مجرد انعكاس لإفراط وضغط السكان ولطفح ريفي لا وظيفي ، بقدر ما تدل على زيادة كفاءة وإنتاجية الزراعة المصرية ، وإن لم تعد هذه كافية لاستيعاب كل سكان الريف ، وهي على أية حال وسيلة لتجاوز تخلف الريف والخروج منه .

آفة الهجرة

فقط ، آفة الهجرة الداخلية كأداة عملية التحويل المدني الأساسية هي الإفراط ثم فرط التركيز . فكالارساب والتعرية في الجيومورفولوجيا ، يمكن للهجرة الداخلية أن تكون أداة تسوية بين الارتفاعات أو الكثافات ، ولكنها يمكن أيضا أن تزيد الفروق والتفاوتات . وفي مصر ، فلقد كانت تلك الآفة دائما هي العاصمة وإفراط العاصمة . يصدق هذا على الماضي كما يصدق على الحاضر ، ولكن على الأخير إلى أقصى حد . فكما كانت الهجرة الداخلة تنصب على مصر ككل من الخارج ، كانت الهجرة الداخلية في مصر تنصب أساسا على العاصمة ، التي تخرج بذلك وهي قطب الجاذبية مرتين ومصب الهجرة الداخلة والداخلية في مصر جميعا وفي آن واحد . في الوقت نفسه فإذا كنا نعتبر مصر بعمامة منطقة جذب بشري على المقياس الخارجى ، فذلك لا ينفي وجود فروق داخلية تخلق داخلها مناطق جذب محلية وأخرى طاردة نسبيا ومن هنا تنبثق ديناميات الهجرة الداخلية .

ديناميات الهجرة طلائع الهجرة

فإذا نظرنا إلى الماضي البعيد والقريب أولا ، فسنجد أن فقر الريف وضغط السكان كان يلفظ بفائض السكان إلى المدن خاصة ، والعاصمة بالأخص . وقد كانت الضرائب

الفادحة ومظاهر الابتزاز والاضطهاد فى الريف دائما من أكبر عوامل هروب الفلاحين إلى المدن الكبرى . ثبت هذا من البرديات فى العصر البطلمى والبيزنطى حين كثر صدور قرارات الحكام بمنع الهجرة إلى المدن (١) ، ويذكره المقرئى عن أيام المماليك (٢) ، وشاع أيام العثمانية ومحمد على . وعدا هذا فقد كانت الهجرة العادية من الريف تستهدف العاصمة خاصة . ولعلنا نستطيع أن نلمح بدايات هذه الهجرة - متواضعة - منذ الحملة الفرنسية .

وفى هذا الصدد فنحن عادة لا نقدر دور الأزهر فى تمدين القاهرة حق قدره ، وهو فى ذلك يكاد يشبه دور الأماكن المقدسة فى مكة . فإذا كانت القاهرة عاصمة الأزهر ، فقد كان الأزهر دائما قبلة مصر . فقد كان آلاف المصريين من أبناء الريف يتدفقون سنويا على القاهرة طوال العصر الإسلامى للدراسة فى الأزهر ثم بعدها يستقرون فى المدينة نهائيا . ذلك بالطبع عدا التيار المتجدد من العالم الإسلامى - أيضا كما فى مكة - والذى كانت بعض عناصره تستقر وتتمصر فى النهاية . (ومن الطريف أن نلاحظ فى تلك المرحلة أن جذور الهجرة الريفية كانت تبرز فى أسماء الأعلام ، فالذى يطالع الجبرتى مثلا سيلاحظ أنه غالباً ما كان كل شيخ ينسب إلى قريته الأم فى نهاية اسمه ، وتلك ظاهرة تقتصر عادة على بدايات عملية التمدين وتختفى مع تعاظم تيار الهجرة واستقرار التمدين) .

والواقع أنه حتى أوائل القرن الماضى كان دور الأزهر فى اجتذاب الهجرة الداخلية إلى القاهرة هو كدور الإدارة والموظفين أثناء القرن الماضى ، وكنور الصناعة أخيراً فى هذا القرن ، حتى يمكن أن نسمى تلك المراحل الثلاث فى تاريخ الهجرة الداخلية بمراحل الدين ، فالتحديث ، فالتصنيع على الترتيب . (وإذا كانت ظاهرة الأصول الريفية فى المرحلة الأولى بادية فى الأسماء، فقد انعكست أحياناً فى جيل مرحلة التحديث الثانية فى الألقاب ، حيث تجد حالات أكثر من فردية يلبس فيها القاهري الملابس الأوروبية ويظل يلقب مع ذلك بالشيخ ، رمزاً لانتقاله من الريف والملابس الوطنية إلى العاصمة أو المدينة والملابس الأوروبية) .

(1) S, L. Wallace, Taxation in Egypt, Oxford, 1938, p.136,340,398.

(٢) الخطط ، ص ١٢٢ .

بين المرونة والترييف

منذ سنة ١٩١٧ بصفة خاصة ، تصاعدت حركات الهجرة الداخلية تغذيتها الحروب الكبرى ، ثم تعاظمت مع انطلاق التصنيع على نطاق واسع ، حتى صارت مدا حقيقيا صاعدا أو موجة مدية كاسحة . وفي البداية كانت العملية صعبة بطيئة مترددة ، مثلما هي محدودة متعثرة بالضرورة ، وكان لتيار الخروج الريفي عادة تيار راجع أو عكسي لا يستهان به back-flow .

وإلى وقت قريب للغاية ، وما زال الأمر كذلك إلى حد ما في الواقع ، فإن الملاحظ في هذه الهجرات الداخلية أن جذور المهاجرين إلى المدن لا تنقطع تماما عن أصولهم الريفية . والواقع أن الارتباط بالأرض ظاهرة قديمة في مجتمع المدن المصرى ، كان من أسبابها الملكية الغيايبية قديما ، والحرص على ملكية أرض زراعية بين بورجوازية المدن حديثا . وبعد الحرب العالمية الثانية عاد كثير من أبناء الريف الذين هاجروا إلى مصانع ومعسكرات المدن إلى أصولهم الريفية ببساطة وسهولة^(١) . ولأغلب سكان المدن ، بالمقابل ، أقارب وعائلات أو فروع أو أصول في الريف .

من هنا تمتاز الهجرة الداخلية في مصر بقدر ملحوظ من المرونة ، تلك المرونة التي قد تؤدي إلى «ترييف ruralisation» المدن مثلما تعمل أحيانا على تمدين الريف . وهذا الترييف ينعكس ليس فقط في نمط الحياة والسلوك والعادات ، ولكن أيضا في تركيب السكان وخصائصهم الديموغرافية ، فضلا عن البيئة السكنية والاندسكيب المدنى نفسه . ولقد يفسر هذا ما يراه البعض ، خاصة من المراقبين الأوروبيين ، من عنصر ريفى كامن في معظم مدننا أو كلها ، يضعونها معه في مرحلة انتقالية وسط بين المدينة والقرية .

ولما كانت عملية الترييف هذه تتناسب تناسبا طرديا مع حجم الهجرة ، فإن الطريف والمثير أنها تبلغ ذروتها ، فيما يبدو ، في العاصمة بالذات من بين كل المدن ، مع أن المفروض أنها قمة حياة المدن وحضارة الحضر . ولعل هذه المتناقضات تفسر كثيرا من

(1) O. Tweedy, in : The Middle East, R.I.I.A. Lond.,1950. p.317.

ملاحم القاهرة من جيوب الفلاحين ومدن أنصاف الريفيين فى تضاعيفها ، كما قد يفسر لماذا تبدو الاسكندرية ، الأقل اجتذابا للهجرة ، أخلى من المناطق الريفية داخلها ، ولماذا يرى البعض أنها تملك دعائم مدنية أو حضرية أكثر تطورا . (١)

وعلى أية حال ، فالخلاصة العامة أن المدينة المصرية ترتبط ارتباطا وثيقا بالريف عضويا ووظيفيا ، إقتصاديا وسكانيا ، وهذا أمر طبيعى فى بلد مازال فى مراحل تميده الأولى أو التكوينية .

مد الهجرة ودوافعه

رغم هذا كله ، ورغم تلك الذبذبات الارتدادية والتيارات الراجعة ، فإن خط الهجرة فى مجمله صاعد باطراد ، وهو الآن تحديدا قافز وثاب . ففى سنة ١٩٤٧ مثلا بلغ مجموع حجم الهجرة الداخلية فى القطر نحو ١,٧ مليون نسمة ، بنسبة ٩٪ من مجموع السكان (٢) . وفى ١٩٧٦ ارتفع الرقم إلى ٥,١ مليون نسمة ، بنسبة ١٤٪ من السكان . أى أن الحجم المطلق زاد إلى ثلاثة الأمثال ، والحجم النسبى من العُشر إلى السُّبع . وفى العقد الأخير وحده من المرحلة ، ٦٠ - ١٩٧٠ ، قدر مجموع الهجرة من الريف إلى المدن فى البلد ككل بنحو المليون نسمة . وتلك جميعا أرقام لا يستهان بها تدل على مدى قوة الخروج الريفى والنزوح المدنى فى مصر الآن .

ولما كان المحرك الأول لهذه الهجرة ماديا أساسا ، إقتصاديا وحضاريا تحديدا ، فإنه يتم بين قطبين متنافرين بالضرورة : قطب سالب وآخر موجب : الأول هو مناطق طرد فقيرة مكتظة متخلفة ، والثانى هو مناطق جذب غنية متقدمة . ومن هنا لا تتفصل الحركة ولا تيارها عن الفارق المادى الشديد بين القرية والمدينة أو الريف والحضر (اقرأ : بين ظلام الريف و«أضواء المدينة») . والهجرة الداخلية كتيار ريفى - مدنى تعد بذلك وظيفة مباشرة للانحدار المدنى - الريفى المادى والحضارى ومدى عمقه وحدته gradient بحيث تتناسب معه تناسبا طرديا مباشرا .

(١) مابرو ، ص ٥٣ .

(٢) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الإقتصادية ، مجلد ٨ ، عدد ٣ ، ١٩٥٥ ، ص ١٩٩ .

ولعل الجدول التالى أدناه يكون على صغره مؤشرا كافيا إلى هذا الانحدار المادى بين ريفنا وحضرنا عموما كما حددته بعض الدراسات الشاملة ودراسات العينات فى منتصف السبعينيات وأواخرها . فمتوسط الدخل الفردى ومعدل زيادته السنوى يبلغ فى المدينة ٣ - ٤ أمثاله فى القرية ، بينما تناهز نسبة الأسر الفقيرة فى الريف نصف المجموع تقريبا مقابل الثلث فقط فى المدن (وهذا وذلك على أساس أن خط الفقر فى الأول ٢٧٠ جنيها سنويا وفى الثانية ٣٧٧ جنيها) . بالمثل تقريبا على الجانب الثقافى ، إذ تبلغ نسبة حملة المؤهلات فى المدينة ضعفها فى القرية فى حين تبلغ نسبة الأمية فى الأخيرة ضعفها فى الأولى . وهكذا إلى آخره .

البند	القرية	المدينة
الدخل الفردى بالجنيه ١٩٧٠	٤٦,٥	١٢٨
الدخل الفردى بالجنيه ١٩٧٥	٧٥	١٧٧
الدخل الفردى بالجنيه ١٩٧٩	٥٢,٤	٢٠٩
معدل زيادته السنوى ٧٠ - ١٩٧٩٪	٢,٨	٨,٦
نسبة الأسر التى يقل دخلها عن ٢٠٠ جنيه ٪	٢٧	١١
نسبة الأسر تحت خط الفقر ٪	٤٥	٣٣

من هنا جميعا كان مد الهجرة الداخلية مدا مدنيا أساسا city-bound . وهذا فى الحقيقة نمط عالمى عام يعرفه الغرب الصناعى جيدا منذ أن دعا لابوج المدن «بمجاللات الجاذبية sphères d'attraction» . إلا أن هناك فارقا أساسيا بين المد المصرى - والعالم الثالث عموما - وبين المد الغربى ، يرجع إلى تخلف المستوى الحضارى العام فى الحالة الأولى بالطبع . وهذا - بالمناسبة - ما يصم مدننا عند البعض بأنها مجرد طفع ريفى بدرجة أو بأخرى . إلخ . فالمد الغربى وظيفته لجاذبية المدينة أكثر منه لطرده الريف ، أما المد الشرقى فالعكس ، فيه تتفوق قوة طرد القرية على قوة جذب المدينة .

وإذا كان المد الهجرى مدنيا أساسا ، فإن لنا أن نضيف على الفور أنه قبل ذلك وبعده مد عاصمى فى الدرجة الأولى . وتلك أيضا قاعدة عالمية عامة حيث تسود

مغناطيسية العاصمة فى كل الدول والدنيا (١) . إلا أن القاعدة طاغية جدا فى حالتنا خاصة . إذ لما كان كل شىء مركزا بعنف فى القاهرة ، فإن الموجة إلى العاصمة هى الموجة المديية المحورية فى تيار الهجرة الداخلية جميعا ، بحيث يمكن بسهولة أن نقول إن الهجرة فى مصر قاهرة المركز Cairo-centric . (٢)

حتى يمكننا أن نقول بحقيقة أكثر من المجاز إن النيل إن يكن يصب فى المتوسط طبيعيا ، فإن مصر تصب فى القاهرة بشريا . إن يكن النيل النهر يصب فى البحر المتوسط ، فإن وادى النيل يصب فى رأس الدلتا . أو فلنقل إن مصر تصب فى المتوسط خارجيا وفى القاهرة داخليا ، كما تطل على المتوسط وتتطلع من حولها ، ترنو وتندفع إلى القاهرة بداخلها .

أنماط الهجرة وضوابطها

تلك الهجرة ، مع ذلك ، تتحلل فى عناصرها الأولية تحت الميكروسكوب إلى حزمة معقدة من أنواع وأنماط عديدة وقطاعات وتيارات متقاطعة ودرجات ومجالات مركبة . فإذا كان النمط السائد فيها والغالب عليها هو النمط المباشر أو نمط القفزة الكبرى من الريف إلى العاصمة رأسا ، فإن هناك أيضا النمط غير المباشر أو الهجرة السلمية - قانون ريفيستين الشهير - (٣) حيث تتم الهجرة من القرية إلى القاهرة على درجات مرورا بالبندر المحلى ثم بالعاصمة الاقليمية . وقد قدرت بعض الدراسات نسبة الهجرة المباشرة إلى القاهرة بنحو ٨١ ٪ ، مقابل ١٨ ٪ فقط للهجرة غير المباشرة .

فيما عدا ذلك فإن لكل مدينة اقليمية مجال مغنطيسيتها المحلى . ثم يبقى بعد هذا كله موجات ثانوية داخل الاقليم كالدوامات الصغيرة ، وأخرى بين الريف والريف ، إلى جانب الموجات الراجعة التى ترتد من المدينة إلى الريف فى النهاية : وكل هذه التيارات والموجات والدوامات تتقاطع وتتشابك وتتداخل بالضرورة ، لترسم فى مجموعها شبكة الهجرة الداخلية القومية القاعدية أو نسيجها الكامل الذى تفرض المحاور الكبرى نفسها عليه وتتوجه فى النهاية .

(1) J.M. Houston, A social geography of Europe, Lond., 1953, p.157.

(2) Hamdan, Studies etc., p.39.

(3) E.E. Bergel, Urban sociology, McGraw-Hill, 1955, p.220-1.

وفى خلال هذا كله ، فثمة بعض ضوابط أولية تحكم تدفق الهجرة وتنقل مساراتها وتحدد كثافتها . فيمكن باطمئنان أن نضعها قاعدة عامة أن كثافة الهجرة ، أولا ، تتناسب تناسباً طردياً مع ثقل وحجم المدينة الهدف ، ومن ثم تأتى القاهرة على القمة ، قمة القمة . ثم هى ، ثانياً ، تتناسب تناسباً طردياً مع ضغط السكان على الموارد فى إقليم المصدر الذى تعبر عنه عادة أو إلى حد كبير كثافة السكان ، أو بصيغة أخرى تتناسب كثافة الهجرة طردياً مع كثافة السكان أو مع مستوى الفقر . ومن هنا نجد فى الصدارة مناطق الاكتظاظ الطافح كالمخيمية ، والفقر والتخلف المزمن كقنا وأسوان (التي حولها الخزان فيما مضى إلى منطقة طرد بالضرورة ثم يحولها السد بقوة إلى منطقة جذب قومياً) . وفيما بين المصدر والهدف فإن المسافة الجغرافية ، ثالثاً وأخيراً ، تدخل كضابط إيقاع : فتتناسب كثافة الهجرة - بصورة عامة - تناسباً عكسياً مع البعد بينهما ، ما لم يتعارض هذا مع الضوابط الأخرى السابقة أو يتعدل بها .

طبقات الهجرة

على هذه الأسس مجتمعة ، لنا الآن أن نميز بصفة حاسمة وجهرية بين ٣ طبقات أو مجالات من الهجرة الداخلية : محلية ، إقليمية ، وقومية . فالأولى موضعية بحتة ، لا حصر لها ، ترصع وجه الريف ، ولكنها لا تكاد تظهر على الخريطة . الإقليمية ثانوية إلى متوسط المدى والوزن ، تختص بالمدن الكبرى كالألكسندرية ومنطقة القناة ، مقتصرة بذلك على أجزاء فقط من الوطن ضاقت أو اتسعت .

ثم أخيراً وفوق الكل تأتى القومية عميمة تغطى مصر من أقصاها إلى أقصاها وتعم الوطن بأسره . وهذا يعنى فوراً ويقتصر بصراحة على العاصمة القاهرة وحدها ودون سواها . فما من شبر فى مصر يفلت من جاذبيتها ومغناطيسيتها أو قبضتها ، ولكن ما من مدينة أخرى تفعل ذلك قط .

هيكل الشبه

من بين تلك المحركات والضوابط ، يخرج لنا هيكل الهجرة الداخلية فى مصر فى عدة

محاور على النحو الآتى ، أولا محور العاصمة ، وهذا هو العمود الفقرى فى الهيكل كله ، يمتص نصف حجم الهجرة القومية على الأقل إن لم يبتلع أكثر من ذلك . إنه التيار الرئيسى ولا نقول البالوعة الكبرى . ويبلغ هذا المحور أوج سمكه وكثافته كلما اقترب من نقطة ارتكازه فى القاهرة ، لا سيما داخل دائرة المنوفية - القليوبية - الجيزة التى تساهم وحدها بأكثر من ثلث تدفق التيار عادة . غير أن المحور يضعف بعض الشيء كلما ابتعد نحو الأطراف شمالا فى الدلتا وجنوبا فى الصعيد ، وذلك تحت تأثير عامل المسافة ثم منافسة المحاور الثانوية أو المحلية .

ثم تلى محاور المدن الكبرى ، كالاسكندرية التى تسحب من غرب الدلتا أساسا وتكاد تقتطع شمالها الغربى خاصة البحيرة وكفر الشيخ كمجال نفوذ مباشر ، وكمدن القناة التى تسحب من شرق الدلتا غالبا لا سيما الشرقية .

ثم تأتى المحاور الريفية الخفيفة الوزن التى تنتقل عادة من مناطق الكثافة الثقيلة القديمة إلى مناطق الاستصلاح الجديدة المخللة ، ولذا تخرج أساسا من جنوب الدلتا إلى شمالها ، والآن إلى شرقها وغربها أيضا ، متخذة بذلك شكلا مروحيا ، كما تخرج من الصعيد إلى الدلتا فى صورة عمل يدوى وقوى عاملة وعمال تراحيل تساهم بالقسط الأكبر فى الأشغال العامة ، وهى إلى حد بعيد التى بنت مدننا ومدت شبكة طرقنا وحفرت شبكة ترعنا ومصارفنا .

وإذا نحن نظرنا فى النهاية إلى النمط العام للهجرة الداخلية فى مصر ككل ، فسنجد تيارا غالبا يجرى مع النهر ويهبط وإياه من أعلى إلى أسفل على المستوى القومى ، فيخرج أولا من الصعيد إلى القاهرة ، وفى الدلتا يخرج من الجنوب إلى الشمال والأطراف والأجناب . والقطاع الأول أضخم وأثقل بطبيعة الحال . على أن التيار فى جملته لا ينحدر مع مستوى الكنتور فحسب ، ولكن أيضا أساسا مع مستوى كثافة السكان الذى هو أعلى فى الصعيد جملة منه فى الدلتا ككل . بالمقابل ، نجد بعد هذا تيارا عكسيا ضد النهر يجرى على المستوى الاقليمى ، وهو ذلك الذى يخرج من الدلتا إلى القاهرة .

وبهذا وذاك يكون اتجاه الهجرة فى الصعيد أحاديا نحو الشمال بعامة ، ومن ثم مركزا مضاعف القوة ، بينما هو يأتى فى الدلتا اتجاها ثنائيا نحو الجنوب ونحو الشمال على السواء ، ومن ثم موزعا بين الاتجاهين المتضادين وإن كانت الغلبة للاتجاه الأول بالطبع .

خريطة الهجرة

تلك هى الصورة العريضة اللفظية ، علينا الآن التفصيل والتطبيق أن نحيلها إلى جداول إحصائية . خذ أولا لقطة سريعة للمقارنة والتقريب من سنة ١٩٤٧ .

الصورة القديمة (١)

من مجموع حجم الهجرة البالغ ١,٧ مليون نسمة حينئذ ، ارتبط ١,٤١٦,٠٠٠ أو ٨٢٪ بما كان «المحافظات» الخمس الحضرية ، القاهرة ، الاسكندرية ، مدن القناة ، ودمياط . فالهجرة إلى هذه المدن الخمس بلغت ١,١٩٤,٠٠٠ ، بينما بلغت الهجرة منه ٢٢٢,٠٠٠ فقط ، أى أن الخسارة كانت ١٨٪ فقط من المكسب .

ويشير ارتفاع نسبة غير المولودين محليا فى مدن القناة عامة والسويس خاصة (حيث تصل إلى النصف فى الأخيرة) يشير إلى طبيعة أو مرحلة التعمير والتهجير الحاد فى تلك المنطقة كجبهة ريادية ما تزال .

غير أن أبرز ما فى اللقطة بلا شك أن نصيب الأسد من الهجرة ، حتى فى ذلك التاريخ المبكر ، ذهب إلى القاهرة ، حيث ارتبط بها ٨٦٠,٠٠٠ نسمة ، أى نصف المجموع القومى بالضبط .

ميزان الهجرة إلى المحافظات الخمس ، ١٩٤٧

المدينة	عدد السكان	المولودون محليا		غير المولودين محليا	
		العدد	%	العدد	%
القاهرة	٢,٠٩١,٠٠٠	١,٣٢٥,٠٠٠	٦٣	٧٦٥,٠٠٠	٣٧
الاسكندرية	٩١٩,٠٠٠	٦٣٨,٠٠٠	٦٩	٢٨٢,٠٠٠	٣١
القناة	٢٤٦,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠	٥٩	١٠١,٠٠٠	٤١
السويس	١٠٧,٠٠٠	٤٧,٠٠٠	٤٣	٦١,٠٠٠	٥٧
دمياط	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠	٩٠	٥,٠٠٠	١٠

(1) Hamdan, Studies, p.38-43.

أما على الجانب الارسال ، فكما يوضح الجدول التالى فقد كان النمط بسيطا وتقليديا
مثلما كان تلقائيا : مناطق الطرد القصوى هى مناطق كثافة السكان العظمى ، بحيث
تتناسب كثافة الخروج والطرد تناسبا طرديا وثيقا مع كثافة السكان .

صورة الهجرة ، ١٩٤٧

المديرية	الهجرة منها إلى المحافظات الخمس	% من عدد سكانها	الهجرة منها إلى كل مصر % من سكانها	كثافة السكان كم ^٢
البحيرة	٥٩,٠٠٠	٤,٨	١٠,٦	٢٦٩
الغربية	١١١,٠٠٠	٤,٧	٦,٩	٣٣١
المنوفية	١٧٩,٠٠٠	١٥,٣	٢٢,١	٧٣٤
الدقهلية	٧٣,٠٠٠	٥,٢	٨,٣	٥٣٨
الشرقية	٦٧,٠٠٠	٤,٨	٦,٨	٢٧٢
القليوبية	٧٠,٠٠٠	٩,٦	١٢,١	٧٣٥
الجيزة	٥٣,٠٠٠	٦,٤	٨,٠	٧٩٦
الفيوم	١٥,٠٠٠	٢,٢	٤,٠	٣٧٧
بنى سويف	١٧,٠٠٠	٢,٧	٥,٤	٥٧٢
المنيا	٢١,٠٠٠	١,٩	٣,٥	٥٢٠
أسيوط	٩٤,٠٠٠	٦,٨	٩,٥	٦٧٤
جرجا	١٠٨,٠٠٠	٨,٤	١١,٩	٨٣٣
قنا	٥٤,٠٠٠	٤,٨	١٠,٠	٦٠٧
أسوان	٥١,٠٠٠	١٧,٤	٢٠,٤	٣٣١

فعلى القمة كانت المنوفية تأتى تقليديا : قمة الكثافة ، قمة القرب من القاهرة ، فقمة
التيار والخروج حيث صدرت أكثر من خمس أبنائها (٢٢,١%) إلى سائر أجزاء الوطن
ولكن خاصة وأساسا إلى العاصمة (١٥٠ ألفا من ١٧٩ ألفا إلى المحافظات الحضرية
الخمس) .

ثم تلى على أعقابها مباشرة أسوان ، مصدرة خُمس أبنائها أيضا ، رغم أنها على طرف النقيض من حيث الموقع بالنسبة إلى القاهرة ومن حيث الكثافة بالنسبة إلى الوادى .
ثم فى المرتبة التالية أو الوسط كانت تأتى القليوبية فى الدلتا من جانب وقطاع أسيوط - جرجا - قنا فى الصعيد من الجانب الآخر ، حيث كانت كل واحدة منها تلفظ نحو العُشر من أبنائها .

الصورة الحديثة

إذا انتقلنا إلى الصورة الحالية ، ازداد دور القاهرة بروزا وثقلا ، كما يوضح الجدول الآتى عن الهجرة إلى محافظة القاهرة سنة ١٩٦٦ ، على أساس محل الميلاد ومحل السكن . ويلاحظ أن هذا الأساس الاستنتاجى غير المباشر لا يقل دقة أو قيمة بالضرورة عن أساس العد المباشر الذى قلما يتاح أو يمكن عمليا .

فمن مجموع الهجرة إلى محافظة القاهرة البالغ ١,١٨١,٠٠٠ ، ساهم وادى النيل بنحو ١,١٢٩,٠٠٠ ، والباقى لمحافظة الحدود . ومن تلك الكتلة الساحقة ساهمت الدلتا بنحو ٦٨٣ ألفا بنسبة ٦١,٩٪ من المجموع ، مقابل ٤٤٦ ألفا أو ٣٧,٦٪ للصعيد . بعد ذلك فإن الصدارة للمنوفية ما تزال ، مقدمة وحدها خُمس مليون نسمة (٢٠٩ آلاف) تمثل ١٧,٧٪ من أبناء العاصمة الذين وفدوا إليها بالهجرة ، وتعادل ١٤,٣٪ من أبناء المنوفية أنفسهم .

ثم تلى ، أيضا كما فى السابق ، أسيوط وسوهاج بحوالى المائة ألف مهاجر كل ، تمثل نحو ٨٪ من المتدفقين على القاهرة . على أن الملاحظة الجديدة الهامة هنا هى اختفاء أسوان من الصف الأول من موردى القاهرة . والسبب أن السد العالى قد حولها ، خاصة النوبة ، من منطقة طرد مزمن وحاد معا إلى منطقة جذب نسبيا .

فيما عدا هذا فتحة تأتى بعد ذلك أربع محافظات فى الدلتا صدرت كل منها إلى القاهرة أقل نوعا من ١٠٠ ألف أو نحو ٧٪ من مجموع المهاجرين إليها ، وتلك هى القليوبية والغربية والشرقية والدقهلية .

وفى هذا الأطار قد تبدو كفر الشيخ والبحيرة شذوذا واضحا حيث لا تصدر كلتاهما إلى القاهرة إلا النزح اليسير للغاية . بيد أن التفسير يكمن فى أن توجيه

الهجرة هنا يخضع لجاذبية القطب الشمالى المحاور مباشرة وهو الاسكندرية
حيث تبدو هاتان المحافظتان كمجال نفوذها الاقليمى الأساسى فى خريطة
الهجرة .

خريطة الهجرة إلى القاهرة سنة ١٩٦٦

المحافظة	عدد المولودين بها من المقيمين بالقاهرة	% من كل المولودين خارج القاهرة من المقيمين بها	عدد سكان المحافظة	عدد مواليدها المقيمين بالقاهرة % من عدد سكانها
الاسكندرية	٤٧,٠٠٠	٤,٠	١,٨٠١,٠٠٠	٢,٦
بور سعيد	١١,٠٠٠	٠,٩	٢٨٣,٠٠٠	٣,٩
السويس	٦,٠٠٠	٠,٦	٢٦٤,٠٠٠	٢,٧
الاسماعيلية	٨,٠٠٠	٠,٧	٣٤٤,٠٠٠	٢,٣
دمياط	١٧,٠٠٠	١,٤	٤٣٢,٠٠٠	٤,٤
الدقهلية	٨٢,٠٠٠	٧,٠	٢,٢٨٥,٠٠٠	٣,٦
الشرقية	٨٦,٠٠٠	٧,٣	٢,١٠٨,٠٠٠	٤,١
القليوبية	٨٩,٠٠٠	٧,٥	١,٢١٢,٠٠٠	٧,٣
كفر الشيخ	١١,٠٠٠	١,٠	١,١١٨,٠٠٠	١,٠
الغربية	٩٢,٠٠٠	٧,٨	١,٩٠١,٠٠٠	٤,٨
المنوفية	٢٠٩,٠٠٠	١٧,٧	١,٤٥٨,٠٠٠	١٤,٣
البحيرة	٢٥,٠٠٠	٢,١	١,١٧٩,٠٠٠	١,٢
الجيزة	٤٩,٠٠٠	٤,١	١,٦٥٠,٠٠٠	٣,٠
بنى سويف	٣٦,٠٠٠	٣,٠	٩٢٨,٠٠٠	٣,٩
القيوم	٣٧,٠٠٠	٣,١	٩٣٥,٠٠٠	٤,٠
المنيا	٤٢,٠٠٠	٣,٥	١,٧٠٥,٠٠٠	٢,٤
أسيوط	٩٦,٠٠٠	٨,١	١,٤١٨,٠٠٠	٦,٧
سوهاج	٩٥,٠٠٠	٨,٠	١,٦٨٩,٠٠٠	٥,٦
قنا	٥٧,٠٠٠	٤,٨	١,٤٧١,٠٠٠	٣,٩
أسوان	٣٤,٠٠٠	٢,٩	٥٢١,٠٠٠	٦,٥
الوادى الجديد	٦,٠٠٠	٠,٥	٥٩,٠٠٠	١٠,٢
سيناء	٢,٠٠٠	صفر	٧٨,٠٠٠	٢,٩
البحر الأحمر مطروح	صفر	صفر	صفر	صفر

بالمثل ، وكالاسكندرية أساسا ، وعلى الطرف الأقصى من المقياس كله ، تفعل محافظات القناة الثلاث بالإضافة إلى دمياط . فهي جميعا لا تكاد ترسل إلى القاهرة شيئا مذكورا ، والحق أنها هي نفسها قطب جاذبية موجب يأسر الكثير من هجرة ريف شرق الدلتا خاصة ، بل ولعل القاهرة نفسها تمثل محطة على الطريق إليها من الصعيد حيث تكرر هذا مرارا في حالة السويس بصفة خاصة (١) .

هكذا لا يبقى في النهاية سوى المحافظات الحدود بطبيعتها الخاصة جدا كصحراء وتعين . ففيما عدا الوادى الجديد ، لا تكاد سيناء أو البحر الأحمر أو مطروح تصدر إلى العاصمة بقدر ما أن العاصمة هي التي تصدر إليها ، وذلك بالطبع على شكل موظفين وفنيين ومعدنين وعمال . اللافت ، مع ذلك ، أن الوادى الجديد أى الواحات ، وإن لم ترسل سوى حفنة من الآلاف إلى العاصمة ، إلا أنها تمثل عُشر أبنائها جميعا (٢ ، ١٠٪) . وهى نسبة مرتفعة لا شك ، ولكنها مفهومة بالمقياس إلى ضالة حجم سكانها محليا .

ميزان الهجرة - الزيادة الطبيعية

حين نتقدم إلى الحاضر أكثر ، يزداد دور القاهرة ثقلا وخطرا ، فمثلا في الفترة ٦٠ - ١٩٦٦ قُدر نمو سكان محافظة القاهرة عموما بأقل من مليون نسمة ، أتى ثلثهم من الهجرة وحدها ، أى بنسبة الثلثين - الثلث للزيادة الطبيعية والهجرة على الترتيب ، كما يوضح هذا الجدول .

نمو سكان محافظة القاهرة ٦٠ - ١٩٦٦

الزيادة	العدد	%	المعدل السنوى
الزيادة الكلية	٨٦٧,٠٠٠	١٠٠	٩
الزيادة الطبيعية	٥٦٥,٠٠٠	٦٥	٢,٨
الزيادة بالهجرة	٣٠٢,٠٠٠	٣٥	١,٥

(1) Alphonse M. Said, Growth and development of urbanization in Egypt, type-script, Social research center, American univ., Cairo, 1960, p.30-35.

وفى تعداد سنة ١٩٦٦ حين بلغ عدد المقيمين بمحافظة القاهرة ٤,٢٣٣,٠٠٠ ، وجد أن منهم ٣,٠٥١,٠٠٠ من مواليدها ، ١,١٨١,٠٠٠ أو ٢٧,٩٪ مولود خارجها ، مقابل ٢٤٥,٠٠٠ فقط مولود بها ولكنه كان مقيما خارجها . وبهذا كان صافى المكسب ٩٣٧,٠٠٠ تقريبا . قل بالأرقام المدورة إن الهجرة إلى القاهرة كانت تفسر ربع حجمها أو نحو المليون من أربعة ملايين .

وتختلف الأرقام نوعا على أساس حساب الهجرة المباشرة ، لكن الصورة الأساسية لا تتغير كثيرا . فكما يوضح الجدول التالى بلغ صافى الهجرة إلى القاهرة المحافظة طوال العقد ٦٠ - ١٩٧٠ نحو ٠,٧ مليون ، تحقق ثلثها فى النصف الأول من العقد والثلثان فى النصف الثانى منه .

صافى الهجرة إلى محافظة القاهرة ٦٠ - ١٩٧٠

الفترة	العدد	المعدل السنوى %
٦٠ - ١٩٦٥	٢٧٤,٠٠٠	١,٦
٦٥ - ١٩٧٠	٤٢٨,٠٠٠	٢,١
المجموع	٧٠٢,٠٠٠	١,٩

وإذ نصل أخيرا إلى سنة ١٩٧٦ ، يصل دور القاهرة إلى الذروة . فبصورة تقريبية يقدر أن ثلث سكانها هم من المهاجرين ابتداء . ومن مجموع الهجرة القومية ، كان نصيب محافظة القاهرة + ٢٥٪ ، والجيزة ١٣٪ ، والاسكندرية ٨,٥٪ . فتلك المصاب الثلاثة استأثرت وحدها بنحو ٤٦٪ من كل التيار ، لعلها ترتفع إلى النصف إذا إعتبرنا القاهرة الكبرى . وبصفة عامة تتوزع النسبة داخل القاهرة الكبرى على أساس الثلثين للقاهرة أو الضفة الشرقية والثلث للجيزة أو الضفة الغربية .

تحضير مصر

تلك إذن قصة القاهرة من المبتدأ إلى الخبر ، كيف كانت بذرة عادية وكيف صارت شجرة عاتية تصارع من أجل الضوء حتى حجب الضوء عن سائر الأشجار بالتركيز

والاستقطاب ، وسلبت النمو من سائر المدن بالهجرة الداخلية أو العاصمةية ، وإذا كنا بهذا قد وضعنا القاهرة نموا وحجما وقامة فى الاطار العالمى فالإقليمى ، فقد أن لنا أن نضيق البؤرة ونركز العدسة لنعرضها داخل مصر نفسها أى فى الاطار الوطنى بمزيد من التفصيل والتحليل ، فنضعها أولا فى ميزان الريف - المدن عموما ، ثم فى هرم مدننا تحديدا .

وهذا يعنى كما يستدعى أن ندرس عملية تحضير مصر بصفة عامة ، كيف تحققت ثورتها المدنية الحديثة ، وكيف تمت عملية تحضيرها وتطورت حياة المدن بها ، ثم تركيب ميكلمها وصرحها المدني من الداخل... إلخ . فليس إلا فى مثل هذا الاطار الكلى الجامع وحده ، نستطيع أن نتدارس موقع القاهرة ومكانها النسبى بشمول موضوعى وعمق ثاقب .

الثورة المدنية

تطور نسبة الريف - المدن %

التاريخ	الريف	المدن (١)
الحملة الفرنسية	٨١,٢	١٨,٨
١٨٩٧	٧٩,٢	٢٠,٨
١٩٠٧	٨١,٠	١٩,٠
١٩١٧	٧٧,٤	٢٢,٦
١٩٢٧	٧٧,١	٢٢,٩
١٩٤٧	٧٠,٤	٢٩,٦
١٩٦٠	٦٢,٦	٣٧,٤
١٩٦٦	٥٩,٥	٤٠,٥
١٩٧٦	٥٦,١	٤٣,٩
٢٠٠٠	٥٠,٠	٥٠,٠

(1) Hamdan, Studies, p.10.

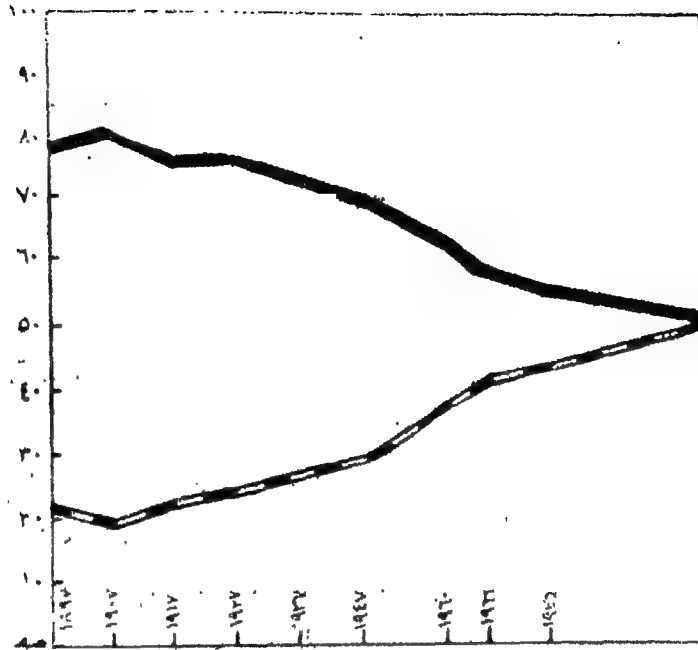
يلاحظ أن أرقام المدن حتى سنة ١٩٤٧ تشمل كل الحالات (+ ٢٠ ألف) زائد مواسم المراكز (- ٢٠ ألف) .

عبر نحو نصف إلى ثلثي قرن منذ دورة القرن ، يقول لنا الجدول ، ارتفعت نسبة المدن من الخمس إلى الخمسين تقريبا ، أى أكثر من تضاعفت ، بينما انحسر الريف عن الشمس ليكتفى بثلاثة الأقسام إلا قليلا . ولعل التحول الحقيقى إلى حياة المدن والدفعه الحيوية للمدينة هى الحرب الثانية حيث وصلت بنسبتها إلى نحو ٣٠٪ ، كما أن المد المدنى استمر بعدها بقوة لنحو العقد قبل أن يتراخى قليلا . والآن يعيش مصريان من كل خمسة فى المدن ، مقابل ثلاثة فى الريف.

وكتفصيلية موجزة عن آخر تعداد ، ١٩٧٦ ، فلقد كان من بين مجموع السكان البالغ (داخل الجمهورية ، أى باستبعاد المغتربين) نحو ٣٦,٥ مليون نسمة ، كان هناك نحو ١٦ مليوناً من أهل الحضر ، ٢٠,٥ مليون فى الريف . أو بالدقة والتحديد ، ٣٦,٦٥٦,٠٠٠ كمجموع ، منهم ١٦,٠٩٦,٠٠٠ يعيشون فى ١٣٩ مدينة ، ٢٠,٥٦١,٠٠٠ يعيشون فى ٤٠٦٦ قرية ، منها ٢٤٠٠ قرية فى الدلتا ، ١٦٦٦ فى الصعيد ، وهذا وذاك عدا نحو ٣٠ ألف وحدة من توابع القرى .

لقد حدثت «ثورة مدنية» فى مصر مثلما حدثت «ثورة ديموغرافية» ، وإن كانت من حجم أقل نسبيا بالطبع . ولعل هذا الفارق يشير ، على الطريق ، إلى فارق أساسى مع أوروبا والغرب الصناعى عموما . ففي الغرب أدت الثورة الصناعية إلى ثورة سكانية + ثورة مدنية ، بينما فى مصر كما فى معظم بلاد الشرق أدت الثورة الزراعية إلى ثورة سكانية - ثورة مدنية تقريبا . أو فنقل المعادلة الأولى ثورة مدنية أولا وسكانية ثانيا ، بينما الثانية ثورة سكانية أولا ومدنية ثانيا (١) .

(1) Hamdan, Studies, p.11.



شكل ٩ نمو المدنية ونسبة سكان المدن في الفترة الحديثة (المنحني الاسفل) ، وانخفاض نسبة سكان الريف (المنحني الأعلى) . بعد أن بدأ الأول من ٢٠٪ والثاني من ٨٠٪ ، سيلتقي الاثنان على نقطة التعادل ٥٠٪ سنة ٢٠٠٠

قوى النمو

ومهما يكن ، فمن البديهي أن منبع ثورتنا المدنية على تواضعها النسبية إنما هو إختلاف معدل نمو سكان المدن عن معدل نمو سكان الريف . والواقع أن قصة سير هذين المعدلين تحكى زاوية انفراج متسعة باطراد عبر العقود القليلة الأخيرة .

فكما يوضح الجدول أدناه ، كان المعدلان متساويين عمليا في أواخر القرن الماضي (الفترة ٨٢ - ١٨٩٧) ، وحول دورة القرن (العقد ١٨٩٧ - ١٩٠٧) فاق المعدل الريفى المعدل المدنى بالفعل ، ولو أن هذه هي الفترة الوحيدة التى تسجل مثل هذا الاستثناء ، لا شك لأن الاهتمام كله كان مركزا على التوسع الزراعى كمجال أوجد للتنمية فى ذلك الوقت . حتى لقد تناقص عدد سكان بعض المدن بالفعل فى تلك الفترة إما تناقصا طفيفا مثل طنطا والزقازيق والجيزة ، وإما تناقصا خطيرا مثل قنا وأسوان ودمياط .

على أن الاتجاه لم يلبث أن انعكس بقوة ونهايا منذ سنة ١٩٠٧ حيث أخذ المعدل المدنى يتسارع والريفى يتباطأ . وفى العقد ١٧ - ١٩٢٧ وصل الأخير إلى حضيضه ، دلالة لا شك على أن طاقة التوسع الزراعى أو كوة التنمية الزراعية كانت تضيق بسرعة وتوشك أن تغلق عمليا . بالمقابل ، راح المعدل المدنى يزداد باستمرار لينتقل تباعا عقداً بعد عقد من ضعف المعدل الريفى إلى ثلاثة أمثاله إلى أربعة أمثاله فى العقد ٣٧ - ١٩٤٧ ، لا شك بفضل دفعة الحرب الثانية للتصنيع والتمدين .

حركة المعدل السنوى % لنمو المدن والريف (١)

الفترة	مصر	الريف	المدن
١٨٩٧ - ٨٢	٢,٩٠	٢,٩٠	٢,٩٠
١٩٠٧ - ٩٧	١,٦٠	١,٧٠	١,١٠
١٩١٧ - ٠٧	١,٣٦	١,٢٣	٢,١٥
١٩٢٧ - ١٧	١,١٤	٠,٨٣	٣,٠٠
١٩٣٧ - ٢٧	١,٢٣	١,٠٥	٣,٠٣
١٩٤٧ - ٣٧	١,٩٦	١,٢٨	٤,٧٧

مراحل التحضير (٢)

على إيقاع هذه الخطى ، نستطيع الآن أن نصنف الفترة الحديثة من تطورها المدنى إلى ثلاث مراحل متميزة : البدائية ، التكوينية ، الانفجارية . فالأولى استمرت طوال القرن التاسع عشر إلى أواخره ، وفيها كان للتوسع الزراعى وإمكانياته اليد العليا ، وبالتالي كان الريف متفوقا فى النمو على المدن التى كانت تكافح لمجرد المحافظة على حالها ووضعها . ولعل هذا وذاك كان أمرا طبيعيا فى مراحل البدء الشاقة ، مما يفسر أيضا طول المرحلة وصعوبتها البادية .

(1) Farid, Population of Egypt, p.20.

(2) Hamdan, Studies, p.12-3.

أما المرحلة التكوينية فتبدأ مع بداية القرن العشرين تقريبا ، وهي التي تحدد الانتقال القاطع والنهائى إلى تفوق المعدل المدنى على الريفى . فرغم بعض التفجرات الفجائية فى توسع الريف مثل ١٨٩٧ - ١٩٠٧ ، فإن البندول قد تأرجع نهائيا لصالح القطاع الحضرى ، الذى بدأ يكتسب استقارارا وثباتا ملحوظا ، وعلى الجملة كان المعدل المدنى فى المرحلة زهاء ضعف المعدل الريفى.

المرحلة الانفجارية ، أخيرا ، مع الحرب الثانية تبدأ ، وعلى يد حركة يوليو تستمر . فرغم أن معدل نمو المدن تذبذب خلال المرحلة نوعا ، وكذلك رغم أن معدل نمو الريف ارتفع بدرجة أو بأخرى ، فقد بلغ الأول أضعاف الثانى عادة وتحول إلى مد صاعد أو موجة مدية حقيقية . إنها قمة الثورة المدنية وجسمها الفعال الذى وصل بميزان المدن - الريف إلى معادلة الخمسين - الثلاثة أخماس .

وإذا كان ثمة من نبوءة عن المستقبل يصدد هذه الثورة ، فلا يمكن إلا أن تكون الاستمرار والاطراد إلى أجل غير مسمى ولا منظور . والمقدر حاليا ، على أساس استمرار معدل التحول الراهن من الريف إلى المدن ، أن نصل إلى نقطة التنصيف بالضبط سنة ٢٠٠٠ ، أى إلى نسبة ٥٠ - ٥٠ . بومئذ سيكون مصرى من كل اثنين من أبناء المدن ، أو قل سيضع كل مصرى قدما فى المدينة وقدما فى الريف ، أو إن مصر هى التى ستقف على ساق من المدن وساق من الريف .

ولعل الطريف بعد هذا فى نقطة التنصيف هذه أن نلاحظ أن التقسيم نفسه هو الذى سيسود سكان العالم ككل فى التاريخ نفسه كما تذهب كل التوقعات والحسابات الاحصائية . وإن يغيب عنا أن هذا يعنى بوضوح أن مصر تساير وتواكب الايقاع والمستوى العالمى عموما . وإذا كان لهذه المواكبة من مغزى ، فلعله يتلخص فى أن مصر بالمقياس الدولى لا تتخلف عن الركب العالمى للتحضر أو موكب المدنية . إنها ، كالعادة ، لا تتخلف بقدر ما تتوسط .

ثم يبقى السؤال : فماذا عن المستقبل ؟ الواقع أن مصر لن تنمو بعد الآن فى الريف ، وإنما فى المدن وحدها . ولذا يقدر أنها ستحتاج من الآن وحتى سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠ - ٣٠ مدينة مليونية أو ما يعادلها من المدن الأصغر التى قد ٢٠ تقل بدورها عن ١٣٠ مدينة . والبعض يفصل فئات الحجم المطلوبة حتى سنة ٢٠٠٠ على النحو الآتى :

فئة الحجم	عدد المدن	فئة الحجم	عدد المدن
٥٠٠,٠٠٠	١٥	٢٥,٠٠٠	٢٧٠
١٠٠,٠٠٠	٣٠	قرى :	
٥٠,٠٠٠	٩٠	٥٠٠٠	٨١٠

وهنا يكون السؤال المنطقي ، ولكن الحرج ، هو : أين ؟ ورغم أن الإجابة السائدة حاليا هي : فى الصحراء ، خارج الوادى ، فلعل أغرب ما فى الأمر أن هناك دراسات انتهت إلى أن بالوادى متسعاً ما يزال لنحو ٤٠ مليون نسمة (كذا !) . وعلى طرف النقيض من هذا ثمة دراسات أخرى تقدر المسطح الصالح للعمران فى مصر بنحو ٢٨٪ من المساحة السياسية أى نحو ٢٨٠ ألف كيلو متر مربع ، تتسع لنحو ١١٠ ملايين نسمة (كذا) .

وفيما بين النقيضين يرى البعض المجال الحقيقى فى الصحراء الغربية أساسا دون الشرقية أو سيناء تقريبا ، حيث يقدرّون إمكانيات الأخيرة مثلا بنحو ثلث مليون نسمة فقط. أما الصحراء الغربية فإنهم يصلون بإمكانياتها خلال الخمسين سنة القادمة إلى نحو ٢٣ مليون نسمة ، تتركز فى ٨٤ مدينة ، تتوزع بين ٤ مناطق جغرافية على النحو الآتى : الوادى الجديد ٤٢ مدينة ، غرب بحيرة ناصر ٢٠ مدينة ، الساحل الشمالى الغربى ١٥ مدينة ، منخفض القطارة ٧ مدن .

قضية الإفراط

مهما يكن من أمر المستقبل ومتطلباته وإمكانياته ، فإن مواكبنا للحاضر لا تعفينا عند الكثيرين من شبهة ، ولا نقول تهمة ، إفراط المدنية over-urbanisation التى يثيرها الكثيرون حول العالم الثالث عموما وبلا تحديد . فهناك نظرية قوية شائعة فى الغرب ، زادت نبرتها حدة فى السنوات الأخيرة بعد تحرر المستعمرات ، تذهب إلى أن درجة المدنية فى دول العالم المتخلف هى ، على عكس المدنية العريقة الناضجة فى الغرب المتقدم ، درجة منتفخة مصطنعة ومفتعلة إلى حد أو آخر ، وأنها لا تمثل حياة مدن حقيقية بقدر ما تعكس طفق الريف المجروح ... إلخ .

باختصار ، النظرية تنتهم عملية التمسدين فى العالم الثالث بأنها شاذة إلى جانحة لا تقوم على أسس صلبة وظيفية نظرا لضعف النمو الصناعى فى بلادها ، وهى بذلك تجمع بين إفراط المدنية over-urbanisation وتفريط الصناعة under-industrialisation فى آن واحد (١) .

ولكن ، رغم قدر من وجهة ومنطق محقق فى النظرية ، فإن الغرب بالذات لا يمكن أن يكون مقياس المقارنة السليمة هنا . أولا لأنه هو الذى احتكر الصناعة لنفسه حتى وصل إلى حد إفراط التصنيع over-industrialisation ، وذلك أساسا على حساب العالم الثالث تحديدا . كذلك فإن الحضارة الحديثة قد وصلت الآن إلى مرحلة جديدة تختلف عن عصر ما بعد الانقلاب الصناعى ، ولم تعد حياة المدن بالضرورة وظيفة لدرجة النمو الصناعى ، بل أصبح طبيعيا وممكنا وليس شذوذا حتما فى ظل حضارة اليوم أن تقوم مدن ضخمة بغير صناعة كبيرة ، أو على الأقل أن يسبق نمو المدن الضخمة التنمية الصناعية ، ويمكن للصناعة بعد ذلك أن تلحق بها وتصصح التوازن . باختصار ، لابد أن نعتبر المدنية المرتفعة بلا تصنيع «نمطا» جديدا من أنماط الحضارة المعاصرة ونتيجة طبيعية للتكنولوجيا الحديثة .

قد تختلف إذن حول دعوى إفراط المدنية ومدى صحتها من حيث المبدأ عموما ، كما قد تختلف على مدى انطباقها على مصر تحديدا ، وإن كان الباحث العدو جابريل باير - للفرابة والدمشة - ينفى عنها هذه التهمة نفيا قاطعا (٢) . ولكن ، فى كل الأحوال ، ما لا سبيل إلى الشك فيه هو أن تحول ريفنا إلى المدن ، إذا ما توافرت له الشروط الصحية والحدود السليمة ، يعد ظاهرة صحية فى جوهرها ولا يخشى منها ، بل لنا حقا أن نرحب بها إذ أن حضارة المدن هى مؤشر التقدم قوميا مثلما هى اتجاه المستقبل عالميا .

(1) G. Breese (ed.), The city in newley developing countries, Prentice-Hall, 1969.

انظر خاصة :

N.V. Sovani, Analysis of "over-urbanization", p.322-330.

(2) G. Baer, Population and society in the Arab East, Lond., 1964, p.127.

هرم المدن

قاعدة الهرم

مم إذن تعاني مدن مصر أو مصر المدنية ؟ لنق نظرة فاحصة على هرم المدن فى مصر ، تركيبه وتطوره الحديث وفئات أحجامة ، لكى نشخص مواطن الخطر أو ممكن الداء . فإذا بدأنا من قاعدة الهرم ، فإن المشكلة الأولى هى أين بالضبط نرسم الخط الفاصل بين المدنى والريفى أو الحضرى والقروى . فالحجم وحده ، كحد أدنى أو أعلى ، لا يكفى أو يصلح مبدئيا فى الغالب الأعم . وفى إطار مصر الحضارى بالذات ، والسكانى أيضا ، أى البشرى باختصار ، فما أكثر تلك الحلات الضخمة التى تعد عشرات الآلاف ولكنها قرى صرف وظيفيا وتركيبيا . ومع نمو السكان المتكاثر قد تصل بعض هذه القرى إلى ٤٠ ألفا أو حتى ٥٠ ألفا .

والواقع أن حياة المدن الحققة لا تكتمل فى مناخ مصر الحضارى إلا مع دخول ساحة المائة ألف ، أى «المسند الكبيرة» كما تصنف فى أدبيات المدن فى العالم والتى تحدد ما يعرف بالمتروبوليتانية اصطلاحا metropolitanism . وإذا فإن هذا الخط الفاصل خط استراتيجى مدنيا عندنا ، وعلينا أن نتوقف عنده كثيرا .

تركيب متغير

وعلى أية حال فإن النظرة الواعية إلى جدول فئات أحجام مدننا تبين أن التركيب الداخلى للمدنية المصرية الحديثة كان ومازال فى تطور سريع وعميق . فمنذ أواخر القرن الماضى نجد أن أعداد المدن الصغيرة فئة (- ٢٠ ألفا) فى تناقص أو توقف نسبيا من عقد إلى عقد ، لأن الاضافات التى تدخلها من الفئات الأصغر أقل من أن تعوض تلك التى تخرج منها لتلحق بفئات الأحجام الأكبر التالية ، بينما تشارك تلك الاضافات الداخلة فى الانكماش النسبى المطرد للسكان الريفيين عموما .

تطور هرم مدتنا حسب فئات الحجم

١٩٣٧	١٩١٧		١٩٠٧		١٨٩٧		١٨٨٢		فئات الأحجام
	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان	
١,٠٥٨,٠٠٠	٨١	١,٢٠١,٠٠٠	٩٨	٩٢٩,٠٠٠	١٠	٧٥٠,٠٠٠	٥٨	٣١٤,٠٠٠	٢١
٥٠٠,٠٠٠	٢٠	٧٧٧,٠٠٠	١٩	٥٢٩,٠٠٠	١٨	٤٠١,٠٠٠	١٣	٢١٥,٠٠٠	٧
٣٧١,٠٠٠	٦	٣٧٢,٠٠٠	٤	١٠٧,٠٠٠	٢	٥٧,٠٠٠	١	—	—
١٠٤,٠٠٠	١	—	—	—	—	—	—	٢٣٣,٠٠٠	١
—	—	٤٤٥,٠٠٠	١	٢٥٤,٠٠٠	١	٣٦٦,٠٠٠	١	٣٩٩,٠٠٠	١
٥٧٣,٠٠٠	١	٧٩١,٠٠٠	١	٦٧٨,٠٠٠	١	٤٩٠,٠٠٠	١	—	—
١,٠٦٥,٠٠٠	١	—	—	—	—	—	—	—	—

١٩٧٦	١٩٦٦		١٩٦٠		١٩٤٧		١٩٣٧		فئات الأحجام
	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان	العدد	السكان	
٤	٤	٤	٤	٤	٦٣	٤	٤	٤	٢٠ - ١٠ ألفا
٤	٤	٤	٤	٤	٢٧	٤	٤	٤	٥٠ - ٢٠ ألفا
٤	٤	٤	٤	٤	٨	٥٣٦,٠٠٠	٨	٥٣٦,٠٠٠	١٠٠ - ٥٠ ألفا
١,٨٥٣,٠٠٠	١٢	١,٦١٦,٠٠٠	١٠	١,٥٦٩,٠٠٠	٥	٦٥٣,٠٠٠	١	١٢٥,٠٠٠	٢٥٠ - ١٠٠ ألفا
١,٤٩١,٠٠٠	٤	٥٤٦,٠٠٠	٢	٦٦٤,٠٠٠	—	—	—	—	٥٠٠ - ٢٥٠ ألفا
—	—	٥٠١,٠٠٠	١	—	١	٩١٩,٠٠٠	١	٦٨٦,٠٠٠	٥٠٠ ألف - مليون
٨ ٦٢٣,٠٠٠	٥	٦ ٢١١,٠٠٠	٢	٤,٨٦٩,٠٠٠	١	٢,٩١٠,٠٠٠	١	١,٣١٣,٠٠٠	٣ مليون

من الناحية الأخرى فإننا نجد أن كل فئات الأحجام الأكبر قد زادت بلا استثناء أعدادها الحقيقية (فضلا عن النسبية بالطبع) ، وأهم من ذلك أنه كلما كانت فئة الحجم أكبر كلما كانت الزيادة أكبر . وهذا إن دل على شيء ، فإنما يدل على أن اتجاهات النمو فى مصر تخضع لمبدأ «لن عنده سوف يعطى» أى للمبدأ الألويمترى allometric ، بمعنى أن أكبر المدن حجما تتال أكبر قدر من النمو ، وبذلك يزداد الاختلال القائم بين الكبير والصغير بمعدل الريح المركب .

فإذا ما ركزنا على التفرقة بين المدن الصغيرة (- ١٠٠ ألف) والكبيرة (+ ١٠٠ ألف) ، لما لها من أهمية خاصة كما سبق القول ، فإن الأعداد الحقيقية المطلقة لكلتا المجموعتين فى ازدياد مطرد طبعيا بحكم التزايد العام الكبير للسكان ، إلا أن الزيادة أكبر نسبيا فى الأخيرة .

أما من حيث المحتوى السكانى ، فإن نسبة سكان المجموعة الأصغر كانت أكبر نوعا من سكان المجموعة الأكبر حتى سنة ١٩١٧ ، إلا أن الوضع انعكس بإطراد شديد منذ ١٩٢٧ حتى وصل إلى درجة الاختلال التام حاليا . فبعد أن كان للأولى أكثر نوعا من نصف سكان المدن المصرية وللثانية أقل نوعا من النصف ، هبطت الأولى إلى نحو الربع بينما طفرت الثانية إلى ثلاثة الأرباع تقريبا .

فمثلا فى سنة ١٨٩٧ كان هناك مليونان فقط يسكنون كل مدنتنا البالغ عددها وقتئذ ٨٧ مدينة ، أكثر قليلا من نصفهم أى نحو المليون فى ٨٥ مدينة صغيرة منها ، وأقل قليلا من المليون الآخر فى المدينتين الكبيرتين الوحيدتين . على نقيض ذلك كله نجد أكثر قليلا من ١٦ مليون نسمة يسكنون المدن سنة ١٩٧٦ ، ربعهم فقط أو أكثر قليلا من ٤ ملايين موزعون بين نحو ١٢٠ مدينة من المدن الصغيرة (- ١٠٠ ألف) ، بينما تستأثر المدن الكبيرة العشرون (+ ١٠٠ ألف) بثلاثة أرباعهم تقريبا أى أقل قليلا من ١٢ مليون نسمة .

هذا يشير بدقة لا شك إلى عملية انتقال مطردة من المدن الصغيرة إلى الكبيرة وبالتالي إلى عملية تركيز مطردة فى المدن الكبيرة على حساب الصغيرة (مثلا تتم كلتاها على حساب سكان الريف أصلا وأساسا بالطبع) . فالعملية ، التى تلخص كل قصة تطورنا المدنى فى العصر الحديث منذ محمد على إلى الآن ، تتلخص فى اتجاه مستمر مطرد نحو تركيز سكان المدن فى عدد أقل من المدن الأكبر .

تطور مجموعتي المدن الصغيرة والكبيرة (١)

السنة	إجمالي سكان المدن	المدن الصغيرة - ١٠٠ ألف			المدن الكبيرة + ١٠٠ ألف		
		عدد المدن	مجموع سكانها	% من إجمالي المدن	عدد المدن	مجموع سكانها	% من إجمالي المدن
١٨٩٧	٢,٠١١,٠٠٠	٨٥	١,١٠٦,٠٠٠	٥٤,٩	٢	٩٠٥,٠٠٠	٤٥,١
١٩١٧	٢,٨٨٠,٠٠٠	٧٩	١,٦٤٥,٠٠٠	٥٧,١	٢	١,٢٣٦,٠٠٠	٤٢,٩
١٩٢٧	٢,٢٥٤,٠٠٠	٨٥	١,٥١٢,٠٠٠	٤٦,٥	٣	١,٧٤٢,٠٠٠	٥٣,٥
١٩٤٧	٥,٦٤٢,٠٠٠	٩٣	١,٩٨٠,٠٠٠	٣١,١	٧	٣,٦٦٢,٠٠٠	٦٤,٩
١٩٦٠	٩,٧٥٦,٠٠٠	٩	٢,٦٥٤,٠٠٠	٢٧,٢	١٥	٧,١٠٢,٠٠٠	٧٢,٨
١٩٦٦	١٢,١٨١,٠٠٠	٩	٣,٢٥٣,٠٠٠	٢٦,٧	١٦	٨,٩٢٨,٠٠٠	٧٣,٣
١٩٧٦	١٦,٠٩٦,٠٠٠	٩	٤,١٢٩,٠٠٠	٢٥,٧	٢٠	١١,٩٦٧,٠٠٠	٧٤,٣

بهذا أيضا بدأت المرحلة بتجانس شديد ، تجانس نحو الأسفل بالطبع ، فى أحجام مدننا كافة، ثم جاء النمو الانتخابى المتفاوت فإنحاز إلى قلة معدودة منها على حساب الكتلة الباقية . وبهذا كان جوهر تطور الهيكل المـدنى حـجـميا هو من التجانس إلى التنافر .

المدن الكبيرة

والى سنة ١٨٨٢ لم تعرف مصر مدينة نصف مليونية ولا ملكت واحدة منها . لكنها مع ذلك كانت قد حازت مدينتين كبيرتين (+ ١٠٠ ألف) هما القاهرة (٣٩٨,٠٠٠) والاسكندرية (٢٣٢,٠٠٠) . وقد ظل هذا الوضع قائما حتى سنة ١٩٢٧ ، أى لنحو نصف قرن ، وذلك رغم الزيادة الضخمة فى السكان عموما . ومع ذلك ففى سنة ١٨٩٧ بزغت ولأول مرة مدينة نصف مليونية (القاهرة . ٥٨٩,٠٠٠) وأخرى ربع مليونية (الاسكندرية ، ٣١٦,٠٠٠) . ومنذ سنة ١٩٠٧ جمعت المدينتان ولأول مرة رقم المليون (١,٠٣١,٠٠٠) .

(١) المصدر السابق ، ص ١٦

تطور المدن الكبيرة (+ ١٠٠ ألف)

١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	المدينة
٢,٠٩٠,٠٠٠	٣,٣٥٣,٠٠٠	٤,٢٢٠,٠٠٠	٥,٠٨٤,٠٠٠	القاهرة
٩١٩,٠٠٠	١,٥١٦,٠٠٠	١,٨٠١,٠٠٠	٢,٣١٨,٠٠٠	الاسكندرية
٦٦,٠٠٠	٤١٩,٠٠٠	٥٧١,٠٠٠	١,٢٣١,٠٠٠	الجيزة
٩	١٠١,٠٠٠	١٧٣,٠٠٠	٣٩٤,٠٠٠	شبرا الخيمة
١١٦,٠٠٠	١٨٨,٠٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٢٩٢,٠٠٠	المحلة الكبرى
١٤٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٢٣٠,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	طنطا

تطور المدن الكبيرة (+ ١٠٠ ألف)

١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	المدينة
١٧٨,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	٢٨٣,٠٠٠	٢٦٣,٠٠٠	بور سعيد
١٠٢,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠	١٩١,٠٠٠	٢٥٩,٠٠٠	المنصورة
٩٠,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	١٥٤,٠٠٠	٢١٤,٠٠٠	أسيوط
٨٢,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	١٥١,٠٠٠	٢٠٢,٠٠٠	الزقازيق
١٠٧,٠٠٠	٢٠٦,٠٠٠	٢٦٤,٠٠٠	١٩٢,٠٠٠	السويس
٨٤,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠	١٧١,٠٠٠	دمنهور

تطور المدن الكبيرة (+ ١٠٠ ألف)

١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	المدينة
٧٤,٠٠٠	١١٢,٠٠٠	١٣٤,٠٠٠	١٦٧,٠٠٠	الفيوم
٦٨,٠٠٠	١١٦,٠٠٠	١٤٤,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠	الاسماعيلية
١٤,٠٠٠	؟	؟	١٤٦,٠٠٠	كفر الدوار
٧٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١١٣,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠	المنيا
٢٦,٠٠٠	٦٣,٠٠٠	١٢٨,٠٠٠	١٤٥,٠٠٠	أسوان
٥٧,٠٠٠	؟	؟	١١٨,٠٠٠	بنى سويف
٤٣,٠٠٠	؟	؟	١٠٣,٠٠٠	سوهاج
٤٢,٠٠٠	؟	؟	١٠٣,٠٠٠	شبين الكوم

المصدر :

كراسات التعدادات المختلفة : إنظر أيضا :

Alphonse Said, op. cit., p.15-21.

على أن أول تغيير محسوس لم يطرأ إلا سنة ١٩٢٧ . فمع دخول بورسعيد القائمة (١٠٤,٠٠٠) ، أصبح لمصر ٣ مدن كبيرة لأول مرة . كذلك حققت الاسكندرية لأول مرة علامة نصف المليون (٥٧٣,٠٠٠) . ولكن فوق الكل أهدت القاهرة مصر مدينتها المليونية الأولى (١,٠٦٤,٠٠٠) .

غير أن نقطة التحول فى زحف المدن الكبيرة إنما هى الحرب الثانية لا جدال . فليس إلا سنة ١٩٤٧ أن أصبح لمصر ٧ مدن كبيرة لأول مرة ، وذلك بالتحاق كل من طنطا والمحلة والسويس والمنصورة بالنادى . ولأول مرة أيضا امتلكت مصر مدينتين مليونيتين ، إحداهما مدينة مليونين : القاهرة (٢,٠٩٠,٠٠٠) والاسكندرية (٩١٩,٠٠٠) ، وبمجموع فاق الثلاثة ملايين لأول مرة أيضا .

واليوم تمتلك مصر ٢٠ مدينة كبيرة (+١٠٠ ألف) ، تضم نحو ١٢ مليون نسمة تمثل نحو ثلاثة أرباع سكان المدن فى مصر جميعا ، أو نحو ثلث سكان مصر عموما ريفا ومدنا (أو بالتحديد ٣٢,٦٪ من مجموع سكان مصر المقيمين فى تعداد ١٩٧٦ ، أو ٣١,٣٪ من مجموع المقيمين والمغتربين) . إن الزحف المدنى الصاعد لا يتجه فقط من الريف إلى المدن ، ولكن أيضا وأساسا من الريف والمدن الصغرى والصغيرة إلى المدن الكبيرة والكبرى .

أيمكن ، عند هذا الحد ، أن تكون مصر ، التى قد تعانى وقد لا تعانى من إفراط المدنية ، أيمكن أن تكون مصابة بإفراط المدنية الكبيرة أو أن تتهم بها - over metropolitanism ؟ كلا على الأرجح ، فمثل هذه الفئة من الحجم عندنا لا تعدو عتبة حياة المدن الحقيقية كما سبق . ثم أن أغلبها مدن متوسطة الحجم محدودة الامكانيات ما تزال إذ لو حللنا عناصرها الأولية ومكوناتها الفئوية لوقع أغلبها بين الأقواس المتواضعة وأقرب إلى الحد الأدنى منها إلى الحد الأعلى .

ففى سنة ١٩٧٦ مثلا ، من بين ٢٠ مدينة + ١٠٠ ألف تضم ١٢ مليون نسمة ، كان هناك ١٢ مدينة تتراوح بين ١٠٠ ألف ، ٢٥٠ ألفا ، ولكن مجموع محتواها السكانى لم يتعد نحو ١,٨ مليون نسمة . ورغم ٥ مدن أخرى فى الفئة التالية ربع إلى نصف المليون ، فإنها فى الحقيقة كانت أقرب إلى علامة الربع منها إلى النصف ، ولم يصل محتواها السكانى إلى ١,٥ مليون نسمة بالكاد . أبلغ من هذا أن فئة الحجم التالية نصف المليون

إلى المليون باتت خالية تماما . وعلى النقيض من ذلك كله تماما كان هناك ٣ مدن مليونية (هى القاهرة والاسكندرية والجيزة) تحتكر وحدها أكثر من ٨,٥ مليون نسمة ، أى أكثر من نصف سكان مدن مصر جميعا ، وهو ما يضع أيدينا بالفعل على موطن الخطر والداء فى تركيبتنا المدن .

المدن المليونية

ليس إلا سنة ١٩٢٧ أن عرفت مصر أولى مدنها المليونية ، أى بعد ١٢٥ سنة من بزوغ أول مدينة مليونية فى العالم الحديث وهى لندن (١٨٠١) ، ولكن بعد ٦٧ سنة فقط من نيويورك (١٨٦٠) (١) ، ولكن أيضا قبل أى دولة عربية أو إفريقية بنحو ٢٥ سنة . وبعد ٢٠ سنة فى ١٩٤٧ لحقت الاسكندرية بالقاهرة كثنائية أولى وأخيرة . ونقول أخيرة ، لأن ظهور مدينة مليونية ثالثة فى سنة ١٩٧٦ هى الجيزة ليس إلا شكلية إدارية - إحصائية كما نعلم، فإنما هى ببساطة الضفة الغربية من مجمع العاصمة القاهرى أو القاهرة العاصمى وجزء لا يتجزأ من دنيا من القاهرة وظيفيا ولانديسكيبيا .

وفيما عدا هذا هاتين المدينتين المليونيتين أو المليونيرتين ، العاصمة الأولى والثانية كما تعدان أحيانا تبسيطا أو تيسيرا ، هما الحقيقة الكبرى والطاغية فى المدينة المصرية الحديثة بلا جدال أو مقاومة ، كما يوضح الجدول التالى على علته المفهومة .

فرغم بعض الذبذبات الارتدادية الثانوية والعارضة ، واضح أن قبضة المدينتين تزداد إحكاما بإطراد وقوة على سكان مصر عموما ولكن على مدنها خصوصا ، فمن الأخيرة تستحوذ المدينتان معا على $\pm ٥٠\%$ أى حوالى نصف أبناء مصر فى المتوسط . وحتى سنة ١٩٢٧ كانت هذه النسبة دون النصف بعض الشيء ولكنها تعدت النصف بقليل بعدها وإلى الآن ، أى أن المدينتين وحدهما تعادلان كل سائر مدن مصر الـ ١٣٧ مجتمعة .

أما من حيث سكان مصر عموما ، مدنا وقرى ، فقد كان لهما نحو العُشر ($\pm ١٠\%$) حتى سنة ١٩٢٧ ، ثم من بعدها أخذت النسبة تصعد بسرعة حتى تضاعفت وزيادة سنة ١٩٧٦ (٢٢,٥٪). ولكننا نعلم أن القاهرة الكبرى وحدها كانت تضم فى ذلك التاريخ نحو ٢٠٪ من مجمل سكان مصر . التفسير أن الجدول لا يعبر عن حقيقة محتوى المدينتين بكامله ربما منذ ١٩٤٧ ، أو قل منذ منتصف القرن حين بدأت القاهرة الكبرى تفيض عبر

(1) E. A. Bergel, Urban Sociology, 1955, p. 32.

حدودها الادارية الضيقة . ولما كان تعداد القاهرة الكبرى فى ذلك التاريخ ٨ ملايين بالضبط ، والاسكندرية ٢.٣١٩.٠٠٠ ، فإن المجموع الصحيح يصبح ١٠.٣١٩.٠٠٠ نسمة . وهذا يعادل ٢٧٪ من مجمل سكان مصر ، أى أكثر من الربع ، وقد يعادل ثلاثة أخماس سكان مدن مصر على حدة .

تطور حصة المدينتين

السنة	سكان المدينتين	من إجمالي سكان مصر	من سكان مدن مصر
		سكان مصر %	سكان المدن %
١٨٨٢	٦٣٠.٠٠٠	٦.٧١٢.٠٠٠	٩.٤
١٨٩٧	١.٠٠٥.٠٠٠	٩.٧١٥.٠٠٠	٩.٣
١٩٠٧	١.٠٣١.٠٠٠	١١.٢٨٧.٠٠٠	٩.٢
١٩١٧	١.٢٣٤.٠٠٠	١٢.٧٥١.٠٠٠	٩.١
١٩٢٧	١.٠٦٥.٠٠٠	١٤.٢١٨.٠٠٠	١١.٥
١٩٣٧	١.٣١٢.٠٠٠	١٥.٩٣٣.٠٠٠	١٢.٤
١٩٤٧	٢.٠٩١.٠٠٠	١٩.٠٢٢.٠٠٠	١٥.٨
١٩٦٠	٤.٨٦٩.٠٠٠	٢٦.٠٨٥.٠٠٠	١٨.٧
١٩٦٦	٦.٠٢١.٠٠٠	٣٠.٠٧٦.٠٠٠	١٩.٩
١٩٧٦	٨.٦٢٣.٠٠٠	٣٨.٢٢٨.٠٠٠	٢٢.٥

المدينة الأولى

والى هذا المدى ، قد تبدو الاسكندرية شريكة ضالعة مع القاهرة فى لعبة «الحكم الثنائى» بين مدنها ، ولكن لعلها هى نفسها فى الحقيقة ضحية حكم فردى أوتوقراطى مطلق أو شبه مطلق تمارسه العاصمة القاهرة ، شأنها فى هذا شأن سائر مدنها ولكن إلى حد أقل نوعا . ولهذا فلكى تكتمل الصورة التامة ، علينا الآن أن ننظر إلى الهرم فى مجموعه بكل علاقاته وتوازناته (أو لاتوازناته !) .

ولعل خير وسيلة إلى هذا تكنيك «المدينة الأولى primate city» الذى يحدد نسب السكان فى مدن البلد الرئيسية باعتبار أن المدينة الأولى ١٠٠ ، ومع ملاحظة أن معدل الأرقام القياسية للمدن الثلاث الأولى كما وجده مارك جيفرسون صاحب هذا التكنيك هو فى المتوسط ١٠٠ : ٣٠ : ٢٠ (١) . وهذا ما يفعله الجدول الآتى الذى يعطى أحجام سكان المدن الأربع الأولى فى مصر بالأرقام الحقيقية والنسبية عبر التعدادات الأخيرة (٢) .

رقم الحملة ، إذ توقفنا عنده عابرين ، يكاد يعد وصمة ، إذ يعنى أن مصر عمليا لم تعد أن تكون القاهرة لا أكثر ، وهو على أية حال مؤشر إلى مرحلة من عدم النضج المدنى الشديد ، لكن اللافت بعد هذا أن المدينة الثانية كانت دمياط ، والثالثة المحلة ، فى حين تدفع الاسكندرية إلى المرتبة الرابعة على قدم المساواة مع رشيد .

والواقع أن هذا إنما يشير إلى توازنات عصر جيوماتيكى سابق ومنقرض برمته منذ كشف طريق الرأس وتحول البحر المتوسط إلى بركة من الملاحة المحلية الساحلية أو شبه الساحلية . فلقد كان فى هذا بروز الموانئ المصبية الداخلية دمياط ورشيد وانهار الموانئ البحرية البارزة كالاسكندرية ، التى هوت إلى قرية صيد ضئيلة قوامها بضعة آلاف من السكان وصارت «كيتيم لم يترك له أبأوه من الصيد سوى الاسم» كما وضعها أحد الرحالة الأوروبيين فى تلك القرون . (٣) .

المدينة الثانية

من هنا فإن الجدول إن كان يؤكد فى الدرجة الأولى طغيان القاهرة من البداية إلى النهاية بل وزيادة هذا الطغيان باستمرار وإصرار ، فإنه يؤكد صعود الاسكندرية الطافر المتفجر فى الدرجة الثانية . ففى غضون السنوات الثمانين منذ الحملة الفرنسية حتى أول تعداد سنة ١٨٨٢ ، قفزت الاسكندرية من قاع المؤخرة لتنافس وتتأطح القاهرة بإقتدار ملحوظ . فبينما بدأت وهى جزء على عشرين جزءا من القاهرة ، انتهت وهى بين نصفها إلى ثلثيها ، بل تشير ما قبل التعدادات إلى أنها كانت ثلاثة أرياع القاهرة . ففى

(1) Mark Jefferson "The law of the primate city", G.R., vol, XXIX, no. 2, April 1939, p. 227 .

(2) Hamdan, Studies, p. 21.

(3) J. Lozch, De'Ita du Nil, p. 150.

السنة	المدينة الأولى	المدينة الثانية	المدينة الثالثة	المدينة الرابعة
الحملة الفرنسية	القاهرة ٢٦٠.٠٠٠ ١٠٠	دمياط ٢٠.٠٠٠ ٧.٦	المحلة ١٧.٠٠٠ ٦.٥	الاسكندرية ١٥.٠٠٠ ٥.٥ ورشيد
١٨٨٢	القاهرة ٣٩٨.٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية ٢٢٣٢.٠٠٠ ٥٨	أسيوط ٣٧.٠٠٠ ٩.٢	دمياط ٢٤.٠٠٠ ٨.٥
١٨٩٧	القاهرة ٥٨٩.٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية ٣١٥.٠٠٠ ٥٦.٠	طنطا ٥٧.٠٠٠ ١٠.٠	أسيوط ٤٧.٠٠٠ ٨.٠
١٩٠٧	القاهرة ٦٧٨.٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية ٣٥٣.٠٠٠ ٥٢.٠	طنطا ٥٤.٠٠٠ ٧.٩	أسيوط ٥٢.٠٠٠ ٧.٦
١٩١٧	القاهرة ٧٩٠.٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية ٤٤٤.٠٠٠ ٥٦.١	بورسعيد ٥٧.٠٠٠ ٩.٤	طنطا ٧٤.٠٠٠ ٩.٣
١٩٢٧	القاهرة ١.٠٦٤.٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية ٥٧٣.٠٠٠ ٥٣.٨	بورسعيد ١٠٤.٠٠٠ ٩.٧	طنطا ٩٠.٠٠٠ ٨.٤
١٩٣٧	القاهرة ١.٣١٢.٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية ٦٨٥.٠٠٠ ٥٢.٢	بورسعيد ١٢٤.٠٠٠ ٩.٤	طنطا ٩٥.٠٠٠ ٧.٢
١٩٤٧	القاهرة ٢.٠٩٠.٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية ٩١٩.٠٠٠ ٤٣.٩	بورسعيد ١٧٧.٠٠٠ ٨.٤	طنطا ٣٩.٠٠٠ ٦.٦١
١٩٦٠	القاهرة ٣.٣٥٣.٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية ١.٥١٦.٠٠٠ ٤٥.٢	الجيزة ٤١٩.٠٠٠ ١٢.٥	بورسعيد ٤٥.٠٠٠ ٧.٣٢
١٩٦٦	القاهرة ٤.٢٢٠.٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية ١.٨٠١.٠٠٠ ٤٢.٧	الجيزة ٥٧١.٠٠٠ ١٣.٥	بورسعيد ٨٣.٠٠٠ ٦.٧٢
١٩٧٦	القاهرة ٨.٧٧٠.٠٠٠ ١٠٠	الاسكندرية ٢.٣٧٧.٠٠٠ ٢٧.١	الجيزة ١.٢٣١.٠٠٠ ١٤.١	شبرا ٣٩٤.٠٠٠ ٤.٥ الخيمة

سنة ١٨٦٩ مثلا كان تعداد القاهرة ٣١٣.٠٠٠ ، والاسكندرية ٢٣٩.٠٠٠ ، بنسبة ٧٦٪/

تقريباً : (١) تكافؤ نسبي إن لم يكن ندية عملية .

من هنا فإن أبرز حقيقة مدنية في النصف الأول من القرن التاسع عشر هي بلا نزاع صعود الاسكندرية الحافل . والواقع أنه كان إعادة ميلاد ، كان بعثا risopgimento . ذلك أن كسر عزلة مصر الوسيطة وانتهاء بياتها الشتوى التاريخى بعد بزوغ الاقتصاد التجارى واقتصاد القطن والتصدير والتوجه إلى الخارج ، وذلك أيضا فى عصر ظهور

(1) E. de Re'gny, Statistique de l' Egypte, Alex., 1870, p. 12 - 13.

السفن المحيطية الضخمة ، كل هذا تطلب بوابة جديدة لمصر على العالم الخارجى ، أى ميناء بحرية لا نهائية ، وهذا بقدر ما ختم إلى الأبد على مصير الموانئ المصبية المتراجعة دمياط ورشيد ، أعاد خلق الاسكندرية من جديد أو أعاد إليها مجدها القديم . ولم يكن بد من أن يتم هذا أيضا بقدر أو آخر على حساب القاهرة فيحد نوعا من سيادتها المطلقة . وبالفعل ، فلقد ترك محمد على ، الذى أعاد تطهير ترعة المحمودية التى تغذى الاسكندرية بالمياه العذبة وأعاد خلق الاسكندرية ، تركها عند وفاته فى الخمسينيات وهى فى حدود ٦٠ ألف نسمة . (١) .

والواقع أن هناك قدرا كبيرا ومثيرا من التشابه فى إعادة الخلق المخطط وفى إيقاع الصعود المتوثب بين كل من الاسكندرية إزاء القاهرة وسان بطرسبرج إزاء موسكو فى التاريخ الحضارى والمدنى لكل من مصر والروسيا الحديثين . وكل - لاحظ - تم على يد أوتوقراط مستبد مستنير كان يبحث لنفسه عن «نافذة على الغرب» ، لا ، ولا ينتهى التشابه عند هذا الحد ، وإنما يمتد إلى لعبة «شد الحبل» التاريخية والمستحكمة بين المدينتين بعد ذلك .

فإدخال السكة الحديدية فى مصر مبكرا فى خمسينيات القرن الماضى جاء فى صالح الاسكندرية نسبيا . لكن الدفعة الكبرى إنما جاءت مع شق قناة السويس حيث جددت شباباب موانئ المتوسط ومكنت الاسكندرية من أن تأسر أو تعيد أسر قدر كبير من إمكانيات النمو التى ظلت حكرا على القاهرة طويلا (٢) . ولا ننسى أثناء ذلك كله تدفق الجاليات الأجنبية وخاصة الأوروبية على الاسكندرية وتركز نصفهم بها عادة .

على أن الاسكندرية ، بعد «سرعة العاصفة» الابتدائية ، أخذت تتطامن نوعا . ومع ذلك فرغم أن الاسكندرية كانت تتراجع بانتظام فى حجمها وثقلها النسبى إزاء القاهرة منذ أواخر القرن الماضى على الأقل ، إلا أن ذلك كان ببطء وبدرجة طفيفة ، وكانت مقاومة الاسكندرية صلبة وعنيدة ، وظل حجمها يزيد نوعا على نصف حجم القاهرة حتى الحرب الكبرى الثانية تقريبا . وإذا كانت سنة ١٩٠٧ تمثل نقطة الجزر الدنيا ، فإن الاسكندرية أفادت بقوة أكبر من الحرب الكبرى الأولى .

على أن الحرب الثانية خط تقسيم فارق بصورة جذرية بل درامية حيث تسارع بعدها

(1) Lorin, p. 93 - 4.

(2) Clerget, t. 1, p. 39 .

الاتجاه النزولى والعد التنازلى ، فإلى جانب أن الحرب جاءت ضربة قاصمة للاسكندرية بالذات كميناء ، فإن تقدم الطيران الجوى وتفوقه على النقل البحرى بدأ يطفئ الميزان لصالح القاهرة الداخلية ، (١) كذلك فإن بروز الحركة الوطنية الحادة جاء ، كما فى حالة موسكو أيضا وغيرها مثل أنقرة ... إلخ ، فى صالح القاهرة كمركز وطنى داخلى عميق عريق . وفى هذا يتحدث مابرو عن «أفول نجم الاسكندرية التى فقدت فى عام ١٩٥٢ وضعها كعاصمة ثانية ، ثم فقدت فيما بعد جاليتها الأجنبية الغنية النشطة ، كما فقدت جزءا من أهميتها كمركز تجارى ومالى» ، (٢) .

من هنا جميعا أخذ نمو الاسكندرية يفتر وتراجعها يشدد ، بينما راحت القاهرة تتقدم وتتفوق قفزا وطفرا بمعدل متسارع خاصة فى العقد الأخير . فإذا بالاسكندرية تتجمد بعض الشئ على علامة المليونين ونيف أو نصف ، بينما جاوزت القاهرة علامة الثمانية لتقترب من التسعة والعشرة . وإذا بالاسكندرية الى كانت نحو نصف القاهرة تنهاوى فى غضون الأربعين سنة الأخيرة فحسب إلى نحو ربعها فقط ، على أن الاسكندرية ، التى كانت فى قمة مرسيليا فى الخمسينيات ، نمت لتصبح أكبر موانئ البحر المتوسط تقريبا .

المدينة الثالثة

وإذا كان هذا نصيب المدينة الثانية ، فإن وضع الثالثة من باب أولى أسوأ وأشدّ ضمورا . وابتداء فلقد كانت مدينتنا الثالثة دائما تبدى اضطرابا واضحا وعدم استقرار شديد ، وكان تاريخها على الجملة متقلبا مفعما على عكس المدينة الثانية . فمنذ الحملة الفرنسية تنازع أو تناوب هذه المرتبة نحو ٧ مدن .

ففى البدء كانت المحلة ، قاعدة النسيج الوسيطة ذات الشهرة التاريخية ، تليها فى التسلسل الاسكندرية ورشيد وطنطا . على أن أرقام ١٨٨٢ كشفت عن متسابق غير متوقع وهو أسيوط التى انتزعت المرتبة الثالثة للصعيد للمرة الأولى والأخيرة فى تاريخ المدينة

(1) Ibid.; Fisher, Middle East, p. 478.

(٢) ص ٣٠٤ .

المصرية ، ولكن مقامها لم يطل ، وأزاحتها طنطا جانبا إلى المرتبة الرابعة ، ولكن لتبقى من الجهة الأخرى وإلى الأبد كبرى مدن الصعيد .

ولمدة ٢٠ سنة منذ ١٨٩٧ حتى ١٩١٧ ظلت طنطا ثالثا كبرى مدنتنا . ولكنها بكل تاريخها الألفى العتيق وشهرتها الدينية القائمة ، لم تصمد أمام بورسعيد ابنة القناة الفتية التي كانت تزحف وترقى بسرعة واقتدار ، إلى أن انتزعت المرتبة الثالثة من المدن الداخلية الزراعية التقليدية لفترة طويلة ، ولتدفع بطنطا إلى المرتبة الرابعة والمحلة الخامسة ، والسويس السادسة ، والمنصورة السابعة ، وأسيوط الثامنة .

على أن بورسعيد ، من الناحية الأخرى ، وجدت الاسكندرية فضلا عن القاهرة عقبة كأداء تصدت لتوقفها عند حدودها . ففي أوجها سنة ١٩١٧ لم تبلغ بالكاد سدس الاسكندرية ولا عُشر القاهرة . ومنذ أخذت تتهاوى بتسارع حاد حتى بلغت في سنة ١٩٧٦ ثُمن الاسكندرية بينما باتت القاهرة تعادلها ٣٠ مرة . ليس هذا فحسب ، وإنما انزلت بورسعيد تباعا إلى المرتبة الرابعة خلف الجيزة (إن عدت هذه على حدة) سنة ١٩٦٠ ، ثم في سنة ١٩٧٦ إلى المرتبة السابعة بعد شبرا الخيمة فالمحلة فطنطا والأخيرتان هما اللتان كانت هي التي قد انتزعت منهما المرتبة الثالثة فيما مضى .

وعلى أية حال فما من شك في أن تراجع بورسعيد مؤخرا يرجع إلى مشكلتها الخاصة والمزدوجة في الموقع والموضع معا . فبينما يفرض الموضع الضيق المحصور حدودا صارمة على مجرد نموها الفيزيقي الأرضي والصناعي العمراني ذاته ، فإن موقعها المتقدم والمعزول نسبيا عن كتلة المعمور المصري الكبرى قد عرضها أساسا لخطر العدوان الإسرائيلي المتكرر والمدمر . إنها موقع بلا أمن تقريبا ، مثلما هي موقع بلا موضع أو تكاد .

وبين القوسين الحاصرين الضيقين تحددت إقامتها وقامتها ، وتوشك أن يكون محكوما عليها بالضالة النسبية . وإذا كان علينا أن ننتظر بعض الوقت لنرى ماذا فعلت أو ستفعل الميناء الحرة بمصيرها كمدينة كبيرة بين سائر مدنتنا ، فلا ريب في أنها أقل حظا موقعا وموضعا من نظيرتها على نهاية القناة ، السويس التي لا حدود صارمة على فرص نموها مستقبلا (١) .

(1) Alphonse Said, p. 33.

قاهرة المدن

نصل من هذا بسهولة تامة إلى أن هرم مدننا شديد الاختلال والاعوجاج ، أساسا بقهر القاهرة . فلئن عدت القاهرة منذ سابقتها منف في مصر القديمة ، ومثل كييف في روسيا الحديثة ، «أم المدن جميعا» ، فلا مفر من أن تعد أيضا «قاهرة المدن جميعا» .

وفى النتيجة ينقسم هرم مدننا إلى مجموعتين متناقضتين إلى أقصى حد بينهما برزخ لا تلتقيان ، بحيث لا يكاد يعرف طبقة وسطى معقولة أو جديرة . فهو يهوى عموديا بعد القاهرة والاسكندرية بصورة درامية إلى المدينة الثالثة سواء كانت هذه المدينة طنطا أو بورسعيد أو المحلة أو شبرا الخيمة (ودعك من خرافة الجيزة المستقلة) . وهذه المدينة الثالثة إنما تنصدر بذلك حفنة من المدن الضئيلة أو المتواضعة أو العاجزة . ولعل أبسط ، ولكن أوقع ، تعبير عن هذه الحقيقة أن مصر ، بينما تنصدر مدن إفريقيا محتكرة المركز الأول والثاني بفضل القاهرة والاسكندرية ، تختفى تماما بعد ذلك من قائمة المدن الكبرى بالقارة ، لتظهر قرب النهاية فقط كالثالثة عشرة ببورسعيد سنة ١٩٤٧ (١) ، ثم دون ذلك أيضا بالمحلة وطنطا في الوقت الحالى .

وعند هذا الحد قد يكون من المفيد أن نضع هيراركية أو تسلسل مدننا الأولى الثلاث موضع المقارنة مع بعض الحالات والنماذج المشابهة أو المقاربة . ففي سنة ١٩٦٠ كانت النسبة عندنا ١٠٠ : ٤٥.٢ : ١٢.٥ ، مع العلم بأن رقم القاهرة يقتصر على المحافظة بينما يشير الرقم الأخير إلى الجيزة التى هى فى الواقع جزء من القاهرة الكبرى ، فى حين جاءت نسبة بورسعيد بعد ذلك فى حدود ٧.٣ فقط .

قارن هذا على سبيل المثال بمكانة الجزائر العاصمة فى الجزائر الدولة حيث الجزائر ١٠٠ : وهران ٤٨.٢ : قسنطينة ٢٧.٤ ، أو فى إيطاليا حيث روما ١٠٠ : ميلانو ٧٥.٢ : نابولى ٦٠.٧ . وكما يتفق ، فإن هذين المثلين هما أشبه بمصر من حيث الشكل الجغرافى الخطى الضيق المستطيل ، ولكن بينما يؤدى هذا النمط إلى توزيع الأثقال على

(1) Statesman's year - book, 1954 - 5 .

المدن الكبرى بشئ من العدالة والتقارب أو فى انحدار تدريجى معقول ، نجده يؤكد طغيان كفة القاهرة فى ميزان القوة فى مصر.

ويمكن أن تتمثل هذا بصيغة أخرى إذا ذكرنا أن العاصمتين معا فى سنة ١٩٧٦ كانتا تمتصان وحدهما نحو ثلثى سكان مدن مصر : أو ١٠,٣١٩,٠٠٠ من ١٦,٠٩٦,٠٠٠ ، بنسبة ٦٤,١٪ تقريبا . على أن الأسوأ ، وأسوأ ما فى الأمر ، أن القاهرة الآن تكاد تقف وحدها كفئة أو كطبقة قائمة بذاتها تتعالى على الاسكندرية نفسها مثلما تشمخ على سائر المدن مبتلعة نصف مدن القطر جميعا . والواقع أنه لولا الاسكندرية بمليونيتها والثلث أو النصف لكان اعوجاج هرم المدن الحالى أشد خطرا واختلالا ، وذلك بفعل القاهرة بالطبع . وكفى للدلالة على هذا أن القاهرة باتت فى ١٩٧٨ تضم وحدها نحو نصف سكان المدن فى مصر جميعا ، بعد أن كانت تشاركها الاسكندرية فى هذه النسبة منذ ١٥ سنة فقط .

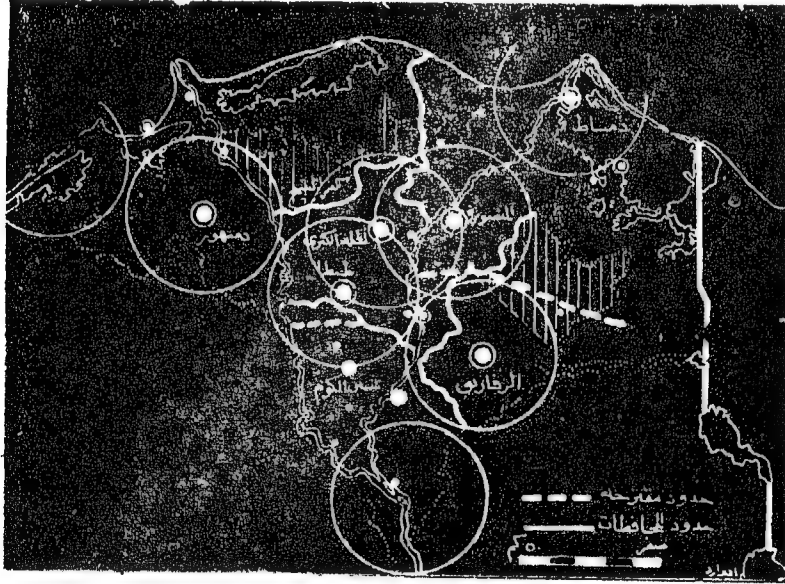
وهذا يكاد إلى حد ما يكون عودا إلى الوضع التركيزى الشاذ أيام الحملة الفرنسية حين كانت كل مدن مصر لاتزيد كثيرا جدا على نصف حجم القاهرة ، مع هذا الفارق وهو أن القاهرة حينذاك لم تزد على عُشر مصر مقابل الخُمس - الربع اليوم . ومع هذا الفارق أو المفارقة أيضا ، وهو أن تضخم القاهرة النسبى أيام الحملة كان محصلة تناقص السكان الريف والأقاليم ، بينما أن تضخم القاهرة اليوم هو محصلة إفراط السكان المخيف فى مصر عموما .

صفوة القول إذن أن حجم القاهرة ليس فقط أكبر جدا مما يتناسب مع حجم سكان البلد ، ولكن أيضا مع أحجام سائر المدن فى البلد . فباستثناء الاسكندرية وحدها ، تقف القاهرة كعملاق مريد وسط غابة من الأقزام . بل إنها لتكسب دائما وتزداد نموا وضخامة على حساب تلك المدن ، بما فى ذلك حتى الاسكندرية التى تزداد كل يوم خلال العقود الأخرين تضائلا وشحوبا فى ظل العاصمة القاهرة، بينما تزداد المدن الصغرى انسحاقا وتقزما . إن القاهرة قاهرة المدن مثلما هى قاهرة مصر .

العاصمة بين التخطيط القومى والاقليمى وزن القاهرة

لا ، وليس هذا فحسب ، فليس بالحجم الخام وحده يتحدد الوزن ، ليس الكم وحده هو المهم ، أهم منه الكيف . فلئن كانت القاهرة لا تتعدى كثيرا خُمس إلى رُبع النولة من حيث العدد المجرد أو المطلق ، فلعلها تزيد على نصفها من حيث الوزن والثقل الفعال . فلو أننا قيمنا الدخول المرتفعة والعقارات والأموال والصناعات والمرافق والخدمات الراقية ، وكذلك مالا يمكن قياسه أو تقييمه رقميا كالسلطة والنفوذ ، فلقد ترجح العاصمة كفة بقية البلد بسهولة وبساطة .

وعلى الأقل ، فلو وضعنا أيًا من الدلتا أو الصعيد فى كفة ، والقاهرة فى الكفة الأخرى، فلاشك أن الأخيرة هى الراجحة والراجحة . وبصفة عامة فالمقدر أن نصيب القاهري يبلغ ضعف نصيب المواطن المصرى عموما فى كل شئ تقريبا سواء من الدخل أو الخدمات أو الترفيه .



شكل ١٠ - إعادة تخطيط تقسيمنا الإدارى

نصيب القاهرة % في بعض عناصر الانتاج
والاستهلاك والخدمات (١٩٦٠ ، ١٩٦٨) (١)

نسبة القاهرة	البند
٤٢	المنشآت الصناعية (+ ١٠ عمال)
٣٠ - ٢٧	الصناعات الكبرى
٤٠	عمال الصناعة
٢٦	رأسمال الصناعة
٣٣,٧	. الأطباء
٢٤,١	المحال التجارية جملة وقطاعى قطاع خاص
٣٥,٩	الصيدليات
٥٧,٧	المؤهلات العالية
٦٠	وسائل النقل الميكانيكى
٥٥	السيارات الخاصة
٤٠	التاكسى
٤٥	الأوتوبيسات
٣٨	اللوريات
٥٦	الموتوسيكلات
٥٧	عدد التليفونات
٣٢	القوة الشرائية
٤٨	استهلاك اللحوم

فكما يوضح الجدول ، لا تقل حصة القاهرة - أو القاهرة الكبرى - عن نصف الكم
الصناعى الوطنى جميعا ، وإن تفاوتت نسب العمالة أو المنشآت الصناعية أو رأس المال
الصناعى بون النصف بدرجات مختلفة . ذلك أن أغلب صناعات القاهرة هى من المنشآت
الضخمة المتطورة ، فضلا عن أن القاهرة الكبرى تملك أكبر منطقتين صناعيتين فى البلد
(شبرا الخيمة وحلوان) ، تحتكر بإحدهما كل الصناعة الثقيلة أيضا .

أما فى الخدمات فإن بالقاهرة نحو ربع أطباء مصر وأكثر من ثلث صيدلياتها (تصل
إلى أكثر من النصف بإضافة الاسكندرية) ، بينما يذهب أكثر من نصف
استهلاك النواء بمصر إلى القاهرة وحدها . وبالمثل فإلى القاهرة وحدها يذهب أكثر

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء .

من نصف أصحاب المؤهلات العالية ، ونحو ذلك أيضا من موظفي الدولة والقطاع العام عموما .

أيضا فرغم أن القاهرة خُمس إلى رُبع سكان مصر ، فإن لها $\pm 10\%$ من مجموع وسائل النقل الميكانيكي وعدد التليفونات في البلد . والواقع أن نسبة القاهرة ترتفع دائما إلى النصف أو الثلثين في كل تلك الخدمات الراقية المتقدمة كالنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والتليفزيون ودور السينما الراقية والمسارح ... إلخ ، وإذا كان رقم القوة الشرائية الوارد في الجدول يهبط إلى الثلث ، فلا شك أنه لا يمثل الحقيقة ، على الأقل بدليل رقم استهلاك اللحوم الذي يصل إلى 48% من المذبوحات في البلد . صفوة القول إن العاصمة تستقطب أعلى نسبة من الانتاج والاستهلاك في البلد ، كما وكيفا . وبصفة أدق، تمثل القاهرة الكبرى 1% من مساحة مصر المعمورة على الأكثر ، 25% من سكان مصر على الأقل ، 50% من وزن مصر على الأرجح .

بل ليس هذا فحسب ، فالواقع أن أكبر نسبة في مصر كلها ، ربما الأغلبية العظمى ، من أصحاب الدخل العليا والطبقات الغنية تتركز في القاهرة ، والأقلية الباقية تتوزع على بقية المدن الكبرى كالاسكندرية ثم مدن القناة ثم العواصم الاقليمية الرئيسية ، ثم بعد ذلك تكاد تختفى من المدن الصغيرة والريف الحقيقي . بل يمكن القول إن نسبة هذه الطبقات تتوزع بين هذه المدن القليلة بحسب حجم كل واحدة منها .

مدينة الأغنياء

وبالفعل ، فلقد ثبت كقانون عالمي عام أن نسبة الأغنياء في السكان تزداد كلما زاد حجم المدينة ، لأن المدن الكبرى هي وحدها التي تملك وتوفر من الخدمات الراقية والتسهيلات الترفيهية ومرافق الحضارة الحديثة ذلك المدى الواسع الذي يحتاج إليه ويقدر عليه الأغنياء وحدهم . وإذا كان هذا صحيحا في مدن الغرب المتطور ، فهو أصح في مدن العالم الثالث حيث يجد التخلف كثيرا من إمكانيات المدن الصغرى ويقصر كل الخدمات العصرية والاستهلاك الباذخ و السلع الترف والكماليات والأبهة على مدينة واحدة كبرى أو اثنتين على الأكثر ، هي عادة العاصمة وحدها . (١).

(1) Bergel, p. 354; G. Ericksen, Urban behavior, 1955, p. 201 - 3.

وفى بيئة مصر الحضارية ومجتمعها النامى حيث ينخفض مستوى الدخل والمعيشة العام ، فإن المصرى الغنى لا يجد مجالا أو موطنًا سكنيا لإشباع حاجاته الاستهلاكية والمعيشية الأرقى والأكثر ترفا بما يناسب قدراته المادية وإنفاقه العالى سوى فى العاصمة أساسا وإلى حد أقل فى الاسكندرية . وحتى أغنياء هذه الأخيرة وأمثالها كمدن القناة المقيمون يجنون أنفسهم مضطرين إلى أن يستكملوا أو يعوضوا قصور مدنهم المحلى بالرحلات العديدة والسفريات الطويلة إلى القاهرة .

من هنا جميعا تحتكر القاهرة بالضرورة أضخم نسبة فى المجتمع المصرى من الأغنياء والأثرياء وأصحاب الدخول العليا والطبقة المترفة والميسورة ، سواء من الاقطاعيين الزراعيين فى الماضى ، الذين كانوا لذلك السبب من الملاك الغيابيين بالضرورة ، أو من رأسمالية الصناعة أو بورجوازية التجارة أو تيكونات وبارونات الانفتاح ومليونيرات الاستهلاك أو كبار الموظفين ومتوسطيهم حاليا ... إلخ ، بكل ما تعنى هذه وتحمل من سلطة ونفوذ وقوة اقتصادية واجتماعية وسياسية وحضارية ... إلخ . وهذه النسبة أكبر جدا من أن تتناسب حتى مع حجم القاهرة النسبى فى الوطن .

على أن هذا التميز ، ولا نقول الامتياز ، إنما يأتى - لا تنس - على حساب أغلبية سكان القاهرة نفسها ، التى لعلها تختص لذلك بأكبر الفروق الطبقة بين القمة والقاعدة فى أى مكان أو مدينة بالقطر جميعا ، فالمقدر مثلا أن ٥٠٪ من دخل القاهرة أى النصف يذهب إلى ٥٪ فقط من سكانها ، بينما يعيش ٩٥٪ منهم على النصف الآخر . إن فقراء القاهرة هم ضحايا أغنيائها ، مثلهم فى هذا مثل فقراء مصر على العموم وعلى حد سواء أو أسوأ .

الهرم الأكبر أم الورم الأكبر ؟

الآن لا سبيل إلى الشك فى أن القاهرة قد بلغت حجما مفرطا وتلعب دورا طاغيا فى كيان البلد ، كما لا سبيل إلى إنكار أن هذا الإفراط والطفيان إنما هما على حساب البلد أيضا ، بل لا سبيل إلى الدهشة إذا أضفنا أنه قد ارتد إلى صدرها هى نفسها وأصبح عاملا مضادا يهدد كيانها ، فأما الأولى ، فواضح أن القاهرة الكبرى أقرب اليوم فى لاندسكيبن الحضارى أن تكون «الورم الأكبر» منها إلى الهرم الأكبر (هكذا كانت توصف لندن فى أوج عصر الانقلاب الصناعى : « The Great Wen » - حرفيا « الكبة »

الكبرى!). فلقد تحولت القاهرة الكبرى من مجمع مدنى conurbation إلى كائن أخطبوطى ولا نقول سرطانى ، يمتص دم الأقاليم كما يبتلع الأرض الزراعية . أو فلنقل إنها تحولت من «متروبوليس» (بما تعنى بالتعريف من أتران صحى) إلى «ميجالوبوليس» (التي تحمل معنى التضخم المرضى) ، يمكن أن نسميه على غرار ما يسمى أشباهه فى الخارج Nilopolis أو Cairopolis

واضح كذلك أن القاهرة الكبرى التى تضم أكثر من خمس السكان وربما نصف الثروة والقوة، قد تعدت دور النافورة الحضارية إلى دور البالوعة . ولو قارنا مثلاً بين هاتين النسبتين ومثيلتهما لريف الدلتا والصعيد ، لجاز لنا أن نزعج أن الدلتا والصعيد بالنسبة إلى القاهرة ليستا أكثر من حديقة أمامية وحديقة خلفية للعاصمة (أم نقول إن الصعيد ترعة تغذى القاهرة والدلتا مصرف لها ٩). وإذا كنا قد قلنا إن الأصل فى العاصمة هى أنها خادمة الوطن ، فإن علينا الآن من أسف أن نضيف أن عاصمتنا قد انبثقت من الوطن ولكنها تسلفت عليه حتى تسلطت وأصبحت هى سيده . وكفينا المتورمة فى النمسا المبتورة ، تكاد القاهرة اليوم تكون أم مصر لا ابنتها .

ثم ماذا ؟ إن مصر السياسية مربع كامل تقريباً هو الحدود ، ومصر البشرية خط واحد تقريباً هو وادى النيل ، ومصر العمرانية تتحول بإطراد إلى نقطة كبرى تقريباً هى العاصمة حيث تنسحب على نفسها لتتعالى فيها رأسياً . وبدلاً من أن تتوسع مصر البشرية من خطها الأحادى النحيل لتستعرض إلى أقصى حد ممكن داخل مربعها السياسى إلى نطاق له عرض مثلاً له طول، فإنها للأسف تتضاغط على نفسها وتختزل نفسها من خط إلى نقطة .

وفيما عدا هذا ، فلقد رأينا أن القاهرة خير تصغير لمصر من حيث الشكل والهيئة والتركيب ، وكان يمكننا الآن نرى أنها أيضاً خير تكبير لمصر من حيث الموضوع والمضمون ، لولا أنها بلغت حد الإفراط . فمصر فى أقوى صورها وأكبر حجمها وأعظم ثرائها لا يمكنك أن تراها مكثفة إلا فى القاهرة . ولكن من أسف على حساب مصر ، وليس من مجرد الصدف على الأرجح أن مصر من البلاد القليلة التى يطلق فيها اسم البلد على العاصمة فى العرف الدارج رغم اختلافهما رسمياً . ولعله ليس من المبالغة بعد هذا كله أن نقول إنه إذا لم تكن مصر هى القاهرة - كدنا نقول إمبراطورية القاهرة ! - فإنها على الأقل قد أصبحت ضاحية شاسعة للعاصمة ، ولا نقول «كفر» القاهرة !

أما أن هذا الدور الطاغى قد أتى على حساب الأقاليم ، فيكفى أن نتذكر أن كل شئ في مصر، كما يقل وزنا وكثافة كلما بعدنا عن النيل شرقا وغربا ، فإنه يقل وزنا وكثافة كلما بعدنا عن القاهرة شمالا وجنوبا : فى السكان ، فى شبكات الخدمات والاتصالات ، فى مستوى الحضارة والرفاهية ، فى إمكانيات التعليم وفرص التقدم إلخ . لقد أصبحت العاصمة ضابطا حقيقيا لإيقاع الحياة فى مصر ، وأصبح للحياة فى مصر قطبان أساسيان هما النيل والقاهرة ، ومن تفاعل هذين القطبين تتشكل مورفولوجية الحياة فى مصر جميعا ويتحدد محورها تقريبا .

خذ المدن الاقليمية مثلا . إن أثر القاهرة على نموها وأحجامها تحديدي صارم وعكسى إلى حد بعيد ، ففى الدلتا تتقزم وتتجمد أحجام المدن فى المنوفية والقليوبية - بنها وشبين الكوم مثلا - بدرجة لافتة ، لأنها تنوى وتحرم من الضوء فى ظل شجرة العاصمة الطاغية ، إذ لا مبرر وظيفي ولا فائض إكانية مادية لنموها والقاهرة الغلابة على هذا القرب . ثم كلما ابتعدنا شمالا عن دائرة نفوذ القاهرة بدأت مدن الأقاليم تتحرر من كبتها وتنمو تدريجيا - اعتبر طنطا والمنصورة والمحلة والزقازيق ودمنهور - حتى نصل إلى أكبر المدن حين نصل إلى أبعد المواقع على الساحل فى بورسعيد والقناة والاسكندرية .

الظاهر نفسها فى الصعيد . فأنت كلما ابتعدت عن القاهرة تصعد تدريجيا من بنى سويف إلى المنيا إلى أسيوط القمة قبل أن تبدأ أحجام المدن تتناقص مع فقر البيئة فى الجنوب الأقصى . ودعنا لا ننسى الضالة العامة والعجز الواضح فى مدن الصعيد ، كبراها كالصغرى . وإذا كان السد العالى قد أعطى أسوان دفعة مدنية فريدة ، فإن الصعيد يظل حتى اليوم بلا مدن كبرى . وقد تبدو سخرية أن نقول إن حلوان - إذا اعتبرت مدينة منفصلة بمعنى ما عن القاهرة - كانت حتى قريب كبرى مدن «الصعيد» ، ولكنها حقيقة إحصائية ! (٢٠٠ ألف مقابل ١٥٤ ألفا لأسيوط ، ١٢٨ ألفا لأسوان - أرقام ١٩٦٦) . والواقع أن توزيع أحجام المدن فى مصر عامة ، صعيداً ودلتا ، يتناسب تناسباً عكسيا بصورة عريضة مع التباعد عن القاهرة (١) .

صفوة القول إن الأقاليم المصرية تظل أساسا ريفاً بسيطاً ومجتمعاً ريفياً

(1) Hamdan, Studies, P. 15.

Folk society ، بناديره شبه ريفية أيضا ، ويخلو من حياة المدن الحقيقية المؤثرة . ولما كانت نسبة سكان الريف عندنا هي بين الثلثين والنصف تقريبا (سكان الريف ٥٦٪ والمدن ٤٤٪ سنة ١٩٧٦) ، ونسبة الأمية ثلاثة الأرباع (٥٣٪ فقط في آخر حسبة رسمية) ، فإن مصر كلها تبدو في معنى ما وكأنها بالتقريب قرية واحدة كبرى طويلة جدا تتراعى على جانبي شارع رئيسي واحد هو النيل ، نواتها المدنية الوحيدة الحقيقية في قلبها هي العاصمة التي تقوم كدوار العمدة أو بالأحرى كقصر الباشا الاقطاعي سابقا . ومشكلة مصر المعاصرة ، مشكلة الدولة العصرية في مصر ، هي بالدقة كيف تتحول هذه القرية الواحدة الكبرى إلى مدينة واحدة عظمى .

وفيما بين إفراط العاصمة واستنزاف الريف وتضاؤل الأقاليم ، تخرج مصر في المحصلة وهي تعاني انفصالا شبكيا بين العاصمة المتخمة والريف الأنيمي ، حتى قيل إن هناك «مصريين» : مصر العاصمة - إقطاعية ، لاندوقراطية ، وبيروقراطية مستغلة ، ومصر الأقاليم - بروليتارية ، زراعية ، مأزومة ، مستغلة . الأولى فقاعة حضارية براقية ، والثانية قوقعة حضارية راكدة . الأولى هي «القطعة من أوروبا» ، والثانية قطعة من إفريقيا ، والفرق بينهما كالفرق بين الحضارة الغربية المتقدمة والعالم الثالث المتخلف .

ثنائية حضارية سافرة عارية ، أم هي في الحقيقة أحادية مموهة بقدر ما هي عاتية ؟ ذلك أن بعض الدول الجديدة المبتدئة ، ككثير من دول العالم الثالث ، تتحلل في جوهرها إلى مجرد مدينة واحدة وميناء واحدة وخط حديدي واحد ومحصول أساسي واحد وأخيرا طبقة غنية حاكمة واحدة . ولاشك أن مصر الحديثة قد مرت بهذه المرحلة ، إلا أنها يقينا قد تجاوزتها منذ وقت بعيد . ومع ذلك فإن هناك للأسف بقايا من هذا النمط البدائي أو الأولى في هيكلنا الحضاري المعاصر .

فتماما كما نملك نهرا واحدا جبارا ، مقابل صحراء شاسعة جرداء ، فإننا مازلنا ، بل أكثر من أي وقت مضى ، نملك مدينة طاغية عظمى واحدة فقط هي العاصمة القاهرة ، مقابل ريف إقليمي واحد فقير متخلف كأنه قرية واحدة كبرى متحفزة . مازلنا لا نملك إلا ميناء واحدة كبرى فقط تحتكر كل تجارتنا الخارجية تقريبا ، الاسكندرية ، في مقابل سواحل متعددة وعشرات الموانئ القرمزية العاجزة أو المهملة . وإلى حد أقل ، فإن شبكتنا الحديدية على كثافتها وتشعبها تكاد بحكم الجغرافيا أو بواقع الحركة والنقل تتمحور في خط واحد غلاب ، مثلما تركز محاصيلنا الزراعية على محصول واحد سائد هو القطن .

الشمال والجنوب

فيما عدا هذا فإذا كان تضخم العاصمة قد أتى على حساب الأقاليم ، فلا مفر بعد ذلك من أن نقرر أنه جاء على حساب الصعيد بوجه خاص ، وهو ما يثير ابتداء قضية الشمال والجنوب كفصل في كتاب الاقليمية في مصر ، وابتداء ، فليس في مصر - عمليا - شرق وغرب ، ثمة فقط شمال وجنوب ، وتلك في حد ذاتها واحدة من أبرز الحقائق اللافتة ، والمنسية مع ذلك ، في جغرافية مصر البشرية ، والسبب في غياب فكرة ، ولانقول بعدى ، الشرق والغرب واضح ومفهوم بطبيعة الحال ، فليس ثمة إلا الصحراء ، أى الفراغ ، شرقا وغربا ، بينما لا تكاد الواحات أو الساحل الشمالى الغربى تعد غربا ولا ساحل سيناء شرقا بالمعنى الاقليمى المفهوم . ولقد تعد منطقة القناة الجديدة اليوم بمثابة «الشرق» في مصر ، مستحدثا وبارزا ، ولكن أساسا تساهلا وتجاوزا .

هكذا تبقى التفرقة الاقليمية الوحيدة هى ثنائية الشمال - الجنوب . ولأن مصر الوادى، كما رأينا مرارا ورغم التكرار ، طول بلا عرض ومساحة لا مساحة ، فقد كانت هذه الثنائية أساسية فى كيان وتكوين مصر وقديمة قدم الفرعونية والتوحيد ، ولو أنها لم تصل قط إلى حد التفرقة السياسية وإنما كانت دائما فكرة إقليمية فى التراث الجغرافى وأحيانا مشكلة إدارية لا أكثر .

وقضية الشمال والجنوب شائعة فى كثير من دول العالم قديما وحديثا ، ولكن حديثا أكثر ، فى نصفى الكرة الشمالى والجنوبى على السواء . ولكن فى العروض الوسطى أكثر. وفى كثير من الحالات تضاف ثنائية أخرى هى الشرق والغرب ، تتداخل وأحيانا تتناقض مع ثنائية الشمال والجنوب كما فى ألمانيا بصفة ملحوظة . والفكرة الشائعة هى أن الشمال هو عادة الأغنى والأقوى والأكثر تقدما والأهم دورا ، على الأقل فى تلك العروض الوسطى ، ولكن الواقع أنه لا قاعدة مطلقة .

فقديما كان الجنوب أغنى فى العادة (الأندلس فى إسبانيا ، روما وفلورنسا فى إيطاليا، الميدي Midi فى فرنسا ، أتيكا فى اليونان ... إلخ) . أما الآن فإن الشمال هو الأغنى فى فرنسا وإيطاليا وأسبانيا ويوجوسلافيا والولايات المتحدة والهند والصين . ومع ذلك فإن الجنوب هو الأغنى والأقوى فى الدول الشمالية المتطرفة مثل السويد والنرويج وبريطانيا . ورغم أن المفروض أن ينقلب الوضع فى نصف الكرة الجنوبي ، فإن الجنوب

هو الذى يسود فى أستراليا والبرازيل ومع ذلك ، مرة أخرى ، فالشمال هو كل شئ فى الأرجنتين المتطرفة الموقع . ولهذا يبدو على الجملة أن لا قاعدة عامة محتمة ، لا تاريخيا ولا جغرافيا ، وإنما هناك تغيرات ومتغيرات مرحلية وظروف وملابس محلية .

دورة التاريخ والجغرافيا

وفى مصر ، فلقد تتبعنا تلك التغيرات بين أقدار وأدوار الشمال والجنوب ، أو الدلتا والصعيد ، عبر التاريخ ، ورأينا كيف أن مصر القديمة بدأت تقريبا فى الصعيد بينما أن مصر الحديثة بدأت على العكس تقريبا فى الدلتا ، بل إن من الممكن تتبع انتقال مركز الثقل فى العمران والثراء والنشاط الاقتصادى ، أى فى الأهمية عموما ، من الجنوب إلى الشمال تتبعاً إقليمياً مطرداً عبر التاريخ ، وبتحديد أكبر من جنوب الصعيد إلى رأس الدلتا ثم شمالها . وتلك فى الحقيقة حركة جغرافية - تاريخية تفرض نفسها فرضاً على أى باحث .

فمن الحقائق الأساسية أن حوض طيبة كان المركز المحورى أو أحد المراكز المحورية فى حياة مصر طوال العصر الفرعونى - إعتبر آثار طيبة البانخة والمكثفة فضلاً عن دورها السياسى كعاصمة كبرى أو كمعقل للمقاومة الوطنية . غير أن هذه المكانة أخذت فى الانحدار تدريجياً منذ أواخر العصر الفرعونى ، بينما برزت قفط نسبياً فى العصر الكلاسيكى والقبلى . حتى إذا كان العصر العربى فقد حوض طيبة مكانه تماماً لحوض ثنية قنا (١) . الذى استقطب مركز الثقل بكل تأكيد حين أصبحت قوص أعظم مدن الصعيد بل ومصر جميعاً بعد الفسطاط .

لكن قوص بدورها فقدت دورها حوالى منتصف العصور الوسطى ، وتحرك مركز الثقل إلى الشمال نهائياً وفى ذبذبة شاسعة إلى منطقة رأس الدلتا وجنوبها . وحتى داخل الدلتا تحرك الثقل تدريجياً وبصورة هادئة خلال القرون الأخيرة من جنوبها من القليوبية والمنوفية إلى وسطها حيث كانت مراكز المدن التجارية والصناعية العريقة كطنطا والمحلة والمنصورة . ثم أخيراً منذ القرن الماضى تحرك نهائياً إلى الشمال حيث مدن الموائى الحديثة الكبرى كالاسكندرية وبورسعيد .

(1) Lorin, p. 47

هكذا نرى أن ثراء الدلتا وتفوقها المادى الذى بدأ فى عصور الماضى ظل يزداد باستمرار واطراد حتى بلغ أقصاه فى العصر الحديث ، بينما إزداد الصعيد تخلفا وتقهقرا بانتظام ، إلى أن وصل الاختلال بينهما إلى أقصاه فى يومنا هذا . إن «مصر السفلى» طبوغرافيا هى اليوم «مصر العليا» ماديا واقتصاديا وبشرىا وحضاريا ، والعكس ، «مصر العليا» طبوغرافيا هى «مصر السفلى» من هذه النواحي جميعا .

فمنذ محمد على ، حين بدأ عصر التوجيه البحرى وإدخال القطن والاقتصاد التجارى الموجه والتصنيع والاحتكاك بالغرب والأوربة وحياة المدن ... إلخ ، زاد تركيز الثروة الوطنية فى الدلتا بشكل غير متكافئ ، ففيها بدأ كل شئ تقريبا فى الانقلاب الحديث ، ومنها وحدها وبعد ذلك فقط انتشر بالتدريج جنوبا إلى الصعيد : الرى الدائم ، زراعة القطن ، الصناعات الحديثة ، شبكة السكك الحديدية والطرق والتليفراف ، الموانئ والمدن الكبرى ، حتى الصرف والعزب فيما بعد ، ثم البترول والغاز وأنايبهما بعد ذلك ... إلخ . هذا بينما تخلف الصعيد أو حُرِم من كثرتها فيما عدا القلة الضرورية من زراعة وصناعة قصب السكر أو قناطر وخزانات الرى .

لذا فإن الدلتا السباقه إذ ازدادت تفتحا وانطلاقا تحاول اللحاق بالعالم والعصر ، ازدادت تكتيلا وتكديسا للثروة والثراء والتقدم والتطور ، إلى أن تفوقت اليوم خارج كل مقارنة ، بينما ظلت الحياة فى الصعيد أقرب إلى المحافظة ، ولا نقول الجمود أو الرجعية، حيث ما برحت الحياة اليومية بمقاييس العصر أركية متحجرة تقريبا فى بعض مظاهرها .

بين الدلتا والصعيد

ونظرة عابرة إلى خريطة مصر الاقتصادية اليوم تكشف هذا الفارق بكل سهولة وبلاغة . كل الخدمات والبنيات الأساسية الشبكية ، إن لم تكن فى الدلتا أضعافها فى الصعيد أطولا وكثافات بحكم المساحة ، فإن بعضها يقتصر على الأولى دون الأخير . فمقابل شبكة السكك الحديدية الكثيفة المعقدة ، ويجوارها شبكة الطرق الممهدة وغير الممهدة ، ليس ثمة إلا خط وحيد فى الصعيد . أما شبكة خطوط أنايب البترول السوداء والبيضاء ، ومؤخرا الغاز ، فظاهرة

دلتاوية بصرامة لاعلاقة للصعيد بها حتى الأمس القريب فقط ، وعلى استحياء شديد عند ذلك .

السواد الأعظم من مدننا المتوسطة الحجم والكبيرة والكبرى ، هي الأخرى ، حكر . على الدلتا ، بينما أن الصعيد بمدنه القليلة الضئيلة أقرب إلى القرية المفردة الطول . بالمثل الصناعة ، فحتى قريب كان الصعيد كله أشبه بمنطقة مأزومة ضخمة depressed area ، ولم تكن به صناعة هامة واحدة حتى منتصف القرن سوى السكر (١) ، وكان نصيبه من الخدمات الحضارية أقل وأقل .

تطور نسب السكان المئوية بين ١٨٨٢ ، ١٩٧٦

المنطقة	١٨٨٢	١٩٧٦
القاهرة	٥٠٥	١٣٠٩
الاسكندرية	٣٠٤	٦٠٣
القناة	٠٠٥	٢٠٢
الحدود	٠٠٥	٠٠٧
الدلتا	٤٩٠٤	٤٢٠٣
الصعيد	٤٠٠٧	٣٤٠٦

ولقد تعدل هذا الوضع بالتأكيد في السنوات الأخيرة ، لكن دون أن يصل التعديل إلى حد التصحيح بعد . والنتيجة أن الصعيد يزداد على النسبة فقرا بضغط السكان المتزايد وقلة الموارد والتنمية المتخلفة ، فيفقد من ثم سكانه بالهجرة إلى القاهرة وغيرها ، فيقل بالتالى ثقله تدريجيا فى ميزان القوة المادية فى البلد . وهذا الاتجاه يمكن أن يشخصه ويخلصه لنا تطور نسبة الصعيد من السكان والمدن ومن الأرض الزراعية والانتاج الزراعى فى مصر عامة ، كما يفعل الجدول الآتى الذى يستبعد القاهرة الكبرى من كلا الوجهين البحرى والقبلى .

(1) W. B. Fisher, p. 475.

البند	الدلتا		الصعيد	
	العدد	%	العدد	%
الأرض المزروعة بالفدان ١٩٥٦	٣.٦٧٣,٠٠٠	٦٠,٠	٢.٤٦٠,٠٠٠	٤٠,٠
قيمة الانتاج الزراعى	؟	٦١,٥	؟	٣٨,٥
عدد السكان ١٩٤٧	٩.٤٩٦,٠٠٠	٥٠,٨	٧.١٩٩,٠٠٠	٣٨,٥
عدد السكان ١٩٦٦	١٦.١٦٦,٠٠٠	٥٠,٥	٩.١٤٣,٠٠٠	٢٨,٥
عدد السكان ١٩٧٦	١٨.٦٦٧,٠٠٠	٥١,٣	١٢.٦٧٠,٠٠٠	٣٤,٧
عدد المدن + ١٠٠ ألف, ١٩٧٦	١٠	—	٦	—
مجموع سكانها	٢.٠٥٧,٠٠٠	—	٨٩٣,٠٠٠	—
نسبتها من مجموع السكان	—	١١,٠	—	٧,٠
نسبتها من سكان المدن الكبيرة بمصر	—	١٧,٢	—	٧,٥

واضح ، أولا ، أن التقسيم بين الدلتا والصعيد فى كل من المساحة المزروعة وقيمة الانتاج الزراعى يدور فى حدود نسبة ٦٠ : ٤٠٪ تقريبا . لكن الدلتا تتفوق أكثر فى السكان ، وتحافظ دائما على تفوقها ، ممثلة فى العادة نحو ٥٠٪ من مصر . أما الصعيد فيتخلف بانتظام تقريبا حيث هبط من ٣٨.٥٪ سنة ١٩٤٧ إلى ٢٨.٥٪ سنة ١٩٦٦ أى بنسبة ١٠٪ فى عقدين ، وإن عاد إلى الارتفاع نوعا سنة ١٩٧٦ بنسبة ٣٤,٧٪ . فإذا بحثنا فى فترة الخسارة تلك وجدنا قيمتها قد حولت أساسا لحساب القاهرة التى ارتفعت نسبة سكانها فى نفس الفترة ٤٧ - ١٩٧٦ من ١٠,٩٪ إلى ١٤٪ (أو إلى ١٩,٨٪ إذا أضفنا الجيزة) .

فى المدن أيضا يتخلف الصعيد بشدة . ففى مقابل ١٠ مدن كبيرة (+ ١٠٠ ألف) سنة ١٩٧٦ بالدلتا ، كان بالصعيد ٦ فقط ، معظمها أيضا أصغر حجما من مثيلاتها بالدلتا . وبينما جاوز إجمالى المجموعة الأولى المليونى نسمة ، ظل مجموع الثانية دون المليون

بكثير. كذلك أتى الصعيد وراء الدلتا بكثير فى نسبة هذه المدن إلى مجمل سكانه أو إلى مجمل سكان المدن الكبيرة بمصر عموما .

وفيما عدا هذا ، فإذا عدنا إلى السكان ككل جامع ، فإن لنا أن نقول بالتقريب أو بالأرقام المدورة إن الدلتا الآن نصف مصر سكانا ، والصعيد ثلثها ، بينما القاهرة الكبرى خُمسها (إلى رُبْعها ربما) . وبهذا فإذا كانت الدلتا بكاملها ضعف القاهرة الكبرى، فإن القاهرة الكبرى تكاد تعادل الصعيد إلا قليلا .

ومع ذلك فما أشد ما تتقلب هذه الحصص النسبية فى مجالات الانتاج والدخل والثراء والخدمات ... إلخ . فإذا التقطنا أى مؤشر عشوائى أو عارض ، كما يفعل الجنول الصغير التالى، فإن للقاهرة أكثر من ثلث أطباء وصيادلة مصر مقابل الرُّبْع إلى الخُمس لأى من الدلتا أو الصعيد ، وبالقاهرة أكثر من نصف حملة المؤهلات مقابل الثلث بالدلتا والعُشر فقط بالصعيد . وهكذا إلى آخره .

البند %	الدلتا	الصعيد	القاهرة
السكان ١٩٧٦	٥١,٣	٣٤,٧	٢٠,٩
الأطباء	٢٨,٥	٢٥,٢	٣٣,٧
الصيديات	٢٥,٥	١٩,٩	٣٥,٩
حملة المؤهلات	٣٢,٥	٩,٨	٥٧,٧

واضح فى الختام ، وإن كان كل من الدلتا والصعيد ضحية فى نموه وتنميته لإفراط العاصمة القاهرة ، فإن الصعيد الضحية الأولى والكبرى . وبهذا التخلف ، مع الموقع المتخلف ، أصبح الصعيد بحق هو «الاقليم الخلفى arrie're - pays» فى مصر فى كل معنى ، جغرافيا وحضاريا ، ماديا وبشرياً ، اقتصاديا واجتماعيا ... إلخ (١) .

بالتالى فإن مصر ككل ، التى سبق أن شبهناها هيدرولوچيا ومن حيث الرى بقطار بضاعة أو «فناطيس» ماء لا نهاية له ، تبدو اقتصاديا وسكانيا وماديا وحضاريا كقطار ركاب لا حد لطوله ، تقطره قاطرة ضخمة قوية هى الدلتا ، تتربع شامخة على رأسها

(1) A. Abdel - Malek, Ide'ologie etc., p. 490 - 5.

القاهرة كالسائق الحاكم المسيطر ، بينما عرياته المترامية الممتدة هي الصعيد ، والنوبة هي المؤخرة (السبسة) . والصورة الجغرافية كلها أدنى أن تُذكر بهيئة إيطاليا التي تعد علما عالميا على فارق التنمية والتطور الحاد بين الشمال والجنوب .

مشروع للذكرى

وكإيطاليا ، كان حتما أن يكون الجنوب - المشكلة ميدانا لخطة تنمية إقليمية عظمى . والاشارة بالطبع إلى مشروع «جنوب مصر» الذي ظهر في أواخر السبعينيات كمشروع قومي ضخم في التخطيط الاقليمي ليدفع بالتنمية الاقتصادية والبشرية في الجنوب المهمل ويرفعه إلى مستوى الشمال على الأقل . ولقد كان من الممكن والمفروض أن يصبح هذا المشروع «ميتزوجونو مصر Mezzogiorno» - هذا اسم نظيره الإيطالي الشهير - (١) لولا أنه اختفى فجأة مثلما ظهر .

ولمجرد الذكرى والتاريخ ، فلقد كان المشروع يشمل مصر ابتداء من ثنية قنا بما في ذلك الصحراوان يمينا ويسارا ، ولكنه يركز بالطبع على قطاع الوادي ، فإلى جانب تنمية الموارد الزراعية بالكامل باستصلاح البور وترشيد الري والصرف وتكثيف وتجديد المحاصيل ، بما في ذلك حوض بحيرة ناصر ، وكذلك الواحات والأودية الصحراوية ، فقد كان المقرر أن تجتمع في قطاع الوادي نفسه موارد الصحراويين المعدنية بصفة خاصة في ٨ مجمعات تعدينية ، تخدمها جميعا شبكة جديدة من سكك حديدية وطرق سيارات وأنابيب مياه تربط الرقعة كلها ، مستغلة موقعها أيضا بين البحر الأحمر والسودان والسعودية لتحريك ثورة صناعية وعمرانية وحضارية شاملة .

وكان الهدف المرصود نهائيا أن تستوعب منطقة المشروع نحو ٤٠ - ٥٠٪ من حجم الزيادة الطبيعية للسكان في مصر حتى سنة ٢٠٠٠ ، أى نحو ٨ - ١٠ ملايين نسمة . على أن المشروع ، بدلا من أن يحقق قفزة كبرى في خطة غزو الصحراء وثورة صغرى في إعادة توزيع السكان خارج الاطار التقليدي وخارج الوادي ، لحق بالجنوب نفسه في زوايا النسيان وطوايا النفتالين ، وبدلا من أن يتحقق ليحد من طغيان العاصمة وهزال

(1) Mario L. Belotti, "Development of the Italian south", Ekistics, May 1967. P. 284 - 6.

الجنوب ، ترك مكانه لمشاريع كمترو الأنفاق أكثر تكلفة وأقل جدوى إلا أنها غير قابلة للنقض حيث أن الأمر يعنى العاصمة (وما أدراك ما هى !) .

مشكلات القاهرة

كل هذا ، وهو قليل من كثير ، عن معنى تضخم العاصمة على حساب البلد ، ولكن يبقى أخيرا كيف أنه جاء على حسابها هى نفسها . من السخرية ، أو لعله منطق الطبيعة فى التصحيح . أن هذا التضخم ، مثلما أدى إلى فقر الدم الحاد ولين العظام والضمور والشلل الزاحف فى الأطراف، أى فى الريف والأقاليم ، ارتد على الرأس ، أى على العاصمة نفسها ، مهددا إياها بلا أقل من خطر انفجار الشرايين apoplexy . وبهذا وذاك أصبحت العاصمة تهزم أغراضها بنفسها وتعاقب نفسها بنفسها ، فى الوقت الذى تدفع فيه الأقاليم والريف الثمن مضاعفا .

فإذا كان نصيب القاهري من الإيجابيات والمزايا كالدخل والانتاج والاستهلاك والمرفهات ضعف المواطن المصرى عامة ، فإن نصيبه من السلبات والمثالب قد يبلغ الأضعاف ، فالطبيعة ، التى لا تُخدع كما لا تُخدع ، ترد الصاع صاعين ، والحساب من ثم مسوى أو مبرود . ولكن فى الحساب الختامى يزداد الاحباط القومى على مستوى الوطن كله عاصمة وأقاليم، وذلك أيضا بمعدل الريح المركب أو بالأصح الخسارة المركبة. فلقد تجاوز ذلك التضخم حدود التخمة المرضية إلى التفجير الباثولوجى ، فباتت كل مؤسسات العاصمة ومرافقها تثن وتتاكل وتنهار تحت ضغط سكان لا تكف عن التزايد الفلكى رغم أنها بدورها لا تقل انسحاقا ومعاناة تحت ضغط تلك المؤسسات والمرافق ذاتها ، حتى لم يعد أحد يدرى من يظلم من ، من الطاحن ومن المطحون ، فى هذه الدوامة العاتية . وعلى الجملة فلم تعد ضخامة القاهرة إلا ضخامة كم لا كيف ، إذ تدهورت كهيئة مدنية للحياة الكريمة، إن لم تكن قد تحولت فى جوانب إلى بيئة كريمة، ومن المحزن حقا أن يبلغ هذا حدا جعل البعض يسمي القاهرة «كلكتا إفريقيا» ، كناية عن الرثاثة والتهدل والقذارة وسائر شرور التكدر . بإختصار ، لقد أصبحت القاهرة الكبرى مشكلة وطنية حقيقية و«منطقة مأزومة» ، وأزمنتها الطاحنة أصبحت حلقة مفرغة مفرقة .

لماذا ؟ - لأن القاهرة الحديثة لم تخطط أصلا فى القرن الماضى إلا لتكون مدينة

متوسطة معقولة الحجم . ولكن سمح لها أن تنمو نمواً عاصفاً مريداً بلا ضابط خارج كل حدود معقولة ، بحيث تحولت الوفورات الخارجية external economies والمكاسب العمرانية والحضرية والاجتماعية للحجم إلى خسائر خارجية وداخلية external and internal diseconomies محققة وفادحة . وبالتالي فإنها ككائن عضوى وكيان عمرانى لم تعد جهازاً اقتصادياً . فلقد تعددت المشاكل فى كل جوانب الحياة فيها ، وكل علاج لهذه المشاكل يمثل تكاليف وإنفاقات مادية باهظة ومتزايدة إلى درجة غير اقتصادية رغم أنه لم يعد يعدو بالضرورة سياسة المسكنات والترقيع . ولاشك فى أن الازدحام السكانى وأزمة الاسكان ومشكلة المواصلات هى أخطر تلك المشكلات .

الازدحام السكانى

فأما التزاحم السكانى ، فإن القاهرة رغم عظم الكتلة المبنية built - up area تعد من أشد عواصم العالم اكتظاظاً بالسكان وتكاثفاً بالبناء . وإذا كان أخطر ما فى توسع مساحتها (٢١٤ كم^٢) ابتلاعها للأراضى الزراعية (-١٤٤٠ فداناً كل سنة عدا مثلها من الأراضى الصحراوية) شمالاً وجنوباً على الضفة الشرقية ، ولكن بالأخص على الضفة الغربية حيث اتجه الامتداد الحديث بطريق الخطأ لاشك ، فإن رقعة القاهرة تعد محدودة ضيقة جداً بمقاييس المدن والعواصم المتزنة .

فعلى سبيل المثال ، تقدر مساحة القاهرة بنحو ضعف مساحة فيينا ، رغم أنها أربعة أمثالها سكاناً . ولو أننا طبقنا كثافة مدن مثل برلين أو حتى لندن وباريس (١) ، ولانقول واشنطن وسان فرانسيسكو ، لوجب أن تكون مساحة القاهرة عشرات أضعاف مساحتها حالياً . والمقدر بالفعل أن مساحة القاهرة الحالية هى ربع المساحة التى تناسب تعدادها بحسب المعدلات والمستويات التخطيطية المقبولة أو السليمة . أو بصيغة معكوسة ، فإن القاهرة بتعدادها الحالى ينبغى أن تكون مساحتها أربعة أضعافها فعلاً ، أو أن ثلاثة أرباع سكانها حالياً ينبغى استبعادهم منها ليتناسبوا مع مساحتها الراهنة .

هذا كله يعبر ببلاغة عن مدى تكاثف البناء فى القاهرة ، بحيث تقل نسبة مساحات الشوارع عن المعدلات المألوفة ، بينما تكاد تختفى المساحات الخضراء والحدائق ، رثات

(1) Ericksen, op. cit., p. 47 - 9.

المدن . مثلا ، يخص الفرد من الأماكن المفتوحة والخضراء ١.٦ متر مربع ، مقابل ١٢ - ٤٠ مترا فى المدن المتوازنة النمو ، بينما ينخفض المتوسط من الأراضى الخضراء والترفيهية إلى ٠.١٧ من المتر الآن ، أى أصبح يقاس بالسنتيمتر - ١٧ سم . وفى الوقت الحالى أيضا أصبح ما يخص الفرد فى القاهرة الكبرى من الأراضى العمرانية نحو ٣١ مترا ، مقابل ١٠٠ متر فى تونس أو موسكو ، ٢٠٠ متر فى باريس ، ٢٢٠ مترا فى الرياض ،

والوضع كله ينعكس مباشرة على كثافة السكان بطبيعة الحال ، تلك التى لا تكف بالطبع عن الارتفاع مع تزايد السكان الجسيم ، أى لا تكف عن التكاثر . فمن نحو ٧ آلاف فى الكيلومتر المربع سنة ١٩٢٧ ، وصلت إلى ٢٤ ألفا سنة ١٩٧٦ ، أى أكثر من ثلاثة الأمثال فى نصف قرن ، ولعلها اليوم أربعة الأمثال . وفى تعداد ١٩٧٦ بلغت كثافة محافظة القاهرة نحو ٢٤ ألفا ، مقابل ١٦ ألفا فى مدينة الجيزة (لأعبرة هنا بالمقارنة مع الاسكندرية التى ينخفض متوسط كثافتها دون الألف لا لشيء سوى أن معظم مساحتها الادارية شبه فراغ عمرانى فى صحراء العامرية) . وفى الوقت الحالى - أوائل الثمانينيات - يقدر متوسط كثافة القاهرة الكبرى بأكثر من ٣٠٠ نسمة فى الفدان ، يصل فى باب الشعرية إلى ٨٥٠ نسمة .

كثافة السكان فى الكيلومتر المربع ، ١٩٧٦

المنطقة	المساحة .	الكثافة
محافظة القاهرة	٢١٤.٢	٢٣٧٣٧
مدينة الجيزة	٩	١٦٣٨١
محافظة الاسكندرية	٢٦٧٩.٤	٨٦٥

فإذا قارنا الآن كثافة القاهرة بكثافة مصر ، فسنجد على الترتيب ٢٣٧٣٧ مقابل ٦٩٥ فى الكيلو المربع فى التاريخ نفسه . ولكن الرقم الأخير ، كما نعلم ، دون الحقيقة نظرا لزيادة مساحة المعمور المنسوبة إليه السكان ، وصحته لاتقل عن الألف فى الواقع . فلنقل إذن بالتقريب ٢٥٠٠٠ مقابل ١٠٠٠ نسمة . أى أن كثافة القاهرة تبلغ ٢٥ مرة مثل كثافة مصر . وهى نتيجة منطقية تماما ، إذ لما كانت مساحة القاهرة ١٪ من مساحة مصر

المعمورة على الأكثر ، ولكنها تستقطب ٢٠ - ٢٥ ٪ من السكان ، كان طبيعيا أن تبلغ درجة التراكم والتكدس أى التكاثر بها ٢٠ - ٢٥ مرة مثل الفرشة القاعدية الوطنية العامة .

داخل القاهرة الكبرى نفسها ، إذا ركزنا البؤرة أكثر ، فإن الكثافة تتفاوت بشدة بالطبع ، فتبلغ أذناها فى الهرم بالجيزة (٤٣٠٠) وفى قصر النيل (٦٥٥٧) . أما الحد الأقصى فيسجله كل من روض الفرج وباب الشعيرة (١٠٠ ألف) ، وهى قمة لايتجاوزها فى مدن مصر سوى قسم الجمرك بالاسكندرية (١٣٣ ألفا) (١) . ولمجرد المقارنة ، فإن أعلى كثافة بمدينة نيويورك فى حى مانهاتن لا تزيد على ٣٥ ألفا فى الكيلومتر المربع (٢) .

فيما بين الحدين ، على أية حال ، تتوزع الكثافات حلقيا بالتقريب بحسب إيكولوجية المدينة ، فتنخفض الكثافة نسبيا فى منطقة القلب التجارى أولا حيث تسود الوظائف والاستعمالات غير السكنية بالطبع ، كذلك تنخفض نوعا فى ضواحي الأطراف الراقية . وفيما بين القلب والأطراف ترتفع الكثافة إلى أقصاها فى الحلقة الوسطى وخاصة منها الأحياء السكنية الشعبية العتيقة الفقيرة . على أن الأطراف الشعبية المتطرفة لا تقل اكتظاظا وتزاحما عن الحلقة الوسطى ، حيث تتدفق عليها بصفة خاصة هجرة الفقراء والمعمدين من النازحين من الريف ، فتنحول بهم إلى معسكرات انتظار ومدن عشش وصفيح bidonvilles ، shanty towns ، تمثل الريف فى العاصمة أو عملية تريف المدينة .

(١) نتائج تعداد ١٩٧٦ ، الجهاز المركزى للإحصاء .

(2) Kingsley Davis, op. cit., p. 29.

قارن أيضا : جمال حمدان : جغرافية المدن ، ص ١٢٠ .

فئات الكثافة فى الكيلو متر المربع فى أقسام القاهرة الكبرى (١٩٧٦)

الهرم ، قصر النيل ، المطرية	٥٠٠٠ -
مصر الجديدة ، مدينة نصر ، النزهة	١٠٠٠٠ - ٥٠٠٠
المعادي ، الدقى ، الجيزة ، العجوزة ، بولاق الدكرور	٢٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠
الخليفة ، مصر القديمة ، الوايلى ، حدائق القبة	٣٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠
الجمالية ، الأزبكية ، إمبابة	٤٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠
حلوان ، التبين	٥٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠
الظاهر ، الدرب الأحمر ، عابدين	٦٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠
الزيتون ، بولاق ، الساحل	٧٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠
السيدة زينب ، شبرا ، الشرايية	٨٠٠٠٠ - ٧٠٠٠٠
الموسكى	٩٠٠٠٠ - ٨٠٠٠٠
باب الشعرية ، روض الفرج	١٠٠٠٠٠ +

مشكلة الاسكان

غير أن أخطر نتائج هذا الازدحام هى بلا شك مشكلة الاسكان التى تفاقمت أخيرا إلى حد يدعو إلى اليأس ، فرغم حمى البناء ، التى تحول مئات الملايين من الجنيهات من الاستثمار المنتج إلى الاسكان ، فإن نسبة كبيرة من مبانى المدينة متداعية متهاكة وأيلة للسقوط (نحو ٢٥٪ من المجموع) ، ونسبة أكبر تجاوزت عمرها الافتراضى وتوشك أن تلحق بالفئة السابقة (٤٠٪) ، ومن الفئتين نسبة ثالثة لا تصلح للسكن الأدمى ، حتى بعد هذا فإن ثلث مبانى القاهرة القائمة لا تصل إليها المياه أو المجرى أو الكهرباء ، ومع ذلك فالمقدر أن ٢ - ٤ أفراد يعيشون فى حجرة واحدة فى المتوسط ، ثم يبقى بعد هذا كله نقص المساكن مشكلة بلا حل - مطلوب ٨٠٠ ألف وحدة - حتى تحول الاسكان إلى عملية مضاربة عقارية سافرة ووصلت الأثمان والإيجارات إلى حد الاستغلال الفاحش .

والواقع أنه إذا كان الاقطناع الزراعى قد صُفى فى الريف ، فقد حل محله الآن إقطناع عقارى فى المدن ، ومضاريات الأرض الزراعية قديما انتقلت بمناوراتها واحتكاراتها وأسعارها الجنونية إلى الاسكان المدينى العاصمى ، وبعد أن كان الفلاح هو ضحية الأول أصبح ساكن المدينة ضحية الثانى ، وكما كان سبب الأول هو إفراط السكان ، فإن سبب الثانى هو إفراط العاصمية .

من أعراض أزمة الاسكان الطاحنة تلك ما يدعو إلى السخرية بقدر ما فيها من مرارة ، لكنها جميعا مؤشر إلى حقيقة خطيرة واحدة وهى أن العاصمة أصبحت بيئة طافحة طاردة للسكان والانتاج . فعلى سبيل المثال ، فإن الشركات الأجنبية التى استجابت للسياسة الانفتاح الاقتصادى مؤخرا عجزت أحيانا عن أن تجد لنفسها مقارا ومواقع فى العاصمة . أما الطبقات الفقيرة من أبناء المدينة فقد تكسدت فى مدن الصفيح والعشش على الأطراف أو حتى فى القلب .

الأسوأ من هذا زحف الأحياء على الموتى ، حتى أصبح سكنى المقابر نمطا عاديا فى حياة العاصمة (هل نقول : ألهاكم التكاثر حتى سكنتم المقابر؟). فمنذ الأربعينيات أخذت الأحياء السكنية تختلط «بالقراغات» شرق القاهرة حتى باتت مدن الأحياء تتداخل فى مدن الموتى بصورة غير متصورة على الإطلاق . فالمقدر حاليا أن ٤١٪ من سكان قسم الخليفة ، ٢٨.٨٪ من سكان قسم الجمالية ، ١٣.٣٪ من سكان قسم الدرب الأحمر ، يقطنون المقابر .

ولقد كان المقدر رسميا فى وقت ما أن عدد سكان المقابر فى القاهرة هو ٢٠ ألفا فقط ، لكن تعداد ١٩٤٧ كشف عن ٥٠ ألفا ، وتعداد ١٩٧٦ عن ١٤٠ ألفا . إلا أن المصادر جميعا ، بما فيها الرسمية ، تؤكد أن الحقيقة أضعاف ذلك ، نحو ٣٠٠ ألف فى تقدير ، ٥٠٠ ألف فى تقدير آخر أى نصف مليون نسمة أو ١٠٠ ألف أسرة . ولو صح هذا التقدير الأخير ، لكان واحد من كل ٢٠ قاهريا هو من سكان المقابر . ولا تعليق .

مشكلة المواصلات

أما مشكلة المواصلات ، إذا انتقلنا من السيئ إلى الأسوأ ، فتكاد تصل بالدورة الدموية اليومية للعاصمة إلى حد التوقف أو الشلل . ولأن قطر العاصمة ، لاسيما مع فرط استغلالها وضيقها ، وصل إلى أكثر من ٣٠ - ٥٠ كم على بعض المحاور ، فإن «هيدرولوجية المواصلات» أصبحت شرط «الرحلة إلى العمل» . ولكن رغم تدفق وتكدس عشرات آلاف وحدات العقل من كافة الأنواع ، فإن الحركة خاصة في منطقة القلب التجارى وبالأخص في ساعات الذروة تصل إلى حد اختناق أو تصلب الشرايين ، إن لم يكن الجلطة ، حتى أصبح فاقد الوقت والجهد والطاقة يقدر (أو لا يقدر) بالملايين .

ولا تفعل كل الحلول المحلية الباهظة التكاليف كالكبارى والطرق المعلقة ، التى أدخل بعضها من قبيل الأبهة والموضة الهندسية ، سوى أن تضيف إلى فاتورة خسائر العاصمة اقتصاديا كنتيجة لإفراطها فى التضخم . هذا فى حين أن الحركة فى المدينة لا تكف عن أن تزداد بطئا يوما عن يوم ، حتى غدت سرعة النقل الميكانيكى فى قلبها حاليا دون سرعة المشاة تقريبا (الذين أصبحوا بدورهم لاسرعة لهم تقريبا - ولا مكان أيضا) .

وفى النتيجة ، أصبح الخروج من قلب القاهرة إلى أطرافها عند طريق كطريق السويس أو الاسماعيلية الصحراوى أسهل وأسرع منه الوصول من تلك الأطراف إلى السويس أو الاسماعيلية نفسيهما ، بل وربما كذلك بورسعيد أو الاسكندرية . تماما مثلما أصبح الوصول إلى مطار القاهرة أشق وأبطأ من الوصول بالطائرة منه إلى أسوان وربما الخرطوم أو بيروت .

والسبب فى هذا كله ببساطة أن هناك سكانا أكثر من وسائل النقل ، ووسائل نقل أكثر من طاقة الطرق ، وطاقة الطرق قاصرة لأن القاهرة الحديثة لم تخطط فى القرن الماضى لعصر النقل الميكانيكى (وما كان يمكن غير ذلك) . من هنا ، للغربة ، بل لا غربة ، لاتعد زيادة وحدات المواصلات الحديثة حلا للمشكلة بقدر

ما هي تضاعفها ، إذ تكاد زيادة أعدادها تتناسب الآن تناسباً عكسياً مع سرعة حركتها وسيولة تدفقها .

ويقدر عدد السيارات اليوم بالقاهرة الكبرى بنحو نصف مليون سيارة ، أى أقل نوعاً من نصف عددها بالقطر (١,٢ مليون) . أضف إلى هذا عشرات الآلاف يقذف بها الانفتاح كل سنة منذ بدأ ، لتزداد الطرق اكتظاظاً واختناقاً ، ولتبدو المدينة فى النهاية كغابة من العمارات وسط بحر من العربات ، بدلا من أن تكون كوكبة من القليلات وسط غابة من الحقائق .

ومما يضاعف من هذا التزاحم الرهيب بين المباني والمواصلات غياب التنسيق فى التخطيط بين مواقع السكن والعمل ، خاصة السكن والصناعة ، فنسبة كبيرة جداً من سكان القاهرة يعملون حيث يسكن الآخرون ، ويسكنون حيث يعمل الآخرون ، مما يعقد تيارات الرحلة إلى العمل ويبدد الجهد والوقت ويضاعف الضغط على قلب المدينة التى تفتقر من الناحية الأخرى إلى الطرق الدائرية الكافية .

وقد جاء إنشاء الضواحي الجديدة والصناعات الجديدة على أطراف المدينة ليضيف إلى المشكلة أبعاداً خطيرة للغاية . فمثلاً أنشئت مدينة نصر لخلخلة قلب القاهرة ، إلا أن معظم سكانها ظلوا يعملون فى هذا القلب فى حين يعمل بها هي سكان أحياء متفرقة من العاصمة . أسوأ من هذا حلوان . فقد تخلف الاسكان العمالى عن التصنيع السريع الكثيف ، فتحوط إلى قلعة صناعية كبرى ولكن بلا إسكان عمالياً أو مدينة عمال خاصة . ولذا تظل نسبة كبيرة من عمالها من سكان القاهرة ينتقلون بينهما يومياً .

فى وجه كل هذه الاختناقات والتراكمات لم يكن غريباً أن يفرض الحل السفلى ، أعنى مترو الانفاق ، نفسه فى ربع الساعة الأخير كحل أخير ولكن موضع جدل كثير . فرغم أن كل مدينة مليونية حديثة أو عديدة الملايين تحتاج بالضرورة إلى شبكة نقل تحت الأرض ، ورغم أن هذه الشبكة قد طال تأخرها فى حالة القاهرة ، مما ضاعف أيضاً من تكاليفها الباهظة عدة مرات ، فيبدو أنها ليست

الحل الكامل وإن كانت ستخفف من وطأة المشكلة . ذلك أن المقدر أنها لن تمتص سوى ٢٠ - ٥٠% من حجمها .

هذا إلى أنها أغلى الحلول تكلفة ، أضعاف أى من الحلول السطحية أو العلوية ، أو بضع مئات من الملايين هي كما لا يخفى جزء من الثمن الذى تدفعه العاصمة لتضخمها . كذلك يخشى أنها كفيلة بأن تبرز فى المستقبل البعيد المزيد من النمو والتضخم ، وهكذا يتحول الدواء - كالمعتقد فى مشاكل نمو المدن - إلى داء ، ويتصاعد لولب الحلقة المفرغة إلى أعلى أبدا ... إلخ . من هنا جميعا فإن قصارى ما يمكن أن يقال الآن فيها ، شبكة مترو الأنفاق ، هو أنها «شرلابد منه» ، إن لم نقل «عذر أقبح من الذنب» .

مشكلة التلوث

رغم أن الريف المصرى فى السنوات الأخيرة فقد ، مقابل بعض فقره وخوائه ، الكثير من سلامه الهادئ وهدوئه الناعس ، فإنه مازال بعمامة بمثابة «الهدوء الذى يسبق العاصفة» . فما أن تدلف من أقاليم الريف من شمال أو جنوب وتدخل نطاق القاهرة الكبرى ، حتى تتوالى وتتصاعد أشكال التلوث المختلفة : الضوضاء ، الروائح ، الصرف ، الجو . ومظاهر التلوث هذه تعلن عن قرب العاصمة قبل الوصول إليها وقبل أن تعلن عن نفسها مباشرة ، حتى لتبدو كشعار العاصمة الجديد المعلق عليها باستمرار .

فمن محصلة التكدس السكانى والعمرانى وتدفق النقل الميكانيكى فى الداخل ، مع اختفاء أو انتفاء الخضرة والمساحات الخضراء ، ثم الحصار الصناعى المحكم من الخارج ، ارتفعت نسبة التلوث فى جو القاهرة إلى أكثر من معدل الأمان المسموح به دوليا . فبالإضافة إلى غبار المقطم والتلال الجرداء ورمال الصحراء السافية ، هدية الطبيعة غير المطلوبة ، هناك هدية الصناعة والكثافة غير المرغوبة التى تشمل عادم أكثر من نصف مليون سيارة تجرى أو تزحف على الشوارع ودخان أكثر من ١٢٠ مدخنة ضخمة تنفثه حلقة المصانع الكبرى المحيطة . فمثلا بلغت تركيزات دخان عوادم السيارات بما فيها عنصر الرصاص بشوارع وسط القاهرة ١٠ أمثال

المتوسط العالمى ، تتزايد أيضا بنسبة ٧٪ سنويا بينما هى تتناقص بمعدل ٥٪ فى المدن الأمريكية .

والواقع أن النطاق المترامى من مسطرد ويهتيم وإمبابة شمالا حتى حلوان والتبين والشويك جنوبا ، بدلا من أن يكون «النطاق الأخضر» حول العاصمة كما ينبغي ، قد تحول بالفعل إلى «النطاق الأسود» الذى لا نظير له فى سائر مدن أو أقاليم القطر ، وكأنه بصمة أو وصمة أصابع العاصمة المميزة على قلب الوادى الأخضر .

ومن المستحيل أن نمضى بعد هذا فى تعديد مظاهر ومخاطر التلوث العاصمى من نفايات الصناعة والصرف الصحى أو غير الصحى ، إلى مجاج القمامات والجباسات والجيارات ودخان المصانع والأفران ... إلخ ، ولكن الخلاصة المؤكدة أن العاصمة بدلا من أن تكون بللورة حضرية نموذجية ، تحولت وتتحول باطراد إلى بؤرة باثولوجية غير صحية تحت الأرض وعلى السطح وفى الجو .

ومن المستحيل كذلك ترجمة هذه الخسائر فى صيغة مادية أو صحية أو حتى معنوية ، يكفى أن مجرد التنفس - والكلمة أصل التنافس لغة - قد ارتد نوعا من التنافس المجرد فى هذه البيئة المكتظة الملوثة . والكل فى النهاية لا ينفصل عن تضخم الكائن العضوى نفسه ، إى إفراط الحجم مرة أخرى . فالقاهرة التى شبهت بجدارة بزر ماسى يمسك مروحة الدلتا ويد الصعيد قد أصبحت للأسف قفصا حديديا مكدسا بالسكان والمباني أضلاعه رمال الصحراء غريا وتراب المقطم شرقا ودخان المصانع شمالا وجنوبا .

«حماقة» العاصمة الجديدة

إلى هذا المدى إذن وصلت مشكلة القاهرة ، حتى دعا البعض علنا بل وعلى المستوى الرسمى إلى عاصمة جديدة ، حيث استيقظ المصريون ذات صباح عجيب فى منتصف العقد الفريد ، عقد السبعينيات الأسودتى ، ليطالعوا بكل بساطة خبرا مقتضبا وأمرا مقضيا بقرار حكومى بإنشاء «عاصمة جديدة لمصر» .

وكأنما قد فرغت مصر المحروسة من جميع مشاكلها وأزماتها وأوزارها ، وكأنما كان هوة التخطيط وأحباب التعمير فى إنتظار إشارة البدء ، فإذا حمى البحث تنطلق من عقالها مغرية ومشرفة ومبصرة ومصعدة وراء تلك العاصمة المنقذة ، إما كمدينة تنشأ بكرا

أو كمدينة قائمة تنقل إليها العاصمة . وذلك كحل جذرى وتخلصا من متاعب القاهرة التراكمية وصعوباتها المثبطة المحيطة .

قائمة الاقتراحات المشروع الحكومى

فأما المشروع الحكومى فقد اختار هضبة صخرية شمال الصحراء الغربية على بعد ٢٠٠ كم من كل من القاهرة والاسكندرية وقريبا من وادى النطرون ومشروع منخفض القطارة المقترح ، بحيث تخدم هذه العاصمة الجديدة التوسع العمرانى لاذك القطاع من الصحراء فى المستقبل وتساهم فى تنشيط الحركة السياحية بها (كذا) . ويحل المشروع مشكلة المواصلات بإنشاء الطرق والمطارات الحديثة . ومن السهل بعد هذا تسوية وتمهيد الهضبة واستغلال كثبانها الرملية فى التشجير وجماليات اللاندسكيب . أما تقاسيم أراضيها غير المحدودة فإن طرحها للبيع يمكن وحده أن يمول المشروع . أما عن المياه فإن المشروع يذهب إلى إمكانية توصيل مياه النيل من خلف السد العالى لتكون محملة بالطمي لتستزرع الوادى الجديد فى الطريق .

ويبدو أن هذا المشروع الحكومى ، وقد استشعر فداحة شططه بعد ما لقي فورا من مقاومة شعبية وعلمية رادعة ، تراجع عن موقعه الأول إلى موقع آخر أقل تطوحا وخلا ، دون أن يتخلى فى الوقت نفسه عن مبدأ العاصمة الجديدة . فمئذ مات المشروع المعلن مينة طبيعية ، يبدو أن هناك نية مبيتة مضمرة ، تتم فى تكتم وصمت وخفاء كالمؤامرة ، على إعداد ما يسمى مدينة السادات الجديدة لتكون العاصمة الجديدة لمصر يوما ما وكأمر واقع . وقد تقرر بالفعل نقل بعض الوزارات إليها بالقطاعى تمهيدا للانتقال بالجملة، وضعا للشعب أمام الأمر الواقع . كل أولئك لأمر ما لسنا نعرفه ، ولمصلحة من لاندري .

المواقع الصحراوية البكر

من ناحية أخرى ، ففيما عدا ذلك الاقتراح الحكومى الأصلى ، فإن حمى البحث حملت البعض إلى المنطقة الصحراوية ما بين الفيوم ووادى النطرون تجاه غرب المنوفية وعلى طريق القاهرة – الاسكندرية ، أو كبديل منحدرات جبل القطارى الشمالية خارج الفيوم .

هذا بينما وصل البعض إلى منطقة الساحل الشمالى الغربى حوالى مطروح وأمثالها ، بينما قذفت بالبعض الآخر بعيدا جدا خارج حدود الوادى (والعقل) فألقت به فى الفراقة - نعم ، الواحة - لتكون عاصمة لمصر - وليس للوادى الجديد كما قد يتصور وكما يمكن فعلا - وذلك على أساس توسط موقعها من خريطة مصر المربعة (كذا) ، واعتدال جوها ، ولاشك أيضا لوفرة مياهها الباطنية .

وعلى الجانب الآخر تماما من الوادى ذهب البعض إلى قلب مثلث القاهرة - السويس - الاسماعيلية الصحراوى حيث اختار نقطة على بعد ٣٥ كم من مطار القاهرة الدولى ، ٨٠ كم من البحيرات المرة . وعدا خطى السكة الحديدية من القاهرة إلى السويس والاسماعيلية والخط الثالث الجديد بينهما إلى فايد وقنارة ، فضلا عن وجود شبكة جيدة جاهزة من قبل من الطرق الصحراوية وطرق السيارات الشريانية ، فإن المشروع يقترح أيضا شق قناة بين تلك العاصمة الجديدة والبحيرات المرة لتصبح متصلة مباشرة بقناة السويس بحيث تكون العاصمة المقترحة ميناء عالمية عند ملتقى الشرق والغرب ، تدخلها السفن رأسا من الشمال من أمريكا وأوروبا والمتوسط ومن الجنوب من آسيا وإفريقيا والاحمر .

أيضا فعدا وبرة الأرض الصحراوية المجانية بغير حدود ، فإن وبرة الأحجار الجيدة والمهاجر فى المنطقة - يذكرنا الاقتراح - تساعد فى بناء المدينة الجديدة ، وأخيرا فإلى جانب كل مؤسسات العاصمة السياسية ، ستكون العاصمة مدينة صناعية كبرى من الدرجة الأولى ، لاسيما وأن قنواتها ستكون شريان الاستيراد والتصدير ، بينما تعمل الشرقية المواجهة كحقل غذائها .

المواقع القائمة

هذا عن المواقع البكر التى طرحت . أما من المواقع القائمة فقد رشح البعض المنيا ، نظرا كما قال لتوسط موقعها بين الشمال والجنوب ، ولوفرة الأرض الصحراوية الفضاء إزاءها على الضفة الشرقية ، ولحسن مناخها بفضل تلطيف الرياح الشمالية الغربية بعد مرورها على بحيرة قارون بالفيوم (كذا ، علما بأن تأثير البركة الضئيلة الضئيل إن وجد فإن الفيوم أولى به ، هذا فضلا عن أن المنيا بالذات من أكثر أجزاء مصر قارية فى المناخ ، فهى تسجل بانتظام أدنى درجة حرارة فى الوادى شتاء) .

قائمة الانتقادات

ولعل من العبث وحده أن نناقش هنا كل اقتراح من هذه الاقتراحات أو النزوات على حدة ، ولكن لنا أولا أن نعرض لفكرة العاصمة الجديدة كمبدأ . وابتداءً فإن التفكير في ترك عاصمة قائمة ، مهما كانت مرهقة أو مرهقة ومحبطة أو محبطة ، إلى أخرى تنشأ جديدا مسألة ليست بالهينة وتحتاج إلى مراجعة معمقة جدا وإلى ميزانية دقيقة للغاية لحساب الخسائر والأرباح ، ليس فقط علميا أو تخطيطيا ، ولا اقتصاديا أو ماديا وحسب ، ولكن أيضا سياسيا وقوميا ، محليا وعالميا . فالعواصم لا تولد بين يوم وليلة ولا تنشأ بأمر عال أو فرمان همايوني ، وإنما هي تنبثق استجابة لضرورات طبيعية وتخضع في دورة حياتها لقوانين وضوابط طبيعية وإلا فشلت وأفست .

والقاهرة لم تنشأ وتزدهر وتتضخم حيث هي كمجرد نبت شيطاني أو كعش الغراب الطفيلي ، ولا لأسباب عشوائية أو بمجرد قرار أو مرسوم بيروقراطي ، وإنما موقع القاهرة هو المحصلة النهائية لآلاف السنين من التجربة والخطأ ونتيجة لعملية انتخاب جغرافي وجيوبوليتيكي قاسية ومفعمة طولها ٥٠٠٠ سنة هي عمر مصر وعرضها ١٠٠٠ كيلو هي أبعاد الوادي . إنها الخلاصة الصافية لكل تاريخ مصر الألفي وجغرافيتها المقطرة المرشحة .

وبوضوح كامل ، فليس في مصر مكان تحكم وتدار منه أصلح من موقع القاهرة . وإذا كانت هذه المنطقة هي أقدم وأطول مواقع عاصمتنا عمرا بحيث كانت العاصمة الطبيعية لمصر خلال معظم تاريخها الوطني ، فليس ذلك بالصدفة أو عبثا ولكن بقوة قوانين أنثروبوجغرافية عقلانية وقوى طبيعية منطقية حاکمة . بل ليس في الدنيا عاصمة أكثر طبيعية ومنطقية من موقع القاهرة ، لاجغرافيا ولا تاريخيا ، كما يحدثنا جغرافي عظيم غير قاهري ولا مصري هو البريطاني ددلي ستامب .

فلسفة العاصمة الجديدة

هذا عن القاهرة كعاصمة قائمة بالفعل . أما عن فلسفة العاصمة الجديدة ، فإن في العالم عواصم جديدة كثيرة أنشئت عمدا لأسباب مختلفة وكمبادئ أو فكريات معينة . من ذلك الفلسفة الأمريكية في «العاصمة الضئيلة inferior capital» حتى لا تطغى على الاتحاد أو يطفئ عليها الاقتصاد . من ذلك أيضا استباق أو حث التعمير في

الأراضي البكر من الدولة . مثل برازيليا عاصمة البرازيل الجديدة فى الداخل . كذلك
فى دول إفريقيا الوليدة الآن عشرات من مشاريع العواصم الجديدة ، ولو أن
بعضها تراجع عنها مؤخرا حيث هددتها بإفلاس الدولة .

وينبغى أن يكون مفهوما بعد هذا أن معظم هذه العواصم الجديدة تعاني من صعوبات
خائفة ومشكلات كبرى . فهي باهظة التكاليف بقدر ما هي محدودة الفرص ، الحياة فيها
صعبة قاسية «خام» ، واحتمالات فشلها أكبر من نجاحها ، كما أن العواصم القديمة
تتأثر بها وترفضها ، والكلى يصممها بأنها فى الأغلب مصطنعة ملفقة ، تعيش على الحقن
الدائم من جانب الدولة وعلى عمليات نقل الدم المستمر وتحت خيمة أكسوجين أو صوبة
زجاجية محمية بلا انقطاع . والواقع أن بعضها لا يعدو الدافع إليه أن يكون نوعا من
الترف والأبهة السياسية ومركبات العظمة المظهرية الباذخة ، كما أن البعض الآخر يعد
مضاربات مدنية فاشلة .

وفى جغرافية المدن ، إذا أردنا فصل الخطاب ، أن العواصم السياسية نوعان
أو نمطان : العواصم الطبيعية والعواصم الاصطناعية . الأولى نبت ونمو تاريخى طبيعى
وتعد مركز النواة البشرية العمرانية الحقيقية فى الدولة ، ومن ثم المدينة الأولى ذات
الهيبة والمجد والعراقة التاريخية بها . إنها عواصم «البلاد القديمة» الناضجة ،
والدولة هنا فى الغالب موحدة لا اتحادية ، أما العاصمة فمتعددة الوظائف متوازنة
اقتصاديا . من أمثلة هذه العواصم لندن وباريس وروما وبغداد ودمشق ، ولكن
يقينا فوق الكل وقبل الجميع القاهرة .

أما الاصطناعية «فعواصم بالأمر fiat capitals» ، بلا جذور تاريخية أو سيادة
اقتصادية ، ضئيلة الحجم غالبا ، أحادية الوظيفة بصرامة دائما ، فهي مدينة سياسية
صرف ، ومن ثم مختلة التوازن اقتصاديا ، بينما أن دولتها اتحادية غالبا . إنها عواصم
«البلاد الجديدة» البكر أساسا ، الحديثة التعمير والنشأة . (١) .

مواقع ضد - جغرافية

فإذا ما عدنا إلى الدعوة إلى عاصمة جديدة لمصر ، فإن البديل القائم المقترح فى
المنيا ، وإن كان أقرب إلى التوسط هندسيا ومسافيا ، فهو أبعد ما يكون عن التوسط

(١) جمال حمدان ، جغرافية المدن ، ط ١ ، ص ٣٤١ - ٣٥٧ .

عمرانيا وسكانيا ، حيث يقع شماله أربعة أخماس سكان مصر على الأقل مقابل الخمس جنوبه ، وإلى هذا فإنه ليس بالتوسط الحسابى البحث تنتخب مواقع العواصم السياسية . فالموقع المقول هو من الناحية الجيوبوليتيكية موقع «جوانى» متخلف بعيد عن تيارات ومحاور الحياة والحركة العالمية والدولية . وفيما عدا هذا ، فليس فى موقع المنيا ، جدلا ، ميزة حالية أو مستقبلية لا تتحقق أو يمكن أن تتحقق بالتخطيط الرشيد فى موقع القاهرة الاقتراح إذن لا يعدو فى مجمله أن يكون خطوة إلى الوراء ، تخطيطا كما هو فكريا .

أما عن المواقع الصحراوية البكر ، فإن المشروع إذ يبدأ من الصفر المطلق وفى الفراغ المحض يتطلب إنفاقات أولية بل فاحشة تنوء بها أغنى الدول ، وقد تكفى فى حالة مصر لإعادة خلق الريف والقرية المصرية جميعا خلقا جديدا على أرفع مستويات العصر . فمن تمهيد وإعداد إلى شبكة طرق شريانية كاملة مقدما إلى هيكل تحتى محلى برمته ، من شبكة مياه ومجار وكهرباء ... إلخ، حتى تجتذب الممولين والمستثمرين الجدد الذين قد لا يجدونه بعد ذلك كله مجزيا أو مبررا للمغامرة . كل أولئك دون أن ننسى (أو نذكر) أن المشروع يفترض أولا أن ننشئ نيلا جديدا بأكمله وواديا ثانيا فى الواقع قبل أن يمكن لأول معول للتعمير أن يبدأ (١) . فالمشروع من الناحية التمويلية البحتة إذن ، فضلا عن الناحية الطبيعية ، غير اقتصادى من البداية ، وقد يتحول فى النهاية إلى قطعة من المضاربة العقارية الفاشلة الخاسرة .

على أن القضية إذا كانت أكبر جدا من مسألة استثمارات أرضية ومضاربات على أثمان أراضى البناء وعقارات المدن ، فيبقى أن المشروع يعنى مسبقا عملية إسكان على نطاق هائل حتى تتسع للجزء الأكبر على الأقل من جهاز بيروقراطية القاهرة المنقول بكل عائلاته إلى العاصمة الجديدة ، بكل السلسلة الضرورية من الخدمات ومرافق الحياة اليومية والاجتماعية والتجارية والتعليمية ، إذ لن تعمل تلك النواة أو تعيش فى فراغ عمرانى أو اجتماعى أو حضارى . وتلك عملية إسكان ترجح على أقل تقدير أضعاف ما حقته مصر فى منطقة القناة فى الفترة الأخيرة مثلا .

وسواء فى الفرازة أو فى عمق شمال الصحراء الغربية أو على منحدرات القطرانى أو فى المدينة المسماة بالاسادات أو فى مثلث صحراء شرق الدلتا ، فإن عليك بعد هذا كله أن تنتقل إلى السكان كل عناصر الحياة الأساسية واليومية ابتداء من المياه المنقولة (حيث لن تكفى المياه الجوفية مهما كانت غنية) إلى الغذاء والطعام إلى خامات الصناعة محمم

أنواعها وطبقاتها نباتية كانت أو حيوانية أو معدنية ... إلخ . وفى كل الحالات فإن هناك تكلفة النقل الباهظة ، التى تتضاعف أيضا فى حالة الصناعة إن هى استهدفت التصدير (١) .

عاصمة سياسية أم متروبولية ؟

ثم إن الاقتراحات المطروحة جميعا تبدو غامضة لا تعرف ماذا تريد بالضبط : عاصمة سياسية أساسا مقصورة على الإدارة العليا وضرورتها وتوابعها وملحقاتها المباشرة كواشنطن حاليا أو فرساي سابقا ، أم عاصمة صناعة وإنتاج وأعمال كائى متروبوليس عظمى مثل القاهرة نفسها المراد استبدالها . فإن كانت الأولى ، فلا شك فى أنها جميعا دون موقع القاهرة كفاءة وإدارة وصلاحيه ، أى كخدمة سياسية ، كما سنرى . أما إن كانت الثانية ، فهى دون مجمع القاهرة وفورات واقتصادا وقدرة ، أى كطاقة إنتاجية .

من الناحية الجيوتكنية والجيونومية ، مع الناحية العملية والواقعية بكلمات أبسط ، المشروع إذن خرافى أكثر منه أى شئ آخر ، ومحكوم عليه بالإعدام سلفا . ومع ذلك ينبغى أن نعترف أنك تستطيع ، كما يقال أحيانا ، أن تبنى مدينة تحت البحر بمثل ما يمكنك أن تزرع حقل بطاطس تحت القطب - بشرط أن تحتفظ بأستاذ جامعى بجانب كل ثمرة ! نريد أن نقول إن الدولة الحديثة ، بكل إمكانيات تكنولوجيا أواخر القرن العشرين ، وبكل سلطة القهر والحكم ، لاسيما فى دولة ديكتاتورية عاتية المركزية والبيروقراطية كمصر ، يمكنها بالاصرار والعناد أن تخلق عاصمة فى أى بقعة من رقعة الوطن . ولكن السؤال هو : لمصلحة من ، ولحساب من ، ومن ذا الذى يدفع الثمن ؟

إن عاصمة جديدة لمصر كالمقترحة لن تعدو أن تكون مثل عشرات العواصم الصحراوية البترولية التى خلقها البترول فى يوم وليلة من لاشئ وضد الطبيعة فأضاف بذلك سلسلة جديدة إلى قائمة العواصم الاصطناعية المفتعلة ، مع هذا الفارق الحاسم وهو

(١) جمال حمدان «لا تنقلوا عاصمة مصر» ، الأهرام ، ١٧/٧/١٩٧٦ ، ص ٥ .

أن البترول الخرافى هناك هو الذى يدفع ، وأن تلك جميعا عواصم موقوتة مرحلية زائلة كالبتترول نفسه ، تُبنى على الرمال لتزول كالرمال .

وحتى لو نفذت الخطة فستكون عاصمة تعيش تحت ناقوس زجاجى مفرغ من الهواء ومن الحياة ، وإن تعدو أن تكون مدينة ضئيلة الحجم نائية معزولة كقوقعة من الموظفين والمكتبيين والبيروقراط أشبه بواحة مفقودة فى الصحراء ، يشعرون فيها كأنهم فى منفى يهرب منه كل من يستطيع ولا يبقى به إلا كل مغلوب على أمره .

خدمة مركزية أم إدارة بالبريد ؟

على أن السؤال الحرج والفيصل بعد هذا ، جغرافيا واقتصاديا ، سياسيا ، واجتماعيا ، حكما وإدارة ، هو : لماذا ، ولمصلحة من ، ولأى حكمة تدار شئون الوادى والمعمور وكتلة السكان من نقطة خارجها جميعا وتقع منفصلة ومعزولة عنها تماما بفاصل ٢٠٠ أو ١٠٠ كم على الأقل ؟ إن الأصل فى الدولة وجهاز الحكم وأداة الإدارة أنها خدمة مركزية centralized services ، بل إنها لأشد الخدمات المركزية مركزية ، وحاجتها إلى توسط سوقها وعملاتها - أى المواطنين ، أى الوطن - هى ضرورة شرطية ليس فقط لتجачها وظيفيا ولكن أساسا كمبرر لوجودها وقيامها أصلا . الأصل فى العاصمة ، باختصار ، أن تتوسط قلب الدولة ، قلب المعمور الفعال .

حتى من الناحية المادية البحتة ، ينبغى على الإدارة أن تكون عملية اقتصادية أولا . وأهم منها أن تعيش الإدارة مع الناس وبين الشعب وأن تعايش السكان ، وبغير هذا لا يتصور كيف تعمل . أما المشروع فيخلق انفصالا شبكيا كاملا ، فيزيقيا ووظيفيا ، بين الإدارة والجمهور وبين الحكومة والشعب ، يترك كليهما فى فراغ وظيفى تام لا يملأه التلكس ولا التليفون أو التيكز أو التليفراف أو أى من سائر وسائل الاتصال الحديثة . إن مشروع العاصمة الجديدة ، فى ظل جغرافية مصر الطبيعية والبشرية ، إنما هو مشروع «الإدارة بالبريد» ، ولا نقول «حكومة منفى» . (قد يكون من الطريف ، دونما تهكم ، أن نتنبأ بإحتمالات

الانقلاب على الدولة الغائبة فى مثل هذه العاصمة كل بضعة أشهر ، إن لم يكن «كأمر يومى» !

فى التقييم النهائى مالها وما عليها

أما قصارى ما يمكن أن يقال فى صف تلك المواقع الجديدة المقترحة بعامة فهو أنها تصلح لأن تكون مدنا جديدة متوسطة فى الصحراء ، أى نوايا جديدة فى عملية غزو وتعمير الصحراء - ولكن لا أكثر . والواقع أنها لا تعدو أن تكون كذلك بالفعل ، مثل مدينة السادات المسماة فى غرب الدلتا ، بينما لا يكاد اقتراح شرق الدلتا يبعد عن مدينة التعمير الجديدة ١٠ رمضان إن لم يكن هو بعينه الموقع الجغرافى العريض نفسه . وكنتا المدينتين قد تصلح على المدى البعيد لتكون عاصمة إقليمها الصحراوى ، الأولى عاصمة صحراء النوبارية والثانية عاصمة صحراء شرق الدلتا . أما كعاصمة لمصر فكلاهما أبعد ما يكون ويمكن عن أن تصلح ، حيث تقع تماما خارج offsid المعمور وعلى هامش العمران .

أخيرا ، فإذا كانت هذه التحفظات والاعتراضات الجذرية تصدق على جميع المواقع المقترحة شرقا وغربا ، قديمة وجديدة ، فإذا لبعضها أبعادا خاصة تثير المزيد من الرفض ، وربما الرثاء أحيانا . مثال ذلك اقتراح مثلث صحراء شرق الدلتا .

فهو أولا ، إذ يبعد عن مطار القاهرة ٣٥ كم فقط ، لا يعدو فى واقع الأمر أن يكون ضاحية لها ، بعيدة منفصلة اليوم ولكنها ملتحمة بها مبتلعة فيها غدا . وبهذا المعنى فإنه ليس اقتراحا بعاصمة جديدة لمصر بقدر ما هو اقتراح بضاحية جديدة لعاصمة مصر ، أى فرساي القاهرة . ولكن لأن الاقتراح يجعلها عاصمة صناعية أيضا ، وميناء بحرية على فرع لقناة السويس إلى ذلك . فإنها ليست فرساي القاهرة بقدر ما هى السويس الظل أو الاسماعيلية الداخلية .

وفى الحالة الأولى فإن القاهرة الأم أقدر خارج كل حدود ومقارنة على أداء

وظيفتها السياسية من هذه الضاحية الضائعة ولا نقول اللقيط . أما فى الحالة الثانية فإن أيا من السويس والاسماعيلية أقدر على أداء وظيفتها الصناعية والتجارية من هذه الميناء الخلفية المتخلفة المكلفة . وفى الحالتين فلا داعى لها وظيفيا ولا مبرر .

ومع ذلك فلو فرض جدلا أن هذا الموقع المقترح يجمع كل مزايا تلك المدن جميعا ، سياسية وصناعية واقتصادية ، فإن لنا أن نتوقع له - منطقيا - أن ينجح وينمو إلى حد من الضخامة والتخمة يفوق ما تعانى منه القاهرة الحالية بكل أعراضها وأمراضها التى ما قام الاقتراح إلا كحل لها . إن الاقتراح ، يعنى ، يهزم أغراضه بنفسه ، بل يسخر من نفسه بنفسه .

على أن أطرف ، وإن كان أخطر ما فيه ، أنه بكل بساطة ولكن بحسن نية بالطبع ، يقدم عاصمة مصر هدية ذهبية على صفحة فضية أو لقمة سائغة على ملعقة ذهبية للعدو الإسرائيلى المتربص الجاثم شرقا .

فهو إذ ينقل قناة السويس إلى أقدام العاصمة المقترحة ، فإنما يفتح أبوابها لغواصاته تحت الماء ومدمراته فوقه ، فضلا عن طيرانه وصواريخه فى سمائها . وفى أية مواجهة جديدة مع العدو ، فكما تسقط مدن القناة عادة فى أول ضربة ، تسقط عاصمة مصر فى الأربع والعشرين ساعة الأولى ، لنشرع فورا بكل الجذ الوطنى والحزم والنشاط المعهود فى «تهجير» العاصمة إلى عمق «الوادي» فى الداخل (أم لينتهى كل شئ مرة واحدة إلى الأبد ؟) .

كلا ، إن من الصعب أن يتصور المرء تخطيطا أكثر خطأ من هذا استراتيجيا وعسكريا مثلما هو تخطيط مغل سياسيا واقتصاديا .

رؤية خاطئة

الخلاصة الحتمية أن اقتراح العاصمة الجديدة إنما يصحح خطأ قائما بخطأ جسيم أفدح وأشد نكرا ، خطأ قابلا للعلاج بخطأ قاتل بل انتحارى ، ذلك لأنه إنما يقتل عاصمة حية ليخلق عاصمة ميتة . فمثل هذا المشروع لن يكون حكما بالاعدام على القاهرة ، ولكنما هو نفسه المحكوم عليه بالاعدام مسبقا . ذلك أن القاهرة - تلقائيا -

ستدافع عن نفسها بقوة الجغرافيا الحاكمة وبثقل التاريخ المجيد ومجدها العالمى المرموق ، وستظل مثلما حدث فى الحالات المماثلة العاصمة المتروبوليتانية الاقتصادية والبشرية الحقيقية للبلد ، ستظل عاصمة مصر إلى آخر التاريخ . ولقد تخسر القاهرة عندئذ الكثير ، ولكن مصر سوف تخسر أكثر . حتى لو نقلت العاصمة ، إذن ، فلن تحل المشكلة وإنما أنت تضاعفها ، إذ ستخلق عاصمة هزيلة عاجزة فجأة ، دون أن تعالج أمراض القاهرة بأخطبوطها المتمدد أو سرطانها الزاحف .

إن فكرة العاصمة الجديدة ، نحن نرى ونخلص ، إنما تنبع من انكسار مغل فى الرؤية ومن رؤية خاطئة جذريا ، تضع العربية أمام الحصان وترى الهرم مقلوبا . ولولا أن دعوة «انقلوا العاصمة» صدرت عن أجهزة الدولة نفسها ، لظنناها آخر تلك السلسلة من الصيحات غير الحميدة التى رفعت عقيرتها فى السنوات القليلة الأخيرة مثل «أهدموا السد ١» ، «أغلقوا القناة ١» ، «لا تزرعوا القطن ١» ،... إلخ .

فمصر دولة قديمة جدا ، أقدم دولة فى العالم ، وهى بلد أقدم وأقدم ، شعبها ناضج وعريق ، وعاصمتها «عاصمة طبيعية» معتقة أكثر مما هى عتيقة . وهى بهذا كله ليست بلدا حديث العهد أو دولة جديدة ، ولهذا لا تصلح لها «عاصمة اصطناعية» ولا هى تحتاج إليها . وفضلا عن هذا فقد أصبحت القاهرة جزءا لا يتجزأ من شخصية مصر ، وصارت مصر والقاهرة صنوان لا يفترقان فى الواقع وفى الذهن . ولا تكاد مصر تتصور بغير القاهرة عاصمة ، تماما كما لا تتصور بغير النيل ، وكلتاها بدون الأخرى تبدو «كهاملت بغير الأمير» كما يقولون .

ولكن القاهرة للأسف أصبحت كالقطن : هذا أفضل ألياف فى الدنيا ولكن أسوأ صناعة نسيج، وهذه أفضل موقع عاصمة فى العالم ولكن أسوأ نمو مدنى . غير أن كليهما مفترى عليه ، متهم برئ ، ضحية ونحن الجناة . أما دعوة العاصمة الجديدة فليست للأسف أكثر من «حماقة» ، دون أن يكون فيها مثلا أى شئ من نبوءة «حماقة سيوارد Seeward's folly » الشهيرة والمفترى عليها . ولا يمكن للجغرافى ، وجغرافى المدن خاصة ، أن يتصور اقتراحا أشد خطأ وانحرافا وسخفا .

وإن من الخير لنا والأجدى ، بل والضرورى ، أن تختفى هذه النعمة السطحية البلاء والجهول وتتقضى إلى الأبد من حياتنا الفكرية ، نعمة عاصمة جديدة ، فهى إن دلت على شئ فإنما تدل على أن الجهل ، الجهل المسلح ، لا يحكم ويتحكم فحسب ، بل ويخطط ويصمم أيضا ، ذلك أنها ليست تخطيطا مفكرا بقدر ما هى انحراف تخطيطية ، ليست مخيلة جريئة أو رؤية جديدة بقدر ما هى شطحة خيال مريض ونظرة تقليدية معوجة . فإن ما تحتاجه مصر ليست عاصمة جديدة ، بل خريطة جديدة ، والمطلوب ليس نقل العاصمة وإنما ضبط العاصمة ، ليس عاصمة جديدة بل «عاصمة مغلقة» كما سنرى على الفور .

عاصمة مغلقة

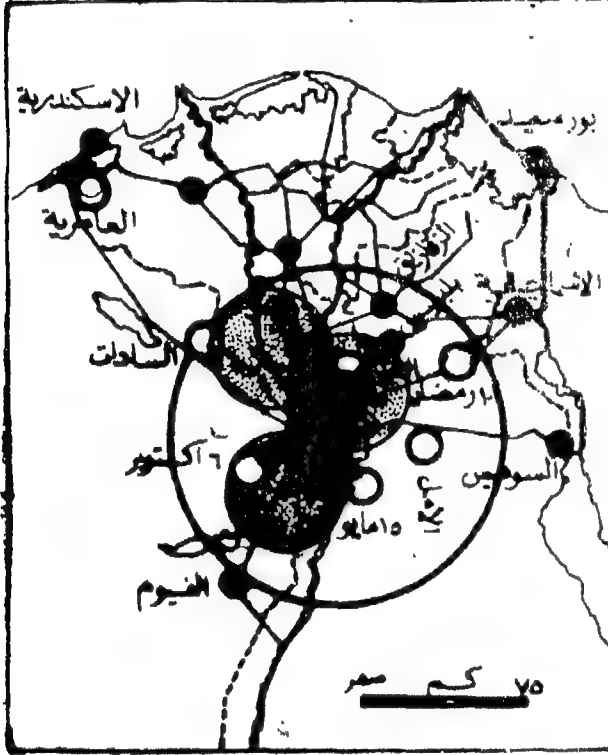
إن الخطأ فى القاهرة ليس فى موقعها كعاصمة ، ولا هو فى عاصميتها كمبدأ فما من شك كما رأينا فى أنها بكل مقياس وعلى أى أساس العاصمة الطبيعية المخلدة لمصر الخالدة . وإنما الخطأ فى القاهرة أنها تجاوزت السقف الأعلى لحجمها الأنسب سواء بالنسبة لموضعها المحلى أو لحجم سكان الدولة . بصيغة أخرى ، المشكلة فى القاهرة هى مشكلة إفراط الحجم ، إفراط العاصمةية يعنى . فمصر الآن كما رأينا قد تعانى أو لا تعانى من إفراط المدنية ، ولكنها بكل تأكيد تعانى إلى درجة المرض من تضخم العاصمة المفرط . وليس هذا دفاعا عن سلبيات القاهرة وسوءاتها وأخطائها ومشاكلها العمرانية الفادحة ، ولكن القاهرة على علاتها وعيوبها ضحية سوء التخطيط أو بالأحرى غيابها . العيب ليس فى القاهرة ، ولكن فيها ، فإنما القاهرة ما نفعل (أو ما لا نفعل) ، ولقد قيل ، ربما بكثير من سخرية مريرة ولكن بغير قليل من حق ، إنه لو كان فى الامكان بناء السد العالى عند القاهرة لفعلنا (أو بالأصح لفعلوا) ! والمشكلة الأساسية هى أن الحجم بطبيعته ظاهرة تراكمية ، ولهذا فكل تأخير فى مجابيتها يزيد بها تفاقمها إلى أن يصبح كل حل محكوما عليه بالإجهاض المتكرر .

من المضاعفة إلى التصنيف

ما الحل إذن ؟ يمكن أن نحصر «الحلول» الممكنة والمطروح بعضها فعلا فى ثلاثة : المضاعفة ، التثبيت ، التصنيف ، فأما الأولى ، فلقد يبدو غريبا جدا أن يدعو أحد إلى مضاعفة حجم العاصمة أو إلى المزيد من نموها وهى تكاد تنفجر على نفسها من التخمّة ، ولكن هناك بالفعل من يفعل ، بل والذى يفعله هو تخطيط «دعه يمر» الراهن ،

المضاعفة

فآخر طبعة من التخطيط المستقبلي الرسمي للعاصمة تفترض ١٦.٥ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠، وتعتزم أن تحيل أقليم القاهرة الكبرى بأسره إلى منطقة حضرية بنسبة ١٠٠٪. وعلى هذا الأساس قسمت الخطة النمو المرصود إلى عدة قطاعات بعضها داخل المنطقة المبنية الحالية وبعضها خارجها ، بعضها على الأرض الصحراوية وبعضها في الأراضي الزراعية . ثم يضاف إلى هذا المدن السبع الجديدة ١٠ رمضان ، ٦ أكتوبر ، ١٥ مايو ، الأمل ، العبور ، بدر ، السلام .



شكل ١١ - القاهرة الكبرى
كمركز ثقل الصناعة والزراعة
في مصر : محور الصناعة
بقطبيه الشمالي والجنوبي ،
وأقليم الزراعة العاصمة
بمقصوده الثلاثة الأليان في
المتوفية والفواكه في القليوبية
والخضر في الجيزة . المدن
الجديدة حول القاهرة من
العاصمة وليست فيها . الدائرة
الكبرى ونصف قطرها ٧٥ كم
تمثل الدائرة الحمراء أو الدائرة
المقننة .

وأخيرا فإن هذا النمو في مجمله سيتم على ٥ محاور : غربي على طريق ٦ أكتوبر - مدينة السادات ، وشمالي شرقي على طريق القاهرة - بلبس ، ثم محور القاهرة - السويس ، ومحور القاهرة - القطامية - العين السخنة ، وأخيرا محور القاهرة - حلوان . ولن نتوقف هنا طويلا عند هذه الخطة والخريطة أو التصورات والتصميمات ، ولكن مبدأ السماح بأى نمو إضافي في حالة القاهرة قد بات قطعة ليس إلا من جنون الضخامة والعظمة megalomania ، سوف تسير بالقاهرة الحضرية على طريق الانقراض كالبؤدق ، مثلما تسير مصر السياسية الآن على طريقه كالديناصور (أو لعله العكس : هذه الديناصور وهذه البؤدق !) .

ولا يقال إن هذا النمو استثمار للامكانيات الاقتصادية للحجم حيث لا يتوافر مثلها قط في أى اقليم من مصر ، فليس هذا إلا عودا من جديد إلى مبدأ الوفورات الخارجية القصير الأمد (والنظر) . وإذا كان جغرافى كبير حصيف مثل فوست لم ير مانعا أن تصبح لندن نصف سكان بريطانيا يوما ما ، فذلك كانت كبوة جواد عاثر ، بينما أخذت لندن نفسها تحجم نفسها بنفسها وتلجم رأسها بيدها .

التثبيت

فإذا ما انتقلنا إلى التثبيت كبديل ، فإنه يعنى وضع «سقف» أعلى لنمو العاصمة و«أرضية» سفلى لنمو المراكز الاقليمية . ولقد كان هذا بالفعل رأينا حتى سنة ١٩٧٠ حيث قلنا «لتكن ملايين القاهرة الكبرى السبعة - وهى تجسيد مشرف للعزة الوطنية ولتقدم مصر وفخر لكل مصرى بما فيه الكفاية جدا - لتكن إذن السقف النهائى ، ولنتترك الفرصة لرفع أرضية أقاليم مصر» . وعلى ذلك الأساس دعونا إلى إعلان مدينة القاهرة الكبرى ، وربما الاسكندرية الكبرى كذلك ، «مدينة مغلقة» للتنمية لمدة عشر أو حتى خمس سنوات مؤقتا (١) .

غير أننا نجد الآن أن أوان تثبيت حجم القاهرة قد فات ، حيث تجاوزت هى كل الحدود ويات هو حلا سلبيا لا يكفى ، فلم يعد هناك حل سوى التتصيف ، لأن القاهرة بحجمها وشكلها الراهن ليست مشكلة مزمنة فحسب، ولكن أيضا غلطة مستمرة متصاعدة، إن التتصيف الآن أصبح الشكل الوحيد الجذرى والفعال لضبط نمو العاصمة، وضبط نمو العاصمة هو مفتاح التخطيط الاقليمى فى مصر بمثل ما أن ضبط النسل هو مفتاح التخطيط القومى بها . هذه - ولا سواها - هى نقطة البدء فى أى إصلاح أو حل .

لقد وصلنا الآن ، بل من قبل كثيرا ، إلى نقطة الانعكاس ، بمعنى أنك مهما وضعت فى القاهرة من مشاريع إسكان ومواصلات وتخطيط ... إلخ ، فلن تحل مشكلتها بحال ، وإنما تضاعفها . فكل مشكلتك الحالية مع القاهرة هى أنك إنما تحاول بوعى أو دون وعى أن تحيل خطأ إلى نقطة ، قطرا إلى قطرة ، دولة إلى مدينة ، وطننا إلى عاصمة . وتلك خطة تتجاوز الخطأ إلى الخطيئة . أما الحل ، حل مشكلة القاهرة مثلما هو حقا حل

(١) شخصية مصر ، ط ١٩٧٠ ، ص ٤١١ ، ٤٠٧ .

مشكلة مصر نفسها ، فهو القسمة على اثنين ، أن تبعد نصف سكان القاهرة منها ، بذلك ، وبه وحده ، تصح القاهرة وتصح مصر ذاتها .

إننا ندعو - على ضوء الشخصية الأصلية لمصر - إلى تصفية المركزية العاصمية وإعادة توزيع القيم الإقليمية فى شبكة متكافئة حضاريا وبشريا واقتصاديا حتى نتحاشى خطر التخمة وانفجار الشرايين فى الرأس - العاصمة - والشلل الزاحف ولين العظام فى الأطراف - الأقاليم . ويتحدد واضح ووضوح تام ، المطلوب تخفيض حجم القاهرة الراهن إلى نحو النصف ، قل فى حدود ٧ ملايين .

ولهذا التنصيف بطبيعة الحال جانبه الآخر بعد تحجيم وتحديد حجم العاصمة وتصفية الحجم الزائد ، وذلك هو تحويل تلك الزيادة تباعا إلى الأقاليم . فتنصيف العاصمة يستتبعه ويكملة تثنية أو مضاعفة أحجام المدن الإقليمية . تنصيف العاصمة ، يعنى ، هو تثنية وتكثيف الإقليمية ، هو وحده مفتاح الحل الإقليمي وبداية الإقليمية الحقيقية فى مصر. وبديهي بعد هذا أن العملية كلها قطعة من الاستراتيجية القومية والإقليمية العظمى، تتطلب إذا ما اتفق عليها من حيث المبدأ أبحاثا ودراسات مكثفة مفصلة فى الوسائل والخطط والتوقيت والتوزيع .. إلخ .

استراتيجية التنصيف

غير أن هذا أدخل فى موضوع الإقليمية فى مصر الذى نعرض له بعد قليل . أما إذا ركزنا هنا على الحد الأولى من المعادلة أو العملية ، التنصيف ، فدعنا لا ننسى بديهية أولية، وهى أننا إذا كنا جادين حقا فى الدعوة إلى إعادة توزيع السكان والكثافة السكانية فى مصر وإعادة رسم خريطتها، فإن تحديد حجم العاصمة هو أول وأفضل مراحل هذه العملية ، وبعد هذا فإن وضع حد أعلى لحجم العاصمة ليس بدعا ولكنه مبدأ معترف به عالميا ومطبق الآن فى كثير من الحالات ، مثل موسكو ولندن .

إننا لسنا من أعداء الحجم فى ذاته ، فتلك مدرسة رومانتىكية عتيقة غير جادة فى تخطيط المدن . ونرفض أكثر منها بالقطع الدعوة إلى تفتيت المدن الضخمة إلى تراب من المدن القزمية ، فهى شر من أسوأ أنواع التضخم المدنى . ولسنا نرفض - حتى - القول بأن الاتجاه العالمى الحديث التلقائى فى حضارة العصر هو نحو المدينة الضخمة، ونؤمن

(1) Smailes, Geography of towns, p. 38.

بأننا نعيش فى عصر المدن، وعصر المدن الكبرى بالتحديد . فللحجم فوائده وخدماته ووفوراته وضروراته الحقيقية . غير أن مزاياه تتحول إلى مثالب ووفوراته الخارجية إلى خسارات داخلية محققة ، بعد نقطة معينة (مشكلات المواصلات والايجارات ، التزاحم ، الأسعار ، الأنفاق الأرضية ... إلخ) .

وإذا كانت هذه النقطة غير محددة تماما أو ثابتة، فإن ٥ ملايين نسمة - مثلا - حجم يكفل كل وأرقى مرفهات وثمرات الحضارة الحديثة المتصورة، فضلا عن ضروراتها. أكثر من هذا يغدو كما فقط، مجرد وحدات متكررة تضاف إلى الوحدات القائمة دون أدنى فائدة ملموسة أو جدوى اقتصادية أو تغير كفى (تماما كما فى مصانع النسيج بعد حد معين) .

أسوأ من هذا ، أيضا ، أن المدينة تتجاوز «المقياس الإنسانى» ، أى أن حجم المدينة يتجاوز حجم الإنسان ككائن عضوى له طاقته الطبيعية المحددة على الحركة والتنقل والعمل ... إلخ، وفى هذا الصدد ، فقلما نتذكر أن القاهري العادى - تماما كاللندنى أو الباريسى - قلما تزيد معرفته المباشرة والمعقولة بمدينته ، بإستثناء قلبها التجارى الذى هو القاسم المشترك الأعظم وأداة الوصل والجمع الحقيقية بين جميع أبناء وأحياء المدينة، قلما تزيد على الحى الذى يقيم فيه أو ربما اثنين أو ثلاثة تنقل بينها تباعا على مدى حياته بها . وفيما عدا هذا فإنه يكاد يكون غريبا فى أى حى آخر ، بل ويبدو ويعد كذلك فيه بالفعل ، كما لو كان من مدينة أخرى أو فى مدينة أخرى فلماذا ، وما المصلحة؟ إن القاهري ، ككل أبناء المدن عامة والمدن الكبرى خاصة، إن اتصف بصفة «المجهولية anonymity» بالنسبة لمعظم الناس ، فإن معظم مدينته تتصف بالنسبة له بأنها «أرض مجهولة terra incognita» . فلماذا، مرة أخرى، هذه الضخامة المفرطة ؟ لتكن القاهرة الملايين السبعة إذن هى الهدف النهائى والحد الأقصى لقاهرة المستقبل القريب والبعيد والأبعد وإلى الأبد .

وانطلاقا من هذا المنطق ، لابد أولا وعلى الفور من إعلان القاهرة الكبرى مدينة مغلقة إلى مالا نهاية ، فلا يضاف إلى وظائفها الراهنة - والمدينة أية مدينة ليست إلا حزمة من الوظائف فى التحليل الأخير - لا يضاف جديد أو زيادة ، وذلك تمهيدا لتصفية الزيادة تدريجيا بحسب خطة مدروسة موقوتة تنسق بين ضرورات الصيانة والتعويض على المدى القصير وبرنامج الاحلال والتحويل إلى الأقاليم على المدى الطويل . ويدهى أن تحقيق هذا لابد أن يشمل كل وظيفة من حزمة وظائف العاصمة ، لاسيما الصناعة بقوة عملها والإدارة بجيش موظفيها .

ومن الصناعة بالذات ، فإن كل الأدلة تشير إلى أنها قد تجاوزت نقطة التشبع في العاصمتين حتى أصبحت من أخطر معوقات الحياة فيهما ازدهاما وضوضاء وتلوثا . وعلى سبيل المثال أكان حتما أن تصل نسبة التلوث في الجو والبيئة إلى حد الخطر في قطاع حلوان - المعادى جنوب القاهرة الكبرى وفي قطاع المكس - الدخيلة غرب الاسكندرية الكبرى حتى تقتنع صناعة الأسمنت بالتوقف عن التوسع في الأولى وحتى تدرك الثانية أن التوسع الصناعي صار خطرا عليها كما حدث وكما كشف . تقارير مؤخرا ؟ إن إيقاف نمو الصناعة بجميع أشكالها ومستوياتها في العاصمتين يجب أن يتقرر ويبدأ فوراً وبلا أدنى تأخير . وهذا مبدأ استراتيجي باتت تعترف به كل دراسة علمية عن مصر في الداخل أو الخارج .

عاصمة سياسية فحسب أو أساسا

ومن هذا المنظور ، فإننا نتقدم خطوة أخرى لنضيف إلى تحديدنا لحل مشكلة القاهرة مزيداً من التفصيل ، فنقول إن الحل الحقيقي إنما هو أن تصبح القاهرة عاصمة مصر السياسية فقط وأساسا ، لا عاصمتها السكانية والصناعية والتجارية والإدارية وما لاندري من الوظائف الأخرى . والغريب أنه في الوقت الذي تحشد فيه الصناعة والمدن الصناعية الجديدة في القاهرة وحولها حشدا ، كمشروعات المدن المليونية أو نصف المليونية الجديدة السبع حولها ، يخرج علينا اقتراح العاصمة الجديدة ليجرد القاهرة من جوهر مبررها ووظيفتها الأصلية ألف سنة وهي الوظيفة السياسية . والمتناقضة هنا هي أنك تريد أن تنقل الوظيفة الصواب من المكان الصواب إلى المكان الخطأ ، بينما تخلق الوظيفة الخطأ للعضو الخطأ في المكان الخطأ . وبدلاً من أن تفصل الصناعة عن السكان (القاهرة) ، تريد أن تفصل السكان عن العاصمة (مشروع العاصمة الجديدة) . والصحيح هو أن تفرغ العاصمة من الصناعة بدل أن تفرغ الأمة من عاصمتها .

ولامفر من الاعتراف هنا بأن كثيرا من وظائف العاصمة الراهنة ثم توقيعه فيها لأسباب غير وظيفية تماما كدولة الموظفين ، أو غير مقنعة تماما كالمليون تلميذ ، أو غير حتمية كالصناعة الثقيلة ، أو غير منتجة كمئات الآلاف من الباعة المتجولين

والمتسولين وأصحاب الحرف غير الواضحة .. إلخ . فليس من المفهوم حشد أغلبية الموظفين بالدولة فى العاصمة التى هى - كما ينبغى إداريا - مجرد مكتب رئيسى كما رأينا . كذلك فليس معقولا أن نحشد الصناعة بالذات ويكل أنواعها فى القاهرة وحولها ، فهى أس الداء وجذر المشكلة .

أضف أن نسبة كبيرة من رقعة القاهرة الكبرى هى من مدن العشش والصفيح والأكواخ الرثة غير الصحية ، مما يؤكد أن المتروبوليتانية هنا هى إلى درجة معينة عملية نقل لبروليتارية الريف لتتخلق حول العاصمة كبروليتارية مدن ، وأنك إنما تنقلهم من القرى والعزب فى قلب الريف المكشوف لتحشدتهم بكل تكديس فى عشش الضواحي على أطراف المدن . أيضا ما قيمة وجدوى أن يكون ٨٠٪ من المهاجرين إلى القاهرة من الأميين ؟

ومما يؤكد هذا ويرتبط به أن القاهرة نمت لنفسها بضع ظاهرات غير مألوفة فى المدن الكبرى إن لم تكن معكوسة حقا . فالشائع مثلا فى كثير من مدن العالم وعواصمه الكبرى أن بعض الناس يعمل فيها ولكنه يسكن فى الريف أو فى المدن الصغيرة حولها ، وبينهما ينتقل كل يوم . ولكن العكس ملحوظ فى القاهرة : كثيرون - موظفون غالبا - يسكنون فى القاهرة ولكنهم يعملون فى المدن الاقليمية البعيدة بعد طنطا مثلا ويسافرون بينهما يوميا . فكأن العاصمة هنا مكان سكن لا عمل .

كذلك فإن مدن العالم الثالث تنقد باستمرار على ضخامتها فى حين لاتعرف الأساس الوظيفى الصلب الممثل فى الصناعة : أما القاهرة فقد وصلت إلى حالة عكسية ، لا لأن هنا عاصمة تفص بالصناعة ، ولكن لأنها تحتوى الصناعة الثقيلة بالذات ، فى حين أن صناعات العواصم عادة صناعات استهلاكية خفيفة أو راقية ... إلخ . بل الملاحظ إلى حد ما أن صناعتنا غالبا تتبع السكان ، وسكان المدن الكبرى بالطبع والعاصمتين بالذات ، أكثر من أن يتبع السكان الصناعة ، أى أن الصناعة كعامل توقيعى لا تمثل ضابطا أوليا تماما ، بل تأتى بدرجة ما وظيفة تابعة ، وتابعة للوظيفة الإدارية فى النهاية لأن هذه هى أصل معظم مدنا الرئيسية فى البداية .

لا للمدن الجديدة

فإذا ما انعطفتنا على خطة إيقاف نمو العاصمة بما فى ذلك منع التوسع العمرانى وضبط الهجرة ، فأولا وقبل كل شئ يجب أن نتوقف فورا «لعبة المدن الجديدة» حول العاصمة حيث أصبحت كلعبة الجامعات الاقليمية : كم بلا كيف ، ونمو بلا هدف ، والمدن الجديدة من حيث المبدأ سياسة سليمة تماما ولا غبار عليها إطلاقا لنقل السكان أو توجيه النمو خارج العاصمة ، وهى مطبق وبنجاح منذ عقود فى لندن الكبرى ، غير أن الشرط الجوهري هو ألا تكون هذه المدن الجديدة مجرد ضواح أو توابع ضخمة « satellite cities » أو «مخيمات» أى مدن نوم dormitory towns على أطراف المجمع العاصمى ، وإلا لكنا نقنن توسعه ونشجع فرط تضخمه ، ولكنا بذلك نتلاعب بمبدأ ضبط حجم العاصمة .

وضمن هذا أن نحدد دائرة معينة القطر ، لتكون تسميتها الاصطلاحية «الدائرة الحمراء» مثلا، بحيث تترك فاصلا ثابتا ودائما بين أقصى أطراف العاصمة الراهنة وأدنى أطراف تلك المدن الجديدة مهما تمددت مستقبلا . وفى تقديرنا أن هذا الفاصل ينبغي أن يكون ٥٠ كم مقيسة من آخر أطراف القاهرة الكبرى ، أو ٧٥ كم مقيسة من قبلها فى ميدان التحرير مثلا . داخل هذه المنطقة الحرام أو المحرمة لاتوضع طوية على طوية قط .

فإذا ما طبقنا تلك الحدود ، فلن تقع خارج الدائرة من بين المدن الجديدة السبع التى بدأ إنشاؤها حول القاهرة سوى مدينة ١٠ رمضان والمدينة المسماة بالسادات عند الكيلو ٨٤ . فهذه وحدها التى يُسمح لها بالاستكمال والاستمرار (بعد تغيير اسمها إلى اسم جغرافى لائق) . أما البقية فهى من القاهرة وإن لم تكن فيها ، أو هى فى القاهرة وإن تكن على الرمل ، لذا تلغى على الفور ، تُجمد أولا ، ثم تُصفى تدريجيا كجزء من خطة التصفية الكبرى .

ليس المطلوب إذن حلقة من المدن الجديدة حول القاهرة حتى لا تنفجر على نفسها من الداخل ، ولكن المطلوب حلقة بلا مدن جديدة على الإطلاق حتى لا تنفجر على نفسها إلى الخارج . وليس المطلوب مدينة مغلقة فقط ، ولكن دائرة مغلقة أيضا . باختصار ليس المطلوب مدنا جديدة ، ولكن مدينة منصفة . ولا القاهرة الكبرى هى

المطلوب ، وإنما القاهرة الصغرى - جنبا إلى جنب وشرطا مع الاقليمية الكبرى ،
نقطتنا التالية .

الاقليمية

الاقليمية ، أو الريجيونالزم regionalism ، هى ببساطة أن يتألف الوطن من اتحاد قوى من الأقاليم الحية الناضجة الناجحة التى توفر حياة غنية متنوعة مليئة بالفرص المادية والحضارية لأبنائها بحيث يشارك أبناء الوطن جميعا فى مستوى متقارب بقدر الامكان من المعيشة والحضارة والامكانيات (١) ، وليس فى هذا تحقيق للعدل والكفاية الاقليمية داخليا فحسب ، بل إن فيه أيضا قوة وسلامة للدفاع الوطنى فى حالة الخطر الخارجى ، وهو اعتبار أكثر احتمالا وخطرا منه فى أى وقت مضى بعد أن صارت مصر قوة لها أعداؤها ، بل إنه اعتبار كان يمكن أن يوضع موضع التنفيذ كما علمتنا حرب السويس وكما أكدت بقوة أكثر حرب يونيو الاقليمية باختصار ، هى شرط صحة الجسم الوطنى فى مجمله .

والاقليمية بهذا هو الوجه الاخر للمركزية أو العاصمية ، فالعلاقة بينهما حتمية وتوازنية . وليس من الضرورى أن يتعارض الوجهان فى المجتمع المتزن السليم التركيب عمرانيا وحضاريا ، بل المفروض أن يكون بينهما توازن دقيق ، ولكن إذا تطرف أحدهما فلا بد أن يكون ذلك على حساب الآخر ، فتصبح العلاقة بينهما عكسية نصا . والخطر دائما هو أن تتطرف المركزية بالذات نحو إفراط العاصمية بدرجة أو بأخرى ، والضحية بالتالى هى الأقاليم والريف التى تضيع حينئذ وتضمحل بالدرجة نفسها .

ولا مفر من أن نعتزف بتخلف الأقاليم فى مصر وتدهورها وبإحباط الريف وتردى مستوى الحياة فيه إلى مستنقع حضارى راكد آسن . ولا بد أيضا أن نقرر أن هذا التخلف وهذا الاحباط إنما يرجع مباشرة إلى تضخم واكتناز العاصمة المتخمة المنهومة واستئثارها بكل أجهزة وأدوات ووسائل الحضارة الحديثة ومرفهاتها دون سائر الأقاليم والريف . وتفاهة ، ولا نقول حقارة ، القرية المصرية العادية ، فضلا عن المدينة الاقليمية العادية ، لا يمكن أن تنفصل سببيا ووظيفيا عن عظمة وشموخ العاصمة العاتية .

(1) Dickinson, City region and regionalism, Lond., 1947 . p. 7 - 12 .

فهناك شعور عام ، بل هى حقيقة واقعة إلى حد صادم ، أن ثمرات الحضارة الحديثة وتسهيلاتهما تجلب عن أبناء الأقاليم والريف لتكس حتى التخمّة فى العاصمة أو العاصمتين . وتكاد المقولة القديمة «أهل الكفور ، أهل القبور» تصدق على ريفنا كله ، كفورا وغير كفور ، فى أكثر من معنى . إنه برمته «كفر» واحد حضاريا ، «كفر القاهرة» كما سبق . ولذا فلا علاج لإجهاض الريف وإحباط الأقاليم هذا إلا بتحديد وإيقاف نمو القاهرة .

إن مصر ، نحن نستخلص ، لم تعرف الاقليمية كفلسفة مكانية طوال تاريخها الاستبدادى الاقطاعى ، لم تعرف إلا اللإقليمية irregionalism الوائدة التى تركت أقاليمنا مجرد «صحراء حضارية» وريفنا مجرد «صحراء خضراء» كما قد نقول . وفى مجتمع بدأ يأخذ بالتخطيط الاشتراكى ، أو هو يدعى ذلك ، ينبغى أن يكون مفهومنا لنا أن المركزية العارمة فى شكل العاصمة الطاغية ليست إلا الترجمة المكانية للاقطاع والرأسمالية ، بينما أن الاقليمية المتوازنة هى لا شئ إن لم تكن «اشتراكية المكان» ، وأن اللإقليمية فى حقيقتها ليست إلا نظام الطبقات استلقى على الأرض .

وليس صدفة أن أول مرة تتحقق فيها الاقليمية بالمعنى الصحيح ونعرف فيها الحكم المحلى الرشيد نسبيا هى أول مرة تتحقق فيها نهاية الاقطاع وحكم الملاك ، وذلك منذ «ثورة يوليو» ، وإن عدت فكرة إقامة صناعة الغزل والنسيج بعيدا عن العاصمة فى المحلة الكبرى فى الثلاثينيات طلائع مبكرة وإرهاصات رائدة ولكنها ضيقة . على أن الحصاد كله مازال بعيدا جدا عن الهدف المنشود والحل الجذرى . بل إن القاهرة الكبرى تركت لتحقيق أكبر وأخطر تضخمها فى السنوات العشرين الأخيرة ، حين كنا ننتظر العكس .

اشتراكية المكان

هذا ، وليست الاقليمية أو اللإقليمية سياسية فحسب ، بل واقتصادية وأدبية كذلك . لذلك نجد أن الحكم المحلى لا يعود إلى الأقاليم وحده بل ومعه الانتاج والصناعة والثروة والملكيات ، كما أن الفنون الشعبية والآداب الفولكلورية التى طال إهمالها بل واحتقارها ، بدأت تجد تقديرها والاحترام . ولم تعد السلطة والنفوذ والثروة والانتاج والفنون والآداب مركزة تماما فى العاصمة بل أخذت تنتشر فى لامركزية واضحة خلال كل خيوط الشبكة القومية . غير أن هذه البادرة لم تزل هى الأخرى فى المرحلة الجينية ، ولم يتجاوز الحكم

المحلى حد الإدارة المحلية إلى الحكومة المحلية أو يزد عن مجرد زرع بعض الطغاة الصغار فى كل محافظة باسم توزيع السلطة المركزية.

وإذا كانت الدولة التى تدعى الاشتراكية تأخذ بقوة بالتخطيط القومى ، فإنها لا يمكن ولا ينبغى أن ترى فى التخطيط الاقليمى ، الذى هو ببساطة التوزيع الجغرافى للخطة القومية ، ترفا كماليا أو بذخا غير اقتصادى كما تفعل بعض الدول غير الاشتراكية . والملاحظ حتى الآن أننا نبدى أشد الاهتمام بالتخطيط القومى ولا نتعامل مع التخطيط الاقليمى إلا باستخفاف كحلية زخرفية لمجرد استكمال الشكل . وبينما نما التخطيط الاقتصادى والتنمية الاقتصادية عندنا نموا مشجعا ومرضيا بالقياس النسبى ، مازال التخطيط الجغرافى والتنمية الاقليمية مهملتا إلى حد مثير . وهذا كله تناقض (غير) منطقى، ولكنه منطقى جدا مع التناقض الأكبر بين المركزية والاقليمية وبين العاصمة والريف .

هذا ، وعادة ما يعترض أعداء التخطيط الاقليمى (ظاهريا باسم التخطيط القومى ، ولكن حقيقيا بمنطق دعه يمر) يعترضون على التنمية الاقليمية بأنها غير اقتصادية ، وأن للعاصمة الضخمة وفوراتها الخارجية وبنائها التحتى الجاهز ، بعكس أقطاب التنمية الاقليمية التى ستبدأ كل شئ من الصفر تقريبا . لكن هذا مرفوض علميا ، لأنه منطق الحلقة المفرغة : لا تنمية إقليمية لغياب الأبنية والأجهزة التحتية ، ولا أبنية وأجهزة تحتية لغياب التنمية الاقليمية (١) .

كما تسعى اشتراكييتنا المقولة أو مقولتنا الاشتراكية إذن إلى تنويع الفروق بين الطبقات الاجتماعية ، ينبغى أن تعمل على تنويع الفروق بين الأقاليم الجغرافية. وفى مقابل إعادة توزيع الثروة بين الأفراد وبالموازاة معها ، ينبغى أن تتم إعادة توزيع الثروة والحضارة والخدمات بين أقاليم الدولة . لابد ، يعنى ، من إعادة بناء أقاليمنا وإعادة تأهيلها re-habilitation إلى أقصى حد ممكن ودون أدنى تحفظات أو ذرائع .

ومن الناحية الأخرى فكما أن العدالة الاجتماعية لا تعنى المساواة المطلقة التنميطية بل العدل فى تكافؤ الفرص بين الأفراد، فكذلك لا تعنى العدالة المكانية مساواة كل بقعة فى

(١) راجع الجزء الثالث ، ص ٦٢٤ - ٦٣٨ .

الدولة بمثيلاتها، وإنما المقصود تكافؤ الفرص بين الأقاليم حتى ينمو كل منها بحسب مواهبه الجغرافية الكامنة وإمكاناته الطبيعية ، بعيدا عن ضغوط الاندفاع التاريخي أو القصور الذاتي أو المواقع والمزايا التراكمية المكتسبة .

من هنا وهناك ، وفي المحصلة الصافية ، وعلى أى الأحوال ، فلا مفر من أن تتحول العاصمة الطاغية بالتدرج وحسب الخطة الموضوعة إلى نهر قليل الروافد كثير المصاب ، تحويلا لشرابين الحياة إلى الأقاليم والمدن الاقليمية والريف العريض ، إلى أن تتخلق فيها ومنها تلك الوحدات الحية القوية النابضة .

فى التخطيط الإقليمى

حسنا إذن ، كيف الآن نعيد بناء أقاليمنا وتعيد خلقها من جديد ؟ كيف ، يعنى ، نحقق الاقليمية عمليا على المستوى التنفيذى ؟ كيف ، باختصار ، يكون التخطيط الاقليمى ؟ إن أقاليمنا هى مجمل الأقاليم الادارية المنظمة فى تقسيم إدارى متراتب ، وكل إقليم يتألف بدوره من قاعدة عريضة هى الريف ورأس حاكم هو العاصمة الاقليمية . من ثم فإن للتنمية الاقليمية ثلاثة أبعاد جوهرية تتداعى على هذا الترتيب : إعادة بعث وإحياء المدن والعواصم الاقليمية ، إعادة بناء القرية ، إعادة تخطيط هيكل التقسيم الإدارى .

المدن الاقليمية

هذه ، إذا بدأنا بالرأس ، هى قمم الحياة المجتمعية الاقليمية ونقط التبلور الحيوى فى أقاليم الريف وأدوات التكامل الوظيفى بينها . بغيرها لا أمل فى هز الريف ولا فى إعادة بناء أقاليمنا من جديد . ولهذا فمهما قلنا فلن نستطيع المبالغة فى خطرها وضرورتها الشرطية للتخطيط الاقليمى . وكما رأينا فإن هذه المدن والعواصم الاقليمية هى التى تعاني بشكل مباشر من طغيان العاصمة وتقف فى علاقة عكسية تماما معها حجما وثراء ودورا . ومن ثم فإن بعثها وأحيائها لن يكون إلا بإعادة توزيع الثروة القومية والتنمية القومية، المركزة الآن بعنف فى العاصمة بالدرجة الأولى، على رقعة الوطن جميعا . وهكذا نعود إلى حيث بدأنا ، وهو أن ضبط الخروج الريفى لمنعه يستدعى أولا ضبط النمو العاصمى والحد منه، وأنت لكى تخطط عند المنبع يجب أن تخطط أيضا وقبلا عند المصب.

عواصم التوازن

معنى هذا أننا نحتاج إلى أن نحول مدننا وعواصمنا الاقليمية الراهنة إلى ما يسمى «عواصم التوازن capitales d'equilibre» ، أى توازن ثقل العاصمة الوطنية وتحد من هيمنتها المطلقة . وتحقيق هذا الهدف ، علينا أن نحول هذه المدن إلى «أقطاب للتنمية الاقليمية poles de developpement» فعالة ومؤثرة تعمل «كمغناطيس مضاد counter magnets» لجاذبية العاصمة (١) ، كفاء لمقاومتها وتحييدها ، وتؤدى إلى تثبيت سكان الأقاليم فى بيئاتهم المحلية دون أن تحرمهم من فرص الرفاهية وأضواء المدينة التى تشعها العاصمة الآن وحدها . إن المكان الطبيعى للعناصر الممتازة والطموحة من أبناء الأقاليم هو إقليمهم ، فقط بشرط توفير تكافؤ الفرص . هذا أولا ، التنمية الاقليمية التى تحد تلقائيا من تيار الخروج الريفى والهجرة الاقليمية إلى العاصمة ، أى التنمية الاقليمية مع الزيادة الطبيعية الكاملة للسكان المحليين دون هجرة خارجة .

أما الثانية فهى ، على العكس وبالإضافة ، الهجرة الداخلة بالتهجير نقلا من فائض تصنيف العاصمة . فلما كان حجم القاهرة الحالى نحو ١٠ ملايين ، وهدف التصنيف المتفق عليه نحو ٧ ملايين ، فإن لدينا ٣ ملايين نسمة فائضا يحول إلى المدن الاقليمية القديمة والجديدة خارج الدائرة الحمراء المغلقة حول القاهرة . فحتى سنة ٢٠٠٠ مثلا ، وعلى أساس خطة مرحلية موقوتة مدروسة حتى أدق تفصيلا ، يتم نقل وتهجير هذا الفائض خطوة خطوة .

وقبل أن تنتقل إلى ضوابط وأحكام عملية إعادة التوزيع والتهجير هذه ثم إلى المراكز الاقليمية والمدن الجديدة ، فلن يفوتنا بالطبع أن هذه هى الفرصة التاريخية لتصحيح مورفولوجية القاهرة المختنقة نفسها ، وذلك بخلخلة كثافتها البنائية والسكانية خطوة خطوة مع ترحيل كل قطاع من سكانها المهجرين .

فكل المباني الرثة والآيلة للسقوط فى القطاعات المحددة للتهجير لا ترمم ولا يعاد بناؤها إلى أن تنضج للهدم والإزالة ، لتخلى مكانها لمساحات خضراء وحدائق صغيرة أو ميادين ورحبات وساحات مفتوحة فى تضاعيف المنطقة المبنية . ومن الممكن تجميع مربعات سكنية بأكملها فى مثل هذه الحالات لتكون مربعا أخضر مفتوحا بين عدد من

(1) "Metropolitan development : counter magnets", Ekistics, May 1965, p. 268.

المربعات المبنية المشغولة . وعلى الطريق ، يمكن استغلال العملية لإعادة تقويم أو توسيع الطرق والشوارع الملتوية أو الضيقة ، بإختصار ، عملية تحجيم القاهرة ستمنح حرية الحركة والمناورة كاملة لعملية كبرى موازية من إعادة تخطيط المدينة وتشكيلها على الأسس السليمة والعصرية .

ديموقراطية التهجير

أيضا ، وقبل أن نغادر القاهرة وهى تحت التنصيف إلى المدن الاقليمية وهى تنتظر التنمية بالتهجير المنقول ، لابد من وقفة عند عملية التهجير نفسها . لا إكراه فى التهجير ، لا تهجير بالقانون ، سواء فى منطقة الإرسال أو الاستقبال - هذا هو القانون الأساسى . فلا قسر ولا جبر فى نقل وتحويل فائض العاصمة إلى الأقاليم ، والعملية كلها اختيارية حرة ، بل ولا حتى منع للهجرة إلى العاصمة نفسها بقانون . فما ذاك بحل ولا محل له ، لاديموقراطيا ولا عمليا ، إنما الحل فى الضبط غير المباشر والتخطيط بالاقناع persuasive planning ، بالتخطيط عند المنبع قبل التخطيط عند المصب ، وذلك بأن تنتقل العاصمة - أعنى وظائفها وخدماتها ومرافقها ومزاياها - إلى الريف ، لا أن تمنع أنت الريف أن ينتقل إلى العاصمة .

إن محركات الهجرة من الريف والأقاليم إلى المدينة والعاصمة فى مصر أدخل كما رأينا فى باب عوامل الطرد منها فى باب عوامل الجذب ، أو هما على الأقل متكافئان ، وإفراط الحجم فى القاهرة يشير إلى أن هنا تجمعاً مدنياً يستمد تضخمه لا بقوى الجذب الكامنة فيه فقط ولكن أيضا بقوى الطرد خارجه . ولهذا فإن الحل السوى هو الهجرة الديموقراطية ، بمعنى أن يتم أولا إنشاء التوسعات الجديدة المخططة فى مناطق الاستقبال ، كاملة على أفضل المستويات وجاهزة تماما لاستقبال المهجرين فى مستويات أفضل بكل تأكيد من مستوياتهم السابقة فى العاصمة . بالمثل يتم توفير وظائفهم وحرهم وأعمالهم السابقة فى المقر الجديد ، مع تقديم مزايا محددة أكثر من مغرية سواء فى المرتبات والأجور أو الترقيات والأقدميات فضلا عن الامتيازات الأدبية بما لا يمكن مقاومته أو تجاهله . هذا بالطبع عدا التعويض أو البديل المادى السخى والمضاعف عن العقارات والملكيات السابقة المتروكة .

وعلى الجملة ، توضع قائمة محددة من القوانين واللوائح الملزمة الجادة بما يحقق إلى الأبد الأمن والأمان للمهجرين ويضمن لهم التحسن والتقدم المحقق فى الموارد ومستوى المعيشة ويقتنعهم تماما بأن الهجرة مفيدة لهم بصورة إيجابية خارج كل حدود . عندئذ ينطلق المد من عقاله ، ويغدو الخروج سباقا وتدافعا بالمناكب حتى لقد يفوق الطلب العرض، بحيث تمول العملية نفسها بنفسها أساسا .

أقطاب التنمية

يبقى الآن جانب الاستقبال ، تبدأ الخطة بانتخاب عدد من أهم المدن الاقليمية للتركيز عليها بالتنمية والمشاريع والتسهيلات التى تصل بها إلى أحجام كبيرة مثل نصف المليون أو المليون ، لتصبح عواصم اقليمية كفنًا ومصاب للهجرة الاقليمية من حولها وللحجرة القاهرة المنقولة إليها . وغنى عن التكرار أن تعد هذه المدن مسبقا إعدادا كاملا لحياة أفضل وأرقى وأكثر جاذبية وعطاء وعوضا . غنى عن البيان كذلك أن العملية سوف تنتظم نقل شرائح سميكة من جسم بيروقراطية العاصمة المترهل، بكل عائلاتها وعائداتها ، إعمالا للحكم المحلى الحقيقى فى الأقاليم ، ويتوزع وتوطن المصانع الجديدة والوحدات الضخمة من المشاريع الصناعية الكبرى بكل قوة عملها ، فضلا عن الجامعات الاقليمية ، مع ما يستتبع كل هذه الكتل السكانية المنقولة من شرنقة الخدمات الكثيفة تجارية وتعليمية وثقافية واجتماعية وترفيهية ... إلخ ، بهذا كله تنمو هذه المدن ككرة الثلج وإلى المستوى الذى يجعلها قادرة وكفنًا على قيادة أقاليمها وبث الحياة العصرية فى أرجائها .

ورغم أن من أبرز أقطاب التنمية التى تطرح نفسها على المخطط العواصم الاقليمية الهامة بالدلتا مثل دمنهور وطنطا والمنصورة وشبين الكوم والزقازيق وبينها وقلوب ... إلخ، إلا أن الأولوية المطلقة يجب أن تذهب إلى الصعيد . ليس فقط لأن معظم فائض تنصيف القاهرة مسحوب منه أصلا وعلى حساب تنميته ورخائه ، ولا لأنه يعانى على عكس الدلتا من تفريط المدنية إلى حد بعيد ، ولكن أيضا وأساسا لأن اقتصاد الأرض الزراعية يحتم تحجيم نمو المدن عموما فى قلب الدلتا فيما عدا

أطرافها الغربية والشرقية القصوى خاصة تجاه منطقة القناة فى الحالة الأخيرة .

أما الصعيد بجغرافيته الطبيعية فيمثل المحل الأمثل لتنمية المدن بكل سخاء ومرونة وحرية ، وذلك أساسا على الضفة الشرقية حيث الصحراء والرمل بلا حدود. هناك يمكن مضاعفة أحجام المدن الصعيدية الكبرى أسيوط والمنيا وسوهاج إلى مدن مليونية مع بداية القرن الحادى والعشرين . وفى هذه المدن تكفى ، كما أشرنا من قبل ، بضعة «كبارى» على النيل لا تكلف أكثر مما تكلف كبارى القاهرة الفاخرة لكى تفتح عالما جديدا أمام هذه المدن على الضفة الشرقية الفضاء . (١) ، والمعروف أن هنالك خطة لتوسع فى كبارى النيل بالصعيد بحيث تتباعد بفواصل قدره ٦٠ كم على الأكثر .

إعادة بناء القرية

كما تتم إعادة توزيع المدن باتزان وعدالة على رقعة الوطن ، تتم إعادة بناء القرية داخل الهيكل الاقليمى، ففى هذا الهيكل، المملوء الآن بالفراغ الحضارى، المهمة الحقيقية هى بناء الأقاليم بريفها العريض وقراها وعزبها العديدة أو التى لا عديد لها، وذلك كقاعدة الأساس التى لا بديل لها ولا غنى عنها كمقياس وحيد للتقدم وإصلاح جسم الوطن .

فى البدء تأتى مشكلة الحجم والانتشار . فعدد قرى مصر لم يزد كثيرا جدا فى الفترة الحديثة مع زيادة السكان الهائلة ، بقدر ما زاد متوسط الحجم العام عدة أضعاف - توسع رأسى أكثر مما أفقى يعنى - فمثلا بلغ عدد قرى مصر حسب جومار أثناء الحملة الفرنسية ٣٥٥٤ قرية ، وقدر متوسط حجم القرية بنحو ٥٨٤ نسمة فقط . أما الآن ففى تعداد ١٩٧٦ حين بلغ عدد سكان الريف نحو ٢٠ . ٥ مليون نسمة ، كان عدد القرى ٤٠٦٦ ، بمتوسط حجم قدره نحو ٥٠٠٠ نسمة ، أى نحو ٩ أمثاله أيام الحملة .

على أن توزيع الأحجام الحقيقية يتفاوت بشدة بطبيعة الحال . فمثلا هناك الآن ٢٤٥ قرية فئة (- ١٠٠٠) نسمة بنسبة ٦٪ من المجموع ، بينما تصل نسبة القرى فئة

(١) قارن قبله ، ج٢ ، ص ٤٣٦ - ٤٣٨ .

(+ ٤٠٠٠) نسمة إلى ٤٣٪ ، وفئة (+ ٥٠٠٠) نسمة إلى ٤٩٪ وفئة (٤٠٠٠ - ٧٠٠٠) إلى ٢٦,٣٪ ، فى حين بلغ مجموع القرى فئة (- ١٠٠٠٠) نسمة ٢٩٢ قرية بنسبة ٩,٨٪ . أخيرا ، وإلى هذه القرى الأربعة آلاف ، ينبغى أن نضيف نحو ثلاثين ألفا من التوابع والملحقات الصغيرة من عزب وكفور ونجوع إلخ .

ورغم تضخم كثير من قرانا حاليا ، فيبدو أن متوسط الحجم الغالب لا يعد موافقا لمتطلبات الحياة العصرية الجديدة بعامة ولا لأغراض التخطيط بخاصة . وبالنسبة للآخر ، يختلف الحجم الأمثل من غرض إلى آخر . فالتخطيط العسكرى يرى أن الحد الأنسب فى حدود ٧٠٠٠ - ١٢٠٠٠ نسمة ، بينما يراه تخطيط الاسكان حوالى ٤٠٠٠ - ١٠٠٠٠ نسمة . وينخفض الحد إلى ٥٠٠٠ نسمة فى نظر هيئة كهربية الريف وأجهزة التخطيط الاجتماعى ، بينما يصل إلى ٣٠٠٠ نسمة فقط عند التخطيط الصحى . وعموما يمكن القول إن المطلوب أولا هو عملية لم وتجميع للوحدات الصغيرة فى أحجام أكبر ، أحجام ضخمة بما فيه الكفاية لأغراض الحياة الحديثة الفعالة .

بعد الحجم والانتشار ، تأتى عناصر الحياة الريفية وأدواتها الحيوية . وفى الريف المكشوف تأتى شبكة الطرق ووسائل النقل والمواصلات كضرورة أساسية . وفى تضاعيف القرى تأتى الميكنة والصناعات الصغيرة والبيئية والخفيفة وشبكة الخدمات الاجتماعية والتعليمية ... إلخ . وفى الكل تأتى كهربية الريف لا كمجرد إنارة وإنما أيضا كقوة محركة للصناعة والرى والصرف .. إلخ (١) .

المسكن الريفى

ولكن فوق الكل بالتأكيد تأتى إعادة بناء القرية نفسها كجسم مورفولوجى أصبح علما على التخلف المادى وأسوأ علامة فى جغرافية مصر البشرية . لقد اكتسبت القرية المصرية سمعة غير أثيرة وغير كريمة ، ولا نقول كريهة طوال التاريخ ، منذ صدمت رحالة العرب من الأندلس فى العصور الوسطى فرموها ، للأسف ، بأقبح النعوت حين قارنوها بسوادها الطينى الكثيب بالقرية الأندلسية المشرقة الناصعة بطلائها الأبيض الحتمى النظيف ، إلى أن وصف شارل عيسوى الفلاح بأنه يشرب من الوحل ويعمل فى الطمى ويعيش فى الطين .

(١) جمال حمدان ، «إعادة بناء القرية» ، الطليعة ، مايو ١٩٧٦ ، ص ٣٤ - ٤٢ .

إن القرية المصرية ، نخشى أن نعترف ، وصمة حقيقية فى جبين مصر وتعد النقطة السوداء فى وجه الأمة ، وإذا كان الريف هو الذى بنى مصر المدن والعمران ، فإن القرية بحق بذرة ونواة مصر ، وهى أم المدينة . ولذلك فقد أن الأوان حقيقة لكى ترد المدينة دينها للريف وأن توجه من مكاسبها وفائض القيمة فيها ما يرفع القرية قرب مستواها ويضيق الهوة الحضارية السحيقة بينهما .

ولاشك بعد هذا فى فداحة المشكلة . فنحن هنا بإزاء ماضٍ ساحق وسحيق حقا ، وتراكم تاريخ ألفى هو من أسف عتيق بقدر ما فيه من عراقة وأصالة ، ولعلها لم تكن مجرد مبالغة لفظية حين قال البعض إن ثقل المشكلة يعادل محصلة أكثر من ٤٠٠٠ قرية مضرورية فى أكثر من ٤٠٠٠ سنة، غير أن المشروع ، دعنا نذكر ، لا يقل خطرا ولا خطورة فى حياة مصر عن مشروع السد العالى ، بل إنه هو وحده المعادل الموضوعى للسد فى كل إنجازات مصر العصرية المعاصرة ، وعلى هذا الأساس ينبغى أن يعامل .

وإعادة بناء القرية تنتظم تخطيطيا عدة أبعاد وعناصر ، كأشكالها وأحجامها وخطتها وكثافتها ، يمكن أن تكون مجالا واسعا للاختلاف كما للثقافات والابتكار . لكن عاملا واحدا بعينه نراه الفيصل وفصل الخطاب فى مصير القرية الجديدة جميعا ، وذلك هو المادة الخام . فللطوب الأخضر ، أى اللبن ، مازال ، أنصاره والمدافعون عنه لميزاته الطبيعية العديدة خاصة الحرارية . غير أن نقطة ضعفه الخطيرة أنه بلا موارد غير حضارية على الإطلاق . ومهما غلف بالطلاء الأبيض أو غير ذلك ، فليست هناك مناقشة فنية أو غير ذلك يمكن أن تقنعنا به بيئة للسكن الإنسانى الكريم فى الثلث الأخير من القرن العشرين . بل لعله يكون النقطة السوداء فى القرية المصرية جميعا .

والواقع أنه فيما عدا الوظيفة فإن الفارق اللانديكى بين صغار المدن الاقليمية وكبار القرى عندنا يكاد ينحصر فى مادة البناء : الأولى تلبس عمارة من الطوب الأحمر ، والثانية عمارة من الطوب الأخضر . حتى ليوشك رفع القرية إلى مستوى المدينة أن ينحصر أساسا فى تغير مادة بناء الأولى ، نكاد نقول - مجازا - فى «حرقها» داخل

قمائن هائلة . (١) ومن الناحية الأخرى ، فمهما خططت فى كيان القرية ثم احتفظت بطوبها النئى ، فأنت إنما تستبدل رثاثة أو بؤسا منظما مهندسا برثاثة أو بؤس فوضى مرتجل .

وعلى أية حال ، ولحسن حظ الجميع أو غير ذلك ، فلقد حسم السد العالى الموقف ولم تعد المشكلة هى التخلص من الطين وإنما الحصول عليه . فحتى الطوب الأحمر أصبح فى أزمة ، وحتى المدينة أصبحت فى أزمة منه . لقد انتهى ، بإختصار ، عصر الطوب النئى ، وبدأ بالضرورة عصر الطوب الرملى ، سواء ذلك بالنسبة إلى المدينة أو إلى القرية . ولعل مفتاح إعادة بناء القرية يكمن الآن فى هذه الخامة . المطلوب فقط هو العثور على صيغة اقتصادية لإنتاجها واستخدامها على مستوى البلد ريفا وحضرا . كذلك يمكن فى الأثناء وفى الأطراف استخدام الحجر مادة بناء لاسيما فى قرى أطراف الصعيد حيث تتوافر المحاجر .

وتكتسب إعادة بناء القرية فى الوقت الحالى خطورة مضاعفة وضرورة ملحة نتيجة للتغيرات الهيكلية العشوائية التى أخذت تتعرض لها فى السنوات الأخيرة . فمع الخروج الريفى المصرى إلى البترول العربى ، وذلك أيضا مع الانفتاح ، وصلت آثار النفط وعوامل تعريته إلى القرية المصرية فى أعماق الريف الذى خلخله وجوفه الانفتاح من قبل ومن بعد . فقد انتشرت حتى استشرت ظاهرة المبانى السكنية الأسمنتية حول كثير من القرى . وفى هذا بالتأكيد بعض تطورات إيجابية ، ولكن هناك جوانب سلبية عديدة وغير حميدة تتطلب التخطيط العاجل قبل أن تتآكل القرية المصرية وينهار توازنها وينأىها الأصل.

القرية مقياس التغير

ثم يبقى أخيرا أننا كثيرا ما نردد أن الفارق ضخم جدا بين القرية والمدينة عندنا ، ثم نعود فنقول إن مدنا أشبه بالقرى ، فى حين أن الفارق فى أوروبا محدود للغاية وأن قراهم تكاد تكون كالمدن . أهناك لبس أو تناقض ؟ كلا ، فالواقع أن الفارق بين القرية والمدينة فى كل من مصر وأوروبا فارق محدود ، وإنما هو فى أوروبا محدود إلى أعلى ،

(١) قارن قبله ، جـ ٢ ، ص ٢١٧ ، ٢٧٧ .

وعندنا محدود إلى أسفل ، بمعنى أن المدينة عندنا هي التي تهبط لتقترب من مستوى القرية ، والقرية عندهم هي التي ترتفع لتقترب من مستوى المدينة . فالتشخيص الصحيح للموقف هو أن الفارق الكلى بين كل من المدينة والقرية في مصر وكل من المدينة والقرية في أوروبا هو حقا الفارق الضخم . ولهذا فما أبعد المدى بين القريتين . من هنا فإن القرية ، الريف ، هي التحدى الحقيقى فى مصر ، ولن تتغير مصر وتتطور جذريا إلا إذا تم هز الريف المصرى بجسمه الثقيل ، ولن يتغير وجه مصر تحت الجلد ، مالم تتغير القرية المصرية حتى النخاع ، وإلا إذا تم رفعها إلى مستوى المدينة . وبغير القرية الحديثة لن تكون الدولة العصرية ، ولن تصبح مصر دولة متقدمة لا نامية إلا يوم تهدم آخر قرية بالبن ، ولن تعبر البحر وتتحول إلى دولة «شمالية» إلا بدفن آخر «قبر سكنى» اسمه البيت الطينى . وإذا كان قد قيل على المستوى السياسى إن للانقلاب تاريخا فقط ، ولكن الثورة وحدها هي التي لها تاريخ وجغرافيا ، فيمكن أن يضاف أنها إذا كانت جغرافية مدن لا جغرافية ريف أصبحت إصلاحا فحسب . ولهذا يعود التخطيط الاقليمى ضد التركيز العاصمى وهو كلمة المستقبل ومفتاح استراتيجيته .

الهيكل الإدارى

الهيكل الإدارى ، أخيرا ، خطره هو أنه الإطار أو الوعاء أو القالب الذى تتم فيه التنمية الاقليمية بجميع جوانبها ومراحلها . وإذا يجب ألا يكون جامدا كالقفص الحديدى يخضع التنمية والمجتمع الاقليمى لحودده الصارمة ، بل يخضع هو لظروفها ومتطلباتها ويتشكل بشكلها . مرنا ، يعنى ، ينبغى أن يكون ، يتطور مع تطور السكان والإنتاج والمواصلات وحضارة العصر ... إلخ . ورغم أن تقسيمنا الإدارى عرف كثيرا من التغيرات فى الفترة الأخيرة ، فإنه مازال يترك الكثير للتمنى .

ولكن لعل أضعف ما فيه هو أن وحدته الكبرى ، وهي المحافظة ، باتت أصغر مما يسمح بأن يخلق فى ظل حياتنا العصرية الحديثة وحدات إنتاجية أو مجتمعية أو بشرية قوية فعالة وقادرة على الحكم الذاتى . فالمطلوب الآن بصفة أساسية وجوهرية أقاليم أكبر مساحة وسكانا ومدنا لى تكون أقدر اقتصاديا وماديا على إقامة المشاريع الحضارية الأكبر والتطلعات والخدمات الحديثة الراقية .

أسس التقسيم (١)

وأساسى جدا فى مثل هذه الأقاليم أن ترتكز على مدينة كبيرة قادرة ، تلتحم التحاما كاملا بإقليمها وتكون بمثابة قلبه النابض ومنبع التقدم والتغيير . أما فصل المدن الكبرى كوحدات إدارية منفصلة ، على نحو ما كنا نفرق فى السابق بين محافظات المدن ومديريات الأقاليم ، فذلك «موضة» قديمة بالية الآن كما هى خطأ تخطيطى فادح . والصواب والسائد حاليا هو أن نستغل هذه المدن الكبرى فى خدمة الأقاليم بإدماجها فى الوحدات الإدارية الجديدة الكبرى تأكيدا للارتباط الوظيفى الواقعى بينهما واستفادة منه وتقريبا للفارق بين المدينة والقرية .

وأساسى جدا بعد ذلك أن تخطط هذه الأقاليم حيث تكون متقاربة بقدر الامكان فى الحجم والثقل ، سواء مساحة أو سكانا أو مدنا أو موارد أو تصنيفا ... إلخ ، من ناحية حتى تكون أقرب إلى التكافؤ والتوازن فى القوة ، ومن ناحية أخرى لتحد من طفيان أو ضخامة أى منها بينها العاصمة يعنى .

والحل يكمن فى تجميع كل مجموعة مناسبة من المحافظات الحالية ، متجانسة تركيبيا متجاورة جغرافيا مترابطة وظيفيا ، فى وحدة حكم محلى أعلى ، وبهذا تختزل أقاليم الدولة الرئيسية إلى عدد أقل من قدر أكبر ، ولا بأس من الاحتفاظ ، داخل كل وحدة من هذه الوحدات ، بهيكلية التقسيم الإدارى الراهنة كوحدات محلية أدنى . وفى هذه الحالة قد يكون من الخير أن نعيد إلى المحافظات الحالية تسميتها القديمة وهى المديريات ، بينما ننقل تسمية المحافظات إلى الوحدات الكبرى الجديدة .

وبهذا وذاك نستبدل بهيكلية التقسيم الإدارى الحالية الثلاثية الدرجات ، وهى الناحية - المركز - المحافظة ، هيراركية رباعية أوسع أو هرما مدرجا ذا سلمات أربع وهى الناحية - المركز + المديرية - المحافظة ، كذلك يمكن الاحتفاظ بالحدود القائمة للأقسام الإدارية السابقة فى خطوطها العريضة مع إدخال التعديلات الواجبة أصلا أو المترتبة كنتيجة ، على أن تكون كل الحدود بسيطة مستقيمة منتظمة بعيدة بقدر الإمكان من التعرج والتعقيد الذى لا داعى له . (٢) .

(١) جمال حمدان ، «تخطيطنا الإدارى فى ضوء نظام الحكم المحلى» مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، يونيو ١٩٦١ ، ص ٣٦ - ٢٠ .

(2) Cf. C. B. Fawcett, The provinces of England., Lond., 1919, p. 25 - 9.

خريطة مصر

والهيكل الجديد الذى يقترح نفسه يبدأ فيما نرى ، بإقليم العاصمة أو الاقليم المتروبوليتانى ، ذلك المهرق العتيد العتيد . فإقليم القاهرة الكبرى أو حتى العظمى وحدة وظيفية حقيقية تتجاوز حدود المنطقة المبنية بعيدا إلى منطقة نفوذ المدينة . وإلحاق هذه المنطقة إداريا بالعاصمة العارمة ودمجها فى وحدة جارية واحدة متشابكة المصالح والتفاعل ، إن لم يكن تقنيا لأمر واقع بالفعل ، فإنه هو الحل الوحيد : إفادة من ثقل العاصمة وهو جدير بأن يحيل الداء إلى دواء . وفى هذه الحالة يمكن أن يشمل الاقليم معظم القليوبية والمنوفية فيما عدا أطرافهما الشمالية القصوى والقصية ثم النصف الشمالى من الجيزة تقريبا حيث يعد أغلبه من قبل جغرافيا وحيويا وحياتيا جزءا لا يتجزأ من مجمع القاهرة المدنى بل محض حى من مدينة القاهرة ، كبير ولكنه أصيل .

أما التفرقة هنا - بالمناسبة - بين محافظتى القاهرة والجيزة فوهم إدارى عريض ومجرد خرافة تخطيطية بدائية شديدة التخلف لا تدعو إلا إلى الاشفاق والتهمك . ويكفى رمزا ساخرا لها أن ما يسمى جامعة «القاهرة» إنما يقع فيما يسمى محافظة «الجيزة» ، بينما أن الجامعة الواقعة فيما يسمى محافظة «القاهرة» تسمى بغير هذا الاسم ، اسم تاريخى لا جغرافى فى الواقع .

أشد خطأ وهراء ، أيضا ، الاقتراح الجديد باقتطاع وتخصيص محافظة جديدة ، محافظة حلوان ، تضم البساتين والمعادى والمعصرة وطره إلى جانب حلوان نفسها وبالإضافة إلى قرى مركز الصف كريف المحافظة ، وذلك على أساس أن المنطقة قد تضخمت حجما ونضجت وظيفيا للاستقلال عن القاهرة ، وكذلك لتخفيف الضغط السكانى عن القاهرة الكبرى (أى تخفيف ، وكيف؟ - والأمر مجرد فصل على الخريطة) . فهذا إن هو إلا إنكسار فى الرؤية ينبع من جهل فاضح بفلسفة التخطيط الاقليمى - المدنى .

فأبسط الأوليات ، والاتجاه العالمى السائد ، هو - وليس العكس - تجميع كتلة المجتمع المدنى الواحد مهما تضخم وكثرت وكثرت ، أو دمج وحداته الإدارية فى واحدة إن هى تعددت ، وذلك حتى تتحقق وحدة الإدارة والتشغيل لوحدة وظيفية فعالة متكاملة . أما تمزيق وحدة إدارية قائمة بالفعل حول جسم مجمع مدنى واحد ضخم وتفتيتها إلى عدة وحدات ، كما يذهب الاقتراح المطروح ، فهذا «إصلاح» وضع

نصف سليم بخطأ مبتكر إضافي ومضاعف ، ومن ثم دعوة إلى الاحباط والافساد لا الاصلاح .

الاسكندرية الكبرى ، بالمثل ، لابد أن تتخذ نواة لإقليم إدارى أضخم بكثير مما لها الآن . ولكن الآراء هنا قد تختلف حول ما ينبغي وما لا ينبغي أن يتبع هذا الاقليم . قد يرى أن نلق البحيرة برمتها بالاسكندرية للتقارب الجغرافى والوظيفى الضيق (أو الواسع ؟) بينهما ، وقد يرى أن يقتصر على ضم كفر الدوار إلى إقليم الاسكندرية فهى منه فعلا وهى فيه كشبرا الخيمة بالنسبة إلى القاهرة أو على وشك أن تكون ، على أن يضاف إلى بقية البحيرة مديرية التحرير التى هى امتداد نام لها جديد ، وكذلك المحافظة الجديدة المقترح إنشاؤها فى منطقة النوبارية .

وفى هذه الحالة فلقد يرى أن يكون الامتداد الحقيقى لإقليم الاسكندرية هو مريوط الكبرى أو الساحل الشمالى الغربى برمته حتى الحدود . فهذا إقليم بازغ ولكنه مخلخل جدا وبحاجة إلى رأس يلم جسمه المديد ويأخذ بيده الضعيفة . والاسكندرية من قبل هى هذا الرأس وهذه اليد ، فضلا عن أنها البوابة والمدخل .

فى الدلتا ، إذا عدنا إلى الداخل ، فإن بقايا أقصى شمال المنوفية وكل ما بين الفرعين فى وسط الدلتا مما يتوزع الآن ما بين كفر الشيخ والغربية والدقهلية يمكن أن تكون معا وحدة إدارية جديدة ، بينما يترك كل شرق الدلتا بعد استبعاد معظم القليوبية ليؤلف وحدة أخرى مقاربة فى المساحة والسكان ومقاربة بدرجة أقل نوعا فى الظروف الطبيعية والاقتصادية والمحاصيل والتوجيه الجغرافى ... إلخ .

ولقد يُرى ، كبديل ، أن نفيد فى تخطيطنا الإدارى من مدن الفروع الكبيرة على جانبى وسط الدلتا مثل دمياط والمنصورة وطلخا وميت غمر وزفتى وكفر الزيات ورشيد . فهذه المدن النهرية تخدم بالفعل مناطقها على جانبى الفرع وأقاليمها الوظيفية تتوزع بعيدا عن الضفتين كأمر واقع ومنطقى متجاهلة الفاصل المائى وأيما حدود إدارية يمكن أن تتبعه .

وها هنا قد يُرى أن من الخير لنا أن نقطع النطاق الشرقى من البحيرة ليدخل مع النصف الغربى من الدلتا الوسطى فى وحدة إدارية وإقليمية كبرى وأكثر تماسكا وطبيعية، بينما يدخل النصف الشرقى من وسط الدلتا مع النطاق الغربى من شرق الدلتا فى وحدة

أخرى ، وبهذا تكون نقط ارتكان ونوايا التقسيم الإدارى الجديد داخل الدلتا هى كتل الكثافة السكانية السميكة والمدن النهرية الضخمة على فرعها ، اللذين يصحبان بدورهما محاور ارتكان وخطوط وصل بدلا من حدود فصل ، بينما ينتقل الحد الفاصل بين الوحدتين إلى خط عمودى منصف تقريبا فى قلب وسط الدلتا ، ومن شأن هذا التقسيم أن يحل ضمنا مشكلة بعض المناطق الواقعة على بحيرة المنزلة والمرتبطة بها كمسطح مائى مثل المطرية والمنزلة ، فهذه المراكز تقع حاليا فى الدقهلية إلا أنها تجد مصالحها الحيوية واليومية مرتبطة أكثر بدمياط وبورسعيد وتود الانضمام إلى إحدهما أو كليهما .

غير أن هذا ينقلنا إلى مشكلة شرق الدلتا ، وهذه تسلمنا من بعدها إلى مشكلة منطقة القناة ، أترك بقية شرق الدلتا كوحدة ثالثة وحدها ، بحسبانها واسعة المساحة والسكان وشبه متجانسة الانتاج والمشاكل بما فيه الكفاية ، وبحسبانها أيضا وحدة ممتدة فى المستقبل بالاستصلاح الزراعى فى أقصى الشرق فى سهول الحسينية والصالحية وبورسعيد إلى أن يصل عمرانها إلى تخوم منطقة القناة ؟ أم نربطها إداريا بالاخيرة ، حيث يشتد التشابك وترابط المصالح والتبادلات والتفاعلات حاليا بالفعل ؟

قد يكون من الأفضل فى المرحلة الحالية على الأقل أن تقوم كل منها بنفسها كوحدة بذاتها ، دون أن يمنع هذا من التنسيق والتكامل بينهما . وفى هذه الحالة فإن منطقة القناة كلها من بورسعيد حتى السويس إنما هى وحدة مورفولوجية ووظيفية واحدة غير قابلة للتجزئة . أما تعدد الوحدات الإدارية الثلاث الحالى بها فليس أكثر من مغالطة تخطيطية أخرى كثنائية القاهرة - الجيزة مع فروق . والحل الحتمى هو الاختزال التام ، على أن المشكلة التى تثيرها منطقة القناة إنما هى مشكلة الضفتين ، ثم سيناء من بعدها بالتالى .

فإذا ما ضم إقليم القناة الضفة الشرقية ، كما يجب بداهة ، فإنه بذلك يجتزئ الشريط الغربى من سيناء . فإذا لم يفعل ، فهل نترك سيناء ، بكل مساحتها الهائلة وبقله سكانها ومواردها ، وحدة أخرى وحدها ؟ من الناحية الاستراتيجية والقومية . ولظروف سيناء العسكرية والأمنية ، مطلوب أساسا دفع التنمية والتعمير وتكثيف السكان فى سيناء . ومن الناحية الجغرافية والوظيفية ، قد تكون منطقة القناة بالنسبة إلى سيناء هى إلى حد ما كمنطقة الاسكندرية بالنسبة إلى مريوط الكبرى أو الساحل الشمالى الغربى .

لذا قد يُرى أن تدمج منطقة القناة وسيناء فى وحدة إدارية كبرى ، شاسعة الامتداد حقا ولكنها أقدر على مواجهة التحدى العمرانى ، أو على الأقل أن يكون الدمج مؤقتا ، إلى أن يتم تكثيف سيناء وتقوم على قدميها . (وفى هذا المقام ، فلقد يُرى إنشاء مدينة كبيرة رئيسية شرق القناة عند الشط قرب نفق أحمد حمدى ، استفادة من النفق أولا ، وثانيا لتكون رأس حربة فى تعمير سيناء عميق ومتقدم معا .)

لحين نستدير جنوبا لنلتفت إلى الصعيد الخصى ، فإن المشكلة التخطيطية أقل تعقيدا بكثير ، المطلوب هنا هو فقط ألا تفرط الوحدات الجديدة فى الطول بالطبع وأول وأبرز وحدة هنا قد يحسن أن تجمع النصف الجنوبى من الجيزة مع بنى سويف مع الفيوم فى إطار واحد ، كالزهرة ثلاثية الورقات ، لا ينقصها التقارب فى المسافة ولا التجانس فى الطبيعة الجغرافية والانتاجية ، كما لا ينقصها قلب تلتقى فيه عند عنق الفيوم - الوادى . والمشكلة أين أو أى تكون العاصمة ، ولعل بنى سويف هى الأكثر توسعا كما هى الأكبر حجما ونشاطا .

يلى جنوبا ، لا مفر ، إقليم يضم المنيا وأسيوط وسوهاج ، أى جذع الصعيد الجنوبى . الاقليم متجانس نسبيا طبيعة ومحاصيل ومشكلات وعقلية . عاصمته الطبيعية لاخلاب عليها وهى أسيوط. المشكلة الوحيدة أنه مفرط الطول بالضرورة . ولعل الحل أن يكون ضم مركز أو اثنين من أقصى شمال المنيا إلى إقليم الجذع الشمالى ، ومثل ذلك من أقصى جنوب سوهاج إلى الاقليم التالى .

وهذا هو إقليم الجنوب الأقصى ، قنا وأسوان معا ، الثنية والذيل . التجانس هنا مكفول طبيعيا وبشرى ، والدمج يكتل مواردهما وسكانهما المحدودة نوعا فى وحدة أقل وأكمل . وإذا كانت استتالة محافظة أسوان بوضعها الراهن مفرطة نوعا بالنسبة لعدد سكانها ، فإنها جديرة بأن تصبح معقولة فى إطار الوحدة الإدارية الجديدة الأكبر التى تجمعها مع قنا . أما الاقتراح الذى يطرحه البعض باقتطاع محافظة جديدة نواتها الأقصر بدعوى فرط استتالة أسوان الحالية وإعطاء الفرصة لهذه المدينة السياحية بالتنمية والتطور .. فلا مبرر له ولا محل فى الإطار الكبير الجديد ، إلا أن المشكلة داخل هذا الإطار هى تطرف العاصمة ، سواء اخترنا قنا أو ، كما ينبغي أسوان .

أخيرا ، وعلى جانبى الوادى ، فلا بأس أولا من أن تظل واحات الصحراء الغربية

موزعة على ما يواجهها من وحدات الوادى ضمنا للربط وإدخال الواحات فى دورة حياة الوادى اليومية والعادية ، أى التقسيم بالعرض . أما فى الصحراء الشرقية فتظل الوحدة على فرط استغلالها طولية تضم الساحل والداخل من السويس حتى الحدود ، إذ لا بديل لذلك بحكم الضرورة الجغرافية .

هذا ، وقد تم أخيرا بالفعل تقسيم الجمهورية إلى ٨ أقاليم تخطيطية كبرى على عدة أسس ، أهمها أن يشمل كل إقليم عددا من المحافظات الراهنة بحيث لا تقسم أى واحدة منها بين إقليمين أو أكثر ، ثم توافر قدر معقول من المرافق والخدمات فى كل إقليم ، وكذلك مدينة مركزية رئيسية أو أكثر ، ثم أخيرا إبراز أهمية المناطق الطبيعية الخاصة من الالامعمور التى يتوقع أن تكون مجالا لتوسع وامتداد الحياة فى المستقبل . غير أن هذه الأقاليم التخطيطية وضعت لأغراض التخطيط الاقليمى ، إن صححت بعض أخطاء التقسيم الادارى فإنها لا تغنى عن الحاجة إلى إعادة تشكيل هيكله بصفة أصلية .

أما تلك الأقاليم التخطيطية فتتألف خريطتها كالاتى . إقليم القاهرة الكبرى ويضم محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية . إقليم الاسكندرية ويضم الاسكندرية والبحيرة والمحافظات الجديدة التى بدأ إنشاؤها فى منطقة النوبارية . إقليم الدلتا ويضم كفر الشيخ والغربية والدقهلية والمنوفية . إقليم قناة السويس ويضم الشرقية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس وسيناء والقطاع الشمالى من محافظة البحر الأحمر حتى نهاية خليج السويس . إقليم شمال الصعيد ويضم الفيوم وبني سويف والمنيا وجزءا من محافظة البحر الأحمر . إقليم أسيوط ويضم أسيوط والوادى الجديد . إقليم جنوب الصعيد ويضم قنا وأسوان وجنوب البحر الأحمر . إقليم مطروح ويضم محافظة مطروح ، مطروحا منها محافظة النوبارية المذكورة .

الباب العاشر

آفاق الزمان وأبعاد المكان

الفصل الأربعون

تعدد الأبعاد

أبعادنا الأربعة

تعدد الأبعاد والجوانب فى كيان مصر وتوجيهها نتيجة منطقية ، منتظرة ومتوقعة ، للموقع البؤرى فى قلب مثلث القارات ، فمصر حلقة وصل بين العالم المتوسطى وبين حوض النيل برمته ، يمثل ما أن السودان حلقة وصل بين العالم العربى وإفريقيا المدارية ، أو هى على الجملة حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا ، شأنها فى هذا شأن جزيرة المغرب على الجانب المناظر من القارة . هذا من الناحية الجغرافية والاقليمية العامة .

ومن الناحية البشرية والاجتماعية البحتة فلقد كانت حضارة مصر العربية ، التى تزرى بحضارة أوروبا الوسيطة شمالا ، تنتكس أثناء مجاعات العصور الوسطى الرهيبة إلى ما يذكر بحضارة العالم الزنجى جنوبا بعجزه وتواكله ومنميتها ورقه ، أى أنها كانت تتأرجح إلى حد ما بين حضارة رأسها المتوسطى وحضارة جذورها النيلوتية أو بين انتماءاتها الأوروبية وانتماءاتها الافريقية ، على أنها أكثر من ذلك . كانت حلقة الوصل بين الشرق والغرب وبين المشرق والمغرب ، والممر الطبيعى الأول بين آسيا وإفريقيا . معنى هذا أن مصر لها بعدان أساسيان هما البعد الافريقى والبعد الآسيوى ، وكل منهما ساهم فى تكوين شخصيتها وتحديد لونها بنسبة معينة . فالبعد الافريقى مدنا بالحياة - بالماء والسكان ، ولكن البعد الآسيوى مدنا بالحضارة - بالثقافة والدين منذ العرب ، وحتى فى العصر الحديث وفى الجانب السياسى تمثل البعدان فى حركات الوحدة السياسية التى دخلتها مصر : مع السودان أولا ثم مع سوريا بعد ذلك .

هكذا نتحدد لنا فى المحصلة العامة أبعاد أربعة فى توجيه مصر : الآسيوى والافريقى

على مستوى القارات ، والنيلي والمتوسطى على المستوى الاقليمي . غير أنه من الواضح أن هذه الأبعاد تتداخل في بعضها البعض غالبا كما يفعل النيلي والافريقي ، هذا فضلا عن أن الكل يتداخل مع الاطار العربى الكبير . بيد أن الاطار العربى ليس مجرد بعد توجيهى أو إشعاعى وإنما هو خامة الجسم وكيان جوهري ذاتة . هو الجسم حيث الأبعاد هي الأطراف . هو الوجهة وهي الوجهة . هو الهوية وهي «هوائيات» الارسال والاستقبال . بوضوح أكثر : العروبة وجود ، ولكن الأبعاد توجيه ، إن تكن الأبعاد هي اتجاهات البوصلة ، فإن الأساس العربى هو جسم البوصلة ذاته .

والواقع أننا فى دراسة أبعادنا الاقليمية كالبعد الآسيوى والافريقى والنيلي والمتوسطى، كما دراسة دوائرننا المكانية كالدائرة العربية والاسلامية والافريقية ، يحسن دائما أن نميز موضوعيا ومنهجيا بين دوائر انتماء ودوائر علاقات . وفى كل الحالات فإن العروبة وحدها هي دائرة الانتماء، وكل ما عداها فدوائر علاقات .

والحقيقة المركزية بعد هذا أن الانتماء العربى هو وحده أيضا «جيروسكوب مصر» الذى يحفظ عليها توازنها واستقرارها بين ضغوط و«شدود» تلك الأبعاد بالدقة . فلقد كان لكل منها ثقله ووزنه الذى يجذب مصر فى اتجاهه ويكون أو يلون شخصيتها بدرجات متفاوتة من عصر إلى آخر . ولذا فإن من أهمية بمكان أن نقيم كل بعد منها ومدى إسهامه فى تكوين الشخصية المصرية وتوازنات التفاعل المتطور بينها جميعا كدراسة فى العلائق المكانية والعلاقات التاريخية المتوسعة والمتغيرة عبر العصور .

البعد الآسيوى

من بين البعيدين القاريين ، يذهب الثقل والخطر دائما وأساسا للبعد الآسيوى الذى يأتى أيضا مبكرا باستمرار ، بينما يغلب أن يتأخر الأفريقى زمنيا . فرغم أن مصر فى إفريقيا موقعا ، فقد كانت أبدا فى آسيا وقعا ، هي فى إفريقيا جغرافيا ولكنها فى آسيا بالتاريخ ، فى إفريقيا طبيعيا ولكنها بشريا فى آسيا أكثر .

ولقد كان هيجل ، ومن قبل راتزل ، الذى ضغط على الحقيقة كثيرا ، من أوائل من وضعوا أيديهم عليها . ففي «فلسفة التاريخ» تعرف هيجل فى إفريقيا على ثلاث مناطق كبرى : الأولى جنوب الصحراء وهي إفريقيا بالمعنى الصحيح ، ثم شمال غرب إفريقيا

وإعتبرها جزءاً من أوروبا، ثم أخيراً وادى النيل الذى ألحقه بالنظم النهرية الآسيوية الكبرى . وعلى الأقل ، فلقد كان الاغريق أحياناً يعتبرون الدلتا جزءاً من آسيا تاركين الصعيد فى إفريقيا . كذلك كانت العرب تربط الدلتا بالشام والصعيد بالحجاز . يقول الكندى مثلاً فى «فضائل مصر» «صعيدها أرض حجازية ، حره كحر الحجاز ، وأسفل أرضها (أى الدلتا) شامى ، يمطر مطر الشام» .

وعلى الجملة ، وفى كل الأحوال ، وفى علاقاتها الخارجية كانت مصر القديمة آسيوية أكثر منها - أو بقدر ما هى - إفريقية (١) ، وحتى دون أن ننسى المؤثرات الآسيوية فى القرن الإفريقى وشرق إفريقيا ، يمكن أن نقرر بسهولة أن مصر هى أكثر إفريقيا آسيوية . والانحدار التاريخى والجاذبية الجغرافية فى مصر هى أساساً نحو الشمال عموماً ، والشمال الشرقى خصوصاً ، لماذا ؟

الضوابط الموجهة

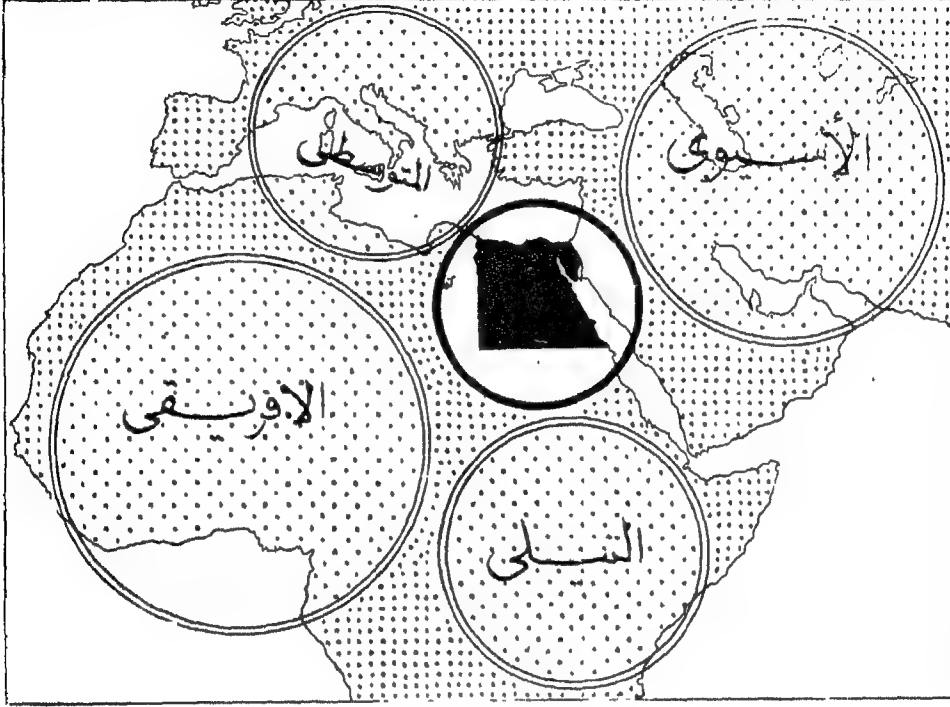
إن نظرة إلى الخريطة تكشف لنا حقيقة بسيطة ولكنها دالة . فالنيل فى مصر لا يجرى فى منتصف الصحراء ولكنه يجنح بتحيز واضح نحو الشرق ، قل تقريباً بنسبة الثلث - الثلثين . ولو كان النيل يجرى أكثر غربية لتغيرت بلا شك اتجاهات التاريخ ، على الأقل فى جزئياتها . خذ مثلاً الفراغ العمرانى الفاصل بين أطراف المعمور المصرى وأطراف المعمور السورى من ناحية ، وبينها وبين أطراف المعمور الليبي من ناحية أخرى . إن المسافة بين بورسعيد وغزة تناهز كما يطير الطائر ٢٥٠ كم ، فى مقابل ٨٠٠ كم ، أى ثلاثة الأمثال ، بين الاسكندرية ومنتصف الجبل الأخضر . والدالة واضحة : إن أقرب جار لمصر إنما يقع فى آسيا (٢) .

ولا شك بعد هذا أيضاً أن الصحراء الغربية أصعب اختراقاً وأقل انفتاحاً accessibility من الصحراء الشرقية . حقا إن الأخيرة أشد وعورة ، جبلية مخرسة ، فى حين أن الأولى هضبية ممهدة نوعاً ، إلا أن ما أصلحته التضاريس نسبياً أفسدته القحولة المطلقة تماماً . أما الصحراء الشرقية فأكثر ماء وحياء ، وحتى تضاريسها الصعبة ليست عقبة مطلقة بفضل أوديتها العديدة . وإذا كان الطريق المحورى

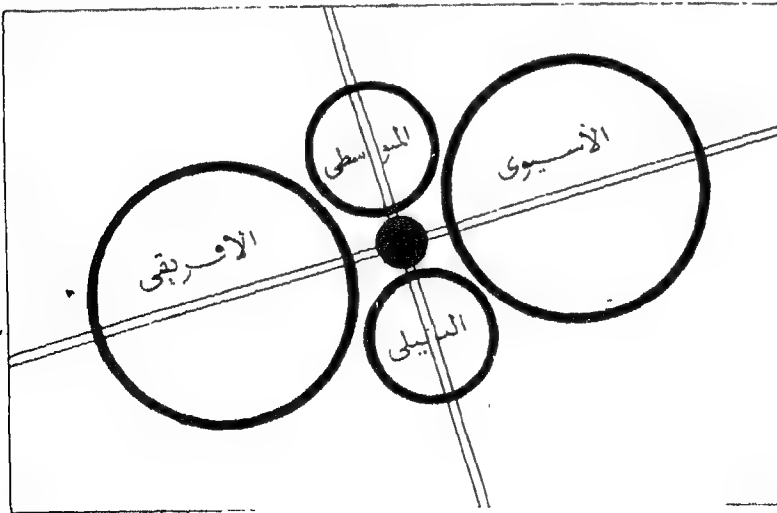
(1) W. Fitzgerald, Africa, 1950, p. 418.

(2) George, Relations of geog., etc., p. 278.

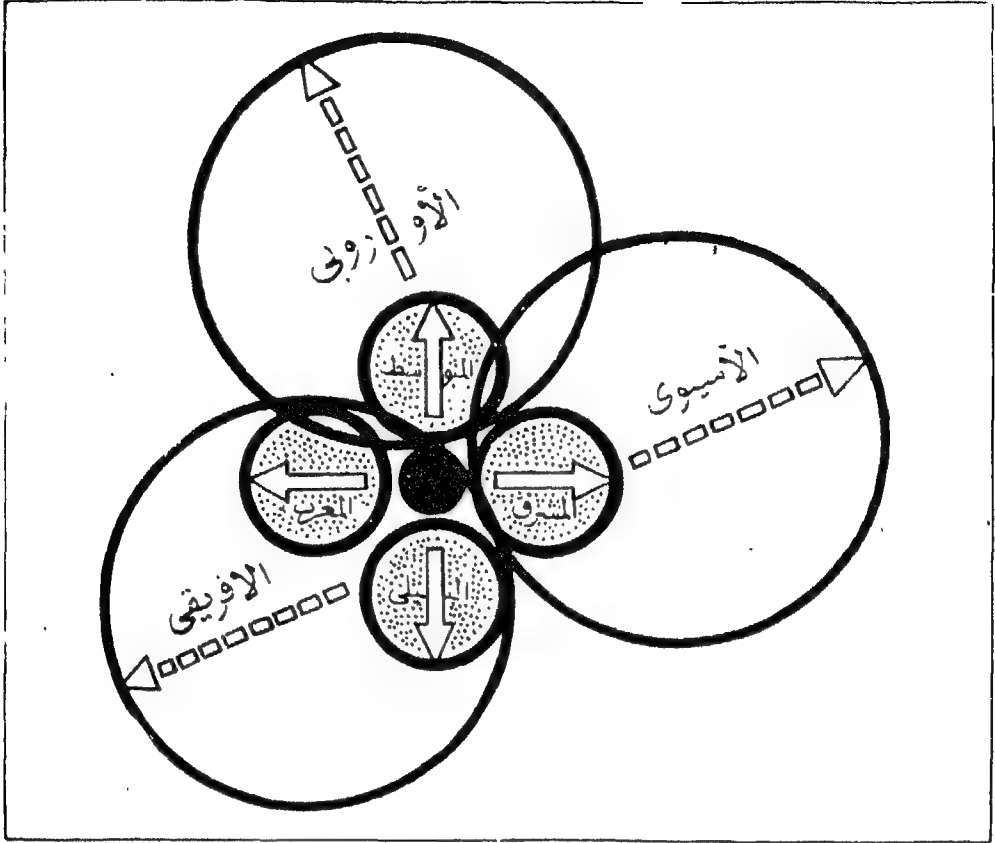
للحركة في كلتا الصحراوين يتركز في الشريط الساحلي الشمالي ، فإن هذا الفارق العام بينهما يصدق عليه بالدرجة نفسها . ولهذا وذاك جميعا ، لم تكن مصر آسيوية أكثر منها إفريقية في توجيهها الجغرافي فحسب ، وإنما كذلك كانت مشرقية أكثر منها مغربية .



شكل ١٢ أبعادنا الأربعة



شكل ١٣ - أبعادنا الأربعة : رسم تخطيطي



ثم إن النيل لا ينحدر ويصب شمالا فحسب ، ولكن وزنه وثقله الفعلى يزداد كلما تقدم شمالا مع اتساع الوادى عموما ، ولقد رأينا كيف أوشكت الكأس أو الزهرة المصرية أن تكون مثلثا مسحويا جدا وبالع الاستطالة ، وأهم من ذلك أن الدلتا وحدها تضم ثلثي مصر مساحة وسكانا وإنتاجا وثروة ، فاندفاع جسم مصر ، بطبيعة توزيع مراكز الثقل فيه ، هو نحو الشمال ، كذلك فإن الشمال دائما وطوال التاريخ كان كأمرا واقع مركز الحضارات العالمية الفعالة والقوى السائدة الفاعلة ، كان موطن الأخطار كما كان مصدر النفوذ المؤثر ، كل ما فى مصر إذن ينظر ويتجه إلى الشمال ، وكل مصر بدورها تلتفت وتتطلع إلى الشمال ، إن بوصلة مصر الجغرافية موجهة طبيعيا ، سواء داخليا أو خارجيا ، نحو القطب الشمالى ، والشمال هو قمة وقبلة مصر جميعا .

وبعد هذا أيضا فإن الدلتا مفتوحة مكشوفة من الشرق والغرب ، تؤدي تلقائيا إلى سيناء التى تحمل فى إقليم جفاراها جسرا برياً إلى آسيا هيأته الطبيعة بكتبانها الرملية وبما تختزن من مياه الأمطار لأن يكون المدخل الشرقى لمصر ومفتاحها الام (١) . بل إن

(١) عباس عمار ، المدخل الشرقى لمصر ، القاهرة ، ١٩٤٦ .

سيناء كما رأينا كانت دائما تثير السؤال : إفريقية أم آسيوية ؟ وأيا كان الرد ، فهي حلقة الوصل بين القارتين ، وهي موصل جيد إلى القطاعات الشمالية الهامة من مجالنا الآسيوى . بل إنه إذا كانت مصر بعامة هي العقدة التى تلحم المشرق العربى والمغرب ، فإن سيناء هي العقدة التى تلحم مصر بالمشرق مباشرة .

والى جانب سيناء يأتى البحر الأحمر كدهليز طويل يقضى بمصر إلى غرب الجزيرة العربية حتى اليمن ، مثلما كان طريقا لها إلى القرن الإفريقى ، وبذلك يشارك فى البعدين الآسيوى والإفريقى . أى أن لنا أن نتساءل - كما تساءلنا عن سيناء - عما إذا كان البحر الأحمر بحرا آسيويا أو إفريقيا . والواقع الجغرافى أن كليهما عنصر «إفريقاسى» . ومما له دلالة أن هذا ينسحب على شرق البحر المتوسط نفسه حيث يتقاسمه الساحلان السوري والمصرى ، أى الآسيوى والإفريقى ، وحيث يبدو هو الآخر بحرا إفريقاسيا بقدر ما هو بحر أوروبى . بل من الطريف أن الجزء من البحر المتوسط الواقع إلى الجنوب من كريت مباشرة كان يظهر على خرائط القرن ١٩ باسم «البحر الإفريقى» تمييزا له عن البحر الأوروبى الواقع شمالها (١) وكل هذا التداخل أو التجاذب بين الآسيوية والإفريقية يؤكد البعد الآسيوى فى هذا الجزء المتطرف من إفريقيا .

فإذا عدنا إلى البحر الأحمر بقليل من تفصيل ، فهنا كان وادى الحمامات - طريق قنا القصير (١٠٠ ميل فقط) - يقوم كخاضرة للصحراء الشرقية بدور مناظر ولكنه مصغر لدور شريط سيناء . ومنذ التاريخ المصرى القديم وهو يلعب دورا تكميلى فى توجيه مصر الآسيوى وارتبط فيه أساسا بالقطاعات الجنوبية الأقل أهمية . وإذا كان المصريون القدماء قد سموا هذا الطريق «طريق الآلهة» اعتقادا منهم بأنه طريق أجدادهم الأول (٢) ، فربما جاز لنا بالمقابلة أن نصف طريق سيناء «بطريق الغزاة» لكثرة ما عبرته الجيوش . غير أن من المفيد أن نذكر أن طريق القصير يتضاؤل كلية بجانب طريق سيناء ، إذ لا نكاد نعرف موجة أو حملة أتت عن طريقه يقينا إلا حملة أو «تجريدة» الهند فى القرن الماضى . على أنه من الناحية التجارية لم يعدم قدرا كبيرا من الأهمية حيث كان مخرجا ومدخلا أساسيا لتجارة المرور بين البحرين عن طريق الصعيد والوادى ، لاسيما وأن

(١) زينب عصمت راشد ، كريت تحت الحكم المصرى ، القاهرة ، ١٩٦٤ (الخريطة الأخيرة) .

(٢) أحمد فخري ، فى : دراسات فى العالم العربى ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٨٣ .

القطاع الشمالى من البحر الأحمر لم يكن مرغوباً فى ملاحته لأخطار العواصف والشعاب المرجانية ، كما كانت تتهدده أحياناً الأخطار الشمالية كأيام الصليبيات . هذا فضلاً عن أنه كان طريق الحج التقليدى فى العصور الوسطى . وتتعاكس كل هذه العوامل على تاريخ موانئ جبهة هذا الطريق خاصة القصير والسويس .

قُطْب فى دائرة الحلقة السعيدة

من محصلة هذه الضوابط الأولية . جنوح النيل إلى موقع شرقى ، صعوبة اختراق الصحراء الغربية ، توجه مصر الشمالى ، ثم توجيه طريقى سيناء والقصير . دخلت مصر فى علاقة حميمة مع غرب آسيا . والواقع أنه قبل أن يولد العالم العربى وحتى اليوم كانت مصر لهذا تكون قطاعاً حيويًا من الحلقة السعيدة ، وهى تلك الحلقة من الأراضى الخصيبة أو الأكثر غنى التى تحيط بالجزيرة العربية . وكانت مصر تدخل فى هذه الدائرة عن طريق شريط سيناء الشمالى من ناحية وادى الحمامات من ناحية أخرى . وكانت تلك دائرة كاملة تجرى فيها تيارات التاريخ والحياة بلا انقطاع كالدائرة الكهربائية المغلقة . وكانت مصر قطباً أساسياً من أقطاب هذه الدائرة . ولهذا كانت تقف على بوابة إفريقيا وتنظر إلى نافذة آسيا .

وعلى الضلوع الغربية لهذه الحلقة السعيدة ، انبثقت منها وتداخلت معها أو انطبعت فوقها حلقة محلية أو ثانوية من مقياس أصغر ، «الحلقة الصغيرة» كما قد نسميها ، تلف حول البحر الأحمر وحوضه على طول سواحله الغربية والشرقية مستمرة عبر سيناء وباب المندب مع بعض توصيلات فرعية عرضية عبر البحر كما عند القصير وجدة وپور سودان ومصوع إلخ . فى هذه الدائرة الكهربائية من الدرجة الثانية كانت تدور حركة التاريخ الاقليمى والتجارة والعلاقات والهجرات بلا انقطاع ، مع وعكس عقارب الساعة بلا تمييز ، وذلك بين غرب الجزيرة العربية وادى النيل ، خاصة بين مصر والجزيرة فى الشمال وبين اليمن والحبشة فى الجنوب .

فيها ، مثلاً ، تنقلت هجرة الحاميين القدماء من جنوب الجزيرة إلى القرن الأفريقى وحوض النيل حتى مصر شمالاً ، بينما دلفت فى الاتجاه المقابل هجرة الساميين العرب مع الاسلام أو معهم الاسلام من شمال الجزيرة العربية إلى مصر فالسودان . وعلى نطاق محلى أصغر ، انتقلت جالية من صعيد مصر إلى المدينة بالحجاز قبل الاسلام استقرت

وتوطنت ، ويقال إنها أصل أبنائها الذين استقبلوا النبی محمد - صلى الله عليه وسلم - بالترحيب قبل فتح مكة . هذا ، وإذا كان القطاع الشمالى من هذه الحلقة الصغيرة ، تماما مثلما فى الحلقة السعيدة ، هو أهم قطاعاتها بحكم الثقل المصرى ، فإن العقدة الحرجة فيها أيضا هى بكل وضوح عقدة سيناء الأرضية .

الاتصال الأرضى

للاتصال الأرضى عبر جسر سيناء إذن أثر كبير وقيمة بالغة فى توجيه مصر نحو آسيا وتوكيد البعد الآسيوى فيها . والذين يقللون عادة من تأثير العوامل الجغرافية جديرون بأن يراجعوا أنفسهم إذا تذكروا أن الاسلام ، مثلا ، دخل السودان عن طريق مصر أساسا رغم أن السودان والجزيرة العربية يتواجهان طويلا عبر البحر الأحمر ، أو إذا هم تأملوا كيف أن تأثيرات العروبة والاسلام الهامة فى شرق إفريقيا من القرن حتى مدغشقر هى أساسا تأثيرات ساحلية وجزئية ، بينما أن القطاع الشمالى الذى دخله العرب عن الطريق البرى عبر سيناء هو وحده الذى استعرب وأسلم تماما . ولهذا فإن لنا أن نتصور كم كان يتغير توجيه التاريخ المصرى القديم والحديث لو كان البحر الأحمر يمتد بكامل عرضه حتى يتصل بالبحر المتوسط .

إن اتصال مصر الأرضى بآسيا عبر سيناء ، نحن نخلص ، له أهمية بالغة فى تاريخ مصر ، بل المنطقة العربية كلها . بل إن هذا الاتصال قد يكون أهم حقيقة منفردة فى تاريخ وتوجيه مصر كلها . وهو كحدث جيولوجى يشبه ، وإن بطريقة عكسية ، انفصال الجزر البريطانية عن القارة الأوروبية ، وكلاهما قد يكون من الناحية التاريخية والبشرية أهم حدث جيولوجى أثر فى كيان البلد وتوجيه . لماذا ؟ - فكر فقط فيما عسى كان يمكن أن يحدث لو أن خليج السويس ، أو حتى العقبة ، كان مستمرا حتى البحر المتوسط بفواصل مائى كامل . لاشك ابتداء فى أن الصيغة الآسيوية والبعد الآسيوى فى كيان مصر كان يكون مختلفا جدا ، محدودا إلى أقصى حد .

ثم هل كان من المحتمل بعد هذا أن تصبح مصر ، ومن ورائها المغرب العربى كله ، عربية ، ولا نقول حتى إسلامية ، بالضرورة ؟ أمام كل من مضيق جبل طارق غربا والبوسفور شرقا ، تقدم العرب و/أو الاسلام ، ولكنهما عادة فارتدا وانحسرا عن الأندلس والبلقان على الترتيب . هكذا ، ربما ، كان يمكن أن يكون حكم برزخ السويس لو

كان مضيقا : موجة فانحسار . ولا ننسى أن المد العربى الأول كان برياً بصرامة ، وكانت العقلية العربية تخشى البحر وتنتأى عن عبوره .

لهذا فليس من الممكن الجزم بأن خريطة العروبة والاسلام كانت لتأتى حتما كما أتت بالفعل . بل أبعد من هذا لتغير تاريخ مصر والمنطقة والعالم كله ، لأن المضيق كان سيصبح طريق العالم ، وكطريق للعالم فلا شك فى أن المؤثرات الأوروبية بالذات كانت ستكون أقوى بكثير فى مصر . ولهذا فليس معنى أن مصر كانت ستصبح أقل آسيوية . إنها بالضرورة كانت ستصبح أكثر إفريقية ، وإنما على الأرجح أكثر أوروبية ، وبالتالي وبالتحديد أدق ، كانت حرية أن تصبح أكثر متوسطة منها نيلية .

بالمثل ، أو بالمقابل ، لو كان مضيق باب المندب ملتصحا بإفريقيا دون فاصل مائى ، فلفل المد العربى هناك كان يكون أقوى وأبعد . وفى الحالين ربما كان المد العربى الاسلامى قد اتجه إلى الحبشة وإفريقيا القرن والصومال ووسط إفريقيا أكثر منه إلى بحر الروم والمتوسط ، ولكان محور إمتداده طوليا أكثر منه عرضيا .

من كل هذا فلا غرابة أن كان المحور الشمالى الشرقى هو بوابة مصر الرئيسية ومدخلها الأول، كان أكثر من ترمويل مصر ، منه دخلت جميع الموجات التى اكتسحت البلاد ، فيما عدا أقلية نادرة أتت من الغرب كالليبيين فى مصر القديمة والفاطميين فى العصر الاسلامى ، أو من الجنوب كالنوبيين أو الاثيوبيين فى العصر القديم .

نحو الشرق

وبغض النظر عن القيمة النسبية لكل من طريقى سيناء والقصير ، فلقد صبا أغلب نشاط مصر الخارجى فى الجبهة الآسيوية . فكانت كل الحركات الخارجة من مصر وكل معاركها التاريخية تتم على أرض آسيوية . وقد كان إطار النشاط المصرى فى آسيا لا يخرج تقليديا عن الهلال الخصيب حتى أقدام الأناضول ومشارف الفرات وتخوم العرب البتراء . وإذا كانت مصر لم تصل فعليا فى مدها الآسيوى إلى قلب العراق فضلا عن فارس ، بينما وصلت قوى مختلفة من كل منهما أكثر من مرة إلى مصر ، فليس هذا لقصر ما فى نفس الحركة المصرية . بل لعل العكس هو الصحيح ، فقد كان لمصر بعد آخر برمته هو البعد الافريقى ، بينما لم يعرف العراق أو فارس أبعدا أخرى مماثلة .

(١) قارن قبله ، ج ٢ ، ص ٢١٧ ، ٢٧٧ .

على أن هذا الزحف نحو الشرق Drang nach Osten اتسعت رقعته في القرن التاسع عشر حتى شملت الأناضول وكادت تشرف على إسطنبول مرة ، كما توغلت في نجد والحجاز حتى اليمن من الناحية الأخرى . وفي كثير من فترات التاريخ كانت ولاية مصر تشمل ضمنا جزءا قل أو كبير من الشام وإيالاته ، كما تمددت إلى غرب الجزيرة العربية أكثر من مرة .

ومن الناحية الدينية البحتة لم تتفصل مصر كذلك عن دائرة الحلقة السعيدة قط ، سواء قبل الاسلام أو بعده . فمن الحقائق اللافتة للنظر أن مصر كانت دائما طرفا في قصة التوحيد بفضولها الثلاثة ، بينما أن قصة التوحيد بدورها لا تُفهم في كل مراحلها إلا بذكر مصر . ومصر مذكورة في الكتب السماوية الثلاثة ذكرا متواترا إلى أقصى حد ، بحيث تؤلف جزءا أساسيا من جغرافية الأديان الثلاثة ومفتاحا جوهريا لتاريخها . بل إن مصر ونيلها وقرعونها ومدائنها وخزائنها هي البلد الوحيد المذكور بالاسم والتضمين مرارا في القرآن .

وفيما عدا هذا ، فإن مواطن الأديان التوحيدية في سيناء وفلسطين والحجاز ترسم فيها بينها مثلثا أو سهما رأسه يشكل مماسا لمصر في سيناء . فمصر أحد رؤوس أو أضلاع مثلث الأديان . كذلك فلقد انصبت هذه الرسائل جميعا في مصر على التوالي ، وإن كانت كل فرشة منها تغطي وتغطي على سابقتها حتى سادت أخرها في النهاية . وإلى هذا ، فإن مصر لعبت في مراحل الدعوة إلى ثلاثتها دورا أو آخر . فكانت لموسى قاعدة ومنطلقا ، ولعيسى ملجأ وملادا ، بينما كانت مع النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - هدية ونسبا .

وثمة هنا مفارقة طريفة ، وهي أن درجة انتشار كل من الأديان الثلاثة في مصر تكاد تتناسب عكسيا مع درجة ارتباط رسولها بمصر . فموسى أشدهم ارتباطا بمصر ، ولد وعاش وربى بها ، بل يعده البعض مصرياً بالأصل ، ومع ذلك فلم تنتشر اليهودية في أوجها إلا انتشارا جزئيا محليا جدا . أما عيسى فقد جاءها طفلا وأقام بها بعض الوقت ، ولم تنتشر المسيحية في أوجها إلا نصف انتشار على الأكثر . أما النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - فهو وحده من بين أصحاب الرسائل الثلاث الذي لم يجرى إلى مصر ، وإن كان وحده الذي أصبح منها ، ومع ذلك فقد قدر للإسلام أن ينتشر بها الانتشار الأكمل والأشمل .

وفى كل الأحوال فإن مصر تبقى بطبيعة الحال مسرحا أساسيا لكل الأديان والرسالات ومعظم الأنبياء والمرسلين ، إن لم تجر معظم أحداث بعضها على أرضها فإن آثارها تحتفظ ببصمات أصابع البعض الآخر . فعدا سيناء التى تلخص أسماء الأماكن فيها كل قصة اليهودية واليهود ابتداء من عيون موسى وحمام موسى ونجد فرعون إلى جبل التيه وجبل موسى وجبل المناجاة إلى الوادى المقدس طوى ، نجد سلسلة متصلة متعاقبة من المواقع والمواضع الدينية الدالة والهامة.

فمن قرية غيته وتل يهوذا قرب بلبيس بالشرقية أو قرية شلشلمون قرب منيا القمح غير بعيد أيضا حيث عاش يوسف وأخوته («خزائن الأرض») بأرض جاشان (وادى الطميلات) ، إلى أون ومنف («المدينة» فى قصة سيدنا يوسف) ، إلى شجرة المطرية ثم قرية البهنسا فى صعيد مصر حيث أوى ابن مريم وأمه («ربوة ذات قرار ومعين») ، إلى قرية الشيخ عبادة أو أنصنا القديمة ، ملوى ، المنيا ، من حيث جاءت ماريّا القبطية زوج النبى محمد - صلى الله عليه وسلم - وأم إبنه إبراهيم .

قطاع عرضى و/ أو رأسى كامل للديانات التوحيدية الثلاث على امتداد قاطع جامع لأرض مصر من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى عبر الصحراء وعلى مدى الوادى دلتا وصعيدا .

مع آسيا العربية

على أن أهمية البعد الآسيوى فى الشخصية المصرية ، تلك التى تنعكس حتى منذ فجر التاريخ فى العنصر السامى المؤكد فى اللغة المصرية القديمة ، الحامية أساسا ، وفى النقوش السينائية الشهيرة الهيروغليفية الأصل وأصل الأبجديات جميعا ابتداء من القبطية والنبطية إلى الفينيقية والاعريقية ، والتى تتكثف أشد ما تتكثف فى سيناء خاصة حيث تمثل قطاعا عرضيا ورأسيا من التاريخ المصرى - الآسيوى ورأس الحرية فى البعد الآسيوى - المصرى ، نقول إن هذه الأهمية زادت واكتملت خاصة منذ العرب حين أخذت مصر الشخصية العربية كاملة فى اللغة والثقافة والدين ، بل لم تلبث أن أصبحت بها قلب العالم العربى والعروبة وهمزة الوصل بين المشرق والمغرب وبين آسيا العربية وإفريقيا العربية . ومنذ العروبة ، يلاحظ أن كل الدماء القريبة أو البعيدة التى انصبت أو تسربت إلى مصر جماعات أو أفرادا ، جاءت كلها تقريبا من الجبهة

الآسيوية باستثناءات قليلة . فبجانب العرب ، يصدق هذا على عناصر الأكراد والتركمان والغز والدليم ممن أتوا كممالك الأيوبيية والمملوكية ، كما يصدق على الأتراك فيما بعد ومعهم الشراكسة، ثم فى القرن الأخير الأرمن وغيرهم . وفى القرن نفسه اشتدت هجرة ودخول عرب الشام ولبنان وفلسطين إلى مصر .

وعند هذا الحد لابد أن نلاحظ بعض فروق محلية فى بعدنا الآسيوى . فعموما كان ارتباطنا بالقطاع الشمالى منه أقوى بدرجة أو بأخرى منه بالقطاع الجنوبى ، لاسيما فى العصور القديمة قبل الاسلام . ذلك أن مصر إذ تتصل عن طريق سيناء بالشام والجزيرة العربية تجد اتصالها بالشام أقرب وأسهل ، لأن الطريق الأساسى فى سيناء هو الساحل الشمالى المؤدى تلقائيا إلى الشام ، بينما أن الاتجاه نحو الجزيرة العربية تغيير حاد ولفة طويلة . كما كان تباين البيئة فالانتاج بين مصر النيلية والشام المتوسطى يحفز إلى التبادل التجارى ، بينما ينقص صحراء الجزيرة العربية مادة التبادل إلى حد بعيد .

وعموما فلقد كانت علاقات مصر التاريخية مع الهلال الخصيب الشمالى من الحلقة السعيدة أقوى منها مع الهلال الخصيب الجنوبى من تلك الحلقة . ولكن مجئ الاسلام صحح الوضع نحو قدر أكبر من التوازن ، ورفع ضغط أو نبض العلاقات بين الجزيرة العربية ومصر ثقافيا ودينيا وبموجات الهجرة من الأولى ويمواكب الحج و«الصرة» السنوية من الثانية .

ثم جاء البترول فى الوقت الحالى ليزيد التفاعل بينهما عن ذى قبل وأكثر من أى وقت مضى ، تعاملًا وتبادلاً وهجرة وسياحة وعملا وسياسة . فالبترول أخرج الجزيرة العربية من عزلتها التى فرضتها عليها الصحراء والفقر ، فى الوقت نفسه الذى أخرجت فيه قضية فلسطين مصر من عزلتها العربية التى فرضها عليها الاستعمار والاقطاع الحاكم منذ القرن ١٩ . وتعد مصر حاليا أكبر عامل تحضير وتعمير وتنمية منفرد فى كل الجزيرة العربية .

ولأول مرة تخرج الهجرة البشرية من مصر ، ولأول مرة تخرج السياحة الدولية من الجزيرة العربية . وتستقبل مصر اليوم أكبر تيار من السياحة العربية الصيفية سواء من دول الخليج أو السعودية . وبالمقابل فإن حجم ووزن الهجرة المصرية المؤقتة أو العاملة فى

الجزيرة العربية هي أكبر ما يوجد منها بالشرق ، بمثل ما أنها أكبر من المشرق الآسيوى منها فى المغرب الافريقى .

ولما كان بترول الجزيرة مركزا كله فى شرقها الأقصى ، الكويت والاحساء وساحل الخليج ، فإن التداخل والوجود المصرى فى الجزيرة لا يتركز أو يقتصر الآن على نصفها أو قوسها الغربى، الحجاز واليمن ، مثلما كان السائد عادة طوال الماضى إلى ما قبل البترول ، وإنما بات يغطى الجزيرة برمتها ويتغلغل فيها على كل المستويات الاقليمية والمحلية .

بر مصر وبر الشام

نتيجة لهذا كله فإن كثافة العلاقات والتفاعلات بين مصر والقطاع الجنوبى من بعدنا الآسيوى تغلبت أخيرا على نظيرتها مع القطاع الشمالى ، بعد أن ظلت الأخيرة تحتكر الصدارة المطلقة طوال التاريخ تقريبا . ويعد أن كان تباين الانتاج بين مصر والقطاع الشمالى عاملا فعلا فى تلك العلاقة (محاصيل الرى الحارة هنا ومحاصيل البحر المتوسط هناك) ، فإن تشابه التطور الحضارى والصناعى الحديث بينهما (اشتراك الطرفين فى القطن والمنسوجات) أضعف منها نوعا .

فالتبادلات والعلاقات التجارية اليوم بين مصر وكل من سوريا ولبنان والشام عموما والعراق أقل كثيرا بلاشك مما بين مصر وكل من السعودية والكويت وسائر دول وإمارات الخليج ، ولو أن ما يقال عن مصر فى هذا يصدق على هاتين المجموعتين فيما بينهما كذلك ، كما أن علاقات وتبادلات ومعاملات كل من مصر فى جانب ووحدات الشام والعراق فى الجانب الآخر مع وحدات الجزيرة العربية المختلفة أصبحت تفوق تلك التى بينهما بكثير . انقلاب مادى وتجارى كامل ، ولو أن النمط كله مرهون وموقوت بالبترول وسيعطى مكانه يوما ما للنمط التاريخى القديم جزئيا .

ومهما يكن الأمر ، فإن العلاقة بين مصر والشام عموما تظل «علاقة خاصة» فى أكثر من معنى. فلعل الشام هو أكثر ما ارتبط بمصر وتفاعل معها على امتداد بعدها الآسيوى، وذلك إذا أخذنا متوسط التاريخ . فثمة الجوار الجغرافى المباشر ، ثم الوحدة الاستراتيجية الجذرية عبر التاريخ . وعن الجوار الجغرافى بالذات ينبغى أن نلاحظ أن بادية الشام تفصل الشام وتبعده نوعا عن العراق رغم اتصالهما وتقاربهما فى أقصى

الشمال . وفي أقصى الجنوب بالتحديد ، حيث تتسع الصحراء إلى مداها ، يزداد الفاصل بين فلسطين والعراق إلى حد يبلغ عدة أضعاف الفاصل الصحراوي بين فلسطين ودلتا مصر .

من هنا فإذا كان شمال الشام أقرب إلى شمال العراق ، فإن جنوبيه أقرب إلى مصر . وإن يكن الشام والعراق ، اللذان يؤلفان الهلال الخصيب ، هما كالتوائم بين الأشقاء ، فإن الشام ومصر أيضا هما في الوطن العربي توأمان آخران إلى حد كبير . وتزداد هذه العلاقات تكثفا في جنوب الشام ، حيث تبدو فلسطين بالذات وهي من أكثر جيران مصر تأثرا بها . وليس صدفة أن قاموسنا التاريخي كان يشير دائما إلى «ير الشام» كمقابل ومناظر «لبر مصر» ، فهما ضلعا زاوية البحر المتوسط القائمة ، ولانعرف في هذا القاموس «برين» آخرين سواهما ، كأنهما وحدهما صفتان لنهر واحد أو شاطئان لبحيرة واحدة .

مصر وفلسطين

ابتداء ومبدأ ، لنا بكل سهولة ويقين أن نقرر أن مصر إن تكن أكثر إفريقيا آسيوية وعربية ، فإن فلسطين هي أكثر آسيا والعربية إفريقية ومصرية معا . تلك أبسط مبادئ منطق الجغرافيا والجوار الجغرافي ، إن لم يكن لأن «كل الجيران أقارب» تقريبا كقاعدة أنثروبوجغرافية شبه عامة، فيحكم الأمر الواقع والواقع التاريخي . فكما أن فلسطين بداية البعد الآسيوي في كيان مصر ، فإن مصر هي بداية البعد الإفريقي في كيان فلسطين بالضرورة . وكلتاها تعد بمثابة الزر والعروة التي تلحم كلا البعدين أو كما يفعل شقا الكبسولة . ولعلها أكثر من صدفة أن تزوج مدينة رفح على جانبي الحدود - مثل نادر - رامزة كما يلوح إلى هذا الالتحام الأعم الأشمل .

فإذا فصلنا القول ، فإن الفلسطينيين يبدون من البداية من أقرب العرب عموما ، وعرب المشرق وآسيا خصوصا ، إلى مصر لهجة ولون بشرة وطريقة حياة وحضارة . بل لعل فلسطين من الحالات القليلة النادرة التي انتقلت إليها هجرة ودماء مصرية بدرجة هامة أو مذكورة قد تتجاوز في تقدير البعض من الباحثين الفلسطينيين أنفسهم ومن جانبهم كل توقعاتنا العادية وتصورنا التقليدي . على أية حال فإن تدفقات الهجرة والدماء والاندماج هنا كانت دائما مزبوجة في الاتجاهين، على عكس المألوف أو السائد مصرية .

أو كما وضعها العقاد كان المصريون والفلسطينيون في مجال الهجرة فرسى رهان أو
فرسين متقارين . (١) .

فمنذ الحملة الفرنسية على مصر ، إذا قصرنا أنفسنا على التاريخ الحديث فقط ،
كانت فلسطين ملجأ ومهرباً أو منفى لكثير من المصريين في فترات الاضطهاد أو
الاضطراب أو المحن والأزمات ، ابتداء من الحملة نفسها ، إلى حملات محمد علي
وحروبه في الشام وفلسطين ذاتها ، إلى عملية السخرة في حفر قناة السويس ، إلى
الحركة العربية حتى تجنيد «أنفار السلطة» أثناء الحرب العالمية الأولى ... إلخ .

وكما أن من هذه العناصر من عاد إلى مصر بعد إقامة طالت أو قصرت ، فإن
من الثابت المؤكد يقينا أن كثرة هامة منها استقرت وتوطنت وانصهرت في
الكيان الفلسطيني، وما زالت أثارها وذكراياتها باقية ملحوظة في السحنة واللهجة وفي
العادات والأسماء ... إلخ . والأخيرة بالذات ، أسماء الأشخاص والعائلات ، تعد كشافا
جغرافيا أميناً وبقايا يشي بالأصل المصري عموماً ويشير إلى شرق الدلتا خصوصاً ،
حيث تتواتر - إلى جانب اسم «المصري» بصفة عامة - أسماء مثل العريشي ،
الشرقاوي ، البليسي ، الانتصاوي ، الزعلاوي ، الدمياطي ... إلخ (٢) .

لا خلاف إذن على الأثر والدم والوجود المصري المادي في الكيان الفلسطيني وتكوين
فلسطين. ولكن ما قد يكون محل خلاف هو فقط تقدير حجم تلك العناصر والمؤثرات وذلك
الخروج والهجرة ثم مدى الاستيطان أو العودة . فمن جهة وجد نابليون في يافا نحو ٤٠٠
مصري ، أمر بإعادتهم إلى مصر حين رفضوا الالتحاق بجيشه . أما محمد علي فإنما
كانت ذريعتة في حملته الأولى على فلسطين هي بالدقة مطالبته بإعادة المصريين الفارين
من سخرته وبطشه ، والذين يقدر عددهم بنحو ٦٠٠٠ .

ولكن المهم حقا هو ما حدث في النهاية. ذلك أن جيوشه المنسحبة من الشام في آخر
عهده خلفت وراءها «ألوفا من المصريين أصبحوا بعد حين من الدهر كأهل الشام في
مناحيهم» على نحو ما كان من أمر الألوف السابقة التي كانت ذريعة الحملة والذين كانوا

(١) حياة قلم ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

(٢) إبراهيم محمد الفحام ، «المصريون والفلسطينيون شعب واحد» ، مجلة العربي ، أكتوبر ١٩٨٢ ، ص ٤٢ - ٤٤ .

قد «تفرقوا في أنحاء فلسطين ، وأحالتهم بوتقتها شاميين» كما يذكر محمد كرد على ، (١) .

أما المؤرخ الفرنسي مورييه فيحدد لنا تلك الآلاف المتخلفة بما لا يقل عن ١٤٠ ألفاً مرة واحدة (كذا)، حيث أن عدد أفراد الجيش من قوات ومدنيين وعائلات كان قبل الانسحاب ٢٠٠ ألف، عاد منهم إلى مصر ٦٠ ألفاً فقط كما يذكر. (٢) ولما كان هؤلاء المتخلفون قد اندمجوا وانصهروا في أبناء البلاد كما يؤكد مورييه هو الآخر أيضاً، فإن أثرهم - إن صحت تلك الأرقام الضخمة - لا يمكن المبالغة فيه بحال فضلاً عن تجاهله أو التقليل منه. وهنا فعلا يصل بنا كاتب فلسطيني ثقة هو عمر البرغوثي إلى ذروة مثيرة حقاً ، ولكنها منطقية للغاية مع المعطيات السابقة ، حين يقدر أن «أكثر من عشر سكان فلسطين يمتون إلى أصل مصري» ، ثم يضيف مفسراً بعد هذا التقدير المثير «هاجرت عائلاتهم مع جيش إبراهيم باشا إلى فلسطين ، ثم التجأت عائلات أخرى فرارا من السخرة والشدة في حفر القنال ...» (٣) .

ومهما يكن التقدير ، فإن الأثر المصري يتركز أكثر ما يتركز في الساحل ، ما بين خان يونس وعكا ، وعلى المستوى التفصيلي ، يؤكد عارف العارف أن المصريين كانوا «أهم عنصر من عناصر السكان الذين استوطنوا غزة على مر الأحقاب» (٤) ، بينما نعرف نحن اليوم أن بالقدس نحو ٢٠٠ أسرة قبطية مصرية متوطنة هناك منذ أجيال .

فلسطين ومصر

في الاتجاه المقابل ، إذا انتقلنا الآن إلى الجانب الآخر من الصورة ، فلعل من التكرار وحده أو من التزديد حقاً أن نضغط على الأثر والتدفق الفلسطيني على مصر . فمنذ القدم والقبائل العربية الأصل من الجزيرة ، والموزعة بين الشام ومصر ، تمثل قاسماً مشتركاً وحلقة وصل بين الجانبين . فالسماعة والسواركة ، التياها والترابين ، الرميلات والرتيمات ، الأخارسة والمسايد ... إلخ ، لكل هذه القبائل فروع وبطون في كل من مصر وفلسطين ، وما زالت العلاقات اليومية العادية متصلة بين الجانبين كأقارب .

(١) محمد كرد على ، مجلة الهلال ، إبريل ١٩٤٠ .

(٢) الفحام ، ص ٤٤ .

(٣) عمر الصالح البرغوثي ، الوزير اليازوري ، ١٩٤٧ ، ص ١١ .

(٤) عارف العارف ، تاريخ غزة ، ١٩٢٤ ، ص ٣١ - ٣٥ .

وعدنا لا ننسى إلى هذا أن كثيرا من هذه القبائل وغيرها هجر البداوة واستقر في صميم الريف المصري وذاب وتمصر تماما (١) . وما زالت أسماء الأماكن - مرة أخرى - تكشف تلك الأصول . مثال ذلك قرية السماعنة بالشرقية ، نسبة إلى قبيلة السماعنة ، (٢) أو قرية برقين بالدقهلية ، فهي سمية للقرية الفلسطينية الأم ، وهكذا .

أما في العصر الحديث ، فكما لجأ كثير من المصريين إلى فلسطين هربا من سخرة حفر القناة، فإنها بعد ازدهارها بالمدن والنشاط اجتذبت بين ما اجتذبت كثيرا من الفلسطينيين إلى الهجرة إليها والاستيطان بها . وكما لا تخلو مدينة فلسطينية الآن من واحد من «البلاسة» أي المصريين أبناء بليس أصلا ، يكثر «النباسة» و«الخليلة» أي الفلسطينيين من أبناء نابلس والخليل أصلا ، في مدن مصر ابتداء من الأقايم حتى العاصمة (٣) .

وإلى قريب كانت التجارة والبقالة وتسويق الصابون والزيت لصيقة بالفلسطينيين المقيمين إلى حد أن كان يقال عندنا يعرف بالفلسطيني أحيانا أو بالشامي عموما في الغالب . وإن تكرر هنا أسماءهم الجغرافية الدالة ، ابتداء من عكاوى وقندسى وصفدى إلى اليافي والغزى أو الغزوى إلخ .

أخيرا فلا حاجة بنا أن نذكر أثر الكارثة الاسرائيلية على فلسطين وتدفق عشرات الآلاف من الأشقاء على مصر حيث يقيمون الآن ، بعضهم يندمج ، وبعضهم يتقدم في التجارة والأعمال ، فهذا شأن المستقبل مثلما هو مسألة الحاضر ، والأمر كله مرهون بالقضية والصراع .

وإنما ينقلنا هذا انسياجا إلى القفلة الختامية للبعد الآسيوي وتقييمه العام في كيان مصر جملة . فالواضح في الوقت الحاضر أن الثقل الأكبر من السياسة القومية لمصر المعاصرة يتجه إلى الجبهة الآسيوية ، لاشك بفعل القضية الفلسطينية أساسا ، تلك التي أصبحت بطريقة أو بأخرى شئنا أم أبينا جوهر ومحور وجماع سياسة مصر الخارجية في الواقع .

(١) الفحام ، ص ٤٣ - ٤٥ .

(٢) محمد رمزي ، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية .

(٣) الفحام ، ص ٤٥ .

وإذا كان هذا التوجيه الآسيوي عودا في الحقيقة على بدء قديم قدم التاريخ ، فإن قضية فلسطين بالدقة تؤكد اليوم كما تحتمه ، تماما مثلما فعلت الحروب الصليبية في العصور الوسطى. فمنذ حرب فلسطين خاضت جيوش مصر معاركها الأساسية على الجبهة الآسيوية ، بما في ذلك اليمن .

وإنه لمن الواضح جدا ، في الخلاصة ، أن البعد الآسيوي هو البعد المحوري في توجيه مصر الخارجى ، فضلا عن أنه أساسا علاقة أخذ وعطاء من طرفين ، تمتاز بالاستمرار والاطراد دون ذبذبة أو تقطع . ولاشك أنها نظرة غير علمية إطلاقا ، إن لم تكن مغرضة حقا ، تلك التى حاولت حينما ما أن تبتر بعدنا الآسيوى بزعم أنه «لم يجئنا من آسيا خير قط» ، إشارة إلى أخطار قديمة كالمغول والترك ... إلخ ، فهى إشارة مبتورة ناقصة بقدر ما هى ملتوية مضللة .

البعد الأفريقى

كما يتداخل الكل مع الجزء والعام مع الخاص ، يتداخل هذا البعد مع البعد النيلى حتى يمكن أن نزع من أن القطاع الأكبر من بعدنا الأفريقى إنما هو ببساطة بعدنا النيلى ، يكمله من يمين قطاع ثانوى نسبيا على طول البحر الأحمر وشرق إفريقيا ، ومن شمال قطاع أخطر يجمع المغرب العربى والصحراء الكبرى . ولهذا يحسن أن نتحدث عن البعد الأفريقى بإيجاز وتعميم قبل أن نركز على جوهره البعد النيلى .

وواضح أن أرض مصر تربة وماء جزء من جسم إفريقيا . وإذا كنا قد رأينا أنها ، بحكم موقعها على أطراف القارة بعيدا عن قلبها ، تعد أكثر أجزاء إفريقيا آسيوية ، فإنها ليست بالضرورة أقلها إفريقية وإن كانت من أقلها بالطبع . أما السكان فمن النظريات كما رأينا ما تربطهم بالقرن الإفريقى أصلا وترى قرابة ما بين المصريين القدماء والصوماليين . والنظرية السائدة فى الوطن الأول للحاميين ومنطقة تكوينهم لا تخرج عن دائرة القرن الإفريقى ، وإليهم ينتمى أولئك وهؤلاء (١) . غير أننا إذا قبلنا نظرية عصر الجفاف التى أعقبت العصور الحجرية القديمة ، فلعلها لا تحتم بالضرورة وفى حدود هذا المدى الزمنى أن يكون المصريون من أصل غير محلى أو اقليمى .

من الناحية الأخرى، فمن الاثيوبيين القدماء من كان يعتقد أن المصريين القدماء بعض

(1) Seligman, Races of Africa .

من نسلهم أصلا ، هاجروا إلى الشمال ، وأن مصر بذلك بشريا ، لحما ودما ، من صلب الحبشة ، مثلما هي طبيعيا ، أرضا وماء (١) . ولكن لعل هذا نوع من الأساطير الشعبية التي تنبثق من تاريخ ضبابي مهتز ، أو ربما هي تذكرنا بتقاليد المصريين القدماء أنفسهم حيث كانوا يسمون بلاد بونت «أرض الأجداد» .

وأيا ما كان ، فإن هناك اتجاها متزايدا هذه الأيام - ربما كرد فعل متطرف لمحاولات الاستعمار المتطرفة لتمييق القارة - للبحث عن تلك الأصول في مجال الأركيولوجيا الأفريقية والإنسان الأول . غير أن هذا اتجاه تحف به مزالق علمية كثيرة ككل ما يتصل بالماضى السحيق ، وقد يرتب نتائج ضخمة على فروض ونظريات تخمينية ، والذين يفعلون ذلك ربما كانوا يفعلون أسوأ مما يفعل أصحاب الفرعونية ، فهم لا يعيدون فقط لى الماضى البعيد المكتوب ، ولكن إلى الماضى السحيق قبل المكتوب وقبل التاريخ ولا نقول قبل الإنسان العاقل !

الدور الحضارى

وإنما حسبنا أن نقول إن مصر ، التي كانت طليعة ومهد الحضارة فى القارة ، قد صدرت إليها كثيرا من إنجازاتها منذ فجر التاريخ ، فلقد جعلت الظروف الجغرافية والتاريخية من مصر مشعل النور الأكبر فى القارة المظلمة ، ولا نقول منارة إفريقيا الوحيدة حضاريا . وإذا كان ثمة فى العالم بلد واحد تصدر قارته على مستوى القمة أطول فترة فى التاريخ بل طوال التاريخ بلا انقطاع ، فهو لا شك مصر فى إفريقيا . إنها ، أكثر بالتأكيد من أى بلد آخر فى العالم ، قمة قارتها المطلقة والخالدة . وإذا كان هناك بلد منفرد فى إفريقيا أعطى القارة وأثر فيها أكثر ما تأثرت قبل العصر الأوروبى ، فمصر هى هذا البلد . ودون عنصرية أو استعلاء ، ومع الفارق ، فلقد كان المصرى هو «الرجل الأبيض» فى إفريقيا السوداء إلى أن جاء الرجل الأوروبى .

وفيما عدا هذا ، فالواقع حضاريا أن مصر ليست إفريقية بقدر ما أن إفريقيا هى المصرية . فبينما لم تكد مصر تستمد شيئا من إفريقيا حضارة ، فإن تأثيرها الحضارى قد غزا معظم القارة . فالكثير من حضارة إفريقيا هو جزئيا من حضارة مصر ، ومعظم إسلام القارة مر من هنا . وعلى الجانب الآخر ، فإن إفريقيا - القارة المظلومة التي

(1) G. Schweinfurth, in : Baedeker, Egypt and Sudan, 1914, p. XliX.

يصفها البعض بأنها حضاريا آخر القارات قبل أنتاركتيكا (١) ! - لا تجد بين جنباتها ويناتها أكثر من مصر ترد به الاتهام وتفاخر العالم وهي أم التاريخ في قارة قيل إنها بلا تاريخ .

غير أن تأثير مصر الحضارى على إفريقيا ونشاطاتها فيها واتصالاتها معها تتفاوت في الكثافة والنوع والدرجة من إقليم إلى آخر بحسب الضوابط الطبيعية والمسافة الجغرافية . فهي أقوى في نصف القارة الشمالي بعامه ، ثم تقل وتتخلخل تدريجيا تجاه الجنوب . وهي في النصف الشمالي تنتقل في شبكة من محاور وقنوات ترسم نمطا مميزا يعكس الوراثة الطبيعي والعمرائي كثيرا . فالمعمور هنا حول الصحراء الكبرى يكاد - على مقياس أضخم أبعادا ومسافات ولكنه أضعف كثافة واتصالا - يكرر نمط الحلقة السعيدة الذي وجدناه في المشرق العربي .

فإذا كان النيل والمغرب يؤلفان معا الهلال الخصيب الإفريقي الضخم في الشمال ، فهناك هلال آخر أقل وزنا يكمل الدائرة في الجنوب وأن اتصلت حدوده وضاعت في كتلة المعمور المدارى إلى الجنوب هذا الهلال يمتد من السودان النيلي على طول نطاق السفانا وإقليم «الساحل» (وصحته السهل ، ويمثل هوامش الصحراء كما تسمى في السودان الغربى) حتى غرب إفريقيا والسنغال حيث ينثنى شمالا على سواحل موريتانيا واصلا إلى المغرب العربى . والطبقة كلها تتحلق حول الصحراء الكبرى - القلب الميت - التي لا تخرق إلا على عدة محاور من خطوط الواحات . وعلى امتداد هذه الخطة تحرك النفوذ والأثر والإشعاع المصرى عموما .

على محور الجنوب

فخارج البعد النيلي ، تؤكد هذا الأثر مرارا على محور البحر الأحمر منذ رحلات بونت الدالة . ويلاحظ هنا أن بونت إن كانت تعنى عند بعض المؤرخين دائرة القرن الإفريقى والجنوب العربى ، فإنها تمتد عند البعض الآخر لتشمل ساحل الزنج وزنجبار وشرق إفريقيا بلا استثناء . كذلك يحتمل إشعاع مصرى خفيف على محور الصحراء الكبرى

(1) G. T. Renner, Africa : a study in clonoialism, in : World political geography, ed. Percy and Fiffeld, N. Y., 1951, p. 393.

حيث وجدت أدلة على المؤثرات الحضارية المادية والثقافية بين القبائل النيلوتية فى أعالي النيل وبين بعض قبائل نيجيريا وغرب إفريقيا . (١) .

بل إن هناك إشارة غربية عن معرفة الطوارق الأحياء اليوم للغة الهيروغليفية القديمة ، إن صحت لكانت أكثر دلالة وأشد إثارة . (٢) والمقول أيضا إن الفولا ، فى نطاق السفانا ابتداء من سودان الميل حتى السنغال ، والذين يقدرّون بعدة ملايين ويلعبون دورا عظيما فى حياة غرب إفريقيا ، المقول إنهم «أصلا هجرة من صعيد مصر» استدارت نحو الجنوب فالغرب فاستقرت فتوطنت ، (٣) .

كذلك تسجل العصور الوسطى علاقات متواترة بين مصر والسودان الغربى وغرب إفريقيا على طول محور السفانا - الساحل (السهل) وعبر خطوط الواحات ونيل السودان، وإذا كان طريق الحج السودانى هنا مباشرا إلى مكة قبلة الدين ، فقد كان الأزهر قبلة علم الدين ، ولهذا انشعب إلى مصر باستمرار تيار من الطلاب والتجار والحكام ترك له بعض شواهد ويقايا فى مصر (كالذكور مثلا ، من التكرور ، وهم التوكولور Toucolors أحد شعوب غرب إفريقيا) . أهم من ذلك رد فعله الحضارى والثقافى الكبير الباقي حتى اليوم على شعوب هذه المناطق التى عرفها جيدا وذكرها ابن خلدون وابن بطوطة ، ويكفى تعبيراً عن هذا الأثر أن كل مستكشف شمال القارة من الأوروبيين فى القرنين ١٧ والثلاثة الماضية سجلوا دهشتهم لأنهم وجدوا ذكر مصر وهيبتها فى كل مكان وصلوا إليه فى تلك الأعماق (٤) .

على محور الشمال

ذلك كله عن علاقات مصر الإفريقية على المحاور الجنوبية . ولكن العلاقات على محور شمال إفريقيا جاءت من نوع آخر أدخل فى الوجود العربى الكبير ، وهى والبعد النيلى بمثابة ذراعين طويلتين ضخمتين تنتهيان إلى مصر لتتصلا عن طريقها بالحلقة السعيدة فى المشرق العربى . فمنذ البداية دخلت مصر مع الليبيين فى احتكاك بعيد المدى بالغارات والحملات وبالتسرب والتوطن، سواء فى غرب الدلتا أو جبهة الفيوم والصعيد، بل

(١) عبدالعزيز كامل ، دراسات فى إفريقيا المعاصرة ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٧٣ - ٧٩ .

(2) Lois Berggren, in : Guidebook to geology and archaeology of Egypt.p. 39

(٣) محمد رياض ، كثر عبدالرسول ، إفريقيا ، ١٩٦٦ ، ص ٤٠٩ .

(٤) مؤنس ، مصر ورسالتها ، ص ٤٠ - ٤٣ .

وأسسوا كما رأينا إحدى الأسرات فى تاريخ مصر . ومن الناحية الأخرى فما أكثر ما امتد التوسع والنفوذ السياسى المصرى إلى برقة ، خاصة أيام البطالسة والعرب . كذلك كان الرومان يعتبرونها جزءا من مصر . وحتى من قبل ذلك كله . كان فخار القبائل فى جرجرة بالجزائر اليوم يشبه فخار قدماء المصريين قبل الأسرات ، فضلا عن تشابه الجنس ، مما يؤكد قدم وعمق هذا المحور (١) .

وإذا كانت أخطار الشرق والمشرق قد صرفت نظر مصر عن برقة بعض الوقت فى العصور الوسطى . فإن الأثر الحضارى لم ينقطع وظلت برقة تتجه إلى مصر كمركز وسوق الحضارة والعمران الكبير ، ومازال طابع المؤثرات المصرية واضحا فى برقة إلى اليوم . (على الهامش ، فلما كان نمط العمران فى برقة مشتملا يتوزع حول الجبل الأخضر على أطرافه الساحلية وأقدامه الصحراوية ، فقد كان يبدو من الأسهل أحيانا على أبنائها أن يتلاقوا فى الاسكندرية أو القاهرة على نهاية الطريق الساحلى ، تماما كما يقال عن ويلز حيث يتندر بأن من الأسهل لأبنائها أن يجتمعوا فى بادنجتون فى لندن على نهاية خط السكة الحديدية ١) .

وأيا ماكان فلقد أعادت ظروف الاستعمار الايطالى وهجرة والتجاء البرقاويين إلى مصر تأكيد هذه العلاقات ، يمثل ما استشعرت طرابلس وتونس قديما ظلا من الطابع المصرى غير المباشر عند هجرة بنى هلال وسليم من صعيد مصر فى العصور الوسطى . واليوم يمثل أولاد على بمريوط ، وهم قبائل عربية وافدة أصلا ، حلقة وصل بشرية بين مصر وليبيا والمغرب الكبير ، على نحو ما تفعل القبائل العربية المماثلة على الجانب الأيمن من مصر حيث تتوزع بينها وبين فلسطين والشام والجزيرة العربية .

وعدا هذا فقد كانت مصر بوابة التعريب بالنسبة للمغرب كله . وتواترت العلاقات المتبادلة فى العصور الوسطى متجاوزة جزيرة المغرب إلى غرب الصحراء الكبرى فى موريتانيا (شنقيط) ، حيث تطلع الشناقطة إلى مصر وتأثروا بها ثقافيا بشدة على نحو ما فعل السودان الغربى على محور السفانا جنوبا . أيضا كان هناك على مستوى علاقات الدفاع طريق التحذير الساحلى الشهير بنيرانه و«محارسه» ، بينما وصلت العلاقات السياسية إلى قمتها فى الغزو الفاطمى لمصر .

(1) Seligman, id., p. 140 .

غير أن الحج لاشك خير ما يلخص كل علاقات هذا المحور ، فقد كان «الركب المغربي» يصل أحيانا إلى ٥٠ ألفا من الحجاج في العام (١) ، وكان طريق الحج رافدا سنويا أو دائما يصب مؤثراته بهدوء في مصر ، وإليه ترمز اليوم العشرات من أضرحة ومقابر الشيوخ المغاربة أو المستغربين من أصل عربي على طول ساحلنا الشمالي الغربي ثم إلى قلب الدلتا، ابتداءً ذلك من سيدي برانى وسيدي كيرير وسيدي عبدالرحمن، إلى سيدي المرسى والشاطبي (الاسكندرية)، إلى الشيخ الدسوقي (دسوق) والشيخ طلحة التلمساني (كفر الشيخ) ، والأخيران، اللذان تنسب إليهما مدينتاهما كما هو واضح ، هما من أقارب السيد البدوي (طنطا) الذي يعد القطب الأكبر بين هؤلاء الشيوخ المغاربة، الذين توغلوا أيضا إلى أعماق الصعيد كما فعل سيدي عبدالرحمن القنائي (قنا) إلخ. والواقع أن طريق الحج الساحلي كان طريق رحلة واستقرار معا ، حج وتعمير ، بما كان يستقر على طوله من المغاربة ، وخاصة في مصر ، وبالأخص في القاهرة حيث نما لهم حتى بذاته هو حي المغاربة ، وهو بهذا يشبه أن يكون نسخة متوسطة عربية من طريق حج السفانا - الفلاتة الأحدث في السودان الغربي والشرقي .

وقد انصب في هذا التيار فيما بعد وافد من مغاربة الأندلس ، وذلك بعد أن تعرض «المغرب الأروبي» لضربات «الاسترداد» المسيحي ، أتوا مصر إما كمندزين منبهين وإما كنازحين مهاجرين (٢) ، في القرن ٨ الميلادي - مثلا - نزحت ١٥ ألف أسرة أندلسية إلى الاسكندرية (٣) ، ونستطيع أن نقرأ رمزا للرافد الأندلسي هذا في أسماء مثل المرسى (من مرسية) والشاطبي (من شاطبة Jativa) والطرطوشي (من طرطوشه Tortoza) إلخ .

وكما في حالة البعد الآسيوي ، فإن الكفاح المشترك ضد الاستعمار ، والاستعمار الاستيطاني في المغرب العربي عموما ، ثم ظهور البترول في معظم وحداته بعد ذلك ، جاء في الفترة الأخيرة ليعيدا تدعيم وتكثيف العلاقات والتبادلات والتفاعلات على طول هذا المحور. فكما شددت قضية تحرير فلسطين مصر إلى المشرق، شدتها ملحمة الجزائر إلى

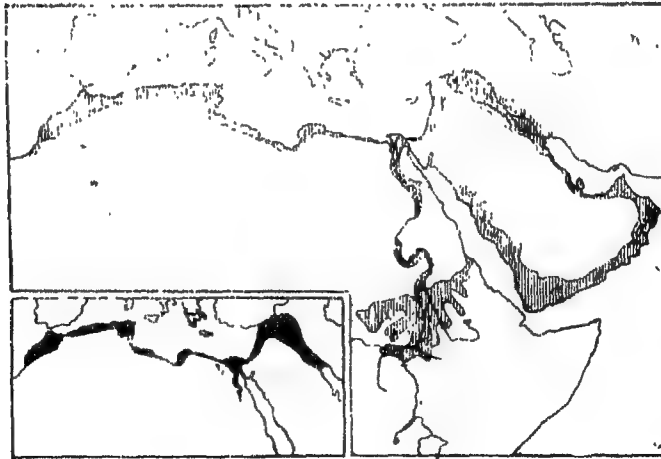
(١) مصر ورسالتها ، ص ٣٢ - ٣٨ .

(٢) حسين مؤنس ، تاريخ الجغرافية والجغرافيين في الأندلس ، مدريد ، ١٩٦٧ ، ص ٥٢٧ .

(3) S. Lane - Poole, History of Egypt in the Middle Ages, P. 35.

المغرب . ثم جاءت حاجات التنمية والتعمير بعد البترول ، خاصة في ليبيا ، وكذلك إعادة التعريب في الجزائر ، لتخلق تيارا من الهجرة المصرية إلى الغرب ومهجرا مؤقتا في المغرب . واقد يقل وزن هذا البعد نوعا عن نظيره في المشرق ، كما أنه على العكس منه يقل كثافة وثقلا كلما ابتعد عن مصر ، إلا أنه يظل علامة بارزة على محور رئيسي داخل هيكل البعد الافريقي لمصر .

والآن فلنلخص . في نظرة مجملة ، فإن أبرز خصائص بعدنا الافريقي أنه في الدرجة الأولى بعد طبيعي خام أكثر مما هو بعد حضارى فعال متفاعل . وعلى هذا الجانب الأخير، فإنه إرسال أكثر مما هو استقبال ، إن لم يكن محض إرسال ، أى من طرف واحد وليس متبادلا ، ثم إنه بعد بشرى أكثر منه اقتصاديا ، حيث كانت علاقات التبادل والتعامل الاقتصادي ضعيفة أو محدودة للغاية . ولكن حتى مع ذلك فإنه على الجانب البشرى هامشى ثانوى أيضا ، لشدة اختلاف الأصول البشرية وضعف التشابه أو النسب الجنسى فيه . والواقع أنه لولا القطاع النيلي والمغربى أو العربى عموما فيه ، لتضاءل وزن البعد الافريقى عموما إلى حد بعيد جدا . وختاما . وهذا أغرب ما في الأمر ، فإن ظهوره كبعد من أبعادنا الجغرافية تأخر كثيرا جدا حيث ظل واهيا معظم التاريخ القديم ، ولم يزد إلا ببطء شديد في العصور الحديثة . بينما لم يأخذ حجمه الكامل إلا أخيرا جدا منذ عصر التحرير فقط .



شكل ١٥ - هيكل المعمر الأساسى في الوطن العربى . يتألف من الحلقة السعودية في المشرق يتصل بها ذراعان عظيمان هما حوض النيل من الجنوب والمغرب العربى من الغرب . أما إذا ضيقنا بؤرة عدستنا فستبدو أهم قطاعات المعمر كهلالتين خصيبتين يلتحمان في مصر هما الهلال الخصيب الآسيوى والافريقى .

مصر بين العروبة والافريقية

تلك بعامة هي الخطوط العريضة في علاقات واتجاهات مصر الافريقية . ومن السهل إذن أن نرى أن البعد الافريقي في كيان مصر يتفق في معظمه وباستثناء هوامش ثانوية مع المجال العربي سواء ذلك في دائرة النيل أو الصحراء أو المغرب . من هنا يبرز السؤال: أين وكيف تقع مصر بين العروبة والافريقية ، وما العلاقة بين الوحدة العربية والوحدة الافريقية ؟

إفريقيتان أم واحدة ؟

ابتداء ، يمكن القول إن إفريقيا العربية هي أقل إفريقيا إفريقية وأكثرها أوراسية ، بمعنى أنها بحكم فاصل الصحراء أبعد أجزاء القارة عن مفهوم «إفريقيا السوداء» سواء طبيعيا أو بشريا ، تضاريس ومناخا ونباتا أو جنسا وحضارة وثقافة ، وفي الوقت نفسه بمعنى أنها أكثر أجزاء القارة تأثرا بالمؤثرات الأوروبية والآسيوية في كل تلك المجالات والنواحى . وفي هذا تشترك مصر مع شمال إفريقيا أو المغرب . لكن مصر بعد هذا هي ، بحكم الموقع أيضا ، أكثر إفريقيا آسيوية وأقلها أوروبية ، بينما أن المغرب هو أكثر إفريقيا أوروبية وأقلها آسيوية .

هنا ، ومن هذه الحقيقة ، وعملا على عزل العرب وإبعادهم عن القارة الأم لاسيما مصر التي لعبت مؤخرا دورا قياديا وتحريريا في السياسة مثلما لعبته قديما في الحضارة ، حاول الاستعمار أن يمزق وحدة القارة النضالية ضده . فزعم أولا أن الصحراء الكبرى فاصل طبيعي باتر كالمحيط ، يقسم القارة إلى قارتين : إفريقيا شمال الصحراء وإفريقيا جنوب الصحراء ، أو إفريقيا البيضاء (أو السمراء أحيانا) وإفريقيا السوداء ، أو أخيرا إفريقيا العربية وإفريقيا الزنجية . باختصار ، صك الاستعمار ، أو بالأحرى استغل ، ثنائية أساسية في القارة هي ثنائية العرب - الزنوج ، وبها حاول أن يجب أى وحدة إفريقية .

والنظرية ، التي تكاد تبدو وكأنها الوجه الآخر لنظرية الاستعمار الأخرى عن «وحدة البحر المتوسط» ، تنتهى إلى خلق تعارض مقصود بين فكرتى الوحدة العربية والوحدة الافريقية . وهى تصورهما كأنهما خطان متعامدان ، واحد بالعرض والآخر بالطول : إذا قلت بالوحدة الافريقية شطرت الوحدة العربية ، وإن أنت قلت بالوحدة العربية مزقت

الوحدة الإفريقية . ومن ثم تبدو النظرية كلها سلاحا ذا حدين بل متعدد الحدود ، يمزق كل شئ وفى كل اتجاه سواء فى العربية أو فى إفريقيا ، وهذا بالضبط هو الهدف الأساسى سياسيا .

وحدة عمل فحسب

غير أن القضية بهذه الصورة هى فى الحقيقة قضية متطرفة ومغرضة . فمن ناحية لم تكف المؤثرات العربية أو المصرية عن اختراق الصحراء منذ فجر التاريخ القديم . ومن المبالغة لاشك أن نتكلم عن الصحراء كمحيط رملى فى عصر الطيران. ومن ناحية أخرى، وهذا أساس كل خلط وخطأ ، فليس المقصود بالوحدة الإفريقية إلا «وحدة عمل» ، وحدة تضامن فى المجال الدولى سياسيا واقتصاديا وحضاريا مواجهة لضغوط الاستعمار المشتركة . وحدة إفريقيا ، يعنى ، هى أساسا وحدة ضد - استعمارية ، لا أكثر ولا أقل. أما خارج هذا فلا وحدة لإفريقيا إلا الوحدة الجيوديزية ، أى كتلة من كتل الأرض الرئيسية مما نسميه القارات . وبين هذين القطبين القصيين ، الوحدة ضد - الاستعمارية والوحدة الجيوديزية ، فإن أحدا لم يزعم أن إفريقيا وحدة أو أن إفريقيا وحدة من أى نوع كان ، سواء طبيعيا أو بشريا ، مناخيا أو نباتيا أو جنسيا أو حضاريا . والأفريقيون ، بمعنى الزنوج ، من جانبهم لا يعتبرون مفهوم إفريقيا أو وحدة إفريقيا إلا فى حدود وإطار إفريقيا الزنجية ، وبينما ينظرون إلى أنفسهم كشئ واحد على العموم ينظرون إلى العرب كشئ مختلف تماما على الخصوص . وهم فى هذا يفعلون تماما مثلما يفعل العالم الخارجى بعامة (١) .

وواقع الأمر أن فلسفة الاستعمار فى ثنائية القارة من أجل تمزيقها نضاليا ليست إلا حقا يراد به باطل . ولقد كان خطأ أن انعزلت مصر قبل الثورة (وغيرها من الشقيقات العربية الأفريقية) عن إفريقيا ، ولو أن ذلك كان بفعل الاستعمار الجاثم فوق الجميع ، وكان طبيعيا جدا بعد ذلك أن تندفع مصر المتحررة إلى إفريقيا تحمل مشعل التحرير فى الخمسينيات والستينيات . ولا جدال فى أنها نجحت فى ذلك نجاحا باهرا ، بل لعله أكبر نجاح سجلته لنفسها فى السياسة الخارجية والدولية، ولا يكاد يختلف أحد على أن نضال

(١) حمدان ، إفريقيا الجديدة ، ص ٢٩٣ - ٢٩٧ .

مصر كان أكبر عامل منفرد فى تحرير القارة . لقد اكتشفت مصر ، بحق ، بعدها الافريقى الأصيل ، وعلى هذا الأساس تصرفت .

لكن الغريب هنا أن الاستعمار نجح فى أن يضلل أبناء القارة فى الاتجاه المضاد . فكرد فعل لفلسفة الاستعمار المتطرفة فى تمزيق نضال القارة التحررى ، ظهرت بين بعض زعماء القارة الجدد ، خاصة بين الراديكاليين المتشجنين الذين تبنوا عنصرية جديدة مضادة أو مقلوبة ، ظهرت دعوة داوية إلى «الوحدة الافريقية» لا كوحدة موقف وكفاح ضد الاستعمار أو ضد التخلف ، من أجل التحرير أو التقدم ، وإنما كوحدة سياسية دستورية من أجل خلق «دولة» إفريقية واحدة تشمل كل القارة .

وإذا كان من الخطأ أن مصر قد انعزلت أو عُرِزَت عن القارة فى الماضى ، فقد كان خطأ أكبر احتمال تورطها فى مثل هذه الدعوة الكاسحة الفضاضة ، إذ أن أسوأ خطر يمكن أن يصيب مصر هو أن تنزلق إلى «دولة جنوبية» . وقد بدا ذلك الخطر ، هذا حين اتخذت دعوة الوحدة الافريقية منعطفا شبه هيستيرى أرعن أيام نكروما . فوحدة مثل هذه، على أى مستوى كانت، غير واقعية أو متصورة على الإطلاق، تقع خارج العلم تماما، وهى من ثم مرفوضة شكلا وموضوعا .

بين الوحدة العربية والافريقية

تشخيصا أو تلخيصا للموقف بإيجاز ، كان الاستعمار قد باعد بين مصر (والعرب) وبين إفريقيا أكثر مما ينبغى ، فجاء التحرير فقارب بينهم - كرد فعل عكسى وعلى طرفى النقيض - أكثر مما ينبغى . فى الأولى كان انفصال أكثر من اللازم ، وفى الثانية حدث اتصال أكثر من اللازم حين أخذ شكل الوحدة الافريقية بالمعنى المنحرف الذى اصطنعه بعضهم . ولكن هذا الانقلاب من النقيض إلى النقيض كان مرحلة عاطفية متطرفة ليست غير شائعة فى مراحل الاستكشاف والتعارف والتقارب .

غير أن صدمة الحقيقة والواقع لم تلبث أن بددت الأوهام والمزايدات مثلما أوضحت المناقصات من قبل ، واستقر البندول كما هى القاعدة دائما على التركيب بعد التقرير فالنقيض ، أى على الحد الأمثل للعلاقة ، وهو الوحدة بمعنى التضامن الافريقى . وسقطت بذلك انحرافا الوحدة الدستورية المزعومة .

وبالفعل، ولحسن الحظ، ولأنه - فى السياسة كما فى الحياة - لا يصح إلا الصحيح، فقد تهاوت هذه الدعوة الطائشة المتهاففة فى بضع سنين حتى اختفت نغمتها تماما . والواقع أن حركة الوحدة الافريقية بمعناها الصحيح لا تعدو وحدة تضامن ضد الاستعمار، وهى بهذا المعنى جزء من حركة وحدة العالم الثالث وسائر تجمعات «الجنوب» العالمى . وعلى هذا الأساس فإنها فى صميمها وجوهرها «فترة تعشيش nesting period» مريحة للجميع ورفقة طريق فى رحلة التحرير وإثبات الذات ، تتساند وتتساعد خلالها ضد العدو الاستعماري المشترك ، ولكنها فى النهاية رحلة عابرة ككل رحلة ، بعدها تنصرف كل جماعة إلى مصالحها المحلية أو الاقليمية وكياناتها الذاتية . وهكذا بالفعل كان . (١) .

بهذا عادت الوحدة الافريقية كما بدأت وكما ينبغي «وحدة عمل» فحسب ، بينما ظلت الوحدة العربية «وحدة كيان ومصير» . الاولى لا تستهدف الوحدة الدستورية ، والثانية جوهرها الوحدة الدستورية والاندماج السياسى . بصيغة أخرى العرب أخوة وأشقاء ولكن الافريقيين جيران وأصدقاء ، علاقة مصر مع العرب علاقة قرابة حيث علاقتها مع الافريقيين حسن جوار .

من ثم فإن الوجدتين العربية والافريقية هما من مستوى مختلف تماما ، وهو اختلاف فى النوع لا الدرجة . جذرى لا فرعى ، ومن ثم فلا تعارض بينهما . ولهذا فليس على مصر جناح أن تولى وجهها شطر إفريقيا وبعدها الافريقى كما فعلت دائما ، وليس لها أن تنسى أنها بوابة القارة وحارسها فى الشمال الشرقى ، ونقطة الارتكاز بالنسبة لها فى التضامن الآسيوى الافريقى ، يمثل ما أن إفريقيا هى الظهير الضخم لمصر وأن مستقبلها مرتبط بمستقبلها فى الصراع العالمى ضد الاستعمار ، كل أولئك دون أن تضعف عروبتها فى أى معنى .

ومن هنا ، بالمقابل ، نرى أن ما طالب به البعض فى وقت ما من النص دستوريا على أن مصر جزء من إفريقيا يمثل ما ينص على أنها جزء من الأمة العربية ، إنما هو قياس مع الفارق وينبع من منظور خاطئ يضع الوحدة العربية على نفس مستوى الوحدة الافريقية ، فأن ننص على عروبتنا فى الدستور ، فذلك تعبير سياسى عن مضمون قومى ،

(١) حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير ، ١٩٨٣ ، ص ٣٦٦ - ٣٦٧ .

ومن ثم هو أمر فى موضعه السليم. أما أننا جزء من إفريقيا فحقيقة جغرافية بديهية مجردة لا يستتبعها بالضرورة أى التزام سياسى أو قومى حتمى ، وإذا فمكانها الطبيعى فى كتب الجغرافيا ولكنها جديرة بأن تبدو فى الدستور فضولا وتزييدا لا محل له .

سياسة مصر الافريقية

وعلى المستوى التطبيقي ، فلا مفر بل لابد أن يكون لإفريقيا مكان هام فى السياسة المصرية :

أولا ، لمصلحة الاقتصاد والتنمية والتقدم المصرى نفسه نظرا لثراء إفريقيا النادر بالموارد والخامات والأسواق والامكانيات المتزايدة التى تتكالب عليها الدول المتقدمة الآن بل وحتى بعض الشقيقات العربيات خاصة البترولية .

ثانيا ، لضمان الأمن المصرى وتأمين ظهورها الافريقى ، حيث لا ينبغي أن تترك مصر إفريقيا فراغا سياسيا أو فراغ قوة يملأه الاستعمار الجديد أو القوى العظمى ويحاصرها به من الخلف .

ثالثا ، لمواجهة التسلسل أو التوغل الاسرائيلى فى إفريقيا ومحاصرة أخطبوطه وطرده من القارة حتى لا يكسبها لصفه أو يؤلب دولها ضد مصر والعرب والقضية الفلسطينية . وتلك بالدقة حدود العلاقات العملية بين مصر وإفريقيا .. وحدود لاشك هناك للبعد الافريقى فى كيان وتوجيه مصر. وهى حدود، كما ينبغي تحقيقها، لا ينبغي تجاوزها. واحسن الحظ فلقد انتهت إلى الأبد فترة المثالية الجامحة الهيستيرية فى العلاقات الافريقية ، واستقرت الآن على مستوى عقلانى ومعقول أكثر، أى تم «تطبيعها normalization» تقريبا .

مع ذلك فإن البعض يشعر بأن دور مصر الافريقى الحالى مضخم ومبالغ فيه ما يزال، إن لم يكن مفتعلا إلى حد ما لأسباب تكتيكية وتعويضية ، وأن هذا على أية حال عارض سوف يقل مستقبلا إلى أن يأخذ حجمه الطبيعى ، هذا إن لم يكن قد بدأ فعلا ، إذ من الواضح تماما أن مصر أخيرا اتخذت سياسة إفريقية أكثر حذرا وتحفظا أو أقل اندفاعا وغلواء منها فى السابق .

كذلك يشعر البعض الآخر بأن علاقتنا مع إفريقيا أو علاقات إفريقيا معنا لا تخلو من حساسيات وعقد مركبة وأن فيها شيئا من النفاق المتبادل وأكثر منه من اللواقعية . وفى وقت ما بدا أن إفريقيا أو أجزاء منها تلعب معنا لعبة المضاربة وتوازن القوى بين العرب وإسرائيل ، فى محاولة انتهازية مكشوفة لأن تنتزع لنفسها أكبر مكاسب ممكنة من الطرفين على السواء . ولكن من الانصاف أيضا أنها عادت فصحت موقفها كثيرا أثناء

حرب أكتوبر . كذلك فإن أرباح البترول الهائلة بعد هذه الحرب جذبت إفريقيا أكثر من أى وقت مضى إلى المعسكر العربى المنتصر والمتخمس ، ولو أنها عادت بعد ذلك «تغازل» إسرائيل ، وهكذا .

وأخيرا ، ففى خضم هذه العلاقات الجديدة الأكثر واقعية ومادية أو نفعية ، بدأت العلاقات العربية - الافريقية تتعرض لضغوط أو تعقيدات وتشابكات جديدة . فلأن الدول الافريقية دول حديثة النشأة ضعيفة التكوين للغاية ، فإنها بعيدة عن الاستقرار تماما . والصراعات داخلها وفيما بينها وحولها لا حد لها ، وبالتالي فإن التدخلات الأجنبية الاستعمارية لا تتوقف . ومن ناحية أخرى . فلأن سياسات الدول العربية هى الأخرى قد تعارضت وتصادمت فى الآونة الأخيرة وانقسمت ما بين الكتلتين العالميتين ، مثلما غيرت مصر نفسها موقعها السياسى بينهما جذريا ، فلقد ازدادت التناقضات والمجاهبات بين مصالح وسياسات الجميع فى إفريقيا .

وفى النتيجة ، ولأول مرة ، بدأت تظهر جرثومة تعارض وتناقض ما بين الوحدة العربية والوحدة الافريقية . فمن الظاهرات اللافتة حاليا أن دولا عربية تقف الآن ضد دول عربية أخرى فى صراعاتها أو علاقاتها مع بعض دول إفريقية ، مثل ليبيا مع تشاد ، والمغرب مع الجزائر حول الصحراء ، أو أزمات بعض الدول الافريقية مثل صراع الصومال وإثيوبيا ، وإريتريا وإثيوبيا ، والصراع فى زائير إلخ .

ففى مثل هذه المواقف المركبة الشائكة المتشابكة ، قد تجد مصر نفسها ، سواء بحكم المصالح أو المبدأ ، فى صف الدولة الافريقية ضد العربية أو العكس . فهل تجوز الأولى ؟ - والعربية أولا والافريقية عاشرا . وإن كانت الثانية ، أفلا يكرس هذا ثنائية الوجدتين والقارة ويوسع الهوية الكامنة فيهما ؟

على أية حال ، دعنا نأمل أن تكون مثل هذه المواقف مرحلة عارضة وعابرة فى تاريخ القارة ، غير أن الدرس الواضح أن على مصر ألا تتورط فى إفريقيا وحروبها واضطرابات وصراعاتها المحلية والدولية . ومن حسن الحظ أنها قد أعلنت مؤخرا أنها «لن تلعب دور رجل البوليس فى إفريقيا» (١) . ليكون حسن الجوار إذن وصداقة الجميع

(١) الامرام ، ١٨ - ٦ - ١٩٧٨ ، ص ٣ .

بقدر الامكان شعار سياسة مصر الافريقية ، ولكن المساعى الحميدة فقط هى ترجمته العملية .

لكن علاقاتنا مع إفريقيا وثيقة قوية فى الاقتصاد والتجارة والتبادل ، فضلا عن التعاون السياسى فى المسرح الدولى . الأولى ، لأن إفريقيا قارة المستقبل فى الخامات والاستثمارات ، وحتى لا تظل أوروبا والغرب دائما الوسيط بيننا وبينها . الثانية ، لأننا مازلنا ضعافا بالقياس إلى القوى العالمية ، وحتى لا ينفرد الآخرون بالقارة .

ولكن أبعد من هذا لا يجوز ولا يجدى ، لا سياسة ولا ثقافة ولا حضارة ، فنحن فى الواقع أقرب إلى أوروبا والغرب فى هذا كله منا إلى إفريقيا . بل لعل درجة قربنا من إفريقيا الحقيقية هى أقل ما فى العالم إطلاقا . وما من شك بالمقابل فى أن أوروبا أقرب إلينا جنسا وحضارة ودينا وثقافة وتاريخا فضلا عن المسافة الجغرافية البحتة . تلك حدود الجغرافيا ، ومن يتعد الجغرافيا فقد فقد التاريخ .

البعد النيلى النهر المؤشر

لأن مصر هى النيل ، أو أن النيل هو مصر ، فما من رباط لمصر بخارجها أقوى وأعمق من النيل ، وما من منطقة خارجية يمكن أن ترتبط بها مصر أكثر وأشد من تلك التى يربطها بها النيل . ولهذا كان حقا وحتمًا أن يجئ البعد النيلى فى طبيعة أبعادنا الخارجية أولا ، ومحوريا فى بعدنا الافريقى على وجه التحديد ثانيا .

وابتداء سيلاحظ أن نمط الصعيد الخطى الطولى linear ليس «اقتصاديا» من حيث العمران أو المواصلات أو الانتاج ، لأن كل هذه المجالات إنما تخدم الحد الأدنى من السكان إذا اعتبرنا وحدة المسافة . وكفى أن نعلم أن الاثنى عشر ألف كيلو متر مربع ونيفا التى تؤلف مساحة الصعيد وتمتد نحو ١٠٠٠ كم من الشمال إلى الجنوب يمكن أن تستوعبها برمتها دائرة مكتنزة قطرها ١٢٥ كم فقط . شكل جغرافية الوادى إذن قد لا يكون الأمثل للجغرافى الاقتصادى ، ولكنه للسبب نفسه مثالى للاستراتيجى ولأغراض الحضارة والتاريخ .

فالصعيد الخطى هو فى الحقيقة الذى وسع رقعة مصر الكلية بأن أضاف إليها الرقعة



شكل ١٦ - مصر الخطية ودوائرها المساحية.
يمتاز المعمور المصري بالشكل الطولي
الشديد. طول بلا عرض . كالنمط الشيلي أو
التل الجزائري . الطول نحو ١٢٠٠ كم ،
والمساحة ٣٥ ألف كم ٢ ، ولكنها يمكن أن
تضغط في دائرة يقل قطرها عن ٢٠٠ كم .
هذا النمط ليس اقتصاديا من وجهة الانتاج
والنقل والإدارة ، ولكنه بالغ الحيوية من
الناحية التاريخية ، فهو الذي منح مصر
عمقها الأفريقي .

الكبرى من غلافها الصحراوي . ولو كان الصعيد
ملموما كالدلتا لكانت رقعة مصر الكلية أصغر
مما نعرف بكثير . وهذه نقطة بديهية ولكنها هامة
جدا ، كما أنها أوضح من أن تستدعى التطويل
وإن تحملته بالتأكيد .

وأهم من هذا أو لا يقل أهمية أن الصعيد
الخطي هو الذي أعطى لمصر عمقا حضاريا في
إفريقيا ، فهو سهم مرسل نحو قلب القارة
حمل حضارة مصر وثقافتها ، مخترقا
الصحراء في مضاء ونفاذ يتحاشى بهما بقدر
الامكان الميكانيكي الاحتكاك بحواجز الصحراء
العنيدة . ولو قد كان الصعيد ملموما كالدلتا ،
لتغير بلا مرأى تاريخ علاقة مصر بالقارة ،
ولكانت آسيوية أكثر مما هي الآن ، ولأعطت
ظهرها للقارة الأم بصورة أو بأخرى .

وعلى العكس من هذا ، لو أن نيل
النوبة بثنيته المسرفة في الالتواء ، مضى
مستقيما مباشرا لكان رباطا أوثق ولكانت
مصر أكثر إفريقية وأقل آسيوية مما هي
الآن . ومع ذلك كله فقد كانت الصحراء أبدا
عائقا خطيرا في سبيل تعميق هذا البعد
النيلي وتمديده سواء غربا أو جنوبا ، كما
كانت جنادل النيل - التي يعدها البعض
المرشح الجنسي أو الحد الشمالي للمؤثرات
الزنجية أو المتزوجة في حوض النهر - عقبة
أخرى في طريق الشريان الوحيد إلى قلب

القارة . ولهذا كانت حدود النفوذ المصرى لا تتعدى غالبا الشلال الثانى أو الثالث وأحيانا الرابع ، ولو أن النفوذ الحضارى توغل كثيرا حتى إثيوبيا القديمة .

إلى حد أو آخر ، نستطيع أن نفهم من هذا أن الشلال ، متضافرا مع الصحراء ولفة النهر ، كان لمصر بمثابة إقليم السد بالنسبة للسودان : كلاهما أغلق الطريق وأوقف التقدم نحو الجنوب وحرفه بالضرورة نحو الشرق : إلى الصحراء الشرقية فالبحر الأحمر فى حالة مصر ، وإلى الحبشة والصومال فى حال السودان ، فالشلال حرف اتجاه وتوجيه مصر نحو البحر الأحمر بدل النيل ، وضاعف من درجة هذا الانحراف فعل الرياح الشمالية العاتية فى القطاع الشمالى من البحر الأحمر . وهذا ما يفسر أن موانئ مصر الجنوبية عبر التاريخ قامت على البحر الأحمر وليس على جبهة السودان .

من المحتمل إذن أنه لولا سد الشلال المركب هذا لعرف الفراعنة منابع النيل ربما ، ولتوغلوا إلى أعلى النيل نفوذاً ووجوداً بدلا من وأسطه على الأكثر ، ولتغلب توجيه مصر النيلى والافريقى على توجيهها إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى وآسيا المدارية ، ولكانت بذلك كله أكثر إفريقية بكثير وأقل آسيوية مما هى عليه الآن . ولكن ، من الناحية الأخرى ، فإنه بفضل أو بفعل سد الشلالات أولا وإقليم السد ثانيا ، أخذت مصر من النيل هيدرولوجيته دون إفريقيته ، ومن إفريقيا أرضها دون أنثروبولوجيتها . اختصارا ، كما سبق ، أخذت زُبد المداريات دون زُبدِها .

وحدة ولكنها فضفاضة

وعند هذا الحد لا مفر لنا من أن نلاحظ أن حوض النيل ، على وحدته الطبيعية الأساسية العامة والعريضة مورفولوجيا وفيزيوجرافيا ، يمثل إلى حد ما وحدة اقليمية مفككة نوعا . ليس فقط بحكم اتساع مساحته الهائلة كشبه قارة تقريبا ، ولكن أيضا يحكم الفواصل والعقبات الطبيعية العميقة والعريضة التى تقطعه من الداخل مثلما ويقدر ما تكتنفه من الخارج . فلئن كانت هذه الفواصل هى التى تميز الحوض ككل من الخارج كجزيرة متميزة فى القارة . فإنها تتركه هو نفسه من الداخل أشبه «بجزيرة من جزر» ، أى أشبه بمجموعة من الجزر المتعددة المتميزة داخله كالأرخبيل الأرضى قليل الوحدات ضخمة الأحجام .

ففى النهر نفسه هناك الجنادل والشلالات فى النوبة شمالا ، ومستنقعات السدود فى السودان جنوبا . وفى الحوض العريض من حول هناك الصحراء فى شمال السودان شمالا ، والهضاب الجبلية فى الحبشة والبحيرات جنوبا . من ثم يبدو الحوض فى مجمله كمجموعة من الوحدات الاقليمية المحلية المنقصلة عن بعضها البعض إلى حد أو آخر ، بحيث تكاد تؤلف سلسلة غير متصلة الحلقات تماما من الجزر الاقليمية المنعزلة بقدر أو بأخر .

فعدا جزيرة أو شبه جزيرة واحدة مصر العظمى فى الشمال ، فإن السودان الحقيقى الفعال يبدو هو الآخر كجزيرة واسعة الرقعة تنفسح بامتداد النطاق السافانى الأوسط وتستقطب حول خط النيل الطولى الأصغر ولكن الأكثف . ولقد كان هذا بالفعل هو قلب السودان التاريخى فى العصور الوسطى منذ مملكة الفونج وسنار ، ومازال كذلك إلى حد بعيد فى السودان الحديث بأرض الجزيرة وامتداداتها الأحدث . والجسم كله يتحدد بثلاث السودان الأوسط ، ويبدو كجزيرة فسيحة للغاية ، مخلخلة نسبيا ، ولكنها معزولة أساسا فى عمق القارة بين الثلاث الصحراوى شمالا والثلاث الغابى جنوبا ، فضلا عن كتلة الحبشة شرقا .

هذه الكتلة الأخيرة ، بدورها ، كانت تشخص أو تشمخ بنفسها إلى أقصى حد كجزيرة جبلية رأسية أشبه بالقلعة المعزولة عن السهول تحتها وعن النهر شمالها والبحر يمينها . وهى عزلة محكمة ومحتمة إلى حد البديهية الجغرافية ، بحيث يكفى كمؤشر إليها أو رمز لها هذه التسميات الشائعة «سقف القارة» و«سويسرا إفريقيا» . وإلى حد أقل نسبيا ولكنه ليس مشجعا كثيرا ، لا يبقى سوى أقصى منابع النيل فى هضبة البحيرات . فهى تشبه حوضا مقعرا ضحلا ، مستديرا مغلقا على نفسه ، معلقا على كتف حوض النيل ولكنه مرتكن على حافة هضبة إفريقيا الجنوبية الضخمة وأدخل بالتأكيد فى إطار إفريقيا السوداء .

تلك الجزر الأربع الرئيسية ليس ثمة بينها ، بالمقابل ، إلا خيوط دقيقة أو متقطعة أو واهية الربط هنا وهناك على الأكثر . مثال ذلك خط أو خيط النوبة المقسمة بين جزيرتى مصر والسودان فى الشمال ، ومصاعد ومنازل الأودية النهرية العميقة الفائرة بين

(1)Seligman, Races of Africa .

السودان السهلى وكتلة الحبشة السماء ، أو أخيرا مسارب ودهاليز النهر المختنقة داخل مستنقعات السد الكثيفة بين السودان وهضبة البحيرات . جزيرة من جزر إذن كان حوض النيل جملة . وفى مقابل وحدته المورفولوجية العريضة . كحوض نهر وبالرغم منها ، كانت تلك الوحدة بالتالى هشة ضعيفة نوعا من الناحية الوظيفية ، فيها شئ من تفكك وتوجهات منفصلة مستقلة وشتى . بإختصار ، النمط كله طارد مركزى أكثر مما هو جاذب مركزى . ومع ذلك ، وهذه هى النقطة الهامة ، فإن مصر على أية حال نجحت بدينامية تذكر وفى ميكانيكية خاصة فى أن تتحدى هذا التفكك وتقتحم العقبة هنا وهناك لتحقيق أكبر قدر ممكن عمليا من وحدة الحوض . فكان الاتجاه جنوبا منطلقا أساسيا من منطلقاتها التاريخية بحيث وصلت إلى أعماق الحوض منذ وقت مبكر نسبيا . (١) .

الاتجاه نحو الجنوب

ويقدم لنا حزين نظرية مناخية ثابتة تفسر جزئيا ميكانيكية التوجيه الجنوبى النيلى لمصر القديمة كمكمل حيناً أو كبديل حيناً آخر للتوجيه الشمالى الآسيوى . فهو يقترح أن الذبذبات المناخية التى عرفت مناطق شمال المشرق العربى حتى العصور الكلاسيكية – والتى لا ينبغى بالضرورة أن تكون بعيدة المدى طبيعيا – كانت تسبب الاضطرابات والقلقل فيها ، وتطرد البدو فى غارات تشل مجرى التجارة بين مصر والبعد الآسيوى من ناحية ، كما تغريهم بغزو مصر فى شمالها خاصة من ناحية أخرى . فعندئذ تنسحب القوة المصرية إلى معقلها التقليدى فى الجنوب فى الصعيد ، لاسيما حول طيبة حيث تأخذ صبغة دينية تحفزها تلقائيا إلى أرض البخور والمر والعطور – بونت والصومال ، فيسود التوجيه الجنوبى ويتبلور البعد النيلى الإفريقى (٢) .

ومما كان يساعد لاشك على انتشار نفوذ مصر جنوبا ، قرب طيبة من الجنوب ، وهى المدينة الكبرى التى ظلت عاصمة وطنية . والواقع أن موقع طيبة الجنوبى المتطرف جدا فى مصر لا يمكن إلا أن يكون مؤشرا ، ومفسرا أيضا ، للبعد النيلى فى توجيهها منذ القدم .

(١) حمدان ، إفريقيا الجديدة ، ص ٢١٨ وما بعدها .

(2) S. A. S. Huzayyin, Arabia and the Far East, Cairo, 1942, p. 30 - 31 .

على أن الاتجاه الجنوبي لمصر Drang nach Sueden لم ينقطع طوال العصور القديمة وبعدها . فمنذ البداية عرف الفراعنة شعوب الواوات واليام والمازوى أو الماجوى (والأخرون هم البجاء ، ولعله تحريف للاسم القديم) . وليس معروفا من هم هؤلاء الأقوام والجماعات بالضبط ، ولكنهم جميعا من سكان كوش ، ولو أن هذه بدورها غير واضحة الحدود فيما عدا أنها إلى الجنوب القريب أو البعيد من مصر .

والأرجح أن هذا كله يشير إلى شمال السودان من النوبة حتى إثيوبيا . ويبدو أن تلك التخوم الجنوبية هي نفسها أرض «النهس» عند المصريين القدماء وإقليم «المريس» في العصر القبطى (١) . وكلها تبدو تاريخيا كهوامش وأطراف على جوانب المنطقة الحضارية التي قلبها مصر ، إليها تصل مؤثراتها وعناصرها ببطء نوعا ويفارق زمنى ، وفيها - كما يحدث فى ميكانيزم الانتشار الحضارى وقوانين المناطق الحضارية - تخضم بعد أن تكون قد تطورت أو ربما اندثرت فى القلب نفسه ، وتبدو بذلك إلى حد ما كما لو كانت متحفا جغرافيا حيا لتاريخ مصرى انطوى .

ولقد كان هذا الإشعاع المصرى يتم كقاعدة على محاور ثلاثة كالحزمة : محور النيل أساسا ، ثم أودية الصحراء الشرقية ، وطرق قوافل الصحراء الغربية (٢) . فمصر الفرعونية اتصلت بالنوبة منذ البداية ، وهى فيما يظن التى أعطتها اسمها نسبة إلى الذهب - نب - الذى اجتذبها هناك . وعن مصر أيضا أخذت النوبة الحضارة وتأثرت لغتها باللغة المصرية ثم القبطية ، بل يعتقد البعض - ربما مجرد تخمين - أن اللغة النوبية هى بقايا حفزية بشكل ما للمصرية القديمة .

أيضا توسعت الدولة الوسطى فى الحملات التأديبية على النوبة وشعب الواوات . حتى إذا كانت الدولة الحديثة كان قد تم تمصيرها جيدا وأسست العاصمة نباتا قرب الشلال الرابع ، التى تشهد أهرامها الصغيرة فى مروي وجبل بركال على مدى النفوذ الحضارى المصرى والتأثر به . كذلك احتكت مصر باستمرار بالماجوى (البجاء) فى مرتفعات البحر الأحمر واشتبكت معهم ومع البلمى Blemmyes (٣) فى معارك تأديبية إخضاعا وردا على غاراتهم المتكررة ، كما اشتبكت معهم فى علاقات حضارية وثقافية فأعطتهم كثيرا من حضارتها إلى جانب ديانتها عبادة إيزيس (٣) .

(١) عوض ، الشعوب والسلالات الأفريقية ، ص ٢٩٧ - ٣٠٠ ، نهر النيل ص ٦ - ٧ .

(٢) عبدالعزيز كامل ، دراسات ، ص ٦٤ - ٦٧ .

(٣) عوض ، الشعوب والسلالات ، ص ٢٥٨ .

وكما صدرت مصر عناصر حضارتها وعقيدتها الفرعونية إلى الجنوب ، كررت دورها مع المسيحية ثم الإسلام . فرغم أن المسيحية اتخذت في مصر شكلا خاصا بها حتى أصبحت القبطية في معنى ما ديانة من الديانات التي توصف بأنها «جغرافية وعنصرية» معا أي تحدد بإقليم معين وبشعب معين ، فإنها لم تلبث أن امتدت جنوبا وبعيدا بين النوبة والبجا . بل لقد توطنت المسيحية وتوطدت في النوبة خاصة ، حيث نشأت مملكتان هامتان هما دنقلة وعلوة . ومن الغريب أن المسيحية بعد أن هجرت في مصر ، اتخذت من النوبة معقلها على الطريق ، فظلت تقاوم المد الاسلامي طويلا حتى سقطت مملكتنا النوبة في القرن الرابع عشر . وبالمثل تخلفت المسيحية فترة بين البجا .

أما الحبشة فكانت نهاية - وقمة - الاشعاع الديني لمصر ، حيث ارتبطت كلية بالكنيسة المصرية ، وحيث اعتصمت القبطية أساسا في المعقل الأخير لتصبح الحبشة أكبر جزيرة قبطية في إفريقيا بعد أن هاجرت تقريبا من الموطن الأب وتخلفت نوعا على الطريق . بل لقد هاجر بعض المصريين من القبط أثناء الحروب الصليبية إلى الحبشة التي أصبحت منذ منتصف القرن ١٣ الميلادي مهجرا ليس غير مألوف لهم . (١) وبهذه الهجرة الحقيقية وتلك أصبحنا نجد أن ملامح الماضي في النواة المصرية هي ملامح الحاضر على أطراف منطقتها الحضارية أو أبعادها النيلية . ومن نماذج هذه البقايا المتخلفة آلة الصلاصلا الكنسية sistrum التي نجدها في الحبشة اليوم ، وهي آلة مصرية قديمة .

مع الاسلام يتأكد دور مصر من جديد ، فرغم أن من الثابت الآن أن تعريب السودان سبق إسلامه بكثير ، وأن إسلامه عن طريق الجزيرة العربية والبحر الأحمر رأسا سبق إسلامه عن طريق النيل ، فقد لعبت مصر دورا هاما في دفع المد الجديد وكقاعدة كبرى لتعريب السودان . فمنذ الفتح العربي لمصر اتجه زحف الاسلام إلى السودان ، أما عقبة النوبة المسيحية فقد احتواها الاسلام وغزاها طويلا وعميقا بالانتشار الغشائي الفعال قبل أن يغزوها بالقوة الحربية . ثم انفتح الطريق كاملا .

(١) عباس حلمي إسماعيل ، «التسامح الاسلامي مع أهل الذمة في عهد الدولة الأيوبية» ، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٤ ، ص ٧١ .

فى العصر الحديث

وإذا كنا نرى من هذا أن تعريب السودان فى العصور الوسطى لم يكن دور مصر وحدها ، فقد ظل البعد النيلى كذلك منكمشا على نفسه طويلا حتى انطلق فجأة وأخيرا فى القرن التاسع عشر أيام الامبراطورية المصرية - العربية - الاسلامية فى حوض النيل وشرق إفريقيا . وقد وصل هذا الزحف نحو الجنوب بسرعة إلى بحر العرب - الغزال ولكنه توقف أمام الاستوائية بسبب «السد» . ذلك لأن النيل ، الذى كان ينبغى منطقيا أن يكون طريقا متصلا إلى قلب القارة وأعالى الحوض ، لا يلبث أن يتحول - لنفس الأسباب التى جعلته شريانا هائلا - إلى حاجز مصمت هو السد . فاضطر المد الشمالى إلى الدوران حوله وتخطيه إلى ساحل البحر الأحمر فى إريتريا والصومال . ولكنه لم يكن قد بدأ بالكاد حتى ظهر له سد جديد - سياسى لا طبيعى هذه المرة - هو الاستعمار البريطانى ، فارتد إلى الأبد (١) . ولعل مما له مغزاه أن السودان «العربى» إنما ينتهى عند بحر «العرب» بالذات .

وهنا سيلاحظ من الناحية السياسية أن حدود الامبراطورية المصرية العربية الاسلامية قد تعدت حدود حوض النيل بالفعل ، وأنها تقدمت على محورين ، النيل والبحر الأحمر ، وتعتبر بذلك أوضح تعبير عن تداخل البعدين النيلى وإفريقى لمصر . كذلك تعرض هذا البعد لمحاولات البتر أو التقليل الاستعمارية . فحاول الاستعمار البريطانى أن «يقلب» الانحدار الطبيعى والتاريخى للحوض بعيدا عن مصر ، فسعى إلى فصل جنوب السودان توجيهها له إلى شرق إفريقيا والمحيط الهندى ، وحاول تحريف وجهة السودان الشمالى نحو البحر الأحمر وبورسودان بدلا من مصر النيل وأسوان . وك مجرد مؤشر ، فإن الخطوط الحديدية فى حوض النيل لا تؤلف شبكة واحدة متصلة بين دوله ، بل مجموعة شبكات محلية داخل كل دولة على حدة ومنفصلة عن بعضها البعض ، ولكن هكذا هندسها الاستعمار عن عمد بقصد التمزيق والفصل والتباعد .

مصر والسودان

ولا يمكن أن نتكلم عن البعد النيلى لمصر دون أن نضع أكثر من خط تحت السودان ، فموقع الجوار الجغرافى ووحدة وادى النيل الهيدرولوجية جعلته من أشد الأقاليم التصاقا

(١) هوسكزن ، ص ٧٩ وبعدها ، محمود كامل ، القانون الدولى العربى ، بيروت ١٩٦٥ ، ص ١٤٦ - ١٤٨ .

وارتباطا بمصر طوال التاريخ ، شأنه فى ذلك شأن الشام حيث الرابطة هى موقع الجوار والوحدة الاستراتيجية ، هذه الوحدة الهيدرولوجية وهذه الوحدة الاستراتيجية . أى أن بين مصر والسودان ، كما بين مصر والشام ، «علاقة خاصة» بمعنى ما ، وكلتا العلاقتين قديمة وسابقة للعروبة كما هى لاحقة لها .

ولئن انعكست هذه العلاقة فى الماضى فى أن الشام والسودان كانا أكثر ما ارتبطت به مصر وتفاعلت معه سياسيا وحربيا ، فليس من الصدفة أنهما هما أيضا اللذان دخلا بصورة أو بأخرى فى وحدة سياسية مع مصر فى العصر الحديث . ولهذا فإن السودان ومصر بين البلاد العربية هما ، كالشام ومصر مرة أخرى ، مثل التوائم بين الأشقاء .

غير أن أثقال العلاقات المتبادلة بين مصر والسودان ليست متكافئة بطبيعة الحال : فضخامة حجم مصر الجغرافى والتاريخى ، الاقتصادى والحضارى ، يجعل نسبة وزن علاقاتها وتفاعلاتها مع السودان من بين مجموع علاقاتها الخارجية أقل من النسبة المقابلة لنفس العلاقات من بين مجموع علاقات السودان الخارجية ، وقد ساهم هذا جزئيا فى أن يجعل المحور الطولى النيلى فى كيان وحياة السودان أقوى وأهم من المحور العرضى السافانى ، والتوجيه النيلى أقوى من التوجيه نحو البحر الأحمر ، كما جعل قوة جذب مصر المجاورة على السودان أقوى من قوة جذب الجزيرة العربية المواجهة ، سواء فى الماضى أو فى الحاضر ، (١) .

والواقع أن للسودان ، كما لمصر ، أربعة أبعاد أساسية تتفق مع الجهات الأصلية الأربع تقريبا أو حتى مباشرة بحكم شكله وموقعه . ففى الشمال يبرز البعد النيلى أو المصرى بالضرورة ، وفى الغرب البعد السفانى أو السودانى الكبير بالمعنى الواسع ، وفى الجنوب البعد الغابى أو الإفريقى بالمعنى الدقيق ، وفى الشرق البعد البحرى أو الأحمر بقدر أو بآخر .

وابتداء ، فكما أن مصر حلقة الوصل أساسا بين النيل والمتوسط ، فإن السودان هو حلقة الوصل بين العرب وإفريقيا أساسا . وكما تنفرد مصر بهذا الدور بين المجالين يفعل

(١) حمدان ، المدينة العربية ، ص ١٧٩ ،

G. Hamdan, "Some aspects of the urban geography of the Khartoum Complex", B.S.G.E., 1959, p. 57.

السودان ، حيث لا نظير له فيهما عمليا باعتبار أن موريتانيا الصحراوية أساسا لا تعد حلقة وصل حقيقية على الجانب المقابل من القارة .

ولكن لأن السودان الفعال ، كمصر أيضا ، جزيرة شبه منفصلة أو منعزلة في قلب الرقعة السياسية وفي داخل القارة مرتكز على محوريها الجوهريين السفاني العرضي والنهرى الطولى ، فإنه كمصر أيضا يتنازع الشد والجذب في الاتجاهات الأربع ، فيتوزع بين أبعاده الأربعة بدرجات متفاوتة أو متغيرة وذلك بحسب قوة وجاذبية كل منها .

فإبتداء نجد أن الانحدار الجغرافى والتاريخى والسياسى والاقتصادى للسودان هو أساسا نحو الشمال والشرق أكثر منه نحو الجنوب والغرب . الشمال ، لأن هنا جاذبية مصر الفائقة بالطبع ، بينما يعزله إقليم السود عن الجنوب القارى المجهول . والشرق ، لأن نطاق السفانا ، كدهليز أساسى أو شارع رئيسى يخطط القارة بعرضها من الأطلسى حتى الأحمر ، إنما يصب وينحدر من الغرب إلى الشرق أكثر منه العكس . بمعنى أنه كمحور للحركة كان اتجاه التدفقات البشرية عليه هو أساسا من السودان الغربى إلى السودان النيلى أكثر منه العكس (تذكر طريق الحج والفلاتة ... إلخ) (١)

من هنا وهناك كان السودان الفعال وجسم معمره الحقيقى ، كجزيرة منعزلة داخل شرنقته الواسعة ، يعطى ظهره إلى حد ما للقارة فى الجنوب والغرب ، وبالقدر نفسه يتطلع بوجهه نحو الشمال والشرق . ومن الشمال والشرق أيضا عرب السودان وأسلم ، أى على الترتيب من مصر النيل ومن الجزيرة العربية عبر الأحمر . بالتالى فلقد كان البعد الشمالى للسودان يرادف التوجيه المصرى تلقائيا ، بينما كان البعد الشرقى يحمله عبر الأحمر إلى الجزيرة العربية بصفة آلية .

وبين هذين القطبين فعلا تعاقب أو توزع اتجاه السودان الرئيسى عبر التاريخ فإذا كان التعريب وتدفق القبائل العربية التى استوطنت نهائيا وغيّرت التكوين الجنسى للسودان قد جاء من عبر البحر ، فإن دفعة الاسلام الكبرى التى منحت وجهه الدينى جاءت من الشمال عبر مصر ومن مصر . وإذا كانت الثقافة العربية قد جاءت من البعد الشرقى ، فإن الحضارة المصرية جاءت منذ القدم من البعد الشمالى .

(١) عبدالعزيز كامل ، فى أرض النيل ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ١٥٨ - ١٦٠ ؛

A.A. Kamel, "Sudan profile", B. S. G. E., 1970. p. 21 et seq.

حتى فى العصر الحالى منذ تصفية الاستعمار ، حيث قد تلعب السياسات الوطنية الضيقة أو الضحلة أحيانا دورا يفتقر إلى الرشد ، ولكن بالأخص منذ تفجر عصر البترول فى الجزيرة العربية بكل جاذبيته ومغنطيسيته ولكن أيضا بكل إغراءاته وغواياته ، فإن الملاحظ أن السودان قد يتأرجح ، حيث لا ينبغى ولا يجوز ، متذبذبا بين البعد المصرى فى الشمال والسعودى فى الشرق ، فمثلا فى فترات ما سمي «الجفوة» مع مصر ، وكذلك فى فترات الذروة البترولية العربية خاصة فى السعودية ، مال الثقل نوعا إلى البعد الشرقى على حساب الشمالى . على أن هذا ، مهما يكن الأمر ، يلقى على مصر مسئولية خاصة فى تقويم ورعاية بعدها السودانى بخاصة كبعدها النيلى بعامه .

مصر والنيل

إذا كان السودان قلب بعدنا النيلى موقعا ورقعة ، فإن أطرافه فى هضبة الحبشة من يمين وهضبة البحيرات من يسار أو من شمال وجنوب هى قلب منابعنا المائية ، ومن ثم قمة وحدتنا الهيدرولوجية . ومن هنا فلئن افتقدت تلك الأطراف القصية النائية الكثيرة من كثافة التفاعل والتعامل والترابط البشرى والحضارى والتاريخى فإنها تكتسب خطورة حيوية فائقة إلى حد يعلو على كل تعريف أو تأكيد . ولذا يتعين على مصر أن ترمى وتنمى بعدها النيلى فى تلك الأطراف كشرط أساسى لصحتها السياسية .

وبين طرفى الحبشة والبحيرات، إذا كان لنا أن نقيّم الأوزان النسبية ، فلا شك فى أن الثقل الأغلب يذهب إلى الأول. ليس فقط لأنه مصدر الفيضان والامداد المائى الأساسى، ولكن أيضا لأنه الأقرب جغرافيا وبشرىا والأكثر ارتباطا تاريخيا وحضاريا. فمن الملاحظ مثلا أنه بينما دخلت المسيحية إلى الحبشة من مصر أولا مثلما دخل الاسلام منها إلى السودان بعد ذلك، فإنه لا الاسلام ولا المسيحية وصل منها إلى البحيرات .

أيضا فإذا كانت كلتا الهضبتين قلعة جبلية منعزلة على نفسها إلى حد أو آخر ، فإن الحبشة ، التى لا هى حامية تماما ولا سامية كلية ، لا هى إفريقية تماما ولا عربية بطبيعة الحال . فهى وإن وقعت على التخوم بين العروبة والافريقية ، فإنها تظل إثيوبية أولا ونيلية ثانيا وإفريقية بعد ذلك فقط . على العكس هضبة البحيرات إفريقية هى أولا وأساسا ، ولكنها بالكاد تعد «بحيرية» أو نيلية بعد ذلك .

وبهذه الخاتمة ، لعلنا نستطيع الآن أن نجمل خصائص البعد النيلى فى كيان مصر بصفة عامة . بعد أصيل وجوهى هو لاشك ، لم يعرف الانقطاع ولا تعرض للاهتزاز ، بل لعله زاد عمقا وقوة على العصور بعامة . غير أنه يغلب عليه بعد هذا الطابع الحضارى والسياسى أساسا . وهو من هذه الزاوية يكاد يكون من طرف واحد بالضرورة وفى اتجاه واحد أساسا ، إيجابا فى الشمال وسلبا فى الجنوب . ولكن هذا إنما يعنى النواحي البشرية وحدها ، أما طبيعيا فهذا بعد هيدرولوجى بالغ الخطورة بحساباته أساس الوجود المصرى كله ، وهو ما يمنحه تلك الأهمية السياسية الخاصة .

البعد المتوسطى

مصر والمتوسط

إن البحر المتوسط بعد من أبعاد التوجيه المصرى ، قضية لا يمكن بداهة أن تكون خلافية . فالنيل إذ ينحدر شمالا ليصب فيه ، والحياة المصرية إذ تجرى مع النيل نحوه ، فإن مصر برمتها تتوجه إليه وتتطلع نحو الشمال . والبلد إذ يطل عليه ببجبهة بحرية مشرفة مترامية نوعا ، وإذ يمثل البحر أحد ضلوعه الأربعة ، أو بالأصح الضلع الوحيد الحى الذى يتصل مباشرة بالمعمور المصرى بإعتبار الضلع الغربى ميتا والجنوبى والشرقى شبه ذلك ، نقول إن البلد بهذا لا يملك إلا أن يتفاعل مع البحر ويتعايش . أى أن إحاطة الصحراء بمصر ، كما بالشام والأناضول أيضا ، وجهتها كما وجهتهم نحو البحر المتوسط وربطتهم بأوروبا من خلفه كما ربطتهم ببعضهم البعض وكما يرتبطون بإفريقيا وآسيا (١) . إن مصر فورا وبلا تردد متوسطة أكثر مما هى مدارية أو إفريقية (٢) .

بل إننا نستطيع أن نقول - إن جاز لنا أن نقول عن البحار إنها تصب على الإطلاق - إن البحر المتوسط برمته ، ولكن بالأخص الحوض الشرقى منه ، يصب فى مصر - بالتحديد . ولننظر إلى الخريطة . إن البحر المتوسط ينتهى فى آخر المطاف عند مصر ، وإن كانت هى أبعد أجزائه عن أوروبا . وأى استفادة منه كمعبر إلى الشرق لابد أن تستقطب أخيرا فى مصر (والشام بدرجة أقل) . وبغير مفتاح مصر (والشام نوعا) تصبح الحركة فيه محلية تقريبا ، ويتحول من بحر عالمى إلى بحر إقليمى على الأكثر ، أى يتحول إلى طريق مسدود .

(1) H. B. George, p. 278.

(2) Birot, Dresch, p. 459.

ثم إعتبر شكل الحوض الشرقى بوجه خاص ، تركيف تشير كل أصابعه إلى مصر . فالخط العرضى المستقيم من خاصرة صقلية ، والطولى من رأس الشام ، يؤيدان مباشرة إلى مصر ، بينما أن شبه جزيرة إيطاليا والبحر الأدرياتي وشبه جزيرة اليونان وبحر إيجه تتخذ كلها محورا واحدا من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى ، أى توازى محور البحر الأحمر ووادى النيل إلى حد بعيد ، حتى لتكاد اليونان ووادى النيل يقعان على محور واحد ، كما توشك الملاحة من رأس الأدرياتي إذا استمرت فى نفس الاتجاه أن تؤدى مباشرة إلى مصر . وفى النتيجة فإن البحر يكاد يكون حلقة غير منظورة فى سلسلة تترامى عبر شاطئيه .

ولاخلاف بالطبع حول اختلاف شكل وهيئة الساحلين الشمالى والجنوبى للبحر ، فالأول أشد ما يكون تعرجا ، مرصع جدا بأشباه الجزر وأشباه أشباهها وبأرخبيلات الجزر ، بقدر ما يبدو الثانى شبه خطى متواضع الانحناءات والتعرجات فقير الجزر . ومع ذلك يمكننا أن ننظر إلى العالم العربى كمقابل عريض بالتقريب لجنوب أوروبا على النحو الآتى : فى الغرب شبه جزيرة المغرب الكبير تقابل شبه جزيرة أيبيريا ، وفى الوسط تاتى مصر باستطالاتها وتعمقها وجزيرتها المجازية فى قلب الصحراء كإيطاليا فى قلب البحر نفسه ، وأخيرا فى أقصى الشرق تبقى شبه القارة أو شبه الجزيرة العربية لتقابل شبه جزيرتى البلقان والأناضول معا . فمصر من هذا المنظور تذكر أكثر ما تذكر بإيطاليا فى حوض البحر موقعا وامتدادا وتقابلا وتواجهها ، وإن بطريقة مقلوبة .

لاشك إذن فى أن البحر المتوسط بعد محسوس كما هو حساس فى توجيه مصر . غير أن السؤال هو إلى أى حد ، وكيف يستقر البعد المتوسطى فى وجودنا . فالمشكلة ، وهى جغرافية صرف ، أن البعد المتوسطى بعد مائى أو هو مائى أولا يليه يابس ثانيا ، وليس يابسا مباشرة متصلا وإصيقا باليابس المصرى أو استمرارا له كما هى حال الأبعاد الأخرى أسيوية وإفريقية أو نيلية أو عربية .

هذا ، ابتداء ، يضع البعد المتوسطى فى مرتبة أدنى بالضرورة بين أبعادنا وفى تاريخنا بحيث يصعب أن يوضع تماما على قدم المساواة معها وعلى نفس المستوى ، فتوجيهنا

الجغرافى أرضى أكثر مما هو مائى أو حتى أمغيبى ، وتاريخنا برى a land history بمقدار ما أنه تاريخ نهري وأكثر مما هو بحرى .

والمشكلة بعد هذا أيضا أن البعد المتوسطى بهذه الصورة يوشك أن يرادف البعد الأوروبى ، أو هو على الأقل يتداخل معه بشدة . غير أن مصر أبعد ما تكون فيزيقيا عن الاتصال الأرضى بأوروبا ، وإذا كان المتوسط عامل وصل تاريخيا وبشرى واقتصاديا وحركيا ، فإنه يظل فاصلا طبيعيا جغرافيا كاملا بطبيعة الحال . ولهذا لا يستقيم تماما أن نتحدث عن البعد المتوسطى وكأنه البعد الأوروبى مثلا .

لكن البحر المتوسط ، من الناحية الأخرى ، إنما يستمد أهميته الفائقة فى تاريخنا وتوجيهنا من أنها هى أوروبا بالذات التى تقع وراءه . ومن ثم فإن مفهوم المتوسط لا يمكن أن ينفصل عن مفهوم أوروبا . وليس مجرد صدفة بالتأكيد أن كل من اتجه منا إلى البحر المتوسط أو دعا إلى الاتجاه إليه انتهى فى النهاية إلى أوروبا والأوروبية والأوربية . غير أن المتوسط ، بعد ، هو واجهة مصر فحسب فيما هو ظهير أوروبا مباشرة .

واقع الأمر إذن أن هناك تداخلا بين البعد المتوسطى والبعد الأوروبى ، سواء على المستوى الجغرافى أو التاريخى ، تماما كما يتداخل بعدانا النيلى والافريقى وإن يكن على يابس واحد متصل مطرد . فجغرافيا ، ليس المتوسط ، البحر والحوض ، إلا جزءا من أوروبا القارة . وتاريخيا ، كان بعدنا المتوسطى فى القديم يعنى أساسا أوروبا جنوب الألب . ولكنه حديثا أصبح يشمل أوروبا جميعا ولكن بالدرجة الأولى أوروبا شمال الألب أو بالأحرى أوروبا الغربية ، وعلى هذه الأسس والضوابط ، وبهذه المفاهيم والتحفظات ، ينبغى أن نقرب من بعدنا المتوسطى .

مصر المتوسطية ؟

ربما كان طه حسين أول وأجهر من قال بمتوسطية مصر ودعا إلى الاتجاه إلى المتوسط ، كما لعله كان أفطن من أدرك محمولها ومؤداها ومرادفها الأوروبى . «إن العقل المصرى منذ عصوره الأولى» ، كتب هو فى «مستقبل الثقافة فى مصر» ، (١) «إن تآثر بشئ فإنما يتأثر بالبحر المتوسط، وإن تبادل المنافع على اختلافها فإنما يتبادلها مع شعوب البحر الأبيض المتوسط» . ثم من العصور القديمة يتقدم مع تطور التاريخ

(١) طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر ، القاهرة ، ١٩٣٧ .

والأحداث والمتغيرات ليضيف مكملا أن مصر ، وإن أسلمت بعد ذلك ديننا وتعربت لغة ، فإنها ظلت تنتمى إلى البحر المتوسط أولا وقبل كل شئ .

وإذا كان طه حسين بهذا أول المتوسطيين وأوضحهم ، فلعله كذلك كان أصرح من فطن إلى أن المتوسطية تؤدي تلقائيا وحتميا إلى أوروبا وتعنى الأوروبية وتفضى إلى التأورب أو الأوربة . فعنده أن طريق التقدم والقوة هي «أن نسير سيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم لنكون لهم أندادا ، ولنكون لهم شركاء في الحضارة ، خيرها وشرها ، حلوها ومرها» . فإن خيف على مصر من «أن يؤدي الاتصال القوى الصريح بالحضارة الأوروبية إلى التأثير على شخصيتنا القومية وطمس ما ورثنا عن ماضيها وعن تراثنا» ، فإن الرد لديه أننا إنما «كنا معرضين لخطر الفناء في أوروبا حين كنا ضعافا مسرفين في الضعف ، وحين كنا نهمل تاريخنا القريب والبعيد ، وحين لم نكن نشعر بأن لنا وجودا ممتازا» .

أما الآن ، بعد التحرر والتطور والتقدم ، «الآن وقد عرفنا تاريخنا ، وأحسننا أنفسنا ، واستشعرنا العزة والكرامة ، واستيقنا أن ليس بيننا وبين الأوروبيين فرق في الجوهر ولا في الطبع ولا في المزاج ، فإنني» ، يمضى أو ينتهى طه حسين ، «لا أخاف على المصريين أن يفتوا في الأوروبيين» .

تلك في جوهرها هي نظرة ، ولا نقول نظرية ، طه حسين ، إن كانت مصرية المنبع متوسطية المصب ، أو كانت متوسطية المنبع أوروبية المصب ، فإنه أساسا قد صاغها في قالب قضية أو مناظرة الشرق - الغرب . ولعلها لهذا أدخل منهجيا في باب المتوسط والاعتدال في موقع مصر التاريخي والحضاري ، وإليها سنعود بالفعل في الفصل التالي بمزيد من التفصيل والتحليل .

أما فيما عدا هذا ، ويعد طه حسين ، فلعل حسين مؤنس هو أهم من قدم نظرية أصيلة كاملة ، مقنعة ومتراطة ، في بعدنا المتوسطي . محور النظرية أن البحر المتوسط هو «العنصر الأساسي في تاريخ هذا البلد» ، وذلك من بين أبعاد تاريخنا التي يحددها بثلاثة هي إفريقيا وآسيا والمتوسط ، وهيكل النظرية ، الذي نوجزه هنا بقدر الامكان في ألقاظ صاحبها المميزة ، يقوم على ثلاثة معطيات . (١) .

أولا ، أن تاريخ مصر هو تاريخ البحر المتوسط تقريبا ، إذا استقرت أمور مصر

(١) مصر ورسالتها ، ص ١٧ - ٢٥ ، ٨٩ - ٩٨ .

ورخاؤها عمر البحر بالنشاط . وتاريخ الاسكندرية - رثة مصر - يوجز ويلخص تاريخ البحر المتوسط كله ، فقبلها لم يكن له وجود ككل مترابط ، ولم يظهر هو يوحدته وقيمتة الكاملة إلا منذ ظهرت هي . فالبحر المتوسط فى حقيقته بحر اسكندري ، أعطى الاسكندرية ما لم يعطه غيرها ، وأفاد منها ما لم يفد من غيرها أيضا ، أزهى عصوره هي أزهى عصورها ، وهذا وذاك هو عصر البطالسة .

ثانيا ، تاريخ مصر متأثر بالبحر المتوسط دائما ، وذلك حتى فى مراحل العزلة كالعصر التركى . ومصر ليست مفتاح عمران الشرق الأوسط فقط ، بل والبحر المتوسط كله ، فإذا أصابها الفتور أو الفوضى أو تخلت عن مكانها فيه تأثرت دوله جميعا بذلك .

ثالثا ، حياة مصر لا تستقيم إلا إذا كانت متصلة بالبحر المتوسط ، فالعنصر البحرى داخل فى كيانها بنصيب هام . ولم يكن على مصر شئ قدر إنصرافها عن البحر المتوسط وجبهته ، فذاك كان أكبر خطأ تاريخى ، وكل سؤالب تاريخنا الوسيط وتدهور وتفتت العالم الاسلامى ثم تعرضنا للاستعمار سببها أننا تخلينا عن البحر المتوسط وعن رسالتنا فيه واتجهنا بكليتنا إلى الشرق وآسيا واستغرقنا بعد واحد من أبعادنا ، فضاعت علينا مميزات ذلك الموقع الجغرافى الهام واختل ميزان تاريخنا فكان الانكسار العظيم . وعلى هذا فإن لمصر فراغا فى البحر المتوسط ، عليها أن تملأه وإلا ملأه غيرها .

وموضوعيا ، لاشك أن الكثير فى هذا صحيح وأكد فى جملته ويقوم على حقائق صلبة . ولكننا نخشى أنه ربما زاد نوعا فى تقييم دور مصر النسبى فى حياة البحر المتوسط وفى دور البحر المتوسط النسبى فى كيان مصر (من الصعب مثلا أن نعد البحر المتوسط بحرا اسكندريا ، أو نقول عنه كما قال الرومان «بحرنا» ، بل نحن الذى دعونا بالفعل «بحر الروم») . فعلاقة التفاعل المتبادل تأثيرا وتأثرا بين مصر والمتوسط علاقة عميقة بعيدة المدى . ولكن من بين دول البحر من لعب فيه دورا أبرز وينفق فيه جزءا أكبر من حياته . بل إننا جميعا طالما أسفنا لأن مصر فى الماضى أهملت البحر طويلا وكثيرا ، حيث بدت أحيانا كمتفرج على البحر يستلقى فى استرخاء على الشاطئ المشمس وقد تدلت قدماه فى الماء بدل أن يسبح ويمعن ويمخر فيه . ثم إن مصر ربما تتأثر بمصاير البحر المتوسط أكثر مما تؤثر فيها ، وإن كانت هى أهم حلقة تتحكم فيه . ولهذا كله تظل معطيات النظرية ، ويظل البحر المتوسط يعدا محوريا من أبعادنا ، وإن كان من الصعب أن يعد الأهم على الإطلاق .

نظرية وحدة البحر المتوسط

ولكن هناك من ناحية أخرى نظرية مختلفة ومبالغ فيها ، فالبعض من مثقفينا يود - أو ود يوما - أن يجعلنا جزءا من حضارة وعالم يتصورونه هو البحر المتوسط . ومنهم من عبر عن هذا بالدعوة إلى أن نتجه إلى البحر وأن نعطي ظهرنا للصحراء ، فما عاد يجدى أن ننظر كما فى الماضى إلى الرمل ونحن فى عصر الماء ، عصر المحيط . غير أن هذا الاتجاه أدنى فى الحقيقة أن يكون «رجعة» تاريخية إلى نظرية سادت وروج لها كثيرون فى الغرب . ولكنها حتى فى ذلك الغرب أصبحت اليوم بالية أو شبه ذلك .

والاشارة هنا بطبيعة الحال إلى نظرية بيرين الشهيرة عن «وحدة البحر المتوسط» الكلاسيكية التى يُفترض أن الاستعمار الاغريقى ثم الرومانى قد حققاها بالقوة بين شاطئى البحر الشمالى والجنوبى حين كان شمال إفريقيا من جبل طارق إلى السويس بل إلى الاسكندرية خاضعا لهما . ولكن من الواضح أن تلك كانت وحدة قهرية مفروضة من طرف واحد ، وسلبية من الطرف الآخر ، ولا يمكن أن تحسم علاقة .

ومن المعروف أن بعض الكتاب الاستعماريين فى عصرنا هذا تلقفوا النظرية من جانبهم وعملوا على بعثها وإشاعتها لأهداف سياسية بعيدة وهى توجيه المنطقة ، سواء مصر أو غير مصر من دول البحر العربية ، توجيهها أوروبا يجرها إلى عجلتها السياسية أو على الأقل حتى تتطلع إلى أوروبا كقابلة حضارية . كذلك فقد تبنت الدعوة بعض الأقليات أو الانفصاليات العربية فى بعض الدول العربية نفسها ، تلك التى حاولت أن تتخذ من المتوسطية بديلا عن العروبة أو أن تقدمها كنصل مضاد للعربية .

والواقع أن أبرز أو أخطر ما فى نظرية وحدة البحر المتوسط أنها تكاد تفصل إفريقيا شمال الصحراء عن بقية القارة ، والملاحظ أنه ما من كتاب تقريبا عن المنطقة إلا ويعتبر إفريقيا شمال الصحراء جزءا من ، أو امتدادا ، لأوروبا . فليز ، مثلا ، لا يرى فى أوروبا بمفهومها الجغرافى الدارج وحدة بشرية فعالة وواحدة إلا إذا أضفنا إليها قدرا طيبا من جنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا ، بحيث تضم كل إطار البحر المتوسط والأسود وقزوين (١) وعند جويليه أن إفريقيا شمال الصحراء تنتمى إلى أوروبا والشرق الأدنى . أما كون فلا يرى فى العالم العربى سوى حافة أوروبا البيضاء periphery جغرافيا وتاريخيا

(1) Peoples of Europe, op. cit., p. 6.

وجنسيا وكل شئ . ولقد رأينا كيف وزع هيجل إفريقيا شمال الصحراء بين أوروبا في ركن وآسيا في الركن الآخر . هذا بينما يضع فيتزجيرالد القضية كلها في بلورة مركزة حين يقرر أن «أوروبا تبدأ عند الصحراء الكبرى» (١) .

ومن الناحية الموضوعية ، فلا مجال للخلاف على أن شمال إفريقيا في معظمه هو جيولوجيا ومورفولوجيا جزء من النظام الألبى الذى يتركز أساسا على جنوب أوروبا ويلف البحر المتوسط لها . كذلك فإن مناخ ونبات البحر المتوسط يميز شمال القارة عن بقيتها جنوب الصحراء ويكاد من هذه الزاوية يضمها إلى أوروبا المتوسطية . حتى من الناحية الجنسية البحتة ، فإن إفريقيا شمال الصحراء هي الشريحة القوقازية ، وبالذقة المتوسطية ، الوحيدة في إفريقيا ، وتكمل بذلك الجنس الأوروبى الأبيض أو المتوسطى الأسمر على الجانب الآخر من البحر . كذلك تشارك الضفتان في حضارة واحدة أساسا أصولا وميولا ، مثلما تشابكتا في العلاقات التاريخية إن سلما أو حربا .

ولا ننسى قبل هذا كله وبعده وخلفه عامل القرب الجغرافى . فكما يفصلنا البحر المتوسط عن أوروبا ، تفصلنا الصحراء الكبرى عن إفريقيا . بل ولما كانت الصحراء ضعف البحر عمقا على الأقل ، وأضعافه عزلا في الواقع ، نجدنا أقرب إلى أوروبا منا إلى إفريقيا بالموقع والمسافة . فالجزء الأكبر من أوروبا أقرب إلينا في مصر مثلا من حيث المسافة من أى نقطة في إفريقيا جنوب الصحراء : قارن إسكندنافيا بسيراليون أو غينيا ، أو روسيا الأوروبية بزامبيا أو زيمبابوى ... إلخ .

هذا عن المسافة الجغرافية البحتة أو جانب الكم إن شئت ، ولكن كيف أو التفاعل الاقليمى لايقل خطورة . فتاريخيا وعلى الجملة ، فلقد كانت إفريقيا شمال الصحراء ، بحكم هذه الصحراء نفسها ، تتطلع إلى ، وتتفاعل مع ، حوض البحر والشاطئ الأوروبى بقدر ما كانت تعطى ظهرها للقارة ، ولاشك أنها أقرب في نواح كثيرة إلى أوروبا المواجهة منها إلى القارة الأم .

من يبدأ عند من ؟

لكن السؤال الجوهرى هو: أيفضل هذا إفريقيا المتوسطية أو إفريقيا شمال الصحراء عن إفريقيا ويجعل منها ملحقا لجنوب أوروبا أو تكملة لأوروبا ؟ حسنا، ليس بالضرورة ،

(1) Africa. p. 18.

بل إن العكس لوارد وممكن . فإن النظرية نفسها ، وأسسها من بعدها ، يمكن أن تجعل من جنوب أوروبا ملحقا لإفريقيا .

فأولا ، إذا كانت الصحراء فاصلا ، فإن الألب فاصل كذلك . وإذا قيل إن «أوروبا تبدأ عند الصحراء» ، فقد قيل بالمقابل «عند البرانس تبدأ إفريقيا» ، (١) حتى مناخ البحر المتوسط الشهير هو «في مجموعته مناخ إفريقي أكثر مما هو أوروبي» كما يخلص سيجفريد ، الذي يضيف أيضا أننا «عندما نهبط من شمال أوروبا نجد أنفسنا فجأة في حوض البحر المتوسط ، ولا نبالغ حينئذ حينما نقول: إننا إلى حد ما قد تركنا أوروبا» (٢) . أما تاريخيا ، فإذا كان الساحل الأوربي قد طغى سياسيا على الإفريقي ، فقد طغى الثاني على الأول قرونا وقرونا . ولقد دمج العرب حوض المتوسط ، الذي نشروا فيه حضارة كان لها سمات وطابع خاص لا يُمحي ، دمجوه «بالتابع العربي الشرقي» ، وإن كان هذا مما ساعد على انهيار وحدته الرومانية القديمة ووحدته اللاتينية المسيحية ، كما يعترف سيجفريد أيضا ، (٣) .

أخيرا ، فإن توسع المعمور وأفاقه منذ العصور القديمة خطوة خطوة ، أبرز أوروبا كاملة مثلما كشف عن إفريقيا كاملة في النهاية ، وعاد كل من شاطئ البحر المتوسط يرتبط - والإنسان حيوان يرى أولا - بظهيره القاري أساسا . وفي النتيجة فإن نظرية وحدة المتوسط لا يمكن أن تسليخ شمال إفريقيا عن إفريقيا أكثر مما تسليخ جنوب أوروبا عن أوروبيتها . وحقيقة الأمر ، ببساطة ، هي أن البحر المتوسط بحر مشترك بين أوروبا وإفريقيا . إنه بحر «أورافريقي» أساسا ، يمثل ما أن البحر الأحمر بحر إفريقي بعدالة . والواقع يعد هذا أن فكرة أو دعوة «أورافريقيا Eurafica» المعاصرة ، التي حاولت ربط إفريقيا إلى عجلة أوروبا بطريقة أو بأخرى (٤) ، ليس فيها من الصحة نسبيا إلا قطاعها المتوسطي وإلا المتوسط كبحر أورافريقي . وأبسط دليل ، كما هو أبلغ تعبير ، عن هذه الحقيقة أن فكرة الشرق الأوسط أو الأدنى كانت دائما في كل تعاريفها تقريبا تضم أجزاء من أوروبا إلى جانب أجزاء من إفريقيا بالإضافة إلى أخرى من آسيا .

(1) Ripley, p. 272.

(٢) أندريه سيجفريد ، سيكولوجية بعض الشعوب ، مترجم ، القاهرة ، ص ٣٩ .

(٣) السابق ، ص ٢٩ .

(٤) سيجفريد ، سيكولوجية إلخ ، ص ٣٧ .

توسع البعد المتوسطى تطور العلاقات المكانية

أما حقيقة العلاقة داخل هذا البحر المشترك ، فنمو وتطور تاريخى مر فى أنوار متعاقبة مرتبطة ارتباطا وثيقا باستراتيجية العلائق المكانية الكبرى فى العالم القديم . فقديمًا كما رأينا لم تكن دائرة المعمور الفعال لتزيد بالتقريب عن الشرق القديم وحوض البحر المتوسط ، أما أوروبا شمال الألب وإفريقيا جنوب الصحراء فكانتا إما ضبابا وبرابرة وإما مجاهل وبدائيين . فكان طبيعيا جدا أن يستقطب البحر ذلك العالم ، لاسيما وهو يتوسطه كما يدل الاسم . كان قبله أو بؤرة مشتركة للجميع بما فيهم مصر . من هنا علاقاتنا الفرعونية الحضارية والتجارية بكريت المينوية ثم باليونان وروما الكلاسيكيتين عدا الشام وقبرص ... إلخ .

فإذا إستبعدنا الشام عن البر الآسيوى ، فقد كانت أولى علاقاتنا التاريخية عبر البحر مع أوروبا هى مع اليونان بالذات . ومن قبل تعرض الساحل المصرى لغارات «شعوب البحر» ، ومن بعد كان الاغريق يقسمون مصر إلى قسمين : مصر المتوسطية وهى الدلتا ، ومصر الافريقية وهى الصعيد . ومن بعد أيضا صارت الاسكندرية رأس مصر وعقل البحر المتوسط .

وفى العصر المسيحي حدث تحرك نسبى فى علاقاتنا التاريخية من روما إلى بيزنطة . فالحقيقة أن العلاقات الحضارية والتجارية والثقافية بين مصر القبطية والروم أو القسطنطينية عاصمة الامبراطورية الرومانية الشرقية كانت علاقات وثيقة للغاية وشديدة التفاعل ، كما دامت عدة قرون .

أما فى العصور الاسلامية فقد أصبح البحر المتوسط بعدا حقيقيا وخطيرا فى كياننا حيث كان كل من البحر ومصر مواقع خطى وحلقات حتمية فى طريق تجارة المرور العالمية . غير أنه مرة أخرى حدث تحرك فى مركز ثقل العلاقات من بيزنطة والأناضول إلى إيطاليا بمدنها الشهيرة ، فالتحمت مصر بالبحر التحاما شديدا ، ولكن بالذات خاصته الوسطى ، وكانت الاسكندرية ورشيد ودمياط مع البندقية وجنوة وبيزا وسالرنو وأمالفى كالمدين المترابطة على البعد . وامتد بينها جسر بحرى بمعنى الكلمة . فكانت الاسكندرية

والقاهرة موطننا دائما ، خاصة أيام المملوكية ، لمستعمرة نشطة متجددة من تجار المدن الإيطالية (١) ، كما لم تنقطع السفارات بين الطرفين .

والواقع أن هذه العلاقة الوثيقة تذكرنا بتوازي محاور امتداد إيطاليا والأديراتى مع محاور مصر والبحر الأحمر ، ومجموعها كان يؤلف بالفعل حلقة فى إطار ما عرف «بالسلسلة الفقرية الاقتصادية لأوروبا» فى العصور الوسطى . وبالمثل كانت علاقاتنا الكثيفة مع الشام تتم بالبحر أكثر منها بالبر - راجع ثنائية «بر مصر» و«بر الشام» ، حتى الأخطار الخارجية جاعتنا على البحر ، فأكدت الصليبيات بعدنا المتوسطى وإن يكن عسكريا .

وإذا كان العصر العثمانى قد شهد هجرة تجارة المرور العالمية ، فإن توجيهنا المتوسطى لم ينقطع تماما ، وإنما انتقلت البؤرة مرة أخرى أو ثالثة من خاصرة البحر إلى حوضه الشرقى أو اللفانت بمعناه الواسع . وحتى مع الخاصرة لم يعدم الأمر أن حلت التجارة المحلية محل العالمية ، ولو أنها كالجداول بعد نهر . والواقع أن العثمانية ربطتنا مع اللفانت ومع الأناضول أكثر مما نتصور عادة ، فقد اشتد الاتصال بعاصمة الاسلام «إسلامبول» وسواحل البلقان فى اليونان وألبانيا ... إلخ ، وانتقل كثير من مهاجرى هذه المناطق الطاردة إلينا ، أو جنودها ، وأقاموا أو إنصهروا ابتداء من الانكشارية حتى أرناؤوط وألبان محمد على ... إلخ ، وبقيت أسماؤهم المعربة تكشف أصولهم أحيانا كما رأينا . وهنا نلاحظ كيف ارتبطت مصر بالأناضول ارتباطا شديدا فى مرحلتين منفصلتين ولكنهما أساسا متناقضتان : مرحلة المسيحية البيزنطية ومرحلة الإسلام العثمانى .

هذا ، ومع محمد على والتغريب والأوربة ، استمر ارتباطنا بشرق الحوض ، ولكن أضيف إليه غربه خاصة فرنسا وإيطاليا ، إلى أن انقرضت بالتدريج أو ذوت العلاقة مع شرق الحوض . ومنذ القرن ١٩ انتقل مركز الثقل فى علاقاتنا نهائيا إلى غرب الحوض ، وبالأخص فرنسا . وهنا نلاحظ أن علاقاتنا بفرنسا قديمة ترجع إلى عصر الصليبيات حين كانت هى قائمتها ، إلى حد أننا منذ ذلك الوقت أصبحنا نطلق على الأوروبيين عموما اسم

(1) Clerget, Le Caire, t. II, p. 109.

الفرنجة ، وهى تحريف للفرانك سكان فرنسا ومصدر اسمها . على أن علاقتنا بفرنسا لم تأخذ دفعتها الحقيقية إلا منذ نابليون ثم محمد على .
ثم جاءت قناة السويس فأعادت تأكيد البعد المتوسطى فى كيان مصر ، ولو أننا نكون أقرب إلى الحقيقة إذا قلنا حققت عالمية مصر ، التى لم يعد البحر المتوسط سوى حلقة فى سلسلتها . وبالموازاة ، توسعت علاقات مصر عبر البحر لتشمل كل غرب أوروبا خاصة بريطانيا بحكم الاستعمار ، ثم معظم القارة على المحور العرضى بما فيها وسط القارة وشرقها وشمالها .

ذبذبة البوصلة

ولابد أن قد استلقت نظرنا فى هذا العرض التحرك الدائم لمركز الثقل فى علاقتنا المتوسطية عبر العصور . والحقيقة أن لعلاقات مصر عبر البحر نمطا جغرافيا متحركا ولكنه شبه محدد . ففى البدء اقتصرت العلاقات على جنوب أوروبا أو أوروبا جنوب الألب أو أوروبا المتوسطية بأشبهاء جزرها الثلاثة (أو الأربعة بالأصح) . وفى هذه الحدود ، فإنها تركزت أساسا فى حوض البحر الشرقى أكثر منها فى حوضه الغربى . وداخل هذا القطاع تحرك مركز الثقل فى العلاقات من الشرق إلى الغرب بصفة عامة ، غير أن هذا التحرك لم يكن مطردا بل تردد جيئة وذهابا كبندول الساعة بحيث تركز على أكثر من منطقة منه أكثر من مرة وأحيانا أكثر من مرتين .

فأولا ، فى العصور القديمة ، كانت العلاقات أقوى وأشد ما تكون مع اليونان واللفانت . ولكنها انتقلت بقوة إلى إيطاليا (روما) فى العصور الكلاسيكية . غير أنها عادت فارتدت شرقا إلى الأناضول (بيزنطة) فى العصر المسيحى . ولكنها مرة أخرى تأرجحت بشدة لتعود إلى إيطاليا (جنوة والبندقية) فى العصر العربى وعصر النهضة . ثم لم تلبث أن تراجع أو رجعت لتستقر لثانى مرة فى الأناضول فى العصر العثمانى .

فى العصر الحديث فقط ابتداء من القرن ١٩ انتقلت العلاقات المكثفة إلى غرب الحوض ، خاصة فرنسا التى لا هى جنوب ولا شمال الألب بالضبط وإنما على الجانبين . وكان هذا إيذانا بتوسع العلاقات بقوة إلى ما شمال الألب ، فامتدت إلى بريطانيا أولا متممة بذلك اتجاه الحركة التاريخى نحو الغرب والشمال أو الشمال الغربى عموما ، أو

على قاطع يبدأ من الجنوب الشرقى فى اليونان إلى إيطاليا إلى فرنسا إلى بريطانيا فى الشمال الغربى . وأخيرا تمددت العلاقات شمال الألب بالمعنى الضيق لتشمل أوروبا جميعا فى الوقت الحالى وإن يكن بدرجات متفاوتات .

تلك إذن هى دورات المد والجزر فى بعدنا المتوسطى ، ومنها نرى أن بوصلة مصر الجغرافية كانت تعكس - ولم تملك إلا أن تعكس - نبض البحر وحوضه ، فكانت ذبذباته تنتقل كالموجات ليتردد صداها محليا . ولعل أبرز ما كان ذلك فى المدن العواصم وموانئ الساحل ، فكانت أقدارها ومصائرهما وأجرامهما تتحدد بتلك الذبذبات والاشعاعات . فإبان الكلاسيكية خلقت الاسكندرية من لاشئ لتصبح قلب العالم الهلينى البطلمى ، وذلك بموقعها المناسب لأغراض الاستعمار البحرى على جبهة الالتحام بين الظهير المصرى (الهنترلاند) والنظير اليونانى (الفورلاند) . غير أن هذا كان يتركها من وجهة الظهير أشبه بمدينة غريبة أجنبية لصقت بسيف البحر المصرى كما رأينا أكثر منها نبثا انبثاقيا طبيعيا .

أما فى العصور الوسطى ومع علاقات البندقية وحنوة فكان لرشيد أهمية الطريق ، حتى إذا تحول التوكيد إلى شرق البحر كانت الصدارة لدمياط وتينس حيث مازالت الأولى تحتفظ بآثار تلك العلاقة الشامية فى وظائفها المعاصرة (الأثاث ، الحلويات الشامية إلخ) ، وقد ورث محمد على هذا الوضع ، ولكنه فى اندفاعه نحو الغرب عاد أولا إلى رشيد ، إلا أن حاجته إلى نافذة حقيقية على أوروبا - كحاجة شبيهة فى روسيا بطرس الأكبر - أدت به إلى إعادة خلق الاسكندرية - مثلما خلق هذا سان بطرسبرج .

ولعلنا ، على الطريق ، نلمح فى هذه التغيرات المتعاقبة كيف تتناسب موانئنا النهرية المصبية عند فرعى الدلتا على المتوسط (دمياط ورشيد) تناسبا عكسيا إلى حد معين مع موانئنا البحرية خارج الدلتا (الاسكندرية وبيلاوزيوم أو الفرما) ، تماما مثلما كانت موانئنا المتوسطية ككل تتناسب تناسبا عكسيا إلى حد آخر مع موانئنا على البحر الأحمر .

البعد المتوسطى = الأوروبى ؟

من هذا كله تتضح أبعاد الموقف . فلا جدال فى أن البحر المتوسط بعد ، وبعد هام للغاية ، فى توجيهنا الجغرافى . فهو نافذة لمصر على الشمال ، وضابط إيقاع لنبضها الحضارى والمادى . أو كما يوجز بيترى ، مراحل موجات الحضارة كانت واحدة ومتماثلة فى مصر وأوروبا إلى قرن مضى ، والمتوسط ومصر من ثم يؤلفان مجموعة واحدة فى تاريخ الحضارية (١) .

غير أن من الواضح بعد هذا ، ربما بحكم الانقطاع الأرضى ، أن ذلك توجيه متقطع يشهد حيناً ويضعف حيناً ، أى أنه مذبذب بين شد وجذب . ثم إن دور مصر فيه الآن استقبال أكثر مما هو إرسال ، وإن كانت العلاقة عكسية فى التاريخ القديم . كما أن دوره هو فى كيان مصر ربما تضائل على مر التاريخ باطراد ، وذلك لأن دور البحر المتوسط ككل قد قل نسبياً مع اتساع العالم ومنذ أصبح المحيط الأطلسى هو «البحر المتوسط» الجديد .

أما ما نرى من خطورة علاقاتنا بأوروبا المعاصرة عن طريقه فهى لا تجعل منه إلا محطة طريق أكثر منها محطة وصول . فرغم أن الجزء الأكبر من تجارتنا الخارجية وعلاقاتنا الحضارية تعبر البحر المتوسط اليوم ، فإن نصيب دوله منها محدود إلى حد بعيد ، ومعروف كقاعدة عامة فى التجارة الدولية أن العلاقات التبادلية بين كل دول الحوض ضعيفة بصورة ملحوظة لتشابه الإنتاج فيه . (٢) .

ومع ذلك فإن وضع البحر المتوسط الحالى على هذا النحو يعنى شيئاً أخطر ، فهو إنما يعنى أن مفهوم المتوسط قد اتسع بالنسبة لنا ليتجاوز حدود الحوض الجغرافية والتاريخية ليمتد إلى أوروبا ، ونكاد نقول ليرادفها لأول مرة فى التاريخ . فلم يعد هناك الآن كبير فاصل أو فارق ، من وجهة نظرنا وعلاقاتنا ، بين المتوسط وأوروبا . فالواحد يؤدى إلى الآخر ، والأول يندمج فى الثانى . لقد أصبح البعد المتوسطى يعنى البعد الأوروبى . أو يكاد .

(1) Revolutions of civilization, p. 5.

(2) Siegfried. Mediterranean, p. 197.

وهذا كله ما يضع أيدينا على جوهر التقييم الكامل لمكان ومكانة المتوسط بين أبعادنا الأربعة . فبصورة عامة ، بعدنا المتوسطى حضارى أكثر مما هو طبيعى ، واقتصادى أكثر مما هو بشرى ، ويتركز فى الحوض الشرقى أكثر مما يرتبط بالحوض الغربى . وهو فى هذا قد يكون النقيض المباشر أو الجزئى للبعد الأفريقى . فهذا طبيعى أكثر بينما المتوسطى حضارى أكثر ، والأفريقى كذلك بشرى أكثر حيث المتوسطى اقتصادى أكثر . على أن البعدين ، فى الوزن الصافى ، ربما كانا متساويين تقريبا وأقرب إلى التكافؤ .

ولعل وضع الاسكندرية فى مصر أن يكون تعبيرا اختزاليا عن وضع مصر نفسها فى المتوسط . ولعل ما برو قد وضع يده على مفتاح الموقف برمته فى إلماعته العابرة جدا ولكن المعبرة للغاية عن « هذه المدينة العالمية ، التى وإن كانت تشكل جزءا رئيسيا من مصر فإنها غربية عنها » ، فمصر كما يقول « هى وادى النيل . أما البحر المتوسط وموانئه فتمثل الواجهة التى تطل على عالم مختلف قد يشكل ما كانت مصر تصبو إلى أن تكون عليه ، لا ما هى عليه بالفعل » . (١) .

ولعل هذه الرغبة بنورها تكون جزءا من الرغبة الدفينة عند كثير من مثقفينا فى أن نتوجه أو ننتسب إلى أوروبا - مقولة إسماعيل « قطعة من أوروبا » ، أو « عقدة أوروبا » كما قد نسميها ، أو « عقدة الخواجة » كما يذهب التعبير الدارج الشائع . كأنما قد وقعت مصر أو كادت ، بطريق الخطأ ربما ، على الجانب « الخطأ » من البحر المتوسط ، أو على الجانب الخطأ من « خط الزوال العالمى للبشرية world meridian of humanity طبيعيا وبشريا وحضاريا والذى يمثل ذلك البحر فى هذا الجزء من العالم . ومن هنا فلقد نجد بعض العذر لأصحاب نظرية مصر كجزء من عالم حضارة البحر المتوسط ، كما قد نجد بعض مبرر لمرادفة البعد المتوسطى للبعد الأوروبى أو توسيعه إليه . فإذا كنا نتحدث عن الدائرة الأفريقية ، فلم لا نتحدث عن الدائرة الأوروبية ، وهى بلا ريب الأقرب إلينا من كل الوجوه كما رأينا ؟

(١) روبرت ما برو ص ٥ .

أيا ما كان ، فيبقى فى النهاية أن البعد المتوسطى بهذا المقياس ، وعلى خطورته وأهميته ، هو بعد تكميلى نوعا أو هو على الأقل لا يرقى إلى مستوى البعد الآسيوى أو النيلى الذى هو أسبق وأثبت ، وإن كان لا يقل بحال عن الإفريقى إن لم يزد ، كما لا يجوز علميا أن يوضع فى مقابل العروبة أو العربية . ومن الناحية الأخرى ، فإن من المحقق أن البعد المتوسطى فى حياة مصر كان يمكن أن يكون أكبر وأخطر ، لولا أننا أهملناه كجزء من إهمالنا العام للبحر حيث استغرقتنا العقلية البرية استغراقا شديدا . ولعلنا لا نغالى إذا قلنا إن دور البحر المتوسط فى مصر أقل منه فى معظم بلاد الحوض ، ويكفى فى هذا الصدد أن نقارن بالشام أو بالمغرب فضلا عن أشباه الجزر الأوروبية الثالث .

الضوابط الجغرافية

وخلف هذا التحديد والحدود ترقد الجغرافيا ، فأولا ، الحوض كله تطوقه وتغلفه حلقة جبلية متصلة تقطع الساحل الشريطى المختنق عن الداخل مما يجعل الأول بيئة طاردة تقذف بالسكان إلى البحر مجتمعات أمفيبية حقا . . وذلك باستثناء مصر . فهنا ، وهناك فقط ، تنكسر الحلقة وينفسح السهل الساحلى وينفتح إلى وادى النيل الضخم . فعوامل الطرد فى البر لا توجد ، بل له على العكس كل الجاذبية . ومن ثم كان نداء النهر أقوى بكثير جدا من نداء البحر .

حتى فى التنظيم السياسى ، مصر تختلف ، فذلك الطوق الجبلى الذى يحف بالبحر ، بالجيوب الساحلية الصغيرة الممزقة والمنعزلة التى تركها أمامه ، وبالتضاريس الوعرة المقطعة التى تقع خلفه ، هو أيضا المسئول عن ظاهرة انتشار دول المدن التى ترصع جنبات الحوض وتخومه منذ أقدم العصور حتى العصور الحديثة نفسها ، بحيث أصبح هذا النمط من أخص خصائص التنظيم السياسى والاجتماعى للحوض وعلماء على المتوسط . ولكن هنا ، مرة أخرى ، وللاختلاف المورفولوجى الطبيعى نفسه ، تشذ مصر عن القاعدة . فدولة النيل الكبرى ، الوحدة السياسية الضخمة الموحدة أشد توحيد ذات المركزية البالغة ، هى بلا ريب النقيض المطلق لدولة المدينة ودول المدن المتوسطية .

ثانيا ، نجد أن كل وحدات الحوض تطل على البحر بجهة بحرية مستطيلة ممدودة كالمغرب والشام مثلا ، ولكن مصر - كفرنسا في هذا الصدد - تطل عليه عموديا أو رأسيا . فالنيل - كالرون - يتعامد على البحر في نقطة تماس أكثر منه بجهة تواز ، لاسيما وأن قطاعا كبيرا من قاعدة الدلتا بحيرات ومستنقعات تفصل على البحر وتترك نطاقا من الكثافة السكانية الخفيفة إن لم يكن من اللامعمور في البرارى . ولهذا ، وكما تلاحظ «سمبل» ، تكاد مصر تكون الاستثناء الوحيد في حوض البحر الذي يتكس فيه السكان أساسا على السواحل مباشرة ثم تهوى الكثافة فجأة وبسرعة إلى الداخل (ص ٢٦٧ ، ٢٨١) . فساكن مصر لا يتركزون على الساحل ، بل يكاد الساحل يكون فراغا سكانيا عريضا ، وبعده فقط نحو الداخل تبدأ الكثافة السكانية فجأة وبسرعة إلى أن تبلغ أقصى سمكها في العمق ، أى عكس النمط المتوسطى تماما .

كذلك ولذلك فإن مصر - كفرنسا - لها علاقتها بالبحر ، ولكنها ليست العلاقة الوحيدة في كيانها . فكما أن فرنسا دولة بحرين ، فكذلك مصر . وكما أن فرنسا قاعدتها الأرضية الضخمة خارج الحوض ولها أبعادها في غرب أوروبا الأطلسية ومشارف وسط أوروبا ، فكذلك لمصر أبعاد أكثر أهمية في آسيا وإفريقيا .

ثالثا ، يلاحظ أن مصر هي أبعد وحدات الحوض عن سواحلها المقابلة الهامة وعن أوروبا عامة : إنها آخر المتوسط والمتوسطيات أو المتوسطيين بالطول كما بالعرض . إرسم ، مثلا ، خطا بامتداد ساحلها عليه ، تجد كل حوضه يقع شماله ، إلا هى وحدها التى تقع جنوبه ، كذلك فإنها مناخيا الوحيدة في الحوض التى لا تتبع أساسا مناخ البحر المتوسط ، رغم أن الزيتون - مفتاح هذا المناخ وعلامته المميزة - ينمو في غرب وشمال الدلتا التى وحدها تمثل شريحة ضيقة متوسطة إلى حد ما . بل إن مصر هي الوحيدة المطلة على الحوض التى لا تعرف مركب الغذاء المتوسطى الشهير الذى يسوده القمح وزيت الزيتون والفواكه والنبذ . إنها بإختصار متوسطة الموقع دون أن تكون متوسطة المناخ ، أو قل هي أقل المتوسطيات متوسطة .

على أن هذا من ناحية أخرى يجعلها الوحيدة في الحوض التى تنتمى إلى إنتاج

مختلف أساسا ، مدارى ودون مدارى ، مما يجعلها بحاجة خاصة إلى حاصلات الحوض التقليدية (أنواع الجوز والفواكه المجففة وقمر الدين إلخ) ، كما يجعل الحوض بحاجة إلى حاصلاتها الحارة (القطن ، الأرز ، البصل .. إلخ) ، فهذا تكامل اقتصادى يوضع فى مقابل الاختلاف الطبيعى وإن أتى نتيجة له ،

رابعا ، وأخيرا ، وعلى الجانب البشرى ، فلعل مصر أقل أجزاء حوض البحر المتوسط تلقيا واستقبالا للتعمير والمؤثرات الجنسية من سواحله وخاصة سواحله الأوروبية . حقا لقد تسربت إلينا بعض دماء وجاليات من سواحل الحوض الشرقى ومن الساحل الشمالى الأفريقى ، ولكنها لا تقاس مثلا بما تلقاه الشام كآثر من آثار شعوب البحر قديما (الفلسطينيين) والصليبيين فيما بعد والمارونيين بعد ذلك ، وبما تلقاه المغرب من عناصر الوندال قديما والأندلسى بعد ذلك إلخ ، إنها ، بشريا كما هى طبيعيا ، أقل المتوسطيات متوسطة . وبشريا وطبيعيا معا ، وفى قاعدة كلية عامة ، فإنها متوسطة بالموقع أكثر مما هى بالموضع . إنها البلد الوحيد الذى يقع تماما على المتوسط ولكنه لا ينتمى إلى حوضه كنوع اقليمى تماما .

الوزن الاقليمى والدور المستقبلى

ولعلنا فى النهاية إن أردنا أن نضع دور البحر المتوسط فى ميزان قيمنا الاقليمية أن نقترّب من الحقيقة وأن نقربها إذا قلنا إنه أقوى بالتأكيد من دور البلطيق فى توجيه روسيا مثلا ، وأشبه بالتقريب بدور البحر المتوسط فى توجيه فرنسا . وليس هذا بالدور الثانوى ، ولو أنه أيضا ليس بالدور الأول . وعلى هذا الأساس ، وبعبدا عن دعوة التوجيه المتوسطى الأحادى unilinear التى تنتزع شريحة أو صفحة واحدة من كتاب التاريخ ، وبعبدا كذلك عن دعوة الرجعة التاريخية اللاتينية التى تضع عقارب الساعة إلى الوراء رغم أن دور البحر المتوسط فى عالم القرن العشرين يختلف جذريا عن دوره قبل الميلاد ، على هذا الأساس فإن هناك الآن بكل تأكيد مجالا كبيرا لتوثيق وتعميق علاقات مصر السياسية والاقتصادية والثقافية مع دول الحوض .

ليس فقط توكيدا وتعميقا لهذا البعد الحيوى الذى أهملته مصر أكثر مما ينبغى ،

ولا تحقيقا لانفتاح مصر على أكبر جبهة ممكنة فى العالم المعاصر وتحقيقا للعالمية .
ولا كذلك لأن مصر هى رابع أكبر دولة الأربع عشرة ، ولكن أيضا للثقل العالمى الخطير
لما وراء البحر ، لأوروبا ، فى السياسة الدولية والحضارة العصرية والعلم والتكنولوجيا .
فرغم كل شئ ، رغم الماضى التعس مرارا ومرارة الذكريات أحيانا ، فإن الذى
يربطنا بأوروبا أقوى بكثير جدا . وعلى الأقل ، فإن أوروبا أقرب إلينا من إفريقيا ليس
فقط بمقياس المسافة الجغرافية البحتة ولكن بكل المقاييس . فتاريخ حضاريا
وسياسيا بل وجنسيا ، فإن أوروبا هى الأقرب بلا مناقشة . طبيعى جدا لهذا كله ، أن
نكثف علاقاتنا مع المتوسط وأوروبا .

من الناحية الأخرى ، فليس المطلوب ، ولم يكن المطلوب قط ، أن تصبح مصر «قطعة
من أوروبا» . ولا قطاعا ولا قطيعا . ولكن من ناحية ثانية ، ليس المطلوب قطعة من
أوروبا ، المطلوب فقط أن تصبح مصر «دولة شمالية» ، بمعنى الدولة العصرية الحديثة
المتقدمة . وفى هذا فلا مفر ، بل من المفيد جدا ، أن نعمق أبعادنا المتوسطية وما وراء
المتوسطية أى الأوروبية .

ليس هذا فحسب ، بل أيضا لأن قيام إسرائيل فى حوض المتوسط ، وهو نصف
عربى ، أصبح يستدعى رسم استراتيجية عربية متوسطية - أوروبية عظمى
لحصارها بحريا وسياسيا وماديا وعزلها عن دوله ودولها . إن الذى يفصلنا عن أوروبا
اليوم لم يعد البحر المتوسط ، وإنما إسرائيل . ليس البحر ، ولا الاستعمار الحديث
فى القرن ١٩ ، ولا الحروب الصليبية من قبله ، هى التى تفصل مصر (والعرب) عن
أوروبا (والغرب) ، ولكنها هى إسرائيل وحدها التى تفصل .

إن البحر يربطنا اليوم بأوروبا أكثر من أى وقت مضى فى التاريخ ، والتاريخ لم يعد
عقبة فى سبيل أوثق العلاقات ، بل لعله بات حافزا ومبررا . العقبة الوحيدة هى إسرائيل .
وبإزالة هذه العقبة يمكن أن تتخلق أورابيا Eurabia - كما تسمى - حقيقية جدا وفعالة
إلى أقصى حد على كل المستويات المادية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والحضارية
والثقافية ، تستطيع أن تشكل وحدة حقيقية أكثر قطعا من فكرة أورافريقيا بل ربما حتى
من أوراسيا . أو بالعكس ، وعلى الأقل ، فإن انبثاق مثل هذه الوحدة جدير بأن يساعد
على احتواء العقبة الإسرائيلية حتى التلاشى وإلى نقطة النهاية وخط الزوال .

تعدد لا انفصام الأبعاد البحرية

كيف تفاعلت أبعاد مصر الأربعة ، خاصة الآسيوية والأفريقي ، فى شخصية مصر ؟
قد يكون من المفيد أن نفرغ أولا من الأبعاد البحرية التى تأتى فى المحل الثانى
بالضرورة إذا ما قورنت بالأبعاد القارية . والملاحظ ابتداء أن أحادية البيئة المصرية
وفقرها النوعى فى المعادن والأخشاب قد دفعت بمصر إلى البحار وما وراء البحار . وفى
الوقت نفسه مكنها موقعها الأوسط من ذلك الانطلاق . والمجال البحرى المصرى يتحدد
تقليديا بطبيعة الحال بالبحرين المتوسط والأحمر ، الأول بحرنا الشمالى «بحر الشمال» ،
والثانى بحرنا الشرقى .

بين البحرين

والثقل الأكبر فى الأهمية يذهب بالطبع إلى المتوسط . بمعنى أن دوره فى توجيه
مصر ونشاطها التاريخى أكبر وأهم من دور البحر الأحمر ، وإن كان كل منهما يستمد
جزءا أساسيا من قيمته العالمية من الآخر ، ولولاه لفقد الجزء الأكبر من تلك القيمة
وتحول إلى مجرد بحر داخلى محلى . والواقع أن البحر المتوسط باتساع مساحته
وتشعبات حوضه وتوسط موقعه وكثافة تاريخه هو كالميدان، فى حين أن البحر الأحمر
بضيقه وطوله وفقره النسبى هو كالشارع الجانبى، الأول حلبة والثانى مجرد طريق. أو قل
بالتقريب إن الأول أشبه فى مصر نفسها بالدلتا الفسيحة اتساعا وغنى ودورا، والثانى
أشبه بشق الصعيد الخطى المحدود المساحة والثقل، ومصر تقع فى نقطة الارتكاز
المحورية بين الأولين وتستمد من ذلك أهميتها العظمى مثلما تقع القاهرة بين الأخيرين
بكل ميزاتها المترتبة. أو إن شئت تشبيها جغرافيا تصاعديا آخر، فالمتوسط بالنسبة
للأحمر مساحة وأهمية هو كصحرائه المصاغبة الغربية بالنسبة لصحرائه الشرقية المتاخمة،
أو كمحيطه الأطلسى الأب بالنسبة لمحيطه الهندى الأصل. قارن فى النهاية أيضا بين
دور ومكانة كل من الاسكندرية والسويس عبر التاريخ وفى الوقت الحالى لتختزل كل المقارنة
بين البحرين فى نقطة، فكلاهما تتناسب مع أهمية بحرهما وتكاد تلخص وزنه النسبى .
كل هذا يفسر لنا كيف أن البحر المتوسط بعد أساسى من أبعادنا الفعالة، فى حين
لايتطرق الفكر أصلا إلى إثارة السؤال عن البحر الأحمر قط . فالبحر الأحمر كل

ما يمكن أن يقال هو أنه بحر هام فى التاريخ والسياسة والاستراتيجية . أما البحر المتوسط فقد لا يكون أكثر من بحر قارى جغرافيا ، لكنه تاريخيا بحر البحار أو شبه محيط بل ربما أكثر من محيط ، إنه وحده البحر - المحيط ، ولا يفوقه من محيطات الأرض الحقيقية أهمية فى التاريخ إلا الأطلسى وحده .

ورغم هذا الفارق العظيم فى الأهمية النسبية والدور الطبيعى التاريخى ، وكذلك رغم التكامل الأساسى بينهما فى أبعادنا البحرية ، فإن العلاقة بين البحرين قد لا تخلو بالضرورة من قدر من التنافس والشد والجذب عبر العصور المختلفة والمتعاقبة . فكما كان هناك على المستوى الاقليمى الخارجى توازن تنافسى بين البحر الأحمر وموانئه المصرية فى كفة وبين الخليج الفارسى وموانئه العراقية فى الكفة الأخرى خلال العصور الوسطى الاسلامية ، كانت هناك توازنات مرحلية على المستوى المحلى الداخلى بين بحرنا الشرقى وموانئ الأحمر فى جانب وبين بحرنا الشمالى وموانئنا المتوسطية فى الجانب الآخر .

ولعل السبق تاريخيا كان للأحمر فى الفرعونية المبكرة ، بينما انزلق الثقل بكامله إلى المتوسط فى العصور الكلاسيكية ، حيث استمر واستقر أيضا فى العصر العربى الأولى ، إلى أن انزلق مرة أخرى إلى الأحمر أثناء الصليبيات وبسببها . بالمثل بعد كشف الرأس حين دخل البحر المتوسط مرحلة المحاق ، لعل اليد العليا انتقلت إلى البحر الأحمر ، خاصة تحت العثمانية التى نشطت نسبيا فى المحيط الهندى . إلا أن قدوم قناة السويس أعاد الثقل المطلق إلى المتوسط وأعاد الأحمر إلى مكانه الطبيعى كمساعد ومكمل فقط .

وهكذا على الجملة تبدو ثمة علاقة عكسية إلى حد معين بين البحرين لا تعكسها كما تعكسها منافسات موانئهما خاصة دمياط ورشيد والاسكندرية من جهة والسويس (القلزم) والقصير من الجهة الأخرى . فمثلا تكاد كفتا الاسكندرية والسويس تتعادلان أيام ابن جبير ، بينما طمرت الأخيرة واندثرت الأولى تقريبا فى أخريات العثمانية وأيام الحملة الفرنسية . ولكن بعد ذلك منذ محمد على واكن بالأخص منذ قناة السويس أصبح القرن التاسع عشر فالقرن العشرون قرن الاسكندرية والبحر المتوسط خارج كل مقارنة .

أما إلى أى مدى يمكن أن نتصور القرن الحادى والعشرين قرن السويس والبحر الأحمر ، وذلك بعد إذ تحرر العالم الثالث وتقدمت المداريات وإفريقياسيا والمحيط الهندى على المستوى الخارجى ، وبعد إذ برزت التنمية الاقليمية والمدن الجديدة وانتقلت أو انتشرت الصناعة على محور القاهرة - السويس مؤخرا على المستوى الداخلى ، فليس من السهل التنبؤ أو التكهن . من ناحية لأن الخطر الاسرائيلى سيحد كثيرا وطويلا فيما يبدو من إمكانيات انطلاق السويس . ومن ناحية أخرى فحتى لو استبعد هذا الخطر ، فسوف يظل الثقل الطاغى للاسكندرية والمتوسط خارج كل حدود . إن تفوق المتوسط على الأحمر ، لابد أن نقرر ، هو من معطيات الجغرافيا التى تقع خارج حدود التاريخ وغير التاريخ .

مصر فى البحرين

إذا كان هذا هو تفوق دور البحر المتوسط المطلق فى التوجيه المصرى ، فلنذكر مع ذلك ، وبدون تناقض أو غرابة ، أن دور مصر نفسها فى البحر الأحمر أكبر نسبيا من دورها فى البحر المتوسط ، بمعنى أن هناك دولا أخرى من المطلة على المتوسط لعبت فيه أنوارا أكبر من دور مصر ، ولكن مصر بالتأكيد من بين كل البلاد المطلة على البحر الأحمر هى التى لعبت أهم وأخطر دور فيه حتى لقد نقول عنه بحرا مصريا إلى حد ما . إنه «بحرنا» فى معنى أو آخر . وإذا كان هذا البحر يبدو على خرائط إغريقية باسم البحر الاريترى فذلك اسم على غير مسمى ، والأصح تسميته بالبحر الفرعونى كما ورد عرضا فى ابن جبير (١) ، أو بحر السويس كما ورد فى ابن خلدون وهو يتحدث عن قطاع بعيد منه هو مياه سواكن، أو بحر القلزم كما كان يسمى حينما ما (٢) .

كذلك يختلف ثقل مصر السكاني أو حجمها البشرى فى المتوسط عنه فى الأحمر اختلافا نسبيا مؤثرا . فربما أن مصر فى الماضى القديم كانت كبرى دول حوض المتوسط سكانا ، مثلما هى أكثرها على الدوام ، فإن أولويتها فيه لم تكن قط طاغية إلى حد الاختلال بل معقولة ومتناسبة مع حجم سكان الحوض الهائل الاتساع . وعلى أية حال

(١) رحلة ابن جبير ، ص ٤٤ .

(٢) مؤنس ، تاريخ الجغرافية والجغرافيين فى الأندلس ، ص ٣٤٧ .

فقد فقدت تلك الأولوية فى العصر الحديث لتصبح اليوم رابع دوله عدد سكان ، فضلا عن أنها لم تعد تمثل إلا نسبة متواضعة من مجموع سكان دول الحوض .

على العكس من هذا مصر فى البحر الأحمر. فمصر ، الآن كما فى الماضى دائما ، ليست فقط كبرى دول الحوض سكانا ووزنا ، ولكن أولويتها فيه مطلقة إلى طاغية ، وإن مالت إلى التناقص فى الفترة الأخيرة مع نمو سكان سائر دول الحوض نموا سريعا .

ففى الماضى القديم إن لم يكن حجمها يرجح مجموع كل بقية دول الحوض رجحانا شديدا ، فقد كانت حتى الأمس القريب تعادلها بالتقريب . ففى أواخر السبعينيات مثلا كانت مصر ثالث مجموع سكان الحوض بدوله التسع ، أو ٤٠ مليونا من ١٠٣ ملايين تقريبا . أما إذا قصرنا الحساب على دوله الست الأساسية والمباشرة ، ففى سنة ١٩٨٠ كانت مصر ٤١,٨ مليونا مقابل ٦٥,٨ مليون للخمسة الآخرين .

من هنا نفهم لماذا كان دور مصر الاقليمى ووزنها النسبى ، حضاريا واستراتيجيا ، تاريخيا أو حاليا ، يختلف فى البحرين اختلافًا كبيرا ، فرغم أنه فى المتوسط أضعاف أضعافه فى الأحمر فعلا ، وعلى رغم ضخامته وخطره المطلق بين أعضائه ، فإنه يظل جزءا من كل ، بينما أنه فى الأحمر يكاد يكون الكل فى الكل . ولعل مصر كانت القوة العسكرية الوحيدة على الإطلاق بمعنى الكلمة فى البحر الأحمر طوال التاريخ .

واليوم فإنها هى أساسا ولا نزاع محور استراتيجية البحر الأساسية والحربية ، والمنوط بها الدفاع عنه قبل أى أحد . وهى وإن لم تكن صاحبة أطول ساحل على البحر (وإنما السعودية حاليا) ، فإنها طبعا تملك أخطر ساحل وموقع فى البحر جميعا . ولفترة طويلة منذ إسرائيل ، كان يخطط البحر فى الاستراتيجية السياسية والعسكرية ، خاصة فى الاستراتيجية البحرية ، محوران قاطعان كسيفى المبارزة : محور إسرائيل - إثيوبيا ومحور مصر - اليمن الأغلب ، الأغلب بشهادة وتجربة حرب أكتوبر حين نجحت البحرية المصرية فى إغلاق البحر على العدو وحضاره فيه بحريا بعد أن نقلت مفتاح البحر من قطبه الشمال إلى قطبه الجنوبى .

مجال مصر البحرى

ومهما يكن ، فإن المجال البحرى لمصر إذ يتحدد بالبحرين ، اللذين يرسمان زاوية منفرجة، فإنه من ثم يأخذ محورا خطيا أساسا . وهذا الامتداد الخطى يجعله متباينا فى

بيئاته المناخية والانتاجية بحيث يكمل بعضه بعضا . فالبحر المتوسط بحر معتدل و الأحمر بحر مدارى . من ثم كان المجال يحمل إلينا من الشمال الحاصلات المتوسطية والباردة ، ومن الجنوب الحاصلات الحارة . ويرتكز هذا المجال البحرى على ثلاثة محاور أساسية تشكل هيكله من الداخل .

فثمة أولا محور رئيسى إلى غرب البحر المتوسط تتفرع منه فروع إلى إيجيه والأدرياتى، ثم محور آخر إلى شرق البحر - اللفانت - خاصة الشام ويناظر الطريق الساحلى الشهير Via Mare ، وأخيرا محور جنوبى على طول البحر الأحمر . وقديما وعلى المحور الأول كانت تأتى المعادن : النحاس من قبرص (كلمة النحاس بالانجليزية مشتقة من تسمية قبرص نفسها) ، الحديد والزئبق من إسبانيا .. إلخ ، بينما يصنع المحوران الآخران معا زاوية منفرجة متكاملة اقتصاديا . فعلى الثانى كانت الأخشاب (الأرز) تأتى من لبنان لتبنى السفن ، التى تجلب على الطريق الثالث المر والبخور والعطور من الصومال .

غير أن كثافة التفاعل داخل هذا المجال كانت تضعف وتتضاءل تدريجيا نحو أطرافه بحيث يمكن أن نميز فى كل من البحرين ، وبنفس الأقطار تقريبا ، بين ثلاث دوائر متعاقبة وعلى الترتيب التنازلى . ففى البحر المتوسط نبدأ بالدائرة الداخلية وهى منطقة النواة الحقيقية ، وتعنى حوض البحر الشرقى حتى برقة واليونان ، وهو كما نعلم أهم تاريخيا من الغربى لأنه مهد الحضارات . هنا كانت أكتف علاقات مصر البحرية تجاريا وحربيا ، منذ جبيل وفينيقيا وكريت القديمة حتى قبرص المملوكية وكريت محمد على . وهنا دارت أغلب وأخطر معارك مصر البحرية ، منذ أكتيوم إلى ذات الصوارى إلى نفاارين إلى أبوقير .

ثم تلى الدائرة الوسطى ، وتتفق مع الحوض الأوسط من البحر حتى الخاصرة وقد لعبت هذه الدائرة أهم أدوارها فى العصور الوسطى وتجارة الشرق . وفى النهاية تبقى الدائرة الخارجية ، وتشمل الحوض الغربى تجاه فرنسا وإسبانيا .. إلخ ، ومعظم دورها أشد حداثة ويرتبط بالقرون الأخيرة .

أما فى البحر الأحمر فالدائرة الداخلية تنتظم النصف الشمالى منه وترتبط خاصة بأطراف السودان والحجاز، منذ عيذاب والقصير والحج حتى موانئ عصر قناة السويس .

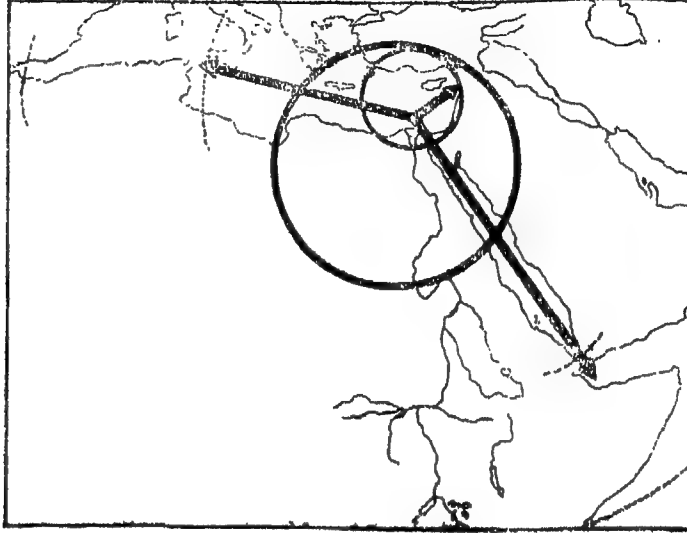
أما الدائرة الوسطى فهي النصف الجنوبي من البحر حتى باب المندب ، وترتبط بتجارة عدن الرومانية وأنوليس التاريخية . وتشمل الدائرة الخارجية سواحل الجنوب العربي والصومال منذ بونت .

وها هنا سيبدو وكأن الأولوية التاريخية في العلاقات تأخذ ترتيبا معكوسا إلى حد كبير ، فأبعدها أقدمها ، علاقتنا مع بونت ، بينما لم تبرز علاقتنا مع شمال الحوض إلا متأخرة نوعا وخاصة منذ الاسلام . ولعل السبب في هذا أن القطاع الأكبر من حوض البحر الشمالى صحراء غير منتجة أو غير مختلفة الانتاج ، في حين لا يبدأ الانتاج أو الانتاج المختلف يظهر إلا في أقصى أطرافه الجنوبية إزاء اليمن وتجاه الصومال . وفي هذا يختلف البحر الأحمر عن المتوسط المأهولة كل سواحه .

إذا كانت هذه هي أبعاد مصر البحرية وتفاعلاتها الداخلية ، فكيف تفاعلت في مجموعها مع أبعاد مصر القارية ؟ يفيدنا هنا كثيرا أن نصنف مراحل وفترات تاريخية محددة ، وسيفيدنا أكثر أن نقارن بالجانب الآخر من البحر المتوسط ، ومعروف أن التوجيه الجغرافي في أوروبا مر تاريخيا بمراحل ثلاث : المرحلة المحلية ، وفيها انطوت على أقاليمها المحلية في حالة بكمون وتكون ، فلم تضع قدمها في الماء إلا على السواحل المباشرة بالملاحة الساحلية فقط وفي أضيق الحدود ، ثم المرحلة البحرية ، وفيها نزلت إلى البحر المتوسط أساسا حيث كان المشتل الذي تخرجت فيه وخرجت منه إلى المرحلة الثالثة: وهي المحيطية وتتمثل خاصة في الأطلسي .

فإذا التفتنا إلى مصر وجدنا أيضا مراحل ثلاثا ، إلا أن أواخرها تختلف جذريا ففي البدء كانت المرحلة المحلية ، التي هي أساسا مرحلة نهريّة لم تتعد الملاحة فيها شريط الساحل . ثم تأتي المرحلة البحرية وهي المتوسطية ، وهذه لا تنأخر المرحلة الأوروبية فحسب بل وتشابك معها كثيرا ابتداء من العصور القديمة ومرورا بالكلاسيكية وانتهاء بالوسطى . فهي إذن المرحلة التي ارتبطنا فيها مع البحر المتوسط ارتباطا خاصا . ولكن بينما دخلت أوروبا المرحلة المحيطية بعد ذلك ، نجد في مصر المرحلة القارية . إذ بينما اتجهت الأولى إلى المحيط، اتجهت مصر مع العرب إلى القارة ، لاسيما وأن المرحلة المحيطية الأوروبية نفسها جعلت البحر المتوسط بركة آسنة بالنسبة إلى مصر والعرب ، فلم يبق إلا أن يتجه العرب إلى بينهم قاريا ، وجاءت العثمانية لتؤكد هذا الاتجاه . وبذلك

تغلب التوجيه القارى كلية على التوجيه البحرى والمحور العرضى على الطولى وعاد تاريخ مصر «تاريخا برىا» .



شكل ١٧ - أبعاد مصر القارية والبحرية . الدائرة الكبرى تمثل مجال تفاعل وتغوذ مصر القارى ، والصغرى نواة مجالها ونشاطها البحرى . الأقواس تمثل مجالات الظل وشبه الظل من الأبعاد البحرية

وإذا نحن أردنا الآن أن نجمع بين أبعاد مصر البحرية و البرية فى هيكل واحد لنستشف منه مجال تأثيرها أو تفاعلها التاريخى ، كان علينا أن نقصر ذلك على قلب تلك الأبعاد أو نواتها الداخلية الصلبة حيث كثافة الاشعاع على أشدها ، لهذا الغرض نرسم دائرة مركزها مصر وقطرها يماس أطراف اليونان وإيجيه والأناضول وأرمينيا والفرات ليشمل الشام وغرب الجزيرة العربية والسودان الشمالى وبرقة فذلك مجال التوجيه الطبيعى عموما ، فإذا رسمنا داخل هذه الدائرة دائرة صغرى تماسها فى الشمال لتشمل حوض البحر المتوسط الشرقى ، فسوف تقطع منها المجال البحرى بالتقريب ، تاركة البقية للمجال القارى .

الأبعاد القارية دورة التوجيه الجغرافى

فإذا ما التفتنا الآن إلى تفاعل الأبعاد القارية فإن أبرز وأخطر ما يستلقت انتباهنا هو بلا شك تلك الدورة الدائرية مع عقارب الساعة فى توجيهنا الخارجى نحو

القارات الثلاث عبر التاريخ . فمن البداية ، ورغم أن مصر فى إفريقيا أرضا ، إلا أن أول توجيه خارجى لها وعلاقات فعالة كانت مع أوروبا عبر المتوسط وغرب آسيا المتوسطية، خاصة اليونان هنا والشام هناك . وظل هذان البعدان الأوروبى والآسيوى بقطبيهما الاقليميين يتجاذبانها معظم تاريخها القديم الفرعونى ما بين شدد وجذب إلى أن تغلب البعد الأوروبى فى العصور الكلاسيكية .

فالعلاقات الكلاسيكية بأوروبا ، أوروبا الجنوبية المتوسطية ، بلغت حدا وثيقا للغاية لا يمكن المبالغة فيه كما لا ينبغى التقليل منه . والحق أن مصر بلا أدنى شك كانت تتجه أيام الكلاسيكية والهلنيسية و المسيحية نحو البحر المتوسط بكل ساحله الجنوبى بلا استثناء تقريبا ، وتشابكت معه فى السياسة و الصراع والتجارة والحضارة والثقافة والفكر والفن والدين والعمارة بل و السكان ، وتداخلت مع بوله بشدة بل لقد كان هذا التوجه حاسما تماما ، وكان من المفروض أن يستمر ويتصاعد . ومع المسيحية بالذات ، كادت مصر - مع الشام وآسيا الصغرى - تنتمى فى تقدير البعض إلى أوروبا قلبا وقالبا بما فى ذلك الناحية الدينية ربما .

فجأة ، بحدّة وجذريا تغير هذا التوجيه البحرى الشمالى الأوروبى المحقق مع الاسلام نحو الشرق ، تغير بينما انقطعت تماما العلاقات القديمة الوثيقة مع أوروبا الجنوبية لثرتها آسيا الغربية أو العربية . أو كما يقول صبحى وحيد ، «وهكذا تغيرت مصر تغيرا عميقا شاملا بعد الفتح العربى عما كانت عليه من قبله ، فصار أبنائها يفكرون بالعربية بعد أن كانوا يفكرون بالهيريوغليفية .. ويشعرون شعورا إسلاميا لا «فرعونيا» أو مسيحيا ويتنفسون فى جو آسيا المغولية بعد أن كانوا يتنفسون فى جو البحر المتوسط» . (١) وبذلك استدار التوجيه من المحور الطولى إلى العرضى ، وانقلبت القبلة السياسية والحضارية والتاريخية والجغرافية فضلا عن الدينية من الشمال إلى الشرق ومن القدس إلى مكة .

وفى ظن البعض ، سواء صح هذا الظن أو شط ، أنه لولا الاسلام وهذا الانقطاع الباتر المباغت على المحور الأفقى بين ساحلى البحر المتوسط ، فلربما صارت مصر - مع إفريقيا الشمالية والالفانث - جزءا من أوروبا ، وأوروبا المسيحية بالدقة وإلى الأبد ، بل وربما كذلك من الناحية الجنسية إلى حد ما . وهؤلاء هم أنفسهم الذين يرون أيضا أن ذلك

الانقطاع هو الذى أحقق أوروبا إلى حد الحقد ، فكانت الصليبيات وشيكا ثم روح العداء والتعصب والعنصرية فيما بعد .

ومهما يكن ، فلقد ظل الاتجاه والارتباط المصرى بآسيا العربية والشرق الاسلامى منذ العصور الوسطى وحتى العصر الحديث فى علاقة حميمة شبه مطلقة ، حين عادت الجاذبية الأوروبية من جديد فى صورة مختلفة تماما عن الماضى ، لاسيما فى العقود الأخيرة بعد ثورة التحرير العالمية ، مثلما تشكلت العلاقة الآسيوية هى الأخرى ومن جانبها بشكل جديد مصيرى هو الوحدة العربية . وفى الوقت نفسه ، ولأول مرة ، بدأ يبرز بعد جديد للعلاقات الخارجية هو البعد الأفريقى منذ التحرير . ولأول مرة أصبحت علاقات مصر الإفريقية ذات أهمية لا بأس بها ويحيث يمكن أن تقاس نسبيا بسائر أبعادها الجوهريّة . لقد أضيف أخيرا آخر أبعادنا ، البعد الرابع .

الآن فإن الحركة الجغرافية فى هذه التوجيهات كلها على امتداد التاريخ كله جد واضحة . مع الكلاسيكية «تأوربت» مصر إلى حد معين فى توجيهها ، ومع الاسلام أسلمت فسلمت نفسها لآسيا «فتأسيوت» إلى حد آخر ، وأخيرا جدا فقط وعلى استحياء شديد للغاية «تأفرقت» مع بزوغ أو بروز القارة السوداء . لقد استدار التوجيه الجغرافى عبر التاريخ بزاوية قدرها ١٨٠ درجة كاملة ، مع عقارب الساعة ، من الشمال إلى الشرق إلى الجنوب ، كما لو على قرص دائرى متحرك أو على «صينية» دوارة . تلك حركة التاريخ، وذلك هو التطور التاريخى لنمو أبعادنا القارية الثلاثة .

لا للدوار الجغرافى

داخل هذه الدورة التاريخية ، لم تصب مصر عادة - ولا ينبغي لها قط أن تصاب - «بدوار جغرافى» ، ببساطة لأنها مركز الدائرة وقطب الرحى . وهذه الأبعاد الثلاثة تتعدد فى شخصيتها بون تعارض وتتكامل دون تناقض ، ففيما عدا الانتماء القومى العربى الذى سنحدد موقعه فى هذه المتواليات الجغرافية بعد قليل ، فنحن مصريون قبل أن نكون إفريقيين أو آسيويين أو أوروبيين . ولكننا بعد هذا وإلى حد معلوم أوروبيون أكثر منا آسيويين ، وآسيويون أكثر منا إفريقيين ، نحن مصريون أساسا ، ولكننا بعد هذا أوروبيون أولا ، آسيويون ثانيا ، إفريقيون ثالثا . فنحن فى إفريقيا ولسنا منها ، ومن أوروبا ولسنا فيها ، ولسنا فى آسيا ولا منها ولكننا إليها . ذلك أننا فى إفريقيا بالجغرافيا

والأرض إلى أبعد حد ، ومن أوروبا بالجنس والحضارة إلى حد بعيد ، وإلى آسيا بالتاريخ والثقافة إلى حد آخر .

وبين هذه الأبعاد ، فإن مصر وحدها هي الجيروسكوب الراسخ والبوصلة القائدة، وبالتالي الفصيل النهائي . فمن جهة هناك البعض الذي يود أن يقذف بها عبر البحر شمالا إلى أوروبا ، حيث يوجد أيضا أولئك الذين يودون أن يدفعوها بأقدامهم إلى أسفل نحو الجنوب وبعيدا عن الشمال وعن أوروبا . وفي الوقت نفسه ، وعلى الجانب الآخر ، فإن هناك من يحاول أن يجذبها من أقدامها هي إلى الجنوب ، إلى إفريقيا . وعلى أية حال ، فإن هناك دائما وبوفرة من هم على استعداد لأن يساعدوها «إلى أسفل» ، أيًا كان الاتجاه . ولكنها هي وحدها التي تعرف ، أو ينبغي أن تعرف ، طريقها جيدا كما تعرف مصلحتها دون حيرة أو تمزق بين هذه الاتجاهات والضغط .

والسؤال هو : كيف ؟ بأي بوصة تسترشد مصر بين «شدود» وضغوط هذه الأبعاد المتباينة وتوجيهاتها التي يمكن أحيانا أن تكون متعارضة أو متنافرة؟ ماهو الجيروسكوب الذي يحفظ على سفينة مصر توازنها في هذه البحار العالية العاتية التي لا مفر من أن تتلاطم من حين إلى آخر، فيحفظ لجسم مصر الذاتى جوهر شخصيته الصلبة ؟

حسنا ، مفتاح الموقف كله في كلمة واحدة هو الانتماء «ضد» الأبعاد ، الانتماء القومى «ضد» الأبعاد الاقليمية . أجل ، فمقياس الأشياء جميعا بين أبعادنا الأربعة هو انتمائنا القومى ، أى الجسم والكيان نفسه مقابل وقيل وبعد أبعاده وامتداداته . وذلك ما يعنى ويرادف العروبة على الفور . فالقومية العربية والانتماء القومى هو وحده الذى يحفظ توازننا بين أبعادنا المتباينة ويمنع عنا الاصابة بالدوار الجغرافى بينها . بإختصار ، الانتماء القومى والقومية قبل الأبعاد وبعدها ، وبين الأبعاد وضدها - ذلك هو المصل الطبيعى المضاد لخطر الدوار الجغرافى فى قلب العالم .

لكنه أيضا هو القانون الحديدى الذى لا فكاك لمصر منه ، وإلا فإنه الضياع بعد الدوار، فالسقوط بعد الضياع ، فالموت بعد السقوط . وذلك بالفعل هو الجانب الآخر ولكن الحتمى من الصورة ، ظل الصورة . ومن أسف أن هذا القانون قد وضع موضع التجربة العملية فعلا وتعرضت مصر لاختبار أحماض قاس ومرير بعد جريمة الركوع والاستسلام للعدو منذ عقد الخيانة .

فمنذ أخرجت مصر مهزومة مكسورة من الصراع ، و«أقيلت» أو «استقالت» من العروبة ، وعزلت أو اعتزلت القومية العربية ، فقدت مصر فجأة كل شيء : فقدت الكيان والمكان والزمان ، الهوية والذات والانتماء ، الاتجاه والبوصلة والخطة والاستراتيجية ، دخلت مرحلة انعدام الوزن وفقدان الاتجاه وضياح الجاذبية ، وتردت إلى دوامة التيه حتى أصبحت تدور حول نفسها في فراغ سياسى مخيف وفي حلقة مفرغة مفرغة تتخبط فيها مترنحة بين أبعادها الأربعة على غير هدى ، عشوائيا ، ارتجالا ، وبلا دليل أو هدف ، لا تعرف ماذا تريد بالضبط ولا إلى أين تذهب .

خذ مثلا ودليلا سلسلة التحولات والتحورات المبالغية الرعناء والمتناقضة البلهاء ، التى تتحدى الحصر كما والعقل كيف ، فى سياستنا الخارجية خلال السنوات القليلة الأخيرة الرديئة : من أقصى الشرق والسوفييت إلى أقصى الغرب وأمريكا ، من عدم الانحياز إلى «العلاقة الخاصة» ، من إفريقياسيا إلى أوروبا الغربية ، من الشقيق إلى العدو ومن العدو إلى الصديق ، وبين العرب من السعودية تارة إلى ليبيا تارة أخرى ، والعكس ، ومن سوريا مرة إلى العراق مرة أخرى ، والعكس ، ومن المقاومة الفلسطينية إلى جبهة التحرير الفلسطينية ، ثم بالعكس ، ومن الجميع أخيرا إلى السودان وعمان وعمان فى آخر الزمان إلخ .

فكر أيضا فى تناقضات المواقف التى برزت فجأة بعد فقدان الاتجاه الذاتى . ففى كثير جدا من القضايا الدولية فى عالمنا المعاصر أو المصارع ، أصبح هناك تقليديا عدوان متلازمان أو متزاملان أبدا ، لا تستطيع أن تصادق أحدهما إلا وتخسر الآخر . فعدا التناقض الأعظم على القمة بالطبع أمريكا × روسيا ، هناك الآن روسيا × الصين ، الهند × الباكستان ، إيران × العراق ، العراق × سوريا ، السودان × ليبيا ، ليبيا × تشاد ، تركيا × اليونان (قبرص) ، إثيوبيا × الصومال ، الجزائر × المغرب (الصحراء) إلخ .

ففى معظم هذه الصراعات والنزاعات هناك أكثر من اتجاه أو تيار ، أو فلنقل الآن بعد من أبعادها ، يشد مصر مع أو ضد هذا الموقف أو الطرف أو ذاك ، فتتصادم هى وتتعثر بين صميم أبعادها ، فتتناقض فى مواقفها ، فتتمزق فى سياستها .
والنتيجة ؟ النتيجة الحتمية والمحقة أنه منذ فرض عليها الركوع ، وبالتالى النكوص

عن انتمائها القومى ، أصبحت سياسة مصر الخارجية بوضوح مؤلم ممزقة بين أبعادها الأربعة بشكل يأس محزن مثلما هو مخز . فلم تكن مصر قط هلامية ولا خلاسية ، بلا شخصية ولا هوية ، مثلما هى اليوم ، سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا دوليا أو إقليميا أو محليا .

فمن الواضح تماما أن سياسة مصر الخارجية أصبحت مجرد كومة من ركام وحطام وأنقاض . بل لم يعد لمصر سياسة خارجية حقيقية بمعنى الكلمة تقريبا : لا سياسة عربية إلا أن تكوين الافلاس السياسى التام ، لا سياسة أسيوية تقريبا ، بينما سياستها الافريقية تحت الصفر عمليا إلخ . ومن الواضح أيضا أن تعدد الأبعاد الجغرافى لا ينبغي أن يتحول إلى انتهازية سياسة فاقعة أكثر مما ينبغي أن يتردى إلى دوار جغرافى أو حيرة إقليمية .

ليس ذلك ، دعنا نبادر فنقرر ، لأنها اختارت الجغرافيا قبل القومية ، ولكن بالدقة والتحديد لأنها تخلت عن الجغرافيا قبل القومية ، وخانت الجغرافيا كالقومية . لقد أصيبت مصر ، أخيرا ، بالدوار الجغرافى فعلا ، لا لشيء سوى أنها خانت جوهر شخصية مصر : انتماء جسم مصر : الانتماء القومى : العروبة .

على أن الواضح الآن تماما ، بعد أن راحت السكره وجاءت الفكرة ، أن هذه الانحرافة المعيبة ، وإن كانت بلا ريب النقطة السوداء الكبرى فى تاريخ مصر جميعا والتي لن تمحى للأسف من سجله قط ، هذه الانحرافة لا تعدو أن تكون محض شنوذ تاريخى عابر عارض يقع خارج التاريخ وسيسقط منه ، مثلما كانت فعلا مختلا مخبولا غير عقلانى . ولا يشك عاقل فى أن هذه الانحرافة السفهية محكوم عليها مسبقا ، وأنها إلى زوال وشيك ، لا لشيء سوى أنها ببساطة ضد الطبيعة ، ضد الجغرافيا ، ضد شخصية مصر .

على أن هذا كله أدخل بالطبع فى موضوع الانتماء القومى وباب القومية والوطنية أو مصر والعرب . وإنما حسبنا هنا ، فى ظل هذا الدرس القاسى ولكن أيضا فى ضوءه ، أن نضع أبعاد مصر موضع المقارنة فى العالم . فثمة فى العالم بعض نظائر وأشباه لمصر فى هذا البعد أو ذاك أو فى هذا الاتجاه الإقليمى أو ذاك . ولقد يكون بعض هذا التشابه جزئيا للغاية ، أو سطحيًا نوعا ، أو حتى شكليا فحسب وبالتالي مضللا إلى حد أو آخر . ولكن من المفيد كما هو من الضرورى مع ذلك أن نضع مصر بين تلك الحالات

والنماذج موضع المقارنة ، تأكيداً وتجسيدا لشخصيتها الكامنة وسيرا وتعميقا لأبعادها الحقة .

بعض النظائر الجغرافية مصر والروسيا

فإذا بدأنا على المستوى القارى ، فإن من الخطأ ابتداء أن نتصور العلاقة بين البعدين الأفريقي والآسيوى لمنصر التاريخة أو المعاصرة على النحو الذى يحاول البعض أن يصور العلاقة بين البعدين الآسيوى والأوروبى للروسيا القيصرية مثلا . صحيح أن بين مصر والروسيا بعض مشابهاة أكثر من عابرة . فكل منهما الأخت الكبرى فى عالم قومى كبير ، العربىة والسلافية ، وكل منهما تعرض لضغوط متعارضة بين المحلية والتفريب ، وكل منهما نمى لنفسه ميناء - نافذة حديثة على الغرب على يد أوتوقراطى شبه معاصر ، وصحيح أن مصر هى أكثر أجزاء إفريقيا آسيوية وأقلها إفريقية ، بمثل ما أن روسيا أكثر أجزاء أوروبا آسيوية وأقلها أوروبية (١) . غير أن ازدواج الشخصية الذى ينسب إلى روسيا لا يصدق على مصر . فقد كانت روسيا تتجه بكليتها إلى جانبها الآسيوى حين كانت تلقى رفضا أو هزيمة أو صيدا فى أوروبا والعكس (٢) ، كما كانت تبدو دائما آسيوية للأوروبيين وأوروبية للآسيويين كما وضعها دوستوفسكى .

أما الأبعاد الإفريقية والآسيوية بالنسبة لمصر فليست متناورة أو تكتيكا سياسيا ، بل هى عناصر أصيلة فى كيانها الحضارى والتاريخى ، فلا هى تبدو إفريقية فى نظر الآسيويين ولا آسيوية فى نظر الإفريقيين ، لا ولا هو صحيح أن مصر فى السنوات الأخيرة لم تتجه وجهتها الإفريقية القوية بوضوح إلا بعد أن لاقت المتاعب فى المشرق العربى وحدثت الردة الانفصالية فى سوريا أو خلافت العرب بعد أكتوبر . وليس صحيحا أكثر أنها فى الماضى ما كانت تتجه إلى إثيوبيا والسودان والنوبة والنيل إلا حين تصادف هزيمة عسكرية أو سياسية فى الشمال فى الشام وغرب آسيا . ولا وليس صحيحا

(1) Shiroshi Nasu, in : Population. Lectures on the Harris Foundation. Chicago. 1930. p. 176.

(2) G. B. Cressey, Asia's Lands and Peoples, p. 243 - 8.

بالضبط كذلك أن الاتجاه جنوبا كان يتعاصر مع فترات ضعفها أو انحدارها وتخلفها أو أنه كان بمثابة خطوة إلى الوراء تماما .

مصر وتركيا

وبين تركيا ومصر - كذلك - مشابهاة على السطح قد تغرى بالمقارنة . فتركيا جسر بين آسيا وأوروبا يمثل ما أن مصر جسر بين آسيا وإفريقيا . بل إن الجسم الأكبر في كل منهما يقع في قارة ، بينما لا يقع في القارة الأخرى إلا قطاع صغير ، سيناء وتراقيا على الترتيب ، وفي كلتا الحالين إنما يفصل بينهما ممر مائي عالمي خطير . أضف إلى ذلك التناظر القريب والملح في حجم السكان . ولقد تمددت تركيا في أوروبا حتى قيينا كما وصلت مصر إلى البحيرات في إفريقيا ، واندفعت كل منهما في آسيا من الناحية الأخرى . ولكن كل هذا تشابه ثانوى لأنه سطحي ، وسطحى لأنه جزئى فربما ليس أكثر من تركيا نقيضا تاريخيا وحضاريا لمصر .

هى بلا تاريخ ، بل بلا جنود جغرافية ، انتزعت من الاستبس كقوة «شيطانية» مترحلة، ولتخذت لنفسها من الأناضول وطنا بالتبني . وبلا حضارة هى ، بل كانت طفيلية حضارية خلاسية استعارت حتى كتابتها من العرب . ولكن أهم من ذلك أنها تمثل قمة الضياع الحضارى والجغرافى ، غيرت جلدها وكيانها أكثر من مرة : الشكل العربى استعارته ثم بدلتها بالشكل اللاتينى ، والمظهر الحضارى الآسيوى نبذته وإدعت الوجهة الأوروبية . ولعلها بين الدول ، كما قيل، الدولة التى تذكر بالغراب يقلد مشية الطاووس . وهى فى كل أولئك النقيض المباشر لمصر ذات التاريخ العريق والأصالة الذاتية والحضارة الانبثاقية إلخ .

فقط لولا تلك النقطة السوداء التى شوهدت وجه مصر العربية فى آخر الزمان ! ذلك أن مصر، بعد أن انسحبت بالقهر من الصراع العربى - الاسرائيلى وتم بالخداع تحييدها فيه وانفصالها عن القومية العربية أو انعزالها عنها ، اتجهت ، ولو فى شبهة غير مؤكدة ، ولو مؤقتا وإلى حين ، ولو مرغمة غير واعية ، اتجهت إلى الخط التركى الوطنى ، خط أتانورك ، أى خط الوطنية المصرية الضيقة المغلقة بعيدا عن دائرة القومية العربية الواسعة المفتوحة .

فكرد فعل متشنج متهور على تدهور وإنهيار أحوالها ومكانتها فى العالم الإسلامى بعد

سيادة مطلقة طويلة فيه على شكل الدولة العثمانية والخلافة والامبراطورية الإسلامية ، انسحبت تركيا الكمالية فجأة من الإسلامية وأدارت ظهرها للعالم الإسلامي وتخلت عن الامبراطورية الخلاسية الفضفاضة متجهة إلى العزلة المحلية وإلى الوطنية الشوفينية الضيقة في صورة «الأناضولية» وتركيا الصغرى ، ثم منها نبذت آسيويتها وتوجهت صوب أوروبا والأوربة ، لتصبح بذلك ذنب أوروبا بعد أن كانت رأس العالم الإسلامي .

بالمثل فعلت مصر السبعينيات الراكعة . فبعد زعامة طويلة مطلقة ودور قيادي مجيد في العالم العربي خاصة في الستينيات ، ونتيجة لنكساتها العسكرية المتكررة في الصراع العربي - الاسرائيلي ، ولكن أساسا نتيجة انقلابات الثروة غير المعقولة واختلال توازن القوى بين العرب في عصر البترول الخرافي والمخرب ، تدهورت أحوال مصر ومكانتها بين العرب إلى قرب الانهيار والأفلاس . ولكن بدلا من استراتيجية حكيمة سديدة لاستقطاب العرب خلفها في الصراع وترشيد الثروة البترولية وتوظيفها باقتدار فيه ، أرغمت مصر في رعونة ونزق أهوج بل في سفه انتحاري قاتل ، على أن تعطى ظهرها للعرب وتنسحب من العروبة وتتجه إلى العزلة عن القومية العربية لتقبل العدو قبل الموت وتلقى بنفسها معه في أحضان الغرب وأوروبا الجديدة ، أي أمريكا (الحامية الحانئة) .

وكما أن تحول تركيا عن الشرق الإسلامي والاتجاه إلى الغرب الأوروبي تم بعد مراحل طويلة للغاية من لعبة توازن ومضاربة القوى العظمى ببعضها البعض لتحافظ هي على كيائها المتآكل ، فكذلك تم تحويل مصر عن العالم العربي إلى العالم الغربي بعد لعبة توازن ومضاربة قوى مارسستها حديثا بين الغرب والشرق أو أمريكا والروسيا ، ولكن دون جدوى أيضا للأسف .

كذلك فكما أن عزلة تركيا اتجهت إلى الأناضولية الضيقة لا «الطورانية» الآسيوية الواسعة ، بالإضافة أصلا إلى الأوربة والتفريب ، فإن العزلة المصرية الجديدة لم تستطع أن تتخذ علنا شكل العودة إلى الماضي أي الفرعونية الضيقة، وإنما غلفتها بقشرة سكرية من اتجاهات التنمية و«تكنولوجيا العصر» والتحضير إلخ .

أيضا فلقد تمت العملية الجراحية المميّنة في الحالتين بالارهاب المسلح وبقوة الحديد والنار السافرة ، على شعب مروع مخدوع ، رافض مع ذلك علنا وبالإجماع وذلك على يد نظام عسكري انقلابي باطش ضار حاقد بقدر ما هو جاهل عاجز فاشل . كلا التحويلين ، لذلك ، ليس إلا نزوة السفه الحاكم وحده ، ولا يعبر عن إرادة الشعب أو مصلحته إطلاقا . وإنما تم غصبا وبالقهر وضد إرادته .

لذلك فإنه ولد ميتا في الحقيقة ومحكوما عليه بالاعدام سلفا ، حيث عاد الشعب التركي كأمر واقع إلى إسلاميته وشرقيته بالتدريج ، بينما عاد الشعب المصري إلى أشقائه وقميته بسرعة خاطفة ، هذا إن كان قد ابتعد عنها لحظة على الإطلاق . وكما شعرت تركيا بالضيق السياسي والاغتراب القومي والحنين إلى الماضي لفترة طويلة ، سرعان ما شعرت مصر في قراراتها بالندم والأسف والخطأ .

الفارق الأساسي بين الخطأين والخطيئتين هو ، للأسف بالطبع ، أن تركيا خرجت من ماضيها من موضع القوة على أية حال ، منتصرة عسكريا ، وبكامل كرامتها وعزتها الوطنية كما تصورتها على الأقل ، وفي النهاية مرهوبة مرغوبة من العدو والصدیق . أما مصر فقد أخرجت من الصراع على أساس لا شبهة فيه ، وهو فرض إرادة العدو وأهدافه كاملة ، أي على أساس استسلام الإرادة المصرية للإرادة المعادية كأمر واقع ، وبالتالي فقد خرجت من موضع الهزيمة والانكسار والاستسلام موضوعا بلا شك ولا جدال وإن يكن بشرط وبقيد شكلا .

العزاء ، بالطبع ، هو أن الانحراف تحولت في مهدها وبأسرع مما توهم مهندسها أو مقاولها أو عميلها إلى كومة بائسة دنسة من الانقراض والأطلال كما هو واضح اليوم تماما لكل ذي عينين ولو معصويتين . وليس سرا ولا كسفا جديدا أنها الآن قيد إزالة الانقراض ، بما فيه الجثة المتعفنة ، استعدادا لاستخراج تصريح الدفن . وفي الجغرافيا ، كما في الحياة ، بل في الحياة بحكم الجغرافيا ، « لا يصح إلا الصحيح » .

مصر وبريطانيا

بعد تركيا، ربما انصرف الذهن لثالث وهلة إلى بريطانيا بموقفها بين أوروبا والكمونولث: فهي موقعا جزيرة - أرخبيل - على ضلوع أوروبا، يمثل ما أن مصر جزيرة صحراوية على

مشارف إفريقيا . كلتاهما فى القارة وليست منها وكتاهما من ثم إمتازت بقدر ما من عزلة خفيفة محبة أو مستحبة . والاثنتان كذلك تعرضتا لكثير من موجات الغزو/ أو الهجرة ، وذلك أيضا من مدخل أساسى واحد شرقى فى الحالتين ، رغم أن موقع الواحدة نهائى فى كتلة اليابس وموقع الأخرى مركزى كل المركزية .

وعلى ذكر الموقع ، فرغم أنهما كانتا طرفى النقيض تماما فى القديم ، فقد تبادلتا مواقعهما تماما منذ الكشف الجغرافية حين انتقلت بريطانيا من هامش العالم إلى قلبه ومصر من قلبه إلى هامشه . بل إن الأولى هى بالدقة التى ورثت موقع الثانية بالتحديد ، ثم إن امتدادات بريطانيا بعد هذا تقع خارج القارة إلى الكومونولث ، كما تتعدى مصر إفريقيا إلى آفاق العالم العربى .

وفيما عدا هذا وذاك ، فمصر هى مهد الزراعة والثورة الزراعية فى التاريخ القديم ، حيث قدر لبريطانيا أن تكون مهد الصناعة والانقلاب الصناعى فى العصر الحديث . فكانت كلتاهما بداية عصر فى تاريخ البشرية وميلاد حضارة عالمية برمتها كاملة . ولسنا نريد بعد ذلك أن نتبع المقابلة إلى عنصر الاستمرارية والمحافظة الذى عرفته كل منهما ، ودعك من قضية الاستمرارية ضد الانقطاع المتمثلة فى الاثنتين حيث نجد قصة الفرعونية - العروبة فى مصر ومناظرة الكتية - السكسونية فى بريطانيا .

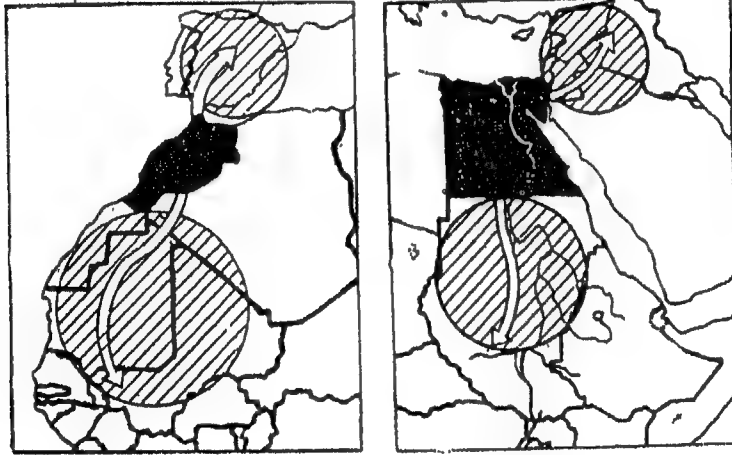
لا ، وإن نكرر كيف أن كليهما أكتف وحدات قارتها سكانا وأسبقها إلى الثورة الديموغرافية الحديثة ، مثلما هى أقدمها سياسيا وكانت لها الصدارة فيها لفترة أو لأخرى . ولكن الشئ الهام أن حيرة بريطانيا وتذبذبها بين القارة والكومونولث (غير المنظور) لامثيل لها فى حالة مصر التى لا تجد تعارضا أو انفصاما بين بعديها الحيويين.

مصر والمغرب

ولعل أقرب تشبيه إلى ثنائية الأبعاد المصرية هو المثل المراكشى . فكل من مصر والمغرب الأقصى (مراكش) يتناظر فى موقع الركن والزاوية فى إفريقيا ، ومن ثم فى دور المحط وقاعدة الاحتشاد والتوزيع . فكان لكل منهما توجيه جغرافى مزوج عبر التاريخ : مصر شمالا إلى الشام وآسيا وجنوبا إلى السودان وحوض النيل وشرق إفريقيا ، ومراكش شمالا إلى إسبانيا وجنوبا إلى «شنقيط» (موريتانيا) وغرب إفريقيا . مصر حلقة الوصل بين إفريقيا وآسيا ، ومراكش حلقة الوصل بين إفريقيا وأوروبا . غير أن البعد

الشمالي الأوروبي لمراكش ، بعد أن كان «المغرب الأوربي» بكل معنى ، لم يلبث أن بتر تماما ، بعكس نظيره المصري . وقد كان هذا مما نقل مركز الثقل إلى البعد الجنوبي نهائيا في حالة مراكش ، بينما ظل نظيره المصري مهما أو ضعيفا .

وفيما عدا النيل ، فموريتانيا بالنسبة للمغرب هي إلى حد بعيد كالسودان بالنسبة لمصر ، إلا أن السودان أعظم مساحة وامتدادا للغاية ، ومن ثم يتألف من ثلاثية الصحراء - السفانا - الغابات ، في حين تكاد موريتانيا تقتصر على الصحراء ولا تظفر من السفانا إلا بالكاد بشريحة متواضعة للغاية ، حتى السكان في الحالين انتقالية بين العروبة والزنوجة ، بل إن تسمية السودان في حوض النيل تكرر تسمية مماثلة في المغرب حيث مازال السكان - بحسب الأصل - ما بين «بيضان وسودان» ، والمثير بعد هذا في ذلك المركب المتشابه أن تأتي النوبة المتميزة ولكن المقسمة بين مصر والسودان لتقابل شريط الصحراء (الأسبانية سابقا) التي كانت منفصلة عن كل من المغرب وموريتانيا ثم اقتسمت بينهما حتى قريب



شكل ١٨ - التناظر التاريخي والجغرافي بين أبعاد مصر والمغرب على بوابتي إفريقيا الشمالية

وكما كانت مصر (الواحة الصحراوية) هي القاعدة البشرية التي بدأ منها تعريب السودان ، كانت مراكش (الواحة الساحلية المتوسطية) هي القاعدة البشرية «للمرابطين» في إسلام وتعريب موريتانيا حتى السنغال - كلمة سنغال تحريف فرنسي لاسم الصفة من صنهاجة كبرى القبائل البربرية المستعربة في العصور الوسطى والتي شاركت في

الزحف جنوبا - وكما كانت مصر رائدة النيل ، كانت مراکش سيدة غرب الصحراء الكبرى بلا جدال .

والخلاصة أن دور مصر الثنائى فى آسيا وإفريقيا أشبه ما يكون بدور المغرب الثنائى فى أوروبا وإفريقيا ، وفى كلتا الحالتين كانت هذه الثنائية أصيلة صحية فى كيان الشخصية الإقليمية وليست «إنفصاما» مرضيا نتيجة للمضاريات الانتهازية السياسية كما عرفت بلاد أخرى فى الشرق والغرب . والخلاصة النهائية أن أبعاد مصر القارية والبحرية ، وإن تجاذبتها مرحليا ، تتداخل فى تكامل وتناسق طبيعيين بلا تعارض أو تضاد كامن ، ولا تشدد فى اتجاهات متعارضة أو متعاكسة ، بل تتبلور جميعا فى بؤرة واحدة وتؤكد تعدد الأبعاد والجوانب الكامن من موقع مصر . ومن الناحية الأخرى فإن على مصر ألا تهمل أيا من أبعادها ، كما حدث فى بعض مراحل التاريخ ، وهى على أية حال لا تملك أن تفعل فى عالم يزداد انكماشاً وتداخلاً وتزداد هى فيه توسطا وخطورة .

والخلاصة النهائية ؟

وإذا كان لنا فى الختام أن نتساءل : أين ، كخلاصة نهائية ، يضعنا تعدد أبعادنا هذا على خريطة العالم المعاصر بشريا وحضاريا ، فإن الرد هو أن مصر تظل فى النهاية وأساسا هى مصر وتظل بوصلتها هى المصرية ، فمصر ، أرضا وشعبا وحضارة وسكانا ورغم كل الخيوط والخطوط المشتركة التى تربطها بأبعادها القارية ، لا هى إفريقية تماما وإن وقعت فيها ، ولا آسيوية تماما وإن لاصقتها ، ولا أوروبية تماما وإن واجهتها . إنما تنتمى إلى كل هذه الآفاق دون أن تكون هناك تماما ، بل تظل فى النهاية مصرية تأصيلا وتطويرا وانتماء .

والواقع أن هذه الأبعاد الثلاثة إنما تبدأ على أطراف مصر وتخومها ، فهى مجرد مماسات لجسمها الأساسى ، ومن ثم يبقى صلب هذا الجسم مصرية بالدرجة الأولى يحدث هذا ويتحقق عن طريق ميكانيك و / أو نمط أساسى فى تكوين مصر وكيانها نعرفه الآن جيدا . فإذا كان التجانس الطبيعى والبشرى هو كما رأينا من أخص خصائصها ، فإن الاختلاف والتباين والتغير النسبى أو الثانوى لا يبدأ ولا يبين إلا على أطراف وإطار المربع المصرى ، بينما يبقى صلب الرقعة فى الداخل كما هو .

ففى شريط الساحل الشمالى الضحل وحده مثلا نجد المؤثرات المتوسطية مناخا

ونباتا ، كما تتركز معظم المؤثرات البشرية والحضارية الأوروبية قديما وحديثا ابتداء من الاسكندرية «الملصقة بالساحل المصرى» إلى ارتفاع نسبة الجاليات الأوروبية فيها وفى بورسعيد وياقى مدن القناة . وعلى النقيض من هذا التخوم الجنوبية من المربع : المؤثرات والعلاقات والتشابهات السودانية والافريقية البادية فى نمط الحياة والسكان والحضارة إلخ . يقابل هذا التأثيرات والعلاقات والتوجيهات الآسيوية فى شرق الدلتا وسيناء والبحر الأحمر ، سواء فى البيئة والطبيعة أو السكن والسكان وهكذا يأخذ كل طرف من مصر بطرف من خصائص أرضه المتاخمة أو المواجهة ويتلون محليا إن قليلا أو كثيرا بلونها ، فى حين يظل قلب مصر وجوهرها مصريا أولا وأخيرا (١) .

من هنا نستطيع أن نعود إلى معادلتنا السابقة عن أبعادنا الثلاثة فنزيدها تحديدا وحصرًا . فإذا كانت مصر تأخذ من كل من القارات الثلاث بطرف بصورة معينة من الخارج ، فلعل لنا أن نقول عن الداخل إن أوروبا تبدأ عند الاسكندرية ، وآسيا عند القاهرة ، وإفريقيا عند أسوان . بالتالى فإن الدلتا متوسطة - آسيوية أكثر منها إفريقية، بينما الصعيد منطقة انتقال بين الافريقية والآسيوية أكثر . وفى هذه التركيبة يكمن بعض تفرد مصر كإقليم بين الأقاليم ، وبها تبرز هى كفلته جغرافية قل أن تتكرر بين بلاد العالم .

(١) راجع الجزء الأول ، ص ٢٨٢ .

الفصل الحادى والأربعون

التوسط والاعتدال

ليس من قبيل التطرف أو التبسيط، ولا هو بالتأكيد من باب الوهم أو التسطيح، أن نعد التوسط والاعتدال من أبرز السمات العامة الأساسية فى شخصية مصر والشخصية المصرية، فالوسطية والتوازن سمات رئيسية عريضة فى كل جوانب الوجود المصرى تقريباً، الأرض والناس، الحضارة والقوة، الأخذ والعطاء.. إلخ. فمثلاً نجد فى الموقع والموضع توازناً وتقارباً عاماً من حيث القيمة والأهمية رغم بعض نibذبات عابرة، ونجد بناء حضارياً يتكافأ مع قوة الأساس الطبيعى، ونجد فى الحضارة عطاء يعادل الأخذ أو يزيد عليه.. إلخ. بالمثل فى الموقع والمناخ، فى الجنس والسكان، حتى فى الثقافة والدين. ومن الناحية المنهجية البحتة، فلعل التوسط والاعتدال أن يكونا مترادفين إلى حد ما أو بمثابة جانبيين لشيء واحد. إلا أن التوسط ألصق، من الناحية الموضوعية، بالأرض والاعتدال بالإنسان، بمعنى أن طبيعة الاقليم أدخل فى باب التوسط وبالتالي فى شخصية مصر، بينما أن الاعتدال أدخل فى باب الطابع القومى وبالتالي فى الشخصية المصرية. وبصيغة أخرى أوضح وأوجز، التوسط لمصر، فهى «متوسطة الدنيا»، والاعتدال للمصرى، فنحن «أمة وسط». وفى الحالتين فإن مصر على الجملة هى التوسط، وكالتوسط فإن الاعتدال هو مصر: فى العلاقات الخارجية، فى المناخ والموقع، فى الطبيعة البشرية، مثلما هو فى الاقتصاد القومى، مثلما هو فى السياسة الاجتماعية.. إلخ. ومن هنا نبدأ.

التوسط : متوسطة الدنيا

سواء من حيث الموضع أو الموقع، تحتل مصر مكاناً وسطاً: وسطاً بين خطوط الطول والعرض، وبين المناطق الطبيعية وأقاليم الانتاج، بين القارات والمحيطات، حتى بين الأجناس والسلالات والحضارات والثقافات وبغير فكرة التوسط المحورية هذه لن نفهم روح مصر أو شخصيتها. بل يمكن القول إن هذا التوسط هو مصر نفسها، فالشعور العام -

أكثر بالتأكيد مما يقول لابلاش عن فرنسا (١) - هو الشعور بمتوسط، تمتزج فيه الصفات المتباينة فى سلسلة شديدة التدرج .

ر ثم ينبغى أن نضيف على الفور أن ليس معنى هذا أننا أمة نصف، ولكننا أمة وسط: أمة متعددة الجوانب متعددة الأبعاد والأفاق، مما يثرى الشخصية الاقليمية والتاريخية ويبرز عبقرية المكان فيها . كذلك فإن فكرة المتوسط لا تتصادم أو تتعارض مع فكرة التجانس التى وجدناها أساسية فى تركيب وتكوين مصر. فمن الواضح أن المتوسط لا يحمل بالضرورة معنى التنافر والجمع بين الأضداد، والمتوسط هنا كله يقع فى حدود متجانسة، وأوضح منه أن المتوسط لا يعنى بالضرورة تسطح الشخصية أو اللون الباهت، وهو بالتأكيد لا يمكن أن يعنيه فى بلد من أشد البلاد تبلورا وتفردا فى الشخصية.

وفى معادلة مركزة، فلعل من السهل أن نعتبر مصر خلاصة تاريخ العالم إلى حد بعيد، كما أنه ليس من الصعب جدا أن نعدّها وإن بدرجة أقل مختصرا لجغرافية العالم، العالم القديم على الأقل. خلاصة تاريخ العالم .. لأنها إن لم تكن قد شهدت مولد أو على أية حال طفولة البشرية، فإنها يقينا شهدت أو أشهرت مولد ونشأة أخطر وأهم الثورات الانسانية والتحولت الحضارية والتيارات السياسية فى التاريخ العالمى ابتداء من الثورة الزراعية والاستئناس والاستقرار إلى الثورة المدنية وثورة النقل، ومن تحول طرق التجارة مع الكشوف الجغرافية حتى الثورة الصناعية الحديثة التى لحقت بها مؤخرا، ومن الرسائل التوحيدية وبناء الامبراطورية وصراع الامبراطوريات فى الشرق والغرب، خاصة الشرق القديم، إلى الغارات الآسيوية والحروب الصليبية، إلى الاستعمار الحديث والامبريالية والحربين العالميتين.

ومختصر جغرافية العالم - لأنها بموقعها الذى يجمع بين مثلث قارات العالم القديم والبحرين المتوسط والأحمر، وبين الشرق والغرب والشمال والجنوب، وبين المشرق والمغرب، إنما تستقطب قلبه. وهى بأرضها التى تجمع بين الدرع والأخود الأفريقيين، وبين نهر النيل والصحراء الكبرى أو الوادى والهضبة، وبين السهل والجبل أو إفريقيا السفلى والعليا، تلخص أبرز العناصر الكبرى وأشكال الأرض الأساسية فى مورفولوجية قطاع شاسع من نصف الكرة الشرقى. ثم إنها بمناخها ونباتها وزراعتها التى تطوى أنواعا

(1) Personnalite géographique, p. 54.

متباعدة ومتعددة، ابتداء من الموسمى إلى المتوسطى ومن الصحراوى إلى ما دون المدارى، تختزل كثيرا من المعالم الطبيعية الأساسية فى رقعة مماثلة. وفى النتيجة فإنها تبدو كما لو كانت تنتمى إلى أكثر من مكان ، إن لم نقل إلى كل مكان، دون أن تكون هناك تماما.

فى النواحي الطبيعية جوانب الموقع

وأول ما نتلمس التوسط نتلمسه فى الموقع بجوانبه المتعددة من فلكى إلى جغرافى إلى عمرانى (إكيومينى). فمصر إذ تقع بين خطى عرض ٢٢، و٢٢ شمالا، تكاد إلى حد ما تتوسط كتلة اليابس القديم الذى يترامى إلى الشمال منها نحو ٤٠ درجة فى أوروبا حتى عرض ٧٠ شمالا، وإلى الجنوب منها نحو ٥٠ درجة فى إفريقيا حتى عرض ٣٠ جنوباً. وبالمثل يمتد يابس العالم القديم إلى الشرق منها حتى أطراف أستراليا وأندونيسيا نحو ١٢٠ درجة طولية، بينما يمتد إلى الغرب منها وحتى أطراف العالم الجديد فى كاليفورنيا نحو ١٤٠ درجة. ولعل القاهرة ، التى تكاد تشترك فى خط عرض وطول واحد هو ٣٠ تقريباً ، أن ترمز إلى هذا التوسط الفلكى العام .

أما بين القارات، فالتوسط بين مثلث العالم القديم أشهر من أن يذكر. ولكن الجدير بالذكر إلى جانبه هو توسط مصر بين القارات الجنوبية الثلاث آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية Tri-continental. فلو أننا رسمنا خطا يصل بين الكاريبى والبحر المتوسط وبحر الصين لفصل بين الشمال والجنوب من العالم ، ولو رسمنا بعده خطا على طول البحر الأحمر لقسم الجنوب إلى قسمين متشابهين فى الامتداد حول مصر تقريبا، والواقع أن هذا الموقع المتوسط، كما سنرى فيما بعد، هو مما يجعل مصر رأس الحرية فى الصراع السياسى بين القارات الثلاث والشمال الاستعمارى (الغرب) .

غير أن اليابس المطلق وكتل القارات وحدها ليست كل شىء، فكتل المعمور منها هى وحدها العالم الفعال حقا، والتوسط فيها هو التوسط المؤثر فعلا. وهنا يزداد توسط مصر بروزا وتأكيذاً، فالحد الشمالى للعمران الأوروبى الأساسى يتردد حول خط عرض ٦٠

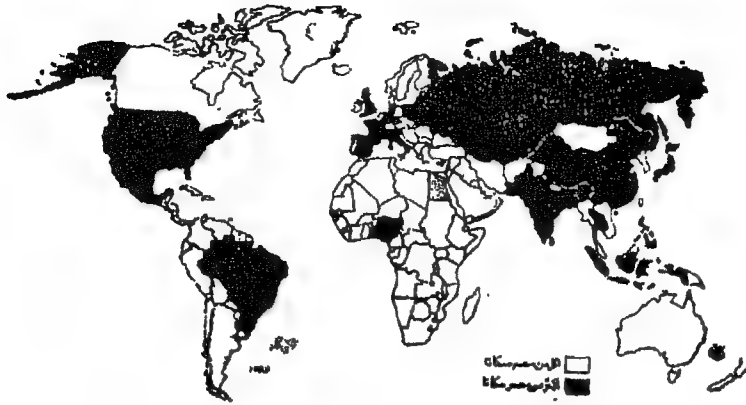
شمالاً، أى أن المعمور يمتد شمال مصر نحو ٣٠ درجة عرضية، أما جنوباً فحد العمران الرئيسى فى نصف الكرة الجنوبي يدور حول خط عرض ١٠ درجة جنوباً سواء فى وسط إفريقيا أو عند أطراف أندونيسيا. أى أن جسم المعمور، باستبعاد زوائده الثانوية، يمتد جنوب مصر بعمق ٣٠ درجة عرضية أخرى تقريباً .

من حيث الحجم أيضاً تعد مصر متوسطة بالمقياس العالمى. فهى إن بدت صغيرة بالنسبة إلى عمالة العالم فى السكان، فهذه قلة معدودة. ومصر أقرب - إحصائياً على الأقل - إلى الدول الكبيرة منها إلى الصغيرة، فكما أن ترتيب القاهرة بين مدن العالم العواصم كان يتردد بين العشرين والعاشرة ثم بين العاشرة والخامسة فى المتوسط، فإن ترتيب مصر هو العشرون بين دول العالم. فإذا كان فى العالم نحو ٢٠ دولة أكثر من مصر سكاناً، فهى أكبر من ١٣٠ دولة على الأقل، ويسكانها البالغين الآن ٤٦ مليوناً، تمثل مصر كما نعلم نحو ١٪ من سكان العالم البالغين نحو ٤٦٠٠ مليون (سنة ١٩٨٣).

أما بمساحتها البالغة مليون كيلو متر مربع فإنها تشكل ٧٤,٠٪ من مساحة العالم البالغة ١٣٥ مليون كم^٢. وإذا كانت نسبة مساحة المعمور أو المزروع (٣٥ ألف كم^٢) إلى مساحة المعمور أو المزروع العالمى (١٦ مليون كم^٢) تهبط بشدة عن ذلك (٢,٠٪)، فهذا فقط لأن مصر أساساً كثافة لا مساحة. على أنها فى كل الأحوال تظل بحجمها البشرى والطبيعى دولة متوسطة وليست بالصغيرة، إنها من صغار الكبار أو من كبار الصغار.

تراكب البيئة

وهذا ما ينقلنا إلى الموضع نفسه والذى يمتاز بتوازن ملحوظ فى الهيئة وذلك بتناظر البحرين والصحراويين والهضبتين على جانبيه، كما يمتاز بالتوازن فى درجة الاتصال حيث تتسم مصر - بفضل عزلتها النسبية الخفيفة - بالاعتدال والتوازن بين العزلة الجغرافية المنطوية والانسياح أو الانفتاح الكاسح. أيضاً فإن مصر كشبه واحة نهريّة «مصدقة» فى وسط الصحراء، تعد أيضاً شبه واحة ساحلية تجاور البحر وترتكز إليه وتفتتح عليه.



شكل ١٩ - حجم مصر السكاني في العالم . هناك نحو ٢٠ دولة فقط تزيد على مصر سكاناً ، ولكن مصر تزيد على أكثر من مائة وثلاثين

بالوضع نفسه فإنها تعد بمثابة جزيرة أو شبه جزيرة نهرية ساحلية بين الصحراء والبحر. إلا أنها بمقياسها الضخم وإحاطة الصحراء تعتبر في الوقت نفسه جزيرة قارية من الخارج. ولكن الغريب بعد هذا أنها من الداخل تبدو كأرخبيل نهرى يتألف من آلاف آلاف الجزر من كل حجم ومقياس، وذلك بحسبانها بيئة نهرية تخطها وتقطعها آلاف الترع والمصارف والقنوات من كل حجم ومقياس.

والواقع أن هذه التركيبة الفريدة تقودنا خطوة أخرى إلى الأمام نحو أخص خصائص موضعنا الطبيعي. فهو في الحقيقة إنما يمثل إحدى الحالات النادرة مما يمكن أن نسميه «تراكب البيئات environments superimposed». فلقد استطاعت الحضارة الحديثة ووسائل النقل بالجملة أن تخلق أخيراً بيئات تركيبية منقولة تتواقع في نقطة واحدة عن طريق الاحتكاك الحضارى، (١) ولكن الطبيعة خلقت في مصر منذ البداية بيئة طبيعية تركيبية تراكبية حين أوصلت النيل من منابعه وبخصائصه الموسمية من قلب إفريقيا إلى عتبة البحر المتوسط.

فالبيئة المصرية، كتربتها، بيئة «منقولة»، من النوع الذى يعرف الجغرافيا بالبيئة المتدخلة trusive أو الغريبة exotic أو الممدودة projected (٢). فهي تشبه في وضعها المورفولوجى ما يعرف في جنوب شرق اسبانيا بالهورتا Raerta (والكلمة تحريف لروضة

(1) E.D. Chapple, C.S. Coon, Principles of anthropology, N. Y., 1947, p. 95.

(2) Preston James, A Geog. of Man, p. 198.

العرب) أو الواحات الساحلية الفيضية التي تتباين بوضوح مع الوسط الاستبسى الفقير، الذى يعرف بالبيجا vega (والكلمة تحريف لبقاع العربية)(١). فالموضع فى مصر ليس موضعيا فى أصله، وليس نباتا محليا، بل تراكبت فيه خطوط العرض المتباعدة جدا والمتفاوتة جدا.

واقدر رأينا من قبل كيف أن دخلها المائى - وهى التى لا تكاد تعرف المطر محليا - يعادل بصيغة المكافئ المطرى نحو من ٨٨٠ - ١٠٠ بوصة فى السنة، أى قدر ما يصيب الغابة الاستوائية أو الموسمية فى هضبة البحيرات أو الحبشة مثلا فكأنها بهذا وبكتلتها البشرية قد يصح أن تقع إلى جانب الإيراوادى مثلا أكثر منها إلى جانب البحر الأحمر. وهى من الناحية العمرانية والمورفولوجية أشبه بعامة بشرية من الصين منها بجاوة.

هكذا جمعت مصر بين عدة مزايا نادرة استمدتها من موقعها هى كمصب ومن منبعها كمصدر، بحيث جمعت بين محاسن كل منهما دون أضرار أى منهما، حتى يمكن القول كما سبق إنها جغرافية «مقطرة مرشحة» تلك التى ظفرت بها مصر من الطبيعة. فهى أولا قد أخذت موقع البحر المتوسط البارز الطليعى المتقدم ولكن ليس موقع الحبشة السحيق المتخلف. وهى قد أخذت من أثيوبيا الجبلية الوعرة المضروسة بيئة سهلية منبسطة كأفضل ما يكون الاستواء، واستمدت منها تربة رسوبية بركانية، ولكن دون أن تعاني من البركة والزلازل. ثم هى أخيرا قد أخذت مائية الموسميات، دون أن تأخذ منها رطوبتها الواثمة ومناخها القاسى. بالاختصار، وبصيغة جامعة، مصر صحراوية المناخ، ولكنها فى الوقت نفسه موسمية الهيدرولوجيا، غير أنها أيضا متوسطة الموقع.

ويترتب على هذا كله أن مصر جمعت بين المتناقضة الفذة: ماء بلا مطر، وحياة رغم الجفاف. ويكفى أن نذكر القاهرة كرمز لهذه المتناقضة: فهى أكبر مدينة صحراوية فى العالم، على أكبر نهر فى الدنيا. وهذا تزواج قد يبدو غريباً فى المعنى، لولا أنه يذكرنا بأن مصر نفسها إنما هى أكبر واحة فى العالم فى أكبر صحراء فى الدنيا. وهذه الحقيقة تتعكس بدورها على النبات الطبيعى. فأجام النخيل المنتشرة فى ريف مصر إنما هى

(١) حسين مؤنس، تاريخ الجغرافية والجغرافيين فى الأندلس، ص ٢٧٥.

«غابات» الوادى الفضى الذى لاغطاء نباتى طبيعى فيه، مثلما هى فى الواحات العادية «غابة الصحراء».

تلك المتناقضة الفريدة، التى أفقدنا الإلف أو كاد قيمتها ومغزاها بل وإدراكها والشعور بها، لا يعرف معناها ولا يحس بها، ربما إلى حد الصدمة، سوى أبناء البيئات المطرية، نضيق نحن أحيانا بالجفاف الذى يحرمنا من الغطاء النباتى الممرع واللاندسكيپ الجميل الرائع كما يرمينا بالتراب والعثير والرمد... إلخ، لكن الأوروبيين مثلا يغطوننا بل يحسدوننا على هذا المناخ الجاف - الرطب ولا يكادون يصدقونه.

ففى أوروبا الغربية المطيرة طول العام يتحول المطر إلى لُغنة الحياة اليومية للشخص العادى، لكن ما هو الثمن المحدد للحياة نفسها، فلو أن المطر امتنع فى الصيف مثلا بضعة أسابيع فقط لكان الثمن هو القحط المخيف ووضياع المحاصيل وفناء القطعان وحرائق الغابات، أى إنهيار الاقتصاد والحياة، مثلما حدث فى صيف ١٩٧٦ حين تحولت أجزاء من الجزر البريطانية ذاتها إلى «صحارى» جرداء شعناء بكل معنى الكلمة.

المناخ الانتقالى

وإذا انتقلنا إلى المناخ - الانتقالى بالضرورة - وجدناه تقريباً وسطاً بين الأقاليم المناخية، فمصر بعروضها لا تقع داخل المنطقة المدارية ولا داخل عروض النخيل، وإنما هى انتقالية بينهما مماسة لأطرافهما. فهى أساساً من المنطقة دون المدارية، أى أنها متوسطة تقريباً بين الشمال والجنوب وإن جئنا إلى الأخير أكثر (ولهذا الجنوب فإن فصول السنة المناخية الحقيقية فيها تسبق مواعيدها الفلكية الرسمية بنحو الشهر تقريباً).

ومع طبيعتها الصحراوية القارية المتطرفة، فإن هذا الموقع يكاد يجعلها تنتمى بصيفها إلى العروض السفلى ويشتائها إلى العروض العليا. وهذا التبادل والتعاقب، على طول دورته، مفيد ومنتشط ومجدد، كما أنه يؤكد توسط مناخنا بين أقاليم الشمال المتطرفة التى تكاد تعد مناخاً بلا صيف، وبين أقاليم الجنوب المتطوَّحة التى تكاد تكون مناخاً بلا شتاء، فنحن أساساً مناخ ذو صيف وذو شتاء، وصيفنا بلا سحب وشتاؤنا بلا مطر.

من الناحية الأخرى فإن مصر بهذا، بموقع عروضها وتطرف مناخها، تكاد إلى حد ما لا تعرف الفصول الأربعة بوضوحها المألوف فى العروض الشمالية، بقدر ما تعرف

فصليين أوليين أساسيين يكاد يندغم فيهما الفصلان الثانويان فى تدرج غير ملحوظ. وتكاد كلمتا فصل السقوط Fall والأشجار دائمة الخضرة evergreen ، وهما من أهم مفردات تراث الحياة الفصلية فى أوروبا، تبدوان بلا معنى للمصرى العادى. وعلى الأقل، فنظراً لأن مصر أقرب إلى خط الاستواء منها إلى القطب، فإن ربيعها حار نسبياً، بينما أن خريفها أميل إلى الدفء نسبياً.

من هنا كان «خريف مصر ربيعها» كما قيل ، أو على أية حال فإنه «ربيع بلا خماسين» كما قد نقول، وإذا كانت الخماسين هى النقطة المظلمة التى شوهت ربيعنا، فعله قد بولغ فى الاساءة إليه نوعاً ما بطريق الصدقة أو اللامعنى. فكما يحدث، يتفق أن الربيع، مثلاً هو فصل زوابع الفبار وأمراض الخماسين مناخياً، هو أيضاً فصل التحاريق هيدرولوجياً والماء الأخضر الرديء غير الصحى فى النهر. ويبدو أن اجتماع هذه السلبيات والمثالب الأربعة جميعاً فى فصل واحد قد حمل جملة على حساب الربيع المظلوم نسبياً.

أياً ما كان، فلا يلخص توسط مصر مناخياً كما يلخصه المقريزى وإن جاء قوله، بحسب نظرية العصور الوسطى، فى صيغة «الأقاليم السبعة». فهو يقول : «مصر متوسطة الدنيا، قد سلمت من حر الاقليم الأول والثانى ومن برد الاقليم السادس والسابع، ووقعت فى الاقليم الثالث فطاب هواؤها وضعف حرها وخف بردها، وسلم أهلها من مشاتى الاهواز ومصايف عُمان وصواعق تهامة ودماميل الجزيرة وجرب اليمن وطواعين الشام وحمى خيبر» (١).

التوسط الزراعى

وكذلك لا يعكس توسط «متوسطة الدنيا» كمحاصيلها الزراعية. فمناخها لا يضع - حرارياً - حداً معيناً لفصل الانبات، بل العام كله فصل إنبات بلا فصل موات. وإنما كان الرى العامل المحدد الوحيد أو الرئيسى. ومن الحقائق الدالة أن دورة الماء السنوية فى مصر أهم نسبياً من دورة الحرارة السنوية وفصول الرى أهم من فصول الطقس، وشهور الفلاح الزراعية هى الشهور القبطية لا الافرنجية. فالماء، الرى، إذن أهم ضابط منفرد للزراعة.

(١) الخطط، ج١، ص ٤٠.

وعلى هذا الأساس فلقد ظلت مصر طويلا مزرعة شتوية تعتمد على مائية صيفية. فكانت تمارس حياتها الزراعية شتاء وتقضى الصيف فى «بيات - ماذا نقول؟ - شتوى»!!... كان «النيل الأحمر»، كما يعبر لابلش، يغطيها «مصر الخضراء»، بينما كان «النيل الأخضر» يترك مصر «صحراء سوداء» نصف العام... (١) ومع ذلك فلقد جمعت بين محاصيل البحر المتوسط المعتدلة والمحاصيل المدارية، فقد أخذت من الموسميات صهاريج الهند tanks فى صورة الأحواض ، ولكنها زرعت فيها محاصيل المعتدلات.

على أن شخصيتها الزراعية الكامنة لم تكتمل وتتحقق إلا بعد الرى الدائم، فهنا أصبحت محاصيل تنتشر عادة بين عشرات من خطوط العرض ابتداء من المنطقة المعتدلة الباردة وحتى المنطقة المدارية الحارة، أصبحت تختزل جميعا فى الدرجات العشر التى تترامى عبرها مصر. فالى جانب الحبوب والفواكه المعتدلة ودون المدارية التى تؤلف «المحاصيل الانتقالية» والتى تميز العروض الوسطى، أصبحت تجمع - أو توشك - بين الكتان والقطن، والبنجر والقصب، والبطاطس والقمح، والذرة الرفيعة والشامية، والصويا والسودانى، أى بين المعتدلات والمداريات. والواقع أننا يمكن أن نقول إن زراعتنا الشتوية تجعلنا فى نطاق البحر المتوسط، بينما تنقلنا زراعتنا الصيفية جنوبا إلى النطاق السودانى والموسمى.

بل إن تطور مصر الزراعى الحديث والمعاصر كله يستقطب فى عملية جمع وصراع أو تجاذب وتأرجح بين هذين البعدين أو القطبين الطبيعيين - المناخيين - النباتيين. فالحقيقة الأولى الكاشفة إلى حد الاثارة هى أن مصر منذ انقلاب الرى الدائم فى القرن الماضى كانت بمحاصيلها الصيفية الجديدة تتذبذب ويثدا ولكن أكيدا نحو الجنوب، نحو المداريات، ونحو أبعادها الموسمية.

القطن - بالطبع - جاء أولا، فأشار إلى العرق الموسمى فى نسب مصر الطبيعى. ثم ها هو الآن، الذى طفر الآن فى الزراعة المصرية كثورة ثانية بعد ثورة القطن الأولى، يأتى ليؤكد ذلك العرق ويضغط عليه. هذا بينما يذكرنا تزايد أهمية الذرة الرفيعة فى الصعيد وفى السنوات الأخيرة بأننا فى النهاية - كما يلاحظ فيشر - جزء من إفريقيا

(1) Principles of Human Geog., Lond., 1926, p. 408.

قارة الدخن (١)، والثلاثة - لا ننسى - تكرر محاصيل الهند الأساسية. بلا جدال، إن التحول إلى المحاصيل الصيفية منذ انقلاب الرى فى القرن الماضى قد أبرز إلى السطح وللعيان ذلك العرق الموسمى الدفين الكامن فى أصول مصر الطبيعية.

الآن فإنه يبدو أن مصر - وتلك هى الحقيقة الثانية الباهرة والأشد إثارة - معتمدة علىذبذبة عظمى عكسية نحو الشمال والمعتدلات تتجاوز بها حتى أبعادها المتوسطية التقليدية القديمة ذاتها وتجمع بفضلها بين قطبى البندول الزراعى الشمالى والجنوبى فى أن واحد، لا سيما إذا تحققت مشاريع التخطيط الزراعى المطروحة حاليا.

هناك، أولا، التوسع النسبى فى الكتان، أو بالأحرى العودة إلى الكتان، محصول ألياف الشمال البارد، بجانب القطن محصول ألياف الجنوب الحار. فعودة الكتان هى عود إلى العروض الشمالية النائية مثلما هى عود على بدء التاريخ، وبهذا أصبحت مصر تقع على جانبى خط التقسيم العالمى بين الكتان فى نصف الكرة الشمالية والقطن فى نصف الكرة الجنوبى.

بالمثل البنجر، وإن يكن دخيلا مستحدثا لأول مرة مثلما مازال فى مراحل الأولى ولكن مع توسعه الجارى والقادم فى شمال الدلتا، مقابل القصب المتوطن فى جنوب الصعيد، فإن مصر ستصبح وهى تجمع بين كلا محصولى السكر النقيضين أو المشابهين. ومرة أخرى تجذب مصر بهذا خط تقسيم البنجر - القصب العالمى بين نصفى الكرة جذبا شديدا نحو الجنوب فتنتقله من الساحل الشمالى للبحر المتوسط إلى ساحله الجنوبى كما يخرقها على استواء بين الدلتا والصعيد.

وقبل البنجر لا ننسى البطاطس التى أصبحت من أهم محاصيل الخضروات عندنا ، دون أن نذكر الدعوة التخطيطية إلى إحلالها محل القمح (الخبز والمكرونه) والتى إن تحققت فستضاعف من توجيه بوصلة الزراعة المصرية نحو الشمال ، ولا يغيب عنا أن هذه المحاصيل الثلاثة ، الكتان والبنجر والبطاطس ، هى عصب مركب محاصيل أوروبا الوسطى القارية الباردة .

أيضا إدخال فول الصويا مؤخرا، فضلا عن المشروع التخطيطى بالتوسع الكبير فيه،

(1) The Middle East, p. 469.

يكبر الظاهرة نفسها وثنائية الجمع بينه وبين الفول البلدى أو السودانى ، ويكاد يقذف
بزراعة مصر إلى مثل عروض جنوب اليابان وشمال الصين .
أخيرا ، وفيما بين توسط مصر بين العروض الشمالية والجنوبية وتأرجحها بين
محاصيلها المتباينة ، فإن جنوح التوسط فى مناخنا إلى الحرارة أكثر منه إلى البرودة
بحكم الموقع . يجعل فصل المحاصيل الحارة فى مصر (الصيفى والنيلى) ضعف فصل
المحاصيل المعتدلة والباردة أو أطول منه على الأقل (الشتوى) . وعلى العموم يبقى فى
النهاية أننا قلما نجد منطقة فى مثل مساحة مصر وعلى مثل هذا القدر من التنوع والتعدد
فى المحاصيل التى تزرع فيها بل والتى يمكن أن تزرع فيها - بحر متوسط ، معتدلة
باردة ودافئة ، مدارية وموسمية بل وربما استوائية - كأنما هى بؤرة يتركز فيها المتوسط
الزراعى للدنيا .

الجوانب البشرية

لكى نرى توسط مصر فى المنظور البشرى ، يحسن بنا أن نوسع بؤرتنا مؤقتا
إلى المنطقة الضخمة التى تحيط بها حيث تقترب القارات الثلاث ثم تلتقى . هذه
المنطقة التى تشارك بعامة فى سيادة الجفاف على أجزائها ، هى «منطقة اتصال
وانتقال zone of junction» بالضرورة ، ولامر من أن تستمد كثيرا من المؤثرات
والخصائص من قصوص العالم القديم الثلاثة ، كما أنه لا مفر لهذه من أن تختلط
وتمتزج فيها بصورة أو بأخرى . والواقع أن هذه الصفة الانتقالية تنعكس فى كثير
من النواحي الهامة ابتداء من سيادة الجفاف ومن الشكل العمرانى ذاته إلى
السلالة والجنس إلى الدين والثقافة والحضارة حتى السياسة وتاريخ القوة .
وقد يكون لنا أن نسمى هذه الرقعة الفسيحة المتوسطة الموقع فى المثلث القارى
والمتوسطة السمات بين كتله الثلاث باسم «القارة الوسطى Intermediate Continent» .
ولعله ليس من الغريب أو الصدفة أو الاعتساف أن تكون الأرض التى تصاقب «البحر
المتوسط» وتتأخمه إنما هى «القارة الوسطى» . إنها فى معنى ما المتوسط الحسابى
لجغرافية العالم القديم بالتقريب ، وهى مجازا قارة رابعة فى قلب العالم القديم ، تضاف
إلى قاراته بقدر ما تطرح منها ، قارة تير منظورة لأنها جزيرة من اليابس يحيط بها
اليابس من كل الجهات . أو قل أيضا هى «القارة السابعة» مجازا على مستوى العالم .

ولأن تكون حدود مثل هذه القارة الاعتبارية قاطعة الموضوع بالطبع ، ولكن يحددها ويحددها بصفة تقريبية حلقة فاصلة واضحة من الصحارى والجبال والبحار ، تبدأ من الصحراء الكبرى إلى البحر المتوسط إلى البحر الأسود فقزوين ، ومن صحارى وسط آسيا والتركستان إلى التبت وجبال الهملايا إلى المحيط الهندي . وبهذا فإنها أساسا تشمل شمال إفريقيا وغرب آسيا بما فى ذلك إيران وباكستان ، أو بعبارة أخرى الشرقيين الأدنى الأوسط .

والواقع أن هذه المنطقة هى خط التقسيم الجغرافى العريض ، وبالتالي منطقة الفصل والوصل فى أن واحد ، بين ما يسمى بالغرب والشرق من ناحية ، وما بين الشمال والجنوب من ناحية أخرى ، وعليها تجتمع خصائصها جميعا بدرجة أو بأخرى . والآن ، وفى هذه الرقعة المتوسطة الموقع والوسط فى الصفات والملامح ، تأتي مصر بلا تردد فى نقطة التوسط التام . إنها وسط الوسط ، وسط القارة الوسطى ، وبالتالي «متوسطة الدنيا» كما حدثنا المقرئى بحس علمى سابق لعصره بقرون وبفكر جغرافى سابق لتاريخه بمراحل .

من الشرق أم الغرب ؟

ولنفصل . خذ الموقع الحضارى أو التاريخى أولا ، وجوهره هنا فكرة الشرق والغرب . الفكرة أوروبية المركز أصلا Euro - centric ، تفترض فى الحقيقة عالما مركائوريا لا كرويا ، وهى فعلا سابقة لعصر الكشوف الجغرافية واكتشاف العالم الجديد ، وبالتالي فإنها نسبية تحددها درجة القرب من أو البعد عن الغرب الأوروبى . وهى كذلك لا ترتبط بخطوط الطول فقط ، بل وبخطوط العرض إلى درجة كبيرة . فالغرب يتراعى بعامة على عروض تقع إلى الشمال من عروض كتلة الشرق ، ففكرة الشرق والغرب تتداخل بشدة مع فكرة الشمال والجنوب (١) ، ويكاد البعض يرى فيهما جانبيين لنفس الشئ . وعلى أية حال فإن محور التقسيم الكامن هو غالبا القاطع الصحراوى العظيم الذى يمتد من وسط آسيا إلى شمال إفريقيا (٢) ، أكثر منه فاصل البحر المتوسط . إنه «خط الاستواء الصحراوى» بين الشرق والغرب .

(١) إبراهيم صقر ، «مضمون الشرق والغرب» ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٩ ، ص ٨١ وما بعدها .

R. L. Heinecke, The indefinable Middle East, G. R., July 1960, p. 437.

(2) C. B. Fawcett., Geography and empire, in : Geog, in 20 th century , p. 431.

وإلى هنا تبدو الفكرة أصلا وأساسا فكرة هندسية - جغرافية . ولكن حتى عند ذلك فإنها أبعد ماتكون عن الدقة أو التحديد المنطقي . كل المغرب العربي مثلا ، وهو من الشرق الحضارى تصنيفا ، يقع إلى الغرب من أوروبا الشرقية بأسرها ، بل إن أطرافه الغربية لتقع غرب جرينتش لتكون بحق «الغرب الأقصى» مثلما هي «المغرب الأقصى» ، فضلا عن أن أقصى نقطة في شمال المغرب بتونس (أى أقصى نقطة في شمال قارة إفريقيا) تقع إلى الشمال فعلا من أقصى نقطة في جنوب أيبيريا (أى أقصى نقطة في جنوب أوروبا) . والمشرق العربى نفسه إنما يقع على خطوط طول أوروبا الشرقية ، بل وغرب الأورال بالذات . أما مصر فيكفى أن نذكر أنها تقع على خطوط طول الأناضول وأوكرانيا وإلى الشرق توا من بولندا ودول البلطيق وفنلندا لنذكر عنصر النسبية ، بل والنسبية التحكيمية ، فى كل فكرة الشرق - الغرب منذ البداية كنظرية هندسية - جغرافية.

غير أن الأخطر من هذا أن الفكرة نمت بعد ذلك وتطورت وتعمقت على العصور بما خرج بها كثيرا عن معناها ومضمونها الأصلي . فاستراليا الآن ، وكذلك جنوب إفريقيا ، تعد من «الغرب» رغم أنهما فى أقصى الشرق والجنوب على الترتيب . ثم إن إفريقيا المدارية أو السوداء لم تكن قط داخلة فى فكرة الشرق - الغرب الحضارية ، وهى حتى الآن لا شرق ولا غرب .

ولنأى الحقيقة أن الفكرة توسعت مع توسع الأوروبيين ومضمون ومركب الحضارة الأوروبية - المسيحية أو الحضارة الغربية - المسيحية حول العالم . وبذلك اكتسبت ، إن لم نقل كشفت ، بعدا عنصريا - طائفيا عميقا إلى جانب البعد الحضارى - التاريخى السابق والبعد الهندسى - الجغرافى من قبله . فالغرب - عند الغرب - إنما هو أوروبا والأوروبيون حيثما كانوا بحضارتهم وعقيدتهم مثلما هم بجنسهم . الغرب ببساطة هو «نحن الأوروبيون» . أما الشرق فهو كل ببساطة «ماليس كذلك» ، «ما ليس أوروبا» . بتحليل منطقي مسلسل إذن ، فكرة الشرق - الغرب ليست هندسية بحتة بقدر ما هى جغرافية ، لكنها مع ذلك ليست محض جغرافية بقدر ما هى تاريخية ، إلا أنها أيضا ليست تاريخية صرفا بقدر ما هى حضارية ، غير أنها كذلك ليست حضارية خالصة بقدر ما هى عنصرية نوعا ، وهى فى النهاية ليست عنصرية إلا لأنها محض أوروبية . (١) .

(١) حمدان ، استراتيجية ، ص ٣٦٥ - ٣٦٦ ، أنظر أيضا :

Anouar Abdel-Malek, Civilisations and social theories, Lond., 1981, p. 130-7;

Nation and revolution, Lond., 1982, p. 89-94.

حتى بهذا المفهوم ، ومع كل هذه التحفظات ، فإن التفرقة البشرية أو التقسيم الجغرافى بين غرب وشرق ليست قاطعة أو صارمة كما بين الأبيض والأسود . فالملاحظ خصوصا ، أن بين خط الاستواء الصحراوى العظيم فى قلب العالم القديم وبين خط البحر المتوسط نطاقا انقاليا يجمع بين خصائص الشرق والغرب بدرجات متفاوتة كاللغات وربما المغرب ومصر . وعبر التاريخ لم تكن هذه المنطقة وسيطا بين الشرق والغرب فحسب بالمعنى التجارى، ولكن أيضا وسيطا بينهما بالمعنى البشرى الحضارى . كذلك فإن تضم كل تعاريف الشرق الأدنى أو الأوسط ، إلى جانب القطاع الآسيوى والافريقى أيا كان ، قطاعا من أوروبا كاليونان أو تركيا ، فهذا دليل ضمنى على انتقالية المنطقة والتدرج الشديد داخلها والتقارب الكبير بين أجزائها . أو كما يعبر جوبليه فإن «إفريقيا البيضاء ، وهى جزيرة تغسلها مياه الأطلسى والمتوسط وأمواج رمال الصحراء الكبرى - الحد الجنوبي لأوروبا - تنتمى إلى الغرب بالدرجة نفسها التى تمت بها إلى الشرق» . (١) .

هذا بينما يرى بعض علماء الحضارة أن التقسيم بين الحضارتين الغربية والشرقية ليس صارما إلى حد الانفصال التام ، وأن الأولى ترقى بأصولها إلى الثانية تاريخيا بحيث تعد الحضارة الغربية المعاصرة أصلا حضارة البحر المتوسط (٢) التى ساهم فيها الشرق القديم والشرق الإسلامى والشرق العربى إلخ ، أو على الأقل فإن التلاقح والتبادل بينها لم ينقطع .

وفى إطار هذه الصورة تأتى مصر ، أولا ، وهى فى قاع أوروبا أو عند نهايتها وعلى قمة إفريقيا وعند بدايتها . هى إذن أول الجنوب وآخر الشمال ، أو آخر الجنوب وأول الشمال ، إنها تقع على قمة وفى قلب «خط الاستواء البشرى» فى العالم .

هذا بالعرض ، أما بالطول فإنها تقع على خط الزوال العالمى أو الكوكبى نصا ورأسا أى فى صميم منطقة الانتقال بين الشرق والغرب والتى تنحصر كما رأينا بين البحر المتوسط والصحراء الكبرى . إنها آخر الغرب وأول الشرق ، مثلما هى آخر الشمال وأول الجنوب ، أو آخر الشرق وأول الغرب مثلما هى آخر الجنوب وأول الشمال . ذلك أن مصر - التى تصنف عادة فى الشرق - تقف بقدميها فى الشرق ، ولكنها

(1) Goblet p. 380.

(٢) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، ص ٥٣ - ٧٩ .

تواجه الغرب وتكاد تراه ، وفى علاقاتها التاريخية مدت يدا إلى الشرق ويذا إلى الغرب ، أو أحيانا يدا إلى الشمال وأخرى إلى الجنوب . وهذه الوسطية الحضارية والتاريخية قد لا تخرجنا كلية من الشرق ولا تدخلنا بالطبع فى الغرب ، ولكنها تجعلنا كالفانث والمغرب من أقل أجزاء الشرق الأدنى والأوسط شرقية ومن أكثرها غربية ، تجعلنا فى الشرق وبنفس الدرجة حلقة وصل بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب .

مصر إذن ، بسهولة تامة ، بل بسهولة محيرة مربكة ، مجمع التقاء الشرق بالغرب عالميا مثلما هى مجمع التقاء المشرق بالمغرب عربيا . فيها ، على الرغم والنقيض من كيبلينج ، التقى الشرق والغرب . وبها ، على حد قول جوته ، «الفصل بين الشرق والغرب لم يعد ممكنا» . وبمثلها يمكن أن نتفق مع القائل على أن «الشرق هو الغرب» أو كأن قد . بل إن هناك من مثقفينا الباحثين من يتساءل بوعى كبير - طه حسين ثم حسين مؤنس مثلا - عما إذا كان وضع مصر فى التحديد الشائع داخل الشرق «طبيعيا» تماما بالدرجة التى نتصور ، أو على الأقل فما هكذا كان وضعنا واتجاهنا دائما على مدار التاريخ .

فأما طه حسين (١) ، فإنه ابتداء لا يقصد أو يريد الشرق الجغرافى والغرب الجغرافى ، فما يريده هو الشرق الثقافى والغرب الثقافى تحديدا . ومن هذا المنظور فإنه يجد أن «العقل المصرى قد إتصل من جهة بأقطار الشرق القريب إتصالا منظما مؤثرا فى حياته ومتأثرا بها ، وإتصل من جهة أخرى بالعقل اليونانى منذ عصوره الأولى إتصال تعاون وتوافق وتبادل مستمر منظم للمنافع ، فى الفن والسياسة والاقتصاد» .

وهذا بدوره يعنى عنده كما يستخلص ، وكما سبق أن أشرنا فى دراسة أبعادنا الأربعة ، أن «العقل المصرى منذ عصوره الأولى عقل إن تأثر بشئ فإنما يتأثر بالبحر الأبيض المتوسط ، وإن تبادل المنافع على اختلافها فانما يتبادلها مع شعوب البحر الأبيض المتوسط» . وكما سبق أن قلنا إن هذا يقضى بنا إلى المتوسطية ، والمتوسطية تفضى بنا إلى الأوروبية ، فإن الاثنتين معا جديرتان بأن تفضيا بنا إلى الغرب لا الشرق . وهنا بالفعل ينتهى طه حسين إلى أن علاقة مصر بالشرق قد تكون مسألة موقع

(١) مستقبل الثقافة فى مصر ، القاهرة ، ١٩٣٨ .

جغرافى فحسب ، أو ربما مجرد مرحلة تاريخية عابرة مضت وانقضت ، ولكنها فى كل الأحوال لا تعلق أن تكون علاقة عاطفية ذات بعد دينى ، ومن هنا فلا ينبغي لها أن تكون أكثر من هذا مستقبلا أو تطبيقيا .

على أن المشكلة التى تشور هنا ، وثارت بعنف فعلا ، هى قضية التحديد الجغرافى ، الموقع الجغرافى للشرق الثقافى والغرب الثقافى ، أى العلاقة الدقيقة بين مضمون ومدلول الغرب والشرق ثقافيا وجغرافيا ، فمن ناحية أنكر البعض فكرة شرق وغرب ثقافيا بحسبان أن ليس هناك سوى ثقافة واحدة عالمية تجمع بين الشرق والغرب . ومن ناحية أخرى فسر البعض انتماءنا إلى الغرب الثقافى دون الثقافة الشرقية بأنه انتماء إلى أوروبا دون العرب ، باعتبار أن أوروبا هى الغرب والعرب هى الشرق وبهذا تنتهى منطقيا إلى تعارض جذرى بين المصرية والعروية .

لاسيما وأن صاحب النظرية ينص على أن كلا من المسيحية والاسلام «قد ظهر فى الشرق الجغرافى» . وكما أن الأولى «قد غمرت أوروبا» (....) ومع هذا لم تصبح أوروبا شرقية ، ولم تتغير طبيعة العقل الأوروبى ، فكذا جاء الاسلام إلى مصر وعمها إلا أنه بالمثل لم يخرجها عن عقليتها الأولى ولا جعلها أمة شرقية بالمعنى الذى يفهم من هذه الكلمة الآن .

ورغم قدر واضح من الضبابية أو الامتزاج فى البعد الجغرافى فى النظرية ، لعله أصل سوء الفهم جميعا ، إذ أن من الانصاف مع ذلك أن النظرية لا تناقض العروية بالضرورة ولا تعطىها ظهرها فضلا بالتاكيد عن أن تبتعد عن الاسلام . فلعل طه حسين لم يقصد بالشرق جغرافيا الشرق القريب التقريبى وإنما الشرق البعيد الصرف ، أى ما نسميه الآن الشرق الأدنى والشرق الأقصى على الترتيب .

والواقع أنه حين قابل بين الشرق والغرب الثقافى ، قارن أساسا بين الرجل الأوروبى فى طرف والرجل اليابانى والصينى فى الطرف المضاد . وفى هذه المقارنة وجد ، بحق وكأمر طبيعى واقع ، أن العقل المصرى أقرب إلى الأول منه إلى الأخير ، وأن الأيسر عليه أن يفهم الأول عن الأخير .

كذلك فإنه ، وقد وضع حضارة البحر المتوسط فى بؤرته ، أى بؤرة الغرب ، فقد ضمن ذلك ضمنا وصراحة كل نوله العربية من المغرب حتى الشام والعراق ، حيث يقول «وما أظن الصلة بين المصريين القدماء والبلاد الشرقية تجاوزت هذا الشرق القريب الذى

نسبهم فلسطين والشام والعراق ، أى هذا الشرق الذى يقع فى حوض البحر الأبيض المتوسط . وليس من شك فى أن الصلة بين المصريين القدماء وبين هذه الأقطار من الشرق القريب كانت قوية مستمرة منظمة إلى حد بعيد وكانت بالغة الأثر فى الحياة العقلية» .

وبالمقابل ، فإنه يخلص إلى أن معنى هذا كله هو أن «العقل المصرى لم يتصل بعقل الشرق الأقصى اتصالا ذا خطر» . ثم يعود مؤكدا أن «معنى ذلك أيضا أن العقل المصرى قد اتصل بأقطاب الشرق القريب اتصالا منظما مؤثرا فى حياته ومتاثرا بها . إن العقل المصرى منذ عصوره الأولى عقل إن تأثر بشئ فإنما يتأثر بالبحر الأبيض» . وتأسيسا على هذا فإنه يقرر «أنه يفهم فى وضوح بل فى بدهة أن نشعر بالقرابة المؤكدة بيننا وبين الشرق الأدنى ، لا لإتحاد اللغة والدين فحسب ، بل للجوار الجغرافى وكتاب النشأة والتطور التاريخى . فأما أن نتجاوز هذا الشرق القريب إلى ما وراءه ، فلا أفهم أن يقوم الأمر فيه على الوحدة العقلية أو على التقارب التاريخى ، وإنما أفهم أن يقوم على الوحدة الدينية» .

ولعل من هذا كله لم يجد صاحب النظرية تعارضا أساسيا بين المتوسطية والعربية أو بين حضارة المتوسط والثقافة العربية ، ولا بين الشرق القريب والغرب بعامة أى بين اللغات وأوروبا بخاصة . ولعل من هنا أيضا لم يجد عنتا ولا حرجا فى أن يجمع بين نظرية مصر المتوسطية التى تتسع بالضرورة إلى الدائرة الأوروبية ، وبين نظرية مصر كجزء من فلك الغرب وهو الفلك الذى تتسع إليه هذه الدائرة الأخيرة تلقائيا وحتميا . وأيا كان الأمر ، فلعلة لا يختلف جوهرها عن الموقف الوسطى الذى يتخذه الكثيرون فى هذه القضية حين يجمعون فى مصر بين الشرق والغرب أو يضعونها بينهما على نفس البعد أو القرب وينفس القدر أو المقياس . وعلى سبيل المثال ، فكما يخلص حسين مؤنس «نحن لسنا من الشرق ولا من الغرب ، وإن كان لنا فى كل منهما نصيب» . (١)

هذا بينما يعتقد كاتب آخر أن مصر «يجب أن تكون جزءا من الغرب ومن الشرق معا ، ثقافيا وحضاريا واجتماعيا ، لأنه ليس هناك شئ اسمه «غرب ثقافى» لا علاقة له بالشرق ، ولا «شرق ثقافى» لا علاقة له بالغرب ، ولكن هناك ثقافة وحضارة إنسانية إمتزج فيها الشرق والغرب ، واتصل الشمال والجنوب ، وتكون من هذا كله شئ واحد» . (٢)

(١) مصر ريسالتها . ص ٤٨ ، ١٣٧ .

(٢) عبد الحميد الكاتب ، قراءات ودراسات عن مصر والمصريين ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٣٠ .

وبصيغة أخرى وأخيرة ، نحن على هامش الغرب ، ولكننا لسنا فى صميم الشرق - أو لعله العكس . نحن من الغرب ولسنا فيه ، وفى الشرق ولسنا منه - أولك أن تقول العكس . فنحن مختلفون عن الشرق الحقيقى قدر اختلافنا عن الغرب البحت ، ويتميز عن الاثنين الشرق القح والغرب الصرف ، ولكننا نجمع بينهما بنسب ودرجات مختلفة . والشرق الأقصى ، على سبيل المثال ، هو بالنسبة إلينا كإفريقيا جنوب الصحراء ، بينما أن أوروبا الغربية كآسيا «شرق عدن».

اختصارا وخلصا ، نحن بالموقع الجغرافى حالة حدية ، موقع حدى (لا هامشى بالطبع) ، من بين ٣٦٠ درجة كاملة تكفى بضع درجات معدودات فقط من التغيير يمينا أو يسارا فى زاوية اقترابنا أو انفراجنا لكى نتقلنا من الشرق إلى الغرب أو العكس . فمصر شجرة منفردة وحيدة ، لاشرقية ولا غربية ، يكاد وضعها يشير ولو لم تمسسه يد ، شرق على غرب ، يبدى الموقع بوقعه ما يثير ، والموقع عبقرى المكان .

وواقع الأمر كذلك أن فكرة الشرق قد تطورت عندنا خلال القرن الأخير تطورا مؤثرا وجوهريا عبر المواجهة المتصاعدة مع الغرب واستعمارها . ففكرة الشرق - الغرب الحضارية التاريخية القديمة ، بمعنى المواجهة والمقابلة بين أوروبا المسيحية فى جانب وإفريقيا شمال الصحراء مع آسيا فى الجانب الآخر ، قد تطورت باطراد من الواسع إلى الضيق ، فانكمشت تباعا من الشرق عامة «والرابطة الشرقية» ، إلى الشرق الاسلامى «والجامعة الاسلامية» خاصة ، ثم أخيرا إلى الشرق العربى «والقومية العربية» فقط وعلى التحديد.

وفى النهاية ، إذا كانت الكلمة الأخيرة والقول الفصل فى هذه القضية هى للجغرافيا بطبيعة الحال ، فالحق أن الجغرافيا قد وضعت مصر بالضبط بين الشرق والغرب دون تحديد واضح وبلا تحيز أو تمييز ، ثم تركت للتاريخ أن يقرر الوضع النهائى ، فكانت قوى التاريخ وتياراته السياسية والحضارية وغيرها تشدنا تارة إلى الشرق وتارة إلى الغرب ، حيننا نحو أوروبا وحيننا نحو آسيا وحيننا آخر نحو إفريقيا . من هنا فلسنا من الشرق تماما ولا من الغرب بالضبط ، أكثر مما نحن من الشمال تماما أو من الجنوب بالدقة . وإنما نحن ضمنا الأركان الأربعة من أطرافها فى معادلة متعددة الأطراف ولكنها وسطية اقية ، سواء ذلك هندسيا أو جغرافيا ، تاريخا أو حضاريا ، بشريا أو سياسيا .

نصل من هذا كله إلى أن صاحب كل اجتهاد فى تحديد موقعنا ، جغرافيا كان أو

تاريخيا ، حضاريا أو ثقافيا أو عقليا أو جسميا ، هو بالضرورة على صواب إلى حد أو آخر إلى حد بعيد فى الحقيقة ، ومن الصعب تخطئة أى اجتهد فى هذا الصدد بصورة مطلقة ، إذ أن فيه حتما جانبا من الحق والحقيقة والصواب والإصابة .

إن البلاد ، الشعوب والدول ، لا تختار جيرانها أكثر مما تختار موقعها الجغرافى ، ولاموقعها أكثر من جيرانها . ونحن محكوم علينا جغرافيا أن نعيش دائما بين الشرق والغرب سواء بكتله السياسة أو مناطقه الحضارية ، مثلما نحن محكوم علينا بأن نعيش بين الشمال والجنوب بشرى وجنسى أى بين كتلة البيض والسود على الترتيب ، كل أولئك دون أن نتبع أيا منها أو نبتلع فى إحداها . وفى كل الأحوال ، وأيا كان الأمر ، فالمهم أن فكرة التوسط كامنة فى موقع مصر الحضارى .

النمط العمرانى

ثم خذ الآن الصورة المناخية والنمط العمرانى معا ، وهما شديدا الترابط كما أنهما يقدمان فيما بينهما الأساس المادى للمجتمع . أبرز حقيقة إيكومينية فى متوازى أضلاع العالم القديم هى لاشك تلك الخطة العمرانية الأولية التى تقوم على محورين متناقضين متقاطعين فى شكل علامة (x) فهناك القاطع الصحراوى اللامعمور ، يمتد متصلا على محور جنوبى غربى - شمالى شرقى من الأطلسى والصحراء الكبرى حتى الهادى وسيبيريا ، إنه بسهولة «خط الاستواء الصحراوى» فى نصف الكرة الشرقى . ثم على هذا القاطع يتعامد قاطع نقيض يمثل عمود المعمور الفقرى فى العالم القديم ، ممتدا على محور شمال غربى - جنوبى شرقى من غرب أوروبا حتى الموسميات . وهذا بلا جدال أيضا «خط الاستواء السكانى» فى نصف الكرة .

الآن سنلاحظ أن منطقة تعامد القاطعين هى الشرق الأوسط والعالم العربى بالدقة . فهى منطقة الاتصال الوحيدة بينهما وتجمع بين صفات كل منهما ، فنجد العمران يتخلل الصحراء ، والصحراء تخلخل الاستقرار . ولعل الحلقة السعيدة ، تلك التى يتوسطها ويطردها الرمل (تماما كالحلقة المرجانية التقليدية atoll التى يتوسطها ويطردها مع الماء من كل الجهات) ، ولعلها هى أبرز مظاهر وأشكال هذا التداخل ، كما أن البيئات النهرية الواحية المتداخلة هى القاسم المشترك فى تركيب المعمور . وبين هذا وذاك تأتى مصر كالنمط - النموذج (١) .

(١) حمدان ، دراسات فى العالم العربى ، ص ١١ .

تفصيلا ، كيف ؟ إنظر نظرة محلقة شاملة إلى خريطة السكان فى العالم القديم ككل ، سواء كانت بالنقط أو بالكثافات، معتبرا فقط الكتل البشرية الكبرى macrochores والمحاور الأساسية فيها والخطوط العريضة بها . فماذا ترى ؟ ثمة أساسا ثلاث جزر سكانية عظمى منفصلة متباعدة عن بعضها البعض تماما فى أطراف المثلث القارى . أضخمها وأكثفها خارج كل حدود هى كتلة الموسميات وجنوب شرق آسيا التى تنتظم نصف البشرية على الأقل ، وتفتقرشها فرشاة قاعدية سميكة غليظة شبه متصلة، تعلوها وتتوجها كتل وجزر ومحاور سكانية إقليمية عديدة فى أودية الأنهار الكبرى وهضاب المطر الرئيسية .. إلخ .

ثم يناظر هذه الكتلة العظمى كتلة وسطى فى أوروبا المعتدلة تمثل القطب الشمالى الغربى من المحور القاطع العظيم . والكتلة الأوروبية أصغر حجما ووزنا وكثافة بكثير بالطبع ، ولكنها أكثر عراقة وثراء واتصالا فيما بينهما، حيث تفتقرش أوروبا برمتها تقريبا من الأطلسى حتى الأورال بلا انقطاعات تذكر .

ورغم أن العديد من الجزر السكانية الثانوية المتنوعة من نهريّة وزراعية وصناعية ومدنية تعلو هذه الفرشة القاعدية ، فإن أهمها أو معظمها يلتئم فى محورين جذريين يجتمعان فى شمال غرب أوروبا : الأول قاطع يمتد من الجزر البريطانية عبر فرنسا والراين حتى إيطاليا، والثانى عرضى يخط القارة على امتداد نطاق اللويس وجهة التحام السهل الشمالى العظيم بالهضبة الوسطى ويتراعى من شمال فرنسا والأراضى المنخفضة عبر جنوب ألمانيا وأوروبا الوسطى حتى جنوب روسيا (١) .

ثم تلى أخيرا الكتلة الأساسية العظمى الثالثة وهى تلك التى تفتقرش قلب إفريقيا المدارية على جانبى خط الاستواء من المحيط إلى المحيط ومن الصحراء الكبرى إلى صحراء كهارى . وهى بالطبع أقلهم وزنا وشأنا وأشدّهم حداثة وتخلخلا، حتى لتكاد تنفتت إلى بحر أو أرخبيل شاسع من الجزر السكانية الصغيرة أو الصغرى (٢).

(1) Finch. Trewartha, Elements, p. 678-682.

(2) G. Trewartha, W. Zelinsky, population pattern in tropical Africa, A.A.A.G., June, 1954, p. 118 -125. 140 - 145.

الآن ، وبين هذه الكتل العظمى الثلاث ، يأتي نمط السكان فى القارة الوسطى أو القارة السابعة ليشكل حلقة الوصل الأساسية والتميزة . من مجموعة من المحاور الخطية والحلقات الدائرية يتألف ، بعضها رئيسى والبعض ثانوى أو حتى مجرد زوائد محلية ، ولكنها فى مجموعها تصنع شبكة متعددة الحلقات ، حلقاتها متفاوتة الفتحات ، وفتحاتها مخلخلة وتبدو ككل فى انتشارها وتفككها بين الكتل القارية الثلاث كنهر المجرة السكانى ، إلا أنها فى النهاية تربط بينها بدرجة أو بأخرى .

وإذا كانت أبرز حلقات هذه الشبكة هى الحلقة السعيدة فى المشرق العربى تليها حلقتا هضبتى الأناضول وإيران ، وكان أبرز الخطوط المحورية فيها هو خط المغرب العربى وخط النيل ، فإن مصر وحدها هى التى تنفرد فى الشبكة كلها بأنها التى تجمع فى واحد بين النمطين الحلقى والخطى . فهى من ناحية القطاع الأساسى والغالب خارج كل مقارنة فى الحلقة السعيدة ، وهى من الناحية الأخرى عصب المحور النيلي بشرىا وسكانيا وكثافة .

ليس هذا فحسب ، ولكن أيضا ومن النمط نفسه فإنها تمثل صميم حلقة الوصل بين كتل القارات السكانية الثلاثة وتكاد تختزل خصائصها الأساسية فى بؤرة مركزية بالغة التوسط والوسطية وحجما وكثافة وتركيبا .

موقعا ، لا داعى لأن نكرر توسطها النادر بين أوروبا الغربية والموسميات الآسيوية وإفريقيا المدارية . ولكن من الناحية السكانية فإنها فضلا عن خطيتها الطولية النحيلة ، تقع مباشرة على خط وفى امتداد محور السكان الإيطالى ، ومنه بالتالى إلى محور سكان شمال غرب أوروبا القاطع حتى بريطانيا . بالمثل تجاه الجنوب ، تلتحم كتلة سكان مصر الشريطية بكتلة إفريقيا المدارية من خلال جزر السودان وحوض النيل العديدة . بالمثل أيضا وإن بطريق غير مباشر تؤدي كتلتنا من خلال الحلقة السعيدة فالحلقات الإيرانية إلى كتلة الموسميات العظمى فى نهاية المطاف .

إن مصر السكانية ، نستطيع أن نرى بسهولة ، عين بؤرة سكان العالم القديم بفصوصه الثلاثة الرئيسية وهمزة الوصل الأخيرة بينها . وبهذا تتم كتلة مصر السكانية خط أوروبا القاطع بريطانيا - إيطاليا وحوله الكتلة الأوروبية الرئيسية ، واصله إياه بخط النيل ومن خلفه الكتلة الإفريقية المدارية ، إلى أن تؤدي بكليهما إلى حلقات غرب آسيا

التي تقضى بدورها فى النهاية إلى الكتلة الآسيوية الموسمية .
وبهذا الشكل أيضا تبدو كتلتنا السكانية كشرطة الاتصال المشتركة trait'd'union
فى هيكل النمط السكانى الأساسى بالعالم القديم ، أو كنقطة التفرع أو الالتقاء فى
حرف Y الافرنجى الذى يمثل كل طرف من أطرافه إحدى كتل السكان القارية الثلاث .
هذا موقعا ، أما حجما وكثافة فإن كتلة مصر ، وإن لم تكن لتقارن بالطبع على حدة
كجزيرة منفردة بتلك الكتل السكانية العظمى المركبة إلى أقصى حد ، فإنها قد لا تقل عن
أضخم وأكثف شريحة من أى منها فى مثل مساحتها ، فضلا عن أنها أكبر جزيرة
سكانية منفردة بين ثلاثتها .

أخيرا فعمل كتلتنا تجمع فى خصائصها التركيبية بين أبرز العناصر المميزة لتلك
الكتل السكانية القارية العظمى . فهى داخلية ساحلية معا ، وإن كانت الأولى أساسا
وكثافتها قد تزيد على كثافات المناطق الزراعية فى تلك الكتل وإن قلت نوعا عن كثافات
المراكز الصناعية بها . وهى أخيرا تتمتع بنسبة متوسطة معتدلة من المدنية والمراكز
المدنية ، إن قلت عما فى أكثر تلك الكتل تطورا فإنها تزيد على ما فى بقيتها .
إن مصر السكانية والعمرانية لا نقول قطب السكان أو مركز ثقل العمران فى خطة
العالم القديم ، ولكنها بسهولة نقطة الارتكاز والزر الماسى الذى يبرز ويتبلور فى بؤرة
خريطة . إنها بيقين قمة التوسط ، إن جاز أن يكون للتوسط قمة .

الجنس والسلالة

فاذا ما التفتنا إلى الجنس والسلالة ، فلن يكون شك فى أننا فى منطقة تتزاوج
وتتمازج فيها الصفات الأساسية للأجناس الرئيسية الثلاثة فى العالم القديم . ونحن لن
نحسن فهم خريطة الانسان فى العالم القديم إلا إذا ضغطنا على النقطة الأولية المفتاح ،
وهى أن الصفات الجنسية الأساسية للأجناس الثلاثة تتبلور إلى القمة وحتى النقطة ، فى
أقصى أطراف القارات الثلاث ، ثم يقل تبلورها كلما إقتربت القارات الثلاث من بعضها
البعض ، حتى إذا التقت كانت القارة الوسطى هى القارة الوسط جنسيا حيث تجتمع
ملامح الأجناس الثلاثة بصورة مخففة ، وبكل درجات الاختلاط والألوان والظلال . وقد
ساعدت الهجرات التاريخية و الغزوات التى لا تنقطع على تأكيد هذه الخطة أو الخلطة ،
وقد نضيف أيضا تجارة الرقيق التى لعبت هنا دورا هاما .

هنا إذن تلتقى أوروبا البيضاء مع آسيا الصفراء مع إفريقيا السوداء . وهنا آخر البيض وأول «الملونين» أو أول البيض وآخر الملونين ، إذا تجاوزنا مؤقتا عن الدلالة والظلال العنصرية لهذا التعبير الأوروبي . وليس صدفة أن العاملين الأساسيين فى أجناس أوروبا - وربلى وكون - لم يجدا مفرا من مد نطاق دراستهما ليشمل قارتنا الوسطى - الأول إلى غرب آسيا ، والثانى إلى شمال إفريقيا .

ومرة أخرى تأتى مصر فى عين القلب من القارة الوسطى جنسيا . ويتضح توسط موقعها الجنسى بجلاء إذا عرفنا أنها منطقة التقاء وتداخل الحاميين والساميين ، أبرز فروع سلالة البحر المتوسط فى إفريقيا الشمالية وآسيا الغربية على الترتيب . بل هى أيضا منطقة تقابل الحاميين الشرقيين والحاميين الشماليين ، شعبتى الحاميين الأساسيتين فى حوض النيل والمغرب الكبير على الترتيب .

ثم إن مصر ، التى تنتمى أساسا إلى سلالة البحر المتوسط القوقازية البيضاء ، تلقت مؤثرات جنسية تكميلية بدرجات ثانوية أو متفاوتة من الشمال والجنوب ، من عراض الرؤوس الآسيويين ومن العناصر الزنجية الافريقية ، وأغلب هذه المؤثرات - سيلاحظ - مستمد من حدود أو تخوم القارة الوسطى نفسها .

وإذا كانت هذه القارة بدورها هى كما سبق أول البيض و آخر السمر ، فإن هذا لا ينطبق على قطاع منها كما ينطبق على حوض البحر المتوسط . وعلى عكس الساحل الشمالى من هذا البحر والذى يغلب عليه البياض تماما أو أساسا ، يتألف السكان على الساحل الجنوبى من المغرب حتى سوريا من نسبة أكبر دائما من البيض ونسبة أقل من السمر .

ورغم أن نسبة السمرة قد تصل إلى حدها الأقصى فى مصر بالذات بحكم قوة تسرب المؤثرات الجنوبية عن طريق النيل ، فليس صحيحا بالقطع ولا دقيقا بالضبط ما يقال أحيانا من أن مصر هى الدولة المتوسطية الوحيدة السمراء أو غير البيضاء ، وإنما الصحيح فقط أنها نسبيا أقل الدول المتوسطية بياضا وأكثرها سمرة .

مصر إذن قد عرفت الاختلاط قطعاً ، ولكنها ليست شعباً مخاطاً قط ، وهى قد عرفت الاختلاط بين الدماء كيماويا لا ميكانيكيا كما قد نعبر ، أى بلا حواجز أو جيوب أو

نطاقات كصندوق الهند المغلق ، وإنما فى امتزاج عام عريض وسار ولذلك فصفااتها الجنسية الأساسية تجمع بين التجانس والتوسط فى آن واحد .

مثلا قد يمكن أن نلتقط فى مصر كل درجات اللون - لون البشرة - ابتداء من الأبيض التام إلى الأسود الكامل مروراً بكل نسب «القهوة باللبن» كما يقال فى الأنثروبولوجيا، ولكن ذلك هو الاستثناء بل الشذوذ البحث . أما القاعدة الأساسية والسائدة فهى اللون الأبيض الحنطى الذى قد يزيد أو يقل تفتحاً أو سمره ، ولانقول كما يقول بعض الأوروبيين (كناية مزدوجة أو دعاية عنصرية لا ندرى) «أبيض قدر dirty white» (١).

فمن المصريين ملايين أشباه أوروبيين بكل المقاييس لا يكادون يتميزون عن الإيطاليين أو الإسبان أو اليونان لونا وشكلا وملامح . بل إن منهم ، خاصة فى الشمال ، من هو أفتح لونا وبعضرات الآلاف من بعض هؤلاء خاصة من الجنوب .

والواقع أن الأوروبيين الشرقيين ، فضلا عن الجنوبيين ، قريباو الشبه منا فى الشرق الأوسط عموما . وجنوب أوروبا وشرقها بصفة عامة ، ونواتهما البلقان بصفة خاصة ، هم أقرب الأوروبيين إلينا نحن المصريين واللغاتيتين والعرب فى الملامح والسحن ، بل قد يبدو لنا أحيانا «شرقيين» إلى حد بعيد خلقه مثلما هم خلقا إلى حد آخر . وهذا ليس إلا ترجمة إقليمية عريضة للقانون الأنثروبوجغرافى الجوهري وهو أن «كل الجيران أقارب بدرجات متفاوتة» .

بالمثل ، وفى الوقت نفسه ، فإن أى ملاحظ مصرى يزور غرب آسيا حتى وسطها لن تفوته قطعا ، بل ستروعه حتما ، ألفة السحنة وأشكال الوجوه واللامح والقسمات فضلا عن لون البشرة مع ما ألفه فى مصر كنمط سائد . بل لقد يشتهب الأمر على غير المختص ، حتى يصل أحيانا إلى شئ من المبالغة فى التصوير أو فى التفسير أو فى كليهما معا . خذ مثلا هذا الرأى الذى تختلط فيه الحقيقة الأساسية بالمبالغة النسبية .

«إن انطباعى السريع الأول» ، يقول كاتب مصرى معروف ، «أن الانسان فى آسيا ليس غريبا من الناحية الشكلية البحتة عنا فى مصر . فى الهند مثلا وفى تايلاند وفى الفلبين وحتى فى طوكيو ، كنت أرى دائما وجوها مصرية ، أو لابد فى رأى أن تكون مصرية . أو ، وهذا هو الأصح ، نحن قطعا ، بالذات وجهنا. البحرى ، آسيويون مائة فى

المائة .. إن المغول والتتر الآسيويين تركوا بصماتهم الشكلية فى نسلنا هنا ، حتى أنى وأنا أسير فى القاهرة الآن ، ولا أستطيع أن أمنع نفسى عن رؤية أشكال الناس ، وبالذات البنات والسيدات ، لأذهن إلى أصلهن الحقيقى فى القوقاز والتركمانستان والتازاكستان(٩) ، وكشمير والبنجاب وسيام وجزر اليابان .. لقد أدركت أن الملامح التى نسميها مصرية أو عربية ليست كذلك فى الحقيقة ، فحقيقة أمرها أنها آسيوية جات من الصين ، وبالذات من أواسط آسيا» (١).

ودون أن نذهب إلى المدى الذى وصل إليه هذا الاقتباس الطويل ، ودون أن نتجاوز أواسط آسيا إلى حدود سيام والصين واليابان ، وكذلك دون أن نردها إلى أثر المغول والتتر الجنسى المباشر وبصماتهم المباشرة ، فلاجدال فى أن بيننا كثيرين من أشباه الآسيويين كما أن منا الكثيرين من أشباه الأوروبيين ، والقليلين جدا من أشباه الأفريقيين. غير أننا بالطبع لسنا آسيويين «مائة فى المائة» أكثر مما نحن أوروبيون مائة فى المائة ، ودعك من الهامش الأفريقى الطفيف .

وواقع الأمر علميا وموضوعيا أن مصر ، من حيث السحن والأشكال ، تكاد تتردد رئيسيا بين قطبى أوروبا وآسيا وبالتحديد أكثر بين قطبى أوروبا المتوسطية والهند . فهناك كثير من المصريين يبدون كبعض الهنود ، ولو أن المصريين ككل مختلفون جدا عن الهنود ككل (كم مصرياً - لصدمته وضيقه ! - أخذ - أو لم يؤخذ - فى بريطانيا مثلا على أنه هندي ؟) ، وبالمثل تكاد تشعر مع البعض منا أنك فى دولة أوروبية ما (ما أكثر ما أخذ البعض منا فى أوروبا على أننا قبارصة أو مالطيون أو إيطاليون أو حتى أيرلنديون .. إلخ)

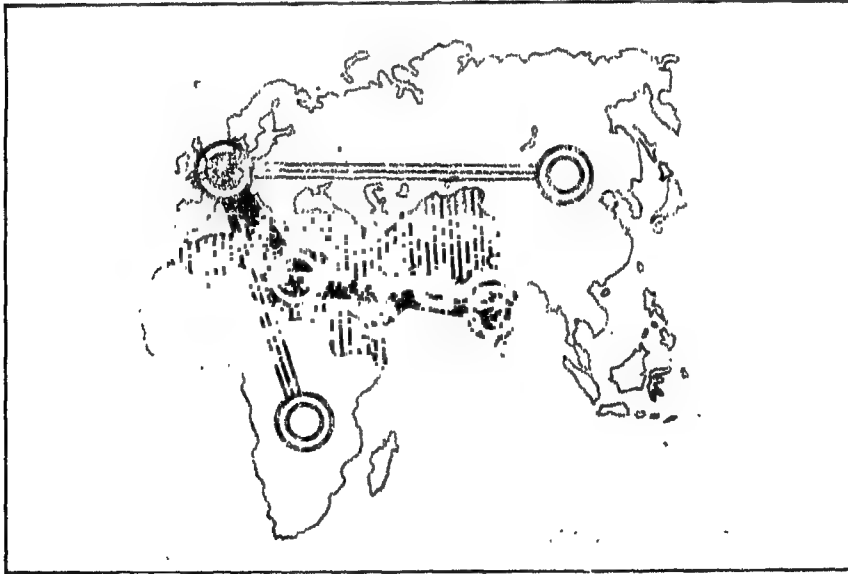
وبالصيغة الجغرافية ، لا يعنى هذا كله سوى أن ملامح المصريين وسحنهم تشبه كثيرا من سكان المناطق المحيطة والجاورة وذلك على محورين قاطعين متقاطعين : الأول أساسى من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى وهو محور الألب - الهملايا أو أوروبا - الهند ، والثانى ثانوى من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى وهو محور آسيا الوسطى

(١) يوسف إدريس ، «اكتشاف قارة» ، الأهرام ، ١٨ - ١٢ - ١٩٧٠ ، ص ٦.

- الحبشة . وبهذا المعنى والشكل فإن مصر وسط جنسيا فى الحقيقة بين البحر المتوسط والموسميات أكثر منها بين أوروبا وعموما وآسيا بمعنى آسيا الصغرى .

فى الوقت نفسه فإنها إنما تقع على منتصف المحور القاطع بين أوروبا وآسيا أكثر بكل تأكيد منها على المحور الرأسى بين أوروبا وإفريقيا . مصر ، يعنى ، وسط بين أوروبا والهند أساسا ، لابين أوروبا و«الزنج» أو الصفر خاصة . ونحن فى الخلاصة متوسطيون نصف أوروبيين على الأقل ، ربما ربع إلى خمس هنود على الأكثر ، وينسبة الباقى شبه آسيويين أولا شبه إفريقيين أخيرا .

غير أن مصر ، فى النهاية ، ليس فيها تقريبا أوروبيون صرف ولا آسيويون صرحاء فضلا عن إفريقيين أقحاح . وإنما الصرف والأصل والقح هو المصرية نفسها أو الطابع أو النمط المصرى الذى هو متوسط وجماع هذا كله فى توازن وتجانس فريد . من هنا فليس لمصر - كما لبعض البلاد الأخرى - وجهان أو أكثر ، أبيض وأسمر أو أسود ، تظهر بالأول مثلا لأوروبا وبالثانى لآسيا وبالثالث لإفريقيا ، وإنما تبدو للجميع بوجه واحد يؤكد الوسيطية الأساسية فى تكوين مصر .



شكل (٢٠) - مصر متوسطة الدنيا جنسيا . فى وسط القارة الوسطى ، تتوسط مصر محور أوروبا المتوسطية - الهند أكثر منها محور أوروبا - آسيا وعموما أو أوروبا - إفريقيا خصوصا .

من هنا أيضا ، وكما عد كون من قبل العالم العربى كحافة أوروبا البيضاء جنسيا يقول المستشرق چاك بيرك «فمصر إفريقية ولكنها بيضاء» ، بينما ذهب آخرون كما رأينا إلى أنه إن تكن مصر فى إفريقيا جغرافيا ، وفى آسيا تاريخيا ، فإنها فى أوروبا جنسيا فاذا كان المقصود بهذا انتماء مصر كشعبة من سلالة البحر المتوسط إلى الجنس القوقازى الذى ترتبط كتلتها بأوروبا ، فقد يجوز هذا القول فى معنى عام جدا ، أو قل فى معنى خاص جدا .

بالمقابل ، على أية حال ، فإن هذا كله - وإن كنا نرفض تماما وأصلا المنطق العنصرى عند الاستعمار الأبيض باعتباره غير علمى بقدر ما هو لا أخلاقى - هذا كله لا يجعل مصر من «الملونين» - هذا تعبير العنصريين الأثير ! - وفى أى معنى قد يقصدون . ولعل مما له دلالة هنا أن الاستعمار الأوروبى فى مصر لم يجسر على إثارة عقده اللونية العنصرية بها ولم يخلق فيها «حاجزا لونها» ولا عرف «العزل الجنىسى» فى أى صورة من الصور التى فرضها فى كثير من العالم الثالث . فى القاهرة والاسكندرية ، مثلا ، وفى أوج العصر الاستعمارى فى العشرينيات والثلاثينيات حين بلغت نسبة الأوروبيين فى سكان العاصمة الغش أو أكثر ، لم ينجحوا قط - كما يسلم بيير جورج (١) - فى أن ينفردوا بأحياء سكنية خاصة حكر عليهم ، وإنما تركزوا فقط فى أحياء معينة ضمن الأغلبية الوطنية .

كذلك فى إشارتهم إلى الوطنيين المصريين ، «أولاد البلد» أو «ولاد العرب» كما كان يقال ، لم يجرأوا عادة على استعمال كلمة «الاهالى natives , indigenes» التى سادت فى المستعمرات والعالم الثالث ، والتى تحمل ليس فقط ظلالة عرقية - استعمارية وإنما كذلك غلالة استعلائية تحقيرية مباشرة أو غير مباشرة .

دورة الأديان

حين ننتقل من السلالة إلى الدين لا نفتقد فى القارة الوسطى قدرا ما من التوسط وإن كان ترتيب الأشياء هنا معكوسا . فلئن كانت المنطقة مصبا جنسيا ، فقد كانت أساسا منبعاً دينيا . وبدلا من أن تستورد عناصرها ومكوناتها الجنسية من القارات الثلاث

(1) La vill, le fait urbain a travers le monde, Paris, 1952. p. 290..

المحيطة ، صدرت هي دياناتها الثلاث إليها . أما في داخلها فقد نسخ كل غطاء ديني لاحق سابقه ، دون أن يطمس كل بقاياها . ولهذا فإن المنطقة تمتاز بسيادة الاسلام أساسا ، وهي في الواقع تمثل معظم رقعة العالم الاسلامي ، حتى لقد اقترح المستشرق فرنو Fernau على الأساس الديني وحده أن يسميها «بالقارة الوسطى Continent Intermediaire» (١) ، بينما دعاها آخرون بالفعل «قارة الاسلام» .

غير أن المنطقة تمتاز بعد سيادة الاسلام الأساسية بتعدد واجتماع الأديان الثلاثة بنسب رمزية ، مثلما مرت بها جميعا من قبل بدرجات متفاوتة ، وهي في هذا تختلف عن القارات الأخرى الثلاث التي لم تعرف إحداها - أوروبا - إلا ديناً واحداً مرت إليه من الوثنية مباشرة وتوقفت عنده ، وعن القارتين الأخريين اللتين لم تعرفا أياً منها وتوقفت أصلاً عند الوثنية . وفي هذا السياق العام التاريخي والجغرافي تأتي مصر عينة ممثلة بارزة .

فليس معروفاً بالطبع إلى أي حد بالضبط انتشرت اليهودية ثم المسيحية في مصر قبل أن يرثهما الاسلام إلى أن ساد تماماً ، ولكن المؤكد أنه كان انتشاراً جزئياً ظلت تتنازعه دائماً - وأحياناً بتفوق - بقايا الديانة الفرعونية القديمة . فمصر ما قبل المسيحية لا يمكن في مجموعها أن تكون أكثر من عشر يهودية بالكاد ، حيث نجد مثلاً أن عدد اليهود بها في منتصف القرن الأول الميلادي كان مليوناً على الأكثر - هذا تقدير مؤرخ يهودي حديث هو جريتز (٢) ، بينما كانت نسبة اليهود ثلث السكان في مركز ثقلها الاسكندرية وذلك أيضاً في أوج انتشارها أيام البطالسة . (٣) .

أما عن مصر القبطية فالتقديرات تتضارب بشدة . فعند غريال أن «أكثر المصريين قد أصبحوا عند منتصف القرن الرابع مسيحيين» ، (٤) وعلى العكس ينص جيليون - دانجلار على أن الأقباط لم يكونوا يمثلون سوى «كسر» محدود من نسل المصريين

(١) يوسف أبو الحجاج ، «العالم الاسلامي في دنيا المواصلات العالمية» حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٥٨ ، ص ١٠٢ .

(2) Kieth, A new theory, 382.

(3) Mommsen, p. 310.

(٤) تكوين مصر .

القدماء (١). وفيما بين النقيضين يشير توماس آرنولد إلى أن المسيحية لم تكن منتشرة انتشارا هاما إلا في المدن فحسب . (٢) ولعل الأرجح أن مصر بصفة تقريبية كانت ربع إلى ثلث إلى نصف مسيحية ، والبقية وثنية الفرعونية .

معنى هذا أن الأغلبية ظلت حتى قدوم الاسلام على الديانة المصرية القديمة أى الوثنية ، ولم يتبع المسيحية إلا الأقلية العددية نسبيا . والواقع أنه كما تأخر تحول أغلبية المصريين إلى الاسلام نفسه بضعة قرون ، فإن تحولها من قبل إلى المسيحية تأخر هو الآخر عدة قرون ، لاسيما وأن الاضطهاد الرومانى الوثنى فى البداية ثم الهرطقى بعد ذلك أخر وأعاق العملية كثيرا .

لذلك فحين أتى الاسلام لم يكن قد إتبع المسيحية إلا أقلية الشعب المصرى بينما بقيت الأغلبية على وثنيتها الفرعونية ، تماما مثلما كان وضع اليهودية من قبل حين دخلت المسيحية ولكن على مستوى أعلى نسبيا ونسبة أكبر عدديا فى الحالة الأخيرة .

من هنا فكما أن مصر إنما تحولت عمليا من الوثنية إلى المسيحية رأسا أكثر منها من اليهودية إلى المسيحية ، فكذلك يمكن القول إنها تحولت من الوثنية إلى الاسلام بأكثر مما تحولت أو بقدر ما تحولت من المسيحية إلى الاسلام . وفى الحالتين فلعل التحول أقرب إذن إلى القفزة منه إلى التدرج ، أو هو يجمع بينهما بنسب متفاوتة .

ومهما يكن الأمر ، فلقد كانت اليهودية كما هو معروف ديانة قبلية - عنصرية مقصورة على أصحابها بمحض إرادتهم أو مفهومهم ، بينما جاءت المسيحية بدورها إقليمية - جغرافية بحكم الظروف الخاصة لنسختها المصرية وهى القبطية . وبهذا كانت الإثنتان بمثابة مرحلة تمهيدية أو انتقالية بين الوثنية والاسلام . وبهذا أيضا كان الاسلام أول دين شامل أو عميم فى مصر ، رغم أنه لم يحقق هذه السيادة الكلية إلا على مدى قرون .

والثير بعد هذا فى قصة تتابع الأديان الثلاثة فى مصر أن القبطية ، بعد أن تحولت

(1) E. Gellion - Danglar, *Lettres sur L'Egypte contemporaine*, 1865 - 1875. Paris 1876, P.67 - 8 .

(2) Thomas Arnold, *preaching of Islam*, Lond., 1930, p. 207.

إلى أقلية هامشية للغاية فى موطنها نفسه ، انتقلت إلى مناطق هامشية خارجها وانتشرت بها انتشارا محسوسا مثل الحبشة . ووجه الاثارة أن هذا ، مع الفارق التوحيدي بالطبع ، يشبه قصة البوذية التى نشأت أصلا فى الهند ولكنها لم تلبث أن هجرتها كلية تقريبا وهاجرت إلى الصين حيث انتشرت وتوطنت وفى سيلون (سرى لانكا) حيث تبقت ، بينما تحولت الهند نفسها إلى الهندوكية (١) .

السياسة والقوة

فى المجال السياسى وميدان القوة ، أيضا ، نعود فنجد التوسط هو السمة الغالبة على المنطقة ، وذلك إذا أخذنا متوسط التاريخ من بدايته إلى اليوم . فهنا ابتداء من مصر والعراق والسند بصورة عامة نشأت حضارات العالم القديمة العريقة فى الوقت الذى لم تكن أوروبا قد خرجت فيه بعد من مستنقعات ما بعد العصر الجليدى وكهوف العصر الحجري . وهنا نشأت أول امبراطوريات التاريخ التى سيطرت على المسرح السياسى العالمى عشرات القرون ، وبعدها كانت دائما أو مرارا مواطن طبيعية لقوى سياسية عظمى لا مجرد لواحق أو تابع لقوى عظمى . (٢)

غير أن السيادة العالمية انتقلت فى العصور الحديثة إلى أوروبا التى تلقت أول اختلاجات الحضارة من المنطقة ، وإنقلب ميزان القوة حتى وقعت هى ضحية للإستعمار الأوروبى . وبذلك أصبح تاريخ المنطقة موزعا بنسب مختلفة بين عصر الامبراطورية وعصر المستعمرة ، وفى حين أن أوروبا - باستبعاد صراعاتها الداخلية وغارات البرابرة الخارجية - لم تعرف عصر المستعمرة ، فى حين أن الشرق الأقصى والجنوب عرف عصر المستعمرة دون عصر الامبراطورية .

ولهذا تقف المنطقة اليوم فى نقطة الوسط بالتقريب باعتبار مجموع تاريخها السياسى ، وهى بذلك المنطقة الوحيدة فى العالم التى تشارك أوروبا فى أنها حققت السيادة العالمية فى وقت ما أو آخر . أما نظرية أن تاريخ العالم إنما هو تاريخ أوروبا ،

(1) H. J. Fleure, "Geographical distribution of the major religions" B. S. G. E. 1951, P.11-16

(2) Howarth, The World about us, p. 39.

فسواء كانت نظرية خاطئة أو مجرد نظرة ضيقة فإن المحقق أن تاريخ العالم هو تاريخ الشرق الأوسط وأوروبا معا على الأقل . فإذا كانت هناك منطقة واحدة فى العالم خارج أوروبا نازعت أوروبا السيطرة العالمية وانتزعتها منها مرارا وطويلا بل وأخضعتها لسيادتها هى أحيانا أو جزئيا ، فتلك المنطقة هى الشرق الأوسط بمعناه الواسع ، والمنطقة لذلك هى الوحيدة التى تواجهها بنوع خاص من ندية الأصالة وعراقة التحدى . ولعل هذا هو السبب الدفين فى شراسة العداء الغربى لها وتوجسه منها على مكانته العالمية رغم ما يبدو على السطح الآن من انعدام التكافؤ تماما (١) ولاشك أن كل هذه الخصائص تصل إلى قمته فى مصر .

عن الماضى ، يكفى أن نشير فى إيجاز إلى مصر كنول وربما أطول إمبراطورية فى التاريخ . وهى بعد ذلك التى قادت صراع المنطقة ضد الاستعمار الوسيط والحديث ، وعليها ركز هو بضراوة ليمنع قيام قوة كبرى فيها بالذات وتوحيدها للمنطقة ، فقد كان هذا دائما أخشى ما يخشاه على استراتيجيته العالمية ابتداء من محمد على حتى عبد الناصر .

ومع ذلك فإنها هى مصر التى قادت ثورة التحرير العالمية المعاصرة وكانت المسئولة الأولى عن تصفية الامبراطورية والاستعمار فى العالم الثالث كله تقريبا ، كما كانت فى الصدارة من حركة عدم الانحياز وقادت الثورة على التبعية لكلا الغرب والشرق على السواء وتمسكت بإصرار ، باستثناء السقطة الراهنة العارضة ، بموقع متوسط بين الكتلتين المعاصرتين . وأخيرا فإذا كانت المنطقة مرشحة لمركز القوة السياسية فى عالم اليوم أو الغد فمصر بيقين هى القوة المركزية فى هذا الوضع الجديد .

التطور المادى والاقتصادى

وحتى فى يومنا هذا ، إذا نقلنا إلى المستوى المادى والاقتصادى ، لا تبدو المنطقة متخلفة بنفس الدرجة السائدة فى العالم الثالث عامة ، بل لقد كانت أولها وأسبقها إلى التقدم الحديث ، حتى يمكن اعتبارها فى موقع حضارى متوسط نسبيا بين المتقدمين والمختلفين ، وذلك حتى مع تزايد اتساع الهوة الشديدة بين المعسكرين ، فالمنطقة ، ككل (١) حمدان ، استراتيجية ، ص ١٢٨ - ١٣٠ ، الاستعمار والتحرير فى العالم العربى ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٣٦-٣١ .

المقارة الوسطى ، ولكن بالأخص العالم العربى والشرق الأوسط ، هى بمثابة «الطبقة الوسطى» فى مجتمع العالم المعاصر . سواء ماديا وحضاريا أو تنمية وتكنولوجيا فضلا عن الناحية السياسية البحتة ، معلقة بذلك بين الطبقتين العليا والسفلى أو بين الشمال والجنوب أو المتقدمين والمتخلفين أو الأغنياء والفقراء .

وقد تبلور هذا الوضع بصفة خاصة بعد ثورة أو ثروة البترول الهائلة ، حيث أصبحت المنطقة طبقة وسطى بترولية ، أى بورجوازية المال بكل معنى الكلمة . ورغم أن الانقلاب البترولى قد أخطأ مصر إلى حد بعيد ، فلا يكاد يصدق هذا التشخيص للمنطقة كما يصدق عليها كواسطتها وقمتها . كيف ؟

لقد ألفنا أن نعد مصر الحديثة مع غيرها من العالم الثالث من البلاد المتخلفة التى يطلق عليها الآن - مجاملة - البلاد النامية . وإنها لذلك بالتأكيد إذا ما قيسست بمقياس الغرب . ولكن هذا لا ينبغى أن ينسينا أنها بمقياس الشرق وعالم الاحتكاك الحضارى سباقة ومتقدمة ، فقد كانت منذ أوائل القرن الماضى رائدة فى كثير من وجوه التحضر ، بل وكادت تلاحق الغرب فى بعض إنجازاته الحضارية الجديدة .

من مظاهر هذا السبق أن مصر كانت من أولى دول العالم فى إدخال السكك الحديدية ، وتاريخها مع البترول تاريخ مبكر بصورة ملحوظة . ونحن فى الأخذ بالفنون الهيدرولوجية الحديثة نسبق الهند ، وحتى فى الثورة الديموغرافية قد نكون من أسبق بلاد الشرق وربما لا تتخلف كثيرا عن بعض طلائع الغرب بداية وحجما ، ومن الناحية التكنولوجية الحديثة ، فمصر تملك كادرا فنيا لا بأس به كما وكيفا ، تقترب به من بعض الدول المتقدمة الصغيرة على الأقل وبه تتفوق على كثير من دول العالم الثالث حتى الأكثر تطورا .

وكمقياس اختزالى لوضع مصر الحضارى والتكنولوجى فى عالمنا المعاصر ، خذ مثلا تصنيف إنبارد إكرمان لأقاليم العالم على أساس العلاقة بين الموارد الطبيعية وكثافة السكان والقدرة التكنولوجية . فهو يميز ٤ أنواع أو أقاليم أساسية : النوع الأوروبى (مصدر تكنولوجيا + ضغوط سكانية عالية) ، نوع الولايات المتحدة (مصدر تكنولوجيا + ضغوط سكانية منخفضة) ، النوع الهندى - الصينى (نقص تكنولوجيا + ضغوط سكانية عالية) ، النوع البرازيلى (نقص تكنولوجيا + ضغوط سكانية منخفضة) .

الآن ، وعلى الخريطة نجده يضع مصر بين النوعين الأوروبى والهندى - الصينى ،

فيضم شمالها إلى النوع الأول وجنوبها إلى النوع الثاني (١).
وسواء جاز هذا التصنيف ، فضلا عن ذلك التصنيف ، فالعبرة أن مصر تأتي
بالضرورة فى وضع وسط ، ولا نقول معلق ، بين المتقدمين والمتخلفين عموما ، دون أولئك
فوق هؤلاء بدرجة أو بأخرى .

خذ أيضا ظاهرة المدن كنموذج تفصيلي . إذا كانت نسبة المدنية مقياسا ما لدرجة
التحضر ومؤشرا إلى مدى التنمية الاقتصادية - وهى لاشك كذلك - فإذا مصر لا يمكن
إلا أن تعد وسطا بين الدول المتقدمة والمتخلفة ، إن لم تكن أقرب إلى الأولى منها إلى
الأخيرة .

اعتبر أولا تطور نسبة المدنية العامة فى الفترة الحديثة وعملية التمدن السريع
والتحول الجذرى المطرد من حياة الريف إلى حياة الحضر . فكما سبق أن رأينا ، تقترب
نسبة سكان المدن فى مصر حاليا من النصف إلا قليلا ، وهى بالغة على أية حال حوالى
سنة ٢٠٠٠ وربما قبلها . ومصر بهذا لم تعد قرية كبرى أو طولية ، وإنما هى على الأقل
نصف قرية - نصف مدينة . ثم اعتبر قطاع المدن الكبرى (١٠٠٠ ألف) داخل هذا
النصف الحضرى ، تجد ثلث سكان مصر جميعا يسكنون فى المدن الكبرى اليوم ، بينما
لا تقل نسبة سكان المدن الكبرى بدورها بين سكان المدن عموما عن الثلثين .

وينظره مجمل ومقارنة فإن معنى هذا التطور المدنى وهذا النمو الحضرى أن مصر
تقع بالتقريب فى مرتبة دول شرق أوروبا المتوسطة التصنيع ولا تقل كثيرا جدا عن فرنسا
أقل دول أوروبا الغربية مدنية ، أو هى على الأقل أقرب إلى هذه الدول منها إلى دول
أمريكا اللاتينية ، بينما تبعد تماما عن معظم الدول الآسيوية الزراعية فضلا عن الأفريقية
الناشئة .

والواقع ، إذا كان لمؤشر المدن والمدنية أى دلالة ذات مغزى حضارى عام ، أن مصر
فى مرحلة انتقال حضارى وسط بين التخلف والتقدم ، رأسها فى العصور الحديثة
وجسمها فى العصور الوسطى ، المدن تنتمى إلى الأولى والريف إلى الأخيرة ، نصفها
الأعلى فى أوروبا والأسفل فى إفريقيا ، أو بصفة عامة نصفها فى الشمال ونصفها فى
الجنوب .

ختاما ، هذه المقاييس والمؤشرات الحضارية وتلك ، ماذا تعنى فى التحليل الأخير؟
حسنا ، لسننا بالتأكيد ندعى المقارنة بالغرب الحضارى ، ولكننا نزع أن السبق المصرى

(1) Edward A. Ackerman, "population, natural resources and technology",
Ekistics, may 1967, p. 265-8.

الذى عرفته مصر القديمة ، قد عاد فى عصر الاحتكاك الحضارى الحديث ليؤكد نفسه ، وإن كان هو فى الأول سبق الخلق وفى الثانى سبق النقل . وهذا واضح تماما إذا قارنا مصر بإفريقيا ، وحتى فى العالم العربى يقدر توينبى أن مصر تسبق فى تطورنا الحضارى الحديث بفارق زمنى يختلف من بلد إلى بلد ولكنه فى حده الأقصى قد يصل إلى ١٥٠ سنة . وعلى الجملة ، فإذا لم تكن مصر على عتبة الدولة العصرية بعد ، فالثابت إنها لم تعد بعيدة عنها كل البعد ، وربما لن تأتى سنة ٢٠٠٠ إلا وهى كذلك بالفعل ، إن لم يكن قبل ذلك فى تقدير البعض .

وهانا قد تبدلنا مصر وكأنها - فى معنى - يابان إفريقيا . فكما كانت اليابان أسرع دول آسيا إلى تشرب الحضارة الحديثة وأشدّها أخذًا بها ، فإن مصر هى الأولى فى القارة والشرق الأوسط . وعلى أية حال ، فإن البعض يعتقد أنه لولا الاستعمار وعداؤه لمصر منذ محمد على ثم احتلاله لها بعد ذلك وإجهاضه لبوادر الثورة الصناعية ومشاريع التحضر ، لكانت مصر قد أخذت خطأ تطوريا كاليابان إلى حد بعيد أو ربما إيطاليا أو سائر دول أوروبا الجنوبية والمتوسطية .

ومهما يكن من أمر ، فإن الباحث يحار فيما إذا كانت مصر اليوم دولة شبه نامية أم شبه متقدمة ، هل هى أول الدول النامية أم آخر الدول المتقدمة . وحتى بعد اختلال فكرة العالم الثالث اقتصاديا بظهور دول البترول المتخلفة - الغنية واحتلالها وحدها لمرتبة العالم الثالث مع تنزيل معظم دولها السابقة إلى طبقة جديدة دنيا هى العالم الرابع ، نقول حتى مع هذا تظل مصر فى وضع خاص .

فقيرة هى بالتأكيد بمتوسط الدخل الفردى بالقياس إلى الدول المتقدمة ، ودعك تماما من دول البترول الحديثة ، بحيث يمكن شكلا أن تصنف كدولة إنزلقت من العالم الثالث إلى الرابع . غير أنها بمستوى التطور الحضارى والمادى وهيكلا البناء التحتية والصرح الفوقى تقع بلا شك فوق دول العالم الثالث الجديد إن لم تقترب من صغار الدول المتقدمة . أما المقارنة مع الدول العربية وغير العربية البترولية فهى إن لم تكن ظالة قصيرة النظر حقا ، فإنها على الأقل تنبع أو تعانى من انكسار خطير فى الرؤية .

ظالة قصيرة النظر ، لأن تلك الدول ، التى هى دخل بلا إنتاج ، دخل ريعى بلا إنتاج بشرى حقيقى ، لا تتجاوزنا وحدنا فى مستويات الدخل وتدفق الثروة ، وإنما هى تزرى بأغنى دول العالم الصناعى الأول وأشدّها تطورا وتقدما . فالأمر كله شنود بحث ، «حالة» بترولية خاصة ، تكاد تقول «حالة بترولية مرضية petro-pathology» أكثر منها أى شئ آخر .

أما أن تلك المقارنة تنبع من انكسار فى الرؤية ، فلأنها تتناسى أن الدول البترولية إن تفوقت حقا خارج كل حدود فى الدخل السنوى أى الدخل المتجدد ، فإن مصر تتفوق خارج كل مقارنة فى الرأسمال الحضارى والمادى المتراكم الثابت الذى كتلتته بالعمل والجهد والإنتاج البشرى المكثف عبر نحو قرنين من التحضر والتحديث . أضف إلى هذا أن الدخل البترولى المتجدد موقوت فى النهاية وإلى تجفف وتوقف فى حين أن الرأسمال الحضارى المادى التراكمى المصرى فى ازدياد دائما وبالربح المركب أيضا ، وفى كل الحالات ، فإن مصر تبقى على الأقل وهى تجسيد حى للمثل المأثور «قليل دائم خير من كثير منقطع» .

صفوة القول إذن أن مصر وإن عدت تقليديا فى العالم الثالث القديم ، وهددت عرضيا بأن تتدهور إلى العالم الرابع الجديد ، فإنها فى الحقيقة الواقعة والواقع الموضوعى أدنى إلى العالم الثانى منها أى شئ آخر . ولعلنا عمليا نعددها فى منطقة أو مرحلة الانتقال بين العالم الثانى والثالث ، إن عد هدفها التطورى والتخطيطى على المدى المعقول أن تنتقل من العالم الثالث إلى الثانى . وعلى أية حال فإن الموقف كله إنما يذهب ليؤكد توسط موقع مصر بين العالم النامى والمتقدم ، قبل البترول كما بعده إنها قمة ، أو على الأقل إحدى قمم ، العالم النامى سواء كان عالما ثالثا فقط أو ثالثا ورابعا معا .

ملكة الحد الأوسط : الاعتدال

والاعتدال أو التوازن هو الوجه الآخر للتوسط . وكالتوسط لا يقصد به الاعتدال أو التوازن المحافظ الضامل بل ملكة الحد الأوسط والوسط الذهبى ، بمعنى عدم التطرف والتطوح . وهو بهذا إبن المرونة أو هو أبوها ، ودليل الحيوية والتكيف والقدرة على التألؤم ، ومن ثم كان له قيمة بقائية فى خلود الشعب المصرى . أو كما يقول ويلسون عن مصر القديمة «فمرونة الأسلوب المصرى والوسائل التى حققوا بها الأمن والسلام على أساس التوازن بين القوى المتعارضة ، تدل على عبقرية شعب عظيم» . (١)

الاعتدال والشخصية المصرية

وواضح على الفور أنه إن يكن التوسط صفة جوهرية فى شخصية مصر ، فإن الاعتدال من جانبته أدخل فى الشخصية المصرية . التوسط دراسة فى عبقرية المكان ولكن الاعتدال دراسة فى عبقرية الانسان . التوسط دراسة فى روح مصر ، أما الاعتدال فدراسة فى روح المصرى . وبعبارة أوضح ، إذا كان التوسط

(1) Before philosophy, p. 47.

ألقى بالأرض المصرية ، فإن الاعتدال يتصل مباشرة بالانسان المصرى نفسه ، نفسيته ، عقلية ، أخلاقيات ، شخصيته ، خامته ومعدنه ، جوهره وروحه .. إلخ
أى تلك الجوانب الداخلية «الجوانية» الدفينة والدخائل الغائرة الخفية غير المادية غير المنظورة أو الملموسة بصورة مباشرة .

معنى هذا أن دراسة الشخصية المصرية هى فى واقعها وجوهرها دراسة فى الذات المصرية والنفس المصرية ، فى الروح المصرى والمزاج المصرى . وهذا ما يدخل أو يعود بنا على الفور إلى مجالات علم النفس الاجتماعى والأنثروبولوجيا الاجتماعية والأخلاقيات الجماعية collective ethology ونظرية الأمزجة والبيئات وقضية الطوابع القومية national character والشخصية القومية إلخ ..

وهنا بالطبع موطن الخطورة ولب المشكلة . فإذا لم تكن بعض جوانب ونواحي مثل هذه الدراسات موضع شك فى وجودها أصلاً أو فى جدواها فعلاً من الوجهة الأكاديمية ، فإنها أساساً دراسة غير موضوعية غير محايدة وإنما شخصية انطباعية متحيزة بمعنى أن ليس لها مقياس ولا ضابط علمى محدد صارم خارج الانسان ومستقل عنه ، أى عن الباحث أو الكاتب ، وإنما هى تخضع للتقييم والانطباع الشخصى وتنحاز إلى وجهات النظر الخاصة وتتلون بالمثل العقائدية المسبقة وتتشكل بفلسفات الأخلاق المقبولة أو المقولة أو المقولبة .. إلخ . وإختصاراً ، فتلك دراسات إن لم تكن انطباعات شخصية بحتة ، فإنها على الأكثر قيم تحكمية judgement values أو أحكام تقييمية صرف value judgments (١) .

وهنا وجه الخطورة والخطر ، والأسوأ منه الحساسيات الحرجة الشائكة بل المتفجرة التى يمكن أن تثيرها ، سواء من تمجيد أو تشويه للشخصية القومية أو من تملق أو إساءة إلى الزوج الوطنية ، ولا يقل موقف الباحث نفسه حرجاً ودقة ، إذ لا يخفى أن كل قارئ يحب أن يقرأ عن نفسه كل تمجيد وإطراء مهما شعر بزيغه ومغالطته ، وبنفس القدر والقوة بنبذ أدنى كلمة يستشعر فيها الإساءة أو التجريح مهما استشعر فى قراراته من صحتها أو حقيقتها .

(١) لويس كامل مليكة ، الشخصية وقياسها ، قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، المجلد الأول ، ص ٤٩ - ٥٢ .

غير أن الأسوأ من هذا كله بالتأكيد هو مشكلة أو مأساة حرية القول والكلمة حين وحيث يعنى الأمر السلطة والحكم والنظام بالتحديد ، لاسيما وأن قضية القهر السياسى بالدقة والضبط هى ، كما يتفق وكما سنرى وكما يجمع الجميع ، أس وجذر مشكلة الشخصية المصرية جميعا ومنبع ومصدر كل سلبياتها وعيوبها وأمراضها الحادة والمزمنة.

الشخصية المصرية والطابع القومى

ثم يبقى بعد هذا ، أو قبله بالأصح ، السؤال الأولى الابتدائى جدا وهو : إذا كان هناك ثمة شئ كشخصية قومية على الاطلاق ، فهل هناك شخصية قومية مصرية خاصة بهذا المفهوم ؟ وإن كان ، فما أهم أو أخص خصائصها ؟ ثم أخيرا ، ما هى أبرز نقاط القوة والضعف فى هذه الخصائص .

رغم سديمية الفكر أصلا ، ورغم كل ما يكتنفها من الشكوك والتحفظات المبدئية والمنهجية ، تميل جمهرة المفكرين والدراسين إلى الاعتقاد بوجود الشخصيات القومية والطوايع القومية كنتج طبيعى منطقى معقول ووارد - لم لا ؟ - لتعايش وتفاعل مجتمع ما فى بيئة مادية وبشرية خاصة عبر تاريخ ألقى متصل . فدون قوالب نمطة أو أقفاص حديدية ، ولكن كالعنسة المجمع ، أليست تجنح هذه العملية بمجمل المجتمع نحو قدر ما من الاستقطاب البؤرى والتشابه النسبى وشبه التمازج الكلى ؟

ألا يصنع هذا كله فى النهاية نمطا أو شبه نمط متميز نسبيا من الانسان والسلوك والطبيعة والقيم والعادات المكتسبة ، أو تضيفى لونا عاما أغلب عليه كمتوسط أو كنموذج أكثر تواترا وحدثا فى المتوسط ؟ - هو ما يحق لنا موضوعيا وبدون تجاوز أو حرج أن نسميه الطابع القومى أو الشخصية الوطنية

ولأن هذه الطوايع وتلك الشخصية مكتسبة بقدر ما هى موروثية ، نابعة من الثوابت والمتغيرات الجغرافية والتاريخية الطبيعية والبشرية ، فإنها بعد متغيرة متطورة عبر العصور وليست جامدة مؤبدة بالضرورة ، وإن كان هامش تغيرها محكوما ومحسوبا ومحدودا بالضرورة أيضا . ومن ثم تميل الطوايع القومية إلى الثبات والاستمرارية عبر العصور ، وإن تغيرت فبالتطور التدريجى الوئيد والجرعات الضئيلة لا بالطفرات الثورية الحادة الجذرية. (١)

(١) زكى نجيب محمود ، «نحو فكرة أوضح» الاهرام ، ٢-٤ - ١٩٨٤ ، ص ١٣ .

أما عن مصر ، فإن الكثرة أميل بالمثل إلى الاعتقاد بوجود شخصية قومية مصرية متميزة إلى حد أو آخر ، لها خصائصها وملامحها وسماتها وقسماتها المحددة بدرجة أو بأخرى ، والتي يمكن التعرف عليها وقياسها بقدر أو بآخر من الدقة . على أن منطقة الخطر إنما تبدأ حين نضع هذه الخصائص المستتبطة في الميزان لتقييم الإيجابيات والسلبيات .

فمن ناحية فإن ما قد يراه البعض إيجابيات ومحاسن قد يعده البعض الآخر سلبيات ومثالب، وما يعتبره البعض نقط قوة وبقاء ومفاخر للشخصية المصرية قد يصمه البعض الآخر بأنه نقط ضعف وهوان بل ومقاتل للشخصية القومية ، وهكذا ومن ناحية أخرى فبينما يخرج البعض في كشف الحساب الصافى بتغليب الإيجابيات على السلبيات، قد يخرج البعض الآخر بالعكس تماما، وربما انتهى إلى أن الشخصية المصرية هي ببساطة المشكلة المصرية ، المشكلة المصرية رقم واحد (١)

مشكلات الشخصية القومية

ومن الواضح عند هذا الحد أن مثل هذا الخلاف الجذرى فى الحكم والتقييم إنما يتوقف على وجهات نظر ذاتية تماما ، كفلسفة الأخلاق ومعنى الخير والشر والفضيلة والرذيلة والحق والباطل ومثل الجمال ومدى المثالية أو الواقعية والنظرة التفاضلية أو التشاؤمية .. إلخ ، مما يجنب بنا نحو ضفاف الميتافيزيقا ، وبنفس القدر يطفو بل يجمع بنا خارج دائرة العلم الوضعى والموضوعى .

وعلى سبيل المثال ، فإذا كانت قيم العرف الدارج تضع الفضيلة بطبيعة الحال كتنقيض للرذيلة ، فإن بعض الفكر الفلسفى - نيتشه مثلا - يرى أن «الفضيلة عجز» . وبالتشبيه الدارج المعروف ، مثلا آخر ، فبينما يرى واحد كويا نصف ملائ ، يراه آخر نصف فارغ . كذلك ففي حين يعتبر البعض «خير الأمور الوسيط» ، يذهب البعض إلى أن «شر الأمور الوسيط» . وهكذا إلى آخره .

لا مقياس - يعنى - للقيم ، ولا ضابط للمقاييس، وبالتالى لانهائية فى الأحكام، بل لا أحكام على الاطلاق . هذه واحدة ، مشكلة النظرة الذاتية الفلسفية .

(١) «الشخصية المصرية بين الأصالة والمعاصرة» الأفرام ، ٨ - ١٠ - ١٩٧٦ ، ص ٩.

الثانية ، ولعلها الأخطر ، هي مشكلة المصلحة الذاتية . ولعل أغرب ما فى هذه بدورها العلاقة العكسية بين المصلحة والدعوة . فبعيدا عن الأعداء الطبيعيين لمصر والشعب المصرى فى الخارج ، تاريخيا وحاليا ، فإن أشد المنتقدين لنقاط الضعف والسلبيات فى الشخصية المصرية هم عادة أشد الوطنيين المصريين الممتازين طموحا وإخلاصا وأشدّهم حبا لمصر وحدا عليها ورغبة فى تقدمها ورقيا .

هذا من ناحية ، ومن الناحية الأخرى فلقد كان على رأس الراضين عن تلك السلبيات والعيوب بعينها والساكنتين عليها بل والمجدين لها ، أولئك المنتفعون بها ، وعلى رأسهم بدورهم النظام الحاكم والطبقة الحاكمة دائما ، أولئك الذين ينظرون إلى الشعب نظرة الصائد للطير لا القائد للجند ، بينما ينظر الشعب إليهم نظرة الطير للصائد لا الجند للقائد بتعبير سعد زغلول الشهير .

فأما الناقدون ، فليس على الإطلاق لأنهم ناقدون حاقدون أو موتورون ممرورون مشوهون ، كما يتهمهم المنتفعون بالكذب والخداع والمكر السيئ ، بل هم مجرد زاجرين متحمسين وذلك استنهاضا واستنفارا للهمم والوعى وحثا على التغير نحو الأحسن . أما المنتفعون بالسلبيات ، فضمامنا لبقائهم على القمة ، قمة الاستغلال والابتزاز والاستعباد والقهر للشعب .

أيضا ، ونتيجة لهذا الاستعباد والقهر بعينه ، فإن من بين المنتقدين بعنف للسلبيات - لابد أن نلاحظ ونسجل - بعضا من المثقفين الوطنيين الذين - خشية بطشها - لايجرؤون على توجيه الاتهام صراحة إلى السلطة كسبب تلك السلبيات ، فيلقون الاتهامات جزافا وبلا تحديد ، فتسقط ظلما بالضرورة ولكن عن غير قصد بالطبع على رأس الشعب ، الذى يخرج من ثم وهو مفتري عليه مرتين : مرة بالقهر ومرة بالاسقاط ، مرة بالفعل ومرة بالقول ، مرة من جلاديه ومرة من بين صفوفه . ذلك ودون أن نذكر بالطبع عملاء وأذناب الحكم وأبواقه من المثقفين والأدعياء ، فهم أعداء الشعب نصا بقدر ما هم عبيد السلطة رأسا .

ولعل هذا التناقض والخلط لا يتجسد فى شئ كما يتجسد فيما يسمى قضية إعادة بناء الانسان المصرى التى كثر الحديث واللغط حولها فى السنوات الأخيرة بالذات ، سنوات اغتيال مصر والانسان المصرى بامتيان حسا ومعنى وجسدا وروحا . وابتداء ، فإن

مجرد إثارة القضية على الإطلاق أو على إطلاقها تنطوى بالتأكيد على اعتراف ضمني بانتهيار ما أو صدع أو خلل ما فى تلك الشخصية يستدعى ويستوجب إعادة البناء .. وإلا ففيم العناء أو الغناء ؟

أما بعد هذا ، فإن قضية إعادة بناء الانسان المصرى لا تعدو ببساطة أن تكون إعادة بناء الديمقراطية ، أو بالأصح إعادة إيجاد الديمقراطية التى لم توجد قط فى مصر ، وذلك حتى تكفل العزة والكرامة والسيادة للانسان الفرد المصرى الذى لم يشعر بأدميته الحقبة طوال التاريخ وحتى اللحظة ، بل كان كل تاريخه الفردى الشخصى والجمعى هو إهدار تلك الكرامة وسلبها ونفيها .

قضية إعادة بناء الانسان المصرى هى ببساطة ، يعنى ، قضية هدم الديكتاتورية المصرية الغاشمة الجهول ، ودك صرحها الاجرامى العاتى المتهرى ، وتصفية الطغيان الفرعونى المخضرم المتقيح البغيض جسدية وأبدية ، وهذ قلعة الاستبداد المصرى الشوهاء المشؤومة . من هنا فحين يأتى الحديث عن إعادة بناء الانسان المصرى والشخصية المصرية من أعلى ، من وكر السلطة الغاصبة ، فلكم يبدو حديث إفك حقا ، ولكم يبدو هذا منتهى السخرية وقمة الاستخفاف بالعقل والحق والعلم .

على أن هذا التناقض المعيب إنما يصل إلى مداه حين يتخذ المنتفعون بالسلبيات الكامنة أو المكتسبة فى الشخصية المصرية مسوح المدافعين - وبالثبج والحقبة - عن صورة الشعب وكرامته ، ويرمون من موقع قوتهم الارهابية المغتصبة غير المستحقة ، يرمون الوطنيين الشرقاء المنتقدين للسلبيات «بتشويه» تلك الصورة بتحقيق الشعب والاساءة إليه والافتراء عليه ومعاداته ، بل وقد ينتهون بوضعهم فى مصاف أعداء الوطن والخارجين عليه والخونة له . لعبة مخيفة ، بقدر ما هى قدرة مبتذلة ، ولكنها واردة وشائعة ، وعلى كل مصرى أن يفطن إليها دائما ويحذر فخها أبدا .

من القاتل ؟

ثم تبقى بعد هذا نقطة اتفاق . أيا كانت قائمة الإيجابيات والسلبيات ، ومهما جاء كشف حساب المزايا والمثالب ، فثمة شئ واحد مؤكد لا خلاف عليه بين الجميع تقريبا . إن معظم سلبيات وعيوب الشخصية المصرية إنما يعود أساسا وفى الدرجة الأولى إلى القهر

السياسى الذى تعرضت له ببشاعة وشناعة طوال التاريخ هذه ، ولا سواها ، نقطة الابتداء والانتهاء مثلما هى نقطة الاتفاق والاتقاء : السلطة ، الحكم ، النظام : الطغيان ، الاستبداد ، والديكتاتورية : البطش ، التعذيب ، والتنكيل : الارهاب ، الترويع ، والتخويف - تلك هى الافة الأم وأم المأساة . ومن هنا يجمع الكل على أن النغمة الأساسية أو اللحن الخلفى المستمر وراء الشخصية المصرية فى علاقتها بالسلطة ومفتاح هذه العلاقة التعسة هى العداء المتبادل والريبة المتبادلة ، هى الحب المفقود والبغض الموجود بلا حدود . (١) أما إلى أى حد يعد الشعب نفسه مسئولا عن هذه العلاقة المأساوية أو المأساة العالقة ، من السبب ومن النتيجة ، ومن الفاعل ومن المفعول به ، فذلك وحدها قضية أخرى ، قد تكون موضع خلاف ، وقد ترتب فروقا ونتائج جذرية فى المواجهة ، ولكن الذى لا خلاف عليه مرة أخرى هو أنه لا حل ولا أمل للشخصية المصرية حتى اليوم فى التغيير ولا فى التخلص من سلبياتها الخطيرة المقعدة إلا بتغيير وتصفية القهر السياسى أساسا وأولا وأخيرا .

أما على الجانب الأكاديمى ، فإن مشكلة المشاكل بعد هذا فى دراسة الشخصية المصرية هى تحديد طبيعتها وخصائصها الأساسية . فابتداء ، ليس هناك اتفاق على الطبيعة العامة لتلك الشخصية ، ففى حين يراها البعض واضحة سهلة سلسلة كأشد ما يكون الوضوح والسهولة ، (٢) يراها البعض متناقضة للغاية إلى حد دياكتيكى تقريبا ، (٣) كذلك يختلف تحديد خصائصها ويتفاوت بحسب الأسس والمقاييس المختلفة ، كما أنها هى نفسها تتداخل وتتشابك فى الواقع بصورة قد تكون مربكة بعض الشئ تصنيفيا ، حيث تختلط الفروع والأصول أحيانا ، ويفتح الرئيسى على الثانوى أو السطحى على الجوهرى بلا فواصل قاطعة أو قواطع فاصلة ، وهكذا . ومن ثم يتعذر تحديد «المفاتيح» الأساسية للشخصية المصرية .

على أنه قد يكون من الطريف كما هو من المفيد أن نحاول حصر أهم الصفات والسمات والخصائص والمقومات التى وردت وألحقت أو ألصقت بالشخصية المصرية ، وذلك فى قائمة عرض أولية خام فقط قابلة للغرلة والتقييم بالانتخاب والاستبعاد

(١) السابق .

(٢) العقاد ، سعد زغلول ، ص ٢٦ .

(٣) محمود عوض ، «الشخصية المصرية» ، أخبار اليوم ، ١٠ - ٥ - ١٩٦٩ ، ص ٦ .

والتصنيف والتوصيف فيما بعد. فإذا ما التقطنا عينة عشوائية من الدراسات المتناولة للموضوع ، وليكن «الطابع القومي للشخصية المصرية» (١)، والتقطنا منه بالطريقة نفسها أكثر تلك الصفات والسمات تكرارا وترديدا ، فسنخرج بمجموعة مطولة يمكن أن تقع في فئات متقاربة كما يمكن أن تتناقض وتتضارب ، ودعك الآن من كونها مزايا أو عيوباً أو إيجابيات أو سلبيات (أو سباباً!) أو غير ذلك .

فإليك مثلاً ودون ترتيب صارم : المرح والصفاء (وعند ابن خلدون «الفرح والخفة والغفلة» كذا)، روح الفكاهة والنكتة والسخرية ، الميل إلى الحزن ، الانبساطية التي لا تميل إلى الفردية ، البساطة والتعاون ، حب الأسرة والأسلاف ، التدين والنزعة والروحانية والنزوع الديني ، الغيبيات ، التواكلية أو الاتكالية، الرضا (دون دونيه) ، القناعة ، الطاعة التي لا تدعو إلى التمرد والثورة (ولكن دون غضاضة)، الدعة والوداعة ، الصبر ، السلبية والاستعداد للسلبية وغلو السلبية وسيادة السلبية (دون ذلة أو استكانة مع ذلك)، كثرة الخضوع والشعور بالتبعية، اللامبالاة ، القهر وكف العدوان، المحسوبية والمحاباة ، النفاق (وعند المقرئى «الدعة والجبن وسرعة الخوف والنميمة والسعى إلى السلطان» كذا) ..

خصائص الشخصية المصرية

قائمة مربكة بقدر ما هي مقلقة فادحة . ولكن بصفة عامة على أية حال فلعل هناك شبه اتفاق على بعض خصائص أساسية تعد أركان أو أقطاب تلك الشخصية ، أولها دائما التدين ، وثانيها حتما المحافظة ، وثالثها باستمرار الاعتدال ، ورابعها غالبا الواقعية، وخامسها أحيانا السلبية . وبهذا الشكل تبدو السلسلة كمتوالية تنازلية إلى حد ما ، تتدرج نسبيا من الموجب إلى السالب أو من القوة إلى الضعف . وبذا أيضا تتداعى منطقيا فيما بينها بحيث تؤدي كل واحدة منها إلى تاليتها ، التي تترتب بدورها على كل سابقتها . وفيما عدا هذا ، فلأن خاصية الاعتدال بالذات تمثل نقطة الوسط والارتكاز بين تلك الخصائص والنواة النووية في قلبها ، فلعل لنا من قبيل اليسر والتبسيط الأكاديمي أن نتخذ منها المظلة الجامعة والعنوان الرئيسى العريض الشامل لها جميعا .

(١) عبد العزيز رفاعى ، الطابع القومي للشخصية المصرية بين الإيجابية والسلبية، القاهرة ، ١٩٧١.

فأما التدين ، إذا بدأنا تفصيل ما أجمعنا ، فسمة مصرية أصيلة وقديمة قدم الأديان ، بل سابقة هي للأديان ، ولعلها هي التي منحت المصري قوة داخلية ومقاومة خارجية وصلابة غير عادية ضد الكثير من الأخطار والمحن والمآسى التي تعرض لها عبر التاريخ ، سياسة كانت أو اجتماعية ، خارجية أو داخلية ، من استعمار الغزاة أو قهر الطغاة . (١) غير أن هذه الخاصية - يخشى البعض - كانت أيضا مهربا إلى حد ما من الصدام مع تلك الأخطار والتحديات ، ومن ثم قد في النهاية تفضى بنا إلى خاصية السلبية أو تؤكد تشخيصها .

ومهما يكن ، فإن التدين والنزوع الدينى إذا جاز أن يرد في دوافعه إلى الزراعة وطبيعة الحضارة الزراعية ، على الأقل جزئيا ، فلعله أن يكون بدوره دافعا جزئيا مثلها وبجانبيها إلى الصبر والدأب والجلد والتحمل ، وهى الصفات التى تبدو عريقة القدم والجذور فى التاريخ المصرى ، ويكاد يجمع الكل بلا تردد على إلتصاقها الشديد بالانسان المصرى عامة والفلاح المصرى خاصة .

أما المحافظة ، بل والمحافظة الشديدة كما يشدد العقاد ، فتعنى أن المصرى مقيم على القديم والتراث والتقاليد والموروثات ، ولا يقبل على الجديد بسهولة . وهذا يعنى بدوره أنه تقليدى مقلد ، غير ثورى غير مجدد ، بل إنه - عند العقاد أيضا - إذا شار على الإطلاق فإنما ليحافظ على القديم و الموروث ، أى أنه - للغرابة وألدشهة ، وبصيفة نقيض النقيض - ثورى من أجل المحافظة! (٢)

ومن المحافظة وعدم الثورية ، على أية حال ، خطوة قصيرة ومنطقية إلى الاستقرار . فالاستقرار نتيجة المحافظة ، ولكنه بالمقابل يعود فيدعمها . ومن هذه الحلقة المفرغة أو اللولب الصاعد يتحقق الاستمرار إلى أبعد حد وينتفى التغيير إلى حد بعيد . وهكذا تنتهى الدائرة مرة أخرى لتعود بنا حيث بدأنا بالمحافظة على القديم وعدم التجديد.. إلخ .

وإذا كان ثمة من مصل مضاد نوعا لهذه المحافظة المستمرة أو الاستمرارية فى المحافظة ، فهو الاعتدال ، وإن كان هذا نفسه غير بعيد عن المحافظة ، إن لم يكن حقا امتدادا مباشرا لها . فالاعتدال المغروس المركز فى طبيعة المصرى ، أيا كان أصله ،

(١) نعمات فؤاد ، شخصية مصر ، طبعة ١٩٧٨ ، ص ٨٠ - ٩٠ .

(٢) سعد زغلول ، ص ٣١ .

فببتعد به عن التطرف الشديد يمينا ويسارا ، يبتعد به ضمنا وديالكتيكيا واحسن الحظ عن التطرف فى المحافظة ، بذلك يوفر له هامشا معقولا من المرونة والتلاؤم والتغير والحيوية،التي تضمن له على أقل تقدير القدرة على التطور البطئ ، التطور خطوة خطوة وبالجرعات الصغيرة ، وبالتالي تضمن له البقاء الطويل على المدى ابعيد .

وأخيرا ، وبحكم الاعتدال ، كان المصرى العادى أو المتوسط أميل فى الغالب إلى الوداعة والهدوء والدماشة والبشاشة ، وإلى الشخصية الاجتماعية الودود، السلسة السهلة المنطلقة extrovert غير المنغلقة أو المعقدة ، كما كان أجنح إلى التعاون منه إلى التنافس ، وفى الوقت نفسه أبعد شئ عن العنف والقسوة والدموية والمزاج الحمراوى الدموى .

ومن الاعتدال بعد هذا نقلة لا شك قصيرة ومباشرة إلى الواقعية . فالانسان المصرى رجل عملى ، علمته البيئة والتجربة ، أى الجغرافيا والتاريخ ، احترام الواقع والالتصاق به وعدم الانفصال عنه أو التناقض معه . فهو إلا فى القليل النادر لا يهرب من الواقع سواء بالتدين المفرط («الدروشة») أو بأحلام اليقظة والتمنى المجنحة (الغيبيات) أكثر كثيرا مما يتصادم معه ويتحداه . وهو من ثم مطيع بالضرورة، أكثر مما هو متمرد بالطبع.(١) فإذا ما عجز عن تغيير الواقع فإنه فى العادة أو فى النهاية يخضع له ويرضخ للأمر الواقع، إلا أنه حينئذ قد يسخر منه للتعويض والتنفيس.

من هنا تأتى شهرته الداوية فى السخرية التعويضية والتعويض بالتعريض بالواقع دون التعرض له، وهو بدوره التناقض الخفيف الذى أفضى به فى نظر البعض الى الشخصية «الفهلوية "Smart" التى تعوض عن عجزها العملى بالتذاكى المفرط smarting واصطناع اللامبالاة أو إدعاء الحلم والتخفى وراء العقل والتعقل (٢) . والنموذج المثالى أو التقليدى فى ذلك هو علاقة الفلاح المصرى بالسلطة والحكومة، فهو يكرها ويخشها منذ قال الجبرتى «المصرى يكره الحكام فى كل صورة حتى أذناها» إلى أن حدد العقاد

(١) محمود عوض ، «الشخصية المصرية» ، نفس المكان.

(٢) حامد عمار ، فى بناء البشر ، دراسات فى التفكير الحضارى والتفكير التربوى ، القاهرة ١٩٦٩ .

علاقته بالحكومة كعلاقة «عداوة مربية» . لكنه مع ذلك يقبل بها بل وقد يتملقها، إلا أنه حتما يسخر منها ويتندر بها سرا أو علنا .

ولقد يعود بنا هذا السلوك أو التصرف الواقعى إلى صفة الاعتدال كنوع من الإفراط فى العقل ، إلا أنه أدعى وأفضى إلى السلبية كالنتج النهائى لكل الخصائص السابقة وكالحلقة الأخيرة فى سلسلتها المترابطة المتداعية . فالمحصلة النهائية لتلك المتوالية التنازلية من التدين إلى المحافظة إلى الاعتدال إلى الواقعية إنما هى منطقيا شخصية سلبية نوعا أكثر منها إيجابية جدا .

فهو - المصرى العادى أو المتوسط - فى الأعم الأغلب وفى أغلب الآراء يتجنب الصدام ويتحاشاه لاسيما فى المواقف العدائية (١)، وبالتالي يؤثر السلامة على المواجهة ، والسلام على الصراع ، وفى النهاية السلم على الحرب ، ومن هنا ، إلى جانب رد فعله السلبى الساكت إزاء القهر الحاكم أو الطغيان الحكومى ، جاءت التهمة الموجهة إليه منذ أقدم العصور إلى اليوم ابتداء من الاغريق حتى العدو الاسرائيلى بأنه شعب غير محارب، صحت هذه التهمة أو لم تصح .

تلك فى عجالة سريعة ، مقتضبة ولكنها مركزة ، الخصائص الرئيسية الخمس التى تميز الشخصية المصرية فى أغلب الآراء ، وإن جادل أو عدل البعض فى بعضها أو كلها بدرجات متفاوتة ، ثم اختلفوا أكثر فى تقييمها وتأويلها سلبا أو إيجابا وقوة أو ضعفا ، بحيث سنجد دائما فى الحساب الختامى الرأى المضاد والحكم ونقيضه وفى النهاية الصورة الوردية والصورة القائمة.

وفى وجه هذا الموقف المعقد بداية ونهاية ومبدأ وانتهايات ، فنحن من جانبنا هنا سوف نقصر دراستنا التفصيلية أولا على بضعة عناصر أدخل فى الجغرافيا الحضارية تتفاعل فيها تلقائيا تلك الخصائص وتنعكس عليها بالضرورة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحيث تضع الاعتدال فى التطبيق العملى الحى . أما تلك العناصر فهى على الترتيب العرق والدين ثم الحضارة والمجتمع . ثم بعد هذا نضع الاعتدال فى الميزان ، فنعرض لوجهات النظر المتعارضة فى مختلف المجالات ومن مختلف الزوايا ، ابتداء من

(١) محمود عوض ، «الشخصية المصرية» ، نفس المكان.

الأخلاقيات العامة إلى السياسة والقوة إلى الثورة والثورية ... إلخ . وفى هذا الموضوع الشائك المتفجر حاولنا الموضوعية من جانبنا بقدر الامكان ، فعرضنا تلك الآراء والوجهات المتناقضة من موقف الحياد جهد الطاقة ، طارحين كلا منها على علاتها ، على عهدتها ومسئوليتها .

الاعتدال فى التطبيق العنصر والعنصرية

من المسلم به أن مصر ، التى لم تعرف كراهية الأجانب قط xenophobia بحكم موقعها وسط الدنيا وبين تيارات البشر ، لم تعرف العنصرية أو التعصب الجنسى ولا رفضت الاختلاط الصحى بالغير ولا أقامت حاجزا لونها فى تاريخها . ولقد رأينا كيف امتزجت العناصر فى مصر كيماويا ، دون أن تتحجر ، وذلك بفضل قوة امتصاص نادرة . ومن المحتمل أن هذا يرتبط بطبيعة التكوين الجنسى لمصر ، حيث يتباين ويتدرج لون البشرة مثلا حول معدله السائد ، بحيث عود المصريين منذ القدم على أن يأخذوا اختلاف الألوان كبديهية ، وبحيث أصبح التعايش والتزاوج بين الألوان المختلفة أمرا طبيعيا بل وإلى حد غياب الشعور «بمسألة» اللون أصلا و إطلاقا . ومنذ مئات ومئات السنين «كانوا يجمعون بين الأبيض والأسود والأصفر فى العائلة الواحدة ، فيكون للبيض زوجات سود وأبناء سود ويكون للسود زوجات بيض وأبناء بيض ، ويحدث هذا بكثرة وبين الأثرياء والفقراء على السواء» (١)

لقد ألفى تعدد الألوان وتدرجها عقدة اللون إلى أقصى حد ممكن . وفى الوقت الحالى فإن المصرى لا يكاد يعانى من مركب نقص تجاه الأوروبيين مثلا من جانب ، ولا يعرف مركب إستعلاء تجاه «الملونين» على الجانب الآخر ، وإنما هو يتعامل بتلقائية وحرية على قدم المساواة مع الجانبين . وهذا على النقيض مما يذهب إليه بعض الكتاب السطحيين أو المتسرعين من الأجانب العابرين كالرحالة والروائيين . فمنهم من يدعى أن المصريين ، ربما لأنهم الشعب الوحيد من بين كل الشعوب المطلة

(١) صبحى وحيدة ، ص ٦٤ .

على البحر المتوسط الذى يشمل أكبر نسبة من غير البيض أو الملونين، المصريين إن لم يكن لديهم عقدة لون هى بالدقة أو بالأرجح مصدر مركب النقص الوطنى الملموس بينهم بالنسبة إلى أوروبا وكل ما هو أوروبى بصفة خاصة ، «عقدة أوروبا» أو «عقدة الخواجة» كما هو شائع ، فإن لديهم على الأقل نوعا من الوعى باللون أشبه بالحساسية الخاصة التى تنعكس لاشعوريا فى التركيز مثلا واللاحاح غير العادى على معانى وكلمات الأسمر والسمرة فى الأغانى والفنون الشعبية ، وكذلك فى «موضة عى الألوان» المنتشرة حاليا والتى تسمى الأسود أسمر خاصة حيث يعنى الأمر إفريقيا وإفريقيين ... إلخ .

وامتدادا للمنطق نفسه ، يزعم آخرون أن عقدة المصريين التى تحكمهم وتحكم نفسيتهم وموقفهم إزاء العالم الخارجى سياسيا وحضاريا طوال العصر الحديث ليست هى عقدة الحضارة والتخلف الحضارى كما يحبون هم أنفسهم أن يتصوروا أو يصوروا، وإنما هى فى الأعماق وتحت الجلد عقدة اللون ومسألة الأبيض والأسمر ، بما تحمل أيضا من الشكل والملاح وجمال التقاطيع .. إلخ ، غير أنهم يجيدون إخفاءها خلف قناع عقدة الحضارة والتخلف الحضارى التى هى مسألة مكتسبة تذهب وتجىء وقابلة للتغير باستمرار ، على عكس مسألة اللون الوراثة الأبدية التى لا تغيير لها ولا تبديل ، وبعبارة أخرى فإن عقدة الخواجة عندنا فى هذا التفسير هى عقدة جنسية أساسا لا حضارية أصلا ، أو هى على الأقل عنصرية أساسا ثم حضارية بعد ذلك فقط .

أما لماذا تستحكم عقدة اللون هذه عند المصريين بصفة خاصة ، أو يشتد الضغط والتأكيد عليها خصيصا حيث يعنى الأمر المصريين ، مع أنها منتشرة على مدى العالم الثالث بل وعلى مستوى أخطر بكثير جدا بالطبع ، فذلك لأن الفارق اللونى بين المصريين والأوروبيين طفيف للغاية نسبيا بل وفاقد تماما جزئيا ، بينما أن الفارق الحضارى طفيف هو الآخر أيضا إذا اعتبرنا سبق مصر التاريخى . هناك ، يعنى ، ندية أو شبه ندية ، وبالتالي حساسية زائدة ومضاعفة .

فيما عدا هذا ، واستطرادا من هذا التشخيص وترتيا عليه ، ينتهى أصحاب هذه النظرية إلى أن المصريين ، وإن ظلوا يحلمون دائما «بعبور» البحر المتوسط والتحول إلى قطعة من أوروبا ، فإنهم لم يفعلوا حتى الآن وإن يفعلوا فى المستقبل ، لسبب بسيط هو أنهم مهما فعلوا وأنجزوا ونجحوا حضاريا فلن يستطيعوا أن يخرجوا من «جلدهم»

ليصيروا شعبا أبيض تماما ، وإنما سيظلون شعبا شبة أبيض - شبة ملون ومن ثم لا مكان له فى أوروبا ولن تصبح مصر قط قطعة من أوروبا . لن «تتغير» مصر ، فى رأيهم يعنى ، لأنها لا تملك أن «تغير جلدها» .

وأيا كان القدر المتيقن من الصحة أو الخطأ فى هذه النظرية العنصرية المتطرفة التى يصعب التعليق عليها موضوعيا ، فإن لها إلى جانب بعدها الخارجى بعدها الداخلى أيضا ، إذ يجمع بعض أصحابها إلى أبعد من ذلك فيزعم أن الأساس العنصرى واضح بدرجة أو بأخرى فى التركيب الطبقي الاجتماعى .

فهم يشيرون حتى يومنا هذا إلى وكيل الوزارة التركى الأصل ، والموظف الحكومى الصغير المصرى الأصل ، ثم أخيرا إلى سائق السيارة والجرسون والخادم والبواب النوبى .. إلخ . (١) والبعض الآخر يشير إلى ما لاحظته من ارتفاع نسبة السمر إلى البيض فى أحياء القاهرة الشعبية مقابل ارتفاع نسبة البيض فى الأحياء الراقية ، وبالمثل بين الطبقات الغنية والعالية والاقطاعيين السابقين ، بل حتى بين من يملكون السيارات (حتى بعد عاصفة سيارات الانفتاح الكاسحة) .. إلخ . وفى هذا السبيل يعقدون المقارنة بين بعض الأحياء الشهيرة كنماذج واضحة ، كالزمالك مقابل بولاق ، والعجوزة مقابل إمبابة ، والدقى مقابل بولاق الدكرور ، وجاردن سيتى مقابل السيدة زينب .. إلخ .

وواقع الأمر أن هذه إن صحت فهى عينات غير ممثلة تمثل الاستثناء لا القاعدة ، وإن وجدت فهى إنما تمثل بقايا منقرضة من عصور الاستعمار التركى والبريطانى البائدة . أما الحقيقة العلمية المؤكدة فهى ببساطة أنه لا طبقية لونية هناك ولا طباقية عرقية على أساس عنصرى ولا ترتيب للمجتمع على أساس اللون ، بل على العكس ثمة مرونة اجتماعية نادرة وتصعيد اجتماعى حر بحيث يتوزع الأبيض والأسمر كلاهما فى جميع شرائح وطبقات السلم الاجتماعى والمهنى بلا استثناء وبعدالة ودون تمييز أو نسب خاصة لا سيما منذ يوليو حيث وصل كثير من «الملونين» إلى أعلى مناصب الدولة .

التدين والتسامح الدينى

ولعل الشئ نفسه يقال عن الناحية الدينية . فالتسامح الدينى دين ثان بعد التدين

(١) مابرو ، ص ٦ .

نفسه. فأما التدين فلعله من أقدم خصائص المصرى القديم حيث كانت الحياة الفرعونية بكل طقوسها المركبة تدور إلى حد بعيد فيما يبدو حول الحياة الأخرى من موت وبعث و«معات» وضمير .. إلخ . بل لقد كانت مصر كما نعرف توحيدية قبل التوحيد ، ولا نقول كما يكاد البعض يقول مسلمة قبل الاسلام.

ولقد كانت هذه النزعة الدينية العميقة والأصيلة هى التى جعلت مصر تقبل الديانات التوحيدية الثلاث وتقبل عليها تباعا ودون انغلاق أو تحجر . لقد وجدت فيها جميعا انعكاسا بدرجات متفاوتة لأعماقها الدفينة وتجاوبا مع طبيعتها الروحية الغريزية ، فمصر تلقائيا بيئة طبيعية للدين ، وبطبيعتها تربة صالحة للتدين (١).

وليس صدفة بعد هذا على الأرجح أن مصر هى التى أضافت إلى المسيحية الرهبة وإلى الاسلام من بعدها التصوف . وإذا كان البعض يرى فى هذه الاضافة بالدقة وفى كلتا الحالتين على السواء مظهرا من مظاهر السلبية المصرية المقولة ودليلا عليها ، باعتبارها - كاسلوب فى الحياة - نوعا من الانسحاب والهروب من دوامة الصراع وجبهة المواجهة ، فإن البعض على العكس يرى فيها قمة التدين والنزعة الروحية ، على الأقل بالمقياس التقليدى.

وهذا ما ينقلنا على أية حال إلى التسامح الدينى كنتيجة منطقية مثلما هو صفة أساسية . ولعل هذا يتضح فى سهولة وانسيابية تحول مصر تباعا من وإلى الأديان الثلاثة، مثلما يفسر هذا التتابع والتعاقب . فاللافت أن الاسلام أزاغ المسيحية وحل محلها بنفس السهولة التى أزاحت بها المسيحية من قبل اليهودية وورثتها تماما أو تقريبا . فلم تكن مسيحيتها تمسحا ، ولا كان إسلامها ، استسلاما ، وإنما هى روح التسامح فى الحالىن . ومن هنا وجد آخرها الاسلام أرضا خصبة ، فلم تلبث البذرة أن نمت وأفرحت وتحولت مصر من مشتل للاسلام إلى مزرعة له كثيفة ، إلى أن صارت فى النهاية قلبه ومركز ثقله.

باختصار ، لقد كانت مصر دائما مفتوحة القلب لكل ما هو جديد ، ولعلها كانت

(١) نعمات فؤاد ، شخصية مصر ، ص ٨٥ - ٩٤.

دائما تقبل على ما تصورته الأنسب أو الأقرب إلى طبيعتها وأعماق شخصيتها ولرب هذا ولا سواه ، وهو الذى يفسر تتابع الدورة الدينية بفصولها الثلاثة .

أما تلك النظرية التى تتردد غالبا كنغمة سائدة فى كثير من كتابات الغرب من أن تحول مصر إلى الاسلام إنما نجح وتم لأن «التنظيم السياسى» لمصر الرومانية والكنيسة القبطية كان ضعيفا هشا فلم يصمد للغزو العربى ، فتبدو نظرة سطحية غير مقنعة . وأما تلك النظرة الحانقة عند بعض الكتاب الأوروبيين التى تعنف فى زجر مصر القبطية لتحولها عن المسيحية ثم فى مهاجمة «بورجوازياتها الفاسدة وغير الصحية التى سلمت البلد للعرب» والتى لاتمثل «سوى مسيحية لم تكن لها أو تملكها» ، (١) فنظرة متعصبة تقع ببساطة خارج نطاق العلم .

بالمثل النظرية الهشة الفجة التى تزعم أن المتحولين إلى الدين الجديد ، أى دين وكل دين على التوالى ، إنما هم أساسا فقراء الدين السابق ، أى الطبقات الدنيا من مجتمع الدين السائد قبلا ، وذلك إما هربا من الجزية أو هربا من الاضطهاد ، أى لدوافع نفعية وانتهازية فاقعة ، فالواضح - أليس كذلك ؟ - أن مثل هذا التفسير المادى للدين إنما هو الذى يعد نظرية انتهازية فاضحة .

بالمثل وأكثر من المثل تلك النظرية ، المغرضة بلا شك ، والتى تغمز وتلمز أكثر مما تنقنع وتثبت ، من أن تحول مصر الدينى ثلاث مرات على التوالى لايتم بصفة خاصة عن صلابه غير عادية فى النسيج الداخلى وأعماقه أصلا ، أكثر مما تنتم الرهبنة والتصوف عن الإيجابية والشخصية المقتحمة . فالواضح موضوعيا أن هذه فى جوهرها دعوة إلى التعصب أكثر منها إلى العصبية ، أى إلى ضيق الأفق أكثر منها إلى قوة الشكيمة .

وعلى ذكر التعصب ، فإن المحقق أن مصر ، فى غمرة هذا كله ، لم تعرف التعصب الدينى منذ البداية وإلى النهاية ، ولاعرفت الحروب الدينية الدموية أو المذابح الطائفية كالتى عرفت أوروبا مثلا ، لا ولا محاكم التفتيش ومحارق «الكفار» ، تماما مثلما لم تعرف المبارزة ، مثلا آخر . حتى على غير المستوى الطائفى ، وبالتحديد على المستوى العرقى أو القبلى ، فالملاحظ أننا لم نسمع فى مصر عن النزاع التقليدى بين عرب الجنوب وعرب

(1) E. Gellion-Danglar, Lettres sur l'Egypte contemporaine, p. 67-8

الشمال أو نزاع قيس - طيء ، وهو النزاع الذى عرفته دون استثناء سائر البلاد العربية بعد الاسلام وكان مصدرا لكثير من المعاناة والاضطراب والأحداث المؤسفة . (١)

أيضا فلقد كان الاضطهاد الدينى والتشيع ، على ندرتهما النسبية ، يأتيناها دائما ، من الخارج فقط ، وسرعان ماكانا يلفظان إلى الخارج . (٢) والاشارة هنا هى أولا إلى فترة الاضطهاد الدينى أيام المسيحية الأولى ، فإنها كانت من فعل الوثنية الرومانية ثم جمود وطائفية مسيحية بيزنطية . والاشارة ثانيا هى إلى فترة الشيعة التى أدخلتها الفاطمية ثم معها مية طبيعية . إنها ، كماقال كعب الأحبار ، «بلدة معافاة من الفتن» .

— وهنا أيضا نجد أن تعدد الأديان هو الذى جب التعصب الدينى . فمن ناحية تعاقبت وإن يكن بدرجات متفاوتة الأديان الثلاثة فى الماضى ، ومن ناحية أخرى انتهت إلى التعايش فى ظل توازنات عديدة بعينها ، وهذا وذاك جعللا التسامح ضرورة حياة .

الاتزان الحضارى

أما فى الحضارة ، فلایبرز عنصر التوازن والاتزان والاعتدال والتعاضلية كما یبرز فى تفاعلنا مع الحضارة الغربية الحديثة . فلعل أخص مايمیز احتكاكنا الحضارى مع الغرب عنصر الاتزان عن طريق الاستعارة الانتخابية والتعايش بين القديم والجديد ويمكن للأنتروبولوجى الناظر إلى مصر المعاصرة أن يرى بسهولة أن الماضى يعيش فى حاضرننا ، غير أننا نعيش أساسا فى الحاضر . وهذه الصورة كماسبق أن رأينا بالتفصيل لاتجعلنا من الغرب أو الشرق تماما ، وإنما تجعلنا «مصر العربية» أولا وأخيراً ، مصر العربية التى تؤكد شخصيتها ضد الانسياح وضد الانغلاق مما يحفظ لها ذاتيتها الأصلية فى قلب دوامة عالمية . وربما كان بعض التفسير يكمن فى الفرق بين العاصمة والمدینة الكبرى من ناحية ، وبين الريف من ناحية أخرى . فالجديد والدخيل يطفر فى الأولى التى ترادف الموقع العالمى ، والقديم والأصيل يعتصم فى الثانى الذى يرادف الموضع المعزول .

(1) Hitti, p. 49-51.

(٢) العقاد ، سعد زغلول ، ص ٢١

والمدينة المصرية اليوم تجسيم واضح لتعاصر القديم والجديد . فهناك دائما قطاع معمارى قديم هو النواة ، يكمله نطاق حديث هو النمو الجديد . وهذه الثنائية تكاد توجد فى كل مدننا وإن اختلفت نسبة القديم إلى الجديد كثيرا بحيث يزداد العنصر الحديث كلما كانت المدينة أكبر وأكثر تطورا ، حتى تصل إلى قمته فى العاصمة القاهرة حيث نجد الأحياء الشرقية القديمة فى شرق المدينة والأحياء الحديثة الغربية فى غربها ، كأنما لتختزل كل قصة التطور الحضارى فى خريطة جغرافية مركزة . ولهذا كله فإن من الصعب أن نوافق على هذا الحكم الذى يصدره مثلا كاتب أجنبى عن القاهرة حين يقول : «ها هنا الشرق ، كأحسن ما يكون وكأسوأ ما يمكن ، وها هنا الغرب أيضا ، كأحسن ما يكون ولكن فى الأعم الأغلب كأسوأ ما يمكن» (١). وريفنا بدوره يمثل تضاعفا للتاريخ فى أكثر من ناحية : فإلى جانب المحراث والشادوف وغيرهما من أدوات القرن العشرين قبل الميلاد، نجد الجرار والخزان وغيرهما من نتاج القرن العشرين بعد الميلاد .

والواقع أن المثير حقا فى كل هذا هو كيف تتمتع مصر بنظرة عالمية رحبة الأفق كوزموبوليتانية ، دون أن تفقد قوامها الذاتى ، وكيف أن الجوهر الدفين فيها لا ينسخ وإنما يتناسخ . ولكننا يمكن أن نضعها قاعدة أن مصر كلما زادت تغيرا وتطورا ، زادت شخصيتها وذاتيتها تأكيدا واستمرارا ! كأنما هى تجسيم للمثل الفرنسى المعروف «كلما تغير ذا ، كلما كان ذا نفس الشئ» *plus ca change, plus c'est la meme chose* حتى فى الماضى البعيد مصر كانت «تمصر» كل جديد تهضمه وتمثله وتفرضه كأننا مصريا صميما : الموجات الأجنبية ابتلعتها ومصرتها ، الزعامة إمتصتهم فى قالبها الفيضى فصاروا زراعا مستقرين ، حتى الدين مصرته حين أخذت المسيحية وأخرجت منها نسختها الخاصة ، القبطية ، بعد أن لاصت بينها وبين الديانة الفرعونية القديمة ، وحولتها إلى ديانة قومية ذاتية لا تكاد تعرف خارجها جغرافيا أو عرقيا إلا قليلا . (٢)

وكما يقول ويلسون مرة أخرى عن مصر القديمة : «داخل مصر كانت أشد الأفكار تباينا تتقبل بتسامح وتنسج معا فيما قد نعهه نحن المحدثين كانهدم للنظام فى تضارب فلسفى ولكنه كان للقضاء متكاملا .. كان طريق المصرى هو أن يتقبل التجديدات وأن

(1) Hindus, p. 117

(٢) غربال ، ص ٧٣ .

يضمنها تفكيره ، دون نبذ القديم والبالى .. وإن القديم والجديد ليرقدان معا كلوحة سيريالية ما ، للشباب والشيخوخة على وجه واحد» (١). أو كما يذكر مورنتز Morenz «إن المصرى لا يكون مصريا إلا إذا تمسك بالقديم إلى جوار الجديد ، فيوائم بينهما أو يصل أحدهما بالآخر على الأقل . (٢)

هذا عن مصر القديمة ، أما اليوم فيقول فيدن «إن مصر لا تتجه وجهة فرنسية ولا لفانتية فى روحها . فالجزء الأكبر يظل دون أن يمس ، ومصر عازقة عن أن تكون أى شئ سوى مصر» (٣). إن ملكة الحد الأوسط هى - بوضوح فيما نأمل الآن - كلمة المفتاح والدليل فى شخصية مصر الحضارية وفى مواجهتها للجمع والتوفيق بين الماضى والحاضر ، بين المحلية والعالمية ، بين الأصالة والمعاصرة ، وبين التراث والاقتباس .

ويمكننا أن نختبر ملكة الطول الوسطى والاتزان الحضارى فى مصر إذا قارنا ببعض أجزاء آخر من العالم العربى . فاليمين فى بعض نواح يشبه مصر . فهو المفتاح الآخر للبحر الأحمر ، ولذا يشارك بالموقع ، وإن يكن بدرجة أقل ، فى نفس الممر العالمى الحساس الذى قلبه مصر . ثم هو بالموضع قلعة جبلية منعزلة مغلقة تذكر ، وإن يكن على نطاق مكبر جدا ، بعزلة مصر الصحراوية الخفية . أى أن فى كل منهما تعارضا بدرجة أو بأخرى بين موقع مفتوح وموضع مغلق . ومع ذلك فقد أتى التكيف البشرى والتاريخى إزاء هذه المتناقضة فى كل منهما مختلفا تمام الاختلاف .

فمصر أخذت من انفساح الموقع الانطلاق الحضارى والتطور الخلاق ، ولم تأخذ من انغلاق الموضوع إلا صلابة الشخصية الذاتية وربما كذلك التوطن السكانى الذى وصل إلى أقصاه فى الاستقرار وعدم الهجرة . أما اليمين فعلى العكس قد أخذ من الموضوع الانطواء الحضارى والعزلة البدائية التى كادت تجعله إلى وقت قريب «دولة تبتية» متخلفة فى أكثر من معنى ، بينما لم يأخذ من الموقع إلا الانتشار والتشتت السكانى حيث أن الهجرة والانتشار ظاهرة مزمنة قديمة فى المجتمع اليمانى . قديما منذ سد مأرب حين تشتتوا

(1) Loc. cit ., p. 41.

(٢) حسين نو الفقار صبرى ، «الحضارة المصرية إفريقية أم آسيوية» ، مجلة الملة ، يناير ١٩٦٧ ، ص ١١ .

(3) The land of Egypt, p. 21.

أيدى سبأ ، وحاليا حيث أصبح هناك «مهجر» يمنى حقيقى فى شرق إفريقيا وشمالها بل حتى فى بريطانيا وويلز .. الخ

ولقد يمكن أن نمد مقارنتنا بعد هذا إلى لبنان أيضا ، فهنا كذلك موضع جبلى منعزل تاريخه الحماية والالتجاء ، ولكنه فى الوقت نفسه فى موقع بؤرى جدا يمثل مجمع المشرق العربى . وقد جاء التكيف البشرى هنا متطرفا جامحا بعض الشئ كرر من اليمن تشنته وهجرته بصورة مكبرة وصلت إلى حد الاقفار depopulation ، وكرر من مصر المرونة الحضارية ولكن أيضا فى مبالغة قد تصل إلى حد الاندفاع ، وبين الهجرة والانتشار من ناحية والتنافر الحضارى من الناحية الأخرى كاد يكون «دولة سويسرية» تنقصها الذاتية المتبلورة .

هكذا نجد فى المشرق العربى حالات ثلاثا من التعارض بين توجيه الموقع وتوجيه الموضع ، ولكن بينما هى تنتهى حضاريا فى اليمن إلى جمود وتدهور ، وفى لبنان إلى تميم وتهور ، تنتهى فى مصر إلى توازن وتطور . ولعل هذا يؤكد كيف أن شخصية مصر الكامنة هى دائما فى ملكة الحد الأوسط وفى عبقرية الحل الوسط وفى التوازن والاعتدال.

المجتمع والاعتدال

عن المجتمع ، أخيرا ، هناك إجماع شبه عام على أن الاعتدال ، بمعنى القصد والتوسط والبعد عن التطرف والجموح أى نقيض الراديكالية ، واحد من أبرز سمات المصرى العادى وخصائص المجتمع المصرى . فإلى حد بعيد ، مصر هى الاعتدال ، والاعتدال هو مصر ، والانسان المصرى معتدل المزاج بالطبع ، وطبيعته التوسط فى الأمور ، وخير الأمور عنده الوسط .. إلخ . ومن ثم أتى ذلك الانسجام الاجتماعى النادر ، أو الهارمونية الاجتماعية ، تلك الهارمونية المضمونة فى تقدير معلق مثل نيوبى ، «لأن هذه هى طبيعة الشعب المصرى».

وسواء كان هذا المزاج المعتدل من وحى البيئة المعتدلة والمناخ اللطيف أى النظرية البيئية - المزاجية كما يرى البعض ، أو كان ميراث تاريخ حضارى ألقى من التربية والتجربة - المرة أو الحرة لا يهم - أى النظرية البيئية - المكتسبة كما يصر البعض الآخر ،

فإنه ينطوى فى الحالىن وفى التحليل الأخير على عنصر بيئى أيا كان . والنظرية بذلك بيئية بدرجة أو بأخرى .

وبهذه الصفة ، وكنموذج شائع للتعبير عنها ، راجع ذلك الرأى الذى سبق أن إقتبسناه بشئ من الاطالة عن الطبيعة المصرية شبه النائمة ، الرتيبة المسالة جوا وسماء وصحراء ، والأرض الوداعة بلا زلازل ، مما طبع الناس على الوداعة والبشاشة ، ولكن أيضا على «الكسل والمحافظة على القديم» ... إلخ . (١)

أو خذ هذا الرأى أيضا : طبيعة البلاد المصرية «لم تظفر من التنوع بما يهئ تمام الشعور بتغير أحوالها ، فالشتاء غير قارس ، والصيف مقبول والربيع والخريف معتدلان اعتدالا لا يثير النفوس ، ولا يحركها قدر ما يثير ويحرك التطرف» . ثم إن «المصرى بحكم عمله الزراعى رجل عملى صبور يبذر البذر وينتظر أشهرا فى عمل دائب قبل أن يجنى الثمر» ، وفى هذا الصبر والمثابرة مدعاة للقصد والتحمل . (٢) والبيئة الزراعية ، بعد رزقها يسير مضمون مما يعين على الاحساس بالطمأنينة والأمان .

وخلف هذا فإن النيل «قد وسم المصريين بطابع الوفاء ، والنيل قد علم المصريين الكفاح واليقظة والحذر والسهر وطول الصبر» . وأخيرا ، وفوق هذا كله ، هناك «النيل وطبيعته التى صنع بها هذه الأرض ، وصنع بها الخلق المصرى والطبع المصرى والعقائد المصرية أيضا» . (٣) النيل الذى «كما صنع الحياة فى مصر ، صنع العقلية المصرية والنفسية المصرية والخلق المصرى أيضا» . فالإنسان المصرى مثلا ، إنسان لطيف أنيس .. إنسان ابن طبيعته ... والطبيعة المصرية ليس فيها قسوة ... لا تعرف الزلازل والبراكين والعواصف ... حتى الصحراء المصرية فيها وداعة تبدد الوحشة . (٤)

وإذا كان لنا من تعليق على هذه الآراء ، فبديهي أنه لا يمكن إلا أن يكون للنيل طابع ، طابع قوى ، على الطابع القومى للإنسان المصرى ، إذا ما كانت هناك حقا طوايع قومية أو إذا كانت الطوايع القومية شيئا أكثر من مجرد انطباعات شخصية وإلى هذا المدى ، فلقد تبدو هذه النظرية أو تلك مجرد محاولة أكاديمية فى الأساس لتفسير انطباع

(١) راجع الجزء الثانى ، ص ٥٨٧ .

(٢) سيد نوفل ، شعر الطبيعة فى الأدب العربى ، القاهرة ، ص ٣٠٨ - ٣٠٩ .

(٣) أحمد بدوى ، موكب الشمس ، القاهرة ، ١٩٥٢ ، ص ١٧ .

(٤) نعمات فؤاد ، النيل ، ص ٢٨٥ ، شخصية مصر ، ص ٢٨ .

شخصى أو شبه شخصى فى الغالب ، غير أن عليها مع ذلك يتوقف الكثير فى تقييم الشخصية المصرية والنظر إلى الانسان المصرى . فقد لا تكون حقيقة أو ظاهرة الاعتدال فى حد ذاتها قضية خلافية ، لكن تأويل مغزاها خلافى إلى أقصى حد ، وهو ما يضع المسألة برمتها فى الميزان .

الاعتدال فى الميزان

فالبعض يرى فى الاعتدال قمة ومجمل مزايا الشخصية المصرية ونقاط القوة فيها ، فهى عنده تعنى سلوكا متحضرا فى النهاية يقترب عادة من الوسط الذهبى بين الأضداد أو يجمع أحيانا بين التقرير والنقيض فى تركيب متزن أصيل وفى شخصية سوية متوازنة متكاملة وقور (١) . وعلى سبيل المثال ، فحتى فى أقدم العصور لوحظ أن المصريين كانوا أقل قسوة من غيرهم بمقياس العصر . هذا بينما أن البعض الآخر ، إن لم ير فى الاعتدال جماع وجذر عيوب الشخصية المصرية ومكمن كل ضعف فيها ، فإنها فى نظره لا تلد إلا شخصية لا فقرية ضعيفة هشة ، باهتة هلامية لا شكل لها ولا قوام ، لا لون ولا طعم ، غير حاسمة أو قاطعة أو إيجابية ، بل سلبية مسالمة تواكلية ، سلسلة سهلة التشكيل والانقياد .. الخ . وهكذا تتواجد وتتواجه دائما وجهتا نظر متعارضتان تماما فى تقدير الشخصية المصرية على كل مستوى وفى أى مجال ومن أيما زاوية نظرت إليها ، كما سنرى توا .

فى الاخلاقيات الجماعية

فبالى هذا الميل الجذرى - ولا نقول الغريزى - نحو الاعتدال ، يرد البعض ابتداء صفات الصبر والطيبة والرضا والقناعة أو القنوع مع الاصرار الدؤوب والتركيز على العمل والبناء فى الشخصية المصرية ، وهى الصفات التى يكاد يتفق عليها الطرفان ويعتبر الكثيرون أنها هى التى بنت صرح الحضارة المصرى المادى الباذخ عبر التاريخ ، كما أنها هى التى ضمنت استمرارا وبقاء الشعب الألفى فى وجه غزوات وغارات الاستعمار والحكم الأجنبى التى لا تنقطع . وواضح أن هذا الرأى رافد يصب فى فكرة البعض عن المصرى كصانع حضارة وكإنسان بناء فى الدرجة الأولى والتحليل الأخير. (٢)

(١) سيد عويس ، ملامح المجتمع المصرى المعاصر ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٢٢ .

(٢) حسين فوزى ، مندباد مصرى ، ص ٤٧ ، ٥٣ .

من الزاوية العكسية ، لا ترى النظرية المضادة من معانى أو نتائج الاعتدال إلا صفات البساطة و الطيبة السانجة وعدم التفتح والتطلع . أما روح السماحة وما يسمى دماثة الخلق المصرى فمسئولة عن كثير من السلبيات . فكما يقول كاتب معروف ، فإن التسامح «ينزلق أحيانا عندنا إلى التساهل ، والتساهل هو الوجه المسوخ للتسامح» . (١).

وفى دراسة علمية حديثة لجامعة الاسكندرية عن إيجابيات وسلبيات الشخصية المصرية أن روح السماحة والدماثة المقولة ، على مزاياها ، تدهورت إلى عيوب عديدة وخطيرة كالسلبية والتواكل والغموض وتناقض القيم والقصور فى الإدارة ثم التهاون واللامبالاة والتسبب . (٢) ولعل نتائج هذه الدراسة الجامعية المذكورة لا تنعكس ولا تترجم فى الواقع العملى كما تنعكس وتترجم فى الانهيار الأخلاقى والأدبى والمعنوى الذى تعيشه مصر اليوم بعد انهيارها المروع والمفجع سياسيا واقتصاديا وماديا على يد السبعينيات القاتلة .

روح السماحة والدماثة المقولة تلك هى أيضا المسؤولة الأولى عن واحد من أخطر عيوب مصر وهى أنها تسمح للرجل العادى المتوسط بل «للرجل الصغير» بأكثر مما ينبغى وتفسيح له مكانا أكبر مما يستحق ، الأمر الذى يؤدى - خاصة على مستوى النظام الحاكم حيث تحكم التفاهة حينئذ وتسود - يؤدى إلى الركود والتخلف وأحيانا العجز والفشل والاحباط .

فى الوقت نفسه ، كأنما لتضيف الاهانة إلى الجرح كما يقال ، ففى حين يتسع صدر مصر برحابة للرجل الصغير إلى القمى ، فإنها على العكس تضيق أشد الضيق بالرجل الممتاز، إذ لا مكان له فى توسطها ووسطيتها ، وأفضل مكان له خارجها (تذكر نجاح المصريين مؤخرا فى المهجر) . فشرط النجاح والبقاء فى مصر أن تكون اتباعيا لا ابتداعيا ، تابعا لا رائدا ، محافظا لا ثوريا ، تقليديا لا مخالفا ، ومواليا لا معارضا . ولذلك فإن مصر ليست ولا يمكن أن تكون ثورية حقا ، وبالتالي غير خالقة ولا قائدة جدا .

(٢) ذكره عبد الحميد الكاتب ، قراءات ودراسات ، ص ٥٩ .

(٣) أبحاث فى إعادة بناء الشخصية المصرية ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٨ ، التقريران ١ ، ٣ .

مصر المعتدلة ، باختصار يعنى ، هى للأسف الشديد عند النظرية بيئة طاردة لأبنائها الممتازين تلفظهم بانتظام وإحكام (يمثل ما أن المعارضة في مصر محكوم عليها بالاعدام سلفا كمسألة روتينية) - ولإلמعات والتافهين طول البقاء . وهكذا بينما يتكاثر الأتزام على رأسها ، أى رأس مصر ، ويقفزون على كتفها تتعثر أقدامها فى العمالة وقد تطأهم وطنًا . وهذا يفسر لماذا قل أن حكمها خيرة أبنائها ، الأمر الذى يفسر بدوره كثيرا من انحدارها التاريخى وسقوطها النهائى .. فقط «أنظر حولك» .

هذا عما يسمى بساطة التوسط وسماحة الاعتدال ، أما الرضا ، فإن الرضا بالقليل أساس التخلف ، والرضا بالواقع عجز عن تغيير الواقع وخضوع له . بالمثل صرفتنا القناعة عن الطموح الكبير ، فانصرفت طموحاتنا عن الحياة المجيدة إلى الحياة الجيدة على الأكثر ، وعن الحياة الجيدة إلى الحياة الجديدة على الأغلب ، بل وأحيانا عن الحياة الجديدة إلى الحياة المجردة ذاتها فحسب . هذا بينما أن القنوع هو زهد العاجز وفلسفة «الفضيلة عجز» وهو ضمان بالخنوع والخضوع . والصبر ، هو الآخر ، بديل عن الاصرار الطموح وتواكبية لا توكل وقعود لا صمود . إنه تبرير للعجز وحلم بغير اقتدار .. ولا نضيف : حجة من ثم يأوى إليها اللئام .

من نتائج ذلك ، مثلا ، أن المصريين إذ تركوا الحكم والسيادة وكل «الأعمال المشرفة» كالحرب والسيطرة للأجانب ، راحوا يبررون ذلك «بزهدهم» فيها وانصرفهم إلى بناء الحضارة والعمل المنتج الدءوب ، ولكن الذى حدث بالفعل أنهم أصبحوا رعايا للرعاة بل عبيدا للأجانبى . ومن نتائج هذا كله وأمثاله أن مصر عموما لم تكن صانعة التاريخ أو سيدهته دائما ، وإنما خامته فى كثير من الأحيان ، ولا نقول خادمته أو «سندريللاه» أحيانا .

فى الموقف الحضارى والسياسى

امتدادا للمناقشة المتعارضة ، فإن الاعتدال عند الفريق الأول ينتهى بالانسان المصرى إلى التوازن الصحى بين التيارات المتضاربة بعيدا عن التطرف والغلوأ يمينا أو يسارا . الصين وفرنسا ، مثلا ، أشباه ونظائر جغرافية بقدر معلوم ، وفى مصر من كليهما مشابهاة . ولكن مصر دائما تأخذ بالحد الأمثل والاعتدال الحميد فاستقرار

الأسرة الصينية وتوطدها ، مضرب الأمثال ، والذي حمى المجتمع الصينى على ضعفه من الخطر ، لمصر منه نصيب وفير ، لكن دون عبادة الأجداد والنسل والجمود الشديد الذى دمغ المجتمع الصينى وعقمه ، ولكن أيضا دون تفكك ولا نقول تحلل الأسرة أو انحلالية المجتمع فى فرنسا .

بالمقابل ، كذلك ، دون الانفعالية الحادة والروح الثورية المتمردة المتأصلة فى المجتمع الفرنسى ، أخذت مصر من فرنسا الاتزان النادر والبارع فى القاعدة المادية لبناء المجتمع نفسه بين الأساس الزراعى والأساس الصناعى وبين حياة الريف والحضر كما تتضح فى النسبة المئوية بدرجة التمدن . فإذا كان ذلك التوازن الشهير ومضرب الأمثال فى أوروبا هو من أبرز خصائص ومزايا فرنسا ، فإن مصر المعاصرة تحاول هى الأخرى أن توفق بين الحضارتين الزراعية والصناعية وبين الريف والمدن فى معادلة متوسطة أقرب إلى التكافؤ والتقارب .

حتى فى المواقف السياسية الخارجية وعلاقات السياسة الدولية ، ورغم التراجع والتقلب تباعا وعلى التعاقب بين الغرب ثم الشرق ثم الغرب ثانية ، فإن مصر الحديثة والمعاصرة كانت أميل بطبعها دائما إلى الحياد الإيجابى وعدم الانحياز . بالمثل تجاه قضية الانفتاح والانغلاق ، فلا هى تطرفت فى الأخير إن صح أنه كان على الإطلاق ، ولا هى عادت تقبل بالافراط فى الأول إن جاز أن يبقى على الإطلاق .

حتى إزاء القضايا الوطنية والقومية الكبرى والاساسية ، نجد الاعتدال المصرى بجنح بها نحو القصد والترفق بعيدا عن الجموح أو الجنوح . ففى وجه ثنائية الفرعونية - العروبة يسود الاعتدال الذى يجمع بينهما دون تناقض ولا حرج . وفى صدد الوحدة العربية تنزع الغالبية الرشيدة إلى الحد الأوسط من الوحدة وهى الفيدرالية ، رافضة تماما انفصالية الوطنيين الاقليميين المنغلقيين دعاة أو مدعى الوطنية الشوفينية الشعبوية ، وفى الوقت نفسه دون أن تقتنع بتطرف غلاة الوجوديين الاندماجين غير العمليين وغير الواقعيين .

عن الثورة والثورية

استكمالا للمناظرة ، فإن المصرى - يقول أنصار الاعتدال - قد يكون أميل بقدر أو بأخر إلى المحافظة الصحية ، ولكنه بالقدر نفسه بعيد عن الرجعية الجامدة المتحجرة

يمينا، وبأقصى قدر بعيد عن الثورة الجامحة الهدامة يسارا . ومن هنا فإن المصرى فى تقديرهم بعيد عن السلبية أو العجز أو الضعف بعده عن الدموية والعنف والعدوانية . وإذا فهو فى الخارج شعب محارب لكنه ليس معتديا ، فى رباط دائم دون أن يكون من بناء أو غلاة الامبراطورية .

بالمثل فى الداخل ، فلقد فشلت أو أفلست دائما كل الحركات أو الأحزاب القائمة على «الدروشة» أو تجيش الديماغوجية الدينية من جهة أو على الإلحاد أو محاربة الدين أو على الدعوات الهدامة من جهة أخرى كما أثبتت العقود الأخيرة . ومن الناحية الأخرى فإن التاريخ المصرى يخلو عموما من حمامات الدم ومن سفك الدماء ، رغم أنه حافل بالانتفاضات والثورات والفورات والهبات الشعبية العارمة .

و«ثورة» يوليو نفسها - يعضى الاعتداليون - «ثورة ولكنها بيضاء» . بل إن هذه الثورة نفسها ، أو على أية حال قبل نكستها وانتهيارها ، تعد فى هذا الرأى زمنا وتعبيرا عن الاعتدال المصرى سواء كان ذلك سياسيا أو اجتماعيا . فلقد كانت على المستوى السياسى كما رأينا ثورة تحرير وطنية ضد - استعمارية ولكنها ليست ضد - قومية ، بل قومية بقدر ما هى وطنية ، وعلى المستوى الاجتماعى فإنها فى رأيهم ثورة ضد - طبقية ولكنها ليست ثورة طبقة ضد الطبقات ، وهى اشتراكية ضد - رأسمالية ولكنها ليست ضد - ملكية (يكسر الميم).

ولا يتجسد اعتدال الثورة المصرية كما يتجسد بالمقارنة ، مرة أخرى ، مع الثورتين الفرنسية والروسية. من حيث الشكل : الثورة المصرية كحدث تاريخى أتت ثورة بيضاء أو قل خضراء بلون الوادى ، بعكس الثورتين الأخريين ، من حيث الموضوع : أتت الثورة المصرية ثورة الاشتراكية بالمعنى الدقيق ، حيث كانت الفرنسية ثورة الرأسمالية والروسية ثورة الشيوعية . وشكلا وموضوعا ، إذا كانت الفرنسية هى «التقرير» ، والشيوعية هى «النقيض» ، وكانت كل منهما تجنح إلى التطرف إلى أقصى اليمين أو اليسار ، فإن الثورة المصرية هى بحق «التركيب» الذى يجمع بين محاسن كل منهما دون أضرار أى منهما ، ولا تعرف التطرف بل تقف فى الوسط.

شكلا وموضوعا إذن - ينتهى أنصار الثورة و / أو الاعتدال - الثورة المصرية نبت بينى يعبر عن طبيعة الكركب المصرى من اعتدالية كامنة واتزان الحد الأوسط .

وبالمثل قدمت ما سميت «الاشتراكية الديموقراطية» بعد ذلك على أنها تجسيد للاعتدال المصرى وملكة الحد الأوسط ودليل على النزوع التلقائى إلى التوسط والتوازن (ولو أن المعروف والثابت أنها جاءت النقيض والنقض المطلق لسابقتها الاشتراكية الثورية – مجرد ملاحظة للتذكرة).

وعند هذا الحد يأتى دور يوليو فى ميزان التقييم عند نقاط نظرية الاعتدال المصرى . فلو كان أنصاره و / أو أنصار الاعتدال يرونه هكذا دليلا على الاعتدال المصرى ، فإنه فى هذه النظرية المضادة دليل بالدقة والامتياز على سلبية هذا الاعتدال ، فبغض النظر عن الرأى الذى يصممه بأنه محض انقلاب عسكرى بداية ونهاية ، أو أنه مزيج من (ووسط بين) الانقلاب والثورة ، أو أنه انقلاب ناجح وثورة فاشلة .. إلخ ، فإنه فى رأى الكثيرين والواقع العملى قد فشل فى النهاية ، وفشل لأنه لم يتحول إلى ثورة كاملة حقيقية بالمعنى الصحيح .

كذلك فإذا كانت مصر بعد فورة المد التقدمى الاشتراكى فى الستينيات قد ارتدت أو انتكست فيما بعد إلى ما يعده البعض كثيرا من المحافظة وقليل من الرجعية إن لم يكن كثيرا من المحافظة وأكثر منه من الرجعية ، فإن هناك من يرد قائلا : بل عادت من أسف إلى طبيعتها : مجتمع طبقى رجعى بالطبع ، يتشنج من حين إلى حين فى محاولة تقدمية فاشلة ، ثم يعود إلى طبيعته الأصلية وجلده الأسمى : الاعتدال اللافرى والطول الوسطى الهلامية أو الانهزامية .

ظل الصورة

من هذا الخيط بالدقة ، فإن تلك الخصائص بعينها ، وبحدافير مزاياها المقولة ، هى أشد ما تأخذ النظرية المضادة على اعتدال مصر ، وهى جوهر انتقادها للشخصية المصرية . فصحيح أن مصر فى المتوسط العام أقرب إلى المحافظة ، ولكنها – تقول هذه النظرية المضادة – المحافظة غير الصحية ، فالأغلب أنها تنتكس إلى الرجعية المتخلفة وتتردى فيها ، وقد تستنقع حتى تتعفن ، وتتخثر حتى تتحجر .

أما أنها أبعد شئ عن الثورية الجامحة المتطرفة ، فلا شئ - توافق النظرية - أقرب إلى الصحة من ذلك بالتأكيد . فدعوى الاعتدال تجعل الشعب المصرى تلقائيا شعبا غير ثورى بالطبع. ولكن هذا بالدقة فى نظر النظرية هو نقطة الضعف الكبرى فى كل كيان مصر والنقطية السوداء للأسف فى كل تاريخها ومصدر الخطر الأكبر على مستقبلها ، وذلك رغم كل ما يفلسفه ويزينه الفريق الآخر من منطق تبرير وتغريب باسم الأصالة والنظام والقيم الفلاحية .. إلخ

أما كيف كان الاعتدال آفة الشخصية المصرية فى الصميم وعلى وجه التعميم كما تذهب هذه النظرية ، فذلك أن المصرى فعلا صبور ولكنه قنوع أكثر مما ينبغى ، دءوب مثابر إلا أنه إيجابى أقل مما يجب ، واقعى جدا بدرجة تجعله مثاليا أقل من اللازم جدا ، مستقر إلى حد بعيد لكنه غير حركى بما فيه الكفاية ، محافظ بالتأكيد إلا أنه غير ثورى على الإطلاق ، طيب سمح الأخلاق حقا ودمث فعلا غير أنه بسيط غير طلبة محدود الأفق نوعا ، صلب إلى حد معلوم ولكنه غير ظموح جريئ مغامر بما فيه الكفاية ، بعيد بالفعل عن التعصب بيد أنه ليس قريبا بالقدر الصحيح من العصبية وقوة الشكيمة التى هى أساس الصلابة الوطنية ، وفى النتيجة النهائية أميل إلى الكم منه إلى الكيف ، يفضل الحياة على الحرية ، والبقاء على القيادة . باختصار شخصية غير مقتحمة غير متحدية أو متوثبة متفجرة وإن كانت معتدلة ، شخصية متوسطة ولكنها غير طليعية غير قيادية.

هذا عن الانسان المصرى كفرد ، أما عن المجتمع بعامة فإنه إنعكاس على المقياس الكبير أو تكبير مضخم لهذه الأبعاد والحدود بما فيها من نقص وقصور فالشعب المصرى طيب لابأس به أصلا كخامة ، إلا أنه - تحتفظ النظرية - طيب أكثر من اللازم ، طيب بدرجة ساذج أحيانا ، وساذج بدرجة عاجز نوعا ، وعاجز بدرجة مسالم نسييا ، ومسالم بدرجة خاضع إلى حد ما .

من ثم ، وعلى الجملة ، نجد دور مصر فى الحضارة أكبر بالقطع من دورها فى القوة والامبراطورية . ومن هنا ، وليس من هناك ، كانت أول حضارة ، ولكن للأسف كانت

أيضا أطول مستعمرة . ومصر بهذا ما عاشت ولا بقيت آلاف السنين إلا لأنها قبلت بالحلل الوسطى مع السادة الغزاة مؤثرة البقاء على الصدام ولكن بثمن الخضوع ولا نقول العبودية .

أما فى الختام ، فإن جماع هذا وذاك ومنتهاه أن هنا شعبا وسطا ، معتدلا مسالما ، متوسط القدرات والطموحات ، فظفر تاريخيا بالسبق والريادة ، ولكنه لم يظفر بعدها بالزعامة والقيادة ، بل وسرعان ما سقط فى التبعية ، فى الوقت الحالى فإنه يبدو وكأنه إنما يصلح للماضى والحضارة متوسطة ، غير أنه يبدو بالطبيعة متخلفا فى حضارة عظمى حديثة . حتى على الجانب السياسى ، تكاد مصر تبدو منذ استقلت وكأنها قد فشلت فى قيادة نفسها والمحافظة على هذا الاستقلال ، فضلا عن أنها فشلت بالتاكيد - وفائد الشئ لا يعطيه - فى أن تعطى العرب قيادة قوية مقتدرة ناجحة .

من فرط الاعتدال

فإذا ما انتقلنا من التشخيص إلى التفسير كما تطرحه النظرية ، فذلك لأن الاعتدال المصرى هو أساسا «تطرف فى الاعتدال» ، وهو من ثم مرض خبيث ، بل ومن أخبث أمراض مصر ، وربما مقتلها البطئ المزمن على مر الزمن ، فإذا كان التطرف فى التطرف تدميرا وهدما وعدمية ، فإن التطرف فى الاعتدال هو إفراط فى السلبية . ومن هنا فإن بعض التطرف خير من بعض الاعتدال ، فلقد يكون الاعتدال فضيلة ، ولكنه قد يكون أحيانا الفضيلة التى هى عجز ، والمطلوب لمصر الآن هو «الاعتدال فى الاعتدال» ، ولا علاج لها سوى جرعة محسوسة ولكنها محسوبة من التطرف المعتدل كمصل مضاد لاعتدالها المتطرف .

ما ينقص مصر إذن بالتحديد فى هذه النظرية هو قدر معتدل من العنف وأكثر منه من العنفوان ، قدر من القوة وإرادة القوة بل وعبادة القوة ، سواء على مستوى الفرد أو الوطن ، سواء فى الداخل أو فى الخارج ، تضمن بل ترد لها جميعا الكرامة المفقودة والعزة الوطنية الضائعة والشعور بالانتماء والفخر والمجد القومى . قمصر لا يمكن أن

تكون كبيراً بلا كبرياء ، وافتخارا وغرورا بالادعاء ، وادعاء بالزعامة دون قيادة .. إلخ .
فالعنف - الحميد - إذن ، العنف الثورى ، قليل منه يصلح الأمة ، كما أن كثيره يضرها .
ومن غيابه بالذات جاءت السلبية الواضحة والمحزنة فى سجل مصر عبر التاريخ وعلى كل
المستويات .

أبسط أعراض هذه السلبية ، بداية ، هو إهمالنا للموقع واستغلالنا إياه بطريقة
سلبية وتركه مجالا للأجانب . منها كذلك غلبة الهجرة إلينا على الهجرة منا . عسكريا
غلبنا الدفاع دائما على الهجوم ، وهو فى صراع القوة والصراع من أجل البقاء طموح
متواضع وأضعف الإيمان ، دفعنا ثمنه سيادة الاستعمار على مصائرنا ومقدراتنا لألفى
سنة . وباسم أننا شعب مسالم ، مازالت مصر لا تذهب إلى الحرب إلا إذا جاءت الحرب
إليها ، وقد تجنح إلى السلم حيث يجب وجوبا القتال . وهكذا ما أكثر ما تحول البحث عن
السلام باسم العقل أو استجدائه باسم التحضر إلى التردى فى الاستسلام والاستخذاء
والتفريط الوطنى والقومى . وما أكثر الأمثلة وأقربها .

هذا فى الخارج ، أما فى الداخل فإن سلبية المواطن الفرد إزاء الحكم جعلت
الحكومة هى كل شئ فى مصر والمواطن نفسه لا شئ ، فكانت مصر دائما هى
حاكمها . وهذا أس وأصل الطغيان الفرعونى والاستبداد الشرقى المزمّن حتى اليوم أكثر
مما هو نتيجة له . فهو بفرط الاعتدال مواطن سلس ذلول ، بل رعية ومطية لينة ،
لا يحسن إلا الرضوخ للحكم والحاكم ولا يجيد سوى نفاق السلطة والعبودية للقوة وما
أسهل حينئذ أن يتحول من مواطن ذلول إلى عبد ذليل .

وفى قاموس النفاق ومرادفاته ، تحديدا وبالذات ، تطفح المكتبة المصرية الحديثة إلى
حد مؤسف بل مؤس . المؤسف : أن النفاق إن لم يكن الوجه الآخر لأسود صفة وأسوأ
سبة وهى الجبن ، فإنه تعبير عن انتهازية «الفهلوة» والوصولية الزاحفة . أما المؤس .
فهو أنه عند الجميع بالاجماع نتيجة مباشرة للقهر والطغيان السياسى مباشرة ، وذلك منذ
تحدث لطفى السيد فى «المنتخبات» عن «رذيلة الرياء» كوسيلة «نافعة فى البلاد

الاستبدادية» حيث «لا شئ يرضى السلطان إلا العبادة»، حتى أحمد أمين الذى وجد فى «قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية»، فيضا من ألفاظ النفاق والملق و«المدارة» تتبع أسبابه إلى «كثرة ما يقع عليهم من ظلم الحكام والعسف بهم». على أن أغرب ما فى الأمر كله بالتأكيد أن تعقد، فى مصر نفسها وفى قمة الثمانينيات من القرن العشرين بعد الميلاد، ندوة رسمية وعلمية عن أزمة «النفاق المصرى والنفاق فى مصر» (كذا) - شئ لم يسبق له مثيل تحت الشمس! - لكنه حدث - ودون جدوى مع ذلك.

المنتفعون بالاعتدال

لا غرابة إذن فى أن تكون السلطة والحكم والنظام فى مصر دائما وأبدا هى أكبر دعة الاعتدال المصرى المزعوم وأشد المهللين المحيذين المزيين له ومحترفى التغنى المخادع الماكر به، ذلك لأن هذا الاعتدال المرضى ليس فقط ضمان البقاء المطلق لهم، ولكن أيضا ضمان التسلط والسيطرة المطلقة. فمجتمع هذا النوع من الاعتدال العاجز هو مجتمع بلا صراع، ومجتمع بلا صراع هو مجتمع من العبيد أو قطيع من الأقتان. وإذا كان النظام الحاكم يباهى دائما بما يسميه «الاستقرار» فى المجتمع المصرى، لاسيما فى مقابل عدم الاستقرار الذى يميز معظم الدول العربية الشقيقة، فإن الحقيقة والواقع أن ذلك إنما هو استقرار الجسد الميت والجثة الهامدة. وإذا كان صحيحا أن بعض الدول العربية وغير العربية فى المنطقة تعاني فعلا من عدم الاستقرار، فإن ما تعاني منه مصر حقيقة إنما هو قرط الاستقرار.

فى الوقت نفسه، فيقدر ما كان النظام الحاكم يزين ويمجد فضيلة الاعتدال المقول هذا، كان ولايزال يشوه ويندد ويدين أدنى علامة أو بادرة من اليقظة والوعى والفهم أو أوهى اختلاجة من التحرك والعنف الثورى من جانب الشعب المخدوع المقهور، وكان أبدا يرفع شعار محاربة العنف ويصمه زورا وبهتانا بالارهاب البشع والفوضى والتمرد... إلخ. وعلى سبيل المثال، فكل انتفاضة شعبية هى «انتفاضة حرامية» (هل تذكر؟).

ولا غرابة فى هذا كله بالطبع ، فإنما هو الوجه الآخر المكمل لفضيلة - رذيلة الاعتدال . غير أن الحقيقة أن ما تصمه السلطة بخطر التطرف والعنف ليس إلا دفاع الشعب الطبيعى عن نفسه ضد ديكتاتوريتها الباطشة الكابتة ، مثمنا هو رد فعل المجتمع الصحى ضد تطرفها هى فى الاعتدال السلبى والاستسلامى العاجز المريض .

على أن أغرب ما فى الأمر حقا أن الذى كان يمارس العنف فعلا بأبشع صوره من دموية وتعذيب وإرهاب إنما هو الحكم نفسه والحاكم وحده ، وذلك على الشعب تحديدا ، وذلك أيضا كأمر يومى وكروتين عادى طوال التاريخ . فالشكل الوحيد للعنف «الشرعى» فى مصر كان عبر التاريخ وحتى اللحظة هو الاستبداد والطغيان والبطش الحاكم . قلب مروع - أليس كذلك ؟ - للحقيقة والحق ، ولكنه منطقى مع ذلك مع منطق الغاب وشرعية الظفر والناب.

على أية حال ، فإن من هنا جميعا ، من الاعتدال المريض العاجز ومن غياب العنف الثورى الصحى ، كانت أزمة الديمقراطية المتوطنة فى مصر ، بل كان إزمان الديكتاتورية بها ، بل وأسوأ أنواع الديكتاتورية لأنها أشدها عجزا وفشلا وتفاهة بقدر ما هى أشدها ضراوة واستماتة وأنانية واستكبارا . وكما رأينا ، لم يحدث أن قامت أو نجحت ثورة شعبية فى مصر ، ولا حدث أن أسقط الشعب النظام الحاكم أو فرض الحاكم قط .

مأساة الحل الوسط

أخيرا ، وعلى الجملة ، يرى نقاد مبدأ الاعتدال المقول أن مصر إذا كانت تعيش باستمرار تقريبا فى أزمات مستمرة متعاقبة أو متراكمة ، فإن المأساة الحقيقية فى ذلك أنها لا تأخذ فى وجه هذه الأزمات الحل الجذرى الراديكالى قط وإنما الحل الوسط المعتدل، أى المهدئات والمسكنات المؤقتة . والنتيجة أن الأزمة تتفاقم وتتراكم أكثر . ولكن مرة أخرى تهرب مصر من الحل الجذرى إلى حل وسط جديد ، وهكذا .

بعبارة أخرى ، مأساة مصر فى هذه النظرية هى الاعتدال ، فلا هى تنهار قط ،

ولا هى تتور أبدا ، ولا هى تموت أبدا ، ولا هى تعيش تماما إنما هى فى وجه الأزمان والضربات المتلاحقة تظل فقط تنحدر ، تتدهور ، تطفو وتتعثّر ، دون حسم أو مواجهة حاسمة تقطع الموت بالحياة أو حتى الحياة بالموت ، منزلقة أثناء هذا كله من القوة إلى الضعف ومن الصحة إلى المرض ومن الكيف إلى الكم وأخيرا من القمة إلى القاع .

بل ولعلها ما عاشت آلاف السنين دون أن تموت إلا أنها استبدلت المرض المزمّن بحياة الصحة وحيوية الحياة ، أى استبدلت طول العمر والحياة الطويلة بالقوة والحياة العزيزة الكريمة . وهو ما يسميه البعض «معجزة العجز» ، وما دعاهم إلى القول بأنه إن كان ثمة «معجزة مصرية» فى التاريخ فهى معجزة العجز تلك .

آية ذلك أن مصر ، بعد أن فقدت مكانتها فى الصدارة وعلى القمة فى العصور الفرعونية القديمة ، تحول تاريخها كله تقريبا إلى خط واحد متصل من التراجع والهبوط والنزول حتى بلغت الحضيض اليوم بالتحديد حين تم السقوط العظيم . أما سبب ذلك فيتلخص فى أن السبق الحضارى والسياسى إن كان ميزة المجتمع المصرى على غيره نتيجة البيئة المشجعة والوفرة والغنى ، فإن عيوب المجتمع المصرى بالنسبة إلى غيره هى بكل بساطة أيضا عيوب وأمراض الحضارة ، كما أن هذه العيوب والأمراض تتناسب مباشرة مع طول المدى الحضارى ، وذلك نتيجة الخوف من المغامرة والمخاطرة بفقدان تلك المكاسب الابتدائية المكتسبة والحرص المفرط على المحافظة السلبية عليها بالتضحية أحيانا بالعزة والكرامة أو الحرية والإيجابية .. إلخ

غير أن النتيجة النهائية لهذا الانحسار المستمر المساوم أبدا وصفقات التراجع إلى ما لانهاية - تمضى النظرية - هى أننا سنصل يوما ما إلى نقطة الانكسار بعد الالتواء ، وبدل المرونة سيحدث التصادم ، ومحل المهدئات ستحل الجراحة ، أى سنصل إلى نقطة اللاعودة إلى الحل الوسط ، وعندئذ سيفرض الحل الجذرى الراديكالى نفسه فرضا ، ولكن بعد أن يكون المستوى العام قد تدنى إلى الحضيض ، والكيف قد تدهور إلى مجرد كم والمجد إلى محض تاريخ . وذلك هو الثمن الفادح للاعتدال .

من هنا فإن ما تحتاجه مصر أساسا إنما هو ثورة نفسية ، بمعنى ثورة على نفسها أولا ، وعلى نفسياتها ثانيا (تذكر الآية المباشرة . «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم») . مطلوب ، يعنى ، تغيير جذرى فى العقلية والمثل وإيديولوجية الحياة قبل أى تغيير حقيقى فى حياتها وكيانها ومصيرها . فهذا لايسبق ذلك ، ولكنه يترتب عليه . ثورة فى الشخصية المصرية وعلى الشخصية المصرية . ذلك هو الشرط المسبق لتغيير شخصية مصر وكيان مصر ومستقبل مصر .

لو لم أكن مصرية

تلك إذن بعض الجوانب المتعارضة والتفسيرات المتناقضة للاعتدال كخاصية فى الشخصية المصرية ، بما لها وما عليها ، وكما تبدو من وجهتى نظر على طرفى نقيض تماما . ومن الواضح ، فى الختام ، أن هذه الخاصية هى موضوعيا سلاح ذو حدين على أقل تقدير . كذلك فهى برمتها أدخل ، مرة أخرى ، فى باب القيم الأخلاقية والتقييمات الشخصية ، التى إن لم تكن أصلا غير علمية تماما ، فلسوف تظل دائما مثارا للجدل ومفتوحة للمناقشة . وفى كل الاحوال ، فلعلها تكون من أبرز الأمثلة والأدلة على الرأى القائل بأننا نحب أحيانا أن نفتخر ونتباهى وطنيا ببعض عيوبنا وأن نصورها أو نتصورها كفضائل ومزايا ، صح هذا الرأى أو لم يصح وحق هذا الفخر أو لم يحق . فى الوقت نفسه فليس لمصرى ، فيما نرى وكما نستطيع الآن أن نستخلص ، أن يخلج مهما يكن من مصريته ، وإن حق له أن يتطلع إلى تغييرها إلى الأحسن ، إن لم يستطع بيده فبلسانته ، ولا أن يتبرأ منها بالطبع ، وإنما عليه أن يبرأ من عيوبها إن لم يكن فى غيره ففى نفسه . وإذا كان يقال عن بعض البلاد أحيانا إن أبنائها خير منها أو إنها خير من أبنائها ، فلعلنا لا نستطيع أن نقول بحزم إن مصر خير من المصريين كما يذهب الكثيرون أو العكس كما يذهب الباقون ، ولا ما إذا كانت شخصية مصر خيرا جدا من الشخصية المصرية أو العكس .

لا ، وليس صحيحا بالضبط ما يغمز به البعض أحيانا من أن خير ما فى المصريين أنهم يملكون مصر ، بينما أن أضعف ما فى مصر هو المصريون (١) . الأقرب إلى الصحة أن الطرفين على حد سواء ، مصر والمصريين ، الوطن والشعب ، كانا غالبا على

مستوى واحد متناسب ، متواكبين فى توازن معقول ، وكان المصريون فى الأعم الأغلب يرتفعون إلى مستوى مصر ومتطلباتها ، ومصر بدورها ومن جانبها لم تقصر قط دون حاجات المصريين وتطلعاتهم وقدراتهم.

وإذا كان بعض المصريين ، فضلا عن غير المصريين بالطبع ، لا يرى مبررا قويا ومقنعا لأن يردد مع مصطفى كامل مقولته الشهيرة «لولم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا» ، فليس هناك مبرر بالتأكيد لأن يقول «لولم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا» ، ولعله فى هذا السياق أن تساءل بعض المثقفين المصريين عما أعجب مصطفى كامل من الصفات «فحرص على أن يختار مرة أخرى أن يكون مصريا ، بعد أن وجد نفسه مصريا» . ثم أردف التساؤل مفسرا أكثر مما يبدو مستفسرا : «هل هو هذا الهدوء؟ هذا الاستسلام ، هذا التواكل ، هذه الطيبة .. هذه السذاجة ؟ هل أعجبه من المصريين أنهم يحبون الكلام والخطب والتهافتات والشعارات مثل : لولم أكن مصريا .. إلخ ؟» (١) .

والتساؤل لا شك مفهوم موضوعيا ، مثلما هو مشروع وطنيا ، غير أنه إن شق على بعض المصريين الوطنيين המתأزمين اليوم ، فى ظل وظلال انحدار مصر وشخصية مصر والشخصية المصرية مؤخرا وبخاصة فى سنوات الانهيار البائسة الرديئة الأخيرة ، إن شق عليهم أن يقدموا اشتراكهم فى مقولة مصطفى كامل الرومانسية الخام ، فليس لهم بالمقابل أن ينقضوها نصا ، وإنما عليهم أن يقولوا «لولم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا جديدا» . وذلك أدنى إلى التوسط والاعتدال ، دون أن يقع منهما فى الوقت نفسه تحت خط الصفر أو خط الزوال .

(١) الأهرام ، ١٧ - ٤ - ١٩٨٣ ، ص ١٦ .

الفصل الثانى والأربعون

الاستمرارية والانقطاع

لعل أنسب مكان لهذه الخاصية المتأصلة فى الشخصية المصرية ، الاستمرارية ونقيضها أو قرينها الانقطاع ، هو نهاية المطاف أو قريبا منها ، لأنها صفة مشتركة بين كل جوانب الشخصية الأخرى . فما من كاتب تعرض لتاريخ مصر أو حضارتها دون أن يصر فى إلحاح على عنصر الاستمرارية فى كل مقوماتها ومقدراتها ، ابتداء من الأرض إلى الناس ، ومن الجنس إلى الاقتصاد ، ومن أعلى النظم السياسية والاجتماعية إلى أصغر دقائق وتفاصيل العادات والتقاليد اليومية بل والأمثال والمأثورات الشعبية . إلخ . وبغير حكم مسبق ، فإن المهم هو مدى صحة تلك المقولة الأساسية ، إلى أى حد بالدقة تذهب هذه الاستمرارية ، وعند أى نقطة بالضبط يظهر نقيضها الانقطاع .

ولكى نضع معادلة الاستمرارية - الانقطاع فى ميزانها الصحيح ونقيّمها ونقيّمها على نصابها الدقيق ، لابد أن ندرك أولا أنها على بساطتها الأولية والأساسية معادلة مركبة معقدة متعددة الحدود والأطراف تحت السطح وعند التفصيل . فهى إذ تشمل الأرض والناس ابتداء ، فإنها تضم النواحي المادية واللامادية جميعا وعلى حد سواء . وهى إذ تضم الجوانب المادية واللامادية ، فإنما تطوى الحضارة والثقافة معا وعلى السواء، الأولى للأولى والثانية للثانية ، وأعنى الحضارة للماديات والثقافة للاماديات .

أيضا ، إذا كان لنا أن نستبق التحليل بقليل ، فإن لنا أن نضيف أن الاستمرارية تتركز خصوصا فى النواحي المادية سواء من الأرض أو الناس بينما أن الانقطاع ألصق بالجوانب اللامادية . بصيغة أخرى أكثر تحديدا ووضوحا ، الاستمرارية للحضارة أساسا، والانقطاع للثقافة بالأساس.

فإذا ما انثنينا لنستعرض شريط تاريخ مصر الطويل الحافل الزاخر استعراضا شاملا محققا من هذا المنظور ، فلعل أكبر وأخطر نقط التحول وعلامات التطور التى تبرز فيه تنحصر فى أربع أساسية . أولاها بالطبع اكتشاف الزراعة وبدء الحضارة نفسها فى فجر التاريخ ، وثانيها تتأخر طويلا جدا إلى الاسلام والتعريب وقد تلى بعد فترة قصيرة نسبيا نقطة تحول التجارة إلى طريق الرأس ، إلى أن نصل أخيرا إلى الحضارة الغربية

الحديثة ودخولها على النحو الذى نعيشه ونعرفه اليوم لا كأكبر وأوقع حقيقة فى واقع وصميم حياتنا المعاصرة ولكن أيضا كأخطر وأعمق انقطاع فى تاريخنا ووجودنا جميعا .

كل واحدة من هذه الرباعية كانت إذن انقلابا كاملا وانقطاعا جوهريا ثوريا مثيرا ومؤثرا . ومن مجموعها نحصل بطريقة ما على نوع من التطور بطريق الثورة evolution by revolution . ولكن ، بالمقابل ، وفى ظل الترامى الشديد للوراء التاريخي لمصر ، فلقد تبدو تلك الثورات فى مجملها غير متعارضة مع الاستمرارية العامة . وهناك إذن فى معنى ما «ثورة بطريق التطور evolution by revolution» وفيما بين هاتين المعادلتين العريضتين جدا يستقطب تاريخ مصر العام بصفة عامة .

ولكن فيما عدا هذا فإن أطراف تلك الرباعية الثورية تختلف كثيرا فيما بينها قوة ووزنا . فلقد تكون أولاما وهى بدء الزراعة والحضارة أشدها خطرا فى تاريخ مصر المادى والحضارى ، إلا أنها فى مجال المقارنة وميزان الحساب يحسن أن تستبعد من بين تلك العلاقات الفارقة باعتبارها نقطة ابتداء لاتقاس إلى ما قبلها أو هى قاعدة الأساس أى الأصل والأساس جميعا fons et origo .

بالمثل ، فلعل تحول التجارة لا يعد تحولا جذريا على مستوى الوجود والكيان حيث لم يكن تغييرا بقدر ما كان هبوطا وانحدارا . والواقع أنه لا يقارن ولا يقف على نفس مستوى العلامات الأخرى الثلاث، ولعله أدنى أن يقارن بضيا ع البرارى فى الداخل إن لم يكن أدنى منه . لذا يحسن استبعاده هو الآخر من القياس أو السياق .

أما الانقلاب الحضارى الحديث والمعاصر فلقد يراه البعض أخطر عملية انقطاع حضارى فى تاريخ مصر إطلاقا . ولعله كذلك بالترجيح ، بل إنه كذلك بالتأكيد، إلا أننا ينبغي أن نذكر على الفور أن هذا لم يكن مقصورا على مصر أو بضع حالات غيرها ، بل أتى ظاهرة عالمية معدية . فالحضارة الغربية الحديثة كطارئ حادث جدا تعد بالفعل أول حضارة عالمية فى التاريخ .

بهذا فإنها لا تخص مصر خصيصا وتحديدا ، بحيث قد يجوز لنا أن نقتطعها من شريط الزمن ، فنتبقى لنا حينئذ وبدون تناقض استمرارية نادرة فى الحضارة المادية عبر

لقطاع الأكبر من التاريخ المصرى تتراعى وتغضى ما بين بدء الزراعة والحضارة الفرعونية وما بين قدوم الحضارة الغربية الحديثة .

بهذا أيضا لا يتبقى لنا من العلامات الأعلام بين المتغيرات الجذرية فى تاريخنا سوى انقلاب الاسلام والتعريب الذى من بعده أصبحت مصر جزءا لا يتجزأ من العالم العربى وعاشت غالبا إقليميا أو رأسا فى دولته السياسية وفى ظل وحدته القومية ، وواضح أننا مهما قلنا فلن نستطيع أن نبالغ فى القطع بأن مركب الاسلام - التعريب كان أخطر انقطاع فى تاريخ مصر حيث انتقلت به من الفرعونية إلى العروبة .

ولكن من البديهي فى الوقت نفسه أن التعريب والاسلام هو انقطاع ثقافى فقط ، أى ينصرف إلى النواحي اللامادية وحدها ، أى الثقافة بمعناها المحدد ، أما النواحي المادية ، أى الحضارية عموما ، وخاصة قاعدتها الأساسية الزراعة ، فقد استمرت كما هى فرعونية الهيكل والبناء حتى مجئ الحضارة الغربية الحديثة فى القرن الماضى .

وعلى هذا فإذا كنا نقول مثلا إن بريطانيا تمتاز عموما بالاستمرارية السياسية والانقطاع الاجتماعى ، بينما تمتاز فرنسا على العكس بالاستمرارية الاجتماعية والانقطاع السياسى (١) ، فإن لنا أن نقول إن مصر تمتاز تاريخيا بالاستمرارية فى الحضارة المادية وبالانقطاع فى الحضارة اللامادية . أو بصفة أخرى وأوضح ، يتلخص جوهر الموقف فى معادلة أساسية هى : استمرارية حضارية وانقطاع ثقافى .

غير أن هذه المعادلة لا تنتهى عند هذا الحد ، أو هى إن شئت تنتهى عند هذا الحد ، بمعنى أنها تنقلب بعده رأسا على عقب وإلى النقيض المطلق منذ دخول الحضارة الغربية الحديثة ، ذلك أن تلك المعادلة القديمة إنما تصدق بطبيعة الحال على الماضى منذ بدايته الأولى حتى بداية العصر الحديث وقدوم الحضارة الغربية . أما بعد ذلك ، أى الآن فى مصر الحديثة والمعاصرة ، فكما فى سائر بلاد الدنيا بلا استثناء حدث أخطر وأعمق انقطاع حضارى فى تاريخنا حيث دخلت مصر الحضارة الغربية الحديثة مع الداخلين ليشترك الجميع فى حضارة واحدة لأول مرة هى الحضارة الغربية العالمية التى دشنها ونشرها الغرب .

وفى الوقت نفسه فإن هذا الانقطاع الجذرى إنما اقتصر بالطبع على النواحي

(1) H. J. Fleure, ed., Le personnalite geographique de la France, La Blache, Lond., 1946, p. xv.

المادية أو الحضارة ، بعيدا تماما عن النواحي اللامادية أو الثقافة كما تتمثل فى العربية والعروبة والكيان والتراث العربى فضلا عن الدين والعقيدة .. إلخ . وهكذا بعد أن كانت المعادلة «الألفية» القديمة هى الاستمرارية الحضارية (الزراعة و الفرعونية) والانقطاع الثقافى (التعريب والاسلام) ، أصبحت المعادلة «القرنية» الجديدة منذ القرن الماضى هى الاستمرارية الثقافية (العروبة والاسلام) والانقطاع الحضارى (التعريب والأوربة) .

وبهذا وذاك تصبح لدينا معادلتان أساسيتان لمرحلتين أساسيتين فى تاريخ مصر ، كل منهما على طرف النقيض من الأخرى ، والجمع بينهما يعطينا ثنائيتى الفرعونية - العروبة على الجانب الثقافى القومى والأصالة - المعاصرة على الجانب الحضارى المادى ، ولكن عدم التفرقة بينهما فى دراسة مصر المتغيرة أو متغيرات مصر يمكن أن يؤدى إلى أحكام خاطئة وخط فى الصميم . من ثم فهذه المفاتيح الأولية نبدأ دراستنا هنا بالماضى أولا وبالاستمرارية منطقيا .

الاستمرارية

ولعل خير ما نفعل لتقصى واختبار قاعدة الاستمرارية هو أن نتتبع مظاهرها ودلائلها فى مختلف الجوانب الطبيعية والبشرية جانبا جانبا على التوالى ، وبذلك نحدد الثوابت والمتغيرات فى كل منها تباعا . ولقد أتيت لنا بالفعل أن نتعرف على كثير منها خلال فصول الكتاب السابقة ، وليس علينا هنا إلا أن نجمع بينها ونفصل فيها القول لنصل منها إلى القول الفصل فى بؤرة واحدة مركزة ، وفى تصنيف هذه الجوانب يحسن أن نبدأ بمظاهر الأرض الطبيعية أولا ، تلك التى قد تحملنا بعيدا بعض الشيء بعض الوقت عن معادلاتنا الأساسية السابقة بمبناها الحضارى ، غير أنها قاعدة الأساس منهجيا ، ومنها على أية حال نتقدم منطقيا إلى اللاندسكيب الحضارى والسكن والمسكن ، ثم من هذه إلى الاقتصاد وخاصة الزراعة ، إلى أن نختتم أخيرا بالجوانب البشرية المباشرة كالنظم السياسية والاجتماعية والحياة اليومية .

مظاهر الاستمرارية الطبيعية فى الأرض

فإذا نظرنا إلى مصر أولا ، فسنجد أن رقعتها الثانية المحددة تقريبا لم تتعرض

لتغيرات أو تقلصات مثيرة خلال العصور التاريخية . فالمنطقة ، منطقة الوادى ، نهريّة أساسا وليست سيّسمية بأيّ درجة تذكر . وإذا لم تعرف أىّ تغيرات نكبائية أو فجائية مما قد يصيب المناطق البركانية أو الزلزالية مثلا ، وقصارى ما تعرضت له من مظاهر تغير السطح يقتصر على الحافة الساحلية ، كمجرد مماس ، حيث حدثت بعض عمليات انخفاض فى قطاعات معينة ، خاصة فى العصور الوسطى ، اتسعت أو انكمشت بعدها بعض البحيرات الشمالية ، لكن دون أن تتغير الطبيعة الجغرافية الأساسية المحلية .

وخلف الساحل أيضا تعرضت أرض الشمال إلى كارثة نشأة نطاق البرارى الملحية القلوية ، فانتقل من المعمور إلى اللامعمور ، أو إرتد إلى نطاق المستنقعات البرية الذى كانه فى عصور ما قبل التاريخ . على أن هذا التغير قد لا يكون مسئولية الطبيعة ، وإنما نتيجة لأعمال (أو إهمال) الانسان ، أو لعله الاثنان معا .

وفيما عدا هذا ، فعلى الأطراف أيضا ، أطراف الوادى الصحراوية ، كانت تحدث تغيرات مستمرة من زحف الصحراء أو توسع الأرض السوداء ، أى كمظهر من مظاهر الصراع الطبيعى بين الرمل والطين ، غير أنها كانت كقاعدة تغيرات محلية بحتة ، وطفيفة هامشية عند ذلك .

أما فى قلب الوادى فليس ثمة إلا تغيرات الارساب والتعرية النهرية العادية المستمرة والدعوب فى مجرى النيل وعلى جانبيه ، وهذه أيضا طفيفة مثلما هى بطيئة ، ولعل أبرزها هو زحف رأس الدلتا الهادئ إلى أسفل ونحو الشمال .

وحتى إذا نظرنا إلى شبكة ترعنا الكثيفة المعاصرة ، فليس من العسير أن نتعرف فيها على أجزاء وقطاعات من أصل قديم . فكثير من فروع الدلتا القديمة ، سواء كانت سبعة كما يقول هيرودوت وسترابو أو تسعة كما يقول بطليموس ، إذا كانت قد اندثرت كفروع طبيعية فقد تحولت إلى ترع للرعى يمكن بسهولة تحديد مساراتها ومجاريها فى ترع اليوم . ومن الممكن أن نرسم خريطة واحدة متعددة الألوان لمجارى الدلتا تحدد بكل تفصيل القطاعات القديمة والحديثة فيها كل بلون معين ، وفيها سنجد الألوان المشتركة هى القاعدة السائدة أكثر منها الاستثناء العابر .

وإذا نحن اعتبرنا اللاندسكيپ الطبيعى على العموم فيمكننا أن نقول - مع وهيبة - إن التطورات فى جغرافية مصر الطبيعية تمضى بطيئة متناقلة . كما أن التغيرات التى

طرأت على إستغلال الأرض وعلى حياة الناس «ربما لم تمس جوهر الأشياء» (١) . مثلا ، سطح الأرض ، وجه مصر نفسه ، لم يكد هو الآخر يعرف تغيرا أساسيا أو محسوسا فى شكلها ومظهره العام عبر تاريخه الألفى الأخير . فالمنطقة بلا غطاء نباتى طبيعى مذكور كما نعرف ، فلم تتعرض لما تعرضت له مناطق أخرى كثيرة كعملية إزالة الغابات التاريخية ولاعرفت مشكة تعرية التربة وغير ذلك مماكان له أكبر الأثر فى تغيير طبيعة وشكل الحياة فى تلك المناطق .

عن المناخ

هل تغير مناخ مصر ؟ هل تغير ، يعنى ، عبر العصور التاريخية وماقبل التاريخ ، أى بعد وبعيدا عن تغييره المحقق فى البلايستوسين والعصر المطير ؟ أم أنه يبدى من الاستمرارية مايسير بالموازاة والموازنة مع أرض مصر ؟ إن المناخ تغير فى العصور التاريخية ، قضية أثيرت فى مصر مثلما أثيرت فى كثير من بلاد العالم وعلى مستوى العالم نفسه . وتنقسم أدلة التغير عادة إلى قسمين : وثائقية تشمل رسوم الأقدمين وكتابات المؤرخين القدماء بما فى ذلك تقاويم وسجلات فيضان النيل ، ثم طبيعية تشمل شواهد التكوينات الجيولوجية والتربة وأثار النبات والحيوان .

غير أن المشكلة أن التاريخ بطبيعته «هوائى» حول قلب على مستوى الأحوال العادية نفسها ، ويندر أن يكرر نفسه بحذاقيه فى عامين متتالين يوما بيوم حتى وإن أتى الفارق طفيفا للغاية . ومن ثم فهو بالضرورة نظام متغير ، سواء بصفة جارية وعشوائية بلا نظام دورى أو فترى غامض ، سواء على المدى القصير أو الطويل ، إلخ . وفى أغلب الاحوال فإن هذه التغيرات ونتائجها قد تكون طفيفة بدرجة غير حاسمة أو قاطعة . من هنا يمكن أن تخضع شهادات وشواهد الماضى للتفسير المتناقض .

والغالب فى هذه الحالة أن النتائج والمظاهر التى يردها البعض إلى المناخ ، يردها البعض الآخر إلى العوامل البشرية والتاريخية البحتة كالحرب والحكم والادارة واستغلال الأرض . ومن هنا كانت القضية دائما خلافية ، وكانت هناك دائما مدرستان : المؤيدون

(١) دراسات فى جغرافية مصر التاريخية : المقدمة .

والمنكرون . وفى مصر تضم مدرسة التغير ، ضمن آخرين حزين ومرى وبوتزر ، كما تغطى نظرية التغير عصور ما قبل الأسرات والفرعونية والكلاسيكية والعصور الوسطى .

قبل التاريخ

عن العصر الحجري الحديث وما قبل الأسرات ، فإن مما يشير إلى مطر غزير (نسبيا) وجود طبقة أو طبقات رقيقة من الحصى والرمال الخشنة فى مواضع حالات الحفائر إذ لا ترسب مثلها سوى التعرية المائية الغطائية sheetflooding كالسيول أو الأودية . مثل هذه الطبقة نجدها فى مرمدة فوق طبقات السكنى النيوليثية الأولى ، وكذلك فى المعادى فى فترة ما بعد جرزه ، ثم فى الفيوم فى عصر ما قبل الأسرات ، بينما عثر فى أرمنت على طبقة من رواسب الأودية الدقيقة فوق طبقات سكنى البدارى .

ومن هذه الشواهد يستنتج بوتزر حدوث فترة مطر ثانوية أو نسبية subpluvial فيما بين سنتى ٥٠٠٠ ، ٢٢٥٠ ق . م تخللتها عدة ذبذبات مناخية أكثر ثانوية ويبدو أن هذه الفترة إرتبطت بقدر من الدفاء أو الحرارة الاضافية ، بدليل وجود بقايا لأحياء مدارية فى بعض المواقع فى الدلتا والفيوم . وفى الاتجاه نفسه تشير آثار التعرية المائية النشطة فى مرتفعات جنوب الصحراء الغربية . فإذا صح هذا لكانت هذه الفترة الرطبة الدافئة فى مصر مناظرة ومعاصرة للفترة الأطلنطية فى أوروبا Atlantic phase .

على أن الجفاف عاد من جديد كما كان الحال قبل سنة ٥٠٠٠ ق . م وذلك فى عصر الدولة القديمة ، بدليل غزو الكثبان الرملية لوادى النيل فى مصر الوسطى ، كما أن أقوال إيبوير فى الأسرة التاسعة حوالى ٢١٠٠ ق . م يمكن أن تشير إلى غزو الرمال حيث يصيح «لقد أصبحت مصر العليا صحراء» .

من الأدلة الهامة أيضا رسوم الكهوف القديمة فى الصحراء الشرقية والجلف والعيونات ، فكلها تدور حول حيوانات سافانية مدارية حارة كالفيل والخرتيت والغزال والنعام فى الصحراء الشرقية والزراف فى الجلف - العيونات ، مما يدل قطعا على مناخ مطر ومطر غزير .

ويحدث مرى فى هذا الصدد أن محور مرتفعات الصحراء ربما كان يتمتع فى العصر " ، الحديث بإجتماع وتطابق أو تداخل نطاقى المطر الشتوى من الشمال

والصيفى من الجنوب ، وأن «هذه المنطقة الأنسب جدية بأن تغير بجدة ويمأساوية إلى واحدة من الأقل مطرا حالما تتراجع الأمطار الشتوية والصيفية نحو الشمال والجنوب على الترتيب» .

ومهما يكن ، فمنذ جرز (٢٦٠٠ ق.م) بدأت هذه الحيوانات تنقرض إلى أن اختلفت تماما قبل عصر الأهرامات فى الأسرة الرابعة التى شهدت بذلك آخر أمطار الفترة المطيرة .

وتعطى البقايا النباتية الدلالة نفسها . فقد عثر على بقايا جذوع أشجار ضخمة من السنط والأثل والجميز وغيرها فى مواقع جافة الآن بقلب الصحراء بعيدا عن الوادى ، مما يعنى أن الصحراء المنخفضة فى عصر ما قبل الأسرات وحتى الدولة القديمة لم تكن صحراء مطلقة بل مزيجا من صحراء السنط والسفانا البستانية .

والخلاصة كما يذهب بوتزر أن الفترة ٥٠٠٠ - ٢٣٥٠ ق . م كانت أرطب نسبيا مما يسود اليوم . وبالتفصيل ، وقعت قمة الرطوبة قبل فترة نقادة الأولى (العمري) ، بينما حدثت نوبتان من الجفاف الشديد فى فترة الانتقال بين النقيضين (حوالى ٣٧٠٠ ق.م) وبين الأسرتين الأولى والثالثة (حوالى ٢٨٥٠ - ٢٦٠٠ ق.م) . ومع الأسرة الخامسة كانت الأمطار قد انقطعت تقريبا ، فى حين تحدد الأسرة السادسة (حوالى ٢٣٥٠ ق.م) نهاية الفترة المطيرة جميعا . (١)

العصر التاريخى والكلاسيكى

إذا انتقلنا إلى العصر التاريخى بمعناه الدقيق ، فإذا مرى يجد الكثير من الأدلة على تغير المناخ (٢) . أدلة الجفاف الشديد منذ بداية عصر الأسرات متوافرة ، منها وجود جثث فى حالة جيدة من الحفظ بمقابر نوبية ترجع إلى عصر ما قبل الأسرات . بساطة وقلة ملابس المصريين القدماء بدرجة أقرب إلى العرى أحيانا ، كما تصور الرسوم الفرعونية ، موح آخر بشدة الجفاف والحرارة .

بالمقابل ، ثمة أدلة على رطوبة غير عادية فى جنوب الصحراء فى جانب و الساحل الشمالى فى الجانب المقابل فى الأولى ، هناك أدلة على استمرار سكنى الصحراء النوبية

(1) Butzer, "Environment and human ecology in Egypt etc," loc cit., p. 63-76.

(2) G. W. Murray, "Egyptian climate. An historical outline," G. J., 1951.

حتى الدولة الوسطى أى حتى ٢٠٠٠ ق . م . فقد عثر هناك على آثار حظائر للماشية حيث تستحيل حياة الماشية اليوم ، إذن كان المطر أغزر ، على الأقل فى المرتفعات كالجلف والعوينات ، ومن باب أولى فى مرتفعات الصحراء الشرقية .

أما فى الساحل الشمالى فلا بد أن المطر كان أغزر ، أو أن نطاق المطر كان أعمق وأعمق نحو الجنوب ، وذلك إبان الفترة الكلاسيكية أى الألف الممتد على جانبي الميلاد من ٥٠٠ ق . م إلى ٥٠٠ ميلادية (هذه الفترة كان على المستوى العالمى بالفعل فترة زيادة فى المطر ، وهى التى تعرف فى التاريخ المناخى العام «بفترة قمة المطر الكلاسيكية Classical Rainfall Maximum»).

نقول لابد ، بدليل وجود آثار معبد دينى على بعد ٢٥ كم من الساحل ، وفيلا سكنية على بعد ٦٧ كم منه تحتوى أيضا على بقايا جذوع اشجار أرز وبلوط مما لا ينبت أو يمكن أن ينبت فى مصر الآن . (١)

وإنما نسبة الفترة الكلاسيكية ، فإن هذا ينقلنا إلى أكثر من وثيقة تاريخية شهيرة عن طقس الاسكندرية . الأولى هى وثيقة كلاوديوس بطليموس فى القرن الأول الميلادى (وهو غير بطليموس الجغرافى الكبير) . الوثيقة - لا قياسات بالطبع - ثبت وصفى تسجيلى بأيام المطر وإتجاه الرياح والحرارة والعواصف الرعدية على مدار السنة فى المدينة. السجل ينطوى مع ذلك على ظاهرات أو نتائج محيرة وغريبة.

فهو يشير أولا إلى نسبة عالية من الرياح الجنوبية والغربية فى الصيف بدلا من الشمالية السائدة الآن تماما . أيضا كانت العواصف الرعدية تحدث فى الصيف ، حيث لا تعرف الآن قط . أما المطر فكان موزعا على شهور السنة ، كما كان أكثر انتظاما مما هو عليه الآن . وعموما يفهم من السجل أن الأمطار كانت تسقط طول السنة وإن لم تتغير كميته .

وقد تساءل هلمان Hellmann ، الذى أثارت إعجابه الصفة العلمية للسجل ، عما إذا كان ينتمى أو يشير إلى مكان آخر غير الاسكندرية مثل سالونيك بالتحديد شمال اليونان .

(1) G. W. Murray, "A small temple in the Western Desert", Journ. Egyptian archaeology, vol.17,1931.

ولكنه ، وعبثا لم يجد دليلا ، أى دليل على ذلك ، انتهى إلى واحدة من اثنتين : إما أن ينقل السجل إلى الشمال ، إما أن تنقل العواصف إلى الجنوب (١)

وعلى أية حال ، فهناك سجل آخر ، أقل دقة ، لأنتيوخوس ، حوالى سنة ٢٠٠ ميلادية ، يؤكد صحة السجل الأول . ثم فيما بين الاثنين ، يأتى سجل ثالث احتفظ به الجغرافى بطليموس نفسه حوالى منتصف القرن الثانى الميلادى . ويبدو أنه يغطى سنة واحدة ، ولكنه يؤكد السجلين السابقين من حيث كثرة الأيام الممطرة فى شهور إبريل ، يونيو ، سبتمبر ، أكتوبر ، الجافة اليوم. (٢)

وبينما تعرضت كل هذه الوثائق للنقد والشك العميق عند البعض ، فإن البعض الآخر يقبل بها وبدلالاتها . فلا يعترض مرى مثلا على سجل كلاوديوس بطليموس ومعناه ، بينما يستنتج هنتنجتون أنه «يبدو على هذا أنه فى أوائل العصر المسيحى كان مناخ شمال مصر ، حتى فى الصيف ، خاضعا للاضطرابات الاعصارية مع رياح غربية شائعة وريجات رعديّة عابرة» (٣) . وأيا كان نصيب هذه التخريجات من الصحة ، فإن من الانصاف موضوعيا أن ندرك أو نستدرك أن مما يؤيدها فى خطها العريض دلالة قضية أخرى فى تغير مناخ مصر الكلاسيكية وما بعد الكلاسيكية وهى قضية إقليم مريوط ، نقطتنا التالية.

مناخ مريوط

هذه القضية ، التى تعد نموذجا كلاسيكيا على تأرجح التفسير التقليدى ما بين العوامل المناخية والعوامل البشرية ، تتلخص فى أن هذا الاقليم كان شديد الخصوبة غنى الانتاج والسكان فى تلك العصور الكلاسيكية وربما قبلها أيضا . فقد كانت له كما رأينا شهرة داوية أيام الاغريق خاصة ، والرومان أيضا ، والعرب كذلك .

تدهور الاقليم بعد هذا حقيقة تاريخية وواقع ملموس لا خلاف عليه . فقد تحول إلى إقليم هامشى فقير عار من الغطاء النباتى تقريبا لا يسكنه سوى مجموعات مخلخلة من الرعاة الرحل أو أنصاف الرحل على نحو ما نرى اليوم ونعرف . على أن من الثابت هنا ،

(1) Huntington, Mainsprings, p. 543-4.

(2) G.W. Murray, "A small temple in the Western Desert", Journal of Egyptian Archaeology, vol. 17, 1931, p. 83,

(3) Mainsprings, p. 543.

أو مما يلزم إثباته ، أن الاقليم لم يتدهور فجأة ، بل كان ما يزال غنيا حتى أواخر العصور الوسطى العربية ، وذلك بشهادة المؤرخين العرب مثل المقرئى و المسعودى خاصة (١).

فإلام يرجع هذا الانتكاس ؟ يقول المناخيون إنه تغير المناخ ، وبالتحديد تناقص المطر، وبالأذات منذ سنة ٥٠٠ ميلادية ، أى بعد انتهاء فترة قمة المطر الكلاسيكية الشهيرة. ولثل هذا - يضيف بعضهم - لا يلزم بالضرورة أن يقل متوسط كمية المطر أو أن يقل قلة كبيرة، فقط يكفى أن يتغير نظام المطر أو أن يقل قلة طفيفة ولكنها فى منطقة حدية مناخيا كهذه يمكن أن تكون مدمرة للنبات والزراعة بل إنه ليكفى أن تزيد السنوات التى يفشل فيها المطر ويمتنع لكى تقضى على المحاصيل الشجرية عامة والزيتون والكروم خاصة . أيضا ربما كفت زيادة طفيفة فى درجة الحرارة لتقل الفاعلية الحقيقية لنفس كمية المطر rainfall effectiveness (٢).

غير أن الكثيرين مثل ويدون يرفضون هذا التفسير المناخى وينكرون نظرية تغير المناخ أصلا ، ويرون أن التفسير الوحيد المقبول هو العامل البشرى . وهذا العامل يتمثل فى دخول الرعاة والرعى إلى الاقليم بعد تعرضه لغزواتهم وحروبهم المتكررة المخرية . إلخ (٣) ومثل ويدون، بل قبله ، ذهب كيلينج ، فهو يعترف بأنه كانت هناك مناطق مزروعة غرب الاسكندرية قبل العرب ، « لكن المطر على طول الساحل هو حتى الآن عشر بوصات فى السنة ، وما من شك فى أنه يمكن لسكان كثيرة أن تحيا حياة مستقرة على امتداد سواحل المتوسط » ، كل ما فى الأمر أن الاقليم إكتسحه الرعاة (٤).

وتمضى المناقشة سجالا بعد هذا فى منطق آخر . فإذا كانت الأدلة الوثائقية مشكوكا فى صحتها أو فى تفسيرها ، فإن دلالة الصهاريج سلاح ذو حدين . فعند

(١) المقرئى ، خطط ، ج ١ ، ص ١١٠ : المسعودى ، مروج ، ص ١٥٦ .

(2) S.A.S. Huzayyin, Changes in Climate, vegetation and human adjustment in the Sohara-Arabian belt, in : Mam's role in changing the face of the earth, ed. W. IThomas et al., Chicago, 1955, part I.

(3) A. Weedon, "Report on Mariout", C.S.J., 1992 p. 210.

(4) B.F.E. Keeling, "Climate changes in Egypt", S.N., April 1909, p. 87-88.

المعارضين أن كل صهاريج وآبار وخزانات الرومان إنما تؤكد أن المناخ على أيامهم كان صحراويا جافا ، وإلا فلم بنيت هذه المنشآت ؟ ثم لماذا يقتصر تغير المناخ على مريوط أو مرمريكا مصر دون سائر ساحل البحر المتوسط غربا من برقة إلى المغرب ؟ ولكن المناخيين يردون على السؤال الأول بأن صهاريج الرومان إنما أنشئت بهذه الكثافة لتخزن مطر الشتاء الغزير حينذاك للرعى والشرب فى الصيف الذى كان جافا مثلما هو الآن . وعلى التساؤل الثانى يردون بأن منطقة مريوط كانت دائما أقل أجزاء ساحل المتوسط الجنوبي مطرا ، أى أكثرها حدية ، فكانت هى وحدها التى تأثرت تأثيرا محسوسا بنقص المطر الطفيف .

ومهما يكن الرأى فى التفسير المناخى ، فإن مرى ، من جهة أخرى ، لا يرى أن انخفاض منسوب مياه الآبار فى المنطقة مرجعه تناقص المطر وإنما تناقص أو توقف تسرب مياه النيل إليها بعد انخفاض ساحل الدلتا وانقراض الفرع الكانوبى ، تماما مثلما حدث فى شمال سيناء نتيجة لاندثار الفرع البيلوزى على الجانب الآخر من الدلتا . ومن جهة أخيرة ، لا يستبعد وهيبة الجمع بين العوامل المناخية والبشرية معا (١).

المناخ والفيضان

لايبقى لنا أخيرا من نظريات تغير المناخ فى مصر سوى دراسة جيليت Gillette على ذبذبات فيضان النيل فى العصر الحديث وما يرتبط بها ، أو ما يربطها هو بها من ذبذبات فى مناخ إقليم سحيق البعد هو نيوإنجلند فقد تتبع جيليت سجلات الفيضان خلال القرنين الأخيرين تقريبا من ١٧٣٥ ميلادية حتى بدايات القرن العشرين ، فوجد أنها تتفق إلى حد بعيد للغاية مع ذبذبات المطر فى نيوإنجلند ، بحيث يتشابه منحنى كل منهما تشابها قويا ويتناسبان صعودا وهبوطا . وقد انتهى جيليت من هذه المقارنة إلى أن المناخ قد تغير ، وأنه خضع فى تغيره هذا لدورة طويلة المدى تبلغ ١٥٠ سنة على الأقل . (٢)

(١) دراسات ، ص ٣١ .

(2) Huntington, Mainsprings, p. 520-530.

والآن ، فى الختام ، هل تغير مناخ مصر فى العصور التاريخية ؟ واضح أن القطع بالايجاب أو بالنفى صعب جدا ، والردان و اردان بنفس القوة والمنطق . الشئ المؤكد ، مع ذلك ، أنه إذا كان قد حدث تغير ، فليس جذريا ولايزيد عما أصاب أرض مصر نفسها أى اللاندسكيپ الطبيعى من تغير على أكثر تقدير . أو إذا كان قد حدث ، فقد اقتصر على أطراف مصر الهامشية التى هى بطبيعتها مناطق حدية مناخيا سواء ذلك شمالا أو جنوبا . وعلى الجملة يمكن القول بأن مناخ مصر التاريخى أدخل فى باب الاستمرارية منه فى باب الانقطاع .

وفى كل الأحوال فقلما كان لهذه التغيرات الطفيفة المفترضة ، إن وجدت ، أثر محسوس على وادى النيل نفسه المستقل بنهره عن ضبط المناخ المحلى أو الاقليمى المباشر (١) . ولقد ظل نظام الحياة فى الوادى - تغيرات أو لا تغيرات - أقرب إلى الثبات والاستمرار دون تغير ملموس أو انقطاع حاسم ، على الأقل منذ الفرعونية حتى العصر الحديث .

المظاهر البشرية اللانديسكيپ الحضارى

وإذا تنتقل من اللاندسكيپ الطبيعى والمناخى إلى الحضارى ، بما يحمل من جغرافية السكن والمسكن أو الاستقرار والعمران ، فإن الجغرافيا التاريخية التفصيلية كثيرا ما تكشف لنا عن ثبات واستمرار محقق ، بل ونادر ومثير أحيانا ، فى مواضع كثير من الحالات من قوى ومدن ، فنفس الكوم الطينى ، الربرة الصناعية التى ترفع القرية وتحميها من الفيضان ، كان يحمل حلة فرعونية تعلوها حلة كلاسيكية فقبطية فغربية ، كل منها تنهض على أنقاض سابقتها كأنها طبقات مترتبة تزداد حداثة كلما ارتفعت ، أو كأنها إرسابة جغرافية - تاريخية ، وكأن الكوم - الأساس هو أوتاد الأرض وجذور السكنى فى مصر الفيضية .

(١) وهبة ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

وأحيانا ترتبط بهذه المتتابعة العمرانية متتابعة دينية أصغر أبعادا : فقد يتتابع على نفس الرقعة بلا تخرج معبد فرعونى فكنيسة قبطية فمسجد إسلامى ، ولعل أبرز مثل مسجد أبو الحجاج بالاقصر الذى يحتل ركنا عاليا من معبد آمون بالكرك . وخلف هذا كله تظل الحلة نفسها ، القرية ، خلية متشابهة أساسا من البداية إلى النهاية ، خامة وشكلا وتركيبا ، حتى بأبراج الحمام الشاهقة المضفرة شديدة التميز .

إن جغرافية السكن والمسكن فى مصر الفيضية - تكاد لا تنتهى - هى ، كجغرافية السكان والكثافة فى مصر المتناحية الرقعة ، أقرب إلى أن تتغير أو تتطور إلى أعلى بالتوسع الرأسى والتراكم العمودى منها إلى التغير أو التوسع الأفقى ، وذلك أيضا دون تغير نوعى فى النسيج الداخلى نفسه فى الحالتين .

الرى ، الزراعة ، الاقتصاد

لا شك أن الزراعة المصرية علم بارز ، إن لم تكن أبرز الاعلام ، على الاستمرارية فى حياتنا الاقتصادية وما يتداعى عنها من عناصر حياتنا الحضارية عموما . بل لقد يمعن البعض فى تأكيد هذه الاستمرارية والضغط عليها إلى حد يتجاوز القصد والاعتدال ربما إلى التحريف والتشويه ، فبينما يضغط لوران مثلا بحق على «الاستمرارية الألفية للزراعة المصرية» ، فإنه لا يفتأ يكرر كيف مارسها المصريون «دون أدنى تغيير ، خلال أجيال متعاقبة» . (١)

ومهما يكن من أمر فلا شك فى أن نظام الرى هو الذى يكمن خلف هذه الاستمرارية ، فمنذ أرسيت أركان الرى الحوضى ، لم يتغير نظام الرى ولا المركب الزراعى من مينا إلى محمد على - أكثر من ٥٠٠ سنة - وبالمثل أدوات الزراعة بكل أنواعها وتقاصيلها ، فما نراه منها فى الحقول اليوم نراه بحذافيره على النقوش والرسوم الجدارية الفرعونية ، بل أحيانا باسمه الفرعونى نسا كالقأس والطوب كذلك فإن فصول السنة الزراعية الثلاثة المعروفة حاليا ، الشتوى - الصيفى - النيلى ، هى نفسها الفصول الفرعونية .

(1) L'Egypte d'aujourd'hui, p. 118-122.

حتى التقويم الزراعى الذى يحكم الفلاح المصرى إلى اليوم هو التقويم الفرعونى المسمى حاليا بالتقويم القبطى ، والذى يبدأ مع قمة الفيضان فى سبتمبر (توت) وينتهى بأغسطس (مسرى) ، ويستمد أسماءه من أسماء آلهة الخصب والنماء والوفرة والحصاد والحرارة والشمس الفرعونية ... إلخ . ورغم إدخال التقويم العربى (الهجرى) والغربى (الجريجورى) ، فما استطاعا قط إزاحته أو إزاعته ، حتى يشبهه لوران بالتقويم المناخى الذى أدخلته الثورة فى فرنسا ، مع هذا الفارق الجذرى وهو أن هذا الأخير كان اصطناعيا بحتا محكوما عليه بالفشل فى حين أن التقويم الفرعونى القبطى انبثق طبيعى فصله الفلاح كما لو بالفريضة على قد البيئة النيلية . (١)

على جانب الانتاج ، لا يغير من هذه الاستمرارية ما تعاقب من تطورات وتغيرات مختلفة فى الفن الزراعى أو المركب المحصولى أو التوجيه الاقتصادى . فهناك استمرارية ملحوظة فى المركب المحصولى الأساسى ، فمركب القمح - الشعير - الكتان الفرعونى القديم كما عرفه هيرودوت عاش فى مصر حتى أوائل القرن الماضى ، كما سجلته الحملة الفرنسية على يد جيران وكما عرضه كراوتشلى وبكل ملحقاته من البقول والنيلة والعصفر والقرطم .. إلخ (٢) . فنحن طبعا لم نأكل الذرة ولا عرفناها إلا بعد كشف أمريكا ، وتاريخها فى مصر لا يعدو ١٥٠ - ١٧٥ سنة تقريبا ، وعلى الجملة يمكن القول إن مركب الزراعة الفرعونى ظل خلال وطوال العصر العربى يمثل أكثر من ثلاثة أرباع المركب المحصولى ، وهو الآن ومنذ محمد على لا يقل عن النصف .

وليس أدل على الاستمرارية بعد هذا من دور البقول والمقات ، مثلا ، فى مركبنا الزراعى ، بل وفى مركبنا الغذائى . فكلاهما ورد ذكره فى كل من التوراة والقرآن . فلبصل مع اليهود فى مصر شهرته التوراتية ، وفى القرآن أكثر عن «بقلها وقثائها وفومها وعدسها وبصلها» بل إن كثيرا من أصناف الأطعمة والأغذية الأساسية أو الشعبية المعاصرة انحدر إلينا كما هو من المطبخ الفرعونى بل وبأسمائه الفرعونية نفسها كما يقال ، كالفول المدمس والطعمية والبصارة وأنواع الفطير وكعك العيد (بنفس نقوشه) . حتى «البتا» - الخبز والكلمة - فرعونى أيضا ، كذلك لفظ النعناع ... إلخ

(1) Ibid.

(2) Econ, development, p. 21 ff

هذا عن المحاصيل الغذائية ، أما الصناعية فقد ظلت الألياف والأصبغ والفنون والمهارات ثابتة على خطوطها العريضة : الكتان والتيل أساسا وقليل من الصوف والنيلة والقرطم والعصفر ، المغزل اليدوي والنول المنزلي . ولا تنس كذلك القباطي والجلابية ، الأولى التي تستمد اسمها من القبط الذين برزوا فيها كنوع من النسيج والملبس الممتاز فأخذها عنهم العرب الأول ، والثانية التي هي تحريف لكلمة يونانية بعد أن أخذها المصريون عن الاغريق أيام الاستعمار الاستيطاني البطلمي كبديل عن المنزر الفرعوني القديم فورثته لتصبح الرداء الوطني للمصري حتى اليوم .

ومن المثير بعد هذا أن بعض المراكز المتخصصة ذات الشهرة التاريخية الخاصة في بعض خطوط الصناعة حاليا ترقى بشهرتها إلى أصول فرعونية . مثال ذلك أخميم وصناعة النسيج المتوتنة بها منذ الفرعونية وحتى الآن ، رمزا بليغا للاستمرارية الصناعية النادرة ، وفي العصور العربية الإسلامية ، إذاً أجدنا قراءة الكتاب العرب من رحالة وجغرافيين ومؤرخين وحوليين ، فإن الانطباع الوحيد الذي يفرض نفسه علينا هو أن أهم مراكز صناعة الغزل والنسيج وقتئذ هي غالباً نفس مراكزها الكبرى حاليا ، لاسيما في شمال الدلتا الرطب .

عن أسماء الأماكن

في مجال الاستمرارية ، تقدم لنا دراسة أسماء الأماكن أرضا واسعة خصبة ، وإن تكن بكرا ، للبحث التفصيلي المطول ، الشيق والشاق معا . ومن أسف أن دراسة أسماء الأماكن في مصر ، وهي أساسا مسئولية الجغرافى بالتعاون مع المؤرخ فضلا عن اللغويين ، لم تتقدم بعد كثيرا على نحو ما فعلت مثيلاتها في غرب أوروبا خاصة بريطانيا وفرنسا حيث طفرت إلى علم كامل قائم بذاته بالغ النشاط والحيوية . ومازلنا نفتقد خريطة كاملة تفصيلية لجميع أسماء الأماكن محققة في مصر ، توزعها مصنفة بحسب أصولها التاريخية سواء فرعونية أو كلاسيكية أو قبطية أو عربية . (١) .

ومهما يكن ، فعلى العكس من مثيلاتها في غرب أوروبا حيث نجد مقاطع الأسماء ونهاياتها تعكس عديدا من المؤثرات المتعاقبة تتوزع فيما بينها أسماء الأماكن الراهنة

(1)E. Amelineau, Geographie de l'Egypte a l'epoque copte, Paris, 1893; charles kuentz, "Toponymie egyptienne" B. I.E.,1936-7, p. 217-9.

بنسب متفاوتة (كالكتلى والبريتون والأنجلو - ساكسونى والنورس أو النرويجى والدانيش أو الدانمركى والنورماندى فى بريطانيا) ، فإن أسماء الأماكن فى مصر لا تحتفظ ببقايا وتأثيرات العناصر الدخيلة العابرة إلا غرارا ولما بحيث لفظتها أو سقطت منها معظمها فبادت ولم تصل إلى جغرافيتنا المعاصرة أو تتأصل فيها إلا فى الأقل النادر ، وهكذا لم يبق إلا أقلية من الأسماء الفرعونية الأصلية ، المحرفة بالطبع ، وأغلبية من الأسماء العربية النقية . وما عدا هذه وتلك فاستثناء محدود أو شذوذ نادر .

فمن المعروف مثلا أن اليونان غيروا معظم الأسماء المصرية الفرعونية إما إلى أشكال محرفة على لسانهم أو إلى أسماء جديدة تماما بلغتهم ، كما سنرى بعد قليل ، ولكن هذه وتلك جميعا (فيما عدا القلة التى احتفظت بالجزء المصرى الصميم) انقرضت وعادت الأسماء المصرية لتفرض نفسها كالأعلام المتوطنة . أما الرومان فقد استعاروا الأسماء الاغريقية دون تأثير تقريبا ، وهو ما يشير مرة أخرى إلى فارق النوع بين الاستعمارين ، هذا استيطانى إلى حد بعيد وهذا عسكري بحت . من هنا فإن الأسماء الاغريقية والرومانية الباقية ضئيلة للغاية ، يتركز معظمها فى منطقة الاسكندرية وفى الفيوم ، بينما لا أثر البتة للمؤثرات الآشورية أو الفارسية فى القديم أو حتى التركية فى الحديث .

وهكذا فى المحصلة ، تستقطب أسماء الأماكن المصرية الحية حاليا فى قطبين إثنين أساسا : قطب سالب متنح فرعونى ، وقطب موجب سائد عربى . ولقد يتم تحريف الأسماء الفرعونية إلى العربية من خلال الأشكال الاغريقية ، ولكن هذا قلة معدودة ، والأكثر شيوعا هو أن يتم ذلك من خلال الأشكال القبطية التى ليست إلا صورة معدلة من الأصل الفرعونى . وبهذا تعد القبطية وحدها حلقة الوصل الحقيقية بين القطبين الأساسيين الفرعونى والعربى . ويبقى أن من خلف الواجهة العربية السائدة بين أسماء أماكننا تكمن أو تبرز القاعدة أو الأرضية الفرعونية المتنحية . والمهم فى هذا الثنائية الأساسية مغزاها الواضح من حيث الاستمرارية عبر الأجيال والعصور ومن حيث قدم الحلة والاستقرار المصرى .

والواقع أن بعضا من الأسماء التى تبدو لنا لأول وهلة عربية بحتة ، ليست إلا تعريبا لجذور فرعونية ، مثال ذلك . قوص والقوصية ، وقنا وأبو شوشة .. إلخ . وقلما يطلق اسم

عربى تماما على أعلام فرعونية أو قبطية قائمة بقوة ، إنما هي تعرب فقط، أما الاستثناءات فمحدودة مثل الأقصر (طيبة) التى هى جمع جمع ، أو صيغة مبالغة الجموع لقصر ، لما راع العرب من كثرة القصور بها . وهكذا فإنها تقتصر على ، وتنصرف إلى ، حالات خاصة بعينها .

ولنفصل الآن هذه القواعد ببعض الأمثلة أو العشوائية . النيل نفسه ، إذا بدأنا بالأكبر فالأصغر ومن الواسع إلى الضيق ، وقد لا يكون اسما فرعونيا - نيلوس من مصدر روماني أو عن مصدر إغريقى غير معروف الأصل هو نايوس ، لكن البعض لا يستبعد أن يكون ذلك المصدر تحريفا عن أصل قبطى فرعونى هو نياو بمعنى ماء أو نهر .

بالمثل اسم مصر نفسها ، فإذا لم تكن مصر مشتقة من مسرى شهر فيضان النيل ، أى إذا لم يكن اسم القطر من اسم النهر بطريق غير مباشر كما يذهب ماسيرو ، فقد تكون مستمدة من ثلاثة مقاطع هيروغليفية ما - سى - رع بمعنى بلد أبناء الشمس. فإذا لم يثبت هذا الأصل الفرعونى ، فلقد تكون مصراييم التوراه عبرية كما أن مصر ومشرى ومصرم ومصرين آشورية أو بابلية أو كنعانية أو فينيقية (١) . أو قد تكون مصر نسبة إلى مصر بن بيصر بن حام بن نوح(٢).

بالمثل كلمة قبط . إما أنها نسبة إلى قبط بن حام بن نوح رأسا ، إما إلى مدينة فقط المنسوبة بدورها أصلا إلى قبط بن حام ، إما إلى هيكتاح (هيكبتاح) فقط المنسوبة بدورها أصلا إلى قبط بن حام ، إما إلى هيكتاح (هيكبتاح) Ha-ku-ptah , Hikuptah الاسم الدارج للعاصمة منف . وعلى أى الحالات ، فعن هذا الأصل اشتق الاسم اليونانى المحرف ايجيبتس Aiguptos (٣) الذى أصبح بالتبني علما على مصر فى اللغات الأوروبية .

وان نذكر هنا تلك النظرية الغامضة أو المغربة التى تتبع أصل اسم القاهرة العربى إلى حذر فرعونى هو « إن - كا - هى - رع » كان يطلق فى الدارج على منف أو على قطاع منها . إن لم يكن لافتراضها الافلاس المنقع فى القدرة على الابتكار فى محض التسمية ، فالفاصل الزمنى الكبير بين نهايات الفرعونية وبدايات الفاطمية ، وإلا لكانت

(١) نعمات فؤاد شخصية مصر ، ص ٢٥٥ - ٢٥٦ .

(٢) المسعودى ، مروج الذهب .

(3) W. page May, Helwan, p. 8,

الفسطاط ولواحقها المباشرة أولى بهذا الاقتباس المحرف أو التحريف المقتبس .. أليس صحيحا ؟

فيما عدا هذه الأسماء الإقليمية العامة ، فعل من الأفضل أن نوجز تسلسل أو تتابع الاشتقاق أو التحريف في أسماء المدن في شكل جدول مركز يعطى الأصل الفرعوني فالتعديل القبطي فالتغيير الاغريقي وأخيرا التحريف العربي . ومن هذا الجدول ، الذي يجرى مرتبا بحسب الموقع من الجنوب إلى الشمال بعامة ، نستطيع أن نرى بسهولة تامة الاستمرارية الأساسية والمثيرة في الأسماء بين الماضي والحاضر ورغم كل التحريفات والتصحيحات . على أنه سيلاحظ أن هذه الظاهرة أوضح وأكثر حدوثا في الجنوب وتقل كلما اتجهنا شمالا على مستوى البلد . فهي أكثر انتشارا في جنوب الصعيد عنه في شماله ، وفي الصعيد ككل عن الدلتا ككل ، وفي الدلتا تكاد تقتصر على أقصى حوافها وأطرافها الجنوبية والشرقية والغربية بينما تقل في قلبها الداخلي .

وفيما عدا هذا فإن من الواضح تماما كيف يأتي النهر الاغريقي في الجدول كرافد غريب دخیل تماما منبت الصلة مقطوع النسب بما قبله وبما بعده ، فرض ليسقط ، بينما تترابط الحلقات الثلاث الفرعونية والقبطية والعربية في سلسلة واحدة متداخلة . والاستثناء الاغريقي الوحيد يكاد يقتصر على حالة أبوتيج (أبوتیکا) في الصعيد (تعنى المخزن أو المستودع) ، ونقراش (نوقراطيس) إلى جانب بعض الأسماء في الفيوم ، فضلا بالطبع عن الاسكندرية نفسها وضواحيها ، ومعظم هذه الحالات هي مدن جديدة من تأسيس الأغريق أنفسهم.

هذا ولعل من المفيد أن نضيف أن الجدول ، الذي لا يغطي للأسف كل حلقات أو مراحل التاريخ في كل الحالات ، يستمد معظم مادته من مصادر شتى عديدة ومتفرقة من مراجع التاريخ القديم والآثار ، ولكن بصفة خاصة أميلينو عن جغرافية العصر القبطي ثم قاموس رمزي الجغرافي ثم كتاب شارل كينتزن. ولنا أيضا أن نشير إلى الاختصارين المعروفين في حالة الأسماء الكلاسيكية . Magna=M. الكبرى . Parva=p. الصغرى .

أخيرا ، فثمة بعض إضافات في حالات معينة لا يتسع لها الجدول . فمثلا السويس كما هو معروف تستمد اسمها العربي القديم القلزم من كلوزما أو كليزما الاغريقية . وتمى الأמיד الحالية هي المنديد عند العرب . وهكذا .

العربي	القبطي	الفرعوني	الاغريقي
الصعيد			
أبو سمبل		Ibsambul	Syene
أسوان	Suan	سونه	Philae
(جزيرة) فيلة	pilakh	Pi-lak	Appollonopolis M.
إدفو	Atbo	Tbot	Eileithyiaspolis
الكاب		Nekhab	Hierakonpolis
الكوم الأحمر (طينة)		Nekhen	Latopolis
إسنا	Sne	Te-snet	Asphynis
أصفون (المطاعة)		Hesfun	Hermonthis
أرمنت		Per-Mont	Thebes (Diospolis M.)
الأقصر		weset	Apollonopolis P.
قوص			Koptos
قفط		Kebtoyew	Kainepolis
قنا			Tentyre
دندرة		Enet-ntore	Diospolis Parva
هو			
فار	Phbow		
العراة المدفونة		Abotu	Abydos
أبو شوشة		Per-zoz	
أبو طشت (أبو تشت)		بوتشت	
أخميم	Shmin	Khente-Min	Panopolis, Chemmis
قاو			Antaeopolis
كوم إشقاو			Aphroditespolis
أبو تيج			Apotheka
أسيوط	سيوط	Syout	Lycopolis

Cussa	Gosu	باويت	القوصية
	إخيتاتون	ملوى	تل العمارنة
		رودت	الروضة
Hermopolis	Kais	Shmun	الأشمونين
انتنوبوليس		إنصنا	الشيخ عبادة
		دميت	الشيخ تمى
		منعوت	المنيا
Cymopolis		تاهناور	طهنا
Heracleopolis M.	Kais		القيس
Aphroditopolis	Henen-nesut	Hnes	إهناسيا المدينة
Ptolemais Hormos?	Tep-yeh	Petpeh	أطفيح
Arsinoee	Le-hone		اللاهون
Moeris	Phiom, Te-she		الفيوم
Crocodilopolis, Arsinoe	Me(r) wer, Mwer		بركة قارون
Psenuris	Shedet		مدينة الفيوم
Philadelphia			سنورس
	Sokar		الربيعات
Memphis	Men-mofer	Menfe	سقارة
	Men-nefru-Mire		ميت رهينة - البدرشين
Troja	T-royu, To-ro-uu		طره
Busiris	Bu-usir		أبوصير

شرق الدلتا

Athribis			كوم أتريب
Bubastis	Per-Baste		تل بسطة

Khorbeta	Pharbaethus	شنشلمون	شنشلمون
Tanis	Zanet	صوعن	هريبط
Thmuis + Mendes			صان الحجر
Iseum (الرومان)	Hebe, Per-ehbet		تمى الأمديد
Phakusa	Per-Sopt		بهبيت الحجارة
Pithom	Per-Atum		سقط الحنة
Daphnae			تل المسخوطة
Klysm			تل الدفنة
			السويس

وسط الدلتا

Therenuthis			طراشه
Onouf			منوف
		طنطا	طنطا
Sebennytos	Zeb-nuter	Jemunti	سمنود
Sais			صا الحجر
Xois			سخا
Cabassa	Sen-hur		شباس
	بر - آمون		سنهور
			تل البلامون

وسط الدلتا

Naukratis			نقراش
Hemopolis p.	Tamen-hur, Tinc-enHor		دمنهو
Rakotis			راقودة
Taposiris M.			أبو صير
Bukiris			أبوقير

عن الأسماء الصغرى والأخرى

هذا عن المدن أو الأماكن الأكثر أهمية أو شهرة ، والحصص صعب ، أما فى حالة القرى وسائر المواقع الصغيرة فإنه مستحيل - كتب كل من أميلينو ومحمد رمزى فى هذا وحده قاموسا جغرافيا كاملا ، فكثير جدا من أسماء قرانا قد لانجد له معنى مفهوما بسهولة ، ومهما امتد الخيال يتعذر تصور أصول عربية له ، وفى الوقت نفسه إن نخطئ رنينه الفرعونى ومقاطعه الهيروغليفية . والأمثلة يقينا بالآلاف ، وكل حالة تحتاج إلى التحقيق على حدة ، لكن تكفى بعض العينات العشوائية أو الجرافية البحتة . خذ أولا: بيهمو ، مسنرو ، ترمنت ، أشمنت ، منتوت ، نبتيت ، إشناوى ، إشناوى ، برهتموش ، سندبسط ، سندسيس ، سنديون ، سندنهو ، مطويس ، شابور ، بحقيرة ، دمهوج ، بهرمس ، طهرمس ، شرمساح ، دمسيس ، سمانون ، سرياقوس ، سلامون ، أسطال ، سيلين ، فيديمين ، شرشابة ، دهور ، شنتنا الحجر ، شندويل ، أهرت ، طيهار ، طنيخ ، بهجورة .

أو إعتبر مجموعة المقطع شبرا - بمعنى تل وتحريفا عن شبرد ، فمنه مئات تنتشر على وجه الدلتا ، ولوأنه يختلف تماما أو تقريبا من الصعيد . من الأمثلة : شبرا طو ، شبراتنا ، شبراويت ، شبراخيت ، شبرامنت ، شبرا نخوم ، شبرا النملة ، شبرا إبلولة السخاوية ، شبرا اليمن ، شبرا ملس ، شبرا باص ، شبرانجى . وكشبرا ، ولكن أقل شيوعا وانتشارا بكثير ، يأتى المقطع طوخ ، الذى لا يبدو له لادلول ولا أصل عربى مفهوم ، ومن ثم قد ينحدر عن أصل فرعونى بالغ القدم (٩) . من هذه المجموعة نجد : طوخ الملق ، طوخ دلقة ، طوخ طنابشا ، طوخ البراغطة ، طوخ الأقلام ، طوخ مزيد ، منية طوخ ، قشطوخ ، وكلها - سيلاحظ - فى جنوب الدلتا بالمنوفية والقليوبية وأقصى جنوب الغربية والدقهلية .

وهذه سلسلة أخرى لانرى كيف يمكن أن تكون عربية الأصل : كمشيش ، فرنوى ، هربيط ، دسونس ، كوم أسفحت ، باقور ، دناصور ، دلبشان ، بجيرم ، طنابشا ، طنبدى ، بلقطر ، شنراق ، سنتماى ، نامول ، طنبول ، طنامل ، البشالوش ، خربت ، ميدوم ، أتليدم ، دلهانس ، مشتول ، أنفسط ، سنسقط .

بين السكان والانسان والمجتمع

فإذا ما التفتنا أخيرا إلى الجوانب البشرية بادئين بالعرق والعقيدة ، فالأفضل أن

نقتبس حسين مؤنس بلا تعديل :

«ولعل بلدا من بلاد الأرض لا تصدق على حضارته صفة الاستمرار كما تصدق على مصر ، فإن مصر التي ولدت من نحو خمسة آلاف سنة لازالت هي بعينها اليوم : لم يتغير فيها الدين على طوال هذه الأحقاب إلا مرتين ، ولم تتغير اللغة إلا مرتين أيضا ، على حين أن بريطانيا مثلا لا يرجع تاريخها إلى أبعد من ألفى سنة تغير الدين خلالها مرتين واللغة أربع مرات على الأقل ، وأسبانيا يرجع تاريخها إلى الفين وخمسمائة سنة تغير الدين خلالها ثمانى مرات واللغة ست مرات . أما جنسنا فلم يتغير فى جملته خلال هذه الأعصر إلا تغيرات طفيفة ، فى حين أن بلدا كإيطاليا تعاقبت عليه أجناس كثيرة غيرت عنصر السكان تغييرا هاما أكثر من مرة ، ونتيجة ذلك أن طبيعة الحياة فى مصر وجوهرها لم يختلفا كثيرا رغم هذه الأحقاب المتطاولة ، بل إن العين تقع اليوم على مشاهد كانت موجودة كما هى اليوم أيام الفراعنة» (١)

وفى المعنى نفسه ، فحسبنا هنا أن نعود فنذكر بما قيل بصيغ مختلفة فى ظاهرة ثبات واستمرار وبقاء النمط المصرى عبر التاريخ persistence، وكيف أن الاضافات العديدة والمتواترة إلى التركيب الجيسى لمصر و الدفقات الدموية المتجددة لم تغير جذريا أو جديا من جوهرها الأصيل والأصلى .

وإذا سمح لنا بقليل من التكرار ، فدونك قولة كيث المكثفة عن الفلاحين الذين يؤلفون جسم الأمة اليوم وكيف أنهم هم «النسل المباشر لفلاحى سنة ٣٣٠٠ ق.م» ومقولة دريك المباشرة التى تذهب إلى أبعد من ذلك فى الزمان وفى وحدة النمط الأساسى بين «البداريين، وأهل النقادتين ومصرى الأسرات والفلاحين الذين تراهم يعملون فى الحقول اليوم» (٢).

ومع أننا من جانبنا أميل إلى التحفظ نوعا إزاء هذه الاستمرارية المفرطة والمطلقة التى تتجاوز فيما نرى الثبات إلى الجمود والتجانس إلى التجميد والمرونة الحيوية إلى الأقفاص الحديدية ، فلا خلاف على سلامة الجوهر مبدئيا . وتلك إذن فى كل الأحوال إستمرارية نادرة المثال والمنال ، تتحدى التاريخ كالجغرافيا وربما حتى الجغرافيا قبل التاريخ .

(١) مصر ورسالتها ، ص ١٢٢ - ١٢٣ .

(٢) قارن سابقه ، الجزء الثانى ، ص ٢٧٧

فإذا كان هناك اليوم ملايين من المصريين يبدون مختلفى السحنة واللون أو التقاطيع والقوام كثيرا أو قليلا عن النمط الفرعونى الذى تصوره لنا النقوش و التماثيل ، فإن هناك بالمقابل عشرات الملايين يبدون كنسخ حية متحركة من تلك التصاوير و التماثيل ذاتها . ولقد رأينا كيف وصلت الاستمرارية الإثنية إلى حد أن تشابه التشابه بين القدماء والمحدثين على عمال الحفائر ، بينما يرى البعض فى وجود الأقباط اليوم تجسيدا مباشرا فى حد ذاته للاستمرارية الإثنية والدينية وغير ذلك ، فهم فى النهاية ليسوا إلا حلقة حية بين مصر الفرعونية ومصر المعاصرة .

فى السياسة ونظام الحكم

ثبات أو استمرارية الجنس واللغة والدين هذه لا يقل عنها إثارة للانتباه ثبات أو إستمرارية الهيكل الأساسى للنظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى المصرى ومركب ملامحه الكلمة عبر العصور بكل ما فيها من مزايا ومثالب . الوحدة السياسية المطردة بلا انقطاع تقريبا ، مثلما هى المبكرة بلا سابق كذلك تقريبا ، المركزية السياسية العالية بل العارمة ، بما فى ذلك أسسها الطبيعية من جانب ونتائجها الادارية من الجانب الآخر، بما فى ذلك حتى عبادة الميرى (١) ، النظام الاقطاعى الجامد الغاشم الذى لم يكف عن الوجود والنمو منذ البداية ولا عن الاستغلال الشرس حتى النهاية ، وبين الاثنين لم ينفصل قط لا عن النظام الطغيان الشرقى ولا عن النظام النهري والمجتمع الهيدرولوچى ، دون أن نضيف العلاقة المستمرة بين نظام الملكية ونظام الملكية - تلك فقط ثلاثة أو أربعة رؤوس موضوعات تندرج تحت باب الاستمرارية المطلقة أو شبه المطلقة فى الوجود المصرى منذ كان وحتى الآن ، وهى تغنى تماما عن كل إطناب (١).

ولا شئ ، يقينا ، ككلمة الفرعونية يلخص ويشخص مأساة مصر السياسية المستمرة بلا انقطاع طوال التاريخ والمجسد بلا حياء ما تزال فى صميم حياتنا المعاصرة فلقد صارت هذه الكلمة التعسة «السيئة السمعة» علما على الطغيان المصرى البشع البغيض فى كل مرحله حتى وإن اختلفت التسميات والمسميات أو تطورت الأشكال والشكليات . فالسلاطين والممالك فى العصور الوسطى هم كما أوشك المقرئ أن يضعها

(١) راجع فى هذا بالتفصيل الجزء الثانى من الكتاب ، فصل من الطغيان الاقطاعى إلى الثورة الاشتراكية .

فراعنة ولكن مسلمون ، مثلما كان الفراعنة أنفسهم أباطرة وقياصرة وأكاسرة ولكن مصريون ، هذا بينما عد محمد على بعد ذلك آخر الممالك العظام وأول الفراعنة الجدد (١) إن الفراعنة ، بوضوح مطلق الآن هي لا شك أبرز مثلما هي أسوأ مظاهر الاستمرارية في كيان مصر جميعا .

أما العلاقة بين الحاكم والمحكوم فهي تقليديا علاقة قهر ومقت ، اكراه وكره ، استبداد وحقد ، بينما العلاقة بين الحكومة والشعب هي الريبة والعداوة المتبادلة بكل التفاهم الصامت ، إن لم تعد الأولى العدو الطبيعي للثاني في نظر البعض .

بالمثل ، فإذا كانت مصر - لحسن الحظ - لم تعرف «طبقة حاكمة» وراثية على غرار سلالات الأرستقراطيات الأوروبية فإنها - لسوء الحظ أكثر - عرفت غالبا «العصابة الحاكمة» (ولا نقول أحيانا «الحثالة الحاكمة») بمعنى عصابة مغتصبة تستمد شرعيتها من القوة غير الشرعية . ومن هنا فلئن كانت مصر الطبيعية حديقة لا غابة فقد كانت على العكس بشريا غابا لا حديقة ، إن كانت زراعا مزرعة لا مرعى ، فقد كانت سياسيا مرعى لامزرعة للأسف . بالتالى فكثيرا ما كانت مصر إلى حد بعيد حكومة بلا شعب سياسيا ، وشعبا بلا حكومة اقتصادية .

وهذا ما يصل بنا في النهاية إلى ذروة النظام .. وذروة المأساة أيضا . لقد كانت مصر أبدا هي حاكمها ، وحاكمها هو عادة أكبر أعدائها ، وأحيانا شر أبنائها . وهو على أية حال يتصرف على أنه «صاحب مصر» ، «ولى النعم» أو الوصى على الشعب القاصر الذى هو «عبيد إحساناته» ، وظيفته أن يحكم ووظيفة الشعب أن يُحكم ، وأن الشعب الأمين هو شعب أمين ، والمصرى الوطنى الطيب هو وحده المصرى التابع الخاضع ، إن لم يعتقد حقا أن المصرى لا يكون مصريا إلا إذا كان عبدا أو كاد !

والحقيقة أن حاكم مصر طوال تاريخها الماضى إن لم يكن ينظر غالبا إلى الوطن كضييعته الخاصة وإلى الشعب كقطيع ، فقد كان على أحسن تقدير يتبنى فكرة الراعى والصالح والرعية التوابع ، أى فكرة الأبوة والأبوية العتيقة paternalism ، الطيبة أو القاسية بحسب الأحوال ، وبحيث كان الحكم المطلق أشبه عمليا بالحكم الرومانتيكى ، والدولة الفردية أقرب في الواقع إلى «الدولة الشخصية personal state» .

(١) راجع سابقه ، الجزء الثانى ، ص ٥٧٠ - ٥٨٠

بالمقابل أو فى الاتجاه المضاد ، ولكن للمزيد من الأسف والأسى أيضا ، فإن مصر المحافظة أبدا المفرطة الاعتدال جدا والتي لا تؤمن بالطرفة ولكن بالتدريج الوئيد أساسا ، لم تعرف الثورة الشعبية بالكاد ولكن الانقلاب العسكرى فقط وبالتحديد ، وذلك منذ الفراعنة والماليك حتى اليوم بلا استثناء ولا اختلاف . استمرارية ، يعنى ، فى قاعدة الانقلابات وغياب الثورات .

فخلال أكثر من ٥٠٠٠ سنة لم تحدث أو تنجح فى مصر ثورة شعبية حقيقية واحدة بصفة محققة مؤكدة . مقابل بضع هبات أو فورات فطيرة متواضعة أو فاشلة غالبا ، مقابل عشرات بل مئات من الانقلابات العسكرية يمارسها الجند والعسكر دوريا كأمر يومية تقريبا منذ الفرعونية وعبر المملوكية وحتى العصر الحديث ومصر المعاصرة .

وهكذا بقدر ما كانت مصر تقليديا ومن البداية إلى النهاية شعبا غير محارب جدا أو إلى حد بعيد فى الخارج ، كانت مجتمعا مدنيا يحكمه العسكريون كأمر عادى فى الداخل . وبالتالي كانت وظيفة الجيش الحكم أكثر من الحرب ، ووظيفة الشعب التبعية أكثر من الحكم ، وفى ظل هذا الوضع الشاذ المقلوب ، كثيرا ما كان الحكم الغاصب يحل مشكلة الأخطار الخارجية والغزو بالحل السياسى وأخطار الحكم الداخلية بالحل العسكرى ، أى أنه كان يمارس الحل السياسى مع الأعداء والغزاة فى الخارج والحل العسكرى مع الشعب فى الداخل ، فكانت دولة الطغيان كالقاعدة عامة استسلامية أمام الغزاة بوليسية على الشعب .

من هذا وذاك - كيف لا ؟ - جاء ت لعنة خضوع الحكم العسكرى الاغتصابى الاستسلامى للاستعمار الأجنبى على المستوى الخارجى ، ولعنة خضوع الشعب السلبي المسالم للحكم البوليسى فى الداخل . وهى جميعا سلسلة متناقضات ساخرة بقدر ما هى قطعة من الاستمرارية المأساوية المحزنة المخجلة .

هذا فى الداخل . أما فى الخارج فإن الأمر لحسن الحظ نوعا يختلف نسبيا أو جزئيا فالاستثناء الوحيد تقريبا من قاعدة الاستمرارية فى مجال السياسة والوجود السياسى المحزن يكاد يقتصر على موضوع الاستقلال والاستعمار أو الامبراطورية والمستعمرة فهو وحده الذى يجمع أو يتوزع بين الاستمرارية والانقطاع . فلنحو ألفى سنة عاشت مصر دولة مستقلة أو إمبراطورية بلا انقطاع تقريبا ، ولكن لنحو ألفى سنة أخرى باتت مستعمرة أو تابعة بلا انقطاع كذلك .

من الحياة اليومية

تبقى أخيرا الجوانب البشرية والتقليدية فى الحياة العادية اليومية للمجتمع المصرى بكل ما فيها من أشياء صغيرة ولكنها بالغة الدلالة على كوامن الشخصية المصرية . فكثير جدا من العادات والتقاليد والممارسات والطقوس ، وكذلك من المعتقدات والأفكار وحتى الخرافات والأساطير ، عدا الألفاظ والأمثال ، فضلا عن الاحتفالات والأعياد .. إلخ ، انحدر إلينا من مصر القديمة وظل حيا لآلاف السنين دون تغيير أو تحوير أو إضافة أحيانا . وبعض هذه المظاهر مرتبط بطريقة أو بأخرى بالبيئة ، والبعض الآخر مجرد وراثه اجتماعية ومحافضة مكتسبة ، وبعضها سابق للإسلام ولكنه استمر بعده أو تحول فقط فى ظله .. إلخ

من الأولى عيد وفاء النيل وعيد الغطاس وشم النسيم ، وكلها من فولكلور الطقس وتراث البيئة المحلية وترتبط وثيقا بالنهر ودورة الفيضان السنوية ، ولكل منها طقوسه الجماعية الثابتة والمحددة . فوفاء النيل - يوم الزينة فى القرآن (١) - هو عيد النهر وطقوس بلوغ الفيضان سن الرشد ، وهو مستمر بموكبه المائى منذ الفراعنة حتى الآن ، قبل الاسلام بغير «ضحيتة البشيرية» التى زعم البعض ، وبعده «بحجته الشرعية» التى يعرفها الكل . وقديما كان هناك عيد الصليب (١٤ توت) ، فيه تفتح الترع إذا كان الماء زائدا .

أما شم النسيم - النيروز فى أصول الشرق القديم - فهو عيد الربيع والطبيعة ودورة الفصول والطقس . (٢) وكما كان المصريون يتقاطرون بالزورق النهرية على بوسطة أثناء أعيادها فى القديم ، نشهد اليوم الرحلة النهرية التقليدية إلى القناطر الخيرية .

أما الغطاس (١١ طوبة) فهو أصلا وأساسا الاحتفال بموت وبعث أوزيريس فى الأسطورة الفرعونية ، وبالتالي كان عيداً مصرياً بحثاً وقبلياً خالصاً ، وكان له شأن عظيم حتى ليشترك فيه المسلمون (٣). وهو فى جوهره طقس تعميدى مسيحى اختلط بالطقس الفرعونى الوثنى . ففيه يستحم الأقباط فى النهر المسكوبة به المياه المقدسة ،

(١) نعمات فؤاد ، النيل ، ص ٣٧٠ .

(٢) المسعودى ، مروج الذهب ، ج ١ .

(٣) المسعودى ، ج ١ .

استمرار فى الواقع لاحتفالات الفراعنة بالنهر تبركا وتبريكا (١) . كذلك فإن ليلة النقطة ، التى تمثل بداية الفيضان عادة (١١ بؤونة - ١٧ يونيو) ، إن هى إلا امتداد «لدمعة إيزيس» ، أول قطرة فى الفيضان فى ملحمة الفرعونية الكبرى (٢).

وفى هذا المجال ، فلعل أشد وأغرب مظاهر الاستمرارية وأكثرها مدعاة إلى الدهشة مهرجان سيدى أبو الحجاج السنوى بالأقصر فى رمضان ، فهو يكرر فى طوقسه مهرجان الإله آمون السنوى بطبيعة بحيث يكاد يكون نسخة إسلامية من الأصل الفرعونى. فكلاهما يرتبط بالنهر ويتم بالزورق والقارب المقدس فى دورة متشابهة داخل دائرة ساحة معبد الكرنك وطرق المدينة وتحت الأعلام والبندوب وبين مظاهر الاحتفالات الدينية والتجارية والترفيهية المتشابهة . (٣).

ومن الظواهر المكتسبة كذلك والتى تحولت إلى موروثات عادة الختام وتحريم الخنزير ، كلاهما يرتبط فى رأى البعض بالبيئة الحارة والضرورات الصحية ، كلاهما كذلك ولذلك سابق للإسلام بل وللإهودية والمسيحية جميعا ، ولذلك أيضا يكاد يكون مشتركا بين الطائفتين اليوم .

والاستمرارية واضحة بعد ذلك بقوة فى كثير من التقاليد الشعبية فى الزراعة وعادات الزواج والولادة و الأفراح (ليلة الحناء ، الصباحية ، النقود ، السبوع) ، ثم الماتم والدفن وزيارة المقابر (خميس الميت ، فطير الرحمة ، الأربعاء ، والآخر ما هو إلا ترجمة أو انعكاس لفترة تحنيط الجثة قديما وباللغة ٤٠ يوما) .

كذلك الأمر فى الأكلات والأطعمة الشعبية والوصفات الطبية والأدوية البلدية (بما فى ذلك حتى الششم لفظا ووظيفة!) . بالمثل عن خرافات التفاؤل والتشاؤم وما يرتبط بها من خزعبلات «العين» والأحجية والتعاويز والتمائم (بما فى ذلك حتى «طاسة الخضة»!) . وعن الخرافات بالذات يعتقد ماسبرو «أنها هى معتقدات مصر الفرعونية تلك التى تعيش فى الأعم الأغلب فى خرافات مصر الحالية» .

(١) وحيد ، ص ٥٢

(2) Baedeker, Egypt, 1914, p. XCVII.

(٣) محرم كمال ، آثار حضارة الفراعنة فى حياتنا الحالية ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ٦٧ - ٦٨ ، ٧٧ - ٧٩ .

والفنون أيضا

حتى الرقص (الرقص الفرعونى) و الموسيقى (الهارب والربابة .. إلخ) ظلت معنا حتى اليوم . (الغريب والطريف أن الرقص والغناء كانا من الصادرات الثقافية لمصر الفرعونية إلى الشام والفاخت منذ بيبيلوس وفينيقيآ . إلخ ، تماما مثلما هما الآن .) حتى أساليب الفن وتعبيراته من رسم وتحت وعمارة ظلت ثابتة بلا تغيير ٣٠٠ - ٤٠٠ سنة ، وبعضها انحدر إلينا حتى اليوم أو تشكل فى قوالب جديدة . ففئما عدا تطورات العصر والعقيدة ، فإن العمارة الفرعونية مستمرة خلال العمارة القبطية ، وهذه حلقة اتصال بينها وبين العمارة الاسلامية .

القبة ، مثلا ، بدأت كما رأينا فى الفرعونية ، ولو أنها وصلت إلى القمة فى العمارة الاسلامية ، حين اقتبس اسمها ، فى رأى ، فى اللغات الأوروبية . coupole cupola ، وفنار (منار) الاسكندرية الشهير هو الأب الفنى للمئذنة الاسلامية ، وليس المرادف الأوروبى للمئذنة minaret سوى تحريف أو تصغير لتلك المنارة (١) . وآخرون يربطون بين المسلة المصرية القديمة وبين مئذنة الجامع .

بالمثل فإن فن المقرنصات stalactites ، الذى يعد جوهرا فى العمارة الاسلامية ، ثبت أن أصوله وسوابقه ترجع إلى مصر البطلمية ، وعلى الحالين فإن البعض يربطه بإيحاء شجرة النخيل الحتمية .

وعدا هذا وذاك فإن المؤرخين يحصرون لنا قائمة ليست باليسيرة من الكلمات المصرية القديمة التى مازالت تعيش فى حديثنا اليومى بالعربية الدارجة الآن ، قاموس كامل فى الحقيقة اختلفت فى الرسم والشكل ولكن اللسان بقى ، مثلما حدث من قبل مع الديموطيقية . مثل ذلك مجموعة من الأمثال والمأثورات الشعبية .

وعلى الجملة فإن من السهل دائما ، كما يقول أنور عبد الملك فى عمله الكبير . إثبات «بقاء التراث الفرعونى فى الحياة اليومية للأقباط» بصفة خاصة ، وقد أثرى الاسلام بكل ما جاء به

(1) E. Deknison Ross (ed)., The art of Egypt through the ages.

هذه الحياة ونوعها كثيرا لكن «دون أن يطمس هذه الاستمرارية» (ص ٣٠٠) .
إلى هذا المدى إذن تذهب الاستمرارية فى دقائق وتفصيل الحياة اليومية الجارية حتى لقد ضربت مس بلاكمان مثلا معروفا حين كرست كتابا كاملا لهذه الأشياء الصغيرة تتبعتها فيه عبر التاريخ منذ الفراعنة حتى الوقت الحالى من خلال عشرات الخطوط وعلى عديد المستويات (١) ، بالمثل يفعل كتاب محرم كمال عن بقايا الفراعنة فينا اليوم . بل إن البعض ليذهب إلى حد القول بأن كتاب وليم لين عن «عادات وتقالييد المصريين المحدثين» هو فى معنى ما إلى حد ما نسخة حديثة أو ترجمة معاصرة ليس إلا لكتاب ويلكينسون عن «عادات وتقالييد قدماء المصريين» !

٢ حدود الاستمرارية

علام يدل هذا كله ، أيا كان ؟ - ذلك هو السؤال الآن ، لأول وهلة فلقد نرى الماضى ، فى الرد يعيش دائما فى الحاضر أو يرقد خلفه . وربما بالغ البعض وأسرف فى المبالغة فقال «مصر التى لا تتغير Immutably Egypt» ، ثم راح يتحدث عن «حضارة أبى الهول» . وربما استنتج البعض الآخر أن روح المحافظة الشديدة والتمسك بالماضى والحرص على تراثه وعدم التخلّى عنه هى طابع قومى عميق الجذور ؛ إلى آخره ، إلى آخره .

الاستمرارية القاعدية

ومن الناحية الموضوعية ، فلا شك فى أن الأشياء فى مصر تميل كالقاعدة إلى أن تستمر فى اتجاهها الواحد وعلى خطها المستقيم دون تغيير أو انحراف ما لم ، وإلى أن ، تصطدم بقوة مضادة فى الاتجاه ومساوية لها فى القوة . ولهذا فما من شك أيضا أن التاريخ المصرى مستمر متصل بلا انقطاع كالنيل فى جريان مائه ، ومراحله رسوبية تراكمية متعالية كطبقات طميه . وما من شك بعد هذا كله فى أن مصر تعد فى أكثر من معنى من أبرز ثوابت التاريخ ، بل لعلها أقدم وأكثر بلد عاش أسير جغرافيته الخاصة وعلى الجملة فإن من المرجح جدا أن القاعدة العامة فى الخلفية التاريخية لمصر هى الاستمرارية بقدر أو آخر .

(1) Winsfred S . Blackman, The fellahin of Upper Egypt, Lond., 1927.

لكن الاستمرارية القاعدية هذه أو تلك القاعدة الاستمرارية ، من المهم مع ذلك ألا نبالغ في تقديرها أو تقريرها . أيمن ، مثلا أن يكون صحيحا تماما ، أو أصبح في المنطق أن يقال ، إن الحياة في مصر كانت تكرارا لا نهائيا لمعادلة ميكانيكية ، كما يصور مارش فيليبس بقوله «إن مصر بالتأكيد - من بين كل بلاد العالم - هي التي تقترب فيها الطبيعة أشد ما تقترب من الانتظام الميكانيكي والتكرار الميكانيكي . ونمط ترتيب الاقليم نفسه نمط رياضى بسيط من التكرار الذى لا يتقدم ولا يتغير» . (١) ؟ ومثله يفعل فيدين حين يقول عن مصر الحديثة المعاصرة «.. أمامك ترقد مصر القديمة بلا تحنيط ، وإنما محفوظة في بلسم الشمس وفي غرائز السكان المحافظة» . (٢) هذا بينما يصورها لوران كبلد «لم يكد يتطور منذ أصوله التاريخية» ، ثم يستمر «من هنا الغياب شبه الكامل للتقدم منذ العصور القديمة» . (٣) بالمثل يقول جويليه «الفلاح المصرى الحديث ونظيره أيام الفراعنة متشابهان جدا لأن تطور البيئة الجغرافية والاقتصادية قد توقف» (ص ٩٧).

فالمغالة الكاسحة هنا وهناك جد واضحة ، تكاد تصل إلى حد التشويه .. أليس كذلك ؟ أفلا تجعل من مصر متحفا حيا لا أكثر ، ومن جغرافيتها الحية جغرافية تاريخية باستمرار ؟ وإلا فهل يمكن أن ننكر أن الاستمرارية بهذا المعنى إنما تقابل الجمود وترادف الرتابة وتحيل التاريخ نسخة آلية معادة لا وظيفة للزمن فيها سوى التكرار ؟ ثم ، أخيرا ، ألا يتناقض هذا كله مباشرة وعلى الفور مع الحيوية البالغة والمرونة المؤكدة في كيان مصر فضلا عن توسطها والاعتدال ؟

المقاييس الموضوعية

أين إذن تقع الحقيقة العلمية الدقيقة بالضبط ؟ ثمة مقياسان ضروريان لهذا الهدف الموضوعى . أنتفرد مصر دون سواها بهذه الجوانب والحالات من الاستمرارية النادرة ؟ إن هناك دائما خطرا حقيقيا أن ننسب إلى مصر وحدها ما تشارك فيه بلاد أخرى كثيرة . ثم ما نوعية الاستمرارية في مصر ، وهل هي تنفى التغير والتطور أو النمو ؟

عن الأولى يمكن أن نعود إلى مظاهر الاستمرار التي عرضنا لها لنجد بسهولة أنها

(1) Works of man, p. 61.

(2) Land of Egypt, p. 8.

(3) L'Egypte d'aujourd'hui, p. 119-120.

ظاهرة عامة أو شبه عالمية لا تقتصر بالضرورة على مصر . ففي أسماء الأماكن مثلا ، من القواعد العامة أنها محافظة بطبيعتها غائرة الجذور في التاريخ القديم ولا تقتلع بسهولة وإن تحولت بالتحريف . فبريطانيا المعاصرة تحفل بأسماء أماكن تعود الى أصول كلتية أو ، رومانية قديمة .. إلخ ، وكذلك تفعل فرنسا وغيرها . وإذا كانت طبيعة مصر الفيضانية قد ثبتت عديدا من القرى في مواضعها الثمينة المكتسبة بمشقة ، فما أكثر الحالات في بلاد أوروبا التي ثبتتها منذ القدم ضوابط طبيعية مختلفة كموارد الماء أو المواضع التلية الحصينة ... إلخ ، ثم ما أكثر المواضع التي تعاقبت عليها المؤسسات الدينية هناك بلا انقطاع : معبد وثني ثم كنيسة مسيحية على رأس تل واحد ... إلخ ، إن قدرا كبيرا من الاستمرارية في مصر إن هو إلا صفة مشتركة عامة بين مختلف الاقطار ، لأنه ببساطة طبيعة الأشياء ، أو بالدقة طبيعة الجغرافيا .

أما عن نوعية الاستمرارية ، فهي لم تكن في مصر مطلقة ولا كفت عن التطور والنمو . فحتى الأساس الأرضي نفسه عرف التغير وإن كان محدودا : اختزال فروع الدلتا نفسه وتغييرها المستمر ، تقلص مستنقعات الشمال وانحسارها ثم نشأة البراري ، التغيرات الصغيرة الدائمة في انحناءات النهر واختفاء الجزر وظهورها .. إلخ .

والتكوين الجنسى وإن لم يعرف قط ما عرفته بعض بلاد أوروبا أو آسيا من تغيير جذري ، فقد تلقى كثيرا من المؤثرات الخارجية الثانوية التي لا يمكن إلا أن تكون قد عدلته في كثير من التدريج وإن يكن في قليل من التغيير . وأكثر من الاثنين الجانب الحضارى ، فإن انصباب المؤثرات الخارجية أدخل دائما الكثير من الأفكار والخبرات والإضافات الجديدة ، جددت شباب مصر أكثر مما جددت دماغها .

وفي الجانب المادى مثلاً ، إن صحت نظرية المدينة الفرعونية المخططة تخطيطا هندسيا كمربع أو كمستطيل ، لكان هذا دليلا ينقض الاستمرارية ويؤكد الانقطاع .

وفي الجانب غير المادى ، تعاقبت على مصر الأديان الثلاثة ، الأولان جزئيان حتى نسخهما الثالث وساد نهائيا وفي الجوانب المادية أيضا تلقت الزراعة المصرية باستمرار محاصيل وآلات جديدة باختصار : رغم الاستمرارية العريضة كانت مصر دائما تتغير ولكن ببطء وتدرج وفي متتالية متصاعدة كالاتى : اللاندسكيپ أقرب ما فيها إلى الثبات ،

يليه التركيب الجنسى بجرعات ضئيلة، يليه المركب الحضارى بإسافات متباعدة ولكنها هامة .

تراكمية لا تكرارية

حقيقة الامر إذن ، وهو صفوة القول أيضا، إن الاستمرارية المصرية لا تعنى التكرار repetitive، بقدر ما تعنى التراكم cumulative. فالاستمرارية المصرية إن كانت تعنى شيئا فإنما تعنى إن القديم فيها لا يعيد نفسه فحسب ، ولكنه يضيف الى نفسه الجديد أيضا . استمرارية إن قل فيها أن ينسخ القديم تماما، فإنه لا يتناسخ وكفى وإنما هو أيضا يتحول ويتطور داخليا وخارجيا، وإن وقع هذا وذاك بهدوء وبثبات وتدرج أشد تؤدة.

وفى هذا المعنى، فلعل قولة نيوبى العابرة أدنى الى أن تلخص لنا الموقف بطريقة معبرة. فمصر ، يقول هو فى عبارة موجزة موقفة وموحية تصيب كبد الحقيقة دون دماء وبلا دموع، «مصر وثيقة من جلد الرق، الانجيل فيها مكتوب فوق هيرودوت، وفوق ذلك القرآن، وخلف الجميع لا تزال الكتابة القديمة مقروءة جلية».(١) وليس لنا بعد هذا إلا أن نضعها قاعدة عامة أنه إن تكن جغرافية مصر تراكمية ، فإن تاريخها تراكمى فى الدرجة الأولى.

والواقع أن استمراريتنا تمثل فى التحليل العلمى مزيجا من «التوازن الاستاتيكي-الديناميكي dynamic-static equilibrium» ، بحيث يأتى فى جوهزه أبعد ما يكون عن التوازن الميت، وإنما هو بلغة هيربرت سبنسر «توازن متحرك moving equilibrium» يمضى قدما ويتقدم دائما بفضل جرعات صغيرة من التغير أو تغيرات صغيرة كالجرعات وحركات قصيرة قد تكون بندولية أحيانا ولكنها تراكمية فى النهاية .

كلا، لم تكن إستمراريتنا محصلة سبق حضارى مبكر مضروبا فى عزلة طبيعية محكمة بعد ذلك، ولا كانت بعد هذا وذاك مجرد اجترار حوصلى، وإنما عملية هضم بناء وبناء مستمر .

ولعل أبرز ما يتضح هذا يتضح فى الزراعة على وجه الخصوص ، تلك التى تمثل

(1) P.E. Newberry, Egypt as field for anthropological reserch, Brit. assoc., 1924 P. 19 .

أيضا العمود الفقري للحضارة المادية واللامادية المصرية بطبيعة الحال. فتاريخ الفن الزراعى المصرى ينقسم كما رأينا بوضوح إلى عدة مراحل جيوتكنية ، واحدة منها بعينها تحتل الجزء الأكبر من تاريخ مصر ، وتلك هى مرحلة الفن القديم أو المرحلة الباليوتكنية . ولكن هذه المرحلة إذا كانت قد خضرت وأزمنت طويلا وعاشت تاريخا ألفيا مديدا ، فإنها لم تكن فراغا بلا إضافات . فمصر كما نعلم أخذت منذ أيام اليونان بالطنبور والساقية ، ومنذ البطالسة أدخلت الجاموس ، ومنذ الفرس الإبل والسهم ، ومنذ العرب القطن والأرز ... إلخ .

ضوابط الاستمرارية ودواعيها

البيئة الطبيعية

وليس من الصعب بعد هذا أن نفسر تلك الاستمرارية النادرة أو أن نعلل لها . وهناك على الأقل ثلاثة أو أربعة أسباب وضوابط أساسية فى القضية . فى المقدمة فإنها ، تلك الاستمرارية ، ترتبط بالطبع بالبيئة الطبيعية من الداخل مباشرة ، البيئة النهرية الفيضية كما نعرفها جيدا فى طبيعتها وطبيعتها الجغرافية العامة ولكن بالذات فى طبيعتها ونسختها المصرية الخاصة .

فهناك عوامل طبيعية مستقرة فى أسس الحياة المصرية ، تعمل بانتظام وباستمرار وبلا تغيير ، كمتابع القصول والفيضان فى نسق كامل منتظم الحركة ، فضلا عن أن التغيرات نفسها تخضع أيضا لنظام دورى رتيب . والواقع أن دورة العام وتوقيت الفيضان فى يوم محدد بالضبط .. إلخ هى من عوامل عدم التغير فى مصر مثلما هى من مظاهره . وفى بيئة كهذه لابد أن يجرى جهد الانسان على وتيرة منتظمة رتيبة ، والعمل المتواصل ثابت ، «ولا نعرف بلدا تجرى فيه العوامل الاقتصادية نحو نتائجها المقدرة دون تمهل أو إنحراف كمصر».

بل يبلغ الأمر بسيطرة الظروف الطبيعية على حياة مصر أنها ترسم لساستها وقادتها خطط إدارتها وإستغلال مواردها إلى حد أن أعمال أى من الفراعنة أو السلاطين تكاد تتكرر فيما عدا الأسماء والتواريخ ، بحيث تبدو كذلك أسس الرخاء والحكومة الصالحة واحدة فى الماضى والحاضر ، فالوزير الماهر «يوسف» آخر ، وإستغلال الفلاح لم

يفتر منذ فرعون ، بينما يبدو الفلاح فى القرن ١٩ وكأنه يعيش كما كان يعيش أجداده فى عصر الاهرام (١) ، ونمط حياته وزراعته واستغلاله تمثل وحدة المصرى عبر التاريخ ووحدة الحياة على ضفاف النيل (٢) .

وسواء عد هذا التفسير مبالغاً فى الحتمية ، أو قيل إنه أمر طبيعى فى كثير من البلاد الأخرى ، فهذا لا يغير من حقيقة الاستمرارية من حيث المبدأ ، ولا من حيث أساسها الجغرافى من حيث المبدأ .

الموقع

هذا عن البيئة من الداخل ، أى عن الموضع . غير أن للموقع أيضا دوره الحاسم بعد دور الموضع الحاكم . فالموقع الصحراوى وفر لواحة مصر الحماية الطبيعية ليس فقط للنمو والبقاء والارتقاء ، ولكن أيضا للثبات والاستمرارية والاستقرار بعيدا عن الهزات العنيفة أو الانقطاعات الحادة الفجائية . وذلك ببساطة إنما هو دور الصحراء الذى عرفناه جيدا كماصمة للصدمات بعد دورها كمصفى للترشيح ، وهذا وذاك حضاريا كما هو جنسيا ، وتاريخيا مثلما هو جغرافيا .

ويبرز هذا الدور بصورة مجسمة وأكثر تجسيدا إذا نحن وضعناه موضع المقارنة مع نظير قريب كالعراق الشقيق مثلا . فلا شك فى أن دور الصحراء فى مصر كان سلبيا أكثر منه إيجابيا إذا ما قورن بالعراق ، فهو فى مصر قد منع إغراق الحضارة المحلية فى طوفان من التيارات الأجنبية . بينما أن العراق مكن للتيارات أن تتوالى بلا انقطاع وأن ترج الوجود الحضارى والبشرى المحلى كل مرة . ولا شك فى أن دور البداوة والرعاة فى تاريخ العراق الواحة الاستبسية أقوى منه بكثير فى تاريخ مصر الواحة الصحراوية ، كما أن موقع مصر كان أبعد عن قلب آسيا مصدر الهجرات والتيارات التاريخى . وبينما خضع البدو والرعاة المحيطون لمصر فى أغلب مراحل التاريخ ، خضعت العراق فى مراحل كثيرة لحكم الرعاة البدو (٣) .

(١) غريال ، ص ١٥ ، ٣٥ ، ٢٦ .

(٢) حسين فوزى ، ص ١٤٠ .

(3) Benjamin Thomas, op. cit., p. 424.

لهذا فإن الموقع والموضع وفرا لمصر استمرارية تاريخية تخلو من الرجات العنيفة والتخلخلات المبالغية ، بعكس العراق تقريبا . وفى النتيجة والخلاصة فإن «الحضارة المصرية ، معزولة بالصحراء احتفظت بتوطنها حتى بعد أن فقدت استقلالها» (١).

تجانس البيئة

فيما بين الموضع والموقع ، لنا أن نضيف ما يراه البعض من تجانس البيئة ورتابتها عموما . فهناك من يرى أن مصر كرائدة فى استكشاف عناصر الحضارة إنما نمت فى بيئة متجانسة رتيبة ، فأصبحت متخصصة فى النمو فى اتجاه واحد فقط . فلقد كانت الخلفية الطبيعية لهذه الحضارة الرائدة هى الصراع بين الصحراء والمزروع ، وظلت هذه الخلفية عاملا ثابتا فى كل تقدمها من المدينة الصغيرة إلى الامبراطورية الكبرى حتى حين غزاها مغيرو الصحراء ، فإنهم خضعوا تلقائيا للقانون الذى إصطنعته هى لضمان البقاء فى المزروع . ولقد كان الصراع من أجل إقامة واطراد المؤسسات والنظم اللازمة فى بلد لم تتغير المشكلات الأساسية به هو بعينه ما جعله متخصصا فى التطور الأحادى أو وحيد الخط ومنع ظهور ابتعادات وتنويعات جديدة . (٢).

إيكولوجية الحضارة

ونحن نتقدم خطوة أخرى فى فهم أسباب استمراريته حين نتقدم من البيئة نفسها إلى إيكولوجية الحضارة ، أعنى عملية نشأة وتطور الحضارة فى إطارها البيئى الطبيعى بكل معطياته الخاصة . والواقع أن لآليات هذه العملية جدليتها أو دياكتيكها الحضارى الخاص الذى يفسر الصعود فى البداية كما يفسر الهبوط فى النهاية ثم الاستمرار أو الانقطاع فيما بين الطرفين .

فعلى الجانب الأول ، فإن المركب الحضارى الذى نمته مصر منذ البداية كان يمثل ، فى واقع الأمر ، حالة تلاؤم بيبئى symbiosis محكمة ، وحقق بتغير برستون جيمز «علاقة فعالة workable connection» مع ظروف البيئة الطبيعية لم يكن من السهل دائما التقليل من قوتها أو التجويد عليها (٣) ومن هنا بسدت حضارة بطيئة الخطى ثقيلة

(1) Leon Aufree, Loc. cit , P. 453.

(2) T . K . Penniman, Ahundred years of anthropology, Lond., 1935, P.25.

(3) Geog . of man , P. 389 .

القدم كما يقول برودريك . (١) لقد تكيف السكان مع البيئة وكيفوها بصورة فريدة ومبكرة بحيث لم يعد هناك مجال واسع للتغيير كما يقول جيميل . (٢) وبعبارة أخرى فإن التفسير الأساسى للاستمرارية إنما يكمن فى ضخامة الانجازة الأولى بحيث قفزت فى ضربة واحدة تقريبا قريبا من «سقف» البيئة ووصلت قرب أعلى أفاق إمكانياتها الحضارية، بحيث لم تكد تترك الكثير ليضاف أو يتغير فيما بعد .

هذا على طرف البداية والجانب الايجابى ، أما على الاتجاه المقابل ، فإن جوردون تشايلد مثلا يجد كل شئ تقريبا فى خلق الحضارة المصرية مركزا بعنف فى فترة التوحيد أو ما بعدها مباشرة ، وبعدها فكل شئ تقريبا هو مجرد استمرار فقط . حتى فى الفنون التشكيلية ، أليس الملاحظ أن قمة فن التحت ، وريما العمارة أيضا ، هى عصر الأهرامات والأسرة الرابعة ، وبعدها حدث تدهور نسبي بالتدريج ؟ على أية حال ، فإن تشايلد نفسه يرى أن نفس أسباب الطفرة الأولى لم تلبث فى الغالب أن أصبحت هى نفسها ، وبطريقة ديالكتيكية ، أسباب الثبات وعدم التغير اللاحق (٣) .

وإتصالا بهذا التفسير يرى بعض أنه فى بداية الحضارة تكون الشرعية مسألة بالغة الأهمية لأنها شرط الوجود البارز ورابط للحياة الجديدة ، غير أنها إذا زادت عن الحد تصبح نيرا على كل نشاطات المجتمع وتند التنوع والتجديد والابتكار . وإنما يكون التقدم حيث تكون الشرعية وسطا بين التنميط والتنوع : (٤) إن أسرع المجتمعات والدول إلى الظهور والتطور هى أقدرها على صيب وتجميد «كعكة» القانون منذ وقت مبكر ، ولكنها لا تتقدم بعد ذلك ولا ترقى ولا تتطور نحو الأعلى والأفضل إلا «بكسر» تلك الكعكة ذاتها - وإلا فإنها «تتججر» معها ومثلها . وهذا بالدقة ما أصاب مصر القديمة على يد الفرعونية منذ البداية وحتى النهاية .

الزراعة

أخيرا ، وليس آخر ، فلا ننسى أن الزراعة والاقتصاد الزراعى ، التى تطفى تماما

(1) Tree of human history, p. 104.

(2) P. F. Gimmell, "Egypt is the Nile" , Econ. geog., July 1928 , P . 2960

(3) Man makes, p. 183.

(4) walter Bagehot, physics and politics, Lond., 1872, II, ii.

على حضارة مصر ، أدعى بطبيعتها إلى قدر من المحافظة التي ترتاح إلى المألوف وقد تنهيب مغامرة التجديد أو تنفر منها ، فتورث الاستمرارية . وقد ربط البعض مثل توينبى ظاهرة المحافظة المصرية بنظام النيل والرى الصناعى وما يستدعيه من نظام مقرر مطاع .

هذا بينما ذهب البعض الآخر كالعقاد إلى طبيعة الزراعة نفسها مباشرة ، فأشار إلى أن أقدم عهد مصر الزراعية بالحضارة أصل فيها حب الأسرة ويمكن للنظام البيئى وتعود استقرار النظام أو الرتابة التى تشبه أن تكون ركودا من طول ألفتها وتغرى النفس بالاستئمان إلى الوضع السائد ضمانا من مغامرة الاقتحام والتمرد بما فيه من وحشة التوحد وانفراد العصيان (١) .

سلاح ذو حدين

تلك إذن صفوة القول ومجمل الحقيقة فى استمراريتنا ضوابط وحدودا ودواعى . إن تكن ثمة استمرارية مصرية - واستمرارية لا شك هناك ، واستمرارية لا شك هى - فتلك إذن استمرارية معتدلة ونسبية أساسا . وبهذا المعنى المنضبط فإن الاستمرارية فى مصر ، كما أنها ليست ظاهرة تنفرد بها وحدها فى العالم ودون العالمين ، فإنها لا تختلف بها عن غيرها إلا فى الدرجة لا النوع . وبهذا الحجم الصحيح ، فليس صحيحا أنها كانت شرا مطلقا أو خطرا محققا ، وإنما الأصح أنها سلاح ذو حدين . وبالفعل ، فإن هناك ابتداء ومبدأ ودائما وأبدا وجهتين من النظر فى أمر قضية الاستمرارية : اتجاه يرى فيها علامة قوة وظاهرة صحية موجبة ، واتجاه آخر يراها دليل جمود وسلبية . وواقع الأمر بطبيعة الحال أن الاستمرارية كما قد تعنى الأصالة والعراقة المعتقد ، يمكن أن تختلط مع السلفية وقد تتداخل مع المحافظة بل والرجعية . ومن هنا يخشى أن يكون ، كالأصالة نفسها التى لعلنا أفرطنا فى الحديث عنها والتفاخر بها ، سلاحا ذا حدين .

ومع ذلك يبقى فى النهاية أنها ، الاستمرارية ، مجرد سمة وليست يقينا بوصمة أو سبة ، بل وربما نقطة قوة أكثر منها نقطة ضعف ، وسبب للأصالة مثلما هى نتيجة لها .

(١) سعد زغلول ، ص ٢٨ .

وليس هذا دفاعا عن الاستمرارية أو دفعا ضدها ، ولكن بعيدا عن منطق «لم يكن فى الامكان أبدع مما كان» أو «ماترك الأولون للآخرين شيئا» ، فإن لنا أن نسجل حقيقتين دالتين ، ودالتهما جد مؤشرتين ، وإشارتهما أكثر من كاشفتين .

من نقط القوة

فأولا ، ومنذ فقدت مصر استقلالها السياسى ، تعاقت عليها عشرات القوى الأجنبية الحاكمة التى تمثل بيئات وحضارات مختلفة ابتداء من البطالسة إلى الرومان إلى العرب بجميع أسرههم حتى الأتراك . ومع ذلك فإن كل هؤلاء الغزاة ، مستعمرين كانوا أم معمرين ، تركوا نظام الحياة والانتاج الأساسى فى البلد دون أن يتدخلوا فيه على الإطلاق واقتصر دورهم على الاشراف والتوجيه العلوى أو بالأحرى على وظيفة جباة الخراج أو الجزية .

وبصفة خاصة فإنهم تركوا الرى والزراعة وكل فنون الأرض والمساحة والتعمير فى يد الفلاح يجرى على نظامه النيلى الألفى دون أن يجرؤوا على التدخل فيه أو أن ينجحوا فى تطويره أو إدخال أى إضافة جذرية أو هامة عليه . ولو قد كان فى استطاعتهم أن يفعلوا ، لفعلوا . ولكن بقدر ما فرضوا أنفسهم على البلد من أعلى ، بقدر ما فرض البلد نفسه عليهم من أسفل ، فتقولبوا به أكثر مما صبروه فى قابليهم . الاستثناء الوحيد بالطبع هو الحضارة الأوروبية الحديثة ، غير أن هذا شئ مختلف تماما .

الحقيقة الثانية أننا أنفسنا حتى اليوم مازلنا نتبع كثيرا من أسس وتقاليد وأدوات الزراعة والانتاج المصرية القديمة . إبتداء من الفأس والمحراث إلى ترع الرى والمسكن والملابس .. إلخ . أى أن كثيرا من عناصر الحضارة الفرعونية المادية والإنتاجية مازالت معنا حتى قلب القرن العشرين . ويعيدا عن أى دفاع عن التخلف ، فهذه الاستمرارية إن دلت على شئ فإنما تدل على وظيفية وتبؤ الانجازة الفرعونية العتيقة ، وهى الرد المقنع على ما يستغربه أو يستنكره البعض من أن الحضارة الفرعونية بعد أن سجلت قمة شامخة وبداية رائعة أصيبت بسرعة بالجمود والتوقف وتصلب الشرايين لآلاف السنين .

موت حضارة

ثم ماذا ؟ حسنا إذا كان منا من يخشى من المغزى السلبي للاستمرارية على تطورها الحاضر والمستقبل ، فلا محل حقيقة للقلق لأن ذلك كما حددنا من البداية إنما يصدق على

الماضى حتى القرن الأخير فقط وينتهى عنده ، ونحن الآن ومنذ الأخذ بالحضارة الحديثة نعيش مرحلة جديدة تماما وفى مصر جديدة ومختلفة لا حد لأفاق تغييرها وإنطلاقها .
ذلك أن الحضارة الأوروبية الحديثة منذ نهضة مصر فى القرن الماضى قد جاءت لتضع إلى الأبد نهاية للاستمرارية المادية القديمة ، استمرارية الحضارة التايخية ، بحيث أصبحت الاستمرارية تمت إلى الماضى فقط كما تنصب عليه وحده ، تاركة مكانها نهائيا لانقطاع أكثر حدة وجذرية وتاريخية . لقد انتهت الاستمرارية المصرية الألفية ، ومعها انتهت الحضارة الفرعونية العتيقة .

وإذا كان شبنجلر - بفلسفته الخاصة - يعتقد أن «الحضارة المصرية وجدت نفسها تتحرك هابطة فى مسار حياة ضيق ومحتوم سلفا لتمثل فى النهاية أمام قضاة الموت» (١)، فإن توينبى - بلا نظرية مسبقة - يقول إنه عبثا بحث عن الحضارة الفرعونية فى كيان مصر الحديثة ، ويعلن لذلك أن الحضارة الفرعونية قد ماتت من قديم . (٢)
وهذا صحيح بالتأكيد فى الجوانب اللامادية ، كما يصدق كذلك على كثير من نواحي الحضارة المادية ، ولو أن هناك بقايا ورواسب مادية مازالت تكمن - ربما على استحياء وفى خفاء - فى النسيج الحضارى المادى المعاصر . ولعل الزراعة الحوضية كانت أهم هذه الخيوط . نعم ، هى كانت تحتضر منذ قرون وزيادة ، ومع ذلك فلم يدفننها نهائيا إلا السد العالى . واليوم ، فى كل الاحوال ، لم تعد مصر الفرعونية إلا مكدة فى المتاحف أو معلقة كالحفريات على سفوح الهضبتين . أما فى الوادى فلقد انقرضت كما انقرضت من قبل تماسيح النيل من النهر .

ولهذا فنحن ننتهى ، مع توينبى ، إلى أن الحضارة الفرعونية قد ماتت فى مجموعها بعد تلك الإستمرارية النادرة والناضرة ، المحورية والمحيرة ، التى سادت حضارتنا المادية ورائت على تاريخنا الحضارى آلاف السنين . على يد من ماتت : الموت الطبيعى التاريخى البطى من الداخل أو بالضربة التاريخية القاضية على يد الحضارة الأوروبية الحديثة لا ندرى بالضبط ، ولو أن الأرجح كلاهما معا . وهذا على أية حال ، ما ينقلنا من الاستمرارية إلى الانقطاع ، موضوعنا التالى .

(1) Decline of the west, N. Y. 192 -'8, p. 114

(2) A study, vol. I, p. 201.

الانقطاع

غير أننا إذ نتنقل هنا إلى الانقطاع فإنما نقصد الانقطاع الحضارى بالطبع ، أى انقطاع الحضارة المادية وحدها فقط مع دخول الحضارة الغربية الحديثة . ولكن هناك من قبل ومن باب أولى انقطاعا لا يقل خطرا وحسما وهو الانقطاع الثقافى مع دخول الاسلام والعروبة منذ أكثر من ألف سنة قبل الانقطاع الحضارى . لهذا ، ولاختلاف طبيعة هذا الانقطاع الثقافى ومجاله تماما ، وحتى لا يقطع علينا خيط الدراسة وخط الحضارة المادية، فلعل من الأفضل أن نرجى دراسته إلى ما بعد ذلك ، ليكون تلقائيا مدخلا مناسباً للباب التالى عن مصر والعرب ، موصلا إليه وموصولا به .

فإذا ما إنثنينا لدراسة الانقطاع الحضارى ، فكما تتبعنا مظاهر الاستمرارية فى خطوطها ، فإن علينا الآن أن نتتبع مظاهر الانقطاع الجديد والجديد بنفس الترتيب والتسلسل . علينا ، يعنى ، أن نسأل أنفسنا : ما الذى تغير بالضبط فى مصر فى الفترة الحديثة منذ أوائل القرن الماضى ، وإلى أى حد ومدى ؟ وما احتمالات المستقبل و التغير المستقبلى ؟ لنستعرض إذن جوانب حياتنا المادية المختلفة ، بادئين بالمركب الطبيعى البيئى .

الأرض والناس

وجه مصر

فمن ناحية اللاندسكيپ ، لا شك أن انقلاب الرى والزراعة الحديث قد غير وجه مصر تماما ، وأحدث انقطاعا أساسيا فى كيانها . كان عملية تتابع للسكنى sequent occupance بكل معنى الكلمة . لقد غير وجه اللاندسكيپ الحضارى كلية حين خلق حالة من «الهيدرولوجيا المقلوبة inverted hydrology» . فبعد أن كانت مصر تتحول أثناء الفيضان إلى بحيرة موسمية كبرى متصلة تنقطعها القرى وفحات الأكوام وتختطها الجسور النحيلة ، إنعكست الصورة تماما فأصبح التوادرى الآن جافا إلا من آلاف الترع والمصارف . ومع هذا الانقلاب الهيدرولوجى تحرر المسكن القروى من إفسار القرية النووية

(١) راجع سابقه ، الجزء الثانى ، ص ٥٧٠ - ٥٨٠

المجموعة وانطلق نحو التبعثر بدرجة أو بأخرى سواء كعزب أو كتراب من المنازل Pous-
(١). siere de maisans

وأبسط تعبير عن هذا الانقلاب السكنى أن مصر اليوم يتألف جسمها العمرانى من نحو ٣٥.٠٠٠ خلية أو وحدة سكن ، ٤.٠٠٠ وحدة منها من القرى والكفور الضخمة أو النووية المجمعة، ٣٠.٠٠٠ من العزب الصغيرة المبعثرة كالشظايا . ومن المتصور أن تملك مصر القديمة مثل الشطر أو النوع الأول أو أقل منه كثيرا أو قليلا ، أما الثانى فخارج كل تصور أو حساب . ولهذا الاختلاف آثاره العديد على الانتاج والمواصلات وطرق النقل وأنماط العلاقات البشرية فضلا عن النفسية والشخصية مما يجعل التغيير لاماديا أيضا مثلما هو مادى أصلا .

جسم مصر

وكما تغير وجه مصر ، تغير جسمها . فبعد الرى الحوضى وزراعة الفصل الواحد ، تضاعف حجم مصر الطبيعى والبشرى بالرى الدائم . فمع إدخال وتعميم الزراعة الصيفية ، إضافة إلى الشتوية القديمة ، وتحول الزراعة إلى زراعة دائمة طول العام ، تضاعفت المساحة المزروعة و/ أو الحصولية . فبالرى الدائم أصبح حكم مصر حكم البلاد الممطرة طول السنة بعد أن كانت فى حكم البلاد الممطرة شتاء فقط . وبالأزراعة الدائمة ازدوجت المساحة المحصولية وارتفعت كثافة الزراعة من طابق وحيد إلى طابقين .

جنبا إلى جانب مع هذا التوسع الرأسى ، توسعت رقعة مصر المزروعة أفقيا إلى أقصى آفاق الوادى بل ووسعت حدود حوض النهر نفسه محليا . لقد نمت أرض مصر جزئيا ، وربما تنمو إلى الضعف فى المستقبل .

حجم مصر

وكما تغير وجه مصر وجسمها ، تغير حجمها . فمع مضاعفة قاعدة مصر الأرضية و الانتاج الزراعى ، تضاعف السكان أضعافا ، وارتفع حجمهم وكثافتهم فوق بعض طبقات . ومع الاثنى بالتالى تضاعف حجم مصر ككل أكثر من أى وقت مضى فى تاريخها ، بحيث لا يمكن إلا أن نعد مصر المعاصرة أضعاف مصر القديمة فى أوجها ، أو

(1) Albert Demangeon, "Problemes actuels et aspects nouveaux de la vie rurale en Egypte", A. G., Mars 1926, p. 155-73.

قل أصبحت مصر الجديدة بضع أمصار فى واحدة ، أو إن فى مصر المعاصرة أربعة على الأقل من مصر القديمة فى أحسن حالاتها . ومن هنا فلا وجه إطلاقا للمقارنة بين مصر الحاضر ومصر الماضى .

ولأن ضغط السكان الذى هو نتيجة نهائية ومشتركة للعديد من المتغيرات يعد فى الوقت نفسه من أكبر الضواغط وعوامل التغير ، ولأن التغير يولد التغيير ، فإن كل شئ فى مصر يتغير الآن ، كما سنتقدم على الفور .

مصر الاقتصادية (١)

وجهة مصر

فكما تغير وجه مصر ، تغيرت وجهتها . فبعد اقتصاد الحبوب والغذاء والكفاية الذاتية ، قلبت زراعة المحاصيل الصيفية والمحصول الواحد الاقتصاد بطنا لظهر ، ووجهته من السوق المحلية إلى السوق العالمية . وكما أخرج هذا مصر من عزلتها الذاتية وبيئاتها التاريخى واجترارها الحضارى، فإنه كان بداية وأداة الانقلاب الحضارى الحديث وعملية التغريب والتحديث . ولا شك أن القطن بالذات كان وسيلة شرائنا لهذه الحضارة الأوروبية.

وكما أدخل القطن مصر فى الدائرة الكهربائية للاقتصاد العالمى والغرب ، جاءت قناة السويس بعد قليل فأدخلتها فى الدورة الدموية للمواصلات والاتصالات العالمية . لقد حولت القناة موقع مصر الجغرافى ، فى الحقيقة ، من قلب العالم الاستراتيجى أو الميت إلى قلبه الدينامى النابض الفعال . أيضا وكما ضاعفت القطن اقتصاد مصر ، ضاعفت القناة موقعها ، فأضافت إلى الممر الأرضى القارى الممر المائى البحرى . ومع الاثنين ، القطن والقناة ، إقتحمت مصر قلب دوامة العالم الحديث لتصبح بالتدريج وخطوة خطوة عالمية وعصرية أكثر من أى وقت مضى.

الثورة الزراعية

تلك فقط هى الخريطة العامة والتضاريس الأولية لتغير مصر الحديثة ولكن لدينا عشرات من التفاصيل والدقائق تملأها بالخطوط العريضة والمتغيرات الثانوية على كل

(١) راجع الجزء الثالث من هذا الكتاب ، مواضع متفرقة .

المستويات وفي جميع المجالات . فى الزراعة مثلاً، إذا عدنا لنبداً من البداية ، فالتغيرات والمتغيرات لا تكف عن التتابع السريع متلاحقة تباعاً ، كما وكيفا ونوعاً ، وطولاً وعرضاً وعمقاً .

فهناك أولاً ثورات المحاصيل والقيم المتغيرة فى المركب المحصولى . فبعد ثورة القطن الأم ، والقصب على أعقابها، فضلاً عن البرسيم والذرة من قبل أو من بعد ، جاءت ثورة الخضروات والفواكه جنباً إلى جنب مع ثورة الأرز . أضف إلى هذا العديد من المحاصيل الجديدة والأنواع المدخلة التى لم تعرفها مصر من قبل كالمانجو والفرولة من الفواكه وكالبطاطس من الخضروات وكالصويا والبنجر من المحاصيل الغذائية .

وحتى دون أن نذكر الثورات المستقبلية المحتملة - والصويا هو أول المرشحين لها - وكذلك محاولات وتجارب وخطط إدخال أنواع وأصناف لاحصر لها من المحاصيل الحارة والمعتدلة الباردة ، فإن التغيرات والاضافات التى طرأت على مركبنا المحصولى وقائمة محاصيلنا حتى الآن قد حولت زراعتنا بما فيه الكفاية من زراعة محلية الأبعاد والآفاق ، لا تكاد تتجاوز حدود البحر المتوسط وحوض النيل أجرونيوميا ، إلى زراعة إقليمية بعيدة المدى تلخص أو تغطى قطاعاً عريضاً للغاية من العالم القديم سواء من حيث خطوط الطول أو العرض أو حتى الكنتور .

فمحاصيلنا الصيفية الحارة الاستوائية والمدارية والموسمية كالقطن والقصب والذرة والأرز والصويا ، إلى جانب محاصيلنا الشتوية الدفيئة والمعتدلة الباردة كالقمح والبرسيم والكتان والبنجر ، تكاد زراعتنا تختزل قطاعاً من نصف الكرة الشرقى يمتد من خط الاستواء جنوباً إلى وسط أوروبا شمالاً ومن جنوب شرق آسيا الموسمى إلى غرب أوروبا المعتدلة الباردة .

على الجانب التكنولوجى ، أخيراً ، فما أبعد المدى بين مصر الزراعية القديمة والمعاصرة فابتداء . لا وجه للمقارنة قط بالطبع بين زراعة الحياض القديمة بجسورها و«صلاييبها» وبين زراعة الرى الدائم بقناطرها وسدودها وشبكاتها وصرفها وسائر منشآتها الهندسية العصرية التى وصلت إلى قمتهأ أخيراً فى السد العالى ، مثلما أصبحت مصر بعمامة قمة زراعة الرى فى العالم أجمع .

وداخل هذا الاطار الجديد تماماً تترى المتغيرات والتطورات بلا انقطاع ابتداء من

الترع الصيفى إلى «تصنيف» الزراعة والمحاصيل ، ومن الرى بالغمر إلى الرى بالرفع ، ومن الرى فقط إلى الرى والصرف ، ومن الرى والصرف المكشوف إلى الصرف المغطى بل والرى المغطى (الأنابيب) قريباً .

هذا على جانب الرى وهندسته . أما على جانب الزراعة نفسها ، فعلى الفرشة القاعدية من الفن الزراعى الباليوتكنى العتيق بكل معطياته وعناصره ابتداء من الساقية والشادوف إلى العمل اليدوى والحيوان الزراعى ، فرضت طبقة علوية من الفن الزراعى النيوتكنى الحديث ، ميكنة وكهرية وكيمياوية، جرارات وحاصدات ، وأسمدة ومبيدات ... إلخ، بل إن هذه الطبقة لتتوج بدورها بقمة ضيقة ولكنها سامقة من أعلى مراحل التكنولوجيا الحديثة والمعقدة ممثلة فى الرى المحورى بالرش والتلقيط ... إلخ .

باختصار ، لقد خرجت الزراعة المصرية وما تزال خارجة من قوقعتها التاريخية الحفرية لتغير جلد لها القديم البالى ، كما تخرج الفراشة من شرنقتها وتتحوّر فى أطوار نموها المختلفة . إن الزراعة المصرية ، أقدم وأعتق ما فى مصر بالتأكيد ، تتغير الآن فى الصميم ، وبأكثر مما يتغير وعاءها نفسه ، القرية المصرية ، خارج كل حدود .

الثورة الصناعية

ولا تقل ، إن لم تزد ، قصة الصناعة ثورية أو إثارة . بل لعلها على خلاف الزراعة إلى أبعد مدى أن تكون ميلادا جديدا ووليدا بكرا أكثر منها بعثا أو إعادة خلق . فالصناعة الآلية الحديثة بجميع مراحلها ومظاهرها بدأت بالطبع من نقطة الصفر كانقطاع تامة عن الصناعة المحلية القديمة «البلدى» . ومنذ بدأت صناعتنا الحديثة لم تكف ولا توانت عن التطور والتقدم فى خط مستقيم وصاعد بعامة وعلى مساحة واسعة ومتوسعة على الجملة .

فرغم فقر الموارد المعدنية نسبيا ، ولكن بفضل غنى الموارد الزراعية نوعاً ، ورغم الاستعمار وسياساته وخططه المضادة جدا ، ولكن بفضل الحروب العالمية الدافعة والحامية حتما ، تصاعدت مراحل صناعتنا مرحلة بعد مرحلة ، وكانت كل مرحلة تنتظم من التغيرات والمتغيرات فى التركيب والتوزيع والتنوع ما وصل بها اليوم إلى مستوى صناعات دول الدرجة الثانية أو المتوسطة ، أو على أية حال المتوسطة بين الدول النامية والمتخلفة وبين الدول المتقدمة المتطورة.

ورغم كل أوجه قصورها ونقاط ضعفها ومشاكلها وصعوباتها سواء من حيث الكفاءة أو الكفاية ، كما وكيفا ، تكنولوجيا واقتصاديا ، فمن الانصاف أنها وضعت أقدامها على عتبة النضج وشارفت مرحلة الانطلاق التي قد تفتح أمامها أبواب التطور والتقدم والنمو في المستقبل دون حدود أو قيود .

ولنا موضوعيا أن ننتظر ثورة صناعية حقيقية ودولة صناعة حقا في غضون العقود القليلة القادمة . ولن تأتى سنة ٢٠٠٠ حتى تكون مصر دولة صناعية أولا وزراعية ثانيا بل ثالثا أو رابعا . وتلك جميعا ابتعادا تامة بل قلب مطلق لمعادلة مصر الاقتصادية القديمة طوال التاريخ .

إحاقا بالصناعة والثروة الصناعية ، دعنا لا ننسى أيضا الثروة المعدنية وثورتها الفجائية في ربع الساعة الأخير فلئن كانت ثورة المعادن قد تخلفت عن ثورة الصناعة نحو ربع قرن حيث لم تتبلور إلا في أواخر السبعينيات ، فلعلها لا تتخلف عنها كثيرا في الكم والكيف والتنوع والتوزيع .

فما بين «قائمة العيّنات» التي لا نهاية لها ولكن لا وزن والتي كانت ثروتنا المعدنية تقليديا وإلى عقد أو اثنين فقط ، وبين خماسية البترول - الفوسفات - الحديد - الفحم - المنجنيز المكثفة والثقيلة نسبيا والتي انبثقت منها في العقد الأخير فقط ، ثمة هنا بالتأكيد - أليس صحيحاً ؟ - انقطاع حاد فارق أكثر منه مجرد برزخ دقيق واصل .

وإذا كان من المستبعد حتى الآن أن تغدو مصر دولة معادن بمعنى الكلمة في المستقبل المنظور ، فلن تكون مفاجأة تامة إن غدت يوما ما دولة بترول بالمعنى الكبير نوعا ، مثلما أضحت من قبل على الطريق المفضية إلى دولة الصناعة الكبيرة نسبياً .

هيكل متغير وحالة سيولة

صفوة القول وخلاصته في مصر الاقتصادية ، إذا كان لنا أن نلقى عليها ككل نظرة عامة قبل أن نغادرها إلى مصر الاجتماعية ، أنها على وجه التأكيد في حالة انصهار وسيولة تامة وإعادة تشكيل وطرق حاليا . وهذه الحالة إذا كانت تنطوي على عملية شاقة بالغة الصعوبة ولها ثنوها الباهظ وأخطاؤها الفادحة بل وأعراضها المرضية ، إلا أنها في مجملها صحية مطمئنة في النهاية ، ولن تخرج مصر منها إلا وهي مخلوق جديد جذريا .

تلك الحالة لا تتفصل أيضاً عن ضغط السكان الشديد بصفة خاصة في الداخل ، إلى جانب العوامل الخارجية الأخرى العديدة . فمما لا شك فيه أن ضغط السكان المتزايد كان أحد أهم عوامل التطور والتغير المفروض على الزراعة داخليا سواء في التركيب المحصولي أو نحو التوسع الرأسى والأفقى أو نحو الميكنة والكيمياوية والتصنيع الزراعى ... إلخ وبالمثل كان ضغط السكان والزراعة معا من العوامل الأساسية فى دفع الصناعة وتطورها .

وختاما ، فإذا كان من المحقق أن هيكل الاقتصاد المصرى المعاصر فى تطور داخلى وئيد ولكنه جذرى ، فإن من إرهاباته مفارقات تطويرية دالة بقدر ما هى مثيرة ، فمثلا بدأت مزرعة قطن لانكشير التقليدية تصدر الغزل والمنسوجات إلى أوروبا بما فى ذلك بريطانيا ، بل وتستورد القطن الخام من الخارج بما فى ذلك الولايات المتحدة ، بينما أخذت صومعة غلال روما التاريخية تستورد القمح والحبوب والدقيق من عديد من الدول الأخرى ومن بينها إيطاليا ، وبعد أن كنا نستورد الفحم من بريطانيا ، صرنا نصدر البترول إليها . هكذا إلى آخره فما أبعد الليلة عن البارحة .

مصر الإجتماعية

كمصر الاقتصادية ، وإن بخطى أثقل وإلى مدى أقل ، وكذاك بتردد أكثر ولكن أيضا بتخبط أكثر وأكثر ، تتغير مصر الاجتماعية ، الفارق ، بالطبع ، هو الفارق بين التغيرات المادية واللامادية ، فالأخيرة كما نعلم أصعب دائما من الأولى بكثير ، لا سيما حين وحيث تتماس مع أو تصطدم بالمعطيات والموروثات الثقافية والروحية ... إلخ مع ذلك يظل التغير ظاهرة محققة وحقيقة واقعة .

فما من شك على المستوى الاجتماعى فى أن مصر اليوم تحمل مجتمعا يختلف كلية كما وكيفا عن مجتمع مصر القديمة التقليدى العتيق . ولا سبيل إلى المقارنة بين المجتمع المصرى المعاصر بكل تفاعلاته وتحولاته واضطرباته وتطولاته ، وبين المجتمع المصرى العتيق الريفى الراكد المتخلف المغلق . فعبر قرن وبعث قرن عبر المجتمع المصرى بصفة عامة من عصوره الوسطى إلى العصور الحديثة وربما كذلك من العالم الثالث المتخلف إلى مشارف العالم الثانى.

ولدينا على الأقل أربعة متغيرات مرصودة محددة تمثل أركان هذا التغير الاجتماعى ومحاوره وأقطابه : عملية التمدين أو التحضر و التحول من الاقطاع إلى الرأسمالية ، الحراك الاجتماعى والسيولة الطبقيّة ، الهجرة إلى الخارج .

مد التمدين الصاعد

فعن الأولى ، فلقد انتقلت مصر - من خلال الهجرة الداخلية أساسا - من قرية طويلة ضخمة فى الماضى إلى نصف قرية - نصف مدينة حاليا ، فى الطريق لا شك إلى سيادة وغلبة القطاع المدنى فى النهاية . ورغم أن هذا التطور تم من خلال تجارب قاسية ومعاناة شديدة فى كل من الريف المهجور المتخلخل والمدن المكتظة المتخبطة ، وفى المدينة ، لا سيما المدينة المتروبوليتانية الكبرى ، إنصهرت وذابت معظم مركبات القرية الاجتماعية ورواسب التخلف الحضارى من تقاليد وعادات وممارسات وموروثات ، وتخمرت كل التغيرات الجديدة ابتداء من التعليم والتنور إلى الاختلاط وطرق الحياة ، ومن ضبط الوفيات والموت إلى ضبط المواليد والنسل إلخ .

المدينة بإختصار ، هى مدرسة الأوربة وحضانة الحديثة ، فيها تخرج مصر من إفريقيّتها المحلية القديمة لتتخرج فى الأوربية العالمية السائدة . وفى هذا كله ، فبصرف النظر عما إذا كانت هذه التغيرات هى إلى الأحسن أو غير ذلك ، فإن التغير نفسه حقيقة مؤكدة وهو وحده الحقيقة الباقية .

وإذا كانت عقود الاقطاع والانغلاق قد دفعت المد المدنى إلى الذروة وما فوق الذروة حتى بات يهدد المدينة بالترقيف الجزئى ، فقد جاءت سنوات الانفتاح الانتهازى النهم وتحولات البترول العربى أخيرا لتقلب الاتجاه جزئيا نحو قدر من تمدين الريف ، وذلك دون أن نذكر تحول القرية المنتجة قديما إلى وحدة مستهلكة كالمدينة . ذلك أن الميول والتطلعات الاستهلاكية فى عصر وسائل الاتصال الجماهيرية الحديثة أخذت تنقل جرثومة المدينة وعدوى التحضر إلى القرية داخل نفس هيكلها المورفولوجى القديم .

وكما خلق النزوح الريفى إلى المدن جيوبا ريفية تعيش داخلها وحولها ، بدأت بعض أعراس المدينة تغزو بعض القرى وتتبختر (أم تنخر؟) فى هيكلها . وفى النتيجة فكما أخذت مدننا تبدو إلى حد ما كقرى ضخمة ترتدى البدلة ، بدأت بعض قرانا تظهر كمدن .

بدائية تلبس الجلباب ، وهذا وذاك عمارة وعمرانا مبانى وسكانا ، على حد سواء .
ولا ندرى ، فى المحصلة ، أتنقارب مدننا وقرانا بذلك أكثر من ذى قبل وإنما اتجاها
نحو الأسفل ، نحو اللامدينة واللاقرية . لا ولا ندرى أهى خمر جديدة فى زجاجات قديمة
أم خمر قديمة فى زجاجات جديدة . ولكن ما ندرى هو أن الاثنتين كلتيهما ، المدينة
والقرية ، فى تغير محقق . حتى القرية المصرية الأزلية المؤبدة ، يعنى ، هى الآن تتغير .
إن بذرة مصر ونواتها وخليتها وجرثومتها ، بعبارة أخرى ، تتغير .

التجارب والتحولات الايديولوجية

وتلك أيضا فى جوهرها قصة تحول النظام الاقتصادى - الاجتماعى -
الايديولوجى . ولعل المراحل هنا مفعمة حول قلب أكثر مما تتصور عادة ، ففى غضون
قرنين إلا قليلا عبرنا سراحا خلال عدة تحولات وتحورات اجتماعية وتقلبات وانقلابات
طبعية عجيبة معقدة أحيانا متعارضة متناقضة أحيانا ولكنها فيما بينها ترسم دائرة تامة
من التغير الاجتماعى العميق إن لم يكن الراديكالى .
فمن الإقطاع الشرقى السائد حتى أواخر القرن الثامن عشر والحملة الفرنسية ،
دخلت مصر أثناء القرن التاسع - ولأول مرة فى تاريخها كله على الأرجح - دائرة
الإقطاع بمعناه الأوروبى الوسيط وإن فى صورة مخففة معدلة جدا أو بالأصح مختلفة
جدا . ثم بعد أكثر من قرن تمت تصفية هذا اللون المحلى من الإقطاع التقريبي على يد
يوليو ، ليبدأ انعطافة حادة سريعة ولكنها فطيرة قصيرة العمر إلى نوع من الاشتراكية
المقيدة المجملة أو من رأسمالية الدولة المخففة أو المقنعة . على أن هذه المرحلة لم تلبث
بدورها أن عقلت وأجهضت ، لتسلم مصر فى النهاية إلى شكل بارز غير مستخف
ولا متكرر من الرأسمالية الفردية السافرة والفاقعة ، حيث جاء الانفتاح بحق - حق
باطل - أعلى مراحل الرأسمالية .

وفى كل هذه المراحل والتجارب والجراحات التعسة أو البائسة فلعل مصر قد فرض
عليها عادة أسوأ ما فى تلك الأنظمة دون أحسن ما فيها . إن وجد . ولكن بغض النظر
مرة أخرى عن اتجاهها التطور ، من أسفل إلى أعلى أو العكس ، فإن التغير هو الحقيقة
التي تفرض نفسها على الأحداث وعلى الأبحاث . وأقل ما يمكن أن يقال فى هذا المجال

هو أن مصر الحديثة باتت حقل تجارب أو معمل تجارب اجتماعيا مكثفا فى النظم والايديولوجيات المستوردة والمستحدثة .

الحراك الطبقي

فى تلك هذه الحلقة الدوارة على غير هدى ، أو فى قلب هذه الدوامة الإيديولوجية العشوائية العاتية ، كان طبيعيا أن يختل ويختلط نظام الطبقات وينقلب على نفسه أو رأسه أكثر من مرة وفى أكثر من اتجاه . وفى هذا الصدد ، فشتان ما بين نظام الطبقات التقليدى المحافظ الرتيب الجامد ، بل الرجعى الرسوبى المتكلس أيام الاقطاع والذى لم يكد يعرف التطور الداخلى بأى قدر خلال قرون بأكملها ، وبين حالة السيولة والانصهار بل الانسياح المفرطة التى يعكسها نظام الطبقات حاليا منذ إنقلاب يوليو .

ليس الأمر بالتأكيد حجرا ألقى فى بركة راكدة أسنة فحرك على سطحها موجات وتموجات ضحلة تزداد ضحولة كلما إتسعت أقطارها حتى تتلاشى وشيكا ، ولكنما هو مرجل يغلى تحت السطح فتتصاعد تيارات فوارة قلابة وتهبط أخرى بالمقابل . فمنذ أعيد ترتيب الطبقات جزئيا بتصفية الاقطاع وبرجزة العمال فى الستينيات ، سرعان ما أعيد الترتيب من جديد فى السبعينيات وبفعل الانفتاح ولكن بلا ضابط ولا رابط وإنما فى فوضى طبقية تتحدى كل تصنيف أو توصيف ، بحيث اختلطت الأوراق وتعددت المحاور وأضيفت إلى التيارات الصاعدة والهابطة تيارات أخرى قاطعة ومتقاطعة بل ودخيلة ... إلخ .

فطبقات المجتمع المختلفة تتبادل المواقع ما بين ترفيع وتخفيض أو تصعيد وتنزيل بلا منطق ولكن بكل عشوائية ، كأنما تمسك بها أو تحكمها مضخة عملاقة ماصة كابسة أو رافعة خافضة ، أو كأنها تركب عجلة مدينة الملهى الدوارة الطالعة النازلة يمينا وشمالا .

منتهى السيولة الطبقيّة والحراك الاجتماعى ، حتى وإن تكن الظاهرة غير صحيحة تماما بل مرضية غالبا ، أقرب إلى الجراحة الاجتماعية التجريبية وربما التخريبية منها إلى إعادة التشكيل والصياغة والبناء الذاتى الرشيد من الداخل ورغم أن أحدا لا يستطيع أن يشخص هذه اللوحة الطبقيّة السريالية ، فضلا عن أن يتنبأ بصورتها المستقبلية ،

ودعك تعامل من أن يقبل بها أو يرضى عنها، فإن أحدا لا يمكن أيضا أن ينكر أن مصر
فى حالة هلامية اجتماعيا وطبقيا ، حالة تغير جذرى تنتقل به من القديم الحفرى إلى جديد
غير مرئى .

الخروج المصرى

ولكن تكتمل أركان التغير الاجتماعى ببعد رابع بل ببعد مستبعد غير متوقع قط ،
جاء الخروج المصرى فجأة وكفاجأة فى الربع ساعة الأخير من التاريخ المصرى القاعد
والقعيد ، لبدأ تغييرا انقلابيا تماما فى العقلية والنفسية والشخصية المصرية جميعا ، فى
الانسان المصرى اختصارا . فمصر التى طالما صدرت الحضارة فى أوجها ، وإستوردت
الرجال فى أوجها وحضيتها ، تطبق اليوم ولأول مرة منذ آلاف السنين معادلة عكسية :
تستورد الحضارة وتصدر الرجال .

وإذ يأتى الخروج المصرى الكثيف على أعقاب الخروج الأوروبى من مصر نفسها فإن
هذا أيضا يعد قلبا لمعادلة سادت زهاء قرن هو قرن الاستعمار من منتصف القرن ١٩
إلى منتصف القرن ٢٠ تقريبا حين سيطرت الجاليات الأجنبية والاستعمار الاستيطانى
على مقدرات الوطن وأبناء الشعب .

انقلاب مركب لا بسيط ، يعنى ، أو مثلى لا مفرد ، ومجرد رمز لتبادل المواقع داخل
هذا الانقلاب ، فما أكثر الأجانب المولودين فى مصر فى السابق (ومنهم كثيرون أحياء
حتى الآن بالخارج) ، ولكننا الآن ولأول مرة فى التاريخ نجد عشرات الآلاف من المصريين
من مواليد الخارج .

كذلك فرغم أن الحركة ليست هجرة كلية أو تماما ، فإنها قطعة وقطاع من الحركية
والحراك المضاد تماما للقيود واللاحراك المزمّن القديم . أيضا فرغم أنها إقليمية الأبعاد
أساسا حيث ينصب معظمها فى حدود العالم العربى ، فإن إطارها العريض يتسع ليشمل
العالم أجمع تقريبا . قفزة واحدة ، يعنى لا من القرية إلى القارة ولكن من القرية إلى
الكرة الأرضية . »

وفى كل الأحوال ، نؤذنا كان المفتربون يخضعون بالضرورة لتغيرات عميقة فى المهجر
والخارج تمس النظرة والتفكير والتجربة والعقلية ... إلخ ، فإن أثرهم الارتدادى فى

مصر feed- back ليس يقل خطراً وعمقا سواء ماديا أو غير مادي . بل لعلهم يوما ما بفضل حريتهم وثروتهم يشكلون قوة تغيير تفوق قوى التغيير داخل مصر نفسها بكل ملايينها المكبوتة أو المكبلية، تماما مثلما عرفت أوروبا الغربية أيام الانقلاب التجارى والمركنتلية بعد الكشف الجغرافية .

وعلى أية حال ، وعلى الجملة ، فإن الانقلاب الهجرى أشبه بعملية «خض» ترج الكيان المصرى وتعيد ثقليه حتى لا يتخثر أو يركد . والانسان المصرى المعاصر يتغير اليوم كما لم يتغير قط من قبل ، مباشرة غير مباشرة ، على السطح أو حتى الأعماق ، جزئيا أو كليا ، الشخصية والبنشخص . وسوف يكون لهذا التغيير أثره الراكمى والمضاعف والضابط على جوهر الشخصية المصرية ذاتها وبالتالى على كيان مصر الذاتى ، بما فى ذلك كيانها السياسى تحديدا ، مشكلتها هى الأساسية الأزلية ونقطتنا التالية .

مصر السياسية

فعلى طرفى النقيض الأقصى والمطلق من مصر الاقتصادية ، وعلى خلاف مصر الاجتماعية إلى حد بعيد ، لم تكد مصر السياسية تتغير أو تعرف التغير ، فهى إن لم تكن بعيدة تماما عن التغير فإنها بلا نزاع آخر وأقل ما يتغير فى مصر . إنها قمة الاستمرارية والثوابت ، وقاع الانقطاع والمتغيرات ، فى مصر .

لكنها ، للأسف والأسى بالطبع ، أسوأ استمرارية وشر الثوابت على وجه اليقين والاطلاق . ذلك أنها هى بالتحديد النقطة السوداء والشوواء فى الاستمرارية المصرية جميعا ، مثلما هى الوحيدة التى لم تعرف الانقطاع أو التغير قبل العصر الحديث وبعده إنها الاستمرارية السلبية بامتياز ، مثلما هى قمة سلبيات الاستمرارية بيقين .

الفرعونية الجديدة

والسؤال ببساطة هو : هل تغيرت مصر المعاصرة عن مصر الحديثة ، والحديثة عن القديمة، فى قضية التركيب الاجتماعى - السياسى ونظام الحكم والسلطة ، وإلى أى حد؟ التغير الجوهرى فى الشكل ، أما الجوهر فلم يكد يتغير . وهذا الجوهر هو الطغيان الشرقى ، الطغيان الفرعونى ، بكل أعمدته التقليدية ، فهو الخط المستمر والقاسم المشترك الأعظم الذى يجرى خلال تاريخ مصر كله من مينا حتى اليوم . المتغير الوحيد هو الشكل .

ملكية أو جمهورية ، وراثية أو انتخابية ، مدنية أو عسكرية ، ذلك بحسب الطرف أو العصر.

فقدما كان الفلاحون «عبيد فرعون» ثم «عبيد السلطان» . وحديثا فإذا لم نكن قد صرنا حقا أو نوعا «عبيد الرئيس» ، فنحن يقينا مازلنا بين فراعنة وفلاحين ، ورعايا لا مواطنين ، وما زال الاستقطاب الطبقي الجوهري هو بين الحاكم والمحكوم . وتلك ، فى كلمة واحدة ، هى «الفرعونية الجديدة أو المحدثه neo-pharaonisme أو «الفرعونية الخبيثة أو السرية crypto-pharaonism».

فإذا كان محمد على قد عد آخر الممالك العظام وأول الفراعنة الجدد ، فقد عد عبد الناصر من بعده أول الممالك الجدد وآخر الفراعنة العظام (و الاثنان - بالمناسبة أو على الهامش - نموذج مثالى للأشباه المتضادة أو الاضداد المتشابهة identical opposites) . هذا بينما كان العالم يطلق على آخر وأدنى حكام مصر السابقين علنا وبصفة عادية «فرعون مصر الأسود» (كذا) فى حين يطلق العدو الاسرائيلى حتى الآن على ما نسميه «ديموقراطيتنا» حاليا اسم «الديموقراطية الفرعونية» ليس فقط سخريه وتهكما ولكن أساسا إسقاطا وكناية .

تحت الليبرالية البرلمانية

وبمزيد من التوضيح ، فنحن فى مصر الحديثة قد بدأنا حياتنا النيابية العصرية بالأخذ بالنموذج الغربى الديموقراطى البورجوازى الليبرالى البرلمانى المتعدد الأحزاب ، بل وذلك منذ وقت مبكر نسبيا تحت إسماعيل وقبل كثير من الدول الأخرى . غير أن ذلك لم يكن للأسف إلا كقشرة وطلاء وواجهة ديموقراطية شكلية بحتة لخلفية اجتماعية محض إقطاعية طبقية رجعية ، ولأرضية استبدادية غاشمة من الحكم المطلق والطغيان المعهود . فالحرية كلمة «مستوردة» لم تدخل قاموس السياسة المصرية إلا منذ الطهطاوى والمثل الفرنسى ولكن كاسم لا كفعل ، فالقاعدة الأصولية فى مصر ، والتي لا تزال مرعية بأمانة حتى اليوم ، هى أن كل من يختلف مع الحاكم فهو خائن بطريقة أو بأخرى . أو على الأقل فإنه هو «الحقد» الذى لم يجد له قط علاجا . ذلك أن الرأى - كالقوة وكالفعل - ملك للحاكم فقط وحكر عليه وحده .

أما المعارضة ، رغم الاسم والرسم ، فلم تعرفها مصر منذ الفرعونية إلى اليوم إلا رمزا وإلا شكلاً . والرأى الآخر أو الرأى العام لم يوجد إلا فى نفس صاحبه فقط ، قد يهمس به سرا أو يطلقه شائعات أو على الجملة فإن المعارضة إن لم تكن «مزروعة» planted muga كديكور للديكتاتور أو ملفقة كتمثيلية مرتبة جيدة الاخراج أو داجنة «مستأنسة» كشكلية وكحلية تابعة كما هى عاجزة ، فإنها تعد فى الأغلب تزيف «زائفة دودية» لا مبرر لها ولا وظيفة ويحسن جدا استئصالها ، أو هى تعد على اضل تقدير «سخافة وزالة مثقفين» ، وعليها فى كل الأحوال أن «تلتزم حدودها وتتعلم حدود الأدب فى مخاطبة الدولة» . وهكذا إلى آخره .

من هنا جميعا فإن هذه الديمقراطية البرلمانية المستوردة ليست إلا غلafa جذابا وقناعا براقا للديكتاتورية الأصلية والأصلية، وليست فى جوهرها سوى الترجمة العصرية المحسنة والمزينة للطغيان الشرقى بل والشكل العصرى لعبودية العصور القديمة ، إنها حرفيا وحرفيا الديكتاتورية البرلمانية الزائفة .

لذا يمكننا - والديموقراطية أكثر شئ نسبياً إن لم تكن أكثر شئ مطاطا - أن نسميها بحق «الديموقراطية الشرقية» كمراذف محلى أو عصرى للطغيان الشرقى ويمكنك أيضا أن تسميها «ديموقراطية العالم الثالث» ، أو كتركيب مزجى اختزالى «الديموقراطية» فهى تجمع بين أسوأ ما فى الطغيان الشرقى وهو الديكتاتورية ، وأسوأ ما فى الديمقراطية الغربية وهو الشكل الدستورى المخادع .

وتحت التقديمية الثورية

ولكى نستكمل الصورة ، فبعد عصر الملكية انتقلت مصر المعاصرة بدرجة أو بأخرى إلى النموذج الشرقى الاشتراكى الشمولى بنظام حزبه الواحد الديكتاتورى المطلق . سواء كنا اشتراكيين بالفعل كما جادل البعض، أو إنتقلنا من الاقطاع عبر مرحلة شبه اشتراكية إلى الرأسمالية كما نظر البعض الآخر ، فالواضح أن مصر المعاصرة ، بينما استبقت جوهر النظام الاقتصادى الاجتماعى الطبقي بعد تطويره مع روح العصر نفسه قد أخذت من الاشتراكية الاسم والواجهة أولا وشكلا ثم مبرر الطغيان والحكم المطلق والشمولية ثانيا وأساسا .

ذلك أن من المؤسف أن النظام الذى ما قام إلا ليحقق للشعب العزة والكرامة التى حرم منها طوال تاريخه ، وكان شعاره التقليدى «إرفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستعباد» ، لم يحقق إلا عكس الشعار تماما من الناحية العملية ، إذ لم يلبث أن إنحرف ودخل فى «عهد إرهاب» حقيقى ، فتورط فى المصادرات والحراسات والاعتقالات بل والتعذيب بالجملة ، وتحول بالتدريج إلى القهر والكبت والقمع وتتميط وقولبة الفكر والعمل السياسى ووادى الرأى الحر أو المعرض «بتجيش» الشعب كقطاع سياسى ، وذلك فى تنظيم سياسى أحادى حيدى اسم «وحدة قوى الشعب العاملة» أو تحت كنف ما سمي «كبير العائلة» المزعوم ولكن فى الحقيقة لمصلحة قوى الحكم المسيطرة أو العميلة .

وفى إطار (أم إيسار؟) هذا الققص الحيدى الذى لم يسمح قط بالرأى الآخر أو المعارضة ، ثم «تعقيم» الشعب سياسيا ، فبينما لم يكن للشعب أى حق - رغم الشكل البرلمانى الزائف - فى النظام الاقطاعى قبل «الثورة» إلا حق المتفرج ، أصبح للشعب فى ظل هذه «الثورة» الحق فى أن يقول «نعم» ، وذلك كما وضعها ، ولكن بجديّة تامة ، أحد الساخرين .

وهكذا تلخص التحول الجديد فى معادلة محددة ولكنها محزنة وهى : من دولة بوليسية «وسيطه» تحكمها الشرطة إلى دولة بوليسية «عصرية» يحكمها الجيش ، أو من ملكية بوليسية إلى جمهورية عسكرية ، أو أخيرا من إقطاع مدنى إلى إقطاع عسكرى . وبعبارة أخرى . فكما شخّص بعض منظرى العهد فيما بعد ، انتقلت مصر من «أوتوقراطية» الملكية إلى «مونوقراطية» الجمهورية (١) ، فى حين إختزل البعض الآخر الوضع كله فى أنه مزيج من الفرعونية الجديدة والملوكية الجديدة.

بل سرعان ما ظهرت أعراض عريضة وميول جامحة جانحة من مظاهر الملكية بل والامبراطورية ، كأنما هى ملكية مؤقتة غير وراثية غير مدنية ، أى باختصار ملكية مقنعة . فهذا ، مثلا ، تكاد تقول أول «إمبراطور جمهورى» ، وهذا أول «ملك جمهورى» ، وهذا إلى آخره . وتلك جميعا هى بكل وضوح أعراض وأمراض الحكم المطلق وحكم الفرد

(١) الامرام ، ٢١ - ٥ - ١٩٧٨ ، ص ٥

مصر هي حاكمها ما تزال

ولو أن هذا كان مشكلة داخلية فحسب ، يعنى لو أن مشكلة «مصر هي جاكمها» إقتصرت على السياسة الداخلية والطغيان المحلى ، لهان الخطب نسبيا . غير أن الواقع المرير أنها تمتد إلى السياسة الخارجية ، ولعل هذا أسوأ ما فى الأمر كله . فكما فى معظم الدول المتخلفة كدول العالم الثالث والعالم العربى ، وربما أكثر السياسة الخارجية هي امتداد وانعكاس مباشر للسياسة الداخلية ونظام الحكم .

بل إن سياستنا الخارجية كانت دائما ترتبط بسياستنا الداخلية أشد الارتباط وبدرجة قل أن تعرفها أى دولة أخرى فى العالم ، أزمة مصر الخارجية هي دائما أزمتها الداخلية فى الأصل والمصدر والأساس ، وحل الأولى هو حل الأخيرة أولا وقبل كل شئ . ومازال صحيحا أن حل مشكلة مصر الخارجية وتحريرها لا بد أولا أن يمر بالعاصمة داخليا .

وكما فى دول الشرق الأوسط والعالم المتخلف ، ليس ثمة شئ فى سياسة مصر الخارجية إسمه الشعب من الوجهة العملية - ولا أوهاام فى هذا أو انفعال - فصناعة السياسة الخارجية وتشكيلها وتوجيهها هي عمليا وواقعا - بغض النظر عن الشكليات السطحية الموهمة - حكر لرجل واحد هو الحاكم وحده لا شريك له (١) وأنه حاكم مطلق خارجيا كما هو داخليا ، ولا يكاد يوجد حاكم فى العالم القديم أو الحديث ينفرد بوضع سياسة بلداه الخارجية كحاكم مصر .

وقد عبر بعض المعلقين الأمريكين مؤخرا على هذه الظاهرة بقولهم إن السياسة الخارجية فى هذا الجزء من العالم سياسة «شخصية» أساسا ، الدور الشخصى للحاكم هو الدور المحورى إن لم يكن الأوحد فيها . وإختصارا ، سياستنا الخارجية هي سياسة الرجل الواحد .

وفى هذا بالدقة تكمن جذور المأساة العظمى . فمكان مصر ومكانتها الدولية كقوة سياسية، إنتصارها وهزيمتها عسكريا ، مصيرها وبقاؤها ... إلخ ، كل أولئك بين يدى

(1) Heikal, "Egyptian foreign policy", loc., p. 714-5 Sphinx and commissar, Lond., 1978, p. 10.

شخص فرد واحد ، بينما الشعب مقود غصبا ولا شئ عمليا ، والنتيجة المنطقية ، ولا نقول الحتمية ، هي الهزيمة والنكسة ثم الاستسلام والنكبة .. فقط «إنظر حولك» .

ومن هنا كانت الفرعونية الجديدة هي ببساطة ولكن بصرامة «الفشل فى الداخل والهزيمة فى الخارج» ، «الطغيان فى الداخل والركوع فى الخارج» ، ومن الصعب أن نحدد من السبب ومن النتيجة هل الهزيمة العسكرية فى الخارج نتيجة عقابية للاستبداد الانقلابى الجبان فى الداخل ، أم أن الاستبداد الداخلى هو تعويض مريض عن العجز والانكسار المشين فى الخارج ؟

الشئ المؤكد على أية حال ، والمؤسف فى كل الأحوال ، أن التجربة المريرة المفجعة قد أثبتت أن السياسة الخارجية عندنا هى إلى حد بعيد معكوس السياسة الداخلية مثلما هى إنعكاس لها ، أو إن شئت فقل إنعكاس عكسى ، وهذا هو الثمن الفادح والمضاعف للطغيان المستبد والاستبداد الغاشم .

الديموقراطية

فإذا ما عدنا من هذا الحصاد المر فى الخارج و الداخل لنرى الثمرة النهائية ، فإن الديموقراطية الجديدة هى كما وصفت نفسها بنفسها «ديموقراطية ذات أنياب» ، فهى إذن ديموقراطية «أنيابية» أكثر منها نيابية ، وبالتالى تحقق أغراض النظام السابق نفسها ولكن فقط من خلال شكلية سيادة القانون . ثم إن الحديث عن أنياب للديموقراطية ينفى - بل وينسف - مبدأ الديموقراطية وجوهرها فورا ، إذ حالما تنبت للديموقراطية أنياب فإنها تسمى فى كل اللغات الفقهية ديكتاتورية بلا مواربة .

إلى هذا كله يضيف البعض فى النهاية أن الحديث عن الديموقراطية أصلا قبل هذا وبعده غير وارد أو جائز على الإطلاق ، فإنما الديموقراطية بالتعريف هى حكم الشعب للشعب بالشعب - لا بالجيش - وليس ثمة شئ فى القاموس السياسى أو الفقه القانونى «كديموقراطية عسكرية» أو «كديموقراطية مسلحة» مثلا، إلا أن تكون من قبيل التناقض اللفظى أو التورية الساخرة أو الكناية المستترة عن «الديكتاتورية العسكرية» أو «الديكتاتورية المسلحة» باختصار ، مجرد الحديث عن الديموقراطية فى ظل

«العسكرقراطية militocracy» إنما هو امتهان للعقل البشرى وإهانة للإنسان المصرى .
حسنا (أم أسفا؟) ، فتلک على أية حال هى فى جوهرها «ديموقراطيتنا» أو
«الديموقراطية على الطريقة المصرية» ، والتى نسرف فى الحديث عنها والتغنى بها
«كالنظام الذى إرتضيناه لأنفسنا» (من ارتضى ماذا لمن؟) . منقوع من قشور الشرق
والغرب السطحية ومن بذورهم غير الصحية ولا نقول السامة ، وديموقراطيتنا ما هى إلا
الغراب يقلد مشية الطاووس ، ولا نقول ديموقراطية العبيد والعبودية .
فالديموقراطية الجديدة فى مصر ، ديموقراطية الاذعان والموافقة ، إنما هى تفويض
من الشعب ، وباختيار الشعب ، أى ديكتاتورية باسم الشعب ، أو هى الديكتاتورية بيد
الديموقراطية وتحت قفازها ، أو بصيغة مباشرة أكثر هى وأد وقتل الديموقراطية بيد
الديموقراطية ذاتها . باختصار ، هى مسخ للديموقراطية بقدر ما هى سخرية منها هل
نضيف (أبنا حاجة؟) وكم ذا بمصر من الديكتاتورية ترتكب باسم الديموقراطية ؟
من هنا جميعا فرغم أن الشكل النيابى البرلمانى الأوروبى الصورة فى مصر متخلف
عنه فى بلد كبريطانيا مثلا بنحو ١٠٠ سنة فقط ، فإن مصر موضوعا ومن حيث الحكم
والحاكمية قد تكون متخلفة عن بريطانيا ١٠٠٠ سنة على الأقل . أى أن مصر اليوم قد
تكون فى مرحلة بريطانيا الملك چون «وميثاق» الشهير ما تزال ، ذلك أن الفرعونية
السياسية والطغيان الفرعونى مازالت معششة متغلغلة فى نظام الحكم خلف واجهة أو
قناع الديموقراطية العصرية . ومازال النظام أوتوقراطية مونوقراطية ضارية تتخفى خلف
واجهة شفافة كاشفة من حكم الأبنية والأجهزة والمؤسسات الدستورية المزعومة
والعاجزة . (١)

حكومة لها شعب

هذا عن الحاكم . أما الحكومة فما زالت ، بل وأكثر من أى وقت مضى جهازا طاغيا
متضخما عاتى الحجم بالغ الثقل شديد الوطء يكاد يطحن أو يسحق كل ما عداه وماتحته
من هيئات وسلطات وأجهزة ابتداء من المجتمع كله إلى الفرد ذاته والواقع أنه لم يكن

(١) راجع قبله ، الجزء الثانى ، ص ٥٦٩ - ٥٧٤ .

بمصر تقليديا وعمليا ، ويغض النظر عن الشكليات الأصولية وحساسيات القيم الأدبية النظرية ، إلا سلطة واحدة أساسية وطاقية هي السلطة التنفيذية ، والباقي طلال شاحبة أو ضامرة فطيرة ، مجرد أعضاء تكميلية وأطراف مساعدة للجسم الأساسى ، قل كذارعين أو جناحين متواضعين ، واحدة مبرر نيابى والأخرى محلل قانونى ، واحدة كاموفلاج ديمقراطى والأخرى مكياج دستورى .

بل إن فى السلطة التنفيذية عندنا ميلا تاريخيا ، نكاد نقول غريزيا ، بدا أوضح ما يكون فى العقود الأخيرة بفضل القوانين الاستثنائية والتشريعات السلطوية الشمولية . إلى التوسع أفقيا ورأسيا بمعدل الربح المركب ، وذلك أساسا على حساب السلطتين الجانبيتين ، إن لم تسع أيضا وعمدا إلى «تجميمهما وتضميرهما» فعلا . (١)

والحقيقة أن الحكومة هي كل شئ فى مصر ، تحكم كل شئ ، ووحدها تملك كل شئ بما فى ذلك الحكمة والرأى والصواب وفصل الخطاب . وما كانت الحكومة ملك الحاكم ، والوطن ملك الحكومة ، فإن مصر فى النهاية ليست شعبا له حكومة بقدر ما هي حكومة لها شعب . حتى ما يسمى فى مصر «الثورة» هو حكومى أيضا - انقلاب عسكرى - أليس انقلابا من الدولة على الدولة انقلاب جزء من الدولة على الدولة ؟

على أية حال ، وفى جميع الأحوال ، فإن الحكومة فوق الأمة ، والحكومة تعتبر نفسها - كما فى معظم دول العالم الثالث المتخلف - وصيا قيما على الشعب القاصر فاقد الأهلية أو الذى لم يبلغ سن الرشد بعد . وفى المحصلة المباشرة نجد أن الحكومة جهاز ساحق والمجتمع شعب مسحوق ، والمواطن مسحوق شعب . وفى المحصلة النهائية نعود مرة أخرى - وأخيرة ، ويمزید من الأسف - لنجد أن مصر السياسية أو الدستورية أو النيابية هي حاكمها أو تكاد . فما أشبه الليلة بالبارحة .

قضية الديمقراطية

لقد تغيرت مصر الحديثة والمعاصرة فى جميع نواحي الحضارة المادية واللامادية والحياة الاقتصادية والاجتماعية بدرجات متفاوتات ، وذلك على الأقل بحكم العصر

(١) المرجع السابق.

والحضارة الحديثة المعدية ، تماما مثلما تغير كل العالم الثالث وأعماق الجنوب وأصقاع آسيا ومجاهل إفريقيا ... إلخ ولربما تفوقت مصر فى مدى هذا التغير ، غير أنها من أسف لم تكد تتغير من ناحية نظام الحكم والسلطة والدولة ، التى هى بالتحديد المقياس والمحك الوحيد للتطور الحضارى عموما والتقدم الانسانى الحقيقى .

ففى هذا لا جديد تحت شمس مصر : فمصر سنة ١٩٨٤ ميلادية هى سياسيا كمصر سنة ١٩٨٤ قبل الميلاد ، والفرعونية المحدثه لا تختلف جوهريا عن الفرعونية العتيقة وإذا كانت مصر اليوم دولة متخلفة تكنولوجيا ، نصف متخلفة حضاريا ، فإنها متخلفة مرتين سياسيا : داخليا وخارجيا ، كمواطن وكمواطن .

وفيما بين الطرفين ، تظل الديمقراطية هى مشكلة مصر الأولى والأم . فهى وإن لم تكن مشكلتها الوحيدة أو الأخيرة ، فإنها مفتاح جميع مشاكلها الأخرى بلا استثناء . لا شئ يسبقها ، ولكنها تسبق الجميع . جميع مشاكل مصر وأزماتها وكوارثها الداخلية والخارجية ، فى الانتاج والحضارة والتقدم ، مع العدو الإسرائيلى والأشقاء العرب ، مع القوى العظمى والصغرى ، كل إنحدار أو سقوط مصر فى الحرب أو فى السلم ، كافة عيوبها ونقائصها وسلبياتها ومثالبها فى المجتمع والفرد كما فى السياسة والاقتصاد مصدرها وسببها الرئيسى هو الاستبداد الداخلى الغاشم والطغيان الفرعونى المقيم المستديم .

لا السكان ولا الفقر ، ولا حتى الاستعمار فى الماضى أو إسرائيل أو البترول العربى فى الحاضر ، هى المشكلة الأم فى كيان مصر ، وإنما مشكلة المشاكل وقضية القضايا هى قضية الديمقراطية الديكتاتورية أو نظام الحكم المطلق . إنها هى أصل مشكلة مصر كلها : شخصية مصر، مصير مصر، رخاء مصر، بل وبقاء مصر، شخصية المصرى ، كرامة المواطن المصرى ، نفسية الانسان المصرى ، إعادة بناء الانسان المصرى والشخصية القومية ... إلخ . فى كل هذا وغيره «فتش عن الديمقراطية أو غيابها» ، فإنها هى حاكمها ومقرها وضابط إيقاعها مثلما هى مفتاح حلها جميعا .

ذلك أن الأمر الذى لا شك فيه أن النقطة السوداء والجانب المظلم فى تاريخ مصر عموما هما الطغيان والاستبداد فى الداخل ، بينما تظل قضية الديمقراطية هى نقطة الضعف الكبرى فى شخصية مصر حاليا . ومشكلة الشخصية المصرية من ثم سوف تظل إلى أمد بعيد هى قضية الديمقراطية . وإذا كان التعريف التاريخى الكلاسيكى الأكاديمى للديموقراطية هو «حكم الشعب للشعب بالشعب» ، فإن تعريف التعريف ، التعريف العلمى العملى التطبيقي ، هو بكل بساطة «حكم المحكوم للحاكم» .

فبالى أن تتحقق الديمقراطية الحقيقية فى مصر ، وبدايتها هى الحكم المدنى ونهايتها أن تقول للحاكم كلا بل تول ، فلن تتغير الشخصية المصرية المصحونة المغلوبة على أمرها ، المسحوقة المنسحقة ، ولن تتخلص وتتطهر من سلبياتها ومثالبها المكتسبة أو الموروثة ، وما يقال عادة عن بناء الانسان المصرى إنما يكون ببناء الديمقراطية ليس غير . وإعادة بناء الشخصية القومية معناها الوحيد والمرادف هو إعادة الديمقراطية.

مشكلة الديمقراطية

لكن المعضلة العويصة هنا هى مأزق الحلقة المفرغة المعهودة : فإلى أن تتحقق الديمقراطية لن تتغير الشخصية المصرية ، ولكن إلى أن تتغير الشخصية المصرية فلن تتحقق الديمقراطية ! كسر هذه الحلقة ، مع ذلك ، فى يد الشعب ، وذلك بأن يأخذ أمره فى يده مرة واحدة فى التاريخ ، مرة واحدة وإلى الأبد ، وهذا يتم بتصفية الديكتاتورية السائدة السارية أولا ثم إقامة الحكم الديمقراطى الشعبى المدنى . وحين تتم هذه الفورة الشعبية فسيكون قد تم كسر حلقة الطغيان - الذلة المفرغة البغيضة ويكون قد أعيد تلقائيا بناء الشخصية والإنسان المصريين المقترى عليهما .

غير أن الديمقراطية - كالحرية ، أوليسا جانبين لشئ واحد ؟ - الديمقراطية لاتمنح ولكن تنتزع ، لا تستجدى من الديكتاتور وإنما تفرض عليه فرضا بقوة الوعى وفعل القوة وبيد الشعب نفسه . والانقلاب العسكرى مرض ، مصله المضاد هو الثورة الشعبية . ولقد ولى زمان الحاكم الهاوى المغتصب ، وأكثر منه الحاكم المطلق المستبد ، فى حياة مصر .

ومصر ، التى لم تعرف الثورة طوال تاريخها وإلى الآن ، باتت مصابة تقريبا بتسمم مزمن ومتزايد فى الدم . فمصر بلد سريع التآثر والتكلس ، سريع التجمد والتيبس ، قل

بالمجاز سريع الترسيب كطمي نيله ، ولذا فإن مصر تحتاج إلى فورة حقيقية كل بضعة عقود أو أجيال تعيد تقييدها و (خضها) وتجنيسها ثم توجيهها على الطريق الصحيح . بل إنها بحاجة إلى الفورة الشعبية كشرط للبقاء الحق والحقيقى والوجود الكريم ، أى لكى تعيش ولا تنقرض معنوياً وأخلاقياً ، بمثل ما أصبح الحكم الديموقراطى المطلق منذ الآن شرط عدم انحدارها وتدهورها أو المزيد من هذا الانحدار والتدهور .

ومصر، التى كانت وما زالت هى حاكمها، لن تتطور وتصبح شعباً حراً إلى أن تصبح هى شعبها لا حاكمها . وإلى أن تصبح ملكاً لشعبها لا لحاكمها ، فستظل أمة من أشباه العبيد فى الداخل وأشباه التابعين فى الخارج لن تصبح مصر شعباً حقيقياً راقياً أبياً عزيزاً فى دولة حقيقية متقدمة متطورة إلا إذا صار الشعب هو الحاكم والحاكم هو المحكوم . فى كلمة واحدة : لن تتغير مصر فى جوهرها الدفين ، ولا مستقبل لمصر ، إلا حين يتم دفن آخر بقايا الفرعونية السياسة والطغيان الفرعونى.

نهاية الاستمرارية السياسية

إذا كانت الاستمرارية هى قدر مصر القديمة ، والانقطاع قدر مصر الحديثة ، فإن كليهما فى النهاية - لابد أن ندرك - حتم عصره على الأقل، حتم العصر ، وربما لا فضل . ولا عيب لمصر فى أيهما تقريباً ، وعلى أية حال فلقد أدت الاستمرارية وظيفتها تماماً واستنفدت غرضها وزيادة ، بل وربما عاشت أكثر من اللازم، ثم جاء الانقطاع فى وقته الصحيح ليضع حداً فى اللحظة المناسبة تماماً لهذه الاستمرارية المستهلكة المهلكة ، ولينقذ مصر من التحنيط التاريخى وسط بحر العالم الحديث العجاج الفوار ، وهذه هى مصر الجديدة حقاً .

ولكن إذا لم تكن الاستمرارية أسوأ ما فى مصر بالضرورة ، فإن أسوأ ما فى الاستمرارية بالتأكيد أن أسوأ جوانبها وعناصرها هو الذى استمر فى مصر الحديثة والمعاصرة وهو الطغيان الفرعونى . كذلك فإن أسوأ ما فى الطغيان الفرعونى بدوره أنه لا يعرف أو لا يريد أن يعترف بأنه فى العصر الحديث قد فقد مبرر وجوده وقيامه أصلاً ، فضلاً عن بقاءه واستمراره بعد ذلك ونعنى به مسلسل النهر - الرى - الضبط - المركزية - القهر .. إلخ .

ففى عصر التكنولوجيا الفائقة والعلم الحديث أصبحت كل هذه السلسلة أو السببية الإيكولوجية تنتمى إلى الماضى فحسب ، وإستقل الانسان عن البيئة واستعاد سيادته الفعالة على قدره ومقدارته . لقد فقدت هذه السببية هى الأخرى ، استمراريتها يعنى ، وجرى عليها الانقطاع الجذرى ، غير أن الطغيان الفرعونى مازال يتشبث بهاكمبرر لاستمراره(اقرأ : لانحرافه فى الحقيقة) .

لقد أفقدت التكنولوجيا الحديثة الجغرافيا استعبادها للانسان المصرى ، إن صح على الاطلاق أنها هى التى إستعبده ، ولكن الطغيان الفرعونى يريد أن يستبقى إستعباده له باسمها أو بوصمتها .

وإنه بالدقة لهذا السبب السالب الوائد وحده ، ورغم كل التغيرات الجذرية الإيجابية والمشرقة والواعدة التى أنجزتها ، فإن مصر تبدو اليوم فى أسوأ حالاتها ، أسوأ مما كانت فعلا فى أى يوم مضى ، إنها مازالت تبدو حتى الآن عتيقة شاخنة ولا تتجدد أبداً ، مريضة بإزمان ولكنها لا تموت لا أبداً . ذلك أنها قد تعايشت مع المرض وتعوّدت عليه . ومرضاها القومى الوطنى المتوطن هو إذن كمرضها الطبى المتوطن ، البهارسيا والانكستوما : لا يميت ولكنه يعجز ويضعف ويقعد . بل إن كلا المرضين مرتبط ، سواء موضوعا أو شكلا ، حقا أو حجة ، مرتبط أصلا بالمياه ، هنا مجتمع المياه وهنا بيئة المياه . لقد أفسدت الاستمرارية السياسية ، استمرارية الفرعونية ، ما أصلح انقطاع الحضارة الحديثة . ذلك أن مرض مصر المزمّن فى الحاضر والموروث من الماضى هو حاكمها ونظامها ، نظام الحكم باختصار . فلقد تغيرت مصر فى كل شئ تقريبا إلا شيئا واحدا هو النظام السياسى ، هو وحده الذى لم يتغير ، وهو وحده الذى يقاوم بضراوة ودموية كل تغيير ، يجمد الشخصية ويحفظها فرعونيا .

ومعنى هذا ونتيجته أن شخصية مصر قد تغيرت ، ولكن لم تتغير الشخصية المصرية بالكاد ، ولم يبق إلا تغيير ذلك النظام لتلحق الشخصية المصرية بشخصية مصر الجديدة لقد تحرر الانسان المصرى أخيرا ، أو يوشك أن يتحرر ، من التخلف ، ولكنه لم يتحرر قط أو بعد من الأسر ، ظفر بالتنمية نسبيا ولكنه لم يظفر بالحرية إطلاقا ، أصبح إنسانا متقدما ، نوعا ولكن ليس إنسانا حرا حقا .

والى أن تتغير شخصية الإنسان المصرى حقا ، فلن تتغير شخصية مصر حقيقة ، إذ يبقى كل تغير سطحيًا شكليًا شبه أجوف ، وستظل مصر تعيش فى زقاق الإحباط الضيق المسدود والأزمات المزمنة التى تنحشر فيه حاليا ، وفى الأثناء ، فإن مصر ، للأسف الشديد ، تدفع اليوم وكل يوم الثمن الباهظ ، ولا تقول تتلقى العقاب المستحق لمرضها التاريخى المزمن كشعب وكدولة . فمنذ بعض الوقت أصبحت مصر ، للأسف الأشد ، دولة مريضة جيوبوليتيكيًا ، يسكنها شعب مريض تاريخيًا ، يحكمه أحيانًا (كما بالأسف القريب) رجل مريض نفسيًا .

وفى وجه هذه الحالة المرضية المركبة ، فليس أمام مصر سوى إحدى اثنتين : إما أن تموت بالتسمم البطئ الذى سرى واستشرى من قبل فى جسدها ، وإما أن تعيش بفصد الدم الفاسد المسمم . إما أن تنحدر مصر بهدوء وببطء ، بهوان وهوينى ، إلى ما لا نهاية وإلى ما دون الحضيض ، وإما أن تنفجر على نفسها داخليًا وخارجيًا فى نوبة قوة عظيمة تجدد شبابها وتستعيد كرامتها وتحل أزماتها التاريخية . أمام مصر ، باختصار ، خياران لا ثالث لهما . الانحدار التاريخى أو الثورة التاريخية ، فإما أن تغير حياتها ونظامها وتثور على نفسها ثورة نفسية وعملية ، وإما فإن أمامها ١٠٠ سنة أخرى على الأقل من الانحدار التاريخى المتسارع تتخبط فيها وتترنح ما بين الانقلاب والانقلاب المضاد .

وفى الحالين ، فلقد أصبح التغيير شرط البقاء نفسه ، إن لم يكن لفصد الدم الفاسد ، فلتجديد الدم الصحى . وفى الحالين ، فإن آفة مصر وجريرة الشخصية المصرية هى الاعتدال المفرط وفقر المحافظة التى تفضل الحلول الوسطى ومساوماتها الجزئية على الحلول الجذرية ، والتطور على الطفرة ، والإصلاح على الثورة .

وفى الحالين ، أخيرا ، تبقى القضية أساسا قضية الصراع بين الاستمرار والتغيير ، والاستقرار والانفجار ، والانقلاب والثورة . وفى هذا الصراع فإذا لم تدفن مصر الفرعونية السياسية فى مقبرة التاريخ ، فستدفن هى مصر فى مقبرة الجغرافيا- مثلما بدأت تفعل من قبل فعلا .

مطلوب إذن ، يعنى ، حدث عظيم وأعظم فى الوجود المصرى ، لا يرج مصر وحدها ويخرجها من مأزقها التاريخى الوجودى ودوامة الصغار والهوان والأزمات التراكمية المعيبة التى فرضت عليها ، ولكن أيضا ترج الدنيا كلها من حولها لتفرض عليها إحترامها وتقديرها من جديد والاعتراف بها شعبا أبنيا كريما عزيزا إلى الأبد .

بانوراما التغير

والآن فلنلخص . باستثناء تلك الاستمرارية السياسية الصفيقة إذن فإذا كانت هناك كلمة واحدة تلخص جوهر مصر المعاصرة ، فإن التغير هو هذه الكلمة وهذه الكلمة وحدها ، بكل تأكيد . والواقع أن مصر تمر حاليا بأخطر حلقة فى سلسلة تغييرها التدريجى فى العصر الحديث إبتداء من محمد على ، ونحن إنما نعيش على قمة منحني التغير هذا ، الذى يقترب طوله الآن حثيثا من القرنين .

ولكن لأننا نعيش فى قلب دوامة التغير ، نوشك ألا نشعر بسرعة التيارات الجارفة الشديدة حولنا . غير أننا حين نبتعد مع سهم الزمن عن الساحة بما فيه الكفاية ، ونرى الغابة من الأشجار بوضوح معقول ، فلسوف نؤرخ دون أدنى ريب أو جدال للحقبة التى نعيشها الآن بأنها عصر التغير وقرن التغير .

فمصر اليوم بالدقة فى حالة انصهار وسيولة كاملة *a state of flux* من جميع النواحي ، ولم يسبق لها مثيل فى تاريخها كله ، بما فيه الحديث نفسه ، سواء ذلك اقتصاديا أو اجتماعيا أو بشريا أو حضاريا . لقد أطلقت أو انطلقت من عقالها فجأة وكأئنا على ميعاد كل قوى التغير ، ليس فقط من الداخل ولكن أيضا من الخارج: ضغط السكان ، أزمة الاقتصاد القومى والعالمى ، الثورة السياسية والاجتماعية ، تغير العلاقات الخارجية السياسية والاقتصادية .. إلخ .

الزراعة كما تتغير داخليا ببطء وصعوبة ، فإنها تتغير خارجيا نحو الصناعة ، والصناعة تتغير بالمثل من الخفيفة إلى الثقيلة ومن الكم إلى الكيف ومن الاستهلاك المحلى إلى التصدير الخارجى ، وتغير الانتاج يؤدي إلى التغير الحضارى ومستويات المعيشة وأنماط الحياة والتطلع إلى المستوى العالمى والانفتاح على العالم ، بينما تندثر وتنقرض بقايا الحضارة الفولكلورية العتيقة ومخلفات التخلف الوسيط .. إلخ . والكل يغير السكان بدورها نحو الضبط وتحديد النسل وهدف الأسرة الصغيرة الحديثة . السكان القاعدون يهاجرون إلى الخارج لأول مرة فى التاريخ على نطاق كبير .. أول خروج وفترة هجرة مصرية فى تاريخنا كله تقريبا ، إلى آخره ، إلى آخره .

خريطة مصر المتغيرة

بالتوازي ، فكما تتغير خريطة مصر الزراعية ، كذلك تتغير كل يوم خريطتها الصناعية ، ويكفى أن المناطق الصناعية فى مصر تتكاثر وتنتشر مثلما تتوسع وتتمدد . ومصر اليوم ، كمجرد لقطة عامة مؤشرة ، يتوسط جسمها بمجملة نواة نووية كثيفة للغاية من المدن والصناعة هى منطقة القاهرة الصناعية أو القاهرة الكبرى ، يحيط بها الريف والزراعة فى الوجهين من شمال وجنوب . وصحيح أن العكس هو المطلوب والواجب تخطيطيا : أن يتحول جسم مصر إلى نواة مكثفة للغاية من الريف والزراعة داخل غلاف صلب سميح محيط من المدن والصناعة فى الصحراء . غير أن النمط نفسه يبقى على علاته عنوانا لخريطة جديدة لمصر قيد الرسم وتحت الطبع .

بالمثل تتغير جذريا خريطة مصر المعدنية ، متمددة من الصحراء الشرقية إلى الغربية، خذ مثلا ذلك المحور العرضى الجديد فى اقتصاديات مصر ما بين خليج السويس وخليج العلمين متعامدا على المحور النيلى الطولى القديم ، هو فى حد ذاته تلخيص حاسم لتغير مصر الحديثة تغيراً جذريا . كذلك لا ننسى وظيفة الصحراء حاليا ، وحتى إذا اقتطعنا شريحة معينة من مصر، حواف الوادئ فى الصعيد مثلا ، سنجد التغير فيها واضحا عبر العصور : من مدينة مقابر عند الفراعنة إلى دير وملجأ من الاضطهاد الدينى فى العصر الرومانى إلى شريط للرعى عند البدو العرب . إلى جيوب للتوسع الزراعى أخيرا جدا .

وعلى مستوى أكبر ، مستوى الوطن الشامل وأرض مصر العظمى ، فبعد أن كان التحدى البيئى الأساسى فى فجر تاريخنا العمرانى هو غزو الوادئ الاسفنجى المشبع واقتحامه من قاعدة الصحراء المتجففة ، أصبح اليوم على العكس غزو الصحراء القاحلة من قاعدة الوادئ المكتظة المتفجرة . وداخل هذه القاعدة بدورها فإن السكان كذلك تتغير خريطتها نحو المزيد من الانتشار على الأطراف بعض الشئ ، ولو أنها أيضا تتكثف نحو المزيد من التركيز فى العاصمة باختصار ، ثمة خريطة جديدة لمصر شاملة وجامعة ترسم من الأساس .

مصر المتغيرة

حسنا ، هذا التغير الجذرى فى المكان والكيان ، ماذا يعنى فى النهاية من حيث

فلسفة المكان القمية؟ ماهو مغزاه العلوى فى كيان مصر ومصيرها ؟ حسنا ، ثمة هذه المتابعة ، اقتصاديا ، مصر تخرج نهائيا من هيكل محمد على وتغير آخر جلده سياسيا ، مصر تخرج إلى الأبد من قفص الاستعمار الحديدى كما تنفض عن نفسها جلد شرنقة النظام شبه الاستعماري - شبه الاقطاعي . حضاريا ، هى تخرج من آخر مراحل التخلف والدولة النامية إلى الدولة العصرية الحديثة على النمط الغربى الأوروبى الحديث ، وسنة ٢٠٠٠ ستكون مصر غالبا دولة عصرية وقطعة من أوروبا نسبيا كما أن اليابان قطعة من أمريكا تقريبا . أما تاريخيا ، فإن كل الفترة الحديثة منذ محمد على حتى سنة ٢٠٠٠ هى مرحلة الانتقال من العصور الوسطى إلى العصر الحديث تماما وبكامل المعنى . وتلك مرحلة مفعمة مؤلفة من عدة مراحل داخلية كلها صاعدة إلى حد أو آخر فى نفس الاتجاه . أما جغرافيا ، فإن خط التقسيم التاريخي بين الشرق والغرب يتحرك ويتزحزح تدريجيا وببطء شديد ولكن بالتأكيد نحو الشرق ، بحيث ستنقل مصر سنة ٢٠٠٠ إلى الغرب عموما بعد أن ظلت طويلا معلقة بين الشرق والغرب . وستكون مصر بذلك أول دولة هامة فى الشرق بعد اليابان تنتقل جغرافيا إلى الغرب ، مثلما كانت أول دولة هامة تحك به حضاريا فى القرن التاسع عشر . وبالمثل سيتزحزح خط التقسيم بين الشمال والجنوب لتعبر مصر البحر المتوسط وتصبح بصورة نهائية دولة شمالية بعد أن ترددت طويلا أو قليلا بين الدولة الشمالية والجنوبية .

كلا ، إن مصر تتغير . مصر فى ثورة تاريخية حضارية ، ثورة صامته هادئة على طريقها الخاصة ، طريقة التوسط والاعتدال ، ثورة وثيدة ولكنها أكيدة ويخطئ كثيرا جدا من يزعم أو يتوهم أن مصر الآن لا تتغير ، فكل شئ فيها فى تغير تقريبا . ولأن التغير يلد التغير ، فإنها تتغير بسرعة متزايدة كمعدل الربح المركب ، كلا ، مرة أخرى ، إن مصر ، التى قيل لا تتغير أو غير قابلة للتغيير ، تثبت الآن وتفعل العكس تماما ، بحيث تحولت من أكبر ثوابت التاريخ إلى واحد من أهم متغيرات العصر الحديث .

أجرومية التغير المصرى

غير أن السؤال الجوهرى هو كيف بالضبط ، وإلى أى حد ؟ ما هى القواعد والقوانين التى تحكم هذا التغير ؟ والجواب هو أن أجرومية التغير المصرى الحديث تتألف من ست قواعد أساسية تستدعى شيئا من التحليل بعد التحديد وتلك هى بالترتيب

المنطقى. تغير لإرادى أكثر مما هو اختياري ، تغير جزئى أكثر منه جذريا ، تغير من الخارج قبل الداخل ، تسلسل التغير من المادى إلى اللامادى ، حتمية التغير ، وجهة التغير .

تغير بالرغم منه نسبيا

فأولا ، ولنضعها بكل المباشرة والوضوح منذ البداية ، مصر قلما تتغير بإرادتها فى العادة ، وإنما هى بالرغم من إرادتها تتغير ، إنها تتغير بالرغم منها تقريبا ، وتغيرها بالفسر أكثر منه بالاختيار نسبيا ، واختيارها يتم بصعوبة . وتردد نوعا ، فلأنه مغامرة فى المجهول ، فإن الأصل فى التغير كقاعدة عامة أنه أصعب وأشق بكثير من الثبات ، والانقطاع من الاستمرارية ، بمثل ما أن الصعود أشق وأعسر من الهبوط .

والأصل بعد هذا أن الأشياء فى مصر كما سبق أن قلنا ورأينا تميل إلى أن تبقى على ثباتها وفى خطها إلى أن تواجه قوة مضادة لها فى الاتجاه مساوية أو فائقة لها فى القوة فتفرض التغير فرضا . ولقد كانت الحضارة الأوروبية الغربية الحديثة وحدها هى تلك القوة المضادة التى تفوقت وفرضت فغيرت ،

فى الوقت نفسه ، ورغم سيادة وغلبة جانب الجبر والقسر فى العملية كلها ، فإن الاختيار المصرى يؤكد وجوده من حيث أن مصر أدركت منذ البداية وإلى النهاية أن التغير أصبح شرط الارتقاء إن لم يكن شرط البقاء . فمصر ، التى تترك جيدا أن «الأحسن عدو الحسن mieux est l'ennemi de bien» كما يذهب مثل فرنسى معروف ، لا تملك ألا تتغير ، ولا تملك إلا أن تتغير ، ومن هنا أقبلت على التغير ربما بقدر ما أقبل عليها ، وسعت إليه مثلما فرض نفسه عليها .

وفيما بين الاثنين ، الجبر والاختيار ، يكتسب التغير فى حد ذاته ولذاته آلية ذاتية يزداد بها نموا وتسارعا ككرة الثلج بحيث يولد التغير المزيد من التغير . ومصر من ثم تتغير بإرادتها وبرغم إرادتها فى آن واحد ، وتتغير حتى النخاع رغم أنفها وأنف النظام أيضا وخاصة .

ذلك أن التغير لا يتم فى فراغ بالطبع ، وإنما فى وجه المقاومة الداخلية العنيدة أحيانا ، وتشمل قوى المقاومة هذه فى الداخل بطبيعة الحال عديدا من الاتجاهات والمصالح والفكرات وقوى الضغط والسلبية والسلفية والرجعية كل فى مجال أو آخر ،

وبعضها صحى وبعضها غير ذلك . ولكن الجدير بالملاحظة والتسجيل أنها تضم من بين ما تضم الحكم والنظام الحاكم والطبقة الحاكمة حيث يعنى الأمر التغيير السياسى على نحو ما رأينا وسنرى . على أن قوة الدفع وضغط المد الخارجى لها الغلبة فى النهاية ، حيث تقتلع معاقل هذه المقاومة وتكتسحها الواحد تلو الآخر .

تغير جزئى . نوعا

ثانيا ، وكنتيجة للصراع بين القوة الخارجية والمقاومة الداخلية ، فقد أتى التغير بالضرورة بطيئا تدريجيا منذ البداية ، منضبطا ومحكوما طوال الرحلة ، جزئيا أكثر منه جذريا فى نهاية المطاف . وهذا الصراع هو بالدقة ما نسميه فى قاموسنا الفكرى المتداول بقضية الأصالة والمعاصرة : الأصالة فى استمرار بقايا القديم المحلى ، والمعاصرة فى انتخاب مزايا الجديد المستورد . والمشكلة فقط هى التوفيق بين هذه الأضداد حتى تتعايش وتتناغم فى وحدة عضوية حية فعالة مختلفة ومتميزة عن كلا النمطين الأبوين .

أما فيما عدا ذلك ، ولكن كنتيجة أيضا لتلك المقاومة الداخلية ، فإن العملية أتت احتكاكا حضاريا لا إحلالا حضاريا ، أى عملية تقابل وتفاعل ، وتلاق وتلاقح ، وتكيف وتزواج ، لا عملية ابتلاع أو إغراق ، أو إزاحة أو إزاحة . ولهذا فإن مصر لم تكن قط ، ولن تكون إطلاقا ، نسخة كربونية من الحضارة الأوروبية الحديثة مهما استعارت منها ونقلت عنها ، أكثر مما يمكن أن يعد المصريون وأوروبيين جنسيا مائة فى المائة رغم أنهم أشباه أوروبيين أساسا .

فبحكم البيئة الطبيعية والبشرية والحضارية المصرية ، لن تصبح مصر قطعة من أوروبا تماما بالمعنى الحضارى وإن كانت سائرة فى هذا الاتجاه جزئيا بل على العكس فإن مصر كلما تحضرت وتحديثت على الطريقة الأوروبية الغربية ، كلما زاد جوهر معدنها الذاتى تأكيدا ووجودا وزادت هى مصرية ، كلما زادت معاصرة كلما زادت أصالة دون تناقض أو تعارض .

وإنما ستخرج مصر نسختها أو طبيعتها المصرية الخاصة من الحضارة الأوروبية مصر ، يعنى ، سوف تمصر أوروبا الحضارة لنفسها ولحسابها الخاص ، وهذا ما يعود بنا دون تكرار إلى المثل الفرنسى الذى أشرنا إليه من قبل «كلما تغير الشئ ، كلما كان

نفس الشيء» ، كما يعود بنا تلقائيا إلى مبدأ التوسط والاعتدال فى الطبيعة المصرية ومملكة الحد الأوسط وعبقورية الحلول الوسطى فى الشخصية المصرية .

تغير بفعل الخارج غالبا

ثالثا ، لأن مصر لا تتغير بسهولة بإرادتها فإنها تتغير فى الأغلب بفعل قوى من الخارج أكثر منها بقوى الداخل . وهذه بديهية كامنة فى تحول مصر الحضارى فى القرن الماضى على يد الاستعمار أساسا والاقتصاد الاستعماري والاستعمار الاستيطاني بجالياته الأوروبية المتغلغلة والمستغلة والمسيطرة .

وإذا كان قرن الاستعمار قد ولى ، ولكن إيقاع التغير فى مصر قد زاد وتسارع وتساعد فى العقود الأخيرة خاصة منذ التحرير والاستقلال ، فهذا إنما يرجع فى معظمه إلى نبض العصر نفسه ، عصر العلم والتكنولوجيا الباهرة والتغير والمتغيرات بامتياز وثورة المواصلات والاتصالات المذهلة وثورة الآمال العالية والتطلعات المعدية ، بحيث تضاعف العالم فعلا إلى «قرية صغيرة» حقا وأصبح أقصى ركن فى الدنيا يتغير بسرعة فائقة . وهذا ما يعرف الآن «بكبكرة العالم globalisation of the world» (١) .

ولست مصر المتغيرة اليوم إلى أقصى حد وبسرعة العاصفة إلا جزءا من هذه العملية الكوكبية السارية بل الكاسحة . وبهذا المعنى قلعلنا نضيف بالتالى أن لا فضل لها تقريبا فى هذا الوضع أو الاتجاه - لا ولا تثريب عليها كذلك - بحسب المنظور أو وجهة نظر .

على أن مصر ، بالإضافة وعلى وجه التخصيص ، تجد نفسها اليوم داخل قوسين ضاغطين اقليميا ومحليا يفرضان عليها التغير أكثر من أى وقت مضى وأكثر من أى بلد آخر : التحدى الاسرائيلى والبتروى العربى (ولا نقول كما قال بعض السفهاء التحدى العربى) . فلقد نقل كلاهما جميع ضغوط وشدود العصر وثقل التغير العالمى والمتغيرات الدولية ، الحميدة منها والخبثية ، نقلها إلى باب مصر مباشرة ورأسا فجأة ولكن دائما ،

(1) Anouar Abdel-Malek, Nation and revolution, Lond, 1981, P. 181-2

بحيث أصبح التغير المصرى شرط البقاء فعلا ، وربما لأول مرة حقيقة وبدون مبالغة أو تهويل .

وتلك هى التحديات الجديدة الخطيرة التى تفرض نفسها فرضا على مصر ، وستفرض عليها فرضا أن تأخذ قضية التغير بجدية ومسئولية أكثر كقضية مصيرية مؤداها أن تكون أو لا تكون . وهى وحدها التى ستزعم قوى المحافظة والجمود فى الداخل، خاصة قوى التحنيط السياسى باسم الاستمرار وتحت دعوى الاستقرار ، على أن تخلق مواقعها لقوى التغير من الداخل .

وعلى سبيل المثال ، فإذا كانت جمهرة المصريين فى الداخل قد عجزت حتى الآن عن تغيير مصر سياسيا من الداخل بسبب الارهاب والطغيان المحلى ، فإن حفنة ملايين المغتربين والعاملين فى الخارج قد تكون خميرة التغير وجرثومة فناء الفرعونية الجديدة - القديمة ، وبالتالي أداة تحرير مصر داخليا . أى أن ما عجزت مصر بأسرها عن تحقيقه من الداخل قد تنجح فيه قلة أبنائها من الخارج . (هل نقول، فى هذا الصدد ، «أعطنى فقط نقطة ارتكان خارج مصر وأنا أغيرها بأكملها من الداخل» ، على غرار المقولة الفلكية الشهيرة : «أعطنى فقط نقطة ارتكان خارج الكرة الأرضية وأنا أحركها بأكملها ؟») .

متوالية التغير التنازلية

رابعا ، لأنه انتخابى جزئيا ، مختلف الضغوط متفاوت الدفع فى خطوطه المختلفة فإن التغير أساسا غير متساو أو متسابق السرعة والمدى فى مختلف خطوط الحياة من بيئة ومجتمع ، وبصفة عامة فإن التغير فى النواحي المادية أكبر وأشد بكثير منه فى النواحي اللامادية أو المعنوية . الحضارة تغيرت وتتغير إلى أبعد حد ، أما الثقافة فلا إلى حد بعيد بل دعنا نذكر بأن حديثنا هنا جميعا إنما هو عن الحضارة المادية وحدها فقط ، أما الثقافة ، التى سنعود إليها بالتفصيل فيما بعد ، فهى قمة الثبات والاستمرارية الآن وإن كانت موطن الانقطاع الأساسى فى الماضى .

وبعامة فلقد أخذنا بعضا من النواحي الجيدة فى حضارة الغرب الحديثة ، غير أننا

إحتفظنا ببعض من جوانب الضعف فى تراثنا وأخلاقنا ونظمنا وهذه الاختلافات والفروق فى درجة التغير أمر طبيعى فى الاقتباس والاستعارة الحضارية ، وفى الاحتكاك الحضارى أن النواحي المادية أسهل وأسرع وأول ما ينقل والقيم المعنوية هى أصعبه وأبطؤه وآخره .

فإذا ما ركزنا على الحضارة وحدها ، فثمة متوالية تنازلية محققة : الاقتصاد تغير إلى أقصى حد إن لم يكن جذريا سواء منه الزراعة أو الصناعة أو التجارة ، الاجتماع تغير نوعا إلى دون المتوسط ، إذ أن طرق الحياة وأنماطها تغيرت كثيراً أو بعيدا إلا أن مثلها قل أن تغيرت ، أما السياسة ونظم الحكم والحياة الدستورية فتأتى فى ذيل القائمة تماما إذ لم تتغير قط إلا على السطح والمظهر ولكن الجوهر الدفين ، وهو الطغيان الفرعونى باق ، والفرعونية تبقى معنا فى صورة الفرعونية الجديدة .

وبهذا التسلسل فإن أسوأ ما فى مصر القديمة هو للأسف الذى بقى فى مصر الحديثة والمعاصرة . وبهذا التسلسل أيضا فإن مصر . وإن كانت على الجملة تتغير من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى على حد سواء عبر سلم طبقات المجتمع ، فيبدو أنها تتغير من أسفل إلى أعلى بصورة أكثر جذرية وجدية وجدوى وإن كانت أكثر بطئا وأقل إنتشارا ، وعلى العكس تتغير من أعلى إلى أسفل بسرعة أكبر وبرقعة أوسع ولكن ربما بصورة سطحية ضحلة نسبيا .

وعلى أية حال ، فإن السياسة على القمة هى آخر وأقل ما يتغير فى مصر . وإن تتغير مصر حقا وجوهريا إلا بعد أن تتغير سياسيا . والواقع أن الحكم والنظام الحاكم فى مصر كان دائما هو أكبر وأعد موانع وعوائق التغير على مستوى الحياة السياسية والنيابية والديموقراطية ، وكان تقليديا أعتى وأغبى قوة تقليدية محافظة بل ورجعية وضد - ثورية حتى بزعم الثورية وباسم الثورة . وعلى سبيل المثال ، فبينما يسمى الانقلاب ثورة ، فإن الثورة الشعبية التى قطع هو عليها الطريق يسميها حربا أهلية ، وبينما يباهى بأنه منع بذلك حمام دم رهيبا ، فإنه فى الواقع إنما أجهض جينيتها ثم انتحل لقبه .

تغير تراكمى

خامسا ، لأن التغير المصرى الحضارى تغير تدريجى ، تراكمى ، تصاعدى ، فإنه فى المحصلة النهائية ونهاية المطاف أقرب فى طبيعته إلى ما يعرف فى قوانين التطور بالتطور الانفجارى explosive evolution . وفى التاريخ ، كما فى الجيولوجيا والبيولوجيا ، أن مسار التطور يظل عادة رتيبا تقليديا كالخط المستقيم أو كالمنحنى الانسيابى ، ثم إذا به يتفجر فجأة فى ثوران بركانى قصير ولكنه عنيف يغير تضاريس الوجود ومعالم الزمان ويضع ملامح العصر وتوازنااته ويحددها لأمد بعيد ، ومعها يعود إيقاع الحياة رتيبا تقليديا مستقرا ، إلى أن تبدأ الدورة الانفجارية من جديد ، وهكذا . وتلك هى النظرية النكبائية فى العلم الطبيعى ، والنظرية الثورية فى العلم الاجتماعى (١) .

الآن ، وفى حالتنا ، فمن تراكم وتكدس ثم تصاعد وتكثف عديد التغيرات الصغيرة الطفيفة المحدودة من الخارج ، ثم تداعى وتوالد التغير من داخل التغير آليا وذاتيا ، لا تلبث التغيرات الكمية أن تتحول فى النهاية إلى تغيرات كيفية ، والتطور التدريجى إلى تطور انفجارى ، بمعنى التغير الثورى الجذرى الراديكالى الكامل والشامل من الجلد حتى النخاع ومن قمة الرأس إلى أخمص القدم .

حينئذ يكتسح التغير أمامه آخر معاقل الديكتاتورية ومعوقات التقدم والتنمية ، ليصح بذلك كل أخطاء وخطايا الماضى وأوزار وأثام الحاضر بضربة واحدة وإلى الأبد ، وليفتح أخيراً آفاق التطور المستقبلى البكر ، ولكن أساسا لشعب حر ، بلا قيود ولا حدود . وستكون علامة البدء وإشارته ودالة التطور وقمته هى بالتحديد والدقة دفن آخر بقايا الفرعونية القاتلة إلى الأبد .

ولا شك بعد هذا أن من معجلات هذه المرحلة النهائية تلك الضغوط الرهيبة التى تجمعت علينا فى وقت واحد كأنما على ميعاد ، وعلى رأسها التحدى الاسرائيلى والضغوط البترولية ومتغيرات المناخ العالمى .

(1) F . Zeuner Dating the past, a study in geochronology, Lond, 1960, P. 17
wooldridge, East, Spirit and purpose, 35.

وما من شك أيضا - وما تخفى النذر - أن مصر المأزومة المهزومة المحرومة - الجريحة الكسيرة الأسيرة ، لم تعد بعيدة جدا عن تلك المرحلة ، مرحلة حتمية الانفجار . فلقد أصبحت من قبل بمثابة مرجل ضخم يغلى ويفور ويمور بعشرات التيارات العاتية والتقلبات العارمة والتفجرات المكبوتة المكتومة . ولأن التغيير هكذا أصبح شرط البقاء ، والاختيار الأخير صار بين التغيير والموت ، فإذا تلك المرحلة هي بلا ريب مرحلة الخلاص .

وجهة التغيير

سادسا وأخيرا ، وجهة التغيير ، إذا كان لنا أن نسأل أنفسنا فى نهاية المطاف :إلى أين ؟ ، وجهة التغيير هي مصر «كأوروبا المسلمة» أى باعتبارها «أوروبا الاسلامية» (وذلك مع سائر العرب أو معها العرب وكسائر العرب) .هذه ، ولا سواها ، هي وصفة كما هي بوصلة المستقبل ، المستقبل المصرى كالعربى ، أو باختصار المستقبل المصرى - العربى . وكما كانت الأندلس هي «أوروبا الاسلامية» فى العصور الوسطى ، فإن مصر والعرب ستصبح البديل أو الوريث ولكن بالمقلوب فى العصور الحديثة ، هذه شمال البحر المتوسط وهذه جنوبه ، هذه من موقع القوة المتفوقة والتمدد الحضارى بالطبع وهذه للأسف ولكن بالضرورة من موقع الضعف والانكماش الحضارى المحقق .

ولا يفاجأ أحد أو يصدم بهذا الانتهاء الخطير ، ولا يفعل أو يتهجم عليه ليس فقط لأن هذا هو الأمر الواقع فعلا من قبل ، والواقع يفرض نفسه دائما ، ولكن أيضا وأساسا لأننا لا خيار لنا فى الأمر تماما ، ولا أحد يخطط المستقبل بحذافيره أو ينتخب التطور بمقاييسه .

فأولا وابتداءً، فكما أننا تاريخيا وجنسيا أشباه أوروبيين كما سبق أن رأينا مرارا ، فإننا اليوم حضاريا نصف أوروبيين على الأقل أو على الأرجح . فنصف المصريين الآن تقريبا قد تبنى وانخرط فى نمط الحياة العصرية الحديثة التى نسميها أحيانا طريقة الحياة الغربية والتى هي أصلا وببساطة الحياة الأوروبية والحضارة الأوروبية . فلا جديد فى هذا إذن، لا جديد فى تقريرنا أننا حضاريا أنصاف أوروبيين من قبل .

ولا جديد كذلك إن أضفنا منطقيا أن النصف الآخر سائر بالضرورة والحتم على الطريق نفسه وإن تخلف زمنيا وتأخرت سرعة تطوره ، وكمجرد مؤشر أو مقياس ، سيتم تحول هذا النصف المتخلف تدريجيا مع ، ومن خلال ، التحول المطرد من سكان الريف إلى سكان الحضر والمدن . فحين يتم تحول مصر من نصف القرية - نصف المدينة التي هي الآن إلى مدينة كاملة واحدة كما يتوقع خلال القرن القادم عموما ، فلسوف تكون مدينة مصر هذه هي ببساطة مصر الأوروبية ، مصر القطعة من أوروبا .

ذلك أن مصر ستكون وقتئذ قد عبرت إلى حد أو آخر من التخلف إلى التقدم ومن العالم الثالث إلى العالم الثاني مجتازة في ذلك البحر المتوسط من إفريقيا إلى أوروبا . وإذا كنا اليوم أنصاف أوروبيين حضاريا ، ومن الغرب ولسنا فيه تاريخيا ، فلسوف تضعنا هذه النقلة في الغرب ومنه حضاريا ومن أوروبا وإن لم نكن فيها ماديًا .

ولا غرابة في هذا كله ولا انحراف (ولا تجديد أيضا) . فلا هو بالذى يقتصر على مصر وحدها دون سواها ، ولا هو بالذى سينقص من مصريتها أو عروبته قط أو ينقص مصريتها أو عروبته إطلاقا . العكس تماما ، كما سنرى حالا ، هو الصحيح .

فأما الأولى: فإن الأوربة والتأروب ليست ظاهرة مصرية فقط ولكنها عالمية تماما فالحضارة الأوروبية هي آخر حضارة في العالم ، وهي أول حضارة عالمية في التاريخ . وبالأوربة أصبح العالم كله تقريبا بمثابة أوروبا الكبرى أو العظمى حضاريا ليس هذا فحسب . ولكن لأن أمريكا والحضارة الأمريكية هي آخر مراحل أوروبا والحضارة الأوروبية ، فإن الأمركة هي أعلى مراحل الأوربة وآخر مراحل الحضارة الغربية .

ولست كوكبة العالم حاليا سوى ترجمة أخرى لأمركة العالم بعد أوربته ، أو هي آخر وأعلى مراحل الأوربة فالأمركة . فالعالم كله الثالث كالثاني كأول ، يشارك الآن ولأول مرة بصفة كاملة تقريبا في حضارة عالمية واحدة وفي وحدة حضارية كوكبية واحدة .

أما مصر ، فسواء أصبحت قطعة من أوروبا حضاريا أو تجاوزت أوروبا إلى أمريكا

والبحر المتوسط إلى الأطلنطى لتصبح كعرب البترول قطعة من أمريكا ، أى سواء تجاوزت الأوربة إلى الأمركة أو لم تفعل ، فإنها لا تفعل بذلك إلا ما يفعله سائر بلاد العالم بلا استثناء .

فالعالم كله كما قلنا يتحول كأمر واقع وإن بدرجات متفاوتة وبخطوات مختلفة إلى أوروبا العظمى حضاريا : آسيا تصبح بمثابة «أوروبا الشرقية» الجديدة ، إفريقيا «أوروبا الجنوبية» الجديدة ، بينما صارت أمريكا من قبل هي «أوروبا الغربية الجديدة» . فى حين يبقى الجذر الأصلى وسط الجميع وهو «أوروبا الأصلية» فحسب .

إلا أن مصر ، من الناحية الأخرى ، وكشقيقاتها العربية والإسلامية ، ستظل أساسا وبطبيعة الحال أوروبا المسلمة أو أمريكا الإسلامية . ذلك أن تأورب أو تأمرك مصر إنما ينصرف إلى ، ويقتصر على ، البعد الحضارى فحسب . أما البعد الثقافى ، الثقافة العربية - الإسلامية ، فإنها بدهاء وبطبيعة الحال خارج العملية برمتها وخارج الموضوع والمناقشة أصلا وأساسا . وبصيغة قاطعة ووضوح أقطع : الثقافة هي الثابت ، والحضارة المتغيرات : الأصالة للثقافة ، والحضارة المعاصرة .

من هنا ، وبهذه المعادلة الحاسمة الحاكمة فإن مصر ستجمع بنجاح بين الأصالة والمعاصرة ، بين الثقافة العربية - الإسلامية يعنى والحضارة الأوروبية - الغربية . وبهذا المعنى ، فأن تصبح مصر قطعة من أوروبا أو حتى أمريكا ، فإن هذا لا يعنى ولن يعنى الثقافة أكثر مما يعنى السياسة ، وإنما هو يعنى الحضارة ، الحضارة المادية ، وحدها .

بهذا ستصبح مصر ككل العالم ، قطعة من أوروبا و/ أو أمريكا ، ولكن كما أصبحت اليابان مثلا من الناحية الحضارية وهي «أوروبا البوذية - الشنتوية» ، فإن مصر ستصبح ، مع وككل العرب والمسلمين ، أوروبا المسلمة أو أمريكا الإسلامية . ولعل هذا أن يكون أنسب نقلة لنا إلى الجزء الختامى من دراسته الاستمرارية والانقطاع وهو الثقافة والانقطاع والاستمرار الثقافى .

الباب الحادي عشر

مصر والعرب

توضيح لابد منه للقارئ

إلى أن يزول «وجه مصر القبيح» نهائيا ، وكذلك وجه العرب الكالح القمى المنتطح أيضا ، فإن من الواضح تماما فى الوقت الحالى الردى الساقط استحالة كتابة هذا الباب كما ينبغي وكما كان فى خطة هذا العمل الكبير . ليس ذلك - ليثيق القارئ - حرصا على سلامتنا أو حتى حياتنا ، ولكن فقط حرصا على سلامة وصول هذا الكتاب إليه - وكل لبيب بالإشارة يفهم .

فلقد كان التصور الأسمى عند تخطيط هذا العمل أن يأتى هذا الباب الختامى تتويجا وقمة له جميعا ، يستخلص ويستقطر أعماق وأخطر نتائج النظرية والعملية ، ثم يرسم أهم وأدق دروسه ومؤشرات التطبيقية والمستقبلية فى مجال العلاقة العضوية التاريخية والمصرية بين مصر والعرب ، وعلى هذا الأساس كان المفروض أن يشمل الباب، الذى قد يناهز المائتى صفحة ، فصلين على الأقل أو ثلاثة ، أولها بعنوان «بين الوطنية المصرية والقومية العربية» ، وثانيها هو «مصر فى عالم عربى متغير» ، وثالثها عن «مستقبل مصر والعرب» .

ورغم أن المادة الأولية والأفكار الأساسية والتخطيط العريض لهذه الفصول تم إعدادها بالفعل منذ أمد ليس بالقصير ، إلا أن المؤلف بكل الأسف والأسى يستأذن فى أن يقدم اعتذاره لقارئه عن عدم استحالة الكتابة والنشر فى ظل الظروف الراهنة القاهرة التى يعرف ، إذ لن يصل إليه حرف منها بحال لو حاول .

ومع استحالة الكتابة والنشر هذه ، ولكن أيضا مع استحالة حذف الموضوع برمته من الكتاب تماما ، فلقد رأينا أن نعيد نشر الفصل الأسمى كما ورد فى طبعته الأخيرة سنة ١٩٧٠ ، وذلك - كشرط أساسى - بنصه وحذافيره دونما أدنى تعديل أو إضافة أو حذف ، فيما عدا بعض تصحيحات تحريرية بحتة وطفيفة . ذلك ، بالطبع رغم كل التغيرات الانقلابية المحزنة والمخزية التى طرأت لتجعل كثيرا من الحقائق المادية الصلبة أخطاء علمية بحتة ، وأسوأ منها لتزلزل كثيرا من الآراء والأحكام القومية والسياسية الأساسية وتجعل منها سخرية مريرة مفعجة. الأرقام الأولية نفسها ، من اقتصادية وسكانية ، ومعظمها يشير إلى الستينيات، أصبحت بالطبع متخلفة ، بل وانقلبت غالبا رأسا على عقب،

الأوضاع السياسية الجوهريّة إنقلبّت لتقف على رأسها ، إلى آخر الصورة السفينة المنحرفة المعروفة .

وإنما عذرنا ، وهو أيضا رجاؤنا ، أن يكون النص بصورته الأصلية وثيقة تاريخية دامغة مثلما هي صافعة لكل من كان له قلب لم يزل أو ألقى السمع وهو شهيد ، وتذكرة وعبرة لمن لم يفقد بعد آخر قطرة من حسه الوطني والقومي . وفي كل الأحوال ، فلعل القارئ واجدا نفسه في النهاية متفقا معنا في أن جوهر الدراسة ولب القضية كما هو وارد مازال سليما في مجمله ، وأن النص القديم على علّاته وقصوره وقصره أقرب إلى الحقيقة العلمية الخالدة منه إلى الأمر الواقع الزائل الذي ، بالمقابل ، لا مستقبل له وإنما لها مهما طال الانتظار .

الفصل الثالث والأربعون

بين الوطنية المصرية والقومية العربية

بين الاستمرارية والانقطاع

بعد أن فرغنا فى الفصل السابق من دراسة الاستمرارية والانقطاع على المستوى الحضارى المادى ، فقد آن لنا أن ننتقل إلى الاستمرارية والانقطاع على المستوى اللامادى أى الثقافى . فالانقطاع الثقافى والروحى الذى أحدثه ويجسده الاسلام والتعريب هو بلا مبالغة أخطر تغير طرأ على كيان مصر منذ نشأة الحضارة الزراعية قبل الفرعونية وحتى قدوم الحضارة الغربية الحديثة مؤخرا .

وصحيح أن الانقطاع لم يكن بالمعنى «الجنسى» إطلاقا بقدر ما كان بالمعنى الحضارى، وكان إلى ذلك بمعنى الحضارة اللامادية لا المادية وصحيح أيضا أن التعريب ، وأكثر منه التبشير بالاسلام ، مضى أبداً وأقل مدى فى مصر منه فى بلد كالعراق الذى هو أقرب موقعا إلى البلد الأم وأدخل موضعا للبدا والرياءة . ولكن هذا الانقطاع يظل أعظم حقيقة فى تاريخ مصر الثقافى والروحى ، ويمثل نقطة تحول حاسمة وخط تقسيم فى وجودنا اللامادى . ولا شئ يرمز إلى الجمع بين تلك الاستمرارية وهذا الانقطاع كالقاهرة (١) بجناحيها الفرعونى الحفرى المحنط فى الغرب والاسلامى الحى المضطرم فى الشرق : الأول وإن كان ميتا إلا أنه يشير إلى الاستمرارية المادية ، والثانى وإن كان قائما يدل على الانقطاع اللامادى .

فرعونية أم عربية ؟

ومن البداية لابد أن ندرك (أو نعترف؟) أن إهمال هذه الحقيقة أو الاهتمام بها قد أصبح له مغزاه السياسى الخطير . فهناك من يحاول أن يبالغ فى جانب الاستمرارية فى كياننا لا ليجرز أصالة ما ولكن ليقفل من جانب الانقطاع ، وبالتالي ليضخم فى البعد

(1) Pierre George, La Ville, p. 289.

الفرعونى فى تاريخنا فيبعدنا بذلك عن عروبتنا ويطمس معالمها . هم يفعلون ذلك حين يتساءلون فى كلام له خبئ «فرعونية أم عربية ؟» . ونود أن نضيف ، بين قوسين ، أنهم قد يخفون السؤال نفسه وراء قضية أخرى جديده هى المقابلة بين الوحدة العربية والوحدة الافريقية . فهم يرتبون على المقدمات السابقة أن مصر «ليست عربية ولكنها مستعربة» ، «ليست عربية ولكنها متكلمة بالعربية» ، «ليست عربيا ولكن أشباه عرب» .

لقد اندثرت كلمة «المستعرب Mozarabe» فى الغرب الأوروبى ومعه ، ولكن هناك الآن من يبدو أنه يعمل لبعتها فى المشرق العربى . والهدف من كل هذه الدعاوى هو دائما تخريجات سياسية واضحة ترمى إلى التشكيك فى عروبة مصر وبالتالي إلى عزلها عن العالم العربى .

ونبدأ فنقول إن مصر لم تكن الوحيدة التى أثير حولها هذا الجدل ، فالسودان وصف بأنه إفريقى وليس عربياً ، والمغرب زعموا أنه بربرى لا عربى ، وقيل عن لبنان حيناً والشام حيناً آخر إنه فينيقى أو سورى وليس عربياً ، والعراق كذلك لم ينج من الاتهام . بمعنى آخر أن كل أجزاء العالم العربى خارج الجزيرة العربية دمغت بصورة أو بأخرى بأنها ليست عربية ولكنها مستعربة على أساس أن السكان قبل التعريب لم يكونوا عرباً «جنسياً» .

ولكن هذا الأساس ينهار من اللحظة التى يتطلب فيها «عروبة جنسية» ، فالعروبة مضمون ثقافى لا جنسى أولاً . ومع ذلك فكل الغطاء البشرى الذى يغطى ما يعتبر الآن العالم العربى هو أساساً فرشاة واحدة من جذر واحد . وعلى الأقل فإن الاختلاط والانصهار الدموى بين العرب الوافدين والسكان الأصليين حقيقة تاريخية بعيدة المدى ، على أن الذى يكشف خواء المناقشة من أساسها ويجعلها جوفاء حقاً أنها تمثل منطق مزايده وهروب : ففى عقر دار العرب ستظل تجد «العرب العاربة» و «العرب المستعربة» ! ولكننا لا نسمع من يقول إن عرب الشمال ليسوا عرباً وإنما متكلمون بالعربية ، ولا ندرى إلى أى مدى يمكن المضى فى تجريد جزء آخر من العرب العاربة بدورها من أصلاته !

والواقع أن هذا المنطق من شأنه أن يجعل العرب كالأمريكيين : فهو يخلق فى الذهن ما يمكن أن يسمى hyphenated-Arabs على غرار hyphenated Americans ، بمعنى أنه يخلق لنا فى مصر شعبة فرعونية (فرعونية - عربية) وفى العراق شعبة آشورية (آشورية

- عربية) .. إلخ ! وكل هذا يتجاهل أن أكثر من أربعة عشر قرنا تجمع بين الجميع فى إطار واحد يجب مثل هذه العرقية الشعبوية . وهو أكثر من هذا يتجاهل أن العروبة نقيض الأمريكية تماما فى أصولها : فالأخيرة نشأت من هجرة أجزاء من شعوب متنافرة لتتصاهر وتنصهر معا فى بوتقة وطن جديد عبر المحيط ، بينما أن العروبة قامت من هجرة جزء من شعب واحد لتتصاهر وتنصهر مع شعوب متباينة فى أوطان قديمة متلاصقة . الأولى تحولت فى الواقع إلى أوروبا الصغرى Little Europe ، بينما خلقت الثانية بلاد العرب الكبرى Greater Arabia .

الثقافة لا الجنس

أين الحقيقة إذن فى عروبة مصر ؟ أين هى من الفرعونية القديمة ؟ أهنالك حقا فارق بين نوع العروبة شرق السويس وغربها كما يزعم بعض الدعاة ؟ ثمة عدة حقائق . فإذا بدأنا من البداية ، فإن أول ما يجبهنا هو أن الفرشة الجنسية الأساسية التى كانت تغطى نطاق الصحارى فى العالم القديم من المحيط إلى الخليج كانت تنتمى إلى أصل واحد متوسطى . وفى العصر المطير ، حين كانت الصحراء سفانا يسودها صيد الحجرى القديم كانت كثافة السكان مخلخلة جدا ولكنها غطائية عالية عميمة بصفة عامة . وفى هذا الاطار كانت الحركة والهجرة والترحل ظاهرة دائمة ، ومن ثم كان الاختلاط الجنسى أساسيا ولا محل لعزلة أو نقاوة ما .

وكل الذى حدث بعد ذلك مع عصر الجفاف أن تجمعت كل مجموعة من هؤلاء السكان فى رقعة محدودة ، وبذلك تحول الغطاء العالمى إلى الأرخيل الجزرى الذى نعرف الآن . ومعنى هذا أنه حدث «تقطع» فى الغطاء القديم المتجانس جنسيا إلى عدة رقع متباعدة جغرافيا ولكنها تظل متجانسة جنسيا . وهذا بالدقة مفتاح أنثروبولوجية عالمنا العربى .

فشعوب المنطقة - قبل العرب والاسلام - هم أساسا وأصلا أقارب انفصلوا جغرافيا ، ابتداء من العراق إلى الشام إلى الجزيرة العربية ومن مصر إلى المغرب أو السودان . والتوطن المحلى والمؤثرات الدخيلة الموضعية والتزواج الداخلى الذى حدث بعد ذلك ، لا يمكن أن ينتج أكثر من ابتعادات محلية ضئيلة لا تنير من وحدة الأصل الدموى وتجانس العرق فى كثير ، وإن تطورت اللغات والألسن ما بين سامى وحامى . ويظل العالم

العربى أو بيت العرب الجغرافى الكبير هو «دوار العرب» ، بمعنى الأسرة الموسعة التى تضم عدة أسر نووية أو خلوية ، هذه واحدة .

أما الثانية فحقيقة تاريخية تؤكد السابقة وإن كنا نغفل عنها دائماً ، نحن نعرف - دينيا وتاريخيا - أن اسماعيل هو أبو العرب العدنانيين ، لكننا نعرف أيضا أنه ابن ابراهيم العراقى من هاجر المصرية ، كما نعرف أن العرب العدنانيين هم أبناء إسماعيل من زوجة مصرية أيضاً ، وإذا كان لهذا أى معنى أنثروبولوجى ، فهل يمكن - أليس كذلك؟ - أن يكون إلا شيئاً واحداً ، وهو أن العرب أصلاً أنصاف عراقيين - أنصاف مصريين ؟

قد يبدو هذا للوهلة الأولى تخريجا ثوريا ، ولكنه منطوق أولى للغاية ، ويكفى أن النبى نفسه - الذى تزوج مارية المصرية - هو القائل عن مصر للعرب إن «لكم فيها ذمة ورحما» ، كما أن عمرو هو القائل «أهل مصر أكرم الأعاجم كلها .. وأقربهم رحما بالعرب عامة ، ويقريش خاصة» . صلة مصر بالعرب إذن صلة نسب ودم قبل أن تصبح صلة ديانة ولغة .

وكم يبدو غريباً أن يلح من يلح على أن العرب واليهود «أبناء عمومة» لأن إسحق أبا اليهود أخ غير شقيق لإسماعيل أبى العرب ، بينما نتغافل عن علاقة الأبوة والبنوة بين المصريين والعرب ، فضلا عن العلاقة غير المباشرة بين المصريين والعراقيين ، على نفس الأساس . هذا فضلا عن الحقيقة العلمية الأنثروبولوجية الأخطر وهى أن اليهود ليسوا من بنى إسرائيل بعد أن ذاب هؤلاء وضاعوا فى الشتات بالاختلاط الجنس مع «الجوييم» أو الأغيار والتحول إلى غير اليهودية من ناحية ودخول ملايين الأوروبيين فى اليهودية من الناحية الأخرى فكان من نسلهم السواد الأعظم من يهود العالم اليوم (١) . وتأسيسا على هذا ، أفلا يكون تعريب العراق أو مصر فيما بعد عملية زواج أقارب مباشرة ، ولا نقول نوعا من التلقيح الذاتى أو الزواج الداخلى على نطاق جغرافى عريض ؟

وثمة بعد هذا حقيقة لغوية تؤكد علاقة القرابة ، فالثابت المحقق الآن أن اللغة المصرية القديمة ، وهى حامية تصنيفا ، كانت تشمل نسبة هامة من المؤثرات والكلمات

(١) جمال حمدان ، اليهود أنثروبولوجيا ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٥ - ٩ .

السامية . وقد أثبت البعض اشتراك أكثر من عشرة آلاف كلمة بين المصرية والعربية (١) حتى ليعتبرها بعض الفيلولوجيين لغة انتقالية بين الحامية والسامية ، وقد كتب في هذا كثير بما لا يدع مجالاً لإطناب .

ثم يأتى أخيراً عامل الهجرة . فمن الثابت كذلك أن عرب الجزيرة لم يكفوا عن الخروج منها والتدفق على مصر أو التسلسل إليها طوال التاريخ المكتوب وقبله . ومن المتفق عليه بعامة أن ما لم يسجل التاريخ أكثر مما سجل من موجات سامية قديمة إلى مصر . وكانت صحراء سيناء وأطراف الدلتا بالنسبة لهم منطقة انتقال وتأقلم إلى أن يتم اندماجهم وتشربهم ، ومن العلماء من يرجع سكان الدلتا إلى أصول آسيوية دخلت عبر سيناء ، بينما يقول ابن خلدون إن صحراء مصر الشرقية وسيناء كانتا عامرتين بعرب الشمال .

وعلى أية حال ، فلقد عرفت مصر قبل الاسلام فرعى العرب الكبيرين : القحطانيون والزراع كانوا يعبرون البحر ويستقرون في الوادي ويختلطون بسكانه والعدنانيون كانوا يجوبون الصحراء الشرقية كبذورحل ولهذا لم يختلطوا كثيراً بالمصريين وهم الذين حاربهم الفراعنة طويلاً (٢) . ومعنى ذلك بوضوح أن تعريب مصر سبق في بدايته الفتح العربي والعصر الاسلامي ، وأنه قديم في مصر مثلما كان قديماً في السودان ، وإن كان الفتح نفسه هو الخطوة الحاسمة .

ولعلنا الآن ، بعد هذه المؤشرات والمفاتيح ، بحيث نستطيع أن نحدد حقيقة تعريب مصر . فحين التقى العرب بالمصريين وتصاهروا واختلطت دماؤهم ، لم يكن ذلك في الحقيقة إلا لقاء أبناء عمومة أو أخوة في المهجر ، أو هو كان لقاء آباء بأبناء أو أجداد بأحفاد ، وقد يكون الأصح أن نقول إعادة لقاء - بعد أن باعدت بينهم الصحراء التي استحدثها عصر الجفاف .

وإذا كانت قد تبلورت بعض ابتعادات ثانوية أو تعديلات جسيمة مكتسبة على المدى التاريخي والبعد الجغرافي ، فقد جاءت الموجة العربية في مصر - كما في غيرها من البلاد العربية - أشبه بعملية «خض» أو تقليب عميق لجزئيات متماثلة أصلاً ، تعيد مزجها

(١) محمد عزة دروزة ، الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٥٧ ، ص ٢٧ .

(٢) مؤنس ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

حتى لا تنخثر أو تتحجر . والد العربي بهذا وينتأجه يبدو - فى معنى - كما لو كان عودا الى نمط العصر المطير ، حيث نشر العرب مؤقتا شبكة غطائية متجانسة على وجه المنطقة جميعاً ، وصلت ما انقطع وأعادت تأكيد الوحدة الأولية .

وإنطلاقاً من هذا مرة أخرى، يمكن أن نصف بعض المتناقضات التى تبدو على السطح فى العلاقة بين الفرعونية والعروبة . فإذا صحت دلالة السند الدينى عن الجانب المصرى فى أصل العرب ، فقد عاد العرب بدورهم ليعطوا مصر جانباً عربياً فى أصلها ، عادوا ليعطوها أبوة جديدة . فالعلاقة الدموية إذن علاقة متبادلة على التعاقب والتناوب ، وهى علاقة دائرية أكثر منها خطية ، الكل فيها أب وابن على التوالى والكل فيها فى النهاية مضاف ومضاف إليه أكثر منه فاعلا ومفعولا به .

ولكن لما كان العرب هم الأب الأخير فى السلسلة ، فإن القول بأن مصر فرعونية أصلاً عربية مصاهرة قد يكون منطقاً «جاهلياً» - منطق ما قبل الاسلام يعنى - ونوعاً من الردة التاريخية تنسب الابن إلى الجد دون أبيه ، أو قبل أن تنسبه إلى أبيه . وإنما الأصح أن نقول إن مصر فرعونية بالجد عربية بالأب ، وكل من الجد والأب من أصل جد أعلى واحد مشترك . غير أن العرب هنا ، وقد غيروا ثقافة مصر ، هم للدقة والتحديد «الأب الاجتماعى» فى الدرجة الأولى ، وليسوا «الأب البيولوجى» إلا فى الدرجة الثانية حيث كانوا بالضرورة أقلية عددية جداً بالقياس إلى المصريين .

ولهذه الأسباب نفسها يمكن أن نفهم لماذا يقال إن العرب إذا كانوا قد عربوا مصر ثقافياً، فإن مصر قد مصرتهم جنسياً . فأما تعريب مصر ثقافياً فأمر لا يحتاج إلى تفسير، وأما تمصير العرب جنسياً - الذى قد يبدو مناقضاً للأصل الجنسى المشترك الواحد بين الطرفين - فليس فى الحقيقة إلا من قبيل تغليب الأغلبية العددية على الأقلية، دون أن يعنى فارقاً أساسياً فى الأصل والنوع بين الطرفين .

أخيراً ، ولكن ليس آخراً بالتأكيد ، نصل من هذا كله ، فى الخلاصة والمحصلة ، إلى الفارق العملى الواقعى والحاسم بين الفرعونية والعروبة . فالفرعونية تنتمى إلى الماضى ، بينما العروبة حاضراً ماثلاً واقع . الفرعونية اسم ، حيث العروبة فعل أو إن كان ولا بد ، فإن الفرعونية فعل ماض ، بينما العروبة فعل مضارع ، من ثم ففى حين تمت الفرعونية

إلى الماضى ، تطل العروبة على المستقبل . ومن ثم بالتالى كان مصير مصر عربيا من الناحية السياسية ، بمثل ما أن مصير العرب مصرى من الناحية الحضارية .

على هامش التاريخ

ثم تبقى أخيرا لمحة طريفة من التاريخ الرياضى أو ترويض التاريخ تبسط الصورة اللفظية المركبة فى معادلة حسابية مباشرة . إذا اعتبرنا التاريخ المكتوب ، فإن تاريخ مصر الفرعونى أو بالأحرى ما قبل العربى أو الاسلامى يتراوح بين ٣٩٠٠ ، ٤١٠٠ سنة (٣٤٠٠ ق . م أو ٣٢٠٠ ق . م + ٧٠٠ م) ، قل بالتقريب ٤٠٠٠ سنة . هذا هو التاريخ المكتوب وحده ، أما ما قبله فلا سبيل إلى حسابه بالطبع . على أن البعض قد يصير ، وله الحق ، على إنهاء التاريخ الفرعونى مع الاسكندر على الأكثر فى القرن ٣ ق . م . وحينئذ يقتصر أو يقصر طوله إلى نحو ٣٠٠٠ - ٣١٠٠ سنة . ثم يأتى تاريخ مصر العربى أو الاسلامى بنحو ١٤٠٠ سنة الآن (١) .

معنى هذا أن تاريخ مصر العربى يساوى نحو ٣٥ ٪ من تاريخ مصر الفرعونى بحساب الحد الأقصى للأخير ، أو نحو ٤٥ ٪ بحساب حده الأدنى . أما من تاريخ مصر المكتوب كله ، فيكون التاريخ الفرعونى إما ٧٤ ٪ كحد أقصى أو ٥٧ ٪ كحد أدنى ، مقابل ٢٦ ٪ للتاريخ العربى . أى أن طول تاريخنا العربى يعادل نحو ثلث إلى نصف تاريخنا الفرعونى تقريبا ، ونحو ربع تاريخنا كله . حقا ، إنها - مرة أخرى - فرعونية بالجد ، عربية بالأب .

على هامش الجدل الثنائى

هذا ولقد يكون من الطريف والمنور بصدد الجدل الفرعونى - العربى فى مصر أن نذكر أن مثله ليس مقصورا على مصر أو أى بلد عربى آخر ، ولكنه موجود ومحتدم فى بلاد أخرى أوروبية وغير أوروبية . ولعل المثل البريطانى هو أبرزها وأقربها شهابا لحالة المصرية . ولقد رأينا من قبل تشابها مثيرا فى تاريخ الغزوات والموجات البشرية أو الاستعمار والتعمير بين كل من مصر وبريطانيا . لكن الجديد بل الغريب الذى يمكن أن

(١) قارن قبله ، الجزء الثانى ، فصل التجانس الجنس .

نضيفه هنا ، والذي قد لا يعلم به البعض ، هو أن ثمة في بريطانيا جدلا انتمائيا ما بين الأنجلو - ساكسونية وما قبلها يمكن أن يضيف بعدا آخر إلى التشابه مع مصر . فالبعض يحتج بأن نسبة سكان بريطانيا إلى الأنجلو - ساكسون هي نسبة خاطئة لأنها تتجاهل الأصل الكلتى ، وهذا تماما مثلما ننسب فى مصر إلى العرب دون الفراعنة . ولذا يرى جويليه مثلا أن النسبة أو الصفة الأصح هي أنجلو - كلتى أو كلتى - ساكسونى (١) ، ولكن بعض البريطانيين المحدثين يشعر بالغربة نوعا ما نحو الكلتية وما قبل الأنجلو - ساكسونية ، تماما كما يشعر بعض المصريين المعاصرين بشئ من الغربة أمام الفرعونية وما قبل العروبة . ومن الناحية الأخرى ، فإن هناك من يدعو إلى إسقاط النسب النورماندى لبريطانيا والاقترار على النسب الساكسونى . وهذا يشبه من يدعو عندنا إلى الانتساب إلى الفرعونية وحدها وإسقاط العروبة .

هكذا تتناظر مشكلة الانقطاع التاريخى وازدواج الانتماء فى كلتا الحالتين . غير أن الحقيقة العلمية فى كليهما هي أنك لا تستطيع أن تنتخب وتستبعد من تاريخك القومى بالإرادة أو بالمزاج أكثر مما يمكنك أن تختار أو تستثنى جيرانك فى الجغرافيا ، فكلاهما - التاريخ والجغرافيا - كل لا يتجزأ وأمر واقع تم وحدث . وتظل مصر فرعونية - عربية معا كما أن بريطانيا كلتية - أنجلو ساكسونية - نورماندية فى آن واحد .

عن الرجعة التاريخية

وعند هذا الحد من المناقشة يمكن أن ننظر إلى الفرعونية وغيرها من دعاوى الرجعة التاريخية historicism والوطنيات الضيقة كالفينيقية والآشورية .. إلخ من زاوية جديدة ومنظور علمى . لا شك أن المقصود بمثل هذه الدعوات نفى القومية العربية ونسخ العروبة ومضاربة القومية الشاملة بالوطنية المنغلقة ، وهى لهذا مرفوضة ابتداء ودون مناقشة . ولكن من الناحية العلمية ، ينبغى أن ندرك أنها إنما تقوم على الجهل وحده ، وأنه فى الحقيقة سلاح مفلول يرتد إلى صدور أصحابه . فهم لا يدركون أنهم إذ يهربون من

(1) Goblet, P. 67 .

الحاضر القومى الواحد، ويرتدون إلى وطنياتهم الشعبية القديمة البائدة ليعتصموا بها منه ، فهم عبثا يحاولون الافلات ، ولا يثورون عليه إلا ليقعوا ثانية فى دائرته المحيطة الغلابة .

فكل هذه الوطنيات هى - أصلا وقبل العرب - أجزاء لا تتجزأ من أصل واحد مشترك قديم ، وكانوا جميعا أقارب يمثل ما أن أصحابها اليوم وبعد العرب أقارب . وفى النتيجة فإن دعاواهم الشعبية الضيقة فاشلة علميا فى الافلات بهم من العروبة ، أما كل ما تتجج فيه عمليا فهو أن تصممهم بالحفرية والتحجر والردة التاريخية التى تضع الماضى الميت قبل حاضر حى واقع ينبض ويتفجر بالحياة .

وهنا يحسن أن نشير إلى بعض النظريات التى تحاول أن تضيف على انفصاليات الرجعة التاريخية هذه رداء علميا ، ولتكن نظرية «الإثنيم ethne» التى يقدمها سبائسر. فهو يقترح حداً أدنى للوحدة المتجانسة من الأرض أو الناس ليكون الحد الأنسب لمفهوم الأمة بالمعنى السياسى ، وليكون فى الحقيقة مقياسا لدعاوى أو ادعاءات التوحيد السياسى ، ويدعو ذلك الحد بالإثنيم ، أما أسسه فتشمل اللغة والدين والبيئة الجغرافية .. إلخ .

ومن هذا المنطق لا يرى أن العالم العربى وحدة واحدة وإنما تحلل إلى عدة وحدات، بمعنى أنه ليس أمة واحدة بل عدة أمم . وهو يبدأ بتخصيص مصر بالذات كإثنيم مستقل، فيقول «من الناحية الإثنولوجية» ، عرب هم المصريون ، ولكن على الأساس الإثنيمى لفكرة الدولة التقليدية ، فإن مصر تتطلب أن تخصص على حدة بمعزل عن الدول العربية الأخرى» (١) . وعدا ما فى النص من تناقض صريح، فالمؤكد أن مصر أو أيا من الدول العربية ليست أمة كاملة فى ذاتها ومستقلة ، وإنما هى شعب من أمة ، وشعبة من إثنيم واحد هو العالم العربى كله .

هذا ، ولسنا بحاجة إلى أن نضيف أن قوى الرجعة التاريخية والوطنيات الضيقة تكمن بعد هذا أولا فى الرجعيات الحاكمة حفاظا بالطبع على وجودها الانفصالى ، ثم فى الأقليات المختلفة سواء عرقية أو لغوية أو طائفية ، وكلها تجد قوى أجنبية تبارك موقفها

(1) E . A. Speiser, Cultural Factors in Social Dynamics in the Near East, in :Sociol Forces in the middle East, ed. S. N. Fisher, N. Y. 1955, pp. 5-7.

آليا ، ونعنى بهذا الاستعمار ، وهذا وحده دليل على خطأ إتجاهها .
غير أن مثل هذه القوى تجهل أن أعظم أمجادها كوطنيات إنما تحققت فى إطار
القومية الكبير ، وليس فى حدود كياناتها الضيقة القديمة . وبالنسبة لمصر ، فلقد يبدو
غريباً أنها حققت قمم تاريخها لا فى عصر الفرعونية - على سموقه وشموخه - وإنما فى
عصرها العربى . وعلى سبيل المثال ، فإن التوسع المصرى الفرعونى لم يصل فى أقصاه
إلى ما وصل إليه توسع القرن التاسع عشر أيام محمد على ، وأعظم معارك مصر لم تكن
معارك تحتمس الثالث أو رمسيس الثانى ، وإنما صلاح الدين وقطرز وببيرس ثم أخيراً
وفوق الكل محمد على ، وهكذا . والخاصة أن دعوى ودعوات الوطنية الضيقة الانفصالية
ليست رجعة فحسب بل هى انتكاس أيضاً .

ويبقى فى النهاية أن نعرض للنظرية التى تقول إن هذا أكثر عروبة وذاك أقل من
حيث النسب، وتنتهى بذلك إلى اصطناع «مقياس مدرج» للعروبة يصنفون عليه طبقات
ودرجات من العرب . والتصنيف يبدأ عادة بالادعاء بأن العرب إنما يوجدون فقط فى آسيا
العربية - شرق القناة - أما غربها فليس ثمة إلا أشباه عرب أو أنصاف عرب أو متكلمون
بالعربية ومستعربون .. إلخ. وغالباً ما يستهدف هذا الادعاء التشكيك فى عروبة مصر
خاصة ، محاولة لعزلها عن المشرق العربى ، وإذا بدأ أن هذا يسئ إلى مصر - على
السطح فقط كما سنرى - فإنه جدير بأن يسئ أكثر إلى من يقع غربها ، وإلا فماذا نقول
عن المغرب أو السودان ؟

غير أن هذا منطق مردود . فما دام الأصل الجنىسى القاعدى مشتركاً فى العالم
العربى قبل العرب ، فليس يهم تماماً بعد ذلك كم قطرة دم عربى إنصبت هنا أو هناك وإذا
تبقي العروبة والتعريب فى جواهرها المنشود مضموناً ثقافياً أساساً . وإذا كان لابد من
مقياس مدرج للعروبة ، فليس جنسياً هو . ليس كمية الدم العربى التى أضيفت ،
ولكنه كمية اللسان العربى التى استعيرت . بمعنى آخر ، مقياس العروبة ، مثلاً هو
أساسها ، اللغة لا الجنس، تماماً كما أن مقياس الوطنية هو الاقليم لا الجنس .
وهذا ما ينقلنا إلى موضوعنا الختامى والأخير فى شخصية مصر : مصر والعرب .

مصر والعرب

وبحرية نتبنى التقليد أو الاتجاه الجديد الدارج من التمييز بين كلمتى الوطنية
والقومية ، وذلك من قبيل اليسر والسهولة ، رغم أن البعض قد يتحفظ فى هذا الصدد .

والمهم أن نحدد طبيعة العلاقة بين «المصرية» - كما يضعها البعض - والعروبة ، ما وضع مصر في العالم العربى ودورها فيه ؟ ما مستقبلهما معا ، وإلى أين ؟ أى مشاكل أو معوقات على الطريق بينهما ، وحقيقتها ؟ ماذا أعطت مصر للعرب وماذا أخذت ، وماذا يمكن أن تعطى وأن تأخذ ؟ كل هذه وغيرها أسئلة تبحث عن الإجابة العلمية الدقيقة ، ونرجو أن يكون فى هذا الفصل الختامى من شخصية مصر بعض مساهمة فيها .

لقد رأينا أن مصر تشارك مع غيرها من وحدات العالم العربى فى كثير من السمات والخصائص ، وأن خيوطا كثيرة تشترك فى النسيج الاقليمى لكل منها ، ولعل العراق بالذات هو أقربها شبها بمصر حتى ليعدا بمثابة «نظائر جغرافية» . غير أن هذه الملامح المشتركة فى النوع غالبا ما تختلف من وحدة إلى أخرى فى النسب والأهمية أى فى الدرجة ، ومن هنا تتولد توليفات وتركيبات متباينة بقدر أو آخر . ومن هنا بالتالى تكون الطوايع المحلية والألوان الاقليمية ، ومن هذه الزوايا وحدها يمكن أن نرى ما تتفرد به مصر فى الوطن العربى - شأنها فى ذلك شأن بقية دوله تماما - من شخصية ذاتية وعبقورية مكان ، دون أن نعى أو ندعى أنها بدع فى ذلك أو أعجمية .

وضع خاص ؟

الحجم الخام

أول ما تتفرد به مصر الضخامة ، ضخامة الحجم التى تجعل منها حجرا شامخا ، وهى حقيقة أدركها وأحس بها دائما جيرانها طوال التاريخ قديما وحديثا (١) . فمصر - وحدها اليوم ثلث العرب أو أنقص منه قليلا : ٣٠ مليونا من ١١٠ ملايين بالتقريب أو ٢٧٪ بالدقة (أرقام ٥ - ١٩٦٦) . وهى بهذا تعادل على الأقل المغرب العربى الكبير كله (٣٠ مليونا فى تونس والجزائر والمغرب) ، وتكاد تعادل آسيا العربية (٣٣ مليونا) ، كذلك فإنها تفوق أى دولتين عربيتين معا ، ولا يفوقها إلا أكبر ثلاث دول أخرى مجتمعة (المغرب ، الجزائر ، السودان : ٣٩ مليونا) .

من الناحية الأخرى فإن ثنائى أكبر دولة عربية لا تبلغ نصف مصر عددا (السودان ١٣,٥ مليون) . بل إن من بين البلاد العربية الثمانية عشرة (باعتبار شياخات ساحل

(1) Before Philosophy, P. 131.

المعاهدات وحدة واحدة) هناك تسعة يقل عدد سكان كل منها عن سكان الاسكندرية وحدها أو يعادلها على الأكثر ، بينما أن ثلاثة أخرى يقل عدد سكان كل منها عن القاهرة وحدها .

كذلك فنحن نستطيع أن نعبر عن نفس الحقيقة - ضخامة مصر بين العرب - بطريقة أخرى، فنقول إن القاهرة تزيد على نصف مجموع سكان العواصم العربية ، أى أنها تعادلها مجتمعة (نحو ٤ ملايين من ٧,٨ مليون نسمة بحسب أرقام ١٩٦٠) وفى الوقت الحالى حيث تعد القاهرة الكبرى ٧ ملايين ، يمكننا - إحصائيا - أن نضع أو نضغط كل عواصم العرب داخل نطاق القاهرة : تونس فى الجزيرة (٥٥٠ ألفا) ، الخرطوم فى حلون (٢٠٠ ألف) ، أو مدن العاصمة المثلثة فى حلون والمعادى (نحو ثلث مليون) ، بغداد فى مثلث شمال شرق القاهرة (الذى يزيد قليلا على مليون نسمة) ، الجزائر فى كتلة شبرا الكبرى (التي تعطى مليوناً آخر تماما) ، ثم بقية العواصم العربية فى جذع القاهرة الداخلية (البالغ ١,٧٥ مليون نسمة) .

ويضايف من ضخامة مصر النسبية ويؤكددها فى المجال العربى أن جاراتها المباشرة تأتى - كما يتفق - من صفار العرب حجما (ليبيا، فلسطين ، الأردن .. إلخ) ، بالمقارنة إلى الأطراف الأبعد حيث تسود الأحجام المتوسطة (الجزائر ، المغرب ، العراق) . والصورة العامة لاثقال الدول العربية أشبه بشئ بدوامه فى جوض مائى تحركها ذراع ضخمة من مصر فى الوسط ، وحضيض الدوامه حولها ، بينما جوانبها الحائطية المرتفعة نوعا فى الأطراف . والنتيجة الطبيعية أن «الانحدار الجيوبوليتيكي» شديد الحدة بين مصر وجاراتها . ويكفى أن نذكر أن مجموع سكان الجارات المشتركة معها فى الحدود يبلغ نحو ١٦ مليونا ، أى بنسبة ١ : ٢ تقريبا . ومن الناحية الأخرى ، إذا التفطنا إلى جيران العرب المباشرين ، فإن مصر هى الدولة العربية الوحيدة التى تناظر الوحدات الكبرى فيها مثل تركيا وإيران وإسبانيا .. إلخ .

نستطيع إذن أن نعد مصر على أساس الحجم البشرى الدولة الأولى بين العرب primate state . والواقع أن هناك نمطا خاصا يتكرر كالقاعدة العامة فى توزيع الكتل البشرية على وجه الأرض بعامة ، هو نمط الدولة الأولى . وفى كل محيط جغرافى واسع نجد عادة دولة ضخمة الحجم تحيط بها كوكبة من الدول الصغرى نسبيا ، ولا تملك

هذه إلا أن تشعر بثقل وزن الدولة الأولى سياسيا وحضاريا وغير ذلك : كالصين فى شرق آسيا ومن حولها وحدات الهند الصينية ووسط آسيا ، وكالهند فى جنوب القارة ، كالاتحاد السوفييتى فى شرق أوروبا ، وكألمانيا فى وسط القارة ، أو كالولايات المتحدة فى أمريكا الشمالية والبرازيل فى الجنوبية .. إلخ .

النمط تراتبى نسبى بالطبع ، يمكن أن تكون الدولة الواحدة فيه مركزاً لمجال وفى نفس الوقت حلقة حول مركز ، وهو فى النهاية تحصيل حاصل بالضرورة ، ولكن له مغزاه العملى العام . وهذا ما نجده فى المحيط العربى حيث تقف مصر كالدولة الأولى ومن حولها كوكبة شقيقاتها العربيات ، حتى نخرج إلى محيط تراتبى آخر حين نصل إلى تركيا وإيران شرقاً أو إنجلترا جنوباً .

ليس هذا فحسب . فإن تكن مصر أضخم العرب حالا ، فإنها تزداد ضخامة بينهم كل يوم . والأمر . فى كلمة هو الخصوبة المتفاوتة differential fertility . ذلك أن معدلات النمو السنوى فى مصر أعلى من معدلات العالم العربى ككل ، رغم أن بعض الدول العربية تسجل الآن معدلات أعلى من مصر ، إلا أن هذه غالباً من الدول صغيرة الحجم أساساً . فإذا كان معدل النمو المصرى يدور فى السنوات الأخيرة حول ٢,٨ - ٢,٩ ٪ وربما وصل الآن إلى ٣ ٪ ، فإن معدل النمو فى العالم العربى بعامه كان يقدر إلى وقت قريب بنحو ٢ ٪ فى المتوسط ، ولهذا فإذا كان العرب يتزايدون الآن بنحو ٢,٢ مليون نسمة كل عام ، فإن أقل نوعاً من نصف هذه الزيادة يأتى من مصر (نحو ٩٠٠ ألف إلى المليون سنوياً) رغم أن حجمها أقل نوعاً من ثلث العرب .

من هنا جميعاً فإن نسبة المصريين بين العرب تتسع كبقعة زيت متمددة ، وسوف تزداد اتساعاً بنسبة الربح المركب . وإذا استمرت معدلات النمو الراهنة ثابتة - قرصاً - حتى نهاية القرن العشرين ، فإن نسبة المصريين بين العرب قد ترتفع من ٢٧ ٪ كما هى حالياً إلى ٣٣ - ٣٥ ٪ أى الثلث أو أكثر قليلاً .

والكيف قبل الكم أحيانا

ولكن مصر لا تستمد ثقلها من الحجم الخام وحده ، بل ومن تجانسها الشديد أيضا فهي ليست حجرا ضخماً فقط ، بل وحجر وحيد إلى ذلك كما قلنا . فوحدتها الجنسية واللغوية مطلقة ، وأقليتها الدينية تعد محدودة إذا ما قورنت ببعض البلاد العربية الأخرى ، وكل من الأغلبية والأقلية على حدة لا يعرف التشيع أو التشرذم الطائفي ، والكل يؤلف وحدة وطنية على درجة نادرة من التماسك في الوطن العربي . وباستثناء لبنان ربما ، فإن مصر هي البلد العربي الوحيد الذي لا يعرف القبائل ولا القبلية ولا مشاكلها السياسية والاجتماعية التقليدية .

لهذا كله فإن مصر بتجانسها ووحدتها تتحرك ككتلة واحدة عادة دون أن تعرف الانقسامات والشظايا التي تفكك كثيرا من الشقيقات العربية ، مما يمنحها ثقلاً فعالاً ووقعا يزيد على ثقل عدة وحدات صغيرة لها نفس مجموع حجمها . ولهذا أيضا فإن الاستقرار السياسي - حتى في ظل الاقطاع - سمة واضحة تتباين بسهولة مع أحوال المشرق العربي مثلا ، وفي النتيجة فإن مصر أقوى قوة في العرب مرتين : مرة بمطلق حجمها ، ومرة بتجانسها المطلق .

ومن المثير حقا أن تنعكس هذه الوحدة مع تلك الضخامة على أغلب مجالات الحياة في مصر حتى البسيطة منها . فنحن نجد دائما قلة معدودة من وحدات ضخمة في كل شئ : ابتداء من مشاريع السدود والقناطر إلى محاصيل الزراعة في الحقل .. بعكس سوريا مثلا . وفي التغير السياسي تسجل مصر المعاصرة ثورة واحدة خلافية ، مقابل طوفان من الانقلابات العابرة في سوريا مثلا ، وحتى في الصحافة اليومية نجد قلة من وحدات قوية فعالة ، مقابل «مظاهرة» صاحبة من وحدات متواضعة في الشام ، وهكذا .

والنتيجة المنطقية لهذا كله أن مصر مركز الثقل الطاغى وقطب القوة في العالم العربي ، ينتشر ظلها وشبه الظل بل والصدى بعيدا في آفاقه ، ومع أن المصريين لا ينتشرون بأى كثرة خارجها ، فوجودها محسوس بقوة هناك ، بينما يصعب المثل على غيرها من الشقيقات إلا بوجود فعلى لأبنائها وجالياتها المهاجرة فيها . من هنا كانت

مصر أكثر من عضو ضخم فى الجسم العربى ، إنها رأس ، ورأس موج مؤثر ، ثم هى جهاز عصبى مركزى فعال .

وهى فى الحالة الأولى بمثابة جيروسكوب العالم الذى يرسى سفينته فى وجه العواصف الخارجية ويمنحه من وزنه ليمنع تميغه أو ضياعه بين الضغوط والاغراءات وهى فى الثانية كبوصلة العالم العربى التى تتحسس نبضه وترصد تيارات العالم ثم تحدد اتجاه القافلة ، وهى فى الحالتين النموذج الذى يترسمه العالم العربى فى تطوره السياسى وغير السياسى .

والمثل الواضح هو الثورية الوحشية الاشتراكية التحررية التى انبثقت فى مصر فاشتعلت فى الوطن الكبير حتى لتكاد تسوده اليوم وحتى تقلصت التقليدية البورجوازية والاقطاعية إلى أقلية من جزر منعزلة تتأكل فى بحرهما (وحتى أصبحت الثورة الأم فى مصر نفسها أخيراً فى النهاية تحاط على ضلعيها مباشرة بوحدين ثوريتين ، السودان وليبيا) ، وكما كانت مصر هى الوحى والمثل للثورة العربية ، كانت السند والضمان : اعتبر دورها فى ثورة الجزائر التحررية ، وحربها الفعلية فى يمن الثورة .. إلخ .

ومن الملاحظ فى هذا الصدد أن مصر كانت أسبق الدول العربية إلى المجال العالمى وأقدرها عليه ، فإذا قلنا إن الدول الحديثة الاستقلال التى نفضت عنها الاستعمار أخيراً تجد نفسها فى مرحلة تكوين سياستها فى الأسرة الدولية أمام ثلاثة آفاق : الدائرة المحلية ، والاقليمية ، والعالمية ، فلعل مصر هى الوحيدة بين العرب التى إقتحمت الدائرة العالمية من قبل وأصبحت من محاورها ، مثلما أصبحت العالمية نفسها محورا من محاور العمل المصرى فى المجتمع الدولى .

ومن هذه الأوضاع جميعا تحتمت على مصر بانتظام مسئولية الحماية والدفاع عن العربية ، ابتداء من الصليبيات والتتار حتى الاستعمار الأوروبى الحديث والاستعمار الصهيونى الأحدث . ومن حسن الطالع وتمام التوفيق أن نهضت مصر بتلك المسئوليات وكانت عند حسن ظن العرب ، فحفظت عليها عروبته وإسلامها وكيانها ضد غزاة العصور الوسطى ، وردت لها اعتبارها وزفعت قامتها فى وجه غزة الأمس القريب ، وهى الآن - باستمرار وبرغم النكسة - تتأهب لاستئناف النضال من أجل استئصال السرطان الصهيونى .

من نفس هذه الأوضاع ينبع عدااء القوى الاستعمارية لمصر - أحيانا إلى درجة الحقد - فهم يعلمون عن يقين أن ها هنا قلعة العرب وها هنا مفتاح القلعة ، فكانت دائما الهدف النهائي لضرباتهم ومؤامراتهم . ونحن نسمع دائما وبانتظام عن محاولات «عزل» مصر ولا نكاد نسمع عن مثلها بالنسبة للبلاد العربية الأخرى ، باختصار ، فى وزن مصر وقوتها يكمن خطرها ، ولكن أيضا الخطر عليها .

· والموقع قبل الموضع أحيانا أخرى ·

بكل تلك الخصائص الموضعية إذن تتفرد مصر بين العرب . ولكن موقعها الجغرافى يأتى ليمنحها المزيد من التفرد . وأبرز ما فى هذا الموقع أنه كالقلب من الجسم ، واسطة العقد ، وهمزة الوصل بين آسيا العربية وإفريقيا العربية ، وإذا كان المتفق عليه أن مصر جزء من المشرق العربى ، وإن كان البعض رآها تجمع ما بين المشرق والمغرب ، فإنها هى التى «قدمت» المغرب العربى إلى المشرق تاريخيا وجغرافيا . وحسبنا أن نتصور - كمجرد تخيل أكاديمى بحث - أن النيل كان ينتهى فى السودان إلى البحر الأحمر مثلا ، وكانت مصر صحراء مطلقة ، وخرج العرب كما خرجوا تماما ، فهل كان يقدر للوطن العربى أن يظل على تجانسه ووحدته وتماسكه الواهن ؟ أغلب الظن أن لا ، ونحن إذا نظرنا إلى هيكل النمط العمرانى الفعلى فى الوطن العربى ، فسنجد مصر فيه كالعقدة البشرية ، عقدة المعمور العربى ، فعندها وحدها تلتحم ذراعا العروبة فى إفريقيا (المغرب والسودان) بالحلقة السعيدة التى تطوق المشرق العربى . وحتى إذا غيرنا المنظور فضيقنا عدستنا وقللنا حدثها حتى لا نرى خلالها إلا أبرز وأكثف خطوط العمران ، فعندئذ نستطيع أن نرى هلالين خصيبين عظيمين الآسيوى المعروف ، والافريقى الأكبر قطرا وحجما والأقل شهرة . فإذا نظرنا إلى موقع مصر بين الهلالين وجدناها وحدها نقطة التماس والالتحام . فمن أى وجهة نظر أو منظور سترى مصر دائما واسطة العقد . ولعل هذا هو السبب فى أنه إذا كان بين العرب كوكبات إقليمية تبدو كالتوائم بين الأشقاء ، فإن مصر هى وحدها التى تبرز ولها توأمان بين الأشقاء ، الشام والسودان .

وبحكم هذا الموقع كانت مصر دائما ملتقى العرب ومجمع الأسرة وأحيانا ملجأ وملاداً وخط دفاع أخيرا عن التراث العربى . وفى العصور الوسطى حين بدأت أخطار

الأندلس وقلقل المغرب ، تدفق العلماء والصناع على مصر (كابن خلدون، مثلاً بارزاً) ، ومن العراق مع الطوفان المغولى ويعدّه انتقلوا إلى مصر بالآلاف (١) ، وفى العصور الحديثة خاصة القرن الأخير كانت مصر بؤرة تستقطب موجات النازحين والمهاجرين من الشام من المثقفين والمضطهدين ، وفى كل الحالات كانت تلعب دور المنار للإسلام ودور المنبر للعروبة .

ويتميز موقع مصر فى العروبة بعد هذا بصفة هامة . فمصر من الدول العربية القليلة التى لا حدود لها مع غير العرب . أو قل الدولة الكبيرة الوحيدة ، لأن لبنان وتونس دول صغيرة المساحة ولا تمثل إلا أجزاء من وحدات حقيقية أكبر . فهذا العمق الجغرافى لم يمنحها الأمن والسلامة الاستراتيجية فحسب ، بل جعلها طوال التاريخ تتعامل وتتفاعل مع عرب وعروبة ، بعكس أطراف العالم العربى نفسه حيث تعرضت للمؤثرات الأجنبية المتاخمة . وبعض من أطراف العروبة تعرف ملامح خلط ثقافى وحضارى بل وجنسى خطير . فثمة مؤثرات التهديد فى كل الجنوب العربى ، ومؤثرات التعجيم فى الخليج العربى ، والتتريك فى تخوم سوريا ، وثمة كانت أخطار الصبغة الإسبانية فى هوامش المغرب ، وبالمثل المؤثرات الزنجية فى السودان .

ولكن من كل هذا ومثله نجت مصر بحكم أنها دائماً جزيرة عربية يحيط بها العرب من كل الجهات . فمصر وحدها تنفرد بأنها تتصل بالعرب برا من ثلاث جهات وتواجه العرب بحرا من كل الجهات ، بينما - للمقارنة - يتصل العراق بالعرب برا من جانبيين اثنين ، وكذلك يفعل الشام والجزيرة العربية ، فى حين أن السودان لا يتصل بالعرب إلا من جهة واحدة برا هى مصر نفسها ، ولا يواجههم إلا من جهة واحدة بحرا هى الجزيرة العربية .

هكذا ، إذن ، إن تكن أرض الجزيرة هى «جزيرة العرب» فيزيوغرافيا وإثنولوجيا ، فإن مصر هى «جزيرة العرب» سياسيا وقوميا . ومن هنا ، وسواء عد التاريخ عاملا من عوامل الترشيح أو من عوامل التكتيف ، فإن مصر مع التاريخ تزداد عروبة ، وعروبتها تزداد عمقا وكثافة ، ربما بعكس الأطراف . وفى ضوء هذه الحقيقة تبدو غريبة حقا بل وجاهلة تلك التخرصات التى تثار من حين إلى حين عن عروبة مصر بالذات .

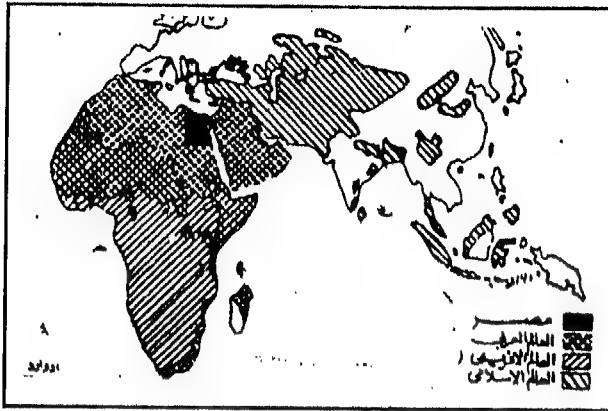
(1) Hitti, The APabs, , P . 190

وعدا هذا ، فمن هذه الحقيقة نفسها تنبع حقيقة أخرى لا تقل خطرا ودلالة . فبحكم هذا الموقع ، وبحكم هذه العلاقات النقية مع العروبة الخالصة . فإن مصر - وحدها تقريبا - هي التي امتصت وتمثلت واستوعبت عناصر وعينات من كل الشعوب العربية أو معظمها . فعدا الدم العربى من الجزيرة ، ثمة إنصب الشوام دائما واستقروا وذابوا . وبالمثل فعل الليبيون والسودانيون . ومن المغرب الكبير أتى الحج بالمغاربة فكان منهم من أقام وإنصهر على الطريق .

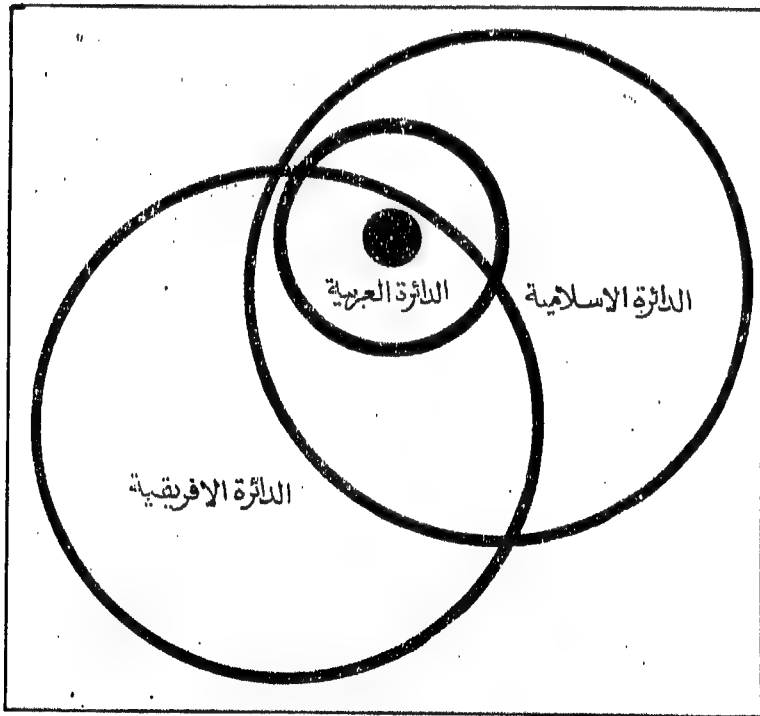
وإذا كانت بقية البلاد العربية قد تبادلت الهجرات والجاليات كل مع جاراتها العربية المباشرة ، فإن الأطراف البعيدة قل أن تتلاقى بطبيعة الحال ، فالعراق لم يعرف مغاربة مثلا تذوب بين ظهرانيه ، أو سودانيين ، ولا السودان عرف عراقيين أو مراكشيين بدرجة مذكورة .. إلخ . وفى النتيجة تبدو مصر ، فى حدود تجانسها القاعدى الأساسى مع ذلك ، بوتقة العالم العربى فى معنى ما ، وهى بهذا المعنى خير تصغير كما هى خير تكبير للعالم العربى ، وقاسم مشترك بين أجزائه .

وتأكيدا لنفس هذا المعنى ، ليس صدفة أن نجد مصر نسبيا أكثر البلاد العربية شبيها بكل أو بأكبر عدد من البلاد العربية الأخرى ، وذلك فى الملامح الجسمية والسحنة واللون .. إلخ . دون أن يخل هذا - مرة أخرى - بجوهر تجانسها وتميزها العام . فهى بما فيها من مؤثرات ليبية ، أقرب العرب إلى صفات المغاربة . ثم لعلها تكون أقرب فى تلك الصفات إلى البلاد العربية الآسيوية بصفة عامة من أى من المغرب أو السودان مثلا . بل حتى بالامتداد الجغرافى تبدو مصر قاسما مشتركا فى العالم العربى . فإذا كانت العروبة بامتدادها الطبيعى آسيوية - إفريقية ، فإن مصر ببيتها الأفريقى ونافذتها الآسيوية خير ما يشخص ويلخص العروبة .

على هذا الوضع إذن تستقر مصر كعضو فى الجسم العربى . ومعظم القوميين العرب يرون فيها «وطنا ثانيا» لكل عربى أيا كان موطنه . هل ترانا نبالغ إذن أو نصدر عن شوفينية الوطنية الضيقة التى نبذناها لتونا ، إذا وصفناه «بالوضع الخاص» أو «العلاقة الخاصة» ؟ بغير قصد - بالتأكيد - من استعلاء أو طبقية أو تباعد نقولها ، فإن هذا ما يعبر عنه العرب أنفسهم . بل على العكس تماما ، إن هذا الوضع الخاص نفسه كان دائما سلاحا ذا حدين ، فلطالما استغله أعداء مصر وأعداء العروبة ضد مصر وضد



شكل ٢١ - موقع مصر كنبؤرة لعوالم ثلاثة : الدائرة العربية ، والدائرة الاسلامية ، والدائرة الافريقية



شكل ٢٢ - رسم تخطيطي لدوائرنا الثلاث . مصر قلب الدائرة العربية ، وقطب الدائرة الاسلامية ، ورأس الدائرة الافريقية

العروبة . فهذا الوضع الخاص لا يعنى بداهة إلا شيئاً واحداً هو «الزعامة الطبيعية» فى العالم العربى ، أو أن مصر فى العالم العربى كالقاهرة فى مصر ، وهذا بالدقة ما يفزع الاستعمار .

ويحقد من ثم حاربه فى ميدانين : الأول محاولة عزل مصر نفسها عن بقية العرب ، والثانى تشويه تلك الزعامة والتشهير بها وتحطيمها . وإذا بدأ هذان الميدانان من المناطق الحساسة الدقيقة التى يمكن أن تنزلق فيها المناقشة وتنساق إلى مزالق عاطفية ، فإننا نرى أن الابتعاد المتعمد عن طرح هذه القضايا الشائكة هو بعينه الذى ترك المجال للدعايات الملفقة أن تتسرب إلى بعض النفوس . ولكن مع الوعى العربى الجديدة ، فإن المناقشة العلمية الصحيحة الرصينة على أساس الجغرافيا والتاريخ جديدة بأن تبتدئ كل شك مدسوس . ولنبدأ بقضية العزلة .

عن العزلة السياسية

بين المغالاة والمغالطة الجغرافية

فأما عن دعوى العزلة السياسية فهى امتداد أو انعكاس لقضية العزلة الجغرافية التى فندنا من قبل . ويكفى هنا أن نقول إنه تماماً مثلما تمددت أبعاد المكان ووحدة الجغرافيا من المقاطعة nome السابقة للأسرات ، إلى «الوجه» السابق للتوحيد ، فقد استمرت الحركة مطردة فى نفس الاتجاه من مصر ما قبل التعريب إلى مصر العربية بعده ، ولاشك أن دور مصر العربى فى التاريخ كان يكون أعظم لولا شرنقة الصحراء المحيطة ، ومع ذلك فإن أثر المواصلات الحديثة هو بمثابة اختزال وإلغاء لهذه الصحراء . وإذا كان الاسلام قد غزا الصحراء - الصحراء الكبرى - بالجمال ، فالطائرة اليوم إنما تحذفها .

ومن ناحية المسافة الجغرافية البحتة ، نجد أن مصر بموقعها الأوسط وبمساحتها وحدودها المعروفة ، قريبة بالفعل من الرقعة الكبرى فى الوطن العربى . بل إن بعض البلاد العربية أقرب مسافة إلى مصر أو أجزاء من مصر ، من بعض أجزاء مصر إلى بعضها البعض ، فدمشق أقرب - كما يطير الطائر - إلى القاهرة ، من القاهرة إلى أسوان . وقد يبدو غريباً أن بغداد أقرب أو لا تقل قرباً إلى القاهرة من رفح إلى جبل العوينات ، أو أن

العوينات ، أو أن بنگازى أقرب إلى الاسكندرية من الاسكندرية إلى حلايب ، وهكذا .

والعزلة التاريخية

رغم هذا كله ، فقد روج الأعداء فكرة مشوهة عن عزلة موهومة لمصر عن العروبة خلال القرن التاسع عشر بالذات . وقد راجت الفكرة حتى غزت بعض المثقفين فى المشرق العربى ، وكادت تصبح من المسلمات حتى بين البعض منا . والواقع أن هناك سوء فهم بقدر ما هناك من مغالطة فى هذا الصدد . فأولا ينبغى أن نفرق بين الاتجاه الحقيقى للشعب والمصالح العابرة للرجعيات الحاكمة ، ثم لابد أن نعتبر الواقع الاستعماري المفروض .

فأصل دعوى العزلة هو ما حدث للأسرة الحاكمة من انطواء على نفسها بعد أن حطمت بريطانيا سياسة محمد على فى المشرق العربى وطردته منه ، فكان رد الفعل العزلة السياسية عن العروبة (١) . ولئن صح هذا فهو يدل فقط على أن الرجعية الحاكمة فرضت العزلة على مصر الشعب ، ولا يدل بحال على أن مصر الشعب انسحبت (كيف ١٩) من العروبة . بل إن من المحتمل أن الظاهرة نفسها تكررت فيما بعد فى نهاية تاريخ الرجعية مثلما بدأت مع بدايته .

فهناك من يرى أن مصر بدأت تتجه اتجاهها عربيا فى الأربعينيات الماضية خاصة ، كنتيجة لصراعات التوازن الأسرية بين الرجعيات الحاكمة فى المشرق العربى ، فرحبت الملكية المصرية بإنشاء جامعة الدول الغربية كرد - جزئيا على الأقل - على سياسة الهاشمية ممثلة فى أطماع «سوريا الكبرى» (٢) . ثم زاد الاتجاه العربى بالضرورة مع حرب فلسطين ، حتى إذا كانت الهزيمة حاولت الرجعية الحاكمة العزلة مرة ثانية قبل أن تنأى نهايتها مباشرة على يد ثورة لم تقم إلا لتأكيد الاتجاه العربى وعروبة مصر ، ومعنى هذا وذاك بوضوح أن سياسة العزلة عن العروبة أو الاتجاه إليها كانت أساسا مسألة مناورات تكتيكية تحتمها مصالح الرجعية الحاكمة ، ولا تدل على واقع الشعب الطبيعى أو اتجاهه الحر .

(١) محمد أنيس ، القومية العربية ، فى : دراسات فى العالم العربى ، وزارة التربية والتعليم ، سبق ذكره ، ص ٣١٩ .

(2) B .Shwadran, kJordan : A state of Tension, N. Y. 1958, PP. 220-230 .

غير أن هذا ليس إلا جانباً واحداً من الصورة. والجانب الآخر أن مصر ، التي خضعت كما خضع المشرق العربى قروناً «للاستعمار الدينى» التركى الذى استغل صفته الدينية هذه ليخدر العرب عن حقيقته الاستعمارية ، مصر هذه لم تلبث أن وقعت مبكراً فريسة للاستعمار الأوروبى الحديث ، بينما ظل الاستعمار التركى جاثماً فى المشرق . ولهذا فبينما تحول كفاح مصر إلى صورة استقلال وطنى إستغرقها تماماً لدرجة أجلت مؤقتاً الهدف العربى النهائى ، كان لا مفر للكفاح السورى مثلاً أن يأخذ شكلاً عربياً مباشراً ضد الاتراك ، مما بدأ معه الهدف أساسياً ومباشراً .

ومن هنا حملت سوريا بالضرورة مشعل الدعوة العربية ، بينما بدت مصر بالضرورة أيضاً مشغولة عنها . ومن الواضح أنه ليس فى هذا عزلة طبيعية ولا مقصودة عن العروبة ، ويكفى أن سوريا مثلاً حين أصابها الاستعمار الأوروبى أجلت هى أيضاً الهدف العربى رغماً عنها إلى حين ، بينما حين نفضت كل من مصر والمشرق هذا الاستعمار برزت الدعوة العربية فيهما متعاصرة بصورة لها كل مغزى . بل لقد نزع أن الدعوة العربية كما ظهرت من مصر جاءت أكثر نضجاً ووضوحاً منها كما جاءت من سوريا الحرب الأولى .

فإذا كان لا شك فى سبق وأصاله وتقدمية الدعوة السورية المبكرة فى العشرينيات فمن الثابت كذلك أنها لم تخل جزئياً من دوافع معينة بحثت عن القومية العربية كبديل عن الاسلامية التركية . كما أن مما له مغزاه أن نفس هذه الدوافع الجزئية ، حين أوشك تحقيق القومية العربية أن يكون أمراً واقعاً ، نكصت عنها وتخذلت فى انفصالية الوطنيات الضيقة . ولهذا قلنا إن الدعوة المصرية وإن جاءت أكثر تأخراً زمنياً فقد جاءت أكثر نضجاً قومياً ، حتى يمكن أن نميز بين مرحلتين من الدعوة إلى القومية العربية : المرحلة العاطفية أو الرومانتيكية كما ظهرت فى سوريا العشرينيات ، والمرحلة الواقعية أو العلمية كما ظهرت فى مصر المعاصرة .

هذا التصحيح يستدعى إذن وقفة محققة عند عزلة مصر المقولة فى القرن الماضى . ولا شك ابتداءً فى أن الاستعمار البريطانى «أغلق» مصر عمومًا فى المجال السياسى . ولكنه لم يغلقها ويقطعها عن العالم العربى فحسب كما يقال ، ولكن أيضاً عن العالم الاسلامى الذى كان لا يزال وحدة فعالة يمثلها الاستعمار التركى . من هنا ووجهت مصر

بفترة متميعة مليئة بالمتناقضات ومن ثم بالحيرة . فقد كان ثمة أبعاد أربعة متصارعة، منها ما هو أصيل أو دخيل ، أو قهرى أو انتهازى ، تعرض عليها بإلحاح .
أولها الوطنية المصرية الضيقة كما فرضها عليها الاستعمار كأمر واقع وكما أرادتھا الرجعية الحاكمة كمصلحة ذاتية انفصالية . ثم على النقيض من هذه المحلية المفرطة كانت العالمية الأوروبية التي جلبتها معها قوة إغراء الحضارة الجديدة الكاسحة . يلي هذا بعدان أحدهما خارجى قريب العهد هو الإسلامية التي كانت تمثلها تركيا عدة قرون ، والثانى داخلى قديم قدم مصر الإسلامية وهو العروبة .

وفى وجه هذه الاختيارات ، تعددت الاتجاهات الحزبية وتصارعت بحسب المصالح الضيقة ، وتجسد هذا فى البرامج الحزبية المختلفة . فقوى الاستعمار والرجعية الحاكمة صاحبة «مصر قطعة من أوروبا» ، وطفيلياتهم من بورجوازية المثقفين النامية وبعض الأقليات ، نادت بالوطنية المصرية ، فرفعت الفرعونية رأسها لتكون الإطار الفكرى . وإذا كانت «مصر للمصريين» تبدو شعار تحريرا ضد - استعمارى ، فقد كانت أيضا شعار تلك الانفصالية الخبيثة . ونحن ندرك الآن أيضا أن بعض من يدعو اليوم إلى «إفريقيا للإفريقيين» لا يقصد بذلك فى الحقيقة إلا عزل مصر عن المشرق العربى . ومن هذا البعض نفس العناصر التي رفعت الشعار الأقدم .

وقد ارتبط «بمصر للمصريين» اتجاه آخر أوسع قليلا هو «وحدة وادى النيل» . ولكنه فى الحقيقة لم يكن يخرج عن إطار توجيه الرجعية الحاكمة الانعزالية أو ضغط الاستعمار الجاثم . ذلك أن توزيع العالم العربى بين القوى الاستعمارية فى القرن الماضى أدى إلى تقسيمه إلى ثلاث وحدات كبرى كل تمثل دائرة مفتوحة داخليا مغلقة خارجيا ، وهى المغرب العربى تحت الاستعمار الفرنسى ، وآسيا العربية تحت الاستعمار التركى ، يبقى بينهما الاستعمار البريطانى فى حوض النيل بمصر والسودان (١) .

وعلى طرفى النقيض من هذا كله ظهرت دعوة الإسلامية ممثلة فى تيار «الجامعة الإسلامية» وفى الارتباط بالخلافة العثمانية . وهذا الاتجاه استغل تقليد التاريخ الوسيط الذى كان العالم الإسلامى فيه نوعا من الإطار المتميع يدور داخله نوع من الوحدة الأكثر

(١) أنيس ، السابق ، ص ٣٠١ .

تميعا ، وجاءت حركة الجامعة الاسلامية مناورة من تركيا لاستبقاء هذا الوضع والإبقاء على كيانها المنهار ، ومن الناحية الأخرى رأى فيه بعض المصريين مخرجا وملجأ من الاستعمار البريطانى الغاصب ، ولعل هذا هو السبب فى أن البعض خدع به ، وعبرت عن ذلك بعض الأحزاب ، ولكن حقيقته انكشفت مع بروز عنصرية الوطنية التركية واستعلائها وخطط التتريك .. إلخ ، ومن هنا انشطرت تلك العناصر بالتدرج عن دعوة العثمانية ، فى الوقت الذى بدأت دعوة القومية العربية تؤكد نفسها كهدف مستقل .

غير أن هذا لم يحدث إلا بعد فارق زمنى ضاع بندا ، وهذا ما يضع أيدينا على نقطة هامة ، فقلد أدى الوجود التركى على رأس العالم الإسلامى فى العالم العربى إلى تميع القومية العربية والوطنيات العربية وتعويق فرص نموها بضعة قرون ، ولولاه لنمت فكرة القومية العربية ذاتيا ونضجت مبكرا ، على الأقل معاصرة لأوروبا ، ولما قيل الآن كما يقال إنها من وحى المثل الأوروبى .

من الحقيقة إلى الدرس

ومهما يكن ، فالذى نراه فى هذا المناخ السياسى المتلاطم من أجل توجيه مصر ، هو أنه على علاته وأخطائه لم يكن بلا فائدة تماما ، بل ربما كان ضرورياً بمعنى ما من المعانى ، فقد كان أساسا فترة إعادة تفكير فى كياننا ومكاننا إزاء تحديات العالم الحديث ، وكانت فترة العزلة المفروضة مناسبة للتعرف على حقيقة ذاتنا وللأختيار على أساس من التجربة والخطأ ، باختصار ، كانت بحثا عن شخصية مصر وعبقريتها المكانية واستكشافا لمفتاح أو معادلة أو صيغة لجغرافية مصر السياسية .

لهذا كان ثمة صراع فكرى حاد وشاق ، وحدثت عمليات عزل وانتخاب قاسية ، انصهرت مصر فى بوتقتها أيديولوجيا إلى أن خرجت منها بوضوح الرؤية الكامل لكيانها وجوهرها ، فإذا الاسلامية وحدة عقيدة وتعاون لا وحدة قومية ومصير ، وإذا وحدة وادى النيل جزء من كل فقط ، وإذا الوطنية المحلية جزئى قاصر ناقص من نفس الكل ، أما هذا الكل فهو العروبة وحدها ، وقدربنا هو القومية العربية ، ومصير مصر هو الوحدة العربية ، وهذا ما عبرت عنه بصورة نهائية وحاسمة مصر الثورة .

لم تكن فترة العزلة المفروضة تلك إذن فترة اجترار للذات وانغلاق على المصرية بل أساسا فترة استبطان ذاتى حبلى بالنتائج الحاسمة التى ستتمثل فى العروبة الكاملة .

وإذا كانت تلك الفترة قد استغرقت بعض الوقت ، فإن التعرف على الذات القومية هو -
كنمو الذات القومية نفسها - عملية تطور نامية وتدرج تاريخي مديد .

وفي هذه الرحلة المفعمة ساعدت عوامل متعاقبة على تصفية المواقف المتعارضة منها
تصفية الاستعمار الدينى التركى ، ثم الضغوط الاستعمارية المشتركة على كل الوطن
العربى وما تلاها من تصفياتها ، ثم كانت تصفية الرجعية الانفصالية الحاكمة ، إلى أن
كانت كارثة فلسطين بمثابة « اختبار الأحماض » فى صحة إعادة اكتشافنا لعروبتنا ،
فحسمت الموقف إلى الأبد وهكذا كانت فترة العزلة المفترضة فترة تشتت وتشعب فى
اتجاهات الشعوب العربية كما لو خلال عدسة مفرقة ، ولكنها لم تلبث أن تحولت إلى حزمة
أشعة متوازية ، وانتهت أخيرا إلى التجمع والالتقاء المصيرى بعدسة مجمعة .

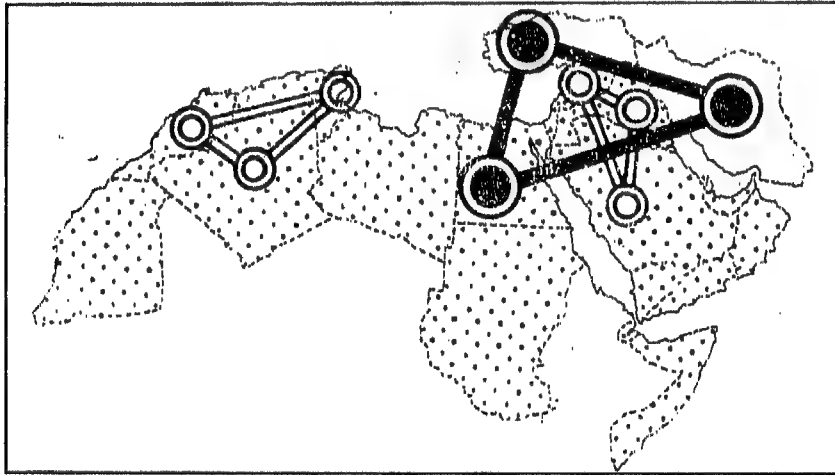
والواقع أن نكبة فلسطين كانت الصدمة التاريخية الرهيبة التى أيقظت القومية
العربية وبعثتها ، والنار التى أنضجتها فى الوطن العربى عموما ، أما فى مصر خاصة
فهى التى صححت انكسار الرؤية الرجعية التى كانت قد فشلت فى أن « تمد بصرها عبر
سيناء » ، ولم تعد البلاد العربية حول مصر « أصفارا على الشمال » - وإن لم تكن قط فى
الحقيقة - وإنما تحولت جنبها إلى اليمين ، أى مضاعفات للقوة .

ومن الناحية الأخرى فإن إلقاء مصر بكل قدرها فى قضية المصير وأد إلى الأبد كل
اتهام لها بالعزلة ، وهو اتهام يلاحظ أنه كان يرفع رأسه فى غير فترات الأزمات القومية
ويختفى فى فترات الأزمات والأخطار حين تجد البلاد العربية نفسها تنظر تلقائيا
إلى مصر فتجد مصر تستعد تلقائيا للحماية والدفاع .

ومنذ ذلك الحين كانت مصر هى القاسم المشترك فى حركتى الوحدة العربية فى
العصر الحديث : مع السودان من قبل ، ثم مع سوريا من بعد . أى أنها كانت القاسم
المشترك فى عملية ترجمة القومية العربية كحقيقة تاريخية إلى الوحدة العربية كحقيقة
سياسية . وإذا كانت هذه الترجمة قد تعرضت لهزات عنيفة بسبب مؤامرات الاستعمار
والرجعية ، فقد فشلت هذه فى هز أساس القومية ولم تنجح إلا فى حلقه بمزيد من
الأسمنت كمادة لاحمة والوقود كمادة لاهبة . ويصدق هذا أكثر ما يصدق على نكسة يونيو
التي رتب لها الاستعمار بالاشتراك مع الصهيونية والتي تعد بلا شك أخطر تحد وضربة
للقومية العربية جميعا .

وعلى مرارتها وفداحتها ، فليس صحيحا أن هذه التجارب قد كشفت تعارضا - أى تعارض - بين الوطنية والقومية ، ولم تحدث أدنى ردة القومية إلى الوطنية الصحيح أنه حتى بعد النكسة لم يحدث فى مصر أو فى دول الجبهة الشرقية التى تعرضت أراضيها للاحتلال الاسرائيلى ، إلا ضغط على الوطنية كخط دفاع أخير عن القومية وك تأكيد للقومية من خلال الوطنية ، ولم تلتمح الوطنية بالقومية إلى حد التلبس والتداخل المطلق كما حدث نتيجة للنكسة ، فقد أدرك الجميع عمليا ونهائيا أن مصير الوطنيات العربية رهن بمصير القومية العربية ولا تنفصل عنها بقاء أو فناء .

وإذا كان ثمة حقيقة ، فالحقيقة أن هذه التجارب الصادمة إنما عمقت لنا ولدينا مفهوم العلاقة بين الوطنية والقومية والوحدة . فإذا القومية العربية شئ أكبر من مجرد مجموع الوطنيات العربية ، إنها حاصل ضرب الوطنيات العربية . وإذا الوحدة العربية شئ أكثر تعقيدا من مجرد المكافئ الموضوعى للقومية العربية ، إنها حاصل ضرب الوطنية العربية فى القومية العربية . أبعد من هذا ، إذا كان التحدى الصهيونى الاستعماري هو أكبر خطر تعرضت له القومية العربية ، فإن نجاحها فى تصفيته وهزيمته نهائيا سيكون أكبر معجل ومفجر وعامل اختزال على الطريق إلى الوحدة العربية .



شكل ٢٣ - مراكز القوة الطبيعية فى العالم العربي والشرق الأوسط . لاحظ مثلث القوة المحلي فى كل من المشرق والمغرب العربي : العراق - سوريا - السعودية فى المشرق ، والمغرب - الجزائر - تونس فى المغرب ، ثم بين الاثنى عشر مصر كقطب القوة الاقليمي الأساسى فى العالم العربي . لاحظ أيضا كيف أن مصر بدورها تمثل أحد رؤوس مثلث القوة الاقليمي فى الشرق الأوسط : مثلث مصر - تركيا - إيران .

قضية الزعامة التجربة التاريخية

وهذه أيضا فى حقيقتها قضية مزيفة مفتعلة ، لأن الجغرافيا حسمتها مرة واحدة وإلى الأبد. فإن دور مصر القيادى والريادى فى العالم العربى لم ينقطع أبدا حتى فى الفترات التى آلت فيها الزعامة الشكلية إلى غيرها . بل إننا نوشك أن نقول إن الزعامة العربية خارج مصر لم تكن فى جوهرها إلا مرحلة تجريبية أو تجربة مرحلية: عابرة وموقوتة - قل فترة أو محطة حضانة - كذلك كانت تجربة الشام الأموى : قصيرة العمر متواضعة الأساس ، حتى لقد اضطرت - لكى تُبقى على نفسها - إلى أن تهاجر إلى قاعدة أرضية بعيدة هى المغرب الأوروبى .

كذلك من بعدها كانت تجربة العراق ، أطول عمرا وأرسخ بنيانا بما لها من موضع ثرى عريض الثراء ، وموقع كان طليعيا - موقع رأس الحربة - قى العالم الاسلامى المتمدن حينذاك نحو الشرق . ولكن موضع العراق كان يتضمن دائما جرثومة ضعف هى نظامه النهري ، ولهذا هوى عند أول إهمال . أما الموقع البارز فى العالم الاسلامى فقد كان يفقد مغزاه بسرعة فى عالم علمانى باطراد ، حتى انتهى إلى مجرد موقع هامشى على ضلوع العالم العربى : إلى خط دفاع أمامى حطمته الطرقات المغيرة أكثر منه قلبا دفيننا يعتمد على الدفاع بالعمق.

والواقع أننا ننسى أن تركيز الزعامة مؤقتا فى كل من الشام والعراق فى صدر الدولة الاسلامية إنما يعكس الجغرافيا التاريخية السابقة للإسلام فى الشرق الأوسط ، حيث أن هذا وذاك كانا مراكز السيطرة اليونانية - الرومانية والفارسية على الترتيب ، فكان طبيعيا أن تتركز القوة الصاعدة الجديدة فيهما بحكم الاندفاع التاريخى . ولكن بمجرد أن تكونت للقوى الجديدة منطقة واضحة وأبعاد محددة ، ثبت أن هذا التركيز القديم لم يعد صالحا ، وانبتثق قلب جديد أصيل وطبيعى لم يكن مفر من الانجذاب والتحرك إليه عن المركزين السابقين ، تماما بمثل ما انتقل من قبل من الجزيرة العربية نفسها إليهما ولنفس الأسباب الجغرافية الكامنة .

وغير العراق والشام كان المغرب : حين تطلع بصورة أو بأخرى (الفاطمية) إلى الزعامة فى العالم العربى هجر أرضه بكل بساطة وبلاغة ليمارسها من مصر ! ولقد رأينا كيف أن الاستعمار التركى هو الذى سزق وسلب مصر زعامتها العربية فى صميم وأنها الطبيعى والتاريخى .

وهكذا كانت التجربة التاريخية الحرة تؤكد بإصرار أن الزعامة التى آلت إلى مصر العربية هى زعامة طبيعية وملح أصيل فى شخصيتها الاقليمية . وحتى تحت نير الاستعمار الأوروبى الحديث ، حتى حين انحسر مبكرا فى وحدات خارج مصر بينما كان لا يزال يجثم فيها ، كانت مصر بلا جدال القلب الحضارى للعرب cultural hub وظلت «واحة العرب» .

ويلخص هذا جميعا ما يقتبسه واحد من أكبر رواد دعوة القومية العربية الحديثة فى دور مصر . «لقد زودت الطبيعة مصر» ، يقول الرائد ساطع الحصرى ، «بكل الصفات والمزايا التى تحتم عليها أن تقوم بواجب الزعامة والقيادة فى إنهاض القومية العربية لأنها تقع فى مركز البلاد العربية بين القسمين الأفريقى والآسيوى منها . كما أنه تكون أكبر كتلة من الكتل التى إنقسم إليها العالم العربى بحكم السياسة والظروف . وكل ذلك من الموقع الجغرافى إلى الكثرة والثروة العامة ومستوى الثقافة وتشكيلات الدولة .. مما يجعل مصر الزعيمة الطبيعية للقومية العربية» . (١) .

والواقع أن كل الشعوب العربية وكل القوميين والمثقفين العرب المخلصين يؤمنون عن يقين بزعامة مصر ويبايعونها بها بلا تردد . أما أنها - هذه الزعامة - مشكلة ومثار صراع ، فهذا لم يكن قط إلا من فعل الرجعيين الأسرية الحاكمة والاقطاع السياسى ومناورات ودسائس الاستعمار من ورائهم . وفى هذا السبيل أطلقوا سلسلة من التخرصات والافتراءات لا تصمد للناقشة الموضوعية الهادئة ، كما حاولوا أن يخلقوا زعامات اصطناعية مضادة ، ولكن دون جدوى كذلك .

الصورة والظل

فعن الأولى صوروا ضخامة مصر فى العالم العربى كأنها جليفر فى بلاد الأقزام ،

(١) ساطع الحصرى ، آراء وأحاديث فى الوطنية القومية ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ١١٨ .

وتحدثوا عن «بروسيا العرب» لينتهوا إلى خرافة «الاستعمار المصري» . وقد خدعت هذه الدعاية بعض العرب بالفعل ، بل العرب الوحدويين ، حتى لقد اقترح بعضهم منذ بضع سنين تقسيم مصر إلى وحدتين تفاديا «لطغيانها» على الاتحاد بثقلها الضخم (١) وعدا هذا فهناك من زعم أن مصر ليست متخلفة فقط بل وحديثة عهد بالاستقلال .

وأخيرا فهناك من ذهب إلى حد استغلال ضغط السكان الشديد في مصر وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بها ليزعم أن مصر تبحث في الوحدة العربية عن «مجال حيوي» (١) لملايينها الضاغطة . وهنا يخرج من يتساءل عن السبب في اتجاه مصر إلى الوحدة الآن ، وهل هي صدفة اتفاقه مع ظهور البترول في البلاد العربية - يريدون أن يوعزوا بأن مصر لم تتجه إلى العرب إلا بعد أن أتخمتهما الثروة البترولية ، وإلا طمعا منها فيها . والغرض من كل هذه الاتهامات ليس فقط تدمير وتشويه زعامة مصر ولكن أيضا إحكام عزلها هي عن العرب بتخويفهم منها إلى حد انغزالهم هم عنها .

غير أن الذين يروجون لمثل هذه الافتراءات هم عادة نفس الذين قالوا إن الفتح العربي كان إستعمارا (كذا) (٢) ، وهم الذين ينسبون أن أحداً لم يقل - وقد حكمت مصر أكثر من قرنين من دمشق وبغداد (٣) - إن الأموية كانت إستعمارا شاميا ، أو أن العباسية كانت استعمارا عراقيا ! ولعل هذا هو الرد المنطقي على أكذوبة الاستعمار المصري .

أما الرد على من يصورون الوحدة العربية على أنها ابتلاع للاقتصاد المصري الضخم للاقتصاديات العربية الصغيرة ، وبالتالي على أنها استعمار البورجوازية المصرية، فيتلخص في أن الاشتراكية الثورية أصبحت ببساطة هي القاسم المشترك الأعظم بين الأغلبية العظمى من الدولة العربية . أما عن اتهام الأطماع البترولية فلا أساس علمي له . يكفي مثلاً أن نذكر أن ميزانية مصر السنوية (١٨٨٤ مليون جنيه في ٧ - ١٩٦٨) ، فضلا عن دخلها القومي (٢٣٥٠ مليون جنيه في ٦ - ١٩٦٧) ، تربو كثيراً على مجموع

(١) محاضرات محادثات مشروع الاتحاد الثلاثي بين سوريا والعراق ومصر ، الأهرام ، ٢٢ - ٦ - ١٩٦٣ ، ص ٣ .

(2) N. Barboui, A survey of N.W. Africa (the Maghrib), Lond, 1959, P. 16 .

(3) Issawi, P. 4 .

دخول الدول العربية من البترول (٢٥٥٨ مليون دولار فى ١٩٦٨) ، وهذا بالإضافة إلى أن مصر على أبواب ثورة بترولية قد تصل فيما يتنبأ الخبراء إلى مقاييس كبار منتجى الشرق الأوسط .

ولا يملك العالم الموضوعى عند هذا الحد إلا أن يسجل تناقضا خطيرا بين إدعاءات أعداء مصر فإذا هى أقبلت على الوحدة العربية اتهمت بالأهداف التوسعية والاستعمارية والأطماع البترولية .. إلخ ، فإن هى تحفظت قيل إنها ليست عربية أو هى انعزالية تعيش فى عزلة سياسية أو اتهمت بالإقليمية .. إلخ . والحقيقة العلمية هى أن بعض رجعات البلاد العربية البترولية اليوم أشد انعزالية وتشبثا بالاقليمية ومضادة للوحدة بأكثر كثيراً مما كانت مصر فى عصر الرجعية .

والسبب واضح ، وهو الاستئثار بمكاسب البترول ، حتى لكأن هذا السائل الرجراج قد أتى فى المدى القصير المباشر ليجمد حركة الوحدة ، فى حين أنه لو كان البترول قد انبثق أصلا فى مصر بذلك المقياس فلربما كانت تلك البلاد هى الأشد سعيا نحو شكل من الوحدة معها . ولكن ، لحسن الحظ ، فإن البترول فى حقيقته القومية غير المنحرفة هو عامل مدعم جدا للوحدة كما أثبتت أخيرا جداً تجربة ليبيا الثورة .

ذلك كله من ناحية محاولات تحريف معنى ضخامة مصر ، ومن الناحية الأخرى كانت سياسة الاستعمار البريطانى التقليدية فى المنطقة هى اختلاق زعامات ملفقة مصطنعة ليدقوا إسفيناً عميقاً بين العرب ويخلقوا محاور متعارضة وأقطاباً متنافرة تقطع غائرة فى الوحدة القومية وتتعمد عليها ، وينبغى ألا نتحرج علمياً فى مناقشة هذه المحاولات ، التى اعتمد الاستعمار فيها أحيانا على النواحي الدينية أو التاريخية وأحيانا أخرى على النواحي المادية المباشرة . وكانت تلك المحاولات تتردد غالباً بين العراق والسعودية بالتحديد .

فعن الأول ، صورت بريطانيا العلاقة بينه وبين مصر على أنها مساجلة تاريخية (بل وقبل تاريخية!) وإصطنع له عقدة العباسية ، غير أن عدم التكافؤ الحاد جعل المناورة

الاستعمارية سخرية سياسية ضخمة بل قمينة ، وكان العراقيون أنفسهم أشد المستنكرين لها ، ومن بعد العراق حاولت بريطانيا أن تكرر التجربة على أرض الجزيرة العربية ولكن بفشل أشد سخرية لأن الجغرافيا ضده إلى درجة تجعل منه فضيحة جغرافية حقيقية !
وقد أعاد الاستعمار الجديد نفس الكرة ، وعلى أساس الثروة البترولية الضخمة التي تدفقت، جنبا إلى جنب مع الأساس الدينى . ولا شك أن البترول ، كسلاح وكثروة أسرية إقطاعية بحتة ، قد جدد أوهام الاستعمار، غير أنه لم يكن للبترول ولا غير البترول مهما كان أن يقلب أو يهز ميزان القوى الطبيعية فى المنطقة كما حسمتها الطبيعة منذ البداية . وتحطمت بصورة كاسفة كل محاولات افتعال زعامات مضادة .

عبء الرجل المصرى

ونعود لنتساءل : ثم ما المقصود بالزعامة ؟ أليست هى صميم الديمقراطية القومية، إذا كانت الديمقراطية تعنى عد الرؤوس ، وكانت الرؤوس متساوية كما ينبغى ؟ أنها إذن لا تعنى طبقيّة إقليمية داخل العروبة ، وإنما تعنى أولوية بين أكفاء Primus inter pares ، وأسبقية لا رئاسة فى حلبة مفتوحة تظل تترك دار العرب «مائدة مستديرة» . إنها إنما تعنى دور قائد الأوركسترا ، تعنى الشقيقة الكبرى أكثر منها حق وراثته الابن الأكبر Primogeniture .

ولكن حتى دور الشقيقة الكبرى هذا يود المغرضون لو يجحدونه أو يجرحونه غير أن مصر فى أى مرحلة من تاريخها العربى مهما تواضعت (سواء قبل البترول أو بعده !) لم تكن قط الشقيقة الكبرى بمجرد السن والحجم (فى حين أنها الساذجة بمقياس اللامحية والجمال كما يلمحون).

ومن ناحية البترول بالتحديد ، فإن بترول العرب قوة لمصر كما هو لأصحابه ، ولهذا فهو إن أضاف إلى ثقلهم فإنه لم ينتقص من وزن مصر بينهم ، ويكفى ما ذكرناه عن ميزانية مصر السنوية ودخلها بالقياس إلى دخول الدول العربية من البترول . ولهذا فإن دورنا القيادى يظل قائما ، ويظل قائما لا كمجرد زعامة كم خام . ومع ذلك كله فليس دور الزعامة الجغرافية ادعاء فظا غليظا ، وإنما ممارسة متواضعة صامتة ، وهو بهذا لا يمكن أن يكون تشريفا أو تخليدا ، بل هو تكليف وتقليد: تكليف من الجغرافيا ، وتقليد من التاريخ ، إنها ليست أبهة أو نعمة سياسية بل مسئولية فادحة تفرضها الطبيعة .

أما الذين يضغطون على ضخامة حجمها ووزنها فإنهم يسيئون تصوير الحقيقة ، كأنما قد أصبحت قوة مصر نقطة ضعف لها وحجمها عبئا على نضالها القومى مثلما قد أصبح على نضالها الاقتصادى محليا ؛ وليس صحيحا ذلك بالتأكيد . فأولا ، إن كل ضخامة ونمو فى مصر حجما ووزنا ، قوة مضافة إلى العرب ، وكل إنجازة تتحقق فى مصر هى لحساب العرب .

مثلا ، بفضل حجمها الضخم أعطت مصر العرب أول مدينة مليونية منذ وقت مبكر ، وأول - وربما لفترة طويلة أخرى - مدينة تتجاوز الخمسة ملايين أخيرا ، بل وربما تعطيهم أول مدينة ذات عشرة ملايين فى غضون هذا القرن . كذلك إذا كانت القاهرة أكبر مدينة للعرب فى قارة وبعض قارة ، فإن الاسكندرية تنتزع للعرب مركز الصدارة على كل موانئ البحر المتوسط ، وهكذا .

ثانيا ، إن جزءا من ضخامة مصر النسبية مرده إلى تفتيت الاستعمار للعالم العربى وبدلا من أن يفكر البعض فى تفتيت مصر ، كان أجدر بهم أن يفكروا فى إعادة تكتيل الوحدات الجغرافية الطبيعية الكبرى فى الوطن العربى كإقليم الشام مثلا فليس سليما أن تتم الوحدة العربية الكبرى على أساس الوحدات المفتتة حاليا ، ومثل هذا جدير بأن يخلق قدرا معقولا من التوازن داخل دولة العرب الكبرى يجب كل مخاوف حقيقية أو وهمية .

كذلك فإن فى تهجير فائض السكان المصرى إلى أنحاء الوطن العربى التى تعاني من تفريط السكان ، ما يمكن أن يحل مشكلة مصر السكانية جنبا إلى جنب مع مشكلة تقارب أحجام الوحدات العربية السياسية . ولعله قد آن الأوان بالفعل فى عصرنا الحديث لأن تحدث حركة انتشار وخروج من الوحدات الزراعية بعد أن حدثت مع الاسلام من الوحدات الصحراوية . ولحسن الحظ فإننا نشاهد الآن بداية واعدة على توضعها لعملية انتشار مصرى خفيف فى الوطن العربى وإن كان أغلبه مؤقتا ويشكل صادرات ثقافية أساسا وحكومية غالبا .

ويبقى بعد هذا أن مصر لا يمكن إلا أن تكون النواة فى الوحدة العربية . ويمكننا بلا غلو أن نقول إن الوحدة العربية بغير مصر «كهاملت بغير الأمير» كما يقولون ، والذين كانوا يهدفون إلى عزل مصر عن بقية العالم العربى يسيئون إليها بالتأكيد ، ولكنهم يسيئون أكثر كثيرا إلى بقية العالم العربى ، لأن مصر تكاد تكون الوحدة السياسية

العربية الوحيدة التى يمكنها - إن اضطرت - أن تسيطر وحيدة بالحد الأدنى من الأخطار فى غاب السياسة الدولية المعاصرة بدوله الماموث وعالم الكتل الديناصورية الكبرى Grossraeume . وهى من قبل قد أصبحت قوة مرموقة فى المجال الدولى ، ومؤثرة فيه تأثيرا إيجابيا خلّقا ، وهى الدولة العربية الوحيدة التى تؤثر بقوة فى كثير من الدول خارج العرب بل تعد من زعماء العالم الثالث المبرزين .

ومع ذلك فإن مصر ، أكثر من غيرها ربما ، تدرك أن لا ضمان ولا كيان حقيقى لها إلا بالوحدة وفى ظلها . لقد استمد العرب فى المجتمع الدولى كثيرا من القيمة والمكاسب التى أضفتها عليهم قيمة مصر وتقدمها وصراعها القومى ونجاحاتها ، ولكن مصر تدرك أيضا بنفس الدرجة أنها تستمد الكثير من هيبته السياسية وقوتها وثقلها الدولى من العرب حولها .

ومن الناحية الأخرى ينبغى على مصر نفسها أن تدرك مغزى هذا الدور الذى ألقته الطبيعة عليها . إنه أساسا واجب التضحية والبذل للدول العربية ، وواجب النموذج والمثال الذى تتطلع إليه . وتلك رسالة أشق وأدق مما قد يكون بعضنا على استعداد لأن يتصور . فهى تعنى من ناحية الاستعداد للبذل المادى ومن الدخل القومى ، والبذل العسكرى من الدم المصرى ، أى تعنى باختصار العطاء أكثر من الأخذ . ومن ناحية أخرى تعنى أن على مصر أن تكثف قواها واقتصادها وتعمق وتعصر حياتها لتكون أهلا للقيادة ، فإن من المسلم به فى السياسية أن الشعوب كالأفراد : تسعى بلهفة إلى أقاربها البارزين الناجحين النابهين ، وتتوارى من الخاملين الفاشلين .

ولهذا فليس من المقبول مثلا ، حتى وإن تكن مصر كبرى الدول العربية فى السكان وفى مجموع الدخل القومى العام أن تكون من أقلها فى متوسط الدخل القومى بحسب الفرد حتى مع استبعاد دول البترول ، فهذا يحد كثيرا من انطلاقة الفرد المصرى المتوسط حضاريا . ومن هنا فإن مطلب الدولة العصرية القائمة على العلم والتكنولوجيا فضلا عن أنه مطلب بقائى بحث فى العصر ، ليس هدفا اقتصاديا أو ماديا أو حضاريا فحسب ، ولكنه مطلب سياسى أيضا ، إنه مفتاح من مفاتيح الوحدة العربية ، بمثل ما أن الوحدة العربية هى الاطلس الوحيد - ربما - لتحقيق الدولة العصرية بالمعنى الحقيقى فى الوطن الصغير والكبير على السواء .

وانطلاق مصر نحو الدولة العصرية التكنولوجية الصناعية المتقدمة كفيل فى ذاته بأن يحل المعادلة الصعبة فى التجارة بين العرب ، وهى أنها تجارة طاردة مركزية أكثر منها جاذبة مركزية، لأنها رغم تزايدها أخيراً محدودة حتى الاختناق بتشابه اقتصاد الخامات بل وتشابه الخامات الزراعية أو المعدنية . (فى ٨ - ١٩٦٩ مثلاً بلغت نسبة صادرات مصر إلى الدول العربية ٩,٤ ٪ من مجموع صادراتها ، وكانت قيمتها ٢٨,٤ مليون جنيه) والقومية العربية ولو أنها علاقة مصير قد تعلق على الماديات والاقتصاديات ، إلا أن الاقتصاد غذاء القومية مثلاً هو عصب الوطنية ، والوحدة الاقتصادية طريق محقق إلى الوحدة السياسية .

وكما أن الكيف لا الكم سيبقى أبداً مفتاح مستقبل مصر جميعاً ، فى الحضارة ، فى العلم ، فى السكان ، فى الانتاج .. إلخ ، فكذلك سيظل الكيف قبل الكم أساس وضعها ومكانها فى الوطن العربى الكبير ، دار العرب . غير أنه إذا كانت القيادة والزعامة مسئولية تُمارس وواجباً من القيادة يُحقق ، فلعل الاختبار النهائى لزعامة مصر قد يرقى فى أن ترقى إلى مسئوليتها عن استرداد فلسطين للعرب . وإذا صح أن نقول إنه لا وحدة للعرب بغير زعامة مصر ، فربما صح أن نقول إنه لا زعامة لمصر بين العرب بغير استردادها فلسطين للعرب ، لأنه لا وحدة للعرب أصلاً بدون استرداد فلسطين .

[المراجع]

[المراجع العربية]

- ١ - إبراهيم صقر، قناة السويس، فى : دراسات فى العالم العربى، وزارة التربية والتعليم، القاهرة ١٩٥٩ .
- ٢ - ———، « مضمون الشرق والغرب » المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٥٩ .
- ٣ - ———، « بورسعيد دراسة لامكانيات المستقبل »، مرآة العلوم الاجتماعية، مارس ١٩٦٢ .
- ٤ - «إبراهيم عامر، الأرض والفلاح ، القاهرة، ١٩٥٨ .
- ٥ - ———، «مصر النهرية» ، مجلة الفكر المعاصر ، ابريل ١٩٦٩ .
- ٦ - «إبراهيم محمد الفحام»، المصريون والفلسطينيون شعب واحد، مجلة العربى، أكتوبر ١٩٨٢ .
- ٧ - ابن اياس، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، طبعة ليدين، ١٩٠٧ .
- ٨ - ابن بطوطة ، رحلة ابن بطوطة ، طبع القاهرة، ١٩١١ .
- ٩ - رحلة ابن جبیر، تحقيق حسين نصار ، القاهرة، ١٩٥٥ .
- ١٠ - ابن حوقل، المسالك والممالك ، ليدين ، ١٨٧٢ .
- ١١ - مقدمة ابن خلدون، طبع القاهرة، ١٣٢٧ هجرية .
- ١٢ - ابن دقماق، كتاب الانتصار لواسطة عقد الأمصار، القاهرة، ١٨٩٨ .
- ١٣ - ابن سعيد الاندلسى ، المغرب فى حلى المغرب، القاهرة ١٩٥٣ .
- ١٤ - ابن عبد الحكم ، فتوح مصر، طبعة القاهرة، ١٩١٤ .

- ١٥ - تفسير ابن كثير، طبعة القاهرة، ١٩٣٧ .
- ١٦ - أبين منظور ، لسان العرب، طبعة القاهرة .
- ١٧ - أبو بكر عبد العاطى ، فى : دراسات فى جغرافية مصر، الألف كتاب القاهرة ، ١٩٥٧ .
- ١٨ - أبو الخير نجيب، «مائة مليون لا تكفى» احذروا الدعوة الى خفض السكان ، جريدة الشعب، ١٩٨٢/٥/٢٥ .
- ١٩ - أبو المحاسن ، النجوم الزاهرة، فى اخبار مصر والقاهرة، القاهرة ١٩٢٩ .
- ٢٠ - أجييه يونان، دراسة مقارنة بين السد العالى وسد الفرات ، القاهرة، ١٩٧٧ .
- ٢١ - أحمد ابو زيد، «الانسان والبيئة فى الواحات الخارجة»، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٨ .
- ٢٢ - أحمد امين، قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، القاهرة ١٩٤٧ .
- ٢٣ - أحمد بدوى ، فى موكب الشمس ، القاهرة، ١٩٥٣ .
- ٢٤ - أحمد صادق سعد، «حول النمط الآسيوى للإنتاج . مصر الفرعونية»، مجلة الطبيعة، فبراير ١٩٧٤ .
- ٢٥ - أحمد صالح ، «المزايا الاقتصادية لقناة السويس فى ظل الاحداث الراهنة، الأهرام الاقتصادى ، ١٥ سبتمبر ١٩٧٦ .
- ٢٦ - أحمد صدقى الدجاني، عبد الناصر والثورة العربية ، بيروت ١٩٧٣ .
- ٢٧ - أحمد لطفى السيد ، القبائل العربية فى مصر ، القاهرة ١٩١١ .
- ٢٨ - ———— ، المنتخبات ، القاهرة ، ١٩٤١ .
- ٢٩ - إسماعيل الزملى، «دراسات هيدرو - جيولوجية لمنطقتى مضبة أهرام الجيزة ومرتفعات أبو رواش»، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦٥ .
- ٣٠ - إسماعيل صبرى عبد الله، «الغلاء والضرائب، جريدة الاهالى، ١٣ أكتوبر ١٩٨٢ .
- ٣١ - أمين سامى ، تقويم النيل ، القاهرة .
- ٣٢ - أندريه سيجفريد ، سيكولوجية بعض الشعوب ، مترجم ، القاهرة .
- ٣٣ - بسام كردغلى ، شاكى مصطفى ، أنور الرفاعى ، جغرافية البلاد العربية، دمشق، ١٩٤٩ .

- ٣٣ - البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ٨، عدد ٣، ١٩٥٥.
- ٣٤ - « التركيب المحصولى للرقعة المزروعة » الأهرام الاقتصادى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٢.
- ٣٥ - جاسم محمد الخلف، جغرافية العراق، القاهرة، ١٩٥٧.
- ٣٦ - جامعة الاسكندرية، أبحاث فى إعادة بناء الشخصية المصرية، ١٩٧٨ التقارير ١ - ٣.
- ٣٧ - الجبرتى، طبعة القاهرة، ١٨٨٤.
- ٣٨ - الجغرافيا العسكرية للشرق الأوسط، وزارة الحربية والبحرية، القاهرة، ١٩٤٨.
- ٣٩ - جمال حمدان، دراسات فى العالم العربى، القاهرة، ١٩٥٨.
- ٤٠ - ———، نمو وتوزيع السكان فى مصر، القاهرة، ١٩٥٩.
- ٤١ - ———، انماط من البيئات، القاهرة، ١٩٥٩، ١٩٧٨.
- ٤٢ - ———، جغرافية المدن، القاهرة ١٩٦١، ١٩٧٨.
- ٤٣ - ———، «تخطيطنا الإدارى فى ضوء نظام الحكم المحلى، مرآة العلوم الاجتماعية، يونيو ١٩٦١.
- ٤٤ - ———، المدينة العربية، القاهرة ١٩٦٣.
- ٤٥ - ———، الاستعمار والتحرير فى العالم العربى، القاهرة ١٩٦٣.
- ٤٦ - ———، بتروى العرب، دراسة فى الجغرافيا البشرية، القاهرة، ١٩٦٤.
- ٤٨ - ———، إفريقيا الجديدة، دراسة فى الجغرافيا السياسية، القاهرة ١٩٦٦.
- ٤٩ - ———، اليهود أنثروبولوجيا، القاهرة، ١٩٦٧.
- ٥٠ - ———، استراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة، ١٩٦٨، ١٩٨٢.
- ٥١ - ———، بين أوروبا وآسيا، دراسة فى النظائر الجغرافية، القاهرة ١٩٧٢.
- ٥١ - ———، نحو مدرسة عربية فى الجغرافيا، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية، ديسمبر ١٩٦٤.
- ٥٢ - ———، الجمهورية العربية الليبية دراسة فى الجغرافيا السياسية، القاهرة ١٩٧٣.
- ٥٣ - ———، قناة السويس، نبض مصر، القاهرة، ١٩٧٥.
- ٥٤ - ———، «إعادة بناء القرية»، الطليعة، مايو ١٩٧٦.

- ٥٥ - ----- ، لا تنتقلوا عاصمة مصر * الأهرام ١٧/٧/١٩٧٦ .
- ٥٦ - ----- ، من خريطة الزراعة المصرية ، القاهرة بيروت ١٩٨٣ .
- ٥٧ - ----- ، جمال الدين الدناصورى ، فى : دراسات فى جغرافية مصر ، الألف كتاب ، القاهرة ١٩٥٧ .
- ٥٨ - ----- ، « منطقة القاهرة الصناعية » ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ١٩٥٧ .
- ٥٩ - جمال العطيفى ، « الطريق الى الديمقراطية » ، الأهرام ١٦/٩/١٩٧٧ .
- ٦٠ - جمال مرسى بدر ، « نهر النيل فى تاريخ الفكر الجغرافى » ، مجلة المجلة ، أكتوبر ١٩٥٧ .
- ٦١ - الجمعية التعاونية الصناعية لدباغة الجلود بالقاهرة ، مشروع مدينة المدابغ بالبساتين ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- ٦٢ - محمد فاضلو حورانى ، العرب والملاحه فى المحيط الهندى ، مترجم ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ٦٣ - جوستاف لى بون الحضارات الاولى ، مترجم ، القاهرة ، ١٩٢٦ .
- ٦٤ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوى للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ٥٢ - ١٩٦٧ .
- ٦٥ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الزيادة فى السكان فى جمهورية مصر العربية ، ١٩٦٩ ، المؤشرات الاحصائية .
- ٦٦ - حامد عمار ، فى بناء البشر ، دراسات فى التفكير الحضارى والفكر التربوى ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- ٦٧ - حسن أبو العينين ، « منطقة مرسى مطروح وما جاورها ، دراسة جيومورفولوجية ، المجلة الجغرافية العربية ، يونيو ١٩٧٥ .
- ٦٨ - حسن الشربيني ، تطور الرى المصرى ، القاهرة الألف كتاب .
- ٦٩ - حسين نو الفقار صبرى ، « الحضارة المصرية إفريقية أم آسيوية » ، المجلة ، يناير ١٩٦٧ .
- ٧٠ - حسين سرى ، علم الرى ، القاهرة ، ١٩٣٨ .
- ٧١ - حسين فوزى ، سندباد مصرى ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

- ٧٢ - حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، القاهرة ١٩٥٤ .
- ٧٣ - ، تاريخ الجغرافية والجغرافيين فى الاندلس ، مدريد ١٩٦٧ .
- ٧٤ - خليل عبد الخالق ، « طرق الرى فى مصر » ، مجلة الثقافة ، مايو ١٩٣٩ .
- ٧٥ - دريوتون ، چاك فاندييه ، مصر ، مترجم ، القاهرة .
- ٧٦ - دولت صادق ، الأسس الجغرافية للتخطيط الاقتصادى فى العالم العربى ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ٧٧ - ، الوادى الجديد دراسة جغرافية لمنخفض الخارجة ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٦٥ .
- ٧٨ - ديزموند ستىوارت ، القاهرة ، ترجمة يحيى حقى ، ومقدمة جمال حمدان ، كتاب الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- ٧٩ - رشدى سعيد ، تعمير شبه جزيرة سيناء ، القاهرة .
- ٨٠ - رفاعه رافع الطهطاوى ، تخليص الإبريز فى تلخيص باريز ، القاهرة ١٨٣٤ .
- ٨١ - ، مناهج الألباب المصرية ، القاهرة ، ١٨٦٩ .
- ٨٢ - روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى ، ١٩٥٢ - ١٩٧٢ ، مترجم القاهرة ١٩٦٧ .
- ٨٣ - روبرت مابرو ، سعيير رضوان ، التصنيع فى مصر ، ١٩٣٩ - ١٩٧٣ ، مترجم القاهرة ، ١٩٨١ .
- ٨٤ - رولاند أوليفر ، جون فيج ، موجز تاريخ إفريقيا ، مترجم القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ٨٥ - رؤوف حليم مقار ، جدول الحياة القومى الثالث للسكان فى جمهورية مصر ١٩٤٧ ، القاهرة .
- ٨٦ - رئاسة مجلس الوزراء ، وحدة وادى النيل ، القاهرة ، ١٩٤٧ .
- ٨٧ - ريمون فيرون ، الصحراء الكبرى ، مترجم القاهرة ، ١٩٦٣ .
- ٨٨ - زكريا محمد الوردانى ، « منخفض القطارة والحد الفاصل بين الخطأ المدمر والصواب المعمر » ، جريدة الشعب ، ٢٧/١/١٩٨٠ .
- ٨٩ - زكى نجيب محمود ، « نحو فكرة أوضح » الأهرام ، ٢/٤/١٩٨٤ .
- ٩٠ - زينب عصمت راشد ، كريت تحت الحكم المصرى ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

- ٩١ - ساطع الحصرى، أبحاث مختارة فى القومية العربية، القاهرة، ١٩٦٤ .
- ٩٢ - -----، دفاع عن العروبة بيروت ، ١٩٦٥ .
- ٩٣ - «السد العالى .. المفترى عليه» الأهرام الاقتصادى ١٩٨١/٧/٩ .
- ٩٤ - سعاد الصحن «صناعات العواصم»، المجلة الجغرافية العربية ، ١٩٧٥ .
- ٩٥ - -----، «واقع صناعات العواصم» ، المجلة الجغرافية العربية، ١٩٧٥ .
- ٩٦ - سعد هجرس، «نعم للتجارة العلمية، ولا للبيانات غير الصحيحة» ، أخبار اليوم، ١٩٨٣/٢/٥ .
- ٩٧ - سليمان أحمد سليمان حزين ، «البيئة والموقع الجغرافى وأثرهما فى تاريخ مصر العام»، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٤٣ .
- ٩٨ - السيد ياسين، الشخصية العربية بين المفهوم العربى والمفهوم الاسرائيلى ، القاهرة، ١٩٧٣ .
- ٩٩ - -----، تحليل مضمون الفكر القومى العربى، بيروت ، ١٩٨٠ .
- ١٠٠ - سيد عويس ، ملامح المجتمع المصرى المعاصر ، القاهرة، ١٩٦٥ .
- ١٠١ - سيد مرعى ، الإصلاح الزراعى ومشكلة السكان فى القطر المصرى، القاهرة .
- ١٠٢ - سيد نوفل ، شعر الطبيعة فى الأدب العربى، القاهرة .
- ١٠٣ - السيوطى ، حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة، طبع القاهرة، ١٩١١ .
- ١٠٤ - «الشخصية المصرية بين الأصالة والمعاصرة» الأهرام ١٩٧٦/١٠/٨ .
- ١٠٥ - شكرى أيوب ، « ١٠٠ مليون فدان من السماء » الأهرام ، ١٩٨٢/٧/١٧ .
- ١٠٦ - شكرى محمد عياد، «أحمد حسن الزيات» ، المجلة ، يوليو ١٩٦٨ .
- ١٠٧ - صبحى وحيدة، فى أصول المسألة المصرية، طبعة مكتبة مدبولى .
- ١٠٨ - صلاح بحيرى ، جغرافية الصحارى العربية ، عمان، ١٩٧٢ .
- ١٠٩ - طاهر أبو وفا، مشروع السد العالى ، القاهرة، ١٩٦١ .
- ١١٠ - طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر، القاهرة، ١٩٣٧ .
- ١١١ - عادل حسين، سد حلوان العالى، القاهرة، ١٩٧٥ .
- ١١٢ - -----، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، بيروت ١٩٨١ .

- ١١٢ - عارف العارف، تاريخ غزة ، ١٩٣٤ .
- ١١٤ - عايدة بشارة ، تخطيط التوطن الصناعى فى الجمهورية العربية المتحدة، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦٥ .
- ١١٥ - ———، المدخل الى التخطيط الاقليمي ، القاهرة ١٩٦٦ .
- ١١٦ - عباس حلمى إسماعيل ، «التسامح الاسلامى مع أهل الذمة فى عهد الدولة الأيوبية» مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، ديسمبر ١٩٦٤ .
- ١١٧ - عباس عمار «الجانب الانسانى من مسألة ضبط النسل» ، مجلة الاتحاد الطبى المصرى ، يوليو ١٩٣٧ .
- ١١٨ - ———، المدخل الشرقى لمصر، القاهرة ، ١٩٤٦ .
- ١١٩ - عباس محمود العقاد ، سعد زغلول ، القاهرة ، ١٩٣٦ .
- ١٢٠ - ———، حياة قلم، القاهرة، ١٩٦٤ .
- ١٢١ - عبد التواب المهندس «إستراتيجية صناعة السكر» ، الأهرام ١٢/١١/١٩٧٨ .
- ١٢٢ - عبد الحميد الدالى ، العناصر الحيوية لمشكلة السكان فى مصر، القاهرة، ١٩٣٧ .
- ١٢٣ - عبد الحميد الكاتب ، قراءات ودراسات عن مصر والمصريين ، القاهرة ١٩٧٩ .
- ١٢٤ - عبد الرحمن الرافعى ، تاريخ الحركة القومية ، الجزء الثالث، القاهرة .
- ١٢٥ - عبد الرحمن الكواكبي ، طبائع الإستبداد ومصارع الاستعباد .
- ١٢٦ - عبد العزيز رفاعى ، الطابع القومى للشخصية المصرية بين الايجابية والسلبية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ١٢٧ - عبد العزيز صالح ، حضارة مصر القديمة ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ١٢٨ - عبد العزيز كامل ، دراسات فى إفريقية، المعاصرة ، القاهرة، ١٩٦٣ .
- ١٢٩ - ———، فى أرض النيل ، القاهرة، ١٩٧١ .
- ١٣٠ - عبد العظيم أنيس ، «نور المعارضة والتصورات الساذجة» ، جريدة الاهالى ، ١٣ أكتوبر ١٩٨٢ .
- ١٣١ - عبد الفتاح الجبالى ، «الاثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية» ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ .

- ١٣٢ - عبد الفتاح وهيب، دراسات فى جغرافية مصر التاريخية، الاسكندرية ١٩٦٢ .
- ٣٣ - عبد القادر شهيب ، «حركة الأسعار والدخل فى السبعينات» جريدة الشعب ، ١٩٨٢/١/١٧
- ١٣٤ - «كم تبلغ ديوننا الخارجية»، جريدة الشعب، ١٩٨٢/١٠/١٩ .
- ١٣٥ - عبد الله زين العابدين ، الاراضى، منشؤها وتكوينها وخواصها ، القاهرة .
- ١٣٦ - عبد الله زين العابدين، محمود فهمى الكاتب، الزراعة فى الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة.
- ١٣٧ - عبد الواحد الوكيل ، مجلة الجمعية الطبية المصرية، ١٩٣٧ .
- ١٣٨ - عثمان أباطة، «الاقطاعات الزراعية»، مجلة التعاون ، يونيو ١٩٥٠ .
- ١٣٩ - عدالات عبد الوهاب ، «حسابات التغيير وحدوده»، الأهرام الاقتصادى ، ٢٧ سبتمبر ١٩٨٢ .
- ١٤٠ - عز الدين فراج ، تعمير الصحارى ، القاهرة، ١٩٦٣ .
- ١٤١ - عزة النص ، أحوال السكان فى العالم العربى، القاهرة ، ١٩٥٥ .
- ١٤٢ - على الجريتلى ، السكان والموارد الاقتصادية فى مصر، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ١٤٣ - ————— ، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ، ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ١٤٤ - على عبد الوهاب شاهين، «نصيب الاقليم المصرى من الدراسة الجيومورفولوجية» ، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦١ .
- ١٤٥ - على فتحى ، «مصر السد العالى»، الأهرام الاقتصادى ١٩٨١/٦/٢٢ .
- ١٤٦ - على ليلة ، «الهجرة وقضايا الوحدة العربية» ، السياسة الدولية، يوليو ١٩٨٣ .
- ١٤٧ - عمر صالح البرغوثى ، الوزير اليازورى ، ١٩٤٧ .
- ١٤٨ - عمر طوسون، أطلس تاريخى، مصر فى العصر العربى، مصلحة المساحة، القاهرة ، ١٩٢١ .
- ١٤٩ - عمرو محبى الدين ، «الدعم ، والأسعار وتوزيع الدخل القومى»، الأهرام الاقتصادى ، ٨ نوفمبر ١٩٨٢ .

- ١٥٠ - فاروق شويقة ، النوبة المصرية ، دراسة فى تفاعل الانسان والبيئة ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ١٥١ - أ.ب . فايفيلد ، اتزل . أ . بيرسى ، الجيوبوليتيكا ، مترجم القاهرة ، ١٩٥٤ .
- ١٥٢ - فؤاد مرسى ، « غابت حقائق فى الحوار حول الدعم » ، الأهرام الاقتصادى ، ٦ سبتمبر ١٩٨٢ .
- ١٥٣ - الفيروزابادى ، القاموس المحيط ، طبعة القاهرة ، ١٣١٩ هجرية .
- ١٥٤ - فيليب شدياق ، مجلة الجمعية الطبية المصرية ، ١٩٣٧ .
- ١٥٥ - القلقشندى ، صبح الأعشى طبعة القاهرة ، ١٩١٤ .
- ١٥٦ - كامل زميرى ، النيل فى خطر ، القاهرة ١٩٨٠ .
- ١٥٧ - كمال المنوفى ، « الفلاح المصرى قبل ٥٢ » ، الأهرام ١٩٧٨/٥/٢٢ .
- ١٥٨ - الكندى ، فضائل مصر المحروسة .
- ١٥٩ - الكواكبى ، الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبى ، تحقيق محمد عمارة ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ١٦٠ - اللجنة المركزية للإحصاء ، الاتجاهات السكانية فى الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- ١٦١ - لطف الله سليمان ، « حركة الوحدة العربية ومصر والمقاومة » ، مجلة الثقافة العربية ٧١ ، تشرين ثان ١٩٧١ .
- ١٦٢ - لويس عوض ، « الملحة الأخيرة » الأهرام ، ١٩٧٧/١٢/٣٠ .
- ١٦٣ - ——— ، تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر اسماعيل الى ثورة ١٩١٩ ، الخلقية التاريخية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ١٦٤ - لويس كامل مليكة ، الشخصية وقياسها ، قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى البلاد العربية ، المجلد الأول ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- ١٦٥ - المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، الفيوم ١٦٢ .
- ١٦٦ - محاضر محادثات مشروع الاتحاد الثلاثى بين سوريا والعراق ومصر ، الأهرام ، ١٩٦٢/٦/٢٢ .

- ١٦٧ - محرم كمال ، آثار حضارة الفراعنة فى حياتنا الحالية، القاهرة، ١٩٥١ .
- ١٦٨ - المحلى الشافعى ، مقدمة النيل السعيد وشرح أحواله ، القاهرة .
- ١٦٩ - محمد إبراهيم حسن، «بعض الظواهر الطبيعية فى دلتا النيل»، المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٥٨ .
- ١٧٠ - ———— ، «التوسع الزراعى فى نطاق البحيرات الشمالية»، مرآة العلوم الاجتماعية ، مارس ١٩٦٤ .
- ١٧١ - محمد أنيس ، القومية العربية ، فى : دراسات فى العالم العربى، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٥٩ .
- ١٧٢ - محمد برج ، قناة السويس فى ١٠٠ عام، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- ١٧٣ - محمد البهى عيسى، «ثروتنا التى تنتظر» الأهرام، ١٩٨٣/٦/٢٤ .
- ١٧٤ - محمد حسن دره، «الانفلاق والانفتاح والأمة الوسط، جريدة الشعب، ١٩٨٢/٩/٢١ .
- ١٧٥ - محمد حماد، مصر تبنى ، القاهرة، ١٩٥٨ .
- ١٧٦ - محمد رشدى حمادى، «على هامش مشروع منخفض القطارة»، جريدة الشعب، ١٩٨٢/١/٢٧ .
- ١٧٧ - محمد رضا محرم، «التفسير العلمى لاستنزاف البترول المصرى» ، الأهرام الاقتصادى ١٩٨٣/٢/٢٨ .
- ١٧٨ - محمد رمزى ، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية .
- ١٧٩ - محمد رياض ، « العباددة، دراسة فى الاقتصاد الصحراوى» المحاضرات العامة، الجمعية الجغرافية المصرية، ١٩٦١ .
- ١٨٠ - محمد رياض ، كوثر عبد الرسول ، الاقتصاد الافريقى، القاهرة، ١٩٦٦ .
- ١٨١ - محمد رياض الغنيمى ، «مشروع الاقطاعات الزراعية» مجلة التعاون ، مارس ١٩٤٨ .
- ١٨٢ - محمد السقا ، «مستقبل هجرة العمالة المصرية المؤقتة الى الدول العربية البترولية» ، السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ .
- ١٨٣ - محمد السيد أيوب ، «الزراعة على ضفاف بحيرة ناصر»، مرآة العلوم الاجتماعية، ديسمبر ١٩٦٥ .

- ١٨٤ - محمد السيد رضوان ، «عن مشكلة انتاج اللحوم فى مصر» ، الأهرام ١٩٨٠/٦/٣ .
- ١٨٥ - محمد شفيق غربال ، تكوين مصر ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
- ١٨٦ - محمد صادق صبور ، «زيادة السكان لمصر نعمة لا نقمة وخير لا شر» ، الأهرام ، ١٩٨٠/٦/٣ .
- ١٨٧ - محمد عزة دروزة ، الوحدة العربية ، القاهرة .
- ١٨٨ - محمد على بشر ، «القطن، ذلك المحصول المفتى عليه، لمصلحة من؟» الأهرام ، ١٩٧٩/١١/٢ .
- ١٨٩ - محمد على الدمشاوى ، «قبل أن تنفجر قنبلة الدعم الموقوتة» ، الأهرام الاقتصادى ، ٦ سبتمبر ١٩٨٢ .
- ١٩٠ - محمد على الدمشاوى ، «الاقتصاديون المدرسيون ظلّموا قضايانا الوطنية» ، الأهرام الاقتصادى ، ١٩٨٢/٩/٢٠ .
- ١٩١ - محمد على عزت ، مشروع الوادى الجديد ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ١٩٢ - محمد على ماهر ، «القرية المنتجة .. بين الشعار والتطبيق» الأهرام ، ١٩٨٢/١٠/٢٠ .
- ١٩٣ - محمد عوض محمد ، نهر النيل ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
- ١٩٤ - ———— ، سكان هذا الكوكب ، القاهرة ، ١٩٤٩ .
- ١٩٥ - ———— ، الشعوب والسلالات الافريقية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ١٩٦ - محمد فاتح عقيل ، «بعض الظواهرات الجغرافية فى بلاد النوبة المصرية» ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٩ .
- ١٩٧ - محمد فهم ، ثروتنا المعدنية ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- ١٩٨ - محمد كرد على ، مجلة الهلال ، أبريل ، ١٩٤٠ .
- ١٩٩ - محمد محمود الديب ، «انتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية فى مصر» مصر المعاصرة ، أكتوبر ١٩٧٦ .
- ٢٠٠ - ———— ، «توزيع واستهلاك الطاقة الكهربائية فى مصر» ، مصر المعاصرة ، يناير ١٩٧٧ .

- ٢٠١ - -----، تصنيع مصر، ١٩٥٢ - ١٩٧٢، تحليل إقليمي للانتشار الصناعى، القاهرة، ١٩٨٠.
- ٢٠٢ - محمد محمود الصياد، الموارد الاقتصادية للجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٩٦٧.
- ٢٠٣ - محمود أمين، «استنزاف البترول المصرى» الأهرام الاقتصادى، ١٩٨٢/٤/٥.
- ٢٠٤ - محمود بسيونى، آفاق جديدة للحياة، القاهرة، ١٩٦٢.
- ٢٠٥ - محمود داود، «لا أريد للزراعيين أن يختلفوا»، أخبار اليوم، ١٩٨٣/٢/٢٦.
- ٢٠٦ - محمود عبد الفضيل، «أثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية على العمليات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية فى الاقتصاد المصرى»، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٨٠.
- ٢٠٧ - -----، النفط والوحدة العربية، ١٩٨١.
- ٢٠٨ - محمود عودة، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، القاهرة، ١٩٧٢.
- ٢٠٩ - محمود عوض، «الشخصية المصرية»، أخبار اليوم، ١٩٦٩/٥/١٠.
- ٢١٠ - محمود كامل، القانون الدولى، بيروت، ١٩٦٥.
- ٢١١ - محمود محمد عثمان، «٢ طن ذهب، استخراجهما يوميا من منخفض القطارة»، الأهرام، ١٩٧٦/٥/١٤.
- ٢١٢ - محمود يوسف الشواربى، الأراضى والمجتمع، القاهرة، ١٩٦٥.
- ٢١٣ - محيا زيتون، دراسة تحليلية لبعض جوانب هيكل قطاع السياحة فى مصر (١٩٥٢ - ١٩٧٥)، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٧٨.
- ٢١٤ - المسعودى، مروج الذهب، لندن، ١٨٩٢.
- ٢١٥ - -----، التنبيه والاشراف، لندن، ١٩٠٤.
- ٢١٦ - «مشكلة الفجوة الغذائية»، الأهرام الاقتصادى، ٦ سبتمبر ١٩٨٢.
- ٢١٧ - مصطفى الجبلى، «إستراتيجية واضحة حتى نواجه الخطر الأكبر المنتظر»، الأهرام، ١٩٧٦/٢/١٣.

- ٢١٨ - ———، «البحث عن استراتيجية سليمة للتنمية الزراعية.. إلخ»، الأهرام، ١٩٧٧/٢/٢٧.
- ٢١٩ - ———، «رفع التكتيف المحصولي.. أمل وهدف»، الأهرام، ١٩٨٣/١٢/١٩.
- ٢٢٠ - ———، «الحقائق العلمية عن تجربة زراعة الأرز مرتين»، أخبار اليوم، ١٩٨٣/٢/٢٢.
- ٢٢١ - مصطفى شعبان، الصناعات الكيماوية الثقيلة، القاهرة ١٩٥٧.
- ٢٢٢ - مصطفى محمود حافظ، «السد العالي وبحيرة ناصر»، مجلة الثقافة العربية، جامعة الدول العربية، عدد ٤، ١٩٧٦.
- ٢٢٣ - المقدسى، أحسن التقاسيم، ليدن، ١٩٠٦.
- ٢٢٤ - المقرئى، المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار، القاهرة.
- ٢٢٥ - ———، البيان والاعراب وعن بأرض مصر من الأعراب.
- ٢٢٦ - «الموقف الراهن للانتاج الزراعى»، الأهرام الاقتصادى، ١٣ سبتمبر ١٩٨٢.
- ٢٢٧ - نازلى شكرى، «ديناميكية الهجرة المعاصرة فى الشرق الأوسط»، السياسة الدولية، يوليو ١٩٨٣.
- ٢٢٨ - نبيل إمياني، «الكثبان الرملية المتحركة فى المناطق الصحراوية»، المجلة الجغرافية العربية، ١٩٧٠.
- ٢٢٩ - نجلاء عز الدين، العالم العربى، مترجم، القاهرة، ١٩٥٨.
- ٢٣٠ - نقولا زيادة، رواد الشرق العربى فى العصور الوسطى، القاهرة.
- ٢٣١ - نعمات أحمد فؤاد، النيل فى الأدب المصرى، القاهرة، ١٩٦١.
- ٢٣٢ - ———، شخصية مصر، القاهرة، ١٩٦٧، ١٩٧٨.
- ٢٣٣ - ———، أعيدوا كتابة التاريخ، القاهرة، ١٩٧٣.
- ٢٣٤ - وزارة الزراعة، النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعى والاحصاء والتشريع، ١٩٥٤، ١٩٥٨.
- ٢٣٥ - ———، الاقتصاد الزراعى، نشرة سنوية يصدرها معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والاحصاء، القاهرة، ١٩٧٨.
- ٢٣٦ - وزارة الصناعة، عرض عام لمشروعات الخطة الثلاثية، القاهرة، ١٩٧٠.
- ٢٣٧ - ———، الهيئة العامة للتصنيع، تقرير عام عن الصناعة الثقيلة، القاهرة، ١٩٧١.

- ٢٣٨ - وهيب كامل، استرابون في مصر، القاهرة، ١٩٥٣.
- ٢٣٩ - ويل ديورانت، قصة الحضارة، مترجم، القاهرة، ١٩٥٣.
- ٢٤٠ - هارولد بيك، هربرت جون فليور، الأزمنة والأمكنة، مترجم، الألف كتاب، القاهرة، ١٩٦٢.
- ٢٤١ - الهروي، الاشارات إلى معرفة الزيارات، طبع دمشق، ١٩٥٣.
- ٢٤٢ - ياقوت الحموي، معجم البلدان.
- ٢٤٣ - يوسف أبو الحجاج، «العالم الاسلامي في دنيا التواصلات»، «حوليات كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٥٨.
- ٢٤٤ - يوسف إدريس، «اكتشاف قارة»، الأهرام، ١٩٧٠/١٢/٨٨.
- ٢٤٥ - يوسف إدريس، «لماذا لا ننتج»، الأهرام، ١٩٨٢/٩/٦.

[المراجع الأجنبية]

1. Abdel-Rahman, A.G., "The Egyptian national life tables no. 2", E.C., 1951.
2. Adb El-Samie, A.G., "Soil survey classification and management of Mariut agricultural project", B.S.G. E., 1960.
3. ----- A., " Report on the survey and classification of the Kharga oasis soils", B.S.G.E., 1961.
4. Abdel-Wahab, A., "L'Egypte moderne, problèmes économiques et financières", E.C., jan. -- Feb. 1935.
5. Abdollatiphi historieae Aegypti, Oxford, 1800.
6. Abercrombie, P., Town and country planning, H.U.L., 1933.
7. Abu-Lughod, Janet, Migrant adjustment in city life, the Egyptian case, in : Bresse (ed.). The city in newly developing countries.
8. ----- Cairo, 1972.
9. Ackerman, Edward A., "Population, natural resources and technology". Ekistics, May 1967.
10. Adler, Richard, "Les lignes principales du probleme de la population de L'Egypte et leur coordination", E.C., Mars 1943.
11. Akaad, M.K., Naggar, M.H., "The deposit of Egyptian alabaster

- at Wadi el Assyuti", B.S.G.E., 1963.
12. Albright, W.F., Archaeology of Palestine, Pelican, 1956.
 13. Amélineau, E., La géographie de l'Egypte a l'époque copte, Paris, 1893.
 14. -----, Histoire de la sépulture dans L'ancienne Egypte, Paris, 1896.
 15. Amer, Mustafa, Some problems of the population of Egypt, Cairo, 1928.
 16. Ammar, A. M., The people of Sharquiya, Cairo, 1944.
 17. Amici, F., Essai de statistique générale de l'Egypte, Le 1870.
 18. Anhoury, Jean, "Les grandes lignes de L'économie agricole de L'Egypte", E.C., Mai 1941, 1944.
 19. -----, "Les engrais chimiques et leurs rôle dans l'économie de L'Egypte", E.C., jan. 1942.
 20. -----, Le riz en Egypte, Bulletin de l'union agricole égyptien, no. 155, 1942.
 21. -----, "Les repercussions de la guerre sur l'agriculture égyptienne", E.C., Mars-Avril 1947.
 22. Anis, M., A study of the national income of Egypt, Ph.d. thesis, London univ., 1951, typescript.
 23. Anouar Abdel Malek, Idéologie et renaissance nationale. Egypte moderne, Paris, 1969.

24. -----, Civilizations and social theories, Lond., 1981.
25. -----, Nation and revolution, Lond., 1982.
26. D'Anville, Me moires sur l'Egypte ancienne et moderne, Paris, 1766.
27. Arminjon, P., La situation économique et financière de l'Egypte, Paris, 1911.
28. Arnold, Thomas, The preaching of Islam, Lond., 1930.
29. Artin, Yakub, La propriété foncière en Egypte, Le Caire, 1878.
- 30 Ashpitel, F., The increase of the Israelites in Egypt, shown to be probable from the statistics of modern populations, Oxford and Lond., 1863.
31. Audebeau, Charles, "Etude hydrographique et agricole sur la région des Bararis", B.I.E., 1909.
32. -----, "Note complémentaire sur la nappe souterraine en Egypte". B.I.E., t. V, 1911.
33. -----, "Nôte sur l'affaissement du nord du delta égyptien", B.I.E., 1918-19.
34. -----, "L'agriculture égyptienne à la fin du XVIIe siècle etc.", E.C., Fev. 1919.
35. -----, "Terres du bas delta restées fertiles à la suite de l'abandon de la culture dans le nord de l'Egypte au cours de l'époque médiévale", B.I.E., 1924-5.
36. Aufrère, Leon, "Le paysage spirituel de l'Occident", A.G., sept.1936

37. Audebert, Marcel, "Arrangement of rural population", G.R., Oct. 1920.
38. Awad, Hassan, La montagne du Sinai central, Le Caire, 1951.
39. -----, "Le Sadd El-Ali", B.S.G.E, 1957.
40. -----, L'eau et la géographie humaine dans la zone aride", B.S.G.E., 1958.
41. Awad, Mohamed, "Settlement of nomadic and semi'nomadic tribal groups in the Middle East", B.S.G.E., 1959.
42. Aykroyd, W.R., "The growth of population as related to some economic aspects of Egypt's national development", E.C., Fev.Mars, 1937.
43. Badawy, A., A history of Egyptian architecture, Cairo, 1954.
44. Badeau, John S., "The Middle East: conflict in priorities", Foreign affairs, jan, 1958.
45. Baer, Gabriel, A history of landownership in modern Egypt, Lond., 1962.
46. -----, "The submissiveness of the Egyptian peasant", New out look, V, no. 9. 1962.
47. -----, Population and society in the Arab East, Lond., 1964
48. Bagehot, Walter, Physics and politics, Lond., 1872.
49. Ball, John, Kharga oasis, its topography and geology, Cairo, 1900.
50. -----, A description of the first or Aswan cataract of the Nile, Caire, 1907.

-
51. -----, "Problems of the Libyan Desert", G.J., 1927.
 52. -----, Contributions to the geography of Egypt, Cairo, 1939.
 53. -----, Egypt in the classical geographers, Cairo, 1942.
 54. -----, Beadnell, H., Baharia Oasis, its topography and geology. Cairo, 1903.
 55. Balls, W. Lawrence, "Cotton investigations in 1909 and 1910", C.S.J., Sept. 1911.
 56. Baer, C.B., Klitzsch E., Introduction to the geology of Egypt, in Guidebook to the geology and archaeology of Egypt, Amsterdam, 1964. .
 57. Barakat, M.G., Abou khadrah. A.M., "Contributions to the geomorphological Pattern and structural of wadi El.Natrun area"B.S.G.E., 1970.
 58. Barbour, K.M., Growth, location and structure of industry in Egypt, N.Y., 1972.
 59. Barbour, N., A Survey of N.W. Africa (the Maghrib), Lond., 1959.
 60. Barlow, M., Report of the royal commission on the geographical distribution of industrial population, H.M. S.O., Lond., 1940.
 61. Barois, Julien. Les irrigations en Egypte, Paris, 1911.
 62. Barr, F.T., Geology of the gulf of Suez area, in: Guide book to geology etc.

63. Barron, T., Hume, W.F., Topography and geology of the Eastern Desert of Egypt. central portion, Cairo, 1902.
64. Barrows, Harlam, H., "Geography as human ecology", A.A.A.G., Vol. XIII, no.L.1923.
65. Batrawi, A., "The racial history of Egypt and Nubia", J.R.A.I., vol. 75. 1945.
66. -----, "The racial relationships of the ancient and modern population of Egypt and Nubia", J.R.A.I., vol. 76. 1946.
67. Baumaertel, Elise, The cultures of prehistoric Egypt, Lond., 1947.
68. Beadnell, H., Dakhla oasis, its topography and geology, Cairo 1901.
69. -----, Farafra oasis, its topography and geology, Cairo, 1901.
70. -----, Topography and geology of the Fayum province of Egypt. Cairo, 1905.
71. -----, Beaujeu -- Garnier, Jacqueline, L'économie du Moyen -- Orient, collection que sais-je ?, Paris, 1951.
72. -----, Géographie de la population, Paris, 1956.
73. Beddis, R.A., "Aswan high dam and resettlement of the Nubian people", Geog., Jan, 1963.
74. Beddoe, J., "Colour and race", J.R.A.I., 1905.
75. Beheiry, S., "Geomorphology of the Western Desert margin between Sohag and Nag Hamadi, Egypt", B.S.G.E., 1967.

76. Belilos, Leon, "Moyens de relèvement social et économique de l'Egypte", E.C., Vol. xxxiv, no. 211, 1943.
77. Belotti, Mario L., "Development of the Italian south". Ekistics, May 1967.
78. Benedict, Ruth, Patterns of culture, 1935.
79. Bergel, E. E., Urban Sociology, McGraw-Hill, 1955.
80. Berger, Morroe, Beurocracy and society in modern Egypt, Princeton, 1957.
81. Berggren, Lois, Some summary comments on dynastic Egyptian art, in : Guidebook to the geology and archeology of Egypt etc.
82. Berque, Jacques, Les Arabes d'hier a` demain, Paris, 1960.
83. Bircks, J.S., Sinclair, C.A., International migration and development in the Arab region, I.L.O., Geneva, 1981.
84. Birot, P., Dresch, J., La Méditerranée et le Moyen-Orient, Paris, 1956.,
84. Blackman, Winifred S., The fellahin of Upper Egypt, their religious, social and industrial life, with special reference to survivals from ancient times, Lond., 1927.
85. Boak, A.E., "Irrigation and population in the Faiyum, the garden of Egypt", G.R., July 1926.
86. Boggs, S.W., International boundaries, N.Y., 1940.
87. Boinet, A. Dictionnaire géographique de l'Egypte, Le Caire. 1899.

88. Bonné, Alfred, "Movement of population and economic expansion in the Middle East", E.C., April 1942.
89. -----, Economic development of the Middle East, Lond., 1945.
90. -----, State and economics in the Middle East, Lond., 1948.
91. Bouché -- Leclercq, A., Histoire des Lagides, Paris, 1903.
92. Boumphrey, Geoffrey, Town and country tomorrow, Lond., 1942.
93. Bousquet, G.-H., "L'Islam et la limitation volontaire des naissances", Population, no. 1, jan. - Mars 1950.
94. Bowman, Isaiah, The pioneer fringe, N.Y., 1931.
95. Breasted, J.H., A history of Egypt, Lond., 1948.
96. Breasted, J. H., Huth, C., Harding. S.B., European history atlas, Chicago, 1951.
97. Breese, Gerald (ed.), The city in newly developing countries, Prentice-Hall, 1969.
98. Bresciani-Turroni, A., "Relations entre la recolte et le prix du coton égyptien", E.C., 1930.
99. Brodrick, A. H., Early man, 1948.
100. -----, Tree of human history, Lond., 1951.
101. Brooks, C.E.P., Climate through the ages, Lond., 1926.
102. -----, Evolution of climate, Lond., 1930.

103. Brown, R. Hanbury, Fayum and lake Moeris, Lond., 1892.
104. Brunhes, Jean, L'irrigation dans la péninsule ibérique et dans l'Afrique du Nore, Paris, 1902.
105. -----, Human geography, in : History and prospects of the social sciences, ed. H Barnes, N.Y., 1925.
106. -----, La géographie humaine, Paris, 1934.
107. -----, Vallaux, C., géographie de l'histoire, Paris, 1921.
108. Bryan, K., "The place of geomorphology in the geographic sciences", A.A.A. G., Vol. 40, 1950.
109. Bryan, P.W., Man's adaptation of nature, Lond., 1923.
110. Buer, Mabel Craven, Health, wealth and population, Lond., 1926.
111. Bullard, Reader, Britain and the Middle East, Lond., 1952.
112. Burkhardt. Felix, Statistische Beziehungen zwischen der vor -- und nach -- geburtlichen Sterblichkeit, in : Bevoelkerungsfragen, Muenchen, 1936.
113. Burt, N.C., The Far East or letters from Egypt, Palestine and other lands of the Orient, Cincinatti, 1868.
114. Butler, A.J., The Arab conquest of Egypt, Oxford, 1902.
115. Butzer, Karl, "some recent geological deposits of the Egyptian Nile Valley", G.J., 1959.
116. -----, "Environment and human ecology in Egypt during predynastic and early dynastic times", B.S.G.E., 1959.

117. -----, "Remarks on the geography of settlement in the Nile Valley during Hellenistic times", B.S.G.E., 1960.
118. -----, Climatic change in arid regions since the Pliocene, in "A history of land use in arid regions, ed. L.D. Stamp, Unesco, Paris, 1961.
119. -----, Hansen, C.L., Desert and river in Nubia, Madison, 1968.
120. Bury, L.E., "Note on a problem of silt in canals", S.N. June 1911.
121. Carr -- Saunders, A.M., The population problem, Oxford, 1923.
122. -----, World population, Lond., 1936.
123. Carrier, E.H., The thirsty earth, 1928.
124. Caton -- Thompson, G., Gardener, E.W. "recent geology and neolithic industry of the northern Fayum district", J.R.A.I., 1962.
125. -----, "Recent work on the problem of lake Moeris", G.J., 1929.
126. -----, "Prehistoric geography of Kharga oasis", G.J., 1932.
127. -----, The desert Fayum, Lond., 1934.
128. Caton -- Thompson, G., Kharga oasis in prehistory, Cambridge, 1950.

129. Catzéflis, Emile, "Le drainage des terres humides et salées du delta égyptien", E.C., t. vii, no. 27, 1916.
130. Cavaignac, Eugène, Population et capital dans le monde méditerranéen antique, 1923.
131. Chantre, E., Recherches anthropologiques dans l'Afrique orientale, Egypte, 1904.
132. Chapple, E.D., Coon, C.S., Principles of anthropology, N.Y., 1947.
133. Charles, Robert -- P., "Essai sur la chronologie des civilisations prédynastiques d'Egypte", Journal of Near Eastern studies, vol. xvi, 1957.
134. -----, "Contribution à l'anthropologie de l'Egypte ancienne. Etude des crânes protodynastiques d'Helouan", B.S.G.E. 1961.
135. -----, "Recherches sur l'unité de structure et d'origine du peuplement de l'Afrique méditerranéenne", B.S.G.E., 1963.
136. -----, "Structure céphalique des populations du Fayoum et de l'oasis du Beheira", B.S.G.E., t. xi, 1967.
137. Chélu, A., Le Nile, le Soudan, l'Egypte, Paris, 1891.
138. Cherry, Thomas, The discovery of agriculture, Australian association for the advancement of science, congress, Melbourne, jan. 1921.
139. Chevalier, Auguste, L'agriculture coloniale, collection que sais-je? Paris, 1949.

140. -----, Childe, V. Gordon, The most ancient East, Lond., 1929.
141. -----, Progress and archaeology, Lond., 1945.
142. -----, What happened in history, Pelican books, 1948.
143. -----, Social evolution, Lond., 1951.
144. -----, New light on the most ancient East, Lond., 1954.
145. -----, Man makes himself, Lond., 1955.
146. Chirol, Valentine, The Egyptian problem, Lond., 1929.
147. Cholley, A., Guide à l'étudiant en géographie, Paris 1942.
148. Civijic, Jovan, La péninsule balkanique, Paris, 1918.
149. Clark, Colin, The conditions of economic progress, Lond., 1940.
150. -----, Economics of 1960, Lond., 1943.
151. Cleand., Wendell, The population problem in Egypt, Lancaster, 1936.
152. -----, "A population plan for Egypt", E.C., 1939.
153. Clerget, Marcel, Le Caire Etude de géographie urbaine et d'histoire économique, Le Caire, 1934.
154. Colt Bey, Aperçu général sur l'Egypte, Paris, 1840.
155. Cluckhohn, Clyde, Mirror for man, N.Y., 1950.
156. Colby, C.C., Foster, Alice. Economic geography, Ginn and Co., 1947.

171. -----, "Statistics", E.C., jan-Fév., 1935.
172. -----, "Egypt's population problem", E.C., vol. xxviii, no. 167, jan. 1937.
173. -----, Hanna, Badie, "The population of Egypt", Comitato Italiano per lo studio dei problemi della popolazione Roma, 1932.
174. Cressey, G.B., Asia's lands and peoples, McGraw-Hill, 1952.
175. Creswell, K.A.C., "Fluctuations in the population of irrigated countries", Man, vol. XV, no. 5, 1915.
176. Crew, F.A.E., "The biological aspects of migration", Population, vol. 1. 1933-4.
177. -----, "The sex-ratio", Brit. assoc., 1937.
178. Cromer, Annual report on Egypt and Sudan, 1905, Cairo, 1906.
179. Crouschley, A.E., Economic development of modern Egypt, Lond., 1938.
180. -----, "A century of economic development", E.C., 1939.
181. Crowe, R., "On progress in geography", S.G.M., Jan. 1938.
182. Curiel, Henri, "Qu'implique le problème de la reconstruction ?" E.C., Jan. Fev. 1944.
183. T.J.C., "Notes on Burollos", no. 4, Jan. 1907.
184. Dalton Hugh, "The theory of population", Economica, March 1927.

157. Cole, D.H., Imperial military geography, Lond., 1937.
158. Cole, John, Geography of world affairs, Pelican, 1963.
159. Cole, Sonia, prehistory of East Africa, Lond., 1954.
160. Combe, Etienne, l'Egypte ottomane de la conquête par Selim à l'arrivée de Bonaparte, extrait du précis de l'histoire d'Egypte, Le Caire, 1930.
161. Coon, C.S., The races of Europe, N.Y., 1939.
162. -----, Caravan. the story of the Middle East, N.Y., 1951.
163. Cotton, C.A., Climatic accidents in landscape - making, N.Y., 1942.
164. Craig, J.I. "Motrality in Cairo and relative humidity", C.S.J., March 1908.
165. -----, "Types of weather in Egypt", C.S.J., 1909.
166. -----, "Notes on temperature at Alexandria", C.S.J., Jan. 1911.
167. -----, "Anthropometry of modern Egyptians", Biometrika, Vol. 8. 1911.
168. -----, "Effect of the Meidterranean sea on the temperature at Alexandria", S.N., jan. 1911.
169. -----, "Effect on the Mediterranean Sea on temperature in Egypt", C.S.J., May 1913.
170. -----, "The census of Egypt", E.C., vol. VII, no. 32. 1928.

185. -----, Ginsberg, Morris, "A new contribution to the population problem", *Economica*, June 1923.
186. Daressy, M.G., "Les maladies fréquentes au Caire au xviie siècle", *B.I.E.*, 1922-23.
187. Darwin, Leonard, "Divorce and eugenics", *Eugenics review*, April 1933.
188. El-Darwish, M.M., {"Anlysis of some estimates of the population of Egypt before the xix century", *E.C.*, March 1928.
189. -----, Azmi, H., "A note on the population of Egypt", *Population*, vol.I, no. 2, 1934.
190. Davis, Kingsley, in : *City in newly developing countries etc.* .
191. Davison, Dorothy, *The story of prehistoric civilization*, Lond., 1951.
192. Davison, E.M. "Plans of Egyptian houses", *C.S.J.*, no. 15, Dec. 1907.
193. Debenham, F., *The use of geography*, Lond., 1950.
194. De Castro, Josué, *Geography of uhnger*, Lond., 1952.
195. Deffontaines, P., *Géographie et religion*, Paris, 1948.
196. Demangeon, Albert "Problèmes actuels et aspects nouveaux de la vie rurale en Egypte", *A.G.*, Mars 1926.
197. -----, "Géographie de L'habitat rural", *A.G.*, jan. 1927.
198. Deniker, J., *Les races et les peuples de la terre*, Paris, 1926.

199. Dickinson, R.E. "Landscape and society", S.G.M., jan. 1939.
200. Dickinson, Robert E., City region and regionalism, Lond., 1947.
201. "Diseases which kill more women than men", Amer. jour. phys. anthrop., 1925.
202. Dixon, Roland B., The building of cultres, N.Y., 1928.
203. Dopp, P.H., "Le Caire vu par les voyageurs occidentaux du moyen age", B.S.G.E, 1951.
204. Dorra, Albert, "Utilisation des ressources énergétique de l'Egypte", E.C., Dec. 1938.
205. -----, "L'industrie égyptienne et ses possibilités de développement", E.C., vol. xxxiv, no. 214, Nov. 1943.
206. Doubleday, Th. The true law of population, Lond, 3rd edition.
207. Doxidis, C.A., Between dystopia and utopia, Lond., 1966.
208. Driault, E., Mohamed-Aly et Napoléon, Paris, 1890.
209. Drioton, Etienne, "Une representation de la famine sur un bas-relief égyptien de la Ve dynastie", B.I.E., t. xxv, 1942-3.
210. Dryer, C.R., "Genetic geography", A.A.A.G, vol. x, 1920.
211. Dubertret, L., Weulersse, J., Syrie, Liban et Proche-Orient, t. I., Péninsule arabique, Beyrouth, 1940.
212. Dublin, Louis I., "Outlook for the american birth-rate", in: Problems of population, ed. G.H. Pitt-Rivers Lond., 1932.

213. Dury. G. H., The face of the earth, Penguin books, 1959.
214. East, E.M., Mankind at the crossroad, N.Y., 1924.
215. East E.M., Jones, D.F., inbreeding and outbreeding, philadelphia, 1919.
216. East, W.G., "A note on historical geography", Geog., Dec. 1933.
217. -----, Geography behind history, Lond. 1948.
218. -----, Mediterranean problems, Discussion books, Lond., 1948.
219. -----, An historical geography of Europe, Lond., 1950.
220. Ekblaw, Sidney E., Mulkerne, D.J.D., Economic and social geography, McGraw-Hill, 1958.
221. Eldblom, Lars, "Notes on problems of irrigation in three Libyan oases", Ekistics, April 1967.
222. Elgood, B. sheldon, "The age of onset of menstruation in Egyptian girls:, Jouranal of obstetrics and gynecology of the British empire, 1909.
223. Elgood, P.C., Egypt and the army, Lond., 1924.
224. Elliot - Smith, G., The ancient Egyptians, Lond., 1923.
225. -----, In the begining, Lond., 1928.
226. -----, The, diffusion of cluture, Lond., 1930.
227. Ellis, Havelock, Man and woman, 1904.
228. Eman, André, L'industrie du coton en Egypte, Le Caire, 1943.

229. El-Emary, A.S., "La crise du chômage en Egypte et ailleurs ses causes et ses remèdes", E.C., Mai 1936.
230. -----, "La structure économique de L'Egypte", E.C., Feb.-Mars 1937.
231. Embabi, N., "Structures of barchan dunes at the Kharga oases depression", B.S.G.E., 1970.
232. Emery, W.B., Archaic Egypt, Penguin books, 1961.
233. Ericksen, E.G., Urban behavior, N.Y. 1954.
234. Erman, Adolf, Life in ancient Egypt, trans., Lond., 1894.
235. Escritt, L. B., Regional planning, Lond., 1943.
236. Estall, R.C., Buchanan, R.O., Industrial artivity and economic geography, Lond., 1962.
237. Fagg, C.C., Hutchings, G.E., Introduction to regional surveying. C.U.P, Cambridge, 1930.
238. Fahmy, Fauzi R., "Productivity and employment in the Egyptian cotton industry", E.C., April 1969.
239. Fairchild, H. P., Optimum population, Proccedings of the world population conference, Geneva, 1927.
240. -----, People, N.Y., 1940.
241. Fairgrieve, J., Geography and world power, Lond., 1941.
242. -----, Geography in school, Lond., 1949.
243. Fakhry, Ahmed, "Wadi El-Raiyan", Annales de services des antiquités de L'Egypte, 1947.
244. -----, The pyramids, in : Guidebook to the gology and archeology of Egypt etc.

245. Farid, I.A., Introduction of perennial irrigation in Egypt and its effects on the rural economy and population problems etc., ph. D. thesis, London university, 1937. (typescript).
264. -----, The population of Egypt, Cairo, 1948.
247. Faucher, Daniel, Géographie agraire, Paris, 1949.
248. Fawcett, C.B., The provinces of England, a study of some aspects of devolution, Lond., 1919.
249. -----, Frontiers, Oxford, 1921.
250. -----, "The balance of urban and rural population", Geog., no. 84, 1932.
251. -----, Some factors in the population density, Proceedings of the second assembly of the international union for the scientific investigation of population problems, Lond., 1932.
252. -----, "Distribution of rural settlements", G.J., Feb. 1939.
253. -----, Geography and empire, in : Geography in the twentieth century, etc.
254. Fébvre, Lucien, La terre et l'évolution humaine, Paris, 1924.
255. -----, A geographical introduction to history, trans., Lond., 1925.
256. Fedden, Robin, The land of Egypt, Lond., 1939.
257. Fenneman, Nevin M., "The circumference of geography", A.A.A.G., Vol, ix, 1919.
258. Ferenczi, Imre, L'optimum synthétique du peuplement, Paris, 1937.

259. Ferrar, H. T., "On the creation of an artificial wate-table in Egypt", S.N., July 1910.
260. Finch, V.C., Trewartha, G. et al., Elements of geography, McGraw Hill, 1957.
261. Fisher, R. A., The genetical theory of natural selection, Oxford, 1930.
262. Fisher, W.B., The Middle East, Lond., 1950.
263. Fitzgerald, W., Africa, Methuen, Lond., 1950.
264. -----, The new Europe, Lond., 1961.
265. Fleming, Rachel M., "Geographic aspects of tradition", G.R., Oct. 1921.
266. Flectcher, F., "Crop rotation and soil exhaustion", C.S.J., vol., II, no. 19. April 1908.
267. Fleure, H. J., "Human regions", Geographical teacher, 1917.
268. -----, "Régions humaines", A.G., Mai, 1917.
269. -----, "Some types of cities in temperate Europe", G.R., vol. 10, 1920.
270. -----, The peoples of Europe, Lond., 1922.
271. -----, "The geographic study of society and world problems", G.R., Sept. 1932.
272. -----, "The geographical distribution of the major religions", B.S.G.E. 1951.
273. Forde, Daryll, "Values in human geography", Geog., no. 73. 1925.

274. -----, "Human geography, history and sociology",
S.G.M., July 1939.
275. Fouad, Ali, "Birth control", Journal of the Egyptian medical
association, vol. xx, no. 7, July 1937.
276. Fourtau, M., "Cataracte d'Assouan. Etude de géographie phy-
sique", Bulletin de la société khédiviale de géographie, 1905.
277. -----, "Contributions á l'étude des dépôts nilotiques",
M.I.E., t. VIII, 1915.
278. Fox, S. Cyril, Geological aspects of Wadi El-Raiyan project,
Cairo, 1951.
279. Frankfort, Henri, Birth of civilization in the Near East, Lond.,
1951.
280. Freeman, T.W., Geography and planning, Lond., 1958.
281. Gay'Lussac, J., "Coup d'oeil retrospectif sur l'agriculture et
l'industrie en Egypte au xix siècle", B.I.E., seri 3, no. 9-10,
1898-9.
282. Geddes, Patrick, Cities in evolution, Lond., 1915.
283. -----, Thomson, Arthur, Evolution of sex, Lond., 1898.
284. Gellion'Danglar, E., Lettres sur L'Egypte contemporaine,
1865-75, Paris, 1876.
285. George, H.B., Relations of geography and history, Oxford,
1910.

286. George, Pierre, Géographie agricole du monde, collection que sais-je?, Paris, 1948.
287. -----, Géographie industrielle du monde, collection que sais-je?, Paris, 1949.
288. -----, Introduction à l'étude géographique de la population, Paris, 1951,
289. -----, La ville. Le fait urbain á travers le monde, Paris, 1925.
290. -----, Ghatit, M.A., "L'agricultrue en Egypte et l'après-guerre", E.C., jan. Fév. 1944.
291. -----, "Les repercussions de la guerre sur l'agriculture égyptienne", E.C., Mars-Avril 1947.
292. Gibb, H.A.R., Bowen, H., Islamic society and the West, O.U.P, 1963.
293. Gillbert, E.W., "What is historical geography ?" S.G.M., May 1932.
249. -----, "The idea of the region", Geog., vol. 45, 1960.
295. Gini, Corrado, in : Lectures on the Harris foundation, Chicago, 1930.
296. Gimmell, P.F., "Egypt is the Nile", Econ. geog., july 1928.
279. Girard, M., Memoires sur l'agriculture, L'industrie et le commerce d'Egypte, Description de l'Egypte, état moderne, vol. II.
298. Giuffrida-Ruggeri, V., "Were the predynastic Egyptians Libyans or Ethiopians ?", Man, 1915.

299. Goblet, Yves M., Political geography and the world map, Lond., 1955.
300. Gourou, pierre, The tropical world, trans., Longman's. 1959.
301. Gregory, j. W., Geography, structural, physical and comparative, Lond., 1908.
203. El-Gritly, A.A., The structure of modern industry in Egypt, E.C., Cairo, 1948.
303. Guest, A., "The Delta in the Middle Ages", journal of the royal Asiatic society, 1912.
304. Gutkind, E.A., Creative demobilisation, Lond., 1943.
305. Gyles, M.F., Pharaonic policies and administration, 1959.
306. Haddon, A.C., The races of man, Cambridge, 1924.
307. -----, Wanderings of peoples.
308. Haldane, J.B.S., The causes of evolution, Lond., 1932.
309. Hamdan, G., Population of the Nile Mid-Delta, past and present, ph.D. thesis, Reading university, 1953."typescript".
310. -----, "Some aspects of the urban geography of the Khartoum complex", B.S.G.E., 1959.
311. -----, Studies in Egyptian urbanism, Cairo, 1960.
312. -----, Evolution of irrigation agriculture in Egypt, in A history of land use in arid regions, etc.
313. -----, Egypt. The land and the people, in : Guidebook to geology and archaeology etc.

314. -----, "Pattern of medieval urbanism in the Arab world",
Geog., April 1962.
315. -----, "Capitals of the new Africa", Econ. geog., july
1964.
316. -----, "Sizes of African capitals", B.S.G.E., 1964.
317. Hamed Mohamed, M., Climate of Alexandria, Cairo, 1925.
318. Hance, W.A. African economic development, Lond., 1958.
319. Hann, j. von, Handbuch der Klimatologie, Stuttgart, 1908.
320. Hanotaux, G., Histoire de la nation égyptienne, Paris 1931.
321. Hansen, B., Rural employment problems in the United Arab
Republic, I.L.O., Geneva, 1969.
322. Hansen, B., Marzouk, G., Development and economic policy
in U.A.R. (Egypt), Amesterdam, 1965.
323. Hartmann, Fernande, L'agriculture dans l'ancienne Egypte,
Paris, 1923.
324. Hartshorne, R., The nature of geography, Lancaster, 1939.
325. -----, Political geography, in :American geography, in-
ventory and prospect, ed. P. james, C.jones etc.
326. Hassanein M.A., infant mortality in Egypt, ph.D. thesis, Lon-
don university, 1944.
327. Hassid, S., The problem of rural housing in Egypt, M.Sc. the-
sis, Cairo, 1942.
328. Heape, Walter, "Proportion of sexes produced by whites and
coloured peoples in Cuba", Phil, trans. roy. soc., vol. 200,
1909.

329. Heichelheim, F., Die Auswaertige Bevoelkerung im ptolemaerrich, Leipzig 1925.
330. Heikal, Mohamed Hassanein, "Egyptian foreign policy", Foreign affairs, july 1978.
331. -----, Sphinx and commissar, Lond., 1978.
332. Heinecke, Rhoda, The indefinable Middle East, G.R., July 1960.
333. Herbertson, A.j., "Regional environment, heredity and consriousness", Geog., no. 34, 1915.
334. -----, Howarth. O.J.R., Senior geography, Oxford, 1926.
335. Herodotus, The histories, Lond., 1954.
336. Hertz, Friedrich, Race and history, Lond., 1935.
337. Higazi, R., Shata, A., "Remarks on the age and origin of ground water in the Western Desert", B.S.G.E., 1960.
338. Hindus, Maurice, In search of a future, Lond., 1949.
339. Hitti, philip K., The Arabs, 1948.
340. Hogarth, D.G., The Nearer East, Lond., 1902.
341. Hogben, Lancelot, Nature and nurture, Lond., 1945.
342. Holman, A., The future of the mining industry in Egypt, Cairo, 1948.
343. Holmes, S.J., Studies in evolution and eugenics, Lond., 1923.
344. Hopkins, Harry, Egypt, the crucible, 1960.
345. Hoskins, Halford L., The Middle East, N.Y., 1945.

346. Houston, J.M., A social geography of Europe, Lond., 1953.
347. Howarth, O.J.R., The world about us, Lond., 1926.
348. Hrdlicka, Ales, The natives of Kharga, Wash., 1912.
349. Huggins, K.H., "Landscape and Landschaft", Geog., Sept. 1936.
350. Hugh-Jones, L.A., "The economic conditions of the fellaheen", E.C, vol. xx, no. 114, Avril, 1929.
351. Hughes, F.A., Aladjem, B., "Concentration of phosphoric acid in soil in the neighbourhood of old centres of population", Agricultural journal of Egypt, vol. 1, part II, 1911.
352. Hume, F.W., Geology of Egypt, Cairo, 1925.
353. -----, "Surface dislocation in Egypt and Sinai", B.S.G.E. 1929.
354. -----, Hughes, F., Soils and water supply of the Maryut district, Cairo, 1921.
355. Huntington, Ellsworth, Civilization and climate, New Haven, 1924.
356. -----, The character of races, N.Y., 1927.
357. -----, Mainsprings of civilization, New Haven, 1945.
358. -----, Williams, A., Valkenburg, S.V., Economic and social geography, N.Y., 1942.
359. Hurst, H.F., The Nile, Lond., 1952.
360. -----, Black, Semeika, The Nile basin, Cairo, 1946.

361. Huxley, Julian, "Eugenics and society", Eugenics review, April 1936.
362. -----, Essays in popular science, Pelican books, 1937.
363. -----, Haddon, A.C., Carr-Saunders, A.M., We Europeans, Pelican books, 1939.
364. Huzayyin, S.A.S., The place of Egypt in prehistory, Cairo, 1941.
356. -----, Arabia and the Far East, Caio 1942.
366. -----, Changes in climate, vegetation and human adjustment in the Sahara-arabian belt, in : Man's role in changing the face of the earth, ed. W. Thomas et al., Chicago, 1955.
367. Hyams, E., Soil and civilization, Lond., 1952.
377. Ibn Abd al-Hakam, Futuh Misr or the history of the conquest of Egypt, N. Africa and Spain, ed. C.C. Torrey, New Haven, 1922.
378. Ibrahim, M.M, Effect of static electrical charges on wind erosion and the origin of depressions in the Libyan Desert, Cairo, 1952.
379. Isaacs, Julius, Economics of migration, Lond., 1947.
380. Israel, V.M. "Le problème du blé en Egypte", E.C. Mai 1929.
381. Issawi, Charles, Egypt. An economic and social analysis, Lond., 1946.
382. James, L., "Population problem in Egypt", Econ. geog., April 1947.

383. James, Preston, A geography of man, Boston, 1949.
384. -----, "The region as a concept", G.R., jan, 1962.
385. -----, Jones. C., American geography. Inventory and prospect, Syracuse, 1951.
386. Jarvis, M., Yesterday and today in Sinai, 1921.
387. Jefferson, Mark, "Looking back at Malthus", G.R., vol XV, no. 2, April 1925.
388. -----, "The law of the primate city", G.R., vol xxix, no. 2, April 1939.
389. -----, "Great cities of the United States", G.R., July 1941.
390. Johnson, Allan Chester, Roman Egypt, Baltimore, 1936.
391. Jomard, E., Mémoire sur la population comparée de l'Egypte ancienne et moderne, Description de L'Egypte, t. II.
392. Jondet, G., "Les ports submergés de l'ancienne île de Pharos", M.I.E., vol. IX, 1916.
393. Jones, L. Rodwell, Economica, Nov. 1925.
394. Josephus. trans. H.S.J. Thackeray, Lond., 1927.
395. Jouguet, P., La vie municipale dans l'Egpte romaine, Paris, 1911.
396. Jungfleisch, M., "Cultiverons-nous le soja en Egypte ?", E.C., Jan. 1940.
397. -----, "Problèmes ruraux, propriétaire et locataire", E.C., Nov. 1943.

398. Kahanoff, Boris, "La configuration de la nappe d'eau souterraine transversalement aux drains", B.I.E., t. xxv, 1942-3.
399. -----, "La probl me fondamentale de la sociologie", E.C., jan.-F v., 1950.
400. Kamel, A.A., "Sudan rofile", B.S.G.E., 1970.
401. Kamel, Nabeeh, "The national characteristics of modern Egyptians", M.A. thesis, Lond university, 1942, typescript.
402. Kassa , M., "Certain aspects of landform effects on plant water resources", B.S.G.E., 1960.
403. -----, Girgis, W.A., "Studies on the ecology of the Eastern D sert etc.", B.S.G.E., 1972.
404. Keeling, B.F.E., "Climate changes in Egypt", S.N., April 1909.
405. -----, "The fertility map of the Delta", C.S.J., Jan. 1914.
406. Keen, B.A., "Agricultural development in the Middle East", H.M.S.O., London, 1946.
407. Keith, Arthur, "A new theory of human evolution", Lond., 1948.
408. Kersting, C.C., "Petroleum development in Egypt", in : "guide-book to the geology and archeology of Egypt etc."
409. Khalifa, Atef, in : "Journal of biosocial sciences", 1976.
410. Kimble, G.H.T., "The craft of the geographer", Montreal, 1945.
411. -----, "The inadequacy of the regional concept", in : "London essays in geography", ed L.D. Stamp, S.W. Wooldridge, Longman's, 1951.

412. Kiser, Clyde V, Demographic position of Egypt, in : Demographic studies of selected areas of rapid growth, Millbank memorial fund, N.Y., 1944.
413. Kluckhohn, Clyde, Mirror for man, Lond., 1950.
414. Knetsch, G., Yallouze, M., "Remarks on the origin of the Egyptian oasis-depressions", B.S.G.E., 1955.
415. Knox, A., Climate of the continent of Africa, Cambridge, 1911.
416. Korherr, Richard, "Die Bevoelkerungspolitik der alten Kulturvoelker", Congrès internationale de la population, Paris, 1937, livre II.
417. Krichewski, A., "Croissance de la population", E.C., 1925.
418. -----, "Une étude démographique et les desiderata de la statistique égyptienne", E. C., Dec. 1928.
419. Kroeber, A.L., Anthropology, N.Y., 1948.
420. Kuczinski, R.R.C., The measurementm of population growth, Lond., 1935.
421. Kuentz, Charles, "Toponymie égyptienne", B.I.E., 1936-7.
422. La Blache, Paul Vidal de, "Repartition des hommes sur le globe", A.G., Juillet 1917.
423. -----, "Les grandes agglomerations humaines", A.G., Nov. 1917.
424. -----, "The aim of geography", Geog., 1918.

-
425. -----, Principes de géographie humaine, Paris, 1922.
426. -----, La personnalité géographique de la France, Lond., 1946. (preface by H.J. Fleure).
427. Laborde, E.D., The Southern lands, Cambridge, 1931.
428. Lacroix A., Daressy, G., "Dolomieu en Egypte", M.p.I.E, t. III, 1922.
429. Lambert, A., "Divers modes de faire valloir des terres en Egypte", E.C.Mars-Avril 1938.
430. -----, "Les salariés dans l'entreprise agricole égyptienne", E.C., Mars 1943.
431. Lamproeaux, P.E., Reconnaissance report and recommendations for ground water investigations Wadi El-Natrun, General desert development organization, Cairo, 1962.
432. Landes, David S., Bankers and pashas, Lond., 1958.
433. Landry, Adolphe, La revolution démographique, in : Economic essays in honour of Gustav Cassel, Lond, 1933.
434. -----, Traité de démographie, Paris, 1949.
435. Lane, Edward William, The manners and customs of modern Egyptians, Lond., 1835.
436. Lane-Poole, S., A history of Egypt in the Middle Ages, Lond., 1935.
437. Lattimore, Owen, Inner Asian frontiers, in : New compass of the world, N.Y., 1949.

438. Lavedan, Pierre, Histoire de l'urbanisme, Antiquité - Moyen Age. Paris, 1926.
439. Lebon, J.H.G., Introduction to human geography, Lond, 1955.
440. Lefèvre, Marguerite, Principe et problème de geographie humaine, Bruxelles, 1945.
441. Le Gros Clark, F., Four thousand million mouths, Lond., 1951.
442. Le Lannou, Maurice, La géographie humaine, Paris, 1949.
443. Leprette, Fernand, Egypte, terre du Nil, Paris, 1940.
444. Lethaby, W.R., Architecture, H.U.L., 1935.
445. Lévi, I.G. "Some agricultural statistics of Egypt", C.S.J. Vol. II, no. 20., May 1908.
446. -----, "Le recensement de la population de l'Egypte" de 1917", F.C., Nov. 1922.
447. -----, "L'industrie et l'avenir économique de l'Egypte", E.C Avril 1927.

448. -----, "L'Egypte á travers l'annuaire de statistique", E.C., Feb. 1928.
449. -----, "L'industrie égyptienne : préjugés et errements", E.C., Mai, 1929.
450. -----, "La nuptialité et les divorces en Egypte", B.I.E., t.XXI. 1938-9.
451. -----, "Reflexions sur certains de nos problèmes économiques et sociaux", E.C., Dec. 1943.
452. Liston, W.Glen, "The plague", British medical journal, no.3310, June 1924.
453. Arthur D. Little Incorporation, Report to U.S. Government international cooperation administration, Cambridge, Mass., 1953-6.
454. -----, Egyptian vegetable oil industry, 1953.
454. -----, Paper production and consumption in Egypt, 1954.
455. -----, Paper production and consumption in Egypt, 1954.
456. -----, The Egyptian chemical industry, 1955.
457. -----, The Recommendation for design and operation of milk pasteurizing plant, 1955.
458. -----, Rice-bran-oil processing. 1956.
459. -----, Egypts' onion industry, 1956.
460. Lloyd, Lord, Egypt since Cromer, Lond., 1933.
461. Longrigg, S.H., Oil in the Middle East, Lond., 1961.

462. Lorin, Henri, L'Egypte d'aujourd'hui, Le Caire 1926.
463. Lowis, C.C., The census of Egypt, 1907. Cairo, 1909.
464. Lozach, J., Hug., G., L'habitat rural en Egypte, Le caire, 1930.
465. -----, Délta du Nil. Le Caire, 1935.
466. Lucas, A., "An artificiaial water-table", S.N., Aug. 1910.
467. Ludovici, Anthony A., "Eugenics and consanguineous marriages", Eugenics review, vol. XXV, no. 3, Oct. 1933.
468. Emil Ludwig, On Mediterranean shores, Lond., 1935.
469. -----, The Nile. Life-history of a river, trans., Lond., 1936.
470. Lyons, H.G. "On the relation between variations of atmospheric pressure in N.E. Africa and the Nile flood". Proceedings of the royal society, vol. Ivvvi, 1905.
471. -----, Physiography of the river Nile and its basin, Cairo, 1906.
472. Macdona, B.F., Wider horizons, in : The Africa of today and tomorrow, Lond. 1959.
437. MacDonald, Murdoch, Nile control, Cairo, 1920.
474. Mackaye, Benton, "End or peak of civilization", The survey, vol. Ixviii, no. 13, 1932.
475. Mackinder, H.J., The content of philosophical geography, international geographical congress, Cambridge, 1930.
476. -----, "Progress of geography etc"., G.J., July 1935.
477. -----, "Geography, an art and a philosophy", Geog., 27, 1942.

478. -----, Democratic ideals and reality, Penguin books, 1944.
479. -----, The geographical pivot of history, Lond., 1951
(reprint).
480. MacMichael, H.A., A history of the Arabs in the Sudan, N.Y.,
1967.
481. Malet, A., Histoire de l'antiquité Paris, 1925.
482. Malthus, Thomas, Essay, London., 1848.
483. Manners, Gerald, Geography of energy, Lond., 1965.
484. Marcel, J.J., Ryme, A. et al., L'univers pittoresque, L'Egypte
sous la domination de Mohamed-Aly, Paris, 1877.
485. Markham, S.F., Climate and the energy of nations, Lond.,
1947.
486. De Martonne, E., A shorter physical geography, trans., Lond.,
1948.
487. Marx, Karl, On colonialism, Moscow, 1963.
488. Masdéro, Gaston. Life in ancient Egypt and Assyria, lond.,
1892.
489. -----, The struggle of the nations, trans., Lond., 1896.
500. -----, Popular stories of ancient Egypt, trans., Lond., 1915.
501. -----, Wiet G., Matériaux pour servir a la géographie de
Egypte, Mem. inst fran. arch. orient., t. 36. Le Caire, 1919.
502. -----, May, W. Page, Helwan and the Egyptian desert, Lond.,

1904.

- 503. Mazuel, J., *Le sucre en Egypte*, Le Caire, 1937.
- 504. Mboria, Lefter, *La population de l'Egypte*, Le Caire, 1938.
- 505. McCoan, J.C., *Egypt as it is*, Land, 1877.
- 506 McCullam, Ian R.M. (ed.), *physical planning*, Lond., 1947.
- 507. Mead, D., *Growth and structural change in the Egyptian economy*, Homewood, Illinois, 1967.
- 508. Meigs, Peveril, *World distribution of arid and semiarid homoclimates* Unesco, Paris, 1953.
- 509. -----, *Arid and semiarid climatic types of the world*, International geographical union, 1956.
- 510. -----, *Geography of coastal deserts*, Unesco, Paris, 1966.
- 511. Meinardus, Otto, "Notes on terenuthis -- Trrâna", B.S.G.E., 1966.
- 512. -----, "The laura of Naqlun". B.S.G.E. 1967.
- 513. "Metropolîan development : counter -- magnets", *Ekistics*, May 1965.
- 514. Michalski, I., *Remarks about the anthropological structure of Egypt*, in : *Publications of the joint Arabic -- Polish anthropological expedition*, 1958. Cairo, vol. 2, Part 2.
- 515. Migahid, A.M. et al., "Ecological observations in western and southern Sinai", B.S.G.E., 1959.
- 516. Migahid, A. M., Shafei, Ali, Abdel Rahman, A.A., Hammouda, M.A. "An ecological study of Kharga and Dakhla oases" B.S.G.E., 1960.

-
517. Milne, Grafton J, A history of Egypt under Roman rule, Lond., 1898.
518. Miller, A ustin A., Climatology, Lond., 1963.
519. Miller E.W. A geography of manufacturing, U.S.A.,1962.
520. -----, Geography of industrial location, 1970.
521. Minost., E., "L'Egypte économique et financière", E.C., jan. 1933.
522. -----, "La situation économique de L'Egypte et le coton", Revue de l'Egypte économique et financière, Jan. 1938.
523. Mitchell, J.B. :What is historical geography", Geog., March 1932.
524. -----, Historical geography, Lond., 1954.
525. Mitchell, Raoul C. Physiographic regions of Iraq" B.S.G.E., 1975.
526. Mogeys, John, The study of geography, H.U.L., 1950.
527. Mohie El-Dine, A., External migration of Egyptian labour, I.L.O, Geneva, 1980.
528. Mommsen, Theodore, History of Rome, trans., Lond., 1886.
529. Monnet-Saleh, Janine, "Frtresses ou villes-Protégées thinites?" Bulletin de l'institut français d'archéologie orientale, t. LXVII, 1969.
530. Montagu, Ashley, Introduction to physical anthrobology, springfild, 1951.

531. Moodie, A.E., Geography behind politics, Lond., 1947.
532. Moon, F.W., Sadek. H., Topography and geology of northern Sinai, Cairo, 1921.
533. Moore, Wilbert E., Economic demography of eastern and southern Europe, Geneva, 1944.
534. Moore, W.G., The world's wealth, Pelican books, 1947.
535. Morant, G.M., Biometrika, vol. 27, 1927.
536. Moret, Alexandre, Le Nil et la civilisation égyptienne, Paris, 1926.
537. -----, Des clans aux empires, Paris, 1930.
538. -----, Au temps des pharaons.
539. Moreton, A.H. Civilization, Lond., 1936.
540. De Moregan, Jacques. Recherches sur les origines de l'Egypte, Paris, 1896.
541. Mosséri, Victor, "Le drainage en Egpte", B.I.E., 1909.
542. -----, "L'utilisation du reservoir souterrain de L'Egypte", B.I.E., 1914.
543. -----, Nôte sur les dépôts nilotiques des gazayer et soua-hel de l'Egypte", B.I.E., 1918-19.
544. -----, "Le sebach des koms ou sebach koufri", B.I.E., 1920-1.
545. -----, "Du sol égyptien sous le régime de l'arrosage par inondation ", B.I.E., 1922-23.

546. -----, Audebeau, Ch., "Quelques nôtés sur l'histoire de l'ezbeh égyptienne", B.I.E. t. III. 1920-21.
547. -----, Audebeau, Ch. "Du rôle des crevasses du sol dans le dessalement et l'assainissement permanents des terres d'Egypte", B.I.E. t. V, 1922-3.
548. Mounfield, P.B., "Location of unclear power stations in the U.K.", Geog., 1961.
549. Mountjoy, Alan B., "A note on the 1947 population of Egypt", Geog., Vol. XXXIV, no. 163, March 1949.
550. -----, "Edvelopment of industry in Egypt", Econ. geog., vol., 28, no, 5, July 1952.
551. Mukerjee, R. "The process of regional balance", Soc. rev., vol. xxiii, no. 3, Oct. 1930.
552. "Ecological un-balance of man,", Soc. rev. vol. xxv, no. 3, Oct. 1933.
553. Mumford, Lewis, The culture of cities, Lond., 1946.
554. -----, Technics and civilization, Lond., 1946.
555. -----, The city in history, Pelican, 1966.
556. -----, Urban prospect, N.Y., 1968.
557. Murray, G.W., "A small temple in the western Desert", Journal of Egyptian archaeology, vol. 17, 1931.
558. -----, Sons of Ishmael, Lond., 1935.
559. -----, "Egyptian climate. An historcal outline", G.J., 1951.

560. Murray Margaret A., The splendour that was Egypt, Lond., 1949.
561. Myers, C.S., "Contributions to Egyptian anthropology". J.R.A.I., 1905, 1908.
562. Myrdal, Gunnar, Industrialization and population, in : Economic essays in honour of Gustav Cassel, Lond., 1933.
563. Myres, John L., "The causes of the rise and fall in the population of the ancient world", Eugenics review, vol. VII, no. I, April 1915.
564. -----, The dawn of history, H.U.L., 1933.
565. -----, "What is historical geography". Geog., Dec. 1933.
566. Namek, Y., the social and economic aspects of the population problem in Egypt, Ph.D. thesis, Edinburgh univ., 1951, type-script.
567. Nasr N., "Markaz Qalioub., land use etc.", B.S.G.E., 1967.
568. Nasif, Elie, "L'Egypte est-elle surpeuplée ?", E.C., 1942.
569. Nasu, Shiroshi, Population and food supply, in : Population , lectures on the Harris foundation, Chicago, 1930.
570. Newberry, P.E., Egypt as a field for anthropological research, British association for the advancement of science, 1924.
571. Newcomb, Simon, Statistical inquiry into the probability of causes of production of sex in human offspring. Wash., 1904.
572. Newman, E.W. Polson, Great Britain and Egypt, Lond., 1928.

573. Newsholme, A., Vital statistics, Lond., 1923.
574. Nubar Pasha, Artin, in : W. Muir, The mameluke dynasty in Egypt, Lond., 1896.
575. Ogburn, W.F, Nimkoff, M.E., Handbook of sociology, Lond., 1947.
576. Oliver, F.M., "Dust storms in Egypt", G.J., 1947.
577. Olmstead, a.T, "Climate and history", G.J., Vol. 10, no. 5, Jan. 1912.
578. Owen Wyn F., "Land and Water use in the Egyptian High Dam era", Ekistics, Feb. 1965.
579. Paget, G.W., "Delta lake fisheries", C.S.J., vol . XI, no, 108, 1922.
580. Park, R.E., GBurgess, E.W., McKenzie, R.D., The city, 1925.
581. Peake, H., Fleure, H.J., The step and the sown, Oxford, 1928.
582. Pearl, Raymond, Biology of death, Lond., 1922.
583. -----, Studies in human biology, Baltimore, 1924.
584. -----, The growth of population, Proceedings of the Geneva population conference, Lond., 1927.
585. -----, The natural history of population, Lond., 1939.
586. Pearson, Karl, The grammar of science, Lond., 1900.
587. Peel, R.E., "Libya : some notes on the geographical background of the recent operations", S.G.M., Feb. 1941.
588. Penck, Albrecht, "The shifting of the climatic belts", S.G.M., vol. XXX, June, 1914.

589. Penniman, T.K. A hundred years of anthropology, Lond., 1935.
590. Perain, Charles, La Méditerranée, Paris 1936.
591. Petrie, W.M., Flinders, "Migrations", J.R.A.I, 1906.
592. -----, Revolutions of civilization, Lond., 1922.
593. -----, Social life in ancient Egypt, Lond., 1923.
594. -----, "Observations on (Recent geology etc.) ", J.R.A.I., 1926.
595. Phillipps, L.M., The works of man, Lond., 1932.
596. Physical department, Climatological normals, Cairo, 1938.
597. Piot, J.B., "A propos de l'etiologie de la peliagere", B.I.E.t. XI, 1917.
598. Pirenne, J., Histoire des institutions et de droit privé de l'ancienne Egypte, Paris 1930.
599. Pirenne, J., Les grands courants de l'histoire universelle, Paris, 1947.
600. Pitt - Rivers, G.H.L. -F. The calsh of cultures and contact of raecs, Lnod., 1927.
601. Popenoe, Paul, Eugenics and Islam, in : Eugenics in race and state, G Baltimore, 1921.
602. Prat, Henri, L'homme et le sol, Paris, 1950.
603. Punnett, R.C., "On nutrition and sex-determination in man", Proc. Cambridge phil. soc., 1903.

604. Ratzel, Friedrich, Anthropogeographie, München und Leipzig, 1897.
605. -----, Politische Geographie, München und Leipzig, 1897.
606. Recensement général de l'Egypte, 1897, Le Caire, 1898, t. I.
607. Reed, C., "Animal domestication in the prehistoric Near East", Science, vol, 103, 1959.
608. Régný, E. de, Statistique de l'Egypte, Alexandrie, 1870.
609. Richards, J.M., Introduction to modern architecture, pelican books, 1944.
610. Ripley, W.Z., The races of Europe, Lond., 1899.
611. Robbins, L., Optimum theory of population, in : London essays in economics, Lond., 1927.
612. Roche, Raoul, "Etude sur la nitrification du sol d'Egypte", B.I.E., 1907.
613. Rodinson, Maxime, Islam et capitalisme, Paris, 1966.
614. Rosen, Eric von, "Did prehistoric Egyptian culture spring from a marsh - dwelling people ?" Riksmuseets ethnografiska etc., Stockholm, no. 8, 1929.
615. Rosenfeld, Felix, "La mortalité infantile à Alexandrie", E.C., vol. xxx, nos. 182-3, Feb.--Mars 1939.
616. Ross, E. Denison, ed., The art of Egypt through the ages, Lond., 1937.
617. Rossi Bey, E., Population et finances, Question égyptienne, Pais, 1878.

618. Rostovtzeff, Michail, A large estate in Egypt in the third century, Madison, 1922.
619. Rossovtzeff, M., Social and economic history of the Hellenistic world, Oxford, 1941.
620. Rothstein, Theodore, Egypte ruin 1875-1910, Lond., 1915.
621. Roxby, P.M., "The theory of natural regions", Geog., 1926.
622. -----, "Scope and aims of human geography", S.G.M., Sept. 1930.
623. Royal institute of international affairs, The Middle East, Lond., 1956.
624. Rudmose - Brown, R.N., Principles of economic geography, Lond., 1946.
625. Ruffer, Mark Armand, "Food in Egypt", M.P.I.E., t. I, 1919.
626. Rumney, J., "The problem of differential fertility", Population, 1935-6.
627. Russell, R.J., "Geographical geomorphology", A.A.A.G., 39, 1949.
628. Saad, Labib, A geographical study of Munnufiya province, Ph.D. thesis, Reading univ., 1950, typescript.
629. El-Saaty, H., Juvenile delinquency in Egypt, Pph. D. thesis, London university, 1948, typescript.
630. Sabry, Mohamed, L'Empire égyptien sous Ismail et l'ingérence anglofrançaise, Paris, 1933.

631. Sadek, H., Miocene in the gulf of Suez region, Cairo, 1959.
632. Sadler, Thomas, The law of population, Lond, 1830.
633. Saffa, Samir, "Exploitation économique et agricole d'un domaine rural égyptien", E.C., 1949.
634. Said, Alphonse, The growth and development of urbanization in Egypt, typescript, Social research center, American university Cairo, 1960.
635. Said, Rushdi, "Remarks on the geomorphology of the Deltaic coastal plain between Rosetta and Port Said", B.S.G.E. 1958.
636. -----, The "New light on the origin of the Quattara depression", B.S.G.E., 1960.
637. -----, The geology of Egypt, Amsterdam, N.Y., 1962.
638. -----, Trip to gulf of Suez, in : Guidebook to geology etc.
639. -----, Beheiri, S., "Quantitative geomorphology of the area to the east of Cairo", B.S.G.E., 1961.
640. Saint - Hilaire, B., Lettres sur l'Egypte, Paris, 1857.
641. Saleh, Abdel-Hamid, "Quelques remarques sur les bédouins d'Egypte au moyen âge", Studia Islamica, Paris, XLVIII, 1973.
642. -----, "Saladin et les bédouins d'Egypte", Atti della accademia nazionale dei lincei-Roma, 1979.
643. -----, "Les relations entre les Mamluks et les bédouins d'Egypte", Annali dell' istituto orientale di Napoli, vol. 40, 1980.

644. -----, "Le rôle des bédouins d'Egypte à l'époque fatimide",
Rivista degli studi orientali, Roma, vol. LIV, 1980.
645. -----, "Les migrations bédouines en Egypte au Moyen Age",
Annali dell' istituto orientale di Napoli, vol. 41, 1981.
646. Sandford, K.S., "Pliocene and Pleistocene deposits of Wadi
Qena and the Nile Valley between Luxor and Assiut", Quarterly
journal of the geological society of London, 1929.
647. -----, Arkell, W.J., Paleolithic man and the Nile - Fayum
divide, Chicago, 1929.
648. Sandford, K.S., Arkell, W.J. Paleolithic man and the Nile Val-
ley on Nubian and Upper Egypt, Chicago, 1933.
694. -----, Paleolithic man and the Nile Valley in Upper and
Middle Egypt, Chicago, 1934.
650. -----, Paleolithic man and the Nile Valley, Lower Egypt,
Chicago, 1939.
651. Sandwith, F. M., "La pellagere en Egypte", B.I.E., 4 serie,
no.1, 1909.
652. Sauer, Carl O., Agricultural origins and dispersals, N.Y., 1952.
653. Sauvy, Alfred La Population, collection que sais-je? Paris,
1948.
654. -----, "Progrès technique et repartition professionnelle de la
population", Population, 1944.
655. -----, " Le faux problème de la population mondiale", Popu-
lation, no. 3.

656. Savary, J., Letters sur l'Egypte, Paris, 1786.
657. Savelyev, Y., Vasilyev, G., An outline history of Africa, Moscow,
658. Scheinfeld, Amram, Women and men, Lond., 1947.
659. Schrumpf - Peirron, A., "Les causes de la rareté du cancer en Egypte", B.I.E., XIV, 1931-2.
660. Schweinfurth, G., in : Baedeker, Egypt and the Sudan, 1914.
661. Seligman, C.G., the races of Africa, H.U.L, 1939.
662. Selim, Hussein Kamel, Twenty years of agricultural development in Egypt, Cairo, 1940.
663. Semple, E.C., Influences of geographic environment, Lond., 1911.
664. -----, "Irrigation and reclamation in the ancient Mediterranean world", A.A.A.G., vol. XIX no 3, Sept. 1929.
665. -----, Geography of the Mediterranean region, Lond., 1932.
666. Senior, Nassau W., Conversation and journals in Egypt and Malta in 1855, Lond. 1882.
667. Serageldine, I. et al., Manpower and international migration in the Middle East and North africa, Wash., 1981.
668. Shabana, L. M., "Competitive situation of Egyptian cotton in the American market", Journal of farm economics, vol. XXXIII no. 2, May 1951.
669. Shafei, A., "Lake Moeris and Lahun", B.S.G.E., 1960.

670. Shahat, M.A., Nasser, S.Z., "Estimates of labour surplus in agriculture in Egypt", E.C., Jan. 1974.
671. Shahin, A.A.W., "Morphology of the lower section of Wadi Hilal", B.S.G.E., 1970-1.
672. Shanawany, M.R., "The first national life tables for Egypt", E.C. vol. xxvi, no. 162, 1936.
673. Sharp, Thomas, Town Planning, Pelican books, 1942.
674. Shata, A., Introductory note on the geology of the northern portion of the Western Desert of Egypt, Desertn instiute, Cairo, t. V, no, 2, 1955.
675. -----, " Suructural development of the Sinai peninsula", Bulletin de l'institut de desert d'Egypte, 1956.
676. -----, "Remarks on the physiography of El-Ameriya - Mariyut area", B.S.G.E., 1957.
678. -----, Geology and geomorphology of Wadi Kharrubah area, Desert institute, Cairo no 10, 1957.
679. -----, "Geological problems related to the ground water supply of some desert areas of Egypt", B.S.G.E., 1959.
680. -----, "Ground water and geomorphology of the northern sector of Wadi El Arish basin", B.S.G.E., 1959.
681. -----, "Geology and geomorphology of El Quseima rea", B.S.G.E., 1960.
682. -----, "Remarks on.. Kharga and Dakhla oases", B.S.G.E., 1961.

683. -----, "Remarks on the regional geologic structure of ground water reservoir at Kharga and Kakhla oases", B.S.G.E., 1961.
684. Shata, A., Pavlov, M., Saad, K., Preliminary report on the geology, hydrogeolgy and ground water hydrology of Wadi El-Natron, General deset development organization, Cairo, 1962.
685. Sheppard, A., Richard F.S., "Egyptian cemeteries", E.C., Fev. 1923.
686. Shukri, N.M., "Geology of Shadwan island", B.S.G.E., 1959.
687. Shwadran, B., Jordan : a state of tension, N.Y., 1958.
688. Sidkey, A., Animal breeding improvement in Egypt, Cairo, 1948.
689. Siegfried, André The Mediterranean, trans., Lond., 1948.
690. Simaika, Y.M., Suspended matter in the Nile, Cairo, physical department, paper 40.
691. Smailes, A.E., "The urban hierarchy in England and Wales", Geog., vol. xxix 1944.
692. -----, Geography of towns, Lond., 1953.
693. Smith, kenneth, "Some observations on modern Malthusianism", Population Studies, July 1952.
694. Smith, Sydney, Journal of anatomy, vol. 60, 1926.
695. Smith, W.S., Ancient Egypt as rpesented in the museum of fine arts, Cambridge, 1931.

696. Société d'entreprises commerciales en Egypte, Le riz dans l'économie égyptienne, Alexandrie, 1949.
697. Sogreah, G. land development of the Western Desert coastal zone. International report, Desert institute, Cairo, 1961.
698. Sorokin, Pitirm, Contemporary sociological theories, N.Y., 1928.
699. Sorre, Max, Les fondements de la géographie humaine, Paris, 1947.
700. Sovani, N.V., Analysis of "over-urbanization", in : Breese, ed., The city in newly developing countries.
701. Spate, O.H.K., "The and of an old son ? The determinism - Possibilism problem", G.R. April 1958.
702. Speiser, E.A., Cultural factors in social dynamics in the Near East, in : Social forces in the Middle East, ed. S.N Fisher, N.Y., 1955.
703. Spencer, Herbert, Principles of biology, Lond., 1867.
704. Spengler, Oswald, Der untergan des Abendlandes. Munchen, 1922.
705. -----, Decline of the West, trans., N.Y., 1927.
708. Squyres, C.H., Bradley, W., Notes on the Western Desert of Egypt, in : Guidebook to geology etc.,
709. Stamp, L. Dudley, Intermediate geography, Lond., 1939.
710. -----, Land, use surveys, in : Geography in the twentieth century, ed G. Taylor etc.

711. -----, Land for tomorrow. The undeveloped world, Indiana university press, 1952.
712. -----, Africa, Lond., 1959.
713. -----, Applied geography, Pelican books, 1960.
714. Steinach E., Kammerer, P., "Klima und Mannbarkeit", Archiv für Entwicklungsmechanik der Organismen , 46. Band, Berlin, 1920.
715. Strabo, book IV, Loeb classical library, Lond., 1911.
716. Stuart, M. Villiers, "Elevation and depression in Egypt", C.S.J., sept. 1909.
718. Suess, E., La face de la terre, paris, 1911.
719. Sutton, L. J., "A barometric depression of the khamasia type", C.S.J., 1912.
720. -----, "Rainfall in Lower Egypt", C.S.J., April 1921.
721. -----, Climate of Helwan, Cairo, 1926.
722. -----, Climatic changes in Egypt", Compte rendues congrés international de géographie, Paris, 1931, t. II. 1ère fascicule.
723. -----, Rainfall in Egypt, Cairo, 1947.
724. Taeuber, Irene, Beal, t., in : Demographic studies of selected areas, Millbank memorial fund, 1940.
725. Taussig, F.W., Principles of economics, N.Y., 1930.
726. Taylor, G., Our evolving civilization, Lond., 1946.

727. -----, Urban geography, Lond., 1949.
728. -----, Racial geography, in : Geography in the twentieth century, ed G. Taylor, Lond., 1951.
729. Taylor, Mackenzie, Burns, C.A., The basis of Egyptian agriculture and its relation to the decline in average yield of cotton. Ministry of agriculture, technical and scientific bulletin , no 25, Cairo, 1922.
730. Thomas, Benjamin E., in : World geography, ed. Freeman and Morris, 1958.
731. Thomas, G.H., Changing values in Egyptian agriculture from 1800 to the present time, M.A. thesis, London university, 1939 (typescript).
732. Thompson, R., Randall-Maciver, D., The ancient races of the baid, Oxford, 1905.
733. Thompson, Warren, "Race suicide in U.S.A.", American journal of physical anthropology, 1920.
734. Thompson, Warren, population problems, N.Y., 1930.
735. Todd, John A., "Further notes on the Egyptian cotton market", C.S.J., vol. VI, no. 64. Jan. 1912.
736. Toussoun, O., "Mémoire sur les anciennes branches du Nil", M.P.I.E.t. 4, 1922.
737. Toussoun, O., "Mémoire sur les branches du Nil. Epoque arabe", M.P.I.E., t, 4, 1923.

738. -----, Mémoire sur les finances de l'Egypte, Le Caire, 1924.
739. Toynbee, Arnold J., A study of history, Oxford, 1945.
740. -----, "Man and his settlements : and historical approach", Ekistics, Feb. 1966.
741. Trewartha, Glenn, Zelinsky, Wilbur, "Population pattern in tropical Africa", A.A.A.G., June 1954.
742. Tromp, S.W., "Preliminary compilation of the macro-stratigraphy of Egypt", B.S.G.E., 1951.
743. Tweedy, Owen, in: The middle East R. ii.A., 1950.
744. Unesco, Fao, Bioclimatic map of the Mediterranean zone, explanatory notes, vol. 12, 1963.
745. Ure, P.N., The origin of tyranny, Cambridge, 1922.
746. Vahl, M., Distribution of population in Denmark, International geographical congress, Cambridge, 1928.
747. Valkenburg, S. Van, Elements of political geography, Lond., 1940.
748. Vallaux, Camille, La géographie sociale, le sol et l'état, Paris, 1911.
749. -----, Les sciences géographiques, Paris, 1925.
750. Vallois, H., Les races humaines, Collection que sais-je?, Paris, 1984.
751. Van Bemmelen, P., L'Egypte et l'Europe, Leiden. 1881.
752. Vignard, M., "L'histoire du bassin de Kom Ombo", Bulletin de l'institut d'archéologie orientale, t. 32, 1910.

753. Vogt, William, Road to survival, Lond., 1949.
754. Volney, M.C.--F. Voyage en Syrie et en Egypte, Paris 1787.
755. Von Engel, O.D., "World's food resources", G.R. March 1920.
756. Wakin, Edward, A lonely minority, Lond., 1961.
757. Walek -- Czernecki, T., Population de l'Egypte ancienne, Congrès international de la population, Paris, 1937, Vol. II.
758. Wallace, Mackenzie, Egypt and the Egyptian question, Lond., 1883.
759. Wallace, S.L., Taxation in Egypt, Oxford, 1938.
760. Warntz, William, Geography, geometry and graphics, Princeton, 1963.
761. Warriner, Doreen, Land and poverty in the Middle East, Lond., 1948.
762. Weedon, A., "Report on Mariout", C.S.J., 1912.
763. Weheba, A.M., "Rice culture in Egypt", B.S.G.E., 1967.
764. Wells, H.G., The fate of homosapiens, Lond., 1939.
765. Westermarck, E., The history of human marriage, Lond., 1901.
766. Whittlesey, Derwent, The earth and the state, Wash., 1944.
767. Whyte, R.O., Evolution of land use in south-western Asia, in : A history of land use in arid regions etc.
768. Wiercinski, A., "Introductory remarks concerning the anthropology of ancient Egypt", B.S.G.E., 1958.

769. Wilkinson, J.G., Manners and customs of the ancient Egyptians, Lond., 1836.
770. Willcox, William, "Egypt fifty years hence", Communication présenté à l'institut d'Egypte, 1902.
771. -----, "Le fellah et sa femme sur les terres incultes d'Egypte", Extrait du bulletin de la société sultanieh d'Egypte, VIII, 1917.
772. Willcocks, W., Craig, J.I., Egyptian irrigation, Lond., 1913.
773. Willcox, W.F. Studies in American demography, N.Y., 1940.
774. Williams, G., Economics in everyday life, Pelican books, 1950
775. Wilson, Henry, "The aim of geography", Geog., no. 51, 1918.
776. Wilson, J. A., in " Before philosophy", pelican 1949.
777. Winslow, H., Man and epidemics, Lond., 1936
778. Wissler, Clark, The American Indian, N.Y., 1922.
779. Wittgôgel, Karl A., Oriental despotism, a comparative study of total power, New Haven and Lond., 1957.
780. Wooldridge, S.W., Morgan, R.S., The physical basis of geomorphology, Longman's, 1937.
781. -----, The role and relations of gemorphology, in : London essays in geography, etc.
782. -----, East, W. Gordon, The spirit and purpose of geography, Lond., 1951.
783. Wright, H., Population , Lond., 1933.

784. Wrong, Denis H., Population, N.Y., 1959.
785. Yakut, Mujam al-Buldan, Leipzig, 1866.
786. Yallouze, M., Knetsch, G., "Linear structures in and around the Nile basin", B.S.G.E., 1954.
787. Youssef, S., El-Saady, M., "Relation between ground-water composition and geology of Dakhla oasis", B.S.G.E., 1963.
788. Yule, G. Udny, "The growth of population and the factors which control it", Jurnal of the royal statistical society, 1925.
789. Zahran, M.A., "Wadi El Raiyan : a natural water reservoir", B.S.G.E., 1970- 1.
790. Zeuner, F.E., Dating the past, and introduction to geochronology, Lond., 1950.
791. -----, Cultivation of plants, in : Singer et al., A history of technology, Oxford, 1954.
792. Zorbaugh, Harvey, The gold coast, N.Y., 1950.

رقم الإيداع : ١٩٩٥/٧٣١٤

L. S. B. N

977-07-0410-5